



مركز  
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبهان

للعلوم



عيد ميلاد  
عمران

www.Ghaemiyeh.com  
www.Ghaemiyeh.org  
www.Ghaemiyeh.net  
www.Ghaemiyeh.ir

كَلِمَاتُ التَّقْوَى

طَبَقَاتُ الْفِكَارِ الْمَسْجُودِ النَّبَوِيِّ

الْمَشْرِعِ مُحَمَّدٍ الرَّسُولِ الْكَرِيمِ الَّذِي هَدَانَا لِنُورِهِ

١-٧

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# كلمة التقوى

كاتب:

محمد امين زين الدين

نشرت في الطباعة:

موسسه اسماعيليان

رقمى الناشر:

مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

## الفهرس

٥	الفهرس
٤٠٧	كلمة التقوى
٤٠٧	اشارة
٤٠٧	الجزء الأول
٤٠٧	العبادات
٤٠٧	كتاب الطهارة
٤٠٧	الفصل الأول في المياه
٤٠٧	اشارة
٤٠٨	المسألة الأولى:
٤٠٨	المسألة الثانية:
٤٠٨	المسألة الثالثة:
٤٠٨	المسألة الرابعة:
٤٠٨	المسألة الخامسة:
٤٠٩	المسألة السادسة:
٤٠٩	المسألة السابعة:
٤٠٩	المسألة الثامنة:
٤٠٩	المسألة التاسعة:
٤١٠	المسألة العاشرة:
٤١٠	المسألة ١١
٤١٠	المسألة ١٢
٤١٠	المسألة ١٣
٤١١	المسألة ١٤
٤١١	المسألة ١٥

٤١١	المسألة ١٦
٤١١	المسألة ١٧
٤١٢	المسألة ١٨
٤١٢	المسألة ١٩
٤١٢	المسألة ٢٠
٤١٢	المسألة ٢١
٤١٢	الفصل الثاني في الماء القليل، و الماء الكثير
٤١٣	المسألة ٢٢
٤١٣	المسألة ٢٣
٤١٣	المسألة ٢٤
٤١٣	المسألة ٢٥
٤١٤	المسألة ٢٦
٤١٤	المسألة ٢٧
٤١٤	المسألة ٢٨
٤١٤	المسألة ٢٩
٤١٤	المسألة ٣٠
٤١٥	المسألة ٣١
٤١٥	المسألة ٣٢
٤١٥	المسألة ٣٣
٤١٥	المسألة ٣٤
٤١٦	المسألة ٣٥
٤١٦	المسألة ٣٦
٤١٦	المسألة ٣٧
٤١٦	المسألة ٣٨

٤١٦	الفصل الثالث فى الماء الجارى و ماء البئر
٤١٧	المسألة ٣٩
٤١٧	المسألة ٤٠
٤١٧	المسألة ٤١
٤١٧	المسألة ٤٢
٤١٧	المسألة ٤٣
٤١٨	المسألة ٤٤
٤١٨	المسألة ٤٥
٤١٨	المسألة ٤٦
٤١٨	الفصل الرابع فى ماء المطر و ماء الحمام
٤١٨	المسألة ٤٧
٤١٨	المسألة ٤٨
٤١٩	المسألة ٤٩
٤١٩	المسألة ٥٠
٤١٩	المسألة ٥١
٤٢٠	المسألة ٥٢
٤٢٠	المسألة ٥٣
٤٢٠	المسألة ٥٤
٤٢٠	المسألة ٥٥
٤٢١	المسألة ٥٦
٤٢١	المسألة ٥٧
٤٢١	الفصل الخامس فى الماء المستعمل
٤٢١	المسألة ٥٨
٤٢١	المسألة ٥٩

المسألة ٦٠ ..... ٤٢١

المسألة ٦١ ..... ٤٢٢

المسألة ٦٢ ..... ٤٢٢

المسألة ٦٣ ..... ٤٢٢

المسألة ٦٤ ..... ٤٢٢

المسألة ٦٥ ..... ٤٢٢

المسألة ٦٦ ..... ٤٢٣

المسألة ٦٧ ..... ٤٢٣

المسألة ٦٨ ..... ٤٢٣

المسألة ٦٩ ..... ٤٢٣

المسألة ٧٠ ..... ٤٢٣

الفصل السادس في الماء المشكوك ..... ٤٢٤

المسألة ٧١ ..... ٤٢٤

المسألة ٧٢ ..... ٤٢٤

المسألة ٧٣ ..... ٤٢٤

المسألة ٧٤ ..... ٤٢٥

المسألة ٧٥ ..... ٤٢٥

المسألة ٧٦ ..... ٤٢٥

المسألة ٧٧ ..... ٤٢٥

المسألة ٧٨ ..... ٤٢٦

الفصل السابع في النجاسات ..... ٤٢٦

المسألة ٧٩ ..... ٤٢٦

المسألة ٨٠ ..... ٤٢٦

المسألة ٨١ ..... ٤٢٦



٤٢٨	المسألة ٨٢
٤٢٨	المسألة ٨٣
٤٢٨	المسألة ٨٤
٤٢٨	المسألة ٨٥
٤٢٨	المسألة ٨٦
٤٢٩	المسألة ٨٧
٤٢٩	المسألة ٨٨
٤٢٩	المسألة ٨٩
٤٢٩	المسألة ٩٠
٤٣٠	المسألة ٩١
٤٣٠	المسألة ٩٢
٤٣٠	المسألة ٩٣
٤٣١	المسألة ٩٤
٤٣١	المسألة ٩٥
٤٣١	المسألة ٩٦
٤٣١	المسألة ٩٧
٤٣١	المسألة ٩٨
٤٣١	المسألة ٩٩
٤٣٢	المسألة ١٠٠
٤٣٢	المسألة ١٠١
٤٣٢	المسألة ١٠٢
٤٣٢	المسألة ١٠٣
٤٣٢	المسألة ١٠٤
٤٣٣	المسألة ١٠٥

٤٣٣	المسألة ١٠٦
٤٣٣	المسألة ١٠٧
٤٣٣	المسألة ١٠٨
٤٣٣	المسألة ١٠٩
٤٣٣	المسألة ١١٠
٤٣٤	المسألة ١١١
٤٣٤	المسألة ١١٢
٤٣٤	المسألة ١١٣
٤٣٤	المسألة ١١٤
٤٣٤	المسألة ١١٥
٤٣٤	المسألة ١١٦
٤٣٥	المسألة ١١٧
٤٣٥	المسألة ١١٨
٤٣٥	المسألة ١١٩
٤٣٥	المسألة ١٢٠
٤٣٥	المسألة ١٢١
٤٣٦	المسألة ١٢٢
٤٣٦	المسألة ١٢٣
٤٣٦	المسألة ١٢٤
٤٣٦	المسألة ١٢٥
٤٣٦	المسألة ١٢٦
٤٣٧	المسألة ١٢٧
٤٣٧	المسألة ١٢٨
٤٣٧	المسألة ١٢٩

٤٣٧	.....	الفصل الثامن كيف تسرى النجاسة
٤٣٧	.....	المسألة ١٣٠
٤٣٧	.....	المسألة ١٣١
٤٣٨	.....	المسألة ١٣٢
٤٣٨	.....	المسألة ١٣٣
٤٣٨	.....	المسألة ١٣٤
٤٣٨	.....	المسألة ١٣٥
٤٣٨	.....	المسألة ١٣٦
٤٣٨	.....	المسألة ١٣٧
٤٣٩	.....	المسألة ١٣٨
٤٣٩	.....	المسألة ١٣٩
٤٣٩	.....	المسألة ١٤٠
٤٣٩	.....	المسألة ١٤١
٤٣٩	.....	الفصل التاسع فى طرق ثبوت النجاسة و الطهارة
٤٣٩	.....	المسألة ١٤٢
٤٤٠	.....	المسألة ١٤٣
٤٤٠	.....	المسألة ١٤٤
٤٤٠	.....	المسألة ١٤٥
٤٤٠	.....	المسألة ١٤٦
٤٤٠	.....	المسألة ١٤٧
٤٤١	.....	المسألة ١٤٨
٤٤١	.....	المسألة ١٤٩
٤٤١	.....	المسألة ١٥٠
٤٤١	.....	المسألة ١٥١

٤٤١	المسألة ١٥٢
٤٤٢	الفصل العاشر في أحكام النجاسة
٤٤٢	المسألة ١٥٣
٤٤٢	المسألة ١٥٤
٤٤٢	المسألة ١٥٥
٤٤٢	المسألة ١٥٦
٤٤٢	المسألة ١٥٧
٤٤٣	المسألة ١٥٨
٤٤٣	المسألة ١٥٩
٤٤٣	المسألة ١٦٠
٤٤٤	المسألة ١٦١
٤٤٤	المسألة ١٦٢
٤٤٤	المسألة ١٦٣
٤٤٤	المسألة ١٦٤
٤٤٤	المسألة ١٦٥
٤٤٥	المسألة ١٦٦
٤٤٥	المسألة ١٦٧
٤٤٥	المسألة ١٦٨
٤٤٥	المسألة ١٦٩
٤٤٥	المسألة ١٧٠
٤٤٥	المسألة ١٧١
٤٤٦	المسألة ١٧٢
٤٤٦	المسألة ١٧٣
٤٤٦	المسألة ١٧٤

المسألة ١٧٥ ..... ٤٤٦

المسألة ١٧٦ ..... ٤٤٦

المسألة ١٧٧ ..... ٤٤٧

المسألة ١٧٨ ..... ٤٤٧

المسألة ١٧٩ ..... ٤٤٧

المسألة ١٨٠ ..... ٤٤٧

المسألة ١٨١ ..... ٤٤٨

المسألة ١٨٢ ..... ٤٤٨

المسألة ١٨٣ ..... ٤٤٨

المسألة ١٨٤ ..... ٤٤٨

المسألة ١٨٥ ..... ٤٤٨

الفصل الحادى عشر ما يعفى عنه فى الصلاة من النجاسات ..... ٤٤٨

المسألة ١٨٦ ..... ٤٤٨

المسألة ١٨٧ ..... ٤٤٩

المسألة ١٨٨ ..... ٤٤٩

المسألة ١٨٩ ..... ٤٤٩

المسألة ١٩٠ ..... ٤٤٩

المسألة ١٩١ ..... ٤٥٠

المسألة ١٩٢ ..... ٤٥٠

المسألة ١٩٣ ..... ٤٥٠

المسألة ١٩٤ ..... ٤٥٠

المسألة ١٩٥ ..... ٤٥٠

المسألة ١٩٦ ..... ٤٥١

المسألة ١٩٧ ..... ٤٥١

- المسألة ١٩٨ ..... ٤٥١
- المسألة ١٩٩ ..... ٤٥١
- المسألة ٢٠٠ ..... ٤٥١
- المسألة ٢٠١ ..... ٤٥٢
- المسألة ٢٠٢ ..... ٤٥٢
- المسألة ٢٠٣ ..... ٤٥٢
- المسألة ٢٠٤ ..... ٤٥٢
- الفصل الثاني عشر فى المطهرات ..... ٤٥٢
- اشارة ..... ٤٥٢
- [الأول من المطهرات: الماء.] ..... ٤٥٣
- المسألة ٢٠٥ ..... ٤٥٣
- المسألة ٢٠٦ ..... ٤٥٣
- المسألة ٢٠٧ ..... ٤٥٣
- المسألة ٢٠٨ ..... ٤٥٣
- المسألة ٢٠٩ ..... ٤٥٤
- المسألة ٢١٠ ..... ٤٥٤
- المسألة ٢١١ ..... ٤٥٤
- المسألة ٢١٢ ..... ٤٥٤
- المسألة ٢١٣ ..... ٤٥٥
- المسألة ٢١٤ ..... ٤٥٥
- المسألة ٢١٥ ..... ٤٥٥
- المسألة ٢١٦ ..... ٤٥٦
- المسألة ٢١٧ ..... ٤٥٦
- المسألة ٢١٨ ..... ٤٥٦

- المسألة ٢١٩ ..... ٤٥٦
- المسألة ٢٢٠ ..... ٤٥٧
- المسألة ٢٢١ ..... ٤٥٧
- المسألة ٢٢٢ ..... ٤٥٧
- المسألة ٢٢٣ ..... ٤٥٧
- المسألة ٢٢٤ ..... ٤٥٧
- المسألة ٢٢٥ ..... ٤٥٨
- المسألة ٢٢٦ ..... ٤٥٨
- المسألة ٢٢٧ ..... ٤٥٨
- المسألة ٢٢٨ ..... ٤٥٨
- المسألة ٢٢٩ ..... ٤٥٨
- المسألة ٢٣٠ ..... ٤٥٩
- المسألة ٢٣١ ..... ٤٥٩
- ..... [الثاني من المطهرات: الأرض]. ٤٥٩
- المسألة ٢٣٢ ..... ٤٥٩
- المسألة ٢٣٣ ..... ٤٥٩
- المسألة ٢٣٤ ..... ٤٦٠
- المسألة ٢٣٥ ..... ٤٦٠
- المسألة ٢٣٦ ..... ٤٦٠
- المسألة ٢٣٧ ..... ٤٦٠
- المسألة ٢٣٨ ..... ٤٦٠
- المسألة ٢٣٩ ..... ٤٦١
- ..... [الثالث من المطهرات: الشمس]. ٤٦١
- المسألة ٢٤٠ ..... ٤٦١

٢٤١	المسألة ٢٤١
٢٤٢	المسألة ٢٤٢
٢٤٣	المسألة ٢٤٣
٢٤٤	المسألة ٢٤٤
٢٤٥	المسألة ٢٤٥
٢٤٦	المسألة ٢٤٦
٢٤٦	[الرابع من المطهرات: الاستحالة.]
٢٤٧	المسألة ٢٤٧
٢٤٨	المسألة ٢٤٨
٢٤٩	المسألة ٢٤٩
٢٥٠	المسألة ٢٥٠
٢٥١	[الخامس من المطهرات: انقلاب الخمر خلا.]
٢٥١	المسألة ٢٥١
٢٥٢	المسألة ٢٥٢
٢٥٣	المسألة ٢٥٣
٢٥٤	المسألة ٢٥٤
٢٥٥	المسألة ٢٥٥
٢٥٦	المسألة ٢٥٦
٢٥٦	[السادس من المطهرات: الانتقال.]
٢٥٧	المسألة ٢٥٧
٢٥٨	المسألة ٢٥٨
٢٥٨	[السابع من المطهرات: الإسلام.]
٢٥٩	المسألة ٢٥٩
٢٦٠	المسألة ٢٦٠



- المسألة ٢٦١ ..... ٤٦٥
- المسألة ٢٦٢ ..... ٤٦٥
- الثامن من المطهرات: التبعية. [ ..... ٤٦٥
- المسألة ٢٦٣ ..... ٤٦٥
- التاسع من المطهرات: زوال عين النجاسة] ..... ٤٦٦
- المسألة ٢٦٤ ..... ٤٦٦
- المسألة ٢٦٥ ..... ٤٦٦
- المسألة ٢٦٦ ..... ٤٦٧
- العاشر من المطهرات: استبراء الحيوان الجلال. .... ٤٦٧
- المسألة ٢٦٧ ..... ٤٦٧
- الحادي عشر من المطهرات: ..... ٤٦٧
- المسألة ٢٦٨ ..... ٤٦٧
- الثاني عشر من المطهرات: خروج الدم بالمقدار الذي يتعارف خروجه من الحيوان حين يذبح أو ينحر، ..... ٤٦٧
- المسألة ٢٦٩ ..... ٤٦٧
- الثالث عشر من المطهرات: غيبة الإنسان المسلم. .... ٤٦٧
- المسألة ٢٧٠ ..... ٤٦٨
- المسألة ٢٧١ ..... ٤٦٨
- المسألة ٢٧٢ ..... ٤٦٨
- الفصل الثالث عشر في أحكام الأواني ..... ٤٦٨
- المسألة ٢٧٣ ..... ٤٦٨
- المسألة ٢٧٤ ..... ٤٦٨
- المسألة ٢٧٥ ..... ٤٦٩
- المسألة ٢٧٦ ..... ٤٦٩
- المسألة ٢٧٧ ..... ٤٦٩

المسألة ٢٧٨ ..... ٤٧٠

المسألة ٢٧٩ ..... ٤٧٠

المسألة ٢٨٠ ..... ٤٧٠

المسألة ٢٨١ ..... ٤٧٠

المسألة ٢٨٢ ..... ٤٧١

المسألة ٢٨٣ ..... ٤٧١

المسألة ٢٨٤ ..... ٤٧١

المسألة ٢٨٥ ..... ٤٧١

الفصل الرابع عشر فى أحكام التخلى ..... ٤٧١

المسألة ٢٨٦ ..... ٤٧١

المسألة ٢٨٧ ..... ٤٧٢

المسألة ٢٨٨ ..... ٤٧٢

المسألة ٢٨٩ ..... ٤٧٢

المسألة ٢٩٠ ..... ٤٧٢

المسألة ٢٩١ ..... ٤٧٢

المسألة ٢٩٢ ..... ٤٧٣

المسألة ٢٩٣ ..... ٤٧٣

المسألة ٢٩٤ ..... ٤٧٣

المسألة ٢٩٥ ..... ٤٧٣

المسألة ٢٩٦ ..... ٤٧٣

الفصل الخامس عشر فى الاستبراء و الاستنجا ..... ٤٧٤

المسألة ٢٩٧ ..... ٤٧٤

المسألة ٢٩٨ ..... ٤٧٤

المسألة ٢٩٩ ..... ٤٧٤

- المسألة ٣٠٠ ..... ٤٧٤
- المسألة ٣٠١ ..... ٤٧٥
- المسألة ٣٠٢ ..... ٤٧٥
- المسألة ٣٠٣ ..... ٤٧٥
- المسألة ٣٠٤ ..... ٤٧٥
- المسألة ٣٠٥ ..... ٤٧٥
- المسألة ٣٠٦ ..... ٤٧٥
- المسألة ٣٠٧ ..... ٤٧٦
- المسألة ٣٠٨ ..... ٤٧٦
- المسألة ٣٠٩ ..... ٤٧٦
- المسألة ٣١٠ ..... ٤٧٧
- المسألة ٣١١ ..... ٤٧٧
- المسألة ٣١٢ ..... ٤٧٧
- الفصل السادس عشر في موجبات الوضوء و نواقضه ..... ٤٧٧
- اشارة ..... ٤٧٧
- المسألة ٣١٣ ..... ٤٧٧
- الأول و الثانى: خروج البول و الغائط ..... ٤٧٧
- الثالث: خروج الريح من مخرج الغائط إذا تحقق خروجها، ..... ٤٧٨
- الرابع: النوم ..... ٤٧٨
- الخامس: كل ما أزال العقل - على الأحوط - من سكر أو جنون أو إغماء، ..... ٤٧٨
- السادس: الاستحاضة القليلة، ..... ٤٧٨
- المسألة ٣١٤ ..... ٤٧٨
- المسألة ٣١٥ ..... ٤٧٨
- المسألة ٣١٦ ..... ٤٧٩

٤٧٩	المسألة ٣١٧
٤٧٩	المسألة ٣١٨
٤٧٩	المسألة ٣١٩
٤٨٠	المسألة ٣٢٠
٤٨٠	الفصل السابع عشر فى واجبات الوضوء
٤٨٠	[الأول: غسل الوجه.]
٤٨٠	المسألة ٣٢١
٤٨٠	المسألة ٣٢٢
٤٨٠	المسألة ٣٢٣
٤٨١	المسألة ٣٢٤
٤٨١	المسألة ٣٢٥
٤٨١	[الثانى: غسل اليدين]
٤٨١	المسألة ٣٢٦
٤٨١	المسألة ٣٢٧
٤٨٢	المسألة ٣٢٨
٤٨٢	المسألة ٣٢٩
٤٨٢	المسألة ٣٣٠
٤٨٢	المسألة ٣٣١
٤٨٢	المسألة ٣٣٢
٤٨٢	المسألة ٣٣٣
٤٨٣	[الثالث: المسح على مقدم الرأس]
٤٨٣	المسألة ٣٣٤
٤٨٣	المسألة ٣٣٥
٤٨٣	[الرابع: المسح على القدمين]

٤٨٣	المسألة ٣٣٦
٤٨٤	المسألة ٣٣٧
٤٨٤	المسألة ٣٣٨
٤٨٤	المسألة ٣٣٩
٤٨٤	المسألة ٣٤٠
٤٨٤	المسألة ٣٤١
٤٨٥	المسألة ٣٤٢
٤٨٥	المسألة ٣٤٣
٤٨٥	المسألة ٣٤٤
٤٨٥	المسألة ٣٤٥
٤٨٥	المسألة ٣٤٦
٤٨٥	المسألة ٣٤٧
٤٨٦	المسألة ٣٤٨
٤٨٦	المسألة ٣٤٩
٤٨٦	المسألة ٣٥٠
٤٨٦	المسألة ٣٥١
٤٨٦	المسألة ٣٥٢
٤٨٦	المسألة ٣٥٣
٤٨٦	المسألة ٣٥٤
٤٨٧	الفصل الثامن عشر في شرائط الوضوء
٤٨٧	اشارة
٤٨٧	[الأول: إطلاق الماء]
٤٨٧	المسألة ٣٥٥
٤٨٧	[الثاني: طهارة الماء]

- المسألة ٣٥٦ ..... ٤٨٧
- [الثالث: طهارة أعضاء الوضوء] ..... ٤٨٧
- المسألة ٣٥٧ ..... ٤٨٧
- المسألة ٣٥٨ ..... ٤٨٨
- [الرابع عدم المانع عن وصول الماء] ..... ٤٨٨
- المسألة ٣٥٩ ..... ٤٨٨
- [الخامس: ان يكون الماء مباحا] ..... ٤٨٨
- المسألة ٣٦٠ ..... ٤٨٨
- المسألة ٣٦١ ..... ٤٨٨
- المسألة ٣٦٢ ..... ٤٨٩
- المسألة ٣٦٣ ..... ٤٨٩
- المسألة ٣٦٤ ..... ٤٨٩
- المسألة ٣٦٥ ..... ٤٨٩
- المسألة ٣٦٦ ..... ٤٨٩
- المسألة ٣٦٧ ..... ٤٩٠
- [السادس: ان لا تكون الآنية ذهباً أو فضة،] ..... ٤٩٠
- المسألة ٣٦٨ ..... ٤٩٠
- المسألة ٣٦٩ ..... ٤٩٠
- [السابع: عدم الحظر عليه من استعمال الماء] ..... ٤٩٠
- المسألة ٣٧٠ ..... ٤٩٠
- [الثامن: سعة الوقت للوضوء و الصلاة،] ..... ٤٩١
- المسألة ٣٧١ ..... ٤٩١
- [التاسع: المباشرة،] ..... ٤٩١
- المسألة ٣٧٢ ..... ٤٩١

- المسألة ٣٧٣ ..... ٤٩١
- المسألة ٣٧٤ ..... ٤٩١
- [العاشر: الترتيب] ..... ٤٩٢
- المسألة ٣٧٥ ..... ٤٩٢
- [الحادى عشر: الموالة.] ..... ٤٩٢
- المسألة ٣٧٦ ..... ٤٩٢
- المسألة ٣٧٧ ..... ٤٩٢
- المسألة ٣٧٨ ..... ٤٩٣
- [الثانى عشر: النية،] ..... ٤٩٣
- المسألة ٣٧٩ ..... ٤٩٣
- المسألة ٣٨٠ ..... ٤٩٣
- المسألة ٣٨١ ..... ٤٩٣
- المسألة ٣٨٢ ..... ٤٩٤
- المسألة ٣٨٣ ..... ٤٩٤
- المسألة ٣٨٤ ..... ٤٩٤
- المسألة ٣٨٥ ..... ٤٩٤
- المسألة ٣٨٦ ..... ٤٩٤
- المسألة ٣٨٧ ..... ٤٩٥
- المسألة ٣٨٨ ..... ٤٩٥
- المسألة ٣٨٩ ..... ٤٩٥
- الفصل التاسع عشر فى أحكام الوضوء ..... ٤٩٥
- المسألة ٣٩٠ ..... ٤٩٥
- المسألة ٣٩١ ..... ٤٩٥
- المسألة ٣٩٢ ..... ٤٩٦

٤٩٦	المسألة ٣٩٣
٤٩٦	المسألة ٣٩٤
٤٩٦	المسألة ٣٩٥
٤٩٦	المسألة ٣٩٦
٤٩٧	المسألة ٣٩٧
٤٩٧	المسألة ٣٩٨
٤٩٧	المسألة ٣٩٩
٤٩٧	المسألة ٤٠٠
٤٩٧	المسألة ٤٠١
٤٩٨	المسألة ٤٠٢
٤٩٨	المسألة ٤٠٣
٤٩٨	الفصل العشرون في أحكام الجبائر
٤٩٨	المسألة ٤٠٤
٤٩٨	المسألة ٤٠٥
٤٩٩	المسألة ٤٠٦
٤٩٩	المسألة ٤٠٧
٤٩٩	المسألة ٤٠٨
٤٩٩	المسألة ٤٠٩
٤٩٩	المسألة ٤١٠
٥٠٠	المسألة ٤١١
٥٠٠	المسألة ٤١٢
٥٠٠	المسألة ٤١٣
٥٠٠	المسألة ٤١٤
٥٠١	المسألة ٤١٥



المسألة ٤١٦ ..... ٥٠١

المسألة ٤١٧ ..... ٥٠١

المسألة ٤١٨ ..... ٥٠١

المسألة ٤١٩ ..... ٥٠١

المسألة ٤٢٠ ..... ٥٠١

المسألة ٤٢١ ..... ٥٠٢

المسألة ٤٢٢ ..... ٥٠٢

المسألة ٤٢٣ ..... ٥٠٢

الفصل الحادى و العشرون فى أحكام دائم الحدث ..... ٥٠٢

المسألة ٤٢٤ ..... ٥٠٢

المسألة ٤٢٥ ..... ٥٠٢

المسألة ٤٢٦ ..... ٥٠٣

المسألة ٤٢٧ ..... ٥٠٣

المسألة ٤٢٨ ..... ٥٠٣

المسألة ٤٢٩ ..... ٥٠٣

المسألة ٤٣٠ ..... ٥٠٣

المسألة ٤٣١ ..... ٥٠٤

الفصل الثانى و العشرون فى غسل الجنابة ..... ٥٠٤

المسألة ٤٣٢ ..... ٥٠٤

المسألة ٤٣٣ ..... ٥٠٤

المسألة ٤٣٤ ..... ٥٠٤

المسألة ٤٣٥ ..... ٥٠٥

المسألة ٤٣٦ ..... ٥٠٥

المسألة ٤٣٧ ..... ٥٠٥

٥٠٥	المسألة ٤٣٨
٥٠٥	المسألة ٤٣٩
٥٠٦	المسألة ٤٤٠
٥٠٦	المسألة ٤٤١
٥٠٦	المسألة ٤٤٢
٥٠٦	المسألة ٤٤٣
٥٠٦	المسألة ٤٤٤
٥٠٧	الفصل الثالث و العشرون في أحكام الجنب
٥٠٧	المسألة ٤٤٥
٥٠٧	المسألة ٤٤٦
٥٠٧	المسألة ٤٤٧
٥٠٧	المسألة ٤٤٨
٥٠٨	المسألة ٤٤٩
٥٠٨	المسألة ٤٥٠
٥٠٨	المسألة ٤٥١
٥٠٨	المسألة ٤٥٢
٥٠٩	المسألة ٤٥٣
٥٠٩	المسألة ٤٥٤
٥٠٩	المسألة ٤٥٥
٥٠٩	المسألة ٤٥٦
٥٠٩	المسألة ٤٥٧
٥٠٩	المسألة ٤٥٨
٥١٠	المسألة ٤٥٩
٥١٠	المسألة ٤٦٠

٥١٠	المسألة ٤٦١
٥١٠	المسألة ٤٦٢
٥١٠	الفصل الرابع و العشرون فى كيفية الغسل
٥١٠	المسألة ٤٦٣
٥١١	المسألة ٤٦٤
٥١١	للغسل كيفيتان.
٥١١	[الاولى: الترتيب:]
٥١١	المسألة ٤٦٥
٥١١	المسألة ٤٦٦
٥١١	المسألة ٤٦٧
٥١٢	المسألة ٤٦٨
٥١٢	المسألة ٤٦٩
٥١٢	المسألة ٤٧٠
٥١٢	[الثانية: الارتماس.]
٥١٢	المسألة ٤٧١
٥١٢	المسألة ٤٧٢
٥١٣	المسألة ٤٧٣
٥١٣	المسألة ٤٧٤
٥١٣	المسألة ٤٧٥
٥١٣	المسألة ٤٧٦
٥١٣	المسألة ٤٧٧
٥١٣	المسألة ٤٧٨
٥١٤	المسألة ٤٧٩
٥١٤	المسألة ٤٨٠

٥١٤	المسألة ٤٨١
٥١٤	المسألة ٤٨٢
٥١٤	الفصل الخامس و العشرون فى شرائط الغسل و أحكامه
٥١٤	المسألة ٤٨٣
٥١٥	المسألة ٤٨٤
٥١٥	المسألة ٤٨٥
٥١٦	المسألة ٤٨٦
٥١٦	المسألة ٤٨٧
٥١٦	المسألة ٤٨٨
٥١٦	المسألة ٤٨٩
٥١٦	المسألة ٤٩٠
٥١٦	المسألة ٤٩١
٥١٧	المسألة ٤٩٢
٥١٧	المسألة ٤٩٣
٥١٧	المسألة ٤٩٤
٥١٧	المسألة ٤٩٥
٥١٨	المسألة ٤٩٦
٥١٨	المسألة ٤٩٧
٥١٨	المسألة ٤٩٨
٥١٨	المسألة ٤٩٩
٥١٩	المسألة ٥٠٠
٥١٩	المسألة ٥٠١
٥١٩	المسألة ٥٠٢
٥١٩	المسألة ٥٠٣

المسألة ٥٠٤ ..... ٥١٩

الفصل السادس و العشرون فى الحيض ..... ٥١٩

المسألة ٥٠٥ ..... ٥٢٠

المسألة ٥٠٦ ..... ٥٢٠

المسألة ٥٠٧ ..... ٥٢٠

المسألة ٥٠٨ ..... ٥٢٠

المسألة ٥٠٩ ..... ٥٢٠

المسألة ٥١٠ ..... ٥٢١

المسألة ٥١١ ..... ٥٢١

المسألة ٥١٢ ..... ٥٢١

المسألة ٥١٣ ..... ٥٢١

المسألة ٥١٤ ..... ٥٢٢

المسألة ٥١٥ ..... ٥٢٢

المسألة ٥١٦ ..... ٥٢٢

المسألة ٥١٧ ..... ٥٢٢

المسألة ٥١٨ ..... ٥٢٣

المسألة ٥١٩ ..... ٥٢٣

المسألة ٥٢٠ ..... ٥٢٣

المسألة ٥٢١ ..... ٥٢٣

المسألة ٥٢٢ ..... ٥٢٤

المسألة ٥٢٣ ..... ٥٢٤

المسألة ٥٢٤ ..... ٥٢٤

المسألة ٥٢٥ ..... ٥٢٤

المسألة ٥٢٦ ..... ٥٢٥

المسألة ٥٢٧ ----- ٥٢٥

المسألة ٥٢٨ ----- ٥٢٥

المسألة ٥٢٩ ----- ٥٢٥

المسألة ٥٣٠ ----- ٥٢٦

المسألة ٥٣١ ----- ٥٢٦

المسألة ٥٣٢ ----- ٥٢٦

المسألة ٥٣٣ ----- ٥٢٦

الفصل السابع و العشرون في حكم من تجاوز دمها العشرة ----- ٥٢٦

اشارة ----- ٥٢٦

المسألة ٥٣٤ ----- ٥٢٦

المسألة ٥٣٥ ----- ٥٢٧

المسألة ٥٣٦ ----- ٥٢٧

المسألة ٥٣٧ ----- ٥٢٧

المسألة ٥٣٨ ----- ٥٢٨

المسألة ٥٣٩ ----- ٥٢٨

المسألة ٥٤٠ ----- ٥٢٨

المسألة ٥٤١ ----- ٥٢٨

المسألة ٥٤٢ ----- ٥٢٨

المسألة ٥٤٣ ----- ٥٢٩

المسألة ٥٤٤ ----- ٥٢٩

المسألة ٥٤٥ ----- ٥٢٩

المسألة ٥٤٦ ----- ٥٢٩

المسألة ٥٤٧ ----- ٥٢٩

المسألة ٥٤٨ ----- ٥٢٩

٥٣٠	..... الفصل الثامن و العشرون في أحكام الحائض
٥٣٠	..... المسألة ٥٤٩
٥٣٠	..... المسألة ٥٥٠
٥٣٠	..... المسألة ٥٥١
٥٣٠	..... المسألة ٥٥٢
٥٣٠	..... المسألة ٥٥٣
٥٣٠	..... المسألة ٥٥٤
٥٣١	..... المسألة ٥٥٥
٥٣١	..... المسألة ٥٥٦
٥٣١	..... المسألة ٥٥٧
٥٣١	..... المسألة ٥٥٨
٥٣٢	..... المسألة ٥٥٩
٥٣٢	..... المسألة ٥٦٠
٥٣٢	..... المسألة ٥٦١
٥٣٢	..... المسألة ٥٦٢
٥٣٢	..... المسألة ٥٦٣
٥٣٣	..... المسألة ٥٦٤
٥٣٣	..... المسألة ٥٦٥
٥٣٣	..... المسألة ٥٦٦
٥٣٣	..... المسألة ٥٦٧
٥٣٣	..... المسألة ٥٦٨
٥٣٤	..... المسألة ٥٦٩
٥٣٤	..... المسألة ٥٧٠
٥٣٤	..... المسألة ٥٧١

المسألة ٥٧٢ ..... ٥٣٤

المسألة ٥٧٣ ..... ٥٣٤

المسألة ٥٧٤ ..... ٥٣٥

المسألة ٥٧٥ ..... ٥٣٥

المسألة ٥٧٦ ..... ٥٣٥

المسألة ٥٧٧ ..... ٥٣٥

المسألة ٥٧٨ ..... ٥٣٥

الفصل التاسع و العشرون فى الاستحاضة ..... ٥٣٦

المسألة ٥٧٩ ..... ٥٣٦

المسألة ٥٨٠ ..... ٥٣٦

المسألة ٥٨١ ..... ٥٣٦

المسألة ٥٨٢ ..... ٥٣٦

المسألة ٥٨٣ ..... ٥٣٧

المسألة ٥٨٤ ..... ٥٣٧

المسألة ٥٨٥ ..... ٥٣٧

المسألة ٥٨٦ ..... ٥٣٨

المسألة ٥٨٧ ..... ٥٣٨

المسألة ٥٨٨ ..... ٥٣٨

المسألة ٥٨٩ ..... ٥٣٨

المسألة ٥٩٠ ..... ٥٣٨

المسألة ٥٩١ ..... ٥٣٩

المسألة ٥٩٢ ..... ٥٣٩

المسألة ٥٩٣ ..... ٥٣٩

المسألة ٥٩٤ ..... ٥٣٩



٥٤٠	المسألة ٥٩٥
٥٤٠	المسألة ٥٩٦
٥٤٠	المسألة ٥٩٧
٥٤٠	المسألة ٥٩٨
٥٤٠	المسألة ٥٩٩
٥٤١	المسألة ٦٠٠
٥٤١	المسألة ٦٠١
٥٤١	المسألة ٦٠٢
٥٤١	المسألة ٦٠٣
٥٤٢	المسألة ٦٠٤
٥٤٢	المسألة ٦٠٥
٥٤٢	المسألة ٦٠٦
٥٤٢	المسألة ٦٠٧
٥٤٢	الفصل الثلاثون فى النفاس
٥٤٢	المسألة ٦٠٨
٥٤٣	المسألة ٦٠٩
٥٤٣	المسألة ٦١٠
٥٤٣	المسألة ٦١١
٥٤٣	المسألة ٦١٢
٥٤٤	المسألة ٦١٣
٥٤٤	المسألة ٦١٤
٥٤٤	المسألة ٦١٥
٥٤٥	المسألة ٦١٦
٥٤٥	المسألة ٦١٧

٥٤٥	المسألة ٦١٨
٥٤٦	المسألة ٦١٩
٥٤٦	المسألة ٦٢٠
٥٤٦	الفصل الحادى و الثلاثون فى غسل مس الميت
٥٤٦	المسألة ٦٢١
٥٤٦	المسألة ٦٢٢
٥٤٧	المسألة ٦٢٣
٥٤٧	المسألة ٦٢٤
٥٤٧	المسألة ٦٢٥
٥٤٧	المسألة ٦٢٦
٥٤٧	المسألة ٦٢٧
٥٤٨	المسألة ٦٢٨
٥٤٨	المسألة ٦٢٩
٥٤٨	المسألة ٦٣٠
٥٤٨	المسألة ٦٣١
٥٤٨	المسألة ٦٣٢
٥٤٨	المسألة ٦٣٣
٥٤٩	المسألة ٦٣٤
٥٤٩	الفصل الثانى و الثلاثون فى أحكام الأموات
٥٤٩	المسألة ٦٣٥
٥٤٩	المسألة ٦٣٦
٥٤٩	المسألة ٦٣٧
٥٤٩	المسألة ٦٣٨
٥٥٠	المسألة ٦٣٩

٥٥٠	المسألة ٦٤٠
٥٥٠	المسألة ٦٤١
٥٥٠	المسألة ٦٤٢
٥٥١	المسألة ٦٤٣
٥٥١	المسألة ٦٤٤
٥٥١	المسألة ٦٤٥
٥٥١	المسألة ٦٤٦
٥٥١	المسألة ٦٤٧
٥٥٢	المسألة ٦٤٨
٥٥٢	المسألة ٦٤٩
٥٥٢	المسألة ٦٥٠
٥٥٢	المسألة ٦٥١
٥٥٣	المسألة ٦٥٢
٥٥٣	المسألة ٦٥٣
٥٥٣	المسألة ٦٥٤
٥٥٣	المسألة ٦٥٥
٥٥٤	المسألة ٦٥٦
٥٥٤	المسألة ٦٥٧
٥٥٤	المسألة ٦٥٨
٥٥٤	المسألة ٦٥٩
٥٥٤	الفصل الثالث و الثلاثون في كيفية غسل الميت
٥٥٤	المسألة ٦٦٠
٥٥٥	المسألة ٦٦١
٥٥٥	المسألة ٦٦٢

- المسألة ٦٦٣ ..... ٥٥٥
- المسألة ٦٦٤ ..... ٥٥٥
- المسألة ٦٦٥ ..... ٥٥٦
- المسألة ٦٦٦ ..... ٥٥٦
- المسألة ٦٦٧ ..... ٥٥٦
- المسألة ٦٦٨ ..... ٥٥٦
- المسألة ٦٦٩ ..... ٥٥٧
- المسألة ٦٧٠ ..... ٥٥٧
- المسألة ٦٧١ ..... ٥٥٧
- المسألة ٦٧٢ ..... ٥٥٨
- الفصل الرابع و الثلاثون في شرائط غسل الميت ..... ٥٥٨
- المسألة ٦٧٣ ..... ٥٥٨
- المسألة ٦٧٤ ..... ٥٥٨
- المسألة ٦٧٥ ..... ٥٥٨
- المسألة ٦٧٦ ..... ٥٥٨
- المسألة ٦٧٧ ..... ٥٥٩
- المسألة ٦٧٨ ..... ٥٥٩
- المسألة ٦٧٩ ..... ٥٥٩
- المسألة ٦٨٠ ..... ٥٦٠
- المسألة ٦٨١ ..... ٥٦٠
- المسألة ٦٨٢ ..... ٥٦٠
- المسألة ٦٨٣ ..... ٥٦٠
- المسألة ٦٨٤ ..... ٥٦٠
- المسألة ٦٨٥ ..... ٥٦٠

٥٦١	المسألة ٦٨٦
٥٦١	المسألة ٦٨٧
٥٦١	المسألة ٦٨٨
٥٦١	الفصل الخامس و الثلاثون فى تكفين الميت و تحنيطه
٥٦١	المسألة ٦٨٩
٥٦٢	المسألة ٦٩٠
٥٦٢	المسألة ٦٩١
٥٦٢	المسألة ٦٩٢
٥٦٢	المسألة ٦٩٣
٥٦٢	المسألة ٦٩٤
٥٦٣	المسألة ٦٩٥
٥٦٣	المسألة ٦٩٦
٥٦٣	المسألة ٦٩٧
٥٦٣	المسألة ٦٩٨
٥٦٣	المسألة ٦٩٩
٥٦٣	المسألة ٧٠٠
٥٦٤	المسألة ٧٠١
٥٦٤	المسألة ٧٠٢
٥٦٤	المسألة ٧٠٣
٥٦٤	المسألة ٧٠٤
٥٦٥	المسألة ٧٠٥
٥٦٥	المسألة ٧٠٦
٥٦٥	المسألة ٧٠٧
٥٦٥	المسألة ٧٠٨

٥٦٥	المسألة ٧٠٩
٥٦٥	المسألة ٧١٠
٥٦٦	المسألة ٧١١
٥٦٦	المسألة ٧١٢
٥٦٦	المسألة ٧١٣
٥٦٦	المسألة ٧١٤
٥٦٦	المسألة ٧١٥
٥٦٦	المسألة ٧١٦
٥٦٧	المسألة ٧١٧
٥٦٧	المسألة ٧١٨
٥٦٧	المسألة ٧١٩
٥٦٧	الفصل السادس و الثلاثون في الصلاة على الميت
٥٦٧	المسألة ٧٢٠
٥٦٧	المسألة ٧٢١
٥٦٨	المسألة ٧٢٢
٥٦٨	المسألة ٧٢٣
٥٦٨	المسألة ٧٢٤
٥٦٨	المسألة ٧٢٥
٥٦٨	المسألة ٧٢٦
٥٦٩	المسألة ٧٢٧
٥٦٩	المسألة ٧٢٨
٥٦٩	المسألة ٧٢٩
٥٦٩	المسألة ٧٣٠
٥٦٩	المسألة ٧٣١

٥٦٩	المسألة ٧٣٢
٥٧٠	المسألة ٧٣٣
٥٧٠	المسألة ٧٣٤
٥٧٠	المسألة ٧٣٥
٥٧٠	الفصل السابع و الثلاثون في كيفية الصلاة على الميت
٥٧٠	المسألة ٧٣٦
٥٧٠	المسألة ٧٣٧
٥٧١	المسألة ٧٣٨
٥٧١	المسألة ٧٣٩
٥٧١	المسألة ٧٤٠
٥٧٢	المسألة ٧٤١
٥٧٢	المسألة ٧٤٢
٥٧٢	المسألة ٧٤٣
٥٧٢	المسألة ٧٤٤
٥٧٢	المسألة ٧٤٥
٥٧٣	المسألة ٧٤٦
٥٧٣	المسألة ٧٤٧
٥٧٣	المسألة ٧٤٨
٥٧٣	المسألة ٧٤٩
٥٧٣	المسألة ٧٥٠
٥٧٣	المسألة ٧٥١
٥٧٤	المسألة ٧٥٢
٥٧٤	المسألة ٧٥٣
٥٧٤	المسألة ٧٥٤

٥٧٤	.....	الفصل الثامن و الثلاثون فى التشيع
٥٧٤	.....	المسألة ٧٥٥
٥٧٥	.....	المسألة ٧٥٦
٥٧٥	.....	المسألة ٧٥٧
٥٧٥	.....	الفصل التاسع و الثلاثون فى دفن الميت
٥٧٥	.....	المسألة ٧٥٨
٥٧٦	.....	المسألة ٧٥٩
٥٧٦	.....	المسألة ٧٦٠
٥٧٦	.....	المسألة ٧٦١
٥٧٦	.....	المسألة ٧٦٢
٥٧٧	.....	المسألة ٧٦٣
٥٧٧	.....	المسألة ٧٦٤
٥٧٧	.....	المسألة ٧٦٥
٥٧٧	.....	المسألة ٧٦٦
٥٧٧	.....	المسألة ٧٦٧
٥٧٧	.....	المسألة ٧٦٨
٥٧٧	.....	المسألة ٧٦٩
٥٧٨	.....	المسألة ٧٧٠
٥٧٨	.....	المسألة ٧٧١
٥٧٨	.....	المسألة ٧٧٢
٥٧٩	.....	المسألة ٧٧٣
٥٧٩	.....	المسألة ٧٧٤
٥٧٩	.....	المسألة ٧٧٥
٥٨٠	.....	المسألة ٧٧٦



٥٨٠	المسألة ٧٧٧
٥٨٠	المسألة ٧٧٨
٥٨٠	المسألة ٧٧٩
٥٨٠	المسألة ٧٨٠
٥٨١	المسألة ٧٨١
٥٨١	المسألة ٧٨٢
٥٨١	المسألة ٧٨٣
٥٨١	المسألة ٧٨٤
٥٨١	المسألة ٧٨٥
٥٨٢	المسألة ٧٨٦
٥٨٢	المسألة ٧٨٧
٥٨٢	المسألة ٧٨٨
٥٨٢	المسألة ٧٨٩
٥٨٣	المسألة ٧٩٠
٥٨٣	المسألة ٧٩١
٥٨٤	الفصل الأربعون في غسل من فرط في صلاة الكسوفين
٥٨٤	المسألة ٧٩٢
٥٨٤	الفصل الحادي و الأربعون في الأغسال المندوبة
٥٨٤	اشارة
٥٨٤	[الأغسال الزمانية:]
٥٨٤	[غسل الجمعة.]
٥٨٤	المسألة ٧٩٣
٥٨٥	المسألة ٧٩٤
٥٨٥	المسألة ٧٩٥

- المسألة ٧٩٦ ..... ٥٨٥
- المسألة ٧٩٧ ..... ٥٨٥
- المسألة ٧٩٨ ..... ٥٨٥
- المسألة ٧٩٩ ..... ٥٨٥
- [أغسال ليالى شهر رمضان،] ..... ٥٨٥
- المسألة ٨٠٠ ..... ٥٨٥
- المسألة ٨٠١ ..... ٥٨٦
- [غسل يومى العيدين:] ..... ٥٨٦
- المسألة ٨٠٢ ..... ٥٨٦
- المسألة ٨٠٣ ..... ٥٨٦
- المسألة ٨٠٤ ..... ٥٨٦
- [الأغسال المكانية.] ..... ٥٨٦
- المسألة ٨٠٥ ..... ٥٨٦
- المسألة ٨٠٦ ..... ٥٨٧
- [الأغسال الفعلية،] ..... ٥٨٧
- المسألة ٨٠٧ ..... ٥٨٧
- المسألة ٨٠٨ ..... ٥٨٧
- المسألة ٨٠٩ ..... ٥٨٧
- المسألة ٨١٠ ..... ٥٨٨
- المسألة ٨١١ ..... ٥٨٨
- المسألة ٨١٢ ..... ٥٨٨
- الفصل الثانى و الأربعون فى مسوغات التيمم ..... ٥٨٨
- اشارة ..... ٥٨٨
- الأول [فقدان الماء] ..... ٥٨٨

- ٥٨٨ ..... [المسألة ٨١٣]
- ٥٨٩ ..... المسألة ٨١٤
- ٥٨٩ ..... المسألة ٨١٥
- ٥٨٩ ..... المسألة ٨١٦
- ٥٨٩ ..... المسألة ٨١٧
- ٥٨٩ ..... المسألة ٨١٨
- ٥٩٠ ..... المسألة ٨١٩
- ٥٩٠ ..... المسألة ٨٢٠
- ٥٩٠ ..... المسألة ٨٢١
- ٥٩٠ ..... المسألة ٨٢٢
- ٥٩٠ ..... المسألة ٨٢٣
- ٥٩٠ ..... المسألة ٨٢٤
- ٥٩٠ ..... المسألة ٨٢٥
- ٥٩١ ..... [الثاني عدم الوصول إلى الماء:]
- ٥٩١ ..... المسألة ٨٢٦
- ٥٩١ ..... المسألة ٨٢٧
- ٥٩١ ..... المسألة ٨٢٨
- ٥٩١ ..... [الثالث الخوف]
- ٥٩١ ..... المسألة ٨٢٩
- ٥٩١ ..... المسألة ٨٣٠
- ٥٩٢ ..... المسألة ٨٣١
- ٥٩٢ ..... المسألة ٨٣٢
- ٥٩٢ ..... المسألة ٨٣٣
- ٥٩٣ ..... المسألة ٨٣٤

- المسألة ٨٣٥ ..... ٥٩٣
- المسألة ٨٣٦ ..... ٥٩٣
- [الرابع الحرج]: ..... ٥٩٣
- المسألة ٨٣٧ ..... ٥٩٣
- [الخامس الاحتياج إلى الماء الموجود] ..... ٥٩٣
- المسألة ٨٣٨ ..... ٥٩٣
- المسألة ٨٣٩ ..... ٥٩٤
- المسألة ٨٤٠ ..... ٥٩٤
- [السادس الابتلاء بواجب شرعى آخر] ..... ٥٩٤
- المسألة ٨٤١ ..... ٥٩٤
- [السابع: ضيق الوقت] ..... ٥٩٤
- المسألة ٨٤٢ ..... ٥٩٤
- المسألة ٨٤٣ ..... ٥٩٥
- المسألة ٨٤٤ ..... ٥٩٥
- المسألة ٨٤٥ ..... ٥٩٥
- المسألة ٨٤٦ ..... ٥٩٥
- المسألة ٨٤٧ ..... ٥٩٥
- المسألة ٨٤٨ ..... ٥٩٥
- المسألة ٨٤٩ ..... ٥٩٦
- المسألة ٨٥٠ ..... ٥٩٦
- الفصل الثالث و الأربعون فى ما يتيمم به ..... ٥٩٦
- المسألة ٨٥١ ..... ٥٩٦
- المسألة ٨٥٢ ..... ٥٩٦
- المسألة ٨٥٣ ..... ٥٩٦

المسألة ٨٥٤ ..... ٥٩٧

المسألة ٨٥٥ ..... ٥٩٧

المسألة ٨٥٦ ..... ٥٩٧

المسألة ٨٥٧ ..... ٥٩٧

المسألة ٨٥٨ ..... ٥٩٧

المسألة ٨٥٩ ..... ٥٩٨

المسألة ٨٦٠ ..... ٥٩٨

المسألة ٨٦١ ..... ٥٩٨

المسألة ٨٦٢ ..... ٥٩٨

الفصل الرابع و الأربعون فى شرائط ما يتمم به ..... ٥٩٨

المسألة ٨٦٣ ..... ٥٩٨

المسألة ٨٦٤ ..... ٥٩٩

المسألة ٨٦٥ ..... ٥٩٩

المسألة ٨٦٦ ..... ٥٩٩

المسألة ٨٦٧ ..... ٥٩٩

المسألة ٨٦٨ ..... ٥٩٩

المسألة ٨٦٩ ..... ٦٠٠

المسألة ٨٧٠ ..... ٦٠٠

المسألة ٨٧١ ..... ٦٠٠

المسألة ٨٧٢ ..... ٦٠٠

الفصل الخامس و الأربعون فى كيفية التيمم ..... ٦٠٠

المسألة ٨٧٣ ..... ٦٠٠

المسألة ٨٧٤ ..... ٦٠١

المسألة ٨٧٥ ..... ٦٠١

- ٦٠١ ..... المسألة ٨٧٦
- ٦٠١ ..... المسألة ٨٧٧
- ٦٠١ ..... المسألة ٨٧٨
- ٦٠٢ ..... المسألة ٨٧٩
- ٦٠٢ ..... المسألة ٨٨٠
- ٦٠٢ ..... المسألة ٨٨١
- ٦٠٢ ..... المسألة ٨٨٢
- ٦٠٢ ..... المسألة ٨٨٣
- ٦٠٣ ..... المسألة ٨٨٤
- ٦٠٣ ..... المسألة ٨٨٥
- ٦٠٣ ..... المسألة ٨٨٦
- ٦٠٣ ..... المسألة ٨٨٧
- ٦٠٣ ..... المسألة ٨٨٨
- ٦٠٣ ..... المسألة ٨٨٩
- ٦٠٤ ..... المسألة ٨٩٠
- ٦٠٤ ..... المسألة ٨٩١
- ٦٠٤ ..... المسألة ٨٩٢
- ٦٠٤ ..... المسألة ٨٩٣
- ٦٠٤ ..... المسألة ٨٩٤
- ٦٠٥ ..... المسألة ٨٩٥
- ٦٠٥ ..... المسألة ٨٩٦
- ٦٠٥ ..... المسألة ٨٩٧
- ٦٠٥ ..... الفصل السادس و الأربعون في أحكام التيمم
- ٦٠٥ ..... المسألة ٨٩٨

- المسألة ٨٩٩ ..... ٦٠٥
- المسألة ٩٠٠ ..... ٦٠٦
- المسألة ٩٠١ ..... ٦٠٦
- المسألة ٩٠٢ ..... ٦٠٦
- المسألة ٩٠٣ ..... ٦٠٦
- المسألة ٩٠٤ ..... ٦٠٦
- المسألة ٩٠٥ ..... ٦٠٦
- المسألة ٩٠٦ ..... ٦٠٧
- المسألة ٩٠٧ ..... ٦٠٧
- المسألة ٩٠٨ ..... ٦٠٧
- المسألة ٩٠٩ ..... ٦٠٨
- المسألة ٩١٠ ..... ٦٠٨
- المسألة ٩١١ ..... ٦٠٨
- المسألة ٩١٢ ..... ٦٠٨
- المسألة ٩١٣ ..... ٦٠٨
- المسألة ٩١٤ ..... ٦٠٨
- المسألة ٩١٥ ..... ٦٠٩
- المسألة ٩١٦ ..... ٦٠٩
- المسألة ٩١٧ ..... ٦٠٩
- المسألة ٩١٨ ..... ٦٠٩
- المسألة ٩١٩ ..... ٦١٠
- المسألة ٩٢٠ ..... ٦١٠
- المسألة ٩٢١ ..... ٦١٠
- المسألة ٩٢٢ ..... ٦١٠

٦١٠	المسألة ٩٢٣
٦١١	المسألة ٩٢٤
٦١١	المسألة ٩٢٥
٦١١	المسألة ٩٢٦
٦١١	المسألة ٩٢٧
٦١١	المسألة ٩٢٨
٦١٢	كتاب الصلاة
٦١٢	اشارة
٦١٢	الفصل الأول في أعداد الصلاة
٦١٢	المسألة الأولى
٦١٣	المسألة الثانية:
٦١٣	المسألة الثالثة:
٦١٣	المسألة الرابعة:
٦١٤	المسألة الخامسة:
٦١٤	المسألة السادسة:
٦١٤	المسألة السابعة:
٦١٤	الفصل الثاني في أوقات الفرائض و النوافل
٦١٤	المسألة الثامنة:
٦١٥	المسألة التاسعة:
٦١٥	المسألة العاشرة:
٦١٥	المسألة ١١
٦١٦	المسألة ١٢
٦١٦	المسألة ١٣
٦١٧	المسألة ١٤



- المسألة ١٥ ..... ٤١٧
- المسألة ١٤ ..... ٤١٨
- المسألة ١٧ ..... ٤١٨
- المسألة ١٨ ..... ٤١٨
- المسألة ١٩ ..... ٤١٨
- المسألة ٢٠ ..... ٤١٩
- المسألة ٢١ ..... ٤١٩
- المسألة ٢٢ ..... ٤١٩
- المسألة ٢٣ ..... ٤٢٠
- المسألة ٢٤ ..... ٤٢٠
- المسألة ٢٥ ..... ٤٢٠
- المسألة ٢٤ ..... ٤٢٠
- المسألة ٢٧ ..... ٤٢٠
- المسألة ٢٨ ..... ٤٢٠
- المسألة ٢٩ ..... ٤٢٠
- المسألة ٣٠ ..... ٤٢١
- المسألة ٣١ ..... ٤٢١
- المسألة ٣٢ ..... ٤٢٢
- المسألة ٣٣ ..... ٤٢٢
- المسألة ٣٤ ..... ٤٢٢
- المسألة ٣٥ ..... ٤٢٣
- المسألة ٣٤ ..... ٤٢٣
- المسألة ٣٧ ..... ٤٢٣
- المسألة ٣٨ ..... ٤٢٤

٦٢٤	.....	الفصل الثالث في أحكام الأوقات
٦٢٤	.....	المسألة ٣٩
٦٢٤	.....	المسألة ٤٠
٦٢٥	.....	المسألة ٤١
٦٢٥	.....	المسألة ٤٢
٦٢٥	.....	المسألة ٤٣
٦٢٥	.....	المسألة ٤٤
٦٢٥	.....	المسألة ٤٥
٦٢٥	.....	المسألة ٤٦
٦٢٦	.....	المسألة ٤٧
٦٢٦	.....	المسألة ٤٨
٦٢٦	.....	المسألة ٤٩
٦٢٦	.....	المسألة ٥٠
٦٢٧	.....	المسألة ٥١
٦٢٧	.....	المسألة ٥٢
٦٢٧	.....	المسألة ٥٣
٦٢٨	.....	المسألة ٥٤
٦٢٨	.....	المسألة ٥٥
٦٢٨	.....	المسألة ٥٦
٦٢٨	.....	المسألة ٥٧
٦٢٨	.....	الفصل الرابع في القبلة
٦٢٨	.....	المسألة ٥٨
٦٢٩	.....	المسألة ٥٩
٦٢٩	.....	المسألة ٦٠

٦٢٩	المسألة ٦١
٦٣٠	المسألة ٦٢
٦٣٠	المسألة ٦٣
٦٣٠	المسألة ٦٤
٦٣٠	المسألة ٦٥
٦٣٠	المسألة ٦٦
٦٣١	المسألة ٦٧
٦٣١	المسألة ٦٨
٦٣١	المسألة ٦٩
٦٣١	المسألة ٧٠
٦٣١	المسألة ٧١
٦٣٢	المسألة ٧٢
٦٣٢	المسألة ٧٣
٦٣٢	المسألة ٧٤
٦٣٢	المسألة ٧٥
٦٣٣	المسألة ٧٦
٦٣٣	الفصل الخامس في أحكام الاستقبال، و الخلل في القبلة
٦٣٣	المسألة ٧٧
٦٣٣	المسألة ٧٨
٦٣٣	المسألة ٧٩
٦٣٤	المسألة ٨٠
٦٣٤	المسألة ٨١
٦٣٤	المسألة ٨٢
٦٣٤	المسألة ٨٣

المسألة ٨٤ ..... ٦٣٥

المسألة ٨٥ ..... ٦٣٥

المسألة ٨٦ ..... ٦٣٥

المسألة ٨٧ ..... ٦٣٥

المسألة ٨٨ ..... ٦٣٥

المسألة ٨٩ ..... ٦٣٥

المسألة ٩٠ ..... ٦٣٦

المسألة ٩١ ..... ٦٣٦

الفصل السادس فى الستر و الساتر ..... ٦٣٦

المسألة ٩٢ ..... ٦٣٦

المسألة ٩٣ ..... ٦٣٦

المسألة ٩٤ ..... ٦٣٧

المسألة ٩٥ ..... ٦٣٧

المسألة ٩٦ ..... ٦٣٧

المسألة ٩٧ ..... ٦٣٧

المسألة ٩٨ ..... ٦٣٧

المسألة ٩٩ ..... ٦٣٨

المسألة ١٠٠ ..... ٦٣٨

المسألة ١٠١ ..... ٦٣٨

المسألة ١٠٢ ..... ٦٣٨

المسألة ١٠٣ ..... ٦٣٨

المسألة ١٠٤ ..... ٦٣٨

المسألة ١٠٥ ..... ٦٣٩

المسألة ١٠٦ ..... ٦٣٩

- المسألة ١٠٧ ..... ٦٣٩
- المسألة ١٠٨ ..... ٦٣٩
- المسألة ١٠٩ ..... ٦٣٩
- الفصل السابع فى شرائط لباس المصلى ..... ٦٤٠
- اشارة ..... ٦٤٠
- [الأول: الطهارة] ..... ٦٤٠
- المسألة ١١٠ ..... ٦٤٠
- [الثانى: أن يكون مباحا] ..... ٦٤٠
- المسألة ١١١ ..... ٦٤٠
- المسألة ١١٢ ..... ٦٤٠
- المسألة ١١٣ ..... ٦٤٠
- المسألة ١١٤ ..... ٦٤١
- المسألة ١١٥ ..... ٦٤١
- المسألة ١١٦ ..... ٦٤١
- المسألة ١١٧ ..... ٦٤١
- المسألة ١١٨ ..... ٦٤١
- الثالث أن لا يكون من أجزاء الميتة، ..... ٦٤٢
- المسألة ١١٩ ..... ٦٤٢
- المسألة ١٢٠ ..... ٦٤٢
- المسألة ١٢١ ..... ٦٤٢
- المسألة ١٢٢ ..... ٦٤٢
- المسألة ١٢٣ ..... ٦٤٢
- المسألة ١٢٤ ..... ٦٤٣
- المسألة ١٢٥ ..... ٦٤٣

- المسألة ١٢٦ ..... ٦٤٣
- المسألة ١٢٧ ..... ٦٤٣
- المسألة ١٢٨ ..... ٦٤٣
- المسألة ١٢٩ ..... ٦٤٣
- الرابع: أن لا يكون من أجزاء ما لا يؤكل لحمه، ..... ٦٤٣
- المسألة ١٣٠ ..... ٦٤٣
- المسألة ١٣١ ..... ٦٤٤
- المسألة ١٣٢ ..... ٦٤٤
- المسألة ١٣٣ ..... ٦٤٤
- المسألة ١٣٤ ..... ٦٤٤
- المسألة ١٣٥ ..... ٦٤٤
- الخامس: أن لا يكون من الذهب ..... ٦٤٤
- المسألة ١٣٦ ..... ٦٤٤
- المسألة ١٣٧ ..... ٦٤٥
- المسألة ١٣٨ ..... ٦٤٥
- المسألة ١٣٩ ..... ٦٤٥
- المسألة ١٤٠ ..... ٦٤٥
- المسألة ١٤١ ..... ٦٤٥
- المسألة ١٤٢ ..... ٦٤٥
- المسألة ١٤٣ ..... ٦٤٥
- المسألة ١٤٤ ..... ٦٤٥
- المسألة ١٤٥ ..... ٦٤٦
- السادس: أن لا يكون حريرا خالصا ..... ٦٤٦
- المسألة ١٤٦ ..... ٦٤٦

٦٤٦	المسألة ١٤٧
٦٤٦	المسألة ١٤٨
٦٤٦	المسألة ١٤٩
٦٤٧	المسألة ١٥٠
٦٤٧	المسألة ١٥١
٦٤٧	المسألة ١٥٢
٦٤٧	المسألة ١٥٣
٦٤٧	المسألة ١٥٤
٦٤٧	المسألة ١٥٥
٦٤٧	المسألة ١٥٦
٦٤٨	المسألة ١٥٧
٦٤٨	[مسائل]
٦٤٨	المسألة ١٥٨
٦٤٨	المسألة ١٥٩
٦٤٨	المسألة ١٦٠
٦٤٩	المسألة ١٦١
٦٤٩	المسألة ١٦٢
٦٤٩	المسألة ١٦٣
٦٤٩	المسألة ١٦٤
٦٤٩	المسألة ١٦٥
٦٥٠	الفصل الثامن في ما يستحب للمصلى من الثياب و ما يكره
٦٥٠	المسألة ١٦٦
٦٥٠	المسألة ١٦٧
٦٥٠	المسألة ١٦٨

٦٥٠	المسألة ١٦٩
٦٥٠	المسألة ١٧٠
٦٥١	المسألة ١٧١
٦٥١	المسألة ١٧٢
٦٥١	المسألة ١٧٣
٦٥١	المسألة ١٧٤
٦٥١	الفصل التاسع في مكان المصلى و شرائطه
٦٥١	اشارة
٦٥٢	[الأول: أن يكون مباحا]
٦٥٢	المسألة ١٧٥
٦٥٢	المسألة ١٧٦
٦٥٢	المسألة ١٧٧
٦٥٢	المسألة ١٧٨
٦٥٣	المسألة ١٧٩
٦٥٣	المسألة ١٨٠
٦٥٣	المسألة ١٨١
٦٥٣	المسألة ١٨٢
٦٥٣	المسألة ١٨٣
٦٥٣	المسألة ١٨٤
٦٥٣	المسألة ١٨٥
٦٥٣	المسألة ١٨٦
٦٥٣	المسألة ١٨٧
٦٥٤	المسألة ١٨٨
٦٥٤	المسألة ١٨٩



- المسألة ١٩٠ ..... ٦٥٤
- المسألة ١٩١ ..... ٦٥٤
- المسألة ١٩٢ ..... ٦٥٤
- المسألة ١٩٣ ..... ٦٥٤
- المسألة ١٩٤ ..... ٦٥٥
- المسألة ١٩٥ ..... ٦٥٥
- المسألة ١٩٦ ..... ٦٥٥
- المسألة ١٩٧ ..... ٦٥٥
- المسألة ١٩٨ ..... ٦٥٦
- المسألة ١٩٩ ..... ٦٥٦
- [الثاني: أن يكون قارا،] ..... ٦٥٦
- المسألة ٢٠٠ ..... ٦٥٦
- المسألة ٢٠١ ..... ٦٥٧
- المسألة ٢٠٢ ..... ٦٥٧
- [الثالث: أن لا يتقدم على قبر المعصوم] ..... ٦٥٧
- المسألة ٢٠٣ ..... ٦٥٧
- [مسائل] ..... ٦٥٧
- المسألة ٢٠٤ ..... ٦٥٧
- المسألة ٢٠٥ ..... ٦٥٧
- المسألة ٢٠٦ ..... ٦٥٨
- المسألة ٢٠٧ ..... ٦٥٨
- المسألة ٢٠٨ ..... ٦٥٨
- المسألة ٢٠٩ ..... ٦٥٨
- المسألة ٢١٠ ..... ٦٥٨

٦٥٨	المسألة ٢١١
٦٥٩	الفصل العاشر فى موضع الجبهة فى السجود
٦٥٩	المسألة ٢١٢
٦٥٩	المسألة ٢١٣
٦٥٩	المسألة ٢١٤
٦٥٩	المسألة ٢١٥
٦٦٠	المسألة ٢١٦
٦٦٠	المسألة ٢١٧
٦٦٠	المسألة ٢١٨
٦٦٠	المسألة ٢١٩
٦٦٠	المسألة ٢٢٠
٦٦٠	المسألة ٢٢١
٦٦٠	المسألة ٢٢٢
٦٦١	المسألة ٢٢٣
٦٦١	المسألة ٢٢٤
٦٦١	المسألة ٢٢٥
٦٦١	المسألة ٢٢٦
٦٦١	المسألة ٢٢٧
٦٦٢	المسألة ٢٢٨
٦٦٢	المسألة ٢٢٩
٦٦٢	المسألة ٢٣٠
٦٦٢	المسألة ٢٣١
٦٦٢	المسألة ٢٣٢
٦٦٣	الفصل الحادى عشر فى ما يستحب و ما يكره من الأمكنة

المسألة ٢٣٣ ..... ٦٦٣

المسألة ٢٣٤ ..... ٦٦٣

المسألة ٢٣٥ ..... ٦٦٣

المسألة ٢٣٦ ..... ٦٦٣

المسألة ٢٣٧ ..... ٦٦٤

المسألة ٢٣٨ ..... ٦٦٤

المسألة ٢٣٩ ..... ٦٦٤

المسألة ٢٤٠ ..... ٦٦٤

المسألة ٢٤١ ..... ٦٦٥

المسألة ٢٤٢ ..... ٦٦٥

المسألة ٢٤٣ ..... ٦٦٥

المسألة ٢٤٤ ..... ٦٦٥

المسألة ٢٤٥ ..... ٦٦٥

المسألة ٢٤٦ ..... ٦٦٥

المسألة ٢٤٧ ..... ٦٦٥

المسألة ٢٤٨ ..... ٦٦٦

المسألة ٢٤٩ ..... ٦٦٦

المسألة ٢٥٠ ..... ٦٦٦

المسألة ٢٥١ ..... ٦٦٦

المسألة ٢٥٢ ..... ٦٦٦

المسألة ٢٥٣ ..... ٦٦٧

المسألة ٢٥٤ ..... ٦٦٧

المسألة ٢٥٥ ..... ٦٦٧

الفصل الثاني عشر في بعض أحكام المسجد ..... ٦٦٧

- المسألة ٢٥٦ ..... ٦٦٧
- المسألة ٢٥٧ ..... ٦٦٨
- المسألة ٢٥٨ ..... ٦٦٨
- المسألة ٢٥٩ ..... ٦٦٨
- المسألة ٢٦٠ ..... ٦٦٨
- المسألة ٢٦١ ..... ٦٦٨
- المسألة ٢٦٢ ..... ٦٦٨
- المسألة ٢٦٣ ..... ٦٦٩
- المسألة ٢٦٤ ..... ٦٦٩
- المسألة ٢٦٥ ..... ٦٦٩
- المسألة ٢٦٦ ..... ٦٦٩
- المسألة ٢٦٧ ..... ٦٧٠
- المسألة ٢٦٨ ..... ٦٧٠
- المسألة ٢٦٩ ..... ٦٧٠
- المسألة ٢٧٠ ..... ٦٧٠
- المسألة ٢٧١ ..... ٦٧٠
- المسألة ٢٧٢ ..... ٦٧٠
- المسألة ٢٧٣ ..... ٦٧١
- المسألة ٢٧٤ ..... ٦٧١
- المسألة ٢٧٥ ..... ٦٧١
- المسألة ٢٧٦ ..... ٦٧١
- المسألة ٢٧٧ ..... ٦٧١
- المسألة ٢٧٨ ..... ٦٧١
- المسألة ٢٧٩ ..... ٦٧١

٦٧٢	..... الفصل الثالث عشر فى الأذان و الإقامة
٦٧٢	..... المسألة ٢٨٠
٦٧٢	..... المسألة ٢٨١
٦٧٢	..... المسألة ٢٨٢
٦٧٢	..... المسألة ٢٨٣
٦٧٣	..... المسألة ٢٨٤
٦٧٣	..... المسألة ٢٨٥
٦٧٣	..... المسألة ٢٨٦
٦٧٣	..... الفصل الرابع عشر فى شرائط الأذان و الإقامة و أحكامهما
٦٧٣	..... اشارة
٦٧٣	..... [أحدها: النية]
٦٧٣	..... المسألة ٢٨٧
٦٧٤	..... المسألة ٢٨٨
٦٧٤	..... المسألة ٢٨٩
٦٧٤	..... [الثانى: العقل و الايمان،]
٦٧٤	..... المسألة ٢٩٠
٦٧٤	..... المسألة ٢٩١
٦٧٤	..... [الثالث: الترتيب]
٦٧٥	..... المسألة ٢٩٢
٦٧٥	..... [الرابع: الموالاة]
٦٧٥	..... المسألة ٢٩٣
٦٧٥	..... [الخامس: أدائهما بالعربى الصحيح،]
٦٧٥	..... المسألة ٢٩٤
٦٧٥	..... [السادس: الوقت،]

- المسألة ٢٩٥ ..... ٦٧٥
- [السابع: الطهارة و القيام] ..... ٦٧٦
- المسألة ٢٩٦ ..... ٦٧٦
- المسألة ٢٩٧ ..... ٦٧٦
- المسألة ٢٩٨ ..... ٦٧٦
- المسألة ٢٩٩ ..... ٦٧٦
- المسألة ٣٠٠ ..... ٦٧٦
- المسألة ٣٠١ ..... ٦٧٦
- المسألة ٣٠٢ ..... ٦٧٦
- المسألة ٣٠٣ ..... ٦٧٧
- المسألة ٣٠٤ ..... ٦٧٧
- المسألة ٣٠٥ ..... ٦٧٧
- المسألة ٣٠٦ ..... ٦٧٧
- المسألة ٣٠٧ ..... ٦٧٧
- المسألة ٣٠٨ ..... ٦٧٨
- المسألة ٣٠٩ ..... ٦٧٨
- المسألة ٣١٠ ..... ٦٧٨
- المسألة ٣١١ ..... ٦٧٨
- المسألة ٣١٢ ..... ٦٧٨
- المسألة ٣١٣ ..... ٦٧٩
- المسألة ٣١٤ ..... ٦٧٩
- المسألة ٣١٥ ..... ٦٧٩
- المسألة ٣١٦ ..... ٦٧٩
- المسألة ٣١٧ ..... ٦٧٩

٦٧٩	المسألة ٣١٨
٦٧٩	المسألة ٣١٩
٦٧٩	المسألة ٣٢٠
٦٨٠	المسألة ٣٢١
٦٨٠	المسألة ٣٢٢
٦٨٠	المسألة ٣٢٣
٦٨٠	المسألة ٣٢٤
٦٨٠	المسألة ٣٢٥
٦٨٠	المسألة ٣٢٦
٦٨٠	المسألة ٣٢٧
٦٨١	المسألة ٣٢٨
٦٨١	المسألة ٣٢٩
٦٨١	المسألة ٣٣٠
٦٨١	المسألة ٣٣١
٦٨١	مقدمة
٦٨٣	الفصل الخامس عشر في نية الصلاة و أحكامها
٦٨٣	المسألة ٣٣٢
٦٨٣	المسألة ٣٣٣
٦٨٣	المسألة ٣٣٤
٦٨٣	المسألة ٣٣٥
٦٨٤	المسألة ٣٣٦
٦٨٤	المسألة ٣٣٧
٦٨٤	المسألة ٣٣٨
٦٨٤	المسألة ٣٣٩

٦٨٤	المسألة ٣٤٠
٦٨٥	المسألة ٣٤١
٦٨٥	المسألة ٣٤٢
٦٨٥	المسألة ٣٤٣
٦٨٥	المسألة ٣٤٤
٦٨٥	المسألة ٣٤٥
٦٨٦	المسألة ٣٤٦
٦٨٦	المسألة ٣٤٧
٦٨٦	المسألة ٣٤٨
٦٨٦	المسألة ٣٤٩
٦٨٧	المسألة ٣٥٠
٦٨٧	المسألة ٣٥١
٦٨٧	المسألة ٣٥٢
٦٨٧	المسألة ٣٥٣
٦٨٧	المسألة ٣٥٤
٦٨٧	المسألة ٣٥٥
٦٨٧	المسألة ٣٥٦
٦٨٨	المسألة ٣٥٧
٦٨٨	المسألة ٣٥٨
٦٨٩	المسألة ٣٥٩
٦٨٩	المسألة ٣٦٠
٦٨٩	المسألة ٣٦١
٦٨٩	المسألة ٣٦٢
٦٩٠	المسألة ٣٦٣



٦٩٠	المسألة ٣٦٤
٦٩٠	المسألة ٣٦٥
٦٩٠	المسألة ٣٦٦
٦٩١	المسألة ٣٦٧
٦٩٢	المسألة ٣٦٨
٦٩٢	المسألة ٣٦٩
٦٩٢	المسألة ٣٧٠
٦٩٢	المسألة ٣٧١
٦٩٣	المسألة ٣٧٢
٦٩٣	المسألة ٣٧٣
٦٩٣	الفصل السادس عشر فى تكبيره الإحرام
٦٩٣	المسألة ٣٧٤
٦٩٣	المسألة ٣٧٥
٦٩٤	المسألة ٣٧٦
٦٩٤	المسألة ٣٧٧
٦٩٤	المسألة ٣٧٨
٦٩٤	المسألة ٣٧٩
٦٩٤	المسألة ٣٨٠
٦٩٥	المسألة ٣٨١
٦٩٥	المسألة ٣٨٢
٦٩٥	المسألة ٣٨٣
٦٩٥	المسألة ٣٨٤
٦٩٥	المسألة ٣٨٥
٦٩٦	المسألة ٣٨٦

المسألة ٣٨٧ ..... ٦٩٦

الفصل السابع عشر فى القيام ..... ٦٩٦

المسألة ٣٨٨ ..... ٦٩٦

المسألة ٣٨٩ ..... ٦٩٦

المسألة ٣٩٠ ..... ٦٩٧

المسألة ٣٩١ ..... ٦٩٧

المسألة ٣٩٢ ..... ٦٩٧

المسألة ٣٩٣ ..... ٦٩٧

المسألة ٣٩٤ ..... ٦٩٧

المسألة ٣٩٥ ..... ٦٩٧

المسألة ٣٩٦ ..... ٦٩٨

المسألة ٣٩٧ ..... ٦٩٨

المسألة ٣٩٨ ..... ٦٩٨

المسألة ٣٩٩ ..... ٦٩٨

المسألة ٤٠٠ ..... ٦٩٩

المسألة ٤٠١ ..... ٦٩٩

المسألة ٤٠٢ ..... ٦٩٩

المسألة ٤٠٣ ..... ٦٩٩

المسألة ٤٠٤ ..... ٦٩٩

المسألة ٤٠٥ ..... ٦٩٩

المسألة ٤٠٦ ..... ٧٠٠

المسألة ٤٠٧ ..... ٧٠٠

المسألة ٤٠٨ ..... ٧٠٠

المسألة ٤٠٩ ..... ٧٠٠

٧٠٠	المسألة ٤١٠
٧٠١	المسألة ٤١١
٧٠١	المسألة ٤١٢
٧٠١	المسألة ٤١٣
٧٠١	المسألة ٤١٤
٧٠٢	المسألة ٤١٥
٧٠٢	المسألة ٤١٦
٧٠٢	المسألة ٤١٧
٧٠٢	المسألة ٤١٨
٧٠٢	الفصل الثامن عشر في القراءة
٧٠٢	المسألة ٤١٩
٧٠٣	المسألة ٤٢٠
٧٠٣	المسألة ٤٢١
٧٠٣	المسألة ٤٢٢
٧٠٣	المسألة ٤٢٣
٧٠٤	المسألة ٤٢٤
٧٠٤	المسألة ٤٢٥
٧٠٤	المسألة ٤٢٦
٧٠٥	المسألة ٤٢٧
٧٠٥	المسألة ٤٢٨
٧٠٥	المسألة ٤٢٩
٧٠٥	المسألة ٤٣٠
٧٠٥	المسألة ٤٣١
٧٠٥	المسألة ٤٣٢

- المسألة ٤٣٣ ..... ٧٠٥
- المسألة ٤٣٤ ..... ٧٠٦
- المسألة ٤٣٥ ..... ٧٠٦
- المسألة ٤٣٦ ..... ٧٠٦
- المسألة ٤٣٧ ..... ٧٠٦
- المسألة ٤٣٨ ..... ٧٠٦
- المسألة ٤٣٩ ..... ٧٠٧
- المسألة ٤٤٠ ..... ٧٠٧
- المسألة ٤٤١ ..... ٧٠٧
- المسألة ٤٤٢ ..... ٧٠٧
- المسألة ٤٤٣ ..... ٧٠٧
- المسألة ٤٤٤ ..... ٧٠٨
- المسألة ٤٤٥ ..... ٧٠٨
- المسألة ٤٤٦ ..... ٧٠٨
- المسألة ٤٤٧ ..... ٧٠٨
- المسألة ٤٤٨ ..... ٧٠٨
- المسألة ٤٤٩ ..... ٧٠٨
- المسألة ٤٥٠ ..... ٧٠٩
- المسألة ٤٥١ ..... ٧٠٩
- المسألة ٤٥٢ ..... ٧٠٩
- المسألة ٤٥٣ ..... ٧٠٩
- المسألة ٤٥٤ ..... ٧٠٩
- المسألة ٤٥٥ ..... ٧٠٩
- المسألة ٤٥٦ ..... ٧١٠

- المسألة ٤٥٧ ..... ٧١٠
- المسألة ٤٥٨ ..... ٧١٠
- المسألة ٤٥٩ ..... ٧١٠
- المسألة ٤٦٠ ..... ٧١١
- المسألة ٤٦١ ..... ٧١١
- المسألة ٤٦٢ ..... ٧١١
- المسألة ٤٦٣ ..... ٧١١
- المسألة ٤٦٤ ..... ٧١٢
- المسألة ٤٦٥ ..... ٧١٢
- المسألة ٤٦٦ ..... ٧١٢
- المسألة ٤٦٧ ..... ٧١٢
- المسألة ٤٦٨ ..... ٧١٣
- المسألة ٤٦٩ ..... ٧١٣
- المسألة ٤٧٠ ..... ٧١٣
- المسألة ٤٧١ ..... ٧١٣
- المسألة ٤٧٢ ..... ٧١٣
- المسألة ٤٧٣ ..... ٧١٣
- المسألة ٤٧٤ ..... ٧١٤
- المسألة ٤٧٥ ..... ٧١٤
- المسألة ٤٧٦ ..... ٧١٤
- المسألة ٤٧٧ ..... ٧١٤
- المسألة ٤٧٨ ..... ٧١٤
- المسألة ٤٧٩ ..... ٧١٤
- المسألة ٤٨٠ ..... ٧١٥

٧١٥	المسألة ٤٨١
٧١٥	المسألة ٤٨٢
٧١٥	المسألة ٤٨٣
٧١٥	الفصل التاسع عشر في مستحبات القراءة
٧١٥	المسألة ٤٨٤
٧١٦	المسألة ٤٨٥
٧١٦	المسألة ٤٨٦
٧١٦	المسألة ٤٨٧
٧١٦	المسألة ٤٨٨
٧١٦	المسألة ٤٨٩
٧١٧	المسألة ٤٩٠
٧١٧	المسألة ٤٩١
٧١٧	المسألة ٤٩٢
٧١٧	المسألة ٤٩٣
٧١٧	المسألة ٤٩٤
٧١٧	المسألة ٤٩٥
٧١٨	المسألة ٤٩٦
٧١٨	المسألة ٤٩٧
٧١٨	المسألة ٤٩٨
٧١٨	الفصل العشرون في التسبيح أو القراءة في الأخيرتين
٧١٨	المسألة ٤٩٩
٧١٨	المسألة ٥٠٠
٧١٩	المسألة ٥٠١
٧١٩	المسألة ٥٠٢

المسألة ٥٠٣ ..... ٧١٩

المسألة ٥٠٤ ..... ٧١٩

المسألة ٥٠٥ ..... ٧١٩

المسألة ٥٠٦ ..... ٧١٩

المسألة ٥٠٧ ..... ٧٢٠

المسألة ٥٠٨ ..... ٧٢٠

المسألة ٥٠٩ ..... ٧٢٠

المسألة ٥١٠ ..... ٧٢٠

المسألة ٥١١ ..... ٧٢٠

المسألة ٥١٢ ..... ٧٢٠

المسألة ٥١٣ ..... ٧٢١

الفصل الحادى و العشرون فى الركوع ..... ٧٢١

المسألة ٥١٤ ..... ٧٢١

المسألة ٥١٥ ..... ٧٢١

المسألة ٥١٦ ..... ٧٢١

المسألة ٥١٧ ..... ٧٢٢

المسألة ٥١٨ ..... ٧٢٢

المسألة ٥١٩ ..... ٧٢٢

المسألة ٥٢٠ ..... ٧٢٢

المسألة ٥٢١ ..... ٧٢٢

المسألة ٥٢٢ ..... ٧٢٢

المسألة ٥٢٣ ..... ٧٢٣

المسألة ٥٢٤ ..... ٧٢٣

المسألة ٥٢٥ ..... ٧٢٣

- المسألة ٥٢٦ ..... ٧٢٣
- المسألة ٥٢٧ ..... ٧٢٣
- المسألة ٥٢٨ ..... ٧٢٤
- المسألة ٥٢٩ ..... ٧٢٤
- المسألة ٥٣٠ ..... ٧٢٤
- المسألة ٥٣١ ..... ٧٢٤
- المسألة ٥٣٢ ..... ٧٢٥
- المسألة ٥٣٣ ..... ٧٢٥
- المسألة ٥٣٤ ..... ٧٢٥
- المسألة ٥٣٥ ..... ٧٢٥
- المسألة ٥٣٦ ..... ٧٢٥
- المسألة ٥٣٧ ..... ٧٢٥
- المسألة ٥٣٨ ..... ٧٢٦
- المسألة ٥٣٩ ..... ٧٢٦
- المسألة ٥٤٠ ..... ٧٢٦
- المسألة ٥٤١ ..... ٧٢٦
- المسألة ٥٤٢ ..... ٧٢٦
- المسألة ٥٤٣ ..... ٧٢٧
- المسألة ٥٤٤ ..... ٧٢٧
- المسألة ٥٤٥ ..... ٧٢٧
- المسألة ٥٤٦ ..... ٧٢٧
- المسألة ٥٤٧ ..... ٧٢٧
- المسألة ٥٤٨ ..... ٧٢٧
- المسألة ٥٤٩ ..... ٧٢٨



٧٢٨	المسألة ٥٥٠
٧٢٨	المسألة ٥٥١
٧٢٨	المسألة ٥٥٢
٧٢٨	الفصل الثاني و العشرون فى سجود الصلاة
٧٢٨	المسألة ٥٥٣
٧٢٨	المسألة ٥٥٤
٧٢٩	المسألة ٥٥٥
٧٢٩	المسألة ٥٥٦
٧٢٩	المسألة ٥٥٧
٧٢٩	المسألة ٥٥٨
٧٣٠	المسألة ٥٥٩
٧٣٠	المسألة ٥٦٠
٧٣٠	المسألة ٥٦١
٧٣٠	المسألة ٥٦٢
٧٣٠	المسألة ٥٦٣
٧٣١	المسألة ٥٦٤
٧٣١	المسألة ٥٦٥
٧٣١	المسألة ٥٦٦
٧٣١	المسألة ٥٦٧
٧٣٢	المسألة ٥٦٨
٧٣٢	المسألة ٥٦٩
٧٣٢	المسألة ٥٧٠
٧٣٢	المسألة ٥٧١
٧٣٢	المسألة ٥٧٢

المسألة ٥٧٣ ----- ٧٣٣

المسألة ٥٧٤ ----- ٧٣٣

المسألة ٥٧٥ ----- ٧٣٣

المسألة ٥٧٦ ----- ٧٣٣

المسألة ٥٧٧ ----- ٧٣٣

المسألة ٥٧٨ ----- ٧٣٤

المسألة ٥٧٩ ----- ٧٣٤

المسألة ٥٨٠ ----- ٧٣٤

المسألة ٥٨١ ----- ٧٣٤

المسألة ٥٨٢ ----- ٧٣٥

المسألة ٥٨٣ ----- ٧٣٥

المسألة ٥٨٤ ----- ٧٣٥

المسألة ٥٨٥ ----- ٧٣٥

المسألة ٥٨٦ ----- ٧٣٥

المسألة ٥٨٧ ----- ٧٣٦

المسألة ٥٨٨ ----- ٧٣٦

المسألة ٥٨٩ ----- ٧٣٦

المسألة ٥٩٠ ----- ٧٣٦

المسألة ٥٩١ ----- ٧٣٦

المسألة ٥٩٢ ----- ٧٣٦

المسألة ٥٩٣ ----- ٧٣٧

الفصل الثالث و العشرون فى بقية أقسام السجود ----- ٧٣٧

المسألة ٥٩٤ ----- ٧٣٧

المسألة ٥٩٥ ----- ٧٣٧

٧٣٧	المسألة ٥٩٦
٧٣٨	المسألة ٥٩٧
٧٣٨	المسألة ٥٩٨
٧٣٨	المسألة ٥٩٩
٧٣٨	المسألة ٦٠٠
٧٣٨	المسألة ٦٠١
٧٣٨	المسألة ٦٠٢
٧٣٨	المسألة ٦٠٣
٧٣٩	المسألة ٦٠٤
٧٣٩	المسألة ٦٠٥
٧٣٩	المسألة ٦٠٦
٧٣٩	المسألة ٦٠٧
٧٣٩	المسألة ٦٠٨
٧٣٩	المسألة ٦٠٩
٧٤٠	المسألة ٦١٠
٧٤٠	المسألة ٦١١
٧٤٠	المسألة ٦١٢
٧٤٠	المسألة ٦١٣
٧٤٠	المسألة ٦١٤
٧٤١	المسألة ٦١٥
٧٤١	المسألة ٦١٦
٧٤١	المسألة ٦١٧
٧٤٢	المسألة ٦١٨
٧٤٢	الفصل الرابع و العشرون في التشهد

المسألة ٦١٩ ..... ٧٤٢

المسألة ٦٢٠ ..... ٧٤٢

المسألة ٦٢١ ..... ٧٤٢

المسألة ٦٢٢ ..... ٧٤٣

المسألة ٦٢٣ ..... ٧٤٣

المسألة ٦٢٤ ..... ٧٤٣

الفصل الخامس و العشرون فى التسليم ..... ٧٤٣

المسألة ٦٢٥ ..... ٧٤٣

المسألة ٦٢٦ ..... ٧٤٤

المسألة ٦٢٧ ..... ٧٤٤

المسألة ٦٢٨ ..... ٧٤٤

المسألة ٦٢٩ ..... ٧٤٤

المسألة ٦٣٠ ..... ٧٤٤

المسألة ٦٣١ ..... ٧٤٤

المسألة ٦٣٢ ..... ٧٤٥

المسألة ٦٣٣ ..... ٧٤٥

المسألة ٦٣٤ ..... ٧٤٥

الفصل السادس و العشرون فى الترتيب و الموالة ..... ٧٤٥

المسألة ٦٣٥ ..... ٧٤٥

المسألة ٦٣٦ ..... ٧٤٥

المسألة ٦٣٧ ..... ٧٤٦

المسألة ٦٣٨ ..... ٧٤٦

المسألة ٦٣٩ ..... ٧٤٦

المسألة ٦٤٠ ..... ٧٤٧

٧٤٧	المسألة ٦٤١
٧٤٧	المسألة ٦٤٢
٧٤٧	الفصل السابع و العشرون فى القنوت
٧٤٧	المسألة ٦٤٣
٧٤٨	المسألة ٦٤٤
٧٤٨	المسألة ٦٤٥
٧٤٨	المسألة ٦٤٦
٧٤٨	المسألة ٦٤٧
٧٤٨	المسألة ٦٤٨
٧٤٩	المسألة ٦٤٩
٧٤٩	المسألة ٦٥٠
٧٤٩	المسألة ٦٥١
٧٤٩	المسألة ٦٥٢
٧٤٩	المسألة ٦٥٣
٧٥٠	المسألة ٦٥٤
٧٥٠	المسألة ٦٥٥
٧٥٠	المسألة ٦٥٦
٧٥٠	المسألة ٦٥٧
٧٥٠	الفصل الثامن و العشرون فى التعقيب
٧٥٠	المسألة ٦٥٨
٧٥١	المسألة ٦٥٩
٧٥١	المسألة ٦٦٠
٧٥١	المسألة ٦٦١
٧٥١	المسألة ٦٦٢

٧٥٢	المسألة ٦٦٣
٧٥٢	المسألة ٦٦٤
٧٥٢	المسألة ٦٦٥
٧٥٢	المسألة ٦٦٦
٧٥٣	المسألة ٦٦٧
٧٥٣	المسألة ٦٦٨
٧٥٤	الفصل التاسع و العشرون في ما ينافى الصلاة
٧٥٤	المسألة ٦٦٩
٧٥٤	المسألة ٦٧٠
٧٥٤	المسألة ٦٧١
٧٥٥	المسألة ٦٧٢
٧٥٥	المسألة ٦٧٣
٧٥٥	المسألة ٦٧٤
٧٥٥	المسألة ٦٧٥
٧٥٥	المسألة ٦٧٦
٧٥٥	المسألة ٦٧٧
٧٥٦	المسألة ٦٧٨
٧٥٦	المسألة ٦٧٩
٧٥٦	المسألة ٦٨٠
٧٥٦	المسألة ٦٨١
٧٥٦	المسألة ٦٨٢
٧٥٦	المسألة ٦٨٣
٧٥٧	المسألة ٦٨٤
٧٥٧	المسألة ٦٨٥

٧٥٧	المسألة ٦٨٦
٧٥٧	المسألة ٦٨٧
٧٥٧	المسألة ٦٨٨
٧٥٨	المسألة ٦٨٩
٧٥٨	المسألة ٦٩٠
٧٥٨	المسألة ٦٩١
٧٥٨	المسألة ٦٩٢
٧٥٨	المسألة ٦٩٣
٧٥٨	المسألة ٦٩٤
٧٥٩	المسألة ٦٩٥
٧٥٩	المسألة ٦٩٦
٧٥٩	المسألة ٦٩٧
٧٥٩	المسألة ٦٩٨
٧٥٩	المسألة ٦٩٩
٧٥٩	المسألة ٧٠٠
٧٦٠	المسألة ٧٠١
٧٦٠	المسألة ٧٠٢
٧٦٠	المسألة ٧٠٣
٧٦٠	المسألة ٧٠٤
٧٦٠	المسألة ٧٠٥
٧٦٠	المسألة ٧٠٦
٧٦١	المسألة ٧٠٧
٧٦١	المسألة ٧٠٨
٧٦١	المسألة ٧٠٩

- المسألة ٧١٠ ..... ٧٦١
- المسألة ٧١١ ..... ٧٦١
- المسألة ٧١٢ ..... ٧٦١
- المسألة ٧١٣ ..... ٧٦٢
- المسألة ٧١٤ ..... ٧٦٢
- المسألة ٧١٥ ..... ٧٦٢
- المسألة ٧١٦ ..... ٧٦٢
- المسألة ٧١٧ ..... ٧٦٢
- المسألة ٧١٨ ..... ٧٦٣
- المسألة ٧١٩ ..... ٧٦٣
- المسألة ٧٢٠ ..... ٧٦٣
- المسألة ٧٢١ ..... ٧٦٣
- المسألة ٧٢٢ ..... ٧٦٣
- المسألة ٧٢٣ ..... ٧٦٤
- المسألة ٧٢٤ ..... ٧٦٤
- المسألة ٧٢٥ ..... ٧٦٤
- المسألة ٧٢٦ ..... ٧٦٤
- المسألة ٧٢٧ ..... ٧٦٤
- المسألة ٧٢٨ ..... ٧٦٤
- المسألة ٧٢٩ ..... ٧٦٥
- المسألة ٧٣٠ ..... ٧٦٥
- المسألة ٧٣١ ..... ٧٦٥
- المسألة ٧٣٢ ..... ٧٦٥
- المسألة ٧٣٣ ..... ٧٦٥



المسألة ٧٣٤ ..... ٧٦٦

المسألة ٧٣٥ ..... ٧٦٦

المسألة ٧٣٦ ..... ٧٦٦

الفصل الثلاثون في الخلل الواقع في الصلاة ..... ٧٦٦

المسألة ٧٣٧ ..... ٧٦٦

المسألة ٧٣٨ ..... ٧٦٧

المسألة ٧٣٩ ..... ٧٦٧

المسألة ٧٤٠ ..... ٧٦٧

المسألة ٧٤١ ..... ٧٦٧

المسألة ٧٤٢ ..... ٧٦٧

المسألة ٧٤٣ ..... ٧٦٨

المسألة ٧٤٤ ..... ٧٦٨

المسألة ٧٤٥ ..... ٧٦٨

المسألة ٧٤٦ ..... ٧٦٨

المسألة ٧٤٧ ..... ٧٦٨

المسألة ٧٤٨ ..... ٧٦٨

المسألة ٧٤٩ ..... ٧٦٩

المسألة ٧٥٠ ..... ٧٦٩

المسألة ٧٥١ ..... ٧٦٩

المسألة ٧٥٢ ..... ٧٦٩

المسألة ٧٥٣ ..... ٧٦٩

المسألة ٧٥٤ ..... ٧٧٠

المسألة ٧٥٥ ..... ٧٧٠

المسألة ٧٥٦ ..... ٧٧٠

- المسألة ٧٥٧ ..... ٧٧٠
- المسألة ٧٥٨ ..... ٧٧٠
- المسألة ٧٥٩ ..... ٧٧١
- المسألة ٧٦٠ ..... ٧٧١
- المسألة ٧٦١ ..... ٧٧١
- المسألة ٧٦٢ ..... ٧٧١
- المسألة ٧٦٣ ..... ٧٧١
- المسألة ٧٦٤ ..... ٧٧٢
- المسألة ٧٦٥ ..... ٧٧٢
- المسألة ٧٦٦ ..... ٧٧٢
- المسألة ٧٦٧ ..... ٧٧٣
- المسألة ٧٦٨ ..... ٧٧٣
- المسألة ٧٦٩ ..... ٧٧٣
- المسألة ٧٧٠ ..... ٧٧٣
- الفصل الحادى و الثلاثون فى الشك فى الصلاة و أفعالها ..... ٧٧٣
- المسألة ٧٧١ ..... ٧٧٣
- المسألة ٧٧٢ ..... ٧٧٤
- المسألة ٧٧٣ ..... ٧٧٤
- المسألة ٧٧٤ ..... ٧٧٤
- المسألة ٧٧٥ ..... ٧٧٤
- المسألة ٧٧٦ ..... ٧٧٥
- المسألة ٧٧٧ ..... ٧٧٥
- المسألة ٧٧٨ ..... ٧٧٥
- المسألة ٧٧٩ ..... ٧٧٥

٧٧٥	المسألة ٧٨٠
٧٧٦	المسألة ٧٨١
٧٧٦	المسألة ٧٨٢
٧٧٦	المسألة ٧٨٣
٧٧٦	المسألة ٧٨٤
٧٧٧	المسألة ٧٨٥
٧٧٧	المسألة ٧٨٦
٧٧٧	المسألة ٧٨٧
٧٧٧	المسألة ٧٨٨
٧٧٨	المسألة ٧٨٩
٧٧٨	المسألة ٧٩٠
٧٧٨	المسألة ٧٩١
٧٧٩	المسألة ٧٩٢
٧٧٩	المسألة ٧٩٣
٧٧٩	الفصل الثاني و الثلاثون فى الشك فى عدد الركعات
٧٧٩	المسألة ٧٩٤
٧٧٩	المسألة ٧٩٥
٧٨٠	المسألة ٧٩٦
٧٨٠	المسألة ٧٩٧
٧٨٠	المسألة ٧٩٨
٧٨٠	المسألة ٧٩٩
٧٨٠	المسألة ٨٠٠
٧٨٠	المسألة ٨٠١
٧٨١	المسألة ٨٠٢

٧٨١	المسألة ٨٠٣
٧٨١	المسألة ٨٠٤
٧٨١	المسألة ٨٠٥
٧٨١	المسألة ٨٠٦
٧٨٢	المسألة ٨٠٧
٧٨٢	المسألة ٨٠٨
٧٨٢	المسألة ٨٠٩
٧٨٢	المسألة ٨١٠
٧٨٣	المسألة ٨١١
٧٨٣	المسألة ٨١٢
٧٨٣	المسألة ٨١٣
٧٨٤	المسألة ٨١٤
٧٨٤	المسألة ٨١٥
٧٨٤	المسألة ٨١٦
٧٨٥	المسألة ٨١٧
٧٨٥	المسألة ٨١٨
٧٨٥	المسألة ٨١٩
٧٨٥	المسألة ٨٢٠
٧٨٥	المسألة ٨٢١
٧٨٦	المسألة ٨٢٢
٧٨٦	المسألة ٨٢٣
٧٨٦	المسألة ٨٢٤
٧٨٦	المسألة ٨٢٥
٧٨٦	المسألة ٨٢٦

٧٨٧	المسألة ٨٢٧
٧٨٧	المسألة ٨٢٨
٧٨٧	المسألة ٨٢٩
٧٨٧	المسألة ٨٣٠
٧٨٨	المسألة ٨٣١
٧٨٨	المسألة ٨٣٢
٧٨٨	المسألة ٨٣٣
٧٨٨	المسألة ٨٣٤
٧٨٨	المسألة ٨٣٥
٧٨٩	المسألة ٨٣٦
٧٨٩	المسألة ٨٣٧
٧٨٩	المسألة ٨٣٨
٧٨٩	المسألة ٨٣٩
٧٩٠	المسألة ٨٤٠
٧٩٠	المسألة ٨٤١
٧٩٠	المسألة ٨٤٢
٧٩٠	المسألة ٨٤٣
٧٩٠	المسألة ٨٤٤
٧٩٠	المسألة ٨٤٥
٧٩١	المسألة ٨٤٦
٧٩١	المسألة ٨٤٧
٧٩١	الفصل الثالث و الثلاثون في الشكوك التي لا يلتفت إليها
٧٩١	المسألة ٨٤٨
٧٩٢	المسألة ٨٤٩

٧٩٢	المسألة ٨٥٠
٧٩٢	المسألة ٨٥١
٧٩٣	المسألة ٨٥٢
٧٩٣	المسألة ٨٥٣
٧٩٣	المسألة ٨٥٤
٧٩٤	المسألة ٨٥٥
٧٩٤	المسألة ٨٥٦
٧٩٤	المسألة ٨٥٧
٧٩٤	المسألة ٨٥٨
٧٩٤	المسألة ٨٥٩
٧٩٥	المسألة ٨٦٠
٧٩٥	المسألة ٨٦١
٧٩٥	المسألة ٨٦٢
٧٩٥	المسألة ٨٦٣
٧٩٦	المسألة ٨٦٤
٧٩٦	المسألة ٨٦٥
٧٩٧	المسألة ٨٦٦
٧٩٧	المسألة ٨٦٧
٧٩٧	المسألة ٨٦٨
٧٩٧	المسألة ٨٦٩
٧٩٧	المسألة ٨٧٠
٧٩٧	المسألة ٨٧١
٧٩٧	المسألة ٨٧٢
٧٩٨	المسألة ٨٧٣

المسألة ٨٧٤ ..... ٧٩٨

المسألة ٨٧٥ ..... ٧٩٨

الفصل الرابع و الثلاثون في قضاء الأجزاء المنسية ..... ٧٩٩

المسألة ٨٧٦ ..... ٧٩٩

المسألة ٨٧٧ ..... ٧٩٩

المسألة ٨٧٨ ..... ٧٩٩

المسألة ٨٧٩ ..... ٧٩٩

المسألة ٨٨٠ ..... ٨٠٠

المسألة ٨٨١ ..... ٨٠٠

المسألة ٨٨٢ ..... ٨٠٠

المسألة ٨٨٣ ..... ٨٠٠

المسألة ٨٨٤ ..... ٨٠٠

المسألة ٨٨٥ ..... ٨٠١

المسألة ٨٨٦ ..... ٨٠١

المسألة ٨٨٧ ..... ٨٠١

المسألة ٨٨٨ ..... ٨٠١

المسألة ٨٨٩ ..... ٨٠١

المسألة ٨٩٠ ..... ٨٠١

المسألة ٨٩١ ..... ٨٠٢

المسألة ٨٩٢ ..... ٨٠٢

المسألة ٨٩٣ ..... ٨٠٢

المسألة ٨٩٤ ..... ٨٠٢

المسألة ٨٩٥ ..... ٨٠٢

المسألة ٨٩٦ ..... ٨٠٢

المسألة ٨٩٧ ..... ٨٠٣

الفصل الخامس و الثلاثون فى سجود السهو ..... ٨٠٣

المسألة ٨٩٨ ..... ٨٠٣

المسألة ٨٩٩ ..... ٨٠٣

المسألة ٩٠٠ ..... ٨٠٣

المسألة ٩٠١ ..... ٨٠٣

المسألة ٩٠٢ ..... ٨٠٤

المسألة ٩٠٣ ..... ٨٠٤

المسألة ٩٠٤ ..... ٨٠٤

المسألة ٩٠٥ ..... ٨٠٤

المسألة ٩٠٦ ..... ٨٠٤

المسألة ٩٠٧ ..... ٨٠٤

المسألة ٩٠٨ ..... ٨٠٥

المسألة ٩٠٩ ..... ٨٠٥

المسألة ٩١٠ ..... ٨٠٥

المسألة ٩١١ ..... ٨٠٥

المسألة ٩١٢ ..... ٨٠٥

المسألة ٩١٣ ..... ٨٠٥

المسألة ٩١٤ ..... ٨٠٦

المسألة ٩١٥ ..... ٨٠٦

المسألة ٩١٦ ..... ٨٠٦

المسألة ٩١٧ ..... ٨٠٦

المسألة ٩١٨ ..... ٨٠٦

المسألة ٩١٩ ..... ٨٠٧



٨٠٧	المسألة ٩٢٠
٨٠٧	المسألة ٩٢١
٨٠٧	المسألة ٩٢٢
٨٠٧	الفصل السادس و الثلاثون في بعض فروع الشك
٨٠٧	المسألة ٩٢٣
٨٠٧	المسألة ٩٢٤
٨٠٨	المسألة ٩٢٥
٨٠٨	المسألة ٩٢٦
٨٠٨	المسألة ٩٢٧
٨٠٩	المسألة ٩٢٨
٨٠٩	المسألة ٩٢٩
٨٠٩	المسألة ٩٣٠
٨٠٩	المسألة ٩٣١
٨٠٩	المسألة ٩٣٢
٨١٠	المسألة ٩٣٣
٨١٠	المسألة ٩٣٤
٨١٠	المسألة ٩٣٥
٨١٠	المسألة ٩٣٦
٨١٠	الفصل السابع و الثلاثون في صلاة القضاء
٨١١	المسألة ٩٣٧
٨١١	المسألة ٩٣٨
٨١١	المسألة ٩٣٩
٨١١	المسألة ٩٤٠
٨١١	المسألة ٩٤١

٨١١	المسألة ٩٤٢
٨١٢	المسألة ٩٤٣
٨١٢	المسألة ٩٤٤
٨١٢	المسألة ٩٤٥
٨١٢	المسألة ٩٤٦
٨١٢	المسألة ٩٤٧
٨١٢	المسألة ٩٤٨
٨١٣	المسألة ٩٤٩
٨١٣	المسألة ٩٥٠
٨١٣	المسألة ٩٥١
٨١٣	المسألة ٩٥٢
٨١٣	المسألة ٩٥٣
٨١٣	المسألة ٩٥٤
٨١٤	المسألة ٩٥٥
٨١٤	المسألة ٩٥٦
٨١٤	المسألة ٩٥٧
٨١٤	المسألة ٩٥٨
٨١٤	المسألة ٩٥٩
٨١٥	المسألة ٩٦٠
٨١٥	المسألة ٩٦١
٨١٥	المسألة ٩٦٢
٨١٥	المسألة ٩٦٣
٨١٦	المسألة ٩٦٤
٨١٦	المسألة ٩٦٥

٨١٦	المسألة ٩٦٦
٨١٦	المسألة ٩٦٧
٨١٦	المسألة ٩٦٨
٨١٦	المسألة ٩٦٩
٨١٧	المسألة ٩٧٠
٨١٧	المسألة ٩٧١
٨١٧	المسألة ٩٧٢
٨١٧	المسألة ٩٧٣
٨١٧	المسألة ٩٧٤
٨١٧	المسألة ٩٧٥
٨١٨	المسألة ٩٧٦
٨١٨	المسألة ٩٧٧
٨١٨	المسألة ٩٧٨
٨١٨	المسألة ٩٧٩
٨١٩	المسألة ٩٨٠
٨١٩	المسألة ٩٨١
٨١٩	المسألة ٩٨٢
٨١٩	المسألة ٩٨٣
٨١٩	المسألة ٩٨٤
٨١٩	المسألة ٩٨٥
٨١٩	المسألة ٩٨٦
٨٢٠	المسألة ٩٨٧
٨٢٠	المسألة ٩٨٨
٨٢٠	المسألة ٩٨٩

المسألة ٩٩٠ ..... ٨٢٠

المسألة ٩٩١ ..... ٨٢٠

المسألة ٩٩٢ ..... ٨٢٠

المسألة ٩٩٣ ..... ٨٢١

المسألة ٩٩٤ ..... ٨٢١

المسألة ٩٩٥ ..... ٨٢١

المسألة ٩٩٦ ..... ٨٢١

المسألة ٩٩٧ ..... ٨٢١

الفصل الثامن و الثلاثون في صلاة الاستنجان ..... ٨٢١

المسألة ٩٩٨ ..... ٨٢١

المسألة ٩٩٩ ..... ٨٢٢

المسألة ١٠٠٠ ..... ٨٢٢

المسألة ١٠٠١ ..... ٨٢٢

المسألة ١٠٠٢ ..... ٨٢٢

المسألة ١٠٠٣ ..... ٨٢٢

المسألة ١٠٠٤ ..... ٨٢٢

المسألة ١٠٠٥ ..... ٨٢٣

المسألة ١٠٠٦ ..... ٨٢٣

المسألة ١٠٠٧ ..... ٨٢٣

المسألة ١٠٠٨ ..... ٨٢٣

المسألة ١٠٠٩ ..... ٨٢٤

المسألة ١٠١٠ ..... ٨٢٤

المسألة ١٠١١ ..... ٨٢٤

المسألة ١٠١٢ ..... ٨٢٤

٨٢٥	المسألة ١٠١٣
٨٢٥	المسألة ١٠١٤
٨٢٥	المسألة ١٠١٥
٨٢٥	المسألة ١٠١٦
٨٢٥	المسألة ١٠١٧
٨٢٦	المسألة ١٠١٨
٨٢٦	المسألة ١٠١٩
٨٢٦	المسألة ١٠٢٠
٨٢٦	المسألة ١٠٢١
٨٢٦	المسألة ١٠٢٢
٨٢٧	المسألة ١٠٢٣
٨٢٧	المسألة ١٠٢٤
٨٢٧	المسألة ١٠٢٥
٨٢٧	المسألة ١٠٢٦
٨٢٧	المسألة ١٠٢٧
٨٢٨	الفصل التاسع و الثلاثون فى صلاة الجماعة و شرائطها
٨٢٨	المسألة ١٠٢٨
٨٢٨	المسألة ١٠٢٩
٨٢٨	المسألة ١٠٣٠
٨٢٩	المسألة ١٠٣١
٨٢٩	المسألة ١٠٣٢
٨٢٩	المسألة ١٠٣٣
٨٢٩	المسألة ١٠٣٤
٨٢٩	المسألة ١٠٣٥

٨٣٠	المسألة ١٠٣٦
٨٣٠	المسألة ١٠٣٧
٨٣٠	المسألة ١٠٣٨
٨٣٠	المسألة ١٠٣٩
٨٣١	المسألة ١٠٤٠
٨٣١	المسألة ١٠٤١
٨٣١	المسألة ١٠٤٢
٨٣١	المسألة ١٠٤٣
٨٣١	المسألة ١٠٤٤
٨٣١	المسألة ١٠٤٥
٨٣٢	المسألة ١٠٤٦
٨٣٢	المسألة ١٠٤٧
٨٣٢	المسألة ١٠٤٨
٨٣٣	المسألة ١٠٤٩
٨٣٣	المسألة ١٠٥٠
٨٣٣	المسألة ١٠٥١
٨٣٣	المسألة ١٠٥٢
٨٣٣	المسألة ١٠٥٣
٨٣٣	المسألة ١٠٥٤
٨٣٤	المسألة ١٠٥٥
٨٣٤	المسألة ١٠٥٦
٨٣٤	المسألة ١٠٥٧
٨٣٤	المسألة ١٠٥٨
٨٣٥	المسألة ١٠٥٩

٨٣٥	المسألة ١٠٦٠
٨٣٥	المسألة ١٠٦١
٨٣٥	المسألة ١٠٦٢
٨٣٦	المسألة ١٠٦٣
٨٣٦	المسألة ١٠٦٤
٨٣٦	المسألة ١٠٦٥
٨٣٦	المسألة ١٠٦٦
٨٣٧	المسألة ١٠٦٧
٨٣٧	المسألة ١٠٦٨
٨٣٧	المسألة ١٠٦٩
٨٣٧	المسألة ١٠٧٠
٨٣٧	المسألة ١٠٧١
٨٣٨	المسألة ١٠٧٢
٨٣٨	المسألة ١٠٧٣
٨٣٨	المسألة ١٠٧٤
٨٣٨	المسألة ١٠٧٥
٨٣٨	المسألة ١٠٧٦
٨٣٩	المسألة ١٠٧٧
٨٣٩	المسألة ١٠٧٨
٨٣٩	المسألة ١٠٧٩
٨٣٩	المسألة ١٠٨٠
٨٣٩	المسألة ١٠٨١
٨٤٠	المسألة ١٠٨٢
٨٤٠	المسألة ١٠٨٣

٨٤٠	.....	المسألة ١٠٨٤
٨٤٠	.....	المسألة ١٠٨٥
٨٤١	.....	الفصل الأربعون في شرائط إمام الجماعة
٨٤١	.....	المسألة ١٠٨٦
٨٤١	.....	المسألة ١٠٨٧
٨٤١	.....	المسألة ١٠٨٨
٨٤١	.....	المسألة ١٠٨٩
٨٤٢	.....	المسألة ١٠٩٠
٨٤٢	.....	المسألة ١٠٩١
٨٤٢	.....	المسألة ١٠٩٢
٨٤٢	.....	المسألة ١٠٩٣
٨٤٣	.....	المسألة ١٠٩٤
٨٤٣	.....	المسألة ١٠٩٥
٨٤٣	.....	المسألة ١٠٩٦
٨٤٣	.....	المسألة ١٠٩٧
٨٤٣	.....	المسألة ١٠٩٨
٨٤٣	.....	المسألة ١٠٩٩
٨٤٣	.....	المسألة ١١٠٠
٨٤٣	.....	المسألة ١١٠١
٨٤٤	.....	المسألة ١١٠٢
٨٤٤	.....	المسألة ١١٠٣
٨٤٤	.....	المسألة ١١٠٤
٨٤٤	.....	المسألة ١١٠٥
٨٤٤	.....	الفصل الحادى و الأربعون في أحكام الجماعة



٨٤٤	المسألة ١١٠٦
٨٤٥	المسألة ١١٠٧
٨٤٥	المسألة ١١٠٨
٨٤٥	المسألة ١١٠٩
٨٤٥	المسألة ١١١٠
٨٤٥	المسألة ١١١١
٨٤٥	المسألة ١١١٢
٨٤٦	المسألة ١١١٣
٨٤٦	المسألة ١١١٤
٨٤٦	المسألة ١١١٥
٨٤٦	المسألة ١١١٦
٨٤٦	المسألة ١١١٧
٨٤٧	المسألة ١١١٨
٨٤٧	المسألة ١١١٩
٨٤٧	المسألة ١١٢٠
٨٤٨	المسألة ١١٢١
٨٤٨	المسألة ١١٢٢
٨٤٨	المسألة ١١٢٣
٨٤٨	المسألة ١١٢٤
٨٤٨	المسألة ١١٢٥
٨٤٨	المسألة ١١٢٦
٨٤٩	المسألة ١١٢٧
٨٤٩	المسألة ١١٢٨
٨٤٩	المسألة ١١٢٩

٨٤٩	المسألة ١١٣٠
٨٤٩	المسألة ١١٣١
٨٥٠	المسألة ١١٣٢
٨٥٠	المسألة ١١٣٣
٨٥٠	المسألة ١١٣٤
٨٥٠	المسألة ١١٣٥
٨٥١	المسألة ١١٣٦
٨٥١	المسألة ١١٣٧
٨٥١	المسألة ١١٣٨
٨٥١	المسألة ١١٣٩
٨٥١	المسألة ١١٤٠
٨٥٢	المسألة ١١٤١
٨٥٢	المسألة ١١٤٢
٨٥٢	المسألة ١١٤٣
٨٥٢	المسألة ١١٤٤
٨٥٣	المسألة ١١٤٥
٨٥٣	المسألة ١١٤٦
٨٥٣	المسألة ١١٤٧
٨٥٤	المسألة ١١٤٨
٨٥٤	المسألة ١١٤٩
٨٥٤	المسألة ١١٥٠
٨٥٤	المسألة ١١٥١
٨٥٥	المسألة ١١٥٢
٨٥٥	المسألة ١١٥٣

المسألة ١١٥٤ ..... ٨٥٥

المسألة ١١٥٥ ..... ٨٥٥

المسألة ١١٥٦ ..... ٨٥٥

المسألة ١١٥٧ ..... ٨٥٦

المسألة ١١٥٨ ..... ٨٥٦

المسألة ١١٥٩ ..... ٨٥٦

المسألة ١١٦٠ ..... ٨٥٦

المسألة ١١٦١ ..... ٨٥٦

المسألة ١١٦٢ ..... ٨٥٧

المسألة ١١٦٣ ..... ٨٥٧

المسألة ١١٦٤ ..... ٨٥٧

المسألة ١١٦٥ ..... ٨٥٧

المسألة ١١٦٦ ..... ٨٥٨

المسألة ١١٦٧ ..... ٨٥٨

المسألة ١١٦٨ ..... ٨٥٨

المسألة ١١٦٩ ..... ٨٥٨

المسألة ١١٧٠ ..... ٨٥٨

الفصل الثاني و الأربعون في صلاة المسافر و شرائطها ..... ٨٥٩

المسألة ١١٧١ ..... ٨٥٩

المسألة ١١٧٢ ..... ٨٥٩

المسألة ١١٧٣ ..... ٨٥٩

المسألة ١١٧٤ ..... ٨٥٩

المسألة ١١٧٥ ..... ٨٦٠

المسألة ١١٧٦ ..... ٨٦٠

٨٦٠	المسألة ١١٧٧
٨٦٠	المسألة ١١٧٨
٨٦٠	المسألة ١١٧٩
٨٦١	المسألة ١١٨٠
٨٦١	المسألة ١١٨١
٨٦١	المسألة ١١٨٢
٨٦١	المسألة ١١٨٣
٨٦١	المسألة ١١٨٤
٨٦١	المسألة ١١٨٥
٨٦٢	المسألة ١١٨٦
٨٦٢	المسألة ١١٨٧
٨٦٢	المسألة ١١٨٨
٨٦٢	المسألة ١١٨٩
٨٦٣	المسألة ١١٩٠
٨٦٣	المسألة ١١٩١
٨٦٣	المسألة ١١٩٢
٨٦٣	المسألة ١١٩٣
٨٦٤	المسألة ١١٩٤
٨٦٤	المسألة ١١٩٥
٨٦٤	المسألة ١١٩٦
٨٦٤	المسألة ١١٩٧
٨٦٤	المسألة ١١٩٨
٨٦٥	المسألة ١١٩٩
٨٦٥	المسألة ١٢٠٠

٨٦٥	المسألة ١٢٠١
٨٦٥	المسألة ١٢٠٢
٨٦٦	المسألة ١٢٠٣
٨٦٦	المسألة ١٢٠٤
٨٦٦	المسألة ١٢٠٥
٨٦٦	المسألة ١٢٠٦
٨٦٧	المسألة ١٢٠٧
٨٦٧	المسألة ١٢٠٨
٨٦٧	المسألة ١٢٠٩
٨٦٧	المسألة ١٢١٠
٨٦٧	المسألة ١٢١١
٨٦٧	المسألة ١٢١٢
٨٦٨	المسألة ١٢١٣
٨٦٨	المسألة ١٢١٤
٨٦٨	المسألة ١٢١٥
٨٦٨	المسألة ١٢١٦
٨٦٩	المسألة ١٢١٧
٨٦٩	المسألة ١٢١٨
٨٦٩	المسألة ١٢١٩
٨٧٠	المسألة ١٢٢٠
٨٧٠	المسألة ١٢٢١
٨٧٠	المسألة ١٢٢٢
٨٧٠	المسألة ١٢٢٣
٨٧٠	المسألة ١٢٢٤

٨٧١	المسألة ١٢٢٥
٨٧١	المسألة ١٢٢٦
٨٧١	المسألة ١٢٢٧
٨٧١	المسألة ١٢٢٨
٨٧٢	المسألة ١٢٢٩
٨٧٢	المسألة ١٢٣٠
٨٧٢	المسألة ١٢٣١
٨٧٢	المسألة ١٢٣٢
٨٧٢	المسألة ١٢٣٣
٨٧٣	المسألة ١٢٣٤
٨٧٣	المسألة ١٢٣٥
٨٧٣	المسألة ١٢٣٦
٨٧٣	المسألة ١٢٣٧
٨٧٣	المسألة ١٢٣٨
٨٧٤	المسألة ١٢٣٩
٨٧٤	المسألة ١٢٤٠
٨٧٤	المسألة ١٢٤١
٨٧٤	المسألة ١٢٤٢
٨٧٥	الفصل الثالث و الأربعون فى قواطع السفر
٨٧٥	اشارة
٨٧٥	(الأول: الوطن)
٨٧٥	المسألة ١٢٤٣
٨٧٥	المسألة ١٢٤٤
٨٧٦	المسألة ١٢٤٥

٨٧٦	المسألة ١٢٤٦
٨٧٦	المسألة ١٢٤٧
٨٧٦	المسألة ١٢٤٨
٨٧٦	المسألة ١٢٤٩
٨٧٧	المسألة ١٢٥٠
٨٧٧	المسألة ١٢٥١
٨٧٧	[الثاني: قصد إقامة عشرة أيام متواليه]
٨٧٧	المسألة ١٢٥٢
٨٧٧	المسألة ١٢٥٣
٨٧٧	المسألة ١٢٥٤
٨٧٨	المسألة ١٢٥٥
٨٧٨	المسألة ١٢٥٦
٨٧٨	المسألة ١٢٥٧
٨٧٨	المسألة ١٢٥٨
٨٧٨	المسألة ١٢٥٩
٨٧٩	المسألة ١٢٦٠
٨٧٩	المسألة ١٢٦١
٨٧٩	المسألة ١٢٦٢
٨٧٩	المسألة ١٢٦٣
٨٧٩	المسألة ١٢٦٤
٨٨٠	المسألة ١٢٦٥
٨٨٠	المسألة ١٢٦٦
٨٨٠	المسألة ١٢٦٧
٨٨٠	المسألة ١٢٦٨

٨٨٠	المسألة ١٢٦٩
٨٨١	المسألة ١٢٧٠
٨٨١	المسألة ١٢٧١
٨٨١	المسألة ١٢٧٢
٨٨١	المسألة ١٢٧٣
٨٨٢	المسألة ١٢٧٤
٨٨٢	المسألة ١٢٧٥
٨٨٢	المسألة ١٢٧٦
٨٨٢	المسألة ١٢٧٧
٨٨٣	المسألة ١٢٧٨
٨٨٣	[الثالث: البقاء فى موضع واحد ثلاثين يوماً]
٨٨٣	المسألة ١٢٧٩
٨٨٣	المسألة ١٢٨٠
٨٨٣	المسألة ١٢٨١
٨٨٣	المسألة ١٢٨٢
٨٨٣	المسألة ١٢٨٣
٨٨٤	المسألة ١٢٨٤
٨٨٤	المسألة ١٢٨٥
٨٨٤	المسألة ١٢٨٦
٨٨٤	الفصل الرابع و الأربعون فى أحكام صلاة المسافر
٨٨٤	المسألة ١٢٨٧
٨٨٤	المسألة ١٢٨٨
٨٨٥	المسألة ١٢٨٩
٨٨٥	المسألة ١٢٩٠



٨٨٥	المسألة ١٢٩١
٨٨٥	المسألة ١٢٩٢
٨٨٦	المسألة ١٢٩٣
٨٨٦	المسألة ١٢٩٤
٨٨٦	المسألة ١٢٩٥
٨٨٦	المسألة ١٢٩٦
٨٨٦	المسألة ١٢٩٧
٨٨٧	المسألة ١٢٩٨
٨٨٧	المسألة ١٢٩٩
٨٨٧	المسألة ١٣٠٠
٨٨٧	المسألة ١٣٠١
٨٨٧	المسألة ١٣٠٢
٨٨٨	المسألة ١٣٠٣
٨٨٨	المسألة ١٣٠٤
٨٨٨	المسألة ١٣٠٥
٨٨٨	المسألة ١٣٠٦
٨٨٨	المسألة ١٣٠٧
٨٨٩	المسألة ١٣٠٨
٨٨٩	المسألة ١٣٠٩
٨٨٩	المسألة ١٣١٠
٨٨٩	المسألة ١٣١١
٨٨٩	الفصل الخامس و الأربعون فى صلاة الآيات
٨٨٩	المسألة ١٣١٢
٨٩٠	المسألة ١٣١٣

٨٩٠	المسألة ١٣١٤
٨٩٠	المسألة ١٣١٥
٨٩٠	المسألة ١٣١٦
٨٩٠	المسألة ١٣١٧
٨٩١	المسألة ١٣١٨
٨٩١	المسألة ١٣١٩
٨٩١	المسألة ١٣٢٠
٨٩١	المسألة ١٣٢١
٨٩٢	المسألة ١٣٢٢
٨٩٢	المسألة ١٣٢٣
٨٩٢	المسألة ١٣٢٤
٨٩٣	المسألة ١٣٢٥
٨٩٣	المسألة ١٣٢٦
٨٩٣	المسألة ١٣٢٧
٨٩٣	المسألة ١٣٢٨
٨٩٣	المسألة ١٣٢٩
٨٩٣	المسألة ١٣٣٠
٨٩٣	المسألة ١٣٣١
٨٩٤	المسألة ١٣٣٢
٨٩٤	المسألة ١٣٣٣
٨٩٤	المسألة ١٣٣٤
٨٩٤	المسألة ١٣٣٥
٨٩٤	المسألة ١٣٣٦
٨٩٥	المسألة ١٣٣٧

٨٩٥	المسألة ١٣٣٨
٨٩٥	المسألة ١٣٣٩
٨٩٥	المسألة ١٣٤٠
٨٩٥	المسألة ١٣٤١
٨٩٦	المسألة ١٣٤٢
٨٩٦	المسألة ١٣٤٣
٨٩٦	المسألة ١٣٤٤
٨٩٦	المسألة ١٣٤٥
٨٩٦	الفصل السادس و الأربعون فى صلاة العيدين
٨٩٧	اشارة
٨٩٧	المسألة ١٣٤٦
٨٩٧	المسألة ١٣٤٧
٨٩٧	المسألة ١٣٤٨
٨٩٧	المسألة ١٣٤٩
٨٩٨	المسألة ١٣٥٠
٨٩٨	المسألة ١٣٥١
٨٩٨	المسألة ١٣٥٢
٨٩٨	المسألة ١٣٥٣
٨٩٩	المسألة ١٣٥٤
٨٩٩	المسألة ١٣٥٥
٨٩٩	المسألة ١٣٥٦
٨٩٩	المسألة ١٣٥٧
٨٩٩	المسألة ١٣٥٨
٩٠٠	المسألة ١٣٥٩

٩٠٠	المسألة ١٣٦٠
٩٠٠	المسألة ١٣٦١
٩٠٠	المسألة ١٣٦٢
٩٠٠	المسألة ١٣٦٣
٩٠١	المسألة ١٣٦٤
٩٠١	المسألة ١٣٦٥
٩٠١	الفصل السابع و الأربعون في بعض الصلوات المندوبة
٩٠١	المسألة ١٣٦٦
٩٠٢	المسألة ١٣٦٧
٩٠٢	المسألة ١٣٦٨
٩٠٢	المسألة ١٣٦٩
٩٠٢	المسألة ١٣٧٠
٩٠٢	المسألة ١٣٧١
٩٠٣	المسألة ١٣٧٢
٩٠٣	المسألة ١٣٧٣
٩٠٣	المسألة ١٣٧٤
٩٠٣	المسألة ١٣٧٥
٩٠٣	صلاة الغفيلة و الوصية
٩٠٣	المسألة ١٣٧٦
٩٠٤	المسألة ١٣٧٧
٩٠٤	المسألة ١٣٧٨
٩٠٤	صلاة يوم الغدير
٩٠٤	المسألة ١٣٧٩
٩٠٤	المسألة ١٣٨٠

- ٩٠٤ ..... المسألة ١٣٨١
- ٩٠٥ ..... صلاة أول الشهر
- ٩٠٥ ..... المسألة ١٣٨٢
- ٩٠٥ ..... صلاة المهمات
- ٩٠٥ ..... المسألة ١٣٨٣
- ٩٠٦ ..... صلاة الشكر
- ٩٠٦ ..... المسألة ١٣٨٤
- ٩٠٦ ..... صلاة ليلة الدفن
- ٩٠٦ ..... المسألة ١٣٨٥
- ٩٠٦ ..... المسألة ١٣٨٦
- ٩٠٦ ..... المسألة ١٣٨٧
- ٩٠٦ ..... صلاة تحية المسجد
- ٩٠٦ ..... المسألة ١٣٨٨
- ٩٠٧ ..... الفصل الثامن و الأربعون في بعض أحكام الصلاة المندوبة
- ٩٠٧ ..... المسألة ١٣٨٩
- ٩٠٧ ..... المسألة ١٣٩٠
- ٩٠٧ ..... المسألة ١٣٩١
- ٩٠٧ ..... المسألة ١٣٩٢
- ٩٠٨ ..... المسألة ١٣٩٣
- ٩٠٨ ..... المسألة ١٣٩٤
- ٩٠٨ ..... المسألة ١٣٩٥
- ٩٠٨ ..... المسألة ١٣٩٦
- ٩٠٨ ..... المسألة ١٣٩٧
- ٩٠٨ ..... المسألة ١٣٩٨

٩٠٩	المسألة ١٣٩٩
٩٠٩	المسألة ١٤٠٠
٩٠٩	المسألة ١٤٠١
٩٠٩	المسألة ١٤٠٢
٩٠٩	المسألة ١٤٠٣
٩٠٩	المسألة ١٤٠٤
٩١٠	المسألة ١٤٠٥
٩١٠	المسألة ١٤٠٦
٩١٠	الجزء الثاني
٩١٠	تتمة العبادات
٩١٠	اشارة
٩١١	كتاب الصوم
٩١١	اشارة
٩١١	الفصل الأول في النية
٩١١	المسألة الأولى:
٩١٢	المسألة الثانية:
٩١٢	المسألة الثالثة:
٩١٣	المسألة الرابعة:
٩١٣	المسألة الخامسة:
٩١٣	المسألة السادسة:
٩١٤	المسألة السابعة:
٩١٤	المسألة الثامنة:
٩١٤	المسألة التاسعة:
٩١٥	المسألة العاشرة:

المسألة ١١: ..... ٩١٥

المسألة ١٢: ..... ٩١٦

المسألة ١٣: ..... ٩١٦

المسألة ١٤: ..... ٩١٦

المسألة ١٥: ..... ٩١٦

المسألة ١٦: ..... ٩١٧

المسألة ١٧: ..... ٩١٧

المسألة ١٨: ..... ٩١٧

المسألة ١٩: ..... ٩١٧

المسألة ٢٠: ..... ٩١٨

المسألة ٢١: ..... ٩١٨

الفصل الثاني في المفطرات ..... ٩١٨

المسألة ٢٢: ..... ٩١٨

[ (الأول و الثاني): الأكل و الشرب، ] ..... ٩١٨

المسألة ٢٣: ..... ٩١٩

المسألة ٢٤: ..... ٩١٩

المسألة ٢٥: ..... ٩١٩

المسألة ٢٦: ..... ٩١٩

المسألة ٢٧: ..... ٩١٩

المسألة ٢٨: ..... ٩٢٠

المسألة ٢٩: ..... ٩٢٠

المسألة ٣٠: ..... ٩٢٠

المسألة ٣١: ..... ٩٢٠

المسألة ٣٢: ..... ٩٢٠

- المسألة ٣٣: ..... ٩٢١
- المسألة ٣٤: ..... ٩٢١
- المسألة ٣٥: ..... ٩٢١
- المسألة ٣٦: ..... ٩٢٢
- المسألة ٣٧: ..... ٩٢٢
- المسألة ٣٨: ..... ٩٢٢
- (الثالث من المفطرات: الجماع). ..... ٩٢٢
- المسألة ٣٩: ..... ٩٢٢
- المسألة ٤٠: ..... ٩٢٣
- المسألة ٤١: ..... ٩٢٣
- المسألة ٤٢: ..... ٩٢٣
- (الرابع من المفطرات: الاستمنا). ..... ٩٢٣
- المسألة ٤٣: ..... ٩٢٣
- المسألة ٤٤: ..... ٩٢٣
- المسألة ٤٥: ..... ٩٢٤
- المسألة ٤٦: ..... ٩٢٤
- المسألة ٤٧: ..... ٩٢٤
- المسألة ٤٨: ..... ٩٢٤
- المسألة ٤٩: ..... ٩٢٤
- (الخامس من المفطرات: أن يبقى الصائم على الجنابة عامدا حتى يطلع الفجر). ..... ٩٢٤
- المسألة ٥٠: ..... ٩٢٤
- المسألة ٥١: ..... ٩٢٥
- المسألة ٥٢: ..... ٩٢٥
- المسألة ٥٣: ..... ٩٢٥



- المسألة ٥٤: ..... ٩٢٥
- المسألة ٥٥: ..... ٩٢٥
- المسألة ٥٦: ..... ٩٢٦
- المسألة ٥٧: ..... ٩٢٦
- المسألة ٥٨: ..... ٩٢٦
- المسألة ٥٩: ..... ٩٢٦
- المسألة ٦٠: ..... ٩٢٧
- المسألة ٦١: ..... ٩٢٧
- المسألة ٦٢: ..... ٩٢٧
- المسألة ٦٣: ..... ٩٢٧
- المسألة ٦٤: ..... ٩٢٧
- المسألة ٦٥: ..... ٩٢٨
- المسألة ٦٦: ..... ٩٢٨
- المسألة ٦٧: ..... ٩٢٨
- المسألة ٦٨: ..... ٩٢٩
- المسألة ٦٩: ..... ٩٢٩
- المسألة ٧٠: ..... ٩٢٩
- المسألة ٧١: ..... ٩٢٩
- المسألة ٧٢: ..... ٩٢٩
- المسألة ٧٣: ..... ٩٣٠
- (السادس من المفطرات: تعمد الكذب على الله أو على رسوله (ص) أو على الأئمة الطاهرين (ع)). ..... ٩٣٠
- المسألة ٧٤: ..... ٩٣٠
- المسألة ٧٥: ..... ٩٣٠
- المسألة ٧٦: ..... ٩٣١

- المسألة ٧٧: ..... ٩٣١
- المسألة ٧٨: ..... ٩٣١
- المسألة ٧٩: ..... ٩٣١
- المسألة ٨٠: ..... ٩٣١
- (السابع من المفطرات: الارتماس فى الماء). ..... ٩٣١
- المسألة ٨١: ..... ٩٣١
- المسألة ٨٢: ..... ٩٣٢
- المسألة ٨٣: ..... ٩٣٢
- المسألة ٨٤: ..... ٩٣٢
- المسألة ٨٥: ..... ٩٣٢
- المسألة ٨٦: ..... ٩٣٢
- المسألة ٨٧: ..... ٩٣٢
- المسألة ٨٨: ..... ٩٣٢
- المسألة ٨٩: ..... ٩٣٣
- المسألة ٩٠: ..... ٩٣٣
- المسألة ٩١: ..... ٩٣٣
- المسألة ٩٢: ..... ٩٣٣
- المسألة ٩٣: ..... ٩٣٤
- (الثامن من المفطرات: ان يدخل الصائم الغبار الغليظ إلى جوفه عامدا). ..... ٩٣٤
- المسألة ٩٤: ..... ٩٣٤
- المسألة ٩٥: ..... ٩٣٤
- (التاسع من المفطرات: التقىؤ عامدا). ..... ٩٣٤
- المسألة ٩٦: ..... ٩٣٤
- المسألة ٩٧: ..... ٩٣٤

- المسألة ٩٨: ..... ٩٣٥
- المسألة ٩٩: ..... ٩٣٥
- (العاشر من المفطرات: الاحتقان بالمائع). ..... ٩٣٥
- المسألة ١٠٠: ..... ٩٣٥
- المسألة ١٠١: ..... ٩٣٥
- [مسائل] ..... ٩٣٥
- المسألة ١٠٢: ..... ٩٣٥
- المسألة ١٠٣: ..... ٩٣٦
- المسألة ١٠٤: ..... ٩٣٦
- المسألة ١٠٥: ..... ٩٣٦
- المسألة ١٠٦: ..... ٩٣٦
- المسألة ١٠٧: ..... ٩٣٧
- المسألة ١٠٨: ..... ٩٣٧
- المسألة ١٠٩: ..... ٩٣٧
- المسألة ١١٠: ..... ٩٣٧
- المسألة ١١١: ..... ٩٣٨
- المسألة ١١٢: ..... ٩٣٨
- المسألة ١١٣: ..... ٩٣٨
- الفصل الثالث فى الكفارات ..... ٩٣٩
- المسألة ١١٤: ..... ٩٣٩
- المسألة ١١٥: ..... ٩٣٩
- المسألة ١١٦: ..... ٩٤٠
- المسألة ١١٧: ..... ٩٤٠
- المسألة ١١٨: ..... ٩٤٠

- ٩٤٠ ..... المسألة ١١٩:
- ٩٤١ ..... المسألة ١٢٠:
- ٩٤١ ..... المسألة ١٢١:
- ٩٤٢ ..... المسألة ١٢٢:
- ٩٤٢ ..... المسألة ١٢٣:
- ٩٤٢ ..... المسألة ١٢٤:
- ٩٤٢ ..... المسألة ١٢٥:
- ٩٤٣ ..... المسألة ١٢٦:
- ٩٤٣ ..... المسألة ١٢٧:
- ٩٤٣ ..... المسألة ١٢٨:
- ٩٤٣ ..... المسألة ١٢٩:
- ٩٤٤ ..... المسألة ١٣٠:
- ٩٤٤ ..... المسألة ١٣١:
- ٩٤٤ ..... المسألة ١٣٢:
- ٩٤٤ ..... المسألة ١٣٣:
- ٩٤٥ ..... المسألة ١٣٤:
- ٩٤٥ ..... المسألة ١٣٥:
- ٩٤٥ ..... المسألة ١٣٦:
- ٩٤٥ ..... المسألة ١٣٧:
- ٩٤٦ ..... المسألة ١٣٨:
- ٩٤٦ ..... المسألة ١٣٩:
- ٩٤٦ ..... المسألة ١٤٠:
- ٩٤٧ ..... المسألة ١٤١:
- ٩٤٧ ..... المسألة ١٤٢:

- ٩٤٧ ..... اشارة
- ٩٤٧ ..... (الموضع الأول): إذا نام المكلف المجنب ليلا
- ٩٤٨ ..... (الموضع الثاني): إذا أخل المكلف بنية صومه،
- ٩٤٨ ..... (الموضع الثالث): إذا نسى المكلف المجنب غسل الجنابة
- ٩٤٨ ..... (الموضع الرابع): إذا شك المكلف في طلوع الفجر و عدم طلوعه
- ٩٤٩ ..... (الموضع الخامس): إذا أخبر المكلف مخبر من الناس بان الليل لا يزال باقيا،
- ٩٤٩ ..... (الموضع السادس): إذا أخبر المكلف أحد بأن الفجر قد طلع
- ٩٤٩ ..... (الموضع السابع): إذا سمع الصائم أذان المؤذن
- ٩٤٩ ..... (الموضع الثامن): إذا حدثت في الجو ظلمة
- ٩٤٩ ..... اشارة
- ٩٤٩ ..... (الصورة الأولى):
- ٩٥٠ ..... (الصورة الثانية):
- ٩٥٠ ..... (الصورة الثالثة):
- ٩٥٠ ..... (الصورة الرابعة):
- ٩٥٠ ..... (الموضع التاسع): إذا تميمض الصائم
- ٩٥١ ..... (الموضع العاشر): إذا أكره الصائم مكره
- ٩٥١ ..... (الموضع الحادى عشر): إذا اقتضت التقية
- ٩٥١ ..... (الموضع الثانى عشر): إذا أفطر الصائم فى شهر رمضان
- ٩٥١ ..... الفصل الرابع فى شرائط صحة الصوم و شرائط وجوبه
- ٩٥١ ..... اشارة
- ٩٥١ ..... المسألة ١٤٣:
- ٩٥٢ ..... المسألة ١٤٤:
- ٩٥٢ ..... المسألة ١٤٥:
- ٩٥٢ ..... المسألة ١٤٦:

- المسألة ١٤٧: ..... ٩٥٣
- المسألة ١٤٨: ..... ٩٥٣
- المسألة ١٤٩: ..... ٩٥٣
- المسألة ١٥٠: ..... ٩٥٣
- المسألة ١٥١: ..... ٩٥٤
- المسألة ١٥٢: ..... ٩٥٤
- المسألة ١٥٣: ..... ٩٥٤
- المسألة ١٥٤: ..... ٩٥٥
- المسألة ١٥٥: ..... ٩٥٥
- المسألة ١٥٦: ..... ٩٥٥
- المسألة ١٥٧: ..... ٩٥٦
- المسألة ١٥٨: ..... ٩٥٦
- المسألة ١٥٩: ..... ٩٥٦
- المسألة ١٦٠: ..... ٩٥٦
- المسألة ١٦١: ..... ٩٥٧
- المسألة ١٦٢: ..... ٩٥٧
- المسألة ١٦٣: ..... ٩٥٧
- المسألة ١٦٤: ..... ٩٥٧
- المسألة ١٦٥: ..... ٩٥٧
- المسألة ١٦٦: ..... ٩٥٨
- المسألة ١٦٧: ..... ٩٥٨
- المسألة ١٦٨: ..... ٩٥٨
- المسألة ١٦٩: ..... ٩٥٨
- المسألة ١٧٠: ..... ٩٥٩

المسألة ١٧١: ..... ٩٥٩

المسألة ١٧٢: ..... ٩٥٩

المسألة ١٧٣: ..... ٩٥٩

المسألة ١٧٤: ..... ٩٥٩

الفصل الخامس فى طرق ثبوت الهلال ..... ٩٦٠

المسألة ١٧٥: ..... ٩٦٠

المسألة ١٧٦: ..... ٩٦٠

المسألة ١٧٧: ..... ٩٦٠

المسألة ١٧٨: ..... ٩٦١

المسألة ١٧٩: ..... ٩٦١

المسألة ١٨٠: ..... ٩٦١

المسألة ١٨١: ..... ٩٦١

المسألة ١٨٢: ..... ٩٦٢

المسألة ١٨٣: ..... ٩٦٢

المسألة ١٨٤: ..... ٩٦٢

المسألة ١٨٥: ..... ٩٦٣

المسألة ١٨٦: ..... ٩٦٣

المسألة ١٨٧: ..... ٩٦٣

المسألة ١٨٨: ..... ٩٦٤

المسألة ١٨٩: ..... ٩٦٤

الفصل السادس فى أحكام قضاء شهر رمضان ..... ٩٦٤

المسألة ١٩٠: ..... ٩٦٤

المسألة ١٩١: ..... ٩٦٤

المسألة ١٩٢: ..... ٩٦٥

- المسألة ١٩٣: ..... ٩٦٥
- المسألة ١٩٤: ..... ٩٦٥
- المسألة ١٩٥: ..... ٩٦٥
- المسألة ١٩٦: ..... ٩٦٦
- المسألة ١٩٧: ..... ٩٦٦
- المسألة ١٩٨: ..... ٩٦٦
- المسألة ١٩٩: ..... ٩٦٧
- المسألة ٢٠٠: ..... ٩٦٧
- المسألة ٢٠١: ..... ٩٦٧
- المسألة ٢٠٢: ..... ٩٦٧
- المسألة ٢٠٣: ..... ٩٦٨
- المسألة ٢٠٤: ..... ٩٦٨
- المسألة ٢٠٥: ..... ٩٦٨
- المسألة ٢٠٦: ..... ٩٦٩
- المسألة ٢٠٧: ..... ٩٦٩
- المسألة ٢٠٨: ..... ٩٦٩
- المسألة ٢٠٩: ..... ٩٦٩
- المسألة ٢١٠: ..... ٩٦٩
- المسألة ٢١١: ..... ٩٧٠
- المسألة ٢١٢: ..... ٩٧٠
- المسألة ٢١٣: ..... ٩٧٠
- المسألة ٢١٤: ..... ٩٧٠
- المسألة ٢١٥: ..... ٩٧١
- المسألة ٢١٦: ..... ٩٧١



المسألة ٢١٧: ..... ٩٧١

المسألة ٢١٨: ..... ٩٧١

المسألة ٢١٩: ..... ٩٧٢

المسألة ٢٢٠: ..... ٩٧٢

المسألة ٢٢١: ..... ٩٧٢

المسألة ٢٢٢: ..... ٩٧٢

الفصل السابع في صوم الكفارة ..... ٩٧٣

المسألة ٢٢٣: ..... ٩٧٣

المسألة ٢٢٤: ..... ٩٧٣

المسألة ٢٢٥: ..... ٩٧٤

المسألة ٢٢٦: ..... ٩٧٤

المسألة ٢٢٧: ..... ٩٧٥

المسألة ٢٢٨: ..... ٩٧٥

المسألة ٢٢٩: ..... ٩٧٥

المسألة ٢٣٠: ..... ٩٧٦

المسألة ٢٣١: ..... ٩٧٦

المسألة ٢٣٢: ..... ٩٧٦

المسألة ٢٣٣: ..... ٩٧٦

المسألة ٢٣٤: ..... ٩٧٧

المسألة ٢٣٥: ..... ٩٧٧

المسألة ٢٣٦: ..... ٩٧٧

الفصل الثامن في أقسام الصوم ..... ٩٧٨

[ (القسم الأول) (القسم الثاني): الصوم الواجب و المندوب. ] ..... ٩٧٨

المسألة ٢٣٧: ..... ٩٧٨

- المسألة ٢٣٨: ..... ٩٧٨
- المسألة ٢٣٩: ..... ٩٧٨
- المسألة ٢٤٠: ..... ٩٧٩
- المسألة ٢٤١: ..... ٩٧٩
- المسألة ٢٤٢: ..... ٩٨٠
- المسألة ٢٤٣: ..... ٩٨٠
- (القسم الثالث): الصوم المكروه. .... ٩٨٠
- المسألة ٢٤٤: ..... ٩٨٠
- المسألة ٢٤٥: ..... ٩٨١
- المسألة ٢٤٦: ..... ٩٨١
- المسألة ٢٤٧: ..... ٩٨١
- (القسم الرابع): الصوم المحرم. .... ٩٨١
- المسألة ٢٤٨: ..... ٩٨١
- المسألة ٢٤٩: ..... ٩٨١
- المسألة ٢٥٠: ..... ٩٨١
- المسألة ٢٥١: ..... ٩٨١
- المسألة ٢٥٢: ..... ٩٨٢
- المسألة ٢٥٣: ..... ٩٨٢
- المسألة ٢٥٤: ..... ٩٨٢
- المسألة ٢٥٥: ..... ٩٨٢
- المسألة ٢٥٦: ..... ٩٨٢
- المسألة ٢٥٧: ..... ٩٨٣
- المسألة ٢٥٨: ..... ٩٨٣
- المسألة ٢٥٩: ..... ٩٨٣

- المسألة ٢٦٠: ..... ٩٨٣
- خاتمة كتاب الصوم ..... ٩٨٤
- كتاب الاعتكاف ..... ٩٨٧
- اشارة ..... ٩٨٧
- الفصل الأول في الاعتكاف و شرائطه ..... ٩٨٧
- المسألة الأولى: ..... ٩٨٧
- المسألة الثانية: ..... ٩٨٧
- المسألة الثالثة: ..... ٩٨٧
- المسألة الرابعة: ..... ٩٨٨
- المسألة الخامسة: ..... ٩٨٨
- المسألة السادسة: ..... ٩٨٨
- المسألة السابعة: ..... ٩٨٨
- المسألة الثامنة: ..... ٩٨٩
- المسألة التاسعة: ..... ٩٨٩
- المسألة العاشرة: ..... ٩٩٠
- المسألة ١١: ..... ٩٩٠
- المسألة ١٢: ..... ٩٩١
- المسألة ١٣: ..... ٩٩١
- المسألة ١٤: ..... ٩٩١
- المسألة ١٥: ..... ٩٩١
- المسألة ١٦: ..... ٩٩٢
- المسألة ١٧: ..... ٩٩٢
- المسألة ١٨: ..... ٩٩٢
- المسألة ١٩: ..... ٩٩٣

- المسألة ٢٠: ..... ٩٩٣
- المسألة ٢١: ..... ٩٩٣
- المسألة ٢٢: ..... ٩٩٤
- المسألة ٢٣: ..... ٩٩٤
- المسألة ٢٤: ..... ٩٩٤
- المسألة ٢٥: ..... ٩٩٤
- المسألة ٢٦: ..... ٩٩٥
- المسألة ٢٧: ..... ٩٩٥
- المسألة ٢٨: ..... ٩٩٥
- المسألة ٢٩: ..... ٩٩٦
- المسألة ٣٠: ..... ٩٩٦
- المسألة ٣١: ..... ٩٩٦
- المسألة ٣٢: ..... ٩٩٧
- المسألة ٣٣: ..... ٩٩٧
- المسألة ٣٤: ..... ٩٩٧
- المسألة ٣٥: ..... ٩٩٧
- المسألة ٣٦: ..... ٩٩٨
- المسألة ٣٧: ..... ٩٩٨
- المسألة ٣٨: ..... ٩٩٨
- المسألة ٣٩: ..... ٩٩٩
- المسألة ٤٠: ..... ٩٩٩
- المسألة ٤١: ..... ٩٩٩
- المسألة ٤٢: ..... ٩٩٩
- المسألة ٤٣: ..... ٩٩٩

- المسألة ٤٤: ..... ١٠٠٠
- المسألة ٤٥: ..... ١٠٠٠
- المسألة ٤٦: ..... ١٠٠٠
- المسألة ٤٧: ..... ١٠٠١
- اشارة ..... ١٠٠١
- (الصورة الأولى): ..... ١٠٠١
- (الصورة الثانية): ..... ١٠٠١
- (الصورة الثالثة): ..... ١٠٠١
- (الصورة الرابعة): ..... ١٠٠١
- المسألة ٤٨: ..... ١٠٠١
- المسألة ٤٩: ..... ١٠٠٢
- المسألة ٥٠: ..... ١٠٠٢
- المسألة ٥١: ..... ١٠٠٢
- المسألة ٥٢: ..... ١٠٠٣
- المسألة ٥٣: ..... ١٠٠٣
- المسألة ٥٤: ..... ١٠٠٣
- المسألة ٥٥: ..... ١٠٠٣
- المسألة ٥٦: ..... ١٠٠٤
- المسألة ٥٧: ..... ١٠٠٤
- المسألة ٥٨: ..... ١٠٠٥
- المسألة ٥٩: ..... ١٠٠٥
- المسألة ٦٠: ..... ١٠٠٥
- الفصل الثاني فى أحكام الاعتكاف ..... ١٠٠٥
- المسألة ٦١: ..... ١٠٠٥

المسألة ٦٢: ..... ١٠٠٦

المسألة ٦٣: ..... ١٠٠٦

المسألة ٦٤: ..... ١٠٠٦

المسألة ٦٥: ..... ١٠٠٦

المسألة ٦٦: ..... ١٠٠٧

المسألة ٦٧: ..... ١٠٠٧

المسألة ٦٨: ..... ١٠٠٧

المسألة ٦٩: ..... ١٠٠٨

المسألة ٧٠: ..... ١٠٠٨

المسألة ٧١: ..... ١٠٠٨

المسألة ٧٢: ..... ١٠٠٨

المسألة ٧٣: ..... ١٠٠٩

المسألة ٧٤: ..... ١٠٠٩

المسألة ٧٥: ..... ١٠٠٩

المسألة ٧٦: ..... ١٠٠٩

المسألة ٧٧: ..... ١٠٠٩

المسألة ٧٨: ..... ١٠١٠

المسألة ٧٩: ..... ١٠١٠

المسألة ٨٠: ..... ١٠١٠

المسألة ٨١: ..... ١٠١١

المسألة ٨٢: ..... ١٠١١

المسألة ٨٣: ..... ١٠١١

كتاب الزكاة ..... ١٠١٢

اشارة ..... ١٠١٢

- ١٠١٢----- الفصل الأول فى الشرائط العامة لوجوب الزكاة و هى عدة أمور:
- ١٠١٢----- [الأول: البلوغ]
- ١٠١٢----- المسألة الأولى:
- ١٠١٣----- [الثانى: العقل]
- ١٠١٣----- المسألة الثانية:
- ١٠١٣----- [الثالث: الحرية]
- ١٠١٣----- المسألة الثالثة:
- ١٠١٣----- [الرابع: الملك]
- ١٠١٣----- المسألة الرابعة:
- ١٠١٣----- المسألة الخامسة:
- ١٠١٤----- [الخامس: القدرة]
- ١٠١٤----- المسألة السادسة:
- ١٠١٤----- المسألة السابعة:
- ١٠١٤----- [السادس: النصاب]
- ١٠١٤----- المسألة الثامنة:
- ١٠١٤----- المسألة التاسعة:
- ١٠١٥----- المسألة العاشرة:
- ١٠١٥----- المسألة ١١:
- ١٠١٥----- المسألة ١٢:
- ١٠١٦----- المسألة ١٣:
- ١٠١٦----- المسألة ١٤:
- ١٠١٦----- المسألة ١٥:
- ١٠١٦----- المسألة ١٦:
- ١٠١٧----- المسألة ١٧:

- المسألة ١٨: ..... ١٠١٧
- المسألة ١٩: ..... ١٠١٧
- المسألة ٢٠: ..... ١٠١٧
- المسألة ٢١: ..... ١٠١٧
- المسألة ٢٢: ..... ١٠١٨
- المسألة ٢٣: ..... ١٠١٨
- المسألة ٢٤: ..... ١٠١٨
- المسألة ٢٥: ..... ١٠١٩
- المسألة ٢٦: ..... ١٠١٩
- المسألة ٢٧: ..... ١٠١٩
- المسألة ٢٨: ..... ١٠١٩
- المسألة ٢٩: ..... ١٠١٩
- المسألة ٣٠: ..... ١٠٢٠
- الفصل الثاني فى زكاة الأنعام الثلاثة ..... ١٠٢٠
- المسألة ٣١: ..... ١٠٢٠
- المسألة ٣٢: ..... ١٠٢٠
- المسألة ٣٣: ..... ١٠٢١
- المسألة ٣٤: ..... ١٠٢١
- المسألة ٣٥: ..... ١٠٢٢
- المسألة ٣٦: ..... ١٠٢٢
- المسألة ٣٧: ..... ١٠٢٢
- المسألة ٣٨: ..... ١٠٢٣
- المسألة ٣٩: ..... ١٠٢٣
- المسألة ٤٠: ..... ١٠٢٤



- المسألة ٤١: ..... ١٠٢٤
- المسألة ٤٢: ..... ١٠٢٤
- المسألة ٤٣: ..... ١٠٢٤
- المسألة ٤٤: ..... ١٠٢٥
- المسألة ٤٥: ..... ١٠٢٥
- المسألة ٤٦: ..... ١٠٢٥
- المسألة ٤٧: ..... ١٠٢٥
- المسألة ٤٨: ..... ١٠٢٦
- المسألة ٤٩: ..... ١٠٢٦
- المسألة ٥٠: ..... ١٠٢٦
- المسألة ٥١: ..... ١٠٢٦
- المسألة ٥٢: ..... ١٠٢٧
- المسألة ٥٣: ..... ١٠٢٧
- المسألة ٥٤: ..... ١٠٢٧
- المسألة ٥٥: ..... ١٠٢٧
- المسألة ٥٦: ..... ١٠٢٧
- المسألة ٥٧: ..... ١٠٢٨
- المسألة ٥٨: ..... ١٠٢٨
- المسألة ٥٩: ..... ١٠٢٩
- المسألة ٦٠: ..... ١٠٢٩
- المسألة ٦١: ..... ١٠٢٩
- المسألة ٦٢: ..... ١٠٣٠
- المسألة ٦٣: ..... ١٠٣٠
- المسألة ٦٤: ..... ١٠٣٠

المسألة ٦٥: ..... ١٠٣١

المسألة ٦٦: ..... ١٠٣١

المسألة ٦٧: ..... ١٠٣١

الفصل الثالث فى زكاة النقتدين ..... ١٠٣١

المسألة ٦٨: ..... ١٠٣١

المسألة ٦٩: ..... ١٠٣٢

المسألة ٧٠: ..... ١٠٣٢

المسألة ٧١: ..... ١٠٣٢

المسألة ٧٢: ..... ١٠٣٣

المسألة ٧٣: ..... ١٠٣٣

المسألة ٧٤: ..... ١٠٣٣

المسألة ٧٥: ..... ١٠٣٣

المسألة ٧٦: ..... ١٠٣٣

المسألة ٧٧: ..... ١٠٣٤

المسألة ٧٨: ..... ١٠٣٤

المسألة ٧٩: ..... ١٠٣٤

المسألة ٨٠: ..... ١٠٣٤

المسألة ٨١: ..... ١٠٣٥

المسألة ٨٢: ..... ١٠٣٥

الفصل الرابع فى زكاة الغلات الأربع ..... ١٠٣٥

المسألة ٨٣: ..... ١٠٣٥

المسألة ٨٤: ..... ١٠٣٦

المسألة ٨٥: ..... ١٠٣٧

المسألة ٨٦: ..... ١٠٣٧

- المسألة ٨٧: ..... ١٠٣٧
- المسألة ٨٨: ..... ١٠٣٧
- المسألة ٨٩: ..... ١٠٣٨
- المسألة ٩٠: ..... ١٠٣٨
- المسألة ٩١: ..... ١٠٣٨
- المسألة ٩٢: ..... ١٠٣٨
- المسألة ٩٣: ..... ١٠٣٨
- المسألة ٩٤: ..... ١٠٣٩
- المسألة ٩٥: ..... ١٠٣٩
- المسألة ٩٦: ..... ١٠٣٩
- المسألة ٩٧: ..... ١٠٣٩
- المسألة ٩٨: ..... ١٠٤٠
- المسألة ٩٩: ..... ١٠٤٠
- المسألة ١٠٠: ..... ١٠٤٠
- المسألة ١٠١: ..... ١٠٤١
- المسألة ١٠٢: ..... ١٠٤١
- المسألة ١٠٣: ..... ١٠٤١
- المسألة ١٠٤: ..... ١٠٤١
- المسألة ١٠٥: ..... ١٠٤٢
- المسألة ١٠٦: ..... ١٠٤٢
- المسألة ١٠٧: ..... ١٠٤٢
- المسألة ١٠٨: ..... ١٠٤٣
- المسألة ١٠٩: ..... ١٠٤٣
- المسألة ١١٠: ..... ١٠٤٣

المسألة ١١١: ..... ١٠٤٣

المسألة ١١٢: ..... ١٠٤٤

المسألة ١١٣: ..... ١٠٤٤

المسألة ١١٤: ..... ١٠٤٤

الفصل الخامس فى ما تستحب فيه الزكاة ..... ١٠٤٥

اشارة ..... ١٠٤٥

(الأول منها): مال التجارة. .... ١٠٤٥

المسألة ١١٥: ..... ١٠٤٥

المسألة ١١٦: ..... ١٠٤٥

المسألة ١١٧: ..... ١٠٤٦

المسألة ١١٨: ..... ١٠٤٦

المسألة ١١٩: ..... ١٠٤٦

المسألة ١٢٠: ..... ١٠٤٦

المسألة ١٢١: ..... ١٠٤٦

المسألة ١٢٢: ..... ١٠٤٧

المسألة ١٢٣: ..... ١٠٤٧

المسألة ١٢٤: ..... ١٠٤٧

[ (الأمر الثانى: مما تنبتة الأرض مما يكال) ..... ١٠٤٧

المسألة ١٢٥: ..... ١٠٤٧

المسألة ١٢٦: ..... ١٠٤٧

[ (الأمر الثالث: إناث الخيل) ..... ١٠٤٨

المسألة ١٢٧: ..... ١٠٤٨

[ مسائل] ..... ١٠٤٨

المسألة ١٢٨: ..... ١٠٤٨

- المسألة ١٢٩: ..... ١٠٤٨
- المسألة ١٣٠: ..... ١٠٤٨
- الفصل السادس في مصارف الزكاة و مستحقها و هي ثمانية: ..... ١٠٤٩
- [الأول و الثاني: الفقير و المسكين.] ..... ١٠٤٩
- المسألة ١٣١: ..... ١٠٤٩
- المسألة ١٣٢: ..... ١٠٤٩
- المسألة ١٣٣: ..... ١٠٤٩
- المسألة ١٣٤: ..... ١٠٤٩
- المسألة ١٣٥: ..... ١٠٥٠
- المسألة ١٣٦: ..... ١٠٥٠
- المسألة ١٣٧: ..... ١٠٥٠
- المسألة ١٣٨: ..... ١٠٥٠
- المسألة ١٣٩: ..... ١٠٥١
- المسألة ١٤٠: ..... ١٠٥١
- المسألة ١٤١: ..... ١٠٥١
- المسألة ١٤٢: ..... ١٠٥١
- المسألة ١٤٣: ..... ١٠٥١
- المسألة ١٤٤: ..... ١٠٥٢
- المسألة ١٤٥: ..... ١٠٥٢
- المسألة ١٤٦: ..... ١٠٥٣
- المسألة ١٤٧: ..... ١٠٥٣
- المسألة ١٤٨: ..... ١٠٥٣
- [الثالث: العاملون عليها] ..... ١٠٥٤
- المسألة ١٤٩: ..... ١٠٥٤

- المسألة ١٥٠: ..... ١٠٥٤
- المسألة ١٥١: ..... ١٠٥٤
- [الرابع: المؤلفه قلبهم.] ..... ١٠٥٤
- المسألة ١٥٢: ..... ١٠٥٤
- [الخامس: الرقاب.] ..... ١٠٥٥
- المسألة ١٥٣: ..... ١٠٥٥
- [السادس: الغارمون] ..... ١٠٥٥
- المسألة ١٥٤: ..... ١٠٥٥
- المسألة ١٥٥: ..... ١٠٥٥
- المسألة ١٥٦: ..... ١٠٥٦
- المسألة ١٥٧: ..... ١٠٥٦
- المسألة ١٥٨: ..... ١٠٥٦
- المسألة ١٥٩: ..... ١٠٥٦
- المسألة ١٦٠: ..... ١٠٥٦
- المسألة ١٦١: ..... ١٠٥٧
- المسألة ١٦٢: ..... ١٠٥٧
- المسألة ١٦٣: ..... ١٠٥٧
- المسألة ١٦٤: ..... ١٠٥٧
- المسألة ١٦٥: ..... ١٠٥٧
- المسألة ١٦٦: ..... ١٠٥٨
- المسألة ١٦٧: ..... ١٠٥٨
- المسألة ١٦٨: ..... ١٠٥٨
- المسألة ١٦٩: ..... ١٠٥٨
- المسألة ١٧٠: ..... ١٠٥٨

- المسألة ١٧١: ..... ١٠٥٨
- [السابع: سبيل الله] ..... ١٠٥٨
- المسألة ١٧٢: ..... ١٠٥٩
- [الثامن: ابن السبيل] ..... ١٠٥٩
- المسألة ١٧٣: ..... ١٠٥٩
- المسألة ١٧٤: ..... ١٠٥٩
- المسألة ١٧٥: ..... ١٠٦٠
- المسألة ١٧٦: ..... ١٠٦٠
- [مسائل] ..... ١٠٦٠
- المسألة ١٧٧: ..... ١٠٦٠
- المسألة ١٧٨: ..... ١٠٦٠
- المسألة ١٧٩: ..... ١٠٦٠
- المسألة ١٨٠: ..... ١٠٦٠
- المسألة ١٨١: ..... ١٠٦١
- الفصل السابع في أوصاف من يستحق الزكاة ..... ١٠٦١
- اشارة ..... ١٠٦١
- [الأمر الأول: الإيمان] ..... ١٠٦١
- المسألة ١٨٢: ..... ١٠٦١
- المسألة ١٨٣: ..... ١٠٦١
- المسألة ١٨٤: ..... ١٠٦٢
- المسألة ١٨٥: ..... ١٠٦٢
- المسألة ١٨٦: ..... ١٠٦٢
- المسألة ١٨٧: ..... ١٠٦٢
- المسألة ١٨٨: ..... ١٠٦٢

المسألة ١٨٩: ..... ١٠٦٢

[الثاني: عدم كون الدفع إعانة على الإثم] ..... ١٠٦٣

المسألة ١٩٠: ..... ١٠٦٣

المسألة ١٩١: ..... ١٠٦٣

[الثالث: أن لا يكون ممن تجب نفقته] ..... ١٠٦٣

المسألة ١٩٢: ..... ١٠٦٣

المسألة ١٩٣: ..... ١٠٦٣

المسألة ١٩٤: ..... ١٠٦٤

المسألة ١٩٥: ..... ١٠٦٤

المسألة ١٩٦: ..... ١٠٦٤

المسألة ١٩٧: ..... ١٠٦٤

المسألة ١٩٨: ..... ١٠٦٤

المسألة ١٩٩: ..... ١٠٦٥

المسألة ٢٠٠: ..... ١٠٦٥

المسألة ٢٠١: ..... ١٠٦٥

[الرابع: أن لا يكون هاشمياً] ..... ١٠٦٥

المسألة ٢٠٢: ..... ١٠٦٥

المسألة ٢٠٣: ..... ١٠٦٥

المسألة ٢٠٤: ..... ١٠٦٥

المسألة ٢٠٥: ..... ١٠٦٦

المسألة ٢٠٦: ..... ١٠٦٦

المسألة ٢٠٧: ..... ١٠٦٦

المسألة ٢٠٨: ..... ١٠٦٦

المسألة ٢٠٩: ..... ١٠٦٦



المسألة ٢١٠: ..... ١٠٦٦

الفصل الثامن في جملة من أحكام الزكاة..... ١٠٦٦

المسألة ٢١١: ..... ١٠٦٦

المسألة ٢١٢: ..... ١٠٦٧

المسألة ٢١٣: ..... ١٠٦٧

المسألة ٢١٤: ..... ١٠٦٧

المسألة ٢١٥: ..... ١٠٦٨

المسألة ٢١٦: ..... ١٠٦٨

المسألة ٢١٧: ..... ١٠٦٨

المسألة ٢١٨: ..... ١٠٦٨

المسألة ٢١٩: ..... ١٠٦٨

المسألة ٢٢٠: ..... ١٠٦٨

المسألة ٢٢١: ..... ١٠٦٩

المسألة ٢٢٢: ..... ١٠٦٩

المسألة ٢٢٣: ..... ١٠٦٩

المسألة ٢٢٤: ..... ١٠٦٩

المسألة ٢٢٥: ..... ١٠٧٠

المسألة ٢٢٦: ..... ١٠٧٠

المسألة ٢٢٧: ..... ١٠٧٠

المسألة ٢٢٨: ..... ١٠٧١

المسألة ٢٢٩: ..... ١٠٧١

المسألة ٢٣٠: ..... ١٠٧١

المسألة ٢٣١: ..... ١٠٧٢

المسألة ٢٣٢: ..... ١٠٧٢

- المسألة ٢٣٣: ..... ١٠٧٢
- المسألة ٢٣٤: ..... ١٠٧٢
- المسألة ٢٣٥: ..... ١٠٧٢
- المسألة ٢٣٦: ..... ١٠٧٣
- المسألة ٢٣٧: ..... ١٠٧٣
- المسألة ٢٣٨: ..... ١٠٧٣
- المسألة ٢٣٩: ..... ١٠٧٣
- المسألة ٢٤٠: ..... ١٠٧٣
- المسألة ٢٤١: ..... ١٠٧٤
- المسألة ٢٤٢: ..... ١٠٧٤
- المسألة ٢٤٣: ..... ١٠٧٤
- المسألة ٢٤٤: ..... ١٠٧٤
- المسألة ٢٤٥: ..... ١٠٧٤
- الفصل التاسع في زكاة الفطرة ..... ١٠٧٥
- المسألة ٢٤٦: ..... ١٠٧٥
- المسألة ٢٤٧: ..... ١٠٧٥
- المسألة ٢٤٨: ..... ١٠٧٥
- المسألة ٢٤٩: ..... ١٠٧٥
- المسألة ٢٥٠: ..... ١٠٧٥
- المسألة ٢٥١: ..... ١٠٧٦
- المسألة ٢٥٢: ..... ١٠٧٦
- المسألة ٢٥٣: ..... ١٠٧٦
- المسألة ٢٥٤: ..... ١٠٧٦
- المسألة ٢٥٥: ..... ١٠٧٦

- المسألة ٢٥٦: ..... ١٠٧٧
- المسألة ٢٥٧: ..... ١٠٧٧
- المسألة ٢٥٨: ..... ١٠٧٧
- المسألة ٢٥٩: ..... ١٠٧٧
- المسألة ٢٦٠: ..... ١٠٧٧
- المسألة ٢٦١: ..... ١٠٧٨
- المسألة ٢٦٢: ..... ١٠٧٨
- المسألة ٢٦٣: ..... ١٠٧٨
- المسألة ٢٦٤: ..... ١٠٧٨
- المسألة ٢٦٥: ..... ١٠٧٨
- المسألة ٢٦٦: ..... ١٠٧٩
- المسألة ٢٦٧: ..... ١٠٧٩
- المسألة ٢٦٨: ..... ١٠٧٩
- المسألة ٢٦٩: ..... ١٠٧٩
- المسألة ٢٧٠: ..... ١٠٨٠
- المسألة ٢٧١: ..... ١٠٨٠
- المسألة ٢٧٢: ..... ١٠٨٠
- المسألة ٢٧٣: ..... ١٠٨٠
- المسألة ٢٧٤: ..... ١٠٨٠
- المسألة ٢٧٥: ..... ١٠٨٠
- المسألة ٢٧٦: ..... ١٠٨١
- الفصل العاشر في جنس زكاة الفطرة و مقدارها ..... ١٠٨١
- المسألة ٢٧٧: ..... ١٠٨١
- المسألة ٢٧٨: ..... ١٠٨١

المسألة ٢٧٩: ..... ١٠٨١

المسألة ٢٨٠: ..... ١٠٨٢

المسألة ٢٨١: ..... ١٠٨٢

المسألة ٢٨٢: ..... ١٠٨٢

المسألة ٢٨٣: ..... ١٠٨٢

المسألة ٢٨٤: ..... ١٠٨٢

الفصل الحادى عشر فى وقت وجوب الفطرة و مصرفها ..... ١٠٨٣

المسألة ٢٨٥: ..... ١٠٨٣

المسألة ٢٨٦: ..... ١٠٨٣

المسألة ٢٨٧: ..... ١٠٨٣

المسألة ٢٨٨: ..... ١٠٨٤

المسألة ٢٨٩: ..... ١٠٨٤

المسألة ٢٩٠: ..... ١٠٨٤

المسألة ٢٩١: ..... ١٠٨٤

المسألة ٢٩٢: ..... ١٠٨٤

المسألة ٢٩٣: ..... ١٠٨٤

المسألة ٢٩٤: ..... ١٠٨٥

المسألة ٢٩٥: ..... ١٠٨٥

المسألة ٢٩٦: ..... ١٠٨٥

المسألة ٢٩٧: ..... ١٠٨٥

المسألة ٢٩٨: ..... ١٠٨٦

المسألة ٢٩٩: ..... ١٠٨٦

كتاب الخمس ..... ١٠٨٦

اشارة ..... ١٠٨٦

- ١٠٨٦ ..... الفصل الأول فى ما يجب فيه الخمس
- ١٠٨٦ ..... المسألة الأولى:
- ١٠٨٧ ..... المسألة الثانية:
- ١٠٨٧ ..... المسألة الثالثة:
- ١٠٨٧ ..... المسألة الرابعة:
- ١٠٨٧ ..... المسألة الخامسة:
- ١٠٨٨ ..... المسألة السادسة:
- ١٠٨٨ ..... المسألة السابعة:
- ١٠٨٨ ..... المسألة الثامنة:
- ١٠٨٨ ..... المسألة التاسعة:
- ١٠٨٨ ..... المسألة العاشرة:
- ١٠٨٩ ..... المسألة ١١:
- ١٠٨٩ ..... المسألة ١٢:
- ١٠٨٩ ..... المسألة ١٣:
- ١٠٨٩ ..... المسألة ١٤:
- ١٠٨٩ ..... المسألة ١٥:
- ١٠٩٠ ..... المسألة ١٦:
- ١٠٩٠ ..... المسألة ١٧:
- ١٠٩٠ ..... المسألة ١٨:
- ١٠٩٠ ..... المسألة ١٩:
- ١٠٩١ ..... المسألة ٢٠:
- ١٠٩١ ..... المسألة ٢١:
- ١٠٩١ ..... المسألة ٢٢:
- ١٠٩٢ ..... المسألة ٢٣:

- المسألة ٢٤: ..... ١٠٩٢
- المسألة ٢٥: ..... ١٠٩٢
- المسألة ٢٦: ..... ١٠٩٢
- المسألة ٢٧: ..... ١٠٩٣
- المسألة ٢٨: ..... ١٠٩٣
- المسألة ٢٩: ..... ١٠٩٣
- المسألة ٣٠: ..... ١٠٩٣
- المسألة ٣١: ..... ١٠٩٤
- المسألة ٣٢: ..... ١٠٩٤
- المسألة ٣٣: ..... ١٠٩٤
- المسألة ٣٤: ..... ١٠٩٤
- المسألة ٣٥: ..... ١٠٩٤
- المسألة ٣٦: ..... ١٠٩٥
- المسألة ٣٧: ..... ١٠٩٥
- المسألة ٣٨: ..... ١٠٩٥
- المسألة ٣٩: ..... ١٠٩٥
- المسألة ٤٠: ..... ١٠٩٥
- المسألة ٤١: ..... ١٠٩٦
- المسألة ٤٢: ..... ١٠٩٦
- المسألة ٤٣: ..... ١٠٩٦
- المسألة ٤٤: ..... ١٠٩٦
- المسألة ٤٥: ..... ١٠٩٦
- المسألة ٤٦: ..... ١٠٩٦
- المسألة ٤٧: ..... ١٠٩٧

- المسألة ٤٨: ..... ١٠٩٧
- المسألة ٤٩: ..... ١٠٩٧
- المسألة ٥٠: ..... ١٠٩٧
- المسألة ٥١: ..... ١٠٩٧
- المسألة ٥٢: ..... ١٠٩٨
- المسألة ٥٣: ..... ١٠٩٨
- المسألة ٥٤: ..... ١٠٩٨
- المسألة ٥٥: ..... ١٠٩٨
- المسألة ٥٦: ..... ١٠٩٩
- المسألة ٥٧: ..... ١٠٩٩
- المسألة ٥٨: ..... ١٠٩٩
- المسألة ٥٩: ..... ١٠٩٩
- المسألة ٦٠: ..... ١٠٩٩
- المسألة ٦١: ..... ١١٠٠
- المسألة ٦٢: ..... ١١٠٠
- المسألة ٦٣: ..... ١١٠٠
- المسألة ٦٤: ..... ١١٠٠
- المسألة ٦٥: ..... ١١٠١
- المسألة ٦٦: ..... ١١٠١
- المسألة ٦٧: ..... ١١٠١
- المسألة ٦٨: ..... ١١٠١
- المسألة ٦٩: ..... ١١٠٢
- المسألة ٧٠: ..... ١١٠٢
- المسألة ٧١: ..... ١١٠٢

- المسألة ٧٢: ..... ١١٠٢
- المسألة ٧٣: ..... ١١٠٣
- المسألة ٧٤: ..... ١١٠٣
- المسألة ٧٥: ..... ١١٠٣
- المسألة ٧٦: ..... ١١٠٣
- المسألة ٧٧: ..... ١١٠٣
- المسألة ٧٨: ..... ١١٠٤
- المسألة ٧٩: ..... ١١٠٤
- المسألة ٨٠: ..... ١١٠٤
- المسألة ٨١: ..... ١١٠٥
- المسألة ٨٢: ..... ١١٠٥
- المسألة ٨٣: ..... ١١٠٥
- المسألة ٨٤: ..... ١١٠٦
- المسألة ٨٥: ..... ١١٠٦
- المسألة ٨٦: ..... ١١٠٦
- المسألة ٨٧: ..... ١١٠٧
- المسألة ٨٨: ..... ١١٠٧
- المسألة ٨٩: ..... ١١٠٧
- المسألة ٩٠: ..... ١١٠٧
- المسألة ٩١: ..... ١١٠٨
- المسألة ٩٢: ..... ١١٠٨
- المسألة ٩٣: ..... ١١٠٨
- المسألة ٩٤: ..... ١١٠٩
- المسألة ٩٥: ..... ١١٠٩



- المسألة ٩٦: ..... ١١١٠
- المسألة ٩٧: ..... ١١١٠
- المسألة ٩٨: ..... ١١١٠
- المسألة ٩٩: ..... ١١١٠
- المسألة ١٠٠: ..... ١١١٠
- المسألة ١٠١: ..... ١١١١
- المسألة ١٠٢: ..... ١١١١
- المسألة ١٠٣: ..... ١١١١
- المسألة ١٠٤: ..... ١١١١
- المسألة ١٠٥: ..... ١١١٢
- المسألة ١٠٦: ..... ١١١٢
- المسألة ١٠٧: ..... ١١١٢
- المسألة ١٠٨: ..... ١١١٣
- المسألة ١٠٩: ..... ١١١٣
- المسألة ١١٠: ..... ١١١٣
- المسألة ١١١: ..... ١١١٣
- المسألة ١١٢: ..... ١١١٣
- المسألة ١١٣: ..... ١١١٤
- المسألة ١١٤: ..... ١١١٤
- المسألة ١١٥: ..... ١١١٤
- المسألة ١١٦: ..... ١١١٥
- المسألة ١١٧: ..... ١١١٥
- المسألة ١١٨: ..... ١١١٥
- المسألة ١١٩: ..... ١١١٦

المسألة ١٢٠: ..... ١١١٦

المسألة ١٢١: ..... ١١١٦

المسألة ١٢٢: ..... ١١١٦

المسألة ١٢٣: ..... ١١١٧

المسألة ١٢٤: ..... ١١١٧

المسألة ١٢٥: ..... ١١١٧

المسألة ١٢٦: ..... ١١١٨

المسألة ١٢٧: ..... ١١١٨

المسألة ١٢٨: ..... ١١١٨

المسألة ١٢٩: ..... ١١١٩

المسألة ١٣٠: ..... ١١١٩

المسألة ١٣١: ..... ١١١٩

المسألة ١٣٢: ..... ١١١٩

المسألة ١٣٣: ..... ١١٢٠

المسألة ١٣٤: ..... ١١٢٠

المسألة ١٣٥: ..... ١١٢٠

المسألة ١٣٦: ..... ١١٢١

المسألة ١٣٧: ..... ١١٢١

المسألة ١٣٨: ..... ١١٢٢

المسألة ١٣٩: ..... ١١٢٢

الفصل الثاني في مستحق الخمس و مصرفه ..... ١١٢٢

المسألة ١٤٠: ..... ١١٢٢

المسألة ١٤١: ..... ١١٢٣

المسألة ١٤٢: ..... ١١٢٣

المسألة ١٤٣: ..... ١١٢٣

المسألة ١٤٤: ..... ١١٢٣

المسألة ١٤٥: ..... ١١٢٤

المسألة ١٤٦: ..... ١١٢٤

المسألة ١٤٧: ..... ١١٢٤

المسألة ١٤٨: ..... ١١٢٤

المسألة ١٤٩: ..... ١١٢٤

المسألة ١٥٠: ..... ١١٢٥

المسألة ١٥١: ..... ١١٢٥

المسألة ١٥٢: ..... ١١٢٥

المسألة ١٥٣: ..... ١١٢٥

المسألة ١٥٤: ..... ١١٢٦

المسألة ١٥٥: ..... ١١٢٦

المسألة ١٥٦: ..... ١١٢٦

المسألة ١٥٧: ..... ١١٢٦

المسألة ١٥٨: ..... ١١٢٧

المسألة ١٥٩: ..... ١١٢٧

المسألة ١٦٠: ..... ١١٢٧

المسألة ١٦١: ..... ١١٢٧

المسألة ١٦٢: ..... ١١٢٨

المسألة ١٦٣: ..... ١١٢٨

المسألة ١٦٤: ..... ١١٢٨

المسألة ١٦٥: ..... ١١٢٨

الفصل الثالث في الأنفال ..... ١١٢٩

- المسألة ١٦٦: ..... ١١٢٩
- المسألة ١٦٧: ..... ١١٢٩
- المسألة ١٦٨: ..... ١١٢٩
- المسألة ١٦٩: ..... ١١٣٠
- المسألة ١٧٠: ..... ١١٣٠
- المسألة ١٧١: ..... ١١٣٠
- المسألة ١٧٢: ..... ١١٣٠
- المسألة ١٧٣: ..... ١١٣١
- المسألة ١٧٤: ..... ١١٣١
- المسألة ١٧٥: ..... ١١٣١
- المسألة ١٧٦: ..... ١١٣١
- المسألة ١٧٧: ..... ١١٣١
- المسألة ١٧٨: ..... ١١٣٢
- كتاب الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر ..... ١١٣٢
- اشارة ..... ١١٣٢
- الفصل الأول فى الأمر بالمعروف الواجب، و النهى عن المنكر المحرم ..... ١١٣٢
- المسألة الأولى: ..... ١١٣٢
- المسألة الثانية: ..... ١١٣٣
- المسألة الثالثة: ..... ١١٣٣
- المسألة الرابعة: ..... ١١٣٤
- المسألة الخامسة: ..... ١١٣٤
- المسألة السادسة: ..... ١١٣٤
- المسألة السابعة: ..... ١١٣٥
- المسألة الثامنة: ..... ١١٣٥

- ١١٣٥ ..... المسألة التاسعة:
- ١١٣٥ ..... المسألة العاشرة:
- ١١٣٦ ..... :١١ المسألة
- ١١٣٦ ..... :١٢ المسألة
- ١١٣٦ ..... :١٣ المسألة
- ١١٣٧ ..... :١٤ المسألة
- ١١٣٧ ..... :١٥ المسألة
- ١١٣٧ ..... :١٦ المسألة
- ١١٣٧ ..... :١٧ المسألة
- ١١٣٨ ..... :١٨ المسألة
- ١١٣٨ ..... :١٩ المسألة
- ١١٣٨ ..... :٢٠ المسألة
- ١١٣٩ ..... :٢١ المسألة
- ١١٣٩ ..... :٢٢ المسألة
- ١١٣٩ ..... :٢٣ المسألة
- ١١٣٩ ..... :٢٤ المسألة
- ١١٤٠ ..... :٢٥ المسألة
- ١١٤٠ ..... :٢٦ المسألة
- ١١٤٠ ..... :٢٧ المسألة
- ١١٤١ ..... :٢٨ المسألة
- ١١٤١ ..... :٢٩ المسألة
- ١١٤١ ..... :٣٠ المسألة
- ١١٤١ ..... :٣١ المسألة
- ١١٤٢ ..... :٣٢ المسألة

- المسألة ٣٣: ..... ١١٤٢
- المسألة ٣٤: ..... ١١٤٢
- المسألة ٣٥: ..... ١١٤٣
- المسألة ٣٦: ..... ١١٤٣
- المسألة ٣٧: ..... ١١٤٤
- المسألة ٣٨: ..... ١١٤٤
- المسألة ٣٩: ..... ١١٤٤
- المسألة ٤٠: ..... ١١٤٥
- المسألة ٤١: ..... ١١٤٥
- المسألة ٤٢: ..... ١١٤٥
- الفصل الثاني في الأمر بالمعروف المندوب و النهى عن المكروه ..... ١١٤٥
- المسألة ٤٣: ..... ١١٤٥
- المسألة ٤٤: ..... ١١٤٦
- المسألة ٤٥: ..... ١١٤٦
- المسألة ٤٦: ..... ١١٤٦
- المسألة ٤٧: ..... ١١٤٧
- المسألة ٤٨: ..... ١١٤٧
- المسألة ٤٩: ..... ١١٤٧
- المسألة ٥٠: ..... ١١٤٨
- المسألة ٥١: ..... ١١٤٨
- المسألة ٥٢: ..... ١١٤٨
- المسألة ٥٣: ..... ١١٤٩
- المسألة ٥٤: ..... ١١٤٩
- المسألة ٥٥: ..... ١١٤٩

- المسألة ٥٦: ..... ١١٤٩
- المسألة ٥٧: ..... ١١٥٠
- المسألة ٥٨: ..... ١١٥٠
- المسألة ٥٩: ..... ١١٥٠
- المسألة ٦٠: ..... ١١٥١
- المسألة ٦١: ..... ١١٥١
- المسألة ٦٢: ..... ١١٥١
- المسألة ٦٣: ..... ١١٥٢
- الفصل الثالث في مجاهدة النفس ..... ١١٥٢
- المسألة ٦٤: ..... ١١٥٢
- المسألة ٦٥: ..... ١١٥٣
- المسألة ٦٦: ..... ١١٥٣
- المسألة ٦٧: ..... ١١٥٣
- المسألة ٦٨: ..... ١١٥٣
- المسألة ٦٩: ..... ١١٥٤
- المسألة ٧٠: ..... ١١٥٤
- المسألة ٧١: ..... ١١٥٤
- المسألة ٧٢: ..... ١١٥٥
- المسألة ٧٣: ..... ١١٥٥
- المسألة ٧٤: ..... ١١٥٥
- المسألة ٧٥: ..... ١١٥٦
- المسألة ٧٦: ..... ١١٥٦
- المسألة ٧٧: ..... ١١٥٦
- المسألة ٧٨: ..... ١١٥٧

- المسألة ٧٩: ..... ١١٥٧
- المسألة ٨٠: ..... ١١٥٧
- المسألة ٨١: ..... ١١٥٨
- المسألة ٨٢: ..... ١١٥٨
- المسألة ٨٣: ..... ١١٥٨
- المسألة ٨٤: ..... ١١٥٨
- المسألة ٨٥: ..... ١١٥٩
- المسألة ٨٦: ..... ١١٥٩
- المسألة ٨٧: ..... ١١٥٩
- المسألة ٨٨: ..... ١١٦٠
- المسألة ٨٩: ..... ١١٦٠
- المسألة ٩٠: ..... ١١٦٠
- المسألة ٩١: ..... ١١٦٠
- المسألة ٩٢: ..... ١١٦١
- الجزء الثالث ..... ١١٦١
- [تتمة العبادات] ..... ١١٦١
- كتاب الحج ..... ١١٦١
- اشارة ..... ١١٦١
- الفصل الأول في مقدمات لا بد من ذكرها ..... ١١٦١
- المسألة الأولى: ..... ١١٦٢
- المسألة الثانية: ..... ١١٦٢
- المسألة الثالثة: ..... ١١٦٢
- المسألة الرابعة: ..... ١١٦٢
- المسألة الخامسة: ..... ١١٦٣



- ١١٦٣ ..... المسألة السادسة:
- ١١٦٣ ..... المسألة السابعة:
- ١١٦٤ ..... المسألة الثامنة:
- ١١٦٤ ..... المسألة التاسعة:
- ١١٦٤ ..... المسألة العاشرة:
- ١١٦٥ ..... الفصل الثاني فى شروط وجوب حج الإسلام
- ١١٦٥ ..... اشارة
- ١١٦٥ ..... [الشرط الأول: أن يكون بالغاً،]
- ١١٦٥ ..... المسألة ١١:
- ١١٦٥ ..... [الشرط الثانى: أن يكون عاقلاً،]
- ١١٦٥ ..... المسألة ١٢:
- ١١٦٥ ..... المسألة ١٣:
- ١١٦٦ ..... المسألة ١٤:
- ١١٦٦ ..... المسألة ١٥:
- ١١٦٦ ..... المسألة ١٦:
- ١١٦٦ ..... المسألة ١٧:
- ١١٦٧ ..... المسألة ١٨:
- ١١٦٧ ..... المسألة ١٩:
- ١١٦٧ ..... المسألة ٢٠:
- ١١٦٧ ..... المسألة ٢١:
- ١١٦٧ ..... المسألة ٢٢:
- ١١٦٨ ..... المسألة ٢٣:
- ١١٦٨ ..... المسألة ٢٤:
- ١١٦٨ ..... المسألة ٢٥:

- المسألة ٢٦: ..... ١١٦٨
- المسألة ٢٧: ..... ١١٦٨
- المسألة ٢٨: ..... ١١٦٩
- [الشرط الثالث: أن يكون حراً،] ..... ١١٦٩
- المسألة ٢٩: ..... ١١٦٩
- المسألة ٣٠: ..... ١١٦٩
- المسألة ٣١: ..... ١١٦٩
- المسألة ٣٢: ..... ١١٧٠
- المسألة ٣٣: ..... ١١٧٠
- المسألة ٣٤: ..... ١١٧٠
- المسألة ٣٥: ..... ١١٧٠
- المسألة ٣٦: ..... ١١٧١
- الفصل الثالث في الاستطاعة و جهاتها و أحكامها ..... ١١٧١
- المسألة ٣٧: ..... ١١٧١
- المسألة ٣٨: ..... ١١٧١
- المسألة ٣٩: ..... ١١٧١
- المسألة ٤٠: ..... ١١٧٢
- المسألة ٤١: ..... ١١٧٢
- المسألة ٤٢: ..... ١١٧٢
- المسألة ٤٣: ..... ١١٧٣
- المسألة ٤٤: ..... ١١٧٣
- المسألة ٤٥: ..... ١١٧٣
- المسألة ٤٦: ..... ١١٧٤
- المسألة ٤٧: ..... ١١٧٤

- المسألة ٤٨: ..... ١١٧٤
- المسألة ٤٩: ..... ١١٧٥
- المسألة ٥٠: ..... ١١٧٥
- المسألة ٥١: ..... ١١٧٥
- المسألة ٥٢: ..... ١١٧٦
- المسألة ٥٣: ..... ١١٧٦
- المسألة ٥٤: ..... ١١٧٦
- المسألة ٥٥: ..... ١١٧٧
- المسألة ٥٦: ..... ١١٧٧
- اشارة ..... ١١٧٧
- الصورة الاولى: ..... ١١٧٧
- الصورة الثانية: ..... ١١٧٧
- الصورة الثالثة: ..... ١١٧٧
- الصورة الرابعة: ..... ١١٧٨
- الصورة الخامسة: ..... ١١٧٨
- المسألة ٥٧: ..... ١١٧٨
- المسألة ٥٨: ..... ١١٧٨
- المسألة ٥٩: ..... ١١٧٨
- المسألة ٦٠: ..... ١١٧٩
- المسألة ٦١: ..... ١١٧٩
- المسألة ٦٢: ..... ١١٧٩
- المسألة ٦٣: ..... ١١٧٩
- المسألة ٦٤: ..... ١١٨٠
- المسألة ٦٥: ..... ١١٨٠

- المسألة ٦٦: ..... ١١٨٠
- المسألة ٦٧: ..... ١١٨٠
- المسألة ٦٨: ..... ١١٨١
- المسألة ٦٩: ..... ١١٨١
- المسألة ٧٠: ..... ١١٨١
- المسألة ٧١: ..... ١١٨٢
- المسألة ٧٢: ..... ١١٨٢
- المسألة ٧٣: ..... ١١٨٢
- المسألة ٧٤: ..... ١١٨٢
- المسألة ٧٥: ..... ١١٨٣
- المسألة ٧٦: ..... ١١٨٣
- المسألة ٧٧: ..... ١١٨٣
- المسألة ٧٨: ..... ١١٨٤
- المسألة ٧٩: ..... ١١٨٤
- المسألة ٨٠: ..... ١١٨٥
- المسألة ٨١: ..... ١١٨٥
- المسألة ٨٢: ..... ١١٨٥
- المسألة ٨٣: ..... ١١٨٥
- المسألة ٨٤: ..... ١١٨٦
- المسألة ٨٥: ..... ١١٨٦
- المسألة ٨٦: ..... ١١٨٦
- المسألة ٨٧: ..... ١١٨٦
- المسألة ٨٨: ..... ١١٨٧
- المسألة ٨٩: ..... ١١٨٧

- المسألة ٩٠: ..... ١١٨٧
- المسألة ٩١: ..... ١١٨٧
- المسألة ٩٢: ..... ١١٨٧
- المسألة ٩٣: ..... ١١٨٨
- المسألة ٩٤: ..... ١١٨٨
- المسألة ٩٥: ..... ١١٨٨
- المسألة ٩٦: ..... ١١٨٨
- المسألة ٩٧: ..... ١١٨٩
- المسألة ٩٨: ..... ١١٨٩
- المسألة ٩٩: ..... ١١٨٩
- المسألة ١٠٠: ..... ١١٨٩
- المسألة ١٠١: ..... ١١٨٩
- المسألة ١٠٢: ..... ١١٩٠
- المسألة ١٠٣: ..... ١١٩٠
- المسألة ١٠٤: ..... ١١٩٠
- المسألة ١٠٥: ..... ١١٩٠
- المسألة ١٠٦: ..... ١١٩١
- المسألة ١٠٧: ..... ١١٩١
- المسألة ١٠٨: ..... ١١٩١
- المسألة ١٠٩: ..... ١١٩١
- المسألة ١١٠: ..... ١١٩٢
- المسألة ١١١: ..... ١١٩٢
- المسألة ١١٢: ..... ١١٩٢
- المسألة ١١٣: ..... ١١٩٢

- المسألة ١١٤: ..... ١١٩٣
- المسألة ١١٥: ..... ١١٩٣
- المسألة ١١٦: ..... ١١٩٣
- المسألة ١١٧: ..... ١١٩٤
- المسألة ١١٨: ..... ١١٩٤
- المسألة ١١٩: ..... ١١٩٤
- المسألة ١٢٠: ..... ١١٩٤
- المسألة ١٢١: ..... ١١٩٥
- المسألة ١٢٢: ..... ١١٩٥
- المسألة ١٢٣: ..... ١١٩٥
- المسألة ١٢٤: ..... ١١٩٥
- المسألة ١٢٥: ..... ١١٩٦
- المسألة ١٢٦: ..... ١١٩٦
- المسألة ١٢٧: ..... ١١٩٦
- المسألة ١٢٨: ..... ١١٩٦
- المسألة ١٢٩: ..... ١١٩٧
- المسألة ١٣٠: ..... ١١٩٧
- المسألة ١٣١: ..... ١١٩٧
- المسألة ١٣٢: ..... ١١٩٨
- المسألة ١٣٣: ..... ١١٩٨
- المسألة ١٣٤: ..... ١١٩٨
- المسألة ١٣٥: ..... ١١٩٩
- المسألة ١٣٦: ..... ١١٩٩
- المسألة ١٣٧: ..... ١١٩٩

- المسألة ١٣٨: ..... ١١٩٩
- المسألة ١٣٩: ..... ١٢٠٠
- المسألة ١٤٠: ..... ١٢٠٠
- المسألة ١٤١: ..... ١٢٠٠
- المسألة ١٤٢: ..... ١٢٠٠
- المسألة ١٤٣: ..... ١٢٠١
- المسألة ١٤٤: ..... ١٢٠١
- المسألة ١٤٥: ..... ١٢٠١
- المسألة ١٤٦: ..... ١٢٠١
- المسألة ١٤٧: ..... ١٢٠٢
- المسألة ١٤٨: ..... ١٢٠٢
- المسألة ١٤٩: ..... ١٢٠٢
- المسألة ١٥٠: ..... ١٢٠٢
- المسألة ١٥١: ..... ١٢٠٣
- المسألة ١٥٢: ..... ١٢٠٣
- المسألة ١٥٣: ..... ١٢٠٣
- المسألة ١٥٤: ..... ١٢٠٣
- المسألة ١٥٥: ..... ١٢٠٣
- المسألة ١٥٦: ..... ١٢٠٤
- المسألة ١٥٧: ..... ١٢٠٤
- المسألة ١٥٨: ..... ١٢٠٤
- المسألة ١٥٩: ..... ١٢٠٤
- المسألة ١٦٠: ..... ١٢٠٥
- المسألة ١٦١: ..... ١٢٠٥

- المسألة ١٦٢: ..... ١٢٠٥
- المسألة ١٦٣: ..... ١٢٠٦
- المسألة ١٦٤: ..... ١٢٠٦
- المسألة ١٦٥: ..... ١٢٠٦
- المسألة ١٦٦: ..... ١٢٠٧
- المسألة ١٦٧: ..... ١٢٠٧
- المسألة ١٦٨: ..... ١٢٠٧
- المسألة ١٦٩: ..... ١٢٠٧
- المسألة ١٧٠: ..... ١٢٠٨
- المسألة ١٧١: ..... ١٢٠٨
- المسألة ١٧٢: ..... ١٢٠٨
- المسألة ١٧٣: ..... ١٢٠٨
- المسألة ١٧٤: ..... ١٢٠٨
- المسألة ١٧٥: ..... ١٢٠٨
- المسألة ١٧٦: ..... ١٢٠٩
- المسألة ١٧٧: ..... ١٢٠٩
- المسألة ١٧٨: ..... ١٢٠٩
- المسألة ١٧٩: ..... ١٢٠٩
- المسألة ١٨٠: ..... ١٢١٠
- المسألة ١٨١: ..... ١٢١٠
- المسألة ١٨٢: ..... ١٢١٠
- المسألة ١٨٣: ..... ١٢١٠
- المسألة ١٨٤: ..... ١٢١١
- المسألة ١٨٥: ..... ١٢١١



المسألة ١٨٦: ..... ١٢١١

المسألة ١٨٧: ..... ١٢١١

المسألة ١٨٨: ..... ١٢١١

المسألة ١٨٩: ..... ١٢١٢

المسألة ١٩٠: ..... ١٢١٢

المسألة ١٩١: ..... ١٢١٢

المسألة ١٩٢: ..... ١٢١٢

المسألة ١٩٣: ..... ١٢١٣

المسألة ١٩٤: ..... ١٢١٣

المسألة ١٩٥: ..... ١٢١٣

المسألة ١٩٦: ..... ١٢١٤

المسألة ١٩٧: ..... ١٢١٤

المسألة ١٩٨: ..... ١٢١٤

المسألة ١٩٩: ..... ١٢١٤

المسألة ٢٠٠: ..... ١٢١٥

المسألة ٢٠١: ..... ١٢١٥

المسألة ٢٠٢: ..... ١٢١٥

المسألة ٢٠٣: ..... ١٢١٥

المسألة ٢٠٤: ..... ١٢١٦

الفصل الرابع فى الوصية بالحج ..... ١٢١٦

المسألة ٢٠٥: ..... ١٢١٦

المسألة ٢٠٦: ..... ١٢١٧

المسألة ٢٠٧: ..... ١٢١٧

المسألة ٢٠٨: ..... ١٢١٧

- المسألة ٢٠٩: ..... ١٢١٧
- المسألة ٢١٠: ..... ١٢١٨
- المسألة ٢١١: ..... ١٢١٨
- المسألة ٢١٢: ..... ١٢١٨
- المسألة ٢١٣: ..... ١٢١٨
- المسألة ٢١٤: ..... ١٢١٩
- المسألة ٢١٥: ..... ١٢١٩
- المسألة ٢١٦: ..... ١٢١٩
- المسألة ٢١٧: ..... ١٢١٩
- المسألة ٢١٨: ..... ١٢٢٠
- المسألة ٢١٩: ..... ١٢٢٠
- المسألة ٢٢٠: ..... ١٢٢٠
- المسألة ٢٢١: ..... ١٢٢٠
- المسألة ٢٢٢: ..... ١٢٢١
- المسألة ٢٢٣: ..... ١٢٢١
- المسألة ٢٢٤: ..... ١٢٢١
- المسألة ٢٢٥: ..... ١٢٢٢
- المسألة ٢٢٦: ..... ١٢٢٢
- المسألة ٢٢٧: ..... ١٢٢٢
- المسألة ٢٢٨: ..... ١٢٢٢
- المسألة ٢٢٩: ..... ١٢٢٢
- المسألة ٢٣٠: ..... ١٢٢٣
- المسألة ٢٣١: ..... ١٢٢٣
- المسألة ٢٣٢: ..... ١٢٢٣

- المسألة ٢٣٣: ..... ١٢٢٤
- المسألة ٢٣٤: ..... ١٢٢٤
- المسألة ٢٣٥: ..... ١٢٢٤
- المسألة ٢٣٦: ..... ١٢٢٤
- المسألة ٢٣٧: ..... ١٢٢٤
- المسألة ٢٣٨: ..... ١٢٢٥
- المسألة ٢٣٩: ..... ١٢٢٥
- المسألة ٢٤٠: ..... ١٢٢٥
- المسألة ٢٤١: ..... ١٢٢٥
- المسألة ٢٤٢: ..... ١٢٢٦
- المسألة ٢٤٣: ..... ١٢٢٦
- المسألة ٢٤٤: ..... ١٢٢٦
- المسألة ٢٤٥: ..... ١٢٢٦
- المسألة ٢٤٦: ..... ١٢٢٧
- المسألة ٢٤٧: ..... ١٢٢٧
- المسألة ٢٤٨: ..... ١٢٢٧
- المسألة ٢٤٩: ..... ١٢٢٧
- المسألة ٢٥٠: ..... ١٢٢٨
- المسألة ٢٥١: ..... ١٢٢٨
- المسألة ٢٥٢: ..... ١٢٢٨
- المسألة ٢٥٣: ..... ١٢٢٩
- المسألة ٢٥٤: ..... ١٢٢٩
- المسألة ٢٥٥: ..... ١٢٢٩
- المسألة ٢٥٦: ..... ١٢٢٩

- المسألة ٢٥٧: ..... ١٢٣٠
- المسألة ٢٥٨: ..... ١٢٣٠
- المسألة ٢٥٩: ..... ١٢٣٠
- المسألة ٢٦٠: ..... ١٢٣١
- المسألة ٢٦١: ..... ١٢٣١
- المسألة ٢٦٢: ..... ١٢٣١
- الفصل الخامس فى النيابة للحج أو العمرة ..... ١٢٣٢
- المسألة ٢٦٣: ..... ١٢٣٢
- المسألة ٢٦٤: ..... ١٢٣٢
- المسألة ٢٦٥: ..... ١٢٣٢
- المسألة ٢٦٦: ..... ١٢٣٣
- المسألة ٢٦٧: ..... ١٢٣٣
- المسألة ٢٦٨: ..... ١٢٣٣
- المسألة ٢٦٩: ..... ١٢٣٣
- المسألة ٢٧٠: ..... ١٢٣٤
- المسألة ٢٧١: ..... ١٢٣٤
- المسألة ٢٧٢: ..... ١٢٣٤
- المسألة ٢٧٣: ..... ١٢٣٤
- المسألة ٢٧٤: ..... ١٢٣٤
- المسألة ٢٧٥: ..... ١٢٣٥
- المسألة ٢٧٦: ..... ١٢٣٥
- المسألة ٢٧٧: ..... ١٢٣٥
- المسألة ٢٧٨: ..... ١٢٣٥
- المسألة ٢٧٩: ..... ١٢٣٥

- المسألة ٢٨٠: ..... ١٢٣٦
- المسألة ٢٨١: ..... ١٢٣٦
- المسألة ٢٨٢: ..... ١٢٣٦
- المسألة ٢٨٣: ..... ١٢٣٧
- المسألة ٢٨٤: ..... ١٢٣٧
- المسألة ٢٨٥: ..... ١٢٣٧
- المسألة ٢٨٦: ..... ١٢٣٧
- المسألة ٢٨٧: ..... ١٢٣٨
- المسألة ٢٨٨: ..... ١٢٣٨
- المسألة ٢٨٩: ..... ١٢٣٨
- المسألة ٢٩٠: ..... ١٢٣٩
- المسألة ٢٩١: ..... ١٢٣٩
- المسألة ٢٩٢: ..... ١٢٣٩
- المسألة ٢٩٣: ..... ١٢٤٠
- المسألة ٢٩٤: ..... ١٢٤٠
- المسألة ٢٩٥: ..... ١٢٤٠
- المسألة ٢٩٦: ..... ١٢٤٠
- المسألة ٢٩٧: ..... ١٢٤١
- المسألة ٢٩٨: ..... ١٢٤١
- المسألة ٢٩٩: ..... ١٢٤١
- المسألة ٣٠٠: ..... ١٢٤١
- المسألة ٣٠١: ..... ١٢٤٢
- المسألة ٣٠٢: ..... ١٢٤٢
- المسألة ٣٠٣: ..... ١٢٤٢

المسألة ٣٠٤: ..... ١٢٤٢

المسألة ٣٠٥: ..... ١٢٤٢

المسألة ٣٠٦: ..... ١٢٤٣

المسألة ٣٠٧: ..... ١٢٤٣

المسألة ٣٠٨: ..... ١٢٤٣

المسألة ٣٠٩: ..... ١٢٤٣

المسألة ٣١٠: ..... ١٢٤٤

المسألة ٣١١: ..... ١٢٤٤

المسألة ٣١٢: ..... ١٢٤٤

المسألة ٣١٣: ..... ١٢٤٤

المسألة ٣١٤: ..... ١٢٤٥

المسألة ٣١٥: ..... ١٢٤٥

المسألة ٣١٦: ..... ١٢٤٥

المسألة ٣١٧: ..... ١٢٤٦

المسألة ٣١٨ [الصورة الأولى] ..... ١٢٤٦

المسألة ٣١٩: الصورة الثانية: ..... ١٢٤٦

المسألة ٣٢٠: الصورة الثالثة: ..... ١٢٤٧

المسألة ٣٢١: ..... ١٢٤٧

المسألة ٣٢٢: ..... ١٢٤٧

المسألة ٣٢٣: ..... ١٢٤٨

المسألة ٣٢٤: ..... ١٢٤٨

المسألة ٣٢٥: ..... ١٢٤٨

المسألة ٣٢٦: ..... ١٢٤٩

الفصل السادس فى الحج الواجب بالنذر أو بالعهد أو باليمين ..... ١٢٤٩

- المسألة ٣٢٧: ..... ١٢٤٩
- المسألة ٣٢٨: ..... ١٢٤٩
- المسألة ٣٢٩: ..... ١٢٥٠
- المسألة ٣٣٠: ..... ١٢٥٠
- المسألة ٣٣١: ..... ١٢٥٠
- المسألة ٣٣٢: ..... ١٢٥١
- المسألة ٣٣٣: ..... ١٢٥١
- المسألة ٣٣٤: ..... ١٢٥١
- المسألة ٣٣٥: ..... ١٢٥١
- المسألة ٣٣٦: ..... ١٢٥٢
- المسألة ٣٣٧: ..... ١٢٥٢
- المسألة ٣٣٨: ..... ١٢٥٢
- المسألة ٣٣٩: ..... ١٢٥٢
- المسألة ٣٤٠: ..... ١٢٥٢
- المسألة ٣٤١: ..... ١٢٥٣
- المسألة ٣٤٢: ..... ١٢٥٣
- المسألة ٣٤٣: ..... ١٢٥٤
- المسألة ٣٤٤: ..... ١٢٥٤
- المسألة ٣٤٥: ..... ١٢٥٤
- المسألة ٣٤٦: ..... ١٢٥٥
- المسألة ٣٤٧: ..... ١٢٥٥
- المسألة ٣٤٨: ..... ١٢٥٥
- المسألة ٣٤٩: ..... ١٢٥٥
- المسألة ٣٥٠: ..... ١٢٥٥

- المسألة ٣٥١: ..... ١٢٥٦
- المسألة ٣٥٢: ..... ١٢٥٦
- المسألة ٣٥٣: ..... ١٢٥٦
- المسألة ٣٥٤: ..... ١٢٥٦
- المسألة ٣٥٥: ..... ١٢٥٧
- المسألة ٣٥٦: ..... ١٢٥٧
- المسألة ٣٥٧: ..... ١٢٥٧
- المسألة ٣٥٨: ..... ١٢٥٧
- المسألة ٣٥٩: ..... ١٢٥٨
- المسألة ٣٦٠: ..... ١٢٥٨
- المسألة ٣٦١: ..... ١٢٥٨
- المسألة ٣٦٢: ..... ١٢٥٩
- المسألة ٣٦٣: ..... ١٢٥٩
- المسألة ٣٦٤: ..... ١٢٥٩
- المسألة ٣٦٥: ..... ١٢٥٩
- المسألة ٣٦٦: ..... ١٢٦٠
- المسألة ٣٦٧: ..... ١٢٦٠
- المسألة ٣٦٨: ..... ١٢٦١
- المسألة ٣٦٩: ..... ١٢٦١
- المسألة ٣٧٠: ..... ١٢٦١
- المسألة ٣٧١: ..... ١٢٦١
- المسألة ٣٧٢: ..... ١٢٦٢
- المسألة ٣٧٣: ..... ١٢٦٢
- المسألة ٣٧٤: ..... ١٢٦٢



- المسألة ٣٧٥: ..... ١٢٤٢
- المسألة ٣٧٦: ..... ١٢٤٣
- المسألة ٣٧٧: ..... ١٢٤٣
- المسألة ٣٧٨: ..... ١٢٤٣
- المسألة ٣٧٩: ..... ١٢٤٣
- الفصل السابع فى الحج المندوب ..... ١٢٤٤
- المسألة ٣٨٠: ..... ١٢٤٤
- المسألة ٣٨١: ..... ١٢٤٥
- المسألة ٣٨٢: ..... ١٢٤٥
- المسألة ٣٨٣: ..... ١٢٤٥
- المسألة ٣٨٤: ..... ١٢٤٥
- المسألة ٣٨٥: ..... ١٢٤٦
- المسألة ٣٨٦: ..... ١٢٤٦
- المسألة ٣٨٧: ..... ١٢٤٦
- المسألة ٣٨٨: ..... ١٢٤٧
- المسألة ٣٨٩: ..... ١٢٤٧
- المسألة ٣٩٠: ..... ١٢٤٧
- المسألة ٣٩١: ..... ١٢٤٧
- المسألة ٣٩٢: ..... ١٢٤٨
- المسألة ٣٩٣: ..... ١٢٤٨
- المسألة ٣٩٤: ..... ١٢٤٩
- المسألة ٣٩٥: ..... ١٢٤٩
- الفصل الثامن فى أقسام الحج و العمرة ..... ١٢٤٩
- المسألة ٣٩٦: ..... ١٢٤٩

- المسألة ٣٩٧: ..... ١٢٤٩
- المسألة ٣٩٨: ..... ١٢٧٠
- المسألة ٣٩٩: ..... ١٢٧٠
- المسألة ٤٠٠: ..... ١٢٧٠
- المسألة ٤٠١: ..... ١٢٧٠
- المسألة ٤٠٢: ..... ١٢٧١
- المسألة ٤٠٣: ..... ١٢٧١
- المسألة ٤٠٤: ..... ١٢٧١
- المسألة ٤٠٥: ..... ١٢٧١
- المسألة ٤٠٦: ..... ١٢٧٢
- المسألة ٤٠٧: ..... ١٢٧٢
- المسألة ٤٠٨: ..... ١٢٧٢
- المسألة ٤٠٩: ..... ١٢٧٣
- المسألة ٤١٠: ..... ١٢٧٣
- المسألة ٤١١: ..... ١٢٧٣
- المسألة ٤١٢: ..... ١٢٧٤
- المسألة ٤١٣: ..... ١٢٧٤
- المسألة ٤١٤: ..... ١٢٧٤
- المسألة ٤١٥: ..... ١٢٧٤
- المسألة ٤١٦: ..... ١٢٧٤
- المسألة ٤١٧: ..... ١٢٧٥
- المسألة ٤١٨: ..... ١٢٧٥
- المسألة ٤١٩: ..... ١٢٧٥
- المسألة ٤٢٠: ..... ١٢٧٦

- ١٢٧٦ ..... الفصل التاسع فى صور أنواع الحج على نحو الإجمال
- ١٢٧٦ ..... [النوع الأول: حج التمتع]
- ١٢٧٦ ..... المسألة ٤٢١:
- ١٢٧٦ ..... [النسك الأول من هذا النوع هو عمره التمتع]
- ١٢٧٦ ..... المسألة ٤٢٢:
- ١٢٧٧ ..... المسألة ٤٢٣:
- ١٢٧٧ ..... [النسك الثانى من هذا النوع هو الحج]
- ١٢٧٧ ..... المسألة ٣٢٤:
- ١٢٧٧ ..... المسألة ٤٢٥:
- ١٢٧٨ ..... المسألة ٤٢٦:
- ١٢٧٨ ..... [شروط حج التمتع]
- ١٢٧٨ ..... [الأول: النية]
- ١٢٧٨ ..... المسألة ٤٢٧:
- ١٢٧٨ ..... المسألة ٤٢٨:
- ١٢٧٩ ..... المسألة ٤٢٩:
- ١٢٧٩ ..... (الشرط الثانى: أن تكون العمرة و الحج فى أشهر الحج)
- ١٢٧٩ ..... المسألة ٤٣٠:
- ١٢٧٩ ..... المسألة ٤٣١:
- ١٢٧٩ ..... المسألة ٤٣٢:
- ١٢٧٩ ..... (الشرط الثالث: وقوعهما فى سنة واحدة)
- ١٢٧٩ ..... المسألة ٤٣٣:
- ١٢٨٠ ..... (الشرط الرابع: كون الإحرام بحج التمتع من مكة نفسها)
- ١٢٨٠ ..... المسألة ٤٣٤:
- ١٢٨٠ ..... المسألة ٤٣٥:

- المسألة ٤٣٦: ..... ١٢٨٠
- ..... ١٢٨٠ (الشرط الخامس): [اشتباك العمرة و الحج]
- المسألة ٤٣٧: ..... ١٢٨٠
- ..... [مسائل] ١٢٨١
- المسألة ٤٣٨: ..... ١٢٨١
- المسألة ٤٣٩: ..... ١٢٨١
- المسألة ٤٤٠: ..... ١٢٨٢
- المسألة ٤٤١: ..... ١٢٨٢
- المسألة ٤٤٢: ..... ١٢٨٢
- المسألة ٤٤٣: ..... ١٢٨٣
- المسألة ٤٤٤: ..... ١٢٨٣
- المسألة ٤٤٥: ..... ١٢٨٣
- المسألة ٤٤٦: ..... ١٢٨٤
- المسألة ٤٤٧: ..... ١٢٨٤
- المسألة ٤٤٨: ..... ١٢٨٤
- المسألة ٤٤٩: ..... ١٢٨٤
- المسألة ٤٥٠: ..... ١٢٨٤
- ..... [النوع الثاني: حج الإفراد،] ١٢٨٥
- المسألة ٤٥١: ..... ١٢٨٥
- المسألة ٤٥٢: ..... ١٢٨٥
- المسألة ٤٥٣: ..... ١٢٨٥
- المسألة ٤٥٤: ..... ١٢٨٥
- ..... [النوع الثالث: حج القران،] ١٢٨٦
- المسألة ٤٥٥: ..... ١٢٨٦

١٢٨٦ ..... [مسائل]

١٢٨٦ ..... المسألة ٤٥٦:

١٢٨٦ ..... المسألة ٤٥٧:

١٢٨٧ ..... المسألة ٤٥٨:

١٢٨٧ ..... المسألة ٤٥٩:

١٢٨٧ ..... المسألة ٤٦٠:

١٢٨٨ ..... المسألة ٤٦١:

١٢٨٨ ..... المسألة ٤٦٢:

١٢٨٨ ..... المسألة ٤٦٣:

١٢٨٨ ..... المسألة ٤٦٤:

١٢٨٨ ..... المسألة ٤٦٥:

١٢٨٩ ..... المسألة ٤٦٦:

١٢٨٩ ..... المسألة ٤٦٧:

١٢٨٩ ..... المسألة ٤٦٨:

١٢٨٩ ..... المسألة ٤٦٩:

١٢٩٠ ..... المسألة ٤٧٠:

١٢٩٠ ..... الفصل العاشر في المواقيت

١٢٩٠ ..... [الأول: ذو الحليفة،]

١٢٩٠ ..... المسألة ٤٧١:

١٢٩٠ ..... المسألة ٤٧٢:

١٢٩١ ..... المسألة ٤٧٣:

١٢٩١ ..... المسألة ٤٧٤:

١٢٩١ ..... المسألة ٤٧٥:

١٢٩١ ..... [الثاني من مواضع الإحرام: العقيق،]

- المسألة ٤٧٦: ..... ١٢٩١
- المسألة ٤٧٧: ..... ١٢٩٢
- المسألة ٤٧٨: ..... ١٢٩٢
- [الثالث: الجحفة] ..... ١٢٩٢
- المسألة ٤٧٩: ..... ١٢٩٢
- المسألة ٤٨٠: ..... ١٢٩٢
- [الرابع: يللمم،] ..... ١٢٩٣
- المسألة ٤٨١: ..... ١٢٩٣
- [الخامس: قرن المنازل،] ..... ١٢٩٣
- المسألة ٤٨٢: ..... ١٢٩٣
- [السادس: مكة المكرمة] ..... ١٢٩٣
- المسألة ٤٨٣: ..... ١٢٩٣
- [السابع: منزل المكلف] ..... ١٢٩٤
- المسألة ٤٨٤: ..... ١٢٩٤
- المسألة ٤٨٥: ..... ١٢٩٤
- المسألة ٤٨٦: ..... ١٢٩٤
- المسألة ٤٨٧: ..... ١٢٩٤
- المسألة ٤٨٨: ..... ١٢٩٤
- [الثامن: فنج، أو بطن مر، أو العرج، أو الجحفة،] ..... ١٢٩٥
- المسألة ٤٨٩: ..... ١٢٩٥
- المسألة ٤٩٠: ..... ١٢٩٥
- [التاسع: محاذاة إحدى المواقيت الخمسة] ..... ١٢٩٥
- المسألة ٤٩١: ..... ١٢٩٥
- المسألة ٤٩٢: ..... ١٢٩٦

- المسألة ٤٩٣: ..... ١٢٩٦
- المسألة ٤٩٤: ..... ١٢٩٦
- المسألة ٤٩٥: ..... ١٢٩٦
- المسألة ٤٩٦: ..... ١٢٩٧
- المسألة ٤٩٧: ..... ١٢٩٧
- المسألة ٤٩٨: ..... ١٢٩٧
- [العاشر: أدنى الحل،] ..... ١٢٩٧
- المسألة ٤٩٩: ..... ١٢٩٧
- المسألة ٥٠٠: ..... ١٢٩٨
- المسألة ٥٠١: ..... ١٢٩٨
- المسألة ٥٠٢: ..... ١٢٩٨
- الفصل الحادى عشر فى أحكام المواقيت ..... ١٢٩٩
- المسألة ٥٠٣: ..... ١٢٩٩
- [الصورة الأولى:] ..... ١٢٩٩
- المسألة ٥٠٤: ..... ١٢٩٩
- المسألة ٥٠٥: ..... ١٢٩٩
- المسألة ٥٠٦: ..... ١٢٩٩
- المسألة ٥٠٧: ..... ١٣٠٠
- المسألة ٥٠٨: ..... ١٣٠٠
- المسألة ٥٠٩: ..... ١٣٠٠
- المسألة ٥١٠: ..... ١٣٠٠
- [الصورة الثانية:] ..... ١٣٠٠
- المسألة ٥١١: ..... ١٣٠٠
- المسألة ٥١٢: ..... ١٣٠١

- المسألة ٥١٣: ..... ١٣٠١
- المسألة ٥١٤: ..... ١٣٠١
- [مسائل] ..... ١٣٠١
- المسألة ٥١٥: ..... ١٣٠١
- المسألة ٥١٦: ..... ١٣٠١
- المسألة ٥١٧: ..... ١٣٠٢
- المسألة ٥١٨: ..... ١٣٠٢
- المسألة ٥١٩: ..... ١٣٠٢
- المسألة ٥٢٠: ..... ١٣٠٣
- المسألة ٥٢١: ..... ١٣٠٣
- المسألة ٥٢٢: ..... ١٣٠٣
- المسألة ٥٢٣: ..... ١٣٠٣
- المسألة ٥٢٤: ..... ١٣٠٣
- المسألة ٥٢٥: ..... ١٣٠٤
- المسألة ٥٢٦: ..... ١٣٠٤
- المسألة ٥٢٧: ..... ١٣٠٤
- المسألة ٥٢٨: ..... ١٣٠٤
- المسألة ٥٢٩: ..... ١٣٠٥
- المسألة ٥٣٠: ..... ١٣٠٥
- المسألة ٥٣١: ..... ١٣٠٥
- المسألة ٥٣٢: ..... ١٣٠٥
- المسألة ٥٣٣: ..... ١٣٠٥
- المسألة ٥٣٤: ..... ١٣٠٦
- المسألة ٥٣٥: ..... ١٣٠٦



- المسألة ٥٣٦: ..... ١٣٠٦
- المسألة ٥٣٧: ..... ١٣٠٧
- المسألة ٥٣٨: ..... ١٣٠٧
- المسألة ٥٣٩: ..... ١٣٠٧
- المسألة ٥٤٠: ..... ١٣٠٧
- المسألة ٥٤١: ..... ١٣٠٨
- الفصل الثاني عشر في مقدمات الإحرام و آدابه ..... ١٣٠٨
- المسألة ٥٤٢: ..... ١٣٠٨
- المسألة ٥٤٣: ..... ١٣٠٨
- المسألة ٥٤٤: ..... ١٣٠٩
- المسألة ٥٤٥: ..... ١٣٠٩
- المسألة ٥٤٦: ..... ١٣٠٩
- المسألة ٥٤٧: ..... ١٣٠٩
- المسألة ٥٤٨: ..... ١٣٠٩
- المسألة ٥٤٩: ..... ١٣١٠
- المسألة ٥٥٠: ..... ١٣١٠
- المسألة ٥٥١: ..... ١٣١٠
- المسألة ٥٥٢: ..... ١٣١٠
- المسألة ٥٥٣: ..... ١٣١١
- المسألة ٥٥٤: ..... ١٣١١
- المسألة ٥٥٥: ..... ١٣١١
- المسألة ٥٥٦: ..... ١٣١١
- المسألة ٥٥٧: ..... ١٣١٢
- المسألة ٥٥٨: ..... ١٣١٢

المسألة ٥٥٩: ..... ١٣١٢

المسألة ٥٦٠: ..... ١٣١٢

المسألة ٥٦١: ..... ١٣١٣

الفصل الثالث عشر فى الإحرام و واجباته و آدابه ..... ١٣١٣

المسألة ٥٦٢: ..... ١٣١٣

المسألة ٥٦٣: ..... ١٣١٣

المسألة ٥٦٤: ..... ١٣١٤

المسألة ٥٦٥: ..... ١٣١٤

المسألة ٥٦٦: ..... ١٣١٤

المسألة ٥٦٧: ..... ١٣١٤

المسألة ٥٦٨: ..... ١٣١٥

المسألة ٥٦٩: ..... ١٣١٥

المسألة ٥٧٠: ..... ١٣١٥

المسألة ٥٧١: ..... ١٣١٦

المسألة ٥٧٢: ..... ١٣١٦

المسألة ٥٧٣: ..... ١٣١٦

المسألة ٥٧٤: ..... ١٣١٦

[الصورة الأولى]: ..... ١٣١٦

المسألة ٥٧٥: ..... ١٣١٦

الصورة الثانية: ..... ١٣١٧

المسألة ٥٧٦: ..... ١٣١٧

المسألة ٥٧٧: ..... ١٣١٧

الصورة الثالثة: ..... ١٣١٨

المسألة ٥٧٨: ..... ١٣١٨

- المسألة ٥٧٩: ..... ١٣١٨
- المسألة ٥٨٠: ..... ١٣١٨
- [الأول: النية،] ..... ١٣١٩
- المسألة ٥٨١: ..... ١٣١٩
- [الثاني: لبس ثوبي الإحرام،] ..... ١٣١٩
- المسألة ٥٨٢: ..... ١٣١٩
- المسألة ٥٨٣: ..... ١٣١٩
- المسألة ٥٨٤: ..... ١٣١٩
- المسألة ٥٨٥: ..... ١٣٢٠
- المسألة ٥٨٦: ..... ١٣٢٠
- المسألة ٥٨٧: ..... ١٣٢٠
- المسألة ٥٨٨: ..... ١٣٢٠
- المسألة ٥٨٩: ..... ١٣٢٠
- المسألة ٥٩٠: ..... ١٣٢١
- المسألة ٥٩١: ..... ١٣٢١
- المسألة ٥٩٢: ..... ١٣٢١
- المسألة ٥٩٣: ..... ١٣٢١
- المسألة ٥٩٤: ..... ١٣٢١
- المسألة ٥٩٥: ..... ١٣٢١
- المسألة ٥٩٦: ..... ١٣٢٢
- [الثالث: التلبيات الأربع] ..... ١٣٢٢
- المسألة ٥٩٧: ..... ١٣٢٢
- المسألة ٥٩٨: ..... ١٣٢٣
- المسألة ٥٩٩: ..... ١٣٢٣

- المسألة ٦٠٠: ..... ١٣٢٣
- المسألة ٦٠١: ..... ١٣٢٣
- المسألة ٦٠٢: ..... ١٣٢٣
- المسألة ٦٠٣: ..... ١٣٢٣
- المسألة ٦٠٤: ..... ١٣٢٤
- المسألة ٦٠٥: ..... ١٣٢٤
- المسألة ٦٠٦: ..... ١٣٢٤
- المسألة ٦٠٧: ..... ١٣٢٤
- المسألة ٦٠٨: ..... ١٣٢٥
- المسألة ٦٠٩: ..... ١٣٢٥
- المسألة ٦١٠: ..... ١٣٢٥
- المسألة ٦١١: ..... ١٣٢٥
- المسألة ٦١٢: ..... ١٣٢٦
- المسألة ٦١٣: ..... ١٣٢٦
- المسألة ٦١٤: ..... ١٣٢٦
- المسألة ٦١٥: ..... ١٣٢٦
- المسألة ٦١٦: ..... ١٣٢٧
- المسألة ٦١٧: ..... ١٣٢٧
- المسألة ٦١٨: ..... ١٣٢٧
- المسألة ٦١٩: ..... ١٣٢٧
- المسألة ٦٢٠: ..... ١٣٢٨
- المسألة ٦٢١: ..... ١٣٢٨
- المسألة ٦٢٢: ..... ١٣٢٨
- المسألة ٦٢٣: ..... ١٣٢٨

- المسألة ٦٢٤: ..... ١٣٢٨
- المسألة ٦٢٥: ..... ١٣٢٨
- المسألة ٦٢٦: ..... ١٣٢٨
- المسألة ٦٢٧: ..... ١٣٢٩
- المسألة ٦٢٨: ..... ١٣٢٩
- المسألة ٦٢٩: ..... ١٣٢٩
- الفصل الرابع عشر في محرمات الإحرام و كفاراتها ..... ١٣٢٩
- المسألة ٦٣٠: ..... ١٣٢٩
- المسألة ٦٣١: ..... ١٣٢٩
- [الأول: صيد البر:] ..... ١٣٣٠
- المسألة ٦٣٢: ..... ١٣٣٠
- المسألة ٦٣٣: ..... ١٣٣٠
- المسألة ٦٣٤: ..... ١٣٣٠
- المسألة ٦٣٥: ..... ١٣٣٠
- المسألة ٦٣٦: ..... ١٣٣١
- المسألة ٦٣٧: ..... ١٣٣١
- المسألة ٦٣٨: ..... ١٣٣١
- المسألة ٦٣٩: ..... ١٣٣١
- المسألة ٦٤٠: ..... ١٣٣١
- المسألة ٦٤١: ..... ١٣٣٢
- المسألة ٦٤٢: ..... ١٣٣٢
- المسألة ٦٤٣: ..... ١٣٣٢
- المسألة ٦٤٤: ..... ١٣٣٢
- المسألة ٦٤٥: ..... ١٣٣٢

- المسألة ٤٤٦: ..... ١٣٣٣
- المسألة ٤٤٧: ..... ١٣٣٣
- المسألة ٤٤٨: ..... ١٣٣٣
- المسألة ٤٤٩: ..... ١٣٣٣
- المسألة ٤٥٠: ..... ١٣٣٤
- المسألة ٤٥١: ..... ١٣٣٤
- المسألة ٤٥٢: ..... ١٣٣٤
- المسألة ٤٥٣: ..... ١٣٣٤
- المسألة ٤٥٤: ..... ١٣٣٤
- المسألة ٤٥٥: ..... ١٣٣٥
- المسألة ٤٥٦: ..... ١٣٣٥
- المسألة ٤٥٧: ..... ١٣٣٥
- المسألة ٤٥٨: ..... ١٣٣٥
- المسألة ٤٥٩: ..... ١٣٣٥
- المسألة ٤٦٠: ..... ١٣٣٦
- المسألة ٤٦١: ..... ١٣٣٦
- المسألة ٤٦٢: ..... ١٣٣٦
- المسألة ٤٦٣: ..... ١٣٣٦
- المسألة ٤٦٤: ..... ١٣٣٧
- المسألة ٤٦٥: ..... ١٣٣٧
- المسألة ٤٦٦: ..... ١٣٣٧
- المسألة ٤٦٧: ..... ١٣٣٧
- المسألة ٤٦٨: ..... ١٣٣٧
- المسألة ٤٦٩: ..... ١٣٣٧

- المسألة ٦٧٠: ..... ١٣٣٨
- المسألة ٦٧١: ..... ١٣٣٨
- المسألة ٦٧٢: ..... ١٣٣٨
- [الثاني: الجماع:] ..... ١٣٣٨
- المسألة ٦٧٣: ..... ١٣٣٨
- المسألة ٦٧٤: ..... ١٣٣٨
- المسألة ٦٧٥: ..... ١٣٣٩
- المسألة ٦٧٦: ..... ١٣٣٩
- [الصورة الأولى:] ..... ١٣٣٩
- المسألة ٦٧٧: ..... ١٣٣٩
- الصورة الثانية: ..... ١٣٤٠
- المسألة ٦٧٨: ..... ١٣٤٠
- الصورة الثالثة: ..... ١٣٤٠
- المسألة ٦٧٩: ..... ١٣٤٠
- الصورة الرابعة: ..... ١٣٤٠
- المسألة ٦٨٠: ..... ١٣٤٠
- المسألة ٦٨١: ..... ١٣٤١
- [الثالث: تقبيل الزوجة،] ..... ١٣٤١
- المسألة ٦٨٢: ..... ١٣٤١
- [الرابع: لمس المحرم زوجته بشهوة،] ..... ١٣٤١
- المسألة ٦٨٣: ..... ١٣٤١
- [الخامس: النظر إلى امرأته بشهوة،] ..... ١٣٤٢
- المسألة ٦٨٤: ..... ١٣٤٢
- المسألة ٦٨٥: ..... ١٣٤٢

- ١٣٤٢ ..... [السادس: الاستمناء:]
- ١٣٤٢ ..... المسألة ٦٨٦:
- ١٣٤٢ ..... [السابع: عقد النكاح:]
- ١٣٤٢ ..... المسألة ٦٨٧:
- ١٣٤٣ ..... المسألة ٦٨٨:
- ١٣٤٣ ..... المسألة ٦٨٩:
- ١٣٤٣ ..... [الثامن: لبس المخيط:]
- ١٣٤٣ ..... المسألة ٦٩٠:
- ١٣٤٤ ..... المسألة ٦٩١:
- ١٣٤٤ ..... المسألة ٦٩٢:
- ١٣٤٤ ..... المسألة ٦٩٣:
- ١٣٤٤ ..... المسألة ٦٩٤:
- ١٣٤٤ ..... [التاسع: لبس الخف أو الجورب،]
- ١٣٤٤ ..... المسألة ٦٩٥:
- ١٣٤٤ ..... المسألة ٦٩٦:
- ١٣٤٥ ..... المسألة ٦٩٧:
- ١٣٤٥ ..... [العاشر: استعمال الطيب:]
- ١٣٤٥ ..... المسألة ٦٩٨:
- ١٣٤٥ ..... المسألة ٦٩٩:
- ١٣٤٥ ..... المسألة ٧٠٠:
- ١٣٤٥ ..... المسألة ٧٠١:
- ١٣٤٥ ..... المسألة ٧٠٢:
- ١٣٤٦ ..... [الحادى عشر: التزين:]
- ١٣٤٦ ..... المسألة ٧٠٣:



- المسألة ٧٠٤: ..... ١٣٤٦
- [الثاني عشر: الاكتحال] ..... ١٣٤٦
- المسألة ٧٠٥: ..... ١٣٤٦
- [الثالث عشر: الاذهان:] ..... ١٣٤٦
- المسألة ٧٠٦: ..... ١٣٤٦
- [الرابع عشر: النظر في المرأة:] ..... ١٣٤٧
- المسألة ٧٠٧: ..... ١٣٤٧
- المسألة ٧٠٨: ..... ١٣٤٧
- المسألة ٧٠٩: ..... ١٣٤٧
- [الخامس عشر: ازالة الشعر عن البدن:] ..... ١٣٤٧
- المسألة ٧١٠: ..... ١٣٤٧
- المسألة ٧١١: ..... ١٣٤٧
- المسألة ٧١٢: ..... ١٣٤٨
- المسألة ٧١٣: ..... ١٣٤٨
- المسألة ٧١٤: ..... ١٣٤٨
- [السادس عشر: الفسوق] ..... ١٣٤٨
- المسألة ٧١٥: ..... ١٣٤٨
- [السابع عشر: الجدل] ..... ١٣٤٩
- المسألة ٧١٦: ..... ١٣٤٩
- المسألة ٧١٧: ..... ١٣٤٩
- المسألة ٧١٨: ..... ١٣٤٩
- المسألة ٧١٩: ..... ١٣٤٩
- [الثامن عشر من محرمات الإحرام قتل الهوام] ..... ١٣٥٠
- المسألة ٧٢٠: ..... ١٣٥٠

- ١٣٥٠ ..... [التاسع عشر: التظليل للرجال]
- ١٣٥٠ ..... المسألة ٧٢١:
- ١٣٥٠ ..... المسألة ٧٢٢:
- ١٣٥٠ ..... المسألة ٧٢٣:
- ١٣٥١ ..... المسألة ٧٢٤:
- ١٣٥١ ..... المسألة ٧٢٥:
- ١٣٥١ ..... المسألة ٧٢٦:
- ١٣٥١ ..... المسألة ٧٢٧:
- ١٣٥١ ..... المسألة ٧٢٨:
- ١٣٥٢ ..... المسألة ٧٢٩:
- ١٣٥٢ ..... المسألة ٧٣٠:
- ١٣٥٢ ..... المسألة ٧٣١:
- ١٣٥٢ ..... المسألة ٧٣٢:
- ١٣٥٢ ..... [العشرون: ستر الرأس للرجال]
- ١٣٥٢ ..... المسألة ٧٣٣:
- ١٣٥٣ ..... المسألة ٧٣٤:
- ١٣٥٣ ..... المسألة ٧٣٥:
- ١٣٥٣ ..... المسألة ٧٣٦:
- ١٣٥٣ ..... المسألة ٧٣٧:
- ١٣٥٣ ..... [الحادى و العشرون: أن تغطى المرأة وجهها:]
- ١٣٥٣ ..... المسألة ٧٣٨:
- ١٣٥٣ ..... المسألة ٧٣٩:
- ١٣٥٤ ..... المسألة ٧٤٠:
- ١٣٥٤ ..... [الثانى و العشرون: تقليم الأظفار]

- المسألة ٧٤١: ..... ١٣٥٤
- المسألة ٧٤٢: ..... ١٣٥٤
- المسألة ٧٤٣: ..... ١٣٥٤
- ..... ١٣٥٤ [الثالث و العشرون: إخراج الدم من الجسد:]
- المسألة ٧٤٤: ..... ١٣٥٤
- ..... ١٣٥٥ [الرابع و العشرون: قلع الضرس]
- المسألة ٧٤٥: ..... ١٣٥٥
- ..... ١٣٥٥ [الخامس و العشرون: لبس السلاح]
- المسألة ٧٤٦: ..... ١٣٥٥
- المسألة ٧٤٧: ..... ١٣٥٥
- المسألة ٧٤٨: ..... ١٣٥٥
- المسألة ٧٤٩: ..... ١٣٥٥
- المسألة ٧٥٠: ..... ١٣٥٦
- المسألة ٧٥١: ..... ١٣٥٦
- ..... ١٣٥٦ الفصل الخامس عشر في سنن دخول الحرم و دخول مكة و المسجد الحرام
- المسألة ٧٥٢: ..... ١٣٥٦
- المسألة ٧٥٣: ..... ١٣٥٦
- المسألة ٧٥٤: ..... ١٣٥٧
- المسألة ٧٥٥: ..... ١٣٥٧
- المسألة ٧٥٦: ..... ١٣٥٧
- المسألة ٧٥٧: ..... ١٣٥٧
- المسألة ٧٥٨: ..... ١٣٥٨
- المسألة ٧٥٩: ..... ١٣٥٨
- المسألة ٧٦٠: ..... ١٣٥٩

- ١٣٥٩ ..... الفصل السادس عشر فى الطواف و شرائطه و واجباته و آدابه
- ١٣٥٩ ..... [مسائل]
- ١٣٥٩ ..... المسألة ٧٦١:
- ١٣٥٩ ..... المسألة ٧٦٢:
- ١٣٥٩ ..... المسألة ٧٦٣:
- ١٣٦٠ ..... المسألة ٧٦٤:
- ١٣٦٠ ..... المسألة ٧٦٥:
- ١٣٦٠ ..... المسألة ٧٦٦:
- ١٣٦٠ ..... [شرائط الطواف]
- ١٣٦٠ ..... [الأمر الأول: النية:]
- ١٣٦٠ ..... المسألة ٧٦٧:
- ١٣٦١ ..... [الأمر الثانى: الطهارة]
- ١٣٦١ ..... المسألة ٧٦٨:
- ١٣٦١ ..... المسألة ٧٦٩:
- ١٣٦١ ..... المسألة ٧٧٠:
- ١٣٦١ ..... المسألة ٧٧١:
- ١٣٦٢ ..... المسألة ٧٧٢:
- ١٣٦٢ ..... المسألة ٧٧٣:
- ١٣٦٢ ..... المسألة ٧٧٤:
- ١٣٦٢ ..... المسألة ٧٧٥:
- ١٣٦٢ ..... المسألة ٧٧٦:
- ١٣٦٢ ..... المسألة ٧٧٧:
- ١٣٦٣ ..... المسألة ٧٧٨:
- ١٣٦٣ ..... [الثالث: الطهارة من أى نجاسة]

- المسألة ٧٧٩: ..... ١٣٦٣
- المسألة ٧٨٠: ..... ١٣٦٣
- المسألة ٧٨١: ..... ١٣٦٣
- المسألة ٧٨٢: ..... ١٣٦٣
- [الأمر الرابع: الختان] ..... ١٣٦٤
- المسألة ٧٨٣: ..... ١٣٦٤
- المسألة ٧٨٤: ..... ١٣٦٤
- المسألة ٧٨٥: ..... ١٣٦٤
- [الأمر الخامس: ستر العورة] ..... ١٣٦٤
- المسألة ٧٨٦: ..... ١٣٦٤
- [واجبات الطواف] ..... ١٣٦٥
- [الأول: كون الطواف من الحجر الأسود و الاختتام به] ..... ١٣٦٥
- المسألة ٧٨٧: ..... ١٣٦٥
- [الثاني: جعل البيت على اليسار] ..... ١٣٦٥
- المسألة ٧٨٨: ..... ١٣٦٥
- [الثالث: كونه بين الركن الشامي و الركن الغربي] ..... ١٣٦٥
- المسألة ٧٨٩: ..... ١٣٦٦
- [الرابع: كون الطواف حول البيت] ..... ١٣٦٦
- المسألة ٧٩٠: ..... ١٣٦٦
- [الخامس: كون الطواف ما بين البيت و مقام إبراهيم (ع)] ..... ١٣٦٦
- المسألة ٧٩١: ..... ١٣٦٦
- المسألة ٧٩٢: ..... ١٣٦٦
- [السادس: تمام سبعة أشواط] ..... ١٣٦٦
- المسألة ٧٩٣: ..... ١٣٦٧

- ١٣٦٧ ..... [السابع: الموالاة]
- ١٣٦٧ ..... المسألة ٧٩٤:
- ١٣٦٧ ..... [مسائل]
- ١٣٦٧ ..... المسألة ٧٩٥:
- ١٣٦٧ ..... المسألة ٧٩٦:
- ١٣٦٧ ..... المسألة ٧٩٧:
- ١٣٦٨ ..... المسألة ٧٩٨:
- ١٣٦٨ ..... المسألة ٧٩٩:
- ١٣٦٨ ..... المسألة ٨٠٠:
- ١٣٦٨ ..... المسألة ٨٠١:
- ١٣٦٨ ..... المسألة ٨٠٢:
- ١٣٦٩ ..... المسألة ٨٠٣:
- ١٣٦٩ ..... المسألة ٨٠٤:
- ١٣٦٩ ..... المسألة ٨٠٥:
- ١٣٦٩ ..... المسألة ٨٠٦:
- ١٣٦٩ ..... المسألة ٨٠٧:
- ١٣٧٠ ..... المسألة ٨٠٨:
- ١٣٧٠ ..... المسألة ٨٠٩:
- ١٣٧٠ ..... المسألة ٨١٠:
- ١٣٧٠ ..... المسألة ٨١١:
- ١٣٧٠ ..... المسألة ٨١٢:
- ١٣٧٠ ..... المسألة ٨١٣:
- ١٣٧١ ..... المسألة ٨١٤:
- ١٣٧١ ..... المسألة ٨١٥:

- المسألة ٨١٦: ..... ١٣٧١
- المسألة ٨١٧: ..... ١٣٧٢
- المسألة ٨١٨: ..... ١٣٧٢
- الفصل السابع عشر فى صلاة الطواف و أحكامها و آدابها ..... ١٣٧٢
- المسألة ٨١٩: ..... ١٣٧٢
- المسألة ٨٢٠: ..... ١٣٧٣
- المسألة ٨٢١: ..... ١٣٧٣
- المسألة ٨٢٢: ..... ١٣٧٣
- المسألة ٨٢٣: ..... ١٣٧٣
- المسألة ٨٢٤: ..... ١٣٧٣
- المسألة ٨٢٥: ..... ١٣٧٤
- المسألة ٨٢٦: ..... ١٣٧٤
- المسألة ٨٢٧: ..... ١٣٧٤
- المسألة ٨٢٨: ..... ١٣٧٤
- المسألة ٨٢٩: ..... ١٣٧٤
- المسألة ٨٣٠: ..... ١٣٧٥
- المسألة ٨٣١: ..... ١٣٧٥
- المسألة ٨٣٢: ..... ١٣٧٥
- الفصل الثامن عشر فى السعى و واجباته و أحكامه و آدابه ..... ١٣٧٥
- المسألة ٨٣٣: ..... ١٣٧٥
- المسألة ٨٣٤: ..... ١٣٧٦
- المسألة ٨٣٥: ..... ١٣٧٦
- المسألة ٨٣٦: ..... ١٣٧٦
- المسألة ٨٣٧: ..... ١٣٧٦

- المسألة ٨٣٨: ..... ١٣٧٧
- المسألة ٨٣٩: ..... ١٣٧٧
- المسألة ٨٤٠: ..... ١٣٧٧
- المسألة ٨٤١: ..... ١٣٧٧
- المسألة ٨٤٢: ..... ١٣٧٨
- المسألة ٨٤٣: ..... ١٣٧٨
- المسألة ٨٤٤: ..... ١٣٧٨
- المسألة ٨٤٥: ..... ١٣٧٨
- المسألة ٨٤٦: ..... ١٣٧٩
- المسألة ٨٤٧: ..... ١٣٧٩
- المسألة ٨٤٨: ..... ١٣٧٩
- المسألة ٨٤٩: ..... ١٣٧٩
- المسألة ٨٥٠: ..... ١٣٧٩
- المسألة ٨٥١: ..... ١٣٨٠
- المسألة ٨٥٢: ..... ١٣٨٠
- المسألة ٨٥٣: ..... ١٣٨١
- المسألة ٨٥٤: ..... ١٣٨١
- المسألة ٨٥٥: ..... ١٣٨١
- المسألة ٨٥٦: ..... ١٣٨١
- المسألة ٨٥٧: ..... ١٣٨٢
- المسألة ٨٥٨: ..... ١٣٨٢
- المسألة ٨٥٩: ..... ١٣٨٢
- المسألة ٨٦٠: ..... ١٣٨٢
- المسألة ٨٦١: ..... ١٣٨٣



المسألة ٨٦٢: ..... ١٣٨٣

المسألة ٨٦٣: ..... ١٣٨٤

المسألة ٨٦٤: ..... ١٣٨٤

المسألة ٨٦٥: ..... ١٣٨٤

المسألة ٨٦٦: ..... ١٣٨٤

الفصل التاسع عشر فى التقصير - ..... ١٣٨٥

المسألة ٨٦٧: ..... ١٣٨٥

المسألة ٨٦٨: ..... ١٣٨٥

المسألة ٨٦٩: ..... ١٣٨٥

المسألة ٨٧٠: ..... ١٣٨٥

المسألة ٨٧١: ..... ١٣٨٥

المسألة ٨٧٢: ..... ١٣٨٦

المسألة ٨٧٣: ..... ١٣٨٦

المسألة ٨٧٤: ..... ١٣٨٦

المسألة ٨٧٥: ..... ١٣٨٦

المسألة ٨٧٦: ..... ١٣٨٦

المسألة ٨٧٧: ..... ١٣٨٦

المسألة ٨٧٨: ..... ١٣٨٧

الفصل العشرون فى الإحرام بحج التمتع و آداب الخروج من مكة الى عرفات ..... ١٣٨٧

المسألة ٨٧٩: ..... ١٣٨٧

المسألة ٨٨٠: ..... ١٣٨٧

المسألة ٨٨١: ..... ١٣٨٨

المسألة ٨٨٢: ..... ١٣٨٨

المسألة ٨٨٣: ..... ١٣٨٨

المسألة ٨٨٤: ..... ١٣٨٩

المسألة ٨٨٥: ..... ١٣٨٩

المسألة ٨٨٦: ..... ١٣٨٩

المسألة ٨٨٧: ..... ١٣٨٩

المسألة ٨٨٨: ..... ١٣٨٩

المسألة ٨٨٩: ..... ١٣٩٠

المسألة ٨٩٠: ..... ١٣٩٠

المسألة ٨٩١: ..... ١٣٩٠

الفصل الحادى و العشرون فى الوقوف بعرفات و أحكامه و بعض آدابه ..... ١٣٩٠

المسألة ٨٩٢: ..... ١٣٩٠

المسألة ٨٩٣: ..... ١٣٩١

المسألة ٨٩٤: ..... ١٣٩١

المسألة ٨٩٥: ..... ١٣٩١

المسألة ٨٩٦: ..... ١٣٩١

المسألة ٨٩٧: ..... ١٣٩٢

المسألة ٨٩٨: ..... ١٣٩٢

المسألة ٨٩٩: ..... ١٣٩٣

المسألة ٩٠٠: ..... ١٣٩٣

المسألة ٩٠١: ..... ١٣٩٣

المسألة ٩٠٢: ..... ١٣٩٣

المسألة ٩٠٣: ..... ١٣٩٤

المسألة ٩٠٤: ..... ١٣٩٤

المسألة ٩٠٥: ..... ١٣٩٤

المسألة ٩٠٦: ..... ١٣٩٤

- المسألة ٩٠٧: ..... ١٣٩٥
- المسألة ٩٠٨: ..... ١٣٩٥
- المسألة ٩٠٩: ..... ١٣٩٥
- المسألة ٩١٠: ..... ١٣٩٦
- المسألة ٩١١: ..... ١٣٩٧
- المسألة ٩١٢: ..... ١٣٩٧
- المسألة ٩١٣: ..... ١٣٩٧
- المسألة ٩١٤: ..... ١٣٩٨
- المسألة ٩١٥: ..... ١٣٩٨
- المسألة ٩١٦: ..... ١٣٩٨
- المسألة ٩١٧: ..... ١٣٩٨
- المسألة ٩١٨: ..... ١٣٩٩
- المسألة ٩١٩: ..... ١٣٩٩
- الفصل الثاني والعشرون فى الوقوف بالمزلفة و أحكامه ..... ١٣٩٩
- المسألة ٩٢٠: ..... ١٣٩٩
- المسألة ٩٢١: ..... ١٣٩٩
- المسألة ٩٢٢: ..... ١٤٠٠
- المسألة ٩٢٣: ..... ١٤٠٠
- المسألة ٩٢٤: ..... ١٤٠٠
- المسألة ٩٢٥: ..... ١٤٠١
- المسألة ٩٢٦: ..... ١٤٠١
- المسألة ٩٢٧: ..... ١٤٠١
- المسألة ٩٢٨: ..... ١٤٠١
- المسألة ٩٢٩: ..... ١٤٠٢

المسألة ٩٣٠: ..... ١٤٠٢

المسألة ٩٣١: ..... ١٤٠٢

المسألة ٩٣٢: ..... ١٤٠٣

المسألة ٩٣٣: ..... ١٤٠٣

المسألة ٩٣٤: ..... ١٤٠٣

المسألة ٩٣٥: ..... ١٤٠٣

المسألة ٩٣٦: ..... ١٤٠٤

المسألة ٩٣٧: ..... ١٤٠٤

المسألة ٩٣٨: ..... ١٤٠٤

المسألة ٩٣٩: ..... ١٤٠٤

المسألة ٩٤٠: ..... ١٤٠٤

المسألة ٩٤١: ..... ١٤٠٥

المسألة ٩٤٢: ..... ١٤٠٥

المسألة ٩٤٣: ..... ١٤٠٥

المسألة ٩٤٤: ..... ١٤٠٥

المسألة ٩٤٥: ..... ١٤٠٦

المسألة ٩٤٦: ..... ١٤٠٦

المسألة ٩٤٧: ..... ١٤٠٦

المسألة ٩٤٨: ..... ١٤٠٦

المسألة ٩٤٩: ..... ١٤٠٧

المسألة ٩٥٠: ..... ١٤٠٧

المسألة ٩٥١: ..... ١٤٠٧

المسألة ٩٥٢: ..... ١٤٠٧

الفصل الثالث و العشرون في واجبات منى يوم النحر ..... ١٤٠٨

- ١٤٠٨ ..... (١): رمى جمرة العقبة
- ١٤٠٨ ..... المسألة ٩٥٣:
- ١٤٠٨ ..... المسألة ٩٥٤:
- ١٤٠٨ ..... المسألة ٩٥٥:
- ١٤٠٨ ..... المسألة ٩٥٦:
- ١٤٠٩ ..... المسألة ٩٥٧:
- ١٤٠٩ ..... (٢) الذبح أو النحر فى منى
- ١٤٠٩ ..... المسألة ٩٥٨:
- ١٤٠٩ ..... المسألة ٩٥٩:
- ١٤٠٩ ..... المسألة ٩٦٠:
- ١٤١٠ ..... المسألة ٩٦١:
- ١٤١٠ ..... المسألة ٩٦٢:
- ١٤١٠ ..... المسألة ٩٦٣:
- ١٤١٠ ..... المسألة ٩٦٤:
- ١٤١١ ..... المسألة ٩٦٥:
- ١٤١١ ..... المسألة ٩٦٦:
- ١٤١١ ..... المسألة ٩٦٧:
- ١٤١١ ..... المسألة ٩٦٨:
- ١٤١١ ..... المسألة ٩٦٩:
- ١٤١٢ ..... المسألة ٩٧٠:
- ١٤١٢ ..... المسألة ٩٧١:
- ١٤١٢ ..... المسألة ٩٧٢:
- ١٤١٢ ..... المسألة ٩٧٣:
- ١٤١٢ ..... المسألة ٩٧٤:

- المسألة ٩٧٥: ..... ١٤١٢
- المسألة ٩٧٦: ..... ١٤١٣
- المسألة ٩٧٧: ..... ١٤١٣
- المسألة ٩٧٨: ..... ١٤١٣
- المسألة ٩٧٩: ..... ١٤١٣
- المسألة ٩٨٠: ..... ١٤١٣
- المسألة ٩٨١: ..... ١٤١٤
- المسألة ٩٨٢: ..... ١٤١٤
- المسألة ٩٨٣: ..... ١٤١٤
- المسألة ٩٨٤: ..... ١٤١٤
- المسألة ٩٨٥: ..... ١٤١٤
- المسألة ٩٨٦: ..... ١٤١٥
- المسألة ٩٨٧: ..... ١٤١٥
- المسألة ٩٨٨: ..... ١٤١٥
- المسألة ٩٨٩: ..... ١٤١٥
- المسألة ٩٩٠: ..... ١٤١٦
- المسألة ٩٩١: ..... ١٤١٦
- المسألة ٩٩٢: ..... ١٤١٦
- المسألة ٩٩٣: ..... ١٤١٦
- المسألة ٩٩٤: ..... ١٤١٦
- المسألة ٩٩٥: ..... ١٤١٧
- المسألة ٩٩٦: ..... ١٤١٧
- المسألة ٩٩٧: ..... ١٤١٧
- المسألة ٩٩٨: ..... ١٤١٧

- المسألة ٩٩٩: ..... ١٤١٧
- المسألة ١٠٠٠: ..... ١٤١٨
- المسألة ١٠٠١: ..... ١٤١٨
- المسألة ١٠٠٢: ..... ١٤١٨
- المسألة ١٠٠٣: ..... ١٤١٨
- المسألة ١٠٠٤: ..... ١٤١٨
- المسألة ١٠٠٥: ..... ١٤١٨
- المسألة ١٠٠٦: ..... ١٤١٩
- المسألة ١٠٠٧: ..... ١٤١٩
- المسألة ١٠٠٨: ..... ١٤١٩
- المسألة ١٠٠٩: ..... ١٤١٩
- (٣) الحلق أو التقصير ..... ١٤١٩
- المسألة ١٠١٠: ..... ١٤١٩
- المسألة ١٠١١: ..... ١٤٢٠
- المسألة ١٠١٢: ..... ١٤٢٠
- المسألة ١٠١٣: ..... ١٤٢٠
- المسألة ١٠١٤: ..... ١٤٢٠
- المسألة ١٠١٥: ..... ١٤٢٠
- المسألة ١٠١٦: ..... ١٤٢١
- المسألة ١٠١٧: ..... ١٤٢١
- المسألة ١٠١٨: ..... ١٤٢١
- المسألة ١٠١٩: ..... ١٤٢١
- المسألة ١٠٢٠: ..... ١٤٢١
- المسألة ١٠٢١: ..... ١٤٢٢

- المسألة ١٠٢٢: ..... ١٤٢٢
- المسألة ١٠٢٣: ..... ١٤٢٢
- الفصل الرابع و العشرون في أعمال مكة بعد النحر و الحلق - ..... ١٤٢٢
- اشارة ..... ١٤٢٢
- الأول: الطواف بالبيت سبعة أشواط بقصد طواف الحج، و يسمى أيضا طواف الزيارة، ..... ١٤٢٢
- المسألة ١٠٢٤: ..... ١٤٢٢
- المسألة ١٠٢٥: ..... ١٤٢٣
- المسألة ١٠٢٦: ..... ١٤٢٣
- المسألة ١٠٢٧: ..... ١٤٢٣
- المسألة ١٠٢٨: ..... ١٤٢٣
- المسألة ١٠٢٩: ..... ١٤٢٣
- المسألة ١٠٣٠: ..... ١٤٢٤
- [المنسك الثاني من أعمال مكة بعد العود إليها]: ..... ١٤٢٤
- اشارة ..... ١٤٢٤
- المسألة ١٠٣١: ..... ١٤٢٤
- المسألة ١٠٣٢: ..... ١٤٢٤
- المنسك الثالث من أعمال مكة بعد العود إليها: السعى بين الصفا و المروة، ..... ١٤٢٤
- المسألة ١٠٣٣: ..... ١٤٢٥
- الواجب الرابع من أعمال مكة: طواف النساء، ..... ١٤٢٥
- المسألة ١٠٣٤: ..... ١٤٢٥
- المسألة ١٠٣٥: ..... ١٤٢٥
- المسألة ١٠٣٦: ..... ١٤٢٥
- المسألة ١٠٣٧: ..... ١٤٢٥
- المسألة ١٠٣٨: ..... ١٤٢٥



- المسألة ١٠٣٩: ..... ١٤٢٦
- المنسك الخامس من أعمال مكة بعد العود إليها: ..... ١٤٢٦
- المسألة ١٠٤٠: ..... ١٤٢٦
- [مسائل] ..... ١٤٢٦
- المسألة ١٠٤١: ..... ١٤٢٦
- المسألة ١٠٤٢: ..... ١٤٢٦
- المسألة ١٠٤٣: ..... ١٤٢٧
- المسألة ١٠٤٤: ..... ١٤٢٧
- المسألة ١٠٤٥: ..... ١٤٢٧
- المسألة ١٠٤٦: ..... ١٤٢٧
- المسألة ١٠٤٧: ..... ١٤٢٧
- المسألة ١٠٤٨: ..... ١٤٢٧
- المسألة ١٠٤٩: ..... ١٤٢٨
- المسألة ١٠٥٠: ..... ١٤٢٨
- المسألة ١٠٥١: ..... ١٤٢٨
- الفصل الخامس و العشرون فى واجبات لىالى التشريق و أيامه بمنى ..... ١٤٢٩
- المسألة ١٠٥٢: ..... ١٤٢٩
- المسألة ١٠٥٣: ..... ١٤٢٩
- المسألة ١٠٥٤: ..... ١٤٢٩
- المسألة ١٠٥٥: ..... ١٤٢٩
- المسألة ١٠٥٦: ..... ١٤٣٠
- المسألة ١٠٥٧: ..... ١٤٣٠
- المسألة ١٠٥٨: ..... ١٤٣٠
- المسألة ١٠٥٩: ..... ١٤٣١

- المسألة ١٠٦٠: ..... ١٤٣١
- المسألة ١٠٦١: ..... ١٤٣١
- المسألة ١٠٦٢: ..... ١٤٣١
- المسألة ١٠٦٣: ..... ١٤٣١
- المسألة ١٠٦٤: ..... ١٤٣٢
- المسألة ١٠٦٥: ..... ١٤٣٢
- المسألة ١٠٦٦: ..... ١٤٣٢
- المسألة ١٠٦٧: ..... ١٤٣٣
- المسألة ١٠٦٨: ..... ١٤٣٣
- المسألة ١٠٦٩: ..... ١٤٣٣
- المسألة ١٠٧٠: ..... ١٤٣٣
- المسألة ١٠٧١: ..... ١٤٣٤
- المسألة ١٠٧٢: ..... ١٤٣٤
- المسألة ١٠٧٣: ..... ١٤٣٤
- المسألة ١٠٧٤: ..... ١٤٣٥
- المسألة ١٠٧٥: ..... ١٤٣٥
- المسألة ١٠٧٦: ..... ١٤٣٥
- المسألة ١٠٧٧: ..... ١٤٣٥
- المسألة ١٠٧٨: ..... ١٤٣٥
- المسألة ١٠٧٩: ..... ١٤٣٦
- المسألة ١٠٨٠: ..... ١٤٣٦
- المسألة ١٠٨١: ..... ١٤٣٦
- المسألة ١٠٨٢: ..... ١٤٣٧
- المسألة ١٠٨٣: ..... ١٤٣٧

المسألة ١٠٨٤: ..... ١٤٣٧

المسألة ١٠٨٥: ..... ١٤٣٧

المسألة ١٠٨٦: ..... ١٤٣٧

المسألة ١٠٨٧: ..... ١٤٣٨

المسألة ١٠٨٨: ..... ١٤٣٨

المسألة ١٠٨٩: ..... ١٤٣٨

المسألة ١٠٩٠: ..... ١٤٣٩

المسألة ١٠٩١: ..... ١٤٣٩

خاتمة: في العمرة المفردة ..... ١٤٣٩

المسألة ١٠٩٢: ..... ١٤٣٩

المسألة ١٠٩٣: ..... ١٤٣٩

المسألة ١٠٩٤: ..... ١٤٤٠

المسألة ١٠٩٥: ..... ١٤٤٠

المسألة ١٠٩٦: ..... ١٤٤٠

المسألة ١٠٩٧: ..... ١٤٤٠

المسألة ١٠٩٨: ..... ١٤٤١

المسألة ١٠٩٩: ..... ١٤٤١

المسألة ١١٠٠: ..... ١٤٤١

الفصل السادس والعشرون في الصد والإحصار ..... ١٤٤١

المسألة ١١٠١: ..... ١٤٤١

المسألة ١١٠٢: ..... ١٤٤٢

المسألة ١١٠٣: ..... ١٤٤٢

المسألة ١١٠٤: ..... ١٤٤٢

المسألة ١١٠٥: ..... ١٤٤٣

المسألة ١١٠٦: ..... ١٤٤٣

المسألة ١١٠٧: ..... ١٤٤٣

المسألة ١١٠٨: ..... ١٤٤٣

المسألة ١١٠٩: ..... ١٤٤٣

المسألة ١١١٠: ..... ١٤٤٤

المسألة ١١١١: ..... ١٤٤٤

المسألة ١١١٢: ..... ١٤٤٤

المسألة ١١١٣: ..... ١٤٤٤

المسألة ١١١٤: ..... ١٤٤٥

المسألة ١١١٥: ..... ١٤٤٥

المسألة ١١١٦: ..... ١٤٤٥

المسألة ١١١٧: ..... ١٤٤٦

المسألة ١١١٨: ..... ١٤٤٦

المسألة ١١١٩: ..... ١٤٤٦

المسألة ١١٢٠: ..... ١٤٤٦

الفصل السابع و العشرون فى بعض ما ينبغى فعله فى مكة من المستحبات و الأعمال ..... ١٤٤٦

المسألة ١١٢١: ..... ١٤٤٦

المسألة ١١٢٢: ..... ١٤٤٧

المسألة ١١٢٣: ..... ١٤٤٧

المسألة ١١٢٤: ..... ١٤٤٧

المسألة ١١٢٥: ..... ١٤٤٧

المسألة ١١٢٦: ..... ١٤٤٧

المسألة ١١٢٧: ..... ١٤٤٨

المسألة ١١٢٨: ..... ١٤٤٨

- المسألة ١١٢٩: ..... ١٤٤٨
- المسألة ١١٣٠: ..... ١٤٤٩
- المسألة ١١٣١: ..... ١٤٤٩
- المسألة ١١٣٢: ..... ١٤٤٩
- المسألة ١١٣٣: ..... ١٤٤٩
- الفصل الثامن و العشرون في أعمال المدينة المنورة و آدابها ..... ١٤٥٠
- المسألة ١١٣٤: ..... ١٤٥٠
- المسألة ١١٣٥: ..... ١٤٥٠
- المسألة ١١٣٦: ..... ١٤٥٠
- المسألة ١١٣٧: ..... ١٤٥٠
- المسألة ١١٣٨: ..... ١٤٥١
- المسألة ١١٣٩: ..... ١٤٥١
- المسألة ١١٤٠: ..... ١٤٥٢
- المسألة ١١٤١: ..... ١٤٥٢
- المسألة ١١٤٢: ..... ١٤٥٢
- المسألة ١١٤٣: ..... ١٤٥٣
- المسألة ١١٤٤: ..... ١٤٥٣
- المسألة ١١٤٥: ..... ١٤٥٣
- المسألة ١١٤٦: ..... ١٤٥٣
- المسألة ١١٤٧: ..... ١٤٥٤
- المسألة ١١٤٨: ..... ١٤٥٥
- المسألة ١١٤٩: ..... ١٤٥٥
- المسألة ١١٥٠: ..... ١٤٥٥
- المسألة ١١٥١: ..... ١٤٥٦

المسألة ١١٥٢: ..... ١٤٥٦

المسألة ١١٥٣: ..... ١٤٥٦

المسألة ١١٥٤: ..... ١٤٥٦

المسألة ١١٥٥: ..... ١٤٥٧

المسألة ١١٥٦: ..... ١٤٥٨

المسألة ١١٥٧: ..... ١٤٥٨

المسألة ١١٥٨: ..... ١٤٥٩

المسألة ١١٥٩: ..... ١٤٥٩

المسألة ١١٦٠: ..... ١٤٥٩

المسألة ١١٦١: ..... ١٤٥٩

المسألة ١١٦٢: ..... ١٤٥٩

الجزء الرابع ..... ١٤٦٠

المعاملات ..... ١٤٦٠

كتاب التجارة - ..... ١٤٦٠

اشارة ..... ١٤٦٠

الفصل الأول فى بعض الموضوعات و الأعمال التى يمنع التكبسب بها أو يجوز ..... ١٤٦٠

المسألة الأولى: ..... ١٤٦١

المسألة الثانية: ..... ١٤٦١

المسألة الثالثة: ..... ١٤٦١

المسألة الرابعة: ..... ١٤٦١

المسألة الخامسة: ..... ١٤٦١

المسألة السادسة: ..... ١٤٦٢

المسألة السابعة: ..... ١٤٦٢

المسألة الثامنة: ..... ١٤٦٢

- المسألة التاسعة: ..... ١٤٦٢
- المسألة العاشرة: ..... ١٤٦٣
- المسألة ١١: ..... ١٤٦٣
- المسألة ١٢: ..... ١٤٦٣
- المسألة ١٣: ..... ١٤٦٤
- المسألة ١٤: ..... ١٤٦٤
- المسألة ١٥: ..... ١٤٦٤
- المسألة ١٦: ..... ١٤٦٤
- المسألة ١٧: ..... ١٤٦٥
- المسألة ١٨: ..... ١٤٦٥
- المسألة ١٩: ..... ١٤٦٥
- المسألة ٢٠: ..... ١٤٦٦
- المسألة ٢١: ..... ١٤٦٦
- المسألة ٢٢: ..... ١٤٦٦
- المسألة ٢٣: ..... ١٤٦٦
- المسألة ٢٤: ..... ١٤٦٧
- المسألة ٢٥: ..... ١٤٦٧
- المسألة ٢٦: ..... ١٤٦٧
- المسألة ٢٧: ..... ١٤٦٨
- المسألة ٢٨: ..... ١٤٦٨
- المسألة ٢٩: ..... ١٤٦٨
- المسألة ٣٠: ..... ١٤٦٨
- المسألة ٣١: ..... ١٤٦٩
- المسألة ٣٢: ..... ١٤٦٩

المسألة ٣٣: ..... ١٤٦٩

المسألة ٣٤: ..... ١٤٧٠

المسألة ٣٥: ..... ١٤٧٠

المسألة ٣٦: ..... ١٤٧٠

المسألة ٣٧: ..... ١٤٧٠

المسألة ٣٨: ..... ١٤٧١

المسألة ٣٩: ..... ١٤٧١

المسألة ٤٠: ..... ١٤٧١

المسألة ٤١: ..... ١٤٧١

المسألة ٤٢: ..... ١٤٧٢

المسألة ٤٣: ..... ١٤٧٢

المسألة ٤٤: ..... ١٤٧٣

المسألة ٤٥: ..... ١٤٧٣

المسألة ٤٦: ..... ١٤٧٣

المسألة ٤٧: ..... ١٤٧٤

المسألة ٤٨: ..... ١٤٧٤

المسألة ٤٩: ..... ١٤٧٤

المسألة ٥٠: ..... ١٤٧٤

المسألة ٥١: ..... ١٤٧٥

المسألة ٥٢: ..... ١٤٧٥

المسألة ٥٣: ..... ١٤٧٦

المسألة ٥٤: ..... ١٤٧٦

المسألة ٥٥: ..... ١٤٧٧

الفصل الثاني في البيع ..... ١٤٧٨



المسألة ٥٦: ..... ١٤٧٨

المسألة ٥٧: ..... ١٤٧٨

المسألة ٥٨: ..... ١٤٧٩

المسألة ٥٩: ..... ١٤٧٩

المسألة ٦٠: ..... ١٤٧٩

المسألة ٦١: ..... ١٤٧٩

المسألة ٦٢: ..... ١٤٧٩

المسألة ٦٣: ..... ١٤٨٠

المسألة ٦٤: ..... ١٤٨٠

المسألة ٦٥: ..... ١٤٨٠

المسألة ٦٦: ..... ١٤٨١

المسألة ٦٧: ..... ١٤٨١

المسألة ٦٨: ..... ١٤٨١

المسألة ٦٩: ..... ١٤٨١

المسألة ٧٠: ..... ١٤٨٢

المسألة ٧١: ..... ١٤٨٢

المسألة ٧٢: ..... ١٤٨٢

الفصل الثالث فى شرائط المتعاقدين ..... ١٤٨٣

المسألة ٧٣: ..... ١٤٨٣

المسألة ٧٤: ..... ١٤٨٣

المسألة ٧٥: ..... ١٤٨٣

المسألة ٧٦: ..... ١٤٨٣

المسألة ٧٧: ..... ١٤٨٤

المسألة ٧٨: ..... ١٤٨٤

- المسألة ٧٩: ..... ١٤٨٤
- المسألة ٨٠: ..... ١٤٨٤
- المسألة ٨١: ..... ١٤٨٥
- المسألة ٨٢: ..... ١٤٨٥
- المسألة ٨٣: ..... ١٤٨٥
- المسألة ٨٤: ..... ١٤٨٥
- المسألة ٨٥: ..... ١٤٨٦
- المسألة ٨٦: ..... ١٤٨٦
- المسألة ٨٧: ..... ١٤٨٦
- المسألة ٨٨: ..... ١٤٨٦
- المسألة ٨٩: ..... ١٤٨٦
- المسألة ٩٠: ..... ١٤٨٧
- المسألة ٩١: ..... ١٤٨٧
- المسألة ٩٢: ..... ١٤٨٧
- المسألة ٩٣: ..... ١٤٨٨
- المسألة ٩٤: ..... ١٤٨٨
- المسألة ٩٥: ..... ١٤٨٨
- المسألة ٩٦: ..... ١٤٨٩
- المسألة ٩٧: ..... ١٤٨٩
- المسألة ٩٨: ..... ١٤٨٩
- المسألة ٩٩: ..... ١٤٨٩
- المسألة ١٠٠: ..... ١٤٩٠
- المسألة ١٠١: ..... ١٤٩٠
- المسألة ١٠٢: ..... ١٤٩٠

المسألة ١٠٣: ..... ١٤٩١

المسألة ١٠٤: ..... ١٤٩١

المسألة ١٠٥: ..... ١٤٩١

المسألة ١٠٦: ..... ١٤٩٢

المسألة ١٠٧: ..... ١٤٩٢

المسألة ١٠٨: ..... ١٤٩٢

المسألة ١٠٩: ..... ١٤٩٢

المسألة ١١٠: ..... ١٤٩٣

المسألة ١١١: ..... ١٤٩٣

المسألة ١١٢: ..... ١٤٩٣

المسألة ١١٣: ..... ١٤٩٣

المسألة ١١٤: ..... ١٤٩٤

الفصل الرابع في شروط العوضين ..... ١٤٩٤

المسألة ١١٥: ..... ١٤٩٤

المسألة ١١٦: ..... ١٤٩٤

المسألة ١١٧: ..... ١٤٩٤

المسألة ١١٨: ..... ١٤٩٥

المسألة ١١٩: ..... ١٤٩٥

المسألة ١٢٠: ..... ١٤٩٥

المسألة ١٢١: ..... ١٤٩٦

المسألة ١٢٢: ..... ١٤٩٦

المسألة ١٢٣: ..... ١٤٩٦

المسألة ١٢٤: ..... ١٤٩٧

المسألة ١٢٥: ..... ١٤٩٧

المسألة ١٢٦: ..... ١٤٩٧

المسألة ١٢٧: ..... ١٤٩٧

المسألة ١٢٨: ..... ١٤٩٧

المسألة ١٢٩: ..... ١٤٩٨

المسألة ١٣٠: ..... ١٤٩٨

المسألة ١٣١: ..... ١٤٩٩

المسألة ١٣٢: ..... ١٤٩٩

المسألة ١٣٣: ..... ١٤٩٩

المسألة ١٣٤: ..... ١٤٩٩

المسألة ١٣٥: ..... ١٥٠٠

المسألة ١٣٦: ..... ١٥٠٠

المسألة ١٣٧: ..... ١٥٠٠

المسألة ١٣٨: ..... ١٥٠٠

المسألة ١٣٩: ..... ١٥٠١

المسألة ١٤٠: ..... ١٥٠١

المسألة ١٤١: ..... ١٥٠١

المسألة ١٤٢: ..... ١٥٠١

المسألة ١٤٣: ..... ١٥٠٢

المسألة ١٤٤: ..... ١٥٠٢

المسألة ١٤٥: ..... ١٥٠٢

المسألة ١٤٦: ..... ١٥٠٢

الفصل الخامس في الخيارات ..... ١٥٠٣

المسألة ١٤٧: ..... ١٥٠٣

(الأول: خيار المجلس): ..... ١٥٠٣

- المسألة ١٤٨: ..... ١٥٠٣
- المسألة ١٤٩: ..... ١٥٠٣
- المسألة ١٥٠: ..... ١٥٠٣
- المسألة ١٥١: ..... ١٥٠٣
- المسألة ١٥٢: ..... ١٥٠٤
- (الثانى خيار الحيوان): ..... ١٥٠٤
- المسألة ١٥٣: ..... ١٥٠٤
- المسألة ١٥٤: ..... ١٥٠٤
- المسألة ١٥٥: ..... ١٥٠٤
- المسألة ١٥٦: ..... ١٥٠٤
- المسألة ١٥٧: ..... ١٥٠٥
- المسألة ١٥٨: ..... ١٥٠٥
- (الثالث من أقسام الخيار: خيار الشرط) ..... ١٥٠٥
- المسألة ١٥٩: ..... ١٥٠٥
- المسألة ١٦٠: ..... ١٥٠٥
- المسألة ١٦١: ..... ١٥٠٥
- المسألة ١٦٢: ..... ١٥٠٥
- المسألة ١٦٣: ..... ١٥٠٦
- المسألة ١٦٤: ..... ١٥٠٦
- المسألة ١٦٥: ..... ١٥٠٦
- المسألة ١٦٦: ..... ١٥٠٦
- المسألة ١٦٧: ..... ١٥٠٧
- المسألة ١٦٨: ..... ١٥٠٧
- المسألة ١٦٩: ..... ١٥٠٧

- المسألة ١٧٠: ..... ١٥٠٧
- المسألة ١٧١: ..... ١٥٠٧
- المسألة ١٧٢: ..... ١٥٠٨
- المسألة ١٧٣: ..... ١٥٠٨
- المسألة ١٧٤: ..... ١٥٠٨
- المسألة ١٧٥: ..... ١٥٠٨
- المسألة ١٧٦: ..... ١٥٠٩
- المسألة ١٧٧: ..... ١٥٠٩
- المسألة ١٧٨: ..... ١٥٠٩
- (الرابع من أقسام الخيار، خيار الغبن). ..... ١٥٠٩
- المسألة ١٧٩: ..... ١٥٠٩
- المسألة ١٨٠: ..... ١٥٠٩
- المسألة ١٨١: ..... ١٥١٠
- المسألة ١٨٢: ..... ١٥١٠
- المسألة ١٨٣: ..... ١٥١٠
- المسألة ١٨٤: ..... ١٥١٠
- المسألة ١٨٥: ..... ١٥١٠
- المسألة ١٨٦: ..... ١٥١١
- المسألة ١٨٧: ..... ١٥١١
- المسألة ١٨٨: ..... ١٥١١
- المسألة ١٨٩: ..... ١٥١١
- المسألة ١٩٠: ..... ١٥١٢
- المسألة ١٩١: ..... ١٥١٢
- المسألة ١٩٢: ..... ١٥١٢

- المسألة ١٩٣: ..... ١٥١٣
- المسألة ١٩٤: ..... ١٥١٣
- المسألة ١٩٥: ..... ١٥١٣
- المسألة ١٩٦: ..... ١٥١٣
- المسألة ١٩٧: ..... ١٥١٤
- المسألة ١٩٨: ..... ١٥١٤
- المسألة ١٩٩: ..... ١٥١٤
- المسألة ٢٠٠: ..... ١٥١٤
- (الخامس من أقسام الخيار، خيار التأخير): ..... ١٥١٥
- المسألة ٢٠١: ..... ١٥١٥
- المسألة ٢٠٢: ..... ١٥١٥
- المسألة ٢٠٣: ..... ١٥١٥
- المسألة ٢٠٤: ..... ١٥١٥
- المسألة ٢٠٥: ..... ١٥١٦
- المسألة ٢٠٦: ..... ١٥١٦
- المسألة ٢٠٧: ..... ١٥١٦
- المسألة ٢٠٨: ..... ١٥١٦
- المسألة ٢٠٩: ..... ١٥١٦
- المسألة ٢١٠: ..... ١٥١٦
- المسألة ٢١١: ..... ١٥١٦
- المسألة ٢١٢: ..... ١٥١٧
- (السادس من أقسام الخيار خيار الرؤية): ..... ١٥١٧
- المسألة ٢١٣: ..... ١٥١٧
- المسألة ٢١٤: ..... ١٥١٧

- المسألة ٢١٥: ..... ١٥١٧
- المسألة ٢١٦: ..... ١٥١٨
- المسألة ٢١٧: ..... ١٥١٨
- المسألة ٢١٨: ..... ١٥١٨
- المسألة ٢١٩: ..... ١٥١٨
- المسألة ٢٢٠: ..... ١٥١٨
- المسألة ٢٢١: ..... ١٥١٩
- (السابع من أقسام الخيار: خيار العيب): ..... ١٥١٩
- المسألة ٢٢٢: ..... ١٥١٩
- المسألة ٢٢٣: ..... ١٥١٩
- المسألة ٢٢٤: ..... ١٥٢٠
- المسألة ٢٢٥: ..... ١٥٢٠
- المسألة ٢٢٦: ..... ١٥٢٠
- المسألة ٢٢٧: ..... ١٥٢٠
- المسألة ٢٢٨: ..... ١٥٢٠
- المسألة ٢٢٩: ..... ١٥٢٠
- المسألة ٢٣٠: ..... ١٥٢١
- المسألة ٢٣١: ..... ١٥٢١
- المسألة ٢٣٢: ..... ١٥٢١
- المسألة ٢٣٣: ..... ١٥٢١
- المسألة ٢٣٤: ..... ١٥٢١
- المسألة ٢٣٥: ..... ١٥٢١
- المسألة ٢٣٦: ..... ١٥٢١
- المسألة ٢٣٧: ..... ١٥٢٢



- المسألة ٢٣٨: ..... ١٥٢٢
- المسألة ٢٣٩: ..... ١٥٢٢
- المسألة ٢٤٠: ..... ١٥٢٢
- المسألة ٢٤١: ..... ١٥٢٣
- المسألة ٢٤٢: ..... ١٥٢٣
- المسألة ٢٤٣: ..... ١٥٢٣
- المسألة ٢٤٤: ..... ١٥٢٣
- المسألة ٢٤٥: ..... ١٥٢٣
- المسألة ٢٤٦: ..... ١٥٢٤
- المسألة ٢٤٧: ..... ١٥٢٤
- المسألة ٢٤٨: ..... ١٥٢٤
- المسألة ٢٤٩: ..... ١٥٢٥
- المسألة ٢٥٠: ..... ١٥٢٥
- المسألة ٢٥١: ..... ١٥٢٥
- المسألة ٢٥٢: ..... ١٥٢٥
- الفصل السادس فى بعض أحكام الشرط و الخيار ..... ١٥٢٥
- المسألة ٢٥٣: ..... ١٥٢٦
- المسألة ٢٥٤: ..... ١٥٢٦
- المسألة ٢٥٥: ..... ١٥٢٦
- المسألة ٢٥٦: ..... ١٥٢٦
- المسألة ٢٥٧: ..... ١٥٢٧
- المسألة ٢٥٨: ..... ١٥٢٧
- المسألة ٢٥٩: ..... ١٥٢٧
- المسألة ٢٦٠: ..... ١٥٢٧

المسألة ٢٦١: ..... ١٥٢٧

المسألة ٢٦٢: ..... ١٥٢٨

المسألة ٢٦٣: ..... ١٥٢٨

المسألة ٢٦٤: ..... ١٥٢٨

المسألة ٢٦٥: ..... ١٥٢٨

المسألة ٢٦٦: ..... ١٥٢٨

المسألة ٢٦٧: ..... ١٥٢٩

المسألة ٢٦٨: ..... ١٥٢٩

المسألة ٢٦٩: ..... ١٥٢٩

المسألة ٢٧٠: ..... ١٥٣٠

المسألة ٢٧١: ..... ١٥٣٠

الفصل السابع فى ما يدخل فى المبيع ..... ١٥٣٠

المسألة ٢٧٢: ..... ١٥٣٠

المسألة ٢٧٣: ..... ١٥٣٠

المسألة ٢٧٤: ..... ١٥٣١

المسألة ٢٧٥: ..... ١٥٣١

المسألة ٢٧٦: ..... ١٥٣١

المسألة ٢٧٧: ..... ١٥٣١

المسألة ٢٧٨: ..... ١٥٣٢

المسألة ٢٧٩: ..... ١٥٣٢

الفصل الثامن فى التسليم و القبض ..... ١٥٣٢

المسألة ٢٨٠: ..... ١٥٣٢

المسألة ٢٨١: ..... ١٥٣٢

المسألة ٢٨٢: ..... ١٥٣٣

المسألة ٢٨٣: ..... ١٥٣٣

المسألة ٢٨٤: ..... ١٥٣٣

المسألة ٢٨٥: ..... ١٥٣٣

المسألة ٢٨٦: ..... ١٥٣٤

المسألة ٢٨٧: ..... ١٥٣٤

المسألة ٢٨٨: ..... ١٥٣٤

المسألة ٢٨٩: ..... ١٥٣٤

المسألة ٢٩٠: ..... ١٥٣٥

المسألة ٢٩١: ..... ١٥٣٥

المسألة ٢٩٢: ..... ١٥٣٥

المسألة ٢٩٣: ..... ١٥٣٦

المسألة ٢٩٤: ..... ١٥٣٦

المسألة ٢٩٥: ..... ١٥٣٦

المسألة ٢٩٦: ..... ١٥٣٦

الفصل التاسع في النقد و النسيئة ..... ١٥٣٦

المسألة ٢٩٧: ..... ١٥٣٧

المسألة ٢٩٨: ..... ١٥٣٧

المسألة ٢٩٩: ..... ١٥٣٧

المسألة ٣٠٠: ..... ١٥٣٧

المسألة ٣٠١: ..... ١٥٣٧

المسألة ٣٠٢: ..... ١٥٣٨

المسألة ٣٠٣: ..... ١٥٣٨

المسألة ٣٠٤: ..... ١٥٣٨

المسألة ٣٠٥: ..... ١٥٣٨

المسألة ٣٠٦: ..... ١٥٣٩

المسألة ٣٠٧: ..... ١٥٣٩

المسألة ٣٠٨: ..... ١٥٣٩

المسألة ٣٠٩: ..... ١٥٣٩

المسألة ٣١٠: ..... ١٥٣٩

المسألة ٣١١: ..... ١٥٤٠

الفصل العاشر فى المرابحة و أخواتها ..... ١٥٤٠

المسألة ٣١٢: ..... ١٥٤٠

المسألة ٣١٣: ..... ١٥٤٠

المسألة ٣١٤: ..... ١٥٤١

المسألة ٣١٥: ..... ١٥٤١

المسألة ٣١٦: ..... ١٥٤١

المسألة ٣١٧: ..... ١٥٤٢

المسألة ٣١٨: ..... ١٥٤٢

المسألة ٣١٩: ..... ١٥٤٢

المسألة ٣٢٠: ..... ١٥٤٢

المسألة ٣٢١: ..... ١٥٤٣

المسألة ٣٢٢: ..... ١٥٤٣

المسألة ٣٢٣: ..... ١٥٤٣

المسألة ٣٢٤: ..... ١٥٤٣

المسألة ٣٢٥: ..... ١٥٤٤

المسألة ٣٢٦: ..... ١٥٤٤

المسألة ٣٢٧: ..... ١٥٤٤

الفصل الحادى عشر فى الربا ..... ١٥٤٤

- المسألة ٣٢٨: ..... ١٥٤٥
- المسألة ٣٢٩: ..... ١٥٤٥
- المسألة ٣٣٠: ..... ١٥٤٥
- ..... ١٥٤٦ [لا يثبت الربا فى المعاملة إلا مع وجود شرطين:]
- ..... ١٥٤٦ [الأول: أن يكون العوض و المعوض عنه فى المعاملة من جنس واحد]
- المسألة ٣٣١: ..... ١٥٤٦
- المسألة ٣٣٢: ..... ١٥٤٦
- ..... ١٥٤٧ [الشرط الثانى لتحقق الربا فى المعاملة: أن يكون العوضان فيها مما يعتبر فى تقديره عند بيعه الكيل أو الوزن]
- المسألة ٣٣٣: ..... ١٥٤٧
- المسألة ٣٣٤: ..... ١٥٤٧
- المسألة ٣٣٥: ..... ١٥٤٧
- المسألة ٣٣٦: ..... ١٥٤٧
- المسألة ٣٣٧: ..... ١٥٤٨
- المسألة ٣٣٨: ..... ١٥٤٨
- المسألة ٣٣٩: ..... ١٥٤٨
- المسألة ٣٤٠: ..... ١٥٤٨
- المسألة ٣٤١: ..... ١٥٤٩
- المسألة ٣٤٢: ..... ١٥٤٩
- المسألة ٣٤٣: ..... ١٥٤٩
- المسألة ٣٤٤: ..... ١٥٤٩
- المسألة ٣٤٥: ..... ١٥٤٩
- المسألة ٣٤٦: ..... ١٥٥٠
- المسألة ٣٤٧: ..... ١٥٥٠
- المسألة ٣٤٨: ..... ١٥٥٠

- المسألة ٣٤٩: ..... ١٥٥٠
- المسألة ٣٥٠: ..... ١٥٥١
- المسألة ٣٥١: ..... ١٥٥١
- المسألة ٣٥٢: ..... ١٥٥١
- [مسائل] ..... ١٥٥١
- المسألة ٣٥٣: ..... ١٥٥١
- المسألة ٣٥٤: ..... ١٥٥٢
- المسألة ٣٥٥: ..... ١٥٥٢
- المسألة ٣٥٦: ..... ١٥٥٢
- الفصل الثاني عشر في بيع الصرف ..... ١٥٥٢
- المسألة ٣٥٧: ..... ١٥٥٣
- المسألة ٣٥٨: ..... ١٥٥٣
- المسألة ٣٥٩: ..... ١٥٥٣
- المسألة ٣٦٠: ..... ١٥٥٣
- المسألة ٣٦١: ..... ١٥٥٣
- المسألة ٣٦٢: ..... ١٥٥٤
- المسألة ٣٦٣: ..... ١٥٥٤
- المسألة ٣٦٤: ..... ١٥٥٤
- المسألة ٣٦٥: ..... ١٥٥٤
- المسألة ٣٦٦: ..... ١٥٥٥
- المسألة ٣٦٧: ..... ١٥٥٥
- المسألة ٣٦٨: ..... ١٥٥٥
- المسألة ٣٦٩: ..... ١٥٥٦
- المسألة ٣٧٠: ..... ١٥٥٦

- المسألة ٣٧١: ..... ١٥٥٦
- المسألة ٣٧٢: ..... ١٥٥٧
- المسألة ٣٧٣: ..... ١٥٥٧
- المسألة ٣٧٤: ..... ١٥٥٧
- المسألة ٣٧٥: ..... ١٥٥٧
- المسألة ٣٧٦: ..... ١٥٥٨
- المسألة ٣٧٧: ..... ١٥٥٨
- المسألة ٣٧٨: ..... ١٥٥٩
- المسألة ٣٧٩: ..... ١٥٥٩
- المسألة ٣٨٠: ..... ١٥٥٩
- المسألة ٣٨١: ..... ١٥٦٠
- المسألة ٣٨٢: ..... ١٥٦٠
- المسألة ٣٨٣: ..... ١٥٦٠
- المسألة ٣٨٤: ..... ١٥٦١
- الفصل الثالث عشر فى بيع السلف ..... ١٥٦١
- المسألة ٣٨٥: ..... ١٥٦١
- المسألة ٣٨٦: ..... ١٥٦١
- المسألة ٣٨٧: ..... ١٥٦١
- المسألة ٣٨٨: ..... ١٥٦٢
- المسألة ٣٨٩: ..... ١٥٦٢
- المسألة ٣٩٠: ..... ١٥٦٢
- المسألة ٣٩١: ..... ١٥٦٣
- المسألة ٣٩٢: ..... ١٥٦٣
- المسألة ٣٩٣: ..... ١٥٦٣

المسألة ٣٩٤: ..... ١٥٦٣

المسألة ٣٩٥: ..... ١٥٦٤

المسألة ٣٩٦: ..... ١٥٦٤

المسألة ٣٩٧: ..... ١٥٦٤

المسألة ٣٩٨: ..... ١٥٦٥

المسألة ٣٩٩: ..... ١٥٦٥

المسألة ٤٠٠: ..... ١٥٦٥

المسألة ٤٠١: ..... ١٥٦٥

المسألة ٤٠٢: ..... ١٥٦٦

المسألة ٤٠٣: ..... ١٥٦٦

المسألة ٤٠٤: ..... ١٥٦٦

المسألة ٤٠٥: ..... ١٥٦٦

المسألة ٤٠٦: ..... ١٥٦٧

١٥٦٧ ..... الفصل الرابع عشر فى بيع الثمار و الزرع -

المسألة ٤٠٧: ..... ١٥٦٧

المسألة ٤٠٨: ..... ١٥٦٧

المسألة ٤٠٩: ..... ١٥٦٨

المسألة ٤١٠: ..... ١٥٦٨

المسألة ٤١١: ..... ١٥٦٨

المسألة ٤١٢: ..... ١٥٦٨

المسألة ٤١٣: ..... ١٥٦٨

المسألة ٤١٤: ..... ١٥٦٩

المسألة ٤١٥: ..... ١٥٦٩

المسألة ٤١٦: ..... ١٥٦٩



- المسألة ٤١٧: ..... ١٥٦٩
- المسألة ٤١٨: ..... ١٥٦٩
- المسألة ٤١٩: ..... ١٥٧٠
- المسألة ٤٢٠: ..... ١٥٧٠
- المسألة ٤٢١: ..... ١٥٧٠
- المسألة ٤٢٢: ..... ١٥٧٠
- المسألة ٤٢٣: ..... ١٥٧١
- المسألة ٤٢٤: ..... ١٥٧١
- المسألة ٤٢٥: ..... ١٥٧١
- المسألة ٤٢٦: ..... ١٥٧٢
- المسألة ٤٢٧: ..... ١٥٧٢
- المسألة ٤٢٨: ..... ١٥٧٢
- المسألة ٤٢٩: ..... ١٥٧٢
- المسألة ٤٣٠: ..... ١٥٧٣
- المسألة ٤٣١: ..... ١٥٧٣
- المسألة ٤٣٢: ..... ١٥٧٣
- المسألة ٤٣٣: ..... ١٥٧٣
- المسألة ٤٣٤: ..... ١٥٧٣
- المسألة ٤٣٥: ..... ١٥٧٤
- المسألة ٤٣٦: ..... ١٥٧٤
- المسألة ٤٣٧: ..... ١٥٧٤
- المسألة ٤٣٨: ..... ١٥٧٤
- المسألة ٤٣٩: ..... ١٥٧٥
- المسألة ٤٤٠: ..... ١٥٧٥

المسألة ٤٤١: ..... ١٥٧٥

المسألة ٤٤٢: ..... ١٥٧٥

المسألة ٤٤٣: ..... ١٥٧٥

المسألة ٤٤٤: ..... ١٥٧٦

المسألة ٤٤٥: ..... ١٥٧٦

الفصل الخامس عشر فى بيع الحيوان ..... ١٥٧٦

المسألة ٤٤٦: ..... ١٥٧٦

المسألة ٤٤٧: ..... ١٥٧٦

المسألة ٤٤٨: ..... ١٥٧٦

المسألة ٤٤٩: ..... ١٥٧٧

المسألة ٤٥٠: ..... ١٥٧٧

المسألة ٤٥١: ..... ١٥٧٧

المسألة ٤٥٢: ..... ١٥٧٧

المسألة ٤٥٣: ..... ١٥٧٧

المسألة ٤٥٤: ..... ١٥٧٨

المسألة ٤٥٥: ..... ١٥٧٨

المسألة ٤٥٦: ..... ١٥٧٨

المسألة ٤٥٧: ..... ١٥٧٨

المسألة ٤٥٨: ..... ١٥٧٨

المسألة ٤٥٩: ..... ١٥٧٩

المسألة ٤٦٠: ..... ١٥٧٩

المسألة ٤٦١: ..... ١٥٧٩

المسألة ٤٦٢: ..... ١٥٧٩

المسألة ٤٦٣: ..... ١٥٧٩

المسألة ٤٦٤: ..... ١٥٧٩

المسألة ٤٦٥: ..... ١٥٨٠

المسألة ٤٦٦: ..... ١٥٨٠

المسألة ٤٦٧: ..... ١٥٨٠

المسألة ٤٦٨: ..... ١٥٨٠

المسألة ٤٦٩: ..... ١٥٨٠

المسألة ٤٧٠: ..... ١٥٨١

المسألة ٤٧١: ..... ١٥٨١

المسألة ٤٧٢: ..... ١٥٨١

المسألة ٤٧٣: ..... ١٥٨١

المسألة ٤٧٤: ..... ١٥٨٢

المسألة ٤٧٥: ..... ١٥٨٢

المسألة ٤٧٦: ..... ١٥٨٢

المسألة ٤٧٧: ..... ١٥٨٣

المسألة ٤٧٨: ..... ١٥٨٣

الفصل السادس عشر في الإقالة ..... ١٥٨٣

المسألة ٤٧٩: ..... ١٥٨٣

المسألة ٤٨٠: ..... ١٥٨٤

المسألة ٤٨١: ..... ١٥٨٤

المسألة ٤٨٢: ..... ١٥٨٤

المسألة ٤٨٣: ..... ١٥٨٤

المسألة ٤٨٤: ..... ١٥٨٥

المسألة ٤٨٥: ..... ١٥٨٥

المسألة ٤٨٦: ..... ١٥٨٥

- المسألة ٤٨٧: ..... ١٥٨٥
- المسألة ٤٨٨: ..... ١٥٨٥
- المسألة ٤٨٩: ..... ١٥٨٦
- المسألة ٤٩٠: ..... ١٥٨٦
- المسألة ٤٩١: ..... ١٥٨٦
- المسألة ٤٩٢: ..... ١٥٨٦
- كتاب الصلح ..... ١٥٨٦
- اشارة ..... ١٥٨٦
- المسألة الأولى: ..... ١٥٨٧
- المسألة الثانية: ..... ١٥٨٧
- المسألة الثالثة: ..... ١٥٨٧
- المسألة الرابعة: ..... ١٥٨٧
- المسألة الخامسة: ..... ١٥٨٨
- المسألة السادسة: ..... ١٥٨٨
- المسألة السابعة: ..... ١٥٨٨
- المسألة الثامنة: ..... ١٥٨٩
- المسألة التاسعة: ..... ١٥٨٩
- المسألة العاشرة: ..... ١٥٨٩
- المسألة ١١: ..... ١٥٨٩
- المسألة ١٢: ..... ١٥٩٠
- المسألة ١٣: ..... ١٥٩٠
- المسألة ١٤: ..... ١٥٩٠
- المسألة ١٥: ..... ١٥٩١
- المسألة ١٦: ..... ١٥٩١

- المسألة ١٧: ..... ١٥٩١
- المسألة ١٨: ..... ١٥٩٢
- المسألة ١٩: ..... ١٥٩٢
- المسألة ٢٠: ..... ١٥٩٢
- المسألة ٢١: ..... ١٥٩٢
- المسألة ٢٢: ..... ١٥٩٢
- المسألة ٢٣: ..... ١٥٩٣
- المسألة ٢٤: ..... ١٥٩٣
- المسألة ٢٥: ..... ١٥٩٤
- المسألة ٢٦: ..... ١٥٩٤
- المسألة ٢٧: ..... ١٥٩٤
- المسألة ٢٨: ..... ١٥٩٤
- المسألة ٢٩: ..... ١٥٩٥
- المسألة ٣٠: ..... ١٥٩٥
- المسألة ٣١: ..... ١٥٩٥
- المسألة ٣٢: ..... ١٥٩٥
- المسألة ٣٣: ..... ١٥٩٦
- المسألة ٣٤: ..... ١٥٩٦
- المسألة ٣٥: ..... ١٥٩٦
- المسألة ٣٦: ..... ١٥٩٦
- المسألة ٣٧: ..... ١٥٩٧
- المسألة ٣٨: ..... ١٥٩٧
- المسألة ٣٩: ..... ١٥٩٧
- المسألة ٤٠: ..... ١٥٩٨

- المسألة ٤١: ..... ١٥٩٨
- المسألة ٤٢: ..... ١٥٩٨
- المسألة ٤٣: ..... ١٥٩٨
- المسألة ٤٤: ..... ١٥٩٩
- المسألة ٤٥: ..... ١٥٩٩
- المسألة ٤٦: ..... ١٥٩٩
- المسألة ٤٧: ..... ١٥٩٩
- المسألة ٤٨: ..... ١٦٠٠
- المسألة ٤٩: ..... ١٦٠٠
- المسألة ٥٠: ..... ١٦٠٠
- المسألة ٥١: ..... ١٦٠٠
- المسألة ٥٢: ..... ١٦٠٠
- المسألة ٥٣: ..... ١٦٠١
- المسألة ٥٤: ..... ١٦٠١
- المسألة ٥٥: ..... ١٦٠١
- المسألة ٥٦: ..... ١٦٠١
- المسألة ٥٧: ..... ١٦٠٢
- المسألة ٥٨: ..... ١٦٠٢
- المسألة ٥٩: ..... ١٦٠٢
- المسألة ٦٠: ..... ١٦٠٢
- كتاب الهبة ..... ١٦٠٢
- اشارة ..... ١٦٠٣
- المسألة الأولى: ..... ١٦٠٣
- المسألة الثانية: ..... ١٦٠٣

- المسألة الثالثة: ..... ١٦٠٣
- المسألة الرابعة: ..... ١٦٠٤
- المسألة الخامسة: ..... ١٦٠٤
- المسألة السادسة: ..... ١٦٠٤
- المسألة السابعة: ..... ١٦٠٤
- المسألة الثامنة: ..... ١٦٠٥
- المسألة التاسعة: ..... ١٦٠٥
- المسألة العاشرة: ..... ١٦٠٥
- المسألة ١١: ..... ١٦٠٥
- المسألة ١٢: ..... ١٦٠٦
- المسألة ١٣: ..... ١٦٠٦
- المسألة ١٤: ..... ١٦٠٦
- المسألة ١٥: ..... ١٦٠٦
- المسألة ١٦: ..... ١٦٠٧
- المسألة ١٧: ..... ١٦٠٧
- المسألة ١٨: ..... ١٦٠٧
- المسألة ١٩: ..... ١٦٠٧
- المسألة ٢٠: ..... ١٦٠٧
- المسألة ٢١: ..... ١٦٠٨
- المسألة ٢٢: ..... ١٦٠٨
- المسألة ٢٣: ..... ١٦٠٨
- المسألة ٢٤: ..... ١٦٠٨
- المسألة ٢٥: ..... ١٦٠٩
- المسألة ٢٦: ..... ١٦٠٩

- المسألة ٢٧: ..... ١٦٠٩
- المسألة ٢٨: ..... ١٦٠٩
- المسألة ٢٩: ..... ١٦٠٩
- المسألة ٣٠: ..... ١٦٠٩
- المسألة ٣١: ..... ١٦١٠
- المسألة ٣٢: ..... ١٦١٠
- المسألة ٣٣: ..... ١٦١٠
- المسألة ٣٤: ..... ١٦١٠
- المسألة ٣٥: ..... ١٦١٠
- المسألة ٣٦: ..... ١٦١١
- المسألة ٣٧: ..... ١٦١١
- المسألة ٣٨: ..... ١٦١٢
- المسألة ٣٩: ..... ١٦١٢
- المسألة ٤٠: ..... ١٦١٢
- المسألة ٤١: ..... ١٦١٢
- المسألة ٤٢: ..... ١٦١٢
- المسألة ٤٣: ..... ١٦١٣
- المسألة ٤٤: ..... ١٦١٣
- المسألة ٤٥: ..... ١٦١٣
- المسألة ٤٦: ..... ١٦١٣
- المسألة ٤٧: ..... ١٦١٤
- المسألة ٤٨: ..... ١٦١٤
- المسألة ٤٩: ..... ١٦١٤
- المسألة ٥٠: ..... ١٦١٤



- المسألة ٥١: ..... ١٦١٤
- المسألة ٥٢: ..... ١٦١٥
- المسألة ٥٣: ..... ١٦١٥
- المسألة ٥٤: ..... ١٦١٦
- المسألة ٥٥: ..... ١٦١٦
- المسألة ٥٦: ..... ١٦١٦
- المسألة ٥٧: ..... ١٦١٦
- المسألة ٥٨: ..... ١٦١٧
- المسألة ٥٩: ..... ١٦١٧
- المسألة ٦٠: ..... ١٦١٧
- كتاب الإجارة - ..... ١٦١٧
- اشارة ..... ١٦١٧
- الفصل الأول في العقد و ما يعتبر فيه و في صحته ..... ١٦١٧
- المسألة الأولى: ..... ١٦١٧
- المسألة الثانية: ..... ١٦١٨
- المسألة الثالثة: ..... ١٦١٨
- المسألة الرابعة: ..... ١٦١٨
- المسألة الخامسة: ..... ١٦١٩
- المسألة السادسة: ..... ١٦١٩
- المسألة السابعة: ..... ١٦١٩
- المسألة الثامنة: ..... ١٦١٩
- المسألة التاسعة: ..... ١٦٢٠
- المسألة العاشرة: ..... ١٦٢٠
- المسألة ١١: ..... ١٦٢٠

- المسألة ١٢: ..... ١٦٢٠
- المسألة ١٣: ..... ١٦٢٠
- المسألة ١٤: ..... ١٦٢١
- المسألة ١٥: ..... ١٦٢١
- المسألة ١٦: ..... ١٦٢١
- المسألة ١٧: ..... ١٦٢١
- المسألة ١٨: ..... ١٦٢١
- المسألة ١٩: ..... ١٦٢٢
- المسألة ٢٠: ..... ١٦٢٢
- المسألة ٢١: ..... ١٦٢٣
- المسألة ٢٢: ..... ١٦٢٣
- المسألة ٢٣: ..... ١٦٢٣
- المسألة ٢٤: ..... ١٦٢٣
- المسألة ٢٥: ..... ١٦٢٤
- المسألة ٢٦: ..... ١٦٢٤
- المسألة ٢٧: ..... ١٦٢٥
- المسألة ٢٨: ..... ١٦٢٥
- المسألة ٢٩: ..... ١٦٢٥
- المسألة ٣٠: ..... ١٦٢٥
- المسألة ٣١: ..... ١٦٢٦
- المسألة ٣٢: ..... ١٦٢٦
- المسألة ٣٣: ..... ١٦٢٦
- المسألة ٣٤: ..... ١٦٢٧
- المسألة ٣٥: ..... ١٦٢٧

المسألة ٣٦: ..... ١٦٢٧

المسألة ٣٧: ..... ١٦٢٨

المسألة ٣٨: ..... ١٦٢٨

المسألة ٣٩: ..... ١٦٢٨

المسألة ٤٠: ..... ١٦٢٩

المسألة ٤١: ..... ١٦٢٩

المسألة ٤٢: ..... ١٦٢٩

المسألة ٤٣: ..... ١٦٢٩

المسألة ٤٤: ..... ١٦٣٠

الفصل الثاني الإجارة عقد لازم ..... ١٦٣٠

المسألة ٤٥: ..... ١٦٣٠

المسألة ٤٦: ..... ١٦٣٠

المسألة ٤٧: ..... ١٦٣١

المسألة ٤٨: ..... ١٦٣١

المسألة ٤٩: ..... ١٦٣١

المسألة ٥٠: ..... ١٦٣٢

المسألة ٥١: ..... ١٦٣٢

المسألة ٥٢: ..... ١٦٣٢

المسألة ٥٣: ..... ١٦٣٢

المسألة ٥٤: ..... ١٦٣٣

المسألة ٥٥: ..... ١٦٣٣

المسألة ٥٦: ..... ١٦٣٣

المسألة ٥٧: ..... ١٦٣٣

المسألة ٥٨: ..... ١٦٣٣

- المسألة ٥٩: ..... ١٦٣٤
- المسألة ٦٠: ..... ١٦٣٤
- المسألة ٦١: ..... ١٦٣٤
- المسألة ٦٢: ..... ١٦٣٥
- المسألة ٦٣: ..... ١٦٣٥
- المسألة ٦٤: ..... ١٦٣٥
- المسألة ٦٥: ..... ١٦٣٦
- المسألة ٦٦: ..... ١٦٣٦
- المسألة ٦٧: ..... ١٦٣٧
- المسألة ٦٨: ..... ١٦٣٧
- المسألة ٦٩: ..... ١٦٣٧
- المسألة ٧٠: ..... ١٦٣٧
- المسألة ٧١: ..... ١٦٣٨
- المسألة ٧٢: ..... ١٦٣٨
- المسألة ٧٣: ..... ١٦٣٨
- المسألة ٧٤: ..... ١٦٣٨
- المسألة ٧٥: ..... ١٦٣٨
- المسألة ٧٦: ..... ١٦٣٩
- المسألة ٧٧: ..... ١٦٣٩
- المسألة ٧٨: ..... ١٦٣٩
- المسألة ٧٩: ..... ١٦٤٠
- المسألة ٨٠: ..... ١٦٤٠
- المسألة ٨١: ..... ١٦٤١
- الفصل الثالث يملك العوضان فى الإجارة بنفس العقد ..... ١٦٤٠

- المسألة ٨٢: ..... ١٦٤١
- المسألة ٨٣: ..... ١٦٤١
- المسألة ٨٤: ..... ١٦٤٢
- المسألة ٨٥: ..... ١٦٤٢
- المسألة ٨٦: ..... ١٦٤٢
- المسألة ٨٧: ..... ١٦٤٣
- المسألة ٨٨: ..... ١٦٤٣
- المسألة ٨٩: ..... ١٦٤٣
- المسألة ٩٠: ..... ١٦٤٤
- المسألة ٩١: ..... ١٦٤٤
- المسألة ٩٢: ..... ١٦٤٤
- المسألة ٩٣: ..... ١٦٤٤
- المسألة ٩٤: ..... ١٦٤٥
- المسألة ٩٥: ..... ١٦٤٥
- المسألة ٩٦: ..... ١٦٤٦
- المسألة ٩٧: ..... ١٦٤٦
- المسألة ٩٨: ..... ١٦٤٦
- المسألة ٩٩: ..... ١٦٤٧
- المسألة ١٠٠: ..... ١٦٤٧
- المسألة ١٠١: ..... ١٦٤٧
- المسألة ١٠٢: ..... ١٦٤٧
- المسألة ١٠٣: ..... ١٦٤٨
- المسألة ١٠٤: ..... ١٦٤٨
- المسألة ١٠٥: ..... ١٦٤٨

المسألة ١٠٦: ..... ١٦٤٩

المسألة ١٠٧: ..... ١٦٤٩

المسألة ١٠٨: ..... ١٦٤٩

المسألة ١٠٩: ..... ١٦٥٠

المسألة ١١٠: ..... ١٦٥٠

المسألة ١١١: ..... ١٦٥٠

المسألة ١١٢: ..... ١٦٥١

المسألة ١١٣: ..... ١٦٥١

المسألة ١١٤: ..... ١٦٥١

المسألة ١١٥: ..... ١٦٥٢

المسألة ١١٦: ..... ١٦٥٢

المسألة ١١٧: ..... ١٦٥٢

المسألة ١١٨: ..... ١٦٥٢

المسألة ١١٩: ..... ١٦٥٣

المسألة ١٢٠: ..... ١٦٥٣

الفصل الرابع العين المستأجرة امانة في يد المستأجر ..... ١٦٥٣

المسألة ١٢١: ..... ١٦٥٣

المسألة ١٢٢: ..... ١٦٥٣

المسألة ١٢٣: ..... ١٦٥٤

المسألة ١٢٤: ..... ١٦٥٤

المسألة ١٢٥: ..... ١٦٥٤

المسألة ١٢٦: ..... ١٦٥٤

المسألة ١٢٧: ..... ١٦٥٤

المسألة ١٢٨: ..... ١٦٥٥

المسألة ١٢٩: ..... ١٦٥٥

المسألة ١٣٠: ..... ١٦٥٥

المسألة ١٣١: ..... ١٦٥٥

المسألة ١٣٢: ..... ١٦٥٥

المسألة ١٣٣: ..... ١٦٥٦

المسألة ١٣٤: ..... ١٦٥٦

المسألة ١٣٥: ..... ١٦٥٦

المسألة ١٣٦: ..... ١٦٥٦

المسألة ١٣٧: ..... ١٦٥٧

المسألة ١٣٨: ..... ١٦٥٧

المسألة ١٣٩: ..... ١٦٥٧

المسألة ١٤٠: ..... ١٦٥٧

المسألة ١٤١: ..... ١٦٥٨

المسألة ١٤٢: ..... ١٦٥٨

المسألة ١٤٣: ..... ١٦٥٨

المسألة ١٤٤: ..... ١٦٥٨

المسألة ١٤٥: ..... ١٦٥٩

المسألة ١٤٦: ..... ١٦٥٩

المسألة ١٤٧: ..... ١٦٥٩

المسألة ١٤٨: ..... ١٦٦٠

المسألة ١٤٩: ..... ١٦٦٠

المسألة ١٥٠: ..... ١٦٦٠

الفصل الخامس مدار الإجارة أن يملك المؤجر المنفعة و ان لم يملك العين ..... ١٦٦٠

المسألة ١٥١: ..... ١٦٦٠

- المسألة ١٥٢: ..... ١٦٦١
- المسألة ١٥٣: ..... ١٦٦١
- المسألة ١٥٤: ..... ١٦٦١
- المسألة ١٥٥: ..... ١٦٦٢
- المسألة ١٥٦: ..... ١٦٦٢
- المسألة ١٥٧: ..... ١٦٦٣
- المسألة ١٥٨: ..... ١٦٦٣
- المسألة ١٥٩: ..... ١٦٦٣
- المسألة ١٦٠: ..... ١٦٦٣
- المسألة ١٦١: ..... ١٦٦٤
- المسألة ١٦٢: ..... ١٦٦٤
- المسألة ١٦٣: ..... ١٦٦٤
- المسألة ١٦٤: ..... ١٦٦٥
- المسألة ١٦٥: ..... ١٦٦٥
- المسألة ١٦٦: ..... ١٦٦٥
- المسألة ١٦٧: ..... ١٦٦٥
- المسألة ١٦٨: ..... ١٦٦٦
- المسألة ١٦٩: ..... ١٦٦٦
- المسألة ١٧٠: ..... ١٦٦٧
- المسألة ١٧١: ..... ١٦٦٧
- المسألة ١٧٢: ..... ١٦٦٨
- المسألة ١٧٣: ..... ١٦٦٩
- المسألة ١٧٤: ..... ١٦٦٩
- المسألة ١٧٥: ..... ١٦٦٩



المسألة ١٧٦: ..... ١٦٧٠

المسألة ١٧٧: ..... ١٦٧٠

المسألة ١٧٨: ..... ١٦٧٠

المسألة ١٧٩: ..... ١٦٧١

المسألة ١٨٠: ..... ١٦٧١

المسألة ١٨١: ..... ١٦٧١

الفصل السادس فى إجارة الأرض و بعض أحكام الإجارة ..... ١٦٧٢

المسألة ١٨٢: ..... ١٦٧٢

المسألة ١٨٣: ..... ١٦٧٢

المسألة ١٨٤: ..... ١٦٧٢

المسألة ١٨٥: ..... ١٦٧٢

المسألة ١٨٦: ..... ١٦٧٣

المسألة ١٨٧: ..... ١٦٧٣

المسألة ١٨٨: ..... ١٦٧٣

المسألة ١٨٩: ..... ١٦٧٤

المسألة ١٩٠: ..... ١٦٧٤

المسألة ١٩١: ..... ١٦٧٤

المسألة ١٩٢: ..... ١٦٧٥

المسألة ١٩٣: ..... ١٦٧٥

المسألة ١٩٤: ..... ١٦٧٥

المسألة ١٩٥: ..... ١٦٧٥

المسألة ١٩٦: ..... ١٦٧٥

المسألة ١٩٧: ..... ١٦٧٦

المسألة ١٩٨: ..... ١٦٧٦

- المسألة ١٩٩: ..... ١٦٧٦
- المسألة ٢٠٠: ..... ١٦٧٧
- المسألة ٢٠١: ..... ١٦٧٧
- المسألة ٢٠٢: ..... ١٦٧٧
- المسألة ٢٠٣: ..... ١٦٧٧
- المسألة ٢٠٤: ..... ١٦٧٨
- المسألة ٢٠٥: ..... ١٦٧٨
- المسألة ٢٠٦: ..... ١٦٧٨
- المسألة ٢٠٧: ..... ١٦٧٨
- المسألة ٢٠٨: ..... ١٦٧٩
- المسألة ٢٠٩: ..... ١٦٧٩
- المسألة ٢١٠: ..... ١٦٧٩
- المسألة ٢١١: ..... ١٦٧٩
- المسألة ٢١٢: ..... ١٦٧٩
- المسألة ٢١٣: ..... ١٦٨٠
- المسألة ٢١٤: ..... ١٦٨٠
- المسألة ٢١٥: ..... ١٦٨٠
- المسألة ٢١٦: ..... ١٦٨١
- المسألة ٢١٧: ..... ١٦٨١
- المسألة ٢١٨: ..... ١٦٨١
- المسألة ٢١٩: ..... ١٦٨١
- المسألة ٢٢٠: ..... ١٦٨١
- المسألة ٢٢١: ..... ١٦٨٢
- المسألة ٢٢٢: ..... ١٦٨٢

المسألة ٢٢٣: ..... ١٦٨٢

المسألة ٢٢٤: ..... ١٦٨٣

المسألة ٢٢٥: ..... ١٦٨٣

المسألة ٢٢٦: ..... ١٦٨٣

الفصل السابع في بقيه من أحكام الإجارة ..... ١٦٨٤

المسألة ٢٢٧: ..... ١٦٨٤

المسألة ٢٢٨: ..... ١٦٨٤

المسألة ٢٢٩: ..... ١٦٨٤

المسألة ٢٣٠: ..... ١٦٨٥

المسألة ٢٣١: ..... ١٦٨٥

المسألة ٢٣٢: ..... ١٦٨٥

المسألة ٢٣٣: ..... ١٦٨٥

المسألة ٢٣٤: ..... ١٦٨٥

المسألة ٢٣٥: ..... ١٦٨٦

المسألة ٢٣٦: ..... ١٦٨٦

المسألة ٢٣٧: ..... ١٦٨٧

المسألة ٢٣٨: ..... ١٦٨٧

المسألة ٢٣٩: ..... ١٦٨٧

المسألة ٢٤٠: ..... ١٦٨٨

المسألة ٢٤١: ..... ١٦٨٩

المسألة ٢٤٢: ..... ١٦٨٩

المسألة ٢٤٣: ..... ١٦٨٩

المسألة ٢٤٤: ..... ١٦٨٩

المسألة ٢٤٥: ..... ١٦٩٠

- المسألة ٢٤٦: ..... ١٦٩٠
- المسألة ٢٤٧: ..... ١٦٩٠
- المسألة ٢٤٨: ..... ١٦٩١
- المسألة ٢٤٩: ..... ١٦٩١
- المسألة ٢٥٠: ..... ١٦٩١
- المسألة ٢٥١: ..... ١٦٩١
- المسألة ٢٥٢: ..... ١٦٩٢
- المسألة ٢٥٣: ..... ١٦٩٢
- المسألة ٢٥٤: ..... ١٦٩٢
- المسألة ٢٥٥: ..... ١٦٩٢
- المسألة ٢٥٦: ..... ١٦٩٢
- المسألة ٢٥٧: ..... ١٦٩٣
- المسألة ٢٥٨: ..... ١٦٩٣
- المسألة ٢٥٩: ..... ١٦٩٣
- كتاب المضاربة ..... ١٦٩٣
- اشارة ..... ١٦٩٣
- الفصل الأول في عقد المضاربة و شرائطها ..... ١٦٩٤
- المسألة الأولى: ..... ١٦٩٤
- المسألة الثانية: ..... ١٦٩٤
- المسألة الثالثة: ..... ١٦٩٤
- المسألة الرابعة: ..... ١٦٩٤
- المسألة الخامسة: ..... ١٦٩٥
- المسألة السادسة: ..... ١٦٩٥
- المسألة السابعة: ..... ١٦٩٥

المسألة الثامنة: ..... ١٦٩٥

المسألة التاسعة: ..... ١٦٩٦

المسألة العاشرة: ..... ١٦٩٦

المسألة ١١: ..... ١٦٩٦

المسألة ١٢: ..... ١٦٩٦

المسألة ١٣: ..... ١٦٩٧

المسألة ١٤: ..... ١٦٩٧

المسألة ١٥: ..... ١٦٩٧

المسألة ١٦: ..... ١٦٩٧

المسألة ١٧: ..... ١٦٩٨

المسألة ١٨: ..... ١٦٩٨

المسألة ١٩: ..... ١٦٩٨

المسألة ٢٠: ..... ١٦٩٩

المسألة ٢١: ..... ١٦٩٩

المسألة ٢٢: ..... ١٦٩٩

المسألة ٢٣: ..... ١٦٩٩

المسألة ٢٤: ..... ١٧٠٠

المسألة ٢٥: ..... ١٧٠٠

الفصل الثاني المضاربة من العقود الجائزة ..... ١٧٠٠

المسألة ٢٦: ..... ١٧٠٠

المسألة ٢٧: ..... ١٧٠٠

المسألة ٢٨: ..... ١٧٠١

المسألة ٢٩: ..... ١٧٠١

المسألة ٣٠: ..... ١٧٠١

المسألة ٣١: ..... ١٧٠٢

المسألة ٣٢: ..... ١٧٠٢

المسألة ٣٣: ..... ١٧٠٢

المسألة ٣٤: ..... ١٧٠٣

المسألة ٣٥: ..... ١٧٠٣

المسألة ٣٦: ..... ١٧٠٣

المسألة ٣٧: ..... ١٧٠٣

المسألة ٣٨: ..... ١٧٠٤

المسألة ٣٩: ..... ١٧٠٤

المسألة ٤٠: ..... ١٧٠٤

المسألة ٤١: ..... ١٧٠٤

المسألة ٤٢: ..... ١٧٠٥

المسألة ٤٣: ..... ١٧٠٥

المسألة ٤٤: ..... ١٧٠٦

المسألة ٤٥: ..... ١٧٠٦

المسألة ٤٦: ..... ١٧٠٦

المسألة ٤٧: ..... ١٧٠٧

المسألة ٤٨: ..... ١٧٠٧

المسألة ٤٩: ..... ١٧٠٧

المسألة ٥٠: ..... ١٧٠٧

الفصل الثالث في نفقة العامل في سفر المضاربة ..... ١٧٠٧

المسألة ٥١: ..... ١٧٠٧

المسألة ٥٢: ..... ١٧٠٨

المسألة ٥٣: ..... ١٧٠٨

- المسألة ٥٤: ..... ١٧٠٨
- المسألة ٥٥: ..... ١٧٠٨
- المسألة ٥٦: ..... ١٧٠٩
- المسألة ٥٧: ..... ١٧٠٩
- المسألة ٥٨: ..... ١٧٠٩
- المسألة ٥٩: ..... ١٧١٠
- المسألة ٦٠: ..... ١٧١٠
- المسألة ٦١: ..... ١٧١٠
- المسألة ٦٢: ..... ١٧١٠
- المسألة ٦٣: ..... ١٧١١
- المسألة ٦٤: ..... ١٧١١
- المسألة ٦٥: ..... ١٧١١
- المسألة ٦٦: ..... ١٧١٢
- المسألة ٦٧: ..... ١٧١٢
- المسألة ٦٨: ..... ١٧١٢
- المسألة ٦٩: ..... ١٧١٣
- المسألة ٧٠: ..... ١٧١٣
- المسألة ٧١: ..... ١٧١٣
- المسألة ٧٢: ..... ١٧١٤
- المسألة ٧٣: ..... ١٧١٤
- المسألة ٧٤: ..... ١٧١٤
- المسألة ٧٥: ..... ١٧١٥
- المسألة ٧٦: ..... ١٧١٥
- المسألة ٧٧: ..... ١٧١٥

- المسألة ٧٨: ..... ١٧١٥
- المسألة ٧٩: ..... ١٧١٦
- المسألة ٨٠: ..... ١٧١٦
- المسألة ٨١: ..... ١٧١٦
- المسألة ٨٢: ..... ١٧١٧
- المسألة ٨٣: ..... ١٧١٧
- الفصل الرابع في حصه العامل من الربح ..... ١٧١٧
- المسألة ٨٤: ..... ١٧١٧
- المسألة ٨٥: ..... ١٧١٨
- المسألة ٨٦: ..... ١٧١٨
- المسألة ٨٧: ..... ١٧١٩
- المسألة ٨٨: ..... ١٧١٩
- المسألة ٨٩: ..... ١٧١٩
- المسألة ٩٠: ..... ١٧٢٠
- المسألة ٩١: ..... ١٧٢٠
- المسألة ٩٢: ..... ١٧٢٠
- المسألة ٩٣: ..... ١٧٢٠
- المسألة ٩٤: ..... ١٧٢١
- المسألة ٩٥: ..... ١٧٢١
- المسألة ٩٦: ..... ١٧٢١
- المسألة ٩٧: ..... ١٧٢٢
- المسألة ٩٨: ..... ١٧٢٢
- المسألة ٩٩: ..... ١٧٢٢
- المسألة ١٠٠: ..... ١٧٢٢



المسألة ١٠١: ..... ١٧٢٣

المسألة ١٠٢: ..... ١٧٢٣

المسألة ١٠٣: ..... ١٧٢٣

المسألة ١٠٤: ..... ١٧٢٣

المسألة ١٠٥: ..... ١٧٢٣

المسألة ١٠٦: ..... ١٧٢٤

المسألة ١٠٧: ..... ١٧٢٤

المسألة ١٠٨: ..... ١٧٢٤

المسألة ١٠٩: ..... ١٧٢٤

المسألة ١١٠: ..... ١٧٢٤

المسألة ١١١: ..... ١٧٢٥

المسألة ١١٢: ..... ١٧٢٥

المسألة ١١٣: ..... ١٧٢٦

المسألة ١١٤: ..... ١٧٢٦

المسألة ١١٥: ..... ١٧٢٦

الفصل الخامس فى جملة من أحكام المضاربة ..... ١٧٢٦

المسألة ١١٦: ..... ١٧٢٦

المسألة ١١٧: ..... ١٧٢٧

المسألة ١١٨: ..... ١٧٢٧

المسألة ١١٩: ..... ١٧٢٧

المسألة ١٢٠: ..... ١٧٢٧

المسألة ١٢١: ..... ١٧٢٨

المسألة ١٢٢: ..... ١٧٢٨

المسألة ١٢٣: ..... ١٧٢٨

- المسألة ١٢٤: ..... ١٧٢٨
- المسألة ١٢٥: ..... ١٧٢٩
- المسألة ١٢٦: ..... ١٧٢٩
- المسألة ١٢٧: ..... ١٧٢٩
- المسألة ١٢٨: ..... ١٧٢٩
- المسألة ١٢٩: ..... ١٧٢٩
- المسألة ١٣٠: ..... ١٧٢٩
- المسألة ١٣١: ..... ١٧٣٠
- المسألة ١٣٢: ..... ١٧٣٠
- المسألة ١٣٣: ..... ١٧٣٠
- المسألة ١٣٤: ..... ١٧٣٠
- المسألة ١٣٥: ..... ١٧٣١
- المسألة ١٣٦: ..... ١٧٣١
- المسألة ١٣٧: ..... ١٧٣١
- المسألة ١٣٨: ..... ١٧٣٢
- المسألة ١٣٩: ..... ١٧٣٢
- المسألة ١٤٠: ..... ١٧٣٢
- المسألة ١٤١: ..... ١٧٣٢
- الشركة و أحكامها ..... ١٧٣٣
- اشارة ..... ١٧٣٣
- [مسائل] ..... ١٧٣٣
- المسألة الأولى: ..... ١٧٣٣
- المسألة الثانية: ..... ١٧٣٣
- المسألة الثالثة: ..... ١٧٣٤

- المسألة الرابعة: ..... ١٧٣٤
- المسألة الخامسة: ..... ١٧٣٤
- المسألة السادسة: ..... ١٧٣٤
- المسألة السابعة: ..... ١٧٣٤
- المسألة الثامنة: ..... ١٧٣٥
- المسألة التاسعة: ..... ١٧٣٥
- المسألة العاشرة: ..... ١٧٣٥
- المسألة ١١: ..... ١٧٣٦
- المسألة ١٢: ..... ١٧٣٦
- المسألة ١٣: ..... ١٧٣٦
- المسألة ١٤: ..... ١٧٣٦
- المسألة ١٥: ..... ١٧٣٦
- المسألة ١٦: ..... ١٧٣٧
- المسألة ١٧: ..... ١٧٣٧
- المسألة ١٨: ..... ١٧٣٧
- المسألة ١٩: ..... ١٧٣٨
- المسألة ٢٠: ..... ١٧٣٨
- المسألة ٢١: ..... ١٧٣٨
- المسألة ٢٢: ..... ١٧٣٨
- المسألة ٢٣: ..... ١٧٣٩
- المسألة ٢٤: ..... ١٧٣٩
- المسألة ٢٥: ..... ١٧٣٩
- المسألة ٢٦: ..... ١٧٣٩
- المسألة ٢٧: ..... ١٧٤٠

- المسألة ٢٨: ..... ١٧٤٠
- المسألة ٢٩: ..... ١٧٤٠
- المسألة ٣٠: ..... ١٧٤٠
- المسألة ٣١: ..... ١٧٤٠
- المسألة ٣٢: ..... ١٧٤١
- المسألة ٣٣: ..... ١٧٤١
- المسألة ٣٤: ..... ١٧٤١
- فصل، فى القسمة: ..... ١٧٤١
- المسألة ٣٥: ..... ١٧٤١
- المسألة ٣٦: ..... ١٧٤١
- المسألة ٣٧: ..... ١٧٤٢
- المسألة ٣٨: ..... ١٧٤٢
- المسألة ٣٩: ..... ١٧٤٣
- المسألة ٤٠: ..... ١٧٤٣
- المسألة ٤١: ..... ١٧٤٣
- المسألة ٤٢: ..... ١٧٤٤
- المسألة ٤٣: ..... ١٧٤٤
- المسألة ٤٤: ..... ١٧٤٤
- المسألة ٤٥: ..... ١٧٤٤
- المسألة ٤٦: ..... ١٧٤٤
- المسألة ٤٧: ..... ١٧٤٥
- المسألة ٤٨: ..... ١٧٤٥
- المسألة ٤٩: ..... ١٧٤٥
- المسألة ٥٠: ..... ١٧٤٥

- المسألة ٥١: ..... ١٧٤٦
- المسألة ٥٢: ..... ١٧٤٦
- المسألة ٥٣: ..... ١٧٤٦
- المسألة ٥٤: ..... ١٧٤٦
- المسألة ٥٥: ..... ١٧٤٧
- المسألة ٥٦: ..... ١٧٤٧
- المسائل المستحدثة ..... ١٧٤٧
- اشاره ..... ١٧٤٧
- التأمين ..... ١٧٤٧
- اشارة ..... ١٧٤٨
- المسألة ١: ..... ١٧٤٨
- المسألة ٢: ..... ١٧٤٨
- المسألة ٣: ..... ١٧٤٨
- المسألة ٤: ..... ١٧٤٩
- المسألة ٥: ..... ١٧٤٩
- المسألة ٦: ..... ١٧٤٩
- السرقفلية ..... ١٧٤٩
- اشارة ..... ١٧٤٩
- المسألة ٧: ..... ١٧٥٠
- المسألة ٨: ..... ١٧٥٠
- المسألة ٩: ..... ١٧٥٠
- المسألة ١٠: ..... ١٧٥١
- المسألة ١١: ..... ١٧٥١
- المسألة ١٢: ..... ١٧٥١

- ١٧٥١ ..... التلقيح الصناعي
- ١٧٥١ ..... اشارة
- ١٧٥٢ ..... المسألة ١٣:-
- ١٧٥٢ ..... المسألة ١٤:-
- ١٧٥٢ ..... المسألة ١٥:-
- ١٧٥٢ ..... المسألة ١٦:-
- ١٧٥٢ ..... المسألة ١٧:-
- ١٧٥٣ ..... المسألة ١٨:-
- ١٧٥٣ ..... منع الحمل
- ١٧٥٣ ..... اشارة
- ١٧٥٤ ..... المسألة ١٩:-
- ١٧٥٤ ..... اشارة
- ١٧٥٤ ..... تنبيه:-
- ١٧٥٤ ..... المسألة ٢٠:-
- ١٧٥٥ ..... المسألة ٢١:-
- ١٧٥٥ ..... المسألة ٢٢:-
- ١٧٥٥ ..... المسألة ٢٣:-
- ١٧٥٥ ..... اشارة
- ١٧٥٥ ..... ملاحظة:-
- ١٧٥٦ ..... المسألة ٢٤:-
- ١٧٥٦ ..... التشريح
- ١٧٥٦ ..... المسألة ٢٥:-
- ١٧٥٦ ..... المسألة ٢٦:-
- ١٧٥٦ ..... المسألة ٢٧:-

- المسألة ٢٨:- ..... ١٧٥٧
- المسألة ٢٩:- ..... ١٧٥٧
- المسألة ٣٠:- ..... ١٧٥٧
- الترقيع ..... ١٧٥٧
- اشارة ..... ١٧٥٧
- المسألة ٣١:- ..... ١٧٥٧
- المسألة ٣٢:- ..... ١٧٥٨
- المسألة ٣٣:- ..... ١٧٥٨
- المسألة ٣٤:- ..... ١٧٥٨
- المسألة ٣٥:- ..... ١٧٥٨
- المسألة ٣٦:- ..... ١٧٥٩
- المسألة ٣٧:- ..... ١٧٥٩
- المسألة ٣٨:- ..... ١٧٥٩
- الأوراق النقدية ..... ١٧٥٩
- اشارة ..... ١٧٥٩
- المسألة ٣٩:- ..... ١٧٦٠
- المسألة ٤٠:- ..... ١٧٦٠
- المسألة ٤١:- ..... ١٧٦٠
- المسألة ٤٢:- ..... ١٧٦١
- اشارة ..... ١٧٦١
- تنبيه:- ..... ١٧٦١
- المسألة ٤٣:- ..... ١٧٦١
- المسألة ٤٤:- ..... ١٧٦٢
- المسألة ٤٥:- ..... ١٧٦٢

- أحكام اللفظة ..... ١٧٦٢
- المسألة ٤٦:- ..... ١٧٦٢
- المسألة ٤٧:- ..... ١٧٦٣
- المسألة ٤٨:- ..... ١٧٦٣
- الشوارع التي تفتحها الدولة ..... ١٧٦٣
- المسألة ٤٩:- ..... ١٧٦٣
- المسألة ٥٠:- ..... ١٧٦٤
- المسألة ٥١:- ..... ١٧٦٤
- المسألة ٥٢:- ..... ١٧٦٤
- المسألة ٥٣:- ..... ١٧٦٤
- المسألة ٥٤:- ..... ١٧٦٥
- المسألة ٥٥:- ..... ١٧٦٥
- المسألة ٥٦:- ..... ١٧٦٥
- المسألة ٥٧:- ..... ١٧٦٥
- المسألة ٥٨:- ..... ١٧٦٥
- اليانصيب ..... ١٧٦٦
- اشارة ..... ١٧٦٦
- المسألة ٥٩:- ..... ١٧٦٦
- المسألة ٦٠:- ..... ١٧٦٦
- البنوك ..... ١٧٦٧
- اشارة ..... ١٧٦٧
- مع البنك الأهلي ..... ١٧٦٨
- المسألة ٦١:- ..... ١٧٦٨
- المسألة ٦٢:- ..... ١٧٦٨



- المسألة ٦٣:- ..... ١٧٦٩
- اشارة ..... ١٧٦٩
- تنبيه:- ..... ١٧٦٩
- البنك الحكومى ..... ١٧٧٠
- المسألة ٦٤:- ..... ١٧٧٠
- المسألة ٦٥:- ..... ١٧٧٠
- المسألة ٦٦:- ..... ١٧٧٠
- بنوك غير المسلمين ..... ١٧٧٠
- المسألة ٦٧:- ..... ١٧٧٠
- المسألة ٦٨:- ..... ١٧٧٠
- المسألة ٦٩:- ..... ١٧٧١
- المسألة ٧٠:- ..... ١٧٧١
- التوفير ..... ١٧٧١
- المسألة ٧١:- ..... ١٧٧١
- السحب على المكشوف ..... ١٧٧١
- المسألة ٧٢:- ..... ١٧٧١
- التحويل ..... ١٧٧٢
- المسألة ٧٣:- ..... ١٧٧٢
- المسألة ٧٤:- ..... ١٧٧٢
- المسألة ٧٥:- ..... ١٧٧٣
- المسألة ٧٦:- ..... ١٧٧٣
- المسألة ٧٧:- ..... ١٧٧٣
- المسألة ٧٨:- ..... ١٧٧٤
- تحصيل الصكوك و الأوراق التجارية ..... ١٧٧٤

- المسألة ٧٩:- ..... ١٧٧٤
- المسألة ٨٠:- ..... ١٧٧٤
- اشارة ..... ١٧٧٤
- ملاحظة:- ..... ١٧٧٥
- المسألة ٨١:- ..... ١٧٧٥
- بيع الأسهم و السندات ..... ١٧٧٥
- المسألة ٨٢:- ..... ١٧٧٥
- المسألة ٨٣:- ..... ١٧٧٦
- بيع العملة الأجنبية و شراؤها ..... ١٧٧٦
- المسألة ٨٤:- ..... ١٧٧٦
- المسألة ٨٥:- ..... ١٧٧٦
- خصم الكمبيالة ..... ١٧٧٧
- المسألة ٨٦:- ..... ١٧٧٧
- المسألة ٨٧:- ..... ١٧٧٨
- المسألة ٨٨:- ..... ١٧٧٨
- المسألة ٨٩:- ..... ١٧٧٨
- المسألة ٩٠:- ..... ١٧٧٩
- المسألة ٩١:- ..... ١٧٧٩
- المسألة ٩٢:- ..... ١٧٧٩
- المسألة ٩٣:- ..... ١٧٨٠
- كفالة البنك ..... ١٧٨٠
- اشارة ..... ١٧٨٠
- المسألة ٩٤:- ..... ١٧٨٠
- المسألة ٩٥:- ..... ١٧٨٠

- المسألة ٩٦:- ..... ١٧٨١
- المسألة ٩٧:- ..... ١٧٨١
- فتح الاعتماد ..... ١٧٨١
- اشارة ..... ١٧٨١
- المسألة ٩٨:- ..... ١٧٨٢
- المسألة ٩٩:- ..... ١٧٨٢
- المسألة ١٠٠:- ..... ١٧٨٢
- المسألة ١٠١:- ..... ١٧٨٢
- المسألة ١٠٢:- ..... ١٧٨٢
- المسألة ١٠٣:- ..... ١٧٨٢
- المسألة ١٠٤:- ..... ١٧٨٣
- المسألة ١٠٥:- ..... ١٧٨٣
- المسألة ١٠٦:- ..... ١٧٨٣
- المسألة ١٠٧:- ..... ١٧٨٣
- العمل فى البنك ..... ١٧٨٤
- المسألة ١٠٨:- ..... ١٧٨٤
- المسألة ١٠٩:- ..... ١٧٨٤
- المسألة ١١٠:- ..... ١٧٨٤
- الصلاة فى الطائرة ..... ١٧٨٤
- المسألة ١١١:- ..... ١٧٨٤
- المسألة ١١٢:- ..... ١٧٨٥
- المسألة ١١٣:- ..... ١٧٨٥
- المسألة ١١٤:- ..... ١٧٨٥
- الجزء الخامس ..... ١٧٨٥

- ١٧٨٥ ..... المعاملات
- ١٧٨٥ ..... كتاب الشفعة
- ١٧٨٦ ..... اشارة
- ١٧٨٦ ..... الفصل الأول فى موارد ثبوت الشفعة و شروطها
- ١٧٨٦ ..... (المسألة الأولى):
- ١٧٨٦ ..... (المسألة الثانية):
- ١٧٨٧ ..... (المسألة الثالثة):
- ١٧٨٧ ..... (المسألة الرابعة):
- ١٧٨٧ ..... (المسألة الخامسة):
- ١٧٨٧ ..... (المسألة السادسة):
- ١٧٨٨ ..... (المسألة السابعة):
- ١٧٨٨ ..... (المسألة الثامنة):
- ١٧٨٨ ..... (المسألة التاسعة):
- ١٧٨٩ ..... (المسألة العاشرة):
- ١٧٨٩ ..... (المسألة ١١):
- ١٧٨٩ ..... (المسألة ١٢):
- ١٧٨٩ ..... (المسألة ١٣):
- ١٧٩٠ ..... (المسألة ١٤):
- ١٧٩٠ ..... (المسألة ١٥):
- ١٧٩٠ ..... الفصل الثانى فى الشفيع
- ١٧٩٠ ..... (المسألة ١٦):
- ١٧٩٠ ..... (المسألة ١٧):
- ١٧٩١ ..... (المسألة ١٨):
- ١٧٩١ ..... (المسألة ١٩):

١٧٩١ ..... (المسألة ٢٠):

١٧٩١ ..... (المسألة ٢١):

١٧٩٢ ..... (المسألة ٢٢):

١٧٩٢ ..... (المسألة ٢٣):

١٧٩٢ ..... (المسألة ٢٤):

١٧٩٣ ..... (المسألة ٢٥):

١٧٩٣ ..... (المسألة ٢٦):

١٧٩٣ ..... (المسألة ٢٧):

١٧٩٤ ..... الفصل الثالث في الأخذ بالشفعة

١٧٩٤ ..... (المسألة ٢٨):

١٧٩٤ ..... (المسألة ٢٩):

١٧٩٤ ..... (المسألة ٣٠):

١٧٩٥ ..... (المسألة ٣١):

١٧٩٥ ..... (المسألة ٣٢):

١٧٩٥ ..... (المسألة ٣٣):

١٧٩٥ ..... (المسألة ٣٤):

١٧٩٦ ..... (المسألة ٣٥):

١٧٩٦ ..... (المسألة ٣٦):

١٧٩٧ ..... (المسألة ٣٧):

١٧٩٧ ..... (المسألة ٣٨):

١٧٩٧ ..... (المسألة ٣٩):

١٧٩٨ ..... (المسألة ٤٠):

١٧٩٨ ..... (المسألة ٤١):

١٧٩٨ ..... (المسألة ٤٢):

- ١٧٩٨ .....: (المسألة ٤٣)
- ١٧٩٩ .....: (المسألة ٤٤)
- ١٧٩٩ .....: (المسألة ٤٥)
- ١٧٩٩ .....: (المسألة ٤٦)
- ١٨٠٠ .....: (المسألة ٤٧)
- ١٨٠٠ .....: (المسألة ٤٨)
- ١٨٠٠ .....: (المسألة ٤٩)
- ١٨٠٠ .....: (المسألة ٥٠)
- ١٨٠١ .....: (المسألة ٥١)
- ١٨٠١ .....: (المسألة ٥٢)
- ١٨٠١ .....: (المسألة ٥٣)
- ١٨٠٢ .....: (المسألة ٥٤)
- ١٨٠٢ .....: (المسألة ٥٥)
- ١٨٠٢ .....: (المسألة ٥٦)
- ١٨٠٢ .....: (المسألة ٥٧)
- ١٨٠٣ .....: (المسألة ٥٨)
- ١٨٠٣ .....: (المسألة ٥٩)
- ١٨٠٣ .....: (المسألة ٦٠)
- ١٨٠٤ .....: (المسألة ٦١)
- ١٨٠٤ ..... كتاب الجعالة
- ١٨٠٤ ..... اشارة
- ١٨٠٥ ..... الفصل الأول في الجعالة و شروط صحتها
- ١٨٠٥ .....: (المسألة الأولى)
- ١٨٠٥ .....: (المسألة الثانية)

١٨٠٥ ..... (المسألة الثالثة):

١٨٠٦ ..... (المسألة الرابعة):

١٨٠٦ ..... (المسألة الخامسة):

١٨٠٦ ..... (المسألة السادسة):

١٨٠٧ ..... (المسألة السابعة):

١٨٠٧ ..... (المسألة الثامنة):

١٨٠٨ ..... (المسألة التاسعة):

١٨٠٨ ..... (المسألة العاشرة):

١٨٠٨ ..... (المسألة ١١):

١٨٠٨ ..... (المسألة ١٢):

١٨٠٩ ..... (المسألة ١٣):

١٨٠٩ ..... (المسألة ١٤):

١٨٠٩ ..... (المسألة ١٥):

١٨١٠ ..... الفصل الثاني فى بعض أحكام الجعالة

١٨١٠ ..... (المسألة ١٦):

١٨١٠ ..... (المسألة ١٧):

١٨١٠ ..... (المسألة ١٨):

١٨١١ ..... (المسألة ١٩):

١٨١١ ..... (المسألة ٢٠):

١٨١٢ ..... (المسألة ٢١):

١٨١٢ ..... (المسألة ٢٢):

١٨١٢ ..... (المسألة ٢٣):

١٨١٣ ..... (المسألة ٢٤):

١٨١٣ ..... (المسألة ٢٥):

١٨١٣ ..... (المسألة ٢٦):

١٨١٤ ..... (المسألة ٢٧):

١٨١٤ ..... (المسألة ٢٨):

١٨١٥ ..... (المسألة ٢٩):

١٨١٥ ..... (المسألة ٣٠):

١٨١٥ ..... (المسألة ٣١):

١٨١٦ ..... (المسألة ٣٢):

١٨١٦ ..... الفصل الثالث فى التامين

١٨١٦ ..... (المسألة ٣٣):

١٨١٦ ..... (المسألة ٣٤):

١٨١٧ ..... (المسألة ٣٥):

١٨١٧ ..... (المسألة ٣٦):

١٨١٧ ..... (المسألة ٣٧):

١٨١٨ ..... (المسألة ٣٨):

١٨١٨ ..... (المسألة ٣٩):

١٨١٩ ..... (المسألة ٤٠):

١٨١٩ ..... كتاب العارية

١٨١٩ ..... اشارة

١٨١٩ ..... الفصل الأول فى العارية و ما يشترط فى صحتها

١٨١٩ ..... (المسألة الأولى):

١٨١٩ ..... (المسألة الثانية):

١٨٢٠ ..... (المسألة الثالثة):

١٨٢٠ ..... (المسألة الرابعة):

١٨٢١ ..... (المسألة الخامسة):



١٨٢١ ..... (المسألة السادسة):

١٨٢١ ..... (المسألة السابعة):

١٨٢٢ ..... (المسألة الثامنة):

١٨٢٢ ..... (المسألة التاسعة):

١٨٢٢ ..... (المسألة العاشرة):

١٨٢٢ ..... (المسألة ١١):

١٨٢٣ ..... (المسألة ١٢):

١٨٢٣ ..... (المسألة ١٣):

١٨٢٤ ..... (المسألة ١٤):

١٨٢٤ ..... (المسألة ١٥):

١٨٢٥ ..... الفصل الثاني في بعض أحكام العارية.

١٨٢٥ ..... (المسألة ١٦):

١٨٢٥ ..... (المسألة ١٧):

١٨٢٥ ..... (المسألة ١٨):

١٨٢٦ ..... (المسألة ١٩):

١٨٢٦ ..... (المسألة ٢٠):

١٨٢٦ ..... (المسألة ٢١):

١٨٢٧ ..... (المسألة ٢٢):

١٨٢٧ ..... (المسألة ٢٣):

١٨٢٧ ..... (المسألة ٢٤):

١٨٢٨ ..... (المسألة ٢٥):

١٨٢٨ ..... (المسألة ٢٦):

١٨٢٨ ..... (المسألة ٢٧):

١٨٢٨ ..... (المسألة ٢٨):

١٨٢٩ ..... (المسألة ٢٩):

١٨٢٩ ..... (المسألة ٣٠):

١٨٢٩ ..... (المسألة ٣١):

١٨٢٩ ..... (المسألة ٣٢):

١٨٣٠ ..... الفصل الثالث فى أحكام أخرى للعارية

١٨٣٠ ..... (المسألة ٣٣):

١٨٣٠ ..... (المسألة ٣٤):

١٨٣١ ..... (المسألة ٣٥):

١٨٣١ ..... (المسألة ٣٦):

١٨٣١ ..... (المسألة ٣٧):

١٨٣١ ..... (المسألة ٣٨):

١٨٣٢ ..... (المسألة ٣٩):

١٨٣٢ ..... (المسألة ٤٠):

١٨٣٢ ..... (المسألة ٤١):

١٨٣٢ ..... كتاب الوديعه

١٨٣٢ ..... اشارة

١٨٣٣ ..... الفصل الأول فى الوديعه و ما يعتبر فيها

١٨٣٣ ..... (المسألة الأولى):

١٨٣٣ ..... (المسألة الثانية):

١٨٣٤ ..... (المسألة الثالثة):

١٨٣٤ ..... (المسألة الرابعة):

١٨٣٤ ..... (المسألة الخامسة):

١٨٣٥ ..... (المسألة السادسة):

١٨٣٥ ..... (المسألة السابعة):

- ١٨٣٥ ..... (المسألة الثامنة):
- ١٨٣٦ ..... (المسألة التاسعة):
- ١٨٣٦ ..... (المسألة العاشرة):
- ١٨٣٦ ..... (المسألة ١١):
- ١٨٣٦ ..... (المسألة ١٢):
- ١٨٣٧ ..... (المسألة ١٣):
- ١٨٣٧ ..... (المسألة ١٤):
- ١٨٣٨ ..... (المسألة ١٥):
- ١٨٣٨ ..... (المسألة ١٦):
- ١٨٣٨ ..... (المسألة ١٧):
- ١٨٣٨ ..... (المسألة ١٨):
- ١٨٣٩ ..... (المسألة ١٩):
- ١٨٣٩ ..... (المسألة ٢٠):
- ١٨٣٩ ..... (المسألة ٢١):
- ١٨٤٠ ..... (المسألة ٢٢):
- ١٨٤٠ ..... (المسألة ٢٣):
- ١٨٤٠ ..... (المسألة ٢٤):
- ١٨٤٠ ..... (المسألة ٢٥):
- ١٨٤١ ..... (المسألة ٢٦):
- ١٨٤١ ..... (المسألة ٢٧):
- ١٨٤١ ..... (المسألة ٢٨):
- ١٨٤٢ ..... (المسألة ٢٩):
- ١٨٤٢ ..... (المسألة ٣٠):
- ١٨٤٣ ..... (المسألة ٣١):

١٨٤٣ .....: (المسألة ٣٢)

١٨٤٣ .....: (المسألة ٣٣)

١٨٤٣ .....: (المسألة ٣٤)

١٨٤٤ .....: (المسألة ٣٥)

١٨٤٤ .....: (المسألة ٣٦)

١٨٤٤ .....: (المسألة ٣٧)

١٨٤٥ .....: (المسألة ٣٨)

١٨٤٥ .....: (المسألة ٣٩)

١٨٤٥ .....: (المسألة ٤٠)

١٨٤٦ .....: (المسألة ٤١)

١٨٤٦ .....: (المسألة ٤٢)

١٨٤٦ .....: (المسألة ٤٣)

١٨٤٦ ..... الفصل الثاني في ما يوجب ضمان الوديعة

١٨٤٦ .....: (المسألة ٤٤)

١٨٤٧ .....: (المسألة ٤٥)

١٨٤٧ .....: (المسألة ٤٦)

١٨٤٧ .....: (المسألة ٤٧)

١٨٤٨ .....: (المسألة ٤٨)

١٨٤٨ .....: (المسألة ٤٩)

١٨٤٨ .....: (المسألة ٥٠)

١٨٤٨ .....: (المسألة ٥١)

١٨٤٩ .....: (المسألة ٥٢)

١٨٤٩ .....: (المسألة ٥٣)

١٨٤٩ .....: (المسألة ٥٤)

١٨٤٩ .....: (المسألة ٥٥)

١٨٥٠ .....: (المسألة ٥٦)

١٨٥٠ .....: (المسألة ٥٧)

١٨٥٠ .....: (المسألة ٥٨)

١٨٥٠ .....: (المسألة ٥٩)

١٨٥١ .....: (المسألة ٦٠)

١٨٥١ .....: (المسألة ٦١)

١٨٥١ .....: (المسألة ٦٢)

١٨٥٢ .....: (المسألة ٦٣)

١٨٥٢ ..... الفصل الثالث فى بعض أحكام الوديعه

١٨٥٢ .....: (المسألة ٦٤)

١٨٥٢ .....: (المسألة ٦٥)

١٨٥٣ .....: (المسألة ٦٦)

١٨٥٣ .....: (المسألة ٦٧)

١٨٥٣ .....: (المسألة ٦٨)

١٨٥٣ .....: (المسألة ٦٩)

١٨٥٤ .....: (المسألة ٧٠)

١٨٥٤ .....: (المسألة ٧١)

١٨٥٤ .....: (المسألة ٧٢)

١٨٥٥ .....: (المسألة ٧٣)

١٨٥٥ .....: (المسألة ٧٤)

١٨٥٥ .....: (المسألة ٧٥)

١٨٥٦ .....: (المسألة ٧٦)

١٨٥٦ .....: (المسألة ٧٧)

- ١٨٥٦ ..... الفصل الرابع في الأمانة الشرعية
- ١٨٥٦ ..... (المسألة ٧٨):
- ١٨٥٧ ..... (المسألة ٧٩):
- ١٨٥٧ ..... (المسألة ٨٠):
- ١٨٥٨ ..... (المسألة ٨١):
- ١٨٥٨ ..... (المسألة ٨٢):
- ١٨٥٨ ..... (المسألة ٨٣):
- ١٨٥٩ ..... (المسألة ٨٤):
- ١٨٥٩ ..... كتاب احياء الموات و ما يتبع ذلك من المشتركات العامة
- ١٨٥٩ ..... اشارة
- ١٨٥٩ ..... الفصل الأول في الأرضين الميتة و أحكامها
- ١٨٥٩ ..... (المسألة الأولى):
- ١٨٦٠ ..... (المسألة الثانية):
- ١٨٦٠ ..... (المسألة الثالثة):
- ١٨٦١ ..... (المسألة الرابعة):
- ١٨٦١ ..... (المسألة الخامسة):
- ١٨٦١ ..... (المسألة السادسة):
- ١٨٦٢ ..... (المسألة السابعة):
- ١٨٦٢ ..... (المسألة الثامنة):
- ١٨٦٢ ..... (المسألة التاسعة):
- ١٨٦٣ ..... (المسألة العاشرة):
- ١٨٦٣ ..... (المسألة ١١):
- ١٨٦٣ ..... (المسألة ١٢):
- ١٨٦٤ ..... (المسألة ١٣):

١٨٦٤ .....: (المسألة ١٤)

١٨٦٤ .....: (المسألة ١٥)

١٨٦٥ .....: (المسألة ١٦)

١٨٦٥ .....: (المسألة ١٧)

١٨٦٥ .....: (المسألة ١٨)

١٨٦٦ .....: (المسألة ١٩)

١٨٦٦ ..... الفصل الثاني في حريم الأملاك المحياة

١٨٦٦ .....: (المسألة ٢٠)

١٨٦٦ .....: (المسألة ٢١)

١٨٦٧ .....: (المسألة ٢٢)

١٨٦٧ .....: (المسألة ٢٣)

١٨٦٧ .....: (المسألة ٢٤)

١٨٦٨ .....: (المسألة ٢٥)

١٨٦٨ .....: (المسألة ٢٦)

١٨٦٨ .....: (المسألة ٢٧)

١٨٦٩ .....: (المسألة ٢٨)

١٨٦٩ .....: (المسألة ٢٩)

١٨٦٩ .....: (المسألة ٣٠)

١٨٧٠ .....: (المسألة ٣١)

١٨٧٠ .....: (المسألة ٣٢)

١٨٧١ .....: (المسألة ٣٣)

١٨٧١ .....: (المسألة ٣٤)

١٨٧١ .....: (المسألة ٣٥)

١٨٧٢ .....: (المسألة ٣٦)

- ١٨٧٢ .....: (المسألة ٣٧)
- ١٨٧٢ .....: (المسألة ٣٨)
- ١٨٧٢ .....: (المسألة ٣٩)
- ١٨٧٣ .....: (المسألة ٤٠)
- ١٨٧٣ .....: (المسألة ٤١)
- ١٨٧٤ .....: (المسألة ٤٢)
- ١٨٧٤ .....: (المسألة ٤٣)
- ١٨٧٤ .....: (المسألة ٤٤)
- ١٨٧٤ .....: (المسألة ٤٥)
- ١٨٧٥ .....: (المسألة ٤٦)
- ١٨٧٥ ..... الفصل الثالث فى تحجير الأرض الميتة و الحمى منها
- ١٨٧٥ .....: (المسألة ٤٧)
- ١٨٧٥ .....: (المسألة ٤٨)
- ١٨٧٦ .....: (المسألة ٤٩)
- ١٨٧٦ .....: (المسألة ٥٠)
- ١٨٧٧ .....: (المسألة ٥١)
- ١٨٧٧ .....: (المسألة ٥٢)
- ١٨٧٧ .....: (المسألة ٥٣)
- ١٨٧٧ .....: (المسألة ٥٤)
- ١٨٧٨ .....: (المسألة ٥٥)
- ١٨٧٨ .....: (المسألة ٥٦)
- ١٨٧٨ .....: (المسألة ٥٧)
- ١٨٧٩ .....: (المسألة ٥٨)
- ١٨٧٩ .....: (المسألة ٥٩)



١٨٧٩ ..... (المسألة ٦٠):

١٨٧٩ ..... (المسألة ٦١):

١٨٨٠ ..... (المسألة ٦٢):

١٨٨٠ ..... الفصل الرابع فى ما يحصل به إحياء الأرض الميتة

١٨٨٠ ..... (المسألة ٦٣):

١٨٨٠ ..... (المسألة ٦٤):

١٨٨١ ..... (المسألة ٦٥):

١٨٨١ ..... (المسألة ٦٦):

١٨٨١ ..... (المسألة ٦٧):

١٨٨٢ ..... (المسألة ٦٨):

١٨٨٢ ..... (المسألة ٦٩):

١٨٨٢ ..... (المسألة ٧٠):

١٨٨٢ ..... (المسألة ٧١):

١٨٨٣ ..... (المسألة ٧٢):

١٨٨٣ ..... (المسألة ٧٣):

١٨٨٣ ..... (المسألة ٧٤):

١٨٨٤ ..... (المسألة ٧٥):

١٨٨٤ ..... (المسألة ٧٦):

١٨٨٤ ..... الفصل الخامس فى المشتركات بين الناس

١٨٨٤ ..... اشارة

١٨٨٥ ..... (المسألة ٧٧):

١٨٨٥ ..... (المسألة ٧٨):

١٨٨٥ ..... (المسألة ٧٩):

١٨٨٦ ..... (المسألة ٨٠):

١٨٨٤ .....: (المسألة ٨١)

١٨٨٤ .....: (المسألة ٨٢)

١٨٨٤ .....: (المسألة ٨٣)

١٨٨٧ .....: (المسألة ٨٤)

١٨٨٧ .....: (المسألة ٨٥)

١٨٨٧ .....: (المسألة ٨٦)

١٨٨٨ .....: (المسألة ٨٧)

١٨٨٨ .....: (المسألة ٨٨)

١٨٨٨ .....: (المسألة ٨٩)

١٨٨٩ .....: (المسألة ٩٠)

١٨٨٩ .....: (المسألة ٩١)

١٨٨٩ .....: (المسألة ٩٢)

١٨٨٩ .....: (المسألة ٩٣)

١٨٩٠ .....: (المسألة ٩٤)

١٨٩٠ .....: (المسألة ٩٥)

١٨٩١ .....: (المسألة ٩٦)

١٨٩١ .....: (المسألة ٩٧)

١٨٩١ ..... الفصل السادس في المساجد و المشاهد

١٨٩١ .....: (المسألة ٩٨)

١٨٩١ .....: (المسألة ٩٩)

١٨٩٢ .....: (المسألة ١٠٠)

١٨٩٢ .....: (المسألة ١٠١)

١٨٩٢ .....: (المسألة ١٠٢)

١٨٩٢ .....: (المسألة ١٠٣)

١٨٩٣ ..... (المسألة ١٠٤):

١٨٩٣ ..... (المسألة ١٠٥):

١٨٩٣ ..... (المسألة ١٠٦):

١٨٩٣ ..... (المسألة ١٠٧):

١٨٩٤ ..... (المسألة ١٠٨):

١٨٩٤ ..... (المسألة ١٠٩):

١٨٩٤ ..... الفصل السابع فى المدارس و الربط

١٨٩٤ ..... (المسألة ١١٠):

١٨٩٤ ..... (المسألة ١١١):

١٨٩٥ ..... (المسألة ١١٢):

١٨٩٥ ..... (المسألة ١١٣):

١٨٩٥ ..... (المسألة ١١٤):

١٨٩٦ ..... (المسألة ١١٥):

١٨٩٦ ..... (المسألة ١١٦):

١٨٩٦ ..... (المسألة ١١٧):

١٨٩٧ ..... (المسألة ١١٨):

١٨٩٧ ..... (المسألة ١١٩):

١٨٩٧ ..... الفصل الثامن فى المياه و الكلاء

١٨٩٧ ..... (المسألة ١٢٠):

١٨٩٧ ..... (المسألة ١٢١):

١٨٩٨ ..... (المسألة ١٢٢):

١٨٩٨ ..... (المسألة ١٢٣):

١٨٩٨ ..... (المسألة ١٢٤):

١٨٩٩ ..... (المسألة ١٢٥):

١٨٩٩ ..... (المسألة ١٢٦):

١٨٩٩ ..... (المسألة ١٢٧):

١٩٠٠ ..... (المسألة ١٢٨):

١٩٠٠ ..... (المسألة ١٢٩):

١٩٠٠ ..... (المسألة ١٣٠):

١٩٠١ ..... (المسألة ١٣١):

١٩٠١ ..... (المسألة ١٣٢):

١٩٠١ ..... (المسألة ١٣٣):

١٩٠١ ..... (المسألة ١٣٤):

١٩٠٢ ..... (المسألة ١٣٥):

١٩٠٢ ..... (المسألة ١٣٦):

١٩٠٣ ..... (المسألة ١٣٧):

١٩٠٣ ..... (المسألة ١٣٨):

١٩٠٣ ..... (المسألة ١٣٩):

١٩٠٤ ..... (المسألة ١٤٠):

١٩٠٤ ..... الفصل التاسع فى المعادن

١٩٠٤ ..... (المسألة ١٤١):

١٩٠٤ ..... (المسألة ١٤٢):

١٩٠٥ ..... (المسألة ١٤٣):

١٩٠٥ ..... (المسألة ١٤٤):

١٩٠٥ ..... (المسألة ١٤٥):

١٩٠٦ ..... (المسألة ١٤٦):

١٩٠٦ ..... (المسألة ١٤٧):

١٩٠٦ ..... (المسألة ١٤٨):

- ١٩٠٦ ..... (المسألة ١٤٩):
- ١٩٠٧ ..... كتاب المزارعة و المساقاة
- ١٩٠٧ ..... اشارة
- ١٩٠٧ ..... الفصل الأول في المزارعة و شروطها
- ١٩٠٧ ..... (المسألة الأولى):
- ١٩٠٧ ..... (المسألة الثانية):
- ١٩٠٧ ..... (المسألة الثالثة):
- ١٩٠٨ ..... (المسألة الرابعة):
- ١٩٠٨ ..... (المسألة الخامسة):
- ١٩٠٩ ..... (المسألة السادسة):
- ١٩٠٩ ..... (المسألة السابعة):
- ١٩١٠ ..... (المسألة الثامنة):
- ١٩١٠ ..... (المسألة التاسعة):
- ١٩١١ ..... (المسألة العاشرة):
- ١٩١١ ..... (المسألة ١١):
- ١٩١٢ ..... (المسألة ١٢):
- ١٩١٢ ..... (المسألة ١٣):
- ١٩١٢ ..... (المسألة ١٤):
- ١٩١٣ ..... (المسألة ١٥):
- ١٩١٣ ..... (المسألة ١٦):
- ١٩١٣ ..... (المسألة ١٧):
- ١٩١٤ ..... (المسألة ١٨):
- ١٩١٤ ..... (المسألة ١٩):
- ١٩١٤ ..... (المسألة ٢٠):

١٩١٥ .....: (المسألة ٢١)

١٩١٥ .....: (المسألة ٢٢)

١٩١٥ .....: (المسألة ٢٣)

١٩١٦ .....: (المسألة ٢٤)

١٩١٦ .....: (المسألة ٢٥)

١٩١٧ ..... الفصل الثاني في أحكام عقد المزارعة

١٩١٧ .....: (المسألة ٢٦)

١٩١٧ .....: (المسألة ٢٧)

١٩١٧ .....: (المسألة ٢٨)

١٩١٨ .....: (المسألة ٢٩)

١٩١٨ .....: (المسألة ٣٠)

١٩١٨ .....: (المسألة ٣١)

١٩١٩ .....: (المسألة ٣٢)

١٩١٩ .....: (المسألة ٣٣)

١٩١٩ .....: (المسألة ٣٤)

١٩٢٠ .....: (المسألة ٣٥)

١٩٢٠ .....: (المسألة ٣٦)

١٩٢٠ .....: (المسألة ٣٧)

١٩٢١ .....: (المسألة ٣٨)

١٩٢١ .....: (المسألة ٣٩)

١٩٢١ .....: (المسألة ٤٠)

١٩٢٢ .....: (المسألة ٤١)

١٩٢٢ .....: (المسألة ٤٢)

١٩٢٢ .....: (المسألة ٤٣)

- ١٩٢٣ .....: (المسألة ٤٤)
- ١٩٢٣ .....: (المسألة ٤٥)
- ١٩٢٤ .....: (المسألة ٤٦)
- ١٩٢٤ .....: (المسألة ٤٧)
- ١٩٢٥ .....: (المسألة ٤٨)
- ١٩٢٥ .....: (المسألة ٤٩)
- ١٩٢٥ .....: (المسألة ٥٠)
- ١٩٢٦ .....: (المسألة ٥١)
- ١٩٢٦ .....: (المسألة ٥٢)
- ١٩٢٧ .....: (المسألة ٥٣)
- ١٩٢٧ .....: (المسألة ٥٤)
- ١٩٢٨ .....: (المسألة ٥٥)
- ١٩٢٨ .....: (المسألة ٥٦)
- ١٩٢٨ .....: (المسألة ٥٧)
- ١٩٢٩ .....: (المسألة ٥٨)
- ١٩٢٩ .....: (المسألة ٥٩)
- ١٩٣٠ .....: (المسألة ٦٠)
- ١٩٣٠ .....: (المسألة ٦١)
- ١٩٣١ .....: (المسألة ٦٢)
- ١٩٣٢ .....: (المسألة ٦٣)
- ١٩٣٢ .....: (المسألة ٦٤)
- ١٩٣٢ .....: (المسألة ٦٥)
- ١٩٣٣ .....: (المسألة ٦٦)
- ١٩٣٣ .....: (المسألة ٦٧)

١٩٣٣ ..... (المسألة ٤٨):

١٩٣٤ ..... (المسألة ٤٩):

١٩٣٤ ..... الفصل الثالث فى آثار تتبع عقد المزارعة

١٩٣٤ ..... (المسألة ٧٠):

١٩٣٤ ..... (المسألة ٧١):

١٩٣٥ ..... (المسألة ٧٢):

١٩٣٥ ..... (المسألة ٧٣):

١٩٣٥ ..... (المسألة ٧٤):

١٩٣٦ ..... (المسألة ٧٥):

١٩٣٦ ..... (المسألة ٧٦):

١٩٣٧ ..... (المسألة ٧٧):

١٩٣٧ ..... (المسألة ٧٨):

١٩٣٨ ..... (المسألة ٧٩):

١٩٣٨ ..... (المسألة ٨٠):

١٩٣٨ ..... (المسألة ٨١):

١٩٣٨ ..... (المسألة ٨٢):

١٩٣٩ ..... (المسألة ٨٣):

١٩٣٩ ..... (المسألة ٨٤):

١٩٣٩ ..... (المسألة ٨٥):

١٩٤٠ ..... (المسألة ٨٦):

١٩٤٠ ..... (المسألة ٨٧):

١٩٤٠ ..... (المسألة ٨٨):

١٩٤١ ..... (المسألة ٨٩):

١٩٤١ ..... (المسألة ٩٠):



- ١٩٤١ ..... الفصل الرابع فى المساقاة و شروطها
- ١٩٤١ ..... (المسألة ٩١):
- ١٩٤٢ ..... (المسألة ٩٢):
- ١٩٤٢ ..... (المسألة ٩٣):
- ١٩٤٢ ..... (المسألة ٩٤):
- ١٩٤٣ ..... (المسألة ٩٥):
- ١٩٤٣ ..... (المسألة ٩٦):
- ١٩٤٣ ..... (المسألة ٩٧):
- ١٩٤٤ ..... (المسألة ٩٨):
- ١٩٤٤ ..... (المسألة ٩٩):
- ١٩٤٥ ..... (المسألة ١٠٠):
- ١٩٤٥ ..... (المسألة ١٠١):
- ١٩٤٥ ..... (المسألة ١٠٢):
- ١٩٤٦ ..... (المسألة ١٠٣):
- ١٩٤٦ ..... (المسألة ١٠٤):
- ١٩٤٧ ..... (المسألة ١٠٥):
- ١٩٤٧ ..... (المسألة ١٠٦):
- ١٩٤٧ ..... (المسألة ١٠٧):
- ١٩٤٨ ..... (المسألة ١٠٨):
- ١٩٤٨ ..... (المسألة ١٠٩):
- ١٩٤٨ ..... (المسألة ١١٠):
- ١٩٤٩ ..... (المسألة ١١١):
- ١٩٤٩ ..... (المسألة ١١٢):
- ١٩٤٩ ..... (المسألة ١١٣):

١٩٥٠ ..... (المسألة ١١٤):

١٩٥٠ ..... (المسألة ١١٥):

١٩٥٠ ..... (المسألة ١١٦):

١٩٥١ ..... (المسألة ١١٧):

١٩٥١ ..... (المسألة ١١٨):

١٩٥١ ..... الفصل الخامس في أحكام عقد المساقاة:

١٩٥١ ..... (المسألة ١١٩):

١٩٥١ ..... (المسألة ١٢٠):

١٩٥٢ ..... (المسألة ١٢١):

١٩٥٢ ..... (المسألة ١٢٢):

١٩٥٢ ..... (المسألة ١٢٣):

١٩٥٣ ..... (المسألة ١٢٤):

١٩٥٣ ..... (المسألة ١٢٥):

١٩٥٣ ..... (المسألة ١٢٦):

١٩٥٤ ..... (المسألة ١٢٧):

١٩٥٤ ..... (المسألة ١٢٨):

١٩٥٤ ..... (المسألة ١٢٩):

١٩٥٥ ..... (المسألة ١٣٠):

١٩٥٥ ..... (المسألة ١٣١):

١٩٥٥ ..... (المسألة ١٣٢):

١٩٥٦ ..... (المسألة ١٣٣):

١٩٥٦ ..... (المسألة ١٣٤):

١٩٥٦ ..... (المسألة ١٣٥):

١٩٥٧ ..... (المسألة ١٣٦):

- ١٩٥٧ ..... (المسألة ١٣٧):
- ١٩٥٨ ..... (المسألة ١٣٨):
- ١٩٥٨ ..... (المسألة ١٣٩):
- ١٩٥٨ ..... (المسألة ١٤٠):
- ١٩٥٩ ..... (المسألة ١٤١):
- ١٩٥٩ ..... (المسألة ١٤٢):
- ١٩٥٩ ..... (المسألة ١٤٣):
- ١٩٦٠ ..... (المسألة ١٤٤):
- ١٩٦٠ ..... (المسألة ١٤٥):
- ١٩٦١ ..... (المسألة ١٤٦):
- ١٩٦١ ..... (المسألة ١٤٧):
- ١٩٦٢ ..... الفصل السادس في أمور تلحق المساقاة -
- ١٩٦٢ ..... (المسألة ١٤٨):
- ١٩٦٢ ..... (المسألة ١٤٩):
- ١٩٦٢ ..... (المسألة ١٥٠):
- ١٩٦٣ ..... (المسألة ١٥١):
- ١٩٦٣ ..... (المسألة ١٥٢):
- ١٩٦٣ ..... (المسألة ١٥٣):
- ١٩٦٣ ..... (المسألة ١٥٤):
- ١٩٦٤ ..... (المسألة ١٥٥):
- ١٩٦٤ ..... (المسألة ١٥٦):
- ١٩٦٤ ..... (المسألة ١٥٧):
- ١٩٦٤ ..... (المسألة ١٥٨):
- ١٩٦٥ ..... (المسألة ١٥٩):

- ١٩٦٥ ..... (المسألة ١٦٠):
- ١٩٦٦ ..... (المسألة ١٦١):
- ١٩٦٦ ..... (المسألة ١٦٢):
- ١٩٦٧ ..... (المسألة ١٦٣):
- ١٩٦٧ ..... (المسألة ١٦٤):
- ١٩٦٧ ..... (المسألة ١٦٥):
- ١٩٦٨ ..... (المسألة ١٦٦):
- ١٩٦٨ ..... كتاب السبق و الرماية
- ١٩٦٨ ..... اشارة
- ١٩٦٩ ..... الفصل الأول فى السبق و شروطه و أحكامه
- ١٩٦٩ ..... (المسألة الأولى):
- ١٩٦٩ ..... (المسألة الثانية):
- ١٩٦٩ ..... (المسألة الثالثة):
- ١٩٧٠ ..... (المسألة الرابعة):
- ١٩٧٠ ..... (المسألة الخامسة):
- ١٩٧١ ..... (المسألة السادسة):
- ١٩٧١ ..... (المسألة السابعة):
- ١٩٧١ ..... (المسألة الثامنة):
- ١٩٧١ ..... (المسألة التاسعة):
- ١٩٧٢ ..... (المسألة العاشرة):
- ١٩٧٢ ..... (المسألة ١١):
- ١٩٧٢ ..... (المسألة ١٢):
- ١٩٧٢ ..... (المسألة ١٣):
- ١٩٧٣ ..... (المسألة ١٤):

١٩٧٣ .....: (المسألة ١٥)

١٩٧٣ .....: (المسألة ١٦)

١٩٧٤ .....: (المسألة ١٧)

١٩٧٤ .....: (المسألة ١٨)

١٩٧٤ .....: (المسألة ١٩)

١٩٧٥ .....: (المسألة ٢٠)

١٩٧٥ .....: (المسألة ٢١)

١٩٧٥ .....: (المسألة ٢٢)

١٩٧٥ .....: (المسألة ٢٣)

١٩٧٦ .....: (المسألة ٢٤)

١٩٧٦ .....: (المسألة ٢٥)

١٩٧٧ .....: (المسألة ٢٦)

١٩٧٧ .....: (المسألة ٢٧)

١٩٧٧ .....: (المسألة ٢٨)

١٩٧٨ .....: (المسألة ٢٩)

١٩٧٨ ..... الفصل الثاني في الرمائية و ما يتعلق بها

١٩٧٨ .....: (المسألة ٣٠)

١٩٧٨ .....: (المسألة ٣١)

١٩٧٩ .....: (المسألة ٣٢)

١٩٧٩ .....: (المسألة ٣٣)

١٩٧٩ .....: (المسألة ٣٤)

١٩٨٠ .....: (المسألة ٣٥)

١٩٨٠ .....: (المسألة ٣٦)

١٩٨٠ .....: (المسألة ٣٧)

- ١٩٨٠ ..... (المسألة ٣٨):
- ١٩٨٠ ..... كتاب الإقرار
- ١٩٨٠ ..... اشارة
- ١٩٨١ ..... الفصل الأول فى الإقرار و لوازمه و شروطه
- ١٩٨١ ..... (المسألة الأولى):
- ١٩٨١ ..... (المسألة الثانية):
- ١٩٨٢ ..... (المسألة الثالثة):
- ١٩٨٢ ..... (المسألة الرابعة):
- ١٩٨٣ ..... (المسألة الخامسة):
- ١٩٨٣ ..... (المسألة السادسة):
- ١٩٨٣ ..... (المسألة السابعة):
- ١٩٨٤ ..... (المسألة الثامنة):
- ١٩٨٥ ..... (المسألة التاسعة):
- ١٩٨٥ ..... (المسألة العاشرة):
- ١٩٨٦ ..... (المسألة ١١):
- ١٩٨٦ ..... (المسألة ١٢):
- ١٩٨٦ ..... (المسألة ١٣):
- ١٩٨٧ ..... (المسألة ١٤):
- ١٩٨٧ ..... (المسألة ١٥):
- ١٩٨٨ ..... (المسألة ١٦):
- ١٩٨٨ ..... (المسألة ١٧):
- ١٩٨٨ ..... (المسألة ١٨):
- ١٩٨٩ ..... (المسألة ١٩):
- ١٩٨٩ ..... (المسألة ٢٠):

١٩٨٩ .....: (المسألة ٢١)

١٩٩٠ .....: (المسألة ٢٢)

١٩٩٠ .....: (المسألة ٢٣)

١٩٩٠ .....: (المسألة ٢٤)

١٩٩٠ .....: (المسألة ٢٥)

١٩٩١ .....: (المسألة ٢٦)

١٩٩١ .....: (المسألة ٢٧)

١٩٩١ .....: (المسألة ٢٨)

١٩٩٢ ..... الفصل الثاني في بعض ما يلحق الإقرار و يتبعه.

١٩٩٢ .....: (المسألة ٢٩)

١٩٩٢ .....: (المسألة ٣٠)

١٩٩٢ .....: (المسألة ٣١)

١٩٩٣ .....: (المسألة ٣٢)

١٩٩٣ .....: (المسألة ٣٣)

١٩٩٤ .....: (المسألة ٣٤)

١٩٩٤ .....: (المسألة ٣٥)

١٩٩٤ .....: (المسألة ٣٦)

١٩٩٥ .....: (المسألة ٣٧)

١٩٩٥ .....: (المسألة ٣٨)

١٩٩٦ ..... الفصل الثالث في الإقرار بالنسب أو بالميراث

١٩٩٦ .....: (المسألة ٣٩)

١٩٩٦ .....: (المسألة ٤٠)

١٩٩٧ .....: (المسألة ٤١)

١٩٩٧ .....: (المسألة ٤٢)

١٩٩٧ ..... (المسألة ٤٣):

١٩٩٨ ..... (المسألة ٤٤):

١٩٩٨ ..... (المسألة ٤٥):

١٩٩٨ ..... (المسألة ٤٦):

١٩٩٩ ..... (المسألة ٤٧):

١٩٩٩ ..... (المسألة ٤٨):

١٩٩٩ ..... (المسألة ٤٩):

٢٠٠٠ ..... (المسألة ٥٠):

٢٠٠٠ ..... (المسألة ٥١):

٢٠٠٠ ..... الجزء السادس

٢٠٠٠ ..... المعاملات

٢٠٠١ ..... كتاب الدين

٢٠٠١ ..... اشارة

٢٠٠١ ..... الفصل الأول في أحكام الدين

٢٠٠١ ..... المسألة الأولى:

٢٠٠١ ..... المسألة الثانية:

٢٠٠١ ..... المسألة الثالثة:

٢٠٠١ ..... المسألة الرابعة:

٢٠٠٢ ..... المسألة الخامسة:

٢٠٠٢ ..... المسألة السادسة:

٢٠٠٢ ..... المسألة السابعة:

٢٠٠٢ ..... المسألة الثامنة:

٢٠٠٣ ..... المسألة التاسعة:

٢٠٠٣ ..... المسألة العاشرة:



المسألة ١١: ..... ٢٠٠٣

المسألة ١٢: ..... ٢٠٠٣

المسألة ١٣: ..... ٢٠٠٤

المسألة ١٤: ..... ٢٠٠٤

المسألة ١٥: ..... ٢٠٠٥

المسألة ١٦: ..... ٢٠٠٥

المسألة ١٧: ..... ٢٠٠٥

المسألة ١٨: ..... ٢٠٠٥

المسألة ١٩: ..... ٢٠٠٦

المسألة ٢٠: ..... ٢٠٠٦

المسألة ٢١: ..... ٢٠٠٦

المسألة ٢٢: ..... ٢٠٠٦

المسألة ٢٣: ..... ٢٠٠٦

المسألة ٢٤: ..... ٢٠٠٧

المسألة ٢٥: ..... ٢٠٠٧

المسألة ٢٦: ..... ٢٠٠٧

الفصل الثاني في القرض و أحكامه ..... ٢٠٠٧

المسألة ٢٧: ..... ٢٠٠٧

المسألة ٢٨: ..... ٢٠٠٧

المسألة ٢٩: ..... ٢٠٠٨

المسألة ٣٠: ..... ٢٠٠٨

المسألة ٣١: ..... ٢٠٠٨

المسألة ٣٢: ..... ٢٠٠٨

المسألة ٣٣: ..... ٢٠٠٩

المسألة ٣٤: ..... ٢٠٠٩

المسألة ٣٥: ..... ٢٠٠٩

المسألة ٣٦: ..... ٢٠٠٩

المسألة ٣٧: ..... ٢٠١٠

المسألة ٣٨: ..... ٢٠١٠

المسألة ٣٩: ..... ٢٠١٠

المسألة ٤٠: ..... ٢٠١٠

المسألة ٤١: ..... ٢٠١٠

المسألة ٤٢: ..... ٢٠١١

المسألة ٤٣: ..... ٢٠١١

المسألة ٤٤: ..... ٢٠١١

المسألة ٤٥: ..... ٢٠١١

الفصل الثالث الربا فى القرض ..... ٢٠١٢

المسألة ٤٦: ..... ٢٠١٢

المسألة ٤٧: ..... ٢٠١٢

المسألة ٤٨: ..... ٢٠١٢

المسألة ٤٩: ..... ٢٠١٣

المسألة ٥٠: ..... ٢٠١٣

المسألة ٥١: ..... ٢٠١٣

المسألة ٥٢: ..... ٢٠١٣

المسألة ٥٣: ..... ٢٠١٣

المسألة ٥٤: ..... ٢٠١٤

المسألة ٥٥: ..... ٢٠١٤

المسألة ٥٦: ..... ٢٠١٤

- المسألة ٥٧: ..... ٢٠١٤
- المسألة ٥٨: ..... ٢٠١٥
- المسألة ٥٩: ..... ٢٠١٥
- كتاب الرهن ..... ٢٠١٥
- اشارة ..... ٢٠١٥
- الفصل الأول في الرهن و شروطه ..... ٢٠١٥
- المسألة الأولى: ..... ٢٠١٥
- المسألة الثانية: ..... ٢٠١٦
- المسألة الثالثة: ..... ٢٠١٦
- المسألة الرابعة: ..... ٢٠١٦
- المسألة الخامسة: ..... ٢٠١٦
- المسألة السادسة: ..... ٢٠١٧
- المسألة السابعة: ..... ٢٠١٧
- المسألة الثامنة: ..... ٢٠١٧
- المسألة التاسعة: ..... ٢٠١٧
- المسألة العاشرة: ..... ٢٠١٨
- المسألة ١١: ..... ٢٠١٨
- المسألة ١٢: ..... ٢٠١٨
- المسألة ١٣: ..... ٢٠١٩
- المسألة ١٤: ..... ٢٠١٩
- المسألة ١٥: ..... ٢٠١٩
- المسألة ١٦: ..... ٢٠١٩
- المسألة ١٧: ..... ٢٠١٩
- المسألة ١٨: ..... ٢٠٢٠

المسألة ١٩: ..... ٢٠٢٠

المسألة ٢٠: ..... ٢٠٢٠

المسألة ٢١: ..... ٢٠٢٠

المسألة ٢٢: ..... ٢٠٢١

المسألة ٢٣: ..... ٢٠٢١

المسألة ٢٤: ..... ٢٠٢١

المسألة ٢٥: ..... ٢٠٢١

المسألة ٢٦: ..... ٢٠٢١

المسألة ٢٧: ..... ٢٠٢٢

المسألة ٢٨: ..... ٢٠٢٢

المسألة ٢٩: ..... ٢٠٢٢

المسألة ٣٠: ..... ٢٠٢٢

المسألة ٣١: ..... ٢٠٢٣

المسألة ٣٢: ..... ٢٠٢٣

المسألة ٣٣: ..... ٢٠٢٣

المسألة ٣٤: ..... ٢٠٢٣

المسألة ٣٥: ..... ٢٠٢٤

المسألة ٣٦: ..... ٢٠٢٤

المسألة ٣٧: ..... ٢٠٢٤

المسألة ٣٨: ..... ٢٠٢٤

الفصل الثاني في لزوم الرهن و جوازه - ..... ٢٠٢٥

المسألة ٣٩: ..... ٢٠٢٥

المسألة ٤٠: ..... ٢٠٢٥

المسألة ٤١: ..... ٢٠٢٥

المسألة ٤٢: ..... ٢٠٢٥

المسألة ٤٣: ..... ٢٠٢٦

المسألة ٤٤: ..... ٢٠٢٦

المسألة ٤٥: ..... ٢٠٢٦

المسألة ٤٦: ..... ٢٠٢٦

المسألة ٤٧: ..... ٢٠٢٦

المسألة ٤٨: ..... ٢٠٢٧

المسألة ٤٩: ..... ٢٠٢٧

المسألة ٥٠: ..... ٢٠٢٧

الفصل الثالث فى استيفاء الحق من الرهن - ..... ٢٠٢٨

المسألة ٥١: ..... ٢٠٢٨

المسألة ٥٢: ..... ٢٠٢٨

المسألة ٥٣: ..... ٢٠٢٨

المسألة ٥٤: ..... ٢٠٢٨

المسألة ٥٥: ..... ٢٠٢٩

المسألة ٥٦: ..... ٢٠٢٩

المسألة ٥٧: ..... ٢٠٢٩

المسألة ٥٨: ..... ٢٠٢٩

المسألة ٥٩: ..... ٢٠٢٩

المسألة ٦٠: ..... ٢٠٣٠

المسألة ٦١: ..... ٢٠٣٠

المسألة ٦٢: ..... ٢٠٣٠

المسألة ٦٣: ..... ٢٠٣٠

المسألة ٦٤: ..... ٢٠٣٠

- المسألة ٦٥: ..... ٢٠٣١
- المسألة ٦٦: ..... ٢٠٣١
- المسألة ٦٧: ..... ٢٠٣١
- المسألة ٦٨: ..... ٢٠٣١
- المسألة ٦٩: ..... ٢٠٣٢
- المسألة ٧٠: ..... ٢٠٣٢
- المسألة ٧١: ..... ٢٠٣٢
- المسألة ٧٢: ..... ٢٠٣٢
- المسألة ٧٣: ..... ٢٠٣٣
- المسألة ٧٤: ..... ٢٠٣٣
- المسألة ٧٥: ..... ٢٠٣٣
- المسألة ٧٦: ..... ٢٠٣٣
- كتاب الضمان ..... ٢٠٣٣
- اشارة ..... ٢٠٣٣
- الفصل الأول في الضمان و شروطه ..... ٢٠٣٣
- المسألة الأولى: ..... ٢٠٣٤
- المسألة الثانية: ..... ٢٠٣٤
- المسألة الثالثة: ..... ٢٠٣٤
- المسألة الرابعة: ..... ٢٠٣٤
- المسألة الخامسة: ..... ٢٠٣٤
- المسألة السادسة: ..... ٢٠٣٥
- المسألة السابعة: ..... ٢٠٣٥
- المسألة الثامنة: ..... ٢٠٣٥
- المسألة التاسعة: ..... ٢٠٣٥

المسألة العاشرة: ..... ٢٠٣٥

المسألة ١١: ..... ٢٠٣٦

المسألة ١٢: ..... ٢٠٣٦

المسألة ١٣: ..... ٢٠٣٦

المسألة ١٤: ..... ٢٠٣٧

المسألة ١٥: ..... ٢٠٣٧

المسألة ١٦: ..... ٢٠٣٧

المسألة ١٧: ..... ٢٠٣٧

المسألة ١٨: ..... ٢٠٣٨

المسألة ١٩: ..... ٢٠٣٨

المسألة ٢٠: ..... ٢٠٣٩

المسألة ٢١: ..... ٢٠٣٩

المسألة ٢٢: ..... ٢٠٣٩

الفصل الثاني الضمان من العقود اللازمة ..... ٢٠٣٩

المسألة ٢٣: ..... ٢٠٣٩

المسألة ٢٤: ..... ٢٠٤٠

المسألة ٢٥: ..... ٢٠٤٠

المسألة ٢٦: ..... ٢٠٤٠

المسألة ٢٧: ..... ٢٠٤٠

المسألة ٢٨: ..... ٢٠٤٠

المسألة ٢٩: ..... ٢٠٤١

المسألة ٣٠: ..... ٢٠٤١

المسألة ٣١: ..... ٢٠٤١

المسألة ٣٢: ..... ٢٠٤١

- المسألة ٣٣: ..... ٢٠٤٢
- المسألة ٣٤: ..... ٢٠٤٢
- المسألة ٣٥: ..... ٢٠٤٢
- المسألة ٣٦: ..... ٢٠٤٢
- المسألة ٣٧: ..... ٢٠٤٣
- المسألة ٣٨: ..... ٢٠٤٣
- المسألة ٣٩: ..... ٢٠٤٣
- المسألة ٤٠: ..... ٢٠٤٣
- المسألة ٤١: ..... ٢٠٤٣
- المسألة ٤٢: ..... ٢٠٤٤
- المسألة ٤٣: ..... ٢٠٤٤
- المسألة ٤٤: ..... ٢٠٤٤
- المسألة ٤٥: ..... ٢٠٤٥
- المسألة ٤٦: ..... ٢٠٤٥
- المسألة ٤٧: ..... ٢٠٤٥
- المسألة ٤٨: ..... ٢٠٤٥
- المسألة ٤٩: ..... ٢٠٤٦
- المسألة ٥٠: ..... ٢٠٤٦
- المسألة ٥١: ..... ٢٠٤٦
- المسألة ٥٢: ..... ٢٠٤٦
- المسألة ٥٣: ..... ٢٠٤٦
- المسألة ٥٤: ..... ٢٠٤٧
- المسألة ٥٥: ..... ٢٠٤٧
- المسألة ٥٦: ..... ٢٠٤٧



المسألة ٥٧: ..... ٢٠٤٨

المسألة ٥٨: ..... ٢٠٤٨

المسألة ٥٩: ..... ٢٠٤٨

المسألة ٦٠: ..... ٢٠٤٩

المسألة ٦١: ..... ٢٠٤٩

الفصل الثالث الضمان العرفى ..... ٢٠٤٩

المسألة ٦٢: ..... ٢٠٤٩

المسألة ٦٣: ..... ٢٠٥٠

المسألة ٦٤: ..... ٢٠٥٠

المسألة ٦٥: ..... ٢٠٥٠

المسألة ٦٦: ..... ٢٠٥١

المسألة ٦٧: ..... ٢٠٥١

المسألة ٦٨: ..... ٢٠٥١

الفصل الرابع فى بعض منازعات الضمان ..... ٢٠٥٢

المسألة ٦٩: ..... ٢٠٥٢

المسألة ٧٠: ..... ٢٠٥٢

المسألة ٧١: ..... ٢٠٥٢

المسألة ٧٢: ..... ٢٠٥٢

المسألة ٧٣: ..... ٢٠٥٣

المسألة ٧٤: ..... ٢٠٥٣

المسألة ٧٥: ..... ٢٠٥٣

المسألة ٧٦: ..... ٢٠٥٣

المسألة ٧٧: ..... ٢٠٥٤

المسألة ٧٨: ..... ٢٠٥٤

- المسألة ٧٩: ..... ٢٠٥٤
- المسألة ٨٠: ..... ٢٠٥٤
- المسألة ٨١: ..... ٢٠٥٥
- المسألة ٨٢: ..... ٢٠٥٥
- كتاب الحوالة و الكفالة ..... ٢٠٥٥
- اشارة ..... ٢٠٥٥
- الفصل الأول فى الحوالة و شرائطها و أحكامها ..... ٢٠٥٥
- المسألة الأولى: ..... ٢٠٥٥
- المسألة الثانية: ..... ٢٠٥٥
- المسألة الثالثة: ..... ٢٠٥٦
- المسألة الرابعة: ..... ٢٠٥٦
- المسألة الخامسة: ..... ٢٠٥٦
- المسألة السادسة: ..... ٢٠٥٦
- المسألة السابعة: ..... ٢٠٥٧
- المسألة الثامنة: ..... ٢٠٥٧
- المسألة التاسعة: ..... ٢٠٥٧
- المسألة العاشرة: ..... ٢٠٥٧
- المسألة ١١: ..... ٢٠٥٨
- المسألة ١٢: ..... ٢٠٥٨
- المسألة ١٣: ..... ٢٠٥٨
- المسألة ١٤: ..... ٢٠٥٨
- المسألة ١٥: ..... ٢٠٥٨
- المسألة ١٦: ..... ٢٠٥٩
- المسألة ١٧: ..... ٢٠٥٩

المسألة ١٨: ..... ٢٠٥٩

المسألة ١٩: ..... ٢٠٥٩

المسألة ٢٠: ..... ٢٠٥٩

المسألة ٢١: ..... ٢٠٦٠

المسألة ٢٢: ..... ٢٠٦٠

المسألة ٢٣: ..... ٢٠٦٠

المسألة ٢٤: ..... ٢٠٦٠

المسألة ٢٥: ..... ٢٠٦١

المسألة ٢٦: ..... ٢٠٦١

المسألة ٢٧: ..... ٢٠٦١

المسألة ٢٨: ..... ٢٠٦١

المسألة ٢٩: ..... ٢٠٦١

المسألة ٣٠: ..... ٢٠٦٢

المسألة ٣١: ..... ٢٠٦٢

المسألة ٣٢: ..... ٢٠٦٢

المسألة ٣٣: ..... ٢٠٦٣

المسألة ٣٤: ..... ٢٠٦٣

الفصل الثاني في الكفالة ..... ٢٠٦٣

المسألة ٣٥: ..... ٢٠٦٣

المسألة ٣٦: ..... ٢٠٦٤

المسألة ٣٧: ..... ٢٠٦٤

المسألة ٣٨: ..... ٢٠٦٤

المسألة ٣٩: ..... ٢٠٦٤

المسألة ٤٠: ..... ٢٠٦٤

- المسألة ٤١: ..... ٢٠٦٥
- المسألة ٤٢: ..... ٢٠٦٥
- المسألة ٤٣: ..... ٢٠٦٥
- المسألة ٤٤: ..... ٢٠٦٦
- المسألة ٤٥: ..... ٢٠٦٦
- المسألة ٤٦: ..... ٢٠٦٦
- المسألة ٤٧: ..... ٢٠٦٦
- المسألة ٤٨: ..... ٢٠٦٧
- المسألة ٤٩: ..... ٢٠٦٧
- المسألة ٥٠: ..... ٢٠٦٧
- المسألة ٥١: ..... ٢٠٦٧
- المسألة ٥٢: ..... ٢٠٦٧
- المسألة ٥٣: ..... ٢٠٦٨
- كتاب الوقف و توابعه ..... ٢٠٦٨
- اشارة ..... ٢٠٦٨
- الفصل الأول فى الوقف و شروطه ..... ٢٠٦٨
- المسألة الأولى: ..... ٢٠٦٨
- المسألة الثانية: ..... ٢٠٦٨
- المسألة الثالثة: ..... ٢٠٦٩
- المسألة الرابعة: ..... ٢٠٦٩
- المسألة الخامسة: ..... ٢٠٦٩
- المسألة السادسة: ..... ٢٠٦٩
- المسألة السابعة: ..... ٢٠٧٠
- المسألة الثامنة: ..... ٢٠٧٠

- المسألة التاسعة: ..... ٢٠٧٠
- المسألة العاشرة: ..... ٢٠٧٠
- المسألة ١١: ..... ٢٠٧٠
- المسألة ١٢: ..... ٢٠٧١
- المسألة ١٣: ..... ٢٠٧١
- المسألة ١٤: ..... ٢٠٧١
- المسألة ١٥: ..... ٢٠٧١
- المسألة ١٦: ..... ٢٠٧٢
- المسألة ١٧: ..... ٢٠٧٢
- المسألة ١٨: ..... ٢٠٧٢
- المسألة ١٩: ..... ٢٠٧٢
- المسألة ٢٠: ..... ٢٠٧٣
- المسألة ٢١: ..... ٢٠٧٣
- المسألة ٢٢: ..... ٢٠٧٣
- المسألة ٢٣: ..... ٢٠٧٤
- المسألة ٢٤: ..... ٢٠٧٤
- المسألة ٢٥: ..... ٢٠٧٤
- المسألة ٢٦: ..... ٢٠٧٤
- المسألة ٢٧: ..... ٢٠٧٥
- المسألة ٢٨: ..... ٢٠٧٥
- المسألة ٢٩: ..... ٢٠٧٥
- المسألة ٣٠: ..... ٢٠٧٥
- المسألة ٣١: ..... ٢٠٧٦
- المسألة ٣٢: ..... ٢٠٧٦

المسألة ٣٣: ..... ٢٠٧٦

المسألة ٣٤: ..... ٢٠٧٧

المسألة ٣٥: ..... ٢٠٧٧

المسألة ٣٦: ..... ٢٠٧٧

المسألة ٣٧: ..... ٢٠٧٨

المسألة ٣٨: ..... ٢٠٧٨

المسألة ٣٩: ..... ٢٠٧٨

المسألة ٤٠: ..... ٢٠٧٩

المسألة ٤١: ..... ٢٠٧٩

الفصل الثاني في الواقف و ولى الوقف - ..... ٢٠٧٩

المسألة ٤٢: ..... ٢٠٧٩

المسألة ٤٣: ..... ٢٠٧٩

المسألة ٤٤: ..... ٢٠٨٠

المسألة ٤٥: ..... ٢٠٨٠

المسألة ٤٦: ..... ٢٠٨٠

المسألة ٤٧: ..... ٢٠٨٠

المسألة ٤٨: ..... ٢٠٨١

المسألة ٤٩: ..... ٢٠٨١

المسألة ٥٠: ..... ٢٠٨١

المسألة ٥١: ..... ٢٠٨١

المسألة ٥٢: ..... ٢٠٨٢

المسألة ٥٣: ..... ٢٠٨٢

المسألة ٥٤: ..... ٢٠٨٢

المسألة ٥٥: ..... ٢٠٨٢

المسألة ٥٦: ..... ٢٠٨٣

المسألة ٥٧: ..... ٢٠٨٣

المسألة ٥٨: ..... ٢٠٨٣

المسألة ٥٩: ..... ٢٠٨٤

المسألة ٦٠: ..... ٢٠٨٤

المسألة ٦١: ..... ٢٠٨٤

المسألة ٦٢: ..... ٢٠٨٥

الفصل الثالث فى العين الموقوفة - ..... ٢٠٨٥

المسألة ٦٣: ..... ٢٠٨٥

المسألة ٦٤: ..... ٢٠٨٥

المسألة ٦٥: ..... ٢٠٨٦

المسألة ٦٦: ..... ٢٠٨٦

المسألة ٦٧: ..... ٢٠٨٦

المسألة ٦٨: ..... ٢٠٨٦

المسألة ٦٩: ..... ٢٠٨٧

المسألة ٧٠: ..... ٢٠٨٧

المسألة ٧١: ..... ٢٠٨٧

المسألة ٧٢: ..... ٢٠٨٧

المسألة ٧٣: ..... ٢٠٨٧

المسألة ٧٤: ..... ٢٠٨٨

المسألة ٧٥: ..... ٢٠٨٨

المسألة ٧٦: ..... ٢٠٨٨

الفصل الرابع فى الموقوف عليه - ..... ٢٠٨٩

المسألة ٧٧: ..... ٢٠٨٩

- المسألة ٧٨: ..... ٢٠٨٩
- المسألة ٧٩: ..... ٢٠٨٩
- المسألة ٨٠: ..... ٢٠٨٩
- المسألة ٨١: ..... ٢٠٩٠
- المسألة ٨٢: ..... ٢٠٩٠
- المسألة ٨٣: ..... ٢٠٩٠
- المسألة ٨٤: ..... ٢٠٩٠
- المسألة ٨٥: ..... ٢٠٩١
- المسألة ٨٦: ..... ٢٠٩١
- المسألة ٨٧: ..... ٢٠٩١
- المسألة ٨٨: ..... ٢٠٩١
- المسألة ٨٩: ..... ٢٠٩١
- المسألة ٩٠: ..... ٢٠٩٢
- المسألة ٩١: ..... ٢٠٩٢
- ..... الفصل الخامس فى المراد من بعض عبارات الوقف ..... ٢٠٩٢
- المسألة ٩٢: ..... ٢٠٩٢
- المسألة ٩٣: ..... ٢٠٩٣
- المسألة ٩٤: ..... ٢٠٩٣
- المسألة ٩٥: ..... ٢٠٩٣
- المسألة ٩٦: ..... ٢٠٩٣
- المسألة ٩٧: ..... ٢٠٩٣
- المسألة ٩٨: ..... ٢٠٩٣
- المسألة ٩٩: ..... ٢٠٩٤
- المسألة ١٠٠: ..... ٢٠٩٤



المسألة ١٠١: ..... ٢٠٩٤

المسألة ١٠٢: ..... ٢٠٩٤

المسألة ١٠٣: ..... ٢٠٩٥

المسألة ١٠٤: ..... ٢٠٩٥

المسألة ١٠٥: ..... ٢٠٩٥

المسألة ١٠٦: ..... ٢٠٩٥

المسألة ١٠٧: ..... ٢٠٩٦

المسألة ١٠٨: ..... ٢٠٩٦

المسألة ١٠٩: ..... ٢٠٩٦

المسألة ١١٠: ..... ٢٠٩٦

المسألة ١١١: ..... ٢٠٩٦

المسألة ١١٢: ..... ٢٠٩٦

الفصل السادس في أحكام الوقف ..... ٢٠٩٧

المسألة ١١٣: ..... ٢٠٩٧

المسألة ١١٤: ..... ٢٠٩٧

المسألة ١١٥: ..... ٢٠٩٧

المسألة ١١٦: ..... ٢٠٩٨

المسألة ١١٧: ..... ٢٠٩٨

المسألة ١١٨: ..... ٢٠٩٨

المسألة ١١٩: ..... ٢٠٩٨

المسألة ١٢٠: ..... ٢٠٩٩

المسألة ١٢١: ..... ٢٠٩٩

المسألة ١٢٢: ..... ٢٠٩٩

المسألة ١٢٣: ..... ٢١٠٠

- المسألة ١٢٤: ..... ٢١٠٠
- المسألة ١٢٥: ..... ٢١٠٠
- المسألة ١٢٦: ..... ٢١٠١
- المسألة ١٢٧: ..... ٢١٠١
- المسألة ١٢٨: ..... ٢١٠١
- المسألة ١٢٩: ..... ٢١٠١
- المسألة ١٣٠: ..... ٢١٠٢
- المسألة ١٣١: ..... ٢١٠٢
- المسألة ١٣٢: ..... ٢١٠٢
- المسألة ١٣٣: ..... ٢١٠٢
- المسألة ١٣٤: ..... ٢١٠٣
- المسألة ١٣٥: ..... ٢١٠٣
- المسألة ١٣٦: ..... ٢١٠٣
- المسألة ١٣٧: ..... ٢١٠٤
- المسألة ١٣٨: ..... ٢١٠٤
- المسألة ١٣٩: ..... ٢١٠٤
- المسألة ١٤٠: ..... ٢١٠٤
- المسألة ١٤١: ..... ٢١٠٤
- المسألة ١٤٢: ..... ٢١٠٥
- المسألة ١٤٣: ..... ٢١٠٥
- المسألة ١٤٤: ..... ٢١٠٥
- المسألة ١٤٥: ..... ٢١٠٦
- المسألة ١٤٦: ..... ٢١٠٦
- المسألة ١٤٧: ..... ٢١٠٦

المسألة ١٤٨: ..... ٢١٠٧

المسألة ١٤٩: ..... ٢١٠٧

المسألة ١٥٠: ..... ٢١٠٧

المسألة ١٥١: ..... ٢١٠٧

المسألة ١٥٢: ..... ٢١٠٨

المسألة ١٥٣: ..... ٢١٠٨

المسألة ١٥٤: ..... ٢١٠٨

المسألة ١٥٥: ..... ٢١٠٩

المسألة ١٥٦: ..... ٢١٠٩

المسألة ١٥٧: ..... ٢١٠٩

المسألة ١٥٨: ..... ٢١١٠

الفصل السابع فى الحبس و أخواته ..... ٢١١٠

المسألة ١٥٩: ..... ٢١١٠

المسألة ١٦٠: ..... ٢١١٠

المسألة ١٦١: ..... ٢١١٠

المسألة ١٦٢: ..... ٢١١١

المسألة ١٦٣: ..... ٢١١١

المسألة ١٦٤: ..... ٢١١١

المسألة ١٦٥: ..... ٢١١١

المسألة ١٦٦: ..... ٢١١٢

المسألة ١٦٧: ..... ٢١١٢

المسألة ١٦٨: ..... ٢١١٢

المسألة ١٦٩: ..... ٢١١٢

المسألة ١٧٠: ..... ٢١١٢

المسألة ١٧١: ..... ٢١١٣

المسألة ١٧٢: ..... ٢١١٣

المسألة ١٧٣: ..... ٢١١٣

المسألة ١٧٤: ..... ٢١١٣

المسألة ١٧٥: ..... ٢١١٣

المسألة ١٧٦: ..... ٢١١٤

المسألة ١٧٧: ..... ٢١١٤

المسألة ١٧٨: ..... ٢١١٤

المسألة ١٧٩: ..... ٢١١٤

الفصل الثامن فى الصدقة ..... ٢١١٤

المسألة ١٨٠: ..... ٢١١٥

المسألة ١٨١: ..... ٢١١٥

المسألة ١٨٢: ..... ٢١١٥

المسألة ١٨٣: ..... ٢١١٦

المسألة ١٨٤: ..... ٢١١٦

المسألة ١٨٥: ..... ٢١١٦

المسألة ١٨٦: ..... ٢١١٦

المسألة ١٨٧: ..... ٢١١٧

المسألة ١٨٨: ..... ٢١١٧

المسألة ١٨٩: ..... ٢١١٧

المسألة ١٩٠: ..... ٢١١٧

المسألة ١٩١: ..... ٢١١٧

المسألة ١٩٢: ..... ٢١١٧

المسألة ١٩٣: ..... ٢١١٨

- المسألة ١٩٤: ..... ٢١١٨
- كتاب الغصب ..... ٢١١٨
- اشارة ..... ٢١١٨
- الفصل الأول في الغصب و ما يلحق به ..... ٢١١٨
- المسألة الأولى: ..... ٢١١٨
- المسألة الثانية: ..... ٢١١٨
- المسألة الثالثة: ..... ٢١١٩
- المسألة الرابعة: ..... ٢١١٩
- المسألة الخامسة: ..... ٢١١٩
- المسألة السادسة: ..... ٢١٢٠
- المسألة السابعة: ..... ٢١٢٠
- المسألة الثامنة: ..... ٢١٢٠
- المسألة التاسعة: ..... ٢١٢١
- المسألة العاشرة: ..... ٢١٢١
- المسألة ١١: ..... ٢١٢١
- المسألة ١٢: ..... ٢١٢٢
- المسألة ١٣: ..... ٢١٢٢
- المسألة ١٤: ..... ٢١٢٢
- المسألة ١٥: ..... ٢١٢٢
- المسألة ١٦: ..... ٢١٢٢
- المسألة ١٧: ..... ٢١٢٣
- المسألة ١٨: ..... ٢١٢٣
- المسألة ١٩: ..... ٢١٢٣
- الفصل الثاني في أحكام الغصب ..... ٢١٢٣

- المسألة ٢٠: ..... ٢١٢٣
- المسألة ٢١: ..... ٢١٢٤
- المسألة ٢٢: ..... ٢١٢٤
- المسألة ٢٣: ..... ٢١٢٤
- المسألة ٢٤: ..... ٢١٢٤
- المسألة ٢٥: ..... ٢١٢٥
- المسألة ٢٦: ..... ٢١٢٥
- المسألة ٢٧: ..... ٢١٢٥
- المسألة ٢٨: ..... ٢١٢٥
- المسألة ٢٩: ..... ٢١٢٦
- المسألة ٣٠: ..... ٢١٢٦
- المسألة ٣١: ..... ٢١٢٦
- المسألة ٣٢: ..... ٢١٢٦
- المسألة ٣٣: ..... ٢١٢٧
- المسألة ٣٤: ..... ٢١٢٧
- المسألة ٣٥: ..... ٢١٢٧
- المسألة ٣٦: ..... ٢١٢٨
- المسألة ٣٧: ..... ٢١٢٨
- المسألة ٣٨: ..... ٢١٢٨
- المسألة ٣٩: ..... ٢١٢٨
- المسألة ٤٠: ..... ٢١٢٨
- المسألة ٤١: ..... ٢١٢٩
- المسألة ٤٢: ..... ٢١٢٩
- المسألة ٤٣: ..... ٢١٢٩

- المسألة ٤٤: ..... ٢١٢٩
- المسألة ٤٥: ..... ٢١٢٩
- المسألة ٤٦: ..... ٢١٣٠
- المسألة ٤٧: ..... ٢١٣٠
- المسألة ٤٨: ..... ٢١٣٠
- المسألة ٤٩: ..... ٢١٣١
- المسألة ٥٠: ..... ٢١٣١
- المسألة ٥١: ..... ٢١٣١
- المسألة ٥٢: ..... ٢١٣١
- المسألة ٥٣: ..... ٢١٣٢
- المسألة ٥٤: ..... ٢١٣٢
- المسألة ٥٥: ..... ٢١٣٢
- المسألة ٥٦: ..... ٢١٣٣
- المسألة ٥٧: ..... ٢١٣٣
- المسألة ٥٨: ..... ٢١٣٣
- المسألة ٥٩: ..... ٢١٣٣
- المسألة ٦٠: ..... ٢١٣٤
- المسألة ٦١: ..... ٢١٣٤
- المسألة ٦٢: ..... ٢١٣٤
- المسألة ٦٣: ..... ٢١٣٤
- المسألة ٦٤: ..... ٢١٣٥
- المسألة ٦٥: ..... ٢١٣٥
- المسألة ٦٦: ..... ٢١٣٥
- المسألة ٦٧: ..... ٢١٣٦

- المسألة ٦٨: ..... ٢١٣٦
- المسألة ٦٩: ..... ٢١٣٦
- المسألة ٧٠: ..... ٢١٣٧
- المسألة ٧١: ..... ٢١٣٧
- المسألة ٧٢: ..... ٢١٣٧
- المسألة ٧٣: ..... ٢١٣٧
- المسألة ٧٤: ..... ٢١٣٨
- المسألة ٧٥: ..... ٢١٣٨
- المسألة ٧٦: ..... ٢١٣٨
- المسألة ٧٧: ..... ٢١٣٨
- المسألة ٧٨: ..... ٢١٣٨
- المسألة ٧٩: ..... ٢١٣٩
- المسألة ٨٠: ..... ٢١٣٩
- المسألة ٨١: ..... ٢١٣٩
- الفصل الثالث في بعض ما يوجب الضمان ..... ٢١٣٩
- المسألة ٨٢: ..... ٢١٣٩
- المسألة ٨٣: ..... ٢١٤٠
- المسألة ٨٤: ..... ٢١٤٠
- المسألة ٨٥: ..... ٢١٤٠
- المسألة ٨٦: ..... ٢١٤٠
- المسألة ٨٧: ..... ٢١٤١
- المسألة ٨٨: ..... ٢١٤١
- المسألة ٨٩: ..... ٢١٤١
- المسألة ٩٠: ..... ٢١٤١



- المسألة ٩١: ..... ٢١٤١
- المسألة ٩٢: ..... ٢١٤٢
- المسألة ٩٣: ..... ٢١٤٢
- المسألة ٩٤: ..... ٢١٤٢
- المسألة ٩٥: ..... ٢١٤٢
- المسألة ٩٦: ..... ٢١٤٣
- المسألة ٩٧: ..... ٢١٤٣
- المسألة ٩٨: ..... ٢١٤٣
- المسألة ٩٩: ..... ٢١٤٣
- المسألة ١٠٠: ..... ٢١٤٤
- المسألة ١٠١: ..... ٢١٤٤
- المسألة ١٠٢: ..... ٢١٤٤
- المسألة ١٠٣: ..... ٢١٤٤
- المسألة ١٠٤: ..... ٢١٤٥
- المسألة ١٠٥: ..... ٢١٤٥
- المسألة ١٠٦: ..... ٢١٤٥
- المسألة ١٠٧: ..... ٢١٤٥
- كتاب الحجر ..... ٢١٤٥
- اشارة ..... ٢١٤٥
- المسألة الأولى: ..... ٢١٤٦
- الفصل الأول في صغر السن ..... ٢١٤٦
- المسألة الثانية: ..... ٢١٤٦
- المسألة الثالثة: ..... ٢١٤٦
- المسألة الرابعة: ..... ٢١٤٦

- ٢١٤٧ ..... المسألة الخامسة:
- ٢١٤٧ ..... المسألة السادسة:
- ٢١٤٧ ..... المسألة السابعة:
- ٢١٤٧ ..... المسألة الثامنة:
- ٢١٤٨ ..... المسألة التاسعة:
- ٢١٤٨ ..... المسألة العاشرة:
- ٢١٤٨ ..... المسألة ١١:
- ٢١٤٩ ..... المسألة ١٢:
- ٢١٤٩ ..... المسألة ١٣:
- ٢١٤٩ ..... المسألة ١٤:
- ٢١٤٩ ..... المسألة ١٥:
- ٢١٤٩ ..... المسألة ١٦:
- ٢١٥٠ ..... المسألة ١٧:
- ٢١٥٠ ..... المسألة ١٨:
- ٢١٥٠ ..... المسألة ١٩:
- ٢١٥٠ ..... المسألة ٢٠:
- ٢١٥٠ ..... المسألة ٢١:
- ٢١٥١ ..... المسألة ٢٢:
- ٢١٥١ ..... المسألة ٢٣:
- ٢١٥١ ..... المسألة ٢٤:
- ٢١٥١ ..... المسألة ٢٥:
- ٢١٥٢ ..... المسألة ٢٦:
- ٢١٥٢ ..... المسألة ٢٧:
- ٢١٥٢ ..... المسألة ٢٨:

المسألة ٢٩: ..... ٢١٥٢

المسألة ٣٠: ..... ٢١٥٢

الفصل الثاني فى حجر السفه ..... ٢١٥٣

المسألة ٣١: ..... ٢١٥٣

المسألة ٣٢: ..... ٢١٥٣

المسألة ٣٣: ..... ٢١٥٣

المسألة ٣٤: ..... ٢١٥٤

المسألة ٣٥: ..... ٢١٥٤

المسألة ٣٦: ..... ٢١٥٤

المسألة ٣٧: ..... ٢١٥٤

المسألة ٣٨: ..... ٢١٥٥

المسألة ٣٩: ..... ٢١٥٥

المسألة ٤٠: ..... ٢١٥٥

المسألة ٤١: ..... ٢١٥٥

المسألة ٤٢: ..... ٢١٥٥

المسألة ٤٣: ..... ٢١٥٦

المسألة ٤٤: ..... ٢١٥٦

المسألة ٤٥: ..... ٢١٥٦

المسألة ٤٦: ..... ٢١٥٦

المسألة ٤٧: ..... ٢١٥٧

المسألة ٤٨: ..... ٢١٥٧

المسألة ٤٩: ..... ٢١٥٧

المسألة ٥٠: ..... ٢١٥٧

المسألة ٥١: ..... ٢١٥٨

المسألة ٥٢: ..... ٢١٥٨

الفصل الثالث في حجر المفلس ..... ٢١٥٨

المسألة ٥٣: ..... ٢١٥٨

المسألة ٥٤: ..... ٢١٥٨

المسألة ٥٥: ..... ٢١٥٩

المسألة ٥٦: ..... ٢١٥٩

المسألة ٥٧: ..... ٢١٥٩

المسألة ٥٨: ..... ٢١٥٩

المسألة ٥٩: ..... ٢١٦٠

المسألة ٦٠: ..... ٢١٦٠

المسألة ٦١: ..... ٢١٦٠

المسألة ٦٢: ..... ٢١٦٠

المسألة ٦٣: ..... ٢١٦١

المسألة ٦٤: ..... ٢١٦١

المسألة ٦٥: ..... ٢١٦١

المسألة ٦٦: ..... ٢١٦١

المسألة ٦٧: ..... ٢١٦٢

المسألة ٦٨: ..... ٢١٦٢

المسألة ٦٩: ..... ٢١٦٢

المسألة ٧٠: ..... ٢١٦٢

المسألة ٧١: ..... ٢١٦٢

المسألة ٧٢: ..... ٢١٦٣

المسألة ٧٣: ..... ٢١٦٣

المسألة ٧٤: ..... ٢١٦٣

المسألة ٧٥: ..... ٢١٦٣

المسألة ٧٦: ..... ٢١٦٤

المسألة ٧٧: ..... ٢١٦٤

المسألة ٧٨: ..... ٢١٦٤

المسألة ٧٩: ..... ٢١٦٤

المسألة ٨٠: ..... ٢١٦٤

المسألة ٨١: ..... ٢١٦٥

المسألة ٨٢: ..... ٢١٦٥

المسألة ٨٣: ..... ٢١٦٥

المسألة ٨٤: ..... ٢١٦٦

المسألة ٨٥: ..... ٢١٦٦

الفصل الرابع فى تصرف المريض و منجزاته ..... ٢١٦٦

المسألة ٨٦: ..... ٢١٦٦

المسألة ٨٧: ..... ٢١٦٦

المسألة ٨٨: ..... ٢١٦٧

المسألة ٨٩: ..... ٢١٦٧

المسألة ٩٠: ..... ٢١٦٧

المسألة ٩١: ..... ٢١٦٧

المسألة ٩٢: ..... ٢١٦٨

المسألة ٩٣: ..... ٢١٦٨

المسألة ٩٤: ..... ٢١٦٨

المسألة ٩٥: ..... ٢١٦٨

المسألة ٩٦: ..... ٢١٦٨

المسألة ٩٧: ..... ٢١٦٩

- المسألة ٩٨: ..... ٢١٦٩
- المسألة ٩٩: ..... ٢١٦٩
- المسألة ١٠٠: ..... ٢١٦٩
- كتاب اللقطه ..... ٢١٧٠
- اشارة ..... ٢١٧٠
- المسألة الأولى: ..... ٢١٧٠
- المسألة الثانية: ..... ٢١٧٠
- الفصل الأول في اللقطه بالمعنى الخاص ..... ٢١٧٠
- المسألة الثالثة: ..... ٢١٧١
- المسألة الرابعة: ..... ٢١٧١
- المسألة الخامسة: ..... ٢١٧١
- المسألة السادسة: ..... ٢١٧١
- المسألة السابعة: ..... ٢١٧٢
- المسألة الثامنة: ..... ٢١٧٢
- المسألة التاسعة: ..... ٢١٧٢
- المسألة العاشرة: ..... ٢١٧٢
- المسألة ١١: ..... ٢١٧٢
- المسألة ١٢: ..... ٢١٧٣
- المسألة ١٣: ..... ٢١٧٣
- المسألة ١٤: ..... ٢١٧٣
- المسألة ١٥: ..... ٢١٧٣
- المسألة ١٦: ..... ٢١٧٣
- المسألة ١٧: ..... ٢١٧٤
- المسألة ١٨: ..... ٢١٧٤

- المسألة ١٩: ..... ٢١٧٤
- المسألة ٢٠: ..... ٢١٧٤
- المسألة ٢١: ..... ٢١٧٥
- المسألة ٢٢: ..... ٢١٧٥
- المسألة ٢٣: ..... ٢١٧٥
- المسألة ٢٤: ..... ٢١٧٥
- المسألة ٢٥: ..... ٢١٧٦
- المسألة ٢٦: ..... ٢١٧٦
- المسألة ٢٧: ..... ٢١٧٦
- المسألة ٢٨: ..... ٢١٧٦
- المسألة ٢٩: ..... ٢١٧٦
- المسألة ٣٠: ..... ٢١٧٦
- المسألة ٣١: ..... ٢١٧٧
- المسألة ٣٢: ..... ٢١٧٧
- المسألة ٣٣: ..... ٢١٧٧
- المسألة ٣٤: ..... ٢١٧٧
- المسألة ٣٥: ..... ٢١٧٨
- المسألة ٣٦: ..... ٢١٧٨
- المسألة ٣٧: ..... ٢١٧٨
- المسألة ٣٨: ..... ٢١٧٩
- المسألة ٣٩: ..... ٢١٧٩
- المسألة ٤٠: ..... ٢١٧٩
- المسألة ٤١: ..... ٢١٨٠
- المسألة ٤٢: ..... ٢١٨٠

المسألة ٤٣: ..... ٢١٨٠

المسألة ٤٤: ..... ٢١٨٠

المسألة ٤٥: ..... ٢١٨٠

المسألة ٤٦: ..... ٢١٨١

المسألة ٤٧: ..... ٢١٨١

المسألة ٤٨: ..... ٢١٨١

المسألة ٤٩: ..... ٢١٨١

الفصل الثاني فى لقطه الحيوان ..... ٢١٨٢

المسألة ٥٠: ..... ٢١٨٢

المسألة ٥١: ..... ٢١٨٢

المسألة ٥٢: ..... ٢١٨٢

المسألة ٥٣: ..... ٢١٨٣

المسألة ٥٤: ..... ٢١٨٣

المسألة ٥٥: ..... ٢١٨٣

المسألة ٥٦: ..... ٢١٨٤

المسألة ٥٧: ..... ٢١٨٤

المسألة ٥٨: ..... ٢١٨٤

المسألة ٥٩: ..... ٢١٨٤

المسألة ٦٠: ..... ٢١٨٥

المسألة ٦١: ..... ٢١٨٥

المسألة ٦٢: ..... ٢١٨٥

الفصل الثالث فى لقطه الإنسان ..... ٢١٨٥

المسألة ٦٣: ..... ٢١٨٥

المسألة ٦٤: ..... ٢١٨٦



- المسألة ٦٥: ..... ٢١٨٦
- المسألة ٦٦: ..... ٢١٨٦
- المسألة ٦٧: ..... ٢١٨٦
- المسألة ٦٨: ..... ٢١٨٧
- المسألة ٦٩: ..... ٢١٨٧
- المسألة ٧٠: ..... ٢١٨٧
- المسألة ٧١: ..... ٢١٨٧
- المسألة ٧٢: ..... ٢١٨٧
- المسألة ٧٣: ..... ٢١٨٨
- المسألة ٧٤: ..... ٢١٨٨
- المسألة ٧٥: ..... ٢١٨٨
- المسألة ٧٦: ..... ٢١٨٨
- كتاب الصيد و الذباجة ..... ٢١٨٨
- اشارة ..... ٢١٨٨
- المسألة الأولى: ..... ٢١٨٩
- الفصل الأول فى الصيد بالحيوان ..... ٢١٨٩
- المسألة الثانية: ..... ٢١٨٩
- المسألة الثالثة: ..... ٢١٨٩
- المسألة الرابعة: ..... ٢١٩٠
- المسألة الخامسة: ..... ٢١٩٠
- المسألة السادسة: ..... ٢١٩٠
- المسألة السابعة: ..... ٢١٩٠
- المسألة الثامنة: ..... ٢١٩١
- المسألة التاسعة: ..... ٢١٩١

المسألة العاشرة: ..... ٢١٩١

المسألة ١١: ..... ٢١٩١

المسألة ١٢: ..... ٢١٩١

المسألة ١٣: ..... ٢١٩٢

المسألة ١٤: ..... ٢١٩٢

المسألة ١٥: ..... ٢١٩٢

المسألة ١٦: ..... ٢١٩٢

المسألة ١٧: ..... ٢١٩٢

المسألة: ١٨ ..... ٢١٩٣

المسألة ١٩: ..... ٢١٩٣

المسألة ٢٠: ..... ٢١٩٣

المسألة ٢١: ..... ٢١٩٤

المسألة ٢٢: ..... ٢١٩٤

المسألة ٢٣: ..... ٢١٩٤

المسألة ٢٤: ..... ٢١٩٤

الفصل الثانى فى الصيد بالآلة ..... ٢١٩٤

المسألة ٢٥: ..... ٢١٩٤

المسألة ٢٦: ..... ٢١٩٥

المسألة ٢٧: ..... ٢١٩٥

المسألة ٢٨: ..... ٢١٩٥

المسألة ٢٩: ..... ٢١٩٥

المسألة ٣٠: ..... ٢١٩٦

المسألة ٣١: ..... ٢١٩٦

المسألة ٣٢: ..... ٢١٩٦

المسألة ٣٣: ..... ٢١٩٧

المسألة ٣٤: ..... ٢١٩٧

المسألة ٣٥: ..... ٢١٩٧

المسألة ٣٦: ..... ٢١٩٧

المسألة ٣٧: ..... ٢١٩٧

المسألة ٣٨: ..... ٢١٩٨

المسألة ٣٩: ..... ٢١٩٨

المسألة ٤٠: ..... ٢١٩٨

المسألة ٤١: ..... ٢١٩٨

المسألة ٤٢: ..... ٢١٩٩

المسألة ٤٣: ..... ٢١٩٩

المسألة ٤٤: ..... ٢١٩٩

المسألة ٤٥: ..... ٢١٩٩

المسألة ٤٦: ..... ٢٢٠٠

المسألة ٤٧: ..... ٢٢٠٠

الفصل الثالث في ما به يملك الصيد ..... ٢٢٠٠

المسألة ٤٨: ..... ٢٢٠٠

المسألة ٤٩: ..... ٢٢٠٠

المسألة ٥٠: ..... ٢٢٠١

المسألة ٥١: ..... ٢٢٠١

المسألة ٥٢: ..... ٢٢٠١

المسألة ٥٣: ..... ٢٢٠١

المسألة ٥٤: ..... ٢٢٠٢

المسألة ٥٥: ..... ٢٢٠٢

- المسألة ٥٦: ..... ٢٢٠٢
- المسألة ٥٧: ..... ٢٢٠٢
- المسألة ٥٨: ..... ٢٢٠٢
- المسألة ٥٩: ..... ٢٢٠٣
- المسألة ٦٠: ..... ٢٢٠٣
- المسألة ٦١: ..... ٢٢٠٣
- المسألة ٦٢: ..... ٢٢٠٣
- المسألة ٦٣: ..... ٢٢٠٣
- المسألة ٦٤: ..... ٢٢٠٤
- المسألة ٦٥: ..... ٢٢٠٤
- المسألة ٦٦: ..... ٢٢٠٤
- الفصل الرابع في ذكاة السمك و الجراد ..... ٢٢٠٤
- المسألة ٦٧: ..... ٢٢٠٥
- المسألة ٦٨: ..... ٢٢٠٥
- المسألة ٦٩: ..... ٢٢٠٥
- المسألة ٧٠: ..... ٢٢٠٥
- المسألة ٧١: ..... ٢٢٠٥
- المسألة ٧٢: ..... ٢٢٠٦
- المسألة ٧٣: ..... ٢٢٠٦
- المسألة ٧٤: ..... ٢٢٠٦
- المسألة ٧٥: ..... ٢٢٠٦
- المسألة ٧٦: ..... ٢٢٠٧
- المسألة ٧٧: ..... ٢٢٠٧
- المسألة ٧٨: ..... ٢٢٠٧

المسألة ٧٩: ..... ٢٢٠٧

المسألة ٨٠: ..... ٢٢٠٨

المسألة ٨١: ..... ٢٢٠٨

المسألة ٨٢: ..... ٢٢٠٨

المسألة ٨٣: ..... ٢٢٠٨

المسألة ٨٤: ..... ٢٢٠٨

المسألة ٨٥: ..... ٢٢٠٩

المسألة ٨٦: ..... ٢٢٠٩

المسألة ٨٧: ..... ٢٢٠٩

المسألة ٨٨: ..... ٢٢٠٩

المسألة ٨٩: ..... ٢٢٠٩

المسألة ٩٠: ..... ٢٢٠٩

الفصل الخامس في الذبابة ..... ٢٢١٠

المسألة ٩١: ..... ٢٢١٠

المسألة ٩٢: ..... ٢٢١٠

المسألة ٩٣: ..... ٢٢١٠

المسألة ٩٤: ..... ٢٢١٠

المسألة ٩٥: ..... ٢٢١١

المسألة ٩٦: ..... ٢٢١١

المسألة ٩٧: ..... ٢٢١١

المسألة ٩٨: ..... ٢٢١١

المسألة ٩٩: ..... ٢٢١١

المسألة ١٠٠: ..... ٢٢١٢

المسألة ١٠١: ..... ٢٢١٢

- المسألة ١٠٢: ..... ٢٢١٢
- المسألة ١٠٣: ..... ٢٢١٢
- المسألة ١٠٤: ..... ٢٢١٢
- المسألة ١٠٥: ..... ٢٢١٣
- المسألة ١٠٦: ..... ٢٢١٣
- المسألة ١٠٧: ..... ٢٢١٣
- المسألة ١٠٨: ..... ٢٢١٣
- المسألة ١٠٩: ..... ٢٢١٣
- المسألة ١١٠: ..... ٢٢١٤
- المسألة ١١١: ..... ٢٢١٤
- المسألة ١١٢: ..... ٢٢١٤
- المسألة ١١٣: ..... ٢٢١٤
- المسألة ١١٤: ..... ٢٢١٤
- المسألة ١١٥: ..... ٢٢١٥
- المسألة ١١٦: ..... ٢٢١٥
- المسألة ١١٧: ..... ٢٢١٥
- المسألة ١١٨: ..... ٢٢١٥
- المسألة ١١٩: ..... ٢٢١٦
- المسألة ١٢٠: ..... ٢٢١٦
- المسألة ١٢١: ..... ٢٢١٦
- المسألة ١٢٢: ..... ٢٢١٦
- المسألة ١٢٣: ..... ٢٢١٦
- المسألة ١٢٤: ..... ٢٢١٧
- المسألة ١٢٥: ..... ٢٢١٧

- المسألة ١٢٦: ..... ٢٢١٧
- المسألة ١٢٧: ..... ٢٢١٧
- المسألة ١٢٨: ..... ٢٢١٨
- المسألة ١٢٩: ..... ٢٢١٨
- المسألة ١٣٠: ..... ٢٢١٨
- المسألة ١٣١: ..... ٢٢١٨
- المسألة ١٣٢: ..... ٢٢١٨
- المسألة ١٣٣: ..... ٢٢١٩
- المسألة ١٣٤: ..... ٢٢١٩
- المسألة ١٣٥: ..... ٢٢١٩
- المسألة ١٣٦: ..... ٢٢١٩
- المسألة ١٣٧: ..... ٢٢١٩
- المسألة ١٣٨: ..... ٢٢١٩
- المسألة ١٣٩: ..... ٢٢٢٠
- المسألة ١٤٠: ..... ٢٢٢٠
- المسألة ١٤١: ..... ٢٢٢٠
- المسألة ١٤٢: ..... ٢٢٢٠
- المسألة ١٤٣: ..... ٢٢٢١
- المسألة ١٤٤: ..... ٢٢٢١
- المسألة ١٤٥: ..... ٢٢٢١
- المسألة ١٤٦: ..... ٢٢٢١
- المسألة ١٤٧: ..... ٢٢٢٢
- المسألة ١٤٨: ..... ٢٢٢٢
- المسألة ١٤٩: ..... ٢٢٢٢

المسألة ١٥٠: ..... ٢٢٢٢

الفصل السادس فى ما يقبل التذكية و ما لا يقبلها ..... ٢٢٢٢

المسألة ١٥١: ..... ٢٢٢٢

المسألة ١٥٢: ..... ٢٢٢٣

المسألة ١٥٣: ..... ٢٢٢٣

المسألة ١٥٤: ..... ٢٢٢٣

المسألة ١٥٥: ..... ٢٢٢٤

المسألة ١٥٦: ..... ٢٢٢٤

المسألة ١٥٧: ..... ٢٢٢٤

المسألة ١٥٨: ..... ٢٢٢٤

المسألة ١٥٩: ..... ٢٢٢٥

المسألة ١٦٠: ..... ٢٢٢٥

المسألة ١٦١: ..... ٢٢٢٦

المسألة ١٦٢: ..... ٢٢٢٦

المسألة ١٦٣: ..... ٢٢٢٦

المسألة ١٦٤: ..... ٢٢٢٦

المسألة ١٦٥: ..... ٢٢٢٦

المسألة ١٦٦: ..... ٢٢٢٧

المسألة ١٦٧: ..... ٢٢٢٧

المسألة ١٦٨: ..... ٢٢٢٧

المسألة ١٦٩: ..... ٢٢٢٧

المسألة ١٧٠: ..... ٢٢٢٧

المسألة ١٧١: ..... ٢٢٢٨

المسألة ١٧٢: ..... ٢٢٢٨



- المسألة ١٧٣: ..... ٢٢٢٨
- كتاب الأطةمة و الأشرية ..... ٢٢٢٩
- اشارة ..... ٢٢٢٩
- المسألة الأولى: ..... ٢٢٢٩
- الفصل الأول في ما يحل أكله من الحيوان و ما لا يحل ..... ٢٢٢٩
- المسألة الثانية: ..... ٢٢٢٩
- المسألة الثالثة: ..... ٢٢٢٩
- المسألة الرابعة: ..... ٢٢٢٩
- المسألة الخامسة: ..... ٢٢٣٠
- المسألة السادسة: ..... ٢٢٣٠
- المسألة السابعة: ..... ٢٢٣٠
- المسألة الثامنة: ..... ٢٢٣٠
- المسألة التاسعة: ..... ٢٢٣٠
- المسألة العاشرة: ..... ٢٢٣٠
- المسألة ١١: ..... ٢٢٣١
- المسألة ١٢: ..... ٢٢٣١
- المسألة ١٣: ..... ٢٢٣١
- المسألة ١٤: ..... ٢٢٣١
- المسألة ١٥: ..... ٢٢٣٢
- المسألة ١٦: ..... ٢٢٣٢
- المسألة ١٧: ..... ٢٢٣٢
- المسألة ١٨: ..... ٢٢٣٢
- المسألة ١٩: ..... ٢٢٣٢
- المسألة ٢٠: ..... ٢٢٣٣

- المسألة ٢١: ..... ٢٢٣٣
- المسألة ٢٢: ..... ٢٢٣٣
- المسألة ٢٣: ..... ٢٢٣٣
- المسألة ٢٤: ..... ٢٢٣٤
- المسألة ٢٥: ..... ٢٢٣٤
- المسألة ٢٦: ..... ٢٢٣٤
- المسألة ٢٧: ..... ٢٢٣٤
- المسألة ٢٨: ..... ٢٢٣٤
- المسألة ٢٩: ..... ٢٢٣٥
- المسألة ٣٠: ..... ٢٢٣٥
- المسألة ٣١: ..... ٢٢٣٥
- المسألة ٣٢: ..... ٢٢٣٥
- المسألة ٣٣: ..... ٢٢٣٥
- المسألة ٣٤: ..... ٢٢٣٦
- المسألة ٣٥: ..... ٢٢٣٦
- المسألة ٣٦: ..... ٢٢٣٦
- المسألة ٣٧: ..... ٢٢٣٦
- المسألة ٣٨: ..... ٢٢٣٦
- المسألة ٣٩: ..... ٢٢٣٧
- المسألة ٤٠: ..... ٢٢٣٧
- المسألة ٤١: ..... ٢٢٣٧
- المسألة ٤٢: ..... ٢٢٣٧
- المسألة ٤٣: ..... ٢٢٣٧
- المسألة ٤٤: ..... ٢٢٣٨

- المسألة ٤٥: ..... ٢٢٣٨
- المسألة ٤٦: ..... ٢٢٣٨
- المسألة ٤٧: ..... ٢٢٣٨
- المسألة ٤٨: ..... ٢٢٣٨
- المسألة ٤٩: ..... ٢٢٣٨
- المسألة ٥٠: ..... ٢٢٣٩
- المسألة ٥١: ..... ٢٢٣٩
- المسألة ٥٢: ..... ٢٢٣٩
- المسألة ٥٣: ..... ٢٢٣٩
- المسألة ٥٤: ..... ٢٢٣٩
- المسألة ٥٥: ..... ٢٢٤٠
- المسألة ٥٦: ..... ٢٢٤٠
- المسألة ٥٧: ..... ٢٢٤٠
- المسألة ٥٨: ..... ٢٢٤٠
- المسألة ٥٩: ..... ٢٢٤١
- المسألة ٦٠: ..... ٢٢٤١
- المسألة ٦١: ..... ٢٢٤١
- المسألة ٦٢: ..... ٢٢٤١
- المسألة ٦٣: ..... ٢٢٤١
- المسألة ٦٤: ..... ٢٢٤٢
- المسألة ٦٥: ..... ٢٢٤٢
- المسألة ٦٦: ..... ٢٢٤٢
- المسألة ٦٧: ..... ٢٢٤٣
- المسألة ٦٨: ..... ٢٢٤٣

المسألة ٦٩: ..... ٢٢٤٣

المسألة ٧٠: ..... ٢٢٤٣

المسألة ٧١: ..... ٢٢٤٤

الفصل الثاني فى ما يحل أكله من الجامدات و ما لا يحل ..... ٢٢٤٤

المسألة ٧٢: ..... ٢٢٤٤

المسألة ٧٣: ..... ٢٢٤٤

المسألة ٧٤: ..... ٢٢٤٥

المسألة ٧٥: ..... ٢٢٤٥

المسألة ٧٦: ..... ٢٢٤٥

المسألة ٧٧: ..... ٢٢٤٥

المسألة ٧٨: ..... ٢٢٤٥

المسألة ٧٩: ..... ٢٢٤٥

المسألة ٨٠: ..... ٢٢٤٦

المسألة ٨١: ..... ٢٢٤٦

المسألة ٨٢: ..... ٢٢٤٦

المسألة ٨٣: ..... ٢٢٤٦

المسألة ٨٤: ..... ٢٢٤٧

المسألة ٨٥: ..... ٢٢٤٧

المسألة ٨٦: ..... ٢٢٤٧

المسألة ٨٧: ..... ٢٢٤٧

المسألة ٨٨: ..... ٢٢٤٧

المسألة ٨٩: ..... ٢٢٤٨

المسألة ٩٠: ..... ٢٢٤٨

المسألة ٩١: ..... ٢٢٤٨

المسألة ٩٢: ..... ٢٢٤٩

المسألة ٩٣: ..... ٢٢٤٩

المسألة ٩٤: ..... ٢٢٤٩

المسألة ٩٥: ..... ٢٢٥٠

المسألة ٩٦: ..... ٢٢٥٠

المسألة ٩٧: ..... ٢٢٥٠

المسألة ٩٨: ..... ٢٢٥٠

المسألة ٩٩: ..... ٢٢٥١

المسألة ١٠٠: ..... ٢٢٥١

المسألة ١٠١: ..... ٢٢٥١

المسألة ١٠٢: ..... ٢٢٥١

المسألة ١٠٣: ..... ٢٢٥١

المسألة ١٠٤: ..... ٢٢٥٢

الفصل الثالث فى ما يحل شربه من المائعات و ما يحرم ..... ٢٢٥٢

المسألة ١٠٥: ..... ٢٢٥٢

المسألة ١٠٦: ..... ٢٢٥٣

المسألة ١٠٧: ..... ٢٢٥٣

المسألة ١٠٨: ..... ٢٢٥٣

المسألة ١٠٩: ..... ٢٢٥٣

المسألة ١١٠: ..... ٢٢٥٣

المسألة ١١١: ..... ٢٢٥٤

المسألة ١١٢: ..... ٢٢٥٤

المسألة ١١٣: ..... ٢٢٥٤

المسألة ١١٤: ..... ٢٢٥٤

- المسألة ١١٥: ..... ٢٢٥٥
- المسألة ١١٦: ..... ٢٢٥٥
- المسألة ١١٧: ..... ٢٢٥٥
- المسألة ١١٨: ..... ٢٢٥٥
- المسألة ١١٩: ..... ٢٢٥٥
- المسألة ١٢٠: ..... ٢٢٥٦
- المسألة ١٢١: ..... ٢٢٥٦
- المسألة ١٢٢: ..... ٢٢٥٦
- المسألة ١٢٣: ..... ٢٢٥٦
- المسألة ١٢٤: ..... ٢٢٥٦
- المسألة ١٢٥: ..... ٢٢٥٧
- المسألة ١٢٦: ..... ٢٢٥٧
- المسألة ١٢٧: ..... ٢٢٥٧
- المسألة ١٢٨: ..... ٢٢٥٧
- المسألة ١٢٩: ..... ٢٢٥٨
- المسألة ١٣٠: ..... ٢٢٥٨
- المسألة ١٣١: ..... ٢٢٥٨
- المسألة ١٣٢: ..... ٢٢٥٨
- المسألة ١٣٣: ..... ٢٢٥٩
- المسألة ١٣٤: ..... ٢٢٥٩
- المسألة ١٣٥: ..... ٢٢٥٩
- المسألة ١٣٦: ..... ٢٢٥٩
- المسألة ١٣٧: ..... ٢٢٥٩
- المسألة ١٣٨: ..... ٢٢٥٩

المسألة ١٣٩: ..... ٢٢٦٠

المسألة ١٤٠: ..... ٢٢٦٠

المسألة ١٤١: ..... ٢٢٦١

المسألة ١٤٢: ..... ٢٢٦١

المسألة ١٤٣: ..... ٢٢٦١

المسألة ١٤٤: ..... ٢٢٦٢

المسألة ١٤٥: ..... ٢٢٦٢

المسألة ١٤٦: ..... ٢٢٦٢

المسألة ١٤٧: ..... ٢٢٦٢

المسألة ١٤٨: ..... ٢٢٦٣

المسألة ١٤٩: ..... ٢٢٦٣

المسألة ١٥٠: ..... ٢٢٦٣

المسألة ١٥١: ..... ٢٢٦٣

المسألة ١٥٢: ..... ٢٢٦٤

المسألة ١٥٣: ..... ٢٢٦٤

المسألة ١٥٤: ..... ٢٢٦٤

الفصل الرابع في خصائص بعض المطعومات و المشروبات ..... ٢٢٦٤

المسألة ١٥٥: ..... ٢٢٦٥

المسألة ١٥٦: ..... ٢٢٦٥

المسألة ١٥٧: ..... ٢٢٦٥

المسألة ١٥٨: ..... ٢٢٦٥

المسألة ١٥٩: ..... ٢٢٦٦

المسألة ١٦٠: ..... ٢٢٦٦

المسألة ١٦١: ..... ٢٢٦٦

المسألة ١٦٢: ..... ٢٢٦٦

المسألة ١٦٣: ..... ٢٢٦٦

المسألة ١٦٤: ..... ٢٢٦٧

المسألة ١٦٥: ..... ٢٢٦٧

المسألة ١٦٦: ..... ٢٢٦٧

المسألة ١٦٧: ..... ٢٢٦٧

المسألة ١٦٨: ..... ٢٢٦٧

المسألة ١٦٩: ..... ٢٢٦٨

المسألة ١٧٠: ..... ٢٢٦٨

المسألة ١٧١: ..... ٢٢٦٨

المسألة ١٧٢: ..... ٢٢٦٩

المسألة ١٧٣: ..... ٢٢٦٩

المسألة ١٧٤: ..... ٢٢٦٩

المسألة ١٧٥: ..... ٢٢٦٩

المسألة ١٧٦: ..... ٢٢٧٠

الفصل الخامس فى آداب الأكل و آداب المائدة ..... ٢٢٧٠

المسألة ١٧٧: ..... ٢٢٧٠

المسألة ١٧٨: ..... ٢٢٧١

المسألة ١٧٩: ..... ٢٢٧١

المسألة ١٨٠: ..... ٢٢٧١

المسألة ١٨١: ..... ٢٢٧١

المسألة ١٨٢: ..... ٢٢٧١

المسألة ١٨٣: ..... ٢٢٧٢

المسألة ١٨٤: ..... ٢٢٧٢



- المسألة ١٨٥ : ..... ٢٢٧٢
- المسألة ١٨٦ : ..... ٢٢٧٢
- المسألة ١٨٧ : ..... ٢٢٧٢
- المسألة ١٨٨ : ..... ٢٢٧٣
- المسألة ١٨٩ : ..... ٢٢٧٣
- المسألة ١٩٠ : ..... ٢٢٧٣
- المسألة ١٩١ : ..... ٢٢٧٣
- المسألة ١٩٢ : ..... ٢٢٧٤
- المسألة ١٩٣ : ..... ٢٢٧٤
- المسألة ١٩٤ : ..... ٢٢٧٤
- المسألة ١٩٥ : ..... ٢٢٧٤
- المسألة ١٩٦ : ..... ٢٢٧٤
- المسألة ١٩٧ : ..... ٢٢٧٥
- المسألة ١٩٨ : ..... ٢٢٧٥
- المسألة ١٩٩ : ..... ٢٢٧٥
- المسألة ٢٠٠ : ..... ٢٢٧٥
- المسألة ٢٠١ : ..... ٢٢٧٥
- المسألة ٢٠٢ : ..... ٢٢٧٦
- المسألة ٢٠٣ : ..... ٢٢٧٦
- المسألة ٢٠٤ : ..... ٢٢٧٦
- المسألة ٢٠٥ : ..... ٢٢٧٦
- المسألة ٢٠٦ : ..... ٢٢٧٧
- المسألة ٢٠٧ : ..... ٢٢٧٧
- المسألة ٢٠٨ : ..... ٢٢٧٧

- المسألة ٢٠٩: ..... ٢٢٧٧
- المسألة ٢١٠: ..... ٢٢٧٨
- المسألة ٢١١: ..... ٢٢٧٨
- كتاب اليمين و النذر و العهد ..... ٢٢٧٨
- اشارة ..... ٢٢٧٨
- الفصل الأول في الأيمان ..... ٢٢٧٨
- المسألة الأولى: ..... ٢٢٧٨
- المسألة الثانية: ..... ٢٢٧٩
- المسألة الثالثة: ..... ٢٢٧٩
- المسألة الرابعة: ..... ٢٢٧٩
- المسألة الخامسة: ..... ٢٢٨٠
- المسألة السادسة: ..... ٢٢٨٠
- المسألة السابعة: ..... ٢٢٨٠
- المسألة الثامنة: ..... ٢٢٨٠
- المسألة التاسعة: ..... ٢٢٨٠
- المسألة العاشرة: ..... ٢٢٨١
- المسألة ١١: ..... ٢٢٨١
- المسألة ١٢: ..... ٢٢٨١
- المسألة ١٣: ..... ٢٢٨١
- المسألة ١٤: ..... ٢٢٨١
- المسألة ١٥: ..... ٢٢٨٢
- المسألة ١٦: ..... ٢٢٨٢
- المسألة ١٧: ..... ٢٢٨٢
- المسألة ١٨: ..... ٢٢٨٢

- المسألة ١٩: ..... ٢٢٨٣
- المسألة ٢٠: ..... ٢٢٨٣
- المسألة ٢١: ..... ٢٢٨٣
- المسألة ٢٢: ..... ٢٢٨٣
- المسألة ٢٣: ..... ٢٢٨٤
- المسألة ٢٤: ..... ٢٢٨٤
- المسألة ٢٥: ..... ٢٢٨٤
- المسألة ٢٦: ..... ٢٢٨٤
- المسألة ٢٧: ..... ٢٢٨٥
- المسألة ٢٨: ..... ٢٢٨٥
- المسألة ٢٩: ..... ٢٢٨٥
- المسألة ٣٠: ..... ٢٢٨٥
- المسألة ٣١: ..... ٢٢٨٥
- المسألة ٣٢: ..... ٢٢٨٦
- المسألة ٣٣: ..... ٢٢٨٦
- المسألة ٣٤: ..... ٢٢٨٦
- المسألة ٣٥: ..... ٢٢٨٦
- المسألة ٣٦: ..... ٢٢٨٦
- المسألة ٣٧: ..... ٢٢٨٧
- المسألة ٣٨: ..... ٢٢٨٧
- المسألة ٣٩: ..... ٢٢٨٧
- المسألة ٤٠: ..... ٢٢٨٨
- المسألة ٤١: ..... ٢٢٨٨
- المسألة ٤٢: ..... ٢٢٨٨

المسألة ٤٣: ..... ٢٢٨٩

المسألة ٤٤: ..... ٢٢٨٩

المسألة ٤٥: ..... ٢٢٨٩

المسألة ٤٦: ..... ٢٢٨٩

المسألة ٤٧: ..... ٢٢٨٩

المسألة ٤٨: ..... ٢٢٩٠

المسألة ٤٩: ..... ٢٢٩٠

المسألة ٥٠: ..... ٢٢٩٠

المسألة ٥١: ..... ٢٢٩٠

الفصل الثاني فى النذر ..... ٢٢٩١

المسألة ٥٢: ..... ٢٢٩١

المسألة ٥٣: ..... ٢٢٩١

المسألة ٥٤: ..... ٢٢٩١

المسألة ٥٥: ..... ٢٢٩١

المسألة ٥٦: ..... ٢٢٩٢

المسألة ٥٧: ..... ٢٢٩٢

المسألة ٥٨: ..... ٢٢٩٢

المسألة ٥٩: ..... ٢٢٩٢

المسألة ٦٠: ..... ٢٢٩٢

المسألة ٦١: ..... ٢٢٩٣

المسألة ٦٢: ..... ٢٢٩٣

المسألة ٦٣: ..... ٢٢٩٣

المسألة ٦٤: ..... ٢٢٩٣

المسألة ٦٥: ..... ٢٢٩٤

- المسألة ٦٦: ..... ٢٢٩٥
- المسألة ٦٧: ..... ٢٢٩٥
- المسألة ٦٨: ..... ٢٢٩٥
- المسألة ٦٩: ..... ٢٢٩٦
- المسألة ٧٠: ..... ٢٢٩٦
- المسألة ٧١: ..... ٢٢٩٦
- المسألة ٧٢: ..... ٢٢٩٦
- المسألة ٧٣: ..... ٢٢٩٧
- المسألة ٧٤: ..... ٢٢٩٧
- المسألة ٧٥: ..... ٢٢٩٧
- المسألة ٧٦: ..... ٢٢٩٧
- المسألة ٧٧: ..... ٢٢٩٨
- المسألة ٧٨: ..... ٢٢٩٨
- المسألة ٧٩: ..... ٢٢٩٨
- المسألة ٨٠: ..... ٢٢٩٨
- المسألة ٨١: ..... ٢٢٩٩
- المسألة ٨٢: ..... ٢٢٩٩
- المسألة ٨٣: ..... ٢٢٩٩
- المسألة ٨٤: ..... ٢٣٠٠
- المسألة ٨٥: ..... ٢٣٠٠
- المسألة ٨٦: ..... ٢٣٠٠
- المسألة ٨٧: ..... ٢٣٠٠
- المسألة ٨٨: ..... ٢٣٠٠
- المسألة ٨٩: ..... ٢٣٠١

- المسألة ٩٠: ..... ٢٣٠١
- المسألة ٩١: ..... ٢٣٠١
- المسألة ٩٢: ..... ٢٣٠١
- المسألة ٩٣: ..... ٢٣٠٢
- المسألة ٩٤: ..... ٢٣٠٢
- المسألة ٩٥: ..... ٢٣٠٢
- المسألة ٩٦: ..... ٢٣٠٣
- المسألة ٩٧: ..... ٢٣٠٣
- المسألة ٩٨: ..... ٢٣٠٣
- المسألة ٩٩: ..... ٢٣٠٣
- المسألة ١٠٠: ..... ٢٣٠٣
- المسألة ١٠١: ..... ٢٣٠٤
- المسألة ١٠٢: ..... ٢٣٠٤
- المسألة ١٠٣: ..... ٢٣٠٤
- المسألة ١٠٤: ..... ٢٣٠٤
- المسألة ١٠٥: ..... ٢٣٠٥
- المسألة ١٠٦: ..... ٢٣٠٥
- المسألة ١٠٧: ..... ٢٣٠٥
- المسألة ١٠٨: ..... ٢٣٠٦
- المسألة ١٠٩: ..... ٢٣٠٦
- المسألة ١١٠: ..... ٢٣٠٦
- المسألة ١١١: ..... ٢٣٠٦
- المسألة ١١٢: ..... ٢٣٠٧
- المسألة ١١٣: ..... ٢٣٠٧

- المسألة ١١٤: ..... ٢٣٠٧
- المسألة ١١٥: ..... ٢٣٠٧
- المسألة ١١٦: ..... ٢٣٠٨
- الفصل الثالث فى العهد ..... ٢٣٠٨
- المسألة ١١٧: ..... ٢٣٠٨
- المسألة ١١٨: ..... ٢٣٠٨
- المسألة ١١٩: ..... ٢٣٠٨
- المسألة ١٢٠: ..... ٢٣٠٩
- المسألة ١٢١: ..... ٢٣٠٩
- المسألة ١٢٢: ..... ٢٣٠٩
- المسألة ١٢٣: ..... ٢٣٠٩
- المسألة ١٢٤: ..... ٢٣٠٩
- المسألة ١٢٥: ..... ٢٣١٠
- المسألة ١٢٦: ..... ٢٣١٠
- المسألة ١٢٧: ..... ٢٣١٠
- كتاب الكفارات ..... ٢٣١٠
- اشارة ..... ٢٣١٠
- الفصل الأول فى أقسام الكفارات ..... ٢٣١٠
- المسألة الأولى: ..... ٢٣١٠
- المسألة الثانية: ..... ٢٣١١
- المسألة الثالثة: ..... ٢٣١١
- المسألة الرابعة: ..... ٢٣١١
- المسألة الخامسة: ..... ٢٣١١
- المسألة السادسة: ..... ٢٣١٢

- المسألة السابعة: ..... ٢٣١٢
- المسألة الثامنة: ..... ٢٣١٢
- المسألة التاسعة: ..... ٢٣١٢
- المسألة العاشرة: ..... ٢٣١٣
- المسألة ١١: ..... ٢٣١٣
- المسألة ١٢: ..... ٢٣١٣
- المسألة ١٣: ..... ٢٣١٣
- المسألة ١٤: ..... ٢٣١٣
- المسألة ١٥: ..... ٢٣١٤
- المسألة ١٦: ..... ٢٣١٤
- المسألة ١٧: ..... ٢٣١٤
- المسألة ١٨: ..... ٢٣١٥
- المسألة ١٩: ..... ٢٣١٥
- المسألة ٢٠: ..... ٢٣١٥
- المسألة ٢١: ..... ٢٣١٥
- المسألة ٢٢: ..... ٢٣١٥
- المسألة ٢٣: ..... ٢٣١٦
- المسألة ٢٤: ..... ٢٣١٦
- المسألة ٢٥: ..... ٢٣١٦
- المسألة ٢٦: ..... ٢٣١٦
- المسألة ٢٧: ..... ٢٣١٦
- المسألة ٢٨: ..... ٢٣١٧
- المسألة ٢٩: ..... ٢٣١٧
- المسألة ٣٠: ..... ٢٣١٧



٢٣١٧	الفصل الثاني فى أحكام الكفارات
٢٣١٧	المسألة ٣١:
٢٣١٧	المسألة ٣٢:
٢٣١٨	المسألة ٣٣:
٢٣١٨	المسألة ٣٤:
٢٣١٨	المسألة ٣٥:
٢٣١٩	المسألة ٣٦:
٢٣١٩	المسألة ٣٧:
٢٣١٩	المسألة ٣٨:
٢٣١٩	المسألة ٣٩:
٢٣٢٠	المسألة ٤٠:
٢٣٢٠	المسألة ٤١:
٢٣٢٠	المسألة ٤٢:
٢٣٢١	المسألة ٤٣:
٢٣٢١	المسألة ٤٤:
٢٣٢١	المسألة ٤٥:
٢٣٢١	المسألة ٤٦:
٢٣٢٢	المسألة ٤٧:
٢٣٢٢	المسألة ٤٨:
٢٣٢٢	المسألة ٤٩:
٢٣٢٢	المسألة ٥٠:
٢٣٢٣	المسألة ٥١:
٢٣٢٣	المسألة ٥٢:
٢٣٢٣	المسألة ٥٣:

- المسألة ٥٤: ..... ٢٣٢٣
- المسألة ٥٥: ..... ٢٣٢٤
- المسألة ٥٦: ..... ٢٣٢٤
- المسألة ٥٧: ..... ٢٣٢٤
- المسألة ٥٨: ..... ٢٣٢٥
- المسألة ٥٩: ..... ٢٣٢٥
- المسألة ٦٠: ..... ٢٣٢٥
- المسألة ٦١: ..... ٢٣٢٥
- المسألة ٦٢: ..... ٢٣٢٦
- المسألة ٦٣: ..... ٢٣٢٦
- المسألة ٦٤: ..... ٢٣٢٦
- المسألة ٦٥: ..... ٢٣٢٧
- المسألة ٦٦: ..... ٢٣٢٧
- المسألة ٦٧: ..... ٢٣٢٧
- المسألة ٦٨: ..... ٢٣٢٧
- المسألة ٦٩: ..... ٢٣٢٨
- المسألة ٧٠: ..... ٢٣٢٨
- المسألة ٧١: ..... ٢٣٢٨
- المسألة ٧٢: ..... ٢٣٢٨
- المسألة ٧٣: ..... ٢٣٢٨
- المسألة ٧٤: ..... ٢٣٢٩
- المسألة ٧٥: ..... ٢٣٢٩
- المسألة ٧٦: ..... ٢٣٢٩
- المسألة ٧٧: ..... ٢٣٢٩

المسألة ٧٨: ..... ٢٣٢٩

المسألة ٧٩: ..... ٢٣٣٠

المسألة ٨٠: ..... ٢٣٣٠

المسألة ٨١: ..... ٢٣٣٠

المسألة ٨٢: ..... ٢٣٣٠

المسألة ٨٣: ..... ٢٣٣٠

المسألة ٨٤: ..... ٢٣٣١

المسألة ٨٥: ..... ٢٣٣١

المسألة ٨٦: ..... ٢٣٣١

المسألة ٨٧: ..... ٢٣٣١

المسألة ٨٨: ..... ٢٣٣٢

المسألة ٨٩: ..... ٢٣٣٢

المسألة ٩٠: ..... ٢٣٣٢

المسألة ٩١: ..... ٢٣٣٢

المسألة ٩٢: ..... ٢٣٣٣

المسألة ٩٣: ..... ٢٣٣٣

المسألة ٩٤: ..... ٢٣٣٣

المسألة ٩٥: ..... ٢٣٣٣

المسألة ٩٦: ..... ٢٣٣٣

المسألة ٩٧: ..... ٢٣٣٤

المسألة ٩٨: ..... ٢٣٣٤

المسألة ٩٩: ..... ٢٣٣٤

المسألة ١٠٠: ..... ٢٣٣٤

كتاب الوكالة ..... ٢٣٣٥

- ٢٣٣٥ ..... اشارة
- ٢٣٣٥ ..... الفصل الأول في الوكالة و شرائطها
- ٢٣٣٥ ..... المسألة الأولى:
- ٢٣٣٥ ..... المسألة الثانية:
- ٢٣٣٦ ..... المسألة الثالثة:
- ٢٣٣٦ ..... المسألة الرابعة:
- ٢٣٣٦ ..... المسألة الخامسة:
- ٢٣٣٧ ..... المسألة السادسة:
- ٢٣٣٧ ..... المسألة السابعة:
- ٢٣٣٧ ..... المسألة الثامنة:
- ٢٣٣٨ ..... المسألة التاسعة:
- ٢٣٣٨ ..... المسألة العاشرة:
- ٢٣٣٨ ..... المسألة ١١:
- ٢٣٣٩ ..... المسألة ١٢:
- ٢٣٣٩ ..... المسألة ١٣:
- ٢٣٣٩ ..... المسألة ١٤:
- ٢٣٣٩ ..... المسألة ١٥:
- ٢٣٣٩ ..... المسألة ١٦:
- ٢٣٤٠ ..... المسألة ١٧:
- ٢٣٤٠ ..... المسألة ١٨:
- ٢٣٤٠ ..... المسألة ١٩:
- ٢٣٤٠ ..... المسألة ٢٠:
- ٢٣٤١ ..... المسألة ٢١:
- ٢٣٤١ ..... المسألة ٢٢:

المسألة ٢٣: ..... المسألة ٢٣٤١

المسألة ٢٤: ..... المسألة ٢٣٤٢

المسألة ٢٥: ..... المسألة ٢٣٤٢

المسألة ٢٦: ..... المسألة ٢٣٤٢

المسألة ٢٧: ..... المسألة ٢٣٤٣

المسألة ٢٨: ..... المسألة ٢٣٤٣

المسألة ٢٩: ..... المسألة ٢٣٤٣

المسألة ٣٠: ..... المسألة ٢٣٤٣

المسألة ٣١: ..... المسألة ٢٣٤٣

المسألة ٣٢: ..... المسألة ٢٣٤٤

المسألة ٣٣: ..... المسألة ٢٣٤٤

المسألة ٣٤: ..... المسألة ٢٣٤٤

المسألة ٣٥: ..... المسألة ٢٣٤٤

المسألة ٣٦: ..... المسألة ٢٣٤٥

المسألة ٣٧: ..... المسألة ٢٣٤٥

المسألة ٣٨: ..... المسألة ٢٣٤٥

المسألة ٣٩: ..... المسألة ٢٣٤٥

الفصل الثاني في بعض أحكام الوكالة - ..... المسألة ٢٣٤٥

المسألة ٤٠: ..... المسألة ٢٣٤٥

المسألة ٤١: ..... المسألة ٢٣٤٦

المسألة ٤٢: ..... المسألة ٢٣٤٦

المسألة ٤٣: ..... المسألة ٢٣٤٦

المسألة ٤٤: ..... المسألة ٢٣٤٧

المسألة ٤٥: ..... المسألة ٢٣٤٧

- المسألة ٤٦: ..... ٢٣٤٧
- المسألة ٤٧: ..... ٢٣٤٧
- المسألة ٤٨: ..... ٢٣٤٨
- المسألة ٤٩: ..... ٢٣٤٨
- المسألة ٥٠: ..... ٢٣٤٨
- المسألة ٥١: ..... ٢٣٤٩
- المسألة ٥٢: ..... ٢٣٤٩
- المسألة ٥٣: ..... ٢٣٤٩
- المسألة ٥٤: ..... ٢٣٥٠
- المسألة ٥٥: ..... ٢٣٥٠
- المسألة ٥٦: ..... ٢٣٥٠
- المسألة ٥٧: ..... ٢٣٥٠
- المسألة ٥٨: ..... ٢٣٥٠
- المسألة ٥٩: ..... ٢٣٥١
- المسألة ٦٠: ..... ٢٣٥١
- المسألة ٦١: ..... ٢٣٥١
- المسألة ٦٢: ..... ٢٣٥١
- المسألة ٦٣: ..... ٢٣٥٢
- المسألة ٦٤: ..... ٢٣٥٢
- المسألة ٦٥: ..... ٢٣٥٢
- المسألة ٦٦: ..... ٢٣٥٣
- المسألة ٦٧: ..... ٢٣٥٣
- المسألة ٦٨: ..... ٢٣٥٣
- المسألة ٦٩: ..... ٢٣٥٣

- المسألة ٧٠: ..... ٢٣٥٤
- المسألة ٧١: ..... ٢٣٥٤
- المسألة ٧٢: ..... ٢٣٥٤
- المسألة ٧٣: ..... ٢٣٥٤
- المسألة ٧٤: ..... ٢٣٥٤
- المسألة ٧٥: ..... ٢٣٥٥
- المسألة ٧٦: ..... ٢٣٥٥
- المسألة ٧٧: ..... ٢٣٥٥
- المسألة ٧٨: ..... ٢٣٥٥
- المسألة ٧٩: ..... ٢٣٥٦
- المسألة ٨٠: ..... ٢٣٥٦
- المسألة ٨١: ..... ٢٣٥٦
- المسألة ٨٢: ..... ٢٣٥٦
- المسألة ٨٣: ..... ٢٣٥٦
- المسألة ٨٤: ..... ٢٣٥٧
- المسألة ٨٥: ..... ٢٣٥٧
- المسألة ٨٦: ..... ٢٣٥٧
- المسألة ٨٧: ..... ٢٣٥٧
- المسألة ٨٨: ..... ٢٣٥٧
- المسألة ٨٩: ..... ٢٣٥٨
- المسألة ٩٠: ..... ٢٣٥٨
- المسألة ٩١: ..... ٢٣٥٨
- المسألة ٩٢: ..... ٢٣٥٨
- المسألة ٩٣: ..... ٢٣٥٨

- المسألة ٩٤: ..... ٢٣٥٩
- المسألة ٩٥: ..... ٢٣٥٩
- المسألة ٩٦: ..... ٢٣٥٩
- المسألة ٩٧: ..... ٢٣٥٩
- المسألة ٩٨: ..... ٢٣٥٩
- المسألة ٩٩: ..... ٢٣٦٠
- المسألة ١٠٠: ..... ٢٣٦٠
- المسألة ١٠١: ..... ٢٣٦٠
- المسألة ١٠٢: ..... ٢٣٦٠
- المسألة ١٠٣: ..... ٢٣٦٠
- المسألة ١٠٤: ..... ٢٣٦١
- المسألة ١٠٥: ..... ٢٣٦١
- المسألة ١٠٦: ..... ٢٣٦١
- المسألة ١٠٧: ..... ٢٣٦١
- كتاب الوصية ..... ٢٣٦٢
- اشارة ..... ٢٣٦٢
- الفصل الأول في الوصية و شروط الموصى ..... ٢٣٦٢
- المسألة الأولى: ..... ٢٣٦٢
- المسألة الثانية: ..... ٢٣٦٢
- المسألة الثالثة: ..... ٢٣٦٢
- المسألة الرابعة: ..... ٢٣٦٣
- المسألة الخامسة: ..... ٢٣٦٣
- المسألة السادسة: ..... ٢٣٦٣
- المسألة السابعة: ..... ٢٣٦٤



- المسألة الثامنة: ..... ٢٣٦٤
- المسألة التاسعة: ..... ٢٣٦٤
- المسألة العاشرة: ..... ٢٣٦٥
- المسألة ١١: ..... ٢٣٦٥
- المسألة ١٢: ..... ٢٣٦٥
- المسألة ١٣: ..... ٢٣٦٥
- المسألة ١٤: ..... ٢٣٦٦
- المسألة ١٥: ..... ٢٣٦٦
- المسألة ١٦: ..... ٢٣٦٦
- المسألة ١٧: ..... ٢٣٦٦
- المسألة ١٨: ..... ٢٣٦٦
- المسألة ١٩: ..... ٢٣٦٧
- المسألة ٢٠: ..... ٢٣٦٧
- المسألة ٢١: ..... ٢٣٦٧
- المسألة ٢٢: ..... ٢٣٦٧
- المسألة ٢٣: ..... ٢٣٦٨
- المسألة ٢٤: ..... ٢٣٦٨
- المسألة ٢٥: ..... ٢٣٦٨
- المسألة ٢٦: ..... ٢٣٦٨
- المسألة ٢٧: ..... ٢٣٦٨
- المسألة ٢٨: ..... ٢٣٦٩
- المسألة ٢٩: ..... ٢٣٦٩
- المسألة ٣٠: ..... ٢٣٦٩
- المسألة ٣١: ..... ٢٣٦٩

- المسألة ٣٢: ..... ٢٣٦٩
- المسألة ٣٣: ..... ٢٣٧٠
- المسألة ٣٤: ..... ٢٣٧٠
- المسألة ٣٥: ..... ٢٣٧٠
- المسألة ٣٦: ..... ٢٣٧٠
- المسألة ٣٧: ..... ٢٣٧٠
- المسألة ٣٨: ..... ٢٣٧١
- المسألة ٣٩: ..... ٢٣٧١
- المسألة ٤٠: ..... ٢٣٧١
- المسألة ٤١: ..... ٢٣٧١
- المسألة ٤٢: ..... ٢٣٧١
- المسألة ٤٣: ..... ٢٣٧١
- المسألة ٤٤: ..... ٢٣٧٢
- الفصل الثاني في المال الموصى به ..... ٢٣٧٢
- المسألة ٤٥: ..... ٢٣٧٢
- المسألة ٤٦: ..... ٢٣٧٢
- المسألة ٤٧: ..... ٢٣٧٣
- المسألة ٤٨: ..... ٢٣٧٣
- المسألة ٤٩: ..... ٢٣٧٣
- المسألة ٥٠: ..... ٢٣٧٣
- المسألة ٥١: ..... ٢٣٧٤
- المسألة ٥٢: ..... ٢٣٧٤
- المسألة ٥٣: ..... ٢٣٧٤
- المسألة ٥٤: ..... ٢٣٧٥

- المسألة ٥٥: ..... ٢٣٧٥
- المسألة ٥٦: ..... ٢٣٧٦
- المسألة ٥٧: ..... ٢٣٧٦
- المسألة ٥٨: ..... ٢٣٧٧
- المسألة ٥٩: ..... ٢٣٧٧
- المسألة ٦٠: ..... ٢٣٧٧
- المسألة ٦١: ..... ٢٣٧٨
- المسألة ٦٢: ..... ٢٣٧٨
- المسألة ٦٣: ..... ٢٣٧٨
- المسألة ٦٤: ..... ٢٣٧٨
- المسألة ٦٥: ..... ٢٣٧٩
- المسألة ٦٦: ..... ٢٣٧٩
- المسألة ٦٧: ..... ٢٣٧٩
- المسألة ٦٨: ..... ٢٣٧٩
- المسألة ٦٩: ..... ٢٣٨٠
- المسألة ٧٠: ..... ٢٣٨٠
- المسألة ٧١: ..... ٢٣٨٠
- المسألة ٧٢: ..... ٢٣٨١
- المسألة ٧٣: ..... ٢٣٨١
- المسألة ٧٤: ..... ٢٣٨١
- المسألة ٧٥: ..... ٢٣٨١
- المسألة ٧٦: ..... ٢٣٨١
- المسألة ٧٧: ..... ٢٣٨٢
- المسألة ٧٨: ..... ٢٣٨٢

المسألة ٧٩: ..... ٢٣٨٢

المسألة ٨٠: ..... ٢٣٨٣

المسألة ٨١: ..... ٢٣٨٣

المسألة ٨٢: ..... ٢٣٨٤

المسألة ٨٣: ..... ٢٣٨٤

المسألة ٨٤: ..... ٢٣٨٥

المسألة ٨٥: ..... ٢٣٨٥

المسألة ٨٦: ..... ٢٣٨٥

المسألة ٨٧: ..... ٢٣٨٦

المسألة ٨٨: ..... ٢٣٨٦

المسألة ٨٩: ..... ٢٣٨٧

المسألة ٩٠: ..... ٢٣٨٧

المسألة ٩١: ..... ٢٣٨٧

الفصل الثالث فى الموصى له ..... ٢٣٨٧

المسألة ٩٢: ..... ٢٣٨٧

المسألة ٩٣: ..... ٢٣٨٨

المسألة ٩٤: ..... ٢٣٨٨

المسألة ٩٥: ..... ٢٣٨٨

المسألة ٩٦: ..... ٢٣٨٨

المسألة ٩٧: ..... ٢٣٨٨

المسألة ٩٨: ..... ٢٣٨٩

المسألة ٩٩: ..... ٢٣٨٩

المسألة ١٠٠: ..... ٢٣٨٩

المسألة ١٠١: ..... ٢٣٨٩

المسألة ١٠٢: ..... ٢٣٩٠

الفصل الرابع في الوصى ..... ٢٣٩٠

المسألة ١٠٣: ..... ٢٣٩٠

المسألة ١٠٤: ..... ٢٣٩٠

المسألة ١٠٥: ..... ٢٣٩٠

المسألة ١٠٦: ..... ٢٣٩١

المسألة ١٠٧: ..... ٢٣٩١

المسألة ١٠٨: ..... ٢٣٩١

المسألة ١٠٩: ..... ٢٣٩١

المسألة ١١٠: ..... ٢٣٩١

المسألة ١١١: ..... ٢٣٩٢

المسألة ١١٢: ..... ٢٣٩٢

المسألة ١١٣: ..... ٢٣٩٢

المسألة ١١٤: ..... ٢٣٩٢

المسألة ١١٥: ..... ٢٣٩٢

المسألة ١١٦: ..... ٢٣٩٣

المسألة ١١٧: ..... ٢٣٩٣

المسألة ١١٨: ..... ٢٣٩٣

المسألة ١١٩: ..... ٢٣٩٣

المسألة ١٢٠: ..... ٢٣٩٣

المسألة ١٢١: ..... ٢٣٩٤

المسألة ١٢٢: ..... ٢٣٩٤

المسألة ١٢٣: ..... ٢٣٩٤

المسألة ١٢٤: ..... ٢٣٩٥

- المسألة ١٢٥: ..... ٢٣٩٥
- المسألة ١٢٦: ..... ٢٣٩٥
- المسألة ١٢٧: ..... ٢٣٩٥
- المسألة ١٢٨: ..... ٢٣٩٥
- المسألة ١٢٩: ..... ٢٣٩٦
- المسألة ١٣٠: ..... ٢٣٩٦
- المسألة ١٣١: ..... ٢٣٩٦
- المسألة ١٣٢: ..... ٢٣٩٦
- المسألة ١٣٣: ..... ٢٣٩٦
- المسألة ١٣٤: ..... ٢٣٩٧
- المسألة ١٣٥: ..... ٢٣٩٧
- المسألة ١٣٦: ..... ٢٣٩٨
- المسألة ١٣٧: ..... ٢٣٩٨
- المسألة ١٣٨: ..... ٢٣٩٨
- المسألة ١٣٩: ..... ٢٣٩٩
- المسألة ١٤٠: ..... ٢٣٩٩
- المسألة ١٤١: ..... ٢٣٩٩
- المسألة ١٤٢: ..... ٢٣٩٩
- المسألة ١٤٣: ..... ٢٤٠٠
- المسألة ١٤٤: ..... ٢٤٠٠
- المسألة ١٤٥: ..... ٢٤٠٠
- المسألة ١٤٦: ..... ٢٤٠٠
- المسألة ١٤٧: ..... ٢٤٠٠
- المسألة ١٤٨: ..... ٢٤٠١

المسألة ١٤٩: ..... ٢٤٠١

المسألة ١٥٠: ..... ٢٤٠١

المسألة ١٥١: ..... ٢٤٠١

المسألة ١٥٢: ..... ٢٤٠٢

الفصل الخامس في بعض أحكام الوصية ..... ٢٤٠٢

المسألة ١٥٣: ..... ٢٤٠٢

المسألة ١٥٤: ..... ٢٤٠٢

المسألة ١٥٥: ..... ٢٤٠٢

المسألة ١٥٦: ..... ٢٤٠٣

المسألة ١٥٧: ..... ٢٤٠٣

المسألة ١٥٨: ..... ٢٤٠٣

المسألة ١٥٩: ..... ٢٤٠٣

المسألة ١٦٠: ..... ٢٤٠٤

المسألة ١٦١: ..... ٢٤٠٤

المسألة ١٦٢: ..... ٢٤٠٤

المسألة ١٦٣: ..... ٢٤٠٤

المسألة ١٦٤: ..... ٢٤٠٤

المسألة ١٦٥: ..... ٢٤٠٥

المسألة ١٦٦: ..... ٢٤٠٥

المسألة ١٦٧: ..... ٢٤٠٥

المسألة ١٦٨: ..... ٢٤٠٥

المسألة ١٦٩: ..... ٢٤٠٦

المسألة ١٧٠: ..... ٢٤٠٦

المسألة ١٧١: ..... ٢٤٠٦

المسألة ١٧٢: ..... ٢٤٠٦

المسألة ١٧٣: ..... ٢٤٠٧

المسألة ١٧٤: ..... ٢٤٠٧

الجزء السابع ..... ٢٤٠٧

المعاملات ..... ٢٤٠٧

كتاب النكاح و فيه عدة فصول: ..... ٢٤٠٧

الفصل الأول في مقدمات التزويج و أحكام الخلوة بالزوجة ..... ٢٤٠٧

المسألة الأولى: ..... ٢٤٠٧

المسألة الثانية: ..... ٢٤٠٨

المسألة الثالثة: ..... ٢٤٠٨

المسألة الرابعة: ..... ٢٤٠٩

المسألة الخامسة: ..... ٢٤٠٩

المسألة السادسة: ..... ٢٤٠٩

المسألة السابعة: ..... ٢٤٠٩

المسألة الثامنة: ..... ٢٤١٠

المسألة التاسعة: ..... ٢٤١٠

المسألة العاشرة: ..... ٢٤١٠

المسألة ١١: ..... ٢٤١١

المسألة ١٢: ..... ٢٤١١

المسألة ١٣: ..... ٢٤١١

المسألة ١٤: ..... ٢٤١٢

المسألة ١٥: ..... ٢٤١٢

المسألة ١٦: ..... ٢٤١٢

المسألة ١٧: ..... ٢٤١٢



المسألة ١٨: ..... ٢٤١٣

المسألة ١٩: ..... ٢٤١٣

المسألة ٢٠: ..... ٢٤١٣

المسألة ٢١: ..... ٢٤١٣

المسألة ٢٢: ..... ٢٤١٤

المسألة ٢٣: ..... ٢٤١٤

المسألة ٢٤: ..... ٢٤١٤

المسألة ٢٥: ..... ٢٤١٥

المسألة ٢٦: ..... ٢٤١٥

المسألة ٢٧: ..... ٢٤١٥

المسألة ٢٨: ..... ٢٤١٥

المسألة ٢٩: ..... ٢٤١٥

الفصل الثاني في أحكام النظر ..... ٢٤١٦

المسألة ٣٠: ..... ٢٤١٦

المسألة ٣١: ..... ٢٤١٦

المسألة ٣٢: ..... ٢٤١٦

المسألة ٣٣: ..... ٢٤١٦

المسألة ٣٤: ..... ٢٤١٧

المسألة ٣٥: ..... ٢٤١٧

المسألة ٣٦: ..... ٢٤١٧

المسألة ٣٧: ..... ٢٤١٧

المسألة ٣٨: ..... ٢٤١٨

المسألة ٣٩: ..... ٢٤١٨

المسألة ٤٠: ..... ٢٤١٨

- المسألة ٤١: ..... ٢٤١٩
- المسألة ٤٢: ..... ٢٤١٩
- المسألة ٤٣: ..... ٢٤١٩
- المسألة ٤٤: ..... ٢٤١٩
- المسألة ٤٥: ..... ٢٤١٩
- المسألة ٤٦: ..... ٢٤٢٠
- المسألة ٤٧: ..... ٢٤٢٠
- المسألة ٤٨: ..... ٢٤٢٠
- المسألة ٤٩: ..... ٢٤٢٠
- المسألة ٥٠: ..... ٢٤٢٠
- الفصل الثالث فى عقد النكاح و أحكامه ..... ٢٤٢١
- المسألة ٥١: ..... ٢٤٢١
- المسألة ٥٢: ..... ٢٤٢١
- المسألة ٥٣: ..... ٢٤٢١
- المسألة ٥٤: ..... ٢٤٢٢
- المسألة ٥٥: ..... ٢٤٢٢
- المسألة ٥٦: ..... ٢٤٢٢
- المسألة ٥٧: ..... ٢٤٢٢
- المسألة ٥٨: ..... ٢٤٢٣
- المسألة ٥٩: ..... ٢٤٢٣
- المسألة ٦٠: ..... ٢٤٢٤
- المسألة ٦١: ..... ٢٤٢٤
- المسألة ٦٢: ..... ٢٤٢٤
- المسألة ٦٣: ..... ٢٤٢٤

- المسألة ٦٤: ..... ٢٤٢٥
- المسألة ٦٥: ..... ٢٤٢٥
- المسألة ٦٦: ..... ٢٤٢٥
- المسألة ٦٧: ..... ٢٤٢٥
- المسألة ٦٨: ..... ٢٤٢٦
- المسألة ٦٩: ..... ٢٤٢٦
- المسألة ٧٠: ..... ٢٤٢٦
- المسألة ٧١: ..... ٢٤٢٦
- المسألة ٧٢: ..... ٢٤٢٧
- المسألة ٧٣: ..... ٢٤٢٧
- المسألة ٧٤: ..... ٢٤٢٧
- المسألة ٧٥: ..... ٢٤٢٧
- المسألة ٧٦: ..... ٢٤٢٧
- المسألة ٧٧: ..... ٢٤٢٨
- المسألة ٧٨: ..... ٢٤٢٨
- المسألة ٧٩: ..... ٢٤٢٨
- المسألة ٨٠: ..... ٢٤٢٩
- المسألة ٨١: ..... ٢٤٢٩
- المسألة ٨٢: ..... ٢٤٢٩
- المسألة ٨٣: ..... ٢٤٢٩
- المسألة ٨٤: ..... ٢٤٢٩
- المسألة ٨٥: ..... ٢٤٣٠
- المسألة ٨٦: ..... ٢٤٣٠
- المسألة ٨٧: ..... ٢٤٣٠

المسألة ٨٨: ..... ٢٤٣١

المسألة ٨٩: ..... ٢٤٣١

الفصل الرابع فى أولياء العقد ..... ٢٤٣١

المسألة ٩٠: ..... ٢٤٣١

المسألة ٩١: ..... ٢٤٣٢

المسألة ٩٢: ..... ٢٤٣٢

المسألة ٩٣: ..... ٢٤٣٢

المسألة ٩٤: ..... ٢٤٣٢

المسألة ٩٥: ..... ٢٤٣٣

المسألة ٩٦: ..... ٢٤٣٣

المسألة ٩٧: ..... ٢٤٣٣

المسألة ٩٨: ..... ٢٤٣٣

المسألة ٩٩: ..... ٢٤٣٣

المسألة ١٠٠: ..... ٢٤٣٤

المسألة ١٠١: ..... ٢٤٣٤

المسألة ١٠٢: ..... ٢٤٣٤

المسألة ١٠٣: ..... ٢٤٣٥

المسألة ١٠٤: ..... ٢٤٣٥

المسألة ١٠٥: ..... ٢٤٣٥

المسألة ١٠٦: ..... ٢٤٣٥

المسألة ١٠٧: ..... ٢٤٣٦

المسألة ١٠٨: ..... ٢٤٣٦

المسألة ١٠٩: ..... ٢٤٣٦

المسألة ١١٠: ..... ٢٤٣٦

المسألة ١١١: ..... ٢٤٣٧

المسألة ١١٢: ..... ٢٤٣٧

المسألة ١١٣: ..... ٢٤٣٧

المسألة ١١٤: ..... ٢٤٣٨

المسألة ١١٥: ..... ٢٤٣٨

المسألة ١١٦: ..... ٢٤٣٨

المسألة ١١٧: ..... ٢٤٣٨

المسألة ١١٨: ..... ٢٤٣٨

المسألة ١١٩: ..... ٢٤٣٩

المسألة ١٢٠: ..... ٢٤٣٩

المسألة ١٢١: ..... ٢٤٣٩

المسألة ١٢٢: ..... ٢٤٣٩

المسألة ١٢٣: ..... ٢٤٤٠

المسألة ١٢٤: ..... ٢٤٤٠

المسألة ١٢٥: ..... ٢٤٤٠

المسألة ١٢٦: ..... ٢٤٤١

المسألة ١٢٧: ..... ٢٤٤١

المسألة ١٢٨: ..... ٢٤٤١

الفصل الخامس فى أسباب التحريم ..... ٢٤٤١

اشارة ..... ٢٤٤١

السبب الأول: النسب. .... ٢٤٤١

المسألة ١٢٩: ..... ٢٤٤٢

المسألة ١٣٠: ..... ٢٤٤٣

المسألة ١٣١: ..... ٢٤٤٣

- السبب الثاني من أسباب تحريم النكاح: الرضاع ..... ٢٤٤٣
- المسألة ١٣٢: ..... ٢٤٤٣
- المسألة ١٣٣: ..... ٢٤٤٣
- المسألة ١٣٤: ..... ٢٤٤٤
- المسألة ١٣٥: ..... ٢٤٤٤
- المسألة ١٣٦: ..... ٢٤٤٤
- المسألة ١٣٧: ..... ٢٤٤٤
- المسألة ١٣٨: ..... ٢٤٤٤
- المسألة ١٣٩: ..... ٢٤٤٤
- المسألة ١٤٠: ..... ٢٤٤٥
- المسألة ١٤١: ..... ٢٤٤٥
- المسألة ١٤٢: ..... ٢٤٤٥
- المسألة ١٤٣: ..... ٢٤٤٥
- المسألة ١٤٤: ..... ٢٤٤٥
- المسألة ١٤٥: ..... ٢٤٤٦
- المسألة ١٤٦: ..... ٢٤٤٦
- المسألة ١٤٧: ..... ٢٤٤٦
- المسألة ١٤٨: ..... ٢٤٤٦
- المسألة ١٤٩: ..... ٢٤٤٧
- المسألة ١٥٠: ..... ٢٤٤٧
- المسألة ١٥١: ..... ٢٤٤٧
- المسألة ١٥٢: ..... ٢٤٤٧
- المسألة ١٥٣: ..... ٢٤٤٨
- المسألة ١٥٤: ..... ٢٤٤٨

- المسألة ١٥٥: ..... ٢٤٤٨
- المسألة ١٥٦: ..... ٢٤٤٨
- المسألة ١٥٧: ..... ٢٤٤٨
- المسألة ١٥٨: ..... ٢٤٤٨
- المسألة ١٥٩: ..... ٢٤٤٨
- المسألة ١٦٠: ..... ٢٤٤٩
- المسألة ١٦١: ..... ٢٤٤٩
- المسألة ١٦٢: ..... ٢٤٤٩
- المسألة ١٦٣: ..... ٢٤٤٩
- المسألة ١٦٤: ..... ٢٤٥٠
- المسألة ١٦٥: ..... ٢٤٥٠
- المسألة ١٦٦: ..... ٢٤٥٠
- المسألة ١٦٧: ..... ٢٤٥١
- المسألة ١٦٨: ..... ٢٤٥١
- المسألة ١٦٩: ..... ٢٤٥٢
- المسألة ١٧٠: ..... ٢٤٥٢
- المسألة ١٧١: ..... ٢٤٥٢
- المسألة ١٧٢: ..... ٢٤٥٢
- المسألة ١٧٣: ..... ٢٤٥٢
- المسألة ١٧٤: ..... ٢٤٥٣
- المسألة ١٧٥: ..... ٢٤٥٣
- المسألة ١٧٦: ..... ٢٤٥٣
- المسألة ١٧٧: ..... ٢٤٥٤
- السبب الثالث من أسباب التحريم المؤبد في النكاح: المصاهرة و توابعها ..... ٢٤٥٤

- المسألة ١٧٨: ..... ٢٤٥٤
- المسألة ١٧٩: ..... ٢٤٥٤
- المسألة ١٨٠: ..... ٢٤٥٤
- المسألة ١٨١: ..... ٢٤٥٥
- المسألة ١٨٢: ..... ٢٤٥٥
- المسألة ١٨٣: ..... ٢٤٥٥
- المسألة ١٨٤: ..... ٢٤٥٦
- المسألة ١٨٥: ..... ٢٤٥٦
- المسألة ١٨٦: ..... ٢٤٥٦
- المسألة ١٨٧: ..... ٢٤٥٦
- المسألة ١٨٨: ..... ٢٤٥٧
- المسألة ١٨٩: ..... ٢٤٥٧
- المسألة ١٩٠: ..... ٢٤٥٧
- المسألة ١٩١: ..... ٢٤٥٧
- المسألة ١٩٢: ..... ٢٤٥٧
- المسألة ١٩٣: ..... ٢٤٥٨
- المسألة ١٩٤: ..... ٢٤٥٨
- المسألة ١٩٥: ..... ٢٤٥٨
- المسألة ١٩٦: ..... ٢٤٥٨
- المسألة ١٩٧: ..... ٢٤٥٨
- المسألة ١٩٨: ..... ٢٤٥٨
- المسألة ١٩٩: ..... ٢٤٥٩
- المسألة ٢٠٠: ..... ٢٤٥٩
- المسألة ٢٠١: ..... ٢٤٥٩



- المسألة ٢٠٢: ..... ٢٤٥٩
- المسألة ٢٠٣: ..... ٢٤٥٩
- المسألة ٢٠٤: ..... ٢٤٦٠
- المسألة ٢٠٥: ..... ٢٤٦٠
- المسألة ٢٠٦: ..... ٢٤٦٠
- المسألة ٢٠٧: ..... ٢٤٦٠
- المسألة ٢٠٨: ..... ٢٤٦٠
- المسألة ٢٠٩: ..... ٢٤٦١
- المسألة ٢١٠: ..... ٢٤٦١
- المسألة ٢١١: ..... ٢٤٦١
- المسألة ٢١٢: ..... ٢٤٦١
- المسألة ٢١٣: ..... ٢٤٦١
- المسألة ٢١٤: ..... ٢٤٦٢
- المسألة ٢١٥: ..... ٢٤٦٢
- المسألة ٢١٦: ..... ٢٤٦٢
- المسألة ٢١٧: ..... ٢٤٦٢
- المسألة ٢١٨: ..... ٢٤٦٣
- المسألة ٢١٩: ..... ٢٤٦٣
- المسألة ٢٢٠: ..... ٢٤٦٣
- المسألة ٢٢١: ..... ٢٤٦٣
- المسألة ٢٢٢: ..... ٢٤٦٣
- المسألة ٢٢٣: ..... ٢٤٦٣
- المسألة ٢٢٤: ..... ٢٤٦٤
- المسألة ٢٢٥: ..... ٢٤٦٤

- المسألة ٢٢٦: ..... ٢٤٦٤
- المسألة ٢٢٧: ..... ٢٤٦٤
- المسألة ٢٢٨: ..... ٢٤٦٤
- المسألة ٢٢٩: ..... ٢٤٦٥
- المسألة ٢٣٠: ..... ٢٤٦٥
- المسألة ٢٣١: ..... ٢٤٦٥
- السبب الرابع من أسباب التحريم فى التزويج استيفاء عدد الزوجات، و استيفاء عدد الطلقات ..... ٢٤٦٥
- المسألة ٢٣٢: ..... ٢٤٦٥
- المسألة ٢٣٣: ..... ٢٤٦٥
- المسألة ٢٣٤: ..... ٢٤٦٦
- المسألة ٢٣٥: ..... ٢٤٦٦
- المسألة ٢٣٦: ..... ٢٤٦٦
- المسألة ٢٣٧: ..... ٢٤٦٦
- المسألة ٢٣٨: ..... ٢٤٦٦
- المسألة ٢٣٩: ..... ٢٤٦٧
- المسألة ٢٤٠: ..... ٢٤٦٧
- السبب الخامس من أسباب التحريم المؤبد فى النكاح اختلاف الدين بين الزوجين ..... ٢٤٦٧
- المسألة ٢٤١: ..... ٢٤٦٧
- المسألة ٢٤٢: ..... ٢٤٦٨
- المسألة ٢٤٣: ..... ٢٤٦٨
- المسألة ٢٤٤: ..... ٢٤٦٨
- المسألة ٢٤٥: ..... ٢٤٦٨
- المسألة ٢٤٦: ..... ٢٤٦٩
- المسألة ٢٤٧: ..... ٢٤٦٩

- المسألة ٢٤٨: ..... ٢٤٦٩
- المسألة ٢٤٩: ..... ٢٤٦٩
- المسألة ٢٥٠: ..... ٢٤٧٠
- المسألة ٢٥١: ..... ٢٤٧٠
- السبب السادس من أسباب تحريم النكاح التزويج حال الإحرام ..... ٢٤٧٠
- المسألة ٢٥٢: ..... ٢٤٧٠
- المسألة ٢٥٣: ..... ٢٤٧٠
- المسألة ٢٥٤: ..... ٢٤٧٠
- المسألة ٢٥٥: ..... ٢٤٧١
- المسألة ٢٥٦: ..... ٢٤٧١
- المسألة ٢٥٧: ..... ٢٤٧١
- المسألة ٢٥٨: ..... ٢٤٧١
- المسألة ٢٥٩: ..... ٢٤٧١
- المسألة ٢٦٠: ..... ٢٤٧١
- المسألة ٢٦١: ..... ٢٤٧٢
- المسألة ٢٦٢: ..... ٢٤٧٢
- السبب السابع من أسباب تحريم النكاح اللعان بين الزوج و المرأة ..... ٢٤٧٢
- المسألة ٢٦٣: ..... ٢٤٧٢
- المسألة ٢٦٤: ..... ٢٤٧٢
- المسألة ٢٦٥: ..... ٢٤٧٢
- المسألة ٢٦٦: ..... ٢٤٧٢
- مسائل متفرقة ..... ٢٤٧٣
- المسألة ٢٦٧: ..... ٢٤٧٣
- المسألة ٢٦٨: ..... ٢٤٧٣

المسألة ٢٦٩: ..... ٢٤٧٣

المسألة ٢٧٠: ..... ٢٤٧٣

المسألة ٢٧١: ..... ٢٤٧٣

المسألة ٢٧٢: ..... ٢٤٧٤

المسألة ٢٧٣: ..... ٢٤٧٤

المسألة ٢٧٤: ..... ٢٤٧٤

المسألة ٢٧٥: ..... ٢٤٧٤

المسألة ٢٧٦: ..... ٢٤٧٥

المسألة ٢٧٧: ..... ٢٤٧٥

الفصل السادس في النكاح المنقطع ..... ٢٤٧٥

المسألة ٢٧٨: ..... ٢٤٧٥

المسألة ٢٧٩: ..... ٢٤٧٥

المسألة ٢٨٠: ..... ٢٤٧٦

المسألة ٢٨١: ..... ٢٤٧٦

المسألة ٢٨٢: ..... ٢٤٧٦

المسألة ٢٨٣: ..... ٢٤٧٧

المسألة ٢٨٤: ..... ٢٤٧٧

المسألة ٢٨٥: ..... ٢٤٧٧

المسألة ٢٨٦: ..... ٢٤٧٧

المسألة ٢٨٧: ..... ٢٤٧٧

المسألة ٢٨٨: ..... ٢٤٧٨

المسألة ٢٨٩: ..... ٢٤٧٨

المسألة ٢٩٠: ..... ٢٤٧٨

المسألة ٢٩١: ..... ٢٤٧٨

المسألة ٢٩٢: ..... ٢٤٧٨

المسألة ٢٩٣: ..... ٢٤٧٩

المسألة ٢٩٤: ..... ٢٤٧٩

المسألة ٢٩٥: ..... ٢٤٧٩

المسألة ٢٩٦: ..... ٢٤٧٩

المسألة ٢٩٧: ..... ٢٤٨٠

المسألة ٢٩٨: ..... ٢٤٨٠

المسألة ٢٩٩: ..... ٢٤٨٠

المسألة ٣٠٠: ..... ٢٤٨٠

المسألة ٣٠١: ..... ٢٤٨٠

المسألة ٣٠٢: ..... ٢٤٨١

المسألة ٣٠٣: ..... ٢٤٨١

المسألة ٣٠٤: ..... ٢٤٨١

الفصل السابع في العيوب و التدليس ..... ٢٤٨١

المسألة ٣٠٥: ..... ٢٤٨١

المسألة ٣٠٦: ..... ٢٤٨٢

المسألة ٣٠٧: ..... ٢٤٨٢

المسألة ٣٠٨: ..... ٢٤٨٢

المسألة ٣٠٩: ..... ٢٤٨٢

المسألة ٣١٠: ..... ٢٤٨٣

المسألة ٣١١: ..... ٢٤٨٣

المسألة ٣١٢: ..... ٢٤٨٣

المسألة ٣١٣: ..... ٢٤٨٣

المسألة ٣١٤: ..... ٢٤٨٣

المسألة ٣١٥: ..... ٢٤٨٤

المسألة ٣١٦: ..... ٢٤٨٤

المسألة ٣١٧: ..... ٢٤٨٤

المسألة ٣١٨: ..... ٢٤٨٤

المسألة ٣١٩: ..... ٢٤٨٥

المسألة ٣٢٠: ..... ٢٤٨٥

المسألة ٣٢١: ..... ٢٤٨٥

المسألة ٣٢٢: ..... ٢٤٨٥

المسألة ٣٢٣: ..... ٢٤٨٦

المسألة ٣٢٤: ..... ٢٤٨٦

المسألة ٣٢٥: ..... ٢٤٨٦

المسألة ٣٢٦: ..... ٢٤٨٦

المسألة ٣٢٧: ..... ٢٤٨٦

المسألة ٣٢٨: ..... ٢٤٨٧

المسألة ٣٢٩: ..... ٢٤٨٧

المسألة ٣٣٠: ..... ٢٤٨٧

المسألة ٣٣١: ..... ٢٤٨٨

المسألة ٣٣٢: ..... ٢٤٨٨

المسألة ٣٣٣: ..... ٢٤٨٨

المسألة ٣٣٤: ..... ٢٤٨٨

المسألة ٣٣٥: ..... ٢٤٨٩

المسألة ٣٣٦: ..... ٢٤٨٩

الفصل الثامن في المهر و الشروط ..... ٢٤٨٩

المسألة ٣٣٧: ..... ٢٤٨٩

- المسألة ٣٣٨: ..... ٢٤٩٠
- المسألة ٣٣٩: ..... ٢٤٩٠
- المسألة ٣٤٠: ..... ٢٤٩٠
- المسألة ٣٤١: ..... ٢٤٩٠
- المسألة ٣٤٢: ..... ٢٤٩١
- المسألة ٣٤٣: ..... ٢٤٩١
- المسألة ٣٤٤: ..... ٢٤٩١
- المسألة ٣٤٥: ..... ٢٤٩١
- المسألة ٣٤٦: ..... ٢٤٩٢
- المسألة ٣٤٧: ..... ٢٤٩٢
- المسألة ٣٤٨: ..... ٢٤٩٢
- المسألة ٣٤٩: ..... ٢٤٩٣
- المسألة ٣٥٠: ..... ٢٤٩٣
- المسألة ٣٥١: ..... ٢٤٩٣
- المسألة ٣٥٢: ..... ٢٤٩٣
- المسألة ٣٥٣: ..... ٢٤٩٣
- المسألة ٣٥٤: ..... ٢٤٩٤
- المسألة ٣٥٥: ..... ٢٤٩٤
- المسألة ٣٥٦: ..... ٢٤٩٤
- المسألة ٣٥٧: ..... ٢٤٩٤
- المسألة ٣٥٨: ..... ٢٤٩٤
- المسألة ٣٥٩: ..... ٢٤٩٥
- المسألة ٣٦٠: ..... ٢٤٩٥
- المسألة ٣٦١: ..... ٢٤٩٥

المسألة ٣٦٢: ..... ٢٤٩٥

المسألة ٣٦٣: ..... ٢٤٩٦

المسألة ٣٦٤: ..... ٢٤٩٦

المسألة ٣٦٥: ..... ٢٤٩٦

المسألة ٣٦٦: ..... ٢٤٩٦

الفصل التاسع فى القسم و المضاجعة ..... ٢٤٩٦

المسألة ٣٦٧: ..... ٢٤٩٦

المسألة ٣٦٨: ..... ٢٤٩٧

المسألة ٣٦٩: ..... ٢٤٩٧

المسألة ٣٧٠: ..... ٢٤٩٧

المسألة ٣٧١: ..... ٢٤٩٧

المسألة ٣٧٢: ..... ٢٤٩٨

الفصل العاشر فى النشوز و الشقاق ..... ٢٤٩٨

المسألة ٣٧٣: ..... ٢٤٩٨

المسألة ٣٧٤: ..... ٢٤٩٨

المسألة ٣٧٥: ..... ٢٤٩٩

المسألة ٣٧٦: ..... ٢٤٩٩

المسألة ٣٧٧: ..... ٢٤٩٩

المسألة ٣٧٨: ..... ٢٥٠٠

المسألة ٣٧٩: ..... ٢٥٠٠

المسألة ٣٨٠: ..... ٢٥٠٠

المسألة ٣٨١: ..... ٢٥٠٠

المسألة ٣٨٢: ..... ٢٥٠١

المسألة ٣٨٣: ..... ٢٥٠١



المسألة ٣٨٤: ..... ٢٥٠٢

الفصل الحادى عشر فى أحكام الأولاد ..... ٢٥٠٢

المسألة ٣٨٥: ..... ٢٥٠٢

المسألة ٣٨٦: ..... ٢٥٠٢

المسألة ٣٨٧: ..... ٢٥٠٢

المسألة ٣٨٨: ..... ٢٥٠٣

المسألة ٣٨٩: ..... ٢٥٠٣

المسألة ٣٩٠: ..... ٢٥٠٣

المسألة ٣٩١: ..... ٢٥٠٣

المسألة ٣٩٢: ..... ٢٥٠٣

المسألة ٣٩٣: ..... ٢٥٠٤

المسألة ٣٩٤: ..... ٢٥٠٤

المسألة ٣٩٥: ..... ٢٥٠٤

المسألة ٣٩٦: ..... ٢٥٠٤

المسألة ٣٩٧: ..... ٢٥٠٥

المسألة ٣٩٨: ..... ٢٥٠٥

المسألة ٣٩٩: ..... ٢٥٠٥

المسألة ٤٠٠: ..... ٢٥٠٥

المسألة ٤٠١: ..... ٢٥٠٥

الفصل الثانى عشر فى الولادة و ما يتبعها ..... ٢٥٠٥

المسألة ٤٠٢: ..... ٢٥٠٥

المسألة ٤٠٣: ..... ٢٥٠٦

المسألة ٤٠٤: ..... ٢٥٠٦

المسألة ٤٠٥: ..... ٢٥٠٦

المسألة ٤٠٦: ..... ٢٥٠٦

المسألة ٤٠٧: ..... ٢٥٠٦

المسألة ٤٠٨: ..... ٢٥٠٧

المسألة ٤٠٩: ..... ٢٥٠٧

المسألة ٤١٠: ..... ٢٥٠٧

المسألة ٤١١: ..... ٢٥٠٧

المسألة ٤١٢: ..... ٢٥٠٧

المسألة ٤١٣: ..... ٢٥٠٨

المسألة ٤١٤: ..... ٢٥٠٨

المسألة ٤١٥: ..... ٢٥٠٨

المسألة ٤١٦: ..... ٢٥٠٨

المسألة ٤١٧: ..... ٢٥٠٨

المسألة ٤١٨: ..... ٢٥٠٩

المسألة ٤١٩: ..... ٢٥٠٩

المسألة ٤٢٠: ..... ٢٥٠٩

المسألة ٤٢١: ..... ٢٥٠٩

المسألة ٤٢٢: ..... ٢٥١٠

المسألة ٤٢٣: ..... ٢٥١٠

المسألة ٤٢٤: ..... ٢٥١٠

المسألة ٤٢٥: ..... ٢٥١٠

المسألة ٤٢٦: ..... ٢٥١٠

المسألة ٤٢٧: ..... ٢٥١٠

المسألة ٤٢٨: ..... ٢٥١٠

الفصل الثالث عشر في نفقة الزوجة ..... ٢٥١١

٢٥١١ ..... اشارة

٢٥١١ ..... المسألة ٤٢٩:

٢٥١١ ..... المسألة ٤٣٠:

٢٥١١ ..... المسألة ٤٣١:

٢٥١١ ..... المسألة ٤٣٢:

٢٥١٢ ..... المسألة ٤٣٣:

٢٥١٢ ..... المسألة ٤٣٤:

٢٥١٢ ..... المسألة ٤٣٥:

٢٥١٢ ..... المسألة ٤٣٦:

٢٥١٢ ..... المسألة ٤٣٧:

٢٥١٣ ..... المسألة ٤٣٨:

٢٥١٣ ..... المسألة ٤٣٩:

٢٥١٣ ..... المسألة ٤٤٠:

٢٥١٣ ..... المسألة ٤٤١:

٢٥١٤ ..... المسألة ٤٤٢:

٢٥١٤ ..... المسألة ٤٤٣:

٢٥١٤ ..... المسألة ٤٤٤:

٢٥١٥ ..... المسألة ٤٤٥:

٢٥١٥ ..... المسألة ٤٤٦:

٢٥١٥ ..... المسألة ٤٤٧:

٢٥١٥ ..... المسألة ٤٤٨:

٢٥١٥ ..... المسألة ٤٤٩:

٢٥١٦ ..... المسألة ٤٥٠:

٢٥١٦ ..... الفصل الرابع عشر فى نفقة الأقراب و الممالىك

المسألة ٤٥١: ..... ٢٥١٦

المسألة ٤٥٢: ..... ٢٥١٦

المسألة ٤٥٣: ..... ٢٥١٦

المسألة ٤٥٤: ..... ٢٥١٧

المسألة ٤٥٥: ..... ٢٥١٧

المسألة ٤٥٦: ..... ٢٥١٧

المسألة ٤٥٧: ..... ٢٥١٧

المسألة ٤٥٨: ..... ٢٥١٧

المسألة ٤٥٩: ..... ٢٥١٨

المسألة ٤٦٠: ..... ٢٥١٨

المسألة ٤٦١: ..... ٢٥١٨

المسألة ٤٦٢: ..... ٢٥١٨

المسألة ٤٦٣: ..... ٢٥١٨

المسألة ٤٦٤: ..... ٢٥١٩

المسألة ٤٦٥: ..... ٢٥١٩

المسألة ٤٦٦: ..... ٢٥١٩

المسألة ٤٦٧: ..... ٢٥٢٠

المسألة ٤٦٨: ..... ٢٥٢٠

المسألة ٤٦٩: ..... ٢٥٢٠

المسألة ٤٧٠: ..... ٢٥٢٠

المسألة ٤٧١: ..... ٢٥٢٠

المسألة ٤٧٢: ..... ٢٥٢٠

المسألة ٤٧٣: ..... ٢٥٢١

كتاب الطلاق ..... ٢٥٢١

٢٥٢١	.....	اشارة
٢٥٢١	.....	المسألة الأولى:
٢٥٢١	.....	الفصل الأول في شروط الطلاق
٢٥٢١	.....	المسألة الثانية:
٢٥٢٢	.....	المسألة الثالثة:
٢٥٢٢	.....	المسألة الرابعة:
٢٥٢٢	.....	المسألة الخامسة:
٢٥٢٢	.....	المسألة السادسة:
٢٥٢٣	.....	المسألة السابعة:
٢٥٢٣	.....	المسألة الثامنة:
٢٥٢٣	.....	المسألة التاسعة:
٢٥٢٣	.....	المسألة العاشرة:
٢٥٢٣	.....	المسألة ١١:
٢٥٢٤	.....	المسألة ١٢:
٢٥٢٤	.....	المسألة ١٣:
٢٥٢٤	.....	المسألة ١٤:
٢٥٢٤	.....	المسألة ١٥:
٢٥٢٤	.....	المسألة ١٦:
٢٥٢٥	.....	المسألة ١٧:
٢٥٢٥	.....	المسألة ١٨:
٢٥٢٥	.....	المسألة ١٩:
٢٥٢٥	.....	المسألة ٢٠:
٢٥٢٦	.....	المسألة ٢١:
٢٥٢٦	.....	المسألة ٢٢:

المسألة ٢٣: ..... ٢٥٢٦

المسألة ٢٤: ..... ٢٥٢٦

المسألة ٢٥: ..... ٢٥٢٦

المسألة ٢٦: ..... ٢٥٢٧

المسألة ٢٧: ..... ٢٥٢٧

المسألة ٢٨: ..... ٢٥٢٧

المسألة ٢٩: ..... ٢٥٢٧

المسألة ٣٠: ..... ٢٥٢٧

المسألة ٣١: ..... ٢٥٢٨

الفصل الثاني في صيغة الطلاق - ..... ٢٥٢٨

المسألة ٣٢: ..... ٢٥٢٨

المسألة ٣٣: ..... ٢٥٢٨

المسألة ٣٤: ..... ٢٥٢٩

المسألة ٣٥: ..... ٢٥٢٩

المسألة ٣٦: ..... ٢٥٢٩

المسألة ٣٧: ..... ٢٥٢٩

المسألة ٣٨: ..... ٢٥٢٩

المسألة ٣٩: ..... ٢٥٢٩

المسألة ٤٠: ..... ٢٥٣٠

المسألة ٤١: ..... ٢٥٣٠

المسألة ٤٢: ..... ٢٥٣١

المسألة ٤٣: ..... ٢٥٣١

المسألة ٤٤: ..... ٢٥٣١

المسألة ٤٥: ..... ٢٥٣١

المسألة ٤٦: ..... ٢٥٣١

المسألة ٤٧: ..... ٢٥٣١

المسألة ٤٨: ..... ٢٥٣٢

المسألة ٤٩: ..... ٢٥٣٢

المسألة ٥٠: ..... ٢٥٣٢

المسألة ٥١: ..... ٢٥٣٢

المسألة ٥٢: ..... ٢٥٣٣

الفصل الثالث فى أقسام الطلاق ..... ٢٥٣٣

المسألة ٥٣: ..... ٢٥٣٣

المسألة ٥٤: ..... ٢٥٣٣

المسألة ٥٥: ..... ٢٥٣٤

المسألة ٥٦: ..... ٢٥٣٤

المسألة ٥٧: ..... ٢٥٣٥

المسألة ٥٨: ..... ٢٥٣٥

المسألة ٥٩: ..... ٢٥٣٥

المسألة ٦٠: ..... ٢٥٣٥

المسألة ٦١: ..... ٢٥٣٦

المسألة ٦٢: ..... ٢٥٣٦

المسألة ٦٣: ..... ٢٥٣٦

المسألة ٦٤: ..... ٢٥٣٦

المسألة ٦٥: ..... ٢٥٣٦

المسألة ٦٦: ..... ٢٥٣٧

المسألة ٦٧: ..... ٢٥٣٧

الفصل الرابع فى عدة الفراق ..... ٢٥٣٧

- المسألة ٦٨: ..... ٢٥٣٧
- المسألة ٦٩: ..... ٢٥٣٧
- المسألة ٧٠: ..... ٢٥٣٨
- المسألة ٧١: ..... ٢٥٣٨
- المسألة ٧٢: ..... ٢٥٣٨
- المسألة ٧٣: ..... ٢٥٣٨
- المسألة ٧٤: ..... ٢٥٣٨
- المسألة ٧٥: ..... ٢٥٣٩
- المسألة ٧٦: ..... ٢٥٣٩
- المسألة ٧٧: ..... ٢٥٣٩
- المسألة ٧٨: ..... ٢٥٣٩
- المسألة ٧٩: ..... ٢٥٤٠
- المسألة ٨٠: ..... ٢٥٤٠
- المسألة ٨١: ..... ٢٥٤٠
- المسألة ٨٢: ..... ٢٥٤٠
- المسألة ٨٣: ..... ٢٥٤١
- المسألة ٨٤: ..... ٢٥٤١
- المسألة ٨٥: ..... ٢٥٤١
- المسألة ٨٦: ..... ٢٥٤١
- المسألة ٨٧: ..... ٢٥٤١
- المسألة ٨٨: ..... ٢٥٤١
- المسألة ٨٩: ..... ٢٥٤٢
- المسألة ٩٠: ..... ٢٥٤٢
- المسألة ٩١: ..... ٢٥٤٢



المسألة ٩٢: ..... ٢٥٤٢

المسألة ٩٣: ..... ٢٥٤٣

المسألة ٩٤: ..... ٢٥٤٣

المسألة ٩٥: ..... ٢٥٤٣

المسألة ٩٦: ..... ٢٥٤٣

المسألة ٩٧: ..... ٢٥٤٣

المسألة ٩٨: ..... ٢٥٤٤

المسألة ٩٩: ..... ٢٥٤٤

المسألة ١٠٠: ..... ٢٥٤٤

المسألة ١٠١: ..... ٢٥٤٤

المسألة ١٠٢: ..... ٢٥٤٥

المسألة ١٠٣: ..... ٢٥٤٥

المسألة ١٠٤: ..... ٢٥٤٥

المسألة ١٠٥: ..... ٢٥٤٥

المسألة ١٠٦: ..... ٢٥٤٦

المسألة ١٠٧: ..... ٢٥٤٦

المسألة ١٠٨: ..... ٢٥٤٦

الفصل الخامس في عدة الوفاة ..... ٢٥٤٦

المسألة ١٠٩: ..... ٢٥٤٦

المسألة ١١٠: ..... ٢٥٤٦

المسألة ١١١: ..... ٢٥٤٧

المسألة ١١٢: ..... ٢٥٤٧

المسألة ١١٣: ..... ٢٥٤٧

المسألة ١١٤: ..... ٢٥٤٧

المسألة ١١٥: ..... ٢٥٤٨

المسألة ١١٦: ..... ٢٥٤٨

المسألة ١١٧: ..... ٢٥٤٨

المسألة ١١٨: ..... ٢٥٤٨

المسألة ١١٩: ..... ٢٥٤٨

المسألة ١٢٠: ..... ٢٥٤٨

المسألة ١٢١: ..... ٢٥٤٩

المسألة ١٢٢: ..... ٢٥٤٩

المسألة ١٢٣: ..... ٢٥٤٩

المسألة ١٢٤: ..... ٢٥٥٠

المسألة ١٢٥: ..... ٢٥٥٠

المسألة ١٢٦: ..... ٢٥٥٠

المسألة ١٢٧: ..... ٢٥٥١

المسألة ١٢٨: ..... ٢٥٥١

المسألة ١٢٩: ..... ٢٥٥١

المسألة ١٣٠: ..... ٢٥٥١

المسألة ١٣١: ..... ٢٥٥١

المسألة ١٣٢: ..... ٢٥٥٢

المسألة ١٣٣: ..... ٢٥٥٢

المسألة ١٣٤: ..... ٢٥٥٢

المسألة ١٣٥: ..... ٢٥٥٢

الفصل السادس في عدة وطء الشبهة ..... ٢٥٥٢

المسألة ١٣٦: ..... ٢٥٥٢

المسألة ١٣٧: ..... ٢٥٥٣

المسألة ١٣٨: ..... ٢٥٥٣

المسألة ١٣٩: ..... ٢٥٥٣

المسألة ١٤٠: ..... ٢٥٥٣

المسألة ١٤١: ..... ٢٥٥٣

المسألة ١٤٢: ..... ٢٥٥٤

المسألة ١٤٣: ..... ٢٥٥٤

المسألة ١٤٤: ..... ٢٥٥٤

المسألة ١٤٥: ..... ٢٥٥٤

المسألة ١٤٦: ..... ٢٥٥٥

المسألة ١٤٧: ..... ٢٥٥٥

الفصل السابع فى الخلع و المبرأة ..... ٢٥٥٥

المسألة ١٤٨: ..... ٢٥٥٥

المسألة ١٤٩: ..... ٢٥٥٥

المسألة ١٥٠: ..... ٢٥٥٥

المسألة ١٥١: ..... ٢٥٥٦

المسألة ١٥٢: ..... ٢٥٥٦

المسألة ١٥٣: ..... ٢٥٥٦

المسألة ١٥٤: ..... ٢٥٥٦

المسألة ١٥٥: ..... ٢٥٥٧

المسألة ١٥٦: ..... ٢٥٥٧

المسألة ١٥٧: ..... ٢٥٥٧

المسألة ١٥٨: ..... ٢٥٥٧

المسألة ١٥٩: ..... ٢٥٥٧

المسألة ١٦٠: ..... ٢٥٥٧

- المسألة ١٦١: ..... ٢٥٥٨
- المسألة ١٦٢: ..... ٢٥٥٨
- المسألة ١٦٣: ..... ٢٥٥٨
- المسألة ١٦٤: ..... ٢٥٥٨
- المسألة ١٦٥: ..... ٢٥٥٩
- المسألة ١٦٦: ..... ٢٥٥٩
- المسألة ١٦٧: ..... ٢٥٦٠
- المسألة ١٦٨: ..... ٢٥٦٠
- المسألة ١٦٩: ..... ٢٥٦٠
- المسألة ١٧٠: ..... ٢٥٦٠
- المسألة ١٧١: ..... ٢٥٦٠
- المسألة ١٧٢: ..... ٢٥٦١
- المسألة ١٧٣: ..... ٢٥٦١
- المسألة ١٧٤: ..... ٢٥٦١
- المسألة ١٧٥: ..... ٢٥٦١
- المسألة ١٧٦: ..... ٢٥٦٢
- المسألة ١٧٧: ..... ٢٥٦٢
- المسألة ١٧٨: ..... ٢٥٦٢
- المسألة ١٧٩: ..... ٢٥٦٢
- المسألة ١٨٠: ..... ٢٥٦٣
- المسألة ١٨١: ..... ٢٥٦٣
- المسألة ١٨٢: ..... ٢٥٦٣
- كتاب الطهار و توابعه ..... ٢٥٦٣
- اشارة ..... ٢٥٦٣

- ٢٥٦٤ ..... الفصل الأول فى الظهار
- ٢٥٦٤ ..... المسألة الأولى:
- ٢٥٦٤ ..... المسألة الثانية:
- ٢٥٦٤ ..... المسألة الثالثة:
- ٢٥٦٤ ..... المسألة الرابعة:
- ٢٥٦٥ ..... المسألة الخامسة:
- ٢٥٦٥ ..... المسألة السادسة:
- ٢٥٦٥ ..... المسألة السابعة:
- ٢٥٦٥ ..... المسألة الثامنة:
- ٢٥٦٥ ..... المسألة التاسعة:
- ٢٥٦٦ ..... المسألة العاشرة:
- ٢٥٦٦ ..... المسألة ١١:
- ٢٥٦٦ ..... المسألة ١٢:
- ٢٥٦٦ ..... المسألة ١٣:
- ٢٥٦٦ ..... المسألة ١٤:
- ٢٥٦٦ ..... المسألة ١٥:
- ٢٥٦٧ ..... المسألة ١٦:
- ٢٥٦٧ ..... المسألة ١٧:
- ٢٥٦٧ ..... المسألة ١٨:
- ٢٥٦٨ ..... المسألة ١٩:
- ٢٥٦٨ ..... المسألة ٢٠:
- ٢٥٦٨ ..... المسألة ٢١:
- ٢٥٦٨ ..... المسألة ٢٢:
- ٢٥٦٩ ..... المسألة ٢٣:

- ٢٥٦٩ ..... الفصل الثاني فى الإيلاء
- ٢٥٦٩ ..... المسألة ٢٤:
- ٢٥٦٩ ..... المسألة ٢٥:
- ٢٥٦٩ ..... المسألة ٢٦:
- ٢٥٦٩ ..... المسألة ٢٧:
- ٢٥٧٠ ..... المسألة ٢٨:
- ٢٥٧٠ ..... المسألة ٢٩:
- ٢٥٧٠ ..... المسألة ٣٠:
- ٢٥٧٠ ..... المسألة ٣١:
- ٢٥٧١ ..... المسألة ٣٢:
- ٢٥٧١ ..... المسألة ٣٣:
- ٢٥٧١ ..... المسألة ٣٤:
- ٢٥٧١ ..... المسألة ٣٥:
- ٢٥٧١ ..... المسألة ٣٦:
- ٢٥٧٢ ..... الفصل الثالث فى اللعان
- ٢٥٧٢ ..... المسألة ٣٧:
- ٢٥٧٢ ..... المسألة ٣٨:
- ٢٥٧٢ ..... المسألة ٣٩:
- ٢٥٧٢ ..... المسألة ٤٠:
- ٢٥٧٣ ..... المسألة ٤١:
- ٢٥٧٣ ..... المسألة ٤٢:
- ٢٥٧٣ ..... المسألة ٤٣:
- ٢٥٧٣ ..... المسألة ٤٤:
- ٢٥٧٣ ..... المسألة ٤٥:

٢٥٧٤	المسألة ٤٦:
٢٥٧٤	المسألة ٤٧:
٢٥٧٤	المسألة ٤٨:
٢٥٧٥	المسألة ٤٩:
٢٥٧٥	المسألة ٥٠:
٢٥٧٥	المسألة ٥١:
٢٥٧٥	المسألة ٥٢:
٢٥٧٥	المسألة ٥٣:
٢٥٧٤	المسألة ٥٤:
٢٥٧٤	المسألة ٥٥:
٢٥٧٤	المسألة ٥٦:
٢٥٧٤	المسألة ٥٧:
٢٥٧٤	المسألة ٥٨:
٢٥٧٧	المسألة ٥٩:
٢٥٧٧	المسألة ٦٠:
٢٥٧٧	المسألة ٦١:
٢٥٧٧	المسألة ٦٢:
٢٥٧٨	المسألة ٦٣:
٢٥٧٨	المسألة ٦٤:
٢٥٧٨	المسألة ٦٥:
٢٥٧٨	المسألة ٦٦:
٢٥٧٩	كتاب الميراث
٢٥٧٩	اشارة
٢٥٧٩	الفصل الأول في مقدمات يتوقف عليها تبين الأبحاث و المقاصد الآتية

المسألة الأولى: ..... ٢٥٧٩

المسألة الثانية: ..... ٢٥٧٩

المسألة الثالثة: ..... ٢٥٧٩

المسألة الرابعة: ..... ٢٥٨٠

المسألة الخامسة: ..... ٢٥٨١

المسألة السادسة: ..... ٢٥٨١

المسألة السابعة: ..... ٢٥٨٢

المسألة الثامنة: ..... ٢٥٨٢

المسألة التاسعة: ..... ٢٥٨٢

المسألة العاشرة: ..... ٢٥٨٣

المسألة ١١: ..... ٢٥٨٣

المسألة ١٢: ..... ٢٥٨٣

المسألة ١٢: ..... ٢٥٨٣

المسألة ١٤: ..... ٢٥٨٤

الفصل الثاني في موانع الإرث ..... ٢٥٨٤

المسألة ١٥: ..... ٢٥٨٤

المسألة ١٦: ..... ٢٥٨٤

المسألة ١٧: ..... ٢٥٨٥

المسألة ١٨: ..... ٢٥٨٥

المسألة ١٩: ..... ٢٥٨٥

المسألة ٢٠: ..... ٢٥٨٥

المسألة ٢١: ..... ٢٥٨٦

المسألة ٢٢: ..... ٢٥٨٦

المسألة ٢٣: ..... ٢٥٨٦



- المسألة ٢٤: ..... ٢٥٨٦
- المسألة ٢٥: ..... ٢٥٨٧
- المسألة ٢٦: ..... ٢٥٨٧
- المسألة ٢٧: ..... ٢٥٨٧
- المسألة ٢٨: ..... ٢٥٨٧
- المسألة ٢٩: ..... ٢٥٨٨
- المسألة ٣٠: ..... ٢٥٨٨
- المسألة ٣١: ..... ٢٥٨٨
- المسألة ٣٢: ..... ٢٥٨٨
- المسألة ٣٣: ..... ٢٥٨٨
- المسألة ٣٤: ..... ٢٥٨٩
- المسألة ٣٥: ..... ٢٥٨٩
- المسألة ٣٦: ..... ٢٥٨٩
- المسألة ٣٧: ..... ٢٥٨٩
- المسألة ٣٨: ..... ٢٥٩٠
- المسألة ٣٩: ..... ٢٥٩٠
- المسألة ٤٠: ..... ٢٥٩٠
- المسألة ٤١: ..... ٢٥٩٠
- المسألة ٤٢: ..... ٢٥٩٠
- المسألة ٤٣: ..... ٢٥٩١
- المسألة ٤٤: ..... ٢٥٩١
- المسألة ٤٥: ..... ٢٥٩١
- المسألة ٤٦: ..... ٢٥٩١
- المسألة ٤٧: ..... ٢٥٩٢

- المسألة ٤٨: ..... ٢٥٩٢
- المسألة ٤٩: ..... ٢٥٩٢
- المسألة ٥٠: ..... ٢٥٩٢
- المسألة ٥١: ..... ٢٥٩٣
- المسألة ٥٢: ..... ٢٥٩٣
- المسألة ٥٣: ..... ٢٥٩٣
- المسألة ٥٤: ..... ٢٥٩٣
- المسألة ٥٥: ..... ٢٥٩٤
- المسألة ٥٦: ..... ٢٥٩٤
- المسألة ٥٧: ..... ٢٥٩٤
- المسألة ٥٨: ..... ٢٥٩٤
- الفصل الثالث في الحجب ..... ٢٥٩٤
- المسألة ٥٩: ..... ٢٥٩٤
- المسألة ٦٠: ..... ٢٥٩٥
- المسألة ٦١: ..... ٢٥٩٦
- المسألة ٦٢: ..... ٢٥٩٦
- المسألة ٦٣: ..... ٢٥٩٦
- المسألة ٦٤: ..... ٢٥٩٧
- المسألة ٦٥: ..... ٢٥٩٧
- المسألة ٦٦: ..... ٢٥٩٧
- المسألة ٦٧: ..... ٢٥٩٧
- المسألة ٦٨: ..... ٢٥٩٨
- المسألة ٦٩: ..... ٢٥٩٨
- المسألة ٧٠: ..... ٢٥٩٨

المسألة ٧١: ..... ٢٥٩٩

الفصل الرابع إذا زادت التركة على الفريضة أو زادت الفريضة على التركة - ..... ٢٦٠٠

المسألة ٧٢: ..... ٢٦٠٠

المسألة ٧٣: ..... ٢٦٠٠

المسألة ٧٤: ..... ٢٦٠١

المسألة ٧٥: ..... ٢٦٠١

المسألة ٧٦: ..... ٢٦٠١

المسألة ٧٧: ..... ٢٦٠٢

المسألة ٧٨: ..... ٢٦٠٢

المسألة ٧٩: ..... ٢٦٠٢

المسألة ٨٠: ..... ٢٦٠٣

المسألة ٨١: ..... ٢٦٠٣

المسألة ٨٢: ..... ٢٦٠٣

المسألة ٨٣: ..... ٢٦٠٣

المسألة ٨٤: ..... ٢٦٠٣

المسألة ٨٥: ..... ٢٦٠٤

المسألة ٨٦: ..... ٢٦٠٥

المسألة ٨٧: ..... ٢٦٠٥

المسألة ٨٨: ..... ٢٦٠٥

الفصل الخامس في ميراث الآباء و الأولاد - ..... ٢٦٠٥

المسألة ٨٩: ..... ٢٦٠٥

المسألة ٩٠: ..... ٢٦٠٦

المسألة ٩١: ..... ٢٦٠٦

المسألة ٩٢: ..... ٢٦٠٦

- المسألة ٩٣: ..... ٢٦٠٦
- المسألة ٩٤: ..... ٢٦٠٦
- المسألة ٩٥: ..... ٢٦٠٧
- المسألة ٩٦: ..... ٢٦٠٧
- المسألة ٩٧: ..... ٢٦٠٧
- المسألة ٩٨: ..... ٢٦٠٧
- المسألة ٩٩: ..... ٢٦٠٧
- المسألة ١٠٠: ..... ٢٦٠٨
- المسألة ١٠١: ..... ٢٦٠٨
- المسألة ١٠٢: ..... ٢٦٠٨
- المسألة ١٠٣: ..... ٢٦٠٨
- المسألة ١٠٤: ..... ٢٦٠٨
- المسألة ١٠٥: ..... ٢٦٠٩
- المسألة ١٠٦: ..... ٢٦٠٩
- المسألة ١٠٧: ..... ٢٦٠٩
- المسألة ١٠٨: ..... ٢٦٠٩
- المسألة ١٠٩: ..... ٢٦١٠
- المسألة ١١٠: ..... ٢٦١٠
- المسألة ١١١: ..... ٢٦١٠
- المسألة ١١٢: ..... ٢٦١٠
- المسألة ١١٣: ..... ٢٦١١
- المسألة ١١٤: ..... ٢٦١١
- المسألة ١١٥: ..... ٢٦١١
- المسألة ١١٦: ..... ٢٦١٢

المسألة ١١٧: ..... ٢٦١٢

المسألة ١١٨: ..... ٢٦١٢

المسألة ١١٩: ..... ٢٦١٢

المسألة ١٢٠: ..... ٢٦١٣

المسألة ١٢١: ..... ٢٦١٣

المسألة ١٢٢: ..... ٢٦١٣

المسألة ١٢٣: ..... ٢٦١٣

المسألة ١٢٤: ..... ٢٦١٣

المسألة ١٢٥: ..... ٢٦١٣

المسألة ١٢٦: ..... ٢٦١٤

المسألة ١٢٧: ..... ٢٦١٤

المسألة ١٢٨: ..... ٢٦١٤

المسألة ١٢٩: ..... ٢٦١٤

المسألة ١٣٠: ..... ٢٦١٤

الفصل السادس في ميراث الاخوة و الأجداد ..... ٢٦١٥

المسألة ١٣١: ..... ٢٦١٥

المسألة ١٣٢: ..... ٢٦١٥

المسألة ١٣٣: ..... ٢٦١٥

المسألة ١٣٤: ..... ٢٦١٥

المسألة ١٣٥: ..... ٢٦١٥

المسألة ١٣٦: ..... ٢٦١٦

المسألة ١٣٧: ..... ٢٦١٦

المسألة ١٣٨: ..... ٢٦١٧

المسألة ١٣٩: ..... ٢٦١٧

- المسألة ١٤٠: ..... ٢٦١٧
- المسألة ١٤١: ..... ٢٦١٧
- المسألة ١٤٢: ..... ٢٦١٧
- المسألة ١٤٣: ..... ٢٦١٨
- المسألة ١٤٤: ..... ٢٦١٨
- المسألة ١٤٥: ..... ٢٦١٨
- المسألة ١٤٦: ..... ٢٦١٨
- المسألة ١٤٧: ..... ٢٦١٩
- المسألة ١٤٨: ..... ٢٦١٩
- المسألة ١٤٩: ..... ٢٦١٩
- المسألة ١٥٠: ..... ٢٦١٩
- المسألة ١٥١: ..... ٢٦١٩
- المسألة ١٥٢: ..... ٢٦٢٠
- المسألة ١٥٣: ..... ٢٦٢٠
- المسألة ١٥٤: ..... ٢٦٢٠
- المسألة ١٥٥: ..... ٢٦٢٠
- المسألة ١٥٦: ..... ٢٦٢٠
- المسألة ١٥٧: ..... ٢٦٢١
- المسألة ١٥٨: ..... ٢٦٢١
- المسألة ١٥٩: ..... ٢٦٢١
- المسألة ١٦٠: ..... ٢٦٢١
- المسألة ١٦١: ..... ٢٦٢٢
- المسألة ١٦٢: ..... ٢٦٢٢
- المسألة ١٦٣: ..... ٢٦٢٢

- المسألة ١٦٤: ..... ٢٦٢٢
- المسألة ١٦٥: ..... ٢٦٢٣
- المسألة ١٦٦: ..... ٢٦٢٣
- المسألة ١٦٧: ..... ٢٦٢٣
- المسألة ١٦٨: ..... ٢٦٢٣
- المسألة ١٦٩: ..... ٢٦٢٣
- المسألة ١٧٠: ..... ٢٦٢٤
- المسألة ١٧١: ..... ٢٦٢٤
- المسألة ١٧٢: ..... ٢٦٢٤
- المسألة ١٧٣: ..... ٢٦٢٤
- المسألة ١٧٤: ..... ٢٦٢٤
- المسألة ١٧٥: ..... ٢٦٢٥
- المسألة ١٧٦: ..... ٢٦٢٥
- المسألة ١٧٧: ..... ٢٦٢٥
- المسألة ١٧٨: ..... ٢٦٢٦
- المسألة ١٧٩: ..... ٢٦٢٦
- المسألة ١٨٠: ..... ٢٦٢٦
- المسألة ١٨١: ..... ٢٦٢٦
- المسألة ١٨٢: ..... ٢٦٢٧
- المسألة ١٨٣: ..... ٢٦٢٧
- المسألة ١٨٤: ..... ٢٦٢٧
- المسألة ١٨٥: ..... ٢٦٢٧
- المسألة ١٨٦: ..... ٢٦٢٧
- المسألة ١٨٧: ..... ٢٦٢٨

المسألة ١٨٨: ..... ٢٦٢٨

المسألة ١٨٩: ..... ٢٦٢٨

٢٦٢٨ ..... الفصل السابع فى ميراث الأعمام و الأخوال

المسألة ١٩٠: ..... ٢٦٢٨

المسألة ١٩١: ..... ٢٦٢٩

المسألة ١٩٢: ..... ٢٦٢٩

المسألة ١٩٣: ..... ٢٦٢٩

المسألة ١٩٤: ..... ٢٦٣٠

المسألة ١٩٥: ..... ٢٦٣٠

المسألة ١٩٦: ..... ٢٦٣٠

المسألة ١٩٧: ..... ٢٦٣١

المسألة ١٩٨: ..... ٢٦٣١

المسألة ١٩٩: ..... ٢٦٣١

المسألة ٢٠٠: ..... ٢٦٣١

المسألة ٢٠١: ..... ٢٦٣٢

المسألة ٢٠٢: ..... ٢٦٣٢

المسألة ٢٠٣: ..... ٢٦٣٢

المسألة ٢٠٤: ..... ٢٦٣٢

المسألة ٢٠٥: ..... ٢٦٣٣

المسألة ٢٠٦: ..... ٢٦٣٣

المسألة ٢٠٧: ..... ٢٦٣٣

المسألة ٢٠٨: ..... ٢٦٣٣

المسألة ٢٠٩: ..... ٢٦٣٤

المسألة ٢١٠: ..... ٢٦٣٤



المسألة ٢١١: ..... ٢٤٣٤

المسألة ٢١٢: ..... ٢٤٣٥

المسألة ٢١٣: ..... ٢٤٣٥

المسألة ٢١٤: ..... ٢٤٣٥

الفصل الثامن فى ميراث الأزواج ..... ٢٤٣٦

المسألة ٢١٥: ..... ٢٤٣٦

المسألة ٢١٦: ..... ٢٤٣٦

المسألة ٢١٧: ..... ٢٤٣٦

المسألة ٢١٨: ..... ٢٤٣٦

المسألة ٢١٩: ..... ٢٤٣٧

المسألة ٢٢٠: ..... ٢٤٣٧

المسألة ٢٢١: ..... ٢٤٣٧

المسألة ٢٢٢: ..... ٢٤٣٧

المسألة ٢٢٣: ..... ٢٤٣٨

المسألة ٢٢٤: ..... ٢٤٣٨

المسألة ٢٢٥: ..... ٢٤٣٨

المسألة ٢٢٦: ..... ٢٤٣٨

المسألة ٢٢٧: ..... ٢٤٣٩

المسألة ٢٢٨: ..... ٢٤٣٩

المسألة ٢٢٩: ..... ٢٤٣٩

المسألة ٢٣٠: ..... ٢٤٣٩

المسألة ٢٣١: ..... ٢٤٤٠

المسألة ٢٣٢: ..... ٢٤٤٠

المسألة ٢٣٣: ..... ٢٤٤٠

المسألة ٢٣٤: ..... ٢٦٤٠

المسألة ٢٣٥: ..... ٢٦٤٠

المسألة ٢٣٦: ..... ٢٦٤١

الفصل التاسع فى الميراث بالولاء ..... ٢٦٤١

المسألة ٢٣٧: ..... ٢٦٤١

القسم الأول: ولاء العتق ..... ٢٦٤١

المسألة ٢٣٨: ..... ٢٦٤١

المسألة ٢٣٩: ..... ٢٦٤١

المسألة ٢٤٠: ..... ٢٦٤٢

المسألة ٢٤١: ..... ٢٦٤٢

المسألة ٢٤٢: ..... ٢٦٤٢

المسألة ٢٤٣: ..... ٢٦٤٢

المسألة ٢٤٤: ..... ٢٦٤٢

المسألة ٢٤٥: ..... ٢٦٤٢

المسألة ٢٤٦: ..... ٢٦٤٣

المسألة ٢٤٧: ..... ٢٦٤٣

المسألة ٢٤٨: ..... ٢٦٤٣

المسألة ٢٤٩: ..... ٢٦٤٣

المسألة ٢٥٠: ..... ٢٦٤٣

المسألة ٢٥١: ..... ٢٦٤٣

القسم الثانى: ولاء ضامن الجريرة ..... ٢٦٤٣

المسألة ٢٥٢: ..... ٢٦٤٣

المسألة ٢٥٣: ..... ٢٦٤٤

المسألة ٢٥٤: ..... ٢٦٤٤

- المسألة ٢٥٥: ..... ٢٦٤٥
- المسألة ٢٥٦: ..... ٢٦٤٥
- المسألة ٢٥٧: ..... ٢٦٤٥
- المسألة ٢٥٨: ..... ٢٦٤٥
- المسألة ٢٥٩: ..... ٢٦٤٥
- القسم الثالث: ولاء الإمامة ..... ٢٦٤٥
- المسألة ٢٦٠: ..... ٢٦٤٥
- المسألة ٢٦١: ..... ٢٦٤٦
- المسألة ٢٦٢: ..... ٢٦٤٦
- الفصل العاشر في اللواحق و هو يحتوى على عدة مباحث: ..... ٢٦٤٦
- المبحث الأول في ميراث الحمل ..... ٢٦٤٦
- المسألة ٢٦٣: ..... ٢٦٤٦
- المسألة ٢٦٤: ..... ٢٦٤٦
- المسألة ٢٦٥: ..... ٢٦٤٦
- المسألة ٢٦٦: ..... ٢٦٤٧
- المسألة ٢٦٧: ..... ٢٦٤٧
- المسألة ٢٦٨: ..... ٢٦٤٧
- المسألة ٢٦٩: ..... ٢٦٤٧
- المسألة ٢٧٠: ..... ٢٦٤٧
- المسألة ٢٧١: ..... ٢٦٤٨
- المسألة ٢٧٢: ..... ٢٦٤٨
- المسألة ٢٧٣: ..... ٢٦٤٨
- المسألة ٢٧٤: ..... ٢٦٤٨
- المسألة ٢٧٥: ..... ٢٦٤٨

- المسألة ٢٧٦: ..... ٢٦٤٩
- المبحث الثاني في ميراث المفقود ..... ٢٦٤٩
- المسألة ٢٧٧: ..... ٢٦٤٩
- المسألة ٢٧٨: ..... ٢٦٤٩
- المسألة ٢٧٩: ..... ٢٦٤٩
- المبحث الثالث: في ميراث ولد الملاعنة و ولد الزنا ..... ٢٦٥٠
- المسألة ٢٨٠: ..... ٢٦٥٠
- المسألة ٢٨١: ..... ٢٦٥٠
- المسألة ٢٨٢: ..... ٢٦٥٠
- المسألة ٢٨٣: ..... ٢٦٥٠
- المسألة ٢٨٤: ..... ٢٦٥١
- المسألة ٢٨٥: ..... ٢٦٥١
- المسألة ٢٨٦: ..... ٢٦٥١
- المسألة ٢٨٧: ..... ٢٦٥١
- المسألة ٢٨٨: ..... ٢٦٥١
- المسألة ٢٨٩: ..... ٢٦٥٢
- المسألة ٢٩٠: ..... ٢٦٥٢
- المسألة ٢٩١: ..... ٢٦٥٢
- المسألة ٢٩٢: ..... ٢٦٥٢
- المسألة ٢٩٣: ..... ٢٦٥٢
- المبحث الرابع في ميراث الغرقى و المهدوم عليهم ..... ٢٦٥٣
- المسألة ٢٩٤: ..... ٢٦٥٣
- المسألة ٢٩٥: ..... ٢٦٥٣
- المسألة ٢٩٦: ..... ٢٦٥٣

- المسألة ٢٩٧: ..... ٢٦٥٤
- المسألة ٢٩٨: ..... ٢٦٥٤
- المسألة ٢٩٩: ..... ٢٦٥٤
- المسألة ٣٠٠: ..... ٢٦٥٥
- المسألة ٣٠١: ..... ٢٦٥٥
- المسألة ٣٠٢: ..... ٢٦٥٥
- المسألة ٣٠٣: ..... ٢٦٥٥
- المسألة ٣٠٤: ..... ٢٦٥٦
- المسألة ٣٠٥: ..... ٢٦٥٦
- المبحث الخامس: في ميراث الخنثى ..... ٢٦٥٦
- المسألة ٣٠٦: ..... ٢٦٥٦
- المسألة ٣٠٧: ..... ٢٦٥٧
- المسألة ٣٠٨: ..... ٢٦٥٧
- المسألة ٣٠٩: ..... ٢٦٥٧
- المسألة ٣١٠: ..... ٢٦٥٨
- المسألة ٣١١: ..... ٢٦٥٨
- المسألة ٣١٢: ..... ٢٦٥٨
- المسألة ٣١٣: ..... ٢٦٥٨
- المسألة ٣١٤: ..... ٢٦٥٩
- المسألة ٣١٥: ..... ٢٦٥٩
- الفصل الحادى عشر فى مخارج الفروض و طريقة الحساب ..... ٢٦٥٩
- المسألة ٣١٦: ..... ٢٦٥٩
- المسألة ٣١٧: ..... ٢٦٦٠
- المسألة ٣١٨: ..... ٢٦٦٠

المسألة ٣١٩: ..... ٢٦٦١

المسألة ٣٢٠: ..... ٢٦٦١

المسألة ٣٢١: ..... ٢٦٦٢

المسألة ٣٢٢: ..... ٢٦٦٢

المسألة ٣٢٣: ..... ٢٦٦٣

تعريف مركز القائمة باصفهان للتمريرات الكمبيوترية ..... ٢٦٦٤

## كلمة التقوى

## إشارة

سرشناسه : زين الدين، محمد امين، ١٩١٤ - ١٩٩٨ م.  
 عنوان و نام پديد آور : كلمه التقوى / المؤلف فتاوى المرجع الدينى محمداامين زين الدين دام ظله.  
 مشخصات نشر : قم: موسسه اسماعيليان، ١٤٠٣ ق. = ١٣٠٣.  
 مشخصات ظاهرى : ج.  
 شابك : ١٥٠٠ ريال (ج.٣) ؛ ١٥٠٠ ريال (ج.٥)  
 يادداشت : فهرستنويسى براساس جلد سوم، ١٤١٣ ق. = ١٣٧١.  
 يادداشت : كتاب حاضر در همين سال توسط چاپخانه مهر نيز منتشر شده است.  
 يادداشت : عربى.  
 يادداشت : ج. ٥ (چاپ اول: ١٤١٣ ق. = ١٣٧١).  
 مندرجات : ج. ٣. كتاب الحج. بخش دوم. - ج. ٥. كتاب الشفعه  
 موضوع : فقه جعفرى -- رساله عمليه  
 رده بندى كنگره : BP١٨٣/٩ زك٩ ١٣٧١  
 رده بندى ديويى : ٢٩٧/٣٤٢٢  
 شماره كتابشناسى ملي : ٥٣٦٠-٧١

## الجزء الأول

## العبادات

## كتاب الطهارة

## الفصل الأول فى المياه

## إشارة

كلمة الماء واضحة الدلالة على معناها عند أهل العرف، فهى لا تفتقر فى إيضاح المراد منها الى ضم كلمة أو قرينة أخرى، و لكن المتشعبة يقولون: الماء المطلق، للفرقة بينه وبين الماء المضاف، نظرا لما بين الموضوعين من اختلاف فى الأحكام.  
 فالماء المطلق هو ما يفهمه أهل العرف من لفظ (الماء) حين يسمعونه مجردا، عن أية إضافة أو قرينة تضم الى هذا اللفظ، نعم، قد يقولون: ماء البحر، و ماء الفرات، و ماء البئر، و يقصدون بذلك تعيين بعض الأفراد الخاصة من هذا المعنى الواحد، كما يقولون: ماء الكأس مثلا و ماء الإبريق.

و يقابل ذلك: الماء المضاف و هو ما يحتاج أهل العرف فى إيضاح معناه الى ضم كلمة أخرى إلى كلمة الماء تحدد المراد منه، فيقولون: ماء الورد، و ماء العنب، و ماء اللحم. من غير فرق بين ما يعتصر من الأجسام كماء العنب و ماء الرمان، و ما يؤخذ بالتصعيد

كماء الورد و ماء النعناع، و ما يتكون بطريقة الامتزاج كماء الصابون و ماء الملح.

### المسألة الأولى:

قد يصعد الماء المطلق أو الماء المضاف و جريان الاحكام عليه تابع لتسميته عند أهل العرف بعد هذا التصعيد، فالماء الملح حين يصعد ليكون عذبا فهو ماء مطلق سواء كان فى الأصل ماء مطلقا كذلك كماء البحر، أم مضافا كماء الملح، و ماء الورد حين يصعد مرة أخرى لا- يزال ماء مضافا إذا بقيت الإضافة فى اسمه عند أهل العرف بعد التصعيد و يكون ماء مطلقا إذا سلبت عنه الإضافة عندهم.

### المسألة الثانية:

ماء البحر على كونه ملحا أجاجا لا يخرج عن كونه ماء مطلقا تجرى له جميع أحكام الماء، و الماء الذى يمزج بالملح بمقادير أكثر من العادة، يصبح ماء مضافا تجرى له جميع أحكام الماء المضاف، و المائز كلمة التقوى، ج ١، ص: ٢  
بينهما هو نظر أهل العرف الذى وجه الشارع كلامه على مقتضاه و أرجع اليه المكلفين فى تبيين الموضوعات.

### المسألة الثالثة:

الأحكام التى تذكر للماء المضاف تعم غيره من المائعات الأخرى غير الماء المطلق و ان لم تسم ماء كالزيت و الدبس و العصير و النفط و أمثالها، إذا لم تجمد فتكون غليظة.

### المسألة الرابعة:

الماء المضاف المأخوذ من أصل طاهر إذا لم يلاق نجاسة فهو طاهر فى نفسه و لكن لا تطهر الأجسام المتنجسة إذا غسلت به، و لا يكفى استعماله فى وضوء و لا غسل، و إذا لاقى نجسا أو متنجسا حكم بنجاسته و ان كان كثيرا، نعم إذا بلغ من الكثرة حدا كبيرا جدا كآبار النفط و ما أشبهها فالظاهر عدم انفعاله بملاقاته النجاسة إذا هو لم يتغير بأوصافها.

### المسألة الخامسة:

إذا جرى الماء المضاف من العالى الى السافل لم ينجس عاليه بملاقاة سافله النجاسة، و ان كان متصلا، و بحكمه المائعات الأخرى، كما إذا صبت القهوة أو الشاي فى الإناء النجس فلا ينجس بذلك ما فى الإبريق و لا ما فى العمود، و لا يعتبر فى ذلك ان يكون دفعه بقوة، فإذا انحدر الماء المضاف متناقلا- الى موضع نجس لم ينجس عاليه بتنجس سافله، و كذلك المائعات الأخرى كالديبس و السمن و غيرهما. نعم، يعتبر الدفع بقوة فى ما كان دفعه الى أعلى كالفوارة فلا ينجس سافل الماء المضاف بملاقاة عاليه النجاسة إذا



كان دفعه الى أعلى بقوة، بل ولا ينجس العمود، و مثله الحكم فى المادى.

### المسألة السادسة:

قد يتردد المكلف فى مائع خاص انه ماء مطلق أو مضاف فان كان مفهوم ذلك الماء المضاف معينا عند أهل العرف لا تردد فيه، و لكن عروض بعض الطوارى أو انتفاء بعض الخصوصيات أوجب الشك كلمة التقوى، ج ١، ص: ٣

فى ان ذلك المائع فرد لأى المفهومين المعلومين، و فى هذه الصورة يؤخذ بالحالة السابقة لذلك المائع إذا علم بها، فتجرى عليه أحكام الماء إذا علم بأنه كان فى السابق ماء مطلقاً، و تجرى عليه أحكام الماء المضاف إذا علم انه كان ماء مضافاً، و إذا لم تكن له حالة سابقة أو جهل بها لم يحكم عليه بأنه ماء مضاف و لا ماء مطلق، فلا يطهر من النجاسة إذا غسلت به. و لا يكفى استعماله فى وضوء و لا غسل، و ينجس بملاقاة النجاسة إذا كان قليلاً، و الأحوط اجتنابه إذا كان كثيراً. و ان كان الشك فى ذلك المائع انما هو للشك فى مفهومه أشكال الحكم فيه، فلا يترك فيه الاحتياط.

### المسألة السابعة:

إذا تنجس الماء المضاف بملاقاة إحدى النجاسات أو المتنجسات أمكن تطهيره بالتصعيد، فإذا استحال بخارا ثم اجتمع بعد ذلك ماء حكم عليه بالطهارة سواء أصبح بعد تصعيده ماء مطلقاً أم ماء مضافاً كالسابق، و كذلك الماء المطلق إذا تنجس يمكن تطهيره بالتصعيد، و سيأتى بيانه ان شاء الله تعالى. و إذا استهلك الماء المضاف النجس فى الماء المطلق الكثير أو الجارى أو أى ماء معتصم آخر حتى أصبح الجميع ماء مطلقاً حكم عليه بالطهارة و جرت عليه أحكام المطلق الطاهر.

### المسألة الثامنة:

إذا القى المضاف المتنجس أو أى مائع متنجس آخر فى الكر الطاهر، فأصبح الكر بملاقاته ماء مضافاً حكم عليه بالنجاسة، و ان فرض ان صيرورة الكر مضافاً و استهلاك المتنجس فيه قد حصل دفعه واحده، على أن هذا الفرض بعيد التحقق ان لم يكن ممتنعاً. و كذلك إذا تغير بعض الكر بملاقاة المضاف النجس فأصبح ماء مضافاً حكم بنجاسته جميعاً.

### المسألة التاسعة:

قد يختلط الماء بالطين حتى يكون ماء مضافاً لا يصح استعماله فى

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٤

وضوء و لا- غسل فإذا انحصر الماء فيه و كان وقت الصلاة واسعاً وجب الصبر على المكلف الى ان يصفو، و ينزل الماء عن الطين فيتوضأ منه أو يغتسل، و إذا كان وقت الصلاة ضيقاً وجب عليه التيمم لها، و كذلك الحكم فى تطهير البدن أو الثوب من النجاسة

للصلاة.

### المسألة العاشرة:

الماء المطلق قسمان: معتصم وغير معتصم.  
فالمعتصم: هو ما بلغ مقداره الكر وان لم تكن له مادة، ويسمى بالكثير، أو كانت له مادة يتصل بها وان لم يبلغ في ذاته مقدار الكر، ومن هذا القسم: الجارى، و ماء البئر، و ماء المطر، و ماء الحمام، و ماء الأنابيب المتعارفة في هذه الأزمنة. و من الجارى مياه الأنهار، و مياه العيون، و الثلج، و من الكثير مياه الحياض الكبار التى لا- تتصل بمادة، و مياه الغدران التى تجتمع من السيول و الأمطار بعد انقطاعها، و مياه المجارى التى تتكون من سيلان الثلوج المتجمدة بعد ذوبانها.  
و غير المعتصم: هو الماء الذى لم يبلغ مقداره الكر، و لم تكن له مادة، و يسمى أيضا بالماء القليل و تترتب عليه أحكام الماء القليل إذا كان أقل من الكر و لو بنصف مثقال مثلا.

### المسألة ١١

الماء المطلق طاهر فى نفسه و مطهر لغيره من المتنجسات القابلة للتطهير سواء كان راكدا أم جاريا أم ذا مادة، و سواء كان قليلا أم كثيرا.

### المسألة ١٢

إذا لقى الماء المطلق نجاسة فتغير بها لون الماء أو طعمه أو رائحته تنجس الماء بها سواء كان راكدا أم جاريا أم ذا مادة و سواء كان قليلا أم كثيرا و تلاحظ (المسألة ٢٢) فى تنجس الماء القليل.

### المسألة ١٣

و يشترط فى انفعال الماء المعتصم بالنجاسة ان يكون تغيره بأحد

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٥

أوصافها الثلاثة فعليا فلا يكفى التغير الفرضى، و على هذا فإذا وقعت فيه نجاسة لا لون لها و لا طعم و لا رائحة، فلم يتغير بها لون الماء و لا طعمه و لا رائحته لم يتنجس بها و ان كانت النجاسة الواقعة فيه بمقدار لو كانت لها أوصاف لغيرته.

و إذا وقعت فيه نجاسة تغيره بالفعل و لكن التغير لم يظهر فى الماء لوجود بعض الموانع من ظهوره حكم بنجاسته، و مثال ذلك ان يكون لون الماء أحمر لبعض العوارض فيه فتكون حمرة الماء مانعة عن ظهور حمرة الدم الذى يقع فيه، أو تكون للماء بعض الروائح التى تمنع من ظهور رائحة الجيفة التى تقع فيه، فإذا وقعت فيه مثل هذه النجاسة حكم بنجاسته.

و يشترط ان يكون تغيره بسبب ملاقاته النجاسة نفسها، و على هذا فإذا تغيرت رائحة الماء بسبب مجاورته للجيفة من غير ان تقع فيه أو يقع فيه جزء منها، لم يحكم على الماء بالنجاسة، بل لا يحكم عليه بالنجاسة و ان وقع فيه ذنب الميتة أو شعرها و شبههما من الأجزاء

التي لا يستند تغير الماء إليها.

و إذا وقع فى الماء المعتصم شىء متنجس فتغير لون الماء أو طعمه أو رائحته بأوصاف الشىء المتنجس كما إذا تغير لون الماء بلون الصابون المتنجس أو طعمه لم يحكم عليه بالنجاسة، إلا إذا أصبح بذلك التغير ماء مضافا فيحكم بنجاسته من هذه الجهة. و إذا وقع فى الماء المعتصم شىء متنجس يحمل أوصاف النجاسة فغير الماء بأوصاف النجاسة حكم بنجاسته على الأحوط و مثال ذلك ان يقع دم فى مائع من المائعات فيصطبغ بلونه، ثم يقع هذا المائع المتلون فى الماء المعتصم فيغيره بلون الدم فالأحوط اجتنابه. و يشترط ان يكون تغير الماء بأحد الأوصاف الثلاثة المذكورة: اللون و الطعم و الرائحة، فلا ينجس الماء المعتصم إذا تغير بغير هذه الثلاثة من أوصاف النجاسة كالثخانة و الثقل و الحرارة مثلا. كلمة التقوى، ج ١، ص: ٦

#### المسألة ١٤

يكفى للحكم بنجاسة الماء المعتصم ان تكون ملاقاته للنجاسة سببا لتغير لونه أو طعمه أو رائحته إلى لون أو طعم أو رائحة أخرى، و ان كان ذلك مخالفا لوصف النجاسة التى وقعت فيه كما إذا اصفر الماء بوقوع الدم فيه، و إذا كان للماء لون غير لونه الطبيعى كما إذا غيرته التربة أو بعض ما يمتزج به من المعادن و الأخلاط الى لون الحمرة أو الخضرة أو السواد فغيرته النجاسة التى وقعت فيه الى لون آخر حكم عليه بالنجاسة. و كذلك إذا غيرت النجاسة طعمه أو رائحته غير الطبيعى.

#### المسألة ١٥

لا- يحكم بنجاسة الماء المعتصم إلا- إذا علم باستناد التغير فيه الى ملاقاته للنجاسة، فإذا وقعت النجاسة فى الماء فلم يتغير بالفعل، و أخرجت منه ثم تغير بأوصافها بعد مدة، فإن علم بأن هذا التغير يستند إلى ملاقاته للنجاسة حكم على الماء بالنجاسة، و ان علم بعدم استناده إليها أو شكك فى ذلك فهو طاهر.

#### المسألة ١٦

إذا وقعت النجاسة فى الماء و لم يعلم انها غيرته بأوصافها أم لم تغيره، لم يحكم عليه بالنجاسة، و كذلك إذا وجد التغير فيه و لم يعلم ان تغيره كان لمجاورته للنجاسة أو لوقوعها فيه، و كذلك إذا تغير الماء و لم يعلم ان تغيره كان بسبب ملاقاته للنجاسة أو بسبب ملاقاته شىء آخر طاهر فلا يحكم على الماء بالنجاسة فى جميع هذه الفروض.

#### المسألة ١٧

إذا وقع فى الماء شيان أحدهما نجس و الثانى طاهر، فتغير لون الماء أو طعمه أو رائحته بوقوعهما فيه، فان علم ان ملاقاته للنجس منهما تكفى فى حصول التغير فى الماء و لو ببعض مراتبه فالظاهر نجاسته، و ان لم يعلم ذلك فهو طاهر.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٧

**المسألة ١٨**

إذا وقع جزء من الميته في الماء المعتصم و سائر أجزائها خارجة، فتغيرت رائحة الماء بسبب مجاورتها و بملاقاة ذلك الجزء منها فالأحوط اجتناب ذلك الماء.

**المسألة ١٩**

إذا تغير الماء الراكد بملاقاة النجس حكم عليه جميعا بالنجاسة سواء كان قليلا أم كثيرا كما تقدم، و كذلك إذا تغير بعض الماء دون بعض و كان البعض الذي لم يتغير منه لا يبلغ مقدار الكر، و كذلك إذا كان البعض الذي لم يتغير من الماء يبلغ مقدار الكر لو اجتمع، و لكن المتغير منه قد فرق بين أطرافه فلم يتصل الكر منه ببعضه ببعض فجميع الماء يكون نجسا في هذه الصور. و إذا كان البعض الذي لم يتغير من الماء كرا فأكثر، و كان بعضه متصلا ببعض اختصت النجاسة بالجزء المتغير منه و كان الباقي طاهرا، فإذا زال التغير حكم بطهارته جميعا. و يشترط في طهارته بعد زوال التغير منه ان يحصل الامتزاج في الجملة بالبعض الطاهر منه فلا يكتفى بالاتصال وحده على الأحوط، و سيأتي بيان مقدار ما يعتبر من الامتزاج في المسألة الآتية.

**المسألة ٢٠**

لا يطهر الماء المتغير بملاقاة النجس بمجرد زوال التغير عنه حتى يتصل بعد زوال التغير بكر طاهر كما تقدم في المسألة السابقة، أو يتصل بالجاري، أو بالمادة، أو بماء معتصم آخر، و حتى يمتزج بهذا الماء المطهر في الجملة على الأحوط، و يكفي من الامتزاج ما يحصل بتدافع الماء نفسه في ماء النهر الجارى و ماء المطر، و ما يحصل بدفع المادة في ماء البئر و ماء الحمام كما هو مورد أدلة المسألة، و في التطهير بالكثير و الجارى الضعيف الجريان يكفي ان يحصل الامتزاج بذلك المقدار، فإذا زال تغير الماء و اتصل بالمعتصم و حصل الامتزاج على

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٨

الأحوط - في هذا - حكم بطهارة الماء، و كذلك الحكم في الماء القليل إذا تنجس بملاقاة النجس أو المتنجس من غير أن يتغير على الأقوى،

**المسألة ٢١**

إذا القى الكر الطاهر على الماء المتغير بالنجاسة فأزال تغيره من غير ان يتأثر الكر الطاهر بشيء حكم بطهارة جميع الماء، و إذا تغير بعض الكر الطاهر أو تفرقت أجزاؤه بأجزاء الماء المتغير فلم يتصل بعض الكر ببعضه بالنجاسة.

**الفصل الثاني في الماء القليل، و الماء الكثير**

**المسألة ٢٢**

لا يكون الماء معتصما حتى يبلغ مقداره الكر أو تكون له مادة كما تقدم بيانه في المسألة العاشرة، فإذا لاقى نجاسة و كان قليلا دون الكر- و لو بنصف مثقال- و لم تكن له مادة حكم عليه بالنجاسة، سواء تغير بها أحد أو صافه أم لم يتغير، و سواء ورد على النجاسة أم كانت هي الواردة عليه، و سواء كان مجتمعا في مكان واحد أم متفرقا في حفر أو أمكنة متعددة تصل بينها سواقي أو مجارى أو أنابيب، و لكن المجموع من الماء لا يبلغ الكر.

**المسألة ٢٣**

إذا اختلفت سطوح الماء المتصل بعضه ببعض بحيث كان يجرى من العالى الى السافل لم يصدق على مجموع ذلك الماء انه ماء واحد فلا يعتصم بعضه ببعض و ان بلغ مجموعهم كرا، كما إذا كان نصف الكر في الطرف السافل من المكان و نصفه الآخر في الطرف العالى منه و هو ينحدر الى السافل، فإذا لاقى النجاسة أحد الطرفين منه حكم على ذلك الطرف الملاقي بالنجاسة، و إذا كان المتنجس هو الطرف العالى من الماء تنجس السافل منه كذلك، و إذا كان الملاقي للنجاسة هو الطرف السافل منه اختصت النجاسة به و لم يتنجس العالى من الماء.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٩

نعم، إذا كان العالى وحده كرا و جرى إلى السافل كان له مادة و اعتصم به، فإذا لاقته النجاسة لم يفعل بها الا ان يتغير أحد أو صافه، و الأحوط- بل الأقوى- أن تكون المادة وحدها كرا كاملا زائدا على ما ينحدر في المجرى الى الطرف السافل كما سيأتى في ماء الحمام.

**المسألة ٢٤**

الكر من الماء هو ما بلغ وزنه ألفا و مائتي رطل بالأرطال العراقية.

و هذا العدد من الأرطال يساوى واحدا و ثمانين ألفا و تسعمائة مثقال بالمثاقيل الصيرفية المعروفة.

و على هذا فالكر يساوى وزنه ثلاثمائة و سبع حقه اسلامبولية و ثلاثة و ثلاثين مثقالا صيرفيا على الأحوط، بناء على ما ذكره بعض الثقات من انه ضبط المثاقيل الصيرفية فوزنها بحب القمح المتوسط و طبقها على الحقة الاسلامبولية المذكورة فوجدها تبلغ مائتين و ستة و ستين مثقالا صيرفيا و ثلثي المثقال، فالكر يبلغ العدد المذكور.

و الكر يبلغ مائتين و أربع (ربعات) بحرانية و ثلاثة أرباع الربع، و وزن هذه الربعة- و هي المعروفة في البحرين و ما والاها- أربعمائة مثقال صيرفي.

و ان أريد وزن الكر بالكيلو و هو الوحدة الغربية للوزن المشهورة في البلاد، فالأحوط أن لا يقل عن ثلاثمائة و ثمانية و تسعين كيلوا و نصف، نظرا لعدم ضبط وزن الكيلو بالمثاقيل على وجه التحديد، و ما ذكر في هذا الباب لا يعدو عن التخمين.

**المسألة ٢٥**

الكر بحسب المساحة ما بلغ مكسر ابعاده حين يضرب بعضها ببعض ستة و ثلاثين شبرا على الأقرب، و المراد بالشبر الشبر المتوسط بين أفراد الناس، و الظاهر انه إذا بلغ مقدار الماء ثلاثمائة و ثمانية و تسعين لترا و نصفاً فقد بلغ الحد المذكور فان اللتر يسع كيلوا من الماء. كلمة التقوى، ج ١، ص: ١٠

### المسألة ٢٦

إذا جرى الماء القليل غير المعتصم من العالى الى السافل لم يتنجس عالية إذا لاقى سافله النجاسة سواء كان انحداره الى السافل بقوة أم لا، و كذلك إذا جرى من السافل الى العالى بدفع و قوة كما فى الفوارة، و لاقى عالية النجاسة لم يتنجس سافله بل و لا العمود، و كذلك فى المساوى، و قد تقدم نظير هذا الحكم فى الماء المضاف.

### المسألة ٢٧

الماء الجامد لا يكون عاصما لغيره و لا معتصما فى نفسه و ان كان كثيرا، فإذا جمد بعض ماء الحوض الكبير و كان الباقي منه لا يبلغ كرافه من الماء القليل، فإذا هو لقى نجاسة تنجس بها و ان لم يتغير، و تنجس الجزء الملاقي له من الجامد، فإذا ذاب شيئا فشيئا تنجس جميعا الا ان يكون الذوبان من الجانب الطاهر و تكثر حتى يبلغ الكر فيكون معتصما ثم يطهر القسم المتنجس إذا اتصل به و امتزج. و كذلك الثلج الكثير إذا ذاب بعضه، فان كان دون الكر فهو من القليل، و ان كان كرا اعتصم فى ذاته و طهر الباقي إذا لحقته النجاسة ثم اتصل به و امتزج.

### المسألة ٢٨

قد يجتمع بعض ماء المطر أو غيره فى الأرض و يتسرب فى تربتها. فإذا حفرت فى جانبها حفيرة سأل بعض الماء إليها، و مثل هذا الماء لا يعد من الماء الجارى، بل هو من الماء المحقون على الأحوط، فإذا كان دون الكر كان له حكم القليل، و إذا بلغ مقدار الكر أو زاد عليه كان له حكم الكثير.

### المسألة ٢٩

ما يسيل فى المنحدرات من مياه الثلوج الذائبة فى قمم الجبال و غيرها لا يعد من الماء الجارى لأنه ليس بنابع، بل هو من الماء الكثير، و إذا اجتمع منه فى القمة ما يكون كرا فأكثر ثم سأل الزائد عنه الى المنحدر كان من ذى المادة و اعتصم بها.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ١١

### المسألة ٣٠

إذا تردد المكلف في ان الماء هل يبلغ مقدار الكر أم لا، فان كان يعلم ان هذا الماء كان في السابق كرا، و هو يشك في بقاء كربيته السابقة و عدم بقائها حكم بقاء الكرية و رتب على الماء أحكامها، و ان كان يعلم أن الماء كان في السابق دون الكر و هو يشك في طرؤ الكرية عليه بعد ذلك و عدم طرؤها حكم على الماء بعدم الكرية و رتب عليه أحكام ذلك، و ان كان لا يعلم بكرية الماء سابقا و لا بعدمها حكم عليه بأن الماء دون الكر و رتب عليه أحكام القليل.

### المسألة ٣١

إذا كان الماء قليلا ثم بلغ مقدار الكرية بعد ذلك و علم المكلف ان هذا الماء قد لاقى النجاسة اما قبل عروض الكرية له أو بعدها حكم بطهارة الماء سواء كان جاهلا بزمان بلوغه كرا و زمان ملاقاته النجاسة أو كان عالما بزمان كرية الماء و جاهلا بوقت ملاقاته النجاسة و إذا كان عالما بوقت ملاقاته الماء النجاسة و جاهلا بزمان بلوغه مقدار الكرية حكم بنجاسته، و إذا كان الماء كرا ثم نقص بعد ذلك عن الكرية و علم المكلف ان الماء لاقى النجاسة في إحدى الحالتين حكم بطهارة الماء في جميع الصور المذكورة.

### المسألة ٣٢

إذا كان الماء قليلا ثم حصلت له الكرية بعد ذلك أو اتصل بمادة عاصمة و لاقى النجاسة في نفس ذلك الآن الذي اعتصم به حكم بطهارته و ان كان الأحوط اجتنابه.

### المسألة ٣٣

إذا كان لدى المكلف ماء ان يعلم ان أحدهما يبلغ كرا و الآخر دون ذلك، و لكنه لا يعلم الكر منهما على التعيين ثم وقعت نجاسة في أحد المائين لم يحكم بالنجاسة سواء تعين الماء الذي وقعت فيه النجاسة عند المكلف أم لم يتعين عنده، و سواء كان جاهلا بحالة المائين قبل ذلك

كلمة التقوى، ج ١، ص: ١٢

من القلة و الكثرة أم علم بأنهما معا كانا في السابق كرين ثم نقص أحدهما غير المعين عنده عن الكر قبل ملاقاته أحدهما النجاسة. و إذا علم انهما معا كانا أقل من الكر ثم طرأت الكرية على أحدهما غير المعين عند المكلف ثم وقعت النجاسة في أحدهما فالظاهر لزوم الاجتناب عن الماء الذي وقعت فيه، إذا كان معينا و لزوم الاجتناب عن المائين معا إذا وقعت في غير المعين.

### المسألة ٣٤

إذا كان لدى المكلف ماء ان دون الكر، و كان أحد المائين المعين نجسا و الآخر طاهرا ثم وقعت نجاسة أخرى في أحد الإناءين غير المعين، فان كان للنجاسة الحادثة أثر شرعى زائد على النجاسة الأولى و جب اجتناب المائين معا، و مثال ذلك ان يقع بول أو دم في أحد المائين المعين، ثم بلغ الكلب بعد ذلك في أحد الإناءين، فان ولوغ الكلب يوجب تعفير الإناء زائدا على وجوب غسله، و لذلك فيجب الاجتناب عن كلا المائين.

و ان لم يكن للنجاسة الجديدة أثر زائد على النجاسة الأولى لم يجب اجتناب الماء الآخر الذى كان طاهرا، و مثال ذلك ان يقع فى أحد الإناءين مثل النجاسة الأولى.

### المسألة ٣٥

الماء الذى يعلم المكلف أنه يبلغ الكر و لكنه يشك فى انه ماء مطلق أو ماء مضاف، الظاهر انه بحكم غير المطلق فيحكم بنجاسته بمجرد ملاقاته للنجاسة و ان لم يتغير بها أحد أو صافه.

### المسألة ٣٦

إذا كان لديه كران متميزان يعلم ان أحدهما على التعيين ماء مطلق و الثانى ماء مضاف، فوعدت النجاسة فى أحدهما لا على التعيين، فهما معا طاهران، و كذلك إذا اختلط عليه أمرهما فلم يعلم المطلق منهما من المضاف، و لم يعلم كذلك حالتها السابقة هل كانا مطلقين أو مضافين، أو علم بأنهما معا كانا على وصف الإطلاق ثم صار أحدهما

كلمة التقوى، ج ١، ص: ١٣

غير المعين مضافا ثم وقعت النجاسة فى أحدهما فهما معا محكومان بالطهارة فى هاتين الصورتين.

و ان كانا معا مضافين فى السابق ثم صار أحدهما مطلقا لا على التعيين، فالظاهر التنجس بالملاقاة، فإن كان ما وقعت النجاسة فيه معينا و جب اجتنابه خاصة، و ان كان غير معين و جب اجتناب الماءين معا.

### المسألة ٣٧

لا يكون الماء معتصما حتى يعلم انه كر أو تكون له مادة عاصمة كما تقدم بيانه، فإذا كان الماء قليلا و شك فى ان له مادة أم لا، لم يكن معتصما، و حكم بتنجسه بمجرد ملاقاته للنجاسة، و كذلك إذا لم تكن له مادة و شك فى انه يبلغ مقدار الكر أم لا، و كذلك إذا شك فى كل من الكرية و المادة فلا يكون الماء معتصما فى الصور الثلاث، إلا إذا علم المكلف ان هذا الماء كان فى السابق كرا و هو يشك فى بقاء كريتته و عدم بقائها فيرتب عليه أحكام الكر، أو علم بأن الماء كان ذا مادة عاصمة و هو يشك فى وجود ما يمنع من اتصال هذه المادة بالماء فيحكم باتصالها و يرتب عليه أحكام ذى المادة المتصلة، و إذا كان الشك فى المادة من جهة الشك فى مقدار ما فيها من الماء أو قوة الدفع ففيه اشكال، و لا يترك الاحتياط.

### المسألة ٣٨

لا يظهر الماء القليل إذا تنجس بإتمامه كرا، سواء تم بماء طاهر أم بماء نجس.

## الفصل الثالث فى الماء الجارى و ماء البئر



**المسألة ٣٩**

الماء الجارى هو الذى ينبع من باطن الأرض ثم يسيل على وجهها أو تحتها، كالعيون والقنوات التى تتخذ لها مجارى و أحادييد فى باطن

كلمة التقوى، ج ١، ص: ١٤

الأرض تجرى فيها، فليس من الماء الجارى ما لا يكون نابعا من الأرض و ان اتخذ له مجارى على وجه الأرض أو فى سفوح الجبال، نعم يكون من الكثير المعتصم إذا كان أكثر من الكر. وقد يكون من ذى المادة إذا اجتمع منه فى العالى ما يكون له مادة عاصمة ثم انحدر الزائد منه فى المجارى الى السافل، و قد تقدم بيان ذلك.

و ليس من الماء الجارى ما يكون واقفا عن الجريان على وجه الأرض أو فى باطنها و ان كان نابعا كالعيون الواقفة، و ان كان له حكم الماء الجارى على الأقوى، فيكون ماؤها معتصما إذا كان متصلا بالمنبع و ان كان أقل من الكر.

**المسألة ٤٠**

الماء الجارى لا ينجس بملاقاة النجاسة إذا كان متصلا بالمنبع، و ان كان أقل من الكر، الا ان يتغير بالنجاسة لونه أو طعمه أو رائحته، فيحكم بنجاسته حينذاك و ان كان أكثر من الكر، و إذا زال تغيره طهر بتدافع المنبع عليه و امتزاجه به فى الجملة، و كذلك إذا تغير بعض الجارى و كان الباقي منه كرا أو متصلا بالمنبع و ان كان أقل من الكر.

و إذا كان الماء منفصلا عن المنبع كما إذا كان المنبع يتقاطر من السقف أو يترشح من صخرة عالية و كان المجرى الذى يسيل فيه الماء غير متصل به فالظاهر ان ذلك الماء ينجس بملاقاة النجاسة إذا كان دون الكر، و إذا لاقى النجاسة موضع نبع الماء أو موضع رشحه لم ينجس.

**المسألة ٤١**

يعتبر فى الماء الجارى أن يكون متصلا بالمنبع بالفعل، فإذا انقطع اتصاله بالمنبع لترسب بعض الأوساخ و الطين فى فم المنبع فمنعه عن النبع لحق الماء حكم الراكد، و إذا أزيلت الرواسب منه و حصل الاتصال بالفعل كان له حكم الجارى.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ١٥

**المسألة ٤٢**

أطراف النهر الواقفة عن الجريان لها حكم الجارى إذا كانت متصلة به و كذلك الحوض أو الغدير من الماء الراكد إذا اتصل بالنهر بساقية و نحوها يلحقهما حكم الجارى.

**المسألة ٤٣**

العيون التي تنبع في بعض أوقات السنة دون بعض يلحقها حكم الجارى في أيام نبعها، و يلحقها حكم الراكد أيام انقطاعها عن النبع.

#### المسألة ٤٤

إذا تغير بعض الماء الجارى بأوصاف النجاسة، فإن كان غير المتغير منه لا يزال بعضه متصلاً ببعض و لو في الأعماق اختصت النجاسة بموضع التغير فحسب، و كان الباقي منه طاهراً، و إذا انفصل بسبب التغير بعض الماء عن بعض تنجس موضع التغير و تنجس البعض المنفصل به إذا كان دون الكر، و كان ما يتصل بالمنع و ما يبلغ الكر، و ما يتصل بهما طاهراً، فإذا زال التغير طهر الجميع بتدافع الماء المعتصم عليه و امتزاجه به على ما تقدم بيانه.

#### المسألة ٤٥

ماء البئر إذا كانت البئر نابعة بمنزلة الجارى فهو معتصم لا ينجس بملاقاة النجاسة إلا إذا تغير بها لونه أو طعمه أو رائحته، فإذا تغير بها أحد أوصافه ثم زال تغيره و لو من قبل نفسه طهر بتدافع ماء المادة فيه و امتزاجه به كما تقدم في الماء الجارى سواء بسواء، و اما النرح المقدر لها في الروايات فهو مستحب سواء تغير الماء بأوصاف النجاسة أم لم يتغير.

#### المسألة ٤٦

البئر غير النابعة لها حكم الماء المحقون فلا تكون معتصمة حتى يبلغ ماؤها الكر.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ١٦

### الفصل الرابع في ماء المطر و ماء الحمام

#### المسألة ٤٧

ماء المطر حال نزوله من السماء معتصم في نفسه فلا ينجس بملاقاة النجاسة إلا إذا غيرت لونه أو طعمه أو رائحته، و يعتبر فيه - على الأحوط - ان يصدق عليه مسمى الجريان على وجه الأرض لو كانت صلبة فلا يعمه الحكم إذا كان أقل من ذلك. و كذلك ما يجتمع من ماء المطر على الأرض أو على غيرها، فهو معتصم ما دام المطر ينزل عليه على الوجه المتقدم، بل و كذلك ما ينزل أو يسيل من ذلك الماء المجتمع على موضع مسقوف لا يباشره قطر السماء فهو معتصم إذا كان الماء المجتمع الذى ينزل منه ذلك الماء لا يزال متصلاً بالمطر، فماء الميزاب الذى ينزل في موضع مسقوف معتصم إذا كان يجرى من موضع ينزل عليه قطر السماء بالفعل، و ان كان أقل من الكر، و كذلك ماء المجرى الذى يسيل في مكان لا يصله المطر إذا كانت مادة المجرى متصلة بماء المطر بالفعل.

#### المسألة ٤٨

ماء المطر على الوجه المتقدم بيانه يظهر كل ما يصيبه من المتنجسات القابلة للتطهير إذا غمر جميع مواضع النجاسة من ذلك الشيء المتنجس، ولا يحتاج الى التعدد في التطهير من البول، وفي تطهير الأواني ونحوها مما يحتاج الى التعدد إذا غسل بالماء القليل، ولا يحتاج الى العصر في الفرش والثياب وشبهها مما يحتاج فيه الى العصر كذلك، نعم لا بد من إزالة عين النجاسة قبل التطهير به إذا كانت موجودة، ولا بد من التعفير بالتراب في ما يفتقر الى التعفير، فإذا غمر ماء المطر بعد ذلك حكم بطهارته ولم يحتج الى التعدد.

### المسألة ٤٩

يطهر الماء المتنجس إذا أصابه ماء المطر بالمقدار الذي تقدم بيانه في المسألة السابعة والأربعين ولا بد من ان يمتزج به في الجملة على

كلمة التقوى، ج ١، ص: ١٧

الأحوط و يكفي من الامتزاج ما يحصل بتدافع ماء المطر فيه بالمقدار المذكور، وإذا كان متغيرا بالنجاسة فلا بد من زوال التغير، فإذا زال تغيره- ولو من قبل نفسه- و لاقى ماء المطر حكم بطهارته.

و يطهر كذلك الإناء الملىء بذلك الماء و تطهر أطرافه و ظهره إذا كانت متنجسة و أصابها قطر السماء أو فيض الماء حال نزول المطر عليه، و إذا أصاب المطر بعض أطرافه دون بعض طهر ما أصابه منها فقط.

و يطهر الحوض النجس إذا أصاب المطر جميع أطرافه النجسة و يطهر كذلك ما فيه من الماء إذا وقع ماء السماء عليه و امتزج به على الوجه الذي تقدم بيانه، و يطهره كذلك ماء الميزاب الذي يجرى فيه و يغمر أطرافه النجسة إذا كان الميزاب يجرى من موضع ينزل فيه قطر السماء بالفعل و ان كان الحوض نفسه في موضع لا يصيبه المطر كما تقدم في المسألة السابعة والأربعين.

### المسألة ٥٠

تطهر الأرض النجسة إذا أصابها ماء المطر على الوجه المتقدم و لو بإعانة الريح، و تطهر كذلك إذا جرى عليها الماء المجتمع، و كان ماء المطر ينزل عليه بالفعل، و ان كانت الأرض نفسها لا يصيبها المطر مباشرة، و تطهر كذلك إذا جرى عليها الميزاب من موضع ينزل عليه قطر السماء بالفعل، و ان كان المطر لا يصل إليها بنفسها.

و لا يطهرها ما يقع من ماء المطر على أرض أخرى ثم يشب إليها، الا ان يجتمع في ذلك الموضع ثم يجرى إليها قبل انقطاع المطر عنه كما تقدم، و لا يطهرها ما يقع على أغصان الشجر الملتف بعضها ببعض ثم يقع عليها بحيث ينفصل ما يقع على الأرض بذلك عما ينزل من السماء، و اما إذا كان اتصاله باقيا بما ينزل من السماء لم يضر به وقوعه على الشجر فهو لا يزال معتصما مطهرا لما يقع عليه.

### المسألة ٥١

ما يتقاطر من سقف البيت أو سقف الخيمة و شبهها منفصل في متفاهم

كلمة التقوى، ج ١، ص: ١٨

العرف عما ينزل من السماء فلا يكون مطهرا لما تحته إذا وقع عليه، و ان كان المطر لا يزال نازلا على السقف.

**المسألة ٥٢**

يظهر التراب النجس إذا نزل عليه ماء المطر- على الوجه المتقدم- و نفذ إلى أعماقه حال اتصاله بما ينزل من السماء حتى صار التراب طينا بذلك.

**المسألة ٥٣**

يظهر الحصير المتنجس و الفراش المتنجس المفروش على الأرض إذا أصابها ماء المطر حتى نفذ الى جميع مواضع النجاسة على الوجه المتقدم، و إذا كانت فيهما عين النجاسة فلا بد من زوالها، و تطهر كذلك الأرض تحت الحصير المفروش إذا كانت نجسة و غمرها ماء المطر الواقع عليه.

**المسألة ٥٤**

لا- ينجس ماء المطر بملاقاة النجاسة حال نزوله من السماء كما تقدم بيانه، فإذا وقع على عين النجاسة ثم وثب على شيء آخر لم ينجس ذلك الشيء إلا إذا و ثبت معه عين النجاسة أو تغير بها، و إذا وقع على سطح نجس و تقاطر من السقف أو جرى من الميزاب لم يكن ذلك نجسا و ان مر على عين النجاسة الموجودة على السطح، إلا إذا كان تقاطر السقف و جريان الميزاب بعد انقطاع المطر و فرض انه مر على عين النجاسة بعد الانقطاع فيحكم بنجاسته.

و إذا شك في ان ما يتقاطر من السقف هل مر على عين النجاسة بعد انقطاع المطر أو هو من المتخلف في السقف قبل ذلك حكم بطهارته.

**المسألة ٥٥**

لا فرق بين الحمام و غيره في الأحكام المتقدمة للماء، فإذا بلغ الماء مقدار الكر أو زاد عليه و اتصل بعضه ببعض اعتصم عن النجاسة، و كان مطهرا لما يغسل فيه من النجاسة، و إذا اختلفت سطوحه بحيث كان يجري من العالى الى السافل لم يعتصم العالى منه بالسافل و لحقه حكم

كلمة التقوى، ج ١، ص: ١٩

الماء القليل المختلف السطوح، و إذا بلغ العالى وحده كرا كاملا زائدا على الماء السافل و على ما ينحدر في المجرى الى أن يصل اليه كان العالى مادة عاصمة للسافل فلا ينفعل بملاقاة النجاسة حتى يتغير بها.

و على هذا فلا تنجس الحياض الصغيرة في الحمام بملاقاة النجاسة إذا كانت متصلة بالخزانة، و كانت الخزانة وحدها تبلغ مقدار الكر أو تزيد عليه، و إذا تنجس ماء الحياض الصغيرة أمكن تطهيره باتصاله بماء الخزانة و امتزاجه به على الوجه الذى تقدم بيانه في المسألة العشرين بشرط ان يكون ماء الخزانة وحده كرا زائدا على ما فى الحياض و ما ينحدر فى المجرى إليها أو يزيد على الكر.

**المسألة ٥٦**

إذا كان ماء الخزانة وحدها يبلغ الكر أو يزيد عليه، زائدا على ما فى الحياض الصغيرة و ما فى المجارى كما تقدم و كان ماء الخزانة يندفع منها بقوة الى ما فى الحياض كما إذا كان دفعها ببعض الآلات التى تدفع الماء بقوة كان ما فيها مادة عاصمة لما فى الحياض و ان كانت الخزانة أسفل منها أو مساوية لها.

**المسألة ٥٧**

ماء الأنابيب المعروفة فى هذه الأزمان معتصم فى نفسه و يجرى له حكم ذى المادة، فإذا فتح الأنبوب فى إناء مثلا أو حوض صغير كان ذلك الماء معتصما فلا ينجس بملاقاة النجاسة ما دام متصلا بماء الأنبوب الا ان يتغير بأوصاف النجاسة كالماء ذى المادة سواء بسواء، و يطهر المتنجسات التى تغسل به بعد زوال عين النجاسة منها إذا كانت موجودة، و لا- يحتاج فى التطهير به الى التعدد فى الغسل، من غير فرق بين النجاسات و بين المتنجسات و لا يحتاج الى العصر فى مثل الثياب و الفرش و نحوها مما ترسب فيه الغسالة. نعم لا بد من التعفير بالتراب قبل الغسل به من نجاسة الولوغ كما ذكرنا فى الماء ذى المادة و لا بد من الامتراج فى الجملة فى تطهير الماء المتنجس به، فلا يكفى مجرد الاتصال كما ذكرناه أكثر من مرة.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٢٠

**الفصل الخامس فى الماء المستعمل****المسألة ٥٨**

الماء الذى ينفصل من أعضاء الإنسان إذا غسلت فى الوضوء أو الغسل، أو من ماء الاستنجاء أو التطهير من سائر النجاسات، و الذى ينفصل من غسل الأشياء المتنجسة الأخرى يسمى ماء مستعملا، فإذا كان قليلا دون الكر ترتبت له أحكامه التى سيأتى بيانها فى المسائل الآتى ذكرها.

و إذا كان الاستعمال فى الماء الكثير أو الجارى أو فى أى ماء معتصم آخر كما إذا اغتسل فى النهر الجارى أو فى الحوض المشتمل على الكر، أو من ماء الأنبوب المتصل بالمادة، و كما إذا استنجى بالماء المعتصم أو تطهر به من النجاسات الأخرى لم ترتب عليه الأحكام الآتية، فإن المياه المذكورة بعد استعمالها لا تزال معتصمة و طاهرة فى نفسها و مطهرة لغيرها و لا ريب فى ذلك.

**المسألة ٥٩**

الماء الذى يجتمع من غسالة أعضاء الإنسان فى الوضوء طاهر فى نفسه و مطهر لغيره، سواء كان الوضوء واجبا أم مستحبا، فيصح استعماله فى وضوء آخر و فى الأغسال المستحبة و فى الغسل من الأحداث الكبرى. و يكفى استعماله فى الاستنجاء و فى التطهير من النجاسات الأخرى، و كذلك الماء المستعمل فى الأغسال المندوبة فهو طاهر و مطهر فى جميع ذلك.

**المسألة ٦٠**

الماء المستعمل فى الغسل من الأحداث الكبرى إذا كان البدن طاهرا محكوم بالطهارة فيجوز شربه، و يكفى استعماله فى الاستنجاء مثلا، و فى تطهير البدن و الثياب و غيرها من النجاسات، و الأحوط ان لا يستعمل فى الوضوء و لا فى الغسل من الأحداث مع وجود ماء غيره، و إذا انحصر الماء به فلا يترك الاحتياط بالجمع بين الطهارة منه و التيمم.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٢١

### المسألة ٦١

لا يضر وقوع القطرات من ماء الغسل فى الإناء عند الاغتسال منه إذا كان البدن طاهرا من النجاسة.

### المسألة ٦٢

الماء المستعمل فى الاستنجاء من البول و الغائط إذا اجتمعت فيه الشروط الآتى ذكرها، طاهر، فلا يجب الاجتناب عنه و لا عن ملاقيه، و يجوز استعماله فى الاستنجاء و فى تطهير البدن و الثياب و غيرها من النجاسات، و الأحوط ان لا يتوضأ منه و لا يغتسل به مع وجود ماء غيره، و إذا انحصر الماء به فلا يترك الاحتياط بالجمع بين الطهارة منه و التيمم.

### المسألة ٦٣

لا يكون ماء الاستنجاء طاهرا حتى يستجمع شروطا خمسة.

الأول: ان لا يتغير بالنجاسة لونه أو طعمه أو رائحته.

الثانى: ان لا يكون البول أو الغائط الذى يستنجى منه متعديا عن موضع الاستنجاء تعديا فاحشا و المعيار فى التعدى الفاحش ان لا يصدق على غسله انه استنجاء عرفا.

الثالث: ان لا يلاقى ماء الاستنجاء نجاسة أو متنجسا من خارج و لو من نفس البول أو الغائط الذى خرج من الإنسان.

الرابع: ان لا يخرج مع البول و الغائط اللذين يستنجى منهما نجاسة أخرى من داخل كالدّم و المنى.

الخامس: ان لا يكون مع ماء الاستنجاء أجزاء متميزة من الغائط،

### المسألة ٦٤

ماء الاستنجاء إذا اجتمعت فيه الشروط المتقدم ذكرها محكوم بالطهارة، سواء سبقت اليد على الماء فى الوصول الى موضع الاستنجاء أم سبق الماء على اليد أم اتفقا معا، و سواء كان من الغسل الأولى فى التطهير من البول أم من الغسل الثانية.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٢٢

### المسألة ٦٥

إذا وضع يده على موضع النجاسة لا بقصد الاستنجاء تنجست اليد، فإذا استنجى بها من غير ان يطهرها كان لليد و للموضع حكم سائر النجاسات، و كان الماء المستعمل في تطهيرهما نجسا، و كذلك إذا سبق بيده بقصد الاستنجاء ثم بدا له و لم يعد الى الاستنجاء الا بعد برهنة.

و إذا سبق بيده الى الموضع بقصد الاستنجاء ثم بدا له ثم عاد الى الاستنجاء من فوره، أو بعد مدة قليلة يصدق معها أن يده تنجست بالاستنجاء، فماء الاستنجاء طاهر و طهرت به اليد و الموضع.

### المسألة ٦٦

إذا شك في ان ماء الاستنجاء هل لاقى نجاسة أو متنجسا من الخارج بنى على عدم الملاقاة و حكم بطهارة الماء، و كذلك إذا شك في انه هل خرجت مع الغائط أو البول نجاسة أخرى من الداخل بنى على عدمها و حكم بطهارة الماء.

### المسألة ٦٧

الماء المستعمل في تطهير النجاسات غير ماء الاستنجاء نجس على الأقوى، و لا فرق في ذلك بين الغسلة المزيلة لعين النجاسة و الغسلة غير المزيلة، و لا فرق بين ما يحتاج في التطهير الى التعدد كالأواني و تطهير الثوب و البدن من البول، و ما لا يحتاج.

### المسألة ٦٨

لا تخرج الغسلة مهما طال صب الماء فيها على المحل عن كونها غسلة واحدة، و من أجل ذلك يشكل الحكم بطهارة المقدار الزائد من ماء الغسلة الواحدة إذا طال فيها الصب أكثر مما يحتاج إليه في طهارة المحل النجس، فالاحتياط باجتنابه متعين من غير فرق بين ما يحتاج الى التعدد فيه و ما لا يحتاج.

### المسألة ٦٩

ما يبقى من الماء في الثوب و الفراش بعد عصرهما في سائر النجاسات

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٢٣

بالمقدار المتعارف طاهر لا يلحقه حكم الماء المستعمل، و كذلك ما يبقى فيهما بعد العصرة الأخيرة في نجاسة البول، و كذلك ما يختلف في الإناء بعد إفراغه من ماء الغسلة الأخيرة.

### المسألة ٧٠

لا- يترك الاحتياط في غسله ما يحتاج في تطهيره الى تعدد الغسل كالبول، فإذا لاقت غسلته شيئا فالأحوط التعدد في غسل ذلك

الشيء سواء كانت من الغسل الأولى أو الثانية و كذلك غسله الإناء إذا لاقته اثناء آخر.

## الفصل السادس في الماء المشكوك

### المسألة ٢١

إذا شك المكلف في ماء انه نجس أم طاهر، فهو محكوم بالطهارة حتى يعلم بنجاسته أو تقوم عليها حجة شرعية، وإذا علم ان الماء كان في السابق نجسا و شك في تجدد الطهارة له فهو محكوم بالنجاسة حتى يعلم بطهارته أو تقوم عليها حجة شرعية، و سيأتي - ان شاء الله تعالى - في (المسألة ١٤٢) ذكر ما تثبت به الطهارة و النجاسة.

و إذا شك في ماء انه مباح أو مغصوب، فهو محكوم بالإباحة حتى يثبت انه مغصوب، و إذا علم انه كان في السابق ملكا للغير أو ملكا لنفسه حكم بأنه لا يزال باقيا على الملك السابق حتى يثبت خلاف ذلك، و إذا تردد في ان الماء ملكه أو ملك زيد مثلا فلا بد من الاحتياط بالاستئذان من ذلك الشخص.

### المسألة ٢٢

إذا علم المكلف بوقوع النجاسة في أحد المائين أو المياه الموجودة عنده و لم يعلم بأن النجس أيها على وجه التعيين، و جب عليه اجتناب الجميع، فلا يجوز له ان يتطهر بشيء منها من خبث و لا من حدث، فإذا لم يكن كلمة التقوى، ج ١، ص: ٢٤

لديه ماء طاهر آخر و جب عليه التيمم للصلاة. و إذا أريق أحد الإناءين لم يجز له الوضوء بالآخر، و كذلك الحكم إذا علم بأن أحد المياه مغصوب و لم يعلم به على وجه التعيين، فيجب عليه اجتناب الجميع و إذا انحصر الماء بها و جب عليه التيمم للصلاة، و إذا أريق أحد الإناءين لم يجز له الوضوء أو الغسل بالآخر.

و إذا كانت الشبهة في الماء النجس أو الماء المغصوب بين أطراف غير محصورة سقط التكليف فيها، و لم يجب اجتناب شيء من الأطراف.

و المعيار في كون الشبهة غير محصورة هو ان تكثر أطراف الشبهة حتى توجب كثرة أطرافها سقوط التكليف بسبب عروض احد الموانع في بعض الأطراف من عسر أو اضطرار أو خروج عن محل الابتلاء فلا يكون العلم الإجمالي في الشبهة منجزا

### المسألة ٢٣

إذا علم المكلف بأن أحد المائين أو المياه الموجودة عنده ماء مضاف و لم يعلم بأن الماء المضاف أيها على وجه التعيين، جاز له ان يتوضأ أو يغتسل بكل واحد من المائين فيحصل له العلم بأنه قد تطهر من الحدث بماء مطلق فتصح طهارته و تصح صلاته، كما يجوز له ان يتطهر بكل واحد من المائين من النجاسة إذا كان ثوبه أو بدنه نجسا فيعلم بذلك انه قد تطهر من الخبث بماء مطلق كذلك، فإذا لم يكن لديه غير ذلك الماء المشتبه تعين عليه ان يفعل كذلك تحصيلًا لشرط الطهارة الواجبة في الصلاة، و إذا أريق أحد الإناءين جمع بين الوضوء من الآخر و التيمم على الأحوط.



و إذا تكثرت أطراف الشبهه في المياه المعلوم اضافه بعضها كفاه ان يكرر الطهارة بمقدار يعلم بوقوع طهارة واحدة في ماء مطلق منها. وكذلك الحكم إذا كانت الشبهه في الماء المضاف بين أطراف غير محصورة، و لنفرض في مثال ذلك انه علم بأن واحدا من ألف إناء ماء مضاف، و الباقي منها ماء مطلق، فيجوز له ان يتوضأ باناءين منها أو يغتسل بهما إذا كان حكمه الغسل، فيعلم بذلك صحة طهارته و صحه

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٢٥

صلاته. كما يجوز له ان يتطهر بهما من النجاسة، فيعلم بأنه قد تطهر من الخبث بماء مطلق، فإذا لم يكن لديه غير ذلك الماء المشتبه بالمضاف تعين عليه ان يفعل كذلك تحصيلاً لشرط الطهارة الواجبة في الصلاة، و لا ينافي ذلك عدم وجوب الاحتياط من جهة العلم الإجمالي، لأن الشبهه غير محصورة.

### المسألة ٧٤

إذا شك المكلف في ماء انه مطلق أو مضاف، فان علم بأنه كان في السابق ماء مطلقاً و شك في عروض الإضافة عليه بنى على انه لا يزال ماء مطلقاً و صح له ان يتطهر به من الحدث و الخبث، و ان علم بأنه كان في السابق ماء مضافاً و شك في عروض الإطلاق عليه بنى على انه لا يزال ماء مضافاً، و لم تصح له الطهارة به، و ان هو لم يعلم بحالته السابقة فلا يترك الاحتياط بالجمع بين الطهارة منه و التيمم.

### المسألة ٧٥

إذا علم بأن أحد المائين الموجودين عنده نجس و لم يعلم بأن النجس أيهما على وجه التعيين و جب عليه اجتناب الطرفين معاً، كما ذكرنا في المسألة الثانية و السبعين، فإذا لاقى أحد المائين المشتبهين شيئاً كما إذا أصاب بعض ذلك الماء ثوباً مثلاً فلا يترك الاحتياط باجتنب هذا الملاقي أيضاً و خصوصاً إذا كان الماءان كلاهما نجسين سابقاً ثم علم بطهارة أحدهما لا على التعيين.

### المسألة ٧٦

السؤر هو ما يفضل من شراب الإنسان أو الحيوان إذا باشر الإناء بفمه، و قد يطلق على الماء الذي يباشره ببعض أعضائه، و ان لم يشرب منه كبقية ماء الغسل، و يلحق بالماء غيره من المائعات، فإذا شرب الإنسان أو الحيوان منه بفمه فهو سؤر. و لا تطلق كلمة السؤر على ما يفضل من شراب الإنسان إذا لم يباشره بفمه و لا بشيء من أعضائه كما إذا ملأ الكأس من الإناء الكبير فشربه فلا يكون باقى الماء الموجود في الإناء سؤراً. و لا تطلق كلمة السؤر

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٢٦

على بقية الماء إذا كان كرا أو جارياً و ان شرب منه الإنسان أو الحيوان بفمه كما إذا كرع من النهر أو الحوض الكبير أو شرب من الانبوت المتصل بالمادة.

### المسألة ٧٧

سؤر الكافر و الكلب و الخنزير نجس، و يلحق بالكافر فى الحكم ولده، إلا- إذا أظهر الإسلام و كان عاقلا- مميزا فالظاهر طهارته، و يشمل الحكم كذلك من حكم بكفره ممن ينتسب الى فرق المسلمين، و يلحق بالكلب و الخنزير الحيوان المتولد بينهما على الأحوط، و ان لم يطلق عليه اسم أحدهما.

و سؤر الحيوانات الأخرى كلها طاهرة، و ان كان الحيوان حرام اللحم، نعم يكره سؤر الحيوان إذا كان محرم اللحم ما عدا الهرة، و يكره كذلك سؤر المرأة الحائض إذا كانت غير مأمونة بل يكره سؤر غير المأمون مطلقا.

## المسألة ٧٨

يستحب تناول من فضل شراب المؤمن، فقد ورد فى بعض الأحاديث ان سؤر المؤمن شفاء. و فى بعضها: ان فى سؤر المؤمن شفاء من سبعين داء. بل ورد فى بعضها استحباب التبرك به.

## الفصل السابع فى النجاسات

### المسألة ٧٩

أنواع النجاسات اثنا عشر:

الأول و الثانى منها: البول و الغائط، و هما نجسان من كل حيوان لا يؤكل لحمه إذا لم يكن طائرا، و كانت له نفس سائلة.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٢٧

و المراد بكون الحيوان له نفس سائلة ان يكون له دم يجرى حين الذبح، من غير فرق بين ان يكون الحيوان صغيرا أو كبيرا، و برياً أو بحرياً، و من غير فرق كذلك بين ان يكون حرام اللحم بالأصالة، كالإنسان و السباع و المسوخ، و ان يكون حرام اللحم بسبب عارض كالحيوان الجلال، و الذى يطأ الإنسان، و الغنم الذى يشرب لبن الخنزيرة، حتى يشتد و ينمو على ذلك، فالبول و الغائط من كل أولئك نجس.

### المسألة ٨٠

البول و الغائط من كل حيوان يحل أكل لحمه طاهران حتى من الخيل و البغال و الحمير على الأقوى، و هما كذلك طاهران من كل حيوان ليس له نفس سائلة و ان كان حرام اللحم سواء كان مما لا دم له أصلا كبعض الحشرات أم كان له دم لا يسيل حين الذبح كالسمك المحرم، و هما كذلك طاهران من كل طائر و ان كان حرام اللحم كالخفاش و سائر الطيور المحرمة على الظاهر.

### المسألة ٨١

قد يشك الإنسان فى حكم حيوان معين انه يجوز أكل لحمه شرعا أو يحرم، ثم هو مع شكه هذا قد يكون عالما بأن ذلك الحيوان

نفسه مما تقع عليه التذكية شرعا و قد يكون شاكا في هذا أيضا، و شكه في كلتا صورتين قد يكون بنحو الشبهة الحكمية لذلك الحيوان، و قد يكون بنحو الشبهة الموضوعية، فالصور المحتملة في هذه المسألة أربع:

الصورة الأولى: ان يشك الإنسان في حكم ذلك الحيوان المعين هل هو محلل الأكل شرعا أو هو محرم الأكل، و لكنه يعلم ان الحيوان مما تقع عليه التذكية، و تكون الشبهة حكمية.

و مثال ذلك: ان يتولد حيوان خاص بين حيوانين مختلفين و كلاهما مما يقبل التذكية شرعا، و لذلك فهو يعلم ان هذا الحيوان المتولد بينهما مما تقع عليه التذكية، و لكنه يشك في حلية أكله، و الأقوى في ذلك الحيوان انه محلل الأكل، فبوله و خرؤه طاهران.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٢٨

الصورة الثانية: ان يشك الإنسان في حكم ذلك الحيوان المعين هل هو محلل الأكل شرعا أو هو مما لا يقبل التذكية، فهو يعلم ان الحيوان محلل الأكل إذا كان مما يقبل التذكية شرعا، و هو محرم الأكل إذا كان مما لا يقبلها، و شكه في حل الحيوان و حرمة انما كان من جهة شكه في ان الحيوان يقبل التذكية شرعا أو لا يقبلها و الشبهة حكمية كذلك.

و الظاهر ان الإطلاق المقامى في النصوص الشرعية التي وردت في التذكية و التي ذكرت لها الآثار و جعلت لها الأحكام يقتضى ان الشارع قد اعتمد في التذكية و شروطها على ما يعتمده أهل العرف في ذلك، و نتيجة لذلك فان بين الشارع للتذكية سببا خاصا أو شرطا أخذ به، و ان لم يبين شيئا خاصا، كان ذلك دالا على انه أمضى ما يعتمده أهل العرف في ذلك.

فإذا شك الإنسان في حيوان انه مما يقبل التذكية شرعا أو مما لا يقبلها، و كان الحيوان يقبل التذكية في نظر أهل العرف كان ذلك دالا على انه يقبل التذكية شرعا، و نتيجة لذلك فالحيوان المعين المشكوك حكمه في هذه الصورة محلل الأكل، و بوله و خرؤه طاهران.

و إذا شك أهل العرف في أمر ذلك الحيوان، فلم يحكموا بأنه مما يقبل التذكية أو مما لا يقبلها، كان مقتضى أصالة عدم التذكية انه محرم الأكل، و الأقوى ان بوله و خرؤه طاهران في هذه الصورة أيضا.

الصورة الثالثة: ان يشك الإنسان في حكم الحيوان المعين هل هو محلل الأكل شرعا أو هو محرم الأكل، و هو يعلم ان الحيوان مما تقع عليه التذكية و الشبهة موضوعية.

و مثال ذلك ان يتردد في حيوان خاص بين يديه لسبب من الأسباب التي توجب التردد هل هو من الغنم فيكون حلال اللحم، أو هو ثعلب فيكون محرما، و الحيوان على اى حال يقبل التذكية شرعا، و الأقوى كونه محلل الأكل كما في الصورة الاولى و ان بوله و خرؤه طاهران

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٢٩

الصورة الرابعة: ان يشك الإنسان في حكم الحيوان المعين هل هو محلل الأكل شرعا أو هو مما لا يقبل التذكية كما في الصورة الثانية التي تقدم ذكرها و لكن الشبهة موضوعية، و مثال ذلك ان يتردد الإنسان في حيوان خاص بين يديه هل هو من الظباء مثلا فيكون حلال اللحم أو هو متولد بين حيوانين أحدهما لا يقبل التذكية فيكون محرم الأكل لأصالة عدم التذكية.

و الحكم فيه هو ما تقدم في الصورة الثانية فإن كان ذلك الحيوان مما تقع عليه التذكية في نظر أهل العرف حكم بأنه كذلك شرعا و هو محلل الأكل، و ان شك في امره عند العرف كما هو مشكوك شرعا كان مقتضى أصالة عدم التذكية انه محرم الأكل و لكن خرؤه و بوله طاهران في كلتا صورتين.

نعم إذا كان الشاك في الحكم هو العامى و كانت الشبهة حكمية كما في الصورة الاولى و الثانية يكون مخيرا بين ان يحتاط فيجتنب أكل لحم الحيوان و يجتنب كذلك بوله و خرؤه و بين ان يرجع في ذلك الى رأى الفقيه.

**المسألة ٨٢**

إذا شك المكلف في ان الحيوان له دم سائل عند الذبح أم لا لم يحكم على بوله و خرثه بالنجاسة، سواء كانت الشبهة حكمية كما إذا شك في ان الحية أو التمساح مما له نفس سائلة أم لا، فلا يجب عليه الاجتناب عن فضلتها، أم كانت الشبهة موضوعية، كما إذا شك في ان هذا الشيء الذي لاقاه بعرة فأر أو بعرة خنفساء مثلا و حكم العامي في الشبهة الحكمية هنا هو ما تقدم في المسألة السابقة.

**المسألة ٨٣**

لا يتنجس الشيء الطاهر بملاقاة النجاسة في الباطن إذا خرج بعد الملاقاة نقياً من عين النجاسة، سواء كان الشيء الملقى و النجاسة كلاهما من الباطن كالذود الذي يخرج من معدة الإنسان فلا ينجس بملاقاة الغائط في الباطن. أم كان الشيء الملقى من الخارج و النجاسة من

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٣٠

الباطن كالنوى الذي قد يبتلعه الإنسان مع الأكل فيلقى الغائط في الباطن فإذا خرج نقياً من عين النجاسة لم يحكم عليه بالنجاسة أم كان الملقى من الباطن و النجاسة من الخارج، فإذا أكل الإنسان أو شرب شيئاً نجسا سهواً أو عمداً لم يتنجس ريقه بملاقاة ذلك النجس إذا كان الريق نقياً من عين النجاسة.

نعم، إذا دخل الشيء الطاهر و الشيء النجس المتكونان في الخارج و تلاقيا في الباطن فالأحوط اجتناب الملقى و خصوصا إذا كانت الملاقاة في الفم أو الأنف أو باطن السرّة و نحوها.

**المسألة ٨٤**

لا يجوز بيع البول و الغائط النجسين على الأحوط فيهما و ان جاز الانتفاع بهما للتسميد و شبهه. و الظاهر عدم جواز بيع البول الطاهر لعدم وجود منفعة له مقصودة عند العقلاء توجب كونه مالا في العرف، و يجوز بيع الخرد الطاهر لوجود مثل هذه المنفعة المقصودة فيه و قد تقدم ان فضلة الطيور المحرمة طاهرة، فلا مانع من بيعها إذا وجدت لها المنفعة المقصودة كفضلة الخفاش.

**المسألة ٨٥**

تلحق بالبول في الحكم بالنجاسة و غيرها الرطوبة المشتبهة التي تخرج من الإنسان بعد البول إذا هو لم يستبرئ منه، و ان كان قد استنجى قبل خروجها فهي نجسة و ناقضة للوضوء و سيجىء بيان ذلك في مبحث الاستبراء.

**المسألة ٨٦**

الثالث من أنواع النجاسات: المنى.

و هو نجس من كل حيوان له نفس سائلة سواء كان محرم الأكل أم محللا، و سواء كان طيرا أم غيره، و سواء كان بریا أم بحريا، و قد  
كلمة التقوى، ج ١، ص: ٣١

تقدم بيان المراد من الحيوان ذى النفس السائلة فى المسألة التاسعة و السبعين، و الظاهر طهارة منى الحيوان الذى ليست له نفس سائلة.

### المسألة ٨٧

يلحق بالمنى فى النجاسة و فى وجوب الغسل البلل المشتبه الذى يخرج بعد الجنابة بالإنزال إذا هو لم يستبرئ منها بالبول، فيجب عليه  
التطهر من هذا البلل و ان كان قد تطهر قبل خروجه، و يجب عليه الغسل بعده و ان كان قد اغتسل من جنابته قبل ذلك و سيأتى  
تفصيل ذلك فى مبحث غسل الجنابة.

### المسألة ٨٨

المذى- و هو الماء الذى يخرج أثناء الملاعبة و فى بعض حالات التحرك الجنسى- محكوم بالطهارة، و كذلك الودى و هى الرطوبة  
التي تخرج بعد البول و الاستبراء منه و كذلك الودى و هو الماء الذى يخرج من الأدواء التي تكون فى الموضع فهى جميعا محكومة  
بالطهارة، نعم هى نجسة إذا خرجت من انسان أو حيوان نجس العين، و كذلك الرطوبات الأخرى التي تكون فى الفرج و الدبر.

### المسألة ٨٩

الرابع من أنواع النجاسات: الميتة.  
و هى نجسة من كل حيوان له نفس سائلة على ما تقدم فى معنى الحيوان ذى النفس السائلة، سواء كان حلالا أم حراما، و صغيرا أم  
كبيرا، و المراد من الميتة هو ما يموت من الحيوان حتف أنفه أو يقتل أو يذبح على غير الوجه الموجب لتذكيته شرعا.  
و لا- تنجس ميتة الحيوان الذى ليست له نفس سائلة، و ان كان كبيرا كالسمك و لا- تنجس ميتة ما يشك فى كونه ذا نفس سائلة  
كالحية و التمساح.

### المسألة ٩٠

الأجزاء التي تنفصل من الميتة نجسة كالميتة و ان كانت صغارا،

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٣٢

و يستثنى من ذلك الاجزاء التي لا- تحلها الحياة فى حال الحياة، كالقرن و العظم و السن و الظفر و الحافر، و الظلف، و المخلب، و  
المنقار، و الشعر، و الصوف، و الوبر، و الريش، و البيضة إذا اكتست قشرها الأعلى، و ان لم يتصلب فان هذه الأجزاء طاهرة إذا أخذت  
من ميتة حيوان طاهر العين سواء كان الحيوان مما يحل أكل لحمه أم مما يحرم، نعم لا- بد من تطهيرها من النجاسة العرضية إذا  
أصابها رطوبة الميتة بنتفها أو قلعها أو إخراجها منها.

و يستثنى كذلك اللبن فى ضرع الميتة فهو طاهر و لا ينجس بملاقاة الضرع النجس، نعم لا يترك الاحتياط باجتنا بلبن الميتة إذا

كانت غير مأكولة اللحم.

و تستثنى كذلك الأنفحة التي تخرج من بطن الجدى أو السخل الميت، فهي طاهرة، و الأحوط ان يقتصر فيها على المادة الصفراء التي يستحيل إليها اللبن الذي يرتضعه قبل ان يأكل، و هي التي تجعل فى اللبن فيكون جبنا. و الأجزاء المذكورة انما تستثنى إذا أخذت من ميتة طاهر العين كما ذكرنا و اما ميتة نجس العين فلا يستثنى منها شىء.

### المسألة ٩١

الأجزاء التي تنفصل من الحي نجسة بمنزلة الميتة إذا كانت مما تحلها الحياة، و يستثنى من ذلك الأجزاء الصغار كالتألول و البثور و القشور التي تتكون على القروح و الجروح. و الجلدة التي تنفصل من بعض الأطراف أو من الشفة و أشباه ذلك فهي طاهرة إذا انفصلت من الحي.

### المسألة ٩٢

أثبت العلم الحديث ان وعاء المسك كيس رقيق جاف يتولد تحت جلد الذكر البالغ من ظباء المسك، و موضع الكيس دون سره الطبى و امام قلفته، و ان المسك مادة خاصة تفرز و تخزن فى ذلك الكيس، كلمة التقوى، ج ١، ص: ٣٣

و يحيط بالكيس منسوج خلوى مملوء بالعروق و يلتصق من الخارج بجلد الحيوان، و فارة المسك هي المجموع من الكيس و ما يحيط به.

و على هذا فلا ريب فى طهارة المسك نفسه سواء أخذ من طبى حى أم مذكى أم ميت و سواء كان سائلا أم جامدا، و لا ريب فى طهارة الكيس الذى يحتوى على المسك و اما مجموع الفأرة- و منها المنسوج الخلوى الذى يحيط بالكيس و الجزء من جلد الحيوان الذى يلتصق به و هما مما تحله الحياة، فإن أخذ من الحيوان المذكى فهو طاهر، و كذلك إذا أخذ من الطبى الحى و كانت الفأرة مستعدة للانفصال عن الحيوان، و ان أخذت الفأرة من الطبى الميت أو من الحى و كانت مستعدة للاتصال فالظاهر نجاستها.

نعم يمكن نزع الجلد و المنسوج الخلوى عن الكيس و هو طاهر كما قدمنا. و يطهر ظاهره بالغسل عن النجاسة العرضية بسبب ملاقاتهما، و إذا علم بأن الفأرة قد أخذت من الطبى الميت و شك فى تذكيتها فهي محكومة بالنجاسة، إلا إذا أخذها من يد المسلم أو من سوق المسلمين.

اما المسك نفسه و الكيس الذى يحتويه فقد تقدم انهما طاهران فى جميع الصور فيمكن نزع الكيس و تطهيره بالغسل عن النجاسة العرضية إذا حصلت كما تقدم.

### المسألة ٩٣

إذا وجد شيئاً و لم يدر انه جزء من أجزاء الحيوان أم لا لم يحكم بنجاسته، و كذلك إذا علم انه جزء من حيوان و لم يدر انه مما له نفس سائلة أم لا.

**المسألة ٩٤**

للحوم و الجلود و الشحوم التي توجد بيد المسلم محكومة بالتذكية و الطهارة إذا كانت يد المسلم مقرونة بتصرفه في ذلك الشيء تصرفا يناسب الطهارة، كما إذا رآه يبيع ذلك الشيء أو يأكله أو يصلى فيه، و كذلك الحكم في سوق المسلمين، و كذا ما يوجد مطروحا في أرض المسلمين إذا كان عليه اثر الاستعمال منهم الدال على التذكية، و إذا لم

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٣٤

تقترن يد المسلم أو سوق المسلمين بمثل هذا التصرف الذي يناسب الطهارة لم تكن اماره على تذكية الحيوان. و إذا كانت يد المسلم أو سوق المسلمين مسبوقه بيد الكافر كالجلود و اللحوم المستورده من بلاد الكفار أشكال الحكم بتذكيته، بل هو في غاية الإشكال.

**المسألة ٩٥**

ما يؤخذ من أيدي الكفار من اللحوم و الشحوم و الجلود محكوم بالنجاسة، الا ان يعلم بسبق يد المسلم عليه المقرونة بالتصرف المناسب للتذكية كما تقدم فيحكم بطهارته و حل أكله، و كذلك ما يوجد في أرض الكفار.

**المسألة ٩٦**

السقط قبل ان تلج فيه الروح نجس على الأحوط بل لا يخلو ذلك من قوة، و كذلك حكم الفرخ إذا انكسرت البيضة قبل ولوج الروح فيه.

**المسألة ٩٧**

الأحوط اجتناب السقط إذا كان مضغاً، و المشيمه، و قطعاً اللحم التي تصحب الطفل حين ولادته.

**المسألة ٩٨**

ما يؤخذ من أيدي الكفار أو من أسواقهم أو يوجد مطروحا إذا لم يدر انه من اجزاء الحيوان أو من غيره فهو محكوم بالطهارة، الا ان يعلم بملاقاته النجاسة فيجب اجتنابه.

**المسألة ٩٩**

ما يؤخذ من أيدي الكفار أو من أسواقهم أو يوجد مطروحا من شحوم أو لحوم أو جلود إذا شك في انها من حيوان له نفس سائلة أو من غيره كالسمك و نحوه فهي محكومة بالطهارة و لكن لا يجوز أكلها و لا الصلاة فيها.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٣٥

### المسألة ١٠٠

إذا خرجت الروح من الحيوان أو الإنسان لحقه حكم النجاسة و ان لم يبرد جسده، نعم، لا- يجب على المكلف غسل مس الميت إلا إذا مس الإنسان الميت بعد برده.

### المسألة ١٠١

لا يجوز بيع الميتة و لا اجزائها النجسة على الأقوى في ما إذا لم تكن لها منفعة محللة مقصودة تكون بها مالا، و حتى إذا وجدت لها مثل هذه المنفعة على الأحوط، و يجوز الانتفاع بها و بأجزائها النجسة في ما لا يشترط فيه الطهارة.

### المسألة ١٠٢

الخامس من أنواع النجاسات: الدم.  
و هو نجس من كل حيوان له نفس سائلة على ما تقدم في بيان معناه، من غير فرق بين دم الإنسان و غيره، و الصغير و الكبير، و الدم القليل و الكثير.  
و يستثنى من ذلك الدم الذى يتخلف فى الحيوان بعد ان يذبح أو ينحر إذا خرج ما يتعارف خروجه من الدم، فان المتخلف منه بعد ذلك طاهر، سواء كان تخلفه فى اللحم أم فى القلب أم فى الكبد أم فى العروق، الا ان يتنجس بنجاسة خارجية كما إذا لاقى موضع الذبح أو آله التذكية أو يد الذابح قبل تطهيرها فيحكم عليه بالنجاسة من أجل ذلك، و إذا رجع دم المذبح الى جوف الحيوان لرد نفسه حين الذبح أو انتكاس جسده عن موضع الرأس كان نجسا.  
و انما يستثنى ذلك فى الحيوان الذى يؤكل لحمه فلا يكون الدم المتخلف طاهرا فى الحيوان الذى لا يؤكل لحمه إذا ذبح، بل و لا يكون المتخلف طاهرا فى الجزء الذى لا يؤكل من الذبيحة على الأحوط كالتحال و نحوه.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٣٦

### المسألة ١٠٣

يحرم أكل الدم المتخلف فى الذبيحة و شربه و ان كان طاهرا كما ذكرنا، إلا إذا كان فى اللحم بحيث يعد جزءا منه.

### المسألة ١٠٤

يجب اجتناب دم الجنين الذى يخرج من بطن أمه بعد ذبحها و الذى تكون ذكاته بذكاة أمه، إلا فى الدم الذى يعد جزءا من لحمه، و كذلك فى الصيد الذى يذكى بآله الصيد على الأحوط، فيلزم اجتناب دمه الا ما يعد جزءا من لحمه.



**المسألة ١٠٥**

الأحوط لزوم الاجتناب عن العلقه المستحيله من منى الإنسان أو الحيوان، و العلقه فى البيض بل و عن نقطه الدم الموجوده فيه.

**المسألة ١٠٦**

دم الحيوان الذى ليست له نفس سائله طاهر سواء كان صغيرا أم كبيرا، و كذلك دم ما يشك فى أن له نفسا سائله أم لا، كالحية و التمساح، فهو محكوم بالطهاره.

**المسألة ١٠٧**

إذا أصاب الإنسان بعض الدم المتخلف فى الذبيحه و شك فى انه مما يحكم بطهارته منه أو مما يحكم بنجاسته، فان علم بخروج ما يتعارف خروجه من الدم فالظاهر الحكم بطهارته، و ان شك فى خروج ما يتعارف خروجه من الدم فالأحوط بل الأقوى الحكم بالنجاسه.

و إذا أصابه دم بعد خروج ما يتعارف خروجه من الذبيحه و شك فى الدم الذى أصابه هل هو من الدم الخارج فيكون نجسا أو من الدم المتخلف فيكون طاهرا حكم بطهارته على الأقوى.

**المسألة ١٠٨**

إذا شك فى شىء أصابه انه دم حيوان أم مائع أحمر حكم بطهارته، و كذلك إذا لم يدر انه دم شاه أم دم سمك، أو لم يدر انه بعض دمه

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٣٧

أو دم بق أو يرغو، و كذلك إذا خرج من الجرح أو القرح ماء اصفر و شك فى انه دم أم لا فإنه يحكم بطهارته.

**المسألة ١٠٩**

الدم الذى يخرج من بين الأسنان نجس لا يجوز ابتلاعه ما دام موجودا، فإذا استهلك فى ماء الفم حتى أصبح معدوما فالظاهر طهاره ماء الفم كله و جواز ابتلاعه، و كذلك الدم الذى يدخل الفم من الخارج حتى يستهلك، و تنعدم أجزاءه فى ماء الفم.

**المسألة ١١٠**

إذا وقع الدم فى قدر المرق حكم بنجاسه المرق و ان كان يغلى، و لا يطهر باستهلاك الدم فيه و ان كان قليلا، و لا تكون النار مطهرة

له.

**المسألة ١١١**

القيح و هو المادة البيضاء أو الصفراء التي تخرج من الدم و القروح طاهر، إلا إذا كان مخلوطا بالدم، فإنه يكون نجسا، و كذلك الماء الأصفر الذي يتجمد على الجروح و القروح عند برئها فإنه طاهر، ما لم يعلم كونه دما أو مخلوطا به، و إذا تجمد الدم أو الماء الأصفر المخلوط بالدم لم يزل على نجاسته حتى يستحيل جلدا، فإذا استحال حكم بطهارته.

**المسألة ١١٢**

السادس و السابع من أنواع النجاسات: الكلب و الخنزير البريان و اجزاؤهما حتى ما لا تحله الحياة منهما كالشعر و العظم و رطوباتهما. و اما كلب الماء و خنزير البحر فإنهما طاهران.

**المسألة ١١٣**

إذا تولد هجين بين الكلب و الخنزير، فان تبع أحدهما فى الاسم حكم بنجاسته، و ان لم يصدق عليه اسم أحدهما فالأحوط لزوم اجتنابه، و خصوصا إذا كان ملفقا منهما عرفا. و إذا تولد هجين بين أحدهما و حيوان طاهر، فان صدق عليه اسم الكلب أو الخنزير و جب اجتنابه كذلك، و الأحوط اجتنابه إذا لم يصدق عليه اسم الحيوان الطاهر.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٣٨

**المسألة ١١٤**

الثامن من أنواع النجاسات: الكافر. و المراد به من لم يعترف باللوهية، أو بالتوحيد أو بالرسالة أو بالمعاد، و ان لم ينكرها و من الكافر من أنكر ما علم ثبوته بالضرورة من الدين، و هو عالم بكونه ضروريا بحيث يعود إنكاره لذلك الضرورى إلى إنكار الرسالة. و هو نجس بجميع أقسامه من غير فرق بين الكافر الأصلي و المرتد و حتى الكتائبين على الأحوط فيهم احتياطا لا يترك.

**المسألة ١١٥**

ولد الكافر يتبعه فى النجاسة سواء كان من حلال أم من زنا، نعم إذا أسلم الولد بعد بلوغه أو قبله و كان عاقلا مميزا حكم بطهارته.

**المسألة ١١٦**

إذا كان أحد الأبوين مسلماً تبعه الولد في الطهارة إذا كان من الحلال بل حتى إذا كان من الزنا ما دام الولد غير مميز، فإذا صار الولد عاقلاً مميزاً ولم يعترف بالإسلام فالحكم بطهارته مشكك، ولعل الأقوى النجاسة، وإن كان كلا الأبوين مسلمين.

### المسألة ١١٧

الخارجي و الناصبي نجسان، وكذلك الغالي إذا رجع غلوه إلى الشرك بالله أو إلى إنكار ذاته تعالى، أو رجع إلى إنكار أحد ضروريات الإسلام مع الالتفات إلى كونه ضرورياً، ولا يحكم بنجاسة المجسم، ولا المجبرة، ولا القائلين بوحدة الوجود إذا هم التزموا بأحكام الإسلام، ولا بنجاسة سائر فرق المسلمين ولا سائر فرق الشيعة إلا إذا ثبت نصبهم و عداؤهم لبعض أئمة أهل البيت (ع).

### المسألة ١١٨

الإنسان الذي يشك في أنه مسلم أو كافر لا يحكم بنجاسته، ولكن لا تجرى عليه سائر أحكام الإسلام. كلمة التقوى، ج ١، ص: ٣٩

### المسألة ١١٩

التاسع من أنواع النجاسات، كل مسكر مائع بالأصالة، من غير فرق بين أصنافه و أنواع ما يتخذ منه، و هو نجس و إن جمد بالعرض، كما إذا جمد صناعياً و اعد اقراصاً أو حبوباً، و اما المسكر الجامد بالأصالة كالحشيشة و أمثالها فهو طاهر و لكنه حرام. الكحول نجس إذا تحققت له صفة الإسكار، أو كان مأخوذاً من المسكر بالفعل، على أن يكون أخذه منه بغير التصعيد، فقد تقدم في مبحث الماء المضاف: أن التصعيد يطهر الماء النجس، و لا يحكم بنجاسة الكحول من حيث وجود المادة فيه، فإن المادة موجودة في العنب و في التمر و في الشعير و أمثالها مما يتخذ منه المسكر، مع أنها ليست نجسة و لا محرمة - كما هو واضح -، و على هذا فما علم بعدم أسكاره من أفراد الكحول، و ما علم بعدم كونه مأخوذاً من المسكر، و ما شك في أنه منهما فهو محكوم بالطهارة، و كذلك ما علم بأنه مأخوذ من المسكر بالفعل و كان أخذه منه بنحو التصعيد فهو محكوم بالطهارة ظاهراً. إذا لم يكن مسكراً بالفعل، و الله العالم.

### المسألة ١٢٠

إذا غلى عصير العنب أو نش بنفسه أو بحرارة الشمس أو الهواء فالأحوط نجاسته، ثم لا - يطهر الا - بانقلابه خلا، و إذا غلى بالنار لم يحكم عليه بالنجاسة، و لكنه يكون بذلك حراماً، و يحل بذهاب ثلثيه بالغليان بالنار كذلك، و لا يكون حلالاً بذهاب الثلثين بالغليان بغير النار كالشمس أو الهواء، بل يكون بذلك نجساً كما تقدم.

### المسألة ١٢١

إذا غلى عصير الزبيب أو نش بنفسه أو بحرارة الشمس أو الهواء فالأحوط نجاسته، ثم لا يطهر الا بانقلابه خلا كما ذكرنا في عصير العنب سواء بسواء، وإذا غلى بالنار لم ينجس و لم يحرم على الأقوى.

### المسألة ١٢٢

لا يحرم نفس العنب إذا غلى بالنار من غير ان يعصر، وكذلك نفس الزبيب والكشمش و نفس التمر و دبسه فلا تحرم بالغليان، و يجوز وضعها في الأماق و المطبوعات و لا تحرم بذلك.  
كلمة التقوى، ج ١، ص: ٤٠

### المسألة ١٢٣

العاشر من أنواع النجاسات: الفقاع.  
و هو شراب خاص يتخذ من الشعير، و هو نجس و ان لم يسكر غالبا، و ليس منه ماء الشعير الذى يصفه الأطباء القدامى لبعض الأمراض، و إذا اتخذ الفقاع من غير الشعير لم يحرم و لم ينجس إلا إذا كان مسكرا.

### المسألة ١٢٤

الحادى عشر من أنواع النجاسات: عرق الجنب من الحرام على الأحوط، و لا تجوز الصلاة فيه فى ما إذا كانت الحرمة ذاتية بل مطلقا، و الأحوط - كما قدمنا - اجتنابه فى الصلاة و غيرها، سواء كانت الحرمة ذاتية كالزنا، و اللواط، و الاستمنا، و وطء البهيمه، أم غير ذاتية كوطء الزوجة الحائض، و جماع المحرم، و الوطاء فى الصوم الواجب المعين، و سواء كان من الرجل أم المرأة، و ما يخرج حال الجماع و ما بعده، بل و ما يخرج حين الاغتسال قبل ان يتم، و سواء كان من عرقه هو أم من عرق غيره فيلزم الاجتناب عن ذلك كله.

### المسألة ١٢٥

إذا لم يستطع الغسل فى الماء البارد و خشى من العرق فى الماء الحار فليترمس فى الكر الحار، و ينوى الغسل فى الآن الثانى من كونه تحت الماء.

### المسألة ١٢٦

إذا أجنب من حرام ثم أجنب من حلال أو بالعكس فلا يترك الاحتياط باجتنا عرقه فى كلتا صورتين و خصوصا فى الصورة الأولى.

**المسألة ١٢٧**

إذا تيمم المجنب من الحرام لأنه لا يجد الماء، حكم بطهارته و طهارة عرقه الذي يخرج منه بعد ذلك، فإذا وجد الماء بطل تيممه، فإذا هو لم يغتسل لحقه حكم الجنب من الحرام.

**المسألة ١٢٨**

الثاني عشر من أنواع النجاسات: عرق الإبل الجلالة، بل الأحوط اجتناب العرق من كل حيوان جلال.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٤١

و المراد بالحيوان الجلال: الحيوان المأكول لحمه إذا هو اغتذى بعذرة الإنسان وحدها حتى صدق عليه اسم الجلال عرفاً فلا تجرى على الحيوان أحكام الجلال إذا كان غذاؤه مخلوطاً من العذرة وغيرها، ولا تجرى عليه الأحكام كذلك إذا لم يصدق عليه اسم الجلال.

**المسألة ١٢٩**

إذا اغتذى الحيوان بعذرة الإنسان وحدها حتى صدق عليه اسم الجلال عرفاً حرم أكل لحمه و شرب لبنه، و حرم أكل بيضه على الأحوط إذا كان مما يبيض، و حكم بنجاسة بوله و روثه كما تقدم في المسألة التاسعة و السبعين، و حكم بنجاسة عرقه إذا كان من الإبل، بل بنجاسة العرق من كل حيوان جلال على الأحوط كما تقدم في المسألة المتقدمة، و لا ترتفع هذه الأحكام حتى يستبرأ الحيوان، و يزول عنه اسم الجلال. و سيأتي بيان ذلك في مبحث المطهرات ان شاء الله تعالى.

**الفصل الثامن كيف تسرى النجاسة****المسألة ١٣٠**

إذا لاقى الماء القليل أو الماء المضاف، أو أحد المائعات الأخرى شيئاً نجساً أو متنجساً حكم بنجاسته جميعاً، و قد تقدم بيان ذلك و لتفصيل الحكم فيه.

(تلاحظ المسألة الثالثة. و المسألة الرابعة، و المسألة الخامسة، و المسألة الثانية و العشرون و المسألة السادسة و العشرون).

**المسألة ١٣١**

إذا لاقى جسم طاهر جامد شيئاً نجساً أو متنجساً و كانت في أحد المتلاقيين أو في كليهما رطوبة مسرية حكم بنجاسة موضع الملاقاة من ذلك الجسم الطاهر، و المراد بالرطوبة المسرية هي الرطوبة التي تنتقل أجزاءها من أحد المتلاقيين إلى الآخر بمجرد الملاقاة، و لا تسرى النجاسة إذا كانا معا يابسين أو كانت الرطوبة بينهما لا تنتقل من أحدهما إلى الآخر بمجرد الملاقاة.

**المسألة ١٣٢**

إذا كان الجسم الطاهر رطباً بالرطوبة المسريّة، ولاقى الشيء النجس أو

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٤٢

المتنجس لم تسر النجاسة الى غير موضع الملاقاة، فإذا كانت الأرض ممطورة مثلاً و أصابت النجاسة بعض اجزائها لم تنجس بذلك أجزاءها الأخرى، و إذا كان الثوب أو البدن مبلولاً و لقيت النجاسة بعض نواحيه لم تنجس بذلك نواحيه الأخرى، و كذلك الفواكه و الخضروات الرطبة إذا تنجس بعض اجزائها لم يتنجس بقیة أجزائها.

**المسألة ١٣٣**

إذا شك في وجود الرطوبة بين المتلاقيين لم يحكم بالنجاسة و كذلك إذا شك في كون الرطوبة مسريّة أم لا.

**المسألة ١٣٤**

و إذا وقع الذباب على النجاسة الرطبة ثم وقع على الثوب أو البدن و هما مبتلان لم يحكم بنجاستهما إلا إذا وجدت مع الذباب عين النجاسة.

**المسألة ١٣٥**

إذا وقعت النجاسة في الدبس الغليظ كفي إلقاء النجس و ما حوله، و لا تسرى النجاسة إلى بقیة الأجزاء، و كذا في اللبن الغليظ. و السمن و العسل الغليظين.

و أمثال ذلك من المائعات الغليظة، و الفارق بين الرقيق من المائعات و الغليظ: ان الغليظ إذا أخذت منه شيئاً بقى مكانه خالياً حين أخذه و ان امتلاً بعد ذلك، و الرقيق إذا أخذت منه شيئاً امتلاً مكانه حين أخذه.

**المسألة ١٣٦**

قد تكون النخاعة التي تنزل من الرأس أو النخامة التي تخرج من الصدر غليظة، فيجرى فيها الحكم المذكور، فإذا خرجت معها نقطة من الدم لم يتنجس بها غير موضع الملاقاة.

**المسألة ١٣٧**

إذا أصاب الثوب أو الفراش بعض التراب النجس كفي نفضه بمقدار يعلم بزوال ما تيقن علوقه به من ذلك التراب.

**المسألة ١٣٨**

إذا تنجس الشيء ثم أصابته نجاسة أخرى جرى عليه حكم أشد

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٤٣

النجاستين، فإذا تنجس الثوب أو البدن بالدم، ثم تنجس بالبول وجب غسله مرتين إذا كان الغسل بالماء القليل، ووجب عصر الثوب بعد كل منهما، وإذا ولغ الكلب في إناء فيه ماء نجس وجب تعفير الإناء بالتراب ثم غسله ثلاثاً، إذا كان بالماء القليل. وكذلك الحكم إذا علم إجمالاً بأن الثوب تنجس إما بالدم أو بالبول و بأن الإناء تنجس أما بالولوغ أو غيره فيجب عليه إجراء حكم أشد النجاستين.

**المسألة ١٣٩**

المتنجس بلا واسطة ينجس ما يلاقيه من الأشياء مع الرطوبة المسرية على الأقوى من غير فرق بين المائعات والجامدات، وكذلك الحكم في المتنجس بالوسائط الأولى و خصوصاً في الماء القليل و المائعات. و الأحوط التجنب عن ملاقى المتنجس مع تعدد الوسائط أيضاً، و ان كان القول بالطهارة في هذه الصورة لا يخلو عن قوة كما في الوسطة الرابعة فما فوقها.

**المسألة ١٤٠**

المتنجس يوجب نجاسة ما يلاقيه إذا كان متنجساً بلا واسطة أو بالوسائط الأولى كما ذكرنا في المسألة المتقدمة، و لكنه لا يوجب له حكم النجاسة التي لا قاهها، فالمتنجس بالبول لا يوجب لما يلاقيه من الأشياء حكم نجاسة البول من وجوب التعدد في غسله بالماء القليل، و الإناء المتنجس بولوغ الكلب فيه لا يوجب لما يلاقيه حكم نجاسة الولوغ من وجوب التعفير. نعم إذا كان الملقى إناء فلاحوط التعدد في غسله، و إذا صب فيه الماء الذى ولغ فيه الكلب فلا يترك الاحتياط بتعفيره بالتراب بل لا يخلو عن وجه قوى.

**المسألة ١٤١**

ملاقاة النجاسة في الباطن لا توجب التنجيس، و قد تقدم ذلك في المسألة الثالثة و الثمانين فلتلاحظ.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٤٤

**الفصل التاسع في طرق ثبوت النجاسة و الطهارة****المسألة ١٤٢**

ثبتت نجاسة الشيء بالعلم بها، وبشهادة البيئنة العادلة، وبأخبار صاحب اليد بها، ولا تثبت بالظن. نعم لا يترك الاحتياط إذا كان الظن اطمئناناً، وكذلك إذا أخبر العدل الواحد بالنجاسة وأفاد قوله الاطمئنان فلا يترك الاحتياط، وإذا ثبتت نجاسة الشيء بأحد الوجوه المتقدم ذكرها حكم ببقاء النجاسة حتى يثبت تطهيره منها، أما بالعلم بالتطهير منها كذلك، أو بشهادة البيئنة العادلة، أو بأخبار صاحب اليد بها، ولا يترك الاحتياط إذا أخبر العدل الواحد بالطهارة وكان قوله موجبا للاطمئنان، كما تقدم.

### المسألة ١٤٣

إذا علم إجمالاً بنجاسة أحد الشيئين، وجب عليه اجتنابهما معاً إذا كان كلاهما محلاً لابتلائه، فإذا كان أحد الشيئين ليس محلاً لابتلائه سقط عنه التكليف بالاجتناب عما هو محل ابتلائه. والمراد بخروج الشيء عن محل ابتلائه: أن يخرج عن قدرته أو يصبح الخطاب باجتنابه مستهجناً فلا يتوجه إليه.

### المسألة ١٤٤

لا يجب على الوسواسى تحصيل العلم بالطهارة، ولا يعتمد على قوله في النجاسة، بل يرجع الى المتعارف عند المتشعبة في إزالة النجاسات والتطهير منها.

### المسألة ١٤٥

لا يشترط في البيئنة أن يحصل الظن بصدقها، كما لا يشترط أن يذكر الشاهدان مستند شهادتهما بالنجاسة، إلا إذا كان بينهما وبين من يشهدان عنده خلاف في سبب النجاسة فلا بد من ذكر المستند.

### المسألة ١٤٦

إذا شهدت البيئنة بأن هذا الثوب أو هذا الماء قد أصابه عرق الجنب كلمة التقوى، ج ١، ص: ٤٥ من الحرام، أو عرق الحيوان الجلال، أو أصابه ماء الغسالة، كفى في ثبوت النجاسة عند من يقول بها وإن كان الشاهدان لا يقولان بذلك.

### المسألة ١٤٧

الشهادة بالإجمال كافية في الإثبات كالشهادة بالتفصيل، فإذا شهدت البيئنة بوقوع النجاسة في أحد الإناءين أو على أحد الثوبين، وجب على المكلف اجتنابهما معاً إذا كانا محلاً لابتلائه.



**المسألة ١٤٨**

صاحب اليد على الشيء هو المستولى عليه بنحو يكون الشيء تابعا لصاحب اليد و لو في الجملة، سواء كان مالكا للشيء، أم مستأجرا له أم أمينا عليه.

و على هذا فيعتبر خبر الزوجة و الخادمة و المملوكة بنجاسة ما في يدها من أواني البيت و أمتعته و ثياب الرجل، و يحكم عليها بالنجاسة، و يقبل قولها بالتطهير، و كذلك المشرفة على تربية الطفل، و على شؤون المجنون. و لا يعتبر خبر المولى بنجاسة بدن عبده أو جاريته إذا كان العبد و الجارية مستقلين في الإرادة، و كذا في ثوبهما التابع لهما.

**المسألة ١٤٩**

لا يشترط في قبول خبر صاحب اليد ان يكون عادلا، نعم يعتبر فيه ان لا يكون متهما، و لا يبعد قبول خبره إذا كان مراهقا.

**المسألة ١٥٠**

لا فرق في خبر صاحب اليد بين ان يكون قبل الاستعمال أو بعده، فإذا توضأ الإنسان بماء، و بعد فراغه أخبره صاحب اليد بأن ذلك الماء نجس حكم ببطلان وضوئه و نجاسة أعضائه.

**المسألة ١٥١**

إذا تعدد صاحب اليد كفى ان يخبر واحد منهم بنجاسة الشيء فيحكم

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٤٦

بها، و إذا أخبر أحد الشريكين بنجاسة الشيء و أخبر الثاني بطهارته تساقطا، نعم إذا كان أحدهما مستندا في خبره الى العلم، و الآخر الى الأصل قدم الأول على الثاني، و كذلك الحكم في البيتين، فإذا شهدت إحدهما بنجاسة الشيء و شهدت الأخرى بطهارته، قدمت البيئة التي تستند في شهادتها الى العلم على الأخرى التي تستند الى الأصل، و إذا استندتا معا الى العلم أو الى الأصل تساقطنا معا.

و إذا أخبر صاحب اليد بنجاسة الشيء أو بطهارته، و شهدت البيئة العادلة بخلاف قوله، فان استندت البيئة في شهادتها الى العلم قدمت على قول ذي اليد في كلا الفرضين، و إذا استند قول صاحب اليد الى العلم و استندت البيئة في شهادتها الى الأصل قدم قوله على شهادتها في كلا الفرضين.

**المسألة ١٥٢**

إذا شهدت البيئة بسبب الطهارة كفى ذلك عند من يقول بحصول الطهارة بذلك السبب، و ان كان الشاهدان لا يقولان بذلك، فإذا شهدا بأن الثوب المتنجس بالبول قد غسل بالماء الكثير مرة واحدة، كفت شهادتهما عند من يقول بحصول الطهارة بذلك، و حكم

بطهارة الثوب، و ان كان الشاهدان يقولان بنجاسة الثوب لأنهما يعتبران التعدد أو الحاجة الى العصر، أو يعتقدان بأن ذلك الماء لا يبلغ الكر، و المشهود عنده يعلم بكريته.

### الفصل العاشر فى أحكام النجاسة

#### المسألة ١٥٣

الأحكام التى تذكر للنجاسة تثبت كذلك للمتجسس، و للبلل المشتبه الخارج بعد البول، و قبل الاستبراء منه بالخرطات، و للبلل الخارج بعد المنى و قبل الاستبراء منه بالبول، و لأحد أطراف الشبهه المحصورة فى العلم الإجمالى بالنجاسة أو أحد المذكورات، إذا كان العلم الإجمالى منجزا.  
كلمة التقوى، ج ١، ص: ٤٧

#### المسألة ١٥٤

يشترط فى صحة الصلاة طهارة بدن المصلى من النجاسة حتى ظفره و شعره، و طهارة ثيابه الساتر منها و غير الساتر، و طهارة موضع الجبهة فى السجود، من غير فرق بين الصلاة الواجبة و المندوبة، و يشترط ذلك فى صلاة الاحتياط، و قضاء الأجزاء المنسية فى الصلاة، بل يشترط ذلك فى سجود السهو - على الأحوط - و فى الإقامة.  
و يستثنى من اللباس ما لا تتم به الصلاة كالقلنسوة و الجورب، فتصح الصلاة فيه إذا كان نجسا، و يستثنى أيضا ما يعفى عنه فى الصلاة من النجاسات، و سيأتى بيانها فى الفصل الآتى ان شاء الله تعالى.

#### المسألة ١٥٥

الطواف الواجب و المندوب بمنزلة الصلاة فيشترط فى صحته طهارة الجسد و الثياب، بل يشترط فى صحته طهارة بدن الطائف و لباسه عن كل نجاسة حتى المعفو عنها فى الصلاة على الأحوط، و حتى فى ما لا تتم به الصلاة.

#### المسألة ١٥٦

الغطاء الذى قد يلتحف به المصلى فى أثناء الصلاة اما لعدم الساتر غيره أو لبعض الطوارى الأخر، إذا كان ملتفا به على نحو يصدق انه قد صلى فيه يلحقه حكم اللباس فى الصلاة، فيجب ان يكون طاهرا، و ان كان متسترا بغيره.  
و إذا لم يصدق عليه انه صلى فيه، و انما استعمله كالدثار و شبهه لم تجب فيه الطهارة.

#### المسألة ١٥٧

يكفى فى موضع الجبهة ان يكون المقدار الواجب منه فى السجود طاهرا، فلا يضر ان تقع الجبهة على موضع بعضه نجس إذا كان البعض الطاهر الذى وقعت عليه يحصل به مسمى السجود، و كانت نجاسة الباقي منه غير مسرية، و لا تضر نجاسة باطنه إذا كان سطحه الذى

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٤٨

وقعت عليه الجبهة طاهرا و لا تضر نجاسة بعض الجبهة. إذا كانت النجاسة معفوا عنها فى الصلاة كالفيل من الدم و كان الموضع الطاهر من الجبهة مما يحصل به مسمى السجود، و لا تضر نجاسة مواضع الأعضاء الأخرى للسجود غير الجبهة إذا كانت نجاستها غير مسرية الى بدن المصلى أو ثيابه أو كانت مسرية و لكنها مما يعفى عنها فى الصلاة.

### المسألة ١٥٨

إذا صلى فى النجاسة متعمدا و هو يعلم بالنجاسة و بحكمها بطلت صلاته، و كذلك إذا صلى و هو يعلم بوجود النجاسة و يجهل بأن حكمها هو النجاسة، أو ان الطهارة شرط فى صحة الصلاة فتبطل صلاته على الأقوى. و إذا صلى فى النجاسة و هو لا يعلم بوجودها فى ثوبه حتى أتم الصلاة صحت صلاته و لم يجب عليه قضاؤها و لا اعادتها.

### المسألة ١٥٩

إذا تنجس ثوب المصلى أو بدنه و هو فى أثناء صلاته و علم بحدوث النجاسة قبل ان يأتى معها بشيء من أفعال الصلاة، فإن استطاع و هو فى الصلاة ان يطهر النجاسة أو يبدل الثوب المنجس أو ينزعه إذا كان عليه ساتر سواه من غير ان يأتى بما ينافى الصلاة و جب عليه ان يفعل ذلك و يتم صلاته و كانت صحيحة على الظاهر. و كذلك إذا علم بحدوث النجاسة فى أثناء الصلاة و شك فى انه اتى بشيء من أفعال الصلاة مع النجاسة أم لا، فعليه ان يتم الصلاة بعد ان يطهر النجاسة أو يبدل الثوب أو ينزعه كما تقدم. و ان لم يستطع ان يفعل ذلك، و كان الوقت واسعا و جب عليه ان يستأنف الصلاة مع الطهارة، و إذا كان الوقت ضيقا و جب عليه ان يتم الصلاة مع النجاسة، و الأحوط له استحبابا ان يقضيها بعد ذلك.

### المسألة ١٦٠

إذا علم بنجاسة ثوبه أو بدنه و هو فى الصلاة، و علم انه أتى ببعض

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٤٩

أفعال الصلاة مع النجاسة، فإن كان الجزء الذى أتى به مع النجاسة مما يمكن تداركه، و كان فى استطاعته و هو فى الصلاة ان يطهر النجاسة أو يبدل الثوب المنجس بطاهر أو ينزعه إذا كان عليه ساتر آخر من غير ان يأتى بما ينافى الصلاة، و جب عليه ان يفعل ذلك و يتدارك الجزء الذى أتى به مع النجاسة و يتم صلاته، و كانت صحيحة على الظاهر. و إذا كان الجزء مما لا يمكن تداركه، و كان الوقت واسعا بطلت صلاته فعليه اعادتها.

و إذا كان الوقت ضيقا حتى عن إدراك ركعة، فإن أمكنه تطهير النجاسة أو تبديل الثوب المنجس أو نزعها إذا كان عليه ساتر آخر من

غير ان يأتي بما ينافي الصلاة فعليه ان يفعل ذلك و يتم صلاته و ان لم يمكنه ذلك لبرد أو لغيره من الضرورات أو لعدم الأمن من الناظر وجب عليه ان يتم صلاته مع النجاسة و كانت صحيحة، و ان كان الأحوط له استحبابا ان يقضيها بعد ذلك.

### المسألة ١٦١

إذا نسي نجاسة ثوبه أو بدنه فصلى فيها بطلت صلاته، سواء تذكرها في أثناء الصلاة أم بعدها، و سواء أمكن له تطهير النجاسة أو تبديل الثوب النجس أم لا، فتجب عليه الإعادة إذا كان في الوقت و القضاء إذا كان بعده، و كذلك إذا نسي حكم النجاسة أو حكم الصلاة في النجاسة فصلى فيها فتجب عليه الإعادة أو القضاء.

### المسألة ١٦٢

إذا غسل ثوبه النجس بنحو علم بطهارته و صلى فيه، ثم تبين له بعد ذلك ان نجاسته لا تزال باقية، فالظاهر صحة صلاته فلا تجب عليه اعادةها و لا قضاؤها، و كذلك إذا شك في نجاسة الثوب فصلى فيه، ثم تبين له بعد الصلاة انه نجس فلا تجب عليه الإعادة إلا إذا كان عالما بأن حالة الثوب السابقة هي النجاسة، فتجب عليه الإعادة إذا كان في الوقت، و القضاء إذا كان بعده.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٥٠

### المسألة ١٦٣

إذا نسي نجاسة شيء فلاقاه بالرطوبة في أحد أعضائه و صلى، ثم تذكر نجاسة الشيء و علم ان احد أعضائه قد تنجس بملاقاة ذلك الشيء فالظاهر صحة صلاته.

نعم، إذا كان ذلك العضو من أعضاء الوضوء أو الغسل، و علم انه توضع أو اغتسل بعد ملاقاة ذلك العضو للنجاسة حكم ببطلان طهارته و بطلان صلاته.

### المسألة ١٦٤

إذا اضطر إلى الصلاة مع النجاسة و استمر به العذر الى آخر الوقت صحت صلاته معها و لم يجب عليه القضاء بعد الوقت، و إذا يئس من زوال العذر فصلى مع النجاسة في أول الوقت ثم زال العذر و الوقت باق و جبت عليه إعادة الصلاة، فإن هو لم يعدها وجب عليه القضاء بعد الوقت، و كذلك إذا اضطر الى السجود على موضع نجس فتصح صلاته مع استمرار العذر و إذا زال العذر قبل خروج الوقت أعاد الصلاة.

و إذا لم يجد ساترا غير ثوب نجس و أمكنه نزع الثوب و الصلاة عاريا فالظاهر وجوب الصلاة في الثوب النجس مع استمرار العذر كما تقدم.

### المسألة ١٦٥

إذا لم يجد ساترا غير ثوبين يعلم بنجاسة أحدهما وجب عليه ان يصلى في كل واحد منهما، فان لم يتمكن الا من صلاة واحدة، صلاها بأحد الثوبين ثم قضاها بعد الوقت بثوب طاهر.  
و إذا كان لديه مع الثوبين المشتبهين المذكورين ثوب طاهر تخير بين ان يصلى في الثوب الطاهر و ان يكرر الصلاة في الثوبين المشتبهين و لا يتعين عليه الأول و ان كان أحوط.

### المسألة ١٦٦

إذا تكررت أطراف الشبهة في الثياب المعلوم نجاسة بعضها كفاه ان يكرر الصلاة بمقدار يعلم بوقوع صلاة واحدة في ثوب طاهر منها.  
كلمة التقوى، ج ١، ص: ٥١

### المسألة ١٦٧

إذا تنجس بدن المكلف و ثوبه، و عنده من الماء ما يكفي لتطهير أحدهما فقط، فالظاهر لزوم تطهير بدنه، و إذا تنجس موضعان من بدنه تخير في تطهير أيهما شاء بذلك الماء، الا إذا كانت النجاسة في أحدهما أكثر أو أشد فیتعين، و كذلك إذا تنجس موضعان من ثوبه.

### المسألة ١٦٨

إذا تنجس بدن المكلف أو ثوبه، ولديه من الماء ما يكفي لتطهير النجاسة أو لطهارته من الحدث، فان استطاع أن يتوضأ أو يغتسل و يجمع غسالة وضوئه أو غسله في إناء و شبهه فيطهر بها النجاسة تعين عليه ذلك، و ان لم يمكنه تطهر بالماء من النجاسة، و تیمم بدلا عن الوضوء أو الغسل و الأحوط استحبابا ان يطهر النجاسة أولا ثم يأتي بالتيمم بعد ذلك.

### المسألة ١٦٩

إذا سجد على الموضع النجس جاهلا أو ناسيا فالأحوط لزوم الإعادة

### المسألة ١٧٠

لا يجوز أكل النجس و لا المتنجس و لا شربهما، و يجوز الانتفاع بهما فيما لا يشترط فيه الطهارة.

### المسألة ١٧١

لا يجوز بيع الأعيان النجسة للاستعمال المحرم، وقد تقدم ان الأحوط المنع من بيع الميتة والعذرات النجسة مطلقا، واما المنتجات فيجوز بيعها إذا وجدت لها منفعة محللة يعتد بها الناس و يبذلون بإزائها المال.

### المسألة ١٧٢

لا- يجوز- على الأحوط- ان يكون الشخص سببا لأكل الآخريين الشيء النجس أو المتنجس أو شربه، أو يكون سببا لاستعمالهم النجس أو المتنجس في الأعمال التي تشترط فيها الطهارة، فإذا باع شيئا نجسا كلمة التقوى، ج ١، ص: ٥٢  
أو متنجسا وجب عليه أن يعلم المشتري بالنجاسة على الأحوط، وكذلك إذا وهبه أو أجره أو أعاره، فإذا أحضر لضيفه أو لأهل بيته أو لغيرهم طعاما، ثم علم بنجاسته فالأحوط وجوب إعلامهم بل لا يخلو من قوة.

### المسألة ١٧٣

لا يجب على المكلف ان يعلم الآخرين بالنجاسة إذا رآها في طعامهم أو شرابهم أو ثيابهم التي يصلون فيها و لم يكن هو السبب الذي أعد لهم تلك الأشياء النجسة.

### المسألة ١٧٤

لا- يجوز له ان يطعم الأطفال الأعيان النجسة أو المتنجسة أو يسقيهم إياها، و لا يجوز له- على الأحوط- ان يكون سببا لشيء من ذلك، و لا يجب عليه منعهم منها إذا لم يكن هو السبب لها إلا في المسكرات و تناول الأعيان النجسة فالظاهر وجوب الردع.

### المسألة ١٧٥

يحرم تنجيس المساجد و تنجيس بنائها و سقفها و أساطينها و أرضها و بلاطها و آلاتها، و فرشها، و يحرم إدخال النجاسة غير المتعدية إليها إذا أوجب ذلك هتك حرمة المسجد، و يجوز إدخال النجاسة غير المتعدية إذا كانت من توابع الداخل، فيجوز للمسلس و المبطن و المستحاضة و ذى الجروح و القروح ان يدخلوا المسجد إذا كانت النجاسة في أبدانهم و ثيابهم غير متعدية، بل يستحب لهم دخوله للصلاة فيه و نحوها.

### المسألة ١٧٦

يجب تطهير المساجد إذا تنجست أو تنجس شيء من أجزائها و أدواتها و آلاتها التي أشرنا إليها في المسألة المتقدمة. حتى أطراف جدرانها الداخل منها و الخارج على الأحوط، بل لعله الأقوى إذا كانت أرض الجدار من المسجد الا ما كان الواقف قد جعله خارجا عن المسجدية فلا يجب تطهيره إذا تنجس.

و وجوب تطهير المساجد عن النجاسة فوري فلا يجوز التأخير بما ينافي الفوريه عرفا. و يجب تقديمه على الصلاة إذا وجد النجاسة في كلمة التقوى، ج ١، ص: ٥٣

المسجد، و قد حضر وقت الصلاة، فإذا ترك إزالة النجاسة و قدم الصلاة مع سعة وقتها أثم بذلك، و ان كانت صلاته صحيحة على الأقوى، و لا يخلصه من الإثم ان يصلى فى مكان آخر.

و إذا اشتغل أحد بتطهير النجاسة و كان قادرا على ذلك جاز لغيره ان يبادر إلى الصلاة، و ان لم يتم الأول عمله بل و ان لم يبدأ به ما لم يكن متراخيا فى تأديته الواجب.

بصرى بحراني، زين الدين، محمد امين، كلمة التقوى، ٧ جلد، سيد جواد وداعى، قم - ايران، سوم، ١٤١٣ هـ ق

كلمة التقوى؛ ج ١، ص: ٥٣

و إذا كان وقت الصلاة ضيقا و جب تقديمها.

### المسألة ١٧٧

إذا علم بنجاسة المسجد و هو فى أثناء الصلاة و جب عليه إتمامها إذا كان ذلك لا ينافي الفورية العرفية لإزالة النجاسة، و الا أبطل صلاته مع سعة وقتها و بادر إلى إزالة النجاسة، و خصوصا إذا كان عالما بالنجاسة قبل الصلاة ثم غفل و صلى، و لكنه إذا ترك الإزالة و أتم صلاته كانت صحيحة على اى حال.

### المسألة ١٧٨

و جوب إزالة النجاسة عن المسجد كفاي يعم من علم بها من المكلفين القادرين و لا يختص بمن نجسها أو كان سببا لتنجيسها، و إذا توقف تطهيره من النجاسة على مال و جب بذله إلا إذا أوجب الحرج أو الإضرار بحاله، و لا يضمه من كان سببا للتنجيس.

### المسألة ١٧٩

إذا توقف تطهير المسجد من النجاسة على حفر أرضه أو تخريب شىء منه و جب ذلك إذا كان الحفر أو التخريب يسيرا لا- يضر بالمسجد و لا يمنع من الصلاة فيه، و و جب ذلك أيضا إذا وجد متبرع بطم أرضه و تعمیر خرابه و ان كان كثيرا، و الا فهو مشكل بل ممنوع.

### المسألة ١٨٠

إذا استلزم تطهير المسجد من النجاسة ان يتنجس بعض المواضع الطاهرة منه، فلا مانع منه إذا طهر بعد ذلك.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٥٤

**المسألة ١٨١**

لا- فرق بين المسجد العامر وغيره في الحكم، فيحرم تنجيسه إذا كان خراباً و يجب تطهيره إذا تنجس، و إذا غضب المسجد فجعل طريقاً أو داراً أو غير ذلك، ففي عموم الحكم له اشكال و لا يترك الاحتياط.

**المسألة ١٨٢**

إذا علم بنجاسة أحد المسجدين و جب عليه تطهيرهما معاً، و كذلك إذا علم بنجاسة أحد الموضعين من المسجد.

**المسألة ١٨٣**

إذا لم يستطع المكلف تطهير المسجد بنفسه و جب عليه ان يعلم غيره بالنجاسة إذا احتل حصول التطهير بإعلامه.

**المسألة ١٨٤**

و بحكم المساجد المشاهد المشرفة فيحرم تنجيس أرضها و بنائها و بلاطها، و يحرم تنجيس القبور المعظمة و ما عليها من صناديق و أضرحة، و ثياب، و ما حولها من حرم و أروقة، و يجب تطهيرها من النجاسة- على الأحوط- و خصوصاً إذا استلزم بقاؤها المهانة و ان لم توجب هتكا لحرمة المشهد.

و كذلك الحكم في المصحف الشريف فيجب تطهير ورقه و خطه إذا عرضت له النجاسة بل يجب تطهير جلده و غلافه إذا استلزم بقاء النجاسة مهانة المصحف و هي أعم من الهتك كما ذكرنا.

و تحرم كتابته بالحبر النجس، و إذا كتب به و جب محوه فإذا لم يمكن محوه و جب تطهير ظاهره.

و كذلك التربة الحسينية و تربة الرسول (ص) و سائر الأئمة (ع) المأخوذة من قبورهم فيجرى فيها حكم المشاهد المتقدم.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٥٥

**المسألة ١٨٥**

و جب تطهير المصحف كفاثي يعم من علم من المكلفين القادرين، و لا يختص بمن نجسه، و إذا استلزم تطهيره صرف مال و جب بذله إلا إذا أوجب الحرج و الإضرار بحاله و لا يضمنه من نجسه كما تقدم في حكم المسجد.

**الفصل الحادى عشر ما يعنى عنه فى الصلاة من النجاسات****المسألة ١٨٦**



الأول مما يعنى عنه فى الصلاة دم الجروح و القروح حتى تبرأ، فتصح الصلاة فيه، سواء كان الدم قليلا أم كثيرا، و سواء كان فى ثوب المصلى أم فى بدنه، و سواء أمكن للمصلى نفسه ان يتطهر من الدم أو يبدل الثوب النجس بلا مشقة عليه فى ذلك أم لا. نعم، يشترط فى العفو عنه أن يكون التطهر من الدم أو تبديل الثوب النجس مما يشق على نوع الناس و ان لم يكن شاقا على المكلف ذاته كما قلنا، فيجب التطهر منه أو تبديل الثوب إذا كان غير شاق على نوع الناس، الا إذا لزم منه الحرج على المكلف نفسه فيسقط عنه ذلك بمقدار ما يرفع الحرج.

و على هذا فيكفى فى العفو عن دم الجروح و القروح وجود احدى المشقتين فيه، أما المشقة على نوع الناس، و إذا تحققت هذه حكم بالعفو عن الدم مطلقا كما ذكرنا، و اما الحرج و المشقة على المكلف خاصة، و إذا تحققت هذه حكم بالعفو عن الدم بمقدار ما يرتفع به الحرج.

### المسألة ١٨٧

لا- يجب منع دم الجروح و القروح عن التعدى عن محله، نعم، الأ-حوط شد الجرح أو القرحة إذا كان شده متعارفا، و يشمل الحكم بالعفو ما يتعدى من الدم إلى أطراف موضع الجرح أو القرحة التى

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٥٦

يتعارف تعدى الدم إليها فى مثل ذلك الجرح و الى اللباس المتصل بها، و لا يشمل ما خرج عن المتعارف سواء تعدى بنفسه أو بالمسح عليه باليد أو الخرقه الملوثتين.

و لا يعنى عما ينفصل من دم الجرح أو القرحة عن البدن أو الثوب، و ان عاد بعد ذلك إليهما، و إذا نزع الثوب الملوث بالدم ثم لبسه فى وقت آخر فالعفو عن الصلاة فيه لا يزال باقيا ما دام ذلك الجرح باقيا.

### المسألة ١٨٨

يعنى عن القيح المتنجس الذى يخرج مع دم القروح، و عن الدواء الذى يوضع على الجرح أو القرحة فيصيبه الدم، و عن العرق الذى يخرج من الموضع فيلاقي الدم أو الجرح.

و لا يعنى عن الرطوبات الخارجية التى قد تلاقى الدم أو موضع الجرح، و تتعدى إلى الأطراف فيجب التطهر منها الا إذا لزم الحرج بذلك أو الضرر.

### المسألة ١٨٩

يجب تطهير اليد إذا أصابها دم الجروح أو باشر بها الموضع فى مقام العلاج، و لا يشملها العفو و كذلك يجب تطهير الأطراف إذا نجسها بالمسح باليد الملوثة و كانت خارجة عن الحدود المتعارفة لذلك الجرح.

### المسألة ١٩٠

لا يعفى عن دم الرعاف، و في العفو عن دم البواسير نظر، سواء كانت داخله أم خارجه، و كذا القروح و الجروح الباطنية التي يخرج دمها الى الظاهر.

### المسألة ١٩١

إذا تعددت القروح أو الجروح و تقاربت في الموضع بحيث عدت قرحا واحدا في نظر أهل العرف لحقها حكم القرحة الواحد، فإذا برىء بعضها لم يجب تطهيره، و لم يزل العفو عنه باقيا حتى يبرأ الجميع.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٥٧

و إذا تباعدت مواضعها بحيث يراها أهل العرف قروحا متعددة، اختص كل واحد منها بحكم نفسه، فإذا برىء بعضها لزم تطهير موضعه و اختص العفو بالقرحة الذي لم يبرأ بعد.

### المسألة ١٩٢

الثاني مما يعفى عنه في الصلاة: الدم الذي يكون أقل من سعة الدرهم في بدن المصلي أو ثيابه، فتصح الصلاة فيه، سواء كان من دمه أم من دم غيره من الناس و الحيوان، و سواء كان مجتمعا أم متفرقا، و لا يشمل الحكم دم الميتة، و لا دم نجس العين، و لا دم الحيوان غير مأكول اللحم، و لا دم الحيض، بل و لا دم الاستحاضة و النفاس على الأحوط، فلا يعفى عن شيء من ذلك، و لا يعفى عن الدم المتفرق إذا بلغ مجموعه سعة الدرهم.

و الأحوط في تحديد ذلك ان يكون قطرة بطول عقد السبابة.

### المسألة ١٩٣

إذا تفسى الدم من أحد وجهي الثوب الى الوجه الآخر منه، فان كان الثوب ذا طبقات فالظاهر تعدد الدم، فإذا بلغ المجموع منه سعة الدرهم أو زاد عليه لم يعف عنه، و كذلك على الأحوط إذا كان الثوب غليظا، و إذا كان الثوب رقيقا أو متوسطا فهو دم واحد.

### المسألة ١٩٤

المتنجس بالدم لا يلحقه حكم الدم، فلا يعفى عما دون الدرهم منه في الصلاة، و كذلك إذا اختلط الدم بغيره من المائعات فلا يعفى عما دون الدرهم منه.

نعم، إذا كان الدم في الثوب أو البدن أقل من الدرهم، و وقعت عليه بعض الرطوبات من عرق أو ماء أو غيرهما و لم تتعد النجاسة بذلك عن محل الدم ثم جفت الرطوبة و ذهبت عينها فالظاهر بقاء العفو عنه في هذه الصورة.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٥٨

### المسألة ١٩٥

إذا كان الدم أقل من سعة الدرهم و شك الإنسان في انه من الدم الذى يعفى عن مقداره فى الصلاة أم هو من المستثنيات التى لا يعفى عنها بنى على العفو، و كذلك الحكم إذا شك فى ان الدم بقدر ما يعفى عنه فى الصلاة أم هو أكثر فالظاهر العفو الا ان تكون حالة الدم السابقة هى الكثرة فيستصحب عدم العفو.

### المسألة ١٩٦

إذا زالت عين الدم و لم تطهر نجاسته فالظاهر بقاء حكم العفو عنه إذا كان دون الدرهم.

### المسألة ١٩٧

لا يرتفع حكم العفو عن الدم إذا وقع عليه دم آخر و كان المجموع دون سعة الدرهم و ان أصبح الدم غليظا.

### المسألة ١٩٨

لا- يعفى عن الدم إذا وقعت عليه نجاسة أخرى و ان لم تتعد عن موضع الدم، و ان زالت عين النجاسة الثانية، بل و ان فرض عدم وصولها الى الثوب كما إذا جمد الدم فكان حائلا عن وصول النجاسة الثانية الى الثوب.

### المسألة ١٩٩

الثالث مما يعفى عنه فى الصلاة: ما لا تتم الصلاة فيه وحده، و المراد به ما لا يستر العورتين من الملابس، كالجورب و النعل و التكة و القلنسوة و الخاتم و السوار و الخلخال، و منه العمامة إذا خيطت بعد لفها فأصبحت كالقلنسوة فتصح الصلاة فى هذا كله إذا كان نجسا، بشرط ان لا- يكون متخذًا من أجزاء الميتة، و لا- من أجزاء نجس العين، و ان لا- تكون النجاسة فيه من غير مأكول اللحم إذا كانت عينية.

### المسألة ٢٠٠

الرابع مما يعفى عنه فى الصلاة: المحمول المتنجس، سواء كان مما

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٥٩

لا تتم الصلاة به منفردا كالساعة و السكين و النقود أم كان مما تتم فيه الصلاة كما إذا حمل الثوب المتنجس فى جيبه فتصح صلاته على الظاهر.

و لا يعفى على الأحوط عن المحمول إذا كان متخذًا من الأعيان النجسة أو مما تحله الحياة من أجزاء الميتة، و كذا إذا كان من أجزاء ما لا يؤكل لحمه و ان كان طاهرا، فلا يحمل شيئا من ذلك فى الصلاة، و ان كان مما لا تتم فيه الصلاة كحافظة النقود تكون من جلد

الميتة أو جلد غير المأكول.

### المسألة ٢٠١

الخامس مما يعفى عنه فى الصلاة ثوب الأم التى تربي طفلها إذا لم يكن لها ثوب غيره، فيصح لها ان تصلى بثوبها إذا تنجس ببول الطفل، سواء كان الطفل ذكرا أم أنثى، بشرط ان تغسل الثوب كل يوم مرة واحدة، و كذلك ذات الثياب المتعددة إذا كانت محتاجة إلى لبس الثياب جميعا دفعة واحدة لبرد أو لغيره، و ليس لهن بديل، فإذا غسلتهن مرة واحدة فى اليوم صح لها ان تصلى فيهن و ان كن نجسات.

و يختص الحكم بالأم، فلا يشمل غيرها من النساء أو الرجال، و يختص بالعفو عن تنجس ثوبها ببول الطفل فلا يعفى عن تنجس بدنها بالبول، و لا يعفى عن تنجس ثوبها بغائطه و لا سائر نجاساته.

### المسألة ٢٠٢

الأحوط لها ان توقع غسل ثوبها نهارا و تتخير بين ساعاته، و إذا لم تغسل ثوبها فى اليوم مرة فصلواتها فيه مع النجاسة باطله على الأحوط.

و لا يعفى عن نجاسة ثوب الأم إذا كان بول الطفل متواترا إلا إذا لزم الحرج أو الضرر.

### المسألة ٢٠٣

السادس مما يعفى عنه: كل نجاسة فى الثوب أو البدن يكون المكلف مضطرا إلى الصلاة معها إذا كان اضطرا مستمرا فى جميع الوقت.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٦٠

### المسألة ٢٠٤

إذا شرب الخمر أو أكل الميتة أو الشئ النجس مضطرا أو عامدا و لم يمكنه قيئه عفى عن نجاسته فى الصلاة لأنه يصبح من البواطن، و كذلك الدم الذى يدخله فى عروقه، و العظم النجس الذى يجبر به عظمه إذا اكتسى بعد ذلك لحما، و الخيط المتنجس الذى يخاط به لحمه فى العمليات الجراحية إذا نبت عليه اللحم أو ستره الجلد يعفى عنها فى الصلاة لأنها من البواطن، بل يعفى عنها قبل ذلك إذا كان مضطرا.

### الفصل الثانى عشر فى المطهرات

#### إشارة

و هي أمور:

## [الأول من المطهرات: الماء.]

### المسألة ٢٠٥

الأول من المطهرات: الماء.

و هو يطهر كل متنجس يقبل التطهير، الا الماء المضاف النجس فإنه لا يطهر به الا إذا استهلك في الماء المعتصم حتى انعدمت صفة الإضافة منه و أصبح الجميع ماء مطلقا، فإنه يحكم عليه بالطهارة، و قد تقدم بيان ذلك في المسألة السابعة. و كذلك الحكم في سائر المائعات إذا تنجست، فان الماء لا يطهرها إلا إذا استهلك في الماء المعتصم و انعدمت أوصافها الخاصة و أصبح الجميع ماء مطلقا. و قد تقدم في أحكام المياه تفصيل القول في تنجس الماء و كيفية تطهيره إذا تنجس فلتراجع تلك المباحث، و لتراجع المسألة الثانية عشرة، و التاسعة عشرة و المسألة العشرون، و الثانية و العشرون على الخصوص.

### المسألة ٢٠٦

يشترط في حصول التطهير بالماء ان تزول عين النجاسة عن الشيء المتنجس حتى الاجزاء الصغار منها، و لا يعتبر زوال رائحة النجاسة و لا لونها و لا سائر أوصافها إذا علم بزوال العين، فلا يضر بقاء لون الدم  
كلمة التقوى، ج ١، ص: ٦١  
أو رائحة الغائط مثلا إذا زالت عينهما، الا ان يشك في زوال العين فلا تتحقق الطهارة.  
و لا- يعتبر ان يكون زوال النجاسة بالغسل بالماء، فإذا أزيلت عينها بمزيل آخر ثم غسل المتنجس بالماء على الوجه المطلوب تحقق التطهير.

### المسألة ٢٠٧

يشترط في التطهير بالماء ان يكون الماء طاهرا، و لا يضره ان يحكم بنجاسته بوضوله إلى الشيء المتنجس إذا كان ماء قليلا فإذا تم غسله به على الوجه المطلوب حكم بطهارة الشيء و ان أصبح الماء المغسول به نجسا، فالمراد بالشرط ان يكون الماء طاهرا قبل استعماله في التطهير و ان لا- تطرأ عليه نجاسة أخرى حين الاستعمال، و على هذا فلا- يصح التطهير بغسالة سائر النجاسات عدا ماء الاستنجا كما تقدم بيانه في الماء المستعمل.

### المسألة ٢٠٨

يشترط في حصول التطهير بالماء ان يكون الماء مطلقا، فلا- تتحقق الطهارة بالغسل بالماء المضاف و ان طرأت عليه الإضافة حين الاستعمال، فإذا تنجس الثوب المصبوغ و أريد تطهيره بالماء القليل اشترط في طهارته ان يكون الماء مطلقا حتى حال عصر الثوب من الغسالة، و نتيجة ذلك ان الماء إذا تلون بالصبغ و خرج بذلك عن الإطلاق لم تتحقق الطهارة للثوب ما دام كذلك الى أن يخف اللون بتكرار الغسل و يحصل الشرط، و ان غسل بالماء المعتصم كفى في طهارته أن يستولى الماء على جميع أجزائه و هو مطلق، و لم يضره ان يصبح الماء مضافا بعد عصره، و لا يتنجس الماء المضاف بذلك.

## المسألة ٢٠٩

يشكل بل يمنع تطهير القند بالماء القليل إذا تنجس ظاهره فضلا عما إذا تنجس باطنه، وكذلك السكر والملح، وكل شيء لا ينفذ فيه الماء حتى يكون مضافا، بل يحكم بنجاسة باطنه أيضا بوصول الماء المضاف المتنجس إليه، و يمنع كذلك تطهيره بالماء المعتصم إذا تنجس

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٦٢

باطنه، نعم، إذا تنجس ظاهره فقط و طهر بالماء المعتصم طهر ظاهره بمجرد استيلاء الماء عليه و لم يضره ان يكون الماء مضافا بعد ذلك و ان نفذ إلى أعماقه لأنه طاهر كما تقدم.

و إذا تنجس ظاهر النبات (و هو القطع المعروفة التي تعمل من السكر) فيمكن غسله بالماء القليل إذا علم ان الماء لا يزال مطلقا الى حين انفصال الغسالة عنه كما يمكن غسله بالماء المعتصم، و إذا تنجس باطنه فهو غير قابل للتطهير، و كل مائع يتنجس ثم يجمد فان باطنه غير قابل للتطهير.

## المسألة ٢١٠

لا- يعتبر ذلك الشيء حين غسله أو فركه باليد إلا- إذا توقف على ذلك زوال عين النجاسة عنه أو زوال بعض الحواجب التي تمنع وصول الماء إليه أو توقف عليه نفوذ الماء الطاهر في أعماق الشيء المغسول سواء كان التطهير بالماء المعتصم أم بالماء القليل، و سواء كان الشيء المغسول من الأواني أم الفرش و الثياب أم غيرها.

## المسألة ٢١١

يشترط في التطهير بالماء القليل ورود الماء على النجاسة على الأحوط، فلو جعل الماء في طشت ثم وضع فيه الثوب المتنجس في غير الغسلة المزيلة للنجاسة لم يحكم بطهارة الثوب بغسله به على الأحوط، بل حكم بنجاسة الماء و الطشت بملاقاة الثوب و إذا وضع الثوب النجس في الطشت ثم صب الماء عليه و غسل به ثم عصر الثوب و أريقت الغسالة طهر الثوب إذا كان متنجسا بغير البول. و ان كان متنجسا بالبول غسل مرة ثانية فصب عليه الماء و غسل به ثم عصر و أخرجت الغسالة فإذا فعل ذلك طهر ذلك الثوب بالعصر و طهر الإناء بعد إخراج الغسالة بالتبعية، و لا بد من إزالة عين النجاسة قبل ذلك إذا كانت موجودة.

و إذا كان الإناء نجسا قبل غسل الثوب فيه فلا بد من ان يغسل ثلاثا على وجه يستولى الماء الطاهر في كل مرة على الثوب النجس و على جميع

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٦٣

الأطراف النجسة من الإناء، و يعصر الثوب و تراق الغسالة يغسل ذلك في كل مرة، فإذا تم ذلك طهر الثوب و الإناء، و إذا لم يعم الغسل أطراف الإناء النجسة بقى الموضوع الذي لم يتم غسله نجسا، فإذا لاقاه الثوب بعد إخراجه من الإناء تنجس أيضا.

## المسألة ٢١٢

يشترط في التطهير بالماء القليل ان تنفصل الغسالة عن الشيء المغسول على الوجه المتعارف، فإذا كان الشيء مما لا ينفذ فيه الماء كجسد الإنسان، فغسالته التي يعتبر انفصالها هي ما كان من الماء في معرض الانفصال بالفعل عن الشيء المغسول، فبقية الماء التي يتأخر انفصالها عن الجسم و هي في طريقها الى الانفصال بالفعل تكون من الغسالة التي لا يتحقق الطهر الا بانفصالها، و ان انفصل قبلها غالب الماء.

و إذا كان الشئ مما ينفذ فيه الماء كالثياب و الفراش و الوسائد و نحوها، فلا بد من إخراج الغسالة منه على الوجه المتعارف في مثله بالعصر أو ما يقوم مقامه من الضغط أو التثقيب عليه أو دوسه بالرجل و نحو ذلك، و لا تكفى - على الأحوط - متابعة صب الماء عليه حتى يخرج الماء الأول.

و إذا كان الشئ مما يرسب فيه الماء و لا يقبل العصر كالصابون و الطين و الخزف و الخشب و الخبز فالأحوط أن يطهر بالماء المعتصم، سواء تنجس ظاهره أم باطنه، و إذا وجدت عين النجاسة في باطنه كأجزاء البول مثلا فلا بد من تجفيفه أولا أو إبقائه في الكثير أو الجارى مدة حتى يعلم بزوال أجزاء النجاسة و غلبه الماء الطاهر عليها.

و لا يبعد إمكان تطهيره بالماء القليل أيضا إذا زالت عنه عين النجاسة بالتجفيف و غلب الماء الطاهر على جميع أجزائه المتنجسة فأزال قذارتها، و لكن إحراز غلبة الماء الطاهر عليها مشكل فالأحوط الاقتصار في تطهيره على الماء المعتصم في صورة تنجس باطنه، فضلا عن صورة وجود أجزاء النجاسة فيه، و كذلك الحكم في الأرز و الماش و سائر الحبوب إذا تنجست، و إذا نفذ فيها الماء النجس، و في اللحم إذا طبخ بالماء النجس أو تنجس

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٦٤

بعد طبخه فالأحوط الاقتصار في تطهيرها جميعها على الماء المعتصم في صورة تنجس باطنها فضلا عن صورة وجود الماء النجس فيها.

### المسألة ٢١٣

يشترط في تطهير نجاسة البول بالماء القليل تعدد الغسل، من غير فرق بين الثوب و البدن و الفراش و الأرض و غيرها، و سواء كان بول انسان أم حيوان، و سواء كان الإنسان مسلما أم كافرا، و سواء كان الحيوان طاهرا أم نجس العين، فلا بد من غسل المتنجس به مرتين، و لا تعد الغسلة المزيله للنجاسة منهما، و ان استمر في الصب بعد زوال عين النجاسة على الأحوط في هذه الصورة. و يستثنى من ذلك بول الرضيع غير المتغذى بالطعام إذا كان ذكرا فيكفى في التطهير منه الصب عليه مرة واحدة على وجه يستولى الماء الطاهر على جميع أجزاء النجس بحيث يوجب زوال عين النجاسة أو استهلاكها في الماء الطاهر، و لا يعتبر فيه التعدد و لا يعتبر العصر و ان كان أحوط.

و لا يعتبر التعدد في تطهير غير البول من النجاسات في ما عدا الأواني و سيأتي بيان حكمها ان شاء الله تعالى.

### المسألة ٢١٤

المدار في استثناء بول الرضيع من الحكم المذكور ان يكون الطفل رضيعا ذكرا غير معتاد للتغذى بالطعام، فيكفى الصب مرة في بول الطفل الرضيع غير المعتاد للطعام و ان تجاوز الحولين و لا ينافى ذلك ان يتغذى بالطعام نادرا.

و لا يستثنى بول الأنثى على الأحوط و لا بول الرضيع الذكر إذا اعتاد الغذاء بالطعام و ان كان في الحولين، و لا يستثنى بول الرضيع إذا كان اللبن الذى يتغذى به لبن كافرة، و لا بول الطفل المتولد من كافرين، و لا بول الطفل المغتذى بلبن الحيوان أو باللبن الصناعى على الأحوط في ذلك كله.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٦٥

### المسألة ٢١٥

يشترط تعدد الغسل في الأواني إذا تنجست و أريد تطهيرها بالماء القليل.

فإذا تنجس الإناء بغير الولوج و ما هو بحكمه وجب غسله ثلاث مرات بحيث يستولى الماء الطاهر في كل مرة على جميع الأطراف النجسة من الإناء ثم تراق الغسالة، و هكذا حتى يتم غسله ثلاث مرات، و لا تعد الغسلة المزيله للنجاسة كما تقدم في المسألة السابقة و ان استمر الصب بعد زوال عين النجاسة على الأحوط.

و إذا تنجس الإناء بولوج الكلب فيه و هو شربه بلسانه من الماء أو المائع الموجود فيه، وجب تعفيره بالتراب أولاً فيمزج التراب الطاهر بمقدار من الماء و يغسل به جميع أطراف الإناء النجسة ثم يزال أثره بالماء ثم يغسل بعد ذلك بالماء مرتين. و كذلك الحكم إذا طلع الإناء بلسانه من غير شرب أو صب فيه ماء الولوج أو وقع فيه لعاب فم الكلب على الأحوط.

و إذا تنجس الإناء بشرب الخنزير فيه وجب غسله سبع مرات، و كذلك الحكم إذا وجد فيه بالجرذ ميتا فيجب غسله سبعا و الجرذ هو الكبير من الفأرة البرية.

### المسألة ٢١٦

إذا تنجس الإناء فيمكن تطهيره بالماء القليل بأن يملأ ماء ثم يفرغ منه ثلاث مرات أو يجعل فيه الماء ثم يدار فيه باليد أو بآلة غيرها حتى يصل الى جميع أطرافه ثم يخرج منه ماء الغسالة يفعل ذلك ثلاث مرات.

و يمكن ان يصب الماء عليه و يتدنى بالأعلى مستديرا على جميع أطرافه الى أن ينتهي إلى الأسفل، أو يتدنى بالأسفل منه مستديرا كذلك حتى ينتهي إلى الأعلى ثم تخرج الغسالة، يصنع كذلك ثلاث مرات.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٦٦

و إذا كان المتنجس حوضاً أو من الأواني الكبيرة المثبتة أخرجت الغسالة منه بنزح و نحوه، و الأحوط تطهير آله إخراج الغسالة كل مرة، كما ان الأحوط ان يبادر إلى إخراج الغسالة بعد كل غسلة.

و لا يضر وقوع بعض القطرات من ماء الغسالة في الحوض أو الإناء بسبب النزح كما لا يضر الفصل بين الغسلات الثلاث.

### المسألة ٢١٧

لا تجب الموالة بين الغسلات في ما يجب فيه تعدد الغسل، فإذا غسل الثوب المتنجس بالبول مرة في اليوم و غسله مرة أخرى في اليوم الثاني كفى في طهارته، و كذلك الإناء المتنجس إذا غسله ثلاثا في كل يوم مرة.

و تجب المبادرة العرفية - على الأحوط - في إخراج الغسالة عن الشيء المغسول بالماء القليل، فإذا غسل الثوب المتنجس بالماء القليل فلا بد من المبادرة إلى عصره، و إذا غسل الإناء أو الحوض المتنجس بالماء القليل فلا بد من المبادرة إلى إخراج غسالته بالافراغ أو النزح على الأحوط كما تقدم.

### المسألة ٢١٨

لا يكفى غير التراب عنه في تطهير الإناء من ولوغ الكلب فيه، فلا يكفى تعفيره بالرماد أو الأشنان أو نحوهما، و في تعفيره بالرمال اشكال.

و لا بد من أن يكون تراب التعفير طاهرا قبل استعماله فلا يكفى إذا كان نجسا، و لا بد من ان يكون تعفير الإناء بالتراب قبل غسله بالماء فإذا غسله قبل التعفير لم يطهر.

### المسألة ٢١٩



إذا ولغ الكلب في الإناء أكثر من مرة كفى في تطهيره ان يعفر مرة واحدة، و كذا إذا ولغ في الإناء، أكثر من كلب واحد.

### المسألة ٢٢٠

لا يختص حكم التعفير من ولوغ الكلب بالظروف، بل يعم الأواني

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٦٧

و غيرها مما يكون فيه فضل الكلب يعنى سؤره الباقي بعد ولوغه- كما فى صحيحه أبى العباس- وهى دليل الحكم فى المسألة. فإذا اجتمع الماء على قطعة حجر أو قطعة حديد أو نحاس و نحوها فولغ منه الكلب لم يطهر الا بالتعفير و كذلك إذا ولغ من حوض صغير.

نعم لا- يشمل الحكم مثل الأرض و الحصر و الثياب و شبه ذلك مما لم تجر العادة بتنظيفه بالتراب، فإذا اجتمع عليها شىء من الماء فولغ منه الكلب لم يجب تعفيره.

### المسألة ٢٢١

لا- يطهر الإناء المتنجس بالولوغ إلا إذا صدق فى نظر العرف انه غسله بالتراب، فإذا كان الإناء ضيقا فان صدق ذلك بأن وضع فيه مقدارا من التراب و مزجه بمقدار من الماء ثم حركة فى الإناء حتى وصل الى جميع أطرافه ثم أزال أثره بالماء كفى و غسله بعد ذلك بالماء مرتين كما تقدم، و إذا لم يمكن ذلك بقى الإناء على نجاسته.

### المسألة ٢٢٢

ماء الغسالة قبل انفصاله من الشىء المغسول لا ينجس ما يجرى عليه من الموضع الطاهر المتصل بموضع الغسل، فإذا غسل الموضع النجس من الثوب، لم ينجس الموضع المتصل به من الثوب و ان وصل اليه ماء الغسالة، و كذلك فى البدن و غيرها، فإذا انفصل ماء الغسالة من الشىء نجس ما يلاقيه.

### المسألة ٢٢٣

إذا طهر الشىء المتنجس بالماء المعتصم لم يجب انفصال ماء الغسالة عنه، فلا يجب عصره إذا كان مما يعصر كالثياب و الفرش و الوسائد، و لا- يلزم إخراج الغسالة عنه إذا كان اناء أو حوضا، و لا- يجب فيه التعدد إذا كان مما يجب تعدد غسله فى الماء القليل كالمتنجس بالبول و الأواني المتنجسة، نعم لا بد من تعفيره بالتراب قبل غسله بالماء المعتصم إذا كان متنجسا بولوغ الكلب و قد تقدم بيان ذلك فى المسألة الثامنة و الأربعين و المسألة السابعة و الخمسين.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٦٨

و إذا تنجس باطنه كفى فى تطهيره ان يبقى فى الماء المعتصم حتى يستولى الماء الطاهر على جميع الأجزاء النجسة منه، و إذا وجدت عين النجاسة فى باطنه كأجزاء البول مثلا فلا بد من تجفيفه أولا أو إبقائه فى الماء المعتصم مدة حتى يعلم بزوال أجزاء النجاسة و غلبة الماء الطاهر عليها، فإذا شك فى زوال أجزاء النجاسة من باطنه بنى على انها لا تزال باقية.

و كذلك إذا شك فى وصول الماء الطاهر الى الأجزاء النجسة فى الباطن بنى على عدم وصوله إليها و حكم ببقاء النجاسة.

### المسألة ٢٢٤

التنور المتنجس يمكن تطهيره بصب الماء الطاهر على أعلى موضع النجاسة حتى يعم الموضع كله الى تحت و تبقى أرض التنور نجسة باجتماع الغسالة فيها، و يمكن ان يحفر لها قبل ذلك حفرة في أرض التنور، فإذا اجتمعت الغسالة فيها و جفت طمها بتراب أو طين طاهر، و إذا تنجس التنور كله صب الماء عليه من الأعلى مستديرا حتى يعم جميع أجزائه إلى الأسفل و صنع بالغسالة كما تقدم، و إذا تنجس بالبول غسله كذلك مرتين.

و كذلك الأرض الصلبة إذا تنجست بغير البول و أجرى عليها الماء حتى استولى على موضع النجاسة حكم بطهارتها، و بقي موضع الغسالة نجسا إذا لم تنفصل إلى بالوعة و نحوها أو يحفر لها حفرة ثم تطم، و إذا تنجست بالبول أجرى عليها الماء مرتين. و يكفي في انفصال الغسالة ان ترسب في أعماق الأرض إذا كانت رخوة بحيث تعد الغسالة غير متصلة بالظاهر عرفا فيطهر الظاهر و يبقى الباطن نجسا.

و إذا كان التطهير بماء الأنابيب المتعارفة أو بماء معتصم آخر طهر التنور و الأرض بإجرائه على موضع النجاسة و لم يحتج الى تعدد و لم يحكم بنجاسة الغسالة.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٦٩

### المسألة ٢٢٥

إذا تنجست النعل و غسلت بالماء القليل فلا بد من عصرها إذا كان الجلد أو الخيوط رخوة يرسب فيها الماء، و لا يحتاج الى ذلك إذا غسلت بالماء الكثير.

### المسألة ٢٢٦

الذهب و الفضة و ما سواهما من الفلزات إذا أذيت و صبت في الماء النجس لم يحكم بنجاسة باطنها حتى يعلم بانتشار أجزائها حين الملاقاة بل يحكم بنجاسة ظاهرها فحسب، فيلزم تطهير ظاهرها إذا أريد استعمالهما. و إذا كان متنجسا فأذيت تنجس ظاهره و باطنه، و كان باطنه غير قابل للتطهير، فإذا طهر ظاهره صح استعماله حتى في الطبخ إذا كان من النحاس مثلا. و يجب تطهيره كلما شك في بروز جزء من باطنه بالاستعمال.

### المسألة ٢٢٧

ما يصوغه الكافر من الحلى لا يحكم بنجاسته حتى يعلم بأن الكافر لاقاه مع الرطوبة المسرية، فإذا علم بذلك و أريد استعماله لزم تطهير ظاهره.

و إذا كان متنجسا فأذيت حكم بنجاسة باطنه و ظاهره و كان باطنه غير قابل للتطهير كما تقدم، فإذا طهر ظاهره صح استعماله، و لكن يجب تطهيره كلما شك في صيرورة الباطن ظاهرا بالاستعمال كما تقدم.

### المسألة ٢٢٨

اللحوم و الشحوم يمكن تطهيرها بالماء الكثير و بالماء القليل إذا أجرى عليها على الوجه المطلوب فاستولى عليها الماء الطاهر ثم أريقت الغسالة، و لا تمنع دسومتها من تطهيرها إلا إذا تكاثفت الدسومة فكانت جرما حائلا و كذلك اليد الدسمة إذا تنجست.

### المسألة ٢٢٩

إذا كثف شعر الرأس أو شعر اللحية و أريد تطهيره بالماء القليل فلا

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٧٠

بد من عصره، بل لا بد من عصره مع الشك في انفصال الماء عنه بغير عصر.

### المسألة ٢٣٠

إذا طهر الثوب المتنجس ثم وجد فيه بعد غسله بعض الطين أو الصابون أو دقائق الأسنان لم يضر ذلك في طهارة الثوب، إلا إذا علم بعدم نفوذ الماء في أعماق الثوب أو شك فيه، كما إذا كان الطين لاصقا في كلا وجهي الثوب، اما نفس الطين و الصابون و الأسنان إذا كان متنجسا فتوقف طهارته على نفوذ الماء المعتصم فيه كما تقدم و الا طهر ظاهره فحسب.

### المسألة ٢٣١

تطهر اليد بالتبع إذا طهر بها الشيء المتنجس، و كذلك الطشت أو الإناء الذي يغسله فيه و سائر آلات التطهير إذا وجدت، كالخشبة التي يدق بها الفراش لإخراج غسالته، و الحجر الذي يثقله به، فلا تحتاج الى غسل آخر، و لا يحتاج الإناء الى تليث الغسلات. نعم إذا كان الإناء نجسا قبل الاستعمال فلا بد من الغسل ثلاث مرات لكل من الظرف و المظروف المغسول فيه.

## [الثاني من المطهرات: الأرض.]

### المسألة ٢٣٢

الثاني من المطهرات: الأرض.

و هي تطهر باطن القدم، و أسفل النعل من النجاسة التي تعرض لهما بسبب المشي على الأرض، كما إذا وطأ على أرض متنجسة بالبول أو الدم، أو وطأ على عذرة أو ميتة ملقاة في الأرض، و كما إذا دميت قدمه بجرح منها، فإذا مشى بعد ذلك على أرض طاهرة جافة أو مسح قدمه أو نعله المتنجسة بها حتى زالت عنهما عين النجاسة أو عين المتنجس حكم بطهارتهما و إذا زالت عنهما العين قبل ذلك أو لم يكن فيهما عين كفى في طهارتهما مسمى المشي على الأرض أو المسح بها، و يراد بالأرض هنا مطلق ما يسمى أرضا سواء كانت حجرا أم مدرا أم ترابا أم رملا، بل تكفي إذا كانت مفروشة بالحجر أو كانت جصا أو نورة غير مطبوخين.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٧١

و لا تكفي إذا كانت معبدة بالقيير أو الزفت، أو مفروشة بالخشب، و لا تكفي - على الأحوط - إذا كانت مفروشة بالآجر أو الجص أو النورة المطبوخين.

و لا يكفي في تطهير القدم أو النعل المتنجسين مجرد مماستهما الأرض و لا مسح التراب عليهما.

### المسألة ٢٣٣

يشترط في تطهير الأرض لأسفل القدم و النعل ان تكون الأرض طاهرة و جافة، فلا تطهرهما الأرض النجسة و ان كانت جافة. و لا الرطبة و ان كانت طاهرة، نعم لا تمنع الرطوبة اليسيرة التي لا تنافي صدق البيوسة.

و الأحوط الاقتصار في الحكم بالتطهير على النجاسة التي تعرض للقدم أو النعل بسبب المشي على الأرض، فلا تطهرهما من النجاسة التي تصيبهما بغير ذلك السبب.

**المسألة ٢٣٤**

يشترط في تطهيرها زوال عين النجاسة أو عين المتنجس التي علق بالقدم أو النعل فتنجس بها، فإذا وطأ على عذرة أو دم مثلاً فلا بد من زوال عينهما، وكذلك إذا وطأ على طين أو تراب متنجس بالبول، والمدار ان تزول العين إذا كانت موجودة، ولا يضر بقاء الأثر والأجزاء الدقيقة التي لا تزول إلا بالماء.

**المسألة ٢٣٥**

يلحق بباطن القدم وأسفل النعل حواشيها التي يتعارف وصول التراب والطين إليها في المشى العادي، فإذا أصابتها نجاسة بسبب المشى، فمشى على الأرض أو مسحها بها حتى أزال عين النجاسة حكم بطهارتها. وكذلك ما بين أصابع القدم فإذا تنجس بسبب المشى، ثم زالت عين النجاسة عنه بالمشى أو المسح فالظاهر طهارته بذلك. كلمة التقوى، ج ١، ص: ٧٢

وكذلك أخص القدم إذا لامس الأرض بالمشى أو المسح، فالمدار في طهارة أجزاء القدم إذا تنجست على وصولها إلى الأرض بالمشى أو المسح فيطهر منها ما يصل إلى الأرض حتى تزول منه عين النجاسة ويبقى الآخر الذي لم يلامسها على نجاسته. ولا يعم الحكم - على الأحوط - الركبتين واليدين في المقعد الذي يمشى عليها، ولا يشمل نعل الدابة ولا أسفل عصا الأعرج و خشبة الأقطع.

ويشكل إلحاق ظاهر القدم بباطنه في من كان يمشى عليه لاجوجاج رجله فلا يترك الاحتياط فيه. ويشمل الحكم جميع أنواع النعل وأصنافه، سواء اتخذ من الجلد أم من الخشب أم من القطن أم من المواد الصناعية المتعارفة في هذا الزمان ويشكل الحكم في الجورب حتى إذا تعارف لبسه بدلا عن النعل.

**المسألة ٢٣٦**

إذا شك في طهارة الأرض وهو يعلم أنها كانت طاهرة سابقا بنى على طهارتها فتكون مطهرة لنجاسة النعل والقدم، وكذلك إذا لم يدر بأن الأرض كانت نجسة سابقا أو طاهرة، وإذا علم بأنها كانت نجسة سابقا حكم بنجاستها فلا تكون مطهرة لهما.

**المسألة ٢٣٧**

إذا علم بوجود النجاسة أو المتنجس في القدم أو في النعل لم يحكم بطهارتهما حتى يعلم بأن عين النجاسة قد زالت بالمشى أو المسح، وكذلك إذا شك في وجود العين، فلا بد ان يمشى أو يمسح حتى يعلم بزوال العين على تقدير وجودها وخصوصا مع احتمال الحيلولة.

**المسألة ٢٣٨**

لا يحكم بطهارة النعل أو القدم حتى يعلم بأن ما يطأ عليه أرض، فإذا شك في أنه أرض أو غيرها لوجود ما يمنعه من الرؤية لم يحكم بطهارتهما بالمشى عليه.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٧٣

## المسألة ٢٣٩

إذا وطأ على أرض نجسة فنذت النجاسة إلى باطن النعل ثم مشى على أرض طاهرة حكم بطهارة أسفل النعل الملاصق للأرض، و لم يطهر باطن النعل الذي نذت فيه النجاسة.

## [الثالث من المطهرات: الشمس].

## المسألة ٢٤٠

الثالث من المطهرات: الشمس.

وهي تطهر الأرض و ان كانت معبده بالقيرو أو الزفت أو مفروشة بالحجر أو الجص أو غيرهما، و تطهر أجزاء الأرض التابعة لها كالحصى و الرمل و المدر و التراب، ما دامت على الأرض و غير منفصلة عنها، و تطهر الأشياء غير المنقولة كالأبنية و الأشجار و الزروع و النبات و ما تشمل عليه الأبنية من جدران و سطوح، و سقوف و أبواب و أعتاب، و سلالم و أخشاب و حديد و غيرها و ما يتصل بالشجر و الزرع و النبات من أوراق و ثمار و حبوب ما دام متصلا بها و ان فات أو ان قطع ما يقطع منها و حصاد ما يحصد، فالشمس تطهر هذه كلها من النجاسات و المنتجسات كافة على الأقوى.

## المسألة ٢٤١

يشترط في تطهير الشمس الأرض و الأشياء غير المنقولة مضافا الى زوال عين النجاسة و المنتجس منها، ان تكون هذه الأشياء رطبة رطوبة متعدية إلى الكف إذا لامستها، و ان تشرق عليها الشمس حتى تذهب رطوبتها و تيبس. فلا يكفي في طهارتها ان تشرق الشمس عليها و هي جافة، و لا يكفي ان تجف رطوبتها و لا تيبس، و لا يكفي ان تيبس رطوبتها بغير إشراق الشمس كما إذا بيست بحرارة الهواء أو بشدة الريح أو غير ذلك، و لا يكفي ان تيبس رطوبتها بحرارة الشمس من غير إشراق عليها أو بالإشراق عليها من وراء الزجاج أو من وراء الغيم، أو بالتعاكس في مقابلة مرآة و شبهها، و لا يضر وجود الغيم الرقيق و لا الريح اليسير.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٧٤

## المسألة ٢٤٢

إذا تنجست هذه الأشياء و كانت جافة، فيمكن ان يصب عليها ماء طاهر أو نجس حتى تكون رطبة، فإذا أشرقت عليها الشمس حتى ييبس حكم بطهارتها.

## المسألة ٢٤٣

إذا كان كل من ظاهر الأرض و باطنها نجسا بحيث كانت نجاستها متصلة، و كانا رطبين بحيث كانت رطوبتهما متصلة كذلك، ثم أشرقت الشمس على الظاهر حتى أيبست كلا- من الظاهر و الباطن حكم بطهارة الجميع، من غير فرق بين ان يكون الظاهر و الباطن متحدين في النوع أو مختلفين ما داما يعدان جزءين من الأرض، فإذا كان ظاهر الأرض حصى أو كانت معبده بالقيرو أو مفروشة بالحجر مثلا، و كان الباطن رملا أو حديدا أو غيرهما، فان الباطن يطهر بالإشراق على الظاهر مع الشروط المتقدم ذكرها، و كذلك

الحكم فى غير الأرض مما لا ينقل.

و لا يطهر الباطن بإشراق الشمس على الظاهر إذا كان الباطن وحده هو النجس أو كانت النجاسة فيهما أو الرطوبة غير متصلة، أو كان يبس الظاهر فى وقت و يبس الباطن فى وقت آخر مثلا، و لا يطهر الباطن بإشراق الشمس على الظاهر إذا كانا متعددين متلاصقين، و يشكل الحكم بطهارة الوجه الداخلى من الجدار بالإشراق على الوجه الخارج منه، و ان كان الجدار كله نجسا و رطبا و تحقق اليبس فى كلا الوجهين معا.

#### المسألة ٢٤٤

لا تطهر الشمس الأشياء المنقولة إذا تنجست حتى الحصر و البوارى على الأقوى، نعم، إذا كانت الحصر أو البوارى جزءا مما لا ينقل كالأبنية المتخذة من القصب، و كما إذا اتخذت سقفا لبعض البيوت، جرى فيها الحكم و طهرتها الشمس إذا اجتمعت فيها الشروط.

#### المسألة ٢٤٥

يلحق الحصى و المدر و الرمل و التراب و الأحجار حكم الأرض ما دامت

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٧٥

عليها بحيث تعد من أجزائها فى نظر العرف كما تقدم، فإذا انفصلت عنها لحقها حكم المنقول فلا تطهرها الشمس، بل و كذلك إذا جمعت فى موضع من الأرض لتنقل الى غيره و ان لم تنقل بعد، و كذلك المسمار و الوتد الثابتان فى الأرض أو فى الجدار، و الظروف المثبتة فيها، فان الحكم المذكور يلحقها ما دامت ثابتة غير منقولة، فإذا تنجست أمكن تطهيرها بالشمس، و إذا قلعت من مواضعها لحقها حكم المنقول الا ان تثبت مرة أخرى.

#### المسألة ٢٤٦

لا يحكم بطهارة الأرض أو الشئ المتنجس الآخر حتى يعلم بوجود الشروط المعبرة فى تطهير الشمس، فإذا شك فى زوال عين النجاسة عن الشئ بعد العلم بوجودها لم يحكم عليه بالطهارة، و كذلك إذا شك فى وجود الرطوبة فى الموضع حال يبسه بإشراق الشمس عليه، أو شك فى إشراق الشمس على الموضع النجس لعروض بعض الموانع منه، أو شك فى يبس الموضع بإشراق الشمس عليه أو شك فى ان يبوسه الموضع كانت بسبب إشراق الشمس عليه أو بسبب آخر فلا يحكم بطهارة الشئ المتنجس فى جميع ذلك.

### [الرابع من المطهرات: الاستحالة.]

#### المسألة ٢٤٧

الرابع من المطهرات: الاستحالة.

و هى ان يتبدل الجسم إلى شئ آخر، فيطهر الجسم النجس أو المتنجس إذا أحالته النار رمادا أو دخانا أو بخارا، و كذلك ما يستحيل بخارا بغير النار، بل و ما يستحيل رمادا أو دخانا بغيرها كما قد يتفق ببعض الوسائل الحديثه فتفعل فيه ما تفعله النار. و كذلك الكلب و غيره من الميتات إذا استحال ملحا، و العذرة النجسة إذا صارت دودا أو ترابا، و النطفة النجسة إذا أنشئت إنسانا أو حيوانا طاهرا.

**المسألة ٢٤٨**

من الاستحالة المطهرة أن يشرب الحيوان المأكول اللحم ماء نجسا

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٧٦

فيصبح بولا له أو عرقا أو لعابا، و من الاستحالة المطهرة ان يأكل الحيوان المأكول اللحم غذاء نجسا أو متنجسا، فيصير خرا له أو لبنا، أو يصبح جزءا من لحمه و شحمه، و من الاستحالة المطهرة ان يسقى الشجر أو الخضروات أو النباتات ماء نجسا، أو يسمد بالميتة أو العذرة فتصير جزءا من حاصلاتها و ثمارها.

**المسألة ٢٤٩**

إذا استحال الشيء النجس أو المتنجس بخارا حكم بطهارته كما تقدم، فإذا استحال البخار عرقا فهو محكوم بالطهارة كذلك، الا ان يكون العرق فردا من تلك الحقيقة التي استحال عنها، بحيث تترتب عليها أثارها و خواصها، فيحكم بنجاسته كما في الخمر فإنه بعد ان يستحيل بخارا بالتصعيد ثم يصير عرقا يكون مسكرا كأصله.

**المسألة ٢٥٠**

لا- يطهر الطين النجس إذا صيرته النار خزفا أو آجرا، و لا يطهر ما صيرته جصا أو نورة، و في طهارة الخشب النجس إذا صيرته النار فحما اشكال.

**[الخامس من المطهرات: انقلاب الخمر خلا.]****المسألة ٢٥١**

الخامس من المطهرات: انقلاب الخمر خلا.

فإنه يوجب طهارتها و حلها، سواء انقلبت خلا بنفسها أم بعلاج كما إذا ألقى فيها شيء طاهر يوجب انقلابها خلا من غير فرق بين ان يستهلك ذلك الشيء الذي يلقى فيها أو يبقى على حاله، فتطهر هي و يطهر الشيء الملقى فيها إذا كان باقيا على حاله.

**المسألة ٢٥٢**

إذا وقع في الخمر بعض النجاسات الأخرى أو لاقى شيئا منها في حال كونها خمرا، أو وضعت في إناء تنجس بغيرها، ثم انقلبت خلا لم يحكم بطهارتها على الأحوط، و خصوصا إذا كانت النجاسة الخارجية التي وقعت فيها أو التي لاقتها أشد حكما من الخمر كالبول و الولوغ، و كذلك

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٧٧

العنب و التمر إذا كانا نجسين ثم صارا خمرا، فان هذه الخمر لا تطهر بانقلابها خلا على الأحوط.

**المسألة ٢٥٣**

إذا نش عصير العنب أو غلى بنفسه أو بحرارة الشمس أو الهواء حكم بنجاسته على الأحوط فإذا انقلب بعد ذلك خلا حكم بطهارته، و لا- يطهر بغير ذلك، و كذلك عصير الزبيب إذا نش أو غلى بنفسه أو بحرارة الشمس أو الهواء كما تقدم بيان ذلك فى المسألة المائة و العشرين و ما بعدها.

#### المسألة ٢٥٤

لا- يطهر بالانقلاب شىء من المتنجسات و لا- شىء من النجاسات غير الخمر و العصير كما تقدم، و لا- يطهر الخمر و لا- العصير بانقلابهما الى غير الخل، و يشترط فى العصير ان لا يلاقى نجاسة أخرى، فإذا وقعت فيه نجاسة أو لاقى نجسا غير الخمر، أو كان العنب أو الزبيب متنجسا قبل ذلك لم يطهر العصير بانقلابه خلا، و كذلك التمر المتنجس لا يطهر عصيره بصيرورته خلا.

#### المسألة ٢٥٥

لا تطهر الخمر و لا تزول حرمتها إذا زال منها سكرها، بنفسها أو بإلقاء مادة ترفع منها السكر الا ان تنقلب خلا.

#### المسألة ٢٥٦

لا ينجس عصير العنب إذا غلى بالنار و لكنه يكون حراما، و يحل بذهاب ثلثيه بالغليان بالنار كذلك، و لا يكفى ذهاب ثلثيه بالغليان بغير النار كما إذا غلى بالشمس أو بحرارة الهواء بل يكون بذلك نجسا كما تقدم. اما عصير الزبيب فلا ينجس و لا يحرم إذا غلى بالنار على الأقوى. و كذلك العنب إذا غلى بالنار من غير أن يعصر، و كذا- نفس الزبيب و الكشمش و التمر و دبسه فلا تحرم بالغليان و قد تقدم بيان ذلك فى المسألة المائة و الثانية و العشرين. كلمة التقوى، ج ١، ص: ٧٨

#### [السادس من المطهرات: الانتقال]

#### المسألة ٢٥٧

السادس من المطهرات: انتقال دم الإنسان أو الحيوان ذى النفس السائلة إلى جوف حيوان لا نفس له، بحيث، يصبح الدم مضافا الى هذا الحيوان، كدم الإنسان يمتصه البق أو البرغوث أو القمل فيقال له بعد ذلك دم البق أو البرغوث. و لا يكون الانتقال مطهرا حتى تصح هذه الإضافة فى نظر أهل العرف، فإذا علم بأنه لا يزال دم الإنسان، أو شك فى صيرورته دم ما لا نفس له سائلة لم يحكم عليه بالطهارة، كالدم الذى يمتصه العلق من الإنسان، و كالدم الذى يمتصه البق فيقتله الإنسان قبل ان تعلم اضافة الدم إليه.

#### المسألة ٢٥٨

لعل من الانتقال الموجب للطهارة ما يشربه الحيوان المأكول اللحم من البول أو الماء النجس فيستقر فى أمعائه قبل ان يستحيل بولا للحيوان أو عرقا له أو لعابا، و ما تمتصه جذور الشجر و النبات من البول أو الماء النجس فيجرى فى عروقه و أصوله قبل ان يستحيل



اجزاء له، و على اى حال فلا إشكال فى طهارته فى كلا الموردين.

### [السابع من المطهرات: الإسلام]

#### المسألة ٢٥٩

السابع من المطهرات الإسلام، و هو يوجب طهارة بدن الكافر الذى يدخل فى الإسلام من نجاسة الكفر، و طهارة ما يتبع بدنه من رطوباته المتصلة به كالعرق و الدمع و فضلات الفم و الأنف، و الوسخ فى بدنه. و لا تطهر النجاسة الخارجية التى أصابت بدنه حال الكفر و ان زالت عينها منه قبل إسلامه. و لا- تطهر- على الأحوط- ثيابه التى لاقت بدنه مع الرطوبة المسرية حال كفره، و خصوصا إذا لاقاها مع الرطوبة كافر آخر، كما إذا غسلها بيده بعض ذويه من الكفار، و يتبعه فى الطهارة ولده غير المميز.

#### المسألة ٢٦٠

يطهر بالتوبة و الرجوع الى الإسلام بدن المرتد، و ان كان ارتداده كلمة التقوى، ج ١، ص: ٧٩  
عن فطرة على الأقوى، و تقبل عباداته، و ان ثبتت فى حقه أحكام المرتد الفطرى و وجب تطبيقها مع الإمكان فلا تسقط هذه الأحكام بالتوبة، فيجب قتله و تبين منه زوجته، و على الزوجة ان تعتد منه عدة الوفاة، و تنتقل أمواله الموجودة حين رده الى ورثته.

#### المسألة ٢٦١

يقبل إسلام الصبى إذا كان مميزا عاقلا، و تترتب عليه احكامه، و ان كان أبواه كافرين حيين، و تراجع المسألة المائة و الخامسة عشرة، و المائة و السادسة عشرة.

#### المسألة ٢٦٢

إذا أظهر الإنسان الشهادتين أجرى حكم الإسلام العام عليه و ان علم بنفاقه الا ان يظهر ما يخالف الإسلام.

### [الثامن من المطهرات: التبعية.]

#### المسألة ٢٦٣

الثامن من المطهرات: التبعية. و هى ان تثبت الطهارة لبعض الأشياء بتبع غيرها، و الثابت من هذا عدة موارد:  
(١): إذا أسلم الكافر حكم بطهارة رطوباته المتصلة به تبعا لظاهرة بدنه، كعرقه و فضلات فمه و انفه، و الوسخ الموجود فى بدنه.  
(٢): إذا أسلم الكافر تبعه فى الطهارة ولده غير المميز سواء كان المسلم هو الأب أو الجد للأب أو الأم، و اما الولد المميز العاقل فإن أظهر الإسلام حكم بإسلامه، و طهارته مستقلا كما تقدم، و ان هو أظهر الكفر أو لم يعترف بالإسلام فالأقوى فيه النجاسة.  
(٣): إذا انقلبت الخمر خلا حكم بطهارتها و حكم بطهارة ظرفها بالتبع، و كذلك عصير العنب و الزبيب إذا غلى أو نش بغير النار فإنه

يكون بذلك نجسا على الأحوط كما تقدم في المسألة المائتين و الثالثة والخمسين، فإذا انقلب خلا حكم بطهارته و طهارة الإناء الذى يحتويه.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٨٠

(٤): إذا غسل الميت المسلم على الوجه المطلوب حكم بطهارته، و حكم بطهارة الثوب الذى يغسل فيه أو الخرقه التى تستر بها عورته، و يد الغاسل الذى يقبله و يستظهر بها وصول الماء الى غوامض بدنه، و السده التى يغسل عليها، و إذا كان طول السده أو عرضها أكثر مما يتعارف فالأحوط اختصاص الطهارة بموضع تقليب الميت، و مجرى ماء غسله و لا تعم الأطراف غير المتعارفة.

(٥): إذا طهر الشئ النجس بالماء القليل حكم بطهارة يد الغاسل التى تباشر الغسل و العصر، و الإناء الذى يغسل فيه الثوب و شبهه، و الآلة التى قد يحتاج إليها فى كبس الفراش أو ثقيله لإخراج غسلته، و تراجع المسألة المائتين و الحادية و الثلاثين.

### [التاسع من المطهرات: زوال عين النجاسة]

#### المسألة ٢٦٤

التاسع من المطهرات: زوال عين النجاسة من جسد الحيوان و من باطن الإنسان، فيحكم بالطهارة بمجرد زوال عين العذرة و رطوبتها عن منقار الدجاجة و أمثالها، و بمجرد زوال الدم عن منقار طير الصيد و مخالفه، و عن فم الهرة، و يحكم بالطهارة فى ولد الحيوان بمجرد زوال الدم الذى يتلوث به جسده حين التولد، و يظهر جسد الحيوان بزوال الدم من الجرح الذى يصيبه أو النجاسة الأخرى التى قد يتلوث بها.

و كذلك تطهر بواطن الإنسان من أى نجاسة أو متنجس يلاقيها بمجرد زوال عين تلك النجاسة أو المتنجس، فيطهر فم الإنسان و ريقه و أسنانه و لسانه بمجرد زوال الدم الذى يخرج من فمه، أو النجاسة أو المتنجس الذى قد يأكله أو يشربه عامداً أو جاهلاً، و تطهر عينه بزوال الدم أو الكحل المتنجس منها، و كذلك الأنف و الأذن و غيرهما من البواطن.

بل الأقوى عدم تنجس ما فى الباطن إذا لاقى النجاسة فيه، سواء كانت النجاسة داخلية أم خارجية، فلا يتنجس الريق، و لا الأسنان، و لا اللسان بملاقاة الدم الذى يخرج من الفم أو يدخل إليه من الخارج إذا لم يتغير به، و لا يتنجس الطعام فى الفم بملاقاة الدم الذى يخرج من الفم إذا كان الطعام نقياً منه، فإذا استهلك الدم أو زالت عينه

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٨١

جاز ابتلاع الريق و ابتلاع الطعام، و إذا أصاب الريق أو الطعام يده و كان نقياً من الدم لم تنجس يده و ان كان الدم موجوداً فى بعض جوانب الفم.

نعم، إذا كان الشئ الطاهر و الشئ النجس كلاهما مما يتكون فى الخارج و تلاقيا فى الباطن، فالأحوط الحكم بالنجاسة، و خصوصاً إذا كانت الملاقاة فى البواطن غير المحضه كالفم و الأذن و الأنف و باطن السرة، و قد تقدم بيان ذلك فى المسألة الثالثة و الثمانين، و تقدمت الإشارة إليه فى المسألة المائة و الحادية و الأربعين.

#### المسألة ٢٦٥

الأحوط فى مطبق الشفتين و مطبق الجفنين ان يجريا مجرى الظاهر فى باب الطهارة الخبيثة، فلا بد من تطهيرهما مع ملاقاة النجاسة أو المتنجس و ان زالت عنهما عين النجاسة، و ان كانا من الباطن فى الوضوء و الغسل على الأقوى فيجب غسل ما يظهر منهما بعد التطبيق.

**المسألة ٢٦٦**

ما يشك فيه انه من الظاهر أو الباطن يحكم فيه بالطهارة إذا لم تكن فيه عين النجاسة الا ان تكون له حالة سابقه يعلم بها فيجب الأخذ بها، و إذا كان الشك من جهة الشبهة المفهومية، فعلى العامى ان يرجع الى مقلده أو الى الاحتياط.

**العاشر من المطهرات: استبراء الحيوان الجلال.****المسألة ٢٦٧**

فإنه يطهره من نجاسة الجلل، وقد تقدم بيان معنى الجلل و ذكر بعض أحكامه فى المسألة المائة و الثامنة و العشرين و ما بعدها فلتراجع.

و استبراء الحيوان الجلال: هو ان يمنع من أكل العذرة، و يقتصر فى تغذيته على العلف الطاهر حتى يزول عنه اسم الجلل، و تمضى المدة المنصوصة فى الحيوان على الأحوط، فإذا زال عن الحيوان اسم الجلل لم تنتف عنه أحكامه حتى تنقضى المدة المنصوصة فيه، و إذا مضت المدة فى الحيوان قبل زوال الاسم لم تنتف عنه أحكام الجلل حتى يزول الاسم.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٨٢

و المدة المنصوصة هى: أربعون يوماً فى الإبل، و ثلاثون يوماً فى البقر، و عشرة أيام فى الغنم، و خمسة أيام أو سبعة فى البطة، و ثلاثة أيام فى الدجاجة، و فى غيرها يكفى زوال اسم الجلل عنه.

فإذا تم استبراء الحيوان على الوجه المتقدم ذكره حكم بطهارة بوله و روثه و عرقه و حل أكل لحمه و شرب لبنه و أكل بيضه إذا كان مما يبيض.

**الحادى عشر من المطهرات:****المسألة ٢٦٨**

الاستنجاء بالأحجار أو ما يقوم مقامها، فإنه يطهر موضع النجو من نجاسة الغائط، و سيأتى ان شاء الله تعالى بيان ذلك و ذكر شرائطه فى مبحث الاستنجاء.

**الثانى عشر من المطهرات: خروج الدم بالمقدار الذى يتعارف خروجه من الحيوان حين يذبح أو ينحر،****المسألة ٢٦٩**

فإنه يوجب طهارة ما يبقى من الدم فى ذلك الحيوان، و تراجع المسألة المائة و الثانية.

**الثالث عشر من المطهرات: غيبة الإنسان المسلم.**

**المسألة ٢٧٠**

و هي توجب الحكم ظاهرا بطهارته و طهارة ثيابه و فراشه و أوانيهِ و سائر توابعه إذا عرضت النجاسة على بعض هذه الأشياء قبل غيبته. و يشترط فيه:

١- ان يكون ذلك الإنسان المسلم عالما بنجاسة الشيء قبل غيبته.

٢- و ان يجده المكلف بعد الغيبة يستعمل ذلك الشيء في ما يعلم هو بأن الطهارة شرط فيه كالصلاة فيه أو الأكل و الشرب فيه.

٣- و ان يحتمل ان يكون قد طهر الشيء حال غيبته.

فيحكم المكلف بطهارة ذلك الشيء ظاهرا، فيلاقيه مع الرطوبة و يستعمله في ما يشترط فيه الطهارة إذا وجدت له بقية الشروط، و إذا لم تجتمع هذه الشروط الثلاثة لا تكون الغيبة مطهرة.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٨٣

**المسألة ٢٧١**

إذا غاب كل من الولي و الصبي مع اجتماع الشرائط المتقدم ذكرها، و علمنا أن الولي - بحسب اجتهاده أو تقليده- لا يعد غيبته الطفل اماراً على الطهارة، حكم بطهارة الطفل و ثيابه و ما يتعلق به سواء كان الطفل مميزاً أم غير مميز، بل الظاهر جريان الحكم بالطهارة في الصبي المميز وحده إذا تمت فيه الشرائط المتقدم ذكرها.

**المسألة ٢٧٢**

الظاهر ان كل حيوان يكون من ذوات الجلود المعتد بها فهو مما يقبل التذكية في نظر أهل العرف، و قد تقدم منا في المسألة الحادية و الثمانين ان الإطلاق المقامى في النصوص الشرعية التي وردت في التذكية و التي ذكرت لها الآثار و الأحكام يقتضى ان الشارع قد اعتمد في بيان قابلية الحيوان للتذكية على ما يعتمده أهل العرف في ذلك، فان الشارع نفسه لم يبين لقبول التذكية في الحيوان معياراً خاصاً.

و على هذا، فكل حيوان تقع عليه التذكية و هو طاهر العين و من ذوات الجلود المعتد بها يحكم على لحمه و على جلده بالطهارة، و يجوز استعمال جلده و ان لم يدبغ في كل ما يشترط فيه الطهارة، و كذا يجوز استعمال سائر أجزائه، نعم لا تجوز الصلاة فيه و لا الطواف إلا إذا كان مأكول اللحم.

**الفصل الثالث عشر في أحكام الأواني****المسألة ٢٧٣**

الظروف المتخذة من جلود الميتة أو من جلود نجس العين لها حكمهما، فلا يجوز استعمالها و لا الانتفاع بها في ما يشترط فيه الطهارة كالأكل و الشرب، و الوضوء و الغسل، و يجوز استعمالها و الانتفاع بها في ما عدا ذلك.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٨٤

**المسألة ٢٧٤**

أواني الكفار و المشركين ان علم بملاقاتهم إياها مع الرطوبة المسريء، أو علم بملاقاتها بعض النجاسات الأخرى مع الرطوبة كذلك فهي متنجسة، و تطهر إذا غسلت بالماء على الوجه المطلوب، و ان لم يعلم بملاقاتها النجاسة فهي محكومة بالطهارة، و لا يكفى الظن بالملاقاة فى الحكم بالنجاسة إلا إذا كان ظنا اطمئنانيا فلا يترك معه الاحتياط.

و ما كان من ظروفهم متخذًا من الجلود فهو محكوم بالنجاسة إلا إذا علم بتذكية الحيوان الذى اتخذ منه أو علم بسبق يد المسلم عليه مع اقتران يد المسلم بالتصرف المناسب للتذكية.

و كذلك ما بأيديهم من اللحوم و الشحوم و الأشياء التى تحتاج إلى التذكية، و ما سوى ذلك فهو محكوم بالطهارة الا ان يعلم بملاقاته النجاسة كما فى الأواني، و كذلك ما لم يعلم انه من أجزاء الحيوان أو من غيره.

### المسألة ٢٧٥

يحرم استعمال أواني الذهب و الفضة فى الأكل و الشرب و التطهير من الحدث و الخبث و حفظ الأشياء فيها و غير ذلك من أنواع الاستعمال المتعارفة، بل الأحوط لزوما اجتناب مطلق الانتفاع بأواني الذهب و الفضة فى الحوائج، و ان لم يكن من أنواع الاستعمال المتعارفة، و اجتناب اقتنائها مع قصد ان يجعلها متاعا معدا للانتفاع و ان لم يستعملها بالفعل بل جعلها على الرفوف للزينة مثلا، فيجتنب بيعها و شراؤها لهذه الغاية على الأحوط، و تجتنب الإجارة لصياغتها لهذه الغاية و أخذ الأجرة عليها.

و يجوز اقتنائها لغير ذلك من الغايات كما إذا قصد بذلك حفظهما أو حفظ ماليتهما بهذه الصورة، فيجوز بيعهما و شراؤهما لهذه الغاية، كما تجوز الإجارة لصياغتهما لذلك و يجوز أخذ الأجرة عليها.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٨٥

### المسألة ٢٧٦

لا يجوز استعمال الآنية المصنوعة من غير الذهب و الفضة إذا كانت ملبسه بأحدهما، و كان التليس على وجه لو انفصل عن الآنية كان اناء مستقلا، و يجوز استعمالها إذا كان التليس بغير هذه الصورة كما إذا لبست الآنية بقطع من الذهب أو الفضة منفصل بعضها عن بعض.

و لا يحرم استعمال الآنية المفضضة أو المذهبة أو المموهة بأحدهما أو المطلية به، نعم يكره استعمال الآنية المفضضة أو المذهبة، و يحرم الشرب منها إذا وضع فمه على موضع الفضة أو الذهب، و كذلك فى المطلية بأحدهما على الأحوط.

### المسألة ٢٧٧

لا يجوز استعمال الآنية الممزوجة من الذهب أو الفضة مع غيرهما إذا كان المزج قليلا بحيث يصدق على الآنية اسم الذهب أو الفضة عرفا، و يجوز استعمالها إذا لم يصدق عليها اسم أحدهما، و لا- يجوز استعمال الآنية الممزوجة منهما و ان لم يصدق عليها اسم أحدهما على الأحوط، و كذلك إذا كانت الآنية مركبة منهما فبعض قطعاتها ذهب و الباقي فضة.

**المسألة ٢٧٨**

كلمة الآنية تعنى صنفا خاصا من الظروف المعدة لبعض الحوائج، و الحكم بتحريم استعمال الظرف إذا كان من الذهب أو الفضة يتوقف على صدق الإناء عليه في العرف، فلا يحرم استعمال الأشياء التي لا يصدق اسم الآنية عليها كاللوح من الذهب أو الفضة، و القنديل، و غلاف السيف، و الخنجر، و السكين، و قاب الساعة، و محل فص الخاتم و بيت المرأة إذا كان مصوغا من أحدهما.

**المسألة ٢٧٩**

الظاهر صدق الآنية على الكأس و الكوز و القدور و القصاع و الطسوت، و الجفان، و الصواني، و الأقداح و المصافي و أدوات الطبخ و الغسل و العجن و أدوات التوزيع، و أدوات طبخ الشاي و القهوة،  
كلمة التقوى، ج ١، ص: ٨٦  
و أدوات شربهما، فيحرم استعمالها إذا كانت من الذهب و الفضة، و الأحوط اجتناب ملاعق الشاي و ظروف الغالية و الكحل و ما أشبهها إذا كانت منهما، و كذلك المباخر و نحوها.  
و ما يشك في صدق الآنية عليه لا- يحرم استعماله، إذا كان مصنوعا، منهما، و لا- بد من رجوع العامي الى مقلده أو الى العمل بالاحتياط فيها لأنها من الشبهة الحكمية.

**المسألة ٢٨٠**

الأكل و الشرب قد يكون من الآنية مباشرة، كما إذا وضع الآنية على فمه فشرب منها أو أكل، و قد يكون بأخذ اللقمة من الآنية بيده أو بملعقة و وضعها في الفم، و لا ريب في حرمة كليهما إذا كانت الآنية ذهبا أو فضة.  
و إذا كانت (الصينية) من الذهب أو الفضة فوضع الظروف فيها محرم لأنه استعمال لها، و كذلك تناول الطعام الموضوع في الظروف الموضوعه في الصينية فهو استعمال للصينية أيضا فيكون محرما، و ان كانت الظروف نفسها ليست ذهبا و لا فضة.  
أما أكل الطعام بعد تناوله من الظروف فقد يقال بأنه ليس أكلا في إنية الذهب و الفضة، فلا يكون محرما، و لكن لا يترك الاحتياط فيه و في نظائره، كصحون الشاي إذا كانت من الذهب مثلا و وضعت فيها فناجين الشاي و هي من غيره، فإذا تناول الفنجان و شرب منه لم يكن شربا في إنية الذهب و لا يترك الاحتياط.  
و إذا أفرغ الطعام أو الشراب من إنية الذهب أو الفضة في ظرف آخر ليس منهما، لم يحرم الأكل من ذلك الظرف، و ان كان إفراغ الطعام فيه من آنية الذهب محرما لأنه استعمال لها، و لا يشترط في حليته ان يقصد بإفراغه التخلص من الحرام.

**المسألة ٢٨١**

إذا أكل طعاما محللا في آنية الذهب أو الفضة، أو شرب فيهما شرابا محللا، فلا ريب في حرمة أكله و شربه كما تقدم، و ان كان كلمة التقوى، ج ١، ص: ٨٧  
التحريم بالعنوان الثانوي، فإذا كان المكلف صائما في شهر رمضان وجبت عليه كفارة الجمع على الأقوى.

**المسألة ٢٨٢**

إذا توضأ المكلف أو اغتسل من آنية الذهب أو الفضة مع وجود ماء آخر لديه، فإن كان وضوؤه أو غسله منهما بنحو الاغتراف التدريجي أو بالصب على العضو ثم اجراء الماء عليه بمباشرة يده بحيث يعد الصب مقدمة للغسل، و الغسل انما هو بالمباشرة فالظاهر صحة وضوئه أو غسله، و ان كان مأثوما بالاغتراف أو بالصب من الآنية.

و ان كان وضوؤه أو غسله بنحو الارتماس فى الآنية بطل وضوؤه و غسله، و كذلك إذا أجرى الماء على العضو من الآنية لا بمباشرة يده.

و إذا جعل آنية الذهب أو الفضة مجعاً لغسالة وضوئه، فالظاهر الصحة و ان كان مأثوما بصب الماء فيها.

**المسألة ٢٨٣**

إذا لم يوجد لدى المكلف ما يتوضأ به أو يغتسل الا الماء الموجود فى آنية الذهب أو الفضة فإن أمكن إفراغ الماء إلى إناء آخر على وجه لا يعد استعمالاً للآنية عرفاً، أو أمكنه أن يأمر بذلك طفلاً أو شخصاً آخر لا يعلم بالحال، و جب عليه ذلك، و صح وضوؤه و غسله من الماء بعد إفراغه على أحد هذه الوجوه، و ان لم يمكنه ذلك سقط وجوب الوضوء و الغسل عنه و و جب عليه التيمم.

و إذا تناول من الآنية مقدار وضوئه أو غسله و وضعه فى آنية أخرى ثم توضأ منه أو اغتسل صح وضوؤه و غسله، و ان كان مأثوما بتناوله من الآنية.

**المسألة ٢٨٤**

إذا اضطر الى استعمال آنية الذهب أو الفضة جاز له ذلك و قدر ضرورته بقدرها، فإذا اضطر إلى الأكل أو الشرب فيها لم يجز له كلمة التقوى، ج ١، ص: ٨٨

الوضوء و لا غير ذلك، و إذا اضطر الى الوضوء أو الغسل منها حل له ذلك و لم يجز له سواه.

**المسألة ٢٨٥**

إذا شك فى آنية انها من الذهب أو الفضة أم من غيرهما لم يحرم عليه استعمالها.

**الفصل الرابع عشر فى أحكام التغلى****المسألة ٢٨٦**

يجب على المكلف ستر عورته عن أى ناظر محترم، و المراد بالعمورة فى الرجل: القبل و البيضتان و الدبر، و الأحوط ستر العجان، و هو ما بين القبل و الدبر، و الشعر النابت فى أطراف العمورة.

و العورة في المرأة: القبل و الدبر، و الواجب ستر عين العورة لا اللون وحده، بل الأحوط لزوماً- ان لم يكن هو قوى- ستر الشبح الذي يعد ستره سترًا للعين. نعم لا يجب ستر حجم العورة.

و المراد بالنظر المحترم: كل انسان مبصر، عدا الطفل و المجنون غير المميزين، و عدا الزوج و الزوجة، و المالك و المملوكة على ما يأتي بيانه و الأمة المحللة و المحلل له، سواء كان من المحارم أم غيرهم و سواء كان رجلاً أو أنثى، و سواء كان كافراً أم مسلماً.

و يحرم على المكلف أن ينظر إلى عورة الغير حتى الطفل المميز، و حتى المجنون و ان كان غير مميز.

و يجوز نظر كل من الزوجين إلى عورة الآخر سواء كانت الزوجة دائمة أم منقطعة.

و يجوز ان ينظر المالك الى عورة أمته الموطوءة له بالملك و بالعكس، و ان ينظر الرجل إلى الأمة المحللة له و بالعكس.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٨٩

### المسألة ٢٨٧

لا يجوز للمالك ان ينظر إلى عورة مملوكته إذا كانت مزوجة أو محللة لغيره، أو في العدة منهما، و لا يجوز لها النظر اليه.

و لا- يجوز له النظر إلى عورة مملوكته إذا حرم عليه و طؤها كأخت زوجته أو بنت أمته المدخول بها، و أخت مملوكته الموطوءة بالملك.

و أخت الأمة المحللة له، و بالعكس. و لا يجوز لكل واحد من المالكين أن ينظر إلى عورة الأمة المشتركة بينهما و لا يجوز لها النظر الى عورتيهما.

### المسألة ٢٨٨

لا يجوز النظر إلى عورة الغير في الماء الصافي و لا في المرأة العاكسة و لا من وراء الزجاج.

### المسألة ٢٨٩

إذا رأى عورة مكشوفة، و شك في أن المرأة ذات العورة زوجته أم أجنبية حرم عليه النظر إليها و وجب عليه الغض عنها حتى يتحقق له انها زوجته أو أمته، و إذا رأى عورة مكشوفة و شك في أنها عورة طفل مميز أو غير مميز فالأحوط له ترك النظر.

### المسألة ٢٩٠

لا- يجوز للرجل و لا- للمرأة ان ينظر الى دبر الخنثى، و اما النظر الى قبلها، فان كان الناظر إليها من محارمها حرم عليه ان ينظر الى كل من آلتى الذكورة و الأنوثة فيها، و ان كان أجنبياً حرم على الرجل ان ينظر إلى عورة الرجل فيها و حرم على المرأة ان تنظر إلى عورة الأنتى فيها، و الأحوط الترك في الجميع.

### المسألة ٢٩١



يستحب ان يستر السرّة و الركبة و ما بينهما.

### المسألة ٢٩٢

إذا اضطر الى النظر إلى عورة الغير لعلاج أو غيره جاز له ذلك و وجب عليه ان يقدر الضرورة بقدرها فلا يحل له أكثر مما تتأدى به الضرورة.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٩٠

### المسألة ٢٩٣

يحرم على المتخلى أن يستقبل القبلة و يستدبرها بمقاديم بدنه في حال التخلي، سواء كان في بناء أم في صحراء أم في غيرهما، و لا يكفي ان يميل بعورته عن القبلة أو عن دبرها، و الأحوط لزوما ان لا يستقبل و لا يستدبر بعورته، و ان كان غير مستقبل و لا مستدبر بمقاديم بدنه.

و المراد بمقاديم البدن صدره و بطنه، فلا يمنع من أماله وجهه مثلا إلى القبلة إذا كان غير مستقبل و لا مستدبر بالصدر و البطن، و لا دخل للركبتين في استقبال المتخلى و استدباره.

و يحرم عليه كذلك ان يستقبل القبلة أو يستدبرها في حال الاستبراء و الاستنجاء إذا علم أو ظن ظنا اطمئنانيا بخروج شيء من البول أو الغائط في الاستبراء أو الاستنجاء، و إذا لم يعلم بذلك أو يظن لم يحرم.

و إذا جهل القبلة و ترددت بين نقاط معينة انحرف عن تلك النقاط و إذا جهل القبلة مطلقا عمل بالظن، فإذا لم يحصل له الظن سقط عنه التكليف و صح له التوجه الى اي جهة شاء.

### المسألة ٢٩٤

من يتواتر بوله أو غائطه يحرم عليه الاستقبال و الاستدبار إذا تخلى على النحو المتعارف، و لا- يحرم عليه في غير ذلك، و ان كان الأحوط مراعاة ذلك بقدر الإمكان.

### المسألة ٢٩٥

الأحوط للقائم بتربية الطفل أن لا يقعه للتخلي مستقبلا و لا مستدبرا، و لكن لا يجب منع الطفل و لا المجنون إذا استقبلا القبلة أو استدبراها عند التخلي.

### المسألة ٢٩٦

يحرم التخلي في ملك الغير من غير اذن مالكة الا ان يعلم بالرضا، و يحرم على قبور المؤمنين إذا أوجب ذلك هتكا لهم.  
كلمة التقوى، ج ١، ص: ٩١

### الفصل الخامس عشر في الاستبراء والاستنجاء

#### المسألة ٢٩٧

يستحب ان يبدأ المتخلي بمخرج الغائط فيطهره، و من فوائد ذلك ان لا تتلوث أصابعه بالنجاسة عند الاستبراء، و مما يحسن عادة ان يتنحج مرتين أو أكثر لانزال ما قد يتبقى في المجرى من قطرات البول.

#### المسألة ٢٩٨

كيفية الاستبراء: ان يمسح بقوة من مخرج الغائط إلى أصل الذكر ثلاث مرات، ثم يمسح بقوة من أصل الذكر الى طرفه ثلاث مرات، و يغمر في أصل الذكر في كل مرة منها ما بين الأثنين على الأحوط، ثم يعصر الحشفة ثلاث مرات و للاستبراء كيفية أخرى هذه أحوطها و أولاها.  
و ليس على المرأة استبراء، و قيل: انها تصبر قليلا ثم تتنحج و تعصر فرجها عرضا.

#### المسألة ٢٩٩

إذا بال الرجل و استنجدى ثم توضعاً للصلاة و خرج من ذكره بعد ذلك بلل مشتببه لا يعلم انه بول أو رطوبة أخرى، فإن كان قد استبرأ بعد البول و قبل الاستنجاء بالمسحات المذكورة حكم بصحة وضوئه و بأن الخارج منه رطوبة من جائل الذكر لا تنقض الوضوء و لا توجب النجاسة.

و ان لم يستبرئ بعد البول انتقض وضوؤه بخروج ذلك البلل، و وجب عليه ان يطهر ما أصابه من البدن و الثياب، سواء ترك الاستبراء عامداً أم ناسياً أم جاهلاً، بل حتى إذا كان الاستبراء له غير ممكن.

و إذا بال المرأة و استنجدت ثم توضعاً للصلاة و خرج منها بعد ذلك بلل مشتببه لا تعلم انه بول أم رطوبة أخرى، حكمت بصحة وضوئها

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٩٢

و طهارة تلك الرطوبة المشتببه الا ان تعلم انها بول. سواء استبرأت بعد البول أم لم تستبرئ.

#### المسألة ٣٠٠

مقطوع الذكر يستبرئ في ما بقى من عضوه، و تترتب على استبرائه الفائدة المذكورة.

**المسألة ٣٠١**

يكفى فى حصول الاستبراء للرجل و فى ترتب فائده المذكورة ان يياشر المسحات عليه غيره، فتتولى زوجة الرجل مثلاً أو مملوكته استبراءه.

**المسألة ٣٠٢**

إذا خرج منه البلل المشتبه و شك فى انه هل استبرأ بعد البول و قبل الاستنجاء أم لا، بنى على عدمه و حكم بنجاسة البلل الخارج منه و ببطلان وضوئه إذا كان قد توضأ، حتى مع طول المدء، و حتى إذا كان من عادته الاستبراء.

**المسألة ٣٠٣**

إذا بال و لم يستبرئ ثم شك فى أنه هل خرجت منه رطوبة مشتبهه أم لا، بنى على عدم خروجها منه، فإذا وجد فى ثيابه رطوبة و شك فى انها قد خرجت منه أم إصابتة من خارج، بنى على عدم خروجها منه.

**المسألة ٣٠٤**

إذا بال ثم خرج منه بلل تردد أمره بين ان يكون بولاً أو منياً، فان كان لم يتوضأ بعد بوله و قبل خروج البلل منه فهو محدث بالحدث الأصغر فعليه الوضوء خاصة إذا حضر وقت الصلاة، و ان كان قد توضأ بعد بوله و قبل خروج البلل منه أو لم يدر انه هل توضأ بعد البول أم لا، فان عليه فى كلتا صورتين ان يجمع بين الغسل و الوضوء، و لا فرق فى جميع الصور بين أن يكون قد استبرأ بعد البول أم لم يستبرئ.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٩٣

**المسألة ٣٠٥**

يجب غسل مخرج البول بالماء مرتين على الأحوط بما يسمى غسلًا، و لا يكفى أقل من ذلك، و لا يجزى غير الماء عنه، و يتساوى فى ذلك الذكر و الأنثى و الخنثى، و الكبير و الصغير، و لا بد من الفصل بين الغسلتين، و الأحوط - استحبابا - ان تكون المرتان بعد زوال النجاسة، فلا تعد الغسلة المزيله، و إذا كان المخرج غير طبيعى تعين ذلك على الأحوط سواء كان معتادا أم غير معتاد. و لا يجب ذلك مخرج البول عند الاستنجاء منه، نعم لا بد من الدلك إذا شك فى خروج المذى و نحوه مع البول.

**المسألة ٣٠٦**

يتعين غسل مخرج الغائط بالماء إذا تعدى الغائط عن المخرج على وجه لا يصدق على غسله انه استنجاء أو خرجت مع الغائط نجاسة

أخرى دم أو غيره، أو أصابت المخرج نجاسة أخرى من الخارج فيتعين الغسل في هذه الصور ولا يكتفى بغير الماء. و تطهيره في هذه الصور كتطهير غيره من أعضاء البدن المتنجسة، فلا تعد الغسلة المزيله، ولا بد من تعدد الغسل إذا كانت النجاسة التي أصابت الموضع هي البول و كان التطهير منه بالماء القليل.

### المسألة ٣٠٧

يتخير في مخرج الغائط إذا لم يتعد عن المخرج أو تعدى عنه قليلا لا يضر بصدق اسم الاستنجاء، و لم تخرج مع الغائط نجاسة أخرى، و لم تصب المخرج نجاسة من الخارج، و لو بملاقاة نفس الغائط بعد انفصاله عن المخرج، يتخير فيه مع اجتماع هذه الشروط بين ان يطهره بالماء أو بالمسح بالأحجار.

فإذا طهره بالماء كفاه ان يغسله حتى ينقيه من عين النجاسة و أثرها، و لو بغسلة واحدة، و إذا طهره بالأحجار و جب ان يمسح الموضع بالأحجار حتى ينقيه من عين النجاسة، فإذا حصل النقاء بحجر واحد أو بحجرين، و جب عليه ان يكمل المسح بثلاثة أحجار، و لا يكفى الحجر

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٩٤

الواحد و الحجران و ان حصل بهما النقاء، و إذا لم يحصل النقاء بثلاثة أحجار و جب عليه ان يمسح الموضع بأكثر من ذلك حتى يحصل النقاء.

و يكفى المسح بالخرق، و يكفى كل ما يقلع النجاسة، و ينقى الموضع، و ان لم يكن حجرا و لا خرقة، و يتبع فيه ما ذكرناه في المسح بالأحجار.

و في كفاية المسح بالأصابع إشكال فلا يترك الاحتياط بتركها.

و لا يكفى الحجر الواحد الكبير ذو الجهات الثلاث، و لا الخرقة الواحدة الكبيرة ذات ثلاثة أطراف، بل لا بد من المسح بثلاثة أحجار أو ثلاث خرق أو غيرها منفصلات.

و يشترط في الشيء الذى يمسح به ان يكون طاهرا، فلا يجزى المسح بالنجس و لا بالمتنجس الا بعد تطهيره، و إذا مسح بالنجس أو المتنجس لم يطهر المخرج بالمسح و تعين غسله بالماء، كما تقدم.

### المسألة ٣٠٨

لا- تحصل الطهارة بالغسل بالماء، حتى يزيل عين النجاسة و أثرها كما ذكرنا، و يكفى فى حصول التطهير بالمسح بالأحجار و نحوها ان يزيل العين و ان بقى الأثر، و المراد بالأثر الذى تجب ازالته بالغسل و لا يضر بقاؤه فى المسح هو الذى لا يزول عادة إلا بالماء. و لا بد فى المسح من إزالة الرطوبة من المخرج، فإذا بقيت الرطوبة لم يحكم بالطهارة على الأحوط ان لم يكن هو الأقوى، فليست الرطوبة من الأثر الذى لا يضر بقاؤه.

### المسألة ٣٠٩

يشترط فى الشيء الذى يمسح به ان لا تكون فيه رطوبة مسرية كالطين و الخرقة المبلولة، و لا تضر النداءة القليلة التى لا تسرى.

**المسألة ٣١٠**

إذا شك بعد خروجه من بيت الغائط أنه استنجى أم لا، بنى على عدم الاستنجاء، حتى إذا حصل له ذلك الشك و هو في أثناء الصلاة،

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٩٥

فعليه أن يستنجى و يستأنف الصلاة، و إذا شك في ذلك بعد إتمام الصلاة، بنى على صحة صلاته و عليه الاستنجاء للصلاة الآتية.

**المسألة ٣١١**

لا يجوز الاستنجاء بالأشياء المحترمة في الشريعة، و لا يجوز بالعظم و لا بالروث على الأحوط في الأخيرين، و إذا استنجى بهما عصي، و في حصول الطهارة بالمسح بالعظم و الروث، و بما يشك في انه عظم أو روث تردد و إشكال.

**المسألة ٣١٢**

يكره للمتخلى أن يستقبل الشمس و القمر بالبول و الغائط و ان يستقبل الريح و ان يجلس في الشوارع، و موارد الماء، و منازل النزال، و هي الأفياء التي تقصدها القوافل للنزول فيها و أفنية المساجد، و أبواب الدور، و تحت الأشجار المثمرة، و ان يبول قائما، و ان يطمح به في الهواء، و ان يبول في الحمام، و على أرض صلبة، و في ثقب الحشرات، و في الماء جاريا أو راكدا و الكراهة في الراكد أشد و ان يستنجى باليمين.

و يكره له التكلم في غير ضرورة الا بذكر الله أو قراءة آية الكرسي أو حكاية الأذان.

**الفصل السادس عشر في موجبات الوضوء و نواقضه****إشارة**

و هي أمور:

**المسألة ٣١٣****الأول و الثاني: خروج البول و الغائط**

من الموضع الطبيعي لخروجهما، و كذلك خروجهما من غير الموضع الطبيعي إذا اعتاد ذلك، بل و ان لم يكن معتادا له إذا كان مصداقا لقوله تعالى (أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُم مِّنَ الْغَائِطِ)، فالمدار في النقض على تحقق هذا الموضوع.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٩٦

سواء كان الخارج منهما قليلاً أم كثيراً حتى القطرة و شبهها، وحتى ما يلوث رأس الأنملة إذا مسح المخرج بها. وبحكم البول البلبل المشتبه إذا خرج بعد البول وقبل الاستبراء كما تقدم بيانه في مبحث الاستبراء. ولا ينقض الوضوء ولا يوجب سائر الرطوبات التي قد تخرج من احد المخرجين غير البول والغائط والمنى، حتى القيح والمذى وأمثالهما، ولا ينقضه خروج الدود والنوى إذا لم يكن ملوثاً بالعدرة.

### الثالث: خروج الريح من مخرج الغائط إذا تحقق خروجها،

ولا اعتبار بما يشك في خروجه، ولا اعتبار بما يخرج من القبل إذا اتفق.

### الرابع: النوم

الذي يغلب على سماع المكلف وبصره، بحيث لا يسمع ما يحدث بقربه من صوت عادي، ولا يبصر ما يكون بجانبه من شيء، ولا تضره الخفقة والخفتان من النعاس حتى يتحقق انه قد نام.

### الخامس: كل ما أزال العقل - على الأحوط - من سكر أو جنون أو إغماء،

ولا يضر مجرد حدوث البهتة والغفلة عنده إذا لم يزل العقل.

### السادس: الاستحاضة القليلة،

أما الاستحاضة الوسطى والكبرى، وسائر الأحداث الكبرى غير الجنابة فإنها تنقض الوضوء، ولكنها توجب الغسل بناء على المختار من كفاية الغسل عن الوضوء. وان كان الأحوط فيها الوضوء مع الغسل، واما الجنابة فهي توجب الغسل لا غير.

### المسألة ٣١٤

إذا كان المكلف متطهراً وشك في طروء أحد النواقض عليه بنى على عدمه، وكذلك إذا خرج منه شيء وشك في أنه بول أو غيره من الرطوبات التي لا تنقض الوضوء، فعليه أن يبني على بقاء طهارته إلا إذا كان ذلك قبل الاستبراء من البول، فيكون البلبل المشتبه ناقضاً كما تقدم في المسألة المائتين والتاسعة والتسعين.

### المسألة ٣١٥

إذا حدث له أحد الأمور التي لا توجب الوضوء فتوضأ بعده برجاء

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٩٧

المطلوبية ثم تذكر بعد ذلك انه كان محدثاً بالأصغر كفاه ذلك الوضوء الذي أتى به فيصح له الدخول في الصلاة وأمثالها مما تشترط فيه الطهارة، وكذلك إذا شك في حدوث احد النواقض عليه فتوضأ احتياطاً لاحتمال حدوث الحدث ثم علم انه كان محدثاً كفاه ذلك الوضوء الاحتياطي.

**المسألة ٣١٦**

قد يكون الوضوء شرطاً في صحة فعل من الأفعال كالصلاة والطواف واجبين كانا أم مندوبين، فإنهما لا يصحان بغير وضوء، وقد يكون شرطاً في كمال الفعل وان لم يكن شرطاً في صحته كقراءة القرآن فإنها تصح بغير وضوء، ولا تكون كاملة إلا به، وقد يكون شرطاً في جواز الفعل كمس كتابة القرآن فإنها تحرم على المحدث، وقد يكون رافعاً لكرهه الفعل كالأكل والنوم في حال الجنابة.

**المسألة ٣١٧**

يجب الوضوء للصلاة الواجبة سواء كانت حاضرة أم فائتة، وسواء كانت عن نفسه أم عن غيره، ولتوابعها من صلاة الاحتياط والاجزاء المنسية ولسجدتي السهو على الأحوط. ويجب للطواف الواجب، سواء كان في حج أم عمره واجبين أم مندوبين، ولا يجب للطواف المندوب وهو ما لم يكن جزءاً من أحدهما، نعم، هو شرط في كماله و شرط في صحته صلاته. وقد يجب الوضوء بالنذر أو العهد أو اليمين في بعض الأوقات أو لبعض الاعمال حسب تعيين الناذر، ومع اجتماع شرائط النذر واليمين، وقد يجب الوضوء لمس كتابة القرآن إذا طراً للمكلف ما يوجب عليه المس من نذر أو عهد أو يمين مع اجتماع شرائطها أو سبب آخر من الأسباب، ويلحق به على الأحوط مس أسماء الله وصفاته الخاصة إذا وجب عليه ذلك.

**المسألة ٣١٨**

يستحب الوضوء للمحدث بالأصغر للصلاة المندوبة، وقد تقدم انه ككلمة التقوى، ج ١، ص: ٩٨ كذلك شرط لصحتها، ويستحب له الوضوء للطواف المندوب، وقد تقدم انه شرط لكماله ولصحة صلاته، ويستحب له الوضوء للتهيؤ لصلاة الفريضة في أول وقتها، ويعتبر على الأحوط ان يكون قريباً من الوقت، ويستحب له لدخول المساجد، ولمناسك الحج غير الطواف والصلاة، ويستحب له لزيارة الأئمة (ع)، ولصلاة الأموات، وقراءة القرآن، ويستحب له للكون على طهارة. ويستحب الوضوء للمتوضى قبل ذلك لتجديد طهارته، وان كرر ذلك مرات متعددة، فمن جدد وضوءه لغير حدث جدد الله توبته من غير استغفار كما يقول الامام الصادق (ع)، بل يستحب التجديد وان كان بعد غسل الجنابة، وخصوصاً إذا طالت المدة، نعم لا يشرع التجديد في الغسل بعد الغسل إذا لم يتجدد له سبب آخر. ويستحب الوضوء للحائض لتذكر الله في مصلاها في أوقات الصلاة، ويستحب لنوم الجنب وأكله وشربه، ومعاودته الجماع.

**المسألة ٣١٩**

إذا توضع المحدث بالحدث الأصغر لإحدى الغايات المتقدمة، حصلت له الطهارة و جاز له الدخول في الغايات الأخرى وان لم يقصدها، ومثله في الحكم ما يأتي به المتوضى بقصد التجديد. وكذلك الوضوء الواجب، فإذا كانت له غايات متعددة، فيصح له قصد الجميع وقصد البعض، وإذا قصد البعض صح وضوءه بالنسبة

إلى الجميع، و إذا اجتمعت للوضوء غايات واجبة و غايات مندوبة، فله ان يقصد الجميع و ان يقصد البعض، و إذا قصد البعض صح وضوؤه بالنسبة إلى الجميع، و ان كانت الغاية التي قصدها من الغايات المندوبة.

و إذا توضأ المحدث بالحدث الأ-كبر لبعض الغايات، فالأقرب كذلك جواز الاكتفاء به للغايات الأخرى التي تشاركه في استحباب الوضوء لها و ان لم يقصدها بوضوئه، فإذا توضأ المجنب مثلاً- للنوم جاز له الاكتفاء به للأكل و الشرب و معاودة الجماع و تغسيل الميت ما لم ينتقض وضوؤه و هكذا في غيره.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٩٩

### المسألة ٣٢٠

إذا توضأ المحدث بالأصغر و قصد بوضوئه امتثال الأمر المتوجه إليه صح الوضوء و ارتفع به جميع الأحداث الصغرى التي عليه و ان قصد بوضوئه رفع أحدها بل و ان لم يقصد به رفع الحدث.

### الفصل السابع عشر في واجبات الوضوء

#### [الأول: غسل الوجه.]

### المسألة ٣٢١

الأول من واجبات الوضوء: غسل الوجه.

و حد الوجه: هو أول منابت شعر الرأس من أعلى الوجه، و محادر الذقن من أسفله، و ما وصلت إليه الإبهام و الوسطى عند مدهما في عرضه، فيجب غسل ما اشتملت عليه هذه الحدود من البشرة و الشعر على ما سيأتي بيانه، و لا يجب غسل ما خرج من ذلك. و يراعى المتعارف بين الناس من الوجه و من اليد، فمن انحسرت منابت شعره أو نزلت أكثر مما يتعارف في الوجوه أو كانت أصابع كفيه أطول مما يتعارف في الأيدي أو أقصر رجع الى المتعارف بين الناس في الوجه و الأصابع فغسل ما دخل في الحدود المتعارفة و ترك ما زاد.

### المسألة ٣٢٢

يجب ان يكون الابتداء بأعلى الوجه و ان يكون الغسل من الأعلى إلى الأسفل عرفاً، و لا يجوز الغسل منكوساً، و يكفي ان يحصل مسمى الغسل باستيلاء الماء على الاجزاء، فإذا عم الماء على جميع اجزاء الوجه و لو بمباشرة اليد على الوجه المذكور كفى، و لا يجب غسل ما أحاط به الشعر من البشرة في اللحية و الشارب و الحاجبين، بل يغسل ظاهر الشعر و لا يجب استبطانه، و ان لم يحط الشعر بالبشرة و جب غسل البشرة الظاهرة خلال الشعر، و الأحوط غسل الشعر مع البشرة، و إذا شك ان الشعر محيط بالبشرة أم لا و جب الاحتياط بغسله مع البشرة.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ١٠٠

### المسألة ٣٢٣



غسل الوجه بحدوده التي تقدم ذكرها يلازم غسل شيء من أطراف الحد من كل جانب عادة، و غسل شيء من باطن الأنف و الفم ليحرز تامة الغسل الواجب عليه و لا يجب غسل البواطن كباطن الفم و الأنف و العين، الا ما يغسل منها لملازمته للغسل الواجب كما ذكرنا، و المدار في الشفتين على انطباقهما فما يظهر منهما في حال الانطباق فهو من الظاهر فيجب غسله، و ما لا يظهر فهو من الباطن فلا يجب غسله و كذلك الحال في الجفنين.

### المسألة ٣٢٤

لا يجب غسل ما خرج من اللحية عن حدود الوجه المتقدمة كالمسترسل عن حدود الذقن في الطول، و ما خرج عن الإبهام و الوسطى في العرض، و يجب غسل الشعر الرقيق من اللحية و غيرها لأنه من البشرة عرفا، و كذلك يجب غسل الشعور الغليظة التي لا تستر البشرة على الأحوط كما تقدم، و إذا اتفق وجود لحية عند المرأة أو الخنثى فالحكم فيها كما في الرجل.

### المسألة ٣٢٥

لا يصح الوضوء حتى يعلم انه قد غسل جميع اجزاء الوجه التي يجب غسلها، فإذا بقي منها شيء لم يعمه الغسل بطل وضوؤه و ان كان الشيء المتروك قليلا جدا، و لذلك فلا بد من رفع كل ما يمنع من وصول الماء من جرم مانع من أوساخ و اصباغ و وسائل زينة و غيرها، و إذا علم بوجود شيء يشك في مانعيته من وصول الماء، فلا بد من تحصيل اليقين بزوال ذلك الشيء أو إكثار الماء و المبالغة في مباشرته على نحو يعلم بحصول الغسل الواجب.

و إذا شك في وجود ما يمنع، و جب عليه الفحص حتى يحصل له الظن بعدم الحاجب و ان لم يبلغ درجة الاطمئنان، أو يكثر الماء و مباشرته حتى يعلم بحصول الغسل على تقدير وجود الحاجب.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ١٠١

### [الثاني: غسل اليدين]

### المسألة ٣٢٦

الثاني من واجبات الوضوء: غسل اليدين من المرفقين إلى أطراف الأصابع، و المرفق هو مجمع العضد و الذراع فهو مركب منهما، و هو أعلى اليد فلا بد من الابتداء بغسله، و لا بد من غسل شيء من العضد قبله من باب المقدمة، و ان يكون الغسل من الأعلى إلى الأسفل عرفا و لا يجوز منكوسا، و يكفي مسمى الغسل كما سبق في غسل الوجه، و يجب غسل الشعر و البشرة و ان كان الشعر محيطا بها، و غسل ما دخل في الحد من لحم زائد و إصبع زائدة و يد زائدة إن اتفق، بل لا يترك الاحتياط بغسل اليد الزائدة فوق المرفق مع اليد الأصلية ان اتفقت.

### المسألة ٣٢٧

تجب ازالة الوسخ الذي يكون تحت الأظفار إذا كان ما تحته معدودا من الظاهر، سواء كان الوسخ متعارفا أم أكثر، إلا إذا علم بوصول الماء إلى البشرة تحته، و إذا كان ما تحته معدودا من الباطن لم يجب غسله و لا ازالة الوسخ عنه، فإذا قلم أظفاره فأصبح ما تحته معدودا من الظاهر، و جب غسله و ازالة المانع عن وصول الماء إليه.

**المسألة ٣٢٨**

إذا قطعت يد الإنسان فإن بقي منها شيء مما يجب غسله في الوضوء وجب غسله، وإن كان بعض المرفق، وإذا لم يبق من المرفق شيء لم يجب غسل ما بقي من العضد وإن كان غسله أولى.

**المسألة ٣٢٩**

ما يحدث من الشقوق في ظهر الكف أيام البرد إن كان واسعاً بحيث يرى جوفه يجب إيصال الماء إليه، وإلا لم يجب، ولا يترك الاحتياط في ما يشك منها.

**المسألة ٣٣٠**

ما يعلو الجلد من البثور والطفح الجلدي والجدرى يكتفى بغسل ظاهره حتى عند يبسه وانفتاح رؤوسه، وإذا ظهر ما تحت الجلد وبقيت الجلدة متصلةً وجب غسلها وغسل ما تحتها، وكذلك ما يتجمد

كلمة التقوى، ج ١، ص: ١٠٢

على الجرح والدمل عند البرء، ويكون كالجلد يكتفى بغسل ظاهره، فإذا ظهر ما تحته وجب غسله وغسل ما تحته ما دام متصلاً.

**المسألة ٣٣١**

البياض الذي يظهر على اليد بعد مباشرة الجص والنورة أو بعض الصابون عند يبسه، لا يضر وجوده إذا صدق معه غسل البشرة، وكذا الوسخ الذي يكون على البشرة ولا يكون جرماً مرئياً، فإذا تراكم حتى شك في كونه حاجباً وجبت إزالته، وتراجع المسألة الثلاثمائة والخامسة والعشرون في أحكام الحاجب، وما يشك في وجوده أو يشك في مانعيته.

**المسألة ٣٣٢**

يجب غسل ما يشك في أنه من الظاهر أو من الباطن، سواء كان من الباطن سابقاً ثم شك في صيرورته من الظاهر أم كان من الظاهر سابقاً وشك في صيرورته من الباطن أم كان مجهول الحال سابقاً ولا حقاً.

**المسألة ٣٣٣**

يصح الوضوء برمس الأعضاء في الماء أو بعضها، مع مراعاة أن يكون الغسل من الأعلى إلى الأسفل عرفاً، ولا بد وأن تكون مراعاة ذلك مراعاةً خارجيةً، فلا بد من تحريك العضو المرموس في الماء حتى تغسل أجزأه من الأعلى إلى الأدنى خارجاً، وذلك يكون إما بإدخال العضو في الماء من الجزء الأعلى إلى الأدنى تدريجاً، وإما بإخراجه كذلك وإما بتحريكه تحت الماء كذلك بعد غمسه فيه، ولا تكفي نية غسل الأعلى فالأعلى وحدها دون مراعاة خارجية. ولا يكفي التحريك اليسير تحت الماء لأنه يقارن ما بين الأجزاء في حدوث الغسل.

ويلزم في اليد اليسرى أن يقصد الغسل حال إخراجها من الماء لئلا يكون المسح بغير بله الوضوء.

أما اليد اليمنى فيكفيه أن يغسل بها جزءاً من اليد اليسرى لتكون بلتها من الوضوء، فإذا غسل ذراع اليد اليسرى بيده اليمنى ثم رمس كف اليسرى ونوى الغسل بإخراجها صح وضوؤه ومسحه، وكذلك إذا رمس ذراع اليد اليسرى وأبقى الكف منها ثم غسلها مرتباً

بيده اليمنى.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ١٠٣

### [الثالث: المسح على مقدم الرأس]

#### المسألة ٣٣٤

الثالث من واجبات الوضوء: المسح على مقدم الرأس فلا يكفى المسح على غيره من أجزاء الرأس و الأحوط ان يكون على الناصية، و هى ما بين البياضين فى جانبى الرأس فوق الجبهة و يجب ان يكون المسح بباطن الكف، و الأحوط ان يكون باليد اليمنى، و يعتبر ان يكون المسح على الرأس و القدمين ببلء الوضوء، فلا يجوز بماء جديد، و ان يكون على وجه يتأثر العضو الممسوح برطوبة الماسح بالمقدار الواجب، و إذا كانت فى العضو الممسوح رطوبة خارجية تمنع من تأثير رطوبة الماسح فيه أو توجب كون المسح بماء مختلط من ماء الوضوء و غيره، فلا بد من تجفيفها قبل المسح حتى يحصل اليقين بالتأثير و لا يكفى الظن به. و الأفضل ان يكون المسح على الرأس بمقدار عرض ثلاث أصابع، و ان يكون بطول إصبع، و الأحوط ان يمسح مقبلا من الأعلى إلى الأسفل، و ان كان الأقوى كفاية مسمى المسح فى كل من الطول و العرض، فيجزيه ان يمسح بشيء من الطول مما يحصل به المسمى فى عرض إصبع واحدة، و يجزيه ان يكون المسح طولاً أو عرضاً أو منحرفاً بل و منكوساً.

بصرى بحراني، زين الدين، محمد امين، كلمة التقوى، ٧ جلد، سيد جواد وداعى، قم - ايران، سوم، ١٤١٣ هـ ق

كلمة التقوى؛ ج ١، ص: ١٠٣

#### المسألة ٣٣٥

لا يجب ان يكون المسح على البشرة فيجزيه ان يمسح على الشعر النابت فى مقدم الرأس إذا لم يكن طويلاً يخرج بمده عن حد مقدم الرأس، و إذا كان كذلك لم يكف المسح عليه و ان كان مجتمعاً على نفس المقدم أو على الناصية، بل يمسح على أصوله أو على البشرة إذا أمكن، و لا يكفى المسح على الشعر النابت فى غير المقدم و ان اجتمع على المقدم، و لا بد من رفع كل ما يمنع من وصول رطوبة المسح الى الشعر أو البشرة من دهن أو خضاب أو غيره، و لا يجرى المسح على الحائل من عمامة أو قناع أو غيرهما إلا إذا كان مضطراً لبرد أو تلج أو عدو يخافه و نحو ذلك، أو كان الحائل جبيرة.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ١٠٤

### [الرابع: المسح على القدمين]

#### المسألة ٣٣٦

الرابع من واجبات الوضوء المسح على القدمين من رؤوس أصابعهما إلى مفصل الساق على الأحوط مع المرور بقبة القدم، و يجب الاستيعاب فى الطول و يكفى المسمى فى العرض، فإذا مسح من رؤوس الأصابع إلى المفصل ماراً بقبة القدم بعرض إصبع واحدة

كفى.

و الأفضل ان يكون بعرض ثلاث أصابع، و أفضل منه ان يضع كفه على رؤوس الأصابع ثم يمسح ظهر قدمه كله الى المفصل. و يجزيه ان يمسح مقبلا و منكوسا، و لا بد من ان يمسح الرجل اليمنى باليد اليمنى و اليسرى باليسرى، و يجوز له ان يمسح القدمين معا أو يقدم اليمنى على اليسرى، و لا يجوز ان يقدم اليسرى على اليمنى. و يجب ان يمسح البشرة، و إذا كان على ظهر القدمين شعر جمع على الأحوط بين المسح عليه و المسح على البشرة. و لا بد من ازاله ما يمنع من وصول رطوبة المسح إلى البشرة حتى يحصل اليقين بذلك، و لا يكفى الظن به و قد ذكرنا ذلك في مسح الرأس.

### المسألة ٣٣٧

يجب ان يكون المسح بالبله الباقية في الكف من ماء الوضوء، فلا يجوز بماء جديد، بل الأقوى ان لا يضع يده إذا تم الغسل على شيء من أعضاء الوضوء المغسولة فيكون المسح بماء ممتزج من ماء الكف و غيره. نعم، إذا جف ما في الكف جاز له الأخذ من غيرها، و لا يترك الاحتياط بتقديم اللحية، فإذا جف ماؤها أخذ من الحاجبين و أشفار العينين، فإذا لم يجد فيها أخذ من سائر الأعضاء، فإذا لم يجد فيها جميعا بطل وضوؤه. و لا يأخذ من اللحية مما خرج عن حد الوجه كالمسترسل عن محادر الذقن، و ما خرج عن الإبهام و الوسطى في العرض. كلمة التقوى، ج ١، ص: ١٠٥ و على ما تقدم، فإذا وجد في الكف ما يمسح به الرأس مسحه به ثم أخذ لمسح الرجلين من أعضاء الوضوء على الترتيب المتقدم.

### المسألة ٣٣٨

يجب ان يكون المسح ببشرة الكف أو الأصابع، فلا- يصح المسح إذا كان عليها مانع يحول بينها و بين الممسوح و ان كان رقيقا لا يمنع من وصول الرطوبة، و يجب ان يكون المسح على العضو الممسوح كما تقدم في مسح الرأس، فلا يجزى المسح على الحائل كالخف و الجورب و نحوهما إلا في حال الضرورة، أو الخوف من عدو و نحوه، أو تقيه لا- تتأدى إلا بالمسح عليهما أو جبيرة و نحوها، و إذا اقتضت الضرورة المسح على الحائل، و كان الحائل متعددا فالأحوط نزع ما يمكن منه، و لا بد من اجتماع الشرائط في الماسح من وجود الرطوبة المؤثرة و غيرها كما في المسح على البشرة.

### المسألة ٣٣٩

لا يصح المسح على الحائل للضرورة أو العدو أو الجبيرة إلا إذا اقتضت الضرورة ذلك في جميع الوقت، فإذا أمكنه أن يأتي بالوضوء الصحيح و لو في آخر الوقت وجب عليه التأخير و لم يجز له البدار، نعم لا- تجب مراعاة ذلك مع التقيه، إلا إذا أمكنه التخلص منها بوجه من الوجوه، كأن يريهم مثلا- انه يمسح على الخف و هو يمسح على القدم، أو أمكنته الحيلة في رفعها فيتعين عليه ذلك في المسح على الخف.

### المسألة ٣٤٠

إذا ضاق الوقت عن رفع الحائل عن الرأس أو عن القدم توضع مسح على الحائل و ضم اليه التيمم.

### المسألة ٣٤١

لا يتعين ان يكون المسح بإمرار الماسح على الممسوح، بل المدار على وصول الأثر المقصود الى العضو الممسوح، فإذا حرك القدم أو الرأس تحت كفه أو حرك كلا من الماسح و الممسوح صح وضوؤه مع وصول أثر المسح الى العضو.  
كلمة التقوى، ج ١، ص: ١٠٦

### المسألة ٣٤٢

إذا كانت الرطوبة على العضو الماسح كثيرة توجب غسل العضو الممسوح فالأحوط تقليل الرطوبة فلا يصدق الغسل.

### المسألة ٣٤٣

إذا مسح على الحائل للضرورة ثم زالت الضرورة التي أوجبت له ذلك و الوقت لا يزال باقيا، وجبت عليه إعادة الوضوء و إعادة الصلاة التي صلاها بذلك الوضوء.  
و إذا فعل ذلك للتقية ثم ارتفعت و الوقت لا يزال باقيا، فالأقرب صحة الوضوء و صحة الصلاة إذا كان صلاها بوضوئه ذلك، و الأحوط الإعادة.

### المسألة ٣٤٤

إذا تعذر عليه أن يمسح بباطن الكف أجزاءه أن يمسح بظاهرها، و إذا تعذر عليه ان يمسح بظاهر كفه مسح بذراعه، فان لم يجد فيهما رطوبة يمسح بها أخذها من سائر أعضاء الوضوء على الترتيب المتقدم في المسألة الثلاثمائة و السادسة و الثلاثين على الأحوط، فان لم يجد فيها جميعا بطل وضوؤه.

### المسألة ٣٤٥

إذا تعذر عليه حفظ الرطوبة للمسح الواجب لشدة حر الهواء أو حرارة البدن بحيث لا يفيد معها إكثار الماء و لا إعادة الوضوء مسح بماء جديد ثم تيمم بعده على الأحوط.

### المسألة ٣٤٦

الواجب في الوجه هو غسله مرة واحدة، سواء حصل ذلك بغرفة واحدة أم بغرفتين أم بأكثر، و يقصد بمجموع ذلك الغسل الواحدة الواجبة، و كذلك في غسل اليد اليمنى و اليد اليسرى.

### المسألة ٣٤٧

إذا صب الماء على العضو و أمر يده عليه حتى حصل له اليقين بوصول

كلمة التقوى، ج ١، ص: ١٠٧

الماء الى جميع اجزاء العضو، فالأحوط ترك المبالغة أكثر من ذلك و ان كان فعله بقصد زيادة اليقين، و تشكل زيادة صب الماء على العضو إذا خرج به عن المتعارف فضلا عما إذا كان عبثا، سواء كان بالاغتراف مرارا، أم بصب الماء من الإبريق و نحوه حتى خرج عن المتعارف و ان كان الصب متصلا.

**المسألة ٣٤٨**

الوسواسى الذى لا- يحصل له القطع يرجع الى المتعارف فى مقدار صب الماء على العضو و فى مقدار إمرار يده على العضو و مباشرته، فإذا زاد فى صب الماء على اليد اليسرى أشكل الحكم بصحة وضوئه للزوم كون مسحه بماء جديد، و كذلك إذا بالغ فى إمرار يده عليها أكثر من المتعارف حتى امتزج ماء الكف بماء الذراع.

**المسألة ٣٤٩**

يستحب غسل الوجه مرتين، فإذا أتم الغسل الواجب بغرفة أو غرفتين أو أكثر كما تقدم استحب له ان يغسله مرة ثانية و كذلك اليد اليمنى ثم اليد اليسرى.

**المسألة ٣٥٠**

يستحب للرجل أن يبدأ بظاهر ذراعيه اليمنى و اليسرى فى كلتا الغسلتين الواجبة و المستحبة، و يستحب للمرأة ان تبدأ بباطن ذراعيها فى كلتا الغسلتين.

**المسألة ٣٥١**

يستحب الإسباغ فى الوضوء بمعنى إكثار الماء حتى يجرى على العضو، و يستحب ان يكون الوضوء بمد من الماء، و المد هو ربع الصاع الشرعى، فهو عبارة عن مائة و ثلاثة و خمسين مثقالاً صيرفياً و نصف و حمصة و نصف، و الظاهر ان هذا مقدار مجموع ما يصرف فى الوضوء و مستحباته من غسل اليدين و المضمضة و الاستنشاق، و يكره الإسراف فى ماء الوضوء أكثر من ذلك. كلمة التقوى، ج ١، ص: ١٠٨

**المسألة ٣٥٢**

يستحب الاستياك قبل الوضوء، و الأفضل ان يكون بعود الأراك، و يجزى بالإصبع و غيرها، و تستحب التسمية قبل الوضوء، و غسل اليدين مرة واحدة من حدث البول أو النوم و مرتين من حدث الغائط. و تستحب المضمضة ثلاثاً، و الاستنشاق ثلاثاً، و ان يغترف الماء بيده اليمنى فإذا كان لغسل اليد اليمنى اغترف باليمنى و أفرغه فى اليسرى ثم غسل به اليمنى. و تستحب قراءة الأدعية المأثورة عند الإتيان بمستحبات الوضوء و أفعاله.

**المسألة ٣٥٣**

ورد فى بعض النصوص استحباب قراءة سورة القدر فى أثناء الوضوء و ورد استحباب قراءتها بعد إسباغ الوضوء، و ورد استحباب قراءة آية الكرسي على أثر الوضوء، و لا بأس بالإتيان بذلك كله برجاء المطلوبية. و مما يستحب ان يفتح المكلف عينيه فى حال غسل الوجه، فعن النبى (ص) انه قال: افتحوا عيونكم عند الوضوء لعلها لا ترى نار جهنم.

**المسألة ٣٥٤**

تكره الاستعانة بالغير فى الوضوء، و المراد بها الاستعانة به فى المقدمات القريبة كصب الماء فى يد الرجل ليتوضأ به، اما ان يتولى الغير غسل أعضائه أو مسحها فلا يجوز لغير الضرورة كما سيأتى فى فصل (شرائط الوضوء).  
و يكره الوضوء بماء أسخنه الشمس، و بسؤر الحيوان محرم اللحم ما عدا الهرة، و بسؤر المرأة الحائض إذا كانت غير مأمونة، بل يكره سؤر غير المأمون مطلقا، و بالماء الآجن و هو الذى تغير لونه، و طعمه، و ليكن الترك فى هذا برجاء المطلوبة.  
كلمة التقوى، ج ١، ص: ١٠٩

### الفصل الثامن عشر فى شرائط الوضوء

#### إشارة

و هى أمور:

#### [الأول: إطلاق الماء،]

#### المسألة ٣٥٥

الأول: ان يكون الماء مطلقا، فلا يصح الوضوء بالماء المضاف حتى إذا طرأت عليه الإضافة بنفس الوضوء إذا اتفق ذلك، و تراجع المسألة الثالثة و السبعون فى حكم الماء المشتبه بالمضاف.

#### [الثانى: طهارة الماء،]

#### المسألة ٣٥٦

الثانى: ان يكون الماء طاهرا، فلا يصح الوضوء بالماء النجس، و بحكمه الماء المشتبه بالنجس إذا كانت الشبهة محصورة كما تقدم بيانه فى المسألة الثانية و السبعين فلتلاحظ.

#### [الثالث: طهارة أعضاء الوضوء]

#### المسألة ٣٥٧

الثالث: ان يكون أعضاء الوضوء طاهرة، و المراد ان يكون كل عضو منها طاهرا حين غسله للوضوء و لا يضره ان يكون نجسا حين غسل الأعضاء الأخرى، فإذا كانت يده اليسرى نجسة مثلا فغسل وجهه للوضوء ثم غسل يمينه ارتماسا مثلا ثم طهر يسراه من النجاسة و غسلها للوضوء صح وضوؤه، و إذا كانت أعضاؤه كلها نجسة فطهر الوجه ثم غسله للوضوء ثم طهر يده اليمنى و غسلها بعده للوضوء، ثم صنع كذلك فى اليد اليسرى، و طهر الرأس و القدمين قبل المسح عليهما مع المحافظة على شرائط الوضوء، و على رطوبة الكفين التى يمسح بها صح وضوؤه.

و لا يبطل الوضوء بتنجس العضو بعد غسله للوضوء، فيتم وضوءه و يطهر العضو المتنجس للصلاة الا ان يحصل خلل من جهة أخرى من حيث المسح أو غيره.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ١١٠

و لا- يكفيه غسل واحد لتطهير العضو و الوضوء حتى إذا رسمه بالكر أو الجارى، و يصح له ان يطهر العضو بغمسه فى الكر مثلاً، و ينوى الوضوء بإخراجه.

### المسألة ٣٥٨

إذا توضع و بعض المواضع من بدنه نجسة غير أعضاء الوضوء لم يضر ذلك بصحة وضوئه، نعم، الأحوط له ان لا يتوضأ قبل الاستنجاء.

### [الرابع عدم المانع عن وصول الماء]

### المسألة ٣٥٩

الرابع من شرائط الوضوء ان لا يوجد ما يحول عن وصول الماء إلى البشرة فى الغسل و المسح كما تقدم ذكره فى المسألة الثلاثمائة و الخامسة و العشرين و غيرها، فإذا علم بوجوده فلا- بد من العلم بزواله، أو العلم بتحقق غسل البشرة فى المغسول و مسحها فى الممسوح، و إذا شك فى وجوده فلا بد من الفحص حتى يحصل الظن بعدم الحاجب و ان لم يبلغ درجة الاطمئنان.

### [الخامس: ان يكون الماء مباحاً]

### المسألة ٣٦٠

الخامس: ان يكون الماء مباحاً فلا يصح الوضوء بالماء المغصوب، و بحكمه الماء المشتبه بالمغصوب إذا كانت الشبهة محصورة، كما ذكرناه فى المسألة الثانية و السبعين.

### المسألة ٣٦١

لا يصح للمكلف أن يتوضأ فى الآنية المغصوبة إذا كان وضوؤه بنحو الارتماس فى الآنية، و ان كان الماء الموجود فيها مباحاً، سواء وجد لديه ماء مباح آخر أم لم يوجد، فإذا توضأ فيها كذلك كان وضوؤه باطلاً، و لا يصح له ان يتوضأ بالاغتراف منها لغسل أعضائه تدريجاً، أو بصب الماء على الأعضاء، إذا لم يوجد لديه ماء مباح آخر، فإذا توضأ منها كذلك كان عمله باطلاً.

و إذا كان لديه ماء مباح آخر صح وضوؤه من الآنية المغصوبة بالاغتراف التدريجى أو الصب على الأعضاء من الظرف المغصوب إذا كلمة التقوى، ج ١، ص: ١١١

كان صبه مقدمة للغسل ثم أجرى الماء على الأعضاء بمباشرة يده، و ان كان إثماً فى الاغتراف أو الصب من الآنية لتصرفه فى المغصوب.

و تشكل صحة الوضوء إذا أجرى الماء على العضو من الآنية لا بمباشرة يده بعد الصب.



و إذا أخذ من ذلك الماء ما يكفي لوضوئه فوضعه في إناء مباح ثم توضع به وضوءه و ان أثم في المقدمة، و حكم الغسل في جميع ما ذكر هو حكم الوضوء.

### المسألة ٣٦٢

لا- يترك الاحتياط في مكان الوضوء أو مصب مائه إذا كانا مغصوبين و لا سيما في المكان بمعنى الفضاء الذي تتحرك فيه أعضاء الإنسان في الغسل و المسح في وضوئه، و المصب الذي يعد نفس الوضوء صبا للماء فيه عرفا.

### المسألة ٣٦٣

لا يصح الوضوء مع انتفاء أحد الشروط الأربعة الأولى المتقدمة، فإذا توضع المكلف بماء مضاف، أو بماء نجس، أو كان بعض أعضاء وضوئه نجسا، أو مع وجود الحائل بطل وضوؤه سواء كان عالما عامدا أم جاهلا أم ناسيا. و إذا توضع بماء مغصوب و هو عالم بحرمة ذلك بطل وضوؤه، و كذلك إذا كان جاهلا بحرمة ذلك عليه و كان جهله عن تقصير فلا بد من الإعادة، و مثله ما إذا كان عالما بالحرمة و لكنه جاهل بالحكم الوضعي، فلا يعلم ببطلان الوضوء بالماء المغصوب، فيبطل وضوؤه سواء كان مقصرا في جهله أم قاصرا.

و إذا توضع بالماء المغصوب و هو جاهل بحرمة ذلك عليه و كان جهله عن قصور يعذر فيه صح وضوؤه على الظاهر. و كذلك إذا كان جاهلا بالغصب أو ناسيا له فالظاهر الصحة حتى في الغاصب نفسه إذا نسي الغصب فتوضع بالماء و ان كان الأحوط كلمة التقوى، ج ١، ص: ١١٢

استحبابا لإعادة في هذه الصورة، و إذا كان الغاصب ممن لا يبالي إذا تذكر انه غاصب فالظاهر البطلان. و كذلك الحكم في الوضوء في الظرف المغصوب و المكان و المصب المغصوبين على التفصيل المتقدم في المسألتين السابقتين.

### المسألة ٣٦٤

لا- يجوز التصرف في مال الغير إلا- بإذن صريح أو فحوى أو شاهد حال قطعي يدل على الرضا، من غير فرق بين الماء و الظرف و المكان و غيرها، فلا يجوز التصرف مع الشك في رضا مالكة، الا مع سبق الرضا منه فيستصحب بقاء رضاه عند الشك.

### المسألة ٣٦٥

يجوز الوضوء و الغسل و الشرب من الأنهار الكبار و ان لم يعلم برضا مالكةا، بل و ان علم أن في المالكين صغارا و مجانين، و يشكل الجواز مع العلم أو الظن بكراهة المالكين و عدم رضاهم، و يشكل الجواز إذا غصبها غاصب من مالكةا سواء غير مجرى الأنهار أم لم يغير.

و كذلك الحكم في الأراضي الواسعة، فيجوز الوضوء و الغسل فيها و الصلاة و الجلوس و النوم و أمثال ذلك من التصرفات ما لم يعلم أو يظن بكراهة المالك أو تكون مغصوبة.

### المسألة ٣٦٦

الحياض و المياه التي تكون في المساجد و لا يعلم انها خاصة بالمصلين في ذلك المسجد، أو هي عامة لمن سواهم من المارين و المتوضئين، لا يجوز لغير من يصلى في المسجد ان يتوضأ منها أو يغتسل بها، إلا إذا علم بعموم الاذن فيها للجميع، أو قيام البيئة على

ذلك أو إقرار الواقف أو المالك به، أو شبه ذلك من الامارات الشرعية التي تثبت ذلك، ولا يكفي مجرد اعتياد الناس ذلك أو اخبار أحد به، وكذلك الحكم في الحياض والمياه التي تكون في المدارس والخانات الموقوفة.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ١١٣

### المسألة ٣٦٧

يصح الوضوء والغسل تحت الخيمة المغصوبة إذا كان الماء والمكان مباحين، وان كان مأثوما في الانتفاع بالخيمة.

[السادس: ان لا تكون الآنية ذهباً أو فضة،]

### المسألة ٣٦٨

السادس من شرائط الوضوء: ان لا تكون الآنية التي يتوضأ منها آنية ذهب أو فضة، وقد تقدم تفصيل القول فيها في المسألة المائتين و الثانية والثمانين وما بعدها.

و إذا توضأ من آنية الذهب أو الفضة ناسياً أو غافلاً أو جاهلاً بأن الآنية من الذهب مثلاً صح وضوؤه إذا كان معذوراً. ولا يعذر الجاهل بحرمة استعمال آنية الذهب إذا كان مقصراً في جهله فيبطل وضوؤه ولا يعذر الجاهل ببطلان الوضوء منها، سواء كان قاصراً أم مقصراً على الأحوط.

### المسألة ٣٦٩

تقدم في مبحث الماء المستعمل ان الأحوط اجتناب ماء الاستنجاء مع وجود ماء غيره، وإذا لم يوجد لدى المكلف ماء آخر جمع بين الطهارة منه والتيمم.

و اما الماء المستعمل في تطهير سائر النجاسات غير الاستنجاء فهو نجس لا يصح الوضوء منه، وإذا توضأ منه جاهلاً أو ناسياً فلا بد من تطهير الأعضاء ثم إعادة الوضوء.

و أما الماء المستعمل في الوضوء فلا-ريب في جواز الوضوء به، وان تكرر ذلك، وكذلك الماء المستعمل في الأغسال المندوبة كغسل الجمعة والزيارة ونحوهما.

و اما الماء المستعمل في رفع الحدث الأكبر مع طهارة البدن، فالأحوط اجتناب الوضوء منه مع وجود ماء آخر، فإذا لم يوجد لدى المكلف ماء غيره جمع بين الطهارة منه والتيمم. وقد تقدم بيان ذلك في المسألة

كلمة التقوى، ج ١، ص: ١١٤

التاسعة والخمسين، وما بعدها من المسائل في مبحث الماء المستعمل فلتلاحظ.

[السابع: عدم الحظر عليه من استعمال الماء]

### المسألة ٣٧٠

السابع من الشرائط: أن لا-يكون لدى المكلف ما يحظر عليه استعمال الماء في الوضوء كبعض الأمراض التي تمنعه من ذلك، أو

خوف العطش على نفسه أو على نفس محترمة أخرى إذا هو صرف الماء الموجود لديه في الوضوء. و أمثال ذلك مما يوجب التيمم، فلا يجوز له الوضوء عند ذلك و يجب عليه التيمم، و إذا توضأ كان وضوؤه باطلاً.

### [الثامن: سعة الوقت للوضوء و الصلاة،]

#### المسألة ٣٧١

الثامن: ان يتسع الوقت للوضوء و الصلاة، فإذا ضاق الوقت بحيث يكون الوضوء موجبا لوقوع بعض الصلاة خارج الوقت، تعين عليه التيمم و إدراك الصلاة، الا ان يكون الزمان الذى يحتاج إليه فى التيمم مساويا لزمان الوضوء فيتعين عليه الوضوء. و إذا توضأ فى الصورة المتقدمة، فإن قصد بوضوئه امتثال أمر الصلاة التى تضيق وقتها على نحو التقييد بطل وضوؤه، و ان قصد به امتثال غاية أخرى أو قصد القربة بقول مطلق، أو قصد امتثال الأمر المتوجه اليه صح وضوؤه، و كذلك الحكم فى الغسل مع تضيق الوقت.

### [التاسع: المباشرة،]

#### المسألة ٣٧٢

التاسع من الشرائط: ان يباشر المكلف أفعال وضوئه بنفسه من غسل و مسح، إذا كان قادرا على ذلك- فإذا تولى غيره ذلك مع قدرته على المباشرة بنفسه بطل وضوؤه، سواء تولى غيره جميع أفعال الوضوء من غسل و مسح، أم تولى الغير بعضها و باشر المكلف بعضها. و لا يضر بصحة الوضوء ان يتولى غير المكلف إحضار الماء أو تسخينه و غير ذلك من المقدمات البعيدة، و لا يضر بصحته ان يصب الغير الماء على يد المكلف و يتولى هو اجراء الماء على أعضائه فيغسل و يمسح بنفسه، نعم يكره له ذلك كما تقدم فى المسألة الأخيرة من فصل واجبات الوضوء. و إذا

كلمة التقوى، ج ١، ص: ١١٥

صب الغير الماء على أعضاء المكلف، و باشر المكلف بنفسه اجراء الماء عليها فغسل و مسح، فالظاهر صحة الوضوء إذا قصد الوضوء بإجراء الماء بنفسه لا بصب ذلك الغير، و الأحوط الإعادة.

#### المسألة ٣٧٣

يصح الوضوء من ماء الميزاب أو ماء الأنوب إذا جعل وجهه أو يديه تحتها بقصد الوضوء حتى عم الماء على العضو المغسول، و أتم وضوءه.

#### المسألة ٣٧٤

إذا عجز الإنسان عن مباشرة أفعال الوضوء بنفسه لشلل أو مرض أو غيرهما، و جب عليه ان يستعين بالغير فى ذلك و لو بالأجرة، فينوى المكلف الوضوء و يجرى الغير عليه الغسل، و لا يتعين ان يجرى الغير الماء بيد المكلف نفسه، و ان كان ذلك أحوط. نعم، يجب ان يكون المسح على مواضع المسح بيد المكلف نفسه فيمسكها الغير بيده و يمسح بها رأس المكلف و قدميه، فإذا لم يمكن ذلك

تولاها الغير بيده فأخذ الرطوبة من يد المكلف و مسح بها رأسه و قدميه، و يحتاط بالتييم في هذا الفرض.

### [العاشر: الترتيب]

#### المسألة ٣٧٥

العاشر من الشرائط: الترتيب بين أفعال الوضوء فيبدأ بغسل الوجه، ثم اليد اليمنى، ثم اليد اليسرى، ثم مسح على الرأس، ثم مسح على القدمين، و يجوز له ان يمسح القدمين معا، أو يقدم اليمنى على اليسرى، و لا يجوز ان يقدم اليسرى على اليمنى كما تقدم في المسألة الثلاثمائة و السادسة و الثلاثين، و يجب في الأعضاء المغسولة ان يكون الغسل من الأعلى إلى الأسفل عرفاً، و لا فرق بين الوضوء الترتيبي و الارتماسي في جميع ما ذكر.

و إذا خالف الترتيب جاهلاً أو ناسياً، فان تذكر قبل ان تفوت الموالاة و جب عليه ان يعيد على ما يحصل به الترتيب بين الأعضاء، فإذا كلمة التقوى، ج ١، ص: ١١٦

غسل يده اليمنى ثم وجهه صح غسل وجهه و وجب عليه ان يغسل يده اليمنى ثم اليسرى، و إذا غسل اليسرى قبل الوجه صح غسل وجهه، و وجب عليه أن يغسل يده اليمنى ثم اليسرى، و إذا غسل وجهه ثم يده اليسرى ثم اليد اليمنى أعاد على يده اليسرى. و إذا تذكر انه خالف الترتيب بعد ان فاتت الموالاة و جفت الأعضاء بطل وضوؤه.

### [الحادي عشر: الموالاة.]

#### المسألة ٣٧٦

الحادي عشر من شرائط الوضوء: الموالاة.

وهي - على الأظهر - عدم التراخي الطويل بين الأعضاء الذي يؤدي بحسب العادة إلى جفاف الماء عن الأعضاء السابقة قبل الإتيان باللاحقة، فلا بد في الموالاة المعتبرة في الوضوء من اجتماع الأمرين، فإذا تراخي طويلاً حتى جف الماء عن الأعضاء السابقة لطول الفصل بينها بطل وضوؤه، سواء كان عامداً أم ناسياً أم معتقداً لعدم جفاف الأعضاء ثم تبين له خلاف ذلك.

ولا يضر التراخي إذا كان لا يؤدي بحسب العادة إلى جفاف الأعضاء السابقة، ولا يضر الجفاف إذا حصل من غير تراخي يوجب ذلك، بل حصل لحرارة الهواء أو لحرارة البدن، و لا يضر التراخي إذا أدى إلى جفاف بعض الأعضاء دون بعض أو أدى إلى جفاف بعض أجزاء العضو دون بعض.

و إذا حصل التراخي الطويل الذي يؤدي إلى جفاف الأعضاء بحسب العادة، و لكن الأعضاء لم تجف بالفعل لكثرة الرطوبة في الهواء، فلا يترك الاحتياط بإعادة الوضوء.

و لا يضر التمشي في أثناء الوضوء أو بعده قبل المسح أو في أثناءه إذا لم تفت به الموالاة المذكورة.

#### المسألة ٣٧٧

إذا تذكر بعد أن شرع في صلاته: انه ترك المسح في وضوئه، فإن

كلمة التقوى، ج ١، ص: ١١٧

فاتت الموالاة، أعاد الوضوء و الصلاة، و ان تذكر قبل ان تفوت الموالاة و تجف الأعضاء بطلت صلاته و مسح بالرطوبة الموجودة في الكف فان لم يبق فيها شيء أخذ الرطوبة من اللحية أو الحاجبين أو الأعضاء الأخرى - على الترتيب المتقدم في المسألة الثلاثمائة و السابعة و الثلاثين - و مسح بها ثم أعاد الصلاة.

### المسألة ٣٧٨

إذا حصل التراخي بحيث جفت الأعضاء السابقة، و لكن بقيت الرطوبة في مسترسل اللحية و ما خرج منها عن حد الوجه، ففي كفايتها في بقاء الموالاة إشكال، و لا يترك الاحتياط بإتمام الوضوء ثم الإعادة.

### [الثاني عشر: النية،]

### المسألة ٣٧٩

الثاني عشر: النية، و هي ان يقصد الفعل متقربا به الى الله تعالى، و الأحوط ان يقصد غاية من غايات الوضوء الواجبة أو المندوبة كالكون على الطهارة، و التقرب الى الله هو أن يقصد الله سبحانه بفعله امتثالا لأمره، أو لأنه أهل للطاعة، أو حبا له، أو لدخول الجنة، أو الفرار من النار أو لغير ذلك من الوجوه الصحيحة التي يتوجه بها العبد الى ربه و يقصد امتثال امره. و لا يجب التلطف بالنية و لا أخطارها بالذهن، بل يكفي الداعي الارتكازي الذي يحرك الإنسان حين العمل و يكون ملتفتا اليه على وجه الاجمال، و يقابل ذلك ان يكون الإنسان غافلا حين العمل لا يدري ما هو صانع، فلا يكون ناويا، و لا يصح عمله. و يجب استمرار النية حكما الى آخر العمل، و هو ان يأتي بجميع اجزاء الواجب عن ذلك القصد الأول. و إذا تردد في القصد، أو نوى الخلاف أو ذهل عن العمل أصلا و اتى ببعض الافعال كذلك بطل عمله، الا ان يعود الى نيته الاولى قبل ان تفوت الموالاة و تجف الأعضاء فيعود الى العمل و يكون صحيحا، و عليه ان يعيد الأفعال التي أتى بها في حال التردد أو الذهول.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ١١٨

### المسألة ٣٨٠

لا تجب نية الوجوب أو الندب في الوضوء، و لا نية وجه الوجوب أو الندب من المصالح التي اقتضت الأمر به وجوبا أو ندبا أو غير ذلك، و لا يجب قصد رفع الحدث أو استباحة الصلاة، و لا يجب قصد غاية معينة و ان كان في وقت وجوب تلك الغاية، فيكفيه الوضوء لغاية أخرى، و ان كان مستحبه، و الأحوط ان يقصد امتثال الأمر المتوجه اليه بالوضوء. و إذا اعتقد دخول الوقت فنوى الوجوب في وضوئه ثم تبين له ان الوقت لم يدخل بعد فالظاهر صحته وضوئه إذا كان قاصدا امتثال الأمر المتوجه اليه بالوضوء و ان تخيل إليه أنه الأمر الوجوبي.

### المسألة ٣٨١

يجب أن تكون العبادة خالصة لله سبحانه نقيه من الشوائب كالرياء و السمعة و العجب. و الرياء: هو ان يأتي الإنسان بالعمل لاراءة الناس ذلك و استجلاب نظرهم اليه، و السمعة: أن يأتي بالعمل لاسماعهم به. و العجب: أن يدخل في نفسه العجب من عمله و الاكبار له. الى غير ذلك من الأمور المنقصة للعمل، و الموبقة للإنسان و الموجبة

لحبط الأجر، وقد يأتي في مبحث النية في الصلاة شيء من التفصيل في ذلك.

### المسألة ٣٨٢

إذا قصد الرياء في وضوئه كان باطلا، سواء قصد به الرياء خالصا، أم قصد به القربة و الرياء معا، و سواء كانت القربة هي الداعي المستقل في إيجاد العمل، و كان الرياء داعيا تبعا غير مستقل، أم كان الرياء هو الداعي المستقل للعمل و القربة هي التابع، أم كان كل من القربة و الرياء داعيا مستقلا يكفي في إيجاد العمل لو كان منفردا.

و سواء كان الرياء في أصل العمل أم في كفيته إذا كانت متحدة مع العمل كما إذا رأى بالوضوء قبل الوقت أو بإسباغ الوضوء مثلا، أم كان

كلمة التقوى، ج ١، ص: ١١٩

في اجزاء العمل إذا اكتفى بذلك الجزء و لم يعده قبل فوات الموالاة، حتى إذا قصد الرياء ثم تاب منه فان العمل الذي رأى به يقع باطلا لا بد من تداركه. و كذلك الحكم في السمعة في جميع ما تقدم.

### المسألة ٣٨٣

إذا قصد الرياء أو السمعة في كيفية لا تتحد مع العمل كما إذا رأى أو قصد السمعة في استقباله في الوضوء أو في تحنكه في الصلاة، فالأقرب عدم البطلان بذلك.

و إذا قصد الرياء أو السمعة في جزء من الوضوء ثم أعاد ذلك الجزء قبل ان تفوت الموالاة و تجف الأعضاء، فالظاهر صحة الوضوء، و إذا وقع مثل ذلك في الصلاة بطلت للزوم الزيادة العمدية فيها.

و إذا قصد الرياء أو السمعة في المضمضة أو الاستنشاق أو بعض المستحبات الأخرى في الوضوء فالظاهر عدم البطلان به.

نعم إذا رأى في الغسلة الثانية المستحبة في الوضوء بطلت الغسلة، و بطلانها يوجب كون المسح بغير بله الوضوء فيبطل أيضا.

### المسألة ٣٨٤

إذا خطر الرياء في قلبه حين العمل، و لكنه قصد القربة المستقلة و لم يقصد معها الرياء حتى تبعا كان العمل صحيحا و لم يضره مجرد خطور الرياء في قلبه و ان فرح برؤية الناس له، و كذلك السمعة.

### المسألة ٣٨٥

إذا أتم الإنسان عمله متقربا به الى الله تعالى ثم قصد الرياء أو السمعة بعد العمل لم يبطل على الظاهر. و كذلك العجب المتأخر عن العمل.

و إذا حصل له العجب بعمله و هو في أثناء العمل أو مقارنا لنيته فالظاهر انه لا يبطل العمل بذلك و ان كان موجبا لحبط الثواب.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ١٢٠

### المسألة ٣٨٦

إذا شك الإنسان و هو في العمل في ان الداعي الذي قصده بعمله هو القربة الخالصة فيكون العمل صحيحا أو هو مركب منها و من الرياء أو السمعة مثلا فيكون باطلا، فالعمل باطل، إلا إذا أحرز الخلوص في أول العمل ثم حصل له الشك في الأثناء فيحكم بالصحة،

و إذا شك في ذلك بعد الفراغ من العمل حكم بصحته.

### المسألة ٣٨٧

يجب التنبه لما ذكر و لغيره و الحذر منها جهد المستطاع فإنها من مداخل الشيطان الغرور الموجبة لسقوط المرء في الهاوية و جره إلى التهلكة (ان الشيطان لكم عدو فاتخذوه عدوا انما يدعو حزبه ليكونوا من أصحاب السعير).

### المسألة ٣٨٨

إذا قصد الإنسان بوضوئه ضميمة أخرى و كانت راجحة كما إذا توضأ متقرباً إلى الله و قصد به تعليم الغير صورة الوضوء، فإذا كانت القربة هي الداعي المستقل للفعل و كان قصد التعليم داعياً تبعياً لها حكم بصحة الوضوء، و كذلك إذا كان كل من قصد القربة و تعليم الغير داعياً مستقلاً، يكفي في إيجاد العمل لو كان منفرداً.

و إذا كان التعليم هو الداعي المستقل للفعل و كانت القربة مقصودة تبعاً أو كان الداعي للفعل هو المجموع المركب من القصدتين فالظاهر البطلان في هاتين الصورتين.

و كذلك الحكم إذا كانت الضميمة المقصودة مباحة كما إذا توضأ متقرباً به إلى الله تعالى و قصد به التبريد فتجرى فيها الفروض السابقة و ترتب عليها أحكامها جميعاً. و ان كان الأحوط إعادة الوضوء في ما إذا كان كل من القربة و الضميمة المباحة داعياً مستقلاً.

### المسألة ٣٨٩

لا ريب في صحة الوضوء إذا شرع فيه قبل الوقت و دخل عليه الوقت

كلمة التقوى، ج ١، ص: ١٢١

و هو في أثناءه و هذا الوضوء الواحد متصف بالاستحباب قبل الوقت و متصف بالوجوب بعد دخول الوقت، فإذا أراد في عمله نية الوجوب و الندب نوى الاستحباب به قبل الوقت و نوى الوجوب بعده و لا منافاة في ذلك، و الأحوط ان يقصد امتثال الأمر المتوجه إليه بالوضوء.

## الفصل التاسع عشر في أحكام الوضوء

### المسألة ٣٩٠

إذا توضأ ثم شك بعد وضوئه في حصول الحدث بنى على بقاء وضوئه، إلا إذا بال و لم يستبرئ ثم توضأ و خرجت منه بعد ذلك رطوبة مشتبهة فإنه يبني على ان الخارج منه بول، فعليه ان يتطهر منه و يعيد الوضوء، و إذا كان محدثاً ثم شك في انه توضأ بعد الحدث أم لا، بنى على بقاء الحدث، و لا- اعتبار بالظن في كلتا الصورتين، إلا إذا كان منشأ الظن قيام بينه أو نحوها من الامارات الشرعية على انه محدث أو متوضئ بعد حالته الأولى.

### المسألة ٣٩١

إذا علم بأنه أحدث و توضأ و لم يعلم ان المتأخر منهما هو الحدث أو الوضوء، فان جهل تأريخ كل من حدثه و وضوئه، بنى على انه محدث، و كذلك إذا جهل تأريخ وضوئه و علم تأريخ حدثه، فيبنى على انه محدث فى الصورتين، و إذا علم تأريخ وضوئه و جهل تأريخ حدثه بنى على بقاء وضوئه.

### المسألة ٣٩٢

إذا كان متوضئاً ثم جدد وضوءه و صلى، ثم علم ببطلان احد الوضوءين صحت الصلاة إذا قصد بوضوئه التجديدي امتثال الأمر المتوجه اليه بالوضوء.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ١٢٢

و إذا توضأ و صلى، ثم جدد الوضوء بعدها و صلى صلاة ثانية ثم علم ببطلان أحد الوضوءين، حكم بصحة الصلاة الثانية، و الظاهر صحة الصلاة الأولى أيضاً، و الأحوط استحباباً اعادةها.

### المسألة ٣٩٣

إذا علم بعد الفراغ من الوضوء انه اما ترك واجبا من واجبات الوضوء أو مستحبا من مستحباته حكم بصحة وضوئه.

### المسألة ٣٩٤

إذا علم انه ترك احد واجبات الوضوء أو أحد شرائطه، فإن كان ذلك بعد فوات الموالاة و جفاف الأعضاء بطل وضوؤه، و ان علم به قبل ان تفوت الموالاة رجع الى ذلك الشيء الذى تركه فأتى به و أتى بما بعده، و صح وضوؤه.

### المسألة ٣٩٥

إذا شك فى واجب من واجبات الوضوء أو فى شرط من شرائطه انه اتى به أم لا، فان كان شكه و هو فى أثناء الوضوء، و جب عليه ان يأتى بذلك الشيء المشكوك و بما بعده، و ان كان قد تجاوز عنه، كما إذا شك فى غسل الوجه أو غسل بعض اجزائه و هو فى مسح الرأس أو مسح القدمين.

و ان كان شكه بعد الفراغ من الوضوء لم يلتفت الى شكه و بنى على الصحة، و يكفى الفراغ البنائى فإذا شك فى الجزء الأخير من الوضوء بنى على الصحة كذلك إذا وجد نفسه بانيا على الفراغ من الوضوء، و ان لم يقم عن مكان الوضوء و لم يمكث طويلاً و لم يدخل فى عمل آخر.

### المسألة ٣٩٦

الأحوط إلحاق الغسل و التيمم بالوضوء فى الحكم المتقدم، سواء كان التيمم بدلا عن الغسل أم بدلا عن الوضوء، فإذا شك فى شيء



منهما و هو فى الأثناء أتى به و بما بعده و ان تجاوز محله، و إذا شك فيه بعد

كلمة التقوى، ج ١، ص: ١٢٣

الفراغ من الغسل أو التيمم بنى على الصحة، و يكفى الفراغ البنائى فيهما كما فى الوضوء.

### المسألة ٣٩٧

لا- حكم لشك كثير الشك فى الوضوء و لا فى غيره سواء كان شكه فى الاجزاء أم فى الشرائط أم فى غيرها فيبنى على الصحة و ان كان فى أثناء الوضوء بل و ان كان فى محل الشىء المشكوك.

### المسألة ٣٩٨

إذا شك قبل الشروع فى الوضوء فى وجود حاجب يمنع من وصول الماء إلى البشرة أو يشك فى وصول الماء تحته، و جب عليه ان يفحص عنه حتى يحصل الظن بعدمه كما تقدم، و كذلك إذا شك فى وجوده و هو فى أثناء الوضوء.  
و إذا علم بوجوده سابقا و شك فى بقاءه، و جب عليه تحصيل العلم بزواله أو يواصل الماء تحته و لا يكفى الظن.  
و إذا شك بعد الفراغ من الوضوء فى وجود الحاجب حين الوضوء، بنى على عدمه و صح وضوؤه، و كذلك إذا شك بعد الفراغ فى انه هل أزال الحاجب الموجود حين الوضوء أو أوصل الماء تحته، بنى على الصحة.

### المسألة ٣٩٩

إذا علم بوجود حائل قد يصل الماء تحته و قد لا يصل كالأخاتم فى يده مثلا، و علم أيضا انه لم يكن ملتفتا اليه حين الوضوء، و شك بعد الفراغ من الوضوء فى انه هل وصل الماء تحته من باب الاتفاق أم لم يصل، أشكل الحكم بصحة الوضوء، فلا يترك الاحتياط بالإعادة.

### المسألة ٤٠٠

إذا علم بوجود حائل يمنع وصول الماء أو يشك فى وصول الماء تحته، و شك فى ان هذا الحاجب كان موجودا حين الوضوء أو طرأ بعده، بنى على الصحة.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ١٢٤

### المسألة ٤٠١

إذا كان بعض أعضاء وضوئه نجسا ثم توطأ، و شك بعد الفراغ من الوضوء فى انه هل طهر العضو النجس قبل وضوئه أم لا، بنى على صحة وضوئه، و يجب عليه تطهير ذلك العضو للصلاة إذا لم يكن صلى، و إذا حصل له الشك بعد الفراغ من الصلاة بنى على صحة

الوضوء و الصلاة، و يجب عليه تطهير العضو للأعمال الآتية.

#### المسألة ٤٠٢

إذا شك بعد الفراغ من الصلاة في أنه هل توضأ لها أم لا، بنى على صحة صلاته و وجب عليه الوضوء للصلاة الآتية، و إذا حصل له هذا الشك و هو في أثناء الصلاة و جب عليه الوضوء و استئناف الصلاة، و إذا أتم الصلاة ثم توضأ و أعادها فهو أحوط.

#### المسألة ٤٠٣

إذا غسل يده اليسرى و مسح رأسه و قدميه ببلتها، ثم تذكر انه قد غسلها قبل ذلك، فان تذكر أن الغسل الأخيرة التي مسح بعدها هي الغسل الثانية لليد اليسرى، و قد أتى بها امثالاً للأمر المتوجه بها صح وضوؤه و مسحه، لأن الغسل الثانية مستحبة و بلتها التي مسح بها من الوضوء و ان تخيل انها الاولى الواجبة.  
و ان تذكر انه قد أتم الغسلتين لليسى قبل ذلك كان وضوؤه باطلاً لأنه مسح بماء جديد.  
و إذا شك في انه أتم الغسلتين قبل ذلك أم لا فالأحوط إعادة الوضوء.

### الفصل العشرون في أحكام الجبائر

#### المسألة ٤٠٤

الجبيرة: هي الشىء الذى يربط على الكسور و الرضوض فى العظام، و الخرق و اللصقات و الأدوية التى توضع على الجروح و القروح و نحوها،  
كلمة التقوى، ج ١، ص: ١٢٥  
و الظاهر شمولها للأربطة التى يلصق بعضها على بعض بالجبس و نحوه على الكسور و أمراض العظام و اللصقات الطيبة التى تجعل على المفاصل و غيرها لعلاج بعض أمراضها.

#### المسألة ٤٠٥

إذا كانت الجبيرة فى بعض أعضاء الوضوء التى يجب غسلها أو مسحها، فإن أمكن غسل موضع الجبيرة من غير مشقة و لا ضرر، و لو بتكرار صب الماء على الجبيرة حتى يصل الى المحل على وجه يحصل به الغسل المعتبر شرعاً فى الوضوء من استيلاء الماء على الموضع، و حصول الترتيب فى العضو من غسله من الأعلى إلى الأسفل عرفاً، أو غمسه فى الماء حتى يحصل ذلك و جب على المكلف ان يفعل ذلك.  
و ان لم يمكن ذلك تعين نزع الجبيرة مع الإمكان و غسل الموضع، و هذا إذا كانت الجبيرة و الموضع طاهرين، فإذا كانا نجسين فلا بد من تطهيرهما قبل ذلك مع الإمكان.

**المسألة ٤٠٦**

إذا لم يمكن غسل الموضع لكون الماء مضراً، فإن كان جرحاً مكشوفاً لا جبيرةً عليه، و كان في موضع الغسل، كفى غسل ما حول الجرح، و لا يحتاج الى المسح على خرقةً توضع عليه على الأقوى، و إذا أمكن المسح على الجرح من غير وضع خرقةً تعين ذلك على الأحوط، و إذا كان في موضع المسح و لم يمكن المسح عليه، وضع عليه خرقةً ظاهرةً على الأحوط، و مسح عليها بنداوةً الوضوء، و ضم اليه التيمم، فإن لم يمكن ذلك سقط و ضم اليه التيمم.

و يتعين في الكسير- إذا كان موضع الكسر مكشوفاً و لا يمكن غسله كما هو المفروض- ان يتيمم، و الأحوط له استحباباً ان يجمع بين الوضوء و التيمم، فيغسل ما حول الموضع و يمسح عليه إذا أمكن له ذلك ثم يتيمم. و يجمع في القرع- إذا كان مكشوفاً و تعذر غسله- بين الوضوء كذلك و التيمم.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ١٢٦

و إذا كان الكسر و القرع في موضع المسح و كان مكشوفاً و لا يمكن المسح عليه صنع كما تقدم في الجرح المكشوف في موضع المسح على الأحوط.

**المسألة ٤٠٧**

إذا كانت الجبيرة على بعض أعضاء الوضوء التي يجب غسلها- و لم يمكن غسل الموضع للتضرر بالماء أو لنجاسة الموضع و عدم إمكان تطهيره، و جب غسل أطراف الموضع مع مراعاة الشرائط، و المسح على الجبيرة بما يصدق عليه مسمى الغسل و لا يكفي مطلق المسح، و الأحوط ان يكون ذلك بإمرار اليد على الجبيرة، و ان كان الأقوى عدم اعتبار ذلك، و لا بد من استيلاء الماء على جميع ظاهر الجبيرة كما تقدم. و يكفي صدق الاستيعاب عرفاً.

و هذا إذا كانت الجبيرة ظاهرةً، فإذا كانت نجسةً و أمكن تطهيرها أو تبديلها و جب تطهيرها أو تبديلها أولاً ثم توضعاً كما تقدم.

و إذا أمكن رفع الجبيرة و المسح على البشرة جمع بين الغسل على الجبيرة و المسح على المحل بعد رفعها.

**المسألة ٤٠٨**

إذا كانت الجبيرة نجسةً و لم يمكن تطهيرها و لا تبديلها، وضع خرقةً ظاهرةً عليها على وجه تعدد من اجزاء الجبيرة، و اجري الغسل عليها على النحو المتقدم، فإن لم يمكن ذلك توضعاً و اقتصر في وضوئه على غسل الأطراف ثم تيمم.

**المسألة ٤٠٩**

إذا كانت الجبيرة على أعضاء الوضوء التي يجب مسحها و لم يمكن رفع الجبيرة و المسح على البشرة، و جب عليه المسح على الجبيرة و ان يكون المسح بنداوةً الوضوء كما يمسح على البشرة.

**المسألة ٤١٠**

تجرى أحكام الجبيرة على الجبائر المتعددة سواء كانت فى عضو واحد

كلمة التقوى، ج ١، ص: ١٢٧

أم أكثر إذا لم تستوعب العضو كله، و الظاهر جريان أحكامها فى الجبيرة إذا استوعبت العضو كله فكان الغسل أو المسح فى العضو كله على الجبيرة.

و إذا استوعبت الجبائر جميع أعضاء الوضوء أو عمت معظم أعضائه، فإجراء أحكام الجبيرة فيها مشكل، و لا يترك الاحتياط بالجمع فى هاتين الصورتين بين وضوء الجبيرة و التيمم.

#### المسألة ٤١١

إذا كانت الجبيرة فى الكف فأجرى غسل الوضوء عليها و جب ان يكون المسح على الرأس و القدمين بالرطوبة الموجودة على الجبيرة من الوضوء، نعم، إذا لم تكن الجبيرة مستوعبة للكف، فالأحوط ان يكون المسح بالجزء الذى لا جبيرة عليه من الكف، بل هو الأقوى.

#### المسألة ٤١٢

إذا كانت الجبيرة غير مستوعبة مقدم الرأس و جب عليه ان يمسح على الجزء الذى لا جبيرة عليه من المقدم، و إذا استوعبت مقدم الرأس كله مسح على الجبيرة.

و كذلك فى القدم، فإذا كانت الجبيرة لا تستوعب عرض القدم و جب عليه ان يمسح على الجانب الذى لا جبيرة عليه من رؤوس الأصابع إلى مفصل الساق على وجه يمر بقبة القدم كما تقدم، و إذا كان الجانب المكشوف لا يمر بقبة القدم مسح عليه و على خط يمر بقبة القدم مما عليه الجبيرة على الأحوط.

و إذا استوعبت الجبيرة عرض القدم كله أو استوعبت القدم كلها مسح من رؤوس الأصابع إلى المفصل ماراً بقبة القدم، و ان كان بعض المسح أو كله على الجبيرة.

#### المسألة ٤١٣

ما يكون تحت الجبيرة من الأطراف الصحيحة حول الجرح أو القرحة أو الكسر إذا كان بالمقدار الذى يتعارف دخوله تحت الجبيرة عادة تجرى عليه أحكام الجبيرة، فيكفى غسل الجبيرة و مسحها عن غسله و مسحه.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ١٢٨

و إذا كان أكثر مما يتعارف دخوله فيها، فإن أمكن رفع الجبيرة و غسل الموضع الصحيح، ثم وضع الجبيرة مكانها و اجراء الغسل عليها و جب ان يفعل كذلك، و ان لم يمكن ذلك، فإن كان غسل ذلك المقدار الصحيح يضر بالجرح أو القرحة أو الكسر لمجاورته إياه جرى عليه حكم الجبيرة فيكفى غسلها و مسحها عن غسله و مسحه، و ان كان غسل ذلك المقدار لا يضر بها و جب عليه التيمم.

#### المسألة ٤١٤

إذا كان استعمال الماء مضرا بموضع من أعضاء الوضوء و لم يكن فيه جرح و لا قرح و لا كسر فيجب على المكلف التيمم. و إذا وضع على ذلك الموضع خرقة على وجه تكون جبيرة و أجرى عليها وضوء الجبيرة ثم تيمم بعده كان أحوط. و كذلك الحكم فى الرمذ إذا كان استعمال الماء معه مضرا و لو بالعين خاصة.

#### المسألة ٤١٥

يستمر حكم الجبيرة ما دام خوف الضرر باقيا، فإذا زال الخوف قطعاً أو ظناً وجب رفع الجبيرة و الغسل على الموضع.

#### المسألة ٤١٦

الوضوء مع الجبيرة يرفع الحدث على الأقوى و ليس مبيحا فقط.

#### المسألة ٤١٧

إذا لصق شىء ببعض مواضع الوضوء كالقير و أمثاله و لم تمكن إزالته، أو كان فى إزالته حرج و مشقة لا- تتحمل عادة جمع بين الوضوء عليه- كالجبيرة- و التيمم على الأحوط.

#### المسألة ٤١٨

تجرى أحكام الجبيرة المتقدم ذكرها فى كل من الوضوء الواجب و المستحب.  
كلمة التقوى، ج ١، ص: ١٢٩

#### المسألة ٤١٩

تجرى أحكام الجبيرة فى الغسل كما تجرى فى الوضوء، سواء كان الغسل واجبا أم مندوبا، و سواء كان ترتيبا أم ارتماسا، إلا إذا كان العضو تحت الجبيرة نجسا أو كانت الجبيرة نفسها نجسة، و كان ارتماسه فى الماء القليل، فتسرى النجاسة إلى سائر الأعضاء، أو كان وصول الماء الى الموضع مضرا.

#### المسألة ٤٢٠

تجرى أحكام الجبيرة فى التيمم على الأحوط، سواء كانت الجبيرة على العضو الماسح أم على الممسوح.

**المسألة ٤٢١**

لا تجب على المكلف إعادة الصلاة التي صلاها بوضوء الجبيرة إذا ارتفع عذره بعد خروج الوقت و تجب عليه إعادة الصلاة التي لم يخرج وقتها إذا ارتفع عذره في الوقت، و لا يكفيه ذلك الوضوء للصلاة الآتية و لا لغيرها من الغايات.

**المسألة ٤٢٢**

يجوز لصاحب الجبيرة الوضوء و الصلاة في أول الوقت برجاء استمرار العذر الى آخره و ان لم يكن يائسا، فإذا ارتفع عذره في الوقت أعاد الوضوء و الصلاة كما قدمناه.

**المسألة ٤٢٣**

إذا شك في ان وظيفته الوضوء مع الجبيرة، أو التيمم كان عليه الجمع بينهما.

**الفصل الحادى و العشرون فى أحكام دائم الحدث****المسألة ٤٢٤**

المسلوس و المبطون و أمثالهما ممن يكون دائم الحدث إذا كانت له فترة معينة تسع الطهارة و الصلاة، يجب عليه ان يتطهر من النجاسة

كلمة التقوى، ج ١، ص: ١٣٠

و من الحدث و ان يأتى بالصلاة فى تلك الفترة، سواء كانت فى أول الوقت أم فى آخره أم فى وسطه، و إذا كانت الفترة تسع الإتيان بواجبات الصلاة فقط. و جب عليه الاقتصار عليها و ترك جميع المستحبات.

و إذا صلى فى غير هذه الفترة متقربا، و اتفق عدم خروج الحدث منه الى آخر الصلاة صحت صلاته، و إذا كانت الفترة فى أول الوقت أو فى وسطه فأخر الصلاة عنها عامدا اثم، و كان عليه ان يأتى بصلاة ذى الفترات كما سيأتى بيانها، إلا إذا اتفق له عدم الحدث حتى أتم صلاته، و لا تكفيه صلاة ذى الفترات فى غير هذه الصورة.

**المسألة ٤٢٥**

المسلوس الذى يتقاطر بوله إذا كانت له فترات متعددة لا تسع واحدة منها الطهارة و الصلاة، يجب عليه ان يتوضأ و يبدأ بالصلاة بعد الوضوء بلا مهلة، و يضع الماء الى جانبه، فإذا تقاطر منه البول توضأ بلا مهلة و بنى على صلاته، و هكذا حتى يتم صلاته، و عليه ان يأتى بصلاة أخرى بوضوء واحد على الأحوط، بل الأحوط له أن يقدم الصلاة بالوضوء الواحد على الصلاة بالوضوءات المتعددة. و كذلك الحكم فى صاحب سلس الريح و النوم، و الإغماء و غيرها إذا كانت لهم مثل هذه الفترات التى لا تسع الطهارة و الصلاة.

و اما المبطون الذى له مثل هذه الفترات فيكتفى بالصلاة بوضوءات متعددة، و ليس عليه اعادتها بوضوء واحد.

#### المسألة ٤٢٦

إذا كثرت الفترات و قصرت فى المسلوس أو المبطون أو غيرهما من المذكورين آنفا، بحيث يلزم الحرج من الوضوء بعد كل حدث يخرج منه، يجب عليه ان يأتى من الوضوءات المتعددة فى الصلاة بالمقدار الميسور، و يسقط ما زاد على ذلك مما يلزم منه الحرج.

#### المسألة ٤٢٧

إذا استمر الحدث فى المسلوس أو المبطون بلا فترة أصلا اكتفى

كلمة التقوى، ج ١، ص: ١٣١

بوضوء واحد لكل صلاة على الأحوط، و هكذا الحكم فى صاحب سلس الريح و النوم و الإغماء و غيرهم، و يجوز للمسلوس فى هذا الغرض ان يجمع بين الظهرين بوضوء واحد و كذا بين العشاءين.

#### المسألة ٤٢٨

إذا نسى التشهد أو السجدة فى الصلاة و وجب عليه قضاؤهما، فإن كان ممن يجب عليه تجديد الوضوء لسائر اجزاء الصلاة و هو ذو الفترات التى لا تسع الصلاة و جب عليه تجديد الوضوء لقضائهما، و بحكمه ذو الفترة التى تسع الطهارة و الصلاة، فإذا انتقض وضوءه قبل قضائهما و جب عليه تجديد الوضوء لهما.

و ان كان ممن يكتفى بالوضوء الواحد لجميع الصلاة و هو ذو الحدث المستمر اكتفى بوضوء الصلاة لهما، و إذا وجبت عليه صلاة الاحتياط توطأ لها على الأحوط و لم يكتف بوضوء الصلاة. بل لا يخلو ذلك من قوة.

#### المسألة ٤٢٩

يجب على المسلوس ان يضع ذكره فى كيس يجعل فيه قطناً أو غير الكيس تحفظاً عن وصول النجاسة إلى بدنه و ثيابه، و الأحوط غسل الحشفة قبل كل صلاة.

و يجب على المبطون كذلك ان يتحفظ عن تعدى النجاسة بما يناسب، كما ان الأحوط ان يطهر المحل قبل الصلاة إذا أمكن له ذلك من غير حرج.

#### المسألة ٤٣٠

المسلوس و المبطون إذا لم يعلما حالهما من وجود الفترة التى تسع الطهارة و الصلاة أو تسع بعض الصلاة مع الطهارة تجوز لهما الصلاة فى أول الوقت بحسب تكليفهما برجاء استمرار العذر كما فى صاحب الجبيرة، فإذا وجد الفترة التى تسع الطهارة و الصلاة فى

آخر الوقت أعادا الطهارة و الصلاة، و كذا إذا وجدا الفترة التي تسع الطهارة و بعض الصلاة.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ١٣٢

### المسألة ٤٣١

لا يجب على المسلوس و المبطون و غيرهما من المذكورين في المسائل المتقدمة قضاء ما صلوا إذا طبقوا الاحكام التي تجب عليهم، نعم تجب إعادة الصلاة إذا زال العذر عنهم و الوقت لا يزال باقيا.

### الفصل الثاني و العشرون في غسل الجنابة

### المسألة ٤٣٢

الواجب من الأغسال سبعة بل ثمانية.  
 (١) غسل الجنابة. (٢) غسل الحيض. (٣) غسل النفاس.  
 (٤) غسل الاستحاضة. (٥) غسل مس الميت. (٦) غسل الأموات.  
 (٧) ما وجب على الإنسان بنذر أو عهد أو يمين، كما إذا نذر أحد الأغسال المستحبة.  
 و يجب- على الأحوط- الغسل على من فرط في صلاة الكسوفين فتركها عامدا مع احتراق القرص، بل لا يخلو وجوبه من قوة، كما سيأتى بيانه في موضعه ان شاء الله تعالى، و هو الثامن الذي تقدمت الإشارة إليه.

### المسألة ٤٣٣

الأول من الأغسال الواجبة: غسل الجنابة.  
 و الجنابة تحصل بأحد أمرين:  
 الأول: خروج المنى، من غير فرق في ذلك بين الرجل و المرأة، و بين أن يكون خروجه في النوم أم في اليقظة، و بالوطء أم بغيره، و سواء كان الخارج منه قليلا أم كثيرا.  
 و إذا علم بأن الخارج منه منى حكم بالجنابة و ان كان خروجه بغير شهوة و لا دفق و لم يتعقبه فتور.  
 كلمة التقوى، ج ١، ص: ١٣٣

و بحكم المنى خروج الرطوبة المشتبهة من الرجل، إذا أجنب قبل ذلك بالإنزال، و اغتسل من جنابته من غير ان يستبرئ بالبول، فإذا خرجت منه بعد الغسل رطوبة لا يدري أنها منى أم غيره، حكم بأنها منى فلا بد له من الغسل.  
 و لا- يتعلق هذا الحكم بالرجل إذا أجنب بالوطء، بغير إنزال، و لا- بالمرأة و ان كانت جنابتها بالإنزال، فلا حكم للرطوبة التي تخرج منها الا إذا علمت إجمالا بأنها بول أو منى و سيأتى حكمها.

### المسألة ٤٣٤



لا يكون الإنسان جنباً إذا تحرك المنى من موضعه و لم يخرج من البدن، فلا يجب عليه الغسل.

#### المسألة ٤٣٥

إذا شك في شيء خرج منه انه منى أم لا، فان كان خروجه بدفق و شهوة و تعقبه فتور في الأعضاء، حكم بأن الخارج منى، و كذلك إذا وجد الشهوة و شك في الدفق، فيحكم بأنه منى، و إذا علم بعدم الدفق لم يحكم بكونه منياً و ان كان عن شهوة. و هذا كله في الرجل الصحيح.

و يكفي وجود الشهوة و حدها في المرأة و في الرجل المريض فيحكماً معها بأن الخارج منهما منى و ان لم يتعقبه فتور.

#### المسألة ٤٣٦

الأمر الثاني مما تتحقق به الجنابة: الجماع و ان لم يكن معه إنزال، و يحصل بإدخال الحشفة في قبل المرأة فتتحقق الجنابة بذلك، و يجب الغسل على كل من الرجل و المرأة و ان لم ينزلا.

#### المسألة ٤٣٧

إذا أدخل الحشفة في دبر الأنثى أو دبر الغلام و لم ينزل، فلا يترك الاحتياط، فان كان قبل الوطء متطهراً لزمه الغسل، و كذلك إذا كان جنباً، و هو واضح، و ان كان قبل الوطء محدثاً بالحدث الأصغر أو كان شاكاً في حالته السابقة أ هي الحدث أم الطهارة، كان عليه الجمع

كلمة التقوى، ج ١، ص: ١٣٤

بين الغسل و الوضوء، و كذلك الحكم في المرأة الموطوءة و الغلام الموطوء على الأحوط. و مثله حكم من وطأ البهيمة من غير ان ينزل فيلزمه الاحتياط المذكور.

#### المسألة ٤٣٨

إذا أدخل مقطوع الحشفة مقدارها، و لم ينزل لزمه الاحتياط الذي تقدم ذكره، سواء أدخل في قبل الأنثى أم في دبرها أم في دبر الغلام أم البهيمة، و كذلك الحكم في المرأة الموطوءة و الغلام الموطوء على الأحوط.

#### المسألة ٤٣٩

إذا رأى الرجل في ثوبه منياً و لم يعلم انه منه أو من غيره لم يجب عليه الغسل، و كذلك إذا علم ان المنى منه، و لم يدر انه من جنابة سبقت و قد اغتسل منها، أو من جنابة جديدة لم يغتسل منها، فلا- يجب عليه الغسل، و ان كان الغسل أحوط، و إذا اغتسل في الصورتين للاحتياط لم يكفه غسله عن الوضوء إذا كان محدثاً بالحدث الأصغر فلا بد له من الوضوء.

و إذا علم بأن الجنابة منه و انه لم يغتسل بعدها، و جب عليه ان يغتسل، و ان يقضى من الصلوات ما يتيقن انه صلاها بعد الجنابة و قبل الغسل، فإذا تردد عدد الصلوات بين الأقل و الأكثر و جب عليه قضاء الأقل.

#### المسألة ٤٤٠

إذا علم الإنسان بحدوث جنابة منه و غسل و لم يدر أن المتأخر منهما هو الجنابة أو الغسل، فان جهل تأريخ كل من الجنابة و الغسل، أو علم تأريخ الجنابة و جهل تأريخ الغسل، و جب عليه الغسل، و ان علم تأريخ الغسل و جهل تأريخ الجنابة لم يجب عليه الغسل و ان كان الإتيان به أحوط.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ١٣٥

#### المسألة ٤٤١

إذا علم شخصان بجنابة أحدهما لا على التعيين لم يجب الغسل على واحد منهما، إلا إذا كانت جنابة أحدهما موضوعاً لحكم فعلي يتوجه على الآخر كعدم جواز استنجاره للصلاة عن ميت مثلاً و نحو ذلك، فيجب عليه الغسل حين ذاك و كذلك الآخر.

#### المسألة ٤٤٢

يجوز للإنسان أن يجامع اختياراً حتى بعد دخول وقت الصلاة و هو يعلم انه غير قادر على الغسل، و عليه التيمم للصلاة. نعم، يشكل جواز ذلك لمن كان متطهراً و دخل عليه الوقت و أراد الجماع، و هو يعلم انه غير قادر على الغسل، فلا يترك الاحتياط، و لا- يعم الحكم من يجد من الماء ما يكفيه للوضوء، و لا يكفي للغسل، و لا يعم من جاز له التيمم للمسوغات الأخرى غير فقد الماء فالاحتياط في هذه الموارد كلها لا يترك.

و إذا كان غير قادر على الغسل و التيمم معاً و قادراً على الوضوء لم يجز له إجناب نفسه بعد دخول وقت الصلاة، سواء كان محدثاً أم متطهراً.

و لا- يجوز للمتطهر بعد دخول الوقت ان يحدث بالحدث الأصغر اختياراً و هو يعلم انه غير قادر على الوضوء، و ان كان قادراً على التيمم.

#### المسألة ٤٤٣

لا يجب على الإنسان الغسل حتى يعلم بتحقق الجنابة منه اما بالدخول على الوجه المتقدم أو بالإنزال.

#### المسألة ٤٤٤

إذا لزمه الاحتياط بالجمع بين الغسل و الوضوء، أو استحب له ذلك، أمكن له ان ينقض غسله بحدث أصغر ثم يتوضأ بعده، و يكفيه

ان يأتي بالوضوء بعد الغسل برجاء المطلوبة.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ١٣٦

## الفصل الثالث والعشرون في أحكام الجنب

### المسألة ٤٤٥

إذا كان الإنسان جنبا لم تصح منه الاعمال الآتى ذكرها الا بعد الغسل من الجنابة، فالغسل شرط فى صحتها. الأول: الصلاة، سواء كانت واجبة أم مندوبة، و يومية أم غيرها، و حاضرة أم فائتة حتى صلاة الاحتياط و قضاء الأجزاء المنسية، و كذا سجدة السهو على الأحوط، و تستثنى من ذلك صلاة الأموات، فتصح من الجنب، و ان لم يغتسل.

### المسألة ٤٤٦

الثانى من الأعمال التى تتوقف صحتها على غسل الجنابة: الطواف الواجب، و قد تقدم ان المراد به ما كان جزءا من الحج أو العمرة سواء كانا واجبين أم مندوبين، و سواء كانا عن نفسه أم بالنيابة عن غيره، و لا يشترط الغسل فى صحة الطواف المندوب، فلو دخل الجنب المسجد الحرام ناسيا لجنابته و طاف طوفا مندوبا صح طوافه، و ان صلى صلاة ذلك الطواف كانت باطلة لعدم الغسل.

### المسألة ٤٤٧

الثالث: صوم شهر رمضان، فلا يصح صوم الإنسان إذا أصبح متعمدا للبقاء على الجنابة، أو ناسيا للجنابة، و كذلك صوم قضاء شهر رمضان مع التعمد، و مع نسيان الجنابة أيضا على احتياط لا يترك فيه. و كذا لا يصح الصوم فى قضاء شهر رمضان إذا أصبح جنبا من غير تعمد، و إذا تضيق وقته فالأحوط صيام ذلك اليوم و صيام يوم آخر بدلا عنه بعد شهر رمضان.

و لا يصح - على الأحوط - تعمد الإصباح جنبا فى مطلق الصوم الواجب سواء كان معيناً أم غير معين.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ١٣٧

و يبطل الصوم بتعمد الجنابة فى أثناء النهار من غير فرق بين أقسام الصيام، و لا يبطل بالاحتلام فى النهار من غير فرق كذلك.

### المسألة ٤٤٨

تحرم على الجنب الاعمال الآتى ذكرها:

الأول: ان يمس خط المصحف سواء كان مكتوبا بالخطوط المتعارفة أم بالخطوط المهجورة، و سواء رسم بالقلم أم بالطبع أم بالتصوير، و بالحروف المألوفة أم بالحروف البارزة أم بالحفر أم بغيرها حتى إذا كتبت ألفاظ القرآن بحروف غير عربية، و سواء كتب على ورق أم على لوح أم على جدار أم على غيرها، بل و ان حفرت الآية حروفا ذات ابعاد منفصلة عن قاعدة.

ولا يحرم على المحدث مس ورق القرآن في المواضع الفارغة من الكتابة حتى ما بين السطور، ولا مس الجلد والغلاف. ولا يحرم عليه مس ترجمة القرآن.

#### المسألة ٤٤٩

يحرم عليه - على الأحوط - ان يمس اسم الله تعالى و سائر أسمائه و صفاته المختصة، و يحرم عليه مس اسم الله تعالى في أى لغة من اللغات.

و يحرم - على الأحوط - مس أسماء الأنبياء و الأئمة (ع).

#### المسألة ٤٥٠

الثانى يحرم على الجنب ان يدخل المسجد الحرام و مسجد الرسول (ص) و ان كان دخوله فيهما على سبيل المرور، فيدخل من باب و يخرج من باب آخر من غير مكث و لا تردد.

#### المسألة ٤٥١

إذا احتلم المكلف فى أحد المسجدين و جب عليه ان يتيمم للخروج من المسجد فوراً الا ان يكون زمان خروجه اقصر من الوقت الذى يبقى فيه للتيمم، فيجب عليه الخروج من غير تيمم، أو يكون مساوياً له، فيكون حينئذ مخيراً بينهما، و إذا أمكن له الجمع بين التيمم و الخروج فى وقت واحد تعين.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ١٣٨

و إذا استطاع الغسل فى المسجد و كان زمانه مساوياً أو أقل من زمان التيمم، و مساوياً أو أقل من زمان الخروج، و جب عليه الغسل بشرط ان يمكنه التطهر من النجاسة بدون تلويث للمسجد.

و كذلك الحكم إذا أجنب فى المسجدين جاهلاً أو ناسياً أو عامداً، أو أجنب فى خارج المسجد ثم دخله بإحدى الصور المتقدمة، فالحكم فيه هو ما تقدم.

و مثله حكم المرأة الحائض و النفساء إذا انقطع الدم عنهما و دخلتا المسجد فى صورة من الصور المتقدمة ذكرها، اما إذا كان الدم مستمراً، فلا تيمم لهما، و عليهما ان يبادرا بالخروج.

#### المسألة ٤٥٢

الثالث: يحرم على الجنب ان يمكث فى سائر المساجد، بل يحرم عليه الدخول فيها إذا لم يكن دخوله على سبيل المرور و الاجتياز، و يجوز له المرور فيدخل من باب و يخرج من باب آخر من غير تردد و لإبقاء، و يجوز له الدخول فى المسجد لأخذ شىء منه، و يحرم عليه الدخول لوضع شىء فى المسجد.

و يجوز له - على الأقوى - ان يضع فى المسجد بعض الأشياء و هو فى الخارج أو فى حال العبور و ان كان الترك أحوط.

و المشاهد المشرفة و الروايات فيها بحكم المساجد في ذلك على الأحوط.

### المسألة ٤٥٣

لا- فرق في الحكم المذكور للجنب بين ان يكون المسجد عامرا أو خرابا، و ان هجرت الصلاة فيه و زالت آثار المسجدية، حتى مساجد الأراضى المفتوحة عنوة، فلا تخرج عن المسجدية.

### المسألة ٤٥٤

ما يشك في انه جزء من المسجد أم لا، من صحته و بعض المواضع فيه لا يجرى فيه الحكم المتقدم إلا إذا دلت القرائن أو الأمارات الشرعية على انه جزء من المسجد.  
كلمة التقوى، ج ١، ص: ١٣٩

### المسألة ٤٥٥

لا- يلحق بالمسجد في الحكم المذكور المكان الذى يعينه الإنسان فى بيته للصلاة فيه، سواء كان خاصا به أم عاما له و لأهل بيته و ضيوفه و أصدقائه مثلا.

### المسألة ٤٥٦

الرابع: تحرم على الجنب قراءة آيات السجود من سور العزائم الأربع على الأقوى، و سور العزائم هى سورة: الم السجدة، و حم فصلت، و النجم، و العلق، فلا يشمل التحريم غير آيات السجود منها، و ان كان الأحوط الامتناع عن قراءة مجموع السورة.

### المسألة ٤٥٧

يجوز للجنب ان يدخل المسجد لأخذ الماء منه للاغتسال به خارج المسجد، و إذا كان أخذ الماء من المسجد محتاجا الى المكث، أو كان الدخول فى المسجد بقصد الاغتسال، و جب عليه التيمم لدخول المسجد حين ذاك، و لا يبيح له هذا التيمم الا الدخول فى المسجد و المكث بمقدار الحاجة.

### المسألة ٤٥٨

يكره الأكل و الشرب فى حال الجنابة، و ترتفع الكراهة بالوضوء، و يغسل اليدين و المضمضة و الاستنشاق، و يغسل اليدين و المضمضة، و يغسل اليدين فقط، فالوضوء أتمها فى رفع الكراهة و غسل اليدين وحدهما أدناها ثم ما كان أشمل يكون أثره فى رفع

الكرهه أشد.

### المسألة ٤٥٩

تكره للجنب قراءة ما عدا آيات العزائم من القرآن حتى ما دون سبع آيات على الأقوى، و كلما زادت القراءة اشتدت الكراهة، و قراءة ما زاد على السبعين آية أشد كراهة، و يكره تعليق المصحف، و مس جلده و أوراقه و حواشيه و ما بين سطوره.

### المسألة ٤٦٠

يكره النوم في حال الجنابة الا ان يتوضأ الجنب أو يتيمم ان لم يتمكن  
كلمة التقوى، ج ١، ص: ١٤٠  
من الغسل، فيتخير في هذه الحال بين الوضوء و التيمم بدلا عن الغسل، و إذا لم يتمكن من الوضوء أيضا، تخير بين التيمم بدلا عن الغسل، و التيمم بدلا عن الوضوء و تيممه بدلا عن الغسل أفضل.

### المسألة ٤٦١

يكره للرجل و للمرأة ان يختصبا في حال الجنابة، و يكره للمختضب ان يجنب اختيارا قبل ان يأخذ اللون.

### المسألة ٤٦٢

يكره لمن أجنب بالاحتلام ان يجامع قبل ان يغتسل من جنابته.

## الفصل الرابع و العشرون في كيفية الغسل

### المسألة ٤٦٣

غسل الجنابة يكون واجبا غيريا عند حضور احدى الغايات الواجبة، كالصلاة و الطواف الواجبين، و يكون مستحبا غيريا للغايات المستحبة كالطواف المندوب، و منها الغسل للكون على طهارة.  
و يراعى في نية الغسل ما تقدم في نية الوضوء، فلا بد فيها من قصد القربة و الإخلاص على النحو الذى ذكرناه هناك، و لا بد من استدامة النية حكما الى آخر الغسل على الوجه المتقدم في الوضوء.  
و لا يجب في نيته قصد الوجوب أو الندب، بل يقصد الأمر المتوجه اليه بالغسل على الأحوط. و إذا اعتقد دخول الوقت فنوى الوجوب و كان قبل الوقت، أو اعتقد عدم دخول الوقت فنوى الندب و هو في الوقت فالغسل صحيح إذا قصد امتثال الأمر المتوجه اليه بالغسل، و ان تخيل أنه الأمر الوجوبى أو الأمر الندبى.

**المسألة ٤٦٤**

يجب في غسل الجنابة غسل ظاهر البدن كله، ولا يجب غسل البواطن، فلا يجب غسل باطن العين و الاذن و الأنف و الفم و أمثالها إلا ما يغسل

كلمة التقوى، ج ١، ص: ١٤١

منها لملازمته لغسل الظاهر كله، و قد تقدم نظيره في الوضوء، و يجب غسل البشرة و الشعر كليهما من غير فرق بين شعر الرأس و اللحية و الحاجبين و البدن و الشعور الرقاق، و ما أحاط بالبشرة منه، و ما لم يحط.

**للغسل كفتان.****[الاولى: الترتيب:]****المسألة ٤٦٥**

الكيفية الأولى: الترتيب: فيغسل رأسه و رقبتة أولاً حتى يعم جميع اجزائهما و شعرهما و بشرتهما بالماء كما تقدم بيانه، و غسل الرقبة على هذا الوجه يلازم غسل شيء من أعلى البدن مما يحيط بها.

ثم يغسل الجانب الأيمن من البدن، و هو يشمل اليد اليمنى و الكتف الأيمن، و نصف الصدر و البطن، و منتصف ما بين الكتفين، و نصف الظهر من الجهة اليمنى، و ما تحت ذلك الى الفخذ الأيمن و الساق الأيمن و القدم اليمنى فيغسل ذلك حتى يعم جميع اجزائه كما تقدم، و غسل هذا الجانب كله يلازم غسل شيء من حد الجانب الأيسر يحرز به تمامية الغسل.

ثم يغسل الجانب الأيسر من البدن و هو يشمل ما ذكر من الجهة اليسرى فيغسله كما تقدم في الجانب الأيمن. و السرة و العورة- قبلا- و دبرا- يغسل نصفهما الأيمن مع الجانب الأيمن، و نصفهما الأيسر مع الجانب الأيسر، و الأحوط ان يغسل جميعهما مع الأيمن ثم يغسلهما مع الأيسر.

**المسألة ٤٦٦**

لا يجب الترتيب بين اجزاء العضو الواحد من الأعضاء الثلاثة، فيجوز له ان يبدأ بغسل الأسفل من العضو قبل الأعلى، و ان يغسل العضو كيف اتفق، كما إذا رمسه بالماء دفعة واحدة بقصد غسله، أو غسله منكوسا، و ان كان الأحوط تركه.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ١٤٢

و لا تجب الموالاة بين الأعضاء، فيصح الغسل و ان فصل بين الأعضاء بمدة طويلة حتى جف ماء الأعضاء السابقة. و لا تجب الموالاة كذلك بين اجزاء العضو الواحد، فيصح ان يغسل بعض اجزاء الجانب الأيمن مثلا، و يتم غسله بعد مدة طويلة و ان جف الماء من الاجزاء الاولى.

**المسألة ٤٦٧**

يجب الترتيب كما ذكرنا بين الأعضاء الثلاثة، فإذا خالف الترتيب بينها عامدا أو جاهلا أو ناسيا وجب عليه ان يعيد الغسل على ما يحصل معه الترتيب، فإذا غسل الجانب الأيمن ثم الرأس، صح غسل الرأس و أعاد على الجانب الأيمن، و إذا غسل الرأس ثم غسل

الجانب الأيسر ثم الأيمن صح غسل الرأس و الجانب الأيمن و أعاد على الأيسر، و هكذا. و إذا ترك جزءا من أحد الأعضاء فلم يغسله، و جب عليه ان يغسل ذلك الجزء، فإذا كان الجزء من العضو الأخير صح غسله بذلك، و ان كان من الرأس أو من الجانب الأيمن و جب عليه ان يعيد غسل ما بعده من الأعضاء حتى يحصل الترتيب.

#### المسألة ٤٦٨

إذا علم بأنه ترك جزءا من العضو، و لم يعلم ان المتروك اى ال-جزاء، و جب عليه ان يغسل جميع الأجزاء التى يحتمل انه تركها من ذلك العضو، ثم يعيد غسل الأعضاء التى بعده إذا كان هو غير العضو الأخير حتى يحصل الترتيب، و إذا علم بأنه ترك جزءا من أحد الأعضاء و نسى أن العضو الذى ترك منه ذلك الجزء هو أى الأعضاء، و جب عليه ان يغسل ذلك الجزء من الرأس، و ان يعيد غسل الجانب الأيمن ثم الجانب الأيسر بقصد ما فى الذمة من غسل جميع العضو أو جزئه.

#### المسألة ٤٦٩

إذا علم بوجود شيء يمنع من وصول الماء إلى البشرة أو الشعر،

كلمة التقوى، ج ١، ص: ١٤٣

و جب رفع ذلك الحاجب حتى الدهن الذى قد يجعل فى الشعر و الأصباغ التى قد توضع على البشرة و الأظفار حتى يحصل العلم بزواله، أو بوصول الماء إلى البشرة و الشعر، و الظفر الموجود تحته، و إذا شك فى وجود الحاجب قبل الغسل أو فى أثناؤه و جب عليه ان يفحص عنه حتى يحصل له الظن بعدمه، و ان لم يكن الظن اطمئنانيا، و يجب تخليل الشعر و تحريك الخاتم و نحوهما إذا شك فى وصول الماء إلى البشرة تحتها.

#### المسألة ٤٧٠

ذكرنا فى المسألة الأربعمئة و السادسة و الستين انه لا- تجب الموالاة فى الغسل الترتيبى، و هذا الحكم انما هو فى غير غسل المستحاضة و غسل المسلسوس و المبطون و أمثالهما من مستمرى الحدث، و فى هؤلاء تجب المبادرة إلى إتمام الغسل و الى الصلاة بعده بلا مهلة على الأقوى، فى ما إذا كانت لهم فترة تسع الغسل و الصلاة أو بعضها، و على الأحوط فى ما عدا ذلك.

#### [التانية: الارتماس.]

#### المسألة ٤٧١

الكيفية الثانية للغسل: الارتماس.

و هو تغطية جميع البدن بالماء، و أما غمس أعضاء البدن فى الماء فإنما هو مقدمة للارتماس و ليس نفسه، سواء حصل دفعة واحدة أم بالتدريج، و سواء كان جميع بدنه قبل ذلك خارج الماء أم كان بعضه أو معظمه فى الماء، و متى استولى الماء على جميع البدن فى هذه التغطية الواحدة صح الغسل.

و إذا احتاج فيها الى تخليل شعر أو رفع قدم أو إزالة حائل أو تحريك خاتم و نحوه صنع ذلك فى حال التغطية و صح غسله، و الأحوط ان يقع ذلك فى زمان واحد عرفا و ان استغرق آتات متعددة.

#### المسألة ٤٧٢



يصح له ان ينوى الغسل الارتماسى و جميع بدنه تحت الماء، و الأحوط له فى هذه الصورة ان يحرك بدنه تحت الماء بعد نية الغسل.  
كلمة التقوى، ج ١، ص: ١٤٤  
و لا بد من تخليل الشعر و نحوه إذا شك فى وصول الماء الى باطنه و الى البشرة تحته كما أشرنا إليه فى المسألة السابقة.

#### المسألة ٤٧٣

إذا علم بعد غسله ارتماسا ان جزءا من بدنه لم يصل اليه الماء فى ارتماسه و جبت عليه إعادة الغسل كله ترتيبا أو ارتماسا و لا يكفيه غسل ذلك الجزء وحده.

#### المسألة ٤٧٤

تجرى الكيفيتان المذكورتان للغسل من الترتيب و الارتماس فى جميع الأغسال الواجبة و المندوبة، نعم، يشكل اجزاء الارتماس فى غسل الأموات.

#### المسألة ٤٧٥

تقدم ان الارتماس انما هو تغطية جميع البدن بالماء و ان ما يسبقه من غمس الأعضاء دفعة أو على سبيل التدرج انما هو مقدمة للارتماس، فلا يكفى ان يقصد الغسل بأول جزء من بدنه يدخل فى الماء الى آخر جزء منه، نعم، يكون غسله صحيحا إذا نوى الغسل الواجب عليه و استمر فى نيته الى ان حصلت التغطية لجميع البدن بالماء.

#### المسألة ٤٧٦

يحصل الغسل الترتيبى بأن يغمس الرأس و الرقبة فى الحوض مثلا، ثم يرمس الجانب الأيمن من بدنه كذلك، ثم يرمس الجانب الأيسر، كما يحصل بالارتماس فيه ثلاث مرات و يقصد فى كل واحدة غسل عضو منه على الترتيب.  
و كذا إذا قصد فى أول ارتماسه فى الحوض غسل الرأس و الرقبة، و بحرسته تحت الماء غسل الجانب الأيمن و بخروجه من الماء غسل الأيسر، و هكذا بكل ما يحصل به ذلك مع القصد، و استيلاء الماء على جميع العضو و حصول الترتيب.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ١٤٥

بل يصح غسل بعض العضو الواحد بالرمس و بعضه بإمرار اليد، أو إجراء الماء عليه بابرقي أو أنبوب.

#### المسألة ٤٧٧

يصح الغسل بماء المطر، و تحت الميزاب، و بماء (الرشاش) المعروف و يكون بنحو الترتيب، و لا يصح ارتماسا و ان كثر الماء، نعم لا يبعد جواز الارتماس (بالشلال) و نحوه من مجارى العيون و المياه الكثيرة التى تجرى من الأعلى إلى الأسفل بكثرة و قوة إذا تحققت- بالوقوف تحتها- تغطية جميع البدن بالماء عرفا.

#### المسألة ٤٧٨

إذا شك فى شىء من البدن انه من الظاهر أو من الباطن، و جب غسله تحصيلا لليقين، سواء كان من الباطن سابقا و شك فى صيرورته من الظاهر، أم كان بعكس ذلك أم كان مجهول الحال سابقا و لاحقا، و قد تقدم نظيره فى الموضوع.

**المسألة ٤٧٩**

يجوز لمن شرع في الغسل على احدى الكيفيتين الترتيب أو الارتماس:  
ان يرفع اليد عنها قبل أن يتم عمله و يستأنف الغسل على الكيفية الأخرى.

**المسألة ٤٨٠**

إذا ارتمس في حوض أو إناء لا يبلغ ماؤه كرا، و كان البدن طاهرا صح غسله، و كان الماء بذلك مستعملا في الغسل من الحدث الأكبر و قد تقدم ان الأحوط لزوم التجنب عنه مع وجود غيره، و إذا انحصر الماء به جمع بين الطهارة منه و التيمم.  
و إذا بلغ الماء كرا و ارتمس فيه، فلا مانع من الاعتسال به بعد ذلك و الوضوء منه، و ان تكرر استعماله، إلا إذا نقص بذلك عن الكر.  
كلمة التقوى، ج ١، ص: ١٤٦

**المسألة ٤٨١**

يستحب للجنب ان يستبرئ بالبول قبل الغسل إذا كانت جنابته بالإنزال، و يختص ذلك بالرجل على الأقوى فلا يشمل المرأة.  
و يستحب للجنب- قبل الغسل- رجلا كان أم امرأة ان يغسل يديه ثلاثا الى الزندين، و أفضل منه ان يغسلهما ثلاثا الى نصف الذراع، و أفضل من جميع ذلك ان يغسلهما ثلاثا الى المرفقين، و ان يتمضمض و يستنشق بعد غسل اليدين و لو مرة، و ورد في بعض الروايات ثلاثا، و ليؤت به برجاء المطلوبة.  
و ينبغي التسمية، و ان يقول في أثناء كل غسل: (اللهم طهر قلبي و اشرح لي صدري، و أجر على لساني مدحتك و الشاء عليك، اللهم اجعله لي طهورا و شفاء و نورا انك على كل شىء قدير).  
و ان يقول بعد الفراغ من الغسل: (اللهم طهر قلبي، و زك عملي، و تقبل سعياي، و اجعل ما عندك خيرا لي، اللهم اجعلني من التوابين، و اجعلني من المتطهرين). و ليؤت بكل ذلك برجاء المطلوبة.  
و يستحب في الغسل الترتيبى ان يكون غسله بصاع من الماء و هو ستمائة و أربعة عشر مثقالا صيرفيا و ربع مثقال، و ان يمر يده على الأعضاء عند غسلها.

**المسألة ٤٨٢**

يكره له ان يستعين بغيره في مقدمات الغسل القريبة كالصب على يده ليجرى هو هذا الماء على أعضائه.

**الفصل الخامس و العشرون في شرائط الغسل و أحكامه****المسألة ٤٨٣**

يشترط في صحة الغسل جميع الأمور التي تقدم ذكرها في فصل شرائط الوضوء، ما عدا اشتراط الموالاة بين الأعضاء، فلا يعتبر ذلك في صحة

كلمة التقوى، ج ١، ص: ١٤٧

الغسل الا ما استثنى، و قد تقدمت الإشارة الى ذلك فى المسألة الأربعمائه و السادسة و الستين، و المسألة الأربعمائه و السبعين. فيعتبر فى صحة الغسل ان يكون الماء مطلقا، فلا يصح بالمضاف. و ان يكون طاهرا، فلا يصح بالماء النجس و لا بالمشتبه بالنجس إذا كانت الشبهة محصورة. و ان يكون البدن طاهرا من النجاسة، و ان لا يوجد ما يحول عن وصول الماء الى الشعر و البشرة. و ان يكون ماء الغسل مباحا، و ان يكون ظرف الماء مباحا على ما تقدم هناك من التفصيل فيه و فى جميع ما تقدم ذكره من الشروط. و يعتبر فى صحة الغسل ان يكون مكان الغسل و مصب الماء فيه مباحا على الأ-حوط، و ان لا- يكون الظرف من أواني الذهب أو الفضة. و ان لا يكون ماء الغسل من الماء المستعمل. و ان لا يكون لدى المكلف ما يحظر عليه استعمال الماء فى الغسل. و ان يتسع الوقت للغسل و الصلاة. و ان يباشر المكلف بنفسه غسل أعضائه مع قدرته على ذلك. و يعتبر فيه الترتيب فى الغسل الترتيبى، و ان لا يكون الارتماس فى الماء محرما عليه لصوم أو إحرام، فى الغسل الارتماسى. و لا بد فيه من قصد القرية و الإخلاص فى العمل، و قد تقدم تفصيل جميع ذلك فى فصل شرائط صحة الوضوء فليراجع.

#### المسألة ٢٨٤

تقدمت الإشارة منا فى فصل شرائط الوضوء الى الفرق بين هذه الشروط، فبعضها شرط واقعى مطلقا، فإذا أخل المكلف بالشرط بطل غسله، سواء كان عامدا أم جاهلا أم ناسيا، و هذا هو الحال فى أكثر الشروط.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ١٤٨

و بعضها انما هو شرط فى حال العمد فلا يشمل حال النسيان و الجهل بالموضوع، و هذا هو الحال فى شرط اباحة الماء و الظرف و مكان الغسل و مصب الماء فيه. و فى شرط ان لا تكون الآنية من الذهب أو الفضة، و فى شرط عدم حرمة الارتماس و عدم الضرر باستعمال الماء فى الجملة.

نعم، لا يترك الاحتياط فى الغاصب نفسه إذا اغتسل بالماء المغصوب أو فى المكان أو الظرف أو المصبب التى غضبها هو و كان ناسيا للغصبيئ حين الغسل، و ان كان الأقوى الصحة كما تقدم نظيره فى الوضوء، و إذا كان الغاصب ممن لا يبالي حتى إذا تذكر فالأقوى البطلان.

#### المسألة ٢٨٥

يكفى فى صحة الغسل وجود الداعى الارتكازى فى نفسه للعمل بحيث لو سئل فى حال اشتغاله بالغسل عما يفعل لأجاب بأنه يغتسل من جنبته و ان لم يكن ملتفتا الى ذلك تفصيلا، و يقابل ذلك ان يغفل عنه أصلا بحيث لا يدري ماذا يصنع فيكون غسله باطلا لعدم القصد.

**المسألة ٤٨٦**

إذا شك في غسل جزء من الأجزاء في الغسل الترتيبي أو في حصول شرط من شرائطه و هو في أثناء الغسل أعاد على ذلك الشيء المشكوك و على ما بعده حتى يحصل الترتيب، و ان كان شكه بعد الدخول في غيره من الاجزاء.  
و إذا شك في جزء من الاجزاء في الغسل الارتماسي أو في تحقق شرط من شرائطه و هو في أثناء العمل أعاد الغسل كله ترتيباً أو ارتماساً.  
و إذا شك فيه بعد الفراغ من الغسل، بنى على الصحة في كل من الترتيبي و الارتماسي، و كذلك إذا شك في الجزء الأخير من الغسل إذا كان شكه بعد ما بنى على نفسه فارغاً من الغسل.

**المسألة ٤٨٧**

إذا ذهب الى الحوض أو الى الحمام ليغتسل، و شك بعد خروجه انه اغتسل أم لم يغتسل بنى على العدم، فعليه ان يغتسل.  
كلمة التقوى، ج ١، ص: ١٤٩

**المسألة ٤٨٨**

إذا اعتقد سعة الوقت، فاعتسل، ثم تبين له ان الوقت كان ضيقاً حين غسله و ان حكمه التيمم، فان كان قد قصد امتثال الأمر المتوجه اليه بالفعل صح غسله، و ان تخيل إليه أنه الناشئ من الأمر بالموقت، و ان قصد الأمر بالموقت على وجه التقييد بطل غسله فعليه الإعادة.  
و إذا اعتقد ضيق الوقت فتيمم و صلى، ثم تبين له ان الوقت كان واسعاً، فالظاهر بطلان التيمم و الصلاة.

**المسألة ٤٨٩**

لا يصح الغسل و لا الوضوء في الماء الذي يجعل سبيلاً للشرب الا مع العلم بأذن المالك في ذلك.

**المسألة ٤٩٠**

يجب على الزوج ماء غسل زوجته من الجنابة أو الحيض أو النفاس أو غير ذلك من الأغسال المتعارفة لها، و كذلك ما يصرف على تسخينه إذا احتاجت الى ذلك لبرد و نحوه، و مثله أجره الحمام إذا كان هو المتعارف لأمثالها.

**المسألة ٤٩١**

إذا اغتسل الجنب و لم يستبرئ بالبول و صلى كانت صلاته صحيحة بذلك الغسل، فإذا خرج منه بعد ذلك منى أو رطوبةً مشبهة لم

تبطل صلاته و وجب عليه الغسل كما سيأتي.

### المسألة ٤٩٢

إذا أجنب الرجل بالإنزال و اغتسل بعد جنابته، ثم خرجت منه رطوبة تردد أمرها عنده بين ان تكون بولا أو منيا، فان كان لم يستبرئ بالبول قبل ان يغتسل حكم بأن هذه الرطوبة منى فيجب عليه الغسل منها.  
و ان كان قد استبرأ بالبول و لم يستبرئ بالخرطاط بعد البول حكم بأن الرطوبة التي خرجت منه بول فيجب عليه الوضوء بعدها.  
كلمة التقوى، ج ١، ص: ١٥٠  
و ان كان لم يبيل قبل الغسل و لم يستبرئ بالخرطاط، فان كان قبل خروج الرطوبة المشبهة منه متطهرا و جب عليه ان يجمع بين الغسل و الوضوء، و ان كان قبل خروجها محدثا بالحدث الأصغر فعليه الوضوء خاصة.  
و إذا كانت الرطوبة التي خرجت منه بعد الغسل مرددة بين ان تكون بولا- أو منيا أو مذيا، فلا- يجب عليه بخروجها منه غسل و لا وضوء.

### المسألة ٤٩٣

إذا لم يكن الرجل مجنبا، و خرج منه شيء علم بأنه اما منى أو بول، فإذا كان قبل خروج هذا الشيء منه متطهرا أو كان جاهلا بحالته السابقة و جب عليه ان يجمع بين الغسل و الوضوء، و إذا كان قبله محدثا بالحدث الأكبر اكتفى بالغسل وحده، و إذا كان قبله محدثا بالحدث الأصغر اكتفى بالوضوء وحده.

### المسألة ٤٩٤

إذا أمكن له الفحص عن الرطوبة التي خرجت منه لمعرفة حالها انها بول أو منى أو غيرهما، فلا بد من الفحص عنها بمقدار تستقر فيه الشبهة في الرطوبة، فإذا استقرت الشبهة بعد الفحص و الاختبار، أو لعدم إمكان الفحص لظلمة أو عمى أو لقلّة الرطوبة نفسها أو لغير ذلك، جرى فيها الحكم الآنف ذكره.

---

بصرى بحراني، زين الدين، محمد امين، كلمة التقوى، ٧ جلد، سيد جواد وداعي، قم - ايران، سوم، ١٤١٣ هـ ق

كلمة التقوى؛ ج ١، ص: ١٥٠

### المسألة ٤٩٥

إذا خرجت منه الرطوبة المشبهة بعد الغسل، و شك في انه استبرأ بالبول قبل الغسل أم لا، بنى على عدم الاستبراء، و وجب عليه الغسل.

## المسألة ٤٩٦

لا- حكم لاستبراء المرأة بالبول و لا- بالخرطاط بعد البول كما تقدم، و لا حكم للرطوبة المشتبهة التي تخرج منها بعد الغسل إذا احتملت أنها مذى أو نحوه من الرطوبات التي لا توجب الوضوء و لا الغسل، و ان احتملت أيضا أن تكون منيا أو بولا، فلا يجب عليها الغسل و لا الوضوء و لا تطهير الموضع منها.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ١٥١

و إذا علمت ان الرطوبة التي خرجت منها اما بول أو منى الرجل فلا غسل عليها و لا وضوء، نعم، يجب عليها ان تطهر الموضع من النجاسة المعلومة.

و إذا علمت ان الرطوبة أما بول أو منى منها، وجب عليها ان تجمع بين الوضوء و الغسل و إذا كانت قبل خروج الرطوبة محدثة بالحدث الأصغر اكتفت بالوضوء وحده.

## المسألة ٤٩٧

إذا أحدث بالحدث الأصغر فى أثناء الغسل الترتيبى فلا يترك الاحتياط، و يتأدى باستئناف الغسل ثم الوضوء بعده، و حين يستأنف الغسل يأتى بالأفعال التي جاء بها أولا برجاء المطلوبية.

و كذلك إذا أحدث بالأصغر مقارنا مع الغسل الارتماسى فيعيد الغسل برجاء المطلوبية ثم يتوضأ، و لا يختص هذا الحكم بالغسل من الجنابة بل يجرى فى سائر الأغسال من الأحداث.

## المسألة ٤٩٨

الظاهر أن الحدث الأصغر فى أثناء الأغسال المستحبة يوجب بطلانها، و كذلك الأغسال التي تستحب لإتيان فعل كغسل الزيارة، و غسل الإحرام، و أغسال أفعال الحج إذا أحدث بعدها و قبل الإتيان بالفعل الذي استحبت له فتستحب اعادةها.

## المسألة ٤٩٩

إذا أحدث بالحدث الأ-كبر فى أثناء الغسل منه، فان كان الحدث الجديد مماثلا للحدث الأول، كما إذا أجنب فى أثناء غسله من الجنابة أو مس ميتا فى أثناء غسله من مس الميت، فالظاهر لزوم استئناف غسله ان شاء ترتيبا أو ارتماسا.

و ان كان الحدث الجديد مخالفا للأول، فالظاهر عدم بطلان الغسل، فيجوز له أن يتمه ثم يغتسل بعده للحدث الجديد ان شاء مرتبا و ان شاء مرتماسا.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ١٥٢

و يجوز له ان يعدل عن غسله الأول إذا كان مرتبا الى الارتماس، فيرتمس بنية الغسلين معا، و لا وضوء عليه إذا كان أحدهما جنابة.

و أما أن يستأنف الغسل للحدثين ترتيبا فلا يخلو من أشكال و ان أمكن تصحيحه بأن يقصد به رفع الحدث الموجود.

**المسألة ٥٠٠**

يجب على الصائم إذا أراد الغسل ان يختار الترتيب و لا يجوز له الارتماس على الأحوط إذا كان الصوم واجبا معينا. و إذا ارتمس بقصد الاغتسال و هو فى شهر رمضان أو فى غيره من الصوم الواجب المعين، فان كان عامدا بطل صومه و غسله، و ان كان ناسيا للصوم لم يبطل صومه و لا غسله. و إذا كان الصوم مستحبا أو واجبا موسعا بطل صومه مع العمد، و صح صومه و غسله مع النسيان.

**المسألة ٥٠١**

إذا شك بعد فراغه من الصلاة انه هل اغتسل من الجنابة أم لا، بنى على صحة صلاته، و وجب عليه الغسل للصلاة و الأعمال الآتية، فإذا أحدث بالحدث الأصغر بعد صلاته الاولى و قبل الغسل، وجب عليه ان يجمع بين الغسل و الوضوء و اعادة الصلاة الاولى، و إذا كان شكه فى الغسل فى أثناء الصلاة كانت باطلة.

**المسألة ٥٠٢**

الظاهر صحة غسل الجمعة من الجنب و من الحائض، بل الظاهر اجزاؤه عن غسل الجنابة و عن غسل الحيض إذا كان بعد انقطاع الدم.

**المسألة ٥٠٣**

إذا اجتمعت على المكلف أغسال متعددة واجبة أو مندوبة أو مختلفة، يصح له أن ينوى الجميع بغسل واحد، و يصح له أن يقصد امتثال الأوامر المتوجهة اليه بالغسل و يصح له ان ينوى بعض الأغسال التى عليه فيصح ذلك الغسل، و يكفى عن الجميع و ان كان فيها الجنابة على

كلمة التقوى، ج ١، ص: ١٥٣

الأقوى، سواء كان ما نواه واجبا أم مستحبا. و ان كان الأحوط إذا كان أحد الأغسال التى عليه غسل الجنابة ان يقصده بالنية.

**المسألة ٥٠٤**

إذا علم ان عليه اغسالاً و جهل تعيين بعضها، كفاه أن ينوى جميع ما فى ذمته على وجه الاجمال، و كفاه ان يقصد امتثال الأوامر المتوجهة اليه بالأغسال، و كفاه أن يقصد البعض الذى يعلمه على التعيين منها فيصح هو و يجرى عن غيره. بل يكفى الغسل المعين إذا علم به المكلف و قصده عن غيره من الأغسال التى نسيها مما هى فى ذمته واقعا.

**الفصل السادس و العشرون فى الحيض**

**المسألة ٥٠٥**

الثانى من الأغسال الواجبة: غسل الحيض.  
 و سببه: خروج الدم المعروف من المرأة كما يأتى بيانه.  
 و الغالب فى دم الحيض أن يكون أسود أو أحمر طريا غليظا، يخرج بلذع و دفع، و المراد بكونه اسود انه شديد الحمرة يضرب الى السواد، و الغالب فى دم الاستحاضة أن يكون أصفر باردا فاسدا رقيقا يخرج من غير لذع و لا قوة.  
 و هذه الصفات غالبية للدمين يرجع إليها عند التردد بين الدمين فى بعض المقامات كما سيأتى.  
 و كل دم تراه الصبية قبل بلوغها أو تراه المرأة بعد بأسها لا يكون حيضا و ان كان بصفات الحيض.  
 و تبلغ الصبية بإكمالها تسع سنين منذ ولادتها، و تياس المرأة بإكمالها ستين سنة إذا كانت قرشية، و بإكمالها خمسين سنة إذا كانت غير قرشية، و فى المنتسبة الى قريش بالزنا اشكال.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ١٥٤

و المرأة التى يشك فى نسبتها الى قريش يلحقها حكم غير القرشية، و الصبية التى يشك فى إكمالها تسع سنين يلحقها حكم غير البالغة، و المرأة التى يشك فى بلوغها سن اليأس يلحقها حكم غير اليائسة.

**المسألة ٥٠٦**

قد تقدم ان الدم الذى تراه الصبية قبل بلوغها لا يكون حيضا و ان كان بصفات الحيض، و هذا مما لا اشكال فيه، و لكن الصبية التى يشك فى بلوغها و عدمه إذا رأت دما بصفات الحيض، يحكم شرعا بأنه حيض و يكون علامة شرعية على بلوغها.

**المسألة ٥٠٧**

الأقوى أن الحيض يجتمع مع الحمل، سواء رآته المرأة بعد استبانة الحمل فيها أم قبلها، و سواء كان ذلك فى أيام عاداتها أم قبلها أم بعدها، نعم الأحوط للحامل إذا رأت الدم بعد العادة بعشرين يوما ان تجمع بين تروك الحائض و اعمال المستحاضة.

**المسألة ٥٠٨**

الدم الذى يعلم كونه دم حيض، إذا خرج من مجاريه الخاصة إلى الخارج ترتبت عليه أحكام الحيض، و ان كان الدم الذى خرج منه قليلا- جدا، و إذا لم يخرج منه شىء و كان بحيث يمكن إخراجه بقطنه و نحوها، فلا- يترك الاحتياط للمرأة بأن تجمع بين أحكام الطاهر و الحائض، و لها ان تعتمد إخراجه بقطنه و نحوها فتجرى عليه أحكام الحيض.

**المسألة ٥٠٩**

إذا أحست المرأة بخروج شىء منها، و شككت فى أن الشىء الخارج منها دم أو غيره لم تجر عليها أحكام الحيض، و كذلك إذا



وجدت في ثيابها أو على بدننها دما و شككت في أنه قد خرج منها أو أصابها من موضع آخر، فلا يحكم بأنه حيض، وإذا أمكن ان تستعلم حالها بمثل أن تمديدها فتتحسس هل خرج الدم، أو تتبين هل أن الخارج منها دم كلمة التقوى، ج ١، ص: ١٥٥  
 أم لا فالظاهر وجوب مثل هذا الاختبار، ولا يعد فحصا في الشبهة الموضوعية.

### المسألة ٥١٠

إذا اشتبه على المرأة أمر الدم الخارج منها بين ان يكون حيضا أو استحاضة، فإن كان خروجه في أيام العادة حكم بأنه حيض، و كذلك إذا وجدته بصفات الحيض، و سيأتى التعرض لتفصيل المجل من ذلك في المباحث الآتية.

### المسألة ٥١١

إذا اشتبه على المرأة أمر الدم بين ان يكون حيضا أو دم بكاره، أدخلت قطنه، و صبرت بمقدار ما ينزل الدم على القطنه، و يكفى لاستعلام حاله انه يطوق القطنه أو يغمسها، ثم أخرجت القطنه إخراجا رقيقا، فان وجدت الدم قد طوق القطنه و لم ينفذ فيها فهو دم بكاره، و ان رآته قد غمس القطنه و نفذ فيها فهو دم حيض.  
 و يجب عليها ان تختبر ذلك قبل ان تصلى، و إذا صلت قبل ان تختبر الدم ثم تبين ان الدم لم يكن حيضا، فان حصل منها قصد القربة، كما إذا كانت جاهله، أو صلت برجاء المطلوية صحت صلاتها، و ان لم يحصل منها قصد القربة كانت الصلاة باطلة.  
 و إذا تعذر عليها الاختبار، فلا يبعد لزوم مراعاة الاحتياط لها فتجمع بين وظيفتى الحائض و الطاهر.

### المسألة ٥١٢

إذا اشتبه على المرأة أمر الدم بين ان يكون حيضا أو دم قرحة فلا يترك الاحتياط بالجمع بين اعمال الطاهر و الحائض.  
 و إذا اشتبه بدم آخر، فان علمت حالتها سابقا من حيض أو طهر أخذت بها، و ان جهلت حالتها السابقة كان عليها ان تجمع بين وظيفتى الحائض و الطاهر.  
 كلمة التقوى، ج ١، ص: ١٥٦

### المسألة ٥١٣

أقل الحيض ما يستمر ثلاثة أيام و أكثره عشرة أيام، فالدم الذى تراه المرأة أقل من ثلاثة أيام أو تجده بعد العشرة لا يكون حيضا.  
 و يكفى فى الاستمرار الذى اشترطناه فى الثلاثة أيام، وجود الدم فى باطن الفرج هذه المدة على النحو العادى المتعارف للنساء، و لا يكفى وجوده فى بعض كل يوم من الأيام الثلاثة.  
 و تكفى الأيام الملفقة، فإذا رأت الدم من ظهر اليوم الأول مثلا الى ظهر اليوم الرابع حكم بان الدم حيض، و إذا رآته من أول نهار اليوم الأول إلى آخر نهار اليوم الثالث كفى فى الحكم بحيضيته، و لا يعتبر وجوده فى الليلة الاولى و لا فى الليلة الرابعة. نعم تدخل فيه

الليتان المتوسطتان فيعتبر استمرار الدم فيهما بالمعنى المتقدم.

و اعتبر المشهور في الأيام الثلاثة ان تكون متواليه غير متفرقة، فلا يكفي ان ترى المرأة الدم ثلاثة أيام متفرقة في ضمن العشرة. و ما ذهب اليه المشهور هو الأقوى، و لكن لا يترك الاحتياط في الأيام الثلاثة إذا كانت متفرقة، فتجمع المرأة بين تروك الحائض و اعمال المستحاضة في نفس الأيام الثلاثة المتفرقة، و تجمع في ما يتخللها من النقاء بين أفعال الطاهر و تروك الحائض.

#### المسألة ٥١٤

لا يكون الطهر ما بين الحيضتين أقل من عشرة أيام، فإذا طهرت المرأة من حيضها السابق، و رأت الدم في اليوم العاشر من طهرها أو قبله، لا يكون هذا الدم الجديد حيضاً. و اما الطهر في أثناء الحيض الواحد فيمكن ان يكون أقل من ذلك، و المسألة مشككة فلا يترك الاحتياط بأن تجمع المرأة في أيام النقاء في الحيض الواحد بين أفعال الطاهر و تروك الحائض.

#### المسألة ٥١٥

الحائض قد تكون مبتدأة، و هي التي ترى الدم أول مرة و لم تره

كلمة التقوى، ج ١، ص: ١٥٧

قبل ذلك، و قد تكون مضطربة، و هي التي رأت الدم أكثر من مرة غير أن الدم الذي رآته كان مختلفاً في الوقت و في عدد الأيام. و قد تكون ذات عادة، و هي التي رأت الدم مرتين أو أكثر، و كان الدم في ما رآته متفقاً في وقت مجيئه من الشهر و في العدد من الأيام، أو في أحدهما، فتكون بذلك ذات عادة، و سيأتي بيان ذلك، و قد تكون ناسية، و هي التي تتحقق لها عادة معينة ثم تنساها.

#### المسألة ٥١٦

إذا رأت المرأة الدم مرتين متواليتين و كان في كلتا المرتين متفقاً في وقت مجيئه من الشهر، و في العدد من الأيام، تحققت بذلك لها العادة، و كانت عاداتها و قتيه عددية لانضباط الوقت و العدد فيها، و مثال ذلك ان ترى الدم في كلتا المرتين في النصف من الشهر إلى مدة سبعة أيام، و المراد بالمتواليتين: ان لا تفصل بينهما حيضة مخالفة.

و إذا اتفقت المرتان في الوقت و لم تتفقا في العدد كانت عاداتها و قتيه فقط، و مثال ذلك: ان ترى الدم في النصف من الشهر سبعة أيام في المرة الاولى، و خمسة أيام في المرة الثانية.

و إذا اتفقت المرتان في العدد و لم تتفقا في الوقت، كانت عاداتها عددية فقط، و مثاله ان ترى الدم خمسة أيام في النصف من الشهر الأول، ثم تراه خمسة أيام في العشرين من الشهر الثاني.

#### المسألة ٥١٧

يكفي في تحقق العادة الوقتية أن يحصل لها الانضباط في الوقت بصورة ما من الصور، فإذا رأت الدم الأول في وقت معين، و رأت

الدم الثانى بعده بعشرين يوما مثلا، و رأت الدم الثالث بعده بعشرين يوما كذلك، تحققت لها بذلك عادة وقتية، و لا سيما إذا تكرر ذلك فإذا اتفق العدد أيضا كانت العادة وقتية عديدة و ان لم يتفق كانت وقتية فقط.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ١٥٨

### المسألة ٥١٨

قد تتحقق العادة لمستمره الدم بسبب رجوعها فى تحيضها الى التمييز بين صفات دم الحيض، و صفات دم الاستحاضة. فإذا رأت الدم بصفات الحيض سبعة أيام فى أول الشهر مثلا فتحيضت به، ثم تغير الدم بعده الى صفات الاستحاضة فى بقية الشهر، و رآته بصفات الحيض سبعة أيام كذلك فى أول الشهر الثانى فتحيضت به، ثم تغير الى صفات الاستحاضة فى بقية الشهر، فإن العادة تتحقق لها بذلك، و تكون، وقتية عديدة لانضباط كل من الوقت و العدد، و إذا اتفق الدمان فى الوقت لا فى العدد فرآته فى المرة الأولى سبعة أيام، و فى الثانية خمسة مثلا كانت العادة وقتية فقط، و إذا اتفقا فى العدد لا فى الوقت فرآته سبعة أيام فى أول الشهر الأول مثلا، و فى العاشر من الشهر الثانى كانت العادة عديده فقط.

### المسألة ٥١٩

ذات العادة الوقتية من النساء تنحيز بمجرد رؤية الدم فى وقتها المعين، سواء كان الدم الذى رآته بأوصاف دم الحيض أم لا، فيجب عليها ترك العبادات و ترتيب أحكام الحيض برؤيته، و كذلك إذا سبق الدم وقت العادة بيوم أو يومين أو نحو ذلك مما يصدق معه تقدم العادة على وقتها و تعجيل الدم.

و إذا تأخر دمها عن العادة، فإن كان الدم بصفات الحيض تحيضت كذلك بمجرد رؤيته، و إذا كان فاقدا لصفاته فلا يترك الاحتياط بأن تجمع بين تروك الحائض و اعمال المستحاضة إلى ثلاثة أيام، فإذا أتم الثلاثة أو زاد جعلته حياضا. و اما ذات العادة العديده فقط من النساء، و المبتدأه و المضطربة و الناسية، فإن كان الدم بصفات الحيض تحيضت بمجرد رؤيته و رتبت عليه الاحكام، و إذا كان فاقدا للصفات كان عليها ان تجمع بين تروك الحائض و اعمال المستحاضة إلى ثلاثة أيام، فإذا بلغ الثلاثة أو زاد عليها جعلته حياضا.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ١٥٩

و كذلك الحكم فى ذات العادة الوقتية إذا تقدم الدم على العادة كثيرا، و إذا علمن ان الدم يستمر إلى ثلاثة أيام تركن العبادات و تحيضن بمجرد رؤية الدم و لم يحتجن الى الاحتياط المتقدم.

### المسألة ٥٢٠

إذا تحيضت المرأة بمجرد رؤية الدم ممن حكمها ذلك على ما تقدم بيانه فى المسألة المتقدمة، فانقطع الدم قبل ان يتم ثلاثة أيام، و جب عليها ان تقضى العبادات التى تركتها.

### المسألة ٥٢١

إذا كانت المرأة ذات عادة مستقرة وقتا و عددا فرأت الدم بعدد أيامها قبل الوقت المعين أو بعده، و لم ترفى الوقت شيئا جعلت ذلك حيضها، فإذا كان الدم الذى رآته بصفات الحيض تحيضت بمجرد رؤيته، و إذا كان فاقدا للصفات جمعت بين تروك الحائض و اعمال المستحاضة إلى ثلاثة أيام ثم جعلته حيضا كما تقدم.

### المسألة ٥٢٢

إذا رأت الدم فى العادة، و استمر الى ما بعدها، و كان المجموع لا يتجاوز عشرة أيام، جعلت الجميع حيضا، و كذلك إذا رأت الدم قبل العادة و استمر الى آخرها، و لم يتجاوز الجميع العشرة فتجعل الجميع حيضا، و انما يكون المتقدم على العادة حيضا فى هذه الصورة إذا كان سبقه بيوم أو يومين أو نحو ذلك مما يصدق معه تقدم العادة و تعجيل الدم، أو كان الدم بصفات الحيض إذا كان سبقه بأكثر من ذلك، و إذا انتفى الأمر ان فلا- بد لها من الاحتياط بالجمع، فإذا استمر الدم ثلاثة أيام جعلته حيضا كما تقدم، و كذلك الحكم إذا رأت الدم قبل العادة و استمر الى ما بعدها، و لم يتجاوز الجميع العشرة فتجعل الجميع حيضا، و الحكم فى ما يسبق على العادة هو ما ذكرناه فى الصورة المتقدمة.

و إذا كان المجموع يتجاوز العشرة فحيضها أيام العادة خاصة، فى الصور الثلاث.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ١٦٠

### المسألة ٥٢٣

إذا كانت المرأة ذات عادة مستقرة وقتا و عددا، و تعارض عندها الوقت و العدد، بأن رأت دما فى وقت العادة، و لكنه أقل أو أكثر من أيام عاداتها، و رأت دما آخر فى غير وقت العادة و لكنه بعدد أيامها، و كان الدمان على نحو لا يمكن جعلهما حيضتين لعدم الفصل بينهما بأقل الطهر، و لا يمكن جعلهما حيضا واحدا لأن مجموع الدمين و أيام النقاء بينهما يتجاوز عن العشرة.

فإن حصل لها مثل ذلك جعلت ما فى الوقت حيضا، و أتمت عدد عاداتها من أيام الدم الثانى إذا كان متأخرا عن العادة، و كان إتمام العدد منه ممكنا، و إذا انتفى الأمران بأن كان الدم الثانى متقدما على العادة أو كان إتمام العدد منه غير ممكن، من حيث ان المجموع من دم العادة، و ما يتم به العدد من الدم الثانى و ما بينهما من أيام النقاء يزيد على العشرة، إذا انتفى الأمران كان حيضها هو ما فى العادة.

### المسألة ٥٢٤

إذا كانت المرأة ذات عادة عديده أو وقتيه، و رأت الدم أكثر من عددها المعين أو أكثر من وقتها و لكنه لم يتجاوز عشرة أيام جعلت الجميع حيضا.

### المسألة ٥٢٥

إذا كانت المرأة ذات عادة في الشهر مرة، فرأت الدم في شهر مرتين، و كانا معا بصفة دم الحيض، و فصل ما بينهما بأقل الطهر، تحيضت بالدمين بمجرد الرؤية و جعلتهما حيضتين مستقلتين، سواء وافق الدمان عاداتها في عدد الأيام أم وافق أحدهما الوقت و الآخر العدد أم خالفهما فيهما.

و إذا كان احد الدمين في وقت العادة تحيضت بمجرد رؤيته، و ان لم يكن بصفات الحيض، و إذا لم يكن أحدهما أو كلاهما في أيام العادة و لا بصفات الحيض، فإنما تتحيض به إذا استمر ثلاثة أيام، و عليها

كلمة التقوى، ج ١، ص: ١٦١

قبل ان تمضى الثلاثة ان تحتاط بالجمع بين تروك الحائض و اعمال المستحاضة كما تقدم.

### المسألة ٥٢٦

إذا انقطع الدم عن المرأة قبل ان يبلغ عشرة أيام، و علمت بنقائها منه حتى في باطن الفرج اغتسلت و وصلت، و لم تفتقر الى الاستبراء، و ان كانت تحتمل أو تظن عودة الدم قبل ان تتم العشرة.

و إذا علمت بأن الدم سيعود قبل مضي العشرة كان عليها مراعاة الاحتياط بالجمع بين تروك الحائض و اعمال الطاهر.

### المسألة ٥٢٧

إذا انقطع الدم عن المرأة قبل ان يبلغ عشرة أيام و احتملت وجود دم في باطن الفرج، و جب عليها الاستبراء، و سيأتي بيانه ان شاء الله. فإذا خرجت قطنه الاستبراء نقيه حكمت على نفسها بنقائها من الحيض، و اغتسلت و باشرت عبادتها و اعمالها، و ان خرجت القطنه غير نقيه و لو ببعض الصفرة حكمت بأنها لا تزال حائضا، و صبرت الى ان يحصل لها النقاء أو تنقضى للدم عشرة أيام. و كذلك ذات العادة إذا تجاوزها الدم و علمت بأنه لا يتجاوز العشرة.

### المسألة ٥٢٨

إذا لم ينقطع الدم عن المرأة بعد انتهاء أيامها و لو بوجود صفرة الدم في قطنه الاستبراء، و احتملت ان الدم سيتجاوز العشرة، و جب عليها الاستظهار بالتزام أحكام الحائض و ترك العبادات حتى تستبين لها الحال أو تتم العشرة، و استبانة الحال لها اما بانقطاع الدم عنها، أو بحصول الاطمئنان لها بأن الدم يتجاوز العشرة فيجب عليها الغسل حينئذ، و سيأتي بيان حكم أيام الاستظهار إذا تجاوز الدم العشرة.

### المسألة ٥٢٩

إذا علمت المرأة بعد انتهاء العادة ان الدم سيتجاوز العشرة و جب عليها ان تعمل اعمال الاستحاضة و لم تفتقر الى الاستظهار.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ١٦٢

**المسألة ٥٣٠**

إذا انقطع دم الحيض عن المرأة و احتملت وجوده في باطن الفرج وجب عليها الاستبراء، و لا- يترك الاحتياط في ان تكون المرأة قائمة في حال الاستبراء و ان تلتصق بطنها في جدار و نحوه، و ان ترفع احدى رجليها على الجدار، ثم تدخل قطنه في باطن فرجها، و تصبر مليا، و هي على تلك الحال، ثم تخرج القطنه، فان خرجت نقيه حكمة بانتهااء حيضها و اغتسلت، و ان خرجت ملوثه و لو بصفرة صبرت الى أن يحصل النقاء أو تنقضى عشرة أيام كما تقدم.

**المسألة ٥٣١**

لا يجوز للمرأة في الحال المتقدم ذكرها ان تترك الصلاة حتى تعرف بالاستبراء ان دمها لم ينقطع، و إذا اغتسلت لم يجز لها ان ترتب على غسلها آثار الطهارة من الحدث حتى تعرف بالاستبراء أن دمها قد انقطع، و لكن ذلك لا- يمنعها من ان تعمل بالاحتياط إذا شاءت، و إذا نسيت الاستبراء أو غفلت عنه و اغتسلت وصلت ثم تبين انها طاهر كانت صلاتها صحيحة.

**المسألة ٥٣٢**

إذا لم يمكن الاستبراء للمرأة، لعمى أو ظلمة أو مانع آخر، فالأحوط لها ان تجمع بين أحكام الحائض و الطاهر، و الأحوط تجديد الغسل في كل وقت تحتل فيه النقاء.

**المسألة ٥٣٣**

إذا استظهرت المرأة في ما زاد عن عاداتها حتى أتمت العشرة أو حتى حصل لها الاطمئنان بأن الدم يتجاوز العشرة كما تقدم في المسألة الخمسمائة و الثامنة و العشرين، فان انقطع الدم على العشرة أو قبلها جعلت جميع الدم حيضا، و إذا تجاوز الدم العشرة جعلت حيضها أيام العادة خاصة، و وجب عليها قضاء ما تركته أيام استظهارها من صلاة و صوم على الأقوى.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ١٤٣

**الفصل السابع و العشرون في حكم من تجاوز دمها العشرة****إشارة**

و الحكم فيها يشمل من استمر بها الدم شهرا أو أكثر، و من انقطع عنها قبل ذلك.

**المسألة ٥٣٤**

إذا كانت المرأة ذات عادة مستقرة في الوقت و العدد، و استمر بها الدم حتى تجاوز العشرة أو الشهر - كما ذكرنا - جعلت أيام عاداتها حيضاً، و ان لم يكن الدم فيها بصفات الحيض، و جعلت الباقي استحاضةً، و ان كان بصفة الحيض. و إذا كانت عاداتها حاصلة من التمييز كما ذكرنا في المسألة الخمسمائة و الثامنة عشرة فلا ينبغي لها ترك الاحتياط فتجمع بين تروك الحائض و اعمال المستحاضة، في كل من أيام العادة إذا كان الدم فيها فاقدا للصفات، و أيام وجود الصفات خارج العادة.

### المسألة ٥٣٥

المبتدئة، و هي التي ترى الحيض أول مرة. و المضطربة، و هي التي رأت الدم أكثر من مرة و لم تستقر لها عادة، إذا استمر بهما الدم - كما تقدم - ترجعان الى التمييز بين صفات الدم إذا كانت موجودة، فتجعلان الدم الأسود أو الأحمر الغليظ الذي يخرج بحرارة و قوة حيضاً، و تجعلان الدم الأصفر البارد الرقيق الذي لا دفع فيه و لا لدغ استحاضةً، بشرط ان يكون الدم الذي فيه صفات الحيض لا يقل عن ثلاثة، و لا يزيد عن عشرة.

و إذا زاد الدم الذي توجد فيه الصفات على العشرة تحيضت المبتدئة و المضطربة بأيام أقاربها، فإذا فقدن أو اختلفن رجعت الى الروايات على ما سيأتي بيانه و جعلت ذلك في أيام الدم الواحد للصفات على الأحوط بل لا يخلو ذلك عن قوة.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ١٦٤

و إذا وجدت المبتدئة أو المضطربة دميين توجد في كل منهما صفات الحيض و يتحقق شرطه فليس أقل من ثلاثة أيام و لا أكثر من عشرة، و لا يمكن جعل الدمين حيضين لعدم الفصل بينهما بأقل الطهر، و لا يمكن جعلهما حيضاً واحداً لان مجموع الدمين و ما بينهما من الدم الضعيف يزيد على عشرة أيام، جعلت حيضها هو الدم الأول منهما.

و إذا رأت دميين بصفة الحيض، و رأت بينهما دما بصفة الاستحاضة و لم يتجاوز المجموع عشرة أيام تحيضت بالدم الأول على الأحوط، و احتاطت في أيام الدم الضعيف و في ما يكمل عادة الأقارب أو العدد الذي أخذته من الروايات من الدم الثاني بالجمع بين وظيفتي الحائض و اعمال المستحاضة.

### المسألة ٥٣٦

إذا فقد التمييز في الدم، فكان على صفة واحدة، أو كان ما بصفة الحيض منه أقل من ثلاثة أيام. رجعت المبتدئة و المضطربة إلى أقاربها في عدد الأيام فأخذت بعاداتهن، سواء كانت قرابتهن لها من الأبوين كليهما أو من جهة أحدهما، و سواء اتحد بلدهن معها أم لا، و سواء كن احياء أم أمواتا، و لا يبعد الاكتفاء بالرجوع الى بعض الأقارب إذا لم يعلم بالاختلاف بينهما.

فإذا فقدت الأقارب أو لم يعلم حالهن أو اختلفن في عدد العادة رجعت الى الروايات فتنخير على الأقوى بين الثلاثة إلى العشرة من كل شهر، و الأحوط ان تختار السبعة.

### المسألة ٥٣٧

إذا استمر الدم بالناسية لعاداتها في الوقت و العدد، رجعت الى التمييز فتحيضت بالدم الذي توجد فيه صفات الحيض على ما تقدم بيانه في المبتدئة و المضطربة، فإذا فقدت التمييز رجعت الى الروايات و تخيرت كالمبتدئة و المضطربة أيضا بين الثلاثة إلى العشرة من كل

شهر، والأحوط ان تختار السبعة.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ١٦٥

### المسألة ٥٣٨

الأحوط بل الأقوى ان تجعل العدد الذى تختاره فى أول رؤية الدم إلا إذا وجد مرجح لغيره، وعلينا ان نوافق بين الشهر فى ما تختاره فيها من العدد، فإذا اختارت أول الشهر الأول مثلا، فلا بد ان تجعله كذلك فى الشهر الثانى، وهكذا، والمراد من الشهر هنا: المدة ما بين أول رؤية المرأة للدم الى ثلاثين يوما ثم يتبدئ بعده الشهر الثانى إلى ثلاثين يوما، وهكذا.

### المسألة ٥٣٩

إذا اختارت عدداً و تحيضت به ثم تبين لها ان زمان الحيض غير ما اختارته من الأيام، وجب عليها قضاء الصلوات التى تركتها فى تلك الأيام، وكذلك إذا تبين لها زيادة العدد الذى اختارته على عدد حيضها أو اختلافه معه فى بعض الأيام.

### المسألة ٥٤٠

إذا كانت المرأة صاحبة عادة وقتية فقط، و ليس لها عدد معين، واستمر بها الدم، فعليها ان ترجع الى التمييز فى تعيين العدد، فإذا وجدت من الدم- فى وقت عاداتها- ما هو بصفة الحيض و بشرطه، تحيضت به، و إذا فقدت التمييز فى وقت العادة رجعت الى أقاربها، فإذا فقدن أو اختلفن تخيرت ما بين الثلاثة أيام إلى العشرة من كل شهر على ما تقدم فى المبتدئة، والأحوط ان تختار السبعة، وعلينا ان تجعل العدد الذى تأخذه من عادة أقاربها أو تختاره من الروايات فى وقت عاداتها المعين. نعم، يشكل الحكم برجوعها إلى الأقارب إذا كانت صاحبة عادة ولكنها نسيت العدد دون الوقت كما هى إحدى صور المسألة، و لا يترك الاحتياط فى هذه الصورة بأن تختار من العدد ما يوافق عادة الأقارب إذا وجدن و لم يختلفن.

### المسألة ٥٤١

إذا علمت- على وجه الإجمال- أن عدد أيامها يزيد على ثلاثة أيام

كلمة التقوى، ج ١، ص: ١٦٦

فليس لها ان تختار الثلاثة، و إذا علمت ان أيامها فى عاداتها لا يبلغ السبعة أو الثمانية مثلا أو العشرة فليس لها ان تختار ذلك العدد، و هكذا الحكم فى المضطربة و الناسية.

### المسألة ٥٤٢

إذا كانت للمرأة عادة عددية فقط، و استمر بها الدم، رجعت فى تعيين وقتها الى التمييز، فجعلت الدم الذى توجد فيه صفات الحيض و



يتحقق فيه شرطه وقتا لها، و تحيضت به إذا كان موافقا لعدد أيام عادتها، و إذا كانت أيام التمييز أقل من عدد أيامها أكملت العدد من الدم بعده، و ان كان فاقدا للصفات، و ان كانت أيام التمييز أكثر تحيضت بعدد العادة، و عملت في الباقي أعمال المستحاضة. و إذا فقدت التمييز تحيضت من أول الدم بعدد أيام عادتها.

### المسألة ٥٤٣

لا فرق بين السواد و الحمرة في الدم فكلاهما وصف للحيض، فإذا رأت الدم اسود يوما واحدا و رآته أحمر يومين بعده فقد حصل الشرط في الدم و أمكن ان يجعله حيضا و ان اختلف لونه، و إذا رآته ثلاثة أيام أسود، و ثلاثة أيام أحمر تحيضت بستة أيام لا بثلاثة، و إذا رآته ستة أيام أسود، و ستة أيام أحمر كانت من فاقدة التمييز لتجاوز الدم عن العشرة و ان اختلف لون الدم كذلك.

### المسألة ٥٤٤

إذا رأت المرأة التي حكمها الرجوع الى التمييز بما بصفه الحيض و بشرطه فلم يكن أقل من ثلاثة أيام و لا أكثر من عشرة، ثم رأت بعده بما بصفه الاستحاضة عشرة أيام ثم وجدت بما آخر بصفه الحيض و شرطه جعلتهما حيزين.

### المسألة ٥٤٥

إذا رأت الدم بصفه الحيض ثلاثة أيام متفرقة في ضمن العشرة، فهي فاقدة التمييز على الأقوى من اعتبار التوالى في الثلاثة، و حكمها كلمة التقوى، ج ١، ص: ١٦٧  
الرجوع الى عادة الأقارب، فإن فقدن فالى الروايات. و إذا كانت ناسية فحكمها الرجوع الى الروايات، و لا يترك الاحتياط بالجمع بين الوظيفتين في بقية العشرة بل في جميع العشرة.

### المسألة ٥٤٦

لا يحصل التمييز في الدم حتى يكون بعضه متصفا بصفات الحيض، و يكفى وجود واحدة منها، و بعضه فاقدا لها جميعا، فلا تمييز إذا وجدت الأوصاف في الدم كله و اختلف بعضه عن بعض في الشدة و الضعف أو في كثرة الصفات و قلتها.

### المسألة ٥٤٧

يقدم حق الزوج إذا أرادت الزوجة أن تختار بعض الأيام من الشهر لتحيض فيها، و كان ذلك منافيا لحقه، و لكنها متى اختارت و لو عصيانا كانت حائضا و حرم عليه وطؤها. و له ان يمنعها من الاحتياط الاستجابي و ليس له ان يمنعها من الاحتياط الوجوبي.

### المسألة ٥٤٨

إذا أخذت مستمرة الدم بعادتها فتحيضت بأيامها، أو رجعت الى التمييز أو الى الأقارب أو الى الروايات فأخذت به و عملت، ثم تبين لها ان أيام حيضها غير تلك الأيام وجب عليها قضاء ما تركته من الصلوات و وجب عليها الإتيان بالصلاة إذا كان وقتها باقيا.

### الفصل الثامن والعشرون في أحكام الحائض

#### المسألة ٥٤٩

يحرم على المرأة الحائض بالحرمة التشريعية كل عبادة تشترط فيها الطهارة، كالصلاة و الطواف و الصوم و الاعتكاف، و تحرم عليها قراءة آيات السجدة خاصة من سور العزائم، و ان كان الأحوط الامتناع من قراءة مجموع السور المذكورة. كلمة التقوى، ج ١، ص: ١٦٨

#### المسألة ٥٥٠

تبطل صلاة المرأة إذا حاضت في أثناءها، و لو في أثناء التسليم منها، و لا تبطل صلاتها مع الشك في خروجه في أثناءها، و لا يجب عليها الفحص، و إذا أتمت صلاتها ثم تبين لها ان الدم قد خرج في أثناء الصلاة انكشف بطلانها.

#### المسألة ٥٥١

تجب على المرأة سجدة التلاوة إذا استمعت الى قراءة آية السجدة من سورة العزيمه، أو قرأتها هي غافلته أو ناسية أو جاهلة أو عامدة، و ان أتمت بالقراءة مع العمد، بل تجب عليها السجدة على الأحوط إذا سمعت قراءة الآية و ان لم تقصد الاستماع إليها.

#### المسألة ٥٥٢

تصح منها صلاة الأموات، و تجوز لها سجدة الشكر، و تصح منها الأغسال المندوبة، بل تستحب لها كغسل الجمعة و غسل الإحرام و غسل التوبة.

#### المسألة ٥٥٣

يحرم على الحائض - على الأحوط - ان تمس اسم الله و سائر أسمائه و صفاته المختصة به، بل و غير المختصة إذا كان هو المقصود بها، و ان تمس اسم الله تعالى في أى لغة، و يحرم عليها - على الأحوط - ان تمس أسماء الأنبياء و الأئمة (ع). و يحرم عليها أن تمس خط المصحف على ما تقدم بيانه، في ما يحرم على الجنب.

#### المسألة ٥٥٤

يحرم عليها ان تدخل المسجد الحرام و مسجد الرسول (ص)، و ان كان دخولها على نحو المرور و الاجتياز، على النحو الذى تقدم بيانه فى ما يحرم على الجنب، و إذا طرأ لها الحيض فى أحد المسجدين وجبت عليها المبادرة بالخروج من غير تيمم، و كذلك إذا دخلت أحدهما عامدة

كلمة التقوى، ج ١، ص: ١٦٩

أو جاهلة أو ناسية، و الدم لا يزال مستمرا، فعليها الخروج فورا من غير تيمم، و إذا دخلت احد المسجدين بعد انقطاع الدم عنها و قبل الاغتسال وجب عليها التيمم للخروج، إلا إذا كان زمان الخروج أقصر من وقت التيمم، و إذا كان مساويا له تخيرت، و تراجع المسألة الأربعمائة و الحادية و الخمسون فى تفصيل ذلك و ما يتصل به.

### المسألة ٥٥٥

يحرم على الحائض ان تمكث فى أحد المساجد أو تتردد فيها أو تدخل فيها لوضع شىء فى المسجد، و يجوز لها الدخول على نحو المرور و العبور بأن تدخل من باب و تخرج من آخر، و لا يجوز لها الدخول لغير الاجتياز، و لا الدخول و الاجتياز إذا استلزم تلويث المسجد و تراجع المسألة الأربعمائة و الثانية و الخمسون.  
و المشاهد المشرفة و الروايات فيها بحكم المساجد فى ذلك على الأحوط.

### المسألة ٥٥٦

يحرم وطء الحائض قبلا حتى ببعض الحشفة من غير إنزال على الأقوى، و الحرمة فى ذلك شاملة لكل من الرجل و المرأة، و حتى إذا اتفق خروج حيض المرأة من غير قبلها، فيحرم وطؤها قبلا.  
و حكم وطء الحائض فى دبرها هو حكم وطء غير الحائض فيه، و قد تقدم ان الأقوى جوازه على كراهة شديدة.  
و يجوز للرجل ان يستمتع بالحائض بغير الوطء كالتقبيل و التفخيذ و غيرها. نعم يكره للرجل ان يستمتع منها بما بين السرة و الركبة مباشرة، و لا كراهة فيه إذا كان من فوق اللباس.

### المسألة ٥٥٧

حرمة وطء الحائض شاملة للزوجة الدائمة و المتمتع بها و المملوكة و المحللة، بل حتى الأجنبية فتحرم من هذه الجهة أيضا، و لا فرق فى الحرمة بين ان يكون الحيض وجدانيا، أو تعبديا بالرجوع إلى العادة أو التمييز أو غيره عند استمرار الدم، و كذلك أيام الاستظهار.  
كلمة التقوى، ج ١، ص: ١٧٠  
و لا يجوز للرجل الاستمرار فى المقاربة إذا علم بخروج الحيض فى أثناء الجماع.

### المسألة ٥٥٨

إذا طهرت المرأة من حيضها جاز للرجل وطؤها و ان لم تغتسل بعد، نعم يكره له ذلك، و الأحوط ان تغسل فرجها قبل الوطء و ان كان الأقوى عدم وجوب ذلك أيضا.

### المسألة ٥٥٩

يسمع قول المرأة إذا أخبرت عن نفسها بأنها حائض أو طاهر فتترتب عليه الآثار من حرمة وطئها و جوازه، و من صحة طلاقها و عدمها، نعم يشكل قبول قولها إذا كانت متهمه.

### المسألة ٥٦٠

إذا وطأ الرجل زوجته و هي حائض، و كان عالما عامدا عاقلا فالمشهور بين المتقدمين - على ما قيل - وجوب الكفارة عليه بدينار إذا كان الوطء في أول الحيض، و بنصف دينار إذا كان في وسطه، و بربع دينار إذا كان في آخره، و لكن الأقوى استحباب ذلك. و الدينار مثقال شرعى من الذهب المسكوك و وزنه ثمان عشرة حمصه. و قالوا: إذا وطأ المالك مملوكته و هي حائض، فعليه ثلاثة أمداد من الطعام يتصدق بها على ثلاثة مساكين، و الأقوى عدم الوجوب كذلك، و لا بأس بأن يتصدق بها برجاء المطلوبة.

### المسألة ٥٦١

إذا تكرر منه الوطء في الحيض تكررت الكفارة على الظاهر، سواء كفر عن الوطء الأول أم لم يكفر، و سواء كان الوطء في وقت واحد أم كان في أول الحيض و وسطه و آخره، و الأمر سهل بعد البناء على الاستحباب. كلمة التقوى، ج ١، ص: ١٧١

### المسألة ٥٦٢

الظاهر ان عليه دفع الدينار نفسه للمسكين، و لا يكفى دفع القيمة إلا عند التعذر، و عليه فالمناط أعلى القيم، و الأمر سهل كذلك بعد البناء على الاستحباب.

### المسألة ٥٦٣

لا- يصح طلاق الزوجة الحائض و لا المظاهرة منها، إذا كانت مدخولا بها و لو دبرا، و لم تكن حاملا، و كان الزوج حاضرا، أو هو بحكم الحاضر، و إذا طلقها مع هذه الشروط كان طلاقها باطلا، و كذلك الحكم فى الظاهر. و يصح الطلاق إذا كانت غير مدخول بها أو كانت حاملا، أو كان زوجها لا يمكنه استعمال حالها سواء كان حاضرا أم غائبا، فالمناط فى عدم صحة الطلاق هو تمكن الزوج من معرفة حالها سواء كان حاضرا أم غائبا.

و إذا كان الزوج نفسه لا يستطيع معرفة حالها، و وكل غيره ممن يمكنه استعمال حالها لم يصح طلاقها و هي حائض.  
و إذا طهرت من الحيض و لم تغتسل بعد، صح طلاقها و ظهارها.

### المسألة ٥٦٤

إذا علمت بنقائها من الحيض، أو ثبت ذلك بالاستبراء، وجب عليها الغسل للأعمال الواجبة التي تشترط فيها الطهارة، كالصلاة و الصيام و الطواف و الاعتكاف الواجب، و أمر به على نحو الشرطية للأعمال غير الواجبة التي يشترط فيها الطهارة، كالصلاة المندوبة و الدخول الى المساجد و مس المصحف، و استحب للأعمال المستحبة التي تستحب لها الطهارة، كالطواف المندوب و استحب للكون على الطهارة و غيره من الغايات المستحبة.  
كلمة التقوى، ج ١، ص: ١٧٢

### المسألة ٥٦٥

كيفية غسل الحيض هي كيفية غسل الجنابة فيجوز فيه كل ما تقدم في غسل الجنابة و تفصيل القول فيه من الترتيب و الارتماس و غير ذلك.

### المسألة ٥٦٦

الأحوط الذي لا ينبغي تركه ان يضم الوضوء الى الغسل في غسل الحيض و غيره من الأغسال- غير غسل الجنابة- و ان كان الأقوى عدم الحاجة اليه، و كفاية الغسل عن الوضوء في جميع الأغسال.  
و إذا أريد الوضوء مع غسل الحيض أو غيره فالأفضل ان يكون الوضوء قبل الغسل.

### المسألة ٥٦٧

إذا لم تجد الماء للغسل، أو تعذر عليها استعماله وجب عليها التيمم بدلا عن الغسل، فإذا وجدت الماء بقدر الوضوء و لم يتعذر عليها كالغسل توضع على الأحوط ثم تيممت و ان كان الأقوى عدم وجوب الوضوء كما تقدم، و إذا تعذر الوضوء أيضا تيممت عن الوضوء أيضا للاحتياط المتقدم.

### المسألة ٥٦٨

إذا تيممت لعدم وجود الماء أو لتعذر الغسل عليها، فلا يبطل تيممها ما دام العذر موجودا، فإذا أحدث بالحدث الأصغر كان عليها الوضوء أو التيمم بدلا عنه إذا كان متعذرا و لم تجب عليها إعادة التيمم بدلا عن الغسل حتى تتمكن من الغسل.

**المسألة ٥٦٩**

يجب على المرأة قضاء صيام شهر رمضان إذا أفطرت فيه للحيض، وكذلك غيره من الصوم الواجب المؤقت على الأحوط فيه، واما الصوم الواجب بالنذر إذا كان مؤقتا، فالظاهر بطلان النذر إذا اتفق في أيام الحيض، فلا يجب على المرأة قضاؤه بعد الحيض إلا إذا نذرتة على نحو

كلمة التقوى، ج ١، ص: ١٧٣

تعدد المطلوب، بحيث يكون الصوم واجبا على كل حال، ويكون وقوعه في الوقت مطلوبا آخر، فإذا كان نذرها على هذا الوجه و أفطرت فيه للحيض وجب عليها الإتيان بالصوم بعد الوقت وليس من القضاء للموقت.

**المسألة ٥٧٠**

يجب على المرأة قضاء الصلاة الواجبة غير اليومية إذا فاتتها للحيض، كصلاة الآيات، و صلاة الطواف، و لا يجب عليها قضاء الصلاة اليومية.

و اما الصلاة الواجبة بالنذر إذا كانت مؤقتة، كما إذا نذرت صلاة جعفر في يوم الجمعة أو في شهر رمضان فاتت ذلك في أيام حيضها، فالظاهر بطلان النذر كما تقدم في الصوم، فلا- يجب قضاؤها بعد الطهر من الحيض إلا- إذا كان نذرها على نحو تعدد المطلوب كما قلنا في الصوم، فيجب عليها الإتيان بالصلاة بعد الوقت.

**المسألة ٥٧١**

يجب عليها قضاء الصلاة اليومية إذا دخل وقتها قبل طروء الحيض و تمكنت من تحصيل شرائطها الواجبة عليها و من أدائها بحسب حالها من السفر و الحضر و الصحة و المرض و السرعة و البطء، فإذا هي لم تصلها وجب عليها قضاؤها. بل لا يبعد وجوب القضاء عليها إذا أدركت من الوقت ما يسع الصلاة تامة و ان لم يسع الطهارة و تحصيل الشرائط معها، إذا كانت متمكنة من تحصيل الطهارة و بقیة شرائط الصلاة قبل الوقت و ان لم تحصلها بالفعل لصدق فوت الصلاة.

**المسألة ٥٧٢**

إذا طهرت من الحيض و أدركت من الوقت ما تحرز به شرائط الصلاة مع الطهارة و إدراك ركعة منها، وجب عليها أداء تلك الصلاة، فإذا تركتها حتى خرج الوقت وجب عليها قضاؤها، بل لا يبعد وجوب القضاء إذا أدركت من الوقت ركعة مع الطهارة و ان لم تحرز بقیة الشرائط

كلمة التقوى، ج ١، ص: ١٧٤

الأخرى إذا كانت متمكنة من تحصيل الشرائط قبل طهرها، كما تقدم في المسألة السابقة.

**المسألة ٥٧٣**

إذا شكت في ان الوقت الباقي يسع صلاة الركعة مع الشرائط وجبت عليها المبادرة، و إذا تركت الصلاة ثم استبان لها سعة الوقت وجب عليها القضاء.

### المسألة ٥٧٤

إذا أدركت من وقت الظهرين بعد الطهارة مقدار خمس ركعات وجب عليها ان تصليهما معا، فإذا هي تركت وجب عليها قضاؤهما، و إذا بقي من الوقت مقدار اربع ركعات صلت العصر وحدها، فإن هي لم تصلها وجب عليها قضاؤها و كذلك في العشاءين فإذا كانت مسافرة أدركت صلاة الظهرين بإدراك ثلاث ركعات من الوقت، و أدركت العشاءين بإدراك أربع ركعات.

### المسألة ٥٧٥

إذا ذكرنا في مباحث الحيض أو الاستحاضة ان المرأة تحتاط بالجمع بين الوظيفتين أو تجمع بين تروك الحائض و اعمال المستحاضة، فالمراد ان على هذه المرأة ان تجتنب كل ما يحرم على الحائض مما قد تقدم ذكره، و ان تأتي مضافا الى ذلك بأعمال الاستحاضة التي تجب عليها لو كان دمها استحاضة من غسل أو وضوء و تبديل خرقة و قطنه و تأتي بالصلاة بعد ذلك، و لا منافاة في ذلك لأن حرمة الصلاة على الحائض انما هي حرمة تشريعية، فلا تنافي أن تأتي بها برجاء المطلوبة و كذلك ما يأتي في النفاس، و إذا قلنا في أيام النقاء المتخلل في الحيض الواحد ان على المرأة ان تجمع فيه بين تروك الحائض و اعمال الطاهر، فالمراد كذلك ان تأتي بما يجب على الطاهر من وضوء و صلاة و غيرهما برجاء المطلوبة و ان تجتنب ما تجتنبه الحائض من محرمات.

### المسألة ٥٧٦

يستحب للحائض في وقت الصلاة ان تحتشى و تبدل القطنه و الخرقة

كلمة التقوى، ج ١، ص: ١٧٥

و تتوضأ و تقعد في مصلاها بمقدار الصلاة مستقبله القبلة، و ان تشتغل بالذكر و التسبيح و التهليل و التحميد، و الصلاة على النبي و آله، و قراءة القرآن، و لا تكره قراءة القرآن لها في هذا الوقت، فان لم تتمكن من الوضوء تيممت بدلا عنه، و الأولى أن لا تفصل بين الوضوء أو التيمم و الأعمال المذكورة، و لا تختص الاعمال المتقدمة بالصلاة اليومية على الظاهر فتستحب في وقت صلاة الآيات مثلا.

### المسألة ٥٧٧

يكره للحائض ان تختضب و ان تقرأ القرآن حتى أقل من سبع آيات و تشتد الكراهة كلما كثرت القراءة، و يكره لها حمل القرآن، و لمس هامشه و ما بين سطوره.

### المسألة ٥٧٨

يصح للحائض أن تغتسل الأغسال الواجبة- غير غسل الحيض- فإذا أجمت أو مست ميتا و هي حائض صح لها ان تغتسل منهما و يرتفع به حدثهما و ان كان حدث الحيض لا يزال باقيا.  
و إذا فاجأها الحيض و هي تغتسل عن الجنابة أو عن مس الميت صح لها ان تتم غسلها، و قد تقدم ذلك في المسألة الأربعمئة و الثامنة و التسعين.  
و تصح منها الوضوءات المندوبة التي لا ترفع الحدث.

### الفصل التاسع و العشرون في الاستحاضة

#### المسألة ٥٧٩

الثالث من الأغسال الواجبة: غسل الاستحاضة.  
و سببه هو خروج دم الاستحاضة من المرأة على الوجه المخصوص.  
و قد تقدم في أول فصل الحيض ان دم الاستحاضة- في الغالب- دم اصفر بارد رقيق فاسد يخرج بغير قوة و لا حرارة، و قد يكون بصفات الحيض، و لا حد له في القلّة و الكثرة.  
كلمة التقوى، ج ١، ص: ١٧٦  
و كل دم تراه المرأة مما حكم بأنه ليس حيضا و لا نفاسا، و لم يكن دم قرح و لا جرح فهو دم استحاضة، و الأحوط- استحبابا إجراء أحكام الاستحاضة في كل دم لم يعلم بالأمارات الشرعية كونه من غيرها و ان كان مشكوكا.

#### المسألة ٥٨٠

إذا خرج الدم المذكور من المرأة إلى خارج الفرج و لو قليلا تعلق به أحكام الاستحاضة، و استمر الحدث ما دام الدم موجودا و لو في باطن الفرج، و إذا لم يخرج منه شيء و كان بحيث يمكن إخراجه بقطنه و نحوها، فلا- يترك الاحتياط للمرأة بأن تجمع بين أحكام الطاهر و المستحاضة، و إذا تعمدت إخراجه بقطنه و نحوها جرت عليه أحكام الاستحاضة و قد تقدم مثله في دم الحيض.

#### المسألة ٥٨١

يجب على المستحاضة أن تختبر حالها لتعلم ان استحاضتها من أى الأقسام فتعمل بحكمها.  
و الاختبار: ان تدخل قطنه و تصبر بمقدار يكفي لمعرفة حال الدم، و انه يطوق القطنه أو يغمسها أو يزيد على ذلك فيسيل، ثم تخرج القطنه و تنظرها، فان وجدت الدم قد لوث القطنه من غير ان يغمسها أو يغمس بعض أطرافها فالاستحاضة قليلة، و ان رأتها قد غمس القطنه أو غمس بعض أطرافها و لم يسلم إلى الخرقه، فالاستحاضة متوسطة. و ان غمس القطنه و سال الى الخرقه فالاستحاضة كثيرة.

#### المسألة ٥٨٢



يجب على المرأة إذا كانت استحاضتها قليلة أن تتوضأ لكل صلاة، فلا تكتفى بوضوء الفريضة الأولى للثانية، ولا بوضوء الفريضة للنافلة، ولا بوضوء النافلة الأولى للنافلة الثانية، فلكل ركعتين من النافلة وضوء.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ١٧٧

و الأحوط لها ان تبدل القطنه أو تطهرها لكل صلاة كذلك بل لا يترك ذلك، نعم لا يجب تبديلها أو تطهيرها إذا اتفق عدم سرياه الدم إليها في بعض الصلوات.

و يجب عليها إذا كانت استحاضتها متوسطة: ان تغتسل قبل صلاة الصبح، و ان تتوضأ لكل صلاة فريضة أو نافله - كما تقدم في القليلة - حتى بعد الغسل لصلاة الغداة على الأحوط، و ان تحتاط بتبديل القطنه أو تطهيرها كما تقدم، و لا يجب التبديل أو التطهير إذا اتفق عدم سرياه الدم.

و يجب عليها إذا كانت الاستحاضه كثيره: ان تغتسل لصلاة الغداة - كما ذكرنا في المتوسطه، و ان تغتسل غسلا ثانيا للظهرين تجمع بينهما، و ان تغتسل غسلا ثالثا للعشاءين تجمع بينهما، و ان تتوضأ لكل صلاة فريضة أو نافله كما تقدم في القليلة حتى بعد الأغسال الثلاثة على الأحوط. و ان تحتاط بتبديل الخرقه و القطنه.

و لا يجب تبديل الخرقه و لا القطنه إذا اتفق عدم سرياه الدم إليها في بعض الصلوات كما تقدم في المتوسطه و الصغرى. و يجوز لها ان تفرق بين الصلوات فتكون الأغسال خمسه بعدد الفرائض، و لا يجوز لها ان تجمع بين أكثر من فريضتين بغسل واحد، و تكفى أغسال الفرائض للنوافل، و تأتي لكل ركعتين من النافلة بوضوء على الأقوى في غير أوقات الأغسال، و على الأحوط في أوقات الأغسال للمتوسطه و الكثيره إذا أتت بالنافله بعد الغسل للفريضة.

### المسألة ٥٨٣

إذا صلت المرأة صلاة الغداة ثم حدثت لها الاستحاضه المتوسطه لم يجب عليها الغسل للفجر، و وجب لصلاة الظهرين، و إذا رأتها بعد صلاة الظهرين، و جب عليها الغسل للعشاءين، فإذا استمرت بها الى اليوم الثاني و جب عليها الغسل للغداة. و إذا استحاضت بالمتوسطه قبل الفجر و تركت الغسل للغداة عامده أو ناسيه و جب عليها الغسل للظهرين و اعاده صلاة الصبح و ان انقطعت

كلمة التقوى، ج ١، ص: ١٧٨

استحاضتها قبل وقتها، و إذا استحاضت بالمتوسطه قبل الفجر و انقطع قبل صلاته و جب عليها غسل الغداة، فان لم تفعل و جب للظهرين و عليها اعاده الصبح.

### المسألة ٥٨٤

إذا حدثت لها الاستحاضه الكثيره بعد ان صلت الفجر لم يجب عليها في ذلك اليوم غسل الفجر و جب عليها غسل للظهرين و غسل للعشاءين، و إذا حدثت بعد صلاة الظهرين و جب عليها غسل العشاءين فقط، فإذا استمرت الى اليوم الثاني و جبت عليها الأغسال الثلاثة.

### المسألة ٥٨٥

إذا حدثت الاستحاضة المتوسطة للمرأة و هي في أثناء صلاة الغداة وجب عليها الغسل و استئناف الصلاة، و كذلك الحكم في الكثيره، و إذا حدثت الاستحاضة القليلة في أثناء الصلاة و جبت عليها إعادة الوضوء و استئناف الصلاة.

### المسألة ٥٨٦

يجب ان يكون غسل الغداة بعد الفجر فلا يكفي ان تغتسل لها قبل الوقت، نعم، إذا أرادت أن تصلى صلاة الليل قبل الفجر جاز لها ان تقدم غسل الغداة على الوقت بمقدار الغسل و صلاة الليل لا أكثر على الأحوط. و لا- يكفي عن غسل الغداة على الأحوط ان تغتسل قبل الفجر لبعض الغايات الأخرى و ان دخل الوقت بعده بلا فصل، فلا يترك الاحتياط بإعادة الغسل في الوقت للصلاة.

### المسألة ٥٨٧

إذا صلت المستحاضة و لم تختبر حالها أو تعلم ان استحاضتها من أى الأقسام كانت صلاتها باطله، إلا- إذا طابقت بعملها الواقع و حصل منها قصد القرية لغفلة و نحوها. كلمة التقوى، ج ١، ص: ١٧٩ و إذا لم تتمكن المستحاضة من اختبار حالها و جب عليها ان تأتي بما تتيقن معه صحة صلاتها، و إذا كانت لها حالة سابقة من القلة أو الكثرة أو التوسط في الاستحاضة أخذت به.

### المسألة ٥٨٨

لا- يكفي الاختبار قبل دخول وقت الصلاة، الا ان تعلم بأن حالها لم يتغير، و لا يكفي الاختبار إذا تأخر عنه أداء الوظيفة تأخرا يحتمل معه تغير حالها و ان كان في الوقت.

### المسألة ٥٨٩

لا يجب تجديد الوضوء و لا تبديل القطنه و لا الخرقه أو تطهيرهما إذا أصابهما الدم، لقضاء الأجزاء المنسيه من الصلاة، و سجود السهو إذا أتى به بلا فصل. و اما ركعات الاحتياط لبعض الشكوك فلا يترك الاحتياط بالإتيان بها قبل تجديد الأعمال المذكورة ثم اعادةها بعد التجديد. و إذا أرادت إعادة الصلاة جماعة أو للاحتياط و جب ان تجدد لها الاعمال.

### المسألة ٥٩٠

إذا انقطع الدم قبل دخول وقت الفريضة لزم تجديد الاعمال المتقدم ذكرها لتلك الفريضة حتى الغسل إذا كانت مما يجب له الغسل، ثم لا يجب تجديد الاعمال للفرائض الآتية بعدها إذا كان الدم على انقطاعه، فإذا كانت الاستحاضة متوسطة و انقطع الدم قبل الفجر وجب الغسل لصلاة الفجر و لزم تجديد الاعمال على ما تقدم ذكره، و إذا بقي الدم على انقطاعه إلى صلاة الظهر لم يجب تجديد الاعمال لها حتى الوضوء إذا لم ينتقض وضوؤها لصلاة الغداة، وهكذا في العصر و العشاءين، و إذا تجدد الدم بعد انقطاعه بعد ان صلت الظهر وجب تجديد الأعمال لصلاة العصر ثم للصلوات الآتية ما دام الدم مستمرا، و هكذا إذا كانت الاستحاضة كثيرة مع ملاحظة الفروق بينها في الأعمال، فلا يجب تجديد

كلمة التقوى، ج ١، ص: ١٨٠

الغسل للظهيرين و للعشاءين و لا تبديل الخرقه في الصورة الأولى ما دام الدم على انقطاعه، و يجب تجديدها في الصورة الثانية في ما يجدد من الاعمال عند تجدد الدم و استمراره.

### المسألة ٥٩١

تجب عليها المبادرة إلى الصلاة بعد الغسل و الوضوء على الأحوط، فإذا أخرت صلاتها عن الأعمال مدة لم تصح صلاتها إلا إذا علمت بانقطاع الدم و عدم تجدد الحدث طيلة هذه المدة.

### المسألة ٥٩٢

وجوب المبادرة عليها للصلاة بعد الإتيان بالأعمال لا يمنعها من ان تأتي بالأذان و الإقامة لصلاتها، و الأدعية المأثورة أو تأتي بسائر المستحبات فيها.

### المسألة ٥٩٣

يجب عليها التحفظ التام من خروج الدم بعد الوضوء و الغسل بالتحشى بالقطن و نحوه، و شد الموضع أو الاستشفار و غير ذلك مما يجبس الدم، و يمنع خروجه.

و إذا قصرت في التحفظ فخرج الدم وجب عليها إعادة الصلاة، و لا يترك الاحتياط بإعادة الغسل، و إذا كان الدم مستمر السيلان فالأحوط تقديم ذلك على الغسل.

### المسألة ٥٩٤

يشترط في صحة صوم المستحاضة أن تأتي بالأغسال النهارية لذلك اليوم فإذا تركتها جميعا أو تركت بعضها بطل صومها، و كذلك يعتبر في صحته ان تأتي بغسل العشاءين لليلة الماضية- على الأحوط- فلا يصح صوم اليوم إذا تركت غسل ليلته السابقة عليه، نعم إذا تركت غسل العشاءين و قدمت غسل الفجر على الوقت لصلاة الليل صح صومها، و اما الوضوءات و بقيه أعمال المستحاضة فهي شروط لصحة الصلاة و ليست شروطا في صحة الصيام.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ١٨١

### المسألة ٥٩٥

إذا علمت المستحاضة بأن دمها ينقطع في آخر الوقت انقطاع براء أو انقطاع فترة تسع الصلاة وجب عليها التأخير الى ذلك الوقت، و كذلك مع رجاء الانقطاع. وإذا صلت قبل ذلك كانت صلاتها باطلة. نعم تكون الصلاة صحيحة إذا تأتي منها قصد القرية لغفلة و نحوها ثم انكشف عدم انقطاع الدم.

### المسألة ٥٩٦

إذا انقطع الدم عن المستحاضة انقطاع براء قبل ان تبدأ بالاعمال وجب عليها ان تغتسل إذا كانت استحاضتها توجب الغسل، و ان تتوضأ معه على الأحوط، ثم تأتي بالصلاة، و إذا كانت استحاضتها توجب الوضوء كان عليها الوضوء فقط ثم الصلاة. و إذا انقطع عنها بعد ان شرعت في الأعمال قبل الفراغ من الصلاة تركتها و استأنفت على ما تقدم، و إذا انقطع عنها بعد ان أتمت الأعمال و الصلاة أعادت، و إذا علمت ان الدم قد انقطع عنها قبل ان تغتسل و تتوضأ صحت اعمالها و صلاتها و لم تحتج إلى إعادة.

### المسألة ٥٩٧

إذا انقطع الدم عن المستحاضة انقطاع فترة تسع الطهارة و الصلاة لزمها ما ذكرناه في المسألة المتقدمة على الأحوط، و كذلك إذا كانت الفترة تسع الطهارة و بعض الصلاة على الأحوط أيضا. و إذا شكت في ان الفترة تسع الصلاة أم لا، أو شكت في ان الانقطاع انقطاع براء أو انقطاع فترة فالظاهر وجوب الاستئناس إذا كان الانقطاع في أثناء الأعمال قبل الفراغ من الصلاة، و الإعادة إذا كان بعدها في كلتا الصورتين.

### المسألة ٥٩٨

إذا انقطع الدم عن المستحاضة المتوسطة أو الكثيرة انقطاع براء

كلمة التقوى، ج ١، ص: ١٨٢

وجب عليها الغسل للانقطاع كما تقدم، و ان علمت بعدم خروج دم منها بعد غسلها للصلاة السابقة لم يجب عليها الغسل.

### المسألة ٥٩٩

إذا انتقلت استحاضتها من القليلة إلى المتوسطة أو الكثيرة، أو من المتوسطة إلى الكثيرة، فإن كان انتقالها بعد ان أتمت الأعمال و الصلاة صحت اعمالها و صلاتها، و لم تجب عليها الإعادة، و ان كان انتقالها قبل الشروع في الأعمال وجب عليها ان تعمل عمل الأعلى.

و ان كان انتقالها بعد الشروع فى الأعمال و قبل إتمامها فعليها استئناف الاعمال و العمل على الأعلى، حتى فى الانتقال من المتوسطة إلى الكثيرة. و قد اغتسلت للغداء و لم تصلها أو كانت فى أثناء الصلاة، فإنه يجب عليها استئناف الغسل و العمل مثل أعمال الاستحاضة الكثيرة.

### المسألة ٦٠٠

إذا انتقلت استحاضتها من المتوسطة إلى القليلة، أو من الكثيرة إلى المتوسطة أو القليلة استمرت على عملها الأول لصلاة واحدة بعد الانتقال، ثم عملت بعد ذلك عمل الأدنى، فإذا تبدلت المتوسطة قليلة قبل صلاة الغداء، وجب عليها ان تغتسل لصلاة الغداء كما هو حكم المتوسطة، و ان تتوضأ لكل واحدة من الصلوات الآتية بعد ذلك كما هو حكم القليلة. فإن هى لم تغتسل وجب عليها الغسل للظهر و إعادة صلاة الغداء كما هو حكم المتوسطة.

و إذا تبدلت الكثيرة متوسطة قبل صلاة الظهر، وجب عليها ان تغتسل لصلاة الظهر كما، هو حكم الكثيرة، و ان تتوضأ بعد ذلك للعصر و لكل واحدة من العشاءين كما هو حكم المتوسطة، و إذا هى لم تغتسل للظهر وجب عليها ان تغتسل للعصر إذا لم يبق الا وقتها المختص و عليها ان تقضى صلاة الظهر كما هو حكم الكثيرة.

### المسألة ٦٠١

يجب على المستحاضة القليلة ان تجدد الوضوء لكل عمل تشترط فيه

كلمة التقوى، ج ١، ص: ١٨٣

الطهارة كالطواف الواجب و صلاة الطواف بعده ثم طواف النساء و الصلاة بعده، و لا يكفيها وضوء الصلاة اليومية، و لا وضوء واحد للجمع، حتى فى مس كتابة القرآن إذا وجب عليها مرارا، فيجب عليها الوضوء لكل مرة على الأحوط، و يجوز لها دخول المساجد و المكث فيها، و لا يجب الوضوء لهما.

### المسألة ٦٠٢

إذا أدت المستحاضة المتوسطة أو الكثيرة جميع ما يجب عليها من الاعمال صحت صلاتها و كانت بحكم الطاهرة، فيجوز لها كل عمل تشترط فيه الطهارة فلها ان تدخل المساجد و تمكث فيها و ان تقرأ العزائم و تمس خط القرآن، و يجوز وطؤها. و إذا أخلت بأغسال الصلاة، فالأقوى جواز دخول المساجد لها و المكث فيها و قراءة العزائم، و ان كان الأحوط استحبابا ان تغتسل لها، و لا يجوز وطؤها على الأحوط بل على الأقوى حتى تغتسل. و لا- يجوز لها مس خط المصحف حتى تغتسل، و يكفيها غسل الصلاة، و الأحوط الوضوء معه، و إذا أرادت تكرار مس خط المصحف، ففى وجوب تكرار الغسل لذلك تأمل. و لكن فيه احتياطا لا يترك، و أحوط منه ترك المس مع سعة وقته.

### المسألة ٦٠٣

تجب على المستحاضة صلاة الآيات، و يجب ان تعمل لها ما عمله للصلاة اليومية، فيجب الغسل لها إذا لم تكن قد اغتسلت لليومية، و إذا كانت قد اغتسلت لليومية ففي وجوب تكرار الغسل لها تأمل، و خصوصا في الوقت و لكنه احتياط لا يترك.

#### المسألة ٦٠٤

يجوز للمستحاضة أن تقتضى الفوات من الصلاة، و يجب عليها ان تأتى بجميع ما يجب عليها من الاعمال لكل صلاة، و لا يكتفى بغسلها للصلوات الأدائية على الأحوط.  
كلمة التقوى، ج ١، ص: ١٨٤

#### المسألة ٦٠٥

إذا أحدثت بالحدث الأصغر في أثناء غسلها استأنفت الغسل على الأحوط و توضأت بعده، و حين تستأنف الغسل تأتى بالافعال التي أتت بها أو لا- برجاء المطلوبية، و إذا كان الغسل ارتماسيا أعادت الغسل برجاء المطلوبية ثم توضأت، و قد تقدم ذلك في المسألة الأربعمئة و السابعة و التسعين.

#### المسألة ٦٠٦

إذا أجنبت أو مست ميتا في أثناء غسلها من الاستحاضة و كان غسلها مرتبا جاز لها ان تعدل عنه الى الارتماس فترتمس بنية الغسلين معا، و لا وضوء عليها بعده إذا كان أحدهما جنابه، و يجوز لها ان تتم غسلها الأول ثم تغتسل بعده للحدث الجديد ترتيبا أو ارتماسا إذا لم يناف ذلك المبادرة إلى الصلاة بعد غسل الاستحاضة، و إذا استحاضت بالكبرى في أثناء الغسل للوسطى استأنفت الغسل و العمل للكبرى.

#### المسألة ٦٠٧

قد يتفق للمرأة ان تستحاض بالوسطى أو بالكبرى مدة قصيرة ثم ينقطع دمها انقطاع براء قبل صلاة الفريضة، فيجب عليها الغسل لتلك الفريضة، فإذا رأت مثل هذه الاستحاضة القصيرة خمس مرات في اليوم، قبل كل واحدة من الفرائض الخمس مرة، و جب عليها الغسل في ذلك اليوم خمس مرات بعدد الاستحاضات الخمس التي رأتها.

### الفصل الثلاثون في النفاس

#### المسألة ٦٠٨

الرابع من الأغسال الواجبة: غسل النفاس.

و سببه هو خروج دم النفاس من المرأة، و هو دم تقذفه الرحم مع الولادة أو بعدها، على وجه يعلم استناد خروج الدم إلى الولادة، سواء كان الجنين تام الخلقة أم لا و ان لم تلج فيه الروح، و في المضغعة و العلقه  
كلمة التقوى، ج ١، ص: ١٨٥  
إشكال، فلا يترك الاحتياط في الدم الذي يخرج معهما بالجمع بين أعمال المستحاضة و النفساء.  
و إذا شك في الولادة لم يحكم على الدم الذي يخرج في تلك الحال بالنفاس، و إذا علم بالولادة و شك في استناد الدم إليها ففي الحكم بأنه نفاس إشكال.

### المسألة ٦٠٩

ما يخرج من الدم قبل أول جزء من الولد لا يكون نفاسا، فان استمر ثلاثة أيام أو أكثر، و فصل بينه و بين النفاس بعشرة أيام حكم بأنه حيض، و ان لم يفصل بينه و بين النفاس أقل الطهر، فلا يترك الاحتياط فيه بالجمع بين أعمال المستحاضة و تروك الحائض و ان كان في أيام عادة الحيض، أو كان متصلا بالنفاس و لم يزد مجموعهما على عشرة أيام.  
و ما علم بأنه دم مخاض فهو استحاضة، و ان كان متصلا بدم النفاس و لم يزد مجموعهما على العشرة.

### المسألة ٦١٠

لأحد للنفاس في القلة، فقد يكون قطرات قليلة من الدم تسقط على المرأة في أثناء العشرة، و إذا لم تر المرأة دما فلا نفاس لها، و إذا رأت الدم بعد عشرة أيام من حين الولادة لم يكن نفاسا.  
و أكثر النفاس عشرة أيام، و ان كان الأولى للمرأة إذا استمر بها الدم فتجاوز العشرة إن تحتاط بعد أيام عاداتها، أو بعد العشرة إذا لم تكن ذات عادة إلى ثمانية عشر يوما من الولادة فتجمع بين الوظيفتين.

### المسألة ٦١١

يبتدئ النفاس عند ظهور أول جزء من الولد، و لكن عشرة النفاس لا تبتدئ الا بعد تمام الولادة، فالمدّة التي تكون ما بين أول الولادة و تمامها لا تعد من العشرة و ان طال و عدت جزءا من النفاس، و إذا حدثت الولادة ليلا ابتداء النفاس مع الولادة كما ذكرنا فتكون الليلة جزءا من النفاس و لا يبتدئ حساب عشرة النفاس الا من أول النهار،  
كلمة التقوى، ج ١، ص: ١٨٦  
و إذا حصلت الولادة في أثناء النهار ابتداء حساب العشرة من تمام الولادة، و أكمل نقصان اليوم الأول من اليوم الحادى عشر، فإذا كانت الولادة في الساعة السابعة من النهار مثلا لم تتم العشرة إلا في الساعة السابعة من اليوم الحادى عشر.

### المسألة ٦١٢

إذا انقطع دم النفاس على العشرة أو قبل تمامها فجميع الدم الذي رآته نفاس، سواء استغرق العشرة كلها أم بعضها، و سواء رآته مجتمعا

فى بعض العشرة أم رأته متفرقا فيها، وان كان يوما و يوما، ولا- يترك الاحتياط فى النقاء المتخلل بأن تجمع بين اعمال النفساء و الطاهر، و قد سبق نظير ذلك فى الحيض.

و لا فرق فى الحكم المذكور بين ذات العادة و غيرها، و من تكون عاداتها عشرة أيام أو أقل.

و إذا استمر الدم فتجاوز عشرة أيام، فإن كانت المرأة ذات عادة معلومة فى الحيض أخذت بأيام عاداتها فجعلتها نفاسا، و جعلت الدم الباقي استحاضة، و الأحوط- كما تقدم- ان تجمع فى الباقي بين الوظيفتين إلى ثمانية عشر يوما من الولادة.

و إذا كانت مبتدئة أو مضطربة فنفسها عشرة أيام، و الباقي استحاضة، و الأحوط ان تجمع فيه بين الوظيفتين إلى الثمانية عشر كما تقدم.

### المسألة ٦١٣

إذا كانت المرأة ذات عادة و لم تر الدم فى أيام عاداتها بل رأته بعد انقضائها ثم استمر حتى تجاوز العشرة من حين الولادة، أخذت بمقدار عاداتها من حين رؤية الدم، فإذا زاد ذلك على العشرة من حين الولادة اقتصر على إتمام العشرة، و معنى ذلك أنها تأخذ بأقل الأمرين من العادة و إتمام العشرة، فإذا كانت عاداتها أربعة أيام و رأت النفاس فى اليوم الخامس تنفست به الى اليوم الثامن و هى مقدار أيام عاداتها.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ١٨٧

و إذا كانت عاداتها ستة أيام، و رأت الدم فى اليوم السابع تنفست به الى نهاية العشرة و لم تكمل العادة و الأحوط أن تجمع بين الوظيفتين بعد ذلك الى الثمانية عشر إذا استمر الدم إليها.

و إذا رأت الدم فى أثناء العادة و لم تره فى أولها، ثم استمر حتى تجاوز العشرة، تنفست به من حين رؤيته و أخذت كذلك بأقل الأمرين من العادة و إتمام العشرة، فإذا كانت عاداتها سبعة أيام و رأت الدم فى اليوم الثالث من العادة، فنفسها سبعة أيام إلى اليوم التاسع، و هى أيام عاداتها، و إذا رأت الدم فى اليوم السادس فنفسها خمسة أيام إلى اليوم العاشر، و هى ما تحتمله العشرة من أيام العادة، و الاحتياط بالجمع إلى الثمانية عشر.

### المسألة ٦١٤

الدم المتقدم على النفاس إذا لم ينقص عن ثلاثة أيام و فصل بينه و بين النفاس عشرة أيام حكم بأنه حيض، و ان لم يفصل بينه و بين النفاس بعده بأقل الطهر فالحكم فيه مشكل، و لا يترك الاحتياط فيه بالجمع بين أعمال المستحاضة و تروك الحائض كما تقدم فى المسألة الستمائة و التاسعة.

و اما الدم المتأخر عن النفاس فالظاهر اعتبار الشرط المذكور فيه فلا يكون حيضا حتى يفصل بينه و بين النفاس قبله بأقل الطهر، فإذا رأته المرأة قبل ان تتم العشرة كان استحاضة و الاحتياط حسن.

### المسألة ٦١٥

لا يشترط ان يفصل ما بين النفاسين أقل الطهر كما فى ولادة التوأمين، فإذا ولدت أحدهما و رأت الدم بعده عشرة أيام أو بعدد أيام



عادتها إذا كانت ذات عادة أقل من العشرة، ثم ولدت الآخر و رأت الدم بعده كذلك كان لها نفاسان مستقلان، و ان اتصل الدمان و لم يفصل بينهما نقاء أصلا فضلا عن أقل الطهر.

و إذا استمر بها الدم فنفاسها للأول بمقدار عاداتها، و كذلك نفاسها للثاني بعده، و إذا لم تكن لها عادة فنفاسها عشرون يوما، لكل واحد

كلمة التقوى، ج ١، ص: ١٨٨

منهما عشرة أيام و كان الزائد عليها استحاضة.

و إذا زاد الدم ما بين الولادتين على عشرة أيام كان الزائد من هذا الدم على العادة في ذات العادة، و الزائد على العشرة منه في غير ذات العادة استحاضة كذلك.

و إذا ولدت الثاني قبل ان تتم العادة من النفاس الأول أو قبل ان تتم العشرة لغير ذات العادة و كان الدم مستمرا تداخل النفاسان في بعض الأيام.

و إذا فصل ما بين النفاسين أقل الطهر، أو فصل بينهما نقاء بعد ان أتمت العادة من النفاس الأول أو بعد العشرة لغير ذات العادة و جب ان تعمل فيه اعمال الطاهر.

و إذا حصل النقاء في أثناء العادة أو في أثناء العشرة لغير ذات العادة احتاطت في ذلك النقاء بالجمع بين اعمال النفساء و الطاهر كما تقدم.

### المسألة ٦١٦

إذا استمر الدم بعد الولادة مدة طويلة، فالنفاس منه هو أيام العادة لذات العادة، و العشرة الأولى لغيرها، و ما زاد على ذلك فهو استحاضة، و لا يكون حيضا و ان اتفق في أيام العادة في الحيض أو كان بصفته.

و إذا حصل أقل الطهر بعد انتهاء أيام النفاس و الدم لا يزال مستمرا، فان اتفق الزائد عليه مع أيام العادة في الحيض حكم بحيضته، و ان لم يكن فيها أو لم تكن ذات عادة رجعت المبتدئة و المضطربة و الناسية الى التفاصيل التي ذكرناها في مستمرة الدم.

### المسألة ٦١٧

إذا انقطع دم النفساء ظاهرا و احتملت وجوده في الباطن و جب عليها في الأحوط اختبار حالها بإدخال القطنه و نحوها و تركها هنيئة ثم إخراجها و ملاحظتها على نحو ما تقدم في الاستبراء من الحيض.

### المسألة ٦١٨

إذا استمر الدم بالنفساء الى ما بعد العادة في الحيض، و احتملت انه

كلمة التقوى، ج ١، ص: ١٨٩

يتجاوز العشرة و جب عليها الاستظهار بترك العادة الى ان يستبين لها الحال أو تتم العشرة، فإذا تجاوز الدم العشرة و جب عليها قضاء الصلاة و الصوم كما تقدم في الحيض.

## المسألة ٦١٩

تشارك النفساء مع الحائض في عامة أحكامها فتحرم عليها العبادات المشروطة بالطهارة، و يحرم عليها مس كتابه القرآن. و يحرم عليها مس اسم الله و قراءة العزائم و أبعاضها حتى البسمله بقصدها و دخول المساجد و المكث فيها على الأحوط في مس اسم الله و ما بعده جميعا، و يحرم وطؤها و طلاقها، و يكره وطؤها بعد انقطاع الدم عنها و قبل الغسل، و يجب عليها الغسل بعد انقطاع النفس، أو انتهاء العادة أو العشرة في غير ذات العادة، إذا علمت بتجاوز الدم العشرة، و يجب عليها قضاء الصوم و الصلاة الواجبين غير اليومية. و يستحب لها الوضوء في أوقات الصلاة و ان تقعد في مصلاها مستقبلة القبلة، و تشتغل بذكر الله بقدر الصلاة.

## المسألة ٦٢٠

غسل النفس كغسل الجنابة في كفيته ترتيبا أو ارتماسا، و الأحوط الذي لا ينبغي تركه ان يضم الوضوء اليه، و ان كان الأقوى كفاية الغسل عن الوضوء فيه و في جميع الأغسال، و قد تقدم ذكر ذلك.

## الفصل الحادى و الثلاثون في غسل مس الميت

## المسألة ٦٢١

الخامس من الأغسال الواجبة: غسل مس الميت.

و سببه ان يمس الإنسان إنسانا ميتا بعد برد جميع جسده بالموت، و قبل إتمام غسله، فلا يجب الغسل بمس ميت غير الإنسان، و لا يجب بمس ميت الإنسان قبل ان يبرد جميع جسده و ان برد بعضه، أو برد

كلمة التقوى، ج ١، ص: ١٩٠

جميع جسده بسبب غير الموت، و لا يجب الغسل إذا مسه بعد ان يتم غسله.

و لا يسقط وجوب الغسل إذا مسه قبل ان تتم أغساله الثلاثة لجميع الأعضاء، و ان كان العضو الذى مسه مما كمل تغسيله، و إذا غسل الميت غسلا اضطراريا، كما إذا غسل بالماء القراح لعدم السدر أو الكافور، و كما إذا غسله الكافر لفقد المماثل المسلم، ففي سقوط غسل المس بعده اشكال، و كذلك إذا يمم الميت لبعض الأعدار، فلا يترك الاحتياط بغسل من مسه، و بتطهير ملاقى بعض أعضائه مع الرطوبة المسرية.

و لا فرق في وجوب الغسل بين ان يكون الميت مسلما أو كافرا، و مماثلا للماس أو غير مماثل، و صغيرا أو كبيرا، حتى الجنين الذى تم له أربعة أشهر، و لا فرق فيه بين ان يكون الجزء الذى مسه من الميت مما تحله الحياة أولا إذا كان متصلا به كعظمه و ظفره و شعره إذا كان قصيرا، بل و ان مسه بجزء لا تحله الحياة من الماس نفسه كعظمه و ظفره و شعره إذا كان قصيرا يصدق معه انه مس الميت، اما إذا كان الشعر من الميت أو من الماس طويلا، فالظاهر عدم صدق مس الميت بمجرد تلاقيهما أو ملاقاة أحدهما لجسد الآخر.

## المسألة ٦٢٢

إذا مس قطعة مبانة من الميت أو مبانة من الحي و كانت مشتملة على العظم وجب عليه الغسل، و لا يجب إذا كانت القطعة مجردة عن العظم، و لا- يجب عليه الغسل إذا مس العظم المجرد من الحي أو من الميت، أو مس السن المنفصل عن الميت، و إذا كان مع السن لحم معتد به وجب الغسل بمسه، سواء كان من الميت أم الحي، و لا اعتناء باللحم القليل، و لا يجب الغسل بمس سره الطفل بعد قطعها.

### المسألة ٦٢٣

لا- يجب الغسل حتى يتحقق انه قد مس الميت الإنسان بعد برده بالموت، فإذا شك في تحقق المس منه، أو شك في ان الذى مسه كان

كلمة التقوى، ج ١، ص: ١٩١

ميتا أم حيا، أو ان المس كان قبل برده بالموت أم بعده، أو شك في ان الذى مسه كان إنسانا أم حيوانا، أو انه مس جسد الميت أم ثيابه لم يجب عليه الغسل في جميع ذلك.

و إذا علم انه مس الميت و شك في ان الميت قد غسل أم لا، وجب عليه الغسل.

و إذا علم بأنه مس الميت، و بأن الميت قد غسل، و شك في انه مس الميت قبل الغسل أم بعده، فان علم تأريخ المس فالأحوط له الغسل، و ان جهل التأريخين معا، أو علم تأريخ الغسل لم يجب عليه الغسل بمسه.

### المسألة ٦٢٤

إذا مس الهيكل العظمى للإنسان المجرد عن اللحم و كان قبل تغسيله وجب عليه الغسل، و كذلك إذا شك في انه قد غسل أم لا.

### المسألة ٦٢٥

إذا وجد ميتا في مقبرة المسلمين و شك في تغسيل ذلك الميت و عدمه لم يبعد وجوب الغسل بمسه.

### المسألة ٦٢٦

لا فرق في وجوب الغسل بين ان يكون مختارا في مس الميت أو مضطرا اليه، و لا بين أن يكون مكلفا حال المس أو غير مكلف، فإذا مس الميت في حال النوم أو الغفلة أو النسيان أو كان الماس صغيرا أو مجنونا وجب الغسل على المكلف إذا علم به بعد اليقظة و التذكر، و يجب الغسل على الطفل بعد البلوغ و يصح منه قبل البلوغ إذا كان مميزا، و يجب على المجنون بعد الإفاقة.

### المسألة ٦٢٧

إذا مس الإنسان قطعة مبانة منه نفسه مشتملة على العظم وجب الغسل عليه بمسها كما يجب على الغير، و الأحوط ان مس القطعة

المبائة من الحى يوجب الغسل و ان كان المس قبل بردها.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ١٩٢

### المسألة ٦٢٨

لا يترك الاحتياط بغسل المرأة إذا تولد منها طفل ميت فحصلت المماسه فى باطن فرجها، و لا يترك الاحتياط كذلك فى الطفل إذا تولد من امه بعد موتها، فعليه ان يغتسل غسل المس بعد بلوغه، أو بعد ان يكون مميزا.

### المسألة ٦٢٩

من وجب قتله شرعا لقصاص أو حد إذا أمر فاغتسل قبل قتله غسل الأموات ثم قتل، لا يكون مسه بعد برده موجبا للغسل، و كذلك الشهيد الذى لا يجب تغسيله، فلا يجب الغسل بمسه، و سيأتى بيان حكمه فى المسألة الستائة و الرابعه و الخمسين.

### المسألة ٦٣٠

غسل مس الميت، كغسل الجنابة فى الكيفية، و لا يجب الوضوء معه على الأقوى كما لا يجب مع سائر الأغسال، و ان كان الأحوط ان لا يترك الوضوء معه.

### المسألة ٦٣١

لا يحرم على من مس الميت ان يدخل المساجد و المشاهد و ان يمكث فيها، و لا تحرم عليه قراءة سور العزائم و آياتها، و إذا كان امرأة لم يحرم وطؤها على زوجها.

### المسألة ٦٣٢

مس الميت حدث أصغر و لكنه يوجب الغسل كما ذكرنا، فيجب عليه الغسل لكل واجب تشترط فيه الطهارة من الحدث الأصغر، و يشترط فى كل عمل تشترط فيه الطهارة و ان لم يكن واجبا. و إذا تكرر منه المس لم يتكرر عليه و جوب الغسل.

### المسألة ٦٣٣

تراجع المسألة الأربعمائة و السابعة و التسعون و المسألة الأربعمائة

كلمة التقوى، ج ١، ص: ١٩٣

والتاسعة والتسعون في حكم من أحدث بالحدث الأصغر أو الحدث الأكبر في أثناء غسله.

### المسألة ٦٣٤

إذا مس الميت مع الرطوبة المسرية تنجس العضو الذى لامسه به ووجب تطهيره، سواء كان ذلك قبل برد الميت أم بعده، وإذا مسه بعد البرد ووجب عليه غسل المس كما تقدم، سواء كان مسه مع الرطوبة أم بدونها ووجب عليه تطهير العضو اللامس قبل الغسل إذا كان مع الرطوبة.

## الفصل الثانى و الثلاثون فى أحكام الأموات

### المسألة ٦٣٥

أهم الواجبات على العبد توبته عن المعاصى، و لا يختص وجوبها بحال المرض أو عند ظهور أمارات الموت، بل هى واجبة فى كل حال، و لكن العبد قد يتغافل عن هذا الأمر العظيم أو يتساهل فيه، و يكون تنبهه لضرورته عند المرض أو عند ظهور أمارات الموت أكبر و أكثر، و على أى حال فيجب الحذر من التسوية فى التوبة و التغافل عنها، فإنه يؤدى إلى أمور موبقة، و أدنى ما يؤدى إليه ثقل التبعة عليه بتراكم الذنوب، و تكثر الحقوق لله و للناس، و ضعف النفس و ضعف البدن الى غير ذلك من اللوازم التى يعسر عدها و قد يتعذر حدها.

### المسألة ٦٣٦

قالوا: ان حقيقة التوبة هى ندم العبد على ما فعل من المعاصى، و الظاهر انه لا يكفى مطلق الندم فى تحقق التوبة حتى يشتد ذلك و يبلغ إلى مرتبة يتراجع معها العبد عما اقترف من الاعمال و تنزجر نفسه عن فعلها، و هذا هو معنى العزم على ترك العود إلى المعصية. و اما الاستغفار فهو مظهر من مظاهر التذلل و الخضوع الذى يبدو على العبد المذنب فى هذا المجال.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ١٩٤

### المسألة ٦٣٧

إذا ظهرت أمارات الموت على الإنسان تعين عليه رد الودائع و الحقوق الفورية إلى أهلها مع الإمكان، و كذلك الحقوق و الأموال الأخرى، إذا لم يطمئن من وصيه أو وارثه بأنه يوصلها الى أهلها، و يتخير فى ما سوى ذلك بين ردها إلى أهلها و الوصية المحكمة بها، بحيث لا يطرأ عليها الخلل بعد موته، و الأحوط الرد إلى أهلها مع الإمكان مطلقاً.

### المسألة ٦٣٨

تجب الوصية بما عليه من الواجبات كالصلاة و الصيام و الحج و الحقوق الشرعية المالية، و يتخير في الواجبات التي يجب على الولى قضاؤها من بعده بين ان يعلم الولى بها ليقضيها عنه بعد الموت أو يوصى بالإجارة عليها.

### المسألة ٦٣٩

يجب عليه ان ينصب قيما على أطفاله إذا كان فى عدم نصب القيم تضييع لهم أو تضييع لأموالهم، و لا يجب فى ما عدا ذلك. و يجب أن يكون القيم الذى يجعله على الأطفال أمينا، و كذلك الوصى الذى يعينه على أداء حقوقه الواجبة، بل حتى من يجعله وصيا على صرف ثلثه أو بعض ماله فى الخيرات غير الواجبة، يعتبر فيه ان يكون أمينا على الأحوط ان لم يكن هو الأقوى.

### المسألة ٦٤٠

يجب ان يوجه المحتضر إلى القبلة على الأحوط إذا كان مسلما أو بحكم المسلم، بأن يجعل مستلقيا على ظهره و يجعل وجهه و باطن قدميه إلى القبلة، سواء كان ذكرا أم أنثى، و صغيرا أم كبيرا، بل يجب ذلك على المحتضر نفسه فى حال شعوره على الأحوط، و إذا تولى توجيهه غيره فالأحوط أن يكون بإذن الولى، فان لم يمكن فالأحوط الاستئذان من الحاكم الشرعى.

و الأحوط ان يستمر الاستقبال به على الوجه المذكور الى الفراغ من تغسيله، و الاولى بعد ذلك ان يكون الاستقبال به كحال الصلاة كلمة التقوى، ج ١، ص: ١٩٥

و الدفن، فيكون رأسه عن يمين المصلى إذا استقبل القبلة للصلاة و رجلاه الى يساره.

### المسألة ٦٤١

يستحب نقل المحتضر الى مصلاه إذا اشتد به النزاع، إذا لم يوجب ذلك أذاه، و الا كان محرما. و يستحب تلقيه الشهاداتين و الإقرار بالأئمة الاثنى عشر و العقائد الحقّة، و إفهامه ذلك و تكراره عليه. و يستحب للمحتضر ان يتابع ذلك بلسانه و قلبه، و ان يلحق كلمات الفرج و هى: (لا إله إلا الله الحليم الكريم، لا إله إلا الله العلى العظيم، سبحان الله رب السموات السبع و رب الأرضين السبع و ما فيهن و ما بينهن و رب العرش العظيم و الحمد لله رب العالمين). و ان يلحق هذا الدعاء: يا من يقبل اليسير و يعفو عن الكثير اقبل منى اليسير و اعف عنى الكثير انك أنت العفو الغفور، و ان يكرر ما قاله الامام زين العابدين (ع) عند موته، اللهم ارحمنى فإنك رحيم. فإنه رددته، حتى توفى صلوات الله عليه. و يستحب ان يقرأ عنده سورة يس، و سورة الصفات و آية الكرسي، و الآيات الثلاث من آخر سورة البقرة بل مطلق القرآن.

### المسألة ٦٤٢

يستحب تغميض عينيه بعد الموت و شد لحييه و أطباق فمه و تغطيته بثوب و نحوه، و اعلام اخوانه المؤمنين ليحضروا جنازته، و مما ينبغى فعله مد رجله و إسبال يديه الى جنبه.

و مما يستحب التعجيل فى دفنه إلا إذا شك فى موته فيجب الانتظار حتى يحصل العلم بالموت.

**المسألة ٦٤٣**

يكره ان يمسه المحتضر في حال النزاع، بل يظهر من بعض النصوص

كلمة التقوى، ج ١، ص: ١٩٦

ان ذلك يوجب أذيته و الإعانة عليه، و لذلك فيكون الأحوط تركه، و يكره ان يحضره عند احتضاره جنب أو حائض، و يكره ان تترك جنازته وحدها بعد الموت.

و اما البكاء عنده قبل الموت من الرجال أو النساء، فإن أوجب أذاه أو تعجيل منيته كان محرما، و الا فلا دليل على كراهته.

**المسألة ٦٤٤**

تغسيل الميت و تكفينه و سائر الأعمال الواجبة المتعلقة بتجهيزه كلها من الفروض الكفائية، فهي واجبة على جميع المكلفين ممن بلغهم أمره، فإذا قام بالعمل بعض المكلفين على الوجه المطلوب سقط وجوبه عن الآخرين، و ان تركه الكل أثموا جميعا بتركه، و لا يختص الوجوب بولي الميت على الأقوى، نعم يشترط في صحة الأعمال إذا قام بها غير الولي ان يكون قيامه بها بإذن الولي، فلا تصح إذا قام بها بغير اذنه، و يكفي ان يعلم اذنه بشاهد الحال القطعي و بالفحوى.

**المسألة ٦٤٥**

إذا كان ولي الميت غائبا لا يمكن الاستئذان منه أو كان صغيرا أو مجنونا فلا يترك الاحتياط بالاستئذان من الحاكم الشرعي، و من المرتبة المتأخرة عنه من الأولياء، و إذا امتنع الولي من ان يباشر تجهيز الميت بنفسه و ان يأذن للآخرين به، فإن أمكن للحاكم الشرعي ان يجبره على احد الأمرين أجبره على أحدهما، و ان لم يمكن له ذلك استؤذن من الحاكم الشرعي و من المرتبة المتأخرة من الأولياء، على الأحوط.

**المسألة ٦٤٦**

ولي الميت هو وارثه الشرعي من غير فرق بين ان يكون نصيبه في الميراث كثيرا أو قليلا، و لذلك فتكون طبقات الأولياء مترتبة حسب طبقات الأرحام في الميراث، فالطبقة الاولى هم الأبوان و الأولاد، و الثانية هم الأجداد و الاخوان، و الثالثة هم الأعمام و الأخوال، و تشترك الإناث في كل طبقة مع الذكور في الولاية، فإذا فقد الأرحام

كلمة التقوى، ج ١، ص: ١٩٧

فالولاية للمعتق، ثم لزامن الجريرة ثم للحاكم الشرعي ثم لعدول المؤمنين على الأحوط في هذين الأخيرين.

**المسألة ٦٤٧**

إذا اشتملت الطبقة من الأولياء على بالغين وغير بالغين، فالولاية للبالغين ولا حاجة الى استئذان ولى الطفل، و من انتسب الى الميت بالأبوين فهو اولى ممن انتسب إليه بأحدهما على الأحوط ان لم يكن أقوى، و من انتسب إليه بالأب فهو اولى ممن انتسب إليه بالأم على الأحوط كذلك.

### المسألة ٦٤٨

زوج المرأة الميتة أولى بها حتى من أبيها وولدها، و حتى من مالكةا إذا كانت أمه، سواء كانت الزوجة دائمة أم منقطعة، و مالك العبد و الأمه أولى بهما من جميع أرحامهما و ان كانوا أحرارا. و يشترك الأب و الام و الأولاد فى الولاية على الأقوى، و لا يقدم بعضهم على بعض، سواء كان الأولاد ذكورا أم إناثا، نعم، يقدم الأولاد على أولاد الأولاد. و فى تقديم الأجداد على الاخوة فى الولاية إشكال، و خصوصا إذا كان الأجداد للأم، فلا يترك الاحتياط، و تقدم الاخوة على أولاد الاخوة، و يشترك الأعمام و الأخوال، و يقدمون على أولادهم.

### المسألة ٦٤٩

إذا تعدد الأولياء و كانوا من أهل مرتبة واحدة، كفى ان يحصل الاذن من بعضهم إذا لم يمنع الآخرون.

### المسألة ٦٥٠

إذا أوصى الإنسان الى احد غير ولىه الشرعى ان يباشر تجهيزه بعد موته أو يقوم ببعض الأعمال كالصلاة عليه مثلا، لم يجب على ذلك الشخص القبول، و لكنه إذا قبل صح له ان يقوم بالعمل و لم يحتج إلى اذن الولى.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ١٩٨

و إذا أوصى اليه بأن يكون وليا على ذلك كان له رد الوصية فى حياة الموصى بحيث يبلغه الرد، فإذا هو لم يرد فى حياة الموصى أورد فى حياته و لم يبلغه الرد حتى مات، و جب عليه القبول، و وجب الاستئذان منه دون الولى، و ان كان الأحوط الاستئذان منهما معا.

### المسألة ٦٥١

إذا أذن الولى لأحد بتجهيز الميت أو الصلاة عليه مثلا ثم رجع عن اذنه فى أثناء العمل لم يجز للمأذون له ان يتم العمل، و كذلك إذا كان الولى غائبا فحضر فى أثناء العمل، أو كان مجنونا فأفاق، أو كان عاقلا فجن، أو مات و انتقلت الولاية إلى غيره فلا بد فى إتمام العمل من اذن الولى الجديد أو مباشرته العمل بنفسه. و اما الصلاة فلا بد من اعادةها و إذا طرأ شىء مما ذكر بعد تمام العمل لم يضر بصحته و لم يحتج إلى الإعادة.



**المسألة ٦٥٢**

يجب تغسيل كل ميت مسلم و ان كان مخالفا للمذهب على الأحوط فيه، و إذا غسل الشيعي ميتا يخالفه في المذهب فلا بد و أن يكون الغسل على النهج المعبر عند الشيعة و إذا غسله أهل مذهبه على طريقتهم اكتفى بذلك و سقط الوجوب. و لا يجوز تغسيل الكافر و ان كان مرتدا قبل ان يتوب، و لا تغسيل من حكم بكفره ممن انتسب الى الإسلام كما تقدم في مبحث النجاسات. و أطفال المسلمين بحكم المسلمين حتى ولد الزنا منهم على الأحوط، و أطفال الكافرين بحكمهم حتى ولد الزنا منهم.

**المسألة ٦٥٣**

إذا تم لجنين المسلم أربعة أشهر ثم سقط ميتا و جب تغسيه و تكفينه و دفنه، و إذا سقط لأقل من أربعة أشهر لم يجب غسله بل يلف في خرقة على الأحوط و يدفن. كلمة التقوى، ج ١، ص: ١٩٩

**المسألة ٦٥٤**

يستثنى من الحكم المتقدم و هو وجوب تغسيل كل ميت مسلم صنفان:  
الصنف الأول: الشهيد، و هو من قتل في الجهاد بين يدي المعصوم (ع) أو نائبه الخاص، أو قتل في الجهاد في حفظ بيضة الإسلام و ان كان في حال الغيبة، سواء كان المقتول ممن يجب عليه الجهاد أم لا، كالمراة و الصبي و المجنون إذا قتل في المعركة و خرجت روحه فيها، فلا يجوز تغسيه، و يشكل الحكم إذا خرجت روحه بعد إخراجة من المعركة أو خرجت روحه في المعركة بعد انقضاء الحرب.  
و لا تنزع ثياب الشهيد عنه، سواء أصابها دم أم لا، فان كانت ثيابه كافية لستر بدنه لم يكفن، و صلى عليه و دفن، و ان كان عاريا و جب تكفينه، و ان كانت ثيابه غير كافية لستره تتم ستره ببعض قطع الكفن ثم صلى عليه و دفن.  
الصنف الثاني: من وجب قتله شرعا بحد أو قصاص، فيجب عليه ان يغتسل قبل القتل غسل الميت بالمياه الثلاثة، و ان يلبس الكفن الواجب على نحو لا يمنع من اجراء الحد أو القصاص عليه، و ان يتحنط كحنوط الميت، فإذا قتل صلى عليه و دفن من غير تغسيل، فان كان يجهل هذا الحكم أمر به.  
و لا يجب غسل الكفن من الدم الذي يصيبه بسبب اقامة الحكم عليه، و لا تجب اعادة الغسل إذا أحدث قبل القتل.

**المسألة ٦٥٥**

إذا مس احد جسد الشهيد بعد خروج روحه في المعركة أو مس المقتول بالحد أو القصاص بعد اجراء الحكم المتقدم عليه لم يجب عليه غسل مس الميت.

**المسألة ٦٥٦**

القطعة المنفصلة من جسد الميت قبل تغسيله إذا كانت لا- تشتمل على عظم لا يجب تغسيلها ولا تكفينها ولا غيرهما من أحكام الميت، بل تلف في خرقة و تدفن على الأحوط فيه، وفي أكثر ما ذكر في هذه المسألة.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٢٠٠

و إذا كانت مشتملة على عظم، أو كانت عظما مجردا عن اللحم، وكانت غير الصدر غسلت غسل الميت، ولا- يترك الاحتياط بتكفينها بما يتناولها من القطع الثلاث الواجبة في الكفن فإذا كانت من الأطراف كالقدم مثلا، كفنت باللفافة، وإذا كانت من الأوساط كالكتف ونحوها كفنت بالقميص واللفافة، وإذا كانت كالفخذ و أمثالها كفنت بالمتزر والقميص واللفافة ثم دفنت بعد التكفين. وإذا كانت مشتملة على الصدر أو كانت هي الصدر كله، أو كانت بعض الصدر المشتمل على القلب وجب تغسيلها ثم تكفينها بالقميص واللفافة، وبالمتزر إذا كانت مشتملة على موضعه ثم حنطت إذا كانت موضعا للحنوط ثم صلى عليها و دفنت. وكذلك الحكم فيها إذا كانت عظم الصدر مجردة عن اللحم.

**المسألة ٦٥٧**

تجرى الأحكام المتقدمة في المسألة السابقة في القطعة المبائة من جسد الحي على الأحوط كذلك.

**المسألة ٦٥٨**

إذا وجد الهيكل العظمي للإنسان مجردا عن اللحم جرت عليه أحكام الميت كلها، وكذلك إذا وجدت العظام كلها مجردة عن اللحم و ان انفصل بعضها عن بعض.

**المسألة ٦٥٩**

إذا وجد جسد الميت كله و قد قطعت بعض أعضائه أو جميعها أجريت عليه أحكام الميت مع الإمكان، فيجب تغسيل جميع أوصاله حتى القطع التي لا- عظم فيها، و يجب تكفينها و تحنيطها و الصلاة عليها و دفنها، فان لم يكن الغسل يمم الميت بدلا عن الغسل كما سيأتي بيانه، ثم أجريت عليه بقية الأحكام.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٢٠١

**الفصل الثالث و الثلاثون في كيفية غسل الميت****المسألة ٦٦٠**

تجب قبل غسل الميت إزالة النجاسات الأخرى عن جسده، و الأحوط ان تكون إزالتها عن جميع الأعضاء قبل الشروع في الغسل، بل لا

يترك هذا الاحتياط ما أمكن، و المراد بإزالة النجاسة: تطهير البدن منها على الوجه الذى تطهر به الأجسام من تلك النجاسة لا مجرد إزالة العين عنه، و إذا أصابته النجاسة فى أثناء الغسل طهر موضع النجاسة و أتم الغسل.

### المسألة ٦٦١

يجب ان يغسل الميت ثلاثة أغسال تامة:

الأول بماء الصدر، و الثانى بماء الكافور، و الثالث بالماء القراح، و يجب الترتيب بين الأغسال الثلاثة على الوجه المذكور. و يجب فى كل واحد من الأغسال الثلاثة الترتيب بين اجزاء الجسد على النحو الذى تقدم بيانه فى الغسل الترتيبى للجنازة، فيجب غسل الرأس و الرقبة أو لا، ثم غسل الجانب الأيمن من الجسد ثانيا و يغسل معه نصف العورة الأيمن قبلا و دبرا، و نصف السرّة كذلك، و الأحوط غسلهما جميعا مع الجانبين كما تقدم، ثم غسل الجانب الأيسر من الجسد ثالثا، و تراجع المسألة الأربعمئة و الخمسة و الستون.

### المسألة ٦٦٢

إذا خالف الترتيب بين الأغسال الثلاثة، فقدم الكافور على الصدر أو قدم القراح على الكافور أو عليهما، و جبت الإعادة على وجه يحصل معه الترتيب بينها، فإذا قدم الكافور على الصدر أعاد الغسل بالكافور بعد ان يتم الغسل بالصدر ثم يغسله بالقراح و هكذا إذا قدم القراح على الكافور أو عليهما.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٢٠٢

و إذا خالف الترتيب بين أعضاء البدن فى أحد الأغسال الثلاثة اعاده على ما يحصل معه الترتيب بين الأعضاء فى ذلك الغسل كما سبق بيانه فى المسألة الأربعمئة و السابعة و الستين، ثم أتى ببقية الأغسال على الترتيب ما بينها.

### المسألة ٦٦٣

لا يكفى الغسل الارتماسى فى غسل الأموات - على الأحوط - بأن يرمس الميت ارتماساً واحدة عن كل واحد من أغساله. نعم، يكفى رمس كل واحد من أعضاء الميت الثلاثة فى الماء الكثير بقصد غسل ذلك العضو مع الترتيب، فيرمس رأس الميت و رقبتة أولاً بقصد غسلهما، ثم يرمس الجانب الأيمن منه ثانيا، ثم يرمس الجانب الأيسر ثالثا، و هو من الترتيب لا من الارتماس. و يندر تحقق ذلك فى الغسل بالصدر و بالكافور لندرة الماء الكثير مع الخليطين.

### المسألة ٦٦٤

يعتبر فى الغسل الأول: ان يكون الصدر بمقدار يصدق معه ان الميت غسل بماء و صدر، و ان يكون الكافور فى الغسل الثانى بمقدار يصدق معه انه غسل بماء و كافور، و لا- يجزى فيهما ما هو أقل من ذلك، و لا يصح الغسل إذا كان الخليط من الصدر أو الكافور يوجب صيرورة الماء مضافا لكثرتة.

بصرى بحراني، زين الدين، محمد امين، كلمة التقوى، ٧ جلد، سيد جواد وداعي، قم - ايران، سوم، ١٤١٣ هـ ق

كلمة التقوى؛ ج ١، ص: ٢٠٢

### المسألة ٦٦٥

إذا تعذر وجود الصدر سقط اعتباره في الغسل، و غسل الميت بالماء القراح بدلا عنه مع مراعاة الترتيب، فيغسل بالماء القراح أو لا بقصد البدلية عن ماء الصدر، ثم يغسل بماء الكافور، ثم بالماء القراح، و كذلك إذا تعذر وجود الكافور، فيغسل بماء الصدر أولا، ثم بالماء القراح بدلا عن ماء الكافور ثم بالماء القراح أخيرا، و إذا تعذر الصدر و الكافور معا غسل بالماء القراح بدلا عن الصدر أولا، ثم غسل به بدلا عن الكافور، ثم بالماء القراح.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٢٠٣

### المسألة ٦٦٦

إذا تعذر وجود الماء أو خشى تمزق جلد الميت أو تناثر لحمه بتغسيه بالماء سقط وجوب غسله، و يمم ثلاث مرات بدلا عن أغساله الثلاثة على الترتيب فيها، و لا يترك الاحتياط في ان يأتي بأحد التيممات الثلاثة بقصد الأمر الفعلي المتوجه اليه بالتيمم.

### المسألة ٦٦٧

إذا وجد المكلف من الماء ما يكفي لواحد من الأغسال فقط، فان فقد الصدر و الكافور أيضا فالأحوط أن يمم الميت بدلا عن الصدر، ثم ييممه بدلا عن الكافور، و يغسله بعد ذلك بالماء بقصد ما في الذمة، ثم ييممه مرتين، أولاها عن الكافور، و ثانيتهما عن القراح. و ان وجد الخليطين معا، تخير في صرف الماء الذي عنده بين الأغسال الثلاثة، و الأحوط ان يصرفه في الصدر و ييمم الميت بعده بدلا عن الكافور ثم عن القراح.

و إذا وجد الصدر وحده، تخير في صرف الماء الموجود في غسل الصدر أو في القراح، و الأحوط ان يغسله بالصدر و ييممه للآخرين. و إذا وجد الكافور وحده، ييممه بدلا عن الصدر، و تخير في صرف الماء اما في الكافور أو في القراح و ييممه للآخر منهما، و الأحوط ان يغسله بالكافور و ييممه للقراح.

### المسألة ٦٦٨

إذا لم يجد الماء فيمم الميت بدلا عن الأغسال على الوجه المتقدم، ثم وجد الماء قبل دفن الميت وجب تغسيه و اعادة تجهيزه و الصلاة عليه، و كذلك إذا وجد الماء بعد الدفن إذا اتفق خروج الميت بعد الدفن، بل يجب نبش الميت لذلك إذا لم يستوجب هتكاً لحرمة، و كذلك الحكم إذا لم يجد الخليطين أو لم يجد أحدهما، فغسل الميت بالماء القراح بدلا عنهما أو عن أحدهما، ثم وجد

الخليط المفقود، فتجب الإعادة في صورتين.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٢٠٤

### المسألة ٦٦٩

إذا مات المحرم لم يجز ان يغسل بالكافور، بل يغسل بماء السدر ثم بالماء القراح مرتين، و لم يحنط بالكافور، و لم يقرب إليه أى طيب آخر، إلا إذا كان موته بعد الطواف و السعى فى الحج، أو بعد التقصير فى العمرة. فيكون له حكم سائر الأموات.

### المسألة ٦٧٠

قد ذكرت لغسل الميت سنن ينبغى مراعاتها، و ان كان بعضها ضعيف السند، فيؤتى به برجاء المطلوبية.

فمن السنن ان يجعل الميت- حال تغسيله- على مكان مرتفع كسيرير أو ساجه أو دكة.

و ان يستقبل به القبلة كحالة الاحتضار، بل لا يترك الاحتياط بذلك، و ان يجعل تحت ظلال من خيمة أو سقف، و ان يحفر لغسالته حفيرة أو نحوها، و ان ينزع قميصه من طرف رجليه و ان استلزم فتقه، و لا حاجة الى الاستئذان من الوارث أو وليه- إذا كان قاصرا- و ان يجعل القميص ساترا لعورته، و ان تستر عورة الميت، و ان كان الغاسل و الحاضر ممن يجوز له النظر إليها، و الأفضل تغسيل الميت من وراء الثياب، و ان تلين أصابعه و مفاصله برفق مع إمكان ذلك، و ان تغسل يده قبل كل واحد من الأغسال الثلاثة الى نصف الذراع ثلاث مرات، و أفضل منه غسلهما الى المرافق، و الاولى ان يكون قبل الغسل الأول بماء السدر، و قبل الثانى بماء الكافور، و قبل الثالث بالماء القراح.

و ان يغسل رأسه برغوة السدر أو الخطمي- و ليؤت بذلك برجاء المطلوبية، و ان يغسل فرجه قبل الغسل الأول بماء السدر و الأسنان، و قبل الغسل الثانى بماء الكافور و الأسنان، و قبل الثالث بالماء القراح، و يجب ان يكون ذلك بلا مماسة و لا نظر فى غير الزوجين و مالك الأمة، و ان يمسح بطنه برفق فى الغسل الأول و الثانى، فإذا خرجت منه نجاسة طهر بدن الميت منها الا فى المرأة إذا كانت حاملا و مات ولدها فى بطنها فيكره مسح بطنها، و ان يبدأ فى غسل الرأس من كل غسل بالشق

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٢٠٥

الأيمن منه، و ان يمسح الغاسل بدن الميت عند التغسيل بيده للاستظهار، و ان يغسل الغاسل يديه الى المرفقين، بل الى المنكبين فى كل واحد من الأغسال الثلاثة ثلاث مرات، و ان يغسل كل عضو من أعضاء الميت ثلاث مرات فى كل واحد من الأغسال الثلاثة، و ان يكون ماء غسله ست قرب، و فى بعض النصوص سبع قرب، و ان ينشف بدن الميت بعد الفراغ من غسله بثوب نظيف و شبهه، و ان يشتغل الغاسل حال تغسيله بذكر الله و الاستغفار و ان يكرر قوله: رب عفوك عفوك.

### المسألة ٦٧١

يكره إقعاد الميت حال الغسل، و ان يجعله الغاسل بين رجليه و ان يغسل بالماء الساخن بالنار أو مطلقا الا مع الضرورة، و ان ترسل غسله غسله الى بيت الخلاء، و ان يتخطى عليه حين تغسيله، و ذكروا انه يكره حلق رأسه أو عانته، و نتف شعر إبطيه، و قص شاربه و قص أظفاره و ترجيل شعره و تخليل ظفره، و لا يترك الاحتياط بترك هذه الأمور الستة جميعا، نعم إذا كثرت الوسخ تحت الظفر حتى

منع من جريان الماء الواجب وجب تخليله.

### المسألة ٦٧٢

ما يسقط من بدن الميت من شعر أو ظفر أو سن أو جلد أو لحم يجب ان يجعل معه في كفنه و يدفن.

### الفصل الرابع و الثلاثون في شرائط غسل الميت

### المسألة ٦٧٣

يشترط في غسل الميت نية القربة، و قد سبق تفصيل الكلام فيها في مبحث شرائط الوضوء، و تكفى نية واحدة للأغسال الثلاثة، و خصوصا بناء على المختار فيها من أنها الداعي، و الأحوط تجديدها لكل واحد من الأغسال، و يصح ان يقوم بالغسل أكثر من مغسل واحد، فيأتي كل واحد منهم بأحد الأغسال، بل يصح ان يقوم واحد بغسل كلمة التقوى، ج ١، ص: ٢٠٦

الرأس بماء السدر مثلا، و يأتي الثاني بغسل العضو الثاني من الميت و هكذا مع مراعاة الترتيب، و حينئذ فتجب النية على كل واحد من المغسلين، و إذا كان المغسل واحدا و كان الثاني معينا له و جبت النية على المغسل و الأحوط استحبابا نية المعين.

### المسألة ٦٧٤

يشترط في الماء ان يكون مطلقا، فلا- يصح بالماء المضاف، و يشترط ان يكون الماء طاهرا على ما سبق بيانه في مبحث الوضوء و الغسل، و ان يكون الماء مباحا فلا يصح بالمغصوب، و كذلك الظرف و المصب و مكان الغسل و السدة التي يوضع عليها الميت، و السدر و الكافور فلا بد من إباحتها، و لتفصيل ذلك تراجع المسألة الثلاثمائة و الستون. و ما بعدها من فصل شرائط الوضوء.

### المسألة ٦٧٥

تشرط إزالة النجاسة عن بدن الميت، و ان تكون قبل الشروع في غسله على الأحوط احتياطا لا يترك، كما تقدم في المسألة الستمائة و الستين، و لا- بد من إزالة كل حاجب أو مانع يمنع من وصول الماء إلى البشرة أو الشعر، و تخليل الشعر إذا كان مانعا من وصول الماء، و الفحص عن المانع إذا شك في وجوده على ما تقدم بيانه في المسألة الثلاثمائة و الثامنة و الخمسين.

### المسألة ٦٧٦

يشترط في المغسل ان يكون مسلما عاقلا اثني عشريا، فلا يصح تغسيل الكافر إلا إذا كان كتابيا و انحصر به المماثل كما سيأتي ذكره، و لا تغسيل المخالف الا مع الانحصار في الصورة المذكورة في الكتابي، و لا تغسيل المجنون إلا إذا كان أدواريا و غسل الميت حال

إفاقته.

و اما الصبي فالأقوى صحة تغسيله للميت إذا كان مميزاً، و أتى بالغسل على الوجه الصحيح، كما ان الأقوى صحة صلاته على الميت إذا كانت جامعة للشرائط، و يسقط بهما الوجوب عن المكلفين.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٢٠٧

### المسألة ٦٧٧

يشترط ان يكون المغسل مماثلاً للميت فى الذكورة و الأنوثة، فلا يصح تغسيل الذكر للأنثى و لا تغسيل الأنثى للذكر حتى من وراء الثياب و حتى مع عدم اللمس و النظر.

### المسألة ٦٧٨

يستثنى من الحكم بوجوب مماثلة المغسل للميت:

- (١): الذكر الذى لا- يزيد عمره على ثلاث سنين، فيجوز للمرأة ان تغسله و ان كان مجرداً من الثياب، و الأنثى التى لا يزيد عمرها كذلك على ثلاث سنين، فيجوز للرجل ان يغسلها و ان كانت مجردة، سواء وجد المماثل للميت أم لا.
- (٢): الزوجان، فيجوز لأى منهما ان يغسل الآخر، و ان كان مجرداً من الثياب و وجد المماثل، و يجوز له النظر الى عورته على كراهة، سواء كانت الزوجة حرة أم امه، و دائمة أم منقطعة، و بحكمها المطلقة الرجعية إذا لم تنقض عدتها و لم يوجد المماثل للميت، و لا يترك الاحتياط فى غير ذلك.
- (٣) المحارم، سواء كانت من النسب أم الرضاع أم المصاهرة، و الأحوط ان يكون ذلك مع فقد المماثل و ان يكون من وراء الثياب، و يراجع ما ذكرناه فى المسألة السادسة و العشرين من كتاب النكاح فى تعيين المراد من محارم الرضاع و المصاهرة.
- (٤) المولى، فيجوز له مع فقد المماثل ان يغسل أمته غير المزوجة و لا المبعضة و لا المكاتبه و لا المحللة للغير، و لا التى فى عدة من الغير، و الأحوط الترك مع وجود المماثل.

### المسألة ٦٧٩

إذا لم يوجد مماثل للميت غير كافر أو كافرة من أهل الكتاب، أمره المسلم الموجود غير المماثل بأن يغتسل، ثم يغسل الميت بعد اغتساله، و تكون النية من المغسل و ان كان كافراً، و ان كان الأحوط نية كل من

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٢٠٨

المغسل و الأمر، و ان أمكن ان يكون تغسيل الكتابى له من غير مس للماء أو لبدن الميت أو فى ماء معتصم تعين ذلك، و لا يكفى تغسيل غير الكتابى من الكفار.

و إذا غسله الكتابى على الوجه المتقدم ذكره ثم وجد المماثل المسلم بعد ذلك وجبت إعادة الغسل، و لا بد من تطهير بدن الميت قبل إعادة إذا كان الكتابى قد باشر البدن أو الماء بأعضائه.

و إذا لم يوجد مماثل للميت غير مخالف فى المذهب ليس بناصب و لا خارجى فالحكم كذلك، فيؤمر بالاعتسال على الأحوط ثم

التغسيل و يقدم المخالف المذكور على الكتابي إذا وجدا.

### المسألة ٦٨٠

إذا لم يوجد مماثل للميت حتى كتابي أو مخالف سقط وجوب غسله و لف في كفنه و صلى عليه و دفن.

### المسألة ٦٨١

الخنثى المشكل التي يزيد عمرها على ثلاث سنين يغسلها الرجال أو النساء المحارم لها على الأقوى، فان لم يكن رجال و لا نساء محارم، غسلها النساء الأجانب، و الأحوط استجابا ان تغسل مرتين من وراء الثياب، مرة من قبل الرجال، و مرة من قبل المحارم، فان فقدت المحارم فمن قبل غيرهن من النساء.  
و كذلك الحكم في بدن الميت إذا لم يعلم انه ذكر أو أنثى، و في العضو الذي لم يعلم انه من ذكر أو أنثى.

### المسألة ٦٨٢

يصح تغسيل الميت قبل برده، كما يصح تكفينه و الصلاة عليه و دفنه إلا إذا شك في موته فيجب التأخير.

### المسألة ٦٨٣

إذا مات المجنب أو الحائض أو غيرهما ممن وجب عليه أحد الأغسال في حال الحياة لم يجب تغليله غير غسل الميت.  
كلمة التقوى، ج ١، ص: ٢٠٩

### المسألة ٦٨٤

إذا شرع بعض الحاضرين بتغليل الميت أو بشيء من اعمال تجهيزه لم تجب على الآخرين المبادرة الى ذلك العمل، فإذا أتم العمل سقط الوجوب عن الجميع، و ان لم يتمه وجب على الآخرين إتمام العمل إذا كان هو الغسل أو الكفن أو الحنوط أو الدفن، و وجبت إعادته إذا كان هو الصلاة.  
و إذا شرع البعض في الصلاة على الميت فالأحوط لغيره إذا أراد الشروع فيها ان يكون بقصد القرية المطلقة، و لا سيما إذا علم بأن الأول يتم الصلاة قبله.

### المسألة ٦٨٥

إذا دفن الميت من غير غسل أو ترك بعض أغساله الواجبة سهواً أو عمداً، أو تبين بطلانها أو بطلان بعضها، وجب نبشه لغسله أو



تيممه إذا لم يوجب ذلك هتكا لحرمة الميت و لم يوجب حرجا، و كذلك إذا دفن من غير تكفين، و إذا لم يصل عليه لم يجز نبشه لذلك و صلى على قبره.

### المسألة ٦٨٦

لا- يبطل غسل الميت بخروج النجاسة منه، و ان كانت بولا- أو غائطا أو منيا، سواء خرجت بعد تمام الغسل أم في أثناءه، نعم يجب تطهير البدن منها، و إذا كانت في أثناء الغسل طهر البدن منها ثم أتم الغسل، و كذلك إذا أصابته نجاسة خارجية، فيجب تطهير البدن منها و إذا كانت في الأثناء طهر البدن منها ثم أتم الغسل، بل يجب تطهير الميت من النجاسة حتى بعد وضعه في القبر إذا لم يوجب مشقة و لا هتكا للميت.

### المسألة ٦٨٧

إذا تم غسل الميت طهرت معه الدكة أو السرير اللذين غسل عليهما، و الثوب الذى يكون على الميت حال تغسيله أو الخرقه التى تستر بها عورته و يد الغاسل، نعم إذا كانت الدكة واسعة أكثر مما يتعارف طهر موضع تقليبه منها، و مجرى ماء غسلته و لم تطهر الأطراف غير المتعارفة على الأحوط.  
كلمة التقوى، ج ١، ص: ٢١٠

### المسألة ٦٨٨

لا يجوز أخذ الأجره على تغسيل الميت، و يبطل الغسل إذا كان الداعى لتغسيله هو أخذ الأجره، بل يبطل إذا كان ذلك بنحو الداعى للداعى، كما إذا كان الداعى للتغسيل هو قصد القرية و كان أخذ الأجره هو الداعى لهذا الداعى.  
نعم يجوز أخذ الأجره على المقدمات غير الواجبه و الأعمال الأخرى التى تقارن الغسل أو تتقدم عليه.

### الفصل الخامس و الثلاثون فى تكفين الميت و تحنيطه

### المسألة ٦٨٩

يجب تكفين الميت بعد تغسيله أو تيممه، سواء كان ذكرا أم أنثى أم خنثى، و كبيرا أم صغيرا، و قد تقدم حكم الشهيد.  
و الواجب من الكفن ثلاث قطع:  
(١): المتزر، و القدر الواجب منه ما صدق عليه اسم المتزر عرفا، و يستحب ان يكون من سره الميت الى ركبته، و أفضل منه ما يكون من صدره الى قدمه.  
(٢): القميص، و الواجب منه- كما فى المتزر- ما صدق عليه اسم القميص عرفا، و يستحب ان يكون من منكبى الميت الى نصف ساقه، و أفضل منه ما يكون الى القدم.

(٣) الإزار، والواجب منه ما غطى جميع البدن، والأحوط أن يكون في طوله بحيث يمكن شد طرفيه فوق الرأس و تحت القدم، و في عرضه بحيث يوضع أحد الجانبين منه على الآخر.  
و ما زاد على القدر الواجب من قطع الكفن فالأحوط أن لا- يحسب على صغار الورثة، و لا على كبارهم الا برضاهم، و إذا أوصى الميت به فالأحوط احتسابه من الثلث.  
كلمة التقوى، ج ١، ص: ٢١١

### المسألة ٦٩٠

يكفى ان يكون مجموع القطع الثلاث ساترا لبدن الميت، و ان كانت كل واحدة من القطع تحكى ما تحتها، و ان كان الأحوط أن تكون كل واحدة منها ساترة لما تحتها.

### المسألة ٦٩١

لا- يجوز التكفين بالمغصوب حتى في حال الاضطرار، و إذا كفن به و جب نزعها، و سيأتى بيان حكم نبش القبر إذا دفن الميت في الكفن المغصوب، و لا- يجوز التكفين بالنجس، و ان كانت النجاسة مما يعفى عنه في الصلاة، و لا- بالحرير الخالص، و يجوز بغير الخالص إذا كان الخليط فيه أكثر من الحرير على الأحوط.

### المسألة ٦٩٢

إذا تنجس الكفن و جب تطهيره عن النجاسة، و ان كان تنجسه بعد وضع الميت في القبر، و لو بقرض موضع النجاسة إذا لم يفسد الكفن، فإذا لم يمكن و جب تبديله مع الإمكان.

### المسألة ٦٩٣

لا يجب في تكفين الميت قصد القربة فيصح تكفين الغافل و الناسى و المجنون إذا أتى به على الوجه الصحيح.

### المسألة ٦٩٤

يجب على الزوج كفن زوجته و ان كانت موسرة، سواء كانت الزوجة كبيرة أم صغيرة، و حرة أم أمه، و مدخولا بها أم لا، و دائمة أم منقطعة، و حتى إذا كانت مطلقة رجعية، و سواء كان الزوج كبيرا أم صغيرا، و عاقلا أم مجنونا فيجب على وليه دفع الكفن من مال الطفل أو المجنون، نعم يشكل الحكم في المنقطعة التي تنقضى مدتها قبل التكفين، و في المطلقة الرجعية التي تنقضى عدتها قبل التكفين كذلك.

**المسألة ٦٩٥**

يجب على الزوج بذل كفن زوجته و ان كان معسرا أو محجورا عليه، بالاستقراض و نحوه، إلا إذا تعذر عليه البذل أو لزم الحرج.  
كلمة التقوى، ج ١، ص: ٢١٢  
و إذا أوصت الزوجة بكفنها من مالها لم يسقط الوجوب عن الزوج إلا إذا عمل بوصيتها، و إذا تبرع أحد بكفنها لم يسقط الوجوب عن الزوج إلا إذا كفت بالفعل.

**المسألة ٦٩٦**

لا يترك الاحتياط في مئونة تجهيز الزوجة غير الكفن، بل لا يخلو وجوبها على الزوج من وجهه.

**المسألة ٦٩٧**

لا يجب على الرجل كفن غير الزوجة من أقاربه و ان كان ممن تجب نفقته عليه، نعم لا يترك الاحتياط في واجب النفقة إذا لم يكن له مال.

**المسألة ٦٩٨**

يجب كفن المملوك على سيده، و تجب عليه مئونة تجهيزه، و منه الأمة المحللة لغيره فيجب كفنها و مئونة تجهيزها على السيد لا على من حللت له، و إذا كانت له أمة مزوجة و جب ذلك على زوجها لا على سيدها.

**المسألة ٦٩٩**

يخرج الكفن الواجب من أصل تركة الميت، و يقدم على ديونه و وصاياه، و كذلك الواجب من مؤن تجهيزه كالسدر و الكافور، و ماء الغسل، و قيمة الأرض التي يدفن فيها، بل و كذلك ما زاد منها على القدر الواجب إذا كان متعارفا بالنسبة الى ذلك الميت، فيخرج من أصل التركة على الأقوى، و لا يحتاج إلى إجازة الوارث، و لا يختص بحصة كبار الورثة.  
و يشكل الحكم في ما يؤخذ على الدفن في الأرض المباحة، و أجره الحمال و الحفار و نحو ذلك فالأحوط ان يخرج من حصة كبار الورثة برضاهم أو من الثلث.

**المسألة ٧٠٠**

لا يجب الاقتصار في الكفن و مؤن التجهيز على ما هو أقل قيمة، بل

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٢١٣

يجوز أخذ ما هو أعلى قيمة إذا كان متعارفا بالنسبة الى ذلك الميت، و يخرج من أصل التركة و لا يحتاج إلى إجازة الوارث.

### المسألة ٧٠١

يكفن الميت المحرم كما يكفن غيره من الناس، فلا يحرم تغطية وجهه و رأسه بالكفن.

### المسألة ٧٠٢

إذا كان الميت لا يملك ما يكفن به، لم يجب بذل كفنه على سائر المسلمين، و يجوز ان يكفن من سهم سبيل الله من الزكاة، بل هو أحوط، و يجوز أن يعطى ورثته من الزكاة إذا كانوا ممن يستحقها فيصرفوا ذلك في كفنه، و لا يعتبر حينئذ أن يكون من سهم سبيل الله.

### المسألة ٧٠٣

يستحب أن تزداد للرجل على الكفن الواجب عمامة، تدار على رأسه و يجعل طرفها تحت حنكه ثم يلقىان على صدره، الطرف الأيمن على الجانب الأيسر، و الأيسر على الأيمن، و أقل من ذلك في الفضل ما يصدق عليه مسمى العمامة، و أن تزداد للمرأة مقنعة بدل العمامة تلف على رأسها كما تلف المقنعة، و يكفى فيها المسمى، و لفافة يشد بها ثدياها الى ظهرها. و أن تزداد للرجل و المرأة خرقة تلف على الفخذين، و الأفضل أن يكون طولها ثلاثة أذرع و نصفاً في عرض شبر الى شبر و نصف، تشد على الحقوين و تلف على الحقوين و الفخذين لفا شديدا بحيث لا يظهر منهما شيء إلى الركبتين أو الى حيث تنتهي، و يخرج رأسها من تحت رجليه الى الجانب الأيمن، و تغرز في الموضع الذي لفت فيه الخرقة، و خرقة أخرى يعصب بها وسط الميت، رجلا كان أم امرأة.

و ان تضاف الى الكفن لفافة ثانية، تجعل فوق الإزار الواجب يلف بها الميت، و الأفضل أن تكون بردا يمانيا.

و يستحب أن يجعل القطن بين فخذى الميت تستر به عورتاه، و أن

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٢١٤

يذر على القطن شيء من الحنوط، و أن يجعل في دبر الميت و قبل المرأة شيء من القطن إذا خيف خروج نجاسة منهما.

### المسألة ٧٠٤

تستحب إجادة الكفن، و أن يكون من القطن الأبيض، و أن يكون من خالص المال النقى من الشبهات، و أن يكون مما أحرم الميت فيه أو صلى فيه، و أن يلقى على كل ثوب منه شيء من الكافور و الذريرة، و لا بأس بمسحه بالضرائح المقدسة من باب التبرك بها، و يغسل بماء الفرات أو بماء زمزم برجاء المطلوبة، و يخاط الكفن بخيوطه برجاء المطلوبة كذلك، و يستحب أن يجعل الطرف الأيسر من اللفافة على الأيمن من الميت و الطرف الأيمن منها على الأيسر.

و إذا كان المباشر للتكفين محدثا بالأصغر أو بالأكبر استحب له الطهارة منه قبل التكفين من باب المسارعة إلى الخير، و إذا كان هو

الغاسل استحبه له قبل التكفين أن يغسل يديه الى المرفقين بل الى المنكبين ثلاثا، و أن يغسل رجليه الى الركبتين، و أن يطهر كل ما تنجس من بدنه.

### المسألة ٢٠٥

يستحب للإنسان أن يعد كفته قبل موته، ففي الحديث: من كان معه كفته في بيته لم يكتب من الغافلين و كان مأجورا كلما نظر إليه.

### المسألة ٢٠٦

يستقبل بالميت حال تكفينه كما يستقبل به حال الصلاة عليه، فيكون رأسه على يمين المصلي و رجلاه الى يساره.

### المسألة ٢٠٧

يكره تكفين الميت بالسواد، و بالكتان، و أن يجمر الكفن أو يطيب بغير الكافور و الذريرة، و أن تجعل لقميص الميت أكمام أو أزرار، و إذا كفن بقميص ملبوس نزعته منه الأزرار، و تركت فيه الأكمام، و أن تكون العمامة بلا-حنك، و أن يماكس في شراء الكفن، و أن يكون وسخا غير نظيف.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٢١٥

### المسألة ٢٠٨

يجب تحنيط الميت، من غير فرق بين أن يكون ذكرا أو أنثى، أو خنثى، و كبيرا أو صغيرا، و حرا أو مملوكا، و التحنيط هو جعل الكافور على مساجد الميت، و هى الأعضاء السبعة التى يجب السجود عليها فى الصلاة: الجبهة، و الكفان، و الركبتان، و إبهاما الرجلين، و يستحب أن يضاف إليها طرف الأنف، بل الأحوط عدم تركه.

و يعتبر- على الأحوط- ان يكون ذلك بمسح الكافور على المواضع المذكورة، و لا بد من بقاء شىء منه على العضو الممسوح، و يستحب مسح أبطى الميت و لبتة و جميع مفاصله و عنقه و لحيته و باطن قدميه و ظاهر كفيه، و كل موضع تكون فيه رائحة كريهة من بدنه، و موضع الشراك من القدمين، و اللبء هى النحر و موضع القلادة، فإذا زاد من الكافور شىء وضع على صدره.

### المسألة ٢٠٩

يشترط فى الكافور ان يكون طاهرا و مباحا، و أن يكون مسحوقا، و أن يكون جديدا فلا يجزى العتيق، و هو الذى زال ريحه.

### المسألة ٢١٠

يجب أن يكون تحنيط الميت بعد تغسيله أو تيميمه، فلا يكفي قبله، ويجوز أن يكون قبل التكفين وفي أثنائه، وبعده، والأولى أن يكون قبله،

### المسألة ٧١١

لا يجوز تحنيط الميت إذا مات وهو محرم بالحج أو العمرة إلا إذا كان موته بعد الطواف والسعي في إحرام الحج، وبعده التقصير في إحرام العمرة كما تقدم في الغسل بالكافور، ولا يسقط وجوب التحنيط عن المعتكف، وعن المعتدة بعدة الوفاة، وإن حرم عليهما تناول الطيب في حياتهما.

### المسألة ٧١٢

الأحوط أن لا يكون مقدار الكافور في الحنوط أقل من مثقال شرعي، كلمة التقوى، ج ١، ص: ٢١٦  
وهو ثلاثة أرباع المثقال الصيرفي المعروف، ويستحب أن يكون أربعة دراهم، وأفضل من ذلك أن يكون أربعة مثاقيل شرعية، وأفضل من جميع ذلك أن يكون مقداره سبعة مثاقيل صيرفية.

### المسألة ٧١٣

لا يجب أن يبدأ في التحنيط بالجبهة، وإن كان هو الأحوط، ويتخير في ما عدا الجبهة من المساجد بين تقديم ما شاء منها وتأخير ما شاء.

### المسألة ٧١٤

لا يقوم مقام الكافور شيء آخر، فإذا تعذر وجود الكافور سقط وجوب الحنوط.

### المسألة ٧١٥

يكراه أن يدخل الكافور في عين الميت أو أنفه أو أذنه أو يوضع على وجهه.

### المسألة ٧١٦

يستحب أن يخلط الحنوط بشيء من تربة الحسين (ع) على وجه لا يخرج به عن اسم الكافور، وينبغي أن يجتنب وضع المخلوط بها على المواضع التي تنافي الاحترام كابهامي الرجلين وباطن القدمين وظاهرهما وأمثال ذلك.

**المسألة ٧١٧**

يستحب استحبابا مؤكدا وضع جريدتين خضراوتين مع الميت، ولا يختص استحبابهما بالكبير أو الصغير أو المحسن أو المسيء، ففي الحديث عن الامام الصادق (ع) أنها تنفع المؤمن والكافر، وفي الصحيح عن الامام الباقر (ع): أنه يتجافى عنه (يعنى عن الميت) العذاب والحساب ما دام العود رطبا.

**المسألة ٧١٨**

يتعين أن تكونا من النخل مع الإمكان، فإن لم يتيسر ذلك فمن كلمة التقوى، ج ١، ص: ٢١٧  
السدر أو الرمان يتخير بينهما، فإن لم يوجد فمن شجر الخلاف، و إلا فمن أى عود رطب، ولا تكفى الجريدة اليابسة.

**المسألة ٧١٩**

يستحب أن يكون طول الجريدة بمقدار ذراع، ودونه في الفضل أن يكون بمقدار عظم الذراع، ودونه بمقدار شبر. والأولى أن توضع إحداهما في الجانب الأيمن للميت من ترقوته الى ما بلغت ملصقةً ببدنه، والأخرى في الجانب الأيسر منه، فوق القميص تحت اللقافة، من الترقوة الى ما بلغت، وقد نقلت في الأخبار لوضعها كيفيات أخرى، ولا بأس بالجميع، فإذا نسيت أن توضع مع الميت في كفه وضعت معه في القبر فإن تركت لنسيان أو غيره وضعت على القبر.

**الفصل السادس والثلاثون في الصلاة على الميت****المسألة ٧٢٠**

تجب الصلاة على كل ميت مسلم، سواء كان عادلا أم فاسقا، وشهيدا أم غيره، حتى مرتكب الكبائر، وقاتل نفسه، وحتى المخالف في مذهبه على الأحوط، إذا لم يكن ناصبيا ولا خارجيا أو غاليا، وتجب على أطفال المسلمين إذا بلغوا ست سنين، ولا تجب على من كان عمره أقل من ذلك، وفي استحباب الصلاة عليه تأمل، نعم، لا بأس بالإتيان بها برجاء المطلبية. ولا تجوز الصلاة على الكافر بجميع أقسامه حتى المرتد إذا مات بغير توبة، ومن حكم بكفره من الفرق المنتسبة إلى الإسلام.

**المسألة ٧٢١**

يشترط في صحة الصلاة أن يكون المصلى مؤمنا، فلا تصح من غير المؤمن، نعم إذا صلى على المخالف أهل مذهبه على طريقتهم سقط الوجوب بذلك عن حضر من المؤمنين.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٢١٨

و يشترط أن تكون بإذن ولي الميت- على ما تقدم ذكره في أحكام الأموات- فلتراجع المسائل المتعلقة بذلك من فصل أحكام الأموات.

### المسألة ٧٢٢

يشترط أن تكون الصلاة بعد إتمام التمسيل و التكفين، فلا تصح إذا وقعت قبل ذلك، و تجب اعادةتها و ان صليت في أثناء التكفين عمدا أو جهلا أو سهوا.

نعم لا تسقط الصلاة على الميت الذي تعذر تمسيله و تيميمه، أو تعذر تكفينه، أو تعذر كلاهما، فيصلى عليه، و إذا كان عاريا و جب ستر عورته قبل الصلاة و لو بالحشيش و المدر و التراب، فان لم يمكن ذلك خارج القبر، وضع في القبر كما يوضع خارج القبر للصلاة، و سترت عورته بالتراب و نحوه و صلى عليه، فإذا تمت الصلاة جعل على هيئة الدفن و دفن.

### المسألة ٧٢٣

الميت الذي يتعذر فيه بعض الواجبات لا تسقط فيه الواجبات الممكنة حسب المستطاع، فإذا أمكنت الصلاة عليه من غير دفن صلى عليه و ترك، و إذا أمكن دفنه بغير غسل أو بغير كفن، أو بغيرهما معا، صنع به ما يستطاع.

### المسألة ٧٢٤

يجب أن تكون الصلاة على الميت قبل دفنه، فلا يجوز تأخيرها اختيارا، و إذا لم يصل على الميت حتى دفن، أو علم بعد دفنه ببطلان الصلاة عليه، و جب أن يصل على قبره، و لم يجز نبشه لذلك، و إذا صلى على قبر الميت لأحد الوجهين المذكورين، ثم اتفق أن نبش القبر و أخرج الميت منه لبعض الأسباب، فالأحوط إعادة الصلاة عليه قبل الدفن.

### المسألة ٧٢٥

يصح أن تصلى على الميت صلوات متعددة دفعة واحدة، مع مراعاة الشرائط و الواجبات، فيقوم على الجنازة أشخاص متعددون، و يصلون

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٢١٩

عليه فرادى في وقت واحد، و ينوون الوجوب، بل يقوم على الجنازة أئمة متعددون، و مع كل واحد منهم جماعة تقتدى به، فتصلى على الميت أكثر من جماعة في وقت واحد، نعم تشكل نية الوجوب لمن علم أو اطمأن بأنه لا يفرغ من الصلاة قبل الآخرين، و الأحوط- في هذه الصورة- أن ينوى القربة، بل الأحوط ذلك مع الشك أيضا.

### المسألة ٧٢٦



يجوز لولى الميت أن يصلى على ميتة من غير أن يستأذن من الأولياء الآخرين إذا كانوا من أهل مرتبة واحدة، ويجوز أن يقتدى به فى الصلاة من غير اذن كذلك إذا كان موضعاً للقدوة.

و يجوز للولى أن يباشر تغسيل ميتة أو تكفينه أو بعض الأعمال الأخرى من تجهيزه أو جميعها من غير اذن الأولياء الآخرين.

### المسألة ٧٢٧

يجوز للمرأة أن تصلى على الميت إذا كانت ولية له أو أذن لها ولى الميت بذلك، سواء كان الميت رجلاً أم امرأة، كما يصح لها أن تغسل الميت فى الصورتين مع وجود الشرائط.

### المسألة ٧٢٨

تستحب الصلاة على الميت جماعة، ولا بد فى الإمام من اجتماع شرائط الإمامة فى الصلاة اليومية، فىجب أن يكون بالغاً عاقلاً طاهر المولد، مؤمناً، عدلاً، وأن يكون رجلاً إذا كان المأمومون رجلاً.

ولا بد من اجتماع شرائط الجماعة، فىجب ان لا يكون حائل يمنع المشاهدة بين الامام والمأمومين، ولا بين المأموم والمأمومين الآخرين الذين يكونون واسطة فى اتصاله بالإمام، وأن لا يكون مكان الإمام أعلى من المأمومين، وأن لا يكون الامام قاعداً مع قيام المأمومين، وان لا يكون بعد ينافى وحدة الجماعة واتصالها بين الامام والمأمومين أو بين المأمومين بعضهم مع بعض، وان لا يتقدم المأموم على الإمام فى الموقف، وسيجىء تفصيل جميع ذلك فى شرائط صلاة الجماعة ان شاء الله تعالى.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٢٢٠

### المسألة ٧٢٩

إذا علم المأموم أو اطمأن بأنه لا يفرغ من الصلاة قبل امامه أو شك فى ذلك فالأحوط له أن ينوى القربة فى صلاته، ولا يقصد الوجوب.

### المسألة ٧٣٠

يتأخر المأموم عن الإمام فى الموقف وان كان واحداً، ويكره له ان يقف الى جنبه.

### المسألة ٧٣١

لا يتحمل الإمام شيئاً عن المأمومين فى الصلاة على الجنزة فعليهم أن يأتوا بجميع التكبيرات والأذكار.

### المسألة ٧٣٢

يصح للمرأة أن تؤم النساء إذا توفرت فيها شرائط الإمامة، و تقوم في صفهن على الأحوط ولا تتقدم عليهن.

### المسألة ٧٣٣

تقف المرأة إذا اقتدت بالرجل خلف الرجال، و يستحب أن تقف الحائض بين النساء في صف وحدها.

### المسألة ٧٣٤

إذا كبر المأموم قبل الإمام في التكبير الأول، جاز له أن يقطع صلاته و يجدد التكبير مع الامام، و يجوز له أن يتم صلاته منفردا إذا تمت شروط الانفراد.

و إذا كبر قبل الإمام في غير التكبير الأول جاز له أن يصبر حتى يكبر الإمام فيقرأ معه الدعاء ولا يعيد التكبير، و يجوز له أن يتم صلاته منفردا، و انما يصح له الانفراد في هذه الصورة و في سابقتها إذا كان محاذيا للجانزة و لم يكن بينه و بينها حائل و لا بعد مانع.

### المسألة ٧٣٥

يجوز للمأموم أن يدخل في أثناء صلاة الإمام، فيكبر و يأتي بالشهادتين

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٢٢١

ثم يكبر مع الامام، و يأتي بالصلاة على النبي و آله، و هكذا على الترتيب فإذا فرغ الامام من صلاته أتى هو بباقي تكبيراته و ادعيتها حتى يتم صلاته، فان لم يمهله جاز له أن يأتي بالتكبير ولاء، و الأفضل أن يأتي بالدعاء و لو مخففا.

## الفصل السابع و الثلاثون في كيفية الصلاة على الميت

### المسألة ٧٣٦

كيفية الصلاة على الميت أن يكبر عليه خمس تكبيرات، يتشهد الشهادتين بعد التكبير الأولى، و يصلى على النبي و آله (ص) بعد الثانية، و يدعو للمؤمنين و المؤمنات بالغفران بعد الثالثة، و يدعو للميت بعد الرابعة، و ينصرف بعد الخامسة.

و قد وردت في النصوص صيغ كثيرة للأدعية المذكورة، و لا يلزم الإتيان ببعض ما ورد، بل يجوز للمصلى أن يأتي بأي دعاء شاء إذا كان يشتمل على ما ذكر، فيجزيه أن يقول بعد النية و التكبير الأولى: (أشهد أن لا إله إلا الله و أن محمدا رسول الله)، و يقول بعد التكبير الثانية:

(اللهم صل على محمد و آل محمد)، و يقول بعد التكبير الثالثة: (اللهم اغفر للمؤمنين و المؤمنات)، و يقول بعد التكبير الرابعة: (اللهم اغفر لهذا الميت)، و ينصرف بعد التكبير الخامسة.

### المسألة ٧٣٧

الأولى أن يكبر التكبير الأولى ثم يقول: أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له إلهها واحدا أحدا، صمدا فردا حيا قيوما دائما أبدا لم يتخذ صاحبة ولا ولدا، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله، ولو كره المشركون. ثم يكبر الثانية، ويقول بعدها: (اللهم صل على محمد وآل محمد، وبارك على محمد وآل محمد، وارضم محمدا وآل محمد، أفضل ما صليت

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٢٢٢

و باركت و ترحمت على إبراهيم و آل إبراهيم إنك حميد مجيد، و صل على جميع الأنبياء و المرسلين). ثم يكبر الثالثة و يقول بعدها: (اللهم اغفر للمؤمنين و المؤمنات و المسلمين و المسلمات الأحياء منهم و الأموات، تابع اللهم بيننا و بينهم بالخيرات انك على كل شىء قدير).

ثم يكبر الرابعة و يقول بعدها: (اللهم ان هذا المسجى قدامنا عبدك و ابن عبدك و ابن أمتك، نزل بك و أنت خير منزل به، اللهم انك قبضت روحه إليك و قد احتاج الى رحمتك، و أنت غنى عن عذابه، اللهم انا لا نعلم منه الا خيرا و أنت أعلم به منا، اللهم ان كان محسنا فرد فى إحسانه، و ان كان مسيئا، فتجاوز عن سيئاته و اغفر لنا و له اللهم احشره مع من يتولاه و يحبه، و أبعده ممن يتبرأ منه و يبغضه اللهم ألحقه بنبيك و عرف بينه و بينه، و ارحمنا إذا توفيتنا يا إله العالمين، اللهم اكتبه عندك فى أعلى عليين، و اخلف على عقبه فى الغابرين، و اجعله من رفقاء محمد و آله الطاهرين و ارحمه و إيانا برحمتك يا ارحم الراحمين). فإذا فرغ من الصلاة قال (رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَ فِي الآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ).

فإذا كانت الميت امرأة قال: (اللهم ان هذه المسجاة قدامنا أمتك و ابنة عبدك) و أتى بضمائرها مؤنثة. وإذا كان الميت مستضعفا، قال بعد التكبير، الرابعة: (اللهم اغفر للذين تابوا و اتبعوا سبيلك و قهيم عذاب الجحيم، رَبَّنَا وَاَدْخِلْهُمْ جَنَّاتِ عَدْنِ الَّتِي وَعَدْتَهُمْ، وَمَنْ صَلَحَ مِنْ آبَائِهِمْ وَأَزْوَاجِهِمْ وَذُرِّيَّاتِهِمْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ). و إذا كان مجهول الحال قال بعد الرابعة و بعد ذكر الميت: اللهم ان كان يحب الخير و أهله فاغفر له و ارحمه و تجاوز عنه. و إذا كان طفلا قال: اللهم اجعله لأبويه و لنا سلفا و فرطا و أجرا.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٢٢٣

### المسألة ٧٣٨

إذا ترك بعض التكبيرات عامدا بطلت صلاته و وجبت الإعادة، و كذلك إذا تركها ساهيا و لم يتذكر الا بعد فوات الموالاة، و إذا تركها ساهيا و تذكر قبل فوات الموالاة و جب عليه الإتمام، و لا يكفي أقل من خمس تكبيرات إلا للتقية أو يكون الميت منافقا فيكبر أربعا.

### المسألة ٧٣٩

يجوز أن يقرأ القرآن و بعض الأدعية الأخرى فى الصلاة إلا إذا محيت بها صورة الصلاة.

### المسألة ٧٤٠

ليس في صلاة الجنائز أذان ولا إقامة ولا تكبيرات افتتاح، ولا قراءة فاتحة، ولا ركوع ولا سجود، ولا تشهد ولا تسليم، وتبطل الصلاة إذا أتى بشيء من ذلك بقصد الجزئية للصلاة، وتبطل به إذا كان ماحيا لصورة الصلاة.

### المسألة ٧٤١

إذا شك في عدد التكبير بنى على الأقل، حتى إذا كان مشغولا بدعاء التكبير الثانية أو الثالثة مثلا وشك في ما قبلها على الأحوط.

### المسألة ٧٤٢

يجب في صلاة الميت قصد القرية على نحو ما تقدم في مبحث النية في الوضوء وغيره، وأن يعين فيها الميت، ويكفي أن يكون على وجه الاجمال، وأن يكون المكان مباحا، وأن يوضع الميت مستلقيا على قفاه، وأن يكون رأسه الى يمين المصلي ورجلاه الى يساره، وأن يكون الميت حاضرا، فلا تصح الصلاة على الغائب وان كان في البلد، وأن يكون المصلي خلف الميت ومحاذيا له، الا إذا طال صف المأمومين فخرج بذلك عن محاذاة الميت، وأن لا يكون بينه وبين الميت حائل من ستر أو جدار ونحو ذلك، وليس من الحائل أن يكون الميت في تابوت وشبهه، أو توضع عليه بعض الستائر، وأن لا يكون بعيدا عن الميت بحيث لا يصدق

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٢٢٤

معه الوقوف عند الميت الا مع اتصال الصفوف في الجماعة وان تكثرت، والافى المصلي مع تعدد الجنائز كما يأتي بيانه، وأن لا يكون أحدهما أعلى من الآخر علوا مفرطا، وأن تكون الصلاة بإذن الولي، وأن تكون بعد التغسيل والتكفين والتحنيط، وان يكون الميت مستور العورة إذا لم يكن مكفنا، وأن يكون المصلي مستقبلا للقبلة، وأن يكون قائما مع القدرة، ومستقرا في قيامه، ومستقلا فيه كما في القيام في الصلوات الواجبة الأخرى على الأحوط في كثير مما ذكرنا في المسألة.

### المسألة ٧٤٣

لا يترك الاحتياط في اعتبار أن يكون المصلي مباح اللباس مستور العورة حال الصلاة، وأن يترك التكلم والسكوت الطويل ونحوهما مما يعد ماحيا لصورة الصلاة في نظر المتشرعة، بل الأقرب البطلان في ما يعد ماحيا لها.

### المسألة ٧٤٤

لا يشترط في صلاة الميت أن يكون المصلي متطهرا من الحدث والخبث، فتصح صلاته وان كان محدثا بالحدث الأكبر أو كان ثوبه أو بدنه نجسا.

### المسألة ٧٤٥

لا تكفى الصلاة على الميت جالسا مع وجود من يقدر على الصلاة قائما، و ان كان الذى صلى عليه عاجزا عن القيام، بل الأقوى عدم صحتها، و كذلك إذا صلى عليه قائما ثم طرأ له العجز فأتى صلاته جالسا.  
و إذا لم يجد من يقدر على القيام أو اعتقد بذلك فصلى جالسا ثم حضر من يمكنه القيام وجبت الإعادة، و كذلك إذا صلى العاجز ثم تجددت له القدرة على القيام قبل دفن الميت، فتجب الإعادة فى جميع هذه الفروض.

#### المسألة ٧٤٦

تصح الصلاة إذا كان المصلى فى مكان مباح و ان كان مكان الميت مغسوبا.  
كلمة التقوى، ج ١، ص: ٢٢٥

#### المسألة ٧٤٧

يجوز التيمم لصلاة الميت و ان كان الماء موجودا إذا خاف فوت الصلاة عليه ان هو توضأ أو اغتسل، و إذا كان الماء موجودا، و أمكن له إدراك الصلاة، و أراد التيمم أتى به برجاء المطلوبة.

#### المسألة ٧٤٨

لا يسقط عن المكلف وجوب الصلاة إذا شك فى ان غيره صلى على الجنازة أم لا، و إذا علم بصلاة غيره عليها سقط عنه الوجوب، و ان شك فى صحة تلك الصلاة بنى على صحتها، و إذا علم بفساد الصلاة وجبت عليه اعادتها و ان كان المصلى قاطعا بالصحة.

#### المسألة ٧٤٩

يجوز تكرار الصلاة على الميت و لا كراهة فى ذلك إذا كان الميت من أهل العلم و الشرف فى الدين، و يكره فى ما سوى ذلك.

#### المسألة ٧٥٠

إذا حضرت الجنازة فى وقت الفريضة الحاضرة، فالأفضل تقديم الفريضة الحاضرة و ان لم تكن فى وقت الفريضة، و إذا خيف على الميت من الفساد بتأخير صلاته قدمت الصلاة عليه و ان كانت فى وقت فضيلة الحاضرة.

#### المسألة ٧٥١

إذا حضرت جنازتان جاز للمكلف أن يصلى على كل واحدة منهما صلاة منفردة، و يصح له أن يجمعهما فى صلاة واحدة، و يأتي بالوظائف المشتركة، فإذا كبر التكبير الرابع، قال: (اللهم ان هذين الميتين عبداك و ابنا عبدك و ابنا أمتيك.) و أكمل الدعاء مع

تشية الضمائر.

### المسألة ٧٥٢

إذا اجتمعت جنائز متعددة، فالأولى أن يصلى على كل واحدة منها صلاة مفردة، و إذا أراد أن يجمعها فى صلاة واحدة جاز له أن يضع

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٢٢٤

الجميع أمامه بعضها الى جنب بعض و وقف محاذيا للجميع، و الأولى أن يجعل الذكر أقرب الى المصلى من الأثنى و ان كان صيبا أو مملوكا، و الحر أقرب إليه من العبد.

و يجوز له أن يجعل الجنائز صفا واحدا مدرجا، فيجعل رأس كل ميت عند أليه الآخر و يقف المصلى فى وسط الصف، و إذا كبر الرابعة أتى بالدعاء لهم جميعا، فيثنى الضمير أو يجمعه، و يذكره أو يؤنثه حسب ما يناسب المقام.

و قد تؤدي هذه الكيفية- إذا تكثرت الجنائز- الى ان يكون بعضها خلف المصلى، فالأحوط فى هذه الصورة ترك هذه الكيفية.

### المسألة ٧٥٣

يستحب أن يكون المصلى على طهارة من الحدث الأصغر و الأكبر بأن يتوضأ أو يغتسل، و قد تقدم جواز التيمم لهذه الصلاة و ان كان الماء موجودا، إذا خاف المكلف فوت الصلاة ان هو توضأ أو اغتسل، و إذا أراد التيمم مع وجود الماء و إمكان إدراك الصلاة أتى به برجاء المطلوبة.

و يستحب أن يقف المصلى إذا كان إماما أو منفردا عند وسط الرجل، و عند صدر المرأة، و لا يبعد إلحاق الصبى بالرجل و الصبية بالمرأة فى ذلك، و ان يخلع المصلى حذاه، و أن يرفع يديه بالتكبير، من غير فرق بين التكبير الأولى و غيرها، و أن تكون الصلاة جماعة، و أن يجتهد المصلى فى الدعاء للميت بل للمؤمنين.

### المسألة ٧٥٤

ذكر الفقهاء للصلاة على الميت آدابا أخرى، منها: ان يكون المصلى قريبا من الجنازة بحيث لو هبت الريح وصل ثوبه إليها.

و منها أن يختار الموضع المعتاد للصلاة، فإنه مظنة اجتماع الناس و كثرة المصلين.

و منها أن يرفع الامام صوته بالتكبير و الأدعية و أن يسر المأموم.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٢٢٧

و منها أن يرفع المصلى يديه عند الدعاء للميت، و لا بأس بالإتيان بما ذكره رجاء، لا بقصد الخصوصية و الورود.

### الفصل الثامن و الثلاثون فى التشيع

### المسألة ٧٥٥

يستحب لذوى الميت وقرابته أن يعلموا المؤمنين بموت أخيهم ليشهدوا جنازته و يصلوا عليه و يستغفروا له، و يستحب للمؤمنين الحضور لتشييعه، و قد وردت في فضله و الحث عليه الأخبار الكثيرة.

فعن الرسول (ص): أول تحفة المؤمن أن يغفر له و لمن تبع جنازته.

و عن الامام الباقر (ع): إذا دخل المؤمن قبره، نودي: الا ان أول حباتك الجنة، الا و أول حباء من تبعك المغفرة.

و عنه (ع): من تبع جنازة مسلم أعطى يوم القيامة أربع شفاعات، و لم يقل شيئاً إلا قال الملك و لك مثل ذلك.

و عن الامام الصادق (ع): من شيع جنازة مؤمن حتى يدفن في قبره و كل الله به سبعين ملكاً من المشيعين يشيعونه و يستغفرون له إذا خرج من قبره الى الموقف.

و ليس للتشييع حد، فعن أبي جعفر (ع) انما هو فضل و أجر، فبقدر ما يمشى مع الجنازة يؤجر للذى يتبعها.

### المسألة ٧٥٦

يستحب لمن استقبل جنازة أو رآها أن يقول: الله أكبر، هذا ما وعدنا الله و رسوله و صدق الله و رسوله، اللهم زدنا إيماناً و تسليماً.

الحمد لله الذى تعزز بالقدرة و قهر العباد بالموت. و أن يقول: الحمد لله الذى لم يجعلنى من السواد المخترم.

و يستحب أن يحمل الجنازة على الكتف، و أن يقول إذا حمل الجنازة:

بسم الله و بالله و صلى الله على محمد و آله، اللهم اغفر للمؤمنين و المؤمنات.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٢٢٨

و يستحب أن يكون المشيع ماشياً، و يكره له الركوب، و يستحب أن يكون خاشع القلب، و أن يحضر فى قلبه ذكر الموت و التفكير فى مآله.

و لا كراهة فى المشى أمام جنازة المؤمن بل يستحب، و ان كان المشى معها أفضل منه، و المشى خلفها أفضل من الجميع.

و يستحب أن يحمل الجنازة من جوانبها الأربعة، فيبدأ بالمقدم من يمين الميت فيحمله على عاتقه الأيمن، ثم ينتقل إلى المؤخر منه فيحمله على عاتقه الأيمن، ثم ينتقل إلى المؤخر من يسار الميت فيحمله على عاتقه الأيسر، ثم الى المقدم منه فيحمله على عاتقه الأيسر، و ان يقتصد فى المشى بدون إسراع و لا إبطاء.

### المسألة ٧٥٧

يكره الضحك و اللعب و اللهو لمن تبع الجنازة، و أن يضع غير صاحب المصيبة رداءه، و أن يضرب المصاب أو غيره بيده على فخذه أو يضرب يدا على الأخرى، و أن يقول: ارفقوا به، أو استغفروا له، أو ترحموا عليه و أن تشيع النساء الجنازة و ان كان الميت امرأة، و أن تتبع الجنازة بمجمرة أو نار، و إذا مات ليلاً فلا بأس بالمصابيح، و يكره القيام إذا مرت به الجنازة و هو جالس.

### الفصل التاسع و الثلاثون فى دفن الميت

### المسألة ٧٥٨

تجب مواراة الميت في الأرض بمقدار يؤمن معه على جسد الميت من وصول السباع والكلاب إليه، و يمنع من انتشار رائحته، و لا يكفى وضعه في بناء أو نحوه مع التمكن من دفنه في الأرض و ان حصل به المقصود، و لا تكفى المواراة التي لا تمنع من ذلك مع الإمكان، و ان لم يكن في الأرض سباع أو كلاب يخاف منها، أو إنسان يشم الرائحة، أو كانت الأرض لشدة حرارتها تجفف رطوبات الميت بسرعة فلا تنتشر له رائحة.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٢٢٩

### المسألة ٢٥٩

يجب أن يدفن الميت على جنبه الأيمن، و أن تستقبل القبلة بوجهه و مقاديم بدنه، و كذلك الحكم في الجسد إذا دفن من غير رأس، و في الرأس وحده، و الصدر وحده، بل في كل عضو من الميت يمكن فيه الاستقبال على الأحوط.

### المسألة ٢٦٠

إذا تعذرت مواراة الميت في الأرض لصلابتها أو نحو ذلك وجب نقله الى حيث يمكن دفنه فان تعذر ذلك، وجبت مواراته في بناء أو تابوت محكم، مما تحصل معه فائدة الدفن.  
و إذا مات راكب البحر و تعذر أو تعسر نقله إلى الأرض ليدفن فيها، غسل و كفن و حنط و صلى عليه ثم وضع في خايبة و نحوها مما يحفظ جسده، و أو كئ عليه رأسها و ألقى في البحر، فان لم توجد الخايبة و شبهها ثقل الميت بحجر أو حديد أو نحوه يوضع في رجليه ثم ألقى في البحر، و الأحوط - لزوما مع التمكن - أن يختار الموضع المأمون على الميت من سباع البحر و حيواناته أن تأكله أو تبتلعه بمجرد الإلقاء.

### المسألة ٢٦١

يجب أحكام القبر بما يوجب حفظ جسد الميت إذا خيف عليه من نبش السباع و نحوها مع الدفن المجرد في الأرض، فيحكم قبره بالبناء و القير و نحوهما مما يوجب له الصيانة و الحفظ، و تخرج مئونة ذلك مع الحاجه إليه، من أصل تركه الميت و كذلك مؤنة ما يحتاج إليه في إلقائه في البحر.

### المسألة ٢٦٢

إذا ماتت المرأة الكافرة، و مات في بطنها طفل من مسلم، وجب أن تدفن على جانبها الأيسر مستدبرة القبلة ليكون الولد في بطنها مستقبلا، سواء كان الولد بنكاح أم شبهه أم ملك يمين، بل و ان كان من الزنا على الأحوط، و كذلك إذا كان ما في بطنها جنينا لم تلجه الروح.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٢٣٠



**المسألة ٧٦٣**

تجرى أحكام المسلم على الطفل المتولد من الزنا إذا كان أبواه مسلمين أو كان أحدهما مسلماً على الأحوط.

**المسألة ٧٦٤**

يصح الدفن إذا أوقع على الوجه المعتبر و ان لم تقصد به القربة أو كان المباشر للدفن مجنوناً أو صبيّاً أو كافراً.

**المسألة ٧٦٥**

يشترط في الدفن إذن ولي الميت كسائر أعمال التجهيز الأخرى.

**المسألة ٧٦٦**

لا يجوز أن يدفن المسلم في مقبرة الكفار أو يدفن الكافر في مقبرة المسلمين، وإذا مات مسلم وكافر واشتبه أحدهما بالآخر، فالأحوط - مع الإمكان - دفنهما منفردين عن مقبرة المسلمين ومقبرة الكفار، ومنفردين أحدهما عن الآخر، وإن لم يمكن ذلك دفنهما في مقبرة المسلمين.

**المسألة ٧٦٧**

لا يجوز دفن المسلم في مواضع توجب هتك حرمة كالمزبلّة والبالوعة، ومواضع إلقاء النجاسات، وأسمدة الحيوانات وأمثال ذلك.

**المسألة ٧٦٨**

لا يجوز الدفن في المكان المغصوب، ولا في الأمكنة الموقوفة لغير الدفن كالمساجد والمدارس والحسينيات، والخانات الموقوفة لسكنى الزائرين أو الفقراء.

**المسألة ٧٦٩**

يجب دفن كل جزء ينفصل من جسد الميت حتى الشعر والظفر والسن إذا انفصل منه بعد موته، بل يجب دفنه مع الميت ويجعل معه في كفنه على الأحوط إذا لم يستلزم نبش الميت.

## المسألة ٧٧٠

إذا مات الجنين في بطن أمه و هي حية، وجب التوصل إلى إخراجه

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٢٣١

بالوسائل الطبية المعدة لذلك، أو غيرها مما يوجب إخراج الطفل و سلامة الأم، و لو بالرجوع الى حذق الأطباء المختصين بذلك عند اقتضاء الضرورة، و كذلك إذا ماتت الأم و الحمل حى فى بطنها.

## المسألة ٧٧١

لا يجوز الدفن فى قبر ميت قبل اندراسه و صيرورة الميت الأول رميما، و انما يحرم الدفن فيه لحرمة نبشه، فإذا كان منبوشا، و كانت الأرض مباحة أو موقوفة للدفن جاز دفنه فيه و ان كره.

## المسألة ٧٧٢

يستحب أن يكون عمق القبر إلى الترقوة، و أن يحفر له لحد من جانب القبلة بمقدار يسع الميت فى طوله و عرضه إذا أضجع فيه على جنبه، و بمقدار يمكن أن يجلس الرجل فيه فى عمقه، أو يشق له وسط القبر شق يسعه كذلك ثم يسقف عليه بعد وضعه فيه. و يستحب أن توضع الجنازة قبل شفير القبر بأذرع، و يتعوذ حاملها بالله من هول المطلع، و يصبر هنيئة ثم تنقل قليلا و توضع، و يصبر هنيئة ثم تنقل فى الثالثة بترسل و رفق الى القبر، و أن يقول عند النظر الى القبر: (اللهم اجعلها روضة من رياض الجنة و لا تجعلها حفرة من حفر النار)، فإذا كان الميت رجلا وضع فى المرة الأخيرة مما يلى الرجلين، ثم يسئل من نعشه سلا و يدلى فى قبره سابقا برأسه، و إذا كانت امرأة وضعت فى المرة الأخيرة فى جانب القبلة ثم أنزلت الى القبر عرضا، و أن يغطى القبر بثوب عند إدخال المرأة فيه. و يستحب أن يقول عند سله من النعش: (بسم الله و بالله و على ملء رسول الله (ص) اللهم الى رحمتك لا الى عذابك، اللهم افسح له فى قبره، و لقنه حجته و ثبته بالقول الثابت، و قنا و إياه عذاب القبر).

و أن يقول إذا أدخله القبر: (اللهم جاف الأرض عن جنبيه، و صاعد عمله و لقه منك رضوانا).

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٢٣٢

و أن يقول إذا وضعه فى اللحد: (بسم الله و فى سبيل الله و على ملء رسول الله (ص)، ثم يقرأ فاتحة الكتاب و المعوذتين، و التوحيد، و آية الكرسي، و يتعوذ بالله من الشيطان الرجيم.

و ان يحل عقد الكفن بعد وضعه فى اللحد، و يبدأ من عند رأسه، و أن يحسر عن خد الميت و يلصقه بالأرض، و يجعل له و سادة من تراب، و يسند ظهره بمدره و نحوها لئلا يستلقى. و أن يوضع معه شىء من تربة الحسين (ع)، و تجعل فى موضع لا تصيبها النجاسة إذا انفجر الميت.

و أن يقول عند اشراح اللب: (اللهم صلِّ وحدته و آنس وحشته، و أسكن إليه من رحمتك رحمة تغنيه عن رحمة من سواك)، و أن يقول عند الخروج من قبره: (إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ- وَ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، اللهم ارفع درجته فى أعلى عليين، و اخلف على عقبه فى الغابرين و عندك نحتسبه يا رب العالمين).

و أن يقول عند إهالة التراب عليه: (ايماننا بك و تصديقا ببعثك، هذا ما وعدنا الله و رسوله، و صدق الله و رسوله، اللهم زدنا ايماننا و

تسليماً)، و أن يحثي الحاضرون التراب عليه بظهور الأكف ثلاثاً، و يكره لذي الرحم أن يهيل التراب على ميتة. و يستحب أن يسد اللحد باللبن و نحوه.

و يستحب لمن ينزل في القبر لانزال الميت أو لغير ذلك أن يكون مكشوف الرأس محلول الأزرار بلا رداء و لا قلنسوة و لا حذاء، و أن يخرج من قبل الرجلين، و قد ورد انه باب القبر، و أن يكون المتولى لانزال المرأة و اضجاعها في قبرها هو زوجها أو بعض محارمها، ففي الحديث: مضت السنة من رسول الله (ص) ان المرأة لا يدخل قبرها الا من كان يراها في حياتها. يعني من كان يجوز له النظر إليها.

### المسألة ٧٧٣

يستحب تلقين الميت بعد وضعه في اللحد و قبل اشراج اللبن، بل ورد في بعض الروايات استحباب أن يضع الملقن يده اليسرى على ضد الميت الأيسر و يحركه تحريكاً شديداً ثم يقول: يا فلان بن فلان.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٢٣٣

و ليس في التلقين لفظ مخصوص، بل المقصود أن يلقنه الشهادتين و أسماء الأئمة (ع) واحداً بعد واحد الى آخرهم (ع)، و أن يذكره العقائد الحقّة، فيصح أن يلقنه بما يحسن مما يفيد ذلك. و يحسن أن يلقنه بما ذكره العلماء في كتبهم المعدة لذلك، و منه ما ذكره العلامة المجلسي قده في زاد المعاد أو ما ذكره السيد الطباطبائي اليزدي (قده) في العروة الوثقى.

### المسألة ٧٧٤

يستحب أن يرفع القبر عن الأرض أربع أصابع مضمومة أو مفرجة و أن يربع القبر و أن يجعل مسطحاً، بل الأحوط ترك تسنيمه. و ان يرش عليه الماء فيبتدئ بالرش من الرأس الى الرجل و هو مستقبل القبلة ثم يدور على القبر الى أن يعود إلى الرأس ثم يرش الباقي في وسط القبر، و أن يضع الحاضرون أصابعهم على القبر بعد الرش مفرجات، و يغمزوها عليه حتى يستبين أثرها، و يتأكد ذلك في الهاشمي فيغمزون أصابعهم أكثر.

و أن يقرأ سورة القدر سبع مرات، و يستغفر له، و يقول: (اللهم ارحم غربته و صل وحدته، و آنس وحشته، و آمن روعته و أفض عليه من رحمتك و أسكن إليه من برد عفوك و سعه غفرانك و رحمتك ما يستغنى به عن رحمة من سواك و احشره مع من كان يتولاه) و ورد أنه يستحب قراءة ذلك كلما زار قبره.

### المسألة ٧٧٥

يستحب للولى أو من يأذن له ان يلقن الميت بعد الدفن و رجوع المشيعين عن القبر، فيضع فمه عند رأس الميت، و في بعض النصوص أن يقبض على التراب بكفه و يناديه: يا فلان بن فلان، و يلقنه على نحو ما تقدم في التلقين السابق، فقد ورد أن أحد الملكين يقول للآخر:

انصرف بنا عن هذا فقد لحن حجته، و ينصرفان عنه.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٢٣٤

### المسألة ٧٧٦

يستحب تعزية المصاب، و هي حمله على التصبر و السلو- قبل الدفن و بعده، و هي بعده أفضل، و يكفي منها أن يراه صاحب المصيبة و ان لم يقل شيئاً، و ان كانت بالقول الموجب للتسلي أفضل. و لا حد لمدتها ما دام يصدق عليها اسم التعزية عرفاً، و الأولى تركها إذا أدت إلى تجديد حزن المصاب بعد ان نسيه.

### المسألة ٧٧٧

يستحب لجيران أهل الميت و أقربائهم أن يصنعوا لهم الطعام و يرسلوه إليهم ثلاثة أيام، و يكره الأكل عندهم، و قد ورد أنه من عمل أهل الجاهلية.

### المسألة ٧٧٨

يستحب للمصاب أن يصبر على ما نزل به و يحتسب الله، و يتأسى بالأنبياء و الأولياء، في ما نزل بهم، و أن يتذكر موت الرسول (ص) فإنه من أعظم المصائب، و ان يكثر من قول (إِنَّا لِلَّهِ وَاِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ) كلما تذكر مصيبته.

### المسألة ٧٧٩

يستحب أن تصلى له صلاة الهدية ليلة الدفن، و هي ركعتان يقرأ في الأولى منهما بعد الفاتحة آية الكرسي، و في الثانية بعد الفاتحة سورة القدر عشر مرات، و يقول بعد التسليم: (اللهم صل على محمد و آل محمد، و ابعث ثوابها الى قبر فلان، و الأحوط قراءة آية الكرسي إلى قوله تعالى هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ، و ان كان الأقوى أن آخرها قوله تعالى (وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ). و وقتها تمام الليل من ليلة الدفن، و ان كان الأولى أن يؤتى بها بعد العشاء، و يكفي أن يأتي بها شخص واحد مرة واحدة، و إذا أتى بها أربعون رجلاً فهو أولى، و لكن لا بقصد الورود و الخصوصية.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٢٣٥

و إذا أخل بها فقدم و آخر في القراءة أو ترك بعض الآيات منها سهواً أعادها، و ان كانت صحيحة.

### المسألة ٧٨٠

إذا أخذ الأجرة على صلاة الهدية و نسي أن يصلحها ليلة الدفن أو أخل بها و لم يعدها، و جب عليه رد الأجرة إلى صاحبها، فان لم يعرفه تصدق بها عن صاحبها.

**المسألة ٧٨١**

إذا تأخر الدفن مدةً أخرت صلاة الهدية إلى ليلة الدفن.

**المسألة ٧٨٢**

يكره دفن ميتين في قبر واحد، إلا إذا اقتضت الضرورة ذلك، كما إذا تكثرت الموتى و تعسر الحفر لكل واحد منفردا، و منه ما ورد في شهداء أحد و غيرهم، و قد تقدم في المسألة السبعمئة و الحادية و السبعين حكم دفن الميت في قبر ميت آخر، و يكره حمل رجل و امرأة على سرير واحد.

**المسألة ٧٨٣**

يكره أن ينزل الوالد في قبر ولده، و يكره نزول اولى الأرحام في قبر قريتهم إذا خيف عليهم الجزع و حبط الأجر، و أن يهيلوا عليه التراب، و أن يجعل على القبر تراب من غير ترابه، أو يطين به، و يكره أن يجصص القبر أو يطين لغير ضرورة أو يكون الميت من الأولياء الذين يتبرك بزيارتهم، و يكره تجديد القبر بعد اندراسه ما عدا قبور الأنبياء و الأوصياء و الأولياء الذين تستنزل البركات بزيارتهم كما تقدم و يكره البناء عليه عدا من ذكر، و أن يجلس أو يتكأ أو يمشى عليه، و يكره الضحك بين القبور و التخلي بينها و تنجيسها، بل يشكل جوازه إذا أوجب الهتك.

**المسألة ٧٨٤**

يكره أن ينقل الميت من موضع موته الى بلد آخر ليدفن فيه، الا الى الأماكن المحترمة و المشاهد المقدسة، كالميت يموت بعرفات و شبهها

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٢٣٦

فينقل إلى مكة، و قد نقل بعض العلماء ورود الأخبار الصحيحة الدالة على أن الدفن في الغرى يدفع عذاب القبر و سؤال الملكين، بل الظاهر جواز النقل الى مقابر الأولياء و الصلحاء ممن يتقرب الى الله بقربهم، و يستدفع البلاء بجوارهم، و لا يبعد استحباب نقل الميت من أحد المشاهد المشرفة إلى آخر لوجود بعض المرجحات الشرعية.

و انما يجوز النقل الى المشاهد أو غيرها إذا لم يوجب ذلك هتكاً لحرمة الميت أو أذية المسلمين بانفجار الميت أو انتشار الرائحة منه، فإذا أوجبت ذلك فالظاهر المنع، من غير فرق في ذلك بين أن يكون قبل الدفن أو بعده.

**المسألة ٧٨٥**

يجوز البكاء على الميت - حتى مع الصوت - إذا لم يشتمل على ما ينافى الرضا بقضاء الله، سواء كان الميت قريباً أم بعيداً، و يستحب البكاء على المؤمن و ان لم يكن رحماً، و يكره إذا اقترن ذلك بالجزع و عدم الصبر، بل ورد في بعض الأخبار ان ذلك يوجب حبط

الأجر، ولكنه لا يكون محرماً إلا إذا اشتمل على ما ينافي الرضا بقضاء الله. وتجوز النياحة على الميت نظماً ونثراً إذا لم تتضمن كذباً، أو تشتمل على شيء من المحرمات الأخرى، أو تقترن بالويل والثبور، و يجوز أخذ الأجر عليها، والأحوط للنائحة أن لا تشارط، وتكره في الليل، وتحرم النياحة إذا اشتملت على شيء مما تقدم، ويحرم أخذ الأجر عليها.

### المسألة ٧٨٦

لا يجوز اللطم والخدش إذا بلغا إلى حد الجزع الممقوت شرعاً أو أديا إلى ضرر معتد به، والأحوط تركهما مطلقاً، والأحوط ترك شق الثوب على غير الأب والأخ، والصراخ الخارج عن الاعتدال.

### المسألة ٧٨٧

إذا جرت المرأة شعرها في مصيبيها وجبت عليها كفارة إفطار شهر

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٢٣٧

رمضان، وإذا نتفته أو خدشت وجهها أو شق الرجل ثوبه لموت زوجته أو ولده وجبت في ذلك كفارة يمين، وهي إطعام عشرة مساكين أو كسوتهم أو تحرير رقبة، فإن لم يجد صام ثلاثة أيام.

### المسألة ٧٨٨

يحرم نبش قبر المؤمن، بل قبر كل مسلم تجب مواراته على الأحوط، إلا إذا علم باندراس الميت و صيرورته رميماً، فلا يجوز نبشه إذا بقي عظماً بل الأحوط عدم الجواز إذا بقي صورة مجردة تصير تراباً بالحركة واللمس، ولا يكفي الظن بذلك.

ولا يجوز نبش قبور الصلحاء والأولياء والشهداء وإن طالت المدّة وعلم بالاندراس.

والمناطق في صدق النبش أن يحفر القبر بمقدار يتحقق معه هتك حرمة الميت، فإذا استوجب الهتك كان محرماً وإن لم يظهر جسد الميت، والظاهر أنه لا يصدق النبش إذا كان الميت مدفوناً في سرداب وفتح بابه لدفن ميت آخر فيه، أو لا صلاح بعض نواحيه الأخرى، إذا لم يظهر جسد الميت الأول، فإذا ظهر جسده ففي جواز ذلك إشكال.

### المسألة ٧٨٩

يستثنى من حرمة نبش القبر موارد.

(١): أن يدفن الميت في مكان مغصوب عمداً أو جهلاً أو نسياناً، فيجوز نبشه لإخراجه من ذلك المكان إذا أوجب تركه ضرراً على المالك، وكذلك إذا كفن بكفن مغصوب أو دفن معه مال مغصوب أو دفن معه مال لورثته أو لغيرهم.

وإذا كان الميت قد أوصى بدفن قرآن أو خاتم معه أو غيرهما، وكانت وصيته جامعاً للشرائط وجب العمل بها ولم يجز نبش القبر لإخراج ذلك الشيء من القبر بل لا يجوز أخذه إذا ظهر بسبب آخر.

- (٢) أن يدفن الميت في موضع لا يناسب كرامته كالمزبلة و البالوعة أو موضع لتجميع الأسمدة أو النجاسة أو في مقبرة الكفار، أو دفن مع كافر و ان كانت زوجته أو رحمه.
- كلمة التقوى، ج ١، ص: ٢٣٨
- (٣): أن يدفن بغير غسل أو بغير كفن، أو يتبين بعد الدفن بطلان غسله، أو أنه كفن على غير الوجه الشرعى، أو يعلم بأنه قد وضع فى القبر الى غير القبلة، فيجب نبشه لتدارك الواجب، إلا- إذا كان ذلك موجبا لهتك حرمة فيسقط وجوبه. و قد تقدم فى المسألة الستائة و الخامسة و الثمانين حكم ما إذا دفن بغير صلاة.
- (٤): أن يتوقف إثبات حق من الحقوق على رؤية جسد الميت، إذا كان ذلك الحق أهم من حرمة النبش أو لزم الضرر من ترك النبش على صاحب الحق و يشكل فى ما عدا ذلك.
- (٥): إذا وجدت بعض أجزاء الميت المنفصلة من جسده بعد موته، و الأحوط لزوما أن ينبش القبر لدفنها مع الميت على وجه لا يظهر الجسد.
- (٦): إذا خيف عليه فى ذلك المكان من عدو، أو من سبع أو سيل، أو تجمع مياه توجب هتك حرمة، فينبش، ليدفن فى مكان غيره.
- (٧): أن ينبش بعد دفنه على الوجه الشرعى لينقل من موضعه الى المشاهد المشرفة، إذا لم يستوجب ذلك هتكا لحرمة، فإذا استوجب الهتك فالظاهر المنع سواء أوصى الميت بذلك أم لم يوص.

### المسألة ٧٩٠

يشكل جواز التوديع المتعارف عند بعض الناس: بأن يوضع الميت فى تابوت و يدفن على غير الوجه الشرعى، أو يوضع فى موضع و يبني عليه، ثم يخرج بعد مدة لنقله الى المشاهد المشرفة، بل اللازم مواراته فى الأرض على الوجه الشرعى، فإذا أريد نقله إليها نبش و نقل بإذن الولي إذا لم يكن ذلك موجبا لهتك الميت أو لأذية المسلمين كما تقدم.

### المسألة ٧٩١

تستحب زيارة قبور المؤمنين و التسليم عليهم و قراءة القرآن عند قبورهم، و طلب الرحمة و المغفرة لهم، و يتأكد استحبا بها فى يوم الخميس و لا سيما فى عصره، و فى يوم الاثنين و صبيحة يوم السبت.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٢٣٩

و يستحب أن يسلم عليهم فيقول: (السلام على أهل الديار، من المؤمنين و المسلمين رحم الله المستقدمين منا و المستأخرين و انا ان شاء الله بكم لاحقون).

و يقول: (السلام على أهل لا إله إلا الله من أهل لا إله إلا الله، يا أهل لا إله إلا الله بحق لا إله إلا الله كيف وجدت قول لا إله إلا الله من لا- إله إلا- الله، يا لا- إله إلا- الله، بحق لا- إله إلا- الله، اغفر لمن قال لا إله إلا الله، و احشرونا فى زمرة من قال لا إله إلا الله محمد رسول الله على ولى الله).

و يستحب فيها قراءة سورة يس، ففى الحديث: (من دخل المقابر فقراً سورة يس خفف عنهم يومئذ و كان له بعدد من فيها حسنات). و يستحب أن يجلس عند القبر مستقبل القبلة و يضع يده عليه و يقرأ سورة القدر سبعا، و أن يقرأ كلا من الفاتحة و المعوذتين و آية

الكرسى ثلاثا ثلاثا.

## الفصل الأربعون فى غسل من فرط فى صلاة الكسوفين

### المسألة ٧٩٢

إذا فرط المكلف فى صلاة أحد الكسوفين مع احتراق القرص كله، فالأحوط وجوب الغسل عليه مع قضاء الصلاة، بل لا يخلو من قوة، والأحوط أن يأتى بالقضاء بعد الغسل وقبل أن يحدث.

والمراد بالتفريط أن يعلم المكلف بحدوث الكسوف أو الخسوف فى حينه، ويترك الصلاة عامدا حتى ينجلى القرص، سواء علم فى حينه بأن القرص قد احترق كله أم لم يعلم بذلك حتى انجلى، وإذا عزم على ترك الصلاة عامدا فى أول الكسوف حتى أخذ القرص بالانجلاء ثم أتى بها قبل تمام الانجلاء، لم يجب عليه الغسل ولا يكفى الظن بذلك ولا قول أهل الرصد والفلك، نعم، إذا حصل له العلم من أقوالهم

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٢٤٠

بالكسوف وبالاحتراق ولم يلاحظ فى الوقت، وأصر على ترك الصلاة على كل حال، لزمه الغسل وقضاء الصلاة إذا استبان صدقهم.

وهذا هو الغسل الثامن من الأغسال الواجبة، وقد أشرنا إليه فى أول مباحث الأغسال.

## الفصل الحادى والأربعون فى الأغسال المندوبة

### إشارة

وهى زمانية و مكانية و فعلية

### [الأغسال الزمانية:]

### [غسل الجمعة.]

### المسألة ٧٩٣

من الأغسال الزمانية: غسل الجمعة.

وهو مستحب استحبابا مؤكدا على الأقوى، وهذا هو المراد من ظواهر بعض الأخبار التى دلت على الإلزام به و وصفته بالوجوب، فلا اثم على تاركه، ولكن يفوته بتركه خير كثير.

وقته من طلوع الفجر الثانى من يوم الجمعة إلى الزوال، وكلما قرب من الزوال فهو أفضل، والأحوط لمن يأتى به بعد الزوال إلى غروب الشمس من يوم الجمعة: أن ينوى به القرية المطلقة ولا يتعرض لنية الأداء أو القضاء.

وإذا فاتته الغسل فى يوم الجمعة حتى غربت الشمس، فالأحوط أن لا يقضيه فى ليلة السبت، بل يأتى به قضاء فى نهار السبت إلى



غروب الشمس منه، و هو آخر وقت قضائه.

#### المسألة ٧٩٤

إذا خاف المكلف: إغواز الماء، أو خاف فوت الغسل عليه في يوم الجمعة لسبب آخر من مرض و غيره، جاز له تقديم غسل الجمعة في يوم الخميس، و يشكل تقديمه ليلة الخميس أو ليلة الجمعة، و لا بأس به برجاء المطلوبة.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٢٤١

و إذا قدم الغسل يوم الخميس ثم تمكن منه في يوم الجمعة قبل الزوال استحبت له إعادته، فان لم يعده استحب له قضاؤه يوم السبت. و إذا قدمه في الخميس ثم تمكن منه بعد الزوال من يوم الجمعة، لم تستحب له الإعادة، و إذا دار الأمر بين تقديمه يوم الخميس و قضائه يوم السبت استحب له اختيار الأول.

#### المسألة ٧٩٥

يستحب غسل الجمعة مؤكدا لكل من الرجال و النساء و الحاضر و المسافر، و من يصلى الجمعة أو الظهر، من غير فرق بين الجميع. نعم هو في السفر على الرجال أكد منه على النساء.

#### المسألة ٧٩٦

يظهر من بعض الأخبار كراهة ترك غسل الجمعة، و في بعضها (عمن تعمد تركه): فان هو فعل فليستغفر الله و لا يعود:

#### المسألة ٧٩٧

روى عن الامام الصادق (ع): من اغتسل يوم الجمعة للجمعة، فقال: (اشهد ان لا إله إلا الله وحده لا شريك له، و ان محمدا عبده و رسوله، اللهم صل على محمد و آل محمد، و اجعلني من التوابين و اجعلني من المتطهرين) كان طهرا له من الجمعة إلى الجمعة.

#### المسألة ٧٩٨

تقدم منا في المسألة الثانية بعد الخمسمائة: أن الظاهر صحة غسل الجمعة من الجنب و من الحائض، بل الظاهر اجزاؤه عن غسل الجنابة، و عن غسل الحيض إذا كان بعد انقطاع الدم.

#### المسألة ٧٩٩

إذا أتم غسل الجمعة تحققت به الغاية المقصودة منه و هي الاغتسال في هذا اليوم، فلا يضره وقوع الحدث بعده، سواء كان بالحدث الأصغر أم الأكبر، فلا يحتاج إلى إعادة الغسل، نعم لا بد من الطهارة للصلاة أو لغيرها من الأعمال المشروطة بالطهارة.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٢٤٢

[أغسال ليالى شهر رمضان،]

#### المسألة ٨٠٠

و من الأغسال الزمانية: أغسال ليالى شهر رمضان، فيستحب الغسل فى ليالى القدر منه، و هى الليلة التاسعة عشرة، و الحادية و العشرون، و الثالثة و العشرون، و لا سيما فى الأخيرتين.

و قد ورد الأمر بالغسل فى كل ليلة من ليالى الافراد منه، و فى كل ليلة من العشر الأواخر، و فى ليلة النصف منه و السابعة عشر، كما ورد الغسل فى الليلة الثالثة و العشرين منه مرة أخرى فى آخر الليل، و ورد أن يكون الغسل فى أول ليلة منه فى نهر جار، و يصب على رأسه ثلاثين كفا من الماء، و ورد كذلك أن يغتسل فى أول يوم منه فى ماء جار، و يصب على رأسه ثلاثين غرفة منه، و لا بأس بالإتيان بجميع ذلك برجاء المطلوبة.

### المسألة ٨٠١

وقت الغسل فى ليالى شهر رمضان هو تمام الليلة، و يتخير بين ساعاتها، إلا فى الغسل الثانى من الليلة الثالثة و العشرين فإنه فى آخر الليل كما تقدم، و يرجح أن يكون غسل الليالى بين العشاءين، و عن الامام الباقر (ع): الغسل فى شهر رمضان عند وجوب الشمس قبيله (أى قبيل الغروب) ثم يصلى ثم يفطر.

### [غسل يومى العيدين:]

### المسألة ٨٠٢

و من الأغسال الزمانية: غسل يومى العيدين: الفطر و الأضحى، و وقته من طلوع الفجر الى الغروب على الأقوى، و الأولى أن يأتى به قبل صلاة العيد، و يستحب الغسل أيضا فى ليلة الفطر، و يمتد وقته الى الفجر، و الأحوط أن يؤتى به فى أول الليل.

و يستحب الغسل فى يوم عرفه، و وقته من طلوع الفجر الى الغروب، و الأولى أن يأتى به عند الزوال، و لا يختص استحبابه بمن يكون فى عرفات، بل يعم من فى سائر الأمصار، و يستحب فى يوم التروية و هو الثامن من ذى الحجة.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٢٤٣

### المسألة ٨٠٣

و رد استحباب الغسل فى يوم الغدير و هو اليوم الثامن عشر من ذى الحجة، و الأولى - بل الأحوط - أن يأتى بالغسل قبل الزوال، و ورد كذلك فى يوم المباهلة و هو اليوم الرابع و العشرون من ذى الحجة، و فى أول شهر رجب و وسطه و آخره، و فى ليلة النصف من شهر شعبان، و فى السابع عشر من شهر ربيع الأول، و هو يوم المولود، و فى يوم النيروز، و لا بأس بالغسل فى الأيام المذكورة برجاء المطلوبة.

### المسألة ٨٠٤

إذا أتم الغسل - فى أى واحد من الأغسال الزمانية - فى وقته المخصوص حصلت به الغاية المقصودة منه، فلا يضره وقوع الحدث بعده كما تقدم فى غسل الجمعة، و عليه التطهر من الحدث للأعمال المشروطة بالطهارة كالصلاة و نحوها.

### [الأغسال المكانية.]

### المسألة ٨٠٥

القسم الثاني من الأقسام المندوبة: الأغسال المكانية.

و لها أفراد كثيرة، فمنها الغسل لدخول حرم مكة، و الغسل لدخول مكة نفسها، و لدخول الكعبة المكرمة، و قد ذكر الفقهاء أيضا الغسل لدخول المسجد الحرام، و لم نقف على ذكره في النصوص.

و منها الغسل لدخول حرم المدينة، و لدخول المدينة نفسها و لدخول مسجد الرسول (ص)، و وقت الغسل للدخول في هذه الأمكنة قبل الدخول فيها قريبا منه، و يكفيه غسل يومه ليلته، و غسل ليلته ليومه، ما لم يحدث، و ان استحبت له الإعادة و ان لم يحدث. و يجوز التداخل إذا أراد الدخول في الحرم و الدخول في مكة و في الكعبة في يوم واحد، فيغتسل لجمعها غسلا واحدا، و يكفيه ذلك إذا لم ينتقض.

و كذلك إذا أراد الدخول في حرم المدينة، و الدخول في المدينة و في المسجد النبوي في يوم واحد.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٢٤٤

### المسألة ٨٠٦

إذا اغتسل للدخول في بعض الأمكنة المتقدم ذكرها ثم أحدث قبل الدخول في ذلك المكان أعاد الغسل، و إذا اغتسل للدخول في مكانين منها أو أكثر و دخل في بعضها، ثم أحدث قبل الدخول في الباقي كفاه غسله لما دخله، و أعاد الغسل للدخول في الباقي فإذا اغتسل لدخول الحرم و دخول مكة و أحدث بعد الدخول الى الحرم و قبل دخول مكة كفاه غسله لدخول الحرم و أعاد الغسل لدخول مكة، و هكذا إذا اغتسل لدخول مكة و الكعبة، أو لدخول المدينة و حرمها و مسجدتها.

### [الأغسال الفعلية،]

### المسألة ٨٠٧

القسم الثالث من الأغسال المندوبة: الأغسال الفعلية، و هي على نحوين. الأول: ما يستحب لفعل يريد أن يفعله، أو لأمر يرغب في وقوعه، و له أفراد كثيرة، فمنها، الغسل للإحرام بالحج أو بالعمرة، و للوقوف بعرفات، و للذبح و النحر، و الحلق، و لزيارة أحد المعصومين (ع) من قريب أو بعيد، و لصلاة الحاج، و صلاة الاستخارة على النهج المذكور في نصوصها، و لعمل أم داود الوارد في الأيام البيض من شهر رجب، و يسمى بعمل الاستفتاح، و للتوبة من الكفر أو من المعصية، و للاستسقاء. و قد ذكر الغسل في بعض النصوص لبعض الأعمال الأخرى، و لا بأس بالإتيان بما في النصوص المذكورة بوجاهة المطلوبة.

### المسألة ٨٠٨

وقت هذه الأغسال قبل الشروع في الفعل الذي يريد إيقاعه كما تقدم في الأغسال المكانية، و يكفيه أيضا غسل يومه ليلته و غسل ليلته ليومه ما لم يحدث، و إذا اغتسل ثم أحدث قبل أن يأتي بالفعل الذي اغتسل له أعاد الغسل.

### المسألة ٨٠٩

النحو الثاني من الأغسال الفعلية: ما يستحب لفعل قد صدر منه

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٢٤٥

وله عدة أفراد، فيستحب الغسل إذا قتل الوزغ، ويستحب غسل المولود بعد ولادته، وظاهر الحديث الوارد فيه أنه كسائر الأغسال المسنونة، فيعتبر فيه قصد التقرب، والترتيب، وليس لمجرد إزالة القذر عن الطفل.

ويستحب الغسل لمن سعى عامدا لرؤية المصلوب و رآه، سواء كان ذلك بعد مضي ثلاثة أيام من صلبه أم في أثنائها، وهذا إذا كان المصلوب مظلوما، وكذلك إذا كانت الرؤية بعد الثلاثة في المصلوب بحق، فلا غسل على من اتفق أن رأى المصلوب من غير قصد، أو قصده و رآه لغرض شرعي صحيح كتحمل شهادة أو أدائها، ولا غسل على من قصده و رآه في أثناء الأيام الثلاثة في المصلوب الشرعي.

وقد ذكر استحباب الغسل لمن مس الميت بعد غسله، و للمرأة إذا تطيبت لغير زوجها و غير غرض شرعي صحيح، و للمكلف إذا شرب مسكرا و نام، و لا بأس بالغسل في الموارد المذكورة برجاء المطلوبة.

### المسألة ٨١٠

تقدم في المسألة الخمسمائة و السادسة و الستين و غيرها: أن جميع الأغسال - ومنها الأغسال المندوبة - تكفي عن الوضوء، و ان كان الأحوط للمكلف أن يأتي معها بالوضوء احتياطا لا ينبغي تركه، و الأفضل أن يكون قبل الغسل.

و لا يجرى ذلك في الأغسال التي يؤتى بها برجاء المطلوبة، فلا بد معها من الوضوء.

### المسألة ٨١١

يكفي غسل واحد لمن عليه أغسال متعددة إذا نوى الجميع، بل و ان نوى البعض إذا كان ما نواه معلوم الاستحباب، و لا يكفي إذا كان مما يؤتى به برجاء المطلوبة.

### المسألة ٨١٢

إذا لم يتمكن من الماء أو من الغسل جاز له التيمم و كفى عنه في جميع الأقسام المذكورة.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٢٤٦

## الفصل الثاني و الأربعون في مسوغات التيمم

### إشارة

المسألة ٨١٣ يصح التيمم للمكلف إذا تحقق أحد الأعذار التي تسقط عنه وجوب الطهارة المائية، و تسمى مسوغات التيمم، و هي عدة أمور:

### الأول [فقدان الماء]

### [المسألة ٨١٣]

أن لا يجد المقدار الذي يكفي من الماء للطهارة الواجبة عليه من وضوء أو غسل، و لا يسقط الحكم بالتيمم وجود المقدار الذي لا

يكفى من الماء.

و إذا تيقن بعدم وجود الماء فى رحله أو فى قافلته أو فى الموضع الذى هو فيه، لم يجب عليه الفحص فيه، و إذا احتمل وجوده، و هو فى الحضر و جب عليه أن يفحص عنه الى أن يحصل له اليأس من وجوده، و كذلك إذا كان مقيما فى البادية أو فى برية. و إذا كان مسافرا كفاه أن يطلب الماء فى كل جهة من الجوانب الأربعة رمية سهم واحد إذا كانت الأرض حزنه، و رمية سهمين إذا كانت سهله، و المراد بالحزنه أن تكون الأرض وعرة، و ان كان ذلك لوجود الأشجار و الأشواك فيها. و إذا علم بعدم وجود الماء فى بعض الجهات من الأرض سقط عنه و جب الطلب فى تلك الجهة، و إذا علم بعدمه فى جميع الجهات سقط عنه و جب الطلب فى الجميع.

و إذا علم بوجوده فوق الغلوة و الغلوتين و جب عليه الطلب فيه إذا كان الوقت باقيا، إلا- إذا لزم منه الحرج، و إذا شك فى وجوده أو ظن لم يجب عليه الطلب أكثر من ذلك، نعم إذا اطمأن بوجود الماء فوق المقدار المذكور، فلا- يترك الاحتياط بطلبه حتى يزول الاطمئنان أو يلزم الحرج، و الظاهر أن الأحكام المذكورة تثبت للمسافر العرفى، و ان كان سفره دون السفر الشرعى. كلمة التقوى، ج ١، ص: ٢٤٧

#### المسألة ٨١٤

إذا شهدت البيئة العادلة بعدم الماء فى بعض الجوانب لم يجب عليه الطلب فيه، و إذا شهدت بعدمه فى جميع الجوانب لم يجب عليه الطلب فى الجميع، و إذا شهدت بوجود الماء فوق الرمية و الرميتين و جب الطلب إذا كان الوقت باقيا، إلا إذا لزم منه الحرج.

#### المسألة ٨١٥

تصح الاستنابة فى طلب الماء، و يعتبر فى النائب أن يكون أمينا موثوقا، و لا يشترط أن يكون عادلا، و يكتفى بنائب واحد عن جماعة، بل يكتفى بطلب الغير إذا أوجب الاطمئنان بعدم الماء، و ان لم يكن ذلك الغير نائبا.

#### المسألة ٨١٦

إذا حضر وقت الصلاة فطلب المكلف الماء على الوجه المتقدم و لم يجد، ثم حضر وقت صلاة أخرى و هو فى الموضع نفسه لم تجب عليه إعادة الطلب، إلا إذا زالت عنه حالة اليأس من وجود الماء التى حصلت له بطلبه الأول فيعيد الطلب على الأحوط. و إذا طلب الماء قبل دخول وقت الصلاة و لم يجد، ثم حضر الوقت فالأحوط له إعادة الطلب إذا احتمل العثور على الماء، و إذا ارتحل عن موضعه ثم دخل الوقت، فلا ريب فى و جب الطلب مع احتمال وجود الماء فى هذا الموضع.

#### المسألة ٨١٧

انما يجب طلب الماء إذا كان الوقت متسعا لذلك، فإذا ضاق الوقت سقط و جب الطلب و تعين التيمم.

#### المسألة ٨١٨

إذا ترك الطلب عامدا حتى ضاق الوقت، تيمم و صحت صلاته، و ان كان آثما بترك الطلب فى ما إذا استبان له أنه لو طلب الماء لعثر عليه، و فى غير هذه الصورة يكون متجرئا.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٢٤٨

**المسألة ٨١٩**

إذا لم يطلب الماء مع احتمال وجوده، و تيمم و صلى و هو فى سعة الوقت كانت صلاته باطله، و لكن إذا تحقق منه قصد القربة فى صلاته ثم تبين عدم وجود الماء، فالظاهر صحة الصلاة و الأحوط الإعادة.

**المسألة ٨٢٠**

إذا طلب الماء فلم يجد، و تيمم و صلى، ثم تبين له بعد ذلك وجود الماء فى محل طلبه أو فى رحله أو فى قافلته، فان كان الوقت باقيا أعاد الصلاة على الأحوط و ان كان بعد الوقت فلا قضاء عليه.

**المسألة ٨٢١**

إذا اعتقد المكلف بعدم وجود الماء فلم يطلب و تيمم و صلى، ثم استبان له أن الماء موجود بحيث أنه لو طلبه لعثر عليه، فالظاهر وجوب الإعادة عليه إذا استبان له ذلك و هو فى الوقت، و وجوب القضاء عليه إذا كان خارج الوقت.

**المسألة ٨٢٢**

إذا اعتقد أن الوقت ضيق لا يسع الطلب فتمم و صلى ثم تبين له بعد الصلاة ان الوقت كان متسعاً، فالظاهر صحة تيممه و صلاته، و ان كان الأحوط الإعادة أو القضاء و لا سيما إذا تبين له وجود الماء فى الحد الذى يجب فيه الطلب.

**المسألة ٨٢٣**

إذا كان عنده من الماء ما يكفيه لوضوئه أو غسله، و دخل عليه وقت الصلاة لم تجز له اراقة ذلك الماء و هو يعلم بعدم وجود ماء غيره، بل لا تجوز له اراقة الماء قبل الوقت فى مثل هذه الحال، على الأحوط، و لكنه

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٢٤٩

إذا تعمد فأراق الماء وجب عليه التيمم، فى الصورتين مع اليأس من الماء و صحت صلاته و ان أثم بإراقة الماء.

و كذلك الحكم إذا كان على وضوء، و دخل عليه وقت الصلاة فلا يجوز له نقض وضوئه إذا كان يعلم بعدم وجود الماء، بل و لا قبل الوقت على الأحوط، و إذا نقض وضوءه وجب عليه التيمم و صحت صلاته فى الصورتين، و ان كان آثماً بنقض وضوئه.

**المسألة ٨٢٤**

لا يجب عليه الطلب إذا خاف معه على نفسه أو على ماله أو على عرضه من عدو أو سبع أو لص أو ضياع، أو كان فيه حرج و مشقة لا تتحمل.

**المسألة ٨٢٥**

إذا كان بعض الجوانب من الأرض حزناً و بعضها سهلاً لحق كل جانب حكمه، فيجب الطلب فى الحزن غلوة سهم و فى السهل غلوة سهمين، و إذا كان الجانب الواحد منها بعضه حزناً و بعضه سهلاً لحقه حكم السهلة على الأحوط، فلا بد فيه من الطلب غلوة سهمين.

**[الثاني عدم الوصول إلى الماء:]****المسألة ٨٢٦**

الثاني من الأعدار التي يسوغ معها التيمم: ان يكون الماء موجودا و لا يستطيع المكلف الوصول اليه لكبر سن أو مرض أو منع متسلط أو خوف من سبع أو عدو على نفسه أو عرضه أو ماله، أو لكون الماء في بئر و شبهه، و ليس لديه ما يستقى به من دلو و جبل و نحوهما، أو لمنع شرعى، كما إذا كان الماء في إناء مغصوب أو في أرض مغصوبة، و لم يمكن أخذ الماء منهما بصورة مشروعته، كأن يأمر طفلا- أو مكلفا جاهلا بالغصب بأن ينقل الماء إليه في إناء مباح، و كذلك في آنية الذهب أو الفضة مع الانحصار بها، و عدم إمكان التفريغ، و يراجع الفصل الثالث عشر في أحكام الأواني.

**المسألة ٨٢٧**

إذا أمكن الحصول على الماء بشراء أو اقتراض أو اقتراض عوض،

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٢٥٠

أو أمكن شراء الآلة التي يستقى بها من البئر أو استيجارها و جب على المكلف ذلك و ان كان بأضعاف عوضه، إلا إذا أوجب ذلك له الحرج فلا يجب.

**المسألة ٨٢٨**

إذا وهب الماء له و أهب أو وهب له عوضه الذي يشتره به و جب عليه القبول، إلا إذا كان في ذلك منه أو مهانة توجبان له الحرج، فلا يجب عليه حين ذاك.

**[الثالث الخوف]****المسألة ٨٢٩**

الثالث من مسوغات التيمم أن يخاف على نفسه من استعمال الماء تهلكة أو حصول ضرر يعسر تحمله كحدوث مرض أو تعيب في جسده أو في بعض أعضائه، أو اشتداد مرض أو طول مدته أو تعسر علاجه، حتى الشين- و هى الخشونة التي تكون في البشرة بسبب استعمال الماء البارد في شدة البرد، و التي توجب تشقق الجلد و خروج الدم- إذا بلغت درجة شاقه لا تتحمل عادة. و المدار أن يحصل له العلم بحدوث أحد المذكورات من استعمال الماء، أو الظن به، أو الاحتمال العقلائي الموجب للخوف، و قد يحصل ذلك من قول طبيب أو اخبار عارف غير متهم، أو تجربة المكلف نفسه أو غير ذلك، فيجب عليه التيمم، و لا يكفى في ذلك حدوث الضرر القليل الذى يتحملة العقلاء، و لا الاحتمال الذى لا يوجب الخوف عندهم. و إذا علم ان السبب فى حدوث هذه المحاذير هو استعمال الماء البارد و أمكن تسخينه و جب عليه ذلك، و لم يجز له التيمم.

**المسألة ٨٣٠**

إذا خالف المكلف، فتحمل الضرر و توضأ أو اغتسل، فللمسألة صور و أحكامها تختلف باختلاف صورها.

(الصورة الأولى): أن يكون الضرر الذي يعسر تحمله انما يترتب

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٢٥١

على المقدمات التي تتقدم على ذيها في الزمان، و ليس على نفس استعمال الماء في الوضوء أو الغسل، كما إذا كان تحصيل الماء موقوفاً على سلوكك طريق يوجب الوقوع في الضرر المخوف، فإذا تحمله المكلف و حصل على الماء و جب عليه الوضوء منه أو الغسل، و كان صحيحاً، سواء وقع في المحذور أم لم يقع.

(الصورة الثانية): أن يكون الضرر مترتباً على المقدمات التي تقارن ذا المقدمه في الوقت، كما إذا كان الاغتراف من الماء ضرورياً، و الحكم بصحة الوضوء أو الغسل في هذه الصورة مشكل فلا بد فيها من الاحتياط.

(الصورة الثالثة): أن يكون الضرر مترتباً على نفس استعمال الماء في الوضوء أو الغسل، ثم انه لا-ريب في اختلاف مراتب الضرر يكون شديداً يوجب تحريم تحمله، و تحريم الفعل الذي يكون سبباً له، فإذا كان استعمال الماء في الوضوء أو الغسل سبباً لهذا النوع من الضرر، فلا ريب في بطلان الوضوء و الغسل إذا أتى بهما المكلف و هذه هي الصورة الثالثة.

(الصورة الرابعة): أن يكون الضرر مترتباً على نفس استعمال الماء في الوضوء أو الغسل، و تكون مرتبة الضرر أخف منها في الصورة الثالثة المتقدمة، فهي لا توجب تحريماً، و انما توجب نفى الحكم الإلزامي الذي يكون سبباً للضرر، كما هو مفاد قاعدة لا ضرر و لا ضرار و الأقوى صحة الوضوء أو الغسل إذا كان استعمال الماء يوجب الضرر بهذا المقدار.

(الصورة الخامسة): أن لا يكون استعمال الماء في الوضوء أو الغسل سبباً للضرر و انما يكون سبباً للخرج و المشقة بتحمل ألم البرد مثلاً أو تحمل مشقة الشين، و الظاهر صحة الوضوء و الغسل في هذه الصورة أيضاً إذا تحمل المكلف الحرج و المشقة، فتوضأ بالماء أو اغتسل و يكفى المكلف في هذه الصورة و في الصورة الرابعة المتقدمة من قصد القربة ان يقصد رجحان الوضوء أو الغسل و محبوبيتهما عند المولى سبحانه.

بصرى بحراني، زين الدين، محمد امين، كلمة التقوى، ٧ جلد، سيد جواد وداعي، قم - ايران، سوم، ١٤١٣ هـ ق

كلمة التقوى؛ ج ١، ص: ٢٥٢

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٢٥٢

### المسألة ٨٣١

إذا اعتقد الضرر باستعمال الماء فخاف منه و تيمم و صلى، ثم تبين له عدم الضرر فيه، فالظاهر صحة تيممه و صلاته، إلا إذا كان تبين عدم الضرر له قبل الصلاة، فيجب عليه الوضوء أو الغسل.

و إذا اعتقد الضرر به و لم يحصل له الخوف منه، و تيمم و صلى ثم تبين له عدم الضرر فيه، فلا بد من الإعادة أو القضاء.

### المسألة ٨٣٢

إذا اعتقد عدم الضرر باستعمال الماء فتوضأ أو اغتسل و صلى، ثم تبين له وجود الضرر به فلا تترك مراعاة الاحتياط إذا كان الضرر الذي استبان له وجوده مما يحرم ارتكابه، و خصوصاً إذا تبين له ذلك قبل دخوله في الصلاة، و إذا كان الضرر الذي استبان له مما لا يحرم ارتكابه، فالظاهر صحة وضوئه أو غسله و صلاته و ان كان الاحتياط بالإعادة.

### المسألة ٨٣٣



إذا خاف الضرر باستعمال الماء و مع ذلك توضأ أو اغتسل، فإن كان الضرر الذى خافه بدرجة يجب معه الاحتياط، فالظاهر بطلان وضوئه و غسله، و ان تبين له بعد ذلك عدم الضرر، و ان كان الضرر المخوف مما لا يجب معه الاحتياط فالظاهر صحة الوضوء و الغسل.

و إذا اعتقد الضرر باستعمال الماء و لم يحصل له الخوف منه و توضأ أو اغتسل، فإن كان الضرر الذى اعتقد به مما يجوز ارتكابه فالظاهر صحة وضوئه و غسله، سواء انكشف له خلاف اعتقاده بعد ذلك أم لم ينكشف، و ان كان الضرر الذى اعتقد به مما يحرم ارتكابه، فالظاهر بطلان وضوئه و غسله إذا لم يتبين له بعد ذلك عدم الضرر فيه. و إذا تبين له عدم الضرر فيه فالظاهر صحة الوضوء و الغسل إذا حصل منه قصد القرية فيهما.

#### المسألة ٨٣٤

إذا اعتقد عدم الضرر باستعمال الماء و مع ذلك تيمم، ثم تبين له كلمة التقوى، ج ١، ص: ٢٥٣ وجود الضرر، فإن حصل منه - مع ذلك - قصد القرية، صح تيممه، و الا كان باطلا.

#### المسألة ٨٣٥

إذا أجنب الرجل نفسه عامدا مع علمه بأن استعمال الماء مضر، وجب عليه التيمم و لم يجز له الغسل إذا كان الضرر فى استعمال الماء مما يحرم ارتكابه، و إذا كان مما يجوز ارتكابه صح منه التيمم و كفى، و إذا تحمل الضرر و اغتسل صح غسله أيضا و كفى، و الأفضل له الغسل فى هذه الصورة.

#### المسألة ٨٣٦

تقدم منا فى المسألة الأربعمئة و الثانية و الأربعين: أنه يجوز للإنسان أن يجامع اختيارا حتى بعد دخول وقت الصلاة، و هو يعلم انه غير قادر على الغسل، فيجب عليه التيمم، و ذكرنا فيها ما يستثنى من ذلك فلتراجع.

#### [الرابع الحرج:]

#### المسألة ٨٣٧

الرابع من مسوغات التيمم: ان يكون تحصيل الماء أو يكون استعماله فى الوضوء أو الغسل موجبا للحرج الذى لا يتحمل عادة، و ان لم يكن موجبا للضرر أو خوف الضرر، فيجوز له التيمم كما يجوز له الوضوء أو الغسل كما تقدم.

#### [الخامس الاحتياج إلى الماء الموجود]

#### المسألة ٨٣٨

الخامس من مسوغات التيمم ان يكون المكلف محتاجا للماء الموجود لشربه أو شرب أولاده و عياله أو بعض متعلقيه و أصدقائه، بحيث يخشى عليهم أو على بعضهم التلف من العطش، أو حدوث مرض أو حرج و مشقة لا تتحمل، سواء كان محتاجا لذلك بالفعل أم في ما يأتي.

و يكفى في تسويغ التيمم أن يحتمل ذلك احتمالا يوجب الخوف و الحذر عند العقلاء، فيجب عليه التيمم و حفظ الماء للحاجة، و كذلك إذا خاف على دوابه.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٢٥٤

### المسألة ٨٣٩

إذا خاف المكلف على نفس محترمة لا- ترتبط به بصداقة أو علاقة فالظاهر أن مجرد الخوف عليها من العطش لا يوجب عليه حفظ الماء لها و تسويغ التيمم، الا ان يسبب ذلك له حرجا لا يتحمل عادة كما في بعض ذوى النفوس التى يهملها ذلك، أو يسبب له ضررا ماليا.

نعم إذا وقع الشخص المحترم فى عطش مهلك بالفعل، و جب على المكلف دفع الماء اليه لحفظه من الهلاك، و وجب عليه التيمم، و كذلك إذا كان الشخص شديد الاحترام بحيث يجب الاحتياط فى حفظه عند خوف تلفه.

### المسألة ٨٤٠

إذا كان لديه ماء طاهر و ماء نجس، لم يجز له أن يشرب الماء النجس أو يسقيه أطفاله أو رفقاءه ليحتفظ بالماء الطاهر لوضوئه و غسله، بل يجب عليه التيمم و حفظ الماء الطاهر لحاجته و حاجتهم.

### [السادس الابتلاء بواجب شرعى آخر]

### المسألة ٨٤١

السادس من مسوغات التيمم: أن يتلى المكلف بواجب شرعى آخر يوجب صرف الماء الموجود لديه فى غير الوضوء و الغسل، كإزالة النجاسة بذلك الماء عن المسجد، أو تطهير مصحف متنجس، أو تطهير ثوب المكلف أو بدنه عن النجاسة فتجب عليه إزالة النجاسة بالماء و يتيمم لصلاته، و ان طهر ثوبه و بدنه بالماء أولا ثم تيمم بعد ذلك كان أولى.

### [السابع: ضيق الوقت]

### المسألة ٨٤٢

السابع من مسوغات التيمم: أن يضيق وقت الصلاة عن طلب الماء للطهارة لها، أو عن استخراجها، أو عن تسخينه مع الحاجة اليه، أو عن استعماله، بحيث يلزم من الوضوء أو الغسل وقوع الصلاة أو بعض أجزائها خارج الوقت، فيجب عليه التيمم و إدراك الصلاة فى جميع الفروض المذكورة.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٢٥٥

**المسألة ٨٤٣**

إذا شك في سعة الوقت و ضيقه، أو علم بضيقه و شك في أن الباقي منه يكفي لتحصيل الطهارة المائية و الصلاة معها أم لا، فإن حصل له من شكه خوف فوت الوقت مع الوضوء أو الغسل انتقل الى التيمم، و ان لم يخف الفوت توضأ أو اغتسل ثم صلى.

**المسألة ٨٤٤**

إذا كان جاهلاً بضيق الوقت و أن وظيفته التيمم فتوضأ أو اغتسل ثم تبين له ذلك، فإن قصد بوضوئه أو غسله امتثال الأمر المتوجه اليه من قبل هذه الصلاة صاحبة الوقت كان وضوؤه أو غسله باطلاً، و ان قصد به احدى الغايات الأخرى كالكون على طهارة أو مجموعها، أو أتى به بقصد الرجحان و المحبوبة عند المولى فالظاهر صحتهما و صحة الصلاة بهما. و كذلك الحكم إذا كان عالماً بضيق الوقت و بأن وظيفته التيمم، و لكنه خالف ذلك و توضأ أو اغتسل، فيكون وضوؤه أو غسله صحيحاً إذا قصد به الكون على الطهارة أو إحدى الغايات الأخرى أو مجموعها أو المحبوبة عند الله، و يكون باطلاً إذا قصد به امتثال الأمر المتوجه اليه من الصلاة صاحبة الوقت.

**المسألة ٨٤٥**

إذا ضاق وقت الصلاة فتيمم المكلف لها أبيض له أن يأتي بتلك الصلاة التي ضاق وقتها، و لم يجز له أن يصلى بتيممه صلاة أخرى غيرها أو يستعيح به غاية أخرى، و إذا كان جنباً مثلاً فلا تصح له - مع هذا التيمم - قراءة العزائم.

**المسألة ٨٤٦**

المدار في ضيق الوقت الموجب للانتقال الى التيمم هو: أن يضيق الوقت عن الإتيان بواجبات الصلاة خاصة، مع الوضوء أو الغسل، فإذا كان الوقت كافياً للإتيان بها، وجب عليه الوضوء أو الغسل و الاقتصار  
كلمة التقوى، ج ١، ص: ٢٥٦  
عليها، و ان ضاق الوقت عن الإتيان بالمستحبات و عن مثل الإقامة و قراءة السورة.

**المسألة ٨٤٧**

تقدم في المسألة الأربعمئة و السابعة و الخمسين: أن الجنب يجوز له أن يدخل المسجد ليأخذ الماء منه و يغتسل به خارج المسجد إذا كان مجرد الدخول و أخذ الماء لا يستلزم مكثاً في المسجد، و إذا استلزم ذلك، أو كان دخوله في المسجد بقصد الاغتسال فيه وجب عليه التيمم لدخول المسجد، و لا يبيح له هذا التيمم الا الدخول في المسجد و المكث فيه بمقدار الحاجة.

**المسألة ٨٤٨**

تقدم في مبحث الصلاة على الميت: انه يجوز للمكلف التيمم لها و ان كان الماء موجوداً، إذا خاف فوت الصلاة عليه ان هو توضأ أو اغتسل، و إذا كان الماء موجوداً و أمكن له إدراك الصلاة و أراد التيمم أتى به برجاء المطلوبة.

**المسألة ٨٤٩**

يستحب التطهر قبل النوم فقد ورد ان من تطهر ثم أوى إلى فراشه بات و فراشه كمسجده، فإذا كان محدثا بالأصغر و نسي الوضوء، و تذكر حين أوى إلى فراشه استحب له أن يتيمم من دثاره، و يشكل التعدى إلى غيره.

**المسألة ٨٥٠**

إذا وجد مقداراً من الماء لا يكفي له لوضوئه أو غسله، فلا عبء به و لا يسقط عنه وجوب التيمم بذلك، فإذا أمكن خلطه بمقدار من الماء المضاف بحيث يكون كافياً للوضوء أو الغسل، و لا يخرج الماء بذلك عن الإطلاق فلا يبعد وجوب خلطه على النحو المذكور، و إذا خلطه كذلك فلا ريب في وجوب الوضوء أو الغسل به، و لا يكفي التيمم.  
كلمة التقوى، ج ١، ص: ٢٥٧

**الفصل الثالث و الأربعون في ما يتيمم به****المسألة ٨٥١**

يصح التيمم بكل ما يسمى أرضاً من تراب، أو رمل. أو حجر أو مدر أو صخر أملس، أو غيرها، من غير فرق بين الأبيض منها و الأسود و غيرها من الألوان، حتى حجر الجص و النورة قبل احراقهما، و لا يعتبر علوقه باليد، و الأحوط مع وجود التراب ان لا يتعدى منه الى غيره، و ان كان ذلك غير لازم المراعاة.

و أما الغبار الذى يكون فى الثياب أو البلد أو فى الفراش أو فى عرف الدابة، فإن أمكن تجميعه بالنفض و نحوه حتى يكون تراباً فهو من القسم المتقدم فيصح التيمم به اختياراً إذا تجمع كذلك، و إذا لم يمكن ذلك لم يتيمم به الا إذا فقد جميع ما تقدم من أقسام وجه الأرض، و يقدم ما غباره أكثر على الأحوط، و إذا كان الغبار فى الباطن فالأحوط - ان لم يكن أقوى - إن يثير الغبار أو لا ينتشر على الظاهر ثم يضرب عليه، و هذا كله إذا كان من غبار الأرض، أما غيره فلا يجوز مطلقاً، كغبار الدقيق و الرماد، و كذلك الحكم فى الطين، فإن أمكن تجفيفه حتى يكون مدراً أو تراباً كان من القسم المتقدم، فيصح التيمم منه اختياراً إذا جفف كذلك، و إذا لم يمكن تجفيفه لم يتيمم به الا إذا فقد ما تقدم ذكره و فقد الغبار أيضاً فيتيمم به حينئذ على ما سيجىء بيانه.

**المسألة ٨٥٢**

لا يجوز التيمم بالمعادن التى خرجت عن اسم الأرض، كالملاح و الزرنيخ و القير، و الذهب، و الفضة، و العقيق، و الفيروزج، و لا يجوز التيمم بالرماد و النبات و ان كان هشيماً، و لا بالدقيق و النخالة و شبههما.

**المسألة ٨٥٣**

لا يجوز التيمم - على الأحوط - بالحص و النورة بعد احراقهما مع وجود غيرهما مما يجوز التيمم به، و لا يجوز بالخزف و الآجر و ان كان

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٢٥٨

مسحوقا على الأحوط كذلك، فإذا لم يوجد غير المذكورات مما يجوز التيمم به، تيمم بأحدها، من الحص أو النورة المحروقين أو الطين المطبوخ، و صلى ثم أعاد الصلاة أو قضاها على الأحوط، و كذلك الحكم فى الطين الأرمنى، فلا يجوز التيمم به مع الاختيار، فإذا لم يجد غيره تيمم به و صلى ثم قضى الصلاة على الأحوط.

### المسألة ٨٥٤

يجوز التيمم اختيارا بحجر الرعى و حجر السن و غيرهما من الصخور و ان كانت ملساء صلبة، و يجوز التيمم بطين الرأس سواء كان مسحوقا أم لا، كما يجوز التيمم على الحائط المبنى باللبن أو الطين أو المطفى به.

### المسألة ٨٥٥

إذا مزج التراب بغيره مما لا- يجوز التيمم به، كالتبن و الرماد و غيرهما لم يصح التيمم به، الا إذا كان الخيط مستهلكا فى التراب، و كذلك الطين إذا مزج بالتبن و شبهه.

### المسألة ٨٥٦

يجوز التيمم بالأرض النديء و بالتراب الندى إلا إذا كانت النداءة كثيرة يصدق معها اسم الطين عرفا، فلا يتيمم به مع وجود اليابس و الندى.

### المسألة ٨٥٧

إذا تيمم بالطين فلصق بيده، فالأحوط إزالته من يده بفرك و نحوه قبل مسح الوجه و اليدين به، و لا تجوز إزالته بالغسل، و إذا أمكن فرك الطين أو الصبر عليه حتى يجف و يكون ترابا ثم يتيمم به و جب عليه ذلك كما تقدم.

### المسألة ٨٥٨

ظهر مما تقدم أن ما يتيمم يكون على ثلاث مراتب.

(الأولى): ما يسمى أرضا بأقسامه التى تقدم ذكرها، و منه الغبار

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٢٥٩

إذا نفص و تجمع فكان ترابا، و منه الطين إذا جفف فأصبح مدرا أو ترابا.

(الثانية): الغبار إذا لم يمكن جمعه، و انما يصح التيمم به إذا فقدت المرتبة الأولى، و يختص الجواز بغبار الأرض و لا يجوز بغبار الدقيق و شبهه.

(الثالثة): الطين إذا لم يمكن تجفيفه، و انما يجوز التيمم به إذا فقدت المرتبة الأولى و الثانية معا، و المناط في الطين هو صدق اسم الطين عليه عرفا كما تقدمت الإشارة اليه.  
و إذا فقد المكلف المراتب الثلاث كلها و كان غير واجد للماء كان فاقدا للطهورين و سيأتي بيان حكمه.

### المسألة ٨٥٩

إذا وجد المكلف ثلجا أو جمدا و أمكنت له إذا بتة و الوضوء به أو الغسل و جب عليه ذلك و لم يجز له التيمم، و كذلك إذا استطاع مسح الأعضاء به حتى يحصل الجريان المعتبر في الوضوء أو الغسل.  
و إذا لم تمكن إذا بتة أو لم يمكن استعماله و لا مسح الأعضاء به على النحو المتقدم و لم يجد ماء غيره و جب عليه التيمم إذا وجد ما يتيمم به من المراتب المتقدمة و لا يجوز له التيمم بالثلج و الجمد، و إذا فقد ما يتيمم به كان من فاقدا للطهورين.

### المسألة ٨٦٠

فاقد الطهورين لا- يجب عليه أداء الصلاة في الوقت، و يجب عليه قضاؤها إذا وجد الطهور بعد الوقت، و ان كان الأحوط له أداء الصلاة بدون طهور أيضا، و انما يكون المكلف فاقدا للطهورين و يترتب عليه حكمه المذكور إذا فقدهما الى آخر الوقت، فإذا وجد أحدهما في آخر الوقت و جب عليه الأداء، و كذلك إذا وجد أحدهما في أثناء الوقت و علم بأنه يفقدهما بعد ذلك الى آخر الوقت.  
كلمة التقوى، ج ١، ص: ٢٦٠

### المسألة ٨٦١

يجب على المكلف تحصيل ما يتيمم به و لو بالشراء و نحوه ما لم يوجب ذلك له الحرج الذي لا- يتحمل عادة، فإذا أوجب ذلك سقط وجوبه.

### المسألة ٨٦٢

إذا تيمم بشيء ثم استبان له أنه مما لا يصح التيمم به، و جبت عليه الإعادة، و إذا صلى بتيممه أعاد الصلاة و قضاها إذا استبان له ذلك بعد الوقت، و كذلك إذا تيمم بالغبار أو بالطين مع وجود المرتبة الأولى.

### الفصل الرابع و الأربعون في شرائط ما يتيمم به

### المسألة ٨٦٣

لا- يصح التيمم بالنجس، سواء كانت نجاسته مسرية أم لا، و سواء كان المكلف عالما بالنجاسة أم جاهلا بها أم ناسيا، فإذا تيمم به كذلك فلا بد من الإعادة.

و إذا لم يجد شيئا طاهرا يتيمم به من المرتبة الأولى انتقل الى الغبار، فان لم يجد غبارا طاهرا انتقل الى الطين، فان لم يجد فهو فاقد الطهورين.

### المسألة ٨٦٤

يشترط في ما يتيمم به- ترابا كان أم غيره- أن يكون مباحا، و يشترط في مكان الشيء الذي يتيمم به أن يكون مباحا أيضا، إذا كان الضرب عليه يعد تصرفا في مكانه عرفا، و أن يكون الفضاء الذي يتيمم فيه و يحرك فيه أعضاء التيمم مباحا كذلك، فيبطل التيمم إذا كان أحد المذكورات مغصوبا إذا كان المكلف عالما و عامدا و لا يبطل إذا كان جاهلا بالغصبي أو ناسيا لها.

و إذا كان جاهلا بالحكم، فان كان جهله عن تقصير بطل تيممه

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٢٦١

و وجبت عليه الإعادة، و ان كان عن قصور يعذر فيه صح تيممه كما تقدم في الوضوء.

### المسألة ٨٦٥

يشترط في ما يتيمم به أن يكون غير ممزوج بما لا يصح التيمم به الا إذا كان الشيء الذي مزج معه مستهلكا، و قد تقدم ذلك.

### المسألة ٨٦٦

من كانت وظيفته التيمم إذا وجد ترايين أو حجرين مثلا- و علم بنجاسة أحدهما مع جفافهما و جفاف أعضاء التيمم من الرطوبة المسرية جاز له أن يتيمم بكل واحد منهما، و عليه أن يزيل ما علق بأعضائه من التيمم بالأول، قبل التيمم بالثاني، و الأحوط أن يزيل ما علق بأعضائه من التيمم بالثاني قبل الشروع في الصلاة، و إذا لم يجد غيرهما وجب عليه التيمم بهما كما تقدم.

### المسألة ٨٦٧

إذا وجد شيئين و علم إجمالا بأن أحدهما تراب و الآخر رماد مثلا، و لم يعلم بهما على التعيين، جاز له أن يتيمم بهما معا، فإذا لم يجد غيرهما وجب عليه ذلك.

### المسألة ٨٦٨

إذا وجد شيئين مما يتيمم به و علم أن أحدهما مغصوب وجب عليه أن يجتنبهما معا، فان لم يجد غيرهما يتيمم بالغبار، فان لم يجد فبالطين كما تقدم.

**المسألة ٨٦٩**

إذا شك في تراب أو غيره مما يتيمم به أنه نجس أم لا، بنى على طهارته و تيمم به إلا إذا علم بنجاسته سابقا فيبنى على بقائها، و لا يتيمم به.

**المسألة ٨٧٠**

يجوز للمكلف المسجون في مكان مغضوب أن يتوضأ في ذلك المكان

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٢٦٢

إذا كان الماء مباحا، و خصوصا إذا كانت غسالة و ضوئه لا- تقع على أرض الحبس، بل يجوز له الوضوء إذا كان الماء مغصوبا للحابس، و لم يكن للمحبوس ماء سواه بحيث كان مضطرا الى ذلك الماء كاضطراره الى ذلك المكان، فيجوز له الوضوء منه و ان ضمن قيمته للمالك، أما في غير ذلك فلا يجوز له الوضوء و ان كان الماء مما لا قيمة له. و يجوز له التيمم إذا كان التراب مباحا، و لا يجوز له الضرب على أرض المحبس، فان لم يجد التراب المباح كان من فاقد الطهورين.

**المسألة ٨٧١**

إذا وجد شيئا و شك في أنه تراب أو غيره مما لا- يصح التيمم به، لم يجز له التيمم به، فإذا هو لم يجد غيره جمع بين التيمم به و الصلاة في الوقت، ثم قضاء الصلاة بعد الوقت، و إذا علم انه كان ترابا في السابق، و شك في استحالته بنى على أنه لا يزال ترابا و تيمم به.

**المسألة ٨٧٢**

لا يعتبر في التيمم- على الأقوى- أن يعلق باليد شيء من المتيمم به، و قد تقدم أنه يصح التيمم بالحجر الصلد و الصخور الملساء، كالمرمر و حجر الرحي و نحوها مما لا يعلق باليد، و سيأتي استحباب نفض الكفين بعد ضربهما على ما يتيمم به، و ان كان الأولى اعتبار ذلك.

**الفصل الخامس و الأربعون في كيفية التيمم****المسألة ٨٧٣**

يجب في التيمم أن يضرب المكلف على الشيء الذي يتيمم به بباطن كفيه جميعا، و أن يكون الضرب بهما دفعة واحدة على الأحوط، ثم يمسح بهما جبهته و جبينه كلها من قصاص الشعر الى طرف الأنف الأعلى، و هو المتصل بالجبهة، و الى الحاجبين، و لا يجب



مسح الحاجبين على الأقوى، نعم يمسح شيئاً منهما و من جميع حدود الجبهة و الجبينين من باب المقدمة.

ثم يمسح جميع ظهر الكف اليمنى بباطن اليسرى، ثم يمسح

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٢٦٣

جميع ظهر الكف اليسرى بباطن اليمنى من الزند إلى أطراف الأصابع، و يمسح شيئاً من حدود الممسوح من باب المقدمة، و لا يجب مسح ما بين الأصابع.

### المسألة ٨٧٤

لا يكفى مجرد وضع اليدين على ما يتيمم به من دون ضرب، و ان اعتمد على يديه بعد وضعهما، و لا يكفى الضرب بإحدى اليدين و ان وضع الأخرى، و لا يكفى أن يضرب باليدين على التعاقب- على الأحوط- و لا يكفى الضرب بظاهر الكفين، و هذا كله فى حال الاختيار.

و يكفى وضع اليدين إذا لم يستطع الضرب بهما أو كان فيه حرج و مشقة عليه، و إذا أمكنه أن يضرب بإحدى اليدين و يضع الأخرى و جب عليه ذلك، و إذا تعذر عليه وضع باطن اليدين ضرب بظاهرهما و إذا أمكنه الضرب بباطن إحدى اليدين أو وضعه و بظاهر الأخرى و جب ذلك، و إذا تعذر عليه أن يضرب بيديه دفعة واحدة ضرب بهما على التعاقب، و سيأتى حكم نجاسة باطن الكفين.

### المسألة ٨٧٥

يجب استيعاب جميع أجزاء الجبهة و الجبينين بالمسح، و ان يكون المسح بمجموع الكفين فى الجملة و ان لم يستوعبهما.

### المسألة ٨٧٦

الجبين هو الموضع الذى يكون فوق الحاجب الى قصاص الشعر، و الى أول الصدغ من جانبى الوجه، و الجبهة هى الموضع المستوى بين الجبينين.

### المسألة ٨٧٧

تجب النية فى التيمم على الوجه الذى تقدم بيانه فى نية الوضوء و الغسل، و الأحوط أن يقارن بها الضرب باليدين، و لا يجب فيها أن يقصد البدلية عن الوضوء أو الغسل، و يكفى أن يقصد امثال الأمر المتوجه اليه بالتيمم، نعم إذا تعدد الأمر المتوجه اليه بالتيمم، فلا بد من التعيين، و لا يجب عليه أن يقصد بتيممه رفع الحدث، و ان كان الأقوى انه رافع للحدث ما دام الاضطراب موجوداً، و لكن لا تجب نية ذلك.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٢٦٤

### المسألة ٨٧٨

إذا كانت الغاية التي تيمم من أجلها واحدة لم يجب عليه تعيينها في النية و إذا كانت متعددة جاز له أن يقصد جميع تلك الغايات تفصيلا، و جاز له أن يقصد جميع ما في الذمة إجمالا، و يصح له أن يقصد غاية معينة منها و يجزى تيممه عن الجميع، إلا إذا كان مسوغ التيمم مختصا بتلك الغاية المعينة، فلا يجزى تيممه عن غيرها، كما إذا تضيق وقت الصلاة الحاضرة فتيمم لإدراكها فلا يجزیه تيممه لغير تلك الصلاة، و لا لغير الصلاة من الغايات، و قد تقدم ذلك في المسألة الثمانمائة و الخامسة و الأربعين و قد يأتي أيضا.

### المسألة ٨٧٩

إذا تيمم بقصد غاية خاصة، ثم استبان له عدم الأمر بتلك الغاية كان تيممه باطلا، و إذا قصد غاية و استبان له أن الأمر المتوجه اليه بالتيمم لغيرها، فإن كان قصد امتثال الأمر المتوجه اليه بالتيمم و لكنه توهم أن الأمر متعلق بالغاية التي قصدتها كان تيممه صحيحا و هو من الاشتباه في التطبيق، و ان قصد تلك الغاية على وجه التقييد كان تيممه باطلا.

### المسألة ٨٨٠

إذا تيمم بقصد البدلية عن الوضوء ثم تذكر أنه مأمور بالغسل لا بالوضوء فالحكم فيها كما ذكرنا في المسألة المتقدمة، فإن قصد امتثال الأمر المتوجه اليه بالتيمم و لكنه تخيل أن ذلك الأمر متعلق بما هو بدل عن الوضوء فقصدته اشتباها بالتيمم صحيح، و ان كان على نحو التقييد فالتيمم باطل. و كذلك الحكم إذا قصد البدلية عن غسل الجنابة ثم تذكر أن الواجب عليه هو غسل مس الميت مثلا.

### المسألة ٨٨١

إذا شك في أنه محدث بالحديث الأصغر أو الأكبر، كفاه أن يتيمم تيمما واحدا بقصد الأمر المتوجه إليه.  
كلمة التقوى، ج ١، ص: ٢٦٥

### المسألة ٨٨٢

يجب في التيمم أن يباشر المكلف الضرب و المسح بنفسه، فلا يصح أن ييممه غيره مع الاختيار، و يصح مع الاضطرار لذلك.

### المسألة ٨٨٣

تجب الموالاة ما بين أفعال التيمم، و ما بين أجزاء كل واحد من الأعضاء في المسح، فلا يفصل ما بينها فصلا يخل بهيئة التيمم و يمحو صورته، و إذا أخل بالموالاة كذلك بطل تيممه، سواء كان ذلك عمدا أم سهوا أم نسيانا، و سواء كان تيممه بدلا عن الوضوء أم عن الغسل.

**المسألة ٨٨٤**

يجب الترتيب في التيمم على الوجه المتقدم ذكره، فيضرب باليدين أولاً، ثم يمسح جبهته و جبينه، ثم يمسح ظهر كفه اليمنى، ثم ظهر كفه اليسرى، وإذا خالف الترتيب فإن فاتت الموالاة بطل تيممه، و ان تذكر قبل أن تفوت الموالاة أعاد على ما يحصل معه الترتيب نظير ما تقدم في الوضوء من غير فرق بين أن يكون ذلك عن عمد أو جهل أو نسيان.

**المسألة ٨٨٥**

يجب أن يتدئ- على الأحوط- بأعلى الجبهة و الجبين، ثم يمسح منه الى الأسفل، و كذلك فى كل واحدة من اليدين.

**المسألة ٨٨٦**

يعتبر فى التيمم- مع الاختيار- أن لا- يوجد حائل يمنع وصول الأثر إلى اليدين فى ضربهما على ما يتيمم به، و لا- بين الماسح و الممسوح، و منه الخاتم فى الكف فيجب نزع التيمم، و منه الشعر المتدلى من الرأس على الجبهة أو الجبين، فيجب رفعه حين المسح عليهما، سواء كان متعارفاً أم زائداً على المتعارف.

**المسألة ٨٨٧**

إذا كان على موضع المسح شعر و لم يكن خارجاً عن المتعارف كفاه أن يمسح عليه كبعض الشعر الذى ينبت على ظاهر الكفين أو على الأصابع  
كلمة التقوى، ج ١، ص: ٢٦٦  
أو قد ينبت على الجبهة أو على الجبين، و إذا كان خارجاً عن المتعارف ففيه اشكال، و الأحوط لزوم ازالته.

**المسألة ٨٨٨**

إذا كانت على العضو الماسح أو على العضو الممسوح جيرة فلا- يترك الاحتياط معها، فإذا كانت الجيرة فى باطن الكف جمع بين التيمم معها و التيمم مرة ثانية بالضرب بظاهر الكف و إذا كانت الجيرة فى العضو الممسوح جمع بين أداء الصلاة مع التيمم بها، و القضاء.

**المسألة ٨٨٩**

الأحوط اعتبار طهارة الماسح و الممسوح مع الاختيار، فإذا كان باطن اليدين نجسا و جب تطهيره مع الإمكان، و ان لم يمكن ذلك، و لم تكن نجاسته مسرية الى ما يتيمم به، سقط اعتبار طهارته، فيضرب باطن يديه و يمسح بهما، و كذلك إذا كانت نجاسة مسرية و

أمكن تجفيفها، فيجف النجاسة أولاً ثم يضرب بباطن اليدين و يمسح بهما. وإذا كانت نجاسة باطن الكفين مسرية و لم يمكن تجفيفها ضرب بظاهر الكفين و تيمم. وإذا كانت في باطن الكفين نجاسة لها جرم حائل و لم تمكن إزالتها فالأحوط أن يتيمم مع الضرب بباطن الكفين ثم يعيد التيمم مع الضرب بظاهرهما.

### المسألة ٨٩٠

إذا بقى شىء من جبهته و جبينه أو ظاهر كفيه لم يمسح عليه و لو كان قليلاً- بطل تيممه، سواء كان عامداً فى ذلك أم ساهياً أم جاهلاً، و إذا لم تفت الموالاة و جب عليه أن يأتى بالجزء المتروك و ببقية العضو مما هو أسفل منه ليحصل الترتيب فى العضو و بذلك يصح تيممه، و إذا كان الجزء المتروك من الأعضاء المتقدمة أتى بعده بالأعضاء المتأخرة عنه ليحصل الترتيب بين الأعضاء. كلمة التقوى، ج ١، ص: ٢٦٧

### المسألة ٨٩١

إذا لم يتمكن المكلف من مباشرة التيمم بنفسه لشلل أو غير ذلك يمه غيره، فيضرب النائب بىدى المريض و يمسح بهما جبهته و جبينه و ظاهر كفيه، و إذا لم يمكن الضرب بهما وضعهما على ما يتيمم به كما تقدم، و ان لم يمكن ذلك ضرب النائب بىده هو و مسح بهما وجه المريض و يديه، و كذلك يصنع فى تيمم الميت إذا لم يمكن تغسيله.

### المسألة ٨٩٢

المدار فى صدق المسح على وصول الأثر سواء كان العضو الماسح متحركاً أم ثابتاً و كذلك الممسوح فلا يتعين إمرار الماسح على الممسوح، و قد تقدم نظير ذلك فى مسح الوضوء.

### المسألة ٨٩٣

لا يجب الاستمرار فى مسح العضو فى التيمم حتى يكمله، فإذا رفع يديه فى أثناء مسح الوجه ثم وضعهما من غير فصل مخل و أتم المسح فالظاهر الصحة و كذلك فى مسح ظهر الكف اليمنى و اليسرى.

### المسألة ٨٩٤

يكفى فى التيمم- على الأقوى- أن يضرب على الأرض ضربة واحدة للوجه و اليدين، سواء كان التيمم بدلاً عن الوضوء أم عن الغسل، و الأحوط استحباباً أن يضرب بيديه مرة و يمسح بها جبهته و يديه، ثم يضرب بهما مرة أخرى و يمسح بها يديه فى كل من التيمم بدل الوضوء أو الغسل، و لا سيما فى الثانى، و لكنه ليس بلازم.



أخرى من غايات التيمم غير الصلاة.

### المسألة ٩٠٠

يجوز التيمم للصلاة في سعة الوقت إذا علم باستمرار العذر الذي من أجله ساغ له التيمم الى آخر الوقت أو يئس من زواله، ولا يجوز له ذلك إذا علم بأن العذر يزول في أثناء الوقت أو في آخره، وكذلك إذا احتمل زواله على الأحوط، وخصوصا مع رجاء زواله.

### المسألة ٩٠١

إذا كان المكلف متيمما لوجود بعض المسوغات و دخل عليه وقت الصلاة فإن علم بأن العذر يستمر به الى آخر الوقت أو يئس من زوال العذر فيه جاز له أن يأتي بالصلاة في أول وقتها، وإذا علم بأن العذر يزول في الوقت لم يجز له ذلك حتى يتضيق الوقت، وان كان تيممه صحيحا كما ذكرنا، وكذلك إذا احتمل زوال العذر في آخر الوقت على الأحوط كما تقدم في غير المتيمم سواء بسواء.

### المسألة ٩٠٢

الظاهر أن المراد من آخر الوقت الذي يجب تأخير التيمم أو الصلاة إليه هو أن يبقى من الوقت مقدار ما يؤدي به المكلف واجبات الصلاة و مستحباتها المتعارفة بما فيها من أذان و اقامة لا مطلق المستحبات.

### المسألة ٩٠٣

إذا اعتقد ضيق الوقت فتيمم و صلى، ثم استبان له سعة الوقت، فالظاهر بطلان الصلاة إلا إذا استمر العذر الى آخر الوقت فتكون الصلاة صحيحة.

و إذا اعتقد بأن العذر يستمر به الى آخر الوقت أو يئس من زواله في الوقت فتيمم أو كان متيمما فصلى مع سعة الوقت، ثم زال عذره في الوقت وجبت عليه إعادة الصلاة.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٢٧٠

### المسألة ٩٠٤

يشكل جواز التيمم لصلاة القضاء، فالأحوط- ان لم يكن أقوى- تأخير القضاء الى زمان ارتفاع العذر، و إذا علم بأن العذر يستمر معه الى آخر العمر أو خاف مفاجأة الموت جاز له ذلك.

و إذا اعتقد ذلك فتيمم و أتى بصلاة القضاء ثم زال العذر كانت عليه اعادتها على الأحوط بل الأقوى.

### المسألة ٩٠٥

حكم النوافل المؤقتة هو حكم الفريضة المؤقتة فلا- يتيم لها في أول وقتها إلا إذا علم باستمرار العذر الى آخر الوقت أو يئس من زوال العذر.

و اما النوافل غير المؤقتة فيجوز التيمم لها مع وجود العذر.

### المسألة ٩٠٦

إذا تيمم المكلف لوجود بعض الأعذار التي تسوغ له التيمم و صلى، لم يجب عليه الإتيان بتلك الصلاة بعد ارتفاع العذر خارج الوقت، و إذا ارتفع عذره في أثناء الوقت وجبت عليه الإعادة كما تقدم.

وقد استثنى بعض الفقهاء من الحكم المذكور عدة موارد فحكم باستحباب الإعادة فيها:

أحدها: من منعه زحام الجمعة عن الخروج للوضوء و خاف فوت الصلاة جاز له التيمم لها، و لعل الأقوى وجوب الإعادة، و اما سائر الموارد التي ذكرها فالظاهر عدم الإعادة فيها.

### المسألة ٩٠٧

إذا كان المكلف ممن وظيفته التيمم، و تيمم لبعض الغايات التي يصح لها التيمم كان متطهرا ما دام عذره الذي جاز له التيمم من أجله- باقيا، و ما لم ينتقض تيممه بحدث، فيجوز له أن يأتي بكل عمل تشترط فيه الطهارة سواء كانت الغاية التي تيمم لها واجبة أم مندوبة، فإذا كان جنبا و تيمم لصلاة الليل مثلا صح له أن يصلي بتيممه صلاة

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٢٧١

الصبح، و صح منه صوم ذلك اليوم، و صح له دخول المسجد و الطواف و غير ذلك من الغايات، و كذلك الحائض و النفساء و ماس الميت.

و يستثنى من ذلك ما إذا كان العذر الذي سوغ له التيمم مختصا بتلك الغاية، و مثال ذلك التيمم للصلاة إذا ضاق وقتها عن الغسل أو الوضوء، فان تيممه لا يجوز له الدخول في غير تلك الصلاة من الصلوات أو الغايات، و قد تقدم ذكر ذلك في المسألة الثمانمائة و الثامنة و السبعين.

و منه التيمم لصلاة الجنائز لمن خاف فوت الصلاة عليها إذا هو توضأ لها أو اغتسل، فان هذا التيمم لا يبيح له غيرها من الأعمال المشروطة بالطهارة.

### المسألة ٩٠٨

يجب التيمم لكل ما يجب له الوضوء و الغسل من الغايات التي تقدم ذكرها في مبحث غايات الوضوء و الغسل، و يستحب لكل ما يستحب له أحدهما، حتى وضوء الحائض، و وضوء الجنب، و الوضوء التجديدي، و الكون على الطهارة، و كل ذلك مع وجود أحد المسوغات للتيمم و توفر شرائط صحته الآنف ذكرها.

و يشكل التيمم بدلا عن الوضوء للتهيؤ للصلاة قبل دخول وقتها، و قد تقدمت الإشارة إليه في المسألة الثمانمائة و الثامنة و التسعين.

**المسألة ٩٠٩**

إذا تيمم المكلف بدلا عن الغسل كفاه تيممه عن الوضوء أو التيمم بدله، كما هو الحال في الغسل نفسه، من غير فرق بين غسل الجنابة وغيره من الأغسال الواجبة والمندوبة على الأقوى، و ان كان الأحوط الجمع بينه وبين الوضوء أو التيمم بدله في غير غسل الجنابة. وهذا في غير الأغسال التي يؤتى بها برجاء المطلوبة، و أما هذه فلا بد معها من الوضوء أو التيمم بدله. كلمة التقوى، ج ١، ص: ٢٧٢

**المسألة ٩١٠**

نواقض التيمم هي الأحداث التي ينتقض بها الوضوء والغسل، و ينتقض التيمم أيضا بوجود الماء لفاقد الماء، و بزوال العذر المسوغ للتيمم لصاحب العذر.

**المسألة ٩١١**

إذا تيمم المكلف ثم وجد الماء أو زال العذر الذي سوغ له التيمم قبل أن يصلى، انتقض تيممه كما ذكرنا، فإذا فقد الماء أو تجدد له العذر قبل أن يصلى وجب عليه أن يتيمم لصلاته، إلا إذا كان الزمان الذي وجد فيه الماء أو زال فيه العذر قصيرا لا يسع الوضوء أو الغسل، أو كان وقت الصلاة ضيقا لا يسعهما، فالأقوى عدم انتقاض تيممه الأول في هاتين صورتين، إلا إذا كان فقد الماء بتقصير منه فيجدد التيمم على الأحوط في الصورة الأولى منهما.

**المسألة ٩١٢**

إذا وجد الماء و هو في أثناء الصلاة لم يبطل تيممه و لا صلاته، و ان كان قبل الركوع من الركعة الأولى على الأقوى، و لكن الأفضل استئناف الصلاة مع الوضوء أو الغسل إذا وجد الماء قبل الركوع، و كذلك الحكم في النافلة.

**المسألة ٩١٣**

لا يلحق بالصلاة غيرها من الأعمال المشروطة بالطهارة، فإذا وجد الماء في أثناء العمل بطل التيمم و وجبت الإعادة و ان كان في الجزء الأخير منه.

**المسألة ٩١٤**

إذا لم يجد الماء لغسل الميت فتممه بدلا عن الغسل و كفته و صلى عليه ثم وجد الماء وجب عليه تغسيله و إعادة تكفينه و حنوطه و الصلاة عليه، و كذلك الحكم إذا وجد الماء بعد الدفن فينبش القبر و يغسل الميت و يعاد تجهيزه إذا لم يستوجب ذلك هتكاً لحرمة



الميت.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٢٧٣

**المسألة ٩١٥**

إذا تيمم المكلف - لوجود بعض الأعذار التي تسوغ له التيمم مع وجود الماء - ثم زال عذره في أثناء صلاته، فلا يترك الاحتياط بأن يتم الصلاة ثم يعيدها مع الوضوء أو الغسل، سواء زال عذره بعد الركوع من الركعة الأولى أم قبله. وهذا في ما إذا كان الوقت واسعاً، وإذا كان ضيقاً أتم الصلاة ولم يعدها، وكذلك إذا زال العذر في أثناء الصلاة، ثم تجدد عذره مرة أخرى، وكانت مدة زوال العذر الأول قصيرة لا تسع الوضوء أو الغسل، فالظاهر أن تيممه لا ينتقض في صورتين، وقد تقدم نظيره قريباً.

**المسألة ٩١٦**

إذا وجد الماء في أثناء الصلاة لم يبطل تيممه كما ذكرناه آنفاً، فإذا فقد الماء وهو في أثناء الصلاة أو بعد الانتهاء منها بلا فصل، وكانت مدة وجوده قصيرة لا تسع الوضوء أو الغسل، جاز له أن يصلى بتيممه صلوات أخرى ما لم ينتقض بحدث، وكذلك إذا كانت الفريضة التي وجد الماء في أثناءها مضيقاً الوقت وان كانت مدة وجود الماء تسع الطهارة، فلا ينتقض تيممه إذا كان الوضوء أو الغسل يتوقف على ابطال تلك الصلاة، وفي غير هاتين صورتين لا يترك الاحتياط بتجديد التيمم للصلوات الأخرى وان لم يحدث. وإذا كانت الصلاة التي وجد الماء في أثناءها نافلة، فالظاهر عدم الاكتفاء بالتيمم الأول، ولزوم تجديده للصلاة الأخرى بعدها.

**المسألة ٩١٧**

إذا كان المكلف متيمماً بدلاً عن الغسل ثم وجد من الماء ما يكفي الوضوء فحسب، لم ينتقض تيممه بذلك، وإذا تيمم ماس الميت أو الحائض مثلاً - تيممين للاحتياط، بطل بوجدان ذلك الماء ما هو بدل عن الوضوء، ولم يبطل ما هو بدل عن الغسل، فإذا أراد الاحتياط توضاً بالماء الموجود، وان كان الأقوى عدم وجوبه.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٢٧٤

وإذا وجد من الماء ما يكفي للغسل أو للوضوء اغتسل به وأغناه.

غسله عن الوضوء بل وأغناه تيمم الوضوء الذي أتى به سابقاً عن تجديده للاحتياط.

**المسألة ٩١٨**

إذا تيمم المجنب بدلاً عن الغسل، ثم أحدث بعده بالحدث الأصغر لم ينتقض بذلك تيممه عن الجنابة ما دام عذره باقياً، فلا تجب عليه إعادة التيمم بدلاً عن الغسل، بل يجب عليه الوضوء من الحدث الأصغر إذا وجد من الماء ما يكفي للوضوء، فان لم يجد ذلك وجب عليه التيمم بدلاً عن الوضوء، الى أن يرتفع عذره فيجب عليه الغسل، ويكفيه عن الوضوء، وكذلك الحكم في الحائض و

غيرها ممن عليه أحد الأحداث الكبرى.

وقد تكرر منا أن الأغسال كلها تغنى عن الوضوء، و ان كان الأحوط الجمع بينها و بين الوضوء فى غير غسل الجنابة، فان لم يجد ماء كان التيمم بمنزلة الغسل، فيغنى عن تيمم الوضوء و الأحوط الجمع، و هذا فى غير الأغسال التى يؤتى بها برجاء المطلوبية.

### المسألة ٩١٩

إذا اجتمعت أسباب عديدة للغسل، و لم يجد المكلف الماء أو كان معذورا عن استعماله، كفاه تيمم واحد عن الجميع، و لا يترك الاحتياط فى أن يضم اليه تيمما آخر بدلا عن الوضوء إذا لم يكن معها غسل الجنابة.

### المسألة ٩٢٠

إذا تيمم بدلا عن أغسال عديدة، ثم تذكر أن بعض الأغسال التى نواها لم يكن موجودا، صح تيممه إذا كان بعض الأغسال موجودا و ان كان واحدا.

### المسألة ٩٢١

إذا نوى التيمم بدلا عن غسل معين، ثم تذكر أن الغسل الذى تعلق

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٢٧٥

به الأمر غيره صح تيممه إذا قصد امتثال الأمر المتوجه بالتيمم و كان قصد ذلك الغسل من باب الاشتباه فى التطبيق، و بطل تيممه إذا قصده على وجه التقييد، و تراجع المسألة الثمانمائة و الثمانون.

### المسألة ٩٢٢

إذا اتفق وجود جنب و ميت و محدث بالحدث الأصغر فى موضع، و وجد من الماء ما يكفى لواحد منهم فقط، فان كان الماء مملوكا لأحدهم اختص به و لم يجز له أن يتبرع به للآخرين، و كذلك إذا كان الماء مملوكا لغيرهم، و أذن المالك باستعماله لواحد منهم على الخصوص فلا يباح لغيره.

و ان كان الماء مباحا، و جب على الثلاثة الاستباق لحيازة الماء، فإذا سبق إليه أحدهم اختص به، و إذا سبقوا اليه جميعا أو لم يمكنهم السبق اليه جميعا اختص به الجنب على الأحوط.

و كذلك إذا كان الماء مملوكا لغيرهم و أذن المالك لهم جميعا باستعماله.

### المسألة ٩٢٣

إذا كان الماء فى المسألة المتقدمة ملكا للمحدث بالحدث الأصغر أو كان هو السابق اليه اختص به كما تقدم، فإذا توضأ بالماء و

أمكن أن تجمع غسلته في إناء طاهر، صح أن يغتسل بها الجنب بعده، كما يجوز أن يغسل بها الميت إذا كانت كافيةً بذلك كما تقدم بيانه في فصل الماء المستعمل، وإذا كان السابق هو الجنب فقد تقدم الإشكال في غسلته، فإذا انحصر الماء بها جمع بين الطهارة منها و التيمم، و اما غسله الميت فهي نجسة فلا يجوز استعمالها.

#### المسألة ٩٢٤

إذا نذر المكلف صلاة نافلة في وقت معين و لم يجد الماء للطهارة لها، أو كان معذورا عن استعماله، وجب عليه التيمم لها بدلا عن الوضوء أو عن الغسل.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٢٧٦

و إذا نذر صلاة نافلة و لم يعين لها زمانا، وجب عليه الصبر الى ان يرتفع عذره فيتوضأ لها أو يغتسل و يصليها، و إذا يئس من زوال العذر تيمم و صلاها.

#### المسألة ٩٢٥

لا يصح للوصى أو الولي أن يستأجر للصلاة عن الميت من وظيفته التيمم مع وجود من يقدر على الطهارة المائية، و إذا استأجر لها شخصا قادرا على ذلك ثم عجز الأجير عن استعمال الماء لم يكف أن يأتي بالصلاة مع التيمم مع سعة الوقت بل حتى مع ضيقه.

#### المسألة ٩٢٦

إذا لم يجد المجنب ماء فتييمم بدلا عن الغسل، ثم وجد الماء في مسجد و توقف الاغتسال به على دخول المسجد و المكث فيه مدة الغسل، جاز له أن يدخل المسجد بتيممه ذلك، و أن يمكث فيه للغسل، و لم ينتقض تيممه بالإضافة الى ذلك، و ان لم يجز له أن يأتي بغيره من الغايات، فلا يجوز له أن يمس خط المصحف مثلا و لا قراءة العزائم، و لا غيرهما مما يحرم على الجنب أو تشترط فيه الطهارة، و كذلك الحائض و النفساء، و قد تقدم نظير ذلك في فصل (مسوغات التيمم) و في (أحكام الجنب).

#### المسألة ٩٢٧

إذا شك في وجود شيء يمنع وصول الأثر في باطن الكفين أو ظاهرهما، أو في الجبهة أو الجبين، وجب عليه أن يفحص عن الحاجب حتى يحصل له العلم أو الظن بعدمه كما تقدم في الوضوء و الغسل.

#### المسألة ٩٢٨

إذا نقش اسم الله على بعض أعضاء الإنسان أو غيره من أسمائه الخاصة أو آية من القرآن، فالأحوط محو ذلك النقش عن بدنه، فان لم يمكن محوه حرم عليه مسه و هو محدث، و إمرار اليد عليه في

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٢٧٧

الوضوء و الغسل، فيتوضأ أو يغتسل ارتماسا أو بإجراء الماء على العضو من غير مس.  
و إذا لم يمكن ذلك كله تيمم لإحدى الغايات و جاز له مس ذلك الموضع بتيممه و يتوضأ بعد ذلك أو يغتسل، و إذا كان النقش  
في أحد أعضاء التيمم، سقطت عنه حرمة المس و جاز له الوضوء و الغسل، و جاز له التيمم إذا كانت وظيفته التيمم.  
و الحمد لله رب العالمين

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٢٧٩

## كتاب الصلاة

### إشارة

كلمة التقوى طبقا لفتاوى المرجع الدينى الشيخ محمد أمين زين الدين دام ظلّه فَأَنْزَلَ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِ عَلَى رَسُولِهِ وَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ وَ  
الزَّوْجَاتِ كَلِمَةَ التَّقْوَى، وَ كَانُوا أَحَقَّ بِهَا وَ أَهْلَهَا، وَ كَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا.

العبادات

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٢٨١

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين الرحمن الرحيم و أفضل صلواته و تسليماته على سيد أنبيائه محمد و آله المطهرين  
المنتجبين.

رَبَّنَا أَتَمِّمْ لَنَا نُورَنَا وَ اغْفِرْ لَنَا إِنَّكَ عَلَيَّ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٢٨٣

بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الصلاة و هى العبادة الكبرى التى أوجب الله المحافظة عليها فى صريح كتابه و جعلها على المؤمنین  
كِتَابًا مَوْقُوتًا، وَ نَعْتَهَا بِأَنَّهَا تَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَ الْمُنْكَرِ، وَ لَذِكْرِ اللَّهِ أَكْبَرُ.

و هى عمود الدين، و أول ما ينظر فيه من عمل ابن آدم، فان صحت نظر فى عمله، و ان لم تصح لم ينظر فى بقیة عمله، كما يقول  
الرسول الكريم (ص)، و التى يقول (ص) فيها: ليس منى من استخف بصلاته، ليس منى من شرب مسكرا، لا يرد على الحوض لا و  
الله، و يقول فيها أوصياؤه المعصومون من بعده (ع) لا تنال شفاعتنا من استخف بالصلاة.

و التى ورد عنهم (ع) فيها: صلاة فريضة خير من عشرين حجة، و حجة خير من بيت مملوء ذهبا يتصدق منه حتى يفنى.  
و كتاب الصلاة يشتمل على عدة فصول.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٢٨٥

## الفصل الأول فى أعداد الصلاة

### المسألة الأولى

الصلوات الواجبة على المكلف سبع:

(١): الصلاة اليومية، و صلاة الجمعة، و قد عدها جماعة من الصلاة اليومية كذلك، فهى بديلة عن صلاة الظهر فى يوم الجمعة إذا  
اجتمعت شرائطها.

(٢): صلاة الآيات. (٣): صلاة الطواف الواجب. (٤): صلاة الأموات. (٥): صلاة العيدين عند اجتماع شرائطها. (٦): الصلاة التي يلتزمها الإنسان على نفسه بنذر أو بعهد أو بيمين أو بإجارة عن غيره. (٧): الصلاة التي يجب قضاؤها على الولي مما قد فات الميت أيام حياته. والصلوات اليومية خمس، الظهر، والعصر، والمغرب، والعشاء، والصبح، ويصلى المكلف كل واحدة من الظهر والعصر والعشاء أربع ركعات، إذا صلاها في الحضر أو ما هو في حكم الحضر، فإذا كان مسافراً غير مقيم صلاها ركعتين، ويصلى المغرب ثلاث ركعات، والصبح ركعتين، سواء كان في سفر أم في حضر، فعدد الفرائض اليومية للحاضر سبع عشرة ركعة، وللمسافر إحدى عشرة ركعة.

### المسألة الثانية:

النوافل الراجعة أربع وثلاثون ركعة، ثمان ركعات منها للظهر، تصلى قبلها، وثمان ركعات للعصر، تصلى قبلها كذلك، وأربع ركعات للمغرب، تصلى بعدها، وركعتان من جلوس للعشاء، تصليان بعدها، وهما تعدان بركعة وتسمى بالوتيرة، ويجوز للمكلف أن يصليهما من قيام، بل هو أفضل، ولكن الجلوس فيهما أحوط، وركعتان للفجر، تصليان قبل الفريضة.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٢٨٦

و ثمان ركعات بعد منتصف الليل، وتسمى نافلة الليل، ثم ركعتا الشفع، وركعة الوتر، فيكون مجموع نافلة الليل إحدى عشرة ركعة. وتزداد في يوم الجمعة على نوافل الظهرين أربع ركعات، فيكون مجموع النافلة في نهار يوم الجمعة عشرين ركعة وسيأتي تفصيلها في المسألة السادسة ان شاء الله تعالى.

وتسقط نافلة كل من الظهر والعصر في السفر، ولا تسقط فيه نافلة العشاء على الأقوى، والأحوط أن يؤتى بها برجاء المطلوبية.

### المسألة الثالثة:

يجب في النوافل كلها: أن يصليها الإنسان ركعتين ركعتين، فيفرد كل ركعتين منها بتسليم، إلا الوتر من صلاة الليل، فهي ركعة واحدة، وإلا صلاة الأعرابي فهي عشر ركعات بثلاثة تسليمات، ويستحب القنوت في جميع النوافل كما يستحب في الفرائض، وموضعه قبل الركوع من الركعة الثانية، حتى في صلاة الشفع على الأقوى، وإن كان الأحوط استحباباً أن يؤتى بالقنوت فيها برجاء المطلوبية، وكذا يستحب القنوت في صلاة الوتر وإن كانت ركعة واحدة.

### المسألة الرابعة:

تستحب صلاة الغفيلة بين العشاءين، قبل ذهاب الشفق، وليست من الرواتب على الأقوى، وهي ركعتان، يقرأ في الركعة الأولى منهما بعد الفاتحة: قوله تعالى وَذَا النُّونِ إِذْ ذَهَبَ مُغَاضِبًا فَظَنَّ أَنْ لَنْ نَقْدِرَ عَلَيْهِ فَنَادَى فِي الظُّلُمَاتِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ إِنِّي كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ، فَاسْتَجَبْنَا لَهُ وَنَجَّيْنَاهُ مِنَ الْغَمِّ وَكَذَلِكَ نُنجِي الْمُؤْمِنِينَ ويتم الركعة، ويقرأ في الركعة الثانية بعد الحمد قوله تعالى وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبُرِّ وَالْبَحْرِ وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٌ فِي ظُلُمَاتِ الْأَرْضِ وَلَا رَطْبٌ وَلَا يَابِسٌ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ ثم يقنت ويقول في قنوته: اللهم إني أسألك بمفاتيح الغيب التي لا يعلمها إلا أنت أن تصلى على محمد وآل محمد وأن تفعل بي (و يذكر حاجته)،

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٢٨٧

اللهم أنت ولي نعمتي والقادر على طلبتي تعلم حاجتي فأسألك بحق محمد وآل محمد عليه وعليهم السلام لما قضيتها لي و يتم صلاته.

### المسألة الخامسة:

تستحب بين العشاءين كذلك صلاة الوصية، و يأتي بها قبل ذهاب الشفق، و هي ركعتان يقرأ في الأولى منهما بعد الفاتحة سورة الزلزال ثلاث عشرة مرة، و في الثانية بعد الحمد سورة التوحيد خمس عشرة مرة، و يتم الصلاة.

### المسألة السادسة:

تقدم أن مجموع النافلة النهارية في يوم الجمعة عشرون ركعة، و قد ذكرت لها في النصوص عدة كيفيات، فمنها ما روى عن الامام الرضا (ع) انه قال في ذلك: ست ركعات بكرة، و ست ركعات بعد ذلك، و ست ركعات بعد ذلك، و ركعتان بعد الزوال، فهذه عشرون ركعة.

و روى عنه (ع) في حديث آخر أنه قال: ست ركعات في صدر النهار، و ست ركعات قبل الزوال، و ركعتان إذا زالت، و ست ركعات بعد الجمعة، فذلك عشرون ركعة سوى الفريضة.

### المسألة السابعة:

يجوز للمكلف أن يصلي النافلة جالسا حتى في حال الاختيار، من غير فرق بين النوافل اليومية الراجعة و غيرها، و يأتي بها أيضا- كما تقدم- كل ركعتين بسلام، و الأفضل مع الاختيار أن يحتسب كل ركعتين جالسا بركعة واحدة قائما، فتكون نافلة الظهر ست عشرة ركعة جالسا و كذلك نافلة العصر، و تكون نافلة المغرب ثمان ركعات، و تكون نافلة الليل ست عشرة ركعة و الشفع أربع ركعات و يأتي بالوتر مرتين، كل مرة ركعة مفردة، و تكون نافلة الصبح أربع ركعات.

و يجوز له أن يصلي ركعة من النافلة قائما و ركعة جالسا، بل و يجوز له أن يصلي بعض الركعة الواحدة جالسا و بعضها قائما، فيقرأ مثلا

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٢٨٨

و هو جالس ثم يقوم فيأتي بالركوع قائما أو بالعكس، و إذا قرأ و هو جالس و أبقى من السورة بعض الآيات فقام و أتم السورة قائما ثم ركع عن قيام احتسب له فضل الصلاة قائما.

### الفصل الثاني في أوقات الفرائض و النوافل

### المسألة الثامنة:

لصلاتي الظهر و العصر وقت واحد تشارك فيه، و هو من زوال الشمس الى غروبها، و لا اختصاص لصلاة الظهر بأول الوقت، و لا لصلاة العصر بآخره على الأقوى، نعم يجب تقديم صلاة الظهر على العصر لوجوب الترتيب بين الفريضتين، فإذا قام المكلف للصلاة في أول الوقت، فلا- بد و أن تقع الظهر في أول الوقت، و إذا قدم العصر عليها عامدا وقعت العصر باطله لعدم حصول الترتيب بين الفريضتين، لا لاختصاص الوقت بالظهر.

و إذا أصر المكلف الصلاة عامدا أو معذورا الى أن بقي من الوقت مقدار أداء إحدى الفريضتين و جب عليه أن يصلي العصر في ما بقي من الوقت، ثم يقضى صلاة الظهر بعد الوقت، فإن الذي يظهر من الأدلة أن صلاة العصر في هذا المورد تكون أهم من صلاة الظهر، فتقديم العصر في آخر الوقت انما هو لأهميتها حسب ما يظهر من الأدلة، لا لاختصاص الوقت بها، و كذلك الأمر في صلاتي المغرب و العشاء، فأدلة اشتراك الفريضتين في جميع الوقت أقوى و أظهر.

### المسألة التاسعة:

لصلاتي المغرب و العشاء وقت واحد تشارك فيه، و هو من المغرب الشرعى الى نصف الليل للمختار، و لا اختصاص للمغرب بأول الوقت و لا للعشاء بآخره كما قلناه في صلاتي الظهر و العصر سواء بسواء.

و يمتد الوقت لغير المختار من المكلفين كالنائم و الناسى و الحائض و أمثالهم من المعذورين الى طلوع الفجر، و الأحوط لمن أخر الفريضتين

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٢٨٩

عن نصف الليل عامدا أن يصليهما قبل الفجر و لا ينوى بهما أداء و لا قضاء.

### المسألة العاشرة:

وقت صلاة الصبح من طلوع الفجر الصادق الى طلوع الشمس.

و وقت صلاة الجمعة من زوال الشمس يوم الجمعة و ينتهى على الأقوى بمضى زمان يسع خطبتها، و ركعتها كاملتين مع مستحباتها و تحصيل شرائطها، و هو معنى كون الجمعة مما ضيق فيه، كما ورد في بعض الأدلة، و أن وقتها ساعة تزول الشمس الى أن تمضى ساعة كما في بعضها الآخر.

### المسألة ١١

يبتدئ وقت فضيلة الظهر من أول زوال الشمس الى أن يبلغ الظل الحادث مثل طول الشاخص، سواء كان هذا الظل حادثا بعد انعدام الظل الأول كما في بعض المناطق، أم كان حادثا بعد انتهاء نقصانه كما في غالب البلاد.

و يبتدئ وقت فضيلة العصر على الأقرب بعد مضي مقدار أداء الظهر من الزوال، الى ان يبلغ طول الظل الحادث مثلى طول الشاخص.

و يبتدئ وقت فضيلة المغرب، من المغرب الشرعى الى أن يذهب الشفق، و هو الحمرة التي تكون في المغرب.

و يبتدئ وقت فضيلة العشاء من ذهاب الحمرة المغربية إلى ثلث الليل، و ما قبل ذهاب الحمرة وقت اجزاء لصلاة العشاء، و ما بعد ثلث الليل الى نصف الليل وقت اجزاء آخر لها.

و يبدأ وقت فضيلة الصبح من طلوع الفجر الصادق الى أن يسفر الصبح و يتجلل الأسفار السماء.

## المسألة ١٢

يبدأ وقت نافلة الظهر من حين زوال الشمس، و يمتد الى آخر

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٢٩٠

وقت الإجزاء لصلاة الظهر على الأقوى، و يبدأ وقت نافلة العصر من أول وقت العصر الى آخر وقت الأجزاء لها كذلك، و يبدأ وقت نافلة المغرب بعد الفراغ من فريضة المغرب في أول وقتها، و يمتد الى أن يبقى عن نصف الليل مقدار أداء فريضة العشاء، و يبدأ وقت نافلة العشاء، و هي صلاة الوتيرة من حين الفراغ من صلاة العشاء في أول وقتها و يمتد بامتداد وقتها، و يبدأ وقت نافلة الفجر من أول ظهور الفجر الأول الكاذب، و يمتد الى طلوع الحمرة في المشرق. و إذا صلى المكلف صلاة الليل جاز له أن يدخل فيها نافلة الفجر و ان كان قد أتى بها بعد منتصف الليل أو قدمها عليه لبعض المسوغات كما سيأتي بيانه في المسألة السابعة و العشرين.

## المسألة ١٣

إذا أردت معرفة الزوال في أول حدوده، فانصب شاخصا معتدلا في أرض مبسوطة معتدلة، و أرصد ظل ذلك الشاخص قبل الزوال، فإنك تجد الظل يتناقص طوله كل ما ارتفعت الشمس الى أن يتناهي نقصانه عند وصول الشمس الى نصف النهار، و في بعض البلاد يندم الظل في بعض أيام السنة، لأن الشمس تسامت رؤوس أهل تلك البلد عند حلول الزوال في تلك الأيام. فإذا مالت الشمس عن نصف النهار نحو الغرب، أخذ الظل بالزيادة، و هذا هو أول الزوال و أول وقت فضيلة صلاة الظهر، و أول وقت نافلة الظهر، فضع فيه علامة، فإذا زاد الظل من ذلك الموضع مقدار سبعين من طول الشاخص انتهى وقت نافلة الظهر على القول المشهور، و إذا زاد مقدار أربعة أسباعه انتهى وقت نافلة العصر.

و الأقوى أن وقت نافلة الظهر و وقت نافلة العصر لا ينتهيان بذلك بل يمتدان الى آخر وقت الأجزاء في الفريضتين كما ذكرنا في المسألة الثانية عشرة، نعم تقدم فريضة الظهر على نافلتها بعد مضي سبعي الظل للشاخص، و تقدم فريضة العصر على نافلتها بعد مضي أربعة

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٢٩١

أسباعه، و الأحوط استحبابا ان لا يتعرض في النافلتين إذا أتى بهما بعد ذلك لنية الأداء أو القضاء.

ثم أرصد ظل الشاخص، فإذا بلغ مجموع زيادة الظل الحادث بعد الزوال مثل الشاخص في الطول انتهى وقت فضيلة الظهر و إذا بلغ الى المثليين انتهى وقت فضيلة العصر.

(فائدة): إذا أردت معرفة أول الزوال بالساعة، (و هي الآلة المعروفة بين الناس لتحديد الوقت)، فاضبط ساعتك جيدا عند غروب الشمس، و انظرها عند طلوع الشمس صباحا كم ضبطت من الساعات منذ غروب الشمس الى طلوعها، فاقسم ذلك نصفين، فان ذلك هو الوقت الذي تزول فيه الشمس ذلك اليوم في الساعة الغروبية فإذا وجدت الساعة قد قطعت منذ غروب الشمس الى طلوعها صباحا اثنتي عشرة ساعة مثلا، كما في أول أيام الربيع، و الخريف، فان الزوال يتحقق في ذلك اليوم في الساعة السادسة الغروبية و هي نصف الاثنتي عشرة التي ضبطتها الساعة.



و إذا وجدتتها قد قطعت اثنتى عشرة ساعة و عشر دقائق فالزوال يكون فى الساعة السادسة و خمس دقائق، و إذا قطعت اثنتى عشرة ساعة إلا عشر دقائق، فالزوال يتحقق قبل الساعة السادسة بخمس دقائق، و هكذا.

و إذا وجدتتها قد قطعت أربع عشرة ساعة مثلا كما فى أول أيام الشتاء، فان الزوال يكون فى ذلك اليوم فى الساعة السابعة فى نفس تلك الساعة، و كذلك تنصف الدقائق إذا زادت على ذلك أو نقصت فتعرف الزوال بمقدار ما يعينه الحساب من الساعات و الدقائق المضبوطة.

و إذا وجدت الساعة قد قطعت عشر ساعات مثلا كما فى أول أيام الصيف، فالزوال يتحقق فى ذلك اليوم فى الساعة الخامسة بتلك الساعة و كذلك الدقائق التى تزيد عليها أو تنقص.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٢٩٢

و الشرط الأساس فى هذا الطريق هو الساعة الغروبىة التى يكون ابتداء سيرها من غروب الشمس كل يوم، و الشرط الثانى هو ضبط الآلة فى تحديد الوقت و الاطمئنان من صحة ضبطها.

#### المسألة ١٤

إذا غربت الشمس حدثت فى المشرق حمرة تسمى الحمرة المشرقية، ثم تأخذ هذه الحمرة بالارتفاع قليلا قليلا عن الأفق الشرقى كلما ازدادت الشمس اختفاء وراء الأفق الغربى، فإذا زالت هذه الحمرة من تمام ربع الفلك من طرف المشرق كان هذا أول المغرب الشرعى على الأقوى، و يعرف ذلك بأن يقف الإنسان مقابلا للجنوب ثم ينظر جهة المشرق إلى قمة الرأس، فإذا وجد الظلام قد عم الجهة و لم يبق من الحمرة شىء فهو أول المغرب.

و نصف الليل هو منتصف الزمان ما بين غروب الشمس و طلوع الفجر على الأصح، و أيسر طريق لمعرفة انتصاف الليل هو الساعة المضبوطة، فإذا علم الإنسان بساعته أن المدة بين الغروب و طلوع الفجر كذا ساعة و كذا دقيقة، نصف المجموع و كان النصف منه هو منتصف الليل، فإذا كانت المدة ما بينهما عشر ساعات لا أكثر، فنصف الليل هو تمام الساعة الخامسة بتلك الساعة و إذا زادت على ذلك بعض الدقائق أو نقصت، نصف الدقائق الزائدة أو الناقصة كما تقدم فى طريق معرفة الزوال، و هكذا إذا زادت الساعات و الدقائق عن ذلك أو نقصت.

أما انحدار النجوم التى تطلع وقت غروب الشمس عن خط نصف الليل إلى جهة الغرب و أمثاله فهى علامات تقريبية، و لا تيسر معرفتها إلا لبعض الخاصة العارفين بالنجوم و أوقات طلوعها، و لا يحصل العلم بانتصاف الليل بها إلا بعد مدة يتبين فيها انحدار النجم، على انها محتاجة إلى معرفة خط نصف الليل ليعرف انحدار النجم عنه.

#### المسألة ١٥

الفجر الصادق هو البياض الذى يظهر معترضا فى الأفق فى ناحية

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٢٩٣

المشرق، و هو لا يحتاج إلى علامة تميزه، فكلما تأمله الناظر ازداد وضوحا حتى يعم و ينتشر، و يظهر قبله الفجر الكاذب، و هو بياض مستطيل يظهر من الأفق متصاعدا الى السماء كالعمود، و قد شبه فى الروايات بذب السرحان، لأن خطوط البياض فيه منتشرة غير متصل بعضها ببعض فتبدو مع خطوط السواد ما بينها كأنها شعر ذنب السرحان و هو الذئب.

**المسألة ١٦**

إذا صلى الإنسان صلاة العصر في أول وقت الظهرين ناسيا أو غافلا، و لم يتذكر حتى أتم العصر صحت صلاته على الأصح من اشتراك الفريضتين من أول الوقت الى آخره، و يجب عليه أن يأتي بالظهر بعدها، و كذلك الحكم في صلاة العشاء إذا أتى بها ناسيا أو غافلا في أول وقت العشاءين و لم يتذكر حتى أتمها، فتكون صحيحة و عليه أن يأتي بالمغرب بعدها لعدم الاختصاص في الوقت بناء على ما هو الأقوى.

و إذا أخر صلاة الظهرين عامدا أو ناسيا حتى تضيق الوقت و لم يبق منه الا مقدار أداء أربع ركعات فإنه يجب عليه ان يصلى العصر لأهميتها كما قلنا في المسألة الثامنة، و لكنه إذا نسي فصلى الظهر و تذكر بعد ان أتم الصلاة كانت صحيحة على الأقوى، و وجب عليه قضاء صلاة العصر، و مثله الحكم في المغرب و العشاء إذا أخرهما حتى تضيق الوقت ثم قدم المغرب ناسيا.

**المسألة ١٧**

إذا قطع المكلف بدخول الوقت أو اعتمد على أذان ثقة عارف أو على شهادة بينه فصلى الظهر حتى أتمها، ثم تبين له بعد إتمامها أنه قد صلاها قبل دخول الوقت، فان كان قد دخل الوقت عليه قبل أن يتم صلاة الظهر و لو قبل التسليم منها كانت صحيحة، و جاز له أن يأتي بعدها بالعصر، و ان لم يدخل الوقت حتى أتم الظهر كانت باطلة، فعليه أن يعيدها ثم يصلى العصر بعدها، و مثله الحكم في المغرب و العشاء إذا وقع مثل هذا الفرض.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٢٩٤

**المسألة ١٨**

يجب الترتيب بين صلاتي الظهر و العصر، و بين المغرب و العشاء، فيأتي بالأولى من الفريضتين قبل الثانية، فإذا قدم العصر عامدا كانت باطلة، و إذا قدمها ساهيا أو ناسيا و لم يتذكر الا بعد الفراغ منها صحت عصرها، سواء كان في أول الوقت أم بعده، و عليه أن يصلى الظهر بعدها، و كذلك إذا قدم صلاة العشاء على المغرب، و قد تقدم بيان ذلك.

و إذا قدم صلاة العصر على الظهر ناسيا و تذكر في أثناء الصلاة، و جب عليه أن يعدل بنيته الى الظهر، فإذا عدل إليها صحت، و عليه أن يتمها و يصلى العصر بعدها.

و كذلك إذا قدم العشاء على المغرب، و تذكر في موضع يصح فيه العدول، و جب عليه أن يعدل بنيته الى المغرب و يسلم على الثالثة، و إذا تذكر بعد القيام إلى الركعة الرابعة عدل الى المغرب، و جلس من قيامه و تشهد و سلم، و صحت صلاته، ثم سجد للسهو عن القيام الزائد إذا تلبس معه بقراءة أو تسييح، و الأحوط استحبابا السجود له مطلقا، و إذا تذكر بعد الركوع في الركعة الرابعة فالأحوط أن يتمها عشاء ثم يأتي بالمغرب و يعيد العشاء بعدها.

**المسألة ١٩**

إذا حاضت المرأة بعد أن مضى من وقت الظهر مقدار أربع ركعات و لم تصلها وجب عليها قضاء صلاة الظهر بعد انتهاء الحيض، و الأحوط لزوما قضاء صلاة العصر أيضا. و إذا طهرت من حيضها و قد بقي من الوقت مقدار خمس ركعات أو أكثر وجب عليها أن تأتي بصلاة الظهر و العصر كليهما، فإذا لم تصلهما في الوقت وجب عليها قضاؤهما، و إذا بقي من الوقت مقدار أربع ركعات فقط وجب عليها أن تأتي بالعصر، فإن هي لم تأت بها في الوقت وجب عليها قضاؤها و كذلك الحكم في العشاءين.

و إذا كانت مسافرة أدركت صلاة الظهرين بإدراك ثلاث ركعات من الوقت، و أدركت العشاءين بإدراك أربع ركعات، فإذا

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٢٩٥

هي لم تصلهما وجب عليها قضاؤهما، و إذا أدركت مقدار ركعتين من آخر الوقت وجبت عليها الثانية، فإن لم تأت بها في الوقت وجب قضاؤها، و إذا أدركت مقدار ركعتين من أول وقت الظهر و لم تصلها قضت صلاة الظهر بعد انتهاء الحيض، و الأحوط لزوما قضاء العصر كما تقدم في الحضر.

## المسألة ٢٠

إذا شرع المكلف في صلاة فريضة ثم تذكر في أثناء الصلاة انه قد صلاها، لم يجز له أن يعدل بالنية الى الفريضة التي بعدها، بل يجب عليه أن يقطع هذه الصلاة و يشرع في الفريضة اللاحقة من أولها، و مثال ذلك ان يبتدئ بصلاة الظهر و يتذكر قبل أن يتمها انه قد صلى الظهر من قبل، أو يبتدئ بصلاة المغرب، و يتذكر في أثنائها انه قد أتى بها، فعليه أن يقطع الفريضة التي بيده، و يبتدئ الفريضة الثانية من أولها، و هكذا الحكم في كل فريضة سابقة فلا يجوز العدول منها إلى اللاحقة بعدها.

و إذا شرع في صلاة العصر ثم ذكر في أثنائها انه لم يصل الظهر قبلها، وجب عليه أن يعدل فينوي ما بيده ظهرا و يتمها كذلك، و مثله إذا شرع في صلاة العشاء و تذكر و هو فيها انه لم يصل المغرب، و في كل صلاة لاحقة في الترتيب إذا ابتدأ بها، ثم تذكر و هو في أثنائها أنه لم يأت بالصلاة السابقة عليها، فعليه أن يعدل بالنية إلى الصلاة السابقة و يتمها و تكون صحيحة مجزية، ثم يأتي باللاحقة بعدها.

## المسألة ٢١

يستحب التفريق بين الظهر و العصر، و بين المغرب و العشاء و المراد بالتفريق المستحب أن يفرق بين الظهرين بأداء النافلة بينهما، و أن يفرق بين العشاءين بالإتيان بكل واحدة منهما في وقت فضيلتها، و لا دلالة في النصوص على غير ذلك، و قد تقدم ان فضيلة العصر تبتدئ بعد أداء الظهر من أول الزوال و تلاحظ المسألة الحادية عشرة.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٢٩٦

## المسألة ٢٢

يستحب للمكلف التعجيل في الصلاة سواء أداها في وقت فضيلتها أم في وقت اجزائها فكلما قرب الأداء من أول الوقت فهو أفضل، و سيأتي في المسألة الحادية و الثلاثين ذكر المستثنيات من ذلك. و يستحب الغسل بصلاة الصبح، و هو أن يؤتى بها حال ظلمة الوقت و قبل الاسفار.

**المسألة ٢٣**

إذا أدرك المكلف ركعة من الفريضة قبل أن يخرج وقتها كانت أداءه واجب عليه الإتيان بها كذلك، ولا يجوز له أن يؤخرها عامدا إلى ذلك الوقت، وإذا أتى بها كذلك كان عاصيا و آثما بالتأخير و كانت صلاته أداء و صحيحة.

**المسألة ٢٤**

يجوز تقديم نافلتى الظهر و العصر على الزوال فى غير يوم الجمعة، إذا علم بعدم تمكنه من الإتيان بها فى وقتها، و تقديمها من باب التعجيل فلا يكون أداء و لا قضاء، و أما النافلة فى يوم الجمعة فقد تقدم ذكرها فى المسألة السادسة.

**المسألة ٢٥**

إذا أتى الإنسان بنافلة الفجر ثم نام بعدها استحب له أن يعيدها سواء كان قد أتى بها فى وقتها أم قبله.

**المسألة ٢٦**

يبتدئ وقت نافلة الليل من نصف الليل إلى طلوع الفجر الثانى، و أفضله وقت السحر، و لعله أقل من ثلث الليل الأخير، و أفضل السحر ما قرب من الفجر.

**المسألة ٢٧**

يجوز لمن يشق عليه القيام لنافلة الليل فى وقتها، لغلبة النوم كالشباب و نحوه أن يقدم النافلة على نصف الليل، و كذلك ذوى الأعذار الأخرى كالشيخ، و المريض، و الضعيف، و من يخشى البرد، أو يخشى الاحتلام،  
كلمة التقوى، ج ١، ص: ٢٩٧  
و المسافر الذى يخاف فوت النافلة فى وقتها لاشتغاله بحركة السفر فى ذلك الوقت، فيجوز لهم تقديم النافلة على منتصف الليل و ينون بها التعجيل لا الأداء.

**المسألة ٢٨**

إذا صلى أحد ذوى الأعذار المذكورين نافلته قبل نصف الليل ثم انتبه فى وقتها لم تستحب له إعادتها.

**المسألة ٢٩**

يستحب قضاء نافلة الليل لمن فاتته في وقتها، وإذا تردد أمر صاحب العذر بين أن يقدم نافلة الليل على وقتها و أن يأتي بها بعد الوقت قضاء فالقضاء أفضل.

### المسألة ٣٠

إذا صلى الرجل من نافلة الليل أربع ركعات ثم تخوف أن يفاجئه طلوع الفجر قبل إتمام النافلة، فالأفضل له أن يقدم صلاة الوتر ثم ركعتي الفجر، فإذا طلع عليه الفجر صلى الفريضة وقضى باقى الركعات بعدها، وان لم يطلع الفجر صلى من النافلة ما وسع الوقت، فإذا بقى منها شيء أتى به قضاء بعد الفريضة.

و إذا صلى منها أربع ركعات أو أكثر و طلع الفجر أتم النافلة مخففة ثم صلى الفريضة. وإذا ظهر الفجر و قد شرع فى النافلة بركعة أو ركعتين أتم ما بيده منها، و أتى بعده بركعتي الفجر، ثم صلى الفريضة، و قضى بقية النافلة بعدها.

و إذا طلع الفجر و لم يتلبس من النافلة بشيء صلى نافلة الفجر و صلى بعدها الفريضة ثم قضى النافلة، و كل ما ذكر انما هو لتحصيل ما هو أفضل، و الا فيجوز له إذا طلع الفجر أن يصلى صلاة الليل و الوتر و ركعتي الفجر قبل الفريضة ما لم يخرج وقت فضيلتها و لم يتخذ ذلك عادة.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٢٩٨

### المسألة ٣١

تقدم فى المسألة الثانية و العشرين انه يستحب للمكلف التعجيل فى الصلاة، سواء أداها فى وقت فضيلتها أم فى وقت اجزائها، و قد استثنى من ذلك عدة موارد:

(أحدها) من يريد صلاة نافلتى الظهر و العصر قبل الفريضة، فإنه يؤخر الفريضة حتى يصلى النافلة، و كذلك يؤخر صلاة الفجر الى أن يصلى نافلتها إذا لم يكن قد صلى النافلة قبل ذلك.

(ثانيها): من كانت عليه فريضة فائتة، فإنه يستحب له أن يصليها قبل الفريضة الحاضرة إذا كان وقت الحاضرة موسعا.

(ثالثها): من صلى من نافلة الليل أربع ركعات أو أكثر، ثم طلع عليه الفجر، فإنه يستحب له أن يؤخر الفريضة و يتم النافلة مخففة كما تقدم فى المسألة السابقة.

(رابعها): من كان يدافع الريح أو الغائط أو البول، كرهت له الصلاة فى تلك الحال، فيؤخر صلاته حتى يزول هذه العوارض.

(خامسها): من لم يكن له توجه إلى الصلاة لبعض الطوارئ، فيؤخر صلاته حتى يحصل له الإقبال عليها.

(سادسها): من ينتظر صلاة الجماعة، أو ينتظر كثرة المصلين فيها، فإن الأفضل له التأخير لذلك، سواء كان إماماً أم مأموماً، و سواء كان التأخير قليلاً أم كثيراً، إلا إذا عد تفريطاً و تساهلاً، و كذلك من يريد الصلاة فى المسجد فالأفضل له تأخير صلاته حتى يصل الى المسجد إلا إذا كان التأخير مفراطاً.

(سابعها): المكلف يؤخر صلاة العشاء الى أن يدخل وقت فضيلتها و هو ما بعد ذهاب الحمرة فى المغرب و أما العصر فقد تقدم ان فضيلتها تبدئ بعد أداء صلاة الظهر فى أول الزوال، نعم يستحب تأخيرها لمن يريد صلاة النافلة قبلها و قد تقدم ذكره فى المورد الأول.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٢٩٩

(ثامنها): من يخشى شدة الحر في الظهر فإنه يستحب له أن يؤخر صلاة الظهر ليبرد بها.

(تاسعها): من أفاض من عرفات، فإنه يستحب له ان يؤخر صلاة المغرب والعشاء الى أن يصل الى المشعر الحرام وان كان التأخير إلى ربع الليل أو الى ثلثه.

(عاشرها): من كان صائما و تافت نفسه إلى الإفطار أو كان في انتظاره أحد ليفطر معه فإنه يؤخر صلاة المغرب الى ما بعد الإفطار.

(حادى عشرها): المستحاضة الكبرى تؤخر المغرب الى آخر فضيلتها لتجمع بينها وبين العشاء فى أول فضيلتها بغسل واحد، و اما الظهر و العصر فقد تقدم بيان فضيلة العصر، فلا تحتاج المستحاضة إلى تأخير الظهر لإدراك الفضيلتين.

(ثانى عشرها): المريبة للصبي إذا لم يكن لها غير ثوب واحد، فإنها تغسل ثوبها فى اليوم مرة واحدة من بول الصبي، و لذلك فالأحوط لها أن تؤخر صلاة الظهرين لتجمع ما بينهما و بين العشاءين بعد غسل الثوب.

(ثالث عشرها): من كان حكمه التيمم و هو يحتمل زوال العذر الذى سوغ له التيمم أو هو يرجو زواله فى آخر الوقت فالأحوط له لزوم التأخير حتى يحصل له اليأس من زوال العذر و خصوصا فى الصورة الثانية، و كذا الحكم فى غيره من أهل الأعذار على الأقوى.

(رابع عشرها): ذكر بعض الفقهاء موردا آخر و هو المسافر المستعجل فى سفره، فيجوز له تأخير صلاة المغرب الى ربع الليل أو الى ثلثه كما ذكر فى نصوص المورد.

و ظاهر النصوص المذكورة انما هو جواز التأخير، بل يستفاد من بعضها جواز التأخير فى غير ذلك كقول الامام الصادق (ع): إذا كان أرفق بك و أمكن لك فى صلاتك و كنت فى حوائجك فلك أن تؤخرها إلى ربع الليل، و هذا غير رجحان التأخير و استحبابه كما فى الموارد المتقدمة.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٣٠٠

### المسألة ٣٢

إذا فاتت المكلف بعض الفرائض استحب له أن يعجل فى قضائها و أن يقدمها على الفريضة الحاضرة إذا كان وقتها موسعا كما أشرنا إليه فى المورد الثانى من المسألة المتقدمة، و إذا فاتته بعض النوافل الراجعة استحب له أن يقضيها و أن يعجل فى قضائها، و الأفضل أن يقضى النوافل الليلية ليلا و النوافل النهارية نهارا.

### المسألة ٣٣

يجب على المسلس و المبطون و صاحب الجبيرة و غيرهم من أصحاب الأعذار أن يؤخروا الصلاة الواجبة عن أول وقتها إذا كان العذر الموجود لديهم مما يرجى أو يحتمل زواله فى الوقت، حتى المتيتم على الأحوط و قد ذكرنا ذلك هنا فى المسألة الحادية و الثلاثين و فى مبحث التيمم و غيره.

و إذا أتى المعذور بصلاته العذرية فى أول وقتها برجاء استمرار العذر و تحقق منه قصد القربة فى صلاته ثم استمر عذره الى آخر الوقت صحت صلاته و لم يعدها.

### المسألة ٣٤

إذا كان المكلف غير متطهر للصلاة أو كان فاقدا لبعض شرائطها كطهارة البدن أو الستر أو طهارة الثياب، أو غير ذلك من المقدمات الواجبة في الصلاة وجب عليه تأخير الصلاة عن أول وقتها حتى تحصل له مقدماتها.

### المسألة ٣٥

إذا كان المكلف جاهلا بنفس أجزاء الصلاة وشرائطها، و مثال ذلك أن يكون جاهلا كيف يتوضأ أو كيف يغتسل، أو كيف يركع و يسجد، أو ماذا يقول في قيامه و ركوعه و سجوده و تشهده، وجب عليه أن يؤخر صلاته عن أول وقتها حتى يتعلم أجزاء الصلاة و شرائطها فإنه لا يتمكن من أن يأتي بالصلاة الصحيحة قبل ذلك.

و إذا كان عارفا بأجزاء الصلاة و شرائطها ولكنه يجهل أحكامها، فإن كان ممن يمكنه الاحتياط فيها جاز له التعجيل بالصلاة في أول وقتها،

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٣٠١

فيأتي فيها بما يوافق الاحتياط و يتقرب بها الى الله.

و ان لم يمكنه الاحتياط و كان ممن يمكنه أن يشرع في الصلاة بقصد امتثال الأمر المحتمل، فإذا عرض له شك في صلاته أو سهو أو غيرهما من الفروض ذوات الأحكام أتى ببعض ما يحتمل من الحكم في ذلك رجاء، بقصد أن يسأل عن الحكم بعد الفراغ من الصلاة، فإن وجد ما أتى به مطابقا للواقع أو لفتوى من يقلده بنى عليه، و ان وجد مخالفا أعاده، جاز له الدخول في الصلاة كذلك و أتم صلاته و اكتفى بها إذا هي وافقت الواقع أو وافقت فتوى من يقلده، و أعادها إذا خالفت.

و ان لم يمكنه الاحتياط و لم يستطع العمل على الوجه المذكور لم تصح منه الصلاة و وجب عليه التأخير حتى يتعلم الأحكام، و الأحوط التأخير مطلقا و خصوصا في الأحكام الغالبة الاتفاق.

### المسألة ٣٦

يجب تأخير الصلاة إذا زاحمها واجب فوري أو أهم مضيق، و مثال ذلك أن يتلى المكلف في وقت صلاته بنجاسة تلوث المسجد أو المصحف فتجب عليه إزالتها و تطهير المسجد أو المصحف منها، أو يتلى بالخوف على نفس محترمة من حرق أو تلف، فيجب عليه انقاذها. أو يتلى بدين يطالبه الغريم بوفائه و هو قادر على ذلك، فيجب عليه أدائه أو نحو ذلك، فيجب عليه تأخير الصلاة إذا كان وقتها موسعا حتى يأتي بذلك الأمر المزاحم للصلاة.

و إذا ترك المكلف ذلك الواجب و بادر إلى الصلاة كان عاصيا و آثما، و كانت صلاته صحيحة مجزية.

### المسألة ٣٧

النافلة إما راتبه و هي النوافل اليومية و قد ذكرناها على وجه الاجمال و بينا أعدادها و أوقاتها، و اما ذات سبب، و هي التي ثبت استحبابها بدليل خاص في بعض الأوقات أو لبعض الأفعال أو لغير ذلك، كصلاة الطواف المندوب و صلاة الزيارة، و تحية المسجد، و الصلوات المستحبة في الليالي و الأيام و غير ذلك مما يعسر حصره.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٣٠٢

و اما مبتدأة و هي التي ثبت استحبابها بالعمومات الدالة على استحباب مطلق الصلاة، و انها خير موضوع فمن شاء أقل و من شاء أكثر.

### المسألة ٣٨

ذكر جماعة من الفقهاء قدس الله أسرارهم، انه يكره للمكلف أن يتدئ النافلة في خمسة أوقات:

(١): بعد أن يصلي المكلف فريضة الصبح حتى تطلع الشمس.

(٢): بعد أن يصلي صلاة العصر حتى تغرب الشمس.

(٣): حين تطلع الشمس حتى ينسط شعاعها و يعم.

(٤): حين تكون الشمس في وسط السماء حتى يكون الزوال.

(٥): قبيل غروب الشمس.

و إذا كان المكلف قد ابتدأ في النافلة من قبل فدخل عليه أحد هذه الأوقات و هو في أثنائها، لم يكره له إتمامها، هكذا قالوا ره. و الظاهر انه لا كراهة في النوافل الراتبية (و هي القسم الأول): فيجوز أن يأتي المكلف بها في أى جزء من أجزاء أوقاتها و ان اتفق في أحد هذه الأوقات الخمسة، كما إذا أتى بنافلة الظهرين بعد صلاة العصر و قبيل الغروب، و كما إذا آخر نافلة الصبح عن صلاة الفريضة، و كذلك إذا فات بعض هذه النوافل فلم يأت به في وقته، فلا كراهة في أن يقضيه في أى وقت من الأوقات. و اما النوافل ذوات السبب و النوافل المبتدأة، ففي ثبوت الكراهة في الإتيان بها في هذه الأوقات إشكال.

### الفصل الثالث في أحكام الأوقات

### المسألة ٣٩

لا تجوز للمكلف الصلاة قبل الوقت، فإذا شرع فيها قبل الوقت وقعت باطله، سواء أتمها كذلك أم دخل عليه الوقت في أثنائها عدا الفرض الذي

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٣٠٣

تقدم ذكره في المسألة السابعة عشرة و سيأتي بيانه كذلك في المسألة الثالثة و الأربعين.

### المسألة ٤٠

لا بد من العلم بدخول الوقت، فلا تصح الصلاة لمن يشك في دخول الوقت، و لا لمن يظن دخوله إذا كان الظن غير معتبر شرعا، كما إذا اعتمد على بعض القرائن التي أوجبت له الظن أو حصل له ذلك من قول قائل، و إذا صلى كذلك و قصد بصلاته القرية و أتم الصلاة ثم انكشف له بعد ذلك ان جميع صلاته قد وقع بعد دخول الوقت كانت صحيحة، و إذا انكشف له ان بعض صلاته وقع في الوقت أو أن جميع صلاته وقع قبل الوقت أو لم ينكشف له شيء كانت صلاته باطلة.



**المسألة ٤١**

يصح الاعتماد على شهادة البيئته العادلة بدخول الوقت، و على أذان الثقة العارف بالوقت و ان لم يكن عدلا، و يشكل جواز الاعتماد على اخبار العدل الواحد بدخوله.

**المسألة ٤٢**

إذا صلى المكلف غافلا عن وجوب تحصيل العلم بالوقت حتى أتم الصلاة، فإن تبين له أن جميع صلاته أو بعضها قد وقع قبل الوقت كانت باطلة و وجبت عليه اعادةها، و كذلك إذا لم تبين له الحال، و إذا انكشف له أن جميع صلاته وقع بعد دخول الوقت كانت صحيحة.

**المسألة ٤٣**

إذا حصل له العلم بدخول الوقت أو شهدت له البيئته بدخوله أو سمع أذان الثقة العارف بالوقت، فصلى اعتمادا على ذلك ثم انكشف له أن جميع صلاته قد وقع قبل الوقت وجبت عليه اعادةها، و ان انكشف له ان الوقت قد دخل في أثناء صلاته و لو قبل التسليم منها كانت صحيحة، سواء انكشف له ذلك بعد فراغه من الصلاة أم في أثناءها، و إذا علم و هو في الصلاة ان الوقت لم يدخل الى الآن، و لكنه سيدخل عليه قبل أن يتم الصلاة كانت صلاته باطلة.  
كلمة التقوى، ج ١، ص: ٣٠٤

**المسألة ٤٤**

لا يكفي الظن بدخول الوقت حتى لذوى الأعذار كالأعمى و المبحوس و شبههما على الأحوط، و حتى مع وجود مانع من استعلام الوقت كالغيم و الغبار الشديد، فلا بد من تأخير الصلاة حتى يعلم بدخول الوقت على الأحوط.

**المسألة ٤٥**

إذا علم المكلف بدخول الوقت فصلى، ثم تبدل قطعه بالشك لم تصح صلاته، سواء تبدل قطعه بالشك في أثناء الصلاة أم حصل له بعد الفراغ منها فتجب عليه الإعادة إلا إذا علم بدخول الوقت عليه و هو في الصلاة و لو قبل التسليم كما تقدم، و إذا حصل له الشك في أثناء الصلاة لم يحكم بصحة صلاته إلا إذا كان علمه بدخول الوقت عليه في الصلاة قد حصل له مقارنا مع الشك المذكور، و إذا تأخر عنه فلا بد من الإعادة.

**المسألة ٤٦**

يجب تقديم الظهر على العصر و تقديم المغرب على العشاء، فإذا قدم العصر عامدا وقعت باطله و وجبت عليه اعادةها بعد الظهر و كذلك إذا قدم العشاء عامدا على المغرب.  
و إذا قدم العصر أو العشاء على سابقتهما و هو جاهل بالحكم، فان كان حال امتثاله مترددا في الحكم بطلت صلاته و وجبت عليه اعادةها بعد الإتيان بالسابقة، و ان كان جاز ما في امتثاله غير متردد فالظاهر الصحة.

#### المسألة ٤٧

إذا اعتقد انه قد اتى بالظهر فصلى العصر، ثم تذكر انه لم يصل الظهر، فان تذكر ذلك و هو في أثناء الصلاة عدل بنيته الى الظهر، فإذا عدل إليها و أتمها صحت و ان كان في الوقت المختص، و إذا تذكر ذلك بعد إتمام صلاته صحت عصرها و ان كان في الوقت المختص كذلك.

و مثله الحكم إذا قدم العصر على الظهر غافلا، فيجرى فيه التفصيل المتقدم.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٣٠٥

و كذلك الحكم في العشاء إذا قدمها غافلا أو معتقدا انه صلى المغرب قبلها و تذكر بعد الفراغ منها فتصح العشاء و يجب عليه الإتيان بالمغرب، و إذا تذكر ذلك و هو في أثناء الصلاة عدل الى المغرب إذا كان قبل الدخول في الركوع من الركعة الرابعة و أتمها مغربا، و إذا تذكر بعد الدخول في ركوع الرابعة أتمها عشاء ثم صلى المغرب و أعاد بعدها العشاء على الأحوط و قد تقدم ذلك في المسألة الثامنة عشرة.

#### المسألة ٤٨

إذا ابتدأ المكلف في قضاء فريضة فائتة و تذكر فائتة أخرى قبلها و جب عليه العدول بنيته إلى السابقة إذا كان الترتيب بين الفائتين واجبا كالظهرين و العشاءين من يوم واحد، ثم لا يترك الاحتياط بإعادة السابقة بعد أن يتمها إذا عدل إليها من اللاحقة، و تلاحظ المسألة الثلاثمائة و السابعة و الستين في ما يتعلق بالفوائت التي لا يجب الترتيب في أدائها.

#### المسألة ٤٩

إذا شرع المكلف في صلاة احتياطية ثم تذكر سابقه عليها لم يكف العدول عن تلك الصلاة الاحتياطية في براءة الذمة من السابقة التي عدل إليها، و ان كانت احتياطية أيضا سواء كان الاحتياط وجوبيا أم استحبابيا، و سواء كانت الصلاتان حاضرتين أم فائتين أم مختلفتين فلا بد من الإعادة على الترتيب إذا كان الترتيب بينهما واجبا.

#### المسألة ٥٠

العدول هو أن ينوى أن الصلاة التي بيده هي الصلاة السابقة بجميع أجزائها ما مضى منها و ما يأتي ثم يرتب على ذلك سائر الآثار من جهر و إخفات و عدد ركعات و غير ذلك من الواجبات في الصلاة المعدول إليها.

**المسألة ٥١**

لا يصح العدول من فريضة سابقة الى لاحقة، من غير فرق بين الحاضرتين و الفائتتين و لا يصح العدول من الفائتة إلى الحاضرة، كما  
كلمة التقوى، ج ١، ص: ٣٠٦

إذا ابتدأ بقضاء صلاة فائتة ثم تذكر انه قد صلاها، فليس له أن يعدل عنها إلى فريضة حاضرة، بل تكون ما بيده باطلة، و لا يصح  
العدول من النافلة الى الفريضة، و لا من الفريضة إلى نافلة، و يستثنى من ذلك من ابتدأ بصلاة فريضة منفردا ثم حضرت الجماعة، فإنه  
يصح له أن يعدل بصلاته إلى نافلة و يتمها ركعتين ليدرك صلاة الجماعة، بل يستحب له ذلك، و إذا لم يمكنه إدراك الجماعة بعد  
أن يتم النافلة.

قطعها و أدرك الجماعة.

و يستثنى من ذلك أيضا من نسي قراءة سورة الجمعة و المنافقين في فريضة الظهر يوم الجمعة و قرأ بغيرهما، فإنه يستحب له أن ينويها  
نافلة ثم يستأنف الفريضة و يقرأ فيها سورة الجمعة و المنافقين.

و لا يصح العدول من فريضة إلى فريضة إذا لم يكن بينهما ترتيب، كمن يعدل من صلاة الطواف إلى صلاة الصبح أو بالعكس، و  
يجوز العدول من فريضة حاضرة إلى فريضة فائتة إذا كان وقت الحاضرة متسعا، بل يستحب ذلك.

**المسألة ٥٢**

إذا دخل الوقت على المكلف و مضى منه مقدار ما يؤدي به الفريضة و لم يصلها ثم طرأ له أحد موانع التكليف كالجنون و الإغماء و  
الحيض و جب عليه قضاء الفريضة بعد ذلك، بل الظاهر وجوب القضاء عليه إذا عرض له أحد تلك الأعذار بعد ان أدرك من الوقت  
ما يسع الصلاة تامة و ان لم يسع معها الطهارة، و أمكن له تحصيل الطهارة و بقیة شرائط الصلاة قبل الوقت و ان لم تحصل له هذه  
المقدمات بالفعل.

و الأحوط لزوما أن يقضى العصر أيضا إذا أدرك من أول الزوال مقدار أربع ركعات تامة كما تقدم في المسألة التاسعة عشرة،  
فلترجع فان لها صلة تامة بهذه المسألة.

و كذلك الحكم إذا أفاق المجنون أو المغمى عليه في أثناء الوقت المشترك بمقدار يسع أربع ركعات تامة الشرائط ثم جن أو أغمى  
عليه مرة أخرى إلى آخر الوقت فإنه يقضى الصلاتين على نهج ما تقدم.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٣٠٧

و ان لم يدرك المكلف من الوقت مقدار ما يؤدي به الصلاة تامة لم يجب عليه القضاء.

**المسألة ٥٣**

إذا ارتفع المانع من التكليف في آخر الوقت، فأفاق المجنون مثلاً، و بلغ الصبي و طهرت الحائض، فإن بقي من الوقت ما يسع  
الصلاتين و جب عليه اداؤهما معاً، فان هو لم يؤدهما و جب عليه قضاؤهما، و كذلك إذا بقي من الوقت مقدار خمس ركعات في  
الحضر، و مقدار ثلاث ركعات من وقت الظهرين و أربع ركعات من وقت العشاءين في السفر، فيجب عليه أداء الفريضتين، فان لم

يؤدهما كان عليه قضاؤهما.

وان بقى من الوقت ما يسع احدى الصلاتين فقط أو يسع ركعة واحدة منها فأكثر وجب عليه أداء الفريضة الثانية فان لم يؤدها فى الوقت وجب عليه قضاؤها و كذلك الحكم فى صلاة الفجر.

#### المسألة ٥٤

إذا صلى الصبى ثم أدركه البلوغ فى أثناء الوقت أو فى أثناء الصلاة أجزأته تلك الصلاة و لم تجب عليه إعادتها.

#### المسألة ٥٥

إذا تضيق الوقت وجب الاقتصار على أقل ما يتأدى به الواجب إذا كان الإتيان بالمستحبات يوجب خروج بعض واجبات الصلاة عن الوقت، و إذا أتى بالمستحبات و هو يعلم بذلك كان آثماً و صحت صلاته على الظاهر إذا أدرك ركعة من الوقت. و إذا لم يدرك بسبب ذلك ركعة من الوقت، فان كان قد أتى بالصلاة بنية الأداء بطلت صلاته، و ان قصد بها امتثال الأمر المتوجه اليه بالفعل أداء كان أم قضاء كانت صلاته صحيحة.

#### المسألة ٥٦

تجب المحافظة على إيقاع الصلاة فى الوقت بقدر الإمكان، فإذا أدرك المكلف ركعة من الصلاة أو أكثر فى الوقت، لم يجز له أن يأتى بالمستحبات  
كلمة التقوى، ج ١، ص: ٣٠٨  
فى الركعة التى أدركها، و له أن يأتى بالمستحبات فى ما خرج عن الوقت من الركعات الباقية.

#### المسألة ٥٧

إذا صلى العصر و شك فى أثنائها فى انه صلى الظهر قبلها أم لا، بنى على عدم الإتيان بها على الأحوط، فإذا كان فى الوقت المشترك عدل بنيته الى الظهر ثم أتى بالعصر بعد إتمامها، و إذا كان فى الوقت المختص بالعصر أتم العصر ثم قضى الظهر بعدها.

#### الفصل الرابع فى القبلة

#### المسألة ٥٨

القبلة هى الموضع الذى وقع فيه البيت المعظم، لا خصوص البنية الموجودة فيه، بل من تخوم الأرض إلى السماء، فيجب استقبال جهته لكل من صلى، سواء كان فى أرض مستوية أم على قمة جبل، أم فى طائرة فى الجو، أم فى تخوم نفق عميق فى الأرض.

و لا يكفى استقبال الحرم و لا المسجد حتى للبعيد، و ليس حجر إسماعيل من البيت فلا يكفى استقباله فى الصلاة و ان وجب إدخاله فى الطواف.

و المدار فى الاستقبال على المحاذة العرفية، و من المعلوم ان محاذة الشىء تتسع كلما ازداد بعده، و لا تكفى الجهة المبنية على التسامح و التساهل اختيارا.

### المسألة ٥٩

لا بد من العلم بمحاذة القبلة إذا أمكن ذلك، أو البنية العادلة المستندة فى شهادتها الى الحس، فان لم يحصل ذلك عول المكلف على الأمارات المفيدة للاطمئنان، فان لم يحصل ذلك كفى الظن، و إذا اجتهد فى القبلة فكان اجتهاده على خلاف ما شهدت به البينة فإن كانت

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٣٠٩

البينة مستندة فى شهادتها الى الحدس، عول على اجتهاده، و إذا كانت مستندة فى شهادتها الى الحس فالأحوط تكرار الصلاة. و ان لم يمكن له تحصيل الظن بالقبلة صلى إلى أربع جهات.

### المسألة ٦٠

ذكرت لمعرفة القبلة علامات مأخوذة من قواعد علم هيئة الأرض و من أقوال المحققين فيها، و لا بأس بالعمل عليها إذا أفادت العلم أو الاطمئنان بالمحاذة.

فمنها (الجدى) و هو نجم معروف يقع بالقرب من القطب الشمالى، فيجعل فى النجف و الكوفة و ما قرب منهما من البلاد خلف الكتف الأيمن.

و الكتف هو العظم الذى يكون فى آخر العاتق مما يلي العضد، و مجمع عظمى الكتف و العضد هو المنكب، فالكتف بين العاتق و المنكب.

و الأحوط أن يجعل الجدى علامة كذلك فى غاية ارتفاعه أو انخفاضه، و يعرف ذلك بارتفاع بنات نعش فوقه أو انخفاضها تحته.

و الانحراف فى بغداد يكون أقل من ذلك، و فى الموصل و ما والاها أقل من بغداد.

و يجعل الجدى فى البصرة و ما قاربها من البلاد فى ثقب الأذن اليمنى و فى الشام خلف الكتف الأيسر.

### المسألة ٦١

و من الامارات التى ذكرت لمعرفة القبلة: المحاريب التى صلى فيها أحد المعصومين (ع) و هى تفيد العلم بالقبلة إذا علم ان المحراب لم يتغير اتجاهه ببناء جديد، و ان المعصوم لم يتيامن فى صلاته فى المحراب و لم يتياسر، فان لم يعلم ذلك كان مفيدا للظن.

و منها قبر المعصوم إذا علم بعدم تغيره فى الجهة كما ذكرنا فى المحراب، و علم أيضا بأن وضع القبر الخارجى مطابق لوضع الجسد الطاهر فيه، و ان لم يعلم ذلك كان مفيدا للظن.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٣١٠

و منها قبور المسلمين في بلادهم، و محاريبهم في مساجدهم إذا لم يعلم بانحرافها عن المحاذاة الصحيحة.

### المسألة ٦٢

إذا لم يمكن للمكلف تحصيل العلم بالقبلة، و لم تقم لديه البيئة العادلة المستندة في شهادتها الى الحس، و جب عليه الاجتهاد في تحصيل الاطمئنان بها، و لا يكفي الظن مع إمكان الاطمئنان، و لا يكتفى بالظن القوي مع إمكان تحصيل ما هو أقوى منه، و لا بالظن الضعيف مع إمكان تحصيل الظن القوي و لا يختص الاجتهاد بأمارات معينة، فقد يحصل العلم أو الاطمئنان من خرائط علمية دقيقة تبين مواقع البلاد من خطوط الطول و العرض، و توضح موضع مكة و مقدار انحراف البلد عنها، و قد يحصل العلم أو الاطمئنان من (البوصلة) المغناطيسية التي تعين اتجاه البلاد للقبلة، و انما يعتمد على هذه الآلة بعد اجراء التجارب عليها من أهل المعرفة في مواضع مختلفة من البلاد، فإذا اطمأن الى صحتها و مطابقتها لقواعد العلم أمكن الاعتماد عليها و الإفادة منها. و قد يحصل العلم أو الاطمئنان من أخبار أهل الخبرة و ملاحظاتهم و دقتهم في ذلك، و قد يحصل ذلك من أخبار فاسق أو كافر لأنه خبير دقيق في معرفته و في قوله، و لا يحصل من قول عادل لأنه قليل المعرفة بذلك و ربما غلب عليه حسن الظن فقلد.

### المسألة ٦٣

يجب الاجتهاد في القبلة على الأعمى إذا كان قادرا على ذلك كما يجب على البصير، و ان احتاج الى الاستعانة بغيره في استيضاح نتيجة الأمانة أو في تعيين الاتجاه في الموضع.

### المسألة ٦٤

لا اعتبار بقول صاحب المنزل و لا بأقوال سائر الناس الآخرين، إلا إذا أوجب العلم بالقبلة أو الاطمئنان بها، و إذا أوجب قوله ظنا بالقبلة و أمكن للمكلف تحصيل العلم أو الاطمئنان أو الظن الأقوى و جب عليه ذلك. كلمة التقوى، ج ١، ص: ٣١١

### المسألة ٦٥

إذا اجتهد فحصل له العلم أو الاطمئنان أو الظن الأقوى بالقبلة و جب عليه العمل باجتهاده و ان كان مخالفا لما عليه محاريب المسلمين في البلد و قبورهم و مذابحهم، و إذا كان الظن الحاصل له من اجتهاده مساويا للظن الحاصل من محاريب البلد و قبورها جاز له العمل باجتهاده و ان كان الأحوط استحبابا له تكرار الصلاة الى الجهتين في هذه الصورة.

### المسألة ٦٦

إذا علم إجمالا بأن القبلة في إحدى جهتين معينتين، فان ظن بأن القبلة في إحدهما على الخصوص و كان احتمال الجهة الثانية ضعيفا

موهوما صلى إلى الجهة المظنوننة و اكتفى بذلك و ان لم تترجح عنده احدى الجهتين وجب عليه أن يصلى الى كل واحدة من الجهتين.

و إذا ظن بأن القبلة فى إحدى جهتين معينتين و لم يعلم بذلك وجب عليه أن يكرر صلاته أربع مرات كل مرة إلى جهة من الجهات الأربع.

بصرى بحراني، زين الدين، محمد امين، كلمة التقوى، ٧ جلد، سيد جواد وداعى، قم - ايران، سوم، ١٤١٣ هـ ق

كلمة التقوى؛ ج ١، ص: ٣١١

### المسألة ٦٧

إذا اجتهد و حصل له الظن بالقبلة فصلى الصلاة الحاضرة، ثم حضرت صلاة أخرى لم يجب عليه تجديد الاجتهاد لهذه الصلاة إذا كان الظن الأول باقيا، و إذا زال الظن الأول أو احتمل أن يحصل له ظن أقوى منه وجب عليه الاجتهاد لها.

### المسألة ٦٨

إذا اجتهد و ظن القبلة فى جهة فصلى الظهر إليها، ثم تحول ظنه إلى جهة أخرى فإن كان مقتضى ظنه الثانى انه قد صلى الظهر مستدبرا للقبلة أو كانت الى يمينه أو يساره وجبت عليه إعادة صلاة الظهر أولا، ثم يصلى العصر، و ان كان مقتضى ظنه الثانى ان صلاة الظهر قد وقعت ما بين اليمين و اليسار صلى العصر وحدها إلى الجهة الثانية و لم تجب عليه إعادة الظهر.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٣١٢

### المسألة ٦٩

إذا ظن القبلة فى جهة فصلى إليها ثم تحول ظنه إلى جهة أخرى و هو فى أثناء صلاته تحول فى صلاته إلى الجهة الثانية إذا كان استقباله الأول لا يبلغ محض اليمين أو اليسار من الجهة الثانية، و إذا كان الى اليمين أو اليسار منها أو كان مستدبرا بطلت صلاته و جبت عليه إعادةتها.

### المسألة ٧٠

إذا اختلف المكلفان فى اجتهادهما فى القبلة لم يمنع ذلك من اقتداء أحدهما بالآخر إذا كان الاختلاف بينهما لا يخل بهيئة الجماعة عرفا، و إذا بلغ الاختلاف بينهما حد الاستدبار، أو حد اليمين و اليسار أو أخل بهيئة الجماعة عرفا لم يصح لأحدهما أن يقتدى بالآخر.

### المسألة ٧١

إذا لم يتمكن المكلف من الاجتهاد في القبلة أو لم يحصل له الظن بإحدى الجهات وجب على الأحوط أن يكرر صلاته إلى أربع جهات، والأحوط أن تكون على أربعة خطوط متقابلة فان تضيق الوقت عن تكرار الصلاة أربع مرات، صلى منها بقدر ما وسع الوقت، فان لم يسع إلا واحدة تخير في أن يصلها الى أى الجهات شاء.

### المسألة ٧٢

إذا صلى الظهر إلى أربع جهات على الوجه المتقدم ذكره فالأحوط له أن يصلى العصر بعدها الى نفس الجهات التي صلى الظهر إليها دون اختلاف، وكذا من كان حكمه الصلاة الى جهتين أو ثلاث، ومثله الحكم في المغرب والعشاء.

### المسألة ٧٣

إذا كان حكم المكلف أن يصلى الى أربع جهات، جاز له أن يصلى الظهر الى الجهات الأربع كلها، ثم يتدئ بصلاة العصر بعدها فيصلها كذلك حتى يتمها، ولا يجب عليه أن يأتي بالعصر على ترتيب الظهر في الجهات. ويجوز له أن يصلى الظهر إلى جهة منها ثم يصلى العصر

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٣١٣

الى تلك الجهة، ثم يأتي بالظهر إلى جهة ثانية و يصلى العصر إليها، وهكذا الى ان يتم عدد الصلوات مع الجهات. ويجوز له ان يصلى الظهر الى جهتين أو ثلاث و يصلى العصر بعدها الى تلك الجهات ثم يتم صلاة الظهر إلى باقى الجهات و بعدها العصر. ولا يكفي أن يصلى العصر الى جهة قبل أن يصلى إليها الظهر وكذلك حكم المغرب والعشاء.

### المسألة ٧٤

إذا صلى إلى إحدى الجهات، ثم علم أو ظن بعد صلاته إليها بأنها هي القبلة أجزأته عما في ذمته و لم تجب عليه الصلاة الى بقية الجهات، وإذا صلى إلى جهة أو أكثر ثم علم أن ما صلاة لم يكن إلى القبلة، فإن تعينت جهة القبلة عنده صلى إليها، وان لم تتعين وجبت عليه الصلاة الى بقية الجهات.

### المسألة ٧٥

تجرى جميع الأحكام المتقدم ذكرها في سائر الصلوات الواجبة غير اليومية كصلاة الآيات، و صلاة الأموات، فإذا لم يمكن للمكلف تحصيل العلم أو الاطمئنان بالقبلة وجب عليه الاجتهاد و كفى الظن الأقوى فالأقوى، وإذا لم يحصل الظن وجب تكرار الصلاة الى أربع جهات.

و تجرى كذلك في غير الصلوات مما يمكن فيه التكرار كقضاء الأجزاء المنسية و كسجود السهو على الأحوط و اما الأعمال التي يجب فيها الاستقبال و لا يمكن فيها التكرار، كتوجيه الميت إلى القبلة عند احتضاره و دفنه، فإذا لم يحصل الظن بالقبلة تخير المكلف



فى التوجيه الى اى الجهات شاء.  
و كذلك الأمر فى الذبح و النحر إذا وجب على المكلف أو اضطر إليه، و لم يمكن تأخيره الى ان تعلم جهة القبلة أو تظن، و يشكل جواز ذلك فى الذبح أو النحر إذا لم يكن واجبا أو مضطرا إليه.  
كلمة التقوى، ج ١، ص: ٣١٤

### المسألة ٧٦

إذا صلى إلى جهة من الجهات من غير فحص عن القبلة غافلا أو متسامحا، و حصل منه قصد القربة فى صلاته، صحت صلاته إذا تبين له بعد ذلك ان صلاته قد وقعت إلى القبلة، و صحت صلاته كذلك فى صورة الغفلة إذا تبين له انه منحرف عن القبلة بما لا يبلغ حد اليمين أو اليسار، و بطلت صلاته إذا كان مستدبرا للقبلة أو منحرفا عنها بما يبلغ محض اليمين أو اليسار، و بطلت صلاته فى صورة التسامح حتى إذا كان منحرفا عن القبلة بما دون اليمين و اليسار، و بطلت صلاته إذا لم يستبني له شىء.

### الفصل الخامس فى أحكام الاستقبال، و الخلل فى القبلة

### المسألة ٧٧

يجب الاستقبال فى جميع الصلوات الواجبة، سواء كانت يومية أم غيرها، و سواء كانت أداء أم قضاء، حتى فى اليومية المعادة جماعة، و المعادة احتياطاً، و ان كان الاحتياط استحبابياً.  
و يجب الاستقبال فى ما يتبع الصلاة، كصلاة الاحتياط عند حدوث أحد الشكوك فيها و قضاء ما ينسى من الأجزاء، و سجود السهو على الأحوط فيه.  
و يشترط الاستقبال فى صحة صلاة النافلة إذا أتى بها مستقرا على الأرض و شبهها، و لا يشترط فى صحة النافلة إذا أتى بها ماشيا أو راكبا، و ان كانت واجبة على المكلف بنذر و نحوه.

### المسألة ٧٨

المدار فى الاستقبال فى الصلاة على صدق الاستقبال فى نظر أهل العرف سواء صلى قائما أم جالسا، فلا يجب الاستقبال بأصابع رجليه فى حال القيام، و لا بركبتي الجالس و لا بالقدمين إذا جلس عليهما.  
كلمة التقوى، ج ١، ص: ٣١٥  
و إذا صلى مضطجعا استقبل القبلة بوجهه و مقاديم بدنه كهيئة الميت عند دفنه، و من صلى مستلقيا استقبل بوجهه و باطن قدميه كهيئة الميت عند احتضاره.

### المسألة ٧٩

إذا لم يتوجه المكلف إلى القبلة في صلاته و كان عالما عامدا بطلت صلاته و ان كان انحرافه عنها لا يبلغ اليمين أو اليسار، و كذلك إذا كان جاهلا بالحكم سواء كان قاصرا أم مقصرا فتجب عليه إعادة الصلاة إذا كان الوقت باقيا، و يجب عليه قضاؤها إذا كان الوقت خارجا، و مثله ناسي الحكم و الغافل عنه.

### المسألة ٨٠

إذا اعتقد ان القبلة في جهة معينة فصلى إليها ثم تبين له خطأ اعتقاده و كان انحرافه عن القبلة لا يبلغ محض اليمين أو اليسار صحت صلاته و لم تجب عليه اعادةها، و إذا تبين له ذلك و هو في أثناء صلاته صح ما مضى منها و وجب عليه ان يتوجه إلى القبلة في باقى صلاته، فإذا أتمها كذلك أجزأته.

و كذلك الغافل عن القبلة أو الناسى لها إذا صلى إلى إحدى الجهات ثم تبين له انه منحرف عن القبلة بما لا يبلغ اليمين أو اليسار فصلاته صحيحة و عليه ان يتوجه إلى القبلة في باقى صلاته إذا تذكر ذلك في أثناء الصلاة.

### المسألة ٨١

إذا اعتقد ان القبلة في جهة خاصة فصلى إليها ثم استبان له خطأ اعتقاده، و كان انحرافه عن القبلة يبلغ حد اليمين أو اليسار وجبت عليه إعادة الصلاة إذا كان الوقت باقيا، سواء تبين ذلك له في أثناء الصلاة أم بعد الفراغ منها، فان هو لم يعد الصلاة بعد ان تبين له ذلك في الوقت وجب عليه قضاؤها بعد الوقت، و إذا تبين له ذلك بعد خروج الوقت لم يجب عليه القضاء.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٣١٦

و إذا كان مستدبرا للقبلة وجبت عليه إعادة الصلاة في الوقت أو القضاء في خارجه على الأحوط. و إذا صلى كذلك غافلا عن القبلة أو ناسيا لها ثم تذكر وجبت عليه إعادة الصلاة إذا كان الوقت باقيا و القضاء إذا كان خارجا على الأحوط سواء تبين له انه مستدبر للقبلة، أم منحرف عنها بما يبلغ اليمين أو اليسار.

### المسألة ٨٢

إذا صلى الجاهل بالقبلة إلى أربع جهات ثم استبان له انه قد انحرف عن القبلة بمقدار ثمن الدائرة صحت صلاته و اغتفر له هذا الانحراف، و إذا صلى إلى إحدى الجهات فاستبان له بعد الصلاة انه قد انحرف عن القبلة بمقدار ثمن الدائرة أجزأته صلاته فلا تجب عليه إعادة الصلاة، و إذا ضاق عليه الوقت فصلى إلى إحدى الجهات صحت صلاته إذا كان منحرفا عنها بما لا يبلغ اليمين و اليسار، و قضاها على الأحوط إذا استبان له ان انحرافه أكثر من ذلك.

### المسألة ٨٣

يجب الاستقبال بالميت على الأحوط في حال احتضاره فيجعل وجهه و باطن قدميه إلى القبلة، و قد تقدم بيانه في المسألة الستائة و الأربعين من كتاب الطهارة و الأحوط أن يستمر الاستقبال به كذلك الى أن يتم تغسيله.

**المسألة ٨٤**

يجب الاستقبال بالميت حال الصلاة عليه بأن يجعل رأسه الى يمين المصلى عليه ورجلاه الى يساره وقد تقدم ذكر ذلك في المسألة السبعمئة والثانية والأربعين من كتاب الطهارة.

**المسألة ٨٥**

يجب الاستقبال بالميت في دفنه فيجعل وجهه و مقاديم بدنه الى القبلة كما ذكرناه في المسألة السبعمئة والتاسعة والخمسين من كتاب الطهارة.  
كلمة التقوى، ج ١، ص: ٣١٧

**المسألة ٨٦**

إذا دفن الميت الى غير القبلة وجب نبش قبره للاستقبال به، الا إذا أوجب ذلك هتك حرمة الميت أو لزم منه الحرج.

**المسألة ٨٧**

يجب الاستقبال في الذبح والنحر، بأن يجعل مذبح الحيوان أو منحره و مقاديم بدنه الى القبلة، والأحوط أن يكون الذابح مستقبلاً كذلك في حال ذبحه أو نحره و ان كان الأقوى عدم وجوب ذلك.

**المسألة ٨٨**

إذا ذبح الإنسان الحيوان أو نحره الى غير القبلة و كان عالماً عامداً في فعله حرم الحيوان المذبوح أو المنحور، بل كان ميتة نجسة، و ان كان ناسياً أو جاهلاً بالحكم أو اعتقد في جهة أنها القبلة فذبح الحيوان أو نحره إليها، ثم استبان له خلافها، فلا يحرم الحيوان في جميع ذلك.  
و كذلك إذا لم يعرف جهة القبلة و كان الذبح عليه واجباً أو كان مضطراً اليه، فذبحه إلى إحدى الجهات، أو اضطر الى ذبح الحيوان الى غير القبلة كالحيوان المستعصى و الواقع في بئر و نحوه.

**المسألة ٨٩**

يحرم استقبال القبلة و استنساها في حال التخلي بالبول أو الغائط، و الأقوى الحرمة أيضاً حال الاستبراء و الاستنجاء منهما إذا علم أو ظن ظناً اطمئنانياً بخروج شيء من البول أو الغائط في استبرائه و استنجائه، و إذا لم يعلم بذلك و لم يظن لم يحرم، و تراجع المسألة

المائتان والثالثة والتسعون من كتاب الطهارة.

### المسألة ٩٠

يستحب استقبال القبلة في حال الجلوس مطلقا، فقد روى عنهم (ع) خير المجالس ما استقبل به القبلة، و ينبغي المحافظة على ذلك في حال تأدية العبادات على الخصوص كحال الوضوء و الدعاء و قراءة كلمة التقوى، ج ١، ص: ٣١٨ القرآن و التعقيب بعد الصلاة و عند الاشتغال بالذكر و في سجدة الشكر و سجود التلاوة.

### المسألة ٩١

يكره استقبال القبلة و استدبارها حال الجماع و عند لبس السروال و أمثال ذلك مما ينافي التعظيم.

### الفصل السادس في الستر و الساتر

### المسألة ٩٢

يجب على المكلف ستر عورته عن كل ناظر محترم، سواء كان المكلف رجلا- أم امرأة، و سواء كان الناظر مماثلا أم غير مماثل، و سواء كان من المحارم أم من غيرهم، و سواء كان مسلما أم كافرا، حتى عن الطفل و المجنون إذا كانا مميزين. و يحرم على المكلف أن ينظر إلى عورة الغير حتى الطفل المميز و حتى المجنون و ان كان غير مميز، و تلاحظ المسألة المائتان و السادسة و الثمانون و المسائل التي بعدها من كتاب الطهارة، فإنها تتضمن تفصيل الأحكام المتعلقة بذلك.

### المسألة ٩٣

يجب على المرأة ستر جميع بدنها عن الرجال ما عدا الزوج و المحارم منهم، و ما عدا السيد إذا كانت المرأة مملوكة، و يحرم على الرجل أن ينظر إلى المرأة الأجنبية عنه و الى شعرها و الى شيء من جسدها، و الأجنبية هي غير الزوجة و المملوكة و المحارم من النساء، فلا يجوز للرجل النظر الى من عداهن من النساء و ان كانت قريبة منه في النسب كابنة العم و ابنة الخال و قد فصلنا ذلك في مسائل الفصل الأول من كتاب النكاح.

و قد استثنى من ذلك جماعة وجه المرأة الأجنبية و كفيها، فجوزوا النظر إليها إذا كان بغير ريبه و لا تلذذ محرم، و هذا القول لا يخلو من قوة، و ان كان الأحوط الاجتناب، فالأحوط للمرأة سترها عن الأجانب من الرجال.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٣١٩

و يحرم على الرجل النظر إذا كان مع الريبة أو التلذذ المحرم و ان كان المنظور اليه رجلا- مثله، شيخا أو شابا أو كانت امرأة من محارمه و كذلك في المرأة فيحرم عليها النظر بريية أو تلذذ الى امرأة مثلها أو رجل من محارمها.

**المسألة ٩٤**

يحرم النظر الى شعر المرأة الأجنبية و ان كان مقطوعا منها، فإذا وصلت المرأة شعرها بشعر امرأة أخرى لم يجز لزوجها و محارمها من الرجال النظر اليه، و يشكل الحكم بوجوب ستره على المرأة عن نظرهم و نظر الآخرين، و لكنه أحوط، كما ان الأحوط عدم نظر الأجنبي إلى القرامل التي توضع في شعر المرأة، و ان لم يظهر الشعر نفسه للرئى، و الى الحللى الذى يكون عليها و ان لم تبد مواضع الزينة منها، و الأحوط أيضا لزوم ستر ذلك على المرأة عن الأجانب من الرجال.

**المسألة ٩٥**

الواجب فى غير الصلاة هو أن يستر المكلف عورته عن أى ناظر، و ان تستر المرأة جميع بدننها عن الأجانب من الرجال و المراهقين، بل و عن الصبيان الذين يكون النظر منهم إلى المرأة أو النظر منها إليهم مثيرا للشهوة، و لا يعتبر فى ذلك ساتر مخصوص و لا كيفية خاصة، بل المدار إن يتأدى الواجب بأى وجه اتفق.

**المسألة ٩٦**

لا يتقيد وجوب الستر فى الصلاة بوجود ناظر، بل يجب الستر على المكلف و ان لم يوجد فى المكان احد ينظر اليه، أو كان الوقت أو المكان مظلما لا تستبين فيه الأشياء، أو كان الرئى الموجود ممن يباح له النظر الى المصلى كالزوجة للزوج و بالعكس.

**المسألة ٩٧**

يجب على الرجل فى صلاته ستر القبل و الدبر و البيضتين، و الأحوط لزوما ستر العجان و هو ما بين الدبر و أصل الذكر و ستر الشعر النابت فى أطراف العورة.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٣٢٠

و الواجب فى ذلك ستر عين العورة، فلا يكفى ستر اللون وحده، بل يجب ستر الشبح الذى يرى من وراء الثوب و الذى تعد حكايته حكاية العين عرفا، و لا يجب ستر حجم العورة.

**المسألة ٩٨**

يجب على المرأة فى صلاتها أن تستر جميع جسدها و رأسها و رقبتها و شعرها ما عدا الوجه و اليدين و القدمين، و يراد بالوجه ما وجب غسله فى الوضوء، و يراد باليدين الكفين إلى أول الزندين، و يراد بالقدمين ظاهرهما و باطنهما الى المفصل بينهما و بين الساق، و لا بد من أن تستر شيئا من حدود الوجه و اليد و القدم ليحصل العلم بتحقق الستر الواجب، و يجب عليها أن تستر ما تحت الذقن حتى ما يبدو منه بعد أن تلبس الخمار على الأحوط.

**المسألة ٩٩**

لا يجب على المرأة ستر ما على الوجه أو الكفين من زينة أو حلى، ولا ستر الشعر و القرامل الموصولة بشعرها إذا كان شعرها جميعه مستورا، وإذا وجد الناظر الأجنبي سترت ذلك عن الناظر على الأحوط كما تقدم لا من حيث الصلاة، فإن تعمدت فلم تستره كانت متجرئة لعدم التستر عن الأجنبي و لم تبطل صلاتها.

**المسألة ١٠٠**

لا يجب على الأمة المملوكة في الصلاة ستر رأسها و لا عنقها و لا شعر رأسها، و يجب عليها ستر جميع ما عدا ذلك من جسدها كله، غير الوجه و الكفين و القدمين كالحره، سواء كانت قنة أم مدبرة أم مستولدة أم مكاتبه، و إذا كانت مبعضة و جب عليها ستر الرأس و الشعر و العنق و كان حكمها حكم الحره.

**المسألة ١٠١**

لا يشترط في صلاة الحره إذا كانت صغيرة غير بالغه أن تستر رأسها  
كلمة التقوى، ج ١، ص: ٣٢١  
و رقبته في الصلاة، فإذا صلت و هي مكشوفة الرأس و الرقبه كانت صلاتها صحيحه.

**المسألة ١٠٢**

يجب الستر على الوجه المتقدم بيانه في الذكر و الأنثى في جميع الصلوات الواجبه و المندوبه حتى في صلاة الجنازه على الأحوط، و يجب في قضاء الأجزاء المنسيه من الصلاة و في سجود السهو، و لا يجب في سجود التلاوه و لا في سجده الشكر.

**المسألة ١٠٣**

الطواف في البيت بمنزلة الصلاة فيشترط فيه ستر العوره.

**المسألة ١٠٤**

إذا أبدت الرياح عوره المصلى أو بعضها من غير اختياره أو انكشفت كذلك غفله منه لم تبطل صلاته بذلك، فإذا هو لم يعلم بانكشافها حتى أتم الصلاة أو حتى حصل له الستر اتفاقا أجزأته صلاته و لم تجب عليه اعادةها. و إذا علم بذلك في أثناء الصلاة، فإن اتفق حصول الستر له قبل أن يعلم بانكشاف العوره أو مقارنا لحصول العلم صحت صلاته، و ان لم تستر عورته الا- بعد العلم بها، فالظاهر بطلان صلاته، و الأحوط له أن يتم الصلاة ثم يعيدها.

**المسألة ١٠٥**

إذا نسى المكلف أن يستر عورته و صلى و لم يتذكر حتى أتم الصلاة أو حتى حصل له الستر اتفاقا صحت صلاته و لم تجب عليه اعادتها.

و إذا تذكر ذلك و هو فى أثناء الصلاة فإن اتفق له حصول الستر قبل أن يتذكر أو مقارنا لتذكره صحت صلاته و ان لم تنستر عورته الا بعد التذكر فالظاهر البطلان و الأحوط إتمام الصلاة ثم اعادتها.

و كذلك الحكم إذا ترك التستر غافلا و صلى، فيجرى فيه التفصيل المتقدم و إذا ترك التستر جاهلا بالحكم بطلت صلاته.  
كلمة التقوى، ج ١، ص: ٣٢٢

**المسألة ١٠٦**

يجب ستر العورة مطلقا فلا يكفى سترها من بعض الجوانب إذا كانت مكشوفة من جانب آخر و لو من فوق، كما إذا كان الثوب واسع الجيب بحيث لا- يستر العورة إذا نظر الناظر اليه من فوق أو من إمام فى حال الركوع أو من تحت، كما إذا وقف المصلى على شباك أو طرف سطح و ليس له ساتر عمن ينظر اليه من تحته، و إذا وقف على الأرض لم يجب عليه الستر من تحته.

**المسألة ١٠٧**

الأحوط أن يستر عورته حتى عن نفسه، فلا تصح الصلاة إذا كان يرى عوره نفسه و لو فى بعض أحوال الصلاة و ان كانت مستورة عن الآخرين، و مثال ذلك ان يلبس ثوبا واسع الجيب يكشف له عورته فى بعض حالات الصلاة و لا يراها غيره.

**المسألة ١٠٨**

يكفى فى الستر أن يكون المصلى مستور العورة من أول الصلاة الى آخرها و فى جميع حالاتها، و ان كان ساتره فى حال القيام مثلا ثوبا لا- يكفى لستره فى حال الركوع و السجود و لكنه يضم اليه قبل أن يركع شيئا آخر يستمر معه الستر و لا تنكشف له عورة، أو يلبس ثوبا مخرقا فيتستر به فى كل حالة من حالات الصلاة على وجه مخصوص بحيث يتأدى به الواجب.

**المسألة ١٠٩**

يكفى فى ستر الصلاة أن يتستر المصلى بالورق و الحشيش و لو فى حال الاختيار إذا تأدى به المقصود، و يكفى أن يتستر بالقطن أو الصوف أو الوبر غير المنسوج كذلك. و يكفى فى حال الاضطرار أن يطلى بالطين على وجه يستر عين العورة و لا يكفى مجرد ستر لونها و لا يكفى ذلك فى حال الاختيار.

و لا يكفيه أن يستر عورته بيده أو بيد زوجته حتى فى حال الاضطرار.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٣٢٣

## الفصل السابع في شرائط لباس المصلى

### إشارة

وهي أمور:

### [الأول: الطهارة]

#### المسألة ١١٠

الأول: يشترط في لباس المصلى أن يكون طاهرا، سواء كان ساترا أم لا، وقد سبق تفصيل ذلك في الفصل العاشر من كتاب الطهارة. ويستثنى من ذلك ما لا- تتم الصلاة فيه منفردا كالتكئة والجورب والقلنسوة، وجميع ما يعفى عنه في الصلاة، ويلاحظ الفصل الحادى عشر من كتاب الطهارة فقد فصلنا الكلام فيه على ذلك.

### [الثانى: أن يكون مباحا]

#### المسألة ١١١

الثانى: يشترط في لباس المصلى أن يكون مباحا، سواء كان ساترا أم لا، وحتى ما يحمله إذا كان يتحرك بحركات الصلاة، والأحوط مطلقا، فلا تجوز الصلاة فى المغصوب وان كان خيطا قد خيط به بعض ملابسه، وتبطل الصلاة إذا كان المصلى عامدا فى فعله و عالما بحرمة و ان كان جاهلا بأنه يبطل صلاته على الأقوى، وتبطل صلاته كذلك إذا كان جاهلا بالحكم عن تقصير. ولا تبطل صلاته إذا كان جاهلا قاصرا، ولا تبطل إذا كان جاهلا بالغصبي أو ناسيا لها، حتى الغاصب نفسه إذا نسي الغصبي فصلى، نعم تبطل صلاة الغاصب الناسى إذا كان ممن لا يبالي بذلك إذا تذكر الغصبي.

#### المسألة ١١٢

لا- فرق فى حرمة الصلاة فى المغصوب بين أن يكون مغصوب العين أو مغصوب المنفعة كما إذا أجر المالك ثوبه للغير ليلبسه مدة معينة، فلا تصح الصلاة فيه إذا غضب من المستأجر وتبطل الصلاة فيه إذا كان متعلقا لحق الغير و غضب ذلك الحق، كحق الزكاة و حق الخمس، بل

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٣٢٤

و حق الرهانة على الأحوط، نعم لا تبطل الصلاة إذا كان من الحقوق التى لا تمنع من إيقاع الصلاة فيه كحق الخيار للبائع و نحوه.

#### المسألة ١١٣



إذا صبغ الثوب بصنع مغسوب فالأحوط اجتناب الصلاة فيه و في الخيط المصبوغ بل لا يخلو عن وجه.  
نعم إذا أجبر الصباغ على صبغ الثوب و كان الثوب و الصبغ مباحين، أو أجبر الخياط على خياطته و كان الثوب و الخيط مباحين، فالظاهر صحة الصلاة فيه و ان كان آثماً بإجبار العامل و مشغول الذمة له بأجرة عمله.

#### المسألة ١١٤

إذا طهر الثوب المتنجس أو غسله من وسخه بماء مغسوب، فإذا جف الماء من الثوب صحت الصلاة فيه، و الأحوط عدم الصلاة فيه قبل الجفاف، و عليه قيمة الماء لمالكه.

#### المسألة ١١٥

إذا أذن المالك لأحد في الصلاة في ثوبه المغسوب منه صحت له الصلاة فيه و ان بقي مغسوباً، سواء كان المأذون له في الصلاة هو الغاصب أم غيره، و إذا أذن في الصلاة فيه إذنا مطلقاً صح للآخرين الصلاة فيه، و أشكال الجواز في الغاصب نفسه الا ان يعلم عموم الاذن له و لغيره، فتصح له الصلاة فيه كما تصح لغيره.

#### المسألة ١١٦

إذا اضطر الإنسان إلى لبس الثوب المغسوب لحفظ نفسه جاز له لبسه إذا كان المضطر غير الغاصب و صحت له الصلاة فيه، و إذا كان المضطر هو الغاصب فيشكل الحكم بجواز لبسه و صحة الصلاة فيه.  
و إذا اضطر الى لبس الثوب المغسوب لحفظ نفس الثوب لا- لحفظ نفسه أشكال الحكم بالجواز، إلا إذا كان بقصد رد الثوب الى مالكه،

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٣٢٥

فيجوز له لبس الثوب لهذه الغاية و تصح له الصلاة فيه إذا كان حفظ الثوب موقوفاً على لبسه.

#### المسألة ١١٧

إذا صلى المكلف في الثوب و هو ناس لغصبيته ثم تذكرها في أثناء صلاته فان كان عليه ساتر آخر مباح و أمكنه نزع الثوب المغسوب من غير فعل مناف للصلاة، وجب عليه نزع الثوب المغسوب فوراً، و لم يتشاغل بالصلاة مدة نزعها، فإذا نزعها قبل أن تفوت الموالاته بين اجزاء الصلاة أتم صلاته و كانت صحيحة مجزيه، و إذا فاتت الموالاته أو حصل له ما ينافي الصلاة أو لم يكن عليه ساتر آخر مباح قطع الصلاة و أعادها إذا كان الوقت متسعاً و لو لإدراك ركعة واحدة من الصلاة، و إذا ضاق الوقت عن ذلك و كان عليه ساتر آخر اشتغل بالصلاة في حال النزاع، و كذلك الحكم إذا صلى في الثوب و هو جاهل بغصبيته ثم علم بها في أثناء الصلاة.

#### المسألة ١١٨

إذا اشترى الثوب بثمن في الذمة ثم وفاه من مال تعلق به الخمس أو الزكاة صح البيع و جازت له الصلاة في الثوب، فإن أدى الخمس أو الزكاة من مال آخر برئت ذمته، و ان لم يؤديه جاز للحاكم الشرعي ان يتبع المال فيأخذ منه الخمس أو الزكاة، فإذا أخذه منه رجع البائع بذلك على المشتري.

و إذا اشترى الثوب بعين المال الذي تعلق به الخمس أو الزكاة لم تصح الصلاة فيه و كان حكمه حكم المغسوب إلا إذا أدى الحق

من مال آخر، أو ضمنه بمراجعة الحاكم الشرعى ضمانا شرعيا. و يصح البيع إذا أجازته الحاكم بحسب ولايته فيكون ما يقابل مال الزكاة أو الخمس ملكا للفقراء و السادات على تأمل.

### الثالث أن لا يكون من أجزاء الميتة،

#### المسألة ١١٩

الثالث من شرائط لباس المصلى أن لا يكون من أجزاء حيوان ميت، سواء كان الحيوان مما يحل أكله إذا ذكى أم مما يحرم، و سواء كانت

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٣٢٦

ميتته نجسة أم طاهرة، كميته السمك و نحوه مما لا نفس له سائلة على الأحوط.

#### المسألة ١٢٠

إذا أخذ الإنسان جلد الحيوان أو لحمه أو شحمه أو غير ذلك من اجزائه من يد مسلم، أو اشتراه من سوق المسلمين، أو وجدته في أرضهم، فهو بحكم المذكى، و لا- يكفى مجرد ذلك فى الحكم عليه بالتذكية حتى يقترن بتصرف أو أثر يدل على التذكية كبيع المسلم إياه أو أكله منه، أو الصلاة فيه، و إذا لم تقترن يد المسلم أو سوق المسلمين بمثل هذا التصرف أو الأثر الدال على التذكية لم تكن أمانة دالة على تذكية الحيوان، و كذا ما يوجد مطروحا فى أرضهم.

#### المسألة ١٢١

ما يشتري من سوق المسلمين و هو مقترن بأثر أو تصرف يدل على التذكية فهو بحكم المذكى كما تقدم، سواء اشتراه من مسلم أم من شخص مجهول الإسلام و الكفر، و كذا ما يكون فى أرض المسلمين.

#### المسألة ١٢٢

يجب اجتناب ما يؤخذ من الكافر من الجلود و الشحوم و اللحوم سواء كان فى بلاد الكفر أم فى بلاد الإسلام، و ان كان فى سوق المسلمين، الا ان يعلم بسبق يد المسلم عليه المقرونه بالتصرف المناسب للتذكية فيحكم بطهارته و جواز الصلاة فيه و كذا ما يوجد فى أرض الكفار و يجب اجتناب ما يؤخذ من مجهول الإسلام و الكفر إذا كان فى بلاد يغلب عليها غير المسلمين، و كذلك إذا كان فى بلاد يغلب عليها المسلمون و كانت السوق التى أخذ منها لغير المسلمين على الأحوط فى هذا الأخير.

#### المسألة ١٢٣

إذا كان ما فى يد المسلم أو ما فى سوق المسلمين مسبقا بيد الكافر، كالجلود و اللحوم و الشحوم التى يستوردها المسلمون من بلاد الكفار، فان لم يعلم باشتمال ما فى يد الكافر على المذكى و غيره حكم بعدم تذكيته

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٣٢٧

و وجب اجتنابه جميعا، و ان علم إجمالا بأن ما فى يد الكافر يشتمل على المذكى و غيره، فللبناء على الطهارة و الإباحة فيه وجه، أما

جواز الصلاة فيه فهو مشكل.

#### المسألة ١٢٤

إذا كان المسلم ممن يقول بطهارة جلد الميتة إذا دبغ، فالأحوط اجتناب ما في يده من الجلود.

#### المسألة ١٢٥

لا يجوز على الأحوط استصحاب شيء من أجزاء الميتة حال الصلاة و ان لم يكن ملبوسا، و إذا استصحبه بطلت صلاته على الأحوط، و قد ذكرنا ذلك في فصل ما يعنى عنه في الصلاة.

#### المسألة ١٢٦

الأجزاء التي لا تحلها الحياة من الحيوان لا تنجس بموته إذا كان طاهر العين في حال حياته كالشعر و الصوف و الوبر، كما ذكرناه في مبحث نجاسة الميتة، فإذا كان الحيوان مما يؤكل لحمه جازت الصلاة في الثوب المتخذ من صوفه أو وبره أو شعره، و ان أخذ منه بعد موته، و إذا أصابتها رطوبة الميتة حين نتفها أو قلعها فلا بد من تطهيرها من النجاسة العرضية.

#### المسألة ١٢٧

إذا صلى في جلد الميتة أو في شيء من اجزائها ناسيا، و كانت الميتة مما له نفس سائلة، و جبت عليه إعادة الصلاة إذا تذكر في الوقت و يجب قضاؤها إذا تذكر بعد الوقت، و إذا كانت الميتة مما لا نفس له لم تجب عليه إعادة.

#### المسألة ١٢٨

إذا صلى في شيء من أجزاء الميتة و هو لا يعلم بأنها ميتة حتى أتم الصلاة صحت صلاته و لم تجب عليه اعادتها، و إذا كان ملتفتا شاكا

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٣٢٨

لم تجز له الصلاة فيه الا ان تقوم لديه اماره تدل على التذكية و إذا صلى كذلك فصلاته باطله.

#### المسألة ١٢٩

إذا شك في شيء انه جزء من حيوان أم من غيره، حكم بأنه طاهر و جازت له الصلاة فيه، و كذلك إذا علم بأنه جزء حيوان و شك في ان ذلك الحيوان مما له نفس سائلة أم لا فتصح له الصلاة فيه.

**[الرابع: أن لا يكون من أجزاء ما لا يؤكل لحمه،]**

#### المسألة ١٣٠

الرابع من شرائط لباس المصلي أن لا يكون من أجزاء ما لا يؤكل لحمه، فلا تصح الصلاة في جلد الحيوان غير المأكول و لا في شعره

أو صوفه أو وبره، ولا فى شىء من أجزائه أو شىء من فضلاته، سواء كان الحيوان مذكى أم حيا أم ميتا، و سواء كان ذا نفس سائلة أم لا إذا كان ذا لحم، كالمسك المحرم أكله على الأحوط، و سواء كان ما صلى فيه من الحيوان ملبوسا أم مخلوطا به أم محمولا له، حتى الشعرات التى تقع على ثياب المصلى منه، و حتى عرقه و ريقه و ان كان يابسا إذا كانت له عين موجودة.

### المسألة ١٣١

لا- فرق فى الحكم الأنف ذكره بين أن يكون الحيوان محرم الأكل بالأصالة أم بالعرض على الأ-حوط كالحيوان الجلال و موطوء الإنسان و شارب لبن الخنزيرة، فلا تصح الصلاة فى شىء من أجزائه و فضلاته على الأحوط، و الظاهر ان الحكم لا يعم الحيوان الذى يحرم أكله على الإنسان لكون لحمه مضرا له أو لأنه نذر ترك أكله أو حلف عليه.

### المسألة ١٣٢

تصح الصلاة فى الشمع أو العسل إذا وقع على ثياب الإنسان و ان كانا من فضلات النحل و تصح الصلاة فى الحرير كما سيأتى تفصيله و ان كان فضلة دود القز، و تصح الصلاة فى دم البرغوث و البق و نحو ذلك من الحيوانات التى لا- لحم لها، و تصح الصلاة فى الصدف للشك فى أنه جزء من الحيوان أم لا.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٣٢٩

### المسألة ١٣٣

تصح الصلاة فى فضلات الإنسان الطاهرة إذا وقعت على البدن أو على الثياب منه أو من غيره، كالعرق و الريق و اللبن و الوسخ و الشعر، فيجوز للمرأة أن تصلى فى فضلات الطفل الطاهرة التى تقع على بدنها أو على ثيابها، و فى بقايا اللبن التى تقع على صدرها أو على ثيابها فى أثناء الرضاع و غيره، و فى الشعر الذى تصل به شعرها، سواء كان شعر رجل أم امرأة.

### المسألة ١٣٤

تجوز الصلاة فى اللباس إذا شك فى انه متخذ من الحيوان المأكول أو من غير المأكول و تجوز الصلاة فى الشىء إذا شك فيه انه من أجزاء الحيوان أو غير الحيوان.

### المسألة ١٣٥

إذا صلى الإنسان فى غير المأكول و هو لا يعلم بأنه غير مأكول و كان جهله بنحو الشبهة الموضوعية، فالظاهر صحة صلاته، و إذا كان جاهلا بالحكم أو ناسيا للموضوع أو الحكم فالأحوط بل الظاهر بطلان صلاته.

**[الخامس: أن لا يكون من الذهب]**

### المسألة ١٣٦

الخامس من شرائط لباس المصلى ان لا يكون من الذهب إذا كان المصلى رجلا فلا تجوز الصلاة فى الذهب للرجال، و لا يجوز لهم

لبس الذهب حتى في غير الصلاة، و إذا لبس الرجل الذهب في غير الصلاة كان آثماً، و إذا صلى فيه كان آثماً و بطلت صلاته، سواء كان الملبوس ذهباً خالصاً أم ممزوجاً، إذا صدق معه انه لبس الذهب و صلى فيه، و سواء كان مما تتم الصلاة فيه كالثوب المنسوج بالذهب أم كان مما لا تتم الصلاة به كالحاتم و المنطقه و حمائل السيف.

#### المسألة ١٣٧

يجب على الرجل اجتناب المموه بالذهب إذا صدق معه لبس الذهب  
كلمة التقوى، ج ١، ص: ٣٣٠  
عرفاً، فإذا لم يصدق عليه ذلك لم يحرم، و ان كان الأحوط تركه، و كذلك الحكم في الملحّم به.

#### المسألة ١٣٨

يحرم التزين بالذهب على الرجال بمثل الزر و السن و نحوهما و ان لم يكن لبساً للذهب، فلا تبطل الصلاة إذا صلى الرجل و هو متزين به على الظاهر، و ان أثم بذلك.

#### المسألة ١٣٩

لا تبطل صلاة الرجل بحمل الذهب معه في صلاته، سواء كان المحمول معه مسكوكاً أم غيره، و لا بأس بشد الأسنان به.

#### المسألة ١٤٠

لا تحرم تحلية السيف و الخنجر بالذهب و إذا حملهما الرجل كذلك لم يصدق عليه أنه لبس الذهب عرفاً فلا مانع من الصلاة فيهما، و لكنه إذا جعل غمد السيف كله أو أكثره من الذهب أو كان السيف نفسه من الذهب بحيث يعد في العرف انه لبس الذهب، فالظاهر حرمة لبسه و بطلان الصلاة فيه.

#### المسألة ١٤١

يجوز للنساء لبس الذهب و تصح لهن الصلاة فيه، و لا يحرم على الصبي المميز لبس الذهب، و لا تصح صلاته فيه على الأحوط، بل لا يخلو عن قوة.

#### المسألة ١٤٢

إذا شك الرجل في شيء انه ذهب أم غيره، جاز له لبسه و صحت له الصلاة فيه.

#### المسألة ١٤٣

يحرم على الرجل لبس الذهب و تبطل الصلاة سواء كان ظاهراً أم مستوراً.  
كلمة التقوى، ج ١، ص: ٣٣١

#### المسألة ١٤٤

يجوز للمكلف حمل الساعة التي يكون قابها من الذهب، و تصح له الصلاة و هو يحملها و اما زنجير الساعة إذا كان مصوغا من الذهب فيحرم عليه التزين به و لا تبطل الصلاة فيه، و لا يبعد صدق لبس الذهب عليه عرفا إذا علقه في رقبته، فتحرم الصلاة فيه.

#### المسألة ١٤٥

إذا صلى الرجل في الذهب و هو لا يعلم بأنه ذهب فالظاهر صحة صلاته فيه، و كذلك الحكم إذا صلى فيه و هو ناس لكونه من الذهب، أو ناس للحكم بحرمة الصلاة فيه فتصح صلاته و اما الجاهل بالحكم و خصوصا المتردد فيه حال دخوله في الصلاة فعليه إعادة الصلاة على الأقوى في المتردد و على الأحوط في المتردد و غيره.

#### [السادس: أن لا يكون حريرا خالصا]

#### المسألة ١٤٦

السادس من شرائط لباس المصلي ان لا يكون حريرا خالصا إذا كان المصلي رجلا، فلا تجوز الصلاة فيه للرجال، و إذا صلى الرجل فيه كانت صلاته باطلة، سواء كان مما تتم الصلاة فيه منفردا أم لا كالتكة و القلنسوة و الجورب، و لا يجوز لبسه للرجل في غير الصلاة أيضا، إلا إذا اضطر الى لبسه لمرض أو برد بحيث لا تتأدى الضرورة إلا بلبسه، و يجوز لبسه كذلك في حال الحرب. و إذا اضطر الرجل الى لبس الحرير لبعض ما ذكر، فالأحوط له نزع حال الصلاة إلا إذا كان مضطرا الى لبسه حال الصلاة، فتجوز له الصلاة فيه حين ذاك، و هذا لا يتحقق إلا إذا كان الاضطرار عاما لجميع الوقت.

#### المسألة ١٤٧

يجوز للرجال لبس الحرير إذا كان ممتزجا بقطن أو كتان أو صوف أو غير ذلك مما ينسج معه فيخرج به عن كونه حريرا خالصا، و تصح لهم الصلاة فيه، و يجوز أن تكف به ثيابهم و ملابسهم المصنوعة  
كلمة التقوى، ج ١، ص: ٣٣٢

من غيره و ان زاد الحرير الذي يكف به على مقدار أربع أصابع، و يجوز لهم لبس الثياب و الملابس من غير الحرير إذا كانت أعلامها و سفائفها و أزرارها و قياطينها من الحرير و ان كانت كثيرة و يجوز لهم افتراش الحرير الخالص حتى في حال الصلاة، و يجوز الركوب عليه و التدثر به الا إذا صدق عليه اللبس كما قد يتفق في بعض الحالات.

#### المسألة ١٤٨

إذا خلط الحرير بشيء لا تصح فيه الصلاة كالصوف و الوبر مما لا يؤكل لحمه، جاز للرجل لبسه و لم تصح له الصلاة فيه، و إذا خلط بما تصح فيه الصلاة كالقطن و الكتان و صوف و وبر ما يؤكل لحمه، جاز للرجل لبسه و صحت له الصلاة فيه، و يعتبر في الخليط الذي يمتزج معه أن يكون بمقدار يصدق على الثوب انه مخلوط و ليس حريرا خالصا، و المدار في ذلك على نظر أهل العرف و لا يكفي الخليط المستهلك.

#### المسألة ١٤٩

لا يجوز للرجل أن يلبس ثوبا تكون بطانته من الحرير الخالص و ان كانت البطانة الى نصف الثوب، و لا تصح له الصلاة فيه، و لا يجوز له لبس ثوب يكون أحد نصفيه من الحرير الخالص.

### المسألة ١٥٠

إذا نسج الثوب طرائق بعضها حرير و بعضها غيره: قطن أو صوف أو نحوهما فلا مانع للرجل من لبسه و الصلاة فيه، و ان زاد عرض الواحدة من الطرائق على مقدار الكف، و كذلك إذا خيط الثوب من قطع بعضها حرير و بعضها غيره، إذا لم يجتمع من الحرير مقدار كبير في موضع واحد، كنصف الثوب أو ثلثه مثلا.

### المسألة ١٥١

تجوز الصلاة للرجل في ثوب له ظهارة و بطانة من غير الحرير، و يجعل الإبريسم غير المنسوج ما بين الظهارة و البطانة بدلا عن القطن و الصوف الذي يجعل بينهما في بعض الألبسة، و إذا وضعت ما بينهما كلمة التقوى، ج ١، ص: ٣٣٣  
قطعة من الحرير المنسوج و خيطة كالبطانة بحيث يصدق على لابس الثوب انه قد لبس الحرير المحض، فالظاهر حرمة لبسه للرجل و عدم صحة صلاته فيه.

### المسألة ١٥٢

يجوز للرجل ان يصلى و هو يحمل معه ثوبا أو قطعة من الحرير و ان كان الثوب المحمول مما تتم الصلاة فيه، و يجوز له أن يصلى في عمامة طرفها من الحرير و ان زاد على مقدار كف.

### المسألة ١٥٣

يجوز للنساء لبس الحرير الخالص و تصح الصلاة لهن فيه على الأقوى، و يجوز للصبي لبس الحرير و لا يحرم على وليه أن يلبسه إياه، و لا تصح صلاة الصبي المميز فيه على الأحوط، بل لا يخلو عن قوة.

### المسألة ١٥٤

إذا كان الرجل كثير القمل بحيث اضطر لكثرتة الى لبس الحرير لدفعه عنه، أو لزمه العسر و المشقة الشديدة بدونه، جاز له لبسه، و إذا كان اضطراره اليه أو لزوم العسر بدونه حتى في حال الصلاة جازت له الصلاة فيه.

### المسألة ١٥٥

إذا شك المكلف في الثوب انه حرير خالص أو مخلوط بغيره جازت له الصلاة فيه، و كذلك إذا علم ان الثوب من الحرير الممتزج و شك في ان الخليط مما تصح فيه الصلاة أو مما لا تصح.

### المسألة ١٥٦

إذا صلى الرجل في الحرير و هو لا يعلم انه حريرا و كان ناسيا لذلك صحت صلاته فيه و لم تجب عليه اعادةها، و إذا صلى فيه و هو

جاهل بالحكم فالأحوط له إعادة الصلاة و خصوصا إذا كان مترددا حال الصلاة.

### المسألة ١٥٧

إذا لم يكن للرجل ساتر في صلاته الا ثوب الحرير، فان اضطر الى

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٣٣٤

لبسه لمرض أو برد، جاز له لبسه للاضطرار و إذا كان الاضطرار الى لبسه عاما لجميع الوقت جازت له الصلاة فيه كما تقدم في المسألة المائة و السادسة و الأربعين، و ان لم يكن مضطرا الى لبسه نزع و صلى عاريا.

و كذلك الحكم إذا لم يكن له ساتر الا المغصوب أو الميتة أو الذهب، فيلبسه و يصلى فيه إذا كان مضطرا الى لبسه في جميع الوقت، و ينزعه و يصلى عاريا مع عدم الاضطرار.

و إذا لم يكن له ساتر الا غير مأكول اللحم لبسه و صلى فيه مع الاضطرار إليه في جميع الوقت كما قلنا في نظائره و إذا لم يكن مضطرا الى لبسه احتاط فصلى في الثوب، ثم نزع و صلى عاريا.

و إذا لم يجد له ساترا غير النجس و كان العذر مستمرا الى آخر الوقت، فالظاهر وجوب الصلاة في الثوب النجس سواء كان مضطرا الى لبس الثوب أم لا، و قد تقدم هذا في المسألة المائة و الرابعة و الستين من كتاب الطهارة، فلتراجع فيها تفصيل للمورد.

### [مسائل]

### المسألة ١٥٨

يجب على المكلف تحصيل الساتر للصلاة مع القدرة، و لو بالشراء أو الاستئجار بأكثر من عوض مثله، ما لم يكن ذلك مضرا بحاله، و تجب الاستعارة و الاستيهاب من الغير إذا أمكن له ذلك و لم يلزم منه الحرج.

### المسألة ١٥٩

يحرم على الإنسان لباس الشهرة على الأحوط الذي لا يترك، و هو أن يلبس الإنسان ما يخالف زيته، من حيث جنس الملابس أو لونها، أو وضعها و تفصيلها غير المناسب لأمثاله، و يحرم على الرجل أن يلبس ما تختص به النساء تشبها بهن، و يتخذ ذلك زيا له، و يحرم على المرأة أن تلبس ما يختص به الرجال تشبها بهم و تتخذ ذلك زيا لها.

و إذا لبس الإنسان لباس الشهرة و صلى فيه لم تبطل صلاته، و ان كان آثما في لبسه، و إذا لبس الرجل ما تختص به المرأة كما ذكرنا أو

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٣٣٥

لبست المرأة ما يختص به الرجل و صليا في ذلك اللباس لم تبطل صلاتهما فيه، و ان كانا آثمين.

### المسألة ١٦٠

إذا لم يكن للمصلى ساتر في صلاته، تستر بورق الشجر و الحشيش و بالقطن، و الصوف غير المنسوج، و قد تقدم في المسألة المائة و التاسعة ان ذلك يكفيه حتى في حال الاختيار، فان لم يجد ذلك تستر بالطين أو الوحل أو في حفرة يدخل فيها، أو نحو ذلك مما يوارى به عورته، و صلى قائما و أتى بالركوع و السجود كما يفعل المختار.



وان لم يجد ما يستر به عورته فإن أمن من المطلع وجب عليه أن يصلى قائما و يومى الى الركوع و السجود و الأحوط له أن يستر قبله بيده فى حال القيام، و المراد بأمن المطلع أن لا يكون هناك أحد ينظر اليه، أو يكون الوقت أو المكان مظلما يستره عن الناظر، أو يكون الحاضر أعمى أو يكون ممن يعلم بعدم نظره، أو يكون ممن يباح له النظر الى عورته كالزوجة و الأمة.

وان لم يأمن من الناظر المحترم وجب عليه أن يصلى جالسا، و أن ينحنى للركوع و السجود بمقدار لا تبدو معه عورته، فان لم يمكنه ذلك أو مأ برأسه للركوع و السجود، و الابعينيه، و يجعل الانحناء أو الإيماء للسجود أكثر منه للركوع على الأحوط، و يرفع ما يسجد عليه و يضع جبهته عليه على الأحوط كذلك.

### المسألة ١٦١

يستحب للعرأة أن يصلوا جماعة إذا كان معهم من يؤمهم، فيجلسون صفا، و يجلس الإمام فى وسط الصف و يتقدمهم بركبته، و يومى الإمام للركوع و السجود على نهج ما سبق و يركع المأمومون و يسجدون مع أمن المطلع.

و إذا كانوا فى ظلمة يأمنون معها من نظر بعضهم الى بعض صلوا

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٣٣٦

قياما كصلاة المختار، و لا يترك الاحتياط بأن يعيدوا الصلاة بعد ذلك مع الإيماء.

### المسألة ١٦٢

إذا لم يجد المكلف ساترا فى صلاته و احتمال أن يجده فى آخر الوقت فالأحوط له أن يؤخر صلاته الى آخر الوقت، و إذا قدمها فى سعة الوقت برجاء استمرار العذر أو كان يائسا من زواله ثم وجد الساتر فى الوقت وجبت عليه إعادة الصلاة و إذا استمر العذر الى آخر الوقت أجزأته صلاته.

### المسألة ١٦٣

إذا وجد المكلف ثوبين و علم بأن أحدهما مغصوب و الآخر مباح و لم يعلم به على التعيين وجب عليه اجتنابهما، فإذا لم يكن عنده ساتر سواهما صلى عاريا، و كذلك الحكم إذا علم أن أحد الثوبين حرير و لم يعلم به على التعيين.

و إذا علم أن أحد الثوبين نجس و الآخر طاهر و لم يعلم به على التعيين وجب عليه ان يصلى فى كل واحد من الثوبين على انفراده مرة، و إذا لم يسع الوقت غير صلاة واحدة صلاها بأحد الثوبين و قضاها بعد الوقت فى الثوب الآخر أو فى ثوب معلوم الطهارة، و كذلك الحكم إذا علم أن أحد الثوبين من جلد مأكول اللحم و الآخر من جلد غير المأكول.

### المسألة ١٦٤

إذا صلى الإنسان مستلقيا أو مضطجعا و كان الفراش تحته حريرا أو من أجزاء غير المأكول صحت صلاته عليه، و كذلك إذا كان نجسا و كانت نجاسته غير متعدية إلى بدن المصلى أو الى ساتره و إذا كان ملتحفا به على وجه يصدق عليه انه صلى فيه أشكال الحكم بصحة صلاته.

### المسألة ١٦٥

تجوز الصلاة فى ما يستر ظهر القدم و لا يغطى شيئا من الساق كالجورب المصنوع كذلك و نحوه.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٣٣٧

**الفصل الثامن في ما يستحب للمصلي من الثياب و ما يكره****المسألة ١٦٦**

يستحب للمصلي أن يكون تام الستر لجميع جسده، و يتأكد الاستحباب في ما بين السرة و الركبة، و ينبغي أن يلبس ثيابا متعددة، فإن كل شيء يصلى فيه المصلي مما هو عليه يسبح معه كما في الحديث. و يستحب للرجل أن يضع على عاتقه شيئا إذا صلى و هو مكشوف الظهر، و أن يلبس العمامة و السراويل، و ينبغي له إذا لبس العمامة أن يكون متحنكا، و يستحب له ان يلبس في صلاته أنظف ثيابه و أجودها، و أن يكون متطيبا، ففي الحديث ركعتان يصليهما متعطر أفضل من سبعين ركعة يصليهما غير متعطر، و ينبغي أن يكون لباسه من القطن أو الكتان، و ان يكون أبيض اللون، و يستحب له في صلاته أن يلبس خاتما من العقيق أو الفيروزج، و أن يصلى في النعل العريضة، و يستحب للمرأة أن لا تصلى و هي عطلاء من الحلبي فتلبس قلادة و نحوها. و يستحب لإمام الجماعة أن يلبس الرداء في صلاته بل لا ينبغي له ترك ذلك.

**المسألة ١٦٧**

تكره الصلاة في اللباس الأسود سواء كان قميصا أم قباء أم سروالا، أم غيرها من الملابس حتى القلنسوة، و تستثنى من ذلك العمامة و الخف و الكساء، و منه العباء، و الظاهر عموم الكراهة للرجل و المرأة. و تكره الصلاة في الثوب المصبوغ المشبع بالصبغ، سواء كان بلون الحمرة أم الصفرة أم الخضرة أم غيرها من الألوان.

**المسألة ١٦٨**

يكره للرجل أن يصلى في ثوب واحد رقيق و ان كان ساترا، أو يصلى في سروال ليس معه غيره و ان لم يكن رقيقا، و ان تصلى المرأة في أقل من ثوبين و ان كان الثوب الواحد ساترا لجميع بدنها. كلمة التقوى، ج ١، ص: ٣٣٨

**المسألة ١٦٩**

يكره للمصلي أن يتزر فوق القميص، و أن يتوشح بالرداء، و التوشح هو ان يدخل الرداء تحت يده اليمنى ثم يلقيه على منكبه الأيسر أو بالعكس، فيكون أحد المنكبين مكشوبا، و يكره أن يشتمل الصماء و هو أن يدخل طرفي الرداء تحت أحد إبطيه ثم يلقيهما على منكب واحد، و تتأكد كراهة التوشح في إمام الجماعة.

**المسألة ١٧٠**

يكره للرجل أن يصلى و هو متلثم، و يكره للمرأة أن تصلى و هى متقبئة، و هذا إذا لم يمنعها اللثام و النقاب عن القراءة و الأذكار الواجبة، و الا- كان مبطلا للصلاة، و يكره للمكلف أن يصلى و هو مختضب قبل أن يغسل خضابه سواء كان رجلا أم امرأة، و يكره للرجل أن يصلى و هو معقوص الشعر.

### المسألة ١٧١

يكره للمكلف أن يصلى و فى يده خاتم عليه صورة ذى روح، أو يصلى فى ثوب فيه تماثيل لذوات أرواح، أو يصلى و معه دراهم عليها صورة، و يكره له أن يصلى و معه حديد بارز و لا بأس به إذا كان مستورا كمفتاح أو سكين يحملهما فى كيسه، أو سيف يتقلده و هو فى غمده.

### المسألة ١٧٢

يكره للمكلف أن يصلى فى ثوب أحد لا يتوقى من النجاسة أو يتهم بغصب و نحوه.

### المسألة ١٧٣

يكره له أن يصلى فى أبوال الخيل و البغال و الحمير إذا أصابت ثيابه أو بدنه حتى يغسلها و ان كانت طاهرة على الأقوى كما تقدم بيانه، و يكره له أن يصلى فى نعل من جلد حمار مذكى، و يكره له أن يدخل يديه تحت ثوبه و هو فى الصلاة فيلصقهما ببدنه. كلمة التقوى، ج ١، ص: ٣٣٩

### المسألة ١٧٤

و هنا ألبسه قد ثبت النهى عنها تحريما أو كراهة أو احتياطا على على وجه العموم فينبغى التنزه عنها فى حال الصلاة. فمنها أن يلبس المكلف لباس الشهرة، أو يلبس الرجل ما تختص به المرأة أو تلبس المرأة ما يختص به الرجل كما تقدم ذكره فى المسألة المائة و التاسعة و الخمسين. و منها أن يلبس ألبسه الكفار و أعداء الدين. و منها الثياب التى توجب التكبر و الخيلاء. و منها أن يلبس الشيخ ملابس الشباب. و منها أن تلبس المرأة خلخالا له صوت.

### الفصل التاسع فى مكان المصلى و شرائطه

و هي عدة أمور:

### [الأول: أن يكون مباحا،]

#### المسألة ١٧٥

الأول من شرائط مكان المصلي أن يكون مباحا، فتبطل صلاته إذا كان سجوده على موضع مغضوب، بل و تبطل صلاته على الأحوط إذا كان موضع بقية صلاته مغضوبا و ان كان سجوده على موضع مباح.

و مثال ذلك أن تكون الطبقة الأولى من المنزل ملكا له، و تكون الطبقة الثانية منه ملكا لغيره، فإذا صلى في الطبقة الثانية بدون اذن مالكة كانت صلاته باطله و ان كان سجوده على السقف الذى يملكه هو، أو يكون موقفه فى موضع من الأرض يملكه غيره، فإذا صلى فيه بغير اذن مالكة بطلت صلاته و ان كان سجوده على موضع يملكه هو.

و لا فرق بين أن يكون المكان مغضوب العين أو مغضوب المنفعة، كما إذا استأجر الدار أو الموضع أحد، فلا تجوز الصلاة فيهما إلا بإذن

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٣٤٠

المستأجر و لا يكفى فى الصحة الاذن من المالك، أو يكون المكان متعلقا لحق شخص آخر، كحق الرهن على الأحوط، و حق غرماء الميت إذا مات و عليه دين يستوعب التركة أو يزيد عليها. و حق الميت إذا أوصى بثلث ماله و لم يخرج ثلثه و لم يعزل، و حق السبق لمن سبق الى مكان فى مسجد أو مشهد، فلا تجوز الصلاة فى المكان بغير اذن صاحب الحق.

#### المسألة ١٧٦

إذا سبق أحد إلى مكان من المسجد أو المشهد اختص به و لم يجز لغيره على الأحوط أن يصلى فيه الا باذنه، و إذا قام من المكان معرضا عنه بطل حقه، و كذلك إذا قام عنه و هو متردد فى العود اليه و عدمه، فلا يجوز له منع من أخذ المكان بعده، و إذا قام من المكان ناويا العود إليه، فإن بقى رحله فيه فلا ريب فى بقاء حقه، و ان لم يبق رحله فالأحوط مراعاة حقه.

#### المسألة ١٧٧

إذا صلى الإنسان فى المكان المغضوب و هو عالم بالغصبيه و بحرمة الصلاة فيه و عامد فى فعله بطلت صلاته كما تقدم، سواء كان عالما بفساد الصلاة فيه أم جاهلا بذلك، و كذلك إذا كان جاهلا بالحرمة و كان جهله عن تقصير فتبطل صلاته فيه كالعامد. و إذا كان جاهلا بالغصبيه أو غافلا- أو ناسيا لها صحت صلاته، و كذلك إذا كان جاهلا بالحرمة و كان جهله عن قصور فيكون معذورا و إذا نسى الغاصب غصبيه المكان فصلى فيه فالظاهر صحة صلاته و ان كان الأحوط استحبابا له إعادة الصلاة، و إذا كان ممن لا يبالي بذلك على تقدير تذكره فالأقوى بطلان صلاته.

#### المسألة ١٧٨

تبطل الصلاة على الفراش المغضوب و ان كانت الأرض تحته مباحة، و تبطل على الأرض المغضوبة و ان كان الفراش فوقها مباحا.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٣٤١

**المسألة ١٧٩**

إذا كان السقف مباحا والأرض التي تحته مغصوبة، فالأحوط اجتناب الصلاة. على السقف وإذا صلى عليه فالأحوط إعادة الصلاة بعد إتمامها.

**المسألة ١٨٠**

الظاهر صحة الصلاة تحت السقف المغصوب وتحت الخيمة المغصوبة وفي ظل الجدار المغصوب إذا كانت الأرض التي صلى عليها مباحة، وإن انتفع بالسقف أو الجدار في حال صلاته فوقاه من مطر أو حر أو برد مثلا.

**المسألة ١٨١**

تبطل الصلاة على الدابة إذا كانت مغصوبة أو كان رحلها أو سرجها مغصوبا ولا تبطل الصلاة عليها إذا كان نعل الدابة مغصوبا.

**المسألة ١٨٢**

تبطل الصلاة في السفينة المغصوبة، ولا تبطل الصلاة فيها إذا كان فيها لوح مغصوب أو ما أشبه ذلك، نعم تبطل إذا كانت صلاته على نفس اللوح المغصوب.

**المسألة ١٨٣**

لا تبطل الصلاة في الأرض المباحة إذا كان في بعض طبقاتها البعيدة عن ظهرها تراب مغصوب.

**المسألة ١٨٤**

إذا اضطر المكلف إلى الصلاة في المكان المغصوب جازت له الصلاة فيه ومنه المحبوس بغير حق في المكان المغصوب فتصح له الصلاة فيه.

**المسألة ١٨٥**

إذا صلى الإنسان في مكان وهو يعتقد غصبيته كانت صلاته باطلة وإن تبين له بعد ذلك أن المكان غير مغصوب، فيجب عليه أن يعيد الصلاة.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٣٤٢

**المسألة ١٨٦**

لا يجوز التصرف في الأرض المغصوبة ولا تحل الصلاة فيها وإن كان مالكة مجهولا، فيرجع أمرها إلى الحاكم الشرعي، ولا تجوز الصلاة ولا غيرها من التصرفات في الأرض أو الدار المجهولة المالك وإن لم تكن مغصوبة إلا بإذن الحاكم الشرعي.

**المسألة ١٨٧**

إذا غصب الإنسان أدوات و مواد من آجر و شبيهه، و عمر بها دارا أو عقارا، فالظاهر صحة الصلاة في الدار أو العقار إذا كانت الأرض مباحة، إلا أن يبلط الأرض بالمواد المغصوبة أو يكون السقف منها فلا تصح الصلاة عليهما، و يجب الرجوع في أمر الآلات و المواد المغصوبة إلى مالكها، و إذا كان المالك مجهولا رجع فيها إلى الحاكم الشرعى.

#### المسألة ١٨٨

إذا كانت الدار أو الأرض مشتركة بين مالكين لم يجز لأحدهم التصرف فيها و لا الصلاة فيها إلا بإذن الباقيين، و لا تصح الصلاة فيها لغيرهم إلا بإذنهم جميعا، و لا يكفى الاذن من بعضهم إلا إذا علم منه برضا الجميع.

#### المسألة ١٨٩

تقدم فى المسألة المائة و الثامنة عشرة حكم ما إذا اشترى الثوب بمال تعلق به الخمس أو الزكاة، و يجرى نظير ذلك فى الدار أو الأرض إذا اشتراها المكلف بمثل ذلك المال فىأتى فيها التفصيل المتقدم فى المسألة و تترتب الأحكام المذكورة فيها فلنلاحظ.

#### المسألة ١٩٠

إذا مات الإنسان و عليه حقوق من زكاة أو خمس أو مظالم، فإن كان الحق متعلقا بالأعيان لم يجز للورثة أن تتصرف فى الأعيان التى تعلق بها الحق قبل أدائه أو ضمانه بمراجعة الحاكم الشرعى، فإذا كانت الأعيان التى تعلق بها الحق دارا أو أرضا لم تصح الصلاة فيها قبل ذلك و ان كان الحق ثابتا فى ذمة الميت كان حكمه حكم سائر الديون و سيأتى بيانه فى المسألة اللاحقة.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٣٤٣

#### المسألة ١٩١

إذا مات الإنسان و عليه ديون للناس تستوعب ما تركه من الأموال أو تزيد عليها أو تنقص عنها لم يجز لورثته و لا لغيرهم التصرف فى الأموال المتروكة حتى الصلاة فى الأرض و المنازل، قبل وفاء الدين أو ضمانه، إلا إذا علم برضا الغرماء بالتصرف، و الظاهر ان ما يقابل الدين من التركة لا يزال ملكا للميت، فلا بد من اذن ولى أمر الميت و من رضا الغرماء.

و ولى أمر الميت هو الوصى الذى عهد اليه بذلك، فإن لم يكن عهد الى أحد فالولى هو الحاكم الشرعى، و إذا ضمن الدين ضامن و رضى الغرماء بضمانه صح كذلك.

و كذلك الحكم إذا كان بعض الورثة قاصرا أو غائبا، و ان لم يكن على الميت دين، فلا يجوز التصرف فى التركة إلا مع رضى الغائب و تمييز حصه القاصر أو ضمان حقهما بوجه شرعى.

#### المسألة ١٩٢

إذا أذن المالك لأحد فى الصلاة فى داره المغصوبة منه صحت صلاته فيها و لم تصح للآخرين الذين لم يأذن لهم، و إذا أذن فى الصلاة أذنا مطلقا صحت الصلاة فيها لكل أحد إلا الغائب فيشكل جواز صلاته فيها إلا إذا أذن له بالخصوص أو علم بأن أذن المالك شامل له.

#### المسألة ١٩٣

الإذن الذى يسوغ معه الدخول فى الملك و الصلاة فيه و نحوها من التصرفات، قد يكون من المالك نفسه، و قد يكون من وكيله المخول فى مثل ذلك، و قد يكون من أحد خاصته و أقربائه الذين يعلم رضى المالك بفعلهم، فيصح الاعتماد على ذلك فإذا دخل المنزل و صلى صحت صلاته، و الأذن قد يكون بالفعل، و مثال ذلك أن يكون المالك حاضرا ملتفتا فيأذن للرجل بدخول الدار أو الصلاة فيها، و قد يكون تقديريا، و مثاله أن يكون المالك غائبا أو غافلا، و لكن المكلف يعلم انه لو كان حاضرا أو كان ملتفتا لإذن بذلك، فيصح له الدخول و الصلاة.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٣٤٤

و الأذن الفعلى قد يكون بالقول الصريح كما إذا قال له ادخل المنزل و صل فيه، و قد يكون بالفعل كما إذا أدخله المنزل و فرش له السجادة أو أمر من يصنع له ذلك، و قد يكون بالفحوى، كما إذا أذن له بالجلوس أو النوم فى بيته و الأكل من ماله، فيكون ذلك دالا على إباحة الصلاة بطريق أولى، و لا بد فى أذن الفحوى من القطع أو الاطمئنان بالمراد، و لا يكتفى بالظن فإن الإذن بالجلوس فى بعض المجالس لا يستلزم الإذن بالصلاة فيها.

و قد يكون بشاهد الحال كما فى المضائف و الرباع المفتوحة الأبواب فيكفى ذلك فى الدلالة على الأذن، فيجوز للمكلف الدخول و الصلاة فيها و ان لم يحصل القطع بالرضا، و اما فى غير ذلك كالحمامات و الخانات و نحوها فلا يجوز الوضوء من مائها و الصلاة فيها إلا بإذن المالك أو المستأجر أو وكيلهما أو يحصل العلم بالرضا.

#### المسألة ١٩٤

يجب على المكلف أن يقتصر فى التصرف على ما يتناول الأذن فإذا أذن له المالك بدخول البيت لم تجز له الصلاة فيه، و إذا أذن له فى الصلاة لم يجز له النوم أو المكث أكثر مما يتعارف لذلك، و إذا أذن له بالدخول فى حجرة لم يجز له الدخول فى حجرة أخرى إلا مع العلم بالرضا.

#### المسألة ١٩٥

تصح للإنسان الصلاة فى الأراضى المتسعة إذا كانت لسعتها بحيث يتعسر على الناس اجتنابها، و يصح الوضوء من مائها، و ان لم يأذن بذلك ملاكها أو كان فيهم الطفل أو المجنون، و لا تجوز له الصلاة فيها إذا علم بكرهه المالك للصلاة فيها، إلا إذا لزم الحرج على المكلف باجتنابها.

#### المسألة ١٩٦

تجوز الصلاة من غير اذن فى بيت الأب و بيت الأم، و بيت الأخ و بيت الأخت و بيت العم و بيت العمه و بيت الخال و بيت الخالة، و بيت الموكل

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٣٤٥

الذى فوض إليه الأمر و بيت الصديق، و هذه هى البيوت التى ذكرتها الآية الحادية و الستون من سورة النور، فأجازت للإنسان أن يأكل منها بغير اذن، فتجوز له الصلاة فيها بغير اذن كذلك ما لم يعلم بالكرهه أو يظن ذلك ظنا اطمئنانيا أو تقوم عليه حجة شرعية كالبينة.

#### المسألة ١٩٧

لا يجوز للغاصب الدخول في المكان المغصوب كما لا يجوز له سائر التصرفات فيه، وإذا دخله وجب عليه الخروج منه، ووجوب الخروج عليه إنما هو من باب لزوم ارتكاب أقل المحذورين والافهوعاص آثم في خروجه منه كما هو عاص آثم في بقائه فيه. وإذا صلى في المكان وهو في سعة الوقت وكان عالماً متذكراً كانت صلاته باطلة كما تقدم، فعليه الخروج، وإذا شرع في الصلاة ناسياً للغصبة وتذكرها في الأثناء وجب عليه الخروج، فإن كان خروجه يستلزم وقوع ما ينافي الصلاة منه كانت الصلاة باطلة أيضاً لعدم التمكن من إتمامها، وإذا استطاع الخروج بدون ما ينافي الصلاة ولو بالإيماء وجب عليه إتمام الصلاة ولو بالإيماء وهو في حال خروجه ثم أعادتها بعد ذلك على الأحوط. وكذلك الحكم في غير الغاصب إذا كان عالماً بالغصبة فتجرى فيه الأحكام المذكورة في المسألة، وإذا ضاق عليه الوقت وجب عليه الإتيان بالصلاة وهو في حال الخروج ويأتي بها مع الإيماء، وإذا كان الركوع لا يوجب زيادة في المكث ركع وهو ماش، و عليه قضاؤها بعد ذلك على الأحوط.

### المسألة ١٩٨

إذا دخل الرجل المكان المغصوب وهو يجهل غصبيته ثم علم بها بعد دخوله وجب عليه الخروج منه ولم يجز له الدخول في الصلاة إذا كان في سعة الوقت حتى يخرج، وإذا لم يعلم بالغصبة حتى دخل في الصلاة وكان في سعة الوقت وجب عليه قطع الصلاة واستينافها بعد الخروج  
كلمة التقوى، ج ١، ص: ٣٤٦

إذا كان الخروج يستلزم ما ينافي الصلاة، والافتها في حال خروجه ولو بالإيماء ثم أعادها بعد ذلك على الأحوط. وإذا ضاق عليه وقت الصلاة أتى بها وهو في حال الخروج، وإذا كان في أثناء الصلاة أتمها، وهو في حال خروجه كذلك، وإذا كان الركوع لا يوجب زيادة في المكث ركع وهو ماش وأوماً للسجود والافتها لهما كما تقدم، ولا يجب عليه قضاء الصلاة بعد ذلك وان كان أحوط.

و يجب عليه في أثناء خروجه أن يسلك أقرب الطرق وأن يستلزم الاستقبال في صلاته بقدر الإمكان وكذلك الحكم إذا دخل المكان وهو ناس للغصبة ثم تذكرها، أو اعتقد ان المالك اذن له بالدخول فدخل ثم تبين له خلاف ذلك، أو اذن المالك له بدخول المكان فدخله ثم رجع المالك عن اذنه فيجرى فيهم التفصيل المذكور في المسألة وترتب عليهم أحكامه.

### المسألة ١٩٩

المدار في الاذن على دلالة على رضا المالك بالدخول أو التصرف في المكان، فإذا اذن المالك بهما و دلت القرائن على عدم رضاه بذلك وانه اذن خوفاً أو حياءً أو لغيرهما من الدواعي لم يصح الاعتماد عليه.

### [الثاني: أن يكون قاراً،]

### المسألة ٢٠٠

الثاني من شرائط مكان المصلي أن يكون قاراً، فلا تصح الصلاة اختياراً في المكان الذي لا استقرار فيه للمصلي، كالسيارة والسفينة السائرتين والأرجوحة المتحركة وعلى ظهر الدابة السائرة وسائر أدوات النقل في حال مسيرها، وتصح مع الاضطراب الى ذلك، وإذا اضطرت إلى الصلاة فيه وجب عليه مراعاة الاستقرار والاستقبال بحسب المستطاع، فيدور وجهه وبدنه الى القبلة إذا استدارت السفينة أو



واسطة النقل التي هو فيها، و يمسك عن القراءة و الذكر حال حركته و استدارته إلى القبلة، و يقرأ و يذكر حال استقراره و يمسك حال الاضطراب إذا لم يحصل به فصل طويل يمحو صورة الصلاة، و إذا أمكنه التشاغل بالذكر كلمة التقوى، ج ١، ص: ٣٤٧

ما دام الاضطراب، حتى لا تمحى صورة الصلاة بالسكوت الطويل لزمه ذلك، فإذا استقر عاد الى قراءته أو ذكره مع المحافظة على الترتيب و الموالة في القراءة، و ان لم يمكنه ذلك استمر في قراءته أو ذكره و ان لم يستقر.

### المسألة ٢٠١

تجوز الصلاة اختياراً في السفينة حال وقوفها، بل حتى في وقت مسيرها إذا أمكنت له المحافظة على الشرائط الواجبة في الصلاة من استقرار و استقبال و غيرهما، و تجوز الصلاة على الدابة أيضاً إذا أمكن فيها ذلك.

### المسألة ٢٠٢

لا- تصح الصلاة على الشيء الذي لا- يمكن الاستقرار عليه مثل كثيب الرمل الناعم و صبرة الطعام و بيدر التبن و كدس القطن المندوف و أمثال ذلك.

### [الثالث: أن لا يتقدم على قبر المعصوم]

### المسألة ٢٠٣

الثالث من شرائط مكان المصلي أن لا يتقدم على قبر المعصوم على الأحوط إذا لم يكن بين المصلي و بين القبر الشريف حائل يكون رافعا لسوء الأدب، و الظاهر جواز الصلاة مع المساواة للقبر و لا يكفي في الحائل القفص و الصندوق و الثياب التي تكون حول القبر الشريف.

### [مسائل]

### المسألة ٢٠٤

يكراه تقدم المرأة على الرجل و محاذاتها له إذا صليا في مكان واحد، سواء سبق أحدهما صاحبه في دخوله في الصلاة أم اقتربنا، و لا تختص الكراهة بأحدهما و لا بمن شرع في الصلاة لاحقا، و لا كراهة مع وجود حائل بينهما أو بعد أحدهما عن الآخر بعشرة أذرع. و تخف الكراهة بأن يتقدم الرجل على المرأة بصدرة، و تكون أخف من ذلك إذا كان سجود المرأة مع ركوعه، و تزول الكراهة إذا كان سجودها وراء موقفه، و الأحوط في الحائل بينهما ان يكون مانعا عن المشاهدة، و يكفي الحائط و ان كان قصيرا أو كثير النوافذ. كلمة التقوى، ج ١، ص: ٣٤٨

### المسألة ٢٠٥

لا فرق في الحكم المذكور بين أن تكون المرأة أجنبية عن الرجل أو من محارمه أو زوجته أو أمته، و لا فرق بين أن تكون صلاتهما

فريضة أو نافلة أو مختلفة.

و يختص الحكم بالصلاتين الصحيحتين، فلا كراهة على من كانت صلاته صحيحة منهما أن يتقدم أو يتأخر على الثاني أو يحاذيه في المكان إذا كانت صلاته فاسدة.

### المسألة ٢٠٦

لا كراهة على الرجل أن يصلي و أمامه أو الى جانبه امرأة غير مشغولة بالصلاة، و لا كراهة على المرأة أن تصلي و خلفها أو الى جنبها رجل غير مشغول بالصلاة و ان كان الجالس مشغولا بعبادة أخرى.

### المسألة ٢٠٧

تجوز الصلاة الفريضة في جوف الكعبة، و تجوز كذلك فوق سطحها، و إذا صلى المكلف على سطحها وجب عليه أن يصلي قائما و أن يجعل أمامه في جميع حالات صلاته شيئا من فضاء البيت الشريف يستقبله.

### المسألة ٢٠٨

تصح الصلاة في المكان النجس إذا كانت نجاسته جافة لا تتعدى الى ثياب المصلي أو بدنه نعم تشترط طهارة موضع الجبهة، فلا يصح السجود على الموضع النجس و ان كانت نجاسته غير متعدية و سيأتى بيانه في الفصل الآتى.

### المسألة ٢٠٩

إذا صلى الإنسان في المكان النجس أو المتنجس و تعدت نجاسته الى بدن المصلي أو الى ثيابه بطلت صلاته إذا كانت النجاسة المتعدية مما لا يعفى عنها في الصلاة، و لا تبطل إذا كانت النجاسة مما يعفى عنها، و مثال ذلك ان يكون المكان متنجسا بالدم، و يتعدى منه الى ثياب المصلي أو الى بدنه ما لا يبلغ سعة الدرهم.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٣٤٩

### المسألة ٢١٠

لا تجوز الصلاة اختيارا في مكان لا يستطيع المكلف فيه أن يأتي بأفعال الصلاة على الوجه الصحيح، و مثال ذلك ان يكون المكان هابط السقف فلا يستطيع المصلي ان ينتصب في القيام أو يكون ضيقا فلا يقدر فيه على أن يركع أو يسجد على الوجه الواجب، فلا يصح له ذلك إذا كان قادرا على أن يأتي بها على النحو المطلوب، و إذا اضطر إلى الصلاة في ذلك المكان جاز له ذلك و وجب عليه أن يحافظ على الواجبات بقدر الإمكان.

### المسألة ٢١١

إذا كان الموضع يعرض الإنسان لقطع الصلاة و عدم التمكن من إتمامها كالموضع الذى يشتد فيه الزحام و المكان الذى يشتد فيه المطر أو الريح فيتعرض المكلف من أجل ذلك لإبطال الصلاة و عدم التمكن من إتمامها، فالظاهر انه لا مانع من الصلاة في ذلك المكان برجاء الإتمام فإذا أتمها كذلك كانت صحيحة، نعم الأحوط له أن لا يصلي فيه إذا كان مطمئنا بعدم التمكن من الإتمام.

## الفصل العاشر في موضع الجبهة في السجود

### المسألة ٢١٢

يشترط في صحة الصلاة طهارة موضع الجبهة في السجود من النجاسة و من أى شىء حكم الشارع بنجاسته، كالمتنجس، أو بأن له حكم النجاسة، كالرطوبة التى تخرج بعد البول أو بعد المنى و قبل الاستبراء منهما، كأحد أطراف الشبهة المحصورة و قد تقدم ذلك فى أول فصل أحكام النجاسة، و تقدم فى المسألة المائة و السابعة و الخمسين هناك بعض التفصيلات الأخرى عن ذلك فلتراجع المسألتان.

### المسألة ٢١٣

يشترط فى موضع الجبهة أن يكون من الأرض أو من نباتها غير

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٣٥٠

المأكول و لا الملبوس للإنسان عادة، فيجوز السجود على التراب و الرمل و الحصى و المدر و الحجر و على الصخور و ان كانت صلبة ملساء أو مرتفعة القيمة كالمرمر و حجر الرحي و غيرهما إذا صدق عليها اسم الأرض، و يجوز على حجر الجص و النورة قبل احراقهما و على الطين الأرمنى و طين الرأس، و لا يجوز السجود على الذهب و الفضة و العقيق و الفيروزج، و القير و الزفت و الحديد و سائر المعادن و لا على البلور و الزجاج و كل ما خرج عن اسم الأرض، و لا يجوز على الأحوط على حجر الجص و النورة بعد الإحراق و لا على الخزف و الآجر كذلك.

### المسألة ٢١٤

لا يجوز السجود على ما يأكله الإنسان عادة من نبات الأرض كالحنطة و الأرز و سائر الحبوب و البقول و الفواكه و الثمار المأكولة و ان لم يصل زمان أكلها أو احتاجت فى أكلها إلى طبخ أو طحن أو خبز أو عمل آخر و لا يجوز السجود على الجوز و اللوز و أشباههما و ان كان اللب المأكول منها مستورا بالقشور.

و يجوز السجود على ورق الشجر و على خشبه و لحاه، و على سعف النخيل و جذعه و على قشور الفواكه و الثمار بعد الانفصال إذا كانت القشور مما لا تؤكل عادة، و يجوز السجود على قشور الأرز و نخالة الحنطة و الشعير، و على الحنظل و الخرنوب و أمثالهما من الثمار التى لا تؤكل، و على الأزهار و الأوراد غير المأكولة، و على نوى التمر و نوى الفواكه و البذور غير المأكولة أو الداخلة فى ضمن العقاقير.

### المسألة ٢١٥

لا يجوز السجود على ورق العنب قبل يبسه، و يشكل جواز السجود عليه بعد يبسه.

**المسألة ٢١٦**

يجوز السجود على النبات الذى يأكله الحيوان كالحشائش و التبن و القصيل و القت و أنواع المعلوفات، و لا يترك الاحتياط باجتناى السجود

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٣٥١

على عقاقير الأدوية كعنب الثعلب و لسان الثور و الترياك و غيرها.  
و اجتناب السجود على ورق الشاى و القهوة و يجوز على التتن.

**المسألة ٢١٧**

إذا كان النبات مما يؤكل عادة فى بعض البلاد دون بعض فالمدار على الغلبة فى نوع البلاد فان كان الغالب فيها أكله و جب اجتناب السجود عليه و ان كان الغالب فيها تركه أكله جاز السجود عليه و ان لم تحصل الغلبة لأحدهما أو لم تعلم فالأحوط الاجتناب.

**المسألة ٢١٨**

لا يجوز السجود على النباتات التى تنبت على وجه الماء و لا على الرماد و الفحم مما خرج عن اسم النبات بعد احتراقه.

**المسألة ٢١٩**

يجوز السجود على النباتات التى تؤكل عند الضرورة و المخصصة أو عند بعض الناس.

**المسألة ٢٢٠**

لا- يجوز السجود على ما يلبسه الإنسان عادة من نبات الأرض كالقطن و الكتان و القنب، و ان احتاجت الى غزل و نسج، بل و ان لم تبلغ أو ان ذلك على الأحوط ان لم يكن أقوى، و يجوز السجود على خشبها و ورقها و على قشور القطن بعد انفصاله.

**المسألة ٢٢١**

يجوز السجود على الخوص و الليف و ان لبسا فى بعض أوقات الضرورة أو عند بعض الناس.

**المسألة ٢٢٢**

يجوز السجود على الخشب و ان اتخذ منه القباب و نحوه مما قد يلبس كالحداء أو صنع منه غمد السيف و الخنجر، فإنها لا تعد من

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٣٥٢

الملابس المتعارفة، بل يجوز السجود على نفس القبقاب و الغمد إذا كان من الخشب.

### المسألة ٢٢٣

يجوز السجود على القرطاس إذا علم انه متخذ من غير المأكول و لا- الملبوس، و إذا علم انه متخذ من أحدهما أو شك في ذلك فالأحوط اجتناب السجود عليه.

### المسألة ٢٢٤

إذا منعتة التقيء من أن يسجد على ما يصح السجود عليه، جاز له أن يسجد على أى شىء تتأدى به التقيء، فيصح له السجود على الصوف و الوبر و الثياب و غيرها مما لا- يصح السجود عليه، و لا تجب عليه اعادة صلاته و ان أمكن له أن يعيدها فى الوقت تامه الشرائط.

### المسألة ٢٢٥

إذا لم يجد المصلى ما يصح السجود عليه، أو لم يستطع السجود عليه لحر الرمضاء أو تراكم الثلج و نحو ذلك، سجد على ثوبه القطن أو الكتان أو على القير أو القفر مخيرا بينها، و لا يتعدى الى سائر المعادن، فان لم يكن لديه شىء منها سجد على ظهر كفه.

### المسألة ٢٢٦

إذا دخل المكلف فى الصلاة و فقد فى أثنائها ما يصح السجود عليه فان استطاع أن يحصل ما يسجد عليه و هو فى صلاته و لو بالإشارة المفهومة لغيره أو الحركة غير المنافية للصلاة لزمه ذلك و أتم صلاته، و ان لم يمكنه ذلك، فان كان الوقت واسعاً و كان من الممكن له تحصيل ما يسجد عليه إذا هو قطع صلاته، وجب عليه قطع الصلاة و استئنافها بعد تحصيل ما يسجد عليه و ان كان غير متمكن من تحصيل ذلك فى جميع الوقت أو كان الوقت ضيقاً وجب عليه أن يتم الصلاة و يسجد على ثوبه القطن أو الكتان أو على القير أو القفر كما تقدم فى المسألة السابقة فان لم يجد شيئاً من ذلك سجد على ظهر كفه.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٣٥٣

### المسألة ٢٢٧

إذا اعتقد فى شىء انه مما يصح السجود عليه فسجد عليه فى صلاته ثم علم بخلاف ذلك فان كان علمه بالخلاف بعد رفع رأسه من السجود، مضى فى صلاته، و وجب عليه اجتناب ذلك الشىء فى بقية سجدياته، و ان علم بالخلاف قبل أن يرفع رأسه من السجود، ترك الذكر و جر جبهته الى ما يصح السجود عليه إذا أمكن له ذلك، ثم أتى بالذكر و أتم الصلاة، و ان لم يمكن جرى فيه التفصيل

المذكور في المسألة المتقدمة، فإن كان في سعة الوقت و أمكن له تحصيل ما يسجد عليه في الوقت، قطع صلاته و استأنفها على ما يصح السجود عليه، و إذا كان الوقت واسعاً و لكنه لا يتمكن من تحصيل ما يسجد عليه في جميع الوقت أو كان الوقت ضيقاً، سجد على ثوبه من القطن أو الكتان أو على القير أو القفر، فان لم يجد ذلك سجد على ظهر كفه.

### المسألة ٢٢٨

يشترط في موضع الجبهة أن يكون مما يمكن تمكين الجبهة عليه، فلا يصح السجود على الوحل أو الرمل الناعم أو التراب الذي لا تتمكن الجبهة عليه عند السجود، و لا على الطين إذا كان كذلك، و إذا كان الطين مما يمكن تمكين الجبهة عليه صح السجود عليه، فإذا لصق بالجبهة شيء منه وجبت إزالته للسجدة الثانية، و كذلك إذا مكن جبهته على التراب و علق بالجبهة منه ما يعد حائلاً فتجب إزالته للسجود اللاحق.

### المسألة ٢٢٩

إذا لم يجد لسجوده الا الشيء الذي لا يمكن الاعتماد عليه كالوحل و الطين و الرمل و التراب الناعمين سجد عليه بأن يضع جبهته و لا يمكنها.

### المسألة ٢٣٠

إذا كان المكلف في أرض غمر و جهها الطين لمطر أو غيره، و لم يجد مكاناً جافاً للصلاة فيه، فإذا جلس أو سجد عليها تلطخت ثيابه و بدنه بطينها، صلى قائماً و ركع ثم أوماً للسجود إيماءً و لم يجلس، و تشهد و سلم و هو قائم. كلمة التقوى، ج ١، ص: ٣٥٤ و الأحوط الاقتصار في ذلك على صورة لزوم الحرج أو الضرر من الجلوس على الطين، فإذا لم يكن حرجياً و لا موجبا للضرر سجد على الأرض و جلس للتشهد. و إذا جلس في صلاته و سجد على الطين، و كان الجلوس و السجود عليه يوجبان الحرج أو الضرر الذي لا يحرم تحمله كانت صلاته صحيحة و لم تجب عليه إعادتها، و إذا كانا يوجبان الضرر الذي يحرم تحمله و يجب دفعه كانت صلاته باطلة فتجب عليه إعادتها.

### المسألة ٢٣١

أفضل ما يسجد عليه المكلف هو التربة الحسينية، ففي الحديث عن الامام الصادق (ع): ان السجود على تربة أبي عبد الله (ع) يخرق الحجب السابع، و عنه (ع) السجود على طين قبر الحسين (ع) ينور إلى الأرضين السبعة. و السجود على الأرض أفضل من السجود على النبات، و لعل السجود على تراب الأرض أفضل من السجود على الحجر.

### المسألة ٢٣٢

إذا وضعت التربة الحسينية في مسجد أو مشهد أو في محل معد للصلاة فيه اختصت به فلا يجوز لأحد إخراجها منه الى مكان آخر و ان كان مساويا له أو أفضل منه، الا إذا علم بأنها قد وضعت لمطلق الانتفاع، و إذا أخرجها أحد من موضعها كانت بحكم المغصوب، فلا تصح الصلاة عليها لمن يعلم بأمرها و يجب ردها الى موضعها.

### الفصل الحادى عشر فى ما يستحب و ما يكره من الأمكنة

#### المسألة ٢٣٣

لا يضر بصلاة الإنسان أن يمر بين يديه و هو يصلى حيوان أو إنسان، و لا ينقص من فضلها شيء، و لكن يستحب لمن أراد الصلاة فى موضع

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٣٥٥

يكون فيه معرضا للمرور بين يديه أن يجعل بين يديه سترة يتقى بها، و يكفى أن تكون السترة عصى أو سهما أو رمحا أو حجرا أو كومة تراب أو أى شىء آخر، أو يخط فى الأرض بين يديه خطأ.

#### المسألة ٢٣٤

تستحب الصلاة فى المسجد و قد ورد الحث فى ذلك عن أئمة الهدى (ع)، و استفاضت أحاديثهم فى بيان فضلها، و قد ورد عنهم (ع): ان الصلاة فى المسجد الجامع فى البلد تعدل ثواب مائة صلاة فى غير المسجد، و ان الصلاة فى مسجد القبيلة تعدل ثواب خمس و عشرين صلاة، و ان الصلاة، فى مسجد السوق تعدل ثواب اثنتى عشرة صلاة.

#### المسألة ٢٣٥

يستحب للإنسان أن يتخذ فى بيته مسجدا يعده للصلاة فيه، فيصلى فيه نوافله و فرائضه حين يعرض له ما يمنعه من الخروج الى المساجد، و لا تلحق هذا المصلى أحكام المسجد الخاصة و لا يسقط معه استحباب الخروج الى المساجد فى الصلاة، و فى الحديث عن الامام الصادق (ع) انه قال لحرير بن عبد الله: اتخذ مسجدا فى بيتك فإذا خفت شيئا فالبس ثوبين غليظين من أغلظ ثيابك فصل فيهما ثم اجث على ركبتيك فاصرخ الى الله و سله الجنة و تعوذ بالله من شر الذى تخافه، و إياك أن يسمع الله منك كلمة بغى و ان أعجبتك نفسك و عشيرتك.

و من خواص هذا المصلى انه يستحب نقل المحتضر إليه إذا اشتد به النزع فإنه يوجب التخفيف عنه.

#### المسألة ٢٣٦

أفضل المساجد هو المسجد الحرام، ثم مسجد الرسول (ص) و قد ورد فى الحديث عن الإمام أبى جعفر (ع): من صلى فى المسجد الحرام صلاة مكتوبة قبل الله منه كل صلاة صلاها منذ يوم وجبت عليه الصلاة، و كل صلاة يصلها الى أن يموت، و ورد ان الصلاة

فيه تعدل مائة ألف صلاة، و عن الامام الباقر (ع) صلاة في المسجد الحرام أفضل من مائة

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٣٥٦

ألف صلاة في غيره من المساجد، و ورد ان الصلاة في مسجد الرسول (ص) تعدل عشرة آلاف صلاة في ما سواه من المساجد و ان الصلاة في المسجد الحرام تعدل ألف صلاة في مسجد الرسول (ص)، و ورد غير ذلك، و هذا الاختلاف منزل على اختلاف المصلين في مراتب اخلاصهم، فكلما كان العبد أكثر إخلاصا كان عمله أفضل و كان لطف الله به أكبر. ثم مسجد الكوفة و المسجد الأقصى، و الصلاة في كل واحد منهما تعدل ثواب ألف صلاة.

### المسألة ٢٣٧

تستحب الصلاة في مشاهد الأئمة المعصومين (ع) و خصوصا في مشهد علي و حائر الحسين (ع)، و قد نقل عنهم (ع): ان الصلاة عند علي (ع) بمائتي ألف صلاة، و في حديث زيارة الحسين (ع): من صلى خلفه صلاة واحدة يريد بها الله لقي الله تعالى يوم يلقاه و عليه من النور ما يغشى له كل شيء يراه.

### المسألة ٢٣٨

صلاة المرأة في بيتها أفضل من صلاتها في المسجد، و صلاتها في مخدعها أفضل من صلاتها في بيتها، و على هذا فتكون صلاتها في البيت أفضل من أي مسجد تريد الخروج إلى الصلاة فيه و ان كان هو المسجد الحرام أو أحد المساجد المعظمة الأخرى، أو أحد مشاهد المعصومين و المراد من بيتها هو البيت الذي تأوى اليه و ان كانت مسافرة.

### المسألة ٢٣٩

يستحب للإنسان أن يفرق صلاته في أمكنة متعددة سواء كانت صلاته في مسجد أم في غيره فان كل بقعة تشهد للمصلي عليها يوم القيامة كما في الحديث.

### المسألة ٢٤٠

يكره لمن كان في جوار المسجد أن يصلي في غير المسجد، فإذا صلى في غيره من غير علّة كانت صلاته ناقصة الفضل غير كاملة، لا بالإضافة

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٣٥٧

إلى الصلاة في المسجد، بل بالإضافة إلى الصلاة في غير المسجد لغير جاره.

و الظاهر أن الحكم لا يشمل من ترك الصلاة في المسجد ليصلي في مسجد آخر، و خصوصا إذا كانت الصلاة في المسجد الآخر أفضل أو كان يشتمل على خصوصية أخرى كصلاة الجماعة و نحوها.



**المسألة ٢٤١**

يكره هجر المسجد و تعطيله من الصلاة، ففي الحديث عن أبي عبد الله (ع) ثلاثة يشكون الى الله عز و جل: مسجد خراب لا يصلى فيه أهله و عالم بين جهال و مصحف معلق قد وقع عليه الغبار لا يقرأ فيه.

**المسألة ٢٤٢**

يستحب السعى إلى المساجد و كثرة التردد إليها، فعن النبي (ص) من مشى الى مسجد من مساجد الله فله بكل خطوة خطاها حتى يرجع الى منزله عشر حسنات و محاسن عشر سيئات و رفع له عشر درجات، و عن الإمام أبي عبد الله (ع) من مشى الى المسجد لم يضع رجلا على رطب و لا يابس الا سبحت له الأرض إلى الأرضين السابعة.

**المسألة ٢٤٣**

تكره الصلاة في الحمام حتى المسلخ منه، و تخف الكراهة إذا كان نظيفا، و لا كراهة في الصلاة على سطحه.

**المسألة ٢٤٤**

تكره الصلاة في المذبلة، و في بيت الغائط، و على السطح الذي يتخذ مبالا، و في المجزرة، و هي المكان الذي يتخذ لذبح الحيوانات أو نحوها.

**المسألة ٢٤٥**

تكره الصلاة في معادن الإبل و هي مباركها، و في مرابض البقر، و تخف الكراهة إذا كنت و رشت قبل الصلاة فيها، و ينبغي انتظار بيس الموضع، و يكره في مرابط الخيل و البغال و الحمير.  
كلمة التقوى، ج ١، ص: ٣٥٨

**المسألة ٢٤٦**

تكره الصلاة في بيت فيه خمر أو مسكر و ان لم يكن البيت معدا لذلك، أو كان المسكر محصورا في آنية و نحوها.

**المسألة ٢٤٧**

تكره الصلاة في بيت المجوسى و ان لم يكن ملكا له و لم يكن حاضرا وقت الصلاة و إذا رش بالماء و جف زالت الكراهة عن

الصلاة فيه، و تكره الصلاة في بيت فيه مجوسى حاضر و ان لم يكن البيت ملكا له.

### المسألة ٢٤٨

تكره الصلاة في قري النمل و المواضع التى تسكنها و ان لم يكن فيها نمل ظاهر حال الصلاة، و تكره في مجارى الماء و ان لم يجر فيها بالفعل، و لا تكره الصلاة على سقف أو بناء يجرى تحته نهر أو عين أو ساقية.

### المسألة ٢٤٩

تكره الصلاة على الأرض السبخة و هى التى يعلو وجه الأرض ما يشبه الملح، و انما تكون الصلاة مكروهة عليها إذا كان السبخ الموجود على وجهها لا يمنع من تمكين الجبهة على الأرض بالمقدار الواجب فى السجود، و إذا كان مانعا من ذلك كانت الصلاة باطلة كما تقدم نظائره فى المسألة المائتين و الثامنة و العشرين، و إذا كان السبخ لا يمنع من ذلك و لكنه يمنع من قرار الجبهة فى السجود على الوجه الكامل كانت الصلاة مكروهة، فإذا سوى المصلى الأرض بيده أو بجبهته حتى استقرت على الأرض زالت الكراهة.

### المسألة ٢٥٠

تكره الصلاة على الثلج و الجمد، و هذا إذا لم يكن مانعا من صدق السجود على الأرض، فإذا كثر الثلج و تراكم حتى أصبح السجود عليه لا يعد سجودا على الأرض فى نظر أهل العرف كانت الصلاة باطلة، و إذا لم يجد المصلى شيئا مما يصح السجود عليه و جب ان يسجد على ثوبه

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٣٥٩

القطن أو الكتان أو على القير أو القفر، فان لم يجد ذلك سجد على ظهر كفه كما ذكرنا فى المسألة المائتين و الخامسة و العشرين.

### المسألة ٢٥١

تكره الصلاة فى الطرق و الجواد سواء كانت فى البلاد أم فى خارجها، و سواء كانت مشغولة بالمارة حين صلاة الإنسان فيها أم لا، و إذا أضرت الصلاة بالمارة حرمت بل الأحوط اعاتها.

### المسألة ٢٥٢

تكره الصلاة و فى قبلة المصلى نار مضرمة أو سراج موقد، و لا كراهة فى أن تكون أمامه مصابيح كهربائية. و تكره صلاته و أمامه تمثال لذى روح سواء كان التمثال مجسما أم منقوشا، و تزول الكراهة إذا سترت الصورة بثوب و نحوه، و لا كراهة إذا كانت الصورة على يمين المصلى أو عن شماله أو من خلفه أو تحت قدمه. و تكره الصلاة و بين يديه مصحف مفتوح أو

كتاب مفتوح أو نقش ينظر فيه.

### المسألة ٢٥٣

تكره الصلاة و امام المصلى عذرة، أو يكون فى قبلته حائط ينز من كنيف أو من بالوعة يبال فيها، و تزول الكراهة بستر موضع النز.

### المسألة ٢٥٤

تكره الصلاة فى المقبرة و ان لم يصل على شىء من القبور و لم يكن أمامه شىء منها، و تكره الصلاة على قبر من غير فرق بين أن يأتى المصلى بجميع أفعال صلاته على القبر أو ببعضها، كما إذا سجد أو قام فى صلاته على القبر، و لا تشمل ما إذا كان الميت مدفوناً فى أرض الحجر و صلى الإنسان على سطحها، و تكره الصلاة و أمام المصلى قبر و ترتفع الكراهة بوجود حائل بين المصلى و القبر كجدار و نحوه، و المدار فى الحائل أن لا يعد المصلى معه مستقبلاً للقبر.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٣٦٠

و تكره الصلاة بين قبرين أو أكثر، و ترتفع الكراهة بوجود حائل بين القبرين، فإذا كان القبران عن يمين المصلى و يساره كفى فى رفع الكراهة أن يجعل حائلاً بينه و بين أحد القبرين، و إذا كان أحد القبرين أمامه و الآخر خلفه، وضع الحائل أمامه فىكون رافعاً لكراهة الصلاة بين القبرين و لكراهة الصلاة خلف القبر. و إذا كانت القبور التى يصلى بينها أربعة كفى حائلاً يضع أحدهما بين اليمين و اليسار و الثانى من أمام كما تقدم.

و ترتفع الكراهة أيضاً فى الصلاة بين القبرين أو أكثر بعد عشرة أذرع عن كل قبر منها، فإذا كانا عن يمينه و يساره احتاج الى بعد عشرة أذرع من اليمين و عشرة أذرع من اليسار، و كذلك إذا كانا من الامام و الخلف، و إذا كانت القبور من الجهات الأربع احتاج الى بعد عشرة أذرع من كل جهة.

### المسألة ٢٥٥

ينبغى التنزه عن بيت فيه كلب غير كلب الصيد أن يصلى فيه، و عن بيت فيه جنب و ان يصلى و أمامه سيف أو سلاح من حديد، أو يصلى على بيدر من حنطة أو شعير.

### الفصل الثانى عشر فى بعض أحكام المسجد

### المسألة ٢٥٦

يستحب بناء المسجد و قد استفاضت الأحاديث عن المعصومين (ع) فى بيان فضل ذلك و الحث عليه، و قد تكرر عنهم (ع) ان من بنى مسجداً بنى الله له بيتاً فى الجنة.

**المسألة ٢٥٧**

يكفى فى تحقق المسجديّة أن يبنى الموضع بقصد كونه مسجداً ثم يصلّى فيه شخص واحد بإذن البانى و بقصد التسلم و القبض، فإذا تم

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٣٦١

ذلك تحققت وقفيته و جرت له أحكام المسجد و ان كان الأحوط إجراء صيغة الوقف فيقول مالك الموضع أو وكيله وقفته مسجداً قربة الى الله تعالى.

**المسألة ٢٥٨**

يجوز لبانى المسجد أو واقفه أن يعمم المسجديّة على جميع الموضع أو يخصصها ببعض اجزائه كما يشاء، فله أن يجعل الأرض و البناء و السطح مسجداً، و له أن يجعل الأرض وحدها مسجداً دون البناء، أو يجعل الأرض و البناء مسجداً دون السطح، أو يجعل السطح مسجداً دون الأرض و البناء، أو يجعل بعض الغرف دون بعض، و له أن يبنى الموضع طبقتين مثلاً و يجعل الجميع مسجداً أو يجعل بعضه دون بعض حسب ما يعين فى جعله و قصده، فإذا جعل ذلك و تم الوقف لم يجز التبديل و الاستثناء بعد ذلك.

**المسألة ٢٥٩**

يشكل أن يجعل الموضع مسجداً خاصاً بطائفة من المسلمين دون طائفة، بل يمنع ذلك، نعم يصح أن يقف الموضع مصلى لطائفة منهم، فيختص بتلك الطائفة، و لا تجرى عليه أحكام المسجد.

**المسألة ٢٦٠**

يجوز نقض بناء المسجد إذا أشرف على الانهدام و تجديد بنائه، و يجوز نقض بنائه لتوسعته مع حاجة المصلين الى ذلك و ان لم يكن خراباً و لم يشرف على الانهدام، بل يجوز ذلك إذا اقتضته مصلحة معلومة الأهمية أو دفع مفسدة معلومة الأهمية كذلك و يجوز فتح أبواب و منافذ جديدة للمسجد و ايجاد أخرى إذا اقتضت المصلحة ذلك.

**المسألة ٢٦١**

تحرم زخرفة المسجد على الأحوط و هى تزيينه بالذهب، و يحرم على الأحوط نقشه بصور ذوات الأرواح، و لا يحرم تزيينه بكتابة الآيات و الأحاديث على جدرانه.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٣٦٢

**المسألة ٢٦٢**

لا يخرج الموضع عن المسجدية و ان خربت عمارته و ذهبت عنه آثار المسجدية، و لا تسقط عنه أحكامها، فلا يجوز تنجيسه و يحرم هتكه، و لا يجوز بيعه و لا إدخاله فى الملك أو فى الطريق بعوض أو بدون عوض، و لا يجوز بيع آلاته و أجزائه كأخشابه و حجارتة و حديدته بل يجب صرف أعيانها فى تعميره إن أمكن، فان لم يمكن ذلك لكون المسجد غير قابل للتعمير، أو لكونه معمورا و مستغنيا عنها، و جب صرف أعيانها فى تعمير مسجد آخر، و ان لم يمكن ذلك جاز بيعها و صرف قيمتها فى تعمير المسجد نفسه، فان لم يمكن ذلك صرفت القيمة فى تعمير مسجد آخر.

### المسألة ٢٦٣

بصرى بحراني، زين الدين، محمد امين، كلمة التقوى، ٧ جلد، سيد جواد وداعى، قم - ايران، سوم، ١٤١٣ هـ ق

كلمة التقوى؛ ج ١، ص: ٣٦٢

يحرم تنجيس المسجد و تنجيس شىء من أجزائه أو أدواته، و يجب تطهيره من النجاسة إذا تنجس بفعله أو بفعل غيره، و قد فصلنا أحكام ذلك و فروضه فى المسألة المائة و الخامسة و السبعين من كتاب الطهارة و المسائل التى بعدها، فلتراجع.

### المسألة ٢٦٤

لا يجوز تمكين اليهود و النصارى و غيرهم من أصناف الكفار من دخول المساجد و ان لم يتلوث المسجد بنجاستهم.

### المسألة ٢٦٥

يجوز أن يجعل موضع الكنيف مسجدا بعد أن تطم نجاسته و رطوباته بتراب طاهر، و كذلك الأمكنة الأخرى التى تكون فيها النجاسات، و الأحوط استحبابا أن تزال أعيان النجاسة عن الموضع أو لا قبل أن يطم بالتراب، و إذا كان فى الموضع ماء نجس تسرى نجاسته الى التراب الطاهر الذى يوضع عليه فلا بد من نزع الماء أولا أو تجفيفه قبل طمه بالتراب.

### المسألة ٢٦٦

يحرم إخراج الحصى من المسجد إذا كان من أجزاء المسجد أو من

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٣٦٣

الموقوفات عليه و إذا أخرجه و جب رده اليه مع الإمكان، و يجوز إخراجه إذا كان من القمامة و الأوساخ التى تكون فيه، كما إذا كانت الأرض مفروشة بالكاشانى أو الحجر و وقع فيه بعض الحصى و لا بأس بإخراج التراب الزائد مما يعد من القمامة و الكناسة و ان كانت أرض المسجد من التراب.

**المسألة ٢٦٧**

يحرم دفن الميت في أرض المسجد و ان علم بأنه لا يلوث أرض المسجد إذا دفن فيها.

**المسألة ٢٦٨**

يستحب أن تجعل مواضع التطهير على أبواب المساجد سواء كانت للتطهير من الحدث أم كانت لقتل النجاسة و للتطهير منها، و إذا كانت من الثاني فيجب التوقى عن سراية النجاسة إلى جدران المسجد و أرضه.

**المسألة ٢٦٩**

يستحب كنس المسجد و إخراج القمامة منه و يتأكد ذلك في يوم الخميس و ليلة الجمعة، و يستحب الإسراج فيه ليلاً، من غير فرق بين أوقات الصلاة و غيرها و وجود المصلين و عدمهم و حاجة المسجد الى الانارة و عدمها فان ذلك من تعظيم شعائر الله.

**المسألة ٢٧٠**

يستحب السبق الى دخول المسجد و اطالة المكث فيه، ففي الحديث: أحب البقاع الى الله عز و جل المساجد، و أحب أهلها الى الله أو لهم دخولا و آخرهم خروجا منها، و يستحب التطيب و لبس الثياب الفاخرة عند التوجه الى المسجد.

**المسألة ٢٧١**

يستحب للإنسان أن يقدم رجله اليمنى عند دخوله المسجد، و أن يقدم رجله اليسرى عند خروجه منه و أن يصلى على النبي (ص) عند دخوله، و يقول: اللهم اغفر لى ذنوبى، و افتح لى أبواب رحمتك، كلمة التقوى، ج ١، ص: ٣٦٤ و أن يصلى على النبي (ص) عند خروجه و يقول: اللهم اغفر لى ذنوبى و افتح لى أبواب فضلك، و أن يتعاهد نعليه قبل دخوله المسجد حذرا من وجود النجاسة فيهما.

**المسألة ٢٧٢**

يستحب لمن دخل المسجد أن يكون على طهارة و ان يستقبل القبلة بعد دخوله و ان يبسم و يحمد الله و يصلى على النبي (ص) و يدعو بما أحب، و أن يصلى صلاة التحية و هى ركعتان و تتأدى الوظيفة بأن يصلى صلاة أخرى واجبة أو مندوبة، أدائية أو قضائية.

**المسألة ٢٧٣**

يكره ان ترفع المنارة أكثر من سطح المسجد، و أن تجعل للمساجد شرافات و محاريب و الظاهر أن المحاريب التي يكره اتخاذها في المساجد هي المقاصير التي أحدثها أئمة الجور.

**المسألة ٢٧٤**

يكره الاستطراق في المساجد، الا أن يصلى المستطرق فيها ركعتين، و يكره التنخم و التنخع و البصاق في المسجد، و النوم فيه الا عند الضرورة، و يكره الحذف بالحصى، و السؤال عن الضالة و قراءة الشعر إلا إذا كان في دعاء أو موعظة أو حكمة أو رثاء للمعصومين (ع).

**المسألة ٢٧٥**

يكره رفع الصوت في المساجد إلا- في الأذان و الصلاة و خطبة الجمعة و أمثال ذلك من العبادات التي جرت سيرة المتشرعة على الإتيان بها في المساجد كقراءة القرآن و مراثي أهل البيت (ع) و المواعظ و التدريس.

**المسألة ٢٧٦**

يكره فيها البيع و الشراء و غيرهما من المعاملات، و عمل الصنائع و التكلم في أمور الدنيا، و يكره تمكين الصبيان و المجانين من دخولها، و سل السيف فيها و تعليقه في القبلة و ان لم يكن مسلولا.  
كلمة التقوى، ج ١، ص: ٣٦٥

**المسألة ٢٧٧**

يكره لمن أكل الثوم أو البصل أو غيرهما مما تكون له رائحة مؤذية أن يدخل المسجد ما دامت الرائحة موجودة، و يكره أن تكشف فيه العورة أو السرة أو الفخذ أو الركبة و ان لم يوجد فيها ناظر أو أمن من اطلاعه.

**المسألة ٢٧٨**

تقدم في المسألة المائتين و الثامنة و الثلاثين ان صلاة المرأة في بيتها أفضل من صلاتها في المسجد الذي تريد الخروج إليه.

**المسألة ٢٧٩**

المذكور في الأدلة ان الإعلان في الفرائض أفضل من السر فيها، و ان الإسرار في النوافل أفضل من العلن فيها، و ليس معنى ذلك ان صلاة النوافل في المنازل أفضل من صلاتها في المساجد، فقد يكون السر في المساجد و قد تكون العلانية في المنزل. فإذا صلى الإنسان الفريضة في المسجد علانية نال كلتا الخصوصيةين من الفضل في الفريضة، و إذا صلاها في المسجد سرا أو صلاها في المنزل علانية نال احدي الخصوصيةين من الفضل، و فاتته الأخرى. و كذلك إذا صلى النافلة في المسجد سرا نال كلتا الخصوصيةين من الفضل في نافلته، و إذا صلاها في المسجد علانية أو صلاها في المنزل سرا نال احدي الخصوصيةين من الفضل في نافلته و فاتته الأخرى.

### الفصل الثالث عشر في الأذان و الإقامة

#### المسألة ٢٨٠

يستحب الأذان و الإقامة في الفرائض اليومية استجابا مؤكدا، سواء كانت الفريضة أداء أم قضاء و جماعة أم فرادى، و مقصورة أم تامة، و سواء كان المصلي رجلا أم امرأة، و هما في صلاة الجماعة أشد كلمة التقوى، ج ١، ص: ٣٦٦  
تأكيدا من الفرادى، و في صلاة المغرب و الفجر أشد تأكيدا من غيرهما من الفرائض، و في صلاة الحضر أشد تأكيدا من صلاة السفر، و على الرجال أشد تأكيدا من النساء و التأكيد في الإقامة أشد، بل الأحوط عدم تركها لغير الضرورة، و في تركها بل و في ترك الأذان حرمان من ثواب جزيل.

#### المسألة ٢٨١

لا يشرع الأذان و لا الإقامة في غير الفرائض اليومية من الصلوات سواء كانت واجبة أم مندوبة، نعم يستحب في صلاة العيدين أن يقول المؤذن: الصلاة، ثلاث مرات، و في تعديتها الى غيرها من الفرائض إشكال.

#### المسألة ٢٨٢

الأذان على قسمين، الأول: أذان الإعلام بدخول الوقت، و قد تكثرت الروايات بذكر فضله و الحث عليه، فعن الرسول (ص): المؤذنون أمناء المؤمنين على صلاتهم و صومهم و لحومهم و دمائهم، لا يسألون الله عز و جل شيئا إلا أعطاهم و لا يشفعون في شيء إلا شفّعوا، و يعتبر في هذا القسم أن يكون في أول الوقت.  
الثاني: أذان الصلاة، و هو متصل بها و ان أتى المكلف بها في آخر الوقت، بل و ان أتى بها قضاء بعد الوقت، و قد ورد عن أبي عبد الله (ع): إذا أنت أذنت و أقمت صلى خلفك صفان من الملائكة و ان أقمت إقامة بغير أذان صلى خلفك صف واحد، و يعتبر في أذان الصلاة قصد القربة و كذلك في أذان الاعلام على الأحوط.

#### المسألة ٢٨٣



الأذان سواء كان للاعلام أم للصلاة، ثمانية عشر فصلا، فيقول المؤذن: الله أكبر (أربع مرات)، أشهد ان لا إله إلا الله (مرتين)، أشهد أن محمدا رسول الله (مرتين)، حي على الصلاة (مرتين) حي على الفلاح (مرتين) حي على خير العمل (مرتين) الله أكبر (مرتين) لا إله إلا الله (مرتين).

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٣٦٧

و الإقامة سبعة عشر فصلا، فيقول: الله أكبر (مرتين) و يأتي بكل واحدة من الشهادتين، و من الحيعلات الثلاث (مرتين، مرتين)، ثم يقول قد قامت الصلاة (مرتين) الله أكبر (مرتين) لا إله إلا الله (مرة واحدة).

### المسألة ٢٨٤

الشهادة لعلى (ع) بالولاية و بإمرة المؤمنين ليست من فصول الأذان و لا من فصول الإقامة، و لا بأس بالإتيان بها على وجه الاستحباب العام، و تستحب الصلاة على محمد و آله عند ذكر اسمه الشريف.

### المسألة ٢٨٥

يجوز للمسافر أن يأتي بفصول الأذان و الإقامة مرة مرة من غير تكرار، و يجوز للمسافر و للمستعجل و ان لم يكن مسافرا أن يكتفى بالإقامة وحدها من غير أذان و يأتي بها تامة.

### المسألة ٢٨٦

يستحب أن ينطق بفصول الأذان و الإقامة ساكنة الأواخر، و أن يتأنى في الأذان و يطيل الوقوف على فصوله، و أن يسرع في الإقامة مع الوقف القصير على السكون في آخر الفصل، و عليه أن يلاحظ ان اسرعه لا يغير حركة و لا يبدل حرفا. و إذا أتى بآخر الفصل من الأذان أو الإقامة متحركا و جب عليه أن يراعى قواعد اللغة في النطق بالحركة و في وصل آخر الفصل بما بعده فلا يقف على حركة و لا يصل على غير القاعدة.

### الفصل الرابع عشر في شرائط الأذان و الإقامة و أحكامهما

#### إشارة

يشترط في الأذان و الإقامة عدة أمور.

#### [أحدها: النبوة]

### المسألة ٢٨٧

أحدها: النية كسائر العبادات، فلا بد منها في ابتداء العمل، ولا بد

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٣٦٨

فيها من قصد القربة و لا بد من استدامتها حكما حتى يتم العمل.

و المراد باستدامة النية حكما أن يكون الإتيان بجميع أجزاء العمل ناشئا عن نيته الأولى للفعل و عن قصد القربة فيه، فلا يصح الأذان و لا الإقامة إذا أخل بذلك، و كذلك في أذان الاعلام على الأحوط.

### المسألة ٢٨٨

إذا قصد التقرب في الأذان ثم أخل به في الأثناء حتى أتمه بطل أذانه، و إذا رجع الى قصد القربة فيه، فان فاتت الموالاة بين الفصول بطل عمله كذلك و ان لم تفت الموالاة أعاد الفصول التي أتى بها بغير قصد القربة، فإذا فعل ذلك كان أذانه صحيحا و كذلك الحكم في الإقامة.

### المسألة ٢٨٩

يعتبر تعيين الصلاة التي يؤذن لها أو يقيم إذا كانت متعددة، و مثال ذلك أن تكون عليه صلاة حاضرة و صلاة فائتة فإذا أراد الأذان أو الإقامة فلا بد و أن يعين أن أذانه أو اقامته لأي الصلاتين و إذا لم يعين صلاته لم يكفه أذانه و لا إقامته لأحدهما. و إذا قصد بأذانه أو اقامته صلاة معينة ثم أراد أن يصلى بهما صلاة أخرى لم يكفه ذلك و عليه إعادتهما.

### [الثاني: العقل و الايمان]

### المسألة ٢٩٠

الثاني من شرائط الأذان و الإقامة: العقل و الايمان، فلا يصح أذان المجنون و لا اقامته و لا أذان غير المؤمن و لا اقامته، و لا تكفيان لغيرهما جماعة و لا فرادى، بل و لا تكفيان لصلواتهما، فإذا أفاق المجنون أو استبصر المخالف بعد الأذان و الإقامة فعليهما الاستيناف. و يكفي أذان الصبي المميز و إقامته لصلاة نفسه، و الأحوط عدم الاكتفاء بإقامته لغيره جماعة و لا فرادى.

### المسألة ٢٩١

يشترط في أذان الاعلام ان يكون المؤذن رجلا- فلا- يصح أذان المرأة، و لا- يصح كذلك أذان المرأة و لا- إقامتها لصلاة الجماعة للرجال إذا كانوا

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٣٦٩

جميعا أو بعضهم أجنب عنها، بل و لا يترك لاحتيال بعدم الاكتفاء بأذانه و إقامتها لجماعتهم إذا كانوا جميعا من محارمها، و لا يترك الاحتيال بعدم اكتفاء الرجل بسمع أذانه أو إقامتها، و ان لم يكن أذانه و لا سماع الرجل لها على الوجه المحرم. و يكفي بأذانه و إقامتها لجماعة النساء، و للمرأة الأخرى إذا سمعت أذانه و إقامتها على ما سيأتي بيانه.

### [الثالث: الترتيب]

**المسألة ٢٩٢**

الثالث من شرائط الأذان والإقامة الترتيب بينهما، فيجب تقديم الأذان بجميع فصوله على الإقامة بجميع فصولها، و يجب الترتيب بين فصول الأذان على الوجه المتقدم و بين فصول الإقامة كذلك، فإذا قدم الإقامة على الأذان عامداً أو جاهلاً أو ساهياً فعليه إعادتها بعد الأذان.

و إذا خالف الترتيب في فصول الأذان فقدم ما هو متأخر منها، فعليه أن يرجع إلى الفصل الذي أخره عن موضعه فيأتي به و بما بعده على الترتيب الصحيح، و إذا كان قد أتى بالفصل متأخراً عن موضعه أتى بما بعده على ما يوافق الترتيب، و إذا حصل بسبب ذلك فصل طويل يخل بالموالاة بين الفصول أعاد الأذان كله، سواء كان عامداً أم جاهلاً أم ساهياً و كذلك الحكم في فصول الإقامة.

**[الرابع: الموالاة]****المسألة ٢٩٣**

الرابع من شرائطهما: الموالاة بين الأذان والإقامة، و ما بين كل فصل من الأذان ولاحقه، و ما بين كل فصل من الإقامة ولاحقه كذلك، و ما بينهما و بين الصلاة على وجه تحصل لهما الصورة المجعولة لهما في الشريعة و في عرف المتشرعة، فإذا وقع ما بينهما فصل طويل يخل بذلك كان مبطلاً.

**[الخامس: أدائهما بالعربي الصحيح،]****المسألة ٢٩٤**

الخامس من شرائطهما أن ينطق بكل فصل من فصولهما على النهج العربي الصحيح، فلا يصح الأذان و لا الإقامة إذا أبدل حرفاً بحرف،  
كلمة التقوى، ج ١، ص: ٣٧٠  
بل و لا حركة بحركة، أو زاد في الكلمة حرفاً أو نقص، و لا تكفى الترجمة إلى لغة أخرى.

**[السادس: الوقت،]****المسألة ٢٩٥**

السادس من شرائطهما الوقت، فلا يكتفى بالأذان و لا الإقامة قبل دخول الوقت، سواء كان عامداً أم لا حتى إذا دخل عليه الوقت و هو في أثنائهما.  
نعم يجوز تقديم أذان الإعلام قبل طلوع الفجر إذا كان المقصود منه الإعلام بقرب طلوع الفجر، و لا يصح إذا كان المقصود الإعلام بدخول الوقت، و الأحوط إعادة الأذان بعد دخوله.

**[السابع: الطهارة و القيام]****المسألة ٢٩٦**

السابع يشترط في الإقامة أن يكون المقيم متطهرا من الحدث، و أن يكون قائما، بل و يعتبر فيها أن يكون مستقبلا للقبلة على الأحوط، و لا يشترط شيء من ذلك في الأذان، نعم يستحب أن يكون المؤذن متطهرا قائما مستقبلا حال أذانه.

**المسألة ٢٩٧**

إذا أحدث في أثناء الأذان لم يبطل أذانه، و تستحب له إعادة الأذان بعد الطهارة و إذا أحدث في أثناء الإقامة تطهر و أعاد الإقامة.

**المسألة ٢٩٨**

إذا نام في أثناء أذانه أو جن أو أغمى عليه ثم أفاق، فإن فاتت الموالاة بين الفصول أعاد الأذان و ان لم تفت الموالاة جاز له أن يتم الأذان و يكتفى به، و إذا نام في أثناء الإقامة أو جن أو أغمى عليه ثم أفاق فالأحوط إعادة الإقامة بل يتعين ذلك في النوم.

**المسألة ٢٩٩**

إذا أذن أو أقام بقصد الصلاة منفردا، ثم حضر معه من يأتى به قبل دخوله في الصلاة استحب له إعادة الأذان و الإقامة، و إذا أتم به بعد دخوله في الصلاة أتمها و لا شيء عليه.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٣٧١

**المسألة ٣٠٠**

لا فرق بين أذان الاعلام و غيره في وجوب مراعاة النهج العربى الصحيح و اجتناب اللحن فيه.

**المسألة ٣٠١**

إذا ترك الأذان و أقام للصلاة، ثم بدا له أن يؤذن للصلاة فعليه أن يعيد الإقامة بعد الأذان.

**المسألة ٣٠٢**

يسقط الأذان عن المكلف في عدة مواضع.

(الأول): إذا صلى المكلف الظهر في الموقف بعرفة، و أراد أن يجمع بينها و بين العصر سقط عنه أذان العصر، و الأقرب أن يسقط الأذان هنا عزيمة، فلا يجوز له أن يؤذن لصلاة العصر، و إذا فرق بين الفريضتين أذن للعصر.

(الثاني): إذا صلى المغرب ليلة المزدلفة و أراد أن يجمع بينها و بين العشاء سقط عنه أذان العشاء و سقوطه عزيمة كذلك، فلا يجوز له أن يأتى بالأذان، و إذا فرق بين الفريضتين أذن للعشاء.

(الثالث): إذا صلى الجمعة أو الظهر في يوم الجمعة، و أراد أن يجمع بينها و بين العصر سقط عنه أذان العصر، و الأحوط له تركه، و إذا فرق بين الفريضتين لم يسقط أذان العصر.

(الرابع): إذا صلت المستحاضة صلاة الظهر أو المغرب و كان حكمها أن تجمع بين الفريضتين سقط عنها الأذان للعصر و العشاء، و

سقوطهما رخصة على الأقوى، فإذا أذنت لصلاة العصر فعليها أن تغتسل لها و لا تكتفى بغسل واحد للفريضتين، و كذلك في المغرب والعشاء.

(الخامس): المسلسل إذا كان ممن يجوز له أن يجمع بين الظهرين أو العشاءين بوضوء واحد كما ذكرنا في المسألة الأربعمئة و السابعة و العشرين من كتاب الطهارة، فإذا جمع بينهما سقط عنه أذان الفريضة  
كلمة التقوى، ج ١، ص: ٣٧٢

الثانية، و سقوطه على سبيل الرخصة، و إذا أذن للفريضة الثانية لم يكفه وضوء واحد للفريضتين، فلا بد له من الوضوء للفريضة الثانية.

### المسألة ٣٠٣

لا يختص سقوط الأذان بهذه المواضع المذكورة، بل يسقط في كل مورد جمع فيه المكلف بين الفريضتين أو الفرائض، فيؤذن و يقيم للصلاة الأولى، ثم يقيم للثانية، و هكذا إذا كانت أكثر من ذلك كما في قضاء الفوائت المتعددة، سواء كان الجمع بين الفريضتين مستحبا أم مباحا.

### المسألة ٣٠٤

يحصل التفريق بين الفريضتين بطول الزمان بينهما و ان لم يكن مشغولا بتعقيب و نحوه، و يحصل بالإتيان بالنافلة بينهما، بل لعله يحصل بمطلق التطوع بين الفريضتين و ان لم يكن من الرواتب.

### المسألة ٣٠٥

يسقط الأذان و الإقامة عن المكلف في مواضع:  
(الأول): من يريد الدخول في صلاة جماعة قد أذنوا لها و أقاموا، و لم يسمع هو أذانها و لا إقامتها، فيدخل مع الإمام في الصلاة من غير أذان و لا إقامة، سواء كان دخوله معه في أول الصلاة أم في أثنائها.

### المسألة ٣٠٦

(الثاني): من يدخل المسجد للصلاة فيه، و قد أقيمت في المسجد صلاة جماعة، سواء دخل المسجد في حال اشتغالهم بالصلاة أم بعد فراغهم منها و قبل تفرق صفوفهم، فيسقط عنه الأذان و الإقامة لصلاته، سواء أراد الصلاة منفردا أم جماعة، و سواء كان إماما في الجماعة الجديدة أم مأموما.  
و الأقوى أن سقوط الأذان و الإقامة عنه عزيمة إذا كان الموضع مسجدا، فلا يجوز له أن يأتي بهما و انما تترتب هذه الأحكام مع اجتماع الشرائط التي نذكرها في المسائل الآتية.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٣٧٣

### المسألة ٣٠٧

يشترط في ترتب الأحكام المذكورة في المسألة المتقدمة.  
أولا: أن تكون صلاة المكلف و صلاة الجماعة المقامة في المسجد متحدتين في المكان عرفا، فإذا كانت أحدهما في المسجد و الأخرى على سطحه لم يسقط الأذان و الإقامة عن المكلف في صلاته، و كذلك إذا كانتا متباعدتين في المكان كثيرا.

و ثانيا: أن تكون صلاة الجماعة المقامة في المسجد بأذان و اقامة، فلا يسقط الأذان و الإقامة عن المكلف في صلاته إذا كانت صلاة الجماعة بغير أذان و لا- اقامة، كما إذا اكتفوا بسماعهما من الغير، أو سقط الأذان و الإقامة عنهم بسبب دخولهم على جماعة سابقه عليهم.

و ثالثا: أن تكون صلاة الجماعة السابقة صحيحه، فلا يسقط الأذان و الإقامة عن المكلف إذا كانت صلاة الجماعة قبله باطله، كما إذا كان المأمومون فيها يعلمون بفسق الإمام أو كانت باطله بسبب آخر.

### المسألة ٣٠٨

إذا كانت صلاة المكلف قضاء عن نفسه أو غيره، أشكل الحكم بسقوط الأذان و الإقامة عنه و ان كانت صلاة الجماعة قبله أدائية، فلا يترك الاحتياط بأن يأتي بهما برجاء المطلوبية، و كذلك إذا كانت صلاة الجماعة قضائية، سواء كانت صلاة المكلف أدائية أم قضائية، فيأتي بالأذان و الإقامة في صلاته برجاء المطلوبية.

### المسألة ٣٠٩

إذا دخل المكلف المسجد لصلاة المغرب فرأى الجماعة بعد فراغها من صلاة العصر قبل أن تتفرق صفوفها أشكل الحكم بالسقوط أيضا، فلا يترك الاحتياط بالأذان و الإقامة برجاء المطلوبية كما تقدم.

### المسألة ٣١٠

إذا أقيمت صلاة الجماعة في مكان آخر غير المسجد و دخل المكلف فوجدهم قد فرغوا من الصلاة و لم تتفرق صفوفهم، فان كان دخوله

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٣٧٤

الى المكان بقصد الايتمام، سقط عنه الأذان و الإقامة إذا صلى في ذلك المكان كما في المسجد، و ان كان قد دخله لا بقصد الايتمام لم يسقط عنه الأذان و الإقامة في صلاته، و هذا هو الفارق الأول بين المسجد و غيره، و الفارق الثاني أن السقوط هنا رخصة لا عزيمة، فيجوز له أن يؤذن و يقيم لصلاته بخلاف السقوط في المسجد كما تقدم.

### المسألة ٣١١

إذا شك المكلف في تفرق صفوف الجماعة عند دخوله المسجد أم لا فالأحوط له أن يأتي بالأذان و الإقامة لصلاته برجاء المطلوبية، و كذلك إذا شك في أن مكان صلاته و مكان صلاة الجماعة متحد عرفا أم لا، أو شك في أن الجماعة قبله أذنوا و أقاموا أم لا، فيأتي بالأذان و الإقامة لصلاته برجاء المطلوبية، و إذا شك في صحة صلاتهم حملها على الصحة.

### المسألة ٣١٢

الثالث من مواضع سقوط الأذان و الإقامة: أن يسمع المكلف أذان غيره و اقامته لصلاته فإنه يكتفى بما سمع، فإذا سمع الأذان و الإقامة كليهما اكتفى بهما و لم يؤذن لصلاته و لم يقيم، و إذا سمع الأذان وحده اكتفى به عن الأذان لصلاته و أتى بالإقامة وحدها، ثم صلى، و إذا سمع الإقامة وحدها فله أن يكتفى بها عن الإقامة و يدخل في صلاته، و إذا أذن لصلاته فعليه أن يأتي بالإقامة بعده لفوات الترتيب.

**المسألة ٣١٣**

لا فرق في الأذان والإقامة المسموعين بين أن يكونا لصلاة منفرد أم لجماعة و لا فرق في السامع أيضا فيكتفى بما سمع لصلاته سواء كان إماما أم مأموما أم منفردا، و لا فرق بين السماع والاستماع.

**المسألة ٣١٤**

الأحوط الاكتفاء بما سمع، فلا يؤذن و لا يقيم لصلاته إذا سمعهما، و إذا أراد الإتيان بهما مع سماعهما، فالأحوط أن يأتي بهما برجاء المطلوبة لاحتتمال كون السقوط عزيمة.  
كلمة التقوى، ج ١، ص: ٣٧٥

**المسألة ٣١٥**

انما يكتفى المكلف بما سمع من الأذان أو الإقامة إذا كان ما سمعه تاما غير ناقص و قد سمع جميع الفصول، فلا يكتفى به إذا كان ناقصا، أو كان تاما و لم يسمع المكلف منه جميع الفصول.

**المسألة ٣١٦**

إذا كان الأذان الذي سمعه ناقصا، جاز للسامع أن يتم ما نقص منه و يكتفى به لصلاته، و هذا هو المورد الذي دل النص الصحيح عليه، و يشكل التعدى فى الحكم إلى الإقامة إذا كانت ناقصة أو الى الأذان و الإقامة إذا كانا تامين و لكن المكلف لم يسمع بعض فصولهما، فالأحوط فى هذه الموارد أن يأتي بهما تامين برجاء المطلوبة.

**المسألة ٣١٧**

انما يكتفى بسماع أذان الغير و إقامته إذا لم يحصل فصل طويل بينه و بين الصلاة بحيث تفوت به الموالاة، و انما يكتفى به إذا كان السامع قاصدا به الصلاة من أول الأمر، فإذا قصد الصلاة بعد أن سمع الأذان و الإقامة أو بعد أن سمع بعضهما أشكال الحكم بالاكتفاء بسماعهما، فالأحوط أن يأتي بالأذان و الإقامة برجاء المطلوبة بل لا يخلو من وجه.

**المسألة ٣١٨**

الأحوط عدم اكتفاء الرجل بسماع أذان المرأة و إقامتها و ان لم يكن أذانها و لا سماع الرجل لها على الوجه المحرم، و تكتفى المرأة بسماع أذان الرجل و إقامته و تكتفى بسماع أذان المرأة و إقامتها.

**المسألة ٣١٩**

يستحب فى الأذان أن يكون المؤذن متطهرا من الحدث قائما مستقبلا، من غير فرق بين أذان الاعلام و أذان الصلاة و قد تقدم فى المسألة المائتين و السادسة و التسعين انه يشترط فى الإقامة الطهارة و القيام و ان اعتبار الاستقبال فيها أحوط.  
كلمة التقوى، ج ١، ص: ٣٧٦

**المسألة ٣٢٠**

يستحب فى الأذان وضع الإصبعين فى الأذنين و رفع الصوت فيه بقدر الإمكان إذا كان المؤذن ذكرا، من غير ان يجهد نفسه، و إذا أقام استحب له رفع الصوت دون ذلك.

### المسألة ٣٢١

يستحب الإفصاح بالألف و الهاء بل بكل حرف من ألفاظ الأذان و الإقامة و انما يكون الإفصاح مستحبا إذا كانت مراعاته أبين للكلمة و أبعد عن اللبس، و اما إذا توقف عليه النطق الصحيح بالكلمة فالظاهر وجوبه لا استحبابه، فإذا لم ينطق بالهاء من لفظ الجلالة فى آخر الفصل أو من كلمة الصلاة فى حى على الصلاة مثلا كانت الكلمة ناقصة غير صحيحة و كذلك إذا حذف الهاء من أشهد، و قد ذكرنا ذلك فى المسألة المائتين و الرابعة و التسعين.

### المسألة ٣٢٢

يستحب أن يستقر فى الإقامة و يتمكن كما يستقر فى الصلاة.

### المسألة ٣٢٣

يكره التكلم فى أثناء الأذان و الإقامة، و تشتد الكراهة بعد قول المقيم: قد قامت الصلاة، و تستحب له إعادة الإقامة إذا تكلم فيها بعد ذلك، إلا إذا كان التكلم فى تقديم إمام أو فى تسوية الصف و ما أشبه ذلك.

### المسألة ٣٢٤

يستحب أن يفصل بين الأذان و الإقامة بجلسة أو تسييح أو سجدة أو صلاة ركعتين و قد ورد الفصل بينهما بخطوة، و يؤتى بها برجاء المطلوبة.

### المسألة ٣٢٥

تستحب حكاية الأذان لمن سمعه، من غير فرق بين أذان الاعلام و أذان الصلاة و حكاية الأذان هى أن يقول السامع كما يقول المؤذن، معه أو

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٣٧٧

بعده من غير فصل يعتد به، و ينبغى أن يقول بعد الحيعلات: لا حول و لا قوة إلا بالله، و الظاهر ان هذا ذكر مستقل و ليس من حكاية الأذان و لا بد لا عنها.

و تجوز حكاية الأذان و هو فى الصلاة، و لكن الأحوط ترك الحكاية فى الحيعلات.

### المسألة ٣٢٦

إذا أراد السامع حكاية الإقامة اتى بحكايتها برجاء المطلوبة، و إذا قال المقيم قد قامت الصلاة فينبغى للسامع أن يقول: اللهم أقمها و أدمها و اجعلنى من خير صالحى أهلها عملا.

### المسألة ٣٢٧



فى الخبر عن أبى عبد الله (ع): من سمع المؤذن يقول اشهد أن لا إله إلا الله و اشهد ان محمدا رسول الله فقال مصدقا محتسبا، و أنا اشهد أن لا إله إلا الله و أن محمدا رسول الله (ص) اكتفى بها عن كل من أبى و جحد و أعين بها من أقر و شهد كان له من الأجر عدد من أنكر و جحد و عدد من أقر و شهد.

### المسألة ٣٢٨

يستحب فى من ينصب مؤذنا أن يكون عدلا، و أن يكون مبصرا عارفا بالأوقات و أن يكون رفيع الصوت و أن يرتقى على مرتفع كالجدار و المنارة و نحوهما، و لا بأس باستخدام مكبرة الصوت فى الأذان و غيره من العبادات التى يطلب فيها بلوغ الصوت إلى أكبر عدد ممكن.

### المسألة ٣٢٩

إذا نسى الإنسان الأذان و الإقامة حتى دخل فى الصلاة ثم تذكرها جاز له قطع الصلاة و الإتيان بهما ما لم يركع فى صلاته، سواء كانت الصلاة فرادى أم جماعة، و كذلك إذا نسيهما ثم تذكرهما قبل الركوع و تردد مدة فى أن يرجع إليهما أم لا، أو عزم على تركهما و عدم الرجوع لتداركهما، فيجوز له قطع الصلاة و الرجوع فى جميع هذه الصور.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٣٧٨

و كذلك إذا نسى الإقامة وحدها و تذكرها قبل القراءة فيجوز له قطع الصلاة و الرجوع إليها، و إذا ترك الأذان و الإقامة عامدا أو ترك الإقامة وحدها كذلك و أحرم للصلاة لم يجز له قطعها على الأحوط.

### المسألة ٣٣٠

لا- يجوز أخذ الأجر على أذان الصلاة، و أذان الصلاة كنفس الصلاة عبادة لنفس المكلف فإذا كانت الإجارة عليه أو قصد أخذ الأجر مما ينافى ذلك كان الأذان باطلا و يشكل جواز أخذ الأجر على الأذان الاعلام، و لا بأس بارتزاق المؤذن من بيت المال.

### المسألة ٣٣١

يستحب ان يقول بعد الإقامة و قبل تكبيرة الإحرام: (اللهم رب هذه الدعوة التامة و الصلاة القائمة بلغ محمدا صلى الله عليه و آله الدرجة و الوسيلة و الفضل و الفضيلة، بالله استفتح و بالله أستنجح و بمحمد رسول الله صلى الله عليه و آله أتوجه اللهم صل على محمد و آل محمد و اجعلنى بهم عندك و جيتها فى الدنيا و الآخرة و من المقربين.

### مقدمة

أهم ما يحتاج اليه العبد عند وقوفه فى صلاته بين يدى ربه هو حضور قلبه، و هو أن يفرغ قلبه و مشاعره لهذا العمل الكبير الذى يريد القيام به، و يسمى أيضا الإقبال على الصلاة و التوجه فى ظاهره و باطنه إليها، فمن الأقوال المأثورة عن الامام زين العابدين (ع) انه لا يقبل من صلاة العبد الا- ما أقبل عليه، و عن الامام محمد بن على الباقر (ع): ان العبد ليرفع له من صلاته نصفها و ثلثها و ربعها و خمسها، فما يرفع له الا ما أقبل عليه بقلبه و انما أمروا بالنوافل ليتم لهم ما نقصوا من الفريضة.

و حضور القلب فى الصلاة و توجهه إليها يكون نتيجة لأمرين، لا بد منهما، فهما قوام ايمان المؤمن و ركيزة سلوكه المستقيم و عمله الصالح.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٣٧٩

الأول: استشعاره لعظمة الله: المعبود بالحق الذي يريد القيام بين يديه امتثالاً لأمره و تطلعا للمزيد من لطفه.  
و الثاني: استشعاره عظمة الصلاة نفسها: العبادة الكبرى التي جعلها الله طهوراً، للعبد من الفحشاء والمنكر، و سبباً لنقاؤه و صفائه و معراجاً لارتقائه.

ان العبد إذا آمن بالله عز و جل حق الايمان، و استيقن باحاطته الشاملة المطلقة بجميع الموجودات و المكونات حق اليقين، و علم حق العلم ان جميع الأشياء قائمة به سبحانه، و خاضعة لأمره و مسلمة وجوهاً اليه، و مسبحة بحمده، و أن كل ما ينالها من تكامل و تطور و ارتقاء فهو نتاج لخضوعها لربها و إسلامها لأمره و اتباعها السبيل الذي يسره لها و وجهها اليه بتقديره و تدبيره.  
ان البذرة الصغيرة لا يمكن لها مطلقاً أن تصبح شجرة كبيرة يانعة، تؤتى أكلها و تنتج ثمرها، ما لم تسلم وجهها لمكوناتها و مبدعها العظيم، فتسلك السبيل الذي يسره و النظام الذي قدره.

و ان النطفة الحقيرة لا يمكن لها أن ترتقى فتعود حيواناً كبيراً، له منفعه و فوائده في الحياة ما لم تخضع لبارئها فتتبع ما أمرها به من أمر و تسير على ما نهج لها من نظام.

و ان السماوات و الأرض و ما فيهما و ما بينهما لا يمكن لها أن تصل الى هذه الغاية من الأحكام و الإتيان ما لم تخضع للاله الذي صنع كل شيء فيها فأحسن، و صور فأتقن، و قدر فأحكم، و ربط الغايات فيها بالمبادئ و المسببات بالأسباب.

و ان الحوين المنوى الضعيف النحيف لا يمكن له أن يصبح إنساناً سوياً كاملاً، تسخر له جميع ما في السماوات و الأرض، الا إذا اتبع الهدى الذي وجهه اليه ربه، و سار على نهجه طائعا خاضعاً (الم تر ان الله يسجد له من في السماوات و من في الأرض و الشمس و القمر و النجوم و الجبال، و الشجر و الدواب، و كثير من الناس، و كثير حق عليه العذاب،

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٣٨٠

و من يهن الله فما له من مكرم، ان الله يفعل ما يشاء).

ان العبد إذا آمن بجميع ذلك حق الايمان، و قد مهد له العلم الحديث أن يؤمن، و ألزمه الفكر الواعي الحصيف أن يعترف، ثم نظر في نفسه و رأى عناية الله به خاصة، التي شملته قبل تكوينه و بعد وجوده، و التي لا ينقطع عنه مددها و لا ينقص عطاؤها، و لا يخرج عن أحاطتها به طرفه عين، و لو قدر له أن يخرج عن حياضتها أو ينتهي عنه عطاؤها لما كان شيئاً مذكوراً.

ثم نظر في الصلاة نفسها، فوجدها أحد مظاهر عناية الله به و كبرى المناهج التي أعدها له ليتكامل بها و يرتقى، و يؤدي بها حق العبودية، و يستمد بسببها من لطف الله و من فضله و مدده و نوره ما يرتفع به الى مصاف الأولياء الكاملين الواصلين.

و اي لطف أعظم من أن يأذن الإله العظيم الذي لا منتهى لعظمته و لا منتهى لجلاله و كبريائه و لا منتهى لغناه، لعبده الضعيف الذي لأحد لضعفه، في أن يقف بين يديه، و يناجيه و يدعوه و يثبه شكواه و نجواه، و ينزل به رجاءه و حوائجه و مهماته، و هو يسمع له و يستجيب، و يكشف ضره، و يزيده من الهدى و يزيده من العطاء و يزيده من النور و الصفاء.

ان العبد إذا آمن بجميع هذه الحقائق حق الايمان و استشعرها في فكره و في قلبه و في مشاعره حق الاستشعار، و كل هذه الحقائق جلى لا ريب فيه، تهيأ له حضور القلب في صلاته و عباداته و بلغ الغاية التي يريدتها من عبادته و التي أرادها الله له حين قدره و صوره و هداه، و يسر له السبيل.

فيكون في وقوفه في صلاته بين حالين: رغبة في التقدم ليستزيد من عطاء ربه و خوف من التأخر فيبتلى بالخذلان و الحرمان منه، و في حديث الامام جعفر بن محمد (ع): (لا تجتمع الرغبة و الرهبة في قلب الا و جبت له الجنة، فإذا صليت فاقبل بقلبك على الله عز و جل، فإنه ليس من عبد مؤمن يقبل بقلبه على الله عز و جل و دعائه، إلا أقبل الله عليه بقلوب المؤمنين و أيده مع مودتهم إياه بالجنة).

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٣٨١

## الفصل الخامس عشر في نية الصلاة وأحكامها

### المسألة ٣٣٢

الواجبات في الصلاة أحد عشر:

النية، وتكبيره الإحرام، والقيام، والقراءة، والركوع، والسجود، والذكر، والتشهد، والتسليم، والترتيب، والمواولة.  
والأركان من هذه الواجبات هي: تكبيره الإحرام، والقيام، والركوع، والسجود، على ما سيأتي بيانه في مواضعه ان شاء الله، وكذلك النية، فهي ركن بمعنى ان نقيصتها مبطله للصلاة وان كانت سهواً، ولكن الزيادة لا تتصور فيها.  
وبقية المذكورات واجبات وليست أركاناً، فلا تبطل الصلاة بنقصانها ولا بزيادتها إذا وقعت سهواً، وتفصيل هذه المجملات سيأتي في مواضعه من الكتاب ان شاء الله تعالى.

### المسألة ٣٣٣

النية الواجبة في الصلاة هي قصد الفعل على وجه يكون الباعث إلى إيجاده هو امتثال أمر الله، ولا تفتقر إلى أكثر من الإرادة الإجمالية التي تكون عند الإنسان حين يأتي ببعض أعماله الاختيارية من تحرك أو سكون أو قيام أو قعود، والفارق هو أن الداعي للفعل هو الامتثال كما ذكرنا، فلا يجب في النية إخطار صورة العمل في الذهن، ولا التلطف بكلمات تدل على القصد المذكور بل الأحوط ترك التلطف بنية الصلاة كما سيأتي.

### المسألة ٣٣٤

قد يكون الدافع الأول للإنسان إلى امتثال أمر الله، هو حب الإنسان لله عز اسمه وهذا هو أفضل العبادات كما دلت عليه الروايات المعتمدة، وقد يكون الدافع له إلى ذلك هو انه سبحانه وحده المستحق للعبادة

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٣٨٢

بالذات، كما في المناجاة المنقولة عن أمير المؤمنين (ع)، وقد يكون الدافع له هو الشكر العملي لنعم المعبود على عبده، وقد يكون الدافع له هو طلب مرضاته والابتعاد عن موجبات غضبه، وقد يكون الدافع له هو طلب المثوبة والرحمة منه في الدار الآخرة ودفع العقوبة فيها، وقد يكون الدافع له هو رجاء الثواب أو دفع العقاب في الدنيا، كما في الصلوات والأدعية الواردة لقضاء الحوائج وتفريج الكرب والشدائد، درجات بعضها فوق بعض في مراتب القرب بحسب مراتب العبد في المعرفة، وكلها مجزئ صحيح في التعبد له سبحانه.

### المسألة ٣٣٥

يجب في النية تعيين العمل المقصود إذا كان ما على العبد من الأعمال متعددة، كما إذا طاف بالبيت الحرام في وقت صلاة الصبح، و أراد صلاة إحدى الفريضتين، فيجب عليه حين يقوم للصلاة أن يعين ما يأتي به أ هو فريضة الوقت أم هو صلاة الطواف، و كما إذا

وجبت عليه صلاة الآيات في وقت الفريضة اليومية، و أراد الشروع بإحداهما، فعليه أن يعين في ابتداء العمل ان ما يشرع به هو أيهما. و يكفي التعيين الإجمالي، فيقصد مثلا ما وجب عليه أولا من الصلاتين أو ما اشتغلت به ذمته ثانيا و إذا اتحد العمل الواجب عليه و قصد امتثال الأمر المتوجه اليه فقد حصل التعيين.

### المسألة ٣٣٦

لا يجب في النية قصد الأداء و القضاء إذا كانت الصلاة متحدة و لا الوجوب و الندب فإذا أتى بصلاة الظهر و هو في وقتها كانت أداء و ان لم ينوها كذلك، و إذا أتى بها بعد الوقت فهي قضاء و ان لم ينوها كذلك، و كانت صحيحة في صورتين. و إذا علم أن عليه صلاة ظهر واجبة، أما قضاء أو أداء، كفاه أن يأتي بصلاة الظهر بقصد ما في ذمته من الفريضة، و إذا نوى بالركعتين بعد طلوع الفجر صلاة الصبح فهي واجبة و ان لم يقصد الوجوب، و إذا كلمة التقوى، ج ١، ص: ٣٨٣ نوى بهما نافلة الصبح فهي مندوبة و ان لم يذكر الندب و كان العمل صحيحا في صورتين.

### المسألة ٣٣٧

إذا قصد بالفريضة امتثال الأمر المتوجه اليه بها، و لكنه توهم ان الأمر المتوجه بها أدائي، أو انه قضائي فأتم العمل، ثم تبين له ان الأمر بخلاف ما توهم صحت فريضته في صورتين.

### المسألة ٣٣٨

تجب نية الأداء أو القضاء، و الوجوب أو الندب إذا توقف على ذلك تعيين العمل كما إذا كانت على المكلف فريضة فائتة، و هو في وقت فريضة حاضرة، فإذا أراد الشروع في الامتثال، فعليه أن يعين ما يأتي به، أ هي فريضة القضاء أم الأداء و إذا قام بعد طلوع الفجر ليصلي ركعتين، فعليه أن يعين ما يأتي به أ هو الفريضة الواجبة أم النافلة المندوبة.

### المسألة ٣٣٩

القصر و الإتمام من القيود التي أخذها الشارع في الصلاة المأمور بها، فلا- بد للمكلف من قصدهما في النية، نعم يكفي القصد الإجمالي في صحة العمل، فإذا كان المكلف جاهلا بأن حكمه القصر أو التمام، فله أن يشرع في الصلاة بقصد امتثال الأمر المتوجه اليه بالفعل، و يبني في نفسه على أن يتم صلاته كما ينبئ زيد الثقة العالم بحكمه، فإذا أعلمه ذلك الثقة بأن حكمه القصر مثلا و أتم صلاته كما انبأه كانت صلاته صحيحة إذا طابقت الواقع، و إذا ظهر له ان قول ذلك الثقة مخالف للواقع وجبت عليه الإعادة.

### المسألة ٣٤٠

إذا كان المسافر في أحد الأماكن الأربعة التي يتخير فيها المسافر بين القصر و التمام فنوى القصر في صلاته، جاز له العدول عنه الى التمام، فإذا أتمها كذلك كانت صحيحة، و إذا نوى التمام في صلاته جاز له كلمة التقوى، ج ١، ص: ٣٨٤

العدول عنه الى القصر، إذا لم يتجاوز محل العدول، و إذا تجاوز محل العدول تعين عليه الإتمام.  
و إذا نوى القصر في هذه المواضع، ثم أتم الصلاة ساهيا من غير عدول في النية، فالظاهر صحة الصلاة و ان كان الأحوط له استحبابا إعادة الصلاة، و كذلك إذا نوى التمام ثم قصر ساهيا من غير عدول في النية.

### المسألة ٣٤١

يكفى في النية التصور الإجمالي للعمل بأن يقصد الصلاة مثلا بمالها من أجزاء و واجبات و لا يجب تصورهما تفصيلا.

### المسألة ٣٤٢

إذا نوى الوجوب في صلاة الفريضة صحت، و ان كانت مشتملة على كثير من المستحبات و لا تجب ملاحظة هذه المستحبات في نية الصلاة، و لا نية الاستحباب فيها عند الإتيان بها، فلا يجب عليه أن ينوى الاستحباب في القنوت و الذكر المستحب مثلا عند الإتيان بهما.

### المسألة ٣٤٣

الأحوط أن لا يتلفظ المصلي بنية الصلاة، و الظاهر ان الصلاة لا تبطل بذلك، إلا في صلاة الاحتياط التي تجب للشكوك الصحيحة، فإذا تكلم بنيةها عامدا بطلت صلاة الاحتياط و وجبت إعادة الفريضة التي شك فيها، و الأحوط أن يعيد صلاة الاحتياط أولا ثم يعيد الفريضة.

### المسألة ٣٤٤

يجب في جميع العبادات و في الصلاة على الخصوص أن تكون خالصة عن الرياء و السمعة، و قد تقدم في المسألة الثلاثمائة و الحادية و الثمانين من كتاب الطهارة بيان معنى الرياء و السمعة، و قد تكرر في أحاديث أهل البيت (ع) ان الرياء نوع من أنواع الشرك و انه يوجب بطلان العمل و إحباط الثواب عليه، ففي الخبر عن أبي عبد الله (ع): كل رياء شرك انه من عمل للناس كان ثوابه على الناس و من عمل لله كان ثوابه على الله، و عن الامام الرضا (ع): اعملوا لغير رياء و لا سمعة،

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٣٨٥

فان من عمل لغير الله و كله لله الى ما عمل، و يحكك ما عمل أحد عملا لا رداه الله به ان خيرا فخير، و ان شرا فشر.

### المسألة ٣٤٥

دخول قصد الرياء في العمل قد يكون محضاً، بأن يأتي الإنسان بالصلاة مثلاً لمحض إراءة الناس و استجلاب نظرهم اليه و لا يقصد بها التقرب الى الله، و لا ريب في بطلان هذا العمل، لأنه رياء، و لعدم قصد القربة فيه.

### المسألة ٣٤٦

و قد يأتي الإنسان بالصلاة بقصد الرياء و القربة معاً، و لا ريب في بطلان الصلاة كذلك، سواء كان الرياء هو الداعي المستقل بالتأثير في إيجاد العمل، و القربة انما هي داع غير مستقل، أو كانت القربة هي الداعي المستقل بالتأثير و الرياء هو الداعي التابع و غير المستقل أو كان الداعي هو المجموع المركب منهما على وجه انضمام الاثني و اشتراكهما في التأثير، أو كان كل واحد من الرياء و قصد القربة داعياً مستقلاً بالتأثير، و المراد باستقلال كل منهما أن يكون كل واحد منهما مستقلاً بالتأثير لو فقد الآخر، فالعبادة تكون باطلة في جميع هذه الفروض.

### المسألة ٣٤٧

و قد يأتي الإنسان بالعمل نفسه بقصد القربة، و لكنه يأتي ببعض الأجزاء الواجبة في العمل بقصد الرياء، و قد تقدم في فصل شرائط الوضوء أن قصد الرياء في الجزء يوجب بطلان ذلك الجزء فإذا اكتفى المكلف بالجزء الباطل و لم يتداركه بطل العمل كله لنقصان جزئه، و إذا تدارك الجزء الباطل بإعادة قبل أن تفوت الموالاة بين الأجزاء كان العمل صحيحاً و ان كان آثماً في المراءاة. و هذا انما يتم في الوضوء و الغسل و الأذان و الإقامة و نحوها من العبادات، و لا يصح وقوعه في الصلاة و إذا وقع مثل ذلك في الصلاة كانت باطلة للزوم الزيادة العمدية فيها.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٣٨٦

### المسألة ٣٤٨

و قد يأتي الإنسان ببعض الأعمال المستحبة في الصلاة بقصد الرياء كما إذا رأى في القنوت أو في جلسة الاستراحة بعد السجدين، أو في الدعاء و الذكر المستحبين، و الظاهر عدم بطلان الصلاة إذا رأى في القنوت أو في جلسة الاستراحة و كان قد أتى بصلاته بقصد القربة، و لكنه إذا رأى في الدعاء أو الذكر المستحب فيها كان مبطلاً للصلاة، لأنه من الكلام المحرم، و لا يترك الاحتياط في الجميع.

### المسألة ٣٤٩

قد يأتي الإنسان بالصلاة نفسها بداعي القربة و لكنه يقصد الرياء بإتيانها في مكان مخصوص أو زمان مخصوص، و مثال ذلك أن يرائي بالصلاة في المشهد أو في المسجد أو في الصف الأول من الجماعة، أو يرائي بإتيانه بالصلاة في أول وقتها، و الظاهر بطلان الصلاة بذلك.

**المسألة ٣٥٠**

وقد يرائى فى أوصاف العمل التى تتحد معه، و مثال ذلك أن يرائى بالإتيان بالصلاة جماعة أو بالإتيان بها خاشعا أو يرائى بالقراءة فيها متأنيا، أو بلهجة تدل على الرهبة و الأقوى بطلان الصلاة بذلك. و إذا قصد الرياء بالخشوع وحده من غير أن يقصده و صفا من أوصاف الصلاة أثم بمراءاته، و لم تبطل صلاته.

**المسألة ٣٥١**

وقد يرائى الإنسان ببعض الأعمال المقارنة للصلاة كالتحنك و لبس الخواتم، فان قصد الرياء فى صلاته متحنكا أو متختما كانت صلاته باطلة، و ان قصد الرياء بالتحنك و لبس الخواتم وحدهما من غير أن يسرى الرياء الى نفس الصلاة كان آثما بذلك و صحت صلاته.

**المسألة ٣٥٢**

وقد يكون الرياء فى مقدمات العمل، كما إذا قصد الرياء فى سعيه كلمة التقوى، ج ١، ص: ٣٨٧ الى المسجد أو الى المشهد، و لا تبطل الصلاة بذلك على الأقوى و ان أثم بريائه.

**المسألة ٣٥٣**

لا تبطل العبادة بخطر الرياء على قلب الإنسان ما لم يقصده بالفعل و لا يضر فى صلاته أن يرائى بغض بصره عن بعض المحرمات و هو فى أثناء الصلاة أو ترك بعض المحرمات أو يرائى بالتصدق فى أثناء الصلاة و ان كان آثما بمراءاته.

**المسألة ٣٥٤**

لا فرق فى إبطال الصلاة بالرياء بين أن يقصده فى ابتداء الصلاة أم فى أثنائها، و لا يبطل العمل بالرياء المتأخر عنه، فإذا صلى بداعى القربة الخالصة ثم بدا له أن يذكر عمله لبعض الناس لاستجلاب نظرهم، لم تبطل صلاته بذلك.

**المسألة ٣٥٥**

ما ذكرناه من اشتراط الخلوص من الرياء و بطلان العبادة بقصده يجرى فى السمع، من غير فرق بينهما.

**المسألة ٣٥٦**

العجب هو أن يدخل في نفس الإنسان العجب من عمله و الاكبار له، و هو من الموبقات التي توجب حبس الثواب، و لكنه لا يوجب بطلان العمل على الأقوى، سواء حصل له في أثناء العمل أم مقارنا لنيته أم متأخرا عنه، و قد تقدم ذلك في المسألة الثلاثمائة و الخامسة و الثمانين من كتاب الطهارة.

### المسألة ٣٥٧

الضمانم الأخرى التي قد يضمها الإنسان إلى قصد القرية في عباداته إذا كانت محرمة و متحدة مع العمل أو مع جزئه كان العمل بسببها محرما، فتقع العبادة باطله، و كذلك إذا كانت الضميمة هي الداعي المستقل في إيجاد العمل و كان قصد القرية داعيا تبعا، فتبطل العبادة

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٣٨٨

بذلك، و ان كانت الضميمة التي نواها مباحة أو راجحة فضلا عن أن تكون محرمة.

و تبطل العبادة أيضا إذا كان الداعي لإيجادها هو المجموع من الضميمة و قصد القرية، بحيث تكون العبادة أثرا مشتركا لكل من الأمرين.

و إذا كان قصد القرية هو الداعي المستقل في إيجاد الفعل و كانت الضميمة داعيا تبعا كانت العبادة صحيحة، و كذلك إذا كان كل من قصد القرية و قصد الضميمة داعيا مستقلا في التأثير في إيجاد العمل على ما تقدم من معنى الاستقلال في المسألة الثلاثمائة و السادسة و الأربعين و ان كان الأحوط الإعادة في هذا الفرض.

فلا تبطل الصلاة إذا أتى بها بقصد القرية الخالصة، و لكنه اختار الإتيان بها في موضع مخصوص لبرودة الموضع في أيام الصيف أو لدفته في أيام الشتاء، أو لانتظار مجيء أحد من أصدقائه أو أرحامه، أو لانتظار فقير يدفع إليه قسطا من زكاته أو خمسه أو غير ذلك من الضمانم المباحة أو الراجحة المقصودة بالتبع أو الاستقلال بالمعنى المتقدم.

### المسألة ٣٥٨

إذا أتى الإنسان ببعض أفعال صلواته بقصد الصلاة، و بقصد غاية أخرى، ليست من الصلاة، كما إذا نهض في صلواته بقصد القيام للركعة الثانية، و بقصد الاحترام لصديقه القادم، أو انحنى في قيامه بقصد الركوع في صلواته و قصد التعظيم لرجل يكبر شأنه، فإن كان الجزء الذي أتى به كذلك ركنا من أركان الصلاة وقع باطلا و أبطل الصلاة كما في مثال الركوع، و كما إذا كبر بقصد تكبير الإحرام و بقصد أمر آخر ليس من الصلاة، سواء كان عامدا في فعله أم ساهيا و كذلك إذا كان جزءا غير ركن و كان عامدا في فعله، فتبطل الصلاة بذلك.

و إذا كان جزءا غير ركن و كان المكلف ساهيا في فعله، فإن أمكن له أن يتدارك ذلك الجزء، و جب عليه أن يتداركه و صحت صلواته بذلك، و مثال ذلك ان يسهو في ذكر الركوع أو السجود فيأتي به بقصد الذكر

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٣٨٩

و بقصد شيء آخر ليس من الصلاة، ثم يتذكر ذلك قبل أن يرفع رأسه من ركوعه أو سجوده، فعليه أن يعيد الذكر و يتم الصلاة، و ان لم يمكن تدارك الجزء الذي أحل به كما إذا تذكر بعد رفع رأسه من الركوع أو السجود في المثال المتقدم، و كما إذا كان



الإخلال كذلك بسجدة و لم يتذكر الا بعد الدخول فى الركوع من الركعة اللاحقة، مضى فى صلاته و وجب عليه قضاء الجزء إذا كان مما يقضى كالسجدة و التشهد، و سجد للسهو إذا كان مما يجب له سجد السهو و كانت الصلاة صحيحة بذلك. و لا تبطل الصلاة إذا فعل كذلك فى بعض مستحبات الصلاة من غير فرق بين القرآن و الذكر و غيرهما.

### المسألة ٣٥٩

إذا رفع الإنسان صوته ببعض الأذكار أو القراءة الواجبتين فى الصلاة بقصد تنبيه أحد على أمر، لم يبطل ذلك الجزء و لم تبطل الصلاة بذلك إذا كان الإتيان بهما بقصد الامتثال. نعم يبطل الجزء إذا كان المقصود بالأصالة هو اعلام الغير و كان قصد الجزئية تابعاً، أو كان الإتيان بالواجب مستنداً الى كل من قصد الجزئية و قصد الاعلام منضمين، و تبطل الصلاة أيضاً إذا كان المكلف عامداً فى ذلك، و إذا كان ساهياً فى فعله لم تبطل صلاته و عليه ان يتدارك الجزء إذا كان فى موضع تداركه. و لا تبطل الصلاة إذا كبر بقصد مطلق الذكر لإعلام الغير أو جاء ببعض الأذكار الأخرى لا بقصد الجزئية لهذه الغاية.

### المسألة ٣٦٠

وقت نية الصلاة عند ابتدائها قبل التكبير لها، و أمرها فى غاية البساطة و خصوصاً بناء على أنها الداعى الارتكازى للعمل كما هو المختار.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٣٩٠

### المسألة ٣٦١

يجب بقاء القصد الإجمالى من أول الفعل الى آخره بحيث يكون صدور جميع أجزاء الفعل و واجباته ناشئاً عن ذلك الداعى الموجود فى القلب، و ان لم يلتفت اليه المكلف بالفعل و لكنه بمجرد التنبيه يعلم انه يجرى فى عمله على قصده الأول الذى ابتدأ به العمل، و هذه هى الاستدامة الحكيمية التى تجب فى النية. و تنافىها الغفلة التامة التى قد تكون عند الإنسان فى بعض الحالات، فلا يدري ماذا يعمل، فيكون عمله بلا نية، سواء كان فى ابتداء العمل أم فى أثنائه، و قد سبق ان نقصان النية مبطل للصلاة سواء وقع عن عمد أم عن سهو.

### المسألة ٣٦٢

لا يشترط الجزم بالنية فى صحة العمل، فمن كان عنده ثوبان يعلم بنجاسة أحدهما و صلى فى أحد الثوبين لاحتمال أن يكون هو الطاهر منهما، ثم علم بعد الفراغ أن ما صلى فيه هو الثوب الطاهر صحت صلاته، و ان كان يتمكن من الصلاة بثوب طاهر، و من صلى إلى جهة يحتمل أنها جهة القبلة الواقعية ثم علم بعد فراغه انه قد صلى إلى جهة القبلة صحت صلاته، و ان كان يمكنه معرفة القبلة إذا انتظر مجيء زيد مثلاً بعد ساعة و الوقت باق.

وقد تقدم في المسألة المائتين والحادية عشرة انه لا مانع من الصلاة في المكان الذي يتعرض فيه لإبطال الصلاة لشدة الازدحام و نحوها، فيصلى فيه برجاء إتمام الصلاة، فإذا أتم صلاته فيه كانت صحيحة، و ان أمكن له أن يصلى في مكان آخر لا زحام فيه.

### المسألة ٣٦٣

إذا نوى المكلف و هو في الصلاة أن يقطعها، أو نوى أن يأتي بشيء يقطعها كالتكلم عامداً أو الحدث أو الفعل الماحي لصورة الصلاة و أتم صلاته و هو على هذه النية كانت صلاته باطلة.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٣٩١

و إذا نوى ذلك و أتى ببعض أفعال الصلاة و هو على نية قطع الصلاة ثم عاد الى نيته الأولى، فالأحوط له وجوباً أن يعيد الفعل الذي أتى به في حال نية القطع و يتم الصلاة ثم يعيدها، و إذا لم يعد ذلك الفعل كانت صلاته باطلة.

و إذا نوى ذلك و لم يأت بشيء من أفعال الصلاة ثم رجع الى نيته الأولى لم تبطل صلاته و ان كان الأحوط له استحباباً أن يتم صلاته ثم يعيدها.

و إذا نوى ذلك و أتى ببعض الأفعال لا يقصد الجزئية للصلاة ثم عاد الى نيته الأولى، فإن كان ما أتى به فعلاً ماحياً لصورة الصلاة بطلت صلاته، و كذلك إذا كان ركناً أو كان فعلاً كثيراً لا يمحو صورة الصلاة على الأحوط فيهما.

و إذا كان ما أتى به فعلاً قليلاً لا يمحو صورة الصلاة و ليس بركن، فالظاهر الصحة و خصوصاً إذا كان قرآناً أو ذكراً و قد أتى بهما بقصد القربة المطلقة، و ان كان الأحوط استحباباً أن يتم الصلاة ثم يعيدها.

### المسألة ٣٦٤

المدار في النية على ما يقصده الإنسان بقلبه من الصلاة و لا يضره أن يسبق لسانه فيذكر صلاة سواها أو يسبق خياله فيخطر فيه غيرها.

### المسألة ٣٦٥

إذا دخل في فريضة ثم أخطأ فتوهم أنها نافلة، و أتمها على ذلك صحت فريضة، كما افتتحها ما لم يقع فيها خلل في عدد الركعات أو غير ذلك، و إذا دخل في نافلة و أتمها بزعم أنها فريضة صحت نافلة.

### المسألة ٣٦٦

إذا دخل في فريضة و شك في انه نواها ظهراً أم عصرًا، فان علم أنه لم يصل الظهر قبلها أو شك في ذلك فعليه ان يعينها ظهراً، فإذا عينها كذلك و أتمها كانت صحيحة، و ان علم انه قد صلى الظهر قبل ذلك

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٣٩٢

أبطل ما بيده و استأنف العصر، و إذا أتم ما بيده ثم استأنف العصر فهو أحوط، و كذلك الحكم في المغرب و العشاء. و إذا قام إلى صلاة و شك بعد دخوله في أنه نوى الصلاة التي قام إليها أم نوى غيرها فالأحوط الإتمام ثم الإعادة في غير الظهرين و

العشاءين المتقدم ذكرهما و في غير موارد العدول الآتى ذكرها.

### المسألة ٣٦٧

لا يجوز العدول من صلاة إلى صلاة أخرى إلا في مواضع.

(الأول): إذا شرع في صلاة العصر قبل الظهر ناسيا، ثم تذكر و هو في أثناء الصلاة و جب عليه أن يعدل بنيته الى الظهر و يتمها، ثم يصلى العصر بعدها.

و إذا شرع في صلاة العشاء قبل المغرب ناسيا، ثم تذكر قبل القيام للركعة الرابعة و جب عليه أن يعدل بنيته الى المغرب و يتمها ثم يصلى العشاء بعدها، و كذلك إذا تذكر بعد القيام للرابعة و قبل الركوع فيها، فيهدم قيامه و يتمها بنية المغرب، و يسجد بعدها سجود السهو للقيام الزائد و جوبا إذا تلبس معه بقراءة أو تسبيح، و احتياطا مستحبا إذا لم يتلبس مع القيام بشيء من ذلك.

و إذا تذكرها بعد ركوع الرابعة أتمها عشاء ثم صلى المغرب، و أعاد العشاء بعدها احتياطا، و قد تقدم ذلك في المسألة الثامنة عشرة. (الثاني): إذا شرع في قضاء فريضة فائتة، ثم تذكر أن عليه فريضة فائتة أخرى قبلها، و كانت الفريضتان مما يجب الترتيب بينهما في الأداء كالظهر و العصر من يوم واحد، و المغرب و العشاء كذلك، و جب عليه العدول إلى السابقة و يتمها، و إذا تجاوز محل العدول جرى فيها البيان المتقدم في الموضع الأول، و لا يترك الاحتياط بأن يعيد السابقة بعد ان يتمها إذا عدل إليها من اللاحقة. و إذا كانت الفريضتان الفائتتان مما لا يجب الترتيب بينهما في الأداء كالصبح و الظهر و كالظهر و المغرب، و كالظهر و العصر من يومين و المغرب

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٣٩٣

و العشاء من يومين، لم يجب عليه العدول إلى السابقة، بل لا حاجة إليه في تحصيل فراغ الذمة منهما، فان الظاهر عدم وجوب الترتيب في قضاء الصلوات الفوائت كما سيأتى في مبحث قضاء الصلوات ان شاء الله، فإذا أتم الفائتة التي بيده ثم صلى بعدها الفائتة السابقة عليها برئت ذمته منهما على الأقوى.

(الثالث): إذا شرع في فريضة حاضرة، ثم تذكر في أثنائها أن عليه فريضة فائتة استحبه له أن يعدل بنيته إلى الفائتة إذا هو لم يتجاوز محل العدول.

(الرابع): من صلى الجمعة أو الظهر في يومها و قرأ فيها غير سورة الجمعة و المنافقين، حتى تجاوز نصف السورة استحبه له أن يعدل بنيته من الفريضة إلى النافلة، ثم يستأنف الفريضة بعدها و يقرأ فيها سورة الجمعة و المنافقين.

و إذا تذكر قبل أن يتجاوز نصف السورة، استحبه له أن يعدل عن السورة التي قرأها إلى سورة الجمعة أو المنافقين و يتم صلاته و ان كانت السورة التي قرأها هي سورة التوحيد أو سورة الجحد.

(الخامس): إذا شرع في صلاة فريضة منفردا، و حضرت الجماعة و خشى أن تفوته صلاة الجماعة إذا هو أتم الفريضة التي بيده، جاز له قطعها ليدرك الجماعة، و إذا أمكن له أن يتمها ركعتين و يدرك الجماعة بعدهما استحبه له أن يعدل بها الى نافلة و يتمها ركعتين كذلك.

و المراد بإدراك الجماعة أن يدرك الركعة الأولى مع الامام، و يلاحظ ما سيأتى ان شاء الله في مبحث صلاة الجماعة.

(السادس): إذا شرع المسافر في صلاة فريضة مقصورة، ثم بدا له و هو في صلاته ان ينوي إقامة عشرة أيام في ذلك المكان، فيجب عليه العدول في صلاته إلى نية التمام.

(السابع): إذا نوى المسافر إقامة عشرة و شرع في الصلاة بنية

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٣٩٤

التمام، ثم بدا له و هو فى صلواته ان يترك الإقامة، و جب عليه ان يعدل فى صلواته الى القصر، و إذا تجاوز محل العدول فدخل فى ركوع الثالثة فالأحوط له أن يتمها رباعية ثم يعيدها مقصورة.  
و إذا كان بعد أن نوى الإقامة قد صلى صلاة رباعية تامة قبل أن يعدل عن نية الإقامة و جب عليه أن يتم فى جميع صلواته فى ذلك الموضوع حتى يسافر منه و سيأتى تفصيل ذلك فى فصل نية الإقامة، من صلاة المسافر.  
(الثامن): إذا كان المسافر فى المواضع التى يتخير فيها بين القصر و التمام فنوى القصر فى صلواته، جاز له العدول عنه الى التمام فيها، و إذا نوى التمام فيها جاز له العدول عنه الى القصر.  
(التاسع): إذا شرع المكلف فى صلاة الاحتياط لبعض الشكوك الصحيحة التى تعرض فى الصلاة، و تذكر فيها ان صلواته صحيحة لا تحتاج إلى صلاة احتياط، فله أن يعدل بها الى نافلة.

### المسألة ٣٦٨

إذا شرع فى قضاء فريضة فائتة ثم علم ان الفريضة الحاضرة قد تضيق وقتها، لم يجز له العدول إليها، بل يجب عليه ابطال ما بيده و استئناف الفريضة الحاضرة.

### المسألة ٣٦٩

إذا عدل من صلاة إلى صلاة أخرى حيث لا يصح له العدول، فان لم يفعل بعد العدول شيئاً صح له ان يرجع بالنية إلى صلواته الأولى، و ان أتى بعد عدوله ببعض أفعال الصلاة و كان عامداً فى فعله بطلت الصلاتان معاً، و كذلك إذا كان ساهياً، و قد أتى بعد عدوله بركوع أو سجدة، فبطلت الصلاتان، و ان كان ساهياً و لم يزد ركناً رجع بنيتة الى صلواته الأولى و أعاد الأفعال التى أتى بها بعد العدول و أتم الصلاة، و الأحوط إعادتها بعد الإتمام.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٣٩٥

### المسألة ٣٧٠

إذا كان فى صلاة العصر مثلاً و اعتقد انه لم يصل الظهر قبلها، فعدل بنيتة الى الظهر و بعد أن أتمها تذكر انه قد صلى الظهر من قبل، و جب عليه أن يصلى العصر و لم تكفه هذه الصلاة عنها، و هكذا فى كل فريضة اعتقد وجوبها فعدل إليها ثم تبين له انها غير واجبة عليه، فلا تكفى عن الفريضة التى عدل عنها و ان كانت مثلها فى عدد الركعات.

### المسألة ٣٧١

إذا خرج الإنسان إلى السفر فى سفينة و نحوها مما يمكن الصلاة فيه، فصلى فيها بنية التمام لأنه لم يخرج بعد عن حد الترخص، فوصل الى حد الترخص و هو فى أثناء الصلاة فإن كان قبل ركوع الثالثة عدل بنيتة الى القصر و أتمها ركعتين، و ان دخل فى ركوع

الثالثة قطع الصلاة و أعادها قصرا.

و إذا كان فى رجوعه من السفر و دخل فى الصلاة بنىة القصر و وصل الى حد الترخص فى أثناء الصلاة عدل الى التمام.

### المسألة ٣٧٢

إذا قصد فى الصلاة امتثال ما فى ذمته و كان يعتقد انها الظهر، و بعد أن أتمها تذكر انه قد صلى الظهر من قبل و ان ما فى ذمته هى العصر أجزأته صلاته عن العصر، و كذلك العكس فتجزيه صلاته عن الظهر.

### المسألة ٣٧٣

لا يعتبر فى الصلاة أن يقصد أن ما بيده هى الركعة الأولى أو الثانية من الصلاة أو غيرهما، و لا يعتبر فى النافلة ان يقصد ان الركعتين اللتين بيده هما الأولتان منها أو ما بعدهما، فإذا توهم ان الركعة التى بيده هى الثانية من الفريضة مثلا و أتم الركعة بهذه النية، و بعد أن أتمها تذكر انها الأولى صحت ركعته على ما هو الواقع و لم يضره خطأه فى الاعتقاد و كذلك العكس.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٣٩٦

و إذا قام الى ركعتين من نافلة النهار أو من نافلة الليل، و توهم انهما الركعتان الأولتان منها، و بعد ان أتم الركعتين تذكر انهما الثالثة و الرابعة أو غيرهما، صحت صلاته على ما هو الواقع و لم يضره الخطأ فى الاعتقاد.

## الفصل السادس عشر فى تكبيره الإحرام

### المسألة ٣٧٤

تكبيره الإحرام أحد الأركان فى الصلاة فلا تنعقد الصلاة بدونها، سواء تركها عن عمد أم عن سهو، و بالشروع فى التكبيره يحصل الدخول فى الصلاة و لكن منافيات الصلاة لا تحرم الا بعد إتمامها، و يجوز له قطع التكبيره قبل أن يتمها.  
و تبطل الصلاة بزيادتها عمدا، فإذا كبر المصلى للإحرام مرتين عامدا بطلت صلاته و احتاج الى ثالثه و إذا كبر رابعة بطلت و احتاج الى خامسة، و هكذا، فإذا كبر شفعا بطلت الصلاة و إذا كبر وترا صحت.  
و يشكل الحكم فى زيادتها سهوا، و لا بد من مراعاة الاحتياط فى ذلك، فإذا كبر شفعا ساهيا أتم صلاته ثم أعادها، و هكذا إذا كان فى صلاة و كبر لصلاة أخرى.

### المسألة ٣٧٥

صورة التكبير ان يقول المكلف (الله أكبر) و لا يجزیه أن يأتى بما يرادفها فى العربية أو بترجمتها من لغة أخرى، و الأحوط لزوما أن يأتى بها مجردة غير موصولة بما قبلها من أدعية الافتتاح أو غيرها، و لا بما بعدها من بسملة أو استعاذه، كما تلقاها المسلمون يدا بيد من الرسول الكريم (ص).

و تجب مراعاة النطق الصحيح بها من حيث مخارج الحروف، و من حيث حركاتها، و من حيث الموالاة بين الحروف و بين الكلمتين، و أن

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٣٩٧

لا يزيد في حروفها أو ينقص كما إذا مد الهمزة من الله، أو قال أكبار، أو قال أكبر بتشديد الراء أو قال: (الكبر).

### المسألة ٣٧٦

لا- يصح أن يضم الى لفظ الجلالة ما يدل على التعظيم و نحوه، كما إذا قال: (الله العظيم أكبر) أو قال الله تعالى أكبر، و إذا قال الله أكبر من ان يوصف أو من ان يحد، فلا يترك الاحتياط بإتمام الصلاة و إعادتها.

### المسألة ٣٧٧

يجب القيام في تكبيرة الإحرام، فإذا كبر للفريضة جالسا مع قدرته على القيام بطلت صلاته، سواء كان عامدا في ذلك أم ساهيا، و يجب الاستقرار فيها كذلك، فإذا ترك الاستقرار في التكبيرة عامدا بطلت صلاته، و إذا تركه ساهيا فالظاهر عدم البطلان بذلك إلا إذا رجع الى ترك القيام.

### المسألة ٣٧٨

لا- يصدق التلطف بتكبيرة الإحرام و لا غيرها من قراءة الصلاة و أذكارها و ادعيها حتى ينطق بها بحيث يسمع نفسه إذا كان صحيح السمع، و يكفي التقدير إذا وجد المانع أو كان غير صحيح السمع، فلا تصح التكبيرة إذا لم يتحقق ذلك، و لا تصح إذا سمع احدى الكلمتين من التكبير و لم يسمع الأخرى، و هكذا في غير التكبير من القراءة و الأذكار.

### المسألة ٣٧٩

من لا يحسن التكبيرة يجب عليه أن يتعلمها، و لا يصح له الدخول في الصلاة ما لم يتعلم، و إذا أمكنه النطق بها صحيحة و لو بالتلقين كلمة كلمة كفاه ذلك، و إذا ضاق الوقت و لم يمكنه ذلك أتى بها ملحونة فان لم يستطع أتى بترجمتها، و الأحوط أن تكون بلغته إذا كان غير عربي و ان أحسن ترجمتها في لغة أخرى، و لا يكتفى بغير الترجمة و ان كان من الأذكار العربية و من أذكار الصلاة.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٣٩٨

### المسألة ٣٨٠

المعذور في نطقه كالتمتام و الفأفاء و من يبدل بعض الحروف ببعض، و من لا يستطيع الإفصاح في بعض الحروف أو بعض الكلمات يجب عليه أن يأتي بها على قدر ما يمكنه، و الأخرس الذي لا يمكنه النطق يخطرها بقلبه و يشير إليها بإصبعه و يحرك لسانه إن

أمكن، و في حكم تكبيرة الإحرام في ذلك غيرها من التكبيرات المستحبة في الصلاة.

### المسألة ٣٨١

من ترك التعلم عامدا حتى ضاق الوقت كان إثما في فعله و وجب عليه أن يصلى على نهج ما ذكرنا و لا يترك الاحتياط بقضاء الصلاة بعد أن يتعلم.

### المسألة ٣٨٢

يستحب للمصلى أن يفتح صلاته بست تكبيرات بالإضافة إلى تكبيرة الإحرام فيكون المجموع سبع تكبيرات، و يجوز له أن يأتي بخمس أو بثلاث و لكن السبع أفضل. و له ان يجعل تكبيرة الإحرام أيتها شاء، و يشكل الحكم بالصحة إذا نوى الإحرام بجميع التكبيرات، و إذا اختار احدى التكبيرات فجعلها للإحرام جهر بها إذا كان اماما و أسر في الباقي و الظاهر ان الحكم المذكور لا يختص بالفرائض اليومية بل يشمل غيرها من الفرائض و النوافل.

### المسألة ٣٨٣

يجوز له أن يأتي بالتكبيرات المذكورة متواليه من غير دعاء بينهن، و الأفضل أن يكبر ثلاثا، ثم يقول: اللهم أنت الملك الحق لا إله إلا أنت، سبحانك انى ظلمت نفسى فاغفر لى ذنبي انه لا يغفر الذنوب إلا أنت. ثم يكبر اثنتين، و يقول: لبيك و سعديك و الخير فى يديك و الشر ليس إليك و المهدى من هديت لا ملجأ منك إلا إليك، سبحانك و حنانيك تباركت و تعاليت سبحانك رب البيت. ثم يكبر اثنتين، و يقول: وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ حَنِيفًا مَسْلَمًا

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٣٩٩

وَ مَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ. إِنَّ صِدْقَاتِي وَ نُسْرِي وَ مَحْيَايَ وَ مَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ لَا شَرِيكَ لَهُ وَ بِذَلِكَ أُمِرْتُ وَ أَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ. ثم يتعوذ بالله من الشيطان الرجيم و يقرأ الحمد.

### المسألة ٣٨٤

يستحب أن يقول حينما يتوجه إلى القبلة و قبل التكبير: اللهم إليك توجهت و مرضاتك طلبت و ثوابك ابتغيت و بك آمنت و عليك توكلت، اللهم صل على محمد و آله، و افتح مسامع قلبى لذكرك و ثبتنى على دينك و لا تزغ قلبى بعد إذ هديتنى و هب لى من لدنك رحمة انك أنت الوهاب.

### المسألة ٣٨٥

يستحب أن يرفع يديه بالتكبير من غير فرق بين تكبير الإحرام وغيرها، و ليكن الرفع الى النحر أو حيال الوجه أو الى الأذنين، و لا يتجاوزهما، و يستحب ان يستقبل بباطن كفيه و أن يبسطهما و ينبغى ضم أصابعهما. و مقتضى الأدلة أن يكبر و هو رافع يديه، فإذا رفع يديه و كبر ثم أرسلهما كفى ذلك في أداء الوظيفة، و لا يتعين ان يبتدئ بالتكبير عند ابتداء رفع يديه و ينتهى عند انتهائه.

### المسألة ٣٨٦

إذا شك المكلف في انه أتى بتكبير الإحرام أم لا، فان كان شكه قبل أن يدخل في ما بعدها و جب عليه أن يأتي بالتكبير، و ان شك في الإتيان بها بعد ما دخل في غيرها بنى على انه قد أتى بها و مضى في صلاته. و يكفي أن يدخل في دعاء التوجه بعدها، أو في الاستعاذة، أو في البسملة للقراءة. و إذا أتى بالتكبير ثم شك في صحتها، حكم بالصحة على الأقوى، سواء دخل في ما بعدها أم لا.

### المسألة ٣٨٧

إذا كبر المصلي ثم شك في أن تكبيره هذه تكبير الإحرام أو تكبير الركوع بنى على انها تكبير الإحرام. كلمة التقوى، ج ١، ص: ٤٠٠

### الفصل السابع عشر في القيام

### المسألة ٣٨٨

القيام في حال تكبير الإحرام ركن من أركان الصلاة، تبطل الصلاة بتركه عمدا و سهوا، فمن أتى بتكبير الإحرام جالسا مع قدرته على القيام بطلت صلاته، سواء كان عامدا أم ساهيا، و كذلك من كبر في حال نهوضه قبل قيامه. و القيام المتصل بالركوع ركن كذلك من أركان الصلاة، و المراد به أن يكون ركوعه عن قيام، فمن ركع لا عن قيام مع قدرته بطلت صلاته، و مثال ذلك أن يقرأ جالسا في صلاته ثم يركع، أو يجلس في أثناء قراءته أو بعدها ثم يركع، سواء أتى بالركوع من جلوس أم من قيام، كما إذا قرأ و هو جالس ثم نهض متقوسا حتى الركوع من قيام، فتبطل صلاته في جميع ذلك، سواء فعل ذلك عامدا أم ساهيا.

### المسألة ٣٨٩

إذا هوى من القيام لا بقصد الركوع، ثم نواه في أثناء هويه و ركع بطلت صلاته لأنه لم يأت بالقيام المتصل بالركوع، و إذا لم يصل الى حد الركوع و جب عليه أن ينتصب قائما ثم يركع، فإذا فعل ذلك صحت صلاته، و كذلك إذا لم ينو الركوع في انحائه و ان وصل فيه الى حد الركوع، فيجب عليه أن ينتصب قائما ثم يركع، و تصح بذلك صلاته.



**المسألة ٣٩٠**

القيام في حال القراءة أو حال التسييح في الأخيرتين واجب غير ركن، فمن ترك القيام وقرأ أو سبح في صلاته و هو جالس بطلت صلاته إذا كان عامداً، و لم تبطل إذا كان ساهياً و كذلك الحكم في القيام بعد الركوع، و القيام مستحب في حال القنوت.

**المسألة ٣٩١**

القيام الركن في حال تكبيرة الإحرام هو القيام في جميع التكبيرة، فلا

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٤٠١

يجوز، للمصلي أن يبدأ بالتكبيرة قبل أن يتم قيامه و لو بحرف واحد منها، و لا يجوز أن ينحني المأموم للركوع مع الامام قبل أن يتم تكبيرة إحرامه و لو بحرف واحد، و أيهما فعل ذلك بطلت صلاته سواء كان عامداً أم ساهياً، فيجب على المصلي أن يستقر قائماً قبل أن يبدأ بالتكبيرة و بعد أن يتمها من باب المقدمة.

**المسألة ٣٩٢**

القيام في حال القراءة و حال التسييح في الأخيرتين واجب غير ركن كما تقدم ذكره قريباً، و هل هو واجب مستقل في حال القراءة و التسييح أو هو شرط فيهما، و جهان، و لا يترك الاحتياط، فمن قرأ أو سبح و هو جالس نسياناً، و تذكر بعد أن أتم القراءة أو التسييح فعليه إعادتهما قائماً على الأحوط، و كذلك إذا تذكر في أثنائهما، فعليه أن يستأنفهما من قيام على الأحوط، و ان تذكر ذلك بعد الدخول في الركوع صحت صلاته إذا أتى بالقيام المتصل بالركوع.

**المسألة ٣٩٣**

القيام مستحب في حال القنوت، و معنى ذلك انه يجوز ترك القيام بترك القنوت و لكن ليس للمصلي أن يأتي بالقنوت جالسا اختياراً، فان فعل ذلك عامداً لم يأت بوظيفة القنوت، و لا تبطل الصلاة بذلك و لكن الأحوط استحباباً إتمام الصلاة ثم اعادةها.

**المسألة ٣٩٤**

إذا نسي القراءة أو نسي بعضها حتى ركع لم تبطل صلاته إذا كان ركوعه عن قيام.

**المسألة ٣٩٥**

القيام المتصل بالركوع هو ما يتحقق بعده الركوع بالفعل، و لذلك فلا تتحقق زيادته إلا بزيادة الركوع معه، فإذا نسي القراءة أو نسي بعضها و هوى إلى الركوع ثم تذكر قبل أن يصل في هويه إلى حد الركوع، و جب عليه الرجوع إلى القيام و إتمام القراءة و لم تبطل

صلاته بذلك، و ليس ما أتى به قبل هويه الأول قياما متصلا بالركوع.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٤٠٢

و إذا هوى بقصد الركوع و تذكر قبل وصوله الى حد الركوع أنه قد ركع قبل ذلك، أرسل نفسه الى السجود و لم تبطل صلاته و ليس ما أتى به قبل هويه قياما متصلا بالركوع.

و كذلك القيام فى حال تكبيره الإحرام، فلا تتحقق زيادته إلا بزيادة تكبيره الإحرام معه، و قد تقدم الإشكال فى بطلان الصلاة بزيادة التكبيره سهوا فى المسألة الثلاثمائة و الرابعة و السبعين و انه لا بد فيها من الاحتياط بإتمام الصلاة ثم اعاتها، و هو بذاته حكم زيادة القيام فى حال تكبيره الإحرام.

### المسألة ٣٩٦

لا تبطل الصلاة بزيادة القيام إذا وقعت سهوا و مثال ذلك أن يقوم فى موضع القعود أو ينسى فيقرأ مرة ثانية بعد قراءته الواجبه فيكون ذلك زيادة فى القيام كما هى زيادة فى القراءة و لا تبطل الصلاة بهما.

### المسألة ٣٩٧

إذا شك فى القيام بعد الدخول فى ما بعده لم يعتن بشكه و بنى على وقوع ما شك فيه، كما إذا شك فى القيام حال تكبيره الإحرام بعد الدخول فى الاستعاذه أو فى القراءة، و كما إذا شك فى القيام حال القراءة بعد الدخول فى الركوع، أو شك فى القيام المتصل بالركوع بعد الوصول الى حد الركوع أو شك فى القيام بعد الركوع و قد هوى إلى السجود.

### المسألة ٣٩٨

يجب على المصلى إذا كان قادرا أن ينتصب فى قيامه و يعتدل، فتبطل صلاته إذا كان منحنيا فى قيامه أو مائلا الى أحد الجانبين، و يجب أن يكون مستقرا مطمئنا، فلا تصح صلاته إذا كان ماشيا أو مضطربا فى قيامه أو متحركا حركة تنافى الطمأنينه و الاستقرار، و أن يكون مستقلا على الأحوط فلا يعتمد فى قيامه على عصى أو جدار أو غيرهما، و تصح صلاته فى جميع ما ذكر إذا كان مضطرا اليه، و تصح صلاته مطرقا برأسه، فلا يجب عليه نصب العنق، نعم يستحب ذلك كما سيأتى فى آخر الفصل.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٤٠٣

### المسألة ٣٩٩

لا يجوز له أن يفرج ما بين رجليه تفريجا فاحشا لا يصدق معه القيام عرفا أو ينافى الاستقامة و الاعتدال فيه، و يجوز إذا كان قليلا لا ينافى شيئا من ذلك.

و الأحوط أن يكون وقوفه على قدميه معا، فلا يكفى ان يقف على رجل واحدة أو على أصل القدمين أو على أصابعهما.

**المسألة ٤٠٠**

إذا صدق على المصلى أنه واقف على قدميه صحت صلاته و ان كان اعتماده على إحداهما أكثر من الأخرى.

**المسألة ٤٠١**

لا تبطل صلاة الإنسان إذا ترك الانتصاب في قيامه أو ترك الاستقرار أو الاستقلال فيه ناسيا أو ساهيا، و ان كان القيام ركنا، نعم لا يترك الاحتياط بإعادة الصلاة إذا مشى في القيام الركني ساهيا أو ناسيا أو تحرك فيه بما يشبه المشى.

**المسألة ٤٠٢**

يتخير المضطر الى الاعتماد في حال قيامه، بين أن يعتمد على جدار أو عصي، أو إنسان و لا يتعين على الأقطع أن يعتمد على خشبته الخاصة التي أعدها لمشيئه، و يجب على الإنسان شراء ما يعتمد عليه أو استيجاره إذا اضطر إليه في صلاته و لم يجده الا بالشراء أو الاستيجار.

**المسألة ٤٠٣**

إذا اضطر الإنسان إلى ترك الانتصاب في قيامه أو الى عدم الاستقرار فيه أو الى الاعتماد على عصي و نحوها، أو اضطر الى الوقوف على رجل واحدة، أو الى التفريج بين الرجلين بنحو ينافى الاستقامة و لا ينافى القيام أو غير ذلك من الأعذار التي لا تنافي صدق القيام عرفا و جب عليه ذلك، و لم تصح له الصلاة جالسا، و يلاحظ ما علقناه على هذه المسألة من كتاب العروة الوثقى في الحكم إذا دار الأمر في هذه الأعذار بعضها مع بعض.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٤٠٤

**المسألة ٤٠٤**

إذا عجز المكلف عن القيام في الصلاة بجميع مراتبه التي تقدم ذكرها أو الإشارة إليها و جب عليه أن يصلى جالسا، و جرى في الجلوس جميع ما تقدم في القيام، فيجب فيه الانتصاب و الاستقرار و الاستقلال و غيرها.

**المسألة ٤٠٥**

للتفريج الفاحش بين الرجلين مراتب، فما صدق معه القيام عرفا من مراتبه فهو مقدم على الجلوس كما تقدم، و ما لم يصدق معه القيام منها فالأحوط معه تكرار الصلاة، فيصلى مفرجا بين رجليه كذلك مرة، و يصلى جالسا مرة أخرى.

**المسألة ٤٠٦**

إذا تعذر عليه الجلوس في صلاته، و لو بأن يكون معتمدا على شيء أو متكئا على جدار، وجب عليه أن يصلي مضطجعا على جانبه الأيمن و مستقبلا بمقادير بدنه كهيئة الميت المدفون فان لم يقدر، فعلى جانبه الأيسر، فإن تعذر عليه ذلك صلى مستلقيا على ظهره كهيئة المحتضر.

و يجب عليه الانحناء لركوعه و سجوده بالقدر الممكن له من الانحناء، و لو برفع موضع سجوده، فإذا لم يمكنه الانحناء أو مأ برأسه، و الأحوط أن يجمع بين الإيماء و غمض العينين في الركوع و السجود، و أن يرفع شيئا يضع جبهته عليه في السجود، و ليجعل إيماءه للسجود اخفض منه للركوع، و يجعل غمض العينين للسجود أزيد منه للركوع، و الأحوط الإيماء في السجود بمساجده الأخرى.

**المسألة ٤٠٧**

إذا كان قادرا على القيام في الصلاة و لكنه يعجز عن الركوع قائما كبر و قرأ قائما ثم جلس و أتى بالركوع جالسا و إذا عجز عن الركوع قائما و جالسا، صلى قائما و أوماً للركوع و إذا عجز عن الركوع و السجود صلى قائما و انحنى للركوع بالمقدار الممكن و لو يسيرا، ثم ينحنى للسجود و لو برفع موضع سجوده فان لم يقدر أوماً برأسه للسجود و غمض عينيه

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٤٠٥

و رفع شيئا يضع جبهته عليه و ان تمكن من الجلوس جلس و أوماً للسجود على النهج المتقدم و يراجع ما يأتي في فصل الركوع.

**المسألة ٤٠٨**

إذا كان المكلف ممن وظيفته الصلاة جالسا فصلى كذلك، و أمكنه القيام للركوع فقط وجب عليه ان يقوم بعد القراءة ثم يركع عن قيام، و كذلك الحكم إذا تجددت له القدرة على القيام في جميع الصلاة و ضاق الوقت عن اعاتها، فيقوم بعد القراءة للركوع و يتم صلاته.

و إذا أمكنه القيام في جميع الصلاة و كان الوقت متسعا فلا بد من إعادة الصلاة.

**المسألة ٤٠٩**

إذا كان قادرا على القيام في بعض ركعات الصلاة دون بعض وجب عليه أن يقوم الى أن يعجز فيتم صلاته جالسا، فإذا أحسن من نفسه القدرة على القيام قام و هكذا، و كذلك إذا أمكنه القيام في بعض الركعة دون بعض وجب عليه القيام في أول الركعة الى أن يعجز ثم يتم الركعة جالسا.

**المسألة ٤١٠**

إذا عجز عن القيام في الصلاة و ظن أو احتمل أن تتجدد له القدرة على القيام في آخر الوقت وجب عليه تأخير الصلاة، و لكنه إذا

صلى في سعة الوقت مع الاحتمال برجاء استمرار العذر الى آخر الوقت ثم انكشف له استمرار عذره كذلك صحت صلاته.

### المسألة ٤١١

إذا كان قادرا على القيام ولكنه يخشى حدوث مرض إذا هو قام في صلاته أو يخاف بقاء زوال مرض يجده جاز له ان يصلى جالسا، وكذلك إذا كان القيام يوجب له الحرج والمشقة الشديدة، وإذا كان ممن يصلى جالسا وعرض له خوف المرض من صلاته جالسا أو لزم الحرج جاز له ان يصلى مضطجعا.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٤٠٦

### المسألة ٤١٢

إذا صلى الإنسان قائما وعجز في أثناء صلاته عن القيام جلس في صلاته، وإذا عجز عن ذلك اضطجع، فإذا عجز استلقى، وعليه ان يترك القراءة أو الذكر عند انتقاله من حالة الى حالة حتى يستقر، وانما تصح صلاته في هذه الفروض إذا كان العذر مستمرا الى آخر الوقت، فإذا زال العذر والوقت باق وجبت عليه إعادة الصلاة.

### المسألة ٤١٣

إذا صلى جالسا وتجددت له القدرة على القيام في أثناء الصلاة، فإن كان الوقت واسعا وجبت عليه إعادة الصلاة، وان كان الوقت ضيقا وجب عليه ان يتم صلاته قائما، وعليه ان يترك القراءة والذكر في حال انتقاله الى القيام حتى يستقر، وكذلك الحكم في المضطجع إذا قدر على الجلوس، وفي المستلقى إذا قدر على الاضطجاع، فيعيد صلاته إذا كان الوقت واسعا، وينتقل إلى الحالة التي تجددت له القدرة عليها إذا كان الوقت ضيقا ويترك القراءة والذكر في حال انتقاله حتى يستقر.

### المسألة ٤١٤

إذا تجددت للمكلف القدرة على القيام بعد أن أكمل القراءة جالسا فان كان مع سعة الوقت، فقد تقدم انه تجب عليه إعادة الصلاة في جميع الفروض، وان كان الوقت ضيقا وجب عليه القيام للركوع، ولم تجب عليه إعادة القراءة، وإذا تجددت له القدرة في أثناء القراءة، فعليه القيام وإتمام القراءة ولا يجب عليه استئنافها.

وإذا تجددت له القدرة في أثناء الركوع جالسا فان كان قد أتم الذكر الواجب فيه، وجب عليه ان ينتصب قائما لرفع الرأس من الركوع، وان كان قبل أن يتم الذكر، فعليه أن يتمه بقصد الرجاء على الأحوط، ويجب عليه ان يرتفع منحنيا حتى يصل الى حد الركوع قائما ثم عليه على الأحوط أن يأتي بالذكر بقصد الرجاء مرة أخرى، وإذا انتصب في هذه الصورة قائما ثم ركع بطلت صلاته، وإذا تجددت له القدرة

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٤٠٧

بعد أن رفع رأسه من الركوع جالسا، فلا يترك الاحتياط في أن ينتصب قائما برجاء المطلوبة.

**المسألة ٤١٥**

يجب الاستقرار و الطمأنينة حال القراءة و التسيحات، سواء كان ممن يصلى قائما أم جالسا أم مضطجعا أم مستلقيا، و يجب الاستقرار فى حال الذكر فى الركوع و السجود سواء أتى بهما قائما أم جالسا أم مؤميا، و فى جميع أفعال الصلاة و أذكارها، و حتى فى حال القنوت و جلسة الاستراحة و الأذكار المستحبة.

**المسألة ٤١٦**

موضع التكبير المستحب هو حال الانتصاب قبل الركوع أو قبل السجود أو بعد السجود، فإذا أتى فى حال الهوى أو حال النهوض فقد أتى به فى غير محله، و لا يجوز ذلك مع العمد، و لا تبطل به الصلاة.

**المسألة ٤١٧**

يتخير من يصلى جالسا فى كيفية جلوسه، و لا- تتعين عليه كيفية خاصه، و يستحب أن يكون متربعا، قالوا: و من التربع أن يجلس القرفصاء، و هو أن يجلس على ألييه و قدميه و يرفع فخذييه و ساقيه عن الأرض، فإذا أراد الركوع ثنى رجليه و ركع، و يتورك فى جلوسه بين السجدين و فى حال التشهد.

**المسألة ٤١٨**

يستحب للمصلى فى حال قيامه أن يسدل منكبيه، و أن يرسل يديه، و أن يضم أصابع كفيه، و يضعهما على فخذييه قبالة ركبتيه، اليمنى على الفخذ الأيمن، و اليسرى على الفخذ الأيسر، و أن يقيم صلبه و نحره، و أن يصف قدميه، و يستقبل بأصابعهما القبلة، و ان يفرق بينهما بمقدار ثلاث أصابع مفرجات أو أزيد إلى شبر، و ان يسوى بينهما فى الاعتماد، و أن يكون نظره الى موضع سجوده، و أن يكون فى قيامه خاضعا خاشعا مستكينا.

و يستحب للمرأة أن تجمع بين قدميها و لا تفرق بينهما كما يفعل الرجل، و أن تضم يديها الى صدرها على ثديها.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٤٠٨

**الفصل الثامن عشر فى القراءة****المسألة ٤١٩**

تجب قراءة فاتحة الكتاب فى الركعة الأولى و الثانية من كل فريضة، سواء كانت من الفرائض اليومية أم غيرها، عدا صلاة الأموات، و تجب فيهما على الأحوط قراءة سورة كاملة بعد الفاتحة، حتى فى الفريضة المعادة. و يسقط وجوب السورة إذا أوجبت قراءتها المشقة الشديدة على المكلف لمرض أو استعجال أو ضرورة أخرى توجب ذلك، فيجوز

له حين ذلك الاقتصار في صلاته على قراءة الفاتحة وحدها.

و تحرم قراءة السورة عند ضيق الوقت أو الخوف أو الضرورة الشديدة التي توجب تحريم الفعل فيجب على المكلف عند ذلك الاقتصار على قراءة الفاتحة و ترك قراءة السورة.

#### المسألة ٤٢٠

لا يجوز أن يقدم السورة على فاتحة الكتاب، فإذا قدمها عليها عامداً، بطلت صلاته سواء أعادها بعد الفاتحة أم لم يعدها. وإذا قدم السورة على الفاتحة ساهياً، فإن تذكر ذلك بعد الركوع صحت صلاته، و ان تذكره قبل الركوع، فإن كان قد قرأ الحمد بعد السورة أعاد السورة و يجزيه أن يقرأ سورة أخرى غيرها و ان لم يقرأ الحمد وجب عليه أن يقرأها ثم يأتي بعدها بسورة.

#### المسألة ٤٢١

النوافل كالفرائض، فلا بد فيها من قراءة الفاتحة و لا تصح بدونها، و لا تجب فيها قراءة السورة و ان كانت النافلة واجبة عليه بنذر و شبهه، فللمصلي أن يقرأ فيها بفاتحة الكتاب وحدها، و أن يأتي معها بآيات من سورة أو آيات من سور متعددة، و بسورة واحدة و بسور متعددة.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٤٠٩

و تستثنى من ذلك النوافل ذات الكيفيات المخصوصة و التي عينت فيها قراءة سور معينة أو آيات خاصة، كصلاة الوصية و صلاة الغدير و صلاة الغفيلة و بعض صلوات الحاجة، فلا بد و أن تقرأ فيها السور أو الآيات المعينة. و إذا علم أن تعيين السور فيها انما هو شرط لكمال النافلة لا لمشروعيتها جاز له ترك تلك السورة فيها، كما يجوز له قراءة غيرها، و ذلك كالسور التي تستحب قراءتها في صلاة جعفر أو في صلاة الليل.

#### المسألة ٤٢٢

إذا ترك القراءة في صلاة الفريضة ساهياً و تذكر بعد وصوله الى حد الركوع صحت صلاته، و لم يجب عليه في ذلك سجود السهو على الأقوى و ان كان الإتيان به أحوط.

و كذلك إذا ترك قراءة الحمد وحدها ساهياً أو ترك قراءة السورة وحدها و تذكر بعد الركوع فلا شيء عليه.

و إذا ترك القراءة أو ترك إحدى السورتين ساهياً و تذكر قبل الدخول في الركوع وجب عليه ان يأتي بما تركه و إذا ترك الحمد وحدها فعليه أن يقرأها و أن يأتي بالسورة بعدها ليحصل الترتيب.

#### المسألة ٤٢٣

لا يجوز للمصلي أن يقرأ في صلاته ما يفوت الوقت بقراءته من السور، سواء كان ذلك لطول السورة أم لقصر الوقت، و ان قرأ فالظاهر عدم بطلان الصلاة بذلك و ان كان عامداً في فعله، فإذا كان في سعة الوقت وجب عليه أن يعدل عن تلك السورة إلى غيرها

و يتم صلاته و إذا كان الوقت ضيقا قطع السورة و أتم صلاته من غير سورة، نعم تبطل الصلاة إذا قصد بها الأداء و لم يدرك ركعة من الوقت سواء كان عامدا في ذلك أم ساهيا.

و إذا قرأ ما يفوت به الوقت و كان ساهيا و لم يتنبه الا- بعد فراغه من الصلاة و خروج الوقت و قد أدرك من الوقت مقدار ركعة صحت صلاته.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٤١٠

#### المسألة ٤٢٤

تشكل قراءة سورة العزيمة في صلاة الفريضة، لعدم إمكان الجمع مع قراءتها بين غرضي الشارع، فإذا قرأها عامدا، فإن سجد لها عند تلاوة آية العزيمة كما هو الأقوى بطلت صلاته لزيادة السجود، و ان هو لم يسجد لها كان عاصيا و آثما بترك السجود، و كان عليه أن يتم الصلاة ثم يعيدها على الأحوط.

و إذا قرأها ساهيا أو ناسيا فان تذكر قبل أن يقرأ آية العزيمة و جب عليه أن يعدل إلى سورة أخرى و يتم الصلاة، و ان تذكر بعد قراءة آية العزيمة و السجود لها نسيانا و جب عليه أن يتم صلاته و كانت صحيحة على الأقرب.

و ان تذكر بعد قراءة آية العزيمة و قبل السجود لها كان حكمه هو ما تقدم في العمد، فان سجد لها كما هو الأقوى بطلت صلاته للزيادة و ان لم يسجد لها كان عاصيا و جب عليه ان يتم الصلاة ثم يعيدها على الأحوط.

و إذا قرأ سورة العزيمة ساهيا و لم يتذكر الا بعد الدخول في الركوع فان كان قد سجد لها في حال نسيانه فعليه إتمام صلاته و كانت صحيحة، و كذلك إذا سها عن سجدة التلاوة حتى أتم الصلاة، فعليه أن يأتي بالسجدة إذا تذكرها بعد الفراغ و كانت الصلاة صحيحة. و ان تذكر و هو في الصلاة انه لم يسجد سجدة التلاوة جرى فيه الحكم المتقدم في صورة العمد، فان هو سجد لها بطلت صلاته، و إذا عصى و ترك السجود كان عليه ان يتم الصلاة ثم يعيدها على الأحوط.

#### المسألة ٤٢٥

إذا لم يقرأ سورة العزيمة في فريضته و لكنه قرأ آية السجدة في أثنائها لم تبطل صلاته بذلك، و جرى فيها الحكم المتقدم في صورة العمد، فان سجد بعد تلاوة الآية بطلت صلاته، و إذا عصى أو سها فلم يسجد لها و جب عليه أن يتم صلاته، و كذلك إذا قرأ الآية في فريضته ناسيا.

و إذا سمع من يقرأ الآية أو استمع اليه و هو في الفريضة أو ما إلى

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٤١١

السجود و أتم صلاته و صحت، و الأحوط ان يسجد لها بعد الفراغ من الصلاة أيضا.

#### المسألة ٤٢٦

تجوز قراءة سور العزائم في صلاة النافلة، فإذا قرأ آية السجدة منها سجد و هو في الصلاة ثم قام فأتى نافلته و لم تبطل بذلك و ان كانت واجبة عليه بنذر و شبهه، و كذلك الحكم إذا قرأ آية السجدة وحدها.



**المسألة ٤٢٧**

سور العزائم الأربع هي الم تنزيل، و حم فصلت، و سورة النجم، و سورة العلق، و موضع السجود هو آخر الآية الكريمة من السورة.

**المسألة ٤٢٨**

البسمله جزء من كل سورة، فتجب قراءتها معها، عدا سورة التوبة و هي سورة براءة، فلا بسمله فيها، و إذا أتى بالبسملة لسورة معينة لم تكف لغيرها، فإذا بدا له أن يقرأ سورة أخرى، فعليه أن يعيد البسمله بقصدها.

**المسألة ٤٢٩**

سورة الفيل و لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ سورة واحدة، فلا تكفي قراءة أحدهما في الفريضة، بل لا بد من أن يجمع بينهما، و يقدم سورة الفيل مع البسمله الواقعة بينهما، و كذلك الحكم في سورة الضحى و ألم نشرح، فيجب أن يجمع بينهما و يقدم سورة الضحى مع البسمله الواقعة بينهما.

**المسألة ٤٣٠**

يجوز أن يقرأ سورتين أو أكثر في ركعة واحدة من الفريضة على كراهة، و الأحوط ترك ذلك، و لا كراهة إذا فعل ذلك في النافلة.

**المسألة ٤٣١**

يجب تعيين السورة قبل الشروع فيها و يكفيه التعيين الإجمالي الحاصل من الاعتياد و نحوه، و إذا أتى بالبسملة من غير أن يعين سورة و جب

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٤١٢

عليه إعادة البسمله و ان يعينها لسورة خاصة يختارها، و كذلك إذا أتى بالبسملة بقصد سورة معينة ثم نسي أي سورة عينها أو أتى بالبسملة و شك في أنه قصدها لسورة خاصة أم لا، فعليه في جميع هذه الفروض أن يختار سورة معينة و يعيد البسمله لها.

**المسألة ٤٣٢**

إذا أتى بالبسملة و شرع بعدها في سورة و شك في أثناء قراءتها في أنه هل عين البسمله لها أم لغيرها و قرأها نسيانا بنى على الصحة.

**المسألة ٤٣٣**

إذا عزم على قراءة سورة معينة في صلاته أو كان معتادا على قراءتها، فنسى، وقرأ غيرها كفاه ذلك مع التعيين و لو على سبيل الاجمال و لم يكفه مع عدم التعيين.

#### المسألة ٤٣٤

يجوز لمن شرع في قراءة إحدى السور في الفريضة أن يعدل منها إلى سورة أخرى ما لم يتجاوز النصف، ويستثنى من ذلك سورتا التوحيد و الجحد، فلا يجوز لمن شرع في إحداهما و لو بالبسملة لها أن يعدل منها الى غيرهما من السور، و لا يجوز لمن شرع في إحداهما و لو بالبسملة أن يعدل منها إلى الأخرى منهما.

#### المسألة ٤٣٥

يجوز لمن قرأ إحدى السور في صلاة الجمعة أو صلاة الظهر في يوم الجمعة أن يعدل منها إلى سورة الجمعة في الركعة الأولى، و الى سورة المنافقين في الركعة الثانية ما لم يتجاوز النصف و ان كانت السورة التي قرأها هي التوحيد أو الجحد، بل و ان تعدد قراءتهما في الفريضة، فيجوز له العدول عنهما الى السورتين ما لم يتجاوز النصف.

#### المسألة ٤٣٦

الأحوط لمن قرأ سورة الجمعة أو المنافقين في صلاة الجمعة أو الظهر كلمة التقوى، ج ١، ص: ٤١٣  
من يوم الجمعة ان لا يعدل عنهما الى غيرهما من السور و ان لم يبلغ النصف.

#### المسألة ٤٣٧

يجوز العدول مع الضرورة من سورة إلى غيرها و ان قرأ أكثر السورة، و حتى من سورتي الجحد و التوحيد، و سورتي الجمعة و المنافقين في ظهر يوم الجمعة، بل يجب ذلك.

و مثال الضرورة أن ينسى بعض السورة التي شرع فيها فلا يقدر أن يتمها، أو يخاف أن يفوت الوقت إذا أتمها، أو يحصل له مانع آخر من إتمامها، و من ذلك أن يقرأ إحدى سور العزائم في فريضته ساهيا، و يتذكر قبل إتمامها، فيجب عليه العدول عنها كما ذكرنا في ما تقدم.

قيل: و من ذلك ما لو نذر أن يقرأ في صلاته سورة خاصة لا غيرها، ثم ينسى فيقرأ غير تلك السورة التي نذر قراءتها، فيعدل عن السورة التي قرأها إلى السورة المنذورة، و لكن الأحوط في هذا الفرض أن يتم السورة التي شرع فيها ثم يأتي بعدها بالسورة المنذورة و يقصد بإحداهما ما في ذمته و بالثانية القربة المطلقة.

#### المسألة ٤٣٨

إذا أتى بالبسملة بقصد إحدى السورتين: الجحد أو التوحيد، ثم نسي أي السورتين قد عينها، أتى بإحدى السورتين بلا بسملة، لاحتمال أنها هي السورة التي قصدتها، ثم يأتي بعدها بالسورة الثانية مع البسملة، لاحتمال أنها هي المعينة، و يقصد الجزئية بالسورة المعينة في الواقع، و بالثانية القربة المطلقة.

#### المسألة ٤٣٩

قد يشكل العدول في النافلة من سورتي الجحد و التوحيد الى غيرهما، و الأحوط في هذا الفرض أن يأتي بالسورة التي عدل إليها بقصد القربة المطلقة.

بصرى بحراني، زين الدين، محمد امين، كلمة التقوى، ٧ جلد، سيد جواد وداعي، قم - ايران، سوم، ١٤١٣ هـ ق

كلمة التقوى؛ ج ١، ص: ٤١٣

#### المسألة ٤٤٠

يجب على الرجل أن يجهر بالقراءة في صلاة الصبح و أولتي المغرب

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٤١٤

و العشاء، و يجب عليه الإخفات في أولتي الظهر و العصر إلا في يوم الجمعة، فيجب الجهر في صلاة الجمعة و لا يترك الاحتياط به في صلاة الظهر.

#### المسألة ٤٤١

يستحب الجهر بالبسملة في الظهر و العصر للفتحة و السورة، و في ثلثة المغرب، و أخيرتي الظهرين و العشاء إذا اختار فيها القراءة.

#### المسألة ٤٤٢

إذا جهر المصلى عامدا في موضع يجب فيه الإخفات بالقراءة، أو أخفت في موضع يجب فيه الجهر بها بطلت صلاته، و إذا فعل ذلك ناسيا أو جاهلا صحت صلاته، و إذا كان الجاهل مترددا في الحكم فجهر أو أخفت في غير محله برجاء المطلوبة فالأحوط الإعادة.

#### المسألة ٤٤٣

إذا فعل ذلك ناسيا أو جاهلا ثم تذكر ما نسيه أو علم ما جهله و هو في أثناء القراءة أو بعد الفراغ منها و قبل الركوع صح ما مضى من

قراءته و لم تجب عليه اعادة ما قرأه.

#### المسألة ٤٤٤

يعذر الجاهل بالحكم فى مسألة الجهر و الإخفات، سواء كان جاهلا بوجوب الجهر و الإخفات أم كان جاهلا بمعناها أم كان جاهلا بموضعها، و المراد بجهل الموضع ان يعلم بوجوب الجهر و الإخفات فى بعض الفرائض و يجهل الفريضة التى يجبان فيها، فيتوهم ان الصبح مثلا مما يخفت فيه، و ان الظهرين مما يجهر فيه.

#### المسألة ٤٤٥

إذا جهل المأموم بوجوب الإخفات عليه إذا وجبت عليه القراءة، فجهر بها، صحت صلاته على الظاهر و ان كان الأحوط استحبابا له الإعادة.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٤١٥

#### المسألة ٤٤٦

تتخير المرأة فى الصلاة الجهرية بين الجهر و الإخفات و ان سمعها الأجنبى إلا إذا كان فى مقام الريبة و التلذذ، و يجب عليها الإخفات فى الصلاة الإخفاتية. و إذا أجهرت فى موضع يجب فيه الإخفات جرى فيها ما تقدم بيانه فى حكم الرجل فتعذر حيث يعذر الرجل و تبطل صلاتها حيث تبطل صلاته.

#### المسألة ٤٤٧

الجهر هو أن يظهر جوهر الصوت فى القراءة، و الإخفات هو أن يقرأ و لا يظهر جوهر صوته، نعم يشكل الاكتفاء إذا ظهر به الصوت كالمبحوح الشديد البحة، اما البحة الخفيفة فالظاهر تحقق الإخفات معها.

#### المسألة ٤٤٨

لا يجوز الإفراط فى الجهر بحيث يكون خارجا عن المعتاد كالصياح و تبطل الصلاة إذا فعل ذلك.

#### المسألة ٤٤٩

تقدم فى المسألة الثلاثمائة و الثامنة و السبعين: ان القراءة لا تتحقق حتى ينطق بالكلمات بحيث يسمع نفسه إذا كان صحيح السمع و

يكفى التقدير إذا وجد المانع أو كان غير صحيح السمع و هذا هو أدنى مراتب الإخفات، فلا يجزى ما هو أقل من ذلك لعدم صدق القراءة، و عدم صدق الإخفات، و لا يجزى إذا كان يسمع بعض الكلمات أو بعض الحروف و لا يسمع بعضها.

#### المسألة ٤٥٠

لا- يتأدى الجهر فى القراءة الجهرية حتى يجهر فى جميع الكلمات و الحروف و فى أواخر الآيات، فتجب المحافظة على ذلك و لا يعتنى بالمسامحة العرفية.  
كلمة التقوى، ج ١، ص: ٤١٦

#### المسألة ٤٥١

تجوز القراءة فى المصحف لغير القادر على الحفظ، بل تجوز حتى للقادر و للحافظ، و يجوز لمن لا يحسن أو لا يحفظ أن يتابع غيره فى القراءة و لو بتلقينه آية آية.

#### المسألة ٤٥٢

التمتام و الفأفاء و من يبدل بعض الحروف ببعض و من لا يقدر على الإفصاح ببعض الكلمات أو ببعض الحروف تجب عليه القراءة بما يمكنه، و لا- يجب عليه الايتمام فى صلاته، نعم هو أحوط كما هو أفضل، و بحكمه من لا يقدر الا على الملحون و لا يستطيع التعلم.

#### المسألة ٤٥٣

الأخرس الذى لا- يستطيع النطق عليه ان يحرك لسانه مع الإمكان و يشير بيده الى ألفاظ القرآن بقدر ما يمكنه و لا- يجب عليه الايتمام، و بحكمه من لا يمكنه التلفظ لشلل أو آفة أخرى فى لسانه.

#### المسألة ٤٥٤

يجب التعلم على من لا يحسن القراءة إلا إذا تمكن من تأدية الصلاة الصحيحة بالايتمام أو بالمتابعة فى القراءة لغيره و لو بالتلقين آية آية فيكفيه ذلك من غير فرق بين الفاتحة و السورة.

#### المسألة ٤٥٥

إذا تعلم بعض الفاتحة و ضاق الوقت، وجب عليه أن يقرأ فى صلاته ما تعلم من الفاتحة و أن يقرأ من سائر القرآن عوض البقية منها

على الأحوط.

و إذا لم يتعلم من الفاتحة شيئاً قرأ من غيرها من القرآن بعدد آيات الفاتحة و بمقدار حروفها على الأحوط و ان لم يحسن من القرآن شيئاً سبح الله و كبره و ذكره بقدر حروف الفاتحة، على الأحوط كذلك، و الأحوط أن يأتي بالتسيحات الأربع بقدرها.  
كلمة التقوى، ج ١، ص: ٤١٧

#### المسألة ٤٥٦

تجب مراعاة الترتيب بين آيات الفاتحة، و بين آيات السورة، و ما بين جملتهما، و كلمتهما، و تجب مراعاة الموالاة في قراءتهما، فإذا خالف الترتيب في شيء مما ذكر أو أخل بالموالاة و كان عامداً بطلت صلاته، و ان كان ساهياً وجب عليه أن يعيد الجملة التي وقع الخلل فيها و ما بعدها، و إذا حصل بسبب ذلك ما يخل بقراءة الآية أعادها و ما بعدها، و إذا حصل ما يخل بأصل القراءة كالفصل الطويل أعاد القراءة.

#### المسألة ٤٥٧

تجب القراءة الصحيحة بإخراج الحروف من مخارجها المعروفة بحيث لا يبدل حرفاً بحرف، أو يلتبس به عند أهل اللسان، و موافقة الأسلوب العربي في هيئة الكلمة و هيئة الجملة في حركات بناء الهيئة و سكناته، و حركات الاعراب و البناء في آخر الكلمة و سكناتهما، و المد الواجب، و الإدغام، و الحذف، و القلب في مواضعها.  
فإذا أخل المصلي بشيء من ذلك بطلت قراءة الكلمة أو الجملة التي أخل بها، و إذا كان الإخلال عن عمد بطلت صلاته للزيادة العمديّة، و ان كان الإخلال عن سهو أو نسيان و كان في المحل وجب عليه ان يستأنف ما أخل به فان هو لم يستأنف بطلت الصلاة للنقيصة العمديّة، و ان لم يتذكر ذلك حتى تجاوز المحل و دخل في الركن أتم صلاته و لا شيء عليه.

#### المسألة ٤٥٨

مواضع المدهى الواو المضموم ما قبلها، و الألف المفتوح ما قبلها، و الياء المكسور ما قبلها، إذا كان بعد إحداهما همزة، أو كان بعده سكون لازم، و السكون اللازم هو الذي لا يختلف حاله في الوصل و الوقف.  
و أمثلة الأول قوله تعالى (لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ)، و قوله تعالى (وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا، وَجِيءَ يَوْمَئِذٍ بِجَهَنَّمَ)، و من أمثلة الثاني قوله تعالى (ق) و (ن)، و (ص)، و (يس) و غيرها من الحروف المفردة في أوائل السور. و يتأكد في ما كان بعد حرف المد

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٤١٨

حرف ساكن مدغم في حرف آخر، كقوله تعالى (وَلَمَّا الضَّالِّينَ) و قوله تعالى (يُؤَادُونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ) و لا يترك الاحتياط بمراعاة ذلك و خصوصاً في الفرض الأخير.

#### المسألة ٤٥٩

القدر اللازم في مد حرف المد ما تتوقف عليه إقامة الكلمة و النطق بها على النهج العربي، و لا يجب مددة أكثر من ذلك، و لكن يحسن أن يمد بمقدار ألفين، و أحسن منه الى أربع ألفات، و لا تبطل الكلمة إذا مد حرف المد فيها أكثر من ذلك، إلا إذا خرجت الكلمة بطول المد عن كونها كلمة.

#### المسألة ٤٦٠

يجب الإدغام في الكلمة الواحدة التي يجتمع فيها حرفان متماثلان و كانا متحركين أو كان الأول منهما ساكنا و الثاني متحركا، و مثال الأول الإدغام في ود و يردونكم من قوله تعالى (وَدَّ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّونَكُمْ)، و مثال الثاني الإدغام في كلمة (مدا) من قوله تعالى:

(فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا) بل يجب الإدغام إذا اجتمع الحرفان المتماثلان في كلمتين و كان الأول ساكنا و الثاني متحركا كما قوله تعالى (وَاجْعَلْ لِي وِزِيرًا مِنْ أَهْلِي) و قوله تعالى (أَذْهَبْ بِكِتَابِي) و قوله تعالى (أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمْ الْمَوْتُ).

#### المسألة ٤٦١

الأحوط لزوم الإدغام إذا التقت نون ساكنة أو تنوين بأحد حروف (يرملون) و كانا في كلمتين كقوله تعالى (وَلَمْ يَكُنْ لَهُ) و قول (أشهد ان لا إله إلا الله) في التشهد و في الأذان و الإقامة، و كلمة (اللهم صل على محمد و آل محمد) و كذلك إذا وقعا في كلمة واحدة في القنوت أو الدعاء، و لم تلتبس الكلمة بعد ادغامها بكلمة أخرى، و إذا التبست بها فلا إدغام.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٤١٩

#### المسألة ٤٦٢

يجب إدغام لام التعريف في أربعة عشر حرفا من حروف الهجاء و يجب إظهارها في أربعة عشر حرفا منها، فيجب ادغامها في التاء، و في التاء و الدال، و الذال، و الراء، و الزاي و السين، و الشين، و الصاد، و الضاد، و الطاء، و الظاء، و اللام، و النون. و يجب إظهارها مع الألف، و الباء، و الجيم، و الحاء، و الخاء، و العين، و الغين، و الفاء، و القاف، و الكاف، و الميم، و الواو، و الهاء، و الياء.

فيجب إدغام لام التعريف في كلمة الجلالة: الله، و الرحمن، و الرحيم، و الدين، و الصراط، و الذين، و الضالين من سورة الفاتحة، و كلمة الصمد من سورة التوحيد، و يجب إظهارها في كلمة: الحمد، و العالمين، و المستقيم، و المغضوب في الفاتحة.

#### المسألة ٤٦٣

الأحوط لزوم قلب التنوين و النون الساكنة ميمًا إذا وقعت بعد إحداهما باء، من غير فرق بين أن يكونا في كلمة واحدة أو في كلمتين، و مثال ذلك قوله تعالى (ذَلِكَ مِنْ أَلْبَاءِ الْعُيُوبِ نُوحِيهِ إِلَيْكَ) و قوله تعالى:

(جَزَاءٌ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ).

### المسألة ٤٦٤

يجب ان تحذف همزة الوصل عند الدرج، كالهزمة في لفظ الجلالة، و في كلمة: الرحمن، و الرحيم، و العالمين، و الدين، و اهدنا، و الصراط، و المستقيم، و نحوها و يجب أن تثبت عند الابتداء بها، فإذا قال: (الحمد لله) أو قال (الرحمن الرحيم) أو قال (اهدنا الصراط) أو قال (الله الصمد) اثبت الهزمة في الابتداء. و إذا أثبت همزة الوصل عند الدرج في القراءة أو حذفها عند الابتداء بها بطلت قراءة الكلمة و إذا كان متعمدا بطلت الصلاة، و إذا كان ساهيا وجبت عليه إعادة قراءة الكلمة و ما بعدها على نهج ما تقدم في المسألة الأربعمئة و السابعة و الخمسين. كلمة التقوى، ج ١، ص: ٤٢٠ و يجب ان تثبت همزة القطع في إياك و في أنعمت و غيرهما، فإذا حذفها في الدرج بطلت قراءة الكلمة و كان الحكم في الصلاة هو ما تقدم.

### المسألة ٤٦٥

يكفى أن ينطق بالحرف على الوجه الصحيح عند أهل اللسان و ان لم يعرف مخارج الحروف التي تذكر في علم التجويد و لم يلتفت إليها، فالمناطق في الصحة أن يتكلم بالحرف و بالكلمة على النهج العربي المستقيم، فإذا جهل ذلك وجب عليه التعلم.

### المسألة ٤٦٦

الأحوط لزوما ترك الوقف على الحركة، فلا يجوز له أن يقرأ مثلا (الحمد لله رب العالمين) بفتح النون و يقف على ذلك، بل يلزمه حينئذ أن يصلها بما بعدها، و كذلك الحركات في أواخر سائر الآيات، فلا يظهرها عند الوقف على الآية بل يجب تسكينها. و الظاهر جواز الوصل بالسكون ما لم يحصل به إخلال في الكلمة، كما إذا أراد تسكين آخر الكلمة و وصلها بما بعدها فظهرت في آخر الكلمة حركة غير صحيحة، كأن يقول (و إياك نستعين) و يريد إسكان النون ثم يصلها في أول (اهدنا) فتظهر نون نستعين مكسورة.

### المسألة ٤٦٧

لا- فرق في الحركة التي يريد الوقف عليها بين ان تكون حركة اعراب أو بناء، أو حركة تشير الى حرف محذوف، و مثال ذلك الكسرة في كلمة يسر في قوله تعالى (وَ اللَّيْلُ إِذْ يَسِيرُ)، و في الواد من قوله (جَابُوا الصَّخْرَ بِالْوَادِ) و في كلمتي أكرمن و أهانن في قوله تعالى (فَيَقُولُ رَبِّي أَكْرَمَنِ) و (رَبِّي أَهَانَنِ) فان الكسرة في هذه المواضع تدل على ياء محذوفة، فإذا وصل الكلمة بما بعدها أتى بها مكسورة و إذا أراد أن يقف عليها نطق بها ساكنة.



**المسألة ٤٦٨**

إذا أراد وصل الكلمة بما بعدها فأظهر الحركة في آخر الكلمة و انقطع

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٤٢١

نفسه قبل أن يصلها فعليه أن يعيد الكلمة، الا أن يكون الفصل قليلا لا ينافي الوصل عرفا فيكتفى بها.

**المسألة ٤٦٩**

لا يجوز الفصل بين حروف الكلمة الواحدة بحيث تخرج بسبب الفصل عن كونها كلمة واحدة و تبطل قراءة الكلمة بذلك، سواء كان عامدا أم ساهيا أم مضطرا، و إذا كان عامدا في ذلك بطلت الصلاة، و إذا كان ساهيا أو غالطا أو مضطرا أعاد الكلمة و ما بعدها.

**المسألة ٤٧٠**

و تجب الموااة كذلك بين الجار و المجرور و بين حرف التعريف و مدخولة، بل و بين المضاف و المضاف اليه و بين الموصوف و صفته، و بين المبتدأ و خبره، و الفعل و فاعله و نحو ذلك مما يتعلق بعبء بعض بحيث لا يجوز الفصل فيه بأجنبي، فإذا فصل ما بينها ساهيا أو غالطا أعاد قراءة تلك الجملة و ما بعدها، و إذا كان عامدا أعاد قراءة الجملة و أتم الصلاة ثم أعادها على الأحوط و جوبا.

**المسألة ٤٧١**

الأحوط أن يختار المكلف في القراءة ما يتداوله غالب المسلمين من القراءات و ان كان الأقوى عدم تعيين ذلك، فيجوز له أن يقرأ بما يوافق احدى القراءات المعروفة، و لا يكفي أن يقرأ بما يخالف القراءات المعروفة و ان كان موافقا للنهج العربى.

**المسألة ٤٧٢**

يحسن اتباع علماء التجويد في ما ذكره من المحسنات من أماله و إشباع و تفخيم و ترقيق في بعض الحروف، و من إظهار أو إخفاء في التنوين و النون الساكنة و نحو ذلك، و لا تجب مراعاة شيء منه.

**المسألة ٤٧٣**

إذا اتصلت القراءة بعضها ببعض تولدت في الغالب بعض الكلمات المهمة، و يحصل ذلك من إلحاق آخر الكلمة بأول ما بعدها، و هذا

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٤٢٢

التولد انما هو بالدقة العقلية، و لا تخلو منه أى قراءة أو كلام متصل، و لا يضر ذلك بالقراءة و لا يوجب نقصانها و لا بطلانها، كما إذا

تولدت من قراءة (الحمد لله) كلمة دلت و من قراءة (لله رب) كلمة هرب و هكذا.  
نعم إذا فصل القارى بين اجزاء الكلمات، و ألحق آخر الكلمة السابقة بأول اللاحقة، و تولدت من ذلك عرفا كلمة مهملة كانت مضرة بالقراءة، و بطلت الصلاة إذا كان متعمدا، و وجبت إعادة قراءة الكلمتين و ما يلحق بهما، مع السهو أو الغلط، فان هو لم يعدها بعد الالتفات كانت صلاته باطلة، و على هذا فيكون التمييز بين الكلمات بهذا المعنى واجبا.

#### المسألة ٤٧٤

الأحوط أن يقرأ (مالك يوم الدين) و ان جازت أيضا قراءة (ملك يوم الدين) كما نسبت إلى جماعة من القراء. و الأحوط لزوما أن يقرأ (الصراط) بالصاد فى الموضوعين.

#### المسألة ٤٧٥

تجب القراءة فى (إياك نعبد و إياك نستعين) بكسر الهمزة و تشديد الياء فى الموضوعين و يشكل الاعتماد على قراءة تخفيف الياء.

#### المسألة ٤٧٦

المشهور بين القراء قراءة (كفوا) بضم الفاء و بالهمزة، فلا ينبغى تركها، و تجوز قراءة (كفوا) بضم الفاء و بالواو بدلا عن الهمزة، كما ان الأحوط ترك قراءة (كفوا) بتسكين الفاء و بالواو بدل الهمزة.

#### المسألة ٤٧٧

إذا لم يرد الوقوف على كلمة أحد، و أراد وصلها بما بعدها، قال:  
(قل هو الله أحدن الله الصمد) بضم الدال و كسر نون التنوين، و رقق اللام فى لفظ الجلالة من الآية الثانية، و يشكل أن يحذف التنوين و يثبت الضمة فى كلمة أحد، و ان قرأ بها أبو عمرو بن العلاء البصرى:  
كلمة التقوى، ج ١، ص: ٤٢٣

#### المسألة ٤٧٨

لا ريب فى ان سورة الفلق و سورة الناس من القرآن، و تجوز قراءتهما فى الصلاة الفرائض منها و النوافل.

#### المسألة ٤٧٩

إذا شك القارى فى إعراب كلمة أو بنائها، أو شك فى بعض حروفها، أو شك فى كلمة ان- مثلا- هل هى مفتوحة الهمزة أو

مكسورتها، أو شك في بعض كلمات الآية أو في تقدم بعض الكلمات على بعض وتأخرها، لم يجز له أن يكرر الآية على الوجهين، بل يجب عليه أن يتعلم، و يجوز له أن يختار أحد الوجهين فيقرأ به في صلاته، و يتقرب به لاحتمال انه القرآن الصحيح، ثم يفحص بعد الفراغ من صلاته، فإذا تبين له أن ما أتى به مطابق للواقع صحت صلاته، و إذا تبين له انه غلط، وجبت عليه إعادة الصلاة.

#### المسألة ٤٨٠

إذا أراد المصلى و هو في حال القراءة أو الذكر أن يتقدم من مكانه أو يتأخر أو يتحرك أو ينحني لبعض الأغراض التي تقتضى ذلك، و جب عليه أن يدع القراءة في حال تحركه حتى يستقر و يطمئن، فإذا استقر استمر في قراءته، و لا يضر بذلك تحريك اليد أو الأصابع و كذلك الحكم في التسييح أو القراءة في الأخيرتين.

#### المسألة ٤٨١

إذا تحرك مضطراً أو مقهوراً في حال قراءته حتى خرج عن الاستقرار فالأحوط له لزوماً بعد أن يستقر أن يعيد ما قرأه في حال تحركه و عدم استقراره، و كذلك في تسييح الأخيرتين.

#### المسألة ٤٨٢

إذا سمع ذكر النبي (ص) استحبه له أن يصلى عليه، و لا ينافى ذلك الموالاة المعتبرة في صحة الصلاة، فلا تبطل صلاته بذلك، نعم قد تنافى الموالاة في الآية كما إذا فصلت الصلاة على النبي بين المضاف و المضاف  
كلمة التقوى، ج ١، ص: ٤٢٤  
إليه في الآية أو بين الصفة و الموصوف أو بين المبتدأ و الخبر، فإذا كانت كذلك وجبت عليه إعادة قراءة الموضع الذي وقعت فيه المنافاة.  
و كذلك الحكم إذا سلم عليه أحد فوجب عليه رد السلام، و بحكم القراءة غيرها من أذكار الصلاة و أقوالها.

#### المسألة ٤٨٣

إذا أكمل قراءة الآية و شك بعد الفراغ منها في صحة قراءتها، حكم بالصحة سواء دخل في ما بعدها أم لا، و الأحوط استحباباً أن يعيد قراءتها بقصد الاحتياط في كلتا صورتين، و كذلك الحكم في التسييح إذا أتمها و شك في صحتها بعد الفراغ منها.

#### الفصل التاسع عشر في مستحبات القراءة

#### المسألة ٤٨٤

تستحب الاستعاذة قبل القراءة في الركعة الأولى من الصلاة، سواء كانت فريضة أم نافلة، فيقول بعد تكبيرة الإحرام، أو بعد أدعية التوجه: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، أو يقول: أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم، و يستحب الإخفات بها.

#### المسألة ٤٨٥

يستحب الجهر بالبسملة في الصلاة الإخفائية في كل من الفاتحة و السورة، و في الأخيرتين من الفريضة إذا اختار فيهما القراءة، سواء كان إماماً أم منفرداً، و الأحوط الإخفات بها للمأموم إذا قرأ خلف الإمام، و يجب الجهر بها في الصلاة الجهرية للإمام و المنفرد.

#### المسألة ٤٨٦

يستحب التأنى في القراءة و تبين الحروف و الحركات في الكلمات، و تحسين الصوت، و الوقوف على فواصل الآيات، و أن يستشعر عظمه القرآن و هو يتلو آياته.  
كلمة التقوى، ج ١، ص: ٤٢٥

#### المسألة ٤٨٧

يستحب التدبر في معاني ما يقرأه من الآيات و الاعتاظ بها، (و إذا مر بآية فيها ذكر الجنة و ذكر النار سأل الله الجنة و تعوذ بالله من النار).  
كما في رواية ابن أبي عمير.

#### المسألة ٤٨٨

تستحب السكتة بعد الفراغ من قراءة الحمد، و السكتة بعد الفراغ من قراءة السورة و قبل التكبير للركوع أو للقنوت.

#### المسألة ٤٨٩

يستحب للمصلي إذا فرغ من قراءة الحمد أن يقول: الحمد لله رب العالمين، سواء كان إماماً أم منفرداً، و كذلك يستحب للمأموم إذا فرغ الإمام من قراءة الفاتحة، بل و كذلك يستحب للمأموم إذا قرأ خلف الإمام.  
و يستحب للمصلي إذا فرغ من سورة التوحيد أن يقول: كذلك الله ربي، مرة، أو مرتين، أو ثلاثاً. أو يقول كذلك الله ربنا ثلاثاً، سواء كان إماماً أم منفرداً، و لم يرد استحباب ذلك في المأموم إذا فرغ الإمام من قراءة السورة، و يستحب له إذا فرغ من سورة الجحد أن يقول:

الله ربي و ديني الإسلام، ثلاثاً، أو يقول ربي الله و ديني الإسلام.

**المسألة ٤٩٠**

يستحب أن تكون القراءة في صلاة الصبح بعم يتساءلون، و هل أتى، و هل أتاك، و لا أقسم بيوم القيامة و ما ضاهاها من السور، و أن تكون في صلاة الظهر و العشاء بسورة الأعلى و الشمس، و ما أشبههما، و أن تكون في صلاة العصر و المغرب بسورة التوحيد و إذا جاء و التكاثر و الزلزلة و نحوها.

**المسألة ٤٩١**

يستحب أن يقرأ سورة الجمعة في الركعة الأولى و سورة المنافقين في الركعة الثانية في كل من صلاة الصبح و صلاة الظهر و صلاة العصر من

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٤٢٤

يوم الجمعة، و في صلاة العشاء من ليلتها و أن يقرأ سورة الجمعة في الركعة الأولى و سورة التوحيد في الثانية من صلاة المغرب منها. و ورد كذلك استحباب قراءة الجمعة في الأولى، و سورة التوحيد في الثانية من صلاة الصبح و صلاة العصر من يوم الجمعة. و ورد استحباب قراءة الجمعة في الأولى و سورة الأعلى في الثانية في ليلة الجمعة و صباحها.

**المسألة ٤٩٢**

يستحب أن يقرأ سورة هل أتى على الإنسان في الركعة الأولى و سورة هل أتاك حديث الغاشية في الركعة الثانية من صلاة الغداة في يوم الاثنين و يوم الخميس.

**المسألة ٤٩٣**

يستحب أن يقرأ المصلى سورة القدر في الركعة الأولى من صلاته و سورة التوحيد في الركعة الثانية، بل ورد انهما أفضل ما يقرأ في الفرائض، و ان العالم (ع) قال: عجباً لمن لم يقرأ في صلاته إنا أنزلناه في ليلة القدر كيف تقبل صلاته، و روى ما زكت صلاة لم يقرأ فيها: قل هو الله أحد.

**المسألة ٤٩٤**

يكره للمصلى أن يترك قراءة قل هو الله أحد في فرائضه الخمس جميعاً، و لعل كراهة ذلك لا ترتفع بقراءة السورة في بعض النوافل.

**المسألة ٤٩٥**

يكره أن يقرأ سورة قل هو الله أحد بنفس واحد.

#### المسألة ٤٩٦

يكره ان يعيد في الركعة الثانية نفس السورة التي قرأها في الركعة الأولى إلا إذا كانت سورة التوحيد فلا كراهة في ذلك.  
كلمة التقوى، ج ١، ص: ٤٢٧

#### المسألة ٤٩٧

يستحب أن يعيد صلاة الجمعة أو الظهر في يوم الجمعة إذا قرأ فيهما غير سورة الجمعة و المنافقين، و قد تقدم في المسألة الثلاثمائة و السابعة و الستين: ان من صلى الجمعة أو الظهر في يومها فقرأ فيهما غير سورة الجمعة و المنافقين حتى تجاوز نصف السورة استحب له أن يعدل من الفريضة إلى النافلة، ثم يستأنف الفريضة و يقرأ فيها سورتي الجمعة و المنافقين، و إذا تذكر قبل أن يتجاوز نصف السورة استحب له أن يعدل عن السورة التي قرأها إلى سورة الجمعة و المنافقين و يتم صلاته، و ان كانت السورة التي قرأها هي سورة التوحيد أو الجحد.

#### المسألة ٤٩٨

يجوز للمصلي أن يقصد إنشاء الخطاب لله تعالى بقوله **إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَ إِيَّاكَ نَسْتَعِينُ** و لا ينافي ذلك قصد القرآنية، فهو يخاطب الله عز و جل بالقرآن، و كذلك في قوله **الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ**، و قوله **الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ**، و قوله **اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ**، و يقصد إنشاء الحمد لله و الثناء عليه و طلب الهداية منه بالقرآن.

#### الفصل العشرون في التسييح أو القراءة في الأخيرتين

#### المسألة ٤٩٩

يتخير المصلي في الركعتين الأخيرتين من الرباعيات و في الركعة الثالثة من المغرب بين أن يقرأ فيها سورة الحمد وحدها، و أن يأتي بالتسيحات الأربع، و هي: (سبحان الله و الحمد لله و لا إله إلا الله و الله أكبر) فيأتي بها مرة واحدة مع التكبير، فتكون أربع تسيحات، أو يأتي بها ثلاث مرات بدون التكبير، فتكون تسع تسيحات، و تجب المحافظة فيها على العريية من حيث الكلمات و من حيث الحروف و الحركات، و يستحب أن يضيف إليها الاستغفار، ثم يكبر بعدها للركوع.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٤٢٨

#### المسألة ٥٠٠

من لا يقدر على أن يأتي بالتسبيح على الوجه الصحيح تتعين عليه قراءة الحمد إذا كان قادرا عليها، فان لم يتمكن أتى من التسيحات بالقدر الممكن منها، فان عجز أتى بالذكر المطلق.

### المسألة ٥٠١

من نسي قراءة الفاتحة في الركعتين الأولتين من صلاته لم تتعين عليه قراءتها في الأخيرتين على الأقوى، بل يتخير بين القراءة و التسبيح كغيره من المكلفين، و ان كان الأحوط له استحبابا ان يختار القراءة.

### المسألة ٥٠٢

الأقوى ان القراءة في الأخيرتين أفضل من التسبيح لإمام الجماعة، و أن التسبيح أفضل من القراءة، للمأموم، و انهما متساويان في الفضل للمصلي المنفرد.

### المسألة ٥٠٣

يجب على المصلي الإخفات في الأخيرتين سواء اختار القراءة فيهما أم التسبيح على الأحوط، و سواء كان إماما أم منفردا، و يستحب له الجهر بالبسملة إذا اختار القراءة و قد تقدم ذكر هذا قريبا.

### المسألة ٥٠٤

إذا أجهر بالقراءة أو بالتسبيح عامدا بطلت صلاته، و إذا أجهر جاهلا أو ناسيا صحت صلاته و لم تجب عليه إعادة ما قرأ و ان تذكر قبل الركوع و إذا تذكر في أثناء القراءة أو التسبيح صح ما مضى منه و أخفت في الباقي.

### المسألة ٥٠٥

لا يجب التوافق بين الركعتين الأخيرتين في القراءة أو التسبيح، فيجوز له أن يقرأ في إحدى الركعتين و يسبح في الأخرى، و لا يجب التساوى بينهما في التسبيح إذا اختاره، فله أن يأتي في إحداهما بالتسيحات الأربع و يأتي في الثانية بالتسبح.  
كلمة التقوى، ج ١، ص: ٤٢٩

### المسألة ٥٠٦

إذا نوى أن يأتي بالقراءة في الركعة، فله ان يعدل عن القراءة إلى التسبيح قبل الشروع فيها، و كذلك العكس، و إذا شرع في القراءة أو في التسبيح بعد القصد إليه، فالأحوط ان لا يعدل عنه الى الآخر.

**المسألة ٥٠٧**

إذا نوى أن يقرأ الحمد فسبق لسانه الى التسبيح من غير قصد، فالأقوى عدم الاجتراء به، فعليه أن يقرأ الحمد، أو يعيد التسبيح بعد العدول بالنية اليه، و كذلك إذا قصد التسبيح فسبق لسانه إلى القراءة.

**المسألة ٥٠٨**

إذا شرع في الفاتحة أو في التسبيح من غير قصد تفصيلي، فإن كان قاصدا لأحدهما على نحو الاجمال كفاه ذلك و صحت صلاته، و ان كان غافلا بحيث لا يدري ماذا يفعل لم يجزه ذلك، و عليه أن يختار أحدهما و يأتي به.

**المسألة ٥٠٩**

إذا اعتقد المصلي انه في الركعة الأولى أو الثانية من صلاته فقرأ الحمد ثم تذكر بعد إتمامها انه في الثالثة أو الرابعة، فإن قصد بقراءته الحمد امتثال الأمر الواقعي المتوجه اليه كانت صلاته صحيحة و لم تجب عليه إعادة القراءة أو التسبيح إذا كان قبل الركوع، و إذا قصد بقراءته امتثال الأمر في الركعة الأولى أو الثانية على نحو التقييد بطلت صلاته. و كذلك الحكم إذا اعتقد انه في الركعتين الأخيرتين، فاختر القراءة ثم تذكر انه في الأولتين فإن قصد بالقراءة امتثال الأمر المتوجه اليه بها صحت صلاته و لم يعد القراءة، و إذا قصد امتثال الأمر المتوجه إليه في الأخيرتين على وجه التقييد بطلت صلاته.

**المسألة ٥١٠**

إذا اعتقد انه في الأخيرتين من صلاته فقرأ التسبيحات ثم تذكر انه كلمة التقوى، ج ١، ص: ٤٣٠  
في الأولتين فإن تذكر ذلك قبل الركوع وجب عليه ان يقرأ الحمد و السورة و يتم صلاته و لا شيء عليه، و إذا تذكر ذلك بعد الركوع مضى في صلاته و لا شيء عليه كذلك و الأحوط استحبابا ان يسجد للسهو في صورتين.

**المسألة ٥١١**

إذا نسى القراءة و التسبيح في الأخيرتين حتى هوى للركوع، فان تذكر قبل أن يصل الى حد الركوع وجب عليه أن يعود الى القيام و يأتي بالقراءة أو التسبيح و يتم صلاته، و ان تذكر بعد ان وصل الى حد الركوع مضى في صلاته، و الأحوط استحبابا أن يسجد للسهو للنقيصة و ان كان الأقوى عدم وجوب ذلك.

**المسألة ٥١٢**



يجوز للمكلف أن يزيد على المقدار الواجب من التسبيح و يأتي به بقصد الذكر المطلق، و لا يجوز ذلك إذا كان بقصد الورد.

### المسألة ٥١٣

إذا شك في انه أتى بالتسبيح أو القراءة بعد ما هوى إلى الركوع لم يعتن بشكّه و ان لم يصل بعد الى حد الركوع. و إذا شك في صحتها بعد ما فرغ منهما، بنى على الصحة، و قد ذكرنا هذا في المسألة الأربعمئة و الثالثة و الثمانين.

### الفصل الحادى و العشرون فى الركوع

### المسألة ٥١٤

يجب فى كل ركعة من الصلاة ركوع واحد، سواء كانت الصلاة فريضة أم نافلة و تستثنى من ذلك صلاة الآيات، فتجب فى كل ركعة منها خمسة ركوعات على ما يأتى بيانه فى فصل صلاة الآيات، و صلاة الأموات، فلا ركوع فيها و لا سجود كما تقدم فى فصل صلاة الأموات من كتاب الطهارة.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٤٣١

و الركوع ركن من أركان الصلاة، فإذا تركه المصلى عامداً أو ساهياً بطلت صلاته و كذلك إذا زاده عمداً أو سهواً، و تستثنى من ذلك زيادته فى صلاة الجماعة للمتابعة على ما سيأتى تفصيله فى مبحث صلاة الجماعة.

### المسألة ٥١٥

الركوع هو الانحناء الى الامام بمقدار يصل مجموع أصابع اليد و منها الإبهام إلى الركبتين بحيث يمكن للمصلى أن يضع أطراف أصابعه كلها على ركبتيه إذا أراد، فيجب على المكلف أن ينحنى فى صلاته بالمقدار المذكور، و لا يكفيه الانحناء أقل من ذلك، و يجب ان يكون انحناءه بقصد الخضوع لله، و الأحوط استحباباً ان يكون بمقدار تصل راحته الى الركبتين، و لا يكفى أن ينحنى الى أحد جانبيه أو يرفع ركبتيه و ينزل عجزته حتى تصل كفاه الى ركبتيه، و إذا كان المكلف غير مستوى الخلقه فى طول يديه أو طول ساقيه أو قصر الديدن، أو الساقين و جب عليه ان ينحنى بمقدار ما ينحنى مستوى الخلقه.

### المسألة ٥١٦

يجب فى الركوع الذكر، و الأحوط للمكلف ان يختار التسبيح، و يتخير بين أن يأتى بتسبيحه واحدة كبرى، و هى: سبحان ربى العظيم و بحمده، أو ثلاث صغريات، و هى: سبحان الله سبحان الله سبحان الله، و يكفيه غير ذلك من الذكر، كالتكبير و التهليل و التحميد، و إذا أتى بشيء من ذلك فلا بد و أن يكون بقدر ثلاث تسبيحات صغريات أو أكثر، فيقول مثلاً سبحان الله و الحمد لله و الله أكبر، أو الحمد لله ثلاثاً.

**المسألة ٥١٧**

تجب الطمأنينة في الركوع حتى يتم الذكر الواجب، فإذا تركها عامدا بطلت صلاته و الأحوط لزومها في الذكر المندوب، و إذا تركها فيه عامدا أثم و لم تبطل صلاته على الظاهر، و لا تجب الطمأنينة في ما يأتي به بقصد الذكر المطلق.  
كلمة التقوى، ج ١، ص: ٤٣٢

**المسألة ٥١٨**

يجب رفع الرأس بعد الفراغ منه حتى ينتصب قائما، فإذا ترك القيام بعد الركوع عامدا و سجد بطلت صلاته.

**المسألة ٥١٩**

تجب الطمأنينة في القيام بعد الركوع، فإذا تركها عامدا بطلت صلاته.

**المسألة ٥٢٠**

لا يجب وضع اليدين على الركبتين في الركوع، فإذا تركه عامدا لم تبطل صلاته و ان كان الأحوط استحبابا عدم تركه.

**المسألة ٥٢١**

إذا عجز عن الانحناء التام بنفسه و احتاج الى الاعتماد على شيء و جب عليه أن يعتمد و ينحني بالمقدار الواجب، فإذا هو لم يستطع ذلك حتى مع الاعتماد اتى بالقدر الممكن من الانحناء و هو قائم، و لا يصح له مع ذلك أن يركع و هو جالس، و ان أمكنه و هو جالس أن يأتي بالركوع التام.  
فإذا عجز عن الانحناء أصلا و هو قائم و جب عليه أن يصلى قائما مع الركوع جالسا و يتم صلاته كذلك، ثم يعيد الصلاة قائما مع الإيماء في حال القيام الى الركوع، و عليه أن يغمض عينيه في حال الإيماء إلى الركوع على الأحوط.  
و ان لم يمكنه الانحناء حتى جالسا و معتمدا، صلى قائما و أوما للركوع برأسه، و ضم اليه تغميض العينين على الأحوط.  
و إذا عجز عن الإيماء غمض عينيه و جعل ذلك ركوعا ثم فتح عينيه و جعل ذلك رفعا من الركوع و أتى بالذكر الواجب في حال الإيماء أو في حال غمض العينين.

**المسألة ٥٢٢**

إذا أتى بالركوع جالسا أو موميا له و هو قائم أو منحنيا بالانحناء

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٤٣٣

غير التام، ثم استطاع الركوع من قيام بعد رفع الرأس من ركوعه، فان كان الوقت ضيقا وجب عليه أن يتم صلاته و لم تجب عليه إعادة ركوعه، بل لم يجز له ذلك، و الأحوط له القيام للهوى منه الى السجود، و يأتي به برجاء المطلوبة، و إذا كان الوقت واسعا وجبت عليه إعادة الصلاة.

### المسألة ٥٢٣

حد الركوع في حال الجلوس هو أن ينحني الجالس بمقدار انحنائه في حال قيامه، و أدنى مراتب الركوع في الجلوس هو أدنى مراتبه في القيام، و أفضله في حال الجلوس هو أفضله في حال القيام و هو أن ينحني حتى يتساوى ظهره و يمد عنقه و ان لم يساو مسجده كما في حال القيام.

### المسألة ٥٢٤

الركوع بجميع مراتبه التي تقدم بيانها ركن من أركان الصلاة، فإذا زاده في الصلاة أو نقصه عمدا أو سهوا بطلت صلاته، سواء كان ركوعه بالانحناء غير التام أم بالإيماء و غمض العينين، أم كان حكمه الركوع من جلوس.

### المسألة ٥٢٥

يجب أن يكون الانحناء بقصد الركوع، و يكفي القصد الإجمالي الحاصل من استمرار النية في ابتداء الصلاة، فإذا انحنى المصلي ليتناول من الأرض شيئا، أو ليضع عليها شيئا أو نحو ذلك لم يكن ذلك ركوعا و لم تبطل به الصلاة، فإذا رفع رأسه بعد انحنائه و أتم قراءته أو تسبيحه أو قنوته ركع، و إذا كان قد أتمها قبل انحنائه وجب عليه أن ينتصب ثم يركع ليحصل القيام المتصل بالركوع.

### المسألة ٥٢٦

إذا هوى المصلي إلى السجود و تذكر قبل ان يضع جبهته على الأرض انه لم يركع، وجب عليه أن ينتصب قائما ثم يركع و يتم صلاته، و إذا قام منحيا حتى ركع من غير أن ينتصب بطلت صلاته.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٤٣٤

و كذلك الحكم إذا تذكر و هو في السجدة الأولى انه لم يركع أو بعد أن أتم السجدة الأولى و رفع رأسه منها، فيجب عليه أن يقوم منتصبا ثم يركع عن قيام و يتم صلاته، و إذا تذكر ذلك بعد أن دخل في السجدة الثانية بطلت صلاته.

### المسألة ٥٢٧

إذا هوى المصلي من قيامه بقصد الركوع ثم نسيه في أثناء الهوى و نزل الى السجود، فهنا صور تجب مراعاتها. (الصورة الأولى): أن يطرأ له النسيان قبل أن يصل في انحنائه إلى حد الركوع، و حكمه في هذه الصورة أن ينتصب قائما ثم يركع بعد

القيام و يتم صلاته.

(الصورة الثانية): ان يحصل له نسيان الركوع بعد أن يصل الى حده، ثم يهوى بنية السجود و لكنه حين تذكر لم يخرج بعد عن حد الركوع، فيجب عليه أن يبقى في حد الركوع و يطمئن في ركوعه و يأتي بالذكر الواجب، ثم يرفع رأسه و يتم صلاته.

(الصورة الثالثة): أن يصل الى حد الركوع و هو بنية الركوع، ثم ينسى بعد ذلك و يهوى حتى يخرج عن حد الركوع، سواء دخل في السجدة أم لم يدخل، و في هذه الصورة يكون قد حصل منه الركوع آنا ما، و لكنه نسي الطمأنينة و الذكر في الركوع، فيجب عليه ان ينتصب قائما بقصد الرفع من ركوعه ثم يسجد و يتم صلاته.

(الصورة الرابعة): أن يحدث له نسيان الركوع عند وصوله الى الحد، و معنى ذلك ان الركوع لم يتحقق منه، فيجب عليه ان ينتصب قائما ثم يركع بعد قيامه و يتم ركوعه و صلاته، و لا اعادة عليه في جميع هذه الصور، و لكن الاحتياط حسن على كل حال.

### المسألة ٥٢٨

الأحوط ان انحناء المرأة في الركوع كانحناء الرجل فيه، فالواجب منه أن يكون بمقدار تصل أطراف أصابعها الى ركبتيها، و لكن المرأة

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٤٣٥

لا تزيد على ذلك، بخلاف الرجل فإنه تستحب له الزيادة فيه حتى يتساوى ظهره كما سيأتي.

### المسألة ٥٢٩

الواجب في ذكر الركوع أن يأتي بتسيحة واحدة كبرى مرة واحدة، أو بثلاث تسيحات صغيريات، أو بمقدارهن من مطلق الذكر على ما تقدم في المسألة الخمسمائة و السادسة عشرة و يستحب أن يأتي بالكبرى ثلاثا، و يستحب التثليث في مطلق الذكر بأن يأتي بالمقدار الواجب منه ثلاث مرات، و تستحب اطالة الذكر بالزيادة على ذلك، و في صحيح ابان بن تغلب: دخلت على أبي عبد الله (ع) و هو يصلي، فعددت له في الركوع و السجود ستين تسيحة.

### المسألة ٥٣٠

لا يجب عليه إذا كرر التسيح في الركوع و السجود أن يقصد الوجوب في الأول أو غيره و الاستحباب في الباقي.

### المسألة ٥٣١

لا يجوز للمكلف أن يشرع في الذكر الواجب حتى يصل الى حد الركوع و حتى يطمئن و يستقر في ركوعه، و إذا أتى بالذكر أو بشيء منه قبل ذلك كان باطلا، و إذا كان متعمدا في ذلك بطلت صلاته، و إذا كان ساهيا و جبت عليه اعادة الذكر مع الطمأنينة و الاستقرار، و إذا كان ساهيا و لم يتذكر الا بعد رفع رأسه من الركوع فلا شيء عليه.

و كذلك الحكم إذا نهض من الركوع قبل إتمام الذكر، بحيث أتمه في حال نهوضه، فتكون صلاته باطلة مع تعمد ذلك، و إذا كان

سأهيا و لم يخرج فى نهوضه عن حد الركوع و جب عليه العود الى الركوع و اعاده الذكر مع الطمأنينة و الاستقرار، و إذا لم يلتفت حتى رفع رأسه و خرج عن حد الركوع فلا شىء عليه.

### المسألة ٥٣٢

إذا كان لا يستطيع الاستقرار حال الركوع بمقدار أداء الذكر لمرض

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٤٣٦

أو ضعف أو نحوهما، جاز له أن يأتي بالذكر من غير استقرار، و لكن يجب أن يأتي بالذكر و هو فى حد الركوع، و إذا لم يستطع المكث فى حد الركوع مدة الذكر جاز له أن يبدأ بالذكر قبل وصوله الى حد الركوع، أو يبدأ به فى حال الركوع و يتمه فى حال النهوض.

### المسألة ٥٣٣

إذا ترك الطمأنينة فى ركوعه سأهيا و لم يلتفت حتى انتصب قائما، فالظاهر صحة صلاته، و الأحوط استحبابا أن يعيد الصلاة.

### المسألة ٥٣٤

يجوز أن يأتي فى ركوعه و سجوده بتسبيحة كبرى و تسبيحة صغرى، و بتسبيحة كبرى و ثلاث صغريات، و بتسبيحة كبرى أو صغرى و غيرهما من مطلق الذكر بحيث يفى بالمقدار الواجب من الذكر أو يزيد.

### المسألة ٥٣٥

يجوز له أن يعدل من احدى التسبيحات إلى الأخرى أو الى مطلق الذكر، و ان كان بعد الشروع فيه، كأن يقول: سبحان بقصد الصغرى ثم يقول متصلا بها: ربى العظيم و بحمده، فتكون واحدة كبرى، و بالعكس، فيقول سبحان بقصد الكبرى ثم يتمها ثلاث صغريات أو يقول سبحان لله بقصد ثلاث صغريات فيتمها بقوله و الحمد لله و لا إله إلا الله.

### المسألة ٥٣٦

لا بد فى الذكر من أداء الحروف من مخارجها، و المحافظة على حركات الكلمات و حركات الحروف و سكناتها و على الموالاة بين الحروف و بين الكلمات كما يقتضيه النطق على النهج العربى الصحيح.

### المسألة ٥٣٧

يجوز له في كلمة (ربى العظيم) أن يظهر ياء المتكلم من ربه و يجوز له ان يحذفها و يبقى الكسرة في الباء دليلا عليها، و إذا أظهر ياء المتكلم فالأحوط أن يحركها بالفتح.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٤٣٧

### المسألة ٥٣٨

إذا تحرك المصلى مضطرا أو مقهورا في حال الركوع حتى خرج عن الاستقرار وجب عليه أن يترك الذكر الواجب في تلك الحال حتى يستقر، و إذا أتى بالذكر عامدا قبل الاستقرار و الطمأنينة بطلت صلاته، و إذا أتى به في تلك الحال ساهيا أو مقهورا فالأحوط إعادته بعد ان يستقر، و يأتي به بقصد الاحتياط و القربة.

### المسألة ٥٣٩

لا تضر الحركة اليسيرة التي لا تنافي الاستقرار و الطمأنينة عرفا، و لا تضر حركات أصابع اليد أو أصابع الرجل.

### المسألة ٥٤٠

إذا انحنى المصلى حتى بلغ أول حد الركوع و أتى بالذكر الواجب مطمئنا، ثم ازداد انحناء حتى ساوى ظهره أو زاد عليه لم يضره ذلك، سواء أتى بذكر مندوب أم لا، و لا يكون ذلك من زيادة الركوع، و كذلك العكس، كما إذا انحنى حتى ساوى ظهره و أتى بالذكر الواجب ثم رجع الى أول حد الركوع و أطال الذكر.

و إذا انحنى بمقدار الركوع و أتى بالذكر، ثم ارتفع قليلا- حتى خرج عن حد الركوع عرفا ثم رجع الى حد الركوع فالأحوط إعادة الصلاة.

### المسألة ٥٤١

إذا شك في أن لفظ العظيم بالطاء، أو بالضاد، لم يجز له أن يأتي بالذكر على الوجهين، و الأحوط له أن يترك التسيحة الكبرى و يأتي بثلاث صغيرات أو بمطلق الذكر.

و يجوز له أن يختار أحد الوجهين فيأتي به متقربا لاحتمال انه هو المطلوب، ثم يفحص بعد فراغه من الصلاة فإذا تبين له أن ما أتى به مطابق للواقع صحت صلاته، و إذا ظهر انه غلط أعاد الصلاة، و قد تقدم نظيره في القراءة.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٤٣٨

### المسألة ٥٤٢

يستحب للمصلى أن يكبر للركوع و هو منتصب قبل أن يهوى له، و قد ذكرنا في المسألة الأربعمئة و السادسة عشرة أن موضع التكبير

المستحب هو حال الانتصاب قبل الركوع أو السجود أو بعد السجود، فإذا أتى به في حال الهوى أو حال النهوض فقد أتى به في غير محله ولا يجوز تعمد ذلك، ولا تبطل به الصلاة، فإذا شاء التكبير في حال الهوى أو حال النهوض فليكن بقصد مطلق الذكر لا بقصد التكبير للركوع أو السجود.

#### المسألة ٥٤٣

يستحب له أن يرفع اليدين بالتكبير، وقد تقدم بيانه في فصل تكبيرة الإحرام.

#### المسألة ٥٤٤

يستحب له أن يضع كفيه على ركبتيه مفرجتي الأصابع، ويمكنهما من عيني الركبتين و أن يضع اليد اليمنى على الركبة اليمنى أولاً، ثم يضع اليد اليسرى على الركبة اليسرى، و ان تضع المرأة يديها على فخذيها فوق ركبتيها.

#### المسألة ٥٤٥

يستحب له أن يرد ركبتيه الى خلفه و أن يسوى ظهره في ركوعه بحيث لو صببت عليه قطرة ماء لاستقرت في مكانها، و أن يمد عنقه و يجنح بمرفقيه و يكون نظره بين قدميه.

#### المسألة ٥٤٦

يستحب أن يقول قبل الذكر الواجب: (اللهم لك ركعت و لك أسلمت و بك آمنت، و عليك توكلت و أنت ربي، خشع لك قلبي و سمعي و بصري و شعري و بشري و لحمي و دمي و مخي و عصبى و عظامى و ما أقلتة قدماى غير مستنكف و لا مستكبر و لا مستحسر)، و أن يكرر التسييح ثلاثاً أو خمساً أو سبعاً، و قد تقدم استحباب اطالة الذكر،

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٤٣٩

و قد ذكر المشهور استحباب الختم على الوتر، و يستحب ان يصلى على محمد و آله بعد الذكر أو قبله.

#### المسألة ٥٤٧

يستحب أن يقول بعد قيامه من الركوع و انتصابه: سمع الله لمن حمده، و أن يقول الحمد لله رب العالمين، و يقول: الحمد لله رب العالمين أهل الجبروت و الكبرياء و العظمة، الحمد لله رب العالمين و أن يجهر بها صوته، و أن يرفع يديه إذا رفع رأسه من الركوع.

#### المسألة ٥٤٨

يكره للمصلي أن يطأطئ رأسه في ركوعه بحيث يكون أخفض من جسده، أو يرفع رأسه بحيث يكون أعلى من جسده.

### المسألة ٥٤٩

تقدم انه يستحب للراكع أن يجنح يديه، ولذلك فلا ينبغي له أن يضم يديه الى جنبه، وقد مر أيضا انه يستحب له أن يضع كفيه على ركبتيه، فلا ينبغي له أن يضع احدى الكفين على الأخرى و يدخلهما بين الركبتين.

### المسألة ٥٥٠

ورد في بعض النصوص لا- قراءة في ركوع و لا- سجود، انما فيهما المدحة لله عز و جل ثم المسألة، فينبغي ترك قراءة القرآن في الركوع.

### المسألة ٥٥١

يكره للمصلي أن يدخل يديه تحت ثيابه و يلاصق بهما جسده، و ظاهر الحديث عدم اختصاص الكراهة بحال الركوع بل تشمل جميع أحوال الصلاة.

### المسألة ٥٥٢

ما ذكرناه في أحكام الركوع من واجبات و مستحبات و مكروهات و غيرها لا يختص بركوع الفريضة و لا اليومية، بل هو شامل لمطلق كلمة التقوى، ج ١، ص: ٤٤٠  
الصلاة الفريضة و غيرها، و اليومية و غيرها، و الراتبة و غيرها، و فى بطلان النافلة بزيادة الركوع و مطلق الركن سهوا أشكال، فلا يترك الاحتياط فيها.

## الفصل الثانى و العشرون فى سجود الصلاة

### المسألة ٥٥٣

تجب على المكلف فى كل ركعة من الصلاة سجدتان، سواء كانت الصلاة فريضة أم نافلة، و تستثنى من ذلك صلاة الأموات، فلا سجود فيها و لا ركوع و قد تقدم ذكرها، و السجود الواجب هو وضع الجبهة على الأرض أو ما يقوم مقامها بقصد التذلل و الخضوع لله سبحانه، و على هذا تدور زيادة السجدة أو السجدين و نقصهما، و تترتب الأحكام الآتى ذكرها.

### المسألة ٥٥٤



السجدتان في الركعة الواحدة ركن من أركان الصلاة، فإذا تركهما المصلي معا بطلت صلاته، سواء كان عامدا في ذلك أم ساهيا، و إذا زاد سجدتين في ركعة واحدة و كان عامدا بطلت صلاته كذلك، و يشكل الحكم إذا زادهما سهوا، فلا يترك الاحتياط بأن يتم الصلاة ثم يعيدها.

و تبطل الصلاة بنقصان سجدة واحدة و زيادتها إذا كان عامدا في فعله، و لا تبطل بنقصان السجدة الواحدة و لا زيادتها إذا كان ساهيا.

### المسألة ٥٥٥

تجب في السجود عدة أمور:

(الأول): وضع المساجد السبعة على الأرض على النحو الذي يأتي تفصيله في المسائل الآتية، و المساجد السبعة هي الجبهة، و الكفان، و الركبتان، و إبهاما الرجلين، و قد ذكرنا أن تحقق موضوع السجود يدور مدار وضع الجبهة، و به تحصل الزيادة و النقصان في السجود، فإذا هوى إلى الأرض و وضع مساجده عليها ما عدا الجبهة لم يصدق

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٤٤١

السجود، و إذا كانت في غير موضعها لم تتحقق الزيادة و إذا وضع جبهته على الأرض و لم يضع عليها سائر مساجده صدق السجود، و حصلت الزيادة إذا كانت السجدة ثلثة أو كان السجود في غير موضعه.

### المسألة ٥٥٦

الثاني من واجبات السجود الذكر، و الأحوط أن يختار التسييح كما تقدم في الركوع، و يتخير بين أن يأتي بتسيحة واحدة كبرى، و هي سبحان ربي الأعلى و بحمده، أو بثلاث صغريات و هي: سبحان الله سبحان الله سبحان الله، و يكفيه مطلق الذكر إذا كان بقدر ثلاث تسيحات صغريات كما ذكرناه في الركوع، فلتراجع المسألة الخمسمائة و السادسة عشرة.

### المسألة ٥٥٧

الثالث من واجبات السجود: الطمأنينة فيه بمقدار ما يأتي بالذكر الواجب، فتبطل الصلاة بتركها عامدا، و تلزم على الأحوط في الذكر المندوب، و إذا تركها فيه عامدا أثم و لم تبطل صلاته.

و إذا أتى بالذكر الواجب عامدا قبل حصول الطمأنينة بطلت صلاته، و إذا أتى به كذلك ساهيا بطل الذكر و لم تبطل الصلاة فتجب عليه إعادة الذكر مع الطمأنينة، و إذا لم يتذكر حتى رفع رأسه من السجود فلا شيء عليه.

و كذلك الحكم إذا ترك الطمأنينة قبل أن يتم الذكر، فتبطل صلاته مع العمد، و تصح صلاته إذا كان ساهيا و لم يتذكر الا بعد رفع رأسه من السجود، و إذا تذكر قبل أن يرفع رأسه أعاد الذكر مع الطمأنينة.

### المسألة ٥٥٨

الرابع من واجبات السجود: رفع الرأس منه، ثم الجلوس بعده و الطمأنينة في الجلوس.

### المسألة ٥٥٩

الخامس: الانحناء للسجدة الثانية حتى يضع مساجده السبعة على الأرض كما فعل في السجدة الأولى.  
كلمة التقوى، ج ١، ص: ٤٤٢

### المسألة ٥٦٠

السادس: أن تبقى المساجد في مواضعها حتى يتم الذكر في كل واحدة من السجدين فإذا رفع بعض المساجد حال الذكر أو في أثنائه و كان عامدا بطلت صلاته، و إذا رفع ما عدا الجبهة من المساجد ساهيا و تذكر قبل رفع رأسه و جب عليه أن يضع المساجد في مواضعها و يعيد الذكر، و إذا رفع جبهته فقد فات موضع التدارك، فعليه أن يتم صلاته و لا شيء عليه و إذا وضع جبهته ليتدارك الذكر بطلت صلاته.

ولا مانع من أن يرفع غير الجبهة من مساجده السبعة عن الأرض في غير حال الذكر و ان كان عامدا، فإذا أراد أن يشرع في الذكر وضعها في مواضعها الى أن يتم الذكر.

### المسألة ٥٦١

السابع أن يكون موضع جبهة المصلي في سجوده مساويا لموقفه أو يكون أرفع منه أو اخفض بما لا يزيد على أربع أصابع مضمومة، و هذا إذا كانت الأرض مستوية، و يغتفر التفاوت بينهما إذا كانت الأرض منحدره انحدارا تدريجيا من موضع السجود الى موقف المصلي أو بالعكس، و ان زاد على المقدار المذكور.

و لا يضر أن يرتفع بعض المساجد الأخرى غير الجبهة على موقف المصلي أو ينخفض عنه بأكثر من ذلك و ان كانت الأرض مستوية ما لم يخرج به السجود عن مسماه عرفا، و لا يضر أن يرتفع بعض المساجد على بعض أو ينخفض عنه حتى الجبهة إلا إذا خرج عن مسمى السجود.

### المسألة ٥٦٢

الثامن: أن يضع المصلي جبهته على الأرض أو على ما تنبته، بشرط أن لا يكون مما يأكله الإنسان أو يلبسه عادة، و قد تقدم بيان ذلك في الفصل العاشر من هذا الكتاب.

### المسألة ٥٦٣

التاسع: أن يكون موضع الجبهة في السجود طاهرا من النجاسة و المتنجس

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٤٤٣

ومن أى شىء حكم الشارع بأن له حكم النجاسة كالرطوبة التى تخرج بعد البول أو بعد المنى وقبل الاستبراء منهما، وكأحد أطراف الشبهة المحصورة للنجاسة المعلومة بالإجمال، وليراجع أول الفصل العاشر من كتاب الطهارة والمسألة المائة والسابعة والخمسين منه.

### المسألة ٥٦٤

العاشر: أن يأتى بالذكر على النهج العربى فى الحروف والكلمات والحركات والسكنات والمواصلة بين الحروف وبين الكلمات على حد ما تقدم فى ذكر الركوع وفى القراءة.

### المسألة ٥٦٥

الجبهة هى الموضع المستوى ما بين الجبينين، وما بين قصاص شعر الرأس و طرف الأنف الأعلى والحاجبين، ويكفى أن يضع على الأرض منها ما يصدق بوضعه مسمى السجود وان كان أقل من الدرهم، ولا يشترط أن يكون هذا المقدار متصلاً أو مجتمعاً، نعم يعتبر أن لا يكون متباعد الأجزاء فيكفى السجود على السبحة من الطين غير المطبوخ وعلى الحصى المتصل بعضها ببعض إذا وقع عليها من الجبهة ما يصدق به مسمى السجود.

### المسألة ٥٦٦

يعتبر فى السجود أن تباشر الجبهة الشىء الذى يسجد عليه، فإذا كان على الجبهة أو على الشىء ما يمنع من ذلك لم يكف السجود عليه، حتى الوسخ إذا تراكم على التربة أو الشىء الذى يسجد عليه، فأصبح حائلاً دون وصول الجبهة إليه، فلا بد من إزالته إذا أراد السجود عليه وإذا كان قليلاً لا يعد حائلاً فلا مانع من السجود، وكذلك إذا كانت المواضع الخالية من الحائل متفرقة غير متباعدة نظير ما تقدم فى السجود على الحصى فلا بأس بالسجود عليه.

وإذا تدلى الشعر على الجبهة فحال بينها وبين موضع السجود وجب رفع الشعر حتى يحصل القدر الواجب من السجود، وإذا سجد على

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٤٤٤

الطين فلصق بجهته فلا بد من إزالته للسجدة الثانية، ولا يمنع التراب اليسير الذى لا يعد حائلاً، ولا اللون الذى لا يكون جرماً، ولا يعتبر فى غير الجبهة من المساجد أن يباشر الأرض أو الشىء الذى يسجد عليه.

### المسألة ٥٦٧

المسجد فى الكفين هو باطنهما، فيجب وضعه فى السجود مع القدرة ولا يكفى وضع ظاهرهما الا مع الضرورة، فيجوز وضعه حين ذاك، وإذا لم يمكنه وضع باطن الكفين ولا ظاهرهما كمن قطع كفه انتقل إلى الأقرب فالأقرب إلى الكف، كالمعصم والزند و

الذراع و المرفق و العضد، و الأحوط وضع جميع الكفين فى السجود مع الاختيار و لا يكفى المسمى أو الأصابع، فضلا عن رؤوس الأصابع أو ضم أصابع الكف و السجود عليها.

### المسألة ٥٦٨

الركبة هى مجمع عظمى الساق و الفخذ، و المسجد من الركبتين هو ظاهرهما و يكفى وضع المسمى منه و لا يجب الاستيعاب، و لا يجرى السجود على أحد جانبي الركبة اختيارا و لا على باطنهما إذا أمكن ذلك.

### المسألة ٥٦٩

الأحوط أن يضع طرفى الإبهامين من الرجلين فى السجود و لا يتعين ذلك، فله أن يسجد على أى جزء من الأنملة العليا من الإبهام و على ظاهر الإبهام و باطنه. و إذا قطع إبهام رجله سجد على ما بقى منه، فإذا استوصل الإبهام كله سجد على سائر أصابعه، و إذا قطعت جميع أصابعه، سجد على موضع الإبهام من قدمه.

### المسألة ٥٧٠

الواجب فى السجود على المساجد السبعة هو أن يضعها على المواضع بمقدار يصدق معه السجود و يحصل التمكن و الاستقرار، و هذا هو المقدار الواجب من الاعتماد على الأعضاء السبعة فى السجود، و لا يجب كلمة التقوى، ج ١، ص: ٤٤٥  
إلقاء ثقل البدن عليها، و ان كان الأحوط استحبابا بذلك، و لا تجب المساواة بين الأعضاء فى الاعتماد، و يجوز له أن يشارك معها غيرها من الأعضاء كالذراع و أصابع القدمين.

### المسألة ٥٧١

إذا سها المكلف فوضع جبهته على موضع مرتفع لا يصدق معه السجود عرفا لارتفاعه، فالأحوط له أن يرفع جبهته ثم يضعها على موضع يتحقق معه السجود و يصح عليه و لا يجر جبهته جرا.  
و إذا وضعها على موضع مرتفع يصدق معه السجود عرفا، و لكنه لا يغتفر شرعا لأنه يزيد على أربع أصابع من موقفه، فالأحوط أن يجر جبهته جرا حتى يضعها على موضع يجوز السجود عليه، و لا يرفع جبهته ثم يضعها لاحتمال زيادة السجدة إذا رفعها، و إذا لم يمكنه جرها جبهته، فالأحوط له أن يرفع رأسه و يأتى بالسجدة و يتم صلاته ثم يعيدها.

### المسألة ٥٧٢

إذا وضع جبهته ساهيا على موضع لا يصح السجود عليه و جب على الأحوط أن يجرها الى ما يصح السجود عليه و لا يرفعها ثم يضعها

عليه لأنه يستلزم احتمال زيادة السجدة.

و إذا لم يتمكن من جر الجبهة رفع رأسه على الأحوط و أتى بالسجدة و أتم صلاته ثم أعادها، من غير فرق بين أن يلتفت في أثناء الذكر أو بعد إتمامه، و إذا لم يلتفت الى سهوه الا بعد رفع رأسه من السجود صحت صلاته و الأحوط استحبابا اعادتها.

### المسألة ٥٧٣

يجوز للمكلف إذا وضع جبهته على ما يصح السجود عليه أن يجرها الى موضع آخر أفضل من الأول مثلا أو أحوط، أو يكون السجود عليه أرفق بالمصلي، و لا يتبدئ بالذكر حتى تستقر الجبهة و تحصل الطمأنينة.

### المسألة ٥٧٤

إذا سجد المصلي فارتفعت جبهته عن الأرض قهرا ثم عادت، فعليه

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٤٤٤

أن يأتي بالذكر إذا لم يكن قد أتى به في المرة الأولى، ثم يرفع رأسه، و يسجد للثانية و يتم صلاته ثم يعيدها على الأحوط و إذا ارتفعت جبهته قهرا و أمكنه أن يتحفظ عن وقوعها على الأرض مرة ثانية، رفع رأسه من السجدة و أتم الصلاة ثم أعادها على الأحوط.

### المسألة ٥٧٥

إذا حرك بعض مساجده عن موضعه في حال الذكر حركة تنافي الاستقرار في المسجد و كان عامدا فالأحوط إعادة الصلاة بعد إتمامها، و إذا كان ساهيا أعاد الذكر على الأحوط، و إذا تذكر بعد رفع رأسه من السجود فلا شيء عليه، و لا فرق بين المساجد في ذلك حتى إبهام الرجل، و حتى أصابع الكف، و لا تضر الحركة القليلة و المسجد ثابت في موضعه.

### المسألة ٥٧٦

إذا كانت في جبهة المصلي قرحة أو نحوها تمنعه من السجود، فان كانت لا تستوعب الجبهة كلها و جب عليه السجود على الموضع السليم منها، و لو بأن يحفر حفيرة فيضع الموضع السليم من الجبهة على الأرض، و إذا استوعبت القروح الجبهة كلها سجد على جبينه الأيمن على الأحوط فان لم يقدر سجد على جبينه الأيسر، فان لم يستطع ذلك سجد على ذقنه، فان تعذر عليه وضع جزء من وجهه على الأرض: الأنف أو الخد أو غيرهما، فان لم يقدر أو ما إلى السجود مع الانحناء الممكن، و وضع شيئا على جبهته أو وجهه مع الإمكان ليسجد عليه.

### المسألة ٥٧٧

إذا لم يستطع الانحناء للسجود و جب عليه أن ينحني بالمقدار الممكن له و يرفع ما يسجد عليه الى جبهته و وضع سائر المساجد في

مواضعها.

و إذا لم يقدر على الانحناء مطلقاً أو ما برأسه للسجود و رفع ما يسجد عليه الى جبهته و وضع سائر المساجد فى مواضعها مع الإمكان، فان لم يقدر أو ما برأسه و غمض عينيه و رفع شيئاً يضعه على جبهته فان لم يقدر كفاه الإيماء المجرى مع غمض العين.  
كلمة التقوى، ج ١، ص: ٤٤٧

### المسألة ٥٧٨

إذا اقتضت التقية أن يسجد المكلف على الصوف أو القطن أو غيرهما مما لا يصح السجود عليه بحيث لا تتأدى التقية إلا بذلك، صح له السجود عليه و أجزاءه، و لا يجب عليه التخلص منها بالذهاب الى مكان آخر و ان كان ممكناً.  
و إذا وجد المندوحة فى المكان نفسه بحيث أمكن له السجود فى موضع منه مفروش بالحصى مثلاً أو الحصر، أو البوارى و جب عليه اختيار ذلك.

### المسألة ٥٧٩

إذا نسى سجدة واحدة أو نسى السجدين معا و قام للركعة اللاحقة، و تذكر قبل الدخول فى الركوع و جب عليه الرجوع فىأتى بالسجدة المنسية أو السجدين و يتم صلاته، ثم يسجد للسهو للقيام الزائد إذا تلبس معه بقراءة أو تسبيح، و إذا لم يقرأ فى قيامه و لم يسبح لم يجب عليه سجود السهو و ان كان الإتيان به أحوط.  
و إذا نسى سجدة واحدة و تذكرها بعد الدخول فى الركوع مضى فى صلاته، فإذا أتمها قضى السجدة المنسية ثم سجد سجدة السهو لسيانها على الأحوط.  
و إذا نسى السجدين معا و تذكرهما بعد الدخول فى الركوع بطلت الصلاة، و إذا نسى السجدة الواحدة، أو السجدين من الركعة الأخيرة و تذكر بعد التسليم، ففيها تفصيل سنتعرض له فى مبحث الخلل الواقع فى الصلاة ان شاء الله تعالى.

### المسألة ٥٨٠

لا تصح الصلاة على الشىء الذى لا تستقر المساجد عليه فى السجود كالرمل الناعم و صبرة الطعام و بيدر التبن و كدس القطن المندوف، و التراب الذى لا تتمكن الجبهة أو المساجد عليه عند السجود، و إذا استقرت المساجد عليه بعد الوضع و التمكين صحت صلاته عليه، مع مراعاة شروط موضع الجبهة. و يجب ان يراعى حال الاستقرار  
كلمة التقوى، ج ١، ص: ٤٤٨

و الطمأنينة فى سجوده و ذكره و سائر واجباته، فلا يبدأ بالذكر أو بالقراءة و غيرهما الا بعد الاستقرار، و قد تعرضنا لهذا فى المسألة المائتين و الثانية، و المسألة المائتين و الثامنة و العشرين.

### المسألة ٥٨١

يستحب التكبير للسجود حال الانتصاب سواء كان قائماً أم قاعداً، و أن يرفع يديه بالتكبير و أن يسبق يديه إلى الأرض في هويه الى السجود، و أن يستوعب جبهته بالسجود فيضعها كلها على ما يصح السجود عليه، و أن يصيب الأنف ما يصيب الجبهة. و يجتزأ بوضع أى جزء من الأنف على ما يصح السجود عليه، و أن يبسط كفيه و يضم أصابعهما بعضها الى بعض حتى الإبهام و يجعلهما حيال وجهه و أن ينظر في سجوده إلى أنفه، و أن يكون موضع جبهته مساوياً لموقفه.

### المسألة ٥٨٢

يستحب أن يقول في سجوده قبل الشروع في الذكر: (اللهم لك سجدت و بك آمنت و لك أسلمت و عليك توكلت، و أنت ربي، سجد وجهي للذي خلقه و شق سمعه و بصره، الحمد لله رب العالمين تبارك الله أحسن الخالقين). و يستحب له أن يكرر التسيحة الكبرى ثلاثاً أو خمساً أو سبعا، و تستحب اطالة الذكر كما تقدم في الركوع و أن يصلى على محمد و آله قبل الذكر أو بعده.

### المسألة ٥٨٣

تقدم في المسألة المائتين و الحادية و الثلاثين أن أفضل ما يسجد عليه المكلف هو التربة الحسينية و ان السجود على الأرض أفضل من السجود على النبات و لعل السجود على تراب الأرض أفضل من السجود على الحجر.

### المسألة ٥٨٤

يستحب للإنسان أن يدعو في سجوده لحوائجه و حوائج اخوانه المؤمنين في الدنيا و الآخرة، و مما ورد عنهم (ع) في طلب الرزق أن يقول و هو ساجد: يا خير المسئولين و يا خير المعطين ارزقني و ارزق عيالي من فضلك فإنك ذو الفضل العظيم. و مما ورد عن أبي الحسن (ع) في

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٤٤٩

سجوده: يا من علا فلا شيء فوقه و يا من دنا فلا شيء دونه اغفر لي و لأصحابي. و لا يختص ذلك بالسجدة الأخيرة من الصلاة.

### المسألة ٥٨٥

يستحب أن يتورك بين السجدين و بعدهما، و هو أن يجلس على جانبه الأيسر أو على ألييه، و يجعل ظاهر قدمه اليمنى على باطن قدمه اليسرى، فإذا رفع رأسه من السجود و جلس كذلك و انتصب في جلوسه كبر للرفع من السجود و رفع يديه بالتكبير، ثم وضع يده اليمنى على فخذه الأيمن و يده اليسرى على فخذه الأيسر ثم قال استغفر الله ربي و أتوب إليه، ثم كبر و هو جالس للسجدة الثانية و رفع يديه في التكبير و هوى للسجدة الثانية.

### المسألة ٥٨٦

و مما ورد استحبابه أن يقول بين السجدين: اللهم اغفر لي و ارحمني و أجرني و ادفع عني و عافني إني لما أنزلت الي من خير فقير تبارك الله رب العالمين.

### المسألة ٥٨٧

يستحب أن يرفع بطنه و ذراعيه عن الأرض و ان يجنح بذراعيه و ان لا يضع شيئاً من بدنه على شيء منه و ان يباشر الأرض بكفيه، و ان يزيد في تمكين الجبهة و سائر المساجد في السجود و ان يكبر بعد الجلوس من السجدة الثانية و يرفع يديه بالتكبير.

### المسألة ٥٨٨

الأحوط أن يجلس بعد السجدة الثانية من الركعة الأولى و الركعة الثالثة من الرباعية، و هي جلسة الاستراحة، و ان يطمئن بها، و إذا نسيها فقام، رجع إليها على الأحوط ما لم يركع.

### المسألة ٥٨٩

يستحب أن يبسط يديه عند وضعهما على الأرض للنهوض و يعتمد عليهما، و لا يعجن بهما في الأرض و هو أن يعتمد عليهما و هما مقبوضتا

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٤٥٠

الأصابع، و يستحب أن يرفع ركبتيه من الأرض قبل يديه و أن يقول عند نهوضه: بحول الله و قوته أقوم و أقعد، أو يقول: اللهم بحولك و قوتك أقوم و أقعد و أركع و أسجد.

### المسألة ٥٩٠

يستحب للمرأة عند هويها الى السجود أن تضع ركبتيها قبل يديها على الأرض، و ان تقعد قبل السجود و أن تبسط ذراعيها و تلتصق بطنها في الأرض حال سجودها و تضم أعضائها بعضها الى بعض، و ان تجلس على أليتيها و تضم فخذيها و ترفع ركبتيها، و إذا نهضت انسلت انسلالا و لم ترفع عجزتها.

### المسألة ٥٩١

يكراه للمصلي أن يقعى في جلوسه بين السجدين و بعدهما، و الإقعاء هو أن يعتمد الجالس بصدر قدميه على الأرض و يجلس على عقيبه.

### المسألة ٥٩٢



يكره له أن ينفخ موضع سجوده، و إذا تولد من النفخ حرفان و صدق عليهما الكلام عرفا كان مبطلا مع تعمد ذلك، و لكن تحقق الفرض مشكل بل ممنوع، فان النفخ صوت يشبه الحروف و ليس منها، و كذلك التنحنح، و سيأتي التعرض لذلك في مبحث مبطلات الصلاة.

### المسألة ٥٩٣

ينبغي له ترك قراءة القرآن في سجوده، و قد تقدم نظير هذا في الركوع و يكره له أن لا يرفع يديه من الأرض بين السجدين.

### الفصل الثالث و العشرون في بقية أقسام السجود

### المسألة ٥٩٤

من السجود الواجب سجود السهو عند حصول أحد أسبابه، و سيأتي تفصيلها و بيان أحكامها في فصل سجود السهو من مباحث الخلل و الشك الواقعين في الصلاة.  
كلمة التقوى، ج ١، ص: ٤٥١

### المسألة ٥٩٥

يجب السجود عند تلاوة احدى آيات السجود الأربع من سور العزائم، سواء قرأ الآية منفردة أم قرأها مع السورة أو بعض السورة. و سور العزائم الأربع كما تقدم في فصل القراءة، هي سورة الم تنزيل، و سورة حم فصلت، و سورة النجم، و سورة العلق. و آيات السجود هي الآية الخامسة عشرة من الم تنزيل، عند قوله (وَهُمْ لَا يَشْكُرُونَ)، و الآية السابعة و الثلاثون من حم فصلت، عند قوله (تَعْبُدُونَ)، و الآية الثانية و الستون من سورة النجم عند قوله في آخر السورة (وَاعْبُدُوا)، و الآية التاسعة عشرة من سورة العلق عند قوله في آخر السورة (وَاقْتَرِبْ).  
و كذا يجب السجود على من استمع الى قراءتها من قارئ آخر، بل و على من سمعها على الأحوط.

### المسألة ٥٩٦

يستحب السجود في أحد عشر موضعا من القرآن:

(١) عند قراءة الآية المائتين و السادسة من سورة الأعراف، (٢) عند قراءة الآية الخامسة عشرة، من سورة الرعد، (٣) عند قراءة الآيتين التاسعة و الأربعين و الخمسين من سورة النحل، (٤) عند قراءة الآية المائة و التاسعة من سورة بنى إسرائيل، (٥) عند قراءة الآية الثامنة و الخمسين من سورة مريم، (٦) عند قراءة الآية الثامنة عشرة من سورة الحج، (٧) عند قراءة الآية السابعة و السبعين من السورة نفسها، (٨) عند قراءة الآية الستين من سورة الفرقان، (٩) عند قراءة الآيتين الخامسة و العشرين و السادسة و العشرين من سورة النمل، (١٠) عند قراءة الآية الرابعة و العشرين من سورة ص، (١١) عند قراءة الآية الحادية و العشرين من سورة الانشقاق و كذا يستحب السجود

لمن استمع الى قراءة هذه الآيات من قارئ آخر أو سمعها.  
و يستحب السجود عند قراءة كل آية من القرآن أمر فيها بالسجود، و عند استماعها أو سماعها.  
كلمة التقوى، ج ١، ص: ٤٥٢

### المسألة ٥٩٧

لا يجب السجود على من كتب آية العزيمة أو رآها مكتوبة أو أخطرها في قلبه، و لم يتلفظ بها.

### المسألة ٥٩٨

يجب السجود على من قرأ الآية كلها أو استمع إليها أو سمعها، و لا يجب على من قرأ بعض الآية أو استمع اليه و ان كان هو لفظ السجود من الآية.

### المسألة ٥٩٩

إذا قرأ بعض الآية و سمع بعضها الآخر من قارئ آخر غيره و جب السجود عليه على الأحوط، و كذلك إذا سمع بعضها من قارئ و سمع باقيها من آخر إلا إذا انفصلت القراءتان عرفا.

### المسألة ٦٠٠

إذا قرأ آية العزيمة غلطا أو استمع إليها ممن قرأها غلطا، فالظاهر عدم وجوب السجود عليه و الأحوط استحبابا السجود.

### المسألة ٦٠١

إذا قرأ آية السجدة مرارا أو استمع إليها مرارا، أو قرأها و استمع إليها و جب عليه السجود لكل مرة مع اختلاف الزمان، و كذلك إذا قرأها و استمع الي من يقرأها في وقت واحد، و هو الأحوط في ما إذا استمع إلى جماعة يقرءونها في وقت واحد.

### المسألة ٦٠٢

يجب السجود إذا سمع قراءة الآية و ان كان القارئ صغيرا أو مجنونا، بل و ان كان القارئ غافلا أو سمعها من آلة مسجلة الصوت، الا إذا قصد بها غير القرآن.

### المسألة ٦٠٣

يجب السجود فوراً بعد قراءة الآية أو سماعها، ولا يسقط الوجوب

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٤٥٣

بالتأخير فإذا أتم السجود عامداً ثم ووجب عليه السجود فوراً وهكذا، وإذا نسي السجدة أتى بها عند تذكره وان طال المدّة.

#### المسألة ٦٠٤

إذا قرأ آية السجود أو سمعها وهو ساجد في غير الصلاة، وجب عليه أن يرفع رأسه من سجوده ثم يسجد للتلاوة، ولا يكفيه أن يستمر في سجوده بقصدها، ولا يكفيه أن يجر جبهته إلى مكان آخر بقصدها.

#### المسألة ٦٠٥

إذا سمع آية السجدة وهو في صلاة الفريضة أو مأ للسجود و أتم صلاته ثم سجد لها بعد الفراغ من الصلاة على الأحوط.

#### المسألة ٦٠٦

لا يجب السجود على المكلف إذا سمع همهمة قارئ الآية ولم يميز نطقه بكلمات الآية وحروفها.

#### المسألة ٦٠٧

لا يجرى الحكم لترجمة الآية في لغة أخرى وان كانت مطابقة، فلا يجب السجود لقراءة الترجمة أو سماع قراءتها، ولا يجب السجود لقراءة ما يرادف كلمات الآية في العربية وان طبقت جميع مفرداتها.

#### المسألة ٦٠٨

يكفى أن ينوى السجود قبل وضع الجبهة أو مقارنا له، ولا يجب أن تكون النية قبل الهوى للسجود.

#### المسألة ٦٠٩

إذا وجب عليه سجود التلاوة مراراً، كفاه أن يسجد بقصد الامتثال، فإذا رفع رأسه من السجدة، سجد الثانية، ولا يجب عليه أن ينتصب من السجدة الأولى أو يرفع مساجده عن الأرض، وهكذا حتى يتم العدد الذي وجب عليه من السجود، ولا يكفيه أن يستمر في سجوده وان تعددت منه النية والذكر أو رفع غير الجبهة من المساجد.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٤٥٤

**المسألة ٦١٠**

يجب في سجود التلاوة السجود على المساجد السبعة كما في سجود الصلاة، و وضع الجبهة على ما يصح السجود عليه، و أن يكون مسجد الجبهة مساويا لموضع قدمه أو يكون أرفع منه أو أخفض بما لا يزيد على أربع أصابع على الأحوط في جميع ذلك. و تجب فيه النية و اباحة المكان و ان لا يكون لباسه مغصوبا إذا كان السجود يعد تصرفا فيه عرفا.

**المسألة ٦١١**

ليس في سجود التلاوة تكبير افتتاح و لا تشهد بعده و لا تسليم، و لا يشترط فيه ستر العورة و لا طهارة البدن و الثياب من الخبث، و لا سائر صفات السائر التي تعتبر في ثياب المصلي و لا يجب فيه الاستقبال و لا طهارة موضع الجبهة، و لا تشترط فيه الطهارة من الحدث، فيجب السجود على الجنب و الحائض و كل محدث بالحدث الأ-كبر أو الأصغر إذا تحقق لهم سبب الوجوب، و يستحب لهم في مواضع الاستحباب.

**المسألة ٦١٢**

الأحوط في سجود التلاوة أن يأتي ببعض صور الذكر المنصوصة و لو بما يقوله المصلي في سجود الصلاة. و مما ورد فيه أن يقول: لا إله إلا الله حقا حقا، لا إله إلا الله إيمانا و تصديقا، لا إله إلا الله عبودية و رقا سجدت لك يا رب تعبدا و رقا، لا مستنكفا و لا مستكبرا بل أنا عبد ذليل خائف مستجير. أو يقول: الهى آمننا بما كفروا و عرفنا منك ما أنكروا و أجنبناك الى ما دعوا، الهى العفو العفو. أو يقول: أعوذ برضاك من سخطك و بمعافاتك من عقوبتك، و أعوذ بك منك، لا- احصى ثناء عليك، أنت كما أثنيت على نفسك. و يستحب التكبير لرفع الرأس منه. كلمة التقوى، ج ١، ص: ٤٥٥

**المسألة ٦١٣**

إذا وجب عليه السجود مرارا، و شك في عدد ما وجب عليه بين الأقل و الأكثر جاز له أن يكتفى بالأقل فلا يجب عليه أن يأتي بالأكثر و ان كان أحوط، و إذا علم العدد و شك في مقدار ما أتى به من السجود بنى على الأقل و وجب عليه أن يأتي بالباقي.

**المسألة ٦١٤**

السجود لله سبحانه من أفضل العبادات التي يتقرب بها اليه، و في حديث الامام الصادق (ع) و الامام الرضا (ع): أقرب ما يكون العبد من الله تعالى و هو ساجد.

و من أهم ما يتأكد استحبابه من ذلك سجدة الشكر، فعن أبي عبد الله (ع) من سجد سجدة الشكر، لنعمة و هو متوضئ كتب الله له بها عشر صلوات، و محاسبه عشر خطايا عظام، و عنه (ع) السجود منتهى العبادة من بنى آدم، و عن أبي جعفر (ع) أن أبي على بن الحسين (ع) ما ذكر لله عز و جل نعمة عليه الا سجد، و لا قرأ آية من كتاب الله عز و جل فيها سجود الا سجد، و لا فرغ من صلاة مفروضة الا سجد، و لا وفق لإصلاح بين اثنين الا سجد، و كان أثر السجود فى جميع مواضع سجوده فسمى السجود لذلك، و فى الحديث كانت لأبي الحسن موسى بن جعفر (ع) بضع عشرة سنة كل يوم سجدة بعد ابيضاض الشمس الى وقت الزوال.

### المسألة ٦١٥

يستحب فى سجود الشكر بسط الذراعين و إصاق الصدر و البطن بالأرض، و أدنى ما يجزى فيه من القول: أن يقول شكرا لله شكرا لله شكرا لله. و مما ورد فيه أن يقول شكرا شكرا مائة مرة، أو يقول عفوا عفوا مائة مرة، أو يقول حمدا لله مائة مرة، و له أن يقتصر على سجدة واحدة، و يستحب أن يأتى بسجدين يفصل بينهما بتعفير الخدين أو الجبينين على الأرض، فيعفر الأيمن أولا، ثم الأيسر، ثم يسجد الثانية، و تستحب اطالة السجود.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٤٥٦

### المسألة ٦١٦

يستحب أن يقول الإنسان فى سجوده ما روى عن الرسول (ص):

سجد لك سوادى و آمن بك فؤادى، رب هذه يداى و ما جنيت على نفسى، يا عظيما يرجى لكل عظيم اغفر لى الذنوب العظيمة، و قال (ص) ان جبرئيل (ع) علمه ذلك، و قال (ص) من قالها فى سجوده لم يرفع رأسه حتى يغفر له.

و ما ورد عن أمير المؤمنين (ع) انه كان يقول فى سجوده: أناجيك يا سيدى كما يناجى العبد الذليل مولاه، و أطلب إليك طلب من يعلم أنك تعطى و لا ينقص مما عندك شىء، و أستغفرك استغفار من يعلم انه لا يغفر الذنوب إلا أنت، و أتوكل عليك توكل من يعلم أنك على كل شىء قدير.

### المسألة ٦١٧

من أذيعه السجود ما ورد عن الامام زين العابدين (ع) انه كان يقول فى سجدة الشكر: الحمد لله شكرا، مائة مرة، و كلما قاله عشر مرات قال شكرا للحبيب، ثم يقول يا ذا المن الذى لا ينقطع أبدا و لا يحصيه غيره عددا و يا ذا المعروف الذى لا ينفد أبدا يا كريم يا كريم يا كريم ثم يدعو و يتضرع و يذكر حاجته، ثم يقول اللهم لك الحمد أن أعطتك و لك الحجة ان عصيتك لا صنع لى و لا لغيرى فى إحسان منك الى فى حال الحسنه يا كريم يا كريم صل على محمد و أهل بيته و صل بجميع ما سألتك و أسألك من فى مشارق الأرض و مغاربها من المؤمنين و المؤمنات، و ابدأ بهم و ثن بى برحمتك، ثم يضع خده الأيمن على الأرض و يقول اللهم لا تسلبنى ما أنعمت به على من ولايتك و ولاية محمد و آله عليه و عليهم السلام، ثم يضع خده الأيسر على الأرض، و يقول مثل ذلك، و مما ورد أن يقول بعد العود الى السجود مائة مرة شكرا شكرا.

**المسألة ٦١٨**

لا يعتبر في سجدة الشكر ما يعتبر في سجود الصلاة من الشرائط نعم الأحوط فيها أن يسجد على مساجده السبعة و ان يضع جبهته على ما يصح

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٤٥٧

السجود عليه و لا تكبير قبلها و لا بعدها، و يستحب له إذا رفع رأسه من السجدة أن يمسح موضع سجوده بيده ثم يمسح بها وجهه و ما نالته من بدنه، ففي الحديث انه أمان من كل سقم و داء و آفة و عاهة. و مما يتأكد استحبابه و المواظبة عليه السجود بعد أداء صلاة الفريضة أو صلاة النافلة شكرا لله على توفيقه لأدائها و التقرب بامتثالها.

**الفصل الرابع والعشرون في التشهد****المسألة ٦١٩**

يجب في كل صلاة ثنائية تشهد واحد، و موضعه بعد رفع رأسه من السجدة الثانية من الركعة الثانية، و يجب في كل صلاة ثلاثية أو رباعية تشهدان، التشهد الأول بعد إتمام الركعة الثانية من الصلاة كما تقدم، و التشهد الثاني بعد الركعة الأخيرة منها، و هو واجب و ليس بركن، فتبطل الصلاة إذا تركه عامداً، و لا- تبطل إذا تركه ساهياً أو ناسياً، فإذا تذكره قبل أن يدخل في الركوع من الركعة اللاحقة و جب الرجوع اليه و الإتيان به و بما بعده حتى يتم الصلاة، و إذا تذكره بعد أن دخل في الركوع مضى في صلاته و قضى التشهد بعد أن يتمها و أتى بعد ذلك بسجدة السهو.

**المسألة ٦٢٠**

يجب في التشهد الإتيان بالشهادتين و الصلاة على محمد و آل محمد، و الأحوط أن يختار الصيغة المتعارفة عند المتشرعة من الشهادتين، فيقول: (أشهد ان لا إله إلا الله وحده لا شريك له و أشهد أن محمدا عبده و رسوله، اللهم صل على محمد و آل محمد). و يجب فيه الجلوس بمقدار ما يأتي بذلك، و يجب أن يكون مطمئنا في جلوسه الفترة المذكورة و أن يأتي بالذكر مترتبا على النهج المتقدم، فيأتي بالشهادة الأولى ثم الشهادة الثانية، ثم الصلاة على محمد و آل محمد، و أن يوالى في نطقه بالفقرات و الكلمات كما يقتضيه النطق

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٤٥٨

الصحيح و أن يحافظ في تأدية الأذكار المذكورة على النهج العربي الصحيح في أداء الحروف و الكلمات، و حركاتها و سكناتها كما سبق في نظائره.

و لا يكفي أن يبدل ألفاظ الشهادتين و الصلاة المتقدم ذكرها، أو يبدل شيئا منها بما يرادفها و ان كانت عربية صحيحة و صريحة في معناها.

**المسألة ٦٢١**

لا تعتبر في الجلوس حال التشهد كيفية خاصة، فيجزيه أن يتربع في جلوسه، أو يتورك أو يثنى رجليه تحته أو يجلس على أي كيفية يختارها، نعم يستحب له أن يكون متوركا في جلوسه، ولا يترك الاحتياط بترك الإقعاء وقد تقدم بيان معناهما في ما يستحب و ما يكره بين السجدين.

### المسألة ٦٢٢

من لا- يحسن الإتيان بذكر التشهد، يجزيه مع الإمكان أن يتابع غيره في اللفظ و لو بالتلقين كلمة كلمة، و من لا يمكنه ذلك يجب عليه التعلم، فإذا عجز عن التعلم أو ضاق الوقت عنه، أتى بما يتمكن منه و ترجم الباقي، و إذا لم يقدر على شيء منه ترجم الجميع، فان لم يستطع، كفاه أن يأتي بالتحميد بقدر التشهد، و ان لم يحسنه كفاه سائر الأذكار فيأتي منها بقدر التشهد.

### المسألة ٦٢٣

يستحب للرجل أن يتورك في جلوسه حال التشهد كما تقدم، و قد سبق أيضا بيان كيفية جلوس المرأة في المسألة الخمسمائة و التسعين، و يستحب للرجل أن يجعل يديه على فخذه مضمومتى الأصابع و أن يكون نظره الى حجره، و أن يقول قبل الشهادتين: بسم الله و بالله و الحمد لله و خير الأسماء لله، أو يبدل الفقرة الأخيرة بقوله و الأسماء الحسنى كلها لله، ثم يأتي بالشهادتين كما مر، فإذا قال: اللهم صل على محمد و آل محمد، و كان في التشهد الأول قال و تقبل شفاعته و أرفع درجته، كلمة التقوى، ج ١، ص: ٤٥٩  
أو قال و تقبل شفاعته في أمته و ارفع درجته، ثم حمد الله مرتين أو ثلاثا، ثم قال بحول الله و قوته أقوم و أقعد، و قام للركعة الثالثة.

### المسألة ٦٢٤

يستحب أن يأتي في التشهد الأول و الثاني بما اشتملت عليه موثقة أبي بصير عن أبي عبد الله (ع) و هو ذكر طويل حذفناه للاختصار، و أشرنا إليه ليطلبه من يريده في الحديث الثاني من باب كيفية التشهد من كتاب وسائل الشيعة.

## الفصل الخامس و العشرون في التسليم

### المسألة ٦٢٥

التسليم أحد واجبات الصلاة، و هو آخر أجزائها، فيشترط فيه جميع ما يشترط في الصلاة من طهارة و استقبال و ستر عورة، و غير ذلك، و به يخرج من الصلاة و تحل للمكلف جميع منافياتها، و هو واجب، و ليس بركن، فإذا تركه المصلي متعمدا بطلت صلاته، و إذا تركه ساهيا أو ناسيا، و تذكره قبل أن تفوت الموالاة، و قبل أن يأتي بما ينافي الصلاة عمدا و سهوا كالحديث الأصغر أو الأكبر، و جب عليه أن يأتي بالتسليم و لا شيء عليه.  
و إذا تركه ساهيا أو ناسيا أو اعتقد خروجه من الصلاة، و لم يتذكر حتى فاتت الموالاة، أو حصل منه ما ينافي الصلاة عمدا و سهوا،

فعلية إعادة الصلاة على الأحوط بل لا تخلو من قوة.

و إذا تركه ساهيا أو ناسيا و تذكره بعد ان تكلم بحرفين أو أكثر أو بحرف واحد مفهم للمعنى على الأحوط و جب عليه أن يأتي بالتسليم و أن يأتي بعده بسجدة السهو.

### المسألة ٦٢٦

للتسليم صيغتان، إحداهما: (السلام علينا و على عباد الله الصالحين) و الثانية (السلام عليكم و رحمة الله و بركاته)، و الواجب منه هو احدى

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٤٦٠

الصيغتين، فإذا أتى بالصيغة الأولى منهما خرج بها من الصلاة، و كانت الثانية مستحبة، و الأحوط عدم تركها، و إذا قدم الصيغة الثانية كانت هي الواجبة و خرج بها من الصلاة و لم يأت بالصيغة الأخرى.

### المسألة ٦٢٧

قول: السلام عليك أيها النبي و رحمة الله و بركاته، ليس من صيغ التسليم، بل هو من التوابع المستحبة في التشهد أو في التسليم، فلا يخرج به من الصلاة و لا يضر بالصلاة تركه.

### المسألة ٦٢٨

يجزى في الصيغة الثانية من التسليم أن يقول: السلام عليكم، و الأحوط أن يضيف إليها قول و رحمة الله و بركاته.

### المسألة ٦٢٩

يجب في التسليم الموالاة بين كلماته و حروفه و الإتيان به على النهج العربي في الحركات و السكتات و مخارج الحروف كما تقدم في نظائره.

### المسألة ٦٣٠

التسليم مخرج من الصلاة و ان لم يقصد به الخروج منها، نعم إذا قصد مع التسليم عدم الخروج به من الصلاة، فالأحوط إعادة الصلاة.

### المسألة ٦٣١

حكم التسليم كحكم الأذكار الواجبة في الصلاة، فإذا لم يحسنه المكلف كفاه أن يتابع به غيره و لو بالتلقين كلمة كلمة، فان لم يتهيأ



له ذلك وجب عليه أن يتعلم، فان عجز أو ضاق الوقت عن التعلم كفته الترجمة، والأخرس يخطر ألفاظ التسليم بقلبه و يشير إليها بيده أو بغيرها.

### المسألة ٦٣٢

يجب فيه الجلوس و الطمأنينة، و يكفى أن يجلس فيه على أية كيفية أراد، و يستحب فيه التورك و وضع اليدين على الفخذين و لا يترك الاحتياط بترك الإقعاء.  
كلمة التقوى، ج ١، ص: ٤٦١

### المسألة ٦٣٣

يكفى أن يقصد المصلى بألفاظ التسليم معانيها المرادة في الشريعة و ان لم يعلم بها على سبيل التفصيل، و هذا القصد الإجمالى يكفى في جميع ألفاظ الصلاة و أذكارها.

### المسألة ٦٣٤

إذا سلم المصلى أوماً في التسليم الأخير إلى يمينه بمؤخر عينيه أو بأنفه على وجه لا ينافى الاستقبال في الصلاة، و يأتي بذلك برباء المطلوبة سواء كان إماماً أم مأموماً أم منفرداً.

## الفصل السادس والعشرون في الترتيب و الموالاة

### المسألة ٦٣٥

يجب الترتيب بين أفعال الصلاة على الوجه الذى تقدمت الإشارة إليه في الفصول السابقة، فيكبر للإحرام في أول الصلاة، ثم يقرأ الفاتحة و بعدها السورة، ثم يركع، ثم ينتصب من الركوع، ثم يسجد السجدين، و يرفع رأسه من كل واحدة منهما حتى يجلس و يطمئن، و يأتي بكل ذكر و كل قول في موضعه المعين له، ثم يقوم بعد ذلك للركعة الثانية، و يأتي بأفعالها و أقوالها كذلك، و يقنت فيها بعد القراءة و قبل الركوع، و يتشهد بعد السجدين، حتى يتم صلاته على هذا الترتيب، فإذا تشهد التشهد الأخير من الصلاة سلم. و إذا خالف الترتيب عامداً فقدم ما هو متأخر وقع باطلاً، و بطلت صلاته سواء كان ما قدمه قولاً أم فعلاً، سواء كان ركناً أم غيره.

### المسألة ٦٣٦

إذا خالف المصلى الترتيب ساهياً أو ناسياً، فهنا صور تجب مراعاتها لتطبيق أحكامها.  
(الصورة الأولى): أن يقدم ركناً على ركن، و مثال ذلك أن يقدم

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٤٦٢

السجدين معا في الركعة فيأتي بهما قبل الركوع منها، والحكم فيها هو بطلان الصلاة.

(الصورة الثانية): أن يقدم ركنا على واجب غير ركن، ومثاله أن يأتي بالركوع قبل القراءة، ساهيا أو ناسيا، أو يأتي بالسجدين قبل ان ينتصب قائما بعد الركوع، والحكم في هذه الصورة أن يمضى في صلاته و يتمها ولا شىء عليه.

(الصورة الثالثة): أن يقدم واجبا غير ركن على الركن، ومثال ذلك أن يسهو فيأتي بالتشهد قبل السجدين، أو يأتي بسجدة واحدة قبل الركوع، والحكم فيها أن يعود الى الركن فيأتي به إذا لم يكن قد أتى به، ثم يأتي بما بعده حتى يحصل الترتيب، ويجب عليه سجود السهو إذا حصل منه ما يوجب سجود السهو، لا مطلقا.

(الصورة الرابعة): أن يقدم واجبا غير ركن على واجب غير ركن، ومثال ذلك أن ينسى فيقدم السورة على الفاتحة، أو يقدم التشهد على سجدة واحدة، والحكم فيها أن يأتي بالواجب الذى أخره، إذا لم يكن قد أتى به ثم يأتي بما بعده حتى يحصل الترتيب، و يسجد للسهو إذا حصل منه ما يوجب ذلك، كما تقدم، و سيأتى بيان موارد وجوب سجود السهو.

### المسألة ٦٣٧

ليس من مخالفة الترتيب أن يأتي بالسجدة بقصد أنها الأولى ثم يتذكر انها الثانية، أو يأتي بها بقصد أنها الثانية، و يتذكر بعد ذلك انها الأولى، فلا يوجب ذلك خللا فى صلاته. و ليس من مخالفة الترتيب أن يقوم المصلى فى ركعة و يعتقد أنها الثانية مثلا فيأتي فيها بالقنوت، و التشهد، ثم يتذكر أنها الركعة الأولى أو انها الركعة الثالثة، فعليه ان يتم صلاته على الوجه الصحيح و لا شىء عليه فى زيادة القنوت و لا التشهد.

و كذلك إذا قام فى الركعة و اعتقد أنها الثالثة فترك القراءة و سبح،

بصرى بحراني، زين الدين، محمد امين، كلمة التقوى، ٧ جلد، سيد جواد وداعى، قم - ايران، سوم، ١٤١٣ هـ ق

كلمة التقوى؛ ج ١، ص: ٤٦٣

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٤٦٣

و تذكر بعد الركوع انها الثانية فعليه أن يمضى فيها على انها الثانية كما ظهر له فيتشهد فيها و يتم على ذلك صلاته، و لا يضره خطأه فى الاعتقاد.

### المسألة ٦٣٨

تجب الموالاة بين أفعال الصلاة على وجه لا يقع ما بينها فصل يوجب محو صورة الصلاة فى نظر المتشرع، و تبطل صلاة المكلف إذا حصل ذلك عن عمد، سواء كان ذلك بسكوت طويل أم بفعل كثير، و يشكل الحكم بالبطلان إذا فعل ذلك ساهيا أو ناسيا، و لا يترك الاحتياط معه بإتمام الصلاة ثم اعادتها.

### المسألة ٦٣٩

تجب الموالاة في ألفاظ الصلاة كالتكبير والقراءة والتسيح والأذكار، فلا يجوز الفصل ما بين الآيات أو بين الكلمات أو بين الحروف بما يمحو قراءة الكلمة أو الفقرة أو الآية أو السورة أو يبطل وحدتها واتصالها، فإذا فعل ذلك متعمدا بطلت قراءته وصلاته، وإذا فعله ساهيا وجب عليه أن يعيد قراءة الموضع الذي أخل فيه وما بعده على وجه يحصل معه الترتيب، ولا تبطل صلاته بذلك إلا إذا محيت به صورة الصلاة فيتمها ثم يعيدها على ما تقدم.

### المسألة ٦٤٠

إذا أخل بالموالاة في تكبيرة الإحرام على الوجه المتقدم بطلت تكبيرته، وبطلت صلاته وان كان ساهيا. وإذا أخل بالموالاة في التسليم ساهيا وجب عليه أن يعيد التسليم إذا تذكر ذلك قبل أن يأتي بما ينافي الصلاة، وإذا أتى بالمنافي قبل أن يعيد التسليم بطلت صلاته. وإذا لم يتذكر حتى فعل ما ينافي الصلاة عمدا وسهوا كالحديث، فعليه إعادة الصلاة على الأحوط بل لا يخلو من قوة.

وإذا لم يتذكر حتى فعل ما ينافي الصلاة عمدا ولا ينافيها سهوا كالتكلم

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٤٦٤

وجبت عليه إعادة التسليم وصحت صلاته وعليه أن يسجد للسهو إذا تكلم ساهيا.

### المسألة ٦٤١

ليس من الفصل المخل بالموالاة أو الماحي لصورة الصلاة أن يطيل المصلي ركوعه أو سجوده ويكثر الذكر أو يقرأ بالسور الطوال في صلاته أو يأتي بالمستحبات الأخرى فيها.

### المسألة ٦٤٢

لا تجب الموالاة العرفية في الصلاة بمعنى أن يتابع بين أفعالها من غير فصل وان كان قصيرا لا يضر باسم الصلاة، ولا تجب كذلك في القراءة ولا في غيرها من الأقوال والأذكار ولا تبطل الصلاة ولا القراءة ولا الذكر بفواتها.

### الفصل السابع والعشرون في القنوت

### المسألة ٦٤٣

يستحب القنوت في جميع الصلوات الفرائض منها والنوافل، ويتأكد استحبابه في الصلوات الجهرية من الفرائض، وفي الصبح والمغرب على الخصوص، وفي صلاة الجمعة وصلاة الوتر والقول بوجوبه في صلاة العيد أحوط ولعله أقوى، والأحوط أن يؤتى بالقنوت في صلاة الشفع بوجوبه.

## المسألة ٦٤٤

موضع القنوت في كل صلاة بعد القراءة وقبل الركوع من الركعة الثانية، وموضع القنوت في صلاة الوتر قبل الركوع منها. وتستننى من ذلك صلاة العيد، ففيها خمسة قنوتات في الركعة الأولى منها، وأربعة قنوتات في الركعة الثانية، وتستننى كذلك صلاة الجمعة، ففيها قنوتان، أحدهما في الركعة الأولى قبل الركوع منها،

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٤٦٥

والثاني في الركعة الثانية بعد الركوع، وصلاة الآيات، فيستحب فيها خمسة قنوتات وموضعها قبل الركوع الثاني منها وقبل الركوع الرابع، وقبل السادس وقبل الثامن وقبل العاشر ويكفي فيها قنوتان أحدهما قبل الركوع الخامس والثاني قبل العاشر، والأحوط أن يؤتى بالأول منهما برجاء المطلوبة، وأدنى ما يجزى فيها قنوت واحد يؤتى به في الركعة الثانية قبل الركوع الأخير.

## المسألة ٦٤٥

لا يتعين في القنوت دعاء مخصوص، فيكفي فيه كل ما يأتي به المكلف من ذكر أو تحميد أو ثناء أو دعاء، فيكفي مثلاً أن يقول: سبحان الله خمساً أو ثلاثاً، أو يقتصر على الصلاة على محمد وآله (ع) أو يقول:

اللهم اغفر لي ذنبي، ويجوز أن يكون منظوماً أو مثوراً.

ويستحب أن يكون مشتملاً على الثناء على الله والصلاة على النبي وآله، والاستغفار لذنبه، وأتم من ذلك أن يكون مشتملاً أيضاً على الاستغفار لإخوانه والدعاء لهم، وأولى من ذلك أن يقرأ الأدعية المروية عن المعصومين (ع) في قنوتاتهم.

## المسألة ٦٤٦

يجوز القنوت ببعض آيات القرآن، ويختار منها ما اشتمل على الثناء والتحميد، والتمجيد له سبحانه، أو ما اشتمل على الدعاء، كقوله تعالى رَبَّنَا اضِرِّفْ عَذَابَ جَهَنَّمَ إِنَّ عَذَابَهَا كَانَ غَرَامًا إِنَّهَا سَاءَتْ مُسْتَقَرًّا وَمُقَامًا. وقوله تعالى رَبِّ اجْعَلْنِي مُقِيمَ الصَّلَاةِ، وَمِنْ ذُرِّيَّتِي، رَبَّنَا وَتَقَبَّلْ دُعَاءِ، رَبَّنَا اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ وَلِلْمُؤْمِنِينَ يَوْمَ يَقُومُ الْحِسَابُ.

## المسألة ٦٤٧

مما ورد التأكيد عليه في القنوت كلمات الفرج، وهي: لا-إله إلا الله الحليم الكريم لا-إله إلا الله العلي العظيم، سبحان الله رب السماوات السبع ورب الأرضين السبع وما فيهن وما بينهن ورب العرش العظيم والحمد لله رب العالمين.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٤٦٦

ولم أجد لفظ ما فوقهن في خبر عنهم (ع) ولذلك فالأحوط تركه، واما كلمة ما تحتهن، فله أن يأتي بها برجاء المطلوبة، كما ان له أن يزيد بعد قوله ورب العرش العظيم (وَسَلِّمْ عَلَيَّ الْمُرْسَلِينَ) برجاء المطلوبة أو بقصد القرآنية.

## المسألة ٦٤٨

مما يتوسل به للاستجابة في القنوت و في الدعاء في غير القنوت ان يتدئ الداعي بالصلاة على محمد و آله ثم يسأل حاجته، و يختم دعاءه بالصلاة على محمد و آله، فقد ورد ان الله عز و جل أكرم من أن يقبل أول الدعاء و آخره و يرد وسطه.

### المسألة ٦٤٩

مما ورد عنهم (ع) في القنوت ان يقول: اللهم اغفر لنا و ارحمنا و عافنا و اعف عنا في الدنيا و الآخرة انك على كل شىء قدير، و مما ورد أيضا: رب اغفر و ارحم، و تجاوز عما تعلم انك أنت الأعز الأجل الأكرم، و مما نقل عنهم (ع): اللهم اهدنا في من هديت و عافنا في من عافيت، و تولنا في من توليت، و بارك لنا في ما أعطيت، و قنا شر ما قضيت، انك تقضى و لا يقضى عليك لا يذل من واليت و لا يعز من عاديت، تباركت ربنا و تعاليت، أستغفرك و أتوب إليك.

### المسألة ٦٥٠

الأحوط ترك القنوت بالدعاء الملحون، سواء كان لحنه في الاعراب أم في الكلمات نفسها، و سواء كان مغيرا للمعنى أم لا، و كذلك الدعاء بغير العربية من اللغات الأخرى، و لا تتأدى بهما وظيفة القنوت.

### المسألة ٦٥١

يجوز الدعاء في القنوت لمن يريد، و له أن يذكر اسمه في الدعاء له، و الأحوط بل الأقوى ترك ذلك إذا كان في الدعاء له معصية أو اعانه على إثم أو إغراء بقبیح، و يجوز الدعاء على أحد يخشاه و له أن يسميه، على أن لا يكون ظالما في دعائه.  
كلمة التقوى، ج ١، ص: ٤٦٧

### المسألة ٦٥٢

تستحب اطالة القنوت في الصلاة، فقد روى عنهم (ع) أفضل الصلاة ما طال قنوتها، و يتأكد ذلك في صلاة الوتر، و يستحب الجهر بالقنوت في الصلاة الجهرية و الإخفائية سواء كان المصلي منفردا أم اماما أم مأموما، على أن لا يسمع الامام صوته.

### المسألة ٦٥٣

يستحب للمكلف أن يكبر قبل القنوت و أن يرفع يديه بالتكبير كما سبق في نظائره، فإذا وضع يديه بعد التكبير رفعهما للقنوت. و قد نسب إلى الأصحاب قده انه يستحب له ان يرفع كفيه في القنوت حيال وجهه و أن يبسطهما، و يجعل باطنهما الى السماء، و أن تكونا منضمتين مضمومتى الأصابع إلا الإبهامين، و ان يكون نظره في حال القنوت الى كفيه، و لم أقف في النصوص على ما أفادوا، فإذا أتى به المكلف فليأت به برجاء المطلوبية.

**المسألة ٦٥٤**

يكره له أن يرفع يديه في القنوت حتى يجاوز بهما رأسه، ويكره أن يمسح بهما وجهه و رأسه و صدره بعد وضعهما من قنوت الفريضة، و يستحب له ذلك في قنوت النافلة و بعد رفع اليد في الدعاء في غير الصلاة.

**المسألة ٦٥٥**

ليس للمصلي أن يأتي بالقنوت جالسا في حال الاختيار كما تقدم في المسألة الثلاثمائة و الثالثة و التسعين، فإذا فعل ذلك عامدا لم يأت بوظيفة القنوت و عليه ان يتم صلاته ثم يعيدها على الأحوط، و إذا فعل ذلك ساهيا و تذكره قبل الدخول في الركوع فالأحوط له أن يأتي بالقنوت قائما برجاء المطلوبة ثم يركع، و إذا تذكره بعد الدخول في الركوع أتم صلاته و لا شيء عليه، و هذا إذا لم يحصل له خلل في ركن كما إذا أتى بالركوع جالسا.

**المسألة ٦٥٦**

إذا نذر القنوت في الصلاة انعقد نذره، و أصبح القنوت واجبا عليه،

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٤٦٨

فإذا ترك القنوت فيها ساهيا فلا يترك الاحتياط بإعادة الصلاة بعد إتمامها.

**المسألة ٦٥٧**

إذا نسي القنوت و هوى إلى الركوع، فان تذكره قبل أن يبلغ حد الركوع جاز له أن يعود الى القيام و يأتي بالقنوت ثم يركع، و ان تذكره بعد أن دخل في الركوع أتم ركوعه و قضى القنوت بعد رفع رأسه من الركوع ثم سجد، و كذلك إذا تذكر القنوت بعد الهوى للسجود و قبل وضع جبهته على الأرض، فيجوز له أن يعود الى القيام و يقضى القنوت ثم يسجد، و إذا تذكر القنوت و هو في السجود أو بعده في أثناء الصلاة أو بعد الفراغ منها قضاءه بعد الصلاة، فيأتي به جالسا مستقبلا، و إذا تذكره في الطريق استقبال القبلة و أتى به، و إذا ترك القنوت في محله عامدا، أو تذكره في الركوع و ترك قضاءه بعد الركوع عامدا فلا قضاء له.

**الفصل الثامن و العشرون في التعقيب****المسألة ٦٥٨**

يستحب التعقيب استحبابا مؤكدا، و هو أن يشتغل الإنسان بعد فراغه من الصلاة بالذكر و الدعاء و المناجاة و التلاوة و أمثالها من العبادات القولية، و هو بعد صلاة الفريضة أشد تأكدا منه بعد صلاة النافلة، و خصوصا بعد صلاة الصبح، ثم بعد صلاة العصر، و قد روى عن أبي عبد الله (ع) ان الله فرض عليكم الصلوات الخمس في أفضل الساعات فعليكم بالدعاء في أدبار الصلوات، و عنه (ع)

التعقيب أبلغ في طلب الرزق من الضرب في البلاد، و عنه (ع) من صلى صلاة فريضة و عقب إلى أخرى فهو ضيف الله و حق على الله أن يكرم ضيفه.

### المسألة ٦٥٩

الظاهر انه لا يصدق التعقيب على الدعاء و نحوه إذا انفصل عن

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٤٦٩

الصلاة بمدّة، بحيث لا يكون في نظر المشرعة من توابع الصلاة و في أدبارها، و الظاهر انه لا يصدق التعقيب على الجلوس في المصلي فارغا غير مشتغل بدعاء و نحوه، و ان كان في انتظار صلاة أخرى. و الأفضل فيه أن يكون المعقب متطهرا مستقبلا جالسا في مصلاه، و لا يسقط استحبابه إذا انتفى ذلك و يستحب أن يقرأ الأدعية و الأذكار الواردة عن المعصومين (ع) و هي كثيرة و وافية بالمراد.

### المسألة ٦٦٠

إذا نسى التعقيب أو أعرض عنه لبعض الموانع، فله أن يعود اليه و يأتي به إذا لم يفت موضعه الذي تقدمت الإشارة اليه، و لم تسقط بذلك وظيفته و استحبابه، و كذلك إذا أحب أن يطيل في التعقيب بعد أن قرأ بعض الدعاء و سجد للشكر مثلا أو هم بالقيام.

### المسألة ٦٦١

يستحب بعد الفراغ من التسليم أن يكبر ثلاثا و أن يرفع يديه بالتكبير كما يرفعهما في تكبير الصلاة، و يستحب أن يقول بعد ذلك: لا إله إلا الله إلهها واحدا و نحن له مسلمون، لا إله إلا الله و لا نعبد إلا إياه مخلصين له الدين و لو كره المشركون، لا إله إلا الله ربنا و رب آبائنا الأولين، لا إله إلا الله وحده و عدده، أنجز و عدده، و نصر عبده، و أعز جنده، و هزم الأحزاب وحده فله الملك و له الحمد يحيى و يميت و يحيى و يميت و هو حي لا يموت بيده الخير و هو على كل شيء قدير و ظاهر الرواية أن هذا التكبير و هذا الدعاء يؤتى بهما قبل تسييح الزهراء (ع).

### المسألة ٦٦٢

أفضل ما يعقب به الإنسان بعد الفراغ من صلاته هو تسييح الزهراء (ع) ففي الحديث: ما عبد الله بشيء من التحميد أفضل من تسييح فاطمة (ع) و لو كان شيء أفضل منه لنحله رسول الله (ص) فاطمة، و عن أبي عبد الله (ع) تسييح فاطمة في كل يوم في دبر كل صلاة، أحب الى من صلاة ألف ركعة في كل يوم، و هو أن يقول: الله أكبر. أربعا

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٤٧٠

و ثلاثين مرة، ثم يقول: الحمد لله، ثلاثا و ثلاثين مرة، ثم يقول: سبحان الله. ثلاثا و ثلاثين مرة. و قد ورد أيضا تقديم التسييح على التحميد. و هو و هو مستحب في غير التعقيب أيضا و عند ارادة النوم، و يستحب أن تتخذ السبحة لذلك و لغيره من طين قبر الحسين

(ع).

**المسألة ٦٦٣**

إذا شك في عدد التكبير أو التحميد أو التسبيح من تسبيح الزهراء و كان في المحل بنى على الأقل، فإذا كان ناقصاً أتمه، وإذا شك فيه بعد أن تجاوز محله و دخل في ما بعده بنى على الإتيان به و لم يلتفت، و إذا علم بالنقص رجع الى موضع النقص فأتمه و أتى بما بعده، و إذا زاد في التكبير أو التحميد رفع اليد عن الزائد و أضاف إليه واحدة على الأحوط و إذا زاد في التسبيح رفع اليد عن الزائد و لا شيء عليه.

**المسألة ٦٦٤**

يستحب أن يقول بعد تسبيح الزهراء (ع): اللهم أنت السلام و منك السلام و لك السلام و إليك يعود السلام، سبحان ربك رب العزة عما يصفون و سلام على المرسلين و الحمد لله رب العالمين، السلام عليك أيها النبي و رحمته الله و بركاته، السلام على الأئمة الهادين المهديين، السلام على جميع أنبياء الله و رسله و ملائكته، السلام علينا و على عباد الله الصالحين، السلام على أمير المؤمنين، السلام على الحسن و الحسين سيدي شباب أهل الجنة أجمعين، السلام على علي ابن الحسين زين العابدين، السلام على محمد بن علي باقر علم النبيين، السلام على جعفر بن محمد الصادق، السلام على موسى بن جعفر الكاظم، السلام على علي بن موسى الرضا، السلام على محمد بن علي الجواد، السلام على علي بن محمد الهادي، السلام على الحسن بن علي الزكي العسكري، السلام على الحجة ابن الحسن القائم المهدي صلوات الله عليهم أجمعين، ثم يسأل حاجته.

**المسألة ٦٦٥**

يستحب أن يقول: استغفر الله الذي لا إله الا هو الحي القيوم ذو

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٤٧١

الجلال و الإكرام و أتوب إليه، ثلاث مرات، و أن يقول: اللهم اهدني من عندك و أفض علي من فضلك و انشر علي من رحمتك و أنزل علي من بركاتك، و أن يقول: اللهم صل على محمد و آل محمد، اللهم أعتقني من النار و أدخلني الجنة و زوجني من الحور العين، و أن يقول: سبحانك لا إله إلا أنت اغفر لي ذنوبي كلها جميعاً فإنه لا يغفر الذنوب كلها جميعاً إلا أنت، و ان يقول: اللهم إني أسألك من كل خير أحاط به علمك و أعوذ بك من كل شر أحاط به علمك اللهم إني أسألك عافيتك في أموري كلها، و أعوذ بك من خزي الدنيا و عذاب الآخرة، و أن يقول:

أعوذ بوجهك الكريم و عزتك التي لا ترام و قدرتك التي لا يمتنع منها شيء من شر الدنيا و الآخرة و من شر الأوجاع كلها و من شر كل دابة أنت آخذ بناصيتها ان ربي على صراط مستقيم و لا حول و لا قوة إلا بالله العلي العظيم، و أن يقول: توكلت على الحي الذي لا يموت و الحمد لله الذي لم يتخذ ولداً و لم يكن له شريك في الملك و لم يكن له ولي من الذلي و كبره تكبيراً.

**المسألة ٦٦٦**



يستحب أن يقول: أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له إلهها واحدا فردا صمدا لم يتخذ صاحبه ولا ولدا، عشر مرات، وأن يقرأ سورة الحمد، وآية الكرسي، وآية شهد الله انه لا إله الا هو والملائكة وأولو العلم، الى قوله فان الله سريع الحساب، وهما الآيتان الثامنة عشرة والتاسعة عشرة من سورة آل عمران، وآية قل اللهم مالك الملك تؤتي الملك من تشاء، الى قوله: وترزق من تشاء بغير حساب، وهما الآيتان السادسة والعشرون والسابعة والعشرون من السورة المذكورة. ويستحب أن يقول بعد الفريضة: سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر، ثلاثين مرة، وأفضل من ذلك أن يقولها أربعين مرة.

### المسألة ٦٦٧

يستحب أن يقول بعد الصلاة: اللهم إني أدينك بطاعتك وولايتك

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٤٧٢

وولاية رسولك وولاية الأئمة من أولهم إلى آخرهم. (و يسميهم) ثم يقول اللهم إني أدينك بطاعتك وولايتهم والرضا بما فضلتهم به غير متكبر ولا مستكبر، على معنى ما أنزلت في كتابك على حدود ما أتانا فيه وما لم يأتنا مؤمن مقر مسلم بذلك، راض بما رضيت به يا رب أريد به وجهك والدار الآخرة، مرهوبا ومرغوبا إليك فيه، فأحيني ما أحيتني على ذلك وأمتني إذا أمتني على ذلك وابعثني إذا بعثتني على ذلك، وان كان مني تقصير في ما مضى فإني أتوب إليك منه وأرغب إليك في ما عندك، وأسألك أن تعصمني من معاصيك، ولا تكلني الى نفسي طرفه عين أبدا ما أحيتني، ولا أقل من ذلك ولا أكثر، ان النفس لأماره بالسوء الا ما رحمت يا أرحم الراحمين، وأسألك أن تعصمني بطاعتك حتى تتوفاني عليها وأنت عنى راض وأن تختم لى بالسعادة ولا تحولني عنها أبدا ولا قوة إلا بك.

### المسألة ٦٦٨

يستحب أن يقرأ بعد صلاة الغداة وبعد صلاة المغرب قبل أن يقبض ركبتيه، لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد يحيى ويميت ويحيى ويميت وهو حي لا يموت بيده الخير وهو على كل شيء قدير، عشر مرات، وأن يقول بعد كل من صلاة الصبح وصلاة المغرب: بسم الله الرحمن الرحيم، لا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، سبع مرات، وأفضل من ذلك أن يقول مائة مرة.

ويستحب أن يقول بعد صلاة الصبح: سبحان الله العظيم و بحمده ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، عشر مرات، وأن يقول: سبحان الله العظيم و بحمده استغفر الله وأسأله من فضله، عشر مرات. وأن يقول: ما شاء الله كان لا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، مائة مرة، وأن يقرأ سورة التوحيد، إحدى عشرة مرة، وأفضل من ذلك أن يقرأها مائة مرة، وأن يقول: لا إله إلا الله الملك الحق المبين، مائة مرة.

ويستحب أن يقول بعد فريضة الفجر أيضا مائة مرة: اللهم صل على محمد وآل محمد، ومائة مرة: أسأل الله العافية، ومائة مرة

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٤٧٣

أستجير بالله من النار، ومائة مرة: وأسأله الجنة، ومائة مرة: أسأل الله الحور العين، ومائة مرة: سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، ويستحب أن يقول بعد صلاة الصبح وصلاة العصر سبعين مرة: استغفر الله و

أتوب إليه، و أن يقرأ أدعية الصباح بعد الصبح، و هي كثيرة جدا، و أدعية المساء بعد العصر، و ان يقرأ الأدعية المختصة بالظهرين و العشاءين بعدها.

## الفصل التاسع و العشرون في ما ينافى الصلاة

### المسألة ٦٦٩

منافيات الصلاة أمور:

(الأول): تبطل الصلاة بخروج الحدث من المصلى، سواء كان الحدث أصغر أم أكبر، و ان كان خروجه قبل الحرف الأخير من التسليم، و سواء كان خروجه عمدا أم سهوا أم اضطرارا، و حتى إذا نسي التسليم و أحدث قبل الإتيان به كما تقدم في فصل التسليم. و يستثنى من ذلك دائم الحدث، كالمسلوس و المبطون و المستحاضة و قد تقدمت أحكامها جميعا في مواضعها من كتاب الطهارة فلتراجع.

### المسألة ٦٧٠

(الثاني) تبطل الصلاة إذا التفت المصلى بجميع بدنه عمدا حتى خرج عن الاستقبال، سواء كان التفاته الى الخلف أم الى اليمين أم اليسار، أم الى ما بينهما، و سواء كان التفاته في حال القراءة أو الذكر أم في حال أخرى، و تبطل الصلاة إذا التفت ببدنه كله ساهيا الى اليمين أو الى اليسار أو الخلف، و تبطل الصلاة إذا التفت بوجهه الى ما وراه عمدا أو ساهيا و ان كان مستقبلا بسائر بدنه، و تبطل الصلاة إذا التفت بوجهه عمدا بحيث خرج عن الاستقبال بوجهه إذا هو أوقع بعض أفعال الصلاة في حال انحرافه أو أتى بشيء من أقوالها.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٤٧٤

و لا تبطل الصلاة إذا التفت ساهيا الى ما لا يبلغ حد اليمين أو اليسار و ان كان التفاته ببدنه كله، و حتى إذا أتى ببعض أفعال الصلاة أو أقوالها في حال انحرافه، و لا- تبطل الصلاة إذا التفت بوجهه الى ما لا يبلغ الى الخلف و ان كان عمدا، إذا هو لم يأت في حال التفاته بشيء من أفعال الصلاة أو أقوالها، نعم يكره ذلك مع العمد.

### المسألة ٦٧١

(الثالث): كل فعل يمحو صورة الصلاة في نظر المتشرعة، سواء كان الفعل كثيرا أم قليلا، كالوثبة، و العطفة، و الرقص، و القفزة، و كذلك السكوت الطويل إذا محا صورة الصلاة فتبطل الصلاة إذا أتى المكلف بشيء من ذلك في صلاته متعمدا، و يشكل الحكم بالبطان إذا صدر منه ساهيا، و لا يترك الاحتياط بإتمام الصلاة ثم اعادتها.

و لا- تبطل الصلاة بالفعل غير الماحي لصورة الصلاة و ان كان كثيرا، و لا بالسكوت غير الماحي للصورة و ان كانا مفوتين للموالة العرفية بين أفعال الصلاة، و قد تقدم ذكر ذلك في المسألة الستمائة و الثانية و الأربعين.

**المسألة ٦٧٢**

الظاهر ان الإتيان بالصلاة في أثناء الصلاة، من الفعل الماحي لصورة الصلاة الأولى، فإذا تعمد الإنسان فعل ذلك بطلت الصلاتان معا، وإذا فعله ساهيا لم تبطل الصلاتان فإذا كانت إحداهما مضيقة الوقت وجب عليه أن يتمها، فإذا هو مضى فيها بطلت الأخرى، وإذا كانت الفريضة الثانية منهما مرتبة على الأولى، وجب عليه أن يتم الأولى، فإذا هو مضى فيها بطلت الثانية. وإذا كانت الفريضتان موسعتين في الوقت، ولم يكن بينهما ترتيب، تخير في أن يتم أيتهما شاء فإذا مضى فيها بطلت الأخرى، و ستأتي لذلك أمثلة في فصل صلاة الآيات، وفي فصل صلاة الاحتياط إذا عرض له أحد الشكوك.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٤٧٥

**المسألة ٦٧٣**

إذا صدر من المصلي سكوت طويل أو فعل كثير ونحو ذلك، وشك في أن ما صدر منه محا صورة الصلاة أم لا، بنى على بقاء الصورة، فيجب عليه إتمام الصلاة وكانت صحيحة.

**المسألة ٦٧٤**

(الرابع) التكلم في الصلاة عامدا، وان كان بحرفين مهملين لا يدلان على معنى، فتبطل الصلاة بذلك، وكذلك إذا تكلم بحرف واحد وأشبع حركته حتى حصل منها حرف آخر، وحتى إذا تكلم بحرف واحد على الأحوط إذا كان مفهما للمعنى، مثل (ق) فإنه فعل أمر من الوقاية فإذا تكلم به عامدا وهو ملتفت الى معناه بطلت صلاته على الأحوط، وكذلك إذا نطق عامدا بحرفين مفردين من غير تركيب، فتبطل الصلاة بذلك على الأحوط بل لا يخلو من قوة.

**المسألة ٦٧٥**

التنضح والنفخ انما هي أصوات تشبه الحروف، وليست كلاما ولا حروفا، فلا تبطل الصلاة إذا تنضح المكلف أو نفخ في أثناء صلاته، ولا يجب عليه سجود السهو إذا فعل ذلك ساهيا، ويشكل الحكم في التأوه والأنين إذا حدث منهما حرفان، فلا يترك مع ذلك الاحتياط بإعادة الصلاة بعد إتمامها، ولا شيء عليه إذا حدث منه حرف واحد.

**المسألة ٦٧٦**

لا مانع من صدور كلمة (آه) في الصلاة بقصد الشكوى الى الله سواء كانت في ضمن دعاء أم في غيره، وسواء ذكر المتعلق فقال (آه) من ذنوبي، أو من سوء عملي) أم لم يذكر وسواء كانت لسبب أخروي أم دنيوي، وإذا قالها المصلي لغير ذلك عامدا أبطلت الصلاة.

**المسألة ٦٧٧**

إذا مد حرف المد أو حرف اللين في قراءته أو في ذكره حتى زاد فيه مقدار حرف أو أكثر لم تبطل صلاته بذلك و لم تبطل قراءته و لا ذكره، إلا إذا خرجت الكلمة بطول المد فيها عن كونها كلمة.  
كلمة التقوى، ج ١، ص: ٤٧٦

### المسألة ٦٧٨

لا فرق في بطلان الصلاة بالتكلم في أثنائها عامدا بين أن يكون مختارا في ذلك، أو مضطرا فيه أو مكرها عليه، و لا بين أن يكون مخاطبا لأحد أم لا.

### المسألة ٦٧٩

لا تبطل الصلاة إذا تكلم في أثنائها ساهيا أو تكلم باعتقاد انه قد فرغ من صلاته ثم تذكر أنه لم يفرغ بعد منها، و عليه سجود السهو بعد التسليم من الصلاة.

### المسألة ٦٨٠

لا ينافي الصلاة إن يأتي في أثنائها ببعض الأذكار أو الدعاء أو قراءة القرآن، غير أذكار الصلاة و دعائها و قراءتها، فلا تبطل الصلاة بذلك، إلا إذا كان الدعاء بالمحرم، و منه الدعاء على مؤمن ظلما، فلا يجوز ذلك، بل الأحوط إعادة الصلاة بعد إتمامها، و الا إذا كانت القراءة بالآيات التي توجب السجود و هو في صلاة فريضة.

### المسألة ٦٨١

إذا دعا المصلي على أحد في صلاته و هو يعتقد أنه كافر، ثم علم أنه مؤمن لم تبطل صلاته بذلك.

### المسألة ٦٨٢

انما يكون ما يأتي به قرآنا و غير مناف للصلاة إذا تلاه بقصد القرآنية، فإذا قرأ المصلي الآية أو الآيات و قصد بها غير القرآن لم تكن منه و كانت الصلاة باطلة، و كذلك إذا قرأها و هو لا يعلم أنها قرآن، و مثله الذكر، فلا بد و أن يكون الإتيان به بقصد الذكر.

### المسألة ٦٨٣

إذا أتى المكلف بالذكر في صلاته لا بقصد الذكر، بل بقصد أن ينبه الغير على شيء، كان مبطلا للصلاة، و إذا قصد به الذكر و لكنه

رفع صوته به بقصد التنبيه لم تبطل صلاته، و كذلك إذا قصد به الذكر،

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٤٧٧

و كان الداعى له إلى الإتيان بالذكر هو تنبيه الغير، و مثله الحكم فى آية القرآن، و مثال ذلك أن يجهر الإمام فى قراءته فى موضع الإخفات فيقرأ المأموم قوله تعالى (وَلَا تَجْهَرُ بِصَلَاتِكَ) لينبهه على ذلك.

### المسألة ٦٨٤

يشكل جواز الدعاء فى الصلاة إذا كان المخاطب به غير الله سبحانه، كما إذا قال المصلى لأحد (غفر الله لك)، و الأحوط تركه.

### المسألة ٦٨٥

يجوز للمصلى أن يكرر الذكر أو القراءة عمدا إذا لم يكن ذلك بقصد الجزئية، بل كان بقصد مطلق الذكر و مطلق القراءة فى الصلاة أو بقصد الاحتياط إذا احتمل أنه أخل بها فى القراءة الأولى، و لا يجوز التكرار إذا كان من باب الوسوسة، و إذا أعادها للوسوسة، فالأحوط إعادة الصلاة.

### المسألة ٦٨٦

لا يجوز للمصلى أن يتدئ غيره بالسلام أو بتحية أخرى، كقوله سبحانه الله بالخير و نحوه، و كذلك إذا قصد به الدعاء، فقد تقدم الإشكال فى الدعاء مع مخاطبة الغير به فالأحوط تركه.

### المسألة ٦٨٧

إذا سلم أحد على الإنسان و هو فى صلاته بقصد التحية، و جب على المصلى رد السلام و إذا ترك الرد و استمر فى صلاته عصي بتركه و أثم و لم تبطل صلاته على الأقوى.

### المسألة ٦٨٨

إذا سلم أحد على المصلى و جب أن يكون الرد منه بمثل ما سلم، فإذا قال: سلام عليكم، و جب أن يكون جوابه مثل قوله: سلام عليكم، بل و لا- يترك الاحتياط فى أن يكون الجواب مثل السلام فى التعريف و التنكير و فى الجمع و الافراد، فإذا قال: السلام عليكم، و جب أن يقول فى جوابه السلام عليكم، و لا يكفى أن يقول سلام عليكم أو السلام عليكم، و إذا

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٤٧٨

قال: السلام عليكم، فجوابه مثل قوله: السلام عليكم و إذا أتى بلفظ السلام منكرا، فالجواب مثله.

و فى غير حال الصلاة يستحب أن يكون الرد بالأحسن، فإذا قال المسلم: سلام عليكم استحب أن يقول فى الجواب عليكم السلام، و

أفضل من ذلك أن يضم إليها ورحمة الله وبركاته.

### المسألة ٦٨٩

إذا قرأ المصلى فى جواب السلام آية من القرآن، مثل قوله تعالى: **سَلَامٌ عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ، أَوْ سَلَامٌ عَلَيْكَ سَأَسْتَغْفِرُ لَكَ رَبِّي،** وقصد بها القرآنية أشكل الحكم بكفايتها فى رد التحية، فلعل قصد القرآنية ينافى التحية، فلا تتأدى بها وظيفه رد السلام.

### المسألة ٦٩٠

إذا قال المسلم: عليكم السلام، فلا بد وأن يكون الرد عليه من المصلى بمثل قوله، فيقول أيضا: عليكم السلام، لأنه تحية ترد بمثلها، وإذا سلم على المصلى بالملحون، وجب أن يكون الجواب من المصلى صحيحا، ولا يجوز بالملحون على الأحوط، وأما أن يقول فى الجواب: سلام عليكم بقصد القرآنية أو بقصد الدعاء فقد تقدم الاشكال فيهما، فلا يكفیان فى كلا الفرضين. وإذا قال: سلام، بدون عليكم، وجب أن يكون الرد من المصلى بمثل قوله، فيقول: سلام و يقدر عليكم.

### المسألة ٦٩١

إذا كان المسلم على المصلى صبيا مميزا أو امرأة أجنبية، فالأقوى وجوب الرد، وأن يكون الرد بمثله، وكذلك إذا سلم الرجل على امرأة أجنبية فى صلاتها، فيجب عليها الرد بمثله.

### المسألة ٦٩٢

إذا سلم أحد على جماعة و فيهم من يصلى، جاز للمصلى منهم ان كلمة التقوى، ج ١، ص: ٤٧٩  
يرد السلام، و إذا رد عليه غيره، فالأحوط أن لا يرد المصلى، و ان كان الراد صبيا مميزا.

### المسألة ٦٩٣

إذا سلم أحد على جماعة، و شك الإنسان فى أنه ممن قصد بالسلام أم لا، لم يجب عليه الجواب، و لم يجز له الرد إذا كان فى الصلاة.

### المسألة ٦٩٤

إذا سلم أحد على المصلى مرات متعددة، فلا يترك الاحتياط بالتكرار في الجواب، إلا إذا خرج السلام بسبب التكرار عن صدق التحية، فلا يجب الجواب بعد ذلك.

### المسألة ٦٩٥

يجب الفور في رد السلام، فإذا أخره المكلف حتى خرج عن صدق الجواب عليه سقط وجوبه بعد ذلك، و أثم بالتأخير إذا كان متعمداً، و إذا كان في الصلاة لم يجز له أن يأتي به بعد ذلك و إذا أتى به بطلت صلاته.  
و إذا شك في خروجه عن صدق الجواب عليه أتى به إذا كان في غير الصلاة، و إذا كان في الصلاة فلا يترك الاحتياط بالرد و إعادة الصلاة بعد إتمامها.

### المسألة ٦٩٦

يجب على المكلف إسماع رد السلام سواء كان في حال الصلاة أم في غيرها، إلا إذا كان المسلم أصم، أو كان بعيداً و لو بسبب مشيه سريعاً و نحو ذلك، فيكفي أن يكون الجواب على النحو المتعارف بحيث يسمعه لو كان صحيح السمع أو كان قريباً، و الأحوط تنبيهه للجواب مع الإمكان بإشارة و نحوها.

### المسألة ٦٩٧

إذا كانت التحية بغير لفظ السلام كقول سبحانه الله بالخير، و نحوه كلمة التقوى، ج ١، ص: ٤٨٠  
فالظاهر عدم وجوب الرد و ان كان الأحوط ذلك، و لا تجوز مراعاة هذا الاحتياط إذا كان في الصلاة.

### المسألة ٦٩٨

إذا لم يدر المصلى أن المسلم سلم عليه بأى صيغة ليرد عليه بمثله، فالأحوط له أن يحييه بقوله سلام عليكم بقصد التحية ثم يعيد الصلاة بعد إتمامها.

### المسألة ٦٩٩

يكره السلام على الإنسان في حال صلاته.

### المسألة ٧٠٠

إذا سلم أحد على جماعة وجب عليهم رد تحيته وجوبا كفاثيا، فإذا ردها أحدهم كفى ذلك في أداء الواجب و سقط وجوب الرد عن الباقين و ان كان الراد صبيا مميذا، و يستحب للباقيين الرد إذا كانوا في غير الصلاة، و الأحوط أن لا يرد المصلى السلام إذا رد غيره من المقصودين بالتحية كما سبق في المسألة الستمائة و الثانية و التسعين. و لا يسقط الوجوب عنهم إذا رد السلام غيرهم.

### المسألة ٧٠١

يستحب الابتداء بالسلام استحبابا مؤكدا، و هذا الحكم عام للمفرد و الجماعة، سواء كان السلام على مفرد أم على جماعة، و تتأدى الوظيفة بأن يسلم واحد من الجماعة عند الالتقاء بأحد أو عند المرور به أو الدخول عليه، و يجوز للباقيين بل يستحب لهم أن يسلموا عليه أيضا أو يسلم بعضهم، و يجب عليه الرد على كل من سلم منهم، و لا يكفي أن يرد تحية بعضهم إذا سلم غيره.

### المسألة ٧٠٢

يجوز للرجل أن يسلم على المرأة الأجنبية عنه، و يجوز لها أن تسلم عليه ما لم يكن خوف فتنه أو ريبه أو تلذذ محرم. كلمة التقوى، ج ١، ص: ٤٨١

### المسألة ٧٠٣

يجب على المسلم أن يرد تحية الكافر إذا سلم عليه، و الأحوط أن يكون الرد بقول سلام، أو يقول: عليك.

### المسألة ٧٠٤

يتأكد الاستحباب في أن يبدأ الراكب بالسلام على الماشى، و أن يسلم أصحاب الخيل على أصحاب البغال، و أصحاب البغال على أصحاب الحمير، و أن يسلم القائم على الجالس، و الجماعة القليلة على الجماعة الكثيرة، و الصغير على الكبير، و لا يمنع هذا التأكد في الاستحباب من العكس، فيستحب للماشى أن يسلم على الراكب و كذلك في الباقي و لكن تأكد الاستحباب في ما تقدم.

### المسألة ٧٠٥

إذا سلم رجل على أحد الشخصين، و لم يعلم أيهما قصد بتحيته، لم يجب عليهما الرد، و الأحوط استحبابا أن يرد كل واحد منهما على تحيته إذا كانا في غير الصلاة، و لا تجوز مراعاة هذا الاحتياط في حال الصلاة.

### المسألة ٧٠٦

إذا سلم كل من الرجلين على الآخر في وقت واحد، و جب على كل واحد منهما رد السلام على صاحبه و لم يكفه سلامه عن الجواب.



**المسألة ٧٠٧**

رد السلام ليس تحية مبتدأة فلا يجب ردها، فإذا اعتقد الرجل مخطئاً أن صاحبه سلم عليه فرد عليه السلام لم يجب على صاحبه أن يرد عليه و ان كان أحوط و إذا اعتقد كل من الرجلين أن الآخر قد سلم عليه فردا السلام معا و كانا مخطئين لم يجب عليهما رد ذلك و ان كان الرد أحوط.

**المسألة ٧٠٨**

لا يجب رد السلام إذا كان سخرية أو مزاحا.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٤٨٢

**المسألة ٧٠٩**

يجب رد السلام على الخطيب والواعظ و أمثالهما إذا ابتدأ بالتحية، و يكفي الرد من بعض المستمعين، و لا يسقط وجوب الرد عن المكلف حتى يعلم أن بعض المقصودين بالتحية قد أجاب، فإذا شك في ذلك وجب عليه الرد.

**المسألة ٧١٠**

يستحب لمن عطس و ان كان في الصلاة أن يضع إصبعه على أنفه و يقول: الحمد لله و صلى الله على النبي و آله، و يستحب ذلك لمن سمع عطسة غيره أيضا، و يستحب تسميت العاطس فيقول له: يرحمك الله أو يرحمكم الله، و يقول العاطس في جوابه يغفر الله لك أو يغفر الله لكم و يرحمكم، و الأحوط أن لا يسمت العاطس إذا كان في الصلاة، و لا يجوز للعاطس أن يرد التسميت و هو في الصلاة.

**المسألة ٧١١**

إذا تكلم الإنسان في صلاته خوفا من ظالم أو دفعا لضرر عن نفسه أو لبعض المسوغات الأخرى لم يأثم في فعله و بطلت صلاته.

**المسألة ٧١٢**

(الخامس) من منافيات الصلاة: تعمد القهقهة، و المراد بها الضحك المشتمل على الصوت و الترجيح، و يلحق بها الضحك المشتمل على الصوت و ان لم يكن معه ترجيح على الأحوط، و بحكم العمد ما إذا قهقهه مضطرا أو مقسورا، فتبطل الصلاة بجميع ذلك. و لا تبطل الصلاة بالتبسم و ان كان عامدا، و لا بالقهقهة سهوا إذا لم تكن ماحية لصورة الصلاة، و إذا محت صورة الصلاة جرى فيها

الاحتياط المتقدم في المسألة الستمئة والحادية والسبعين، ولا تبطل الصلاة إذا امتلأ جوفه ضحكا حتى أحمر وجهه و لم يظهر له صوت إلا إذا كان ماحيا لصورة الصلاة.

### المسألة ٧١٣

(السادس): تعمد البكاء لشيء من أمور الدنيا، أو لذكر ميت،

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٤٨٣

سواء كان البكاء مشتتلا على صوت أم لا، على الأحوط في الثاني، فتبطل الصلاة إذا تعمد البكاء لذلك، و بحكم التعمد ما إذا بكى مضطرا أو مقسورا، و لا يبطلها إذا وقع سهوا.

و أما البكاء في الصلاة خوفا من الله أو عبودية له أو شوقا إليه أو رغبة في ما عنده أو نحو ذلك فهو من موجبات القرب من الله سبحانه و العلو في المنزلة لديه.

و لا بأس بالبكاء في الصلاة إذا كان تذلا لله تعالى و توسلا إليه ليقضى له حاجه دنيوية أو ليدفع عنه بلاء أو مكروها دنيويا.

### المسألة ٧١٤

لا- ينبغي الريب في جواز البكاء على الحسين (ع) أو على أحد المعصومين (ع) في الصلاة إذا كان البكاء عليهم لرجحانه شرعا أو للتوسل بهم و بالبكاء عليهم لقبول العمل و النجاة في الآخرة نعم، الأحوط تركه في الصلاة إذا كان لمحض الرقة و الظلامة الإنسانية، و ما يشبه ذلك.

### المسألة ٧١٥

(السابع): الأكل و الشرب الماحيان لصورة الصلاة، سواء كانا قليلين أم كثيرين فيجوز فيهما الكلام المتقدم في الفعل الماحي لصورة الصلاة، فتبطل الصلاة بهما مع العمد، و يجرى الاحتياط المتقدم مع السهو، فيتم الصلاة ثم يعيدها كما ذكرنا في المسألة الستمئة و الحادية و السبعين.

### المسألة ٧١٦

لا تبطل الصلاة بابتلاع بقية طعام موجودة في الفم أو بين الأسنان، و لا يبطلها وضع قليل من السكر و نحوه في الفم فيذوب شيئا فشيئا و يدخل مع الريق قليلا قليلا.

### المسألة ٧١٧

وردت الرخصة لمن كان في صلاة الوتر و هو يريد صوم ذلك اليوم و خاف أن يفاجئه الفجر قبل فراغه من الوتر و هو عطشان فيجوز

له

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٤٨٤

أن يتقدم نحو الماء إذا كان قريباً منه و يشرب منه كفايته، ثم يعود في صلاته و دعائه و لا يبطل ذلك صلاته إذا لم يأت بشيء ينافي الصلاة من استدبار القبلة أو حركة ماحية لصورة الصلاة أو نحو ذلك.

و الأحوط أن يقتصر في ذلك على الوتر المندوب، فلا يعم الوتر المنذور، و لا يعم غير الوتر من النوافل و لا يلحق الأكل و غيره من المنافيات بشرب الماء نعم لا يختص الحكم بحال الدعاء في الوتر بل يعم جميع الحالات فيها.

### المسألة ٧١٨

(الثامن) من منافيات الصلاة: التكفير، و هو وضع إحدى اليدين على الأخرى، و الظاهر أن حرمة التكفير في الصلاة إنما هي حرمة تشريعية، لا- نفسية، و إنما تبطل الصلاة به إذا أتى به بقصد الجزئية للصلاة، أو قيد به امتثاله لأمر الصلاة، و إذا لم يكن على أحد النحوين لم تبطل به الصلاة و ان كان مأثوماً بفعله، و لذلك فلا- يختص التحريم بالنحو الذي يصنعه غيرنا، بل المدار على قصد التشريع به في أي نحو كان.

### المسألة ٧١٩

لا تبطل الصلاة إذا كفر فيها ساهياً، و ان كان الأحوط الإعادة معه في جميع الصور المتقدمة و لا تبطل الصلاة إذا وضع إحدى اليدين على الأخرى لغرض آخر كحكك الجسد و نحو ذلك.

### المسألة ٧٢٠

إذا اقتضت التقية أن يكفر في صلاته، بحيث لا- تتأدى التقية إلا به لزمه أن يكفر فيها و أجزاءه صلاته، و إذا ترك التكفير في هذه الحال ففي صحة صلاته أشكال، و الأحوط الإعادة بل لا تخلو من قوة إذا كان ملتفتاً.

### المسألة ٧٢١

(التاسع) قول آمين بعد قراءة الفاتحة في الصلاة، و حرمة التأمين

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٤٨٥

تشريعية لا نفسية، كما ذكرناه في التكفير، و إنما تبطل به الصلاة إذا أتى به المكلف بقصد الجزئية للصلاة أو قيد به امتثاله لأمر الصلاة فتبطل به الصلاة حين ذاك كما في التكفير و الأحوط اجتنابه مطلقاً.

### المسألة ٧٢٢

لا تبطل الصلاة بقول آمين بقصد الدعاء في القنوت أو الركوع أو السجود مثلا، و لا تبطل بقول آمين بعد الفاتحة إذا كان ساهيا أو اقتضته التقية.

### المسألة ٧٢٣

إذا اقتضت التقية أن يقول آمين بعد الفاتحة بحيث لا تتأدى إلا به، لزمه ذلك و أجزأته صلاته كما قلنا، و إذا ترك التأمين في حال التقية فإن كان ملتفتا فالأحوط إعادة الصلاة و خصوصا مع خوف الضرر على النفس، و ان كان غافلا صحت صلاته.

### المسألة ٧٢٤

(العاشر) من منافيات الصلاة: أن يزيد المكلف في صلاته جزءا أو ينقصه عامدا فتبطل صلاته للزيادة أو النقص العمديتين، أو يزيد فيها ركنا أو ينقصه عامدا أو ساهيا فتبطل صلاته للإخلال بالركن، و سيأتى تفصيل الكلام في ذلك في مبحث الخلل الواقع في الصلاة.

### المسألة ٧٢٥

(الحادى عشر): أن يعرض له أحد الشكوك التى يحكم معها ببطلان الصلاة كالشك في ركعات الصلاة الثنائية أو الثلاثية، و فى الأولتين من الرباعية، و سيأتى فى فصل الشك فى الركعات بيان ما هو المبطل منها و تفصيل القول فيه.

### المسألة ٧٢٦

إذا أتم الإنسان صلاته و شك بعد التسليم: هل أحدث فى صلاته أو هل عرض له فيها أحد ما يوجب بطلانها أم لا، حكم بصحة الصلاة و عدم عروض المبطل.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٤٨٦

### المسألة ٧٢٧

إذا علم بأنه قد نام عامدا، و لكنه شك هل كان نومه فى أثناء الصلاة أم بعد أن أتمها، فإن علم أن نومه كان بعد بنائه على الفراغ من الصلاة حكم بصحة صلاته، و ان لم يعلم بذلك، وجبت عليه إعادة الصلاة.

و كذلك إذا علم بأن النوم قد غلبه قهرا، و لم يعلم أنه بعد الصلاة أو فى أثنائها، أو وجد نفسه نائما فى السجدة، و شك فى أنها السجدة الأخيرة من الصلاة أو هى سجدة الشكر، فعليه إعادة الصلاة، فى الفروض الثلاثة.

### المسألة ٧٢٨

لا يجوز للإنسان أن يقطع صلاة الفريضة من غير سبب يوجب ذلك، و يجوز إذا اقتضته ضرورة دينية أو دنيوية كحفظ نفسه أو حفظ نفس محترمة أو حفظ عرض أو مال أو إمساك دابة شاردة أو عبد أبق أو غريم هارب، بل يجوز قطعها على الأقوى لأى غرض مهم راجح سواء كان دينيا أم دنيويا، فيجوز قطع الصلاة لإزالة النجاسة عن المسجد مثلا مع سعة الوقت إذا رآها فى أثناء الصلاة أو رأى من يساعده على إزالتها.

وقد تقدم استحباب قطع الفريضة إذا نسى الأذان والإقامة و تذكرهما قبل الدخول فى الركوع، و استحباب قطعها إذا شرع فيها ثم حضرت صلاة الجماعة.

### المسألة ٧٢٩

يجوز قطع النافلة و ان كانت مندورة إلا- إذا تضيق وقت الوفاء بالنذر، كما إذا نذر أن يأتى بصلاة جعفر مثلا قبل الزوال من يوم الجمعة، أو نذر صلاة الوتر قبل طلوع الفجر من ليلة الجمعة، فلا يجوز له قطعها عند تضيق وقتها.  
كلمة التقوى، ج ١، ص: ٤٨٧

### المسألة ٧٣٠

إذا وجب على المكلف قطع الصلاة فلم يقطعها و أتم صلاته، فالظاهر صحة الصلاة و ان أثم بترك الواجب الذى وجب له قطع الصلاة.

### المسألة ٧٣١

يكره أن يلتفت المصلى بوجهه عن القبلة و لو قليلا كما بيناه فى أول هذا الفصل أو يلتفت ببصره، و أن يعبث بلحيته أو برأسه أو بيده، أو بشيء من أعضائه، و أن يفرقع أصابعه، و أن يتمطى، أو يتئأب، أو يبصق، أو يمتخط، و أن يئن فى صلاته أو يتأوه، أو ينفخ موضع سجوده أو يشبك أصابعه، أو يغمض عينيه، أو يحدث نفسه.

### المسألة ٧٣٢

يكره للإنسان أن يدخل فى الصلاة و هو يدافع البول أو الغائط أو الريح، و أن يقوم إلى الصلاة متكاسلا أو متعاسا أو متثاقلا، و أن يقرن بين قدميه فى حال قيامه كالمقيدتين و أن يتورك فيضع يديه على وركيه حال القيام، و أن ينظر فى نقش خاتم أو فى مصحف أو كتاب، و فى حكم ذلك أن ينظر فى زخارف المكان الذى يصلى فيه، و أن ينصت فى أثناء صلاته لسمع قول القائل.

### المسألة ٧٣٣

يكره القرآن في صلاة الفريضة، وهو أن يقرأ سورتين أو أكثر في الركعة الواحدة منها، وقد ذكرنا ذلك في المسألة الأربعمئة و الثلاثين.

### المسألة ٧٣٤

تستحب الصلاة على النبي (ص) عند ذكره أو سماع ذكره، سواء كان الذاكر أو السامع في الصلاة أم في غيرها، و سواء ذكر بأحد أسمائه أو ألقابه أو كناه الشريفه (ص)، و في الصحيح عن أبي جعفر (ع):  
و صل على النبي (ص) كلما ذكرته أو ذكره ذاكر عندك في أذان أو غيره.

### المسألة ٧٣٥

يستحب تكرار الصلاة عليه مهما تكرر ذكره (ص)، فإذا سمع ذكره و هو في التشهد صلى عليه و لم يكتف بالصلاة الواجبة في التشهد.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٤٨٨

### المسألة ٧٣٦

الظاهر ان الاستحباب فيها على الفور، فلا يجعل بين ذكره و الصلاة عليه فصلا طويلا، و لا تعتبر في الصلاة عليه صيغة خاصة، فيكفي أن يقول: اللهم صل عليه، أو صلوات الله عليه، أو صلى الله عليه، أو غير ذلك من الصيغ، و لا بد من أن يضيف إله إليه في الصلاة عليه.

صلوات الله عليهم أجمعين.

## الفصل الثلاثون في الخلل الواقع في الصلاة

### المسألة ٧٣٧

إذا أخل الإنسان بشيء من واجبات الصلاة أو شرائطها عامدا بطلت صلاته، سواء كان الواجب أو الشرط الذي أخل به ركنا أم غير ركن، و سواء كان فعلا أم قولاً أم وصفاً، كالجهر و الإخفات و الطمأنينة، و الاستقلال و الترتيب و الموالاة، حتى إذا أخل بحرف أو كلمة أو حركة من القراءة أو الذكر، أو بالموالاة بين حروف الكلمات أو بين الكلمات نفسها على الوجه الذي تقدم إيضاحه في مواضعه.

و المراد بالإخلال في هذه المسألة أن ينقص الشيء أو ينقص شرطه أو ينقص وصفاً أو كيفية تجب فيه، فإذا فعل ذلك عامدا بطلت صلاته، و بحكمه ما إذا فاتت الموالاة أو الترتيب سهواً و أمكن للمكلف تدارك الخلل بتكرار الفعل فلم يتداركه عامداً.

**المسألة ٧٣٨**

إذا زاد في صلاته جزءا عامدا بطلت صلاته، سواء كان الجزء الذي زاده ركنا أم واجبا غير ركن، و سواء كان قولاً أم فعلاً، و سواء كان موافقا لأجزاء الصلاة في الصورة، كسجدة ثالثة أو ركوع ثان أم مخالفا لها، كالتكفير و التأمين إذا قصد بهما الجزئية للصلاة، و سواء قصد الإتيان به في ابتداء النية، أم في الأثناء.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٤٨٩

**المسألة ٧٣٩**

انما تتحقق الزيادة إذا قصد بالشئ الجزئية للصلاة، فلا يضر بالصلاة ما يأتي به من الأفعال المباحة لا بقصد الجزئية، كحكك الجسد، و حركة اليد، و مسح الوجه، إلا إذا كان ماحيا لصورة الصلاة، و لا تضربها القراءة و الذكر و الدعاء، التي يأتي بها بقصد مطلق القراءة و الذكر و الدعاء لا بقصد الجزئية.

**المسألة ٧٤٠**

لا- تبطل الصلاة بزيادة الأجزاء المستحبة كالقنوت، و لا بنقيصتها، إلا إذا أوجبت خلافا في نية القربة، و مثال ذلك أن يقيد امتثاله بصلاة ذات قنوتين، أو بصلاة لم يشرع فيها القنوت فتبطل الصلاة بذلك.

**المسألة ٧٤١**

إذا أدخل الإنسان بشرط ركن من شرائط الصلاة، و هو جاهل بالحكم، فترك الطهارة من الحدث فيها، أو صلى قبل دخول الوقت بطلت صلاته، و كذلك إذا أدخل بالقبلة فصلى مستدبرا للقبلة، أو منحرفا عنها الى اليمين أو اليسار، أو انحرف بجميع بدنه عنها بحيث لا- يعد مستقبلا، و أن لم يبلغ محض اليمين أو اليسار، أو انحرف بوجهه عن القبلة بحيث لا يعد مستقبلا بوجهه و أوقع بعض أفعال الصلاة في حال انحرافه، فتبطل صلاته في جميع هذه الفروض كما في العامد.

و تبطل صلاته كذلك إذا ترك ركعة تامة، أو ترك ركوعا أو ركنا آخر من أركان الصلاة، و تبطل صلاته إذا زاد ركنا من أركانها كالركوع، فحكم الجاهل بالحكم في جميع ما ذكر حكم العامد. و إذا أدخل الجاهل بالحكم بشئ من باقى شروط الصلاة أو أجزائها غير الركنية، فزاد شيئا منها أو نقص، فالظاهر أن حكمه حكم الساهي، إلا إذا كان جاهلا مترددا في صحة العمل و فساده فالظاهر اجراء حكم العامد عليه.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٤٩٠

**المسألة ٧٤٢**

إذا ترك الإنسان الطهارة من الحدث و صلى ساهيا عن ذلك أو صلى ساهيا بغسل أو وضوء أو تيمم باطل، لنقصان بعض أجزائه أو

شرايطه، كانت صلاته باطله، سواء تذكر ذلك في أثناء الصلاة أم بعد الفراغ منها.

### المسألة ٧٤٣

إذا أخل بالوقت ساهيا فصلى قبل دخوله بطلت صلاته، وكذلك إذا أخل بالقبلة سهوا، فصلى مستدبرا للقبلة أو كانت القبلة إلى يمينه أو يساره فتبطل صلاته.

### المسألة ٧٤٤

إذا صلى ساهيا مع نجاسة ثوبه أو بدنه، أو صلى معها وهو جاهل بموضوع النجاسة أو بحكم الصلاة فيها، ففي صحة صلاته و عدمها تفصيل ذكرناه في المسألة المائة والثامنة والخمسين وما يتلوه من المسائل من كتاب الطهارة فلتراجع.

### المسألة ٧٤٥

إذا أخل المكلف بستر عورته ساهيا فلم يسترها ولم يلتفت حتى أتم الصلاة صحت صلاته، و تراجع المسألة المائة والرابعة وما قبلها وما بعدها من كتاب الصلاة في الفروض التي تتعلق بذلك، و إذا أخل بشرائط الساتر، فان صلى في غير المأكول ساهيا فالظاهر بطلان صلاته، و إذا صلى في الحرير أو الذهب و نحوهما ساهيا فالظاهر صحتها.

### المسألة ٧٤٦

إذا أخل بشرائط المكان في صلاته ساهيا، فالظاهر عدم بطلانها بذلك، من غير فرق بين اباحة المكان وغيرها، نعم إذا صلى في المكان المغصوب ناسيا لغصبيته، و كان المصلي هو الغاصب نفسه و كان ممن لا يبالي على تقدير تذكره، فالظاهر بطلان صلاته و ان كان ناسيا، و كذلك الحكم في اللباس المغصوب.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٤٩١

### المسألة ٧٤٧

لا تبطل صلاة المكلف إذا سجد على ما لا يصح السجود عليه ساهيا، سواء كان ذلك لنجاسته، أم لكونه من غير الأرض أو نباتها، أم لكونه مما يؤكل أو يلبس عادة، أم لكونه أرفع أو أخفض من موقفه بأكثر مما يجوز، و كل ذلك إذا لم يتذكر حتى فات موضع تداركه، و إذا تذكره بعد رفع رأسه من السجود، فالأحوط المضي في صلاته ثم اعادتها.

### المسألة ٧٤٨



إذا زاد الإنسان في صلاته ركوعاً ساهياً بطلت صلاته، ويشكل الحكم إذا زاد سجدين في ركعة واحدة ساهياً، أو زاد تكبيراً الإحرام، فلا يترك الاحتياط في هذين الفرضين بأن يتم صلاته ثم يعيدها. ويستثنى من ذلك ما إذا زاد الركوع أو السجدين للمتابعة في صلاة الجماعة، ومثل ذلك ما إذا كان مأموماً ورفع رأسه قبل الإمام في ركوعه أو سجوده ساهياً، ثم علم أن الإمام لا يزال راکعاً أو لا يزال ساجداً، فإنه يعود إلى الركوع أو السجود، ولا تضره زيادة الركوع أو زيادة السجود، وسيأتي بيان ذلك في أحكام الجماعة.

### المسألة ٧٤٩

إذا زاد الإنسان في صلاته ركعة تامة ساهياً بطلت صلاته، سواء تشهد بعد الركعة الرابعة ثم قام إلى الخامسة، أو جلس بعدها بمقدار التشهد ثم قام، أم لم يجلس بعدها ولم يتشهد، فتبطل صلاته في جميع الفروض على الأقوى. وإن كان الأحوط استجاباً إذا كان قد تشهد في الرابعة أن يرفع اليد عن زيادة الركعة فيجلس بعد الخامسة، ويسلم من غير تشهد، وإذا كان قد جلس فيها بمقدار التشهد أن يفعل كذلك فيجلس بعد الخامسة ويتشهد ويسلم، ثم يعيد الصلاة في صورتين.

### المسألة ٧٥٠

تقدم في المسألة الثلاثمائة والخامسة والتسعين: أن زيادة القيام

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٤٩٢

المتصل بالركوع لا- تتحقق إلا- بزيادة الركوع معه، وأن زيادة القيام حال تكبير الإحرام لا تتحقق كذلك إلا بزيادة تكبير الإحرام معه، وتقدم في أول الفصل الخامس عشر أن النية ركن في الصلاة ولكن الزيادة لا تتصور فيها.

### المسألة ٧٥١

إذا نسي المكلف أنه مسافر أو نسي أن حكمه هو القصر في الصلاة فأنم صلاته، فإن هو لم يتذكر حتى خرج الوقت صحت صلاته ولم يجب عليه قضاؤها، وهو مستثنى من الحكم المتقدم بطلان الصلاة بزيادة الركعة. وإذا تذكر في الوقت وجبت عليه إعادة الصلاة، فإن هو لم يعدها في الوقت وجب عليه قضاؤها، وسيأتي ذلك في أحكام صلاة المسافر.

### المسألة ٧٥٢

إذا زاد الإنسان في صلاته جزءاً غير ركن ساهياً لم تبطل صلاته بذلك، كما إذا زاد فيها سجدة، أو تشهداً، أو قراءة، أو ذكراً، ولا يجب عليه سجود السهو إلا إذا كان من الموارد الخاصة التي يجب السجود لها، وسيأتي بيانها في فصل سجود السهو.

### المسألة ٧٥٣

إذا ترك الركوع سهواً ولم يتذكر حتى دخل في السجدة الثانية من الركعة بطلت صلاته، وإذا تذكره وهو في السجدة الأولى أو بين السجدين، رفع يده عن السجدة الزائدة وقام وأتى بالركوع عن قيام وأتم صلاته ولا شيء عليه.

#### المسألة ٧٥٤

إذا نسي السجدين من ركعة واحدة، ولم يتذكرهما حتى دخل في ركوع الركعة التي بعدها بطلت صلاته، وإذا تذكرهما في حال القيام أو في حال القراءة وقبل الركوع، رفع اليد عن القيام والقراءة وأتى بالسجدين، ثم قام وقرأ أو سبح وأتم صلاته، ثم سجد للسهو للقيام الزائد إذا تلبس معه بقراءة أو بتسيح.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٤٩٣

#### المسألة ٧٥٥

إذا نسي السجدين من الركعة الأخيرة وتشهد وسلم وفعل ما ينافي الصلاة عمداً وسهواً من حدث أو استدبار للقبلة، ثم تذكر نقص السجدين بطلت صلاته، وإذا تذكرهما بعد ما سلم وقبل أن يأتي بالمبطل، فلا يترك الاحتياط بأن يأتي بالسجدين والتشهد بعدهما والتسليم ثم يسجد للسهو لاحتمال زيادة التسليم في غير موضعه، ثم يعيد الصلاة، وإذا تذكرهما قبل أن يأتي بالتسليم أتى بالسجدين والتشهد والتسليم بعدهما وصحت صلاته.

#### المسألة ٧٥٦

إذا ترك النية أو ترك تكبير الإحرام ساهياً أو ناسياً بطلت صلاته، وكذلك الحكم إذا ترك القيام حال تكبير الإحرام أو نسي القيام المتصل بالركوع فتبطل صلاته لنقصان الركن.

#### المسألة ٧٥٧

إذا نسي ركعة من صلاته، فإن تذكرها بعد التشهد وقبل التسليم وجب عليه أن يأتي بالركعة ويتم صلاته، وإذا تذكر الركعة بعد التسليم وقبل أن يأتي بما يبطل الصلاة عمداً وسهواً من حدث أو استدبار، قام وأتى بالركعة وأتم الصلاة، ثم سجد للسهو للسلام في غير موضعه، وإذا تذكرها بعد أن سلم وأتى بالمبطل بطلت صلاته وعليه إعادتها، سواء كانت الصلاة رباعية أم غيرها، وكذلك الحكم إذا نسي أكثر من ركعة.

#### المسألة ٧٥٨

إذا نسي التسليم في الصلاة ولم يتذكر حتى أتى بما يبطل الصلاة عمداً وسهواً، فالأحوط أن لم يكن أقوى أن يأتي بالتسليم ثم يعيد الصلاة.

**المسألة ٧٥٩**

إذا نسى الإنسان جزءا غير ركن من أجزاء الصلاة و تذكره قبل أن

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٤٩٤

يفوت موضع تداركه، وجب عليه أن يعود فيتدارك ذلك الجزء المنسى، ثم يأتي بما بعده من الأجزاء و الأذكار ليحصل الترتيب و لا يعتد بما أتى به منها قبل أن يتدارك ذلك الجزء ثم يتم صلاته.  
فإذا نسى سجدة واحدة أو تشهدا و تذكرهما بعد القيام للركعة اللاحقة و قبل الدخول في ركوعها، وجب عليه أن يعود فيأتي بالسجدة أو التشهد المنسى، ثم يقوم و يتم صلاته ثم يسجد للسهو للقيام إذا تلبس معه بقراءة أو تسبيح، و إذا لم يتلبس بهما فلا سجود عليه.

**المسألة ٧٦٠**

إذا نسى جزءا غير ركن و تذكره بعد أن فات موضع تداركه مضى في صلاته، فإذا أتمها وجب عليه قضاء الجزء المنسى إذا كان سجدة واحدة، و كذلك إذا كان تشهدا على الأحوط، و أتى بسجود السهو لهما، و لا يجب قضاء غير السجدة و التشهد من الأجزاء المنسية و لا سجود السهو لها.

**المسألة ٧٦١**

يفوت محل تدارك الجزء المنسى في الصلاة لأحد أمرين:

(الأول): إذا لم يتذكر المكلف انه ترك الجزء حتى دخل في ركن بعده، و مثال ذلك أن ينسى القراءة في الأولتين أو ينسى التسبيح في الأخيرتين، أو ينسى بعضهما، أو اعراهما أو الترتيب فيهما، أو ينسى القيام فيهما أو الطمأنينة، ثم لا يتذكر ذلك الا بعد الدخول في الركوع فيجب عليه إتمام الصلاة و لا شيء عليه.  
و من أمثلة ذلك أن ينسى السجدة الواحدة أو ينسى التشهد و لا يتذكر الا بعد الدخول في الركوع من الركعة اللاحقة، و قد تقدم ذكر هذا الفرض و بيان حكمه في المسألة المتقدمة.

**المسألة ٧٦٢**

إذا نسى القراءة أو التسبيح أو نسي بعضهما أو اعراهما أو الترتيب فيهما، و تذكر قبل الدخول في الركوع لم يفوت محل التدارك،

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٤٩٥

فيجب عليه أن يرجع و يأتي بما نسيه منها، و أن يأتي بما بعده ليحصل الترتيب، و لا شيء عليه غير ذلك.

**المسألة ٧٦٣**

إذا نسي القيام أو الطمأنينة في حال القراءة أو التسييح و تذكرهما قبل الدخول في الركوع فلا يترك الاحتياط في أن يعود فيأتي بالقراءة أو التسييح قائما مطمئنا بقصد الاحتياط و القربة المطلقة، لا بقصد الجزئية، و كذلك إذا نسي الطمأنينة حال التشهد أو في الأذكار الواجبة الأخرى، و تذكرها بعد أن أتم التشهد أو أتم الذكر، فلا يترك الاحتياط بأن يأتي بالتشهد أو الذكر مطمئنا بقصد الاحتياط لا بقصد الجزئية.

### المسألة ٧٦٤

(الثاني) مما يفوت به محل تدارك الجزء المنسى: أن يكون ذلك الجزء واجبا في فعل من أفعال الصلاة، فإذا نسي الجزء و لم يتذكره حتى مضى ذلك الفعل فقد فات محل تدارك الجزء المنسى، و مثال ذلك ذكر الركوع أو السجود، فإنهما واجبان في حال الركوع و السجود، فإذا نسي المكلف الذكر و لم يتذكره حتى رفع رأسه من الركوع فقد فات محل تدارك الذكر فيه، و كذلك الأمر في ذكر السجود، و كذلك إذا نسي الطمأنينة في الركوع أو السجود، و تذكرها بعد رفع الرأس منهما، أو نسي وضع بعض المساجد غير الجبهة حتى رفع رأسه من السجود أو نسي فوضع جبهته على الموضع النجس، و تذكر بعد رفع رأسه من السجود، و حكمه أن يمضى في صلاته و لا شيء عليه كما تقدم.

### المسألة ٧٦٥

إذا نسي الذكر في الركوع أو السجود و تذكره قبل رفع رأسه منهما و جب عليه أن يأتي بالذكر قبل أن يرفع رأسه، و كذلك إذا نسي بعض المساجد غير الجبهة فلم يضعه على الأرض في سجوده و تذكره قبل رفع رأسه من السجود، فيجب عليه أن يضع المساجد و يأتي بالذكر قبل ان يرفع رأسه.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٤٩٦

و أما وضع الجبهة على الأرض فلا يتحقق السجود الا- به، فإذا نسيه المكلف فلا بد له من العود اليه و لا يفوت محل تداركه الا بالدخول في الركوع من الركعة اللاحقة.

و إذا نسي الطمأنينة حال الذكر في الركوع أو السجود و تذكره قبل رفع الرأس منه فقد تقدم ان الاحتياط لا يترك بأن يأتي بالذكر مطمئنا بقصد الاحتياط لا بقصد الجزئية.

### المسألة ٧٦٦

إذا نسي الانتصاب بعد الركوع، فان تذكره قبل وضع الجبهة على الأرض في السجدة الأولى و جب عليه أن يقوم فيأتي به ثم يسجد، و إذا تذكره بعد الدخول في السجدة الثانية فات محل تداركه، فيجب عليه أن يمضى في صلاته و لا شيء عليه، و إذا تذكره في السجدة الأولى أو بين السجدين و قبل أن يدخل في السجدة الثانية، فالأحوط له أن يعود فيأتي بالانتصاب بعد الركوع ثم يسجد السجدين و يتم الصلاة ثم يعيدها، و كذلك الاحتياط إذا نسي الجلوس بعد السجدة الأولى و لم يتذكره حتى دخل في السجدة الثانية فيأتي به و يتم الصلاة ثم يعيدها.

**المسألة ٧٤٧**

إذا نسى الطمأنينة في القيام بعد الركوع و تذكرها قبل أن يضع جبهته على الأرض في السجدة الأولى، فالأحوط له أن يعود الى القيام و يأتي بالطمأنينة فيه برجاء المطلوبية، و كذلك إذا نسى الطمأنينة في الجلوس بعد السجدة الأولى و تذكرها قبل وضع الجبهة في السجدة الثانية.

**المسألة ٧٤٨**

قيل ان التسليم الواجب مما يفوت به محل التدارك للجزء المنسى، و فيه إشكال، فإذا نسى المكلف السجدين من الركعة الأخيرة و لم يتذكرهما الا بعد التسليم الواجب، فان فعل ما ينافي الصلاة عمدا و سهوا بطلت الصلاة، و ان لم يأت بالمبطل فالأحوط لزوماً أن يأتي بالسجدين و بما بعدهما من التشهد و التسليم و أن يسجد للسهو لاحتمال كلمة التقوى، ج ١، ص: ٤٩٧

زيادة التسليم في غير موضعه ثم يعيد الصلاة كما ذكرناه في المسألة السبعمئة و الخامسة و الخمسين. و إذا نسى سجدة واحدة من الركعة الأخيرة أو نسى التشهد منها و تذكرهما بعد التسليم و قبل أن يأتي بما يبطل الصلاة أتى بالسجدة أو التشهد بقصد ما في الذمة من أداء أو قضاء لهما، و أتى بما بعدهما على الترتيب ثم سجد للسهو لما في ذمته بسبب نسيان الجزء أو التسليم في غير موضعه و صحت صلاته، و ان تذكرهما بعد التسليم و فعل ما يبطل الصلاة أتى بهما و بسجود السهو ثم أعاد الصلاة. و ان تذكرهما قبل التسليم لم يفت موضع تداركهما، فيجب عليه أن يأتي بهما و بما بعدهما على الترتيب و تصح بذلك صلاته.

**المسألة ٧٤٩**

إذا علم أنه قد نسى سجدين من ركعتين و قد فات موضع تداركهما، و جب عليه قضاءهما بعد الصلاة و ان كانتا من الأولتين، و عليه سجداً السهو لكل واحدة منهما على الأحوط.

**المسألة ٧٧٠**

إذا نسى فأخفت في القراءة في موضع وجوب الجهر لم تجب عليه اعادته ما مضى من قراءته و ان تذكره في أثناء القراءة أو قبل الدخول في الركوع، و يجب عليه الجهر في بقية القراءة إذا كان تذكره في أثنائها، و يمضى في صلاته إذا كان تذكره بعد الفراغ من القراءة.

و كذلك الحكم إذا نسى فأجهر في موضع وجوب الإخفات من القراءة أو التسييح.

**الفصل الحادي و الثلاثون في الشك في الصلاة و أفعالها****المسألة ٧٧١**

إذا شك الإنسان هل أتى بالصلاة الواجبة عليه أم لم يأت بها، و كان شكه بعد خروج وقت الصلاة، بنى على أنه قد أتى بالصلاة المشكوكه

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٤٩٨

و لم يلتفت الى شكه. و كذلك إذا شك في تحقق شيء من شرائط الصلاة أو في شيء من أجزائها أو في صحته، أو في عدد الركعات بعد ما خرج وقتها. فيبنى على أنه قد أتى بها على الوجه الصحيح و لا يعتنى بشكها، و إذا شك في الإتيان بالصلاة و وقتها لا يزال باقيا و جب عليه أن يأتي بها، و سيأتي بيان حكم الشك في الشرائط أو الأجزاء أو عدد الركعات.

### المسألة ٧٧٢

لا فرق في الصلاة التي يشك في الإتيان بها بين أن تكون واحدة أو متعددة، فإذا شك في الإتيان بصلاة الصبح و وقتها باق، و جب عليه أن يأتي بها، و إذا كان الشك بعد الوقت لم يلتفت اليه، و إذا شك في الإتيان بالظهرين أو العشاءين، فحكمه كذلك. و إذا علم بأنه قد صلى الظهر مثلا، و شك في انه صلى العصر أيضا أم لا، فعليه أن يصلها إذا كان الوقت باقيا، و لم يعتن بشكها إذا كان بعد الوقت، و مثله ما إذا شك في صلاة العشاء.

### المسألة ٧٧٣

إذا علم قبل خروج الوقت أنه صلى العصر و شك في أنه قد صلى الظهر أيضا أم لا فالأحوط له أن يأتي بالظهر، و كذلك إذا علم و هو في الوقت أنه صلى العشاء و شك في الإتيان بالمغرب.

### المسألة ٧٧٤

إذا بقي من الوقت مقدار أربع ركعات و شك في الإتيان بصلاة الظهر و العصر فعليه أن يأتي بالعصر، بل و بالظهر أيضا على الأحوط، بناء على ما هو المختار من اشتراك الفريضتين في جميع الوقت، فيأتي بالعصر أداء في ما بقي من الوقت، ثم يأتي بالظهر على الأحوط قضاء بعد الوقت، و إذا علم بأنه قد صلى العصر و شك في انه أتى بالظهر و قد بقي من الوقت مقدار أربع ركعات و جب عليه أن يأتي بالظهر.

### المسألة ٧٧٥

إذا بقي من الوقت مقدار ركعة و شك في الإتيان بالصلاة كان من

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٤٩٩

الشك في الوقت فعليه الإتيان بالفريضة، بل لا- يترك الاحتياط إذا شك في الإتيان بها و قد بقي من الوقت أقل من ذلك، فيأتي بالفريضة المشكوكه على الأحوط.

**المسألة ٧٧٦**

المراد بالشك ما يخالف اليقين، فإذا ظن الإتيان بالصلاة و كان في الوقت وجب عليه أن يأتي بها، وإذا كان بعد الوقت لم يعتن باحتمال العدم، و كذلك الحكم إذا ظن عدم الإتيان بالصلاة.

**المسألة ٧٧٧**

إذا شك في خروج الوقت و عدمه استصحب بقاءه فإذا شك معه في الإتيان بالصلاة وجب عليه الإتيان بها.

**المسألة ٧٧٨**

إذا شك و هو في صلاة العصر في أنه صلى الظهر قبلها أم لا، بنى على عدم الإتيان بها على الأحوط، فإن كان في الوقت المشترك بين الفريضة عدل بنيته الى الظهر و أتمها ثم صلى العصر بعدها، و إذا كان في الوقت المختص بالعصر، أتم العصر، ثم صلى الظهر قضاء على الأحوط.

**المسألة ٧٧٩**

إذا تيقن انه صلى احدى الظهرين و لم يأت بالأخرى و لم يعلم أن ما أتى به أيتهما على التعيين، كفاه أن يصلى أربع ركعات بقصد ما في الذمة، من غير فرق بين أن يكون في الوقت المشترك بين الفريضة أم في الوقت المختص بالعصر أم في خارج الوقت. و إذا علم بأنه صلى احدى العشاءين و لم يعلم بها على التعيين وجب عليه أن يأتي بهما معا، سواء كان في الوقت المشترك أم في الوقت المختص بالعشاء أم في خارج الوقت، و إذا كان في الوقت المختص بالعشاء أتى بالعشاء في الوقت ثم أتى بالمغرب قضاء، و ينوى امتثال أمرهما المحتمل.  
كلمة التقوى، ج ١، ص: ٥٠٠

**المسألة ٧٨٠**

إذا شك و هو في الوقت في أنه أتى بالصلاة أم لا، فوجب عليه أن يأتي بها كما تقدم، ثم نسي أن يأتي بها في الوقت وجب عليه أن يقضيها بعد الوقت، و ان كان بالفعل شاكا فيها بعد الوقت.  
و إذا اعتقد بأن شكه في الإتيان بالصلاة كان بعد خروج الوقت فلم يأت بالفريضة، ثم تبين له أن شكه كان في الوقت وجب عليه قضاء الصلاة.  
و إذا اعتقد بأن شكه في الإتيان بالصلاة كان في الوقت، و لكنه ترك الصلاة عمدا أو سهوا، ثم تبين له أن شكه كان بعد خروج الوقت لم يجب عليه القضاء.

## المسألة ٧٨١

من يكون كثير الشك في أنه أتى بالصلاة أم لا، فحكمه حكم غيره من الناس، فإذا شك و هو في الوقت فعليه الإتيان بالصلاة، وإذا شك بعد خروج الوقت لم يعتن بشكه، و من يكون وسواسيا في ذلك يبني على أنه قد أتى بالصلاة و ان كان في الوقت.

## المسألة ٧٨٢

يجب إحراز شرائط الصلاة قبل الدخول فيها و في أثنائها، و لا يصح الشروع في الصلاة مع الشك في وجود الشرائط أو الشك في وجود بعضها، و يكفي إحرازها بأماره شرعية أو أصل شرعي كما إذا قامت البينة على الطهارة أو على القبلة، أو اعتمد في دخول الوقت على أذان الثقة العارف بالوقت، أو أحرز طهارته من الحدث أو من الخبث بالاستصحاب، و نحو ذلك من الامارات و الأصول الشرعية المحرزة.

و كذلك الحكم إذا شك في شيء من الشروط في أثناء الصلاة، فلا بد من إحرازه باستصحاب و نحوه و قد تقدمت تفاصيل ذلك في المباحث المتقدمة.

و إذا شك في شيء منها بعد الفراغ من صلاته حكم بالصحة في الصلاة

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٥٠١

الماضية، و وجب إحراز الشروط للصلوات الآتية، فإذا شك بعد أن فرغ من صلاته هل تطهر لها من الحدث أو من الخبث بنى على الصحة في صلاته الماضية، و وجب عليه أن يتطهر للصلاة الآتية.

## المسألة ٧٨٣

إذا شك في جزء من أجزاء الصلاة و كان شكه فيه قبل أن يدخل في جزء آخر يكون بعده في الترتيب بين أجزاء الصلاة و وجب عليه أن يأتي بالجزء المشكوك، و مثال ذلك ان يشك في الإتيان بتكبيرة الإحرام قبل أن يدخل في القراءة أو في الاستعاذة، أو يشك في القراءة قبل أن يدخل في الركوع، أو يشك في الركوع و هو قائم، أو يشك في السجدة أو في السجدين معا و هو جالس، قبل أن يقوم و قبل أن يتشهد، أو يشك في التشهد قبل أن يقوم للركعة اللاحقة، فيجب عليه في جميع هذه الفروض و نظائرها أن يأتي بالجزء الذي شك فيه.

و إذا شك في الجزء بعد ما تجاوز موضعه و دخل في جزء آخر يكون بعده في ترتيب أجزاء الصلاة بنى على أنه قد أتى بالجزء المشكوك، و لم يلتفت الى شكه، و مثال ذلك ان يشك في الإتيان بتكبيرة الإحرام بعد ما شرع في الاستعاذة أو في القراءة، أو يشك في القراءة بعد أن دخل في القنوت أو في الركوع، أو يشك في الركوع بعد أن هوى للسجود، أو يشك في السجود بعد أن دخل في التشهد أو بعد ما قام للركعة اللاحقة، و هكذا، فيمضى في صلاته و يبني على وقوع الجزء الذي شك فيه، سواء كان ذلك في الركعتين الأولتين أم في الأخيرتين، و سواء كان في صلاة رباعية أم في غيرها.

## المسألة ٧٨٤



يراد بالدخول في الغير أن يدخل في أي فعل يكون بعد الشيء المشكوك بحسب ترتيب أفعال الصلاة و أجزائها، كالأستعاذة أو القراءة بالنسبة إلى تكبيره الإحرام، و كالسورة بالنسبة إلى الفاتحة، و كالأية اللاحقة بالنسبة إلى الآية السابقة عليها من الفاتحة أو السورة، بل و آخر كل آية بالنسبة إلى أولها، و كالقنوت بالنسبة إلى القراءة أو إلى كلمة التقوى، ج ١، ص: ٥٠٢

السورة، و حتى مقدمات الأفعال، كما إذا شك في الركوع أو في القيام بعد الركوع بعد ما هوى إلى السجود، أو شك في التشهد بعد أن نهض من الأرض للقيام، فلا يلتفت إلى شكه في جميع ذلك.

### المسألة ٧٨٥

إذا شك في السجدة أو في السجدين معا، و هو آخذ في القيام و جب عليه الرجوع و الإتيان بالسجود المشكوك، و هذا استثناء من القاعدة التي ذكرناها في المسألة المتقدمة دل عليه النص فيعمل به في مورده و لا يتعدى منه إلى غيره.

### المسألة ٧٨٦

من كانت وظيفته الصلاة من جلوس، إذا شك في السجود بعد ما جلس و كان جلوسه بدل القيام لم يلتفت إلى شكه إذا اشتغل في جلوسه بقراءة أو تسييح أو تشهد، و إذا كان شكه قبل ذلك أشكال الحكم فيه، و لا يترك الاحتياط بعدم الالتفات إلى شكه و إتمام الفرض ثم اعادته، و كذلك إذا شك في التشهد و قد جلس جلوسه بدل القيام، فلا يلتفت إلى شكه إذا كان بعد ما اشتغل في جلوسه بقراءة أو تسييح، و يجرى فيه الاحتياط المتقدم إذا كان قبل ذلك. و إذا علم أن جلوسه للسجدة أو للتشهد، و شك في أنه سجد أم لا، أو تشهد أم لا- كان من الشك قبل التجاوز فيأتي بالشيء المشكوك، و إذا جلس و لم يعلم أن جلوسه بدل القيام أو هو جلوس السجدة أو للتشهد و شك في الإتيان بالسجدة أو التشهد و جب عليه أن يأتي بهما.

### المسألة ٧٨٧

إذا شك في صحة الفعل الذي أتى به بعد ما فرغ منه بنى على صحته و ان لم يتجاوز عنه و لم يدخل في غيره، و مثال ذلك أن يشك في صحة نطقه بالتكبير بعد ما فرغ من تكبيره الإحرام، أو يشك في صحتها لفقد بعض شروطها، أو يشك في صحة القراءة بعد ما أتمها، أو يشك في صحة قراءة الكلمة أو الآية أو السورة، فيبنى على صحة ما فعله. كلمة التقوى، ج ١، ص: ٥٠٣

### المسألة ٧٨٨

إذا شك في جزء قبل أن يتجاوز عنه فأتى به، ثم تذكر أنه قد أتى به سابقا، فان كان من الأركان بطلت صلاته كما إذا شك في الركوع و هو قائم فأتى به ثم تذكر أنه قد ركع أولا، فعليه الإعادة لزيادة الركن، و إذا كان ذلك في تكبيره الإحرام أو في السجدين

أتم الفرض ثم اعاده على الأحوط كما ذكرنا ذلك من قبل.

و ان كان من الأجزاء غير الأركان مضى في صلاته و لا شيء عليه الا إذا كانت زيادته سهوا توجب سجود السهو، فعليه السجود لها و سيأتي تفصيل ذلك.

### المسألة ٧٨٩

إذا شك في الجزء بعد الدخول في ما بعده فلم يأت به، ثم تذكر انه لم يأت به قبل ذلك، فهنا صور تجب ملاحظتها: (الصورة الأولى): أن يكون في محل يمكنه فيه تدارك ذلك الجزء المنسى، على حسب ما بيناه في الفصل السابق، و الحكم في هذه الصورة أن يرجع الى الجزء فيأتي به و يتم صلاته سواء كان ركنا أم غيره، و مثال ذلك أن يشك في الإتيان بالسجدة أو بالتشهد بعد قيامه للركعة اللاحقة، فإذا تذكر انه لم يأت بالسجدة أو بالتشهد، و كان قبل الدخول في الركوع و جب عليه أن يعود فيأتي بالسجدة المنسية أو بالتشهد ثم يقوم فيتم الصلاة، و عليه سجود السهو للقيام الزائد إذا تلبس معه بقراءة أو تسبيح، و كذلك إذا شك في الركوع بعد الهوى للسجود و لم يأت به ثم تذكر انه لم يركع من قبل، فعليه ان يعود و يأتي بالركوع و يتم صلاته و لا شيء عليه. (الصورة الثانية): أن يكون في محل لا يمكنه تدارك ذلك الجزء المنسى، و يكون الجزء المنسى ركنا، و الحكم في هذه الصورة هو بطلان الصلاة، و مثال ذلك أن يشك في الإتيان بتكبير الإحرام و هو في القراءة فيمضى في صلاته ثم يتذكر بعد دخوله في الركوع انه لم يكبر للإحرام

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٥٠٤

فتبطل صلاته لنقصان الركن، و هكذا إذا شك في الركوع أو في السجدين بعد التجاوز و تذكر نقصهما بعد الدخول في الركن. (الصورة الثالثة): أن يكون في محل لا يمكنه تدارك ذلك الجزء و لم يكن ركنا و الحكم فيها أن يمضى في صلاته و يتمها و لا شيء عليه، و إذا كان ذلك الجزء سجدة واحدة أو تشهدا و جب قضاؤه بعد إتمام الصلاة و الإتيان بسجدي السهو لنقصانه.

### المسألة ٧٩٠

إذا شك المكلف في الإتيان بالتسليم و هو في التعقيب، بنى على أنه قد أتى به، و لم يلتفت الى شكه، و كذلك إذا شك في الإتيان به بعد ما وجد نفسه بانيا على الفراغ من الصلاة، و إذا شك في الإتيان به في غير هاتين صورتين، فلا بد من الإتيان بالتسليم، و إذا شك في الإتيان به كذلك و فعل ما يبطل الصلاة قبل أن يأتي بالتسليم فعليه إعادة الصلاة.

### المسألة ٧٩١

إذا شك المأموم هل أتى بتكبير الإحرام أم لا، فان كان ذلك في ابتداء صلاته و قبل الإتيان بأى فعل يتعلق بها، بنى على عدم الإتيان بتكبير الإحرام، و وجب عليه أن يأتي بها، و ان كان شكه بعد الركوع مع الإمام أو القنوت معه إذا كان دخوله في الثانية، بنى على أنه أتى بالتكبير و مضى في صلاته، و كذلك إذا قرأ خلف الإمام أو سبج و كان ممن حكمه ذلك. و إذا شك في التكبير بعد أن وجد نفسه بهيئة المصلى و قد أنصت لقراءة الامام و نحو ذلك فلا يترك الاحتياط بإتمام الصلاة ثم اعادتها.

و إذا تعمد فأبطل ما بيده بتكلم أو انحراف ببدنه عن القبلة ثم أتى بالتكبير صحت صلاته، و الظاهر انه لا طريق له غير ذلك إذا

كانت الجماعة واجبة، كصلاة الجمعة أو العيدين عند اجتماع شرائطهما.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٥٠٥

### المسألة ٧٩٢

إذا كان في فعل من أفعال الصلاة، و شك في الفعل السابق عليه، هل حصل له فيه شك في محله أم لا، لم يلتفت الى هذا الشك و مضى في صلاته، و مثال ذلك أن يكون في القراءة و يشك في تكبيره الإحرام: هل شك في الإتيان بها قبل أن يشرع في القراءة أم لم يشك، أو يكون في الركوع و يحصل له مثل هذا الشك في الشك في القراءة أم لا، فعليه أن لا يعتنى بشكه.

### المسألة ٧٩٣

الظن في أفعال الصلاة بحكم الشك، فإذا ظن المكلف فعل الواجب و هو في محله و لم يتجاوز عنه الى غيره و جب عليه أن يأتي بالفعل، و إذا كان ظنه بعد أن تجاوز الفعل، و دخل في ما بعده لم يلتفت و بنى على أنه قد أتى به. وكذلك الحكم إذا ظن ترك الفعل. نعم إذا كان الظن اطمئنانيا بالفعل أو بالترك بنى على وفق اطمئنانه و أتم الصلاة ثم إعادتها إذا كان ما عمله مخالفا للقاعدة المتقدم ذكرها.

## الفصل الثاني و الثلاثون في الشك في عدد الركعات

### المسألة ٧٩٤

إذا شك المصلي في عدد الركعات، فلا بد له من التأمل في أطراف شكه على الأحوط و التذكر للملابسات حتى يستقر شكه أو يزول أو يحصل له الترجيح، و لا يسوغ له العمل بحكم الشك بمجرد حصوله، و إذا كان من الشكوك التي توجب البطلان، فالأحوط عدم الابطال به الا مع اليأس من حصول العلم أو الظن بأحد الطرفين، بل لا يخلو ذلك من قوة.

### المسألة ٧٩٥

تبطل صلاة الإنسان (بالمعنى الذي سيأتي بيانه) إذا عرض له أحد الشكوك الآتي ذكرها.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٥٠٦

(١): كل شك يتعلق بصلاة ثنائية الركعات، كصلاة الصبح، و صلاة السفر، و صلاة الآيات، و صلاة الطواف.

(٢): كل شك يتعلق بصلاة ثلاثية الركعات، و هي صلاة المغرب.

(٣): كل شك يتعلق بالأولتين من الرباعية.

(٤): الشك بين الاثنتين و الثلاث، أو بين الاثنتين و الأربع، أو بين الاثنتين و الثلاث و الأربع من الصلاة الرباعية إذا كان قبل إكمال

السجدتين.

(٥): كل شك في الرباعية غير ما تقدم إذا لم يمكن إرجاعه إلى الشكوك المنصوصة.

(٦): من لم يدر كم صلى من ركعة.

### المسألة ٧٩٦

الظاهر أن عروض أحد هذه الشكوك موجب لجواز إبطال الصلاة بعد أن يستقر الشك، وليس موجبا لبطلان الصلاة في نفسه، و نتيجة لذلك، فإذا زال الشك قبل أن يفعل المبطل، و حصل له العلم أو الظن بأحد الأعداد الصحيحة صحت صلاته.

### المسألة ٧٩٧

الصور الصحيحة من الشك في عدد الصلاة الرباعية تسع. (الأولى): أن يشك المصلي بين الاثنتين و الثلاث بعد أن أكمل السجدين، و الحكم فيها هو أن يبنى على ان ما بيده هي الركعة الثالثة و يأتي بالرابعة، فإذا أتم صلاته أتى بركعة واحدة قائما، و صحت صلاته و لا اعادة عليه.

### المسألة ٧٩٨

يتحقق إكمال السجدين هنا و في كل مورد نذكره في ما بعد، بإتمام الذكر الواجب من السجدة الثانية، و ان لم يرفع المصلي رأسه من السجود.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٥٠٧

### المسألة ٧٩٩

(الصورة الثانية): أن يشك بين الثلاث و الأربع من غير فرق بين أن يكون قائما أم جالسا أم في غير ذلك من أفعال الصلاة، و الحكم فيها:

أن يبنى على ان ما بيده هي الركعة الرابعة و يتم صلاته، فإذا أتمها احتاط بالإتيان بركعتين من جلوس إذا كان قد أتم السجدين من الركعة، و إذا كان شكه قبل إتمام السجدين فالأحوط له أن يأتي بركعة من قيام.

### المسألة ٨٠٠

(الصورة الثالثة) أن يشك بين الاثنتين و الأربع بعد إكمال السجدين من الركعة بما تقدم بيانه، و الحكم فيها: أن يبنى على ان ما بيده هي الركعة الرابعة و يتم صلاته، ثم يحتاط بعدها بركعتين من قيام، و لا اعادة عليه.

### المسألة ٨٠١

(الصورة الرابعة) ان يشك بين الاثنتين و الثلاث و الأربع بعد إكمال السجدين و الحكم فيها أن يبنى على أن ما بيده هي الركعة الرابعة، فعليه أن يتم صلاته ثم يحتاط بعدها بركعتين من قيام يأتي بهما أولاً، ثم يأتي بركعتين من جلوس.

### المسألة ٨٠٢

(الصورة الخامسة) ان يشك بين الأربع و الخمس بعد إكمال السجدين، و الحكم فيها أن يبنى على ان ما بيده هي الركعة الرابعة و يتم صلاته، ثم يسجد بعدها سجدة السهو للشك بين الأربع و الخمس.

### المسألة ٨٠٣

(الصورة السادسة) أن يشك بين الأربع و الخمس و هو قائم قبل الركوع، فهو في حال قيامه شاك في ان ما تحقق فعله منه ثلاث أو أربع، و حكمه أن يبنى على ان ما تحقق فعله منه أربع ركعات، فيجب عليه أن يجلس للتشهد و التسليم، فإذا أتم الصلاة أتى بركعتين من جلوس على

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٥٠٨

الأحوط كما هو الحكم في الصورة الثانية المتقدمة، ثم سجد للسهو احتياطاً للقيام الزائد، بل يتعين عليه سجود السهو إذا تلبس مع القيام بقراءة أو تسييح.

### المسألة ٨٠٤

(الصورة السابعة) أن يشك بين الثلاث و الخمس و هو قائم قبل الركوع، فهو في حال قيامه شاك في ما تحقق فعله منه هل هو ركعتان أو أربع، و حكمه أن يبنى على الأربع كما تقدم في الصورة الثالثة، فيجب عليه أن يجلس للتشهد و التسليم، فإذا سلم أتى بركعتين من قيام ثم سجد سجدة السهو للقيام الزائد كما ذكرنا في الصورة السادسة.

### المسألة ٨٠٥

(الصورة الثامنة) أن يشك بين الثلاث و الأربع و الخمس و هو قائم قبل الركوع فهو في حال قيامه شاك في ان ما أكمله من صلاته ركعتان أو ثلاث أو أربع، و الحكم فيها أن يبنى على ان ما تحقق فعله من صلاته أربع ركعات كما تقدم في الصورة الرابعة، و يجب عليه أن يجلس للتشهد و التسليم، فإذا سلم أتى بركعتين من قيام ثم أتى بعدهما بركعتين من جلوس، ثم سجد بعدهما سجدة السهو للقيام الزائد كما في صورتين السادسة و السابعة.

### المسألة ٨٠٦

(الصورة التاسعة) أن يشك بين الخمس والست و هو قائم قبل الركوع، فهو في حين قيامه شاك بين الأربع والخمس بعد إكمال السجدين، فيبنى على أن ما أتى به أربع ركعات و يجب عليه أن يجلس للتشهد و التسليم، فإذا سلم أتى بسجدة السهو للشك بين الأربع والخمس ثم يسجد للسهو مرة ثانية للقيام الزائد كما ذكرنا في الصور الثلاث المتقدمة، والأحوط استحباباً في الصور الأربع المتأخرة أن يعيد الصلاة بعد أن يأتي بعمل الشك الذي تقدم بيانه فيها.

### المسألة ٨٠٧

إذا شك بين الأربع والست بعد إكمال السجدين، فالأحوط له أن كلمة التقوى، ج ١، ص: ٥٠٩ يبنى على الأربع، فإذا أتم الصلاة و سلم سجد سجدة السهو للشك في الزيادة ثم أعاد الفرض.

### المسألة ٨٠٨

الشك في عدد الركعات الذي تترتب له الأحكام المتقدمة من صحة أو بطلان هو ما تساوى فيه الاحتمالان عند التردد، و أما الظن في الركعات فهو حجة شرعية يجب على المكلف أن يعمل على وفقه، فإذا تردد مثلاً بين الثلاث والأربع، و ظن الثالثة أو ظن الرابعة، فعليه أن يبنى على ما ظنه و يتم صلاته و لا- شىء عليه، و كذلك غيره من صور الشك، و لا فرق في ذلك بين ما يتعلق بالركعتين الأولتين و الأخيرتين، و لا بين الشكوك المبطلة و الصحيحة، حتى في الصلاة الثنائية أو الثلاثية. و يستثنى من ذلك الشك بين الأربع و الخمس إذا ظن الخامسة، ففي العمل بظنه هنا أشكال لانصراف الأدلة عن الظن المبطل، فعليه أن يبنى على الأربع و يأتي بسجدة السهو بعد التسليم، ثم يعيد الصلاة على الأحوال.

### المسألة ٨٠٩

إذا كان الشك الذي عرض للمكلف مما لا- يصح ال- بعد إكمال السجدين، و شك في أنه أتى بهما أم لا أو شك في انه أتى بإحدهما، بطلت صلاته إذا كان شكه قبل النهوض للقيام أو قبل التشهد، و ذلك لأن عليه أن يأتي بالسجدة أو السجدين بمقتضى شكه فيهما و هو في المحل فيكون شكه في الركعات قبل إكمال السجدين و يكون مبطلاً. و مثال ذلك أن يشك بين ال-ثنتين و الثلاث و هو جالس قبل أن يقوم أو يتشهد، فإذا شك مع ذلك في الإتيان بالسجدة أو بالسجدين معاً، بطلت صلاته، للشك بين ال-ثنتين و الثلاث قبل إكمال السجدين و كذلك إذا شك بين ال-ثنتين و الأربع أو بين ال-ثنتين و الثلاث و الأربع. و إذا كان شكه في السجود بعد القيام أو بعد النهوض للقيام مضى في صلاته ثم أتى بعمل الشك الذي عرض له في الركعات.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٥١٠

### المسألة ٨١٠

إذا شك بين الاثنتين والثلاث وهو في التشهد وكان شاكا في الإتيان بالسجود، فالحكم بالصحة في غاية الإشكال، من جهة الشك في أنه في محل السجود أو بعد التجاوز، فإن هذا التشهد إذا كان في الركعة الثانية فقد تجاوز عن محل السجود، وإذا كان في الركعة الثالثة كان زيادة لا اعتبار بها ويكون شكه في السجود شكا في المحل، ولذلك فالاحتياط لازم بإتمام الصلاة والإتيان بعمل الشك ثم إعادة الصلاة، وكذلك إذا كان الشك بين الاثنتين والثلاث والأربع.

### المسألة ٨١١

إذا شك بين الثلاث والأربع وهو قائم قبل الركوع ثم علم بأنه قد نسي إحدى السجدين قبل قيامه لهذه الركعة، أو أنه قد نسي السجدين معاً، بطلت صلاته، لأنه أصبح شاكا بين الاثنتين والثلاث قبل إكمال السجدين، وكذلك الحكم إذا شك بين الثلاث والخمس أو بين الثلاث والأربع والخمس وهو قائم قبل الركوع، ثم علم بنقصان السجود من الركعة التي قام منها فتبطل صلاته لأنه شاك بين الاثنتين والأربع أو بين الاثنتين والثلاث والأربع قبل إكمال السجدين، ومثله الشك بين الخمس والست قائماً إذا عرض له مثل ذلك.

### المسألة ٨١٢

إذا عرض للمكلف أحد الشكوك الصحيحة فبنى في صلاته على ما يقتضيه حكم شكه ثم تحول شكه ظناً وجب عليه العمل بظنه، ومثل ذلك أن يشك في صلاته بين الثلاث والأربع، فيبنى على أنها أربع كما هو مقتضى العمل بشكها، ثم يحصل له الظن بأنها ثلاث فيجب عليه العمل بما ظنه ولا احتياط عليه.

وإذا كان ظاناً بأنها ثلاث وبدأ بالعمل على وفق ظنه، فتحول ظنه إلى شك بين الثلاث والأربع حتى استقر الشك وجب عليه أن يعمل عمل الشك فيبنى على الأربع ثم يأتي بصلاة الاحتياط. وإذا كان ظاناً بأنه صلى ثلاث ركعات ثم تبدل إلى الظن بأنها أربع وجب عليه أن يعمل

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٥١١

بالظن الأخير، وإذا شك في صلاته أحد الشكوك، ثم تبدل إلى شك آخر وجب عليه أن يعمل عمل الشك المتأخر، ومثل ذلك أن يشك بين الثلاث والأربع ثم يتبدل شكه إلى الشك بين الاثنتين والأربع، فيلزمه عمل الشك الأخير، فيبنى على الأربع إذا كان شكه بعد إكمال السجدين ويأتي بصلاة الاحتياط، وتبطل صلاته إذا كان قبل إتمام السجدين.

### المسألة ٨١٣

إذا شك بين الاثنتين والأربع قبل إكمال السجدين، فلا يجوز له المضي في صلاته على شكها، وإذا مضى فيها على الشك بطلت، ولم ينفعه أن ينقلب شكها بعد ذلك إلى شك آخر أو إلى ظن، وإذا عرض له هذا الشك ثم انقلب شكها بالتروى إلى ما بين الثلاث والأربع من غير أن يمضي في صلاته على شكها الأول، فإنه يعمل على شكها الأخير كما تقدم، وكذلك إذا كان شكها الأول بعد إكمال السجدين. ومثله الحكم في الشك بين الاثنتين والثلاث وبين الاثنتين والثلاث والأربع في التفصيل المذكور.

## المسألة ٨١٤

إذا تردد المكلف في أن الحالة التي حصلت له في صلاته هي ظن أو شك، بحيث لم يستطع تمييزها، فإن علم أن حالته السابقة كانت ظنا، فهو ظان، و ان لم يعلم بها أو لم تكن له حالة سابقة فهو شاك.

و إذا حصلت له حالة في أثناء صلاته، و لما انتقل الى جزء آخر من الصلاة تردد في أن تلك الحالة كانت ظنا أم شكاً، فيشكل الحكم عليها في بعض الفروض، كما إذا عرضت له الحالة في الركعة الثانية قبل إكمال السجدين و بعد أن أكمل السجدين تردد في أن تلك الحالة التي عرضت له هل كانت ظنا فتكون صلاته صحيحة أم كانت شكاً بين الاثنتين و الثلاث فتكون صلاته باطلة لأن الشك قبل إكمال السجدين، ففي مثل هذا الفرض لا بد له من إتمام الصلاة ثم اعادتها و ان كان بالفعل ظانا، و كذلك الحكم في نظائره من الشكوك التي يعتبر فيها إكمال السجدين.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٥١٢

و إذا عرضت له تلك الحالة في الركعة الثانية بعد إكمال السجدين، ثم تردد بعد ذلك هل كانت تلك الحالة ظنا بالثلاث، فعليه أن يتم صلاته و لا- احتياط عليه، أم كانت شكاً بين الاثنتين و الثلاث بعد إكمال السجدين فتجب عليه صلاة الاحتياط، ففي مثل هذا الفرض يبني على حالته الموجودة عنده بالفعل، فان كان بالفعل شاكاً حكم بأنه شاك، فعليه الاحتياط، و ان كان بالفعل ظانا حكم بأنه كان ظانا، فلا يجب عليه الاحتياط.

و إذا فرغ من صلاته ثم علم بعد ذلك انه قد تردد في أثناء صلاته بين الاثنتين و الثلاث، و انه قد بنى على الثلاث و أتم صلاته على ذلك، و لكنه شك في أن بناءه على الثلاث هل كان من أجل حصول ظن له بذلك أو كان من أجل أن حكمه البناء على الثلاث للشك، فالأقوى وجوب الإتيان بصلاة الاحتياط.

## المسألة ٨١٥

إذا شك في الصلاة و بعد أن انتقل الى فعل آخر منها تردد في أن شكه المتقدم مما يوجب بطلان الصلاة، أو مما يوجب البناء و صلاة الاحتياط، فالأحوط له أن يأتي بعمل الشك لو كان صحيحاً ثم يعيد الصلاة، و مثال ذلك أن يشك بين الاثنتين و الثلاث، فلما استمر في صلاته، شك في أن شكه بين الاثنتين و الثلاث هل كان قبل إكمال السجدين فيكون مبطلاً، أو كان بعد إكمالها فعليه البناء على الثلاث و صلاة الاحتياط، فيبني على الثلاث و يأتي بالركعة قائماً ثم يعيد صلاته، و كذلك الاحتياط إذا كان شكه الثاني بعد الفراغ من الصلاة.

## المسألة ٨١٦

إذا شك في صلاته و بنى، فلما أتم الصلاة تردد في أن شكه المتقدم هو ما أوجب عليه أن يأتي بركعة واحدة أم بركعتين، و جب عليه أن يأتي بالركعة الواحدة و بالركعتين ثم يعيد الصلاة على الأحوط. و مثال ذلك أن يتردد بعد أن أتم الصلاة هل كان شكه في صلاته بين الاثنتين

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٥١٣

و الثلاث فعليه الاحتياط بركعة واحدة أم كان بين الاثنتين و الأربع، فعليه ركعتان، و حكمه هو ما تقدم.



**المسألة ٨١٧**

إذا علم بعد فراغه من صلاته أنه قد عرض له في أثنائها أحد الشكوك و لم يعلم به على التعيين، فان تيقن أنه إحدى الصور الصحيحة من الشك، وجب عليه أن يأتي بركعتين من قيام و بركعتين من جلوس و ركعة من قيام و سجود السهو، ثم أعاد الصلاة على الأحوط. و إذا احتمل أيضا أنه إحدى الصور الباطلة من الشك وجب عليه أن يأتي بما تقدم ذكره و أن يعيد الصلاة بعد ذلك.

**المسألة ٨١٨**

إذا حدث له أحد الشكوك في صلاته و هو لا يعلم الحكم فيه لجهل أو نسيان وجب عليه أن يعمل على أحد الوجوه المحتملة في الحكم، و إذا كان بعض الوجوه راجحا في ظنه عمل بالراجح، ثم فحص بعد الفراغ عن الحكم في المسألة، فإن وجد ما عمله مطابقا لفتوى الفقيه الذي يجب عليه تقليده أو موافقا للاحتياط صحت صلاته، و ان كان مخالفا لهما أعادها.

**المسألة ٨١٩**

إذا طرأ له أحد الشكوك في صلاته فبنى على ما يقتضيه شكه و لما فرغ من صلاته انقلب شكه الى شك آخر، فالأحوط له أن يأتي بعمل الشك الثاني ثم يعيد الصلاة، سواء انقلب شكه قبل شروعه بصلاة الاحتياط أم في أثنائها أم بعد الفراغ منها، و سواء انقلب شكه الى ما يعلم معه بالنقيضة أم لا. و إذا انقلب شكه الى ما يعلم معه بالزيادة فلا بد له من الإعادة، و مثال ذلك أن يشك أولا بين الثلاث و الأربع، ثم ينقلب شكه بعد الفراغ الى ما بين الخمس و الست. كلمة التقوى، ج ١، ص: ٥١٤

**المسألة ٨٢٠**

إذا شك بين الثلاث و الأربع و بعد الفراغ من الصلاة انقلب شكه الى ما بين الثلاث و الخمس وجبت عليه الإعادة، للعلم أما بالزيادة أو لأن الشك الثاني من الشكوك غير المنصوصة و الحكم فيها هو البطلان، و كذلك إذا شك و هو في الصلاة بين الاثنتين و الأربع، ثم انقلب شكه بعد الفراغ الى ما بين الاثنتين و الخمس.

**المسألة ٨٢١**

إذا شك بين الاثنتين و الثلاث بعد إكمال السجدين فبنى على الثلاث كما يقتضيه شكه، ثم شك بعد ذلك، هل أنه لا يزال في الركعة التي بنى على أنها الثالثة أو صلى بعدها أخرى فتكون هذه رابعة، لزمه حكم الشك بين الاثنتين و الثلاث و الأربع.

**المسألة ٨٢٢**

إذا شك بين الاثنتين والثلاث والأربع فلما بنى على الأربع ظن بعدم كونها اثنتين لزمه حكم الشك بين الثلاث والأربع، وإذا ظن بعدم كونها ثلاثاً، لزمه حكم الشك بين الاثنتين والأربع، وإذا ظن بعدم كونها أربعاً، لزمه حكم الشك بين الاثنتين والثلاث. وهذا إنما يكون إذا حصل له الظن قبل فراغه من الصلاة، وأما إذا حصل له الظن بالعدم بعد الفراغ منها، فيجوز عليه حكم شكه الأول على الأحوط في جميع الفروض الثلاثة.

**المسألة ٨٢٣**

من يشك أحد الشكوك الصحيحة يجب عليه أن يأتي بعمل الشك الذي عرض له فيبنى ويتم صلاته و يأتي بصلاة الاحتياط على التفصيل الذي تقدم بيانه، ولا يجوز له أن يقطع الصلاة ويستأنفها، ولا يجوز له أن يبنى ويتم الصلاة ثم يستأنفها من غير أن يأتي بصلاة الاحتياط، وإذا فعل كذلك فاستأنف الصلاة من غير أن يأتي بما يبطل الأولى بطلت الصلاتان معاً، سواء كان في أثناء الصلاة الأولى أم كان بعد إتمامها وقبل صلاة الاحتياط.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٥١٥

و إذا أتى بالمبطل ثم استأنف الصلاة وقعت الصلاة المستأنفة صحيحة، و أتم في إبطال الأولى، و كذلك إذا أتى بالمبطل قبل صلاة الاحتياط صحت الصلاة المستأنفة و سقط الاحتياط و كان آثماً بإبطال الصلاة الأولى.

**المسألة ٨٢٤**

إذا شك في صلاته أحد الشكوك المبطله ثم غفل و أتم صلاته، و تبين له بعد الفراغ مطابقتها عمله للواقع، بطلت صلاته إذا كانت الصلاة ثنائية أو ثلاثية أو كان في الأولتين من الرباعية، و صحت إذا كان في الأخيرتين من الرباعية.

**المسألة ٨٢٥**

إذا شك في الصلاة الثنائية أو الثلاثية أو الأولتين من الرباعية، فلا يجوز له أن يمضي في صلاته و هو على شكه، و إذا مضى كذلك بطلت صلاته، فإذا شك بين الواحدة و الاثنتين مثلاً، فلا يجوز له المضي في صلاته و هو شاك و ان علم انه إذا استمر في صلاته و انتقل الى حالة أخرى من الصلاة يتبين له الحال، بل عليه أن يتأمل و يتروى و هو في الحالة التي عرض له فيها الشك و يدع القراءة و الذكر، فان ظهر له الحال استمر في صلاته و إذا استقر شكه أبطل الصلاة. نعم إذا عرض له الشك و قد أكمل ذكر السجود، يجوز له أن يرفع رأسه من السجود ثم يتروى و هو جالس فان رفع الرأس من السجدة ليس جزءاً فلا يكون مضياً في الصلاة.

**المسألة ٨٢٦**

إذا كان المسافر في أحد المواضع الأربعة التي يتخير فيها بين القصر و التمام في صلاته فاختر التقصير فيها، و شك في عدد ركعاتها

بطلت.

والظاهر انه يجوز له العدول بنيته الى التمام بعد عروض الشك وقبل إبطال الصلاة، فإذا عدل الى التمام و كان شكه من الشكوك الصحيحة في الرباعية أتى بعمل الشك و صحت صلاته و ان كان الأحوط استحبابا اعادتها بعد ذلك.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٥١٦

### المسألة ٨٢٧

إذا مات المكلف قبل أن يأتي بصلاة الاحتياط وجب على وليه قضاء أصل الصلاة و لم يجب عليه قضاء صلاة الاحتياط، و لا يجب على الولي قضاء ما فات الميت من الأجزاء المنسية من تشهد أو سجدة واحدة، و الأحوط له قضاء أصل الصلاة، و إذا مات قبل أن يسجد للسهو، فالأحوط لوليه لزوم قضائهما عنه.

### المسألة ٨٢٨

تجب في صلاة الاحتياط النية و تكبير الإحرام و قراءة الفاتحة و الركوع و السجود فإذا كانت ركعة واحدة تشهد بعد ذلك و سلم، و إذا كانت ركعتين قام للركعة الثانية فأتى تشهد و سلم، و لا أذان فيها و لا إقامة، و لا سورة بعد الفاتحة و لا قنوت، و يجب فيها الإخفات في القراءة على الأحوط ألا البسمة فيستحب فيها الجهر و ان كان الإخفات أحوط، و يعتبر في هذه الصلاة جميع ما يعتبر في الصلاة من الشرائط و الأجزاء.

### المسألة ٨٢٩

تجب المبادرة إلى صلاة الاحتياط بعد التسليم من صلاته و لا يجوز الفصل بينهما بشيء من مبطلات الصلاة و إذا أتى بينهما بشيء منها أعاد الصلاة، و إذا تكلم ساهيا قبل صلاة الاحتياط أتى بسجدة السهو على الأحوط.

### المسألة ٨٣٠

لا يجوز الاقتداء فيها حتى يمثلها من صلاة الاحتياط، و ان كانت جهة الاحتياط بين الامام و المأموم متحدة. نعم إذا اتحد الامام و المأموم في أصل الصلاة، فشكا في صلاتهما معا شكًا واحدا، و وجبت عليهما من أجل ذلك صلاة احتياط واحدة، فالظاهر جواز القدوة في هذه الصورة بالخصوص، و مثال ذلك أن يقتدى المأموم بامامه في صلاة رباعية، فيشك كل من الامام و المأموم

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٥١٧

فيها بين الثلاث و الأربع مثلا، و يبينان في صلاتهما على الأربع حتى يفرغا منها، فإذا قام الإمام لصلاة الاحتياط جاز للمأموم أن يقتدى به في صلاة احتياطه.

**المسألة ٨٣١**

إذا علم الشاك بعد ما بنى فى صلاته و فرغ منها، أن صلاته تامة لم يجب عليه الإتيان بصلاة الاحتياط، و إذا فعل المنافى بعد الصلاة ثم تذكر أنها تامة لم تجب عليه إعادتها.

**المسألة ٨٣٢**

إذا أتم الشاك صلاته على البناء فى شكه و أتى بصلاة الاحتياط بعدها، ثم علم أن صلاته تامة، كانت صلاة الاحتياط نافلة له، و إذا تذكر ذلك و هو فى أثناء صلاة الاحتياط جاز له أن يقطعها، و أن يتمها نافلة، و إذا كانت ركعة واحدة فالأحوط له أن يضم إليها ركعة ثانية برجاء المطلوبة.

بصرى بحراني، زين الدين، محمد امين، كلمة التقوى، ٧ جلد، سيد جواد وداعى، قم - ايران، سوم، ١٤١٣ هـ ق

كلمة التقوى؛ ج ١، ص: ٥١٧

**المسألة ٨٣٣**

إذا أتم الشاك صلاته على البناء فى شكه، ثم علم انه زاد فيها ركعة، وجبت عليه إعادة الصلاة، سواء كان تذكره ذلك قبل الإتيان بصلاة الاحتياط أم بعدها أم فى أثنائها، و مثال ذلك أن يشك بين الأربع و الخمس بعد السجدين، فيبنى على الأربع، ثم يعلم بعد التسليم انه قد صلى خمس ركعات، أو يشك بين الثلاث و الأربع و الخمس فى حال القيام، فيبنى على الأربع، و يجلس للتشهد و التسليم كما تقدم فى الصورة الثامنة، ثم يعلم بعد التسليم انه قد صلى خمسا، فتجب عليه الإعادة.

**المسألة ٨٣٤**

إذا أتم الشاك عمل الشك فبنى فى صلاته ثم أتى بصلاة الاحتياط، و علم بعد ذلك بنقصان صلاته لم تجب عليه اعادتها و كانت صلاة الاحتياط جابرة لنقصها، فإذا شك بين الاثنتين و الأربع و بنى فى

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٥١٨

صلاته على الأربع، و أتى بركعتين قائما، ثم تذكر أن صلاته كانت ركعتين صحت صلاته و كانت ركعتا الاحتياط بدلا عما نقص من الصلاة، و كذلك إذا شك بين الاثنتين و الثلاث أو بين الثلاث و الأربع ثم علم بعد الإتيان بصلاة الاحتياط نقصان الصلاة.

**المسألة ٨٣٥**

إذا أتم المكلف الصلاة بعد شكه و بنائه، و أتى بعدها بصلاة الاحتياط ثم علم بعد ذلك أن صلاته تنقص أكثر مما كان يحتمل، و ان

صلاة الاحتياط لا- تفي به، و مثال ذلك أن يشك بين الثلاث و الأربع فيبنى على الأربع و يأتي بركعة قائما أو ركعتين جالسا، ثم يتذكر أنه قد صلى ركعتين فقط، فان تبين له ذلك قبل أن يفعل المنافى بعد صلاة الاحتياط قام فأتى الناقص متصلا بصلاة الاحتياط و سجد للسهو مرتين على الأحوط فى جميع ذلك ثم أعاد الصلاة، و إذا تبين له ذلك بعد أن أتى بالمنافى أعاد الصلاة.

### المسألة ٨٣٦

إذا أتم الصلاة بعد شكه و بنائه و أتى بصلاة الاحتياط و علم بعد ذلك بنقصان صلاته أقل مما كان يحتمل، و ان صلاة الاحتياط تزيد على نقص صلاته، و مثال ذلك أن يشك بين الاثنتين و الأربع بعد إكمال السجدين، فيبنى على الأربع و يأتي بركعتين قائما ثم يتذكر ان صلاته كانت ثلاث ركعات، فهى تنقص ركعة واحدة لا ركعتين. فان تذكر ذلك قبل أن يأتي بالمبطل قام فأتى بما نقص من صلاته متصلا، و سجد للسهو مرتين على الأحوط كما تقدم ثم أعاد صلاته، و إذا كان قد أتى بما ينافى الصلاة أعادها.

### المسألة ٨٣٧

إذا تذكر نقصان صلاته قبل أن يشرع بصلاة الاحتياط كان حكمه من نسي من صلاته ركعة أو ركعتين، فان تذكر ذلك بعد التسليم و قبل أن يأتي بما يبطل الصلاة عمدا و سهوا و جب عليه أن يقوم فيتم ما نقص من صلاته متصلا، فإذا سلم أتى بسجدة السهو على الأحوط للسلام فى كلمة التقوى، ج ١، ص: ٥١٩ غير موضعه، و إذا أتى بما يبطل الصلاة و جبت عليه اعادتها كما ذكرنا فى المسألة السبعمئة و السابعة و الخمسين.

### المسألة ٨٣٨

إذا علم نقصان صلاته و هو فى أثناء صلاة الاحتياط و جب عليه أن يلغى صلاة الاحتياط و يتم ما نقص من صلاته ثم يعيدها، سواء كانت صلاة الاحتياط التى شرع فيها موافقة لما نقص من صلاته فى عدد الركعات و فى صفتها من قيام أو جلوس، أم مخالفة له فى أحدهما أو فى كليهما.

نعم إذا شك فى صلاته بين الاثنتين و الثلاث و الأربع بعد إكمال السجدين، فبنى على الأربع و أتى بركعتين قائما من صلاة الاحتياط، ثم تذكر بعدهما و قبل الإتيان بالركعتين من جلوس ان صلاته تنقص ركعتين صحت صلاته و كانت ركعتا الاحتياط اللتان أتى بهما جابرتين لنقصها، و لا يجب عليه أن يأتي بصلاة الاحتياط الأخرى التى تجب عليه فى هذا الشك و هى الركعتان من جلوس.

### المسألة ٨٣٩

إذا عرض للمكلف احد الشكوك فوجبت عليه صلاة الاحتياط و شك هل أنه أتى بها أم لا، فان كان شكه بعد خروج وقت الصلاة بنى على أنه أتى بصلاة الاحتياط و لم يعتن بشكه، و ان شك فى الإتيان بها و هو فى مكان الصلاة و لم يأت بما ينافيها أتى بصلاة الاحتياط و صحت صلاته، و ان شك فى ذلك بعد أن أتى بما يبطل الصلاة و منه الفصل الطويل الماحى لصورة الصلاة و جبت عليه

إعادة الصلاة، وإذا شك في الإتيان بها وقد دخل في فعل آخر لا ينافي الصلاة أو حصل فصل لا يمحو صورة الصلاة فالأحوط له أن يأتي بصلاة الاحتياط ثم يعيد الصلاة.

#### المسألة ٨٤٠

إذا زاد الإنسان في صلاة الاحتياط ركعة تامة أو زاد فيها ركنا ولو سهوا بطلت، وكذلك إذا نسي فيها ركنا على الأحوط فتجب إعادتها ثم إعادة الصلاة على الأحوط.  
كلمة التقوى، ج ١، ص: ٥٢٠

#### المسألة ٨٤١

إذا زاد في صلاة الاحتياط جزءا غير ركن ساهيا أو نقصه كذلك، وكان مما يوجب سجدة السهو إذا وقع في الفريضة فالأحوط أن يأتي بالسجدتين بل لعله الأقوى.

#### المسألة ٨٤٢

إذا شك في جزء من صلاة الاحتياط بعد ما تجاوزه ودخل في غيره لم يلتفت الى شكه، وإذا شك فيه وهو في محله أتى به وأعاد صلاة الاحتياط ثم أعاد الصلاة على الأحوط إلا إذا كان الفعل المشكوك قراءة أو ذكرا فيأتى به برجاء المطلوبة ويتم احتياطه ولا يعيد الصلاة.

#### المسألة ٨٤٣

إذا شك في شرط أو جزء منها بعد الفراغ لم يعتن بشكها.

#### المسألة ٨٤٤

إذا شك في عدد ركعات الاحتياط بنى على الأقل-كثير الا- أن يكون الأقل-كثير مبطلا- فيبنى على الأقل، والأحوط استحبابا إعادة صلاة الاحتياط بعد ذلك ثم إعادة أصل الصلاة.

#### المسألة ٨٤٥

إذا نسي سجدة من صلاة الاحتياط أو نسي تشهدا منها وجب عليه قضاؤهما بعد الصلاة ثم سجد لهما سجود السهو.

**المسألة ٨٤٦**

إذا شك: هل أنه شك شكاً يوجب عليه صلاة الاحتياط أم لا، فإن كان شكه في أثناء الصلاة رجع إلى حالته الموجودة لديه بالفعل من شك وغيره، وإن كان شكه بعد التسليم وقد بنى على نفسه فارغاً من الصلاة لم يلتفت إلى شكه، وإن لم يتحقق له الفراغ البنائي من الصلاة وجب عليه أن يأتي بعمل الشك الذي احتمله.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٥٢١

**المسألة ٨٤٧**

إذا نسي الإنسان صلاة الاحتياط ودخل في صلاة أخرى، ففي المسألة صور، ولكل صورة حكمها، فلتلاحظ. (الصورة الأولى): أن يكون قد أتى بما يبطل الصلاة قبل الشروع في الصلاة الأخيرة، وتكون هذه الصلاة التي شرع فيها غير مترتبة شرعاً على الصلاة الأولى التي نسي احتياطها، ومثال ذلك أن يشرع في نافلة مطلقة أو في قضاء فريضة فائتة. والحكم في هذه الصورة أنه يجوز له أن يتم الصلاة التي شرع فيها إذا كان وقت صاحبة الاحتياط موسعاً، سواء كانت ما شرع فيها فريضة أم نافلة، ثم يعيد أصل الصلاة الأولى، وعليه أن يقطع النافلة أو الفريضة التي شرع فيها ويأتي بالأولى إذا كان وقتها مضيقاً ولا يكتفى بصلاة الاحتياط في كلا الفرضين.

(الصورة الثانية): أن تكون الصلاة الأخرى التي شرع فيها مترتبة شرعاً على الصلاة الأولى، ويكون المكلف قد أتى بما يبطل الصلاة قبل الشروع في الأخرى، ومثال ذلك أن يشرع بفريضة العصر أو بنافلتها قبل صلاة الاحتياط للظهر، ويكون قد أتى بالمبطل قبل الشروع فيها.

والحكم في هذه الصورة أن يقطع الصلاة التي شرع فيها سواء كانت نافلة أم فريضة، ويأتي بأصل الصلاة الأولى ولا يكتفى بصلاة الاحتياط، ثم يأتي بالفريضة الثانية المترتبة بعدها، وبالنافلة إذا شاء.

(الصورة الثالثة): أن يشرع في الصلاة الأخيرة من غير أن يأتي بما يبطل الأولى، وتكون الصلاة الأخيرة غير مترتبة على الأولى، ومثال ذلك أن يقوم بعد التسليم من الصلاة الأولى وقبل صلاة الاحتياط فيشرع في نافلة مطلقة أو في قضاء فريضة فائتة، والحكم في هذه الصورة أن يقطع هذه الصلاة إذا كانت نافلة ويأتي بصلاة الاحتياط، ويدعها إذا كانت فريضة ويصلي الاحتياط، فإذا صلى الاحتياط فيها بطلت الفريضة الثانية وصحت الأولى إذا تم احتياطها. ويجوز له أن يتم

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٥٢٢

الفريضة التي شرع فيها فتصح، وتبطل الصلاة الأولى بذلك فإذا أتم الفريضة الثانية أعاد الأولى من أصلها.

(الصورة الرابعة) أن يشرع في الصلاة الأخيرة من غير أن يأتي بما يبطل الأولى، وأن تكون الصلاة التي شرع فيها مترتبة شرعاً على الأولى، ومثال ذلك أن يقوم بعد التسليم وقبل الاحتياط للظهر فيشرع في فريضة العصر أو في نافلتها.

والحكم أن يقطع الصلاة التي شرع فيها سواء كانت نافلة أم فريضة ويأتي بصلاة الاحتياط للأولى ثم يعيد الفريضة الثانية بعدها والنافلة إذا شاء.

**الفصل الثالث والثلاثون في الشكوك التي لا يلتفت إليها****المسألة ٨٤٨**

لا يعنى بالشك فى عدة مواضع.

(الأول): الشك فى جزء من أجزاء الصلاة بعد أن يتجاوز الإنسان محل ذلك الجزء و يدخل فى فعل آخر يأتى بعده فى الترتيب الشرعى بين أفعال الصلاة، و قد تقدم بيانه فى المسألة السبعمئة و الثالثة و الثمانين و ما بعدها من المسائل.  
(الثانى): الشك فى الإتيان بالصلاة أو فى تحقق شىء من شروطها أو واجباتها أو فى عدد ركعاتها، بعد خروج وقت الصلاة، و قد تقدم تفصيله كذلك فى أول الفصل الحادى و الثلاثين.

### المسألة ٨٤٩

(الثالث): إذا شك فى جزء من أجزاء الصلاة أو فى شرط من شرائطها أو فى عدد ركعاتها، و كان شكه بعد الفراغ من الصلاة حكم بصحة صلاته و لم يلتفت الى شكه، سواء كانت الصلاة ثنائية أم ثلاثية أم رباعية، و لا يجرى هذا الحكم فى الشك بعد الفراغ إلا إذا كانت

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٥٢٣

الصلاة صحيحة على أحد تقادير الشك، و مثال ذلك أن يشك الإنسان بعد الفراغ هل أنه صلى ثلاثاً أو أربعاً، فيحكم بصحة صلاته إذا كانت رباعية، و كذلك إذا كانت ثلاثية، لأنه يحتمل الصحة فى كلا الفرضين، و تبطل صلاته إذا كانت ثنائية، لأنه يعلم ببطلانها بزيادة ركعة أو ركعتين.

أو يشك بعد الفراغ هل صلى اثنتين أو خمساً، فان صلاته تكون باطلة إذا كانت رباعية أو ثلاثية، و تكون صحيحة إذا كانت ثنائية.

### المسألة ٨٥٠

إذا شك فى الرباعية بعد الفراغ منها بين الاثنتين و الثلاث، فقد علم أن السلام وقع فى غير موضعه، فيجب أن يبنى فى شكه على الثلاث و يأتى بالرابعة متصلة، ثم يأتى بصلاة الاحتياط لهذا الشك، ثم يأتى بسجدة السهو للسلام الأول الواقع فى غير موضعه و إذا تكلم بعد التسليم سجد للسهو مرة ثانية.

### المسألة ٨٥١

(الرابع): إذا كان الإنسان كثير الشك و جب عليه أن يحكم بصحة صلاته، فإذا شك فى الإتيان بفعل من أفعال الصلاة أو تحقق شرط من شروطها، حكم بأنه قد أتى به، سواء كان فى محله أم قد تجاوز عنه و دخل فى غيره، و مثاله أن يشك فى الإتيان بالقراءة أو الركوع أو السجود أو القيام، فيبنى على أنه قد أتى به، و كذلك إذا شك هل انه ركع ركوعاً واحداً أم ركوعين، و أتى بقراءة واحدة أم قراءتين، و بتشهد واحد أم تشهدين، بنى على عدم الزيادة، و إذا شك فى عدد الركعات بنى على صحة ما فعله، فإذا شك بين الثلاث و الأربع بنى على الأربع إذا كانت صلاته رباعية، و بنى على الثلاث إذا كانت ثلاثية، و إذا شك بين الاثنتين و الثلاث بنى على الاثنتين إذا كانت الصلاة ثنائية و بنى على الثلاث إذا كانت ثلاثية و بنى على الثلاث كذلك إذا كانت رباعية ثم أتى بالرابعة، و كذلك إذا شك فى صحة ما أتى به من فعل أو شرط أو قراءة أو ذكر، بنى على الصحة فيه. و سيأتى بيان المراد من كثرة الشك و



بيان الفرق بين كثرة الشك في الصلاة و الوسوسة.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٥٢٤

### المسألة ٨٥٢

إذا كثرت شك الإنسان في فعل معين من أفعال الصلاة أو شرط خاص من شروطها اختص الحكم بذلك الشيء الذي يكثر فيه الشك و لم يشمل غيره من الأجزاء و الشروط، و مثال ذلك أن يكثر شكه في النية وحدها، أو في تكبيرة الإحرام خاصة، أو في القراءة فقط، أو يكثر شكه في الطهارة في حال الصلاة من الحدث أو من الخبث، فيبنى على الصحة في ذلك الشيء خاصة، و إذا اتفق له الشك في غير ذلك الشيء و جب عليه أن يعمل فيه عمل الشك.

و كذلك إذا كثرت شكه في صلاة معينة كصلاة الظهر مثلا- أو العصر لم يلتفت الى الشك فيها، و أتى بعمل الشك في الصلوات الأخرى إذا شك فيها، و كذلك إذا كثرت شكه في الأولتين مثلا أو بين الاثنتين و الثلاث، فيختص حكم كثرة الشك بذلك المورد و لا يتعدى الى غيره.

و إذا كثرت شكه في الصلاة في مكان خاص دون غيره من الممكنة، و مثاله أن يكثر شكه إذا صلى في المسجد مثلا أو في موضع معين منه، فإجراء حكم كثير الشك عليه موضع تأمل، و الأحوط له ترك الصلاة في المكان الذي يكثر عليه الشك فيه.

### المسألة ٨٥٣

المدار في كثرة الشك: ان تحصل للشخص في نظر أهل العرف حالة ثانوية غير متعارفة، هي كثرة الشك، فإذا تحققت له هذه الحالة في نظرهم ثبت له حكم كثير الشك، و إذا كان المكلف ممن لا تسلم له ثلاث فرائض من الشك في واحدة منها، فهو من أفراد كثير الشك شرعا.

و يشترط في ثبوت حكم كثير الشك له أن لا يكون حصول هذه الحالة له من أجل حصول بعض الطوارئ كالخوف، أو الغضب، أو الارهاق، أو بعض العوارض الأخرى التي توجب الارتباك في الذهن و الاضطراب في التفكير، فلا يثبت له في مثل ذلك حكم كثير الشك.

### المسألة ٨٥٤

الوسوسة صفة تحصل للإنسان من كثرة الشك و التردد في الأمر و قد

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٥٢٥

تحصل من غيرها حتى يفقد حالة الطمأنينة بحصول الشيء و ان كان قاطعا بحصوله، فلا يطمئن بطهارة يده مثلا من النجاسة و ان غسلها عشرين مرة، و لا يطمئن بصحة إحرامه في الصلاة و ان كبر عشرين تكبيرة، و حتى يحصل له القطع بحدوث بعض النتائج من مقدمات قد لا توجب حتى الوهم، فيقطع بوصول النجاسة إلى بدنه أو ثيابه من ملاصقة بعض الأجسام أو توهم ملاصقتها، و يقطع بانتقال بعض الأمراض من ملامسة بعض الأشياء أو توهم ملامستها.

**المسألة ٨٥٥**

لا يثبت حكم كثرة الشك للإنسان حتى يعلم بتحقيق الحالة له في نظر أهل العرف، كما تقدم، فإذا شك في ثبوت الصفة له و عدم ثبوتها، بنى على عدمها، وإذا تحققت الصفة ثبت له حكمها، ولا يزول عنه حتى يعلم بزوال الحالة عنه، فإذا شك في زوالها و عدمه بنى على بقائها.

**المسألة ٨٥٦**

إذا كان الإنسان كثير الشك لم يجز له أن يعتنى بشكّه، فلا يجوز له أن يأتي بالشىء الذى يشك في فعله، فإذا شك في الركوع مثلا لم يجز له أن يركع، وإذا خالف ذلك فركع بطلت صلاته، و كذلك غيره من أفعال الصلاة و ان لم يكن ركنا على الأحوط. نعم إذا شك في القراءة أو الذكر، فله أن يأتي بهما بقصد القرية المطلقة ما لم تبلغ حالته حد الوسوسة فلا يجوز له ذلك.

**المسألة ٨٥٧**

إذا علم الإنسان أنه كثير الشك، ولكنه شك: هل أن كثرة شكّه مطلقه، فعليه أن لا يلتفت الى أى شىء شك فيه، أو هى خاصة في المورد المعين، فعليه أن لا يتعداه في الحكم الى غيره، و جب عليه أن يقتصر في الحكم على المورد المعين.

**المسألة ٨٥٨**

إذا ثبتت للمكلف صفة كثرة الشك فلم يلتفت الى شكّه، ثم تبين له

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٥٢٦

بعد ذلك أن الواقع على خلاف ما بنى عليه، و جب عليه أن يعمل بمقتضى الواقع الذى ظهر له، فإذا استبان له انه قد ترك ركنا بطلت صلاته، و مثال ذلك ان يشك في أنه ركع أم لم يركع، فإذا بنى على انه ركع و لم يعتن بشكّه، ثم تذكر أنه قد ترك الركوع، فان كان في موضع يمكنه تداركه و جب عليه أن يعود اليه و يأتي به و يتم صلاته و إذا فات محله و لم يمكن تداركه بطلت الصلاة. و إذا كان الشىء الذى شك فيه واجبا غير ركن فتركه، ثم تبين له انه لم يأت به، و جب عليه أن يأتي به إذا لم يفت موضع تداركه، و إذا فات محله مضى في صلاته و صحت، و إذا كان الجزء المتروك سجدة واحدة أو تشهدا و جب عليه قضاؤهما و سجود السهو لهما بعد إتمام الصلاة. و إذا شك في زيادة الفعل فبنى على عدم زيادته ثم ظهر له انه قد زاده، فان كان ركوعا بطلت صلاته و إذا كان تكبيره الإحرام أو سجدتين أتم الصلاة ثم أعادها على الأحوط كما تقدم. و إذا كان واجبا غير ركن أتم صلاته و لا شىء عليه.

**المسألة ٨٥٩**

من كثر شكّه في صلاته جاز له ضبط عددها و أفعالها بالخاتم يحوله من إصبع إلى إصبع، و بالسبحة أو الحصى ينقلها من موضع الى موضع، و لا يجب عليه ذلك، و كذلك غير كثير الشك من الناس.

**المسألة ٨٦٠**

(الخامس): إذا شك إمام الجماعة في عدد ركعات الصلاة و كان المأموم حافظا للعدد رجع الإمام اليه و لم يعتن بالشك الذي حصل له، سواء أوجب ذلك له ظنا أم لا، و سواء كان المأموم واحدا أم متعددا، و عادلا أم فاسقا، و رجلا أم امرأة، و سواء كانت الصلاة ثنائية أم ثلاثية أم رباعية، و سواء كان الشك في الأولتين أم الأخيرتين.

و إذا شك المأموم في عدد ركعات الصلاة و كان الامام حافظا للعدد رجع المأموم اليه و لم يعتن بشكه كذلك، و مثله الحكم على الأقرب في أفعال الصلاة إذا كان الشك في فعل كليهما، و مثال ذلك أن يشك الإمام كلمة التقوى، ج ١، ص: ٥٢٧

أو المأموم هل أننا ركعنا أم لا، فيرجع الشاك منهما الى الحافظ و لا يعتنى بشكه. و إذا كان الشك في فعل نفسه خاصة، كما إذا شك المأموم: انى هل ركعت مع الإمام أم لا، فالظاهر أنه يجب عليه أن يعمل بموجب شكه، فيأتى بالواجب إذا كان في محله، و يمضى في صلاته، إذا كان بعد التجاوز عنه.

**المسألة ٨٦١**

في رجوع الظان بالركعات من الامام و المأموم إلى المتيقن اشكال، فلا يترك الاحتياط بأن يتم الصلاة على وفق ظنه، ثم يعيدها إذا كان يقين صاحبه مخالفا لظنه.

و كذلك الإشكال في رجوع الشاك في الركعات الى الظان بها، فلا يترك الاحتياط بأن يتم الشاك صلاته على وفق ظن صاحبه ثم يعيدها إذا كان مقتضى شكه الإعادة، و مثال ذلك أن يكون شكه في الأولتين، أو يكون شكه في الأخيرتين و يكون ظن صاحبه للأقل، كما إذا شك المأموم بين الثلاث و الأربع و كان الامام ظانا بأنها ثلاث، فعلى المأموم أن يتم الصلاة على وفق ظن الامام ثم يعيدها و إذا كان الشك في الأخيرتين و كان ظن صاحبه بالأكثر أتم صلاته على وفق ظن صاحبه ثم جبرها بصلاة الاحتياط و صحت صلاته.

و أما الظن بالأفعال فقد تقدم انه بحكم الشك، فيصح للظان من الامام أو المأموم بالأفعال أن يرجع الى المتيقن منهما إذا كان التردد في فعل كليهما كما قلنا في الشك.

**المسألة ٨٦٢**

إذا اختلف المأمومون في اعتقادهم بعدد الركعات، فرعم بعضهم انها ثلاث ركعات مثلا، و زعم بعضهم انها أربع، فليس للإمام إذا شك أن يرجع الى أحد الفريقين، إلا إذا حصل له الظن من قول بعضهم، فيعمل وفق ظنه، و إذا لم يحصل له الظن فلا بد له من أن يأتى بعمل الشك.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٥٢٨

**المسألة ٨٦٣**

إذا شك الإمام في عدد الركعات و كان بعض المأمومين متيقنا بالعدد و كان بعضهم شاكا فيه رجع الإمام إلى المتيقن منهم. و أما البعض الآخر الشاك منهم، فان حصل له الظن عمل به اعتمادا على ظن نفسه لا على ظن غيره، و ان لم يحصل له الظن بشيء فالأحوط له أن ينوي الانفراد في صلاته و يعمل عمل الشك، و إذا هو لم ينفرد، فلا بد له من أن يعمل على وفق شكه بعد الإتمام فيعيد الصلاة إذا كان مقتضى شكه الإعادة كما إذا كان شكه في الثنائية أو الثلاثية أو الأولتين من الرباعية. و يعيد الصلاة أيضا إذا كان الشك في الأخيرتين من الرباعية و كان عمل الامام لا يطابق البناء على الأكثر، و مثال ذلك أن يكون الشك بين الثلاث و الأربع و كان عمل الامام بعد رجوعه الى المتيقن على البناء على الأقل، فعلى المأموم الشاك أن يعيد الصلاة إذا أتمها مع الامام و لم ينو الانفراد. و إذا عمل الامام على البناء على الأكثر، كان على المأموم بعد أن يتم الصلاة أن يأتي بصلاة الاحتياط.

### المسألة ٨٦٤

إذا شك الامام و المأمومون في عدد الركعات و لم يكن بينهم من يعلم بعددها، فللمسألة صور تجب مراعاتها. (الصورة الأولى): أن يتحد الشك بين الجميع، و مثال ذلك أن يشكوا جميعا بين الثلاث و الأربع مثلا دون اختلاف، فيجب على الجميع أن يعملوا عمل هذا الشك، فينوا على الأربع، و يأتوا بعد التسليم بصلاة الاحتياط. (الصورة الثانية): أن يختلفوا في شكهم بحيث لا يكون بينهم قدر مشترك، و مثال ذلك أن يشك الامام بين الاثنتين و الثلاث، و يشك المأمومون بين الأربع و الخمس، و الحكم ان يعمل كل واحد منهم عمل شكه الخاص به.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٥٢٩

(الصورة الثالثة): أن يختلف الامام و المأمومون في شكهم و يكون بينهم قدر مشترك يجتمعون فيه، و مثال ذلك أن يشك الامام بين الاثنتين و الثلاث، و يشك المأمومون بين الثلاث و الأربع فالثلاث هي القدر المشترك بين الجميع، أو يشك أحدهما بين الثلاث و الأربع و يشك الآخر بين الأربع و الخمس، فتكون الأربع هي القدر المشترك بينهم، و لا يترك الاحتياط في أن يرجعوا الى القدر المشترك المذكور فتموا الصلاة ثم يعيدوها بعد الإتمام. و كذلك إذا اختلف الامام مع المأمومين في الشك و اختلف المأمومون ما بينهم، فتجب عليهم مراعاة الاحتياط، و إذا حصل الظن لبعضهم عمل بموجب ظنه.

### المسألة ٨٦٥

(السادس): إذا شك الإنسان في عدد ركعات النافلة تخير فيها بين ان يبني على الأقل، و هو أفضل، و أن يبني على الأكثر فيتم صلاته و لا شيء عليه، و إذا كان الأكثر مفسدا للنافلة بنى على الأقل، و لا فرق في الحكم بين أن تكون النافلة ذات ركعة واحدة كالوتر، أو ذات ركعتين كأكثر النوافل، أو رباعية كصلاة الأعرابي. و لا يختلف هذا الحكم في النافلة إذا أصبحت واجبة بنذر أو عهد أو يمين، و لا يلحق هذا الحكم الفريضة إذا عرض لها وصف النفل كالفريضة المعادة جماعة، أو المعادة للاحتياط المستحب و الفريضة التي يتبرع بقضائها عن الغير، و لا يلحق صلاة الصبي و لا صلاة الطواف و العيد المستحبين على الأقرب.

**المسألة ٨٦٦**

حكم الشك في أجزاء النافلة هو حكم الشك في أجزاء الفريضة، فإذا شك في الشيء منها و هو في محله أتى به، و إذا شك فيه بعد ما تجاوزه و دخل في غيره لم يلتفت الى شكه.

**المسألة ٨٦٧**

إذا ترك ركنا من أركان النافلة بطلت، سواء كان عامدا أم ساهيا،  
كلمة التقوى، ج ١، ص: ٥٣٠  
و كذلك إذا زاد فيها ركنا عامدا، و إذا زاد فيها ركنا ساهيا، ففي البطلان و عدمه اشكال و لا يترك الاحتياط.

**المسألة ٨٦٨**

إذا نسي جزءا من أجزاء النافلة و تذكره قبل أن يدخل في ركن بعده رجع الى ذلك الجزء المنسى فأتى به و بما بعده على الترتيب كما في الفريضة، سواء كان الجزء المنسى ركنا أم غيره، و إذا تذكره بعد أن دخل في ركن بعده ففي الرجوع إليه إشكال و لا يترك الاحتياط.

**المسألة ٨٦٩**

إذا نسي سجدة واحدة أو تشهدا من صلاة النافلة، فلا يترك الاحتياط بقضائهما بعد التسليم، و لا يترك الاحتياط بسجود السهو إذا فعل ما يوجهه في النافلة.

**المسألة ٨٧٠**

إذا زاد في النافلة ركعة و لو سهوا بطلت، و كذلك إذا شك فيها بين الاثنتين و الثلاث فبنى على الاثنتين، ثم تذكر انها ثلاث.

**المسألة ٨٧١**

إذا ظن في عدد ركعات النافلة، فالأحوط له أن يعمل فيها على ظنه ما لم يكن موجبا للبطلان بل لا يخلو من قوة.

**المسألة ٨٧٢**

إذا شرع في بعض النوافل التي قد جعلت لها في الشريعة كيفية مخصوصة أو حددت في قراءتها سورة خاصة أو آيات معينة، أو تكرر

سور أو آيات مخصوصة أو نحو ذلك من الخصوصيات و نسي تلك الكيفية أو تلك السورة المحددة، رجع إليها و تداركها إذا لم يفت موضع تداركها، فإذا فات موضع ذلك لم تتحقق له تلك الصلاة المعينة فإن هو أرادها فلا بد له من الإعادة.

و إذا كان قد قصد في نيته امتثال تلك النافلة الخاصة على نحو التقييد

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٥٣١

كان ما أتى به باطلا و إذا قصدها على نحو تعدد المطلوب كان ما أتى به نافله مطلقه.

### المسألة ٨٧٣

تقدم في فصل الشك في عدد الركعات: ان الظن في الركعات بحكم العلم، فعلى المكلف إذا ظن بالعدد أن يعمل على ظنه و لا احتياط عليه سواء كان في الصلاة الثنائية أم الثلاثية أم الرباعية، و في الأولتين منها أم الأخيرتين، إلا إذا كان الظن موجبا للبطلان، فالأحوط فيه أن يأتي بعمل الشك ثم يعيد الصلاة، و تراجع المسألة الثمانمائة و الثامنة.

و تقدم الإشكال في رجوع الشاك في عدد الركعات من الامام أو المأموم إلى الظان به منهما و بيان الاحتياط في ذلك في المسألة الثمانمائة و الحادية و الستين.

و تقدم في فصل الشك في الصلاة و أفعالها، أن الظن في الأفعال بحكم الشك، فيجب على الظان فيها أن يأتي بعمل الشك، فإذا ظن الفعل أو الترك و كان في محل الشك المشكوك و جب عليه أن يأتي به، و إذا كان بعد التجاوز عنه مضى في صلاته و لم يلتفت، إلا- إذا كان الظن اطمئنانا فعليه أن يتم الصلاة وفق اطمئنانه ثم يعيدها، إذا كان عمله مخالفا لقاعدة الشك في المحل أو التجاوز و تراجع المسألة السبعمائة و الثالثة و التسعون.

و تقدم أيضا ان الظن بالإتيان بالصلاة أو بعدم الإتيان بها بحكم الشك في ذلك، فإذا ظن بأحدهما و هو في الوقت و جب عليه أن يأتي بالصلاة، و إذا كان بعد خروج الوقت بنى على أنه قد أتى بالصلاة و لم يلتفت.

### المسألة ٨٧٤

يصح الاعتماد على شهادة البينة العادلة في أفعال الصلاة و في عدد ركعاتها و في إحراز شروطها، كالطهارة من الحدث أو الخبث، و القبلة، و الوقت.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٥٣٢

و قد تقدم في مبحث الوقت انه يصح الاعتماد فيه على أذان الثقة العارف، و تقدم في مبحث القبلة تفصيل القول في صحة الاعتماد على الظن بالقبلة و عدمها.

### المسألة ٨٧٥

ما ذكرناه في هذه الفصول من أحكام الخلل الواقع في الصلاة عمدا أو سهوا، و أحكام الشك و الظن لا يختص بالصلاة اليومية، بل يعم غيرها من الفرائض الواجبة كصلاة الآيات، و القضاء، و صلاة الطواف، و صلاة الجمعة و العيدين، فتبطل بنقصان الركن و زيادته عمدا و سهوا، و تبطل بالزيادة العمدية في غير الركن من الأجزاء و لا تبطل بزيادته سهوا، و يجب فيها قضاء السجدة و التشهد إذا

نسيهما، و يجب فيها سجود السهو إذا طرأ فيها أحد موجباتها كما في الفريضة اليومية.  
و إذا عرض فيها شك في عدد الركعات بطلت، لأنها ثنائية، و إذا شك في فعل من أفعالها و كان في محل الشيء المشكوك أتى به  
و إذا كان بعد التجاوز عنه لم يلتفت.

### الفصل الرابع و الثلاثون في قضاء الأجزاء المنسية

#### المسألة ٨٧٦

يجب قضاء السجدة الواحدة من الركعة إذا نسيها و لم يتذكرها حتى دخل في الركوع من الركعة اللاحقة، من غير فرق بين أن تكون  
السجدة من الركعتين الأولتين أو الأخيرتين، و يجب قضاء التشهد إذا نسيه و لم يتذكره الا بعد الدخول في الركوع كذلك، فيأتي  
بهما بعد الصلاة، و يجب عليه أن يسجد للسهو لنسيان التشهد، و لنسيان السجدة أيضا على الأحوط، و قد ذكرنا ذلك في المسألة  
السبعمائة و الستين و ما بعدها.

#### المسألة ٨٧٧

إذا نسى سجدة واحدة من الركعة الأخيرة أو نسى التشهد منها و تذكرهما بعد التسليم فان كان قبل أن يأتي بما يبطل الصلاة و جب  
كلمة التقوى، ج ١، ص: ٥٣٣  
عليه أن يأتي بالسجدة أو التشهد بقصد ما في ذمته من أداء أو قضاء لهما، ثم يأتي بما بعدهما حتى يحصل الترتيب، فإذا سلم سجد  
للسهو لما في ذمته بسبب نسيان الجزء أو التسليم في غير موضعه، و صحت صلاته بذلك.  
و ان تذكرهما بعد التسليم و فعل ما يبطل الصلاة، أتى بهما و بسجود السهو لهما، ثم أعاد الصلاة، و قد تقدم ذلك في المسألة  
السبعمائة و الثامنة و الستين.

#### المسألة ٨٧٨

يجب قضاء أبعاض التشهد إذا نسيها، كما إذا نسى الشهادتين أو نسى إحداهما أو الصلاة على محمد و آل محمد، فيقضى الجزء  
الذي تركه وحده، و لا تجب إعادة التشهد كله، نعم إذا نسى الصلاة على آل محمد و جب أن يقضى صيغة الصلاة على محمد و آل  
محمد كلها، و كذلك إذا نسى كلمة وحده لا شريك له أعاد الشهادة الأولى كلها، و إذا نسى كلمة عبده و رسوله أعاد الشهادة  
الثانية كلها.

#### المسألة ٨٧٩

إذا نسى الذكر من السجدة في الصلاة أو نسى وضع بعض المساجد ما عدا الجبهة أو غير ذلك مما يجب في سجود الصلاة لم يجب  
قضاؤه فالحكم مختص بقضاء السجدة نفسها.

**المسألة ٨٨٠**

يعتبر في قضاء السجدة المنسية ان يكون جامعا لجميع ما يشترط في الصلاة من طهارة، و استقبال، و ستر عورة، و نحوها، و لجميع ما يعتبر في سجود الصلاة من وضع المساجد و طهارة موضع الجبهة، و وضعها على ما يصح السجود عليه، و الذكر، و الطمأنينة و غير ذلك من شرائط و واجبات.

و يعتبر في قضاء التشهد المنسى أن يكون جامعا لجميع ما يعتبر في تشهد الصلاة من شروط، و واجبات، كالطهارة و الاستقبال و الجلوس

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٥٣٤

و الطمأنينة و الإتيان بالشهادتين و الصلاة على محمد و آل محمد بالصيغة المتعارفة في تشهد الصلاة.

**المسألة ٨٨١**

يجب في قضاء السجدة و التشهد نية البدلية عن الجزء المنسى، و تجب المبادرة إليهما بعد التسليم، فلا يجوز على الأحوط أن يفصل ما بينهما و بين الصلاة بما ينافيها، نعم لا بأس بالفصل القليل بالدعاء و الذكر و نحوه مما يجوز إيقاعه في الصلاة إذا لم يناف الفورية العرفية، و لا يجوز تأخيرهما عن التعقيب.

**المسألة ٨٨٢**

إذا فصل ما بين قضاء السجدة أو التشهد و بين الصلاة بما يبطل الصلاة عمدا و سهوا كالحديث و استدبار القبلة، كفاه أن يأتي بهما و ان كان الأحوط استحبابا أن يعيد الصلاة بعد ذلك و كذلك الحكم في ما يبطل الصلاة عمدا لا سهوا، كالتكلم و القهقهة إذا أتى بهما عامدا، و لا يضره إذا وقع ذلك منه سهوا، و هذا إذا كانت السجدة أو التشهد من غير الركعة الأخيرة، و قد تقدم حكمهما إذا كانا منها.

**المسألة ٨٨٣**

لا يترك الاحتياط في أن يسجد للسهو إذا أتى بما يوجب سجود السهو في أثناهما أو قبل الإتيان بهما.

**المسألة ٨٨٤**

إذا أتى بقضاء التشهد بعد الصلاة، و نسى أن يأتي ببعض أجزائه، فإن تذكر ذلك قبل أن يأتي بما يبطل الصلاة عمدا و سهوا تدارك ما نسى منه فأتى به، و ان تذكره بعد ما أتى بالمبطل و كان ذلك من التشهد الأخير فالأحوط له إعادة التشهد ثم إعادة الصلاة، و إذا كان من التشهد الأول كفاه أن يعيد التشهد خاصة.



**المسألة ٨٨٥**

إذا أتى بقضاء السجدة بعد الصلاة و نسي أن يأتي فيها بالذكر أو

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٥٣٥

ببعض ما يجب في السجود ما عدا وضع الجبهة لم تجب إعادة القضاء و ان كان أحوط.

**المسألة ٨٨٦**

إذا وجب على المكلف قضاء سجدة متعددة من الصلاة، و كانت السجدة من غير الركعة الأخيرة، كفاه أن يأتي بقضائها واحدة بعد واحدة حتى يتم عدد السجدة المنسية و لا يشترط التعيين في النية انها الأولى أو الثانية، ثم سجد بعدها للسهو لكل سجدة منها و إذا كانت إحدى السجدة المنسية من الركعة الأخيرة و ذكرها بعد التسليم، قدمها على الأحوط و أتى بما بعدها من تشهد و تسليم كى يحصل الترتيب، ثم قضى بقية السجدة المنسية ثم سجد للسهو لكل واحدة من السجدة الأولى و من التشهد الزائد و سجد للسهو لما في ذمته من السجدة الأخيرة أو التسليم في غير موضعه، و إذا كان ذلك بعد أن فعل المنافى أعاد الصلاة. و كذلك الحكم إذا تعدد نسيان التشهد فيقدم التشهد الأخير على النهج المذكور في السجدة سواء بسواء.

**المسألة ٨٨٧**

لا- تجب مراعاة الترتيب في قضاء الأجزاء المنسية من الصلاة، فيصح له أن يقضى اللاحق في الفوت قبل السابق و ان كانت مراعاة الترتيب أحوط استحباباً.

**المسألة ٨٨٨**

إذا علم المصلي بأنه نسي إما سجدة أو تشهداً لم يعلم بالمنسى منهما على التعيين، و جب عليه أن يحتاط بقضائهما معاً.

**المسألة ٨٨٩**

إذا علم بأنه نسي السجدة و لكنه شك هل انه ذكرها في موضعها من الصلاة فتداركها قبل الفوت أم لا، فالأحوط لزوم قضائها بل لا يخلو من قوة و كذلك الحكم في التشهد.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٥٣٦

**المسألة ٨٩٠**

يجب تقديم صلاة الاحتياط على قضاء الأجزاء المنسية إذا اتفقا للمكلف في صلاة واحدة، و ان كان فوت الأجزاء متقدماً على الشك

الذى أوجب عليه صلاة الاحتياط، و يجب تقديم الاحتياط كذلك على سجود السهو إذا اتفقا له، و ان كان موجب سجود السهو متقدما و إذا وجب على المكلف قضاء الأجزاء و سجود السهو فالأحوط تقديم قضاء الأجزاء على السجود.

### المسألة ٨٩١

إذا علم بوجود قضاء السجدة أو التشهد عليه، ثم انقلب علمه شكاً لم يجب عليه القضاء، سواء كان انقلاب اعتقاده شكاً في أثناء الصلاة أو بعد الفراغ منها.

### المسألة ٨٩٢

إذا وجب عليه قضاء أحدهما، و شك هل أنه أتى بقضاء ما عليه أم لا، وجب عليه الإتيان به إذا كان الشك في الوقت، و كذلك إذا كان بعد الوقت على الأحوط.

### المسألة ٨٩٣

إذا تردد في الفائت منه بين الأقل و الأكثر، بنى على الأقل.

### المسألة ٨٩٤

إذا علم أنه نسى بعض أفعال الصلاة، و شك هل أنه سجدة أو تشهد فيلزمه قضاؤه أو غيرهما من الأجزاء غير الركنية فلا يجب، لم يجب عليه القضاء و لا سجود السهو.

### المسألة ٨٩٥

إذا شرع في نافله أو فريضة، ثم تذكر ان عليه قضاء سجدة أو تشهد، تعين عليه قطعها و الإتيان بالقضاء.

### المسألة ٨٩٦

إذا وجب عليه قضاء سجدة أو تشهد من صلاة الظهر و ضاق وقت

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٥٣٧

العصر فإن بقى من الوقت مقدار ركعة فقط وجب تقديم صلاة العصر، و أتى بقضاء الجزء بعدها، و إذا بقى من الوقت ما يدرك منه ركعة بعد قضاء الجزء أشكل الحكم بوجود تقديم القضاء، و لكنه إذا قدم القضاء ثم صلى العصر صح الجميع.

**المسألة ٨٩٧**

إذا وجبت على المكلف صلاة الاحتياط للظهر و ضاق وقت العصر، فإن بقي من الوقت مقدار ركعة فقط قدم العصر، ثم أعاد الظهر من أصلها و لم يكتف بصلاة الاحتياط.  
و إذا بقي من الوقت ما يدرك منه ركعة بعد صلاة الاحتياط، أشكل الحكم بتقديم صلاة الاحتياط كما سبق في نظيره، و لكنه إذا أتى بصلاة الاحتياط ثم صلى العصر صح الجميع.

**الفصل الخامس و الثلاثون في سجود السهو****المسألة ٨٩٨**

يجب سجود السهو لأحد الأمور الآتية.  
(الأول): يجب للتكلم ساهيا بحرفين أو أكثر و ان كانا غير مفهمين، و يجب للتكلم بحرف واحد إذا كان مفهما على الأحوط، كما ذكرنا في فصل منافيات الصلاة، و كذلك إذا تكلم عامدا باعتقاد انه قد فرغ من الصلاة أو سبقه لسانه فتكلم من غير قصد، فالأحوط لزوم سجود السهو لهما.  
و قد تقدم في مبطلات الصلاة أن التنحج و النفخ أصوات تشبه الحروف و ليست كلاما و لا حروفا، فلا تبطل الصلاة إذا تنحج المكلف أو نفخ في أثناء صلاته عامدا، و لا- يجب عليه سجود السهو إذا فعل ذلك ساهيا و يشكل الحكم في التأوه و الاثنين إذا حدث منهما حرفان، فلا يترك الاحتياط بسجود السهو لهما إذا كان ساهيا.  
كلمة التقوى، ج ١، ص: ٥٣٨

**المسألة ٨٩٩**

إذا تكلم في الصلاة بتوهم ان ما تكلم به قرآن أو ذكر أو دعاء، و تبين انه ليس منه، فالحكم بصحة صلاته مشكل، فلا بد له من سجود السهو ثم إعادة الصلاة.

**المسألة ٩٠٠**

(الثاني): التسليم في غير موضعه ساهيا على الأحوط، و المراد به الإتيان بإحدى الصيغتين المخرجتين من الصلاة، سواء قصد به الخروج من الصلاة أم لم يقصد ذلك.

**المسألة ٩٠١**

(الثالث): نسيان سجدة واحدة من الصلاة حتى يفوت موضع تداركها، فإذا نسيها كذلك وجب عليه قضاؤها بعد الصلاة، و وجب عليه

أن يسجد للسهو لئلا ينسى الذكر من السجدة أو نسي بعض واجباتها الأخرى.

### المسألة ٩٠٢

(الرابع): نسيان التشهد حتى يفوت موضع تداركه، فيجب قضاؤه بعد الصلاة، و يجب سجود السهو لئلا ينسى، و لا يجب السجود إذا نسي أبعاض التشهد حتى فات موضع تداركها و ان وجب قضاؤها كما تقدم في المسألة الثمانمائة و الثامنة و السبعين.

### المسألة ٩٠٣

(الخامس): الشك بين الأربع و الخمس من ركعات الصلاة الرباعية إذا كان بعد إكمال السجدين، فينبى على الأربع و يأتي بعد التسليم بسجدة السهو كما تقدم بيانه في صور الشك الصحيحة.

### المسألة ٩٠٤

(السادس): القيام ساهيا في موضع يجب فيه القعود، أو القعود في موضع يجب فيه القيام كذلك، بشرط أن يتلبس مع القيام أو القعود كلمة التقوى، ج ١، ص: ٥٣٩ بقراءة أو تسبيح أو ذكر، و لا يجب السجود لهما إذا لم يتلبس معهما بذلك.

### المسألة ٩٠٥

(السابع): إذا علم إجمالا بأنه إما زاد أو نقص في صلاته و كانت الزيادة و النقص غير مبطلتين.

### المسألة ٩٠٦

لا يجب السجود لكل زيادة و نقص في الصلاة على الأقوى، في غير مورد العلم الإجمالى المتقدم ذكره و ان كان الأحوط استحبابا ذلك، و لا تصدق الزيادة على المستحبات.

### المسألة ٩٠٧

يجب تعدد سجود السهو إذا تعدد السبب الذى يوجبه، سواء كان السبب من نوع واحد أم من أنواع متعددة، و مثال تعدد السبب من نوع واحد، أن ينسى سجدة أو أكثر من كل ركعة سجدة، أو يقوم في موضع القعود مرات متعددة في صلاته مع التلبس بالقراءة أو الذكر في كل مرة، فيجب عليه سجود السهو لكل سجدة في المثال الأول، و لكل قيام في المثال الثانى و مثال تعدد السبب من أنواع: أن ينسى سجدة و تشهدا و يشك بين الأربع و الخمس في صلاة واحدة فيجب عليه سجود السهو لكل واحد منها.

**المسألة ٩٠٨**

الكلام الواحد موجب واحد إذا كان عن سهو واحد و ان كان طويلا، و إذا تعدد السهو تعدد الموجب، و مثال ذلك ان يتكلم ساهيا ثم يتذكر، ثم يسهو ثانيا فيستمر بكلامه الأول، و هكذا فعليه لكل مرة سجود.

**المسألة ٩٠٩**

إذا ترك السجدة أو التشهد و قام ساهيا، و تذكر ذلك قبل دخوله فى الركوع و جب عليه أن يعود فيأتى بالسجدة أو التشهد و يتم صلاته، ثم يسجد سجدة السهو مرة واحدة للقيام الزائد، و ان كان قد أتى كلمة التقوى، ج ١، ص: ٥٤٠ براءة الحمد و السورة و القنوت و التكبير للركوع، و إذا أتى بسجوده بقصد ما فى الذمة فهو أحوط.

**المسألة ٩١٠**

لا يجب فى نية سجود السهو تعيين السبب الموجب له و ان تعدد و اختلف نوعه، و لا يجب الترتيب فيه فيجوز أن يقدم فى الامثال ما كان سببه متأخرا.

**المسألة ٩١١**

موضع سجدة السهو بعد التسليم من الصلاة و تجب المبادرة إليهما على الأحوط، فان أخرهما عامدا عصى بذلك و وجبت عليه المبادرة ثانيا، و هكذا الى أن يؤديهما، و إذا نسيهما و جب أن يأتى بهما متى تذكر و لو بعد مدة، و لا تبطل الصلاة بذلك، و لا تبطل بتركه أصلا و ان كان الأحوط الإعادة.

**المسألة ٩١٢**

إذا عين فى نيته سببا خاصا لسجوده ثم تذكر ان السبب الذى أوجب عليه السجود غير ما قصده، صح سجوده إذا قصد به امثال ما فى ذمته، و كان ذكره للسبب الخاص من باب الخطأ فى التطبيق، و وجبت عليه الإعادة إذا كان قصده على وجه التقييد.

**المسألة ٩١٣**

كيفية سجود السهو أن ينوى السجود، ثم يضع جبهته و بقيه مساجده فى مواضعها من سجود الصلاة، و يتخير فى الذكر بين صيغتين، إحداهما:

(بسم الله و بالله اللهم صل على محمد و آل محمد) و إذا اختار هذه الصيغة فعليه أن يجمع بين ما تقدم كما ذكره في الكافي، و بين أن يقول:

(بسم الله و بالله و صلى الله على محمد و آل محمد) على ما في رواية الفقيه و التهذيب.

و الصيغة الثانية: (بسم الله و بالله، السلام عليك أيها النبي و رحمة الله و بركاته) و إذا اختار هذه الصيغة فعليه أن يأتي بها بدون الواو كلمة التقوى، ج ١، ص: ٥٤١

مرة، كما ذكرناه على ما في رواية الكافي و بعض نسخ الفقيه، و مع الواو مرة أخرى، فيقول كما في التهذيب: (بسم الله و بالله و السلام عليك أيها النبي و رحمة الله و بركاته) ثم يرفع رأسه و يسجد مرة ثانية و يقول فيها ما تقدم، ثم يجلس و يتشهد بالتشهد الخفيف المتعارف و هو أن يقول: (أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له و أشهد أن محمدا عبده و رسوله اللهم صل على محمد و آل محمد) و وصفه بالخفيف بلحاظ خلوه من الزيادات المندوبة في تشهد الصلاة، ثم يسلم و يكفى في التسليم أن يقول: السلام عليكم.

### المسألة ٩١٤

لا- يجب التكبير لسجود السهو و لا- لرفع الرأس منه، و الأ-حوط أن يراعى فيه جميع ما يعتبر في سجود الصلاة من شرائط الصلاة كالطهارة من الحدث و الخبث و ستر العورة و الاستقبال و ترك جميع المنافيات، و أن تجتمع فيه شرائط السجود و واجباته من وضع جميع المساجد و طهارة موضع الجبهة و ان يكون مما يصح السجود عليه، و أن لا يكون أرفع من موقف المصلي أو أخفض منه بأكثر من أربع أصابع، و الطمأنينة في السجود و الانتصاب و الطمأنينة بين السجدين، بل لا يخلو بعض ذلك من قوة.

### المسألة ٩١٥

لا يجب سجود السهو حتى يعلم بتحقق سببه فإذا شك في وجود السبب الموجب لم يجب السجود.

### المسألة ٩١٦

إذا علم بوجوب السجود عليه ثم شك هل أتى به أم لا، و جب عليه أن يأتي به، و ان طالت المدّة، بل لا يترك الاحتياط حتى إذا شك فيه بعد خروج الوقت.

### المسألة ٩١٧

إذا علم بوجوب سجود السهو عليه، ثم انقلب علمه شكاً لم يجب عليه السجود.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٥٤٢

### المسألة ٩١٨

إذا علم بوجود السجود عليه و تردد في عدده بين الأقل و الأكثر بنى على الأقل.

#### المسألة ٩١٩

إذا شك في بعض أجزاء سجود السهو، فإن كان في محله وجب أن يأتي به، و إذا شك فيه بعد الفراغ من العمل بنى على الصحة و لم يلتفت الى شكه، و إذا شك فيه بعد التجاوز عن محل الشئ المشكوك و قبل الفراغ من العمل، فلا يترك الاحتياط بالإتيان به بقصد القربة المطلقة.

#### المسألة ٩٢٠

إذا شك هل سجد سجدة واحدة أم سجدتين بنى على الأقل، فعليه أن يأتي بالثانية، حتى إذا كان شكه بعد الدخول في التشهد، فيأتي بالسجدة بقصد القربة المطلقة على الأحوط، كما تقدم في المسألة المتقدمة.

#### المسألة ٩٢١

إذا علم بأنه قد زاد فيه سجدة أو نقص منه سجدة فالأحوط إعادة سجدتي السهو.

#### المسألة ٩٢٢

إذا نسي الذكر في سجود السهو و تذكره بعد رفع الرأس منه فالأحوط له إعادة السجود بل لا يخلو من قوة.

### الفصل السادس و الثلاثون في بعض فروع الشك

#### المسألة ٩٢٣

إذا تردد المصلي في أن ما بيده هي آخر ركعة من الظهر، أو أنه قد أتم الظهر و هذه أولى ركعة من صلاة العصر بنى على انها آخر صلاة الظهر، فعليه أن يتمها و يسلم ثم يصلى العصر. و إذا وقع له مثل ذلك في العشاءين، فشك هل أن ما بيده ثالثة المغرب أو أنه قد أتم

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٥٤٣

المغرب و هذه أولى صلاة العشاء، فالحكم بالطلان من حيث أن المغرب لا يدخلها الشك.

#### المسألة ٩٢٤

إذا عرض له أحد الشكوك الصحيحة فبنى على الأكثر، ثم شك هل أن ما بيده هي آخر ركعة من صلاته أو أنه أتمها، وهذه أولى ركعة من صلاة الاحتياط، فان كانت صلاة الاحتياط التي وجبت عليه ركعة واحدة، كفاه أن يتم الركعة التي بيده بقصد ما هي عليه واقعا، فإذا أتمها وسلم أتى بركعة الاحتياط بقصد الرجاء ولا إعادة عليه.

و إذا كانت صلاة الاحتياط التي وجبت عليه ركعتين، كما إذا فرض الشك الذي عرض له بين الاثنتين والأربع، فعليه أن يتم الركعة التي بيده بقصد إتمام الصلاة، وبعد التسليم يأتي بركعتي الاحتياط ثم يعيد الصلاة على الأحوط استحبابا.

### المسألة ٩٢٥

إذا تردد هل أن ما بيده هي الركعة الرابعة في المغرب أو أنه قد صلى المغرب ثلاثا وهذه أولى ركعة من صلاة العشاء، فان كان ذلك بعد الدخول في الركوع من الركعة التي بيده بطلت صلاته و وجبت عليه أن يعيد المغرب، و ان كان قبل الركوع منها جعلها من المغرب و عليه أن يجلس و يتشهد و يسلم ثم يسجد سجدة السهو للقيام الزائد.

وكذلك الحكم إذا كان في الظهرين، فشك في أن ما بيده هي خامسة الظهر أو أنه قد أتم صلاة الظهر أربعاً وهذه أولى صلاة العصر فإذا كان قبل الركوع من ركعته جعلها خامسة الظهر و جلس و تشهد و سلم و سجد للسهو، ثم صلى العصر، و إذا كان بعد الدخول في الركوع بطلت الصلاة، فعليه أن يعيد الظهر ثم يصلى العصر.

### المسألة ٩٢٦

إذا شك بين الاثنتين والثلاث بعد إكمال السجدة، و علم بأنه لم يتشهد في صلاته، فعليه أن يبني على الثلاث و يقوم للرابعة، و لا يجوز

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٥٤٤

له أن يتشهد قبل القيام، فإذا أتم الصلاة أتى بصلاة الاحتياط لشكه، ثم أتى بقضاء التشهد، و سجد له سجدة السهو.

و كذلك الحكم إذا كان قائماً فشك بين الثلاث والأربع و علم بأنه لم يتشهد في صلاته، فبيني على الأربع و يتم صلاته فإذا فرغ منها أتى بصلاة الاحتياط ثم بقضاء التشهد ثم بسجود السهو.

### المسألة ٩٢٧

إذا علم بعد الفراغ من صلاة العصر أنه قد صلى الظهرين تسع ركعات، و لم يدر أن الركعة الزائدة كانت في الظهر أم في العصر، و جب عليه أن يأتي بفريضة رابعة يقصد بها ما في ذمته من إحدى الفريضتين، و إذا علم بذلك قبل التسليم من صلاة العصر حكم بصحة صلاة الظهر و وجب عليه أن يعيد العصر.

و إذا عرض له مثل ذلك في العشاءين فعلم بأنه صلاهما ثماني ركعات و لم يدر ان الركعة الزائدة كانت في أى الفريضتين، فان كان ذلك بعد الفراغ من صلاة العشاء و جب عليه إعادة الفريضتين معا و إذا كان قبل التسليم من صلاة العشاء صحت صلاة المغرب و وجبت عليه إعادة العشاء.



**المسألة ٩٢٨**

إذا أعاد المصلي صلاة المغرب احتياطا أو نسيانا، ثم علم قبل أن يتم الثانية منهما، بأنه قد زاد ركعة في إحدى الصلاتين، فيجوز له أن يكتفى بالأولى منهما لقاعدة الفراغ و يرفع اليد عن الثانية، و يجوز له أن يتم الصلاة الثانية، فيعلم بأنه قد أتى بمغرب صحيحة، أما الأولى و أما الثانية، و ليس ذلك من الشك في ركعات المغرب فتكون باطله، بل هو شاك في أنها مغرب تامه الركعات أو هي لغو إذا كانت الأولى هي التامة و كانت الثانية هي الزائدة.

**المسألة ٩٢٩**

إذا شك في صلاته بين الثلاث و الأربع فبنى على الأربع، ثم سها فزاد كلمة التقوى، ج ١، ص: ٥٤٥  
في صلاته ركعة كانت صلاته باطله للزيادة على الأربع البنائية، و ان كان بالفعل شاكا بين الأربع و الخمس.

**المسألة ٩٣٠**

إذا شك في الإتيان بركن من أركان الصلاة بعد أن تجاوز موضعه و دخل في غيره، فكان حكمه المضي في صلاته و عدم الالتفات الى الشك، و لكنه نسي فأتى بالركن المشكوك فيه، كانت صلاته باطله، نعم إذا انكشف له الخلاف، فعلم أنه لم يأت بالركن أولا و ان إتيانه به كان في موضعه كانت الصلاة صحيحة.

**المسألة ٩٣١**

إذا علم بعد قيامه للركعة اللاحقة أنه قد ترك سجدة من الركعة السابقة فهنا صور.  
(الصورة الأولى): أن يعلم أنه قبل القيام قد جلس بقصد الجلوس بين السجدين ثم نسي السجدة الثانية بعد جلوسه فقام عنها، و في هذه الصورة يجوز له أن يهوى من قيامه إلى السجدة المنسية من غير أن يجلس، فإنه قد أتى بالجلوس الواجب بين السجدين.  
(الصورة الثانية): أن يعلم انه لم يأت بالجلوس أصلا بعد السجدة، بل نهض من سجوده فقام للركعة و في هذه الصورة يجب عليه الجلوس أولا ليحصل الجلوس الواجب بين السجدين، ثم يسجد السجدة المنسية، فإذا سجد من غير أن يجلس عامدا، بطلت صلاته، و إذا فعل ذلك ناسيا فلا شيء عليه.  
(الصورة الثالثة): أن يعلم أنه قد جلس بعد السجدة بقصد جلسة الاستراحة بعد السجدين ثم قام و عليه في هذه الصورة أن يجلس أولا ثم يسجد.

**المسألة ٩٣٢**

الجزء الذي يقع في غير محله من الصلاة، لا يكون الدخول فيه دخولا في الغير، فإذا شك في الجزء المتقدم عليه بعد الدخول فيه لم

يكن ذلك

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٥٤٦

من الشك بعد التجاوز، فيجب عليه أن يأتي بالشىء المشكوك فيه، ومثال ذلك أن ينسى التشهد فى الركعة الثانية فيقوم للركعة الثالثة، فإن هذا القيام فى غير محله، فإذا شك و هو قائم فى السجود قبله، وجب عليه أن يرجع و يأتي بالسجدة المشكوكه و لم يكن ذلك من الشك بعد التجاوز.

### المسألة ٩٣٣

إذا علم بعد قيامه للركعة بأنه ترك احدى السجدين قطعاً، و شك هل أنه أتى بالسجدة الأخرى أم لم يأت بها، وجب عليه أن يعود لتدارك السجدة المنسية فإذا جلس وجب عليه أن يأتي بكلتا السجدين المتيقنه منهما و المشكوكه و لا تجب عليه إعادة الصلاة.

### المسألة ٩٣٤

إذا كان الإنسان كثير الشك، فإنما يجرى حكم كثرة الشك فى الشك البسيط، فلا يعتنى به كما تقدم بيانه، و لا يجرى حكم كثرة الشك مع العلم الإجمالى و ان كان شاكا أيضا. و مثال ذلك أن يعلم إجمالاً و هو فى حال القيام بأنه قد ترك أما السجدة أو التشهد من الركعة التى قام عنها، فيجب عليه أن يعود فيأتى بالسجدة و التشهد معا، و ان كان كثير الشك، أو يعلم إجمالاً بعد دخوله فى الركوع بأنه قد ترك أما السجدة أو التشهد، فيجب عليه أن يمضى فى صلاته فإذا أتمها وجب عليه أن يأتي بقضاء السجدة و قضاء التشهد، و أن يسجد للسهو لما فى ذمته من نسيان أحدهما، و ان كان كثير الشك.

### المسألة ٩٣٥

إذا علم إجمالاً بأنه قد ترك اما السجدة أو التشهد، فان كان ذلك قبل أن يفوت موضع تداركهما وجب عليه أن يرجع فيأتى بالسجدة و التشهد معا و يتم صلاته على الترتيب. و إذا كان ذلك بعد أن فات موضع التدارك وجب عليه أن يمضى فى صلاته، ثم يأتي بقضائهما معا بعد الصلاة و أن يسجد للسهو لما فى ذمته من نسيان أحدهما.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٥٤٧

### المسألة ٩٣٦

إذا علم إجمالاً- بأنه إما زاد فى صلاته قراءة أو نقصها، أو علم بأنه قد زاد التسيحات الأربع فى الأخيرتين أو نقصها، وجب عليه فى كلا الفرضين أن يأتي بسجدة السهو للعلم الإجمالى المذكور بالزيادة أو النقصه غير المبطلتين.

## الفصل السابع و الثلاثون فى صلاة القضاء

**المسألة ٩٣٧**

يجب قضاء ما فات المكلف أن يأتي به من الصلاة اليومية في وقته، سواء تركه عمداً أم سهواً أم جهلاً، أم لنوم استوعب الوقت، أم لمرض و شبهه، أم أتى بالصلاة باطله لنقصان شرط فيها أو جزء يوجب البطلان أو لزيادة مبطله كما فصلناه في مباحث المبطلات و الخلل الواقع في الصلاة و لا يجب على الإنسان أن يقتضى ما فاتته قبل بلوغ الحلم، و ما فاتته في حال جنونه إذا كان الجنون مستوعباً للوقت، سواء كان مطبقاً أم أدواراً، و لا يجب عليه قضاء ما فاتته في حال الإغماء إذا استوعب الوقت، و لا يجب عليه قضاء ما فاتته حال كفره إذا كان الكفر أصلياً و لم يسلم في الوقت.

و المراد بالكفر الأصلي ما قابل الارتداد، و لا يجب على المرأة أن تقضى ما فاتتها لحيض أو نفاس إذا استوعب العذر الوقت.

**المسألة ٩٣٨**

إذا بلغ الصبي الحلم قبل أن يخرج وقت الصلاة فأدرك منه و لو مقدار ركعة و جب عليه أداء الفريضة إذا لم يكن قد أداها قبل البلوغ، فإذا تركها و جب عليه قضاؤها، و كذلك الحكم في المجنون و المغمى عليه، إذا أفاق في الوقت، و الكافر إذا أسلم، و الحائض و النفساء إذا نقتا من الدم في أثناء الوقت.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٥٤٨

**المسألة ٩٣٩**

إذا دخل وقت الصلاة على المكلف و مضى منه مقدار ما يؤدي به المختار صلاته كاملة حاضراً كان أم مسافراً، و متوضئاً كان أم مغتسلاً أم متيمماً، و لم يؤد الصلاة، ثم عرض له الجنون أو الإغماء أو الحيض أو النفاس و جب عليه قضاء تلك الصلاة بعد الوقت، و تراجع المسألة الثانية و الخمسون في أحكام الوقت و المسألة الخمسمائة و الحادية و السبعون في أحكام الحائض من كتاب الطهارة فإن فيهما تفصيلاً للمقام.

**المسألة ٩٤٠**

إذا طرأ الجنون و الإغماء على المجنون و المغمى عليه بسبب اختياري لهما فالأحوط لزوم قضاء الصلاة عليهما، و أما الحائض و النفساء فالظاهر سقوط القضاء عنهما و ان كان سبب حدوث الحيض أو النفاس بفعلهما اختياريًا.

**المسألة ٩٤١**

يجب على المرتد إذا عاد إلى الإسلام أن يقضى ما فاتته من الصلوات في أيام رده، سواء كان ارتداده عن فطرة أم عن مله.

**المسألة ٩٤٢**

يجب على المخالف إذا استبصر أن يقضى ما تركه من الصلاة قبل استبصاره وبعده و يجب عليه أن يقضى ما أتى به قبل استبصاره على خلاف مذهبه و ان كان موافقا لمذهبنا على الأحوط و لا يجب عليه قضاء ما أتى به على وفق مذهبه.  
و إذا استبصر فى أثناء الوقت و كان قد صلى الفريضة على وفق مذهبه، فالأحوط له إعادة هذه الصلاة، فان لم يعدها فالأحوط قضاؤها.

### المسألة ٩٤٣

يجب قضاء الصلاة على من شرب المسكر أو المخدر ففاته الصلاة  
كلمة التقوى، ج ١، ص: ٥٤٩  
بسبب ذلك، من غير فرق بين العالم بالحكم و الجاهل به و العاصى و المكروه و المضطر.

### المسألة ٩٤٤

يجب على فاقد الطهورين قضاء الصلاة إذا وجد الطهور، و يسقط عنه أداؤها و الأحوط استحبابا أن يجمع بين الأداء و القضاء.

### المسألة ٩٤٥

لا قضاء لصلاة الجمعة إذا فاتت مع اجتماع شرائطها، بل يجب على المكلف أن يأتي بصلاة الظهر، فإذا مضى وقت الظهر و لم يصلها و جب عليه قضاء الظهر لا قضاء الجمعة.

### المسألة ٩٤٦

يجب قضاء الفرائض غير اليومية إذا فاتت وقتها، حتى النافلة المنذورة فى وقت معين على الأحوط، و يستثنى من ذلك صلاة العيدين، فلا قضاء لها إذا فاتت.

### المسألة ٩٤٧

يجوز قضاء ما فاتته من الفرائض فى أى وقت شاء من ليل أو نهار، و فى سفر أو حضر.

### المسألة ٩٤٨

يجب قضاء الفريضة كما فاتت، فيجب فيها الجهر بالقراءة إذا كانت جهرياً فى أصلها و ان قضاها نهاراً، و يجب الإخفات فيها إذا

كانت إخفائية في أصلها و ان قضاها ليلا، و يجب الإتمام فيها إذا كانت من فوائت الحضر و ان قضاها سفرا و يجب القصر فيها إذا فاتت في السفر و ان قضاها حاضرا.

#### المسألة ٩٤٩

إذا فاتت الصلاة على المسافر و هو في أحد مواضع التخيير، فالأحوط له أن يقضيها قصرا، بل لعله الأقوى، سواء خرج من تلك الأماكن أم لم يخرج و أراد قضاء الصلاة فيها.  
كلمة التقوى، ج ١، ص: ٥٥٠

#### المسألة ٩٥٠

إذا وجب على المكلف الاحتياط في بعض الموارد بالجمع بين القصر و التمام، ففاته تلك الصلاة و جب عليه في قضائها أن يجمع بين القصر و التمام.

#### المسألة ٩٥١

إذا كان المكلف مسافرا في أول الوقت ثم حضر، أو كان حاضرا في أول وقت الصلاة ثم سافر، و فاتته الصلاة و جب عليه أن يقضيها كما هي في آخر الوقت، فان كان مسافرا قضاها قصرا و ان كان حاضرا قضاها تماما.

#### المسألة ٩٥٢

يستحب قضاء النوافل الرواتب استحبابا مؤكدا، و يستحب قضاء النوافل غير الرواتب إذا كانت موقته، و الأولى أن يأتي بقضاء هذه باحتمال المطلوبية، و يجوز قضاء النافلة الفائتة في أي وقت شاء من الليل أو النهار، و لا يتأكد قضاء ما فات الإنسان من النافلة حال المرض.

#### المسألة ٩٥٣

يستحب لمن عجز عن قضاء النوافل الرواتب أن يتصدق عن كل ركعتين بمد، فان لم يتمكن تصدق عن كل أربع ركعات بمد، فان لم يتمكن تصدق عن نافلة النهار بمد و عن نافلة الليل بمد.

#### المسألة ٩٥٤

لا يجب الترتيب في قضاء الفرائض غير اليومية، فيجوز له أن يقدم قضاء ما فات منها متأخرا، فإذا فاتته صلاة الكسوفين معا، جاز له أن

يقدم ما شاء منها، ولا يجب الترتيب بينها وبين قضاء اليومية، فيجوز له تقديم أيهما شاء و ان كان متأخرا في الفوات.

### المسألة ٩٥٥

الأظهر عدم وجوب الترتيب في قضاء الفوات من الصلاة اليومية، إلا في الفريضتين المترتبتين في أدائهما كالظهرين، و كالعشاءين، إذا

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٥٥١

كانا من يوم واحد، فيجب الترتيب في قضائهما كذلك، ولا يجب أن يقدم قضاء ما سبق في الفوات على المتأخر في غير ذلك، سواء علم الترتيب أم جهله، و على هذا فلا يجب التكرار إذا جهل الترتيب في جميع الفروض.

### المسألة ٩٥٦

إذا فاتته صلاة معينة- كصلاة العصر مثلا- عدة أيام و كان مسافرا في بعضها و حاضرا في بعضها، و لم يعلم بعدد الأيام، و جب أن يقضى ما علم فوته من صلاة السفر و صلاة الحضر و ان لم يحصل الترتيب.

### المسألة ٩٥٧

إذا فاتته صلاة واحدة و لم يدر انها الظهر أو العصر، أجزاءه أن يأتي بأربع ركعات بقصد ما في ذمته، و إذا كان في السفر أتى بركعتين بقصد ما في الذمة، و إذا لم يدر انها في سفر أو حضر أتى برباعية واحدة و ثنائية واحدة يقصد بهما ما في الذمة.

### المسألة ٩٥٨

إذا علم بأن إحدى الظهرين قد فاتته و لم يعلم بها على التعيين، و احتمل ان الأخرى قد فاتته أيضا، كفاه أن يأتي بأربع ركعات يقصد بها امتثال ما تنجز عليه فعلا منهما.

و إذا أراد الاحتياط استحبابا أتى برباعية أخرى برجاء المطلوبة قبل الرباعية المتقدم ذكرها، و برباعية بعدها.

### المسألة ٩٥٩

إذا فاتته إحدى الصلوات الخمس و لم يعلم بها على التعيين كفاه أن يأتي بصبح و مغرب و برباعية مرددة بين أن تكون ظهرا أو عصرا أو عشاء، و يتخير فيها بين الجهر و الإخفات و إذا كان مسافرا أتى على الأحوط بمغرب، و بركعتين جهريتين مرددة بين الصبح و العشاء، و ركعتين اخفائيتين مرددة بين الظهر و العصر.

و إذا جهل أنه كان مسافرا حين فاتته الفريضة أم حاضرا، فالأحوط

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٥٥٢

له أن يأتي بمغرب، و بركتين جهريتين مرددة بين الصبح و العشاء المقصورة، و بركتين اخفائتين مرددة بين الظهر و العصر المقصورتين، و أربع ركعات مرددة بين الظهر و العصر و العشاء التامة، و يتخير فيها بين الجهر و الإخفات.

### المسألة ٩٦٠

إذا فاتته فريضان من الصلوات الخمس ليوم واحد و لم يعلم بهما على التعيين، كفاه أن يأتي بصبح و مغرب و بأربع ركعات مرددة بين الظهر و العصر يخفت فيها و بأى هذه الصلوات الثلاث بدأ أجزاءه، ثم يأتي بعدها بأربع ركعات مرددة بين العصر و العشاء يتخير فيها بين الجهر و الإخفات.

و إذا كان مسافراً أجزاءه أن يأتي بركتين مرددتين بين الصبح و الظهر و العصر، و بمغرب و بأى هاتين الصلاتين بدأ أجزاءه، ثم يأتي بعدهما بركتين مرددتين بين الظهر و العصر و العشاء.

و إذا جهل سفره و حضره كفاه أن يأتي بركتين مرددتين بين الصبح و الظهر و العصر، ثم يأتي بأربع ركعات مرددة بين الظهر و العصر، و بمغرب، ثم يأتي بركتين مرددتين بين الظهر و العصر و العشاء ثم بأربع ركعات مرددة بين العصر و العشاء.

### المسألة ٩٦١

إذا فاتته ثلاث فرائض من الصلوات الخمس ليوم واحد و لم يعلم بها على التعيين، و جب عليه أن يأتي بالصلوات الخمس، و عليه أن يأتي بالظهرين منها مترتين و بالعشاءين مترتين، و له أن يقدمهما على الظهرين أو على الصبح أو على الجميع و ان يؤخرهما عنه. و إذا كان مسافراً كفاه أن يأتي بركتين مرددتين بين الصبح و الظهر و ركعتين مرددتين بين الظهر و العصر و يأتي بالمغرب ثم بركتين مرددتين بين العصر و العشاء.

و إذا جهل سفره و حضره أتى بركتين مرددتين بين الصبح و الظهر،

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٥٥٣

و أتى بالظهر تامة و بالعصر تامة، ثم أتى بركتين مرددتين بين الظهر و العصر، ثم أتى بالمغرب و أتى بعدها بركتين مرددتين بين العصر و العشاء ثم أتى بالعشاء تامة.

### المسألة ٩٦٢

إذا فاتته أربع فرائض من الصلوات الخمس ليوم واحد و جب عليه أن يأتي بالصلوات الخمس و جرى فى الترتيب على النهج المتقدم فى المسألة السابقة.

و إذا كان مسافراً أتى بالصلوات الخمس مقصورة على النهج المتقدم فى الترتيب.

و إذا جهل سفره و حضره أتى بالخمس قصراً كما فى المسافر، و أضاف إليها ظهراً و عصراً تامتين قبل المغرب، و عشاء تامة بعدها.

### المسألة ٩٦٣

إذا فاتته خمس فرائض مرتبة و لم يعلم أيها فاتته أولاً كفاه أن، يأتي بخمس صلوات بأي منها بدأ، نعم يجب الترتيب بين الظهرين و بين العشاءين إذا كانا من يوم واحد، و كذلك إذا فاتته أكثر من خمس فرائض مترتبة فيكفيه أن يأتي بالصلوات الفائتة كيف شاء و لا يجب عليه الترتيب إلا في الظهرين و العشاءين إذا كانا من يوم واحد.

### المسألة ٩٦٤

إذا فاتته صلاة معينة عدة أيام و لم يعلم بعددها و جب عليه أن يقضى ما علم فوته من عدد تلك الفريضة، فيكتفى بالأقل، و كذلك إذا فاتته صلوات مختلفة و لم يعلم بعددها و قد تقدم ان الأظهر عدم وجوب الترتيب فلا يجب عليه التكرار إذا جهله.

### المسألة ٩٦٥

وجوب القضاء موسع فيجوز للمكلف التأخير فيه إذا لم يؤد ذلك الى التسامح في أداء الواجب و التهاون بأمر الله.  
كلمة التقوى، ج ١، ص: ٥٥٤

### المسألة ٩٦٦

يجوز لمن اشتغلت ذمته بقضاء فائتة أو فوائت أن يصلى الفريضة الحاضرة في أول وقتها، و الأحوط استحباباً أن يقدم الفائتة، و قد تقدم أنه يستحب لمن شرع في الحاضرة و تذكر أن عليه فائتة أن يعدل بنيتها إلى الفائتة ما لم يتجاوز محل العدول، أو لم يخف فوت فضيلة الحاضرة.

### المسألة ٩٦٧

يجوز لمن اشتغلت ذمته بفوائت سابقة ثم فاتت منه صلاة اليوم الحاضر، أن يقدم قضاء فائتة اليوم على الفوائت السابقة و على الصلاة الأدائية بل هو الأحوط استحباباً و يكتفى بها بناء على المختار من عدم وجوب الترتيب بين الفوائت في القضاء.

### المسألة ٩٦٨

الأحوط استحباباً لمن احتتمل اشتغال ذمته ببعض الفوائت أو احتتمل وجود خلل في بعض صلواته الماضية أن يأتي بها قضاء حتى يعلم بفراغ ذمته.

### المسألة ٩٦٩

يجوز لمن اشتغلت ذمته بقضاء بعض الفرائض أن يأتي بالنوافل، و يجوز لمن دخل عليه وقت الفريضة أن يصلى النافلة قبلها، سواء



كانت من الرواتب أم من غيرها.

### المسألة ٩٧٠

تجب المباشرة في قضاء الفوائت من المكلف نفسه، فلا تجوز له الاستنابة فيه ما دام حيا، و ان عجز عن القضاء، و لا يجزى التبرع من الآخرين.

### المسألة ٩٧١

تجوز القدوة في صلاة القضاء، فيجوز لمصلي القضاء أن يأتى بمصلي الأداء و بمصلي القضاء، و يجوز لمصلي الأداء أن يأتى بمصلي القضاء و ان لم تتحد الفريضة بينهما. كلمة التقوى، ج ١، ص: ٥٥٥. نعم يشترط أن يعلم بأن المكلف مشغول الذمة بالفائتة، فإذا صلاها الامام احتياطا فالحكم بجواز القدوة فيها مشكل بل ممنوع.

### المسألة ٩٧٢

إذا طرأ للمكلف بعض الأعذار في صلاته كالمتميم و المسلوس و المبطون و المصلى جالسا و نحوهم، فالأحوط له تأخير قضاء الفائتة إلى وقت ارتفاع العذر، و إذا علم بعدم ارتفاع العذر الى آخر عمره جاز له أن يأتى بالقضاء. و إذا انكشف له الخلاف فزال عذره و تمكن من الإتيان بالصلاة التامة كانت عليه إعادة القضاء على الأحوط بل على الأقوى.

### المسألة ٩٧٣

يستحب تمرين الطفل المميز على تأدية الواجبات و النوافل و على قضاء الصلاة إذا فاتت منه في أوقاتها، و يستحب تمرينه على العبادات الأخرى من الصيام و غيره مع تمكنه.

### المسألة ٩٧٤

الأقوى شرعية عبادة الطفل، و نتيجة لذلك، فإذا أدى الصلاة في الوقت ثم بلغ الحلم بعد ذلك و الوقت باق أجزاءه صلاته التي أتى بها و لم تجب عليه عاداتها، و إذا صلى على الميت صحت صلاته إذا كانت جامعة للشرائط و لما يعتبر فيها و سقط بها الوجوب عن المكلفين.

### المسألة ٩٧٥

يجب على ولي الصغير حفظه عن كل ما فيه ضرر عليه أو على غيره من الناس، ويجب منعه عن الأمور التي علم من الشارع إرادة عدم وقوعه من أحد و إن كان صبيا كالزنا واللواط و شرب الخمر و الغيبة و النميمه و الغناء و نحوها من المفاسد.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٥٥٦

وقد تقدم في المسألة المائة والرابعة والسبعين من كتاب الطهارة ما يتعلق بمنع الأطفال عن تناول النجاسات و المتنجسات، و تقدم في شرائط لباس المصلي أنه يجوز للصبى لبس الحرير و الذهب، و لا يحرم على وليه أن يلبسه إياهما، و لكن لا تصح صلاة الصبى المميز فيهما على الأحوط، بل لا يخلو من قوة.

### المسألة ٩٧٦

يجب على ولي الميت أن يقضى عنه ما فاته من الصلوات الواجبة، سواء كان الميت رجلا أم امرأة على الأحوط فيها، و سواء كان حرا أم عبدا، و سواء كان فوت الصلاة منه لعذر أم لغير عذر على الأقوى إذا لم يكن ترك الميت للصلاة على وجه العناد و عدم المبالاة، فلا يجب القضاء على الولي مع ذلك.

و يجب عليه أن يقضى ما فات الميت من الصوم، فما فات منه في السفر يجب على الولي قضاؤه سواء تمكن الميت من قضاؤه في حياته أم لا، و ما فات منه لمرض، فان تمكن الميت من قضاؤه قبل موته و لم يقضه و جب على الولي قضاؤه من بعده، و ان لم يتمكن الميت من قضاؤه في حياته لم يجب على الولي من بعده و كذلك الحكم في ما فات المرأة لحيض أو نفاس، فيجب على الولي قضاء ما تمكنت هي من قضاؤه و لم تقضه دون ما لم تتمكن من قضاؤه و قد بينا ذلك في قضاء الصوم.

### المسألة ٩٧٧

ولي الميت الذى يجب عليه قضاء ما فات من صلاته هو أولى الناس بميراثه من الذكور، فإذا تعدد الذكور الذين هم أولى بالميت و بميراثه، فالولى هو أكبرهم سنا، و لا يختص بالولد الأكبر على الأقوى، و لا يختص الميت الذى يجب القضاء عنه بالأبوين.

### المسألة ٩٧٨

الواجب على الولي هو قضاء ما فات الميت من صلاة نفسه، فلا يجب عليه أن يقضى عن الميت ما وجب عليه بالإجارة أو بسبب كونه ولية

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٥٥٧

لميت آخر، و الظاهر انه يجب على الولي أن يقضى ما فات الميت من صلاة النذر الموقت إذا فات وقتها و لم يصلها.

### المسألة ٩٧٩

لا- فرق في الحكم بين طبقات الوارث، فمن كان من الذكور أولى بميراث الميت من غيره كان هو الولي و وجب عليه القضاء، و إذا تعددوا وجب على الأكبر منهم كما تقدم، سواء كان ولدا أم ولد، أم أخت أم عما أم غيرهم.

**المسألة ٩٨٠**

إذا مات ولي الميت بعده لم ينتقل الحكم إلى الأكبر من بعد الولي، فلا يجب عليه قضاء ما فات الميت الأول.

**المسألة ٩٨١**

إذا كان ولي الميت صبيا لم يبلغ الحلم أو كان مجنونا، لم يسقط وجوب القضاء عليه بذلك، فيجب القضاء على الطفل إذا بلغ، و على المجنون إذا أفاق، و إذا مات قبل البلوغ، أو قبل الإفاقة من الجنون لم يجب القضاء عن الميت على الأكبر بعده.

**المسألة ٩٨٢**

الولي هو أكبر الورثة الذكور سنا، و ان سبقه الوارث الآخر بالبلوغ.

**المسألة ٩٨٣**

إذا كان الشخص هو أولى الناس بميراث الميت في نفسه و كان ذكرا أو أكبر الذكور، و لكنه ممنوع من الإرث لأنه قاتل، أو مملوك أو كافر، لم تزل بذلك ولايته و لم يسقط وجوب القضاء عنه.

**المسألة ٩٨٤**

إذا تساوى الولدان في السن وجب القضاء عليهما وجوبا كفاثيا سواء أمكن تقسيط الواجب عليهما أم لم يمكن، و كذلك على الأحوط

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٥٥٨

إذا اشبه الأكبر بين شخصين أو أشخاص و لم يعلم به على التعيين، فيعمل ظاهرا على نحو الوجوب الكفائي.

**المسألة ٩٨٥**

الأكبر سنا هو من سبقت ولادته لا من سبق انعقاد نطفته فإذا كان للرجل ولدان من زوجتين و كان أحد الوالدين أسبق حملا من أخيه، و كان الثاني أسبق ولادة منه فولى الرجل هو الثاني لا الأول، و إذا ولد له توأمان، فوليه أولهما ولادة.

**المسألة ٩٨٦**

يسقط القضاء عن الولي إذا تبرع بالقضاء عن الميت متبرع فأتى بالقضاء و كان عمله صحيحا، و لو ببركة أصالة الصحة، و يسقط عنه القضاء كذلك إذا استؤجر عن الميت من يصلي عنه الفوائت التي وجبت عليه و أتى الأجير بالعمل صحيحا، و لو ببركة أصالة الصحة، و إذا لم يأت الأجير أو المتبرع بالعمل أو علم بعدم صحة عمله لم يسقط الوجوب عن الولي.

### المسألة ٩٨٧

لا يجب على الولي أن يباشر القضاء عن الميت بنفسه، فيصح له أن يستأجر من يأتي بالقضاء و تكون أجره الأجير في مال الولي نفسه لا في مال الميت.

### المسألة ٩٨٨

إذا استأجر أحدا للإتيان بالعمل فعلى الأجير ان يقصد النيابة عن الميت في الإتيان بالقضاء عنه لا عن الولي الذي استأجره و ان وجب عليه الفعل أيضا.

### المسألة ٩٨٩

لا يجب الترتيب في قضاء الصلوات عن الميت كما تقدم في قضاء المكلف عن نفسه، إلا في الظهرين و في العشاءين إذا كانا من يوم واحد، فلا يجب التكرار إذا جهل الترتيب.  
كلمة التقوى، ج ١، ص: ٥٥٩

### المسألة ٩٩٠

يجب على الولي الجهر في قضاء الصلاة الجهرية و ان كان القضاء عن امرأة.

### المسألة ٩٩١

يجب على الولي في قضائه عن الميت أن يراعى تكليف نفسه بحسب اجتهاده أو تقليده و ان خالف اجتهاد الميت أو تقليده، سواء كان في أحكام الشك و السهو أم في أجزاء الصلاة و شرائطها، و سواء علم ببطلان مذهب الميت في المسألة أم لا.

### المسألة ٩٩٢

إذا شك الولي في فوت الفرائض عن الميت و عدمه لم يجب عليه القضاء، و إذا علم بفوتها و تردد في عددها بين الأقل و الأ-كثر وجب عليه قضاء الأقل.

**المسألة ٩٩٣**

إذا أخبر الميت نفسه بأن عليه فوائت يجب عليه قضاؤها كفى ذلك في وجوب القضاء على الولى على الأحوط.

**المسألة ٩٩٤**

إذا دخل وقت الفريضة و مضى على المكلف مقدار ما يؤديها و لم يصلها ثم مات في أثناء الوقت و جب على الولى أن يؤديها عنه، و الأحوط له أن يأتي بها قبل خروج وقتها و ان يقصد بها امتثال الأمر الفعلى بها و لا ينوى بها القضاء المعهود إلا إذا أتى بها بعد الوقت.

**المسألة ٩٩٥**

إذا كانت على الميت فوائت من صلاة و صوم و لم يكن له ولى أو كان له ولى، و مات قبل أن يقضى الفوائت التى على الميت، أو كان له ولى و قضى عنه ثم تبين للورثة بطلان ما أتى به الولى من القضاء لم يجب الاستيجار من تركه الميت، و انما يجب الاستيجار من التركة مع الوصية من الميت بذلك فتخرج من الثلث، و إذا أوصى الميت بذلك فاستؤجر احد لذلك كلمة التقوى، ج ١، ص: ٥٦٠  
عملا بالوصية لم يسقط وجوب القضاء عن الولى إلا إذا أتى الأجير بالعمل صحيحا، كما تقدم.

**المسألة ٩٩٦**

يجب القضاء على الولى و ان كان مشغول الذمة بفوائت لنفسه أو لغيره، و يتخير في تقديم ما شاء منها.

**المسألة ٩٩٧**

وجوب القضاء على الولى موسع، فلا يجب عليه الفور فى ذلك و ان كانت المبادرة أحوط استحبابا.

**الفصل الثامن و الثلاثون فى صلاة الاستيجار****المسألة ٩٩٨**

يجوز التبرع من الآخرين بقضاء الصلاة و العبادات التى و جبت على الميت فى حياته، و مات و لم يؤديها فى وقتها، و لم يقضها بعد الوقت، و كانت مما يقضى، و تبرأ ذمة الميت بذلك إذا أتى به المتبرع صحيحا، و يجوز التبرع عن الميت بالمستحبات، و يجوز الإتيان بالأعمال المستحبة كالحج المندوب و الزيارة و الصلاة و الصوم المندوبين، و إهداء ثوابها للأموات أو للاحياء، و تجوز النيابة

عن الاحياء فى بعض المستحبات.

ولا يجوز التبرع ولا الاستئجار فى الواجبات عن الاحياء، وان عجزوا عن الإتيان بها، ويستثنى من ذلك الحج الواجب، فإذا استطاع المكلف بحسب المال وعجز عن المباشرة لهمم أو مرض لا يرجى زواله وجب عليه أن يستأجر من يحج عنه.

### المسألة ٩٩٩

يجوز الاستئجار لقضاء الصلوات الفائتة عن الأموات ولقضاء سائر العبادات، من صوم وحج، وتبرأ ذمة الميت المنوب عنه إذا أتى الأجير بالعمل صحيحا سواء كان المستأجر وصيا للميت أم وارثا له أم أجنبيا عنه.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٥٦١

### المسألة ١٠٠٠

مرجع النيابة فى كل من المتبرع والأجير الى أن يقوم هذا النائب بما وجب على الميت بدلا عنه، ويحتاج ذلك الى أن يضيف النائب عمله الى المنوب عنه ليكون وافيا بمصلحة الفعل الواجب على المنوب عنه ويكون ذلك مصححا للبدلية عنه، وهذا هو المقدار المستفاد من أدلة النيابة ولا أثر فى الأدلة لتنزيل النائب نفسه منزلة المنوب عنه أو تنزيل عمل نفسه منزلة عمله.

### المسألة ١٠٠١

يشترط فى الأجير أن يكون عاقلا وأن يكون مؤمنا، فلا تصح اجارة المجنون إلا إذا كان جنونه أدوارا وكانت الإجارة والعمل فى دور إفاقته، ولا تصح اجارة غير المؤمن وان أتى بالعمل موافقا لمذهب أهل الحق، ويشترط فيه أن يكون بالغاً على الأحوط، بل لا يخلو من قوة، ويشترط فيه أن يكون عارفا بأحكام الصلاة والقضاء بحيث يأتي بالعمل صحيحا.

### المسألة ١٠٠٢

لا تشترط العدالة فى الأجير، فيكفى الاطمئنان بالأداء وإذا أتى بالعمل، وشك فى صحة عمله بنى على الصحة وان لم يكن عادلا.

### المسألة ١٠٠٣

قد ذكرنا أن مقتضى أدلة النيابة أن عمل النائب إذا أضافه الى الشخص المنوب عنه يكون وافيا بمصلحة الفعل الواجب على المنوب و يقع بدلا عنه، ولذلك فيمكنه أن يقصد به التقرب و يقع فعله مقربا للمنوب عنه، و موجبا لاستحقاقه المثوبة عليه، ولا يكون مقربا للنائب سواء كان أجيرا أم متبرعا، إلا إذا قصد التقرب الى الله بالإحسان الى المنوب عنه بتفريغ ذمته من التكليف.

### المسألة ١٠٠٤

من اشتغلت ذمته ببعض الفوائت الواجبة من صلاة أو صوم تجب عليه المبادرة إلى قضاء ما عليه إذا ظهرت له أمارات الموت، فإذا عجز

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٥٦٢

عن القضاء وجبت عليه الوصية به، فإذا أوصى به وجبت على الوصى والوارث إخراجه من الثلث، وإذا لم يوص به لم يجب عليهم إخراجه.

وإذا كان عليه ديون مالية من زكاة أو خمس أو رد مظالم، أو كفارات أو فدية صوم شهر رمضان أو ديون للناس وجب عليه الفور في تأديتها ولم يجز له التأخير، فإذا عجز عن الوفاء وجبت عليه الوصية إلى ثقة مأمون ليخرجها بعد موته، ومخرج هذه الديون من أصل التركة سواء أوصى بها أم لم يوص، ومن هذا القسم الأخير الحج، سواء كان واجبا بالأصل أم بالنذر.

### المسألة ١٠٠٥

إذا أخبر الميت بواجبات مالية عليه، كفى ذلك في وجوب إخراجها من أصل التركة إذا اجتمعت شرائط نفوذ الإقرار ومنها انتفاء التهمة.

### المسألة ١٠٠٦

إذا أوصى الميت بصلاة أو صوم ولم تكن له تركة لم يجب على وصيه أو وارثه إخراج ذلك من ماله، نعم يجب قضاء ذلك على الولي كما تقدم في الفصل السابق وان لم يوص به الميت.

### المسألة ١٠٠٧

إذا أوصى الميت بواجب وجب عليه من باب الاحتياط اللازم، فان كان الاحتياط واجبا عند الورثة أيضا وكان الموصى به حجا أو واجبا ماليا وجب إخراجه من الأصل، وان كان واجبا بدنيا كالصلاة والصيام أو كان الاحتياط مستحبا ولو عند الورثة وجب إخراجه من الثلث.

### المسألة ١٠٠٨

إذا أجز الرجل نفسه لقضاء صلاة أو صوم ونحوهما ومات قبل القيام بالعمل، فان كان متعلق الإجارة هو أن يباشر الأجير العمل بنفسه أو كان ظاهر الإجارة ذلك وان لم تشترط عليه المباشرة صريحا، بطلت الإجارة بالنسبة إلى ما بقى عليه من العمل، وأصبح مال الإجارة دينا في ذمته إذا كان قد قبضه، فيجب إخراجه من أصل التركة.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٥٦٣

ويستثنى من ذلك ما إذا كانت الإجارة على الحج فمات بعد الإحرام ودخول الحرم، فالظاهر صحة حجه وفراغ ذمة المنوب عنه، و

في استحقاقه لمال الإجارة تفصيل ذكرناه في فصل الحج النيايى من كتاب الحج.  
و ان لم تشترط عليه المباشرة، وجب الاستتجار للعمل من أصل تركته، فان لم تكن تركه لم يجب على الورثة، و يجوز لهم و لغيرهم التبرع بالعمل أو بالمال أو الاستتجار له من الزكاة.

### المسألة ١٠٠٩

لا- يجوز للوصى أو الوارث أن يستأجر للصلاة عن الميت أحدا من أهل الأعذار، كالعاجز عن القيام، و المتيمم، و المسلولس، و المبطون، و صاحب الجبيرة، و أمثالهم من أهل الاضطرار، و لا يكفى عملهم إذا تبرعوا عن الميت بالقضاء، و ان كان الميت من أهل الأعذار أيضا لما فاتته الصلاة.  
و هذا إذا كان المقصود أن يباشر الأجير القضاء بنفسه، و اما إذا لم تشترط المباشرة فتصح الإجارة و على الأجير المعذور أن يستأجر غيره من القادرين للقيام بالقضاء.

### المسألة ١٠١٠

إذا استأجر الوصى شخصا قادرا على القضاء، فأصبح من أهل الأعذار و جب عليه التأخير فى القضاء الى أن يرتفع عنه العذر، فإذا يئس من زوال العذر أو علم بعدم زواله و قد اشترطت عليه مباشرة العمل بنفسه انفسخت الإجارة، و إذا لم تشترط عليه المباشرة و جب عليه استتجار غيره من القادرين على العمل كما تقدم.

### المسألة ١٠١١

إذا اشترط عليه فى عقد الإجارة أن يأتى بالقضاء على وفق تكليف الميت باجتهاده أو تقليده، أو على وفق تكليف المستأجر أو النائب، و جب على الأجير أن يأتى بالعمل على وفق الشرط، فإذا خالفه لم يستحق الأجرة و كذلك الحكم إذا دلت القرائن على إرادة شىء من ذلك.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٥٦٤

و إذا أطلقت الإجارة و لم تعين القرائن شيئا من ذلك، فالظاهر أن يكون العمل على وفق تكليف الأجير، فتجب عليه ملاحظة تكليف نفسه اجتهادا أو تقليدا، و يستحق الأجرة بذلك سواء وقعت الإجارة على الصلاة الصحيحة أم على تفرغ ذمه الميت من التكليف، و إذا أتى الأجير بالعمل موافقا لتكليفه و كان باطلا باعتقاد الولي أو الوصى، لم يجز لهما الاكتفاء به و وجب عليهما إعادة العمل مباشرة أو استجارا.

### المسألة ١٠١٢

إذا عرض للأجير فى صلته عن الميت شك أو سهو، فعليه أن يعمل بمقتضى تقليده أو اجتهاده فى الشك أو السهو، و لا تجب عليه إعادة الصلاة إلا إذا اشترط عليه فى عقد الإجارة أن يعيد الصلاة مع الشك و السهو، أو أن يعمل على رأى خاص فى ذلك فيعمل



على وفق الشرط، و الأحوط الجمع في هذه الصورة، بل لا يخلو من قوة.

### المسألة ١٠١٣

يجوز أن يستأجر الرجل للقضاء عن المرأة، و أن تستأجر المرأة للقضاء عن الرجل و يعمل الأجير في صلاته وفق تكليف نفسه، فيجب على الرجل أن يجهر في القراءة في الصلاة الجهرية و ان كان نائبا عن المرأة، و تتخير المرأة فيها بين الجهر و الإخفات و ان كانت نائبة عن الرجل.

### المسألة ١٠١٤

يجوز أن يؤتى بصلاة الاستئجار جماعة و فرادى سواء كان الأجير اماما أم مأموما، نعم يشترط في صحة القدوة به إذا كان اماما أن يعلم بأن الميت المنوب عنه مشغول الذمة بالصلاة، فلا تصح القدوة إذا كانت الصلاة احتياطية.

### المسألة ١٠١٥

لا- يجب الترتيب في قضاء الصلاة عن الميت كما تقدم في قضاء الولي، سواء كان الميت عالما بترتيب الفوائت أم لا- إلا- في الفريضتين المترتبتين  
كلمة التقوى، ج ١، ص: ٥٦٥  
في أدائهما كالظهرين و العشاءين إذا كانتا من يوم واحد، نعم يجب الترتيب على الأجير إذا اشترط عليه ذلك في عقد الإجارة.

### المسألة ١٠١٦

إذا استأجر جماعة للقضاء عن ميت واحد، صح لكل واحد منهم مع إطلاق عقد الإجارة ان يقضى ما استأجر عليه من الفوائت، أو ما لحقه عند تقسيم العمل بينه و بين شركائه في الإجارة، و لا- يجب الترتيب بينهم إلا في الظهرين أو العشاءين من يوم واحد، فتجب ملاحظة ذلك بينهم، و يجب الترتيب بينهم إذا اشترط عليهم ذلك في عقد الإجارة كما ذكرنا، و حينئذ، فلا بد من تعيين الوقت لكل واحد منهم، و تعيين الفريضة التي يتدئ فيها بدوره، و الفريضة التي بها يختم، و الملاحظة لذلك بينهم حتى يحصل الترتيب المطلوب.

### المسألة ١٠١٧

لا تبرأ ذمة الميت المنوب عنه من الصلاة الواجبة حتى يأتي الأجير بالعمل صحيحا فإذا علم بأن الأجير لم يأت بالعمل، أو علم بعدم صحة عمله الذي أتى به وجب الاستئجار ثانيا.  
فإذا لم يمكن استرجاع مال الإجارة، أو لم يصح استرداده كان الاستئجار الثاني من مال المستأجر إذا كان مفردا في العقد الأول، و

من مال الميت مع عدم التفريط.

### المسألة ١٠١٨

إذا أخبر الأجير بأنه قد أتى بالعمل صحيحا، و كان قوله موجبا للاطمئنان بذلك، قبل قوله، و يشكل قبوله إذا لم يكن موجبا للاطمئنان، و إذا علم بإتيانه بالعمل أو اطمئن به و شك في صحة العمل حمل عليها، سواء كان في الوقت المعين للقضاء في عقد الإجارة أم بعده.

و إذا مات الأجير قبل انقضاء المدة المعينة لذلك، فلا بد من الاستئجار لمقدار ما يحتمل بقاؤه من العمل.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٥٦٦

### المسألة ١٠١٩

إذا استؤجر الأجير للإتيان بالقضاء بنفسه، لم يجز له أن يستأجر غيره للعمل إلا إذا أذن له المستأجر بذلك، و إذا استؤجر لتحصيل العمل المعين، سواء كان بمباشرة بنفسه، أم باستئجار غيره، جاز له أن يستأجر غيره ممن يقوم بالعمل، و ليس له أن يستأجره بأقل من الأجرة التي جعلت له في عقد الإجارة، إلا إذا أتى ببعض العمل، أو كانت الأجرة الثانية من غير جنس الأجرة الأولى.

### المسألة ١٠٢٠

إذا تبرع أحد عن الميت فقضى ما فاته من الصلاة قبل أن يأتي بها الأجير، فإن كانت الإجارة واقعة على تفريغ ذمة الميت من الواجب انفسخت بذلك، لحصول فراغ ذمة الميت ظاهرا بعمل المتبرع، فيرجع المستأجر عليه بالأجرة كلها إذا كان قد قبضها، أو ببقيتها إذا كان قد أتى ببعض العمل قبل الانفساخ، و إذا كانت الإجارة واقعة على الإتيان بالعمل الصحيح لم تنفسخ بذلك، و لو لاحتمال عدم فراغ ذمة الميت واقعا بعمل المتبرع.

### المسألة ١٠٢١

إذا تبرع أحد عن الأجير فقضى عنه الصلوات التي استؤجر عليها، فإن لم تشرط عليه المباشرة بنفسه في القضاء استحق مال الإجارة بعمل المتبرع، و إذ اشترط عليه ذلك لم يستحق منه شيئا.

### المسألة ١٠٢٢

إذا أتم الأجير عمله ثم تبين بطلان عقد الإجارة استحق بعمله أجرة المثل، و كذلك الحكم إذا فسخت الإجارة بعد العمل لغبن أو غيره من موجبات خيار الفسخ.

**المسألة ١٠٢٣**

إذا اشترط على الأجير أن يأتي بالعمل كله في مدة معينة، وانقضى الوقت، ولم يأت بالعمل أو أتى ببعضه وبقى بعض، لم يجز للأجير أن يأتي به بعد الوقت المحدد إلا بإذن من المستأجر وإذا أتى بالعمل كلمة التقوى، ج ١، ص: ٥٦٧  
بعد المدة المضروبة و لم يستأذن من المستأجر برئت ذمة الميت و لم يستحق الأجير الأجرة.

**المسألة ١٠٢٤**

إذا تردد الوصى أو الوارث في الصلوات الفائتة من الميت بين الأقل والأكثر، جاز له الاقتصار بالإجارة على الأقل، و مثال ذلك أن يتردد في أن الفائت من صلاته اليومية، صلاة شهر واحد أو شهرين مثلا، فله أن يستأجر أحدا لصلاة شهر واحد، و إذا تردد في الصلاة الفائتة بين المتباينين وجب عليه الاحتياط بالجمع بينهما، و مثال ذلك أن يشك في أن الصلاة الفائتة من الميت صلاة سفر أم حضر، فيجب عليه الاستئجار لهما معا، فإذا كان الفائت صلاة شهر مثلا، فعليه أن يستأجر لقضاء صلاة شهر سفرا و لقضاء صلاة شهر حضرا، و من المعلوم أن وجوب الجمع انما هو في الصلاة المقصورة.  
و كذلك الحكم إذا تردد الأجير في الصلاة التي وجبت عليه بالإجارة و لم يمكنه الاستعلام، فان تردد في عددها بين الأقل والأكثر جاز له أن يقتصر في القضاء على الأقل، و إذا تردد بين المتباينين كما إذا شك في أن صلاة الشهر التي استؤجر عليها هي صلاة سفر أم حضر وجب عليه الاحتياط بالجمع.

**المسألة ١٠٢٥**

يجب على الأجير في نية العمل أن يعين الشخص الذي ينوب عنه في القضاء، و يكفي التعيين على وجه الاجمال كأن ينوي الصلاة عنمن استؤجر للقضاء عنه أو عن صاحب المال، و نحو ذلك، و كذلك الحكم في المتبرع.

**المسألة ١٠٢٦**

إذا أطلق عقد الإجارة و لم يعين فيه شيء من حيث اشتمال العمل على المستحبات، وجب على الأجير أن يأتي بالعمل على النحو المتعارف في ذلك.  
كلمة التقوى، ج ١، ص: ٥٦٨

**المسألة ١٠٢٧**

إذا نسي الأجير بعض المستحبات التي اشترطت عليه أو التي يقتضيها الإطلاق أو نسي بعض الواجبات غير الأركان، فللمسألة صور تختلف أحكامها.

(الصورة الأولى): أن تكون الإجارة مطلقه غير مقيدة بشيء، ولا ريب، في أن متعلقها عند الإطلاق ينصرف الى العمل الصحيح و الى الوجه المتعارف من المستحبات، فإذا نسي الأجير جزءا غير ركن، لم يؤثر ذلك في استحقاق الأجرة إذا هو أتى بالعمل على الوجه الصحيح، فتدارك الجزء المنسى إذا كان مما يتدارك، و سجد له إذا كان نسيانه يوجب سجود السهو، و إذا نسي مستحبا لم يؤثر شيئا كذلك.

(الصورة الثانية): أن تؤخذ المستحبات في العمل و الأجزاء غير الركنية أجزاء صريحة في متعلق الإجارة و لا ريب في تقسيط الأجرة عليها في هذه الصورة، فإذا نسي الأجير منها شيئا نقص من أجرته بنسبة ذلك الجزء الى المجموع.

(الصورة الثالثة): أن يؤخذ الإتيان بالمستحبات و الأجزاء غير الركنية شرطا في متعلق الإجارة، فإذا نسي الأجير منها شيئا لم ينقص من الأجرة شيء و كان للمستأجر خيار الفسخ لتخلف الشرط.

بصرى بحراني، زين الدين، محمد امين، كلمة التقوى، ٧ جلد، سيد جواد وداعي، قم - ايران، سوم، ١٤١٣ هـ ق

كلمة التقوى؛ ج ١، ص: ٥٦٨

(الصورة الرابعة): أن تكون الإجارة على تفرغ ذمة الميث من التكليف مع شرط الإتيان بالمستحبات و الأجزاء غير الركنية، و الحكم فيها كما تقدم في الصورة الثالثة، فيكون للمستأجر خيار تخلف الشرط فإذا هو لم يفسخ كان للأجير تمام الأجرة.

## الفصل التاسع و الثلاثون في صلاة الجماعة و شرائطها

### المسألة ١٠٢٨

تكثر الأخبار الدالة على استحباب صلاة الجماعة و الحث عليها حثا بالغا، و مضاعفة الثواب على حضورها، و الذم الشديد على تركها،

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٥٦٩

و استحبابها شامل لجميع الفرائض، و يتأكد الاستحباب في الصلاة اليومية و في الأدائية منها، و في صلاة الصبح و العشاءين على الخصوص.

و فضلها الذي ذكرته الأحاديث المشار إليها يتضاعف بمضاعفة فضل الموضع الذي تقام فيه، و الامام الذي يؤتم به، و الجماعة الذين يأتون، و كل ذلك مما لا ريب فيه.

### المسألة ١٠٢٩

تجب الجماعة في صلاة الجمعة و في صلاة العيدين إذا اجتمعت فيهما شرائط الوجوب. و الجماعة حينئذ أحد شرائط الصحة فيهما، و لا تجب في أصل الشريعة في غير هذين الموضعين.

### المسألة ١٠٣٠

من لا يحسن القراءة الواجبة في الصلاة إذا كان قادرا على تعلم القراءة و لكن الوقت ضاق عن ذلك، فالأحوط له لزوم الايتمام، و ان عجز عن التعلم أصلا لم يجب عليه الايتمام، و قد تقدم تفصيل حكمه في الفصل الثامن عشر في القراءة.

### المسألة ١٠٣١

إذا نذر الإنسان أن يأتي بالفريضة جماعة انعقد نذره و وجب عليه الوفاء به فإذا خالف النذر عامدا و صلى منفردا بطلت صلاته على الظاهر و وجبت عليه كفارة النذر.

و تجب الجماعة أيضا بالعهد أو اليمين عليها، و تجب على الوسواسي إذا توقف عليها ترك و سوسته في الصلاة، و تجب على الولد إذا أمره بها أحد والديه و كان الأمر عن شفقة على الولد، أو كان في المخالفة إيذاء لهما.

### المسألة ١٠٣٢

لا تجوز صلاة الجماعة في النوافل الأصلية و ان أوجبها الإنسان على نفسه بنذر و شبهه، حتى صلاة الغدير على الأقوى، و تستثنى من ذلك صلاة الاستسقاء فتستحب فيها الجماعة، و تجوز في الفريضة إذا أتى

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٥٧٠

بها الإنسان منفردا و أراد إعادتها جماعة، و في الفريضة التي يتبرع بها الإنسان عن غيره، و تصح الجماعة كذلك في صلاة العيد إذا لم تجتمع فيها شرائط الوجوب كما يصح أن يأتي بها منفردا.

### المسألة ١٠٣٣

تصح القدوة في الصلاة اليومية و ان اختلفت صلاة الإمام مع صلاة المأموم في الجهر و الإخفات و في القصر و التمام و في الأداء و القضاء، فيجوز للمأموم الذي يصلي الصبح مثلا أن يقتدى بإمام يصلي الظهر أو غيرها من الصلوات، و بالعكس، و ان كانتا مختلفتين في الجهر و الإخفات و في الأداء و القضاء و يجوز للمسافر أن يقتدى بالحاضر، و بالعكس.

### المسألة ١٠٣٤

إذا أدى الإنسان فريضة الوقت منفردا استحب له أن يعيدها في الوقت جماعة سواء كان في اعادةها اماما أم مأموما، فيجوز له ان يقتدى في تلك الصلاة المعادة بغيره سواء كان امامه مبتدئا للصلاة أم معيدا أيضا، و يجوز لغيره أن يقتدى به في تلك الصلاة المعادة سواء كان المأموم مبتدئا للصلاة أم معيدا.

### المسألة ١٠٣٥

إذا أراد المكلف إعادة صلاته احتياطا، صح له أن يقتدى في إعادته بإمام يصلي الفريضة وجوبا، سواء كان الاحتياط الذي أعاد

المأموم من أجله الصلاة واجبا أم مستحبا، وإذا كان الامام هو الذى يريد اعادة صلاته احتياطا، فيشكل جواز القدوة به فى تلك الصلاة سواء كان المأموم يصلى وجوبا أم يعيد صلاته احتياطا، سواء كان الاحتياط للإمام أو للمأموم وجوبيا أم استحبابيا، بل وان كان احتياط الامام والمأموم من جهة واحدة.

و يستثنى من ذلك ما إذا صليا جماعة فعرضت لهما معا فى صلاتهما بعض العوارض المشتركة و أعادا صلاتهما لذلك، فتصح القدوة فى صلاتهما المعادة.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٥٧١

### المسألة ١٠٣٦

لا تصح القدوة فى الصلاة اليومية بصلاة الاحتياط التى تجب فى الشكوك، فإذا عرض للمكلف شك أو جب عليه صلاة ركعة أو ركعتين للاحتياط، وقام بعد التسليم ليأتى بها، فلا يجوز لغيره أن يقتدى به فى هذه الصلاة، ولا يجوز للشاك نفسه أن يقتدى فى صلاة الاحتياط بإمام يصلى فريضة، ولا يجوز له أن يقتدى فى صلاة الاحتياط بإمام يصلى صلاة الاحتياط، ومثال ذلك أن يشك كل من الرجلين فى صلاته، فيقوم أحدهما ليصلى الاحتياط الذى وجب عليه لشكه، ويقوم الآخر ليقتدى به فى احتياطه أيضا، فلا يجوز ذلك وان كان احتياطهما متماثلا، أو كانا متحدين فى الشك.

و يستثنى من ذلك ما إذا اتحد الامام والمأموم فى أصل الصلاة، وشكا فيها شكا واحدا، فكان الشك مشتركا بينهما، ومثال ذلك أن يكونا معا فى صلاة رباعية، فيشكان معا فى صلاتهما بين الثلاث والأربع مثلا، فإذا بنا على الأربع - كما هو الحكم فى هذا الشك - وأتما صلاتهما وقام الإمام ليأتى بركعة الاحتياط، جاز للمأموم أن يقتدى به فيها، وقد تقدم ذلك فى المسألة الثمانمائة والثلاثين.

### المسألة ١٠٣٧

تشكل صحة الاقتداء لمأموم يصلى احدى الفرائض اليومية أداء أو قضاء بإمام يصلى صلاة الطواف، ولمأموم يصلى صلاة الطواف بإمام يصلى فريضة يومية، والأحوط الترك فى صورتين، بل الأحوط الترك أن يقتدى فى صلاة الطواف بمثلها.

### المسألة ١٠٣٨

لا يقتدى من يصلى اليومية بإمام يصلى صلاة الآيات أو صلاة العيد أو صلاة الأموات، ولا يقتدى من يصلى احدى هذه الثلاث بإمام يصلى اليومية، ولا بعض هؤلاء الثلاثة ببعض.

### المسألة ١٠٣٩

تتعقد صلاة الجماعة فى غير الجمعة والعيدين بإمام ومأموم واحد،

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٥٧٢

و يصح أن يكون المأموم الواحد امرأة و صبيا مميزا على الأقوى، و لا تتعقد في صلاة الجمعة و العيدين بأقل من خمسة رجال أحدهم الإمام.

#### المسألة ١٠٤٠

تتعقد الجماعة إذا نوى المأموم الاقتداء بالإمام المعين، و ان لم ينو الإمام الإمامة، بل و ان كان جاهلا باقتداء المأموم به، و إذا لم ينو المأموم الائتمام لم تتعقد الجماعة، و ان تابعه في الأقوال و الأفعال، فإذا أتى في صلاته بما هو وظيفة المفرد صحت صلاته مفردا و ان أخل بذلك بطلت صلاته.

نعم تشترط نية الإمام للإمامة في صلاة الجمعة و العيدين، و المراد بذلك أن ينوى الصلاة المعينة التي يجعله المأمومون فيها اماما، و كذلك في الصلاة المعادة جماعة من قبل الإمام.

#### المسألة ١٠٤١

يشترط في صلاة الجماعة وحدة الإمام، فإذا نوى المأموم الاقتداء باثنين أو أكثر لم تصح جماعة، و إذا قصد بها التشريع بطلت، و ان لم يقصد التشريع بصلاته و أتى فيها بما هو وظيفة المفرد صحت صلاته مفردا.

#### المسألة ١٠٤٢

يجب تعيين الإمام في النية، و يكفي التعيين الإجمالي كما إذا قصد الائتمام بالإمام الحاضر أو بإمام هذه الجماعة، و لا يكفي أن يقتدى بأحد هذين الشخصين أو بمن يكون أطولهما صلاة أو بأسرعهما قراءة، إذا لم يعين ذلك قبل دخوله في الصلاة.

#### المسألة ١٠٤٣

لا يجوز الاقتداء بمأموم لإمام آخر، و يصح الاقتداء بالمأموم بعد انفراده، و مثال ذلك أن يكون مسبقا في صلاته، أو مقيما يصلى خلف امام مسافر، فإذا قام المسبوق أو المتم لیتتم صلاته بعد تسليم امامه صح للآخرين الاقتداء به.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٥٧٣

#### المسألة ١٠٤٤

إذا شك المكلف بعد دخوله في الصلاة في أنه نوى الائتمام أم لا، فالأحوط له أن ينوى الانفراد و يتم صلاته مفردا، و ان علم أنه قام بنية الدخول في الجماعة أو ظهرت عليه أحوال الائتمام كالانصات في القراءة و نحوه.

#### المسألة ١٠٤٥

إذا اعتقد المكلف أن المتقدم في الجماعة هو زيد، فنوى الايتمام به، ثم ظهر له بعد الفراغ من الصلاة أنه عمرو، فهذا هنا صور: (الصورة الأولى): أن يكون عمرو الذي ظهر أنه امام الجماعة غير عادل، والأحوط في هذه الصورة بطلان اقتدائه، فلا تكون صلاته جماعة، ولكن الظاهر صحة صلاته منفردا، ولا يضر بصحة صلاته ترك القراءة، فإنه إنما تركها سهواً باعتقاد صحة الجماعة، فتكون صلاته صحيحة (لحديث لا تعاد) ولا يضر بها كذلك أن يزيد فيها سجدة ونحوها للمتابعة إذا اتفق له ذلك، لعين ما تقدم. نعم، تبطل صلاته إذا حصل منه ما يبطل الصلاة عمداً و سهواً، كما إذا زاد في صلاته ركوعاً للمتابعة، أو زاد سجدة في ركعة واحدة للمتابعة كذلك.

و إذا تبين له ذلك وهو في أثناء الصلاة ولم يقع منه ما يبطل الصلاة عمداً و سهواً وجب عليه أن يتم صلاته منفردا. (الصورة الثانية): أن يكون عمرو عادلاً، ولكن المأموم قد قصد الاقتداء بزيد على وجه التقييد، بحيث كان قصده الايتمام به لا غيره من الأئمة وان كانوا عدولاً، ولا ينبغي الريب في بطلان اقتدائه في هذه الصورة، و تصح منفردا إذا لم يقع منه ما يبطلها عمداً و سهواً كما تقدم.

(الصورة الثالثة): أن يكون عمرو عادلاً أيضاً، ويكون المأموم قد قصد الايتمام بزيد لا على نحو التقييد بل على نحو تعدد المطلوب، كلمة التقوى، ج ١، ص: ٥٧٤  
و معنى ذلك انه قصد الايتمام بزيد لأنه حاضر ولكنه لا يمنع من الاقتداء بغيره إذا كان هو الامام الحاضر، والظاهر صحة الاقتداء في هذه الصورة.

### المسألة ١٠٤٦

إذا علم المكلفان بعد فراغهما من الصلاة أن كل واحد منهما قد نوى الإمامة للآخر، فالظاهر صحة صلاتهما معاً، إذا لم يرجع أحدهما إلى الآخر في الشك، ولم يأت في صلاته بما يبطل صلاة المنفرد عمداً و سهواً، وإذا انتفى أحد الشرطين المذكورين في كلتا الصلاتين بطلتا على الأحوط، وإذا انتفى أحد الشرطين في صلاة أحدهما بطلت صلاته خاصة.  
و إذا علما بعد الصلاة أن كل واحد منهما قد نوى الايتمام بالآخر، فالأحوط لكل منهما استيناف الصلاة، و كذلك إذا شك في ما قصده في نيتها، وان كان للصحة وجه في بعض الفروض فلا يترك الاحتياط بالاستيناف.

### المسألة ١٠٤٧

لا يصح أن تنتقل نية الاقتداء من إمام إلى إمام آخر، ويستثنى من ذلك ما إذا عرض للإمام ما يمنعه من إتمام صلاته، كما إذا مات الإمام في أثناء صلاته، أو جن أو أغمى عليه أو أحدث فيها أو تذكر حدثاً سابقاً قبل الصلاة، فيجوز للمؤمنين أن يقدموا اماماً آخر يتمون معه صلاتهم، سواء كان الامام الجديد من المؤمنيين أم من غيرهم، و يجوز لهم أن يتموا صلاتهم فرادى.  
و كذلك الحكم إذا عرض للإمام ما يعجزه عن صلاة المختار، كما إذا عجز عن القيام في صلاته، و المؤمنون قادرين على ذلك، فيجوز له أن يقدم اماماً آخر أو يتموا الصلاة فرادى.

### المسألة ١٠٤٨



لا يجوز للمصلي منفردا أن ينوى الائتمام في أثناء صلاته.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٥٧٥

### المسألة ١٠٤٩

يجوز للمأموم أن ينقل نيته من الائتمام الى الانفراد إذا بدا له ذلك في أثناء الصلاة و كان في الابتداء عازما على الائتمام الى آخر الصلاة، و إذا قصد من أول الأمر أن يأتى في بعض الصلاة و ينفرد في باقيها فصحة ذلك له في غاية الاشكال. و هذا في غير المأموم المسبوق، و المقيم إذا صلى خلف المسافر اللذين يعلمان انهما ينفردان في صلاتهما بعد تسليم الإمام.

### المسألة ١٠٥٠

إذا بدا للمأموم فنوى الانفراد بعد أن أكمل الإمام القراءة أجزأته قراءة الامام و لم تجب عليه اعادتها، و إذا نوى الانفراد في أثناء القراءة، فلا يترك الاحتياط باستيناف القراءة من أولها، و أن يأتى بقراءته بقصد القربة المطلقة.

### المسألة ١٠٥١

إذا بدا للمأموم فنوى الانفراد عن الامام لم يجز له العود الى الائتمام في صلاته تلك، و ان كان بعد نية الانفراد بلا فصل.

### المسألة ١٠٥٢

لا يضر في بقاء المأموم على الائتمام أن يتردد في الانفراد و عدمه ما لم ينو الانفراد في صلاته بالفعل.

### المسألة ١٠٥٣

إذا شك المأموم في أنه عدل بنيته الى الانفراد أم لم يعدل، بنى على عدم العدول و بقاء الائتمام.

### المسألة ١٠٥٤

إذا كان الإمام أو المأموم قاصدا للقربة في صلاته و لكنه لم يقصد القربة في الجماعة فالظاهر صحة الصلاة و صحة الجماعة، و مثال ذلك أن يقصد المأموم بصلاته جماعة التوقى من الوسوسة في صلاته أو من الشك فيها أو من كلفه تعلم القراءة و أمثال ذلك من الغايات فتصح

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٥٧٦

صلاته، و جماعته، و لكن إدراك الامام و المأموم ثواب الجماعة لا يكون الا بقصد القربة في الجماعة.

نعم يشترط أن لا يكون ما يقصده من الغايات منافيا للقربة، أو داخلا في المحرمات كالرياء و السمععة و نحوهما و قد تقدم ذلك في فصل النية في الصلاة و الوضوء.

### المسألة ١٠٥٥

إذا كان الامام مشغولا بناقله أو غيرها من الصلوات التي لا يجوز فيها الاقتداء، فنوى المأموم القدوة و دخل معه فيها ساهيا أو جاهلا لم تنعقد جماعة، فان تنبه لذلك في أثناء صلاته من غير أن يخل بوظيفة المنفرد، و جب عليه أن يتم صلاته منفردا و كانت صحيحة، و كذلك إذا لم يتنبه حتى فرغ من الصلاة و لم يخل بصلاة المنفرد، و إذا أخل بوظيفة المنفرد في صلاته كانت باطلة، سواء تنبه لذلك في أثناء الصلاة أم بعد الفراغ منها.

### المسألة ١٠٥٦

يدرك المأموم الجماعة إذا دخل مع الإمام في صلاته في أول قيامه للركعة أو في أثناء قراءته أو في القنوت من الركعة الثانية، أو عند ركوع الإمام أو بعد دخوله في الركوع و قبل أن يرفع رأسه منه، و ان كان قد أتم الذكر، فتصح قدوة المأموم إذا دخل في الصلاة في جميع هذه الفروض و تحسب له تلك الركعة مع الامام. و يكفي في الفرض الأخير أن يكبر المأموم للإحرام و يصل الى حد الركوع و الامام لا يزال بعد في حد الركوع الشرعي، و ان كان قد رفع رأسه قليلا من ركوعه، فالظاهر صحة قدوة المأموم بذلك و انه قد أدرك تلك الركعة مع الامام، و لا يضر بذلك أن الامام قد رفع رأسه قليلا ما دام لم يخرج عن حد الركوع.

### المسألة ١٠٥٧

إذا لم يصل المأموم إلى حد الركوع حتى رفع الإمام رأسه عن حد

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٥٧٧

الركوع الشرعي لم تصح قدوة المأموم و فاتته الركعة مع الامام، و هذا الحكم انما هو في الفرض الأخير و ما قبله من المسألة المتقدمة. و لا يجرى في الفروض السابقة عليهما، فإذا كان المأموم قد دخل مع الإمام في الصلاة من أول الركعة أو في أثناء القراءة أو في أثناء القنوت من الركعة الثانية ثم سها فلم يركع مع الإمام أو منعه الزحام فلم يركع حتى رفع الإمام رأسه من الركوع لم تبطل قدوته و لا صلاته بذلك، فعليه أن يركع ثم يلتحق بالإمام و لو في السجود، و هذا هو الحكم في الركعة في ابتداء الجماعة، و أما في الركعات الأخرى، فلا يضر بقدوة المأموم تخلفه عن الإمام في الركوع إذا كان قد أدركه حال القراءة أو التسبيح أو القنوت من الركعة، و لم يركع مع الامام فيها سها أو لعذر آخر، فإنه يركع و يلتحق به و لو في السجود، و أما إذا تخلف عنه جالسا مثلا فلم يركع معه سها أو لزحام حتى فاتته الركعة اللاحقة، فلا يترك الاحتياط بإتمام الصلاة جماعة ثم إعادتها أو بالإتمام منفردا إذا لم تفت الموالاة.

### المسألة ١٠٥٨

إذا اعتقد المأموم أنه يدرك الإمام في ركوعه فكبر و ركع، و علم أنه لم يدركه، فعليه أن يتم ركوعه و صلاته منفردا، ثم يعيد الصلاة على الأحوط، و إذا بقي من صلاة الإمام ركعات جاز له أن يعدل بصلاته إلى نافله و يلتحق بالإمام في باقى صلاته. و إذا كبر و ركع، و شك في أنه أدرك الإمام في ركوعه أم لم يدركه، فلا يترك الاحتياط في أن يتم صلاته جماعة ثم يعيدها.

### المسألة ١٠٥٩

الظاهر أنه يجوز للمأموم أن يدخل في الصلاة إذا كان الامام راكعا و كان المأموم يحتمل انه يدرك الامام قبل أن يرفع رأسه من الركوع احتمالا معتدا به، فإذا كبر و ركع، فإن أدركه راكعا صحت صلاته، و ان لم يدركه فعليه أن يتم ركوعه و صلاته منفردا، و يجوز له أن

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٥٧٨

يعدل بعد ذلك الى النافلة و يلتحق بالجماعة في باقى الركعات. و لا يجوز له أن يدخل في الصلاة إذا كان الاحتمال ضعيفا لا يعتد به.

### المسألة ١٠٦٠

إذا نوى المأموم الاقتداء و كبر، و رفع الإمام رأسه قبل أن يصل المأموم إلى حد الركوع تخير بين أن ينفرد في صلاته، و ان ينتظر الإمام الى أن يقوم في الركعة اللاحقة فيجعلها الأولى من صلاته و إذا كان الانتظار يوجب الخروج عن صدق الاقتداء لابطاء الامام تعين عليه الانفراد.

### المسألة ١٠٦١

إذا كان الإمام في التشهد الأخير من صلاته جاز للمأموم أن يدخل معه فينوي و يكبر للإحرام و هو قائم، ثم يجلس و يتشهد مع الامام بقصد القرية المطلقة، فإذا سلم الامام قام هو لصلاته، و لم يستأنف النية و لا التكبير، بل يقرأ و يركع حتى يتم صلاته، فينال بذلك فضل صلاة الجماعة، و ان لم يدرك شيئا من ركعاتها. و إذا وجد الإمام في السجدة الأولى أو الثانية من الركعة الأخيرة، فالأحوط له عدم الدخول مع الإمام في هذه الحالات لاضطراب الأدلة في ذلك.

### المسألة ١٠٦٢

لا تنعقد صلاة الجماعة حتى تتحقق فيها عدة شروط. (الأول): أن لا يكون بين الامام و المأموم حائل يحجبه عنه في نظر أهل العرف، فتبطل قدوة المأموم بذلك، سواء كان الحائل ستارا أم جدارا أم شجرة، أم أى شىء يكون حاجبا بينهما، بل و ان كان إنسانا واقفا من غير المأمومين، و لا يضر وجود الحائل القصير الذى

يحجب في بعض الأحوال لا مطلقاً، كالجدار الذي يكون ارتفاعه مقدار شبر أو نحوه، فيكون حائلاً عند السجود، ولا يحول في باقى حالات الصلاة.

و كذلك يشترط عدم الحائل بين المأموم وبين المأمومين الآخرين

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٥٧٩

الذين يكونون واسطة اتصاله بالإمام، فتبطل قدوة ذلك المأموم إذا وجد الحائل بينه وبينهم ولم يتصل بالإمام من جهة أخرى، ومثال ذلك أن يوجد الحائل بين أهل الصف الثانى و الصف الأول، أو بين بعض المأمومين فى الصف الأول و من هم فى صفهم من جهة الامام، و لا- يضر وجود الحائل إذا منع المأموم من اتصاله بالإمام من جهة و كان متصلاً به من جهة أخرى، ومثال ذلك أن يوجد الحائل بين بعض المأمومين فى الصف الثانى و من يتقدمهم فى الصف الأول فلا يضرهم ذلك إذا كانوا يتصلون بالإمام بواسطة المأمومين الذين فى صفهم.

### المسألة ١٠٦٣

الحائل الذى يمنع من انعقاد الجماعة، و يطلها إذا حدث فى الأثناء، هو الذى يحجب الامام عن المأموم أو يحجب عنه المأمومين الذين يكونون واسطة اتصاله بالإمام، سواء استمر وجود الحائل مدة الصلاة أم حدث فى فترة من الصلاة ثم زال.

### المسألة ١٠٦٤

لا يعتبر هذا الشرط فى صلاة المرأة خلف الرجل، فلا يضر بقدوتها أن يوجد حائل بينها وبين الإمام، أو بينها وبين المأمومين من الرجال، إذا هى علمت بأحوال الإمام من خلف الستار فتمكنت من متابعتها فى ركوعه و سجوده و قيامه و قعوده. و يعتبر فى جماعتها عدم الحائل إذا كان الإمام امرأة، فىكون حكمها كالرجل سواء بسواء. و لا يترك الاحتياط فى ما إذا صلت خلف الرجل بأن لا يكون بينها وبين النساء المأمومات حائل إذا كن واسطة بينها وبين الإمام.

### المسألة ١٠٦٥

الأقوى عدم الجواز إذا كان الحائل من الزجاج و نحوه مما لا يمنع المشاهدة أو الثوب الرقيق الذى يرى الشبح من ورائه، و لا يجوز على الأحوط إذا كان من الشبايك أو الجدران المخرمة التى لا تمنع

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٥٨٠

المشاهدة، و أحوط من ذلك المنع إذا لم يكن فى الحائل غير ثقب يمكنه المشاهدة منه فى حال القيام أو فى حال الركوع أو فى حال الجلوس مثلاً.

### المسألة ١٠٦٦

لا- تعد الظلمة و لا- الغبار حائلاً، فتصح الجماعة معهما، و كذلك النهر أو الطريق إذا فصلاً بين الامام و المأموم أو بين صفوف

المأمومين و لم يحصل معهما البعد الممنوع في الجماعة.

### المسألة ١٠٦٧

ليس من الحائل المانع من صحه الجماعة حيلولة المأمومين بعضهم دون بعض، فلا يمنع أهل الصف المتقدم من انعقاد القدوة لأهل الصف المتأخر و ان لم يدخلوا بعد في الصلاة إذا كانوا مشرفين على الدخول فيها، و لا- يكفي مطلق التهيؤ لها، و لكن لا يترك الاحتياط في الانتظار.

### المسألة ١٠٦٨

لا يقدر في صحه القدوة أن يطول الصف حتى لا يرى المأمومون الامام لبعده عنهم، و لا يقدر فيها كون الصفوف المتأخرة أطول من الصف المتقدم فلا تبطل صلاة المأمومين بذلك.

### المسألة ١٠٦٩

إذا كان الإمام في محراب داخل في جدار أو غيره لم تصح قدوة من يصلى على يمين المحراب أو على يساره من المأمومين، لحيلولة الجدار بين الامام و بينهم، و تصح قدوة من يقف من المأمومين مقابلاً- لباب المحراب إذا لم يكن بينه و بين الإمام حائل و لا بعد مانع، و تصح قدوة من يقف الى يمين ذلك المأموم أو الى يساره مع اتصال الصف و ان كانوا لا يرون الامام. و كذلك الحكم إذا امتلأ المسجد بالمأمومين فصلى بعضهم خارج المسجد مقابل الباب، صحت قدوته إذا لم يكن بينه و بين المأموم في الداخل حائل و لا بعد مانع، و صحت قدوة من يكون على يمين ذلك المأموم أو على يساره ممن يكون خارج المسجد مع اتصال الصف على الأقوى.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٥٨١

### المسألة ١٠٧٠

إذا حالت الأسطوانات بين المأمومين بعضهم مع بعض، لم تصح قدوة من لم يتصل منهم بالإمام أو بمن يتصل به من أهل الصفوف المتقدمة عليه، و لا يكفي اتصاله بالصف المتأخر عنه.

### المسألة ١٠٧١

إذا تجدد الحائل في أثناء الصلاة بطلت الجماعة كما تقدم، فعلى المأموم أن يأتي في بقية صلاته بوظيفة المنفرد، فإذا هو لم يأت بذلك بعد وجود الحائل بطلت صلاته.

**المسألة ١٠٧٢**

لا يضر بقدوة المأموم وجود الحائل غير المستقر، ومثال ذلك أن يمر إنسان أو حيوان أو غيرهما بين الامام و المأموم، أو بين المأموم و المأمومين الذين يكونون واسطة اتصاله بالإمام فلا تبطل الجماعة بذلك، وإذا اتصلت المارة بينهما كان لها حكم الحائل المستقر فلا تصح القدوة.

**المسألة ١٠٧٣**

إذا كان متيقنا بعدم وجود الحائل، ثم شك في حدوثه، بنى على عدمه و صحت قدوته سواء كان شكه في الحدوث في أثناء الصلاة أم قبل الدخول فيها أم بعد الفراغ منها. وإذا شك في وجود الحائل و عدمه و لم يعلم بحالته السابقة لم يجز له الدخول في الصلاة حتى يحرز عدم الحائل، و كذلك إذا كان شكه بعد الدخول في الصلاة غفلة، فإذا هو لم يحرز ذلك تعين عليه الانفراد.

**المسألة ١٠٧٤**

إذا نوى الاقتداء بالإمام و هو جاهل بوجود الحائل، لعمى أو غيره، ثم تبين له وجود الحائل لم تصح جماعته، فعليه أن يتم صلاته منفردا، و لا تبطل صلاته بمجرد ترك القراءة لاعتقاده صحة الجماعة كما تقدم في نظائره، نعم تبطل صلاته إذا أتى بما يبطل الصلاة عمدا و سهوا،  
كلمة التقوى، ج ١، ص: ٥٨٢  
كما إذا زاد فيها ركوعا للمتابعة أو سجدين في ركعة واحدة فعليه إعادة الصلاة.

**المسألة ١٠٧٥**

إذا أتم أهل الصف الأول صلاتهم فسلموا و جلسوا في أماكنهم، أشكل الحكم في قدوة أهل الصف الثاني في بقیة الصلاة، بل الظاهر بطلان قدوتهم لوجود الحائل و هم أهل الصف الأول، و للبعد بينهم و بين الامام، و إذا قام أهل الصف الأول بعد تسليمهم بلا فصل و اقتدوا بالإمام في صلاة أخرى فالظاهر صحة قدوة الجميع.

**المسألة ١٠٧٦**

(الثاني من شرائط انعقاد الجماعة): أن لا يكون موقف الإمام أعلى من موقف المأموم علوا معتدا به، سواء كان دفعا كالأبنية و ما يشبهها أم انحداريا يشبه التسليم كسفح الجبل على الأحوط لزوما في الثاني، فلا تصح الجماعة إذا كان موقف الامام أرفع من موقف المأموم بمقدار شبر أو أكثر، و هذا هو المراد من العلو المعتد به.  
و لا تبطل الجماعة إذا كان ارتفاع موقف الإمام أقل من شبر، و لا تبطل إذا كان العلو انحداريا تدريجيا يصدق معه كون الأرض

مبسوطة، و لا يضر بالجماعة أن يكون موقف المأموم أعلى من موقف الامام و ان كان دفعيا و كثيرا، إلا إذا كان لكثرة ارتفاعه ينافي صدق الجماعة عند المشرعة فلا تصح الجماعة حين ذاك.

### المسألة ١٠٧٧

(الثالث من شرائط الجماعة): أن لا يكون المأموم بعيدا عن الإمام أو بعيدا عن المأمومين الذين يكونون واسطة اتصاله بالإمام. و البعد المانع من صحة الايتمام هو البعد الذي ينافي وحدة الجماعة و اتصالها عرفا بعضها ببعض، فلا يضر البعد الذي لا ينافي وحدة الجماعة و اتصالها و ان كان مما لا يتخطى.

نعم يستحب اتصال الصفوف في الجماعة و عدم تباعدها بأكثر من

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٥٨٣

مسقط جسد الإنسان إذا سجد، و الظاهر أن المراد به البعد ما بين الصفين في حال السجود.

### المسألة ١٠٧٨

لا يضر بالقدوة أن يكون المأموم بعيدا من ناحية إذا كان متصلا بالجماعة من جهة أخرى، و مثال ذلك أن يكون بعيدا عن الصف المتقدم عليه، و لكنه متصل بالمأمومين في صفه الى ما يقابل الامام ثم بالصفوف المتقدمة الى أن تتصل بالإمام، أو بالعكس، و لا يكفي اتصاله بالصف المتأخر عنه.

### المسألة ١٠٧٩

إذا تباعد المأمومون في الصف الثاني أو في الصف الثالث فلم يتصل بعضهم ببعض لم يضر ذلك بجماعتهم إذا كان كل واحد منهم متصلا بالصف المتقدم عليه، و إذا تباعد المأمومون في الصف الأول بطلت قدوة من لم يتصل منهم بالإمام أو بمن يتصل به، و لم يكفه قربه من أهل الصف الثاني كما ذكرناه من قبل.

### المسألة ١٠٨٠

(الرابع من شرائط صحة الجماعة): أن لا- يتقدم المأموم في موقفه على الإمام، فإذا تقدم عليه بطلت قدوته، و عليه أن يتم صلاته منفردا، بل يجب أن يتأخر المأمومون عن الإمام في الموقف و في جميع أحوال الصلاة إذا تعددوا، و أن يقف المأموم الواحد عن يمين الامام محاذيا لموقفه، و أن تتأخر المرأة عن الامام و ان كانت واحدة على الأحوط لزوما في جميع ذلك.

### المسألة ١٠٨١

الشروط الأربعة المتقدم بيانها كما هي شروط في صحة انعقاد الجماعة في ابتدائها، فهي كذلك شروط في صحة بقاء الجماعة، فإذا

حدث الحائل بين الامام و المأموم في أثناء الصلاة بعد ما لم يكن موجودا أو علا موقف الامام على المأموم أو حصل البعد المخل بوحدة الجماعة

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٥٨٤

و اتصالها، أو تقدم المأموم على الامام بطلت الجماعة و تعين على المأموم الانفراد.

و إذا شك المأموم في حدوث شيء منها و كان متيقنا بعدمه سابقا بنى على عدم حدوثه و صحت له القدوة، سواء كان شكه في حدوث ذلك الشيء قبل الدخول في الجماعة أم بعد انعقادها.

و إذا شك في حدوث شيء منها و هو لا يعلم بحالته السابقة لم يجز له الدخول في الجماعة حتى يحرز عدمه، و كذلك إذا شك فيه بعد دخوله في الجماعة غفلة، فلا يصح له البقاء على القدوة حتى يحرز عدم ذلك الشيء، فان لم يحرز عدمه تعين عليه الانفراد.

و إذا شك في وجود واحد منها بعد فراغه من الصلاة و هو يجهل حالته السابقة، فإن علم أنه قد أتى بما يبطل صلاة المنفرد عمدا و سهوا، فعليه إعادة الصلاة على الأحوط، بل على الأقوى في بعض الصور، و ان لم يعلم بأنه أتى بالمبطل بنى على الصحة.

### المسألة ١٠٨٢

تقدم في المسألة الألف و السابعة و الستين انه ليس من الحائل المانع من صحة الجماعة حيلولة بعض المأمومين دون بعض، و يكفي في صحة قدوة المتأخرين من أهل الصفوف أن يكون المتقدمون منهم مشرفين على الدخول في الصلاة و ان لم يدخلوا بعد فيها، و لا يكفي مطلق التهيؤ لها.

و هو كما لا يمنع من القدوة من حيث كونه حائلا، لا يمنع من القدوة كذلك من حيث كونه بعدا و فاصلا، و لكن لا يترك الاحتياط بالانتظار.

### المسألة ١٠٨٣

إذا بطلت صلاة أهل الصف المتقدم لعروض بعض المبطلات لصلاتهم، بطلت قدوة من تأخر عنهم من الصفوف، لبعد هؤلاء عن الامام، و لحيلولة أولئك دونهم، سواء كان أهل الصف المتقدم أنفسهم عالمين ببطلان صلاتهم أم جاهلين به، و إذا شك في بطلان صلاتهم و عدمه بنى على الصحة و صحت القدوة.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٥٨٥

### المسألة ١٠٨٤

إذا كانت صلاة أهل الصف المتقدم صحيحة بحسب تقليدهم، و هي باطلة بحسب تقليد أهل الصف المتأخر أشكل الحكم جدا بصحة القدوة لهؤلاء، فلا بد لهم من مراعاة الاحتياط.

### المسألة ١٠٨٥



لا يضر بقدوة المأموم أن يفصل بينه وبين الإمام صبي مميز إذا كان مأموماً إلا إذا علم ببطان صلته.

## الفصل الأربعون في شرائط إمام الجماعة

### المسألة ١٠٨٦

يشترط في إمام الجماعة أن يكون بالغاً، عاقلاً، مؤمناً، عادلاً، وأن يكون طاهر المولد، وأن يكون ذكراً إذا كان المأمومون أو بعضهم ذكوراً، وأن لا يكون ممن يصلى قاعداً إذا كان المأمومون ممن يستطيع القيام، ولا مضطجعا أو مستلقيا إذا كانوا ممن يستطيع القيام أو القعود، وأن يكون صحيح القراءة إذا كان المأموم صحيح القراءة و كان الايتمام في الأولتين.

### المسألة ١٠٨٧

تشكل امامة غير البالغ لغير البالغ، و تجوز إذا كانت للتمرين.

### المسألة ١٠٨٨

العدالة هي الاستقامة على الشريعة بإتيان واجباتها واجتناب محرماتها من كبائر ما نهى عنه والإصرار على صغائره، على أن تكون الاستقامة المذكورة صفة ثابتة في نفس المكلف لا حالة غير قارة فيها، وهذا هو مراد من فسر العدالة بأنها ملكة اجتناب الكبائر والإصرار على الصغائر، وإذا تحققت للإنسان صفة الاستقامة وثبتت في نفسه وتحقق له بسببها اجتناب الكبائر، فلا ينافيها ارتكاب الصغيرة نادراً،

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٥٨٦

فلا تزول عدالته بذلك، والأحوط استحباباً للمأموم ترك الايتمام به قبل الاستغفار منها إذا اتفق له الاطلاع عليها. و اما منافيات المروءة فلا تضر بالعدالة إلا إذا انطبق عليها أحد العناوين المحرمة.

### المسألة ١٠٨٩

الكبيرة هي المعصية التي وصفت في نصوص المعصومين (ع) بأنها كبيرة، أو علم من طريق معتبر آخر بأنها كبيرة في الشريعة، أو التي ورد الوعيد في الكتاب أو السنة على ارتكابها بالنار، أو التي ورد في الكتاب أو السنة بأنها أعظم من إحدى الكبائر المعلومة. وقد عد منها في النصوص: الشرك بالله، وإنكار ما أنزل الله، واليأس من روح الله، والأمن من مكر الله، والكذب على الله وعلى رسوله (ص) وعلى أوصيائه (ع)، بل مطلق الكذب، والمحاربة لأولياء الله، وإنكار حقهم (ع)، و عقوق الوالدين، والمراد الإساءة إليهما، وقتل النفس التي حرم الله، والزنا، واللواط، و شرب الخمر، و القمار، و أكل الربا، و أكل مال اليتيم ظلماً، و قذف المحصنة، و الفرار من الزحف، و السحر، و اليمين الغموس، (و هي الحلف بالله على الكذب أو على حق امرئ، أو لمنعه حقه كما في بعض النصوص)، و الغلول، (و هي الخيانة مطلقاً أو في خصوص الفيء)، و حبس الزكاة و الحقوق المفروضة من غير عسر، و ترك الصلاة

متعمداً، و ترك شىء مما فرض الله، و الاستخفاف بالحج، و شهادة الزور، و كتمان الشهادة، و نقض العهد، و قطيعة الرحم، و بخس المكيال و الميزان، و معونة الظالمين، و الركون الى الظالمين، و التكبر، و الاشتغال بالملاهي (كالغناء و ضرب الأوتار، و الرقص، و نحوها مما يتعاطاه أهل الفسوق)، و السرقة، و أكل الميتة، و أكل الدم، و أكل لحم الخنزير، و أكل ما أهل به لغير الله من غير ضرورة، و التعرب بعد الهجرة (و المراد الخروج الى البلاد التي ينقص فيها الدين)، و أكل السحت، (و منه أثمان العذرة و الميتة و المسكر، و الرشوة على الحكم، و أجر الزانية) و الإسراف

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٥٨٧

و التبذير، و الإصرار على الصغائر، و الغيبة، و النميمة، و البهتان على المؤمن، و هو أن يعيبه بما ليس فيه، و القيادة، و هى السعى ليجمع بين اثنين على و طء محرم، و الرياء، و استصغار الذنب، و الغش للمسلمين، الى غير ذلك مما يطول عده.

### المسألة ١٠٩٠

لا تحصل العدالة حتى تستقر صفة الاستقامة فى نفس المكلف و تكون هى الغالبة على سلوكه و تصرفاته، فلا تثبت العدالة إذا كانت المزاحمات لصفة الاستقامة من الشهوة و الغضب و غيرهما هى الغالبة على أمره و ان كان سريع الندم بعد العمل.

### المسألة ١٠٩١

تثبت عدالة الإنسان بالعلم بتحققها فيه، و بشهادة البيئة العادلة بها، و بحسن الظاهر الموجب للوثوق بحصولها فيه، فان الظاهر كاشف عن الباطن غالباً ما لم يعلم خلافه، بل و بالاطمئنان و الوثوق بها، سواء حصل من الشيعاء أم من أى امارة أو قرينة أخرى، و لا يجوز الايتمام بمجهول الحال.

### المسألة ١٠٩٢

إذا شهدت البيئة بعدالة الرجل، كفى ذلك فى صحة الايتمام به الا إذا عارضتها بيئة أخرى فشهدت بعدم العدالة، فتساقط البيئتان و تمتنع القدوة، و لا يقدر بحجية البيئة أن يشهد عادل واحد بخلافها.

### المسألة ١٠٩٣

إذا شهد جماعة لم تتوفر فيهم شرائط البيئة بعدالة الرجل، و حصل للمكلف الاطمئنان بقولهم، كفى ذلك فى ثبوت عدالته و صحة الايتمام به، و كذلك إذا حصل له الاطمئنان و الوثوق بها من شهادة عدل واحد أو من اقتداء عدلين بالرجل أو جماعة مخصوصين، فيكفى ذلك فى صحة الايتمام و ترتيب الآثار، إذا كان المكلف من أهل التمييز و المعرفة لا من البسطاء الذين يحصل لهم الاطمئنان بأقل ظاهرة.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٥٨٨

**المسألة ١٠٩٤**

لا تصح إمامة المرأة للرجل و لا للخثى، و تجوز إمامة المرأة للمرأة على كراهة.

**المسألة ١٠٩٥**

لا تجوز امامة الخثى للرجل، بل و لا للخثى مثلها، و تصح إمامتها للمرأة إذا أتت الخثى فى الصلاة بوظيفتى الرجل و المرأة.

**المسألة ١٠٩٦**

تجوز امامة القاعد للقاعد و المضطجع، و تجوز امامة المضطجع لمثله.

**المسألة ١٠٩٧**

تجوز القدوة بمن لا يحسن القراءة إذا كان معذورا غير مقصر فى ذلك، و كان الايتمام به فى غير الأولتين.

**المسألة ١٠٩٨**

يجوز اقتداء الأفصح بالفصيح، بل و بغير الفصيح إذا كان مؤديا للقدر الواجب فى القراءة.

**المسألة ١٠٩٩**

لا تصح إمامة الأخرس لغير الأخرس، و لا للأخرس على الأحوط لزوما.

**المسألة ١١٠٠**

الظاهر جواز امامة المجذوم و الأبرص على كراهة، و لا يترك الاحتياط فى المحدود بالحد الشرعى بعد التوبة، و فى الأعرابى، و الظاهر عدم تناول النواهى لمن يسكن مع الأعراب لضرورة إذا كان من أهل الكمالات الشرعية العالية.

**المسألة ١١٠١**

تجوز إمامة الأعمى إذا كان ممن يسدد نفسه إلى القبلة، أو كان له من يسدده إذا انحرف.

**المسألة ١١٠٢**

يجوز اقتداء من يصلى متوضئاً بإمام وظيفته الصلاة متمماً على كراهه، و تجوز امامه صاحب الجيرة على أعضاء وضوئه أو غسله غيره، و تجوز امامه من اضطر إلى الصلاة مع النجاسة و استمر به العذر الى آخر الوقت، و تصح إمامه المرأة المستحاضة للمرأة الطاهرة إذا أدت ما يجب عليها من الأعمال الواجبة عليها في استحاضتها. و في جواز امامه المسوس و المبطون لغيرهما تأمل.

**المسألة ١١٠٣**

إذا تردد الأمر في التقديم بين إمامين أو أكثر، قدم من رضى المأمومون بإمامته أو كرهوا امامه غيره. و صاحب المنزل في منزله أولى بالإمامة من غيره حين يتردد الأمر بينهما، و هذا إذا كان الغير مأذوناً له بالصلاة، و إذا لم يؤذن له لم تصح قدوته، و الامام الراتب في مسجد أولى في التقدم في مسجده. و الأولى تقديم الفقيه الجامع للشرائط مع وجوده، فإذا تعدد فالأولى تقديم الأعلم، فان لم يوجد قدم الأجود قراءة و أداء للفظ القرآن على الوجه الصحيح، فان تساوا في ذلك قدم أفقه الجماعة في الدين.

**المسألة ١١٠٤**

إذا عرف المكلف شخصاً بالعدالة، و شك بعد ذلك في انتفاء عدالته بنى على بقائها و جاز له الاقتداء به حتى يعلم بانتفائها.

**المسألة ١١٠٥**

إذا رأى المكلف من العادل كبيرة لم يجز له الاقتداء به حتى يتوب منها، فإذا تاب جاز له الاقتداء به لعدم زوال ملكة الاستقامة الثابتة له بذلك، نعم إذا تكرر ذلك منه بحيث دل على تزلزل الصفه في نفسه و عدم ثباتها، أو على ضعفها أمام المغريات لم يجز له الاقتداء به حتى تثبت له الصفه مرة أخرى، و المراد بالكبيرة أن تكون كبيرة عند العادل نفسه و ان لم تكن كبيرة عند الرائي. كلمة التقوى، ج ١، ص: ٥٩٠

**الفصل الحادى و الأربعون فى أحكام الجماعة****المسألة ١١٠٦**

يجب على المأموم ترك القراءة فى الركعتين الأولتين من الصلاة الجهرية، إذا سمع و لو همهمه الإمام فى القراءة، بل الأحوط له لزوم الإنصات، و لا ينافى ذلك أن يشتغل بالذكر الخفى فإنه يستحب له ذلك، و إذا لم يسمع من القراءة حتى الهمهمه جازت له القراءة، و الأحوط له أن يأتى بها بقصد القرية المطلقة، لا بقصد الجزئية و ان كان الأقوى جوازها بقصد الجزئية. و الأحوط له لزوماً ترك القراءة فى الركعتين الأولتين من الصلاة الإخفائية، و يستحب له أن يشتغل فيهما بالتسبيح و التحميد و الصلاة

على محمد وآله.

### المسألة ١١٠٧

لا فرق في الحكم المذكور في الأولتين بين أن يكون عدم سماع القراءة لبعده الإمام عنه أو لصمم المأموم، أو لبعض الموانع ككثرة الأصوات ونحوها.

### المسألة ١١٠٨

إذا سمع المأموم بعض قراءة الإمام دون بعض فالأحوط له ترك القراءة.

### المسألة ١١٠٩

إذا شك هل انه يسمع قراءة الإمام أم لا، أو شك في ما يسمعه أ هو صوت الإمام أم صوت غيره، فالأحوط له ترك القراءة، ويجوز له أن يقرأ بنية القرية المطلقة.

### المسألة ١١١٠

يتخير المأموم في الركعتين الأخيرتين من الصلاة الجهرية أو الإخفائية

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٥٩١

بين القراءة والتسبيح، سواء قرأ الإمام فيهما أم سبح، و سواء سمع المأموم قراءة الإمام فيهما و تسبيحه أم لم يسمع، و قد تقدم في المسألة الخمسمائة والثانية: ان القراءة في الأخيرتين أفضل من التسبيح، لإمام الجماعة، و أن التسبيح أفضل من القراءة للمأموم، و انهما متساويان في الفضل للمصلي المنفرد.

### المسألة ١١١١

إذا قرأ المأموم ساهيا في الصلاة الجهرية و هو يسمع قراءة الإمام، أو اعتقد أن الصوت الذي يسمعه ليس صوت الإمام فقرأ، ثم تبين له أنه صوته لم تبطل صلاة المأموم بذلك في كلتا صورتين.

### المسألة ١١١٢

الأحوط استحبابا للمأموم أن يكون مطمئنا مستقرا في قيامه حال قراءة الامام و لا يجب ذلك عليه على الأقوى.

**المسألة ١١١٣**

لا يجوز للمأموم أن يتأخر عن القيام حال قراءة الإمام إذا كان تأخره مخلًا بالمتابعة الواجبة، فيأثم في ذلك إذا كان متعمداً، و يجب عليه أن يلتحق بالإمام، وإذا كان تأخره فاحشاً يخل بالهيئة الاجتماعية لصلاة الجماعة و يجب عليه أن ينفرد، والأحوط ان لا يتأخر عنه كثيراً و ان كان غير مخل بالمتابعة.

**المسألة ١١١٤**

تجب على المأموم متابعة الإمام في أفعال الصلاة، من قيامها وعودها وركوعها وسجودها، فلا يجوز له التقدم على الإمام فيها، بل الأحوط و الأفضل أن يتأخر عنه تأخراً يصدق معه المتابعة، و لا يجوز التأخر الفاحش عنه.

**المسألة ١١١٥**

إذا تقدم المأموم على الإمام في الأفعال عامداً أثم، و لم تبطل صلاته و لا جماعته بذلك، و كذلك إذا تأخر عنه فيها تأخراً فاحشاً، و ان كان

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٥٩٢

الأحوط استحباباً إتمام الصلاة معه ثم الإعادة و لا سيما إذا تأخر عنه بركن أو أكثر. و تبطل جماعته إذا كان التأخر مما تذهب به هيئة الجماعة في نظر المتشرعة فيجب عليه ان يتم صلاته منفرداً.

**المسألة ١١١٦**

إذا رفع المأموم رأسه من الركوع أو من السجود قبل الإمام سهواً و يجب عليه العود مع الإمام و المتابعة على الأحوط، و لا تضره زيادة الركن فهي مغتفرة في متابعة الجماعة، و ان رفع الإمام رأسه من الركوع أو من السجود قبل عود المأموم فلا شيء عليه. و إذا أمكنه العود إلى المتابعة و لم يعد أثم و لم تبطل بذلك صلاته، و هذا كله إذا كان رفع رأسه بعد الذكر. و إذا رفع رأسه قبل الإمام و قبل أن يأتي بالذكر، فان كان عامداً في ترك الذكر بطلت صلاته، و مثال ذلك: ان يعتقد أن الإمام رفع رأسه من الركوع فرفع رأسه و هو يعلم انه لم يأت بالذكر، فتبطل صلاته، و ان كان ساهياً في ترك الذكر و يجب عليه العود للمتابعة كما تقدم و الإتيان بالذكر، فإن أمكنه العود لذلك و لم يعد متعمداً، فلا يترك الاحتياط بإتمام الصلاة ثم إعادتها في هذه الصورة، و إذا لم يعد إلى المتابعة ساهياً أو اعتقد عدم الفرصة فلم يعد إليها فلا شيء عليه و ان كان رفعه قبل الإتيان بالذكر ساهياً.

**المسألة ١١١٧**

إذا رفع المأموم رأسه من الركوع أو السجود قبل الإمام عامداً أثم بفعله، و لم يجز له العود إلى المتابعة، فإن هو عاد إلى المتابعة في الركوع أو السجود عامداً و يجب عليه أن يتم الصلاة ثم يعيدها على الأحوط، و كذلك إذا عاد إلى المتابعة فيهما ساهياً و كان ما زاده

ركوعاً أو سجدة من ركعة واحدة، فعليه إتمام الصلاة واعدتها، ولا تجب الإعادة إذا كان ما زاده سجدة واحدة.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٥٩٣

### المسألة ١١١٨

إذا رفع رأسه من الركوع قبل الامام ساهياً ثم عاد الى الركوع للمتابعة فإن وصل الى حد الركوع قبل أن يرفع الإمام رأسه صحت صلاته، و ان لم يصل الى حد الركوع حتى رفع الإمام رأسه منه فلا يترك الاحتياط بأن يتم صلاته مع الامام ثم يعيدها. وإذا حدث مثل ذلك في سجدة واحدة فرفع المأموم رأسه من السجود سهواً ثم عاد إلى المتابعة فيها، ورفع الإمام رأسه قبل أن يصل المأموم إلى السجود، فان علم بذلك قبل أن يضع جبهته رفع رأسه مع الامام، و إذا علم به بعد أن وضع جبهته على الأرض لم تبطل صلاته بذلك.

### المسألة ١١١٩

إذا رفع المأموم رأسه من السجدة فوجد الامام ساجداً، واعتقد انه لا يزال في سجدة الأولى، فعاد إليها بقصد المتابعة، ثم تبين له بعد رفع الرأس ان الامام كان في الثانية، فإن كان المأموم في سجده الثاني قد قصد امتثال الأمر المتوجه اليه بالسجود و انما قصد المتابعة لتخيل ان الامام لا يزال في السجدة الأولى كانت سجدة هي الثانية، و عليه أن يتم الصلاة مع الامام، و ان قصد به المتابعة على نحو التقيد، فعليه إعادة الصلاة و الأحوط أن يتم الصلاة ثم يعيدها. وكذلك الحكم إذا رفع رأسه من السجدة فوجد الامام ساجداً، فاعتقد انه في السجدة الثانية، فسجد معه بقصد الثانية، ثم تبين له ان الامام كان في الأولى، فإن كان سجده بقصد امتثال الأمر المتوجه اليه بالفعل، و كان قصد السجدة الثانية لتوهم ان الامام فيها، كانت سجدة للمتابعة، فعليه أن يسجد الثانية مع الامام و يتم صلاته، و ان قصد السجدة الثانية على نحو التقيد تعين عليه أن يتم الصلاة منفرداً.

### المسألة ١١٢٠

إذا ركع المأموم أو سجد قبل الامام عامداً ثم بذلك، و لم يجز له الرجوع للمتابعة في الركوع أو السجود، فعليه أن ينتظر في ركوعه أو سجده حتى يلتحق به الامام، و إذا عاد الى القيام أو الجلوس و تابع

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٥٩٤

في الركوع أو السجود مع الامام كان عليه إتمام الصلاة ثم اعدتها على الأحوط.

و إذا ركع أو سجد قبل الامام ساهياً وجب عليه العود على الأحوط، فيعود الى القيام ثم يركع مع الإمام، أو الى الجلوس فيسجد معه، و يجب عليه أن يأتي بالذكر في ركوعه أو سجده الأول قبل ان يرجع الى المتابعة، و عليه أن يكتفى بالذكر الواجب لثلاثين في فوراً المتابعة، فإذا أتى بركوع المتابعة أو سجدها كان عليه أن يأتي بالذكر فيهما أيضاً على الأحوط، و لا تبطل صلاته إذا ترك العود للمتابعة، سواء تركها عامداً أم ساهياً، بل يكون آثماً مع العمد.

**المسألة ١١٢١**

إذا ركع المأموم قبل الإمام في حال قراءته، فإن كان عامداً في ذلك بطلت صلاته لتركه القراءة و ما هو بدلها و هو قراءة الامام، و ان كان ساهياً فالظاهر الصحة. و كذلك الحكم إذا رفع رأسه من الركوع أو السجود قبل الامام و قبل الذكر الواجب، فتبطل صلاته إذا كان عامداً لترك الذكر، و لا شيء عليه إذا كان ساهياً.

**المسألة ١١٢٢**

لا تجب على المأموم متابعة الإمام في أقوال الصلاة و أذكارها من غير فرق بين الواجب منها و المندوب و ما يسمعه من أقوال الامام و ما لم يسمعه، فلا يجب على المأموم التأخر عن الامام فيها أو المقارنة معه، حتى في التسليم، فلا تبطل صلاة المأموم إذا سلم قبل الامام عامداً و لا تجب عليه إعادة التسليم إذا سلم قبله ساهياً، و الأحوط له استحباباً التأخر عن الإمام في جميع الأقوال و خصوصاً في التسليم. و تستثنى من ذلك تكبيرة الإحرام، فلا يجوز للمأموم أن يتقدم فيها على الامام، بل الأحوط و جوباً أن يتأخر بتكبيرته عن تكبيرة الإمام.

**المسألة ١١٢٣**

إذا كبر المأموم للإحرام قبل الامام ساهياً انعقدت صلاته منفرداً، و يجوز له أن يقطعها ليدرك الجماعة فيبطلها ثم يكبر بعد تكبيرة الإمام.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٥٩٥

**المسألة ١١٢٤**

يجوز للمأموم أن يكرر ذكر الركوع و السجود و ان لم يكرره الامام، و أن يطيل الذكر ما لم يستلزم فوات المتابعة فيأثم بذلك إذا كان عامداً، و تبطل قدوته إذا كان موجبا لذهاب هيئة الجماعة في نظر المتشعرة و تكون صلاته فرادى.

**المسألة ١١٢٥**

إذا كان الامام يرى استحباب جلسة الاستراحة بعد السجدين فتركها، و كان المأموم مقلداً لمن يرى وجوبها أو يقول بوجوب الاحتياط فيها، فلا يجوز له أن يتركها، و هكذا في كل فعل من أفعال الصلاة يتركه الإمام لأنه يراه مستحباً، فلا يجوز للمأموم أن يتركه إذا كان مقلداً لمن يرى وجوبه أو يرى وجوب الاحتياط فيه.

**المسألة ١١٢٦**



إذا ركع المأموم قبل الامام ساهيا، ثم وجده يقنت في ركعة لا-قنوت فيها، فيجب على المأموم أن يعود الى القيام ليتابع الإمام في الركوع ولا يدخل معه في القنوت الزائد. وإذا قام إلى الركعة قبل الامام ساهيا، ثم وجده يتشهد في ركعة لا تشهد فيها أو يأتي في الركعة بسجدة ثالثة وجب عليه أن يعود الى الجلوس ليتابع الإمام في القيام ولا يدخل معه في التشهد الزائد أو السجدة الزائدة، وهكذا.

### المسألة ١١٢٧

يتحمل الامام عن المأموم قراءة الفاتحة و السورة في أولتى الإمام إذا اتم به فيهما ولا يتحمل عنه غير القراءة فيهما من أفعال الصلاة و أقوالها، و يجب على المأموم في الأخيرتين أن يقرأ الحمد أو يأتي بالتسيحات، و لا يتحمل عنه الامام ذلك و ان قرأ الإمام فيهما و سمع المأموم قراءته، و قد تقدم ذكر ذلك في أول هذا الفصل.

### المسألة ١١٢٨

إذا كانت الأخيرتان للإمام أولتين للمأموم، و جب على المأموم فيهما ان يقرأ لنفسه، سواء قرأ الإمام فيهما أم سبح، فان أمهله الإمام حتى كلمة التقوى، ج ١، ص: ٥٩٦  
يتم قراءة الحمد و السورة و جب عليه ذلك، و ان لم يمهله اقتصر على قراءة الحمد وحدها و ترك السورة و ان لم يمهله أن يتم الحمد، فالأحوط له أن يتم الصلاة منفردا.

### المسألة ١١٢٩

إذا ركع الامام قبل أن يشرع المأموم في قراءة السورة في الفرض المتقدم ذكره أو قبل إتمام السورة، فإن أمكن للمأموم أن يتم السورة أو يقرأها و يلتحق بالإمام بحيث لا- يوجب ذلك له تخلفا مضرا بالمتابعة العرفية، فلا يترك الاحتياط بالإتيان بالسورة و إتمامها إذا كان شرع فيها، و الالتحاق بالإمام و لو بعد الركوع، و ان كان ذلك يوجب له تخلفا يضر بالمتابعة العرفية ترك السورة و اقتصر على الفاتحة وحدها كما ذكرنا في المسألة المتقدمة، و هذا هو المقصود بامهال الامام و عدم إمهاله.

### المسألة ١١٣٠

إذا أدرك المأموم الامام و قد دخل في الركوع سقطت عنه القراءة، سواء كان في الركعتين الأولتين للإمام أم في الأخيرتين، و إذا أدركه قبل الركوع و كان في الأخيرتين و جبت على المأموم القراءة كما تقدم بيانه قريبا، فإذا علم أن الامام لا يمهل أن يتم قراءة الفاتحة، فالأحوط له أن لا يكبر للإحرام حتى يركع الامام فتسقط عنه القراءة

### المسألة ١١٣١

إذا كانت الركعة الثانية للإمام هي الأولى للمأموم تحمل الإمام القراءة عنه فيها، فإذا قنت الإمام تابعه المأموم في القنوت استحباباً، فإذا تشهد الإمام بعد السجدين استحب للمأموم أن يتشهد معه و أن يتجافى في تشهده، فإذا قام لركعته الثانية و هي ثلثة الإمام وجبت عليه القراءة فيها، و استحب له القنوت، فان لم يمهل الإمام ترك القنوت و ان لم يمهل السورة تركها على النحو الذي تقدم بيانه قريباً، و أتم الركعة مع الإمام و تشهد هو في ثانيته، و التحق برابعة الإمام، و عليه أن يسبح فيها أو يقرأ، فإذا تخلف بسبب ذلك عن الإمام فلم يدركه

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٥٩٧

في الركوع أتم صلاته منفرداً على الأحوط، و ان لم يمهل الإمام لقراءة الفاتحة في ثانيته أتم الصلاة منفرداً على الأحوط كما ذكرناه في ما تقدم.

### المسألة ١١٣٢

إذا كانت الأخيرتان للإمام أولتين للمأموم و اعتقد أن الإمام يمهل للقراءة فقرأ و لم يدركه في الركوع لم تبطل جماعته بذلك، فله الالتحاق بالإمام بعد الركوع إذا لم يكن التخلف عنه كثيراً موجبا لذهاب الهيئة الاجتماعية، و لا تبطل جماعته إذا تعمد فأتى بالقنوت و هو يعلم بأنه لا يدرك الركوع مع الإمام، فإذا أتم قنوته و ركوعه التحق بالإمام، و إذا ذهبت هيئة الجماعة بذلك أتم صلاته منفرداً.

### المسألة ١١٣٣

يجب على المأموم أن يخفت في قراءته خلف الإمام، حتى إذا كانت الصلاة جهريه، كما إذا لم يسمع قراءة الإمام و لا هممته فقرأ استحباباً، أو أدرك الإمام في الأخيرتين فقرأ في صلاته وجوباً، فان عليه أن يخفت في قراءته في جميع ذلك، حتى في البسمله على الأحوط و إذا نسى أو جهل فجهر في قراءته لم تبطل صلاته، و إذا كان جاهلاً متردداً في الحكم ففي صحة صلاته اشكال، فلا يترك الاحتياط بالإعادة.

### المسألة ١١٣٤

إذا كانت ثلثة الإمام ثانية للمأموم و جب عليه أن يتشهد فيها بعد السجدين ثم يقوم لثالثته و هي رابعة الإمام فيسبح و يلتحق بالإمام قبل الركوع أو في الركوع و إذا لم يلحقه في الركوع فالأحوط له أن ينوي الانفراد، و إذا بقي على نية الايتمام أتم الصلاة و أعادها على الأحوط، و هكذا في كل فعل و جب عليه دون الإمام فيجب عليه أن يأتي به فإذا أدرك الإمام في الركوع أو قبله بقي على قدوته و ان لم يدركه في الركوع نوى الانفراد على الأحوط.

### المسألة ١١٣٥

يجوز للمأموم أن يدخل في الجماعة و ان لم يدرك الإمام في الأولتين

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٥٩٨

من صلاته أم في الأخيرتين، فإذا دخل في الصلاة قرأ الحمد و السورة بقصد القربة، فإذا تبين له أن الامام في الأخيرتين أجزأته تلك القراءة، و ان تبين له انه في الأولتين لم يضره ذلك.

### المسألة ١١٣٦

إذا اعتقد المأموم أن الإمام في الأولتين من صلاته فلم يقرأ اكتفاء بقراءة الإمام، ثم ظهر له أن الامام في الأخيرتين فإن تبين له ذلك قبل الركوع وجب عليه أن يأتي بالقراءة، فان لم يمهل الامام لقراءة السورة قرأ الحمد وحدها و لحق بالإمام و ان لم يمهل لقراءة الحمد نوى الانفراد كما تقدم، و ان تبين له ذلك بعد الدخول في الركوع مضى في صلاته. و إذا اعتقد أن الامام في الأخيرتين، فقرأ ثم ظهر له انه في الأولتين لم يضره ذلك و إذا كان في أثناء القراءة لم يجب عليه إتمامها.

### المسألة ١١٣٧

إذا زاد الامام سهوا في صلاته سجدة أو تشهدا أو قنوتا أو غير ذلك مما لا تبطل الصلاة بزيادته سهوا، لم يتابعه المأموم في تلك الزيادة و لم ينو الانفراد عنه، و إذا نقص منها شيئا لا تبطل الصلاة بنقصه سهوا وجب على المأموم أن يأتي به.

### المسألة ١١٣٨

إذا نقص الامام بعض أفعال صلاته سهوا و أتى به المأموم في محله كما ذكرنا ثم تذكر الامام فوت ذلك الشيء و رجع اليه ليتداركه، فالأحوط للمأموم أن ينوي الانفراد في صلاته.

### المسألة ١١٣٩

إذا اعتقد الامام دخول الوقت فشرع في الصلاة، و اعتقد المأموم عدم دخول الوقت أو شك في دخوله لم يجز له الاقتداء بالإمام في تلك الصلاة، فإذا دخل عليه الوقت في أثناء الصلاة و اعتقد المأموم بدخوله جاز له الايتمام به في بقية الصلاة.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٥٩٩

### المسألة ١١٤٠

إذا شرع المكلف في صلاة نافلة، و أقيمت الجماعة، و خشى أن هو أتم نافلته أن تفوته الجماعة جاز له أن يقطع النافلة، و يكفي في جواز القطع أن يخاف فوت الركعة الأولى منها. و إذا شرع في صلاة الفريضة منفردا ثم حضرت الجماعة، و خشى أن هو أتم صلاته أن تفوته الجماعة جاز له في جميع الصور قطع الفريضة لإدراكها، و إذا كان في الركعة الأولى أو الثانية من الفريضة أو في الثالثة قبل الركوع فيجوز له أن يعدل بنيته إلى النافلة فيتمها ركعتين إذا لم تفتت الجماعة بذلك.

**المسألة ١١٤١**

لا يبعد اختصاص الحكم بجواز العدول من الفريضة إلى النافلة في الفرض المتقدم بالصلاة غير الثنائية، وقد عرفت جواز قطع الفريضة لإدراك الجماعة في جميع الصور، سواء عدل إلى النافلة أم لم يعدل، و سواء صح له العدول أم لم يصح.

**المسألة ١١٤٢**

يجوز للمأموم أن يأتي بالمستحبات في الصلاة و ان تركها الامام، فيجوز له أن يأتي بالتكبيرات الست التي يفتح بها الصلاة و ادعيته، و بالأدعية المستحبة في الركوع و السجود، و التكبيرات للركوع و السجود و غير ذلك مما يستحب في الصلاة، و يجوز له أن يترك الإتيان بها، و ان أتى بها الامام. و إذا أتى بالتكبيرات الافتتاحية قبل إحرام الإمام بالصلاة فلا يأتي بتكبيره الإحرام إلا بعد أن يحرم الامام.

**المسألة ١١٤٣**

تصح القدوة مع اختلاف الامام و المأموم في أجزاء الصلاة و شرائطها اجتهاداً أو تقليداً، إذا هما اتحدا في العمل، و لم يستعملا محل الخلاف في صلاتهما، فإذا كان الامام يرى استحباب السورة في الصلاة مثلاً، و كان المأموم يرى وجوبها، صح له أن يقتدى به إذا قرأ الإمام السورة

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٦٠٠

في صلاته، و لم يضر بقدوته أن الامام لا يقول بوجوبها، و كذلك في جلسة الاستراحة بعد السجدين. بل الأقوى صحة الاقتداء حتى في صورة المخالفة في العمل بين الامام و المأموم، من غير فرق بين المسائل المعلومة للمأموم و المسائل التي يقوم على الحكم فيها دليل معتبر عنده أو عند مقلده فتصح القدوة في الجميع، فتصح قدوة المأموم الذي يرى وجوب جلسة الاستراحة بالإمام الذي يرى استحبابها و ان تركها في صلاته، و لكن على المأموم أن يأتي بها في صلاته، و هكذا. نعم يشكل الحكم بصحة الاقتداء إذا اختلفا في العمل في ما يتعلق بالقراءة في مورد تحمل الامام عن المأموم، كما إذا ترك الإمام السورة لأنه يرى استحبابها و كان المأموم يعتقد وجوبها، أو ترك الإمام إدغاماً أو مداً في القراءة و كان المأموم يرى وجوبها، فلا يترك الاحتياط بترك الاقتداء في هذا الفرض.

و لا يصح الاقتداء إذا علم المأموم بطلان صلاة الإمام أو قامت لديه أو لدى مقلده حجة شرعية على بطلانها، كما إذا أخل الإمام بركن في رأى المأموم، أو أخل بشرط معتبر لديه في الصلاة في حال العمد و السهو، و ان كان الامام لا يرى ذلك، أو توضأ بماء يعلم المأموم بنجاسته، و ان كان الامام يعتقد طهارته، أو كان المأموم يعلم بأن الامام على غير وضوء و ان كان الامام يجهل ذلك، فلا تصح القدوة في مثل هذه الصور.

**المسألة ١١٤٤**

إذا وجد المأموم في ثوب امامه أو على بدنه نجاسة لا يعفى عنها في الصلاة و كان الامام لا يعلم بها، ففي المسألة صور.  
(إحداها): أن يعلم المأموم أن الامام يعلم بالنجاسة سابقا و قد نسيها، و انه ممن يقول بطلان الصلاة بالنجاسة ناسيا، كما هو المختار،  
و الحكم في هذه الصورة عدم صحة الاقتداء به، و إذا كان الامام ممن يرى صحة الصلاة لناسي النجاسة إذا تذكرها بعد الفراغ من  
كلمة التقوى، ج ١، ص: ٦٠١

الصلاة، كانت من صغيرات المسألة المتقدمة، فتصح له القدوة كما ذكرناه.  
(الصورة الثانية): أن يعلم المأموم أن الامام جاهل بأصل وجود النجاسة، و الحكم فيها صحة الاقتداء به.  
(الصورة الثالثة): أن لا يعلم المأموم أن الامام جاهل بأصل وجود النجاسة أو ناس لها، و لا يبعد جواز الاقتداء في هذه الصورة و لكن  
الأحوط تركه.

### المسألة ١١٤٥

إذا أحرز المأموم أوصاف الإمام المعتمدة في القدوة، و أحرز صحة صلاته بالأمارات المعتمدة و الأصول الشرعية المصححة، فاقتدى به،  
ثم انكشف له بعد الفراغ من الصلاة عدم وجود بعض الشرائط فيه أو في صلاته، فالظاهر صحة صلاته و جماعته.  
و من أمثلة ذلك أن يتبين للمأموم بعد الصلاة أن الامام فاسق، أو غير متطهر في صلاته، أو علم بعد الفراغ أن الامام قد ترك ركنا أو  
أتى بما يبطل الصلاة سهوا و عمدا، فلا يضر ذلك في صلاة المأموم و جماعته إذا هو لم يترك الركن و لم يأت بالمبطل، و يغتفر  
للمأموم ما يغتفر له في صلاة الجماعة من ترك القراءة و زيادة ركن و نحوه للمتابعة، و الأحوط الإعادة في الوقت، و القضاء إذا كان  
بعد الوقت.

و إذا تبين له ذلك في أثناء الصلاة و جب عليه أن ينفرد في بقية صلاته، و وجبت عليه القراءة إذا لم يدخل في الركوع. و إذا تبين له  
بعد الفراغ ان الامام امرأة أو خنثى ليس لهما أن تؤما الرجل أو علم بأنه مجنون، فلا يترك الاحتياط بإعادة الصلاة إذا أخل المأموم  
في صلاته بوظيفة المنفرد.

### المسألة ١١٤٦

إذا نسي الإمام واجبا من واجبات الصلاة و علم المأموم بذلك كان على المأموم تنبيه الامام على ذلك على الأحوط مع الإمكان، فان  
لم يمكنه التنبيه، أو نبهه فلم ينتبه، أو لم يلتفت لأنه قاطع بصحة عمله، و كان  
كلمة التقوى، ج ١، ص: ٦٠٢

المنسى ركنا أو قراءة في الأولتين قبل دخول المأموم في الركوع و جب عليه الانفراد على الأقوى في الفرض الأول، و على الأحوط في  
الفرض الأخير.

و إذا لم يكن المنسى ركنا و لا قراءة فعلى المأموم أن يأتي بالمنسى و لم تبطل قدوته بذلك فيتم صلاته مع الامام، و إذا كان المنسى  
قراءة و لم يلتفت إليها المأموم إلا بعد الركوع لم تبطل قدوته أيضا فيتم صلاته مؤتما.

### المسألة ١١٤٧

إذا تذكّر الإمام بعد أن أتمّ صلاته بأنه كان محدثاً أو أنه قد ترك في صلاته شرطاً أو جزءاً ركناً، أو نحو ذلك مما يبطل الصلاة عمداً و سهواً، وجبت عليه إعادة الصلاة و لم يجب عليه إعلام المأمومين بذلك، و إذا تذكّر ذلك في أثناء الصلاة ففي وجوب إعلامهم تأمل، و لكنه أحوط.

### المسألة ١١٤٨

إذا أتم الإمام السجدين من الركعة و شك المأموم هل انى سجدت كلتا السجدين أو سجدت واحدة فقط، فان كان في المحل وجب عليه أن يسجد الثانية، و ان كان بعد تجاوزه و الدخول في غيره لم يلتفت الى شكه، و هكذا إذا شك في أنه ركع مع الإمام أو نسي الركوع، و في كل موضع يشك في فعله خاصة، فعليه أن يأتي بالمشكوك إذا كان في محله، و عليه أن لا يلتفت الى شكه إذا كان بعد التجاوز، و إذا شك الإمام أو المأموم في فعلهما معا و كان الآخر منهما متيقناً رجوع الشاك اليه و لم يلتفت الى شكه.

### المسألة ١١٤٩

إذا اقتدى المأموم في صلاة مغربه بصلاة الإمام في العشاء و شك في الركعة أنها الثالثة أو الرابعة رجوع الى الإمام إذا كان متيقناً، فإذا كانا في الجلوس مثلاً ثم قام الإمام علم المأموم ان ما أتمه هي الثالثة، فعليه أن يتشهد و يسلم و كانت صحيحة، و ان تشهد الإمام علم أنها الرابعة،

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٦٠٣

فيجربى فيه حكم من زاد في صلاته ركعة تامة ساهياً، فتجب عليه إعادة الصلاة كما ذكرناه في فصل الخلل الواقع في الصلاة. و إذا كان في حال القيام انتظر قائماً حتى يركع الإمام و يسجد السجدين فان قام بعدهما للرابعة علم المأموم ان ما بيده هي الثالثة فيجب عليه أن يتم الركعة و تكون صلاته صحيحة، و ان تشهد الإمام ليسلم، علم المأموم ان ما بيده هو قيام الرابعة، فعليه أن يجلس من قيامه و يتشهد و يسلم على الثالثة، ثم يسجد سجدة السهو للقيام الزائد إذا تلبس معه بقراءة أو تسبيح و كانت صلاته صحيحة كذلك، و إذا كان في حال الركوع أو السجود أو ما بينهما انتظر حتى يتم الإمام ركعته، فان تبين له أنها الثالثة أتم الصلاة و كانت صحيحة، و ان تبين له انها الرابعة كانت باطلة.

### المسألة ١١٥٠

إذا لم يدر المكلف ان الإمام شرع في صلاة فريضة أم نافلة، لم تصح له القدوة فيها، و كذلك إذا لم يدر أنه شرع في فريضة يومية أم في صلاة آيات و شبهها مما لا تجوز القدوة به في الصلاة اليومية، فلا تصح القدوة حتى يعلم قبل الدخول معه انه يصلى فريضة يومية إذا كانت الصلاة التي يريد المأموم أداءها معه فريضة يومية.

و إذا علم بأن الإمام يصلى فريضة يومية جاز له أن يأتى به فيها و ان لم يعلم أى الفرائض هي، و أنها مقصورة أم تامة و أداء أم قضاء.

### المسألة ١١٥١

يشكل اغتفار زيادة الركوع للمتابعة إذا زاد أكثر من مرة واحدة في الركعة الواحدة، فإذا رفع المأموم رأسه من الركوع قبل الامام سهواً، و عاد للمتابعة، ثم سها فرفع رأسه مرة ثانية قبل الامام و عاد للمتابعة، فلا يترك الاحتياط بإتمام الصلاة ثم اعادتها، وكذلك الأمر في السجدة الواحدة، فإذا رفع رأسه قبل الامام ساهياً و عاد للسجود، ثم رفع رأسه قبل الإمام مرة ثانية في تلك السجدة و عاد للسجود، أشكل الحكم باغتفار ذلك و أشد من ذلك إشكالا أن يزيد السجدين معا في ركعة واحدة مرتين،

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٦٠٤

فتكون زيادته أربع سجودات في ركعة واحدة، فلا يترك الاحتياط بالإتمام ثم الإعادة.

### المسألة ١١٥٢

إذا صلى المأموم الفريضة احتياطاً أداء أو قضاء، و اقتدى فيها بإمام يصلى فريضة متيقنة، فلا إشكال في اغتفار زيادة الركن إذا زاده ذلك المأموم المحتاط في صلاته للمتابعة، و لا إشكال في رجوع ذلك المأموم إذا شك في صلاته الى الامام إذا كان حافظاً، نعم يشكل رجوع الإمام إذا شك في صلاته الى ذلك المأموم المحتاط إذا كان وحده هو الحافظ، سواء انحصر المأموم به أم لم ينحصر.

### المسألة ١١٥٣

لا يضر في بقاء القدوة أن يسلم الامام و يفرغ من صلاته و المأموم لا يزال مشغولاً بالتشهد أو بالسلام الأول، فهو لا يزال مأموماً و لا تجب عليه نية الانفراد.

### المسألة ١١٥٤

إذا كان المأموم مسبقاً بركعة أو ثلاث استحب له أن يتابع الإمام في تشهد الأخير، و أن يكون حال التشهد متجافياً حتى يسلم الامام، فيقوم هو لباقي صلاته، و يجوز له أن ينفرد فيقوم لصلاته بعد السجدين و قبل تشهد الامام و تسليمه.

### المسألة ١١٥٥

يجوز للمأموم إذا رأى ضيقاً في الصف الذي هو فيه أن يمشی إلى الصف المتقدم عليه، أو الى الصف المتأخر عنه، بشرط أن لا ينحرف عن القبلة، فإذا مشى الى خلفه مشى القهقري، و الأحوط له أن يجز رجله جراً، و يجب عليه أن يترك الذكر و القراءة في حال المشى حتى يطمئن و يستقر، فيعود الى ذكره و قراءته.

### المسألة ١١٥٦

يستحب للمكلف أن ينتظر الجماعة و أن تأخر بسبب ذلك عن أول

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٦٠٥

الوقت سواء كان إماما في الجماعة أم مأموما، فصلاته مع الجماعة أفضل من صلاته منفردا في أول الوقت، و صلاته مع الجماعة مع التخفيف أفضل من صلاته منفردا مع الإطالة.

### المسألة ١١٥٧

الإمامة في الجماعة أفضل من الاقتداء، ففي الحديث عن الامام الصادق (ع) من أم قوما يذنبهم و هم به راضون، فاقتصد بهم في حضوره و أحسن صلاته بقيامه و قراءته و ركوعه و سجوده، و قعوده، فله مثل أجر القوم و لا ينقص عن أجورهم شيء.

### المسألة ١١٥٨

يجوز لمن صلى الفريضة منفردا أن يعيدها جماعة، بل يستحب له ذلك، سواء كان في الجماعة إماما أم مأموما، بل يجوز لمن صلاها جماعة إماما أو مأموما أن يعيدها في جماعة أخرى سواء كان في الجماعة الثانية إماما أم مأموما. وتشكل الصحة إذا كان كل من الامام و المأموم قد صلى الفريضة منفردا، ثم أرادا أن يعيداها جماعة من غير أن ينضم الي جماعتهما من لا تكون صلاته معادة و الأحوط الترك.

### المسألة ١١٥٩

تجزية الصلاة المعادة جماعة إذا تبين له بعد ذلك بطلان صلاته الأولى.

### المسألة ١١٦٠

إذا أدى المكلف صلاته منفردا أو جماعة ثم احتمل وجود خلل فيها جاز له اعادتها منفردا أو جماعة و ان كانت صحيحة بحسب الظاهر، و لا تشرع اعادتها منفردا في غير هذا الفرض. و انما تجوز له إعادة الصلاة مع احتمال وجود الخلل إذا لم يكن ذلك عن وسوسة أو كثرة شك و لا تجوز مع أحدهما. كلمة التقوى، ج ١، ص: ٦٠٦

### المسألة ١١٦١

الأحوط لزوما ان لم يكن الأقوى: أن يقف المأموم إذا كان رجلا واحدا عن يمين الامام محاذيا لموقفه، و إذا كانوا رجلا أكثر من واحد أن يقفوا خلف الامام، و إذا كان امرأة واحدة أن تقف خلف الامام، و الأفضل أن يكون مسجدها خلف موقفه، و أقل من ذلك في الفضل أن يكون سجودها محاذيا لقدمه، و أقل من ذلك أن يكون سجودها محاذيا لركبتيه، و إذا كن نساء أكثر من واحدة أن يصطفن خلف الامام، و إذا كان المأموم رجلا-واحدا و امرأة واحدة أو أكثر: أن يقف الرجل الى جنب الامام، و تقف النساء خلفهما، و إذا كانوا رجلا و نساء أن يقف الرجال خلف الامام و أن تصطف النساء خلف الرجال. و إذا كان الامام للنساء امرأة وقفت



فى وسط الصف و لم تتقدم عليهم.

### المسألة ١١٦٢

ينبغى أن يكون موقف الامام محاذيا لوسط الصف، و يستحب له أن يقتصد فى صلاته فلا يطيل فى أفعالها من ركوعها و سجودها، و خصوصا إذا كان معه من يضعف عن الإطالة إلا إذا علم أن جميع المأمومين معه يحبون التطويل. و يستحب له أن يسمع من خلفه قراءته و أذكاره فى ما لا- يجب الإخفات فيه، و يتأكد ذلك فى التشهد و التسليم، و أن يطيل الركوع إذا أحس بدخول من يريد الصلاة معه، فينتظر مثلى ركوعه ثم ينتصب قائما، و يستحب للمأموم إذا فرغ الامام من قراءة الفاتحة أن يقول: الحمد لله رب العالمين، و يستحب ذلك للإمام أيضا و المنفرد إذا فرغا من قراءتها، بل يستحب ذلك للمأموم إذا قرأ خلف الإمام.

### المسألة ١١٦٣

أفضل صفوف الجماعة أولها، و أفضل أولها ما دنا من الامام كما ورد فى الصحيح، و أفضل الصفوف فى صلاة الجنازة آخرها، فيستحب للمأموم فى غير الجنازة الوقوف بقرب الامام، و الوقوف فى ميامن الصفوف، فان ميامن الصفوف أفضل من ميسرها. و يستحب أن يكون الصف الأول لأهل العلم و العقل و التقوى فى الدين و أن تكون ميامنه لذوى المزية و الفضل منهم. كلمة التقوى، ج ١، ص: ٦٠٧

و تستحب استقامة الصفوف و إتمامها، و المحاذاة بين مناكب المأمومين فيها و سد الفرج الموجودة فيها، و أن تتقارب الصفوف بعضها من بعض بحيث يكون بين الصفيين مقدار مسقط جسد الإنسان إذا سجد، و يستحب أن يقوم المأمومون على أرجلهم عند قول المؤذن قد قامت الصلاة.

### المسألة ١١٦٤

إذا كان المأموم ممن يقرأ خلف الامام، كما إذا كان فى الصلاة الجهرية و لم يسمع حتى همهمة الإمام فى القراءة، أو كانت أولناه أو إحداهما مع أخيرتى الإمام، فيستحب له إذا أتم قراءته قبل الامام أن يشتغل بالتحميد و التهليل و التسيح حتى يفرغ الإمام، أو يبقى آية من قراءته و يشتغل بذلك فإذا فرغ الإمام قرأ الآية و ركع مع الإمام.

### المسألة ١١٦٥

يستحب للإمام المسافر إذا أتم صلاته و كان المأمومون مقيمين أن يستنيب من يتم بهم صلاتهم، و كذلك إذا عرض له ما يمنعه من إتمام الصلاة من حدث أو رعاف أو نحوهما، و يكره له أن يستنيب من المأمومين من كان مسبقا بركعة أو أكثر، بل الأولى أن لا يستنيب الا من شهد الإقامة.

و إذا فرغ الامام من صلاته فسلم، يستحب له أن يجلس فى موضعه و لا ينصرف حتى يتم المأمومون صلاتهم، كما إذا كان فيهم مسبقون أو كانوا مقيمين و كان الامام مسافرا، و كذلك يستحب للمأموم إذا كان مسافرا فسلم على ركعتين، ان لا يقوم من موضعه

حتى يتم الامام المقيم صلاته و يسلم.

### المسألة ١١٦٦

يكره التنفل عند الشروع فى الإقامة، و يكره التكلم بعد قول المقيم قد قامت الصلاة، و قد تقدم فى مبحث الأذان و الإقامة كراهة التكلم حتى للمنفرد، و إذا تكلم أعاد الإقامة استحبابا، و يستثنى من ذلك ما إذا كان التكلم فى تقديم إمام أو فى تسوية، الصف و ما أشبه ذلك.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٦٠٨

### المسألة ١١٦٧

يكره أن يقف المأموم وحده خلف الصفوف إذا كان له موضع فيها، فإذا لم يجد موضعا وقف حذاء الإمام أو آخر الصفوف.

### المسألة ١١٦٨

يكره للمأموم أن يسمع الإمام شيئا مما يقول و ان كان قليلا أو بعضا من الذكر.

### المسألة ١١٦٩

يكره للإمام أن يخص نفسه بالدعاء، سواء كان الدعاء من إنشاء الإمام نفسه أم مأثورا، نعم إذا كان الدعاء مأثورا فى قنوت الامام (ع) خاصة لم يغيره.

### المسألة ١١٧٠

يكره أن يأتى المسافر بالحاضر و الحاضر بالمسافر، إذا كانت صلاتهما مختلفتين فى القصر و التمام، بل يكره الائتمام إذا كانت صلاة أحدهما مقصورة و صلاة الآخر تامة و ان كانا معا مسافرين أو حاضرين، كما إذا صلى الحاضر صلاة مقصورة قضاء فيكره للحاضر الآخر أن يأتى به فى صلاة تامة، أو صلى المسافر صلاة تامة قضاء فيكره للمسافر الآخر أن يأتى به فى صلاة مقصورة حاضرة. و لا كراهة فى أن يأتى به فى صبح أو مغرب، و ان كان أحدهما مسافرا و الآخر حاضرا، و لا كراهة فى أن يأتى الحاضر بالمسافر أو العكس فى مواضع التخيير إذا اختار المسافر الإتمام.

(تنبيه): يراد بالكراهة فى المسألة ان ايتمام المسافر بالحاضر و الحاضر بالمسافر يكون أقل فضلا من ايتمام الحاضر بالحاضر أو المسافر بالمسافر فى مثل تلك الصلاة، و لا نقص فى الصلاة من جهة أخرى، و هذا هو معنى الكراهة فى العبادة.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٦٠٩

## الفصل الثاني و الأربعون في صلاة المسافر و شرائطها

## المسألة ١١٧١

يجب قصر الصلاة الرباعية في السفر إذا اجتمعت الشروط الآتي بيانها، و القصر هو إسقاط الركعتين الأخيرتين من الرباعية، و لا قصر في صلاة الصبح و المغرب.

و شروط القصر هي: (١): أن يكون السفر مسافة تامة، (٢): أن يقصد قطع المسافة من حين خروجه، (٣): أن يستمر هذا القصد عنده فلا يعدل عنه أو يتردد فيه، (٤): أن لا يقصد من أول سفره أو في أثنائه أن يقيم عشرة أيام قبل بلوغ المسافة، أو يتردد في الإقامة و عدمها، أو يقصد أن يمر بوطن له قبل بلوغ المسافة، أو يتردد في المرور بالوطن و عدم المرور، (٥): أن لا يكون سفره معصية، (٦): أن لا يكون المسافر من الذين بيوتهم معهم، (٧) أن لا يكون ممن اتخذ السفر عملاً له و دأباً، (٨): أن يصل في سفره الى حد الترخص.

و لا بد من بيان المراد في كل واحد من هذه الشروط.

## المسألة ١١٧٢

(الشرط الأول): المسافة الشرعية للتقصير ثمانية فراسخ، سواء كانت ممتدة في ذهابه، أو في إياه، أم كانت ملفقة من الذهاب و الإياب، و لا فرق في التلفيق بين أن يكون الذهاب أربعة فراسخ أو أكثر أو أقل، إذا كان المجموع منه و من الإياب يبلغ الثمانية، حتى إذا كان الذهاب فرسخاً واحداً و الإياب سبعة فراسخ.

و يستثنى من ذلك ما إذا تردد في ما دون أربعة فراسخ، حتى بلغ الثمانية، كما إذا تردد في فرسخين أربع مرات، أو تردد في ثلاث فراسخ ثلاث مرات، فإنه ليس بمسافر عرفاً فلا يجب عليه التقصير، و يستثنى منه ما إذا قطع المسافة الملفقة أو الممتدة في مدة طويلة جداً يخرج بها عن كونه مسافراً، كما إذا قطع المسافة في مدة سنة مثلاً، و يستثنى من كلمة التقوى، ج ١، ص: ٦١٠

ذلك ما إذا كانت المسافة التي قطعها مستديرة حول البلد، بحيث لا يصدق عليه أنه يبتعد عنها.

## المسألة ١١٧٣

لا يشترط على الأقوى في المسافة الملفقة أن يكون الذهاب و الإياب في يوم واحد، أو أن يتصل إياه بذهابه، بل يكفي أن يقطع المسافة قاصداً لها و أن لا يقصد إقامة عشرة أيام في أثنائها أو يتردد في الإقامة و عدمها، أو يحصل له أحد قواطع السفر الأخرى و لا يضره مع ذلك أن يبيت ليلة أو أكثر قبل عودته.

## المسألة ١١٧٤

الفرسخ الواحد عبارة عن ثلاثة أميال شرعية، و الميل الواحد أربعة آلاف ذراع بذراع اليد، و ذراع اليد هي ما بين المرفق و طرف

الإصبع الوسطى من متوسط الخلقه عند مدها، فإذا كان طول الذراع المتوسطه خلقه سبعة و أربعين سنتيمترا، كان مجموع المسافه الشرعيه خمساً و أربعين كيلومترا و مائة و عشرين مترا. و إذا كان أقل الأذرع المتوسطه يبلغ خمساً و أربعين سنتيمترا كما هو الظاهر، كان مجموع المسافه ثلاثه و أربعين كيلومترا و مائتي متر، و يكون هو المراد من أدله التحديد.

### المسألة ١١٧٥

المسافه الشرعيه مبنيه على التحقيق لا على المسامحه، فإذا نقص ما قطعه عن الثمانيه فراسخ و لو بشيء قليل لم يجز له التقصير في الصلاه و الإفطار في الصيام، و إذا اختلفت الأذرع المتوسطه في المقدار أخذ بأقلها، إذا علم أنه من الأذرع المتوسطه.

### المسألة ١١٧٦

ثبتت المسافه الشرعيه بين مبدأ السفر و المقصد، بالعلم سواء حصل من الاختبار أم من الشيعاء أم من البيئه الشرعيه، و لا تثبت بقول العادل الواحد.

### المسألة ١١٧٧

إذا شك في وجود المسافه بين مبدأ سفره و مقصده و جب عليه أن يتم

كلمه التقوى، ج ١، ص: ٦١١

في صلاته، و كذلك إذا ظن بوجود المسافه إذا لم يكن ذلك عن بيئه شرعيه، و الظاهر عدم وجوب الفحص عن وجود المسافه إلا إذا كانت مقدمات حصول العلم ظاهره تحتاج الى تنبيه لا الى فحص.

### المسألة ١١٧٨

إذا شهدت بيئه عادله بوجود المسافه بين البلدين و شهدت بيئه أخرى بعدمها، فان كانت البيئتان معا قد استندتا في شهادتهما الى العلم سقطتا عن الحجيه، و وجب الإتمام، و إذا استندت إحداهما إلى العلم و استندت الثانيه في شهادتها الى الأصل قدمت البيئه التي استندت الى العلم.

### المسألة ١١٧٩

إذا اعتقد المكلف بأن ما بين البلدين يبلغ مسافه شرعيه فقصر في صلاته ثم تبين له بعد ذلك عدم المسافه، و جبت عليه اعاده ما صلاه إذا كان الوقت باقيا، و وجب قضاؤه إذا كان بعد الوقت. و كذلك الحكم إذا اعتقد بعدم المسافه فأتم صلاته ثم ظهر له وجود المسافه فعليه اعاده ما صلاه إذا كان في الوقت، و لزمه قضاؤه إذا كان بعد الوقت، و كذا إذا شك في وجود المسافه فبنى على عدمها و صلى تماما ثم تبين له الخلاف.

**المسألة ١١٨٠**

إذا اعتقد المكلف عدم المسافة بين البلدين أو شك فيها فبنى على العدم ثم علم في أثناء السير بوجود المسافة وجب عليه التقصير في بقیة سفره و ان كان الباقي لا يبلغ المسافة.

**المسألة ١١٨١**

يترتب الأثر على بلوغ المسافة قاصدا لها و ان لم يكن القاصد مكلفا بالفعل فالصبي الذي يقطع المسافة قاصدا إذا بلغ في أثناء سفره يجب عليه التقصير في بقیة سفره و ان كان الباقي منه لا يبلغ المسافة، و إذا صلى في سفره قبل بلوغه صلاها قصرا، و كذلك المجنون الذي يتأتى منه القصد إذا قطع المسافة قاصدا و أفاق في أثناء سفره فعليه التقصير في بقیة سفره و ان كان الباقي دون المسافة. كلمة التقوى، ج ١، ص: ٦١٢

**المسألة ١١٨٢**

المدار على الطريق الذي يسلكه المكلف الى مقصده في ذهابه و إيابه، فإذا بلغ مجموع الذهاب و الإياب فيه ثمانية فراسخ كان عليه التقصير، و ان كان لذلك البلد طريق آخر لا يبلغ المسافة، و إذا سلك طريقا لا يبلغ المسافة وجب عليه الإتمام و ان كان له طريق آخر يبلغ المسافة أو يزيد.

**المسألة ١١٨٣**

إذا كانت المسافة التي يقطعها المكلف مستديرة و كان مجموعها يبلغ ثمانية فراسخ وجب عليه التقصير، سواء كان الذهاب الى المقصد يبلغ أربعة فراسخ أم لا يبلغها أم يزيد عليها، و يستثنى من ذلك ما إذا كانت المسافة مستديرة حول بلد المكلف بحيث لا يصدق عليه أنه يتعد عنه، فيجب عليه الإتمام كما بيناه في أول هذا الفصل.

**المسألة ١١٨٤**

إذا كان البلد صغيرا أو متوسطا، فمبدأ حساب المسافة هو آخر البلد و ان كان خارج السور، و إذا كان البلد كبيرا جدا، بحيث يعد الخارج من محلة منه الى أخرى مرتحلا في نظر أهل العرف، فمبدأ حساب المسافة هو آخر المحلة التي يسكن المكلف فيها، و إذا لم يبلغ البلد هذا المقدار من الكبر و كان الخروج الى المقصد لا يبلغ المسافة من آخر البلد و يبلغها من آخر المحلة، فلا يترك الاحتياط بالجمع بين القصر و التمام.

**المسألة ١١٨٥**

(الشرط الثاني): أن يقصد قطع المسافة التامة من أول خروجه في سفره، فإذا قصد في أول مسيره قطع بعض المسافة فقط، و بعد أن قطعه عزم ان يواصل مسيره الى أن يتم المسافة، لم يجب عليه التقصير، و مثال ذلك أن يقطع في عزمه الأول فرسخين و بعد عزمه الثاني قطع فرسخين آخرين، فلا تقصير عليه و ان كان المجموع من مسيره الأول و الثاني و رجوعه الى موضعه الذى خرج منه يبلغ الثمانية ملفة.

و يستثنى من ذلك ما إذا كان المقدار الذى قصده في مسيره الثاني

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٦١٣

مع عوده الى موضعه يبلغ الثمانية فيجب عليه التقصير من أول مسيره الثاني، و مثال ذلك أن يقطع في عزمه الأول فرسخين أو ثلاثة ثم يقصد ثلاثة فراسخ أخرى فيكون ذهابه في مسيره الثاني ثلاثة فراسخ و إياه إلى موضعه الذى خرج منه خمسة فراسخ أو ستة، و المجموع منهما يبلغ ثمانية فراسخ أو تسعة و هى مسافة تامة ملفة يجب فيها التقصير.

### المسألة ١١٨٦

لا يجب التقصير على المكلف إذا لم يدر أى مقدار يقطع في مسيره، كما إذا خرج في طلب حيوان شارد، أو عبد أبق، أو خرج للصيد لا يدرى أين يجده، فإذا وجد العبد أو الحيوان أو الصيد و عزم على الرجوع و كان العود يبلغ ثمانية فراسخ ممتدة أو يزيد عليها و جب عليه التقصير في العود. و كذلك إذا قطع بعض الطريق في الطلب، ثم ذكر له أن الضالة أو العبد أو الصيد يوجد على بعد فرسخين أو ثلاثة مثلاً، فذهب الى ذلك الموضع و كان المجموع من ذهابه الى الموضع، و عوده الى موضع خروجه يبلغ المسافة، فيجب عليه التقصير من أول مسيره الثاني، و إذا لم يبلغ المسافة لم يجب عليه القصر في الصورتين.

### المسألة ١١٨٧

إذا خرج من موضعه الى بعض النواحي ينتظر فيها رفقة يسافر معهم، و إذا لم يتيسروا لم يسافر، فلا تقصير عليه في موضع الانتظار إلا إذا بلغ المسافة التامة من موضع خروجه و لا تقصير عليه كذلك إذا خرج من موضعه لطلب حاجة أو وسيلة سفر ان تيسرت له سافر و ان لم تحصل لم يسافر، إلا إذا كان حين خروجه من موضعه مطمئناً بتيسر الرفقة و حصول الحاجة، و الوسيلة، بحيث كان عازماً على السفر للاطمئنان بحصولها فيجب عليه التقصير بعد خروجه عن محل الترخص من موضعه.

### المسألة ١١٨٨

يكفى في الحكم بالتقصير أن يقطع المسافة مع القصد اليه و ان لم يتصل مسيره على النحو المتعارف في الأسفار، الا- أن يخرج بالإبطاء و طول المدة عن اسم السفر، كما ذكرناه في أول هذا الفصل.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٦١٤

### المسألة ١١٨٩

يكفى فى وجوب القصر على المكلف أن يقطع المسافة مع القصد اليه و لو بالتبع لغيره فى السفر كالزوجة تسافر مع زوجها و المملوك يتبع سيده، و كالخادم و الأسير و المكره إذا علموا بأن المتبوع يقصد المسافة، و إذا لم يعلموا بأنه يقصد المسافة فعليهم الإتمام، و يجب عليهم الاستعلام عن ذلك على الأحوط.

### المسألة ١١٩٠

إذا علم التابع بأنه يفارق المتبوع قبل أن يبلغ مسافة التقصير، أو ظن ذلك و جب عليه الإتمام، و كذلك إذا شك فى المفارقة إلا إذا كان عازما على مواصلة السفر و ان فارق صاحبه.

### المسألة ١١٩١

إذا اعتقد أن المتبوع لم يقصد مسافة فى سفره أو شك فى ذلك فصلى تماما، ثم علم أنه كان قاصدا لها، فان كان المقصد الذى يريده المتبوع معلوما عند التابع و لكنه يجهل كونه مسافة و جب عليه القصر، بل و جب عليه قضاء ما صلا، و إذا كان المقصد مجهولا لديه فالظاهر وجوب التمام إذا لم يكن الباقي مسافة.

### المسألة ١١٩٢

إذا أركب فى قطار أو ألقى به فى سفينة و نحوها و قطع به المسافة مقسورا بحيث لم تكن له خيرة فى حركة السفر و هو يعلم ببلوغ المسافة فلا يترك الاحتياط بالجمع بين القصر و التمام.

### المسألة ١١٩٣

(الشرط الثالث): أن يستمر لديه قصد المسافة حتى يبلغها، فإذا عدل عن قصد المسافة أو تردد فيه قبل أن يبلغ أربعة فراسخ و جب عليه الإتمام فى الصلاة.

و إذا بلغ أربعة فراسخ ثم عدل عن مواصلة السفر أو تردد فيه، فهنا صور تختلف أحكامها.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٦١٥

(الصورة الأولى): أن يعزم على العودة إلى الموضع الذى سافر منه و لا ينوى إقامة عشرة أيام فى الموضع الذى وصل اليه و لا فى غيره، و الحكم فى هذه الصورة هو وجوب القصر عليه للمسافة الملققة.

(الصورة الثانية): أن يعزم على العودة إلى الموضع الذى سافر منه، و يتردد فى نية الإقامة قبل عودته اليه، و الحكم فيها هو وجوب التقصير الى أن يعود، أو يمضى عليه ثلاثون يوما مترددا، و هو فى مكانه، فإذا تم له ثلاثون يوما و جب عليه التمام فى ذلك المكان و فى عودته الى موضعه الا أن ينشئ سفرا جديدا.

(الصورة الثالثة): أن يبلغ أربعة فراسخ ثم يعدل عن مواصلة السفر أو يتردد فيه، و يعزم أيضا على عدم العودة إلى الموضع الذى سافر منه، و الحكم فيها هو وجوب الإتمام إلا إذا أنشأ سفرا جديدا، و كذلك الحكم إذا تردد فى أن يعود الى الموضع الذى سافر منه أم

لا.

**المسألة ١١٩٤**

إذا قصد السفر الى موضع معين يبلغ المسافة و قطع بعض المسافة بهذا القصد ثم عدل عنه الى موضع آخر يبلغ المسافة من موضع ابتداء سفره، وجب عليه القصر و ان كان لا يبلغ المسافة من موضع عدوله، و كفاه ذلك في استمرار القصد.

**المسألة ١١٩٥**

إذا قصد عند خروجه السفر الى أحد بلدين و لم يعين أحدهما و قطع بعض المسافة بهذا القصد، كفاه ذلك في قصد المسافة و في وجوب القصر عليه إذا كان كل واحد من البلدين يبلغ المسافة من موضع سفره، و ان كان ما عينه أخيراً لا يبلغ المسافة من موضع التعيين.

**المسألة ١١٩٦**

إذا قصد الإنسان السفر الى مكان معين و قطع بعض المسافة بهذا القصد، ثم تردد في مواصلة السفر، ثم عاد بعد ذلك الى قصد السفر الى غايته، فهنا صورتان.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٦١٦

(الصورة الأولى): أن يعود الى قصد السفر الى غايته، من غير أن يقطع في حال تردده شيئاً من الطريق، و حكمه في هذه الصورة تقصير الصلاة سواء كان ما بقي من الطريق الى المقصد يبلغ المسافة أم لا.

(الصورة الثانية): أن يقطع في حال تردده شيئاً من الطريق ثم يعود بعد ذلك الى الجزم بالسفر فعليه أن يسقط من الحساب ما قطعه من الطريق في حال التردد ثم ينظر في مجموع ما قطعه أولاً في حال الجزم بالسفر و ما بقي من الطريق في ذهابه الى المقصد بعد العود الى الجزم و رجوعه الى الوطن، فان كان مجموع ذلك يبلغ مسافة التقصير و لو ملفقة فعليه تقصير الصلاة و الأحوط استحباباً الجمع، و ان كان لا يبلغ المسافة و جب عليه الإتمام.

**المسألة ١١٩٧**

إذا قصد المكلف السفر الى موضع و قطع بعض المسافة بهذا القصد و حضرت الصلاة فصلاها قصراً، ثم عدل عن السفر لم تجب عليه إعادة ما صلاة سواء كان الوقت باقياً أم خارجاً.

**المسألة ١١٩٨**

(الشرط الرابع): أن لا يكون ناوياً من أول سفره أو في أثناءه أن يقيم عشرة أيام قبل أن يبلغ المسافة، أو يكون من قصده أن يمر بوطنه



قبل أن يبلغ المسافة، فإن الإقامة و المرور بالوطن قاطعان للسفر، فإذا قصد أحدهما لم يكن قاصدا للمسافة فعليه إتمام الصلاة و كذلك إذا كان مترددا في نية الإقامة أو في المرور بالوطن قبل أن يبلغ المسافة فيجب عليه الإتمام.

### المسألة ١١٩٩

لا يضر بقصد المسافة أن يحتمل الإقامة أو المرور بالوطن احتمالا ضعيفا لا يوجب له التردد في القصد و لا ينافي العزم على مواصلة السفر فيجب عليه التقصير، و نظير ذلك أن يعزم على السفر و لا يتردد فيه و هو يعلم أنه لو عرض له عدو يصد عن الطريق أو مرض يمنعه من الحركة لم يسافر، و لو عرض له ذلك في الأثناء لرجع عن قصده و لكن كلمة التقوى، ج ١، ص: ٦١٧

احتمال ذلك لما كان ضعيفا لم يمنعه من العزم و الاستمرار في القصد.

### المسألة ١٢٠٠

إذا شرع في السفر و هو عازم على إقامة عشرة أيام أو على المرور بوطنه قبل أن يبلغ المسافة، ثم عدل عن ذلك و عزم على الاستمرار في سيره من غير اقامة و لا- مرور بوطن نظر في ما بقي من الطريق بعد عزمه هذا، فإن كان يبلغ المسافة و لو بإحدى صور التلفيق، و جب عليه القصر، و ان كان أقل من المسافة و جب عليه الإتمام، و كذلك الحكم إذا كان مترددا في الإقامة أو المرور بالوطن ثم عدل عن التردد و عزم على السفر من غير اقامة و لا مرور بوطن.

### المسألة ١٢٠١

إذا شرع في السفر و هو لا يعزم إقامة عشرة أيام و لا مرورا بوطن و قطع بعض المسافة بهذا القصد، ثم عزم على الإقامة أو المرور بالوطن في أثناء المسافة، ثم عدل الى نيته الأولى، فهنا صورتان.

(الصورة الأولى): أن لا يقطع في حال عزمه على الإقامة أو المرور بالوطن شيئا من الطريق ثم يرجع الى نيته الأولى، و حكمه في هذه الصورة هو تقصير الصلاة و ان كان الباقي من الطريق الى المقصد لا يبلغ المسافة.

(الصورة الثانية): ان يقطع في حال عزمه على الإقامة أو المرور بالوطن شيئا من الطريق، ثم يعود الى نيته الأولى، و عليه أن يسقط هذا من الحساب، ثم ينظر مجموع ما قطعه أولا في حال نيته الأولى، و ما بقي من الطريق في ذهابه الى المقصد بعد عوده إلى النية الأولى ثم رجوعه الى وطنه، فإن بلغ مجموع المسافة و لو بإحدى صور التلفيق و جب عليه التقصير، و ان لم يبلغ المسافة و جب عليه الإتمام، و كذلك الحال إذا طرأت له حالة التردد في الإقامة أو المرور بالوطن، ثم عاد الى نيته الأولى فتجرى فيه صورتان و ينطبق حكمهما.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٦١٨

### المسألة ١٢٠٢

(الشرط الخامس): أن لا يكون السفر محرما، فلا يجوز للمكلف تقصير الصلاة إذا كان سفره حراما، كالفرار من الزحف الواجب، و

إباق العبد من سيده، و منه سفر الولد مع نهى أحد الأبوين إذا كان النهى عن شفقة منهما عليه، و لا يحرم إذا كان النهى لمصلحة تعود إلى الأبوين نفسيهما أو لبعض الدواعي الأخرى، نعم يحرم السفر إذا كان فيه إيذاء و عقوق لهما. و منه ما إذا سافر لغاية محرمة، كمن يسافر لقتل نفس محترمة، أو لقطع طريق، أو لسرقته، أو زنا أو اعانة ظالم، و شبه ذلك من الغايات، و ليس من السفر المحرم ما كان لغاية مباحة، و لكن قد يتفق فيه صدور بعض المحرمات كشرب الخمر و الزنا، و الغيبة، و نحوها، فلا يجب فيه إتمام الصلاة إذا لم يكن العمل المحرم هو الغاية المقصودة في السفر.

### المسألة ١٢٠٣

إذا استلزم سفر الإنسان ترك واجب عليه، فلا يترك الاحتياط بالجمع فيه بين القصر و التمام، إذا قصد بسفره التوصل إلى ترك الواجب، بل و لا يترك الاحتياط بالجمع إذا التفت إلى أن سفره يستلزم ترك الواجب فسافر، و ان لم يقصد بسفره التوصل إليه، و مثال ذلك ما إذا كان الإنسان مدينا لأحد، و طالبه الدائن بدينه، و كان المدين ممن يمكنه الأداء في الحضر و لا يمكنه في السفر، فيكون سفره مستلزما لترك وفاء الدين مع وجوبه عليه.

### المسألة ١٢٠٤

إذا كان السفر مباحا، و لكن المكلف ركب في سفره سيارة مغصوبة، أو مشى في أرض مغصوبة، فلا يترك الاحتياط بالجمع بين القصر و التمام إذا انحصرت وسيلة السفر بالسيارة المغصوبة، أو انحصر الطريق بالأرض المغصوبة، و كان المسافر ملتفتا إلى ذلك، و إذا سافر في سيارة مغصوبة أو على دابة مغصوبة بقصد الهرب بها عن مالكها أو بيعها في بلد آخر، و جب عليه الإتمام في صلاته. كلمة التقوى، ج ١، ص: ٦١٩

### المسألة ١٢٠٥

تابع الجائر في سفره إذا كان مختارا في ذلك، و كان ممن يعد من أعوانه في ظلمه أو مقوية أمره أو معظمة سلطانه أو نحو ذلك و جب عليه الإتمام في سفره، و إذا كان سفر الجائر نفسه طاعة أو مباحا و جب على الجائر القصر في ذلك السفر و جب على التابع الإتمام فيه. و إذا كان التابع مكرها أو تبعه لدفع مظلمة و لو عن غيره، أو لغرض صحيح آخر و جب عليه التقصير في سفره و ان كان سفر الجائر في معصية.

### المسألة ١٢٠٦

إذا سافر التابع منفردا امثالاً لأمر الجائر و كان في ذلك اعانة له في جوره أو تقوية لأمره أو تعظيم لسلطانه أو نحو ذلك و جب عليه الإتمام في سفره و ان كان السفر مباحا لو لا ذلك.

**المسألة ١٢٠٧**

الراجع من سفر المعصية إذا كان لا يزال متلبسا بالمعصية، كما إذا سافر لشراء الخمر أو الآلات المحرمة ورجع بها ليبيعه في بلده أو غير بلده، يجب عليه الإتمام في إيباه كما في ذهابه، وإذا كان في رجوعه غير متلبس بالمعصية، فالظاهر وجوب التقصير عليه و الإفطار إذا كان الرجوع يبلغ مسافة تامة، سواء كان تائبا من المعصية أم لا، وإذا كان أقل من المسافة فعليه الإتمام و الصيام.

**المسألة ١٢٠٨**

إذا سافر للصيد لهوا و يجب عليه الإتمام في صلاته و صيامه في ذهابه و إذا رجع من سفره و كان الرجوع وحده يبلغ المسافة و يجب عليه القصر و الإفطار فيه، و ان كان لا يبلغ المسافة و يجب عليه الإتمام و الصيام، و لا فرق في الحكم بين صيد البر و البحر.

**المسألة ١٢٠٩**

إذا سافر للصيد لقوته و قوت عياله و يجب عليه القصر في ذهابه و إيباه

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٦٢٠

و كذلك إذا كان الصيد للتجارة التي يتعيش بها هو و عياله، و إذا كان الصيد للتجارة لغير الحاجة لذلك، فلا يترك الاحتياط بالجمع بين القصر و التمام في الصلاة و يجب عليه الإفطار في الصوم، و لا فرق في الحكم بين صيد البر و البحر.

**المسألة ١٢١٠**

إذا كان سفر المكلف في ابتدائه مباحا ثم قصد المعصية في أثناءه، فإن كان ما قطعه من الطريق قبل قصد المعصية لا يبلغ المسافة و يجب عليه الإتمام بمجرد قصد المعصية، و ان كان ما قطعه منه مسافة فأكثر، فالأحوط له الجمع بين القصر و التمام حين يتلبس بالسير بقصد المعصية، و عليه القصر قبل ذلك، كما إذا كان في المنزل الذي عدل فيه و قبل أن يتلبس بالسير.

**المسألة ١٢١١**

إذا كان سفر المكلف في ابتدائه معصية ثم عدل عنه إلى الطاعة، فإن كان الباقي منه يبلغ مسافة تامة و لو بإحدى صور التلفيق و يجب عليه القصر حين يتلبس بالسير و ان كان لا- يبلغ المسافة و يجب عليه الإتمام حتى يعود الى وطنه، و الأحوط استحبابا أن يجمع بين القصر و التمام.

**المسألة ١٢١٢**

إذا نوى السفر المباح أولا و قطع بعض المسافة، ثم عدل عنه الى قصد المعصية، ثم عاد إلى نية السفر المباح، فهنا صور.

(الصورة الأولى): أن يبلغ مجموع ما قطعه أولا و أخيرا بنية الطاعة مسافة تامة أو أكثر، و لا يقطع في حال نية المعصية شيئا من الطريق، و حكمه في هذه الصورة وجوب التقصير.

(الصورة الثانية): أن يبلغ ما قطعه أولا و أخيرا بنية الطاعة مسافة تامة أو أكثر، و لكنه قطع ما بينها شيئا من الطريق بنية المعصية أيضا، و الأحوط له في هذه الصورة الجمع بين القصر و التمام.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٦٢١

(الصورة الثالثة): أن يكون ما قطعه أولا في حال نية الطاعة وحده مسافة تامة أو أكثر، و الظاهر وجوب التقصير عليه بعد عوده إلى نية الطاعة، سواء بلغ الباقي وحده مسافة أم لا و سواء اتصل بعضه ببعض أم لا.

### المسألة ١٢١٣

إذا كانت غاية الإنسان في سفره ملفقة من الطاعة و المعصية، فالمدار في الحكم على استناد السفر إلى أى الغايتين، فإذا استند سفره إلى الطاعة و كانت المعصية مقصودة بالتبع لزمه التقصير في الصلاة، و إذا استند إلى المعصية لزمه التمام، و كذلك إذا استند السفر إليهما معا، سواء كان كل واحد منهما مؤثرا مستقلا أم كانا مؤثرين على نحو الاشتراك، و الأحوط استحبابا الجمع بين القصر و التمام في الصورتين الأخيرتين.

### المسألة ١٢١٤

إذا كان موضع الغاية المحرمة التي سافر إليها يقع في أثناء طريقه، و لكن الوصول إليها يتوقف على قطع مسافة أخرى يصل إليها ثم يرجع منها إلى غايته، كما إذا كان القطار أو الوسيلة الأخرى التي سافر فيها لا تقف الا بعد مرحلة أو أكثر من ذلك الموضع، فهو يحتاج إلى قطع تلك المسافة ثم العود إلى موضع غايته، فهل تعد تلك المسافة الأخرى من سفر المعصية أم لا. الظاهر انها تعد من سفر المعصية إذا كان قطعها يعد مقدمة للغاية المحرمة، بحيث تكون المعصية غاية له منها كما هي غاية لأصل سفره.

### المسألة ١٢١٥

لا يحرم السفر بقصد التنزه، و لا يكون موجبا للتمام ما لم يكن لهوا.

### المسألة ١٢١٦

إذا كان أصل السفر مباحا و لغاية صحيحة، و لكن كانت للمسافر غاية محرمة تقع في جوانب الطريق، فيخرج عن الجادة في بعض النقاط لعمل ذلك المحرم، ثم يعود إلى الجادة، فإن كانت تلك الغاية المحرمة كلمة التقوى، ج ١، ص: ٦٢٢

مقصودة له في أصل سفره و لو على سبيل الاشتراك بينها و بين الغاية المباحة و جب عليه الإتمام في سفره.

و إذا كان الغرض من السفر هو الغاية الصحيحة وحدها، و لكن يعرض له قصد الغاية المحرمة في الأثناء، فيخرج عن الجادة ثم يعود، فان كان موضع المعصية قريباً بحيث لا- يعد الخروج اليه من الجادة سفراً عرفياً، فهو على حكم القصر، و ان كان بعيداً بحيث يعد الخروج اليه من الجادة سفراً، و جب عليه الإتمام في أثناء الخروج، فإذا عاد إلى الجادة، و كان ما قطعه أولاً قبل خروجه إلى الغاية المحرمة يبلغ وحده المسافة أو يزيد عليها، فعليه القصر في الباقي و ان لم يبلغ الباقي وحده المسافة. و كذلك إذا كان الباقي من الطريق يبلغ المسافة، و لو ملفقته، فيجب عليه القصر، و إذا كان الباقي أقل من المسافة، و لكن المجموع منه و مما قطعه أولاً- يبلغ المسافة كان عليه الجمع بين القصر و التمام.

### المسألة ١٢١٧

إذا سافر الإنسان لغاية محرمة، ثم عرض له في أثناء سفره أن يخرج عن الجادة إلى غاية مباحة، فان كان خروجه عن الجادة لتلك الغاية يبلغ مسافة و لو ملفقته، و جب عليه القصر في خروجه الى أن يعود إلى الجادة، و ان لم يبلغ المسافة كان عليه الإتمام فيه.

### المسألة ١٢١٨

إذا سافر لغاية محرمة و جب عليه الإتمام في ذهابه و في المكان الذي قصد اليه حتى يأخذ في العود، فإذا أخذ في العود و كان يبلغ مسافة تامة و جب عليه القصر فيه سواء تاب أم لم يتب، و قد ذكرنا ذلك قبل عدة مسائل.

### المسألة ١٢١٩

بصرى بحراني، زين الدين، محمد امين، كلمة التقوى، ٧ جلد، سيد جواد وداعي، قم - ايران، سوم، ١٤١٣ هـ ق

كلمة التقوى؛ ج ١، ص: ٦٢٢

إذا سافر المكلف لغاية مباحة و قطع بهذا القصد مقداراً من الطريق، ثم عرض له بعد ذلك قصد غاية محرمة في أثناء الطريق، بحيث كانت

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٦٢٣

غايته في هذا الجزء من السفر ملفقته من طاعة و معصية، و بعد انتهاء قصده المحرم أصبح سفره خالصاً للغاية الأولى المباحة. و الظاهر أنه يجب عليه إتمام الصلاة في الجزء المتوسط من السفر الذي كانت غايته ملفقته من الطاعة و المعصية، و أما في المقدار الباقي من سفره بعد انتهاء المقصد المحرم، فللمسألة صور.

(الصورة الأولى): أن يكون قد قطع في أول سفره و قبل أن يعرض له القصد المحرم مسافة تامة أو أكثر، و حكمه في هذه الصورة هو وجوب التقصير في ما بقي من سفره بعد انتهاء القصد المحرم، و ان لم يكن الباقي بنفسه مسافة.

(الصورة الثانية): أن يكون الباقي وحده مسافة تامة و لو بالتلفيق، و حكمه في هذه الصورة هو وجوب التقصير كذلك.

(الصورة الثالثة): أن يكون مجموع ما قطعه أولاً حال نية الطاعة و ما بقي أخيراً بعد إسقاط ما قطعه للمقصد المحرم، لا يبلغ المسافة، و

حكمه فيها هو وجوب الإتمام فى الباقي.

(الصورة الرابعة): أن يبلغ المجموع منهما مسافة تامة بعد إسقاط المتخلل، و عليه فى هذه الصورة أن يجمع فى الباقي بين القصر و التمام.

### المسألة ١٢٢٠

إذا كان سفر المكلف لغاية محرمة و كان فى شهر رمضان، فنوى الصوم، ثم عدل فى أثناء سفره و يومه إلى نية الطاعة، فإن كان عدوله قبل الزوال و كان الباقي من الطريق يبلغ مسافة و لو ملفقة و جب عليه الإفطار، و إذا كان عدوله بعد الزوال فالأقوى وجوب البقاء على الصوم.

و إذا كان السفر مباحا فنوى الإفطار، ثم عدل فى سفره الى قصد المعصية، فإن كان عدوله قبل الزوال مع عدم الإتيان بالمفطر وجبت عليه نية الصوم، و الأحوط وجوبا قضاء اليوم بعد ذلك، و إذا كان عدوله بعد الزوال أو بعد أن أتى بالمفطر بطل صومه، و الأحوط استحبابا أن يمسك بقية النهار تأديبا.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٦٢٤

### المسألة ١٢٢١

إذا سافر الإنسان سفرا محرما فهو فى حكم الحاضر، فيجب عليه حضور الجمعة إذا أقيمت بشرائطها، و لا تسقط عنه نوافل الصلاة الرباعية، و يصح له أن يأتى بالصوم المندوب و غير ذلك من أحكام الحاضر.

### المسألة ١٢٢٢

(الشرط السادس): أن لا يكون من الذين بيوتهم معهم كسكان البادية الذين يدورون فى البرارى و ليس لهم فيها مساكن معينة، فحكمهم إتمام الصلاة و الصيام، بل و ان كانت لهم مساكن معينة يقطنونها فى بعض السنة، و يخرجون عنها فى البعض الآخر و معهم بيوتهم يطلبون منابت العشب و مواضع القطر، أو يخرجون الى بعض الأرياف فى المواسم، لطلب الرزق، فإذا خرجوا كذلك كان حكمهم الإتمام.

### المسألة ١٢٢٣

إذا سافر هؤلاء لمقصد آخر كالحج و الزيارة و قضاء بعض الحقوق و علاج بعض الأمراض و كانوا فى غير بيوتهم و جب عليهم تقصير الصلاة و الإفطار فى الصوم، و إذا كانت بيوتهم معهم كان حكمهم الإتمام، و كذلك إذا خرج بعضهم لارتداد منزل و نحو ذلك، فان كان بيته معه لزمه الإتمام و ان لم يكن بيته معه لزمه القصر.

### المسألة ١٢٢٤

السائح الذى ليس له وطن مخصوص من الأرض يجب عليه الإتمام فى صلاته و صيامه، و بحكمه من أعرض عن وطنه الأول و سافر عنه و بنى على عدم التوطن فى موضع أصلا فحكمه الإتمام، و أما من أعرض عن وطنه الأول فسافر عنه و لم يعين له وطنًا خاصا بعد فالأحوط له الجمع بين القصر و التمام.

### المسألة ١٢٢٥

(الشرط السابع): أن لا يكون ممن اتخذ السفر عملا، و الظاهر

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٦٢٥

من أدله المسألة أن المراد بهذا الصنف من الناس من يعتاد السفر و يتخذه دأبا له لأجل غاية محللة.

و من أمثلة ذلك المكارى، و الجمال، و سائق السيارة و القطار، و الملاحون فى السفن، و البواخر و الطائرات، و الموظفون فيها الذين يعملون فيها فى أثناء السفر و ساعى البريد و الراعى، و نحوهم، فيجب عليهم إتمام الصلاة و الصيام فى أسفارهم للغايات التى اعتادوا السفر من أجلها، إذا كانت الأسفار التى دأبوا عليها تبلغ المسافة الشرعية التامة أو تزيد عليها، فإذا كان السائق مثلا يعمل فى سيارته فى ما دون المسافة لم يثبت له هذا الحكم فإذا اتفق له السفر فى سيارته مسافة فأكثر، و جب عليه التقصير فى الصلاة و الإفطار فى الصيام، و كذلك المكارى و الحطاب و غيرهما.

### المسألة ١٢٢٦

يجب إتمام الصلاة و الصيام على السائق و المكارى إذا كان السفر عملا لهما، سواء كان سفرهما لحاجة الآخرين كما إذا استأجرهما أحد للسفر، أم كان لحاجتهما بنفسهما كما إذا سافر السائق فى سيارته لنقل أمتعته و أهله من بلد الى بلد آخر، و كذلك الملاح، و غيره من أفراد هذا الصنف.

### المسألة ١٢٢٧

إذا كان السائق أو المكارى ممن اعتاد السفر مسافة معينة كالسفر من النجف الى كربلاء أو الى بغداد أو الى البصرة مثلا، فاتفق له الخروج فى عمله الى غيرها من المسافات كالسفر الى مكة أو الى أقطار أخرى و جب عليه الإتمام و الصيام فى سفره ذلك أيضا.

### المسألة ١٢٢٨

التاجر الذى يدور فى تجارته فى البلاد أو بين الأحياء و يدأب على السفر فيها، بحيث لا استقرار له فى موضع مخصوص، يجب عليه إتمام الصلاة فى سفره و بحكمه كل عامل يدور فى عمله و لا يكون له استقرار فى موضع كالنجار و البناء و الحداد و العمال الآخرين الذين يدورون

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٦٢٦

في عملهم و يدأبون على السفر من أجله في البلاد و الرساتيق و القرى، فيجب عليهم الإتمام في سفرهم. و كذلك الذين يدأبون على السفر لجلب الخضر و الفواكه و الحبوب و الأمتعة و البضائع، و يكون عملهم نقل هذه الأشياء من موضع الى موضع. و ليس من هذا القسم على الظاهر من يسافر من بلده ليحلب لنفسه نوعا من البضاعة و يقوم ببيعها في البلد، و ان تكرر ذلك منه، فيجب عليه التقصير في سفره.

### المسألة ١٢٢٩

الظاهر أن من أفراد هذا الصنف، الذين يدأبون على السفر للتعلم أو للتعليم أو للعمل في موضع، فمتى صدق على التلميذ أو على المعلم أو العامل أنه ممن دأبه السفر للغاية التي يعمل فيها و جب عليه إتمام الصلاة و الصيام في سفره.

### المسألة ١٢٣٠

المعيار في الدخول في هذا الصنف هو أن يصدق على الشخص انه اتخذ السفر عملا له، فمتى صدق عليه ذلك في نظر أهل العرف و جب عليه أن يتم الصلاة و الصيام و ان كان في السفرة الأولى، و لم يحتج الى تكرر السفر.

### المسألة ١٢٣١

إذا سافر السائق أو المكارى أو الملاح أو غيرهم من أفراد هذا الصنف سفرا لا يعد من عمله، كما إذا سافر للحج أو للزيارة أو لعلاج مرض و جب عليه التقصير و الإفطار في ذلك السفر، و كذلك إذا احتاجت سيارته أو سفينته للإصلاح فحلفها عند من يصلحها و رجع الى أهله، فعليه التقصير في رجوعه إلى أهله إذا كان الرجوع يبلغ المسافة.

و إذا استؤجر للحج أو الزيارة فسافر لذلك، و حج و زار بالتبع فعليه إتمام الصلاة في هذا السفر لأنه من عمله، و كذلك إذا استؤجر كلمة التقوى، ج ١، ص: ٦٢٧

للسفر الى بلد، و بعد أن بلغ المقصد رجع الى أهله بسيارته أو دوابه فارغاً من غير مكاراة، فعليه الإتمام في سفر رجوعه لأنه من عمله.

### المسألة ١٢٣٢

إذا اتخذ الإنسان السفر عملا في شهور معينة من السنة، كالسائق، و المكارى يتخذ السفر عملا في أشهر الحج لنقل الحجاج بين جدة و مكة، و بين مكة و المدينة أو في فصل معين منها كالسائق و المكارى يتخذ السفر عملا له لجلب الخضر و الفواكه في أيام الصيف، ثبت له الحكم في المدة المعينة فيجب عليه إتمام الصلاة و الصيام فيها، و إذا سافر في غيرها من أيام السنة و جب عليه القصر و الإفطار.

### المسألة ١٢٣٣



(الحملدارية) الذين ينقلون الحجاج إلى مكة و المدينة في أيام الحج خاصة، لا يعدون ممن عملهم السفر، و خصوصا إذا كان زمان السفر قصيرا، فيجب عليهم التقصير في الصلاة.

### المسألة ١٢٣٤

من كثر سفره لبعض العوارض أو الأغراض التي اقتضت له ذلك، يجب عليه القصر في صلاته و الإفطار في صيامه عند اجتماع سائر الشرائط، سواء اتحد مقصده و غايته في أسفاره أم تعدد، و سواء قصد ذلك من أول الأمر أم وقع له اتفاقا، و لا يجوز له إتمام الصلاة و الصيام إلا إذا اتخذ السفر عملا له كما تقدم.

### المسألة ١٢٣٥

إذا أقام من عمله السفر - و المكاري على الخصوص - في بلده أو في موضع آخر عشرة أيام، فالأحوط له الجمع بين القصر و التمام في السفر الأولى التي يسافرها بعد ذلك سواء كانت العشرة التي أقامها منوية أم لا.

### المسألة ١٢٣٦

إذا كان المكلف ممن عمله السفر، و شك هل أنه أقام عشرة أيام كلمة التقوى، ج ١، ص: ٦٢٨  
ليلزمه الاحتياط بالجمع في سفرته الأولى أم لا، بنى على وجوب الإتمام.

### المسألة ١٢٣٧

(الشرط الثامن): أن يخرج في سفره حتى يصل الى حد الترخص، و هو الموضع الذي يتوارى فيه المسافر عن أهل البيوت، و علامة وصوله الى هذا الموضع أن يتوارى عنه أهل البيوت، أو يخفى عليه الأذان بحيث لا يسمع صوت المؤذن، و هاتان العلامتان متقاربتان جدا، أو هما متحدتان و لا اختلاف بينهما، فهما علامتان على البعد الخاص الذي إذا وصل اليه المسافر في خروجه و جب عليه القصر في صلاته و إذا بلغه في عودته الى وطنه و جب عليه الإتمام فيها كما سيأتي ذكره.

### المسألة ١٢٣٨

المدار في الرؤية على البصر المتعارف و الموضع المستوي، فلا اعتبار في البصر بما خرج عن المتعارف في القوة أو في الضعف، و لا اعتبار في الموضع المرتفع أو المنخفض، بل يقدر البعد في الموضع المستوي و البصر المتعارف بين الناس، و كذلك في سماع الأذان، فيقدر بالمتعارف في صوت المؤذن و أذن السامع و موانع السمع و في الموضع المستوي.

**المسألة ١٢٣٩**

المعيار في خفاء الأذان هو عدم سماع الأذان في آخر البلد من ناحية المسافر، و أن يكون الأذان على مرتفع معتاد في أذان البلد، و المراد خفاء مطلق الصوت و ان لم يميز كونه أذانا أو غيره.

**المسألة ١٢٤٠**

يشكل اعتبار حد الترخيص في محل الإقامة، و في المكان الذي يتردد فيه بين الإقامة و السفر ثلاثين يوما، فإذا وصل المسافر الى حد الترخيص من موضع عزم على الإقامة فيه عشرة أيام و أراد الصلاة فيه، فلا يترك الاحتياط بأن يجمع فيه بين القصر و التمام أو يؤخر الصلاة حتى يدخل محل الإقامة فيصليها تماما. و كذلك إذا سافر من موضع نوى فيه الإقامة و أراد الصلاة قبل أن يصل الى حد الترخيص منه فالأحوط له أن

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٦٢٩

يجمع بين القصر و التمام أو يؤخر الصلاة الى أن يبلغ حد الترخيص فيصليها قصرا. و كذلك في الموضع الذي تردد فيه بين السفر و الإقامة ثلاثين يوما، فأتى الصلاة فيه بعد الثلاثين، فإذا سافر من ذلك الموضع و أراد الصلاة قبل الوصول الى حد الترخيص منه فالأحوط له أن يجمع بين القصر و التمام أو يؤخر الصلاة حتى يصل الى حد الترخيص منه، فيصليها قصرا.

**المسألة ١٢٤١**

إذا شك في وصوله الى حد الترخيص بنى على عدم وصوله اليه فيجب عليه إتمام الصلاة إذا كان في خروجه الى السفر، و يجب عليه القصر إذا كان في رجوعه منه.

(تنبيه): إذا شك في وصوله الى حد الترخيص في خروجه الى السفر فصلى تماما كما بيناه، و عند رجوعه من السفر أراد الصلاة في ذلك الموضع، فينبغي له أن يصلى قصرا قبل الوصول، إلى النقطة التي صلى فيها تماما في خروجه.

فان هو صلى الحاضرة قصرا في تلك النقطة حصل له العلم الإجمالي ببطلان احدي الصلاتين: الحاضرة أو المتقدمة، فتجب عليه إعادة الصلاة الحاضرة تماما، و قضاء الصلاة المتقدمة عند خروجه قصرا.

فان هو لم يعد الحاضرة و جب عليه قضاؤها تماما كذلك مع قضاء المتقدمة قصرا.

**المسألة ١٢٤٢**

إذا اعتقد المكلف بعد خروجه الى السفر أو عند رجوعه منه انه قد بلغ حد الترخيص فصلى صلاته الحاضرة وفق ما يعتقده من قصر أو تمام، ثم ظهر له أنه صلاها قبل حد الترخيص كانت صلاته باطله و وجبت عليه إعادتها إذا كان في الوقت و قضاؤها إذا كان خارج الوقت، و الصور المحتملة في المسألة أربع.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٦٣٠

(الصورة الأولى): إذا اعتقد في ابتداء سفره انه بلغ حد الترخص فصلى الحاضرة قصرا، ثم علم أنه قد صلاها قبل حد الترخص، فتجب عليه إعادتها إذا كان في الوقت، فان كان عند الإعادة قد بلغ حد الترخص أعادها قصرا و ان لم يبلغ حد الترخص بعد أعادها تماما. و إذا كان بعد خروج الوقت وجب عليه قضاؤها، فإن كان قد خرج وقتها قبل أن يصل الى حد الترخص قضاها تماما و ان كان بعد بلوغه حد الترخص قضاها قصرا، و إذا شك في ذلك جمع بين القصر و التمام على الأحوط.

(الصورة الثانية): إذا اعتقد في ابتداء سفره انه لم يبلغ حد الترخص فصلى الحاضرة تماما، ثم علم أنه صلاها بعد حد الترخص، فتجب عليه اعادتها قصرا إذا كان لا يزال مسافرا، و إذا كان قد وصل الى محل إقامته أو رجع الى وطنه و الوقت لا يزال باقيا أعادها تماما. و إذا كان بعد خروج الوقت وجب عليه قضاؤها و كان الاعتبار بحال فوت الفريضة و هو آخر وقتها، فان كان فيه مسافرا قضاها قصرا، و ان كان فيه حاضرا قضاها تماما.

(الصورة الثالثة): إذا اعتقد و هو في رجوعه من السفر أنه قد بلغ حد الترخص فصلى الفريضة الحاضرة تماما ثم علم أنه لم يبلغ حد الترخص، وجبت عليه إعادة الفريضة إذا كان في الوقت، فان كان مسافرا أعادها قصرا، و ان كان حاضرا أو مقيما أعادها تماما كما تقدم، و إذا كان بعد خروج الوقت اعتبر بحال فوتها و هو آخر الوقت، فان كان حين فوتها مسافرا قضاها قصرا، و ان كان حاضرا قضاها تماما.

(الصورة الرابعة): إذا اعتقد و هو في رجوعه من السفر انه لم يبلغ حد الترخص فصلى الحاضرة قصرا، ثم علم أنه قد بلغ الحد عند ما صلاها، وجب عليه أن يعيد الصلاة تماما إذا هو لم يسافر في الوقت بعد ذلك، و إذا كان بعد خروج الوقت اعتبر بحال الفوت كما تقدم.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٦٣١

## الفصل الثالث والأربعون في قواطع السفر

### إشارة

و هي ثلاثة أمور،

### (الأول: الوطن)

#### المسألة ١٢٤٣

لا-ريب في أن مرور المسافر بوطنه قاطع لسفره، فيجب عليه أن يتم الصلاة فيه حتى ينشئ سفرا جديدا تجتمع فيه شرائط التقصير المتقدم ذكرها، بل عرفت ان بلوغ حد الترخص من وطنه موجب لانقطاع سفره و وجوب الإتمام عليه.

#### المسألة ١٢٤٤

الوطن العرفي هو الموضع الذي يتخذه الإنسان مسكنا و مقرا له، و لا يشترط في صدق الوطن أن يقصد دوام الإقامة فيه، فالبلد أو القرية التي هي مسقط رأسه و كانت مسكن أبويه من قبله، إذا اتخذها مسكنا له، كانت وطنا له في نظر أهل العرف و ان لم يقصد دوام الاستيطان فيها.

نعم قد يتردد في صدق الوطن العرفي على الوطن الذي يستجده الإنسان إذا لم يقصد دوام الإقامة فيه، بل قصد البقاء فيه مؤقتا، و سواء صدق على الوطن الموقت أنه وطن عرفي أم لم يصدق، فان له حكم الوطن الدائم إذا خرج المقيم فيه عن اسم المسافر عرفا، فيجب فيه إتمام الصلاة و ان لم ينو إقامة عشرة أيام.

ولا- يعتبر في الوطن العرفي أن يكون له فيه ملك، ولا- أن يقيم فيه ستة أشهر، نعم لا- يترك الاحتياط في الوطن المستجد بأن لا يكتفى بمجرد نية التوطن في ترتيب أحكام الوطن عليه، حتى يقيم فيه مدة يصدق معها انه وطنه. فإذا مر به في أول اتخاذه وطنا و لم ينو إقامة عشرة أيام، فالأحوط أن يجمع فيه بين القصر و التمام الى أن يقيم فيه المدة المذكورة.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٦٣٢

#### المسألة ١٢٤٥

يمكن أن يكون للرجل منزلان في بلدين أو قريتين، و يكون له في كل واحد منهما زوجة و أطفال مثلا، و ينوي الاستيطان الدائم في المنزلين جميعا، و يجزئ اقامته في السنه عليهما، فيكون كل واحد من البلدين وطنا عرفيا له، بل يمكن أن يكون له أكثر من وطنين عرفيين، و تترتب على كل واحد منها أحكام الوطن الواحد، فإذا مر به و هو مسافر، انقطع سفره و لم يتصل ما قبله من المسافة بما بعده و وجب عليه إتمام الصلاة حتى ينشئ سفرا جديدا، و ان لم يكن له فيه ملك أو إقامة ستة أشهر.

#### المسألة ١٢٤٦

إذا أعرض الإنسان عن وطنه، فالأقوى عدم جريان أحكام الوطن عليه بعد ذلك، و ان كان له فيه ملك و قد استوطنه ستة أشهر، فإذا مر به و هو مسافر لم ينقطع سفره و لم يجب عليه إتمام الصلاة فيه، و الأحوط استحبابا أن يجمع فيه بين القصر و التمام.

#### المسألة ١٢٤٧

يكفى في صدق الوطن أن يقصد الإنسان التوطن في المكان و لو بالتبع لغيره و لا تناط التبعية في الوطن بالبلوغ و عدمه. بل يكفى القصد الارتكازي الموجود في نفس الولد: بأن وطنه هو وطن أبيه أو وطن أمه مثلا، فان هذا القصد يحقق له موضوع الوطن بالتبعية، سواء كان بالغا كبيرا أم صغيرا مميّزا، فإذا أعرض عن تبعية أبيه و انفرد عنه لحقه حكم وطنه المستقل و ان لم يكن بالغا، و كذلك الحكم في الزوجة و المملوك و غيرهما من الأتباع.

#### المسألة ١٢٤٨

إذا قصد التوطن الدائم في مكان، ثم حصل له التردد في الاستيطان فيه فلا يترك الاحتياط بالجمع فيه بين القصر و التمام حتى يتحقق الاعراض عنه، سواء كان وطنا أصليا أم مستجدا، و خصوصا إذا أقام فيه مدة يصدق معها أنه وطنه عرفا.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٦٣٣

#### المسألة ١٢٤٩

يتحقق الوطن و تترتب عليه أحكامه و ان كان المنزل الذي يسكن فيه مغصوبا إذا قصد استيطانه و الإقامة فيه أبدا، و كذلك إذا حرمت السكنى فيه من جهة أخرى.

**المسألة ١٢٥٠**

إذا قصد الإقامة في موضع مدة طويلة و لكنها محدودة، كما إذا عزم الإقامة في بلد سنين لطلب علم أو ابتغاء تجارة مثلا، بحيث تنتهي الإقامة فيه بانتهاء الغاية، فقد تقدم أنه قد يتردد في صدق الوطن العرفي عليه، و لكنه بحكم الوطن الدائم، فينقطع سفره إذا كان مسافرا و مر به، و يجب عليه فيه إتمام الصلاة و الصيام و ان كان عازما على الخروج منه قبل أن تتم له عشرة أيام، أو كان مترددا في إقامتها، و إذا سافر منه الى وطنه أو الى موضع يقيم فيه عشرة أيام و كان الطريق بين البلدين لا يبلغ ثمانية فراسخ امتدادية و جب عليه التمام في سفره الى أن يعود، الى ما سوى ذلك من أحكام الوطن.

**المسألة ١٢٥١**

إذا كان للإنسان محل عمل في ما دون المسافة من وطنه، و هو يخرج إليه في كل يوم ليعمل فيه ثم يعود الى بلده، فان محل عمله هذا لا يعد وطناً له، و ان دأب على العمل فيه مدة طويلة، و لكنه لا يعد مسافرا إذا كان فيه، فإذا خرج من بيته صباحا الى محل عمله ليعمل فيه يومه، ثم ليسافر مساء الى بلد آخر يبلغ المسافة، فعليه إتمام الصلاة في محل العمل، فإذا سافر من محل عمله لزمه التقصير، و إذا رجع من سفره فوصل الى محل عمله انقطع سفره فيجب عليه إتمام الصلاة فيه، و ان لم يصل بعد الى وطنه، و إذا خرج من وطنه بقصد السفر و لم يمر بمحل عمله و لكنه مر بالقرية أو الموضع الذي هو فيه لأنه منزل من منازل سفره، فالأحوط له إذا أراد الصلاة فيه أن يجمع بين القصر و التمام، و كذلك في الرجوع، و إذا كان المقصد الذي سافر اليه يبلغ المسافة من كلمة التقوى، ج ١، ص: ٦٣٤

وطنه و لا يبلغ المسافة من محل عمله جمع فيه بين القصر و التمام في الصورة الثانية.

**[الثاني: قصد إقامة عشرة أيام متوالية]****المسألة ١٢٥٢**

(الثاني من قواطع السفر): قصد إقامة عشرة أيام متوالية في مكان واحد، و بحكمه العلم بأنه سيبقى فيه عشرة أيام متوالية، و ان كان غير مختار في ذلك كالمسجون و المجر على الإقامة و نحوهما، و لا يكفي الظن بأنه يبقى العشرة، فلا ينقطع سفره بذلك بل يجب عليه التقصير.

و مبدأ اليوم هو طلوع الفجر الثاني، و نهايته هو غروب الشمس، فإذا نوى إقامة العشرة عند طلوع الفجر من اليوم كانت نهاية إقامته غروب الشمس من اليوم العاشر و لم تدخل الليلة السابقة و لا اللاحقة إلا بالتبع، و دخلت الليالي التسع المتوسطة.

**المسألة ١٢٥٣**

إذا نوى الإقامة بعد مضي ساعة أو ساعات من النهار كانت نهاية العشرة مثل تلك الساعة من اليوم الحادي عشر، فإذا نوى الإقامة عند الزوال فنهاية العشرة هو زوال اليوم الحادي عشر، و إذا نواها عند طلوع الشمس فنهاية العشرة طلوع الشمس من اليوم الحادي عشر.

و إذا نوى الإقامة في أول الليل أو في أثنائه كان أول إقامته طلوع الفجر، و نهايتها غروب الشمس من اليوم العاشر كما تقدم، و كانت الساعات التي تسبقها من الليلة الأولى تابعة للإقامة في الحكم و ليست منها.

**المسألة ١٢٥٤**

يشترط في الإقامة أن تكون في موضع واحد، فإذا نوى إقامة العشرة في موضعين أو أكثر، أو في رستاق يتنقل بين قراه، لم تترتب على ما نواه أحكام الإقامة فلا ينقطع سفره، ولا يجوز له إتمام الصلاة، وإذا أقام في بلد واحد كفاه ذلك في ترتيب أحكام الإقامة، وإن انقسم البلد إلى جانبين بشط فاصل بينهما ونحوه، كما في بعض بلدان العراق.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٦٣٥

و إذا اتسع البلد اتساعا كبيرا بحيث يعد الخروج من محلة منه إلى محلة أخرى ارتحالا ينافي وحدة موضع الإقامة، أو كانت المحلات فيه منفصلة بعضها عن بعض، فلا بد من تعيين المحلة التي يقصد الإقامة فيها.

### المسألة ١٢٥٥

يجوز للمقيم أن يخرج في أثناء إقامته إلى توابع البلد الذي أقام فيه من بساتين و مزارع و مياه، مما لا ينافي صدق الإقامة في البلد عرفا، نعم الأحوط لزوما أن لا يخرج عن حد الترخيص، وإن كانت مدة خروجه قصيرة و كان من نيته العود عن قريب، و هذا إذا كان عزمه على الخروج عن حد الترخيص منذ ابتداء نيته الإقامة فعليه أن يجمع بين القصر و التمام في مدة إقامته و في أيام خروجه. و أما إذا طرأ له قصد الخروج بعد أن نوى الإقامة و صلى صلاة فريضة رباعية بتمام، أو بعد أن أتم إقامة العشرة في الموضع فالظاهر عدم إخلال ذلك بحكم الإقامة و يأتي تفصيل ذلك في المسألة الألف و المائتين و الثانية و السبعين و ما بعدها فليرجع إليهما.

### المسألة ١٢٥٦

يجوز للمسافر أن ينوي الإقامة في بريد قفراء، و إذا نوى الإقامة فلا بد و إن يقتصر منها على ما يصدق معه وحدة محل الإقامة عرفا، و لا يجوز له الخروج عن حد الترخيص من ذلك كما في البلدان و القرى.

### المسألة ١٢٥٧

نية الإقامة هي العزم بالفعل على بقاء العشرة في الموضع المعين، و لا يكفي أن يعلق إقامته على حدوث أمر محتمل يظن حصوله أو يشك فيه، فإن ذلك ينافي العزم على البقاء بالفعل، و يكفي أن يعزم على البقاء بالفعل و إن كان يحتمل أن يعرض له ما يمنعه من الإقامة إذا كان الاحتمال موهوما لا يعتنى به عند العقلاء.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٦٣٦

### المسألة ١٢٥٨

إذا علم المكروه أو المجبور على إقامة العشرة بأنه سيقى العشرة في المكان المعين، و جب عليه أن يتم الصلاة فيه، و إن كان عازما على عدم الإقامة إذا ارتفع عنه القسر.

### المسألة ١٢٥٩

إذا قصد الإقامة في المكان إلى مجيء زيد من السفر أو إلى انقضاء حاجته لم ينقطع سفره بذلك، و جب عليه القصر في الصلاة، و كذلك إذا نوى الإقامة إلى آخر الشهر و كان في اليوم الحادى و العشرين منه، فإقامته تبلغ العشرة إذا كان الشهر تاما، و تنقص عنها إذا كان الشهر ناقصا، فيجب عليه القصر في الصلاة، و إن بلغت إقامته العشرة بعد ذلك، و هكذا في كل مورد يكون نفس الزمان

الذي قصد اقامته مرددا فعليه القصر. وإذا قصد الإقامة إلى الجمعة الثانية، وهو يبلغ العشرة تامة، ولكنه كان يجهل ذلك لتردده في أول اقامته هل هو فجر يوم الخميس أو فجر يوم الأربعاء، صحت إقامته، فإذا تذكر بعد ذلك أنها عشرة تامة وجب عليه أن يتم صلاته في ما بقي من المدة، ويجب عليه أن يقضى ما صلاة قصرًا في حال جهله، وهكذا في كل مثال يكون زمان الإقامة الذي قصده محدودًا بحد معلوم، ولا تردد فيه، وإنما حصل التردد من المكلف لأمر خارجة من جهل ونحوه.

### المسألة ١٢٦٠

إذا قصدت الزوجة الإقامة في المكان بمقدار ما قصده زوجها، فإن كانت لا تعلم المدة التي قصدها الزوج، لم ينقطع سفرها ووجب عليها القصر في الصلاة، وكذلك إذا كان الزمان الذي قصده الزوج مردداً، كما إذا نوى الإقامة إلى انتهاء علاجه من المرض، أو إلى ورود المسافرين، أو إلى آخر الشهر، فاقامته تبلغ العشرة إذا كان الشهر تاماً و تنقص عنها إذا كان الشهر ناقصاً، فيجب على الزوجة قصر الصلاة في جميع ذلك، وإذا كان الزمان الذي قصده الزوج محدوداً بحد معلوم وإنما كلمة التقوى، ج ١، ص: ٦٣٧

ترددت الزوجة في المقدار لجهلها بأن أول الإقامة هو اليوم السابق أم اللاحق، فيجب عليها إتمام الصلاة إذا علمت بعد ذلك بأنه يبلغ العشرة، ويجب عليها قضاء ما صلته قصرًا قبل ذلك كما تقدم في المسألة السابقة، وكذلك إذا نوى الإنسان الإقامة بمقدار ما قصده رفقاًؤه في السفر.

### المسألة ١٢٦١

إذا نوى المسافر إقامة عشرة أيام في موضع، ثم عدل عن نيته، فإن كان عدوله عن الإقامة بعد أن صلى في ذلك المكان صلاة فريضة رباعية بتمام، فحكمه أن يتم الصلاة في ذلك الموضع حتى يخرج منه مسافراً، وإن كان عدوله قبل أن يصلي شيئاً من الفرائض، أو بعد أن صلى فريضة لا قصر فيها، كالصبح والمغرب، أو شرع في الفريضة الرباعية ولكنه لم يتمها، أو صلى نافله تسقط في السفر، أو صام صوماً واجباً وإن كان عدوله عن الإقامة بعد الزوال، فحكمه هو وجوب التقصير في جميع هذه الفروض.

### المسألة ١٢٦٢

إذا نوى إقامة العشرة، وأتى بعد ذلك بصلاة رباعية تامة ناسياً لكونه مسافراً أو مقيماً، أو كان في أحد مواضع التخيير، فأتم صلاته لذلك ناسياً للإقامة، ثم عدل عن اقامته فلا يترك الاحتياط بالجمع بين القصر والتمام حتى يخرج من ذلك الموضع مسافراً.

### المسألة ١٢٦٣

إذا نوى إقامة العشرة وأتى بصلاة رباعية بتمام ثم عدل عن اقامته، وتبين له بعد ذلك بطلان صلاته الرباعية، كان حكمه التقصير إلا أن يقصد الإقامة من جديد.

### المسألة ١٢٦٤

إذا نوى إقامة العشرة، وفاتته صلاة رباعية بعد نية الإقامة، ثم عدل عن الإقامة بعد ذلك، فإن كان عدوله بعد قضاء تلك الصلاة الفاتئة وجب عليه أن يتم الصلاة في محل اقامته حتى يخرج منه مسافراً، وإذا كان عدوله قبل أن يقضى تلك الصلاة وقبل أن يأتي بصلاة

رباعية

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٦٣٨

تامة أخرى ارتفع حكم الإقامة ووجب عليه التقصير، وكذلك إذا كانت الصلاة الفائتة مما لا تقضى كما إذا فاتت لحيض أو نفاس.

### المسألة ١٢٦٥

إذا نوى إقامة العشرة ثم تردد فيها، جرى فيه حكم العدول بالنية، فإذا كان تردده بعد أن صلى صلاة رباعية بتمام كان حكمه التمام في ذلك الموضع حتى يسافر منه، وإذا كان قبل ذلك كان حكمه التقصير.

### المسألة ١٢٦٦

تصح نية الإقامة من غير المكلف وتترتب على إقامته أحكامها، فإذا كان الصبي الذي يصح منه القصد مسافراً، ونوى إقامة العشرة في موضع، ثم بلغ في أثناء العشرة ووجب عليه أن يتم الصلاة في بقية أيام الإقامة، وكذلك إذا بلغ بعد العشرة وقبل سفره من محل الإقامة، وإذا أتى بالصلاة قبل بلوغه صلاحها تماماً. وكذلك المجنون إذا نوى الإقامة وكان ممن يتأتى منه القصد، أو نوى الإقامة في حال إفاقته ثم جن، فإذا أفاق من جنونه في أثناء العشرة ووجب عليه أن يصلى تماماً وكذلك إذا أفاق بعد العشرة وقبل أن يسافر من محل إقامته. وكذلك المرأة إذا نوت الإقامة وهي حائض وطهرت في أثناء الإقامة أو بعدها وقبل السفر، فيجب عليها أن تتم الصلاة في موضع الإقامة، وكذلك الحكم في جواز الصيام أو وجوبه على المذكورين.

### المسألة ١٢٦٧

إذا انقضت مدة الإقامة والمكلف لا يزال في موضع الإقامة فهو على حكم التمام إلى أن يسافر منه، ولا يحتاج إلى إقامة جديدة، وكذلك إذا نوى الإقامة وصلى فريضة رباعية بتمام، فإن حكمه إتمام الصلاة في ذلك الموضع حتى يسافر منه وإن عدل عن إقامته أو انقضت مدتها، كما ذكرناه قريباً.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٦٣٩

### المسألة ١٢٦٨

إذا شرع المسافر في الصلاة بنية القصر، ثم قصد الإقامة وهو في أثناءها ووجب عليه أن يعدل بصلاته إلى التمام ويكملها أربعاً. وإذا عزم الإقامة فشرع في الصلاة بنية التمام ثم عدل وهو في أثناءها عن الإقامة، فإن كان في الركعتين الأولتين منها ووجب عليه أن يتمها قصرًا، وكذلك إذا كان في الركعة الثالثة قبل الركوع منها، فعليه أن يجلس من قيامه ويسلم ويسجد للسهو للقيام الزائد إذا تلبس معه بقراءة أو تسبيح، وإذا كان بعد الدخول في ركوع الثالثة بطلت صلاته فعليه أن يعيدها قصرًا.

### المسألة ١٢٦٩

إذا قصد المسافر إقامة العشرة، وفاته بعد نية الإقامة صلاة واحدة، أو صلوات متعددة لعذر أو لغير عذر، ثم عدل عن قصد الإقامة قبل أن يقضى الصلوات الفائتة وقبل أن يصلى فريضة واحدة تامة انقطعت إقامته حين العدول فعليه التقصير في صلواته الحاضرة والآتية و أما الصلوات الفائتة فيجب عليه أن يقضيها تماماً.



## المسألة ١٢٧٠

إذا قصد الإقامة و نوى صوم ذلك اليوم، ثم عدل عن الإقامة بعد الزوال و قبل أن يصلى فريضة رابعة تامة بقى على صومه و أجزاءه و وجب عليه القصر فى الصلاة و لا يصح له صوم غير ذلك اليوم.

## المسألة ١٢٧١

إذا نوى المسافر إقامة عشرة أيام انقطع سفره و ثبتت له جميع أحكام الحاضر فيجب عليه إتمام الصلاة، و يصح منه الصوم، و يجب عليه إذا كان واجبا، و تستحب له النوافل التى تسقط حال السفر، و يجب عليه حضور صلاة الجمعة عند اجتماع شرائطها.

## المسألة ١٢٧٢

إذا نوى المسافر إقامة عشرة أيام فى موضع حتى أتمها، أو نوى

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٦٤٠

إقامة العشرة و صلى بعد نية الإقامة صلاة رابعة تامة، ثم بدا له أن يخرج من موضع إقامته الى ما دون المسافة، فها هنا صور تلزم مراعاتها لتطبيق أحكامها.

(الصورة الأولى): أن يخرج من موضع إقامته الى ما دون المسافة، و هو يعزم الرجوع الى محل إقامته ليستأنف فيه إقامة عشرة أيام أخرى، و حكمه فى هذه الصورة إتمام الصلاة فى ذهابه و رجوعه و فى مقصده و فى محل إقامته، و كذلك الحكم إذا عزم على إقامة العشرة فى موضع آخر ليس بينه و بين محل إقامته الأولى مسافة.

(الصورة الثانية): أن يخرج الى ما دون المسافة و هو يعزم الرجوع الى محل إقامته ليتم فيه يوما أو أكثر ثم ينشئ السفر منه بعد ذلك، و حكمه فى هذه الصورة إتمام الصلاة كذلك فى خروجه و رجوعه و فى مقصده و محل إقامته حتى ينشئ السفر. و كذلك الحكم إذا كان عازما على العود الى محل إقامته و كان مترددا فى أن يستأنف فيه إقامة جديدة أم لا، أو كان غافلا عن ذلك، فعليه إتمام الصلاة حتى ينشئ السفر، و هذه هى الصورة الثالثة.

(الصورة الرابعة): أن يخرج من محل إقامته الى ما دون المسافة و هو معرض عن الإقامة فيه، و لكنه يمر به فى رجوعه من مقصده الى وطنه، لأنه منزل من منازل سفره، و حكمه فى هذه الصورة هو وجوب القصر، إذا كان الرجوع يبلغ مسافة كما هو المفروض.

(الصورة الخامسة): أن يخرج الى ما دون المسافة و هو عازم على عدم الرجوع الى محل إقامته و على عدم الإقامة فى موضع آخر هو دون المسافة، و حكمه هو وجوب القصر إذا كان طريقه الى المقصد ثم الى بدله يبلغ مسافة تامة امتدادية أو ملفقة.

(الصورة السادسة): أن يخرج من محل إقامته الى ما دون المسافة و هو متردد فى العود الى محل إقامته و عدم العود اليه أو هو غافل عن ذلك، فان كان تردده فى العود الى محل الإقامة أو غفلته عنه أوجب له

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٦٤١

ترددا فى السفر أو غفلة عنه، كان حكمه هو إتمام الصلاة حتى يعزم على السفر.

و ان لم يوجب له ترددا فى السفر، كما إذا تردد بين أن يعود من مقصده الى محل إقامته و أن لا يعود اليه بل يسافر من مقصده الى وطنه، و لكنه على فرض رجوعه الى محل إقامته فإنما يمر به على أنه منزل من منازل سفره كما تقدم فى الصورة الرابعة، و معنى ذلك انه فى خروجه عازم على السفر على أى حال و حكمه القصر فى الصلاة.

## المسألة ١٢٧٣

كل ما تقدم بيانه من الصور في خروج المقيم الى ما دون المسافة انما هو في ما إذا بدا له ذلك بعد أن يتم إقامة العشرة كلها أو بعد أن يصلى فريضة رباعية تامة بعد نية الإقامة، و أما إذا قصد الخروج عن حدود الترخيص في حال نية الإقامة، فقد تقدم الاشكال فيه، سواء كانت المدة التي قصد الخروج فيها قليلة أم لا، و سواء قصد المبيت في غير محل الإقامة أم لا، فلا يترك الاحتياط بالجمع بين القصر و الإتمام في جميع الصور، و هو مع المبيت أشد إشكالا و الزم احتياطاً، الا- أن ينشئ سفراً أو ينوى إقامة ليس معها قصد الخروج.

### المسألة ١٢٧٤

إذا خرج المقيم من محل اقامته و قصد قطع مسافة تامة امتدادية أو ملفقة بإحدى صور التلفيق، و جب عليه التقصير في ذهابه و في مقصده و في رجوعه و في محل إقامته الذي سافر منه الا إذا نوى فيه اقامة جديدة، و إذا صلى في خروجه قبل حد الترخيص فالأحوط له الجمع كما تقدم.

و إذا خرج بقصد السفر ثم بدا له فرجع عن سفره الى محل اقامته قبل أن يبلغ المسافة حتى ملفقة فإن نوى فيه اقامة جديدة كان عليه الإتمام فيه و ليس عليه أن يقضى ما صلاة قصره حال خروجه، و ان كان في رجوعه عازماً على السفر الى وطنه و كان مروره بمحل اقامته لأنه منزل

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٦٤٢

من منازل سفره، فعليه القصر، و ان كان غير عازم على السفر احتاط بالجمع بين القصر و التمام الى أن يسافر من محل إقامته.

### المسألة ١٢٧٥

نية إقامة العشرة في موضع موجبة لقطع السفر و ترتيب أحكام الحاضر كما تقدم و ان كانت الإقامة لغاية محرمة كقتل نفس محترمة أو سرقة مال أو كانت سبباً لعقوق أبيه أو غير ذلك من موجبات التحريم فيها.

### المسألة ١٢٧٦

لا يجب على المسافر أن ينوى الإقامة لصوم شهر رمضان إذا اتفق في أيام سفره، و لا لغيره من الصوم الواجب المعين كقضاء شهر رمضان عند تضيق وقته، و كالمندور المعين، نعم إذا نوى الإقامة باختياره و جب عليه الإتيان بالصوم المعين و جاز له الصوم غير المعين و الصوم المندوب.

و تجب الإقامة للصوم المعين الذي و جب عليه بالإجارة، كما إذا استأجره أحد لصوم الأيام البيض من شهر رجب مثلاً أو شهر شعبان فاتفق ذلك في أيام سفره، فعليه أن ينوى الإقامة ليصوم تلك الأيام الواجبة.

### المسألة ١٢٧٧

إذا صلى المقيم فريضة رباعية تامة، ثم عدل عن اقامته بعد التسليم الأول الواجب في الصلاة و قبل التسليم الأخير المستحب فيها لزمه حكم الإتمام.

و كذلك إذا و جب عليه سجود السهو في الصلاة، فعدل عن الإقامة قبل الإتيان به فعليه الإتمام و إذا شك في صلاته فوجبت عليه صلاة الاحتياط للشك، و عدل عن اقامته في أثناء صلاة الاحتياط أو قبلها و جب عليه القصر، و إذا عدل عن الإقامة قبل الإتيان بالأجزاء المنسية منها فلا يترك الاحتياط بالجمع بين القصر و التمام في محل الإقامة حتى يسافر.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٦٤٣

### المسألة ١٢٧٨

إذا عدل المقيم عن نية الإقامة و شك هل كان عدوله بعد أن صلى فريضته رباعية تامه ليلزمه الإتمام أم لا، بنى على عدم ذلك و وجب عليه القصر فى الصلاة.

### [الثالث: البقاء فى موضع واحد ثلاثين يوماً]

### المسألة ١٢٧٩

(الثالث من قواطع السفر): أن يبقى المسافر فى موضع واحد ثلاثين يوماً من غير عزم على إقامة عشرة أيام فيه، سواء كان فى هذه المدة متردداً بين البقاء فى الموضع و السفر منه، أم كان عازماً على بقاء ما دون العشرة، فإذا انتهى ذلك عزم على بقاء مدة أخرى دون العشرة أيضاً، و هكذا حتى أتم الثلاثين، أم كان عازماً على البقاء حتى تنقضى حاجته و هو لا يدرى كم يحتاج من المدة، ثم لا تنقضى الحاجة حتى أتم الثلاثين.

و حكمه هو وجوب قصر الصلاة كل هذه المدة، فإذا كمل له ثلاثون يوماً، وجب عليه أن يتم الصلاة فى ما زاد على ذلك ما دام فى ذلك المكان، سواء بقى فيه قليلاً أم كثيراً، بل و ان عزم على السفر بعد صلاة واحدة.

### المسألة ١٢٨٠

لا يكفى الشهر الهلالى إذا كان ناقصاً فى ترتب الحكم المذكور، فإذا صادف أول تردد المسافر فى المكان هلال الشهر، فلا بد من إكماله ثلاثين يوماً، و الأحوط استحباباً فى اليوم المكمل للثلاثين فى هذه الصورة أن يجمع فيه بين القصر و التمام.

### المسألة ١٢٨١

يكفى التلفيق هنا فى اليوم كما فى نية الإقامة، فإذا كان أول تردده فى أثناء اليوم أكمله من اليوم الحادى و الثلاثين بمقدار ما نقص من ساعاته، فإذا كان أول المدة هو الزوال من اليوم الأول كانت النهاية عند الزوال من اليوم الحادى و الثلاثين.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٦٤٤

### المسألة ١٢٨٢

يشترط فى ترتب الحكم أن يكون بقاءه فى مكان واحد حتى يتم الثلاثين فلا يكفى أن يبقى الثلاثين فى مكانين أو أكثر، و لا يكفى أن يتردد فى البقاء، و عدمه و هو مشغول بالسير فيجب عليه قصر الصلاة فى كلتا صورتين، و لا فرق بين أن يكون موضع بقاءه فى المدة المذكورة بلداً أو قرية أو مفازة أو مزرعة.

### المسألة ١٢٨٣

يشكل الحكم إذا خرج عن محل بقاءه الى ما دون المسافة و ان كان خروجه بقصد العود اليه بعد مدة قليلة كما سبق نظيره فى نية

الإقامة، فلا يخرج عنه في أثناء المدة، ولا يترك الاحتياط إذا هو خرج.

#### المسألة ١٢٨٤

إذا تمت للمسافر ثلاثون يوماً في موضع واحد على النهج المتقدم ذكره وجب عليه أن يتم الصلاة في ذلك الموضع، ولكن يشكل الحكم بانقطاع سفره بذلك، فإذا كان الباقي من طريقه لا يبلغ مسافة تامه، فالأحوط له بعد خروجه من ذلك الموضع ان يجمع بين القصر و التمام.  
و كذلك إذا خرج بعد الثلاثين الى ما دون المسافة مع قصد العود الى موضع تردده، فلا يترك الاحتياط بالجمع.

#### المسألة ١٢٨٥

إذا بقي المسافر في موضع أقل من ثلاثين يوماً وهو لا ينوي الإقامة في الموضع فحكمه القصر فإذا انتقل الى مكان آخر و تردد فيه كذلك فحكمه القصر، وهكذا و ان كثرت الأماكن و تعددت مدة البقاء، حتى ينوي إقامة العشرة أو يكمل ثلاثين يوماً في موضع واحد.

#### المسألة ١٢٨٦

إذا خرج من موضع تردده بعد أن وجب عليه الإتمام فيه، و قصد المسافة وجب عليه القصر، و إذا أراد الصلاة في خروجه قبل أن يبلغ حد الترخص فالأحوط له أن يجمع بين القصر و التمام، و قد تقدم ذكر ذلك في الشرط الثامن من شرائط صلاة المسافر.  
كلمة التقوى، ج ١، ص: ٦٤٥

### الفصل الرابع و الأربعون في أحكام صلاة المسافر

#### المسألة ١٢٨٧

إذا اجتمعت الشروط التي تقدم ذكرها في الفصل الثاني و الأربعين وجب على المسافر قصر الصلاة.  
و القصر هو إسقاط الركعتين الأخيرتين من صلاة الظهر و العصر و العشاء، فلا يجوز له إتمامها، إلا إذا كان في أحد مواضع التخيير الأربعة، و سيأتي ذكرها، و لا قصر في الصلاة الثنائية و لا في الثلاثية.  
و يسقط عن المسافر استحباب نافله كل من الظهر و العصر، فلا يجوز له الإتيان بها، و لا يسقط استحباب نافله العشاء و هي صلاة الوتيرة، و الأحوط أن يأتي المسافر بها برجاء المطلوبية.  
و لا يسقط عنه استحباب نافلتى المغرب و الصبح و لا نافله الليل و يجوز له أن يأتي بغير ذلك من النوافل و الصلوات المستحبة.  
و لا يجوز للمسافر الصوم الواجب من غير فرق بين صوم شهر رمضان و قضاؤه و صوم الكفارة و غيرها من أفراد الصوم الواجب، بل و لا المستحب، إلا في مواضع يأتي بيانها ان شاء الله تعالى في مواضعها.

#### المسألة ١٢٨٨

يشكل استحباب الإتيان بناقلة الظهرين فى السفر إذا دخل عليه الوقت و هو حاضر و لم يصل الفريضة حتى سافر و صلاهما قصرا، فالأحوط ترك النافلة، و كذلك إذا دخل عليه الوقت و هو مسافر و لم يصل الظهر و العصر حتى دخل وطنه أو موضع إقامته فصلاهما تماما، و مثله ما إذا أخر فريضة العصر وحدها حتى دخل المنزل، فالأحوط ترك النافلة فى جميع هذه الفروض.

### المسألة ١٢٨٩

إذا تحققت شرائط وجوب القصر و صلى المسافر تماما و كان عالما

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٦٤٦

بأنه مسافر و بأن حكم المسافر هو قصر الصلاة، كانت صلاته باطلة، فتجب عليه إعادتها إذا كان فى الوقت و يجب عليه قضاؤها إذا كان بعد الوقت، إلا إذا كان فى أحد المواضع الأربعة التى يتخير فيها بين القصر و التمام فتصح صلاته.

### المسألة ١٢٩٠

إذا صلى المسافر تماما فى موضع يجب فيه القصر و كان جاهلا بأن حكم المسافر هو وجوب التقصير كانت صلاته صحيحة، سواء كان عالما بأنه مسافر أم جاهلا بذلك أم ناسيا للسفر أم مترددا فيه، فلا إعادة عليه و لا قضاء. و يختص الحكم المذكور بما إذا كان جاهلا بأصل الحكم و هو وجوب التقصير على المسافر، فلا- يعم من أتم جاهلا- ببعض الخصوصيات و سيأتى التنبيه عليه فى المسألة الآتية.

### المسألة ١٢٩١

إذا أتم المسافر صلاته فى موضع يجب عليه فيه التقصير و كان يعلم بأصل الحكم و لكنه يجهل بعض الخصوصيات كانت صلاته باطلة.

و من أمثلة ذلك أن يتم صلاته لأنه يجهل أن المسافة الملققة من الذهاب و الإياب حكمها حكم المسافة الممتدة فى وجوب التقصير، و من أمثلة ذلك أن يتم صلاته لأنه يجهل أن العاصى بسفره يجب عليه التقصير فى رجوعه إذا لم يكن متلبسا بالمعصية، أو أن العاصى بسفره يجب عليه القصر إذا عدل عن المعصية فقص الطاعة، و من أمثلة ذلك أن يتم صلاته فى منزل أخيه أو قريبه لأنه يعتقد انه بحكم وطنه، الى غير ذلك من الخصوصيات، فتجب عليه إعادة الصلاة إذا كان فى الوقت و يجب عليه قضاؤها إذا كان بعد الوقت.

### المسألة ١٢٩٢

إذا أتم المسافر صلاته فى موضع التقصير و كان يعلم حكم السفر و لكنه يجهل بأنه مسافر كانت صلاته باطلة، و مثال ذلك ما إذا اعتقد

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٦٤٧

أن الموضوع الذى قصده لا يبلغ المسافة فصلى تماما ثم ظهر له انه مسافة تامة، فتجب عليه إعادة الصلاة و إذا كان بعد الوقت وجب عليه قضاؤها.

### المسألة ١٢٩٣

إذا نسى المكلف انه مسافر أو نسى أن حكمه فى السفر وجوب التقصير فأتى صلاته، فان تذكر ذلك و الوقت لا يزال باقيا وجبت عليه إعادة الصلاة فإن هو لم يعدها فى الوقت بعد التذكر وجب عليه قضاؤها بعد الوقت، و ان هو لم يتذكر ذلك حتى خرج الوقت لم يجب عليه قضاء الصلاة.

### المسألة ١٢٩٤

إذا كان المكلف عالما بأنه مسافر و بأن حكمه فى السفر وجوب التقصير، و كان غير ناس لهما، و لكنه غفل حين الإتيان بالصلاة فأتى بأربع ركعات بدلا عن الركعتين، وجبت عليه إعادة الصلاة إذا كان فى الوقت و قضاؤها إذا كان بعد الوقت.

### المسألة ١٢٩٥

إذا صام المسافر فى موضع يجب فيه الإفطار جرت فيه الاحكام المتقدم ذكرها فى إتمام الصلاة، فإن كان عالما عامدا بطل صومه، و ان كان جاهلا بان حكم المسافر هو وجوب الإفطار صح صومه و لم يجب عليه القضاء، و إذا كان عالما بأصل الحكم و جاهلا ببعض الخصوصيات وجب عليه قضاء الصوم و كذلك إذا كان جاهلا بأنه مسافر. و إذا كان ناسيا لحكم الصوم فى السفر أو ناسيا لكونه مسافرا أو غافلا وجب عليه قضاء الصوم.

### المسألة ١٢٩٦

إذا كان المسافر ممن يجب عليه إتمام الصلاة فصلاها قصرا كانت باطله فى جميع الصور و وجبت عليه إعادتها إذا كان فى الوقت و قضاؤها إذا كان بعد الوقت.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٦٤٨

و تستثنى من ذلك صورة واحدة، و هى ما إذا نوى المسافر إقامة العشرة فى موضع و كان يجهل بأن حكم المسافر إذا نوى الإقامة هو وجوب الإتمام فأتى بصلاته قصرا، فان صلاته تقع صحيحة و لا تجب عليه اعادتها و لا قضاؤها. و إذا كان عالما بالحكم و لكنه نسى اقامته فقصر، بطلت صلاته و كان عليه الإعادة أو القضاء.

### المسألة ١٢٩٧

إذا لم يؤد المسافر الصلاة فى الوقت لا قصرا و لا تماما، و كان ممن يجهل أصل الحكم وجب عليه أن يأتى بقضائها قصرا بعد العلم

بالحكم، و لكنه إذا قضاها تماما قبل أن يعلم بالحكم أجزاء ذلك على الأقوى.

و إذا كان ناسيا للسفر أو لحكم السفر و لم يؤد الصلاة في الوقت لا قصرا و لا تماما و جب عليه كذلك أن يأتي بقضاها قصرا، و إذا قضاها تماما قبل أن يتذكر لم يجزه ذلك على الأصح.

### المسألة ١٢٩٨

إذا نسي المكلف كونه مسافرا أو نسي أن حكمه في السفر هو التقصير، فشرع في الصلاة بنية التمام ثم تذكر و هو في أثناء الصلاة، فإن كان قبل الدخول في ركوع الركعة الثالثة و جب عليه أن يكمل صلاته قصرا و أجزاء ذلك، و ان تذكر ذلك بعد دخوله في ركوع الثالثة بطلت صلاته و وجبت عليه إعادتها إذا اتسع الوقت و لو لإدراك ركعة من الصلاة قبل خروج الوقت. و كذلك الحكم إذا تذكر بعد أن أتم صلاته تماما و قد بقي من الوقت مقدار ركعة فتجب عليه الإعادة و إذا ضاق الوقت عن مقدار ركعة من الصلاة لزمه أن يقضيها قصرا على الأحوط في صورتين.

### المسألة ١٢٩٩

إذا جهل الإنسان أن مقصده يبلغ المسافة فشرع في الصلاة بنية التمام ثم علم بوجود المسافة و هو في أثناء الصلاة جرى فيه التفصيل كلمة التقوى، ج ١، ص: ٦٤٩ المتقدم ذكره، فان كان قبل ركوع الثالثة و جب عليه أن يتم صلاته قصرا، و ان كان بعد الدخول في ركوع الثالثة بطلت صلاته و كذلك إذا كان جاهلا ببعض الخصوصيات فنوى التمام ثم علم بوجود القصر و هو في أثناء الصلاة، فيأتي فيه التفصيل المذكور.

### المسألة ١٣٠٠

إذا كان المكلف ممن يجب عليه إتمام الصلاة و شرع فيها بنية القصر، ثم علم بالحكم أو تذكره و هو في أثناء الصلاة و جب عليه أن يتم صلاته و أجزاءه على الأقوى. فإذا كان ناويا للإقامة مثلا و نوى القصر جاهلا أو ناسيا، ثم تذكر ذلك و هو في أثناء صلاته فعليه إتمام الصلاة، و كذلك من كان مترددا في الإقامة و مضت عليه ثلاثون يوما، فيجب عليه إتمام الصلاة إذا تحقق له الغرض المذكور.

### المسألة ١٣٠١

إذا قام المكلف إلى الصلاة و وقتها لا يزال باقيا، يجب عليه أن يصلها قصرا إذا كان مسافرا بالفعل و ان كان في أول الوقت حاضرا و يجب عليه أن يصلها تماما إذا كان حاضرا بالفعل، و ان كان في أول الوقت مسافرا، و كذلك إذا سافر بعد دخول الوقت ثم حضر، أو حضر في أثناءه ثم سافر، أو تكرر منه السفر و الحضر في الوقت، و المدار في الجميع هو حال تأدية الصلاة فإن كان فيه مسافرا قصرا، و ان كان حاضرا أتم.

### المسألة ١٣٠٢

كل صلاة رباعية تفوت الإنسان و هو مسافر يجب عليه أن يقضيها مقصورة و ان كان حين قضائها حاضرا أو مقيما، و كل صلاة تفوته و هو حاضر أو مقيم يجب عليه أن يقضيها تامة و ان كان حين قضائها مسافرا، و قد تقدم بيان ذلك في فصل قضاء الصلاة.

### المسألة ١٣٠٣

إذا كان الإنسان حاضرا ثم سافر في أثناء الوقت أو كان مسافرا ثم حضر فيه و لم يؤد الصلاة حتى خرج الوقت، و جب عليه أن يقضى تلك

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٦٥٠

الصلاة كما فاتت في آخر الوقت، فان كان فيه مسافرا قضاها قصرا، و ان كان فيه حاضرا أو مقيما قضاها تماما، و كذلك الحكم إذا تكرر منه السفر و الحضر في الوقت، و فاتته الصلاة فيجب عليه أن يقضيها كما فاتت في آخر الوقت.

### المسألة ١٣٠٤

يتخير المسافر إذا كان في أحد الأماكن الأربعة الآتى ذكرها بين أن يؤدي الصلاة الرباعية الحاضرة قصرا أو تماما، و التمام أفضل. و المواضع الأربعة هي المسجد الحرام في مكة، و مسجد الرسول (ص) في المدينة، و مسجد الكوفة، و حرم الامام الحسين (ع) في كربلاء.

و التخيير في هذه المواضع استمرارى، فإذا شرع في الفريضة بنية القصر، يجوز له العدول بها الى التمام، و إذا شرع فيها بنية التمام جاز له العدول الى القصر ما لم يتجاوز محل العدول و لا فرق في الحكم المذكور بين أن يكون المصلى في الصحن من المساجد الثلاثة أو في السطوح أو في المواضع المنخفضة منها كبيت الطشت في مسجد الكوفة.

### المسألة ١٣٠٥

الأقوى إلحاق مكة و المدينة جميعهما بالمسجدين في الحكم، فيتخير المسافر في صلاته بين القصر و التمام و ان كان في غير المسجدين الأعظمين من البلدين، و لا يلحق بلد الكوفة بمسجدها الأعظم في الحكم، و لا بلد كربلاء بالحائر المطهر، و لا يلحق سائر المساجد و المشاهد الشريفة بالمواضع الأربعة.

### المسألة ١٣٠٦

القدر المتيقن في موضع التخيير من حرم الحسين (ع) هو ما صدق معه أنه صلى عند قبر الحسين (ع).

### المسألة ١٣٠٧



يختص الحكم المذكور بالصلاة الحاضرة فلا يعم الصلاة الفائتة المقصورة التي يقضيها المسافر في المواضع الأربعة، فيتعين عليه أن كلمة التقوى، ج ١، ص: ٦٥١  
يقضيها قصرا كما فاتت، وان فاتته في المواضع الأربعة نفسها و أراد قضاءها فيها على الأحوط، سواء خرج من المواضع ثم عاد إليها أم لم يخرج.

### المسألة ١٣٠٨

لا يلحق الصوم بالصلاة في التخيير في المواضع المذكورة، بل يتعين على المسافر الإفطار فيها الا ان ينوى الإقامة فيها أو تمضى عليه ثلاثون يوما مترددا كما في غيرها من المواضع.

### المسألة ١٣٠٩

يستحب أن يقول المصلي بعد الصلاة المقصورة: (سبحان الله و الحمد لله و لا-إله إلا-الله و الله أكبر)، ثلاثين مرة، و لا- يسقط استحباب هذا التسبيح إذا حصل قبله ما ينافي الصلاة إلا إذا وقع بعد فصل طويل بحيث لا يصدق معه انه أتى به في دبر الصلاة.

### المسألة ١٣١٠

الظاهر أن التسبيح المتقدم لا يختص بالصلاة الحاضرة و لا بالمسافر، فإذا قضى الحاضر أو المقيم صلاة مقصورة استحباب له أن يأتي بالتسبيح بعدها.

### المسألة ١٣١١

تقدم في فصل التعقيب انه يستحب للمصلي أن يأتي بالتسبيح المذكور ثلاثين مرة بعد كل فريضة يصليها، و أفضل من ذلك أن يأتي به أربعين مرة، و تتأدى الوظيفتان إذا أتى بالتسبيح ثلاثين مرة بعد المقصورة بقصد امتثال الوظيفتين معا، و أولى من ذلك أن يأتي بذلك مرة لجبر الصلاة المقصورة، و مرة أخرى للتعقيب.

## الفصل الخامس و الأربعون في صلاة الآيات

### المسألة ١٣١٢

تجب صلاة الآيات على كل مكلف من الناس عند حدوث أحد أسبابها الآتية ذكرها، و لا فرق في ذلك بين الرجل و المرأة و الخنثى.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٦٥٢

**المسألة ١٣١٣**

الأسباب التي تجب لها صلاة الآيات هي أحد أمور:  
(الأول): كسوف الشمس.

(الثاني): خسوف القمر، سواء استوعب الكسوف أو الخسوف جميع القرص أم لم يستوعبه و سواء حصل لعامة الناس بذلك خوف أم لم يحصل.

و المراد بهما الكسوفان المعروفان، فتكسف الشمس بحيلولة جرم القمر بينها وبين الأرض، فيحتجب بسبب ذلك قرص الشمس كله أو بعضه عن الرائي من الناس، و ينخسف القمر بحيلولة الأرض بينه وبين الشمس، فينطمس بسبب ذلك النور من جميع قرصه أو من بعضه.

(الثالث): زلزلة الأرض، و هي الهزة التي تكون فيها أو في إحدى نواحيها، سواء أوجبت الخوف عند الناس أم لم توجب.

(الرابع): كل مخوف سماوى، كالظلمة الشديدة، و الريح الحمراء أو الصفراء، و الصاعقة، إذا كان حدوثه موجبا لخوف غالب الناس، بل الأحوط لزوما وجوب الصلاة عند حدوث كل مخوف الهى و ان كان أرضيا كالخسف و الهدأة فى الأرض، و النار التي تخرج منها إذا أوجب ذلك الخوف لغالب الناس، و لا تجب الصلاة لغير المخوف، و لا لما أوجب الخوف للقليل من الناس.

**المسألة ١٣١٤**

لا تجب صلاة الآيات لكسوف الشمس بحيلولة أحد الكواكب الأخرى غير القمر و لا بكسوف أحد الكواكب الأخرى غير الشمس و القمر، و لا- بكسوف القمر بحيلولة بعض النيازك بينه و بين الشمس أو بينه و بين الأرض، نعم إذا أوجب حدوث بعض هذه المذكورات خوفا لغالب الناس، كان من المخوف السماوى و وجبت له صلاة الآيات لذلك.

**المسألة ١٣١٥**

وقت صلاة الآيات فى الكسوفين من حين ابتداء الخسوف أو الكسوف

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٦٥٣

الى آخر انجلاء القرص، و لا يجوز تأخير الصلاة اختيارا عن ذلك، و الأحوط استحبابا أن لا يؤخرها عن ابتداء الانجلاء.

**المسألة ١٣١٦**

تجب صلاة الآيات لكسوف الشمس أو القمر و ان كانت مدة الكسوف أقل من مدة الصلاة على الأقوى، فإذا علم المكلف بالكسوف فى حينه وجبت عليه الصلاة و ان انجلى القرص.

**المسألة ١٣١٧**

تجب المبادرة إلى صلاة الآيات في الزلزلة و في سائر الآيات المخوفة بمجرد حدوث السبب، فإن آخر المكلف الصلاة اختيارا كان آثما و لم تسقط عنه الصلاة بذلك بل يجب عليه الإتيان بها، و أمدها ما دام حيا، و إذا أخر الصلاة ناسيا لها أتى بها بعد التذكر. و كذلك إذا لم يعلم بحدوث السبب الا بعد انتهائه على الأحوط لزوما، و ينوى بصلاته الأداء في جميع الصور.

### المسألة ١٣١٨

صلاة الآيات ركعتان، تشتمل كل ركعة منهما على خمس قراءات و خمسة ركوعات و سجدتين، على التفصيل الذي يأتي بيانه. و يعتبر في هذه الصلاة جميع ما يعتبر في الصلاة اليومية من شرائط، و أفعال و أذكار، و يثبت فيها جميع ما يثبت في اليومية من مستحبات و مكروهات، على المناهج التي تقدم تفصيلها و لا أذان فيها و لا إقامة.

### المسألة ١٣١٩

تجب صلاة الآيات كلما تجدد حدوث أحد الأسباب التي تقدم ذكرها، فإذا تعدد حدوث السبب تعدد على المكلف وجوب الصلاة، سواء كان من نوع واحد أم من أنواع متعددة، و سواء تقارن حدوث الأسباب في الزمان أم اختلف، فإذا اتفق حدوث الريح المخوفة مثلا و الزلزلة، و أحد الكسوفين في وقت واحد وجبت الصلاة على المكلف ثلاث مرات، لكل واحد من الأسباب المذكورة مرة. و كذلك إذا حدثت في أوقات متعددة  
كلمة التقوى، ج ١، ص: ٦٥٤  
و ان كانت من نوع واحد كما إذا حدثت عدة زلازل أو صواعق في فترات متفرقة.

### المسألة ١٣٢٠

إذا تعدد السبب و كان من نوع واحد، لم يفتقر المكلف في صلواته الى التعيين في النية، فإذا حدثت الزلزلة مثلا مرارا في أوقات متعددة كفاه أن يأتي بصلاة الآيات بعدد ما حدث من مرات الزلزلة، بقصد السبب المذكور و لم يجب عليه أن يقصد أن صلواته للمرة الأولى أو الثانية من الزلزلة، و كذلك إذا تعدد حدوث الخسوف.  
و إذا تعدد النوع فالأحوط لزوما أن يعين السبب في النية فإذا حدث الخسوف و الزلزلة في وقت واحد، فعليه أن يعين في النية السبب الذي صلى من أجله.

### المسألة ١٣٢١

المخوف السماوى عنوان واحد يشمل جميع أنواع المخوفات كالصاعقة و الريح و الظلمة، فإذا تعدد السبب منه كفى المكلف أن يأتي بصلاة الآيات بعدد ما حدث من الأسباب و ينوى في كل واحدة منها الصلاة للمخوف السماوى و لم يفتقر الى تعيين السبب المخصوص منها.

## المسألة ١٣٢٢

كيفية صلاة الآيات: أن ينوي المكلف الصلاة، على النهج المتقدم متقرباً بها إلى الله، و يكبر تكبيرة الإحرام، ثم يقرأ الفاتحة و يقرأ بعدها سورة، ثم يركع الركوع الأول، فإذا أتم الذكر رفع رأسه من الركوع، وقرأ الفاتحة و سورة، و ركع بعدهما الركوع الثاني، فإذا رفع رأسه منه قرأ الفاتحة و سورة و ركع الركوع الثالث، ثم رفع رأسه بعد الركوع، وقرأ الفاتحة و سورة و ركع الركوع الرابع، ثم رفع رأسه وقرأ الفاتحة و سورة للمرة الخامسة و ركع بعدهما الركوع الخامس، فإذا رفع رأسه من ركوعه هوى إلى الأرض و سجد السجدين، ثم قام للركعة الثانية و صنع فيها مثل ما صنع في الركعة الأولى، فإذا أتم الركوع الخامس في هذه الركعة و هو الركوع العاشر في صلاته هوى إلى الأرض

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٦٥٥

و سجد السجدين، ثم أتى بعدهما بالتشهد و التسليم، و يأتي بالأذكار في الركوع و السجود و التشهد و التسليم كما في الصلاة اليومية، و يصح أن تكون السورة التي يأتي بها واحدة، فيقرأها بعد الفاتحة في كل قيام، و يصح أن تكون متغيرة.

## المسألة ١٣٢٣

يجوز للمكلف أن يقرأ بعد الفاتحة في قيامه الأول بعضاً من سورة ثم يركع فإذا رفع رأسه من الركوع و جب أن يقرأ من موضع قطعه من السورة نفسها، و لم يجز له أن يقرأ الفاتحة، و تخير بين أن يقرأ بعض السورة و أن يتمها ثم يركع، فإذا رفع رأسه من الركوع فإن كان لم يتم السورة و جب عليه أن يقرأ من موضع قطعه منها و لا يقرأ الفاتحة كما تقدم في القيام السابق، و ان كان قد أتم السورة و جب عليه أن يقرأ الفاتحة و تخير بعدها بين أن يقرأ سورة تامة أو بعض سورة ثم يركع، و هكذا حتى يتم الركوعات الخمسة، فكلما كان ركوعه عن بعض سورة يتحتم عليه بعد ذلك الركوع أن يقرأ من موضع قطعه من السورة المتقدمة، و لا يشرع له أن يقرأ قبله الفاتحة، و إذا كان ركوعه بعد إتمام سورة يتحتم عليه بعد ذلك الركوع أن يقرأ الفاتحة و يقرأ بعدها سورة تامة أو بعض سورة، و كذلك الحكم في الركعة الثانية.

و إذا اختار تبويض السورة، فلا بد له و أن يتم سورة كاملة في كل ركعة من صلاته و له أن يزيد على السورة.

و إذا ركع الركوع الخامس عن بعض سورة ثم هوى إلى السجود، و جب عليه إذا قام للركعة الثانية أن يقرأ الفاتحة ثم يقرأ من موضع قطعه من السورة المتقدمة، و لا بد أن يقرأ في الركعة سورة تامة غير ذلك كما ذكرنا.

و نتيجة لما تقدم فيجوز للمكلف أن يقرأ الفاتحة و سورة تامة في كل قيام من صلاته و ان يختار تبويض السورة في كل قيام منها على الوجه الذي تقدم بيانه، و ان يختار إتمام السورة في بعض قياماته و التبويض في بعضها مع مراعاة الأحكام السابقة.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٦٥٦

## المسألة ١٣٢٤

يستحب التكبير لكل واحد من الركوعات، و لرفع الرأس منه، الا الركوع الخامس و الركوع العاشر، فيستحب بعد رفع الرأس منهما أن يقول: سمع الله لمن حمده.

**المسألة ١٣٢٥**

يستحب القنوت في صلاة الآيات خمس مرات، قبل الركوع الثاني، والرابع، وقبل السادس، والثامن، والعاشر، ودون ذلك في الاستحباب أن يقنت قبل الركوع الخامس، والعاشر، ويأتي بالأول منهما برجاء المطلوبية، وأدنى من ذلك في الفضل أن يقنت قبل الركوع العاشر فقط.

**المسألة ١٣٢٦**

يستحب الجهر بالقراءة في صلاة الآيات، سواء كانت الآية في الليل أم في النهار، حتى في كسوف الشمس على الأصح.

**المسألة ١٣٢٧**

يستحب الإتيان بها جماعة، سواء كانت لكسوف أحد النيرين أم لغيرهما، وسواء احترق القرص كله في الكسوفين أم لا، ويتأكد استحباب الجماعة فيها مع احتراق القرص.

**المسألة ١٣٢٨**

يستحب التطويل في صلاة الآيات وخصوصاً في كسوف الشمس، حتى للإمام في صلاة الجماعة.

**المسألة ١٣٢٩**

يستحب أن يقرأ فيها بالسور الطوال، كسورة الحجر، والكهف، والأنبياء، وسورة النور، والروم، إذا اتسع الوقت لذلك، ويستحب أن يكون كل من قنوته وركوعه وسجوده بمقدار قراءته في الطول، ويستحب أن يختار إكمال السورة في كل قيام على التبعيض فيها والتفريق.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٦٥٧

**المسألة ١٣٣٠**

يستحب الفرع فيها إلى المساجد وأن تصلى تحت السماء.

**المسألة ١٣٣١**

إذا علم المكلف بكسوف أحد النيرين في وقته، ولم يصل صلاة الآيات حتى انجلى القرص وجب عليه قضاء الصلاة، سواء احترق

القرص كله أم لا، و سواء كان عامدا في ترك الصلاة أم ناسيا لها، أم جاهلا بالحكم، و أثم إذا كان عامدا. و إذا لم يعلم بالكسوف أو الخسوف حتى انجلي القرص ثم علم به بعد ذلك، فان احترق القرص كله و جب عليه قضاء الصلاة، و ان لم يحترق كله لم يجب قضاؤها، و كذلك إذا شك في احتراق القرص كله و عدمه، فلا يجب عليه القضاء، إلا إذا ثبت بطريق شرعي كالبينة و قد تقدم بيان الحكم في سائر الآيات غير الكسوفين، في المسألة ١٣١٧ فلتراجع.

### المسألة ١٣٣٢

إذا علم المكلف بكسوف أحد النيرين في وقته و ترك الصلاة متعمدا حتى انجلي القرص، و قد احترق القرص كله، فالأحوط لزوم الغسل عليه بل لا يخلو من قوة، و قد ذكرنا ذلك في الفصل الأربعين من كتاب الطهارة، و الأحوط أن يأتي بقضاء الصلاة بعد الغسل، و قبل أن يحدث.

### المسألة ١٣٣٣

إذا علم بحدوث الآية فصلي في الوقت ثم تبين له فساد صلاته و جبت عليه إعادة الصلاة إذا كان لا يزال في الوقت، و وجب عليه قضاؤها إذا كان بعد خروج الوقت و لا فرق في ذلك بين الكسوفين و الزلزلة و سائر الآيات المخوفة.

### المسألة ١٣٣٤

لا يجب على المرأة الحائض أو النفساء أداء صلاة الآيات إذا اتفق كلمة التقوى، ج ١، ص: ٦٥٨  
حدوث سببها في أيام حيض المرأة أو نفاسها، و الأحوط لزوم القضاء عليهما بعد الطهر.

### المسألة ١٣٣٥

يثبت الكسوف و الخسوف و غيرهما من الآيات التي تجب لها الصلاة بالعلم، و بشهادة العدلين، و تترتب مع شهادة البينة جميع الأحكام المتقدمة، فيجب على المكلف قضاء الصلاة و ان لم يحترق القرص إذا شهدت له البينة بذلك و لم يصل في الوقت، و يجب عليه القضاء إذا شهدت البينة بالكسوف و احتراق القرص و ان كانت شهادتها بعد الوقت، و يلزمه الاحتياط بالغسل إذا شهدت البينة في الوقت بالكسوف و احتراق القرص ففرط و لم يصل الفريضة حتى خرج الوقت، و كذلك إذا شهدت البينة في الوقت بالكسوف و لم تشهد بالاحتراق ففرط و لم يصل ثم علم بعد الوقت باحتراق القرص فيلزمه الاحتياط بالغسل.

### المسألة ١٣٣٦

لا يثبت الكسوف و لا سائر الآيات بشهادة عادل واحد، و لا بقول الفلكي، و الرصدى إذا لم يوجب قولهم الاطمئنان بحدوث الآية،

فإذا أوجب الاطمئنان بحدوثها فلا يترك الاحتياط بترتيب الآثار.

### المسألة ١٣٣٧

إذا شهد عند المكلف جماعة لا تتوفر فيهم شروط البيئه بحدوث الكسوف أو الخسوف، فلم يصل صلاة الآيات، ثم تبين له بعد مضي الوقت أنهم صادقون في قولهم لم يجب عليه قضاء الصلاة إلا مع احتراق القرص و ان كان الأحوط استحبابا القضاء. وكذلك إذا شهد بحدوث الآية شاهدان يجهل حالهما ثم علم بعد الوقت انهما عادلان فلا يجب عليه قضاء الصلاة و ان كان أحوط.

### المسألة ١٣٣٨

إذا حدثت الآية في بلد وجبت الصلاة على من في ذلك البلد ممن تجتمع فيه الشرائط المتقدمة، و على أهل المواضع التي تشترك معهم

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٦٥٩

في رؤية الآية نوعا، و ان فصل ما بين الموضعين نهر، كدجلة و الفرات مثلا، و لا تجب الصلاة على غيرهم ممن لا يشترك معهم في رؤية الآية نوعا و ان كان قريبا، أو كان البلد عظيما جدا بحيث إذا وقعت الهدوء أو الصاعقة مثلا في طرف منه لا تحصل رؤيتها لأهل الطرف الآخر من البلد للبعد ما بين الموضعين و ان كان البلد واحدا.

### المسألة ١٣٣٩

إذا صلى المكلف صلاة الآيات جماعة لحقته أحكام صلاة الجماعة المتقدم ذكرها في الصلاة اليومية، فيتحمل الإمام القراءة عن المأموم فيها، و لا- يتحمل عنه غيرها من أقوال الصلاة و أفعالها كما في اليومية، و تجب على المأموم فيها متابعة الإمام في أفعال الصلاة، و الأحوط استحبابا أن يتابعه في الأقوال.

### المسألة ١٣٤٠

تدرك الجماعة فيها بإدراك الإمام قبل الركوع الأول أو في أثنائه من الركعة الأولى أو الركعة الثانية، و الأحوط أن لا يدخل مع الإمام في الركعة إذا فاتته الركوع الأول منها، فإذا فاتته الركوع الأول من الركعة الأولى صبر الى أن يقوم الإمام إلى الركعة الثانية فيدخل معه و يدرك ركعة واحدة و يتم الثانية منفردا، و إذا فاتته الركوع الأول من الركعة الثانية صلى منفردا.

### المسألة ١٣٤١

تجرى في صلاة الآيات أحكام الخلل التي ذكرناها في الصلاة اليومية، فيبطلها الإخلال بكل شيء تبطل به الصلاة اليومية، و تصح في كل مورد يحكم بالصحة إذا وقع في اليومية، و ركوعاتها أركان فتبطل الصلاة بالزيادة فيها أو النقصان، سواء وقع عمدا أم سهوا و

يجب سجود السهو فيها في المواضع التي يجب السجود لها في الصلاة اليومية.

### المسألة ١٣٤٢

صلاة الآيات ثنائية العدد كما قلنا سابقا، فإذا وقع شك في عدد

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٦٦٠

ركعاتها بطلت الصلاة، وإذا شك في شيء من ركعاتها أو في فعل من أفعالها جرى فيه حكم الشك في أفعال الصلاة اليومية فيجب عليه الإتيان بالشيء المشكوك فيه إذا كان الشك فيه قبل التجاوز عن محله، ويجب عليه البناء على وقوع الشيء إذا كان الشك فيه بعد التجاوز عنه و الدخول في غيره على التفصيل المتقدم في مباحث الشك.

### المسألة ١٣٤٣

إذا وجبت صلاة الآيات في وقت الصلاة اليومية و كان الوقت يتسع لهما معا تخير المكلف في تقديم أيتها أراد، إلا أن يخاف فوت وقت الفضيلة للصلاة اليومية فيكون الأفضل له تقديمها. وإذا تضيق وقت إحدهما دون الأخرى وجب عليه أن يقدم الصلاة التي ضاق وقتها و يؤخر الأخرى، و إذا ضاق وقتها معا، وجب عليه أن يقدم الصلاة اليومية ثم يأتي بصلاة الآيات قضاء.

### المسألة ١٣٤٤

إذا ظن سعة الوقت للفريضتين فشرع في صلاة الآيات ثم تبين له في أثناءها تضيق وقت الصلاة اليومية، وجب عليه ان يقطع صلاة الآيات و يصلى اليومية، فإذا أتمها، عاد إلى صلاة الآيات من حيث قطعها فأتمها و كانت صحيحة، و لا يبطلها وقوع الصلاة اليومية في أثناءها، فلا يجب عليه استئنافها إلا إذا وقع فيها أحد المبطلات الأخرى. و إذا شرع في صلاة اليومية ثم تبين له في أثناءها تضيق وقت صلاة الآيات، قطع اليومية، و صلى صلاة الآيات، ثم استأنف الصلاة اليومية من أولها على الأحوط.

### المسألة ١٣٤٥

إذا فرغ من صلاة الآيات قبل أن ينجلي القرص، استحب له أن يعيد الصلاة أو يجلس في مصلاه مشغولا بالذكر و الدعاء حتى يتم الانجلاء.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٦٦١

## الفصل السادس و الأربعون في صلاة العيدين



**إشارة**

من ينظر في أدلة صلاة الجمعة نظرة موضوعية مستوعبة، يتضح له عظم خطر هذه الفريضة في الإسلام، و كبير أثرها في بناء مجتمعة، و شدة بأصول الإسلام و فروعه، بل و كبير أثرها في بناء العقيدة و ترسيخها، و تهذيب المجتمع و توجيهه في سلوكه الفردى و الاجتماعى.

و من أجل ذلك كانت صلاة الجمعة في أصلها وظيفية خاصة من وظائف المعصوم (ع) الرئيس الأعلى في الإسلام عند بسط يده و التمكين له في الأرض، فلا يقيمها في تلك الحال الا هو، أو من يخوله هو هذا الحق من الأكفاء، لتشد الرعية بالراعى و المأمومون بالإمام، و ليمدوا بالمد الدائب الواعى، المتصل بمنبع الحق و الهدى و الاهتداء.

و في حال غيبة ولى الحق (ع) أو حال عدم البسط له في أيام ظهوره، لا يبعد حكم هذه الفريضة عن هذه الدائرة أيضا، فلا تقام صلاة الجمعة بين المسلمين الا على ضوء رشده و تحديده من حيث أن الامام المعصوم (ع) بعد الرسول (ص) هو ولى التشريع في الإسلام و؟؟ القائم؟؟

على حفظه، و قد تضافرت الأدلة على وجوب إقامتها و الحث عليها و التحذير من تركها.

**المسألة ١٣٤٦**

الظاهر وجوب إقامة صلاة الجمعة على الفقيه العادل حين يجتمع له العدد و الأمن من الخوف، و تتوفر بقية الشروط المعبرة في هذه الصلاة، كما أن الظاهر وجوب السعى إليها من المكلفين إذا أقامها الفقيه العادل، الا من استثنى منهم، كالمسافر، و المريض، و الشيخ الكبير و الأعمى، و من بعد عن موضع إقامتها بفرسخين، و سائر من دلت النصوص على استثنائه. و لم نتعرض هنا للأحكام المتعلقة بصلاة الجمعة، حذرا من التويل.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٦٦٢

**المسألة ١٣٤٧**

شأن صلاة العيدين في جميع ما ذكرناه شأن صلاة الجمعة، فهي حق خالص للمعصوم (ع) أيام حضوره و بسط يده، فلا يقيمها غيره الا بأمره، و الظاهر وجوبها مع الفقيه العادل إذا اجتمعت له الشرائط في حال غيبة المعصوم (ع) كما تقدم في صلاة الجمعة.

**المسألة ١٣٤٨**

إذا لم تجتمع شرائط الوجوب لصلاة العيدين كانت مستحبة، فيستحب أن يأتى بها المكلفون جماعة، و يصح أن يصليها المكلف منفردا.

**المسألة ١٣٤٩**

وقت صلاة العيدين من أول طلوع الشمس في صباح يوم الفطر أو يوم الأضحى إلى زوال الشمس من ذلك اليوم، وفي بعض النصوص الواردة في ذلك: انه يستحب أن يكون الخروج الى المصلى بعد طلوع الشمس، وان هذا كان دأب الرسول (ص) و من تمكن من إقامتها من خلفائه المعصومين (ع).

### المسألة ١٣٥٠

لا أذان ولا إقامة في صلاة العيدين، وقد ورد أن أذانها طلوع الشمس فإذا طلعت الشمس خرج الناس الى الصلاة، و ورد أيضا أن يقول المؤذن: (الصلاة) ثلاث مرات.

### المسألة ١٣٥١

صلاة العيد ركعتان تشتمل الركعة الأولى منهما بعد القراءة على خمس تكبيرات و خمسة قنوتات، يقنت مرة بعد كل تكبيرة منها، ثم يركع بعد القنوت الخامس و يسجد السجدين، و تشتمل الركعة الثانية بعد القراءة على أربع تكبيرات و أربعة قنوتات يقنت بعد كل تكبيرة كذلك ثم يركع و يسجد السجدين و يتم الصلاة. و شرائط هذه الصلاة و أفعالها و أذكارها هي شرائط الصلاة اليومية و أفعالها و أذكارها و هي على نهجها كذلك في المستحبات و المكروهات.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٦٦٣

### المسألة ١٣٥٢

يكفى في نيتها أن يقصد المكلف الإتيان بصلاة العيد امتثالا لأمر الله المتوجه اليه بها، و لا يفترق فيها الى تعيين أنها صلاة الفطر، أو الأضحى، و لا حاجة الى أن يقصد بها الندب أو الوجوب، حتى إذا كانت مع الفقيه العادل، فإنها عند اجتماع الشرائط فيها يتعين فيها الوجوب، و مع فقد بعض الشروط يتعين فيها الاستحباب، فهي لا تحتاج الى التعيين على كلا التقديرين.

### المسألة ١٣٥٣

كيفية صلاة العيد: أن ينوي الإنسان الصلاة كما تقدم و يكبر للإحرام، ثم يقرأ الحمد و سورة، فإذا أتم القراءة كبر ثم قنت، و أتى في قنوته بما تيسر له من دعاء أو ذكر، و أفضله أن يأتي ببعض المأثور، ثم كبر التكبيرة الثانية و قنت بعدها القنوت الثاني، ثم كبر الثالثة و أتى بعدها بالقنوت الثالث، ثم التكبيرة الرابعة و القنوت الرابع، ثم أتى بالتكبيرة الخامسة و القنوت الخامس، فإذا أتمه كبر للركوع ثم ركع، فإذا رفع رأسه من الركوع هوى إلى الأرض فسجد السجدين، ثم قام بعدهما للركعة الثانية، فقرأ الحمد و سورة، ثم كبر بعدها و قنت ثم كبر و قنت حتى يتم التكبير و القنوت أربع مرات، ثم ركع و سجد السجدين و تشهد و سلم.

و التكبيرات و القنوتات المذكورة واجبة على الظاهر في صلاة العيد، فتبطل الصلاة إذا تعمد تركها أو ترك شيئا منها، و لا يجوز الإخلال بها إذا كانت الصلاة واجبة.

**المسألة ١٣٥٤**

لا تتعين على المكلف في صلاة العيد قراءة سورة خاصة، فتجزيه بعد الفاتحة قراءة أية سورة أراد من القرآن، كما ذكرنا. نعم يستحب له أن يقرأ في الركعة الأولى بعد الحمد سورة الأعلى، و أن يقرأ في الركعة الثانية بعد الحمد سورة الشمس، أو يقرأ في الأولى سورة الشمس و في الثانية سورة الغاشية.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٦٦٤

**المسألة ١٣٥٥**

يستحب أن يأتي في كل من قنواته بالأدعية و الأذكار المأثورة عن المعصومين (ع) و هي كثيرة. و مما ورد عنهم (ع) أن يقول في كل قنوت: (اللهم أهل الكبرياء و العظمة، و أهل الجود و الجبروت، و أهل العفو الرحمة، و أهل التقوى و المغفرة، أسألك بحق هذا اليوم الذي جعلته للمسلمين عيداً، و لمحمد صلى الله عليه و آله ذخراً و مزيداً، أن تصلى على محمد و آل محمد، و أن تدخلني في كل خير أدخلت فيه محمداً و آل محمد، و أن تخرجني من كل سوء أخرجت منه محمداً و آل محمد، صلواتك عليه و عليهم أجمعين، اللهم إني أسألك خير ما سألك عبادك الصالحون، و أعوذ بك مما استعاذ منه عبادك المخلصون).

**المسألة ١٣٥٦**

يستحب الغسل قبل الصلاة و التطيب، و لبس الثياب النظيفة، و أن يجهر بالقراءة، سواء كان إماماً أم منفرداً، و أن يرفع يديه في جميع التكبيرات كما يرفعهما في تكبير الصلاة اليومية، و أن يكون سجوده على الأرض دون غيرها مما يصح السجود عليه، و يستحب الإصغار بهذه الصلاة إذا صليت جماعة إلا إذا كانت في مكة فإنه يستحب أن يؤتى بها في المسجد الحرام، و أن يعتم بعمامة بيضاء، و أن يخرج إلى الصلاة ماشياً على قدميه حافياً، على سكينه و وقار، و أن يشمر ثيابه و سراويله الى نصف الساق.

**المسألة ١٣٥٧**

يكره التنفل قبل صلاة العيد و بعدها الى الزوال، حتى قضاء النافلة الفائتة فإذا أراد قضاءها أخره الى ما بعد الزوال، و يستثنى من ذلك صلاة ركعتين في مسجد الرسول (ص) قبل الخروج إلى صلاة العيد، فقد ورد استحبابها و أنها من فعل الرسول (ص)، و يكره الخروج إلى صلاة العيد مع السلاح الا عند الخوف، و يكره نقل المنبر الى موضع الصلاة، فإذا احتاج الإمام إلى المنبر صنع له ما يشبه المنبر من الطين أو غيره ليخطب عليه، و يكره أن تصلى صلاة العيد تحت سقف.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٦٦٥

**المسألة ١٣٥٨**

حكم الجماعة في صلاة العيد هو حكمها في الصلاة اليومية، فتسقط القراءة فيها عن المأموم، و يتحملها عنه الامام سواء كانت الجماعة

فيها واجبة أم مستحبة، ولا يتحمل الامام غير القراءة من التكبيرات والقنوتات والأذكار والافعال، وتجب على المأموم متابعة الإمام.

### المسألة ١٣٥٩

إذا فاته بعض التكبيرات في صلاة الجماعة، كبر للإحرام ودخل مع الامام وتابعه في ما أدركه معه من التكبيرات والقنوتات ثم أتى بالبقية مخففة ولحق بالإمام في الركوع، ويكفيه أن يكبر ثم يقول سبحان الله والحمد لله ثم يكبر الثانية ويكرر الذكر، وهكذا حتى يتم العدد الذي فاته منها، وإذا لم يمهل الإمام أتمها مخففة ولحقه ولو في السجود، سواء كانت الجماعة واجبة أم مستحبة، على الأقوى.

### المسألة ١٣٦٠

لا تبطل صلاة العيد إذا سها المكلف فيها، فترك القراءة أو ترك بعضها، أو ترك التكبيرات أو القنوتات أو ترك شيئاً منها، ولم يتذكر حتى دخل في الركوع، فيتم ركوعه وصلاته ولا شيء عليه، وإذا تذكر ذلك قبل أن يدخل في الركوع أتى بالشئ الذي تركه وبما بعده ثم ركع وأتم الصلاة، وإذا ترك تكبير الإحرام أو الركوع أو السجدين ساهياً، ولم يتذكر حتى دخل في الركن بعده بطلت صلاته.

### المسألة ١٣٦١

إذا شك في شئ من التكبيرات أو القنوتات أو الأجزاء الأخرى من صلاة العيد، وكان في المحل وجب عليه أن يأتي بالشئ الذي شك فيه، وإذا شك فيه بعد ما تجاوز محله ودخل في غيره لم يلتفت إلى شكه ومضى في صلاته.

### المسألة ١٣٦٢

لا تقضى صلاة العيد إذا فاتت المكلف فلم يصلها حتى زالت الشمس من يوم العيد، سواء كانت واجبة أم مستحبة، وسواء تركها عامداً

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٦٦٦

أم ساهياً، وان كان عاصياً وآثماً إذا تركها عامداً في وقت وجوبها.

نعم ورد في بعض النصوص إذا ثبتت رؤية الهلال بعد زوال الشمس أفطر الناس ليؤمهم وأخروا الصلاة إلى الغد، فلا بأس بالإتيان بصلاة العيد قضاء في مثل هذا الفرض برجاء المطلوبة.

### المسألة ١٣٦٣

إذا نسي سجدة واحدة أو نسي تشهداً من صلاة العيد ولم يتذكر حتى فات موضع تدارك الشئ المنسى وجب عليه أن يقضيه بعد

التسليم، و إذا أتى فيها بما يوجب سجود السهو وجب عليه أن يسجد للسهو إذا كانت صلاة العيد واجبة عليه، و كذلك إذا كانت مستحبة على الأحوط لزوماً في كل من قضاء الجزء المنسى و سجود السهو.

### المسألة ١٣٦٤

إذا اتفق العيد و الجمعة في يوم واحد و قد اجتمعت شرائط الوجوب فيهما، فإذا حضر صلاة العيد من كان نائياً عن البلد تخير بين أن يحضر الجمعة أو يرجع الى أهله، و ينبغي للإمام أن يعلم الناس بذلك في خطبة العيد.

### المسألة ١٣٦٥

يستحب التكبير في الفطر بعد أربع صلوات، أو لاها صلاة المغرب من ليلة الفطر، و أخيرتها صلاة العيد، فإذا أتم الصلاة قال: (الله أكبر، الله أكبر، لا إله إلا الله و الله أكبر، و لله الحمد، الله أكبر على ما هدانا، و الحمد لله على ما أبلانا).  
و يستحب التكبير في الأضحى عقب خمس عشرة صلاة إذا كان في منى، أو لاها ظهر يوم النحر، و أخيرتها صلاة الصبح في اليوم الثالث عشر، و إذا كان في بقية الأمصار كبر عقب عشر صلوات، أو لاها ظهر يوم النحر و أخيرتها صلاة الصبح من اليوم الثاني عشر، فيأتي بالتكبير المتقدم و يزيد في آخره (و الله أكبر على ما رزقنا من بهيمة الانعام).  
و قد وردت في هذا التكبير نصوص متعددة، فيجزيه أن يأتي بواحدة من الصور المنصوصة، و ما ذكرناه واحدة منها.  
كلمة التقوى، ج ١، ص: ٦٦٧

## الفصل السابع و الأربعون في بعض الصلوات المندوبة

### المسألة ١٣٦٦

من أهم ما ورد الحث عليه في أخبار أهل البيت (ع) و تضافرت فيه أحاديثهم، بل أطبقت عليه أحاديث الخاصة و العامة من المسلمين: صلاة جعفر، و تسمى أيضاً صلاة التسيح، و صلاة الحبو، لقول الرسول (ص) لجعفر بن أبي طالب لما أراد أن يعلمه إياها: الا أمنحك الا أعطيك، الا أحبوك، و قد وعد في الحديث فاعلها و المواظب على الإتيان بها بالأجر الكبير، و العطاء الوفير.  
و هي أربع ركعات بتسليمتين، يقرأ في كل ركعة منها، فاتحة الكتاب و سورة، ثم يقول: (سبحان الله و الحمد لله و لا إله إلا الله و الله أكبر) خمس عشرة مرة، ثم يركع، و يقولها في ركوعه عشر مرات، ثم يرفع رأسه من الركوع و يقولها و هو منتصب، عشر مرات، ثم يهوى الى السجود و يقولها في السجدة الأولى عشر مرات، فإذا جلس بين السجدين قالها عشر مرات، ثم سجد الثانية و قالها في السجود عشر مرات، فإذا رفع رأسه من السجدة قالها و هو جالس عشر مرات، ثم قام للركعة الثانية و قرأ فاتحة الكتاب و سورة، ثم أتى بالتسيحات المذكورة خمس عشرة مرة، ثم قنت و دعا في قنوته بما تيسر، و ركع بعد القنوت، و أتى في ركوعه بالتسيحات عشر مرات، و صنع بعد قيامه من الركوع، و في سجوده، و بين السجدين كما صنع في الركعة الأولى، حتى يجلس من السجدة الثانية فيأتي بالتسيحات عشر مرات، ثم يتشهد و يسلم، ثم قام للركعتين الأخيرتين و كبر للإحرام و صنع في الركعتين كما صنع في الركعتين السابقتين حتى يتمهما بالتشهد و التسليم، فيكون قد أتى في مجموع صلاته بالتسيحات الأربع ثلاثمائة مرة، في كل ركعة منها خمس

و سبعون مرة.

### المسألة ١٣٦٧

ليس لصلاة جعفر وقت معين تختص به، فيجوز للمكلف أن يأتي

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٦٦٨

بها في أى وقت شاء من ليل أو نهار في السفر و في الحضر، و ورد أن أفضل أوقاتها صدر النهار من يوم الجمعة و قد أمر الإمام الرضا (ع) بالتطوع بها في ليلة النصف من شعبان، و في حديث رجاء بن أبي الضحاك انه (ع) كان يصلى في آخر الليل أربع ركعات بصلاة جعفر، و يحتسب بها من صلاة الليل، فمن الراجح أن يأتي بها الإنسان في هذه الأوقات.

### المسألة ١٣٦٨

يستحب أن يقرأ في الركعة الأولى منها بعد الحمد سورة الزلزال، و في الركعة الثانية سورة العاديات، و في الركعة الثالثة سورة النصر، و في الرابعة سورة التوحيد.

و ورد أيضا أن يقرأ في الأولى سورة الزلزال و في الثانية سورة النصر و في الثالثة سورة القدر و في الرابعة سورة التوحيد. و ورد كذلك أن يقرأ فيها بقل هو الله أحد و قل يا أيها الكافرون.

### المسألة ١٣٦٩

يجوز للمكلف أن يأتي بصلاة جعفر فيحسبها من نوافل الليل أو من نوافل النهار، و المراد أن تتداخل النافلتان، فينوى بالصلاة التي يأتي بها نافلة المغرب مثلا و صلاة جعفر فيكون بذلك مؤديا لكلتا الوظيفتين و يحصل على ثوابهما معا و قد تقدم ان الامام الرضا (ع) كان يفعل ذلك في أربع ركعات من صلاة الليل.

### المسألة ١٣٧٠

يجوز للمكلف أن يصلى ركعتين من صلاة جعفر حتى يسلم، فإذا أعجله أمر لا- بد له منه انصرف اليه، فإذا قضى الأمر رجع فأتى الصلاة، و لم يحتج الى استئناف الصلاة من أولها.

### المسألة ١٣٧١

يجوز له إذا كان مستعجلا أن يأتي بصلاة جعفر مجردة عن التسبيح، ثم يأتي بالتسبيح بعدها ثلاثمائة مرة و هو ذاهب الى حاجته و كذلك إذا كان عاجزا.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٦٦٩

**المسألة ١٣٧٢**

القنوت في صلاة جعفر كالقنوت في سائر الصلوات و النوافل فيؤتى به في الركعة الثانية بعد القراءة و التسبيح و قبل الركوع في كلتا الصلاتين.

**المسألة ١٣٧٣**

الأحوط أن يأتي بذكر الركوع أو السجود قبل التسيحات أو بعدها و لا يكتفى بالتسيحات عن الذكر، و يأتي به بقصد القرية المطلقة، كما لا تسقط الأذكار الأخرى الموظفة في الصلاة.

**المسألة ١٣٧٤**

إذا ترك التسيحات ساهيا في بعض المواضع أو ترك بعضها و تذكر و قد دخل في موضع آخر، أتى فيه بالوظيفتين الفائتة و الحاضرة، فإذا نسي التسيحات في الركوع مثلا و تذكرها بعد رفع الرأس منه، أتى في حال انتصابه من الركوع بالتسيحات عشرين مرة، و إذا نسي التسيحات بعد القراءة و تذكرها في الركوع، أتى بها في ركوعه خمسا و عشرين مرة، و هكذا إذا نسيها و لم يتذكر إلا في السجود أو بين السجدين، و إذا تذكرها بعد الفراغ من الصلاة أتى بما فاته، برجاء المطلوبية.

**المسألة ١٣٧٥**

يستحب له في السجدة الثانية من الركعة الرابعة أن يقول بعد فراغه من التسبيح: (سبحان من لبس العز و الوقار، سبحان من تعطف بالمجد و تكرم به، سبحان من لا ينبغي التسبيح الا له، سبحان من أحصى كل شيء علمه، سبحان ذي المن و النعم، سبحان ذي القدرة و الكرم، اللهم إني أسألك بمعاهد العز من عرشك و منتهى الرحمة من كتابك، و اسمك الأعظم و كلماتك التامة التي تمت صدقا و عدلا، صل على محمد و أهل بيته و افعل بي كذا و كذا) و يذكر حاجته، و قد روى الدعاء بلفظ آخر فيجوز بكل منهما. كلمة التقوى، ج ١، ص: ٦٧٠

**صلاة الغفيلة و الوصية****المسألة ١٣٧٦**

تقدم في الفصل الأول في أعداد الصلاة، في المسألة الرابعة: استحباب صلاة الغفيلة بين العشاءين، و في الحديث عن الرسول (ص): تنفلوا في ساعة الغفلة و لو بركتين خفيفتين فإنهما تورثان دار الكرامة، و عن أبي عبد الله (ع): من صلى بين العشاءين ركعتين يقرأ في الأولى: الحمد، و ذا النون إذ ذهب مغاضبا، الى قوله، و كذلك ننجي المؤمنين، و في الثانية: الحمد و قوله و عنده مفاتيح الغيب لا يعلمها الا هو، الى آخر الآية، فإذا فرغ من القراءة رفع يديه و قال، (اللهم إني أسألك بمفاتيح الغيب التي لا يعلمها إلا أنت أن تصلى

على محمد و آل محمد و ان تفعل بي كذا و كذا، اللهم أنت ولي نعمتي و القادر على طلبتي تعلم حاجتي فأسألك بحق محمد و آله لما قضيتها لي) و سأل الله حاجته أعطاه الله ما سأل، و قد تقدم ذكر هذه الصلاة هناك.

### المسألة ١٣٧٧

الركعتان المذكورتان ليستا من نافله المغرب، فالأفضل الإتيان بهما بعدها و لا موجب لجعلهما من النافلة.

### المسألة ١٣٧٨

ذكرنا في المسألة الخامسة استحباب صلاة الوصية بين العشاءين أيضا، و في الحديث عن الامام الصادق (ع) عن أبيه عن آبائه (ع) عن رسول الله (ص) انه قال: (أوصيكم بركعتين بين العشاءين، يقرأ في الأولى الحمد و إذا زلزلت الأرض ثلاث عشرة مرة. و في الثانية الحمد مرة و قل هو الله أحد خمس عشرة مرة، فإن فعل ذلك في كل شهر كان من المؤمنين، فإن فعل ذلك في كل سنة مرة كان من المحسنين، فان فعل ذلك في كل جمعة مرة كان من المخلصين، فان فعل ذلك في كل ليلة زاحمني في الجنة، و لم يحص ثوابه الا الله تعالى) و الشأن في هاتين الركعتين شأن الصلاة المتقدم ذكرها فهي صلاة مستقلة عن نافله المغرب.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٦٧١

### صلاة يوم الغدير

### المسألة ١٣٧٩

مما ورد الأمر به صلاة يوم الغدير، و هو اليوم الثامن عشر من شهر ذي الحجة، اليوم الذي نص فيه رسول الله (ص) بالإمامة و الخلافة من بعده على أمير المؤمنين علي (ع)، و أمر المسلمين بمبايعته و التسليم عليه بالخلافة. و هي ركعتان يقرأ فيهما: فاتحة الكتاب، ثم سورة التوحيد عشر مرات، ثم يقرأ آية الكرسي عشر مرات، ثم يقرأ سورة القدر عشر مرات، ثم يركع و يسجد، و يقوم للركعة الثانية و يقرأ فيها كما قرأ في الركعة الأولى، ثم يقنت و يركع، و يتم الصلاة، و ورد في الرواية أن وقت هذه الصلاة قبل أن تزول الشمس بنصف ساعة.

### المسألة ١٣٨٠

لا يجوز أن يؤتى بهذه الصلاة جماعة على الأقوى، و قد ذكرنا ذلك في مبحث صلاة الجماعة، في المسألة (١٠٣٢). و إذا فاتته هذه الصلاة و أراد قضاءها كما ورد في هذه الرواية أتى به برجاء المطلوبة.

### المسألة ١٣٨١

ورد الأمر كذلك بالصلاة في يوم المباهلة، و هو اليوم الرابع و العشرون من شهر ذي الحجة، و هي ركعتان كصلاة يوم الغدير، و هي نظيرتها في الكيفية و في القراءة و الوقت، فمن أراد الإتيان بها فليأت بها برجاء المطلوبة، و قد ذكر في الرواية أن قراءة آية الكرسي فيها الى قوله:

هم فيها خالدون.



## صلاة أول الشهر

## المسألة ١٣٨٢

و صلاة أول الشهر ركعتان، ورد في الخبر أن الامام محمد بن علي الجواد (ع) كان يصليهما في أول يوم من كل شهر جديد يدخل عليه، يقرأ في الركعة الأولى: الحمد مرة، و قل هو الله أحد ثلاثين مرة، و في كلمة التقوى، ج ١، ص: ٦٧٢

الركعة الثانية: الحمد مرة، و انا أنزلناه في ليلة القدر ثلاثين مرة، و يتصدق بما تنسر، يشتري بذلك سلامة الشهر كله. و يستحب أن يقرأ بعد فراغه من الصلاة: (بسم الله الرحمن الرحيم، و مَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا وَيَعْلَمُ مُسْتَقَرَّهَا وَ مُسْتَوْدَعَهَا كُلٌّ فِي كِتَابٍ مُبِينٍ، بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، وَ إِنْ يَمْسَسْكَ اللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ، وَ إِنْ يَرِدْكَ بِخَيْرٍ فَلَا رَادَّ لِفَضْلِهِ، يُصِيبُ بِهِ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَ هُوَ الْعَفُورُ الرَّحِيمُ، بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، وَ إِنْ يَمْسَسْكَ اللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ، وَ إِنْ يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، سَيَجْعَلُ اللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا، مَا شَاءَ اللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ - حَسْبُنَا اللَّهُ وَ نِعْمَ الْوَكِيلُ، وَ أَوْضُ أَمْرِي إِلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ بَصِيرٌ بِالْعِبَادِ، لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ إِنِّي كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ. رَبِّ إِنِّي لِمَا أَنْزَلْتَ إِلَيَّ مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ، رَبِّ لَا تَذَرْنِي فَرْدًا وَ أَنْتَ خَيْرُ الْوَارِثِينَ).

و وقت هذه الصلاة هو أول يوم من الشهر، فيجوز الإتيان بها في أي جزء من أجزاء اليوم و لا تختص بوقت معين منه.

## صلاة المهمات

## المسألة ١٣٨٣

في الخبر عن الامام الحسين بن علي (ع) انه قال: إذا كان لك مهم، فصل أربع ركعات تحسن قنوتهن و أركانهن، تقرأ في الأولى: الحمد مرة، و (حَسْبُنَا اللَّهُ وَ نِعْمَ الْوَكِيلُ) سبع مرات، و في الثانية الحمد مرة، و قوله (مَا شَاءَ اللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ إِنَّ تَرْنِ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالًا وَ وَلَدًا) سبع مرات، و في الثالثة الحمد مرة، و قوله (لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ إِنِّي كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ) سبع مرات، و في الرابعة الحمد مرة، و قوله (وَ أَوْضُ أَمْرِي إِلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ بَصِيرٌ بِالْعِبَادِ) سبع مرات، ثم تسأل حاجتك.

و عن أبي عبد الله (ع): إذا عسر عليك أمر فصل ركعتين، تقرأ في الأولى بفاتحة الكتاب و قل هو الله أحد، و انا فتحنا لك فتحا مبينا الى قوله و ينصرك الله نصرا عزيزا، و في الثانية فاتحة الكتاب، و قل هو الله أحد، و أ لم نشرح لك صدرك، و قد جرب.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٦٧٣

و عن أبي عبد الله (ع): من كانت له الى الله حاجة، فليقصد الى مسجد الكوفة، و يسبغ وضوءه و يصلى في المسجد ركعتين يقرأ في كل واحدة منهما فاتحة الكتاب و سبع سور معها، و هي المعوذتان و قل هو الله أحد، و قل يا أيها الكافرون، و إذا جاء نصر الله و الفتح، و سبح اسم ربك الأعلى و انا أنزلناه في ليلة القدر، فإذا فرغ من الركعتين و تشهد و سلم و سأل الله حاجته فإنها تقضى بعون الله ان شاء الله.

و عن أمير المؤمنين (ع) انه قال: من ظلم فليتوضأ و ليصل ركعتين يطيل ركوعهما و سجودهما، فإذا سلم، قال: (اللهم انى مغلوب فانصبر) ألف مرة فإنه يعجل له النصر.

## صلاة الشكر

## المسألة ١٣٨٤

عن أبي عبد الله (ع) قال في صلاة الشكر إذا أنعم الله عليك بنعمة فصل ركعتين تقرأ في الأولى بفاتحة الكتاب و قل هو الله أحد، و تقرأ في الثانية بفاتحة الكتاب و قل يا أيها الكافرون و تقول في الركعة الأولى في ركوعك، و سجودك: الحمد لله شكرا شكرا و حمدا، و تقول في الركعة الثانية في ركوعك و سجودك: الحمد لله الذي استجاب دعائي و أعطاني «١» مسألتي.

## صلاة ليلة الدفن

## المسألة ١٣٨٥

ذكرنا في المسألة السبعمئة و التاسعة و السبعين من كتاب الطهارة استحباب صلاة الهدية للميت ليلة دفنه، و قد رويت هذه الصلاة عن النبي (ص)، و هي ركعتان يقرأ في الركعة الأولى منهما الحمد و آية الكرسي، و يقرأ في الثانية الحمد و سورة القدر عشر مرات، فإذا سلم قال: (اللهم صل على محمد و آل محمد، و ابعث ثوابها الى قبر فلان).

(١) الذكر كما جاء في الكافي الجزء الثالث- مؤسسة دار الكتب الإسلامية- طهران، الحمد لله الذي استجاب دعائي و أعطاني مسألتي.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٦٧٤

و الأحوط أن يقرأ آية الكرسي إلى قوله (هُم فِيهَا خَالِدُونَ) و ان كان الأقوى أن آخر آية الكرسي قوله تعالى (وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ).

## المسألة ١٣٨٦

يجوز أخذ الأجرة لهذه الصلاة، و الأولى أن يدفعها المستأجر للمصلي بقصد التبرع أو الهدية للمؤمن أو الصدقة عليه، و يصلها الأجير بقصد التبرع و الإحسان إلى الميت.

## المسألة ١٣٨٧

يجوز للشخص الواحد أن يأتي بصلاة الهدية أكثر من مرة واحدة لميت واحد بقصد إهداء الثواب له، و لا يجوز له أن يصلها أكثر من مرة بقصد أخذ الأجرة عليها، إلا إذا أذن له المستأجر بذلك، فيجوز له حينئذ تكرار الصلاة و أخذ الأجرة عليها بمقدار إذن المستأجر، و قد تقدم في فصل دفن الميت بعض أحكام هذه الصلاة.

## صلاة تحية المسجد

## المسألة ١٣٨٨

إذا دخل الإنسان المسجد استحباب له أن يصلي فيه ركعتين تحية للمسجد، ففي حديث أبي ذر (رض) قال دخلت على رسول الله

(ص) و هو فى المسجد جالس، فقال لى يا أبا ذر ان للمسجد تحية، قلت و ما تحيته، قال ركعتان تركعهما، و عنه (ص): لا تجعلوا المساجد طرقا حتى تصلوا فيها ركعتين.

### الفصل الثامن و الأربعون فى بعض أحكام الصلاة المندوبة

#### المسألة ١٣٨٩

الصلوات المندوبة أكثر من أن يحيط بها عد أو يستوعبها إحصاء، فالصلاة خير موضوع فمن شاء أقل و من شاء أكثر، فمنها النوافل الرواتب اليومية، و قد أشرنا إليها و الى أوقاتها فى الفصلين الأولين من كلمة التقوى، ج ١، ص: ٦٧٥

كتاب الصلاة، و منها النوافل المبتدأة، و منها ذوات الأسباب و الغايات الخاصة، و منها المؤقتة بأوقات معينة، و منها المطلقة التى ليس لها وقت محدد و لا سبب مخصوص.

#### المسألة ١٣٩٠

يجب فى جميع الصلوات المندوبة أن تفرد كل ركعتين منها بتسليم، فلا تكون أقل من ركعتين و لا أكثر، عدا ما استثنى، و هما صلاة الوتر، و صلاة الأعرابى، و لا فرق فى ذلك بين الرواتب اليومية و غيرها و يستحب القنوت فى جميع النوافل أيضا، و موضعه هو الركعة الثانية، بعد إتمام القراءة و قبل الركوع، و يستثنى من ذلك صلاة الوتر فيستحب فيها القنوت و هى ركعة واحدة.

#### المسألة ١٣٩١

يجوز للمكلف أن يأتى بالصلوات المندوبة جالسا حتى فى حال الاختيار، و يجوز له أن يصلها ماشيا و راكبا، و يجوز له أن يأتى بها و هو فى المحمل، و ان كان الأفضل أن يأتى بها قائما مستقرا.

و إذا صلاها جالسا مع الاختيار استحب له أن يحتسب كل ركعتين جالسا بركعة واحدة قائما، فيجعل نافله الصبح أربع ركعات من جلوس بتسليمتين، و يجعل نافله المغرب ثمانى ركعات من جلوس كل ركعتين منها بتسليم، و إذا صلى الوتر جالسا استحب له أن يأتى بالوتر مرتين كل مرة ركعة مفردة بتسليم، و إذا أراد صلاة جعفر جالسا صلاها ثمانى ركعات من جلوس و أفرد كل ركعتين منها بالتسليم، و هكذا.

#### المسألة ١٣٩٢

يجوز فى المندوبات أن يصلى ركعة منها قائما و يصلى الأخرى جالسا، و بالعكس و يجوز أن يصلى بعض الركعة جالسا و بعضها قائما، فيقرأ الفاتحة و بعض السورة جالسا ثم يقوم فيتم ركعة من قيام كما يجوز له عكس ذلك، و يجوز له أن يتم القراءة جالسا ثم يقوم للركوع.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٦٧٦

### المسألة ١٣٩٣

إذا قرأ في النافلة وهو جالس وأبقى من السورة بعض آياتها، ثم قام وأتم قراءته وركع قائماً احتسبت له صلاة القائم في صلاته، فإذا صنع كذلك في كل ركعة أجزأته عن صلاة القائم ولم يحتج أن يحتسب كل ركعتين بركعة قائماً كما ذكرنا آنفاً.

### المسألة ١٣٩٤

الأفضل في الجلوس أن يجلس متربعا، وقد ذكروا أن من التربع أن يجلس القرفصاء، وهي أن يجلس على ألييه وقدميه ويرفع عن الأرض فخذه وساقه، فإذا أراد الركوع ثنى رجليه وركع. ويكره الإقعاء وهو أن يعتمد على الأرض بصدر قدميه ويجلس على عقبه أو يقعى كإقعاء الكلب.

### المسألة ١٣٩٥

إذا نذر نافلة الصبح أو نافلة المغرب مثلا، وكان نذره مطلقا انعقد نذره و صح له أن يأتي بها جالسا، الا أن يقصد بنذره ما هو الأفضل أو ما هو المتعارف، فيتعين عليه أن يصلحها قائما.

### المسألة ١٣٩٦

لا تجب في الصلوات المندوبة قراءة السورة بعد الفاتحة، فيصح للمصلي أن يكتفى في نافلته بقراءة الفاتحة وحدها.

### المسألة ١٣٩٧

إذا كانت للنافلة كيفية مخصوصة في الشريعة، وقد عينت فيها قراءة سورة أو سور، أو آيات مخصوصة، كصلاة يوم الغدير، أو صلاة ليلة الدفن، تعين على المصلي أن يأتي بالسور والآيات المعينة فيها، فإذا هو لم يأت بذلك عامدا لم تصح نافلته، وإذا كان ساهيا صحت نافلة مطلقه و لم تصح النافلة المعينة، فلا يستحق الأجر المسماء عليها في مثل صلاة ليلة الدفن و عليه الإعادة إذا كان الوقت باقيا.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٦٧٧

### المسألة ١٣٩٨

يجوز في النافلة المطلقة أن يقرأ بعد الحمد بعض سورة أو يقرأ فيها آية واحدة أو أكثر، و يجوز أن يقرأ فيها أكثر من سورة، و يجوز

له أن يقرأ فيها بسور العزائم، ويرجع في أحكام سجوده الى ما فصلناه في سجود التلاوة من مباحث السجود.

### المسألة ١٣٩٩

يجوز لمصلي الصلاة المندوبة أن يعدل من سورة إلى سورة أخرى، وان تجاوز النصف منها، نعم قد يشكل الحكم بجواز العدول إذا كان من سورة التوحيد أو من سورة الجحد الى غيرهما، والأحوط أن يأتي بالسورة التي عدل إليها بقصد القرية المطلقة.

### المسألة ١٤٠٠

يجوز للمصلي قطع الصلاة المندوبة حتى في حال الاختيار ولا أثم عليه في ذلك.

### المسألة ١٤٠١

ذهب جماعة من الفقهاء قدس الله أسرارهم الى أن الصلاة المندوبة لا تبطل بزيادة الركن فيها ساهيا، وهو مشكل، فلا يترك الاحتياط بالإعادة.

### المسألة ١٤٠٢

إذا شك مصلي النافلة في عدد ركعاتها لم تبطل بذلك، وتخير بين البناء على الأقل والبناء على الأكثر، وإذا كان البناء على الأكثر مبطلا تعين البناء على الأقل.

---

بصرى بحراني، زين الدين، محمد امين، كلمة التقوى، ٧ جلد، سيد جواد وداعي، قم - ايران، سوم، ١٤١٣ هـ ق

كلمة التقوى؛ ج ١، ص: ٦٧٧

### المسألة ١٤٠٣

إذا نسى المصلي سجدة واحدة من نافلته أو تشهدا و لم يتذكر حتى فات موضع تدارك الجزء المنسى، فلا يترك الاحتياط بقضاء ذلك الجزء، وكذلك إذا عرض له ما يوجب سجود السهو في نافلته، فلا يترك الاحتياط بسجود السهو لذلك.

كلمة التقوى، ج ١، ص: ٦٧٨

### المسألة ١٤٠٤

إذا شك المصلي في أجزاء النافلة و أفعالها جرى عليه حكم الشك في أفعال الفريضة، فإن كان شكه و هو لا يزال في المحل أتى بالجزء المشكوك فيه، و ان كان قد تجاوز عنه و دخل في غيره مضى في صلاته و لم يلتفت.

### المسألة ١٤٠٥

لا تصح صلاة الجماعة في الصلوات المندوبة حتى في صلاة الغدير كما تقدم، و يستثنى من ذلك صلاة العيدين إذا كانت مستحبة، و صلاة الاستسقاء.

### المسألة ١٤٠٦

ذكر جماعة ان إيقاع النافلة في المنزل أفضل من الإتيان بها في المسجد، و ما ذكروه في غاية الاشكال، و قد قلنا في المسألة المائتين و التاسعة و السبعين: المذكور في الأدلة أن الإعلان في الفرائض أفضل من السر فيها، و ان الإسرار في النوافل أفضل من العلن فيها، و ليس معنى ذلك ان صلاة النوافل في المنزل أفضل من صلاتها في المسجد، إذ من المعلوم ان السر قد يتحقق في المساجد و ان العلانية قد تكون في المنزل، فإذا صلى الإنسان الفريضة في المسجد علانية نال كلتا الخصوصيتين من الفضل في فريضته، و إذا صلاها في المسجد سرا أو صلاها في المنزل علانية نال احدي الخصوصيتين من الفضل و فاتته الأخرى. و كذلك الأمر في النافلة، فإذا صلاها في المسجد سرا، نال كلتا الخصوصيتين من الفضل في نافلة، و إذا صلاها في المسجد علانية أو صلاها في المنزل سرا، نال احدي الخصوصيتين من الفضل فيها و فاتته الأخرى. و الحمد لله رب العالمين و الصلاة و السلام على سيدنا محمد و آله الطاهرين.

بصرى بحراني، زين الدين، محمد امين، كلمة التقوى، ٧ جلد، سيد جواد وداعي، قم - ايران، سوم، ١٤١٣ هـ ق

## الجزء الثاني

### تممة العبادات

#### إشارة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، الرحمن الرحيم، و أفضل صلواته و تسليماته و رحماته المباركة الدائمة على سيد خلقه و خاتم أنبيائه محمد و آله الطيبين المطهرين المنتجبين المعصومين.

رَبَّنَا أْتِمِّمْ لَنَا نُورَنَا وَ اغْفِرْ لَنَا إِنَّكَ عَلِيٌّ كُلُّ شَيْءٍ قَدِيرٌ و بعد فهذا هو القسم «١» الأول من الجزء الثالث من رسالة كلمة التقوى و هو يحتوى على كتاب الصوم، و كتاب الاعتكاف، و كتاب الزكاة و كتاب الخمس و الأنفال و كتاب الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر من كتب العبادات، و من الله سبحانه أسأل لنفسي و لجميع إخواني في ديني و أوليائي فيه أن يتم علينا نعمته، و يعمنا بفضله و رحمته و أن يمدنا بهداه و توفيقه، و يثبتنا على معرفته و يبلغنا ما نرجو من خيره و برّه و رعايته و كفايته في ديانا و آخرتنا انه ارحم الراحمين، و خير الغافرين، و أن يستجيب لعبده الضعيف المفتقر إلى فضله:

محمد أمين زين الدين

(١) و هو الجزء الثانى حسب تجزئتنا فى طبعتنا هذه، بعد أن جمعنا الطهارة و الصلاة فى الجزء الأول، و خصصنا الجزء الثالث لكتاب الحج.

الناشر

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٥

## كتاب الصوم

### إشارة

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٧

كتاب الصوم الصوم احدى الدعائم الكبرى التى بنى عليها الإسلام، كما تواترت به النصوص عن الرسول، و عن أهل بيته الطاهرين (صلوات الله و سلامه عليه و عليهم أجمعين) و هو إحدى الفرائض العظمى التى فرضها الله سبحانه على عباده، لتتهذب و تسمو بها نفوسهم، و تطهر و تطمئن بها قلوبهم، و تطيب و تزكو بها أعمالهم، و تمحى و تكفر بها خطيئاتهم، و تتوثق و تعمق بها صلوات مجتمعهم، و تعظم و تقوى و ترسخ بها فى نفوسهم و قلوبهم صلواتهم الكبرى بربهم، و تشع هذه الصلة الكبرى من وراء الأعماق و الابعاد على جميع الصلوات و القلوب و النفوس فتملؤها ببركة الصوم بالنور و الهدى، و المزيد من الطهر و الحياء و العطاء و الفضل الذى لا يعرف الحدود.

و الصوم احدى الضروريات فى الدين التى يكفر منكرها، و يعزّر تاركها، و يقتل بعد إقامة التعزير عليه من أصرّ على تركها. و الصوم هو الجنة الواقية للعبد من النار، و الوسيلة القريبة لقبول دعائه و استغفاره و توبته، و السبب المقوم لما شدّ من أخلاقه، و ما نشز من طباعه، و ما انحرف من أعماله و سلوكه، و قد اختار الله لعبادته هذه أفضل الشهور عنده، و أكرمها عليه، فكرمّ شهره هذا و عظّمه و شرفه بإنزال الكتاب الكريم فيه، و اختصّه بليلة القدر، و جعلها خيراً من ألف شهر، و ميزه بمضاعفة الحسنات فيه لمن عمل، و قبول الدعوات ممن توّسل، و نجح الطلبات لمن أمّل، ليكون الصوم العظيم و الشهر العظيم ربيعاً للعبادة، و موسماً للطاعة و القربى، و ليتسامى العباد فى موسمهم هذا إلى المنازل، و يستبقوا إلى الخيرات، و يسارعوا إلى الغايات.

و فى الحديث عن الرسول (ص): من صام شهر رمضان و حفظ فرجه و لسانه، و كفّ أذاه عن الناس، غفر الله له ذنوبه ما تقدم منها و ما تأخر، و أعتقه من النار، و أحلّه دار القرار.

و كتاب الصوم يشتمل على عدة فصول

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٨

## الفصل الأول فى النية

### المسألة الأولى:

تجب النية فى الصوم، و هى القصد إلى الإمساك عن جميع المفطرات متقرباً به إلى الله (تعالى)، و يراد بالإمساك هنا أن يترك المكلف المفطرات المشار إليها، و سيأتى تعدادها و بيانها فى الفصل الثانى - ان شاء الله تعالى - و ان يكون تركه إياها عن عزم و

تصميم نفساني، يكون به تركها اختياريا و مقصودا للإنسان، و من البين أن ترك الإنسان للشئ لا يعد إمساكا عن فعله في نظر أهل العرف ما لم يكن تركه بعزم من الإنسان و اختيار.

و مثال ذلك: ان يترك الشخص فعل الشئ لنوم أو غفلة عنه، أو لعدم وجود ذلك الشئ لديه، فلا يعد ممسكا عنه، فإذا كان الإمساك عن المفطرات بداعي امتثال أمر الله و التقرب به إليه حصلت النية الواجبة في العبادة، و تحقق الصوم الواجب أو المندوب، و إذا كان الإمساك لغاية أخرى كان تابعا لتلك الغاية التي قصدتها، و مثاله: أن يمسك عن فعل المفطر أو عن شئ آخر، لوجود مرض يمنعه عن فعله، أو بقصد التوقى من ضرر فيه، أو لبعض الدواعي الأخرى، فلا يكون صوما و لا يكون عبادة.

### المسألة الثانية:

يعتبر في صحة الصوم- إذا كان واجبا أو كان مندوبا معينا- ان يعين المكلف في نيته نوع ذلك الصوم الذى يريد الإتيان به، فيقصد في الصوم الواجب كونه قضاء عن شهر رمضان مثلا، أو كونه كفارة عن الإفطار، أو بدلا عن الهدى في حج التمتع، أو وفاء بنذر، أو ما سوى ذلك من أنواع الصوم الواجب، و يجب ذلك حتى في الواجب المعين على الأحوط، كما إذا نذر صوم يوم أو أيام معينة من الأسبوع أو من الشهر، و كما إذا أراد صيام الأيام الثلاثة بعد الإحرام بالحج بدلا عن هدى التمتع، و إذا كان صومه لإحدى الكفارات فعليه أن يعين انها أى الكفارات، حتى إذا كانت الكفارة الواجبة عليه واحدة غير متعددة.

و لا فرق في وجوب تعيين الصوم في النية بين شهر رمضان و غيره، نعم، يتميز شهر رمضان عن غيره بأنه متعين في ذاته، و ان أيام هذا الشهر لا تقبل صوما

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٩

سواه، فإذا صام المكلف في شهر رمضان و قصد في نيته ليلا الإتيان بالصوم الخاص بغد صح صومه و كفاه ذلك في التعيين و ان لم يذكر في نيته ان اليوم من شهر رمضان، و كذلك إذا قصد في نيته صوم غد امتثالا للأمر الخاص به فيصح الصوم، و يكفى في التعيين. و كذلك الصوم المندوب المعين، فلا تترتب الآثار الخاصة لذلك الصوم من ثواب خاص و أثر وضعى معين، و نحو ذلك، إلا إذا عين الصائم في نيته نوع الصوم المقصود، فيقصد به صوم الأيام البيض مثلا، أو صوم يوم المولود أو يوم الغدير. و إذا صام اليوم المعين و قصد في نيته طبيعة الصوم المطلقة و لم يقصد الخصوصية في اليوم، كان صوما مندوبا مطلقا، و لم تترتب عليه الآثار الخاصة للصوم المعين، المذكورة في الأحاديث الواردة فيه.

### المسألة الثالثة:

لا تصح في أيام شهر رمضان نية صوم آخر، فإذا صام المكلف بعض أيام الشهر أو صام الشهر كله، و نوى بما أتى به صوما آخر غير صيام شهر رمضان، و كان النوى جاهلا بأنه في شهر رمضان، أو ناسيا له، أو غافلا عنه، أجزاء ما أتى به عن شهر رمضان إذا كان ذلك المكلف ممن يجب عليه صوم الشهر، فلا- يجب عليه قضاؤه بعد ذلك، و لم يكفه عن الصوم الذى نواه، سواء كان واجبا أم مندوبا.

و إذا صام في شهر رمضان و نوى صيام غيره، و هو يعلم بأنه في شهر رمضان لم يجزه ذلك عن الشهر، بل و لم يجزه عما نواه على الأحوط.



**المسألة الرابعة:**

إذا كان الصوم الذى يأتى به المكلف مما يفتقر فى صحته إلى تعيين نوعه فى النية، و هو الصوم الواجب، و الصوم المندوب المعين، و قد ذكرنا هذا الحكم فى المسألة الثانية، كفى المكلف أن يعينه على وجه الإجمال، فإذا علم الشخص ان صوم يوم غد- مثلا- مما أمر الله به لبعض المميزات التى أوجبت الأمر بصومه كفاه فى الصحة ان ينوى صوم غد امتثالا- لأمر الله المتعلق به، و ان لم يعلم بالعنوان الخاص الذى تعلق به الأمر، و لا بالخصوصية المميزة التى أوجبت الأمر به، و إذا علم المكلف ان فى ذمته يوما واحدا يجب عليه صيامه، كفاه فى صحة

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ١٠

الصوم أن ينوى صوم اليوم وفاء لما فى ذمته من التكليف، و ان لم يتذكر ان الصوم قضاء يوم من شهر رمضان مثلا أو أداء لنذر تعلق به أو غير ذلك، أو تذكر ذلك و لم يقصده فى النية على الخصوص، و إذا علم ان فى ذمته واجبات متعددة، أجزاءه فى صحة الصوم أن ينوى الإتيان بالواجب الأول منها.

**المسألة الخامسة:**

إذا أراد المكلف أن يصوم صوما مندوبا مطلقا غير معين، و كان الزمان صالحا لذلك، كفاه فى صحة صومه أن ينوى طبيعة الصوم المطلقة امتثالا لأمر الله (تعالى)، فإذا نوى الصوم كذلك صح منه، و المراد بكون الزمان صالحا للصوم المندوب ان لا يكون من الأيام التى منع الشارع من الصوم فيها، كيومى العيدين، و كأيام التشريق لمن كان بمنى و نحوها من الأيام التى حرم الله صومها. و انما يكتفى فى صحة الصوم المندوب المطلق بالنية التى ذكرناها إذا لم يكن المكلف مشغول الذمة بقضاء شهر رمضان، فإذا كانت ذمته قد اشتغلت بذلك لم يصح صومه بالنية المذكورة، بل لا يصح منه صوم مطلق النافلة بتلك النية و لا غيرها سواء كانت من المندوب المطلق أم المندوب المعين.

و قد ذكرنا فى هذه المسألة من الطبعة الأولى أنه يكفى فى الصحة أيضا ان يقصد الصائم موضوع أمر الله المتعلق بالصوم و فى ذلك خفاء يعسر تبيته على العامة من الناس و لأجل خفائه تركنا ذكره هنا.

**المسألة السادسة:**

لا يجب على المكلف أن يتعرض فى نية الصوم لقصد الوجوب فى الصوم الواجب و لا لقصد الندب فى الصوم المندوب، بأن ينوى فى نفسه: (أصوم غدا لوجوبه، أو لندبه قربة الى الله)، و لا- يجب عليه ان يتعرض لقصد الأداء إذا أتى بالصوم فى وقته المعين له و لقصد القضاء إذا أتى به بعد فوات وقته، إلا إذا توقف على ذلك تعيين الصوم الذى يأتى به، فيجب عليه قصده من أجل التعيين. و لا- يجب التعرض لسائر صفات الأمر أو المأمور به التى لا- يفتقر إليها تعيين الصوم المنوى، و لا- لسائر الأوصاف الأخرى، و مثال ذلك أن يأتى المكلف بصيامه الواجب عليه أو المستحب فى أيام الصيف طلبا لمزيد الثواب بذلك، أو يأتى به فى أوقات شريفة أو فى أمكنة شريفة طلبا لزيادة التعبد فيها، فلا يلزمه قصد هذه الخصوصيات فى نيته.

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ١١

**المسألة السابعة:**

يكفى فى صحه صوم المكلف- سواء كان واجبا أم مندوبا و مطلقا أم معيناً- أن ينوى الإمساك عن جميع المفطرات التى نهاه الله- سبحانه- عن تناولها و ان لم يعلم بها و بعدها على التفصيل، بل و ان أخطأ فى بعض المفطرات فزعم انه غير مفطر، كالقىء و الحقنة بالمائع، فإذا نوى الإمساك عن كل مفطر يحرم تناوله على الصائم، و ترك الجميع حتى القىء و الاحتقان و لم يتناول منها شيئا صح صومه، و لم يضره توهمه المذكور الذى أخطأ فى اعتقاده به.

**المسألة الثامنة:**

إذا أراد الإنسان أن يصوم عن غيره، فيعتبر فى صحه صومه أن يقصد النيابة فى صومه عن الشخص الذى يريد الصيام عنه، و لا بد و ان ينوى امتثال الأمر المتوجه الى ذلك الشخص، سواء كان المكلف مستأجرا للصيام عنه أم كان متبرعا بالصوم عنه، و إذا علم النائب أن الميت مشغول الذمة بصوم واجب عليه، و لم يدر أن الصوم من قضاء شهر رمضان أو من واجب آخر واجب القضاء، كفاه ان يقصد بصومه النيابة عن الرجل الميت فى امتثال الواجب الذى اشتغلت به ذمته. و إذا علم المكلف ان عليه صوما واجبا قد اشتغلت به ذمته، و تردد فى ذلك الصوم أنه مما وجب عليه لنفسه، أو مما وجب عليه بالنيابة عن غيره، كفاه فى الصحه أن ينوى ما فى ذمته من الواجب.

**المسألة التاسعة:**

إذا وجب على المكلف صومان من نوع واحد، و كان الصومان اللذان وجبا عليه غير مختلفين فى الاحكام و لا فى الآثار، كفاه فى الصحه و حصول الامتثال عند الإتيان بأحد الصومين، أن ينوى الإتيان بذلك النوع الواحد الواجب عليه، و لا يحتاج إلى أن يعين ان الذى يأتى به اى الفردين الواجبين عليه من النوع، و مثال ذلك: ان يجب على الرجل قضاء صيام أيام متعددة من شهر رمضان، و يكون جميع تلك الأيام من سنته الحاضرة أو يكون جميعها من سنته الماضيه، فلا يجب عليه فى الامتثال أن يقصد أن ما يأتى به هو اليوم الأول مثلا- من أيام القضاء الواجب عليه أو اليوم الثانى منها. و نظيره فى الحكم أيضا ما إذا وجب عليه نذران من الصوم و كلا النذرين للشكر على نعمة حصلت له، أو لزجر نفسه عن الوقوع فى أمر مرجوح، فلا يجب عليه عند الوفاء بالنذرين أن

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ١٢

ينوى أن ما يأتى به من الصوم هو وفاء النذر الأول أو الثانى، و يكفيه فى الصحه ان يصوم اليوم وفاء للنذر، فيفى بأحدهما ثم يصوم يوما آخر بمثل تلك النية فيحصل الوفاء بالنذرين.

و إذا وجب على الإنسان صومان يختلف أحدهما عن الآخر فى بعض الأحكام أو الآثار، افتقر فى صحه الصوم و حصول الامتثال الى التعيين فى النية عند الإتيان بالصوم، و من أمثلة ذلك ان يجب على المكلف قضاء صيام يوم أو أكثر من شهر رمضان فى السنة الحاضرة، و يجب عليه مثل ذلك من السنة الفائتة، فإذا أراد أن يأتى بأحد القضاءين، فلا بد و ان يعين فى نية صومه أن ما يأتى به هو امتثال قضاء السنة الحاضرة أو قضاء السنة الماضيه لأن أحدهما يختلف عن الثانى فى بعض الآثار.

و من أمثلة ذلك أن يجب على الإنسان صوم يوم أو أيام لنذر شكر، و يجب عليه مثل ذلك لنذر زجر، فلا بد من التعيين عند ارادة الوفاء بأحدهما لاختلاف الآثار بينهما.

**المسألة العاشرة:**

إذا نذر المكلف أن يصوم يوماً معيناً من أسبوع، لوجود خصوصية فيه تقتضى استحباب صوم ذلك اليوم، و نذر صوم يوم معين من شهر لوجود خصوصية فيه تقتضى استحبابه أيضاً، فانهقد النذران للرجحان الخاص في صوم اليومين ثم اتفق اجتماعهما في يوم واحد، و مثال ذلك: أن ينذر صوم يوم الخميس المقبل، و ينذر صوم يوم المولود من هذا العام، و اتفق أن يكون يوم الخميس الذى عينه فى نذره الأول هو يوم المولود الذى عينه فى نذره الثانى، فيجب عليه أن يصوم ذلك اليوم و ان يقصد بصومه امتثال النذرين معا، و إذا صامه بهذه النية كان ما اتى به وفاء للنذرين كليهما.

و إذا صام اليوم و نوى بصومه امتثال أحد النذرين خاصة صح و كان وفاء لذلك النذر الذى نواه وحده، و الأحوط له ان يدفع الكفارة لعدم وفائه بالنذر الآخر.

و إذا نذر أن يصوم يوم الثلاثاء المقبل مثلاً لا- لخصوصية فيه توجب رجحان صومه على التعيين، بل لانه يوم يستحب فيه الصيام بالاستحباب العام، و نذر أيضاً أن يصوم اليوم العاشر من هذا الشهر لمثل ذلك، و اتفق حصولهما فى

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ١٣

يوم واحد، فكان يوم الثلاثاء الذى نذر صومه هو بنفسه اليوم العاشر انعهقد النذر السابق من النذرين و وجب على المكلف الوفاء به خاصة، و سقط النذر اللاحق منهما فلا يجب الوفاء به و لا تلزمه الكفارة بتركه.

**المسألة ١١:**

وقت نية الصوم فى شهر رمضان و فى كل صوم واجب معين عند طلوع الفجر الثانى المعروف بالفجر الصادق، بحيث تحصل المقارنة بين النية و أول الصوم و لا تتأخر عنه، و يجوز للمكلف أن يقدمها على الفجر فيأتى بها فى أى جزء يشاء من أجزاء الليل.

و إذا نسى المكلف أن يأتى بنية الصوم فى شهر رمضان أو فى غيره من الصوم الواجب المعين حتى تجاوز الوقت المذكور، و جب عليه أن يأتى بالنية متى تذكرها قبل مجيء الزوال، إذا هو لم يتناول من المفطرات شيئاً فى حال نسيانه، و الأحوط له لزوماً أن يقضى صوم ذلك اليوم من شهر رمضان و من الصوم الواجب المعين إذا كان مما يجب قضاؤه عند فوته.

و كذلك الحكم إذا نسى ان الواجب عليه فى النية هو أن يأتى بها فى الوقت المذكور، أو نسى الصوم نفسه أو جهل الحكم أو جهل الصوم، فترك النية حتى تجاوز وقتها، فعليه أن يأتى بالنية متى تذكر أو علم قبل مجيء الزوال إذا لم يتناول مفطراً، و يلزمه الاحتياط بالقضاء كما ذكرنا.

و وقت النية فى الصوم الواجب غير المعين عند طلوع الفجر الصادق أيضاً، و يمتد وقتها الى زوال الشمس، فإذا كان على المكلف صوم يوم أو أكثر من قضاء شهر رمضان أو من نذر صوم غير معين أو سواهما من الواجبات غير المعينة، و أصبح و هو غير ناو للصوم فى ذلك اليوم ثم بدا له أن يصوم فيه، فيجوز له- إذا كان قبل الزوال- أن ينوى صوم اليوم قضاء عما فى ذمته من الشهر، أو وفاء لما عليه من النذر، و هذا إذا لم يكن قد تناول مفطراً بعد الفجر، و لم يطرأ عليه ما يفسد الصوم من رياء و شبهه، فإذا كان كذلك و نوى الصوم و أتم صيام اليوم أجزأه عما نواه من الواجب، و ان تضيق عليه وقت قضاء شهر رمضان الماضى بمجىء شهر رمضان المقبل، و لا- يجعله ذلك من الواجب المعين، و لا- يشمل الاحتياط الذى ذكرناه فى أول هذه المسألة للواجب المعين من لزوم القضاء بعد الإتمام، و يجوز للمكلف أن يقدم النية فى الصوم الواجب غير المعين على الفجر

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ١٤

فيأتي بها في أى جزء من أجزاء الليل، كما سبق في الواجب المعين.

و يمتد وقت النية في الصوم المندوب ما دام النهار، فيصح للمكلف أن ينوى هذا الصوم إذا بقى من النهار شىء و ان كان قليلا، و لم يكن قد تناول مفطرا أو أفسد صومه برياء و شبهه، و يصح بذلك صومه.

### المسألة ١٢:

يجوز للمكلف إذا قدم نية الصوم في أثناء الليل أن يتناول بعض المفطرات قبل طلوع الفجر، و لا- يضر ذلك بنيته إذا كان قصده للصوم في نهار ذلك اليوم لا يزال مستمرا، و لا فرق في ذلك بين الجماع و غيره من المفطرات، و لا بين الصوم الواجب و المندوب المعين منهما و غير المعين.

### المسألة ١٣:

إذا قدّم المكلف نية الصوم ليلا ثم نوى الإفطار بعد أن طلع الفجر و لم يتناول مفطرا، ثم بدا له فنوى الصوم قبل مجيء الزوال، صح صومه إذا كان مندوبا أو واجبا غير معين، و وجب عليه صوم ذلك اليوم ثم قضاؤه بعد الإتمام- على الأحوط- إذا كان من شهر رمضان، أو كان واجبا معينا مما يجب قضاؤه كما تقدم.

### المسألة ١٤:

إذا أفسد المكلف صومه بقصد رياء أو سمعة أو شبههما، ثم بدا له فجدّد نية الصوم قبل أن تزول الشمس، لم يصح بذلك صومه- على الأحوط- و ان لم يتناول من المفطرات شيئا. و إذا صام الرجل في يوم يشك فيه انه من شعبان أو من شهر رمضان، ثم أفسد صومه بقصد الرياء أو السمعة، بطل صومه، و لم يصح إذا جدّد نيته قبل الزوال- على الأصح- و لا يكفيه صومه عن شهر رمضان إذا استبان بعد ذلك ان اليوم من شهر رمضان، و ان كان ثبوت ذلك قبل الزوال.

### المسألة ١٥:

صوم كل يوم من أيام شهر رمضان عبادة مستقلة عن غيره من أيام الشهر، و يختلف بعضها عن بعض في الأحكام و الآثار، و لذلك فلا بد للمكلف في صيام كل يوم من نية، و الأحوط استحبابا ان يضم إلى نية كل يوم من أيامه نية صيام الشهر كله، و النية- على الأقوى- هي الداعي النفساني الذي يحرك الإنسان على

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ١٥

ان يفعل، و لذلك فهي في غاية البساطة و اليسر، و لا عسر في أمرها و لا تعقيد، و لا ينفك العاقل الملتفت عنها.

**المسألة ١٦:**

اليوم الذى يشك الإنسان فيه أنه من شهر شعبان أو من شهر رمضان محكوم شرعا بأنه من شهر شعبان، و لذلك فلا يصح للمكلف أن يصومه نية أنه من شهر رمضان، و إذا صامه بهذه النية ثم تبين أنه من شهر رمضان لم يجزه عن الواجب و لزمه قضاؤه. و إذا صام المكلف يوم الشك بنية الندب أو صامه قضاء عما فى ذمته أو وفاء بنذر و نحوه صح صومه، و إذا علم بعد ذلك انه من شهر رمضان أجزاءه عنه، و إذا استبان له ذلك و هو فى أثناء النهار جدد النية عن صوم الشهر و ان كان قبل الغروب و أجزاءه عنه.

**المسألة ١٧:**

إذا نوى المكلف الإفطار فى يوم الشك، ثم علم فى أثناء النهار ان اليوم من شهر رمضان، فان كان قد تناول بعض المفطرات فيه قبل علمه بثبوت شهر رمضان وجب عليه أن يمسك عن المفطرات فى بقية النهار، و وجب عليه قضاء صومه بعد ذلك، و كذلك إذا علم بالثبوت بعد زوال الشمس من النهار، و ان لم يتناول شيئاً من المفطرات فعليه الإمساك فى بقية النهار ثم القضاء. و إذا علم بثبوت شهر رمضان قبل أن تزول الشمس من يوم الشك، و لم يك قد تناول مفطرا فى يومه، نوى الصوم فيه و أتم اليوم، و الأحوط لزوماً أن يقضى صومه بعد ذلك، و لا فرق فى جميع هذه الأحكام بين ان يكون قد عزم على الإفطار فيه من أول الأمر فلم ينو الصوم، و ان يصبح صائماً بنية شهر شعبان ثم ينوى الإفطار فيه.

**المسألة ١٨:**

يشترط فى صحة الصوم ان يستمر المكلف على نية الصوم الى آخر أجزاء النهار، فلا يبدل نيته بنية أخرى تنافيا، فإذا نوى المكلف فى أثناء النهار أن يقطع صومه فعلا و لا يستمر بإمساكه، أو نوى أن يقطع صومه بعد فترة، أو نوى أن يتناول المفطر فى وقته الحاضر أو فى ما يأتى من النهار، و هو يعلم بأن ذلك الشئ الذى نوى أن يتناوله مفطر من الصوم شرعا، بطل صومه، لعدم كلمة التقوى، ج ٢، ص: ١٦ استمراره على نية الصوم.

و يبطل صوم المكلف أيضا إذا حصل منه تردد فى أن يتم صيام يومه إلى الليل أو لا يتمه، على وجه ينافى قصد الاستمرار فيه، و إذا حصل منه التردد على نحو لا- ينافى قصد الاستمرار فى الصوم، و لو برجاء أن يبقى مستمرا على الصوم إلى الليل، لم يبطل صومه بترده.

و إذا كان المكلف صائماً واجبا غير معين، و عرض له بعض ما ذكرناه من منافيات الاستمرار فى النية، فنوى قطع الصوم، أو نوى أن يتناول المفطر، أو تردد فى أن يتم صيامه أو لا يتمه ترددا ينافى الدوام على النية و لم يتناول المفطر بالفعل، ثم جدد نية صومه قبل ان تزول الشمس فى ذلك اليوم صح صومه بتجديد نيته فى وقتها. و كذلك فى الصوم المندوب إذا عرض له شئ من ذلك و لم يتناول مفطرا، ثم جدد نية الصوم قبل غروب الشمس فيصح صومه بتجديد النية.

**المسألة ١٩:**

إذا نوى الصائم أن يتناول شيئاً معيناً، و كان يعتقد بأن تناول ذلك الشيء في أثناء النهار من المفطرات شرعاً للصائم، و كان مخطئاً في اعتقاده فيبطل صومه لعدم استمرار نية الصوم منه، و ان كان الشيء الذي نوى تناوله ليس من المفطرات الشرعية.

### المسألة ٢٠:

لا يشترط في صحة الصوم أن يكون المكلف الصائم ملتفتاً إلى النية في آتات الصوم، فإذا نوى الرجل في الليل ان يصوم غداً متقرباً إلى الله و نام في ليلته قبل أن يطلع عليه الفجر، و لم ينتبه من نومه طول نهاره حتى دخل الليل، كان صومه صحيحاً سواء كان واجباً أم مندوباً، و كذلك إذا نوى الصوم في أثناء الليل ثم عرضت له غفلة عن الصوم و استمرت معه غفلته حتى انقضى النهار، أو نسي أنه صائم و لم يتذكر صومه الا بعد دخول الليل فان صومه صحيح في جميع هذه الفروض.

### المسألة ٢١:

إذا نوى المكلف صوماً خاصاً، فالأحوط له ان لا يعدل في نيته بعد طلوع الفجر أو في أثناء النهار الى صيام آخر فيما عدا الفرضين الآتي ذكرهما

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ١٧

(الأول): إذا نوى الرجل صوماً مندوباً، ثم تذكر في أثناء النهار ان في ذمته صوماً واجباً غير معين كقضاء شهر رمضان، و الصوم المنذور غير المعين، فيجوز له ان يعدل عن صومه المندوب الى هذا الواجب غير المعين إذا كان عدوله اليه قبل زوال الشمس، و خصوصاً إذا كان الصيام الواجب الذي تذكره قد تضيق وقته.

(الثاني): إذا نوى الرجل صوماً مندوباً مطلقاً، ثم تذكر أو علم في أثناء النهار ان صوم هذا اليوم مندوب معين فيجوز له ان يعدل عن صومه المندوب المطلق الى المندوب المعين و ان كان عدوله إليه في آخر النهار.

و في التحقيق ان هذين الفرضين و أمثالهما لا تكون من باب العدول في النية، بل هي ابطال للصوم الأول و نية جديدة للصوم الثاني في وقت تصح نيته و القصد اليه.

### الفصل الثاني في المفطرات

### المسألة ٢٢:

المفطرات التي يجب على الصائم أن يجتنبها و يمسك عن تناول شيء منها عشرة أشياء:

(١) الأكل، (٢) الشرب، (٣) الجماع، (٤) الاستمنا، (٥) بقاء الصائم على الجنابة عامداً حتى يطلع عليه الفجر، (٦) الكذب على الله أو على رسوله (ص) أو على الأئمة المعصومين (ع)، (٧) الارتماس، (٨) أن يدخل الصائم الغبار الغليظ الى جوفه عامداً، (٩) أن يتقيأ عامداً، (١٠) ان يحتقن بالمائع.

[ (الأول و الثاني): الأكل و الشرب، ]

**المسألة ٢٣:**

(الأول و الثاني) من المفطرات الشرعية للصائم: الأكل و الشرب، و لا فرق في الحكم بين ما يتعارف أكله و شربه للإنسان من الأشياء و ما لا يتعارف له و لا يعتاد منها، و لا بين الكثير منه و القليل، حتى ما يخرج من بين الأسنان بتخليها من بقايا الطعام بعد الأكل، فلا يجوز للصائم ابتلاعه سواء استخرجه بالخلال أو

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ١٨

اللسان أم خرج بنفسه، و حتى الرطوبة التي تبقى من الريق على السواك إذا استاك به الصائم، و على الخيط إذا بله الخياط بريقه مثلا ليدخله في سم الإبرة فإذا أخرج الصائم السواك أو الخيط من فمه و قد ابتل من ريقه، ثم أعاده إلى فمه، فلا يجوز له ان يبتلع ما عليه من الرطوبة، و إذا ابتلعها بطل صومه، و إذا امتزج ريق الصائم بهذه الرطوبة فالأحوط له لزوما ان لا يبتلع ريقه حتى تستهلك تلك الرطوبة التي امتزج بها و تكون معدومة عرفا.

**المسألة ٢٤:**

إذا علم المكلف ان ترك تخليل أسنانه بعد أكله الطعام ليلا يؤدي إلى ابتلاع بعض بقاياها العالقة ما بين الأسنان في حال الصوم، أو اطمأن بذلك أو احتمله احتمالا يعتنى به العقلاء، و جب عليه أن يخلل أسنانه بعد الأكل، و إذا ترك التخليل في هذه الفروض، فوصل بعض بقايا الطعام إلى جوفه و هو صائم بطل صومه، و لا يجب عليه تخليل أسنانه إذا احتمل ذلك احتمالا ضعيفا لا يعتنى بمثله، و لا يجب عليه التخليل أيضا إذا شك في احتمال أنه مما يعتنى به العقلاء أو لا يعتنون به.

**المسألة ٢٥:**

يجوز للصائم أن يبتلع ريقه المجتمع في فمه و ان كثر، و حتى إذا كان اجتماع الريق في فمه باختياره و عمدته، الا أن يخرج الريق في كثرته عن الحد المألوف، كما في الناس المبتلين ببعض الأمراض، فالأحوط لزوما أن لا يبتلع الزائد عن المقدار المألوف في هذه الفروض إذا كان صائما.

**المسألة ٢٦:**

يجوز للصائم أن يبتلع النخامة، و هي الخلط الذي يخرج من الصدر، بل و يجوز له ابتلاعها و ان وصلت إلى الفم على الأقوى، و لا يضر ذلك بصومه، و يجوز له ابتلاع الخلط الذي ينزل من الرأس أيضا إذا هو لم يصل إلى الفم، و إذا وصل إلى الفم فالأحوط لزوما للصائم عدم ابتلاعه.

و إذا خرجت النخامة إلى خارج الفم حرم ابتلاعها سواء كانت مما يخرج من الصدر أم مما ينزل من الرأس، و إذا ابتلعها الصائم بعد خروجها بطل صومه.

**المسألة ٢٧:**

المفطر الذي يجب على الصائم الإمساك عنه هو ما يصل إلى الجوف بما يسمى

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ١٩

أكلًا أو شربًا في نظر أهل العرف، فيعم ما يصل إلى الجوف بطريق الأنف، فلا يجوز للصائم أن يبتلع الماء أو المائع الذي يستنشقه أو

يدخله إلى الجوف بطريق أنفه بانبوب و نحوه، و يعم ما يصل الى الجوف بطريق منفذ حادث يتخذه الأطباء لإيصال الغذاء الى الجوف و لو مؤقتا، و الأحوط لزوم الاجتناب عما يصل بطريق التغذية الأخرى المعروفة من إبرة أو حاقنة في الوريد و نحوها.

### المسألة ٢٨:

لا يضر بصحة الصوم ما يصل إلى جوف الصائم بطريق لا يسمى أكلا و لا شربا في نظر أهل العرف، و من أمثلة ذلك أن يقطر الصائم الدواء في عينه أو في أذنه أو في جرحه النافذ فيصل الدواء من هذه المنافذ الى جوفه، و لا يضر بصحة الصوم ان يزرق الدواء بالإبرة في بعض عضلات الصائم أو في أحد عروقه، إذا كان ذلك للعلاج من بعض الأمراض أو الآلام و لم تكن للغذاء.

### المسألة ٢٩:

يجوز للصائم أن يدخل إصبعه أو أى جسم آخر في فمه و يخرجها عامدا و ان أوصله إلى حلقومه و لا يبطل بذلك صومه، و لا يبطل صومه إذا أنفذ هو أو غيره في جسده آله جارحة: سكيناً أو خنجراً أو غيرهما، حتى بلغت الآله إلى جوفه و ان تعمد فعل ذلك، و يجوز للصائم الاستياك، و لكنه إذا أخرج عود السواك من فمه ثم أعاده إليه فلا يسوغ له أن يتلع ما على السواك من رطوبة الفم الموجودة عليه، و لا يتلع ريقه إذا امتزج بتلك الرطوبة على الأحوط، كما تقدم في المسألة الثالثة و العشرين.

إذا استعمل الصائم الفرشاة المألوفة لتنظيف الأسنان فاستاك بها من غير ماء و خالية من المساحيق و المعاجين جرى فيها حكم السواك الذى بيناه، فلا يمنع من السواك بها، و يجب عليه التوقى من رطوبات الفم التى تكون عليها، فلا يجوز له ابتلاعها و لا ابتلاع ماء الفم الذى يتجمع فيه بسبب السواك بها، فإنه أكثر من الحد المألوف فيه، و لا- يجوز له ابتلاع الريق إذا امتزج به، و الأحوط للصائم لزوما ان لا- يستاك بالفرشاة مع المعاجين و المساحيق، بل و لا مع الماء الخالى منها، و يلاحظ الأمر السابع من الأمور التى تكره للصائم و سيأتى ذكرها فى المسألة المائة و الثالثة عشرة.

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٢٠

### المسألة ٣٠:

انما يبطل صوم الصائم بالأكل أو الشرب أو بغيرهما من المفطرات، إذا كان المكلف الصائم عامدا مختارا فى تناوله، فلا يبطل صومه إذا تناول المفطر ساهيا غير قاصد لتناوله، و لا- يبطل صومه إذا تناول المفطر ناسيا للصوم، أو ناسيا لكون الشىء الذى تناوله من المفطرات، و لا فرق فى هذا الحكم بين الصوم الواجب و الصوم المندوب: المعين منهما و غير المعين.

### المسألة ٣١:

إذا تناول الصائم بعض المفطرات و كان يجهل أن الشىء الذى تناوله من المفطرات فى حكم الشريعة، و يحسب ان تناوله مما يجوز له لم يبطل بذلك صومه، سواء كان قاصرا فى جهله أم مقصرا، فلا- يجب عليه القضاء و لا الكفارة. و ان كان الأحوط استحبابا له قضاء صوم ذلك اليوم، و يتأكد الاحتياط فى الجاهل المقصر.

و إذا تناول الصائم المفطر و كان جاهلا مترددا فى حكم الشىء الذى تناوله: أ هو من المفطرات فى حكم الإسلام أم لا، بطل صومه و جب عليه قضاؤه، و كذلك الجاهل بالموضوع إذا تناوله و هو يعلم بوجود الاجتناب عنه فيكون صومه باطلا بتناوله و يجب عليه قضاؤه.

### المسألة ٣٢:



لا- يبطل صوم الصائم إذا قسره أحد اقتساراً، فأوقعه في المفطر من غير مباشرة منه و لا اختياراً، و مثال ذلك أن يوجر أحد الماء أو الطعام في حلق الصائم فيتبع الصائم ذلك من غير قصد، و ان يدفعه في النهر فيتمس في الماء من دون خيرة له، فلا يبطل صومه، و يجب عليه ان يتم صوم ذلك اليوم و لا قضاء عليه.

و إذا أكره الصائم مكره على أن يتناول بعض المفطرات، فتناوله مكرها عليه بطل صومه و وجب عليه قضاؤه، و لا إثم عليه في إفطاره لأنه مكره غير مختار.

### المسألة ٣٣:

إذا تناول الصائم بعض المفطرات للتقية، فقد توجب التقية على الصائم أن يترك صيام ذلك اليوم و يفطر فيه مع من يخالفه في المذهب تقيه منه، فإذا هو تناول المفطر في هذا الفرض بطل صومه و وجب عليه أن يقضى صوم ذلك

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٢١

اليوم، و لا إثم عليه في إفطاره للتقية، و مثال ذلك: أن يفطر الصائم من الشيعة مع الجمهور في يوم عيد الفطر عندهم، و هو غير ثابت عند الشيعة، للتقية منهم، فيترتب عليه الحكمان المذكوران، و لا يَأْثَمُ بِإِفْطَارِهِ مَعَهُمْ، بل يَأْثَمُ إِذَا خَالَفَ مَقْتَضَى التَّقِيَةِ فَلَمْ يَفْطُر. و قد توجب التقية على الصائم أن يجارى من يتقى منهم، فيتناول بعض الأشياء المفطرة عند الشيعة و هي لا تضر بصحة الصوم عند من خالفهم، أو يجاريهم في صحة الإفطار في ذلك الوقت فيفطر معهم بعد سقوط قرص الشمس و قبل دخول وقت المغرب عند الشيعة، فيصح صومه في كلا الفرضين و لا يجب عليه القضاء بتناول المفطر للتقية.

و هذا كله في التقية من الجمهور الذين يخالفون الصائم الشيعي في المذهب، و إذا أفطر الصائم للتقية من غيرهم كان صومه باطلاً في جميع الصور، و من أمثلة هذا ان يتقى الصائم من بعض الظالمين من الشيعة أو من غير المسلمين، فيتناول المفطر اتقاء منهم في الفروض المذكورة أو غيرها.

### المسألة ٣٤:

لا يمنع الصائم من أن يمص الخاتم أو الفص من العقيق و غيره أو يمص الحصاة الخالية من تراب و غيره، و أن يمضغ الطعام للصبى و أن يزق الطائر و يذوق المرق، شريطة أن لا يتعدى شىء منها إلى الحلق، و إذا تحفظ عن ذلك جهده فسبق شىء منها إلى حلقه من غير قصد و لا علم لم يفسد بذلك صومه.

و إذا علم الرجل الصائم بأنه لا يقدر على التحفظ و ان اجتهد، و أنه متى عمل هذه الأشياء سبقه شىء منها إلى حلقه، فلا يجوز له فعلها و يكون عامداً بفعله، فإذا فعل شيئاً من المذكورات في هذا الفرض و سبقه شىء منها لزمه القضاء على الأحوط.

و لا بأس على الصائم في أن يمضغ العلك من اللبان و نحوه و ان يتلع ريقه بعده و ان تأثر ريقه بطعم العلك أو برائحته، و لا يجوز له ذلك إذا كان تأثره بالطعم أو الرائحة لتفتت أجزاء العلك في الفم و امتزاجها بالريق فيبطل الصوم بابتلاعه، و لا بأس بأن يمض لسان الطفل و لسان الزوجة إذا لم تكن عليهما من رطوبة الريق أو غيرها.

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٢٢

### المسألة ٣٥:

يجوز للصائم أن يتمضمض بالماء و أن يستنشق به، شريطة أن يتحفظ جهده فلا يتعدى شىء من الماء إلى الحلق، و يستحبان له في

الوضوء و الغسل، و ينبغي له بعد أن يمىء الماء من فمه فى المضمضة ان لا يتلع ريقه حتى يبصق ثلاث مرات. و تكره له المبالغة فى المضمضة و الاستنشاق و ان كانا لوضوء أو غسل.

و إذا علم الصائم بأنه لا- يمكنه التحفظ فى مضمضته أو استنشاقه، و انه متى تمضمض أو استنشق سبقه الماء الى جوفه لم يجر له فعلهما و كان عامدا فى فعله، فإذا تمضمض أو استنشق فى هذا الفرض و سبقه شىء من الماء الى الجوف لزمه القضاء على الأحوط.

### المسألة ٣٦:

إذا تمضمض الصائم فابتلع ماء المضمضة ناسيا لم يفسد بذلك صومه.

و إذا تمضمض فسبقه الماء الى جوفه من غير اختيار له فان كانت مضمضته لوضوء صلاة فريضة فلا شىء عليه، سواء كانت الفريضة التى توضع لها حاضرة أم فائتة، و يومية أم غيرها من الفرائض الواجبة، و ان كانت مضمضته لوضوء صلاة نافلة أو لغير ذلك من الوضوءات المستحبة، أو لغسل و ان كان لفريضة، أو للتداوى أو لتطهير الفم من نجاسة و ما أشبه ذلك من الضرورات، فالأحوط لزوما قضاء الصوم، و إذا كانت المضمضة لبعض الدواعى الأخرى غير الضرورية كالتبرد و تنظيف الفم و غسله و نحوها فلا بد من قضاء الصوم.

### المسألة ٣٧:

إذا تمضمض الصائم بغير الماء من المائعات فابتلعه ناسيا، أو سبقه إلى الجوف من غير قصد لم يبطل صومه بذلك و لم يجر عليه حكم المضمضة بالماء، و كذلك الحكم إذا استنشق الصائم بالماء أو بغير الماء سواء كان لوضوء أم لغيره فلا يبطل صومه إذا سبقه الماء أو المائع الذى استنشق به إلى جوفه من غير قصد أو ابتلعه ناسيا.

### المسألة ٣٨:

إذا تناول الصائم المفطر و كان ناسيا، فظن أو اعتقد بأن صومه قد بطل بذلك، فتناول المفطر بعد ذلك عامدا أشكل الحكم بصحة صومه، و الأحوط له لزوما أن يتم صيام يومه ثم يقضيه بعد ذلك.

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٢٣

و إذا اعتقد بأن صومه مستحب يصح له الإفطار فيه فتناول المفطر، ثم تذكر أن صومه كان واجبا بطل صومه.

### (الثالث من المفطرات: الجماع).

### المسألة ٣٩:

إذا جامع الصائم عامدا و أنزل الماء فى جماعه بطل صومه، و يبطل صومه إذا جامع و قصد الإنزال بجماعه و ان لم ينزل بالفعل، لعدم استمرار نية الصوم منه، و لا فرق فى الحكمين المذكورين بين أن يكون الوطء فى القبل أو فى الدبر، و أن يكون لأنثى أو لذكر، و أن يكون لحي أو لميت أو لبيمه.

و يبطل صوم الصائم كذلك إذا جامع أنثى فى قبلها فأدخل و ان لم ينزل الماء و لم يقصد الإنزال، و يبطل صومه أيضا على الأقوى إذا جامع الأنثى فى دبرها فأدخل و لم ينزل و لم يقصد الإنزال.

و إذا وطأ غير الأنثى فى الدبر و لم ينزل و لم يقصد الإنزال، ففى بطلان صومه بذلك إشكال، و لا يترك الاحتياط فيه بأن يتم الصوم

و يقضيه، بل و يدفع الكفارة عنه، من غير فرق بين ان يكون الموطوء خنثى أو ذكرا أو بهيمه و حيا أو ميتا، و كذلك حكم الموطوء فى الفرض المذكور إذا كان صائما.

و إذا شك فى حصول الدخول و عدمه لم يبطل صومه، إلا إذا كان قد أنزل بالفعل أو قصد الإنزال، أو قصد الدخول فى قبل الأنتى أو فى دبرها، و لا يترك الاحتياط المتقدم إذا قصد الدخول فى دبر غير الأنتى فيتم الصوم ثم يقضيه.

#### المسألة ٤٠:

إذا أولج الصائم فى غير القبل و الدبر، أو لامس المرأة فى أعضائهما الجنسيه من غير إدخال و لم ينزل و لم يقصد بفعله الإنزال، لم يبطل صومه، و إذا قصد بفعله الإنزال فسد صومه لانه نوى المفطر فلم تستمر منه نية الصوم، و ان لم ينزل بالفعل.

#### المسألة ٤١:

إنما يبطل الصيام بالجماع إذا كان الصائم متعمدا بفعله، فإذا اتفق له أن جامع نائما أو ناسيا للصوم لم يبطل صومه، و كذلك إذا اتفق أن حصل له الدخول من غير إرادة، كما إذا قصد التفخيذ و الملامسة الخارجيه فحصل الدخول من غير اختيار، و كما إذا قسره قاسر على ذلك بغير اختياره، فلا يبطل صومه فى مثل هذه الفروض.

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٢٤

#### المسألة ٤٢:

إذا ارتفع العذر الذى ذكرناه فى المسألة المتقدمه عن الصائم فى أثناء عمله، فاستيقظ من نومه أو تذكر بعد نسيانه أو انتبه من غفلته أو ارتفع عنه قسر القاسر و هو فى أثناء الفعل و جب عليه الإخراج فورا، فان هو استمر فى عمله بعد ارتفاع العذر بطل صومه، إلا إذا فقد الاختيار فى الاستمرار.

### (الرابع من المفطرات: الاستمنا)

#### المسألة ٤٣:

الاستمنا: هو أن ينزل الإنسان المنى من نفسه و هو عامد مختار، بان يفعل أفعالا- أو حركات تؤدى إلى إنزال الماء بحسب العادة المعلومة بين الناس أو بحسب عادته هو خاصة، و ان لم يقصد بفعله الإنزال و إنما قصد الفعل المؤدى اليه، فإذا عبث الصائم بعضوه الجنسي، أو قبل بشهوة، أو تفخذ، أو لمس أو نظر بشهوة، أو تخيل، أو فعل أى فعل يؤدى إلى الإنزال بحسب العادة التى توجب ذلك بين الناس أو بحسب عادته هو خاصة، فأنزل بطل صومه، و وجب عليه قضاء الصوم و دفع كفارته.

#### المسألة ٤٤:

إذا قصد الصائم الاستمنا بفعل من الأفعال أو بحركة من الحركات و كان يعلم بان الاستمنا مفطر من الصوم، بطل صومه لانه قصد ارتكاب المفطر و لم تستمر منه نية الصوم، و وجب عليه القضاء و ان لم ينزل بالفعل، و لم يكن الفعل الذى أتى به و الحركة التى أجراها مما يؤدى إلى الإنزال.

**المسألة ٤٥:**

إذا أتى الصائم بشيء من تلك الأفعال أو الحركات عامداً، و كان يحتمل من نفسه انه ينزل المنى عند ما يأتي بذلك الفعل أو الحركة، و هو يعلم بأن الإنزال مفطر من الصوم، فيبطل صومه لتردده في البقاء على نية الصوم، و ان كان غير قاصد للإنزال.

**المسألة ٤٦:**

لا يبطل صوم الصائم بفعل أى شيء من تلك الأفعال أو الحركات، إذا هو لم ينزل المنى بالفعل، و لم يقصد الإنزال و كان واثقا من نفسه بأنه لا ينزل، و لا يبطل صومه إذا سبقه المنى من غير ان يفعل فعلا اختياريا يؤدي إليه.

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٢٥

**المسألة ٤٧:**

يجوز للصائم ان ينام نهارا و ان كان يعلم من حالته انه متى نام يحتلم في نومه، و لا يعد ذلك من الاستمنا، سواء كان عليه حرج في ترك النوم أم لا، و لا يبطل صومه إذا نام كذلك فاحتلم، إلا إذا كان قاصدا للاستمنا.

**المسألة ٤٨:**

يجوز للصائم إذا احتلم في النهار أن يستبرئ قبل غسله من الجنابة بالبول و الخرطات، و ان علم بخروج بقايا المنى منه باستبرائه، و لا يعد ذلك من الاستمنا، و إذا احتلم في النهار و استيقظ من نومه في أثناء إنزاله لم يجب عليه أن يتحفظ من خروج المنى عن المجرى.

نعم إذا استيقظ من نومه قبل أن تبدئ حركة نزول المنى في احتلامه و جب عليه في هذه الصورة ان يتحفظ من الإنزال، فلا يجوز له أن يستمر على ما يوجب ذلك من تخيل أو ضغط على بعض الأعضاء من جسده أو غير ذلك، و إذا استمر عليها عامدا حتى أنزل بطل صومه، لانه قد استمنى باختياره، بل و يبطل صومه إذا قصد الإنزال باستمراره على تلك الحال و ان لم ينزل بالفعل، و شمله الحكم الذى بيناه في المسألة الرابعة و الأربعين و ما بعدها.

**المسألة ٤٩:**

إذا احتلم الصائم في النهار و اغتسل من جنابته قبل أن يبول و يستبرئ، فلا يضر بصحة صومه أن تخرج منه بقايا المنى بعد الغسل، إذا خرجت منه بنفسها من غير اختياره، نعم يبطل صومه في هذه الصورة إذا تبول أو تخرط عامدا فأخرج بقية المنى منه قاصدا لإخراجها بالاستبراء، و لذلك فالأحوط له عند طروء مثل هذا الفرض، بل الأقوى ان يؤخر البول إلى الليل مع الإمكان.

**(الخامس من المفطرات: أن يبقى الصائم على الجنابة عامدا حتى يطلع الفجر).**

**المسألة ٥٠:**

بقاء الصائم المجنب على جنابته عامدا الى أن يطلع عليه الفجر الصادق، من مفطراته من صومه إذا وقع ذلك له في صوم شهر رمضان و فى قضائه، بل فى كل صوم واجب على الأحوط، سواء كان الصوم الواجب معينا أم غير معين، و سواء كانت جنابة الصائم بجماع أم

بأنزال من غير جماع، و سواء بقى المكلف

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٢٦

على جنبته يقظان أم نام بعد علمه بالجنبأة و هو عازم على عدم الغسل.

و لا يضّر تعمد البقاء على الجنبأة بالصوم المندوب، و ان كان الأحوط استحبابا للصائم اجتناب ذلك فى المندوب أيضا.

### المسألة ٥١:

إذا تعمد الإنسان الجنبأة قبل أن يطلع الفجر بزمان قصير لا يسع الغسل و لا التيمم، كان هذا المكلف متعمدا على البقاء على الجنبأة، فيبطل صومه إذا كان صائما و كان صومه واجبا، و إذا وسع الوقت التيمم و لا يسع الغسل، و جب عليه ان يتيمم، فإذا تيمم عن جنبته قبل طلوع الفجر عليه كان صومه صحيحا، و إن كان آثما بتعمده إيقاع الجنبأة مع علمه بضيق الوقت عن الغسل.

و إذا ترك التيمم فى هذه الصورة حتى طلع الفجر بطل صومه و و جب عليه قضاؤه إذا كان الصوم مما يقضى، و لزمته الكفارة إذا كان مما تجب فيه الكفارة.

### المسألة ٥٢:

إذا أصبح الصائم فوجد نفسه جنبا من غير تعمد لذلك لم يبطل صومه بذلك إلا فى قضاء شهر رمضان، فالأقوى فيه بطلان الصوم، و الأحوط استحبابا إلحاق كل صوم و اجب غير معين بقضاء شهر رمضان فى هذا الحكم فإذا أصبح فيه جنبا ترك صوم ذلك اليوم و أبدله بصيام يوم آخر.

و إذا تضيق الوقت فى قضاء شهر رمضان بمجىء شهر رمضان المقبل و عرضت للمكلف فى صومه مثل هذه الحالة فالأحوط له الجمع فيصوم ذلك اليوم ثم يعيد قضاء اليوم بعد انتهاء شهر رمضان و يدفع عنه الفدية.

### المسألة ٥٣:

لا يبطل صوم الصائم إذا احتلم فى أثناء النهار، سواء كان صومه واجبا معينا أم موسعا أم كان مندوبا معينا أم غير معين.

### المسألة ٥٤:

إذا طهرت المرأة من حيضها أو من نفاسها ليلا- فى شهر رمضان أو فى غيره من الأزمان التى يجب عليها الصيام فيها و جب عليها أن تغتسل من حدثها قبل طلوع الفجر الصادق مع إمكان ذلك، و إذا كانت لا تستطيع الغسل لبعض الأعذار و جب عليها التيمم، و إذا تعمدت البقاء على حدثها فلم تغتسل و لم تتيمم حتى طلع عليها الفجر بطل صومها فى شهر رمضان، بل و فى قضاؤه و فى كل صوم

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٢٧

واجب، سواء كان معينا أم غير معين على الأحوط فى القضاء و ما بعده.

و إذا طهرت من أحد الدمين قبل طلوع الفجر بفترة و جيزة لا تسع الغسل و لا التيمم، نوت الصوم و صح صومها، و كذلك إذا طهرت من أحدهما و لم تعلم بطهرها حتى طلع الفجر، فيكون صومها صحيحا.

### المسألة ٥٥:

إذا كانت المرأة مستحاضة كثيرة الدم فلا يصح صومها إلا إذا أتت بأغسال الاستحاضة التى تجب عليها فى نهار يوم الصوم، بل و لا

يصح صومها إلا- إذا أتت بغسل الليلة السابقة على ذلك اليوم على الأحوط، ولا يترك الاحتياط في المستحاضة المتوسطة فتلحق بالمستحاضة الكثيرة الدم في الحكم المذكور.

فإذا تركت المستحاضة الكبرى أو المتوسطة غسل الفجر أو غسل الظهرين مع وجوبها عليها للصلاة بطل صومها في ذلك اليوم إذا كانت صائمه، وكذلك يبطل صومها إذا تركت غسل العشاءين في الليلة الماضية إلا إذا اتفق لها ان اغتسلت في تلك الليلة قبل الفجر لصلاة الليل، فيصح صومها في ذلك اليوم لمجيئها بهذا الغسل.

و انما يعتبر الإتيان بالأغسال النهاريه في صحة صوم المستحاضة كما بينا، إذا كانت هذه الأغسال قد وجبت عليها للصلاة، وإذا لم تجب عليها أغسال النهار للصلاة في ذلك اليوم كان صومها فيه صحيحا وان لم تغتسل، ومثال ذلك أن تصلى المرأة صلاة الفجر وهي نقيه من الدم، فإذا استحاضت بعد الصلاة استحاضة متوسطة وأخرت الغسل الواجب إلى صلاة الغروب لم يبطل صومها في ذلك اليوم إذا كانت صائمه، وكذلك إذا صلت الظهرين وهي نقيه من الدم، ثم استحاضت بعد ذلك استحاضة كبرى و تركت الغسل إلى صلاة العشاءين، فيصح صومها.

### المسألة ٥٦:

لا يجب على المرأة تقديم غسل الاستحاضة على الفجر للصوم، بل لا يكفي ذلك لصحة صومها إذا هي قدّمته، الا ان تعيد غسلها بعد الفجر، ولا يعتبر في صحة صوم المستحاضة أن تأتي ببقية الأعمال الواجبة عليها غير الغسل، من الوضوء لكل فريضة و تبديل القطنه و الخرقه.

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٢٨

### المسألة ٥٧:

إذا نسي المجنب غسل الجنابة في شهر رمضان و صام يوما منه أو أياما و هو جنب، بطل صوم تلك الأيام التي نسي الغسل فيها، و وجب عليه قضاء صومها و لا تجب عليه الكفارة، و الأحوط لزوما إلحاق قضاء شهر رمضان به في الحكم المذكور، فإذا نسي المكلف غسل الجنابة و صام يوما أو أياما من القضاء بطل صومها و وجبت عليه إعادتها. و لا يلحق بشهر رمضان في الحكم المذكور غير قضاائه من الصوم الواجب كالنذر المعين و شبهه، و لا يلحق بالجنابة حدث الحيض و النفاس، فإذا نسيت المرأة فلم تغتسل من حدثها و صامت في شهر رمضان أو في قضاائه لم يبطل صومها فيهما.

### المسألة ٥٨:

إذا كان المجنب من ذوى الأعذار عن الغسل للصوم و جب عليه ان يتيمم بدلا عن غسل الجنابة، فإذا ترك التيمم متعمدا بطل صومه، و قد ذكرنا هذا في المسألة الحادية و الخمسين، و كذلك الحكم إذا ترك المجنب غسل الجنابة متعمدا حتى ضاق الوقت عن أداء الغسل فإنه يجب عليه التيمم و إذا تيمم صح صومه و ان كان آثما بترك الغسل، و إذا ترك التيمم عامدا بطل صومه.

### المسألة ٥٩:

إذا كان المكلف المجنب من ذوى الأعذار عن غسل الجنابة، فتيمم قبل طلوع الفجر بدلا عن غسله جاز له أن ينام بعد تيممه حتى يصبح، و لا- يجب عليه أن يبقى متيمما مستيقظا حتى الصباح و ان كان ذلك أحوط له استحبابا، و كذلك إذا تيمم من جنبته ثم أحدث بعد تيممه حدثا أصغر غير النوم، فلا يجب عليه أن يعيد التيمم بدلا عن الغسل، و ان كانت إعادة التيمم أحوط استحبابا.

**المسألة ٦٠:**

إذا احتلم الصائم في النهار لم تجب عليه المبادرة إلى الغسل، فيجوز له أن يؤخر غسله من الجنابة ما لم يتضيق عليه وقت الصلاة، ولا يضر هذا التأخير بصحة صومه و ان كان الأحوط استحبابا له أن يبادر إلى الغسل.

**المسألة ٦١:**

يجوز لمن أجنب في ليل شهر رمضان أن ينام بعد جنابته وقبل أن يغتسل

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٢٩

إذا علم انه يستيقظ من نومه ليغتسل من جنابته قبل طلوع الفجر، ويجوز له ان ينام كذلك إذا احتمل انه يستيقظ للغسل قبل الفجر احتمالا يعتد به، ولا فرق في هذا الحكم بين النوم الأولى والثانية والثالثة والأكثر من ذلك.

و إذا علم بأنه متى نام لم يستيقظ للغسل قبل الفجر، حرم عليه النوم على الأحوط، و إذا نام في هذه الصورة و لم يستيقظ للغسل حتى طلع الفجر فهو متعمد في البقاء على الجنابة، فيبطل صومه و يجب عليه القضاء و الكفارة، حتى إذا كانت نومته هي النوم الأولى.

و كذلك الحكم إذا كان يحتمل انه يستيقظ من نومه قبل الفجر احتمالا- ضعيفا لا- يعتنى به العقلاء بحيث يعدونه إذا نام مع هذا الاحتمال متعمدا في ترك الغسل و البقاء على الجنابة، فلا يجوز له النوم في هذه الصورة قبل الفجر، و إذا نام و لم يستيقظ حتى طلع عليه الفجر و جب عليه القضاء و الكفارة و ان كان في النوم الأولى.

**المسألة ٦٢:**

إذا نام الجنب ليلا- في شهر رمضان و هو عازم على ترك الغسل قبل طلوع الفجر، و استمر في نومه الى ان طلع الفجر كما عزم بطل صومه و وجب عليه القضاء و الكفارة و ان كان في نومته الأولى.

و إذا نام و هو متردد في أنه يغتسل قبل الفجر أو لا يغتسل، بحيث أوجب هذا التردد له ترددا في نية صومه، ثم استمر به النوم الى ان طلع عليه الفجر، بطل صومه و وجب عليه القضاء دون الكفارة، و الأحوط له التكفير استحبابا.

**المسألة ٦٣:**

إذا نام المجنب ليلا و هو عازم على أن يغتسل من جنابته قبل الفجر، أو كان غافلا عن ذلك، و استمر به النوم الى الفجر، فان استمرت به نومته الأولى بعد أن علم بالجنابة فلم ينتبه منها- كما قلنا- حتى أصبح، صح صومه و لم يجب عليه القضاء، و ان استمرت به نومته الثانية أو الثالثة أو الأكثر من ذلك بعد ان علم بجنابته و جب عليه القضاء دون الكفارة، و الأحوط له استحبابا دفع الكفارة في النوم الثالثة و ما بعدها.

**المسألة ٦٤:**

النوم الأولى أو الثانية أو الثالثة، هي التي تكون بعد علم المكلف بجنابته

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٣٠

كما ذكرنا، فلا تعدّ منها النوم التي احتلم فيها، و الظاهر ان حكم النوم الرابعة و ما بعدها هو حكم النوم الثالثة، و قد ذكرنا هذا في المسألة الثالثة و الستين.

**المسألة ٦٥:**

لا يترك الاحتياط بالحاق كل صوم واجب بشهر رمضان في الحكم المذكور سواء كان الصوم الواجب معينا أم غير معين، وقد ذكرنا هذا في المسألة الخمسين، ولا يترك الاحتياط بالحاقه به في الحكم حتى في الكفارة إذا كان ذلك الصوم الواجب مما فيه الكفارة كالمندور وشبهه.

**المسألة ٦٦:**

إذا نقت المرأة الحائض والمرأة النفساء من دم الحدث ليلا ونامتا عن غسلهما قبل الفجر لم يشملهما حكم المجنب الذي تقدم ذكره في المسائل الماضية، بل يكون المدار في حكمهما على صدق التواني عن الغسل الواجب عليهما وعدم صدقه، فإذا صدق على المرأة أنها متوانية عن الغسل الواجب عليها من الحيض، أو النفاس بطل صومها وان كان ذلك في النومة الأولى بعد علمها بنقائها من الدم، وان لم يصدق عليها التواني لم يبطل صومها وان تعدد نومها.

**المسألة ٦٧:**

إذا نسي الصائم المجنب غسل الجنابة و صام أياما من غير غسل و شك في عدد الأيام التي صامها بين الأقل والأكثر، فلهذا الفرض صور متعددة لا بد من مراعاتها وتطبيق أحكامها الآتية:

(الصورة الأولى): أن يعلم المكلف آخر أيام جنابته و يشك في أول حدوثها عليه، و مثال ذلك: ان يعلم الرجل بأنه قد اغتسل من الجنابة في آخر يوم من الشهر مثلا، و يشك في ان وقوع الجنابة كان في أي يوم من أيام الشهر، و الظاهر أن حكم المكلف في هذه الصورة صحة صومه في الأيام الأولى التي يحتمل حدوث الجنابة فيها و لا يتيقن وجودها، و يجب عليه قضاء المقدار الذي يعلم بوجود الجنابة فيه من الأيام و هو الأقل، فإذا شك في أنها خمسة أيام فقط أو أكثر من ذلك، و جب عليه قضاء الأيام الخمسة المتيقنة خاصة، و يصح صومه في المقدار الزائد عليها.

(الصورة الثانية): أن يعلم المكلف بأول أيام جنابته، و يشك في وقت نهايتها، و مثال ذلك ما إذا علم دون ريب بأنه قد أجنب في أول ليلة من الشهر

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٣١

و شك في انه اغتسل من جنابته في نصف الشهر أو في العشرين منه، و حكم المكلف في هذه الصورة ان يقضى العدد الأكثر من الأيام التي يشك في وجود الجنابة فيها، فيجب عليه ان يقضى صوم عشرين يوما في المثال الذي ذكرناه.

(الصورة الثالثة): ان يعلم الإنسان بأيام معينة من الشهر كان ناسيا لغسل الجنابة فيها، و لكنه يشك في انه هل توجد قبل تلك الأيام المعينة أو بعدها أيام أخرى قد نسي الغسل فيها أيضا أم لا يوجد غيرها و مثال ذلك: ما إذا تيقن دون ريب انه كان مجنبا و ناسيا للغسل في اليوم العاشر من الشهر و في يومين بعده، و شك في حالته في ما قبل هذه الأيام الثلاثة و ما بعدها، و الحكم في هذه الصورة هو وجوب قضاء الصوم في تلك الأيام الثلاثة المتيقنة، و صحة الصوم في الأيام السابقة عليها، و لا يترك الاحتياط لزوما في قضاء الأيام المتأخرة من الأيام التي يحتمل وجود الجنابة فيها أيضا، بل الحكم بوجوب قضائها لا يخلو من قوة، فإذا احتمل انه قد نسي الغسل مع الأيام الثلاثة المتيقنة ثلاثة أيام أخرى لزمه قضاء ستة أيام.

(الصورة الرابعة): ان يعلم الرجل بأيام معينة من الشهر كان ناسيا لغسل الجنابة فيها، و يعلم أيضا ان معها أياما غيرها قد نسي الغسل فيها كذلك و لكنه لا يعلم بعددها على نحو القطع.

(الصورة الخامسة): ان لا يعلم المكلف شيئا عن جنابته لا عن ابتداء وقوعها و لا عن وقت نهايتها و لا عن أثنائها، و الظاهر ان الحكم



في كلتا صورتين الرابعة والخامسة هو وجوب قضاء المقدار الذي يتيقن ببطان الصوم فيه من الأيام وهو العدد الأقل، وان كان الأحوط للمكلف استحباباً قضاء العدد الأكثر.

### المسألة ٦٨:

إذا كان الصائم المجنب عالماً بعدد أيام جنابته في أول الأمر ثم نسي عددها بعد ذلك و شك فيه بين الأقل والأكثر، فالأحوط له استحباباً قضاء العدد الأكثر مما يحتمله في جميع الصور التي تقدم ذكرها، ولكن الأقوى فيها هو ما ذكرناه من التفصيل. وكذلك الحكم في قضاء الصلوات التي صلاها في تلك الأيام التي نسي فيها غسل الجنابة، فتجرب في الصور التي تقدم ذكرها في المسألة المتقدمة و تنطبق أحكامها في قضاء الصلوات سواء بسواء.

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٣٢

ومثله ما إذا نسي المكلف غسل غير الجنابة من الأحداث التي يشترط في صحة الصلاة أن يغتسل منها، كغسل مس الميت ونحوه، فإذا نسي المكلف بعض هذه الأغسال و صلى، ثم اغتسل من حدثه بعد ذلك، و شك في عدد الصلوات التي صلاها في أيام حدثه و قبل أن يغتسل منه، فتجرب الصور المذكورة، و أحكامها في قضاء تلك الصلوات.

### المسألة ٦٩:

إذا علم المكلف بأنه كان جنباً، و شك في أنه اغتسل من جنابته تلك أو لم يغتسل منها، فهو مجنب يجب عليه الغسل، فإذا ترك الغسل متعمداً، و بقي على جنابته المستصحبة حتى أصبح بطل صومه إذا كان صائماً و لزمه القضاء و الكفارة، و جرى فيه جميع الأحكام التي ذكرناها للجنابة المعلومه.

### المسألة ٧٠:

إذا أجنب المكلف ليلاً و أراد أن يغتسل من جنابته لصوم واجب عليه، فان كان في آخر الوقت صح له أن ينوي في غسله الوجوب، و إذا أراد الغسل من الجنابة للصوم قبل آخر الوقت لم يقصد بغسله الوجوب على الأحوط، بل يأتي به بقصد القربة، و إذا أتى به بقصد القربة كفاه في صحة صومه، و كفاه للصلاة به إذا طلع عليه الفجر و دخل وقت الصلاة و لم ينقضه بحدث.

### المسألة ٧١:

إذا كان المجنب فاقداً للماء و التراب اللذين يتطهر بهما من حدث الجنابة و كان في شهر رمضان أو في صوم واجب معين غيره، نوى الصوم و ان كان مجنباً و صح صومه لوجود العذر، و كذلك الحكم في المرأة الحائض و النفساء إذا فقدتا الماء و التراب فيصح صومهما مع الحدث لوجود العذر. و إذا اتفق مثل ذلك للمجنب أو للحائض أو للنفساء في قضاء شهر رمضان أو في صوم واجب غير معين سواء ففي صحة صومهم إشكال.

### المسألة ٧٢:

يجوز للمكلف إذا مس الميت ليلاً في شهر رمضان ان يؤخر غسل مس الميت عامداً حتى يصبح، و لا يضر ذلك بصحة صومه، و لا يضر صومه ان يمس الميت نهاراً، و كذلك الحكم في غير شهر رمضان من الصوم الواجب أو المندوب سواء كان معيناً أم غير معين.

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٣٣

### المسألة ٧٣:

إذا ظنَّ المكلف أن في الوقت سعةً يتمكن فيه من أن يجامع مختاراً و يغتسل قبل طلوع الفجر، فجامع أهله باختياره ثم تبين له بعد الجماع ان الوقت ضيق لا يتسع لفعله، فان كان قد راعى الوقت قبل الفعل فحصل له الظن ثم انكشف له الخطأ، صح صومه، و ان فعل ذلك من غير مراعاة للوقت وجب عليه قضاء الصوم.

و إذا تمكن في هذا الفرض من التيمم قبل أن يطلع الفجر وجب عليه التيمم، فإذا تيمم قبل الفجر صح صومه و لم يجب عليه القضاء، و إذا أمكن له التيمم و تركه عامداً حتى طلع الفجر بطل صومه و لزمه القضاء و الكفارة كما سبق في المسألة الحادية و الخمسين.

**(السادس من المفطرات: تعمد الكذب على الله أو على رسوله (ص) أو على الأئمة الظاهرين (ع)).**

### المسألة ٧٤:

تعمد المكلف أن يكذب على الله سبحانه أو على الرسول (ص) أو على أحد الأئمة المعصومين (ع) من المفطرات على الأحوط، و كذلك تعمد الكذب على بقية الأنبياء و أوصيائهم و على الزهراء (ع) إذا رجع الكذب عليهم الى الكذب على الله، و الأحوط الإلحاق به في الحكم مطلقاً و ان لم يرجع اليه.

و لا فرق في الكذب عليهم بين أن يكون ما نقله المكلف عنهم خبراً يتعلق بأمور الدين أو خبراً يتعلق بأمور الدنيا، و من الكذب ما إذا أفتى كاذباً و أخبر بفتواه عن الله (تعالى)، و من الكذب ما إذا وضع الخبر غيره من الناس، و أسنده هو في نقله الى الله أو الى احد المعصومين (ع) و هو يعلم بأن الخبر موضوع كاذب، و لا فرق بين ان يكون الكذب منه بالقول أو الكتابة، بل بكل ما يصدق معه الكذب عليهم، من إشارة أو كناية أو غيرها.

و من الأمثلة لذلك أن يسأله سائل: هل قال الرسول أو الإمام هذا القول؟

و الخبر المسؤول عنه صادق صحيح، فيقول: لا، أو يشير إشارة أو يكتئب كناية تدل على أن المعصوم (ع) لم يقل ذلك، و ان يسأله أحد عن خبر موضوع كاذب: هل قاله المعصوم (ع)؟ فيقول: نعم، أو يشير إشارة أو يكتئب كناية تدل على ان المعصوم قد قال ذلك، فيكون قوله أو إشارته أو كنياته كاذباً متعمداً على الرسول

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٣٤

الرسول أو الامام و يبطل بها صومه إذا كان صائماً.

و من الأمثلة لذلك: أن ينقل له ناقل قولاً صادفاً عن الرسول (ص) أو عن الامام فيكذبه و يقول: ان المعصوم لم يقل هذا القول، و ان ينقل له قولاً كاذباً عن أحدهما، فيقول: ان المعصوم قال ذلك، فيكون كاذباً و يبطل بذلك صومه، و كذلك إذا أخبر هو بالقول الصادق عنهم ثم كذبه، أو أخبر ليلاً بالقول الكاذب، ثم صدقه نهاراً و هو صائم.

### المسألة ٧٥:

إذا تعمد الصائم الكذب على الله أو على أحد المعصومين (ع) ببعض الوجوه التي بينها بطل صومه، و ان تاب بعد ذلك من كذبه، و استغفر، أو رجع عن كذبه بلا فصل، فان ذلك كله لا يوجب صحة صومه بعد بطلانه.

**المسألة ٧٦:**

إذا قصد الصائم الصدق في اخباره، ثم علم بعد ذلك ان الخبر الذي نقله كاذب لم يبطل صومه بنقل ذلك الخبر، و إذا قصد الكذب في الحديث و أخبر به بهذه النية، ثم علم بعد نقله ان الخبر الذي نقله صادق غير كاذب، بطل صومه إذا كان يعلم بأن الكذب على الله من المفطرات، فإنه نوى الإتيان بالمفطر فلم تستمر منه نية الصوم، و إذا اضطر الى الكذب على الله أو على الرسول (ص) للتقية من ظالم لم يبطل صومه بذلك على الأقوى.

**المسألة ٧٧:**

إذا نقل الصائم الخبر الكاذب هازلاً في اخباره به فلم يقصد معنى الخبر الذي نقله، أو لم يقصد أنه مطابق للواقع أو أخبر به على نحو الهزء بمضمونه، أو أراد التبكيت بوضعه لم يبطل صومه بذلك.

**المسألة ٧٨:**

إذا تعمد الصائم الكذب على العلماء من أهل الفتيا أو على رواة الحديث، فإن كان المقصود له من ذلك الكذب على الله أو على المعصومين كان مبطلا للصوم، و ان لم يقصد به ذلك لم يبطل به صومه و ان كان حراماً يوجب الإثم.

**المسألة ٧٩:**

إنما يبطل صوم الصائم بالكذب على الله سبحانه أو على الرسول (ص) أو على بعض المعصومين (ع) إذا ارتكبه المكلف متعمداً لذلك، و لا يضر بالصوم إذا كلمه التقوى، ج ٢، ص: ٣٥ فعله المكلف ساهياً أو صدر منه عن جهل مركب، و قد ذكرنا هذا في المسألة السادسة و السبعين.

**المسألة ٨٠:**

الأخبار المودعة في الكتب من جوامع الحديث و غيرها انما يجوز الاخبار بها إذا كانت معلومة الثبوت، أو قامت على ثبوتها حجة شرعية معتبرة، و لا يجوز الاخبار بما لم يعلم ثبوته منها و لم تقم عليه حجة شرعية ثابتة، إلا إذا كان الاخبار به على سبيل النقل و الحكاية عن الكتاب، أو عن راوى القول، لا عن المعصوم المروى عنه.

**(السابع من المفطرات: الارتماس في الماء).****المسألة ٨١:**

ارتماس الصائم في الماء من المفطرات على الأحوط، و المراد به هنا رمس الإنسان رأسه، و هو ما فوق الرقبة- سواء رسمه مع بقية بدنه، أم رسم رأسه وحده، و المفطر من الرمس هو ان يكون جميع الرأس في الماء في وقت واحد، و ان كان ذلك الوقت قليلاً، و لا يبطل الصوم ان يغمس الصائم اجزاء رأسه في الماء جزء بعد جزء على التعاقب، و ان استوعب الجميع، إذا لم تجتمع أجزاء الرأس كلها في الماء في وقت واحد، و لا يضر بصحة الصوم أن يغمس المنافذ من الرأس وحدها في الماء، فيغمس عينيه و أنفه و أذنيه في

الماء و تكون منابت الشعر من الرأس خارجة منه.

### المسألة ٨٢:

إذا رمس الصائم رأسه كله في الماء حتى اجتمعت جميع أجزائه فيه بطل صومه و ان كان شعره في خارج الماء، كما إذا كان شعر الرأس طويلا فلم يدخله مع بشرة الرأس و المنافذ و المنابت في الماء، أو كانت رقبته في خارج الماء، كما إذا طأ رأسه في الحوض أو في الإناء المملوء فغمسه فيه و لم يدخل الرقبة معه.

### المسألة ٨٣:

لا- يضر بصحة صوم الصائم أن يرتس في الماء المضاف، أو في غير الماء من المائعات، و ان كان الأحوط له استحبابا أن يجتنب ذلك و خصوصا الارتماس في الماء المضاف.

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٣٦

### المسألة ٨٤:

يشكل الحكم بصحة صوم الصائم إذا طلى رأسه بالحناء مثلا أو بطين الرأس أو بشيء آخر يمنع من وصول الماء إلى البشرة ثم رسمه كذلك في الماء، فلا يترك الاحتياط باجتنا الارتماس في مثل هذه الصور، و بقضاء الصوم إذا رمس الصائم رأسه كذلك.

### المسألة ٨٥:

لا- يضر بصحة صوم الصائم أن يفيض الماء على رأسه بإناء أو غيره، و ان كان الماء كثيرا يغمر جميع الرأس في وقت واحد، إلا إذا صدق عليه الرمس في الماء عرفا، كما إذا رمس الصائم رأسه في شلال ينحدر مأؤه أو في نهر منصب من الأعلى، و أمثال ذلك من المياه المنحدرة من الأعلى بكثرة و قوة، فإذا رمس رأسه في مثل هذه الفروض بطل صومه على الأحوط.

### المسألة ٨٦:

إذا علم الصائم أن أحد هذين المائعين الموجودين لديه ماء مطلق و الثاني ماء مضاف مثلا، حرم عليه الارتماس في أى واحد منهما، و إذا ارتمس في كلا- المائعين بطل صومه و وجب عليه قضاؤه، و كذلك إذا ارتمس في أحدهما فقط، فلا يبعد وجوب القضاء عليه أيضا.

### المسألة ٨٧:

انما يكون رمس الرأس في الماء من المفطرات للصائم إذا وقع ذلك منه عامدا، فلا يضر بصومه إذا ارتمس في الماء ساهيا أو ناسيا أو على غير اختيار منه، كما إذا وقع الرجل في النهر فانغمس فيه على غير إرادة منه، و كما إذا دفعه أحد في حوض الماء أو في النهر، فانغمس فيه مقسورا من غير اختيار منه، فلا يبطل صوم الصائم في هذه الفروض و ما أشبهها.

### المسألة ٨٨:

إذا ألقى الصائم بنفسه في الماء، و هو يحسب ان ذلك لا- يوجب له الارتماس في الماء فارتمس فيه مقهورا من غير قصد، فان كان

فعل ذلك مع الاطمئنان بعدم حصول الارتماس بإلقاء نفسه، لم يبطل صومه، وان ألقى نفسه و هو غير مطمئن بذلك أشكل الحكم بعدم بطلانه، فلا يترك الاحتياط في هذا الفرض بأن يتم صومه ثم يقضيه بعد ذلك.

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٣٧

### المسألة ٨٩:

إذا ارتمس الصائم في الماء ساهيا أو ناسيا أو مقهورا على الارتماس من غيره، ثم ارتفع عنه العذر و هو مرتمس وجب عليه ان يبادر فيخرج رأسه من الماء، فان هو تباطأ و لم يبادر في إخراج رأسه مع قدرته على المبادرة فيه بطل صومه و وجب عليه قضاء الصوم.

### المسألة ٩٠:

إذا أكره الصائم مكره على أن يرتمس في الماء فارتمس فيه مكرها بطل صومه بالارتماس و ان كان غير آثم بفعله لأنه مكره عليه، فيجب عليه قضاء الصوم، و كذلك إذا وجب عليه الارتماس في الماء لإنقاذ غريق محترم النفس، فيبطل صومه للارتماس و يجب عليه قضاء الصوم و ان كان الارتماس واجبا عليه للإنقاذ.

### المسألة ٩١:

إذا ارتمس الصائم في الماء ليؤدي أحد الأغسال الشرعية، فللمسألة صور مختلفة و لكل صورة منها حكمها كما سيأتي: (الصورة الأولى): أن يكون الصوم الذي ارتمس المكلف في أثناءه واجبا معينا عليه كشهري رمضان و كالمندور المعين، و أن يكون المكلف متذكرا لصومه حين ما ارتمس في الماء، و أن يكون متعمدا في ارتماسه، فيبطل صومه في هذه الصورة و يبطل غسله و يجب عليه قضاء الصوم.

(الصورة الثانية): أن يكون الصوم واجبا معينا على المكلف كما في الصورة الأولى، و ان يكون المكلف ناسيا لصومه حين ما ارتمس في الماء، و أن يكون متعمدا في ارتماسه، فيصح صومه و يصح غسله كلاهما معا في هذه الصورة.

(الصورة الثالثة): أن يكون الصوم واجبا غير معين على المكلف، كقضاء شهر رمضان و كالنذر المطلق، و أن يكون المكلف متذكرا لصومه حين ما ارتمس في الماء و أن يكون متعمدا في ارتماسه، فيبطل صومه، و يصح غسله.

(الصورة الرابعة): أن يكون الصوم واجبا غير معين على المكلف كما في الصورة الثالثة، و ان يكون المكلف ناسيا لصومه حين ما ارتمس في الماء، و ان يكون متعمدا في ارتماسه، فيصح صومه و يصح غسله كلاهما.

و كذلك الحكم و التفصيل إذا كان الصوم مندوبا، فإذا كان المكلف متذكرا لصومه و متعمدا في ارتماسه بطل صومه و صح غسله كما في الصورة الثالثة، و إذا

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٣٨

كان ناسيا لصومه و متعمدا في ارتماسه، صح صومه و صح غسله كلاهما كما في الصورة الرابعة.

و لا- فرق في الحكم بين أن يكون ارتماسه لغسل واجب و غسل مندوب، و لا يأتي في المسألة فرض أن يكون المكلف غير متعمد للارتماس، لان المفروض في المسألة ان المكلف قد ارتمس لأحد الأغسال و لذلك فلا بد و ان يكون متعمدا و قاصدا للارتماس.

### المسألة ٩٢:

إذا وجب على الصائم أن يغتسل أحد الأغسال لجنابة أو غيرها، و لم يمكنه امتثال الأمر به الا بأن يأتي به بنحو الارتماس، فان كان

صومه واجبا معينا عليه كشهر رمضان و النذر المعين فهو معذور شرعا عن الطهارة المائية، فلا يجب عليه الغسل و يلزمه الإتيان بالتيمم بدلا عنه، و ان كان صومه واجبا غير معين أو كان مستحبا وجب عليه أن يغتسل مرتسا، و يكون تكليفه هذا بالارتماس مبطلا لصومه.

### المسألة ٩٣:

إذا ارتمس الصائم في الماء و كان ذلك في صيام قضاء شهر رمضان عند تضيق وقت القضاء بمجىء شهر رمضان المقبل أو في الصيام الواجب المعين سواء كان نذرا أم غيره، فيجب على المكلف قضاء صوم ذلك اليوم كما تقدم في مطلق الصوم، و يلزمه على الأحوط مضافا الى ذلك إتمام صيام ذلك اليوم، و يلزمه دفع الفدية عن صيام القضاء بعد الإتيان. و اما شهر رمضان نفسه فلا بد فيه من إتمام صيام اليوم منه إذا تناول فيه احد المفطرات، من غير فرق بين الارتماس و غيره، مضافا إلى وجوب القضاء عليه.

**(الثامن من المفطرات: ان يدخل الصائم الغبار الغليظ إلى جوفه عامدا).**

### المسألة ٩٤:

إذا تعمد الصائم أن يوصل الغبار الغليظ إلى جوفه فسد صومه، بل و غير الغليظ منه على الأحوط، الا ما يعسر الاحتراز منه، فلا يكون وصوله الى الجوف مضرا بصحة الصوم، كما إذا انعقد الغبار و تلبد به الجوّ، و لم يمكن التحفظ منه، أو كان التحفظ منه عسرا شاقا. كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٣٩ و لا يضر بصحة الصوم ما يدخل من الغبار الى الجوف غفلة أو نسيانا أو قهرا على المكلف بغير ارادة منه، و يلزم الصائم التحفظ من دخوله الى جوفه مع الإمكان على الأحوط، الا مع الاطمئنان بعدم الوصول.

### المسألة ٩٥:

يلحق بالغبار الغليظ في حكمه المذكور البخار الغليظ الذي يوجب رطوبة ما يلاقيه، فإذا تعمد الصائم إيصاله إلى جوفه فسد صومه، و كذلك دخان التتن و نحوه فلا يجوز للصائم إدخاله إلى جوفه عامدا.

**(التاسع من المفطرات: التقوى عامدا).**

### المسألة ٩٦:

إذا تقيأ الصائم متعمدا في فعل ذلك بطل صومه و ان كان تقيؤه لضرورة أو جبت له ذلك من مرض و شبهه، و لا يقدر في صحة صومه أن يتقيأ ساهيا أو ناسيا أو يغلب عليه القيء من غير اختيار منه. و المبطل منه للصوم ما يعدّ في العرف قيئا، فلا يضر بصوم الصائم إخراج النواة و أشباهها إذا انزلت الى حلقه من غير ارادة، و لا إخراج الذبابة و أمثالها من الحشرات إذا دخلت في حلقه فأن ذلك كله لا يعدّ من القيء في نظر أهل العرف.

### المسألة ٩٧:

إذا تجشأ الصائم فخرج بالتجشؤ من جوفه شيء من الطعام أو غيره من غير اختيار لم يضرب خروج ذلك بصحة صومه، و يجب عليه التحفظ كيلا يرجع ما خرج منه الى جوفه، و يحرم عليه أن يتلعه أو يتلع شيئا منه إذا وصل الى الفم، فإذا ابتلعه الصائم عامدا بعد خروجه و وصوله الى الفم بطل صومه و وجب عليه القضاء و الكفارة، بل تلزمه كفارة الإفطار على المحرم و هي كفارة الجمع على الأحوط، و لا يضر بصوم الصائم ما خرج منه بالتجشؤ إذا رجع الى جوفه من غير اختيار، فلا يجب عليه قضاء و لا غيره.

#### المسألة ٩٨:

إذا علم الصائم بأنه متى تجشأ خرج معه القيء من جوفه لم يجز له أن يتجشأ عامدا، و لا يجوز له كذلك أن يتجشأ اختيارا إذا أوجب له تردها في استمراره على نية الصوم، و مثال ذلك أن يقصد التجشؤ و ان صاحبه القيء، فلا يجوز له ذلك، كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٤٠  
و إذا تجشأ فسد صومه و ان لم يخرج معه قيء لعدم استمراره على نية الصوم، و يجوز له التجشؤ في ما عدا ذلك.

#### المسألة ٩٩:

يحرم ابتلاع الذباب و نحوه من الحشرات على المكلف، سواء كان صائما أم غير صائم، فإذا دخلت ذبابة في حلق الإنسان، و جب عليه أن يخرجها مع الإمكان، و قد قلنا آنفا: إن إخراجها من الحلق إذا دخلت اليه لا يعدّ من القيء عرفا، فلا يكون مضرا بصومه إذا كان صائما.  
و إذا دخلت الذبابة أو الحشرة في حلق الصائم و لم يمكن إخراجها من جوفه الا بالتقيؤ حرم عليه التقيؤ إذا كان في شهر رمضان و نحوه من الصيام الذي يعلم أو يحتمل أن المحافظة على صحته أكثر أهمية و أشد في الإسلام من هذا الواجب الآخر.

#### (العاشر من المفطرات: الاحتقان بالمائع).

#### المسألة ١٠٠:

إذا احتقن الصائم بشيء من المائعات بطل صومه، و ان كان بماء خالص، أو كان الرجل مضطرا الى الاحتقان لمرض و نحوه، فيبطل صومه و يجب عليه قضاؤه إذا كان الصوم مما يقضى، و ان لم يَأْثَمْ بفعله إذا كان مضطرا اليه، و الأقوى بطلان الصوم مع صدق الحقنة بالمائع و ان لم يصل المائع إلى الجوف، بل كان بمجرد الدخول في الدبر.

#### المسألة ١٠١:

لا يضر بصحة الصوم ان يحتقن الصائم بشيء من الجامدات و ان ذاب بعد دخوله بسبب حرارة الجسد، و لا يضرب بصحة الصوم ان يحتقن بما يشك في كونه جامدا أو مائعا.

#### [مسائل]

#### المسألة ١٠٢:

لا يبطل صوم الصائم بتناول شيء من المفطرات الآنف ذكرها جميعا، إلا إذا كان عامدا في تناوله، ما عدا المفطر الخامس منها، وهو البقاء على الجنابة حتى يصبح، فلا يضر بصحة صوم الصائم أن يتناول شيئا من المفطرات التسعة الأخرى إذا كان ساهيا عند تناوله أو غافلا أو مقهورا على الفعل من دون اختيار منه، وقد ذكرنا هذا في المسألة الثلاثين وما بعدها، ويبطل بها صوم الصائم إذا أتى كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٤١

بشيء منها عامدا، وان كان مكرها على فعله من أحد أو مضطرا الى تناوله، نعم، يرتفع عنه الإثم والعصيان بسبب الإكراه والاضطرار وقد تكرر ذكر هذا.

و اما البقاء على الجنابة حتى يطلع الفجر فقد فصلنا الحكم فيه في البحث عن المفطر الخامس فليرجع اليه من يشاء.

### المسألة ١٠٣:

إذا تناول الصائم بعض المفطرات وهو جاهل بالحكم ففي ذلك صورتان يختلف الحكم فيهما. (الصورة الأولى): أن يكون المكلف في حال أخذه للمفطر جاهلا بحسب ان تناول ذلك الشيء مما يجوز له شرعا فلا يبطل صومه بتناوله للمفطر في هذه الصورة ولا يجب عليه القضاء ولا الكفارة، سواء كان جاهلا قاصرا أم مقصرا، ويكون آثما بفعله إذا تناوله كذلك وكان جهله عن تقصير، والأحوط له استحبابا قضاء الصوم في كلا الفرضين، إذا كان الصوم مما يقضى، والاحتياط في الجاهل المقصر أشد تأكدا.

(الصورة الثانية): ان يكون المكلف حين تناول المفطر جاهلا مترددا في حكم تناول الصائم لذلك الشيء، وحكمه في هذه الصورة حكم العامد فيبطل صومه ويلزمه القضاء والكفارة، وقد سبق منا بيان هذا في المسألة الحادية والثلاثين، وتقدم في المسألة الثالثة والثلاثين حكم الإفطار للتقية، وتقدمت في غضون ذلك المبحث مسائل تتعلق بالمقام، فليرجع إليها من يريد.

### المسألة ١٠٤:

إذا نسي المكلف أنه صائم فوضع اللقمة في فمه ليأكلها أو أخذ الجرعة من الماء ليشربها، ثم تذكر أنه صائم وجب عليه أن يخرجها من فمه، وإذا ابتلعها عامدا بعد تذكره للصوم بطل صومه ولزمه القضاء والكفارة، وكذلك الحكم إذا اعتقد ان الليل لا يزال باقيا فوضع اللقمة من الطعام أو الجرعة من الماء في فمه، ثم علم بطلوع الفجر، فيجب عليه إخراج ما في فمه ويحرم عليه ابتلاعه.

### المسألة ١٠٥:

إذا غلب العطش على الصائم حتى خشى منه الضرر، أو لزم من الصبر عليه الحرج الشديد، جاز له أن يشرب من الماء مقدار ما يندفع به الضرر ويرتفع به الحرج، ولا إثم عليه في ذلك، ويبطل به صومه، فيجب عليه قضاء صوم ذلك كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٤٢

اليوم، وإذا كان في شهر رمضان وجب عليه أن يمسك عن المفطرات في بقية نهاره حتى عن تناول الماء بالمقدار الذي يزيد عن الضرورة وما يرتفع به الحرج، ولا يجب ذلك في غير شهر رمضان وان كان واجبا معنا.

### المسألة ١٠٦:

لا يجوز للمكلف إذا كان صائما صوما واجبا معنا عليه أن يذهب مختارا إلى موضع يعلم بأنه يكره فيه على الإفطار في صومه، أو يضطر إليه اضطرارا أو يقصره عليه أحد اقتسارا، وإذا ذهب مختارا إلى ذلك الموضع، فاضطر فيه الى تناول المفطر - ولو بنحو القسر



عليه - بطل صومه على الأحوط، بل الأحوط بطلان صومه بمجرد قصده الى ذلك الموضوع إذا كان يعلم أو يطمئن بحصول الإفطار فيه متى وصل اليه، لعدم استمراره على نية الصوم.

### المسألة ١٠٧:

لا- يجوز للصائم أن يبتلع ريقه إذا امتزج بريقه دم أو غيره من المحرمات أو المحللات المفطرة، الا- أن يستهلك ذلك الخليط فى الريق، حتى يصدق فى العرف أنه انما يبتلع ريقه وحده ولا يجوز له ان يعتمد مزج ذلك الخليط بريقه اختيارا حتى يستهلكه ليلتعه، من غير فرق بين المحرمات و المحللات المفطرة.

### المسألة ١٠٨:

الوقت الذى يكون فيه الصوم هو النهار، و أوله طلوع الفجر الثانى الصادق، و آخره دخول الليل، و هو ذهاب الحمرة المشرقية من تمام ربع الفلك من طرف المشرق على الأقوى، فإذا استقبل الإنسان نقطة الجنوب و نظر الى جهة المشرق لم يجد أثرا للحمرة من مشرق الشمس إلى قمة رأسه.

ولا- يضم الى النهار جزء من الليل، نعم لا بد للمكلف من الإمساك عن المفطرات فى جزء من الليل قبل طلوع الفجر، و فى جزء من الليل بعد النهار ليحصل له العلم بأنه قد أمسك عن المفطرات فى جميع أجزاء النهار و آناته و يستيقن بامتثال الأمر بالصوم الواجب.

### المسألة ١٠٩:

لا- يجوز للصائم أن يتناول شيئا من المفطرات حتى يعلم بدخول الليل، و يصح له ان يعتمد فى دخول وقت الإفطار على إخبار بيئة عادلة بأن الوقت قد دخل، و يصح له ان يعتمد فى ذلك على أذان المؤذن الثقة العارف بالوقت.

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٤٣

و يصح له ان يعتمد فيه على الظن الذى يحصل له بالنظر و المراعاة للوقت، و هذا إذا كان فى السماء غيم يمنع من الرؤية و من حصول العلم بالوقت، و لا- يكتفى بالظن فى غير هذه الصورة، و ان كانت فى السماء علة أخرى تمنع الرؤية غير الغيم من قتام أو ضباب و شبههما، و لا يكتفى بالظن الذى يحصل للمكلف من غير النظر و المراعاة فى صورة وجود الغيم على الأحوط.

فإذا أظفر الصائم و هو شاك فى دخول الوقت و عدمه لزمه قضاء صوم ذلك اليوم مع الكفارة، إلا إذا حصل له العلم بعد ذلك بان الوقت قد دخل عند إفطاره، أو يكون قد اعتمد على إخبار البيئة أو على أذان الثقة العارف بالوقت، و ان لم يوجبا له قطعاً و لا ظناً بالوقت، فلا يجب عليه القضاء و الكفارة فى هذه الفروض.

و إذا أظفر اعتماداً على الظن فى غير الصورة التى ذكرناها وجب عليه القضاء و الكفارة.

### المسألة ١١٠:

يجوز للمكلف أن يتناول المفطرات فى آخر الليل حتى يعلم بطلوع الفجر الثانى، أو تشهد البيئة العادلة بطلوعه، أو يسمع أذان المؤذن الثقة العارف بالوقت.

و إذا تناول المكلف بعض المفطرات و هو شاك فى طلوع الفجر فلا شىء عليه بذلك إذا لم يستبين له بعد ذلك طلوع الفجر و لا عدمه عند تناوله.

و إذا شهدت البيئة العادلة بطلوع الفجر، أو سمع المكلف أذان المؤذن الثقة، فلم يعتمد على ذلك و تناول المفطر وجب عليه القضاء

و الكفارة، و ان لم يتضح له بعد ذلك أنه أكل أو شرب بعد الفجر أو قبله.

### المسألة ١١١:

لا يكتفى بخبر العادل الواحد إذا أخبر بدخول وقت الإفطار و لا بطلوع الفجر و لا ببقاء الليل، فإذا أخبر العادل الواحد مكلفا صائما بأن وقت الإفطار قد دخل لم يجز للصائم أن يفطر من صومه اعتمادا على خبره، بل و يشكل جواز تقليده في ذلك و ان كان المقلد أعمى لا يبصر أو محبوسا لا يمكنه الخروج لرؤية الوقت.

و إذا أفطر الصائم اعتمادا على خبر العادل بدخول الوقت و جب عليه القضاء و الكفارة عن ذلك اليوم إلا إذا أفاده قوله العلم بدخول الليل، أو ظهر له

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٤٤

بعد إفطاره أن قول ذلك العادل مطابق للواقع و أنه قد تناول المفطر بعد دخول الليل، فيسقط عنه و جوب القضاء و الكفارة بعد وضوح الأمر.

### المسألة ١١٢:

إذا أخبر العادل الواحد بأن الفجر قد طلع و لم يحصل للصائم القطع بذلك من قوله، لم يحرم على الصائم أن يتناول المفطر بعد اخباره.

و إذا أنباه العادل بطلوع الفجر فلم يعول على خبره- كما قلنا- و تناول المفطر بعد خبره، ثم ظهر له بعد ذلك أن المخبر صادق في قوله و أن الفجر كان طالعا حين ما تناول المفطر، فان كان قد راعى الوقت بنفسه قبل تناوله و لم يظهر له شيء فلا إثم عليه بتناول المفطر، و لا- قضاء للصوم، و ان تناول المفطر من غير مراعاة و لا- نظر في الوقت لزمه قضاء الصوم، و هذا الحكم ثابت في نفسه و سيأتي تفصيله- ان شاء الله تعالى-، و لا مدخل لخبر العادل فيه، و قد مر ذكر بعض الفروض المشابهة له، و إذا أخبره العادل بطلوع الفجر و أفاده قول المخبر علما بطلوعه، حرم عليه أن يتناول شيئا مفطرا لأنه قد علم بالوقت، و ليس لإخبار العادل به.

### المسألة ١١٣:

تكره للصائم عدة أمور:

(١): أن يباشر زوجته أو أمته بمداعبة أو بتقبيل أو لمس بشهوة أو تفخيذ، أو ما يشبه ذلك، و هذا إذا كان واثقا من نفسه بأنه لا يغلب على أمره فيسبقه نزول المنى منه بسبب هذه الأفعال.

و إذا قصد إنزال المنى بهذه المباشرة فسد صومه و ان لم ينزل منه شيء بالفعل، لأنه نوى المفطر فلم تستمر منه نية الصوم، و إذا كان من عادته ان يحصل منه الإنزال بمباشرة المرأة بمثل ذلك حرمت عليه المباشرة على الأحوط إذا كان الصوم واجبا معينا، و في قضاء شهر رمضان بعد الزوال، و كذلك إذا أوجب ذلك ترددا في نية الصوم و قد سبق ذكر كل هذا مفصلا.

(٢): يكره للصائم ان يكتحل بكحل يحتوى على مسك أو صبر، أو يكتحل بشيء غيرهما مما يصل طعمه أو ريحه الى الحلق.

(٣): يكره له أن يتناول سعوطا، و السعوط هو المائع الذى يصب فى الأنف، و المكروه منه ما لا يعلم بوصوله الى الحلق، و اما ما يعلم بأنه يصل الى الحلق

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٤٥

فالأقوى تحريمه.

(٤): يكره له أن يشم النرجس و الرياحين، و المراد بالرياحين كل نبات طيب الرائحة سواء كان من النبات نفسه أم من الأزهار.

(٥): يكره له أن يحتقن بالجامد.

(٦): يكره له أن يخرج من بدنه دما يوجب خروجه له الضعف، سواء كان إخراجة بفصد أم بحجامة أم بغيرهما و إذا علم ان ذلك يسبب له الإغماء كان حراما.

(٧): يكره له أن يقلع ضرسه أو يدمى فمه و لو بسواك و شبهه.

(٨): يكره له أن يدخل الحمام إذا خشى من دخوله الضعف.

(٩): يكره له أن يبّل الثوب على جسده، أو يلبس ثوبا مبلولا.

(١٠): يكره له أن يستاك بعود رطب.

(١١): يكره للمرأة الصائمة أن تجلس في الماء.

(١٢): يكره له أن ينشد شعرا و هو صائم، سواء كان في شهر رمضان أم في غيره من أقسام الصوم، و يكره له أن ينشد الشعر في شهر رمضان و ان أنشده في الليل أو أنشده و هو غير صائم لبعض مسقطات الصوم، و كذلك الحكم في المرأة، و يستثنى من الشعر ما كان في مدح الرسول (ص)، و المعصومين (ع) و رثائهم، بل مطلق ما كان حقا كالدعاء و المناجاة و الموعظة و الحكمة و غيرها من الشعر الحق، فلا كراهة في إنشاده، بل قد يكون من العبادات المحبوبة التي توجب القرب الى الله.

(١٣): يكره للصائم ان يأتي شيئا من مكروهات الأعمال و الأخلاق و الآداب النفسانية، فإنها في حال الصوم و في شهر رمضان للصائم و غير الصائم تكون أشد كراهة منها في سائر الأحوال و الأوقات، كما ان المحرمات تكون فيهما أشد حرمة منها في بقية الأحوال الأزمان

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٤٦

### الفصل الثالث في الكفارات

#### المسألة ١١٤:

إذا تناول الصائم بعض المفطرات التي ذكرناها في الفصل الثاني و كان متعمدا في فعله، غير ساه و لا ناس للحكم و لا الموضوع، و لا مكره من أحد على تناول المفطر و لا- مجبر عليه، و جبت عليه الكفارة إذا كان صومه من الأنواع التي تجب الكفارة إذا أفسدها، و سيأتي ذكر هذه الأنواع في المسألة الآتية.

و جوب الكفارة عند إفسادها شامل لجميع المفطرات التي تقدم ذكرها، حتى الاحتقان بالمائع على الأقوى و حتى الارتماس في الماء، و القيء، و الكذب على الله و على رسوله و على المعصومين على الأحوط.

و اما نوم الصائم على الجنابة حتى يصبح فقد فضّلنا الحكم فيه في المسألة الحادية و الستين و ما بعدها، فلترجع، و قد ذكرنا في المسألة الحادية و الثلاثين و المسألة المائة و الثالثة حكم من ارتكب بعض المفطرات جاهلا قاصرا أو مقصرا، و حسبنا هنا هذه الإشارة إلى تلك الموارد.

#### المسألة ١١٥:

تجب الكفارة على الصائم إذا تناول مفطرا فأفسد صومه متعمدا كما قلنا في المسألة السابقة في أربعة أنواع من الصوم:

- (١): صوم شهر رمضان، إذا أفطر فيه في أى جزء من أجزاء النهار.
- (٢): صوم قضاء شهر رمضان إذا أفطر فيه بعد زوال الشمس من النهار.
- (٣): الصوم المنذور إذا كان وقته معينا في أصل النذر.
- (٤): صوم الاعتكاف.

### المسألة ١١٦:

إذا أفطر الصائم يوما من أيام شهر رمضان متعمدا ولا عذر له في إفطاره، و كان إفطاره بتناول مفطر محلل في شريعة الإسلام وجب عليه على نحو التخيير اما أن يعتق رقبته، و اما أن يصوم شهرين متتابعين، و اما أن يطعم ستين مسكينا، أو يدفع لكل واحد منهم مدا واحدا من الطعام.

و إذا أفطر يوما من الشهر و كان إفطاره بتناول مفطر محرّم في الإسلام وجب

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٤٧

عليه- على الأحوط- ان يدفع عن صومه كفارة الجمع، فيدفع الخصال الثلاث المذكورة جميعا، فيعتق رقبته و يصوم شهرين متتابعين و يطعم ستين مسكينا.

### المسألة ١١٧:

إذا أفطر المكلف الصائم في قضاء شهر رمضان متعمدا في فعله، و كان إفطاره بعد زوال الشمس من النهار، وجب عليه معينا ان يطعم عشرة مساكين أو يدفع لكل مسكين منهم مدا واحدا من الطعام كما تقدم، فان هو لم يقدر أن يطعمهم لبعض الأعذار وجب عليه ان يصوم بدلا عن ذلك ثلاثة أيام، و لا يجزيه صومها إذا كان قادرا على إطعام المساكين العشرة.

### المسألة ١١٨:

إذا أفطر المكلف متعمدا في صيام نذر معين، وجب عليه ان يدفع كفارة خلف النذر، و هي- على الأقوى- مثل كفارة خلف اليمين، فيجب عليه على- نحو التخيير- اما أن يطعم عشرة مساكين، و اما أن يكسوهم، و اما أن يعتق رقبته، فإن عجز عن الخصال الثلاث، و لم يقدر على الإتيان بواحدة منها، وجب عليه- على وجه التعيين- ان يصوم ثلاثة أيام بدلا عن ذلك.

### المسألة ١١٩:

إذا جامع الإنسان زوجته- نهارا- و هو صائم صوم الاعتكاف، وجب عليه أن يعتق رقبته أو يصوم شهرين متتابعين أو يطعم ستين مسكينا، أو يدفع لكل مسكين مدا من الطعام، و كان مخيرا بين هذه الخصال الثلاث كما سبق في كفارة الإفطار في شهر رمضان على مفطر محلل.

و تجب هذه الكفارة أيضا على من جامع زوجته ليلا في أيام اعتكافه، و إذا اعتكف الإنسان في أيام شهر رمضان و جامع زوجته فيه نهارا، و جب عليه أن يجمع بين الكفارتين، فيدفع كفارة الاعتكاف التي ذكرناها و يدفع معها كفارة الإفطار في شهر رمضان، و قد سبق ذكرها في المسألة المائة و السادسة عشرة.

و إذا كان اعتكاف الرجل في صوم آخر من الأنواع التي تجب فيها الكفارة، و جامع فيه نهارا و جب عليه أن يجمع بين كفارة الاعتكاف و كفارة الإفطار في الصوم الذي أفطر فيه، و لا تجب كفارة الاعتكاف على المعتكف بغير الجماع من بقية المفطرات، و يأتي تفصيل الحكم في كتاب الاعتكاف.

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٤٨

### المسألة ١٢٠:

إذا ارتكب الصائم ما يوجب الكفارة في أيام متعددة، و جب عليه أن يأتي بالكفارة بعدد الأيام التي أفسد صومه فيها، سواء كان في شهر رمضان أم في غيره من أنواع الصيام التي تجب فيها الكفارة، و سواء كان المفطر الذي تعمد ارتكابه من جنس واحد أم من جنس مختلف، فأكل في اليوم الأول، و شرب في اليوم الثاني، و جامع في اليوم الثالث، و هكذا، و سواء تخلل منه التكفير بين الأيام التي أفطرها، فأتى بعد كل يوم أفطره بكفارته أم لا، فلا بد لكل يوم أفطر فيه من كفارة مستقلة، و لا فرق في الحكم المذكور بين أن تكون الكفارة التي وجبت عليه كفارة مفردة لأنه أفطر على شيء محلل، و أن تكون كفارة جمع، لأنه أفطر بتناول شيء محرّم.

### المسألة ١٢١:

إذا فعل الصائم ما يوجب الكفارة أكثر من مرة واحدة في يوم واحد، فتناول المفطر في يومه مرتين، أو أكثر عامدا، لم تتعدد عليه الكفارة لذلك اليوم الواحد، سواء كان المفطر الذي تناوله من جنس واحد، فأكل في يومه مرتين أو أكثر أم كان من جنس مختلف، فأكل في يومه و شرب و ارتمس، و سواء تخلل منه دفع الكفارة بين تناول المفطرين أم لا، و هذا هو الحكم في غير الجماع من موجبات الكفارة.

و إذا تكرر الجماع من الصائم في يوم واحد فلا يترك الاحتياط بتعدد الكفارة عليه، فإذا جامع في يومه مرتين كفر عنهما كفارتين، و إذا جامع ثلاثا كفر ثلاثا، و لا فرق في لزوم الاحتياط في الحكم المذكور للجماع بين المحلل منه و المحرم، فإذا تكرر الجماع المحلل من الصائم في يوم واحد من شهر رمضان وجبت عليه الكفارة المخيرة بين الخصال الثلاث بعدد ما جامع، سواء كان جماعه لزوجته واحدة أم لأكثر، و سواء تخلل التكفير منه بين الجماعين أم لا.

و إذا تكرر منه الجماع المحرم وجبت عليه كفارة الجمع - على الأحوط - بعدد ما جامع كذلك، و قد تقدم بيان هذه الكفارة في المسألة المائة و السادسة عشرة.

و كذلك الحكم - على الأحوط - إذا تناول في يومه مفطرا غير الجماع، ثم جامع فيه بعد ذلك فتتعدد الكفارة، و مثله ما إذا انعكس الفرض، و إذا تكرر

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٤٩

الجماع في صورتين تعددت كفارته، و إذا تكرر المفطر الآخر لم تجب فيه غير كفارة واحدة.

**المسألة ١٢٢:**

تجب على الصائم كفارة الجمع - على الأحوط - إذا أفطر في شهر رمضان على مفطر محرم، كما قلنا في المسألة المائة والسادسة عشرة، سواء كان المحرم الذي أفطر عليه محرماً بالأصالة، كسبب الخمر و أكل اللحم غير المذكي، و أكل الطعام المغصوب، أم كان محرماً بالعارض كجماع الزوجة في أيام حيضها، و أكل ما يضره أكله و أكل لحوم الحيوانات الجلالة و شرب ألبانها.

**المسألة ١٢٣:**

إذا وجبت على الإنسان كفارة مخيرة بين خصال، ككفارة الإفطار في شهر رمضان على مفطر محلل و كفارة الاعتكاف و تعذر عليه بعض الخصال من الكفارة تخير بين باقى الخصال المقدورة له، فإذا وجبت عليه كفارة الإفطار في شهر رمضان مثلاً و تعذر عليه أن يعتق رقبة، تخير بين ان يصوم شهرين متتابعين و ان يطعم ستين مسكيناً، و إذا لم تمكن له الا- خصلة واحدة منها تعينت عليه تلك الخصلة المقدورة، فيتعين عليه إطعام المساكين إذا لم يقدر على العتق و الصيام.

و كذلك الحكم إذا وجبت على الشخص كفارة واحدة مخيرة من جهة و مرتبة في جهة ككفارة الإفطار في الصوم المنذور المعين و كفارة مخالفة اليمين و قد ذكرناهما في المسألة المائة و الثامنة عشرة، فإذا تعذر عليه بعض خصال التخيير من الكفارة، تخير بين باقى الخصال الممكنة منها، و إذا لم يقدر الا على خصلة واحدة منها تعينت عليه تلك الخصلة و لا ينتقل حكمه الى الخصلة المرتبة عليها إلا إذا عجز عن جميع خصال التخيير و قد بينا هذا في المسألة المشار إليها.

و إذا وجبت على المكلف كفارة الجمع ككفارة الإفطار في شهر رمضان على مفطر محرّم في الشريعة و تعذر عليه أن يأتي ببعض خصالها وجب عليه أن يأتي بالباقي المقدور من الخصال على الأحوط.

**المسألة ١٢٤:**

إذا أفطر المكلف الصائم في شهر رمضان على مفطر محلل، ثم تناول من بعده في ذلك اليوم نفسه مفطراً محرماً وجبت عليه كفارة واحدة مخيرة بين الخصال الثلاث بسبب إبطاره الأول، و لم تجب عليه كفارة الجمع بسبب تناول المفطر

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٥٠

المحرم في اليوم نفسه، إلا- إذا كان المفطر الثاني الذي ارتكبه جماعاً محرماً، فتجب عليه كفارة مخيرة بإبطاره الأول، و تجب عليه كفارة جمع بالإفطار الثاني.

**المسألة ١٢٥:**

إذا علم المكلف الصائم بأنه قد تناول احد مبطلات الصوم، و لم يعلم أن المبطل الذى فعله مما يوجب عليه قضاء الصوم فحسب، أو هو مما يوجب عليه القضاء و الكفارة كليهما، وجب عليه قضاء الصوم فقط، و لم تجب عليه الكفارة، و إذا علم بأنه قد تناول أحد المفطرات التى توجب عليه الكفارة، و لم يدر أن المفطر الذى تناوله محلل يوجب عليه كفارة مفردة، أو هو محرّم يوجب عليه كفارة الجمع و وجبت عليه كفارة مفردة و لم تجب عليه كفارة الجمع.

**المسألة ١٢٦:**

إذا علم الشخص بأنه قد وجبت عليه كفارات متعددة و شك في عددها أ هي خمس كفارات أم ست مثلاً؟ و مثال ذلك: أن يفطر أياماً من شهر رمضان و تجب عليه لكل يوم كفارة، ثم يشك في عدد الأيام التي أفطرها و عدد ما وجب عليه في إفطارها من الكفارات أ هي العدد الأقل الذي يحتمله أم العدد الأكثر؟ فيكفيه أن يأتي بالقدر المتيقن وجوبه منها و هو العدد الأقل، و إذا كان سابقاً قد علم بعدد ما وجب عليه من الكفارات، ثم نسي عددها بعد ذلك، فالأحوط له استحباباً ان يأتي بالعدد الأكثر، و ان كان الأقوى الاكتفاء بالأقل حتى في هذه الصورة أيضاً.

**المسألة ١٢٧:**

إذا تناول الصائم المفطر عامداً في يوم من أيام صومه الواجب وجبت عليه الكفارة بتحقيق سبب وجوبها عليه، و لا يسقط وجوبها عنه إذا تعمد فسافر في ذلك اليوم، سواء سافر بعد الزوال أم قبله، و سواء قصد بسفره الفرار من الكفارة أم لم يقصد ذلك. و إذا خرج المكلف الصائم إلى السفر لم يجز له الإفطار حتى يصل في سفره إلى حد الترخص، فإذا تناول المفطر متعمداً قبل ان يبلغ إلى حد الترخص وجبت عليه الكفارة و لم يسقط عنه وجوبها إذا بلغ حد الترخص في يومه الذي سافر فيه أو بلغ المسافة التامة فيه، و إذا وجبت الكفارة على الرجل الصائم أو على المرأة الصائمة، بحصول سبب وجوب الكفارة ثم طرأ لهما ما يسقط وجوب الصوم عنهما من مرض أو حيض أو نفاس أو غيرها لم يسقط وجوب الكفارة عنهما على

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٥١

الأحوط.

**المسألة ١٢٨:**

إذا تعمد المكلف الإفطار في يوم الشك في آخر شهر رمضان وجبت عليه الكفارة بإفطاره، سواء اتضح له بعد ذلك أن اليوم من شهر رمضان أم لم يتضح له شيء، و إذا ثبت بعد ذلك بوجه شرعي ان اليوم من شهر شوال سقط عن المكلف وجوب الكفارة، و استحق الإثم و العقوبة بجرأته على الإفطار فيه قبل الثبوت الشرعي للهِلال.

و إذا أصبح المكلف في اليوم الذي يشك الناس فيه انه أول شهر رمضان أو آخر شهر شعبان، و حصل له العلم بان اليوم أول رمضان، فإذا تعمد فيه الإفطار وجبت عليه الكفارة. و إذا استبان له بعد ذلك انه مخطئ في اعتقاده و أن اليوم من شعبان، سقط عنه وجوب الكفارة.

**المسألة ١٢٩:**

إذا استحل الإنسان الإفطار في شهر رمضان، و كان عالماً بوجوب صومه في الإسلام و عامداً في استحلال الإفطار فيه كان مرتداً عن الإسلام، سواء أفطر بالفعل أم لم يفطر، و من أفطر فيه و كان عالماً بالحكم عامداً في إفطاره و غير مستحل للإفطار، وجب تعزيره على

فعله، فإن كان إفطاره بجماع زوجته عزّره الإمام أو نائبه بخمسة و عشرين سوطاً، و إذا كان إفطاره بغير الجماع من المفطرات أو بجماع غير زوجته عزّره بما يراه الامام (ع) أو نائبه.

### المسألة ١٣٠:

من أفطر في شهر رمضان و كان عالماً بالحكم و عامداً في إفطاره و غير مستحل لإفطاره عزّر كما ذكرنا في المسألة المتقدمة، فإن هو عاد الى جريمته فأفطر في الشهر عالماً عامداً بعد التعزير الأول عزّر مرة ثانية، فإن عاد الى مثل الجريمة بعد التعزير الثاني فأفطر، قتل في المرة الثالثة، و الأحوط أن يعزّر في الثالثة، فإن عاد فأفطر كذلك بعد التعزير الثالث قتل في المرة الرابعة.

### المسألة ١٣١:

إذا أكره الرجل الصائم زوجته و هي صائمه أيضاً فجامعها في شهر رمضان و جب على الرجل ان يدفع كفارة صيامه و كفارة صيام زوجته معاً، و ان يعزر مرة عنه و مرة أخرى عنها، فيدفع كفارتين و يعزر مرتين فيضرب في كل تعزير منهما

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٥٢

خمسة و عشرين سوطاً.

و إذا أكره الرجل الزوجة على الجماع في أول الأمر ثم إطاعته في أثناء العمل، فلا يترك الاحتياط بأن يدفع الرجل كفارتين و تدفع المرأة كفارة واحدة، و إذا هي أطاعته من أول الأمر لزم الرجل تعزيره و كفارته و لزم المرأة تعزيرها و كفارتها، و لا فرق في الأحكام التي بينها بين أن تكون الزوجة دائمة أو متمتعا بها.

### المسألة ١٣٢:

يختص الحكم الذي ذكرناه في المسألة المتقدمة بالرجل و زوجته، و بما إذا أكرهها على الجماع و كانا كلاهما صائمين، و لذلك، فلا يتحمل الرجل عن أمته كفارة و لا تعزيراً إذا أكرهها على الجماع في مثل الفرض المذكور بل و لا يتحمل عن المرأة الأجنبية إذا أكرهها فجامعها و هما صائمان.

و لا يتحمل الرجل عن زوجته شيئاً إذا أكرهها على الإفطار بغير الجماع من المفطرات الأخرى، فلا تلزمه كفارتها و لا تعزيرها، و لا يتحمل عن زوجته شيئاً إذا أكرهها على الجماع و كان مفطراً غير صائم لمرض أو سفر و كانت هي صائمه، و لا تتحمل الزوجة عن زوجها شيئاً إذا أكرهته على الجماع و هما صائمان، و لا يتحمل الرجل عن زوجته شيئاً إذا أكرهها غيرهما على الجماع و هما صائمان، بل و لا يتحمل عنهما شيئاً من أكرههما على ذلك و ان كان عاصياً آثماً بما فعل.

### المسألة ١٣٣:

إذا وجبت الكفارة المخيرة على المكلف لافطار يوم من شهر رمضان فعجز عن الخصال الثلاث التي يتخير بينها، فلم يستطع أن يأتي بأى واحدة منها و جب عليه أن يتصدّق بما يطيق، و إذا وجبت عليه الكفارة المخيرة المذكورة لغير الإفطار في شهر رمضان من



موجباتها الأخرى و عجز عن جميع خصالها كما ذكرنا، وجب عليه أن يصوم بدلا عنها ثمانية عشر يوما، فإذا عجز عن ذلك أيضا استغفر الله بدلا عن الكفارة.

فإن هو استطاع الإتيان بالكفارة بعد ذلك أو استطاع الإتيان ببعض خصالها وجب عليه الإتيان بها في كلا الفرضين على الأحوط.

### المسألة ١٣٤:

تجب الكفارة على الإنسان إذا حصل له أحد الأسباب الموجبة لها وجوبا

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٥٣

موسعا، و لكن لا يجوز لمن كلف بها أن يؤخر الإتيان بها الى حد يلزم منه التهاون بأمر الله، و لا تجب عليه كفارة ثانية بسبب تأخيرها، و ان مضى عليها أمد طويل.

### المسألة ١٣٥:

يجوز للإنسان أن يتبرع بدفع الكفارة عن الميت إذا اشتغلت ذمة الميت بالكفارة، و يشكل الحكم بجواز التبرع عن الغير إذا كان حيا، و الأحوط ترك التبرع عنه، و يتأكد هذا الاحتياط إذا أراد التبرع عنه بالصوم من خصال الكفارة الواجبة عليه.

### المسألة ١٣٦:

لا يقدح في صحة صوم الصائم ظاهرا أن يفطر بعد دخول الليل بتناول شيء محرم فلا يبطل بذلك صومه و ان أثم بارتكاب ذلك، و لا يضر بصحة صومه أيضا ان يقصد و هو صائم في النهار أن يجعل إفطاره في الليل على شيء من المحرمات و ان عصي و أثم، بل و تضاعف إثمه و جرمه، و حرم و سقط بذلك حظه عن بلوغ مراتب الصيام، و تبوؤ منازل الصائمين و درجات القبول عند الله رب العالمين، و خصوصا إذا كان في شهر الصوم الذي يتضاعف فيه العقاب على المحرمات كما يتضاعف فيه الثواب على الطاعات.

### المسألة ١٣٧:

مصرف الإطعام في الكفارة هم الفقراء المحتاجون الذين لا يملكون قوت سنتهم بالفعل و لا بالقوة، و هم المراد من المساكين الذين ذكرتهم نصوص الكفارة في الكتاب الكريم و السنة المطهرة، و لا بد من إطعام العدد المعين من المساكين في الكفارة الواحدة مع التمكن من الحصول على العدد، فيجب على المكلف أن يطعم ستين مسكينا تامه في كفارة الإفطار في شهر رمضان مثلا، و يجب عليه أن يطعم عشرة مساكين كاملة في كفارة الإفطار في قضاء شهر رمضان بعد الزوال، و هكذا في الكفارات الأخرى، فيجب عليه أن يتم العدد المعين في الكفارة التي وجبت عليه.

و إذا أطعم الفقير الواحد مرتين أو أكثر في الكفارة الواحدة لم يجزه ذلك عن أكثر من مسكين واحد، نعم يجزيه ذلك عند الإعواز و عدم التمكن من إتمام العدد لقله الموجودين من المساكين عن بلوغ العدد الذي يجب إطعامه، فيجوز له التكرار في هذه الصورة حتى يبلغ العدد، فإذا وجد ثلاثين مسكينا فقط أطعمهم

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٥٤

مرتين، و إذا وجد عشرين مسكينا أطعمهم ثلاث مرات، و هكذا. و إذا وجد أربعين مسكينا أطعمهم جميعا مرة ثم كرر الإطعام على عشرين منهم، و لا يكفيه أن يطعم ثلاثين منهم مرتين، و إذا وجد ثمانية مساكين في كفارة قضاء شهر رمضان أطعمهم مرة ثم كرر الإطعام على مسكيتين.

و يتخير المكلف في الإطعام الواجب عليه بين أن يشبع الفقراء حتى يكتفوا مرة واحدة، و ان يدفع الطعام إليهم أو إلى وكيلهم إذا كانوا راشدين و الى ولي أمرهم إذا كانوا قاصرين، ليوصل الطعام إليهم، و لا يترك الاحتياط في كفارة الظهار بأن يدفع للفقير الواحد مدين من الطعام، و يكفي في غيرها من الكفارات ان يدفع مدا واحدا لكل مسكين.

و لا يترك الاحتياط في كفارة اليمين بأن يكون المد الذي يدفعه للمسكين من التمر أو من الحنطة أو دقيقها أو خبزها، و يكفي في غيرها من سائر الكفارات أن يدفع مدا من مطلق الطعام، و يدفع للفقير الصغير في جميع الكفارات بمقدار ما يدفعه للفقير الكبير.

### المسألة ١٣٨:

إذا كان للفقير عيال فقراء و كان وكيلا عنهم في قبض ما يدفع إليهم من الطعام أو وليا على القاصرين منهم، جاز للمكلف أن يدفع إليه من طعام الكفارة بمقدار عددهم و تبرأ ذمة المكلف من الإطعام بمقدار ما يدفع إليه، فإذا قبض الفقير طعام الكفارة بحسب وكالته و ولايته دفع الى الراشدين من عياله حصصهم، و بقيت حصص الصغار و المولى عليهم امانة بيده يتولى صرفها في مصالحهم و حاجاتهم بحسب ولايته عليهم.

و إذا لم يكن رأس العائلة وكيلا عنهم و لا وليا عليهم، أمكن للمكلف الذي وجبت عليه الكفارة، أن يجعله وكيلا عنه في إشباعهم أو في دفع الحصص إليهم و تبرأ ذمة المكلف إذا قام وكيله هذا بأمر الكفارة فأشبعهم أو دفع الطعام إليهم أو الى ولي أمرهم، و لا تبرأ ذمة المكلف من الواجب بمجرد دفع المال الى الوكيل.

### المسألة ١٣٩:

يجوز السفر اختيارا على الأقوى للمكلف بالصيام في شهر رمضان، و ان كان سفره لا لحاجة أو لعذر يدعو الى السفر فيه، و المشهور بين الفقهاء كراهة

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٥٥

السفر فيه، الا أن يكون السفر لحج أو لعمرة أو مال يخاف تلفه فيسافر لحفظ المال، أو أخ في الله يخشى هلاكه فيسافر ليدفع عنه ما يحذره عليه، و لعل الأقرب ان المراد من أدلة المسألة هو أفضلية الإقامة في شهر رمضان على السفر فيه، و ان النواهي الواردة في النصوص عن المسافرة في الشهر انما هي نواه عرضية عنه من جهة استلزام السفر في الشهر للإفطار فيه و ترك ما هو أفضل و هو الإقامة فيه و أداء الصوم امتثالا لأمر الله سبحانه في الشهر المعظم عنده.

و سواء أ كان المراد من النواهي عن السفر فيه هو الكراهة كما هو المشهور، أم كان المراد بها النهي عن ترك ما هو أفضل، فإن ذلك يزول بمضى الليلة الثالثة و العشرين من الشهر، فلا كراهة و لا نهى عن السفر بعدها.

### المسألة ١٤٠:

إذا كان السفر في شهر رمضان لا يستلزم من المكلف إفتارا من الصوم، و مثال هذا: ان يسافر الرجل بعد ان يدخل عليه الليل لبعض الغايات المباحة أو المستحبة ثم يعود الى بلده قبل طلوع الفجر فالظاهر عدم شمول النواهي لمثل هذا السفر و ان تكرر منه في كل ليلة، كما يفعله بعض الخطباء الذين يسافرون في ليالي الشهر الى قرى تبعد عن بلادهم بما يبلغ المسافة الشرعية أو تزيد على ذلك للقراءة و الوعظ في تلك القرى النائية ثم يعودون الى بلادهم و منازلهم في نفس الليلة، فلا كراهة في مثل ذلك و لا حرمة على تقدير القول بها كما يراه بعض الأعظم (قده)، فضلا عن القول الذي اخترناه من أن النواهي انما هي نواه عرضية عن السفر لانه يستلزم ترك ما هو أفضل في هذا الشهر و هو الإقامة فيه و الصوم.

و كذلك إذا سافر المكلف في نهار شهر رمضان بعد الزوال، فإن إتمام صوم اليوم واجب عليه في هذه الصورة، فإذا هو قضى حاجته من السفر و عاد الى بلده ليلا لم يفته الصوم في سفره، و سيأتي بيان وجوب إتمام الصوم على المكلف إذا سافر بعد الزوال في المسألة المائة و الرابعة و الستين.

و أجلى من ذلك و أكثر وضوحا ما إذا كان المكلف ممن عمله السفر فقد ذكرنا في مباحث صلاة المسافر ان الأقوى في هذا الصنف هو وجوب إتمام الصلاة و الصيام عليه، فلا يفوته الصوم في شهر رمضان و ان سافر الى موضع عمله في صباح كل يوم من الشهر و رجع عصرا أو ليلا إلى منزله.

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٥٦

و من ذلك أيضا من يسافر في شهر رمضان بعد الزوال أو بعد دخول الليل و يصل قبل طلوع الفجر من ليلته تلك الى موضع ينوي الإقامة فيه عشرة أيام، فيجب عليه الصوم لإقامته في الموضع، و لا يفوته شيء من صيام شهر رمضان و كذلك إذا وصل الى الموضع الذي ينوي فيه إقامة العشرة قبل زوال النهار و لم يكن قد تناول في يومه مفطرا، فتجب عليه نية الصوم و لا يفوته شيء منه.

### المسألة ١٤١:

المد الذي يجب دفعه الى المسكين من الإطعام في الكفارة هو ربع الصاع الشرعي، و الصاع الشرعي هو ستمائة و أربعة عشر مثقالا صيرفيا و ربع مثقال، فيكون المد مائة و ثلاثة و خمسين مثقالا صيرفيا، و ثلاث عشرة حمصة و نصفاً، و المراد من الحمصة الجزء الواحد من أربعة و عشرين جزءا من المثقال الصيرفي، و على هذا فإذا دفع المكلف الى المسكين ثلاثة أرباع الكيلو (و الكيلو هو الوزن الغربي الشائع بين الناس في زماننا) فقد زاد على المد الواجب دفعه في الكفارة بضعة مثاقيل صيرفية.

و إذا دفع الى الفقير خمسة عشر مثقالا و نصفاً (بالمثقال المعروف في البحرين، و هو عشرة مثاقيل صيرفية)، فقد زاد على المد الواجب دفعه مثقالا صيرفيا واحدا و عشر حمصات و نصفاً، و إذا دفع الى الفقير نصف حقه اسلامبولية فعليه ان يضيف إليه ثلاثة عشر مثقالا صيرفيا و ثلاث عشرة حمصة و نصفاً ليكون المجموع مدا.

### المسألة ١٤٢:

#### إشارة

يجب على المكلف قضاء الصوم و لا تجب عليه الكفارة في عدة مواضع:

(الموضع الأول): إذا نام المكلف المجنب ليلا

فى شهر رمضان بعد ما علم بجنابته، و هو عازم على الغسل من جنابته قبل أن يطلع عليه الفجر، أو و هو غافل عن ذلك، ثم انتبه بعدها و نام مرة ثانية و استمرت به نومته الثانية حتى طلع عليه الفجر، فيجب عليه قضاء صوم ذلك اليوم و لا تجب عليه الكفارة، و كذلك الحكم فى النوم الثالثة و ما بعدها إذا استمرت به الى الصباح فى الفرض المذكور، فيجب عليه القضاء دون الكفارة على الأقوى، و قد بينا هذا فى المسألة الثالثة و الستين، و الأحوط له استحبابا ان يدفع الكفارة إذا انتبه بعد النوم الثانية ثم نام النوم الثالثة أو ما بعدها و استمرت به الى الصبح و الأقوى الأول.

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٥٧

و يلحق بشهر رمضان فى هذا الحكم على الأحوط، كل صوم واجب سواء كان معيناً أم غير معين، و تراجع المسألة الخامسة و الستون.

### (الموضع الثانى): إذا أخل المكلف بنية صومه،

فتردد فى الاستمرار على قصد الصوم و عدمه، أو أخل بالنية بما ينافى التقرب و الإخلاص فيها، أو أحدث له نية أخرى تنافى الأولى كما إذا نوى قطع صومه فى أثناء النهار، أو نوى أن يتناول أحد المفطرات و هو يعلم بان ذلك الشئ مفطر من الصوم، فإذا هو أخل بنية الصوم بأحد المنافيات المذكورة و لم يأت بشئ من المفطرات و جب عليه القضاء دون الكفارة. و من ذلك ما إذا نام المكلف المجنب فى الليل و هو متردد فى أن يغتسل من جنابته قبل الفجر أو لا يغتسل و استمر به نومه حتى أصبح، فيجب عليه قضاء الصوم دون الكفارة.

### (الموضع الثالث): إذا نسى المكلف المجنب غسل الجنابة

و صام يوماً أو أياماً متعددة من شهر رمضان أو من قضاؤه و هو مجنب ناس للغسل فيجب عليه قضاء صوم ذلك اليوم أو الأيام التى نسى الغسل فيها و لا تجب عليه الكفارة و قد بينا هذا فى المسألة السابعة و الخمسين.

### (الموضع الرابع): إذا شك المكلف فى طلوع الفجر و عدم طلوعه

و تناول شيئاً من المفطرات من غير مراعاة منه للوقت، ثم تبين له ان الفجر كان طالعا حين ما تناول المفطر، فيجب عليه قضاء الصوم، و ان كان اعمى لا يبصر، أو كان محبوساً غير قادر على مراعاة الوقت، أو كان غير عارف بالفجر، على الأقوى فى كل أولئك، و لا تجب عليه الكفارة.

و إذا قامت عند المكلف بينة شرعية على طلوع الفجر، أو سمع أذان الثقة العارف بالوقت، فلم يعتمد عليهما، و استصحب بقاء الليل و تناول المفطر من غير مراعاة منه للوقت، ثم استبان له بعد تناول صدق البيئة، أو المؤذن، و أنه قد تناول المفطر بعد طلوع الفجر، لزمه القضاء و الكفارة معاً.

و إذا تناول المفطر بعد أن نظر فى الوقت و راعى الفجر و لم يظهر له شئ، ثم تبين له بعد ذلك ان الفجر كان طالعا عند ما تناول المفطر، فلا قضاء عليه و لا كفارة، و ان كانت مراعاته للوقت لم تفده اعتقاداً و لا ظناً ببقاء الليل، و الأحوط له استحباباً قضاء الصوم فى هذه الصورة، و الاحكام التى ذكرناها كلها تجرى فى

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٥٨

صوم شهر رمضان.

و اما غير شهر رمضان من أنواع الصيام، فان كان من الصوم الواجب غير المعين كقضاء شهر رمضان، و كالنذر المطلق، أو كان من

الصوم المندوب، فإذا تناول المفطر ثم ظهر له ان الفجر كان طالعا عند ما تناول المفطر فالظاهر بطلان صومه، سواء كان قد راعى الوقت قبل تناوله أم لم يراع.

و ان كان من الصوم الواجب المعين غير شهر رمضان، فان هو تناول المفطر و لم يراع الوقت قبل تناوله فالظاهر بطلان صومه إذا استبان له طلوع الفجر عند تناوله، و إذا كان قد راعى الفجر قبل أن يتناول فلا يترك الاحتياط بأن يتم صوم ذلك اليوم ثم يقضيه بعد إتمامه إذا كان الصوم مما يقضى.

#### (الموضع الخامس): إذا أخبر المكلف مخبر من الناس بان الليل لا يزال باقيا،

فاعتمد المكلف على قول المخبر و تناول المفطر، ثم تبين له خطأ ذلك المخبر في قوله و أن الفجر قد طلع حينما تناوله، فيجب على المكلف قضاء صوم ذلك اليوم و ان كان المخبر عادلا، و يلاحظ ما يأتي بيانه في آخر الموضع السادس.

#### (الموضع السادس): إذا أخبر المكلف أحد بأن الفجر قد طلع

فاعتقد أو ظن بان المخبر هازل في قوله، و ان الفجر لم يطلع بعد و تناول المفطر، فإذا ظهر له بعد تناوله ان الفجر كان طالعا في ذلك الحال لزمه قضاء الصوم.

و يستثنى منه و من الموضع الخامس المتقدم ذكره ما إذا نظر في الوقت و راعى الفجر قبل ان يتناول المفطر و لم يظهر له شىء، فلا يجب عليه قضاء الصوم إذا تبين له الخطأ في كلتا صورتين.

#### (الموضع السابع): إذا سمع الصائم أذان المؤذن

الثقة العارف بالوقت للمغرب أو شهدت له البيئة العادلة بدخول الليل فاعتمد على أذان المؤذن أو على قول البيئة و أفطر من صومه، ثم تبين له انهما مخطئان و أن الليل لم يدخل حين ما أفطر، فيجب عليه القضاء و لا تجب عليه الكفارة. و إذا أخبره عادل واحد بان وقت المغرب الشرعى قد دخل فاعتمد على قول ذلك العادل و أفطر من صومه ثم تبين له أن العادل مخطئ في قوله فالظاهر وجوب القضاء و الكفارة عليه. و كذلك الحكم إذا قلّم أحدًا في إفطاره فأفطر معه، ثم تبين له الخطأ فيجب عليه القضاء و الكفارة، و ان كان المكلف أعمى لا يبصر أو مجبوسا لا يقدر على المراعاة على الأحوط. كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٥٩

#### (الموضع الثامن): إذا حدثت في الجو ظلمة

#### إشارة

أوهمت المكلف بان الليل قد دخل، و لهذه المسألة صور تختلف فروضها و أحكامها.

#### (الصورة الأولى):

أن توجب الظلمة الحادثة للمكلف قطعًا بدخول الليل عليه فيفطر لذلك من صيامه، ثم يتبين له بعد إفطاره خطأه في ما اعتقد، و ان الوقت لم يدخل في حال إفطاره، و الظاهر صحة صومه في هذه الصورة، فلا- يجب عليه قضاء اليوم، و يجب عليه أن يمسك عن المفطرات في بقية نهاره إذا كان الصوم واجبا.

**(الصورة الثانية):**

أن توجب الظلمة الحادثة في الجو للمكلف شكاً في دخول الوقت، و يفطر مع كونه شاكاً غير قاطع، ثم ينكشف له بعد تناول المفطر أن الليل لم يدخل في حال إفطاره، و يجب عليه في هذه الصورة قضاء الصوم و دفع الكفارة، و يجب عليه أن يمسك في بقية النهار، إذا كان في شهر رمضان، و كذلك الحكم إذا أفطر مع الشك لحدوث الظلمة ثم لم يستتب له شيء، فعليه القضاء و الكفارة، و الإمساك حتى يدخل الليل إذا كان صائماً في الشهر.

بصرى بحراني، زين الدين، محمد امين، كلمة التقوى، ٧ جلد، سيد جواد وداعي، قم - ايران، سوم، ١٤١٣ هـ ق

كلمة التقوى؛ ج ٢، ص: ٥٩

**(الصورة الثالثة):**

ان يحدث له مثل الفرض المتقدم فيكون شاكاً في دخول الليل و يفطر مع شكه، ثم ينكشف له ان الليل قد دخل عند ما أفطر، و لا قضاء و لا كفارة عليه في هذه الصورة، و ان كان آثماً في إفطاره مع الشك للتجري الحاصل منه.

**(الصورة الرابعة):**

ان توجب الظلمة الحادثة في الجو للمكلف ظناً بدخول الليل و يتناول المفطر لذلك، ثم ينكشف له ان الوقت لم يدخل في حال إفطاره، فإن كانت في السماء علة من الغيم و قد راعى الوقت قبل إفطاره حتى حصل له الظن بدخول الليل بسبب المراعاة صح صومه و وجب عليه ان يمسك عن المفطرات في بقية نهاره إذا كان الصوم واجباً. و ان لم تكن في السماء علة أو كانت فيها علة غير الغيم من غبار و نحوه، أو لم يراع الوقت في صورة وجود الغيم، لزمه القضاء و الكفارة، و عليه أن يمسك في بقية النهار إذا كان في شهر رمضان.

**(الموضع التاسع): إذا تمضمض الصائم**

للتبرد فسبق الماء الى جوفه من غير إرادة منه و لا قصد، لزمه قضاء الصوم و لم تجب عليه الكفارة، و كذلك إذا أدخل الماء في فمه بغير مضمضة للتبرد أو تمضمض أو أدخل الماء في فمه للتداوى من

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٦٠

بعض الآلام أو لتطهير الفم من النجاسة، أو تمضمض لوضوء مستحب أو لغسل واجب أو مستحب، فسبقه الماء الى جوفه من غير ارادة فعليه قضاء الصوم على الأحوط في جميع هذه الفروض، و لا كفارة عليه.

و إذا تمضمض الصائم للوضوء لصلاة فريضة فسبقه الماء الى جوفه من غير إرادة، فلا قضاء عليه و لا كفارة، سواء كانت الفريضة التي توضع لها حاضرة أم فائتة، و يومية أم غير يومية، و سواء كان الوضوء لها بعد حضور وقتها، أم للتهيؤ لها قبل حضور الوقت.

و إذا نسي الصائم الحكم أو نسي الصوم، فابتلع الماء، لم يفسد بذلك صومه في جميع الفروض التي ذكرناها في المسألة، و كذلك الحكم إذا تمضمض بغير الماء من المائعات ناسياً أو سبقه المائع غير الماء الى جوفه من غير قصد، فلا يفسد بذلك صومه، و قد سبق بيان جميع هذه الأحكام في المسألة السادسة و الثلاثين و ما بعدها.

**(الموضع العاشر): إذا أكره الصائم مكره**

يخشى الصائم من مخالفته على الإفطار في شهر رمضان فتناول المفطر مكرها غير مختار، فلا اثم عليه ووجب عليه قضاء الصوم و لم تجب عليه الكفارة، و يجب عليه ان يمسك في بقية النهار إذا ارتفع عنه الإكراه. وكذلك الحكم إذا اضطر إلى الإفطار في الشهر، فيجوز له تناول المفطر الذي دعت إليه الضرورة بمقدار ما تدعوا اليه، و لا اثم عليه بذلك، و يلزمه قضاء صومه و لا- تجب عليه الكفارة، و لا- يجوز له ان يتناول غير ما دعت إليه الضرورة من بقية المفطرات التي لم يضطر إليها، و يحرم عليه ان يتناول من المفطر الذي اضطر إليه أكثر من المقدار الذي تسد به الحاجة، فإذا أحوجته شدة الظمأ الى تناول الماء شرب منه مقدار ما تتأدى به الضرورة و يحفظ الحياة و لم يجوز له التجاوز عنه و لم يجوز له تناول المفطرات الأخرى. و إذا أكره على الإفطار في غير شهر رمضان من الصوم الواجب المعين، فأفطر فيه مكرها وجب عليه قضاء الصوم إذا كان الصوم مما يقضى، و لا اثم عليه بإفطاره، و كذلك حكمه إذا اضطر إلى الإفطار فيه.

**(الموضع الحادي عشر): إذا اقتضت التقيّة**

من الصائم أن يفطر يوما من شهر رمضان أو من صوم واجب معين غيره، جاز له الإفطار فيه، فإذا أفطر لذلك كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٦١  
لزمه القضاء و لم تلزمه الكفارة، و يجب عليه أن يمسك في بقية النهار إذا ارتفعت عنه التقيّة و كان اليوم الذي أفطر فيه من شهر رمضان.

**(الموضع الثاني عشر): إذا أفطر الصائم في شهر رمضان**

أو في صوم واجب معين، لسبب يوجب عليه الإفطار من سفر أو مرض أو حيض أو نفاس، أو لسبب يبيح له الإفطار، و يجب عليه القضاء دون الكفارة.

**الفصل الرابع في شرائط صحة الصوم و شرائط وجوبه****إشارة**

يعتبر في صحة الصوم أن تتوفر في المكلف الصائم عدة أمور، و يسمى الفقهاء هذه الأمور شرائط صحة الصوم:

**المسألة ١٤٣:**

يشترط في صحة الصوم (أولا) أن يكون الصائم مسلما، و لذلك فلا يصح صوم الشخص إذا كان كافرا و لو في بعض يومه، و مثال ذلك: ان يطلع الفجر عليه و هو كافر ثم يسلم بعد طلوعه، أو يسلم في أثناء النهار قبل الزوال، فلا يصح منه صوم ذلك اليوم و ان لم يتناول فيه مفطرا قبل إسلامه.

و هل يشترط في صحة صوم الصائم ان يكون مؤمنا؟ فيه إشكال، فإذا استبصر المخالف و اهتدى الى الإيمان بعد ان طلع الفجر و دخل النهار، و كان الصوم واجبا معينا عليه كشهر رمضان، فالأحوط لزوما له ان يجدد نية الصوم بعد اهتدائه و استبصاره و يتم صوم

نهاره، ثم يقضى صوم ذلك اليوم إذا كان الصوم مما يقضى.

وكذلك الحكم في من ارتد عن الإسلام، فلا يصح منه الصوم إذا ارتد في يومه، سواء كان ارتداده عن فطرة أم عن ملء، و سواء سبق الارتداد منه على نية الصوم أم نوى الصيام و هو مسلم ثم ارتد بعد ان سبقت منه نية الصوم فيبطل صومه. و يشكل الحكم بصحة صوم المرتد إذا تاب عن ارتداده و عاد إلى الإسلام بعد طلوع الفجر أو في أثناء النهار قبل زوال الشمس و لم يتناول قبل توبته

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٦٢

مفطرا، فعليه أن ينوى صوم ذلك اليوم على الأحوط لزوما و يتم صومه ثم يقضيه إذا كان الصوم مما يقضى.

### المسألة ١٤٤:

يشترط في صحة الصوم (ثانيا) أن يكون الصائم عاقلا في جميع نهار الصوم، فلا يصح صومه إذا كان مجنونا سواء كان جنونه مطبقا أم أدوارا، و سواء جنّ في جميع النهار أم في جزء منه و ان طرأ له في آخر النهار و في فترة قصيرة منه. و لا يترك الاحتياط في السكران، فإذا سبقت منه نية الصوم ليلا في حال صحوه ثم سكر بعد ان نوى الصوم و أفاق من سكره في أثناء النهار و لم يتناول مفطرا في نهاره و جب عليه أن يتم صومه و عليه قضاء اليوم بعد إتمامه، و إذا لم تسبق منه نية الصوم في الليل و سكر ثم أفاق من سكره قبل الزوال و لم يتناول في نهاره مفطرا و جب عليه ان ينوى الصوم بعد إفاقته من سكره و ان يتم صيام يومه ثم يقضيه بعد ذلك.

و إذا أفاق من سكره بعد الزوال و كان في شهر رمضان استحب له أن يمسك في بقية نهاره سواء تناول المفطر في يومه أم لم يتناول، و يجب عليه قضاء صيام اليوم في جميع الصور.

و كذلك الحكم في المغمى عليه على الأحوط، فتجرى فيه الصور التي ذكرناها في السكران و تنطبق عليه أحكامها و لا قضاء عليه في جميع الصور، إلا إذا ترك الصوم بعد إفاقته من الإغماء فيجب عليه القضاء في هذه الصورة خاصة.

### المسألة ١٤٥:

يشترط في صحة الصوم (ثالثا) إذا كانت الصائمة امرأة ان تكون نقيئة من الحيض و النفاس في جميع أجزاء النهار، فلا يصح صوم المرأة الحائض و لا النفاس و ان طرأ لها الحيض أو النفاس في جزء قليل من أول النهار أو من آخره.

و أما المرأة المستحاضة فيصح منها الصوم إذا أتت بما يجب عليها من أغسال النهار و بغسل الليلة الماضية، و قد تقدم تفصيل أحكامها في المسألة الخامسة و الخمسين و ما بعدها فلتراجع.

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٦٣

### المسألة ١٤٦:

يشترط في صحة الصوم (رابعا) أن لا يصبح الصائم و هو مجنب على تفاصيل تقدم منا ذكرها في المفطر الخامس، و لا فرق بين أن يكون الصائم المجنب رجلا- أم امرأة أم خنثى، و يشترط فيها أيضا: أن لا تصبح المرأة الصائمة على حدث الحيض أو النفاس بعد



نقائها من الدم ليلا، وقد سبق ذكر هذا الحكم أيضا في المبحث المذكور.

### المسألة ١٤٧:

يشترط في صحة الصوم (خامسا) ان يكون المكلف بالصوم حاضرا غير مسافر أو هو بحكم الحاضر، فلا يصح الصوم من الرجل أو المرأة إذا كانا مسافرين سفرا يوجب عليهما القصر في الصلاة، وقد فصلنا فروض جميع ذلك و أحكامه في مباحث صلاة المسافر، و يعتبر في عدم صحة الصوم من المكلف المسافر أن يكون عالما بذلك، و ستعرض - ان شاء الله تعالى - لبيان هذا الشرط في المسألة المائة و التاسعة و الأربعين.

و تستثنى من الحكم المذكور ثلاثة مواضع يصح فيها الصوم من المسافر:

(الموضع الأول): صوم الأيام الثلاثة التي تجب على من تمتع بالعمرة إلى الحج ان يأتي بها إذا هو لم يجد الهدى الواجب عليه في حجه، (الموضع الثاني):

صوم الأيام الثمانية عشر التي يأتي بها الحاج إذا أفاض من عرفات قبل أن يدخل وقت الغروب الشرعى فيجب عليه بسبب ذلك أن يذبح بدنة كفارة لما فعل، فان هو لم يجد البدنة وجب عليه صيام الأيام المذكورة بدلا عنها، (الموضع الثالث):

صوم النذر إذا اشترط الناظر فيه ان يأتي به في السفر أو في سفر كان أو حضر.

فيصح صوم المكلف في هذه المواضع الثلاثة و ان كان مسافرا.

### المسألة ١٤٨:

لا- يصح الصوم المندوب في السفر - على الأقوى - كما لا- يصح الصوم الواجب فيه، و يستثنى من ذلك صوم الأيام الثلاثة التي يستحب للإنسان أن يصومها في المدينة لقضاء الحاجة، و يتعين في هذه الأيام أن تكون هي الأيام التي عينت في النصوص الواردة في المسألة و هي يوم الأربعاء و الخميس و الجمعة فلا يتعدى الى غيرها، و قد ذكرناها في أحكام المدينة من توابع كتاب الحج.

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٦٤

### المسألة ١٤٩:

إذا صام المكلف في السفر و هو يعلم بأن الصوم لا يصح منه في حال سفره بطل صومه كما ذكرنا، و إذا صام في السفر و هو جاهل بهذا الحكم و ان الصوم لا- يصح في السفر صح صومه إذا بقى على جهله بالحكم إلى آخر النهار، فإذا انتفى هذا الشرط و علم بالحكم في أثناء النهار و لو بفترة يسيرة منه بطل صومه.

و لا يصح الصوم من المسافر إذا نسى فصام، سواء نسى كونه مسافرا أم نسى حكم الصوم في السفر فيبطل صومه في صورتين.

### المسألة ١٥٠:

إذا كان المسافر ممن يجب عليه أن يتم الصلاة في سفره، صح منه الصوم و وجب عليه إذا كان الصوم واجبا سواء كان معينا أم

موسعا، و من أمثلة ذلك:

أن ينوى المسافر إقامة عشرة أيام أو أكثر في موضع واحد، فيجب عليه أن يتم صلاته ما دام مقيما في ذلك الموضع، و يصح منه الصوم و يجب عليه ما دامت اقامته في الموضع المذكور.

و من أمثلة ذلك: ان يتردد المسافر في موضع واحد بين أن يقيم في ذلك الموضع و ان يسافر منه، و يبقى في ذلك المكان على ترده المذكور ثلاثين يوما، فيجب عليه بعد هذه المدة ان يتم الصلاة في ذلك الموضع حتى يخرج منه، و يصح الصوم و يجب عليه أيضا في ذلك الموضع حتى يخرج منه، و من أمثلة ذلك: ما إذا قصد المعصية في سفره فيجب عليه ان يتم الصلاة و ان يصوم و ان كان مسافرا لم ينو الإقامة و لم يتردد فيها ثلاثين يوما.

و من أمثلة ذلك المكارى و الجمال و الأعراب الذين تكون بيوتهم معهم، و الذين يكون السفر عملا لهم، فيجب على هؤلاء جميعا إتمام الصلاة و ان كانوا مسافرين، و يصح منهم الصوم و يجب عليهم في مواضع الوجوب، و قد فضّلنا هذا كله في مباحث صلاة المسافرين من كتاب الصلاة، و يأتي بيان الباقي في المسائل المقبلة ان شاء الله تعالى.

### المسألة ١٥١:

يشترط في صحة الصوم (سادسا) أن يكون الصائم آمنا من التضرر بالصوم، فلا يصح صوم المريض إذا كان الصوم يوجب له شدة مرضه أو طول

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٦٥

مدة المرض، أو شدة ألمه، أو عسر برئه منه، و كذلك الأرمذ إذا أوجب الصوم له مثل هذه الآثار.

و كذلك الحكم إذا ظنّ الصائم أن الصوم يوجب له تلك الآثار و الأعراض، أو احتمال ذلك احتمالا يعتنى به العقلاء و يوجب لهم الخوف من عروض تلك الآثار بسبب الصوم.

و لا يصح صوم الصحيح إذا علم ان الصوم يوجب له المرض أو ظن ذلك أو احتمله احتمالا يوجب الخوف كما قلنا في نظيره، و إذا كان المكلف المريض ممن لا يتضرر بالصوم صح منه و وجب عليه.

### المسألة ١٥٢:

انما يعتمد على قول الطبيب في ذلك إذا أوجب قوله للمكلف ظنا بضرر الصوم أو خوفا من وقوعه فلا يصح الصوم من المكلف حين ذلك، و إذا ظن المكلف الضرر بالصوم أو حصل له الخوف من وقوعه، و قال له الطبيب: لا ضرر عليك في الصوم، فإن أذهب قول الطبيب ذلك الظن أو الخوف عن المكلف صح منه الصوم و وجب عليه، و ان لم يذهب ظنه بالضرر و خوفه منه لم يصح منه الصوم و لم يجب عليه.

### المسألة ١٥٣:

إذا كان الصوم يوجب للمكلف الصائم ضعفا و لا يسبب له مرضا، لم يجز له الإفطار و ان كان الضعف الذى يسببه الصوم شديدا، إلا إذا أوجب الحرج على المكلف لشدة، فيجوز له الإفطار للزوم الحرج، ثم يجب عليه قضاء الصوم بعد ذلك.

و إذا أدى به الصوم الى ضعف يقعد به عن العمل اللازم له في تحصيل معاشه، فان كان لا يتمكن من غير ذلك العمل الذي أعجزه الصوم عنه جاز له الإفطار و وجب عليه قضاء الصوم بعد ذلك، و الأحوط له في كلتا صورتين أن يقتصر في إفطاره على مقدار ما تتأدى به الضرورة و يرتفع به الحرج و يزول به الضعف المقعد له عن العمل، و يمسك عن الزائد على ذلك المقدار من المفطرات، و يقضى الصوم عند التمكن.

### المسألة ١٥٤:

إذا اعتقد المكلف بأن الصوم لا يوجب له ضرراً أو ظناً عدم الضرر به

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٦٦

فصام، ثم تبين له وجود الضرر به بعد أن أتم صيامه، فالظاهر صحة صومه فلا يجب عليه قضاؤه بعد ذلك. و إذا اعتقد وجود الضرر بالصوم أو ظن ذلك أو خافه، و صام مع اعتقاده أو ظنه أو خوفه بطل صومه و ان استبان له بعد ذلك عدم الضرر به، و يجب عليه قضاؤه.

### المسألة ١٥٥:

إذا نوى المكلف في الليل صوم غد متقرباً به الى الله ثم نام و استمر به النوم و لم ينتبه في نهاره حتى دخل الليل صح صومه، و إذا لم تسبق منه نية الصوم ليلاً- ثم نام و لم يستيقظ في نهاره حتى دخل الليل، أو استيقظ من نومه بعد الزوال بطل صومه إذا كان واجباً و وجب عليه قضاؤه إذا كان الصوم مما يجب قضاؤه و عليه الإمساك عن المفطرات في بقية النهار إذا كان في شهر رمضان. و إذا استيقظ من نومه قبل الزوال و لم يكن قد سبقت منه نية الصوم قبل نومه فان كان في شهر رمضان أو في صوم واجب معين غيره نوى الصوم قبل الزوال و أتم صوم يومه ثم قضاؤه على الأحوط لزوماً، و قد سبق ذكر هذا في مباحث النية. و ان كان الصوم واجباً غير معين كقضاء شهر رمضان و النذر المطلق غير المعين نوى الصوم حين ما يستيقظ قبل الزوال و صح بذلك صومه، و ان كان الصوم مندوباً مطلقاً أو معيناً صح منه و ان نواه قبل الغروب و قد سبق ذكر جميع ذلك في مباحث النية، و كذلك إذا غفل المكلف عن نية الصوم و لم يلتفت إليها، فيجوز فيه حكم النائم في جميع الصور التي ذكرناها.

### المسألة ١٥٦:

يصح الصوم من الصبي غير البالغ إذا كان مميزاً، و يصح كذلك من الصبيبة المميّزة كما تصح منهما العبادات الأخرى و يستحب لوليها أن يمرنهما على ذلك.

و مبدأ وقت تمرين الصبي و الصبيبة على الصوم و على غيره من العبادات هو أن يبلغ السن التي تحصل لهما القوة و القدرة فيها على الإتيان بتلك العبادة التي يريد الولي تمرينهما عليها، و هي تختلف في الصبيان فإذا بلغا ذلك و حصلت لهما الطاقة لذلك مرّنهما على ما يريد و أخذ بتمرينهما كلما ازدادا قوة و طاقةً، و على هذا تجتمع النصوص المختلفة الواردة في تحديد السن للتمرين.

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٦٧

**المسألة ١٥٧:**

يشترط في صحة الصوم المندوب ان يكون المكلف غير مشغول الذمة بقضاء شيء من شهر رمضان، فلا يصح منه صوم النافلة إذا كان مشغول الذمة بالقضاء، ولا يعم الحكم غير قضاء شهر رمضان من أقسام الصوم الواجب المعين أو غير المعين على الأقوى، فيصح من المكلف ان يصوم صوما مندوبا إذا كانت ذمته مشغولة بصوم كفارة، أو بصوم نذر أو غيرهما من الواجبات. (و أما شرائط وجوب الصوم على المكلف فهي أيضا عدة أمور):

**المسألة ١٥٨:**

يشترط في وجوب الصوم على الإنسان (أولا- و ثانيا): ان يكون بالغاً و ان يكون عاقلاً، فلا يجب الصوم على الصبي و ان اتفق له أن أدرك و بلغ الحلم في نهاره بعد أن طلع عليه الفجر و هو غير بالغ، فلا- يجب عليه صوم ذلك اليوم و ان لم يتناول فيه شيئاً من المفطرات قبل بلوغه.

نعم، إذا كان قد نوى الصوم ليلاً بنية الندب في شهر رمضان ثم اتفق ان بلغ الحلم في أثناء ذلك النهار، فعليه أن يتم صوم ذلك اليوم واجبا على الأحوط، فإن هو أفطر في ذلك اليوم و لم يتم صيامه كان عليه قضاؤه، و كذلك الصبية في جميع الأحكام المذكورة. و لا يجب الصوم على المجنون و ان صحا من جنونه بعد طلوع الفجر و لم يتناول شيئاً من المفطرات قبل إفاقته، و كذلك إذا اعترضه الجنون في جزء يسير من النهار في أوله أو آخره، نعم، إذا كان جنونه أدواراً و كان يعترضه في الليل فقط و يصحو منه قبل الفجر الى دخول الليل، فيصح صومه و يجب عليه.

**المسألة ١٥٩:**

يشترط في وجوب الصوم (ثالثاً) على المكلف عدم الإغماء، فلا يجب الصوم على من أغمى عليه في نهار الصوم، و ان اتفق له طروء ذلك عليه في جزء قليل من أول النهار أو أثناؤه أو آخره.

نعم، إذا سبقت من المكلف نية الصوم في وقتها و لو في أثناء الليل ثم أغمى عليه و أفاق من إغمائه نهاراً، فعليه ان يتم صوم ذلك اليوم على الأحوط لزوماً، و ان لم تسبق منه النية في وقتها- كما ذكرنا- و أفاق من إغمائه قبل الزوال نوى الصوم و أتمه على الأحوط كذلك، فان هو لم يتم صومه كان عليه

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٦٨

القضاء في كلتا صورتين، و تلاحظ المسألة المائة و الرابعة و الأربعون.

**المسألة ١٦٠:**

يشترط في وجوب الصوم (رابعاً) على المكلف عدم المرض الذي يتضرر به في صومه، و قد تقدم ذكر هذا في المسألة المائة و الحادية و الخمسين، فلا يجب الصوم على المريض الذي يضرّ به الصوم لمرضه، و لا على الصحيح الذي يسبب الصوم له المرض كما تقدم ذكره في المسألة المشار إليها.

**المسألة ١٦١:**

إذا برئ المريض من مرضه بعد زوال الشمس من النهار لم يصح منه صوم ذلك اليوم إذا كان صومه واجبا، وان لم يتناول في يومه شيئا من المفطرات، ولا يصح صومه كذلك إذا برئ من مرضه قبل الزوال وقد تناول فيه بعض المفطرات. و إذا برئ من المرض قبل الزوال و لم يكن قد تناول مفطرا، فالأحوط له لزوما أن ينوى الصوم حين برئه قبل الزوال و يصوم يومه، ثم يقضيه بعد إتمامه و هذا إذا كان في شهر رمضان أو في صوم واجب معين غيره.

**المسألة ١٦٢:**

يشترط في وجوب الصوم (خامسا) على المرأة المكلفه أن تكون نقيه من الحيض و النفاس، فلا يجب الصوم عليها إذا كانت حائضا أو نفساء في يومها، و ان حصل ذلك لها في جزء يسير من النهار في أوله أو آخره.

**المسألة ١٦٣:**

يشترط في وجوب الصوم (سادسا) ان يكون المكلف حاضرا غير مسافر أو هو بحكم الحاضر، فلا يجب عليه الصوم إذا كان مسافرا سفرا يوجب عليه القصر في الصلاة، و قد سبق في المسألة المائة و الخمسين بعض ما يتعلق بتوضيح هذا الشرط.

**المسألة ١٦٤:**

إذا خرج المكلف الصائم من بلده بقصد السفر منه، فان كان خروجه الى السفر قبل زوال النهار وجب عليه الإفطار من صومه إذا خرج عن حدّ الترخص من بلده سواء عزم على السفر من الليل أم لم ينو ذلك من الليل بل حصل له العزم على السفر في أثناء النهار، فيتعين عليه الإفطار في الصورتين. و كذلك الحكم

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٦٩

إذا خرج المسافر المقيم من الموضع الذي نوى فيه اقامة عشرة أيام بقصد الارتحال عنه، فإذا سافر منه قبل الزوال و هو صائم وجب عليه الإفطار إذا تجاوز حدّ الترخص من موضع اقامته و ان لم ينو السفر من الليل.

و إذا كان خروج المكلف الصائم إلى السفر بعد الزوال من النهار وجب عليه ان يتم صوم يومه سواء كان قد نوى السفر من الليل أم حصل له العزم على السفر بعد دخول النهار، و كذلك المسافر المقيم إذا خرج من موضع اقامته بعد الزوال فيجب عليه إتمام صوم يومه في الصورتين.

و المدار في الحكم المذكور على ابتداء سفر المكلف من بلده أو من موضع اقامته لا على خروجه عن حد الترخص فإذا ابتدأ في السفر قبل الزوال وجب عليه الإفطار و ان كان خروجه عن حدّ الترخص بعد الزوال.

**المسألة ١٦٥:**

إذا قدم المسافر الى بلده أو الى موضع قد عزم على أن يقيم فيه عشرة أيام، فإن كان وصوله الى ذلك الموضع قبل زوال الشمس من النهار و لم يتناول في يومه شيئاً من المفطرات وجب عليه ان يصوم ذلك اليوم و أجزاء صومه عن الفرض، و ان كان وصوله الى بلده أو الى موضع اقامته بعد الزوال أو كان قد تناول بعض المفطرات قبل وصوله من السفر لم يجب عليه الصوم، و يستحب له ان يمسك في بقية النهار إذا كان في شهر رمضان.

و المدار في الحكم في هذه المسألة على دخوله الى البلد أو الى موضع الإقامة لا على دخوله في حدّ الترخّص فإذا هو دخل الى البلد بعد الزوال لم يجب عليه الصوم و ان كان قد دخل في حد الترخّص قبل الزوال.

### المسألة ١٦٦:

قد ذكرنا آنفا ان المسافر انما يجب عليه الإفطار من الصوم إذا خرج عن حدّ الترخّص من بلده أو من الموضع الذي نوى الإقامة الشرعية فيه، فلا يجوز له الإفطار قبل ذلك، و قد سبق في المسألة المائة و السادسة و العشرين ان الصائم إذا سافر في شهر رمضان من بلده أو من موضع اقامته و تناول المفطر قبل ان يصل الى حد الترخّص وجب عليه القضاء و الكفارة.

### المسألة ١٦٧:

يجب الإفطار على المكلف المسافر إذا اجتمعت له شروط السفر الشرعي،

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٧٠

و ان كان في أحد المواضع الأربعة التي يتخير المسافر في صلاته فيها بين القصر و الإتمام، و قد ذكرنا شروط السفر الشرعي مفصلة في مباحث صلاة المسافر من هذه الرسالة، و بيّنّا فيها أحكام الصلاة في مواضع التخيير.

### المسألة ١٦٨:

يجوز للمكلف أن يسافر مختاراً في أيام شهر رمضان و ان لم يك سفره لضرورة أو لحاجة ملحة و لا تجب عليه الإقامة فيه إذا كان مسافراً، و قد ذكرنا في المسألة المائة و التاسعة و الثلاثين وجهاً قريباً لعدم كراهة السفر أيضاً. و حكم الصوم الواجب المعين حكم شهر رمضان في ذلك، فيجوز للمكلف السفر فيه اختياراً و لا تجب له الإقامة إذا كان المكلف مسافراً على الأقوى، نعم، الأفضل للمكلف ترك السفر فيهما اختياراً إلا لضرورة أو حاجة، و الإقامة لهما إذا كان المكلف مسافراً.

### المسألة ١٦٩:

إذا نذر الرجل لله على نفسه صوم يوم معين أو أيام معينة، و إذا آجر نفسه للصيام عن غيره يوماً أو أياماً معينة، فالأحوط له ان لا يسافر مختاراً في الوقت الذي حدده على نفسه لصوم النذر أو الإجارة، فإن السفر في ذلك الوقت يكون مفوتاً للحق الذي ملكه لله على نفسه بالنذر الذي نذره، و الحق الذي ملكه للغير بالإجارة التي أوقعها، و لا تشمله أدلة جواز السفر للمكلف فإنها منصرفة عن مثله.

**المسألة ١٧٠:**

يكره لمن جاز له الإفطار في شهر رمضان ان يتملى من الطعام و الشراب، سواء كان إفطاره لسفر أم لمرض أم لغيرهما من موجبات الإفطار و يكره له أن يجامع نهارا و الكراهة في الجماع أشد.

**المسألة ١٧١:**

يرخص للرجل و المرأة إذا بلغا سن الشيخوخة و تعذر عليهما صوم شهر رمضان لكبر سنهما أن يفطرا فيه، و لا يجب عليهما إذا أفطرا في هذه الصورة ان يدفعوا عن الصوم فدية، و ان كان دفعها أحوط لهما استحبابا. و يرخص لهما في إفطاره إذا بلغا سن الشيخوخة و لم يتعذر عليهما الصوم، و لكن كان عليهما في الصوم حرج و مشقة، و يجب عليهما إذا أفطرا في هذه

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٧١

الصورة دفع الفدية، فيدفع الواحد منهما بدل كل يوم يفطر فيه مدا من الطعام، و إذا كان المد الذي يدفعه للمسكين من الحنطة فهو أفضل، و الأفضل كذلك ان يدفع مدين. و إذا أفطر الشيخ أو الشيخة للزوم الحرج و المشقة عليهما في الصوم و دفعوا الفدية، ثم تمكنا من قضاء الصوم بعد ذلك لم يجب عليهما القضاء.

**المسألة ١٧٢:**

يرخص للمكلف الذي يكون به داء العطاش (و هو الذي لا يرتوى من شرب الماء) أن يفطر في شهر رمضان، سواء تعذر عليه الصوم بسبب وجود هذا الداء، أم كان عليه في الصوم حرج و مشقة، و سواء كان الداء الذي يجده مما يرجى زواله أم لا، و يجب عليه ان يتصدق عن كل يوم يفطره بمد من الطعام، و إذا تصدق عن كل يوم بمدين من الطعام فهو أفضل.

و إذا أفطر ذو العطاش لوجود ذلك العذر و دفع الفدية عن إفطاره، ثم استطاع بعد ذلك ان يقضى صومه ففي وجوب القضاء عليه إشكال، و لا يترك الاحتياط بالقضاء.

**المسألة ١٧٣:**

يرخص للمرأة الحامل إذا كانت قريبة الولادة و كان الصوم يضر بها أو يضر بحملها، أن تفطر في شهر رمضان و يجب عليها ان تتصدق عن كل يوم تفطر فيه بمد من الطعام، ثم تقضى صومه بعد ذلك، و هى المراد بالحامل المقرب المذكورة في نصوص المسألة.

**المسألة ١٧٤:**

إذا كانت المرأة المرضعة قليلة اللبن و كان الصوم يضرّ بها أو برضيعها جاز لها ان تفطر في شهر رمضان، و وجب عليها أن تتصدق عن كل يوم تفطر فيه بمدّ من الطعام و ان تقضى صيامه بعد ذلك، سواء كان الرضيع ولدا لها أم كانت متبرعة بإرضاعه أم كانت مستأجرة له.

و يختص الحكم المذكور في المرضعة بأن لا- تجد من يقوم مقامها في إرضاع الطفل، فلا- يرخص لها في الإفطار من الصوم إذا وجدت امرأة أخرى ترضع الطفل عنها و لو بأجرة، و لا يرخص لها في الإفطار إذا وجدت ما يكفى الطفل من الحليب المستحضر لمثل هذه الحاجة، أو من المغذيات الأخرى غير المضرّة به، و لا

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٧٢

يرخص لها على الأحوط إذا أمكن لها ان تستعمل بعض مدرّات اللبن في ثديها إذا كان استعمالها لا يضر بصومها و لا بصحتها.

### الفصل الخامس في طرق ثبوت الهلال

#### المسألة ١٧٥:

يثبت كون اليوم أول الشهر- لترتيب الآثار الشرعية من الصوم أو الإفطار أو غيرهما من الآثار الأخرى، كمواقف الحج و مراسم الزيارات-، برؤية المكلف نفسه لهلال الشهر، و بتواتر الخبر برؤيته بين الناس، و بكل طريق يفيد العلم بالرؤية من شياخ و غيره، فإذا حصل العلم للمكلف برؤية الهلال و جب عليه ان يرتب أثر الرؤية من صوم أو فطر أو غيرهما، و ان انفرد برؤية الهلال في البلد فلم يره احد من الناس غيره، أو شهد بالرؤية عند الحاكم الشرعى فلم يقبل الحاكم شهادته، أو ردّها و لم يرتّب الأثر عليها لنقصان الموازين الموجودة عنده عن الإثبات، فيجب على المكلف نفسه ترتيب أثر رؤيته.

#### المسألة ١٧٦:

يثبت أن اليوم أول الشهر بما يوجب الاطمئنان الكامل برؤية الهلال في ليلته من شياخ يفيد ذلك و نحوه و لو بمعونته التوثيق لبعض الشهود بالرؤية و القرائن التي تحف بالشهادة.

و الاطمئنان الكامل الذى ذكرناه هو المعروف عند العلماء بالعلم العادى، و هو الذى يعتمد عليه عامة العقلاء فى أمورهم و معاملاتهم التى تدور بينهم فى البيع و الشراء و الأخذ و العطاء.

و من الواضح ان حصول هذا الاطمئنان للإنسان لا يتوقف على عدد معين من الشهود و لا يرتبط بنوع محدد من القرائن و الشواهد، و لذلك فقد يحصل الاطمئنان الكامل للإنسان بثبوت الشئ إذا شهد به عدد من الشهود و صحبت شهادتهم بعض القرائن الشاهدة لهم بالصدق، و لا يحصل بشهادة مثل هذا العدد أو بأكثر منه إذا خلت شهادتهم من المؤيدات.

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٧٣

و إذا حصل الاطمئنان التام للمكلف برؤية الهلال من الشياخ أو الاستفاضة أو نحوهما على الوجه الذى تقدم بيانه و جب عليه أن يرتب أثر الرؤية كذلك.

#### المسألة ١٧٧:



يثبت أول الشهر بالبينه الشرعية، و هي شهادة رجلين عادلين بأنهما قد رأيا الهلال في ليلته، سواء كان الشاهدان من أهل بلد المكلف أم من غير بلده، و سواء كانت في السماء علته تمنع من رؤيته سواهما أم لا، إلا إذا أوجب ذلك ريبا في صدق رؤيته الشاهدين. و مثال ذلك: ما إذا كثر الناظرون غيرهما إلى جهة الهلال الراغبون في اكتشاف امره، و انتفت العلة المانعة من الرؤية في السماء و في الرأيين، على وجه لو كان في الجهة هلال لظهر لغير الشاهدين من الناظرين الآخرين، و فيهم الموثوقون المتيقنون في أمور دينهم، فإذا لم يدع الرؤية سوى الشاهدين من الناس أوجب ذلك ريبا في صحة رؤيتهما، و قوة في احتمال عروض الاشتباه لهما في ما ادعيا، فلا تشمل شهادتهما أدلة حجية البينه في هذه الصورة.

### المسألة ١٧٨:

يعتبر في حجية البينه الشرعية ان يكون الشاهدان عادلين، و قد أوضحنا المعنى المراد من العدالة في فصل شرائط الإمام من مباحث صلاة الجماعة من هذه الرسالة، و يعتبر في حجية البينه ان يتفق الشاهدان في شهادتهما على أمر واحد، فإذا شهد كل واحد منهما على شيء غير ما شهد به الآخر لم تقبل شهادتهما.

و مثال ذلك: ان يشهد احد الشاهدين العادلين بأنه رأى هلال شهر شعبان في ليلة معينة و يشهد العادل الثاني بأنه رأى هلال شهر رمضان بعد مضي ثلاثين ليلة من رؤية الشاهد الأول لهلال شعبان، فلا تكون شهادتهما جامعة لشروط البينه، لاختلاف الأمر الذي شهدا به، و ان اشتركت شهادتهما في بعض اللوازم، فلا يثبت بشهادتهما ان ليلة رؤية الشاهد الثاني هي أول ليلة من شهر رمضان، و مثل ذلك ما إذا اختلف الشاهدان في أوصاف الهلال على وجه يؤدي الى تعدد ما يشهدان به، فتسقط شهادتهما عن الاعتبار.

### المسألة ١٧٩:

يعتبر في حجية البينه ان يشهد الرجلان برؤية الهلال بالحس، فلا يقبل

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٧٤

قولهما إذا شهدا بان الليلة هي ليلة الهلال شهادة حدسية تعتمد على بعض القواعد النظرية و ان كانا قاطعين بصحة ما يقولان، و لا تقبل شهادتهما إذا شهد أحدهما برؤية الهلال حسا، و شهد الثاني شهادة تعتمد على الحدس كما تقدم.

### المسألة ١٨٠:

إذا شهدت البينه الشرعية برؤية الهلال و علم المكلف بشهادتهما و كانت عدالة الشاهدين ثابتة لديه بوجه معتبر شرعا، و جب على المكلف ان يرتب أثر الرؤية على شهادتهما من صوم و فطر و غيرهما، و ان لم تشهد البينه بمحض الحاكم الشرعي أو شهدت عنده ورد شهادتها لانه لا يعلم بعدالة الشاهدين أو لسبب آخر.

### المسألة ١٨١:

يثبت الهلال إذا حكم الحاكم الشرعي بثبوتة و كان الحاكم جامعا لشرائط الحكومة الشرعية، فيجب على المكلف إنفاذ حكمه إذا هو

لم يعلم بخطأ الحاكم في الحكم و لم يعلم بخطأ مستنده فيه، و مثال العلم بخطئه في الحكم: ان يحكم الحاكم بأن يوم الأربعاء مثلا أول شهر رمضان، و يعلم المكلف لسبب من الأسباب ان يوم الأربعاء المعين ليس من شهر رمضان قطعاً.

و مثال العلم بخطأ مستند الحاكم في الحكم: ان يعلم المكلف بان الحاكم قد قصّر في بعض مقدمات حكمه، فلم يهتم في تحصيل العلم أو الاطمئنان من الشيع، أو لم يهتم في طلب التعديل في البيئه، أو قبل شهادة الشاهدين مع اختلافهما في أوصاف الهلال، أو غفل فخالف الموازين الشرعية غافلاً.

و ليس من الخطأ في المستند ان يقبل الحاكم الشهادة مع اختلاف الشهود في أوصاف الهلال إذا اتفق شاهدان عادلان من الشهود على وصف واحد، فان مستند الحاكم في حكمه هو تلك البيئه الشرعية و هي متفقه الشهادة حسب الفرض فهي مقبولة، لا مجموع شهادة الشهود و ان كان الشهود المختلفون في الوصف عدولاً أيضاً.

و ليس من الخطأ في المستند أن يكون للحاكم رأى يخالف فيه اجتهاد المكلف أو تقليده في بعض مقدمات الحكم، و مثال ذلك: ان يستند الحاكم في حكمه بثبوت الهلال الى شيع يفيده الاطمئنان أو الظن، لانه يرى الاكتفاء بذلك، و كان رأى المكلف أو رأى مقلده ان لا يعتمد على الشيع إلا إذا أفاد العلم

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٧٥

بالرؤية، فيجب على المكلف إنفاذ حكم الحاكم في مثل هذه الفروض.

### المسألة ١٨٢:

إذا حكم الحاكم الشرعى الجامع لشرائط الحكومة الشرعية بأن اليوم المعين هو أول الشهر، و علم المكلف بذلك و لم يعلم بخطئه في الحكم و لا بخطئه في المستند و جب عليه ان يرتب الآثار الشرعية على حكمه من صوم و إفتار و غيرهما كما ذكرنا، و لا يختص و جوب إنفاذ حكم الحاكم بمن يرجع إليه في التقليد، بل يجب إنفاذه حتى على المجتهد الآخر و مقلّديه، إلا إذا كان المجتهد الآخر يرى عدم حجيه حكم الحاكم الشرعى في الأهلة.

### المسألة ١٨٣:

إذا التبس الأمر في أول الشهر فلم تثبت رؤية الهلال فيه بأحد الطرق الشرعية، و جب على المكلف ان يكمل عدّة الشهر السابق ثلاثين يوماً تامّة من يوم رؤية الهلال فيه، فإذا شك في أول شهر رمضان و لم تثبت رؤية هلاله بوجه شرعى، و جب ان يكمل شهر شعبان ثلاثين يوماً من يوم رؤية الهلال فيه فيكون اليوم الحادى و الثلاثون أول شهر رمضان، و إذا شك في أول شهر شوال كذلك و جب ان يكمل شهر رمضان ثلاثين يوماً من يوم هلاله و يكون اليوم الحادى و الثلاثون أول شهر شوال.

و هكذا إذا التبس الأمر في عدّة من الشهور أو التبس الأمر في شهور السنة كلها، فيعدّ كل شهر منها ثلاثين يوماً الا أن يعلم النقصان عن ذلك عادة فيؤخذ بالعلم.

### المسألة ١٨٤:

لا تثبت رؤية الهلال بشهادة النساء، إلا إذا كانت شهادتهن في ضمن الشيع المفيد للعلم، أو في ضمن الشيع المفيد للاطمئنان الكامل

بالرؤية، فتكون شهادتهن جزءاً من السبب الموجب للثبوت.

ولا يثبت الهلال بشهادة عادل واحد من الرجال، وان انضم الى شهادته يمين، أو انضم إليه شهادة امرأتين عادلتين، ولا يثبت بقول المنجمين وأشباههم من علماء الفلك، وان كانوا ثققات أو عدولاً، ولا يعدّ اليوم الخامس من شهر رمضان في السنة الماضية أول شهر رمضان في السنة الحاضرة، فإذا كان يوم الأحد مثلاً أول يوم من شهر رمضان في العام الماضي كان يوم الخميس أول شهر كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٧٦

رمضان في العام الحاضر، ولا يعدّ اليوم الرابع من شهر رجب في هذا العام أول شهر رمضان منه. ولا عبرة بغيبه الهلال قبل الشفق أو بعده، فلا يكون مغيب الهلال بعد الشفق في ليلة، دليلاً على ان هذه الليلة هي الليلة الثانية من الشهر، ولا عبرة بتطوق الهلال، فلا يكون ذلك دليلاً على ان تلك الليلة هي الليلة الثانية من الشهر، ولا بغير ذلك من الطرق وان أفادت الظن للمكلف بما دلت عليه.

و إذا رأى الهلال في النهار قبل زوال الشمس منه، ففي اعتبار ذلك دليلاً على ان ذلك اليوم هو أول يوم من الشهر إشكال.

### المسألة ١٨٥:

إذا أفطر المكلف في يوم الشك في أول شهر رمضان ولم يصمه ثم شهدت البينة الشرعية برؤية هلال الشهر في الليلة الماضية أو ثبتت رؤيته فيها بأحد الطرق المعتبرة شرعاً، وجب على المكلف قضاء صيام ذلك اليوم، وإذا بقي من النهار شيء وجب عليه ان يمسك فيه عن المفطرات.

وكذلك الحكم إذا أفطر المكلف في يوم الشك في أول شهر رمضان ثم شهدت البينة العادلة برؤية هلال شهر شوال في الليلة التاسعة والعشرين بعد ذلك اليوم، أو ثبتت رؤية الهلال فيها بأحد الطرق الشرعية الأخرى، فيجب على المكلف قضاء صيام يوم الشك الذي أفطر فيه.

### المسألة ١٨٦:

إذا صام المكلف في يوم الشك في هلال شهر شوال، ثم علم و هو في أثناء النهار برؤية الهلال في الليلة الماضية، وجب عليه الإفطار و لو عند الغروب، وكذلك إذا شهدت له البينة الشرعية بثبوتها أو قامت عليه احدى المثبتات الشرعية الأخرى، فيجب عليه الإفطار في بقيه نهاره.

### المسألة ١٨٧:

إذا ثبتت رؤية الهلال في بلد بوجه شرعي معتبر الحجية، كفي ذلك في الثبوت في البلدان الأخرى التي توافق ذلك البلد في الأفق أو تلازمه في الرؤية، بحيث إذا ظهر الهلال في البلد الذي ثبتت فيه الرؤية، ظهر في تلك البلدان، ولا تثبت الرؤية في البلدان التي تخالفه في ذلك.

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٧٧

**المسألة ١٨٨:**

يجوز الاعتماد على وسائل الاتصال المعروفة في العصر الحاضر من برق و هاتف و نحوهما إذا أفادت العلم برؤية الهلال في البلد الذي حصلت منه المكالمة أو الاتصال السلكى أو اللاسلكى، أو أفادت العلم بقيام الحجّة الشرعية على الرؤية فيه، من حكم حاكم شرعى بالثبوت أو تحقق شياح تام، أو شهادة بينة عادلة معتبرة، و كذلك إذا كان المخبر بالثبوت بتوسط تلك الوسيلة بينة عادلة، مع القطع بأن الخبر خبرها.

**المسألة ١٨٩:**

الأسير و السجين الذى لا- يقدر على تحصيل العلم بشهر الصوم، يجب عليه التحرى و الفحص عنه مهما أمكنه، فإذا حصل له الظن بالشهر و جب عليه صومه، و إذا انقطع عنه خبره فلم يمكن له تحصيل العلم به و لا تحصيل الظن، تخير شهرا من شهور السنة فصامه، و لا يترك الاحتياط فى ان يجرى على الشهر الذى ظنه أو الذى تخيره من الشهور، أحكام شهر رمضان، فيتابع صومه حتى يتمه، و يدفع الكفارة إذا تعمد الإفطار فيه كما فى شهر رمضان.

و إذا صام الشهر الذى ظن أنه شهر رمضان أو الذى تخيره من شهور السنة فى الفروض المتقدمة، ثم علم ان ذلك الشهر بعينه هو شهر رمضان أو بعده، صح صومه و كفاه عن الواجب، و كذلك إذا استمر به الحال فلم يظهر له من أمره شىء فيصح صومه و يكفيه عن الواجب، و إذا علم ان الشهر الذى صامه قبل شهر الصوم و جبت عليه اعادته.

و إذا استمر به الأسر أو الحبس أكثر من سنه واحدة، و جب عليه ان يطابق بين الشهر الذى يصومه فى السنة الثانية و الشهر الذى صامه فى السنة الأولى، بأن يكون ما بينهما احد عشر شهرا، و فى المسألة قيود أشرنا إليها فى تعليقتنا على كتاب العروة الوثقى، فلتراجع.

**الفصل السادس فى أحكام قضاء شهر رمضان****المسألة ١٩٠:**

يشترط فى وجوب قضاء شهر رمضان على المكلف أن يكون بالغاً حين

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٧٨

يفوت منه صومه، و لذلك فلا يجب عليه أن يقضى ما فاته من صوم شهر رمضان قبل بلوغه.

نعم، إذا اتفق للصبى انه قد بلغ الحلم قبل طلوع الفجر فى شهر رمضان و لم يصم ذلك اليوم، و جب عليه قضاؤه، و كذلك إذا بلغ مقترنا مع طلوع الفجر، و لم يصم اليوم، فيجب عليه القضاء، و ان كان مثل هذه الاتفاقات نادر الوقوع.

و قد سبق فى المسألة المائة و الثامنة و الخمسين ان الصبى إذا نوى الصوم فى شهر رمضان بنية الندب، ثم بلغ الحلم فى أثناء ذلك اليوم، فعليه ان يتم صيام اليوم بنية الوجوب- على الأحوط- فإن هو لم يتم صيام اليوم كان عليه قضاؤه.

**المسألة ١٩١:**

يشترط في وجوب قضاء الصوم في شهر رمضان على الشخص ان يكون عاقلا حين فوت الصوم منه، فلا يجب عليه ان يقضى الصوم إذا فاته في حال الجنون، سواء كان جنونه في جميع النهار أم في بعضه، و في أوله أم في آخره، و ان كان سبب الجنون قد عرض له باختياره.

### المسألة ١٩٢:

لا- يجب على المكلف ان يقضى ما فاته من صوم شهر رمضان في حال الإغماء، و ان عرض له ذلك في بعض النهار من أوله أو آخره، و قد سبق منا في المسألة المائة و التاسعة و الخمسين: ان المغمى عليه إذا سبقت منه نية الصوم في وقتها أو في أثناء الليل ثم أغمى عليه و أفاق من إغمائه في أثناء النهار، فيجب عليه أن يتم صوم ذلك اليوم، و إذا لم تسبق منه النية قبل الإغماء و أفاق من إغمائه قبل زوال الشمس فعليه أن ينوى الصوم بعد إفاقته قبل الزوال و يتم اليوم على الأحوط، و إذا هو لم يتم صومه في كلتا صورتين، لزمه القضاء و تلاحظ المسألة المائة و الرابعة و الأربعون.

### المسألة ١٩٣:

يشترط في وجوب قضاء الصوم في شهر رمضان على المكلف ان يكون مسلما في حال فوت الصوم منه، فلا يجب عليه ان يقضى صومه إذا كان كافرا في حال فوت الصوم و ان أسلم في أول النهار. و إذا أسلم الكافر قبل أن يطلع عليه الفجر في شهر رمضان و لم يصم ذلك اليوم وجب عليه قضاؤه، و كذلك إذا أسلم و كان إسلامه مقارنا لطلوع الفجر  
كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٧٩  
على الأحوط، فإذا لم يصم يومه فعليه القضاء.

### المسألة ١٩٤:

يجب على المكلف ان يقضى ما فاته من صوم شهر رمضان لسكر، سواء كان سكره محرما أم لا، و مثال ذلك: ان يضطر لتناول المسكر للتداوى من بعض الأمراض العسرة العلاج، مع انحصار العلاج به بحيث لا دواء له سواه. و يجب على المرتد أن يقضى ما فاته من صوم شهر رمضان في أيام ارتداده عن الإسلام، سواء كانت رده عن ملء أم عن فطرة، و يجب على المرأة ان تقضى ما فاتها من صوم الشهر في أيام حيضها أو نفاسها.

### المسألة ١٩٥:

يجب على المكلف قضاء الصوم إذا نام في شهر رمضان و لم يأت بنية الصوم و استمر به النوم الى ان دخل عليه الليل، فيبطل صومه و يجب عليه القضاء، و كذلك إذا استمر به النوم الى ما بعد الزوال، فلم ينتبه و لم ينو الصوم، فيبطل صومه و يجب عليه القضاء، و إذا انتبه من النوم في الفرض المذكور قبل ان تزول الشمس، فعليه أن ينوى الصوم قبل الزوال و يتم صوم يومه و يقضيه بعد ذلك على

الأحوط، و قد سبق ذكر هذا الحكم فى المسألة المائة و الخامسة و الخمسين.  
و كذلك حكم المكلف إذا عرضت له الغفلة فلم يلتفت و لم ينو الصوم و استمرت به غفلته فتجرى فيه الفروض التى ذكرناها فى  
النائم و تتعلق به أحكامها و قد مر بيان هذا فى المسألة المشار إليها.

### المسألة ١٩٦:

يجب على المخالف فى المذهب إذا استبصر ان يقضى ما فاته من صوم شهر رمضان فلم يصمه حين كان على مذهبه السابق، فيلزمه  
قضاء الصوم بعد اهتدائه، و يجب عليه أن يقضى ما أتى به من صوم شهر رمضان إذا كان قد أتى به باطلا على مذهبه السابق.  
و لا يجب عليه أن يقضى ما صامه من الشهر، و كان صومه موافقا لمذهبه الأول، فلا يجب عليه قضاؤه بعد استبصاره و ان كان صومه  
غير موافق للشرائط المعتبرة فى الصحة عند الشيعة، و لا يجب عليه أن يقضى ما صامه من الشهر و كان صومه موافقا لمذهب الشيعة  
فى الشرائط، و ان كان مخالفا لمذهبه الأول و انما يصح صومه فى هذه الصورة إذا أتت منه قصد القرية فى صومه، و إذا لم يتأت منه  
قصد

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٨٠

القرية فى الصوم لم يصح و وجب عليه قضاؤه.

### المسألة ١٩٧:

إذا علم المكلف ان الصوم فاته فى أيام من شهر رمضان و شك فى عدد الأيام التى فاتته صومها و تردد فيها بين الأقل و الأكثر، كفاه  
أن يقضى أقل عدد يحتمل فوته من الأيام، فإذا شك فى ان الأيام الفائتة من الشهر كانت عشرة أيام أو خمسة عشر يوما، أجزأه ان  
يصوم عشرة أيام، و كذلك إذا علم بطلان صومه فى بعض أيام الشهر لنقصان بعض شروط الصحة فيها، و تردد فى عدد تلك الأيام.  
و لا يختلف الحكم الذى ذكرناه فى المسألة بين أن يكون المكلف جاهلا بعدد الأيام من أول أمره، و ان يكون عالما بعددها سابقا  
ثم نسيه بعد ذلك و تردد فيه فيكتفى بقضاء الأقل، و ان كان الأحوط له استحبابا فى هذه الصورة ان يأتى بقضاء الأكثر.

و لا- يختلف الحكم أيضا بين أن يكون فوات الصوم على الإنسان فى تلك الأيام لتركه الصوم فيها عامدا أو ساهيا أو جاهلا، أو لغير  
ذلك من الفروض التى يكون حكمه فيها بطلان الصوم و وجوب قضائه، و ان يكون فوات الصوم عليه لمانع عرض له من سفر أو  
مرض أو حيض أو نفاس للمرأة أو غير ذلك، سواء كان تردد المكلف فى عدد الأيام بين الأقل و الأكثر من جهة شكه فى وقت  
حدوث المانع له، كما إذا شك فى ان أول سفره أو مرضه الذى طرأ له و أفطر من أجله كان هو اليوم الخامس من الشهر أو العاشر  
منه مثلا، أو كان من جهة شكه فى زمان زوال المانع منه و ارتفاعه عنه، كما إذا شك فى ان سفره أو مرضه هل استمر به الى اليوم  
العاشر من الشهر فقط، أو الى العشرين منه مثلا، فيكفيه ان يقضى أقل عدد يحتمل فوته عليه من الأيام فى جميع الصور، و ان كان  
الأحوط له استحبابا ان يقضى العدد الأكثر، و قد سبقت فى المسألة السابعة و الستين فروض أخرى تختلف فى بعض الأحكام عن هذه  
المسألة، فلا ينبغي ان يلتبس أمرها على المكلف المتنبه.

### المسألة ١٩٨:

إذا مضى على المكلف يوم من شهر رمضان أو أيام منه، ثم شك بعد مضيها في أنه هل صام ذلك اليوم أو الأيام و أدى التكليف الواجب فيها أو لم يصم و لم يؤدّ، بنى على الصوم و الأداء فيها، و لم يلتفت الى شكه، و كذلك إذا مضى عليه كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٨١

الشهر كلّه ثم شك بعد مدة: هل صام في الشهر أو لم يصم؟ فيبنى على الأداء و لا يلتفت الى شكه.  
و إذا صام اليوم أو الأيام أو الشهر و بعد انتهائها شك في صحته صومه فيها، بنى على الصحة و لم يجب عليه القضاء.

### المسألة ١٩٩:

يجب على المكلف قضاء ما فاته من شهر رمضان وجوبا موسعا، و لا تجب عليه المبادرة فيه، و يجوز له ان يؤخره الى ان يتضيق وقته بوصول شهر رمضان المقبل، فإذا ضاق وقته بذلك و جب عليه أن يبادر الى امتاله، و لا يجوز له ان يؤخره عن شهر رمضان مختارا، و إذا أخر المكلف القضاء عن شهر رمضان من غير عذر أثم بتأخيره على الأحوط ان لم يكن ذلك هو الأقرب، و وجب عليه ان يدفع الفدية، و بقى القضاء في ذمته واجبا موسعا.  
و إذا أخر القضاء عن شهر رمضان المقبل لأمر يعذر فيه فلا إثم عليه في التأخير، و وجب عليه دفع الفدية عنه، و بقى القضاء في ذمته واجبا موسعا.

### المسألة ٢٠٠:

لا يجب على المكلف ان يتابع في صوم قضاء رمضان بعضه ببعض، و يجوز له أن يفرق بين أيامه، و لكن المتابعة ما بينها أفضل، و لا يجب عليه التعيين في النية إذا كان ما وجب عليه قضاء أيام من شهر رمضان واحد، فلا يجب عليه عند الصوم ان ينوي ان ما يأتي به هو قضاء اليوم الأوّل منه أو اليوم الثاني مثلا، و إذا وجب عليه قضاء من رمضانين أو أكثر، و أراد الصيام عن بعضها وجب عليه ان يعين في نيته ان ما يأتي به للسنة الأولى أو السنة الثانية، و يلاحظ ما حررناه في المسألة التاسعة.

### المسألة ٢٠١:

لا- يجب الترتيب في القضاء بأن يأتي بالأول منه فالأول، فإذا كان على المكلف قضاء أيام من شهر رمضان واحد لم يجب عليه عند الامتثال أن يأتي بقضاء اليوم الأول منها قبل اليوم الثاني، بل و يصح له أن يقدم الثاني على الأول، و إذا كان في ذمته قضاء رمضانين أو أكثر، لم يمتنع عليه أن يأتي بقضاء الشهر اللاحق منها قبل ان يأتي بقضاء السابق، بل يتعين عليه ان يقدم قضاء اللاحق إذا كان من السنة الحاضرة و قد تضيق وقته بوصول شهر رمضان المقبل، و إذا قدم قضاء

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٨٢

السابق على اللاحق في هذه الصورة كان آثما بتقديمه، و صح صومه و أجره عن السابق كما نواه.  
و إذا أتى بالصوم عما في ذمته في هذه الصورة و لم يعين في نيته ان ما أتى به قضاء اي شهر مما في ذمته انصرف الى السابق منه.

### المسألة ٢٠٢:

إذا وجب على المكلف قضاء شهر رمضان وغيره من أنواع الصوم الواجب لم يجب عليه الترتيب بين الصومين، فيجوز له أن يقدم أيهما شاء على الآخر، إلا إذا ضاق وقت احد الواجبين فيقدم منهما ما تضيق وقته، فيقدم صوم النذر المعين إذا حل وقته، و يقدم صوم القضاء للسنة الحاضرة، إذا تضيق وقته بمجيء شهر رمضان المقبل.

### المسألة ٢٠٣:

إذا أفطر المكلف شهر رمضان أو أفطر منه أياما لمرض، و مات قبل أن يبرأ من مرضه فيتمكن من القضاء لم يجب على ولي المكلف أن يقضى عنه هذا الصوم الفاتت، و كذلك حكم المرأة إذا أفطرت من الشهر أياما لحيض أو نفاس ثم ماتت قبل أن تتمكن من القضاء، فلا يجب على ولي المرأة أن يقضى عنها ما فاتها من تلك الأيام التي أفطرتها. و إذا أفطر الرجل أو المرأة في السفر ثم ماتا في أثناء سفرهما أو بعد العودة منه و قبل ان يتمكن من قضاء الصوم وجب على الولي قضاء الصوم عنهما على الأقوى.

### المسألة ٢٠٤:

إذا أفطر المكلف شهر رمضان أو أفطر بعض أيامه لمرض ثم استمر به المرض فلم يتمكن من قضاء الصوم بسبب استمرار مرضه الى ان دخل عليه شهر رمضان المقبل، سقط عنه وجوب قضاء الأول، و وجب عليه أن يتصدق بدلا عن كل يوم أفطره من الشهر الأول بمد من الطعام، و لا يكفي فيه قضاء الصوم- لو أنه قضا- عن الصدقة، و الأحوط له استحبابا ان يجمع بين الصدقة و القضاء. و إذا أفطر المكلف شهر رمضان أو أفطر بعض أيامه لسبب آخر غير المرض من سفر و نحوه، و استمر به ذلك السبب الموجب للإفطار إلى مجيء شهر رمضان الثاني، لزمه قضاء الصوم الفاتت من الشهر الأول بعد انتهاء شهر رمضان الذي

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٨٣

حضر، و وجبت عليه الصدقة عن كل يوم من الفاتت بمد من الطعام على الأحوط.

و كذلك حكم المكلف إذا أفطر بسبب المرض و برئ منه ثم عرض له سبب آخر من سفر و نحوه فمنعه من قضاء ما فاتته من الصوم الى أن جاء شهر رمضان الثاني، أو كان إفطاره في الشهر بسبب السفر مثلا، ثم لزمه مرض منعه من القضاء الى رمضان الثاني، فيجب عليه في كلتا الصورتين ان يجمع بين قضاء الصوم بعد انتهاء شهر رمضان الذي حضر و الصدقة عن كل يوم من القضاء بمد من الطعام على الأحوط.

### المسألة ٢٠٥:

إذا أفطر المكلف شهر رمضان، أو أفطر منه أياما لعذر من الأعذار كمرض أو غيره، ثم ارتفع عنه ذلك العذر في أثناء السنة وجب عليه ان يقضى صومه كما تقدم، فإذا أخر قضاؤه متعمدا الى أن حل عليه شهر رمضان وجب عليه القضاء بعد خروج رمضان و لزمته الفدية.

و كذلك حكمه إذا أفطر في الشهر أياما و أخر قضاؤها متسامحا، ثم عرض له عند تضيق الوقت عذر يمنعه من القضاء قبل رمضان،



فعلية قضاء الأيام بعد خروج الشهر مع الفدية، وكذلك إذا أخرج القضاء عازما على ان يأتي به متصلا بشهر رمضان المقبل، فاتفق ان عرض له عند ضيق الوقت ما يمنعه من الصوم، فعليه القضاء بعد خروج الشهر مع الفدية على الأحوط، وإذا كان في إفطاره في الشهر أو في بعضه متعمدا لا عذر له لزمته كفارة الإفطار مع القضاء و الفدية عن كل يوم في جميع الصور الآنف ذكرها.

### المسألة ٢٠٦:

إذا استمر المرض بالمكلف سنين متعددة فأفطر في تلك السنين للعذر الملازم له، المانع له من الصوم وجبت عليه الفدية لكل واحدة من السنين الأولى مرة واحدة ولم يجب عليه قضاء صومها، واما السنة الأخيرة الحاضرة، فإن برىء المكلف فيها من مرضه قبل مجيء شهر رمضان اللاحق وجب عليه قضاء صوم الشهر فيها، فإذا صامه لم تجب عليه الفدية عنه، و ان لم يبرأ من مرضه حتى حل شهر رمضان سقط عنه قضاء السابق، و وجبت عليه الفدية كالسنين الماضية.

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٨٤

### المسألة ٢٠٧:

لا يتكرر وجوب الفدية على المكلف إذا هو أخر صوم القضاء عاما أو أكثر، بل تجب عليه فدية سنة واحدة، و ان كان متعمدا في تأخير القضاء، و يأنثم بتأخيره عن سنته إذا كان عامدا لا عذر له.

### المسألة ٢٠٨:

فدية كل يوم من الأيام التي يفطرها المكلف كفارة مستقلة عن غيرها، و لذلك فيجوز له ان يدفع أكثر من فدية يوم واحد الى فقير واحد، بل و يجوز له ان يدفع جميع ما وجب عليه من الفدية إلى فقير واحد و إن كانت لشهور متعددة، ما لم يخرج بذلك عن كونه فقيرا مستحقا.

### المسألة ٢٠٩:

لا تجزى قيمة الفدية عن الفدية نفسها، بل يجب على المكلف أن يدفع عين المد من الطعام الى الفقير، نعم، يصح للمكلف أن يدفع قيمة الطعام الى الفقير المستحق، و يوكله عن نفسه في ان يشتري بها عين الطعام بالنيابة عنه، و يوكله أيضا في ان يسلم لنفسه العين التي اشتراها له، فإذا اشترى الفقير عين الطعام بالوكالة عن المالك، ثم قبض لنفسه العين المشتراة بالوكالة عنه أيضا، أجزأت عن الموكل، و كذلك الأمر في الكفارات.

### المسألة ٢١٠:

ليست الفدية التي تلزم المكلف في الصوم من النفقة، و لذلك فلا يجب على الرجل ان يدفع فدية الصوم عن زوجته إذا وجبت الفدية

عليها، ولا عن أبويه إذا كانا فقيرين، ولا عن ولده إذا كان محتاجا، ولا عن عبده المملوك له إذا وجبت عليهم، فضلا عن سواهم ممن يستحب له الإنفاق عليهم.

### المسألة ٢١١:

يجوز للمكلف أن يفطر في النهار قبل زوال الشمس إذا كان صائما في قضاء شهر رمضان، ولم يتضيق وقت القضاء بمجيء شهر رمضان المقبل، وإذا تضيق عليه وقت القضاء بذلك لم يجز له الإفطار فيه قبل الزوال، وإذا أفطر في هذه الصورة أثم بإفطاره ولم تجب عليه الكفارة.

ولا يجوز له الإفطار في صوم القضاء بعد زوال الشمس من النهار، سواء كان موسعا أم تضيق وقته، بمجيء رمضان، وإذا أفطر فيه بعد الزوال متعمدا

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٨٥

لزمته الكفارة في كلتا صورتين، وقد ذكرنا كفارته، ومقدارها في المسألة المائة والسابعة عشرة.

وكذلك الحكم إذا صام قضاء شهر رمضان بالنيابة عن غيره على الأحوط، فليس له أن يفطر فيه بعد الزوال، وإذا أفطر فيه لزمته الكفارة.

### المسألة ٢١٢:

يجوز للمكلف ان يفطر قبل زوال الشمس في غير قضاء شهر رمضان من أنواع الصوم الواجب إذا كان وجوبه موسعا غير معين كصوم النذر المطلق والعهد المطلق، والأحوط له ترك الإفطار فيه بعد الزوال.

ولا يجوز للمكلف ان يفطر في الصوم الواجب المعين لا قبل الزوال ولا بعده، وإذا أفطر فيه متعمدا وجبت عليه الكفارة إذا كان من الأنواع التي تجب فيها الكفارة. واما الصوم المندوب فيجوز له الإفطار فيه ولو قبل غروب الشمس سواء كان معينا أم مطلقا.

### المسألة ٢١٣:

يجب على ولي الميت ان يقضى عن ميتة ما فاتته من الصوم الواجب، سواء كان فوته عن عمد أم عن عذر من الأعذار، وسواء كان عمده بترك الصوم أم بالإتيان به على وجه باطل، وسواء كان العذر الذي فاتته الصوم بسببه سفرا أم مرضا أم غيرهما.

ولا يجب على ولي الميت أن يقضى ما تركه الميت على وجه الطغيان وعدم المبالاة بالواجب، ولا يجب على الولي أن يقضى عن الميت ما فاتته من الصوم لغير السفر من الأعذار كالمرض والتقية إذا لم يتمكن الميت في حياته من قضاء ذلك الصوم الفاتت، واما ما تركه في حال السفر فالأقوى وجوب قضائه على الولي وان لم يتمكن الميت من قضائه في حياته وقد سبق بيان هذا في المسألة المائتين والثلاثين.

### المسألة ٢١٤:

ولى الميت الذى يجب عليه ان يقضى ما فات ميته من الصيام هو أولى الناس بميراثه من الورثة الذكور، و إذا تعدد ورثته الذكور، فالولى منهم هو أكبرهم سنًا عند وفاة الميت، و لا يختص بالولد الأكبر له على الظاهر، نعم يكون الولد الأكبر مع وجوده هو ولى أبيه إذا مات و لا يعم بقية ورثته الآخرين.

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٨٦

و على ما ذكرناه فلا- يختص الميت الذى يجب القضاء عنه بأن يكون أبا، بل يشمل غير الأب من الرجال و لا يختص بالرجال بل يشمل الأم و غيرها من النساء فيجب على الولى القضاء عنهن بعد الموت.

### المسألة ٢١٥:

لا- يسقط وجوب القضاء عن الولى إذا كان طفلاً أو كان مجنوناً أو كان حملاً فى بطن أمه حين موت الميت، فيجب القضاء عليه إذا كمل بعد ذلك.

و إذا كان للميت وليان متساويان فى السن، وجب قضاء ما فات الميت على الوليين على نحو الوجوب الكفائى، فإذا قام أحد الوليين بالقضاء الواجب و وفى به، سقط وجوب القضاء عن الولى الآخر، و إذا تركاه جميعاً و لم يأتيا به كانا آثمين معاً لعدم امتثالهما.

### المسألة ٢١٦:

الأكبر سناً من الورثة أو من الأولاد هو من كان أسبق فى الولادة، و ان انعقدت نطفتهما معاً، كما فى التوأم أو سبق المتأخر فى الولادة على الأول فى انعقاد النطفة، كما فى الولدين لشخص واحد من زوجتين، فتحمل إحداهما بولدها قبل أن تحمل الثانية بشهر، و تلد الزوجه الثانية ولدها قبل ولادة الأول بشهرين، لأن مدة الحمل بالأول كانت تسعة أشهر و مدة الحمل بالثانى ستة أشهر، فيكون الولد الثانى هو ولى أبيه لأنه المولود السابق.

### المسألة ٢١٧:

يصح لغير الولى ان يتبرع بقضاء الصوم عن الميت، سواء كان للميت ولى شرعى يجب عليه القضاء أم لم يكن له ولى، فإذا تبرع أحد فقضى عن الميت ما فاتته من الصوم سقط وجوب القضاء عن الولى، و لا يسقط عنه الوجوب حتى يقضى المتبرع الصيام بالفعل، و إذا قام المتبرع فصام عن الميت بعض ما عليه من الأيام و لم يكمل قضاء الجميع وجب على الولى أن يقضى صوم الأيام الباقية.

### المسألة ٢١٨:

يتخير ولى الميت بين ان يتولى قضاء الصوم بنفسه عن الميت، و ان يستأجر أحداً غيره يصوم بالنيابة عن الميت، و إذا اختار الوجه الثانى فاستأجر من يصوم عن الميت فلا- يسقط الوجوب عن الولى حتى يعلم أن الأجير قد أتى بالعمل كما تقدم فى المتبرع، فلا يسقط الوجوب عن الولى إذا علم ان الأجير لم يأت بالصيام

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٨٧

الذى استأجره عليه، أو علم بأنه قد أتى به على وجه غير صحيح، ولا يسقط الوجوب عنه إذا شك في ان الأجير أتى بالعمل أو لم يأت به.

و إذا علم الولي بأن الأجير قد صام عن الميت، و شك في صحة الصيام الذى قام به، حمل عمله على الصحة و سقط وجوب القضاء عن الولي بذلك، و تجرى هذه الفروض و الأحكام كلها في المتبرع في المسألة المتقدمة.

### المسألة ٢١٩:

إذا أوصى الميت وصيه قبل موته بأن يستأجر من يصوم أو يصلى عنه ما فاته، كان سقوط وجوب القضاء عن الولي مراعى بأداء الأجير للعمل، فإذا استأجر الوصي أحداً لذلك، و قام الأجير بالعمل على الوجه الصحيح سقط وجوب القضاء عن الولي، و إذا لم يأت الأجير بالعمل أو أتى به على وجه باطل، أو شك الولي بأن الأجير أتى بالعمل أو لا، لم يسقط وجوب القضاء عن الولي، و إذا علم بأن الأجير أتى بالعمل المستأجر عليه و شك في صحة ما أتى به بنى على الصحة في العمل و سقط عنه وجوب القضاء.

### المسألة ٢٢٠:

يجب على ولي الميت أن يقضى ما علم ان ميتة مات و هو مدين به من الصوم و الصلاة، و يجب عليه أن يقضى ما شهدت البينة الشرعية بأن الميت مدين به من الصوم و الصلاة حين موته. و يجب عليه قضاء ما أقر الميت في حال حياته بأنه مدين به من ذلك على الأحوط، و يجب عليه قضاء ما علم بان الميت كان مدينا به في حال حياته من الصوم و الصلاة ثم شك الولي في ان الميت أتى به في حياته أو لم يأت به حتى مات، على الأقوى في بعض الصور المذكورة، و على الأحوط في الجميع.

### المسألة ٢٢١:

إذا شك المكلف في وجوب شىء عليه من قضاء الصوم و الصلاة، و كان مقتضى استصحاب بقاء شغل الذمة بذلك العمل - في رأيه - انه يجب عليه الإتيان به، ثم لم يأت بالعمل حتى مات، فهل يجب على الولي من بعده قضاء ذلك العمل عنه أو لا يجب؟ الظاهر انه لا يجب القضاء على الولي حتى تتم الحجّة على الوجوب عند الولي نفسه، و قد أشرنا الى هذا في الفرض الأخير من المسألة المتقدمة.

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٨٨

### المسألة ٢٢٢:

يجب على ولي الميت أن يقضى ما وجب على الميت نفسه من الصوم، سواء كان من قضاء شهر رمضان، أم كان واجبا عليه بنذر أو عهد أو يمين أم كفارة أم غيرها، و لا يجب عليه ان يقضى ما وجب على الميت لغيره بإجارة أو ولاية و شبهها.

## الفصل السابع في صوم الكفارة

## المسألة ٢٢٣:

من الكفارات ما يجب فيه الصوم منضمًا إلى خصال أخرى تجب معه جميعًا، وهو كفارتان: (الأولى): كفارة من قتل مؤمنًا متعمداً.

(الثانية): كفارة من أفطر في يوم من شهر رمضان بتناول مفطر محرم و كان متعمداً.

والخصال التي يجب دفعها في هاتين الكفارتين: ان يعتق المكلف رقبةً، و أن يصوم شهرين متتابعين، و ان يطعم ستين مسكينًا، فعلى المكلف إذا ارتكب احدي هاتين الجريمتين ان يجمع بين الخصال الثلاث المذكورة وجوبًا في الكفارة الأولى منهما، و احتياطًا لا بدّ منه في الكفارة الثانية.

## المسألة ٢٢٤:

من الكفارات ما يجب فيه الصوم على المكلف إذا عجز عن الإتيان بخصلة أو خصال أخرى تجب قبل الصوم، و هو إحدى عشرة كفارة:

(الأولى): كفارة من قتل مؤمنًا خطأً.

(الثانية): كفارة من ظاهر من زوجته ثم أراد وطأها بعد المظاهرة.

و الكفارة الواجبة فيهما: أن يعتق المكلف رقبةً، فإذا عجز عن عقها وجب عليه ان يصوم شهرين متتابعين، و إذا عجز عن صوم الشهرين وجب عليه أن يطعم ستين مسكينًا.

(الثالثة): كفارة من أفطر في قضاء شهر رمضان بعد زوال الشمس من

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٨٩

النهار، و كفارته أن يطعم عشرة مساكين، فان هو لم يقدر على ذلك وجب عليه ان يصوم بدل ذلك ثلاثة أيام، و قد سبق ذكرها في المسألة المائة و السابعة عشرة.

(الرابعة): كفارة مخالفة اليمين، (الخامسة): كفارة مخالفة النذر على الأقوى، (السادسة): كفارة المرأة إذا هي خدشت وجهها في المصاب حتى أدمته، أو هي نتفت شعر رأسها في المصاب، (السابعة): كفارة الرجل إذا شق ثوبه لموت ولده أو لموت زوجته.

و الكفارة في كل واحد من هذه الموجبات الأربعة: ان يطعم المكلف عشرة مساكين أو يكسوهم أو يعتق رقبة مؤمنه، و يتخير بين الخصال الثلاث المذكورة، فإن عجز عنها جميعًا و لم يقدر على الإتيان بأيّ واحدة منها، وجب عليه أن يصوم ثلاثة أيام.

(الثامنة): كفارة المكلف المحرم بالحج أو بالعمرة إذا قتل نعامه في أثناء إحرامه، و الكفارة الواجبة عليه بسبب ذلك أن ينحر بدنه، فان هو عجز عن البدنة، وجب عليه أن يفض ثمن البدنة على البر أو على غيره من الطعام الذي يصح إخراجه في الكفارة، و يطعم به

ستين مسكينًا يدفع لكل مسكين منهم مدًا، و الأحوط له استحبابًا ان يدفع لكل مسكين مدين، إذا وسعت قيمة البدنة لذلك.

و إذا قصرت قيمة البدنة عن الوفاء بإطعام ستين مسكينًا، أطمع المقدار الذي تسعه القيمة من عدد المساكين و لم يجب عليه إتمام العدد، و إذا اتفق ان زادت قيمة البدنة على إطعام الستين لم تجب عليه الصدقة بالزائد على ذلك.

فان عجز عن الصدقة المذكورة صام على الأحوط لزومًا بمقدار ما بلغت الصدقة من عدد المساكين فيصوم عن كل مسكين يومًا،

سواء بلغت ستين مسكينا أم لم تبلغ، فإن عجز عن ذلك صام ثمانية عشر يوما.  
 (التاسعة): كفارة من أحرم بالحج أو بالعمرة إذا قتل بقرة وحشية في أثناء إحرامه.  
 و كفارة من فعل ذلك أن يذبح بقرة أهلية، فإن عجز عن البقرة وجب عليه أن يفض ثمن البقرة على البر أو على غيره من طعام الكفارات، و أطعم به ثلاثين مسكينا و جرى فيه نظير البيان الذي فصلناه في كفارة قتل النعامة.  
 فإذا عجز عن الصدقة على الوجه الذي ذكرناه صام على الأحوط لزوما بمقدار ما بلغت الصدقة أياما كما تقدم، سواء بلغت ثلاثين يوما أم لم تبلغ، فإن  
 كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٩٠  
 عجز عن ذلك صام تسعة أيام.  
 (العاشرة): كفارة من أحرم بالحج أو العمرة و قتل ظبيا في أثناء إحرامه.

و كفارة من فعل ذلك ان يذبح شاة، فإن هو عجز عن الشاة فض ثمنها على البر أو غيره من طعام الكفارة، و أطعم به عشرة مساكين على النهج الذي سبق ذكره في كفارة النعامة و بقرة الوحش، فإذا عجز عن الصدقة المذكورة صام على الأحوط لزوما بمقدار ما بلغت الصدقة أياما، سواء بلغت عشرة أيام أم لم تبلغ، فإن لم يقدر على ذلك صام ثلاثة أيام.  
 (الحادية عشرة): كفارة الحاج إذا خرج من موقف عرفات قبل أن يدخل وقت المغرب الشرعى عامدا، فيجب عليه ان ينحر بدنه فان لم يقدر على ذلك وجب عليه ان يصوم ثمانية عشر يوما في مكة أو في الطريق أو في أهله إذا رجع إليهم.

### المسألة ٢٢٥:

من الكفارات ما يجب فيه الصيام على نحو التخيير بينه و بين غيره من الخصال، و هو ست كفارات:  
 (الأولى): كفارة من أظفر في يوم من شهر رمضان عامدا فتناول فيه مفطرا محللا (الثانية): كفارة من جامع امرأته و هو معتكف، (الثالثة): كفارة من عاهد الله على فعل شيء أو على تركه ثم أخلف عهده و لم يف به، (الرابعة): كفارة المرأة إذا جرت شعر رأسها في المصاب.  
 و الكفارة الواجبة في كل واحدة من المذكورات: أن يعتق رقبة، أو يصوم شهرين متتابعين، أو يطعم ستين مسكينا، فيجب على المكلف ان يأتي بواحدة من الخصال الثلاث المذكورة و أيتها أتى بها أجزأته.  
 (الخامسة): كفارة من حلق رأسه عامدا و هو محرم، و كفارة من فعل ذلك ان يذبح شاة، أو يصوم ثلاثة أيام، أو يتصدق على ستة مساكين فيدفع لكل مسكين مدين من الطعام، و تجزيه أية خصلة أتى بها من هذه الثلاث.  
 (السادسة): كفارة الرجل إذا وطأ أمته و هي محرمة بإذنه.  
 و كفارته إذا فعل ذلك و كان صاحب يسر أن ينحر بدنه أو يذبح بقرة أو شاة، فيتخير بين هذه الأنعام الثلاث، و إذا كان معسرا، وجب عليه أن يذبح شاة أو يصوم، و يتخير بين هاتين الخصلتين، و ليكن الصوم الذي يأتي به ثلاثة أيام  
 كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٩١  
 على الأحوط، و هذه غير كفارة الرجل بنفسه عن جماعة للأمم إذا كان محرما معها، و هي مذكورة في كفارات الإحرام من كتاب الحج.

### المسألة ٢٢٦:

يجب على المكلف أن يتابع في صوم الشهرين الواجبين عليه في كفارة الجمع، وفي الكفارة المرتبة و الكفارة المخيرة و قد بينها جميعا في المسائل الثلاث الماضية.

و يحصل التتابع الشرعى الواجب بين الشهرين، بأن يصوم المكلف الشهر الأول كله تاما و يصوم معه يوما من الشهر الثانى، فإذا أدى المكلف الصوم على هذا الوجه كفاه ذلك فى حصول التتابع الواجب بين الشهرين، و جاز له أن يفرق بين بقية أيام الشهر الثانى فى صيامه إياها.

و يجب على المكلف ان يتابع فى صوم الأيام الثلاثة الواجبة فى كفارة خلف اليمين و خلف النذر، و ان يتابع على الأحوط فى صوم الأيام الثلاثة التى يصومها فى الحج من بدل هدى التمتع إذا هو لم يجد الهدى، عدا ما يستثنى فيها، و سيأتى التنبيه على هذا فى المسألة المائتين و الثانية و الثلاثين - ان شاء الله تعالى -، و الأحوط استحبابا للمكلف ان يتابع فى صوم بقية الكفارات.

### المسألة ٢٢٧:

إذا نذر الإنسان أن يصوم لله شهرا أو شهرين أو أقل من ذلك أو أكثر لم يجب عليه أن يتابع بين الأيام المنذورة فى الصوم، إلا ان يشترط على نفسه التتابع فى صيغة نذره، أو ينصرف اللفظ الذى تعلق به النذر الى المتتابع، و مثال الثانى: أن ينذر ان يصوم شهرا هلاليا أو يصوم أسبوعا، و منه ما إذا نذر ان يصوم شهرا و قصد منه الشهر الهلالى فإن اللفظ فى هذه الأمثلة ينصرف إلى المتتابع، و كذلك الحكم فى العهد و اليمين المتعلقين بالصوم.

### المسألة ٢٢٨:

إذا نذر الرجل ان يصوم شهرين متتابعين اتبع قصده من كلمة التتابع التى اشترطها فى صيغة النذر، فان قصد التتابع الشرعى فى الصوم، جاز له أن يصوم شهرا و يوما متتابعا فى الأيام، ثم يفرق بين بقية أيام الشهر الثانى كما تقدم، و ان قصد فى نذره التتابع فى صوم جميع الأيام المنذورة، أو كان ذلك هو الذى ينصرف إليه لفظ النذر، كما إذا نذر لله ان يصوم شهرين هلاليين متّصلين، كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٩٢

و جب عليه ان يتابع بين جميع أيام الشهرين.

و كذلك إذا نذر أن يصوم شهرا متتابعاً، فان قصد التتابع الشرعى جاز له ان يصوم من الشهر خمسة عشر يوما متتابعاً ثم يفرق صوم بقية الأيام منه، و ان قصد التتابع فى جميع أيام الشهر أو كان ذلك هو ما ينصرف إليه لفظ المنذور، كما إذا نذر شهرا هلاليا، و جب عليه ان يتابع صوم جميع أيام الشهر، و حكم العهد و اليمين فى جميع ما بيناه هو حكم النذر.

### المسألة ٢٢٩:

لا يجرى التتابع الشرعى الذى ذكرناه فى بقية أفراد الصوم المتتابع، فلا يجوز للمكلف ان يفرق فيها اختيارا بعد تجاوز النصف كما فى الشهرين المتتابعين و الشهر المتتابع.

**المسألة ٢٣٠:**

لا- يجب على المكلف أن يتابع في قضاء الصوم المنذور المعين، فإذا نذر الرجل ان يصوم الأيام البيض من شهر معين، ففاته صوم تلك الأيام، فلا- يجب عليه التتابع في قضاؤه، ولا يجب عليه التتابع في قضاء صوم قد نذر فيه التتابع، ومثال ذلك أن ينذر الله أن يصوم عشرة أيام متواليه من شهر رجب في هذا العام ثم انقضى شهر رجب من العام المعين و لم يصم فيه نذره لبعض الأعذار، فإذا أراد ان يقضى صوم هذه الأيام الفائتة، لم يجب عليه أن يتابع بين أيام القضاء، وان كان الأحوط له استحباباً أن يتابع القضاء في كلا الفرضين.

**المسألة ٢٣١:**

إذا وجب على المكلف صوم متتابع في كفارة أو صوم نذر فيه التتابع، فلا- يجوز له ان يبتدئ في صومه في وقت يعلم بان التتابع لا يحصل فيه، لتخلل يوم أو أيام يحرم صومها كالعيدين و أيام التشريق لمن كان بمنى، أو لتخلل شهر رمضان أو صوم واجب معين غير رمضان كالنذر المعين، فلا يجوز له أن يبتدئ صوم شهرين متتابعين في أول شهر شعبان مثلاً، أو في أول شهر ذى الحجة، لأن تتابع صومه ينقطع بمجيء شهر رمضان في الفرض الأول، و بتخلل العيد في الفرض الثاني، وهكذا في نظائره من الأمثلة.

نعم، إذا ابتدأ المكلف بصوم الشهرين المتتابعين في ذلك الوقت و كان غافلاً عن وجود ما يمنعه من التتابع في الصوم و استمرت به الغفلة إلى أن أتى وقت ذلك

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٩٣

المانع، صح صومه الماضي، و بنى عليه صوم الأيام الباقية من الشهرين بعد انتهاء المانع، و لم ينقطع بذلك تتابع صومه، بسبب الغفلة. و كذلك إذا ابتدأ بصوم الشهرين المتتابعين و هو يعتقد سلامة الأيام من الموانع، و استمر به الاعتقاد الى أن وصل وقت المانع، فيصح صومه الماضي و يبني عليه صيام الباقي بعد انتهاء المانع، و إذا كان المكلف ملتفتاً شاكاً بوجود المانع أو جاهلاً بالحكم فالظاهر بطلان صومه.

**المسألة ٢٣٢:**

يستثنى من الحكم المتقدم صوم الأيام الثلاثة التي يصومها المتمتع بالعمرة إلى الحج إذا هو لم يجد الهدى الواجب عليه في حجه، فيجوز له ان يصوم يوم التروية و يوم عرفة بعد ان يحرم بالحج، ثم يأتي بصيام اليوم الثالث منها بعد العيد بلا فصل و بعد العيد و أيام التشريق بلا فصل لمن كان بمنى، و لا يكون هذا الفصل مخللاً بالتتابع الواجب عليه في صيام الأيام الثلاثة المذكورة.

و يختص الاستثناء بهذا المورد، فلا يصح صومه إذا فرق بين الأيام الثلاثة على غير هذه الصورة، فلا يجوز له ان يصوم يوم عرفة وحده و يكمل الأيام بعد العيد، و لا يجوز له ان يصوم اليوم السابع و يوم التروية و يأتي باليوم الثالث بعد يوم عرفة و يوم العيد، فيجب عليه الاستئناف في جميع ذلك.

**المسألة ٢٣٣:**



إذا وجب على الرجل صوم يشترط فيه التتابع كصوم الكفارة الذى يجب فيه ذلك و كصوم النذر الذى يشترط فيه على نفسه ان يتابع صومه، فأفطر فى أثناء صومه عامدا من غير عذر بطل التتابع و وجب عليه أن يستأنف صومه متتابعاً. و كذلك إذا صامه فى زمان لا يحصل فيه التتابع لتخلل عيد أو تخلل صوم واجب معين من نذر و شبهه، كما سبق ذكره قريباً، فيجب عليه استئناف الصوم متتابعاً.

### المسألة ٢٣٤:

إذا كان على المكلف صوم لا يجب فيه التتابع فى أصله كقضاء شهر رمضان و كالنذر المطلق، فنذر الله أن يتابع فى صوم أيامه و وجب عليه ذلك، و إذا نذر التتابع فيه ثم صامه و أفطر فى أثناءه عامدا و لم يتابع أثم لمخالفة نذره و وجبت كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٩٤ عليه كفارة مخالفة النذر، و كان صومه صحيحاً، فيجزيه عما فى ذمته من الواجب و لا يجب عليه الاستئناف.

### المسألة ٢٣٥:

إذا وجب على الإنسان صوم متتابع فأفطر فى أثناءه لمرض حدث له، أو أفطرت المرأة فى أثناءه لحيض أو نفاس أو نحو ذلك من الأعذار التى لا يكون حدوثها بفعل المكلف و اختياره بنفسه، صح صومه، و بنى عليه صيام الأيام الباقية بعد ارتفاع العذر المانع له من الصوم، و لم يقدح ذلك بتتابع الصوم الواجب عليه. و إذا اتفق ان حدث المرض أو الحيض أو النفاس أو العذر الآخر للمكلف بفعله بنفسه و اختياره، كما إذا تناول بعض المستحضرات أو الحبوب فحدث له ذلك و أفطر من صومه انقطع به تتابع الصوم و وجب على المكلف أن يستأنف الصوم و يأتى به متتابعاً بعد زوال العذر.

و كذلك الحكم فى السفر الموجب للإفطار، فينقطع به تتابع الصوم، و ان كان المكلف مضطراً اليه على الأحوط، فيجب عليه ان يستأنف الصوم و يتابعه بعد رجوعه من السفر، إلا- إذا اضطر الى السفر و كان اضطرابه بنحو القهر الذى يخرج به المكلف عن الاختيار، كما إذا سافر به متغلب و قطع به المسافة مقسوراً على أمره و لم يملك التخلص منه، فإذا أفطر بسبب ذلك لم ينقطع تتابع صومه إذا واصلته بعد ارتفاع العذر عنه.

### المسألة ٢٣٦:

إذا نسى المكلف نية الصوم فى بعض أيام الصوم الذى يجب فيه التتابع، و لم يتذكر إلا بعد زوال النهار، لم يصح منه صوم ذلك اليوم و لم ينقطع به تتابع صومه، فيبنى ما يأتى من صومه على ما مضى، و كذلك إذا غفل عن نية الصوم أو نام عنها و لم ينتبه للإتيان بها حتى فات محلها، فيجزى فيه حكم الناسى.

و نظير ذلك أيضاً ما إذا نسى المكلف صومه المتتابع الواجب عليه، فنوى فى أثناءه صوماً آخر غيره، و لم يتذكر إلا بعد الزوال، فلا ينقطع تتابع صومه بتخلل ذلك اليوم فى جميع الفروض المذكورة، و يبنى ما يأتى به من الصوم على ما مضى منه.

و مثله فى الحكم ما إذا نذر الإنسان أن يصوم يوم كل خميس مثلاً، ثم

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٩٥

وجبت عليه الكفارة لأحد الأسباب بعد ذلك، فإذا أراد ان يصوم شهرين متتابعين لكفارته وجب عليه أن يصوم كل خميس من الشهرين وفاء بالندر السابق الذي نذره، ولا يكون ذلك مخلًا بتتابع صوم الكفارة على الأقوى. وبحكمه أيضا صوم الشهر المتتابع و الأيام المتتابعة إذا وجبا عليه، فتجرى فيهما الاستثناءات المذكورة في هذه المسألة.

### الفصل الثامن في أقسام الصوم

#### [ (القسم الأول) (القسم الثاني): الصوم الواجب و المندوب. ]

#### المسألة ٢٣٧:

يقع الصوم على أربعة أقسام: (القسم الأول) الصوم الواجب و قد سبق الكلام منا على الكثير المهم من أنواع هذا القسم في الفصول المتقدمة، و بينا الوافر الوافي بالحاجة من أحكامها و حسبنا في المقام هذه الإشارة إليه. (القسم الثاني): الصوم المندوب.

و استحباب الصوم على وجه الاجمال، بل و تأكد استحبابه مما ثبت بالضرورة، بحيث لا ينكره أحد من المسلمين، و قد ورد الحث الشديد عليه عن الرسول و خلفائه المعصومين (صلوات الله و سلامه عليه و عليهم أجمعين)، ففي الحديث عن أبي جعفر محمد بن علي الباقر (ع) قال: قال رسول الله (ص):

(الصوم جنة من النار) و عن أبي عبد الله جعفر بن محمد (ع) عنه (ص): (لكل شيء زكاة و زكاة الأبدان الصيام)، و عن أبي عبد الله (ع): (أن الله تعالى يقول: الصوم لى و أنا أجرى عليه)، و عنه (ع) قال أبى (ع): (ان الرجل يصوم يوما تطوعا يريد ما عند الله فيدخله الله به الجنة)، و عنه (ع) قال رسول الله (ص): (الصائم فى عبادة و ان كان نائما فى فراشه ما لم يغترب مسلما)، و عنه (ع): (نوم الصائم عبادة و صمته تسيح و عمله متقبل و دعاؤه مستجاب)، و عن الرسول (ص): (للصائم فرحتان، حين يفطر، و حين يلقى ربه، و الذى نفس محمد بيده لخلوف فم الصائم عند الله أطيب من ريح المسك) إلى غير ذلك مما تواتر عنهم (صلوات الله و سلامه عليهم) بالسنة مختلفة.

#### المسألة ٢٣٨:

للصوم المندوب أنواع كثيرة العدد، فمنه ما أمر به فى الشريعة المطهرة على

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٩٦

وجه الإطلاق، فليس له وقت معين و لا سبب خاص، و من هذا النوع صوم جميع أيام السنة عدا ما استثنى منها، و هى الأيام التى يحرم الصوم فيها، و سيأتى ذكرها فى آخر هذا الفصل ان شاء الله تعالى، و الأيام التى يجب صومها تعيينا كشهر رمضان، و الأيام التى يتعين صومها على المكلف لندر أو عهد أو يمين، و من كان عليه قضاء شهر رمضان، فليس له ان يصوم النافلة و قد بينا هذا فى المسألة المائة و السابعة و الخمسين.

#### المسألة ٢٣٩:

من الصوم المندوب ما أمر به فى الشريعة لسبب خاص، و لم يجعل له وقت معين يختص وقوعه فيه، فمن هذا النوع: صوم ثلاثة أيام

في المدينة المنورة لقضاء الحاجة، وقد ذكر تفصيل الصوم والعمل فيها، في صحيح معاوية بن عمار عن الإمام أبي عبد الله (ع) وقد رواه في الباب الحادى عشر من أبواب المزار من كتاب وسائل الشيعة، فليرجع إليه من أراد الوقوف عليه، وقد فصلنا ذكره في المسألة الألف و المائة و الثامنة و الخمسين من كتاب الحج من هذه الرسالة.

و من هذا النوع: الصوم لعمل ليلة الرغائب، و ليلة الرغائب هي أولى جمعة من شهر رجب، فيصام يوم الخميس قبلها و ان لم يكن الخميس من رجب، و العمل المذكور في اعمال شهر رجب من كتاب الإقبال للسيد ابن طاوس (قده) و في بعض كتب الدعاء المعتبرة كمفاتيح الجنان. و أفراد هذا النوع كثيرة، مذكورة في كتب الدعاء، و لا يترك الاحتياط بأن يؤتى بالصوم في هذه الموارد و أمثالها برجاء المطلوبة.

### المسألة ٢٤٠:

من الصوم المندوب ما أمر به في الشريعة في وقت معين، و أفراد هذا النوع كثيرة أيضا، و هي متفاوتة في مراتب الفضل حسب ما ورد فيها من الأحاديث عن المعصومين (ع).

فمن المندوبات المؤكدة، و لعله أشدها تأكدا: صوم ثلاثة أيام من كل شهر، و قد وردت فيه كيفيات عديدة، و أفضل كيفياتها: أن يصوم الإنسان أول خميس من الشهر و آخر خميس منه، و أول أربعاء من العشر الوسطى.

و يستحب للإنسان قضاء هذا الصوم إذا فاتته، و إذا عجز عن هذا الصوم لكبر سن أو عطش أو غيرهما استحبه له أن يتصدق عن كل يوم من الأيام

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٩٧

الثلاثة بمد من الطعام أو بدرهم.

### المسألة ٢٤١:

من المندوبات المؤكدة أن يصوم الإنسان اليوم الثامن عشر من شهر ذى الحجة، و هو يوم الغدير، ففي الحديث: (و صيامه يعدل عند الله عز و جل في كل عام مائة حجة و مائة عمرة مبرورات متقبليات).

و يستحب صوم اليوم السابع عشر من شهر ربيع الأول، و هو يوم مولد الرسول (ص) على القول المشهور، و قد ورد في فضل الصوم فيه (ان من صامه كتب الله له صيام سنة) و في بعض الأحاديث: (كتب الله له صيام ستين سنة).

و يستحب صوم اليوم السابع و العشرين من شهر رجب، و هو يوم بعث الرسول (ص) بالرسالة من الله سبحانه، و قد ورد فيه (ان من صامه كتب الله له صيام ستين شهرا)، و في بعض الروايات: (كتب الله له صيام سبعين عاما).

و يستحب صوم اليوم الخامس و العشرين من شهر ذى القعدة، و هو يوم دحو الأرض، فعن أبي الحسن (ع): (من صام ذلك اليوم كان كفارة سبعين سنة)، و في رواية أخرى: (من صام ذلك اليوم و قام تلك الليلة فله عبادة مائة سنة، صام نهارها و قام ليلها).

و يستحب صوم يوم عرفه، و هو اليوم التاسع من شهر ذى الحجة إذا لم يشك المكلف في هلال الشهر، و لم يضعفه الصوم عن الدعاء، و قد ورد فيه: (من صام ذلك اليوم كان كفارة تسعين سنة).

و يستحب صوم اليوم الأول من شهر ذى الحجة، و قد ورد: (ان من صامه كتب الله له صوم ثمانين شهرا)، و في حديث آخر: (من صام ذلك اليوم كان كفارة ستين سنة).

و يستحب صوم يوم التروية و هو اليوم الثامن من شهر ذى الحجة، فعن أبي عبد الله (ع): (صوم يوم التروية كفارة سنة)، و يستحب صوم الأيام التسعة الأولى من ذى الحجة ففي الحديث: (فإن صام التسع كتب الله له صوم الدهر).

و يستحب صوم أول يوم من المحرم و ثالثه و تاسعه، بل يستحب صوم شهر المحرم كله، ففي الحديث عن النبي (ص): (و ان أفضل الصيام من بعد شهر رمضان صوم شهر الله الذي يدعونه المحرم)، و عنه (ص): (من صام يوما من المحرم، فله بكل يوم ثلاثون يوما)، و عن أبي عبد الله (ع): (من أمكنه صوم كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٩٨ المحرم فإنه يعصم صائمه من كل سيئة).

و يستحب الإمساك في يوم عاشوراء حزنا الى ما بعد العصر، و ليكن إفطاره على شربة ماء. و يستحب استحبابا مؤكدا صوم اليوم الأول من شهر رجب، و صوم الأيام البيض منه، و هي اليوم الثالث عشر و الرابع عشر و الخامس عشر، و يستحب صوم كل واحد من اليوم الخامس و العشرين من شهر رجب و اليوم السادس و العشرين و اليوم السابع و العشرين منه. و يستحب كذلك صوم شهر رجب كله، فقد ورد الترغيب المؤكد عن أئمة الهدى (ع) في جميع ذلك، انظر الباب السادس و العشرين من أبواب الصوم المندوب من كتاب وسائل الشيعة. و يستحب استحبابا مؤكدا صوم شهر شعبان كله و بعضه كما ورد عنهم (ع)، و يلاحظ الباب الثامن و العشرون و الباب التاسع و العشرون من أبواب الصوم المندوب من كتاب الوسائل. و يستحب صوم يوم الجمعة من الأسبوع فعن الإمام أبي الحسن الرضا (ع): قال رسول الله (ص): (من صام يوم الجمعة صبيرا و احتسابا أعطى ثواب صيام عشرة أيام غرّ زهر لا تشاكل أيام الدنيا). و ينبغي أن لا يفرد يوم الجمعة بالصوم وحده، بل يصوم معه يوما آخر قبله أو بعده.

#### المسألة ٢٤٢:

يجوز لمن يصوم صياما مندوبا في أي نوع من أنواعه أن يفطر اختيارا من صومه و لو قبل غروب الشمس و قد ذكرنا هذا الحكم في المسألة المائتين و الثانية عشرة و ذكرناه في مواضع أخرى من الفصول المتقدمة، و لا إثم عليه في ذلك، و يكره له بعد الزوال.

#### المسألة ٢٤٣:

يستحب للصائم صوما مندوبا ان يجيب دعوة أخيه المؤمن إذا دعاه الى تناول الطعام، فيفطر من صومه اجابة له، سواء كان ذلك قبل الزوال أم بعده، بل يستحب له إذا دعاه و هو لا يعلم بصيامه ان يجيب دعوته و لا يعلم بأنه صائم. و يستحب كذلك لمن كان صومه واجبا موسعا أن يجيب المؤمن إذا دعاه الى كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٩٩ الطعام قبل الزوال فيفطر يومه اجابة لدعوة أخيه و ينال بذلك ثواب اجابة الدعوة، ثم يصوم بعد ذلك ما يجب عليه، و اما الإفطار فيه بعد الزوال فقد سبق ان الأحوط لزوما تركه.

#### (القسم الثالث): الصوم المكروه.

#### المسألة ٢٤٤:

يكره للشخص ان يصوم يوم عرفه إذا كان الصوم يضعفه عن الدعاء فيه، و يكره صومه أيضا إذا شك في هلال شهر ذي الحجة، و احتمال أن يكون ذلك اليوم هو يوم العيد.

**المسألة ٢٤٥:**

يكره للضيف ان يصوم متطوعا بدون إذن مضيّفه، سواء نهاه المضيّف عن الصوم أم لا، و سواء كان صومه مندوبا مطلقا أم كان مندوبا معيناً.

**المسألة ٢٤٦:**

يكره للولد ان يصوم تطوعا بدون إذن أبيه، و الأحوط اعتبار إذن والدته أيضا، و فى اعتبار إذن الجد أبى الأب فى صوم ولد ولده تطوعا إشكال، و الأحوط اعتباره.

**المسألة ٢٤٧:**

يحرم صوم يوم عاشوراء إذا صامه الرجل بنية التبرك، و يحرم صومه بالحرمة التشريعية إذا صامه بقصد كونه مندوبا و مؤكدا عليه كسائر الأيام التى يستحب للإنسان أن يصومها بالخصوص و ان لم يقصد به التبرك، و إذا صامه بقصد انه مستحب على العموم كسائر أيام السنة التى لا خصوصية فيها، صح صومه و وقع مكروها على الأقوى، و إذا أمسك فيه عن المفطرات حزنا إلى ما بعد العصر ثم أفطر كان مستحبا من غير كراهة و قد تقدم ذكر هذا قريبا.

**(القسم الرابع): الصوم المحرم.****المسألة ٢٤٨:**

يحرم على المكلف صوم يوم عيد الفطر و يوم عيد الأضحى، و لا- يبيح الصوم فيه أن يكون فى كفارة قتل مؤمن فى أحد الأشهر الحرم.

**المسألة ٢٤٩:**

يحرم على الإنسان صوم أيام التشريق إذا كان بمنى، سواء كان ناسكا أم غير كلمة التقوى، ج ٢، ص: ١٠٠ ناسك- على الأحوط- و أيام التشريق هى اليوم الحادى عشر و اليوم الثانى عشر و اليوم الثالث عشر من شهر ذى الحجة.

**المسألة ٢٥٠:**

يحرم على الإنسان أن يصوم يوم الشك فى أول شهر رمضان بنية انه من شهر رمضان، و قد سبق تفصيل أحكامه فى المسألة السادسة عشرة و ما بعدها.

**المسألة ٢٥١:**

يحرم على المكلف ان يصوم نذرا فى معصية، و هو يقع على وجهين: (الوجه الأول) ان ينذر الصوم شكرا لله إذا تيسر له ان يفعل أمرا

محرمًا معينًا، أو يترك واجبًا معينًا، وكذلك إذا نذر الصوم شكرًا على فعل محرم، أو ترك واجب مطلق غير معين، (الوجه الثاني) ان ينذر الصوم ليزجر به نفسه عن أن يأتي بطاعة خاصة، أو يترك معصية معينة، أو ليزجر نفسه و يعاقبها، لانه فعل طاعة معينة أو ترك معصية معينة.

و بحكم ذلك ان ينذر الصوم ليزجر به نفسه عن أن يأتي بأية طاعة من الطاعات أو عن ان يترك أية معصية من المعاصي التي اعتاد ارتكابها مثلاً، أو ليؤتّب نفسه و يعاقبها إن هو فعل أية طاعة، أو ترك أية معصية، و لا ريب في حرمة هذه النذور بنفسها و عدم انعقادها كما لا ريب في حرمة الصوم وفاء بها.

### المسألة ٢٥٢:

يحرم على الإنسان صوم الصمت، و هو ان ينوى في صومه ترك الكلام في جميع النهار أو في جزء منه، بحيث يجعل الصمت عن الكلام قيده من قيود صومه، و يعتبر الكلام أحد المفطرات التي ينوي الإمساك عنها في صومه. و لا يحرم على المكلف الصائم ان يترك التكلم و يلتزم بالصمت في نهاره أو في جزء منه إذا لم يدخل ذلك في نية الصوم، و يحسن للصائم بل و يستحب له ان يترك الفضول من الكلام و الخوض في ما لا يحمد من القول و الفعل، و يعدّ ذلك من الآداب الرفيعة للصوم، كما يكره ذلك لغير الصائم أيضا. و اما الخوض في الباطل و المحرم من الأقوال و الأفعال فهو من المحرمات على الصائم و غيره، و هو على الصائم و في شهر الله العظيم أشد حرمة منه في غيرهما. كلمة التقوى، ج ٢، ص: ١٠١

### المسألة ٢٥٣:

يحرم على المكلف صوم الوصال، و هو أن ينوى صوم جميع نهاره و ليلته إلى وقت السحر، أو ينوى صوم يومين متصلين لا- يفطر بينهما، بل يحرم عليه ان يضم بعض ساعات الليل الى النهار في نية صومه و ان لم يبلغ الى وقت السحر، فينوى الصوم طول النهار إلى الساعة الأولى أو الثانية بعد دخول الليل. و لا يضر بصومه أن يؤخر إفطاره فلا يأكل شيئاً الى السحر أو الى أكثر من ذلك، إذا هو لم يجعل ذلك جزءاً أو قيده في صومه.

### المسألة ٢٥٤:

يحرم على الزوجة ان تصوم صوما مندوبا إذا كان صومها يزاحم حق الزوج الواجب عليها، و الأحوط لزوما لها أن تجتنب الصوم المندوب بغير إذن الزوج.

### المسألة ٢٥٥:

يحرم على العبد المملوك أن يصوم متطوعاً إذا كان صومه يزاحم حق مالكة، و الأحوط له بل الأقوى وجوب اجتناب الصوم المندوب بغير إذن مالكة.

### المسألة ٢٥٦:

يحرم صوم الولد تطوعاً إذا كان صومه يوجب أذى والديه، أو يوجب أذى أحدهما.

**المسألة ٢٥٧:**

يحرم صوم الدهر، و المراد به ان يصوم الإنسان جميع أيام عمره حتى يومى العيدين و غيرهما من الأيام التى يحرم صومها.

**المسألة ٢٥٨:**

يحرم الصوم على المسافر إذا كان سفره يوجب عليه القصر فى الصلاة، و قد سبق ذكر هذا الحكم فى المسألة المائة و السابعة و الأربعين و غيرها من مسائل فصل شرائط الصوم، و ذكرنا هناك بعض المستثنيات من هذا الحكم.

**المسألة ٢٥٩:**

يحرم صوم المريض، و من يضر الصوم بصحته على ما تقدم بيانه فى فصل شرائط الصوم.

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ١٠٢

**المسألة ٢٦٠:**

يستحب للمكلف أن يمسك عن المفطرات تأديبا فى شهر رمضان فى عدة موارد، و لا يجزيه إمساكه هذا عن الصيام الواجب عليه. (المورد الأول): إذا وصل المسافر الى بلده أو الى موضع يعزم على إقامة عشرة أيام تامة فيه، و كان قد تناول بعض ما يفطر الصائم قبل وصوله إلى البلد أو إلى موضع الإقامة، فيستحب له ان يمسك فى بقية نهاره من الشهر، سواء كان وصوله إليه قبل الزوال أم بعده. (المورد الثانى): إذا وصل المسافر الى بلده أو الى محل يعزم على إقامة العشرة فيه بعد زوال الشمس، سواء قد تناول المفطر قبل وصوله أم لم يتناول شيئا، فيستحب له ان يمسك عن المفطرات فى بقية نهاره، و إذا وصل المسافر إلى أحدهما قبل زوال النهار و لم يتناول فى يومه شيئا من المفطرات، و جب عليه ان ينوى الصوم حين وصوله، فإذا نوى الصوم و أتم يومه صح صومه و كفاه عن الواجب، و قد بينا هذا فى المسألة المائة و الخامسة و الستين.

(المورد الثالث): إذا برئ المريض من مرضه فى أثناء النهار من الشهر و قد تناول بعض المفطرات فى يومه أمسك فى بقية نهاره استحبابا.

(المورد الرابع): إذا برئ المريض من مرضه بعد زوال الشمس من النهار أمسك فى بقية نهاره استحبابا، و ان لم يكن قد تناول مفطرا فى يومه قبل برئه، و إذا هو برئ من مرضه قبل الزوال و لم يكن قد تناول مفطرا، لزمه على الأحوط ان ينوى الصوم فى يومه و يتمه ثم يقضيه بعد إتمامه، و قد ذكرنا هذا فى المسألة المائة و الخامسة و الستين.

(المورد الخامس): إذا طهرت المرأة من حيضها أو نفاسها فى أثناء النهار من الشهر، أمسكت فى بقية نهارها استحبابا، سواء طهرت منها قبل الزوال أم بعده، و سواء تناولت بعض المفطرات قبل طهرها أم لم تتناول منها شيئا.

(المورد السادس): إذا أسلم الكافر فى أثناء النهار من شهر رمضان أمسك فى بقية يومه استحبابا، سواء تناول فى يومه شيئا من المفطرات قبل ان يسلم أم لم يتناول.

(المورد السابع): إذا بلغ الصبى الحلم فى النهار من شهر رمضان، و لم يكن قد نوى الصوم فى يومه، استحب له ان يمسك فى بقية نهاره، سواء كان قد تناول

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ١٠٣

المفطر في ذلك اليوم أم لا، وإذا كان قد نوى الصوم بنية الندب قبل بلوغه في ذلك اليوم وجب عليه ان يتم صومه وجوبا على الأحوط، فإن هو لم يتم صومه في هذه الصورة، فعليه قضاء ذلك اليوم، وتلاحظ المسألة المائة والثامنة والخمسون.

(المورد الثامن): إذا أفاق المجنون من جنونه في أثناء النهار قبل الزوال أو بعده من شهر رمضان، استحَب له ان يمسك بقية اليوم وان لم يتناول في اليوم مفطرا قبل إفاقته من الجنون.

(المورد التاسع): إذا أفاق المغمى عليه من إغمائه بعد الزوال أمسك بقية النهار استحبابا، إذا لم تسبق منه نية الصوم في وقتها أو في أثناء الليل، وإذا سبقت منه النية كذلك قبل الإغماء عليه وجب عليه ان يتم صومه وكفاه ذلك عن الواجب، وإذا أفاق من إغمائه قبل الزوال ولم تسبق منه نية الصوم في وقتها أو في أثناء الليل، نوى الصوم قبل الزوال وأتم الصوم وجوبا على الأحوط، فإن هو لم يتم صومه وجب عليه قضاء صومه في كلتا صورتين كما قلنا في المسألة المائة والتاسعة والخمسين.

(المورد العاشر): إذا أفاق السكران من سكره بعد ان زالت الشمس من النهار ولم يكن قد نوى الصوم في وقت النية أمسك بقية النهار استحبابا، وإذا كان قد نوى الصوم في وقت النية وجب عليه ان يتم صوم يومه ويقضيه بعد ذلك، وقد بينا هذا في المسألة المائة والرابعة والأربعين.

### خاتمة كتاب الصوم

للصوم درجات مختلفة الشأن، متفاوتة الآثار والتأثير في نفس المكلف الصائم وفي سلوكه الاختياري في هذه الحياة، وفي قربه وبعده من ربه العلي الكبير، وأقل هذه الدرجات وأدناها منزلة هو الصوم العام الذي يشترك في الإتيان به جميع المكلفين، يؤدون به الفرض الواجب عليهم، وابتغون به نيل المثوبة والرضا من الله وامتثال امره، وهو الإمساك عن المفطرات التي حددتها الشريعة عند توفر الشرائط المعينة في الأوقات المبينة.

ولا ريب في ان لهذه الدرجة من الصوم على وحدتها، مراتب مختلفة في نظر الشريعة الإسلامية المطهريه، وفي حصول القرب من الله، فمن يمسك عن المفطرات

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ١٠٤

التي حرمها الله عليه عند صومه، ويتزهر جهده مع ذلك في عمله وفي سره وجهرة عن المحارم التي نهاه الله عنها حتى في غير الصوم، يكن حريا بنيل القرب من الله - سبحانه - واكتساب الأجر الكبير الذي وعد الله به الصائمين، وتكن نفسه جديرة بالارتفاع في مراتب التقوى والورع حتى تبلغ الغاية التي تطمح إليها، والتي مرن نفسه ومرن إرادته عليها طوال صومه وطوال شهره.

وإذا أضاف إلى ذلك ما يكتسبه من عطاء شهره العظيم في إقامته فيه للصلاة وتلاوته للكتاب وقراءته للدعاء ومواظبته على الاستغفار، وفي سائر تعبداته لله، وصدقاته ومبراته في الشهر الذي يتضاعف فيه أجر العمل، ويغفر فيه الزلل، حصل له من مجموع ذلك نبع من الخير لا ينضب ومدد لا ينقطع. فإذا واصل السير في طريقه الذي اتخذه، ودأب على السعي فيه بعد انقضاء الصوم و انتهاء الشهر ارتقى في السلم مرتبة بعد مرتبة ودرجة بعد درجة، كما يقول سبحانه في كتابه:

وَالَّذِينَ اهْتَدَوْا زَادَهُمْ هُدًى وَآتَاهُمْ تَقْوَاهُمْ، وَكَمَا يَقُولُ وَيَزِيدُ اللَّهُ الَّذِينَ اهْتَدَوْا هُدًى وَالْبَاقِيَاتُ الصَّالِحَاتُ خَيْرٌ عِنْدَ رَبِّكَ ثَوَابًا وَخَيْرٌ مَرَدًّا.

ومن الواضح أتم الوضوح أن هذا المكلف الصائم المحافظ بمنتهاى جهده على سلامة صومه وسلامه دينه لا يستوى منزله مع المكلف الآخر الذي يمسك عن المفطرات المحظورة في الصوم كما ذكرنا، ولكنه يطلق لنفسه أن يرتكب غيرها من المحارم والمآثم التي لم تحكم ظواهر الشريعة بأنها من المفطرات.

ومن أمثلة ذلك: من يصوم عن المفطرات الظاهرة، ولكنه لا يبالي أن ينظر النظرة المحرمة أو يرتكب الغيبة الخبيثة أو النميمة



المهلكة أو يفترى الكذبة الفاحشة أو يفعل الفعل الآثم أو يتعاطى المعاملة المحرمة أو يسمع أخاه أو قريبه أو أهله الكلمة النابية أو القولة الجارحة أو يفعل الفعل السوء.

وصحة الصوم بحسب ظواهر الشريعة لا تعنى أبدا ان الصوم مقبول عند الله يؤتى ثماره الطيبة و يؤدي نتاجه المحمود. و ما ظنك بعبد يمسك عن منهيات الصوم من المباحات و المحرمات ليرضى ربه بهذه العبادة، ثم يرتكب تلك الجرائر أو بعضها؟! و ماذا يبقى له إذا وضعت الاعمال فى كفتى الميزان؟! و من المضحك المبكى ان يقول مع ذلك: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم. و لا فارق فى نتيجة الأمر بين ان يرتكب الحرام فى يوم صومه أو فى ليله،  
كلمة التقوى، ج ٢، ص: ١٠٥

و خصوصا فى شهر الله العظيم الذى يتضاعف فيه العقاب على الفعل المحرم كما يتضاعف الثواب على فعل الطاعة و القربة، و لا سيما إذا صام فى نهاره عن المباحات و أفطر فى ليله على بعض الموبقات أو على أم الخبائث!!  
و من الصائمين فى النهار من يقضى سهرته فى ليالى الصوم، فى ليالى شهر العبادة و التقوى و التوبة. فى ليالى شهر الله العظيم المبارك، على مائدة القمار و الميسر أو نظائرها من المهلكات، و قد يزاولها فى أواخر نهار الصوم! بحجة انه يقتل بعض الوقت و يخفف من عناء الصوم!!

نعم، انه يقتل الوقت، و يقتل الصوم! و يقتل كل طاقة و عدة فى نفسه يرجى ان تعود به إلى سبيل الخير! و لا حول و لا قوة إلا بالله. و أدنى ما يؤمل لمثل هذا الصائم المرتكب للمحرمات إذا كانت صغيرة و أكثر منها، ان تتساوى كفتا ميزانه، فيخرج من إتعاب صومه صفر الكف صفر الميزان!!

و فى بعض الأحاديث عن الرسول (ص): (كم من صائم ليس له من صومه إلا الجوع و العطش)، و فى حديث الإمام الصادق (ع): (و دع المرء و أذى الخادم و ليكن عليك و قار الصائم فإن رسول الله (ص) سمع امرأة تسب جاريتها و هى صائمه، فدعا بطعام فقال لها: كلى، فقالت: إني صائمه، فقال: كيف تكونين صائمه و قد سبت جاريتك؟ إن الصوم ليس من الطعام و الشراب).  
و الثانية من درجات الصوم، و هى ارفع من الدرجة الأولى مقاما، و أوسع أثرا و أبلغ تأثيرا، هى أن يصوم الإنسان عن المفطرات المعينه، و تصوم معه جوارحه عن المآثم و المكروهات و المشتبهات و عن جميع ما لا يحمد و لا يحسن بالعبد المطيع من الأقوال و الأفعال و الحركات و التصرفات، ففى الحديث عن أبى عبد الله جعفر بن محمد (ع): (إذا صمت فليصم سمعك و بصرك و شعرك و جلدك، و عدّ أشياء غير هذا، قال: و لا يكن يوم صومك كيوم فطرك).

و يسمى بعض العلماء هذه الدرجة صوم الخاصة من الناس، و صوم الجوارح يعنى ان تمنع و تصان كل جارحة من المحرمات و الأسواء و المكروهات و المشتبهات التى تأتى من قبلها.

فصوم اللسان أن يحفظه الصائم عن محرمات القول كبيرها و صغيرها و عن

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ١٠٦

مكروهاته و عن جميع فضول الحديث و مشتبهاته و ما لا يحمد و لا يحسن منه، فيعتصم عن جميع ذلك بالصمت، و بالعبادة و تلاوة الكتاب و قراءة الدعاء، و الذكر و الاستغفار، أو بالقول النافع المجدى فى الدين و الدنيا.

و صوم السمع ان يصون المكلف جارحته عن الإصغاء لأى محرم و باطل و اى افك و زور و اى قول منكر أو فعل مكروه أو مشتبه، و لأى سفه يوجب استماعه للمرء حزازة فى الدين أو نقصا فى المروءة، أو ضعه فى النفس أو فى الخلق.

و هكذا فى صوم بصره و سائر جوارحه و مشاعره، فيصونها عن الانحراف أو الشذوذ أو الميل فى السلوك الصحيح و عن كل ما يخدش و يريب، و يتجه بها جميعا الى النافع المجدى من الحركات و الأعمال الزكية.

و ما ظنك بعبد يطوع جميع جوارحه فى صومه هذا التطوع، و يحوطها هذه الحياطة، و يسمو بعقله و قلبه و نفسه و مشاعره هذا السموّ،

فهل يبقى مجال من مجالات الخير الأعلى و الكمال الإنساني الرفيع، لا يستطيع هذا العبد بلوغه؟ و هل تبقى غايه من غايات النفوس الكريمة لا يستطيع إدراكها؟.

و لهذه الدرجة كذلك مراتب تحصل من دقة مراقبة المرء لنفسه و محاسبته إياها عما قد تميل إليه أو تنزلق فيه في بعض المواقف أو إزاء بعض الأهواء المرغوبة.

و لا ضير على السالك إذا ضعف يوماً أو ساعة، أو قصر أو قهر في بعض المجاهدات، و كان ضعفه أو قصوره في ما لا يضرب بدينه- كما هو المفروض-، و لا سيما إذا عاد فثابر قويا في مجاهدته و محاسبته، و قد يكون بعد عودته و مثابرتة أقوى جلدا على الجهاد و المحاسبة منه قبل ذلك، و قد يكون بعد عودته و مصابرتة في الجهاد ارفع منزلةً و أكثر سموا و ارتفاعا منه قبل، و لكن المنازل تكون مختلفة على أي حال.

و أرقى درجات الصوم و أسماها شأنا و مقاما هو صوم الصفوة المنتجة الخالصة من النيين (ص) و أوصيائهم المعصومين (ع)، و صوم هذه الطبقة المصطفاه، هو أن يصون الصائم منها عقله و قلبه و نفسه و مشاعره، و سرّه و علانيته عن الفكر بغير الله، بل و عن الغفلة عنه، و النسيان و التناسي لمواعيده،

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ١٠٧

و عن التعلق بغير سببه، و الشغل بغير طاعته و موجبات رضاه، و عن التباطؤ في إقامة حدوده و أداء حقوقه و حقوق عباده.

و هو في الحقيقة مظهر كامل من مظاهر العصمة في هذه النفوس المطهّرة من الأرجاس، و مجلى من مجالى الانسداد الكلى بالله وحده، الذى اختصت به هذه القيمة من الخلق، الذين اختارهم الله قادة للإنسانية إلى الخير الأعلى و الكمال الأرفع، و جعلهم أولياء لها في جميع الأمور، و الله اعلم حيث يجعل رسالته و حيث يجعل اصطفاه و اجتباه، فصلوات الله عليهم أجمعين و على أرواحهم و أجسادهم صلاة تعمنا و جميع اتباعهم المؤمنين و المؤمنات باللطف و الرحمة، و تشملنا بالهدى و البركة، و تنير منّا البصائر و تطهر لنا الضمائر.

و قد يرتقى بعض الخاصة من أتباع الأنبياء و الأوصياء بطول الجهاد و المران و شدة المحاسبة للنفس، و دقة المراقبة عليها، فيسيرون في سبيل ساداتهم و قادتهم، و يتبعون رشدهم، حتى يصلوا بنفوسهم و قلوبهم و عقولهم و مشاعرهم إلى أرقى مراتب العدالة، و حتى يبلغوا في صومهم و صلواتهم و عباداتهم إلى اسمى منازل القرب من الله.

و لكن العدالة المكتسبة غير العصمة، و التابع غير القائد المتبوع، و الكامل المترائد في الكمال، غير الناقص المتكامل، و المستضىء بنور غيره غير المضىء المنير، و الله سبحانه هو مؤتى كل نفس ما هى له أهل و موفّيا جزء ما كسبت من منزلةً و من ثواب أو عقاب. و من الأحاديث الجامعة في معانى الصوم و آدابه، ما رواه جراح المدائنى عن الإمام أبى عبد الله جعفر بن محمد (ع)، قال: (ان الصيام ليس من الطعام و الشراب وحده، انما للصوم شرط يحتاج ان يحفظ حتى يتم الصوم، و هو الصمت الداخلى، إلى ان قال (ع): فإذا صمتم فاحفظوا ألسنتكم عن الكذب، و غصّوا أبصاركم و لا تنازعوا و لا تحاسدوا و لا تغتابوا، و لا تماروا، و لا تكذبوا، و لا تباشروا و لا تخالفوا و لا تغاضبوا و لا تسابوا و لا تشاتموا و لا تنازوا و لا تجادلوا و لا تباذوا و لا تظلموا، و لا تسافهوا و لا تزاجروا، و لا تغفلوا عن ذكر الله و عن الصلاة و الزموا الصمت و السكوت و الحلم و الصبر و الصدق، و مجانبة أهل الشر، و اجتنابوا قول الزور و الكذب و المرء و الخصومة، و ظن السوء، و الغيبة

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ١٠٨

و النومية، و كونوا مشرفين على الآخرة منتظرين لأيامكم منتظرين لما وعدكم الله متزودين للقاء الله، و عليكم بالسكينة و الوقار و الخشوع و الخضوع، و ذل العبد الخائف من مولاه، راجين خائفين راغبين راغبين، قد طهرتم القلوب من العيوب، و تقدست سرائركم من الخب و نظفت الجسم من القاذورات، تبرأ إلى الله من عداه، و واليت الله في صومك بالصمت من جميع الجهات مما قد نهاك

الله عنه في السر والعلانية، وخشيت الله حق خشيته في السر والعلانية، وهبت نفسك لله في أيام صومك، وفزغت قلبك له و نصبت قلبك له في ما أمرك و دعاك اليه، فإذا فعلت ذلك كله، فأنت صائم لله بحقيقة صومه صانع لما أمرك و كلما نقصت منها شيئاً مما بينت لك فقد نقص من صومك بمقدار ذلك) إلى آخر الحديث.

و الحمد لله رب العالمين

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ١٠٩

### كتاب الاعتكاف

#### إشارة

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ١١١

كتاب الاعتكاف و هو يحتوى على فصلين

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ١١٢

### الفصل الأول في الاعتكاف و شرائطه

#### المسألة الأولى:

الاعتكاف هو أن يلبث المكلف في المسجد متقرباً إلى الله بلبثه و بقائه فيه في المدة المطلوبة، فإذا نوى الرجل التبعيد لله بمكثه و إقامته في المسجد و اقام فيه المدة المعينة فقد حصل منه الاعتكاف الشرعي، و ان لم يقصد مع ذلك أن يأتي بعبادة أخرى في أثناء مكثه في المسجد، من تلاوة قرآن أو قراءة دعاء أو ذكر أو استغفار أو غيرها، فلا يكون قصد شيء من العبادات الأخرى من مقومات معنى الاعتكاف، و إن كان الأحوط للمكلف أن يقصد الإتيان بها مع اللبث في المسجد.

#### المسألة الثانية:

يصح أن يقع الاعتكاف من المكلف في أي وقت يصح فيه الصوم، و سيأتي منّا- إن شاء الله تعالى-: ان الصوم شرط في صحة الاعتكاف، و لا يصح بدونه، و لذلك فلا يصح الاعتكاف في وقت لا يجوز فيه الصوم، و الأفضل إيقاع الاعتكاف في شهر رمضان، و أفضل أيام الشهر للاعتكاف هي الأيام العشرة الأواخر منه، ففي الحديث عنه (ص) انه قال: (اعتكاف عشر في شهر رمضان تعدل حجتين و عمرتين) و عن أبي عبد الله (ع) قال: (اعتكف رسول الله (ص) في شهر رمضان في العشر الأول، ثم اعتكف في الثانية في العشر الوسطى، ثم اعتكف في الثالثة في العشر الأواخر، ثم لم يزل (ص) يعتكف في العشر الأواخر).

#### المسألة الثالثة:

لا ريب في شرعية الاعتكاف في الإسلام، و لا ريب في ثبوت استحبابه بين جميع المسلمين، و على ذلك جرت سيرتهم، و اتفقت نصوصهم عن الرسول (ص)، فهو مستحب في أصل الشرع، و قد يجب على الإنسان بالعارض من نذر أو عهد أو يمين، و قد يجب

عليه بالشرط في ضمن العقد، و مثال ذلك: أن يشترط أحد المتعاقدين على الآخر في ضمن عقد يجرى بينهما من بيع أو إجارة أو كلمة التقوى، ج ٢، ص: ١١٣  
 صلح أو نكاح أو غير ذلك من العقود: أن يعتكف ثلاثة أيام، فيجب على صاحبه أن يعتكف إذا هو قبل بالشرط، سواء اشترط عليه أن يعتكف الأيام لنفسه أم لغيره.

#### المسألة الرابعة:

يصح للإنسان أن يعتكف بالنيابة عن غيره إذا كان الشخص المنوب عنه ميتا، بل الظاهر جواز النيابة عن الغير إذا كان حيا و كان الاعتكاف مندوبا له، سواء كان متبرعا بالاعتكاف عنه أم كان مستأجرا له أم مشروطا عليه في ضمن العقد، كما أشرنا إليه.

#### المسألة الخامسة:

يشترط في صحة الاعتكاف (أولا): أن يكون المعتكف مسلما، فلا يصح اعتكاف الرجل إذا كان كافرا كما في نظائره من العبادات، و يشكل الحكم في اشتراط ان يكون المعتكف مؤمنا بالمعنى الأخص، و قد سبق نظير هذا الإشكال في الصوم و غيره من العبادات، و لذلك فلا بد فيه من مراعاة الاحتياط، فإذا شرع غير المؤمن باعتكاف واجب ثم استبصر في أثناء اعتكافه، فعليه ان يجدد نية الاعتكاف بعد استبصاره و يتم اعتكافه، ثم يقضيه بعد إتمامه، و إذا شرع في اعتكاف مندوب و كان استبصاره بعد انقضاء يومين منه، فالأحوط له أيضا أن يجدد النية و يتم الاعتكاف ثم يقضيه بعد الإتمام، و إذا استبصر في أثناء اليومين الأولين من الاعتكاف أمكن له التخلص من الإشكال، فيرفع يده عن الاعتكاف الذي شرع فيه، و يستأنفه من أوله على الوجه الصحيح، و يمكن له أن يجرى مع الاحتياط على النهج السابق.

#### المسألة السادسة:

يشترط في صحة الاعتكاف (ثانيا): ان يكون المعتكف عاقلا، فلا يصح اعتكاف المجنون و ان كان جنونه أدارا إذا وقع اعتكافه في دور جنونه، و لا يصح الاعتكاف من السكران و نحوه، و إذا نوى الاعتكاف قبل سكره ثم سكر بعد ان سبقت منه النية فلا يترك الاحتياط له- إذا أفاق من السكر- بأن يتم اعتكافه ثم يقضيه بعد ذلك إذا كان واجبا.

#### المسألة السابعة:

يشترط في صحة الاعتكاف (ثالثا): النية كسائر العبادات، فينوى اللبث في

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ١١٤

المسجد متقربا به الى الله، فإذا كان الاعتكاف واحدا و نواه كذلك صح و كفاه، سواء كان واجبا أم مندوبا، و لم يجب تعيينه أو وصفه في النية، و إذا تعددت الاعتكافات الواجبة على المكلف، و اختلف بعضها عن بعض في الأثر، و جب على المكلف في نيته أن يعين الاعتكاف الذي يريد القيام به، و مثال ذلك أن يكون بعض الاعتكافات الواجبة عليه مندورا و بعضها واجبا باليمين أو بالعهد أو

بالإجارة، فيجب عليه التعيين، و إذا تعددت الاعتكافات المطلوبة منه و كانت من نوع واحد و لم يختلف بعضها عن بعض في الأثر، فكانت كلها من الواجب بالنذر للشكر مثلا- أو من الواجب بالعهد أو باليمين، لم يجب على المكلف أن يعين في نيته ان ما يريد الإتيان به هو المنذور الأول أو الثاني مثلا.

و كذلك إذا استؤجر المكلف لاعتكافين أو أكثر ينوب بها عن شخص واحد، فلا- يجب عليه أن يقصد ان ما يأتي به هو أى الاعتكافات عن المنوب عنه، و إذا تعدد المنوب عنه، فلا بد من التعيين، و هكذا.

و لا يعتبر في النية ان يقصد الوجوب في الاعتكاف الواجب، و الندب في المندوب، بل تكفى فيه نية القربة، و يكفى قصد امتثال الأمر المتوجه اليه بالعمل، و إذا قصد الوجوب في الاعتكاف الواجب صح و كفى، و كذلك إذا نوى الندب في الاعتكاف المندوب، و لا ينافي ذلك ان الاعتكاف في اليوم الثالث منه يكون واجبا على المعتكف.

و وقت النية في الاعتكاف هو أول الشروع فيه، فإذا أراد الرجل أن يبدأ في الاعتكاف من أول النهار نواه قبل طلوع الفجر متصلا به أو مقارنا له، و لا يصح ان يؤخر نيته عن الفجر فيمّر عليه جزء من النهار بغير نية.

و يشكل الحكم بالصحة إذا هو بيت النية من الليل و هو يريد الاعتكاف من أول الفجر، فليس شأن الاعتكاف شأن الصوم ليكتفى فيه بتبيت النية من الليل و لا يصح قياسه عليه في الحكم.

و إذا أراد الرجل الشروع في الاعتكاف من أول ليلته، أو في أثنائها نوى العمل من ذلك الوقت، و صح، و إذا أراد الشروع فيه بعد انقضاء شطر من النهار فينويه وقت الشروع به.

### المسألة الثامنة:

يشترط في صحة الاعتكاف (رابعا): ان يكون المعتكف صائما، فلا يصح

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ١١٥

الاعتكاف بغير صوم، و يتفرع على اعتبار هذا الشرط شرط آخر، و هو أن يكون الاعتكاف في وقت يصح فيه الصوم، فلا يصح إذا اعتكف في وقت لا يصح صومه كيومي العيدين و أيام التشريق لمن كان بمنى، فإذا اعتكف الرجل من يوم العيد، أو كان العيد في ضمن أيام اعتكافه الثلاثة، بطل اعتكافه و لم يصح، و لا يصح منه الاعتكاف إذا كان مسافرا سفرا لا يصح فيه الصوم، أو كان مريضا لا يصح منه الصوم، أو صحيحا يتعذر عليه الصوم، و لا يصح من المرأة إذا كانت حائضا أو نفساء، لذلك و لحرمة اللبث في المسجد عليهما.

بصرى بحراني، زين الدين، محمد امين، كلمة التقوى، ٧ جلد، سيد جواد وداعي، قم - ايران، سوم، ١٤١٣ هـ ق

كلمة التقوى؛ ج ٢، ص: ١١٥

و إذا كان المسافر ممن يصح منه الصوم كمقيم العشرة و من يكون عمله السفر و غيرهما من الأصناف، فلا يمنع من الاعتكاف إذا أراد فيجوز له أن يصوم و يعتكف في سفره.

### المسألة التاسعة:

لا- يعتبر في صوم المعتكف أن يأتي به المكلف من أجل الاعتكاف نفسه، فإذا اتفق له أنه كان صائما في شهر رمضان أو في قضاائه، أو في واجب غيرهما من نذر أو كفارة أو عهد، أو كان صائما صوما مندوبا صح له أن يعتكف في ذلك الصوم، و كفاه في حصول الشرط المعتبر في الاعتكاف.

و يصح إذا كان المكلف صائما بالنيابة عن غيره تبرعا أو مستأجرا عليه، فيجوز له أن يعتكف في هذا الصوم و يكفيه في حصول الشرط و ان كان اعتكافه لنفسه.

و كذلك إذا كان اعتكافه مندورا أو واجبا عليه بالنيابة عن غيره، فيكفيه أن يعتكف في أي صيام اتفق، و حتى إذا كان مستأجرا للصيام عن غيره، و مستأجرا أيضا للاعتكاف عن شخص آخر، فيصح له أن يأتي بالصيام و بالاعتكاف المستأجر عليهما للشخصين في أيام واحدة و يحصل بالصوم شرط صحة الاعتكاف.

و إذا أحرمت المتمتع بحج التمتع في أوائل شهر ذي الحجة و لم يجد هديا لحج التمتع و أراد أن يصوم الأيام الثلاثة في مكة بدلا عن الهدى، فيجوز له أن يعتكف في المسجد الحرام، و يجعل صومه عن الهدى صوما لاعتكافه.

### المسألة العاشرة:

إذا نذر الرجل ان يعتكف أياما معينة أو أياما مطلقة و جب عليه أن يفى

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ١١٦

الله بما نذره، و جاز له ان يأتي بالاعتكاف الذي أوجبه على نفسه في صوم مندوب، و لا يجب عليه الصوم لذلك الاعتكاف على الأقوى، و لا تنافي بين أن يكون الاعتكاف واجبا عليه، و ان يكون الشرط فيه و هو الصوم مندوبا، فإذا هو أتم الصوم المندوب و لم يقطعه صح اعتكافه و كان وفاء بنذره لحصول شرطه، و إذا قطع الصوم لأنه مندوب انقطع الاعتكاف و كان آثما بذلك إذا كان نذر الاعتكاف معينا، أو كان في اليوم الثالث منه، و وجب عليه استئناف الاعتكاف.

### المسألة ١١:

يشترط في صحة الاعتكاف (خامسا): أن لا يكون أقل من ثلاثة أيام، فإذا نوى الرجل ان يعتكف أقل من ثلاثة أيام لم تصح منه نيته و كان اعتكافه باطلا، و مثال ذلك: ان ينوى الاعتكاف من ضحى يوم الأربعاء أو من زوال الشمس فيه إلى الغروب من يوم الجمعة، أو ينوى الاعتكاف من أول يوم الجمعة إلى ظهر يوم الأحد، أو الى وقت العصر منه، و إذا نذر الاعتكاف كذلك لم ينعقد نذره على ما سيأتي بيانه.

و يوم المعتكف هو يوم الصائم، و حدّه من طلوع الفجر الثاني الصادق إلى دخول الليل، و هو زوال الحمرة المشرقية، و قد بينا هذا في كتاب الصوم، فإذا نوى المكلف أن يعتكف من طلوع الفجر في يوم الجمعة إلى الغروب الشرعي من يوم الأحد، صح اعتكافه و كملت له الأيام الثلاثة، و إذا نذره كذلك صح نذره و لزمه الوفاء به، و تدخل فيه الليلتان المتوسطتان، و هما ليلة السبت و ليلة الأحد في المثال الذي ذكرناه، و لا تدخل فيه الليلة الأولى و هي ليلة الجمعة، و لا الليلة الرابعة و هي ليلة الاثنين، فلا يجب عليه الاعتكاف فيهما، و هذا هو الحد الأقل للاعتكاف.

و يجوز للرجل أن يزيد في نيته على الحد المذكور في الاعتكاف، فينوى الاعتكاف من أول الليلة الأولى أو في أثنائها، أو يقصد الاعتكاف الى آخر الليلة الرابعة أو الى بعضها أو إلى بعض نهار اليوم الرابع أو إلى آخره، فيصح منه جميع ذلك، و يجوز له ان

يعتكف أكثر منه، و إذا زاد يوماً رابعاً أو خامساً أو أكثر دخلت الليالي المتوسطة في الاعتكاف و شملها حكمه.

### المسألة ١٢:

إذا اعتكف الإنسان خمسة أيام تامة و جب عليه أن يعتكف اليوم السادس

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ١١٧

إلى غروبه الشرعي، و دخلت الليلة المتوسطة في الاعتكاف أيضاً، فلا يجوز له ان يفسخ الاعتكاف و يرفع اليد عنه حتى يتم اليوم السادس، و يجوز له ان يستمر في اعتكافه أكثر من ذلك، و ان يفسخه إذا كان مندوباً.

و قد ذهب بعض العلماء إلى إجراء الحكم المتقدم ذكره في الزائد على الستة من أيام الاعتكاف، فكلما زاد المعتكف يومين في الاعتكاف و جب عليه اليوم الثالث، فإذا اعتكف الرجل ثمانية أيام تامة و جب عليه أن يعتكف اليوم التاسع، و إذا اعتكف احد عشر يوماً، و جب عليه ان يعتكف اليوم الثاني عشر، و لم نقف لهذا القول على دليل، و لكن فيه احتياطاً مستحباً لا ينبغي تركه.

### المسألة ١٣:

يشكل الحكم بالاكْتفاء في صحة الاعتكاف بثلاثة أيام ملفقة، و هي أن يعتكف الرجل من ظهر اليوم الأول مثلاً إلى ظهر اليوم الرابع، فلا يترك الاحتياط بعدم الاكْتفاء به، فلا ينوي الاعتكاف ثلاثة أيام ملفقة و لا ينذر كذلك، بل القول بعدم الاكْتفاء بذلك لا يخلو من قوة، و هذا إذا قصد بنيته و بنذره الاعتكاف الشرعي المعروف بين المشرعة.

### المسألة ١٤:

إذا نذر الرجل أن يعتكف أقل من ثلاثة أيام، فالمعنى الظاهر من قوله هذا:

انه قد قيد اعتكافه الذي نذره بأن يكون أقل من المدة المعتبرة للاعتكاف الشرعي، و لا ريب في بطلان هذا النذر من أصله، فلا ينعقد و لا يجب الوفاء به، و لا يجب قضاؤه إذا كانت الأيام التي نذر الاعتكاف فيها معينة، و كذلك الحكم إذا نذر الاعتكاف ثلاثة أيام معينة تامة، ثم تبين له بعد إيقاع النذر ان احد الأيام الثلاثة التي نذر اعتكافها يوم عيد يحرم صومه، فيبطل نذره و ان كان الناذر غافلاً عن العيد حين إنشائه صيغته النذر، أو كان العيد غير ثابت على الوجه الشرعي، ثم ثبت بعد إنشاء صيغته النذر أنه أحد الأيام التي نذر اعتكافها، فيبطل نذر الناذر من أصله و لا يجب قضاؤه.

و كذلك إذا نوى الرجل الاعتكاف في الأيام الثلاثة المعينة و شرع فيه، ثم ثبت ان العيد في أحد أيام اعتكافه، أو تذكر ذلك بعد غفلته فيبطل اعتكافه من أصله.

و إذا نذر الرجل ان يعتكف يوماً أو يومين معيناً أو غير معين، و لم يقيد

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ١١٨

نذره بهذا العدد صح نذره، و و جب عليه ان يتم اعتكافه ثلاثة أيام تامة.

### المسألة ١٥:

يشترط في صحة الاعتكاف (سادسا): ان يكون في مسجد جامع تقام فيه صلاة الجماعة الصحيحة، فلا يصح الاعتكاف في غير مسجد من مشهد أو معبد غيره، ولا في مسجد قبيلة أو مسجد سوق، وان كانت تنعقد فيها صلاة جماعة صحيحة. وأفضل من ذلك وأحوط ان يقع الاعتكاف في المسجد الحرام أو في مسجد الرسول (ص)، أو مسجد الكوفة أو مسجد البصرة، و يصح الاعتكاف في هذه المساجد الأربعة، وان اتفق أن لا تنعقد فيها صلاة جماعة صحيحة بالفعل كمسجد البصرة مثلا.

### المسألة ١٦:

يشترط في صحة اعتكاف العبد المملوك (سابعا): ان يأذن له مالكة بالاعتكاف، فلا يصح له ان يعتكف بغير إذنه، وان كان السيد في ذلك الوقت غير محتاج لخدمته أو لعمل آخر، و كان صوم العبد صحيحا، لأنه في شهر رمضان مثلا، أو كان السيد قد أذن له بالصوم، فلا يصح اعتكاف العبد في جميع ذلك بغير إذن، وهذا إذا كان العبد خالصا في عبوديته و لم يتحرر منه شيء، سواء كان قنا أم مدبرا أم مكاتبا لم يتحرر منه شيء، أم كانت الأمة أم ولد لسيدها.

ويراد بالعبد القن المملوك الذي لم يتشبه بالحرية من بعض جهاته، ويراد بالمدبر من أنشأ سيده له الحرية إذا مات السيد قبله، و المكاتب من يكاتبه سيده على أن يؤدي له مبلغا من المال فيكون حرا إذا أدى له المبلغ كله، أو إذا أداه إليه أفساطا، و أم الولد هي الأمة التي يطأها سيدها لأنها ملك يمينه، فتلد له ولدا أو تحمل منه و تتشبه بالحرية بسبب ذلك، فإذا مات السيد انعتقت بعد موته من نصيب ولدها في الميراث، و الأقسام المذكورة تشترك جميعا في ان المملوك لا يزال عبدا خالصا لسيده لم يتحرر منه شيء بالفعل، فلا يصح له الاعتكاف إلا بإذنه.

### المسألة ١٧:

إذا كان العبد مبعوثا فاعتق بعضه و أصبح ذلك البعض حرا و بقى بعضه الآخر مملوكا لسيده، و هياه مولاه في الزمان فقسّم أوقاته بينهما بحسب ما في العبد من نصيب الحرية و الرقية، فجعل بعض أيامه خاصة للسيد يقوم العبد فيها كلمة التقوى، ج ٢، ص: ١١٩

بخدمته و بالأعمال التي تعود إليه، أداء لنصيب العبودية في العبد، و عين أياما أخرى تكون خاصة للعبد يستقل فيها بأعماله و تصرفاته لنفسه، وفاء بحق الحرية الثابت له، أمكن لهذا العبد المبعوث أن يعتكف في أيامه الخاصة به إذا كانت وافية بزمان الاعتكاف، و لا يحتاج في ذلك إلى إذن من السيد، بل الظاهر أنه يصح له الاعتكاف في أيامه و ان نهاه السيد عنه و صرح له بالمنع.

### المسألة ١٨:

يشترط في صحة اعتكاف الأجير الخاص أن يأذن له مستأجره المالك لمنفعته بأن يعتكف، فلا يصح له أن يعتكف بغير إذنه، و هذا إذا كان الاعتكاف ينافي حق المستأجر، و مثال ذلك: أن يستأجر الإنسان الأجير لتكون جميع أعماله و منافعه مملوكة للمستأجر مدة معلومة، فلا يحق لهذا الأجير أن يعتكف بغير إذن مستأجره، فان الاعتكاف بعض أعماله المملوكة للمستأجر، و يكون الحكم فيه في تلك المدة نظير الحكم في العبد المملوك.



و لا يترك الاحتياط لزوما في ان تستأذن المرأة زوجها إذا أرادت الاعتكاف من جهة اعتبار الصوم في صحة الاعتكاف، و قد سبق في المسألة المائتين و الرابعة و الخمسين من كتاب الصوم ان الأحوط للمرأة أن تجتنب الصوم المندوب بغير اذن زوجها. و إذا كان صومها واجبا أو كان مندوبا و قد اذن لها الزوج به، فلا يصح لها الاعتكاف إلا بإذنه، إذا كان اعتكافها ينافي حق استمتاع الزوج.

و لا- يصح اعتكاف الولد على الأحوط لزوما إذا نهاه الأب عنه أو نهته الأم، و كان نهيهما بداعي الشفقة و العطف عليه، و لا يصح اعتكافه أيضا إذا كان الاعتكاف يوجب أذيتهما أو أذية أحدهما لبعض الأسباب العقلائية التي توجب ذلك، و لا اعتبار بذلك إذا كان لتوهمات و أسباب غير عقلائية.

### المسألة ١٩:

يشترط في صحة الاعتكاف (ثامنا): أن يستمر المكلف في لبثه في المسجد المعين حتى تكمل الأيام التي نوى اعتكافها، فلا يخرج من المسجد إلا لضرورة عقلية أو شرعية أو عرفية تحتّم عليه الخروج، فإذا خرج من المسجد عامدا مختارا لغير ذلك كان اعتكافه باطلا، و ان كانت فترة خروجه قليلة يسيرة، و سذكر في المسائل الآتية أمثلة من هذه الأعذار التي تبيح له الخروج و لا تضرّ باعتكافه.

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ١٢٠

و ليس من الأعذار التي تبيح له الخروج ان يكون المكلف جاهلا- بالحكم، فإذا خرج عامدا من غير ضرورة تسوغ له الخروج بطل اعتكافه، سواء كان جاهلا مقصرا أم جاهلا قاصرا.

و من أمثلة ذلك: أن يعتقد ان الخروج من المسجد إذا كان يسيرا لا يبطل به الاعتكاف، أو يظن ان الخروج إجابة لدعوة أخيه لبعض المناسبات لا تكون مضرة بعمله، فيبطل اعتكافه إذا فعل كذلك، و يجب عليه قضاء الاعتكاف إذا كان واجبا.

### المسألة ٢٠:

يشكل الحكم بصحة اعتكاف الرجل إذا خرج من المسجد لغير حاجة تسوّغ له الخروج، و كان ناسيا للحكم بعدم جواز خروج المعتكف، أو ناسيا لأصل اعتكافه، فلا- يترك الاحتياط لزوما بالبطان بل لا يبعد القول به، و لا يبطل اعتكاف المكلف إذا أكرهه أحد من الناس يخشى وعيده على الخروج من المسجد، فخرج منه مكرها، و أولى من ذلك بعدم البطان ما إذا قسره قاسر متغلب فأخرجه من المسجد من غير اختيار و لا قدرة على الامتناع، أو أخرجه نائما، و كذلك إذا خرج منه غافلا غير ملتفت لفعله، أو احتاج إلى الخروج منه لبول أو غائط أو نجاسة أخرى، حذرا من تلوث المسجد بها، أو اضطر إلى الخروج لمراجعة طبيب لا بدّ من مراجعته أو لتناول علاج، أو شراء حاجة لا يستقيم بدونها، و تلاحظ المسألة السادسة و الأربعون.

### المسألة ٢١:

لا يضر بلبث المعتكف في المسجد و مكثه فيه أن يخرج يده من الباب لمصافحة أحد في خارج المسجد مثلا، أو ليأخذ منه حاجة أو ليدفع صدقة إلى فقير، أو يخرج رأسه للنظر إلى شيء إذا كان بدنه و سائر أعضائه داخل المسجد، فالمدار في ذلك على صدق اللبث في المسجد عرفا.

**المسألة ٢٢:**

سبق في المسألة الخامسة انه يشترط في صحة الاعتكاف ان يكون المعتكف مسلماً، و لا فرق في هذا بين أصناف الكفار و مللهم، و لا بين الكافر الأصلي و المرتد عن الإسلام، فإذا ارتد المعتكف عن الإسلام في أيام اعتكافه بطل اعتكافه، سواء ارتد في نهاره و هو صائم أم في ليلته، و سواء كانت رده عن فطرة أم عن مله،

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ١٢١

و سواء تاب بعد ارتداده و رجع إلى الإسلام أم لم يتب و لم يرجع، و سواء كانت فترة ارتداده قصيرة أم طويلة.

**المسألة ٢٣:**

الاعتكاف عبادة شريعة من العبادات، و لذلك فيشترط في صحته ان يأتي المعتكف به متقرباً إلى الله، و قد بينا هذا في المسألة السابعة، و يعتبر ان تكون النية فيه مستمرة حكماً من أول حدوثه إلى أن يتم آخر جزء منه كما هو الحكم في العبادات الأخرى، و من أجل ذلك فلا يجوز للمعتكف ان يعدل من اعتكاف نواه إلى اعتكاف غيره، و ان كان مثله في الوجوب أو الاستحباب، أو كانا واجبين عليه بالنذر، أو كانا واجبين بالإجارة و النيابة عن الغير، بل و ان كانا بالنيابة عن شخص واحد، فإذا عين في نيته اعتكافاً خاصاً لم يجز له ان يعدل في الأثناء إلى نية اعتكاف آخر.

**المسألة ٢٤:**

لا يصح لرجل واحد ان يعتكف اعتكافاً واحداً ينوب فيه عن شخصين أو أكثر من الأموات أو من الأحياء، فينوي في اعتكافه الواحد النيابة عن الشخصين معا بحيث يكون الاعتكاف لهما على سبيل الاشتراك بينهما، فإذا نوى ذلك كان اعتكافه باطلاً و لم يكف عن أحدهما على الظاهر.

و يجوز للرجل ان يعتكف اعتكافاً واحداً و يهدي ثوابه إلى شخصين أو إلى أكثر، سواء كانا ميتين أم حيين أم كان أحدهما حياً و الآخر ميتاً، و يجوز له ان يتبرع بذلك و أن يستأجر عليه.

**المسألة ٢٥:**

يجوز للمكلف إذا اعتكف اعتكافاً مندوباً- لم يوجهه على نفسه بنذر أو ما يشبهه أو بإجارة أو غيرها- ان يقطع اعتكافه في اليومين الأولين منه، فيصح له أن يخرج من المسجد فيهما متى أراد و لا يأثم بذلك، و إذا أتم اعتكاف اليومين الأولين وجب عليه ان يعتكف اليوم الثالث، و لم يجز له الخروج من المسجد حتى يتم ذلك اليوم إلى الغروب الشرعي، و المراد أن يتم اعتكاف اليومين من أولهما إلى الغروب الشرعي من اليوم الثاني، فإذا حصل له ذلك لم يصح له الخروج من المسجد في ليلة اليوم الثالث و لا في نهاره إلى دخول وقت الغروب.

و كذلك الحكم في الاعتكاف المندور غير المعين، فيجوز للناذر قطع اعتكافه

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ١٢٢

فى اليوم الأول والثانى، و يحرم عليه قطعه فى ليلة اليوم الثالث و نهاره على نهج الاعتكاف المندوب.  
و لا- يجوز للمكلف قطع الاعتكاف المندوب إذا كان معيناً لا- فى اليومين الأولين و لا فى اليوم الثالث، و بحكمه الاعتكاف الواجب المعين بالعهد و اليمين، و تلاحظ المسألة العاشرة.

### المسألة ٢٦:

يستحب للمكلف دخول المسجد و المكث فيه و إطالة اللبث و البقاء فيه فى أوقات الصلاة و غيرها، و أن يكون الرجل أول داخل للمسجد و آخر خارج منها، و ذلك من عمارة مساجد الله التى دلت عليها النصوص الكثيرة من الكتاب الكريم و السنة المطهرة، و لا يختص ذلك بالمسجد الجامع، و ما تقام فيه الجماعة، بل يعم جميع المساجد الصغيرة و الكبيرة، و ليس هذا من الاعتكاف الشرعى المبسوط عنه، و لا- يشترط بشرط، و لا- حد له و لا- وقت، بل هو باب من أبواب الخير المفتوحة مطلقاً، و يتضاعف الأجر و تكبر العمارة إذا ضمت إلى ذلك عبادة أخرى، من طهارة و صلاة و تلاوة و ذكر و دعاء و استغفار.  
و إذا نذرنا الناذر انعقد نذره و لزمه الوفاء به، و لا بد فى صحة النذر من تعيين العمل المندوب و العبادة المقصودة، و لا يكون ذلك من الاعتكاف الشرعى و ان طالت المدة و تنوعت العبادة التى يأتى بها بل و ان اتفق انه كان صائماً، فلا يكون بذلك معتكفاً و لا تلزمه احكامه.

### المسألة ٢٧:

أقل الاعتكاف الشرعى ثلاثة أيام تامة و منه الليلتان المتوسطتان و قد تقدم بيان هذا، فإذا نذر المكلف أن يعتكف ثلاثة أيام فى النهار خاصة منها دون الليل لم يصح نذره و لم يجب عليه الوفاء به، و هذا إذا قصد بنذره الاعتكاف المعروف بين الفقهاء و المتشعبة، و إذا قصد بنذره أن يمكث فى المسجد تلك المدة و ان لم يكن من الاعتكاف المصطلح عليه بينهم صح نذره و لزمه الوفاء به، كما قلنا فى المسألة الماضية.

### المسألة ٢٨:

إذا نذر الرجل ان يعتكف ثلاثة أيام تامة لم تدخل الليلة الأولى و لا الليلة الرابعة، فهما خارجتان عن المحدود عرفاً، و لا تدخل الليلة الأولى إلا إذا أراد

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ١٢٣

من اليوم المندوب ما يعم ليلته، و لا تدخل الليلة الرابعة إلا إذا نوى إضافتها إلى الأيام المندوبة، و هو واضح.  
و إذا نذر أن يعتكف شهراً هلالياً، و جب عليه أن يعتكف ما بين الهلالين، و لذلك فيلزمه أن يعتكف الليلة الأولى من الشهر، لأنها جزء منه عرفاً، و إذا نذر أن يعتكف أسبوعاً، و جب عليه ان يبتدىء بالاعتكاف من أول ليلة من ليالى الأسبوع إلى الغروب الشرعى من اليوم السابع، فتدخل الليلة الأولى و لا تدخل الليلة الثامنة.  
و إذا قصد فى نذره أن يعتكف من النصف فى الليلة الأولى من الأسبوع إلى النصف من الليلة الثامنة كما يتعارف عليه فى التوقيت

الغربي، لزمه العمل حسب ما قصد في نذره.

### المسألة ٢٩:

إذا نذر الرجل ان يعتكف شهرا، وجب عليه ان يعتكف شهرا هلاليا من الهلال إلى الهلال، سواء بلغ عدده ثلاثين يوما، أم هلّ الهلال الثاني على نقص، و إذا نذر ان يعتكف مقدار شهر لزمه ان يعتكف ثلاثين يوما تامه، و ان بدأ باعتكافه من أول الهلال، فلا يكتفى به إذا كان ناقصا، و يلزمه ان يعتكف الليلة الأولى من الثلاثين فهي جزء من الشهر. و إذا نذر أن يعتكف شهرا من الشهور الشمسية، وجب عليه أن يعين في نذره الشهر الذي يريده فان الشهور الشمسية مختلفة في العدد، فبعضها ناقص دائما و بعضها تام دائما و بعضها زائد دائما، و عليه أن يبدأ في اعتكافه من الوقت الذي يدخل فيه الشهر المنذور إلى الوقت الذي به ينتهي.

### المسألة ٣٠:

إذا نذر الرجل ان يعتكف شهرا وجب عليه ان يتابع اعتكافه في الشهر المنذور من أوله إلى آخره، للانصراف إلى ذلك عرفا من ظاهر نذره، سواء كان الشهر الذي نذره معينا أم مطلقا غير معين، و كذلك إذا نذر ان يعتكف أسبوعا فإنه ينصرف إلى التابع. و إذا نذر أن يعتكف مقدار شهر كان نذره مطلقا، فلا تجب عليه المتابعة في اعتكافه، و جاز له أن يفزق بين أيامه كيفما أراد، فإذا فرق أيام اعتكافه ثلاثة ثلاثة، أو أكثر من ذلك حتى أتم مقدار الشهر الذي نذره صح اعتكافه و وفي كلمة التقوى، ج ٢، ص: ١٢٤

بنذره، و إذا اعتكف منه يوما على انفراده، فعليه ان يضم إلى اعتكاف ذلك اليوم اعتكاف يومين آخرين غيره ليحصل بذلك شرط صحة اعتكاف اليوم المنذور و بدون هذه الضميمة لا يصح، و يجوز ان يضم إليه أكثر من ذلك إذا شاء. و إذا اعتكف منه يومين على انفرادهما أضاف إليهما اعتكاف يوم ثالث أو أكثر ليحصل الشرط و يصح الاعتكاف.

### المسألة ٣١:

إذا نذر الشخص أن يعتكف شهرا أو زمانا معلوم المقدار، و شرط في نذره أن يكون اعتكافه فيه متتابعا، ثم أخل بتتابعه فترك اعتكاف يوم منه أو أكثر، بطل اعتكاف ذلك الشهر أو الزمان كله، و وجب عليه أن يستأنف الاعتكاف في غير ذلك الشهر أو الزمان الذي أبطل اعتكافه، و ان يأتي به متتابعا كما شرط في نذره، و ان اعتكف من الشهر أو الزمان المنذور ثلاثة أيام أو أكثر أو اعتكف نصف الشهر تاما، فلا يكفيه ذلك عن شيء من الواجب.

و إذا كان الشهر أو الزمان الذي نذر اعتكافه معينا، بطل اعتكافه بإخلاله بالتتابع فيه - كما قلنا - و وجب عليه قضاء الشهر أو المنذور من أوله، و ان يأتي بالقضاء متتابعا، على الأحوط لزوما، و إذا بقيت من الشهر المعين أو الزمان المعين بقية من أيامه بعد إبطاله، فالأحوط لزوما للمكلف أن يبتدىء بالقضاء المتتابع من الأيام الباقية منه و لا يؤخر القضاء عنها. و كذلك الحكم إذا نذر الرجل اعتكاف الشهر أو الزمان المعلوم، و كان نذره ينصرف إلى المتتابع في نظر أهل العرف، فتجرى فيه الأحكام التي فصلناها في الشرط الصريح.

**المسألة ٣٢:**

إذا نذر الشخص ان يعتكف أربعة أيام، و لم يشترط في نذره أن تكون الأيام الأربعة متتابعة و لم تقم قرينه خاصة و لا عامة على إرادة التابع من صيغة النذر، من انصراف أو انسباق يعول عليه أهل اللسان، أو نحو ذلك، فإذا نذر الرجل ان يعتكف كذلك، و أدخل عامدا باليوم الرابع فلم يعتكف فيه، صح اعتكافه في الأيام الثلاثة التي أتى بها، و وجب عليه أن يقضى اعتكاف اليوم الرابع، و أن يضم إليه اعتكاف يومين آخرين ليصح بهذه الضميمة اعتكاف اليوم الرابع المنذور، و يصح قضاؤه بحصول شرطه، و يجوز له أن يجعل يوم القضاء أى الأيام الثلاثة

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ١٢٥

أراد.

**المسألة ٣٣:**

إذا نذر المكلف أن يعتكف خمسة أيام انعقد نذره، و وجب عليه أن يفى به، و وجب عليه عند الوفاء به أن يضيف إلى الخمسة المنذورة اعتكاف يوم سادس، سواء اتى بالأيام الخمسة متتابعة فيأتى باليوم السادس متصلا بها، أم اعتكف الأيام الثلاثة الأولى منفردة، ثم اعتكف اليومين الرابع و الخامس منفصلة عنها، فعليه أن يعتكف اليوم السادس متصلا بهما، و لا يصح له أن يعتكف اليوم السادس منفردا عنهما، و إذا فصل اليوم السادس عنهما بطل اعتكاف اليومين، و وجب عليه أن يعيد اعتكافهما متصلين بيوم سادس، و إذا نذر أن يعتكف خمسة أيام متتابعة، و وجب عليه - عند الوفاء بالنذر - أن يأتى باعتكاف ستة أيام متتابعة، و لم يجز له التفريق.

**المسألة ٣٤:**

لا- يشترط في صحة الاعتكاف أن يكون المعتكف بالغا، فيصح اعتكاف الصبي المميز على الأقوى، إذا اتى به على الوجه الشرعى المطلوب، و تلمزه الأحكام التي تتوقف عليها صحة الاعتكاف، فإذا هو اعتكف يومين لزمه ان يعتكف معهما يوما ثالثا متصلا بهما، و إذا اعتكف خمسة أيام لزمه اعتكاف اليوم السادس كما في المكلف البالغ، و إذا هو لم يفعل بطل اعتكافه، و لم يأنم، و يلزمه أن يجتنب محرمات الاعتكاف.

**المسألة ٣٥:**

يعتبر في صحة الاعتكاف الواحد أن يقع في مسجد واحد، فلا يصح للرجل أن يعتكف اعتكافا واحدا في مسجدين، و مثال ذلك: أن يكون في البلد مسجدان جامعان تعقد فيهما جماعة صحيحة، فيعتكف الرجل في أحدهما يوما أو يومين، ثم يتم اعتكافه في الجامع الآخر، فيبطل اعتكافه و لا يصح، و ان كان الجامعان متجاورين أو متصلين، و يصح الاعتكاف في الزيادات التي تضاف إلى المسجد الجامع في عمارته و تصبح بذلك جزءا منه، كما يصح في الزيادات التي أضيفت إلى المسجد الحرام، و إلى المسجد النبوى و أصبحت جزءا منه.

نعم، يشكل الحكم بجواز الاعتكاف في المسعى بين الصفا والمروة، بعد ان أضيفت مساحته إلى المسجد الحرام و ألحقت به، فإنها من المشاعر الخاصة المعظمة  
كلمة التقوى، ج ٢، ص: ١٢٦  
للحج و العمرة، و لذلك فيشكل جدا الحكم بنفوذ التصرف فيها و إلحاقها بالمسجد الحرام، بحيث يصح الاعتكاف فيها، سواء زاحم الساعين أم لم يزاحمهم و لا فرق بين الطبقة الأولى من المسعى و الثانية، و لا يمنع ذلك من الصلاة فيه، و إن لم تثبت لها خصوصية الصلاة في المسجد الحرام.

### المسألة ٣٦:

لا فرق بين أجزاء المسجد و مواضعه في صحة الاعتكاف فيها، فيجوز للمكلف ان يعتكف على سطح المسجد، و في سردابه و في محرابه و في أبهائه و إيواناته و حجره، و في الطبقة الثانية منه إذا اتفق فيه ذلك، إلا إذا علم بخروج الموضع الذي يعتكف فيه عن المسجد، و يكفي في إحراز ذلك و إثباته يد المسلمين، و المؤمنين الذي تلقوا المسجد كذلك طبقه منهم عن طبقه، و خلفا عن سلف، و عرفوا مواضعه و اجزائه و ما هو داخل في المسجد و ما هو خارج عنه، فيعتمد على ذلك ما لم يثبت خلافه.  
و إذا شك في موضع انه جزء من المسجد أو من المرافق الخارجة عنه و لم يحرز ذلك، لم تجر على ذلك الموضع المشكوك أحكام المسجد، فلا يصح الاعتكاف فيه.

### المسألة ٣٧:

إذا وضع الإنسان رحله في موضع من مواضع المسجد ليعتكف فيه، لم يتعين عليه أن يعتكف في ذلك الموضع فيجوز له أن يتحول عنه إلى موضع آخر من المسجد، و كذلك إذا شرع في الاعتكاف في موضع معين من المسجد فيجوز له الانتقال إلى غيره فيتم اعتكافه فيه، إلا إذا تعين عليه ذلك بملزم شرعي، كما إذا نذر الاعتكاف فيه، و كانت له بعض المميزات التي توجب رجحانه و فضله على غيره، بل الظاهر أنه يكفي في رجحانه انه احد المواضع في مسجد يصح الاعتكاف فيه، و ان لم يرجح على غيره من اجزاء المسجد، فينعقد نذره لذلك، و يتعين بسبب النذر، و كذلك إذا استأجره أحد للنيابة في الاعتكاف، و شرط عليه في عقد الإجارة ان يعتكف في ذلك الموضع من المسجد، لبعض الأغراض التي يلاحظها المستأجر، فيتعين على النائب أن يعتكف في الموضع المعين بسبب الشرط.

### المسألة ٣٨:

لا يعتكف المكلف عند قبر مسلم بن عقيل (ع)، أو قبر هاني بن عروة (ره)،  
كلمة التقوى، ج ٢، ص: ١٢٧  
و لا في المساحة بينهما، فإنها ليست من مسجد الكوفة، و تشكل صحة الاعتكاف في المأذنة التي تقع عند باب الفيل من المسجد، للشك في كونها من اجزاء المسجد، أو من مرافقه الخارجة عنه.

**المسألة ٣٩:**

إنما يجوز الاعتكاف في المكان إذا ثبت شرعا كونه مسجدا من مساجد الاعتكاف، وقد ذكرناها في المسألة الخامسة عشرة، فيصح في أحد المساجد الأربعة، و في المسجد الجامع في البلد الذي تقام فيه صلاة جماعة صحيحة، و إنما يثبت ذلك بعلم المكلف به بسبب تواتر أو شياخ يورث العلم أو بسبب قرينة خاصة أو عامة توجب ذلك، و يثبت أيضا بالبينة الشرعية التامة الشرائط، و بحكم الحاكم الشرعي، إذا وقع عنده ترفع و خصومة في الموضوع، فحكم فيه بأنه مسجد جامع، و لا يثبت بحكم الحاكم إذا لم يكن في مورد تنازع و فصل خصام.

**المسألة ٤٠:**

إذا اعتقد المكلف في مكان أنه من المساجد التي يصح الاعتكاف فيها، فاعتكف فيه، ثم ظهر له انه مخطئ في اعتقاده كان اعتكافه باطلا، و لم تلزمه أحكام الاعتكاف، فلا يجب عليه الاستمرار فيه إذا تبين له ذلك في أثناءه، و ان كان في اليوم الثالث منه، و إذا كان الاعتكاف واجبا مطلقا وجبت عليه إعادته في أحد المساجد التي يصح فيها الاعتكاف، و إذا كان واجبا معينا لزمه قضاؤه بعد فوات وقته.

**المسألة ٤١:**

لا يصح الاعتكاف في غير المساجد التي سبق ذكرها، و حكم المرأة في ذلك هو حكم الرجل، فلا يصح لها أن تعتكف في الموضوع الذي أعدته في بيتها لصلاتها، و ان كان مما تقام فيه صلاة جماعة صحيحة.

**المسألة ٤٢:**

إذا اعتكف المكلف في أحد المساجد ثم عرض له ما يمنعه من أن يتم اعتكافه فيه، كما إذا انهدم ذلك المسجد فلم يمكنه البقاء فيه خوفا من وقوع سقفة أو جداره عليه، أو منعه ظالم مستبد من المكث في المسجد، أو حدث له أحد موجبات الخوف من البقاء و اللبث فيه، بطل اعتكافه، فإذا كان الاعتكاف واجبا مطلقا وجب على المكلف أن يستأنف الاعتكاف من أوله في مسجد جامع آخر، أو في كلمة التقوى، ج ٢، ص: ١٢٨

المسجد الأول نفسه إذا زال المانع عنه، و لا يتعين عليه أن يكون الاستئناف في المسجد نفسه، و إذا كان الاعتكاف واجبا معينا وجب عليه قضاء اعتكافه بعد بطلانه، و يتخير في القضاء بين أن يأتي به في جامع آخر أو في المسجد الأول إذا زال المانع عنه، و لا يجوز له إتمام الاعتكاف الأول و البناء عليه إذا كانت مدة خروجه من المسجد تخل بوحدة الاعتكاف.

**المسألة ٤٣:**

إذا خرج المعتكف من المسجد لوجود المانع من البقاء فيه كما ذكرنا في المسألة المتقدمة، ثم زال المانع من البقاء بعد فترة قصيرة

بحيث كان خروجه من المسجد لا- يخل بوحدة اعتكافه عرفا، جاز له الرجوع إلى المسجد الأول و البناء على اعتكافه السابق فيه، و  
وجب عليه ذلك إذا كان الاعتكاف واجبا، و لا يصح له الذهاب بعد رجوعه إلى مسجد آخر، و لا يكفيه إتمام الاعتكاف الأول فيه  
لتعدد المسجد بل لا بد من الاستئناس.

#### المسألة ٤٤:

إذا اعتكف العبد المملوك من غير إذن مالكة كان اعتكافه باطلا، و قد ذكرنا هذا في المسألة السادسة عشرة، فإذا أعتقه مالكة في  
أثناء هذا الاعتكاف لم يجب عليه إتمامه، و ان مضى منه يومان تامان.  
و إذا أذن له سيده فشرع في الاعتكاف ثم أعتقه في اليوم الأول أو في اليوم الثاني كان له أن يقطع الاعتكاف فيهما إذا كان مندوبا، أو  
كان واجبا موسعا، و إذا مضى عليه من الاعتكاف يومان تامان و جب عليه ان يعتكف اليوم الثالث، و إذا اعتكف خمسة أيام و جب  
عليه ان يعتكف اليوم السادس، كما سبق في أحكام المعتكف الحرّ.  
و إذا كان اعتكافه واجبا مضيقا و جب عليه أن يتمه و ان كان عتقه في اليوم الأول أو الثاني، و كذلك إذا كان اعتكافه واجبا موسعا، و  
قد نذر أن يتمه إذا شرع فيه فلا يجوز له قطعه، و ان كان عتقه في أول أيامه.

#### المسألة ٤٥:

إذا أذن السيد لعبده فاعتكف، جاز للمولى أن يرجع عن اذنه للعبد في اليوم الأول أو الثاني من أيام اعتكافه، فإذا رجع عن اذنه بطل  
اعتكاف العبد و لم يجز له ان يستمر فيه، و لا يجوز للمولى أن يرجع عن الإذن في اليوم الثالث، و إذا  
كلمة التقوى، ج ٢، ص: ١٢٩  
رجع عن اذنه لم يبطل برجوعه اعتكاف العبد و و جب عليه إتمام اليوم، و كذلك الحكم إذا رجع عن اذنه في اليوم السادس.  
و لا يجوز للمولى ان يرجع عن اذنه إذا كان اعتكاف العبد واجبا مضيقا، و ان كان في اليومين الأولين منه أو كان الاعتكاف موسعا و  
قد نذر أن يتمه إذا شرع فيه، و إذا رجع المولى عن اذنه في هذه الفروض فلا أثر لرجوعه.

#### المسألة ٤٦:

لا يجوز للمعتكف أن يخرج من مسجد اعتكافه إلا لأمر واجب عليه كصلاة الجمعة تقام في مسجد آخر من البلد، أو لحاجة لا بدّ له  
منها، و المعتبر في ذلك أن تكون الحاجة التي يخرج لأجلها ضرورة له في أنظار العقلاء من الناس، أو يكون ترك الخروج لها مما  
يوجب الحرج عليه أو الضرر الذي لا يتحمل عادة، فلا يصح له الخروج مثلا لإقامة الشهادة على أمر ما لم تكن ضرورية له و ماسة  
بشؤونه، و هي بلا ريب مختلفة من شخص إلى شخص، و من أمر إلى أمر، و من مقام إلى مقام، و لذلك فلا بد له من التأمل و دقة  
الملاحظة لتمييز ما هو ضروري من غيره، و لا يصح له الخروج من المسجد لحضور صلاة الجماعة إذا كان الحضور لها غير واجب،  
بل و لا يجوز للمعتكف ان يؤدي الصلاة في غير المسجد الذي اعتكف فيه، إلا في مكة، فتجوز له الصلاة في بيوتها و مساجدها، و لا  
يتعين عليه ان يصلي في المسجد الذي اعتكف فيه، فان مكة كلها حرم الله كما ورد في النصوص عن المعصومين (ع).  
و يصح له الخروج لتشيع الجنازة و ما يتعلق بذلك من تغسيل للميت و تكفين و صلاة عليه و دفن، و يصح له الخروج لعيادة



المريض، و خصوصا إذا كان المريض ممن يتعلق بالمعتكف و تعد عيادته من ضروراته الخاصة. و يشكل بل يمنع الخروج لغير ذلك من تشييع مسافر أو استقبال قادم و نحو ذلك من الحاجات و ان كانت راجحة، أو ذات مصلحة له في دينه أو دنياه، و الميزان في الجميع ما قدمنا ذكره في أول المسألة، و هو ان تكون الحاجة واجبة شرعا أو ضرورة لا بد له منها في نظر أهل العقل و التمييز، أو يكون ترك الخروج لها موجبا للحرَج و الضرر الذي لا يتحمل عادة.

### المسألة ٤٧:

#### إشارة

إذا أجنب المعتكف في مسجد الاعتكاف، فللمسألة صور متعددة تجب

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ١٣٠

ملاحظتها و العمل بأحكامها.

#### (الصورة الأولى):

ان يكون الرجل غير قادر على الاغتسال من جنابته في المسجد، لعدم وجود الماء فيه، أو لخوفه من أن يلوث المسجد بنجاسة أو غيرها، أو لوجود مانع آخر من الغسل فيه، فيجب عليه الخروج من المسجد و الاغتسال في خارجه، و إذا ترك الخروج من غير عذر كان مكثه في المسجد محرما لأنه جنب فيبطل بذلك اعتكافه، على إشكال في إطلاق الحكم.

#### (الصورة الثانية):

ان يكون الرجل قادرا على الاغتسال من جنابته و هو في المسجد من غير أن يلوثه بشيء، و تكون المدة التي يحتاج إليها في الاغتسال في المسجد لو انه اغتسل فيه أطول من مدة الخروج منه لو انه خرج منه و اغتسل في خارجه، و يجب عليه في هذه الصورة أيضا أن يخرج من المسجد و يغتسل في خارجه، و لا يجوز له البقاء و الاغتسال فيه.

#### (الصورة الثالثة):

ان ينعكس الفرض المتقدم فيكون الزمان الذي يحتاج إليه في الاغتسال و هو في المسجد أقل من مدة الخروج لو أنه خرج و اغتسل في خارجه، و يتعين عليه في هذه الصورة ان يغتسل في المسجد و لا يجوز له الخروج منه بغير غسل.

#### (الصورة الرابعة):

ان تكون المدة التي يحتاج إليها في الاغتسال و هو في المسجد مساوية للمدة التي يحتاج إليها في الخروج بغير غسل، و يتخير في هذه الصورة بين الأمرين، فيجوز له الاغتسال من حدثه في المسجد و يصح له الخروج منه و الغسل في خارجه، و لا يجوز له التساهل و التباطؤ في كل من الأمرين، و كذلك الحكم في غسل المرأة من الاستحاضة إذا احتاجت اليه و هي معتكفة فيجوز فيه هذا التفصيل.

### المسألة ٤٨:

إذا مسّ المعتكف إنسانا ميتا بعد برده و لم يتمكن أن يغتسل في المسجد غسل مسّ الميت جاز له أن يخرج من المسجد ليغتسل في خارجه و ان كان مسه للميت باختياره، و إذا أمكن له ان يغتسل في المسجد لم يجز له الخروج من المسجد، فإن هذا الحدث لا يمنع من اللبث في المسجد- كالجنازة- ليكون موجبا للخروج منه، و كذلك الحكم إذا وجب الغسل على المعتكف لانه ترك صلاة الآيات عامدا لكسوف الشمس أو القمر و قد احترق القرص كله، و هو يعلم بذلك، فيجب عليه

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ١٣١

الغسل، و يجرى عليه الحكم المذكور في مس الميت.

#### المسألة ٤٩:

إذا كان المعتكف مدينا لأحد من الناس ديناً حالاً أو مؤجلاً و حضر وقته، و طلب الدائن منه وفاءه، فاحتاج المعتكف إلى الخروج من المسجد ليؤدي إليه دينه، جاز له الخروج لذلك، بل وجب عليه الخروج إذا لم يتمكن من الوفاء إلا بذلك، و إذا كانت لديه وديعة أو أمانة شرعية أو حق آخر لشخص و طلب منه المالك أن يردّ إليه أمانته أو يدفع له حقه و جب عليه ردّ المال إلى أهله، فإذا توقف ذلك على الخروج من المسجد جاز له الخروج منه بل وجب عليه ذلك، و إذا ترك الخروج عامداً أثم بذلك، و لم يبطل اعتكافه على الأصح.

و كذلك إذا وجبت عليه صلاة الجمعة أو غيرها من الواجبات الشرعية فترك الخروج إليها عامداً، و استمر في مكثه في المسجد فيأثم بتركه للواجب و لا يبطل اعتكافه.

#### المسألة ٥٠:

إذا طرأت للمعتكف ضرورة أو حاجة لا بدّ له منها، فخرج من المسجد لقضائها، وجب عليه ان يسلك الطريق الأقرب إلى موضع الحاجة، و لا يجوز له السلوك في الذهاب أو الإياب في الطريق الأبعد، إلا إذا كان التفاوت بين الطريقين يسيراً فلا يضره ذلك، و يعتبر ان يكون مسيره إلى مقصده في الذهاب و الرجوع على الوجه المتعارف، فلا يجب عليه الإسراع أكثر من ذلك، و لا يسوغ له التأنى و التمهل و الوقوف في المشى و الحركة دون ذلك، و لا يجوز له أن يمكث في المقصد أو قبله أو بعده أكثر مما يستدعيه قضاء الحاجة و أداء الضرورة، و الأحوط له ترك الجلوس ما دام في خارج المسجد حتى يعود إليه، و إذا اضطر إليه فلا يجلس تحت الظل مع إمكان ذلك، و إذا اضطر إلى الجلوس في الظل و لم يمكن له غيره جاز له ذلك، و مثاله: ان يضطر إلى ركوب سيارة ذات سقف، أو يضطر إلى الجلوس في موضع ذي ظل، و عليه ان يقدر الضرورة بقدرها و لا يتعداه.

#### المسألة ٥١:

إذا خرج المعتكف من المسجد لضرورة سوّغت له الخروج منه فطالت مدة خروجه و بقائه في غير المسجد، حتى محيت صورة الاعتكاف في نظر أهل العرف

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ١٣٢

بطل اعتكافه و وجب عليه استنفاه إذا كان اعتكافه واجبا موسعا، و لزمه قضاؤه إذا كان واجبا مضيقا، بل الأحوط إعادته إذا كان

مندوبا، و كان بطلانه بعد مضى يومين منه، فيعيده اعتكافا تاما ثلاثة أيام.

### المسألة ٥٢:

الاعتكاف هو اللبث في المسجد والكون فيه متقربا بذلك إلى الله - كما قلنا في أول الفصل - من غير فرق بين أنحاء الكون والبقاء فيه، سواء مكث المعتكف فيه قائما أم جالسا أم مضطجعا أم ماشيا، ومنتبها أم نائما.

### المسألة ٥٣:

إذا طلق الرجل زوجته و هي معتكفة في المسجد و كان طلاقها رجعيا، فان كان اعتكافها مندوبا و هي في أثناء اليوم الأول أو اليوم الثاني منه و جب عليها ان تترك الاعتكاف، و تخرج إلى منزلها لتعتد فيه عدة الطلاق، و كذلك إذا كان اعتكافها واجبا موسعا و لم تمض منه يومان تامان، فيبطل اعتكافها، و عليها ان تخرج إلى منزلها لتعتد فيه، و كذلك الحكم إذا كان اعتكافها واجبا موسعا أو معينا أو كان مندوبا و قد أتمت منه اليوم الأول و الثاني و قد اشترطت في الاعتكاف ان ترجع عنه إذا عرض لها عارض، و سيأتي - ان شاء الله - توضيح المراد من هذا الشرط، فيجب على المطلقة الرجعية في هذه الصور كلها أن تترك الاعتكاف و تعود إلى منزلها للعدة، فإذا أتمت العدة استأنفت الاعتكاف إذا كان واجبا موسعا أو مضيقا فتقضيه.

### المسألة ٥٤:

إذا طلق الرجل زوجته في أثناء اعتكافها طلاقا رجعيا، و كان الاعتكاف عليها واجبا معينا، و لم تكن قد اشترطت فيه أن ترجع عن اعتكافها إذا عرض لها عارض، و جب عليها ان تتم اعتكافها و لم يجز لها أن تخرج من المسجد، فإذا أتمت اعتكافها خرجت بعده إلى منزلها لتكمل عدة الطلاق فيه، و كذلك إذا كان الاعتكاف مندوبا و قد أتمت منه يومين كاملين، و لم تكن قد اشترطت فيه الشرط المذكور، فعليها ان تعتكف اليوم الثالث ثم تخرج بعده لتكمل عدة الطلاق في بيتها.

و إذا طلق الرجل امرأته في أثناء اعتكافها طلاقا بائنا، اعتدت من طلاقها، و إن كانت معتكفة في المسجد، و لم يجب عليها الخروج إلى المنزل.

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ١٣٣

### المسألة ٥٥:

الاعتكاف إما واجب معين على المعتكف، و هو ما عينه على نفسه بنذر أو عهد أو يمين، أو تعين عليه بإجارة أو بشرط في ضمن عقد، فينذر الله - مثلا - أن يعتكف العشرة الأولى من شهر رجب في هذا العام، أو ينذر أن يعتكف الأيام البيض منه، أو يستأجر لذلك نيابة عن زيد، و يتم الإيجاب و القبول بين المستأجر و الأجير على ذلك، و الحكم فيه ان يعتكف المكلف كما عين، و لا يجوز له التأخير فيه.

و اما واجب موسع، و هو ما أوجبه الشخص على نفسه بنذر أو شبهه مما تقدم ذكره، أو وجب عليه بإجارة أو شرط و لم يعين له وقت،

فينذر الله ان يعتكف أياما معلومة العدد في هذه السنة- مثلا- أو في الأشهر الحرم منها، أو في شهر رجب، أو يستأجره أحد لذلك، و الحكم فيه انه لا- يتعين الإتيان به على المكلف في وقت خاص، و إذا ابتدأ به فاعتكف منه يومين تامين و جب عليه ان يعتكف لليوم الثالث، و إذا اشترط فيه تتابع أيامه و جب عليه أن يأتي ببقية أيامه متتابعة كما شرط.

و إذا لم يشترط ذلك جاز له ان يفرق الأيام على ان لا يكون ما يأتي به في كل مرة أقل من ثلاثة أيام، و قد سبق تفصيل هذا في المسائل المتقدمة.

و اما مندوب و الحكم فيه نظير ما قلنا في الواجب الموسع.

### المسألة ٥٦:

يصح للمكلف عند ما ينوي الاعتكاف و يريد الشروع فيه أن يشترط على الله ان يترك اعتكافه و يلغيه إذا طرأ له طارئ، سواء كان اعتكافه الذي يريد الشروع فيه واجبا معينا أم موسعا أم مندوبا، فيقول مثلا: أعتكف في هذا المسجد ثلاثة أيام تامه أو عشرة كاملة متقربا إلى الله تعالى و اشترط لنفسى أن يحلنى الله من اعتكافى إذا عرض لى عارض من أمره (تعالى) فأترك الاعتكاف متى عرض لى ذلك.

فإذا اشترط المكلف فى نيته هذا الشرط جاز له الرجوع عن اعتكافه متى عرض له العارض، فى أى قسم من أقسام الاعتكاف كان، و فى أى يوم من أيامه عرض له العارض، و لا- ضمير عليه و لا- إثم فى رجوعه، و يجوز له- على الأقوى- أن يشترط لنفسه الرجوع عن الاعتكاف متى شاء، سواء عرض له شىء

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ١٣٤

أم لا- فيقول: و اشترط لنفسى أن لى ان أدع الاعتكاف فى أى يوم من أيامه إذا شئت، فإذا اشترط لنفسه الرجوع كذلك صح له شرطه، و لم يَأثم برجوعه عنه، و تجب عليه الإعادة أو القضاء بعد ذلك إذا كان الاعتكاف واجبا فى كلتا صورتين.

و موقع الاشتراط فى الاعتكاف هو وقت إيقاع نيته كما ذكرنا، فلا يصح الشرط و لا يؤثر أثره إذا أوقعه قبل نية الاعتكاف أو بعد النية و الشروع فيه، و إذا اشترط الشرط فى موضعه ثبت، و لم يسقط إذا أسقطه بعد ذلك.

### المسألة ٥٧:

لا ينفذ الشرط المذكور- على الظاهر- إذا نذر المكلف ان يعتكف أياما و اشترط فى صيغته نذره ان يكون له الرجوع عن اعتكافه، فيقول مثلا: لله على ان اعتكف ثلاثة أيام أو عشرة أيام، و اشترط لنفسى أن يكون لى الرجوع عن الاعتكاف إذا عرض لى عارض من أمر الله، أو اشترط أن يكون لى ترك الاعتكاف إذا شئت و ان لم يعرض لى عارض، فلا يصح الشرط و لا يؤثر شيئا إذا لم يذكر فى نية الاعتكاف إلا- أن يكون النذر نفسه مطلقا غير مشروط بشىء، و يكون الاعتكاف الذى تعلق به النذر هو المشروط بالشرط المذكور، فإذا نذر المكلف الاعتكاف كما بيناه ثم أتى بالاعتكاف المشروط و فاء بنذره صح نذره و اعتكافه و نفذ الشرط، و هو اشتراط إجمالى فى نفس الاعتكاف، فيجوز له الرجوع فى الاعتكاف، سواء كان المنذور معينا أم غير معين، و سواء نذر الأيام متتابعة أم غير متتابعة، و إذا نذره كذلك ثم رجع فلا إثم عليه، و لا يجب عليه قضاء المنذور إذا كان معينا، و لا يجب عليه استثنائه إذا كان مطلقا.

**المسألة ٥٨:**

لا يسوغ للمعتكف أن يشترط في اعتكافه ان تحل له بعض محرمات الاعتكاف، أو يجوز له ارتكاب بعض ما ينافيه من جماع و شبهه، و سيأتي ذكرها في الفصل الثاني- إن شاء الله تعالى-، و إذا هو اشترط لنفسه ذلك لم ينفذ شرطه.

**المسألة ٥٩:**

إذا اشترط المكلف لنفسه ان يحل له الرجوع عن اعتكافه نفذ شرطه في اعتكافه الذي شرط ذلك فيه، و لم ينفذ في اعتكاف آخر، فإذا اعتكف في أول الشهر، و شرط فيه أن يحل له الرجوع نفذ شرطه في ذلك الاعتكاف خاصة، و لم كلمة التقوى، ج ٢، ص: ١٣٥

يجز له الرجوع في اعتكافه الثاني الذي يأتي به بعده إذا لم يشترط ذلك فيه، و إذا عزم على اعتكافين، لم يصح له ان يشترط في الأول أن يكون له الرجوع في الثاني، و لا- يصح له إذا اعتكف ان يشترط في اعتكافه ان يكون لولده أو لزوجته مثلا أن يرجعا في اعتكافهما.

**المسألة ٦٠:**

لا يصح تعليق نية الاعتكاف على حصول أمر مرتقب- على الأحوط- فيقول مثلا: اعتكف في هذا المسجد ثلاثة أيام متقربا إلى الله (تعالى) إذا كان أخى زيد قد قدم من سفره، أو إذا كان هذا اليوم أول الشهر، و إذا علق نيته كذلك كان اعتكافه باطلا. و يصح إذا علق نيته على أمر حاصل بالفعل و هو يعلم بحصوله، فيقول مثلا: اعتكف في المسجد ثلاثة أيام متقربا إلى الله (تعالى) إذا كان هذا اليوم هو يوم الجمعة، و كان يعلم انه يوم الجمعة، أو يقول: أعتكف إذا قدم أخى من سفره و هو يعلم أن أخاه قد قدم من السفر، و ليس هذا من التعليق، و ان كان تعليقا بحسب الظاهر.

**الفصل الثاني في أحكام الاعتكاف****المسألة ٦١:**

يحرم على الرجل المعتكف جماع حليلته، سواء كانت زوجته دائمة أم منقطة أم أمه مملوكة له أم محللة له من مالها، و سواء كانت معتكفة أم غير معتكفة، و سواء جامعها في القبل أم في الدبر، و في المسجد أم في خارجه.

و يحرم عليه- على الأحوط- لمس المرأة بشهوة و شمها و تقيلها كذلك، و يحرم جميع ذلك على المرأة المعتكفة، و أما جماع الأجنبية غير الحليلة و غير المرأة فهو من المحرمات الكبرى مطلقا، و لا تختص في حال الاعتكاف، و ان اشتدت حرمتها و تضاعف جرمها و عقابها على المعتكف، و على الصائم و في شهر رمضان.

و لا يحرم على الرجل المعتكف أن ينظر إلى حليلته بشهوة إذا لم يقصد

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ١٣٦

بنظرة الاستمناة وإنزال الماء، ولا يحرم على المرأة المعتكفة أن تنظر إلى زوجها بشهوة وتلذذ جنسى، وإن كان الأحوط لكل منهما استحبابا اجتناب ذلك.

### المسألة ٦٢:

يحرم الاستمناة - على الأحوط لزوماً - على كل من الرجل المعتكف والمرأة المعتكفة، وإن وقع على الوجه المحلل لغير المعتكف، ومثال هذا: أن ينظر الرجل إلى حليلته بشهوة وتلذذ جنسى حتى يمني، فيحرم ذلك على المعتكف، سواء وقع ذلك منه ليلاً أم نهاراً، وفي المسجد أم في خارجه، وإذا وقع في النهار حرم أيضاً لمنافاته للصوم المعتبر في صحة الاعتكاف. وإذا وقع الاستمناة على الوجه المحرم على المعتكف وغيره، كانت حرمة أشد وكانت العقوبة عليه أشق.

### المسألة ٦٣:

يحرم على المعتكف والمعتكفة شم الطيب والتطيب به، من غير فرق بين أقسام الطيب وأنواع استعماله، سواء شمه من القارورة أم من غيرها، وسواء وضعه في بدنه وشعره أم في ملابسه أم في مأكله ومشربه، أم غسل بعض أعضائه أو ملابسه بصابون فيه طيب، بل الأحوط للمعتكف عدم التطيب به وإن كان فاقداً لحاسة الشم. نعم، لا بأس لمن فقد حاسة الشم ببعض الاستعمالات التي لا تعدّ تطيباً في نظر أهل العرف، ومثال ذلك: أن يقرب قارورة الطيب من أنفه أو يحملها معه بنحو لا يظهر ريحها للآخرين فيعدّ متطيباً ومستعملاً له، فلا يمنع من ذلك ولا يضرّ باعتكافه، ويحرم على المعتكف أن يتلذذ بشم الرياحان، وهو كل نبت طيب الرائحة سواء كان طرياً أم يابساً.

### المسألة ٦٤:

لا يبعد أن يكون المراد من شم الطيب - الذي دلت النصوص على المنع منه للمعتكف - هو ما يكون شمّ الطيب للتلذذ بشمه والتمتع به، فإن ذلك هو ما ينصرف إليه اللفظ في متفاهم أهل العرف، وعلى هذا فلا يضرّ باعتكاف المعتكف إذا شمّ الطيب بغير قصد، ومثال ذلك: أن يمرّ في طريقه بد كان أو سوق يباع فيه العطر فيشم رائحته، أو يمرّ به في الطريق إنسان متعطر فيشم رائحته من غير قصد فلا يخلّ ذلك باعتكافه، وكذلك الحكم في تاجر العطور أو عاملها إذا اعتكف و ملابسه

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ١٣٧

تفوح بالرائحة بمقتضى عمله وصناعته، فإنه يشمّ الطيب ولا يقصد التلذذ بشمه، فلا يضرّ ذلك باعتكافه، وإن كان الأحوط له استحباباً إبدال ملابسه المعتادة له في أيام اعتكافه، إذا أمكن له ذلك.

### المسألة ٦٥:

يحرم على المعتكف البيع والشراء في أيام اعتكافه، والأحوط له لزوماً ترك مطلق التجارة حتى بالصلح، والإجارة وغيرهما من المعاوضات على الأعيان والمنافع، فيجتنبها جميعاً في حال اعتكافه، ولا يختص بالبيع والشراء، إلا إذا اضطر إلى ذلك فيباح له عند

الاضطرار بمقدار ما تتأذى به ضرورته، ولا يتناول الحكم بالحرمة والاحتياط بالترك الذى ذكرناه مثل قبول الهدية و أخذ المرأة المهر فى عقد النكاح أو المتعة، و أخذ الرجل الفدية فى الخلع أو المبرأة. و لا يمنع الاعتكاف المعتكف من ان يشغل بالأمر المباحة كالكتابة و الخياطة و النساجة إذا لم يكن ذلك بالأجرة، فقد سبق أن الأحوط للمعتكف ترك ذلك، و المرأة المعتكفة كالرجل المعتكف فى جميع ما ذكرناه.

### المسألة ٤٦:

إذا احتاج الرجل المعتكف أو المرأة المعتكفة إلى شراء بعض الأشياء الضرورية لأكله و شربه و نحوهما، فى حال اعتكافه، فإن أمكن له أن يوكّل من يشتري له الشئ الذى يريد، أو يبيع المتاع الذى يحتاج إلى ثمنه ليشتري به ما يريد لزمه التوكيل، و لا يمنع من ذلك، فإن الممنوع منه هو ان يشتري المعتكف و يبيع بنفسه، فلا يحرم عليه ان يشتري له و كيله، و إذا تعذر عليه التوكيل و اضطر إلى البيع أو الشراء، جاز له ذلك بمقدار ضرورته. و إذا لم يضطر إلى البيع و الشراء، و كان عدم وجود ذلك الشئ عنده يوجب الحرج و المشقة الشديدة عليه أشكل الحكم فيه بصحة اعتكافه إذا باع أو اشترى لذلك، و ان كان غير آثم ببيعه و شرائه مع فرض ذلك.

### المسألة ٤٧:

تحرم الممارسة على المعتكف، سواء وقعت منه فى أمر من أمور الدنيا أم كانت فى أمر من أمور الدين، و المراد بالممارسة المجادلة، سواء حصلت من المجادل ابتداء، أم حصلت منه ردا لقول أو رأى ادعاه الشخص الآخر، و المذموم من الممارسة هو ما يصد به المجادل بيان فضله و رسوخه فى العلم

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ١٣٨

و الاطلاع عليه، و غلبته على مجادله، و حرمة هذا النوع من الممارسة لا تختص بالمعتكف، فتكون فيه أشد. و أما المجادلة إذا أراد بها إحقاق الحق، أو إبطال الباطل، أو إلقاء النور و الإيضاح على بعض الأمور، لئلا يلتبس منها ما هو صحيح بما هو فاسد فهي محمودة، بل هى طاعة و عبادة، و الفارق بين المذموم و الممدوح هو ما يقصده الفاعل فى قرارة نفسه، و ان الله لا يخادع فى امره.

و للمجادلات - قبل ذلك - أبعادها و آثارها فى نفوس الخاصة من الناس فضلا عن العامة، و للنفس و النزعات و الانفعالات طرائقها فى الكر و الفرّ و تلوين الأمور و تأويل الكلمات لكسب المواقف، و للشيطان مع ذلك مواقف و مراصده من نفوس الناس و قلوبهم، ليقرب و يبعد و يضلّل و يوهم، و العاقل البصير هو من يتأمل و لا- يتعجل، و ان كان سريع الفهم حتى تتبين له قوله الحق فيقولها صريحة من غير التواء، ثم يسكت إذا اقتضى الأمر السكوت، أو تتضح له مراسم الحق من قوله صاحبه فيتبعها من غير تردد ثم يحمد، أو يستبين له غير ذلك فيناقش هادئا و ينقد مستفهما مستوضحا، و لا يغلب انفعاله على حقه، أو يسكت سليما غير ظالم و لا مظلوم.

### المسألة ٤٨:

لا- يجب على المعتكف ان يجتنب ما يحرم على المحرم بالحج أو بالعمرة، فلا- يحرم عليه لبس المخيط مثلا، و لا إزالة الشعر عن

البدن، و لا أكل الصيد، و لا عقد النكاح لنفسه أو لغيره، و لا غير ذلك من محرمات الإحرام و تروكه.

### المسألة ٦٩:

الصوم شرط فى صحة الاعتكاف و قد تكرر منا ذكر هذا فى الفصل الأول، و لذلك فىحرم على المعتكف و المعتكفة تناول جميع المفطرات، كالأكل و الشرب و الارتماس و تعمد القىء، لأنها محرمة فى الصوم، فتكون من المحرمات فى الاعتكاف، و يختص تحريمها بالنهار، و اما محرمات الاعتكاف التى بينها فى المسائل المتقدمة من هذا الفصل فلا فرق فى تحريمها على المعتكف و المعتكفة بين الليل و النهار، و لا بين ان يكونا فى المسجد و أن يكونا فى خارجه، كما إذا خرجا منه لقضاء بعض الضرورات. كلمة التقوى، ج ٢، ص: ١٣٩

### المسألة ٧٠:

يجوز للمعتكف أن ينظر فى الأمور المباحة، و أن يعمل منها ما يشاء فى حال اعتكافه، ليكسب بها و يتعيش فى ما بعد الاعتكاف بما أنتجه عمله من منافع و نتاج و لا- يضر ذلك باعتكافه، إذا لم يكن نظره و عمله من البيع و الشراء المحرمين عليه، و لم يكن من التجارات التى يلزمه الاحتياط بتركها كما بيناه فى المسألة الخامسة و الستين، و يجوز له أن ينصب له و كلاء و عمالا يقومون بإعماله فى أثناء اعتكافه و مكثه فى المسجد، حتى فى البيع و الشراء و المضاربة و الزراعة له، و ما أشبه ذلك، فىصح له التوكيل و الاستنابة فيها.

### المسألة ٧١:

إذا تناول المعتكف بعض المفطرات فى النهار فسد صومه، و بطل بذلك اعتكافه، فان فساد الشرط يوجب بطلان المشروط، و إذا جامع امرأته فى الليل أو فى النهار فأدخل فيها بطل اعتكافه، و ان لم ينزل فى جماعة إياها، و كذلك إذا ارتكب احد محرمات الاعتكاف التى سبق ذكرها كشم الطيب و الريحان ليتلذذ بهما، و كالبيع و الشراء و الممارسة المحرمة فىبطل اعتكافه و يلزمه استئناف الاعتكاف إذا كان واجبا مطلقا و يلزمه قضاؤه إذا كان واجبا معينا. و إذا فعل أحد المحظورات التى يلزم المعتكف الاحتياط بالاجتناب عنها كالاستمناء و لمس المرأة، أو تقبيلها بشهوة و كالتجارات بغير البيع و الشراء و أمثال ذلك، لزمه الاحتياط، فعليه أن يتم اعتكافه إذا كان واجبا، و إن كان وجوبه لمضى يومين من الاعتكاف المندوب، ثم يستأنفه أو يقضيه.

### المسألة ٧٢:

إذا جامع المعتكف زوجته ساهيا فالأحوط له لزوما ان يتم الاعتكاف الذى بيده ثم يستأنفه بعد إتمامه إذا كان واجبا مطلقا، و يقضيه إذا كان واجبا معينا، بل و لا يترك الاحتياط بالاستئناف بعد أن يتم الاعتكاف فى المندوب أيضا إذا جامع سهوا فى اليوم الثالث منه، و كذلك إذا اتى ببعض محرمات الاعتكاف الأخرى ساهيا فلا يترك الاحتياط المذكور فى الجميع.



**المسألة ٧٣:**

إذا كان المعتكف قد شرط في نيء الاعتكاف ان له الرجوع عن اعتكافه إذا عرض له عارض من أمر الله، أو أن يكون له الرجوع عن اعتكافه مطلقا و ان لم  
كلمة التقوى، ج ٢، ص: ١٤٠  
يعرض له شيء ثم فعل أحد مفسدات الاعتكاف، فإن كان قد فعل المفسد بقصد الرجوع عن اعتكافه أو قصد الرجوع عنه بعد ان ارتكب المفسد لم يجب عليه إتمام اعتكافه، و لزمه استثنائه أو قضاؤه إذا كان واجبا.  
و إذا كان قد نذر الاعتكاف الخاص المشروط فيه الرجوع كما ذكرنا في المسألة السابعة و الخمسين ثم فعل المفسد بقصد الرجوع عن الاعتكاف أو قصد الرجوع عنه بعد ان ارتكب المفسد لم يجب عليه قضاء الاعتكاف أو استثنائه، و إذا لم يقصد الرجوع عنه أشكل الحكم فيه، و عليه الاحتياط بإتمامه ثم قضاؤه إذا كان معينا و استثنائه إذا كان مطلقا.

**المسألة ٧٤:**

حكم الاعتكاف المندوب في اليوم الثالث منه هو حكم الواجب، فإذا ارتكب فيه بعض مفسدات الاعتكاف فعليه إتمامه ثم قضاؤه اعتكافا تاما ثلاثة أيام، إلا إذا كان قد شرط لنفسه فيه الرجوع ثم قصد الرجوع بفعله للمفسد، أو قصد الرجوع بعد أن ارتكبه، فلا يجب عليه قضاؤه، و إذا أفسد الاعتكاف المندوب في اليومين الأولين فلا شيء عليه و لا قضاء له، سواء كان قد شرط الرجوع أم لم يشرط.

**المسألة ٧٥:**

إذا فعل المعتكف ما يوجب فساد اعتكافه، و كان الاعتكاف واجبا معينا عليه و جب عليه قضاؤه، و مثله الاعتكاف المندوب إذا أفسده في اليوم الثالث على ما بيناه من التفصيل في المسائل الماضية، و الظاهر عدم وجوب المبادرة و الفور في قضاء الاعتكاف، فإذا أخره لم يأنم، إلا إذا أدى التأخير إلى التهاون بالواجب.

**المسألة ٧٦:**

إذا باع المعتكف أو اشترى في أيام اعتكافه فعل بذلك محرما على الأحوط و أثم بذلك، و بطل به اعتكافه على الأقوى و قد تقدم ذكر هذا، و لم يبطل بيعه و لا شراؤه.

**المسألة ٧٧:**

إذا مات المعتكف في أثناء اعتكافه لم يجب على وليه قضاء الاعتكاف عنه بعد موته، سواء كان الاعتكاف الذي مات فيه واجبا عليه

بندر أو شبهة، معينا أم غير معين، أم كان مندوبا، و ان كان في يومه الثالث، فإن الولي إنما يجب عليه قضاء ما

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ١٤١

فات الميت من الصلاة و الصيام، و لا يجب عليه قضاء ما فاته من سائر العبادات، و إذا نذر الرجل أن يصوم أياما و هو معتكف فيها ثم مات قبل وفائه بنذره وجب على الولي قضاء الصوم و هو معتكف كما نذره الميت.

### المسألة ٧٨:

إذا جامع المعتكف أهله فسد اعتكافه و وجبت عليه الكفارة بذلك، و سيأتي بيانها في المسألة الآتية، سواء جامعها في النهار أم في الليل، و الأحوط لزوم الكفارة له إذا أفسد اعتكافه بالجماع و ان كان اعتكافه مندوبا و كان في اليوم الأول منه أو اليوم الثاني، إلا إذا ترك الاعتكاف فيهما و رجع عنه قبل الجماع، فلا كفارة عليه في هذه الصورة.

ولا تجب الكفارة على المعتكف إذا أفسد اعتكافه بغير الجماع من محرمات الاعتكاف كالبيع و الشراء و شم الطيب و غيرها و ان كان الاعتكاف واجبا، و كذلك الحكم في المرأة المعتكفة، فتجب عليها الكفارة إذا أفسدت اعتكافها بالجماع على النهج الذي ذكرناه في الرجل المعتكف، و لا كفارة عليها في غير الجماع.

### المسألة ٧٩:

كفارة المعتكف أو المعتكفة إذا أفسدا اعتكافهما بالجماع هي كفارة من أفطر عامدا في شهر رمضان فتناول مفطرا محللا في يوم من أيامه، فيتخير بين أن يعتق رقبته، و ان يصوم بدلا عنها شهرين متتابعين، و ان يطعم ستين مسكينا، أو يدفع لكل مسكين منهم مدا من الطعام، و الأولى استحبابا أن يأتي بالكفارة مرتبة ككفارة الظهر، فيتعين عليه مع القدرة أن يعتق رقبته مؤمنه، فإذا عجز عن العتق تعين عليه ان يصوم شهرين متتابعين، فإن لم يستطع ذلك أطعم ستين مسكينا، أو يدفع لكل مسكين منهم مدين من الطعام.

### المسألة ٨٠:

إذا اعتكف الرجل في أيام شهر رمضان و جامع زوجته في النهار عامدا، فسد بذلك صومه و فسد اعتكافه و وجبت عليه كفارتان، إحداها لإفطاره في شهر رمضان، و الثانية لإفساده الاعتكاف بالجماع، و قد تقدم ذكرهما و بيان خصال التخيير فيهما، و لا تتداخلان، و لا تكفى إحداها عن الأخرى، و كذلك حكم المرأة المعتكفة إذا حصل لها مثل هذا الفرض، فعليها كفارتان مخيرتان بين

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ١٤٢

الخصال المذكورة.

و إذا اعتكف الرجل و هو صائم في قضاء شهر رمضان و جامع زوجته بعد زوال النهار فسد صومه و اعتكافه، و وجبت عليه كفارة من أفطر في قضاء الشهر، و هي أن يطعم عشرة مساكين أو يدفع لكل مسكين منهم مدا من الطعام فان هو لم يقدر على إطعامهم و لو لعدم وجود المساكين وجب عليه أن يصوم ثلاثة أيام، و وجبت عليه معها كفارة إفساد الاعتكاف المتقدم ذكرها.

و إذا اعتكف في صيام مندور معين و أفسد صومه و اعتكافه بالجماع و وجبت عليه كفارة خلف النذر و كفارة إفساد الاعتكاف، و قد

سبق ذكر كفارة النذر في فصل الكفارات من كتاب الصوم، وهكذا حكم المرأة المعتكفة إذا اتفق لها مثل هذه الفروض فيجرب فيها مثل ذلك.

### المسألة ٨١:

إذا نذر الرجل أن يعتكف في شهر رمضان، وصام واعتكف فيه، ثم أفسد صومه واعتكافه بالجماع، وجبت عليه ثلاث كفارات الأولى لمخالفة النذر، والثانية لإفطاره في شهر رمضان، والثالثة لإفساد الاعتكاف بالجماع. وإذا كانت زوجته صائمة وأكرهها على الجماع في الفرض المذكور بغير رضاها وجبت عليه أربع كفارات: إحداها لمخالفة نذره، والثانية لإفساد اعتكافه، والثالثة لإفطاره من صومه في شهر رمضان، والرابعة تحملاً عن زوجته لأنه أكرهها على الجماع وهما صائمان، وقد سبق أن هذا هو الحكم الثابت في مثل هذا الفرض، وتلاحظ المسألة المائة والحادية والثلاثون من كتاب الصوم.

### المسألة ٨٢:

لا يتحمل الرجل المعتكف عن زوجته كفارة إفساد الاعتكاف إذا أكرهها على الجماع وهما معتكفان، كما يتحمل عنها كفارة الإفطار في شهر رمضان إذا أكرهها على الجماع فيه وهما صائمان، فإذا أكره زوجته على الجماع وهما معتكفان فجامعها في الليل وجبت عليه كفارة واحدة لإفساد اعتكافه خاصة، ولم تجب عليه كفارة زوجته، وإذا أكرهها فجامعها في النهار وهما معتكفان في غير شهر رمضان، وجبت عليه كفارة الاعتكاف لنفسه ووجبت عليه كفارة الصوم لنفسه إذا كان صومه مما تجب فيه الكفارة، ولا يتحمل عن زوجته شيئاً، وإذا أكرهها على الجماع في النهار وهما معتكفان في شهر رمضان وجبت عليه ثلاث كلمات التقوى، ج ٢، ص: ١٤٣

كفارات إحداها لإفساد اعتكاف نفسه بالجماع، والثانية لإفطاره في يوم من شهر رمضان، والثالثة تحملاً عن زوجته لأنه أكرهها على الجماع وهما صائمان، ولا يتحمل كفارتها لإفساد اعتكافها.

### المسألة ٨٣:

إذا اعتكفت المرأة وأفسدت اعتكافها بالجماع وهي مختارة في ذلك غير مكرهة، فإن كان الجماع ليلاً وجبت عليها كفارة واحدة لإفسادها الاعتكاف، ومثال ذلك: أن يكون الزوج غير معتكف فجامعها في اعتكافها ليلاً وهي مطيعة له غير مكرهة فتجب عليها كفارة الاعتكاف ولا شيء على الزوج، وإذا جامعها نهاراً وجبت عليها كفارة إفساد الاعتكاف وكفارة إبطال الصوم إذا كان صومها مما تجب فيه الكفارة.

وكذلك الحكم إذا كان كل من الزوج والزوجة معتكفين وجامعها الزوج وهي مختارة غير مكرهة فإذا كان الجماع ليلاً وجبت على كل واحد منهما كفارة واحدة لإفساد الاعتكاف، وإذا كان الجماع في النهار وجبت على كل منهما كفارة إفساد الاعتكاف وكفارة إبطال الصوم إذا كان مما تجب فيه الكفارة، وإذا كان صوم أحدهما مما لا تجب فيه الكفارة وجبت عليه كفارة الاعتكاف خاصة.

و الحمد لله رب العالمين.

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ١٤٥

## كتاب الزكاة

### إشارة

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ١٤٧

كتاب الزكاة إحدى فرائض الإسلام الكبرى، وإحدى الدعائم الراسخة التى أقيم عليها بناؤه، وهى قرينة الصلاة و عديلتها فى المنزلة، وفى الصحيح عن الصادقين عليهما السلام: (فرض الله الزكاة مع الصلاة) وفى حديث أبى جعفر (ع): (ان الله تبارك و تعالى قرن الزكاة بالصلاة فقال أقيموا الصلاة و آتوا الزكاة، فمن اقام الصلاة و لم يؤت الزكاة لم يقم الصلاة).

و يكفر مانع الزكاة إذا كان جاحدا لها، فعن أبى عبد الله (ع): (من منع قيراطا من الزكاة فليس بمؤمن و لا مسلم)، وفى رواية أخرى: (من منع قيراطا من الزكاة فليمت ان شاء يهوديا أو نصرانيا) و هو يستحق العقاب الشديد إذا منعها مستخفا بها أو متهاونا، كما فى الروايات الكثيرة الواردة عنهم (ع).

و الزكاة حصن الأموال من التلف و حرز لها من عروض الآفات، فعن الرسول (ص): (داووا مرضاكم بالصدقة و حصّينوا أموالكم بالزكاة).

و عن أبى عبد الله (ع): (إنما وضعت الزكاة اختبارا للأغنياء و معونة للفقراء، و لو ان الناس أدّوا زكاة أموالهم ما بقى مسلم فقيرا محتاجا، و لاستغنى بما فرض الله له، و ان الناس ما افتقروا و لا احتاجوا و لا جاعوا و لا عروا، إلا بذنوب الأغنياء، و حقيق على الله تبارك و تعالى ان يمنع رحمته ممن منع حق الله فى ماله، و أقسم بالذى خلق الخلق و بسط الرزق انه ما ضاع مال فى بر و لا بحر، إلا بترك الزكاة، إلى ان قال (ع): و ان أحب الناس إلى الله تعالى أسخاهم كفا، و أسخى الناس من أدّى زكاة ماله، و لم يبخل على المؤمنين بما افترض الله لهم فى ماله).

و فى هذا الكتاب احد عشر فصلا

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ١٤٨

## الفصل الأول فى الشرائط العامة لوجوب الزكاة و هى عدة أمور:

### [الأول: البلوغ]

### المسألة الأولى:

(الأول من شرائط وجوب الزكاة): البلوغ، فإذا كان المال مما يعتبر فى وجوب الزكاة فيه ان يحول عليه الحول، و هو الأنعام الثلاث، و النقدان، اشترط فى وجوب الزكاة فيه أن يكون مالك المال بالغ الحلم فى جميع الحول، فلا تجب الزكاة فى المال إذا كان صاحبه صغيرا غير بالغ الحلم من أول الحول إلى آخره، و إذا أدرك المالك فى أثناء الحول كان ابتداء حول المال من حين بلوغ مالكة، فإذا تم الحول من ذلك الوقت وجبت فيه الزكاة.

و إذا كان المال مما لا يعتبر فيه الحول و هو الغلات الأربع: اشترط فى وجوب الزكاة فيه ان يكون صاحب المال بالغاً فى وقت تعلق الزكاة به، و هو حين انعقاد الحب من الغلة إذا كانت من الحبوب، و صدق الاسم عرفا عليها إذا كانت من التمر أو العنب و سيأتى بيان

ذلك.

### [الثاني: العقل]

#### المسألة الثانية:

(الثاني من شرائط وجوبها العقل): و يجرى فيه نظير التفصيل المتقدم فى شرط البلوغ، فإذا كان المال مما يعتبر فيه أن يحول عليه الحول اشترط فى وجوب الزكاة فيه ان يكون مالكة عاقلا- فى جميع الحول فإذا عرض له الجنون فى أثناء الحول انقطع و لم تجب الزكاة فيه ما دام المالك مجنونا، و إذا أفاق من جنونه استأنف الحول من حين البرء، و إذا كان المال مما لا يعتبر فيه الحول اشترط فى وجوب الزكاة ان يكون المالك عاقلا حين تعلق الزكاة بالمال، و لا فرق فى الحكم بين أن يكون الجنون مطبقا و ان يكون أدوارا.

### [الثالث: الحرية]

#### المسألة الثالثة:

(الثالث من شرائط وجوب الزكاة): أن يكون صاحب المال حرا غير مملوك، و الكلام فى هذا الشرط نظير ما سبق فى البلوغ و العقل،

فلا يدخل المال

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ١٤٩

فى الحول ما دام صاحبه مملوكا و لا تجب فيه الزكاة إذا كان صاحبه فى وقت تعلق الزكاة به عبدا، و ان قلنا بان العبد يملك المال كما هو القول الصحيح المختار، و إذا أعتق العبد سيده استأنف حول المال- إذا كان مما يعتبر فيه الحول- من حين عتقه. و لا فرق فى هذه الأحكام بين أن يكون صاحب المال عبدا قنا أو مدبرا، أو مكاتبا، أو أم ولد للمالك، و إذا كان بعضه حرا و بعضه مملوكا و وزع المال على قدر ما فيه من الحرية و العبودية، فإذا بلغ نصيب الحرية من المال مقدار النصاب الشرعى للزكاة وجبت فيه الزكاة و لا يجب فى نصيب الرقية شىء و ان بلغ مقدار النصاب.

### [الرابع: الملك]

#### المسألة الرابعة:

(الرابع من شرائط وجوب الزكاة): ان يكون المكلف مالكا للمال فى جميع الحول إذا كان مما يعتبر فيه الحول، و يكفى ان يكون مالكا له فى وقت تعلق الزكاة به إذا كان من الغلات كما تقدم فى الشروط السابقة.

و نتيجة لذلك فلا- تجب الزكاة فى المال الموهوب للشخص و لا- فى المال المقترض قبل أن يحصل القبض فيهما فان الشخص الموهوب له و المقترض لا يملكان المال حتى يحصل القبض، و لا تجب الزكاة فى المال الموصى به للمكلف قبل وفاة الموصى فان الموصى له لا يملك المال قبل وفاته.

#### المسألة الخامسة:

إذا ملك السيد عبده نصاباً من المال الزكوى لم تجب الزكاة في ذلك المال على العبد لأنه ليس حراً، ولا على مولى العبد لأنه ليس مالكا للمال بعد أن ملكه للعبد.

### [الخامس: القدرة]

#### المسألة السادسة:

(الخامس من شرائط وجوب الزكاة): أن يكون مالك المال قادراً على التصرف فيه تصرفاً خارجياً، والمراد بذلك أن يكون متمكناً من إتلافه والعمل فيه بما يريد من أنواع التصرف، فيعتبر أن يكون المالك قادراً على مثل هذه التصرفات في المال طوال الحول في الأنعام الثلاث وفي النقدين، إذا كان المال منها، وقادراً على التصرف كذلك في وقت تعلق الزكاة به إذا كان من الغلات. وما يتفرع على اعتبار هذا الشرط أن الزكاة لا تجب في المال إذا كان

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ١٥٠

غائباً عن صاحبه بحيث لم يصل إليه ولا إلى وكيله المفوض منه ليتصرف فيه كما يريد ومتى أراد، ولا تجب في الدين الذي لم يستوفه مالكة من المدين، ولم يقع تحت نفوذه، ولا تجب في المال الذي سرقه السارق من صاحبه أو جحده، أو دفنه صاحبه في موضع ونسى موضع دفنه، ولا في المال الذي رهنه مالكة عند أحد أو وقفه، أو نذر أن يتصدق به، ولا في المال الذي حجر مالكة عن التصرف فيه بأحد موجبات الحجر كالفلس.

#### المسألة السابعة:

المعيار في معرفة أن مالك المال متمكن من التصرف في ماله أو غير متمكن منه هو نظر العقلاء وأهل العرف في ذلك، وإذا شك في مورد أو مال أنه مما يمكنه التصرف فيه أو لا، فإن كان الشك فيه للشك في مفهوم التصرف وكان بنحو الشبهة الحكمية، فلا بد من إخراج الزكاة من ذلك المال، وإن كان للشك فيه بنحو الشبهة الموضوعية وكان يعلم بحالته السابقة وأنه كان متمكناً من التصرف في المال أو غير متمكن منه عمل على الحالة السابقة، وإن لم يعلم بحالته السابقة فالظاهر عدم وجوب الزكاة فيه.

### [السادس: النصاب]

#### المسألة الثامنة:

(السادس من شروط وجوب الزكاة): أن يبلغ المال مقدار النصاب الشرعي، وسيأتي بيان ذلك - إن شاء الله تعالى -، واعتبار هذا الشرط على نحو اعتبار الشروط المتقدمة، فيجوز فيه البيان السابق فما يعتبر فيه الحول من الأموال يشترط فيه أن يكون بمقدار النصاب في جميع الحول من أوله إلى آخره، فإذا قصر عن مقدار النصاب في أثناء الحول انقطع الحول من ذلك الحين، ولم تجب فيه الزكاة وإذا بلغ المقدار في أثناءه ابتدأ الحول من ذلك الوقت، وما لا يعتبر فيه الحول يشترط فيه أن يكون بمقدار النصاب في وقت تعلق الزكاة به، وهو حين انعقاد الحب أو صدق اسم الغلة.

#### المسألة التاسعة:

يستحب للولى الشرعى على الصبى و المجنون ان يخرج زكاة مال التجارة إذا هو اتجر لهما بمالهما، و لا يثبت مثل هذا الاستحباب فى أن يخرج الولى زكاة مال المجنون من الأنعام أو الغلات أو النقدين، و الأحوط ترك إخراجها أيضا من الأموال المذكورة التى يملكها الصبى غير البالغ.

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ١٥١

و لا يثبت الاستحباب للولى الشرعى على الحمل فى بطن أمه إذا اتجر له بماله ان يخرج زكاة مال التجارة له، و لا زكاة غير ذلك من أمواله.

### المسألة العاشرة:

لا- يعتبر فى وجوب الزكاة على مالك المال عدم الإغماء عليه، أو عدم عروض السكر له، فلا ينقطع حول المال الزكوى من الأنعام الثلاث أو من النقدين بعروض الإغماء على مالكه فى أثناء الحول و ان طال مدة الإغماء، و لا بحدوث السكر له و ان استوعب السكر الحول كله، و لا يسقط بذلك وجوب الزكاة فى المال إذا تم له الحول، و لا يضر حصول الإغماء أو السكر كذلك بوجوب الزكاة إذا حدثا أو حدث أحدهما للمالك فى وقت تعلق الزكاة بالغلّات.

### المسألة ١١:

قد ذكرنا فى ما تقدم ان الزكاة لا تجب فى الغلات الأربع حتى يكون المالك بالغ الحلم فى الوقت الذى تتعلق الزكاة بها، و هو حين انعقاد الحب فى الحنطة و الشعير، و حين صدق الاسم فى التمر و العنب، إما سابقا على وقت التعلق أو مقترنا معه، فإذا شك- و هو بالغ- فى ان تعلق الزكاة بالغلّة قد تحقق بعد البلوغ أو مقارنا له لتجب الزكاة عليه فى المال لوجود الشرط، أو كان قبله فلا تجب، لم يجب عليه إخراج الزكاة، لعدم إحراز وجود الشرط، سواء علم تأريخ بلوغه أم جهله، و كذلك إذا شك حين تتعلق الزكاة بالمال فى تحقق بلوغه و عدم تحققه، أو علم وقت تعلق الزكاة بالمال و شك فى سبق البلوغ عليه و تأخره عنه أو جهل تاريخهما معا، فلا يجب عليه إخراج الزكاة من المال فى جميع هذه الصور.

### المسألة ١٢:

إذا كان مالك المال مجنونا ثم أفاق من جنونه و شك فى ان إفاقته من الجنون قد حصلت قبل تعلق الزكاة بالغلّة أو بعد ذلك الوقت، فالصور المحتملة فى هذه المسألة هى الصور المحتملة فى البلوغ التى ذكرناها فى المسألة المتقدمة، و الحكم فيها أيضا هو عدم وجوب الزكاة فى جميع الصور.

و إذا كان مالك المال عاقلا ثم طرأ عليه الجنون، فإذا علم بوقت تعلق الزكاة بالغلّة، و شك فى تقدم طرود الجنون على ذلك الوقت و تأخره عنه، فالظاهر وجوب الزكاة فى الغلّة، و إذا علم بزمان حدوث الجنون له و شك فى تقدم وقت

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ١٥٢

تعلق الزكاة على زمان الجنون و تأخره عنه فالظاهر عدم وجوب الزكاة، و كذلك الحكم إذا جهل كلاً من التاريخين.

و إذا جهلت الحالة السابقة في مالك المال انه كان مجنوناً في تلك الحالة أو عاقلاً، و لم يعلم أيضاً بسبق الحال الموجودة فيه بالفعل من الجنون أو العقل على وقت تعلق الزكاة بالمال أو تأخرها عنه لم تجب الزكاة أيضاً.

### المسألة ١٣:

إذا كان المال الزكوى الذى يملكه المكلف قد تعلق فيه حق الخيار لشخص آخر غير مالكه، فهل يكون تعلق ذلك الخيار به مانعاً من تعلق وجوب الزكاة بالمال؟، و هل يكون ابتداء الحول فى النصاب من حين العقد أو من حين انقضاء مدة الخيار؟ فيه إشكال، و خصوصاً فى الخيار المشروط برد الثمن.

و مثال ذلك: ان يشتري الإنسان نصاباً من الإبل أو البقر أو الغنم و يشترط البائع لنفسه أن يكون له خيار فسخ البيع إذا هو رد الثمن على المشتري فى مدة معلومة بينهما، و لا يترك الاحتياط بإخراج الزكاة إذا تم الحول من حين العقد الجارى بينهما.

### المسألة ١٤:

إذا كان المال مشتركاً بين مالكين أو أكثر، و كانت حصة أحد الشريكين أو الشركاء من المال تبلغ مقدار النصاب الشرعى و جبت عليه الزكاة فى حصته، و لا تجب على شريكه الآخر إذا كانت حصته من المال لا تبلغ النصاب، و لا يكفى أن يبلغ مجموع المال نصاباً شرعياً تماماً.

### المسألة ١٥:

تجب الزكاة فى نماء الوقف إذا كان مفاد وقفه تملك النماء للأشخاص الموقوف عليهم، سواء كان الوقف خاصاً أم عاماً، فإذا جعل المالك نخيله المعينة أو كرمه وقفاً على ان يكون نماء النخيل و الكرم ملكاً لذريته أو للسادة العلويين أو لعلماء البلد و جبت الزكاة على كل شخص من الموقوف عليهم بلغت حصته من النماء مقدار النصاب أو زادت عليه، نعم، إذا كان الوقف عاماً فإن الفرد من الموقوف عليهم لا يملك الحصة من النماء حتى يقبضها، و لذلك فلا تجب الزكاة فى حصته قبل القبض.

و لا تجب الزكاة فى نماء الوقف إذا كان مفاد وقفه صرف النماء على

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ١٥٣

الموقوف عليهم من غير تملك، سواء كان الوقف عاماً أم خاصاً، و مثال ذلك: ان يقف المالك نخيله على ان يصرف نماؤها على ذريته أو على الفقراء، أو على علماء البلد و لم يملكهم النماء.

### المسألة ١٦:

قد سبق فى المسألة السادسة ان الزكاة لا تجب فى المال المغصوب من المالك، و لا فى المسروق، و لا المجهود و ما أشبه ذلك، لأن مالك ذلك المال غير قادر على التصرف فيه فى هذه الفروض، فإذا أمكن للمالك أن يخلص ماله و يسترجعه بسهولة، فيقيم عليه بينة شرعية عند الحاكم و يسترده، أو يستعين بشخص ذى جاهة و نفوذ و يرفع بذلك يد الظالم عنه مع تيسر ذلك له، فالأحوط له



إخراج الزكاة إذا هو ترك المال و لم يخلصه مختاراً في ذلك، و المدار في المسألة ان يكون المالك معذوراً عرفاً أو شرعاً، في عدم تخلص المال من يد المستولى عليه أو غير معذور، فإن كان معذوراً في ترك ماله و عدم تخلصه لم تجب عليه زكاته، و ان كان غير معذور في نظر الشرع أو عند أهل العرف في ذلك و جبت عليه زكاة المال.

### المسألة ١٧:

إذا أمكن للشخص الدائن أن يستوفي دينه من المدين بيسر، فترك دينه و لم يستوفه منه باختياره، لم تجب عليه زكاة المال، فإن الدائن لا يملك عوض الدين إلا بعد قبضه، و كذلك الحكم إذا أراد الشخص المدين أن يفي ما في ذمته فتركه الدائن و لم يستوفه منه فلا تجب عليه زكاته، و ان كان تركه استيفاء الدين بقصد الفرار من زكاته.

### المسألة ١٨:

إذا اقترض الرجل مبلغاً من أحد و قبض المبلغ من الدائن أصبح المال ملكاً للمقترض، فإذا كان بمقدار النصاب أو أكثر منه و حال عليه الحول بعد القبض و جبت زكاته على المقترض مع اجتماع بقية شرائط وجوبها.

### المسألة ١٩:

إذا تبرع الدائن نفسه فأدى زكاة مال القرض بعد وجوبها على المقترض، أو تبرع شخص أجنبي فأدى زكاة المال عن المقترض بعد وجوبها عليه صح ذلك و كفى عن المالك، و إذا شرط المقترض على الدائن في عقد القرض بينهما أن يؤدي عنه زكاة مال القرض إذا حال عليه الحول و المال باق، و قبل الدائن

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ١٥٤

بالشرط، صح الشرط و وجب عليه العمل به، فإذا و في الدائن بالشرط و أدى الزكاة برئت ذمة المقترض من التكليف بالزكاة، و ان لم يفعل و لم يف بالشرط و جبت على المقترض أداء الزكاة من ماله.

### المسألة ٢٠:

إذا نذر مالك المال أن يتصدق بعين ماله كلها، و كان نذره للصدقة بالمال مطلقاً غير معلق على شرط و لا مقيد بوقت، و كان النذر سابقاً على تعلق وجوب الزكاة بالمال، لم تجب الزكاة في ذلك المال، و قد ذكرنا هذا في المسألة السادسة، و يجب عليه أن يتصدق بعين ماله و فاء بالنذر، و كذلك الحكم إذا نذر أن يتصدق ببعض معلوم من المال: النصف أو الثلث مثلاً، و كان الباقي منه لا يبلغ مقدار النصاب، فيجب عليه أن يتصدق بالمقدار المنذور، و لا تجب الزكاة في الباقي لأنه دون النصاب.

### المسألة ٢١:

إذا نذر مالك المال أن يتصدق بعين ماله، و كان نذره للصدقة بعد أن تعلقت الزكاة بالمال نفسه، فان كان مراده من صيغته نذره ان يبدأ أولا فيفكك المال من حق الزكاة الذي تعلق به حتى يكون خالصا له ثم يتصدق به، و جب عليه ان يؤدي الزكاة من مال آخر، ثم يتصدق بجميع عين المال وفاء بنذره، و ان كان مراده من نذره أن يتصدق ببقية المال بعد ان يؤدي منه مقدار الزكاة، و جب عليه أن يفعل ذلك كما نذر.

و ان كان مراده من النذر ان يتصدق بجميع المال الموجود حتى بمقدار الزكاة الواجب فيه، فلذلك صورتان مختلفتان في القصد و في الحكم.

(الصورة الأولى): ان ينذر الناذر التصديق بجميع المال المذكور و يجعله على نفسه واجبا واحدا يرتبط بعضه ببعض، بحيث إذا تصدق ببعض المال دون بعض يكون غير موف بنذره فلا يفى به حتى يتصدق بالجميع، و يكون النذر على سبيل وحدة المطلوب، و الحكم في هذه الصورة بطلان النذر من أصله، فيجب عليه دفع مقدار الزكاة و يسقط عنه وجوب التصديق.

(الصورة الثانية): أن ينذر التصديق بالمال و يجعله واجبا انحلاليا بحيث إذا تصدق ببعض المال دون بعض فقد و في بعض النذر و لم يف بالباقي، و يكون إنشاء النذر على نحو تعدد المطلوب، فيبطل النذر في هذه الصورة في مقدار الزكاة من

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ١٥٥

المال و يجب عليه أداؤها و يجب عليه التصديق بالباقي من المال بعد الزكاة.

### المسألة ٢٢:

إذا كان مال المالك مما يعتبر في وجوب الزكاة فيه أن يحول عليه الحول، و نذر المالك ان يتصدق بعين ماله و كان نذره معلقا على وجود شرط أو مقيدا بوقت معين، فالظاهر ان الزكاة لا تجب في ذلك المال، سواء كان نذره مؤقتا بما قبل تمام الحول أم بما بعده، و سواء حصل الشرط الذي علّق عليه النذر قبل تمام الحول أم حصل مقارنا له أم حصل بعده.

### المسألة ٢٣:

كل ما ذكرناه من الأحكام في الفروض السابقة من نذر التصديق بالمال انما هو في نذر الفعل، و المراد به أن ينذر المالك أن يتصدق بماله مطلقا أو معلقا على وجود شرط.

و أما نذر النتيجة- و المراد به ان ينذر المالك ان يكون ماله صدقة إما مطلقا أو في وقت معين أو عند حصول شرط مخصوص، فيكون النذر بنفسه إنشاء للصدقة- ففي صحة هذا النذر إشكال بل منع.

### المسألة ٢٤:

إذا حصلت للمكلف الاستطاعة المالية لحج البيت بالنصاب الزكوي كله، بحيث لو ان المكلف اخرج مقدار الزكاة منه لم تحصل له الاستطاعة، فإن تم حول النصاب أو حل وقت تعلق الزكاة به إذا كان من الغلات قبل أن تسافر القافلة إلى الحج، و قبل ان يتمكن المكلف من السفر اليه، و جبت الزكاة في النصاب و انتفت بذلك الاستطاعة كما هو المفروض فلا يجب الحج على المكلف، و ان تمكن المكلف من السفر إلى الحج قبل أن يتم الحول و تتعلق الزكاة بالمال، و توقف أداء الحج على صرف عين النصاب فيه سقطت

الزكاة ووجب عليه الحج.

و إذا لم يتوقف أداء الحج على صرف عين المال فيه و لم ينحصر في ذلك، فمقتضى الأدلة ان تجب الزكاة و الحج كلاهما على المكلف، فيتزاحمان، و يمكن المكلف أن يبدل النصاب الزكوى قبل أن يتم عليه الحول بعين أخرى فيسقط وجوب الزكاة بسقوط الحول و تبقى الاستطاعة للحج بغير مزاحم و يتخلص المكلف من الإشكال.

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ١٥٦

### المسألة ٢٥:

إذا كان المال غائباً لا تصل إليه يد المالك و لا يد و كيله ليتمكن من التصرف فيه كما يريد أو كان مدفوناً في مكان و نسي الموضوع الذي دفن فيه و مضت عليه سنتان أو أكثر، ثم تمكن منه، استحب له أن يزكى المال لسنة واحدة، بل يستحب له إخراج زكاته إذا مضت عليه سنة واحدة، و في تعديء الحكم بالاستحباب لغير الغائب و المدفون من الأموال التي سبق ذكرها في المسألة السادسة إشكال.

### المسألة ٢٦:

إذا كان مالك المال متمكناً من التصرف فيه حتى تم له الحول في ما يعتبر فيه الحول، و حتى تعلق به وجوب الزكاة في الغلات الأربع، استقر عليه وجوب زكاة ذلك المال، فإذا لم يمكنه التصرف في المال بعد ذلك لم يسقط عنه الوجوب، فإذا تجدد له التمكّن منه بعد ذلك وجب عليه أداء زكاته، و ان لم يمكنه ذلك و كان عدم تمكنه لتقصير منه فعليه ضمان الزكاة، و لا ضمان عليه إذا كان غير مقصر.

### المسألة ٢٧:

تجب الزكاة على الكافر، و لا تصحّ منه إذا أداها في حال كفره، و لإمام المسلمين (ع) أو نائبه أن يأخذ الزكاة منه قهراً، و إذا أتلّفها فلهما أن يأخذا منه عوضها من المثل إذا كان المال مثلياً و من القيمة إذا كان قيميّاً، و كذلك إذا تلفت بيده على وجه الضمان.

### المسألة ٢٨:

إذا أسلم الكافر بعد أن وجبت عليه الزكاة في ماله، فإن كانت العين تالفة في وقت إسلامه سقطت عنه زكاتها، و إذا كانت العين التي تعلق بها الزكاة موجودة ففي سقوط الزكاة عنه تأمل.

### المسألة ٢٩:

إذا اشترى المسلم المال الزكوى من الكافر بعد ان تعلق به الزكاة وجبت على المشتري المسلم إخراج الزكاة من المال، و كذلك

إذا اشترى منه بعض النصاب على الأحوط، فعليه إخراج زكاته، بل الظاهر جريان الحكم في مطلق الانتقال إلى المسلم و ان كان بغير الشراء.

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ١٥٧

### المسألة ٣٠:

تجب الزكاة المالية في كل من الأنعام الثلاثة و هي الإبل و البقر و الغنم، و تجب في النقدين و هما الذهب و الفضة المسكوكان للمعاملة بهما، و تجب في الغلات الأربع، و هي الحنطة و الشعير و التمر و الزبيب، و لا تجب في ما عدا هذه الأمور التسعة. و يستحب الزكاة في مال التجارة، و في ما تنبت الأرض مما يكال أو يوزن غير الغلات الأربع كالأرز و السمسم و الدخن و الذرة و العدس و الماش و الحمص، و تستحب في إناث الخيل دون ذكورها، و في حاصل العقار الذي يتخذ للنماء، و سيأتي - ان شاء الله تعالى - تفصيل كل أولئك الأمور و بيان أحكامها و مقادير الزكاة المستحبة فيها في الفصل الخامس.

### الفصل الثاني في زكاة الأنعام الثلاثة

### المسألة ٣١:

لا تجب الزكاة في الأنعام الثلاثة حتى تجتمع في كل واحد منها شروط أربعة، زيادة على ما تقدم بيانه في الفصل الأول من شروط وجوب الزكاة في مطلق المال. و قد سبق في المسألة الثامنة ان الزكاة لا تجب في المال حتى يبلغ مقدار النصاب الشرعي، و النصب المحددة في الإبل لوجوب الزكاة فيها اثنا عشر نصابا، و في البقر نصابان، و في الغنم خمسة نصب.

### المسألة ٣٢:

لا تجب الزكاة في الإبل المملوكة للمكلف حتى يبلغ عددها خمسا، فإذا بلغت خمسا (و هو النصاب الأول فيها) و جبت فيها شاء، ثم لا يجب في ما زاد على الخمس شيء غير الشاة حتى يبلغ عددها عشرا، فإذا بلغت عشرا (و هو النصاب الثاني) فتجب فيها شاتان. ثم لا يجب في ما زاد على العشر شيء غير الشاتين حتى يبلغ عددها خمس عشرة (و هو النصاب الثالث) فتجب فيها ثلاث شياه. كلمة التقوى، ج ٢، ص: ١٥٨

ثم لا يجب في الزائد على ذلك شيء غير الثلاث شياه حتى يبلغ عدد الإبل عشرين (و هو النصاب الرابع) فتجب فيها أربع شياه. ثم لا يجب في الزائد عليها شيء غير الأربع شياه حتى تبلغ خمسا و عشرين، (و هو النصاب الخامس) فتجب فيها خمس شياه. فإذا زادت الإبل واحدة و بلغ عددها ستا و عشرين (و هو النصاب السادس) و جب أن يخرج فيها بنت مخاض، و المراد بنت المخاض من الإبل هي التي دخلت في السنة الثانية من عمرها.

ثم لا يجب في ما زاد على الست و العشرين شيء غير بنت المخاض حتى يبلغ عدد الإبل ستا و ثلاثين (و هو النصاب السابع) فتجب فيها بنت لبون، و بنت اللبون من الإبل هي التي دخلت في السنة الثالثة من العمر.

ثم لا- يجب في ما زاد على الست و الثلاثين شىء غير بنت لبون، حتى يبلغ عددها ستا و أربعين (و هو النصاب الثامن) فتجب فيها حقة، و الحققة من الإبل هى التى دخلت فى السنة الرابعة من عمرها.

ثم لا يجب فى الزائد على ذلك شىء غير الحققة حتى يكون العدد واحدة و ستين (و هو النصاب التاسع) فتجب فيها جذعة، و الجذعة من الإبل هى التى دخلت فى السنة الخامسة من عمرها.

ثم لا يجب فى ما زاد على الإحدى و الستين شىء غير الجذعة حتى يكون عدد الإبل ستا و سبعين و هو (النصاب العاشر) فتجب فيها بنتا لبون و قد أوضحنا المراد منها فى النصاب السابع.

ثم لا- يجب فى الزائد على ذلك المقدار شىء غير بنتى لبون حتى يبلغ عدد الإبل احدى و تسعين (و هو النصاب الحادى عشر) فتجب فيها حقتان و قد ذكرنا معناهما فى النصاب الثامن.

ثم لا يجب فى ما زاد على الإحدى و التسعين شىء غير الحقتين حتى يبلغ عدد الإبل مائة و إحدى و عشرين (و هو النصاب الثانى عشر) فتجب فيها فى كل خمسين من الإبل حقة و فى كل أربعين منها بنت لبون، على ما يأتى توضيحه فى المسألة الآتية و هكذا فى ما زاد على العدد المذكور.

### المسألة ٣٣:

إذا بلغ عدد الإبل الموجودة عند المكلف النصاب الثانى عشر أو زاد عليه،

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ١٥٩

نظر فى عدد الإبل التى يملكها فما فنت عقود عشراته بعدها خمسين خمسين فقط، و مثال ذلك: أن يكون عدد الإبل مائة و خمسين، فان عدّه بالخمسين ثلاث مرات يفنى عقودها و لا يبقى منها شىء، و عدد الأربعين لا يفنى عقودها، و فى مثل هذا الفرض يتعين على المكلف عد الإبل بالخمسين وحدها و يخرج لكل خمسين من الإبل حقة، فيخرج فى زكاة المائة و الخمسين ثلاث حقق.

و ما فنت عقود عشراته بعدها أربعين أربعين فقط، و مثاله: ان يكون العدد مائة و ستين فان عدد الأربعين أربع مرات يفنى عقودها و لا يبقى منه شىء، و عدد الخمسين لا يفنى عقودها، و فى هذا الفرض يتعين عدّ الإبل بالأربعين خاصة، و يخرج فى زكاة كل أربعين بنت لبون، فعليه فى زكاة المائة و الستين اربع بنات لبون.

و ما فنت عقود عشراته بكل واحد من الأربعين و الخمسين، و مثال ذلك: ان يكون عدد الإبل مائتين فإنه اربع خمسينات أو خمس اربعينات، و فى هذا الفرض يتخير المكلف بينهما فيجوز له أن يخرج فى زكاة المائتين خمس بنات لبون بعدها أربعين أربعين، و يجوز له ان يخرج فى زكاتها أربع حقق بعدها خمسين خمسين.

و ما فنت عقود عشراته بالمركب من الأربعين و الخمسين، و مثال ذلك: أن يكون عدد إبله مائة و سبعين فان فيه خمسين واحدة و ثلاث اربعينات، و يتعين فى مثل هذا الفرض ان يعدّها كذلك، فيخرج فى زكاة العدد المذكور فى المثال حقة واحدة و ثلاث بنات لبون.

و على هذه القاعدة التى ذكرناها فلا يتصور عفو أبدا فى عدد الإبل مهما بلغت، إلا فى الآحاد ما بين عقود العشرات، و أما العشرات نفسها فلا بدّ و أن تفنى بأحد العددين المذكورين أو بكليهما أو بالمركب منهما، فلا عفو فيها.

### المسألة ٣٤:

ولا بد من الملاحظة في الحساب لتطبيق القاعدة التي ذكرناها في المسألة المتقدمة، فإنها لا تختلف، فإذا كان عدد الإبل التي يملكها الإنسان مائة و أربعين ناقه، تعين عليه أن يعدّها خمسينين و أربعين واحدة فيخرج في زكاتها حقتين و بنت لبون، و إذا كان عدد إبله مائتين و أربعين، أمكن له أن يعدّها ست أربعينات فيخرج في زكاتها ست بنات لبون، و أمكن له أن يعدّها أربعين واحدة، و اربع خمسينات، فيخرج عنها اربع حقق و بنت لبون واحدة، و إذا كانت الإبل مائتين كلمة التقوى، ج ٢، ص: ١٦٠

و ستين يتعين عليه ان يعدّها خمسينين و اربع اربعينات، فيخرج في زكاتها حقتين و أربع بنات لبون، و لا يكون عفو في الجميع كما قلنا.

### المسألة ٣٥:

لا يجوز للمكلف أن يتساهل في الحساب و التقسيم و يؤدي أقل مما يجب عليه في زكاة إبله، و يتوهم أن الزائد في الإبل عفو لا زكاة فيه، فإذا كان عدد إبله مائتين و سبعين ناقه، و جب عليه أن يعدّها ثلاث خمسينات و ثلاث أربعينات، فيؤدي في زكاتها ثلاث حقق و ثلاث بنات لبون، و هذا هو المقدار الواجب عليه في زكاة العدد المذكور، و لا يكفيه أن يدفع عنها خمس حقق أو يدفع عنها ست بنات لبون، و يسقط الزائد بتوهم وجود العفو.

و إذا كان يملك ثلاثمائة و عشرة من الإبل و جب أن يعدّها ثلاث خمسينات و أربع أربعينات و يخرج في زكاتها ثلاث حقق و أربع بنات لبون، و لا يكتفى بدفع ست حقق مثلا أو بدفع خمس حقق و بنت لبون، و قد أكثرنا من الأمثلة للإيضاح، و الأمر بين لا ينبغي أن يخفى.

### المسألة ٣٦:

إذا و جب على مالك الإبل أن يخرج في زكاتها بنت مخاض كما في النصاب السادس و لم توجد لديه، كفاه أن يدفع عوضا عنها ابن لبون، و لا يجزيه أن يدفعه بدلا عنها اختيارا مع وجودها لديه، و إذا فقدهما معا جاز له أن يشتري أيهما شاء و يدفعه في الزكاة.

### المسألة ٣٧:

لا- تجب الزكاة في البقر حتى يبلغ عدد ما يملكه المكلف منها ثلاثين بقرة و هذا المقدار (هو النصاب الأول فيها) فإذا بلغت ذلك و جب على مالكها أن يخرج في زكاتها تبيعا أو تبيعه، و التبيع من البقر هو ما دخل في السنة الثانية من عمره، و كذلك التبيعه، فيجزيه أن يدفع أيهما شاء.

ثم لا يجب في ما زاد على الثلاثين بقرة شيء غير التبيع أو التبيعه حتى يبلغ عددها أربعين بقرة (و هو النصاب الثاني) فإذا بلغت ذلك و جب على المكلف أن يخرج في زكاتها مسنة، و هي التي دخلت في السنة الثالثة من عمرها.

فإذا زادت على أربعين بقرة نظر في عددها، فما فت عقود عشارته بعده ثلاثين ثلاثين خاصة كالستين و التسعين، يجب على المكلف عدّه بالثلاثين و يخرج

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ١٦١

لكل ثلاثين منها تبيعا أو تبيعة، فيخرج من الستين تبيعين أو تبيعتين، و من التسعين ثلاث تبائع من الإناث أو الذكور. و ما فنت عقود عشراته بعدّه أربعين أربعين خاصة كالثمانين و المائة و الستين تعين على المالك أن يعدّه بالأربعين خاصة، فيخرج من الثمانين مستتين، و من المائة و الستين أربع مسنّات، و ما فنت عقود عشراته بكلّ من الثلاثين و الأربعين كالمائة و العشرين، يتخير مالکها بين العددين، فيجوز له أن يعدّها ثلاث أربعينات و يخرج في زكاتها ثلاث مسنّات من البقر، و يجوز له أن يعدّها أربع ثلاثينات و يخرج في زكاتها أربع تبائع منها.

و ما فنت عقود عشراته بالمركب منهما كالسبعين و المائة و عشر يتعين على المالك أن يعدّها كذلك فيخرج من السبعين تبيعا واحدا و مسنة واحدة، و يخرج في زكاة المائة و عشر تبيعا واحدا و مستتين، و هكذا.

و على هذه القاعدة التي ذكرناها فلا يتصور وجود عفو في الأعداد لا زكاة فيه الا في الآحاد ما بين العقود، و اما عقود العشرات نفسها فلا بد و ان تفنى على الثلاثين أو الأربعين أو على كليهما أو على المركب منهما، إلا- إذا كان عدد البقر خمسين، فلا تجرى فيه القاعدة التي ذكرناها و لا بد فيه من الزيادة و يتعين فيه الأخذ بالأربعين، فيخرج في زكاة الخمسين من البقرة مسنة واحدة و يكون الزائد من العدد عفوا.

### المسألة ٣٨:

لا- تجب الزكاة في الغنم حتى يبلغ العدد الذي يملكه الإنسان منها أربعين شاة (و هو النصاب الأول فيها) فإذا بلغت ذلك ففيها شاة واحدة.

ثم لا يجب في ما زاد على الأربعين شيء غير الشاة، حتى يبلغ عددها مائة و احدى و عشرين شاة (و هو النصاب الثاني فيها) فتجب فيها شاتان.

ثم لا يجب في ما زاد على هذا العدد شيء غير الشاتين، حتى يبلغ مائتين و واحدة (و هو النصاب الثالث) فتجب فيه ثلاث شياه. ثم لا يجب في الزائد على ذلك شيء غير الثلاث شياه، حتى يكمل عددها ثلاثمائة و واحدة (و هو النصاب الرابع) فتجب فيها أربع شياه.

ثم لا يجب في ما زاد على ذلك المقدار شيء غير الأربع شياه حتى يبلغ عددها أربعمائة شاة (و هو النصاب الخامس) فتجب في كلّ مائة شاة منه إخراج

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ١٦٢

شاة واحدة.

و لا نصاب في الغنم بعد هذه النصب الخمسة، فإذا زاد عددها على أربعمائة أخرج المالك في زكاة كل مائة شاة شاة واحدة، و لا شيء في ما دون المائة كما لا شيء في ما بين النصابين غير ما وجب إخرجه في النصاب السابق.

### المسألة ٣٩:

لا فرق في الحكم لا في الجنس من الإبل ما بين العراب و البخاتي و سائر أصنافها من ذوات السنم الواحد و السنامين، و لا فرق أيضا ما بين البقر و الجاموس و سائر أصناف البقر الشرقي منها و الغربي، و لا بين الضأن و المعز و سائر أصناف الغنم من ذوات الألبان و الأذنان، و العربي و البربري، و الاسترالي و غيرها و لا بين الذكور و الإناث في الجميع.

**المسألة ٤٠:**

إذا كان القطيع الواحد من الأنعام مشتركاً بين مالكين أو أكثر، وجب أن تلاحظ حصّة كل واحد من الشركاء على انفراده فإذا بلغت حصته خاصّة مقدار النصاب وجبت فيها الزكاة على مالكيها و ان لم تبلغ حدّ النصاب لم تجب الزكاة فيها و ان كان القطيع متحداً في المسرح و المراح و المرعى و الحظيرة و الصنف.

**المسألة ٤١:**

إذا كان للمالك الواحد مال زكوى متفرق بعضه عن بعض و هو من جنس واحد، من الإبل مثلاً أو من البقر أو الغنم، لوحظ جميع المال فان بلغ جميعه مقدار النصاب الشرعى وجبت فيه الزكاة و ان كان كل قسم من المال على انفراده لا يبلغ النصاب، أو تباعدت أقسام المال فى الأماكن و البلاد.

**المسألة ٤٢:**

الشاة التى تدفع فى زكاة الإبل أو الغنم يجب أن تكون جذعا من الضأن أو ثنياً من المعز، و لا تجزى عن الواجب إذا كانت أقل من ذلك سنًا. و الجذع من الضأن هو ما كملت له سنه واحده من عمره و دخل فى السنه الثانيه، و الثنى من المعز هو ما كملت له سنتان و دخل فى السنه الثالثه- على الأحوط لزوماً- فى كل من الجذع و الثنى. و يجوز للمالك أن يدفع أكبر من ذلك سنًا، و يتخير بين أن يدفع الشاة من النصاب نفسه أو من مال غيره أو من شياه غير البلد و ان كانت أقل قيمة من غنم كلمة التقوى، ج ٢، ص: ١٤٣ النصاب.

و كذلك الحكم فى الإبل و البقر، فإذا وجبت عليه بنت مخاض أو بنت لبون أو حقه فى زكاة إبله، جاز له أن يدفعها من مال آخر يملكه و جاز له أن يشتريها من غيره و من إبل غير البلد و يدفعها فى زكاته، و إذا وجبت عليه تبعه أو مسنه فى زكاة البقر، صح له مثل ذلك، و المدار- على الأحوط- أن يكون ما يخرج منه وسطاً من أفراد مسمى الواجب، فلا يكفى أن يدفع الأدنى على الأحوط و لا يجب عليه دفع الأعلى، و إذا تطوع بدفعه فهو خير.

**المسألة ٤٣:**

لا- يتعين عليه أن يدفع الزكاة من جنس العين التى وجبت عليه فى النصاب، بل يجوز له أن يدفع قيمتها من النقدين و ما بحكهما، كالأوراق النقدية و النحاس و النيكل المضروبين سكةً يتعامل بها الناس بل يجوز له أن يدفع القيمة من غير ذلك إذا كانت القيمة المدفوعة من غير جنس الفريضة، فيجوز أن يدفع التمر و الزبيب و الحبوب قيمةً للزكاة التى وجبت عليه فى الأنعام و بالعكس، و إن



كان الاقتصار على التقدين و ما بحكهما أحوط، و أحوط من ذلك أن يكون الإخراج من العين، و اما دفع القيمة من جنس الفريضة ففيه إشكال.

#### المسألة ٤٤:

إذا كانت العين موجودة و أراد المكلف أن يدفع القيمة بدلا عنها، أو كانت العين تالفه و كان النصاب مثليا كالغلات الأربع، فالمدار على القيمة في يوم الأداء، فإذا كان الإخراج في غير البلد فالأحوط له أن يدفع أعلى القيمتين في بلد المال و بلد الأداء. و إذا كانت العين تالفه و هي من القيميات كالأنعام الثلاثة، فالمدار على قيمة يوم التلف، و إذا كان التلف لا يستوجب الضمان كما إذا حصل بغير تعدد من المالك و لا تفريط فلا شيء عليه.

#### المسألة ٤٥:

يجزى المكلف في أداء الواجب أن يدفع الأنتى زكاة و ان كان النصاب كله من الذكور، و يجزيه أن يدفع الذكر زكاة و ان كان النصاب كله من الإناث، و يجزيه أن يدفع الزكاة من الضأن و ان كان النصاب كله من المعز، و أن يدفع المعز و إن كان النصاب كله من الضأن، و يجزيه أن يدفع البقر زكاة عن نصاب

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ١٦٤

الجاموس، و أن يدفع الجاموس زكاة عن نصاب البقر، و أن يدفع الإبل البخاتي زكاة عن نصاب الإبل العراب، و أن يدفع العراب زكاة عن الإبل البخاتي سواء تساوت القيمة أم اختلفت في جميع الفروض المذكورة، و إذا اختلط النصاب من الصيغتين أجزاءه أن يخرج الزكاة من أى الصنفين شاء.

#### المسألة ٤٦:

يدخل الصحيح و المريض من الأنعام، و السليم و المعيب، و الشاب و الهرم منها في وجوب عدّه من النصاب، و لا يجزى أن يدفع المريض زكاة إذا كان النصاب كله من الصحاح، و لا يكفي أن يدفع المعيب زكاة إذا كانت كلها سليمة، و لا يجوز أن يدفع الهرم إذا كانت كلها شابة، بل و لا يجزى ذلك على الأحوط إذا كان النصاب مخلوطا من الصحاح و المرضى أو من السليمة و المعيبة أو من الشابة و الهرمة، و إذا كان النصاب كله مرضا أو معيبة أو هرمة جاز الإخراج منه.

#### المسألة ٤٧:

إذا ملك الإنسان النصاب الأول دون زيادة، و حالت عليه- و هو في ملكه- أحوال، فإن كان يؤدي زكاة النصاب في كل عام من غيره تكررت الزكاة عليه في النصاب ما دام يفعل ذلك، و مبدأ كل حول من حين أداء الزكاة عن الحول السابق عليه، فان ذلك الحين هو الوقت الذي تخلص للمالك فيه ملكية النصاب.

و إذا أخرج الزكاة من المال نفسه نقص بذلك عن النصاب فلا تجب الزكاة فيه للسنة الثانية، و كذلك الحكم إذا لم يخرج منه الزكاة

أصلاً، فيجب عليه أن يزكيه لسنة واحدة.

و إذا ملك المالك ما يزيد على النصاب الأول و لا يبلغ النصاب الثانى و حالت عليه و هو فى ملكه أحوال و جب عليه أن يزكى ذلك المال لكل سنة منها حتى ينقص عدده عن النصاب، فإذا نقص عنه لم تجب فيه الزكاة.

#### المسألة ٤٨:

الثانى من شروط وجوب الزكاة فى الأنعام أن تكون سائمة طوال الحول، فلا تجب الزكاة فيها إذا كانت معلوفة و لو فى بعض الحول، و لا- يضرّ فى تحقق الشرط المذكور فى نظر أهل العرف أن تعلق اليوم الواحد أو اليومين بل و الأيام إذا كانت متفرقة فى أثناء الحول.

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ١٦٥

#### المسألة ٤٩:

لا- تجب الزكاة فى الأنعام إذا كانت معلوفة و ان كان بسبب اضطرار لعدم وجود مرعى ترعى فيه مثلاً، أو لوجود مانع يمنع من إخراجها إلى السوق، كمرض فى الماشية أو نزول ثلج أو مطر أو خوف من تسلط ظالم أو سباع، و سواء كان العلف من مال المالك أم من مال غيره، و سواء أذن المالك بالعلف أم لم يأذن. و من العلف أن يجرز النبات المباح فيطعمها إياه أو يتبرع متبرع بعلفها.

#### المسألة ٥٠:

لا يضر فى صدق وصف السائمة على الأنعام أن يستأجر مالكة لها مرعى مملوكا لغيره تسوم فيه، أو يشتري نباته من مالكة لذلك، أو يرسلها مالكة فى أرضه فترعى من نبت مملوك له بنبع الأرض كالحشائش و الكلاء الذى ينبت فى الأرض بعد الأمطار أو بعد نزوب الماء منها، و يشكل صدق السائمة عليها إذا أرسلها مالكة فى زرع مملوك له قد زرعه لترعى فيه، أو زرع اشتراه من أحد لتسوم فيه، و لا يضر فى صدق وصف السائمة أن يدفع الى الظالم المتسلط مالا ليحيزه فى أن ترعى أنعامه و مواشيه فى أرض مباحة.

#### المسألة ٥١:

الثالث من شروط وجوب الزكاة فى الأنعام: أن لا- تكون عوامل، لا فى جميع الحول و لا فى بعضه، فلا تجب الزكاة فيها إذا كانت تعمل فى نقل المسافرين مثلاً من بلد إلى بلد، أو تعمل فى نقل الرحال و الأتقال أو فى إثارة الأرض أو سقى الزرع أو ما يشبه ذلك من الأعمال.

و لا يمنع من وجوب الزكاة فيها أن تعمل فى أثناء الحول يوماً أو يومين، بل و أياماً إذا كانت الأيام متفرقة، و من غير إعداد لذلك، و إذا أعدّها مالكة للعمل و عملت بعد الإعداد يومين أو أكثر ففى تحقق الشرط إشكال، و لا بد فى هذا الفرض من مراعاة الاحتياط بإخراج الزكاة.

**المسألة ٥٢:**

إذا ملك الرجل نصاباً - لا أكثر - من الإبل أو البقر، و كان بعض النصاب المملوك له من العوامل لم تجب الزكاة في جميع النصاب، و كذلك إذا كانت الأنعام التي يملكها أكثر من نصاب و كانت الأنعام غير العاملة منها لا تبلغ مقدار كلمة التقوى، ج ٢، ص: ١٦٦

النصاب فلا تجب فيها الزكاة.

**المسألة ٥٣:**

الرابع من شروط وجوب الزكاة في الأنعام: أن يمضى عليها حول في ملك مالكةا و هي جامعة للشرائط، و المراد هنا بالحول أن يدخل الشهر الثاني عشر منذ ابتداء الحول عليها، فإذا دخل الشهر الثاني عشر ثبت وجوب الزكاة فيها بدخوله و استقر على الأقوى، و لا يضر بوجوب الزكاة و استقراره أن يختل بعض الشروط بعد ذلك، و إن حصل الخلل في أثناء الشهر الثاني عشر، غير أن الحول اللاحق للأنعام لا يبتدى إلا بعد نهاية الشهر الثاني عشر.

**المسألة ٥٤:**

إذا انتفى بعض الشروط التي ذكرناها لوجوب الزكاة قبل دخول الشهر الثاني عشر بطل الحول من غير فرق بين الشروط العامة التي ذكرناها في الفصل الأول لوجوب مطلق الزكاة و الشروط التي بينها في هذا الفصل لزكاة الأنعام.

و مثال ذلك: أن ينقص عدد الأنعام عن مقدار النصاب أو يطرأ للمالك أو في الأنعام ما يمنع المالك من التصرف فيها أو يبدلها بغيرها، و إن كان العوض الذي انتقل إليه من جنسها، كما إذا عاوض عن الغنم أو البقر أو الإبل بمثلها، فيبطل الحول و لا تجب على المالك الزكاة إذا تم و ان فعل ذلك باختياره فرارا من الزكاة.

**المسألة ٥٥:**

إذا أبدل المالك النصاب الزكوى الذي يملكه بنصاب آخر من جنس الأول أو من غير جنسه قبل أن يتم الحول بطل حول النصاب الأول كما قلنا، و استأنف حولا جديدا للنصاب الجديد من الوقت الذي ملكه فيه بالمعاوضة، و كذلك إذا أبدل بعض النصاب بما يجعله نصابا مرة أخرى، و مثاله: أن تكون له أربعون شاة و تمضى عليها عدة أشهر و هي في ملكه، ثم يبدل عشرين شاة منها بعشرين شاة أخرى، فيجب عليه أن يستأنف الحول للنصاب من حين التبديل.

**المسألة ٥٦:**

إذا اجتمعت شروط وجوب الزكاة في النصاب الزكوى و حال عليه الحول و الشروط كلها مجتمعة فيه، ثم تلف بعض النصاب قبل أن يدفع المكلف زكاته، فإن كان تلف ذلك البعض بغير تفريط من المالك، فلا ضمان عليه لزكاة ذلك

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ١٦٧

البعض التالف، و يسقط عنه من الزكاة بنسبة المقدار التالف الى مجموع النصاب، و مثال ذلك: أن يكون عدد النصاب الموجود عنده في الحول خمسا من الإبل، ثم تتلف منه بعد الحول و قبل دفع الزكاة ناقه واحده، و هي خمس النصاب، و الزكاة الواجبة عليه في هذا النصاب شاء واحده فإذا كان تلف الناقه منه بغير تفريط سقط عنه خمس الشاء التي يجب عليه إخراجها، لأنه غير ضامن، و يجب عليه أن يدفع أربعة أخماس الشاء فقط، فإذا كانت قيمة الشاء خمسة دنانير و أراد المالك أن يؤدى القيمة و جب عليه أن يدفع لمستحق الزكاة أربعة دنانير.

و إذا كان عدد النصاب المفروض وجوده عند المالك في الحول عشرا من الإبل و هو النصاب الثانى و كان التالف منه قبل دفع الزكاة ناقه واحده، و هي عشر النصاب المذكور، و الزكاة الواجبة في هذا النصاب شاتان، فيسقط عن المكلف عشر الشاتين المذكورتين و يجب عليه أن يدفع تسعة أعشار الشاتين فقط، لأنه غير ضامن، فإذا كانت قيمة الشاتين عشرة دنانير و أراد أن يؤدى القيمة، و جب عليه أن يدفع للمستحق تسعة دنانير، و هكذا.

و إذا كان تلف التالف من النصاب بتفريط من المالك كان ضامنا للزكاة، فلا يسقط عنه من الزكاة شىء، و يكفى في حصول التفريط من المالك و ثبوت الضمان عليه أن يؤخر دفع الزكاة عامدا مع تمكنه من أدائها.

و إذا كان تلف التالف من عدد الأنعام الموجودة لا ينقص من النصاب الشرعى شيئا لم يسقط عن المالك شىء من الزكاة الواجبة عليه و إن كان التلف بغير تفريط، و مثال ذلك: أن يكون عدد الإبل الموجودة لدى المالك في الحول ستا في الفرض الأول و إحدى عشرة ناقه في الفرض الثانى، فإذا تلفت من الإبل واحده لم ينقص من النصاب شىء فلا ينقص من الزكاة شىء.

### المسألة ٥٧:

يبدأ حول السخال منذ يوم ولادتها على الأقوى، سواء كانت الأمهات سائمة أم معلوفة و سواء كانت أولاد إبل أم بقر أم غنم، و إذا ولد بعض النصاب من السخال في وقت ثم ولدت بقية النصاب بعد ذلك، فمبدأ الحول فيها حين تتم ولادة باقى النصاب.

### المسألة ٥٨:

إذا كان الإنسان مالكا لأحد النصب من الأنعام، ثم تجدد له ملك إنعام

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ١٦٨

أخرى من جنس الأنعام الأولى زيادة عليها، فلهذا الفرض صور مختلفه تجب ملاحظتها و لكل صورة منها حكمها. (الصورة الأولى): ان يملك الرجل الأنعام الجديدة عند انتهاء حول الأنعام الأولى، و تكون الأنعام الجديدة بمقدار يكمل بها النصاب اللاحق أو يزيد عليه، و الحكم في هذه الصورة أن يؤدى المالك زكاة النصاب الأول الذى تم حوله ثم يبتدى حولا جديدا لمجموع ما يملكه من الأنعام القديم منها و الجديد، و مثال ذلك: أن يكون الرجل مالكا لخمس من الإبل، فتلد له خمسا من الإبل أخرى عند نهاية الحول أو يشتري مثلها في ذلك الوقت أو تنتقل إليه بميراث أو غيره، أو أن يكون الرجل مالكا لثلاثين بقرة، ثم أنتجت له في نهاية حولها إحدى عشرة، فيكون الحول الجديد حولا للأمهات و الأولاد، و عليه أن يزكى النصاب الأول الذى تم حوله فيخرج شاء عن الإبل فى المثال الأول و يخرج تبيعا أو تبعه من البقر فى المثال الثانى، و إذا تم الحول الجديد للأنعام القديمة و الجديدة و جب عليه أن يخرج شاتين عن نصاب الإبل و مسنه عن نصاب البقر، و كذلك إذا زادت الأنعام على ما يكمل النصاب اللاحق فى هذه

الصورة ولا تبلغ نصابا آخر.

### المسألة ٥٩:

(الصورة الثانية): أن يملك الرجل أنعاما جديدة في أثناء حول الأنعام الأولى، وتكون الأنعام الجديدة التي يملكها في ما بعد نصابا زكويًا مستقلاً، ومثال ذلك: أن يكون مالكا لخمس من الإبل وتمضى من حولها ستة أشهر، ثم يملك ستًا وعشرين ناقه غيرها، والحكم في هذه الصورة أن ينفرد كل من النصابين بحوله، فإذا تم حول النصاب الأول وجبت فيه الزكاة وأخرج عنه شاء في المثال الذي ذكرناه، وإذا انتهى حول النصاب للأنعام الجديدة أخرج في زكاته بنت مخاض، وهكذا. وبحكم هذه الصورة ما إذا زادت الأنعام الجديدة التي يملكها على النصاب بما لا يبلغ نصابا آخر أكبر منه كما إذا ملك ثلاثين من الإبل.

### المسألة ٦٠:

(الصورة الثالثة): أن يملك المكلف أنعاما جديدة في أثناء حول الأنعام الأولى، وتكون الأنعام التي تجدد له ملكها في ما بعد بمقدار يكمل به النصاب  
كلمة التقوى، ج ٢، ص: ١٦٩  
اللاحق للأنعام الأولى، ومثال ذلك: أن تكون عند الرجل ثلاثون بقرة وتمضى عليها ستة أشهر وهي في ملكه، فتلد له إحدى عشرة في أثناء حولها، أو يشتري هذا العدد فيكون مجموع ما لديه إحدى وأربعين بقرة، أو يكون الرجل مالكا لأربعين شاء، ثم يملك في أثناء حولها اثنتين وثمانين شاء جديدة ويصبح مجموع ما لديه من الغنم الجديدة والقديمة مائة واثنتين وعشرين شاء. والحكم في هذه الصورة أن يتم حول الأنعام الأولى، فيؤدى بعده زكاة النصاب الأول، فيخرج فيه تبيعا أو تبعه في مثال البقر، ويخرج شاء واحدة في مثال الغنم، ثم يستأنف حولا جديدا لمجموع ما لديه من الأنعام القديم منها والجديد، فإذا انتهى هذا الحول أخرج في زكاته مسنة في مثال البقر، وأخرج شاتين في مثال الغنم، وكذلك إذا زادت البقر أو الغنم على العدد المذكور في الصورة بما لا يبلغ نصابا آخر.

### المسألة ٦١:

(الصورة الرابعة): أن تكون الأنعام الجديدة التي يملكها المكلف في الفرض المتقدم بمقدار يكون نصابا مستقلاً وهو في الوقت نفسه مكمل للنصاب اللاحق، ومثال ذلك: أن يكون الرجل مالكا لعشرين من الإبل، ثم يملك في أثناء الحول ستًا أخرى، فإن الخمس الجديدة من الإبل نصاب مستقل كما أن الست إذا أضيفت إلى العشرين الأولى كانت متممة للنصاب السادس من الإبل، أو يكون مالكا لخمس من الإبل ثم يملك في أثناء الحول خمس إبل أخرى فإن الخمس الثانية مكملة للنصاب الثاني من الإبل وهي في الوقت نفسه نصاب مستقل منها.

والحكم في هذه الصورة نظير ما قدمناه في الصورة الثانية فيكون لكل واحد من النصاب الذي ملكه أولا والنصاب الذي ملكه ثانيا حول مستقل على انفراده، وعند تمام كل حول منهما يجب على المكلف دفع زكاته، فإذا تم حول النصاب الأول دفع أربع شياه في

المثال الأول، و دفع شاة واحدة في المثال الثاني، و إذا تم حول النصاب الثاني دفع شاة واحدة في كل من المثالين.

### المسألة ٦٢:

(الصورة الخامسة): أن لا تبلغ الأنعام الجديدة التي يملكها الإنسان في ما بعد نصاباً مستقلاً، و لا تكون مكملة للنصاب اللاحق، و مثال ذلك: أن يكون الرجل

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ١٧٠

مالكاً لخمس من الإبل، فتلد له في أثناء حولها أربعاً، أو يكون مالكا أربعين شاة، ثم يملك في أثناء حولها ثلاثين شاة أخرى، فالإبل الأربع الجديدة التي تجدد له ملكها في المثال الأول ليست نصاباً مستقلاً بعد الخمس الأولى، و لا مكملة للنصاب اللاحق من الإبل، و كذلك الثلاثون من الغنم التي ملكها في المثال الثاني ليست نصاباً مستقلاً بعد الأربعين الأولى و لا مكملة للنصاب اللاحق من الغنم، و لا حكم للأنعام الجديدة في هذه الصورة، فلا يستأنف لها حول، و لا تجب على المالك فيها زكاة سواء ملكها في أثناء الحول الأول أم بعده، و إنما يجب على المالك زكاة النصاب الأول بعد أن يتم حوله.

### المسألة ٦٣:

إذا ارتد الرجل المسلم عن دينه و كان ارتداده عن فطرة، فإن كان ارتداده عن الإسلام في أثناء الحول لماله الزكوى انقطع الحول بارتداده، و انتقل المال الى ورثته المسلمين، فإذا بلغت حصة الوارث منهم مقدار النصاب الشرعى استأنف الحول من حين انتقال المال إليه، فإذا تم الحول و هو في ملكه وجبت عليه زكاته، و إذا لم تبلغ حصته مقدار النصاب لم يجب عليه شيء، و إن كان ارتداده بعد أن تم الحول لماله وجبت الزكاة في المال و وجب على الوارث إخراجها من جميع المال و إن لم تبلغ حصة الواحد منهم مقدار النصاب، و يجوز لهم إخراجها من أموالهم الأخرى فيخلص لهم النصاب.

### المسألة ٦٤:

إذا ارتد المسلم و كان ارتداده عن مله و كان ذلك بعد أن تم الحول لماله الزكوى، وجبت الزكاة في المال إذا كان بمقدار النصاب أو أكثر، و إذا ارتد في أثناء الحول لم ينقطع حوله بذلك، فيجب أداء الزكاة من المال بعد أن يتم الحول، و الأحوط أن يكون المتولّى لإخراج الزكاة من ماله هو الحاكم الشرعى، و إذا تاب هذا المرتد و رجع إلى الإسلام قبل أن يخرج الحاكم الزكاة من ماله تولى إخراج الزكاة بنفسه.

و إذا أخرج هذا المرتد الزكاة بنفسه قبل أن يتوب من ارتداده، ففي إجزائها عن الواجب إشكال، و لا يترك الاحتياط، فإذا تاب و العين المدفوعة في الزكاة لا تزال باقية في يد المستحق جدد النية بعد توبته و أجزأت عنه، و إذا كان الفقير المستحق عالماً بأن الدافع مرتد، و قبض منه الزكاة و هو في حال رده، ثم

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ١٧١

تلقت العين عند الفقير كان مشغول الذمة بها، فإذا تاب المرتد بعد ذلك جاز له أن يحتسبها عليه، و إذا هو لم يتب جاز للحاكم الشرعى إن يحتسبها عليه.

**المسألة ٦٥:**

إذا ارتدت المرأة عن الإسلام لم ينقطع حول النصاب الذي تملكه بردتها، سواء كان ارتدادها عن فطرة أم عن ملء، فإذا تم الحول عليه وجب أداء الزكاة منه، والأحوط أن يتولى الحاكم الشرعى إخراجها.

**المسألة ٦٦:**

إذا تزوج الرجل امرأة و جعل مهرها نصاباً زكويًا و جرى على ذلك الإيجاب و القبول ملكت المرأة النصاب بالعقد فإذا حال عليه الحول منذ ذلك الوقت و هو فى تصرفها و جبت عليها زكاته. و إذا طلقها الزوج بعد أن تم الحول على النصاب المذكور و قبل أن يدخل الزوج بالمرأة رجع نصف النصاب الى الزوج و وجب على المرأة أن تؤدى زكاة جميع النصاب من النصف الذى استقر لها، و لا يتعين عليها أن تدفع الزكاة منه فيجوز لها أن تدفع الزكاة عنه من مال آخر.

و إذا تلف نصفها قبل أن تدفع الزكاة و كان تلفه بتفريط منها و وجب عليها إخراج الزكاة من مالها و لم يسقط من الزكاة شىء بسبب التلف، و إذا لم تخرج الزكاة هى، تتبع الساعى عين النصاب فأخذ الزكاة منه- و الساعى هو العامل الذى يعينه الحاكم الشرعى لأخذ الزكاة من المكلفين بها- فإذا أخذ الزكاة من نصف الزوج، رجع الزوج على الزوجة المطلقة بما أخذه الساعى منه. و إذا تلف نصف الزوجة المطلقة بغير تفريط منها سقط عنها نصف الزكاة و وجب عليها دفع النصف الثانى، فإذا لم تؤده أخذه الساعى من نصف الزوج و رجع الزوج عليها به.

**المسألة ٦٧:**

يصدق مالك المال الزكوى إذا ادعى أن الحول لم يحل على ماله، أو ادعى أن بعض ماله قد تلف فى أثناء الحول فنقص ماله عن النصاب، أو ادعى أنه قد أدى زكاة ماله، أو أنه قد دفع قسماً منها، و لا يفتقر فى شىء من ذلك إلى إقامة بينة شرعية تثبت صدق قوله فى ما يدعيه، و لا إلى يمين، إلا أن يعلم كذبه فى ما يقول.

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ١٧٢

**الفصل الثالث فى زكاة النقدين****المسألة ٦٨:**

يشترط فى وجوب الزكاة فى الذهب و الفضة المسكوكين، مضافاً إلى ما ذكرناه فى الفصل الأول من الشروط العامة لوجوب الزكاة فى مطلق الأموال الزكوية: أن تتوفر فيهما ثلاثة أمور:

الأول: أن يبلغ النقد الموجود منهما عند المكلف مقدار النصاب الشرعى، و لكل واحد من الذهب و الفضة نصابان.

**المسألة ٦٩:**

لا تجب الزكاة في النقد من الذهب حتى يبلغ المقدار الموجود منه عند المكلف عشرين ديناراً (و هذا هو النصاب الأول في الذهب)، فإذا بلغ هذا المقدار و توفرت في النصاب بقيه الشروط، و جب فيه نصف دينار.

و المراد بالدينار المثقال الشرعي، و وزن المثقال الشرعي يبلغ ثلاثة أرباع المثقال الصيرفي المعروف و هو يساوي أربعة و عشرين حمصه، و على هذا فالدينار الواحد أو المثقال الشرعي يزن ثمانى عشره حمصه من الذهب، و النصاب الشرعي الأول منه، - و هو كما قلنا عشرون ديناراً- يبلغ في وزنه خمسه عشر مثقالاً صيرفياً، و نصف الدينار الذى يجب إخراجه في زكاة هذا النصاب إذا كملت شروطه يبلغ وزنه تسع حمصات من الذهب، أو ثلاثة أثمان المثقال الصيرفي.

ثم لا يجب في ما زاد على عشرين ديناراً، غير نصف الدينار الذى ذكرناه فقط، حتى يبلغ الزائد أربعة دنانير، فإذا بلغ ذلك (و هذا هو النصاب الثانى من الذهب) فكان المجموع أربعة و عشرين ديناراً و جب في زكاته نصف دينار و قيراطان.

و الأربعة دنانير تساوى في وزنها ثلاثة مثاقيل صيرفيه، و القيراط هو جزء واحد من عشرين جزءاً من الدينار، فالأربعة دنانير تساوى في وزنها ثمانين قيراطاً، و القيراطان هما ربع عشرها، كما أن نصف الدينار هو ربع العشر من العشرين ديناراً.

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ١٧٣

و هكذا إذا زادت على ذلك أربعة دنانير أخرى أخرج المكلف في زكاتها قيراطين آخرين، و لا شىء في ما دونها، ثم في كل أربعة دنانير قيراطان.

و أيسر من ذلك في الحساب أن يدفع المكلف بعد النصاب الأول ربع العشر من النقد الموجود لديه، فإنه يؤدي بذلك ما و جب عليه من زكاة النقد، و قد يزيد قليلاً على المقدار الواجب فيه.

**المسألة ٧٠:**

لا تجب الزكاة في النقد من الفضة حتى يبلغ مقدار ما يملكه الإنسان منه مائتى درهم، فإذا بلغ هذا المقدار (و هو النصاب الأول من الفضة) و جب فيه إخراج خمسه دراهم، ثم لا يجب في ما زاد على المائتى درهم شىء غير الخمسه المذكوره حتى يبلغ الزائد أربعين درهماً، (و هذا هو النصاب الثانى في الفضة) فإذا بلغ ذلك و جب فيه إخراج درهم واحد.

و وزن كل عشرة دراهم سبعة مثاقيل شرعيه، و هى تساوى خمسه مثاقيل و ربعاً من المثاقيل الصيرفيه، و على هذا فالنصاب الأول من الفضة- و هو المائتا درهم- يبلغ وزنه مائه و أربعين مثقالاً شرعياً، و هى تساوى مائه و خمسه مثاقيل صيرفيه، و النصاب الثانى من الفضة، و هو الأربعون درهماً، يبلغ ثمانيه و عشرين مثقالاً شرعياً، و هى تساوى واحداً و عشرين مثقالاً صيرفياً، و الدرهم الواحد الذى يجب في زكاة النصاب الثانى يساوى نصف مثقال صيرفي و ربع عشره، و الخمسه دراهم التى تجب في زكاة النصاب الأول تساوى خمسه أمثال ذلك.

و إذا راعى المكلف الضابط الذى سبق ذكره في المسألة المتقدمه فدفع ربع العشر من المبلغ الموجود لديه من نقد الفضة فقد أدى ما و جب عليه في زكاته و قد يزيد عليه قليلاً في بعض الفروض.

**المسألة ٧١:**



الثاني من شروط وجوب الزكاة في النقدين - الذهب و الفضة -: أن يكونا مسكوكين للمعاملة بهما من غير فرق بين سكة الدولة المسلمة و الكافرة، بل المدار على أن تجرى المعاملة بهما بين الناس، و يتخذنا ثمنا رائجا للمبيعات، فإذا جرت المعاملات بهما بين الناس شملهما الحكم و إن كانا ممسوحين من أثر السكة لكثرة التعامل بهما أو كانا ممسوحين بالأصالة أو اتخذهما المكلف للزينة، فالمدار في جميع الفروض على ما ذكرناه، فإذا كانت المعاملة بهما جارية بين الناس وجبت

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ١٧٤

الزكاة فيهما و إن لم تجر المعاملة بهما لم تجب الزكاة.

### المسألة ٧٢:

الثالث من شروط وجوب الزكاة فيهما: أن يحول الحول على النقدين و هما جامعان للشرائط التي تقدم ذكرها هنا و في الفصل الأول على الوجه الذي فصلناه في حول الأنعام، فإذا نقص النقد عن مقدار النصاب في أثناء الحول، أو بدّل المكلف النصاب بغيره و إن كان العوض من جنسه، أو غير السبك، أو صاغ الذهب و الفضة حليا و نحوه لم تجب الزكاة فيه، و إن فعل ذلك بقصد الفرار من الزكاة، و كذلك الحكم إذا طرأ في أثناء الحول ما يمنع المالك من التصرف في المال.

### المسألة ٧٣:

المراد من أن يحول الحول على النقد هو أن يدخل الشهر الثاني عشر كما بيناه في زكاة الأنعام، فإذا دخل الشهر المذكور استقر وجوب زكاة المال على المكلف، و لا يضر بالوجوب أن يختل الشروط أو يختل بعضها في أثناء الشهر الثاني عشر، و لكن لا يبدأ الحول اللاحق للمال إلا بعد انتهاء ذلك الشهر كما تقدم.

و إذا سبك المكلف الدراهم أو الدينانير بعد أن حال عليهما الحول فنقصت قيمتهما بالسبك و جب عليه إخراج زكاتها بملاحظتهما دراهم و دنانير.

### المسألة ٧٤:

لا- تجب الزكاة في المصوغات حليا أو غيره من الذهب أو الفضة، و لا في الأواني المتخذة من أحدهما، سواء اتخذها للاقتناء أم للاستعمال.

### المسألة ٧٥:

تجب الزكاة في الذهب و الفضة إذا توفرت فيهما الشروط التي ذكرناها، سواء كان الذهب أو الفضة من الجنس الجيد أم الرديء أم كان بعض النصاب جيدا و بعضه رديئا.

### المسألة ٧٦:

إذا كان نصاب النقد من الذهب أو الفضة كله رديئا، جاز للمكلف إخراج زكاته من الرديء، و إذا كان جميع النصاب من الجيد، فلا يترك الاحتياط بأن يخرج الزكاة من الجيد، و إذا كان بعض النصاب جيدا و بعضه رديئا، فالأحوط أن كلمة التقوى، ج ٢، ص: ١٧٥

يبعض في الزكاة بالنسبة، فإذا كان نصف النصاب من الجيد، أخرج نصف الزكاة من الجيد، و جاز له أن يدفع النصف الآخر من الرديء، و إن أخرج جميعها من الجيد فهو أحسن، و إذا كان ربع النصاب من الجيد أخرج ربع الزكاة من الجيد، و صح له أن يدفع الباقي من الرديء، و هكذا.

بصرى بحراني، زين الدين، محمد امين، كلمة التقوى، ٧ جلد، سيد جواد وداعى، قم - ايران، سوم، ١٤١٣ هـ ق

كلمة التقوى؛ ج ٢، ص: ١٧٥

### المسألة ٧٧:

تتعلق الزكاة بالدراهم و الدينير المغشوشة على الأحوط، إذا كان الغش الموجود فيها لا ينافى صدق اسم الذهب أو الفضة عليها في نظر أهل العرف، و إن لم يبلغ الخالص منها مقدار النصاب، و يؤدي زكاتها منها، و إذا كان الغش الموجود فيها بمقدار يضرب في صدق اسم الذهب و الفضة عليها، فان علم بأن خالص الذهب و الفضة الموجود فيها يبلغ مقدار النصاب الشرعى تعلق بها الزكاة. و إن علم بأن خالصهما لا يبلغ النصاب لم يجب فيها شىء، و إذا شك في أن خالص الذهب و الفضة الموجود فيها هل يبلغ النصاب أو لا، فلا يترك الاحتياط بالتصفية ليعلم حالها، أو دفع الزكاة بقصد الرجاء.

### المسألة ٧٨:

إذا ملك المكلف نصابا من النقد الجيد لم يجز له أن يخرج زكاته من النقد المغشوش، إلا إذا علم بأن الخالص مما يدفعه يبلغ مقدار الزكاة الواجبة عليه، و يجوز له أن يدفع النقد المغشوش و يجعله قيمة للزكاة الواجبة عليه، إذا كانت له قيمة تساوى المقدار الواجب أو تزيد عليه، و كذلك الحكم إذا ملك نصابا من النقد المغشوش - كما ذكرنا في المسألة السابقة- و أراد إخراج زكاته من النقد المغشوش، فلا بد و أن يكون دفعه على الوجه المذكور.

### المسألة ٧٩:

إذا ملك الرجل نقدا بمقدار النصاب الشرعى ذهباً أو فضةً و شك في أن ما يملكه من النقد الخالص أو من النقد المغشوش، فلا يترك الاحتياط إما بتصفية المال لمعرفة حاله أو بدفع زكاته من باب الرجاء.

### المسألة ٨٠:

إذا ملك الإنسان دنانير مغشوشة بالفضة، فإن علم المكلف بأن ما في الدنانير من الذهب وحده لا يبلغ نصاب الذهب، و ما فيها من الفضة وحده لا يبلغ نصاب الفضة، لم تجب عليه الزكاة فيها، وإن كان المجموع منهما بمقدار قيمة النصاب، كلمة التقوى، ج ٢، ص: ١٧٦

و كذلك الحكم إذا ملك دراهم مغشوشة بالذهب، فلا تجب الزكاة فيها إذا كانت فضتها وحدها لا تبلغ نصاب الفضة، و ذهبها وحده لا يبلغ نصاب الذهب.

و إذا علم بأن ما في الدنانير أو الدراهم المذكورة من الذهب وحده أو من الفضة وحدها أو من كل منهما على انفراده يبلغ مقدار نصابه، وجبت عليه الزكاة في ما يبلغ النصاب من أحدهما أو من كليهما، فان علم بالمقدار أدى زكاته و إن لم يعلم بالمقدار وجبت عليه تصفية المال أو الاحتياط بدفع ما يتيقن معه ببراءة ذمته.

و إذا شك في ان ما في الدنانير و الدراهم من الذهب وحده أو الفضة وحدها أو كل من الجنسين على انفراده يبلغ مقدار النصاب أو لا، فلا يترك الاحتياط إما بتصفية المال ليعلم حاله أو دفع الزكاة بقصد الرجاء.

### المسألة ٨١:

إذا ترك الرجل عند أهله مالا من الذهب أو الفضة لنفقتهم أو لغير ذلك و غاب عنهم حولا، ففضل من المال مقدار النصاب، فان كان مالك المال في مدة الحول متمكنا من التصرف في المال المذكور كيفما يريد بتوسط وكيله مثلا، أو باتصاله الدائم بالمكالمات الهاتفية و نحوها، وجبت عليه الزكاة في المال الباقي عند أهله، و إن لم يتمكن من التصرف في المال في حال غيبته لم تجب عليه زكاته.

### المسألة ٨٢:

إذا ملك الرجل أموالا زكوية مختلفة في جنسها، لم تجب الزكاة في أي جنس منها حتى يبلغ ما يملكه الرجل من ذلك الجنس بمفرده مقدار النصاب الشرعي المحدد له، و لا يضم بعض الأجناس إلى بعض، فإذا كان يملك تسعة عشر دينارا من نقد الذهب، و يملك مائة و تسعين درهما من نقد الفضة، لم يضم أحد الجنسين إلى الآخر، و لم تجب الزكاة فيهما، و كذلك في الأنعام و الغلات. و إذا كانت الأموال الزكوية التي يملكها متحدة في الجنس و مختلفة في الصنف، ضم بعضها إلى بعض، و مثال ذلك: أن يملك نقودا ذهبية من ضرب دول متعددة، أو يكون مالكا لنقود من الفضة مختلفة في السكة، فيضم بعض النقود إلى جنسها، و لا يضر بوحدة النصاب منها أنها مختلفة في الضرب أو السكة، فإذا بلغ مجموعها مقدار النصاب و تمت الشروط المعبرة فيها وجبت فيها الزكاة.

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ١٧٧

### الفصل الرابع في زكاة الغلات الأربع

### المسألة ٨٣:

تجب الزكاة في كل واحدة من الغلات الأربع، وهي الحنطة والشعير، والتمر والزبيب، ولا يلحق السيلت بالحنطة والشعير بالحكم، على الأقوى، وقد قال بعض علماء اللغة: السيلت بضم السين ضرب من الشعير أبيض لا قشر له، وقيل هو نوع من الحنطة، والمستفاد من النصوص الشرعية المعتمدة أنه غيرهما، فلا تجب الزكاة فيه على القول الأصح.

وفي إلحاق العلس بالحنطة إشكال، فقد قيل بأنه نوع منها يكون بناحية اليمن، وتكون منه حبتان في قشر، وقيل هو طعام أهل صنعاء، ولذلك فلا يترك الاحتياط بإخراج زكاته إذا بلغ مقدار النصاب.

ولا تجب الزكاة في ما عدا الغلات الأربع من الحبوب والثمار التي تنبت الأرض، ويستحب إخراج الزكاة من الحبوب مما يكال أو يوزن إذا بلغت مقدار النصاب، وقد أشرنا إلى هذا في المسألة الثلاثين، وسيأتي بيانه - إن شاء الله تعالى - في الفصل الخامس.

## المسألة ٨٤:

يشترط في وجوب الزكاة في الغلات الأربع زائداً على ما سبق ذكره في الفصل الأول من الشروط العامة لوجوب الزكاة في الأموال الزكوية، أن تتوفر فيها عدة أمور.

(الأمر الأول من الشروط المعتمدة في وجوب الزكاة في الغلات): أن تبلغ الغلة مقدار النصاب.

والنصاب الشرعي في الغلة هو أن يبلغ المقدار الذي يملكه المالك منها:

ثلاثمائة صاع، وزنة كل صاع تسعة أرطال بالرطل العراقي، وعلى هذا فالنصاب الشرعي من الغلة هو ما بلغ وزنه ألفين و سبعمائة رطل عراقي.

و وزن النصاب بحسب الدراهم الصيرفية المتعارفة: مائتا ألف و ستة و سبعون ألفاً و أربعمائة و اثنا عشر درهماً و نصفاً، و وزنه بحسب المثاقيل الصيرفية المتعارفة: مائة ألف و أربعة و ثمانون ألفاً و مائتان و خمسة و سبعون مثقالاً صيرفياً،

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ١٧٨

وعلى هذا التحديد فوزن النصاب بحسب الحقق الاسلامبولية الموجودة، يبلغ ستمائة و احدى و تسعين حقة و اثني عشر درهماً و نصفاً و هو ثمن ربع الحقة.

وهذا المقدار من الحقق الاسلامبولية يعني ثمانى و عشرين وزنة اسلامبولية و ثلاثة ارباع الوزنة و يزيد على ذلك بحقة واحدة و اثني عشر درهماً و نصفاً، و يراد بالوزنة الاسلامبولية الواحدة ما يساوى اربعا و عشرين حقة اسلامبولية.

و إذا كان المن البصرى يزن ستين حقة اسلامبولية - كما اشتهر فى تلك البلاد فى بعض الأوقات - كان النصاب فيه احد عشر مناً و نصفاً، و زاد على ذلك بحقة اسلامبولية واحدة و ثمن ربعها.

والنصاب بحسب الحقة الكبيرة المعروفة فى مدينة النجف و ما قاربها من الضواحي، - و هذه الحقة تزن تسعمائة و ثلاثة و ثلاثين مثقالاً صيرفياً و ثلث مثقال - يبلغ مائة و سبعة و تسعين حقة كبيرة و أربعمائة و ثمانية مثاقيل صيرفية و ثلث المثقال، و هذا المقدار

عبارة ثانية عن ثمانى و ثمانى و خمس حقق و نصف، ينقص منها ثمانية و خمسون مثقالاً صيرفياً و ثلث المثقال.

و الوزنة الواحدة من هذه الوزنات اربع و عشرون حقة كبيرة، و تسمى (وزنة كبيرة) للترفة بينها و بين الوزنة الاسلامبولية التى تقدم ذكرها، و تسمى أيضاً هذه الحقة (كبيرة) للترفة بينها و بين الحقة الاسلامبولية و جميعها معروفة فى تلك البلاد.

والنصاب بالمن الشاهى المعروف فى بلاد إيران، يبلغ مائة و أربعة و أربعين مناً، ينقص منها خمسة و أربعون مثقالاً صيرفياً، و وزن المن الشاهى ألف و مائتان و ثمانون مثقالاً صيرفياً.

و النصاب بالمن التبريزى - و هو نصف المن الشاهى الذى ذكرناه - يبلغ ضعف المقدار المذكور فهو مائتان و ثمانية و ثمانون مناً

تبريزيا ينقص منها خمسة و أربعون مثقالا صيرفيا.

و النصاب بوزن الربعة المعروفة في البحرين و ما والاها من القرى، يبلغ أربعمائه و ستين ربعة و نصفاً و يزيد على ذلك بخمسة و سبعين مثقالا صيرفيا، و وزن الربعة المذكورة أربعمائه مثقال صيرفي.

و النصاب بوزن الكيلو غرام (و هو الوحدة الغربية التي اشتهرت في أكثر البلاد في الأزمنة الأخيرة) يبلغ ثمانمائة و أربعة و ثمانين كيلو غراما و نصفاً،

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ١٧٩

و عشرين غراما على وجه التقريب.

### المسألة ٨٥:

قد سبق في المسألة الرابعة أنه يشترط في وجوب الزكاة على المكلف أن يكون مالكا للمال في وقت تعلق الزكاة به، فيعتبر أن يكون مالكا للغلة في ذلك الحين، سواء كان مالكا للشجرة نفسها ببيع أو إرث أو غيرها من موجبات التملك فيكون مالكا للثمرة بتبعها إلى حين تعلق الزكاة بها، أم ملك الشجرة و الثمرة معا قبل ذلك الوقت إلى أن حضر، أم ملك الثمرة منفردة قبل الوقت فحضر و هي مملوكة له.

و كذلك ما يزرع من الغلات، سواء ملكه بالزراعة أم بانتقال الزرع إليه قبل الوقت حتى حلّ و تعلقت الزكاة بالمال.

### المسألة ٨٦:

الأقوى أن الزكاة تتعلق بالغلة في الوقت الذي يصدق عليها اسم الحنطة أو الشعير، أو التمر عند أهل العرف، و في الوقت الذي يصدق اسم العنب في الزبيب، و إن كان الأحوط استحباباً أن تتعلق بها عند انعقاد الحب في الحنطة و الشعير، و عند اصفرار التمر أو احمراره في ثمر النخيل و عند صيرورته حصرما في ثمرة الكرم كما هو القول المشهور، و أحوط من ذلك أن يؤخذ بأحوط القولين في كل مورد بخصوصه، و ستأتي في المسائل الآتية أمثلة لذلك.

### المسألة ٨٧:

المدار في بلوغ الغلة مقدار النصاب على أن تبلغه عند جفاف الثمرة و يبسها و إن كان وقت تعلق الزكاة بها قبل ذلك، فإذا كان الرطب أو العنب يبلغ مقدار النصاب في حال كونه رطباً أو عنباً، و لكنه يقل عن النصاب إذا جفّ و صار تمراً و زيبياً، لم تجب فيه الزكاة.

### المسألة ٨٨:

أصناف التمر التي تؤكل بحسب العادة الجارية بين الناس في حال كونها رطباً، و إذا لم تؤكل حتى تجفّ يقلّ ثمرها، يقدر النصاب في هذه الأصناف مع فرضها جافةً يابسةً، فإذا كان الرطب منها على تقدير بقائه إلى أن يجفّ و يبس يبلغ مقدار النصاب و جب

إخراج زكاته على الأ-حوط، وإلا- لم يجب. وإذا كان بعد يبسه مما لا يصدق عليه اسم التمر، ففي وجوب الزكاة فيه إشكال، ولا يترك

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ١٨٠

الاحتياط فيه، وكذلك الحكم في أصناف الزبيب التي تؤكل عنباً بحسب العادة، وإذا لم تؤكل حتى تجف قلّ زبيبها أو لم يصدق اسم الزبيب عليها.

### المسألة ٨٩:

إذا أراد مالك الغلة إن يقتطف ثمرته كلها في حال كونها رطباً أو عنباً، وقبل أن تجف فتكون تمراً أو زبيبا، فالأحوط له أن يؤدي الزكاة حين ذلك، إذا كانت الغلة تبلغ مقدار النصاب لو أنها بقيت حتى تجف، وإذا بذل المالك الزكاة حين ذلك وجب على الساعي قبولها منه. وإذا أراد المالك أن يتصرف في الثمرة وهي بسر أو حصرم، وكان تصرفه فيها أكثر مما يتعارف بالأحوط له أن يضمن حصّة المستحق بمراجعة الحاكم الشرعي.

### المسألة ٩٠:

وقت إخراج الزكاة هو حين جذاذ التمر، واقتطاف الزبيب، وتصفيّة الحنطة والشعير، فإذا أخرج المالك إخراجها عن هذا الوقت مع وجود من يستحق الزكاة من غير عذر يمنعه من الإخراج كان ضامناً، و جاز للساعي أن يطالبه بها، ولا تجوز مطالبته بها قبل ذلك. وإذا دفع المالك الزكاة قبل وقت إخراجها وبعد تعلق الوجوب بها وجب على الساعي قبولها منه.

### المسألة ٩١:

يجوز لمالك المال أن يدفع الزكاة و الثمر لا يزال على الشجر إذا كان الدفع بعد تعلق الزكاة بالمال، سواء دفع الزكاة من العين، أم دفع قيمته تمراً أو زبيبا، ويشكل الحكم بجواز الدفع إذا بذل الزكاة بسراً أو حصرماً إلا إذا أراد اقتطاف الثمرة كلها بسراً أو حصرماً، و تلاحظ المسألة التاسعة والثمانون.

### المسألة ٩٢:

يجوز للمالك أن يدفع القيمة بدلا عن العين، سواء كانت القيمة التي يدفعها عنها من الذهب أو الفضة و ما هو بحكمهما، أم كانت من غير ذلك إذا كانت من غير جنس الفريضة، وقد تقدم ذكر هذا في المسألة الثالثة والأربعين، فلتراجع هي و ما بعدها فان لهما صلة بالمقام.

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ١٨١

### المسألة ٩٣:

إذا أدى المكلف زكاة الغلة ثم حال على الغلة حول أو أكثر و هي لا تزال في ملكه لم تجب فيها الزكاة مرة أخرى، نعم إذا باع الغلة بأحد التقدين و كان الثمن بمقدار نصاب ذلك النقد و جبت فيه الزكاة كلما حال عليه حول و هو لا يزال بمقدار النصاب، و قد سبق ذكر هذا.

### المسألة ٩٤:

إذا بلغت الغلة مقدار النصاب الشرعي أو زادت عليه بالغة ما بلغت، و اجتمعت فيها بقية الشروط، و جبت فيها الزكاة، و مقدار الزكاة التي يجب إخراجها من المال هو العشر إذا كانت الغلة تسقى سيحا بالمياه الجارية على الأرض، سواء كانت تنبع من الأرض أم تنحدر عليها من أعالي الجبال، أم تتجمع فيها من مياه الأمطار و السيول و نحوها، أو تسقى بماء السماء أو بما تمتصه جذور الشجر و الزرع من مياه الأرض، و لا ينافي ذلك أن يحتاج الري إلى شق جداول و مجاري، ليعم الماء على أنحاء الأرض المغروسة أو المزروعة. و إذا كانت الغلة تسقى بالدوالي و النواضح و شبهها أو بالوسائل الحديثة للري، فمقدار الزكاة فيها هو نصف الشعر، و إذا كانت الغلة تسقى بالأمرين معاً، بحيث يصدق عند أهل العرف أن سقى الغلة بهما معاً على التساوي، و جب في نصف الغلة إخراج العشر منه و في النصف الآخر منها إخراج نصف العشر، و إذا غلب أحدهما بحيث ينسب السقى إليه و لا يعتد بالآخر لقلته فمقدار الزكاة يتبع ما غلب منهما.

و إذا شك المكلف في أن الأمرين متساويان في سقاية الغلة بهما معاً أو أن أحدهما أغلب، كفاه أن يدفع في الزكاة نصف العشر، و إن كان دفع العشر أحوط له استحباباً.

### المسألة ٩٥:

إذا كان النخيل أو الكرم أو الزرع يسقى بالسيح أو بماء المطر و كان ذلك كافياً في إنمائه و إرواء غلته و سقاه مالكة مع ذلك بالمكائن و نحوها، و لم يؤثر ذلك في كثرة الغلة، و جب على المالك في زكاة غلته دفع العشر، و إن كان يسقى بالأدوات و الوسائل الحديثة و نحوها و كان ذلك مستمراً، و كافياً، و سقاه المالك مع ذلك بالسيح من غير أن يؤثر فيه و جب في زكاته نصف العشر. كلمة التقوى، ج ٢، ص: ١٨٢

### المسألة ٩٦:

إذا سقى المالك نخيله أو كرمه أو زرعه بالدوالي و الأدوات، و أصابته الأمطار، فإن استغنى بها لكثرتها و غزارتها عن السقى بالدوالي و جب في غلته إخراج العشر، و إن أوجب ذلك اشتراك الأمرين في السقاية في نظر أهل العرف، و جب في نصف الغلة إخراج العشر و في نصفها الآخر نصف العشر، و إن لم توجب الأمطار شيئاً من ذلك ففي الغلة نصف العشر.

### المسألة ٩٧:

إذا أخرج أحد الناس الماء من الآبار أو العيون بالدوالي أو المكائن فأجراه في أرض مباحة عبثاً أو لبعض أغراض خاصة، ثم بدا له بعد ذلك فزرع الأرض أو زرعها شخص غيره، بحيث اكتفى الزرع بذلك الماء الموجود في الأرض، ففي وجوب العشر في زكاة غلته إشكال، ولكنه أحوط.

و كذلك إذا صرف ذلك الماء بعد أن استخرجه أو صرفه غيره فسقى به زرعه في غير تلك الأرض فيجوز فيه الإشكال والاحتياط المتقدم.

و إذا أخرج الماء لسقاية زرع معين ثم بدا له بعد ذلك وسقى به زرعا آخر، أو زاد الماء عن كفايته فسقى بالزائد منه زرعا آخر فالظاهر وجوب نصف العشر في زكاته.

### المسألة ٩٨:

ما ذكرناه من التفصيل في الحكم بين ما يسقى بالأدوات وغيرها إنما هو في سقى الغلة نفسها، لا سقى أصول النخيل والشجر، فالنخيل والشجر الذي يسقى بالدوالي والأدوات، إذا اكتفى في وقت إثماره وتنمية غلته و إنضاجها بمص جذوره من الماء الموجود في الأرض لكثرتة، يجب في زكاة غلته إخراج العشر تاماً، والنخيل والشجر الذي يكتفى بالسيح والماء المخزون في الأرض، إذا احتاج في إثماره ونضوج غلته إلى السقى بالأدوات والآلات، يجب في زكاة غلته إخراج نصف العشر.

### المسألة ٩٩:

لا تجب الزكاة على المالك في حصة السلطان، والمراد بها ما يأخذه السلطان من الثمر والزرع نفسه باسم المقاسمة، فلا يعد ذلك على المالك في النصاب الشرعي ولا يجب عليه دفع زكاته، وكذلك ما يأخذه عمال السلطان وولاته من كلمة التقوى، ج ٢، ص: ١٨٣

العين الزكوية زائدة على حصة السلطان نفسه إذا لم يكن للمالك بد من الدفع إليهم، سواء كان الظلم عاملاً له ولغيره أم خاصاً به. وكذلك ما يأخذه السلطان باسم الخراج إذا كان مرتبطاً بالغلة ومنسوباً بالمقدار إليها، فلا تجب على المالك زكاة ذلك، بل يخرج الخراج من وسط المال ثم يؤدي الزكاة مما بقي، والأحوط اعتبار النصاب قبله، بخلاف المقاسمة.

### المسألة ١٠٠:

الأحوط لزوماً عدم استثناء المؤمن مطلقاً من وجوب الزكاة، فيعتبر النصاب في أصل المال فإذا بلغ مقدار النصاب أخرجت الزكاة منه ثم أخرجت المؤمن بعد ذلك.

و المؤمن هي ما يحتاج الشجر أو الزرع إليه من أجره فلاح أو عامل أو ساق أو حارس، أو أجره حيوانات للحراثته والدياسة، أو إصلاح موضع لتشميس الغلة وتصفيتها وما يشبه ذلك، ومنها أجره الأرض إذا كانت مستأجرة، وأجره مثلها إذا كانت مغصوبة، ومنها خراج السلطان إذا لم يكن مرتبطاً بالغلة أو لم يكن منسوباً بالمقدار إليها، وما يأخذه عمال السلطان إذا كان من غير العين الزكوية ولم يمكن الامتناع عليهم، فلا يستثنى جميع ذلك من وجوب الزكاة على الأحوط كما تقدم، سواء كانت المؤمن سابقه على وقت تعلق الزكاة بالغلة أم كانت متأخرة عنه.



**المسألة ١٠١:**

تضم غلة النخيل بعضها إلى بعض و إن كانت متفرقة في المكان أو كانت متباعدة في البلاد إذا كان مالك المال واحدا، فإذا بلغ المجموع حدّ النصاب أو زاد عليه وجبت فيه الزكاة، و إن كانت ثمرة كل قطعة على انفرادها دون النصاب، و كذا إذا اختلفت في زمان الإثمار أو زمان الإدراك، فأثمر بعضها أو أدركت غلته قبل الآخر بشهر أو أكثر فيضم اللاحق إلى السابق إذا كان الجميع ثمرة عام واحد و يزكى الجميع إذا بلغ النصاب.

و كذلك الحكم في غلة الكرم إذا كانت مملوكة لمالك واحد فيجرى فيها البيان المتقدم، و مثلها الحكم في غلة الزروع المتعددة في المكان و البلاد و الوقت إذا كانت مملوكة لشخص واحد.

و إذا أثمرت النخيل المملوكة لمالك واحد مرتين في عام واحد، ضمت

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ١٨٤

الثمرة الثانية إلى الثمرة الأولى، فإذا بلغ مجموعهما مقدار النصاب زكاه على الأحوط احتياطا لا يترك، و إذا بلغت إحدى الثمرتين مقدار النصاب و نقصت الأخرى عنه زكاهما جميعا على الأحوط كذلك.

**المسألة ١٠٢:**

لا يجوز للمالك أن يدفع الرطب زكاة عن التمر فريضة، و يجوز له أن يدفعه عنه على أن يكون قيمة له، و أحوط من ذلك أن يبيع الرطب بأحد النقدين أو ما هو بحكمهما ثم يدفع ذلك قيمة للتمر، و الأحوط في العنب ذلك فلا يدفعه زكاة عن الزبيب إلا أن يجعله قيمة له و يجرى فيه القول المتقدم.

و إذا وجبت عليه الزكاة في نصاب التمر أو الزبيب، فأراد أن يدفع زكاته من تمر آخر أو من زبيب آخر، فالأحوط له أن يدفعه بقصد الواقع فريضة أو قيمة، و كذلك إذا أراد أن يدفع زكاة الحنطة من حنطة أخرى و زكاة الشعير من شعير آخر فيقصد ما وجب عليه في الواقع من الفريضة أو القيمة.

**المسألة ١٠٣:**

إذا وجبت على الإنسان زكاة التمر مثلا، فأراد أن يدفع زكاته من تمر آخر على أن يكون قيمة له، و أراد أن يزيد فيها على المقدار الواجب، لأن التمر المدفوع أدنى منه، أو أراد أن ينقص عن المقدار الواجب لأن التمر المدفوع أجود من تمر النصاب- لم يكن ذلك من الربا المحرم، و لكن قد سبق من الإشكال في القيمة إذا كانت من جنس الفريضة، و لذلك فالأحوط الترك و كذلك الأمر في الغلات الأخرى.

**المسألة ١٠٤:**

إذا كان المكلف مدينا لأحد من الناس، و حلّ عليه وقت إخراج الزكاة الواجبة، فالزكاة مقدمة على الدين إذا كانت العين التي تعلق

بها الزكاة موجودة، فيجب عليه دفع الزكاة، وإن كان الدين مطالباً به من صاحبه، ولا يصح له وفاء الدين بالنصاب ما لم يؤدّ الزكاة منه أو من مال آخر. وإذا اتفق أن العين الزكوية تلفت مع التفريط كان المكلّف ضامناً للزكاة واستقرت ديناً في ذمته و كان حكمها كبقية الدين فلا تقدم عليه.

### المسألة ١٠٥:

إذا مات مالك المال بعد أن تعلق وجوب الزكاة بماله، وجبت الزكاة ولم  
كلمة التقوى، ج ٢، ص: ١٨٥

تسقط بموته، فيجب على ورثته إخراجها، وإذا مات قبل تعلق الوجوب انتقل المال بموته إلى ورثته، فتجب الزكاة على من بلغت حصته منه مقدار النصاب واجتمعت فيه بقية شروط وجوب الزكاة، ولا زكاة على من لم يملك النصاب منهم، أو لم تجتمع فيه شروط الوجوب، كالطفل الصغير والمجنون، والمحجور عن التصرف.

### المسألة ١٠٦:

إذا انتقل المال الزكوي إلى ورثة المالك بعد موته - كما فرضنا في المسألة المتقدمة - و كانت حصّة بعض الورثة من المال الموروث لا تبلغ مقدار النصاب، و كان لذلك الوارث مال زكوي غيره قد ملكه بسبب غير الميراث المذكور، ضم بعض ماله إلى بعض، فإذا بلغ الجميع النصاب الشرعي وجبت عليه فيه الزكاة، و لا تسقط الزكاة عنه لنقصان حصته من الميراث عن النصاب.

### المسألة ١٠٧:

إذا مات مالك المال بعد أن تعلق وجوب الزكاة بماله و كانت عين المال موجودة حين موته، وجب إخراج الزكاة و ان كان الميت مديناً لغير أرباب الزكاة، و كان الدين الذي عليه يستوعب جميع تركته أو يزيد عليها، و لا نصيب لأصحاب الدين الآخرين في مقدار الزكاة من ماله الزكوي.

و إذا كانت الزكاة قد استقرت في ذمة الميت لا في عين المال، و مثال ذلك: ما إذا تعلقت الزكاة بالمال و مالك المال حي، ثم أتلّف المالك المال في حياته، أو تلف المال بنفسه و كان التلف بتفريط المالك فتكون الزكاة في ذمته قبل موته في كلتا صورتين، فإذا مات بعد ذلك و عليه ديون تستوعب التركة أو تزيد عليها كانت الزكاة ديناً كسائر الديون التي في ذمته و لم تتقدم عليها، فيجمع جميع ما على الميت من الديون و منها الزكاة المستقرّة في ذمته، ثم ينسب كل واحد من هذه الديون إلى مجموعها، فيأخذ صاحب ذلك الدين من تركة الميت بمقدار تلك النسبة، فإذا كان لأحد أصحاب الدين نصف مجموع الديون أخذ نصف التركة، و إذا كان للثاني ربع مجموع الديون أو خمسة أخذ من التركة بتلك النسبة، و هكذا حتى توزع التركة على أصحاب الديون بنسبة ديونهم، و منهم أرباب الزكاة، فيأخذون من التركة بنسبة مقدار الزكاة إلى مجموع الدين.

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ١٨٦

**المسألة ١٠٨:**

إذا مات مالك المال الزكوى قبل أن تظهر الغلة فيه، أو بعد أن ظهرت في المال وقبل أن يتعلق وجوب الزكاة بها، وكان على المالك الميت دين يستوعب التركة أو يزيد عليها، فإن أدى ورثه الميت دين مورثهم من مال آخر قبل أن يتعلق وجوب الزكاة بالمال كانت تركه الميت لهم، وملكوا المال الزكوى بالميراث، فإذا حضر وقت تعلق الزكاة بالغلة وجبت الزكاة على كل وارث منهم بلغت حصته حد النصاب أو زادت عليه.

وكذلك الحكم إذا ضمن الورثة دين مورثهم قبل تعلق وجوب الزكاة بالمال ورضى أصحاب الدين بضمانهم فتبرأ ذمة الميت من الدين، وتنتقل التركة إلى ملك الورثة، وتجب الزكاة على من بلغت حصته مقدار النصاب.

وإذا لم يؤد الدين الذى فى ذمة المالك ولم يضمه ضامن، فالأقوى عدم وجوب الزكاة فى المال سواء كان موت مالك المال قبل ظهور الثمرة فيه أم كان بعده وقبل تعلق الوجوب بها.

وإذا كان الدين الذى فى ذمة المالك لا يستوعب المال وجبت الزكاة فى ما زاد على الدين من المال الزكوى على من بلغت حصته حد النصاب من الورثة.

**المسألة ١٠٩:**

إذا ملك الإنسان النخيل أو الكرم أو الزرع قبل أن تظهر ثمرته، أو بعد أن ظهرت الثمرة فيه وقبل تعلق وجوب الزكاة بها، وبقيت فى ملكه حتى حل وقت تعلق الزكاة بالغلة، كانت عليه زكاتها مع اجتماع شروط الوجوب، وإذا ملكها بعد زمان تعلق الوجوب بالغلة، فالزكاة على مالكها الأول الذى تعلق الوجوب بها وهى فى ملكه، فإذا علم المالك الأخير أن الأول المكلف قد أدى الزكاة فلا شىء عليه، وكذلك إذا أداها بعد ذلك، فلا شىء على المالك الأخير.

وإذا لم يؤدها المالك الأول، أخذ الساعى زكاة الغلة من العين، ورجع المالك الثانى بها على المالك الأول، وإذا شك فى أن المالك الأول أدى زكاة الغلة أم لم يؤدها، ففى الحكم إشكال.

**المسألة ١١٠:**

إذا اختلفت أنواع الغلة الواحدة التى يملكها الإنسان، فبعضها من النوع الجيد، وبعضها من الأجود وبعضها من الردىء، ضم بعض الأنواع الموجودة الى

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ١٨٧

بعض فى عد النصاب، وجاز للمالك أن يدفع الجيد زكاة عن الجيد وعن الأجود، وجاز له أن يدفع الردىء زكاة عن الردىء، ولم يجز له أن يدفع الردىء زكاة عن الجيد - على الأحوط - فضلا عن الأجود.

**المسألة ١١١:**

الزكاة حق يتعلق بالعين الزكوية إذا اجتمعت فيها الشروط المتقدمة، وهذا الحق يختلف فى أحكامه عن سائر الحقوق المعروفة، ومن

أحكامه أنه لا- يجوز لمالك العين الزكوية أن يتصرف فيها تصرفاً ينافي الحق المذكور قبل أن يؤدي الزكاة من المال أو من غيره، فليس له- مثلاً- أن يتلف جميع النصاب أو يبيعه، بحيث لا يبقى منه مقدار الزكاة. وإذا باع جميع النصاب كذلك لم يصح بيعه حتى يدفع الزكاة أو يدفعها المشتري بعد ذلك، فإذا دفعها أحدهما صح البيع، ولم يحتج إلى إجازة منه أو من الحاكم الشرعي، وإذا دفعها المشتري رجع بها على البائع، وكذلك غير البيع من التصرفات وأسباب النقل كالهبة والصلح وغيرهما.

### المسألة ١١٢:

يجوز للمكلف أن يعزل زكاة ماله، من عين النصاب أو من مال آخر، حتى مع وجود المستحق على الأقوى، فيتعين ما عزله زكاة، فإذا تجدد له نماء بعد عزله فهو بحكم الزكاة، سواء كان النماء متصلاً كالسمن والصوف والوبر، أم منفصلاً كاللبن والدهن والولد. وإذا عزل المالك الزكاة أصبحت أمانه في يده، فلا- يكون ضامناً لها إذا تلفت عنده إلا إذا فُرض فيها أو آخر دفعها مع وجود من يستحقها، وإذا عزل الزكاة فليس له أن يبدل عينها بعد العزل بعين أخرى.

### المسألة ١١٣:

يجوز للحاكم الشرعي أو وكيله أن يخرص ثمرة النخيل أو الكرم أو الزرع على مالكةا، فإذا عين الخارص مقدار الغلة ومقدار الزكاة منها، وقبل المالك بذلك على الوجه الذي يأتي بيانه، جاز للمالك أن يتصرف في المال كيف يشاء، وفائدة الخرص الأخرى هي أنه يجوز للمالك وللشاعي الاعتماد على ذلك التقدير في الأداء من غير حاجة إلى كيل أو وزن لجميع الغلة، فيؤدي مقدار ما عينه الخارص للزكاة.

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ١٨٨

و انما تترتب هذه الآثار على الخرص إذا انضمت إليه المعاملة من الحاكم الشرعي أو وكيله التي تشغل ذمة المالك بحصة الفقراء أو تثبتها في العين بنحو الكلي في المعين، والأحوط أن تكون المعاملة المذكورة بصيغة الصلح، وان كان الأقوى الصحة إذا وقع الخرص بقصد إنشاء المعاملة المذكورة، ولا بد فيها من قبول المالك، وسيأتي بيان هذه المعاملة وتفصيل بعض أحكامها وآثارها في كتاب المزارعة والمساقاة من هذه الرسالة إن شاء الله تعالى.

وقت الخرص هو وقت تسمية الغلة تمراً وعباً وحنطة وشعيراً، ولا يتولى المالك الخرص بنفسه أو بالاستنابة أو التوكيل لغيره إلا إذا اعتمد الحاكم الشرعي على عمله فأنشأ المعاملة معه اعتماداً على خرصه.

و إذا انكشف الخلاف و تبين خطأ الخارص في التقدير وجبت مراعاة الواقع، كما في سائر الموارد التي يتبين فيها خطأ الطريق و مخالفته للواقع.

### المسألة ١١٤:

إذا باع المالك الثمر أو الزرع، ثم شك في أن يبيعه كان بعد تعلق وجوب الزكاة بالغلة فتكون الزكاة عليه لأنه المالك الأول لها كما ذكرنا في المسألة المائة والتاسعة، أو كان يبيعه قبل تعلق الوجوب بها، فتكون الزكاة على المشتري، لم يجب عليه شيء.

نعم، إذا علم بوقت تعلق الوجوب بالغلة على التعيين، و شك في أن البيع وقع قبل ذلك الوقت المعين أم بعده، لزمه إخراج الزكاة على الأحوط، بل هو الأقوى.

و إذا كان الشاك في ذلك هو المشتري، فالأقوى عدم وجوب الزكاة عليه، نعم إذا علم بأن البائع لم يؤد زكاة المال، فليس له أن يتصرف فيه حتى يؤدي زكاته، و إذا هو أدى الزكاة لم يرجع بها على البائع، و للحاكم الشرعي أو وكيله أن يتبع المال الموجود فيأخذ منه زكاته، و إذا أخذها منه لم يرجع المشتري بها على البائع كذلك.

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ١٨٩

## الفصل الخامس في ما تستحب فيه الزكاة

### إشارة

و قد تقدم في المسألة الثلاثين أن الزكاة تستحب في عدة أمور:

### (الأول منها): مال التجارة.

#### المسألة ١١٥:

مال التجارة هو المال الذي يملكه الإنسان بعقد معاوضة، و كان تملكه لذلك بقصد الاكتساب به، فلا يشمل الحكم باستحباب الزكاة ما يملكه الإنسان بهبة أو صلح بغير عوض، أو إرث، و لا يكفي مجرد إعداد المال للتجارة و التكسب به، و لا يشمل ما يملكه بقصد الاقتناء لا بقصد التكسب، و ان كان قد تملكه بعقد معاوضة.

و لا فرق في مال التجارة بين ما تتعلق بمثله الزكاة وجوبا أو استحبابا عند وجود الشرائط كالغلات الأربع، و كالحبوب الأخرى على ما سيأتي من استحباب الزكاة فيها، و ما لا- تتعلق الزكاة به كالخضروات و الفاكهة، و لا- بين الأعيان و المنافع، فإذا ابتاع الرجل الخضروات أو استأجر الدار أو العقار بقصد الاكتساب بها شملها عنوان مال التجارة و استحبت الزكاة فيها، و كذلك إذا اشترى العقارات من بساتين و مساكن و محلات، و دكاكين و خانات و عمارات و حمامات و غيرها للاكتساب بما تدره عليه من منافع و حاصل و نتاج، أو استأجرها لهذه الغاية.

#### المسألة ١١٦:

يشترط في استحباب الزكاة في مال التجارة أن تتحقق فيه أمور:

(الأول): أن يبلغ ذلك المال مقدار النصاب في أحد النقدين: الذهب أو الفضة. قالوا و لا تستحب الزكاة في مال التجارة إذا كان دون النصاب، و قد استفاض بين العلماء نقل الإجماع على هذا الشرط و لا دليل لهذا الشرط سوى هذا الإجماع المستفيض نقله.

(الشرط الثاني): أن يتم لمال التجارة حول من حين تملك المالك له بقصد الاسترباح به.

(الشرط الثالث): أن يستمر مالك المال على قصد الاكتساب به طول

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ١٩٠

الحول، فإذا عدل عن هذا القصد في بعض الحول، سقط استحباب الزكاة عنه، و إذا رجع فقصد الاكتساب بالمال مرة ثانية بعد عدوله

عنه، استأنف الحول من حين قصده الثاني.

(الشرط الرابع): أن يبقى مال التجارة طول الحول في ملك المالك و لو بملك أعواضه و أبداله و لا يشترط بقاء المتاع بعينه.

(الشرط الخامس): أن يطلب المالك بعوض المتاع رأس ماله أو الزيادة عليه في طول الحول، و رأس المال هو العوض الذي ملك به المتاع، فإذا اتفق للمالك- و لو في بعض الحول- أنه طلب بيع المتاع بنقيصه عن رأس المال لبعض الطوارئ التي تحوجه الى ذلك سقط استحباب الزكاة.

#### المسألة ١١٧:

إذا اجتمعت الشروط التي مرّ ذكرها في المسألة المتقدمة في مال التجارة، استحب للمالك أن يخرج زكاة المال، و مقدار الزكاة فيه هو ربع العشر كما في زكاة النقدين.

و الزكاة المستحبة في مال التجارة أيضا حق يتعلق بالعين يختلف في أحكامه عن سائر الحقوق المعروفة كما في الزكاة المالية الواجبة، و يكفي في تعلق الاستحباب بمال التجارة إذا كان من العروض و الأمتعة أن تبلغ قيمته النصاب في أحد النقدين، و إن لم تبلغ النصاب في النقد الآخر، بل و ان لم يستبدل المتاع بالنقد فعلا، و كذلك إذا كان مال التجارة نقدا غير الذهب و الفضة، كالأوراق النقدية الدارجة بين الناس و شبهها.

#### المسألة ١١٨:

إذا اشترى الإنسان أحد النصب التي تجب فيها الزكاة بعد الحول و قصد بشرائه الاتجار به و التكبسب، فإذا حال عليه الحول و اجتمعت فيه شرائط الزكاة الواجبة وحدها، و جب عليه إخراجها دون زكاة التجارة، و إذا اجتمعت فيه شروط زكاة التجارة وحدها استحب له إخراجها دون الزكاة الواجبة، و إذا اجتمعت في المال شروط كل من الزكاة الواجبة و الزكاة المستحبة و جب على المالك إخراج الزكاة الواجبة على الأحوط و سقطت المستحبة.

#### المسألة ١١٩:

إذا اتجر الإنسان بأحد النصب الزكوية- كما فرضنا في المسألة المتقدمة-

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ١٩١

و تم حول الزكاة المالية قبل أن يتم حول التجارة، و جب عليه إخراج الزكاة المالية و سقطت زكاة التجارة، و إن سبق حول التجارة، فإن أدى المالك زكاة التجارة قبل أن يتم حول الزكاة الواجبة، سقطت الزكاة المالية عنه، و ان أخر الزكاة المستحبة و لم يؤدّها حتى تم حول زكاة المال الواجبة، و جب عليه إخراج الزكاة الواجبة، على الأحوط و سقطت زكاة التجارة، و كذلك الحكم إذا حال الحولان معا في وقت واحد.

#### المسألة ١٢٠:

إذا اشترى الرجل أربعين شاة سائمة مثلا و قصد بشرائها أن يتجر بها، ثم استبدلها قبل أن يتم الحول عليها من وقت شرائها بأربعين شاة سائمة غيرها، سقط حول الزكاة المالية الواجبة بتبديل النصاب، و بقي حول زكاة التجارة، فان زكاة التجارة لا يشترط فيها بقاء العين، و يكفي بقاء عوضها كما تقدم في الشرط الرابع، فإذا تم الحول مع اجتماع الشرائط استحب له إخراج زكاة التجارة.

#### المسألة ١٢١:

إذا كان رأس المال في المضاربة بين الشخصين يبلغ حد النصاب أو يزيد عليه، واجتمعت شروط زكاة التجارة فيه، فزكاته على ربّ المال خاصة، وإذا ربحت المضاربة وبلغت حصة رب المال من الربح مقدار النصاب كانت زكاتها عليه أيضاً، إذا حال حولها وتمت الشرائط فيها، وكذلك حكم العامل إذا بلغت حصته من الربح مقدار النصاب واجتمعت الشرائط فيها استحب له إخراج زكاتها.

### المسألة ١٢٢:

إذا كان الشخص مديناً وحلّ عليه وقت إخراج زكاة التجارة، فإن كان الدين الذي اشتغلت به ذمته مطالباً به من أصحابه فهو مقدّم على هذه الزكاة عند المزاحمة وعدم إمكان الوفاء بهما معاً، لأن الزكاة مستحبة فلا تراحم الواجب، وإذا أخر الدين وأدى الزكاة صحت منه وإن أتم بترك الواجب وهو وفاء الدين، وإذا كان الدين غير مطالب به جاز للمكلف تقديم الزكاة المستحبة عليه.

### المسألة ١٢٣:

إذا أاجر الإنسان برأس مال لا يبلغ مقدار النصاب لم تستحب الزكاة فيه كما تقدم، فإذا ظهر الربح في التجارة وبلغ المجموع من رأس المال ومن الربح كلمة التقوى، ج ٢، ص: ١٩٢  
الحاصل له مقدار النصاب ابتداءً الحول منذ ذلك الوقت، فإذا تم الحول والشرائط استحبت الزكاة فيه.

### المسألة ١٢٤:

إذا كانت للشخص تجارات متعددة، فكان لكل تجارة منها رأس مال خاص، كان لكل واحدة من التجارات على انفرادها شروطها وأحكامها، فإذا توفرت شرائط الحكم في واحدة منها ولم تجتمع في الثانية استحبت الزكاة في الأولى ولم تستحب في الأخرى، وإذا خسرت إحداها لم تحمل خسارتها على ربح الثانية.

## [ الأمر الثاني: مما تنبته الأرض مما يكال ]

### المسألة ١٢٥:

(الأمر الثاني مما تستحب فيه الزكاة): ما تنبته الأرض مما يكال، كالأرز، والعدس، والماش، والحمص، والسوسم، والدخن، والذرة، وأمثالها، عدا الغلات الأربع، فقد تقدم بيان الحكم بوجود الزكاة فيها وتفصيل أحكامها، ولا يشمل الحكم باستحباب الزكاة: البقل، والريحان، والنعناع، والفجل، والجرجير، وشبهها مما يسرع إليه الفساد، ولا يشمل الثمار كالبطيخ، والخيار، والباذنجان، والبطاطس، والجزر، ولا يشمل الفاكهة كالتفاح والخوخ والمشمش ونحوها، ولا القطن، والأشنان وأوراق الشجر وأزهارها كورق السدر، والتوت، والآس، والحناء، وقد ورد في بعض النصوص نفى الزكاة في القطن والزعفران.

### المسألة ١٢٦:

يشترط في استحباب الزكاة في ما تنبته الأرض مما تقدم ذكره أن يبلغ مقدار النصاب، وحدّ النصاب الشرعي فيه هو النصاب في الغلات الأربع، وقد بيناه مفصلاً في المسألة الرابعة والثمانين فلتلاحظ، ومقدار الزكاة المستحبة فيه هو مقدار الزكاة الواجبة في

الغلات الأربع، فما سقاه مالكة بالدوالي والآلات ففيه نصف العشر، وما سقى غيرها ففيه العشر.

### [الأمر الثالث: إناث الخيل]

#### المسألة ١٢٧:

(الأمر الثالث مما تستحب فيه الزكاة): الإناث من الخيل، ولا زكاة في الذكور منها، ويشترط في استحباب الزكاة فيها أن تكون سائمة، فلا زكاة فيها إذا كانت معلوفة، وان يحول عليها الحول وهي في ملك صاحبها، فلا زكاة فيها إذا لم يتم عليها الحول. ومقدار الزكاة التي يستحب إخراجها عنها هو ديناران شرعيان في كل سنة كلمة التقوى، ج ٢، ص: ١٩٣

عن كل فرس عتيق، والمراد بها الفرس التي تتولد من ذكر وأنثى من الخيل عربيين، ودينار واحد في كل سنة عن كل برذون، وهي غير العتيق، والدينار الشرعي هو ثلاثة أرباع المثلث الصيرفي من الذهب، وقد سبق بيانه في زكاة النقدين، فيكون مقدار الزكاة المستحبة مثقالا صيرفيا ونصفا من الذهب في كل سنة عن الفرس العتيق، وثلاثة أرباع المثلث الصيرفي في كل سنة عن البرذون. ولا فرق في ثبوت هذا الاستحباب بين أن تكون الخيل عوامل أو غيرها، ولا بين أن تكون الفرس مملوكة لمالك واحد أو أكثر، فإذا تعدد مالك الفرس أخرجت الزكاة المذكورة بنسبة الحصص من الملك، فإذا كانت الفرس مملوكة لمالكين بالمناصفة فالزكاة بينهما بالمناصفة، وإذا كانت مملوكة لأكثر من اثنين أو بالتفاوت فالزكاة بالنسبة.

### [مسائل]

#### المسألة ١٢٨:

تقدم منا في المسألة الخامسة والعشرين حكم المال الذي يكون غائبا عن صاحبه فلا تصل إليه يده ولا يد وكيه فلا يمكن له التصرف فيه كما يريد، والمال الذي دفنه مالكة ونسى موضع دفنه ومضت عليه سنة واحدة أو أكثر، ثم تمكن بعد ذلك من التصرف في المال الغائب، وتذكر موضع المال الذي دفنه فيه فأخرجه، وذكرنا أنه يستحب له أن يزكى ذلك المال لسنة واحدة.

#### المسألة ١٢٩:

إذا أبدل المالك النصاب الزكوي الذي يملكه في أثناء الحول بنصاب آخر بقصد الفرار من وجوب الزكاة عليه بطل الحول بتبديل النصاب، وسقط عنه وجوب الزكاة، وقد ذكرنا هذا في فصل زكاة الأنعام، وفي فصل زكاة النقدين. نعم، يستحب له أن يخرج زكاة المال إذا تم عليه الحول الأول، وان بدّل فيه عين النصاب.

#### المسألة ١٣٠:

ذكرنا في فصل زكاة النقدين أن الزكاة لا تجب في غير المسكوك من الذهب والفضة، فلا تجب في الحلبي والمصوغات منهما، نعم، ورد في بعض الأخبار عن الحلبي: (و لكن تعيره مؤمنا إذا استعار منك فهو زكاته) ولا بأس بالعمل بذلك برجاء المطلبية. كلمة التقوى، ج ٢، ص: ١٩٤



## الفصل السادس في مصارف الزكاة و مستحقيها و هي ثمانية:

### [الأول و الثاني: الفقير و المسكين.]

#### المسألة ١٣١:

(الأول و الثاني من مستحقي الزكاة): الفقير و المسكين.

و المراد بالفقير: الشخص الذي لا يملك مئونة السنة لنفسه و لمن يعول به لا بالفعل و لا بالقوة، و يقابله الغنى، فهو الإنسان الذي يملك المئونة له و لعياله بالفعل أو بالقوة، و يراد بمن يملك مئونة بالفعل من تكون لديه أعيان جميع ما يحتاج إليه في مدة سنته لنفسه و لعياله من مآكل و مشارب و ملابس و غير ذلك من ضروريات الحياة، أو تكون لديه قيمة ذلك من نقود أو أجناس أخرى يمكنه أن يجعلها أثمانا و أعواضا يشتري بها ما يحتاج إليه في سنته، أو يكون له رأس مال يخرج له من الربح ما يقوم بكفايته لذلك، أو تكون لديه مصادر أخرى من ضيعة أو عقار أو حيوان يقوم نماؤها و منافعها بمئونته و شؤونه.

و يراد بمن يملك المئونة بالقوة من يكون ذا صنعة أو عمل أو كسب يقوم إنتاجه و حاصله بما يكفيه لجميع حاجاته في حياته. و الفقير هو من لا يكون له ذلك، و ان ملك شيئا مما تقدم ذكره، بمقدار لا يفي بكفايته و إقامة شؤونه.

و المسكين أسوأ من الفقير حالا- و أشد حاجة. و المراد بعيال الشخص من يقوم بنفقاتهم و الصرف عليهم، سواء كانوا ممن تجب نفقاتهم عليه شرعا، أم ممن يستحب له القيام بها، أم ممن يجوز له ذلك.

#### المسألة ١٣٢:

المدار في الفقر و الغنى على مئونة السنة كما ذكرنا، فمن ملك المقدار الذي يكفيه لذلك كان غنيا، و حرم عليه أن يأخذ الزكاة، فإذا صرف بعض ذلك في حاجاته و أصبح الباقي في يده لا يكفي لمئونة سنة تامة له و لعياله، جاز له أن يأخذ من الزكاة، إذا لم يكن لديه مصدر آخر لبقية المئونة بالفعل أو بالقوة، و لا يجب عليه الصبر الى أن ينتهي جميع ما عنده من المال أو الأعيان المملوكة.

#### المسألة ١٣٣:

لا يجوز لمن يقدر على الاكتساب من الناس أن يأخذ الزكاة، و ان هو ترك

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ١٩٥

التكسب تكاسلا، و لكنه إذا ترك التكسب متكاسلا في أول الأمر، فعجز عنه بعد ذلك و أصبح غير قادر عليه بالفعل، جاز له أن يأخذها، و مثال ذلك: أن يكون لكسبه وقت مخصوص فيتكاسل عنه حتى يخرج وقته، فيصبح بعد الوقت عاجزا عن المئونة و عن التكسب لها، فيجوز له أخذ الزكاة بعد عجزه و افتقاره و ان كان عاصيا بترك التكسب في وقته.

#### المسألة ١٣٤:

إذا كان الرجل مالكا لضيعة أو عقار لا يكفيه حاصلهما لمئونته فهو فقير بالفعل، فيجوز له أخذ الزكاة، و لا يجب عليه أن يبيع ضيعته أو عقاره و يصرف ثمنهما في المئونة، و ان كان الثمن لو باعهما كافيا لحاجته، و كذلك الحكم في صاحب الحرفة و الصنعة إذا قصر نتاجها عن مقدار كفايته و كانت أثمان الآلات و الأدوات التي يستخدمها في صنعة وافية بمئونته، فيجوز له أخذ مئونته من الزكاة و لا

يجب عليه بيع الآلات و التعيش بأثمانها.

و نظيره مالك رأس المال إذا كان الربح الذى يدّر عليه من رأس ماله لا يفي بمثونته و كان صرف رأس المال وافيًا بها، فيجوز له أخذ الزكاة و لا يجب عليه صرف رأس المال فى المئونة.

### المسألة ١٣٥:

يجوز لمالك المال أن يدفع للفقير من زكاة ماله ما يزيد على مئونة سنته التى يحتاج إليها إذا كان الإعطاء له دفعة واحدة، و يجوز للفقير أن يأخذ ذلك منه و تبرأ ذمة المالك بذلك من الحق الواجب عليه، و بحكمه الكاسب الذى يقصر كسبه عن الوفاء بمثونته، بل و التاجر الذى يقصر ربحه عن الوفاء بمقدار حاجته و أمثالهما، فيجوز لمالك المال أن يدفع إليهم من الزكاة أكثر من مئونة السنة إذا كان الإعطاء لهم دفعة واحدة.

و إذا أعطى الفقير أو أحد المستحقين المذكورين من الزكاة دفعات متعددة حتى ملك مقدار مئونة السنة له و لمن يعول به لم يجز أن يعطى من الزكاة شيئاً بعد ذلك، و لا تبرأ ذمة المالك بدفع الزائد و لا يجوز للمستحق فى هذه الصورة أن يأخذ من الزكاة شيئاً حتى ينقص ما بيده عن مئونة سنته.

### المسألة ١٣٦:

مئونة السنة التى ذكرناها و قلنا أن المدار فى الحكم بالغنى و الفقر عليها، هى

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ١٩٦

ما يحتاج إليه الإنسان فى حياته و بقائه بما يناسب حاله و شرفه و منزلته فى المجتمع الذى يعيش فيه من دار للسكنى تليق به، و أثاث للدار تامة، من فرش و أمتعة، و أدوات و ظروف و أواني، و مطعم و مشرب، و أكسية و أغطية، و ملابس صيفية و شتوية، و وسائل إنارة، و غسل و طبخ و راحة و غير ذلك.

و يراعى فى جميع ذلك ما يليق بالفرد و يناسب أمثاله فى البلد الذى يسكن فيه، بل و خادم و كتب علمية، و ثياب للتجمل، و سيارة للتنقل إذا كان فى مكانه الاجتماعية ممن يحتاج الى ذلك، و لم يمكن الوفاء بالحاجة، باستتجار و استعارة و نحوهما على الأحوط. فلا يكون وجود مثل هذه الأمور عند الرجل مانعا من صدق الفقير عليه إذا قصر ما يملكه عما يحتاج إليه، و لا يجب عليه بيعها لشراء باقى مئونته، و يجوز له شراؤها من مال الزكاة الذى يدفع إليه إذا لم تكن موجودة لديه.

و إذا كان لدى الرجل من هذه الأشياء أكثر مما يحتاج إليه بحيث كان ثمن الزائد منها- لو أنه باعه- كافيا له فى مئونته، لم يجز له أخذ الزكاة، و كذلك إذا كانت الدار التى يسكنها أو السيارة التى يملكها أو الأثاث الذى يجده أرقى درجة مما يحتاج إليه بحسب حاله و شأنه، و كان التفاوت ما بينهما فى القيمة كافيا له فى مئونته، فلا يجوز له أخذ الزكاة فى هذه الفروض على الأحوط، بل لا يخلو عن قوة، فيجب عليه بيع ذلك و شراء ما يناسب حاله و صرف مقدار التفاوت فى مئونته.

### المسألة ١٣٧:

إذا كان الرجل قادرا على نوع من الاكتساب أو وجه من وجوهه و كان فى ذلك مهانة للرجل أو منقصة عليه، أو كانت فيه مشقة شديدة عليه لمرض فيه أو كبر سن أو ضعف، لم يجب عليه التكسب بذلك النوع، و جاز له أخذ الزكاة إذا لم يقدر على غيره.

### المسألة ١٣٨:

إذا كانت للرجل صنعة أو حرفة و لم يستطع الاكتساب بها لأنه يفقد الآلات و الوسائل التي يحتاج إليها في ذلك العمل، أو لعدم الطالب لما ينتجه في تلك الصنعة، جاز له أخذ الزكاة، و إذا كانت الآلات التي يحتاج إليها في صنعه قليلة المئونة، بحيث يصدق عليه عند أهل العرف أنه قادر على التكسب، أخذ من

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ١٩٧

الزكاة مقدار ما يشتري به الآلات أو يستأجرها، و اكتسب بها و لم يأخذ من الزكاة غير ذلك.

#### المسألة ١٣٩:

إذا كان الرجل قادرا على تعلم صنعة أو حرفة تكفيه للتكسب بها و كان تعلم تلك الصنعة ميسورا له و غير محتاج إلى مدة طويلة حرم عليه أخذ الزكاة، و إذا كان تعلم الصنعة شاقا عليه أو كان محتاجا الى وقت طويل جاز له أخذ الزكاة، و إذا كانت المدة التي يحتاج إليها في تعلم الصنعة قليلة و اشتغل بتعلمها، فإن أمكن له أن يستدين لنفقته في تلك المدة ثم يؤدي الدين بعد ذلك من نتاج صنعه و جب عليه أن يفعل ذلك، و ان لم يتمكن من ذلك أخذ الزكاة في تلك المدة.

#### المسألة ١٤٠:

إذا كان طالب العلم قادرا على الكسب لنفقته، و لكن طلبه للعلم و اشتغاله به يمنعه من ذلك، أو كان التكسب لا يليق بمنزلته الاجتماعية، فإن كان العلم الذي يطلبه و يشتغل به مما يجب تعلمه وجوبا عينيا عليه، جاز له أن يأخذ من حصص الفقراء من الزكاة، و كذلك إذا كان العلم مما يجب تعلمه على سبيل الكفاية مع عدم من يقوم به غيره، فيجوز له أن يأخذ لنفقته من سهم الفقراء في الزكاة، و ان كان العلم الذي يطلبه مما يستحب تعلمه، لم يأخذ من ذلك.

و يجوز الصرف على طالب العلم من سهم سبيل الله، سواء كان العلم الذي يطلبه مما يجب عينا أم كفاية أم مما يستحب، و إذا كان الرجل في طلبه للعلم الديني أو الدنيوي قاصدا لما يحرم من الغايات لم يجز له الأخذ من الزكاة، و إذا كان العلم الذي يطلبه مما لا يجب و لا يستحب شرعا، لم يجز له أخذ الزكاة الا إذا كان فقيرا و غير قادر على الكسب.

#### المسألة ١٤١:

إذا ملك الرجل مقدارا من المال، و شك في أن المقدار الذي يملكه منه يكفيه لمئونة سنته أو لا يكفيه، لم يجز له أن يأخذ من الزكاة، حتى يعلم أن المال الموجود لديه لا يكفيه، و إذا كان الرجل فقيرا في حالته السابقة، ثم حصل له مقدار من المال و شك في أن ما ملكه من المال يكفيه لسنته أو لا، استصحب فقره السابق و جاز له أخذ الزكاة.

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ١٩٨

#### المسألة ١٤٢:

إذا علم المكلف بدفع الزكاة أن الرجل فقير لا يملك مئونة سنته، أو علم بأنه غني غير مستحق عامله بما علم من أمره، فيجوز له إعطاؤه من الزكاة إذا علم فقره، و لا يجوز له أن يدفع له شيئا منها إذا علم بغناه، و إذا شك في فقره و غناه و كان يعلم بأنه فقير سابقا، جاز له إعطاؤه من الزكاة، و ان علم بغناه سابقا أو جهل أمره في حالته السابقة و اللاحقة لم يعطه من الزكاة، و لم يصدق في قوله إذا ادعى الفقر، إلا إذا حصل له الوثوق بصدقه.

#### المسألة ١٤٣:

إذا كان لمالك المال دين على الفقير، جاز للمالك الدائن أن يحتسب دينه عليه من الزكاة، فيكون ذلك وفاء لما في ذمة الفقير و أداء لزكاة المالك، وكذلك إذا كان للمالك دين في ذمة ميت و لم تكن للميت تركة تفي بالدين فيجوز له أن يحتسب الدين من الزكاة، وإذا كانت للميت تركة تفي بالدين الذي في ذمته لم يجز للمالك المكلف أن يحتسب الدين زكاة، وإذا كانت للميت المدين تركة و امتنع ورثته عن وفاء دينه من التركة، ففي جواز احتساب الدين من الزكاة إشكال.

#### المسألة ١٤٤:

يجوز لمالك المال أن يدفع زكاته إلى الفقير و لا يعلمه بأنها زكاة، و إذا كان الفقير ممن يترفع في نفسه عن قبض الزكاة و يدخله الحياء من أخذها، استحب للمالك المكلف بالزكاة أن يدفعها له على وجه الصلة ظاهراً، و يقصد في نفسه إيتاء الزكاة، فإذا أخذها الفقير و تملكها صحت زكاة، و لا يجوز للمالك المكلف أن يكذب في ذلك فيقول له مثلاً: هذه صلة مني لك و ليست زكاة، و لا بأس بالتورية عند الحاجة إليها، فيقول له: هي صلة و يقصد في نفسه اني أصلك بإيتاء زكاتي لك، و العبرة بقصد الدافع لا بقصد القابض على الأقوى.

#### المسألة ١٤٥:

إذا اعتقد مالك المال أن الرجل فقير يستحق الزكاة فدفع إليه زكاة ماله، ثم ظهر له بعد أن دفعها إليه أنه غني لا يستحق الزكاة، فذلك صورتان مختلفتان.

(الصورة الأولى): أن يكون المالك قد عزل المبلغ الذي دفعه الى الرجل و قصد أنه زكاة معزولة قبل أن يدفعه الى الرجل، و قد سبق منا في المسألة المائة

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ١٩٩

و الثانية عشرة ان المالك إذا عزل الزكاة تعينت زكاة، و ليس له بعد العزل أن يبدل عينها بعين أخرى، و الحكم في هذه الصورة أنه يجب على المالك استرجاع عين الزكاة المدفوعة إذا كانت باقية بيد الرجل، فإذا أخذها منه دفعها لمن يستحقها أو صرفها في مصارف الزكاة الأخرى.

و إذا كانت العين تالفه كان الرجل الذي قبضها ضامناً لها، سواء كان عالماً بأنها زكاة و قبضها و هو غير مستحق، أم كان جاهلاً، فيلزمه دفع مثلها إذا كانت مثلية و دفع قيمتها إذا كانت قيمية، و لا ضمان عليه إذا كان المالك الدافع للزكاة قد غره فقبضها منه مغروراً، فيكون ضمانها على المالك.

و إذا كانت عين الزكاة موجودة و تعذر على المالك استرجاعها من القابض، أو كانت تالفه و تعذر عليه أخذ عوضها منه فلا ضمان على المالك إلا إذا كان مفزطاً في دفعها لذلك الرجل، فدفعها إليه من غير اعتماد على حجة تثبت أنه مستحق فيكون ضامناً لتفريطه، أو كان قد غرّ الرجل كما ذكرنا فقبضها منه مغروراً، فيكون المالك ضامناً للزكاة في صورتين.

و إذا تمكن المالك فاسترجع العين أو أخذ عوضها من القابض صرف ذلك في مصرف الزكاة.

(الصورة الثانية): أن يكون مالك المال قد دفع المبلغ لذلك الرجل و لم يكن قد عزل المبلغ قبل دفعه إليه، فإذا تبين له بعد الدفع إليه أنه غني غير مستحق للزكاة، لم يكفه ما دفعه إليه عن الزكاة الواجبة، و وجب عليه دفعها لمن يستحقها، و كان المال الذي أعطاه الى الرجل من أموال المالك المكلف، فيجوز له أن يسترجعه من قابضه إذا كان موجوداً، و يجوز له أن يتغاضى عنه فلا يطالبه به، و إذا كان المال تالفاً تخير المالك بين أن يأخذ منه عوضه و ان يدعه فلا يأخذ منه شيئاً، و إذا كان القابض قد غره المالك فدفع المال إليه

لم يرجع عليه بالعوض إذا كان تالفا.

### المسألة ١٤٦:

إذا دفع المكلّف زكاة ماله الى رجل فقير، و ظهر للمالك بعد دفع المال أن الرجل الذى أعطاه الزكاة هاشمى لا تحل له زكاة غير الهاشمى، و كان المالك الدافع غير هاشمى، جرت فيه الفروض التى ذكرناها فى المسألة المتقدمة و ترتبت عليها الأحكام والآثار التى بينها.

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٢٠٠

و كذلك إذا دفع المالك زكاته الى مستحق ثم ظهر للمالك أن المدفوع إليه ممن تجب عليه نفقته لا- تحل له زكاته، فتجرى فيه الفروض و الأحكام المتقدمة كلها.

### المسألة ١٤٧:

إذا دفع المالك زكاة ماله الى الفقيه العادل، لأنه الولى العام للفقراء و لمال الزكاة، برئت ذمّة المالك من الزكاة الواجبة عليه، و كذلك إذا دفعها الى الوكيل الذى استنابه الفقيه العادل فى ذلك، و اعتمد عليه فى تصرّفاته، فتبرأ ذمّة المكلّف من الزكاة الواجبة عليه بالدفع إليهما.

فإذا دفع الحاكم الشرعى أو وكيله المذكور مال الزكاة الى رجل و لم يقصّر فى التعرف على حال الرجل و فى الفحص عن أمره من الفقر أو الغنى مثلا- أو غير ذلك من الشروط و الصفات المعتبرة فى المستحق، ثم ظهر بعد ذلك أن الرجل لا يستحق الزكاة، فلا ضمان على الحاكم الشرعى و لا- على وكيله، و إذا قصّر فى التعرف و الفحص كان ضامنا للمال المدفوع و كان ضمانه فى ماله الخاص لا فى مال الزكاة أو بيت المال، و لا ضمان على مالك المال كما تقدم.

### المسألة ١٤٨:

إذا اعتقد المكلّف أن للرجل الفقير صفة خاصة يتميز بها على الفقراء الآخرين، كالعُدالة أو المعرفة أو الاجتهاد أو القرابة منه أو غير ذلك من الأوصاف المميزة، و دفع إليه زكاة ماله بانبا على ذلك، ثم ظهر له بعد دفع المال إليه أن الرجل لا يتصف بتلك الصفة التى اعتقدها فيه، فان كان قد قيد دفع الزكاة إليه بأن تكون تلك الصفة موجودة فيه كان دفعه إليه باطلا و لم يكن إيتاء للزكاة، و لم يجزه ما دفعه عن الواجب الذى كلف به، و جاز له أن يسترجعه منه إذا كانت عين المال موجودة بيد القابض، و أن يأخذ منه عوضه إذا كانت العين تالفة، و لا ضمان على القابض إذا كان الدافع قد غرّه فأوهمه بوجود الصفة و انطباقها عليه كما سبق فى نظيره فلا يأخذ منه عوض المال إذا تلف بيده بعد قبضه.

و يجوز للمالك فى هذه الصور كلها أن يجدد نية إيتاء الزكاة فى ما دفعه الى الرجل، فان المفروض أن الرجل فقير يستحق دفع الزكاة إليه و ان لم يتصف بالصفة التى توهمها فيه، فإذا جدد النية أجزأت عنه و برئت ذمته من الواجب

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٢٠١

سواء كانت عين المال باقية أم تالفة.

و إذا لم يقيد المالك المكلّف دفع الزكاة الى الرجل بوجود تلك الصفة، بل كان اعتقاده بوجود الصفة المميزة فيه داعيا إلى إعطائه، صح ما دفعه إليه زكاة و برئت ذمته من الواجب، و لم يجز له أن يسترد المال من القابض و ان كانت العين باقية.

**[الثالث: العاملون عليها]****المسألة ١٤٩:**

(الثالث ممن يستحق الزكاة: العاملون عليها).

و العمل المراد هنا ولاية خاصة يجعلها إمام المسلمين (ع) أو النائب عنه لبعض الناس على عمل من أعمال الزكاة، كجباية مالها، و ضبط مقاديرها، و ضبط الأموال التي تتعلق بها، و تدوين حسابها، و إيصالها إلى الولي العام أو إلى مستحقيها، و غير ذلك من وجوه العمل فيها.

و يشترط في عامل الزكاة أن يكون بالغاً و أن يكون عاقلاً، و أن يكون مؤمناً عادلاً، و ان يكون حرّاً على الأحوط في جميع ذلك، و يشترط فيه أن يكون عارفاً بالمسائل التي تتعلق بعمله، و بأحكامها، و ان لا يكون هاشمياً.

**المسألة ١٥٠:**

إذا قام العامل في الزكاة بوظيفته المحددة له من الولي العام على الوجه المطلوب منه، استحق قسطه من الزكاة و ان كان غنياً، فلا يعتبر فيه ان يكون فقيراً، و استحقاق العامل لهذا السهم بجعل الشارع الأعم، كما ذكرته الآية الكريمة، لا بعنوان الاستئجار للعمل و المعاوضة عليه.

و يجوز لإمام المسلمين (ع) أو نائبه أن يستأجر موظفين أكفاء للزكاة و القيام بأعمالها و يحدّد لهم وظائفهم و أعمالهم التي يقومون بها، و يعين للأجير منهم أجره معينة أو يجعل له راتباً مقدّراً كفاء عمله، و هؤلاء يستحقون ذلك على وجه المعاوضة، و يصح أن يجعل مصدر الرزق لهم من بيت المال أو من الزكاة.

و يجوز أن يكون الأجير من هذه الفئة هاشمياً، و ان لا تجتمع فيه شروط العامل التي تقدم ذكرها في المسألة الماضية، و إذا كان الأجير هاشمياً و جب ان يكون رزقه من بيت المال لا من الزكاة، و كذلك إذا كان ممن لا تجتمع فيه شروط العامل المتقدمة على الأحوط، فلا يكون رزقه من الزكاة، بل يكون من بيت المال.

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٢٠٢

**المسألة ١٥١:**

لا يسقط نصيب العاملين على الزكاة في زمان غيبة الإمام (ع) على الأصح، فإذا بسطت يد الفقيه العادل في بعض الأقطار، فعين للزكاة سعة و جباة، و عمّالاً، شملهم الحكم و جاز إعطاؤهم من هذا النصيب.

و لا يشمل هذا الحكم من تصدّى بنفسه لإخراج زكاته و جباية زكاة من قبله من الناس و إيصالها إلى الفقيه أو إلى المستحقين من الفقراء و غيرهم، فلا يستحق سهم العاملين، و كذلك من تصدّى لذلك بإذن الفقيه إذا لم تبسط يده على الوجه الذي تقدم بيانه على الأحوط.

**[الرابع: المؤلفه قلوبهم.]****المسألة ١٥٢:**

(الرابع من مستحقى الزكاة: المؤلفه قلوبهم).

و الذى يستفاد من الأدلة الشرعية الواردة فى المسألة ان المؤلفه قلوبهم قوم من المسلمين يكونون ضعفاء فى عقائدهم و البصائر فى دينهم، فيسهم لهم من الزكاة لتثبت بذلك عقائدهم و يستمالوا إلى السلوك الحسن و العمل الصالح للإسلام.  
و الظاهر ان الحكم يختص بمن يعلم أو يحتمل أن إعطائه المال يوجب له ثبات العقيدة و حسن الإسلام فلا يشمل من يعلم أو يظن بعدم حصول هذه الغاية من إعطائه، فلا يعطى من سهم المؤلفه قلوبهم.

### [الخامس: الرقاب.]

#### المسألة ١٥٣:

(الخامس من مصارف الزكاة: الرقاب).

و هم العبيد المماليك الذين يكاتبهم مواليتهم على أداء مقادير معينة من المال، فإذا أدى العبد لسيد المبلغ المعين الذى كاتبه عليه كان حراً، فإذا عجز العبد عن الاكتساب ليؤدى مال الكتابة إلى مولاه و يفك رقبة جاز أن يدفع إليه من سهم الرقاب من الزكاة، و كذلك إذا ضعف كسبه، و احتاج إلى مدة طويلة يكتسب فيها حتى يؤدى ما عليه، فيجوز الدفع إليه من السهم المذكور ليعتق سواء كانت مكاتبه سيده له مطلقه أم مشروطة.

و العبيد الذين يقعون تحت الشدة من قسوة مواليتهم، فيشتري العبد منهم من مولاه و يدفع ثمنه من مال الزكاة ثم يعتق، بل يجوز صرف السهم المذكور فى عتق مطلق الرقاب، فيشتري العبد من مال الزكاة و يعتق، و ان لم يكن مكاتباً و لم

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٢٠٣

يكن تحت شدة، و يشترط فى هذا الوجه الأخير و هو عتق مطلق الرقاب أن لا يوجد مستحق للزكاة.

### [السادس: الغارمون]

#### المسألة ١٥٤:

(السادس من مصارف الزكاة: الغارمون) و الغارم هو الشخص المدين الذى عجز عن أداء دينه، و ان كان مالكا لقوت سنته بالفعل أو بالقوة، فإذا قصر كسب الرجل و ما يملكه من المال عن وفاء دينه، جاز أن يقضى دينه من سهم الغارمين من الزكاة، و يشترط فى الدين الذى يقضى من سهم الغارمين، ان لا يكون المدين قد صرفه فى معصية، فلا يجوز أن يقضى من هذا السهم دين صرف فى ذلك، سواء تاب المدين من تلك المعصية أم لم يتب، بل و ان كان الصارف له فى المعصية غير المدين، إذا كان المدين مختاراً فى ذلك و غير معذور، كما إذا استدان الأب، و صرفه ولده فى معصية و الأب مختار غير معذور فى تمكينه من المال.

#### المسألة ١٥٥:

إذا كان المدين قد صرف الدين فى معصية و عجز عن وفاء ذلك الدين، ثم تاب من معصيته جاز إعطاؤه من الزكاة من سهم الفقراء إذا كان ممن لا يملك قوت سنته، و لا يمنع من وفاء دينه بما يأخذه من سهم الفقراء، و إذا هو لم يتب من معصيته ففى جواز إعطائه من سهم الفقراء إشكال.

و سيأتى الكلام فى جواز دفع الزكاة للفقير إذا كان فاسقا أو متجاهرا بالمحرمات أو بترك الواجبات، و تلاحظ المسائل المتعلقة بذلك فى الفصل السابع.

### المسألة ١٥٦:

إذا شك المكلف بدفع الزكاة فى رجل غارم، هل كان قد صرف دينه فى معصية أو لا، أشكال الحكم بجواز الدفع إليه لوفاء دينه من سهم الغارمين، و الأقوى جواز ذلك و ان كان الأحوط له الترك. و لا يجوز للمدين الغارم أن يأخذ من سهم الغارمين ما يسدّ به دينه إذا كان قد صرفه فى معصية الله، فإذا دفع إليه مالك الزكاة من هذا السهم ليفى دينه و الدافع يجهل أمر الدين الذى عليه فلا يحل للمدين أن يأخذه منه.

### المسألة ١٥٧:

إذا صرف المدين دينه فى المعصية و هو صبي غير بالغ فى حال فعله، أو و هو كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٢٠٤

مجنون غير عاقل، جاز له أن يفى دينه من سهم الغارمين، و كذلك إذا كان المدين معذورا فى صرف الدين فى المعصية، و مثال ذلك: أن يفعله و هو مضطر إلى فعله أو و هو ناس، أو و هو جاهل بالموضوع فلم يدر ان ذلك المائع الذى اشتراه بمال الزكاة خمر يحرم شراؤه و شربه، أو ان هذا العمل الذى عمله مقامرة يحرم فعلها و صرف المال فيها، أو يكون جاهلا بالحكم غير مقصر فى جهله، فيقضى دينه من سهم الغارمين فى جميع هذه الصور، و إذا كان جاهلا بالحكم مقصرا فى جهله فهو عاص غير معذور، فلا يقضى دينه من سهم الغارمين.

### المسألة ١٥٨:

لا فرق فى الدين الذى يكون فى ذمة الرجل المدين و يجوز وفاؤه من سهم الغارمين بين أن يكون بدل مال استقرضه الرجل فبقى فى ذمته، و ثمن مبيع اشتراه نسيئة و لم ينقد ثمنه، و عوض شىء ملكه بالصلح أو بالهبة المعوضة و لم يؤدّ العوض لصاحبه، و مهر امرأة تزوجها و لم يدفع لها مهرها و بقى فى ذمته، و غير ذلك من الأموال التى تشتغل بها الذمة فى إحدى المعاملات الشرعية، و حتى إذا كان غرامة عن شىء أتلفه جاهلا أو ناسيا، لا عمدا و عدوانا على الأحوط.

### المسألة ١٥٩:

إذا كان الدين الذى اشتغلت به ذمة الرجل الغارم مؤجلا فحل أجله، جاز ان يعطى من سهم الغارمين ليفى دينه، و كذلك قبل حلول أجل الدين، فيجوز ان يدفع له من هذا السهم إذا يئس من القدرة على وفاء الدين حين يحلّ أجله.

### المسألة ١٦٠:

إذا كان المدين قادرا على وفاء دينه من كسبه على سبيل التدرىج، فيؤديه للدائن شيئا فشيئا حتى يتمه، و كان الدائن لا يطالبه بدينه بالفعل، فالأحوط عدم إعطائه من سهم الغارمين. و إذا طالبه الدائن بدفع دينه تاما، و كان المدين عاجزا عن أدائه إلا على نحو التدرىج، و لم يتمكن من الاستدانة لوفائه، و لم يمهله الدائن، جاز إعطاؤه من السهم المذكور، لا مطلقا.



**المسألة ١٦١:**

إذا أعطى مالك الزكاة إلى المدين من سهم الغارمين ليفى دينه، ثم تبين للمالك بعد ان دفع اليه المال ان المدين قد صرف الدين في معصيته، لم تبرأ ذمته  
كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٢٠٥

المالك من الواجب، ووجب عليه أن يسترجع من المدين ما أعطاه من السهم، و ان كان المدين قد تاب من معصيته التي صرف فيها الدين، و يصح له ان يحتسب المقدار الذي دفعه اليه من سهم الفقراء إذا كان الرجل لا يملك قوت سنته و قد تاب من المعصية، و يشكل أن يحتسبه عليه من سهم الفقراء إذا هو لم يتب.

و كذلك الحكم إذا دفع اليه من سهم الغارمين ثم ظهر له بعد الدفع إليه انه لم يكن مدينا، أو علم بأن الدائن قد ابرأ ذمته من الدين، فيجب على مالك الزكاة ان يسترجع منه ما أعطاه من سهم الغارمين، و يجوز له ان يحتسب المقدار الذي دفعه اليه من سهم الفقراء إذا كان الرجل فقيرا بالفعل.

**المسألة ١٦٢:**

إذا ادعى الشخص أنه مدين لا يقدر على وفاء دينه و اقام البيئته على صحة قوله، جاز للمالك ان يدفع له من سهم الغارمين، و إذا ادعى ذلك و لم يقم بينه على ما يدعيه لم يصدق قوله على الأحوط بمجرد دعواه، و ان صدقه الدائن في ما يقول.

**المسألة ١٦٣:**

إذا دفع مالك الزكاة إلى المدين العاجز عن وفاء دينه مبلغا من سهم الغارمين ليفى به دينه، ثم علم أن الرجل قد صرف المبلغ الذي أخذه منه في غير وفاء دينه، و جب عليه ان يسترجع المال منه، الا إذا كان الرجل فقيرا، فيصح للمالك أن يحتسب المال عليه من سهم الفقراء أو من سهم سبيل الله.

**المسألة ١٦٤:**

تقدم منا في المسألة المائة و الرابعة و الخمسين: أنه يشترط في الدين ان لا يكون قد صرف في معصية، و المدار في هذا الشرط على نفس صرف الدين فيها، لا على قصد الرجل المدين من الاستدانة، فإذا كان الرجل قد استدان المال لطاعة أو لأمر مباح، ثم صرفه بعد أن قبضه في معصية، لم يجز إعطاؤه لوفاء ذلك الدين من سهم الغارمين. و إذا استدان المال للمعصية، ثم صرفه بعد ما قبضه في طاعة أو في أمر مباح، جاز إيتاؤه لوفاء الدين من سهم الغارمين.

**المسألة ١٦٥:**

إذا كان المدين غير قادر على وفاء دينه بالفعل، و لكنه يستطيع وفاءه بعد مدة، و مثال ذلك: أن تكون للمدين غلة تكفيه لذلك، و هو يرتقب ميعاد حصول

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٢٠٦

تلك الغلة في وقتها، أو يكون له دين عند بعض الناس يفى بما في ذمته، و هو ينتظر حلول أجل دينه، فالظاهر عدم جواز الدفع اليه من سهم الغارمين، إلا- إذا طالبه الدائن بتسديد ما في ذمته بالفعل، و لم يمهل، و لم يتمكن من تسديد ذلك بالاستدانة له، فيجوز

الدفع اليه من السهم المذكور.

#### المسألة ١٦٦:

إذا كان الغارم مدينا للمالك الذي وجبت عليه الزكاة جاز لدائنه هذا أن يحتسب الدين الذي يملكه في ذمة غارمه عليه زكاة، وان لم يعلمه بذلك، ويجوز له أن يحتسب بعض أعيان الزكاة التي عليه للغارم ثم يأخذ ذلك لنفسه وفاء لدينه الذي يملكه في ذمة الغارم، وان لم يقبضها المديون و لم يوكله في قبضها عنه، ولا يجب عليه اعلام المديون بأنه قد احتسبها عليه زكاة وأخذها وفاء للدين.

#### المسألة ١٦٧:

إذا علم المالك المكلف بالزكاة بأن زيدا مدين لبعض الناس و هو عاجز عن وفاء دينه الواجب عليه جاز له أن يفى دينه من الزكاة، و ان لم يعلم زيد الغارم بذلك، و كذلك إذا شهدت عنده بينة عادلة بأن زيدا مدين و عاجز عن وفاء دينه.

#### المسألة ١٦٨:

يصح للمالك المكلف بالزكاة أن يفى من زكاته الواجبة عليه دين أبيه و دين ابنه و دين زوجته و غيرهم ممن تجب عليه نفقته إذا كان غارما، و يجوز له أن يدفع زكاته إليه ليفى بها دينه و لا يمنع من ذلك، و لا يجوز له إعطاؤه من الزكاة لنفقته إذا كان فقيرا، و سيأتي بيان هذا في الفصل السابع.

#### المسألة ١٦٩:

إذا كان الغارم- و هو زيد مثلا- مدينا لعبد الله، و كان دائنه عبد الله مدينا لخالد، و هو المالك الذي وجبت عليه الزكاة في ماله، جاز لعبد الله أن يحيل دائنه خالدا بماله من دين في ذمته على مدينة زيد، فيكون زيد بعد الحوالة مدينا لخالد، و تبرأ بذلك ذمة عبد الله من دينه، و يحتسب خالد دينه على زيد زكاة على نهج ما تقدم في المسألة المائة و السادسة و الستين.

#### المسألة ١٧٠:

إذا ضمن زيد ما في ذمة أخيه عمرو لدائنه، اشتغلت ذمة زيد بالمال و برئت ذمة أخيه عمرو من الدين، فإذا لم يكن هذا الضمان مقدمة لمعصية ثم أعسر زيد كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٢٠٧ و لم يتمكن من أداء المال الذي ضمنه، جاز إعطاؤه من سهم الغارمين لوفاء الدين.

#### المسألة ١٧١:

إذا استدان الرجل دينا ليطفى بالمبلغ فتنة قائمة بين جماعة من المؤمنين، أو ليصلح به ذات بين، أو ليعمر به مسجدا، أو لغير ذلك من المصالح العامة، ثم أعسر المدين فلم يتمكن من أداء الدين جاز إعطاؤه من سهم الغارمين، و لا يعطى منه إذا أمكنه الأداء، و يجوز أن يعطى لذلك من سهم سبيل الله كما سنذكره في المسائل الآتية ان شاء الله تعالى.

**المسألة ١٧٢:**

(السابع من مصارف الزكاة: سبيل الله) والمراد بسبيل الله هنا ما يعم جميع سبل الخير التي تقرب الإنسان الى الله و توجب له مرضاته، ومنها بناء القناطر و المدارس و ترميم المساجد و مساكن الحجاج و الزوار و المسافرين في طرق الطاعات، و المستشفيات و الملاجئ و البيوت للضعفاء و الغرباء و ترميمها و تجديدها إذا احتاجت الى الترميم و التجديد، و منها إصلاح ذات البين، و حسم الفتن و الشرور و المخاصمات التي تقع بين المسلمين، و إعطاء أهل الشر و الظلم و مصانعتهم لتخليص المؤمنين و الضعفاء من شرهم و ظلمهم إذا لم يمكن ردعهم و دفع عاديتهم الا- بذلك، و كل قربة من القربات إذا كانت لموقعها و جميل أثرها في الشريعة تعدّ سبيلا من سبل الخير.

و الأحوط ان يكون الشخص المدفوع اليه ممن لا يتمكن من فعل تلك القربة بغير الزكاة، فيدفع اليه من هذا السهم عند ذلك، و ان كان الأقوى عدم اشتراط هذا الشرط إذا كان ما يصرف فيه مال الزكاة هو نفس الفعل المقرب الى الله لا نفس الشخص الذي يفعل القربة.

**[الثامن: ابن السبيل]****المسألة ١٧٣:**

(الثامن من مصارف الزكاة: ابن السبيل)، و هو المسافر الذي ينقطع به الطريق في سفره لنفاد نفقته أو تلفها أو سرقته أو تلف راحلته، و لا بدل عنده لها، و نحو ذلك، بحيث لا يستطيع مواصلة سفره، و لا يمكن له سدّ حاجته باستدانة مال أو حواله، أو بيع ما يملكه من مال حاضر أو غائب، و ان كان الرجل غنيا في بلده.

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٢٠٨

فيدفع اليه من الزكاة ما يكفيه لحاجته و ما يليق بحاله و بمرتته في الشرف من مأكول و مشروب و متاع و أثاث، و مركب و وسيلة انتقال و استراحة الى ان يقضى وطره من سفره و الى ان يصل الى بلده، و إذا أمكن أن يدفع اليه ما يحتاج اليه من ذلك حتى يصل الى بلد أو موضع يقدر فيه على الاستدانة أو على التحويل أو على بيع بعض ما يملك من الأموال تعين ذلك، إذا كانت نفقته لذلك أقل من نفقه وصوله الى بلده.

و يتخير دافع الزكاة بين ان يدفع الى ابن السبيل أعيان ما يحتاج اليه من الأشياء أو أثمانها ليشتريها، أو أعواضها ليستأجرها إذا تسر له ذلك، و يراعى ما هو أقل كلفه و ما يليق بحاله من ذلك، و يجوز له أن يدفع اليه ما يليق بحاله و ان كان أكثر كلفه.

**المسألة ١٧٤:**

المراد في ابن السبيل الذي يدفع له من الزكاة عند الحاجة، من يكون مسافرا عن بلده في نظر أهل العرف، و ان لم يكن سفره موجبا للقصر في الصلاة و الإفطار في الصوم، فلا يشترط فيه أن يكون قاصدا للمسافة الشرعية، و لا يضرب به ان يقيم عشرة أيام أو يكون ممن عمله السفر أو غير ذلك مما يسقط به وجوب القصر في السفر.

و يشترط في ترتب الحكم المذكور لابن السبيل ان لا يكون مسافرا في معصية، فلا يجوز أن يدفع اليه من الزكاة إذا انقطع به الطريق و كان سفره في معصية.

**المسألة ١٧٥:**

إذا فضل في يد ابن السبيل شيء من الأعيان أو الأثمان التي دفعت إليه من الزكاة، و ان كانت زيادة ذلك الشيء في يده بسبب تقديره على نفسه، وجبت عليه إعادته إلى مالك الزكاة الذي دفعه إليه أو الى وكيله، سواء كان الزائد نقدا أم ثيابا أم متاعا أم غيرها، وإذا لم يمكن له دفعه الى المالك نفسه أو الى وكيله، دفعه الى الحاكم الشرعى، و أعلمه بأنه من الزكاة، وإذا أمكن للحاكم الشرعى إيصال ذلك الى المالك أو استئذانه فيه، فالأحوط له ذلك.

**المسألة ١٧٦:**

لا يصدق عنوان ابن السبيل على الرجل حتى يسافر بالفعل و ينقطع به

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٢٠٩

الطريق كما بيناه، و ليس منه من يعزم على السفر قبل أن يسافر، فلا يدفع اليه من سهم ابن السبيل، و ان كان محتاجا الى السفر، و محتاجا الى المئونة فيه، و يجوز أن يدفع اليه من سهم الفقراء إذا كان فقيرا، و يمكن أن يدفع اليه من سهم سبيل الله إذا كان سفره من القربات و سبل الخير التي توصل الى الله كما ذكرنا فى ما تقدم، و إذا سافر بالفعل و صدق عليه ابن السبيل دفع اليه من هذا السهم، و ان كان ذلك لقصور ما فى يده من المال عن حاجته.

**[مسائل]****المسألة ١٧٧:**

يجزى المكلف فى إيتاء الزكاة أن يدفع زكاته الى الرجل إذا علم بأنه ممن يستحق الزكاة، و ان لم يدر أنه من أى الأصناف على نحو التعيين، و يجزىه أن يدفع الزكاة الى الرجل إذا علم بأنه ممن يستحق الزكاة بسببين أو أكثر، و ان لم يقصد حين دفع المال إليه إحدى الجهات التي يستحق الزكاة بسببها.

**المسألة ١٧٨:**

إذا اعتقد الرجل أن الزكاة واجبة عليه فى ماله فدفعها الى الفقير، ثم علم بعد دفع المال اليه أن الزكاة لم تكن واجبة عليه، و انه كان مخطئا فى اعتقاده، جاز له أن يسترجع المال من الفقير إذا كانت عين المال التي دفعها إليه موجودة، و أمكن له ان يسترجع منه عوضها إذا كانت تالفة، و إذا كان الفقير الذى قبض الزكاة مغرورا من الدافع، فلا ضمان عليه إذا تلفت الزكاة عنده.

**المسألة ١٧٩:**

إذا شك الرجل فى ان الزكاة واجبة عليه أو غير واجبة، فدفعها الى الفقير احتياطا، ثم علم بعد ذلك ان الزكاة لم تجب عليه، فقد يقصد حينما يدفع المال الى الفقير ان هذا المال المدفوع أما زكاة و اما صدقة مندوبة، و فى هذه الصورة لا يجوز له أن يسترجع المال من الفقير إذا كان موجودا، و لا يأخذ منه عوضه إذا كان تالفا، و قد ينوى حين يدفع المال أنه إما زكاة واجبة و إما هبة، و فى هذه الصورة يجوز له أن يسترجع العين إذا كانت باقية، و كانت الهبة التي قصدها لغير رحم، و إذا كانت هبة لذي رحم لم يسترجعها.

**المسألة ١٨٠:**

إذا كان للمكلف مال غائب عنه فأخرج زكاته من مال آخر، ثم علم بعد ذلك أن المال قد تلف قبل دفع الزكاة، جاز له أن يسترد العين من الفقير إذا  
كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٢١٠  
كانت موجودة، وأن يسترد منه مثلها أو قيمتها إذا كانت تالفة، وإذا كان قد غرَّ الفقير فقبضها منه مغرورا فلا ضمان عليه إذا تلفت العين، ولا حق للدافع في الرجوع عليه.

### المسألة ١٨١:

إذا نذر المالك أن يدفع زكاة ماله الى فقير معين من أرحامه أو من غيرهم، وجب عليه أن يدفع الزكاة إليه، وإذا نسي أو غفل فدفع الزكاة إلى فقير آخر، أجزأت عما في ذمته و برئت ذمته من التكليف، ولم يجز له أن يسترد الزكاة من الفقير الذي أخذها وان كانت العين موجودة.  
و إذا فعل ذلك عامدا فأعطى الزكاة الى غير الفقير الذي نذر لها لم تجز عنه، و وجب عليه أن يسترجعها إذا كانت العين باقية و يدفعها للفقير الذي نذر إعطاءها له، و ان يسترجع مثلها أو قيمتها إذا كانت تالفة و يدفعه لمن نذر إعطاءه، و إذا كان الفقير الذي قبض الزكاة مغرورا من الدافع فلا ضمان عليه، و على المالك أن يدفع الزكاة لمن نذر إعطاءه على الأحوط في هذه الصورة.

## الفصل السابع في أوصاف من يستحق الزكاة

### إشارة

الأوصاف المعتبرة شرعا في من يستحق الزكاة عدة أمور.

### [الأمر الأول: الإيمان]

### المسألة ١٨٢:

(الأمر الأول): يعتبر في من يستحق الزكاة أن يكون مؤمنا، فلا تعطى الزكاة لكافر غير مسلم، من غير فرق بين أصناف الكفار و ملتهم، و لا تدفع الزكاة لمن يعتقد خلاف الحق ممن ينتسب إلى الإسلام، و ان كان من فرق الشيعة، حتى المستضعفين منهم، و قد تقدم الكلام في المؤلفه قلوبهم في المسألة المائة و الثانية و الخمسين.

### المسألة ١٨٣:

أطفال المؤمنين و غير البالغين منهم، و مجانيينهم بحكم المؤمنين، فيجوز إعطاؤهم من سهم الفقراء من الزكاة إذا كانوا ممن لا يملك قوت سنته بالفعل و لا بالقوة، سواء كانوا مميزين أم غير مميزين، و سواء كانوا ذكورا أم إناثا،  
كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٢١١  
و يجوز أن يكون إعطاء الزكاة لهم بنحو التملك، و في هذه الصورة تدفع الزكاة لولي الطفل و ولي المجنون بقصد تملك المولى

عليه، و يقبضها الولي عليهما من دافع الزكاة بهذا القصد، و تكون نية إيتاء الزكاة من المالك عند الدفع إلى الولي، فيتم التملك و تبرأ ذمة الدافع، و يجوز أن يكون إعطاء الزكاة لهم بنحو الصيرف عليهم مباشرة من مالك الزكاة أو بتوسط الولي عليهم، أو بيد أمين آخر إذا لم يكن لهم ولي، و تكون نية إيتاء الزكاة عند الصرف عليهم.

#### المسألة ١٨٤:

إذا كانت ولادة الطفل من أب مؤمن، ألحق الطفل بأبيه في الحكم، فيجوز أن يدفع إليه من سهم الفقراء من الزكاة إذا كان فقيراً، و ان كانت أمه غير مؤمنة، و يشكل الحكم في الطفل إذا كانت الأم التي ولدتها مؤمنة و كان الأب غير مؤمن، و يشكل الحكم فيه أيضاً إذا كان جدّه أبو أبيه مؤمناً و كان أبوه غير مؤمن، و الأحوط عدم إعطائه من الزكاة في الصورتين.

#### المسألة ١٨٥:

لا يعطى ابن الزنا في حال صغره و قبل بلوغه من الزكاة و ان كان أبواه اللذان تكون من نطفتهما مؤمنين، و هذا الحكم موضع تأمل، و لكنه أحوط.

#### المسألة ١٨٦:

لا يمنع السفه من أن تدفع الزكاة إلى الشخص السفه إذا كان مستحقاً لها، سواء كان رجلاً أم امرأة، فيجوز أن تدفع الزكاة إليه بنحو التملك، فإذا قبضها و ملكها حجر عليه عن التصرف في المال لأنه سفه حتى يأذن له الولي كسائر أموال السفه الأخرى، و يجوز أن يصرف على السفه من سهم سبيل الله و من سهم الفقراء، بل و من السهام الأخرى للزكاة إذا كان مورداً لها.

#### المسألة ١٨٧:

إذا أدى من يخالف المذهب زكاته إلى أهل مذهبه ثم استبصر و اهتدى، فعليه إعادة الزكاة، و كذلك إذا دفع الزكاة إلى أهل المذاهب الأخرى من الفرق، فتجب عليه إعادة الزكاة، و ان لم تجب عليه إعادة صلاته و صومه و حجه إذا كان قد أتى بها على طبق مذهبه ثم استبصر، و إذا دفع الزكاة إلى مؤمن ثم استبصر أجزأت عنه و صحت.

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٢١٢

#### المسألة ١٨٨:

يكفى في ثبوت ايمان الرجل العامي من الناس و ترتب أحكامه أن يقرّ على وجه الإجمال بأنه مسلم مؤمن، اثنا عشرى يعتقد ما يعتقدّه المسلمون المؤمنون الاثنا عشريون، و ان لم يعرف العقائد الصحيحة لأهل المذهب على وجه التفصيل، و لا أسماء الأئمة و الترتيب في إمامتهم واحداً بعد واحد، و إذا ادّعى أنه من المؤمنين الاثنى عشرين، قبل قوله و دفع إليه من الزكاة إذا كان فقيراً، و لم يجب الفحص عنه الا أن تقوم قرينه على كذبه في الدعوى.

#### المسألة ١٨٩:

إذا اعتقد مالك المال في أحد بأنه مؤمن، فأعطاه من زكاة ماله، ثم علم بعد الدفع إليه أنه مخطئ في ما اعتقد، فالأقوى عدم الاجزاء و عليه الإعادة.

**[الثاني: عدم كون الدفع إعانة على الإنم]****المسألة ١٩٠:**

(الثاني من أوصاف مستحق الزكاة): أن لا يكون الرجل الذى تدفع إليه الزكاة ممن يستعين بالزكاة و أمثالها على فعل المعاصى. فلا يجوز دفع الزكاة لمن تكون هذه صفته، و لا لمن يكون الدفع إليه اعانة على الإثم، أو إغراء له أو لغيره بالقبيح، و لا يترك الاحتياط لزوما بمنع شارب الخمر منها، و منع مطلق من يتجاهر بفعل المحرمات الكبيرة، أو بترك الواجبات، و ان لم يصرف الزكاة نفسها و أمثالها فى المحرمات.

**المسألة ١٩١:**

لا يشترط فى الفقير الذى يستحق الزكاة أن يكون عادلا، و يكفى فى جواز الدفع إليه أن يكون غير متجاهر بالمحرمات أو بترك الواجبات كما ذكرنا، و لا تشترط العدالة فى المؤلفه قلوبهم، و لا فى الرقاب التى تعتق من الزكاة، و لا فى الأشخاص الغارمين الذين تؤدى ديونهم من الزكاة، و لا فى سبيل الله، و لا فى ابن السبيل إذا روعيت الشروط المعتره فى هذه الأصناف و أحكامها التى تقدم تفصيلها، و الأحوط اشتراط العدالة فى العَامِلِينَ عَلَيْهَا، و قد تقدم ذكر هذا.

**[الثالث: أن لا يكون ممن تجب نفقته]****المسألة ١٩٢:**

(الثالث من أوصاف مستحقى الزكاة): أن لا يكون المستحق الذى تدفع إليه زكاة المالك ممن تجب نفقته على المالك نفسه، و هم أبوه و أمه، و جده لأبيه سواء كان بواسطة أم بوسائط، و أولاده و أولاد ولده و ان تعددت الوساطة ما بينه و كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٢١٣

و بينهم، سواء كانوا ذكورا أم إناثا، و زوجته، و عبده المملوك له، فلا يجوز للمكلف أن يدفع زكاة ماله أو يدفع شيئا منها الى أحد هؤلاء، للنفقة عليه، بل و لا للتوسعة على الأحوط، و يجوز له أن يدفع زكاته إليهم للإتفاق على عيالهم الذين لا تجب نفقتهم على المالك نفسه، و مثال ذلك: أن تكون لأبيه زوجة غير أمه و أولاد، فيدفع زكاته لأبيه للإتفاق على هؤلاء، و ان تكون لابنه زوجة و مملوك فيدفع إليه زكاته للإتفاق عليهما، و هكذا فى عيال الجد أبى الأب و عيال ولد الولد، و لا يجوز له أن يدفع الزكاة إلى أبيه للإتفاق على أمه، أو يدفعها الى ابنه للإتفاق على أولاد الابن.

و يجوز له أن يدفع الزكاة إليهم لأمر أخرى لا تتعلق بالنفقة، فيدفع الزكاة إلى أبيه أو الى ولده ليتزوج بها إذا كان محتاجا الى التزويج أو ليفى بها دينه إذا كان عليه دين يجب عليه وفاؤه، أو ليشترى بها كتبا علمية أو ثقافية يحتاج إليها.

**المسألة ١٩٣:**

لا يجوز للمكلف أن يدفع شيئا من زكاته لأحد هؤلاء الذين تجب نفقتهم عليه، إذا كان الإعطاء للنفقة الواجبة، سواء كان القسط الذى يدفعه إليهم من سهم الفقراء أم من السهام الأخرى، فإذا كان الشخص الذى تجب نفقته على المكلف موردا للسهم الأخرى من

الزكاة، فكان من العاملين في الزكاة أو من المؤلفه قلوبهم، أو من الرقاب التي تعتق من الزكاة أو من الغارمين، أو كان موردا لسهم سبيل الله أو ابن السبيل، جاز للمكلف أن يدفع الزكاة إليه في غير النفقة الواجبة ولا يجوز له ولا يجزيه أن يدفع له شيئا منها للنفقة.

#### المسألة ١٩٤:

إذا كان مستحق الزكاة ممن تجب نفقته على بعض المكلفين، و لكن ذلك المكلف لم يبذل له نفقته، أو كان غير قادر على الإنفاق عليه، أو كان باذلا للنفقة مع منه لا تتحمل عادة، جاز للآخرين دفع زكاتهم إليه، و جاز له أن يأخذ الزكاة منهم إذا أعطوه، و كذلك الحكم في الزوجة إذا امتنع زوجها من الإنفاق عليها، و لم يمكن إجباره على بذل النفقة لها، فيجوز للآخرين إعطاؤها من الزكاة، و يجوز لها أن تأخذ الزكاة منهم.

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٢١٤

#### المسألة ١٩٥:

إذا كان الشخص الذي تجب عليه نفقة الفقير المستحق قادرا على النفقة و باذلا لها، أشكل الحكم بجواز دفع الزكاة من الآخرين الى ذلك المستحق للنفقة، بل الأحوط لهم عدم دفع الزكاة إليه للتوسعة إذا كان من تجب عليه النفقة باذلا للتوسعة أيضا. و لا- يجوز للآخرين دفع الزكاة إلى المرأة إذا كان زوجها باذلا لنفقتها، أو كان ممتنعا عن الإنفاق عليها مع إمكان إجباره على البذل، و لا يجوز لها أخذ الزكاة من الدافعين لها في صورتين.

#### المسألة ١٩٦:

إذا خرجت المرأة من بيت زوجها بغير إذنه فسقطت نفقتها شرعا عن الزوج بسبب ذلك و لم ينفق عليها زوجها لذلك، أشكل الحكم بجواز دفع الزكاة إليها من الآخرين، لأنها قادرة على إزالة سبب الامتناع و عدم النفقة من الزوج.

#### المسألة ١٩٧:

لا- تجب على الرجل نفقة زوجته المعقودة عليه بالعقد المنقطع، فإذا كانت فقيرة جاز له أن يدفع زكاته إليها، و جاز ذلك للناس الآخرين، و إذا شرطت عليه في عقد النكاح بينهما أن ينفق عليها و قبل الزوج الشرط منها، وجبت عليه نفقتها، و لم يجز له في هذه الصورة أن يدفع لها من زكاته إذا كان موسرا، و لم يجز ذلك من الآخرين إذا كان الزوج موسرا و باذلا للنفقة المشروطة عليه، و كذلك إذا امتنع عن بذل النفقة و أمكن إجباره على بذلها، و الوفاء بالشرط فلا يدفع لها الآخرون من الزكاة، و إذا كان الزوج معسرا أو ممتنعا و لم يمكن إجباره، جاز للآخرين دفع الزكاة إليها، و جاز لها الأخذ منهم.

#### المسألة ١٩٨:

يجوز للمرأة أن تدفع زكاتها الى زوجها إذا كان مستحقا للزكاة، و ان أنفق الزكاة عليها بعد أن قبضها، و كذلك الأجير الذي شرط على المستأجر في عقد الإجارة بينهما أن تكون نفقته عليه، و الشخص الذي نذر أحد من الناس أن ينفق عليه، فيجوز لذلك الأجير أن يدفع زكاته لمستأجره إذا كان مستحقا، و للشخص المنذور النفقة ان يدفع زكاته للناذر و إن أنفق الزكاة عليه بعد أن قبضها منه و تملكها.

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٢١٥



**المسألة ١٩٩:**

يجوز للمالك المكلف بالزكاة أن يدفع زكاته الى من يعول به إذا كان مستحقا للزكاة، و غير واجب النفقة عليه شرعا، سواء كان من أرحامه أم من الغرباء عنه، و يجوز للآخرين أيضا دفع زكاتهم إليه.

**المسألة ٢٠٠:**

إذا عجز المكلف عن الإنفاق على أبيه أو ولده أو على غيرهما ممن تجب عليه نفقته عجزا تاما يوجب سقوط التكليف عنه، فلا يبعد الحكم بجواز دفع زكاة المكلف اليه، و كذلك إذا عجز عن بعض النفقة الواجبة بمثل ذلك العجز الموجب لسقوط التكليف، بحيث لا يقدر على إتمام النفقة، فالظاهر جواز دفع الزكاة إليه من المكلف، و ان كان الأحوط استحبابا عدم الدفع، و يجوز للآخرين دفع زكاتهم اليه بلا ريب.

**المسألة ٢٠١:**

إذا أعتق مالك العبد فلم ينفق على عبده لعسره، أو ترك الإنفاق عليه لسبب آخر و لم يمكن إجباره على دفع النفقة، جاز للآخرين صرف زكاتهم على العبد إذا كان مستحقا، سواء كان مطيعا لسيده أم آبقا، إذا لم يكن إباقه هو السبب في عدم إنفاق السيد عليه، و إذا كان إباقه هو السبب في ذلك أشكل جواز صرف الزكاة عليه، لأنه قادر على إزالة السبب المانع من الإنفاق.

**[الرابع: أن لا يكون هاشميا،]****المسألة ٢٠٢:**

(الرابع من أوصاف مستحق الزكاة): أن لا يكون هاشميا، و الزكاة المدفوعة إليه من غير هاشمي، فلا يجوز دفعها للهاشمي و لا يحل له أخذها أو أخذ شيء منها، حتى من سهم الغارمين، و سهم سبيل الله على الأحوط، و قد تقدمت الإشارة الى هذا في المسألة المائة و السادسة و الأربعين، و المسألة المائة و التاسعة و الأربعين.

و يجوز له أخذ الزكاة من الهاشمي، حتى من سهم **الْعَامِلِينَ عَلَيْهَا**، و لذلك فيصح للحاكم الشرعي إذا بسطت يده أن يستعمل الهاشمي لجباية زكاة الهاشميين خاصة، و يدفع له نصيب العاملين منها، و يجوز له أن يستأجره للعمل في الزكاة و يجعل رزقه من بيت المال، كما قلنا في المسألة المائة و الخمسين.

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٢١٦

**المسألة ٢٠٣:**

يجوز للهاشمي أن ينتفع و أن يسكن في المدارس و الرباطات و المنازل المعدة للحجاج و الزوار، و الملاهي و أشباهها المتخذة من سهم سبيل الله من الزكاة، و أن ينتفع بالكتب الموقوفة المشتراة من هذا السهم.

**المسألة ٢٠٤:**

إذا اضطر الهاشمي إلى أخذ الزكاة الممنوعة عليه، و لم يكفه الخمس و بقیة الوجوه الشرعية التي يجوز له تناول منها لسد اضطراره و

حاجته، جاز له أخذ الزكاة، و يقتصر منها على ما يسدّ الضرورة يوما بعد يوم على الأحوط مع الإمكان.

#### المسألة ٢٠٥:

يختص الحكم بتحريم الزكاة على الهاشمي بزكاة المال الواجبة و زكاة الفطرة، و لا- تحرم عليه الزكاة المندوبة من مال التجارة و غيرها، و لا تحرم عليه الصدقات المستحبة، و لا تحرم عليه الصدقات الواجبة الأخرى كالكفارات و المظالم و الصدقات المندورة و الموصى بها، و ان كان الأحوط عدم إعطائه من الصدقات الواجبة كلها.

#### المسألة ٢٠٦:

يثبت كون الرجل هاشميا بقيام البيئه العادله على صحة نسبه، و بالشياع التام المفيد للعلم بذلك، و بالشياع المفيد للوثوق و الاطمئنان به، و بكل اماره تفيد ذلك، و يصدق قوله إذا أوجب الوثوق بصدق دعواه، أو عضدته القرائن الموجبه لذلك، و إذا تجرّد قوله عن جميع ذلك لم يقبل.

#### المسألة ٢٠٧:

إذا ادعى الرجل أنه ليس بهاشمي، جاز إعطاؤه من الزكاة إذا كان مستحقا، إلا إذا علم كذبه في قوله أو اطمأن بكذبه، و يجوز أن تدفع الزكاة لمن يجهل نسبه كاللقيط و نحوه، و الغريب الذي لا تعرف قبيلته إذا كان مستحقا.

#### المسألة ٢٠٨:

من كانت أمه هاشميه و أبوه ليس بهاشمي لا يعدّ هاشميا، فيجوز دفع الزكاة إليه إذا كان فقيرا مستحقا، و يجوز له أخذ الزكاة من الهاشمي و غيره.

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٢١٧

#### المسألة ٢٠٩:

لا فرق في الاحكام التي ذكرناها للهاشمي بين الرجل و المرأة، و الصغير و الكبير، و العاقل و المجنون.

#### المسألة ٢١٠:

يشكل الحكم في ابن الهاشمي من الزنا، و لذلك فلا يجوز- على الأحوط- إعطاؤه من الخمس و لا من زكاة غير الهاشمي، و يجوز له أن يأخذ من زكاة الهاشمي و من فطرته إذا كان مستحقا، و يجوز له أن يأخذ من الزكوات المندوبة، و من الصّدقات الأخرى الواجبة و المندوبة.

### الفصل الثامن في جملة من أحكام الزكاة

#### المسألة ٢١١:

لا- يجب على المالك المكلف بالزكاة أن يسطر زكاته على الأصناف الثمانية المستحقين للزكاة، فيقسم المبلغ الواجب عليه ثمانية أقسام متساوية أو متفاوتة في المقدار، ويخصيص لكل صنف قسما من المال ينفق فيه، لا يجب ذلك على الأقوى، بل يجوز له أن يخص زكاته صنفا واحدا من الأصناف أو أكثر، و ان كان البسط على الأصناف أفضل إذا كان المقدار الذي يجب على المكلف يتسع لذلك و كانت الأصناف موجودة.

و لا يجب عليه أن يستوعب الافراد الموجودين من الصنف الذي أراد الدفع اليه، فيصح له أن يدفع جميع زكاته الى فرد واحد منهم، و يجوز له أن يميز بعض الأصناف على بعض، و ان يفضل بعض الأفراد على بعض.

### المسألة ٢١٢:

لا تعين الزكاة لمن حضر من الفقراء و ان طالبوا بها، فيجوز لمالك المال أن يعدل بزكاته الى غيرهم ممن لم يحضر، و خصوصا مع وجود مرجحات للغائبين و ان كانوا من غير أهل البلد.

### المسألة ٢١٣:

يجوز لمالك المال أن ينقل زكاته الى بلد آخر غير البلد الذي تكون فيه

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٢١٨

الزكاة و ان كان المستحق موجودا في بلد الزكاة، و إذا نقل الزكاة- مع وجود المستحق في البلد- فمؤنة النقل على المكلف، لا على الزكاة، و إذا نقل الزكاة فتلفت عين الزكاة بسبب النقل كان على المالك الناقل ضمانها، حتى إذا كان نقلها باذن الفقيه على الأحوط. و إذا وكل الفقيه مالك المال في أن يقبض زكاة ماله بالوكالة عنه، فقبضها المالك بالوكالة عنه ثم نقلها الى بلد آخر بالإذن من الفقيه أيضا، كانت مؤنة النقل على الزكاة، و لا ضمان على المالك إذا تلفت بالنقل في هذه الصورة.

### المسألة ٢١٤:

إذا لم يجد المالك المكلف مستحقا في بلد الزكاة، و لم يرج وجوده فيه، و لم يتمكن في ذلك البلد من صرف الزكاة في مصارفها الأخرى، وجب على المكلف نقل الزكاة إلى بلد آخر يمكنه إيتاء الزكاة فيه، فإذا هو عزل مقدار المال الواجب عليه و عينه زكاة قبل أن ينقله، فمؤنة النقل على الزكاة، و ان هو لم يعزل الزكاة، أشكل الحكم في كون المؤنة على المالك نفسه أو على الزكاة، و لا يترك الاحتياط في هذه الصورة بأن يدفع المالك مؤنة النقل، و إذا نقل الزكاة فتلفت بسبب النقل فلا ضمان عليه.

و إذا كان المالك يرجو أن يجد المستحق في البلد، و أمكن له صرف الزكاة في مصارفها الأخرى، تخير بين أن ينقل الزكاة إلى بلد آخر، و أن يحفظها في موضعها الى أن يجد المستحق الذي يرجو وجوده في البلد و يدفعها اليه، و أن يصرفها في مصارفها التي يتمكن منها بالفعل، و إذا نقلها في هذه الصورة فتلفت كان عليه ضمانها، و إذا لم يجد من يستحق الزكاة في البلد و لم يرج وجوده فيه، و أمكن له أن يصرف الزكاة في بعض مصارفها في البلد، فنقلها الى بلد آخر، و تلفت بسبب نقلها كان ضامنا لها، و إذا لم يجد المستحق في البلد فعلا- ولكنه رجا وجوده في ما يأتي، و لم يتمكن من صرف الزكاة في المصارف الأخرى، فنقلها الى بلد آخر و تلفت بنقلها فلا ضمان عليه، و مؤنة النقل تكون على المالك في هذه الصور الثلاث على الأحوط.

**المسألة ٢١٥:**

إذا كان البلد الذى يوجد فيه مال الزكاة غير بلد المالك جاز له أن ينقل الزكاة الى بلده، فإذا تلفت بسبب النقل، فالضمان فيها على نهج ما فصلناه فى كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٢١٩ المسألتين السابقتين و على حسب ما ذكرنا فيهما من الصور.

**المسألة ٢١٦:**

إذا كان للمكلف بالزكاة مال فى بلد آخر، جاز له أن يجعله زكاة بدلا عن المال الذى تعلقت به الزكاة، و كذلك إذا نقل مقدار الزكاة من ماله الى بلد آخر، فيجوز له بعد أن يصل ذلك المال أن يجعله زكاة عوضا عما فى بلده. و إذا كان له دين فى ذمة أحد فى بلد آخر، فيجوز له ان يحتسب دينه على ذلك الرجل عوضا عن زكاته الواجبة عليه إذا كان المدين مستحقا، و يجوز له أن يحوّل عليه مستحقا آخر عوضا عن زكاته فى البلد.

**المسألة ٢١٧:**

إذا قبض الفقيه العادل الزكاة من المالك المكلف بها، بحسب ولايته على الفقراء، برئت ذمة المالك من تكليفه بها، و لا ضمان عليه إذا تلفت الزكاة بعد ذلك قبل وصولها الى المستحق، أو كان الدفع لغير من يستحقها اشتباها، و تلاحظ المسألة المائة و السابعة و الأربعون.

**المسألة ٢١٨:**

إذا احتاج المالك فى إخراج زكاته من المال أو فى معرفة مقدار الزكاة إلى كيل أو وزن فأجرة الكيال و الوزان على مالك المال- على الأحوط- لا من الزكاة.

**المسألة ٢١٩:**

إذا استحق الرجل من الزكاة لسببين أو أكثر، و مثال ذلك أن يكون فقيرا و عاملا للزكاة و غارما مثلا، جاز أن يدفع له من الزكاة لكل سبب نصيبا

**المسألة ٢٢٠:**

لا- حدّ لأقلّ ما يدفع الى الفقير من الزكاة، والأحوط استحباباً أن لا يدفع إليه أقلّ من خمسة دراهم من زكاة الفضة، ولا أقلّ من نصف دينار في زكاة الذهب، و مراعاة هذا المقدار في غير النقدين، وقد سبق أنه لا حدّ لأكثر ما يدفع اليه و ان أوجب ذلك غناه أو زاد عليه إذا كان الإعطاء له دفعة واحدة و تراجع المسألة المائة و الخامسة و الثلاثون.

### المسألة ٢٢١:

يجب إخراج الزكاة في الأنعام و في النقدين بدخول الشهر الثاني عشر من

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٢٢٠

الحول، و قد بينا هذا في المسألة الثالثة و الخمسين و المسألة الثالثة و السبعين، و يجب إخراجها من الغلات الأربع عند جذاذ التمر و اقتطاف الزبيب كما ذكرنا في المسألة التسعين، و الأحوط الأولى أن يكون إخراج الزكاة فوراً حسب المستطاع و لو بالعزل، و ان كان الأقوى جواز التأخير، ما لم يؤد ذلك الى حبس الزكاة و منع الحق عن أهله، أو التساهل في أمرها أو في حكم الله فيها، فيكون التأخير محرماً.

و إذا أخر المكلّف إخراجها مع إمكان الدفع فتلفت الزكاة بسبب ذلك كان ضامناً لها، بل و ان كان التأخير مدة قليلة على الأحوط في هذا الفرض الأخير.

### المسألة ٢٢٢:

إذا أخر المالك إخراج زكاته و هو يعلم بوجود المستحق فتلفت فهو ضامن، و قد تكرّر منا ذكر ذلك، و إذا أخر إخراجها مع وجود المستحق و كان لا يعلم بوجوده، فان فحص عنه و لم يجده فلا ضمان عليه إذا تلفت، و ان أخرها من غير فحص عن وجوده و تلفت بسبب ذلك فعليه الضمان.

### المسألة ٢٢٣:

إذا عزل المالك زكاة ماله و أتلفها غيره قبل دفعها للمستحق، فان كان المالك قد أخر دفعها بعد العزل و هو يعلم بوجود المستحق- كما فرضنا في أول المسألة المتقدمة- فالضمان ثابت على كل من المالك و المتلف، و للحاكم أن يرجع بمثلها أو قيمتها على أيهما شاء، فإذا هو أخذ البديل من المالك رجع المالك بما غرمه للحاكم على المتلف، و إذا أخذ البديل من المتلف لم يرجع المتلف بما غرمه على المالك.

و ان كان المالك لم يؤخر دفع الزكاة بعد عزلها، فالضمان على المتلف وحده، و كذلك الحكم إذا عزل المالك الزكاة و لم يوجد المستحق، و أتلف الزكاة غيره فالضمان على المتلف، و لا شيء على المالك، و يجرى هذا التفصيل أيضاً و ما ذكرناه فيه من الأحكام إذا أتلف المتلف جميع النصاب و فيه الزكاة، و لا موجب لإعادة بيانه.

### المسألة ٢٢٤:

لا- يقدم إخراج الزكاة قبل تعلق وجوبها في المال، و إذا قدّمها المالك فأخرجها و دفعها الى المستحق قبل وجوبها في المال لم تقع زكاة، و بقي المال  
كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٢٢١  
المدفوع الى الفقير على ملك مالكة الأول، و إذا تلف في يد الفقير و هو يعلم بأن المال ملك صاحبه و ليس زكاة، كان ضامنا له، و إذا بقي الفقير على استحقاقه حتى حل وقت وجوب الزكاة في المال، صح للمالك في ذلك الوقت أن يحتسب المال الذي دفعه الى الفقير زكاة عليه إذا كانت عينه موجودة، و ان يحتسب عليه عوضه إذا كان تالفا، و يجوز له أن يأخذ المال منه أو يأخذ العوض و يدفعه زكاة إلى مستحق آخر.  
و إذا قبض الفقير ذلك المال و هو مغرور من المالك، فلا ضمان عليه إذا تلف في يده، و وجب على المالك دفع زكاة المال إذا حل وقت وجوبها.

### المسألة ٢٢٥:

يجوز للمالك أن يقرض الفقير بعض المال قبل أن تجب عليه الزكاة في ماله، فإذا حل وقت وجوب الزكاة عليه و الفقير الذي أقرضه لا يزال مستحقا للزكاة احتسب عوض قرضه عليه زكاة.  
و إذا أقرض المالك الفقير - كما ذكرناه - كان مال القرض مملوكا للفقير، فيملك نماءه و نتاجه سواء كان النماء متصلا أم منفصلا، و إذا نقص المال كان النقص داخلا- عليه، فإذا حل وقت وجوب الزكاة احتسب المالك عوض مال القرض زكاة على الفقير و لم يحتسب الزيادة التي زادت و النماء الذي حصل، لأنه ملك الفقير، و لم ينقص من المال المدفوع شيء لأن النقص إذا وقع فهو على الفقير، و إذا خرج الفقير عن وصف الاستحقاق للزكاة، استرد المالك عوض مال القرض، دون زيادة و لا نقيصة، و دفعه زكاة الى من يستحق، و يجوز له أن يدفع الزكاة من مال آخر.

### المسألة ٢٢٦:

إيتاء الزكاة إحدى العبادات الشرعية، و لذلك فتجب فيه نيّة القربة، و التعيين، و الإخلاص، و غير ذلك مما يعتبر في نيّة العبادة، و لا يعتبر فيها قصد الوجوب أو الندب، و إذا دفع المالك زكاة ماله و لم ينو القربة في إيتائها بطل دفعه و بقي المال المدفوع مملوكا لدافعه، فإذا نوى القربة فيها بعد ذلك و كانت عين المال موجودة صحت زكاته إذا كانت الشرائط موجودة.  
و إذا كانت العين قد تلفت و كانت مضمونة على القابض - كما إذا كان عالما بالحال - جاز للمالك أن يحتسب ما في ذمّة القابض زكاة عليه إذا كان لا يزال  
كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٢٢٢  
مستحقا للزكاة، و يجوز له أن يدفع الزكاة إلى فقير آخر، و يبقى ما في ذمّة الفقير الأول دينا عليه، و إذا كانت عين الزكاة قد تلفت و هي غير مضمونة على القابض كما إذا كان مغرورا من المالك الدافع وجب على المالك دفع الزكاة ثانيا.

### المسألة ٢٢٧:

يجوز للمالك المكلف بالزكاة أن يوكل غيره في إيتاء زكاته، فيتولى الوكيل نية إيتاء الزكاة بالوكالة عن المالك حينما يدفعها الى الفقير، والأحوط أن ينوي المالك أيضا حينما يدفع الوكيل الزكاة إلى الفقير مع الإمكان، كما إذا كان المالك حاضرا حين الدفع. ويجوز للمالك أيضا أن يوكل شخصا غيره في أن يوصل زكاته الى الفقير، فإذا وكله في ذلك نوى المالك إيصال الزكاة إلى الفقير بالدفع الى الوكيل، والأحوط أن تبقى نيته مستمرة الى أن يدفع الوكيل المال الى الفقير، ولا بد وأن يكون الوكيل في كلتا صورتين ثقة مأمونا يصح الاعتماد عليه.

### المسألة ٢٢٨:

إذا دفع المالك زكاته الى الحاكم الشرعي بحسب ولايته العامة على الفقراء، تولى المالك نية إيتاء الزكاة حينما يدفع الزكاة إلى الحاكم، وإذا وكل المالك الحاكم الشرعي عن نفسه في إيتاء زكاته الى الفقير، تولى الحاكم النية بالوكالة عن المالك عند ما يدفع الزكاة إلى الفقير كما ذكرنا في الصورة الأولى من المسألة السابقة، وإذا وكل المالك الحاكم الشرعي في إيصال زكاته الى الفقير، نوى المالك إيصال إلى الفقير بدفع الزكاة إلى الحاكم الوكيل عنه كما في الصورة الثانية من تلك المسألة.

### المسألة ٢٢٩:

إذا أجاز الولى الشرعى على الطفل أو على المجنون بمالهما، استحج له أن يخرج زكاة مال التجارة، فإذا أخرج الزكاة تولى النية عند الإخراج بحسب ولايته عليهما.

### المسألة ٢٣٠:

إذا تعدد الحق الواجب على الإنسان، وأراد أن يخرج بعض ما وجب عليه، وجب عليه في نية الأداء أن يعين ما يقصد إخراجه من الحق، ومثال ذلك: أن يكون الرجل مكلفا بزكاة وكفارة، فإذا أراد أن يدفع للفقير مقدارا من المال عمّا كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٢٢٣

عليه، وجب عليه أن يعين في نيته أن ما يدفعه هو الزكاة أو الكفارة، ومن أمثلة ذلك أن يكون الشخص مكلفا بزكاة مال و زكاة فطرة، فإذا أراد الدفع الى المستحق، وجب عليه أن يعين ما يقصده من الواجبين، ومن أمثلة ذلك: أن يكون الإنسان مكلفا في ذمته بخمس و زكاة، وأراد أن يدفع بعض ما عليه، فعليه التعيين، و خصوصا إذا كان المكلف هاشميا وأراد الدفع إلى هاشمى. ومن ذلك أيضا: ما إذا تعدد محل الوجوب، كما إذا وجبت على الرجل زكاة الأنعام و زكاة الغلات أو النقدين، وأراد أن يخرج القيمة، فعليه أن يعين عند النية أنه يخرج هذا المقدار عن أيها، وان كان نوع الحق الواجب عليه واحدا، ومثاله: أن يكون الرجل مالكا لخمس من الإبل و أربعين من الغنم، فان الواجب عليه في كل واحد من النصابين المذكورين شاء، فإذا أراد أن يخرج الشاة أو قيمتها، فلا بد وأن يعين ان ما يدفعه زكاة عن أى النصابين.

و إذا اتحد الحق الواجب على المكلف، و اتحد محل الوجوب، كفاه عند النية أن يدفع المال و يقصد بدفعه أداء ما في ذمته و لا يلزمه التعيين أكثر من ذلك، ومثاله: أن يملك الرجل عشرين من الإبل، فان الواجب عليه فيها هو أربع شياه، فإذا أراد أن يخرج شاة أو يدفع قيمتها، لم يجب عليه في النية أن يعين أنها زكاة عن أى النصب الأربعة الموجودة لديه، وكذلك إذا ملك أربعمائه من

الغنم، فان الواجب عليه فيها هو شاء في كل مائة منها، فإذا أراد إخراج الشاء أو قيمتها، كفاه أن يدفعها بقصد ما في ذمته، ولا يجب عليه أن يعين أنها زكاة أى المئات الأربع التى يملكها.

### المسألة ٢٣١:

يجوز للفقير الذى يستحق الزكاة أن يوكل أحدا فى أن يقبض عنه الزكاة من شخص معين، و يجوز أن يوكله فى القبض عنه من أى دافع كان، فإذا أراد مالك الزكاة دفع زكاته الى وكيل الفقير نواها عند الدفع اليه و برئت بذلك ذمته، و ان تلفت الزكاة قبل أن تصل الى الفقير نفسه.

### المسألة ٢٣٢:

إذا وجبت الزكاة على المكلف، و شك فى أنه أدى ما وجب عليه أو لم يؤده، وجب عليه أن يخرج الزكاة، و لا فرق فى الحكم بين أن تكون الزكاة التى يشك فى أدائها للسنة الحاضرة و ان تكون للسنة أو السنين الماضية، نعم، إذا تلف النصاب كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٢٢٤ من غير تفريط منه و هو يحتمل أنه قد أدى زكاته، فلا ضمان عليه، من غير فرق أيضا بين أن يكون للسنة الحاضرة و ما قبلها.

### المسألة ٢٣٣:

إذا علم الإنسان إجمالا بأنه قد كلف إما بالخمس و إما بالزكاة، وجب عليه أن يدفعهما معا، و لا يكفيه أن يؤدي أحدهما فقط، و ان كان ما أداه هو الأكثر منهما، و إذا كان المالك الذى حصل له هذا العلم الإجمالى هاشميا، جاز له أن يدفع المقدار المعلوم وجوبه عليه الى مستحق هاشمى، و ينوى به أداء ما فى ذمته خمسا كان أم زكاة، و يرجع فى ما يعود الى حق الامام (ع) من الخمس الى الفقيه العادل على الأحوط. و إذا اختلف المقدار فيهما، كما إذا علم أن الواجب عليه إذا كان زكاة فهو عشرة، و ان كان خمسا فهو عشرون، وجب عليه أن يدفع الأكثر للهاشمى فى الفرض المذكور.

### المسألة ٢٣٤:

إذا كان المكلف مشغول الذمة بحق واجب معلوم من زكاة أو خمس أو غيرهما من الحقوق المالية الواجبة و ظهرت عليه أمارات الموت، وجب عليه أن يوصى بأداء ما عليه من الحق، و أن يبينه إذا كان خفيا على الوصى، و يذكر فى الوصية به ما يزيل الخفاء و اللتباس فيه، و يذكر مقداره إذا كان محتاجا الى البيان، و إذا مات جاز للوصى من بعده أن يدفع زكاته أو خمسه الى وارثه إذا كان مستحقا لأحدهما، و ان كان ذلك الوارث واجب النفقة على المالك الميت حين كان حيا.

### المسألة ٢٣٥:



إذا تعلق وجوب الزكاة بالنصاب، و باعه مالكة على شخص آخر، و شرط على المشتري فى عقد البيع أن يؤدى زكاة النصاب عن البائع، و قبل المشتري بالشرط صح ذلك و وجب على المشتري الوفاء بالشرط، فيجب عليه أداء الزكاة، و ان لم يفعل كان آثماً، و لا تبرأ ذمة المالك البائع من التكليف بمجرد الشرط حتى يؤدى المشتري الزكاة بالفعل و يفي بالشرط. و لا يصح للبائع أن يشترط فى العقد ان ينتقل وجوب الزكاة من البائع إلى المشتري، و لا يثمر هذا الشرط شيئاً و ان قبل به المشتري. كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٢٢٥

### المسألة ٢٣٦:

إذا تبرع أحد عن مالك المال فدفع عنه الزكاة الواجبة عليه، صح تبرعه و أجزأ ذلك عن المالك، و لا يرجع المتبرع على المالك بشيء و ان كان تبرعه بالزكاة بطلب من المالك نفسه، و إذا طلب المالك من ذلك الشخص ان يدفع عنه زكاة المال و لم يذكر التبرع، فدفعها ذلك الشخص عنه، جاز له ان يرجع على المالك بالزكاة التى طلب دفعها عنه.

### المسألة ٢٣٧:

إذا وكل المالك رجلاً فى إيتاء زكاته عنه، أو وكله فى إيصال زكاته الى المستحق، فالمدار فى براءة ذمة المالك من الوجوب على وثوقه بان الوكيل أوصل الزكاة إلى الفقير المستحق، سواء كان الوكيل عدلاً أم لا، و تلاحظ المسألة المائتان و السابعة و العشرون.

### المسألة ٢٣٨:

لا- يجب الترتيب فى أداء الزكاة بين ما وجب على المكلف أولاً و ما وجب بعده، فيجوز للمكلف أن يدفع زكاة السنة الحاضرة قبل زكاة السنة الماضية إذا كان مشغول الذمة بهما معاً، و كذلك إذا حال الحول على النصاب من الأنعام أو من النقدين فتعلق وجوب الزكاة به، ثم تعلق الوجوب بالغلة بعد ذلك، فيجوز له ان يدفع زكاة الغلة قبل زكاة الأنعام أو النقدين.

### المسألة ٢٣٩:

لا يعطى الفقير- على الأحوط- من سهم الفقراء من الزكاة ليحجج بالمبلغ المدفوع اليه أو ليعتمر به أو ليزور، أو ليؤدى به بعض القربات الأخرى، و يجوز ان يعطى لذلك من سهم سبيل الله.

### المسألة ٢٤٠:

إذا وكل المالك المكلف بالزكاة رجلاً فقيراً فى ان يدفع عنه زكاة ماله أو وكله فى ان يوصل زكاته الى الفقراء، فان علم من القرائن الحاقفة بالكلام ان وكالته عامة تشمل الدفع لنفسه و الإيصال إليه صح له أن يأخذ لنفسه نصيباً من الزكاة الموكل بدفعها أو بإيصالها، و

ان لم يعلم ذلك لم يجز له ان يأخذ منها شيئا.

### المسألة ٢٤١:

إذا أعطى الفقير من الزكاة نصابا زكويًا تاما و حال عليه الحول و هو في كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٢٢٦ ملكه، و جب عليه إخراج زكاته إذا كانت الشرائط مجتمعة فيه.

### المسألة ٢٤٢:

يجوز على الأقوى إعطاء الزكاة المالية، و إعطاء زكاة الفطرة إلى الفقير و ان كان ممن يسأل الناس بكفه.

### المسألة ٢٤٣:

يستحب لمن يدفع الزكاة من أرباب المال: ان يميز أهل الفضيلة و العلم و أهل الفقه و التقوى و أهل العقل و الاتزان بزيادة نصيبهم من الزكاة على من سواهم، و أن يلاحظ مراتبهم في ذلك، و أن يرحم الأرحام و الأقرباء على غيرهم، و أن يوفر المتعفين على من سواهم، و من لا يسأل من الفقراء على أهل المسألة منهم، و يستحب له أن يصرف صدقة المواشى الى أهل التجمل، و إذا زاحم هذه الجهات ما هو أكثر أهمية منها قدمه عليها. و يستحب للفقير أو العامل في الزكاة، أو الفقير المستحق أو وكيله إذا أخذ الزكاة ان يدعو لمالك المال، و يتأكد ذلك و يكون أحوط للفقير إذا أخذ الزكاة بحسب ولايته على الفقراء.

### المسألة ٢٤٤:

دفع الزكاة الواجبة جهرا أفضل من دفعها سرا، و دفع الصدقات المندوبة في السر أفضل من الجهر بها.

### المسألة ٢٤٥:

بصرى بحراني، زين الدين، محمد امين، كلمة التقوى، ٧ جلد، سيد جواد وداعي، قم - ايران، سوم، ١٤١٣ هـ ق

كلمة التقوى؛ ج ٢، ص: ٢٢٦

يكره لصاحب المال ان يطلب تملك ما أخرجه في زكاته و في صدقاته الواجبة أو المندوبة بشراء و نحوه من المعاملات، و لا كراهة إذا عاد المال اليه بميراث أن يقيه في ملكه.

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٢٢٧

### الفصل التاسع في زكاة الفطرة

#### المسألة ٢٤٦:

يشترط في وجوب زكاة الفطرة على الإنسان أن تجتمع فيه عدة أمور.  
(الأول): أن يكون مكلفاً، فلا يجب على الصبي غير البالغ، ولا على المجنون غير العاقل أداء زكاة الفطرة عن نفسه ولا عمن يعول به، ولا- يجب على وليهما الشرعي أن يؤدي هذه الزكاة من مالهما بحسب ولايته عليهما عنهما و عمن يعولان به، وإذا كان الصبي أو المجنون عيالا على الولي أو على غيره وجب على المعيل بهما أداء الفطرة عنهما.

#### المسألة ٢٤٧:

(الشرط الثاني) في وجوب الفطرة: أن يكون المكلف غير مغمى عليه عند هلال شهر شوال، وقد نسب القول باشتراط ذلك الى الأصحاب، وهو مشكل، فلا يترك الاحتياط.

#### المسألة ٢٤٨:

(الشرط الثالث) في وجوبها: أن يكون الشخص حرّاً، فلا تجب هذه الزكاة على العبد المملوك إذا كان قنّاً أو مدبراً أو كانت الأمة أم ولد لسيدّها، والأحوط للعبد إذا كان مبعوضاً قد أعتق بعضه أو كان مكاتباً قد كاتبه سيده على أداء مبلغ من المال ليكون بذلك حرّاً، سواء كانت مكاتبته إياه مطلقه أم مشروطه، أن يؤديا زكاة الفطرة عنهما و عمن يعولان به.

#### المسألة ٢٤٩:

(الشرط الرابع) في وجوبها: أن يكون المكلف غنياً، وهو الذي يملك بالفعل أو بالقوة قوت سنه تامه لنفسه و لعياله، فلا تجب الفطرة على من لا يملك ذلك، وقد سبق بيان هذا في المسألة المائة والحادية والثلاثين، و تجب زكاة الفطرة على من ملك قوت سنته على الوجه الذي يتناه و ان كان مدينا، فلا يكون الدين مانعا من وجوب الفطرة عليه.

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٢٢٨

#### المسألة ٢٥٠:

تجب زكاة الفطرة على الكافر و ان كان لا يصح منه أداؤها، وللحاكم الشرعي مع الإمكان و القدرة أن يأخذها منه في حال كفره، و إذا أمكن للحاكم ذلك و أخذها منه تولى الحاكم نية أخذ الزكاة و دفعها للمستحق.

و إذا أسلم الكافر بعد هلال شهر شوال سقط عنه وجوب أدائها، و لا يسقط وجوب الفطرة عن المخالف في المذهب إذا ترك مذهب و اعتنق مذهب الشيعة بعد هلال العيد، فيجب عليه أداء الفطرة إذا لم يخرج وقتها.

### المسألة ٢٥١:

دفع هذه الزكاة من العبادات فلا بد فيها من النية، و لا تصح إلا بقصد القرية كسائر العبادات، و لا يعتبر فيها قصد الوجوب أو الندب على نهج ما ذكرناه في إيتاء زكاة المال.

### المسألة ٢٥٢:

يستحب للفقير الذي لا يملك قوت سنته أن يخرج زكاة الفطرة عن نفسه و عن عياله، و إذا ملك صاعا واحدا من الطعام لا أكثر، استحبه له أن يتصدق بالصاع على بعض عياله، و يتصدق به هذا على الثاني منهم، و هكذا حتى يدور التصديق بالصاع على جميع عياله، ثم يتصدق به على فقير أجنبي، و يتولى الولي الأخذ و العطاء عن الصغير و المجنون منهم.

### المسألة ٢٥٣:

إذا أدرك الإنسان المكلف آخر جزء من شهر رمضان إلى أول جزء من ليلة هلال العيد و هو جامع لشروط وجوب الفطرة التي تقدم ذكرها، و جبت عليه الفطرة، و لا تجب عليه هذه الزكاة إذا لم يدرك ذلك، ففقد بعض الشرائط المذكورة في ذلك الوقت، سواء اجتمعت له الشرائط في ما قبل ذلك أو في ما بعده أم لم تجتمع له.

### المسألة ٢٥٤:

إذا بلغ الصبي الحلم، أو أفاق المجنون من جنونه، أو أسلم الكافر من كفره، أو أعتق العبد المملوك من رقه، أو ملك الفقير قوت سنته و استغنى، بعد أن غربت الشمس من ليلة الفطر الى ما قبل الزوال من نهار يوم العيد لم تجب عليه الفطرة كما قلنا، و استحبه له إخراجها عن نفسه و عمن يعول به.

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٢٢٩

### المسألة ٢٥٥:

إذا تمت الشروط التي ذكرناها في المكلف، و جب عليه إخراج زكاة الفطرة عن نفسه و عن كل فرد ممن يعول به، سواء كان الفرد ممن تجب نفقته على المكلف أم لا، و سواء كان من أرحامه أم أجنبيًا عنه، و سواء كان ذكرًا أم أنثى، و كبيرًا أم صغيرًا، و حرًا أم مملوكًا له أم لغيره، و مسلما أم كافرا، و حتى الضيف النازل به إذا صدق في نظر أهل العرف أنه ممن يعول به مضيّفه و لو مؤقتًا، و المدار في جميع من ذكرناه أن يكون الفرد منهم ممن يعول به المكلف في جزء من شهر رمضان الى دخول ليلة الفطر.

**المسألة ٢٥٦:**

لا- تجب على المضيف فطرة ضيفه إذا لم يصدق عليه، أنه ممن يعول به، بل تجب فطرته على نفسه أو على من يعول به إذا كان من عيال شخص آخر، ولا تجب فطرته على المضيف إذا نزل به بعد دخول ليلة الفطر، أو مقارنا لغروب الشمس منها، و ان كان ممن يعد من عياله عرفا أو كان مدعوا للضيافة عنده قبل ذلك، ولا تجب على صاحب المنزل فطرة من يدعوه للوليمة و ان حضر قبل دخول الليلة.

**المسألة ٢٥٧:**

إذا ولد للمكلف مولود قبل غروب الشمس من آخر شهر رمضان وجبت على المكلف فطرته، و كذلك إذا كان المولود بعض عياله فكان هو المنفق على مرضعته أو كانت المرضعة مستأجرة من ماله، و كذلك إذا تزوج امرأة أو ملك عبدا، أو استأجر خادما، بحيث دخل المذكورون في ضمن من يعول به قبل غروب الشمس من آخر شهر رمضان فتجب عليه فطرتهم. و إذا كانت ولادة المولود و الزواج بالمرأة و تملك المملوك بعد غروب الشمس من ليلة الفطر أو مقارنا له لم تجب على الشخص فطرتهم، و يستحب له إخراج الفطرة عنهم إذا تحقق دخولهم في ضمن عائلته بعد الغروب أو قبل زوال الشمس من يوم الفطر.

**المسألة ٢٥٨:**

إذا وجبت فطرة الإنسان على غيره لضيافته أو غيرها مما يوجب دخوله في ضمن عياله لم يجب عليه إخراج فطرة أخرى عن نفسه، و ان كان ممن تجب عليه كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٢٣٠ الفطرة لو كان منفردا، فان لم يؤد المعيل الفطرة عنه عاصيا أو ناسيا أو غافلا و علم الرجل المعال به بأن المعيل لم يؤد فطرته، فلا يترك الاحتياط بإخراج الفطرة عن نفسه إذا كان غنيا.

**المسألة ٢٥٩:**

إذا كان المعيل فقيرا لا تجب عليه الفطرة لفقره، و كان الشخص المعال به غنيا كالضيف الغنى إذا أضافه الفقير، و كالمراة الغنية إذا تزوجها فقير، و جب على المعال به إخراج الفطرة عن نفسه، و لا يسقط عنه الوجوب إذا تكلف المعيل الفقير فأدى الفطرة عنه، و إذا أخرج الفقير المعيل الفطرة في هذه الصورة، و قصد بإخراجه التبرع عن المعال به سقطت الفطرة عنه بذلك.

**المسألة ٢٦٠:**

تجب فطرة الزوجة على زوجها إذا كانت ممن يعول به الزوج بالفعل، حتى إذا كانت متمتعاً بها أو كانت غير واجبة النفقة على الزوج

لسبب اقتضى ذلك، و تسقط فطرتها عنه إذا كانت ممن لا يعول به بالفعل و ان كانت ممن تجب نفقتها عليه، و كذلك الحكم فى العبد المملوك و غيره من واجبي النفقة، فالمدار فى وجوب الفطرة على كونه ممن يعول به بالفعل لا على وجوب نفقته. و إذا عال بالمرأة المتزوجة غير زوجها، وجبت فطرتها على ذلك المعيل إذا كان غنيا، و كذلك المملوك إذا عال به غير مالكة، فتجب فطرته على المعيل به، و إذا انفردت الزوجة فلم يعل بها زوجها و لا غيره، وجبت فطرتها على نفسها إذا كانت غنية.

### المسألة ٢٦١:

إذا أنفق الولي الشرعى على الطفل أو المجنون من مالهما، لم تجب فطرتهما على الولي و لا عليهما.

### المسألة ٢٦٢:

يجوز للمكلف أن يوكل غيره إذا كان ثقة فى دفع الفطرة الواجبة عليه من مال المكلف نفسه، و يجوز أن يوكله فى إيصال الفطرة إلى الفقير، فإذا وكله فى دفع الفطرة عنه تولى الوكيل النية عند دفع الفطرة إلى الفقير، و إذا وكله فى الإيصال تولى المكلف بنفسه النية، فينوى الإيصال إلى الفقير بالدفع الى الوكيل، و قد ذكرنا مثل هذا فى زكاة المال، و يجوز للمكلف أن يأذن للثقة فى دفع الفطرة عنه كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٢٣١

من مال ذلك الثقة المأذون، فيتولى المأذون النية عنه كما فى الصورة الأولى.

و لا يكفى مجرد توكيله لأحد أو الإذن له فى براءة ذمته المكلف من الوجوب ما لم يحصل له الوثوق بالإيصال إلى الفقير، و قد ذكرنا نظير هذا فى زكاة المال.

### المسألة ٢٦٣:

إذا وجبت على المكلف فطرة غيره من ضيف أو أجير أو غيرهما، فأخرج ذلك الشخص المعال به الفطرة عن نفسه لم يجز ذلك عن المكلف المعيل، و لم يسقط عنه الوجوب، و لا- يكون ما دفعه عن نفسه فطرة، و هو غير مكلف بها، إلا إذا قصد التبرع بما دفعه عن المكلف المعيل، فيجزى عنه حين ذلك، و قد تقدّم مثل هذا الحكم فى المسألة المائتين و التاسعة و الخمسين.

### المسألة ٢٦٤:

تحرم على الهاشمى فطرة غير الهاشمى، فلا يجوز له أن يأخذها منه و لا تجزى عن الدافع إذا دفعها إليه، و قد ذكرنا نظير هذا فى زكاة المال، و لا فرق بين الرجل و المرأة، و تجوز فطرة الهاشمى للهاشمى، و يجوز للهاشمى دفع فطرته الى غيره.

### المسألة ٢٦٥:

المدار فى الحكم الذى بيناه فى المسألة الماضية على الشخص المعيل لا على من يعول به، فإذا كان الرجل المعيل غير هاشمى و

كانت زوجته مثلاً هاشمية، لم يجز له أن يدفع فطرتها إلى هاشمي، وإذا كان الرجل المعيل هاشمياً و كانت زوجته غير هاشمية جاز له أن يدفع فطرتها إلى هاشمي و كذلك فطرة الآخرين غير الهاشميين من عياله، فيجوز له دفعها الى هاشمي.

### المسألة ٢٦٦:

المدار في وجوب فطرة الغير على المكلف هو أن يكون ذلك الشخص ممن يعول المكلف به، سواء كان مقيماً معه في منزله أم كان في منزل آخر، و سواء كان معه في بلده أم كان في بلد آخر، فإذا كانت للرجل زوجة أو ولد أو مملوك أو غيرهم يقيمون في غير منزله أو في غير بلده، و كانوا ممن يعول ذلك الرجل بهم و ينفق عليهم من ماله و جبت عليه فطرتهم. و إذا سافر الرجل عن أهله و تركهم في بلده و خلف عندهم ما ينفقون منه على أنفسهم من ماله، و جبت عليه فطرتهم. كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٢٣٢

### المسألة ٢٦٧:

إذا عال بالمرأة المتروجة شخص آخر غير زوجها و كان المعيل بها فقيراً لا تجب عليه زكاة الفطرة لفقره أو كان عاصياً لا يؤدي الفطرة عنها، فالأحوط لزوجها أن يدفع الفطرة عنها و ان لم يكن معيلاً بها، و كذلك إذا كانت الزوجة منفردة ليست في عيال زوجها و لا في عيال غيره، و كانت فقيرة لا تؤدي الفطرة عن نفسها لفقرها، فالأحوط للزوج أن يدفع الفطرة عنها. و كذلك الحكم في العبد المملوك إذا كان المعيل به غير سيده، و كان المعيل فقيراً لا تجب عليه الفطرة، أو كان عاصياً لا يؤديها، أو لم يكن المملوك في عيال أحد، فالأحوط لسيدة أن تؤدي الفطرة عنه.

### المسألة ٢٦٨:

يجب على المكلف أن يخرج الفطرة عن عياله و ان كان غائباً عنهم، و يجوز له أن يوكل بعضهم أو بعض الناس الآخرين فيخرج الوكيل فطرتهم من أموال المكلف، و يجوز له أن يأذن له بذلك، و إذا وكل أحداً أو أذن له بإخراج الفطرة، فلا تبرأ ذمة المكلف من التكليف إلا إذا حصل له الوثوق بأن الوكيل أو المأذون قد أدى ما وجب عليه.

### المسألة ٢٦٩:

إذا كان الشخص ممن يعول به كافلان من الناس، و جبت فطرتهم على المعيلين به معاً إذا كانا موسرين، و تكون الفطرة بينهما على نحو الاشتراك، و مثال ذلك: أن يكون للأب و الأم ولدان غنيان يعولان بهما، فتجب الفطرة على كل من الولدين، و يشتركان في دفع الصاع الذي يجب إخراجه عن الأب، و الصاع الذي يجب إخراجه عن الأم، و الأحوط للكافلين أن يتفقا في الجنس الذي يخرجان عن الفرد من حنطة أو شعير أو غيرهما. و إذا كان أحد المعيلين غنياً و الثاني فقيراً، و جب على الغني أن يخرج حصته من صاع الفطرة على الأحوط، و سقط الوجوب عن الفقير في حصته، و إذا كانا معسرين معاً سقط الوجوب عنهما معاً.

**المسألة ٢٧٠:**

لا يكفي على الظاهر في عدّ الشخص عيالا للمكلف في نظر أهل العرف أن يبذل له المكلف من المال ما يكفيه في النفقة، بل يعتبر في عدّه عيالا أن يكون تابعا  
كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٢٣٣  
للمعيل في نظر أهل العرف.

**المسألة ٢٧١:**

تجب فطرة الرضيع على أبيه إذا كان أبوه هو المنفق على مرضعة الطفل و ان كانت المرضعة غير أمه، أو كانت المرضعة مستأجرة لرضاعه من مال الأب، و ان كان المنفق على المرضعة غيره، و كذلك الحكم في طفل غيره، فإذا كان الشخص هو الذى ينفق على المرضعة، أو كان هو الذى استأجرها لإرضاع الطفل من ماله ففطرة الطفل عليه، و قد سبقت الإشارة الى هذا في المسألة المائتين و السابعة و الخمسين.  
و إذا كانت نفقة المرضعة من مال الرضيع نفسه، أو كانت مستأجرة لرضاعه من ماله، لم تجب فطرة الطفل على أحد، و ان كان القائم بنفقتها أبا الطفل أو قريبه.

**المسألة ٢٧٢:**

لا يجب إخراج الفطرة عن الجنين في بطن أمه، إذا لم يولد قبل غروب الشمس من آخر يوم من شهر رمضان، و إذا ولد في ليلة الفطر أو في يوم الفطر قبل زوال الشمس منه، استحب إخراج الفطرة عنه، و قد سبق منا ذكر هذا.

**المسألة ٢٧٣:**

يجب على المعيل أن يخرج زكاة الفطرة عن جميع من يعول به، و ان كان إنفاقه عليهم من مال حرام أو مغصوب.

**المسألة ٢٧٤:**

إذا دفع الرجل المال الى عياله لينفقوه على أنفسهم، فلم يصرفوا المال المدفوع إليهم في النفقة، و صرفوا على أنفسهم من غير ماله، وجبت الفطرة عليه بعد صدق العيلولة و التبعية له عرفا بالدفع إليهم.

**المسألة ٢٧٥:**



إذا مات المكلف بعد طلوع الفجر من يوم الفطر وجب إخراج الفطرة من تركته، عنه وعن يعول به، وكذلك إذا مات بعد غروب الشمس من ليلة الفطر وقبل طلوع الفجر على الأحوط، وإذا مات قبل أن تغرب الشمس من آخر يوم من شهر رمضان لم يجب في التركة شيء.

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٢٣٤

### المسألة ٢٧٦:

إذا طلق الرجل زوجته طلاقاً رجعيًا، أو طلاقاً بائناً، فالمدار في الحكم بوجود فطرة المطلقة على الرجل وعدم وجوبها على وجود العيول بها وعدمه، فإن كانت المطلقة من عيال الرجل وجبت عليه فطرتها وان كان طلاقها بائناً، وان لم تكن من عياله لم تجب عليه فطرتها، وان كانت رجعيةً أو حاملاً منه.

### الفصل العاشر في جنس زكاة الفطرة ومقدارها

### المسألة ٢٧٧:

الضابط في الجنس الذي يجب أداء هذه الزكاة منه أن يكون قوتا في الجملة، من الأقوات الغالبة بين الناس في بلد المكلف، سواء كان من الأجناس المعروفة، كالحنطة والشعير والأرز والتمر والزبيب، والدخن والذرة، أم كان من الأجناس غير المعروفة في البلاد الأخرى، ويراد بكونه قوتا في الجملة غالبا في البلد، أن يكون كثير الوجود والتقوت به بين الناس في بلد المكلف، وان لم يقتصر عليه، كالعدس والماش واللبن والدقيق والخبز.

### المسألة ٢٧٨:

الأفضل في زكاة الفطرة إخراج التمر ثم إخراج الزبيب، وما كان انفع للفقير وأصلح لحاله، وإذا دفع المكلف بعض الأجناس الأخرى وقصد بما دفعه أن يكون قيمة للتمر أو الزبيب، لم تحصل له فضيلة نفس التمر أو الزبيب، فإذا أراد دفع القيمة، فالأفضل له أن يختار ما هو أنفع للفقير وأصلح لحاله.

### المسألة ٢٧٩:

يعتبر في الجنس الذي يدفعه المكلف في الفطرة أن يكون صحيحا على الأحوط، فلا يكفى ما يكون معيبا، ويشترط فيه أن يكون خالصا، فلا يكفى إذا كان ممزوجا بجنس آخر أو بتراب وما يشبهه، ويكفى دفعه إذا كان الشيء الممزوج به مما يتسامح به لقلته، كالحشف القليل في التمر، والزوان القليل في الحنطة، وأمثلة ذلك مما يتعارف وجوده في الأقوات الدارجة، ويكفى دفع الممزوج إذا كان الخالص من الجنس بمقدار الواجب أو يزيد عليه.

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٢٣٥

**المسألة ٢٨٠:**

يكفى فى أداء الواجب دفع القيمة لأحد الأجناس التى ذكرناها، إذا كانت القيمة المدفوعة من النقدين أو مما يعدّ بحكم الدراهم و الدينير فى كونه ثمنا رائجا فى المعاملات كالأوراق النقدية، و النقود المسكوكة من النيكل و النحاس و شبهها، و يصح أن تكون القيمة من غير ذلك إذا كانت من غير جنس الفريضة، و إن كان الاقتصار على النقدين و ما هو بحكمهما أحوط استحبابا.

**المسألة ٢٨١:**

يجزى دفع الجنس المعيب، و الجنس الممزوج بغيره، و الجنس المشكوك فى كفايته و عدمها، إذا دفع المكلف ذلك على أن يكون قيمة لما يريد إخرجه من الأجناس المجزية فى زكاة الفطرة، و هذا إذا كانت القيمة من غير جنس الفريضة، و قد تبّنها على هذا فى ما تقدم.

**المسألة ٢٨٢:**

إذا أراد المكلف أن يخرج القيمة عن أحد الأجناس المجزية فى زكاة الفطرة، اعتبر قيمة ذلك الجنس وقت إخراج الفطرة، لا وقت وجوبها عليه، و اعتبر قيمته فى بلد إخراج الفطرة لا فى بلد المكلف أو أى بلد آخر.

**المسألة ٢٨٣:**

يصح للمكلف أن يخرج الفطرة عن نفسه من جنس، و عن عياله من جنس آخر، و يجوز له أن يعدّد الأجناس بعدد من يعول به من الأفراد، فيخرج عن كل فرد منهم صاعا من جنس غير أجناس الآخرين، و يجوز له أن يدفع عن بعضهم الجنس و عن بعضهم القيمة.

**المسألة ٢٨٤:**

المقدار الذى يجب على الإنسان إخرجه فى زكاة الفطرة عن نفسه و عن كل فرد ممن يعول به هو صاع واحد من أى جنس أراد إخرجه من الأجناس المتقدم ذكرها.

و الصاع أربعة أمداد بالمدّ الشرعى، و هو عبارة أخرى عن تسعة أرطال بالرطل العراقى، و يبلغ وزنه ألفا و مائة و سبعين درهما بالدراهم الشرعية، و يكون تسعمائة و واحدا و عشرين درهما و ثلاثة أثمان الدرهم بالدراهم المتعارفة فى السوق، و هو أيضا عبارة عن ثمانمائة و تسعة عشر مثقالا بالمثاقيل الشرعية،

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٢٣٦

فيكون ستمائة و أربعة عشر مثقالا و ربع المثقال بالمثاقيل الصيرفية.

و على هذا التحديد فيكون وزن الصاع بحساب الحقّة الاسلاميية المعروفة، عبارة عن حقتين اسلامبوليتين و ربع حقّة، و يزيد على ذلك بواحد و عشرين درهما و ثلاثة أثمان الدرهم من الدراهم المتعارفة.

والحقبة الاسلاميية الواحدة تساوي اربعمائة درهم متعارف، و تزن مائتين و ستة و ستين مثقالا صيرفيا و ثلثي المثقال على الاصح. و الصاع بحسب الحقبة الكبيرة المعروفة في مدينة النجف و توابعها يبلغ نصف حقبة و ثمن حقبة و يزيد على ذلك بواحد و ثلاثين مثقالا صيرفيا إلا حمصتين، و الحقبة الكبيرة المذكورة تزن تسعمائة و ثلاثة و ثلاثين مثقالا صيرفيا و ثلث المثقال. و الصاع بحسب المن الشاهي المعروف في بلاد إيران يزن نصف من و ينقص عنه بخمسة و عشرين مثقالا- صيرفيا و ثلاثة ارباع المثقال، و المن الشاهي المذكور يساوي ألفا و مائتين و ثمانين مثقالا صيرفيا. و الصاع بحسب الربعة المعروفة في البحرين- و هي اربعمائة مثقال صيرفي- يكون ربعة واحدة و نصف ربعة و اربعة عشر مثقالا صيرفيا و ثلاثة ارباع المثقال. و الصاع بحسب الكيلو غرام- و هو الوزن الغربي المعروف في أكثر البلاد- يبلغ كيلوين و يزيد عليهما بتسعمائة و ثمانية و اربعين غراما و خمسي الغرام، فمن دفع في فطرته ثلاثة كيلوات فقد زاد على الصاع واحدا و خمسين غراما و نصفا على وجه التقريب. كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٢٣٧

### الفصل الحادي عشر في وقت وجوب الفطرة و مصرفها

#### المسألة ٢٨٥:

وقت وجوب زكاة الفطرة هو دخول ليلة الفطر على الأحوط، و اما وقت إخراجها فهو يوم الفطر، فلا يخرجها المكلف ليلا إلا من باب التقديم، و إذا مات المكلف قبل الفجر أخرجت من تركته احتياطا كما ذكرنا في المسألة المائتين و الخامسة و السبعين، و يستمر وقت إخراج زكاة الفطرة إلى زوال الشمس من نهار يوم الفطر، و لكن الأحوط أن لا يؤخر دفعها أو عزلها عن صلاة العيد، و ان صلاها في أول وقتها.

#### المسألة ٢٨٦:

إذا عزل المكلف فطرته الواجبة عليه في وقتها صحت، و وجب عليه دفعها إلى المستحق و ان خرج الوقت، بل و ان تأخر دفعها يوما أو أياما أو أكثر، سواء كان معذورا في تأخيرها أم لا. و إذا هو لم يدفع الفطرة و لم يعزلها حتى زالت الشمس و خرج وقتها، فالأقوى عدم سقوطها عنه فيجب عليه دفعها، و الأحوط له أن يؤديها بقصد القربة و لا يتعرض عند الدفع لنية الأداء و القضاء.

#### المسألة ٢٨٧:

لا- يبعد جواز تقديم الفطرة من أول شهر رمضان، و إذا قدمها المكلف فالأحوط له أن لا ينوي الوجوب بها إلا في يوم الفطر، و لا يجوز له أن يقدمها قبل شهر رمضان، و إذا أراد ذلك لبعض الدواعي- كما إذا خاف عدم وجود أجناس الزكاة لديه إذا لم يدفعها في ذلك الوقت أو خاف عدم تيسير المال عنده- دفع المال للفقير قرضا، ثم احتسبه عليه في يوم العيد فطرة إذا بقي الفقير على صفة الاستحقاق.

**المسألة ٢٨٨:**

عزل الفطرة هو أن يفرد لها المكلف عن سائر أمواله، سواء كانت من الأجناس المجزية في الفطرة، أم من القيمة و ينويها فطرة حين عزلها في الوقت،  
كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٢٣٨  
و الأقوى لزوم تجديد النية عند ما يدفعها للمستحق، و يصح للمكلف أن يعزل بعض فطرته فيكون لهذا البعض حكم الفطرة المعزولة، و يكون لبقية فطرته حكم غير المعزولة.  
و تشكل صحة العزل إذا جعلها في مال أكثر منها، بحيث يكون المال المعزول مشتركاً بين المكلف و الزكاة. و يجوز له أن يعينها في مال مشترك بينه و بين غيره إذا كانت حصته من المال بقدر الفطرة أو أقل منها، فينوي أن حصته التي يملكها من المال فطرة، و يكون ذلك عزلاً لها في ضمن ذلك المال.

**المسألة ٢٨٩:**

إذا عزل المكلف فطرته و عينها في مال مخصوص لم يجز له ان يبدلها بعد العزل بعين أخرى.

**المسألة ٢٩٠:**

إذا عزل المكلف الفطرة و لم يدفعها الى المستحق بعد عزلها فتلفت العين المعزولة، فإن كان تأخير دفعها لعدم وجود المستحق أو لعدم تمكنه من الدفع لبعض العوارض المانعة منه فلا- ضمان عليه للعين التالفة، و ان آخر الدفع مع تمكنه منه كان ضامناً لها على الأحوط.

**المسألة ٢٩١:**

إذا عزل المكلف الفطرة فالأحوط له ان لا ينقلها بعد العزل الى بلد آخر مع وجود من يستحق الفطرة في البلد الذي عزلها فيه، بل و ان كان المكلف قد عزلها في بلد، ثم أراد أن ينقلها الى بلده، و إذا نقلها الى بلده أو الى بلد آخر فتلفت كان ضامناً لها على الأحوط.

**المسألة ٢٩٢:**

الأفضل ان يكون أداء الفطرة في البلد الذي وجبت على المكلف فيه الفطرة، إلا- إذا استلزم ذلك نقل الفطرة إليه، فقد تقدم ان الأحوط عدم النقل.

**المسألة ٢٩٣:**

مصرف زكاة الفطرة هو بذاته مصرف زكاة المال و قد تقدم ذكره مفصلاً، نعم يجوز دفع الفطرة إلى المستضعف من أهل الخلاف إذا لم يوجد المستحق من المؤمنين، فلا تدفع إليه مع وجود فقير مؤمن على الأحوط. و يجوز صرف زكاة الفطرة على أطفال المؤمنين و يجوز تملكهم إياها بدفعها كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٢٣٩ إلى أوليائهم، و قد سبق ذكر جميع ذلك في زكاة المال.

### المسألة ٢٩٤:

لا يشترط في من تدفع إليه زكاة الفطرة ان يكون عادلاً، و لا يجوز ان تدفع الي من يستعين بها على فعل المعاصي و المحرمات و من يكون الدفع إليه إعانة على الإثم أو إغراء بالقبيح، أو دفعاً لغيره على اتباع خطواته في ذلك، و يمنع على الأحوط من دفعها الى شارب الخمر و المتجاهر بالمحرمات الكبيرة أو بترك الواجبات، و ان لم يصرف مال الفطرة في شيء من ذلك.

### المسألة ٢٩٥:

يجوز للمكلف أن يتولى دفع الفطرة بنفسه مباشرة، و أن يوكل غيره في إعطائها من ماله أو في إيصالها إلى المستحق بعد ان يعزلها هو بنفسه إذا كان الوكيل ثقة و قد ذكرنا هذا في المسألة المائتين و الثانية و الستين، و الأحوط أن يدفعها الى الفقيه الجامع للشرائط.

### المسألة ٢٩٦:

إذا طلب الفقيه الجامع للشرائط دفع الفطرة إليه، فإن كان طلبه على وجه الحكم به و جب الدفع اليه و لم يختص إنفاذ الحكم بمقلديه خاصة، بل يجب الدفع اليه عليهم و على غيرهم، و إذا كان طلبه إياها على سبيل الفتوى بالدفع إليه، فإن كانت الخصوصية التي لاحظها الفقيه تقتضي أن يكون الفقيه هو المباشر بنفسه لقسمه مال الفطرة، و جب على من يقلده دفع الزكاة اليه و لم يجب ذلك على غيرهم، و ان كانت الخصوصية التي لاحظها انما تقتضي تعيين مصرف خاص للفطرة، جاز للمالك من مقلدى ذلك الفقيه ان يتولى بنفسه دفع الفطرة لذلك المصرف الخاص الذي أراده مقلده، إذا أمكن له تعيين الخصوصية التي لاحظها الفقيه، و أوجب ان يكون الفقير المستحق متصفاً بها، و لم يجب عليه إعطاؤها إلى الفقيه المقلد نفسه، و كذلك الحكم في زكاة المال.

### المسألة ٢٩٧:

لا يعطى الفقير المستحق الواحد أقل من صاع واحد على الأحوط لزوماً، حتى إذا اجتمع من الفقراء المستحقين جماعة لا تسعهم الفطرة الموجودة إذا قسمها المالك عليهم صاعاً صاعاً، فلا يدفع الى الفقير منها أقل من صاع و ان أوجب ذلك حرمان بعضهم، و يجوز ان يدفع للفقير أكثر من ذلك بل و ان كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٢٤٠ أوجبت العطيّة غناه إذا كان الإعطاء له دفعة واحدة.

**المسألة ٢٩٨:**

يستحب ترجيح الأرحام والجيران وأهل الفضل والعلم والتقوى على من سواهم، فيفضلون على غيرهم في موارد القسمة، و يخصصون في مقامات التعيين، وعند تراحمهم تلاحظ المرجمات.

**المسألة ٢٩٩:**

إذا ادعى الرجل انه فقير لم يصدق قوله الا إذا ثبت فقره بعلم أو بينة، أو اماره توجب الوثوق بصدقه، أو يعلم بفقره سابقا فيستحب فقره.

والحمد لله رب العالمين.

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٢٤١

**كتاب الخمس****إشارة**

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٢٤٣

كتاب الخمس وهو: فرض فرضه الله سبحانه في صريح كتابه الكريم، وجعله للرسول (ص) وعترته وذريته عوضا لهم عن الصدقات التي حرّمها عليهم، فقال تبارك اسمه وأعلموا أنكم غنتم من شيء فإن لله خمس وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل إن كنتم آمنتم بالله، وورد في الحديث عن الإمام أبي عبد الله جعفر بن محمد الصادق (ع): (ان الله لا إله إلا هو حيث حرّم علينا الصدقة، أبدلنا بها الخمس، فالصدقة علينا حرام والخمس لنا فريضة والكرامة لنا حلال)، وعنه (ع): (لا يعذر عبد اشترى من الخمس شيئا ان يقول:

يا رب اشتريته بمالي، حتى يأذن له أهل الخمس).

وفي هذا الكتاب ثلاثة فصول:

**الفصل الأول في ما يجب فيه الخمس****المسألة الأولى:**

يجب الخمس في سبعة أشياء: (الأول)، الغنائم التي يغنمها المسلمون من الكفار بالقتال، إذا كانت الحرب معهم بإذن الإمام المعصوم (ع)، والمراد بالغنائم كل ما يستولى عليه المسلمون من أموال الكفار وأشياءهم بسبب الحرب معهم، ولا تختص بما يحويه الجيش المقاتل لهم من الأموال، نعم، في تعلق وجوب الخمس بالأرض والأشجار والمسكن التي يأخذها المسلمون منهم نظر.

و إذا كان القتال مع الكفار بغير إذن الإمام (ع) فالغنيمة التي تؤخذ منهم كلها للإمام (ع)، من غير فرق بين زمان ظهور الإمام و زمان غيبته (ع)، و من غير فرق بين أن تكون الحرب معهم لامتناعهم عن الاستجابة للإسلام بعد دعوتهم إليه و غير ذلك.

و من الغنائم التي يجب فيها الخمس أيضا ما يأخذه المسلمون من الكفار في الحروب الدفاعية التي يبدأ الكفار فيها بقتال المسلمين فيدافع المسلمون بها عن أرضهم و أوطانهم، سواء كانت في ظهور الإمام (ع) أم في غيبته.

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٢٤٤

و من الغنائم أيضا الفداء الذي يؤخذ من الكفار عن بعض الأسرى أو غيرهم إذا كان ذلك بعد المقاتلة لهم و الغلبة عليهم، و منها الجزية التي يبذلها الكفار للسرية المجاهدة من المسلمين و ما يصلحون به من الأموال لكفّ الحرب عنهم، و إذا كان ذلك من غير قتال و غلبة، جرى فيه حكم الفوائد و أرباح المكاسب، فيجب الخمس في ما يزيد منه على مئونة السنة كما سيأتي بيانه.

### المسألة الثانية:

الظاهر ان الحكم في ما يؤخذ من الكفار الحربيين للإسلام بالسرقة و النهب من أموالهم، أو بالاغتيال أو بالربا و أمثال ذلك من أساليب الاستيلاء على أموالهم هو حكم أرباح المكاسب، فيعتبر في وجوب الخمس فيه ان يزيد على مئونة السنة لمن يستولى عليه من المسلمين.

### المسألة الثالثة:

يجب الخمس في غنائم الحرب الآنف ذكرها في المسألة الأولى بعد إخراج النفقات و المصارف التي تصرف على الغنيمه في ما تحتاج إليه من حفظ و حراسة، و نقل من موضع إلى موضع و رعايته، و من مأكّل و مشرب إذا كانت من الإنسان أو الحيوان و غير ذلك، و بعد إخراج ما يجعله الإمام من أعيان الغنيمه لبعض المجاهدين أو غيرهم مكافأة له على عمل يقوم به في أثناء الجهاد أو الدفاع، أو على أمر دبره، أو غير ذلك من وجوه المصالح في الحرب، و بعد إخراج ما يصطفيه الإمام (ع) لنفسه من الغنيمه، و ما من شأنه أن يختص به إمام المسلمين (ع).

### المسألة الرابعة:

لا- يدخل في غنائم الحرب ما يوجد في أيدي الكفار مغصوبا من مسلم، أو من كافر داخل في ذمة الإسلام، أو معاهد له، أو شبه أولئك من الذين تحترم أموالهم في دين الله، و إذا وجد شيء من ذلك بين أعيان الغنيمه وجب أن يحفظ و يرد إلى أهله، و كذلك الأموال غير المغصوبة إذا اتفق وجودها عند الكفار من ودائع و أمانات و أعيان مستأجرة أو مبيعة و نحو ذلك.

### المسألة الخامسة:

إذا وجد في الغنيمه بعض الأموال المغصوبة أو غير المغصوبة لكفار محاربين للإسلام أيضا، غير ان هذه الحرب لم تكن معهم، جاز أخذ تلك الأموال، و لا ريب في وجوب الخمس فيه، و هل يعد ذلك من غنائم الحرب فيجب الخمس فيه

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٢٤٥

قبل إخراج مئونة السنة للمكلف؟ أو يعدّ من الفوائد و أرباح المكاسب الداخلة عليه، فيجب الخمس في ما زاد منه على مئونة السنة؟

الأحوط الأول.

### المسألة السادسة:

يباح ما يؤخذ من أموال الناصب الذي ثبت نصبه أينما وجده المؤمن، و يخرج خمس المال على الأحوط قبل مئونة السنة كما في الغنيمه.

### المسألة السابعة:

إذا خرج البغاة و حاربهم المسلمون ليردّوهم إلى الطاعة، فإن كانوا من النصاب جاز أخذ أموالهم، و جرى فيها حكم غنائم الحرب فوجب فيها إخراج الخمس، و قد ذكرنا هذا في المسألة السادسة، و ان لم يكونوا من النصاب أشكل الحكم بحل أموالهم.

### المسألة الثامنة:

يجب إخراج الخمس من غنيمه الحرب و ان كانت أقل من النصاب، و مقدار النصاب عشرون ديناراً شرعياً من الذهب، فلا يشترط في وجوب الخمس في الغنيمه أن تبلغ هذا المقدار.

### المسألة التاسعة:

إذا قتل الشخص المسلم أحداً من الكفار كان سلب ذلك المقتول من الغنيمه و لا يختص به قاتله، فيجب فيه الخمس كسائر أعيان الغنيمه، و إذا جعل الولي العام لأموال المسلمين سلب المقتول لمن يقتله يختص به قاتله دون غيره، فان جعله للقاتل على وجه الإطلاق و لم يذكر الخمس دفع السلب إليه، و كان على القاتل أداء خمس، و إن جعله له بلا خمس و جب ان يخرج خمس السلب من بيت المال ثم يدفع للقاتل.

### المسألة العاشرة:

الثاني من الأشياء التي يجب فيها الخمس: المعدن، كالذهب و الفضة و النحاس و الحديد و الرصاص، و العقيق و الياقوت، و الزبرجد و الفيروزج، و الكبريت و النفط، و القير، و الزبيق، و الملح، و الزرنبخ، و غيرها مما يصدق كونه من المعدن.

و اما الجص و النورة، و حجر الرحي، و طين غسل الرأس و الطين الأرمنى، و المغرة، و هي الطين الأحمر، فالأحوط استحباباً اجراء حكم المعدن عليها، و ان

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٢٤٤

كان الأقوى انها من أرباح المكاسب، فيجب الخمس في ما زاد منها على مئونة السنة، و لا يعتبر فيها ان تبلغ مقدار النصاب المعبر في خمس المعدن و سيأتي بيان هذا في المسألة الثانية عشرة.



**المسألة ١١:**

يجب إخراج الخمس من المعدن، سواء عثر عليه في أرض مملوكة للواجد أم في أرض مباحة، و سواء كان الواجد له مسلماً أم كافراً و ان كان حريباً، و سواء كان بالغاً أم صغيراً، و عاقلاً- أم مجنوناً فيجب على ولي الصغير و المجنون إخراج خمسه إذا بلغ مقدار النصاب.

و إذا كان مخرج المعدن كافراً و لم يؤد خمس المعدن باختياره جاز للحاكم الشرعي مع القدرة أن يجبره على تأديته، و إذا أسلم و جب عليه أداء الخمس إذا كانت العين موجودة، و سقط عنه الوجوب إذا كانت العين تالفة.

**المسألة ١٢:**

يشترط في وجوب الخمس من المعدن أن يبلغ ما أخرجه الواجد منه مقدار النصاب، و هو أن تكون قيمته عشرين ديناراً شرعياً من الذهب، و لو قبل مئونة إخراجها و تصفيته، فإذا بلغ ذلك تعلّق به الخمس، و لكن الخمس يخرج منه بعد استثناء المئونة، و لا يجب الخمس إذا كان ما أخرجه أقل من ذلك، و ان كان الأحوط استجاباً للمكلف أن يدفع الخمس و ان لم تبلغ قيمته المقدار المذكور.

**المسألة ١٣:**

إذا أخرج الشخص الذي وجد المعدن منه دفعات متعددة، و كان جميع الدفعات يعدّ إخراجاً واحداً في نظر أهل العرف، كفى في وجوب الخمس فيه ان تبلغ قيمة مجموع الدفعات نصاباً، سواء أعرض الرجل عنه بين الدفعات ثم عاد أم لم يعرض حتى أتمها، و إذا كانت الدفعات تعدّ إخراجاً متعدداً عند أهل العرف، اعتبر في كل إخراج أن يبلغ مقدار النصاب، فلا يجب الخمس في ما يكون أقل من ذلك، سواء أعرض عنه في الأثناء أم لم يعرض.

**المسألة ١٤:**

إذا اشترك جماعة متعددون من الناس في معدن واحد فأخرجوه إخراجاً واحداً مشتركاً في ما بينهم و جب الخمس عليهم إذا بلغ مجموع ما أخرجوه مقدار النصاب، و ان كانت حصّة الواحد منهم لا تبلغ ذلك.

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٢٤٧

**المسألة ١٥:**

إذا كان المعدن مشتملاً على جنسين أو أكثر، كفى في وجوب الخمس فيه ان يبلغ مجموع ما أخرج منه مقدار النصاب، و ان كانت قيمة كل جنس منه على انفراده دون النصاب.

**المسألة ١٦:**

إذا وجد المكلف الواحد معادن متعددة اعتبر في وجوب الخمس فيها، أن يبلغ ما أخرجه من كل معدن منها على انفراده نصاباً تاماً، سواء اتحد الجنس الذي أخرجه من تلك المعادن أم تعدد، فلا يجب الخمس في المعدن الذي لا يبلغ النصاب منها. وإذا تقاربت المعادن المذكورة في المكان و اتحد الجنس الذي أخرجه منها، بحيث كان ذلك موجبا لعد الجميع معدنا واحدا في نظر أهل العرف، كفى في وجوب الخمس أن يبلغ المجموع نصاباً واحداً.

**المسألة ١٧:**

لا- يكفى في أداء الواجب من خمس المعدن أن يخرج المكلف خمسا من مجموع تراب المعدن قبل أن يصفيه و يعلم بمقدار ما يحتوى عليه من جواهر ذلك المعدن، إلا- إذا علم بان المقدار من التراب الذي أخرجه في الخمس يحتوى على خمس الجواهر الموجود في مجموع التراب أو يزيد عليه، و إذا شك في ذلك فلا بدّ من التصفية أو دفع ما يعلم بأنه يفى بالحق الواجب عليه.

**المسألة ١٨:**

إذا عثر الإنسان على معدن قد استخراج ما فيه من الجواهر أو استخراج مقدار منه، فوجد ذلك ظاهراً على وجه الأرض، فإن علم من القرائن الموجودة أو من أمارات أخرى ان مستخرج المعدن انسان و ان ذلك الإنسان الذي أخرجه قد قصد بفعله تملك ما في المعدن، كان ذلك المال الموجود من اللقطة، أو من مجهول المالك، فلا يملكه واجده و لا يحلّ له و إن أخرج خمسه، و إذا أراد إخراج خمسه، فالأحوط أن يكون ذلك بمراجعة الحاكم الشرعى.

و إذا علم من القرائن الموجودة أو من دلائل أخرى ان الإنسان الذي استخراج لم يقصد تملك المعدن بحيازته، أو علم بأنه قد اعرض عن المعدن بعد ان تملكه، فهو لواجده، و يجب عليه إخراج خمسه إذا علم بأن الذي استخراج لم يؤد كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٢٤٨

خمسه، و كذلك إذا شك في أنه أخرج خمسه أو لا على الأحوط.

و كذلك الحكم إذا علم بأن المعدن قد أخرجه السيل أو المطر أو كشفه عاصف من الريح أو نبشه حيوان فهو لمن وجده، و يجب عليه إخراج خمسه، و إنما يجب الخمس في الفروض المذكورة إذا بلغ ما استخراج من المعدن مقدار النصاب.

**المسألة ١٩:**

إذا وجد معدن في أرض مملوكة، فهو ملك لمالك تلك الأرض تتبع أرضه، و إذا حازه احد غير مالك الأرض لم يملكه بحيازته، و إذا أخرجه ذلك الغير من الأرض بغير أمر مالكة فلا يثبت له حق على المالك بسبب إخراجة فليس له أن يطالبه بأجرة على عمله أو بمثونه إخراج، و على هذا فيجب على مالك الأرض أداء خمس مجموع المعدن إذا بلغ النصاب، إذ لا- مثونه عليه في الفرض المذكور، و إذا كان مالك الأرض هو الذي أخرج المعدن أو أخرجه غيره بأمره، أو كان محتاجاً بعد إخراجة إلى عمل و تصفية، و جب الخمس على المالك بعد المثونه التي يتحملها.

**المسألة ٢٠:**

إذا وجد المعدن في الأرض التي فتحها المسلمون من بلاد الكفار بالقتال، وكانت الأرض عامرة في وقت الفتح، فالمعدن مملوك لمن أخرجه إذا كان مسلماً، وكان إخراجه للمعدن بإذن ولي أمر المسلمين و يجب عليه أداء خمسه، وكذلك الحكم إذا كانت الأرض التي وجد فيها المعدن من الأرض الموات في وقت الفتح، فالمعدن مملوك لمن أخرجه إذا كان مسلماً و عليه أداء خمسه. وإذا أخرج المعدن كافر من الأرض المفتوحة عنوة، ففي تملكه للمعدن إشكال، سواء كان في أرض معمورة في وقت الفتح أم في أرض موات، وكذلك الحال في المخرج المسلم إذا كان المعدن في الأرض المعمورة في حين الفتح، وكان إخراجه للمعدن بغير إذن ولي المسلمين، ففي تملكه للمعدن إشكال.

**المسألة ٢١:**

إذا استأجر الرجل عاملاً ليستخرج له معدناً معيناً، وحدد في عقد الإجارة بينهما العمل المستأجر عليه، والمدّة و مقدار الأجرة، صحت الإجارة و ملك المستأجر على الأجير العمل له، فإذا استخرج العامل المعدن المعين و قصد بعمله كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٢٤٩

حيازة المستأجر للمعدن، ملك المستأجر المعدن الذي أخرجه و وجب عليه أداء خمسه بعد إخراج جميع المئونة التي أنفقها عليه، و منها أجرة الأجير.

و إذا كانت الأرض التي استخرج المعدن فيها مملوكة للمستأجر، فالمعدن مملوك له بتبع ملكه للأرض، و قد ذكرنا هذا في المسألة التاسعة عشرة، سواء قصد الأجير بعمله حيازة المعدن للمستأجر المالك أم لم يقصد ذلك، بل و ان قصد بعمله حيازة المعدن لنفسه، فان هذا القصد منه يقع لغوا و لا يؤثر شيئاً، و كذلك إذا كان للمستأجر حق اختصاص في الأرض و ليس مالكا لها، كالأرض التي قد حجزها فكان بذلك أولى بها من غيره، فلا يجوز للأجير أن يتصرف فيها بغير إذن المستأجر المحجز، و لا يملك المعدن الموجود فيها بالحيازة لنفسه.

**المسألة ٢٢:**

إذا استأجر الرجل عاملاً ليستخرج له المعدن كما فرضنا في المسألة المتقدمة، و حدد له العمل المستأجر عليه و المدّة و عيّن الأجرة، و كان المعدن الذي استأجره على إخراجه في أرض مباحة غير مملوكة و لا مختصة بالمستأجر و لا بأحد غيره، فإذا استخرج الأجير المعدن و قصد بعمله الحيازة للمستأجر، ملك المستأجر المعدن كما قلنا، و ملك العامل الأجرة المعيّنة على المستأجر، فيجب عليه خمس المعدن بعد أداء المئونة.

و إذا قصد الأجير بعمله حيازة المعدن لنفسه، فان كان الأجير في عقد الإجارة الواقع بينه و بين المستأجر قد ملك المستأجر عمله في الإخراج و منفعتة الخارجية فيه بالأجرة المعيّنة، لم يصح له أن يقصد بعمله تملك المعدن لنفسه، بل يكون قصده هذا لغوا لا يؤثر شيئاً بعد أن كان عمله الخارجي مملوكاً للمستأجر بالعقد الجاري بينهما، و يكون المعدن مملوكاً للمستأجر.

و إذا كان الأجير في العقد الواقع بينه و بين المستأجر قد ملكه عملاً في ذمته، و قصد بعمله في استخراج المعدن أن يسلم المستأجر ما

استحققه في ذمته من العمل المستأجر عليه، كان مقتضى ذلك أيضا أن يملك المستأجر المعدن، وإذا قصد الأجير مع ذلك حيازة المعدن لنفسه كان هذا القصد لغوا لا أثر له، فإنه نتيجة لعمله و هو مملوك للمستأجر حسب الفرض.

و إذا كان الأجير قد ملك المستأجر عملا في ذمته، و لم يقصد بعمله في إخراج المعدن تسليم المستأجر ما استحققه في ذمته من العمل الذي استأجره عليه

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٢٥٠

كما قلنا في الفرض المتقدم، بل قصد بعمله حيازة ذلك المعدن لنفسه، فلا يبعد القول بصحة قصده في هذه الصورة، و يحكم بتملكه للمعدن إذا كان في أرض مباحة، و إن بقي مشغول الذمة للمستأجر بعمل الإجارة.

### المسألة ٢٣:

إذا شكَّ المكلف في ان المقدار الذي أخرجه من المعدن يبلغ النصاب ليجب فيه الخمس أو لا يبلغ فلا يجب فيه شيء، فالأحوط له الاختبار أو دفع الخمس، و ان كان الأقوى عدم وجوب ذلك.

### المسألة ٢٤:

الواجب في المعدن إنما هو إخراج الخمس من مادة الجوهر الذي يخرج من المعدن، فإذا عمل الإنسان في الجوهر عملا يوجب زيادة قيمته قبل أن يخرج خمسه، كما إذا صاغ تراب الذهب الذي أخرجه من المعدن فجعله حليا، أو حك الياقوت فصيره عقدا أو فضًا، فالواجب عليه أن يخرج خمس المادة فعليه أن يقومها بمفردها و يؤدى خمسها، نعم، يتعلق بما عمله خمس أرباح المكاسب إذا توفرت فيه شروط وجوب الخمس فيه، و سيأتي بيانها في الأمر السابع الذي يجب فيه الخمس.

### المسألة ٢٥:

الثالث من الأشياء التي يجب فيها الخمس: الكنز، و هو المال المذخور في أرض أو في جدار أو غيرهما سواء كان المال المذخور ذهبا أم فضة أم جوهرًا أم غير ذلك مما يصدق عليه انه كنز في متفاهم أهل العرف، و سواء كان الذهب و الفضة مسكوكين أم لا، و سواء وجد الكنز في بلاد الإسلام أم في بلاد الكفر، إذا لم يعلم أنه مملوك لمسلم أو لكافر ذمي أو معاهد للإسلام، فيكون الكنز مملوكا لمن وجده، و يجب عليه ان يؤدى خمسه إذا بلغ مقدار النصاب.

### المسألة ٢٦:

إذا علم واجد الكنز بأنه مملوك لشخص مسلم أو ذمي أو معاهد وجب عليه ان يدفعه لمالكة إذا كان موجودا، و لو ارثه إذا كان ميتا، و كان الوارث موجودا معلوما، و إذا كان المالك مجهولا وجب على واجد الكنز التعريف به إذا كان التعريف به ممكنا، فإن لم يعرفه أو كان التعريف بالكنز غير ممكن، تصدق به بمراجعة الحاكم الشرعي على الأحوط.

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٢٥١

و إذا كان الكنز قديما و علم من القرائن و شواهد الحال بأنه مملوك لشخص مسلم أو ذمی أو معاهد جرى فيه حكم ميراث من لا وارث له على الأحوط فهو من الأنفال، و لا يملكه واجده في جميع الصور المذكورة.

### المسألة ٢٧:

إذا وجد الإنسان الكنز في أرض موات بالأصل أو في أرض خربة بعد العمارة و ليس لها مالك، أو وجده في أرض مملوكة لواجد الكنز و قد ملكها بالإحياء، فالكنز في جميع هذه الصور مملوك لواجده إذا لم يعلم بأنه مملوك لمالك محترم كما تقدم ذكره، و يجب عليه إخراج خمسة.

### المسألة ٢٨:

إذا وجد الإنسان الكنز في أرض مملوكة له و قد انتقلت إليه تلك الأرض من مالك آخر قبله بالشراء منه أو بالصلح أو بإحدى المعاملات الأخرى التي توجب التمليك الاختياري، و جب على و اجد الكنز أن يعرّف به مالك الأرض قبله، فان لم يعرفه هذا، عرّف به من كان مالكا للأرض من قبله، و هكذا فان لم يعرفه احد منهم، فالكنز لواجده و يجب عليه فيه الخمس. و انما يجب على الواجد ان يعرّف به من ملك الأرض قبله في الفرض المتقدم إذا علم من القرائن و شواهد الحال أن الكنز كان موجودا لما كانت الأرض في يد ذلك المالك، و إذا لم يعلم بوجود هذا الشرط و احتمال ان يكون الكنز متأخرا عن زمان يد ذلك المالك على الأرض، لم يجب تعريفه به، و هكذا الحال في المالك السابق عليه إذا لم يعرفه الأقرب، و هكذا من قبله، فلا يجب التعريف بالكنز على واجده إلا لمن أحرز جريان يده على الكنز.

### المسألة ٢٩:

إذا ادعى المالك السابق أن الكنز له صدّقه و اجد الكنز في دعواه و دفعه إليه، و لا- يتوقف و جوب تصديقه على أن يقيم بينة على صحة دعواه، و كذلك إذا لم يعرفه هذا المالك و ادعاه السابق عليه، و إذا ادعاه اثنان من الملاك السابقين على الواجد، فالقول قول الأقرب منهما في اليد إلى الواجد مع يمينه، إلا أن يقيم الآخر السابق عليه في اليد بينة على صحة دعواه فيكون الكنز له.

### المسألة ٣٠:

إذا وجد الكنز في أرض مستأجرة من مالكةا أو مستعارة منه، بحيث كان

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٢٥٢

مستأجر الأرض أو مستعيرها صاحب يد عليها، و جب على الواجد تعريفه بالكنز كما يجب عليه تعريف مالك الأرض أيضا إذا كان صاحب يد عليها عرفا، فيعرّفهما معا، و لا ريب في ان الموارد مختلفة في صدق ذي اليد على المالك و المستأجر أو المستعير، عرفا و في قوة إحدى اليدين على الأخرى، فلا بد من مراعاة ذلك و ملاحظته، فإذا صدق على أحدهما انه هو صاحب اليد وحده و ادعى انه مالك الكنز، صدّق في دعواه و دفع الكنز اليه من غير بينة، و كذلك إذا صدق على كليهما عرفا انه صاحب اليد على الأرض، و

ادعى الكنز أحدهما وحده و لم يدّعه الثاني، فيصدق المدعى في قوله و يدفع له الكنز، و إذا ادّعه كلاهما قدّم قول من كانت يده أقوى.

### المسألة ٣١:

يشترط في وجوب الخمس في الكنز أن يبلغ مقدار النصاب، و مقداره عشرون ديناراً شرعياً إذا كان الكنز من الذهب، و مائتا درهم إذا كان من الفضة، و أقلّ الأمرين منهما على الأحوط إذا كان من جنس آخر غيرهما، و أحوط من ذلك أن يكتفى بأقلّ النصابين في الجميع.

### المسألة ٣٢:

إذا وجد الإنسان كنزاً و تملكه، و كان الكنز يبلغ مقدار النصاب و جب فيه الخمس، سواء أخرجه واجده كله دفعةً واحدةً أم أخرجه في دفعات متعددة، أم لم يخرج منه شيئاً، و لا يعتبر أن يبلغ ما يخرج منه في المرة الواحدة مقدار النصاب.

### المسألة ٣٣:

إذا عثر الإنسان على كنوز متعددة، استقل كل واحد من الكنوز التي وجدها بحكمه و لم يرتبط بعضها ببعض، فإذا بلغ كنز منها مقدار النصاب و جب الخمس فيه، و لم يجب في الآخر إذا لم يبلغ مقداره و إذا كان كل واحد منها على انفراده لا يبلغ النصاب لم يجب الخمس فيها جميعاً، و ان كان المجموع منها بمقدار النصاب أو يزيد عليه.

و إذا عثر على مال واحد مدفون في مكان واحد في ظروف متعددة، فهو كنز واحد، فإذا كان مجموع المال يبلغ مقدار النصاب و جب فيه الخمس، و ان تعددت ظروف المال، بل و ان تعدد جنسه فكان كل ظرف مثلاً يحوى جنساً من كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٢٥٣

المال، و لا ينافي ذلك وحدة الكنز و وحدة الحكم فيه.

### المسألة ٣٤:

إذا بلغ الكنز مقدار النصاب قبل إخراج المئونة التي صرفها الإنسان على إخراج الكنز و تصفيته، تعلق به وجوب الخمس على الأحوط، و لكن الخمس يخرج منه بعد استثناء المئونة، و قد ذكرنا نظير هذا في حكم المعدن في المسألة الثانية عشرة.

### المسألة ٣٥:

إذا وجد جماعة من الناس كنزاً واحداً، و اشتروا في حيازته و تملكه، و كان مجموع ما أخرجه منه يبلغ حد النصاب و جب الخمس فيه على الأحوط، و ان كانت حصة الفرد الواحد من الشركاء لا تبلغ النصاب.

**المسألة ٣٦:**

إذا اشترى الرجل دابةً أو حيواناً آخر فوجد في جوف ما اشتراه مالا، وجب عليه أن يعرّف بما وجدته مالك الدابة أو الحيوان السابق عليه في الملك، فإن هو لم يعرفه عزّف به المالك قبله، وهكذا، فإن لم يعرفه أحد منهم فهو للرجل الذي وجدته، وإذا وجد المال في جوف حيوان قد ملكه بالحياسة ولم يجر عليه ملك أحد قبله، فالمال لواجده، وليس المال في هذه الفروض من الكنز، فلا يجب فيه خمس الكنز، بل يكون من الفوائد والأرباح المكتسبة، فيجرى فيه حكمها، ويجب فيه الخمس بعد إخراج مئونة سنته من أرباحه و سيأتي تفصيل أحكامه و بيان شرائطه في الأمر السابع مما يجب فيه الخمس ان شاء الله تعالى.

و كذلك الحكم إذا وجد مالا في جوف سمكة قد اصطادها، فالمال له و يجرى فيه حكم الأرباح أيضا، و إذا كان قد اشترى السمكة من مالك لها قبله، و احتمال ان المال لذلك المالك فعليه أن يعرفه بالمال و ان بعد الفرض، فإذا لم يعرفه فالمال ملك لواجده و هو من الأرباح فإذا توفرت فيه الشروط وجب فيه خمسها.

**المسألة ٣٧:**

الرابع من الأشياء التي يجب فيها الخمس: ما يخرج الإنسان من البحر بالغوص فيه من جوهر و لؤلؤ و نحوها، فيجب فيه الخمس، سواء كان معدنيا كاللؤلؤ، أم نباتيا كالمرجان، و لا- يشمل الحكم مثل السمك و الحيوان، و ان أخرج بالغوص بل يكون من الأرباح و الفوائد المكتسبة فيكون فيه خمسها إذا

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٢٥٤

توفرت شروط وجوبه.

**المسألة ٣٨:**

يجب الخمس في المال الذي يخرج الإنسان بالغوص إذا بلغت قيمته دينارا شرعيا فصاعدا، سواء اتحد نوع المال الذي أخرجه أم تعدد، و سواء أخرجه دفعة واحدة أم في دفعات متعددة، فإذا بلغت قيمة المجموع النصاب المذكور وجب الخمس فيه، و لا يجب في ما دون ذلك.

**المسألة ٣٩:**

إذا بلغ مال الغوص مقدار النصاب المتقدم ذكره و لو قبل إخراج المئونة التي تصرف عليه، تعلق به وجوب الخمس على الأحوط، و لكن الخمس يخرج مما زاد على المئونة و لا يخرج من المئونة كما تقدم في المعدن و الكنز.

**المسألة ٤٠:**

إذا اشترك جماعة في الغوص فأخرجوا من المال ما تبلغ قيمته مقدار النصاب أو تزيد عليه وجب فيه الخمس على الأحوط، وإن كان نصيب كل فرد من الجماعة لا يبلغ النصاب وقد سبق نظير ذلك في الكنز والمعدن.

#### المسألة ٤١:

ما يخرج الإنسان من البحر بالآلات من غير غوص لا يلحقه حكم مال الغوص، فلا يجب فيه خمسة ولا يتقدر بنصابه وإن كان ذلك أحوط، والأظهر أنه من الفوائد والأرباح المكتسبة فيجب فيه خمس الأرباح إذا توفرت فيه شروط ذلك، وإذا غاص الرجل على المال فشدّه في حبل أو جمعه في آلة ثم أخرج به، وجب فيه خمس الغوص إذا بلغ النصاب.

#### المسألة ٤٢:

إذا وجد الرجل الجوهرة أو اللؤلؤة في الساحل، أو أخرجتها الأمواج إلى وجه الماء فحازها من غير غوص لم يلحقها حكم مال الغوص، ولحقها حكم الأرباح المكتسبة واعتبرت فيها شروطها.

#### المسألة ٤٣:

إذا غاص الرجل في البحر لا بقصد الحيازة، فصادف جوهرة أو لؤلؤة أو مالا آخر، فأخذ ذلك، وجب فيه الخمس إذا قصد الحيازة حين أخذه للمال وبلغ مقدار النصاب.

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٢٥٥

#### المسألة ٤٤:

ما يخرج بالغوص من الأنهار الكبرى من أمثال دجلة والفرات والنيل - إذا فرض تكوّن الجواهر والثمنالي فيها - يكون حكمه حكم ما يخرج من البحر على الأحوط، فيجب فيه خمس مال الغوص ويعتبر فيه أن يبلغ مقدار النصاب في مال الغوص.

#### المسألة ٤٥:

إذا غرق مال في البحر أو ألقاه مالكه في البحر عند خوفه من غرق السفينة وأعرض عنه كان مباحا، فإذا أخرج أحد بالغوص ملكه، والظاهر عدم إلحاقه بمال الغوص في الحكم وإن كان من اللؤلؤ أو المرجان، فلا يكون فيه خمسة ولا نصابه، بل يجري فيه حكم الأرباح والفوائد المكتسبة، فيعتبر فيه أن تجتمع فيه شروط هذا النوع، فإذا توفرت فيه شروطه وجب فيه خمسة بعد إخراج مئونة السنة.

#### المسألة ٤٦:



إذا عثر الغوص في قاع البحر على بعض المعادن، كمعدن ياقوت أو غيره فأخرجه ملكه بإخراجه، و حيازته، و وجب فيه خمس مال الغوص و تعلق به حكمه على الأظهر و لم يتعلق به حكم المعدن.

#### المسألة ٤٧:

ما يخرج من العنبر بالغوص في البحر يجرى عليه حكم مال الغوص من الخمس و مقدار النصاب، و ما يؤخذ منه مما يوجد على وجه الماء أو من ساحل البحر، فالأحوط إخراج خمسه و ان لم تبلغ قيمته مقدار النصاب.

#### المسألة ٤٨:

الخامس من الأشياء التي يجب فيها الخمس: الأرض التي يشتريها الكافر الذمي من المسلم، سواء كانت أرضاً خالية، أم أرض زرع أو غرس، أم أرض دار أو عقار، إذا وقع عقد البيع على نفس الأرض، بحيث كانت الأرض نفسها متعلقاً للمعاملة الجارية بينه و بين المسلم البائع، و ان كان الشجر و النخيل و البناء الموجود فيها متعلقاً للمعاملة أيضاً، فيتعلق الخمس بنفس الأرض دون ما فيها من البناء و الأشجار و النخيل و الزرع، و لا يجب الخمس إذا وقع البيع على المسكن و الدار و الدكان و الخان و العمارة و الحمام مثلاً بعناوينها الخاصة التي تقابل

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٢٥٦

عنوان الأرض، و ان كانت الأرض داخله في المبيع.

#### المسألة ٤٩:

لا يجب الخمس في الأرض التي تنتقل إلى الرجل الذمي من المسلم إذا كان انتقالها إلى ملكه بغير البيع من المعاوضات أو كان انتقالها إليه بالتملك المجاني بغير عوض.

#### المسألة ٥٠:

يتخير المالك الذمي إذا تعلق الخمس بأرضه المذكورة بين أن يدفع الخمس من رقبه الأرض نفسها و ان يدفع خمس قيمتها، و يجب قبول ذلك منه، و إذا دفع الخمس من الأرض نفسها فليس لولى الخمس ان يقلع الغرس و البناء و الزرع الموجود فيها، بل عليه أن يبقيه في الأرض بأجرة مثل ذلك على الذمي.

#### المسألة ٥١:

ليس في هذا القسم من الخمس نصاب معين، بل يجب الخمس في الأرض المذكورة سواء كانت قيمتها قليلة أم كثيرة، و لا تجب في هذا القسم من الخمس نية القربة، فلا ينوي الآخذ القربة حين يأخذ الخمس من الذمي، و لا حين يدفعه إلى المستحق، و ان تولى

الحاكم الشرعى ذلك، و مصرف هذا الخمس هو مصرف غيره من أقسام الخمس.

### المسألة ٥٢:

إذا اشترى الذمى الأرض من المسلم وجب فيها الخمس كما ذكرنا، و لا يسقط عنه وجوب الخمس إذا أسلم بعد ذلك على الأحوط، و لا يسقط وجوب الخمس كذلك إذا باع الذمى الأرض على غيره، سواء كان المشتري كافرا أم مسلما، و لا يسقط الخمس إذا انتقلت الأرض منه إلى غيره بمعاملة أخرى غير البيع أو بميراث، و لا يسقط الخمس إذا ردّ الأرض مالكةا الذمى على بائعها المسلم بإقاله أو بيع، و لا يسقط الخمس أيضا إذا كان للبائع المسلم الذى باع الأرض على الذمى خيار الفسخ، ففسخ بيعه على الذمى و استردّ الأرض منه على الأحوط فى هذا الفرض الأخير.

نعم، إذا اشترى الأرض المذكورة شيعى أو ملكها بغير الشراء من الأسباب المملّكة جاز له أن يتصرف فى الأرض من غير إخراج الخمس.

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٢٥٧

### المسألة ٥٣:

إذا اشترى الذمى الأرض من مسلم و تعلق بها الخمس، ثم انتقلت عن ملكه إلى مالك آخر ببيع أو غيره، ثم اشتراها الذمى الأول مرة أخرى من مسلم وجب فى الأرض خمس آخر.

فان كان قد أدّى خمس الأصل من عين الأرض صح بيعه ثم صح شراؤه و وجب عليه تخميس الأربعة أخماس الباقية من الأرض بعد الشراء الثانى، و ان كان قد أدّى الخمس الأول من القيمة ثم باع جميع الأرض ثم اشتراها من مسلم وجب عليه خمس جميع الأرض ثانيا، و كذلك إذا اشترى خمس العين بعد ان دفعه فى الخمس و تملكه المستحق، و إذا لم يكن قد أدّى خمس الأصل لا من العين و لا من القيمة ففي صحه بيعه ثم فى شرائه إشكال.

### المسألة ٥٤:

لا يصح ان يشترط الذمى فى شرائه للأرض من المسلم أن لا يكون عليه خمس فى الأرض، أو يشترط فى العقد أن يكون الخمس على البائع، و إذا اشترط أحد الشرطين كان الشرط باطلا و ان قبل به البائع، و لا يصح كذلك ان يشترط فى العقد سقوط بعض الخمس عنه: نصفه أو ربه مثلا، أو يشترط أن يكون بعضه على البائع، فيبطل الشرط فى جميع هذه الصور، نعم، يصح له ان يشترط فى العقد على البائع المسلم أن يدفع الخمس عنه تبرعا من ماله، فإذا قبل البائع بالشرط وجب عليه الوفاء به، و لا يسقط الخمس عن المشتري الذمى حتى يؤدى البائع الخمس عنه و يفى له بالشرط، و كذلك إذا شرط الذمى عليه فى العقد أن يدفع عنه بعض الخمس: نصفه أو ثلثه مثلا، فيلزم البائع أن يفى له بالشرط كما فى الفرض المتقدم، و لا يسقط الوجوب عن المشتري إلا إذا وفى البائع المسلم له بالشرط.

### المسألة ٥٥:

يصح للبائع المسلم أن يشترط في البيع على الذمي الذي يشتري الأرض منه أن يبيع الأرض عليه بعد أن يملكها، أو يشترط عليه أن يبيعها على مسلم آخر، ولا يسقط الخمس عن المشتري الذمي بذلك.

### المسألة ٥٦:

إذا اشترى الذمي أرض الطفل المسلم من وليه الشرعي أو اشترى أرض كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٢٥٨

المجنون المسلم من وليه الشرعي صح شراؤه و نفذت أحكام الشراء و آثاره و وجب الخمس على الذمي في الأرض المشتراة.

### المسألة ٥٧:

إذا دفع الذمي خمس الأرض التي اشتراها من المسلم من عين الأرض، أو أخذه ولي الخمس من عين الأرض كذلك و تملك المستحق ذلك البعض منها ثم اشتراه الذمي تعلق به الخمس.

### المسألة ٥٨:

السادس من الأشياء التي يجب فيها الخمس: المال الحلال المختلط بالحرام، بحيث لا- يمتاز أحد المالكين عن الآخر، ولا يعرف المالك الحقيقي للمال الحرام ولا- مقداره، فيجب الخمس في مجموع المال على ما سيأتي تفصيله، فإذا أخرج المكلف خمسه كذلك حلّ له الباقي.

### المسألة ٥٩:

اختلاط المال الحلال بالمال الحرام قد يكون على وجه الإشاعة التامة كما إذا كان المالك من جنس واحد و امتزجت أجزاء أحدهما بأجزاء الآخر على نحو لا يمكن التمييز بين الأجزاء، و من أمثلة ذلك: ان يمتزج المائع بالمائع أو الدقيق بالدقيق، أو الحنطة بالحنطة حتى لا- تتبين أجزاء المال بعضها عن بعض، و قد يكون الاختلاط بين المالكين لا على وجه الإشاعة، و مثال ذلك: ان يكون لدى الرجل مقدار من أكياس الحنطة المملوكة له و اختلط عليه أمرها بمثلها من الحرام، فلم يدر أيها المملوك له و أيها المحرم المملوك لغيره، أو كان عنده عدد من الكتب و اشتبهت بكتب غيره، فلم يميز بين ما يملكه منها و ما يملكه غيره، و الحكم في كلا الفرضين واحد، فإذا هو لم يعرف مقدار الحرام ولا- صاحبه وجب عليه إخراج خمس المال و بإخراجه يحلّ له الباقي، سواء كان المالك المشتبه عليه أمرهما من جنس واحد أم أكثر.

### المسألة ٦٠:

يشترط في وجوب الخمس في المال الحلال المختلط بالحرام المتقدم ذكره: أن لا يعرف المكلف مقدار الحرام المختلط بماله، فلا يدري انه يزيد على خمس مجموع المال أو يساويه أو ينقص عنه، و بحكمه أن يعلم بأن الحرام الموجود لا يزيد على الخمس، فهو اما بمقدار الخمس من المجموع أو ينقص عنه، أو يعلم

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٢٥٩

كذلك بان الحرام الموجود لا ينقص عن مقدار الخمس، فهو اما بمقدار الخمس أو يزيد عليه، و على وجه الإجمال: أن يحتمل ان يكون الحرام الموجود في المال بمقدار الخمس منه، فيكون إخراج الخمس من مجموع المال موجبا لحل الباقي منه.

### المسألة ٦١:

إذا علم المكلف على وجه الإجمال بأن قدر المال الحرام الموجود في مجموع المال يزيد على خمسه، فالظاهر وجوب التصدق بجميع المقدار المعلوم بالإجمال، و الأحوط لزوما ان يكون التصدق بالمقدار المذكور بإذن الحاكم الشرعى، و أحوط من ذلك أن يصرف جميع المقدار مصرف الخمس بنية التصدق بمجهول المالك أو الخمس بعد استئذان الحاكم الشرعى بذلك.

### المسألة ٦٢:

إذا علم المكلف إجمالاً- بأن الحرام الموجود في مجموع المال أقل من خمسه، فالظاهر وجوب التصدق بالمقدار المعلوم، و الأحوط لزوما ان يكون التصدق بإذن الحاكم الشرعى كما تقدم، و الأحوط إخراج الخمس و صرفه مصرف الخمس بنية الصدقة بمجهول المالك أو الخمس بعد استئذان الحاكم الشرعى بذلك.

### المسألة ٦٣:

إذا علم الشخص بمقدار المال الحرام الذى اختلط بماله و لم يعرف مالك ذلك المال و جب عليه التصدق بالمقدار الحرام عن مالكة، و لا يترك الاحتياط بأن يكون التصدق به عن مالكة المجهول بإذن الحاكم الشرعى، و إذا عرف المكلف مقدار المال الحرام و عرف مالكة و جب على المكلف دفعه إليه و لم يكفه دفع الخمس و ان كان مساويا له.

### المسألة ٦٤:

إذا جهل الشخص مقدار المال الحرام الذى اختلط مع ماله و عرف مالكة، صالحه عن المقدار الذى يملكه فى المال المختلط، و إذا لم يرض المالك بالمصالحة، و دار الأمر فى مقدار ماله بين الأقل و الأكثر جاز أن يدفع إليه الأقل إذا كان المال فى يد الشخص المكلف، فإن لم يرض المالك بالقسمة تعين الرجوع إلى الحاكم الشرعى فى حسم أصل الدعوى بينهما لا فى القسمة، و إذا دار الأمر بين المتباينين، أو دار الأمر بين الأقل و الأكثر و لم يكن المال فى يد الشخص المكلف

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٢٦٠

تعين الرجوع إلى الحاكم فى حسم أصل الدعوى، و المسألة موضع إشكال، و لذلك فالمصالحة بينهما أحوط و أبرأ للذمم من

الجانبين.

### المسألة ٦٥:

إذا تردد مالك المال الحرام بين أفراد محصورين في العدد، فالأحوط وجوب التخلص من الحرام بإرضائهم جميعاً، وخصوصاً إذا كان اختلاط المال الحلال بالحرام بتقصير من المكلف نفسه، فإذا تعذر عليه استرضائهم جميعاً، أو لزم منه الضرر أو الحرج اللذان يرفعان التكليف، رجع في تعيين المالك منهم إلى القرعة.

### المسألة ٦٦:

إذا كان المال الحرام في ذمة الشخص المكلف وليس مختلطاً في عين ماله، فلا موضع للخمس، فإذا علم بجنس المال الحرام الذي في ذمته و علم مقداره و عرف صاحبه على التعيين، وجب عليه رد المال إليه، و إذا علم بوجود مالك المال بين أفراد محصورين في عددهم وجب عليه إرضاء الجميع على الأحوط، فإذا تعذر عليه ذلك، أو لزم منه الحرج أو الضرر الراجع للتكليف رجع إلى القرعة، و إذا علم بوجود صاحب المال في جماعة أو بلد غير محصور في عدد الأفراد، تصدق بالمال عنه، و الأحوط ان تكون الصدقة بالمال بإذن الحاكم الشرعي عن المالك المجهول، أو يدفع المال إلى الحاكم ليتصدق به عنه.

و إذا علم بجنس المال الحرام و تردد في مقداره بين الأقل و الأكثر، جاز له ان يكتفى بدفع الأقل، فيدفعه إلى المالك إذا عرفه على التعيين، و إذا تردد المالك عنده بين جماعة محصورين في عددهم كان عليه ان يسترضى الجميع كما تقدم، و إذا تعذر ذلك أو لزم منه الضرر أو الحرج رجع إلى القرعة.

و إذا علم بوجود المالك بين أشخاص أو قبيلة غير محصورة في العدد، تصدق بالمال عن المالك المجهول بإذن الحاكم الشرعي على الأحوط، أو دفع المال إليه ليتصدق به عنه على نهج ما تقدم.

و في المسألة فروض أخرى ذكرناها في تعليقتنا على كتاب الخمس من العروة الوثقى، فليرجع إليها من أراد.

### المسألة ٦٧:

يتخير المكلف في إخراج هذا القسم من الخمس، فيجوز له ان يدفع مقدار خمسة من مال آخر غير المال المخلوط نفسه، و يجوز له أن يخرج من نفس المال

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٢٦١

المخلوط الذي تعلق به الحكم بعد ان يستأذن من الحاكم الشرعي في إخراجه منه و تعيينه على الأحوط.

### المسألة ٦٨:

إذا أخرج المكلف خمس مجموع المال الحلال المختلط بالحرام، على الوجه المطلوب و صرف الخمس في مصارفه ثم عرف مالك المال الحرام بعد ذلك، فلا يكون ضامناً للمالك ماله على الأقوى، و ليس للمالك أن يطالبه بشيء، و كذلك الحكم في المال

المجهول المالك إذا تصدق به المكلف عن صاحبه ثم استبان له مالك المال بعد الصدقة به فلا ضمان على المكلف على الأقوى، و ان كان الضمان أحوط له استحبابا في كلا الفرضين.

### المسألة ٦٩:

إذا أخرج المكلف الخمس من المال المختلط بالحرام و دفعه للمستحق، ثم علم بعد دفع الخمس ان المقدار الحرام الموجود في المال أقل من مقدار الخمس، لم يسترجع الزائد الذي دفعه إلى المستحق على الأحوط، إن لم يكن ذلك هو الأقوى. و إذا دفع الخمس إلى المستحق، ثم علم ان الحرام الموجود في المال يزيد على مقدار الخمس الذي دفعه، فالأحوط له لزوما ان يتصدق بما زاد منه على الخمس، و ان تكون الصدقة به بإذن الحاكم الشرعي.

### المسألة ٧٠:

إذا كان لدى الرجل مال معين مجهول المالك فخلطه عامدا بماله ليحلله بدفع الخمس خوفا من زيادة ذلك المال على مقدار الخمس، فالظاهر ان المال لا يزال على حكم مجهول المالك فلا يحل له بالتخميس.

### المسألة ٧١:

إذا كان المال الحلال الذي اختلط بالحرام مما وجب فيه الخمس، لانه من أرباح المكاسب أو من المعادن مثلا، ثم اختلط بالحرام، فالأحوط للمكلف أن يخمس أولا مجموع المال المختلط ليحل بالتخميس مما فيه من الحرام، ثم يخمس الباقي من المال بعد ذلك، و ان كان يكفيه على الأقوى أن يخمس في أول الأمر المقدار الذي يستيقن بوجود الخمس فيه من المال الحلال، ثم يخمس الباقي بعد ذلك خمس التحليل، و الفارق بين الطريقتين واضح لا خفاء فيه.

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٢٦٢

فإذا كان مجموع المال المختلط من الحلال و الحرام يبلغ مائة دينار مثلا، و كان المقدار الذي يتيقن وجوب الخمس فيه من المال الحلال ستين دينارا، فالباقي للمكلف من المال بعد إخراج الخمس الأول و الخمس الثاني على الطريقة الأولى أربعة و ستون دينارا لا غيرها، و الباقي له بعد إخراج الخمسين على الطريقة الثانية سبعون دينارا و ستمائة فلس.

### المسألة ٧٢:

إذا كان المال الحرام الذي اختلط بمال المكلف من المال المأخوذ بغير حق من الزكاة أو من الخمس أو من مال الوقف العام أو الخاص، لم يجب فيه الخمس بسبب الاختلاط، و لا يحل للمكلف أخذ الباقي منه إذا أخرج خمسه، بل يجري عليه حكم المال الحرام الذي يعرف مالكة، فيجب على المكلف ان يراجع الولي الشرعي لمال الزكاة أو مال الخمس، و ان يراجع ولي الوقف على الوجوه التي سبق ذكرها في المال المعلوم مالكة و قد بيناها في المسائل الماضية.

**المسألة ٧٣:**

إذا أتلّف المكلف المال المختلط من الحلال و الحرام قبل ان يخرج الواجب من خمسه لم يسقط عنه وجوب الخمس بإتلاف المال، فان هو عرف مقدار مجموع المال المذكور، فهو مشغول الذمّة بخمس ذلك المقدار، و يجب عليه أن يؤديه، و ان لم يعرف مقدار المال و تردّد فيه بين الأقل و الأ-كثر، جاز له ان يكتفى بدفع خمس الأقل، و الأ-حوط له استحبابا أن يدفع خمس الأكثر، و يتأكد الاحتياط و الاستحباب فيه إذا علم بمقدار المال فى أول الأمر ثم قصر و أخر دفع الخمس حتى نسي مقدار المال.

**المسألة ٧٤:**

إذا باع المكلف المال المخلوط من الحلال و الحرام قبل أن يخرج خمسه، جاز لولى الخمس ان يرجع عليه بمقدار الخمس من المال، و صح له ان يرجع على مشتري المال المذكور فيأخذ منه خمس عين المال، و كذلك الحكم إذا نقل المكلف المال إلى مالك آخر بغير البيع من المعاملات، فيتخير ولى الخمس بين الأمرين، و يصح للحاكم الشرعى أن يمضى المعامله التى أجزاها المكلف على المال المذكور، فيأخذ منه خمس العوض الذى انتقل إليه ببيع المال أو بالمعاوضه الأخرى التى أجزاها عليه، و إنما يصح هذا الإمضاء إذا لم يكن مخالفا لمصلحه الخمس.

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٢٤٣

و مثال ذلك: ان يبيع المكلف المال بقيمته المتعارفه له بين الناس أو بما يزيد عليها، فيصح للحاكم فى هذه الصوره إمضاء المعامله كما قلنا، و إذا باع المال بأقل من قيمته لم يصح له إمضاء البيع لانه مخالف لمصلحه الخمس.

**المسألة ٧٥:**

السابع من الأشياء التى يجب فيها الخمس: ما يزيد عن مئونه الإنسان لنفسه و لعياله فى مدّه سنه كامله من فوائده التى تدخل عليه من الصناعات و الزراعات و الأعمال و التجارات و الإجازات و سائر وجوه المهن و الحرف و المكاسب، بل الأقوى وجوب الخمس فى كل فائده تدخل على الإنسان و ان لم تحصل بالتكسب و المعاوضه، كالهبات و الهدايا و الجوائز التى ينالها من بعض المتبرعين، و المكافاه التى قد تصل إليه لقيامه ببعض الأعمال، و ما يوصى به له من الأموال، و الميراث الذى يحصل له من غير احتساب، و النذور، و المهر للزوجه، و عوض الخلع، و حاصل الوقف الخاص، و حاصل الوقف العام إذا قبضه و تملكه، فيجب عليه الخمس فى جميع ذلك إذا زاد عن مئونه الرجل له و لعياله فى مدّه سنه.

**المسألة ٧٦:**

المدار فى وجوب الخمس فى المال الذى يحصل للرجل بسبب الإرث ان يكون الميراث غير محتسب، سواء كان الوارث عالما بالرحم التى أوجبت له استحقاق الميراث أم كان جاهلا بها، و سواء كانت الرحم قريبه أم بعيده.

**المسألة ٧٧:**

إذا وجب على الإنسان الخمس في ماله و لم يؤدّه ثم مات، وجب على وارثه من بعده إخراج الخمس، سواء كان المال الذى تركه نفس العين التى تعلّق بها الخمس أم كان عوضها، وكذلك إذا أخرج بعض الخمس فى حياته و ترك بعضه حتى مات، فيجب على الوارث إخراج بقية الخمس.

و إذا علم الوارث بأن مورّثه مات و قد انتقل الخمس إلى ذمته فاشتغلت ذمته به بعد ان كان متعلقا بعين المال، وجب عليه وفاؤه من أصل تركه الميت كسائر الديون التى تشتغل بها ذمّة الميت.

### المسألة ٧٨:

إذا كان الرجل ممن يتعيش فى حياته من الحقوق الشرعية الواجبة أو المندوبة، كالزكاة أو الخمس و ردّ المظالم و الصدقات الواجبة الأخرى أو

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٢٦٤

المندوبة، و اتفق ان زاد ما ملكه منها على مئونة السنّة له و لعياله، وجب عليه الخمس فى المقدار الزائد على المئونة، و إذا ملكها و نمت فى ملكه نماء متصلاً أو منفصلاً وجب عليه الخمس فى نمائها، و سيأتى ان شاء الله تعالى بيان هذا فى المسألة الثمانين.

### المسألة ٧٩:

إذا باع المكلف شيئاً من الأشياء التى يملكها و قد تعلق وجوب الخمس بذلك الشئ و لم يؤد المالك خمسه قبل البيع، كان البيع فى مقدار الخمس من ذلك الشئ فضولياً، لا يصح إلا بإجازة ولى الخمس و هو الحاكم الشرعى، فإذا هو أمضى البيع فيه و أجازة نفذ و صح، و أخذ الحاكم ثمن مقدار الخمس من البائع، و يجوز له ان يأخذ ثمن ذلك المقدار من المشتري، فإذا كان المشتري قد دفعه من قبل رجوع به المشتري على البائع بعد ان يدفعه للحاكم، و إذا لم يمض الحاكم البيع فيه لم ينفذ و لم يصح، و جاز له ان يأخذ الخمس من عين المبيع سواء كانت بيد البائع أم بيد المشتري.

و كذلك الحكم إذا نقل المكلف عين المال الذى وجب فيه الخمس إلى ملك شخص آخر بمعاوضة أخرى غير البيع فتكون المعاملة فضولية فى مقدار الخمس على النهج الذى ذكرناه فى البيع، و إذا ملكه المكلف لغيره بغير عوض لم يصح التمليك فى مقدار الخمس.

### المسألة ٨٠:

يجب الخمس فى النماء المنفصل للأعيان التى يملكها الإنسان، كالولد و اللبن من الحيوان المملوك، و كالبيض و الفراخ من الدجاج و الطيور المملوكه، و كالفسيل من النخيل و الودى من الشجر و ان كان الأصل مما لم يتعلق به وجوب الخمس بعد، أو كان الخمس قد تعلق به و أداه.

و يجب الخمس فى ما هو كالمفصل من النماء المتصل للعين المملوكه، كالصوف و الوبر من الحيوان، و كالحبوب و الثمر و التمر فى الزرع و الشجر و النخيل، فيجب الخمس فى هذين النوعين من النماء إذا تمّت فيهما شروط الوجوب المعبرة فى الأرباح و الفوائد.



و اما النماء المتصل غير ذلك، فإنما يجب الخمس فيه على الأحوط، في ما إذا كان المقصود المتعارف بين الناس من ذلك الشيء هو الانتفاع بنفس العين، و من

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٢٦٥

أمثلة ذلك: بعض الشجر الذي لا- يثمر فالمقصود المتعارف بين الناس من ذلك البعض هو الانتفاع بخشبه و أغصانه، فإذا نمت الشجرة منه و كبرت ازدادت فائدها بذلك و تعلق الخمس بهذا النماء، و الشجر الذي يتعارف بين الناس الانتفاع بورقه كالحناء، فإذا نمت شجرته و كثر ورقها كبرت فائدها و تعلق الخمس بنمائها، و الحيوان الذي يقصد منه الانتفاع بلحمه و سمه، فإذا سميت البقرة أو الشاة أو المعزاة تعلق الخمس بنمائها على الأحوط.

و لا يجب الخمس في ما عدا ذلك من النماء المتصل إذا زاد، و ان كان الأحوط استحبابا بإخراج خمسه إذا كانت لزيادة ذلك النماء مالية في نظر أهل العرف بحيث تصدق عليه الفائدة، و لكن صدق الفائدة على ذلك ممنوع و ان زادت المالية عرفا. و لا يجب الخمس في النماء المتصل للعين المملوكة و لا في النماء المنفصل إذا كان مما يحتاج إليه المكلف في مؤنته.

### المسألة ٨١:

إذا ارتفعت قيمة السلعة التي يملكها الإنسان من غير زيادة في عين السلعة و زادت ماليتها بسبب هذا الارتفاع، لم يجب الخمس في هذه الزيادة السوقية، إلا إذا باع المكلف السلعة بتلك القيمة و حصل بالفعل على الزيادة، فيجب عليه الخمس فيها، و هذا بشرط ان يكون الرجل قد ملك تلك السلعة بمعاوضة و كان العوض الذي أخذ السلعة به من جنس الثمن الذي باعها به، و مثال ذلك: ان يشتري الرجل السلعة بخمسين دينارا مثلا، ثم يبيعها عند ارتفاع قيمتها في السوق بخمسة و سبعين دينارا، فيجب عليه الخمس في الفائدة التي حصلت له و هي مقدار التفاوت بين الثمنين.

و لا يجب الخمس في غير هذه الصورة، كما إذا ملك السلعة بالإرث، أو بهبة غير معوضة، أو ملكها بمعاوضة و كان العوض من غير جنس الثمن الذي باع به العين، و هذا كله إذا كان قد تملك العين للاقتناء، و سنتعرض في ما يأتي لحكم العين إذا كانت للتجارة.

### المسألة ٨٢:

إذا كانت السلعة التي يملكها المكلف من مال التجارة، بحيث كان قصده من تملكها ان يتجر بها، و كان قد ملك السلعة بمعاوضة، سواء كان العوض الذي

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٢٦٦

دفعه في تملكها من جنس الثمن الذي يبيعها به أم من جنس آخر، فالظاهر وجوب الخمس في زيادة قيمتها بعد تمام السنة، إذا أمكن له ان يبيعها و ان لم يبيعها بالفعل، و إذا لم يمكن له بيعها إلا في السنة التالية، كانت الزيادة من أرباح السنة التالية التي أمكن له البيع فيها، لا من أرباح السنة المتقدمة التي لم يمكن فيها البيع.

### المسألة ٨٣:

إذا ملك الشخص سلعة ليكتسب بها و يتجر، فارتفعت قيمة السلعة في السوق و لم يبيعها مالكةا في حال ارتفاعها، ثم هبطت القيمة

بعد تمام السنة أو في أثنائها، فإن كان الرجل مفرطاً في عدم بيع السلعة بتلك الفرصة ضمن خمس زيادة القيمة في تلك الأيام فيجب عليه دفع بدله، وان كان معذوراً غير مفرط في نظر العقلاء، كما إذا ترك بيع السلعة لغيبته عن البلد في تلك الفرصة، أو لغفلته عن ارتفاع القيمة أو لعدم وجود المشتري بالفعل و كما إذا ترك البيع لانه يرجو زيادة السعر أكثر من القيمة الموجودة، أو لعذر آخر مقبول، فلا ضمان عليه للخمس المذكور.

#### المسألة ٨٤:

ما يكون من سلع التجارة أو من قيمتها دينا في ذمة بعض الناس المتعاملين مع المكلف كالأشياء التي يشتريها سلفاً، والأشياء التي يبيعها نسيئته و ما يشبه ذلك، ان كان مما يمكن حصوله للمكلف إذا طالب المدين به و تيسر ذلك له، بحيث يكون المال كالموجود لديه، لحلول الأجل في المعاملة و سهولة الوفاء بها متى طلب، فيجب على المكلف خمسه، و إذا اتفق ان زادت قيمة تلك السلع و أمكن له أخذها من المدين و بيعها قبل انتهاء السنة و جب عليه خمس الزيادة أيضاً، و كانت من أرباح تلك السنة، و ان لم يمكن له تحصيلها بالفعل صبر إلى وقت تحصيلها، و تكون الزيادة من أرباح السنة المتقدمة على الأحوط.

#### المسألة ٨٥:

إذا أقرض الرجل أحداً بعض أرباحه أو بعض فوائده في أثناء سنته، و لم يكن قرضه المبلغ لذلك الرجل وجهاً من وجوه التكسب و الاسترباح، فالظاهر وجوب الخمس في ما أقرضه إياه من المال.

#### المسألة ٨٦:

من أرباح الإنسان ما يدخل عليه من سرقة لئاملاكه و دكاينه و محلاته

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٢٦٧

إذا هو آجرها لغيره و أخذ من المستأجر قيمة السرقة ليختص المستأجر بتلك الاملاك التي استأجرها، فلا يخرج منها إلا باختياره و رضاه، فيملك المؤجر تلك القيمة (السرقة) من المال، و يملك المستأجر ذلك الحق بالعين المستأجرة بحسب الشرط الذي اتفقا عليه في ضمن عقد الإجارة بينهما، و جرى عليه الإيجاب و القبول.

و من الأرباح للمستأجر ما يدخل عليه من سرقة المحل أو الدكان الذي استأجره هو من مالكه، و دفع له سرقة التي تقدم ذكرها، فأصبح المستأجر صاحب الحق بموجب الشروط المتبعة، فإذا أراد أن يؤجر المحل لشخص غيره و أخذ منه المبلغ (السرقة) لينتقل حق الاختصاص بالمحل منه إلى المستأجر الجديد كان هذا المبلغ من أرباحه الخاصة به.

بل حق الاختصاص هذا و هو (السرقة) إذا كان المستأجر قد دفع عوضها للمالك كما بينا في ما تقدم أو دفعه للمستأجر السابق عليه، فأصبحت حقاً ثابتاً من حقوقه بحسب الشروط المتبعة التي جرى عليها العقد في أصل الإجارة، فإنها تكون من أرباح المستأجر في تلك السنة و يجب الخمس في قيمتها بعد إخراج المئونة، و ان لم يقبض عوضها من مستأجر بعده، و تراجع المسألة الثانية عشرة من رسالتنا في المسائل المستحدثة.

**المسألة ٨٧:**

الحقوق التي تدفعها الحكومات أو الشركات للموظف عندها أو العامل لديها بعد أن تستغنى عن وظيفته، أو عن عمله، فائدة من جملة فوائده التي تدخل عليه، و لذلك فيجب فيها الخمس إذا زادت عن مئونة سنته، و بحكمها ما يدفع لعائلة الموظف و العامل و ورثتهما من الحقوق بعد موتهما فيجب فيه الخمس إذا زاد على مئونة السنة.

**المسألة ٨٨:**

إذا ربح الإنسان أو استفاد مبلغاً من المال من بعض الجهات، و أراد أن يجعل ذلك المبلغ رأس مال ليتجر به و يكتسب، فالأحوط له أن يؤدي خمس ذلك المبلغ قبل أن يتجر به. و إذا كان الرجل - بحسب شرفه و منزلته في المجتمع و بين نظرائه من الناس - ممن لا بد له من رأس مال، و لا بد له من التجارة به، أو كان وجود رأس

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٢٦٨

المال عنده ضرورة له في تحصيل مئونة سنته بما يليق بحاله، بحيث لا يستطيع تحصيل المئونة بغير ذلك، فلا يبعد عدم وجوب الخمس عليه في رأس المال في هاتين الحالتين.

و كذلك الحكم في الآلات التي يحتاج إليها الرجل في صناعته أو حرفته التي يكتسب بها كآلات النجارة للنجار و أدوات الزراعة للزارع و أدوات النساجه للحائك، و أمثال ذلك، فالأحوط له وجوباً أن يخرج خمس الآلات و الأدوات أولاً - قبل ان يعمل بها و يكتسب، و إذا كان وجود هذه الآلات ضرورة له فلا - يمكنه تحصيل مئونته بدونها، أو كان إخراج الخمس منها يوجب تنزله إلى مكسب لا - يليق بحاله أو لا - يفى بمئونته فلا يبعد القول بعدم وجوب الخمس فيها كما قلنا في رأس المال لانه يكون من مئونته التي يحتاج إليها.

**المسألة ٨٩:**

إذا اشترى الرجل من أرباح كسبه أو من بعض فوائده الداخلة عليه بستاناً أو داراً أو عقاراً، أو اشترى بعض وسائل النقل أو الحمولة أو نحو ذلك، ليستفيد من حاصل ما اشتراه و منافعه، أو ليحصل على الفائدة ببيعه و المعاوضة عليه، و جب عليه إخراج خمس ثمن تلك المشتريات إذا لم يكن قد أدى خمسه قبل ذلك.

و كذلك ما ينفقه من الأرباح و الفوائد في تعمير البستان أو الدار أو العقار الذي اشتراه و في غرس ما يحتاج إلى الغرس منه، فيجب إخراج خمس تلك النفقات إذا لم يكن قد أداه، و مثله ما ينفقه من الأرباح في تعمير البستان و غيره من الأشياء المذكورة إذا كانت مما لا خمس في أصله كما إذا دخل عليه بميراث محتسب.

**المسألة ٩٠:**

إذا كان ثمن البستان أو الدار أو العقار أو الشيء الآخر الذي اشتراه المكلف ديناً في ذمته، و جب عليه إخراج خمس الشيء المشتري

بعد وفاء ذلك الدين، وإذا وفي بعض الدين وبقى بعضه، وجب عليه إخراج خمس البعض الذي أدى ثمنه من العين، فإذا وفي نصف ثمن البستان أو الدار وجب عليه خمس النصف الذي دفع ثمنه، وبقى النصف الآخر حتى يؤدي ثمنه فيخمسه.

و كذلك إذا اشترى من الأرباح والفوائد غنما أو بقرا أو إبلا، لبيعها

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٢٦٩

و يربح من ارتفاع قيمتها، أو ليكتسب ببيع لحمها أو يبيع نتاجها من صوف و وبر و لبن و دهن و ولد، فيجب عليه خمس الثمن إذا لم يكن أدى خمسه من قبل، وإذا باعها أو باع لحمها أو نتاجها، فحصل على زيادة كان عليه خمس الزيادة التي حصلت له، و قد سبق ذكر هذا.

و إذا اشترى البقر أو الغنم أو السيارة لحاجته و حاجة أهله كانت من المئونة فلا يجب الخمس في ثمنها.

### المسألة ٩١:

إذا ملك الرجل بستانا و عمره للانتفاع بثمره و ثمره حتى نمت نخيله و أشجاره و زراعته كانت حاصلات النخيل و الشجر و البستان و الأرض من الفوائد التي تدخل عليه، فإذا زادت هذه الحاصلات على مئونة سنته له و لعياله وجب عليه الخمس في الزيادة، و قد ذكرنا في المسألة التاسعة و الثمانين و ما بعدها انه لا بدّ من تخميس الثمن الذي يشتري به البستان و النفقات التي تصرف في تعميره، و يجب كذلك تخميس الشجر و النخيل التي تغرس فيه، و ان أخذها و ديا أو فسيلا من الشجر و النخيل الذي أخرج خمسه، أو نبت بنفسه لا بفعل أحد كالشجر و فسيل النخل الذي ينبت في الأرض صغارا من سقوط بعض النوى و البذور فيها ثم ينمو و يكبر، فإذا عدّ مالا وجب فيه الخمس.

و اما نماء الشجر و النخيل المنفصل و المتصل فقد تقدّم بيان الحكم فيه في المسألة الثمانين فلتراجع.

و لا يجب الخمس في ارتفاع القيمة للبستان و نحوه في السوق، إلا إذا باعه المالك بأكثر من ثمنه الذي ملك به العين و مما صرفه فيه من ثمن الفسيل و أجرة الفلاح و غير ذلك فيجب الخمس في الزيادة.

و إذا كان الرجل قد تملك البستان و عمره بقصد التمسك به و تحصيل الفائدة ببيعه، وجب الخمس في زيادة قيمته، و في نمو أشجاره و نخيله إذا زادت قيمته بذلك على الثمن الذي ملكه به، و المال الذي صرفه في تعميره.

### المسألة ٩٢:

إذا تعددت مكاسب الإنسان و مصادر فائدته من الأموال، وجب عليه أن يضبط في آخر سنته مجموع ما يحصل له من أرباح و فوائد، و ان يؤدي الخمس مما يزيد عن مئونة سنته من ذلك كله.

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٢٧٠

### المسألة ٩٣:

إذا كان الوجه الذي اتخذ الإنسان في كسبه من الوجوه التي تأتي فوائدها و أرباحها متدرجة في الحصول من أول الشروع فيها، فمبدأ السنة لهذا الشخص هو أول شروعه في الاكتساب، فيكون ذلك الوقت هو أول سنته التي يجب عليه الخمس بعد إخراج مئونها من

مجموع ما اكتسب في السنة من أولها إلى انتهائها، سواء كان الوجه الذي يكتسب به من التجارات أم من الصناعات أم من الأعمال التي تكون لها هذه الصفة.

و إذا كان الوجه الذي يكتسب به الرجل من الوجوه التي تتأخر أرباحها عن وقت الشروع فيها، كالزراعة والغرس والفلاحة، فمبدأ السنة له هو وقت ظهور الربح، سواء استمر ظهور الربح مدة بعد ذلك، أم ظهر دفعة ثم انقطع، و كان ما ظهر منه يكفي لمثونة السنة.

و إذا لم تكن للرجل مهنة خاصة يكتسب بها، و حصلت له بعض الفوائد التي تكفيه لمثونته، فمبدأ السنة هو وقت حصول الفائدة.

و إذا تعددت وجوه الاكتساب عند الشخص فمبدأ سنته هو أول السنة في أسبق وجوه اكتسابه لتحصيل الفائدة، سواء كان من القسم الأول أم من القسم الثاني، و سواء كان أسبق وجوه اكتسابه أكثرها فائدة أم أقلها، و يجب عليه في آخر سنته أن يضبط مجموع ما حصل له من الفوائد، و يخمس ما يزيد عن مثونة سنته من ذلك كله، كما قلنا في المسألة المتقدمة.

### المسألة ٩٤:

من الفوائد التي يتعلق بها وجوب الخمس إذا زادت على مثونة الإنسان لسنته، ما يدخل عليه من نماء الغنم التي يملكها، فإذا ملك الرجل قطيعا من الغنم مثلا، و أنتج القطيع من الصوف و اللبن و الدهن و الجبن و أولد سخالا، و باع هذا التناج، و حصل منه على أثمان كان ذلك من الفوائد و الأرباح، فإذا زادت الأثمان على مثونته في السنة وجب عليه الخمس في الزائد منها، سواء كانت الغنم التي يملكها مما لا خمس فيه، كما إذا انتقلت إليه بميراث محتسب، أم كانت مما فيه الخمس كما إذا كانت نتاجا وجب فيه الخمس و لم يؤده، أم كانت نتاجا قد أدى خمسه، أو مشتراه بثمن قد خمسه، و كذلك الحكم في غير الغنم من الأنعام أو سائر الحيوان.

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٢٧١

### المسألة ٩٥:

إذا ظهرت الأرباح و الفوائد من كسب الرجل و مصادر رزقه، بدأ بإخراج مثونته التي يحتاج إليها في تحصيل الربح أو في معيشته و معيشة من يعول به لسنة تامة، فإذا فضل من الأرباح التي اكتسبها شيء بعد المثونة وجب فيه الخمس و قد تكرر منا ذكر هذا.

و تنحصر المثونة المذكورة في قسمين:

القسم الأول من المثونة ما يصرفه الرجل من المال في تحصيل الربح و ضبطه و حفظه، كأجرة الدكان أو المحل الذي تودع فيه البضاعة و سلع الاكتساب و تحفظ فيه، أو تعرض فيه للراغبين، أو يكون موضعا للعمل و مخزنا للأدوات، و عوض السرقة الذي يلزمه ان يدفعه لمالك الدكان أو المحل، أو للمستأجر السابق عليه، و أجور النقل و التحميل و الكتابة و الحساب و الحراسة في ما يحتاج إلى ذلك، و ضرائب الدولة و أجور العامل و الفلاح و الزارع و الراعي و نحو ذلك.

القسم الثاني من المثونة ما يحتاج الإنسان إلى صرفه من المال في الإنفاق على نفسه و عياله على الوجه اللائق بشأنه بحسب شرفه و منزلته في مجتمعه و بلده، من المأكل و الملبس و موضع السكنى، و الزوجة المناسبة لمكانته، و الأثاث و الفرش و الأواني و الأدوات الكافية، و وسائل الراحة، بل و الخدم و الكتب إذا كان ممن يحتاج إلى ذلك.

و من المثونة ما يحتاج إليه من المال لصدقاته و هداياه و جوائز التي تناسبه، و زيارته لبعض المشاهد، و ضيافة أضيافه و تكريم بعض الوافدين إليه، و ما يحتاج إليه لاداء الحقوق التي تلزمه من ديون أو نذور، أو كفارات أو فديات أو أروش جنائيات، أو غرامات بسبب إتلاف و شبهه.

و من المئونة ما يحتاج إليه من النفقات و المصارف و الإطعام في بعض المناسبات، و عند ولادة أولاده، و في تربيتهم و تعليمهم، و في ختانهم و تزويجهم، و في مرضه أو مرض بعض أولاده و عياله و في أسفاره للعلاج و غيره، و على وجه الإجمال كل ما يتعارف للإنسان صرف المال فيه على الوجه الذي يحتاج إليه أو الوجه الذي يليق بحاله.

فلا يستثنى ما يزيد من النفقات على ما يليق بحاله، مما يعدّ عند العقلاء

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٢٧٢

و أهل العرف سفها أو سرفا بالنسبة إليه، و لا يستثنى كذلك ما يزيد منها على ما يليق بحاله و ان كان مما لا يعدّ سفها و لا سرفا، و ان كان من المئونة، فالمدار في الاستثناء على المئونة المتعارفة التي تليق بحاله كما ذكرنا.

### المسألة ٩٦:

من المئونة ما يكون الانتفاع به بإتلاف عينه و إذهابها، و من هذا القسم:

المأكولات و المشروبات، و الصابون للغسل و التنظيف و ما أشبهها، و من المئونة ما ينتفع به مع بقاء عينه، و من هذا القسم: المسكن و الأجهزة المنزلية للإنارة و التبريد و التدفئة، و الظروف و الأمتعة و نحوها، فيجوز للمكلف أن يشتري من ذلك في أثناء سنته ما يحتاج إليه من ربح سنته، فيشتري من ربحه دارا يسكنها بالفعل، و أجهزة و ظروفًا يحتاج إليها، و يكفي في الحاجة ان يعدّ الشيء منها لوقت الحاجة بحسب ما يتعارف له فيشتري الفرش و الأواني لمن يقدم عليه من ضيوف و زوار و ان لم يكن محتاجا إليه بالفعل، و يشتري لنفسه و لأولاده و عياله ملابس الشتاء أو ملابس الصيف قبل ان يحين وقتها.

### المسألة ٩٧:

يجوز للإنسان أن ينفق مئونته من أرباح سنته، و ان كان يملك مالا آخر قد اخرج خمسه، أو يملك مالا آخر لا يجب الخمس فيه كالمال الذي انتقل إليه بالميراث، و ان كان الأحوط له استحبابا أن يوزع مئونته على المالكين.

### المسألة ٩٨:

إذا كان المكلف يملك دارا للسكنى و أثاثا للمنزل و أدوات للحاجة و نحو ذلك قبل سنة الربح اكتفى بذلك، و لم يعد محتاجا إلى هذه الأشياء التي يملكها من قبل، فلا يسقط الخمس عن مقدار قيمة هذه الأشياء من الربح.

### المسألة ٩٩:

لا يسقط وجوب الخمس عن مقدار المئونة من الربح حتى يصرفها المكلف بالفعل، فلا تحسب له إذا قتر على نفسه فلم ينفقها، و لا يستثنى له مقدار المئونة إذا تبرع له بها متبرع من الناس، فيجب عليه أداء خمسها في صورتين.

### المسألة ١٠٠:

إذا اشترى الإنسان من الربح لمثونته مقداراً من الحبوب أو الدهن أو السكر أو غيرها مما تصرف عينه فزاد بعضه على المثونته وجب على المكلف

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٢٧٣

إخراج خمس ما زاد منه، وكذلك إذا اشترى أقمشةً لملايبسه و ملايبس أهله و أولاده في أثناء السنة، ففضل بعض الأقمشة التي اشتراها عن الحاجة في السنة فيجب عليه إخراج خمس ما فضل منها. و اما الأشياء التي تبقى أعيانها مع الانتفاع بها في السنة، فلا يجب الخمس فيها إذا كان من شأنها أن تدخر للانتفاع بها في السنين الآتية، كالمسكن و الأمتعة و الأواني، و ان استغنى عنها في بعض السنة كملابس الصيف في أيام الشتاء و ملابس الشتاء في أيام الصيف.

### المسألة ١٠١:

إذا استغنى الإنسان عن بعض الأعيان التي اشتراها من الربح لمثونته و كانت الأشياء المذكورة من شأنها أن تدخر للسنين الآتية لم يجب الخمس فيها، سواء كان الاستغناء عنها بعد انتهاء السنة التي اشترى الأشياء من ربحها أم كان الاستغناء عنها في أثناء سنة الربح، و قد ذكرنا هذا في المسألة المتقدمة في ملابس الصيف في الشتاء و ملابس الشتاء في الصيف، بل و لا يجب فيها الخمس إذا استغنى عنها في جميع أيام السنة الثانية إذا كانت مما يحتاج إليه في ما بعدها من السنين. و إذا استغنى عن الأشياء التي اشتراها من الربح في أثناء السنة أو بعد انتهائها استغناء تاماً، فلا يحتاج إليها في السنين المقبلة، فالظاهر وجوب الخمس فيها، و كذلك الحكم في حلى المرأة فيجوز فيها التفصيل المذكور.

### المسألة ١٠٢:

إذا اشترى الرجل بعض الأشياء لمثونته في السنة من مال قد أخرج خمسه، و بقي بعض الأشياء التي اشتراها من ذلك المال إلى السنة اللاحقة لم يجب عليه الخمس في ما بقي و ان زادت قيمته السوقية على الثمن الذي اشتراه به، و إذا نقصت قيمته لم يجبر نقصه من ربح السنة.

### المسألة ١٠٣:

إذا مات الرجل في أثناء سنة اكتسابه بعد ان حصل على الربح أو على شيء منه، و جب على الوارث أن يخرج الخمس من الربح الذي حصل له بعد استثناء مثونته و مثونه عياله في المدة التي كان فيها حياً، و يسقط اعتبار مثونته ما بعد موته.

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٢٧٤

### المسألة ١٠٤:

إذا لم يربح الشخص في كسب سنته، ثم ربح في السنة الثانية، لم يجز له أن يخرج مؤنته في السنة الأولى من ربحه في السنة الثانية.

### المسألة ١٠٥:

من مؤنة الإنسان التي تخرج من أرباح سنته قبل الخمس ما يصرفه من المال في نفقة الحج إذا أتى به في سنة المؤنة نفسها، فإذا وجب على المكلف حج الإسلام بسبب الاستطاعة المالية له، سواء تحققت للمكلف الاستطاعة من أرباحه في تلك السنة أم كان وجوب الحج مستقرًا في ذمته من قبل، و خرج في تلك السنة لأداء الفريضة لم يجب عليه الخمس في نفقة الحج إذا هو لم يتجاوز في الصرف ما يتعارف من النفقة لأمثاله.

و ان لم يحج في سنته تلك لم يستثن له المقدار المذكور من الربح فيجب عليه الخمس فيه، سواء كان معذورا في تركه الحج في تلك السنة أم كان عاصيا فيه، فإذا حج في السنة الثانية أو في ما بعدها كانت نفقته من مؤنة سنة حجة. و إذا حج حجًا مندوبا و كان من شأنه أن يأتي بالحج المندوب كانت نفقته في حجه من المؤنة إذا هو أخذها من ربح تلك السنة لا من أرباح السنين الماضية فلا يجب عليه الخمس فيها، و إذا أخذ النفقة من أرباح السنين السابقة وجب فيها الخمس إذا لم يكن قد أدى خمسها من قبل.

### المسألة ١٠٦:

إذا كانت استطاعة المكلف للحج مجتمعة من أرباح سنين متعددة وجب عليه الخمس في أرباح السنين المتقدمة إذا لم يكن قد أدى خمسها من قبل، و لا يجب عليه الخمس في المقدار المتمم لاستطاعته من ربح السنة الحاضرة التي حج فيها، و يجوز له أن يأخذ نفقة حجه كلها من ربح السنة الحاضرة وحدها إذا كان ربحها وافيًا بالنفقة، و إذا أخذ النفقة منها وحدها لم يجب فيها الخمس، و إذا كان قد أدى خمس أرباح السنين السابقة فلا يجب فيها الخمس مرة أخرى إذا أراد الحج منها.

### المسألة ١٠٧:

و من المؤنة- التي تخرج من فوائد الإنسان و ربحه من مكاسبه قبل إخراج الخمس- ما يصرفه في نفقة العمرة إذا هو اعتمر في سنة ذلك الربح، سواء كانت

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٢٧٥

العمرة التي يأتي بها واجبة عليه أم مندوبة، و من المؤنة ما يصرفه في نفقة زيارة الرسول (ص)، و زيارات المشاهد المشرفة الأخرى، و ان تعددت منه في عامه.

و هذا إذا كان من شأن ذلك الشخص أن يأتي بمثل هذه المندوبات كما قلنا في الحج المندوب. و المدار في ذلك كله على أن يكون صرف نفقات الحج و العمرة و المندوبات المذكورة في عام الربح.

فإذا انقضت الحول وجب الخمس في ما يبقى بعد انقضائه من زاد و نقود و غيرها من الأعيان التي تذهب بالانتفاع بها و ان كان لا يزال في أثناء السفر، و لا يجب الخمس في مثل الراحلة و الأثاث، و الأمتعة و نحوها من الأشياء التي تبقى أعيانها مع الانتفاع بها، و ان انقضت الحول، و كان قد اشتراها أو استأجرها من المال للسفر.



**المسألة ١٠٨:**

الظاهر أن وفاء الديون التي تكون على الإنسان يعدّ من مئونه في السنة، فإذا أدّى الدين من أرباح كسبه في السنة لم يجب الخمس في المبلغ الذي وفي به، سواء كانت الاستدانة في عام الربح أم كانت سابقه عليه، و سواء كان الدين لمئونه أم لغيرها، و سواء تمكن من وفائه قبل عام الربح أم لم يتمكن، فلا يجب الخمس في مال الربح الذي يفى به الدين في جميع الصور. نعم، إذا كان للدين ما يقابله من الأشياء المملوكة لذلك الإنسان في الخارج، و مثال ذلك: أن يشتري الرجل بالدين ضيعة أو عقارا أو غيرهما من الأشياء فيتملكه، فإذا أدّى ذلك الدين من مال الربح كانت الضيعة أو العقار الذي يقابل الدين من فوائد ذلك العام، فيجب فيه الخمس، سواء كان الدين و المعاوضة على ذلك الشيء في عامه أم في عام سابق.

**المسألة ١٠٩:**

إذا أراد الشخص المدين أن يؤدّي الدين من ربح العام بعد انقضائه، فإن كان ذلك الدين لمئونة سنة ذلك الربح فلا خمس عليه في ذلك، و ان كان الدين لغيرها من السنين الماضية و جب عليه ان يخرج خمس الربح قبل أن يؤدّي منه ذلك الدين، فإن أداء الديون السابقة انما تكون من مئونة السنة الحاضرة إذا تحقّق الأداء في أثنائها، و ليس منها أن يؤدّي الدين السابق من ربح السنة بعد انقضائها. كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٢٧٦

**المسألة ١١٠:**

الندور و الكفارات التي تجب على الرجل و سائر الديون الشرعية التي تشتغل بها ذمته أو يتعلّق وجوبها بأعيان ماله، كالزكاة و الخمس و قيم الأشياء التي يتلفها أو يدخل النقص أو العيب فيها، و أروش الجنائيات التي يجنيها و شروط المعاملات التي تلزمه، يكون شأن هذه الأمور شأن الديون العرفية، فيكون وفاؤها من المئونة، و يجرى فيها الكلام الذي قدّمنا ذكره في الديون العرفية بجميع فروضه، فإذا هو أداها من ربح مكاسبه في أثناء السنة لم يجب الخمس في المقدار الذي تؤدّي به من المال و ان كان لزومها له قبل ذلك العام، و كذلك إذا أداها من ربحه في السنة بعد انقضاء السنة و كان لزومها له في تلك السنة، فلا يجب الخمس في المقدار الذي تؤدّي به من ربحها.

و إذا أراد أداءها من ربح السنة بعد انقضائها، و كان لزوم هذه الديون له قبل تلك السنة فلا بدّ من إخراج الخمس قبل أداها.

**المسألة ١١١:**

ما يستقرضه الإنسان أو يستدينه لمئونه قبل أن يظهر الربح من كسبه لا يكون من مئونة سنة الربح فقد سبق منّا ان مبدأ السنة لا ينفك عن ظهور الربح، نعم، يكون ذلك من الدين السابق، فيجرى فيه الكلام المتقدم في أداء الدين، و تلاحظ المسألة المائة و الثامنة.

**المسألة ١١٢:**

إذا اعتقد الرجل في شيء من الأشياء انه مما يحتاج إليه في مؤنته فاشتره من ربح السنة، ثم علم بعد شرائه ان الشيء مما لا يحتاج إليه و انه قد أخطأ في اعتقاده، وجب عليه ان يخرج خمس ذلك الشيء، ولا يترك الاحتياط في أن يلاحظ في تخميسه أكثر الأمرين من قيمة ذلك الشيء في الوقت الحاضر و رأس المال الذي اشتره به، و يتأكد هذا الاحتياط في الأشياء التي يشتريها و هو يعلم في حين شرائه إياها بعدم الحاجة إليها في الوقت الحاضر، كالفراش الزائد على الحاجة في المنزل و الكتب التي يعلم بعدم الحاجة إليها، و الجواهر التي تدخر لوقت الحاجة، و كذلك الحكم إذا اشترى ذلك الشيء بمبلغ في الذمة ثم وفاه من الربح، فيجوز فيه كل ما بيناه في المسألة.

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٢٧٧

### المسألة ١١٣:

إذا حصل الربح للإنسان من كسبه و كان زائدا على مؤنته في السنة تعلق به وجوب الخمس، و يجوز له أن يؤخر دفع الخمس إلى آخر السنة احتياطا للمؤنة، لاحتمال أن تزيد على المقدار الذي يعتقد بكفايته، و احتمال ان تتجدد له مؤنة اخرى لا يعلمها. و من النتائج التي تترتب على ذلك، ما إذا علم المكلف بأنه لن توجد له مؤنة تزيد على المقدار الذي اعتقد بالحاجة إليه، فالأحوط له استحبابا أن يعجل دفع الخمس و لا يؤخره، و من نتائج ذلك أنه إذا أتلف المال كان ضامنا للخمس، و كذلك إذا أسرف في صرف المال في المؤنة، أو وهب المال لغيره، و كانت الهبة لا تعد من مؤنته عرفا، أو كانت هبة غير لائقة بحاله، أو اشترى بالمال أو باعه على وجه المحاباة و كانا غير لائقين بشأنه، فيكون ضامنا للخمس في جميع هذه الصور.

### المسألة ١١٤:

إذا احتاج المكلف إلى دار يسكنها، و لم يمكن له شراء الدار إلا بربح سنين متعددة من كسبه و جب عليه الخمس في أرباح السنين الماضية من قيمة الدار إذا لم يكن قد دفع خمسها من قبل، و لم يجب عليه الخمس في المقدار المتمم للثمن من ربح السنة التي يشتري فيها الدار، و هذا إذا اشترى الدار في أثناء السنة الأخيرة، و إذا اشترها بعد انقضاء السنة الأخيرة و جب الخمس في الجميع، حتى في ربح السنة الأخيرة منها.

و كذلك الحكم إذا اشترى في السنة الأولى أرض الدار مثلا و اشترى في السنة الثانية أخشابها و حديدها و في السنة الثالثة حجارتها و آجرها، و هكذا حتى أتم المادة و البناء، فيجب الخمس في تلك الأعيان المشتراة، و لا يجب في ما يصرفه فيها من ربح السنة الأخيرة، إذا كان الصّرف في أثناء السنة و تم له سكنى الدار فيها.

و إذا كان الصّرف من ربح السنة الأخيرة و السكنى في الدار بعد انتهاء السنة الأخيرة و جب فيه الخمس كما في السنين السابقة، و كذلك إذا كان الصّرف في أثناء السنة و لم تحصل السكنى في الدار إلا بعد انتهاء السنة.

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٢٧٨

### المسألة ١١٥:

إذا اشترى المكلف دارا لسكنها بثمان بقى دينا في ذمته و سكن الدار، ثم وفي ثمنها من أرباح كسبه في السنة الثانية أو ما بعدها، لم

يجب عليه الخمس في الدار ولا في الربح الذي وفي به الدين، وكذلك إذا وفي الدين اقساطا من أرباح سنين متعددة بعد شراء الدار والسكنى فيها، فلا- يجب فيه الخمس، وكذلك الحكم في غير الدار من أعيان المئونة التي يحتاج إليها في سنته إذا اشتراه بالدين ثم وفاه من الأرباح اللاحقة.

### المسألة ١١٦:

إذا دفع المكلف في أثناء سنته مقدارا من خمس أرباحه في تلك السنة، وكان المبلغ الذي دفعه من الربح فيها، وبعد أن تم حول الاكتساب شرع في حساب الباقي من أرباحه ليتعرف مقدار خمسه، فعليه أن يدخل المبلغ الذي دفعه من الخمس في حساب الفاضل من الربح، ويتعرف مقدار خمس الجميع، ثم يسقط ما دفعه من مقدار الخمس الواجب.

### المسألة ١١٧:

إذا تلف بعض أشياء المكلف غير المال الذي يكتسب به أو يتجر، أو سرق ذلك الشيء منه أو غصب، فقد يكون ذلك الشيء التالف من المئونة التي يحتاج إليها، كما إذا تلف أو سرق بعض فرش أو أواني، فيحتاج إلى شراء غيره من الربح ويكون الشيء الذي يشتريه بدلا عن التالف من المئونة، ولذلك فلا يجب فيه الخمس، وكذلك إذا كان تلف ذلك الشيء من أموال المكلف يعد في نظر أهل العرف مانعا من صدق الفائدة على الربح الموجود، ومثال ذلك: ان تلف منه جوهرة عزيزة المنال لا يعوض باقى الربح عنها، بحيث لا يصدق عليه بعد تلفها منه انه ربح في كسبه، فلا يجب فيه الخمس، وفي غير هاتين الصورتين فالظاهر وجوب الخمس في الباقي.

### المسألة ١١٨:

إذا كان للإنسان أنواع متعددة من التجارة أو من الزراعة أو من وجوه المكاسب الأخرى، واتفق له ان خسر في بعض تلك الأنواع في سنته أو تلف بعض رأس ماله في البعض و ربح في البعض الآخر، فان كان تلف التالف من أمواله أو خسارته في تجارته تلك يكون في نظر أهل العرف مانعا من صدق الربح

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٢٧٩

أو الفائدة على الربح الذي حصل له من الجهة الأخرى لم يجب الخمس في ذلك الربح كما ذكرنا في المسألة المتقدمة، وإذا منع من صدق الفائدة في المقدار الذي يسدّ النقص الذي طرأ له في النوع الثاني من كسبه لم يجب الخمس في ذلك المقدار، وان لم يكن في نظرهم مانعا من صدق الربح أو الفائدة عليه فالظاهر وجوب الخمس في ذلك الربح.

ولا فرق في الحكم بين ان يقع ذلك في تجارة واحدة أو زراعة واحدة، وان يكون في تجارات أو زراعات متعددة، وأن يكون في تجارة أو زراعة أو غيرها من المكاسب والفوائد.

وكذلك الحال إذا صرف الإنسان بعض تلك الأموال في نفقاته وبعد ذلك ظهر الربح، فيلاحظ المقياس المذكور من نظر أهل العرف، ولا يبعد أن لاستقلال التجارات و وجوه الاكتساب بعضها عن بعض، و صغرها و كبرها دخلا في حكم العرف بذلك.

و إذا كان الشخص لشرفه و منزلته الاجتماعية الخاصة ممن يكون وجود رأس المال بيده للتجارة مئونة من مئونة التي لا بد له منها، أو ضرورة لا يستطيع التكسب اللائق بشرفه إلا بوجوده، ثم تلف رأس ماله أو طرأت له خسارة أو نقصان فيه، عوض ما تلف منه أو نقص

من الربح الموجود، و لا يجب عليه الخمس في العوض، و قد ذكرنا هذا في المسألة الثامنة و الثمانين، و كذلك آلات الصناعة إذا كانت ضرورية له في العمل فلا يقدر على التكسب إلا بها و قد ذكرناها أيضا في المسألة المشار إليها.

### المسألة ١١٩:

إذا انهدمت الدار التي يسكنها الرجل فليس له أن يأخذ هذه النقيصة التي دخلت عليه في ماله بسبب انهدام داره فيجبر نقصه في المال من الربح، نعم يجوز له أن يعمر الدار من ربح سنته، فإذا عمرها و أنفق عليها كانت نفقة تعمير الدار من المئونة فلا- يجب فيها الخمس، و إذا انهدمت له دار قد أعدها للاكتساب بإجارتها و أراد عمارتها من الربح وجب عليه أن يخرج الخمس من نفقة التعمير.

### المسألة ١٢٠:

إذا تعلّق وجوب الخمس بمال الشخص من الأرباح أو الفوائد، ثم أتلّف أحد ذلك المال بعد تعلّق الخمس به كان المتلف ضامنا للخمس، سواء كان المتلف  
كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٢٨٠

هو مالك المال أم غيره، فيأخذ الحاكم الشرعي منه مثل الخمس إذا كان المال مثليا و قيمته إذا كان قيميا، و قد ذكرنا في المسألة التاسعة و السبعين حكم ما إذا باع المالك المال الذي تعلّق به الخمس أو اشترى به شيئا، أو نقله إلى ملك مالك غيره بمعاوضة أخرى غير البيع كالهبة المعوضة و المصالحة بعوض، أو ملكه غيره بغير عوض فلتلاحظ المسألة المذكورة.

### المسألة ١٢١:

إذا أجرى المالك معاملة البيع على الشيء بثمن في الذمة، ثم دفع عين المال الذي تعلّق به الخمس وفاء عن الدين الذي اشتغلت به ذمته كانت المعاملة صحيحة غير فضولية فلا تحتاج في نفوذها إلى إمضاء الحاكم الشرعي كما هو الحكم في المسألة المشار إليها في المسألة المتقدمة، و بقيت ذمة المالك مشغولة بمقدار الخمس، فإذا كانت عين المال موجودة أخذ الحاكم الخمس من العين، و إذا كانت تالفه رجع بعوض الخمس من المثل أو القيمة و كان مخيرا بين ان يرجع بالعوض على المالك و الآخذ.  
و كذلك الحكم إذا كان النقل إلى الغير بمعاوضة أخرى غير البيع بعوض في الذمة ثم دفع المال وفاء عن الدين فيجرب فيه البيان المذكور.

### المسألة ١٢٢:

الأقوى ان تعلّق الخمس بالمال الذي يجب فيه من الأرباح أو غيرها، من قبيل تعلّق الحق بالعين نظير ما تقدم تفصيله في حق الزكاة، و لذلك فيشكل القول بجواز تصرف المالك في بعض مال الربح قبل أن يدفع خمس المال، و ان كان مقدار الخمس منه باقيا في يد المالك و كان من نيته ان يخرج الخمس من البقية، و يجوز له ذلك إذا صالحه الحاكم الشرعي بحسب ولايته فنقل الخمس من عين المال إلى ذمته.

**المسألة ١٢٣:**

إذا ظهر ربح الاكتساب في أول السنة أو في أثنائها، جاز للمالك أن يتصرف في الربح من حين ظهوره و أن يتجر به و يكتسب، و إذا حصل من الاتجار و التكبس بالربح ربح آخر أو فائدة، فالظاهر ان جميع ما يحصل منه مملوك لمالك المال، و ليس لأرباب الخمس منه شيء، و يكون شأن هذا الربح كشأن سائر الأرباح التي تحصل للمالك، فإذا أخرجت منها المئونة و بقيت منها بقية و جب كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٢٨١

الخمس في الباقي.

و إذا ظهر الربح في أول السنة أو في أثنائها كما قلنا في أول المسألة، و لم يتصرف المالك بالربح و لم يتجر به حتى تمّ الحول، تعلق به و جوب الخمس، و أشكال الحكم بجواز أن يتجر به المالك بعد ذلك إذا هو لم يؤدّ خمسه، و إنما يصح له الاتجار به و التصرف إذا أجاز الحاكم الشرعي معاملته، و لا يصح للحاكم ان يجيز له المعاملة و يمضيها إلا إذا احتاط للخمس بأن يشترط عليه دفع الخمس و لو من مال آخر.

**المسألة ١٢٤:**

إذا حصل للمكلف بعض الربح من كسبه في أول السنة، فقدّر مئوته التي يحتاج إليها في سنته و أخرجها من الربح الذي حصل له و خمس الباقي في أثناء السنة، ثم ظهر له بعد دفع الخمس ان ما دفعه أكثر مما يجب عليه، جاز له أن يرجع على المستحق الذي قبضه منه فيأخذ منه ما زاد على المقدار الواجب إذا كانت عين الخمس الذي دفعه موجودة، و يأخذ منه العوض إذا كانت تالفة و كان المستحق عالماً بالحال، و لا- يرجع عليه بشيء في صورة التلف إذا كان جاهلاً- مغروراً من قبل المالك، و كذلك الحكم إذا دفع المالك الخمس في أثناء السنة أو بعد انقضائها، ثم تبين له ان الخمس لم يجب عليه في ماله، فيجرى فيه التفصيل المذكور.

**المسألة ١٢٥:**

إذا اشترى الرجل لنفسه من الربح جارية، فإن كان شراؤه للجارية في أثناء الحول و هو محتاج إليها، فهي من المئونة و لا يجب عليه الخمس في قيمتها، و إذا اشتراها بعد انقضاء الحول على ظهور الربح، و استقرار وجوب الخمس عليه في ماله، و كان شراؤه للجارية بعين الربح، لم يجز له التصرف في الجارية و لا وطؤها حتى يؤدي خمس قيمتها.

و إذا اشترى الجارية بثمن في ذمته ثم دفع الربح و فاء لما في ذمته من الثمن كان الشراء صحيحاً و جاز له و طء الجارية، و يرجع الحاكم الشرعي بالخمس إذا كانت العين موجودة و ببدله من المثل أو القيمة إذا كانت عينه تالفة، و يتخير في رجوعه بذلك بين المشتري و البائع فيأخذه من أيهما أراد.

و كذلك إذا اشترى المكلف له من ربح ماله ثياباً، فلا يجوز له لبسها و لا

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٢٨٢

تصح صلاته فيها إذا كان شراؤها بعد انقضاء الحول على ظهور الربح في المال و استقرار الخمس فيه و كان الشراء بعين الربح، و يجوز له لبس الثياب و الصلاة فيها إذا كان شراؤها في أثناء الحول، أو كان بعد انقضاء الحول و كان الشراء بثمن في الذمة، ثم دفع

الربح وفاء لذلك.

### المسألة ١٢٦:

إذا اتخذ الإنسان مهنة الغوص في البحر أو استخراج المعادن من الأرض مكسبا له، كفاه في أداء الواجب عنه، أن يخرج خمس مال الغوص و المعدن، فلا يجب عليه بعد ان يؤدي خمسهما ان يخمس ما يزيد على مئوته من أرباح ذلك، و لا يكفيه أن يخمس فاضل هذه الأرباح عن خمس الغوص و المعدن، و لا الكنز إذا اتفق له ذلك. و إذا أدخل على ما أخرجه من مال الغوص أو المعدن بعض العمل فارتفعت بذلك قيمته، كما إذا حك الجواهر فجعلها فصوصا، و نظم اللثالي فصيرها عقودا أو قلائد و ارتفعت بذلك قيمتها، و جب عليه أداء خمس المادة في أصل الغوص و المعدن، و و جب عليه خمس الفوائد و الأرباح التي تحصل له بسبب تلك الأعمال بعد إخراج المئونة، و قد تقدم ذكر هذا في مبحث المعدن و الغوص.

### المسألة ١٢٧:

سنة الربح - كما سبق منا إيضاحه - محدودة الأول و الآخر، فهي تبدأ من أول ظهور الربح في مكسب الإنسان، و تنتهي إلى ما قبل ذلك اليوم من العام في السنة القمرية، و هي أيضا سنة المئونة لذلك الإنسان، و قد ذكرنا هذا في المسألة الثالثة و التسعين. فكل ما يصيبه الرجل من الفوائد من نتاج الزرع، أو من نتاج العمل، أو من نتاج التجارة أو الصناعة في أثناء هذا الحول و قبل انتهائه فهو من ربح السنة، و ان حصل له في اليوم الأخير من العام، فيجب الخمس في ما يفضل عن المئونة من مجموع ذلك، و ما يتأخر من النتاج عن آخر يوم من العام يكون من أرباح السنة المقبلة، و ان كان الزرع أو العمل أو المكسب واحدا. فتتاج المزرعة الواحدة في اليوم الأخير من السنة يكون من ربح السنة الأولى، و نتاجها في اليوم الثاني بعده يكون من ربح السنة الثانية، و كذلك أجرة

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٢٨٣

الأجير على عمله في اليوم الأول و اليوم الثاني المذكورين. و إذا بذر الزارع حنطة أو شعيرا في الأرض فنما الزرع و سنبل بعضه قبل انتهاء السنة كان جميع ذلك من ربح تلك السنة حتى القصيل الذي لم يسنبل، فعلى المكلف أن يقوم السنبل الموجود و يقوم القصيل إذا كانت له قيمة و يخرج خمسة بعد المئونة، فإذا سنبل الباقي من الزرع بعد ذلك كان هذا السنبل من نتاج السنة اللاحقة.

### المسألة ١٢٨:

بصرى بحراني، زين الدين، محمد امين، كلمة التقوى، ٧ جلد، سيد جواد وداعى، قم - ايران، سوم، ١٤١٣ هـ ق

كلمة التقوى؛ ج ٢، ص: ٢٨٣

إذا آجر الرجل نفسه للعمل عند أحد أياما معلومة و اشترط أن تكون لكل يوم من الأيام على انفراده أجرة، و كانت لهذا الأجير سنة

معينه لكسبه، كانت أجرته للعمل في اليوم الأخير من العام من ربح سنته الأولى، و أجرته في اليوم الثاني بعده من ربح سنته الثانية كما قلنا آنفا.

و إذا استؤجر للعمل شهرا كاملا مثلا و اشترط المستأجر عليه أنه لا يستحق مجموع الأجره حتى يتم العمل في مدّة الشهر، كان جميع الأجره من ربح السنه الثانية و ان كان بعض أيام العمل من السنه الأولى، سواء دفع المستأجر له مال الإجاره سابقا أم لم يدفعه حتى أتم العمل في الشهر.

### المسألة ١٢٩:

يمكن للمكلف أن يغير رأس سنته للأرباح من يوم معين إلى يوم غيره و من شهر إلى شهر آخر، فيدفع خمس ما ربحه في المدة الماضية من السنه، ثم يجعل له رأس سنه للأرباح من أول ظهور الربح الجديد، و لا بد و ان يكون ذلك بنظر الحاكم الشرعي و مراجعته على الأحوط لزوما، فيصالحه و يعين له رأس سنه آخر لأرباحه.

### المسألة ١٣٠:

يجب على المكلف في آخر سنه ربحه ان يؤدى خمس كل ما فضل عن مئونه و مؤنه عياله من أرباح السنه، و منه ما فضل عنده من الأشياء التي اشتراها للمئونه من حبوب أو دقيق أو دهن، أو سكر أو شاي، أو نפט أو غاز، أو غيرها من الأشياء التي تذهب عينها بالانتفاع بها.

و إذا كان في ذمته دين قد حضر وقت وفائه، و هو يساوي قيمة تلك الأعيان الزائده من مئونه أو يزيد عليها لم يجب عليه الخمس في تلك الأعيان،

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٢٨٤

و إذا كان الدين أقل من قيمة الأعيان، و جب الخمس في ما زاد منها على الدين، و إذا حلت عليه السنه الثانية و وفي الدين من أرباحها، لم يجب الخمس في تلك الأعيان إذا كانت موجودة إلا إذا زادت على المئونه.

### المسألة ١٣١:

إذا اشترى الرجل في أثناء سنته أعيانا لغير المئونه، كبستان أو دار للإجاره أو نحو ذلك، و كان عليه دين يجب وفاؤه في السنه يساوي قيمة تلك الأعيان المشتراه أو يزيد عليها، لم يجب عليه خمس تلك الأعيان التي اشتراها، فإذا وفي الدين في السنه، و جب عليه خمس تلك الأشياء في السنه نفسها، و إذا وفي الدين في السنه الثانية عدت تلك الأشياء من أرباح السنه الثانية و و جب على المكلف أداء خمسها فيها، سواء كان ذلك الدين من اثمان تلك الأشياء أم كان سابقا عليها.

و إذا وفي من الدين بعضا و جب الخمس في ما يقابل ذلك البعض من الأعيان، فإذا وفي نصف الدين و جب الخمس في نصف الأعيان، و هكذا.

### المسألة ١٣٢:

إذا اكتسب الرجل في سنته الأولى و أصاب من كسبه فيها ربحا، ثم اكتسب في سنته الثانية و أصاب فيها ربحا، و أراد ان يدفع خمس سنته الأولى من ربحه في سنته الثانية، و كانت عين ربحه في السنة الأولى موجودة، و جب عليه أن يخمس المبلغ الذي يريد دفعه من ربح السنة الثانية لأنه من فاضل ربحها ثم يدفع باقى المبلغ وفاء عن مقداره من خمس السنة الأولى، و هكذا حتى يفى جميع ما عليه من خمسها.

و إذا أتلف ربح السنة الأولى و استقر الخمس بسبب الإلتلاف دينا في ذمته، فأراد وفاء هذا الدين من ربح السنة الثانية كان ذلك من المثونة و لم يجب فيه الخمس إذا كان الوفاء في أثناء السنة، و كذلك إذا صالحه الحاكم الشرعى بمبلغ يكون في ذمته عوضا عن الخمس بعد أن تلفت أعيان المال.

### المسألة ١٣٣:

إذا استفادت المرأة بعض الفوائد أو اكتسبت بعض الأرباح من عمل أو صناعة أو غيرها و جب عليها الخمس في ما يفضل من ربحها أو فوائدها عن مثونها كما هو الحكم في الرجل، و إذا كانت ممن يقوم زوجها أو أبوها أو كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٢٨٥

ولدها أو غيرهم بنفقاتها و مثونها و جب الخمس في جميع الربح و الفوائد التي تدخل عليها بعد استثناء ما تنفقه على تحصيل الربح، و إذا قام المنفق ببعض نفقاتها دون بعض أخرجت بقية مثونها من الربح و خُمت الباقي منه، و كذلك إذا نالت بعض الهبات و الهدايا من زوجها أو اقربائها أو غيرهم.

### المسألة ١٣٤:

لا- يشترط في تعلق الخمس بالمعدن و الكنز و ما يخرج بالغوص من البحر و المال الحلال المختلط بالحرام و الأرض التي يشتريها الذمي من المسلم أن يكون صاحبه بالغا أو عاقلا أو حرا، فإذا دخل على الطفل أو على المجنون أو على العبد المملوك شىء من ذلك و جب على ولي الطفل و المجنون، و على سيد المملوك إخراج الخمس منه، و كذلك الحكم في أرباح مكاسب الطفل، فعلى الولي إخراج خمس أرباحه بعد استثناء المثونة، فإن لم يخرج الولي في حال طفولة الطفل و ولاية الولي عليه أخرجه الطفل بعد ان يكبر و يبلغ الحلم.

### المسألة ١٣٥:

يجوز للمؤمن أن يشتري الأموال من الأشخاص الذين لا- يعتقدون بوجوب الخمس كالكفار و المخالفين في المذهب من فرق المسلمين، و ان يقبل الهبة و الجائزة منهم و ان علم ان المال المبيع أو الموهوب له مما تعلق به و جوب الخمس، و يجوز له التصرف في ذلك المال و لا- يجب عليه إخراج خمسه، سواء كان من ربح التجارة أم من المعادن أم غيرها مما يجب فيه الخمس، و سواء كان المنتقل إليه من المساكن و المناكح و المتاجر أم من غيرها، فإن الأئمة المعصومين (صلوات الله عليهم)، قد أباحوا ذلك لشيعتهم.



و كذلك كل ما ينتقل إلى المؤمن من أولئك بغير البيع والهبة من المعاملات، فيجوز له أن يستأجر الدار و العقار و العمارة و الضيعة و غير ذلك من أموالهم التي تعلق بها الخمس، و لا يجب عليه أداء خمسه.

و كذلك ما ينتقل إليه ممن يقول بإباحة الخمس في حال الغيبة من الشيعة الإمامية، و من يقول بإباحة حق الإمام (ع) منهم، فيجوز للمؤمن أن يتصرف في الأموال المنتقلة إليه من هؤلاء بالبيع أو بالهبة أو بغيرهما من المعاملات، و لا يجب عليه إخراج خمسها، بل و ما ينتقل إليه ممن لا يخمس من الإمامية تهاونا أو عصيانا، فلا يجب على المؤمن الذي انتقل إليه المال إخراج خمسه، و يكون كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٢٨٦

الخمس في العوض الذي اشتراه به أو دفعه بدلا في المعاوضة، و يكون في ذمة من انتقل عنه المال إذا كان نقله إليه بغير عوض. و أولى من ذلك بالإباحة أن يدخل المؤمن البيت أو المحل أو الضيعة و غيرها من المواضع التي تعلق بها الخمس من أملاك أحد من هؤلاء الذين تقدم ذكرهم في المسألة، فيأكل هذا المؤمن الداخل و يشرب و يمكث و ينام و يصل في الموضع، و لا يلزمه شيء، لإباحة المعصومين (ع) ذلك لشيعتهم.

### المسألة ١٣٦:

يجوز للمكلف من المؤمنين أن يدخل في الشركة مع من لا- يعتقد بوجوب الخمس من الأصناف التي تقدم ذكرها، فيدخل معه بمضاربة أو بمعاملة أخرى توجب الشركة في المال، و لا إثم عليه في الدخول معه، و يجب عليه أداء الخمس في حصته من المال إذا تعلق بها الخمس، و يجوز له الدخول في الشركة مع من يقول بإباحة الخمس حال الغيبة كذلك، و عليه أن يؤدي خمس حصته إذا تعلق بها.

### المسألة ١٣٧:

إذا أغفل المكلف المكتسب أمر الخمس سنين متعددة، فلم يحاسب نفسه عمّا ربح في كسبه و ما استفاده في تلك السنين، و كان قد ربح فيها و استفاد أموالا، و اشترى من أرباحه و فوائده أملاكاً و أشياء لمثونته و لغير مثونته، ثم تبته لوجوب الخمس عليه في ذلك، فيجب عليه إخراج الخمس من كل ما اشتراه من أملاك و أشياء لغير المثونة، كما إذا كان قد اشترى من أرباحه و فوائده بستانا أو عقارا أو دارا لغير السكنى، أو اشترى أثاثا و أمتعة و حيوانا لغير المثونة، فيلزمه أداء خمسه.

و يجب عليه أداء خمس ما صرفه من الأموال و النفقات في تعمير البستان و غرس النخيل و الأشجار فيه، و تعمير الدار و العقار المتقدم ذكرهما، و للإحاطة بعلم ذلك على التفصيل تراجع المسائل المتعلقة به من هذا الفصل.

و اما الأعيان و الأشياء التي اشتراها من الأرباح لمثونته، فان كان قد اشتراها من ربح السنة التي اشترى الأشياء فيها ثم صرفها في المثونة في أثناء السنة نفسها، فلا خمس عليه في ثمنها، كما إذا اشترى له من ربح تلك السنة دارا ليسكنها ثم سكنها بالفعل قبل ان ينقضى الحول، أو اشترى لمنزله فرشا و أمتعة و أواني من

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٢٨٧

فوائده في السنة و استعملها في أثنائها.

و كذلك إذا اشترى هذه الأعيان للمثونة بثمن في ذمته و جعله أقساطا، ثم وفي كل قسط من ربحه في السنة التي وفي بها ذلك القسط من دينه فلا يجب عليه الخمس في ذلك، و مثله ما إذا عمّر دار سكنها من أرباح سنة التعمير أو استدان لذلك مبلغا و جعل

الدين اقساطا ثم وفي الأقساط على النهج الذى تقدم ذكره.

و إذا كان قد اشترى الأشياء لمثونته من ربح سنين سابقه وجب عليه الخمس فى ثمنها إذا لم يكن قد أدى خمس تلك الأرباح من قبل، و مثله إذا عمّر دار سكناه من ربح سنين سابقه فيجرى فيه ذلك الحكم.

و إذا قسم الرجل الثمن الذى اشترى به المئونة أو النفقة التى عمّر بها دار سكناه، فأدى بعض ذلك من ربح السنه الحاضرة و وفى بعضه من أرباح سنين متقدمه، ترتب على كل واحد منهما حكمه، فلا يجب الخمس فى ما أداه و صرفه من ربح سنته الحاضرة إذا صرف المئونة فى نفس السنه، و لزمه الخمس فى ما أداه من أرباح السنين الماضيه، و إذا كان قد خمّس تلك الأرباح من قبل، فلا يجب عليه الخمس مره أخرى.

و إذا التبس عليه الأمر فلم يدر انه اشترى الأشياء أو عمّر دار سكناه من اى الربحين ليجرى فيه حكمه فالأحوط له المصالحة مع الحاكم الشرعى.

### المسألة ١٣٨:

يجرى فى النفقات التى يصرفها الرجل فى مئونة تحصيل الربح جميع ما ذكرناه فى مئونة الشخص لنفسه و لعياله، فإذا أغفل أمر الخمس و صرف فيها من الأرباح و الفوائد الحاضرة أو المتقدمه، جرى فيها التفصيل الذى ذكرناه فى تلك المئونة، و إذا لم يربح الشخص فى بعض السنين فصرف فى نفقاته الخاصة أو فى نفقة تحصيل الربح من أرباح السنين الماضيه وجب عليه الخمس فى تلك النفقات، فان المفروض انه قد أغفل خمس الأرباح و لم يؤدّه من قبل، و إذا علم ان بعض الأرباح قد تلف فى يده أو حدث له فيها بعض موجبات الضمان غير التلف كالتصرف غير المأذون فيه شرعا و شبهه، كان ضامنا لخمس ذلك الربح.

### المسألة ١٣٩:

إذا اشترى المكلف من أرباح سنته بعض السلع ليكتسب بها، و ارتفعت قيمة السلعة و لم يبيعها حتى حلّ آخر سنته للتكسب كانت السلعة المشتراة بنفسها

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٢٨٨

من الأرباح، فيجب عليه إخراج خمسها عينا أو بحسب قيمتها الموجودة حين الأداء.

### الفصل الثانى فى مستحق الخمس و مصرفه

### المسألة ١٤٠:

يقسم الخمس فى زمان غيبة الإمام المعصوم (ع) نصفين، نصف منه لإمام العصر (صلوات الله و سلامه عليه و على آباءه الطاهرين)، و هذا النصف يشمل سهم الله (سبحانه) و سهم الرسول (ص) و سهم ذوى القربى، و هى السهام التى ذكرتها الآية الكريمة من سورة التوبة، و النصف الثانى: لليتامى من بنى هاشم و المساكين و أبناء السبيل منهم خاصة و لا تعم غيرهم.

**المسألة ١٤١:**

يشترط في الأصناف الثلاثة الذين يستحقون النصف الثاني من الخمس من بنى هاشم: أن يكونوا مؤمنين فلا يستحق الخمس كافر ولا مسلم غير مؤمن، وان صحَّ نسبه إلى بنى هاشم و كان فقيرا، والأطفال بحكم آبائهم الشرعيين، فطفل الأب الهاشمي المؤمن، هاشمي مؤمن، و طفل غير المؤمن بحكم أبيه.

و يشترط في اليتامى أن يكونوا فقراء، فلا- يستحق اليتيم الهاشمي من الخمس إذا كان غنياً، و يشترط في ابن السبيل أن يكون فقيرا محتاجا في بلد التسليم و ان كان غنيا في بلده، و يشترط فيه ان يكون غير قادر على سدّ حاجته في سفره بقرض أو تحويل أو نحوهما، أو بيع بعض ما يملكه، و يشترط فيه على الأحوط ان لا يكون سفره في معصية.

ولا- يشترط في مستحق الخمس من الأصناف الثلاثة ان يكون عادلا- نعم، لا يترك الاحتياط لزوما بمنع شارب الخمر و من تجاهر بارتكاب المحرمات الكبيرة الأخرى أو بترك الواجبات، فلا يعطى من الخمس، و قد تقدم نظير هذا في مستحق الزكاة، بل يقوى عدم جواز إعطاء الخمس للمستحق إذا كان في دفعه إليه إغناء له على الإثم أو إغراء بالقبيح، و خصوصا إذا كان في منعه من الخمس ردع له عن ارتكاب ذلك.

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٢٨٩

**المسألة ١٤٢:**

الهاشمي هو الذى ينتسب إلى هاشم بن عبد مناف بأبيه، و لا يحلّ الخمس لمن انتسب إليه من قبل امه، و كان أبوه من قبيلة أخرى، بل يصح له أخذ الزكاة الواجبة من الهاشمي و غير الهاشمي، و يجوز إعطاء الخمس لجميع بنى عبد المطلب بن هاشم، و لجميع بنى أبي طالب و ان لم يكونوا علويين أو فاطميين، و ان كان هؤلاء أولى بالتقديم على غيرهم.

**المسألة ١٤٣:**

يثبت نسب الشخص إلى بنى هاشم أو إلى غيرهم بإقامة البينة العادلة على صحته نسبه، و بالشياخ المفيد للعمل بصحته و بأى أمانة أخرى توجب العلم به، و يصدق قول من يدعى النسب إذا حصل للمكلف الوثوق بصدق قوله، أو عضدته امانة توجب الوثوق بصدقه فيعطى من الخمس، و لا يصدق قوله إذا تجرد عن جميع ذلك.

**المسألة ١٤٤:**

إذا وكلّ المكلف بالخمس شخصا فى أن يوصل الخمس الواجب عليه إلى من يستحقه و كان الوكيل ممن يوثق بأمانته و ان لم يكن عدلا، فأوصل الوكيل الخمس إلى من يعلم بصحة نسبه، برئت ذمّة المكلف بأدائه و ان كان المكلف نفسه لا يعلم بصحة نسب ذلك المستحق، فيكون المدار على علم الوكيل بذلك لا على علم الموكل به.

و من النتائج المتفرعة على هذا الحكم أن الوكيل إذا أخذ الخمس لنفسه و كان يعلم بصحة نسبه، و كانت وكالة المكلف له عامة تشمل أخذ المال لنفسه إذا كان مستحقا، فترا ذمّة المكلف الموكل من الخمس و ان كان لا يعلم بصحة نسب الوكيل.

**المسألة ١٤٥:**

لا يجب على المالك المكلف بالخمسة ان يقسم النصف الثانى من خمسة على جميع الأصناف الثلاثة من المستحقين بل يجوز له أن يخص به صنفا واحدا منهم فيدفع نصف خمسة جميعا لليتامى خاصة أو للمساكين أو لابن السبيل، ولا يجب عليه ان يستوعب بالاعطاء جميع الأفراد الموجودين من ذلك الصنف الذى أراده، بل يصح له ان يدفع جميع النصف إلى فرد واحد من الصنف، و يجوز له أن كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٢٩٠

يفضل بعض الأصناف على بعض، و بعض الأفراد من الصنف على بعض.

**المسألة ١٤٦:**

لا يجوز على الأحوط أن يعطى المستحق الواحد من الخمسة ما يزيد على كفايته فى مؤنة سنته و ان أعطاه مالك الخمسة ذلك دفعة واحدة، بخلاف الحكم فى الزكاة، فقد ذكرنا ان الأقرب جواز ذلك إذا كان الإعطاء فى دفعة واحدة.

**المسألة ١٤٧:**

يجوز للمالك المكلف بالخمسة أن يدفع من خمسة لابن السبيل من بنى هاشم مقدار كفايته بحسب شرفه و منزلته فى بلده و فى مجتمعة من الأشياء التى يحتاج إليها و التى تليق بمثله من المأكولات و المشروبات و غيرها، أو من الأثمان التى يشتري بها ذلك، و من أجره المنازل و أجره وسائل النقل فى تنقله فى سفره من موضع إلى موضع حتى يصل إلى بلده، أو إلى موضع يمكنه فيه الحصول على سد حاجته من ماله و لو بالاستدانة أو التحويل، و لا يدفع له أكثر من ذلك.

**المسألة ١٤٨:**

لا يجوز للمكلف بالخمسة على الأحوط، أن يدفع من خمسة إلى مستحق تجب نفقته عليه فى شريعة الإسلام من أبيه و أمه و جدّه لأبيه، و ولده و زوجته، بل القول بالمنع من ذلك لا يخلو من قوة، و يصح له أن يعطيهم من الخمسة لغير النفقة الواجبة عليه، من الأمور التى يحتاجون إليها، فيدفع لأبيه أو ولده مثلا مبلغا من مال الخمسة ليتزوج، أو ليفى به ديونه، و يعطى أحدهم نفقة لزياراته و للسفر للعلاج من مرض، و للنفقة على من يعول به إذا لم يكن هذا العيال واجب النفقة على المكلف أيضا، و يجوز له أن يدفع إليهم خمس غيره إذا كانوا لا يزالون مستحقين للخمسة و مثال ذلك: ان يوكله مالك المال فى أن يوصل خمس ماله إلى المستحق فيجوز له أن يطبق الخمسة عليهم و يدفعه إليهم بالوكالة عن صاحب المال.

**المسألة ١٤٩:**

يجوز أن يعطى الخمسة للفقير المستحق من الهاشميين و ان كان يسأل الناس بكفه، و لا يمنع من الخمسة بسبب سؤاله، و قد تقدم

نظير هذا الحكم في من يستحق الزكاة.

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٢٩١

### المسألة ١٥٠:

يجوز لمالك المال المكلف أن يتولّى بنفسه دفع النصف الثاني من الخمس - وهو حق الهاشميين - للأصناف الثلاثة المتقدم ذكرهم، والأحوط له استحباباً أن يدفع المال إلى الفقيه الجامع للشرائط ليتولى صرفه في مصارفه، أو يكون الدفع إليهم بإذنه، أو بإرشاده و توكيله.

### المسألة ١٥١:

يصرف النصف الأول من الخمس، وهو النصف الذي يختص به الإمام المهدي المنتظر (عجل الله فرجه و فرج المؤمنين به و جعل أرواحنا فداءه) في زمان غيبته (ع) في ما يعلم برضا الإمام صاحب الحق بصرف حقه فيه، من تشييد دعائم الإسلام و إقامة أعلامه و نشر أحكامه و ترويج الشريعة و تثبيت أسس المذهب الحق و إيضاح معالمه و تعليم الجاهلين من المؤمنين و إرشادهم إلى سبيل الحق، و تربية طلاب العلم الجادّين في حفظه و نشره بين الناس، الباذلين أعمارهم و أوقاتهم و قواهم في إعلاء كلمة الله و نصح المؤمنين و دلالتهم على التمسك بالعمل الرضى و الخلق الزكى و إصلاح ذات البين، و إعانة هؤلاء المرشدين على أداء مهمتهم، و تيسير وسائلهم الصحيحة إلى ذلك، و ما يتصل بهذه المضامين العالیه التي توجب لهم و للمسترشدين بهم رضا الله و تضمن لهم القرب منه سبحانه.

و يكفي في جواز صرف حق الإمام أيضاً أن يوثق برضاه (ع) به و ثوقاً تاماً، و مما يعلم برضا الإمام في صرف حقه فيه أو يوثق به و ثوقاً تاماً، أن يدفع بعضه في إعانة المحتاجين المنكوبين من المؤمنين، و خصوصاً إذا ضاقت عليهم و على عائلاتهم سبل المعيشة.

### المسألة ١٥٢:

إذا أحرز المكلف المالك للمال رضا الإمام (ع) قطعاً أو وثوقاً، جاز له ان يتولى بنفسه صرف الحق في ذلك المورد، و ان كان الأحوط له ان يراجع الفقيه الجامع للشرائط في ذلك، و لا سيما إذا احتمل المالك ان بعض الجهات أو الخصوصيات مما يخفى عليه أو يلتبس عليه أمرها، و الأحوط في صرف الحق مع إحراز الرضا قطعاً أو وثوقاً كما ذكرنا ان يقصد الدافع بإعطاء المبلغ من الحق للشخص الذي يطبقه عليه الصدقة عن الإمام (ع).

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٢٩٢

### المسألة ١٥٣:

إذا لم يوجد في البلد بالفعل من يستحق الخمس، جاز لمالك المال ان ينقل الخمس الواجب عليه إلى بلد آخر، بل الظاهر جواز نقل الخمس إلى بلد آخر مع وجود المستحق في بلد المال إذا لم يكن النقل ينافى فورياً إخراج الحق، و يشكل الحكم بجوازه إذا وجد

المستحق في البلد و كان النقل ينافي الفورية.

و إذا لم يوجد في البلد بالفعل من يستحق الخمس، و لم يتوقع أن يوجد فيه بعد ذلك، و جب على المكلف نقل الخمس إلى بلد يمكن له فيه أداء الواجب و لو لو كيل المستحق في قبض الحق، و كذلك الحكم إذا لم يوجد المستحق في البلد و لا و كيله، و لم يمكن حفظ المال إلى حين وجوده أو وجود و كيله، فيجب على المكلف نقل الخمس.

### المسألة ١٥٤:

إذا و جب على مالك المال نقل الخمس إلى بلد آخر كما هو الحكم في الفرضين الأخيرين من المسألة السابقة، صح له عزل الخمس عن بقية ماله، و إذا عزله في هذه الصورة ثم تلف بعد عزله من غير تفريط من المالك فلا ضمان عليه، سواء تلف قبل النقل أم بعده. و كذلك الحكم إذا جاز للمالك نقل الخمس كما في الصورة الأولى، و استأذن الحاكم الشرعي في ان يعزل الخمس عن بقية ماله لينقله بعد العزل، فعزله لذلك باذنه، فإذا تلف الخمس بعد عزله من غير تفريط من المالك فلا- يكون ضامنا، و إذا جاز له نقل الخمس كما في الصورة المذكورة فنقل جميع المال و تلف الجميع بغير تفريط منه فلا ضمان عليه، و مثله ما إذا نقل مقدار الخمس بعد أن تلف باقي المال في موضعه، فإذا تلف الخمس قبل وصوله إلى المستحق من غير تفريط من المالك فلا ضمان عليه، و يشكل الحكم في ما عدا هذه الفروض، بل الأحوط الضمان في غيرها إذا حصل التلف و ان لم يكن مفرطا.

### المسألة ١٥٥:

إذا أذن الفقيه العادل لمالك المال في أن ينقل الخمس إلى بلد آخر، فنقله و تلف الخمس بسبب نقله لم يسقط الضمان عن المالك لمجرد اذن الفقيه له بالنقل، إلا- إذا كان قد اذن له بالعزل و النقل، فإذا اذن له بهما فلا ضمان على المالك إذا تلف الخمس معهما بغير تفريط و قد ذكرنا هذا في المسألة المتقدمة.

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٢٩٣

### المسألة ١٥٦:

إذا جعل الفقيه العادل مالك المال و كيلا- عنه في أن يقبض خمس ماله، فقبضه المالك بالوكالة عن الفقيه، ثم أذن له بعد قبضه بالوكالة في أن ينقله إلى بلد آخر، فإذا تلف الخمس في نقله بغير تفريط من المالك فلا ضمان عليه. و كذلك إذا و كّل مستحق الخمس مالك المال في أن يقبض له الخمس من ماله بالوكالة و أذن له في أن ينقله إليه في بلده، فإذا تلف الخمس في هذه الصورة بعد قبضه و نقله بغير تفريط من المالك فلا ضمان عليه.

### المسألة ١٥٧:

إذا نقل مالك المال خمس ماله إلى بلد آخر، فان كان نقله واجبا فمئونة النقل تكون من الخمس، و ان كان النقل جائزا فمئونة النقل على المكلف، و تلاحظ المسألة المائة و الثالثة و الخمسون، فقد ذكرنا فيها الموارد التي يكون النقل فيها جائزا و التي يكون فيها

واجبا.

**المسألة ١٥٨:**

إذا كان للمكلف بالخمس مال في بلد آخر، جاز له أن يدفع ذلك المال عوضا عن الخمس الواجب عليه الموجود عنده في بلده، و لا يكون ذلك من نقل الخمس، و كذلك إذا نقل بمقدار الخمس من بعض أمواله الخاصة إلى بلد آخر، ثم دفع ذلك المال بعد وصوله عوضا عن الخمس الموجود في بلده، فيصح ذلك و لا يكون من نقل الخمس. و يجوز للمكلف أن يدفع خمس ماله في البلد إلى وكيل الفقير و ان كان الفقير نفسه في بلد آخر فإذا قبضه وكيل الفقير برئت ذمة المكلف من الخمس الواجب، و جاز للوكيل أن ينقل المال الذي قبضه إلى موكله الفقير في بلده. و كذلك الحكم في وكيل الحاكم الشرعي، فيجوز الدفع إليه بوكالته عن الحاكم الشرعي، و تبرأ ذمة المالك بالدفع إليه و ان كان الحاكم الشرعي في بلد آخر.

**المسألة ١٥٩:**

إذا كان المال الذي تعلق به الخمس في غير بلد مالك المال، جاز للمالك ان ينقل الخمس إلى بلده الذي هو فيه مع ضمان الخمس إذا تلف في نقله، و هذا إذا كان نقل الخمس إلى بلده لا ينافي فورية دفع الحق إلى أهله، و الأولى له أن يدفع كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٢٩٤

الخمس في بلد المال، و يشكل الحكم بجواز نقل الخمس إلى بلده في الصورة المذكورة إذا كان النقل يستدعى مضي مدة تنافى الفورية.

**المسألة ١٦٠:**

إذا كان للمالك المكلف بالخمس دين في ذمة الفقير المستحق، ففي جواز أن يحتسب ذلك الدين على الفقير خمسا، إشكال. و الأحوط للمالك أن يدفع للفقير مقدار الخمس و ينوى به إيتاء الخمس، فإذا قبضه الفقير و ملكه أخذه المالك منه و قبضه وفاء لدينه إذا شاء، و كذلك في حصة الإمام (ع).

**المسألة ١٦١:**

تقدم منا ان المدار في جواز التصرف في حق الإمام (ع) من الخمس على حصول العلم أو الوثوق برضاه (ع) بصرف حقه في ذلك الوجه المراد، فإذا قطع مالك المال أو احتمل ان لمراجعة الفقيه الجامع لشرائط الإفتاء دخلا في رضا الإمام (ع) في صرف حقه في مصارفة المعينة، أو كان ذلك أمكن في إحراز رضاه (ع) تعين نقل الحق إلى الفقيه، و كذلك إذا عيّنت المرجحات فقيها معينا من الفقهاء، فيتعين الرجوع به إلى ذلك الفقيه، و إذا تساوت الاحتمالات في إحراز رضاه (ع) تخير المالك إذا لم يلزم من النقل تأخير في دفع الحق ينافي وجوب الفورية.

**المسألة ١٦٢:**

تبرأ ذمة المالك المكلف بالخمس إذا قبضه الفقير المستحق، أو قبضه وكيله المفوض منه، و تبرأ ذمته إذا قبضه الحاكم الشرعي بحسب ولايته على أرباب الحق، أو قبضه وكيله المفوض منه، سواء كان الخمس مستقراً في ذمة المالك أم كان متعلقاً بعين المال، و تبرأ ذمته إذا وكله الحاكم الشرعي في ان يقبض الخمس من ماله بالنيابة عن الحاكم، فقبضه كذلك، و تبرأ ذمته إذا وكله الفقير المستحق في ان يقبض له الخمس من ماله، فإذا قبضه المالك الوكيل بالوكالة عن الفقير برئت ذمته، و لا تبرأ ذمته من التكليف بغير الوجوه المذكورة.

**المسألة ١٦٣:**

إذا عزل المالك الخمس من بقية ماله و نواه خمسا، ففي صحة عزله إياه بحيث يتعين الخمس في ذلك المال المخصوص إشكال، فلا يترك الاحتياط في ان يراجع الحاكم الشرعي إذا أراد ذلك.  
كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٢٩٥  
و إذا عزل خمس ماله بغير مراجعة الحاكم الشرعي، ثم نقله إلى بلد آخر لعدم وجود المستحق في بلده فتلف من غير تفريط أشكال الحكم ببراءة ذمته.

**المسألة ١٦٤:**

إذا وجب الخمس على المالك في بعض أمواله، تخير بين ان يعطى الخمس من عين المال الذي تعلق به الوجوب، و ان يدفع ذلك المقدار من مال آخر يملكه فيجعل ذلك عوضاً عن العين، سواء كان المال المدفوع نقداً أم غيره، و سواء رضى المستحق أو الحاكم بهذا التعويض أم لا، نعم يجب ان يكون الشيء أو الأشياء التي يدفعها عوضاً عن الخمس مساوية له بقيمتها السوقية، فلا تبرأ ذمة المالك إذا احتسبها بأكثر من قيمتها و ان رضى بها المستحق.

**المسألة ١٦٥:**

إذا وجب على المكلف أداء مبلغ كبير من الخمس و أعسر عن أدائه، و لم يرج زوال العذر و التمكن من امتثال الواجب، و أراد تفرغ ذمته منه، جاز له أن يدفع للفقير الذي يستحق الخمس مبلغاً صغيراً من المال و ينوى بدفعه للمستحق أداء ذلك المقدار من الخمس الواجب عليه، فإذا قبله المستحق و قبضه و تملكه منه بالقبض، و هبه المستحق للمالك المكلف ليكون مملوكاً له بالهبة، ثم يدفعه المكلف للفقير مرة ثانية و ينوى به وفاء مقداره من الخمس، ثم يهبه المستحق للمالك بعد قبضه و يتكرر الأخذ و الرد بينهما على هذا النهج حتى يفي المالك جميع ما عليه من الخمس.

و شرط صحة ذلك أن ينوى المكلف بدفعه في كل مرة أداء الخمس متقرباً به إلى الله، و ان يقصد المستحق برده المال في كل مرة الهبة المملوكة للمكلف، بحيث لا يكون ذلك من مجرد الأخذ و الرد بحسب الصورة فقط، و أن يكون المستحق راضياً بالتسليم للحق



من المالك و الدفع بالهبة له.

و لا يجوز إجراء هذه المعاملة في غير مورد استنقاذ المكلف من الخطيئة بعد توبته إلى الله من تفريطه.

و إذا كان المكلف ممن يرجى زوال إعساره و تمكنه من أداء الواجب بعد ذلك، فالأحوط للمستحق و المكلف أن يجريا المعاملة على نحو القرض، فيقصد المستحق برد المبلغ إقراض المكلف على أن يؤديه إلى المستحقين على سبيل التدرج و يأخذه المكلف منه بهذا القصد، و كذلك الحكم في الزكاة الواجبة إذا

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٢٩٦

تكررت على المكلف و لم يمكنه أداؤها.

### الفصل الثالث في الأنفال

#### المسألة ١٦٦:

الأنفال هي الأموال التي يختص بها الرسول (ص) في حياته و أيام زعامته الإلهية على الأمة، ثم يختص بها خليفته الإمام المعصوم (ع) من بعد موته، و اختصاص هذه الأموال بهما من شؤون منصبهما الإلهي المجعول لهما من الله سبحانه، و زعامتهما الكبرى للمسلمين، و لذلك فهي لا تنتقل إلى ورثتهما بعد الموت، بل تنتقل بعد الرسول إلى الإمام، ثم تنتقل إلى الإمام بعد الإمام، صلوات الله و سلامه عليهم أجمعين، و الأنفال المبحوث عنها هي عدة أمور:

(الأول): أراضي الكفار التي يملكها الإسلام من غير قتال، و هي تشمل الأرض التي ينجلي أهلها الكفار عنها خوفاً من جيش المسلمين و سطوته، فيملكها الإسلام بعد جلاء أهلها و انصرافهم عنها، و الأرض التي يسلمها أهلها للمسلمين باختيارهم من غير قتال، سواء خرجوا من الأرض بعد أن سلموها للمسلمين أم لم يخرجوا منها، و لا- فرق في الصورتين بين أن تكون الأرض معمورة و ان تكون غير معمورة.

#### المسألة ١٦٧:

لا يختص الحكم الذي ذكرناه في ما يملك من غير قتال بالأراضي، بل يشمل غير الأراضي من الأموال على الأقوى، فإذا ترك الكفار أموالهم المنقولة و غير المنقولة و ملكها الإسلام من غير قتال كانت من الأنفال، و اختص بها الإمام (ع) و ان لم تكن من الأراضي.

#### المسألة ١٦٨:

(الثاني): الأرض الموات، سواء كان خرابها لانقطاع الماء عنها أم لغلبته عليها، أم لاستيلاء الرمل الناعم الكثير أو السبخ على الأرض فلم تعمر لذلك، أم لغير ذلك من أسباب موت الأرض و خرابها، و سواء كانت خراباً بالأصل فلم يملكها أحد و لم يعمرها، كالمفاوز و الصحارى، أم كانت مملوكة لقبائل من الناس

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٢٩٧

ثم باد أهلها أو انجلوا عنها فلم يعرفوا، و يلحق بها في الحكم القرى التي جلا عنها ساكنوها أو بادوا فخربت و درست.

و لا فرق في الأرض الميئة أو القرية الدارسة بين ان تكون في بلاد المسلمين أو بلاد الكفرة، و المفتوحة عنوة من جيش المسلمين و غيرها، فجميعها من الأنفال المختصة بإمام المسلمين (ع).

### المسألة ١٦٩:

إذا كانت الأرض معمورة ثم طرأ لها بعض العوارض فأصبحت خرابا لا انتفاع بها، فان كان لتلك الأرض مالك معلوم و قد ملكها بالإيرث أو بالشراء من مالك آخر قبله أو بغير ذلك من المعاملات التي توجب التملك و الانتقال إلى المالك من الغير، فالأرض المذكورة لا تزال مملوكة لصاحبها و لو ارثه من بعد موته، و لا تصبح بسبب خرابها الطارئ من الأنفال. و إذا كان مالك تلك الأرض قد ملكها بالتعمير و الإحياء ثم تركها فأصبحت خرابا لا انتفاع بها إلا بإحيائها و تعميرها، عادت الأرض بسبب خرابها من الأنفال كما كانت و جرت عليها أحكامها، و كذلك إذا كانت معمورة سابقا ثم باد أهلها و لم يكن لمالكها الأول وارث فتصبح من الأنفال.

### المسألة ١٧٠:

الأرض التي يفتحها جيش المسلمين من بلاد الكفار بالقتال و القوة، إذا كانت في حال فتحها معمورة، فهي ملك لعامة المسلمين، و قد ذكرنا هذا في كثير من المناسبات و في عدة من المباحث في هذه الرسالة، فإذا أهملت الأرض بعد ذلك حتى خربت، فهي لا تزال مملوكة لعامة المسلمين و لا تكون من الأنفال. و ان كانت في حال الفتح مواتا غير معمورة فهي من الأنفال كما ذكرنا في المسألة المائة و الثامنة و الستين، فتجرى عليها أحكامها.

### المسألة ١٧١:

(الثالث) من الأنفال: كل أرض لا رب لها و ان لم تكن مواتا، و منها أسياف البحار و شواطئ الأنهار، و الجزر التي تتكون في البحر و في الأنهار الكبيرة مثل دجلة و الفرات و النيل.

### المسألة ١٧٢:

(الرابع) من الأنفال: رؤوس الجبال و بطون الأودية، و الآجام، و حكم

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٢٩٨

رؤوس الجبال يشمل ما يخرج فيها أو يوجد في قممها و أعاليها من نبات و شجر و حجر و غير ذلك، و كذلك بطون الأودية، سواء كانت متسعة أم ضيقة، و الآجام هي الأرض التي يلتف فيها القصب و نحوه، أو التي تمتلئ بالأشجار و الدوح غير المثمر من غير فرق في الثلاثة بين أن تكون في أراضي الإمام (ع) و الأرض المفتوحة عنوة و غيرهما. و إذا كانت الأرض مملوكة لمالك معين ثم اتفق لها ان صارت أجمه أو واديا، ففي عدّها من الأنفال إشكال.

**المسألة ١٧٣:**

(الخامس) من الأنفال: القطائع الخاصة لمملوك الكفار الذين يفتح جيش المسلمين بلادهم، و صفاياهم التي تختص بهم، فتصبح بعد الفتح من الأنفال التي يختص بها إمام المسلمين (ع).  
و القطائع هي الأراضي و الأملاك و الدور التي يختص بها ملك الكفار، و الصفايا هي الأموال الأخرى التي تكون له، و هذا إذا لم تكن قطائعه و صفاياه مغصوبة من مسلم أو من كافر ذمي أو معاهد للإسلام، فإذا كانت كذلك وجب ردّها إلى مالکها الذي غصبت منه.

**المسألة ١٧٤:**

(السادس) من الأنفال: ما يصطفيه الإمام المعصوم (ع) لنفسه من غنيمه الحرب قبل أن تقسم، فيأخذ من الغنيمه سلاحا خاصا أو مركبا معينا، أو جارية أو عبدا، أو ما يشبه ذلك، فيختص بالشئ الذي يصطفيه و يكون من الأنفال.

**المسألة ١٧٥:**

(السابع) من الأنفال: الغنيمه التي يأخذها المقاتلون المسلمون من الكفار المحاربين إذا كان قتالهم إياهم بغير إذن من الإمام المعصوم (ع) فتكون الغنيمه كلها من الأنفال الخاصة بالإمام (ع)، سواء كان غزو المسلمين للكفار لأنهم امتنعوا عن الدخول في الإسلام بعد عودتهم إليه أم لا، و سواء حدث ذلك في زمان حضور إمام المسلمين (ع) أم في وقت غيبته، و قد ذكرنا هذا في المسألة الأولى من كتاب الخمس.

**المسألة ١٧٦:**

(الثامن) من الأنفال: ميراث الميت الذي لا وارث له، و الأحوط في هذا  
كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٢٩٩  
القسم من أعيان الأنفال في زمان غيبة الإمام (ع) أن يصرف في الفقراء المحتاجين، و أحوط من ذلك أن يختص به فقراء بلد الميت، و أن يكون الصرف بمراجعة الفقيه الجامع للشرائط.

**المسألة ١٧٧:**

(التاسع) من أعيان الأنفال: المعادن التي لا تكون متعلقا لحق خاص لشخص معين، و مثال هذا: أن يكون المعدن في أرض مملوكة لمالك معلوم، أو يكون موردا لحيازته و إحيائه، فان المعدن في هاتين الصورتين يختص به ذلك المالك و يجب عليه أداء خمسه، و قد سبق بيان أحكامه في الأمر الثاني من الأشياء التي يجب فيها الخمس، فإذا كان المعدن مما لم يتعلق به حق خاص كذلك فهو من الأنفال.

## المسألة ١٧٨:

قد أباح الأئمة المعصومون (صلوات الله و سلامه عليهم) لشيعتهم في زمان الغيبة أن يتصرفوا في أراضي الأنفال و في أعيان غير الأراضي منها، على وجه يجرى عليها الملك، و لذلك فيجوز لهم تملك أرض الأنفال بإحيائها، و تملك أشجارها و سائر أعيانها بالحيازة، من غير فرق بين الفقير منهم و الغنى. و قد تقدم في المسألة المائة و السادسة و السبعين حكم ميراث من لا وارث له. و الحمد لله رب العالمين.

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٣٠١

## كتاب الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر

## إشارة

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٣٠٣

كتاب الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر و هما السبيل الذي يسره الله لعباده، و أمر أنبياءه و رسله أن يتخذوه نهجا في دعوتهم إلى الحق، و تبيين معارفه للناس و نشر كلمات الله و أديانه التي أنزلها لهدايتهم، فيبينوا للناس معالم الرشد، و يأمرهم باتباعه، و يوضحوا لهم مراسم الغي و ينهونهم عن اقتفائه، و ان يأمروا حفظه الدين من أتباعهم بأن يلتزموا هذا السبيل و يسيروا على هذا الهدى في ما يقولون و ما يعملون، فيأمرون الناس بالمعروف و ينهونهم عن المنكر و يعلنون كلمة الله كما أمر و يتبعون نهجه كما شرع. و قد ورد في الكتاب الكريم و في أحاديث الرسول (ص) و أخبار المعصومين من عترته أهل بيته (ع) ما يوضح ذلك، و قد قال الإمام أبو جعفر محمد بن علي الباقر (ع): (ان الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر سبيل الأنبياء و منهاج الصالحاء، فريضة عظيمة بها تقام الفرائض و تأمن المذاهب و تحل المكاسب و تردّ المظالم و تعمر الأرض و ينتصف من الاعداء و يستقيم الأمر).

و قد أثنى الله سبحانه في كتابه على طائفة من اتباع الأنبياء و حفظه الأديان المتقدمة بالترامهم هذه القاعدة فقال فيهم لَيْسُوا سَوَاءً مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أُمَّةٌ قَائِمَةٌ يَتْلُونَ آيَاتِ اللَّهِ آنَاءَ اللَّيْلِ وَهُمْ يَسْجُدُونَ، يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَ الْيَوْمِ الْآخِرِ، وَ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَ يَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ، وَ يُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَ أُولَئِكَ مِنَ الصَّالِحِينَ، و قال في ذم طائفة أخرى منهم سارت على العكس من ذلك، فاستحقت المقت من الله و اللعنة الشديدة من أنبياء الله لعن الذين كفروا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى لِسَانِ دَاوُدَ وَ عِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ، ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَ كَانُوا يَعْتَدُونَ، كَانُوا لَا يَتَنَاهَوْنَ عَنْ مُنْكَرٍ فَعَلُوهُ، لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ.

و من الناس من تنقلب عنده الموازين الصحيحة، و تكون له موازين أخرى تنقلب مع الهوى، و تسير في ظلّ الباطل، و الكتاب الكريم يسمى هؤلاء بالمنافقين، لاندفاعهم مع الغايات الدنيئة، و ان كانوا قد ينتسبون إلى بعض الأديان، فيقول عنهم الْمُتَافِقُونَ وَ الْمُتَافِقَاتُ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمُنْكَرِ وَ يَنْهَوْنَ عَنِ الْمَعْرُوفِ، وَ يَقْبِضُونَ أَيْدِيَهُمْ، نَسُوا اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ إِنَّ الْمُتَافِقِينَ هُمْ الْفَاسِقُونَ. و كتاب الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر يحتوي على ثلاثة فصول.

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٣٠٤

## الفصل الأول في الأمر بالمعروف الواجب، و النهي عن المنكر المحرم

## المسألة الأولى:

يقول الله سبحانه في محكم كتابه وَ لَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ، وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ، و يقول في آية كريمة أخرى كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ، تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَ تَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَ تُوْمِنُونَ بِاللَّهِ. و في آية ثالثة وَ الْمُؤْمِنُونَ وَ الْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَ يَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ، وَ يَقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَ يُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَ يُطِيعُونَ اللَّهَ وَ رَسُولَهُ، أُولَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ، و الآيات الكريمة المذكورة واضحة الدلالة على وجوب الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر في دين الإسلام، و على ثبوت الولاية بين المؤمنين بعضهم على بعض لالتزام هذه القاعدة في التعريف بالحق و اتباع هذا السبيل لإظهار دعوة الله في الأرض و نشر حكمته و بث أحكامه بين الناس.

و عن أمير المؤمنين (ع) في بعض خطبه: (فأمروا بالمعروف و انهوا عن المنكر، و اعلموا أن الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر لن يقربا أجالا- و لن يقطعوا رزقا)، و عنهم (ع): (ويل لقوم لا يدينون الله بالأمر بالمعروف و النهي عن المنكر)، و عن النبي (ص): (ان الله ليغض المؤمن الضعيف الذين لا دين له، فقيل له: و ما المؤمن الضعيف الذي لا دين له، قال (ص): الذي لا ينهي عن المنكر).

### المسألة الثانية:

في الحديث عن الرسول (ص): (لا- تزال أمتي بخير ما أمروا بالمعروف و نهوا عن المنكر و تعاونوا على البر، فإذا لم يفعلوا ذلك نزعتم منهم البركات و سلط بعضهم على بعض و لم يكن لهم ناصر في الأرض و لا في السماء)، و عن الإمام أبي الحسن على الرضا (ع): (لتأمرن بالمعروف و لتنهن عن المنكر، أو ليستعملن عليكم شراركم، فيدعو خياركم فلا يستجاب لهم)، و عن الرسول (ص): (كيف

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٣٠٥

بكم إذا فسدت نساؤكم و فسق شبابكم، و لم تأمروا بالمعروف و لم تنهوا عن المنكر؟ فقيل له: و يكون ذلك يا رسول الله؟ فقال: نعم، و شر من ذلك، كيف بكم إذا أمرتم بالمنكر و نهيتم عن المعروف؟. فقيل له: يا رسول الله و يكون ذلك؟ فقال: نعم، و شر من ذلك، كيف بكم إذا رأيتم المعروف منكرا، و المنكر معروفا؟).

و الفارق الكبير بين هذه الذنوب و غيرها: ان هذه الذنوب جرائم اجتماعية عامة توجب فساد المجتمع من أصله و فساد قيمه و ركائزه و انحلال أصوله العامة المشتركة، و لذلك فلا- تختص آثارها و سوؤها بفرد خاص من أفرادها، و يكون المقت و العقاب عليها عاما للعامل و غير العامل إذا هو أغضى و تسامح في الأمر، أو سكت عن الإنكار، بل و للكبير و الصغير، و الذنوب الأخرى إنما هي مخالفات شخصية فتختص آثارها و عقابها بالعامل نفسه و لا تعم غيره من الناس، و قد أشارت الأحاديث المتقدمة إلى ذلك، بل صرحت به تصريحاً تاماً، و لذلك فيجب التنبيه كل التنبيه و يجب الحذر كل الحذر، و في الحديث: (كان يقال لا يحل لعين مؤمنة ترى الله يعصى فتطرف حتى تغيره).

### المسألة الثالثة:

المراد بالمعروف هنا ما كان معروفا على سبيل الوجوب في شريعة الإسلام، فيكون الأمر به واجبا عند اجتماع الشرائط الآتى ذكرها، و يقابله ما كان معروفا في الشريعة على سبيل الاستحباب، فيكون الأمر به مستحبا، و سيأتى تفصيل القول فيه، و يقابله أيضا ما كان معروفا يحكم العقل بحسنه و رجحان الإتيان به و ان كان مباحا في الشريعة يجوز فعله و تركه، فيكون الأمر به حسنا.

و المراد بالمنكر ما كان منكرا يحرم الإتيان به في الشريعة سواء كان من المحرمات الكبيرة أم الصغيرة في حكم الإسلام، و يقابله ما كان مرجوحا يكره فعله في الشريعة، و ان لم يكن محرّما كبيرا و لا صغيرا.

#### المسألة الرابعة:

يجب الأمر بالمعروف إذا كان من القسم الأول الذي ذكرناه في المسألة المتقدمة، و هو ما يجب الإتيان به في حكم الشرع، و يجب النهي عن المنكر إذا كان مما يحرم فعله في حكم الشرع، و وجوب الأمر و النهي فيهما على وجه الكفاية، فهما فرضان واجبان على كل مكلف يعلم بوجود الشيء على الشخص

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٣٠٦

الذي يراد أمره و أنه يترك ما وجب عليه، و يعلم بحرمة الشيء الآخر على الفرد الذي يراد نهيه و انه يرتكب ما يحرم عليه، فيجب على المكلف الأمر و النهي في الموردين. و إذا قام بعض المكلفين بالأمر و النهي، و كان قيامه يفي بالغرض المقصود من تشريعهما، فيتحقق به حصول الواجب من الشخص المأمور، و يحصل ترك المحرم من الفرد المنهى عنه، كفى ذلك في حصول الامتثال، و سقط وجوب الأمر و النهي عن المكلفين الآخرين، فلا إثم عليهم و لا عقاب إذا لم يأمروا و لم ينهوا.

و إذا ترك جميعهم الأمر و النهي أثم الجميع و استحقوا بتركهم العقاب، و هذا هو ما يقتضيه الجمع بين الأدلة الواردة في المسألة.

#### المسألة الخامسة:

يشترط في وجوب الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر على الشخص (أولا):

أن يكون عالما بالمعروف الذي يأمر به و عالما بالمنكر الذي ينهى عنه، فلا يجب عليه الأمر أو النهي إذا كان جاهلا لا يعلم بحكم ما يأمر به أو ينهى عنه، و يكفي في حصول هذا الشرط ان يكون المكلف عالما بالحكم بحسب اجتهاده أو تقليده إذا كانا صحيحين، فيجب عليه الأمر بما يعلم بأنه واجب بمقتضى تقليده الصحيح و يجب عليه النهي عما يعلم بأنه محرم كذلك، بل و يجب الأمر بالمعروف إذا علم على وجه الإجمال بان الشخص قد ترك أحد شيئين واجبين عليه في الشريعة، و يجب عليه النهي عن المنكر إذا علم بان الشخص فعل أحد شيئين يحرم فعلهما و ان لم يعلم به على وجه التعيين، و سيأتى بيان الحكم في ما إذا كان الشخص الذي يأمره أو ينهاه مخالفا له في الاجتهاد أو التقليد.

#### المسألة السادسة:

يشترط (ثانيا) في وجوب الأمر و النهي على المكلف: ان يقطع أو يحتمل على الأقل بأن أمره و نهيته يؤثران في الشخص المأمور، فيفعل الواجب الذي يأمره به و يرتدع عن المحرم الذي ينهاه عنه، فإذا علم أو اطمأن بأن أمره و نهيته لا يؤثران في الفاعل شيئا، فالظاهر سقوط الوجوب عنه، فإذا ترك الأمر و النهي في هذه الصورة، و ان علم بعدم الأثر لقوله إذا لم تترتب عليه مفسدة أخرى، و من أمثله وجود المفسدة: إن يتمادى الرجل في غيّه بسبب الأمر و النهي فيترك واجبا

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٣٠٧

أو واجبات أخرى أو يفعل منكرا أو منكرات أخرى.

ولا- يعتبر في هذا الشرط أن يكون تأثير الأمر و النهى بالفعل فيكفي في الوجوب أن يكون أمر الأمر و نهيه مؤثرين في الفاعل و لو بعد حين و تفكير مدة مثلا.

### المسألة السابعة:

يشترط (ثالثا) في وجوب الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر على المكلف: أن يكون تارك الواجب مصرا على تركه، و فاعل المنكر مصرا على فعله، فإذا علم ذلك من حاله و لو بسبب وجود قرينة تدل على إصراره و جب على المكلف أمره و نهيه، و إذا وجدت اماره قطعية أو ظنية تدل على رجوعه إلى الرشد بعد الغي و على إقلاعه عن ترك ما يجب و ارتكاب ما يحرم، لم يجب على المكلف أمره و نهيه، و خصوصا إذا كان أمره و نهيه في هذه الصورة يعدّ توييخا له و تأنيبا لا يستحقه بعد رجوعه عن الإصرار و عودته إلى التوبة. و إذا عزم الرجل على ترك المعروف الواجب أو على ارتكاب المنكر و لم يرتكب بالفعل، فلا يبعد وجوب أمره بالمعروف و نهيه عن المنكر على الأمر، و ان ظهر من بعض الامارات انه غير مصرا على فعل المخالفة، و على أنه يرجع إلى رشده قبل أن يرتكب، فلا يسقط وجوب الأمر و النهى في هذه الحالة ما لم يقلع عن عزمه بالفعل و تتحقق منه الإنابة إلى الحق.

### المسألة الثامنة:

يشترط في وجوب الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر (رابعا): ان يكون وجوب ذلك الواجب و حرمة ذلك المحرم منجزين على الفاعل ثابتين في حقه، فلا يجب على المكلف أمره بالمعروف و نهيه عن المنكر إذا كان معذورا في مخالفته، و مثال ذلك: ان يعتقد مخطئا ان ذلك الشيء مباح في الشريعة، فيفعله و هو محرم عليه في الواقع، أو ترك فعله و هو واجب، فيكون معذورا في مخالفته، و لا- يجب على المكلف أمره و نهيه، و من أمثلة ذلك: أن يكون الفاعل مخالفا للأمر في اجتهاده أو في تقليده، فإذا فعل ما يراه الأمر محرما، أو ترك ما يراه الأمر واجبا لأنه يخالفه في الاجتهاد أو في التقليد كان معذورا في عمله و لم يجب على المكلف أمره و نهيه، و قد سبقت الإشارة إلى هذا في المسألة الخامسة.

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٣٠٨

### المسألة التاسعة:

يشترط في وجوب الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر (خامسا): أن يأمن القائم بهما من دخول الضرر عليه في نفسه أو في ماله أو في عرضه، أو على بعض المسلمين الآخرين الذين تحترم في الإسلام نفوسهم و أعراضهم و أموالهم، فإذا علم الرجل بأن أمره بالمعروف أو نهيه عن المنكر، يوجب الضرر كذلك، أو ظن بوقوعه، أو احتمله احتمالا يوجب له الخوف من وقوعه سقط عنه التكليف به و لم يأثم بتركه، و كذلك إذا لزم منه العسر و الحرج الشديد.

### المسألة العاشرة:

إذا علم المكلف بأن أمره بالمعروف ونهيه عن المنكر يوجب له ضرراً في نفسه أو في ماله كما ذكرنا، وعلم أيضاً أن أمره بالمعروف ونهيه عن المنكر يؤثران أثرهما المطلوب وإن دخل عليه الضرر بسببهما، وجب عليه أن يقدم ما هو أكثر جدوى لدين الله من الأمرين المذكورين وأشد أهمية في موازين الشريعة، فإن كان دفع الضرر عن نفسه وماله أهم في حكم الشرع من تأثير أمره ونهيه في الشخص المأمور، سقط عنه وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لذلك الشخص ولم يأنم بتركهما، بل ولزمه أن يدفع الضرر عن نفسه بتركهما، وإن كان تأثير أمره ونهيه في ذلك الشخص أكثر فائدة وجدوى للإسلام، وجب عليه أن يأمر بالمعروف وينهاه عن المنكر وإن أوجب ذلك الضرر الشديد، وكان ذلك من الجهاد في سبيل الله، وليس من مجرد الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وفي تأريخ الإسلام أمثلة معروفة ومشهورة لذلك.

### المسألة ١١:

وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر نوعان من التكليف، ولذلك فلا يتوجهان إلى غير المكلف من الناس، فلا يجبان على الصبي غير البالغ، ولا على المجنون غير العاقل، وإن كانا عارفين ببعض مواردهما، ولا يؤمر بالمعروف وينهى عن المنكر غير المكلف من صبي أو مجنون.

وإنما يؤمر الصبي غير البالغ بالعبادات الشرعية ليمرّن عليها قبل بلوغه، أو ليحصل منه بعض مراتب الطاعة، وعباداته وإن كانت شرعية على القول الأصح، فهي مندوبة وليست واجبة، وإنما يمنع عن المحرمات لئلا يعتاد على فعلها ويتساهل في أمرها، وهذا غير الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٣٠٩

ولا يبعد القول بحرمة وقوع الكبيرة منه قبل بلوغه إذا كان مميزاً، فيحرم عليه شرب الخمر والزنا وغيرهما من كبائر المحرمات، ومن نتائج هذا القول، فيجب أن ينهى عن مثل هذا المنكر إذا ارتكبه أو أراد ارتكابه.

### المسألة ١٢:

يجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر على جميع المكلفين من الناس العالمين به القادرين على امتثاله إذا اجتمعت في المكلف منهم شرائط الوجوب التي ذكرناها، ولا يختص وجوبها بصنف من الناس دون صنف وطائفة دون طائفة، سواء كان الصنف من العلماء أم من غيرهم، ومن السلطان وولاية الأمور أم من الرعية، ومن التجار وأصحاب الأموال أم من الفقراء، ومن العدول والثقات أم من الفساق أم سائر الأمة، وإذا قام بامثال التكليف جماعة أو آحاد يتأدى بهم الغرض ويحصل بهم امتثال الواجب، سقط الوجوب عن الباقيين من المكلفين، وإذا قصر القائمون عن إتمام الواجب، وجبت على الآخرين مساعدتهم حتى يتموه إلى الغاية المطلوبة شرعاً، وإذا ترك الجميع أثم الجميع، وإذا قام بعضهم بما يمكنه وعجز عن الإتمام ولم يساعده الباقيون على بلوغ الغاية، أثم التاركون، وسقط الوجوب عن القائميين فيه بمقدار استطاعتهم.

### المسألة ١٣:

لا يجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر على الشخص حتى تتوفر فيه الشروط التي تقدم ذكرها، فإذا شك في وجود بعض



الشروط لم يجب عليه أن يأمر و ينهى، و خصوصا إذا كان أمره و نهيته يوجب أذى أو انتقاصا للفاعل الذي يأمره و ينهاه.

#### المسألة ١٤:

إذا اجتمعت للرجل شروط الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر و وجب عليه ذلك و جبت عليه المبادرة للامثال و لم يجز له التأخير، و إذا أخر ذلك لعذر أو لغير عذر لم يسقط عنه الوجوب، و أثم إذا كان غير معذور في تأخيره، و وجبت عليه المبادرة، و هكذا فكلما تأخر وجب عليه الفور و يتكرر عليه الإثم إذا كان لغير عذر.

#### المسألة ١٥:

إذا وجب الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر على الإنسان و علم أنه لا

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٣١٠

يستطيع التأثير في الفاعل إلا بالاستعانة عليه بشخص غيرهما و وجب عليه أن يعلم ذلك الشخص و يستعين به أو يوكل الأمر إليه إذا علم منه القدرة عليه منفردا، و يكون المكلف معذورا في التأخير حتى يستعين بذلك الشخص أو يوكل الأمر إليه.

#### المسألة ١٦:

إذا اجتمعت للمكلف شروط الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر و لم يأمر و لم ينه، أثم بتركه إذا كان غير معذور في تركه، و قد ذكرنا هذا أكثر من مرة، فإذا انتقص بعد ذلك بعض الشروط ارتفع عنه الوجوب، و مثال ذلك: ان يحصل له العلم بوقوع الضرر عليه في نفسه أو ماله، أو يخاف وقوع الضرر عليه بعد ان كان آمنا منه، أو يحصل له العلم بعدم تأثير أمره و نهيته في المخاطب بعد ما كان عالما بوجود الأثر لقوله، فيسقط عنه وجوب الأمر و النهي.

و إذا علم بعدم وجود بعض الشروط أو شك في وجود بعضها، فترك الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر لذلك كان معذورا و قد بينا هذا في ما تقدم، فإذا اتفق أن توفرت له الشروط بعد ذلك و وجب عليه الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر، فالمدار في الصورتين على إحراز وجود الشرائط في حال قيامه بالأمر و النهي و تصديده للامثال.

#### المسألة ١٧:

إذا وجب الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر على المكلف أمكن أن يقع امثاله لهذا الوجوب على ثلاث مراتب. (المرتبة الأولى): أن ينكر المكلف على الشخص تركه لفعل الواجب أو ينكر عليه فعله للمنكر، و يكون إنكاره عليه بقلبه، و من الواضح جدا ان مجرد إنكاره عليه بالقلب و كراهته ان يقع ذلك منه لا يعدّ أمرا بمعروف و لا نهيا عن منكر إذا لم يعلم الشخص المأمور بإنكار الأمر عليه، و لم يعلم بأن الإنكار و الكراهة قد استحققهما من الأمر بسبب تركه للواجب و فعله للمحرم، و لذلك فلا بد و ان ينضم إلى الإنكار في القلب ما يدلّ المأمور على ذلك، فيعرض الأمر عنه بوجهه إذا لقيه أو اجتمع به مثلا، و يهجره فلا يزوره، و يحتجب عنه إذا أراد المأمور زيارته أو لقاءه، و ما يشبه ذلك من الأفعال الدالة على المقصود في نظر أهل العرف، و لا ريب أيضا في

ان لذلك درجات متفاوتة في الخفة و الشدة، و لا بدّ للآمر أن يقتصر

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٣١١

على المقدار اللازم له في أداء الواجب، فلا يلجأ إلى الأشدّ إذا كان ما هو أخفّ نافعا و مؤديا للمقصود، و لا ينتقل إلى المرتبة الثانية إذا كان الإنكار في القلب على الوجه المذكور كافيا.

(المرتبة الثانية): أن ينكر الأمر عليه تركه للواجب أو فعله للمحرم، و يكون إنكاره عليه بلسانه، و للإنكار باللسان أيضا درجات مختلفة، من التعريض بالقول، و الكلمة الظاهرة في المعنى المراد، و الكلمة الصريحة به، و اللين و الشدة، و الكلمة المؤنبة، و الموبخة و المزعجة إذا احتاج إليها، و على الأمر أن يعالج الداء بمقدار ما يحتاج إليه من الدواء، على النهج الذي ذكرناه في المرتبة الأولى و ليس له ان ينتقل إلى المرتبة الثالثة إذا كان الإنكار باللسان مجديا.

(المرتبة الثالثة): ان ينكر المكلف الأمر عليه فعله أو تركه بيده، من لكر، و دفع خارجي و ضرب خفيف أو مؤلم و شبه ذلك، و لا ينتقل إلى الشديد أو إلى الأشدّ إلا بمقدار الضرورة و الحاجة.

و لا- يحق له أن يقتل أو يجرح، أو يشلّ، أو يكسر عضوا من أعضائه، أو يعيب جارحة من جوارحه، أو يعطل حاسة من حواسه أو جهازا من أجهزة بدنه، فان أمر ذلك يختص بالإمام المعصوم (ع) أو نائبه الخاص.

### المسألة ١٨:

يجب على المؤمن إذا رأى من يترك فعل الواجب أو من يرتكب المنكر المحرّم أن ينكر ذلك بقلبه، سواء استطاع أن يظهر إنكاره القلبي فيأمر بالمعروف و ينهى عن المنكر ببعض المراتب التي ذكرناها أم لم يستطع أن يفعل شيئا، و هذا المقدار من الإنكار في القلب واجب على المؤمن في جميع الحالات و هو من لوازم الإيمان و اتباع الحق، و ان لم يكن أمرا بمعروف و لا نهيا عن منكر، و لا يكفي عنهما مع القدرة عليهما.

### المسألة ١٩:

من المنكر المحرم على الإنسان أن يتهتك في دينه فلا يبالي أخطأ أم أصاب في فعله، و وافق حكم الشرع أم خالفه في عمله، فيجب على المكلفين العارفين بحاله نهيه عن هذا المنكر و زجره عن اقترافه، و من المنكر أن يأتي بالشئ متجرئا، فيفعل الفعل و هو يعتقد حرمة عليه في الدين، فيستحق العقاب بجرأته و ان كان الفعل الذي أتى به غير محرّم عليه في واقع الأمر.

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٣١٢

و من أمثلة ذلك: أن يأكل الرجل أو يتصرف في شئ و هو يعتقد انه مال مغصوب من غيره، ثم يتبين له بعد ذلك أن المال الذي تصرف فيه ماله، و من أمثلته: أن يشرب مائعا و هو يوقن أن ذلك المائع خمر مسكر، ثم يعلم بعد شربه انه خلّ مباح، و أن يجامع امرأة و هو يرى أنها أجنبية عنه يحرم عليه وطؤها، ثم يعلم بعد الجماع أنها زوجته أو أمته، و من أمثلته: أن يفطر اليوم مختارا و هو يقطع بوجود صيام ذلك اليوم، ثم يعلم بأنه يوم عيد، فيستحق المكلف العقاب على الفعل في جميع هذه الفروض لتجرئه على مخالفة أمر الله و نهيه، و يجب على المكلفين العالمين بحاله نهيه عن هذا المنكر و ان لم يكن الفعل محرما عليه في الواقع.

### المسألة ٢٠:

من التهافت الصريح في سلوك المكلف و المنافاة البينة للوازم الإيمان و مقتضيات العقل و الاتزان في الأمور، بل و من الهدم الشديد لبناء الشخصية المؤمنة المتماسكة، أن يأمر الإنسان غيره بالمعروف و هو يترك فعله، أو أن ينهى سواه عن ارتكاب المنكر و هو لا يرتدع عنه، و قد جاء في بعض الخطب لأمير المؤمنين (ع): (لعن الله الأمرين بالمعروف التاركين له، و الناهين عن المنكر العاملين به)، و عن الرسول (ص) في وصيته لأبي ذر: (يطلع قوم من أهل الجنة إلى قوم من أهل النار، فيقولون: ما أدخلكم النار و انما دخلنا الجنة بفضل تعليمكم و تأديبكم؟ فيقولون: انا كنا نأمركم بالخير و لا نفعله).

### المسألة ٢١:

تشدد حرمة الشيء المحرم في الشريعة إذا ارتكبه فاعله في الأوقات الشريفة أو في الأماكن المقدسة، و من أمثلة ذلك: ان يفعل الشخص الشيء المحرم في أيام شهر رمضان، أو يترك الواجب في أيامه و لياليه، و أن يفعل ذلك في مكة أو في المدينة أو في أحد المشاعر المقدسة و أيام الحج، فتشدد حرمة الحرام و يتضاعف العقاب عليها بسبب ذلك، و يتأكد وجوب أمره بالمعروف و نهييه عن المنكر على المكلفين العالمين بحاله، بل و تشدد الحرمة و يتأكد وجوب الأمر و النهي إذا كان المرتكب من أهل العلم و الدين ممن يتظاهر بالتقوى و يكون التكليف فيها بالأمر و النهي أشد تأكيداً كما تقدم، و قد يصبح الأمر في ذلك أعظم خطورة و أبلغ أثراً، و لا حول و لا قوة إلا بالله.

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٣١٣

### المسألة ٢٢:

إذا علم ان تارك المعروف أو فاعل المنكر لا يرتدع عن غيه حتى تجتمع جماعة من الناس على أمره و نهييه، و جب على المكلفين العالمين بالحال إعلام بعضهم بعضاً بحال ذلك الإنسان، و وجب عليهم التعاون و التآزر على أداء الواجب معه حتى يتحقق لهم الغرض المقصود من زجره، و يأثم من لا يشترك منهم في أداء الواجب إذا توقف حصول الغرض على اشتراكه، أو كان امتناعه عن الاشتراك سبباً في شدة إصرار الفاعل على فعل المحرم و ترك الواجب.

### المسألة ٢٣:

إذا علم المكلف من حال أحد أنه تارك للمعروف الواجب أو مرتكب للمنكر المحرم، فأظهر المكلف عزمه على أمره و نهييه و تصديه لذلك و ارتدع الفاعل عن صفته بمجرد علمه بذلك و فعل المعروف الذي كان تاركاً له، و ترك المحرم الذي كان مرتكباً له من قبل أن يواجه الأمر بشيء، سقط الوجوب عن المكلف بالأمر و النهي، و ان كان ترك الفاعل للمنكر حياءً من المكلف و خجلاً من مواجهته بالحقيقة.

### المسألة ٢٤:

لا- يحق للإنسان أن يتطلع إلى غيره في داره و في مخابته، و يتعقبه في المواضع التي يتردد إليها ليطلع على امره هل يرتكب المنكر في الخفاء أو يترك الواجب فيأمره و ينهاه، بل عليه ان يتبع معه الخطوات المتعارفة بين الناس و بين المؤمنين و المسلمين، و يقبل عذره إذا اعتذر و لا- يهتك ستره إذا تستر، و يحمل عمله على الصحة ما أمكن، فإذا علم من حاله شيئاً يقتضى الأمر و النهى بأحد الطرق المتعارفة، عامله بما علم، و إذا كشف الفاعل ستر نفسه و تجاهر بالمنكر و ترك الواجب عامله بمقتضى ذلك.

### المسألة ٢٥:

إذا ترك الرجل فعل المعروف الذي يجب عليه فعله، أو فعل الشيء المحرم الذي يجب تركه، و علم المكلف بذلك، و لكنه شك في أن الفاعل كان عالماً بالحكم في حال مخالفته فيجب أمره بالمعروف و نهيه عن المنكر، أو كان جاهلاً بالحكم أو بالموضوع، فلا يجب أمره و لا نهيه لأنه معذور في مخالفته بسبب جهله، و جب على المكلف ان يعلمه الحكم من باب إرشاد الجاهل.

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٣١٤

### المسألة ٢٦:

إذا ترك الفاعل واجبات متعدّدة أو فعل محرمات متعدّدة، و لم يستطع المكلف أن يأمره بجميع الواجبات التي تركها، أو ينهاه عن جميع المحرمات التي فعلها، و جب عليه أن يأمره بما يستطيع امره به من الواجبات و ان ينهاه عما يمكنه النهي عنه من المحرمات، و سقط عنه الوجوب في الباقي لعدم قدرته عليه.

و كذلك الحكم إذا احتمل تأثير أمره و نهيه في بعض الواجبات و المحرمات، و علم بعدم التأثير في الباقي، فيجب عليه أمره و نهيه في الموارد التي يحتمل فيها تأثير قوله و يسقط عنه الوجوب في غيره.

و إذا استطاع أن يقتسم أمره و نهيه على فترات من الزمان، فيأمر الفاعل في وقت ببعض الواجبات التي تركها و ينهاه عن بعض المحرمات التي فعلها، ثم يأمره و ينهاه في وقت آخر عن بعض آخر منها، و هكذا حتى يتم الجميع، فيلزمه أن يفعل كذلك فلعل اجتماع عدد كثير من الأوامر و النواهي عليه في وقت واحد هو الذي يوجب عدم قدرته على القيام بالجميع أو يوجب عدم التأثير في الأمور فإذا قسم الأمر و النهى على فترات متفرقة من الزمان أمكن له استيفاؤها جميعاً، و أثرت.

### المسألة ٢٧:

الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر علاج شرعى لبعض المنحرفين في أعمالهم و سلوكهم عن الاستقامة التي أرادها الله للمؤمنين، و عن لزوم العمل الصحيح الذي حدده شريعته الحق و بينته في أحكامها و من أجل ذلك فلا بد من أن يأخذ الأمر و الناهي في أمره بالمعروف و نهيه عن المنكر بمقدار ما تتأدى به الضرورة، و يحصل به العلاج النافع، و لا يجوز له أن يأخذ بالمرتبة الشديدة إذا أمكن العلاج بما هو أخفّ و أيسر منها، و قد تكرر ممّا بيان هذا و ذكرنا له عدّة من الأمثلة و الفروض.

فإذا فعل الفاعل المنكر و أصرّ على فعله أو ترك المعروف الواجب و أصرّ على تركه، و لم يمكن علاجه الا بإظهار أمره بين الناس و تعريف حاله للآخرين، جاز إعلان أمره إذا كان متجاهراً بارتكابه في ما يقول و ما يفعل، و لا يبالي بكشف ستره، و جاز إعلان أمره على الأقوى إذا كان تأثير الأمر و النهى في إصلاحه يتوقف على تبين حاله و التشهير به، فإذا كف عن فعله و ارتدع عن منكره و عن

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٣١٥

إصراره عليه، وجب ترك ذلك، بل وجب اكباره وإجلاله لسيطرته على نفسه، وإحلاله الموضوع اللائق به من المجتمع المسلم السليم.

ولا يجوز إعلان أمره والتشهير به إذا كان متسترا بفعله، وأمكن علاجه بما هو أيسر وأخف وألين، ومن الله التوفيق والعون للآمر والمأمور، ولنا وللمؤمنين على الأخذ بأحكامه واتباع منهاجه وهداه في ما نقول وما نعمل.

### المسألة ٢٨:

يمكن للمكلف أن يعتمد في أمره لصاحبه بالمعروف ونهيه إياه عن المنكر على المكاتبه، فيبسط له فيها من الحديث معه ما لا يقدر على بيانه باللسان، ويكشف له ما لا يمكن كشفه بالقول وينصب له من القرائن ما يوضح المراد، ويضع النقاط على الحروف كما يقول المثل الدارج، ويتخذ الأسلوب النافع، فإذا كان المكلف في اتباع هذه الطريقة أقدر على التأثير وأكثر ضمانا للعلاج الواجب، وجب عليه ذلك.

### المسألة ٢٩:

إذا ترك الفاعل معروفا واجبا أو ارتكب منكرا محرما، وجب على المكلف العالم بحاله أمره بالمعروف الذي تركه ونهيه عن المنكر الذي فعله، مع اجتماع شروط الوجوب كما تقدم، ووجب عليه أمره بالتوبة من تلك الخطيئة التي فعلها، إذا كان عازما على عدم التوبة منها، فان ترك التوبة من الخطيئة احدى كبائر الذنوب، وهما واجبان مستقلان، فيجب على المكلف الأمر بالمعروف فى كليهما، ولا يكفى أداء أحدهما عن أداء الآخر، فإذا أمر الفاعل بالمعروف ونهاه عن المنكر من الجهة الأولى ففعل المعروف وارتدع عن المنكر، ولم يتب من خطيئته وجب على المكلف أمره بالتوبة ولم يسقط عنه وجوب الأمر بها بامتنال الفاعل لأمره الأول.

### المسألة ٣٠:

تجب مقاطعة فاعلى الشر والسوء ومرتكبي المنكر وتاركى الواجبات من الناس، وتحرم مجالستهم، ومخالطتهم والركون إليهم مهما أمكن، وقد قال سبحانه فى كتابه **وَلَا تَرْكَنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ، وَمَا لَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ أَوْلِيَاءَ ثُمَّ لَا تُنصِرُونَ** فى الخبر عن أمير المؤمنين (ع): (من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يقوم مكان ربيته)، وعن الإمام جعفر بن محمد (ع): (من)

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٣١٦

جالس أهل الريب فهو مريب) وفى خبر صفوان بن يحيى، عن الإمام أبى الحسن موسى (ع): (من أحب بقاءهم فهو منهم، ومن كان منهم كان ورد النار)، وقد تصبح مقاطعتهم ومجانبتهم احد الطرق النافعة فى علاجهم من الغى وردعهم عن السوء ورجوعهم إلى الرشد.

### المسألة ٣١:

يجب على الفرد المؤمن أن يأمر أهل بيته و عياله و أولاده بالمعروف و ينهاهم عن المنكر، و يتأكد عليه الوجوب في حقهم، و قد قال سبحانه **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ**، فإذا علم من حال بعض أهله أنه يترك بعض الواجبات من صلاة أو صيام أو غيرهما، أو يتساهل في أدائه، أو يتسامح في تأديته ما يعتبر فيه من شروط و أجزاء و واجبات أو يأتي به على غير الوجه الشرعى المطلوب، و جب عليه أن يأمره بالمعروف و يستعمل معه المراتب التى قدّمنا بيانها للأمر و النهى، و يلين معه فى مورد اللين و يشتد معه فى موضع الشدة، حتى يستكمل الواجب و يستوفى الغاية و يتم العلاج، و يأتي الأمور بالواجب الذى تركه و يتم اجزائه و شروطه على الوجه الصحيح المراد.

و كذلك إذا علم أن بعضهم يفعل بعض المنكرات المحرّمة من غيبه أو نميمه أو كذب أو غير ذلك من المحرمات الصغيرة أو الكبيرة، فيجب عليه أن ينهاه عن المنكر، و يتخذ معه المراتب التى ذكرناها للنهى و الإنكار حتى يرتدع و يثوب إلى الحق، و أن يأمره بالتوبة فى موارد وجوب التوبة كما سبق بيانه فى الآخرين، فحق الأهل فى ذلك أعظم من حقوق غيرهم، و لعل الولاية ما بين الرجل و بينهم على تأديته هذا الواجب معهم أشد من الولاية ما بينه و بين غيرهم، و فى الآية الكريمة المتقدمة دلالة على ذلك.

### المسألة ٣٢:

لا يختص الحكم المتقدم برّب العائلة، فإذا علم بعض أفراد أهل البيت بأن بعضهم يترك المعروف أو يفعل المنكر شمله التكليف و وجب عليه الأمر و النهى كما تقدم.

و كذلك الحكم فى المرأة المؤمنة إذا علمت ذلك من بعض أهلها، و توقّرت فيها شروط الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر، فيجبان عليها، و إذا قام بعض أفراد العائلة بالواجب و كان أمره و نهيه كافيين فى التأثير و حصول الغاية

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٣١٧

المقصودة سقط الوجوب عن ربّ العائلة و عن الأفراد الآخرين.

### المسألة ٣٣:

إذا علم المكلف ان أحد الشخصين المعينين أو الأشخاص المعلومين قد ترك معروفًا واجبًا أو ارتكب منكرًا محرّمًا، و علم بأن أمره و نهيه لهم يؤثر فى ردعهم عن المنكر، و جب عليه أمرهم و نهيم جميعًا، و كذلك إذا احتمل أن أمره و نهيه يؤثر الأثر المطلوب شرعًا، فيجب عليه أمرهم و نهيم جميعًا، و مثله ما إذا علم أو احتمل أن أمره و نهيه يؤثر فى ردع بعضهم من غير تعيين، فيجب عليه أمرهم و نهيم جميعًا.

و إذا علم أو احتمل ان قوله يؤثر فى البعض المعين منهم خاصة، و لا يؤثر فى الباقين، و جب عليه أن يأمر ذلك البعض المعين، و يسقط عنه الوجوب فى الآخرين.

### المسألة ٣٤:

إذا توقّف تأثير الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر فى تارك المعروف و فاعل المنكر على ان يزوره المكلف فى بيته مثلاً، أو على أن يطنب معه فى الحديث، أو على بيان بعض المحاذير و الآثار السيئة التى يتركها فعل ذلك المنكر أو ترك ذلك الواجب فى نفس

الفاعل و في عاقبته، أو على قراءة بعض النصوص و الأحاديث التي تحذّره من غضب الله و شدة مقته و أليم أخذه للمجرمين، و جب عليه ذلك مع قدرة المكلف عليه أو الاستعانة بغيره من العارفين.

### المسألة ٣٥:

إذا توقف تأثير الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر على أن يدخل المكلف في بيت الرجل أو على أن يأكل من طعامه مثلا، و كان البيت مغصوبا أو كان الطعام محرما، كان ذلك من التراحم بين الأمرين المذكورين، فيقدم منهما ما هو أكثر أهمية و أعظم فائدة في حكم الإسلام، فإن كان اجتناب المكلف دخول بيت الرجل و الأكل من طعامه أكبر أهمية، و جب عليه ترك الدخول و الأكل، و سقط عنه و جوب الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر، و إذا انعكس الأمر جاز له الدخول و وجب عليه الأمر و النهي، فيدخل البيت المغصوب مثلا و يأكل الطعام الحرام إذا كان المراد تخليص نفس محترمة من القتل، أو كشف شدة كبيرة عن طائفة من المؤمنين، و يجتنب الدخول و الأكل إذا كان المراد أن يأمر الرجل

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٣١٨

بأداء فريضة من صلاة أو صوم أو ينهاه عن ترك محرم صغير يريد ارتكابه، و يرجع إلى الفقيه الجامع للشرائط في تعيين ما هو الأهم الأكبر من الأمرين المتراحمين و ما هو محتمل الأهمية منهما، و في تعيين موارد التساوى و التخيير بينهما.

### المسألة ٣٦:

يجب على المؤمن - و خصوصا إذا كان من أهل العلم و الدين، و المتصدّين لنصيحة الناس و إرشادهم و أمرهم بالمعروف و نهيهم عن المنكر - أن يأمر نفسه بالمعروف الواجب، و ان ينهى نفسه عن المنكر المحرم، الصغير منه و الكبير، و أن يكون من أشد الناس التزاما بذلك و أثبتهم على إطاعته و تطبيقه على نفسه، و قد ورد في وصية الإمام أمير المؤمنين (ع) لولده محمد بن الحنفية: (كن آخذ الناس بما تأمر به و أكفّ الناس عما تنهى عنه، و أمر بالمعروف تكن من أهله)، و عنه (ع) في بعض خطبه: (و انهوا عن المنكر و تناهوا عنه، فإنما أمرتم بالنهي بعد التناهي)، و عن علي بن الحسين (ع) في حديث له وصف فيه المؤمن و المنافق، قال: (و المنافق ينهى و لا ينتهى، و يأمر بما لا يأتي).

و يستحب له ان يأمر نفسه بالمعروف المندوب و ان يكون من المواظبين عليه، و ان ينهى نفسه عن المكروهات و يكون من التاركين لها، و ان يأخذ نفسه باكتساب الأخلاق و الفضائل الحميدة و التمسك بها، و يجاهدها بنبذ الأخلاق و الرذائل المذمومة و الابتعاد عنها، حتى يصبح من أهل المعروف في الدنيا و أهل المعروف في الآخرة، كما نطقت به النصوص الواردة عن أدلة الهدى (ع)، فإذا هو تحلّى بجميع ذلك و استكمل محامده و اجتنب مذامه في القول و العمل، ثم أمر الناس الآخرين بالمعروف و نهاهم عن المنكر و دعاهم إلى ذلك بالحكمة و الموعظة الحسنة، فقد قام بالامتثال بأرفع مرتبة من الأمر و النهي في الأداء و أضمنها في التأثير، و أكبرها مقاما عند الله و أقربها زلفه لديه، و قد ورد في بعض أقوال أمير المؤمنين (ع): (من نصب نفسه للناس إماما فليبدأ بتعليم نفسه قبل تعليم غيره و ليكن تأديبه بسيرته قبل تأديبه بلسانه، و معلّم نفسه و مؤدّبها أحق بالإجلال من معلّم الناس و مؤدّبهم). و من الله التوفيق و العون لنيل هذه المرتبة و غيرها من مراتب الكمال النفساني و الخير الأعلى المقصود لأهل الدين.

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٣١٩

**المسألة ٣٧:**

يجب التآمر بالمعروف و التناهي عن المنكر بين الأفراد و الجماعات من المؤمنين، فكل فرد منهم يأمر نفسه و يأمر الآخرين بفعل المعروف الواجب، و ينهى نفسه و ينهى الآخرين عن ارتكاب المنكر المحرم، و يجب عليهم التواصي بالحق و إقامته، و التواصي بالصبر على الطاعات و الصبر عن المعاصي، و خصوصا إذا اعتيد بين الناس ترك المعروف و ارتكاب المنكر فيجب على المؤمنين ان يتآزروا على محو ذلك ما استطاعوا في أفعالهم و أقوالهم.

و تحرم المجاهرة بين الأفراد و الجماعات بترك المعروف و التظاهر بفعل المنكرات أو استسهال أمرها و التغاضي عن حدوثها، و المجاهرة بترك المعروف جرأه كبيرة على الله و إعلان من العبد بترك واجباته، و التظاهر بالمنكر تجرؤ شديد على الله و إعلان من العبد بفعل محرماته، و من أجل ذلك يكونان أشد حرمة و تماديا في الغي و العتو عليه سبحانه و محاربة صريحة له، و يجب تآزر الأفراد و الجماعات المسلمة على نبذ ذلك، و الحيلولة عن وقوع هذا الداء العضال، و قد ذكرنا في أول الكتاب بعض النصوص المحذرة عن حصوله و المخوفة من سوء عاقبته، و عن الإمام الرضا (ع): (كان رسول الله (ص) يقول: إذا أمتى تواكلت الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر، فليأذنوا بوقوع الهلاك من الله)، و المراد ان يترك كل فرد و كل فريق من الأمة الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر اتكالا- على غيره فلا يقيهما منهم احد، و في حديث طويل للإمام محمد بن علي الباقر (ع) ذكر فيه رفض الناس لهذه الفريضة في آخر الزمان و ابتغاءهم المعاذير في تركها، ثم قال (ع): (هنالك يتم غضب الله عز و جل عليهم فيعمهم بعقابه، فيهلك الأبرار في دار الأشرار و الصغار في دار الكبار) و تلاحظ المسألة الثانية.

**المسألة ٣٨:**

يجب الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر على الجماعات كما يجب على الأفراد فإذا كان الأمر بالمعروف أو النهي عن المنكر لا يتأدى إلا بقيام جماعة متعددين به و لا يكفي فيه أن يتصدى له فرد واحد، و جب على الجماعة أن يجتمعوا و يدعوا بعضهم بعضا إلى ذلك، فيأمروا بالمعروف و ينهوا عن المنكر متعاونين بينهم متأزرين على امتثال التكليف به، سواء كان المعروف الذي يأمر به و المنكر الذي ينهون عنه من فعل شخص واحد، فلا يأتى ذلك

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٣٢٠

الشخص و لا يفعل المعروف الذي تركه إلا إذا اجتمع جماعة من الناس على أمره و لا ينتهي و لا يرتدع عن المحرم إلا إذا اجتمعوا على نهيه و زجره، أم كان المعروف و المنكر من فعل أشخاص متعددين، فلا يأتىرون و لا ينتهون إلا بتعاون جماعة على أمرهم و نهيمهم، و لا يسقط الوجوب عن الجماعة بقيام فرد واحد بالأمر و النهي، لأنه لا يكفي في الأداء بحسب الفرض.

و إذا ترك الجماعة و لم يؤدوا التكليف أتموا جميعا، و إذا استجاب آحاد لا يكفون بامتثال التكليف و ترك الباقيون، سقط الوجوب عن استجاب، و أثم الآخرون الذين لم يستجيبوا.

**المسألة ٣٩:**

إذا وجب الأمر بالمعروف أو النهي عن المنكر، و قام به بعض الأفراد أو الجماعات من المكلفين به، لم يسقط الوجوب عن المكلفين الآخرين بمجرد تصدى أولئك نفر القائمين، حتى يعلم أن القائمين بالأمر قد أتموا الغرض و تحققت بفعلهم الغاية المطلوبة و العلاج



المقصود، أو يثبت ذلك بالبينة الشرعية أو الاطمئنان العقلاني الكافي.

و أولى من ذلك ما إذا اطمأن المكلف بقيام الآخرين بالأمر والنهي أو اطمأن بان القائمين يكفون في تحصيل الواجب، ثم استبان له خلاف ذلك، فيجب عليه التصدي والقيام بالأمر والنهي.

#### المسألة ٤٠:

إذا تناول الصائم بعض المفطرات فأكل أو شرب أو جامع زوجته و هو ناس للصوم، أو ناس لكون الشيء الذي تناوله من المفطرات، لم يضر ذلك بصحة صومه، وإذا علم أحد بأن الرجل قد تناول المفطر ناسيا لم يجب عليه أن يعلمه و أن ينهاه، و لا يكون ذلك من النهي عن المنكر و الأمر بالمعروف، سواء كان في صيام شهر رمضان أم في غيره من الصيام الواجب أو المندوب، و قد ذكرنا هذا في المسألة الثلاثين من كتاب الصوم.

#### المسألة ٤١:

إذا أكل الرجل شيئا نجسا أو متنجسا أو شربه و هو لا يعلم بنجاسته، و علم شخص آخر بوجود النجاسة في طعام الرجل أو شرابه أو ثوبه الذي صلى فيه، لم يجب على ذلك الشخص إعلام الرجل بالنجاسة و نهيته عن أكل ذلك الشيء أو كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٣٢١

شربه أو الصلاة فيه، و لا يكون ذلك من الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر.

و يستثنى من ذلك ما إذا كان ذلك الشخص هو السبب في أكل الرجل و شربه و صلاته في الشيء النجس أو المتنجس، كما إذا باعه ذلك الشيء النجس أو وهبه إياه و لم يخبره بأنه نجس أو متنجس، فيجب عليه إعلامه في هذه الصورة و نهيته عن أكل ذلك الشيء و شربه و استعماله في ما تشترط فيه الطهارة كالصلاة و الطواف، و قد ذكرنا هذا في المسألة المائة و الثالثة و السبعين و ما قبلها من كتاب الطهارة.

#### المسألة ٤٢:

إذا أراد الرجل أن يشرب مائعا خاصا و هو يعتقد بأنه شراب محلل و كان المائع خمرا مسكرا يحرم شربه في الإسلام، أو أراد أن يجامع امرأة و هو يرى انها زوجته أو أمته، و كانت المرأة أجنبية عنه يحرم عليه وطؤها، أو أراد أن يقتل شخصا، و هو يوقن أنه مهدور الدم و كان الشخص مسلما محترم النفس و الدم، و علم شخص آخر بحقيقة الحال و جب عليه أن يعلم الرجل و ينهيه عن ارتكاب الأمور المذكورة، و ذلك لأن شرب الخمر، و التعدي على الأعراس و الفروج، و قتل النفوس المحترمة أمور يعلم من دين الله و من شريعته المطهرة المنع عنها و عدم جواز الوقوع فيها من أحد أبدا و ان كان الفاعل جاهلا أو ناسيا.

#### الفصل الثاني في الأمر بالمعروف المندوب و النهي عن المكروه

#### المسألة ٤٣:

القسم الثاني من المعروف في دين الإسلام ما كان مندوبا يستحب فعله كالنوافل من الصلاة، و المندوب من الصوم و الزكاة و الحج و العمرة و الزيارة، و المستحب من الطهارات و الصدقات، و الأمر بهذا القسم من المعروف مندوب، و لا ريب في ثبوت هذا الحكم، ففي الخبر عن الإمام أبي عبد الله (ع): (لا يتكلم الرجل بكلمة حق يؤخذ بها إلا كان له مثل أجر من أخذ بها، و لا يتكلم بكلمة ضلال يؤخذ بها إلا كان عليه مثل وزر من أخذ بها)، و عن أبي بصير قال سمعت أبا عبد الله (ع) يقول: (من علم خيرا فله مثل أجر من عمل به، قلت فان علمه

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٣٢٢

غيره يجرى ذلك له؟ قال: ان علمه الناس كلهم يجرى له، قلت فان مات، قال و ان مات).

فيستحب الأمر بالمعروف المستحب، و يتأكد الاستحباب في الأمر بالمستحب المؤكد، و يشمل الحكم على الأظهر للمستحب الذي يثبت استحبابه بدليل ضعيف، فيستحب الأمر به، و لا بدّ و ان يقيد هذا القسم من المستحب إذا أمر به بأن يأتي الأمور به برجاء المطلوبة.

و يستحب النهي عن المنكر الذي ثبت كراهة فعله في الشريعة على النهج الذي بيناه في الأمر بالمندوب من غير فرق بينهما، فلا اثم و لا عقوبة على المكلف إذا تركهما.

#### المسألة ٤٤:

يحسن الأمر بالمعروف العقلي و هو الشيء الذي ثبت حسن الإتيان به في حكم العقل و ان لم يثبت استحبابه في الشرع، فيحسن الأمر به و الإرشاد إلى فعله إذا تركه الفاعل، و لا يعاقب المكلف إذا ترك الأمر به.

#### المسألة ٤٥:

إذا أقام الرجل لنفسه سنة حسنة أو أجرى له عادة طيبة من عوائد الخير، فاتبعه عليها أولاده أو أهل بيته أو غيرهم، كتب له أجر تلك السنة ما دام عاملا-بها، و مثل أجور من عمل بها من الناس، و لا ينقص ذلك من أجور العاملين بسنته شيئا، و مثال ذلك: ان يطعم المحتاجين من أهل قريته أو يكسوهم في أوقات معينة من السنة أو من الشهر، و يتخذ ذلك دأبا له يجرى عليه في عمله، ثم يتبع الآخرون سنته في عملهم.

و إذا جعل له سنة سيئة فعمل عليها و اتبعه غيره على تلك السنة كتب عليه وزرها كاملا ما دام عاملا بها، و كتب عليه مثل أوزار المقتدين بها، و لا ينقص ذلك من أوزارهم شيئا، و قد ذكرنا في ما تقدم بعض النصوص الدالة على ذلك.

#### المسألة ٤٦:

يستحب للمكلف الذي يأمر بالمعروف المندوب و ينهى عن المنكر المكروه، ان يرفق بالمأمور و يلطف معه بأساليب أمره و نهيته، و خصوصا إذا كان المدعو ضعيف المعرفة ضعيف التحمل، أو كان جديد عهد بالإسلام أو بالإيمان، فيأمره و ينهيه بالمقادير التي يسهل عليه اتباعها، و بالأساليب التي تزيد في رغبته و في

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٣٢٣

معرفته و لا- يثقل عليه و يحمله أكثر مما يحتمل، فيكون ذلك سببا في انصرافه عن الغاية التي يريها له، و قد ينزجر بسببها عن الهدى و الإيمان بالحق.

#### المسألة ٤٧:

يستحب للمؤمن أن يفعل الخير جهده، و يصنع المعروف الذي يقدر على صنعه مع المؤمنين، من الصدقات المستحبة، و الهدايا و الهبات المندوبة، و إسقاط حقوقه اللازمة لهم، و مساعدتهم في الأعمال التي يستطيع عملها، و الاستجابة لطلباتهم إذا طلبوا، و ما يشبه ذلك من أفعال الخير، و يستحب له أن يكثر من فعل ذلك، و يتخذ دأبا له و عادة، و يكون من أهل المعروف و اصطناع الخير مع الأفراد و الجماعات و في المجتمع، و لا يبتغي بذلك عوضا و لا مكافأة، ففي الخبر عن أبي جعفر محمد الباقر (ع): (صنائع المعروف تقي مصارع السوء، و كل معروف صدقة، و أهل المعروف في الدنيا هم أهل المعروف في الآخرة، و أهل المنكر في الدنيا هم أهل المنكر في الآخرة، و أول أهل الجنة دخولا إلى الجنة أهل المعروف).

#### المسألة ٤٨:

تستحب إشاعة فعل الخير و صنع المعروف و التزام العادات الحميدة في المجتمع المسلم و بين الأفراد و الجماعات من المؤمنين، و دلالتهم عليها و ترغيبهم فيها، فان (كل معروف صدقة، و الدال على الخير كفاعله) كما يقول الرسول (ص) في الحديث الشريف، و ان (فاعل الخير خير منه و فاعل الشر شر منه)، و ان (من يعط باليد القصيرة يعط باليد الطويلة) كما يقول أمير المؤمنين (ع) في بعض كلماته المأثورة، (و ان من بقاء المسلمين و بقاء الإسلام ان تصير الأموال عند من يعرف فيها الحق و يصنع المعروف، و ان من فناء الإسلام و فناء المسلمين ان تصير الأموال في أيدي من لا يعرف فيها الحق و لا يصنع فيها المعروف) كما يقول الإمام جعفر بن محمد (ع).

#### المسألة ٤٩:

يستحب للإنسان استجابا مؤكدا إذا فعل أحد معه معروفا أو صنع له خيرا على احد الوجوه التي سبقت الإشارة إليها أن يكافئ الفاعل على معروفه، ففي الحديث عن أبي عبد الله (ع): (من صنع إليه معروف فعليه أن يكافئ به، و ليست المكافأة أن يصنع كما صنع به، بل يرى مع فعله لذلك ان له الفضل المبتدأ)، و في

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٣٢٤

رواية أخرى: (و ليس المكافأة أن يصنع كما صنع به حتى يربى عليه، فان صنعت كما صنع كان له الفضل بالابتداء) و عن الرسول (ص): (من سألكم بالله فأعطوه، و من آتاكم معروفا فكافئوه، و ان لم تجدوا ما تكافئونه فادعوا الله له حتى تظنوا انكم قد كافأتموه). و أشد تأكيداً من استجاب المكافأة أن يشكر لصاحب المعروف فعلة فيزيد في مقدار المعروف الذي يكافئه به أو في الثناء عليه و الدعاء له.

و يجب على العبد أن يشكر الله سبحانه على نعمة التي لا ينتهي مدّها و لا يحصى عدّها سواء كانت خاصة به أم عامة له و لغيره، و من متممات شكر الله على نعمته ان يشكر العبد الذي ساق الله إليه النعمة على يديه، و قد دلت على هذا نصوص عديدة، و في الشكر على

النعمة أمان لها عن الزوال و ضمان من الله للعبد الشاكر بالمزيد.

### المسألة ٥٠:

يحرم على الإنسان أن يكفر المعروف الذي يصل إليه من المخلوقين، و الكفران هو أن يجحد المعروف الذي يسديه إليه صانع المعروف و يغمط حقه فلا يشكر له فعله و لا يكافئه عنه بشيء و لا يذكره بثناء و لا بدعاء، و أشد من ذلك ان يقابل معروفه بالذم و الجحود و الكنود، و أعظم من ذلك في التحريم ان يكفر العبد نعمة ربه، و قد توعد- سبحانه- من كفر نعمته بالعذاب الشديد، و ورد في أحاديث الرسول (ص) و أوصيائه المعصومين ان كفران النعمة من الذنوب التي تعجل عقوبتها و لا تؤجل إلى الآخرة. و لذلك فيكون شكر نعمة الله من موارد وجوب الأمر بالمعروف إذا أوتى العبد النعمة من الله فلم يشكر، و يكون كفران نعمته من موارد وجوب النهي عن المنكر.

### المسألة ٥١:

ينبغي إعظام فاعل المعروف الواجب و المندوب، سواء كان ذلك بأمر نفسه و التزامه بأحكام الله و مناهج شريعته، أم كان فعله و التزامه بعد أن أمره الآمرون بالمعروف و دلّوه عليه، فتاب إلى ربه و أناب، فعن أبي عبد الله (ع): (أقبلوا لأهل المعروف عثراتهم و اغفروها لهم، فان كف الله عز و جل عليهم هكذا، و أوما بيده كأنه بها يظل شيئا)، و عنه (ع): (أهل المعروف في الدنيا هم كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٣٢٥). أهل المعروف في الآخرة، يقال لهم ان ذنوبكم قد غفرت لكم فهبوا حسناتكم لمن شئتم). و يجب تحقير مرتكب المنكر المحرّم فعن أمير المؤمنين (ع) قال: (أمرنا رسول الله (ص) أن نلقى أهل المعاصي بوجوه مكفهرة)، و هذا هو أدنى مراتب الإنكار للمنكر، و قد سبق ذكر مراتبه في المسألة السابعة عشرة.

### المسألة ٥٢:

يجب على المؤمن العالم بالحق القادر على بيانه و التعريف به بين الناس أن يظهر العلم و يجهر بالحق و يبينه للناس إذا ظهرت البدع و الضلالات المخالفة للحق و كان العالم آمنا من المخاوف و المحاذير، و قد ورد في الحديث عن النبي (ص): (إذا ظهرت البدع في أمتي فليظهر العالم علمه، فمن لم يفعل فعليه لعنة الله) و في حديث آخر عن الصادقين (ع): (إذا ظهرت البدع فعلى العالم أن يظهر علمه فان لم يفعل سلب نور الإيمان). و عن الرسول (ص): (إذا رأيتم أهل الريب و البدع من بعدى فأظهروا البراءة منهم و أكثروا من سبهم و القول فيهم و الوقعة، و باهتوهم كيلا يطمعوا في الفساد في الإسلام و يحذرهم الناس و لا يتعلمون من بدعهم، يكتب الله لكم بذلك الحسنات و يرفع لكم به الدرجات في الآخرة). و المراد ان يعرّف العلماء الناس ببدع المبتدعين و أهل الريب، و يبينوا لهم أعلام الحق و يوضحوا لهم منارة، و يظهروا لهم بهتان المبتدعين و كذبهم و ان ما يقولونه بهتان و بدعة سبيلها إلى النار، و هذا كله مع الأمن من المحاذير.

**المسألة ٥٣:**

من متممات فعل المعروف و صنعه للآخرين ان يعتبره فاعل المعروف شيئا صغيرا و ان كبير، يسيرا و ان كثر، و أن يتستر بفعله و دفعه إذا كان من الأموال عن انظار الناس، فإذا أمكنه ان لا يعلم به أحد إلا الله فهو أفضل، و ان يعجل صنعه و دفعه، فعن الإمام أبي عبد الله (ع): (رأيت المعروف لا يتم إلا بثلاث: تصغيره و ستره و تعجيله، فإنك إذا صغرتَه عظمتَه عند من تصنعه إليه، و إذا سترته تمته، و إذا عجلته هنأتَه، و إذا كان غير ذلك سخفته و نكدته).

**المسألة ٥٤:**

إذا أراد الرجل ان يفعل لأخيه خيرا أو يصنع له معروفا مستحبا، فلا

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٣٢٦

ينبغي له ان يبذل له من المال أو غيره ما تكون مضرتَه على البازل أكثر من منفعته للمبذول له، ففي الحديث عن أحدهما (ع): (و لا تدخل في شيء مضرتَه عليك أعظم من منفعته لأخيك) و في خبر آخر: (و لا تعط أخاك من نفسك ما مضرتَه لك أكثر من منفعته له).

و من أمثلة ذلك: ان يكون على أخيه دين، فيدفع له من ماله مبلغا ليسدّد به دينه أو يوفى قسطا منه، و يكون ضرر ذلك بحال دافع المبلغ أكبر و أبلغ من منفعته لأخيه المدين لفقر الدافع و ضيق ما في يده، و من أمثلته: ان يكون له على أخيه بعض الحقوق اللازمة، فيسقط حقه عن أخيه و يصيب البازل بسبب إسقاطه للحق ضرر أشد من نفع أخيه، أو يقوم له بعمل كذلك.

**المسألة ٥٥:**

من المعروف المستحب المؤكد للرجل أن يقرض أخاه المؤمن عند حاجته إلى القرض، و قد روى عن الإمام الصادق (ع): (ما من مؤمن أقرض مؤمنا يلتمس به وجه الله إلا حسب له أجره بحساب الصدقة حتى يرجع إليه ماله)، و عن الرسول (ص): (الصدقة بعشرة، و القرض بثمانية عشر، و صلة الإخوان بعشرين، و صلة الرحم بأربعة و عشرين).

و يجب انظار المدين إذا كان معسرا، و يستحب للدائن إبراء ذمته من الدين و أن يحلله منه أو من بعضه، سواء كان المدين المعسر حيا أم ميتا.

**المسألة ٥٦:**

يجب على المكلف إذا أنعم الله عليه بنعمائه في الدنيا، أن يشكر المنعم العظيم على ما آتاه و يعترف له بالفضل و أن يؤدي الحقوق التي تجب عليه في تلك النعمة من زكاة أو خمس أو خراج أو غيرها، و الحقوق التي يوجبها المكلف على نفسه من نذور و أيمان و كفارات و شبهها.

و يستحب له ان يحافظ على دوام نعمته و بقائها، بأن يقوم باصطناع المعروف لأهل المعروف و قضاء حوائج المؤمنين من اخوانه و

تفريج كربهم وإغاثة ملهوفهم، و إن يحصن بذلك نعمته عن الزوال والنفور، و يضمن لنفسه من الله المزيد ففي خبر إبراهيم بن محمد عن أبي عبد الله (ع): (ما من عبد تظاهرت عليه من الله نعمة إلا اشتدت مئونة الناس عليه، فمن لم يقم للناس بحوائجهم فقد عرّض النعمة للزوال، قال: فقلت: جعلت فداك و من يقدر أن كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٣٢٧

يقوم لهذا الخلق بحوائجهم؟ فقال: إنما الناس في هذا الموضع والله المؤمنون)، و عن أمير المؤمنين (ع) في بعض كلماته: (يا جابر من كثرت نعم الله عليه كثرت حوائج الناس إليه، من قام لله فيها بما يجب عرضها للدوام والبقاء و من لم يقم فيها بما يجب عرضها للزوال و الفناء).

### المسألة ٥٧:

ينبغي للرجل ان لا- يوجب على نفسه باختياره حقوقا غير واجبة عليه في أصل الشريعة، فينذر على نفسه أن يؤدي حقًا أو مبلغا من المال أو يفعل فعلا مستحبًا، أو يوجب على نفسه مثل ذلك بعهد أو يمين، فإذا نذر الشيء أو حلف أو عاهد الله على فعله وجب عليه الوفاء به و نال المثوبة على أدائه إذا كان راجحا، و حث إذا خالفه باختياره و أثم و لزمته الكفارة، و قد فصلنا أحكام ذلك في كتاب النذر و اليمين، و قد ورد في حديث إسماعيل بن جابر عن أبي عبد الله (ع): (لا تتعرضوا للحقوق، فإذا لزمتمكم فاصبروا لها).

### المسألة ٥٨:

من جوامع الصفات و المعاني الحميدة الباعثة على ملازمة فعل الخير و صنع المعروف العام و الخاص ان يكون المسلم ممن يهتم جهده طاقته بأمور المسلمين، بل يظهر من بعض الأدلة لزوم الاتصاف بذلك، ففي الحديث المشهور أو المتواتر عن الرسول (ص): (من أصبح لا- يهتم بأمور المسلمين فليس بمسلم) و عن الإمام أبي جعفر الباقر (ع): (ان المؤمن لترد عليه الحاجة لأخيه و لا تكون عنده، فيهتم بها قلبه، فيدخله الله تبارك و تعالي بهمة الجنة)، و من الجوامع المذكورة ان ينصح للمسلمين و يحسن القول فيهم فعن الرسول (ص): (أنسك الناس نسكا أنصحهم حبا، و أسلمهم قلبا لجميع المسلمين)، و عنه (ص): (ان أعظم الناس منزلة عند الله يوم القيامة أمشاهم في أرضه بالنصيحة لخلقه) و عن أبي عبد الله (ع):

(عليكم بالنصح لله في خلقه، فلن تلقاه بعمل أفضل منه)، و عن أبي جعفر (ع)- في قول الله عز و جل وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا-: (قولوا للناس أحسن ما تحبون أن يقال لكم) و عن أبي عبد الله (ع)- في هذه الآية الكريمة-: و لا تقولوا إلا خيرا حتى تعلموا ما هو.

### المسألة ٥٩:

من صنائع المعروف الراجعة للمؤمن، بل المؤكد عليه استحبابها: ان

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٣٢٨

يرحم الضعيف المحتاج من اخوانه و يؤوى اليتيم من أطفال المؤمنين، و يكسو العارى و يغيث الملهوف و يعالج المريض، و ان يصلح طريق المسلمين و يبنى القنطرة، و الملجأ للفقراء و الغرباء، و أن يقضى حاجة أخيه المؤمن و يهتم بها و يسعى جهده في قضائها، و ان يشفع له في أمر أو حاجة عند بعض الناس، سواء طلب المؤمن منه الشفاعة أم لم يطلب، و سواء نجح في شفاعته أم لم ينجح، و

الروايات في كل أولئك وافرة ظاهرة، و ان يسعى بمقدار طاقته في نفع المؤمنين ففي الخبر عنه (ص): (الخلق عيال الله فأحب الخلق إلى الله من نفع عيال الله و أدخل على أهل بيت سرورا)، و عن الإمام على بن الحسين (ع): (من قضى لأخيه حاجة، فبحاجة الله بدأ، و قضى الله بها مائة حاجة في إحداهن الجنة، و من نفس عن أخيه كربة نفس الله عنه كرب الدنيا و كرب القيامة بالغا ما بلغت، و من اعانه على ظالم له اعانه الله على إجازة الصراط عند دحض الاقدام) و الحديث طويل يحتوى على الحث على كثير من المندوبات و صنائع الخير، و بمضمونه أحاديث كثيرة رواها في كتاب وسائل الشيعة، و في جوامع الحديث الأخرى، فليرجع إليها من أراد الاطلاع عليها.

### المسألة ٦٠:

يحرم على الإنسان ان يسخط الله فيترك شيئا من واجباته أو يفعل شيئا من معاصيه أو يغير شيئا من احكامه فيستوجب بذلك مقت الله و غضبه، و يحرم عليه ان يسخط الله بشيء ليرضى أحدا من خلقه، و ان كان أبا أو اماً، أو زوجا أو مالكا أو رحما قريبا أو بعيدا، و قد استفاض عن الرسول (ص): (لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق)، و في الحديث عن على (ع): (لا دين لمن دان بطاعة مخلوق في معصية الخالق)، و عن أبي عبد الله (ع): (لا تسخطوا الله برضى احد من خلقه و لا تتقربوا إلى الناس بتباعد من الله)، و عنه (ع) في قول الله عز و جل:

وَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ آلِهَةً لِيَكُونُوا لَهُمْ عِزًّا، كَلَّا سَيَكْفُرُونَ بِبِعَادَتِهِمْ وَيَكُونُونَ عَلَيْهِمْ ضِدًّا، قال (ع): (ليس العبادة هي السجود و الركوع، انما هي طاعة الرجال، من أطاع المخلوق في معصية الخالق فقد عبده).

### المسألة ٦١:

يجب على المسلم أن يغضب لله سبحانه إذا رأى واجباته تترك، أو رأى محرماته ترتكب، أو رأى شريعته تغيّر أو أحكامه تعطل، فإذا غضب لله أمر

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٣٢٩

و نهى و زجر بما يستطيع من مراتب الإنكار التي تقدم بيانها في مسائل الفصل الأول، و ان يكون غضبه لله بمقدار ما غضب الله لنفسه. و هذا الحكم مع وجود الشرائط و القدرة على إنفاذه من أهم مراتب الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر في المجتمع السليم، و وجوب هذه المرتبة و انتشارها في المجتمع من أكبر الأدلة على سلامة المجتمع و بعده عن الأدواء و المؤثرات، و قد سبق في المسألة الثانية و المسألة الثلاثين و السابعة و الثلاثين ما يدل على الحكم، و سبق في المسألة الحادية و الخمسين قول أمير المؤمنين (ع): (أمرنا رسول الله أن نلقى أهل المعاصي بوجوه مكفهرة).

و في الخبر عن أبي جعفر (ع): (أوحى الله إلى شعيب النبي (ع): إني معذب من قومك مائة ألف، أربعين ألفا من شرارهم، و ستين ألفا من خيارهم، فقال: يا رب هؤلاء الأشرار، فما بال الأخيار؟ فأوحى الله عز و جل إليه، داهنوا أهل المعاصي و لم يغضبوا لغضبي).

### المسألة ٦٢:

ينبغي للمؤمنين أن يؤسسوا العلاقات في ما بينهم و يقيموها على الحب في الله و البغض لأعدائه، فان الحب إذا أقيم على الايمان

الخالص بالله و العمل الزكى بمرضاته، خلص و زكا و ثبت و دام، و أنتج النتائج الطيبة المحموده للمتحابين فى دنياهم و آخرهم، و إذا أقيم على غير ذلك لم يخلص و لم يدم، و سقط بسقوط غاياته، و عن أبى عبد الله (ع): (من أوثق عرى الإيمان ان تحب فى الله و تبغض فى الله و تعطى فى الله و تمنع فى الله)، و عنه (ع): (من وضع حبه فى غير موضع فقد تعرّض للقطيعة).

### المسألة ٤٣:

يستحب استحبابا مؤكدا ان يتزاور المؤمنون فى منازلهم الخاصة و فى مجامعهم، و يتداولوا فيها النصيحة من بعضهم لبعض فى لزوم الحق و الدلالة على سبل الخير، و التذاكر فى ما بينهم فى ما يثبت العقيدة الصحيحة فى قلوبهم، و يبعث الإيمان المشرق فى نفوسهم، و التواصى بالحق و التواصى بالصبر و الثبات عليه و على مناهجه، و الصبر و الثبات على ولاء الطيبين الطاهرين محمد و أهل بيته المعصومين (ع) و على محبتهم و الاستنارة بنور أحاديثهم، و الاستشفاء من أدواء النفوس و القلوب بطبهم، و الاستمداد الدائم من عطاء ذلك كله، فإنهم وسائل

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٣٣٠

الرحمة التى لا تنقطع، و ينابيع الخير التى لا تنقص و لا تغيض، و أدلة الهدى التى لا تشذ و لا تنحرف و مشارق النور الذى لا ينطفى، و ياحياء أمرهم حياة النفوس و بذكر فضائلهم جلاء الظلمات و بلوغ الغايات، و أن يكثروا من الصلاة عليهم إذا جرى ذكرهم فإن الصلاة عليهم تحطّ الذنوب و تدفع الكروب و تثبت الإيمان فى القلوب.

### الفصل الثالث فى مجاهدة النفس

### المسألة ٤٤:

إذا رأى الإنسان نفسه تاركة و جهة الدين الصحيح فى الأعمال الواجبة أو المحرمة أو فى بعضها، أو فى الالتزام بالأخلاق الحميدة أو الارتكاب للذرائل المذمومة أو فى بعض ذلك، و جب عليه أن يجاهد نفسه و يوجهها و جهة الحق الصحيح و يلزمها به و ان يردعها عن المخالفة، و يقف منها موقف الغريم المحاسب حتى يردّها إلى امثال أمر الله و نهيه، و لا يتسامح معها و لا يتساهل، فان الإصرار على الذنب ذنب آخر، و ان الاستمرار على الجريمة جريمة ثانية قد تكون أكبر منها، و ان البقاء على الرذيلة رذيلة أخرى تضاعف الانحراف و تناقض الاستقامة، و قد تمنع من الحصول عليها، و هذا هو الجهاد مع النفس الذى تكاثرت النصوص الدالة على وجوبه على الإنسان و سمته الجهاد الأكبر، لطوله و استمراره و وجوب اتخاذ اليقظة و الحذر فى جميع مراحلها، ففى الحديث عن أمير المؤمنين (ع): (ان رسول الله (ص) بعث سريه فلما رجعوا، قال: مرحبا بكم بقضا الجهاد الأصغر و بقى عليهم الجهاد الأكبر، قيل: يا رسول الله و ما الجهاد الأكبر؟ فقال: جهاد النفس)، و عنه (ص): (الشديد من غلب نفسه)، و فى كتاب المجازات النبوية عنه (ص): (المجاهد من جاهد نفسه)، و عنه (ص): (حاسبوا أنفسكم قبل أن تحاسبوا، و زنوها قبل ان توزنوا، و تجهّزوا للعرض الأكبر).

و ليست الكلمات المذكورة مواعظ قيلت لمجرد التذكير و التنبيه القصير الأمد، و لكنها مناهج واجبة الاتباع، تلقى للعمل الدائم الواجب مدى الحياة.

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٣٣١



**المسألة ٤٥:**

يحرم على الإنسان أن يتبع هوى نفسه و رغباتها، إذا كان هواها و رغباتها مخالفة لما يريد الله، فإن الإنسان إذا ترك نفسه و ما تهوى تمادت فى الغى و أوصلته إلى ما لا يحمد، و جرّأته على فعل المنكرات و ترك الواجبات، و لذلك فيجب عليه ان يغالب هوى نفسه و رغباتها ما استطاع، و عن أحدهم (ع): (جاهد هواك كما تجاهد عدوك) و عن أمير المؤمنين (ع): (ان أخوف ما أخاف عليكم اثنتان:

اتباع الهوى و طول الأمل، أما اتباع الهوى فإنه يصدّ عن الحق، و اما طول الأمل فينسى الآخرة). فإذا اجتمعت العلتان فى المرء، فصدّه الهوى عن اتباع الحق و نسى الآخرة لطول أمله، لم يؤمل فيه خير و لم يرج له صلاح، و عن أبى عبد الله (ع): (احذروا أهواءكم كما تحذرون أعداءكم، فليس شيء أعدى للرجال من اتباع أهوائهم و حصائد ألسنتهم).

**المسألة ٤٦:**

(رأس الحكمة مخافة الله) - كما يقول الرسول (ص) فى الحديث المعروف بين جميع المسلمين -، فيجب على المؤمن ان يخاف الله ربه، المطلع على أمره فى سره و علانيته خوفا شديدا يبعثه على طاعته، و يردعه عن جميع معاصيه، و يمنعه عن اتباع الشهوات التى تبعده عن مرضاته، و توجب له استحقاق غضبه و مقتته، و يجب عليه ان يرجو الله و رحمته و عفوه و ان سبقت منه المعاصى و كثرت، ففى الخبر عن أبى عبد الله (ع): (ارج الله رجاء لا- يجرئك على معصيته، و خف الله خوفا لا يؤيسك من رحمته)، و عن أبى جعفر (ع): (ليس من عبد مؤمن إلا و فى قلبه نوران: نور خيفة و نور رجاء، لو وزن هذا لم يزد على هذا، و لو وزن هذا لم يزد على هذا)، و يجب عليه ان يكون عاملا- لما يخاف و لما يرجو، و قد قيل لأبى عبد الله (ع): (قوم يعملون بالمعاصى و يقولون: نرجو، فلا يزالون كذلك حتى يأتيهم الموت، فقال (ع): هؤلاء قوم يترجحون فى الأمانى، كذبوا ليسوا براجين، من رجا شيئا طلبه، و من خاف من شيء هرب منه) فإذا خاف العبد ربه و رجاه، و توازن الخوف و الرجاء فى قلبه، و عمل لهما، - كما ذكرته الأحاديث- و استقام فى عمله و لم ينحرف أنتج ذلك له نتيجة معلومة محتومة، و هى تقوى الله، فالتقوى هى حصيلة اجتماع الخوف و الرجاء الشديدين المتوازنين فى قلب المؤمن، و العمل الدائب لخوفه و رجائه، و الحفاظ عليهما حتى تكون ملكة ثابتة فى

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٣٣٢

نفسه، و قد أشارت إلى ذلك الآية الكريمة وَ الَّذِينَ اهْتَدَوْا زَادَهُمْ هُدًى وَ اتَاهُمْ تَقْوَاهُمْ.

**المسألة ٤٧:**

من متممات هذه المنزلة، و مقربات الوصول إلى هذه الغاية أن يشتد الخوف فى قلب المؤمن، فيبكي خشية من الله لما اقترف من الذنوب، أو يبكي ندما على ما قابل به ربه الكريم العظيم من العصيان، أو خجلا مما تفضل عليه من النعم و الأيادى، فعن الإمام أبى محمد الحسن العسكرى (ع) عن آبائه (ع) عن الصادق (ع): (ان الرجل ليكون بينه و بين الجنة أكثر مما بين الثرى إلى العرش لكثرة ذنوبه، فما هو إلا ان يبكي من خشية الله (عز و جل) ندما عليها حتى يصير ما بينه و بينها أقرب من جفنه إلى مقلته).

**المسألة ٤٨:**

إذا توازن الخوف و الرجاء في قلب المؤمن، و أثمر اجتماعهما له ملكة التقوى - كما ذكرنا في ما سبق -، قبل الله منه عمله، و ان كان يسيرا، كما قال سبحانه **إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ**، و بوأه المقام الرفيع من رضاه في الدنيا و الآخرة، و آتاه العزة و الكرامة، كما يقول تعالى **إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ**، و عن أمير المؤمنين (ع): (لا يقل عمل مع تقوى، و كيف يقل ما يتقبل)، و عن الصادق (ع): (من أخرج الله من ذل المعاصي إلى عز التقوى أغناه الله بلا مال، و أعزّه بلا عشيرة، و آنسه بلا أنيس، و من خاف الله أخاف الله منه كل شيء، و من لم يخف الله أخافه الله من كل شيء) و كلما ازدادت ملكة التقوى في نفس المؤمن ثباتا و رسوخا ازداد عطاؤها و عظم نتاجها.

### المسألة ٦٩:

يجب على العبد المكلف ان يجتنب الذنب و ان كان صغيرا فضلا عن كبائر الذنوب، ففي خبر زيد الشحام عن أبي عبد الله (ع): (اتقوا المحقرات من الذنوب فإنها لا تغفر، قلت: و ما المحقرات؟ قال (ع): الرجل يذنب الذنب، فيقول طوبى لى ان لم يكن لى غير ذلك) و عن الرسول (ص): (إياكم و المحقرات من الذنوب فان لكل شيء طالبا، الا- و ان طالبا يكتب ما قدموا و آثارهم و كل شيء أحصيناه فى إمام مبین)، و عن أمير المؤمنين (ع): (أشد الذنوب ما استهان به صاحبه).

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٣٣٣

و يحرم على العبد ان يصّر على شيء من معاصي الله، صغيرة كانت المعصية أم كبيرة، فعن أبي عبد الله (ع): (لا و الله لا يقبل الله شيئا من طاعته على الإصرار على شيء من معاصيه)، و عنه (ع): (لا صغيرة مع الإصرار، و لا كبيرة مع الاستغفار)، و عن أبي جعفر (ع) فى قول الله عز و جل **وَلَمْ يُصِرُّوا عَلَىٰ مَا فَعَلُوا وَهُمْ يَعْلَمُونَ**، قال (ع): (الإصرار أن يذنب و لا- يستغفر الله و لا يحدث نفسه بالتوبة، فذلك الإصرار).

### المسألة ٧٠:

تجب التوبة على العبد إذا هو ترك واجبا من واجبات الله- سبحانه-، صغيرا كان أم كبيرا، أو اقترف ذنبا، أو أصرّ على ذنب صغير، أو فعل كبيرة من كبائر الذنوب و أصرّ على فعلها، بل و ان تمادى به الغى فارتكب عدة من الكبائر و أصرّ على فعلها مدة من حياته، فإذا ندم على ما فعل، و تاب إلى الله توبة نصوحا مما اقترف، و كملت له شروط التوبة و أخلص لله فيها، قبل الله منه توبته، فان الله يحب التوابين و يحب المتطهرين كما يقول فى كتابه الكريم، و كما يقول سبحانه فى آية أخرى **وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِلنَّاسِ عَلَىٰ ظُلْمِهِمْ**، و كما وعد سبحانه به أهل السيئات من عباده، و ان كانت سيئاتهم موبقة، فقال **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا تَوْبُوا إِلَى اللَّهِ تَوْبَةً نَّصُوحًا، عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَنْ يُكَفِّرَ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَيُدْخِلَكُم جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ**، و فى الحديث عن الرسول (ص): (التائب من الذنب كمن لا ذنب له)، و عنه (ص): (لا كبير مع الاستغفار و لا صغير مع الإصرار)، و عن أمير المؤمنين (ع): (لا شفيع أنجح من التوبة)، و عن أبي جعفر (ع): (فاما الظلم الذى بينه و بين الله فإذا تاب غفر له).

### المسألة ٧١:

يجب على العبد المذنب ان يندم على معصيته ندامةً يأسى بها على ما فرط، و يستحيى مما واجه به ربه من جرم، و خصوصا إذا كان ما عمله كبيرة أو إصرارا على معصية، و الندم أول شؤون التوبة، بل هو أول الواجبات المقومة لها، و عن الرسول (ص): (كفى بالندم توبة)، و عن أمير المؤمنين (ع): (ان الندم على الشيء يدعو إلى تركه)، فإذا ندم الرجل و استحيا من سيئ عمله، و عزم في نفسه عزمًا صادقًا على ان لا يعود إلى فعله ما بقى في الحياة، فقد حصل منه الركن الأساس من توبته، و هو التوبة النصوح، كما ورد عن أبي عبد الله (ع) و عن

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٣٣٤

ولده أبي الحسن موسى (ع) في تفسير الآية الكريمة.

و من دلائل شدة الندم على الذنب ان يعترف المذنب على نفسه بالإساءة و التقصير، و انه يستحق العقاب على ما فرط، فعن أبي جعفر (ع): (و الله ما ينجو من الذنب إلا- من أقر به)، و عنه (ع): (لا- و الله ما أراد الله من الناس الا خصلتين: ان يقروا له بالنعم فيزيدهم، و بالذنوب فيغفرها لهم).

### المسألة ٧٢:

يجب على النادم التائب من ذنوبه أن يؤدي كل فريضة واجبة تركها قبل توبته إذا كانت الفريضة مما يجب فضاؤها، و يلزمه دفع كفارتها إذا كانت مما تجب فيه الكفارة، و يجب عليه أداء الكفارات الأخرى التي اشتغلت بها ذمته ككفارات النذور و العهود و الأيمان و المخالفات التي ارتكبتها، و تراجع أحكامها التي فضّلناها عند القدرة و عند العجز في المسائل و الفصول المتعلقة بها من كتاب الصوم و كتاب الحج و كتاب الكفارات.

و يجب عليه أن يؤدي للناس حقوقهم و أموالهم التي استولى عليها بغير حق، فيؤديها إلى أصحابها، أو يستبرئ ذمته منهم بوجه شرعي آخر، و لا- تصح توبته بغير ذلك مع القدرة و التمكن، و إذا عجز عن ذلك و لم يمكنه ان يرد المظالم إلى أهلها، و جب عليه الاستغفار للمظلومين.

### المسألة ٧٣:

يجب على العبد أن يجدد التوبة كلما تجدد منه الذنب، و تصح منه توبته إذا اجتمعت الشروط التي ذكرناها و ان تكررت، و لا يجوز له أن يئس من روح الله أو يقنط من رحمته، فعن محمد بن مسلم عن أبي جعفر (ع) قال: (يا محمد بن مسلم ذنوب المؤمن إذا تاب منها مغفورة له، فليعمل المؤمن لما يستأنف بعد التوبة و المغفرة، اما و الله انها ليست إلا لأهل الإيمان، قلت: فان عاد بعد التوبة و الاستغفار من الذنوب و عاد في التوبة؟ قال (ع): يا محمد بن مسلم أ ترى العبد المؤمن يندم على ذنبه و يستغفر منه و يتوب ثم لا يقبل الله منه توبته؟! قلت: فان فعل ذلك مرارا يذنب ثم يتوب و يستغفر، فقال: كلما عاد المؤمن بالاستغفار و التوبة عاد الله عليه بالمغفرة، و ان الله غفور رحيم يقبل التوبة و يعفو عن السيئات، فإياك أن تقنط المؤمنين من رحمة الله).

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٣٣٥

### المسألة ٧٤:

يجب على المكلف أن يحاسب نفسه على عمله في كل يوم يمر عليه، فان وجد ما عمله صالحا حمد الله على توفيقه و هدايته، و سأل منه المزيد من الهداية و العون، و ان وجده سيئا ندم عليه و استغفر الله منه، و تداركه بالتوبة، و الروايات الدالة على هذا كثيرة بل مستفيضة.

### المسألة ٧٥:

يستحب للإنسان أن يتذكر ذنوبه السابقة، و ان كان قد تاب منها، و يكرر الندم على فعلها و الاستغفار منها كلما تذكرها، و ان لا تشغله النعم التي تجددت عليه من الله عن ذلك، ففي الخبر عن أبي عبد الله (ع): (ان المؤمن ليذكر ذنبه بعد عشرين سنة حتى يستغفر ربه فيغفر له، و ان الكافر لينساه من ساعته)، و إذا شغلته النعم المتجددة عليه فلم يذكر ذنوبه و لم يتب إلى الله منها كان ذلك من الاستدراج كما يقول سبحانه سَنَسْتَدْرِجُهُمْ مِنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ.

### المسألة ٧٦:

يستحب للإنسان أن يتفكر في الأمور التي توجب له العبرة و تفيده الموعظة، و التوجه مع الانتباه الكامل إلى أعمال الخير و البر و الانصراف عن أضرارها، و ان يكون كثير التفكير في ذلك، فعن الإمام أبي عبد الله (ع): (التفكر يدعو إلى البر و العمل به) و عن الرسول (ص): (تفكر ساعة خير من قيام ليلة) و عن أبي الحسن الرضا (ع): (ليس العبادة كثرة الصلاة و الصوم، إنما العبادة التفكير في أمر الله (عز و جل))، فيتذكر أصحابا له درجوا قبله، فسبقوه في الأعمال الصالحة، أو في الابتعاد عن المعاصي أو في ملازمة الخصال المحمودة و الأخلاق الفاضلة، أو في نفع الناس و برهم و إرشادهم، فيفيد من تفكره بهم اعتبارا قويا و شعورا حيا بالمسؤولية، و اندفاعا للاقتداء بأعمالهم أو السبق عليهم، و عن أبي عبد الله (ع): (كان أكثر عبادة أبي ذر رحمه الله التفكير و الاعتبار). و يجب على الإنسان التفكير في ملكوت الله، و في مجالي عظمته في خلقه، و مظاهر قدرته، و في شدة بطشه و قوة سلطانه، فيصح بذلك معرفته بالله، و يثبت بها عقيدته و يزكى عمله، و لا يجوز له أن يفكر في ذات الله، فالتفكر في ذلك لا يزيده إلا حيرة و تيهًا، و كيف يحيط الفكر المتناهي المحدود في وجوده و في طاقته

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٣٣٦

و في أبعاده، بموجود تستحيل عليه النهايات في كل جهة من كماله، و عن أبي جعفر (ع): (إياكم و التفكير في الله و لكن إذا أردتم أن تنظروا إلى عظمته فانظروا إلى عظم خلقه)، و عن أبي عبد الله (ع): (من نظر في الله كيف هو، هلكت)، و عن أبي جعفر (ع): (اذكروا من عظمة الله ما شئتم و لا تذكروا ذاته، فإنكم لا تذكرون منه شيئا إلا و هو أعظم منه).

### المسألة ٧٧:

يجب على العبد أن يتوكل على الله وحده في جميع أموره كلها و يفوضها إليه، و قد قال سبحانه و مَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ، قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا، و قال تعالى أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ، و روى عن أبي الحسن موسى (ع): (التوكل على الله درجات، منها أن تتوكل على الله في أمورك كلها، فما فعل بك كنت عنه راضيا، تعلم انه لا يألوك إلا خيرا و فضلا، و تعلم ان الحكم في ذلك له، فتوكل على الله بتفويض ذلك إليه، و ثق به فيها و في غيرها)، و في حديث لأبي عبد الله (ع): (و من أعطى

التوكل أعطى الكفاية، ثم قال: أتلت كتاب الله عز وجل و مَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ، و عن أبي بصير عنه (ع) قال: ليس شيء إلا وله حد، قلت: جعلت فداك فما حد التوكل؟ قال: اليقين، قلت: فما حد اليقين؟ قال: ان لا تخاف مع الله شيئاً.

### المسألة ٧٨:

تجب على العبد طاعة الله في ما أمره به و نهاه عنه، فعن الرسول (ص): (انه لا يدرك ما عند الله الا بطاعته)، و عن جابر عن أبي جعفر (ع) قال قال لى: (يا جابر أ يكتفى من ينتحل التشيع أن يقول: يحبنا أهل البيت، فوالله ما شيعتنا إلا من اتقى الله و أطاعه، و ما كانوا يعرفون يا جابر إلا بالتواضع و التخشع و الأمانة و كثرة ذكر الله و الصوم و الصلاة و البرّ بالوالدين. إلى أن قال (ع) - أحبّ العباد إلى الله أتقاهم و أعملهم بطاعته، يا جابر و الله ما يتقرب إلى الله عز وجل إلا بالطاعة، و ما معنا براءة من النار، و لا على الله لأحد من حجة، من كان لله مطيعاً فهو لنا ولي، و من كان له عاصياً فهو لنا عدوّ، و ما تنال ولايتنا إلا- بالعمل و الورع، و الأحاديث بهذا المضمون كثيرة واضحة الدلالة.

### المسألة ٧٩:

يجب على العبد أن يجتنب حرمان الله كافة، و ان يدرع عن الوقوع فيها

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٣٣٧

أو في بعضها بتقوى الله، و الخوف الشديد من عقابه، فعن زيد الشحام قال سمعت أبا عبد الله (ع) يقول: (احذروا سطوات الله بالليل و النهار، فقلت:

و ما سطوات الله؟ قال: أخذه على المعاصي)، و عنه (ع): (من أشد ما فرض الله على خلقه، ذكر الله كثيراً، ثم قال (ع): لا اعنى سبحان الله و الحمد لله و لا إله إلا الله و الله أكبر، و ان كان منه، و لكن ذكر الله عند ما أحلّ و حرّم فان كان طاعة عمل بها، و ان كان معصية تركها)، و عن أبي بصير عنه (ع) قال: (من أشد ما عمل العباد انصاف المرء من نفسه، و مواساة المرء أخاه، و ذكر الله على كل حال، قال قلت: أصلحك الله و ما وجه ذكر الله على كل حال؟ قال (ع): يذكر الله عند المعصية يهّم بها، فيحول ذكر الله بينه و بين تلك المعصية، و هو قول الله إِنَّ الَّذِينَ اتَّقَوْا إِذْ مَسَّهُمْ طَائِفٌ مِّنَ الشَّيْطَانِ تَذَكَّرُوا فَإِذَا هُمْ مُبْصِرُونَ).

### المسألة ٨٠:

يجب على المكلف أن يتدبر عاقبة كلّ عمل يهّم به قبل أن يبدأ بفعله، فان وجده خيراً فعله، و ان كان شراً اجتنبه، ففي وصية أمير المؤمنين (ع) لولده محمد بن الحنفية: (من استقبل وجوه الآراء عرف مواقع الخطأ، و من تورط في الأمور غير ناظر في العواقب فقد تعرّض لمفظعات النوائب، و التدبر قبل العمل يؤمنك من الندم)، و عن أبي عبد الله (ع): (ان رجلاً أتى النبي (ص) فقال له يا رسول الله أوصني فقال له: فهل أنت مستوص إن أنا أوصيتك؟، حتى قال له ذلك ثلاثاً، و في كلها يقول الرجل: نعم يا رسول الله، فقال له رسول الله (ص):

فإني أوصيك إذا أنت هممت بأمر فتدبر عاقبته، فان يك رشداً فأمضه، و ان يك غياً فانته عنه).

**المسألة ٨١:**

(الغضب مفتاح كل شر) كما ورد عن الإمام الصادق (ع)، و (ان الغضب ليفسد الإيمان كما يفسد الخل العسل) كما عن الرسول (ص)، و (ان الرجل ليغضب فما يرضى أبدا حتى يدخل النار) كما يقول الإمام محمد بن علي الباقر (ع)، و كما يقول أيضا: (أى شيء أشد من الغضب؟) ان الرجل ليغضب فيقتل النفس التي حرم الله، و يقذف المحصنة).  
فيجب على الرجل أن يسكن غضبه فلا يفعل محرما و لا يرتكب سوءا بسبب غضبه، و لا يتجاوز على الآخرين بشيء لا حق له فيه، من قول أو فعل أو

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٣٣٨

مال أو انتهاك حرمة أو عرض أو غير ذلك مما يتجاوز فيه الحدّ، ففي الخبر عن أبي عبد الله (ع): (إنما المؤمن الذي إذا غضب لم يخرج غضبه من حق، و ان رضى لم يدخله رضاه فى باطل، و إذا قدر لم يأخذ أكثر مما له) و عنه (ع): (ان رسول الله (ص) أتاه رجل فقال: يا رسول الله علمنى عظةً اتعظ بها، فقال: انطلق فلا تغضب، ثم عاد إليه، فقال: انطلق فلا تغضب، ثلاث مرات، و عنه (ص):

(من كف غضبه عن الناس كف الله (تبارك و تعالى) عنه عذاب يوم القيامة).

و عن أبي جعفر (ع): (أيما رجل غضب على قوم و هو قائم فليجلس من فوره ذلك، فإنه يذهب عنه رجز الشيطان، و أيما رجل غضب على ذى رحم فليدن منه فليمسه، فان الرحم إذا مسّت سكنت).

**المسألة ٨٢:**

لا- يعذر الغاصب فى ما يفعله من المحرمات و المحاذير بسبب غضبه و ان كان شديدا، أو توهمت له نفسه الثائرة وجود المعاذير، و يجب عليه ان يتذكر غضب الله عليه فى مجاوزته للحدود، فعن أبي عبد الله (ع) قال: (أوحى الله عز و جل إلى بعض أنبيائه، يا بن آدم اذكرنى فى غضبك أذكرك فى غضبى، لا- أمحقك فى من أمحق، و إذا ظلمت بمظلمة فارض بانتصارى لك، فإن انتصارى لك خير من انتصارك لنفسك).

**المسألة ٨٣:**

يحرم على الإنسان ان يتعصب على غير حق، و عن أبي عبد الله (ع): (من تعصب أو تعصب له فقد خلع ربة الإيمان من عنقه) و روى ذلك فى حديث له عن الرسول (ص)، و المراد بمن تعصب له ان يتعصب له بعض الناس فى غير الحق فيرضى بفعله و يقرّ له ذلك فى اعماله فيكون شريكا له فى التعصب، و شريكا له فى الإثم، و سئل على بن الحسين (ع) عن العصبية، فقال: (العصبية التى يآثم عليها صاحبها: ان يرى الرجل شرار قومه خيرا من خيار قوم آخرين، و ليس من العصبية أن يحب الرجل قومه، و لكن من العصبية أن يعين الرجل قومه على الظلم).

**المسألة ٨٤:**

يحرم على الرجل أن يكون سيئ الخلق، ففي حديث الإمام الرضا (ع) عن الرسول (ص): (عليكم بحسن الخلق، فإن حسن الخلق في الجنة لا محالة، و إياكم كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٣٣٩ و سوء الخلق فإن سوء الخلق في النار لا محالة)، و عن أبي عبد الله (ع): (من ساء خلقه عذّب نفسه)، و عنه (ص): (أبى الله لصاحب الخلق السيء بالتوبة، قيل: و كيف ذلك يا رسول الله؟ قال: لأنه إذا تاب من ذنب وقع في ذنب أعظم منه)، و الروايات الدالة على ذلك عديدة.

### المسألة ٨٥:

يحرم على المكلف أن يكون سفيها، فعن الصادق (ع): (ان السفه خلق لئيم يستطيل على من دونه و يخضع لمن فوقه)، و يحرم عليه أن يكون ممن يتقى شره، فعنه (ص): (شر الناس عند الله يوم القيامة الذين يكرمون اتقاء شرهم)، و عن أبي عبد الله (ع): (من خاف الناس لسانه فهو في النار)، و يحرم عليه أن يكون فاحش القول، و ان يكون بذيئا، فعن أبي جعفر (ع): (ان الله يبغض الفاحش المتفحش)، و عنه (ص): (ان من شر عباد الله من تكره مجالسته لفحشه)، و عن أبي عبد الله (ع): (ان الفحش و البذاء و السلاطة من النفاق)، و عنه (ع): (الحياء من الإيمان و الإيمان في الجنة، و البذاء من الجفاء، و الجفاء في النار).

### المسألة ٨٦:

يحرم على الإنسان أن يبغى على غيره بقول أو بفعل، و قد قال أمير المؤمنين (ع): (ان البغى يقود أصحابه إلى النار)، و كتب أبو عبد الله (ع) إلى مسمع أبي سيار، (أنظر أن لا تكلمن بكلمة بغى أبدا، و ان أعجبتك نفسك و عشيرتك)، و عن النبي (ص): (ان أعجل الشر عقوبة البغى)، و ورد في وصية الإمام أبي عبد الله (ع) لأصحابه: (و إياكم أن يبغى بعضكم على بعض، فإنها ليست من خصال الصالحين، فإنه من بغى صير الله بغيه على نفسه، و صارت نصره الله لمن بغى عليه، و من نصره الله غلب و أصاب الظفر من الله).

### المسألة ٨٧:

يستحب للمؤمن أن ينتهز الفرصة لعمل الخير إذا أوتيت له، و ان يبادر إلى فعله مهما أمكن له، و في وصية النبي (ص) لعلي (ع): (يا علي بادر بأربع قبل أربع: شبابك قبل هرمك، و صحتك قبل سقمك، و غناك قبل فقرك، و حياتك قبل موتك)، و عن أمير المؤمنين في قول الله عز و جل (وَلَا تَنْسَ نَصِيْبَكَ مِنَ الدُّنْيَا) قال (ع): (لا تنس صحتك و قوتك و فراغك و شبابك و نشاطك ان تطلب بها الآخرة)، و عنه (ع): (الفرصة تمر مرّ السحاب فانتهزوا فرص الخير)، و عن أبي كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٣٤٠ عبد الله (ع): (من استوى يومه فهو مغبون، و من كان آخر يوميه خيرا فهو مغبوط، و من كان آخر يوميه شرا فهو ملعون، و من لم ير الزيادة في نفسه فهو إلى النقصان، و من كان إلى النقصان، فالموت خير له من الحياة).

**المسألة ٨٨:**

يجب على العبد المؤمن ان يحسن ظنه بالله انه ينجيه من عذابه، و لا يؤاخذ به بسبب عمله، و يحرم عليه ان يسىء ظنه به، فعن أبي الحسن الرضا (ع): (أحسن الظن بالله فان الله (عز و جل) يقول: انا عند ظن عبدي المؤمن إن خيرا فخييرا، و إن شرا فشرا)، و عن الرسول (ص) انه قال على منبره: (و الذى لا إله إلا هو ما أعطى مؤمن قط خير الدنيا و الآخرة إلا بحسن ظنه بالله، و رجائه له، و حسن خلقه، و الكف عن اغتياب المؤمنين، و الذى لا إله إلا هو لا يعذب الله مؤمنا بعد التوبة و الاستغفار إلا بسوء ظنه، و تقصير من رجائه له، و سوء خلقه و اغتياب المؤمنين، و الذى لا إله إلا هو لا يحسن ظن عبد مؤمن بالله، إلا كان الله عند ظن عبده المؤمن، لأن الله كريم بيده الخير، يستحى أن يكون عبده المؤمن قد أحسن به الظن ثم يخلف ظنه و رجاءه، فأحسنوا بالله الظن و ارجبوا إليه)، و عن أبي عبد الله (ع): (حسن الظن بالله ان لا ترجو إلا الله و لا تخاف إلا ذنبك).

**المسألة ٨٩:**

من زكى الأعمال ان يشتغل المرء بعيوب نفسه عن عيوب الآخرين، فعن الرسول (ص): (طوبى لمن شغله خوف الله عز و جل عن خوف الناس، طوبى لمن شغله عيبه عن عيوب المؤمنين من اخوانه) و عن أبي جعفر (ع): (كفى بالمرء عيبا ان يتعرف من عيوب الناس ما يعمى عليه من أمر نفسه، أو يعيب على الناس امرا هو فيه لا يستطيع التحول عنه إلى غيره، أو يؤذى جلسيه بما لا يعنيه).

**المسألة ٩٠:**

و من زكى الأعمال و الأخلاق ان يكون العبد المؤمن متواضعا، ففي الخبر عن أبي عبد الله (ع)، قال: (فى ما أوحى الله عز و جل إلى داود، يا داود كما ان أقرب الناس من الله المتواضعون، كذلك أبعد الناس من الله المتكبرون)، و سأل الحسن بن الجهم الإمام أبا الحسن الرضا (ع): ما حدّ التواضع؟ فقال: (ان تعطى الناس من نفسك ما تحب ان يعطوك مثله)، و عن أبي عبد الله (ع) عن آبائه (ع): (ان من التواضع أن يرضى بالمجلس دون المجلس، و ان يسلم على من

كلمة التقوى، ج ٢، ص: ٣٤١

يلقى، و ان يترك المرء و ان كان محقما، و لا تحب ان تحمد على التقوى)، و عن النبي (ص) انه قال لأصحابه: (ان الصدقة تزيد صاحبها كثرة فتصدقوا يرحمكم الله، و ان التواضع يزيد صاحبه رفعة فتواضعوا يرفعكم الله، و ان العفو يزيد صاحبه عزا، فاعفوا يعزكم الله).

**المسألة ٩١:**

ينبغي للمؤمن أن يتنزه عن الطمع و عن الرغبات الملحّة، ففي الخبر عن أبي جعفر (ع): (بئس العبد عبد يكون له طمع يقوده، و بئس العبد عبد له رغبة تذله)، و عنه (ع): (ان رجلا- اتى رسول الله (ص) فقال له: علمنى يا رسول الله شيئا، فقال: عليك باليأس مما فى أيدي الناس فإنه الغنى الحاضر، قال: زدنى يا رسول الله، قال: إياك و الطمع فإنه الفقر الحاضر)، و أوصى أمير المؤمنين (ع) محمد بن



الحنفية فقال له: (إذا أحببت أن تجمع خير الدنيا والآخرة فاقطع طمعك مما في أيدي الناس) و عن أبي عبد الله (ع): (ما أقبح بالمؤمن ان تكون له رغبة تذله).

### المسألة ٩٢:

يستحب للعبد المؤمن ان يكون حليماً، ففي الحديث عن الرسول (ص): (ان الله يحب الحيى الحليم، العفيف المتعفف) و عنه (ص): (ما أعز الله بجهل قط و لا- أذلّ بحلم قط) و المراد بالجهل هنا ما يقابل الحلم، و عنه (ص): (ما جمع شىء إلى شىء أفضل من حلم إلى علم)، و عن أمير المؤمنين (ع): (أول عوض الحليم من حلمه ان الناس أنصاره على الجاهل)، و عن أبي عبد الله (ع): (كفى بالحلم ناصراً، و إذا لم تكن حليماً فتحلم). و يستحب له أن يكون رفيقاً فى أموره فعن الرسول (ص): (ان الله رفيق يحب الرفق و يعين عليه)، و عنه (ص): (ان فى الرفق الزيادة و البركة، و من يحرم الرفق يحرم الخير)، و عن أبي عبد الله (ع): (من كان رفيقاً فى أمره نال من الناس ما يريد) و عنهم (ع): (ما اصطحب اثنان إلا كان أعظمهما أجراً، و أحبهما إلى الله أرفقهما بصاحبه). و الحمد لله رب العالمين، و الصلاة و السلام على خيرته و صفوته من الخلق محمد و آله الطاهرين.

بصرى بحراني، زين الدين، محمد امين، كلمة التقوى، ٧ جلد، سيد جواد وداعى، قم - ايران، سوم، ١٤١٣ هـ ق

## الجزء الثالث

### [تتمة العبادات]

#### كتاب الحج

#### إشارة

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٥  
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، وَأَفْضَلُ صَلَوَاتِهِ وَتَسْلِيمَاتِهِ وَرَحْمَاتِهِ الْمُبَارَكَةِ الدَّائِمَةَ عَلَى سَيِّدِ خَلْقِهِ مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّيِّبِينَ الْمُطَهَّرِينَ الْمُعْصُومِينَ.  
ربنا أتمم لنا نورنا و اغفر لنا إنك على كل شىء قدير.

و بعد فهذا القسم الثانى من الجزء الثالث من رسالة كلمة التقوى و هو يحتوى على كتاب الحج من كتب العبادات، و من الله سبحانه أسأل لى و لجميع إخوانى فى دينى أن يتم علينا نعمته، و يعمنا برحمته، و ان يمدنا بهداه و توفيقه، و يثبت أقدامنا، و يبلغنا ما نرجو من فضله و بره و رعايته و كفايته فى ديانا و آخرتنا. إنه أرحم الراحمين، و أن يستجيب لعبده المفتقر الى فضله.

محمد أمين زين الدين

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٦

كتاب الحج و هذا الكتاب يحتوى على عدة فصول

### الفصل الأول فى مقدمات لا بد من ذكرها

**المسألة الأولى:**

الحج أحد أركان الإسلام وإحدى دعائمه التي أقيم عليها بناؤه، وقد استفاضت في الدلالة على ذلك أحاديث الرسول (ص) و نصوص أهل بيته الطاهرين (ع)، ففي الحديث عن زرارة بن أعين عن الإمام أبي جعفر الباقر (ع) قال: بنى الإسلام على خمسة أشياء، على الصلاة، والزكاة، والحج، والصوم، والولاية. وعن أبي حمزة الثمالي عنه (ع): قال بنى الإسلام على خمس دعائم: إقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصوم شهر رمضان، وحج بيت الله الحرام، والولاية لنا أهل البيت، إلى غير ذلك من الروايات الواردة عنهم (ع) والواردة من طرق غيرهم من جمهور المسلمين أيضا.

**المسألة الثانية:**

يجب الحج على كل مسلم من الرجال والنساء إذا اجتمعت له شروط الاستطاعة الآتى ذكرها، وقد دلّ على ذلك صريح الكتاب الكريم، ونصوص السنة المتواترة عن النبي العظيم (ص)، وقام عليه إجماع جميع فرق المسلمين، بل و علم ذلك بالضرورة الثابتة في الإسلام عن الرسول (ص)، ولذلك فمن ينكر وجوب الحج وهو يعلم انه من الأحكام الثابتة بالضرورة في الإسلام ومن أقوال الرسول التي لا ريب فيها، يكن مكذبا للرسول في رسالته، ومحكوما بالكفر في دينه، وقد ذكرنا في المسألة المائة والرابعة عشرة من كتاب الطهارة

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٧

أن من ينكر إحدى الضروريات في الدين يحكم عليه بالكفر إذا كان عالما بأن ذلك الأمر ضروري، بحيث يعود إنكاره لذلك الأمر الضروري إلى إنكار الرسالة العظمى نفسها.

**المسألة الثالثة:**

ذكرنا في المسألة الألف والتاسعة والثمانين من كتاب الصلاة: ان الاستخفاف بالحج إحدى الكبائر من الذنوب، والظاهر ان المراد من النص الدال على ذلك: ان من ترك الحج استخفافا به فقد ارتكب خطيئة من كبائر الخطايا، و أما من أنكر أصل وجوب الحج مستخفا به، فهو بعض مصاديق المسألة الثانية السابقة، وهو يزيد على منكر أصل الوجوب بأن إنكاره إياه ناشئ عن استخفافه بالواجب أو بالأمر المتعلق به من الشريعة المطهرة.

**المسألة الرابعة:**

إذا استطاع الشخص حج البيت و توفرت فيه شروط الاستطاعة، وجب عليه وجوبا عينيا أن يحج البيت مرة واحدة، و لا يجب عليه الحج أكثر من مرة واحدة في عمره، و ان كان من أهل الجدة واليسار، إلا إذا أوجب الحج على نفسه أكثر من ذلك، بنذر أو بعهد أو يمين أو استئجار من الغير، أو إفساد حج، كما سيأتي بيانه ان شاء الله تعالى.

نعم، يستحب للمسلم استحبابا مؤكدا أن يكرر حج البيت ما أمكنه التكرار، و خصوصا فيما إذا كان من أهل اليسار، وهذا هو المعنى

المقصود من النصوص الكثيرة الإمرة بالحج في كل عام لأهل الجدة، وليس المراد أن الحج يجب عليهم في كل عام، ويزداد تأكيد الاستحباب في أن يحج الموسر في كل خمس سنين مرة، بل في كل أربع سنين مرة.

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٨

### المسألة الخامسة:

لا يجوز للمسلمين أن يعطلوا البيت الحرام عن الحج إليه، حتى لا يحج إليه أحد منهم و ان اتفق ذلك في سنة واحدة و نحوها، و قد ذكر في الأحاديث ان الناس إذا تركوا البيت فلم يحج إليه أحد منهم نزل عليهم العذاب و لم يناظروا، و وجوب الحج في هذه الحالة و وجوب كفائي على المكلفين عامة و لا يختص بأهل الجدة من الناس بل يعم جميع المكلفين منهم من استطاع الحج و من لم يستطع. و في نصوص الأئمة من أهل البيت (ع) انه يجب على إمام المسلمين و على الوالى ان يجبر الناس على الحج حتى لا يعطل البيت، فإن لم تكن لهم أموال أنفق عليهم من بيت مال المسلمين، و كذلك الحكم في زيارة قبر الرسول (ص) إذا عطل و لو في بعض السنين فلم يزره احد.

### المسألة السادسة:

إذا اجتمعت في المكلف شروط الاستطاعة الآتى ذكرها وجبت عليه المبادرة إلى حج البيت في العام الأول من استطاعته و لم يجز له ان يؤخر الحج عن ذلك العام، و إذا أخره عن ذلك العام لعذر أو لغير عذر وجب عليه ان يبادر إلى الإتيان به في العام الثانى، و هكذا.

فإن هو خالف التكليف بالمبادرة فأخر الحج عن عامه الأول من غير عذر كان عاصيا آثما بتأخيره، و إذا كان تأخيره ناشئا عن استخفافه بأمر الحج كان مرتكبا للكبيرة، و هكذا يتكرر العصيان كلما تكررت المخالفة.

### المسألة السابعة:

إذا تحققت للمكلف شروط الاستطاعة كما ذكرنا، و كانت للحج مقدمات يتوقف عليها ادراك الحج في وقته من سفر و اعداد راحلة أو وسيلة نقل أخرى و تهيئة أمور يتوقف عليها السفر اليه، و تحصيل

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٩

زاد أو مال يحصل به الزاد و غير ذلك، و جبت عليه المبادرة إلى تحصيل المقدمات بحيث يدرك الحج في وقته. و إذا توقف سفره على أن يسير مع قافلة معينة أو على أن يصحب رفاقا معينين، بحيث لا- يتمكن من السفر بغير ذلك، و جب عليه الانضمام إلى القافلة المعينة، أو الاصطحاب مع أولئك الرفاق كى لا يفوته أداء الفريضة، و إذا تعددت القوافل التى يمكنه المسير معها كان مخيرا فى السفر مع أيها شاء، و المدار على وجود الاطمئنان بالوصول إلى الغاية المقصودة، و هى أداء الواجب فى موضعه و فى وقته، و لا- يتعين عليه أن يختار أوثق القوافل فى السلامة فإذا كان مطمئنا بإدراك الغاية- إذا سافر مع القافلة الأخرى أو صحب الرفقة الآخريين- جاز له السفر.

**المسألة الثامنة:**

إذا توقف سفر المكلف الى الحج على أن يسير مع قافلة مخصوصة أو أن يصحب رفقة معينين، فتأخر متعمدا عن تلك القافلة، أو عن أولئك الرفقة، وفاته الحج في ذلك العام بسبب ذلك استقر الحج في ذمته، و كان عاصيا آثما بالتأخير، سواء صحب قافلة أخرى و رفقة آخرين و لم يدرك الواجب أم لم يصحب، و إذا تعددت القوافل التي يطمنن المكلف بإدراك الحج إذا هو سافر معها، فاختار واحدة من تلك القوافل و سافر معها، و اتفق أن فاته الحج بسفره معها لبعض الطوارئ، استقر الحج في ذمته و لم يآثم بالتأخير في ذلك العام لعدم تقصيره.

و إذا أخر السفر متعمدا الى خروج آخر القوافل، و صدق عليه التفريط بالواجب في نظر العقلاء، و كان هذا التأخير سببا لفوات الحج منه في ذلك العام استقر الحج في ذمته و آثم بالتأخير، و يشكل الحكم في ما إذا شك أهل العرف في صدق التفريط و عدمه. كلمة التقوى، ج ٣، ص: ١٠

**المسألة التاسعة:**

□  
الحج باب من أبواب الرحمة الإلهية التي فتحها الله لعباده، و مصدر من مصادر الفضل و الخير التي جعلها لهم، و قد استفاضت الأحاديث الدالة على عظيم عطائه سبحانه للحاج، و مزيد لطفه به، و جزيل ثوابه له، بل تواترت و تنوعت في دلالتها على ذلك بما لا يمكن حصره و لا- عده، ففي الحديث عن الامام جعفر بن محمد عليه السلام قال: كان أبي (ع) يقول: من أمّ هذا البيت حاجا أو معتمرا مبرءا من الكبر، رجع من ذنوبه كهيشة يوم ولدته أمه، و عن أبي عبد الله (ع) أيضا- و قد سأله رجل في المسجد الحرام، من أعظم الناس وزرا؟- فقال (ع): من يقف بهذين الموقفين: عرفه و المزدلفة و سعى بين هذين الجبلين، ثم طاف بهذا البيت و صلى خلف مقام إبراهيم، ثم قال في نفسه و ظن أن الله لم يغفر له، فهو من أعظم الناس وزرا.  
و عنه (ع): الحاج و المعتمر وفد الله، إن سألوه أعطاهم، و إن دعوه أجابهم، و إن شفعوا شفّعهم، و إن سكتوا ابتدأهم، و يعوضون بالدرهم ألف درهم، و في رواية أخرى و يعوضون بالدرهم ألف ألف درهم، و عنه (ع): ان الله عز و جل ليغفر للحاج، و لأهل بيت الحاج، و لعشيرة الحاج، و لمن يستغفر له الحاج بقيه ذى الحجة و المحرم و صفر و شهر ربيع الأول و عشر من شهر ربيع الآخر.

**المسألة العاشرة:**

□  
ورد عن معد الإسكاف قال: سمعت أبا جعفر (ع) يقول:  
ان الحاج إذا أخذ في جهازه، لم يخط خطوة في شيء من جهازه الا كتب الله (عز و جل) له عشر حسنات، و مجا عنه عشر سيئات، و رفع له عشر درجات، حتى يفرغ من جهازه متى ما فرغ، فإذا استقلت به راحلته لم تضع خفا و لم ترفعه الا كتب الله له مثل ذلك  
□  
كلمة التقوى، ج ٣، ص: ١١

□  
حتى يقضى نسكه، فإذا قضى نسكه غفر الله له ذنوبه، و كان ذا الحجة و المحرم و صفر و شهر ربيع الأول: أربعة أشهر تكتب له الحسنات، و لا تكتب عليه السيئات إلا أن يأتي بموجبه، فإذا مضت الأربعة أشهر خلط بالناس.  
و قد تكرر في الحديث: حجة خير من بيت مملوء ذهباً يتصدق منه حتى يفنى. و عن الرسول (ص) انه قال لأعرابي: لو أن أبا قبيس لك ذبئة حمراء أنفقته في سبيل الله ما بلغت به ما يبلغه الحاج.

و روى عن عمر بن يزيد قال: سمعت أبا عبد الله (ع) يقول:

الحجبة أفضل من عتق سبعين رقبة، فقلت ما يعدل الحج شيء؟

قال: ما يعدله شيء، و لدرهم في الحج أفضل من ألفي ألف درهم في ما سواه من سبيل الله، الى أمثال ذلك من الأحاديث الواردة عنهم عليهم السلام.

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ١٢

## الفصل الثاني في شروط وجوب حج الإسلام

### إشارة

يشترط في وجوب الحج في الإسلام على الإنسان أن تجتمع فيه عدة أمور:

### [الشرط الأول: أن يكون بالغاً،]

#### المسألة ١١:

الشرط الأول: أن يكون بالغاً، فلا- يجب الحج على الصبي و لا- الصبيبة غير البالغين، و ان كانا مراهقين للبلوغ و اجتمعت فيهما بقية الشروط الآتى ذكرها.

و إذا حج الصبي أو حجت الصبيبة قبل أن يصلا الى حد البلوغ لم يكفهما ذلك عن الحج الواجب بعده، و إن كانا مميزين، و كانت عبادتهما صحيحة شرعية بناء على المذهب المختار، فإذا بلغا بعد ذلك و كانت بقية شروط الوجوب موجودة و جب عليهما الحج بعد البلوغ.

### [الشرط الثاني: أن يكون عاقلاً،]

#### المسألة ١٢:

الشرط الثاني: أن يكون عاقلاً، فلا يجب الحج على الشخص إذا كان مجنوناً جنوناً مطبقاً لا يفيق منه و لا يجب الحج عليه إذا كان جنونه يعتريه أدياراً و كان دور إفاقته من الجنون لا- يكفى للقيام بجميع أعمال الحج، و لتحصيل ما لم يكن موجوداً من مقدمات الحج و الأمور التي يتوقف عليها وجوده.

#### المسألة ١٣:

إذا أفاق المجنون الأديار من جنونه في بعض الأديار، و استطاع في حال إفاقته إن يهبى لنفسه بعض المقدمات التي يتوقف عليها سفره للحج أو يهبى لنفسه جميعها، فاستخرج جواز السفر

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ١٣

للحج مثلا، و أعدّ المال و الرفقة، و استأجر الدابة أو السيارة أو الطائرة للسفر، و قاول المقاول الذى يعدّ له الأمكنة و المنازل و الخيام فى سفره، ثم عاوده دور الجنون بعد ذلك، ثم أفاق من الجنون فى فترة السفر للحج و القيام بأعماله، و كان بحيث يمكنه إتمام الحج فى دور هذه الإفافة، و جب عليه الحج، و إذا أتى به كذلك صح منه. و لا يبعد الحكم بوجوب الحج عليه من أول الأمر إذا علم بأنه يتمكن من الإتيان به على هذا الوجه.

#### المسألة ١٤:

إذا أعدّ الصبى لنفسه مقدمات السفر للحج قبل أن يبلغ الحلم أو أعدّها له شخص آخر، و سافر قبل بلوغه ليحج، ثم تحقق له البلوغ عند وصوله الى الميقات أو قبل وصوله اليه و تحققت له بقية شروط وجوب الحج، و جب عليه حج الإسلام و صح منه إذا أتى به على الوجه المطلوب، و يكفى فى وجوب الحج عليه أن يكون مستطيعا له من ذلك الموضع، و إن لم يكن مستطيعا له من بلده.

#### المسألة ١٥:

الظاهر أنه يجرى نظير هذا الحكم فى المجنون، فإذا سافر مع القافلة حتى وصل الى الميقات و عوفى من الجنون فى الميقات أو قبل وصوله اليه، و كان مستطيعا للحج و لو من ذلك الموضع، و توفرت له بقية شرائط الوجوب، و جب عليه الحج و صح منه إذا أتى به على الوجه المطلوب.

#### المسألة ١٦:

إذا سافر الصبى إلى الحج قبل بلوغه، و أحرم بالحج بنية الندب، ثم بلغ الحلم بعد إحرامه و كان مستطيعا للحج و شرائط وجوب الحج فيه مجتمعة، لم يجز له أن يستمر فى نيته الأولى فيتم حجه مندوبا و لم يصح له أن يعدل بنيته عن الحج المندوب الى حج كلمة التقوى، ج ٣، ص: ١٤

الإسلام، بل يجب عليه أن يعود الى أحد المواقيت الخمسة التى عينها الرسول (ص) لأهل الأقطار و يجدد الإحرام فيه بنية الحج الواجب عليه، و لا يتعين عليه أن يرجع الى ميقات أهل بلده على الخصوص، و ان كان ذلك أحوط له استحبابا مع التمكن منه. و إذا لم يتمكن من الرجوع الى أحد المواقيت و جب عليه أن يرجع الى المقدار الممكن من المسافة بينه و بين الميقات و يجدد الإحرام هناك، و إذا كان قد دخل الحرم لزمه أن يرجع الى خارج الحرم فيحرم منه، و إذا لم يستطع رجوع الى المقدار الممكن منه و جدّد الإحرام فيه، فإن لم يتمكن من جميع ذلك أحرم من الموضع الذى هو فيه بنية الحج الواجب. و كذلك الحكم فى الصبية إذا اتفق لها مثل ذلك، و سذكّر إن شاء الله تعالى فى فصل الوقوف بعرفات و فى فصل الوقوف بالمشعر الحرام بعض مسائل أخرى تتعلق بحج الصبى إذا أحرم بنية الحج المندوب، ثم بلغ الحلم قبل الموقفين أو قبل المشعر الحرام.

#### المسألة ١٧:

بلوغ الصبى و الصبية إنما هو شرط فى وجوب الحج عليهما، و ليس شرطا فى شرعيته منهما، فيشرع لهما أن يحجا البيت و أن يعتمرا إذا كانا مميزين كما تشرع لهما سائر العبادات من الصلاة و الصيام و غيرهما، و يستحب لهما الإتيان به، و يترتب على فعلهما ثواب الحج و جزيل أجره إذا أتيا به على الوجه المطلوب و النية الحسنة، و لا تتوقف صحة الحج المندوب منهما- إذا كانا مميزين- على أن يأذن لهما الولي الشرعى عليهما بفعله، إذا كان حجها لا- يستتبع تصرفا فى مالهما، كما إذا تبرع لهما متبرع بالمال، و إذا استتبع حجها تصرفا بالمال فالظاهر لزوم الاستئذان من الولي فى هذه الصورة.

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ١٥

**المسألة ١٨:**

يستحب لولى الصبى غير المميز أن يحجّه، و المراد بإحجاجه أن يجعله حاجا، فلبسه ثوبى الإحرام، و ينوى بذلك أن يجعل الصبى محرما، فيقول: أحرمت هذا الصبى بعمره المتمتع مثلا- أو بحج المتمتع قربة الى الله تعالى، و يلقنه ألفاظ التلبية ليقولها بلسانه إذا كان الطفل يستطيع ذلك، و إذا كان لا- يستطيع لى الولى بالنيابة عنه، ثم جنّب الطفل جميع محرمات الإحرام، و أمره أن يفعل كل ما يجب فعله فى الحج أو العمرة، من طواف و صلاة طواف و سعى بين الصفا و المروة و نية لتلك الاعمال و طهارة و وضوء لما يشترط فيه ذلك، و تقصير بعد السعى فى عمرة المتمتع، و وقوف فى عرفات، و المشعر، و أعمال منى فى يوم النحر و ما بعده و باقى أعمال الحج.

و إذا كان الصبى لا يتمكن من الإتيان بالعمل بنفسه أتى به الولى بالنيابة عنه و أحضره فى المواقف فى مواضعها و تولى عنه النيات و رمى عنه و ذبح، و حلق رأسه، و إباتة فى منى فى ليالى المبيت و إطفاء و سعى به، و لو بأن يحمله أحد فيطوف به و يسعى.

**المسألة ١٩:**

لا- بدّ و أن يكون الصبى مختونا فى حال طوافه أو الطواف به فى البيت، سواء كان الطواف للعمرة أم للحج أم للنساء، و لا بدّ و أن يكون ظاهر البدن و الثياب من النجاسات فى حال طوافه أو الطواف به و الصلاة لطوافه، و أن يكون على وضوء فى ذلك الحال، و لو بإجراء صورة للوضوء عليه إذا كان لا يحسن الوضوء، و يجمع على الأحوط فى هذه الصورة بين ذلك و بين وضوء الولى بالنيابة عنه و بين صلاته إذا أمكنه فعلها و صلاة الولى بالنيابة عنه، و إذا لم يقدر على إجراء صورة الوضوء توضع الولى بالنيابة عنه فى حال الطواف به، و صلى صلاة الطواف عنه على الأحوط.

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ١٦

**المسألة ٢٠:**

الظاهر أنه لا- فرق فى الاحكام التى ذكرناها بين الصبى و الصبيّة فيستحب إحجاج الصبيّة كما يستحب إحجاج الصبى، و إجراء الأعمال و النيات عليها كما تجرى عليه، و لا يشترط الختان فى طوافها و الطواف بها.

**المسألة ٢١:**

يستحب لولى الصبى و الصبيّة أن يحجّهما و يجعلهما محرمين، و يجرى عليهما أعمال الحج و العمرة على النحو الذى بيناه، من غير فرق بين أن يكون الولى نفسه محرما أو محلا، و إذا أحجّ الولى الطفل و جعله محرما ثبت إحرام الطفل و تم حجه، و استوجب الثواب عليه، و لم تجر على الولى نفسه أحكام الإحرام بذلك إذا كان محلا.

**المسألة ٢٢:**

ولى الطفل الذى يستحب له أن يحجّ الطفل و يوقع منه أفعال الحج و العمرة هو أبوه و جدّه من قبل أبيه، و وكيلهما الذى يفوضان اليه جميع ذلك، أو يفوضان اليه بعضه، كما إذا وكلاه فى أن يحمل الطفل و يطوف به و يسعى، أو أن يرمى عنه، أو يذبح له، أو يحلق رأسه، و فى ثبوت الولاية على الطفل لوصى الأب أو الجد، أو للحاكم الشرعى و أمينه إشكال.

و يشكّل - بل يمنع - ثبوت الولاية عليه في ذلك للأم، و الجد من قبل الأم، فضلا عن غيرهما ممن يتولى شؤون الطفل، و يتكفله من الأقراب أو الأبعاد.

### المسألة ٢٣:

إذا سافر الولي بالصبي للحج، و كانت نفقة الصبي في حال سفره لا تزيد على نفقته في حضره، جاز للولي أن يحتسبها من مال الصبي نفسه، و إذا زادت على نفقته في الحضر كانت الزيادة على كلمة التقوى، ج ٣، ص: ١٧  
الولي فيخرجها من ماله و لا يجوز له أن يأخذها من مال الصبي.  
و يستثنى من ذلك ما إذا توقف حفظ الصبي على السفر به مع وليه، و يستثنى أيضا ما إذا كان السفر بالطفل مصلحة له، فيكون جميع نفقة الطفل من ماله في صورتين.

### المسألة ٢٤:

إذا أحج الولي الصبي كان على الولي أن يدفع هدى التمتع عنه من مال الولي نفسه، و إذا وجبت على الصبي كفارة صيد في إحرامه فعلى الولي أن يدفع الكفارة من ماله لا من مال الصبي، و إذا أتى الطفل بشيء من محرمات الإحرام غير الصيد، فالظاهر أنه لا كفارة عليه لا في ماله و لا في مال الولي.

### المسألة ٢٥:

يشكل الحكم باستحباب أن يحج الولي بالمجنون غير المميز، على الوجه الذي ذكرناه في الصبي و الصبيّة غير المميزين، فإذا أراد الأب أو الجد أن يجعله محرما و أن يجرى عليه اعمال الحج و العمرة فعل ذلك برجاء المطلوبية.

### المسألة ٢٦:

لا يشترط في صحة الحج المندوب من الولد البالغ أن يستأذن أباه أو يستأذن أمه في فعله، نعم، لا يصح حجه إذا كان سفره الى الحج يشتمل على خطر و شبهه فيوجب من أجل ذلك إيذاء لهما أو لأحدهما، و يصدق عليه - بفعل ما يؤذيهما - أنه قد عقّهما، و لا يصح كذلك إذا نهاه أحدهما أو كلاهما عن السفر، لبعض الجهات العقلية الموجبة للنهي، فيصدق عليه العصيان إذا خالف نهيهما، و لا يعتبر ذلك في الحج الواجب عليه بالاستطاعة، و سيأتي الكلام في الحج الواجب بالندر و شبهه.  
كلمة التقوى، ج ٣، ص: ١٨

### المسألة ٢٧:

إنما يحرم السفر على الولد إذا كان موجبا لإيذاء أبيه أو أمه لسبب عقلائي يوجب الأذية في نظر العقلاء من الناس، و على النحو المتعارف بينهم، و لا اعتبار بما يحصل عند بعض الآباء من التخيلات و الوسوس و الأوهام التي لا تعدّ دواعي عقلائية صحيحة.  
و كذلك الحكم في نهى الأب و الأم، فالمدار أن يكون النهي لسبب عقلائي يوجب ذلك، و لا - اعتبار بما يكون عن دواع غير متعارفة توجب ذلك، أو لبعض انفعالات و خواطر تحدث عند الأب أو الأم من غير مرجح شرعي يوجب ذلك.  
و لا يختص ذلك بالسفر للحج المندوب، بل يعم الأمور الراجحة الأخرى كالسفر للزيارات المستحبة، و كزيارة الأقراب و الإخوان،



و حضور بعض المجالس، و الصلاة في الجماعة.

### المسألة ٢٨:

إذا حج الغلام المستطيع للحج و هو يعتقد أنه لا يزال صبيا لم يبلغ الحلم، و ان الحج منه حج مندوب حتى أتم الحج و هو على هذا الاعتقاد، ثم علم بعد إتمام حجه أنه قد بلغ الحلم قبل حجه، فإن كان قد قصد في نفسه امتثال الأمر المتوجه اليه بالحج، صح حجه و كفاه ما أتى به عن حج الإسلام الواجب عليه، و ذلك لان الأمر المتوجه اليه بالفعل هو الأمر بالحج الواجب، و قد نوى امتثاله، و ان كان يتوهم انه حج مندوب.

و إذا قصد بحجه امتثال الأمر بالحج المندوب- على نحو التقييد بذلك-، لم يكفه ما فعله عن الواجب، فيجب عليه الحج من قابل، و كذلك الفتاة إذا حجت و هي تعتقد إنها صبيبة غير بالغة، ثم استبان لها أنها قد بلغت قبل الحج، فيتوجه فيها التفصيل المذكور. و نظير ذلك ما إذا حج الرجل أو المرأة و هو يعتقد أنه غير

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ١٩

مستطيع للحج و أن حجه مندوب، ثم ظهر له أنه كان مستطيعا في حال الحج، فيجرب فيه التفصيل الأنف ذكره، و يكفيه حجه عن حج الإسلام الواجب في الصورة الأولى، و يجب عليه الحج في القابل في الصورة الثانية.

### [الشرط الثالث: أن يكون حرا،]

### المسألة ٢٩:

الشرط الثالث: من شروط وجوب الحج على الإنسان أن يكون حرا، فلا يجب الحج عليه إذا كان عبدا مملوكا أو أمه مملوكة، و ان كان الملك لبعضه، و حتى إذا كان مستطيعا للحج من حيث المال و أذن له سيده بالحج، فلا يكون واجبا عليه، و إذا أذن له مالكة بالحج و أتى به صح منه حجه و كان مندوبا و لم يكفه عن حج الإسلام، فإذا أعتق بعد ذلك و كان مستطيعا في حال العتق، أو استطاع بعده و جب عليه أن يحج البيت، و لا يجب عليه الحج إذا هو لم يستطع في حال العتق و لا بعده، و ان كان مستطيعا لما كان مملوكا.

### المسألة ٣٠:

إذا أذن السيد لمملوكه بأن يحج، فحج بقصد الحج المندوب كما ذكرناه، ثم أعتقه المولى فأدرك الوقوف في المشعر الحرام و هو حر أجزاء هذا الحج عن حج الإسلام إذا كان مستطيعا للحج في حال عتقه، و كذلك الحكم إذا انعتق بسبب آخر من أسباب العتق قبل الوقوف بالمشعر، فيكفيه ذلك عن الحج الواجب إذا كان مستطيعا، و لا يكفيه عن الواجب إذا لم يكن مستطيعا في ذلك الحال، فإذا تجددت له الاستطاعة بعد العتق و جب عليه الحج.

### المسألة ٣١:

إذا حج العبد بإذن مولاه ثم أعتقه المولى في أثناء الحج، فأدرك الوقوف في عرفات و الوقوف في المشعر الحرام جميعا و هو حر، أجزاء

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٢٠

حجه عن حج الإسلام إذا كان مستطيعا في حال عتقه، وكذلك إذا وقف في عرفات و هو مملوك ثم أدرك الوقوف بالمشعر الحرام و هو حر، و هذا هو الفرض الذي ذكرناه في المسألة المتقدمة.

و كذلك إذا فاتته الوقوف في عرفات لعذر، و أدرك الوقوف في المشعر الحرام و هو حر، فيكفيه حجه عن حج الإسلام إذا كان مستطيعا، و كذلك إذا أدرك الوقوف في عرفات و هو حر وفاته الوقوف بالمشعر الحرام لعذر.

و على وجه الإجمال فالمدار في الحكم بالإجزاء هو أن يدرك أحد الموقفين و هو حر و ان يكون حجه صحيحا، سواء كان الموقف الذي أدركه و صح معه حجه اختياريا أم اضطراريا، و سيأتي في مباحث الوقوف إن شاء الله تعالى بيان الاختيارى و الاضطرارى من الوقوفين و الصور المحتملة في ذلك و ما يصح معه الحج منها و ما لا يصح، فلتراجع المسألة التسعمائة و الحادية و الثلاثون و عدة مسائل بعدها.

### المسألة ٣٢:

إذا أعتق السيد مملوكه في أثناء الحج و أدرك أحد الموقفين و هو حرّ أجزاء ذلك الحج - إذا أتمه - عن حج الإسلام كما ذكرناه، و إن لم يعلم العبد بعتقه حتى أتم الحج، أو كان لا يعلم بأن حجه يجزيه عن الحج الواجب فلا يشترط في الأجزاء ان يجدد النيء - بعد عتقه - للإحرام بحج الإسلام، نعم يجب عليه أن يجدد النيء لحج الإسلام إذا كان ملتفتا للموضوع و الحكم معا بعد العتق و في حال العمل.

### المسألة ٣٣:

لا فرق في الحكم الذي ذكرناه في حج المملوك بين ان يكون حج أفراد أو حج قران أو حج تمتع، فإذا كان العبد متمتعا و أعتقه كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٢١ مولاة في أثناء عمره التمتع أو بعد ان أتمها، أو في أثناء حج التمتع فأدرك الموقفين أو أدرك أحدهما و هو حر، صح جميع عمله و كفاه عن عمره التمتع و حج التمتع الواجبين إذا كان مستطيعا.

### المسألة ٣٤:

إذا أذن السيد لمملوكه بأن يحرم بالحج أو بالعمرة، فأحرم العبد و جب عليه إتمام عمله الذي أحرم به و ان كان عمرة مفردة، و لا يجوز للسيد أن يرجع في إذنه بعد أن يتلبس العبد بالإحرام، و إذا رجع في إذنه لم تجب على المملوك طاعته، فلا طاعة لمخلوق في معصية الخالق.

و إذا رجع المولى في إذنه قبل أن يحرم العبد، و علم العبد برجوعه لم يجز للعبد أن يحرم لانتهاء الشرط، و إذا رجع المولى في إذنه قبل أن يتلبس العبد بالإحرام و لم يعلم العبد برجوع مولاة في الاذن فأحرم، صح إحرامه على الأقوى، و وجب عليه إتمام العمل الذي أحرم به.

### المسألة ٣٥:

إذا أذن السيد لعبده بحج التمتع فأحرم العبد بذلك كان السيد مخيرا بين أن يذبح عن العبد هدى التمتع و أن يأمره بالصوم بدلا عن الهدى ثلاثة أيام في الحج و سبعة أيام إذا رجع الى أهله، و إذا أعتق العبد في أثناء الحج على ما تقدم بيانه فأدرك أحد الموقفين و هو حر، و جب هدى التمتع على العبد نفسه، فإن لم يجد و جب عليه الصوم بدلا عنه.

**المسألة ٣٦:**

إذا آجر السيد عبده للحج أو للعمرة بالنيابة عن أحد وجب على العبد أن يأتي بالعمل المستأجر عليه، وإذا أمره بأن يحج أو يعتمر لنفسه وجب عليه أن يطيع أمر الله وأمر سيده فيحج أو يعتمر

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٢٢

لنفسه على النحو الذى عينه له السيد، ولا يجزيه ذلك عن حج الإسلام إذا أعتق بعد ذلك واستطاع، إلا إذا أعتق فى أثناء الحج و أدرك أحد الموقفين وهو حر كما تقدم.

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٢٣

**الفصل الثالث فى الاستطاعة و جهاتها و أحكامها****المسألة ٣٧:**

يشترط فى جميع الواجبات الشرعية، و فى جميع التكاليف: أن يكون العمل المكلف به مقدورا للإنسان، فلا- يصح التكليف بغير المقدور المستطاع، و هذا الحكم معلوم بالبدهة فى الشريعة الإسلامية.

و ينفرد حج الإسلام عن سائر الواجبات فى الدين بأنه يشترط فى وجوبه أن يكون الإنسان مستطاعا لحج البيت استطاعة شرعية، و هذا هو الشرط الرابع من شروط وجوبه.

و يراد بالاستطاعة الشرعية: أن يكون الشخص قادرا على حج البيت قدرة مالية، فيكون له من الزاد و الراحلة ما يبلغه ذلك، أو يكون له من المال و المملوكات الأخرى ما يحصل له الزاد و الراحلة، و أن يكون قادرا على بلوغ ذلك من حيث صحة بدنه و قوته على السفر و تحصيل المقصود، و أن يكون آمن السرب و الطريق الى الميقات و الى نهاية الأعمال، فلا- مانع له من الوصول و القيام بالواجب، و أن يكون له من الوقت ما يتمكن فيه من تحقيق جميع ذلك، و الوفاء به على الوجه المطلوب، و على ما سنوضحه فى المسائل الآتية من بيان، فلا يجب عليه الحج إذا قصرت استطاعته فى بعض هذه المجالات.

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٢٤

**المسألة ٣٨:**

الظاهر انه لا فرق فى اشتراط الراحلة بين القريب من الناس الى البيت و البعيد عنه، فإن الحاج من أهل مكة و من قرب منها يحتاج الى الخروج الى عرفه و بقيه المشاعر لتأدية المناسك بها، و العود منها الى البيت للطواف و السعى، و مثل ذلك يحتاج فيه الى الراحلة بحسب العادة بين الناس فتعمه أدلة اشتراط الراحلة.

**المسألة ٣٩:**

المعتبر فى الاستطاعة أن يكون الشخص ممن له زاد و راحلة يبلغ بهما المقصود، سواء كان مالكا لعين الزاد و الراحلة بالفعل، أم كان له من النقود و الأموال الأخرى ما يقدر به على تحصيل الزاد و الراحلة فى جميع رحلته الى البيت الحرام متى احتاج إليهما، فلا يشترط

فى الاستطاعة حمل الزاد معه إذا أمكن له الحصول عليه فى منازل سفره، و فى مواضع اقامته حتى يبلغ غايته، و لا يشترط فيها ملك الراحلة إذا أمكن له استئجارها و لا يشترط وحدة الراحلة إذا أمكن له استبدالها بغيرها فى مراحل سفره حتى يتمه، و لا وحدة نوعها، فله أن يقطع بعض المسافة على راحلة و يقطع بعضها فى سفينة أو فى سيارة أو غيرهما من وسائل النقل، و إذا لم يوجد الزاد فى بعض مراحل السفر اشترط فى استطاعة الحاج إمكان حمل الزاد معه، و وجب عليه حمله مع الإمكان، و لو بأن يستأجر دابة أو سيارة لحمل ما يحتاج إليه فى سفره من طعام و شراب و متاع، فإذا لم يوجد الزاد فى بعض مراحل سفره و لم يمكن له حمله معه أو كان فى حمله حرج و مشقة لا تتحمل عادة، سقط عنه الوجوب لأنه غير مستطيع.

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٢٥

### المسألة ٤٠:

كلمة الزاد حين تقال مطلقاً يراد منها الطعام و ما يتقوت به الإنسان خاصة، و حين تقال بالإضافة إلى المسافر مع الراحلة، و حين تذكران لبيان معنى الاستطاعة لحج البيت يكون المراد بها ما يحتاج إليه الإنسان فى سفره من مطعوم و مشروب، و من أمتعته و أوعيته و غير ذلك فى أثناء حله و ترحاله أيام سفره، مما يناسب حاله من قوة و ضعف و يناسب زمانه من صيف و شتاء و حر و برد، و ما يناسب شأنه و مكانته الاجتماعية من شرف و ضعة، فتشمل حتى الخادم إذا كان من شأنه أن يكون له خادم فى سفره، و تعم جميع المذكورات لنفسه و لخدمته و ضيوفه إذا كان من شأنه أن يستضاف فى حال سفره، و لدابته و سيارته حين يكون ذلك من شأنه التى لا يمكن سفره الا بها، أو التى يكون سفره حرجاً و شاقاً إذا سافر بدونها.

و لا بد و أن يكون له من المال و المكنة زائداً على ذلك ما يكفيه لنفقة أهله و عياله و مؤنتهم مدة سفره عنهم حتى يعود إليهم، و الراحلة هى وسيلة النقل التى يركبها فى ذهابه و فى تنقله بين المشاعر و فى عودته الى وطنه بعد الحج، من دابة أو سفينة أو سيارة أو طائرة أو قاطرة، و يراعى فى جميع ذلك ما يليق بشأنه و شرفه و يقوم بحاجته من حيث النوع و المقدار، فقد يكتفى بعض المسافرين باستئجار مقعد واحد من سيارة متعارفة، و قد يحتاج الى سيارة كاملة من نوع مخصوص، و قد يحتاج الى أكثر من ذلك، فإذا وفت قدرته المالية بما يحتاج اليه من الأمور و الشؤون كان مستطيعاً من حيث المال، و وجب عليه حج البيت إذا تمت له النواحي الأخرى من الاستطاعة، و إذا قصرت مكنته فلم تف له ببعض المجالات التى

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٢٦

يحتاج إليها من ذلك لم يجب عليه الحج لعدم الاستطاعة.

### المسألة ٤١:

يعتبر فى الاستطاعة المالية أن يكون المكلف مالكا بالفعل للزاد و الراحلة، أو لمال و مملوكات يقدر بها على تحصيل الزاد و الراحلة، على الوجه الذى ذكرناه فى المسائل المتقدمة، و لا يكفى فى تحقق الاستطاعة أن تكون له صنعة أو حرفة يقدر بواسطتها على أن يوفر لنفسه فى أثناء سفره الى الحج جميع ما يحتاج اليه من زاد و نفقة حتى يعود الى وطنه، و لو أنه احتاط و حج على هذه الصورة لم يكفه حجه هذا عن حج الإسلام، فإذا حصلت له الاستطاعة بعد ذلك وجب عليه الحج.

### المسألة ٤٢:

الاستطاعة الشرعية التي يجب معها الحج على المكلف هي أن تتحقق له نواحي الاستطاعة التي بينها من المكان الذي هو فيه، وان لم يكن مستطيعا للحج من وطنه الذي يسكنه، فإذا خرج الرجل من بلده الى بلد آخر زائرا أو عاملا أو لبعض غايات أخرى و هو غير مستطيع للحج، و اتفق أن توفرت له جهات الاستطاعة للحج في ذلك البلد فحصل لديه من المال ما يكفيه للسفر من ذلك الموضع ذهابا و رجوعا و لنفقات حجه، و نفقات عياله حتى يعود الى وطنه، و جب عليه الحج، و إن كان ما حصل له من المال لا يحقق له الاستطاعة لو كان في وطنه، أو كانت النواحي الأخرى للاستطاعة لا تتم له لو كان في وطنه.

و كذلك الحكم إذا كان غير مستطيع في بلده و خرج الى حج البيت متسكعا، ثم حصلت له الاستطاعة بالتكسب، أو ببذل باذل كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٢٧

قبل أن يحرم من الميقات، فيجب عليه حج الإسلام، و يجب عليه الإحرام له من الميقات.

### المسألة ٤٣:

إذا كان المكلف غير مستطيع، و خرج الى الحج متسكعا حتى بلغ الميقات و أحرم بالحج بنية الندب لعدم استطاعته، ثم اتفق أن حصلت له الاستطاعة بعد الإحرام بالتكسب أو ببذل باذل، لم يجب عليه الحج فلا يجب عليه الرجوع الى الميقات أو المضى إلى ميقات آخر ليحرم بحج الإسلام بعد إحرامه الأول، بل لا يجوز له ذلك، و لا يجوز له العدول بنية الى حج الإسلام و لا إلى عمرة مفردة فيتمها ثم يستأنف بعدها حج الإسلام في عامه، بل يجب عليه أن يستمر في نسكه الذي أحرم له حتى يتمه، فإن بقيت استطاعته الى العام المقبل و جب عليه حج الإسلام فيه، و إن لم تبق استطاعته سقط عنه و جوب الحج.

### المسألة ٤٤:

إذا غلت الأسعار فاحتاج المكلف أن يشتري الأشياء التي يحتاج إليها في سفره الى الحج من الطعام أو الأوعية و الأدوات بأكثر من ثمن المثل، أو احتاج الى استئجار ما يحتاج الى استئجاره بأكثر من أجره المثل و جب عليه الشراء و الاستئجار بذلك مع التمكن من القيمة و لم يسقط عنه و جوب الحج في تلك السنة بسبب ذلك، و كذا إذا توقف تحصيل القيمة على أن يبيع أملاكه بأقل من ثمن المثل فيجب عليه ذلك، إلا- إذا كان البيع و الشراء و الاستئجار كذلك موجبا للضرر له بأكثر من المتعارف، أو كان موجبا للخرج الذي يرفع التكليف فيسقط عنه الوجوب حين ذلك.

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٢٨

### المسألة ٤٥:

إذا كان المكلف ممن تضطره العلاقات و الملابسات و جهات المعيشة و أشباه ذلك الى العود الى وطنه بعد الحج، و لو للخرج الشديد عليه في البقاء في غير وطنه و المعيشة بعيدا عن أهله، كما هو الحال الغالب في الناس، اعتبر في استطاعته المالية للحج وجود نفقة العود الى بلده بعد الحج فتكون نفقة العود لمثل هذا جزءا من استطاعته في المال.

و لا يعم هذا من كان سائحا في البلاد ليس له وطن يستقر فيه، و المكلف الذي لا يريد العود الى وطنه بعد الحج لجهات أوجبت له

ذلك، والشخص الذى لا عسر ولا حرج عليه فى أن يبقى فى مكة، فلا يعتبر فى استطاعته هؤلاء، ان تكون لديهم نفقة العود الى الوطن بعد الحج.

### المسألة ٤٦:

إذا أراد المكلف السفر الى الحج، وعزم على التوطن بعد انتهاء حجه فى بلد آخر غير وطنه الأول، لوحظ حاله، فإن كان مضطرا الى ذلك بحيث لا يتمكن من العود الى وطنه الأول، اعتبر فى استطاعته المالية أن تكون عنده نفقة الذهاب الى الحج و نفقة الذهاب بعد الحج الى البلد الذى عزم على التوطن فيه، سواء كانت نفقته مساوية لنفقة العود الى وطنه أم أقل منها أم أكثر، وإن كان مختارا فى استبدال بلده من غير ضرورة تلجئه الى تركه، اعتبر فى استطاعته المالية أن تكون هذه نفقة الذهاب الى الحج، وأقل الأمرين من نفقة العود الى وطنه الأول و نفقة الذهاب الى وطنه الجديد، فإذا كان مالكا لذلك كان مستطيعا و وجب عليه الحج.

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٢٩

### المسألة ٤٧:

الاستطاعة للحج هى أن يكون المكلف مالكا لأعيان الزاد و الراحلة التى يحتاج إليها فى سفره الى الحج، أو يكون واجدا للنقود التى ينفقها فى تحصيل ما يحتاج اليه منها، أو يكون مالكا لأموال أخرى يمكنه بيعها و صرف أثمانها فى شراء تلك الأعيان أو استئجارها، و قد سبق بيان جميع هذا مفصلا، و ذكرنا أن الأدلة المعتبرة قد أوضحت كذلك أن الاستطاعة للحج هى السعة فى المال أو القوة و اليسار فيه، و مقتضى وصف الاستطاعة بذلك أن المملوكات و الأموال التى يجب بيعها و صرف أثمانها فى الحج، لا تشمل الأشياء الضرورية للمكلف، و التى يحتاج إليها فى إدارة معيشته، و تدبير شؤونه فى حياته، فلا تباع فى ذلك الدار التى يحتاج إليها لسكناه و سكنى عياله، و التى تليق به بحسب شرفه و منزلته فى المجتمع بنوعها و عددها، فإن كثيرا من الناس يحتاج فى إسكان أهله الى أكثر من دار واحدة، و لا يباع أثاث منزله و لوازم بيته من فرش و أدوات و أوان و آلات، و أرائك و أسرة، و وسائل يحتاج إليها فى تنظيم أموره و ترتيب مسكنه و راحته و راحة أهله و ضيوفه، و لا تباع ثيابه التى يتجمل بها بين الناس أو التى يلبسها فى أوقات راحته أو أوقات عمله، و لا تباع كتب العلم الدينى إذا كان من أهل ذلك و كانت الكتب موضع حاجته، و لا تباع آلات صنعته التى يفتقر إليها فى معاشه، و منها كتب العلم التى تتعلق بصناعته ككتب الطب للطبيب و كتب الهندسة للمهندس و نحوها، و لا تباع دابته أو فرسه أو سيارته التى لا بد له منها فى تنقلاته و حركاته، و غير ذلك من الأمور التى يقع فى الضيق و الحرج و العسر فى حياته بدونها.

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٣٠

و يراعى فى جميع ذلك ما يليق به و بمنزلته من حيث النوع و العدد، و لا تباع حلى المرأة، و لا ثياب زينتها، و وسائلها الخاصة التى يحتاج إليها أمثالها فى زمانها و فى بلدها، و التى تليق بها بحسب شرفها و منزلتها و سننها، و قد ذكرنا نظائر هذا فى كتاب الدين عند ذكر المستثنيات فيه.

### المسألة ٤٨:

إنما استثنيت هذه الأمور من وجوب البيع للحج من حيث أن وجودها ضرورى للمكلف فى حياته و لا بد له منها، و إذا باعها وقع فى

الضيق و العسر فى أموره فلا يكون مستطيعا للحج بمقتضى الأدلة الآنف ذكرها.

فإذا زادت الأعيان الموجودة لدى المكلف من هذه الأمور على مقدار حاجته و جب عليه بيع الزائد منها إذا توقف عليه الحج، و كذلك إذا استغنى عن بعض الأشياء بعد ما كان محتاجا إليه فيجب بيعه إذا توقف عليه أداء الحج، و لا تقصر أدلة الاستطاعة للحج عن شموله، و من ذلك حلى المرأة و ثياب زينتها بعد أن يكبر سنّها و تكون غير محتاجة إلى استعمالها و لبسها.

### المسألة ٤٩:

إذا كانت للمكلف دار يملكها بالفعل، صالحة لسكناه، و قيمتها وافية بمقدار استطاعته للحج، و كانت بيده دار أخرى موقوفة أو مستأجرة أو مستعارة، مما يصح انطباقه عليه، و هى صالحة لسكناه أيضا، و وافية بحاجته، و لا غضاضة و لا منقصة عليه إذا سكن فيها، فالظاهر ثبوت الاستطاعة الشرعية له بملك الدار الأولى و وجوب الحج عليه بها، فيجوز له أن يسكن الدار

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٣١

الموقوفة- و نحوها من المذكورات- و يبيع الدار المملوكة و يحج بثمانها، و يجوز له أن يستبقى الدار المملوكة فلا يبيعها، و يحج متسكعا أو يقترض ما يحج به، و إذا حج كذلك سقط عنه حج الإسلام بذلك، و سيأتى ذكر هذا. و كذلك الحكم فى المستثنيات الأخرى التى لا تباع فى الحج كما لا تباع فى الدين، فإذا كانت لديه من كتب العلم أو من المستثنيات الأخرى المملوكة ما يكون مستطيعا بقيمته، و كان بيده منها من الموقوفات أو من المستأجرات و المستعارات أو من الموصى بها فى سبل الخير أو من المتبرع به لهذه الوجوه ما يسد حاجته فيها و يتعارف لمثله، و لا يوجب له مذلة و لا مهانة تحققت له الاستطاعة بذلك و وجب عليه الحج كما تقدم.

### المسألة ٥٠:

إذا كانت للمكلف دار مملوكة تكفيه لسكناه- كما تقدم- و ثمنها يفى باستطاعته للحج لو انه باعها، و لم تكن بيده دار أخرى موقوفة أو موصى بها للخيرات تصلح لسكناه- كما فى الفرض السابق- و لكن وجود هذه الدار ممكن له، بحيث إذا طلبها حصل عليها، فالظاهر عدم ثبوت الاستطاعة له بذلك، فلا يجب عليه الحج، و كذلك الحكم فى نظائر الدار من المستثنيات إذا وجد فيها نظير هذا الفرض.

### المسألة ٥١:

إذا كانت للشخص دار مملوكة تصلح لسكناه و لا تزيد على حاجته فى نوعها، و لكنها تزيد على حاجته فى قيمتها، و إذا استبدل عنها دارا أخرى تصلح لسكناه و تليق بشأنه أيضا كان التفاوت ما

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٣٢

بين الدارين فى القيمة و افيا باستطاعته للحج، و مثال ذلك ان تكون له دار مملوكة تقع فى الشارع المهم من البلد، و قيمة الدار من أجل ذلك تبلغ عشرة آلاف دينار، و إذا باعها بهذه القيمة أمكن له أن يشتري لنفسه مثل تلك الدار فى نوعها و فى كفايتها له و لياقتها بشأنه، تقع فى شارع آخر من البلد و قيمتها من أجل ذلك خمسة آلاف دينار، و التفاوت ما بين الدارين فى القيمة و هو خمسة

آلاف دينار يقى باستطاعته للحج، فإذا كان بيع الدار الأولى و إبدالها بالثانية ممكنا للمكلف و لا عسر فيه، فالظاهر صدق الاستطاعة بذلك و وجوب الحج عليه، و إذا يمكن له ذلك أو كان عسرا حرجا لم تصدق الاستطاعة و لم يجب الحج.

### المسألة ٥٢:

إذا ملك الشخص ما يكفيه لنفقة الحج من النقود و الدراهم مثلا، و كان محتاجا الى صرف جميع ما لديه، أو صرف بعضه فى شراء دار يسكنها أو شراء بعض المستثنيات الأخرى التى لا بد له فى حياته منها، و التى يقع فى العسر و الضيق فى المعيشة بدونها، لم تصدق عليه الاستطاعة بذلك، فقد تقدم ان الاستطاعة- كما دلت عليه الأدلة المعتبرة- هى السعة فى المال و القوة و اليسار فيه، فلا يجب عليه الحج بما لديه من النفقة، و يجوز له شراء الأعيان التى يحتاج إليها بذلك المال.

و إذا كانت لديه دار للسكنى أو كانت له بعض المستثنيات التى ذكرناها، و باع تلك المستثنيات الموجودة عنده لم تصدق عليه الاستطاعة للحج بوجود أثمانها عنده ما دام محتاجا فى حياته الى مثل تلك المستثنيات، سواء باعها بقصد أن يبدلها بأعيان غيرها من كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٣٣

تلك المستثنيات، فباع الدار ليشتري بثمانها دارا أو كتبا، و باع الكتب ليشتري بها دارا أو كتبا أخرى أم لم يقصد التبديل بسواها.

### المسألة ٥٣:

إذا ملك الرجل مبلغا من المال يكفيه لنفقة الحج ذهابا و إيابا و كان محتاجا الى الزواج، فإن هو صرف المبلغ الذى ملكه فى الحج لم يتمكن من الزواج، و ان صرفه فى النكاح لم يستطع الحج، فإذا كانت حاجته الى الزواج شديدة، بحيث يقع فى العسر أو فى المرض بتركه، فهو غير مستطيع للحج، و يجب عليه صرف المال فى التزويج، و إذا كانت حاجته الى الزواج لا تبلغ العسر أو الوقوع فى المرض، و جب عليه الحج و قدّمه على النكاح.

### المسألة ٥٤:

□  
ذكر بعض الفقهاء (رضوان الله عليهم) الوقوع فى الزنا، و عدّه من المحاذير التى توجب تقديم الزواج على الحج، إذا دار الأمر بينهما فى الفرض الآنف ذكره، و لعل المراد خشية الوقوع فى الزنا إذا هو قدم الحج على الزواج و صرف المال فيه، فإن الزنا إذا ترك الزواج إنما يقع الشخص فيه باختياره و إرادته و هو غير مجبر و لا مقسور فى فعله كما هو واضح، و هو تام المسؤولية عن وقوعه إذا وقع، و ليس الحج من أسباب وقوعه و لا صرف المال فيه لتكون استطاعته للحج سببا لهذا الشىء الممنوع شرعا، و الممنوع شرعا كالممنوع عقلا، كما قال بعضهم.

نعم، قد يكون تقديم الحج على الزواج و صرف المال فيه سببا لخوف المكلف من الوقوع فى الزنا، و قد يشتد هذا الخوف

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٣٤

و يتعقد، فيكون موجبا للعسر و المشقة الشديدة أو للقلق و الكبت و بعض الأمراض النفسانية الأخرى، فالمدار فى تقديم الزواج فى الفرض المذكور على ذلك- كما بيناه.



**المسألة ٥٥:**

الظاهر من النصوص انه يعتبر في تحقق الاستطاعة الشرعية للحج ان يكون المكلف قادرا على الزاد والراحلة بما بيننا لهما من المعنى، أو على المال الذي يحصل به ذلك أو يحصله بثمنه، وان تكون قدرته على ما ذكر قدرة تامة فعلية، والمفهوم من ذلك: انه لا بد من أن يكون المكلف مالكا له ملكا فعليا، ولا بد من أن يكون متمكنا من إنفاقه في الحج تمكنا فعليا، فلا مانع له من صرفه وإنفاقه فيه، ونتيجة لذلك، فلا يكون المكلف مستطيعا للحج استطاعة شرعية إذا لم يكن مالكا له بالفعل، وان كان قادرا على ان يملكه بكسب ونحوه، ولا يكون مستطيعا للحج استطاعة شرعية إذا كان له مانع عرفي أو شرعي من أن يصرف المال الذي يملكه في الحج، وان كان قادرا على رفع المانع، فإن ذلك من القدرة على ان يكون مستطيعا، وليس من الاستطاعة الفعلية التي دلت عليها النصوص، وجعلتها شرطا لوجوب الحج.

**المسألة ٥٦:****إشارة**

إذا لم يكن للمكلف ما يكفيه لنفقة الحج من أعيان و منافع، و كان له دين على احد يكفيه لذلك لو أنه استوفاه من المدين، أو هو يتم له نفقة الحج، فللمسألة صور يختلف حكمها باختلاف فروضها.

**الصورة الأولى:**

أن يكون دينه على الشخص حالا قد حضر وقت وفائه، و أن كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٣٥ يكون المدين عازما على وفاء ما في ذمته غير مماطل فيه، و لا ريب في وجوب قبضه على المكلف الدائن إذا دفعه المدين اليه، و وجوب اقتضائه منه و مطالبته به إذا كان دفع الدين له محتاجا إلى المطالبة به فقط، فهو مالك للمال، و قادر على التصرف فيه بالفعل و استطاعته لذلك فعلية.

**الصورة الثانية:**

أن يكون قد حضر وقت وفاء الدين و يكون المدين مماطلا- في دفع الدين له أو يكون منكرا له من أصله، و الظاهر عدم تحقق الاستطاعة الفعلية التي تقدم ذكرها، و إن كان الدائن قادرا على إجبار الغريم على دفع الدين إذا كان مماطلا، و قادرا على إثبات الدين عليه عند الحاكم إذا كان منكرا، فإن ذلك من القدرة على تحصيل الاستطاعة و ليس من الاستطاعة الفعلية التي اعتبرتها النصوص في وجوب الحج.

**الصورة الثالثة:**

أن يكون الدين مؤجلا لم يحضر وقت الوفاء به، و يكون الغريم غير عازم على وفاء الدين قبل حضور أجله، و لا ريب في عدم تحقق الاستطاعة الفعلية بذلك فلا يجب عليه الحج.

**الصورة الرابعة:**

أن يكون دينه على الغريم مؤجلا- لم يحضر أجله، و يكون المدين باذلا- للدين قبل ان يحل الأجل و ان لم يطلب الدائن منه الوفاء بالدين، و الظاهر تحقق الاستطاعة الفعلية بذلك للمكلف فيجب عليه الحج، و لا يجوز له ان يمتنع عن قبض الدين إذا دفعه اليه على الأقوى، و ان كان الدائن المكلف نفسه هو الذى اشترط على الغريم كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٣٦ تأجيل الدين.

**الصورة الخامسة:**

أن يكون الدين مؤجلا لم يحضر أجله، و يكون المدين عازما على وفاء الدين قبل حضور أجله بشرط ان يطالبه الدائن به، و إذا لم يطالبه به لم يدفعه اليه، و الظاهر عدم تحقق الاستطاعة الفعلية بذلك، فلا تجب عليه المطالبة به، فإن ذلك من تحصيل الاستطاعة و لا يجب الحج عليه.

**المسألة ٥٧:**

لا تتحقق الاستطاعة الفعلية للحج فى فروض المسألة المتقدمة إذا كان الشخص الذى عليه الدين معسرا، أو كان مماطلا لا يتمكن الدائن المكلف من إجباره على دفع الدين، أو كان منكرا لأصل الدين و لا يقدر الدائن على إثبات الحق عليه، أو كان التخاصم معه يستلزم الحرج على الدائن.

**المسألة ٥٨:**

لا يكون الإنسان مستطيعا للحج إذا كان قادرا على ان يقترض ما يحج به، و ان كان قادرا أيضا على وفاء القرض بسهولة و يسر، فلا يجب عليه الاقتراض لذلك، فإنه من تحصيل الاستطاعة و ليس من الاستطاعة الفعلية، و لا يجب عليه الاقتراض كذلك إذا كان له مال يكفيه لنفقة الحج، و لكنه غائب عنه فلا يتمكن من صرفه بالفعل، و لا يجب عليه الاقتراض إذا كان له مال حاضر لا راغب فى شرائه، فالمال الغائب لا يحقق له الاستطاعة بالفعل، فإن المفروض عدم قدرة المكلف على إنفاقه فى الحج، و كذلك المال الحاضر فى الصورة الأخيرة فإن المفروض عدم راغب فيه فالمال نفسه لا يمكنه

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٣٧

من الحج به و لا ببدله، و الاقتراض فى صورتين إنما هو تملك مال آخر بعوض فى الذمة و ليس استبدالاً للمال الغائب أو الحاضر، فهو كما ذكرنا تحصيل استطاعة، فلا يكون واجبا على المكلف غير المستطيع.

**المسألة ٥٩:**

إذا اقترض المكلف مالا يكفيه لنفقته فى الحج، أو يتم له النفقة الموجودة عنده، و كان قادرا على وفاء المبلغ الذى اقترضه إذا حلَّ أجله و لا عسر عليه فى ذلك تحققت له الاستطاعة الفعلية و وجب عليه الحج، و كذلك إذا اشترى مالا يكفيه لنفقة الحج و بقى

الثلث في ذمته، فإذا كان قادرا على وفاء الثمن عند حلول أجله بسهولة و يسر، كان مستطيعا و وجب عليه الحج.

### المسألة ٦٠:

إذا كان الدين الذى يملكه المكلف فى ذمة غريمه مما يصح بيعه، و كان ثمنه كافيا لنفقة الحج، أو متمما لما عنده من نفقته و لا عسر عليه فى ذلك و لا حرج، و جب عليه بيع الدين و الحج به، و قد ذكرنا صور بيع الدين فى المسألة الحادية عشرة من كتاب الدين، و فى المسألة المائتين و التاسعة من كتاب التجارة، و ذكرنا ما يصح بيعه و ما لا يصح من المال الذى اشتراه فى بيع السلف فى المسألة الأربعمائه و الواحدة و ما قبلها من كتاب التجارة.

### المسألة ٦١:

إذا ملك الشخص مقدارا من المال يكفيه لنفقة الحج، و كان عليه دين لأحد من الناس، فإن كان الدين الذى فى ذمته قد حل وقته و طالب الدائن بوفائه، و لم يكن لدى المكلف المدين ما يفى به

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٣٨

الدين غير ذلك المال، كان الدين مانعا من تحقق الاستطاعة فلا يجب عليه الحج.

و كذلك إذا كان صرف المال الموجود لديه فى الحج يوجب له العسر و الضيق فى تسديد الدين، و ان كان مؤجلا لم يحضر ميعاد وفائه، فلا يجب عليه الحج أيضا، و إذا كان صرف المال الموجود فى الحج لا يسبب له ضيقا فى تسديد الدين، لم يمنع وجود الدين المذكور عليه من تحقق الاستطاعة و وجوب الحج عليه، سواء كان الدين حالا أم مؤجلا.

### المسألة ٦٢:

لا يختلف الحكم فى الدين المانع عن تحقق الاستطاعة للمكلف و عن وجوب الحج عليه فى الفرضين الأولين من المسألة المتقدمة بين أن يكون الدين سابقا على تملكه لنفقة الحج و أن يكون متأخرا عنه، فلا يجب عليه الحج فى الصورتين، و يستثنى من ذلك ما إذا ملك النفقة حتى حضر أو ان الحج، ثم استدان بعد ذلك فإن هذا الدين لا يمنع وجوب الحج عليه، فيجب عليه أن يحج و ان كان متسكعا.

### المسألة ٦٣:

إذا ملك الإنسان ما يكفيه لنفقة الحج و اشتغلت ذمته بخمس أو بركاة أو بغيرهما من الحقوق الشرعية جرى فيها حكم الدين الذى حل أجله و طالب به دائنه فتكون مانعة من وجوب الحج على المكلف إذا لم يكن له ما يفى به الحق الشرعى الذى اشتغلت به ذمته غير المال المذكور.

و كذلك إذا كان الخمس أو الزكاة قد تعلق بعين المال الذى ملكه، بحيث إذا أخرج الحق الشرعى منه لم يكفه الباقي لنفقة الحج

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٣٩

فيكونان مقدمين على الحج.

و إذا كان الحج قد استقر وجوبه في ذمة المكلف من سنة سابقة، و ملك ما يكفيه لنفقة الحج في هذه السنة و اشتغلت ذمته بالخمس أو الزكاة على النحو المتقدم، و دار الأمر بين أن يحج بالمال فيؤدى الفرض الذى استقر في ذمته من الحج، أو أن يصرفه في الخمس أو الزكاة فيؤدى الحق الذى اشتغلت به ذمته، و جب عليه الأمران معا فيصرف المال في أداء الحق الشرعى، و يحج و لو ماشيا متسكعا، فإذا لم يمكنه القيام إلا بأحد التكليفين، احتمل التخيير بين الأمرين، و احتمل تقديم الدين.

#### المسألة ٦٤:

الظاهر انه لا فرق في الحكم الذى بيناه في المسألة الحادية و الستين بين أن يكون الدين الذى في ذمة المكلف قصير المدة، و طويلها، و لا بين ان يكون الدائن قد وعده بإبراء ذمته من الدين أو لم يعده بذلك، فالمدار في الحكم هو ما ذكرناه من وجود العسر و الضيق على المكلف في إنفاق المال الموجود لديه في الحج و عدمه.

نعم، قد يمتد أجل الدين أعواما كثيرة فيكون طول المدة موجبا لعدم الاهتمام بالدين عرفا، فلا يكون صرف المال الحاضر في الحج سببا لوقوع المكلف في عسر أو ضيق، و قد يكون وعد الدائن بإبراء ذمة الغريم من الدين موجبا للوثوق بوعدده، فلا يقع الغريم في العسر إذا صرف ماله في الحج، و لم يف به الدين.

#### المسألة ٦٥:

إذا اكتسب الإنسان مقدارا من المال، و شك في أن ما كسبه هل بلغ الى حد الاستطاعة للحج أم لا، و مثال ذلك: أن يعلم أن

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٤٠

استطاعة مثله للحج تحصل بمبلغ خمسمائة دينار، و يشك في أن ما كسبه من المال هل يبلغ هذا المقدار أم لا، و الأحوط لزوم الفحص عن ذلك.

و مثله ما إذا اكتسب مبلغا معلوما من المال، و هو أربعمائة دينار مثلا، و شك في أن هذا المبلغ المعين الذى اكتسبه هل تحصل به الاستطاعة المالية لمثله أم لا، فلا يترك الاحتياط بلزوم الفحص.

#### المسألة ٦٦:

إذا استطاع المكلف الحج و وجب عليه، و كان عليه خمس أو زكاة أو غيرهما من الحقوق الشرعية الواجبة، و جب عليه إخراجها و لم يجز له تأخيرها مع الإمكان، و يأثم إذا هو أخرها من غير عذر، و لا يجوز له التصرف في المال الذى تعلق به الحق الشرعى في سفر الحج و لا غيره، و إذا كانت ثياب إحرامه و طوافه و ثمن هديه من ذلك المال لم يصح حجه، و سيأتى للمسألة مزيد بيان و تفصيل.

#### المسألة ٦٧:

المال الغائب عن مالكة إذا كان المالك قادرا على التصرف فيه و الإنفاق منه أو من ثمنه، بواسطة وكيله أو بواسطة مكالماته السلوكية

أو اللاسلكية يكون بمنزلة الحاضر، فتتحقق به الاستطاعة الفعلية للحج، و تحصل به الشروط المعبرة في الاستطاعة من الإنفاق على من يعول به في مدة سفره، و من الرجوع الى كفاية بعد الحج، و تحصل به الآثار الأخرى في الحج و غيره، كما إذا بذل منه نفقة الحج لرجل حاضر أو غائب، و نحو ذلك من الآثار المتعلقة بالمال.

و إذا كان المالك غير قادر على التصرف في المال و الإنفاق منه لم تتحقق به الاستطاعة الفعلية للحج إذا لم يكن مستطيعا من وجه  
كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٤١  
آخر أو يصل المال الى يده.

### المسألة ٤٨:

إذا كان للمكلف مال غائب عنه يكفيه لنفقة الحج، أو هو يتم له ما بيده من نفقة الحج و كان قادرا على التصرف فيه و الإنفاق كما ذكرناه في المسألة المتقدمة تحققت له الاستطاعة المالية للحج كما قلنا، و جرت فيه أحكام مال الاستطاعة للحاضر، فإذا تمت له بقية شروط الاستطاعة و الوجوب، و حضر أو ان الحج و تمكن من المسير، ثم تلف المال، فإن كان التلف بتقصير من المالك استقر وجوب الحج في ذمته، و ان كان التلف بغير تقصير من المالك كشف ذلك عن عدم استطاعته و لم يستقر وجوب الحج عليه، و إذا لم يتمكن المالك من التصرف في المال الغائب لم تتحقق به الاستطاعة كما تقدم، و إذا تلف لم يستقر وجوب الحج على المالك، سواء كان بتقصير منه أم بغير تقصير.

### المسألة ٤٩:

إذا كان المكلف مالكا لأعيان و نقود تكفيه لنفقة الحج و نفقة عياله في سفره حتى يعود إليهم، و لكن أعيان ماله في يد شخص آخر، فإن كان الشخص الآخر الذي بيده أعيان المال باذلا له ماله متى أراد و غير ممتنع عنه، فالمالك مستطيع يجب عليه الحج.  
و ان كان الشخص الذي بيده المال ممتنعا عن دفع المال اليه لم تتحقق له الاستطاعة، و ان كان قادرا على استيفاء المال منه إذا رفع أمره الى الحاكم الشرعي أو الى غيره، و كان قادرا على إثبات حقه إذا كان الرجل منكرا.  
كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٤٢

### المسألة ٧٠:

إذا ملك المكلف من المال ما يكون به مستطيعا لحج البيت إذا حضرت أيامه، فالظاهر انه لا يحرم عليه التصرف في ماله المذكور قبل التمكن من المسير الى الحج، فإذا هو أ تلف المال أو نقله عن ملكه الى غيره قبل ان يحل أو ان الحج انتفت بذلك استطاعته فلا يجب عليه الحج، بل الظاهر انه يجوز له التصرف في المال حال التمكن من المسير الى الحج و حلول أوائه، و ان تحققت له الاستطاعة بذلك و وجب عليه الحج، فإذا هو أ تلف المال أو نقله عن ملكه بناقل شرعي بعد حضور أو ان الحج و التمكن من المسير وجب عليه أن يحج و لو متسكعا، أو خادما أو أجيرا مثلا.

نعم، يحرم عليه أن يتصرف بمال الاستطاعة إذا توقف إتيانه بفريضة الحج على وجود المال و لم يتمكن من الحج بغيره.

**المسألة ٧١:**

إذا كان المكلف مستطيعا للحج في الواقع و هو يعتقد انه غير مستطيع فحج بنية الحج المندوب فإن قصد في حجه امتثال الأمر المتوجه اليه بالحج، صح حجه و كفاه ما اتى به عن حج الإسلام الواجب عليه، فإنه قد قصد بنيته - على وجه الاجمال - كلا من الأمر المتعلق به بالفعل و هو الأمر الوجوبى، و المأمور به المتعلق به بالفعل و هو حج الإسلام، و ان تخيل ان الأمر هو الأمر الندبى، و أن الحج هو الحج المندوب، و ذلك من الاشتباه فى التطبيق، و هو لا يضرّ بحصول الامتثال، و ان قصد فى حجه امتثال الأمر الندبى على وجه التقييد صح حجه و لم يكفه عمّا فى ذمته من حج الإسلام، و قد سبق نظير هذا فى المسألة الثامنة و العشرين، فى حج الصبى.

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٤٣

**المسألة ٧٢:**

لا يشترط فى الاستطاعة المالية للحج ان يكون ملك المكلف للمال الذى يحج به ملكا لازما، فيكفى فيها أن يكون مالكا له ملكا شرعيا، و يمكنه أن يتصرف فيه و ينفق منه لحاجته حتى يتم حجه و ان كان ملكه للمال مترلزلا قابلا للفسخ، فإذا صالح المكلف أحد بمال يكفيه لنفقة الحج و اشترط المصالح لنفسه خيار الفسخ إلى مدة معلومة، ملك المكلف المال المصالح به و ثبتت له الاستطاعة مع وجود الشروط، نعم، تبقى الاستطاعة مراعاة بعدم الفسخ من صاحب الخيار، فإذا فسخ المصالحه كان ذلك كاشفا عن عدم الاستطاعة من أول الأمر، و كذلك إذا وهبه واهب أجنبى عنه مالا يكفيه للحج و أقبضه المال الموهوب فإنه يكون بذلك مستطيعا، و ان جاز للواهب أن يرجع بما وهب ما دامت العين موجودة، و تكون استطاعته مراعاة بعدم فسخ الواهب، كما سبق فى نظيره، فإذا تصرف المكلف الموهوب له بالمال لزمته الهبة و لم يجز للواهب الفسخ كما ذكرناه فى كتاب الهبة.

و لا يبعد أن يكون التصرف فى المال الموهوب واجبا على المكلف بعد تحقق الاستطاعة له و وجوب الحج عليه إذا انحصر فى ذلك أداء الحج.

**المسألة ٧٣:**

يعتبر فى الاستطاعة المالية للحج أن يكون المكلف مالكا للمال الذى يحج به ملكا لازما أو مترلزلا، كما قلنا فى المسألة الثانية و السبعين المتقدمة، و لا تتحقق الاستطاعة إذا أباح له مالك المال أن يتصرف فيه كما يشاء، سواء كانت الإباحة لازمة أم غير لازمة،

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٤٤

و مثال الإباحة اللازمة أن يشترط المكلف على المالك فى ضمن أحد العقود اللازمة بينهما أن يبيح له التصرف فى مبلغ معلوم من ماله، فإذا أباح المالك له التصرف فى المبلغ وفاء بشرطه، و كان المبلغ يكفيه لنفقة الحج لم تثبت له الاستطاعة بذلك، و لم يجب عليه الحج ما لم يملك المبلغ أو ما يعادله من وجه آخر.

**المسألة ٧٤:**

الاستطاعة المالية هى ان يملك المال الذى يكفيه لنفقات سفره و نفقات حجه و نفقات عوده الى وطنه على الوجوه التى تقدم ذكرها،

و أن يكون متمكنا من التصرف فى المال، و ان يكون مال الاستطاعة باقيا فى ملكه و فى نفوذ تصرفه حتى يتم حجه و يعود الى وطنه. فإذا تلف المال أو تلف بعضه، أو سرق أو سرق بعضه، بحيث قصر الباقي منه عن الوفاء ببعض ما يحتاج إليه فى الحج أو فى العود، و كان التلف بسبب غير اختيارى للمكلف، كشف ذلك عن عدم استطاعته من أول الأمر. و إذا كان التلف بعد حضور أوان الحج و التمكّن من المسير، و كانّ المكلف عامدا فيه، أو كان بتقصير منه، لم يزل حكم الاستطاعة عنه و لم يسقط عنه وجوب الحج و استقر فى ذمته، و سيأتى إنشاء الله تعالى ذكر مسائل و فروض تتصل بذلك و تتعلق به.

### المسألة ٧٥:

إذا ملك المكلف ما يكفيه للحج، و هو لا يعلم ان ما ملكه قد بلغ ذلك المقدار أم لا، ثم تلف المال بعد حضور أوان الحج و تمكنه من المسير، فإن كان التلف بتقصير منه لم يسقط عنه وجوب الحج، فإذا هو لم يحج فى ذلك العام و لو متسكعا استقر الحج فى ذمته، و إذا

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٤٥

كان التلف بغير تقصير منه سقط الوجوب عنه لعدم بقاء الاستطاعة.

و كذلك إذا ملك المال و هو غافل عن انه قد ملك ما يكون به مستطيعا، و كانت غفلته مما لا يعذر فيها، لإهماله و عدم تحفظه، ثم تلف المال بعد التمكّن من المسير الى الحج، فيجرى فيه التفصيل المتقدم.

و يشكل الحكم فى من يملك المال فى الواقع، و هو يعتقد ان ماله لا يبلغ مقدار الاستطاعة، فهو لا يشك حتى يلزمه الاحتياط بالفحص عن استطاعته، و فى من يكون غافلا عن وجوب الاحتياط عند الشك بالفحص عن وجود الاستطاعة و عدمها الذى ذكرناه فى المسألة الخامسة و الستين، أو يكون غافلا عن مقدار ما عنده من المال غفلة يعذر فيها، فلا يترك الاحتياط فى جميع هذه الفروض، و خصوصا إذا كان تلف المال بعد مضى موسم الحج.

### المسألة ٧٦:

إذا أوصى أحد للمكلف بمبلغ من المال يكفيه لنفقة الحج ثم مات الموصى، ملك المكلف المال الموصى به بعد موته و تحققت له الاستطاعة المالية و وجب عليه الحج إذا كانت بقیة شروط الوجوب متوفرة، و لم يتوقف ذلك على قبول الموصى له و لا على قبضه للمال، و قد بينا فى كتاب الوصية أن الوصية من الإيقاعات على الأقوى لا من العقود، حتى إذا كانت تمليكية، فلا تتوقف صحتها على قبول الموصى له بل و لا على قبض المال، و ذكرنا هذا فى المسألة التاسعة و المسألة السابعة عشرة و المسألة التاسعة عشرة من الكتاب المذكور و أشرنا إليه فى أول كتاب الزكاة و فى مواضع أخرى.

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٤٦

### المسألة ٧٧:

قد استبان من مجموع ما تقدم: أن الحج يجب على المكلف إذا حصلت له الاستطاعة بالفعل، و لا يجب عليه ان يحصل الاستطاعة و إن كان قادرا على أن يحصل المال باختياره، فلا يجب على ذى الصنعة و الحرفة أن يعمل فى صنعته و حرفته حتى يجد المال و يحج

به، و إذا احترف و أمتهن فحصل بذلك على المال الكافي له و جب عليه الحج، و لا يجب على المكلف أن يتجر فربح و يستطيع ليحج، و لكنه إذا فعل ذلك فربح و استطاع و جب عليه الحج، و لا يجب عليه أن يستدين فيملك المال و يحج به، و إذا استدان و ملك المال الكافي و سهل عليه و فاء الدين استطاع بذلك و جب عليه الحج، و لا يجب عليه أن يستوهب من الآخرين مالا ليحج به، و إذا استوهب المال فاستطاع و جب عليه الحج، و كذلك إذا وهب له احد مبلغا فلا يجب عليه أن يقبل الهبة و يقبضها، و لكنه إذا قبل الهبة و قبض المال و حصلت له الاستطاعة و جب عليه الحج، و هكذا، و الفارق بين المعنيين واضح لا خفاء فيه.

### المسألة ٧٨:

و تحصل الاستطاعة المالية أيضا للمكلف إذا بذل له مالك المال من ماله ما يكفيه لنفقة الحج، و ما يحتاج إليه في السفر ذهابا و عودا حتى يتم أعماله و يرجع الى وطنه، و ما يحتاج إليه في الإنفاق على عياله و أهله حتى يعود إليهم، فإذا قال له: حج و على جميع هذه النفقات التي تحتاج إليها في حجك، أو قال له: بذلت لك جميع نفقاتك لتحج بها، أو عيّن مبلغا من المال يكفيه لجميع ذلك، و قال له: حج بهذا المال، حصلت للمكلف الاستطاعة بهذا البذل و جب عليه الحج،

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٤٧

و تسمى هذه بالاستطاعة البذلية، و يسمى النوع السابق الذي تقدم ذكره في المسائل الماضية: الاستطاعة الملكية.

و لا- فرق على الأقوى في حصول الاستطاعة البذلية بين أن يكون بذل المالك ماله للمكلف على سبيل التملك له ليحج به، و أن يكون على نحو الإباحة لهذه الغاية، و لا فرق أيضا بين أن يبذل له عين الزاد و الراحلة، و أن يبذل له أثمانها و أعواضها ليشتريها أو يستأجرها، و لا فرق كذلك بين أن يحصل الوثوق للمكلف ببذل البازل و أن لا يحصل، و يستثنى من ذلك ما إذا لم يثق المكلف ببذله للمال حتى أوجب عدم الوثوق خوفا للمكلف على نفسه إذا سافر اعتمادا على مثل هذا البذل، فلا يجب عليه الحج في هذه الصورة لعدم حصول الاستطاعة في نظر العقلاء، و كذلك إذا عدّ السفر اعتمادا عليه تفريطا من المكلف في أمر عياله.

و إذا أوجب عدم الوثوق ببذل البازل شكاً للمكلف في بقاء الاستطاعة البذلية و عدم بقائها، و لم يوجب له خوفا على نفسه عوّل على الأصول و الطرق التي يتبعها العقلاء في أمثال ذلك، كأصالة بقاء البذل، و أصالة بقاء المال، و أصالة التّلامه، و أصالة الصحة، كما يعوّل على هذه الطرق و الأصول إذا شك في بقاء استطاعته الملكية سواء بسواء، و إذا ظهر له خطأ هذه الطرق التي عوّل عليها فالمدار على الواقع في كلا- الموردین، و النصوص دالة بإطلاقها على وجوب الحج في جميع ذلك ما لم ينكشف الخلاف فيتبين له عدم الاستطاعة.

### المسألة ٧٩:

إذا ملك المكلف بعض نفقة الحج و بذل له أحد بقیه ما يحتاج اليه لنفسه و لعياله حتى يعود إليهم، أو بالعكس، و جب عليه الحج

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٤٨

و كانت استطاعته ملكية في بعضها و بذلية في بعضها الآخر، و إذا بذل له نفقة الذهاب الى الحج و لم يبذل له نفقة الرجوع و كان المكلف لا يملك ذلك، لم تتحقق له الاستطاعة و لم يجب عليه الحج، و كذلك إذا بذل له نفقة الحج ذهابا و رجوعا و لم يبذل له نفقة عياله و اجبى النفقة عليه أو الذين يلزمه الحرج إذا لم ينفق عليهم، و كان المكلف لا- يقدر على الإنفاق عليهم إذا سافر للحج عنهم، فالظاهر عدم حصول الاستطاعة للمكلف بذلك و عدم وجوب الحج عليه.



**المسألة ٨٠:**

إذا بذل احد للمكلف نفقة الحج على الوجه الذى يجب به الحج و كان المكلف مدينا، لم يمنع الدين من وجوب الحج عليه، و ان كان وقت الدين حاضرا، بل و ان طالب به دائته، و إذا أمكن للمكلف أن يجمع بين الحج و التكسب لوفاء الدين فى البلد أو فى أثناء سفره و جب عليه الجمع بينهما، و إذا هو لم يقدر على الجمع بينهما، و أمكن له إذا هو لم يسافر الى الحج أن يتكسب فى البلد لوفاء الدين و لو تدريجا تعين عليه ذلك، و لم يجب عليه الحج ببذل البازل على الأقوى.

**المسألة ٨١:**

إذا وهب احد للمكلف مبلغا من المال يكفيه لنفقة الحج، و لم يذكر فى هبته انه انما يهبه المال ليحج به، لم يجب على المكلف قبول الهدية، و قد ذكرنا فى المسألة السابعة و السبعين ان هذا من تحصيل الاستطاعة الملكية للحج فلا يكون واجبا على المكلف، و كذلك الحكم إذا وهب الواهب له مبلغا من المال، و جعل له الخيار فى ان يحج به أو لا يحج، فلا يجب على المكلف قبول الهبة، و إذا قبل الهبة و قبض المال

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٤٩

الموهوب حصلت له الاستطاعة الملكية و وجب عليه الحج عند اجتماع باقى الشروط.

و إذا وهب له ما يكفيه للحج ليحج بهذا المال الموهوب و جب على المكلف قبول الهبة، و كان ذلك من بذل المال للحج، فيكون بها مستطعا للحج استطاعة بذلية و يجب عليه الحج، و قد تقدم ان الاستطاعة البذلية، منها ما يكون على سبيل الإباحة و منها ما يكون على وجه التمليك.

**المسألة ٨٢:**

قد يقف الرجل بعض أملا-كه على أن تدفع منافعه لأحد يحج بها البيت، و قد يوصى المالك بأن يصرف ثلث ماله بعد موته أو يصرف شىء منه فى أن يحج به البيت، و قد ينذر الشخص شيئا من ماله أن يصرف فى هذا السبيل، فإذا وقف الواقف ماله كذلك و بذل متولى الوقف للمكلف من منافع الوقف ما يكفيه للحج، حصلت له الاستطاعة البذلية بذلك و وجب عليه الحج. و كذلك إذا بذل له الوصى من ثلث الموصى فى الفرض الثانى أو بذل له المالك من ماله المنذور فى الفرض الأخير فيجب عليه الحج لتحقق البذل.

**المسألة ٨٣:**

إذا أوصى شخص للمكلف من ثلث ماله بما يكفيه من النفقة ليحج بها، ثم مات الموصى بعد الوصية و جب على المكلف الحج لتحقق البذل بذلك.

**المسألة ٨٤:**

إذا كان المكلف ممن يستحق الزكاة، فدفع اليه المالك مقداراً

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٥٠

من مال الزكاة يكفيه لنفقة الحج و نفقته عياله حتى يعود إليهم و اشترط عليه أن يحج بها، فلا أثر لهذا الشرط على الأقوى إذا كان المبلغ الذى دفعه اليه من سهم الفقراء، و لا يكون بذلك من الاستطاعة البذلية و لا يجب على الفقير قبض المبلغ، و إذا قبض المكلف الفقير مال الزكاة المذكور، و أصبح به مستطاعاً للحج استطاعة ملكية و تحقق له باقى شرائط الاستطاعة و شرائط الوجوب، و جب عليه الحج.

و كذلك الحكم إذا كان المكلف ممن يستحق الخمس، و دفع اليه المالك ما يكفيه لنفقته و نفقته عياله من مال الخمس، و اشترط عليه أن يحج بالمال الذى دفعه اليه، فلا ينفذ هذا الشرط و لا تحصل للمكلف الاستطاعة البذلية بذلك، و إذا قبض المال و ملكه و أصبح به مستطاعاً استطاعة ملكية و جب عليه مع اجتماع الشروط.

**المسألة ٨٥:**

ذكرنا فى المسألة المائة و التاسعة و الثلاثين من كتاب الخمس انه لا يجوز أن يدفع الى المستحق من الخمس ما يزيد على مؤنة السنة له و لعياله، و من أجل ذلك فقد يتوهم أحد ان هذا الحكم يقتضى المنع من أن يدفع له من الخمس ما يكفيه لنفقة الحج فى ذهابه و إيايه مع نفقة عياله حتى يعود إليهم، كما قلنا فى المسألة المتقدمة.

و لكننا قد أوضحنا كذلك فى المسألة المائة و الواحدة من كتاب الخمس: ان مصارف الإنسان فى حجه تعد من مؤنته فى سنته إذا هو حج فيها و كان مجموع تكاليفه و نفقاته فى الحج بمقدار ما يتعارف له بحسب ما يليق بحاله و لا يزيد عليها، فلا تدافع بين المسألتين.

**المسألة ٨٦:**

إذا كان الشخص ممن يستحق الزكاة فدفع اليه مالك المال ما

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٥١ □

يكفيه للحج من سهم سبيل الله من زكاة ماله، و شرط عليه ان يحج بالمال الذى دفعه اليه، و قبل المستحق المال و الشرط و جب عليه الحج، و لم يجز له ان يصرف المال الذى دفعه إليه فى غير الحج، و ان أشكل الحكم بصحة الشرط المذكور من المالك.

**المسألة ٨٧:**

إذا بذل أحد نفقة الحج للإنسان فأتى المبدول له بالحج أجزاء ما أتى به عن حج الإسلام، فإذا وجد الاستطاعة فى ماله بعد أن حج ببذل غيره لم يجب عليه ان يحج مرة أخرى.

**المسألة ٨٨:**

إذا بذلت للشخص نفقته على الوجه الذى تقدم بيانه وجب عليه الحج، سواء كان الباذل للنفقة واحدا أم متعددا، و سواء اشتراك الباذلون فى النفقة المبذولة فدفعوا له المبلغ الذى يكفيه و هو خمسمائة دينار مثلا، أم اختص كل واحد منهم بجانب منها، فبذل له أحدهم نفقة الذهاب و الآخر نفقة الرجوع، أو بذل أحدهم له الزاد و بذل الثانى له الراحلة و بذل الثالث نفقة عياله. و يجب الحج على المكلف ببذل الباذل سواء كان الباذل نفسه قد حج أم لم يحج، بل و ان استقر وجوب الحج فى ذمته و لم يؤده بعد. و لا يجوز له البذل إذا وجب عليه الحج، و كان بذل المال للغير يوجب عدم قدرته على أداء الحج الواجب، أو يوجب تأخير قدرته على الحج الى العام المقبل مثلا، و هذا إذا كان قادرا فى نفسه على أداء الفرض غير عاجز عنه لمرض أو كبر سن و نحو ذلك.

**المسألة ٨٩:**

يجوز لمن بذل نفقة الحج لغيره أن يرجع ببذله قبل أن يتلبس

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٥٢

المكلف المبذول له فى الإحرام، بل و يجوز له أن يرجع ببذله بعد أن يدخل المكلف فى الإحرام، إذا لم يكن البذل واجبا على الباذل بنذر و شبهه، و إذا رجع الباذل ببذله لم يجز للمكلف المبذول له ان يتصرف فى المال بحج أو غيره.

**المسألة ٩٠:**

إذا رجع الباذل بماله قبل ان يدخل المكلف المبذول له فى الإحرام، و كان قد سافر اعتمادا على بذل المالك و أنفق فى سفره بعض المال، جاز له ان يرجع على الباذل بما أنفق فى سفره الى ذلك الموضع الذى وصل إليه فى سفره، و بما يحتاج اليه من النفقة فى عوده من ذلك الموضع الى وطنه، فإن السفر و الرجوع قد أوقعهما المكلف بأمر الباذل فيكون عليه ضمان نفقاتهما.

**المسألة ٩١:**

إذا رجع الباذل ببذله بعد أن أحرم المكلف بنفسه، و كان المكلف غير مستطيع فى ماله سقط عنه وجوب الحج لعدم الاستطاعة و جاز له العود الى وطنه من ذلك الموضع، و كان له أخذ نفقة ذهابه الى ذلك الموضع و رجوعه منه الى وطنه من الباذل كما قلنا. و إذا هو أتم حجه متسكعا أو أجيرا لم يكفه ذلك عن حج الإسلام. و إذا كان مستطيعا للحج من ذلك الموضع وجب عليه ان يستمر فى إحرامه حتى يتم نسكه و يكفيه ذلك عن حج الإسلام، و الظاهر انه يجوز له ان يرجع بنفقة إتمام حجه و عوده على الباذل.

**المسألة ٩٢:**

إذا وهب احد للمكلف مبلغا من المال ليحج به و قبل المكلف منه الهبة، فالظاهر انه يجوز للواهب ان يرجع بهبته للمال قبل الإحرام

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٥٣

و بعده ما لم تكن الهبة لذي رحم، أو يتصرف الموهوب له في المال تصرفا يغير به عين المال، بحيث لا يكون معه المال قائما بعينه، كما هو الحكم في مطلق الهبة.  
و إذا رجع الواهب بهبته جرت الاحكام التي ذكرناها في رجوع البازل ببذله.

### المسألة ٩٣:

قد يبذل المالك نفقة الحج لشخص واحد معين، فتحصل له الاستطاعة كما مر ذكره، و يجب عليه الحج، و قد يبذل المال لأحد شخصين لا على وجه التعيين، فيقول لعلی و جعفر مثلا: بذلت هذا المبلغ لأحدكما يحج به، و قد يكون بذله لأحد اشخاص ثلاثة أو أربعة أو أكثر على وجه يصدق معه أنه قد عرض الحج على أحدهم، فإذا بذل المال لأحد الشخصين أو الأشخاص كذلك و جب عليهم السبق الى قبض المال المبذول، فإذا سبق أحدهم و قبض المال اختص به، و تحققت له الاستطاعة البذلية، و وجب عليه الحج و سقط التكليف عن الآخرين، و إذا ترك الكل مع تمكنهم جميعا من السبق و من قبض المال استقر الحج عليهم جميعا.

### المسألة ٩٤:

إذا كثرت الجماعة الذين بذل المالك نفقة الحج لواحد منهم لا على التعيين، بحيث أن كثرتهم أوجبت عدم صدق عرض الحج في نظر أهل العرف، أو أوجبت الشك في صدق ذلك و عدمه و مثال ذلك أن يبذل الرجل نفقة الحج لأحد الافراد الذين لم يحجوا من أهل مدينة كربلاء، أو من بنى تميم في البصرة، فالظاهر عدم الوجوب، إلا إذا سبق واحد منهم قبض المال من البازل، فإن الاستطاعة  
كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٥٤  
تحصل له بذلك و يجب عليه الحج.

### المسألة ٩٥:

ذبح الهدى في حج التمتع أو نحره احد الواجبات الاختيارية في الحج، و لذلك فلا يتحقق بذل نفقة الحج للمكلف حتى يبذل البازل له ثمن الهدى في ما يبذله من النفقة، و نتيجة لذلك فإذا بذل له نفقة الحج غير ثمن الهدى، و لم يكن المكلف واجدا لثمنه لم يجب عليه القبول و لم يجب عليه الحج، و ان كان قادرا على صوم الأيام العشرة بدل الهدى، و إذا كان المكلف مالكا لثمن الهدى و بذل له البازل باقى نفقات الحج و جب عليه، و كانت استطاعته مركبة من ملك و بذل، و ليست بذلية خالصة و قد أشرنا الى هذا في  
المسألة الثامنة و السبعين.

### المسألة ٩٦:

إذا وجب على المكلف المبذول له بعض الكفارات في حجه أو في عمرته فهو على المبذول له و لا يجب على البازل منه شيء.

**المسألة ٩٧:**

إذا بذل احد للمكلف نفقة الحج على الوجه الذى تقدم بيانه وجب على المكلف ان يأتى من الحج بما هو وظيفته التى حددت له فى شريعة الإسلام، فإذا كان المبدول له من أهل الآفاق التى تبعد عن مكة بخمسة و أربعين ميلا أو أكثر وجب عليه ان يأتى بحج التمتع، ولا يجب عليه إذا بذل له حج القران أو الأفراد أو بذل له العمرة المفردة.

و إذا كان المبدول له من أهل مكة أو ما يقرب منها بما لا يزيد على المقدار المذكور وجب عليه أن يأتى بحج القران أو الأفراد، ولا كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٥٥

□  
يجب عليه إذا بذل له حج التمتع، و سنذكر تحديد هذه الوظائف فى مبحث أقسام الحج- إن شاء الله تعالى.

**المسألة ٩٨:**

إذا كان المكلف قد أتى بالحج الواجب عليه فى الإسلام ثم بذل له باذل نفقة الحج لم يجب عليه ان يحج مرة ثانية.

**المسألة ٩٩:**

إذا استقر وجوب حجة الإسلام فى ذمة المكلف ثم أعسر، و لم يتمكن من أداء الفرض الذى وجب عليه حتى متمسكاً، و أصبح معذورا فى التأخير بسبب عدم تمكنه، فإذا بذل له أحد نفقة الحج وجب عليه أن يأتى بالحج الواجب عليه من قبل، و بذل البازل إنما جدد له القدرة على امتثال ذلك الواجب بعد أن كان معذورا فى تأخيره.  
و كذلك الحكم إذا استقر وجوب الحج فى ذمة المكلف بنذر أو عهد أو يمين ثم عجز عن امتثاله- كما تقدم- و أصبح معذورا عنه، فإذا بذل له أحد نفقة الحج وجب عليه أن يقوم بامتثال الأمر السابق لتجدد القدرة له بهذا البذل.

**المسألة ١٠٠:**

إذا بذل أحد للإنسان مبلغا من المال و جعل له الخيار بين أن يحج بالمال و أن يزور به الحسين (ع) مثلا أو خيره بين الحج به و التزويج، لم يجب على المبدول له القبول و لم تحصل له بذلك الاستطاعة البذلية فلا يجب عليه الحج، و إذا قبل منه المال المبدول و تملكه و كان المال وافيا بجميع ما يعتبر فى الاستطاعة الملكية وجب عليه الحج، و قد تقدم نظير هذا فى المسألة الحادية و الثمانين.  
كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٥٦

**المسألة ١٠١:**

إذا قبض المكلف نفقة الحج من البازل و سافر ليحج بها، فسرق المبلغ منه فى أثناء سفره أو غضب منه أو تلف بغير تفريط من المكلف زالت استطاعته و كشف ذلك عن عدم وجوب الحج عليه من أول الأمر، إلا إذا تحققت له الاستطاعة بملك مال آخر أو ببذل باذل، و إذا حصلت له الاستطاعة بملك مال آخر فلا بد من وجود ما يعتبر فيها من الرجوع الى كفاية بعد الحج.

**المسألة ١٠٢:**

إذا رجع الباذل ببذله- كما تقدم ذكره في بعض المسائل المتقدمة- و كان المكلف مستطيعا للحج و لو من الموضع الذي رجع فيه المالك بالبذل، و كان رجوعه قبل إحرام المكلف و جب عليه أن يحرم بالحج و يتم أعماله، سواء كانت استطاعته بالملك من حين البذل، أم بمال حصل له قبل الإحرام، أم ببذل باذل آخر، فيجب عليه أن يحرم بالحج في جميع هذه الصور، و يكون حجه هو حج الإسلام، و إذا كانت استطاعته بالملك فلا بدّ فيها من الرجوع الى كفاية- كما سيأتي ذكره.

و إذا رجع الباذل ببذله بعد إحرام المكلف بالحج، فإن كانت استطاعته لإتمام الحج موجودة من حين حصول البذل أو بمال حصل له قبل الإحرام و جب عليه إتمام الحج، و كفاه عن حج الإسلام، و إذا حصلت له الاستطاعة لإتمام الحج من ذلك الموضع بمال حصل له بعد الإحرام أشكل الحكم بوجوب الإتمام عليه، و بكفاية ذلك عن حج الإسلام، و تراجع المسألة التسعون و ما بعدها.  
كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٥٧

**المسألة ١٠٣:**

إذا بذل المالك للمكلف مقدارا من المال ليحج به و تخيل أن المقدار المبذول يكفيه للنفقة، ثم استبان له عدم وفائه بذلك، فإن كان البذل واجبا على الباذل بنذر و شبهه و جب عليه ان يتم بذل النفقة، و إذا كان البذل غير واجب عليه لم يجب عليه ان يتم النفقة للمكلف، فإذا هو لم يتم النفقة له لم تتحقق له الاستطاعة البذلية، و جرت عليه الأحكام التي ذكرناها في رجوع الباذل ببذله في المسائل السابقة.

**المسألة ١٠٤:**

إذا بذل الباذل للمكلف مالا معيناً ليحج به، و بعد ان أتم المكلف حجه ظهر له ان المال المبذول له كان مغصوبا، لم يجزه ما أتى به عن حج الإسلام، و جاز لمالك المال ان يرجع بمثل ماله المغصوب منه أو بقيمته على الشخص الباذل، و له أن يرجع به على المكلف المبذول له، فإذا رجع المالك به على الباذل لم يكن للبازل أن يرجع بغرامته على المكلف المبذول له، و إذا رجع به على المبذول له جاز له- إذا كان جاهلا- بالغصب- ان يرجع بغرامته على الباذل، لأنه مغرور من قبله، و يشكل الحكم بجواز رجوعه على الباذل إذا كان عالما بان المال مغصوب.

**المسألة ١٠٥:**

إذا قال الباذل للمكلف اقترض لنفسك مبلغا من المال و حج به، و علىّ وفاء القرض، لم يجب على المكلف ان يقترض و يحج بمال القرض بمجرد هذا القول، و لا- يعدّ هذا من البذل الذي تحصل به الاستطاعة، و إذا اقترض المكلف اعتمادا على هذا الوعد من الرجل،

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٥٨

و كان المبلغ الذي استدانه مما تتحقق به الاستطاعة الملكية، و جب عليه الحج، و اعتبر في استطاعته ان يرجع بعد الحج إلى كفاية. إذا قال له: اقترض لى مبلغا من المال و حج به، كان ذلك توكيلا له في الاقتراض، و لم يجب على المكلف ان يقترض المبلغ، و لكنه إذا عمل بالوكالة فاقترض المال للباذل تحققت له الاستطاعة البديئية، و وجب عليه ان يحج بالمال، و أجزاء ذلك عن حج الإسلام.

### المسألة ١٠٦:

يستفاد من ظاهر قوله سبحانه (وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا)، ان نفس القصد الى البيت المعظم و السعى إليه واجب على من استطاع اليه سبيلا، فالآية الكريمة دالة على ان القصد الى البيت واجب نفسى كبقية أعمال الحج، و لا موجب لرفع اليد عن هذا الظاهر، و لذلك فلا بد من التعبد بنفس القصد الى البيت من حين إحرام المكلف من الميقات، و لا يكفى ان يقع من المكلف على وجه ينافى التقرب، كما إذا أوقعه على وجه الحرام، أو على نحو الرياء أو السمعة، بل و لا على نحو الغفلة أو القهر. و لا ينافى ذلك ان ينضم إلى داعى التقرب بقصد البيت داع آخر كالتجارة، و اجارة نفسه للخدمة و العمل للتكسب، على نحو يكون كل من قصد القرية و القصد الآخر داعيا مستقلا بنفسه صالحا للدعوة، و لا يكون التقرب بقصد البيت تبعا، كسائر الضمانم التي لا تنافى القرية، و قد ذكرناها في مبحث النية من الوضوء و الغسل و غيرهما من العبادات. و لا يستفاد من الآية الكريمة أكثر من وجوب ذلك تكليفا، فلا يبطل الحج إذا كان القصد من المكلف على غير وجه القرية. كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٥٩.

### المسألة ١٠٧:

إذا آجر المكلف نفسه للخدمة، أو للسياسة، أو للطبخ في طريق الحج، أو لعمل صحى يقوم به في أثناء السفر أو لغير ذلك، بأجرة يكون بها مستطعا للحج، و كانت إجارتة على نحو لا ينافى قصد التقرب في مسيره إلى حج البيت كما بينا في المسألة المتقدمة، تحققت له الاستطاعة بذلك و وجب عليه الحج و أجزاء فعله عن حج الإسلام. و يجوز للمكلف المستطيع فى ماله ان يؤجر نفسه لبعض الاعمال الأنف ذكرها و هو فى طريق الحج إذا كانت إجارتة على الوجه المتقدم ذكره، و يجزيه ذلك فى أداء الفرض.

### المسألة ١٠٨:

إذا طلب من المكلف غير المستطيع أن يؤجر نفسه للخدمة أو للسياسة أو لأى عمل آخر، و بذل له من الأجرة ما يكون به مستطعا للحج، لم يجب عليه قبول ذلك، و لا يكون به مستطعا، و إذا وقعت الإجارة بينه و بين المستأجر على ذلك، و حصل الإيجاب و القبول، ملك المكلف الأجرة، و تحققت له بها الاستطاعة كما بيناه، و إذا كان يملك سيارة أو يملك عبدا أو دابة أو غيرها، و كانت منفعة الشيء الملوک وافية باستطاعته، و جب عليه ان يؤجره و يحج بمال إجارتة.

### المسألة ١٠٩:

يجوز للمكلف غير المستطيع أن يؤجر نفسه ليحج نائبا عن غيره، ولا يكفيه ذلك عن حج الإسلام لنفسه، فإذا استطاع بعد ذلك، بملك أو ببذل وجب عليه الحج، وكذلك إذا حج عن غيره تبرعا، أو حج عن نفسه وهو غير مستطيع، فلا يجزيه ذلك عن حج الإسلام.

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٦٠

### المسألة ١١٠:

إذا آجر الإنسان نفسه ليحج نائبا عن غيره و كان مال الإجارة المدفوع اليه كافيا في استطاعة الحج لنفسه، حصلت له الاستطاعة المالية بذلك، فإن علم أو ظهر- ولو بواسطة القرائن الحافة- ان المقصود من إجارته أن يحج عن المنوب عنه في السنة الأولى وجب عليه ان يقدم حج النيابة في تلك السنة، فإن بقيت استطاعته الى العام المقبل وجب عليه الحج لنفسه، و ان ذهبت استطاعته سقط عنه وجوب الحج، و ان علم أو ظهر من القرائن ان المقصود من الإجارة ان يحج عن المنوب عنه و لو في غير السنة الأولى قدم حجه لنفسه في السنة الاولى، و إذا كان صرف المال في الحج لنفسه يوجب عجزه عن الإتيان بالحج عن المنوب عنه لم يجز له تقديم حج نفسه.

### المسألة ١١١:

يشترط في تحقق الاستطاعة للمكلف أن يوجد لديه ما يكفيه لمثونه عياله في مدة سفره للحج حتى يعود إليهم، زائدا على نفقته في الذهاب و الإياب، و يراد بالعيال هنا من تكفل الإنسان به و التزم بالإنفاق عليه، بحيث أصبح ممن يلزمه العسر و الحرج إذا هو لم ينفق عليه، و ان كان غير واجب النفقة عليه في الشريعة، كالأخ و الأخت الصغيرين أو الكبيرين، و القريب و اليتيم، بل و الأجنبي الذي التزم بمثونته و كان له الشأن الذي تقدم ذكره، فإذا لم يكن لدى المكلف ما يكفيه لمثونتهم لم تحصل الاستطاعة و لم يجب عليه الحج، و هذا الشرط يعتبر في وجود الاستطاعة سواء كانت بملك المال أم ببذل البازل.

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٦١

### المسألة ١١٢:

قد يعتاد بعض الناس على أن يكون له أضياف قليلون أو كثيرون ينفق من ماله في ضيافتهم و تكرمهم، و يصبح ذلك له من العادات المستمرة المستقرة التي يقع في العسر و الحرج إذا تركها و لم يبق بها، و الظاهر إلحاق هؤلاء الضيوف بالعيال في الحكم المذكور، فيعتبر في استطاعة هذا المكلف أن يكون له ما يفي بنفقات ضيافتهم، إذا كان تركها يوجب له العسر و الحرج كما ذكرنا، سواء كان الضيوف ممن يفدون عليه في أثناء سفره الى الحج أم ممن يقصدون منزله في وطنه و هو غائب، إذا كان ذلك من شأنه و عادته. و كذلك الحكم في مصانعاته و جوائزه التي اعتاد ان يجريها لبعض الناس، بحيث يلزمه العسر إذا قطعها و لم يبق بها، و لا يعتبر ذلك في من لم يستقر له مثل هذا الاعتقاد من الناس و لم يحصل له الشرط المذكور.

### المسألة ١١٣:



يشترط في استطاعة المكلف للحج زائدا على جميع ما تقدم ذكره ان تكون له وسيلة مهياً لتعيشه و الإنفاق على نفسه و على عياله بعد رجوعه من سفر الحج بحيث لا يقع في ضيق أو حرج من أمره، سواء كانت الوسيلة التي يرجع إليها مالا، أم تجارة، أم زراعة، أم عقارا يؤجره، أم أرضا، أم بستانا يستثمره، أم صناعة و عملا يحترف به، أم أى وسيلة أخرى تناسب شأنه و تسد حاجته فلا تحصل له الاستطاعة و لا يجب عليه الحج إذا ملك نفقة الحج له و نفقة عياله أيام سفره و لم تكن له وسيلة يعتمد عليها في معيشته و النفقة على عياله بعد رجوعه من الحج.

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٦٢

### المسألة ١١٤:

يعتبر وجود الشرط الآنف ذكره في استطاعة الإنسان للحج إذا كانت بالملك و لا يعتبر وجوده في الاستطاعة التي تحصل بالبذل، فإذا كان المكلف غير مستطيع فيما يملك، و بذل له أحد نفقته للحج في الذهاب و الإياب و نفقة عياله حتى يرجع إليهم و جب عليه الحج، و ان لم يكن له شيء يعتمد عليه في تعيشه بعد عودته من السفر من مال أو حرفة. و يستثنى من ذلك ما إذا كان سفره - مع عدم رجوعه إلى كفاية - يوجب له العسر و الحرج، فلا يجب عليه الحج و ان كانت استطاعته يبذل أحد من الناس.

و إذا ملك الإنسان بعض نفقة الحج و بذل له الباذل باقى النفقة، فكانت استطاعته مركبة من ملك و بذل، فالظاهر اعتبار الشرط المذكور فيها، فلا تحصل له الاستطاعة و لا يجب عليه الحج حتى يكون ممن يرجع بعد سفره الى كفاية، و قد أشرنا الى هذا في المسائل المتقدمة.

### المسألة ١١٥:

يكفى في حصول الشرط الآنف ذكره أن تكون للمكلف وجاهه و شرف بين الناس يتمكن بواسطتهما من مزاوله الأعمال و اجراء المعاملات بمضاربة و نحوها و تحصيل الرزق بذلك، و ان لم يكن ذا مال أو حرفة يتكسب بهما بعد رجوعه، و يكفى لمن يكون من شأنه أن يتعيش من الحقوق الشرعية أو من الخيرات و المبرات أن يتهيا له ذلك بعد رجوعه من سفر الحج، فإذا ملك الرجل مقدار نفقته للحج و نفقة عياله حتى يعود إليهم، و كان ممن يتهيا له التعيش من تلك

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٦٣

الأسباب و الأبواب بعد عودته فقد حصل له شرط الاستطاعة و وجب عليه الحج.

### المسألة ١١٦:

إذا كان الرجل ذا حرفة يعول عليها في كسب رزقه كالبناء و النجار و الحلاق و الخياط، و حصل له من منافع حرفته مبلغ من المال يكفيه لنفقة الحج و لنفقة عياله حتى يعود إليهم، أو حصل له ذلك من ميراث دخل عليه أو من بعض الأسباب الأخرى، كان بذلك مستطيعا و وجب عليه الحج، و كفته حرفته التي يمتنها في حصول شرط الاستطاعة الآنف ذكره، فهو يرجع بسبب حرفته إلى كفاية،

و كذلك من تكون وسيلته فى المعيشة أن يؤجر نفسه للنيابة عن الموتى فى الصلاة و الصيام و الحج، فيكتسب بذلك رزقه، و من تكون له حرفة و ضيعة كالخادم و الحمال و أصحاب الحرف الدينية.

و إذا علم صاحب الحرفة انه بعد رجوعه من سفر الحج يكون عاجزا عن مزاولة حرفته و اكتساب الرزق بها، و لم تكن له وسيلة اخرى يعول عليها كان فاقدا لشرط الاستطاعة، فلا يجب عليه الحج إذا ملك النفقة.

### المسألة ١١٧:

إذا ملكت الزوجة نفقة ذهابها الى الحج و رجوعها و ما تحتاج إليه فى سفرها كانت مستطاعة للحج و وجب عليها، و يكفيها فى حصول شرط الاستطاعة المتقدم ذكره ان يكون زوجها باذلا لها نفقتها بعد رجوعها من سفر الحج، فهى بذلك ممن يرجع الى كفاية و ان كان الزوج فقيرا غير موسر، و كذلك الحكم فى الأب الفقير إذا اتفق له نظير هذا الفرض و كان ولده باذلا له نفقته بعد الرجوع، و مثله

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٦٤

الولد الفقير إذا جرى له مثل ذلك و كان أبوه باذلا لنفقته.

بل و كذلك حكم غير هؤلاء من العيال المكفولين لغيرهم، إذا اتفق لهم نظير الفرض المتقدم فملك أحدهم نفقة الحج للذهاب و الإياب و كان يطمئن بأن كافلة يقوم بالإفاق عليه بعد الرجوع من الحج و ان كان غير واجب النفقة عليه شرعا.

### المسألة ١١٨:

إذا كان الشخص ممن لا يقدر على الكسب اللائق بحاله و بشرفه و على اتخاذ الوسيلة لتحصيل رزقه إلا إذا كان له رأس مال يتجر به، أو يشتري به آلات و أدوات يحتاج إليها فى حرفته أو صناعته أو زراعته، اشترط فى استطاعته للحج ان يكون مالكا لرأس المال المذكور ليكون ممن يرجع بعد سفر حجه الى كفاية، و ممن يجد الوسيلة التى يكفل بها تحصيل رزقه.

### المسألة ١١٩:

يكفى فى وجود الشرط المذكور لاستطاعة المكلف أن تكون له حرفة و وسيلة تكفيه فى المعيشة يتخذها بعد عوده من سفره، و ان لم تكن مثل حرفته الأولى أو أرفع منها، بل و ان كانت أحط منها، إذا كانت مما تليق بشأنه، و لا توجب له عسرا و لا مشقة.

### المسألة ١٢٠:

إذا وجد الإنسان الاستطاعة المالية للحج، و تمت له شروطها و نواحيها و وجب عليه حج البيت، و لا يتعين عليه ان يكون حجه من ماله، فإذا حج بنفقة غيره، أو حج متسكعا، أو متضيفا عند الناس حتى أتم أعماله صح حجه و كفاه فى أداء الفرض.

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٦٥

**المسألة ١٢١:**

إذا غصب الإنسان المستطيع في ماله مالا لغيره و حج به، فإن هو أجرى المعاملات في شراء الزاد و الراحلة أو استئجارها، و في شراء ما يحتاج اليه من النفقات و الأدوات و الآلات بأعواض في الذمة- كما هو المتعارف في المعاملات الدارجة بين الناس- ثم دفع الأ-عواض التي جرت عليها المعاملات من المال المغصوب، صح حجه ظاهرا، و ان كان آثما في تصرفه بمال الغير، و اشتغلت ذمته بمثل المال أو قيمته للمالك المغصوب منه.

و ان هو أوقع المعاملات في شراء أعيان النفقة و استئجارها بعين المال المغصوب كانت المعاملات باطلة و لم يصح حجه إذا هو أحرم و طاف بالثوب المشتري بالمال المغصوب، و ذبح في حجه الهدى المشتري به، و أثم و عصى في جميع أعماله و تصرفاته التي أوقعها على المال، و على الأعواض التي أخذها من أهلها بدلا عن المال، و في سفره الى البيت على الراحلة أو السيارة المشتراة أو المستأجرة بعين المال المغصوب و في جميع تنقله عليها، و في السكنى و الإقامة في البيوت و المنازل المستأجرة به، و هكذا، مع ضمانه للمال الذي أتلغه، و الأعواض التي جرت يده عليها.

**المسألة ١٢٢:**

يشترط في وجوب الحج على الإنسان أن يكون مستطيعا للإتيان بالحج استطاعةً بدنيةً، فإذا كان مريضا لا يقدر لمرضه على السفر الى الحج، حتى راكبا في سيارة أو طائرة أو نحوها، لم يجب عليه الحج، و كذلك إذا كان سفره- و هو مريض- يوجب له الحرج و المشقة التي لا تتحمل عادة، فلا يجب عليه الحج، فإذا زال عنه

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٦٦

المرض المانع في العام المقبل، و بقيت له استطاعته المالية و جب عليه الحج، و كذلك إذا ذهبت استطاعته ثم تجددت. و بحكم المرض غيره من العوارض التي تطرأ على الإنسان في بدنه كالضعف الشديد الذي لا يتمكن معه من السفر و أداء المناسك أو يكون السفر معه موجبا للعسر و الحرج، فإذا عرض له ذلك في سنة استطاعته المالية لم يجب عليه الحج، و إذا ارتفع العارض و وجدت الاستطاعة بعد ذلك و جب عليه.

**المسألة ١٢٣:**

إذا استقر وجوب الحج في ذمة الإنسان استقرارا تاما- على ما تقدمت الإشارة اليه و سيأتي تفصيله-، ثم عرض له بعد استقرار الوجوب عليه عارض لا- يقدر معه على امتثال الواجب المستقر في ذمته، و لا يرجى زواله عنه، كمرض لازم أو كبر سن أو شلل أو زمانة أو ضعف شديد لا يرجى البرء منه، سقط عنه وجوب مباشرة الامتثال بنفسه، و وجب عليه أن يستنيب من يحج عنه، و كذلك إذا كان العارض الذي عرض له يوجب له العسر و الحرج في مباشرة أداء الحج بنفسه و لا يرجى زواله، فيسقط عنه وجوب المباشرة و تجب عليه الاستنابة، و سنتعرض- ان شاء الله تعالى- في ما يأتي لتوضيح هذا المجمل، و تبيان مسائل تتعلق به و فروض تنفرع عليه، و تراجع المسألة المائة و الثالثة و الستون في بيان المراد من وصفنا للعذر بأنه مما لا يرجى زواله.

**المسألة ١٢٤:**

إذا ملك المكلف نفقة الحج، و عرض له في عام استطاعته عارض لا يتمكن معه من مباشرة الحج بنفسه، و لا يرجى زوال ذلك كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٦٧

العارض عنه- كما ذكرنا في المسألة المتقدمة- سقط عنه وجوب المباشرة، و لا يترك الاحتياط بالاستتابة، و كذلك إذا كان العارض يوجب له العسر و الحرج في المباشرة، فيلزمه الاحتياط بالاستتابة و يسقط عنه وجوب المباشرة.

### المسألة ١٢٥:

إذا عرض للمكلف الذي استطاع الحج في عامه عارض في بدنه من مرض أو كبر سن أو عذر آخر، و احتاج في سفره الى الحج من أجل ذلك العارض الى الركوب في سيارة مريحة من نوع مخصوص، أو في طائرة و نحو ذلك، و هو لا يجد من المال ما يكفيه لذلك، لم يجب عليه الحج، و كذلك إذا احتاج- لمرضه- الى خادم يصحبه في سفره و هو لا يجد ما يكفيه من المال لذلك، فلا يجب عليه الحج، اما للعذر المانع في بدنه كما في المسألة السابقة، و اما لعدم استطاعته مالا.

### المسألة ١٢٦:

يشترط في وجوب الحج على الإنسان ان يكون مستطيعا للإتيان بالحج من حيث الزمان و يراد من ذلك ان يكون الوقت متسعا لسفر المكلف الى الحج، و للإتيان بجميع أفعاله في مواضعها و أوقاتها المعينة لها في الشريعة، فإذا لم توجد له الاستطاعة المالية إلاً في وقت يضيق عن ذلك و لا- يتسع له، لم يجب عليه الحج في ذلك العام، و كذلك إذا لم تحصل له الاستطاعة المالية إلا في وقت يكون السفر فيه للحج لتضييقه موجبا للعسر و الحرج الذي لا يتحمل عادة، فلا يجب عليه في ذلك العام، فإن بقيت استطاعته الى العام المقبل وجب عليه الحج، و ان ذهبت الاستطاعة لم يجب.

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٦٨

### المسألة ١٢٧:

يشترط في وجوب الحج على الإنسان أن يكون مستطيعا له من حيث تخليئة السرب، و عدم المانع فيه، و السرب هو الطريق الذي يسلكه المكلف في سفره الى البيت، فيعتبر أن لا يكون طريقه ممنوعا لا يمكنه السفر فيه الى الغاية المقصودة، سواء كان المنع خاصا بالمكلف أم عاما له و لغيره، و كذلك الحكم إذا كان الطريق غير مأمون فيخاف الشخص في سلوكه على نفسه أو على بدنه أو على عرضه أو على ماله أو على بعض من يتعلق به و يهّمه أمره، فإذا لم يمكنه السفر لوجود ما يمنعه من السفر في الطريق أو للخوف و عدم الأمان فيه، فهو غير مخلى السرب و لا يجب عليه الحج.

و إذا استطاع السفر في طريق آخر لا- خوف و لا- منع فيه وجب عليه الحج منه، و ان كان أبعد شقة و أكثر مؤنة، إلا- إذا قصرت استطاعته المالية عن ذلك، فلا يجب لعدم الاستطاعة.

### المسألة ١٢٨:

الاستطاعة من حيث تخليء السرب و الأمن فيه شرط واقعى لوجوب الحج على المكلف، كما يظهر من الأدلة المعتمدة فى المسألة، و خوف المكلف من سلوك الطريق على ماله أو على عرضه إنمّا هو اماره على أنه غير مأمون، و ان المكلف غير مخلى السرب كما أشرط فى الأدلة، فإذا خاف على ماله أو على عرضه من سلوك الطريق و ترك الحج فى عامه من أجل ذلك كان معذورا فى تركه بحسب الظاهر لوجود الأماره الداله و هى الخوف، و إذا تبين له بعد ذلك انه لا خوف عليه فى السفر، و أنه مخلى السرب فى الواقع، استقر وجوب الحج فى ذمته على الأقوى لتحقق شرط الوجوب فى الواقع، و وجب عليه

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٦٩

أن يحج و لو متسكعا.

و كذلك الحكم على الأحوط إذا خاف على نفسه من التلف إذا هو سلك الطريق، فإذا تبين له بعد ذلك أنه لا خوف عليه استقر وجوب الحج فى ذمته كما تقدم، و ان كان السفر محرّما عليه فى هذه الصورة، فإن الحرمة فيها ناشئة من جهل المكلف بالأمر الواقع، فلا تكون نافية للاستطاعة، إذا قلنا بأن الحرمة تنفى الاستطاعة.

### المسألة ١٢٩:

إذا استطاع الشخص أن يحج البيت من طريق طويل، يدور فيه فى عدة بلاد أو عدة قازات ثم يصل منها إلى مكة و يؤدى الفريضة، و وجد الاستطاعة التامة لذلك، من حيث المال و من حيث صحة البدن و من حيث اتساع الوقت و من حيث الأمان و تخليء السرب، و مثال ذلك أن يتوقف حج المسلم التركى للبيت على أن يسافر الى عدة بلاد من الغرب و يطوف فى عدة أقطار أو قارات أخرى يتنقل ما بينها حتى يصل الى مكة و يحقق الغاية، فإذا هو استطاع ذلك من حيث المال و اجتمعت له نواحي الاستطاعة الأخرى، وجب عليه الحج و ان كان له طريق آخر أقرب منه و لكن السفر فيه ممنوع، أو غير مأمون لبعض الجهات التى توجب الخطر أو الخوف.

### المسألة ١٣٠:

إنما يكون خوف الشخص على ذهاب ماله فى الطريق مخلا بشرط الاستطاعة إذا كان ذهاب ذلك المال مما يضرّ بحاله، بحيث يعدّ مع خوفه و عدم أمنه على ذلك المال غير مخلى السرب فى نظر العقلاء و ان كان غير مال استطاعته، و لا يضرّ إذا كان المال الذى

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٧٠

يخشى ذهابه قليلا لا يضرّ تلفه بحاله، و لا يصدق مع خوفه عليه انه غير مخلى السرب.

و لا- يضرّ بأمن الطريق أن يتعرض له عدوّ فيه ببعض الحركات و الأفعال التى تزعجه أو تزعج بعض متعلقيه، إذا كان آمنا من وقوع محاذير و مخاوف لا تتحمل عليه أو على من يعنيه أمره.

### المسألة ١٣١:

إذا كان الإنسان ممن يستطيع الحج، و كان سفره عن بلده الى الحج يستلزم تلف مال له فى البلد غير مال استطاعته، و كان تلف ذلك المال يوجب له عسرا أو حرجا، أو يوجب له ضررا يعتد به، أو كان سفره يستلزم حدوث ضرر له فى نفس أو بضع، لم يجب عليه الحج.

**المسألة ١٣٢:**

إذا نذر المكلف أن يزور الحسين (ع) في يوم عرفه من هذه السنة، و كان غير مستطيع للحج في حال نذره، ثم وجدت له الاستطاعة المالية للحج بعد النذر و قبل حلول أوان الحج، انعقد نذره على الأقوى و وجب عليه أن يزور الحسين (ع) في اليوم المعين، و لم تتحقق له استطاعة الحج بمجرد حصول نفقته، فلا يجب عليه الحج.

و كذلك الحكم إذا نذر أن يزور الحسين (ع) في يوم عرفه من كل سنة، و كان حين نذره غير مستطيع للحج، فينعقد نذره و يجب عليه الوفاء به فيزور الحسين (ع) في اليوم المعين من كل عام، فإذا اتفق أن وجدت له الاستطاعة المالية للحج في بعض السنين لم تتحقق

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٧١

له الاستطاعة بمجرد ذلك، و لم يجب عليه الحج، لسبق النذر و اشتغال ذمته بالفعل المنذور.

و نظير ذلك في الحكم ما إذا نذر الشخص - و هو غير مستطيع للحج - إن شفى الله ولده من مرضه، أو إن قدم أخوه من سفره سالماً أن يتصدق بمبلغ معين من المال شكراً لله على ذلك، ثم تحقق له الأمر الذى علق عليه نذره، فشفى الله المريض أو قدم المسافر، و ملك المبلغ المعين و كان المبلغ الذى حصل له يكفيه لنفقة الحج وحدها، أو للوفاء بالنذر وحده، و لا يفي بهما معاً، و جب عليه أن يفي بالنذر لسبقه كما مرّ في نظيره، و لم تتحقق له الاستطاعة للحج بملك ذلك المال، و إذا سبقت له الاستطاعة المالية للحج فملك نفقته أولاً، ثم نذر بعد حصولها أن يزور الحسين (ع) في يوم عرفه لم ينعقد نذره و وجب عليه الحج، و مثله الحكم في الفرض الأخير، فلا ينعقد نذره و يجب عليه الحج إذا كانت استطاعته للحج سابقه على النذر.

**المسألة ١٣٣:**

إذا حصلت الاستطاعة المالية للحج عند المكلف، و اجتمعت لديه شروطها و جميع ما يعتبر فيها، و كان ذهابه الى الحج يستلزم ترك واجب فوري من الواجبات الشرعية، بحيث لا- يتمكن المكلف من أن يجمع بين الحج و ذلك الواجب الفوري، وقع التراحم ما بين الواجبين، فيقدّم الأهم منهما و هو ما ثبت في الأدلة الشرعية انه أكبر منزلة عند الشارع و أشد تأكيداً في مقام الامتثال، و إذا لم يتضح من الأدلة ذلك قدّم ما هو محتمل الأهمية منهما، و إذا لم يستتب من الأدلة الشرعية شيء من ذلك كان الخيار للمكلف في تقديم أى كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٧٢

الواجبين أراد.

و كذلك الحكم إذا كان سفر المكلف الى الحج يستلزم ارتكاب محرّم شرعى، فيقدّم من الأمرين ما ثبت من الأدلة أن الاهتمام به أبلغ و أشد، ثم ما هو محتمل الأهمية و إذا لم يتضح من الأدلة شيء تخير المكلف في تقديم أى الأمرين شاء.

**المسألة ١٣٤:**

إذا وجدت الاستطاعة المالية للحج عند المكلف كما ذكرنا في المسألة المتقدمة، و كان مضيّه الى الحج يستلزم ترك واجب شرعى يكون فعله أهم من الحج أو هو محتمل الأهمية منه، فأخّر الحج عن العام الأول للعدر الشرعى المذكور، لم يستقر الحج في ذمته

بمضى ذلك العام، فإن بقيت استطاعته المالية إلى العام المقبل وجب عليه الحج فيه، وإن ذهبت الاستطاعة لم يجب، وكذلك إذا استلزم سفره إلى الحج فعل محرّم يكون تركه أهم من الحج أو هو محتمل الأهمية، فيجرى فيه القول المذكور.

### المسألة ١٣٥:

إذا استقر وجوب الحج على الإنسان، وثبت في ذمته من عام سابق، وقد أحرّج عنه لعذر أو لغير عذر، ثم أراد السفر في العام اللاحق لأداء الفرض، وكان مضيه إلى الحج في العام اللاحق يستلزم ترك واجب فوري أو فعل محرّم، جرى فيه الحكم السابق بعينه، فيجب عليه أن يقدم من الأمرين ما هو أكثر أهمية عند الشرع، ثم ما هو محتمل الأهمية منهما، فإذا هو أحرّج لهذا العذر الشرعي كان معذورا في تأخيره عن هذا العام، ووجب عليه الحج في العام المقبل بعده ولو متسكعا، فإن وجوب الحج قد استقر كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٧٣ في ذمته بحسب الفرض.

### المسألة ١٣٦:

إذا وجدت الاستطاعة المالية لدى المكلف، وكان في الطريق عدو يمنع من السفر إلى الحج، وتوقف دفعه على بذل مبلغ من المال يوجب دفعه ضررا على المكلف، لم يجب على المكلف دفع المال ولم يجب عليه الحج، وكذا إذا كان دفع المبلغ إليه يوجب للمكلف عسرا وحرجا، وإذا تحمل المكلف الضرر أو الحرج فدفع المال للعدو وحج، فالظاهر صحة حجه وجزاؤه عن فرض الإسلام إذا كانت استطاعته لا تزال باقية.

### المسألة ١٣٧:

إذا توقف ارتفاع المانع عن السفر إلى الحج على دفع مال في بعض الوجوه المحرمة في الإسلام كان المورد من صغريات المسألة المائة والثلاثين، فإذا كان وجوب الحج أهم من حرمة دفع المال في ذلك السبيل وجب الحج على المكلف، ولزمه دفع المال لرفع المانع، وإذا كانت حرمة دفع المال في ذلك الوجه أهم من وجوب الحج حرم على المكلف دفع المال وسقط عنه وجوب الحج، وقد تقدم أن المتبع في إثبات ذلك هو الدليل الشرعي، وإذا قَدّم المكلف الحرام في هذه الصورة فدفع المال في الجهة المحرمة وسافر حتى أتم حجه، فالظاهر صحة حجه إذا أتى به على الوجه المطلوب وجزاء ما أتى به عن حج الإسلام إذا كانت استطاعته للحج لا تزال باقية، وإن كان آثما في تقديم الحرام.

### المسألة ١٣٨:

إذا آجر الإنسان نفسه لبعض الأعمال التي لا يقدر معها على

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٧٤

الإتيان بالحج كالسائق يؤجر نفسه للسياسة عند أحد طوال شهر ذي الحجة، و كالرجل يؤجر نفسه للنيابة في زيارة الحسين (ع) في يوم

عرفة، و كان غير مستطيع للحج في حال اجاره نفسه، ثم حصلت له الاستطاعة المالية للحج بعد الإجارة المذكورة لم تتحقق له الاستطاعة بذلك، لسبق الإجارة و لم يجب عليه الحج.

### المسألة ١٣٩:

لا فرق في وجوب حج البيت على المكلف إذا استطاع اليه سبيلا بين أن يكون سفره إليه في طريق البرّ و طريق البحر و طريق الجو، إذا وجد الاستطاعة التامة له و توفرت لديه شروطها، فيختار الإنسان منها ما شاء إذا أمكن له السفر منها جميعا، و يتعين الطريق إذا انحصر إمكان السفر فيه.

### المسألة ١٤٠:

إذا انحصر إمكان السفر في طريق البحر مثلا أو في طريق الجو، و شك المكلف في حصول الضرر له إذا سافر في ذلك الطريق، كفى في إثبات وجود الضرر أن يحصل له الخوف الذي يعتد به العقلاء في مثله، فإذا حصل له الخوف الذي يعتنون به و يحذرون بسببه من سلوك ذلك الطريق، لم يجب عليه الحج، و إذا شك في وجود مانع آخر في الطريق غير الضرر و جب عليه السفر و لم يعتن بوجود هذا الاحتمال.

### المسألة ١٤١:

لا يشترط في استطاعة المرأة للحج أن يكون معها من يصحبها في حجها من محارمها، فإذا ملكت ما تحج به من النفقة و كانت آمنة على نفسها و على مالها و جميع شؤونها و جب عليها الحج و إن كانت كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٧٥

منفردة ليس معها قريب، و إذا هي لم تأمن على بعض ذلك اشترط في وجوب الحج عليها أن تصحب من تأمن بصحبتها، سواء كان قريبا لها أم أجنبي عنها، و لو باستئجاره للسفر معها إذا كانت قادرة على ذلك، فإذا لم تجد من تأمن به، أو لم تجد المال الذي تستأجره به لصحبتها لم تكن مستطيعه و لم يجب عليها الحج، و لا فرق في الحكم بين المرأة ذات الزوج و غيرها. و إذا حجّت و هي غير آمنة و لم تصحب من تأمن بصحبتها لم يكفها ما أتت به عن حج الإسلام، إلا إذا أمنت و زال الخوف عنها قبل الدخول في الإحرام حتى أتمت الأعمال فيكفيها ذلك.

### المسألة ١٤٢:

لا يشترط في تحقق الاستطاعة للمرأة المتزوجة أن يأذن لها زوجها بالحج، فإذا هي ملكت نفقة الحج تامة تحققت لها الاستطاعة و جب عليها الحج مع اجتماع الشرائط، و صح لها أن تحج و ان لم يأذن لها الزوج بذلك، و لا يجوز للزوج أن يمنعها منه، بل يصح لها أن تحج و ان منعها.

و يجوز للزوج أن يمنعها من المبادرة إلى السفر إذا كان وقت الحج موسعا، فيحق له أن يمنعها من السفر مع القوافل السابقة إذا أمكن



لها أن تتأخر و تدرك الحج مع القوافل اللاحقة، و إذا لم يمكن لها أن تسافر مع القافلة اللاحقة لعدم الأمن معها أو لسبب آخر لم يجز له أن يمنعها من السفر مع القافلة السابقة.

و يجوز له أن يمنعها من السفر مع بعض القوافل إذا كان لا يطمئن على سلامتها من السفر معه، فتلتحق بالقوافل الأخرى المأمونة. كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٧٦

### المسألة ١٤٣:

لا فرق في الأحكام الآنف ذكرها بين الزوجة الدائمة و المتمتع بها، فلا يشترط في استطاعتها أن يأذن لها الزوج، و لا يحل له منعها من الحج إذا استطاعت، و لا- تجوز لها اطاعته إذا منعها من تأديته الواجب إلا إذا كان وقته موسعا، و لا فرق في الزوج بين من يمكن له الاستمتاع بالزوجة و من لا يمكن له ذلك لمرض أو ضعف أو غيبه أو غيرها، و كذلك الحال في الحج الواجب بالنذر، أو بسبب آخر إذا كان وقته مضيقا، فتجوز فيه الأحكام التي ذكرناها.

### المسألة ١٤٤:

يعتبر في صحة الحج المندوب من المرأة المتزوجة أن يأذن لها زوجها به، فلا يصح حجها ندبا بغير اذنه، و يحرم عليها إذا منعها من الإتيان به، و لا فرق بين أن يكون حجها منافيا لحق الاستمتاع بها و عدم منافاته و لا بين الزوجة الدائمة و المتمتع بها.

### المسألة ١٤٥:

المرأة المطلقة من زوجها طلاقا رجعيا بحكم الزوجة، فتجوز فيها جميع الأحكام الآنف ذكرها في المسائل المتقدمة ما دامت في العدة الرجعية من زوجها، و لا تجوز الأحكام في المطلقة منه طلاقا بائنا، و ان كانت حاملا من الزوج. و لا صلة بين الرجل و المرأة و هي في عده و طء الشبهة منه، فلا يجزى فيها شيء من الأحكام المتقدمة، و لا تمنع المرأة المعتدة لوفاة زوجها من الحج، فإذا استطاعت و جب عليها الحج و صح وقوعه منها، و كذلك إذا لزمها الحج بنذر أو عهد أو يمين أو إفساد أو بسبب آخر فلا تمنع بسبب عده الوفاة من جميع ذلك، و يجوز لها أن

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٧٧

تخرج الى حج مندوب أو عمرة مندوبة و هي في أثناء عدتها.

### المسألة ١٤٦:

إذا ملك الولد البالغ العاقل نفقة الحج و وجدت معها شروط الاستطاعة على الوجه الذي تقدم تفصيله و جب عليه حج الإسلام، و لم تتوقف استطاعته على إذن أبيه له بالحج، و لا- على إذن أمه، و يصح حججه إذا أتى به على الوجه المطلوب و ان لم يأذنا له، بل و ان منعه منه و كان نهيها له عن شفقته، فلا تجب عليه اطاعتها في ذلك، و كذلك الحكم في البنت البالغة العاقلة إذا كملت لها شروط الاستطاعة، و قد ذكرنا في المسألة السادسة و العشرين حكم استئذان الولد البالغ أباه في الحج المندوب، و ذكرنا عدم صحة حججه إذا

نهاه أحد أبويه أو كلاهما عن الحج المندوب لسبب عقلائي يوجب النهي، أو كان سفره الى الحج يشتمل على خطر و نحوه يوجب ايداءهما و عقوقهما أو عقوق أحدهما، فلتراجع المسألة المشار إليها و ما بعدها.

### المسألة ١٤٧:

إذا اعتقد الشخص أنه قد أدرك و بلغ الحلم، و ان شروط وجوب الحج قد توفرت له فحج بقصد الوجوب، ثم تبين له بعد أن أتم الحج انه كان في وقت حجه صغيرا لم يبلغ الحلم، لم يكفه ما أتى به عن حج الإسلام، فإذا بلغ بعد ذلك و اجتمعت له بقیة الشروط و جب عليه أن يأتي بالحج.

و كذلك إذا اعتقد انه حر و ان شروط وجوب الحج قد اجتمعت له فحج بقصد الوجوب، ثم ظهر له بعد الحج انه عبد مملوك في حال حجه فلا يكفه ذلك عن حج الإسلام، فيجب عليه الحج إذا أعتقه مالكة، و وجدت بقیة الشروط.

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٧٨

### المسألة ١٤٨:

إذا حج الشخص الذي وجدت له الاستطاعة و اجتمعت فيه شروطها و هو يعتقد انه لا يزال صغيرا لم يبلغ الحلم، ثم علم بعد أن أتم الحج انه كان بالغاً في حال حجه، فإن كان قد نوى بحجه امتثال الأمر المتوجه اليه بالفعل، كفاه ما أتى به عن فرض الإسلام و لم تجب عليه الإعادة، و ان قصد بحجه امتثال الأمر بالحج المندوب لم يكفه عن الفريضة و وجبت عليه الإعادة، و قد ذكرنا هذا في المسألة الثامنة و العشرين، و إذا نوى بحجه امتثال الأمر الوجوبي المتوجه بحج الإسلام أشكل الحكم بصحة ما أتى به، و الأحوط لزوما الإعادة.

و كذلك إذا حج و هو يعتقد انه عبد مملوك ثم علم بعد ما أتم حجه انه كان حراً في حال حجه، فتجرب في الفروض التي ذكرناها، و يثبت لكل فرض منها حكمه الذي بيناه له.

### المسألة ١٤٩:

إذا وجدت في الشخص شروط وجوب الحج من البلوغ و العقل و الحرية، و تحققت له وجوه الاستطاعة التي ذكرناها في المسائل الماضية، و لكنه كان يعتقد انه صغير السن لم يبلغ الحلم، أو يحسب انه عبد مملوك لم يتحرر، فترك الإتيان بالحج لاعتقاده بذلك حتى مضى وقت الحج، ثم تلف المال أو زالت بعض نواحي الاستطاعة عنه، و علم بالحال بعد ذهاب الاستطاعة أو قبله، فالظاهر ان وجوب الحج قد استقر في ذمته، فيجب عليه أن يحج و لو متسكعاً، و سيأتي ان شاء الله تعالى بيان الوقت الذي يستقر به الحج في ذمة المكلف إذا مضى و الشرائط لديه مجتمعة.

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٧٩

### المسألة ١٥٠:

إذا ملك الشخص مقداراً من المال، و تخيل أن المقدار الذي ملكه يكفيه لنفقة الحج و نفقة عياله في سفره الى الحج حتى يعود إليهم، فسافر و أتى بالحج بناء منه على ما يعتقد، ثم تبين له بعد أن أتم الحج أن المال لا يكفيه لذلك و لا يحقق له الاستطاعة، لم يجزه ما أتى به عن حج الإسلام على الأقوى، فإذا حصلت له الاستطاعة بعد ذلك وجب عليه الحج.

### المسألة ١٥١:

إذا ملك الإنسان مقداراً من المال و اعتقد أن المبلغ الذي ملكه لا يكفيه للحج و لا يحقق له الاستطاعة المالية فترك الحج و لم يأتي به، ثم استبان له بعد أن مضى وقت الحج أن ما ملكه يكفيه للحج و انه كان مستطيعاً، فالظاهر أن الحج قد استقر في ذمته، فيجب عليه أن يحج و لو متسكعاً.

### المسألة ١٥٢:

إذا وجد المكلف الاستطاعة المالية للحج، و اعتقد أن صرف المال في الحج لا يوجب له ضرراً و لا يوقعه في حرج، فسافر و أتى بالحج بانياً على صحة اعتقاده ثم ظهر له بعد أن أتم الحج خطأه في الاعتقاد، و ان صرف ما لديه من المال قد أوقعه في الضرر أو الحرج، فالظاهر صحة حجه و اجزاء ما أتى به عن حج الإسلام.

### المسألة ١٥٣:

إذا ملك الإنسان ما يكفيه من المال لنفقة الحج، و لكنه اعتقد أن طريقه الى الحج غير مأمون من الخطر، أو اعتقد وجود الضرر أو الحرج عليه في مسافرتة الى الحج فترك الحج لذلك، ثم ظهر له كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٨٠ خطأه في الاعتقاد، و ان طريق الحج كان مأموناً لا خوف فيه و لا خطر، و أنه لا ضرر عليه في السفر و لا حرج لو انه سافر في تلك الحال، فالظاهر أن وجوب الحج قد استقر في ذمته بذلك، فيجب عليه أن يحج و لو متسكعاً.

### المسألة ١٥٤:

إذا وجدت في الشخص شروط وجوب حج الإسلام من بلوغ و عقل و حرية، و تحققت له وجوه الاستطاعة في المال و صحة البدن و اتساع الوقت و تخلية السرب، ثم ترك الحج متممداً استقر وجوب الحج في ذمته بلا ريب، إذا بقيت استطاعته الى الوقت الذي يستقر بمضيه وجوب الحج في الذمة و سيأتي ذكره.

### المسألة ١٥٥:

إذا حصلت للغلام جميع نواحي الاستطاعة فحج قبل أن يبلغ الحلم عامداً و قصد بفعلة امتثال الأمر المتعلق بحج الإسلام لم يكفه ذلك

عن الفرض، و ان تحقق له بلوغ الحلم في أثناء حجه و قبل أحد الموقفين على الأقوى، فيجب عليه الحج إذا بلغ و حصلت له شروط الوجوب و الاستطاعة بعد البلوغ، و إذا اجتمعت للعبد المملوك نواحي الاستطاعة فحج و هو لا يزال مملوكا لم يجزه ذلك عن الحج الواجب، و يستثنى من ذلك ما إذا اعتق في أثناء الحج فأدرك الموقفين أو أدرك أحدهما و هو حرّ، فيجزيه ما أتى به عن الفرض و لا تجب عليه الإعادة، و قد سبق ذكر هذا في المسألة الحادية و الثلاثين.

### المسألة ١٥٦:

إذا وجدت في المكلف شروط وجوب الحج من البلوغ و العقل و الحرية و كان غير مستطيع من جهة المال، و حج بقصد امتثال كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٨١  
فرض الإسلام، لم يكفه ذلك عن حج الفريضة، فإذا حصلت له الاستطاعة المالية بعد ذلك و وجدت له النواحي الأخرى من الاستطاعة و جب عليه أن يأتي بالفرض.

### المسألة ١٥٧:

إذا كان في طريق المكلف الى الحج عدوّ لا يندفع إلا بالمال، فإن كان المال الذي يطلبه العدو مما لا يضر دفعه بحال المكلف و لا يوجب له عسرا و لا حرجا، و جب على المكلف دفع المال اليه و لم يسقط عن المكلف وجوب الحج بذلك، و ان كان دفع المال مما يضرّ بحال المكلف أو يوجب له العسر أو الحرج لم يجب على المكلف دفع المال و سقط عنه وجوب الحج، و لكنه إذا احتمل الضرر أو الحرج على نفسه و دفع المال الى العدو و حج، أجزاء ذلك عن الفرض إذا كانت استطاعته المالية باقية.

### المسألة ١٥٨:

إذا انحصر طريق الحج في ركوب البحر، و خاف المكلف على نفسه من الغرق أو من حدوث مرض شديد، و كان خوفه مما يعتنى العقلاء بمثله و يحذرون عاقبته سقط عنه وجوب الحج كما ذكرناه في المسألة المائة و الأربعين، و كذلك إذا كان خوفه شديدا يوجب له الوقوع في الحرج لشدته و ان لم يكن سببه مما يعتنى به العقلاء، و يشكل الحكم بسقوط وجوب الحج عنه إذا استلزم سفره في البحر الإخلال بصلاته، و خصوصا إذا استلزم سفره الإخلال بالصلاة الاختيارية و الإتيان بإبدالها الاضطرارية، كالصلاة مع الطهارة الترابية، أو الصلاة جالسا، و نحو ذلك مما هو وظيفته شرعا عند العذر، و يشكل كذلك إذا كان سفره في البحر يستلزم كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٨٢

أكل المحرّم أو أكل النجس أو شرب النجس، إلا إذا ثبت أن حرمة هذه الأمور على المكلف أشد أهمية و تأكدا في نظر الشارع من وجوب الحج عليه، أو هي محتملة الأهمية منه، و لم يثبت ذلك من الأدلة، و قد تعرضنا لهذا في المسألة المائة و الثالثة و الثلاثين، فلتراجع.

### المسألة ١٥٩:

إذا ملك الإنسان نفقة الحج و تمت له أنحاء الاستطاعة في عامه و كان عليه حق شرعى واجب من زكاة أو خمس أو غيرهما من الحقوق الواجبة، و جب عليه إخراج الحق الشرعى الذى اشتغلت به ذمته، أو الذى تعلق بماله و لم يجز له تأخير إخراج من غير عذر يسوغ له ذلك، و ليس من الأعذار له فى التأخير أن يكون مالكا لنفقة الحج و يقدم الحج على أداء الحق، و إذا هو سافر الى الحج و ترك أداء الحق كان عاصيا آثما فى تأخير الحق، و إذا أتى بالحج و كانت نفقته فى الحج و نفقة عياله مما لم يتعلق به الحق الواجب، أو كانت مما تعلق به الحق و قد أذاه منها خاصة كان حجه صحيحا.

و لا يصح حجه إذا كانت ثياب إحرامه، أو ثياب طوافه، أو ثمن هديه من المال الذى تعلق به الحق، و كذلك الحكم إذا كان وجوب الحج قد استقر فى ذمته من عام سابق، و كانت عليه الحقوق الآنف ذكرها فى ذمته أو فى أعيان ماله.

و لا يحل له التصرف فى المال الذى تعلق به الحق، فينفق منه فى سفر أو حضر أو فى نفقة حج أو غيره، و ان بقى من المال مقدار ما فيه من الخمس أو الزكاة، و تراجع المسألة الثالثة و الستون و المسألة السادسة و الستون.

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٨٣

### المسألة ١٦٠:

ذكرنا فى المسألة المائة و الثالثة و العشرين أن المكلف الذى استقر وجوب الحج فى ذمته من عام سابق، إذا عرض له عارض فى بدنه يمنعه من الإتيان بالحج بنفسه، أو يصبح الإتيان بالحج بسببه موجبا للعسر و الحرج الشديد عليه، و لا يرجى زوال ذلك العارض عنه، كمرض شديد لازم أو شلل أو هرم أو شبه ذلك، يسقط عنه وجوب الإتيان بالحج بنحو المباشرة بسبب ذلك المعارض و يجب عليه أن يجهز شخصا آخر يحج عنه بالنيابة، و كذلك من استطاع الحج فى عامه من حيث المال و أصابه مثل ذلك العارض الذى وصفناه، فمنعه من الإتيان بالحج بنحو المباشرة، أو أصبح الإتيان بالحج بسببه موجبا للعسر و الحرج، فيسقط عنه وجوب الحج بنحو المباشرة و يجب عليه- على الأحوط لزوما- أن يجهز من ماله أحدا يحج بالنيابة عنه و ان لم يستقر الحج فى ذمته.

### المسألة ١٦١:

الظاهر من الأدلة الواردة فى المسألة أن الاستنابة عند طروء العارض على المكلف انما هى بدل اضطرارى جعله الشارع عند تعذر الواجب الاختيارى على المكلف، و هو أن يحج البيت بنفسه إذا استطاع اليه سبيلا، و لذلك فيعتبر فى صحة الاستنابة و وجوبها على المكلف أن يكون عذره مستمرا، و نتيجة لذلك فإذا استمر العذر فلم يتمكن من الإتيان بالحج حتى أدركه الموت، أجزاء حج النائب الذى استنابه فى حياته و لم يجب على وليه أو وارثه القضاء عنه من تركته بعد الموت، و ان كان وجوب الحج قد استقر فى ذمته، و إذا اتفق ان ارتفع عنه العذر بعد ان حج النائب عنه، و أمكن له أن يحج البيت

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٨٤

بنفسه، و جب عليه أن يأتى بالحج بنفسه كذلك، و لم يجزه ما أتى به النائب و ان كان حجه صحيحا، و استحقق به الأجرة المسماة له فى عقد الإجارة بينه و بين المكلف، و لا منافاة بين الأمرين بعد ان كان هذا هو ظاهر الأدلة و مقتضى القاعدة.

### المسألة ١٦٢:

إذا زال العارض و ارتفع العذر المانع للمكلف عن الإتيان بالحج فقد تبين بطلان الاستنابة و عدم مشروعيتها في حقه كما أوضحناه في المسألة السابقة، و نتيجة لذلك فإذا كان المكلف قد استأجر النائب للحج عنه ثم زال العذر و أمكن له أن يحج البيت بنفسه، انفسخت إجارة الأجير لعدم قدرته على العمل المستأجر عليه، و هو النيابة عن المكلف في الحج، لأنها غير مشروعة في حقه كما قلنا، فلا يجب على النائب أن يتم العمل إذا كان قد أحرم لحج النيابة ثم زال العذر، بل يكون إحرامه باطلا، و لا يجب عليه أن يتحلل منه بعمرة مفردة، و إذا استمر في إحرامه و أتم الحج لم يصح حجه و لم يكف عن المنوب عنه، و أولى من جميع ذلك ما إذا كان زوال العذر عن المكلف قبل أن يدخل النائب في الإحرام، فتكون الاستنابة غير مشروعة، و الإجارة باطلة، و عمل النائب بموجبها غير صحيح، نعم يكون الأجير مستحقا لأجرة المثل لما أتى به من العمل قبل أن يبلغه الخبر، و يكون مستحقا لأجرة المثل على جميع عمله إذا لم يبلغه الخبر حتى أتم الحج، و يستثنى من ذلك ما إذا كانت الأجرة المسماة أقل من أجرة المثل فلا يستحق الأجير أكثر منها.

### المسألة ١٦٣:

قد اتضح مما بيناه في المسألتين السابقتين أن المدار في صحته

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٨٥

الاستنابة و وجوبها على المكلف هو استمرار العذر و عدم زواله واقعا، و أما اليأس من ارتفاع العارض أو كون العذر مما لا يرجى زواله، فإنما هما أمارتان ظاهريتان على الاستمرار الواقعي للعذر، فإذا عرض العارض للمكلف، و يئس من ارتفاعه، أو كان مما لا يرجى زواله، و عمل المكلف على وفق الامارة فاستتاب من يحج عنه، ثم انكشف خلاف تلك الامارة فزال العارض و ارتفع العذر، لم تصح استنابته و لم يكفه عمل النائب كما ذكرنا و وجب عليه الإتيان بالحج بنفسه.

### المسألة ١٦٤:

إذا تحقق العذر المسوّغ للاستنابة للمكلف و جبت عليه الاستنابة عن نفسه فوراً، فلا يجوز له أن يؤخر الاستنابة إلى العام المقبل من غير عذر، كما هو الحكم في أصل وجوب الحج، و لذلك فلا يجوز للنائب بعد استئجاره أن يؤخر الحج عن عامه.

### المسألة ١٦٥:

الظاهر أن الحكم بوجوب الاستنابة على المكلف المعذور يعم من كان عذره من غير الأعذار المذكورة، كالسجن المؤبد، و المنع الدائم من السفر من قبل الدولة و أشباه ذلك، فإذا استقر وجوب الحج في ذمة المكلف، أو حصلت له الاستطاعة للحج في عامه و طرأ له مثل تلك الأعذار المانعة له من الإتيان بالحج و كان العذر مستمرا لا يرجو ارتفاعه و جبت عليه الاستنابة، و يعم المكلف المعذور بمقتضى أصل خلقته كالشخص الذي لا يستطيع الاستمسك على الدابة و لا يمكنه السفر بوسيلة أخرى لنقصان في تكوينه أو شلل طفولة، فإذا أيسر مثل هذا و استطاع الحج في ماله، كان عليه أن يستناب من

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٨٦

يحج عنه.

و الظاهر أن الحكم المذكور يعم المكلف المعذور بهذه الأعذار، سواء سبقت استطاعته على وجود العذر أم سبق وجود العذر على

حصول الاستطاعة.

### المسألة ١٦٦:

يختص الحكم الآنف ذكره بحج الإسلام، ولا يجرى في الحج الواجب بالنذر أو بالعهد أو اليمين، فإذا وجب الحج على المكلف بالنذر، و عرض له عذر من الأعذار السابق ذكرها، فمنعه عن الحج المنذور، أو كان الحج بسببه موجبا للعسر و الحرج سقط عنه وجوب الوفاء بالنذر و لم تجب عليه الاستنابة له، و كذلك الحكم في الحج الذي يجب على المكلف بالإفساد، إذا كان الحج الثاني الذي يلزمه الإتيان به في العام المقبل هو العقوبة، فإذا عرض له ما يتعذر معه الإتيان به سقط وجوبه، و لم تجب الاستنابة فيه.

### المسألة ١٦٧:

إذا وجب على الإنسان المعذور بأحد الأعذار التي ذكرناها ان يستنيب في الحج، و لم يجد أحدا ينوب عنه، أو تلف المال الذي بيده فلم يتمكن من ان يستنيب حتى مات، فإن كان وجوب الحج قد استقر في ذمته قبل حصول العذر وجب على وليه أو وارثه بعد الموت أن يقضى الحج عنه من أصل تركته، و ان لم يستقر عليه وجوب الحج، كما إذا استطاع للحج في عامه، و طرأ له العذر المانع من الحج و لم يتمكن من الاستنابة حتى مات، فالظاهر عدم وجوب القضاء عنه بعد الموت.

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٨٧

### المسألة ١٦٨:

بصرى بحراني، زين الدين، محمد امين، كلمة التقوى، ٧ جلد، سيد جواد وداعي، قم - ايران، سوم، ١٤١٣ هـ ق

كلمة التقوى؛ ج ٣، ص: ٨٧

إذا وجد المكلف المعذور الذي تجب عليه الاستنابة من ينوب عنه في الحج، و لكن النائب طلب منه أكثر من أجره المثل و هو لا يجد الزيادة التي طلبها منه، أو كان دفع تلك الزيادة يوجب له الضرر الذي لا يتحمل أو يوقعه في العسر و الحرج لم تجب عليه الاستنابة لذلك، فإذا مات و لم يستنب للعذر المذكور وجب على وليه القضاء عنه بعد الموت إذا كان الحج قد استقر في ذمته قبل طروء العذر، و لا يترك الاحتياط بالقضاء عنه أيضا إذا طرأ له العذر في عام الاستطاعة.

### المسألة ١٦٩:

إذا وجبت الاستنابة على المكلف المعذور كما تقدم في الفروض السابقة و ترك الاستنابة مع التمكن منها ثم مات وجب قضاء الحج عنه بعد موته من أصل تركته، و ان كان طروء العذر له في عام الاستطاعة، فإن الحج قد استقر في ذمته بتركه الاستنابة و هو متمكن منها.

**المسألة ١٧٠:**

إذا عرض العارض للإنسان المستطيع، فمنعه من الحج و كان العذر مما يرجى زواله فاستتاب المكلف أحدا و حج النائب عنه، ثم حصل اليأس من زوال العذر بعد حج النائب و استمر به العذر حتى مات، كفاه حج النائب، لوجود شرط صحة الاستتابة و هو استمرار العذر في الواقع و ان لم يعلم المكلف بقاءه، لذلك فلا يجب القضاء عنه بعد الموت.

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٨٨

**المسألة ١٧١:**

إذا تحقق العذر المستمر للمكلف فمنعه عن إتيان الحج بنفسه، و جب عليه أن يستنيب أحدا ليحج عنه كما هو ظاهر الأدلة الواردة في المسألة، و لذلك فيشكل الحكم بكفاية تبرع أحد بالحج عنه، و الأحوط لزوما عدم الاكتفاء بذلك، و لا يترك الاحتياط بأن يكون النائب رجلا و ضرورة إذا كان المكلف المعذور رجلا.

**المسألة ١٧٢:**

إذا حصل العذر المستمر للإنسان المستطيع أو الذي استقر الحج في ذمته فلم يتمكن من الحج و جب عليه أن يستنيب أحدا للحج عنه كما قلنا ذلك مرارا، سواء أوقع العقد مع النائب بنحو الإجارة أم بنحو الجعالة أم الصلح بعوض أم الهبة المشروطة، فإذا استتابه على أحد الوجوه الشرعية و أتى النائب بالحج عنه برئت ذممة المكلف و سقط عنه التكليف مع استمرار العذر.

**المسألة ١٧٣:**

يكفيه أن يستنيب أحدا يحج عنه من الميقات، و لا يتعين عليه أن تكون الاستتابة عنه من البلد الذي هو فيه أو من وطنه، كما لا يتعين عليه أن يستنيبه للحج عنه من ميقات بلده.

**المسألة ١٧٤:**

لا- يصح الحج من الكافر و ان كان مكلفا بالفروع كما هو المشهور و لعله الأقوى، بل و ان اعتقد وجوب الحج و قصد التقرب في فعله، فإن الإسلام شرط في صحة كل عبادة، و إذا مات لم يقض عنه و ان كان وارثه مسلما.

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٨٩

**المسألة ١٧٥:**



إذا ملك الكافر نفقة الحج و تمت له شروط الاستطاعة و هو كافر، ثم أسلم و استطاعته لا تزال باقية و جب عليه حج البيت و صح منه بعد إسلامه، و كذلك إذا زالت استطاعته و هو كافر ثم تجددت له بعد إسلامه، فيجب عليه الحج و يصح منه، و إذا استطاع و هو كافر و زالت استطاعته في حال كفره ثم أسلم و لم تتجدد له الاستطاعة بعد الإسلام، ففي سقوط وجوب الحج عنه بسبب إسلامه كما هو المشهور اشكال، و لعل قول الرسول (ص) في الحديث الشريف:

(الإسلام يجب ما قبله) انما يدل على أن الإسلام يمحو ما وقع من الكافر قبله من الكفر و الخطايا و الموبقات التي ارتكبها قبل إسلامه، و يرشد الى ذلك اقتران الإسلام بالتوبة و الهجرة في بعض موارد الحديث و أنها تجب ما قبلها، فلا يكون الحديث دالا على سقوط وجوب الحج بعد الإسلام بسبب الاستطاعة التي وجدت و زالت في حال الكفر.

### المسألة ١٧٦:

لا تصح العبادة من الكافر، و قد ذكرنا هذا قبل مسألة، و نتيجة لذلك فإذا أحرم بالحج أو بالعمرة كان إحرامه باطلا، فإذا أسلم بعد إحرامه و جب عليه أن يرجع الى الميقات فيحرم منه، و لم يكفه أن يستمر في إحرامه الأول و لم يعتد بشيء من أعماله من طواف أو سعى أو غيرهما إذا أوقعه في حال الكفر أو أوقعه في إحرامه الأول و لم يجده بعد الإسلام، و إذا لم يتمكن من الرجوع الى الميقات رجع الى الموضع الذي يمكن له الرجوع إليه فأحرم منه،

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٩٠

فإن لم يقدر أحرم من موضعه الذي هو فيه.

### المسألة ١٧٧:

يجب الحج على المرتد عن الإسلام إذا تحققت له الاستطاعة و تمت شروطها، سواء كان ارتداده عن فطرة أم عن ملء، و سواء حصلت له الاستطاعة في حال إسلامه قبل الارتداد، أم في حال رده بعد الإسلام، و لا يصح حجه إذا أتى به في حال ارتداده، و لا يقضى الحج عنه إذا مات قبل أن يتوب و يرجع الى الإسلام، و ان كان وجوب الحج قد استقر في ذمته.

### المسألة ١٧٨:

إذا تاب المرتد و رجع الى الإسلام و كان قد استطاع للحج في حال رده، أو في حال إسلامه السابق على الردة و جب عليه الحج، إذا كانت استطاعته لا تزال باقية، أو زالت ثم تجددت بعد التوبة، و كذلك إذا زالت استطاعته و قد تمت له شرائط استقرار الوجوب في ذمته، فيجب عليه الحج في هذه الفروض، و إذا حج بعد التوبة صح حجه سواء كان مليا أم فطريا بناء على ما هو الأقوى من قبول توبة المرتد و ان كان فطريا.

### المسألة ١٧٩:

إذا أحرم المرتد في حال رده عن الإسلام كان إحرامه باطلا، فإذا تاب بعد إحرامه و جب عليه الرجوع الى الميقات و الإحرام منه كما

في نظيره الكافر الأصلي، وقد سبق بيانه و بيان بعض الأحكام المتعلقة به في المسألة المائة و السادسة و السبعين.

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٩١

### المسألة ١٨٠:

إذا حج المكلف و هو مسلم ثم ارتد بعد الحج، و تاب بعد الارتداد لم يبطل بذلك حجه و لم تجب عليه اعادته، سواء كان ارتداده عن فطرة أم عن مله.

### المسألة ١٨١:

إذا أحرم الإنسان بالحج أو بالعمرة و هو مسلم ثم ارتد بعد إحرامه ثم تاب بعد رده و رجع الى الإسلام لم يبطل إحرامه الذي أوقعه بسبب الارتداد الذي حصل له في الأثناء، فيجب عليه أن يستمر في إحرامه حتى يتم عمله، نعم يجب عليه تطهير بدنه و ثياب إحرامه من النجاسة التي قد تطرأ عليه حال الارتداد من رطوباته و غيرها في الموارد التي تجب فيها الطهارة من النجاسات، و يستحب في موارد الاستحباب و سيأتي تفصيل ذلك، و لا يبطل وضوئه و لا يغسله اللذان أوقعهما في حال الإسلام بعروض الارتداد ما لم يطرأ له أحد الأحداث التي تنقض الطهارة، و لا فرق بين المرتد الملى و الفطرى في ذلك.

### المسألة ١٨٢:

لا يبطل وضوء المسلم و لا غسله إذا ارتد عن دينه في أثناء وضوئه أو غسله، فإذا رجع الى الإسلام و تاب من رده و لم تفت الموالاة في الوضوء و لم يحدث طهر أعضائه من نجاسة الكفر و أتم وضوئه أو غسله و صحت طهارته، و لا يصح ذلك في الوضوء إذا هو أتم غسلاته ثم ارتد قبل المسح، فإنه لا يمكن له المسح ببله الوضوء، و لذلك فلا بد له في هذه الصورة من إعادة الوضوء بعد أن يطهر الأعضاء من النجاسة.

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٩٢

### المسألة ١٨٣:

إذا ارتد المسلم في أثناء صلاته ثم رجع الى الإسلام و تاب من رده، فإن وقع منه خلل في الصلاة في أجزائها أو شرائطها كانت صلاته باطلة للخلل المذكور، و مثال ذلك أن يرتد و هو مستمر في صلاته فيأتي بالقراءة أو بالأذكار أو ببعض الأعمال من الركوع و السجود و القيام في حال ارتداده، و لا ريب في بطلان صلاته لبطلان تلك الأجزاء، أو يحصل منه سكوت طويل يمحو صورة الصلاة، فتبطل صلاته لفوات الموالاة، أو تخرج منه رطوبة في حال رده و كفره من عرق أو بصاق أو غيرهما فيتنجس بها جسمه أو ثيابه و لا يمكن له تطهيرها بعد رجوعه الى الإسلام، فتكون صلاته باطلة للخلل الواقع فيها.

و ان لم يقع منه أى خلل في صلاته، فارتد و أمسك في حين رده عن القراءة و الذكر و العمل ثم عاد الى الإسلام و تاب قبل أن تفوت الموالاة و من غير أن يحدث منه أى خلل في الشرائط، فالظاهر صحة صلاته إذا أتمها على الوجه المطلوب.

**المسألة ١٨٤:**

الصوم هو أن يمسك المكلف عن تناول جميع المفطرات الشرعية من أول طلوع الفجر الى أن يتحقق دخول الليل، فهو عام لجميع آنات الزمان المعين و أجزائه، و نتيجة لذلك فإذا ارتد المسلم الصائم في بعض أوقات النهار ثم رجع الى الإسلام بطل الصوم في تلك الآنات و إن قلت، و يبطل الصوم في مجموع النهار لبطان ذلك البعض، فإن المجموع عبادة واحدة لا تتبعض، فإذا بطل بعضها بطل جميعها.

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٩٣

**المسألة ١٨٥:**

إذا حج المسلم من غير الشيعة على وفق ما حدّد له مذهبه من الأحكام، ثم دخل بعد الحج في مذهب الشيعة كفاه حجه و إن كان ما أتى به مخالفا لمذهبنا و لم تجب عليه الإعادة، و كفاه ما أتى به أيضا إذا كان موافقا لمذهب الشيعة و مخالفا لمذهبه، إذا كان قد أتّمه بقصد القرية فلا تجب عليه الإعادة في كلتا الصورتين، و لكن يستحب ذلك، و في شمول الحكم في هذه المسألة للغلاة إشكال.

**المسألة ١٨٦:**

إذا ملك المسلم غير الشيعي نفقة الحج و تمت له جهات الاستطاعة و لم يحج، ثم دخل في مذهب الشيعة، و جب عليه أن يحج سواء كانت استطاعته لا تزال باقية، أم زالت عنه بعد ان استقر وجوب الحج في ذمته، و إذا حصلت له الاستطاعة وفق مذهبه و لم تتم له جهات الاستطاعة وفق مذهب الشيعة، و لم يأتي بالحج، ثم دخل في مذهب الشيعة لم يجب عليه الحج حتى تتوفر له الاستطاعة التامة على وفق هذا المذهب.

**المسألة ١٨٧:**

إذا تمت في المكلف شروط وجوب الحج و كملت له شروط الاستطاعة حسب ما تقدم من التفصيل، و لم يحج حتى انقضى الوقت الآتي بيانه استقر وجوب الحج عليه، و أصبح دينا ثابتا في ذمته، فيجب عليه امتثاله بأي وجه أمكن، و إذا مات و لم يؤدّه و جب على وارثه قضاؤه من أصل تركته، و قد تكرر منا ذكر هذا مرارا في عدة مناسبات، و نحن نذكره هنا تمهيدا للمسائل الآتية.

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٩٤

**المسألة ١٨٨:**

إذا استقر وجوب الحج على الإنسان، و توقف الإتيان بالفرض على أن يحج متمسكعا، و كان ذلك موجبا للعسر و الحرج عليه، ففي سقوط وجوب الحج عنه بذلك إشكال، و الاحتياط لازم.

**المسألة ١٨٩:**

الظاهر أن الشروط التي اعتبرها الشارع في وجوب الحج على المكلف يختلف دخلها في استقرار الحج في ذمته و لزوم القضاء عليه حسب اقتضاء الأدلة الشرعية لذلك، وهي ليست على نسق واحد، فالأدلة التي اشترطت في وجوب الحج على المكلف أن يكون عاقلاً إنما تدل على اعتبار وجود هذا الشرط فيه حتى يتم أعمال الحج لا أكثر من ذلك، فإذا وجدت جميع الشرائط في المكلف و أهمل و لم يأتى بالحج حتى مضى الوقت الذي تتم فيه أعمال الحج و هو اليوم الثاني عشر من شهر ذي الحجة و الشرائط فيه مجتمعة، ثم عرض له الجنون بعد ذلك استقر وجوب الحج عليه، فيجب عليه امتثال الحج إذا أفاق من جنونه في العام المقبل و إن لم تبق له بقية شروط الاستطاعة، و إذا مات و لم يحج و جب على وارثه القضاء عنه.

و كذلك الحال في اعتبار حياة المكلف في استقرار وجوب الحج عليه، فيعتبر فيه أن يكون حياً إلى الوقت الذي تتم فيه أعمال الحج، فإذا وجدت الشرائط في المكلف تامة و ترك امتثال الحج إلى الوقت المذكور و هو حتى استقر وجوب الحج عليه، فإذا مات بعد ذلك و جب القضاء عنه من أصل تركته.

**المسألة ١٩٠:**

يعتبر في استقرار وجوب الحج على المكلف المستطيع أن تبقى

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٩٥

استطاعته المالية لذهابه إلى الحج و رجوعه منه موجودة لديه حتى يعود إلى وطنه بعد الحج، و إذا هو ترك الحج و لم يسافر اعتبر في استقرار الحج عليه أن تكون الاستطاعة موجودة لديه إلى وقت رجوعه إلى وطنه لو أنه حج و سافر، فإذا ذهبت استطاعته جميعاً أو قصرت عن مقدار كفايته للذهاب أو الإياب قبل ذلك الوقت لم يجب عليه، و إذا هو ترك الحج و لم يسافر و كانت شروط الوجوب متوفرة فيه جميعاً إلى أن حلّ الوقت المذكور ثم ذهبت الاستطاعة أو قصرت بعد ذلك استقر عليه وجوب الحج و لزمه أداء الحج إذا كان موجوداً، و وجب على وارثه القضاء من تركته إذا مات.

و كذلك الحال في نفقة عياله مدة غيبته للحج حتى يعود إليهم، فيعتبر فيها أن تكون موجودة لديه إلى الوقت الذي ذكرناه.

**المسألة ١٩١:**

إذا ذهبت الاستطاعة المالية من المكلف بعد حضور أو ان الحج أو تلف جميعها كذلك أو ذهب بعض استطاعته أو تلف، بحيث قصر الباقي منها عن مقدار كفايته، و كان ذهاب الذاهب من الاستطاعة و تلف التالف منها باختيار المكلف نفسه لذلك، و جب عليه الحج بأي وجه أمكن و لو متمسكاً و لم يسقط الوجوب عنه، و إذا هو لم يحج في عامه استقر عليه الوجوب، و قد ذكرنا هذا في المسألة السبعين، و في المسألة الرابعة و السبعين و ما بعدها فالتراجع، و يكون هذا من الاستثناء في المسألة المائة و التسعين.

**المسألة ١٩٢:**

يعتبر في وجوب الحج على المكلف المستطيع في ماله أن يكون مستطيعاً في بدنه، صحيحاً من العوارض التي تمنعه من أداء الحج

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٩٦

في ذهابه اليه و رجوعه منه، كما أوضحناه في المسألة المائة و الثانية و العشرين، فإذا حدث له في بدنه أحد العوارض التي تمنعه من ذلك قبل ذهابه الى الحج أو بعد ذهابه و قبل إحرامه فلم يتمكن من أداء الفرض سقط عنه وجوبه في العام الحاضر، و روعي في وجوبه في الأعوام المقبلة أن توجد له شرائط الاستطاعة فيها.

و إذا عرض له العارض بعد احرمه فلم يتمكن من إتمام مناسكه جرت عليه أحكام المحصر، و سيأتي بيانها في فصل الإحصار و الصد، و يتحلل بذلك من احرمه، و لا يجب عليه الحج في الأعوام المقبلة، إلا إذا تحققت له الاستطاعة فيها، أو كان وجوب الحج قد استقر في ذمته من قبل هذا.

و إذا عرض له العارض بعد الحج فلم يتمكن من العود الى وطنه، كشف ذلك عن عدم استطاعته للحج من أول الأمر، فلا يكون الحج الذي أتى به مجزيا عن الفرض لأنه غير مستطيع، و لم يستقر عليه الوجوب، و نتيجة لذلك فيشترط في استقرار الحج على المكلف أن يكون مستطيعا له في بدنه حتى يعود الى وطنه، كما قلنا في الاستطاعة في المال، و يجرى مثل ذلك في شرط تخلية السرب، إذا كان المانع في الطريق مما لا يمكن معه الحج في الذهاب أو الإياب أو في الأثناء، فإذا عرض المانع و إن كان في العود، و صدق معه ان المكلف غير مخلى السرب كشف ذلك عن عدم استطاعته للحج من أول الأمر و أن الحج غير واجب عليه. و هكذا في بقية الفروض التي ذكرناها في نظيره.

### المسألة ١٩٣:

إذا اجتمعت في المكلف شروط وجوب الحج كلها، و كان العذر

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٩٧

المانع له من الحج شرعيا خالصا، و قد ذكرنا في المسائل التي سنشير إليها أن العذر الشرعي ينحصر في ما إذا استلزم الإتيان بالحج ترك واجب فوري من الواجبات، أو استلزم فعل محرم من المحرمات، و كان ذلك الواجب أو المحرم المزاحم لأداء الحج أهم من امتثال الأمر بالحج نفسه، بحسب ما دلّت عليه السنة الأدلة الشرعية، أو هو محتمل الأهمية منه، فإذا كان المزاحم للحج كذلك سقط وجوب الحج عن المكلف، لعدم تمكنه من الجمع بين المتزامنين. و إذا هو ترك الحج لهذا العذر الشرعي لم يستقر في ذمته وجوب الحج في الأعوام المقبلة إلا إذا حصلت له الاستطاعة التامة فيها و زالت عنه الأعذار، أو كان الحج مستقرا في ذمته من قبل.

و لا فرق بين أن يكون حدوث ذلك العذر الشرعي مانعا لذهاب المكلف الى الحج أو مانعا له من الإياب أو مانعا له من الإتيان بالأعمال، و تلاحظ المسألة المائة و الثالثة و الثلاثون و ما بعدها.

### المسألة ١٩٤:

إذا استلزم إتيان المكلف بالحج ترك واجب شرعي أو فعل محرّم، و كانا أهم من امتثال الحج أو كانا محتملي الأهمية منه، فقدم الإتيان بالحج على الواجب المزاحم أو على ترك المحرم كان بذلك آثما عاصيا، و صح حجه و كان ميرثا لذمته من حج الإسلام على الأقوى.

### المسألة ١٩٥:

إذا كان الشخص ممن وظيفته حج القران أو حج الأفراد و العمرة المفردة، و وجدت له شروط الاستطاعة لكل من الحج و العمرة، و أهمل و لم يأت بما هو وظيفته من الحج و العمرة في عامه،  
كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٩٨

استقر في ذمته و جوب كل من الحج و العمرة، و لزمه أن يأتى بهما و ان كان متسكعا، و إذا أتى بأحدهما و أهمل الآخر صح ما أتى به و استقر عليه و جوب الآخر، و كذلك إذا استطاع للحج وحده أو للعمرة وحدها، و أهمل و لم يأت بالنسك الذى استطاع له استقر عليه و جوبه خاصة، و لزمه أن يأتى به و لو متسكعا، و إذا مات و لم يأت به و جب قضاؤه عنه من أصل تركته، و كذا في الفرضين السابقين.

### المسألة ١٩٦:

إذا استقر حج الإسلام في ذمة المكلف و سافر ليؤدي الفرض الذى و جب عليه و مات بعد أن أحرم بنسكه و دخل الحرم، كفاه ذلك عن فرضه و برئت ذمته من التكليف الذى استقر فيها، فلا يجب على وارثه القضاء عنه، و إذا مات قبل أن يحرم بنسكه، أو بعد الإحرام به و قبل أن يدخل في الحرم، لم يكفه ذلك، فيجب القضاء عنه إذا كان الحج قد استقر عليه كما هو المفروض.

### المسألة ١٩٧:

إذا مات بعد أن أحرم بنسكه و دخل الحرم كفاه ذلك كما قلنا، سواء دخل مكة أم لم يدخلها، و سواء تلبس بعد الإحرام بشيء من أعمال عمرة التمتع أو الحج أم لم يتلبس، فيجزيه ما أتى به عن الواجب، و تلاحظ المسألة المائتان و الثالثة.

### المسألة ١٩٨:

يعتبر في جريان الحكم الآنف ذكره أن يكون إحرامه بالنسك المفروض عليه، فإذا استقر في ذمته حج التمتع مثلا، و لما وصل الى الميقات أحرم بعمرة مفردة و دخل الحرم ليتمها و يخرج بعدها الى الميقات ليأتى بعمرة التمتع الواجبة عليه، ثم مات بعد كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٩٩  
دخول الحرم في إحرامه الأول لم يكفه ذلك عن فرضه الذى استقر في ذمته، فيجب على وارثه قضاؤه عنه.

### المسألة ١٩٩:

الظاهر أن الحكم الذى ذكرناه يجرى في المكلف الذى لم يستقر الحج في ذمته من عام سابق، فإذا اجتمعت في الشخص شروط الوجوب و نواحي الاستطاعة في عامه، و خرج في أوان الحج ليؤدي فريضة الإسلام، و أحرم بنسكه المفروض عليه من الميقات، و دخل الحرم ثم مات في الحرم أجزاء ذلك عن حج الإسلام، فلا يجب على وارثه القضاء عنه، و إذا مات قبل أن يحرم، أو مات بعد الإحرام و قبل أن يدخل في الحرم سقط عنه الوجوب لعدم اتساع زمانه لأداء الفرض الواجب عليه فلا يكون مستطعا من حيث الزمان،

و لا يجب القضاء عنه.

### المسألة ٢٠٠:

إذا أحرم المكلف بعمره التمتع و دخل مكة و أتم عمرته، ثم مات بعد أن أحل من العمرة و قبل أن يحرم بالحج، أجزاء ذلك عن الفرض، و كذلك إذا مات بعد إحرامه للحج و قبل الموقفين، أو في موقف المشعر الحرام أو بعده فيكفيه ذلك عن الفرض الواجب عليه في جميع هذه الصور لإطلاق الأخبار، سواء كان ممن استقر الحج في ذمته، أم ممن استطاع للحج في عامه و لم يستقر عليه، و تلاحظ المسألة المائة و السابعة و التسعون الماضية و تراجع المسألة المائتان و الثالثة الآتية.

### المسألة ٢٠١:

لا يختص الحكم الذي بيناه بحج التمتع، بل يجري في حج

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ١٠٠

القران و حج الأفراد لمن وظيفته ذلك، فإذا استقر وجوب الحج في ذمة المكلف من أهل مكة و توابعها، و أحرم من ميقاته بالحج الواجب عليه قرانا أو أفرادا، ثم مات بعد ما دخل الحرم، كفاه ذلك عن فرضه، و كذلك إذا استطاع للحج في عامه و بادر ليمثله، فيجزيه إذا أحرم و دخل الحرم ثم مات فيه، سواء أتى ببعض المواقف و الأعمال أم لم يأت بشيء منها.

### المسألة ٢٠٢:

حج القران أو الأفراد الواجبان على أهل مكة و توابعها مع العمرة الواجبة لهما عملا مستقلا لا صلة لأحدهما بالآخر، و ليسا كعمرة التمتع و حج التمتع عملا واحدا يرتبط بعضه ببعض، فإذا مات في عمرة التمتع بعد الإحرام لها و دخول الحرم أجزاء ذلك عن عمرة التمتع و حجه كليهما و قد سبق بيان ذلك، و نتيجة لهذا الفرق، فإذا أحرم المكلف من أهل مكة و توابعها للعمرة الواجبة لحج القران أو الأفراد و دخل الحرم ليم عمرته ثم مات لم يجزه ذلك عن حجه، فإذا كان ممن استقر الحج عليه و جب على وارثه أن يقضى الحج عنه من أصل تركته، و إذا كان ممن لم يستقر عليه الحج سقط الفرض عنه، لعدم استطاعته بحسب الزمان كما سبق في نظيره. و إذا أحرم المكى لحج القران أو الأفراد و دخل الحرم ليم نسكه ثم مات أجزاء ذلك عن حجه و لم يجزه عن عمرته إذا لم يكن قد أداها من قبل، و يجب قضائها عنه إذا كانت مستقرة في ذمته.

### المسألة ٢٠٣:

لعل الذي يظهر من النصوص الواردة في المسألة أنه يعتبر في الحكم بالإجزاء عن المكلف أن يكون موته في الحرم بعد أن يتلبس

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ١٠١

بالإحرام، فلا يشمل من كان موته في خارج الحرم و ان كان قد أحرم و دخل الحرم قبل موته، كما إذا خرج من الحرم بعد الدخول فيه لبعض الطوارئ أو الضرورات فمات في خارج الحرم، و كما إذا مات في موقف عرفات بعد أن دخل الحرم و هو محرم، و لا ريب

فى أن ذلك أحوط ان لم يكن هو الظاهر من النصوص كما ذكرنا، و أولى من ذلك بعدم الأجزاء ما إذا أحرمت المكلف بحج القرآن أو الأفراد و مضى الى عرفات ليقف بها قبل أن يدخل الحرم و مات فيها خارج الحرم.

### المسألة ٢٠٤:

لا يعم الحكم الذى ذكرناه العمرة المفردة، فإذا وجبت على المكلف من أهل مكة و توابعها، و أحرمت من ميقاته للعمرة الواجبة عليه و مات بعد ما أحرمت بها و دخل الحرم لم يكفه ذلك عن عمرته المفروضة عليه، فإذا كانت مستقرة فى ذمته و جب على وارثه قضاؤها عنه.

و لا يشمل غير حج الإسلام من أنواع الحج الواجب على المكلف، فإذا وجب عليه الحج بسبب نذر أو عهد أو يمين و خرج ليؤدى ما وجب عليه و أحرمت به من الميقات و دخل الحرم ثم مات لم يكفه ذلك عما وجب عليه، و وجب على الوارث قضاؤه إذا كان مما يقضى، و كذلك إذا وجب عليه الحج بسبب إفساده لحج سابق، فإذا كان الحج الثانى الذى يأتى به فى السنة المقبلة هو العقوبة كما هو الأقوى لم يجر فيه الحكم، فإذا خرج ليأتى بحج العقوبة فى العام المقبل و أحرمت به من الميقات ثم مات بعد دخول الحرم لم يجزه ذلك عن الواجب، و إذا قلنا بأن الحج الثانى هو حج الإسلام كما يراه

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ١٠٢ □

جماعة من الأصحاب رضى الله عنهم جرى فيه الحكم، و شمله إطلاق دليله، فإذا أحرمت بالحج فى السنة المقبلة و مات بعد دخول الحرم أجزاء عنه.

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ١٠٣

### الفصل الرابع فى الوصية بالحج

### المسألة ٢٠٥:

إذا استقر وجوب حجة الإسلام فى ذمة المكلف، و مات و لم يؤدّها فى حياته، و جب على وليه قضاء الحجة عنه من أصل تركته، و المقدار المعلوم وجوبه من ذلك أن يقضى الحج عنه من الميقات لا من بلد الميت، و إذا اختلفت المواقيت فى مقادير الأجرة للنيابة منها، فالواجب منها هو أقلها مقدارا و ان كان أبعدا مسافة عن مكة.

و إذا اتفق ان بعض البلدان التى تقع قبل الميقات و التى يمكن للولى الاستئجار للنيابة عن الميت منها أقول و إذا كان بعض هذه البلاد أقل أجرة من الميقات، لكثرة من يمكن استنابته فى ذلك البلد، و ندرته فى الميقات، أو لتوفر وسائل النقل فى البلد و هبوط أجرتها بسبب ذلك، فلا يبعد تعيين الاستئجار من ذلك البلد و خصوصا إذا كان فى الورثة صغار و قاصرون.

و هذا هو الحكم فى ما إذا علم باستقرار وجوب الحج فى ذمة الميت و لم يوص بالقضاء عنه بعد موته، و هو الفرض الثانى من فروض المسألة، و سيأتى بيان الحكم فى ما إذا أوصى بذلك فى حياته ثم مات و هو الفرض الثالث فى المسألة، و قد سبق منا ذكر الحكم فى المكلف المعذور إذا وجب عليه الحج و منعه مرض مستمر أو عذر دائم لا يرجى زواله من ان يقوم بأداء الواجب بنفسه، فيجب عليه ان يستنيب من يحج عنه، و يكفيه ان تكون الاستنابة عنه من الميقات، و هذا هو الفرض الأول، و قد مرّ بيانه فى المسألة المائة

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ١٠٤



و الثالثة و السبعين.

### المسألة ٢٠٦:

إذا استقر وجوب حجة الإسلام في ذمة المكلف ثم مات و لم يوص بقضاء الحج عنه، و جب على الورثة قضاؤها عنه من أصل تركته كما قلنا في المسألة المتقدمة، من غير فرق بين ان يكون الحج الواجب عليه حج تمتع أو أن يكون حج قران أو أفراد، و مثله ما إذا استقرت عليه العمرة لحج القران أو الأفراد.

و كذلك الحكم إذا أوصى بأن يقضى عنه حج الإسلام أو العمرة لحج الأفراد أو القران و لم يعين في وصيته ان القضاء من أصل التركة أو من الثلث، فيجب على الورثة قضاء ما أوصى به من أصل التركة.

### المسألة ٢٠٧:

إذا استقر الحج أو العمرة في ذمة المكلف كما تقدم و أوصى بقضائه عنه من ثلث ماله و جب على الورثة إنفاذ وصيته حسب ما عتین، فيقضى الحج أو العمرة عنه من الثلث، و إذا قصر ثلث ماله عن الوفاء بالواجب أخذ الباقي من أصل التركة، و يلاحظ ما ذكرناه في أول هذا الفصل فإن الذي يؤخذ من أصل التركة انما هو نفقة الحج من الميقات.

### المسألة ٢٠٨:

إذا أوصى الإنسان بأن يقضى عنه حج الإسلام من البلد الذي يستوطنه أو من البلد الذي يموت فيه، و جب على وليه بعد موته أن يعمل بموجب وصيته، فيقضى عنه الحج من البلد الذي عتینه و يخرج نفقة ذلك من ثلث ماله، و إذا قصر الثلث عن الوفاء بالوصية أخرجت نفقة الحج من الميقات من أصل تركته و أخرج ما زاد عليها من الثلث، و كذلك إذا أوصى بأن يقضى عنه من بلد خاص غير بلده كالنجف و كربلاء مثلاً.

و كذلك الحكم إذا أوصى بأن يقضى عنه حج الإسلام و قامت قرائن عامة أو خاصة على ان المقصود له من الوصية ان يقضى الحج عنه من البلد أو من بلد معين كما إذا كان المال كثيراً و كان المتعارف المعتاد من أمثاله ان يقضى الحج عنهم من البلد أو من بلد معين، فيعمل بموجب هذا الظاهر حسب ما ذكرنا في سابقه.

### المسألة ٢٠٩:

إذا حدّد في وصيته مبلغاً من المال و أوصى بأن يقضى عنه بذلك المبلغ حج الإسلام و لم يعين بلداً خاصاً، صح أن يقضى الولي الحج عنه من أي بلد أراد إذا لم يكن دون الميقات و الأحوط استحباباً أن يقضى من بلد الميت فإن لم يسع المال فمن الأقرب إليه فالأقرب.

**المسألة ٢١٠:**

إذا مات المكلف و قد استقر في ذمته وجوب حجة الإسلام جاز للورثة قضاء الحج عنه من البلد و لا يتعين عليهم أن يكون القضاء من الميقات، و تخرج نفقة الحج من الميقات من أصل التركة، كما تقدم ذكره، و يحتسب الزائد على ذلك من حصص البالغين الراشدين من الوارث، و لا يحتسب من حصص غير البالغين منهم و لا من حصص غير الراشدين أو غير الراضين.

**المسألة ٢١١:**

إذا تعدد من يمكن استنجاهه للحج عن الميت و اختلفوا في مقادير الأجره تعين على الولي ان يستأجر أقلهم أجره إذا أحرزت صحه عمله و لو بأصالة الصحه، إلا- إذا كان جميع الورثه بالغيين كاملين و رضى الجميع باستئجار من يكون أكثر أجره منه، أو احتسب الراشدون منهم زائد الأجره من حصصهم.

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ١٠٦

و يستثنى من ذلك ما إذا كانت استنابه ذلك الأجير توجب مهانه للميت عند الناس لضعفه في منزله النائب أو لقله أجرته بالإضافة إلى المقدره الماليه لذلك الميت، فيتعين استئجار غيره ممن لا مهانه فيه و تخرج أجرته من أصل التركة و ان كانت أجرته أكثر من الأول، بل لا يبعد انصراف الأدله إلى لزوم استئجار من يناسب الميت في شرفه و منزلته ممن يمكن استنجاههم لقضاء الحج عنه و ان كان أكثر أجره من غيره و لم تكن في استنابه غيره مذله و لا نقيصه على الميت و قد سبق نظير هذا في كفن الميت و واجبات تجهيزه بعد موته.

**المسألة ٢١٢:**

إذا تعذر الاستئجار للحج عن الميت إلا من البلد لعدم وجود من يصلح للنيابه في الميقات و البلدان التي يكون الاستئجار منها أقل من البلد أو لسبب آخر، و جب الاستئجار من البلد و ان كانت الأجره منه أكثر و أخرجت من أصل التركة، و ان كان في الورثه أطفال و قاصرون، و كذلك إذا لم يمكن الاستئجار إلا من بلد آخر هو أكثر أجره من الميقات، بل و ان كان أكثر أجره من بلد الميت.

**المسألة ٢١٣:**

إذا مات الميت بعد أن ثبت وجوب حج الإسلام أو عمره الإسلام في ذمته و جبت المبادره إلى الاستئجار عنه في سنه موته، و لا يجوز التأخير عنها من غير عذر، و نتيجة لذلك فإذا لم يمكن الاستئجار عنه من الميقات و جبت الاستنابه عنه من البلد و أخرجت الأجره من أصل التركة كما قلنا في المسأله السابقه، و لا يجوز التأخير إلى عام مقبل و ان علم بإمكان الحج عنه من الميقات و كان في الورثه صغار و قاصرون.

و كذلك إذا وجد من يمكن استنجاهه للحج عنه من الميقات و طلب أكثر من أجره المثل و تعذر وجود غيره فيجب استنجاهه،

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ١٠٧

و تخرج الأجره من أصل المال و لا- يجوز التأخير إلى العام المقبل، و لا تجب المبالغه في الفحص في الفروض المذكوره، فيكفي

الفحص المتعارف فإذا لم يجد رتب الآثار التي تقدم ذكرها.

### المسألة ٢١٤:

إذا مات الشخص و قد استقر في ذمته وجوب الحج أو العمرة، و وجب عليه خمس أو زكاة، فإن كان الخمس و الزكاة الواجبان عليه متعلقين بأعيان التركة الموجودة بعده و جب تقديمهما على الحج، فإذا أخرجنا من العين الموجودة، و بقي من التركة ما يفي بنفقة الحج من الميقات و جب قضاؤه عنه و ان استوعبت نفقته بقية التركة، و إذا قصر الباقي بعد إخراج الخمس و الزكاة عن الوفاء بالحج جرى فيه الحكم الآتي عند ما تضيق التركة عن الوفاء بالواجبات و الديون.

### المسألة ٢١٥:

إذا مات المكلف و عليه حج الإسلام أو عمرة الإسلام و كان عليه خمس أو زكاة قد اشتغلت بهما ذمته و أصبحا دينا عليه، و ليسا متعلقين بأعيان التركة كما في الفرض المتقدم، أو كانت عليه ديون للناس قد اشتغلت بها ذمته كذلك، فإن وفيت التركة بأداء الجميع و جب على الورثة و فإؤها، و ان استوعبت جميع التركة و لم يبق للوارث منها شيء.

و إذا ضاقت التركة عن الوفاء بما عليه من واجبات و ديون، و جب توزيع المال الموجود عليها بالحصص كما توزع أموال المدين المفلس على غرمائه بنسبة ديونهم عند ما تضيق أمواله عن الوفاء بالديون، و قد فصلنا هذا في كتاب الحجر.

فإذا وفيت حصة الحج من التركة بأداء الواجب منه، و جب صرفها فيه، كما إذا وفيت الحصة بالعمرة و الحج معا في حج التمتع أو

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ١٠٨

وفت بحج القران، أو حج الأفراد وحده، أو بالعمرة وحدها في من تكون وظيفته ذلك، فيجب صرف الحصة في قضاائه كما ذكرنا، و إذا قصرت حصة الحج أو العمرة عن الوفاء بجميع النسك سقط وجوب قضاء ذلك النسك و صرفت حصته في أداء الخمس أو الزكاة أو الديون الأخرى، و ان كانت الحصة وافية ببعض أفعال ذلك النسك كالطواف و السعي و نحوهما.

### المسألة ٢١٦:

قد ذكرنا فيما سبق ان العمرة مع الحج في حج التمتع عمل واحد في حكم الشريعة يرتبط بعضه ببعض، فلا يمكن التفكيك بين العمرة و الحج فيه، و نتيجة لذلك فإذا وزعت التركة في المسألة المتقدمة و كانت حصة الحج تكفي لعمرة التمتع وحدها دون الحج، أو لحج التمتع وحده دون عمرته، لم يكف ذلك، فيسقط وجوب قضاء حج التمتع كله و تصرف حصته من التركة في وفاء الخمس و الزكاة و الديون.

و ذكرنا ان حج القران أو الأفراد مع العمرة لأحدهما عملا يستقل أحدهما عن الآخر في الحكم و الآثار، و نتيجة لذلك فإذا وزعت التركة و كانت حصة الحج تكفي للحج خاصة أو للعمرة خاصة صح ذلك، و وجب على الولي قضاء النسك الذي تكفي الحصة لقضائه و سقط الآخر، و إذا كانت الحصة تكفي لواحد من الحج و العمرة، فلا يترك الاحتياط بتقديم الحج.

### المسألة ٢١٧:

إذا مات الشخص و عليه حجة الإسلام فالظاهر انه لا يجوز للورثة ان يتصرفوا في التركة قبل الاستئجار للحج عنه، أو تأديته مقدار الأجرة لولى الميت، و هذا إذا كان مصرف الحج يستغرق جميع التركة الموجودة، فإذا كانت نفقة الحج لا تستوعب جميع كلمة التقوى، ج ٣، ص: ١٠٩

التركة جاز لهم التصرف في ما زاد على مقدار الأجرة منها مع عزمهم على إخراجها سواء كان التركة واسعة أم لا.

### المسألة ٢١٨:

إذا مات الشخص و هو مدين للناس فإن كان الدين الذى اشتغلت به ذمته لا يستوعب جميع التركة جاز للورثة التصرف فيما زاد على مقدار الدين من التركة، و لا يجوز لهم التصرف فيما يساوى الدين منها، الا إذا ضمنوا الدين للغرماء و رضى الغرماء بضمنانهم، و كذلك الحكم إذا كان الدين مستغرقا للتركة، فإذا ضمنوا الدين للغرماء و رضى هؤلاء بالضمان جاز لهم التصرف في التركة، و إذا لم يضمنوا الدين أو لم يرض الغرماء بضمنانهم لم يجز لهم التصرف فيها.

### المسألة ٢١٩:

إذا مات المكلف و قد استقر في ذمته حج الإسلام، و كانت تركته التى خلفها من بعده لا تفى بقضاء الحج عنه رجعت التركة ميراثا لورثته، و لا يجب عليهم ان يتموها من أموالهم و يستأجروا بها أحدا للحج عن مورثهم، و قد تقدم بيان الحكم فى ما إذا كان مدينا للناس أو للخمس و الزكاة مع وجوب الحج عليه، و ضاقت التركة عن الوفاء.

و انما تعود التركة ميراثا لورثته فى الفرض الذى ذكرناه، إذا كانت التركة لا تكفى للحج عنه حتى فى المستقبل، فإذا احتمل عند العقلاء أنها تكفى لقضاء الحج عنه فى المستقبل و جب حفظها حتى تتبين الحال، و كذلك إذا وجد من يتبرع ببقية النفقة للقضاء عن الميت، فيجب صرفها فى ذلك.

### المسألة ٢٢٠:

يصح التبرع بقضاء الحج عن الميت، سواء كان المتبرع قريبا

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ١١٠

للميت أم أجنبيا عنه، و سواء وجدت للميت تركة تفى بقضاء الحج عنه أم لا، و سواء أوصى الميت بالقضاء عنه من بعده أم لم يوص. فإذا تبرع أحد عن الميت فقضى الحج عنه برئت ذمة الميت من التكليف بالحج و سقط وجوب القضاء عنه من تركته، و عادت تركته ميراثا للورثة من بعده، و إذا استأجر الولي أو الورثة أحدا لقضاء الحج عن الميت، ثم تبرع أحد فحج عنه برئت ذمته كما ذكرناه و انفسخت الإجارة، و رجعت الأجرة ملكا للورثة، و إذا كان الميت قد أوصى قبل موته بقضاء حجة الإسلام عنه من ثلثه، ثم تبرع أحد فحج عنه حجة الإسلام بعد موته، و جب صرف مقدار الحج عنه من الثلث فى وجوه البر و الخير عنه.

### المسألة ٢٢١:

إذا كان الميت قد أوصى الى شخص أن يحج عنه بتركته كلها و لم يكن له وارث، وجب على الوصى أن ينفذ وصيته فيحج عنه بالتركة بالغه ما بلغت، فإذا قصرت التركة و لم تكف للحج حتى من مكة نفسها، تصدق بها عنه، و إذا وفّت بالحج من مكة، فالأحوط أن يستنيب له أحدا من أهل مكة.

### المسألة ٢٢٢:

إذا وجب قضاء الحج عن الميت من تركته فأهمل ولى الميت أو وارثه، فلم يستأجر أحدا لذلك حتى تلفت التركة، أو قلت قيمتها السوقية حتى أصبحت لا تفي بأداء الواجب عنه كان ضامنا، فعليه قضاء الحج من ماله، و كذلك إذا كان الميت قد أوصى بالحج عنه من ثلثه فأهمل الوصى إنجاز الوصية بالحج حتى تلف الثلث أو نقصت قيمته عن الوفاء بها، فيكون ضامنا كما ذكرنا في نظيره فيجب عليه القضاء من ماله.

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ١١١

### المسألة ٢٢٣:

إذا أوصى المكلف بقضاء الحج عنه من البلد أو دلت القرائن على أن ذلك هو المقصود من الوصية بالحج عنه تعين ذلك على الوصى كما ذكرناه في المسألة المائتين و الثامنة فإذا تبرع أحد فحج عن الميت من الميقات برئت ذمة الميت من التكليف بالحج، و سقط وجوب القضاء عنه من البلد، و كذلك إذا خولفت الوصية فاستؤجر أحد للحج عنه من الميقات، و أتى النائب بالحج عنه كذلك و هو يجهل الحال فتبرأ ذمة الميت و يسقط وجوب القضاء عنه من البلد.

و الظاهر أن الولى يكون آثما بمخالفته للوصية إذا كان عالما مختارا فيها، و ان عقد الإجارة بينه و بين الأجير يقع باطلا، فإذا حج الأجير من الميقات لم يستحق الأجرة المسماة فى العقد، و إذا حج كذلك و هو يجهل الحال صح حجه، و برئت ذمة الميت المنوب عنه كما ذكرنا، و استحق على الولى أجرة المثل لعمله، و قد يشكل الحكم بصحة حج النائب إذا كان عالما بوجود الاستنابة من البلد، و ان حجه من الميقات يكون سببا لتفويت الواجب.

### المسألة ٢٢٤:

ذكرنا فى أول هذا الفصل أن قضاء حج الإسلام عن الميت دين من ديونه التى تشتغل بها ذمته اشتغالا وضعيا، و يخرج من أصل تركته كما تخرج سائر الديون التى تستقر فى ذمته، و ان المقدار المعلوم وجوبه من ذلك هو القضاء من الميقات، و إذا اختلفت المواقيت فى مقادير الأجرة للاستنابة منها، فالواجب أقلها أجرة، و ذكرنا فى المسألة المائتين و الثالثة عشرة: ان الاستئجار لقضاء الحج من الميقات إذا لم يمكن إلا- بأكثر من أجرة المثل وجب ذلك و أخرج من الأصل، و إذا تعذر الاستئجار من الميقات مطلقا، فلم يمكن الحج عن الميت إلا من بلده أو من بلد آخر وجب ذلك، و أخرجت الأجرة

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ١١٢

من الأصل، و نتيجة لذلك، فالأجرة لقضاء الحج عن الميت فى جميع هذه الفروض المختلفة فى المقادير تكون دينا على الميت تخرج من أصل تركته، و تراحم سائر الديون التى تشتغل بها ذمته، فإذا تحقق بعض هذه الفروض، و كان الميت مدينا أيضا بخمس أو

زكاة أو دين لبعض الناس و ضاقت تركته عن الوفاء بالواجبات و الديون التي عليه وزعت التركة عليها بالحصص، كما فصّلناه في المسألة المائتين و الخامسة عشرة و لحقتها أحكامها.

### المسألة ٢٢٥:

إذا أوصى المكلف أن يقضى الوصى حجة الإسلام عنه من بلده أو دلت القرائن العامة أو الخاصة على أن ذلك هو المقصود من وصيته، وجب العمل بذلك، و المنساق من النصوص و المتعارف بين الناس في أمثال ذلك ان المراد الحج عنه من البلد الذى يستوطنه، الا أن تدل القرائن على انه يريد بلدا آخر، أو أنه يريد الحج عنه من أى بلد يكون قبل الميقات، و قد سبقت أمثلة من ذلك. و إذا كان له بلدان يستوطنهما، فالمتبع ظهور الوصية فى تعيين أى البلدين يريد الحج منه، فإذا لم يعين بلدا خاصا منهما و لم تدل القرائن على شىء فالظاهر تخيير الوصى فى الحج من أيهما شاء.

### المسألة ٢٢٦:

إذا أوصى الشخص بأن يحج عنه حج مندوب اخرج الوصى ذلك من ثلثه، و أتبع ظهور وصيته فى تعيين ان الحج من البلد أو من الميقات على الوجه الذى تقدم فى المسألة المائتين و الثامنة، و إذا عيّن مقدارا من ثلثه يحج به عنه ندبا و جب أن يحج عنه من حيث يسع ذلك المال، و إذا لم يكف للحج عنه حتى من مكة صرف المال فى وجوه البر و لم يعد ميراثا على الأحوط. كلمة التقوى، ج ٣، ص: ١١٣

### المسألة ٢٢٧:

إذا اختلف المكلف الميت مع وارثه أو وليه فى الحكم، فكان الميت يرى بحسب اجتهاده أو تقليده وجوب القضاء عنه من البلد مثلا، و كان الولي يرى كفاية القضاء من الميقات أو بالعكس فالمدار على اعتقاد الوارث أو الولي الذى يباشر الحج عن الميت أو الاستتجار له، فإذا كان يرى كفاية القضاء من الميقات جاز له ذلك و ان كان الميت ممن يرى وجوب البلدية.

### المسألة ٢٢٨:

إذا تبرع أحد بقضاء الحج عن الميت من الميقات و كان المتبرع ممن يرى كفاية ذلك فى القضاء عن الميت بحسب اجتهاده أو تقليده برئت ذمة الميت من الفرض الواجب عليه و سقط وجوب القضاء عنه، و ان كان الميت نفسه و الوارث من بعده يعتقدان- بحسب اجتهادهما أو تقليدهما- بوجوب الحج من البلد.

### المسألة ٢٢٩:

إذا أوصى مكلف قد استقرت فى ذمته حجة الإسلام بأن تقضى الحجة عنه من ثلثه بعد موته ثم تبرع عنه أحد بعد الموت فحج عنه

من البلد أو من الميقات، برئت ذمة الميت من الحج الواجب عليه و سقط وجوب العمل بالوصية به، و وجب صرف مقدار اجرة الحج من ثلثه في وجوه البر على الأحوط، و لم يرجع الى الورثة.

### المسألة ٢٣٠:

إذا اختلف الورثة في ما بينهم في الحكم، فكان بعضهم يرى وجوب القضاء عن الميت من الميقات بحسب تقليده و بعضهم يذهب الى وجوب الحج عنه من البلد، عمل كل واحد منهم وفق تقليده فيؤخذ من حصته بمقدار ما يصيبها من الأجرة بمقتضى رأى الفقيه الذى يرجع اليه، فإذا لم يف مجموع ذلك بقضاء الحج من البلد،

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ١١٤

حج به من الأقرب الى البلد.

و إذا أدى ذلك الى التنازع و الخصام فى ما بينهم، أو إلى التنازع و الخصام بينهم و بين الوصى الذى اعتمد عليه مورثهم، تعين الرجوع الى الحاكم الشرعى فيفصل الخصومة ما بينهم بمقتضى ما يذهب إليه فى المسألة.

### المسألة ٢٣١:

قد ذكرنا مرارا أن حجة الإسلام متى استقرت فى ذمة المكلف أصبحت عليه ديناً من الديون يقضى من أصل تركته إذا مات، و لا فرق فى ذلك بين أن يوصى بقضائها من بعده أو لا يوصى، نعم يجوز له أن يوصى بإخراجها من ثلث تركته بعد موته فيصرح بذلك فى وصيته أو يدل عليه بقرينة مفهومة، فإذا أوصى بها كذلك و وفى الثلث بها نفذت الوصية و لزم العمل بها، و إذا قصر الثلث عن الوفاء بها أخرج ما زاد عن الثلث من أصل التركة.

و إذا أوصى بأن يستأجر له أحد ليقضى عنه حجة الإسلام بعد موته، و عين لذلك مبلغاً محدوداً، و جب على الوصى أن يعمل بوصيته كذلك، فإذا كانت الأجرة التى عينها بمقدار أجره المثل للحج من الميقات أو أقل منها أخرجت من أصل التركة، و إذا زادت على ذلك أخرج الزائد من الثلث.

### المسألة ٢٣٢:

إذا أوصى المكلف بأن يحج عنه بعد الموت، و عين لذلك مالا مخصوصاً من التركة، و علم الوصى أن المال الذى عينه الموصى للحج قد تعلق به الخمس أو تعلقت به الزكاة و لم يؤدهما المالك فى حياته، و جب على الوصى إخراج الحق الواجب من المال أولاً، ثم صرف الباقي منه فى إنجاز الوصية بالحج، و إذا قصر الباقي عن نفقة الحج و كان الحج الذى أوصى به هو حج الإسلام أو حج واجب

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ١١٥

بالنذر، و جب إتمام الناقص من أصل التركة، و إذا كان الحج الذى أوصى به غيرهما صرف الباقي من المال بعد إخراج الحق منه فى وجوه البر على الأحوط بل الأقوى.

**المسألة ٢٣٣:**

الحج الذى يجب على الإنسان بالنذر، إذا تمت شروط انعقاد النذر و وجب عليه الوفاء به يكون من الديون التى تشتغل بها ذمّة الناذر اشتغالا وضعيا، فإذا مات الناذر بعد أن استقر عليه الوجوب، وجب قضاؤه من أصل تركته على الأقوى، فهو فى ذلك نظير حج الإسلام وقد أشرنا الى هذا فى المسألة المتقدمة.

و إذا أوصى بقضاء حج النذر عنه و صرح فى وصيته بإخراج أجرته من الثلث أو دلت القرائن على ذلك وجب العمل بموجب وصيته، و جرت فيه الفروض التى سبق ذكرها فى الوصية بحج الإسلام و طبقت عليها أحكامها المتقدمة. و يشكل جريان الحكم فى الحج الذى يجب على المكلف بسبب إفساده لحج سابق و فى الحج الذى يجب عليه بالعهد أو اليمين.

**المسألة ٢٣٤:**

إذا أوصى المكلف بالحج عنه بعد موته و لم يعين مقدارا مخصوصا للأجرة التى تصرف فى الحج عنه، وجب أن يقتصر على أجرة المثل لذلك و لا يزداد عليها، و إذا وجد فى الأشخاص الذين يمكن استئجارهم للحج من يرضى بأقل من أجرة المثل وجب استئجاره. و إذا أوصى بالحج عنه و لم يعين مقدارا للأجرة كما ذكرناه، و احتمل فى الأشخاص الذين وصفناهم من يرضى بأقل من أجرة المثل وجب الفحص عنه على الأقوى، إلا إذا رضى الورثة كلهم باستئجار غيره، و كانوا جميعا بالغين غير قاصرين.

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ١١٦

**المسألة ٢٣٥:**

إذا مات المكلف و قد استقر فى ذمته وجوب حج الإسلام، و وجد من يريد التبرع بالحج عنه لم تجب المبادرة على الولي أو الورثة إلى الاستئجار عن الميت، فإذا حج المتبرع عنه و كان عمله صحيحا، و لو بأصالة الصحة أجزأ ذلك عن الميت كما بيناه فى المسألة المائتين و العشرين، و إذا لم يتبرع أو لم يكن حجه صحيحا وجب الاستئجار عن الميت.

**المسألة ٢٣٦:**

إذا أوصى الإنسان بأن يحج عنه بعد الموت، و عين فى وصيته أجيرا خاصا يستأجره الوصى للحج عنه، وجب على الوصى أن يعمل بوصيته، فيستأجر ذلك الأجير بذاته بأجرة المثل و يخرجها من أصل تركة الميت إذا كان الحج الذى أوصى به حج الإسلام أو كان حجا واجبا عليه بالنذر كما ذكرنا فى ما سبق، و إذا لم يقبل الأجير بأجرة المثل و طلب أكثر منها و كانت الزيادة التى يطلبها مما يفى بها ثلث الميت تعين استئجاره أيضا عملا بالوصية، و أخرج الزائد عن أجرة المثل من الثلث، و إذا كان الزائد الذى يطلبه الأجير لا يفى به الثلث و لم يجزه الورثة سقط وجوب العمل بالوصية و استأجر الورثة للحج عن الميت شخصا آخر بأجرة المثل، و هذا إذا كان الحج الموصى به حج الإسلام أو حج النذر.

**المسألة ٢٣٧:**



إذا أوصى بأن يحج عنه بعد موته حج مندوب، و عين أجيرا مخصوصا لذلك كما قلنا في المسألة السابقة، و لم يقبل الأجير المعين بأصل الإجارة أو لم يقبل إلا بأكثر من الثلث و لم يجز الورثة ذلك استأجر الوصى شخصا آخر و اخرج بدل إجارته من الثلث، و إذا كان الموصى قد عين ذلك الأجير على وجه التقييد به دون غيره،

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ١١٧

و لم يقبل بالإجارة أو لم يقبل بمقدار الثلث سقطت الوصية و رجع المال إلى الورثة.

### المسألة ٢٣٨:

إذا أوصى الإنسان بعد موته بحج مندوب و عين لذلك اجرة لا يرغب فيها أجير حتى من الميقات، و لا يرجى وجود راغب بها في المستقبل سقط وجوب الحج، و صرف المال الذي عينه في الوصية: في وجوه البر، و إذا علم من القرائن أن الموصى قد أراد الحج بالمال على وجه التقييد بالحج دون غيره من وجوه البر بطلت الوصية من أصلها و رجع المال إلى الورثة.

### المسألة ٢٣٩:

إذا علم الولي أن وجوب الحج قد استقر في ذمة مورثه في حال حياته، و شك في انه أدى ما وجب عليه قبل موته أم لم يؤده، و جب على الولي قضاء الحج عنه و أخرجه من أصل تركته.

### المسألة ٢٤٠:

إذا علم الولي بأن ميتة قد وجب عليه الخمس أو الزكاة في حال حياته و لم يعلم بأنه قد أدى الحق الواجب عليه أم لم يؤده، فإن كانت عين المال التي تعلق بها الخمس أو تعلقت بها الزكاة لا تزال موجودة، و جب على الولي قضاء الحق عنه، و احتسبه من أصل تركته.

و إذا علم الولي بأن جميع المال الذي تعلق به الحق قد تلف في حياة المورث، و شك في أن ذمة الميت قد اشتغلت ببذل الحق، فلعل تلف المال كان بغير تعدد، و لا تفريط منه فلا يكون ضامنا، و الظاهر عدم وجوب القضاء على الولي في هذه الصورة.

و إذا علم الولي بأن المال قد تلف في حياة المورث و ان ذمة المورث قد اشتغلت بالخمس أو الزكاة، لأن تلف المال كان بتعدد منه

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ١١٨

أو تفريط، ثم شك في أن المورث الضامن قد أدى ما اشتغلت به ذمته من الحق بعد تلف المال و جب عليه القضاء.

### المسألة ٢٤١:

إذا علم ولي الميت بأن مورثه قد استطاع الحج في حياته استطاعة مالية و لم يعلم بأن بقيه شرائط الاستطاعة و الوجوب قد تحققت له، فيجب القضاء عنه، أو لم تتحقق، فلا يجب، فالظاهر عدم وجوب القضاء عنه، إلا إذا دلت على حصول الشرط المشكوك أماره شرعية

من بينه و نحوه، أو كان ذلك مقتضى أصل شرعى، كما إذا كان صحيح البدن مخلى السرب ثم شك الولى هل عرض له بعد ذلك مرض أو مانع فمنعه عن أداء الحج.

### المسألة ٢٤٢:

لا يكفى فى الحكم ببراءة ذمة الميت و سقوط وجوب القضاء عنه أن يستأجر الوارث أحدا للنيابة فى الحج عنه حتى يؤدى الأجير الحج الذى استؤجر له، فإذا علم ان الأجير لم يؤد ما استؤجر له وجب على الوارث أن يستأجر من يؤدى عنه، و كذلك إذا شك فى أنه أدى أو لم يؤد فيجب على الوارث الاستئجار. و يكفى العلم العادى بأنه قد أدى ما استؤجر له، و العلم العادى هو المتعارف الذى يكتفى به الناس فى معاملاتهم، و يرتبون الآثار عليه فى أعمالهم و شؤونهم.

### المسألة ٢٤٣:

إذا أوصى الرجل قبل موته بأن يحج عنه حجة الإسلام من بلده أو من بلد معين آخر، و خالف الوارث أو الوصى تلك الوصية فاستأجر أحدا للحج عنه من الميقات و كانت إجارته من مال الميت فالظاهر بطلان الإجارة، و إذا حج الأجير من الميقات برئت ذمة الميت الموصى من الواجب و سقط وجوب العمل بالوصية لارتفاع كلمة التقوى، ج ٣، ص: ١١٩ موضوعها، و لم يستحق الأجير الأجرة المسماة لبطلان الإجارة- كما قلنا- و لكنه يستحق أجره المثل لعمله إلا إذا كانت الأجرة المسماة أقل منها.

### المسألة ٢٤٤:

الوصى أمين شرعى فإذا تلف بيده مال الإجارة قبل الاستئجار و لم يكن متعديا و لا مفرطا فلا ضمان عليه، فإذا كان الحج الموصى به هو حج الإسلام أو حج النذر وجب الاستئجار له من بقية التركة، و إذا كان حجا مندوبا وجب الاستئجار له من بقية ثلث الميت، و إذا اقتسم الورثة بقية المال استرد منهم المقدار المذكور من التركة بنسبة حصصهم منها، و كذلك إذا شك فى كونه مقصرا أو لا، و قد تقدم الإشكال فى الحج الواجب بسبب إفساد الحج أو بالعهد أو اليمين هل يخرج من ثلث التركة كالحج المندوب كما هو غير بعيد أو من أصل التركة و لا يترك الاحتياط فى ذلك.

### المسألة ٢٤٥:

إذا استأجر الوصى أجيرا ليحج عن الميت الموصى و دفع إليه مال الإجارة ثم مات الأجير قبل ان يحج، و لم تكن له تركة فيسترد الوصى أو غيره منها المال، أو لم يمكن له أخذ المال من ورثة الأجير بعد موته، فلا ضمان على الوصى بذلك إذا لم يقع منه تقصير، بل عليه ان يستأجر شخصا آخر للحج عن الميت من بقية التركة أو من بقية الثلث على النهج الذى أوضحناه فى المسألة السابقة.

**المسألة ٢٤٦:**

إذا مات الوصى و شك ورثة الموصى فى ان الوصى هل نفذ الوصية لَمَّا كان حيا فاستأجر أحدا للحج عن مورثهم أو لم يستأجر له حتى مات، وجب عليهم أن يستأجروا أحدا من بقية تركه مورثهم إذا كان الحج الموصى به حج الإسلام أو حجا مندورا، و من بقية كلمة التقوى، ج ٣، ص: ١٢٠

الثلث إذا كان حجا مندوبا، و ليس لهم ان يكتفوا بحمل أمر الوصى على الصحة فيتركوا العمل بالوصية اعتمادا على ذلك سواء مضت على الوصية مدة يمكن فيها الاستئجار أم لا.

و إذا وجد هؤلاء الورثة فى تركه الوصى عين المال الذى قبضه منهم أو من مورثهم للاستئجار عنه جاز لهم أخذه، و إذا لم يجدوا المال فلا ضمان على الوصى لاحتمال ان يكون المال المدفوع اليه قد تلف فى يده من غير تقصير.

**المسألة ٢٤٧:**

لا تنفذ الوصية بالحج المندوب إذا كان المال الذى عينه الموصى لها يزيد على ثلث تركته أو كان مما تحتمل زيادته على الثلث، فإذا أوصى بذلك لم يجز صرف ما زاد أو ما تحتمل زيادته فى الوصية إلا إذا أجاز الورثة ذلك، و كانوا بالغين رشيدين، و إذا اختلفوا فى البلوغ أو الرشد صح فى البالغ الرشيد بمقدار ما ينوب حصته، و إذا اختلفوا فى الإجازة و عدمها صح فى حصه من أجاز منهم و بطل فى حصه من لم يجز.

**المسألة ٢٤٨:**

إذا مات الشخص و قد اشتغلت ذمته بوجوب حجة الإسلام عليه، و كانت له وديعه عند بعض الثقات تكفيه لنفقة الحج عنه أو تزيد عليها، فإن علم من بيده الوديعة أو اطمأن بأن ورثة الميت صاحب الوديعة لا يؤدون الحج عن مورثهم إذا هو رد المال إليهم أو ثبت له ذلك بالبينه الشرعية، و جب عليه ان يحج بالمال عن الميت أو يستأجر به نائبا يحج عنه، فإذا فضل من المال شىء بعد نفقة الحج ردّ الزائد على الورثة، كما دلت عليه صحيحة بريد بن معاوية، و إذا علم أو اطمأن بأن الورثة يقضون الحج عن الميت إذا قبضوا الوديعة فالظاهر وجوب ردها إليهم، و إذا لم يثبت له شىء

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ١٢١

من أمرهم فالأقوى أيضا وجوب قضاء الحج عليه عن صاحب الوديعة و ردّ الزائد من المال إلى الورثة كما هو الحكم فى الفرض الأول، عملا بإطلاق الصحيحة الآنف ذكرها، و خصوصا إذا ظن بأنهم لا يؤدون.

و لا- تتوقف صحة حجه بالمال عن الميت على الاذن له من الحاكم الشرعى فى كلتا صورتين، و ان كان ذلك هو الأحوط له استحبابا مع الإمكان.

**المسألة ٢٤٩:**

الظاهر انه لا خصوصية للوديعة في ترتب الحكم الآنف ذكره و ان كانت الوديعة هي المذكورة في السؤال عن الحكم في الصحيحة، فإذا كانت للميت عند الشخص عارية أو عين مستأجرة أو كان له في ذمته دين أو كان له في يده مال قد استنقذه له من يد غاصب جرى فيه الحكم المذكور فإذا علم الشخص الذي بيده المال بأن الميت صاحب ذلك المال قد استقر في ذمته حج الإسلام جرت فيه الفروض التي ذكرناها في المسألة الماضية و ترتبت عليها الأحكام التي بينها.

نعم يشكل انطباق الحكم إذا كان للميت في يد الشخص مال مغصوب و كان الشخص بذاته هو غاصب المال و قد عزم على رد المال إلى أهله، فإذا كان الميت صاحب المال ممن استقر الحج عليه، و احتمل الشخص الغاصب ان ورثة الميت من بعده يؤدّون الحج عنه إذا أخذوا المال و انهم لا يؤدّون أشكال الحكم بثبوت الولاية لذلك الغاصب على ان يحج عن الميت بالمال أو يستأجر من يحج عنه من غير مراجعة للورثة و للحاكم الشرعي في ذلك، و إذا علم أو اطمأن بأنهم لا يؤدّون الحج عن الميت أشكال الحكم بجواز ذلك له من غير استئذان للحاكم الشرعي.

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ١٢٢

### المسألة ٢٥٠:

إذا علم من بيده الوديعة بأن الميت صاحب الوديعة قد استقر في ذمته حج مندور أو أنه مدين بخمس أو زكاة أو مظالم، أو أنه مدين لبعض الناس بمبلغ من المال، و علم أيضا بأن ورثة الميت لا يؤدّون ما في ذمته من تلك الواجبات أو الديون، أو اطمأن بذلك أو قامت عليه بينة شرعية، و جب عليه أن يصرف ما في يده من الوديعة في قضاء ما في ذمة الميت من الأمور المذكورة، و الأحوط لزوما أن يستأذن الحاكم الشرعي في تولى ذلك، و يشكل الحكم في غير هذه الصورة من الفروض. و الظاهر أن هذا الحكم لا يختص بمن بيده مال وديعة بل يعم من كان للميت عنده مال عارية أو عين مستأجرة أو كان له عليه دين أو مال مغصوب قد أخذه للميت من غاصبه، إذا تم الفرض الذي سبق ذكره في الوديعة، و توفرت الأمور التي اشترطناها في ثبوت الحكم.

### المسألة ٢٥١:

يصح للمكلف أن يوصى إلى وارثه أو غيره بأن يقضى الحج عنه ماشيا أو حافيا من أول سفره إلى الحج إلى آخر أعماله مثلا، أو من ابتداء الإحرام من الميقات إلى نهاية الأعمال، و يجب على الوصى العمل بما أوصى، فإذا كان الحج الموصى به حجا مندوبا اخرج جميع أجرته من الثلث، و إذا كان حج الإسلام أو حجا مندورا أخرج مقدار أجره المثل للحج من الميقات إلى آخر الأعمال من أصل التركة- كما تقدم مرارا- و أخرج أجره المشى و الحفاء مدة الحج و ما زاد على الواجب من الثلث، و كذلك كل خصوصية مشروعة يوصى بها الميت و هي تزيد على أصل الواجب فإنها تخرج من الثلث.

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ١٢٣

### المسألة ٢٥٢:

إذا نذر الإنسان ان يحج البيت ماشيا أو يحجه حافيا و كان قادرا على ذلك و جب عليه الوفاء بنذره، فإذا لم يف به حتى مات و جب

على ورثته قضاؤه عنه و أخرجت الأجره من أصل تركته.

### المسألة ٢٥٣:

إذا أقر المكلّف بأن عليه حجّة الإسلام و حجّة منذورة قد اشتغلت بهما ذمته صدّق إقراره، و وجب على الورثة قضاؤهما عنه و إخراجهما من أصل تركته، و كذلك إذا أقر بوجوب حجّتين منذورتين أو أكثر.  
و إذا أقر بشيء من ذلك و هو في مرض الموت و كان متهما في إقراره أخرج ما أقر به من ثلثه خاصه لا من أصل تركته، و قد ذكرنا في فصل منجزات المريض من آخر كتاب الحجر: ان المراد بكونه متهما في إقراره ان توجد أمارات تدل على ان المريض يريد بإقراره تخصيص بعض الورثة أو غيرهم بشيء من ماله، أو انه يريد حرمان بقية الورثة منه.

### المسألة ٢٥٤:

إذا أوصى الرجل بأن يحج عنه بعد موته، و لم يذكر في وصيته انه يريد الحج عنه مرة واحدة أو مكررا، كفى في العمل بوصيته أن يحج الوصى عنه مرة واحدة بنفسه، أو يستأجر من يحج عنه مرة واحدة كذلك، و لا يجب تكرار الحج إلا إذا علم أو دلت القرائن على انه يريد التكرار، و إذا أوصى و عيّن انه يريد الحج عنه مرة واحدة أو مرتين أو أكثر اتبع ظهور وصيته في العدد الذي ذكره، فيحج عنه بمقدار ما عيّن، و إذا أوصى بأن يحج عنه مكررا كفى ان يحج عنه مرتين، إلا إذا علم أو دلت القرائن على انه يريد الحج عنه أكثر من ذلك، و مثاله ان يقول: حجوا عني مرارا

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ١٢٤

متعددة، أو مرارا كثيرة أو يقول: حجوا عني ما وسع ثلث التركة.

### المسألة ٢٥٥:

إذا أوصى الرجل بأن يحج عنه سنين متعددة معينة العدد أو غير معينة، و جعل لكل سنة مقدارا معلوما من المال يحج به فقال مثلا: حجوا عني خمس سنين، كل سنة بمائة دينار، و لم يكف المقدار الذي ذكره للحج عنه في كل سنة كما أراد صرف ذلك المقدار المعين على حسب ما يكفى له من السنين فيجعل نصيب سنتين لسنة واحدة أو نصيب ثلاث سنين لسنتين و هكذا.  
و إذا علم أن مقصوده في وصيته ان يحج عنه بالمائة دينار حسب ما تكفى، فإن وفّت للحج عنه من البلد حج عنه بها من البلد، و ان لم تكف الا للحج من الميقات حج بها من الميقات.

و إذا صرف المقدار الذي عينه للحج على احد الوجهين المذكورين، و بقيت منه زيادة لا تفي بالحج صرفت في وجوه البر.

### المسألة ٢٥٦:

الطواف بالبيت الحرام عبادة مستقلة بنفسه، و ان لم يكن في ضمن حج أو عمرة فهو مستحب نفسى في ذاته، و تصح النيابة فيه عن الميت، و تصح النيابة فيه عن الحي أيضا إذا كان غائبا عن مكة، و تصح النيابة فيه عن الحي إذا كان حاضرا لا يتمكن ان يتولى

الطواف بنفسه، و إذا أوصى المكلف ان يطاف عنه بالبيت بعد موته طوفا مستحبا وجب العمل بوصيته، و إذا نذر ان يطوف بالبيت انعقد نذره و وجب عليه الوفاء به مع القدرة، فإذا مات و لم يف بنذره وجب القضاء عنه على الأحوط.

و لم يثبت استحباب الإتيان ببقية أعمال الحج استحبابا مستقلا، كالوقوف بعرفات أو عند المشعر الحرام و كالمبيت بمنى فى ليالى التشريق و رمى الجمرات فى أيامها، بل و حتى السعى بين الصفا

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ١٢٥

و المروءة، إذا أتى بهذه الاعمال مستقلة و ليست فى ضمن اعمال الحج، و لذلك فلا تثبت لها الأحكام المذكورة.

### المسألة ٢٥٧:

إذا أوصى الرجل بان يحج عنه بعد موته حجتين جاز للوصى من بعده ان يستأجر عنه أجيرين ليأتيا بالحجتين الموصى بهما فى عام واحد، سواء كانت الحجتان واجبتين أم مندوبتين، أم كانت إحداهما واجبة و الأخرى مندوبة، و كذلك إذا أوصى بحجج متعددة، فيصح للوصى أن يستأجر جماعة ينوبون عنه فى الحجج كلها فى عام واحد، و ستعرض ان شاء الله تعالى لهذه المسألة فى فصل الحج بالنيابة بوجه أكثر تفصيلا.

### المسألة ٢٥٨:

إذا أتم الأجير حجه عن الشخص المنوب عنه و فرغ من اعماله جاز له ان يطوف لنفسه، و ان يطوف عن غيره تبرعا أو بإجارة، و صح له كذلك ان يعتمر عمره مفردة لنفسه أو بالنيابة عن غيره، تبرعا أو بالإجارة، و كذلك إذا كان أجيرا للعمرة المفردة، فإذا أتم اعمالها جاز له الطواف و الاعتماد لنفسه و لغيره، بل و يجوز له الحج لنفسه أو لغيره إذا اتفق ذلك فى أوامه و تمكن من الإتيان به، و سيأتى ان شاء الله تعالى بيان الحكم فى الفصل ما بين العمرتين، و فى الطواف له أو لغيره بعد عمره المتمتع و قبل الحج.

### المسألة ٢٥٩:

إذا دفع الوصى أو الوارث الى احد مقدار من المال و وكله فى ان يستأجر به أجيرا يحج عن الميت، فإن علم الوكيل بان المعطى يريد استئجار الوكيل نفسه، أو علم بأنه يريد استئجار احد يختاره الوكيل لذلك، و ان كان هو الوكيل نفسه، صح له أن يحج بنفسه، و الأحوط استحبابا له ان يوكل غيره فى قبول الإجارة لذلك،

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ١٢٦

فلا يكون هو الموجب لعقد الإجارة و هو القابل، و إذا علم انه يريد استئجار غيره، أو شك فى شمول وكالته لاستئجار نفسه لم يجز له أن يستأجر نفسه.

و إذا و كَّله فى أن يستأجر شخصا معينا تعين استئجار ذلك الشخص، إلا إذا علم الوكيل بان الموكل انما ذكره لأنه أحد الأفراد الذين يمكن استئجارهم، فيجوز له ان يستأجر غيره، أو علم الوكيل بان ذلك الشخص ليس أهلا لذلك، فلا يستأجره، و يستأمر الموكل فى استئجار غيره.

**المسألة ٢٦٠:**

إذا كان المكلف يملك داراً أو بستاناً، وملك رجلاً غيره داره أو بستانه بالمصالحة معه على ذلك، واشترط على الرجل في عقد المصالحة معه أن يحج عنه بعد موته، وقبل الرجل الصلح والشرط، ملك الرجل الدار أو البستان بالصلح، وملك المكلف على الرجل أن يحج عنه بعد موته، وأصبح ذلك ديناً على الرجل يجب عليه وفاؤه، ولا يكون ذلك من الوصية بالحج، سواء كان الحج الذي اشترطه عليه حجاً واجباً أم مندوباً، ولا تترتب عليه أحكام الوصية ليعتبر أن لا يزيد على الثلث، ولتوقف صحته على اجازة الورثة إذا زاد على الثلث، كما يراه المحقق القمي (قدس الله سره).

ومن نظائر الفرض الآنف ذكره في المسألة ومشاركاته في الحكم أن يملك المكلف داره أو بستانه ذلك الرجل بالمصالحة - كما قلنا - ويشترط عليه في ضمن العقد أن يبيع الدار أو البستان الذي صالحه عليه بعد موت المكلف ويصرف ثمنه في الحج عنه، فإذا تمت المصالحة وقبل الرجل الشرط ملك الدار أو البستان ولم يبق فيها أي حق لورثة المكلف من بعده، وملك المكلف عليه الشرط فيجب عليه أن يبيع الدار أو البستان بعد موت المكلف، وأن يصرف الثمن في

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ١٢٧

الحج، ولم يكن ذلك من الوصية فتجرى فيه أحكامها، كما قلنا في الفرض المتقدم.

وإذا لم يف الرجل بالشرط كان الخيار للحاكم الشرعي لا للورثة، فإذا فسخ الدار أو البستان باعها و صرف ثمنها في الحج عن الميت، وإذا زاد من الثمن شيء صرفه في وجوه البر للميت.

**المسألة ٢٦١:**

إذا باع الرجل داره أو بستانه على أحد بثمان معين، واشترط البائع على المشتري في ضمن العقد أن يصرف الثمن المذكور في الحج عنه إذا مات، وقبل المشتري بالشرط، ولا ينبغي الإشكال في أن هذا من الوصية بعد الموت فتلزمه أحكامها، فإذا كان الحج المشروط على المشتري أن يأتي به هو حج الإسلام أو كان حجاً مندوباً لزم العمل بالشرط، وأخرج مقدار أجره المثل له من أصل التركة، وأخرج ما زاد على ذلك من الثلث، وإذا كان الحج المشروط عليه حجاً مندوباً، وكانت نفقته لا تزيد على الثلث لزم العمل بالشرط، وأخرجت نفقته من الثلث، وإذا زادت الأجرة على الثلث لم يلزم العمل بالشرط في ما زاد عليه، بل لم يجز ذلك إلا إذا أجاز الورثة، وإذا لم يوف المشتري بما شرط عليه ثبت للورثة خيار تخلف الشرط، والأحوط أن يكون فسخ الوارث للمعاملة بالاستئذان من الحاكم الشرعي.

**المسألة ٢٦٢:**

إذا وجدت شروط وجوب الحج على المكلف، وتحققت له جهات الاستطاعة التي اعتبرتها الشريعة وجب عليه أن يبادر لحج البيت فوراً، ولم يجز له أن يتأخر فيه أو يتهاون من غير عذر يبيح له ذلك، وكذلك الحكم في من استقر وجوب الحج في ذمته، فتجب عليه المبادرة في الامتثال، ولا يسوغ له التأخير، وقد تكرر بيان

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ١٢٨

هذا في عدة من المناسبات، فإذا استقر وجوب حج الإسلام في ذمة المكلف وتمكن من أدائه، أو وجب عليه الحج في عامه، وتمكن

من أدائه حرم عليه ان يحج عن غيره متبرعا أو أجيرا، و حرم عليه ان يحج لنفسه متطوعا، لانه يفوت الحج الواجب الفوري عليه، و إذا حج كذلك كان عاصيا آثما، و لا ريب في ذلك، و كان حجه باطلا على القول المشهور بين الفقهاء، و لكن الأقوى الصحة إذا حج عن غيره، للنصوص المعتمدة الظاهرة في الدلالة على ذلك، و لا موجب لتأويلها.

و إذا حرم عليه ان يحج لغيره كما ذكرنا لم تصح إجارتة لذلك على الأقوى لعدم قدرته شرعا على الفعل المستأجر عليه، فإذا استؤجر للحج عن غيره كانت الإجارة باطلة، و نتيجة لذلك فإذا حج عن الميت المنوب عنه صح حجه و ان كان آثما فتبرأ ذمه الميت من التكليف لصحة الحج و لم يستحق الأجرة المسماة لبطلان عقد الإجارة و لكنه يستحق اجرة المثل بفعله ما تبرأ به ذمه الميت إلا إذا كانت الأجرة المسماة أقل منها.

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ١٢٩

### الفصل الخامس في النيابة للحج أو العمرة

#### المسألة ٢٦٣:

تصح النيابة في الحج عن الإنسان بعد موته، سواء كان الحج المنوب فيه واجبا عليه أم مندوبا، و سواء أ كان الحج الواجب عليه هو حج الإسلام أم حجا مندورا، أم حجا واجب عليه بإجارة أو شرط في ضمن العقد أو بسبب إفساد حج سابق، فإذا وجب الحج على الإنسان و استقر في ذمته و لم يؤده حتى مات، صحت النيابة فيه عن الميت إذا كان ذلك الحج مما يقضى بعد الموت، و تصح النيابة عنه في العمرة الواجبة و المندوبة، و من أى أقسام العمرة الواجبة إذا كانت مما تقضى، و تصح النيابة عن الإنسان الحي في الحج المندوب و في حج الإسلام إذا استطاع اليه سبيلا أو استقر في ذمته ثم عرض له مرض أو عذر مستمر لا يرجي زواله فمنعه عن مباشرة الحج بنفسه، و قد مرّ تفصيل أحكامه في الفصل الثالث، و لا تصح النيابة عن الحي في الحج الواجب في غير هذه الصورة. و تصح النيابة عن الحي في الطواف إذا كان المنوب عنه غائبا عن مكة، أو كان حاضرا فيها و لا يمكنه أن يطوف بنفسه لبعض الأعدار، و قد ذكرنا هذا في المسألة المائتين و السادسة و الخمسين.

#### المسألة ٢٦٤:

يشترط في النائب أن يكون بالغا، فلا تصح نيابة الصبي عن غيره و إن كان مميّزا و هذا هو القول المشهور بين الأصحاب (قدّس الله أنفسهم)، و للمناقشة في ما أقاموه من الأدلة لإثبات هذا القول مجال واسع، و لكن في هذا القول احتياطا لا يترك، فلا يجتري بحجه كلمة التقوى، ج ٣، ص: ١٣٠

و لا- بعمرته عن غيره على الأحوط سواء حج أو اعتمر عنه متبرعا أم أجيرا، و سواء أذن له وليه بذلك أم لا، و سواء كان الحج و العمرة واجبين أم مندوبين.

#### المسألة ٢٦٥:

يشترط في النائب أن يكون عاقلا، فلا تصح نيابة المجنون المطبق، و لا الذى يعترضه الجنون أذوارا إذا كانت نيابته في دور جنونه، و



تصح نيابته إذا وقعت في دور إفاقة من الجنون و كان دور الإفاقة يفى بجميع الأعمال، و يصح للولى أو الوصى أن يستأجره لذلك إذا اطمأن بأن دور إفاقة يفى بالأعمال جميعا.

### المسألة ٢٦٦:

يشكل الحكم بصحة نيابة المجنون إذا كان مميزا، و لا- يترك الاحتياط بعدم الاجتراء بفعله، إلا- إذا كان تام التمييز، بحيث يلحق بالعلاء عرفا، و تصح نيابة السفية، و لكن إجارته للنيابة لا تصح إلا بإذن وليه.

### المسألة ٢٦٧:

يشترط فى النائب أن يكون مؤمنا، فلا تصح نيابة غير المؤمن و إن اعتقد بوجوب الحج، و أتى بالأعمال موافقة للمذهب الحق، و أتى بجميع ذلك بقصد القربة.

### المسألة ٢٦٨:

يشترط فى النائب أن يكون ممن يوثق به و بمعرفته و بصحة أدائه للأعمال ليحرز بذلك أنه قد أتى بالعمل المستتاب فيه على الوجه الصحيح، و لا- يعتبر فيه أن يكون عادلا، و يكفى فى معرفته للأعمال و الأحكام أن تكون له مصادر صحيحة يرجع إليها إذا شك أو احتاج إلى التعلم، أو يكون له مرشد موثوق يوجهه إلى الفعل الصحيح و الحكم الصحيح متى احتاج، و إذا علم المستتاب أن النائب قد أتى

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ١٣١

بالعمل و شك فى صحة فعله بنى على أصالة الصحة فيه، فإذا أحرزت بجميع ما ذكرناه صحة عمل النائب حكم ببراءة ذمة المنوب عنه من التكليف الواجب عليه.

### المسألة ٢٦٩:

يشترط فى صحة استئجار النائب للحج، و فى مطلق استنابته فيه- و لو بنحو الصلح أو الشرط فى ضمن العقد- أن يكون النائب غير مشغول الذمة بحج واجب فى عام الاستنابة، فلا تصح استنابته إذا كان ممن وجب عليه الحج فى ذلك العام مع تمكنه من أدائه، أو كان قد استقر وجوب الحج فى ذمته مع تمكنه من الأداء، فإذا استؤجر للنيابة فى هذا الحال كانت إجارته باطلا، و إذا خالف و حج عن المنوب عنه كان آثما، و إن كان حجه صحيحا على الأقوى، فترا بفعله ذمة المنوب عنه، و لا يستحق الأجرة المسماة له بالعقد و لكنه يستحق أجرة المثل، و قد سبق بيان هذا فى آخر الفصل المتقدم.

و لا فرق فى جريان هذه الأحكام بين أن يكون الحج الفورى الذى وجب على النائب فى ذلك العام حج إسلام، أو حج نذر معين، أو حجا معيناً آخر وجب عليه فى ذلك العام بإجارة أو عهد أو يمين أو شرط فى ضمن العقد، أو وجب عليه بإفساد حج سابق.

و يستثنى من ذلك ما إذا أجز الشخص نفسه لحج فى ذمته، يوقعه فى ذلك العام و لم يقيد إجارته بأن يتولى الحج بنفسه، فيجوز له

فى هذه الصورة أن يؤجر نفسه لحج آخر يتولاه بالمباشرة، و يستأجر شخصا آخر للنيابة فى الحج الأول.

### المسألة ٢٧٠:

إذا كان النائب ممن وجب عليه الحج فى ذلك العام أو ممن استقر وجوب الحج فى ذمته و تمكن من أدائه، و كان جاهلا أو غافلا عن وجوب الحج عليه، فأجر نفسه للحج عن غيره فى ذلك العام كلمة التقوى، ج ٣، ص: ١٣٢  
صحت إجارتة إذا كان قاصرا معذورا فى جهله أو غفلته، و بطلت إجارتة إذا كان مقصرا غير معذور، و تصح إجارتة و استنابته أيضا إذا لم يتمكن من أداء الواجب لنفسه لبعض الأعذار.

### المسألة ٢٧١:

تصح نيابة العبد المملوك فى الحج و العمرة عن غيره إذا أذن له مولاه بذلك، و إذا أذن له بأن يؤجر نفسه لهما صحت إجارتة و صح حجه أجيورا و إذا لم يأذن له لم يصح.

### المسألة ٢٧٢:

تصح النيابة عن الصبى المميز فى قضاء الحج أو العمرة عنه كما تصح النيابة عن البالغ فقد ثبت أن عبادات الصبى المميز شرعية تامة و أنها بذاتها هى العبادات التى يأتى بها المكلف بعد البلوغ، فصلاته و صومه و حجه و عمرته هى نفس الحقائق التى يأتى بها البالغ، و إن لم تجب عليه إلا بعد البلوغ لحديث رفع القلم، فإذا أتى بها النائب و قصد بها امتثال الأمر المتوجه إلى الصبى فقد ناب عنه فى فعلها و شملتها أدلة النيابة و ترتبت عليها آثارها و أحكامها.

### المسألة ٢٧٣:

يشكل الحكم بصحة النيابة عن المجنون فيما يفوته حال جنونه من الحج أو العمرة، و إذا استقر وجوب الحج أو العمرة عليه فى حال عقله ثم عرض له الجنون، و مات و هو مجنون صحت النيابة عنه فيهما و وجب الاستئجار عنه، و على هذا فإذا أفاق المجنون ذو الأدوار من جنونه فى دور يسع الحج و لم يحج ثم مات صحت النيابة عنه، فإن كان قد اجتمعت له شروط الوجوب حج عنه وجوبا، و إن لم يجب عليه حج بالنيابة عنه ندبا.

### المسألة ٢٧٤:

يشترط فى المنوب عنه أن يكون مسلما، فلا تصح النيابة فى

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ١٣٣

الحج أو العمرة عن الكافر، سواء كان ملحقاً أم مشركاً أم غير مشرك، وكتابياً أم غير كتابي، وإن كان وارثه مسلماً و أراد النيابة عنه أو الاستتجار له من تركته.

### المسألة ٢٧٥:

تصح نيابة الولد المؤمن في الحج عن أبيه إذا كان ناصباً، وتمنع إذا كان خارجياً أو مغالياً.

### المسألة ٢٧٦:

لا يعتبر في صحة النيابة أن يكون النائب مماثلاً للمنوب عنه في الذكورة والأنوثة، فتصح نيابة الرجل عن المرأة وتصح نيابة المرأة عن الرجل، وتصح كذلك أن يكون أحدهما خثياً، أو يكون كلاهما خثيين.

### المسألة ٢٧٧:

لا يمنع من استنابة الصرورة، سواء أ كان رجلاً أم امرأة، و سواء أ كان المنوب عنه رجلاً أم امرأة، و الصرورة هو الذي لم يحج من قبل، و لعل المراد من النهي عن استنابة الصرورة الوارد في الأدلة: أن الصرورة في الغالب يكون غير عارف بأحكام الحج، فيكون المدار على المعرفة بالأحكام، و على هذا فلا تكون الروايات دالة على كراهة استنابة الصرورة، و قد تقدم في حكم المكلف المستطيع الذي يطرأ له مرض ملازم أو عذر دائم فيمنعه عن امتثال الحج أن الأحوط له أن يستنيب عنه في الحج رجلاً و صرورة إذا كان المكلف المعذور نفسه رجلاً، و تلاحظ المسألة المائة و الحادية و السبعون.

### المسألة ٢٧٨:

لا تتحقق النيابة من النائب حتى يعين الشخص الذي ينوب عنه، و ينوى العمل المعين الذي ينوب عن ذلك الشخص فيه،

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ١٣٤

و يقصد بفعله امتثال الأمر المتوجه الى المنوب عنه بذلك الفعل، فإذا حصل ذلك من النائب تحققت منه النيابة و أغناه ذلك عن قصد مفهوم النيابة نفسها، و يكفي في تعيين المنوب عنه أن يستخصه بقصده على سبيل الإجمال، فيقصد الرجل الذي استأجرني فلان للحج عنه مثلاً، أو المكلف الذي تبرعت عنه بالعمرة، و لا يشترط أن يذكر اسمه و اسم أبيه و مشخصاته الخاصة، و إن كان ذلك أحوط، و يستحب ذكره في كل عمل و في كل موطن.

### المسألة ٢٧٩:

إذا آجر الرجل نفسه ليصحب بعض الحجاج في الطريق و يخدمهم فيه بحيث كان مسيره في الطريق مملوكاً لهم و مستحقاً عليه بعقد الإجارة، لم يصح له أن يؤجر نفسه للحج عن غيره من البلد أو من الميقات، فإن القصد من الميقات إلى البيت الحرام أحد الواجبات

كما دلت عليه آية الحج الكريمة فإذا ملكه لغيره بالإجارة لم يكن له عليه سلطان ليؤجر نفسه للحج، فلا تصح إجارته للحج، ولا يكفى تبرعه بالحج عن غيره، فإذا تبرع به فى الفرض المذكور لم تبرأ بفعله ذمة المنوب عنه، وقد تقدم ذكر هذا و ذكر بعض الفروض و الأحكام التى تتعلق به فى المسألة المائة و السادسة و ما بعدها فلتراجع.

### المسألة ٢٨٠:

إذا آجر الرجل نفسه للنيابة عن غيره بحجته من البلد أو من الميقات فلا مانع له من أن يؤجر نفسه للخدمة أو لغيرها و هو فى طريق الحج.

### المسألة ٢٨١:

يشترط فى النائب أن يكون قادرا على أن يأتى بالأعمال الاختيارية للحج غير مضطر إلى الإتيان بوظيفة المعذور فيها، فلا كلمة التقوى، ج ٣، ص: ١٣٥  
تصح نيابته إذا كان فى حال الاستنابة عاجزا يضطر إلى ترك بعض الأعمال فى الحج أو إلى الإتيان بإبدال اضطرارية لها تصح من العاجز و لا تكفى القادر.

فإذا كان المكلف المنوب عنه ممن يجب عليه حج التمتع، فلا يصح له أو لوليه بعد موته أن يستأجر نائبا لا يقدر على ذلك لضيق الوقت مثلا- فلا- يمكنه أن يأتى بعمره التمتع قبل الحج و يضطر إلى العدول إلى حج الأفراد، أو يستأجر امرأة يعلم أنها لا تستطيع الإتيان بعمره التمتع، لأن حيضها أو نفاسها لا ينقطع عنها قبل الوقوف بعرفات، أو يستأجر نائبا يعلم أنه لا يدرك الوقوف بعرفات أو الوقوف عند المشعر الحرام إلا فى وقته الاضطرارى، أو يستأجر أحدا لا يمكنه المبيت فى منى فى ليالى التشريق، أو يستنوب رجلا لا يمكنه الطواف أو السعى إلا محمولا، أو لا يؤدى صلاة الطواف إلا جالسا أو متممما، و نحو ذلك من ذوى الأعذار، و إذا تبرع هذا الرجل المعذور فحج عن المكلف بعد موته أشكل الحكم ببراءة ذمته و سقوط الفرض عنه.

### المسألة ٢٨٢:

إذا استأجر ولى الميت أو وصيه أجيرا للحج عن الميت و كان الأجير بحسب الظاهر قادرا على الإتيان بأعمال الحج الاختيارية غير عاجز عنها، ثم طرأ له العجز عن بعض الأعمال، و اضطر إلى الإتيان بالبديل الاضطرارى الذى جعله الشارع للعمل الذى عجز عنه، صحت نيابته على الأقوى، و جاز له بعد طروء العجز أن يعدل إلى وظيفة المعذور فيأتى بالبديل الاضطرارى لذلك العمل الذى عجز عنه و يصح بذلك حجه، و تبرأ بإتمامه ذمة المكلف المنوب عنه على الأصح، و يستحق عليه الأجرة المسماة إذا كانت الإجارة قد أوقعت بينه و بين الولى على الإتيان بالعمل المبرئ للذمة.

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ١٣٦

و من أمثلة ذلك أن يستأجر الولى نائبا قادرا على حج التمتع فى سعة من الوقت، ثم يتفق للنائب لبعض الأمور غير المقصودة أن يضيق عليه الوقت عن إتمام عمره التمتع، فيضطر إلى أن يعدل إلى حج الأفراد ليدرك الحج، فيجوز له العدول و يتم حجه، و يأتى بعد إتمامه بعمره مفردة، و يكفيه ذلك فى تصحيح حجه عن الميت المنوب عنه، و إسقاط الفرض عنه، و فى استحقاق الأجرة المسماة له

فى العقد.

و كذلك الحكم فى المرأة إذا استنابها ولئى الميت و هى قادرة على حج التمتع، ثم طرأ لها الحيض أو النفاس من غير علم سابق بالأمر، واضطرت بسببه إلى العدول إلى حج الأفراد فتعمل مثل ذلك، و فى الأجير إذا اضطرب بعد الاستنابة فلم يدرك الوقوف إلا فى وقته الاضطرابى، أو حدث له مرض فاضطره الى الطواف محمولاً، أو إلى الصلاة جالساً أو متيمماً أو بوضوء الجبيرة، و هكذا فى بقية الأعمال و الأعدار التى قد تحدث للمكلف من غير علم سابق، و إنما يستحق الأجره على عمله فى هذه الفروض إذا كانت الإجاره على العمل الذى تحصل به براءة الذمه للمنوب عنه.

### المسألة ٢٨٣:

إذا استأجر الولى أو الوصى النائب على أن يأتى بالحج التام، بأعماله الاختيارية التامة، و كان النائب قادراً على ذلك، ثم حصل له العجز عن بعض الأعمال، و اضطرب إلى أن يأتى بوظيفه الحاج المعذور، و هى إبدالها الاضطرابية، و أتى بها كما ذكرناه فى المسألة المتقدمة، بطلت الإجاره التى وقعت بينه و بين المستأجر، و ان كان عمل النائب الذى أتى به صحيحاً على الأقوى، و مبرئاً لذهمة الميت الذى ناب عنه، و لذلك فهو لا يستحق على عمله الأجره المسماء له فى عقد الإجاره، و يستحق عليه اجره المثل إلا إذا كانت الأجره المسماء أقل منها.

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ١٣٧

و إذا كانت الإجاره قد وقعت بينهما على الإتيان بالأعمال الاختيارية للحج على نحو تعدد المطلوب، قسّمت الأجره المسماء على الأعمال كلها، و استحق النائب من الأجره بمقدار ما أتى به من الأعمال، و سقط نصيب الباقي الذى اضطرب إلى تركه من الأعمال و إن جاء ببدله.

### المسألة ٢٨٤:

إذا كان العمل الذى عجز النائب عنه فى المسألة المتقدمة مما ليس له بدل اضطرابى، فاضطر إلى تركه لا إلى بدل، بطلت الإجاره و بطل العمل و لم يستحق عليه شيئاً، و مثال هذا أن يعجز النائب عن إدراك الوقوفين معا فى الحج فيتركه و لا بدل لهما فيبطل بذلك حجه، و تبطل إجارته، و لا يستحق على عمله شيئاً.

### المسألة ٢٨٥:

تصح نيابة المعذور فى ارتكاب بعض محرمات الإحرام كالرجل الذى لا يقدر أبداً على المشى فى الشمس و فى الحر و البرد و المطر، و لا يستطيع المكوث فيها فى أثناء المسير لبعض العوارض الموجبه، و لذلك فهو يضطر إلى التظليل فى أثناء إحرامه للحج أو للعمرة، و كالمعذور الذى يضطر إلى تغطية رأسه، أو إلى ارتكاب بعض ممنوعات الإحرام الأخرى، فتصح نيابته و استيجاره.

### المسألة ٢٨٦:

إذا كان الأجير عارفا بالأحكام الشرعية التي تقتضيها التقيّة عند اختلاف الحكم في الأهلّة و مواعيد أعمال الحج، و قادرا على الإتيان بالعمل المبرء للذمة فيها، صحت نيابته و صح استئجاره لذلك، فيستأجره ولى الميت أو وصيه للإتيان بالحج المبرء للذمة حسب ما يقتضيه الحكم الشرعي في المواقف و الأعمال، فإذا أتى النائب بالحج كذلك صح عمله و أبرأ ذمة الميت المنوب عنه من التكليف كلمة التقوى، ج ٣، ص: ١٣٨

الذي استقر فيها، و استحق النائب الأجره المسماة لقيامه بالعمل المستأجر عليه.

### المسألة ٢٨٧:

إذا استأجره الولي للحج عن الميت على وفق مذهب الشيعة و إن خالف ما تقتضيه أحكام التقيّة، و لم يستطع النائب أن يأتي بالعمل كذلك، و أتى بالحج عن الميت طبقا لما يقتضيه الحكم الشرعي في حال التقيّة بطلت الإجارة لعدم إتيانه بالعمل المستأجر عليه، فلا يستحق الأجره المسماة و صح حجه الذي أتى به، و برئت بذلك ذمة الميت المنوب عنه من التكليف، و الأحوط للولي أن يدفع له أجره المثل، أو يرجع معه إلى المصالحه، إذا لم يقصد التبرع.

### المسألة ٢٨٨:

إذا مات الشخص و قد استقر في ذمته حج الإسلام أو عمره الإسلام أو كلاهما و جب على وليه أو وارثه أن يبادر بعد موته إلى الاستنابة للقضاء عنه، و إذا أخر و لم يبادر في السنة الأولى لعذر أو لغير عذر و جبت عليه المبادرة بعدها، و هكذا.

و كذلك الحكم إذا و جب عليه الحج أو العمرة أو كلاهما بالنذر و لم يف بنذره حتى مات، فتجب المبادرة إلى الاستنابة عنه ما أمكن، بل و كذلك إذا أوصى الميت بالحج و العمرة عنه بعد موته أو بكليهما فعلى الوصي بعد الموت أن يبادر ما أمكن إلى الاستنابة عنه، على الأحوط لزوما.

### المسألة ٢٨٩:

لا يصح استئجار النائب عن الميت للحج حتى يعين المستأجر في عقد الإجارة معه نوع الحج الخاص الذي اشتغلت به ذمة الميت من أنواع الحج، و الذي يستأجر النائب لقضائه من تمتع أو قران أو أفراد، أو النوع الذي يختار المستأجر نفسه عقد الإجارة عليه من كلمة التقوى، ج ٣، ص: ١٣٩

الأنواع المذكورة، فيما إذا كان الحج عن الميت مندوبا أو مندورا مطلقا، فإذا أوقع الولي أو الوصي عقد الإجارة مع النائب على أحد أنواع الحج الثلاثة مرددا بينها من غير تعيين لأحدها كانت الإجارة باطلة.

و يصح له أن يستأجر النائب على أن يأتي بأحد أفراد الحج المذكورة على وجه التخيير ما بينها فيكون النائب مخيرا في وفائه بالإجارة بأى الأنواع الثلاثة أراد، و أيها أتى به أجزاءه في صحة عمله و استحق عليه الأجره المسماة في العقد، و لا يتعين عليه أن يأتي بالنوع الأفضل منها، و هذا في ما إذا لم يتعين على الميت المنوب عنه واحد منها على الخصوص، كما إذا كان الحج عنه مندوبا أو مندورا على سبيل الإطلاق أو كان الميت ذا منزلين تتساوى إقامته فيهما أحدهما في مكة و الآخر في بلد ثان يبعد عنها بثمانين و أربعين ميلا.

و إذا عين المستأجر نوعا خاصا منها في عقد الإجارة تعين على النائب أن يأتي به و لم يجز له العدول عنه إلى غيره، إلا إذا كان الحج

مندوبا، أو حجا مندورا على وجه الإطلاق، أو كان الميت ذا منزلين تتساوى إقامته فيهما في مكة و في خارجها كما ذكرنا في الفرض المتقدم، فإذا استأجر الولي أو الوصي أجيرا في إحدى هذه الصور ليحج عن الميت حج أفراد جاز للنائب فيها أن يعدل إلى ما هو أفضل كحج التمتع أو حج القران، و إذا عدل إليه و أتم حجه استحق الأجرة المسماة، و الأحوط استحبابا أن يكون ذلك برضى المستأجر.

### المسألة ٢٩٠:

لا يعتبر في صحة الإجارة للحج أن يعين المستأجر الطريق الذي يسلكه الأجير حتى إذا كان الحج المستأجر عليه من البلد، كلمة التقوى، ج ٣، ص: ١٤٠  
و إذا عيّن له طريقا مخصوصا جاز للأجير أن يعدل عنه إلى غيره إلا إذا علم أن للمستأجر غرضا خاصا في سلوك الطريق الذي عيّنه، و هذا الحكم هو ما دلت عليه صحيحة حريز بن عبد الله، و هي ظاهرة في الحكم بالجواز، و بصحة الحج في مورد السؤال، و هو الحج المستأجر عليه مع عدول الأجير عن البلد و الطريق الذي عيّنه المستأجر، و لا موجب للحمل و التأويل فيها.  
و أما صورة العلم بوجود غرض للمستأجر في سلوك الطريق المعين، فالصحيحة منصرفه عنها انصرافا تاما.

### المسألة ٢٩١:

إذا استأجر الولي أجيرا للحج عن الميت في سنة معينة و جب على الأجير أن يحج عنه في تلك السنة، و لم يجز له التقديم عليها و لا التأخير عنها، إلا إذا رضى المستأجر بذلك، فإذا تأخر عنها بغير رضى المستأجر و لم يكن له عذر يبيح له ذلك كان آثما، فإن كان المستأجر قد قيّد إجارته بأن يكون الحج في تلك السنة و آخر الأجير حجه عنها بطلت الإجارة فلا يستحق من الأجرة شيئا، و في الحكم ببراءة ذمة الميت المنوب عنه بحجه إشكال، و إن كان المستأجر قد اشترط في العقد أن يوقع الحج في السنة المعينة و لم يقيد الإجارة بذلك، و لم يأت الأجير بالشرط فلم يحج عن الميت في تلك السنة ثبت للمستأجر خيار الفسخ بسبب ذلك، فإن هو أجاز العقد و لم يفسخه استحق الأجير الأجرة المسماة له بالعقد إذا أتى بالحج بعد ذلك، و إن فسخ المستأجر العقد لم يستحق الأجير الأجرة المعينة، و إذا كان قد أتى بالحج بعد السنة فالأحوط الرجوع إلى المصالحة بينهما.

### المسألة ٢٩٢:

إذا استأجر الولي أحدا للحج أو العمرة عن الميت و أطلق إجارته و لم يعين للعمل وقتا فمقتضى الإطلاق حلول وقت العمل، كلمة التقوى، ج ٣، ص: ١٤١  
فتجب على الأجير المبادرة له، سواء طالبه المستأجر أم لم يطالب، إلا إذا وجدت قرينة تدل على التأخير، كما إذا استأجره للحج و هما في موسم الحج أو بعده بقليل، و كما إذا استأجره للعمرة المفردة و هما في شهر ربيع الأول و كان التعارف يدل على أن المراد العمرة في شهر رجب، و كذلك إذا دلت قرينة على رضى المستأجر بالتأخير، و إذا تباطأ الأجير و لم يبادر لم تبطل الإجارة، و في ثبوت خيار الفسخ للمستأجر لذلك إشكال.

**المسألة ٢٩٣:**

إذا آجر الرجل نفسه للحج عن أحد في سنة معينة على أن يتولى أعمال الحج عنه بنفسه لم يصح له أن يؤجر نفسه للحج عن شخص آخر في تلك السنة المعينة على أن يتولى الحج بنحو المباشرة أيضا لعدم قدرته على الثانية، وإذا آجر نفسه لحجتين في سنة واحدة يقوم بأعمالهما بنفسه لم يصح ذلك و إن كانت الحجتان عن شخص واحد، فإذا تقارنت الإجازتان في الوقت بطلتا معا، وإذا تقدمت إحداهما على الثانية في الوقت صحت الأولى و بطلت الثانية.

**المسألة ٢٩٤:**

يصح للرجل أن يؤجر نفسه لحجتين عن شخصين أو عن شخص واحد في سنة واحدة إذا هو لم يشترط على نفسه المباشرة في كلتا الحجتين، فيستأجر لكل واحدة منهما أجيرا يأتي بها، أو يحج بنفسه إحداهما و يستأجر غيره للثانية، و يصح له أن يؤجر نفسه لحجتين في سنة واحدة إذا شرط على نفسه المباشرة في إحدى الحجتين و لم يشترط ذلك في الأخرى. و يصح أن يؤجر نفسه لحجة في سنة معينة، و يؤجر نفسه لحجة ثانية في سنة معينة أخرى و إن اشترط على نفسه المباشرة في كليهما، و يصح له أن يؤجر نفسه لحجتين موسعتين في الوقت فيأتي

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ١٤٢

بإحداهما في عام و يأتي بالثانية في عام آخر، و يصح له أن يؤجر نفسه لحجتين و يعين السنة لإحداهما و يوسع الوقت في الحجة الأخرى، فتصح الإجازة و النيابة منه في جميع هذه الفروض، لعدم التنافي، و قدرته على الوفاء بالإجازتين.

**المسألة ٢٩٥:**

ذكرنا في المسألة المائتين و الثانية و التسعين أن إطلاق عقد الإجازة للحج يقتضى حلول وقت الحج المستأجر عليه، و وجوب مبادرة الأجير إلى الإتيان به و نتيجة لهذا الحكم فلا يصح للرجل أن يؤجر نفسه لحجتين مطلقتين، لعدم القدرة على المبادرة إليهما في عام واحد.

إلا إذا دلت القرائن على رضى المستأجر بالتأخير في الحجتين أو في إحداهما، و لا يصح له أن يؤجر نفسه لحجة مطلقة ثم يؤجر نفسه بعدها لحجة ثانية مقيدة بالتعجيل، إلا مع القرينة الدالة على الرضا- كما قلنا.

**المسألة ٢٩٦:**

إذا آجر الرجل نفسه للحج عن أحد في سنة معينة على أن يأتي بالحج بنفسه، و آجره و كيله لحجة ثانية في تلك السنة نفسها على أن يأتي بها بنحو المباشرة أيضا، صحت السابقة من الإجازتين و إن كانت هي إجازة الوكيل و بطلت اللاحقة، و إذا وقعت الإجازتان في وقت واحد بطلتا معا، و قد تقدم هذا الفرض في المسألة المائتين و الثالثة و التسعين، و نظير ذلك في الحكم إذا آجره و كيلان مفوضان عنه لحجتين في سنة واحدة كذلك.



**المسألة ٢٩٧:**

تجرى الفضولية في الإجارة للحج كما تجرى في سائر الإجازات والعقود، فإذا آجر الفضولي أجيرا للحج عن ميت كان الأمر في كلمة التقوى، ج ٣، ص: ١٤٣

تصحیح تلك الإجارة إلى الأجير الأصیل نفسه، فإن أجاز إجارة الفضولي صحت ووجب عليه الوفاء بها، وإن ردّها كانت باطله لا أثر لها.

و إذا آجره فضوليان للحج عن شخصين، صح له أن يجيز إجارة أحدهما و يلغى الأخرى، و إن وقعت الإجاتان في زمان واحد، و كانتا للحج في سنة واحدة.

و إذا آجر الرجل نفسه للحج عن أحد، ثم علم أن فضوليا قد آجره للحج عن ميت آخر، لم يجز له أن يجيز إجارة ذلك الفضولي، و إن كانت سابقه في وقتها على إجارته لنفسه، و لا يكون لإجازته أثر لو أنه خالف فأجازها.

**المسألة ٢٩٨:**

إذا صدّ الأجير عدوّ أو ظالم قاسى فمنعه عن الحج أو عن العمرة، أو أحصره مرض فعاقه عنهما ثبت له حكم المصدود و المحصر- و سيأتي بيانه إن شاء الله تعالى-، و انفسخت بذلك إجارته إذا كانت مقيدة بالحج في ذلك العام، و بقيت ذمته مشغولة بالحج أو العمرة إذا كانت الإجارة مطلقة غير مقيدة، و إذا كان المستأجر قد اشترط على الأجير في ضمن العقد أن يأتي بالحج في تلك السنة و لم يكن ذلك على وجه التقييد في الإجارة ثبت للمستأجر خيار تخلف الشرط، فإذا هو فسخ إجارته بطلت، و إذا هو أمضى الإجارة و لم يفسخ بقيت ذمة الأجير مشغولة بالحج فإذا أتى بها في القابل برئت ذمته و ذمة المنوب عنه، و استحق الأجرة المسماة.

**المسألة ٢٩٩:**

إذا أتى الأجير في أثناء إحرامه بالحج أو بالعمرة بما يوجب الكفارة و جب ذلك عليه في ماله لا- في مال الميت أو المستأجر، و كذلك إذا كان حجه أو عمرته عن الغير بجعالة أو بصلح أو بغيرهما من

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ١٤٤

المعاوضات أو الشرط في ضمن العقد أو كان متبرعا.

**المسألة ٣٠٠:**

يجب في الحج إذا كان من البلد- كما إذا أوصى به الميت- أن ينوب فيه شخص واحد يسافر من البلد بقصد الحج عن الميت حتى يحرم من الميقات و يتم الأعمال، و لا يكفي أن يتقاسم السفر من البلد أجراء متعددون فيقطع كل واحد منهم بعضا من الطريق الى الميقات حتى يتموه، و ينوب الأخير من أول الإحرام الى أن يتم الأعمال، فلا يكفي ذلك و إن استوعبوا الطريق كله و ترتبوا في السفر واحدا بعد واحد.

**المسألة ٣٠١:**

إذا نقصت الأجرة المعينة للأجير عن الوفاء بنفقته في الحج لم يجب على المستأجر أن يتمها له، و يستحب له إتمامها إذا استبان له قصور الأجرة عن الوفاء بها قبل العمل أو في أثناءه و كان في الدفع إليه إعانة له على البر و التقوى، و إذا زادت الأجرة على النفقة لم يجز للمستأجر أن يسترد الزائد منها.

**المسألة ٣٠٢:**

إذا تم العقد ملك الأجير مال الإجارة فعلا، و إذا شرط الأجير تعجيل دفع المال إليه و جب على المستأجر دفعه إليه عملا بالشرط، و مثله ما إذا دلت على التعجيل قرينة عامة أو خاصة من انصراف أو عادة متبعة بين الناس فيلزم التعجيل لتلك القرينة، و إذا لم يشترط الأجير تعجيل الدفع و لم تدل عليه قرينة ظاهرة لم يجب على المستأجر تسليم الأجرة إلا بعد إتمام العمل.

**المسألة ٣٠٣:**

إذا ملك الأجير الأجرة بالعقد و كانت عينا خارجية ملك جميع نمائها الذي يتجدد لها بعد العقد و إن لم يجب على المستأجر تسليمها  
كلمة التقوى، ج ٣، ص: ١٤٥  
كما ذكرنا، فإذا أتم الأجير العمل المستأجر عليه و جب على المستأجر دفع العين و دفع نمائها للأجير، و قد فصيّلنا ذكر هذا في كتاب الإجارة.

**المسألة ٣٠٤:**

إذا كان المكلف ممن تجب عليه الاستنابة للحج عنه في حياته لبعض الأعدار التي ذكرناها في المسألة المائة و الستين و ما بعدها، فوكل أحدا يستأجر من يحج عنه، لم يجز للوكيل أن يسلم الأجرة للأجير إلا بإذن موكله، و إذا أذن له في أصل التسليم لم يجز له تعجيل التسليم إليه قبل أن يتم العمل المستأجر عليه، إلا إذا تعذر استئجار الأجير بغير ذلك أو أذن له الموكل به، و إذا لم يتعذر الاستئجار و لم يأذن له الموكل، و سلم الأجرة قبل إتمام العمل كان ضامنا للأجرة إذا لم يأتى الأجير بالعمل أو أتى به باطلا.  
و مثله الحكم في وكيل الولى أو الوصى إذا وكله في الاستئجار عن الميت، فليس له أن يدفع الأجرة أو يعجل تسليمها للأجير قبل أن يتم العمل إلا بإذن موكله كما سبق في نظيره.  
و إذا أوصى الميت الى أحد بأن يستأجر بعد موته أجيرا يحج عنه، صح للوصى أن يستأجر الأجير و يسلمه الأجرة بعد إتمام عمله عملا بالوصية، و لا يجوز له أن يدفعها اليه قبل العمل إلا إذا تعذر استئجار الأجير بغير ذلك أو كان الميت قد أوصى به، و إذا عجل له التسليم بدون ذلك كان ضامنا كما في الوكيل.

**المسألة ٣٠٥:**

لا يصح للوكيل أن يشترط في عقد الإجارة تعجيل تسليم الأجرة للأجير أو يقبل من الأجير هذا الشرط إلا بإذن الموكل له في ذلك. وكذلك الحال في وصى الميت، فإذا استأجر أحدا للحج عن كلمة التقوى، ج ٣، ص: ١٤٦

الميت لم يجز له أن يشترط تعجيل تسليم الأجرة للأجير أو يقبل منه هذا الشرط إلا إذا كان الميت قد أوصاه بذلك، وإذا كان الحج واجبا تخرج نفقته من أصل التركة، وكانت التركة ضعف أجره الحج أو أكثر، لم يجز للوصى أن يشترط ذلك الشرط إلا بإذن الوارث له، فلعل الأجير لا يؤدي الحج ولا يمكن استرجاع الأجرة منه ويحتاج إلى إخراج أجره الحج من التركة مرة ثانية، ويوجب ذلك نقصا على الوارث، ومن أجل وجود هذا الاحتمال فلا يصح اشتراط التعجيل في هذه الصورة إلا بإذن الوارث.

### المسألة ٣٠٦:

إذا استأجر الرجل الأجير و لم يدفع إليه الأجرة المسماة، فتعذر على الأجير أن يأتي بالحج لعدم قدرته المالية، كان الأمر في ذلك إلى المستأجر، فيجوز له أن يدفع الأجرة للأجير فيمكنه من العمل و تتم الإجارة، و يجوز له أن لا يدفعها إليه، فيعجز عن الوفاء و يفسخ بذلك عقد الإجارة لانعدام المنفعة فإن الإجارة لا تقع و لا تصح إلا مع وجودها.

### المسألة ٣٠٧:

الظاهر ثبوت عادة مستقرة بين الناس على دفع أجره الحج للأجير قبل السفر إلى الحج، أو دفع قسط منها على الأقل، فيكون ذلك عرفا متبعا ينصرف إليه عقد الإجارة، و يكون دليلا على المقصود منه عند الإطلاق و عدم التبيين، و لذلك فيجوز للأجير بعد العقد أن يطالب المستأجر بتسليم الأجرة أو بقسط منها حسب ما يتعارف بين أهل البلد. و إذا وكل المستأجر وكيلا في الاستئجار أو أوصى الرجل إلى وصى به، اتبع الوكيل أو الوصى ذلك لهذه القرينة الدالة على المراد، و جاز لهما دفع الأجرة اعتمادا على ذلك. كلمة التقوى، ج ٣، ص: ١٤٧

### المسألة ٣٠٨:

إذا استأجر الشخص أجيرا للحج عن ميت أو عن حي، و أطلق عقد الإجارة معه اقتضى إطلاق الإجارة أن يتولى الأجير بنفسه الحج عن المنوب عنه، فلا- يصح له أن يستأجر غيره للنيابة، و لا- يكفي ذلك في الوفاء بالعقد، إلا- أن يدل على ذلك قول صريح من المستأجر أو قرينة ظاهرة الدلالة عليه، أو يأذن المستأجر له بذلك بعد العقد معه أو يجيز إجارته لمن استنابه.

### المسألة ٣٠٩:

إذا مات النائب بعد أن أحرم بحج النيابة و بعد أن دخل الحرم أجزأ ذلك عن النائب، فتبرأ به ذمته من حج الإجارة، و ان لم يأتي بعد

بشيء من الأعمال، وأجزأ عن المنوب عنه فتتبرأ به ذمته من الحج إذا كان واجبا عليه سواء كان حج الإسلام أم غيره من الحج الذي يجب قضاؤه عنه، وكفاه أيضا إذا كان حجا مندوبا عنه، ولا فرق في جميع ذلك بين أن يكون النائب أجيرا أو متبرعا.

### المسألة ٣١٠:

إذا مات الأجير بعد ما أحرم بالحج ودخل الحرم وكان قد آجر نفسه للعمل الذي تبرأ به ذمته المنوب عنه استحق جميع الأجرة المسماة بحصول العمل المستأجر عليه كما قلنا، فلا يسترد المستأجر من الأجرة شيئا إذا كان قد دفعها إليه من قبل، ويجب عليه أن يدفعها إلى وارثه إذا لم يكن قد دفعها إليه.

وإذا كان الأجير قد آجر نفسه للمجىء بأعمال الحج المخصوصة، وكانت الإجارة على نحو التقييد ووحدة المطلوب لم يستحق من الأجرة شيئا لعدم حصول المقصود، وإذا كانت الإجارة للإتيان بالأعمال على وجه تعدد المطلوب، استحق من الأجرة بنسبة ما أتى به من الأعمال المستأجر عليها، ومنها السفر وقطع المسافة إذا

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ١٤٨

كان قد لاحظته جزءا من العمل المستأجر عليه، وستأتى الإشارة إليه.

### المسألة ٣١١:

إذا مات النائب بعد إحرامه بحج النيابة وقبل أن يدخل في الحرم ففي أجزاء ذلك عن المنوب عنه اشكال، والأحوط عدم الإكتفاء به فلا بد من الاستنابة عنه مرة ثانية على الأحوال، ولذلك فيشكل الحكم باستحقاق النائب الأول الأجرة إذا كان قد آجر نفسه للعمل الذي تبرأ به ذمته المنوب عنه كما في المسألة المتقدمة، وإذا كان قد آجر نفسه للإتيان بأعمال الحج المخصوصة استحق من الأجرة بنسبة ما أتى به من الإحرام وحده إلى مجموع الأعمال، وهذا إذا لاحظ الأعمال في الإجارة بنحو تعدد المطلوب، وبنسبة الإحرام و معه السفر إذا كان قد لاحظ السفر جزءا من الأعمال المستأجر عليها، وإذا كان قد لاحظ الأعمال بنحو وحدة المطلوب لم يستحق من الأجرة شيئا على إحرامه ولا على سفره.

### المسألة ٣١٢:

إذا مات النائب قبل أن يأتي بشيء من مناسك حجه فالأحوط بل الأقوى عدم إجزاء ذلك عن المكلف المنوب عنه فلا تبرأ ذمته من الحج إذا كان واجبا عليه، وما ورد من الأخبار الدالة على أن الأجير ضامن للحج، فلعل المراد منه ان الله سبحانه يتفضل على المنوب عنه بثواب الحج إذا مات الأجير أو قَصُر فلم يأت بالعمل المستأجر عليه، ولذلك فلا بد من الحج عن المنوب عنه.

### المسألة ٣١٣:

إذا مات الأجير قبل أن يبدأ بشيء من أعمال الحج المستأجر عليه، لم يستحق من الأجرة شيئا، سواء كان المستأجر عليه هو العمل المبرئ لذمته المنوب عنه، أم كانت هي الأعمال كلها على نحو

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ١٤٩

وحدة المطلوب، أو على سبيل تعدد المطلوب، فإن المفروض أن الأجير لم يأت بشيء من ذلك. وإذا كان قد سافر ليحج و قطع بعضا من الطريق و كان السفر بعضا من الأعمال المستأجر عليها، استحق من الأجرة بنسبة سفره إلى مجموعة الأعمال إذا كانت ملحوظة في عقد الاستئجار بنحو تعدد المطلوب.

### المسألة ٣١٤:

الظاهر- و لو بمعونة القرائن العامة التي توضح المراد- ان الحج المستأجر عليه إذا كان هو الحج من البلد فالسفر منه إلى الحج و قطع المسافة داخل في الأعمال المستأجر عليها على نحو الجزئية فإذا مات الأجير قبل الإحرام من الميقات استحق من الأجرة ما يقابل سفره من البلد الى حين موته، و إذا كان المستأجر عليه هو الحج من الميقات، فالسفر إليه قبل الميقات غير داخل فيه فلا يستحق عليه شيئا.

### المسألة ٣١٥:

إذا جامع الأجير زوجته في أثناء حجه عن المنوب عنه و قبل وقوفه في المشعر الحرام لزمه ما يلزم الحاج عن نفسه إذا ارتكب مثل هذا المحرم، فيجب عليه أن يتم الحج الذي بيده، و يلزمه التكفير عن فعله الذي ارتكبه بنحر بدنه، و يجب عليه الحج من قابل على التفصيل الآتي بيانه في مبحث محرمات الإحرام، و الأقوى- كما دلت عليه النصوص الواردة هنا في حج النائب و في حج المكلف عن نفسه- أن الحج التي ارتكب فيها ذلك الفعل هي الحج الواجبة عليه، و أن الحج الثاني الذي يأتي به في القابل إنما يجب عليه عقوبة له على ما فعل، و نتيجة لهذا فيكون حجة الأول مجزيا للمنوب عنه و موجبا لبراءة ذمته من التكليف، و بإتمامه يستحق الأجير الأجرة المسماة له

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ١٥٠

في العقد، سواء أتى بالحج من قابل أم عصى هذا التكليف و لم يأت به، و سواء كانت إجارته للحج في سنة معينة أم كانت مطلقة غير معينة في الوقت، و سواء كان الحج المستأجر عليه واجبا أم مندوبا، بل و إن كان النائب متبرعا بالحج عن المنوب عنه، و الفارق أن المتبرع لا يستحق على عمله أجرة.

### المسألة ٣١٦:

يجوز للمكلف أن يتبرع عن الميت فيحج عنه بنفسه، من غير فرق بين أن يكون الحج الذي يتبرع به واجبا على الميت أو مندوبا، و سواء كان الحج الواجب هو حج الإسلام أم غيره من الواجب الذي يجب قضاؤه، و يجوز له أن يتبرع عن الميت بحج مندوب و إن كان الميت ممن استقر في ذمته حج واجب، و يجوز له أن يتبرع من ماله فيستأجر أجيرا ينوب عن الميت في حج واجب أو حج مندوب في كل الفروض التي تقدم ذكرها.

و يجوز للمكلف أن يتبرع عن إنسان حي فيحج عنه بنفسه حجا مندوبا، و إن كان على المنوب عنه حج واجب قد اشتغلت به ذمته، سواء كان متمكنا من أداء الواجب أم لا، فيصح التبرع عنه بالحج المندوب في كل أولئك على الأقوى، و يجوز له أن يتبرع من ماله فيستأجر من يحج عن ذلك الإنسان الحي حجا مندوبا في الفروض الآنف ذكرها.

ولا يصح التبرع عن إنسان حي في حج واجب عليه، حتى إذا كان معذورا لا يستطيع الإتيان بالحج لمرض أو هرم أو لعذر آخر لا يرجى زواله، على الأحوط لزوما في المعذور، وعلى الأقوى في غيره، و تلاحظ المسألة المائة والحادية والسبعون.

### المسألة ٣١٧:

إذا استأجر ولي الميت أو وصيه أجيرا ليؤدي الحج عن الميت

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ١٥١

إن شاء بنفسه و إن شاء بغيره، جاز للأجير أن يستأجر شخصا آخر للنيابة فيه، سواء كانت إجارة المستأجر الأول له على عمله الخارجي أم على الحج في ذمته، فإذا استأجر شخصا آخر للنيابة في الحج كان هذا الشخص نائبا عن النائب، و يكفي في صحة عمله أن يقصد الحج عن الميت المنوب عنه امتثالا- للأمر المتوجه إليه، فإذا أتم حجه كذلك برئت ذمة الميت من التكليف بالحج إذا كان واجبا عليه، و برئت ذمة الأجير الأول و الأجير الثاني من الحج الذي وجب عليهما بالإجارة، و استحق كل واحد منهما الأجرة المسماة له بالعقد معه.

### المسألة ٣١٨ [الصورة الأولى]:

إذا استأجر الإنسان أجيرا للحج أو العمرة عن شخص ثم مات الأجير قبل أن يأتي بالعمل الذي استؤجر عليه، فللمسألة صور تختلف باختلاف الفروض التي تقع عليها مضامين الإجارة بين المتعاقدين، و لكل صورة منها أحكام تجرى فيها. الصورة الأولى: أن يكون مضمون العقد الذي وقع بينهما تمليك نفس العمل الذي يعمله الأجير في الخارج و هو الحج أو العمرة للمستأجر، فيكون العمل المستأجر عليه هو أن يحج أو يعتمر بنفسه في الخارج عن الشخص المنوب عنه، و تكون هذه المنفعة الخاصة من منافع الأجير مملوكة للمستأجر بالعقد، فإذا مات الأجير قبل أن يأتي بالحج أو العمرة انفسخت الإجارة بموته، فإن عمل الإنسان بنفسه لا يمكن أن يقع من غيره، و لذلك فلا يستحق الأجير من الأجرة المسماة شيئا إذا كانت الإجارة على العمل الذي تبرأ به ذمة المنوب عنه، و قد تقدم بيان الحكم في ما إذا مات بعد أن سافر و قطع بعض الطريق، و كان السفر جزءا من العمل المستأجر عليه، و تلاحظ المسألة الثلاثمائة و الثالثة عشرة.

و كذلك الحكم إذا كان الأجير معذورا لا يستطيع أن يؤدي

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ١٥٢

العمل الذي استؤجر عليه لبعض الأحداث التي أوجبت له عدم القدرة على ذلك.

### المسألة ٣١٩: الصورة الثانية:

أن يكون مضمون عقد الإجارة مع الأجير هو أن يصبح الحج أو الاعتمار عن المنوب عنه دينا للمستأجر على الأجير يستقر في ذمته، و يجب عليه وفاءه في الوقت المعين، سواء أتى بالعمل بنفسه أم استأجر له شخصا آخر يأتي به بالنيابة عنه، فإذا مات الأجير في هذه الصورة أو تعذر عليه الإتيان بالعمل المستأجر عليه لم تنفسخ الإجارة الواقعة بينه و بين المستأجر، لإمكان صدور العمل من غيره بحسب الفرض، فيجب على وارث الأجير بعد موته أن يستأجر أحدا ينوب عن مورثه في العمل المستأجر عليه، و يكون هذا الأجير

الثاني نائبا عن الأجير الأول و يأتي بالحج أو العمرة عن المنوب عنه الأول، فإذا أتم العمل و قام بالنيابة كما هو المطلوب صح عمله و برئت ذمم الجميع و استحق كل واحد من الأجيرين أجرته التي سميت له في العقد الخاص معه.  
و إذا كان الأجير الأول لا يزال موجودا و تعذر عليه العمل و جب عليه أن يستأجر غيره ممن يقوم بالنيابة عنه، فتصح نيابته و تجرى أحكامها الآنف ذكرها.

### المسألة ٣٢٠: الصورة الثالثة:

أن يكون مضمون الإجارة مع الأجير هو أن يصبح مدينا للمستأجر بالحج أو العمرة المستأجر عليهما- كما فصلنا في المسألة المتقدمة-، ثم يشترط المستأجر على الأجير في ضمن العقد أن يأتي بالحج أو العمرة بنفسه، فإذا مات الأجير في هذه الصورة أو تعذر عليه أن يأتي بالعمل المستأجر عليه، لم تنفسخ الإجارة بين المتعاقدين بذلك، و ثبت للمستأجر خيار الفسخ لتخلف الشرط، فإذا كلمة التقوى، ج ٣، ص: ١٥٣  
اختار فسخ العقد استرد الأجرة من الأجير إذا كان موجودا، و من وارثه إذا كان ميتا، و إذا اختار إمضاء العقد فأمضاه، و جب على الأجير أو على وارثه إذا كان ميتا، أن يستأجر شخصا ينوب عنه في العمل من ابتدائه، و لا تكفى الاستنابة من موضع التعذر، إذا حدث الموت أو التعذر في الأثناء.  
و قد بينا في المسألة الثلاثمائة و التاسعة و ما بعدها حكم ما إذا مات الأجير بعد أن أحرم بحج النيابة و دخل في الحرم فلتراجع.

### المسألة ٣٢١:

إذا و جب الحج على المكلف للاستطاعة أو للنذر أو لسبب آخر، و جب عليه أن يأتي بحج تام مستقل في التية و في الأعمال، و لا يكفيه في الامتثال أن يأتي بحج يشرك فيه مكلفا غيره، فيكون الحج الواحد أصليا للمكلف نفسه و نيابيا للمكلف الآخر الذي شركه معه، فلا يصح ذلك سواء كان حج الآخر الذي شركه معه واجبا على ذلك الشخص أم مندوبا، و لا يكفيه في الامتثال أن يأتي بحج واحد يشرك فيه مع ذلك الحج الواجب عليه حجا آخر عن نفسه أيضا، فيكون الحج الواحد امتثالا لكليهما، فلا يصح ذلك سواء كان الحج الثاني واجبا أيضا عليه أم مندوبا.  
فإذا مات المكلف و كان الحج مما يجب قضاؤه، و جب أن يكون القضاء عنه تاما مستقلا كذلك، فلا يجوز أن ينوب شخص واحد عن شخصين أو عن أشخاص في قضاء مثل ذلك الواجب، إذا كان القضاء في سنة واحدة، فيأتي بحج النيابة الواحد عنهم جميعا، و سيأتي ذكر صورة خاصة تستثنى من عموم هذا الحكم.

### المسألة ٣٢٢:

يجوز بل يستحب للإنسان إذا حج لنفسه حجا مندوبا أن يشرك معه أباه و أمه، و أقاربه و غيرهم من الأولياء و الصلحاء  
كلمة التقوى، ج ٣، ص: ١٥٤

و المؤمنين في حجه، فينوي الحج لنفسه و نيابته عنهم في عمله و قد ورد الحث و التأكيد على ذلك في عديد من النصوص، ففي الحديث عن هشام بن الحكم عن أبي عبد الله (ع) في الرجل يشرك أباه أو أخاه أو قرابته في حجه، فقال (ع): (إذن يكتب لك حجا

مثل حجهم، و تزداد أجرا بما وصلت)، و عن أبي الحسن (ع) قال قال أبو عبد الله (ع): (لو أشركت ألفا في حجتك لكان لكل واحد واحد حجة من غير أن تنقص حجتك شيئا) و يجوز له أن يأتي بالحج المندوب و هدى الثواب إليهم، بل يستحب له ذلك أيضا.

### المسألة ٣٢٣:

يجوز لشخص واحد أن ينوب عن شخصين أو أشخاص متعددين في الحج المندوب في سنة واحدة، فيأتي بحج واحد ينوب به النيابة عنهم جميعا، يمكن له أن يتبرع بذلك الحج عنهم، و يصح لهم أن يستأجروه لذلك، و يجوز له أن يحج ثم يهدى الثواب إليهم.

### المسألة ٣٢٤:

إذا نذر الرجل أن يحج و يشرك معه أباه أو أمه أو غيرهما في حجه انعقد نذره، و لزمه الوفاء به مع القدرة، فإذا تمكن من الوفاء و لم يف به حتى مات وجب قضاء ذلك عنه بعد موته على حسب نذره، فيأتي النائب بحج واحد يشرك فيه ما بين الناذر المنوب عنه و الأشخاص الذين نذر تشريكهم معه في حجه.

و إذا نذر رجلا أن يستأجرا أحدا يأتي بحج واحد عنهما معا على نحو التشريك بينهما انعقد نذرهما و وجب عليهما الوفاء به، فإذا استأجرا أحدا لذلك وجب على الأجير الحج عنهما كما استأجراه له، و كما عينا في نذرهما، فيأتي بحج واحد ينوب به عنهما معا على وجه التشريك بينهما.

و هذان الموردان هما الصورة المستثناة التي تصح فيها النيابة

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ١٥٥

من شخص واحد في حج واجب واحد عن أكثر من شخص واحد، و تلاحظ المسألة الثلاثمائة و الحادية و العشرون.

### المسألة ٣٢٥:

يصح أن ينوب أشخاص متعددون في الحج عن شخص واحد في عام واحد إذا كان الحج مندوبا، سواء كان الشخص المنوب عنه ميتا أم حيا، فيأتي كل واحد من أولئك النواب بحجة تامة مستقلة عن ذلك الشخص المنوب عنه، و يمكن أن يقع ذلك منهم على وجه التبرع، و على نحو الاستئجار و يمكن أن يتبرع البعض منهم و يستأجر البعض، و يجوز ذلك أيضا إذا كان الحج واجبا، فإذا كانت على الميت حجة إسلام و حجة نذر أو أكثر مثلا، أو كانت عليه حجتان وجبتا عليه بالنذر، أو أكثر أمكن أن يستأجر أو يتبرع بها أشخاص متعددون فيأتي كل واحد منهم بحجة تامة عما في ذمة الميت.

و كذلك إذا استقرت في ذمة المكلف حجتان أو أكثر بالاستئجار، و أوصى بأن تقضى عنه من ثلثه، فيمكن لو وصيه بعد موته أن يستأجر نوابا متعددين في عام واحد، فيأتي كل نائب منهم بحجة خاصة منها.

و قد لا يتصور جريان هذا الحكم في النيابة عن الإنسان الحي في قضاء الحج الواجب عنه، فقد تقدم أن النيابة في الحج الواجب عنه لا تصح إلا إذا كان معذورا لا يقدر على الحج بنفسه لمرض أو هرم أو لعذر مستمر آخر لا يرجي زواله، و قد ذكرنا أن هذا لا يجرى على الأحوط لزوما في غير حجة الإسلام من أقسام الحج الواجب، و حجة الإسلام إذا وجبت عليه فإنما هي حجة واحدة لا تعدد فيها، و من أجل ذلك فلا يتصور في الإنسان الحي تعدد حج واجب يصح قضاؤه بالنيابة عنه ليفرض تعدد النائب.



كلمة التقوى، ج ٣، ص: ١٥٦

و يمكن تصحيح الفرض فيه إذا وجبت عليه حجة الإسلام للاستطاعة و تعذر عليه الإتيان بها كما ذكرنا، و أراد أن يستتبع عنه أجيرين في عام واحد ليحجا عنه حجتين تامتين للاحتياط، فلعل إحدى الحجتين تقع باطلة فتكفيه الثانية، فيصح الفرض على هذا الوجه و تجوز له الاستنابة.

### المسألة ٣٢٦:

يستحب للنائب إذا حج عن غيره متبرعا عنه أو أجيرا أن يذكر اسمه في المواطن و المواقف، و لا يجب عليه ذلك إذا كان قد عينه في نيته حينما قصد النيابة عنه، و قد ذكرنا في ما تقدم انه يكفي في صحة النيابة أن يعين الشخص المنوب عنه على وجه الإجمال. و يستحب له أن يقول عند إحرامه: (اللهم ما أصابني من نصب أو شعث أو شدة فأجر فلانا فيه و آجرني في قضائي عنه).

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ١٥٧

### الفصل السادس في الحج الواجب بالنذر أو بالعهد أو باليمين

### المسألة ٣٢٧:

لا ينعقد نذر الصبي غير البالغ للحج و لا لغير الحج و ان كان مميزا أو بلغ عشر سنين بل و ان كان مراهقا، فلا يجب عليه الوفاء بنذره و لا- تلزمه الكفارة إذا خالفه و لم يف به، و لا- تترتب عليه الآثار الأخرى من قضاء و غيره، و ان قلنا بأن عبادات الصبي صحيحة شرعية، و لا تنعقد يمينه و لا عهده إذا حلف بالله ليحجّن أو عاهد الله على ذلك و لا تلزمه أحكامهما. و لا ينعقد نذر المجنون، سواء كان جنونه مطبقا أم كان ذا أدوار إذا أوقع النذر أو كان وقت الوفاء به في دور جنونه، و لا تنعقد يمينه و لا عهده كذلك و لا تترتب عليهما الآثار و الأحكام. و لا- ينعقد النذر و لا- اليمين و لا العهد من المكره غير المختار في فعله، و لا من الغافل و الهازل و السكران غير القاصد، و قد بينا جميع هذا مفصلا في كتاب الأيمان و النذور و العهود، فليرجع اليه من أراد المزيد.

### المسألة ٣٢٨:

قال جماعة من الأعلام (قدس الله أنفسهم): لا ينعقد نذر الكافر إذا نذر لله على نفسه حجا أو برأ أو صدقة، و نسب ذلك الى القول المشهور، و ذكروا له أدلة لا يمكن الاعتماد عليها في إثبات القول، و البحث في هذه المسألة قليل الجدوى، فإن الكافر إذا نذر الحج مثلا و قلنا بصحة نذره و انعقاده لا يمكنه الوفاء بالنذر في حال كفره لأن الحج عبادة لا تصح من الكافر، و ان كان قادرا على الإتيان به بسبب قدرته على الدخول في الإسلام، و إذا خالف النذر لم

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ١٥٨

يكفه الإتيان بالكفارة في حال كفره، فإن العتق و الصيام و الصدقة عبادات لا تصح من الكافر، و إذا أسلم سقطت الكفارة و سقط وجوب القضاء عنه بعد إسلامه، نعم، إذا أسلم و وقت الوفاء بالنذر لا يزال باقيا أشكل الحكم بسقوط الوفاء عنه بسبب إسلامه، و قد

تقدم الإشكال في دلالة قول الرسول (ص) في الحديث المشهور:  
(الإسلام يجب ما قبله)، على ذلك و لتراجع المسألة المائة والخامسة والسبعون.

### المسألة ٣٢٩:

لا- يصح نذر العبد المملوك في حج و لا- عمرة و لا- زيارة، و لا غير ذلك من الاعمال و النذور إلا بإذن سيده، و لا تصح يمينه كذلك و لا عهده بدون إذن، فإذا نذر لله حجاً أو عمرة أو غيرهما من القربات، أو حلف بالله أو عاهده ليأتين بشيء منها، و كان نذره أو يمينه أو عهده بغير إذن سيده لم ينعقد، و لم تترتب عليه آثار الصحة و توابعها.  
و يشكل الحكم بالصحة أو بعدمها إذا نذر العبد شيئاً أو حلف أو عاهد الله عليه بغير إذن سابق من مولاه ثم أجاز المولى فعله، فلعل النذر و العهد و اليمين من الأمور التي لا تجرى فيها أحكام الفضولي.

### المسألة ٣٣٠:

لا- يشترط على الأقوى في صحة يمين الولد أن يأذن له والده باليمين، و لا يشترط في صحة يمين الزوجة أن يأذن لها زوجها، فإذا حلف الولد يميناً أن يحج البيت أو يعتمر أو يزور، أو يفعل شيئاً من الأشياء الراجعة انعقدت يمينه، و وجب عليه الوفاء بها، على ما أوضحناه في كتاب الأيمان و النذور، و ان لم يأذن له والده، و إذا سبق الوالد فنهي ولده عن اليمين ثم حلف الولد لم تنعقد يمينه  
كلمة التقوى، ج ٣، ص: ١٥٩

بعد نهى أبيه عنها، و لم يجب عليه الوفاء بها، و لا- تجب عليه الكفارة إذا حث بها، و إذا لم يسبق من الوالد نهى و لا اذن باليمين انعقدت يمين الولد كما ذكرنا، و جاز للوالد ان يحل يمينه بعد انعقادها، فإذا حلها بطلت و لم يجب عليه الوفاء بها، و لم تلزمه الكفارة إذا خالفها.

و مثله الحكم في الزوجة مع زوجها على الأقوى، فتنعقد يمين الزوجة إذا حلفت بغير اذنه، و يجوز له حلها و إبطالها إذا حلفت بغير اذنه، و إذا سبق الزوج فنهاها عن اليمين لم يصح لها الحلف بعد نهيه.

### المسألة ٣٣١:

ورد في الصحيح عن منصور بن حازم عن أبي عبد الله (ع) قال: قال رسول الله (ص): (لا يمين للولد مع والده و لا للملوك مع مولاه و لا للمرأة مع زوجها، و لا نذر في معصية و لا يمين في قطيعة)، و هذا الصحيح هو مستند الحكم في المسألة الماضية، و انما وقع الاختلاف بين الفقهاء في الحكم لسبب اختلافهم في تقريب المراد من الحديث، و مورد الاستدلال هي الجمل الثلاث في أوله.  
و لا يجدى شيئاً في توضيح المراد من الحديث بل و يصح أن نقدر كلمة (وجود) في كل واحدة من الجمل المذكورة كما يراه جماعة من الأعلام فيكون حاصل التقدير في الجملة الأولى: لا يمين للولد مع وجود والده، و هكذا في الجملتين بعدها، فإن نتيجة ذلك أن يمين الولد لا تنعقد مع وجود والده و ان أذن له والده في اليمين و كذلك الزوجة و المملوك فلا تنعقد يمينهما مع وجود الزوج و المالك و ان أذنا لهما، و هذا المعنى غير مراد بل هو يبين البطلان.

و لا يتضح المراد منه الا أن نقدر كلمة (إلا بإذن) في كل جملة من الجمل المذكورة و يكون حاصل التقدير: لا يمين للولد الا

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ١٦٠

مع اذن والده، و لا- للمملوك الا- مع اذن مولاه و لا للزوجة إلا مع اذن زوجها، فيكون الحديث على هذا دالا على قول جماعة من الأكابر، أو نقدر كلمة (منع) و يكون تقديره: لا يمين للولد مع منع والده، و لا للمملوك مع منع مولاه و لا للزوجة مع منع زوجها، و يكون دالا على القول الذى ارتضيناه، و قال به فريق من الفقهاء، و قيل أنه الرأى المشهور بينهم، و لا ريب فى أن التقدير الثانى أقل مؤنة و أقرب الى التفاهم بين أهل اللسان من ألفاظ الحديث الشريف.

و إذا تردد الأمر بين التقديرين المذكورين و لم يمكن استيضاح أحدهما وجب الأخذ بالمتيقن منهما فى تقييد المطلقات من أدلة وجوب الوفاء باليمين، و تكون النتيجة هى القول المختار أيضا، و قد أطلنا الكلام فى المسألة لما فيه من التنبيه، و الحكم الذى ذكرناه انما يجرى فى الولد و الزوجة و أما المملوك فقد بينا حكمه فى المسألة الثلاثمائة و التاسعة و العشرين، و قد دلت عليه الآية الكريمة الواردة فى العبد المملوك.

### المسألة ٣٣٢:

لا يشترط فى صحة نذر الولد <sup>□</sup> و لا فى صحة عهده أن يأذن له أبوه، فإذا نذر لله حجاً أو عمرة أو غيرهما من الأعمال و الأمور الراجحة فى الدين أو الدنيا، أو عاهد الله على فعله انعقد نذره و عهده، و وجب عليه الوفاء به و ان لم يأذن له والده، و إذا نهاه الأب عن النذر أو عن الفعل المنذور لم يجز له النذر بعد سبق نهى أبيه و كذلك الحكم فى العهد، و يشكل الحكم بإلحاق الأم بالأب فى الأحكام المذكورة و لا تترك مراعاة الاحتياط فى الموارد و هى مختلفة كما هو واضح، و إذا نذر الولد أن يفعل شيئاً راجحاً أو عاهد الله عليه ثم نهاه أبوه عنه بعد النذر أو العهد، ففي صحتها إشكال.

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ١٦١

### المسألة ٣٣٣:

لا تجرى الأحكام المذكورة فى الوالد إذا كان كافراً، فلا اعتبار بنهيه إذا نهى ولده المسلم عن اليمين قبل أن يحلف، و لا أثر لحله إذا حلَّ يمينه بعد الحلف، و لا اعتبار به إذا كان مجنوناً.

### المسألة ٣٣٤:

لا فرق فى جريان الأحكام الآنف ذكرها للولد بين أن يكون ذكراً أو أنثى فى كل من النذر و العهد و اليمين، و فى شمول الأحكام لولد الولد أو انصرافها عنه إشكال.

### المسألة ٣٣٥:

لا فرق فى جريان أحكام النذر و العهد و اليمين بين الزوجة الدائمة و المتمتع بها فلا ينعقد نذرها إذا نذرت بغير اذن زوجها، و لا تنعقد يمينها إذا سبق الزوج فنهاها قبل أن تحلف و إذا سبقت هى فحلفت بغير اذنه انعقدت يمينها و لزمها الوفاء بها، و جاز للزوج حل

يمينها، فإذا حلها بطلت و لم تجب عليها الكفارة بمخالفتها.

### المسألة ٣٣٦:

لا فرق في المملوك بين أن يكون عبداً أو أمه فتجرى فيه الأحكام السابقة في كل من النذر والعهد واليمين، ولا فرق بين أن يكون المالك له رجلاً أو امرأةً أو واحداً أو متعدداً وإذا كانت الأمه متزوجة جرت عليها أحكام الأمه لسيدها وأحكام الزوجه لزوجها.

### المسألة ٣٣٧:

إذا أذن السيد لمملوكه فنذر لله حجاً أو عمره أو غيرهما من القربات أو حلف أو عاهد الله على فعل ذلك انعقد نذره أو يمينه و لزمه الفعل، و لم يجز للسيد أن يرجع بإذنه أو يحل نذر العبد أو يمينه بعد الانعقاد، و إذا باع المولى عبده أو وهبه فانتقل العبد الى مالك آخر، أو مات المولى فانتقل المملوك الى الوارث لم ينحل بذلك كلمة التقوى، ج ٣، ص: ١٦٢

نذر العبد و لا عهده و لا يمينه، و لم يسقط عنه وجوب الوفاء، و ان لم يأذن المالك الجديد له بفعله.

### المسألة ٣٣٨:

إذا أذن الرجل لامرأته فنذرت حجاً أو عمره أو غيرهما انعقد نذرها و وجب عليها الوفاء به و لم يجز للزوج أن يرجع بإذنه لها و لا ينحل نذرها برجوعه إذا رجع، و إذا أذن لها باليمين فحلفت فليس له أن يرجع بإذنه أو يحل اليمين، و كذلك الحكم في الولد، فإذا أذن له والده فحلف أن يحج أو يعتمر أو يزور و وجب عليه أن يبر بيمينه و لم يجز للوالد أن يرجع بإذنه أو يحل يمينه بعد ان انعقدت.

### المسألة ٣٣٩:

إذا أقسم الولد يميناً على فعل أمر راجح و لم يسبق له من الوالد اذن فيه و لا منع منه انعقدت يمينه كما قلنا سابقاً، و جاز لأبيه أن يحل يمينه، و يجوز للولد على الأظهر أن يطلب من والده حل تلك اليمين، فإذا أجابه و حل يمينه بطلت و سقط حكمها، و كذلك إذا حلفت الزوجه على شيء من غير اذن و لا منع من زوجها، فتعقد يمينها و يجوز للزوج حلها و يسوغ للمرأة أن تطلب من الزوج حل اليمين و إبطالها.

### المسألة ٣٤٠:

إذا نذرت المرأة و هى خلية لم تتزوج بعد: أن تحج البيت أو تعتمر أو تصوم يوماً معيناً من كل أسبوع انعقد نذرها، و إذا حلفت على شيء من ذلك انعقدت يمينها، و لزمها البر بما نذرته أو حلفت عليه، فإذا تزوجت بعد ذلك لم يسقط نذرها و لا يمينها و ان لم يأذن لها الزوج به، بل و ان منعها منه، أو كان منافياً لحقه من الاستمتاع، و لا يحق له أن يمنعها من أدائه.

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ١٦٣

و مثله ما إذا كانت ذات بعل و أذن لها بعلها فنذرت أو حلفت باذنه فيلزمها الوفاء بنذرها و حلفها، و إذا فارقتها الزوج بموت أو بطلاق و تزوجت غيره لم يسقط الوجوب عنها و جرت الأحكام السابقة، و ان لم يأذن لها الزوج الثاني أو منعها من العمل الذي نذرته أو كان منافيا لحقه.

### المسألة ٣٤١:

إذا نذرت المرأة قبل أن تكون ذات بعل - كما هو المفروض في المسألة السابقة - أو حلفت شملتها أدلة وجوب الوفاء بالنذر أو اليمين من عاقت و مطلقات من غير معارض كما هو المفروض، و وجب عليها الحج أو الصوم الذي نذرته أو أقسمت عليه، و إذا تزوجت بعد ذلك و وجبت عليها اطاعة الزوج و تمكينه من استيفاء حقه، فإنما يجب عليها ذلك في غير زمان الحج المنذور، و في غير أيام الصوم المنذورة فقد ثبت وجوب الحج و الصوم عليها شرعا، و لا طاعة للمخلوق في معصية الخالق، فيكون وجوب الحج و الصوم عليها رافعا للموضوع في وجوب طاعة الزوج و ثبوت حقه. □

و إذا نذرت المرأة ذلك نذرا مشروطا بالتزويج، فقالت: لله على ان تزوجت زيدا أن أحج البيت أو أن أصوم يوم الخميس من كل أسبوع أشكل الحكم بانعقاد نذرها أو حلفها، فإن الحج أو الصوم لا- يجب عليها الا بعد تزويجها يزيد حسب ما اشترطت، و إذا تزوجت به وجبت عليها طاعة الزوج كذلك فيكون وجوب الوفاء بالنذر و وجوب طاعة الزوج كلاهما في وقت واحد و لا يكون أحدهما رافعا لموضوع الآخر كما في الفرض المتقدم، و لعل الأقرب عدم انعقاد النذر إذا لم يأذن به الزوج، و خصوصا إذا منع منه، و إذا كان الزوج نفسه قد نذر أو حلف أيضا ان تزوج بها أن يجامعها في كل خميس كان انعقاد نذر المرأة أشد إشكالا و أولى بالحكم بالعدم.

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ١٦٤

### المسألة ٣٤٢:

قد ينذر الإنسان أن يحج البيت من مكان خاص يعينه في نذره، فإذا قصد نذر الفرد الخاص من مطلق الحج، و هو الحج من ذلك الموضوع، تعين عليه العمل بنذره، و كفاه في صحة نذره رجحان أصل الحج بقصد هذا الفرد منه، و كذلك إذا كانت للمكان الذي عينه مزية توجب رجحان العمل المنذور أو مزيد الإخلاص و التقرب فيه، فينعقد النذر و يجب العمل به، فإذا حج من موضع آخر لم تبرأ ذمته بذلك حتى يحج من المكان الذي عينه، فإذا حج من ذلك الموضوع في سنة ثانية كفاه ذلك في الوفاء بالنذر و لم تجب عليه الكفارة.

و إذا نذر الحج من مكان معين - كما تقدم - في سنة معينة لزمه ذلك، فإن هو حج في تلك السنة من موضع آخر لم يكفه ذلك و وجبت عليه كفارة النذر، و لا تبرأ ذمته إذا حج من ذلك الموضوع في سنة أخرى لأنه غير الحج المنذور، و هذا كله إذا كان نذره للحج من المكان الخاص على إحدى الصورتين المذكورتين.

و إذا نذر ان وفقه الله للحج أن يجعل حجه من المكان المعين، و لم يكن على إحدى الصورتين الآنف ذكرهما لم ينعقد نذره، لعدم الرجحان في متعلق النذر، فإذا حج من مكان آخر أو من بلد آخر كان حجه صحيحا، و لا كفارة عليه لعدم انعقاد نذره.

**المسألة ٣٤٣:**

إذا نذر المكلف أن يحج حجة الإسلام من بلد خاص أو من مكان خاص - على أحد الوجهين الآنف ذكرهما في المسألة الماضية - انعقد نذره، ووجب عليه أن يأتي بحجة الإسلام من البلد أو الموضع الذي عينه، فإذا خالف نذره و أتى بحجة الإسلام من موضع آخر صحت حجته، و برأت ذمته من الفرض، و لزمته الكفارة لمخالفة

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ١٦٥

النذر، و الأحوط استجابا إعادة حجة الإسلام من الموضع المعين مع الكفارة.

ومثله ما إذا نذر لله حجة مطلقاً و لم يعين لابتداء حجته بلداً أو مكاناً خاصاً، ثم نذر نذراً آخر أن يحج حجته المنذورة من مكان معين على إحدى الصورتين الآنف ذكرهما، فينعقد النذران و يجب عليه أن يأتي بحجته المنذورة من ذلك الموضع، فإذا أتى بالحجة من غير ذلك الموضع صح عمله و برأت ذمته من النذر الأول و وجبت عليه الكفارة لمخالفة النذر الثاني، و الأحوط إعادة الحج من ذلك الموضع مع الكفارة كما سبق في نظيره.

**المسألة ٣٤٤:**

بصرى بحراني، زين الدين، محمد امين، كلمة التقوى، ٧ جلد، سيد جواد وداعى، قم - ايران، سوم، ١٤١٣ هـ ق

كلمة التقوى؛ ج ٣، ص: ١٦٥

إذا نذر المكلف أن يحج البيت أو يعتمر، و لم يقيد حجته أو عمرته بوقت معين و جب عليه ان يفى بنذره وجوباً مطلقاً كما نذر، و لذلك فيجوز له تأخير الامتثال حتى يظن عروض الموت له، أو يظن حدوث بعض العوارض التي يفوت بها الامتثال، و تمنعه من أداء الواجب من مرض أو هرم أو ضعف أو غير ذلك، فتجب المبادرة إلى الأداء حين ذلك، و لا يجوز له التأخير إذا استلزم تهاونا بأمر الله، أو استخفافاً بحكم الشريعة.

و إذا نذر الحج و عين له سنة خاصة و جب عليه الحج في تلك السنة و لم يجز له أن يتأخر عنها، و إذا ترك الحج فيها من غير عذر كان آثماً عاصياً بذلك و وجبت عليه الكفارة، و الظاهر عدم وجوب قضاء هذا الحج عنه إذا كان حياً و لا على وارثه أو وليه إذا كان ميتاً، و ان كان القضاء أحوط فلا ينبغي له تركه.

**المسألة ٣٤٥:**

إذا نذر الشخص أن يحج البيت نذراً مطلقاً و لم يعين لحجته المنذورة وقتاً، و تمكن من الوفاء بنذره و لم يتمثل حتى مات،

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ١٦٦

فالأحوط لزوماً وجوب القضاء عنه بعد موته، بل هو الأقوى.

و الظاهر أن قضاء حجته المنذورة الآنف ذكرها يكون من أصل تركته، و لا تخرج كفارة مخالفة النذر من أصل التركة و إن وجبت عليه إذا تعمد المخالفة، فإذا أوصى بها أخرجت من ثلثه، و إذا لم يوص بها سقطت و لزمته الآثام.

**المسألة ٣٤٦:**

إذا نذر الإنسان أن يحج البيت و لم يستطع الوفاء بالنذر، سقط عنه الوجوب، بل كشف ذلك عن عدم انعقاد نذره من أول الأمر، فلا يجب على وليه القضاء عنه إذا مات، سواء كان نذره مطلقاً أم مقيداً بسنة معينة.

**المسألة ٣٤٧:**

□ إذا نذر المكلف لله حجاً أو عمرة - أو غيرهما من القربات أو الأمور الراجحة - و علق نذره على حصول شيء، فقال: لله علي حج البيت ان شفى الله زيدا من مرضه، أو ان رجع على من سفره، و مات الناذر قبل ان يتحقق له الأمر الذي علق عليه نذره، بطل النذر و لم يجب قضاء الحج عنه و ان حصل الشرط بعد موته، فإن الفعل المنذور غير مقدور له بعد الموت، فلا يكون واجبا عليه و لذلك فلا يجب القضاء على وليه، من غير فرق بين ان يكون النذر من الوجوب المشروط، أو الواجب المعلق.

**المسألة ٣٤٨:**

إذا نذر الرجل أن يحج البيت و تمكن بعد النذر من الوفاء به و لم يف به، استقر الحج المنذور في ذمته، فإذا عرض له بعد التمكن من الأداء و استقرار الوجوب في ذمته مرض أو هرم أو عذر آخر مستمر لا يرجى زواله و لا يتمكن معه من الإتيان بالحج بنفسه، لم تجز له الاستتابة عنه في حال حياته، و قد تقدم في المسألة المائة

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ١٦٧

و السادسة و الستين ان جواز الاستتابة عند طروء مثل هذه الحالة يختص بحج الإسلام، و لا يعم الحج الواجب بالنذر و لا غيره من أنواع الحج الواجب، فإذا مات وجب القضاء عنه من أصل تركته.

و إذا نذر الحج ثم عرض له العذر المانع من الأداء قبل أن يتمكن من الوفاء بنذره، أو قبل أن يوجد الشرط الذي علق عليه نذره، أو نذر الحج و هو مريض أو معذور بأحد الأعذار المذكورة، لم ينعقد نذره لعدم القدرة، فلا تجب عليه الاستتابة في حياته، و لا يجب القضاء عنه بعد وفاته.

**المسألة ٣٤٩:**

إذا نذر الرجل أن يبذل نفقة الحج لأحد ليحج بها، و قيد نذره في سنة معينة، فخالف نذره - مع قدرته على الوفاء به - و لم يبذل النفقة للشخص المنذور له حتى انقضى الوقت، ففي وجوب القضاء عليه إذا كان حياً، و وجوب قضاء الوارث عنه إذا كان ميتاً تأمل و اشكال، و لا- يترك الاحتياط بالقضاء، و تجب عليه الكفارة لمخالفة النذر، و إذا مات فإن كان قد اوصى بها، أخرجت من ثلث التركة، و ان لم يوص بها سقطت.

**المسألة ٣٥٠:**

إذا نذر أن يحج أحدا من ماله - كما في الفرض المتقدم - و لم يقيد ذلك بسنة معينة، فإن تمكن من الوفاء بنذره و لم يف به حتى مات، وجب على الورثة القضاء عنه من أصل تركته، و إذا هو لم يتمكن من الوفاء به حتى مات أشكل الحكم بوجوب القضاء عنه، و الوجوب أحوط.

و نظير ذلك في الحكم ما إذا نذر أن يدفع إلى الفقراء أو إلى اليتامى - مثلا - مبلغا معيناً من المال و مات قبل أن يفى بنذره، فإن كان قد تمكن من الوفاء بالنذر في حياته و لم يف به حتى مات وجب

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ١٦٨

القضاء عنه من أصل تركته، و ان لم يتمكن من الأداء في حياته فالأحوط القضاء عنه بعد الموت.

### المسألة ٣٥١:

إذا نذر الرجل ان يحج أحدا من ماله و علق نذره على حصول شرط، و مات الناذر ثم حصل الشرط بعد موته، فالظاهر عدم وجوب قضاء الولي عنه بعد الموت، و مثال ذلك أن يقول: له عليّ ان رزقني الله ولدا ذكرا أن أدفع لزيد نفقة الحج من مالي و أحجه بها، و يموت الناذر ثم يولد له ولد ذكر بعد موته، فلا يجب على الوارث أن يدفع لزيد نفقة الحج من التركة قضاء عن الميت، و الرواية التي دلت على القضاء عنه مما ترك غير صالحه للاعتماد عليها في المورد.

### المسألة ٣٥٢:

إذا نذر المكلف المستطيع للحج أن يحج حجة الإسلام انعقد نذره على الظاهر، و ان كانت حجة الإسلام واجبة عليه بالفعل بسبب الاستطاعة، و أفاد نذره إياها تأكد الوجوب عليه من الناحيتين، فإذا أتى بالحج مرة واحدة فقد امتثل كلا الأمرين، و برئت ذمته من التكليف الواحد المؤكد، و إذا ترك الحج ثم مات، وجب القضاء عنه من أصل تركته، و لزمته الكفارة لمخالفة النذر، فإذا أوصى بها أخرجت من الثلث، و ان لم يوص بها سقطت.

و إذا نذر أن يحج حجة الإسلام في السنة الأولى من استطاعته تعين عليه ذلك من الناحيتين أيضا، فإذا ترك الحج في تلك السنة عصى لمخالفته تكليف الحج و تكليف النذر، و سقط نذره لمخالفته، و انقضاء وقته، و لزمته كفارة النذر على الوجه الذي سبق بيانه، و لم يسقط عنه التكليف بحجة الإسلام في العام المقبل.

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ١٦٩

### المسألة ٣٥٣:

إذا كان المكلف مستطيعا للحج وجبت عليه المبادرة إلى الحج في عامه، و لم يجز له التأخير إلا لعذر يسوغ له ذلك، و قد تقدم ذكر هذا مرارا، فإذا نذر المكلف المستطيع أن يحج حجة الإسلام في سنة تتأخر عن عام الاستطاعة لم ينعقد نذره، و كان باطلا لعدم الرجحان، و وجب عليه ان يبادر للإتيان بحج الإسلام.

### المسألة ٣٥٤:



إذا نذر المكلف ان يحج حجة الإسلام، و كان نذره قبل ان يستطيع للحج استطاعة مالية انعقد نذره، و وجب عليه ان يسعى لتحصيل مقدمه الواجب، و هي الاستطاعة الشرعية للحج فإذا حصلت له بالكسب، أو بالهبه من أحد، أو بالبدل، و وجب عليه ان يؤدي التكليف بالحج و الوفاء بالنذر بحجة واحدة كما تقدم، إلا إذا قصد في نذره ان الاستطاعة شرط في النذر كما هي شرط في وجوب حجة الإسلام، فلا يجب عليه تحصيلها في هذا الفرض، و إذا كان قد أخر حج الإسلام عن عام الاستطاعة عامدا و وجب عليه ان يحج و لو متسكعا، ثم نذر ان يأتي بحجة الإسلام انعقد نذره و لزمه ان يحج كذلك و لو متسكعا بسبب النذر و بسبب التكليف الأصلي بالحج.

### المسألة ٣٥٥:

يشترط في صحة النذر و انعقاده ان يكون الفعل المنذور مقدورا للناذر في وقت الوفاء، فلا ينعقد النذر إذا كان متعلقه غير مقدور له في ذلك الحين، و قد فصّلنا هذا في كتاب الأيمان و النذور، و تلاحظ المسألة التاسعة و الستون و ما بعدها من الكتاب المذكور، و لا فرق في هذا الشرط بين نذر الحج و غيره، فإذا نذر المكلف لله حجا أو عمره و كان قادرا على الإتيان به في وقت الوفاء انعقد نذره و وجب عليه الحج أو العمرة، و لا تعتبر فيه الاستطاعة المالية و غيرها  
كلمة التقوى، ج ٣، ص: ١٧٠

التي اشترطتها الشريعة في وجوب حجة الإسلام، إلا إذا نذر حجة الإسلام كما ذكرنا في المسائل المتقدمة.

### المسألة ٣٥٦:

إذا كان الرجل مستطاعا لحج الإسلام، و نذر و هو في عام الاستطاعة أن يحج فيه غير حجة الإسلام، لم ينعقد نذره، لوجوب حجة الإسلام عليه في عام الاستطاعة فلا يكون غيرها مقدورا للناذر، إلا إذا قيد نذره بزوال استطاعته للحج، فقال: لله عليّ ان أحج في هذا العام غير حجة الإسلام إذا زالت استطاعتي للحج، فينعقد نذره، و يجب عليه عند زوال استطاعته أن يفى بحجة النذر، و إذا لم تزل استطاعته و وجب عليه أن يأتي بحجة الإسلام.

### المسألة ٣٥٧:

إذا نذر الرجل ان يحج البيت في ذلك العام، و كان في حال نذره غير مستطاع لحج الإسلام انعقد نذره، و ان اتفق ان حدث له الاستطاعة للحج بعد النذر، فيحج الحجة المنذورة في تلك السنة، ثم ينتظر الى العام المقبل، فإن كانت استطاعته للحج لا تزال باقية، أو زالت ثم تجددت له قبل موسم الحج و جبت عليه حجة الإسلام، و ان زالت استطاعته و لم تعد لم تجب عليه الحجة. و كذلك الحال إذا نذر الحج، و قيد نذره بأن يأتي به فورا، فيجرب فيه جميع ما تقدم من الأحكام.

### المسألة ٣٥٨:

إذا نذر و هو غير مستطاع ان يحج البيت، و لم يعين لحجة المنذور سنة خاصة أو عين له سنة متأخرة عن العام الحاضر، ثم حصلت له

الاستطاعة بعد النذر وجب عليه أن يأتي بحجة الإسلام في سنة الاستطاعة، ثم يأتي بحجة النذر بعدها متى شاء إذا كان نذرها مطلقا، و في السنة التي عيَّنها إذا كان النذر معيناً.

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ١٧١

و إذا أهمل في هذا الفرض، فترك حجة الإسلام في عام الاستطاعة عصى و أثم بذلك، و وجب عليه أن يأتي بها في السنة الثانية إذا كان النذر مطلقا، و آخر حجة النذر عنها، و إذا كان قد عيَّن تلك السنة لحجة النذر أتى بها كما نذر و آخر حجة الإسلام الى ما بعدها.

### المسألة ٣٥٩:

إذا نذر الإنسان ان يحج البيت، و قيّد نذره بأن يأتي بالحج فوراً، و كان غير مستطيع للحج الإسلام في حين نذره ثم حصلت له الاستطاعة بعد النذر انعقد نذره- كما قلنا قبل مسألة- و وجب عليه تقديم حجة النذر، فإذا أهمل و ترك حجة النذر في عامه الأول أثم بتأخيرها و عصى، و وجب عليه أن يأتي بها في السنة الثانية، و آخر حجة الإسلام الى ما بعدها.

و إذا نذر ان يحج في السنة الاولى ثم حصلت له الاستطاعة لحجة الإسلام بعد نذره قدّم حجة النذر- كما ذكرنا في المسألة الثلاثمائة و السابعة و الخمسين-، فإذا ترك حجة النذر في السنة المعيّنة لها أثم، و وجب عليه أن يأتي بحجة الإسلام في السنة الثانية، و قد بينا في المسألة الثلاثمائة و الرابعة و الأربعين ان النذر الموقت في سنة معيّنة مما لا يجب قضاؤه على الأقوى، و ان كان القضاء أحوط و لا ينبغي تركه.

### المسألة ٣٦٠:

إذا نذر المكلف ان يحج البيت الحرام نذراً مطلقاً، و كان في حين نذره مستطيعاً للحج أو حصلت له الاستطاعة بعد النذر، اتبع قصده، فإن قصد في نذره ما يعمّ حجة الإسلام كفاه في امثال الواجب عليه أن يأتي بحجة واحدة، فتكون هي بذاتها حجة الإسلام و حجة النذر، و لا يكون ذلك من التداخل، و ان قصد بنذره حجا

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ١٧٢

غير حجة الإسلام و وجب عليه ان يحج حجة الإسلام للاستطاعة، و ان يحج حجة أخرى للنذر، و يقدم منهما حجة الإسلام إذا كانت استطاعته لها سابقه على النذر أو كان النذر موسّعا في الوقت و ان كان سابقاً على الاستطاعة، و يقدم حجة النذر إذا كانت مضيقة في الوقت و كان النذر سابقاً على الاستطاعة.

### المسألة ٣٦١:

□  
إذا نذر المكلف ان يحج البيت ان شفى الله مريضه مثلاً، و كان غير مستطيع للحج في حال نذره ثم حصلت له الاستطاعة قبل ان يوجد الشرط الذي علق عليه نذره، قدم حجة الإسلام على حجة النذر، و ان كان النذر سابقاً، لعدم وجوب الوفاء بالنذر قبل حصول شرطه، و يشكل الحكم بتقديم حجة الإسلام إذا كان نذره مقيداً بالفور، و حصل الشرط الذي علق عليه نذره بعد الاستطاعة و قبل خروج الرفقة، أو بعد خروجهم و أمكنه أن يفي بالنذر.

**المسألة ٣٦٢:**

إذا وجبت على المكلف حجة الإسلام و حجة مندورة و استطاع أن يأتي أما بحجة الإسلام أو بالحجة المندورة خاصة، و لم يمكنه الإتيان بهما معا لبعض الأعذار المانعة، تعين عليه أن يأتي بحجة الإسلام، لأنها أهم في نظر الشارع، أو هي محتملة الأهمية على الأقل، و ان كان النذر سابقا على الاستطاعة، فلا يلتفت الى السبق و اللحق في هذا المورد بخلاف الفروض المتقدمة.

و إذا مات المكلف و قد استقرت في ذمته حجة الإسلام و حجة النذر المطلق معا، و قصرت تركته عن الوفاء بكلتا الحجتين، و لم تف الا بقضاء إحداهما دون الأخرى، قدمت حجة الإسلام كذلك و ان كان النذر سابقا على الاستطاعة، فلا يلتفت الى السبق و اللحق كما في المورد المتقدم، و إذا وفّت التركة بقضاء الحجتين معا، وجب كلمة التقوى، ج ٣، ص: ١٧٣

إخراجهما من التركة و لو باستئجار أجيرين للنيابة في قضائهما في عام واحد.

**المسألة ٣٦٣:**

يجوز للمكلف الذي وجب عليه حج مندور و كان النذر موسعا:

أن يحج قبل الوفاء به حجا مندوبا لنفسه أو لغيره، و يجوز له إذا كان الحج المندور الذي استقر في ذمته مقيدا بسنة متأخرة، أن يحج حجا مندوبا في السنة المتقدمة عليها، لنفسه أو لغيره كذلك.

**المسألة ٣٦٤:**

إذا نذر الشخص ان يحج البيت بنفسه، أو يحج أحدا غيره بأن يدفع له نفقة كافية و يحمله على الحج بها، انعقد نذره و كان في الوفاء مخيرا بين الأمرين المذكورين، فأيهما أتى به كان وفاء للنذر، و إذا طرأ له عذر مانع عن أحد الأمرين المندورين فأصبح ذلك الأمر غير مقدور له، تعين عليه أن يأتي بالمنذور الآخر المقدور له، كما هو الحكم في خصال الكفارة المخيرة متى عجز عن بعض خصالها و جب عليه أن يأتي بالخصلة المقدورة منها.

و إذا مات الناذر قبل أن يفى بنذره الأنف ذكره و جب على وليه أو وصيه ان يقضى ذلك من أصل تركته و جوبا تخييريا بين الأمرين كما هو الحال في أصل النذر، فأيهما قضاها عنه أجزاءه عن نذره في كلتا الحالتين اللتين تقدم ذكرهما، فإذا كان أحد المندورين قد تعذر على الناذر في حياته و تعين عليه أن يأتي بالمنذور الآخر ثم مات و لم يأت به تخير الولى بعد موته في القضاء عنه بين الأمرين، و لا تتعين عليه الخصلة التي كانت مقدورة للناذر في حياته.

**المسألة ٣٦٥:**

إذا علم ولى الميت ان على ميته حجا واجبا قد استقر في ذمته، و تردد الولى بين ان يكون هو حج الإسلام أو حجا و جب كلمة التقوى، ج ٣، ص: ١٧٤

عليه بالندر، وجب عليه قضاء الحج عن الميت من تركته، و يكفيه في القضاء حج واحد ينوي به ما في ذمة الميت من غير تعيين، و لا يجب عليه قضاء كفارة النذر عنه.

### المسألة ٣٦٦:

تكاثرت الأحاديث الدالة على استحباب المشى على القدم في حج البيت، و تضافرت في الدلالة عليه، حتى ورد فيه: (ما عبد الله بشيء أشد من المشى و لا أفضل) و روى انه (ما تقرب العبد الى الله عز و جل بشيء أحب إليه من المشى إلى بيته الحرام على القدمين)، و (ان الحجّة الواحدة تعدل سبعين حجّة)، الى غير ذلك من الروايات، و لا ريب في ان المقصود من هذه الأدلة الحث على المشى الذى يكون راجحا في الشريعة، و هو ما يقصد به الحاج الماشى على قدميه تعظيم الله و إجلاله و إظهار شدة العبودية له و كمال الانقطاع اليه، أو يريد به اعظام شعائر الله و تقديس شريعته و أحكامه، أو يريد به إظهار حرمة البيت و المشاعر الكريمة، أو ينوي به نيل مزيد القرب منه و المثوبة لديه، فإن أفضل الأعمال أحمرها كما في الحديث، و أشباه هذه الغايات، فإذا نذر الإنسان ان يمشى على قدميه في حجّة الإسلام الواجبة عليه، أو في حجته المنذورة، أو في حجه المندوب لإحدى الغايات المذكورة، انعقد نذره و وجب عليه الوفاء به، و كذلك إذا نذر المشى في الحج لأصل رجحان المشى و استحبابه الذى دلت عليه مطلقات الأحاديث المشار إليها، فينعقد نذره و يلزمه الوفاء به.

و إذا نذر أن يحج ماشيا فكان نذره لأصل الحج و الإتيان به ماشيا انعقد نذره لوجود الرجحان المشروط في كل من الحج و المشى و هو واضح.

و قد ورد في الاخبار أيضا ما ينافي ذلك في بعض الحالات،

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ١٧٥

فقد روى عن أبى بصير انه سأل الصادق (ع) عن المشى أفضل أو الركوب، فقال (ع): (إذا كان الرجل موسرا، فمشى ليكون أقل لنفقتة فالركوب أفضل)، و من بين ان المشى بهذا القصد لا رجحان فيه أصلا، فإذا نذر الإنسان المشى لهذه الغاية أشكل الحكم بانعقاد نذره، بل الوجه عدم الصحة.

### المسألة ٣٦٧:

قد يبدو للإنسان أن يحج ماشيا لتكون نفقته أقل من نفقة الحج راكبا كما تقدم في رواية أبى بصير، فينذر ان يحج كذلك لهذه الغاية، و قد ذكرنا ان المشى في مثل هذا الفرض لا رجحان فيه أصلا، و يظهر من بعض العلماء ان ذلك من النذر الصحيح، فإن الناذر انما ينذر فردا من أفراد العبادة الصحيحة، فيكفيه في صحة نذره رجحان أصل الحج و ان لم يكن القيد الذى قيد به النذر و هو المشى راجحا لتلك الغاية التى لاحظها.

و لا ريب في صحة النذر إذا تعلق بفرد من افراد العبادة و كان الفرد من الأفراد المتعارفة لتلك العبادة، و ان لم يشتمل على مزية تزيد على أصل العبادة في الرجحان، كما إذا نذر المكلف ان يحج راكبا، أو نذر ان يحج مع أول قافلة تسير من البلد، و قد تقدم في المسألة الثلاثمائة و الثانية و الأربعين و ما بعدها حكم ما إذا نذر الإنسان ان يحج البيت من مكان خاص يعينه في نذره و ما يتفرع على ذلك و يتصل به، و لا أظن ان التعميم للأفراد المرجوحة من العبادة أو التى لا رجحان فيها أصلا لبعض الجهات التى توجب النقصان فيها عن الافراد المتعارفة مما يمكن الالتزام به كما يراه ذلك البعض من العلماء، فيحكم بانعقاد النذر و بوجوب الوفاء به إذا نذر مثلا

أن يحج وهو مكتوف اليدين بعد الإحرام و في المواقف و عند الإتيان بالاعمال، و يلزمه الوفاء إذا نذر ان يحج في سيارة  
كلمة التقوى، ج ٣، ص: ١٧٦

بيضاء أو من نوع و طراز مخصوص، أو أن يحرم في ثياب من صنع بلد خاص أو معمل معين، و يجب عليه الوفاء إذا نذر الصلاة في  
ساتر يستر العورتين خاصة، و هكذا، و الظاهر أن أدلة صحة النذر للعبادة لا تشمل ذلك، فإذا نذر الناذر مثل هذه النذور فلا بد من  
الالتزام بإلغاء القيد إذا كان نذر الناذر له على نحو تعدد المطلوب، و ببطان النذر من أصله إذا كان على وجه وحدة المطلوب.

### المسألة ٣٦٨:

إذا نذر الرجل أن يحج البيت راكبا انعقد نذره، و وجب عليه الوفاء به كما قلنا في المسألة السابقة، فلا يجوز له المشى على القدمين  
في طريق الحج، و في الموارد التي يلزمه الركوب فيها كالمسافات ما بين المشاعر و فاء بنذره، و يتبع قصده إذا نذر أن يكون راكبا في  
حال الوقوفين و عند المسير الى الجمار و في حال الرمي، و على وجه الإجمال يتبع قصده في تحديد أمكنة الركوب و أزمته.

### المسألة ٣٦٩:

يصح للمكلف أن ينذر المشى في بعض طريقه الى الحج، فإذا نذر أن يمشى في كل يوم ساعة أو ساعتين مثلا أو فرسخا أو  
فرسخين، أو نذر أن يمشى من الميقات إلى مكة، أو من مكة إلى الموقفين، أو الى أن يتم أعمال الحج اتبع نذره و قصده في جميع  
ذلك، و وجب عليه العمل بمقتضى ذلك.

### المسألة ٣٧٠:

إذا نذر الإنسان أن يحج البيت ماشيا حافي القدمين، أو نذر أن يمشى الى البيت حافيا انعقد نذره في كلتا صورتين على الأقوى، و  
وجب عليه الوفاء به، فلا يكفي أن يحج راكبا و لا يكفي أن يمشى و هو منتعل.  
كلمة التقوى، ج ٣، ص: ١٧٧

### المسألة ٣٧١:

يشترط في صحة نذر الإنسان للمشى أو الحفاء ان يكون الناذر قادرا على الوفاء بنذره، من غير فرق بين صور النذر التي ذكرناها، فلا  
ينعقد النذر في شيء منها، إذا كان الناذر عاجزا غير قادر على المشى أو الحفاء الذي تعلق به نذره، و يشترط في صحته ان لا يكون  
المشى أو الحفاء مضرا ببدنه بحيث يكون محرما مرجوحا، فلا ينعقد نذره إذا أوجب له ذلك.  
و إذا نذر المشى أو الحفاء و كان ذلك يوجب له حرجا و مشقة شديدة و لكنها لا تبلغ الضرر المحرم، فإن كان الناذر في حال نذره  
يعلم بأن ما نذره يوجب له الحرج من أول الأمر أو يعلم بأنه يوجب له الحرج بعد ذلك، انعقد نذره و وجب عليه الوفاء به لإقدامه  
على ما يوجب له الحرج مختارا و ان حصل له الحرج بالفعل فلا يبطل نذره بذلك، و إذا نذر و هو يجهل بأن المشى أو الحفاء يوجب  
له الحرج ثم وجده بعد ذلك بطل نذره و سقط عنه وجوب الوفاء به.

**المسألة ٣٧٢:**

إذا نذر الرجل ان يحج البيت ماشيا، أو أن يحجه ماشيا حافيا، أو نذر أن يمشى، أو أن يمشى حافيا في حجه الواجب أو المندوب، و عيّن في نذره موضعا خاصا لابتداء مشيه و حفائه، وجب عليه اتباع ما عيّنه، فيبدأ في مشيه و حفائه من الموضع الذي نذره، و كذلك إذا عيّن لنهاية المشى أو الحفاء موضعا مخصوصا من مكة أو المسجد أو المشاعر، أو عيّن عملا مخصوصا من أعمال الحج، فيجب عليه اتباع ما عيّنه.

و إذا نذر و لم يعيّن موضعا للبدء و النهاية، فالظاهر لزوم المشى أو المشى و الحفاء عليه من ابتداء سفره الى الحج، و الأحوط أن تكون النهاية في آخر أعمال الحج بمنى و هو رمى الجمرات في أيام

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ١٧٨

التشريع.

**المسألة ٣٧٣:**

إذا نذر الرجل أن يحج ماشيا أو أن يمشى في سفره الى البيت و جب عليه أن يسلك طريق البر الى الحج، و لا يجوز له أن يسافر إليه في طريق البحر فإنه ينافى ما نذره، و لذلك فلا يصح لمن ينحصر طريقه الى الحج بركوب البحر ان ينذر المشى إلى الحج لعدم قدرته على ذلك، الا ان يريد المشى في المواضع التي يمكنه المشى فيها.

و إذا نذر المشى إلى الحج و كان قادرا على سلوك طريق البر ثم طرأ له ما يمنعه منه، و انحصر طريقه الى الحج بركوب البحر، بطل نذره و سقط وجوب الوفاء به، الا إذا كان نذره مطلقا و تمكن من طريق البر و المشى فيه في سنة أخرى، و إذا تيسر له الطريق و عجز عن المشى لم يجب عليه الوفاء.

**المسألة ٣٧٤:**

إذا نذر الإنسان المشى على احد الوجوه التي تقدم ذكرها، و كان في طريقه الى الحج نهر أو شط أو خليج لا يمكنه العبور فيه الا بسفينته و نحوها جاز له أن يركب المركب و العبور فيه، و لزمه القيام فيه أثناء عبوره مع الإمكان على الأحوط ان لم يكن ذلك هو الأقوى، فإن لم يمكنه القيام فيه و لو مع الاعتماد سقط وجوبه عنه.

**المسألة ٣٧٥:**

إذا نذر المكلف ان يحج البيت ماشيا و لم يعيّن في نذره للحج سنة خاصة ثم حج راكبا، لم يكفه ذلك، و وجب عليه ان يفى بنذره فيحج ماشيا، فإذا ترك الإعادة و هو غير معذور في ترك الوفاء بنذره حتى ظن الوفاء و جبت عليه كفارة الحنث بنذره، و إذا لم يف بنذره حتى مات وجب على وليه القضاء عنه على الأحوط لزوما كما

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ١٧٩

سبق، و أما الكفارة فإذا أوصى بها وجب على وصيه قضاؤها بعد موته من ثلثه، و إذا لم يوص بها لم يلزم الوصى قضاؤها، و لزم الميت عقابها، و قد تقدم بيان هذا جميعا.

و إذا نذر أن يحج ماشيا و عين لذلك سنة خاصة ثم حج راكبا في تلك السنة المعينة أو لم يحج أصلا وجبت عليه الكفارة لمخالفته النذر، و لم يجب عليه القضاء بعد تلك السنة إذا كان حيا، و لا على وارثه بعد موته، و ان كان القضاء أحوط و قد تقدم نظير هذا في المسألة الثلاثمائة و الرابعة و الأربعين.

### المسألة ٣٧٦:

إذا كان على المكلف حج واجب في سنة معينة قد وجب عليه بنذر أو شبهه، ثم نذر أن يأتي بذلك الحج ماشيا، وجب عليه ذلك، فإذا خالف هذا النذر و أتى بالحج المعين الواجب عليه راكبا وجبت عليه الكفارة لمخالفته نذر المشى، و الظاهر صحة الحج الذى أتى به، فتبرأ ذمته من نذر أصل الحج إذا كان منذورا و من الحلف أو العهد إذا كان محلوقا أو معاهدا عليه.

و كذلك إذا كان الحج الواجب عليه بالأصل مطلقا غير معين الوقت، ثم نذر المشى فيه، فإذا ترك المشى و أتى بالحج راكبا، صح الحج و وجبت على المكلف الكفارة لمخالفة نذره للمشى، و لكن الأحوط استحبابا في هذه الصورة إعادة الحج ماشيا و لا تسقط عنه الكفارة بذلك.

### المسألة ٣٧٧:

إذا نذر الرجل المشى على أحد الفروض التى قدمنا ذكرها ثم ركب في بعض الطريق عامدا و مشى في بعضه، فقد خالف النذر و لزمته أحكام المخالفة في جميع الطريق و قد بسطناها في المسائل الماضية، فلتراجع.

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ١٨٠

### المسألة ٣٧٨:

إذا نذر الإنسان أن يحج البيت ماشيا، أو ان يمشى في حجه الى البيت على الفروض الآنف ذكرها و كان قادرا على الوفاء بنذره، ثم عجز عن المشى سقط عنه وجوب المشى، و وجب عليه أن يحج راكبا، سواء طرأ له العجز و عدم التمكن من المشى قبل السفر الى الحج أم في أثناء الطريق و قبل الإحرام أم بعده، و سواء كان نذره مقيدا في سنة معينة أم كان مطلقا غير معين الوقت، فيسقط عنه وجوب المشى في جميع هذه الصور، و يجب عليه الحج راكبا، و الأحوط لزوما أن يمشى ما استطاع فإذا عجز ركب، و يستحب له أن يسوق بدنه و لا يجب عليه ذلك.

و إذا عجز عن المشى و كان نذره مطلقا لم تعين فيه سنة مخصوصة، ثم تجددت له القدرة في بعض السنين و أمكن له المشى فيها، فالأحوط له لزوم الحج ماشيا بل لا يخلو ذلك عن قوة.

### المسألة ٣٧٩:

الظاهر أنه لا فرق في جريان الحكم الآنف ذكره بين أن يكون السبب المانع للمكلف عن المشى و الموجب لعجزه و عدم استطاعته، ضعفا في قواه عن المشى على القدمين، أو مرضا طارئا، أو حرا أو بردا شديدين لا يقوى معهما على المشى، أو خشونة في حجارة الأرض، أو أشواكا لا يستطيع معهما السير على القدم، أو حشرات أو هوام ضارة تمنعه من ذلك، و أمثال هذه الموانع الموجبة للعجز و عدم الطاقة.

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ١٨١

### الفصل السابع في الحج المندوب

#### المسألة ٣٨٠:

يستحب للمكلف الذى لم تجتمع له شروط وجوب الحج: أن يحج البيت الحرام ما أمكنه، ففي الحديث عن أبي عبد الله (ع) قال: □  
قال أبو جعفر (ع): (ان العبد المؤمن إذا أخذ في جهازه لم يرفع قدما و لم يضع قدما الا كتب الله له بها حسنة، حتى إذا استقل لم يرفع بعيره خفا و لم يضع خفا الا كتب الله له بها حسنة، حتى إذا قضى حجه مكث ذا الحجة و المحرم و صفر تكتب له الحسنات و لا تكتب عليه السيئات الا أن يأتي بكبيرة)، و روى عنهم (ع) أضعاف ذلك و أضعاف أضعافه، و عن أبي عبد الله (ع) قال: (الحاج و المعتمر وفد الله ان سألوه أعطاهم، و إن دعوه أجابهم، و ان شفّعوا شفّعهم، و ان سكتوا ابتدأهم، و يعوّضون بالدرهم ألف درهم)، و عن أبي جعفر (ع) قال: قال رسول الله (ص): (الحاج ثلاثة، فأفضلهم نصيبا رجل غفر الله له ذنبه ما تقدم منه و ما تأخر، و وقاه الله عذاب القبر، و أما الذى يليه فرجل غفر له ذنبه تقدم منه و يستأنف العمل فى ما بقى من عمره، و اما الذى يليه فرجل يحفظ فى اهله و ماله)، و عن أبي عبد الله (ع) و قد سأله رجل فى المسجد الحرام من أعظم الناس وزرا؟ فقال (ع): (من يقف بهذين الموقفين عرفه و المزدلفه، و سعى بين هذين الجبلين ثم طاف بهذا البيت و صلّى خلف مقام إبراهيم ثم قال فى نفسه و ظن أن الله لم يغفر له فهو من أعظم الناس وزرا)، و عن منصور بن حازم قال: قلت لأبي عبد الله (ع): ما يصنع الله بالحاج؟ قال: (مغفور و الله لهم لا أستثنى كلمة التقوى، ج ٣، ص: ١٨٢  
فيه).

و يستحب لمن كلف بالحج و قضى ما عليه من حج واجب ان يحج مندوبا، و يستحب له ان يكرر الحج ما قدر على ذلك، فعن أبي عبد الله (ع) قال: (الحج و العمرة سوقان من أسواق الآخرة، اللانزم لهما فى ضمان الله، إن أبقاه أذاه إلى عياله، و إن أماته أدخله الجنة، و عن عيسى بن أبي منصور قال: قال لى جعفر بن محمد (عليهما السلام): يا عيسى إن استطعت أن تأكل الخبز و الملح و تحج فى كل سنة فأفعل، و عن عمر بن يزيد، قلت لأبي عبد الله (ع): أحج رسول الله (ص) غير حجة الوداع، قال: (نعم، عشرين حجة)، و فى الرواية أن الحسن (ع) حج عشرين حجة ماشيا على قدميه، و روى أنه (ع) حج خمسا و عشرين حجة، و أن على ابن الحسين (ع) حج أربعين حجة، و عن أبي جعفر (ع): (كان لعلى بن الحسين (ع) ناقة قد حج عليها اثنتين و عشرين حجة ما قرعها قرعة قط، و قد حج الامام جعفر بن محمد (ع) و كرر الحج حتى كبر و ضعف بدنه، و حتى قال له أبو الورد: رحمك الله، انك لو كنت أرحت بدنك من المحمل، فقال (ع): يا أبا الورد إنى أحب أن أشهد المنافع التى قال الله عز و جل، (لِيَشْهَدُوا مَنَافِعَ لَهُمْ)، أنه لا يشهدا أحد إلا نفعه الله، أما أنتم فترجعون مغفورا لكم، و أما غيركم فيحفظون فى أهاليهم و أموالهم، و هكذا دأب آبائه و أبنائه المطهرين)، و ورد عن أبي عبد الله (ع): من حج ثلاث حجج لم يصبه فقر أبدا، و عن أبي جعفر (ع): إن لله مناديا ينادى ان عبدا أحسن الله اليه و أوسع عليه فى رزقه فلم يفد إليه فى كل خمسة أعوام مرة ليطلب نوافله أن ذلك لمحروم، و بمعناه روايات متعددة أخرى.



**المسألة ٣٨١:**

تقدم منّا في المسألة السابعة عشرة ان البلوغ في الصبي و الصبية

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ١٨٣

شرط في وجوب الحج عليهما، و ليس شرطا في صحة الحج و مشروعيته منهما، و لذلك فيستحب لهما الإتيان بالحج المندوب إذا كانا مميزين و أحسنا أن يأتيا به على الوجه المطلوب، فإذا تبرع لهما أحد بالنفقة و حجّا صح حجّهما، و ترتّب عليه الثواب المرغّب فيه و الآثار المطلوبة في الحج المندوب، و لم تتوقف صحته على اذن الولى الشرعى لهما، و إذا أراد أحدهما أن يحج حجا مندوبا من ماله توقفت صحة حجه على إذن وليه له بالتصرف في المال، فلا يصح بغير اذنه، و ذكرنا في المسألة الثامنة عشرة و ما بعدها أنه يستحب للولى أن يحج الصبي و الصبية غير المميزين، و ذكرنا في المسألة و ما بعدها بعض التفاصيل التي تتعلق بحجّهما و احجاجهما.

**المسألة ٣٨٢:**

يصح للعبد المملوك أن يأتي بالحج المندوب إذا أذن له مولاه بذلك و يستحب له، و لا يصح حجه بغير اذنه، و لا فرق بين أن تكون النفقة من مال العبد نفسه و أن تكون من مال المولى و من مال شخص آخر و إذا أذن له سيده بالحج فأحرم به و جب عليه أن يتم عمله و إن رجع السيد عن اذنه، و لا تجوز للعبد إطاعته في ذلك و لا يصح ذلك للسيد، و تلاحظ المسألة الرابعة و الثلاثون و ما بعدها، و كذلك الحكم في الأمة المملوكة.

**المسألة ٣٨٣:**

لا يصح للزوجة أن تحج حجا مندوبا إلا بإذن بعلها، فإذا أذن لها صح منها و استحب لها، سواء كانت نفقة الحج من مالها أم من مال زوجها أم من مال شخص آخر، كما إذا تبرع لها بالنفقة أبوها أو أحد أرحامها، و سواء كان نكاح الزوجة دائما أم موقتا، و سواء كان حجها منافيا لحقوق الزوج الواجبة عليها أم لا، و كذلك الحكم في المطلقة الرجعية ما دامت في العدة، و إذا أحرمت المرأة بإذن

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ١٨٤

الزوج و جب عليها إتمام الحج و ان منع منه، و لا يجوز له المنع و لا الرجوع عن اذنه بعد تلبسها بالإحرام، و تراجع المسألة السادسة و العشرون في حكم الولد البالغ إذا أراد الحج المندوب بغير إذن أبيه، و إذا نهاه أحد أبويه عن ذلك لسبب يوجب النهي، أو كان سفره موجبا للعقوق و الإيذاء لهما لخطر و نحوه.

**المسألة ٣٨٤:**

يشترط في صحة الحج المندوب أن لا يكون في ذمة المكلف حج واجب مضيق، فإذا كان عليه حج الإسلام- مثلا- و تمت له جهات الاستطاعة و جب عليه أن يأتي به فوراً، و لم يجز له تأخيره أو التسامح فيه، و لذلك فلا يجوز له أن يحج متطوعا لنفسه أو لغيره، و إذا حج كذلك كان آثما عاصيا، و كذلك إذا و جب عليه حج مضيق آخر، و قد تقدم بيان هذا الحكم في المسألة المأتين و الثانية و

الستين، فلتلاحظ.

### المسألة ٣٨٥:

يستحب لمن دخل مكة في حج واجب أو مندوب و أراد الخروج منها- بعد انقضاء حجه- أن ينوى العود الى الحج، ويكره له أن ينوى في نفسه عدم الرجوع له، وإذا صدر ذلك منه استخفافاً بشأن الحج أو استصغاراً لأمره كان محرماً، وربما أدى ذلك الى ما هو أشدّ و أعظم جرماً، وقد ورد في الحديث عن عبد الله بن سنان قال سمعت أبا عبد الله (ع) يقول: من رجع من مكة و هو ينوى الحج من قابل زيد في عمره، و عن الرسول (ص): (من أراد الدنيا والآخرة فليؤم هذا البيت، و من رجع من مكة و هو ينوى الحج من قابل زيد في عمره، و من خرج من مكة و لا ينوى العود إليها فقد اقترب أجله و دنا عذابه)، و بمضمونه أحاديث أخرى. كلمة التقوى، ج ٣، ص: ١٨٥

### المسألة ٣٨٦:

يستحب للإنسان أن لا يترك الحج المندوب، وإن لم يكن له زاد و راحلة، فيستقرض و يحج بمال القرض إذا كان قادراً على الوفاء، ففي خبر يعقوب بن شعيب قال: سألت أبا عبد الله (ع) عن رجل يحج بدين و قد حج حجة الإسلام، قال: نعم ان الله سيقضى عنه إن شاء الله، و في رواية موسى بن بكر الواسطي قال: سألت أبا الحسن (ع) عن الرجل يستقرض و يحج، فقال: إن كان خلف ظهره مال إن حدث به حدث أدى عنه فلا بأس، و عن أبي عبد الله (ع)- و قد قال له الراوي: إني رجل ذو دين، أفأتدين و أحج؟- فقال (ع): نعم هو أقضى للدين.

### المسألة ٣٨٧:

تكاثر الروايات و تنوعت في الدلالة على ان الحج أفضل من الصدقة بنفقته، بل و بأضعافها، ففي الرواية عن أبي عبد الله (ع):  
(حجة خير من بيت مملوء ذهباً يتصدق به حتى يفنى، و عنه (ع) قال: درهم تنفقته في الحج أفضل من عشرين ألف درهم تنفقها في حق) و روى أكثر من ذلك، و في خبر إبراهيم بن ميمون قال: قلت لأبي عبد الله (ع) اني أحج سنه و شريكي سنه، قال: ما يمنعك من الحج يا إبراهيم؟، قلت: لا أتفرغ لذلك جعلت فداك أتصدق بخمسائة مكان ذلك؟، قال: الحج أفضل، قلت: ألف؟، قال: الحج أفضل، قلت: ألف و خمسمائة؟، قال: الحج أفضل، قلت: ألفين؟، قال: في ألفيك طواف البيت؟ قلت: لا، قال: أ في ألفيك سعى بين الصفا و المروة؟، قلت: لا، قال: أ في ألفيك وقوف بعرفة؟، قلت: لا، قال: أ في ألفيك رمي الجمار؟، قلت: لا، قال: أ في ألفيك المناسك؟، قلت: لا، قال: الحج أفضل.

و في حديث معاوية بن عمّار عنه (ع) قال: لما أفاض رسول

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ١٨٦

الله (ص) تلقاه أعرابي بالأبطح، فقال: يا رسول الله إني خرجت أريد الحج ففاتني، و أنا رجل مميل يعني كثير المال، فمرني أصنع في مالي ما أبلغ به ما يبلغ به الحاج، فالتفت رسول الله (ص) الى أبي قبيس فقال: (لو أن أبا قبيس لك زنته ذهباً حمراء أنفقته في سبيل الله ما بلغت ما بلغ الحاج)، الى غير ذلك من الأحاديث، و اختلافها في مقادير الاضعاف ينشأ من اختلاف مراتب الناس في حجهم و

قرباتهم، و تفاوتهم في درجات الإخلاص في طاعتهم، و تكاثرت الروايات أيضا في فضل الحج على العتق أضعافا، و قد عقد له في كتاب الوسائل بابا يحتوي على تسعة احاديث.

### المسألة ٣٨٨:

يستحب للرجل ان يكثر الإنفاق في الحج إذا كان ممن يقدر على ذلك، و لا يكون سببا في ان يمل الحج و لا ينشط له، أو يوجب عدم المكنة من العود إليه، ففي الحديث عن الرسول (ص): ما من نفقة أحب الى الله عز و جل من نفقة قصد، و يبغض الإسراف إلا في الحج و العمرة، و عن أبي عبد الله (ع) انه قال لراوى الحديث: يا فلان أقلل النفقة في الحج تنشط للحج، و لا تكثر النفقة في الحج فتمل الحج، و عنه (ع) انه قال لعيسى بن أبي منصور: يا عيسى ان استطعت أن تأكل الخبز و الملح و تحج في كل سنة فافعل، و قال (ع) لعيسى بن أبي منصور أيضا يا عيسى انى أحب ان يراك الله في ما بين الحج الى الحج و أنت تنهيا للحج.

### المسألة ٣٨٩:

يجب ان تكون نفقة الحج من المال الحلال سواء كان الحج واجبا أم مندوبا، و لا يجوز ان تكون من المال الحرام، فقد ورد عنهم (ع): من حج بمال حرام نودى عند التلبية لا لييك عبدى و لا سعديك، و عن الرسول (ص): من اكتسب مالا حراما لم يقبل الله

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ١٨٧

منه صدقة و لا- عتقا و لا حجا و لا اعتمارا، و كتب الله له بعدد اجزاء ذلك أوزارا، و ما بقى منه بعد موته كان زاده الى النار، و عن أبي جعفر (ع): لا- يقبل الله عز و جل حجا و لا عمرة من مال حرام، و عن أبي عبد الله (ع) انه قال: اربع لا يجزن في أربع، الخيانة و الغلول و السرقة و الربا لا يجزن في حج و لا عمرة و لا جهاد و لا صدقة و تراجع المسألة المائة و الحادية و العشرون في ما يتعلق بصحة الحج و بطلانه.

و يجوز الحج و العمرة بجوائز السلطان و نحوها إذا لم يعلم بأنها محرمة بعينها، و تلاحظ المسألة الرابعة و الأربعون من كتاب التجارة.

### المسألة ٣٩٠:

يجوز لمالك المال ان يدفع الى المستحق من زكاة ماله ليحج به حجا واجبا أو حجا مندوبا إذا كان المقدار المدفوع من سهم سبيل الله، فإذا قبضه المستحق حج به، و تلاحظ المسألة السادسة و الثمانون.

### المسألة ٣٩١:

يستحب للشخص أن يتبرع عن أرحامه و عن اخوانه من المؤمنين في حج واجب عنهم إذا كانوا أمواتا، و قد سبق بيان هذا في فصل النيابة في المسألة المائتين و الثالثة و الستين و المسألة الثلاثمائة و السادسة عشرة، و يستحب له ان يتبرع عنهم في الحج المندوب، سواء كانوا أمواتا أم أحياء، ففي الحديث عن أبي جعفر (ع) قال: قال رسول الله (ص): من وصل قريبا بحجة أو عمرة كتب الله له حجتين و عمرتين، و كذلك من حمل عن حميم يضاعف له الأجر ضعفين، و عن إسحاق بن عمار عن أبي إبراهيم (ع) قال: سألت عن الرجل

يحج، فيجعل حجته و عمرته أو بعض طوافه لبعض اهله

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ١٨٨

و هو عنه غائب ببلد آخر، قال فقلت: فينقص ذلك من أجره؟، قال: لا هي له و لصاحبه، و له سوى ذلك بما وصل، قلت و هو ميت، هل يدخل ذلك عليه؟ قال: نعم، حتى يكون مسخوطا عليه، فيغفر له، أو يكون مضيقا عليه فيوسع عليه، فقلت: فيعلم هو في مكانه ان عمل ذلك لحقه؟، قال: (نعم)، و في رواية موسى بن القاسم البجلي قال قلت لأبي جعفر الثاني (ع):. ربما حججت عن أبيك، و ربما حججت عن أبي، و ربما حججت عن الرجل من إخواني، و ربما حججت عن نفسي فكيف اصنع؟، فقال: (تمتع).

و يستحب له ان يطوف عن الأموات من أرحامه و غيرهم، و عن الاحياء الغائبين منهم عن مكة، فقد روى عن أبي عبد الله (ع)، من وصل أباه أو ذا قرابة له فطاف عنه كان له اجره كاملا، و للذي طاف عنه مثل أجره، و يفضل هو بصلته إياه بطواف آخر، و عن معاوية بن عمار عنه (ع) قال: قلت له: فأطوف عن الرجل و المرأة و هما بالكوفة؟، فقال: نعم، يقول حين يفتتح الطواف. اللهم تقبل من فلان للذي يطوف عنه، و عنه (ع) - و قد قال له الراوى الرجل يطوف عن الرجل و هما مقيمان بمكة؟، قال: لا، و لكن يطوف عن الرجل و هو غائب عن مكة، فقال له: و كم مقدار الغيبة؟، قال (عشرة أميال).

و يجوز له أن يشرك بين اثنين و أكثر في حجة مندوبة واحدة، و ان يتطوع بطواف واحد عن رجل واحد و عن رجلين و عن أكثر من ذلك بل و عن جماعة كثيرة، و يجوز له الطواف عن الحي الحاضر إذا كان معذورا.

### المسألة ٣٩٢:

يستحب للإنسان أن يتطوع بالحج المندوب و بالعمرة المندوبة عن المعصومين من الأموات (ع) و عن المعصوم الحي (ع)، و قد

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ١٨٩

تقدمت رواية موسى بن القاسم عن الإمام أبي جعفر الجواد (ع) في المسألة السابقة، و يستحب أن يتطوع بالطواف عن أمواتهم و أحيائهم (ع)، ففي الحديث عن موسى بن القاسم قال قلت لأبي جعفر الثاني (ع): قد أردت أن أطوف عنك و عن أبيك فقل لي: أن الأوصياء لا يطاف عنهم، فقال: بلى طف ما أمكنتك فإن ذلك جائز، ثم قلت له بعد ذلك بثلاث سنين: انى كنت استأذنتك في الطواف عنك و عن أبيك فأذنت لي في ذلك فطفت عنكما ما شاء الله، ثم وقع في قلبي شيء فعملت به، قال و ما هو؟ فقلت طفت يوما عن رسول الله (ص) فقال ثلاث مرات: صلى الله على رسول الله، ثم اليوم الثانى عن أمير المؤمنين (ع)، ثم طفت اليوم الثالث عن الحسن (ع)، و الرابع عن الحسين (ع)، و الخامس عن على بن الحسين (ع)، و اليوم السادس عن أبى جعفر محمد بن على الباقر (ع)، و اليوم السابع عن جعفر بن محمد (ع)، و اليوم الثامن عن أبيك موسى (ع)، و اليوم التاسع عن أبيك على (ع)، و اليوم العاشر عنك يا سيدى، و هؤلاء الذين أدين الله بولايتهم فقال: إذا و الله تدين الله بالدين الذى لا يقبل من العباد غيره فقلت و ربما طفت عن أمك فاطمة (ع) و ربما لم أطف، فقال: استكثر من هذا فإنه أفضل ما أنت عامله ان شاء الله.

### المسألة ٣٩٣:

يستحب للمكلف أن لا يدع الحج ما أمكنه ذلك فيأتى به و لو بأن يؤجر نفسه للنيابة في الحج عن غيره، ففي رواية عبد الله بن سنان، قال كنت عند أبى عبد الله عليه السلام إذ دخل عليه رجل، فأعطاه ثلاثين دينارا يحج بها عن إسماعيل، و لم يترك شيئا من العمرة إلى الحج الا اشترط عليه، حتى اشترط عليه ان يسعى في وادى محشر، ثم قال: يا هذا إذا أنت فعلت هذا كان لإسماعيل حجة بما أنفق

من ماله، و كانت لك تسع بما أتعبت من بدنك، و عن

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ١٩٠ □

ابن مسكان قال: قلت لأبي عبد الله (ع): الرجل يحج عن آخر ماله من الثواب، قال: للذي يحج عن رجل أجر و ثواب عشر حجج، و لعل هذه الرواية واردة في من يتبرع بالحج عن غيره فيكون له ثواب عشر حجج، و في رواية أخرى عنه (ع) مثل ذلك ثم قال: و يغفر له و لأبيه و لأمه و لابنه و لابنته و لأخيه و لأخته و لعمه و لعمته و لخاله و لخالته، إن الله واسع كريم.

### المسألة ٣٩٤:

يجوز للرجل بعد أن يفرغ من الحج المندوب أن يهدى ثواب حجته الى أحد من أقاربه أو من غيرهم، فعن الحارث بن المغيرة قال قلت لأبي عبد الله (ع) - و أنا بالمدينة بعد ما رجعت من مكة - إنى أردت أن أحج عن ابنتي، فقال: اجعل ذلك لها الآن، و عنه (ع) و قد قال له رجل: جعلت فداك انى كنت نويت أن أدخل في حجي العام أبى أو بعض أهلى فنسيت، فقال (ع) الآن فأشركه، و يجوز له أن يقصد إهداء ثواب حجه لمن يريد قبل الشروع في العمل، و كذلك في العمرة و الطواف و الزيارة.

### المسألة ٣٩٥:

يستحب للإنسان إذا كان متمكنا ان يتبرع بنفقة الحج لبعض إخوانه من المؤمنين ليحجوا بماله حجا واجبا أو مندوبا، فعن الحسن بن على الديلمي قال: سمعت الرضا (ع) يقول: من حج بثلاثة من المؤمنين فقد اشترى نفسه من الله عز و جل بالثمن.

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ١٩١

## الفصل الثامن في أقسام الحج و العمرة

### المسألة ٣٩٦:

ينقسم الحج إلى ثلاثة أنواع: حج تمتع، و حج قران، و حج افراد، و حج التمتع فريضة تختص بكل مكلف مستطيع للحج و لا يكون أهله حاضري المسجد الحرام، و هو من يبعد منزله عن مكة المكرمة بثمانية و أربعين ميلا أو أكثر من جميع جوانبها، فلا يجزيه عن فرضه غير حج التمتع، و حج القران أو الافراد فريضة كل مكلف مستطيع من أهل مكة و توابعها الذين لا تبلغ منازلهم الى الحد المذكور من البعد عنها، و لا يجزى هؤلاء عن فرضهم غير حج القران أو حج الافراد، و يتخير المكلف أيهما شاء.

### المسألة ٣٩٧:

المراد بالميل هنا هو الميل الشرعي، و هو أربعة آلاف ذراع بذراع اليد من الشخص المتوسط الخلقة، فإذا كان أقل الأذرع المتوسطة يبلغ خمسة و أربعين سنتيمترا - كما ذكرنا في المسألة الألف و المائة و الرابعة و السبعين من كتاب الصلاة -، فإن مجموع المسافة الآنف ذكرها يبلغ ستة و ثمانين كيلو مترا و أربعمائه متر، و هو ستة عشر فرسخا تاما.

و الظاهر أن المدار في الحكم ان يبعد المكلف عن المسجد الحرام نفسه بالمقدار المذكور لا عن آخر عمارة مكة، و هل المراد ان يبعد منزل المكلف عن المسجد بالمقدار المذكور أو أن تبعد عنه حدود بلده، فيه إشكال، فإذا اختلفا فلا بد من مراعاة الاحتياط.  
كلمة التقوى، ج ٣، ص: ١٩٢

### المسألة ٣٩٨:

إنما يتعين حج التمتع على البعيد النائي عن مكة في حج الإسلام خاصة، فإذا وجب عليه حج البيت باستطاعة أو ببذل من أحد وجب عليه أن يحج متمتعا و لم يكفه أن يحج قارنا أو مفردا كما ذكرنا، و لا يتعين عليه فيما سوى ذلك، فإذا أراد النائي عن مكة أن يحج حجا مندوبا جاز له أن يحج متمتعا و أن يحج قارنا و أن يحج مفردا، و كذلك إذا نذر أن يحج البيت ندرا مطلقا و لم يعين واحدا من الأنواع فيكفيه أن يأتي بأى الأنواع شاء، و مثله ما يجب بالعهد أو اليمين، و إذا عتق في نذره أو عهده أو يمينه واحدا من الأنواع الثلاثة وجب عليه في الوفاء أن يتبع ما عتقته على نفسه منها.  
و كذلك في الحج الذي يجب عليه بالاستئجار، و تراجع المسألة المائتان و التاسعة و الثمانون من فصل حج النيابة، و أما الحج الذي يجب عليه بإفساد حج سابق فلا بد من أن يكون مطابقا في النوع للحج الأول الذي أفسده.

### المسألة ٣٩٩:

و لا يتعين حج القران أو حج الأفراد على المكلفين من أهل مكة و من قاربها إلا في حج الإسلام فحسب، فإذا استطاع المكلف منهم للحج أو بذل احد له الزاد و الراحلة وجب عليه أن يحج قارنا أو مفردا و لم يجزه أن يحج متمتعا، و لا يعم الحكم غير ذلك، فإذا أراد أن يحج حجا مندوبا أو وجب عليه حج مطلق بنذر أو عهد أو يمين من غير تعيين تخير بين أن يحج متمتعا أو قارنا أو مفردا، كما تقدم في حكم البعيد عن مكة، و تجرى فيه أيضا أحكام الفروض التي ذكرناها في المسألة الماضية في الحج المعين و في الحج الواجب  
كلمة التقوى، ج ٣، ص: ١٩٣  
بالاستئجار أو بالإفساد.

### المسألة ٤٠٠:

إذا تخير الإنسان بين أنواع الحج الثلاثة كما في الفروض المتقدم ذكرها، فالأفضل له أن يختار حج التمتع، و إذا تردد أمره بين حج القران و حج الأفراد فالأفضل له أن يختار حج القران.

### المسألة ٤٠١:

إذا كان الرجل ذا منزلين يسكنهما بالفعل و أحد المنزلين في مكة أو في المواضع التي تتبعها في الحكم، و الثاني في بلد يبعد عنها ثم استطاع حج البيت، فإن كان توطنه في أحد المنزلين أكثر من الآخر لحقه حكم ذلك المنزل، فيجب عليه حج القران أو الأفراد إذا

غلبت عليه سكنى مكة، و يلزمه حج التمتع إذا غلبت عليه سكنى البلد النائي، سواء حصلت له الاستطاعة في كلا- البلدين أم في أحدهما أم في غيرهما، و ان تساوى توطنه في البلدين تخير بين الأنواع الثلاثة و ان كان التمتع أفضل و من بعده القرآن، و لا فرق في الحكم أيضا بين أن تكون استطاعته من كلا البلدين أو من البلد النائي أو القريب أو من غيرهما.

#### المسألة ٤٠٢:

إذا خرج المكلف من أهل مكة أو بعض توابعها الى أحد البلاد البعيدة عن مكة ثم رجع في أيام الحج، و مرّ في رجوعه ببعض مواقيت الإحرام للبعيد و جب عليه ان يحرم من ذلك الميقات، فإن كان إحرامه بحج مندوب أو بحجة مندورة بنذر مطلق لا تعيين فيه، تخير بين ان يحج متمتعا أو قارنا أو مفردا، كما بينا في المسألة الثلاثمائة و التاسعة و التسعين، و اتبع ما ذكرناه في المسألة المذكورة إذا كان

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ١٩٤

الحج معينا عليه بالنذر و شبهه، أو بالإجارة، و ان كان الحج الواجب عليه هو حج الإسلام أشكل الحكم فيه، و لا يترك الاحتياط بأن يحرم قارنا في حجه أو مفردا.

#### المسألة ٤٠٣:

إذا أعرض البعيد النائي عن وطنه و نوى السكنى الدائمة في مكة، أصبح من أهل مكة و من حاضرى المسجد الحرام منذ ابتداء سكناه بها و لم يتوقف ذلك على مضي أشهر أو مدة، و لزمته أحكام حاضرى المسجد الحرام، فإذا استطاع حج البيت و جب عليه أن يحجه قارنا أو مفردا و لم يجز له أن يحج متمتعا، و كذلك إذا كان مستطيعا للحج في وطنه الأول و قبل انتقاله إلى مكة و لم يؤد حجة الإسلام، فيلزمه القرآن أو الأفراد على الأقوى، و يكفيه في الاستطاعة التي تحصل له بعد سكناه مكة ما يكفي المكلف من أهلها، فلا يعتبر في استطاعته أن يملك نفقة السفر من بلده الأول و العود إليه.

#### المسألة ٤٠٤:

إذا أعرض المكي عن وطنه و قصد الاستيطان الدائم في بلد يبعد عن مكة كان منذ أول سكناه في ذلك البلد من أهل الأمصار، و لا يكون من حاضرى المسجد الحرام، فإذا استطاع الحج بعد انتقاله، و لم يكن قد أتى بحج الإسلام قبل ذلك و جب عليه أن يحج متمتعا، و لا يكفيه القرآن أو الأفراد، و إذا كان قد استطاع الحج قبل انتقاله من مكة و لم يحج حتى استقر الحج في ذمته و جب عليه ان يحج و ان كان متسكعا، و يجب ان يكون حجه متمتعا، و إذا حدث له الاستطاعة بعد انتقاله الى الوطن الجديد اعتبر فيها ما يعتبر في استطاعة البعيد من نفقة الذهاب و الإياب و غيرها.

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ١٩٥

#### المسألة ٤٠٥:

إذا حصلت للمكي نفقة الحج بمقدار يكفيه للسفر من مكة إلى المشاعر و الرجوع منها إلى مكة له و لعياله حتى يرجع إليهم، ثم خرج من مكة قبل حضور موسم الحج و توطن في بلد يبعد عنها كما ذكرنا في المسألة المتقدمة و كانت النفقة التي حصلت له لا تحقق له الاستطاعة في وطنه الجديد لم يجب عليه الحج لعدم الاستطاعة.

#### المسألة ٤٠٦:

إذا أقام المكلف من أهل الأمصار البعيدة في مكة بقصد المجاورة بها لا بقصد التوطن لم يتغير حكمه بسبب مجاورته فيها، فإذا كان مستطيعا للحج قبل المجاورة أو حصلت له الاستطاعة بعد المجاورة فيها وجب عليه أن يأتي بحجة الإسلام متمتعا، كما هو حكم النائي البعيد عن مكة.

فإذا استمرت مجاورته فيها سنتين كاملتين و دخل في السنة الثالثة ثم استطاع بعد ذلك و أراد الحج كان له حكم أهل مكة، فيجب عليه أن يحج قارنا أو مفردا.

و يعتبر في استطاعته ما يعتبر في استطاعته غيره، فإذا كان في مكة نفسها كفى في تحقق استطاعته أن يحصل له من النفقة ما يسافر به من مكة إلى المشاعر فيؤدي مناسكه ثم يعود إلى مكة، و إذا اتفق ان كان في المدينة مثلا أو في بلده لم تتحقق له الاستطاعة حتى تحصل له نفقة الذهاب إلى مكة و أداء المناسك و العود إلى مكة، و إذا كان من عزمه الرجوع الى وطنه بعد أداء الحج فلا بد له من نفقة العود و هكذا.

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ١٩٦

#### المسألة ٤٠٧:

إذا أقام المكي في المدينة أو في غيرها من البلاد البعيدة عن مكة بقصد المجاورة لا بقصد التوطن فيها لم يتغير حكمه الذي تقدم ذكره في المسألة الثلاثمائة و السادسة و التسعين و ان استمرت مجاورته في ذلك البلد سنين متعددة، كما إذا سكنه للتجارة أو للدراسة أو لبعض الأعمال، فإذا حصلت له استطاعة الحج في ذلك البلد و أراد أن يحج حجة الإسلام وجب عليه أن يحج قارنا أو مفردا، و تراجع المسألة الأربعمئة و الثانية.

#### المسألة ٤٠٨:

إذا أقام البعيد النائي في مكة للمجاورة لا للتوطن و كان مستطيعا للحج قبل مجاورته فيها، أو حصلت له استطاعة الحج في مكة و قبل أن تنقضى له في مجاورته سنتان وجب عليه أن يحج متمتعا كما ذكرنا قريبا، فإذا أراد الحج وجب عليه أن يخرج إلى أحد المواقيت التي عينها الرسول (ص) لإحرام الحجاج من أهل البلاد البعيدة، فيحرم بعمره التمتع منه، و الأحوط استحبابا أن يخرج الى الميقات الخاص الذي عينه الرسول (ص) لإحرام أهل بلده، فإذا كان من أهل المدينة خرج الى مسجد الشجرة، و إذا كان من أهل نجد خرج إلى العقيق و إذا كان من أهل الشام خرج الى الجحفة و هكذا، و الأحوط استحبابا كذلك أن يجدد نية الإحرام و التلبية في أدنى الحل عند وصوله إليه.

و إذا لم يمكنه الخروج الى بعض المواقيت لضيق الوقت أو لبعض الأعذار المانعة، فلا يترك الاحتياط بأن يخرج إلى ما يمكنه



الخروج إليه في طريق الميقات خارج الحرم، فيحرم من ذلك الموضع،

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ١٩٧

فإن لم يقدر أحرم من أدنى الحلّ وإلا خرج الى ما يمكنه، فإن لم يتمكن من الخروج أصلا أحرم من موضعه.

و يجرى الحكم الذي ذكرناه في المسألة في كل من يكون في مكة من الواردين إليها إذا أراد حج التمتع، سواء كان حجه مندوبا أم واجبا فعليه الخروج إلى أحد المواقيت والإحرام منه و تجرى جميع التفاصيل التي ذكرناها، وكذلك المكي على الأحوط إذا أراد التمتع في حج مندوب أو مندور فيخرج الى بعض المواقيت فيحرم منه، ثم يجدد نية الإحرام والتلبية في مكة إذا دخلها على الأحوط أيضا.

### المسألة ٤٠٩:

تنقسم العمرة إلى عمرة مفردة عن الحج و عمرة يتمتع بها إلى الحج، و تنقسم أيضا إلى عمرة واجبة و عمرة مندوبة، و تنقسم العمرة الواجبة إلى واجبة في أصل شريعة الإسلام و واجبة بالعارض بسبب نذر أو يمين أو عهد أو إجارة أو شرط في ضمن عقد.

### المسألة ٤١٠:

تجب العمرة في أصل الشريعة على كل مكلف تكمل فيه شروط الوجوب و شروط الاستطاعة، و شروط الوجوب و الاستطاعة في العمرة هي بذاتها شروط الوجوب و الاستطاعة في الحج، و قد تقدم بيانها في الفصل الثاني و الفصل الثالث، فإذا اجتمعت الشروط المعتبرة كلها وجبت العمرة على المكلف مرة واحدة في حياته و لا- يجب تكرارها، و وجب الإتيان بها فورا على الأحوط، كما هو الحكم في الحج سواء بسواء، و إذا لم تتوفر الشروط في المكلف كانت العمرة مندوبة في الشريعة إذا لم يوجبها المكلف على نفسه بنذر أو شبهه.

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ١٩٨

### المسألة ٤١١:

تقدم منا في أول هذا الفصل أن كل مكلف تبعد داره عن المسجد الحرام بشمانية و أربعين ميلا إذا هو استطاع الحج و كملت له شروطه وجب عليه ان يحج البيت متمتعا، و لا يجزيه في فرضه غير حج التمتع، و المعنى الواضح لهذا الحكم أن العمرة الواجبة على المكلف المستطيع البعيد عن مكة هي عمرة التمتع، فهي ترتبط بالحج و لا تنفصل عنه، و يرتبط بها الحج كذلك و لا ينفصل عنها، و قد علمنا أن المكلف لا يجب عليه في الشريعة أكثر من عمرة واحدة، فإذا اتى بحج التمتع تاما فقد امتثل فرض الحج و فرض العمرة معا.

و اللازم الصريح لهذا الحكم أيضا ان استطاعة المكلف البعيد عن مكة للحج هي عين استطاعته للعمرة فلا يكون مستطيعا للحج إذا لم يكن مستطيعا للعمرة.

و هذا هو المقدار المعلوم من وجوب العمرة على البعيد النائي من المكلفين، فلا تجب عليه العمرة المفردة إذا استطاع لها و لم يستطع للحج، و لا تجب عليه العمرة المفردة لنفسه إذا حج أجيرا عن غيره بعد أن يتم حج النيابة، أو اعتمر أجيرا عن غيره كذلك بعد أن يتم

عمرة النيابة و ان كان مستطيعا للعمرة بعد أن دخل مكة، و الأحوط استحبابا الإتيان بها في الفروض المذكورة.

### المسألة ٤١٢:

الحج و العمرة للمكلف من أهل مكة و توابعها نساكن مستقل أحدهما عن الآخر و لا يرتبط به، و لذلك فلا يشترط في وجوب العمرة عليه أن يكون مستطيعا للحج و العمرة معا كما في عمرة التمتع على البعيد، فإذا استطاع للحج وحده و لم يستطع للعمرة و جب عليه كلمة التقوى، ج ٣، ص: ١٩٩

الحج وحده و لم تجب عليه العمرة، و إذا استطاع للعمرة وحدها و لم يستطع للحج و جبت عليه العمرة و لم يجب عليه الحج.

### المسألة ٤١٣:

يعتبر في الاستطاعة لوجوب العمرة المفردة على المكلف من أهل مكة و توابعها كل ما اعتبرناه في الاستطاعة للحج حتى الرجوع الى كفاية، و تخلية السرب، و الصحة في البدن، من غير فرق بينهما، و تراجع المسائل المتعلقة بالاستطاعة في الفصل الثالث.

### المسألة ٤١٤:

تجب العمرة المفردة على المكلف إذا نذرهما و كان قادرا على الوفاء بها، فينقذ نذره و يلزمه اتباع ما ذكره في صيغة نذره من إطلاق أو تعيين، فإذا نذر لله أن يعتمر عمرة مطلقه و لم يعين لها وقتا و لا وصفا، كفاه أن يأتي بالعمرة كما نذر، و أمكن له أن يؤخرها ما شاء، ما لم يظن الموت أو فوت الواجب أو يؤدي التأخير إلى التهاون بحكم الشرع، و إذا نذر أن يعتمر في شهر رجب مثلا أو في وقت آخر راجح و جب عليه ان يفى بالنذر حسبما عين، و تجب العمرة أيضا إذا أوجبها على نفسه بيمين أو عهد أو إجارة أو بشرط على نفسه في ضمن العقد، و يتبع ما حدده كذلك من إطلاق أو تقييد.

### المسألة ٤١٥:

تجب العمرة المفردة بإفساد عمرة سابقة عليها، فإذا أحرم المكلف بعمرة واجبة أو مندوبة و جامع زوجته أو غيرها قبل أن يتم طوافه و سعيه فسدت عمرته بذلك، و لا يترك الاحتياط بأن يتم العمرة التي أفسدها، و وجب عليه أن ينحر بدنه كفارة لما فعل، كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٢٠٠

سواء كان الجماع قبل طواف العمرة أم في أثناءه أم بعده أم في أثناء السعى و قبل أن يتمه، و وجب عليه أن يقيم في مكة حتى ينقضي الشهر الذي أفسد فيه عمرته و يخرج بعده الى أحد المواقيت و يحرم منه بعمرة مفردة، و سيأتي بيان حكم مثل هذا إذا وقع في عمرة التمتع في المسألة الستمائة و الرابعة و السبعين، و يراجع ما بعد المسألة المذكورة في حكمه إذا جامع بعد السعى و قبل أن يتم طواف النساء.

### المسألة ٤١٦:

الإحرام شرط شرعى فى جواز دخول مكة، فلا- يجوز للمكلف أن يدخلها وهو محل غير محرم، والإحرام عبادة شرعية لا يمكن حصولها شرعا إلا إذا وقعت جزءا فى حج أو عمرة، ولذلك كله فإذا أراد المكلف أن يدخل مكة فى غير أيام الحج، فلا بد وأن يكون دخوله بعمرة مفردة، ولا يحل له بدون ذلك، ولا يترك الاحتياط لمن أراد الدخول الى الحرم خاصة ولا يريد دخول مكة، بأن يكون محرما بعمرة مفردة أيضا ويستثنى من ذلك ما إذا دخل مكة محرما بحج أو بعمرة و أتم نسكه فيها ثم خرج منها، فيجوز له أن يدخلها بغير إحرام بعد ذلك إذا لم ينقض الشهر الذى أوقع فيه إحرامه الأول، وإن تكرر الدخول منه مرارا وسيأتى بيان ذلك إن شاء الله، وتستثنى من ذلك الحطابة والحشاشة والرعاة والجصاصه والحجارة ومن ينقل الميرة إلى البلد ويتخذ ذلك مهنة له، فيتكرر دخوله وخروجه إلى مكة بسبب ذلك فيجوز لهؤلاء دخولهم بغير إحرام، ولا- يلحق بهم فى الحكم من يتكرر دخوله وخروجه من مكة لغير ذلك، كالتلاميذ والمدرسين والعمال وغيرهم.

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٢٠١

### المسألة ٤١٧:

إذا أحرم الإنسان بحج واجب عليه أو مندوب ففاته الحج ولم يتمكن من إدراكه لبعض الطوارئ والأحداث التى أوجبت له ذلك وجب عليه أن يتحلل من إحرامه بعمرة مفردة.

### المسألة ٤١٨:

تستحب العمرة المفردة ففى الخبر عن النبى (ص) قال:  
(الحجبة ثوابها الجنة، والعمرة كفارة لكل ذنب)، وعن الامام الرضا (ع): (العمرة إلى العمرة كفارة لما بينهما)، ويتأكد استحباب العمرة فى شهر رجب على غيره من بقية الأشهر، فعن النبى (ص):  
(أفضل العمرة عمرة رجب)، وعن أبى عبد الله (ع): (المعتمر يعتمر فى أى شهور السنة شاء وأفضل العمرة عمرة رجب)، وعنه (ع):  
(إذا أهل بالعمرة فى رجب وأحل فى غيره كانت عمرته لرجب، وإذا أهل فى غير رجب وطاف فى رجب فعمرته لرجب)، وفى حديث عنه (ع) أنه سئل عن رجل أحرم فى شهر وأحل فى آخر فقال:

(يكتب فى الذى قد نوى، أو يكتب له فى أفضلهما)، ويتأكد بعده استحبابها فى شهر رمضان. ويستحب تكرارها ففى الخبر عن الامام الصادق (ع) قال: (فى كتاب على (ع) فى كل شهر عمرة)، وعن إسحاق بن عمار قال: قال أبو عبد الله (ع): السنة اثنا عشر شهرا يعتمر لكل شهر عمرة، ويستحب أن يعتمر ماشيا، ففى الخبر عن على بن جعفر قال: خرجنا مع أخى موسى (ع) فى أربع عمر يمشى فيها إلى مكة بأهله و عياله واحدة منهن مشى فيها ستة وعشرين يوما، وأخرى خمسة وعشرين يوما، وأخرى أربعة وعشرين يوما، وأخرى أحد وعشرين يوما.

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٢٠٢

### المسألة ٤١٩:

الظاهر من قول المعصومين (صلوات الله و سلامه عليهم أجمعين) في الأحاديث التي تقدم بعضها: في كل شهر عمرة أو لكل شهر عمرة: أن العمرة وظيفة خاصة في الشهر تترتب عليها بعض الآثار الشرعية، فيتأكد على المكلف استحباب العمرة في كل شهر، وإذا أتى المكلف بها جاز له أن يدخل مكة محلا بعدها مرة أو مرارا ما دام الشهر الذي اعتمر فيه، ولا يفتر فيه إلى إحرام بعمرة جديدة، وإذا أتم المكلف عمرة التمتع ثم خرج من مكة إلى بعض النواحي لضرورة أو حوجته إلى الخروج، ورجع إلى مكة قبل انتهاء شهر عمرة لم يفتر إلى عمرة تمتع أخرى وكفته عمرته الأولى، وإذا أفسد المكلف عمرته المفردة بالجماع قبل أن يتم السعي في العمرة وجب عليه أن يقيم في مكة حتى يخرج شهر عمرته الفاسدة ويعتمر في الشهر المقبل، وهذه كلها أحكام خاصة لعمرة الشهر ثبتت لأدلتها الخاصة، وقد سبق ذكر بعضها، وأما أن المكلف لا يشرع له أن يأتي بعمرة مفردة ثانية في الشهر إذا كان قد اعتمر فيه عمرة مفردة قبلها، فلا دلالة في الأحاديث المذكورة على ذلك، ولا دلالة لها على اعتبار الفصل بشهر بين العمرتين لتكون مقيدة للمطلقات الدالة على استحباب العمرة.

و أما خبر علي بن أبي حمزة البطائني عن أبي الحسن (ع) الدال على أن في كل عشرة أيام عمرة، فالظاهر ضعف سنده و لذلك فلا يصلح أن يكون مقيدا للمطلقات المذكورة، و إذا فرضنا سلامه سنده فسيبيل الأحاديث المعتبرة التي تقدم الكلام فيها.  
كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٢٠٣

و على وجه الاجمال فتستحب العمرة بعد العمرة و ان لم يفصل بينهما فاصل من الأيام، و يتأكد استحبابها إذا اعتمر المكلف عمرته الأولى في شهر هلالى ثم أعتمر الثانية في شهر هلالى بعده، و أقل منه تأكدا أن يفصل ما بينهما بعشرة أيام.

#### المسألة ٤٢٠:

يجوز بل يستحب للإنسان أن يأتي بعمرة مفردة بعد أن يتم أعمال الحج، سواء كان حجه تمتعا أم قرانا أم أفرادا، فعن عبد الرحمن بن أبي عبد الله قال: سألت أبا عبد الله (ع) عن المعتمر بعد الحج، قال: إذا أمكن الموسى من رأسه فحسن.  
كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٢٠٤

### الفصل التاسع في صور أنواع الحج على نحو الإجمال

#### [النوع الأول: حج التمتع]

#### المسألة ٤٢١:

النوع الأول من الحج حج التمتع و هو أفضل أنواعه جميعا، و هو كما قلنا في أول الفصل الثامن فريضة كل مكلف تبعد داره عن مكة المكرمة بثمانية و أربعين ميلا فأكثر إذا استطاع إلى الحج سبيلا، و هو يتألف من نسكين مترتين يرتبط أحدهما بالآخر و لا يسقط الفرض عن المكلف إلا بالإتيان بهما معا على الترتيب الشرعى بينهما، و وفقا للشروط المعتبرة فيهما و فى إعمالهما.

#### [النسك الأول من هذا النوع هو عمرة التمتع]

#### المسألة ٤٢٢:

النسك الأول من هذا النوع هو عمرة التمتع و تجب فيها خمسة أعمال:

(الأول:) أن يحرم المكلف من أحد المواقيت الآتى ذكرها بعمرة التمتع لحج التمتع، و أن يكون إحرامه فى أحد أشهر الحج و هى شوال و ذو القعدة و ذو الحجة.

(الثانى:) أن يأتى مكة بعد الإحرام فيطوف بالبيت الحرام سبعة أشواط طواف العمرة.

(الثالث:) أن يصلى بعد ذلك فى مقام إبراهيم ركعتين صلاة الطواف.

(الرابع:) أن يسعى بعدهما بين الصفا و المروة سبعة أشواط سعى العمرة.

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٢٠٥

(الخامس:) أن يقصر فىأخذ شيئاً من شعره، أو يقلّم شيئاً من أظفاره.

فإذا فعل ذلك حلّ من إحرامه، و جاز له أن يأتى بأى عمل حرم عليه بسبب الإحرام، و لا يحلّ له أى شىء حرم عليه بسبب الحرم، و سيأتى تفصيل ذلك (ان شاء الله تعالى).

### المسألة ٤٢٣:

لا يجب على المكلف طواف النساء فى عمرة التمتع على الأقوى، و الأحوط استحباباً ان يأتى به بعد السعى و قبل التقصير و أن يكون الإتيان به برجاء المطلوبية.

### [النسك الثانى من هذا النوع هو الحج،]

### المسألة ٣٢٤:

النسك الثانى من هذا النوع هو الحج، و قد يطلق عليه بالخصوص اسم حج التمتع، و تجب فيه ثلاثة عشر عملاً:

(الأول:) أن يحرم بحج التمتع من مكة، و الأفضل أن ينشئ إحرامه فى اليوم الثامن من ذى الحجة و هو يوم التروية، و يكفيه أن يحرم فى وقت يمكن معه ان يدرك الوقوف بعرفات فى اليوم التاسع حين الزوال.

(الثانى):

أن يقف فى عرفات من زوال الشمس فى اليوم التاسع من شهر ذى الحجة إلى غروب الشمس منه، و يراد بالوقوف فى الموضع المذكور: أن يكون فيه جميع المدة المذكورة على ما سيأتى بيانه، و عرفته موضع يقع فى طريق مكة إلى الطائف و على بعد أربعة فراسخ من مكة.

(الثالث:) أن يبيت ليلة العاشر من ذى الحجة فى المزدلفة عند المشعر

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٢٠٦

الحرام و يقف فيها من طلوع الفجر الى طلوع الشمس من يوم الأضحى، و المزدلفة واد يقع ما بين عرفته و مكة قبل أن يصل الى منى.

(الرابع:) أن يرمى جمرة العقبة فى يوم الأضحى. و تقع العقبة فى آخر وادى منى مما يلي مكة.

(الخامس:) أن يذبح هديه إذا كان من البقر أو الغنم، و ينحره إذا كان من الإبل، و هو الواجب الثانى من واجبات منى فى يوم العيد.

(السادس:) أن يحلق شعره أو يأخذ من طول شعره أو يقلّم أظفاره على التفصيل الآتى ذكره و هو الواجب الثالث منها، فإذا أتمّ هذه

الأعمال حلّ له جميع ما حرمه الإحرام عليه ما عدا الطيب و النساء، و ما عدا الصيد أيضاً، و هو من محرمات الحرم فلا يحلّ له ما دام فيه.

### المسألة ٤٢٥:

يتخير المكلف بعد ان يتم أعمال منى في يوم العيد بين أن يعود إلى مكة فيأتي بأعمالها في ذلك اليوم و أن يؤخرها إلى اليوم الثاني، ويجوز له أن يؤخرها الى ما بعد أيام التشريق، و الأفضل ان يأتي بها في يومه، و الأحوط استحبابا أن لا يؤخرها عن اليوم الثاني.

### المسألة ٤٢٦:

(السابع): من واجبات حج التمتع ان يطوف بالبيت إذا رجع الى مكة كما ذكرنا طواف الحج سبعة أشواط.

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٢٠٧

(الثامن): أن يصلى صلاة الطواف و هى ركعتان خلف المقام.

(التاسع): أن يسعى بين الصفا و المروة سبعة أشواط، فإذا أتم سعيه حل له الطيب.

(العاشر): أن يطوف بالبيت طواف النساء سبعة أشواط.

(الحادى عشر): أن يصلى بعده صلاة الطواف و هى ركعتان خلف المقام، فإذا أتمهما حلت له النساء.

(الثانى عشر): أن يبيت فى منى لىالى التشريق و هى ليلة الحادى عشر و ليلة الثانى عشر إذا كان قد اتقى النساء و الصيد فى أيام إحرامه

فلم يرتكب منها شيئا، و إذا كان قد خالف و لم يتق وجب عليه ان يبيت ليلة الثالث عشر أيضا، و سيأتى تفصيل ذلك.

(الثالث عشر): أن يرمى الجمار الثلاث فى منى فى كل من اليوم الحادى عشر و اليوم الثانى عشر و فى اليوم الثالث عشر أيضا إذا بات

ليلته فى منى، فإذا أتم الأعمال الثلاثة عشر المذكورة بعد عمره التمتع على الوجه المطلوب صح حجه تمتعا و برئت ذمته من التكليف

به إذا كان واجبا.

### [شروط حج التمتع:]

### [الأول: النية،]

### المسألة ٤٢٧:

يشترط فى صحة حج التمتع ان تتوفر فيه عدة أمور:

(الأول):

النية، و هى أن يقصد المكلف الإتيان بهذا النوع الخاص من الحج متقربا به الى الله، و يكفيه ان يقصد الإتيان بمجموعة الأعمال

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٢٠٨

الخاصة التى أمره الله بها على وجه الإجمال و ان لم يعلم بها على التفصيل فى وقت النية، و موضع النية هو أول إحرامه بالعمرة من

الميقات، فإذا قال فى ذلك الوقت: أحرم بعمرة التمتع فى حج الإسلام- مثلا- حج التمتع قربة الى الله، ثم تابع أعماله فى العمرة و

الحج على هذه النية أجزاء ذلك و هذه المتابعة الإجمالية للنية فى الأعمال هى الاستدامة الحكيمية للنية التى يشترطها الفقهاء فى صحة

كل عبادة حتى تتم أجزاؤها، و قد تقدم ذكرها فى الصلاة و الصوم و غيرها من العبادات.

### المسألة ٤٢٨:

إذا اعتمر الشخص عمرة مفردة حتى أتمها كذلك، و كانت عمرته فى أشهر الحج جاز له ان يعود بعدها إلى أهله، و جاز له أن يجعل

عمرته المفردة التى أتى بها عمرة تمتع و يبقى فى مكة و يحج بعدها حج تمتع، و إذا أقام بعد عمرته المفردة فى مكة إلى هلال ذى

الحجة استحباب له ان يجعلها عمرة تمتع و يحج بعدها حج تمتع، و إذا أقام فى مكة الى أيام الحج و يوم التروية تأكد له استحباب

ذلك، و إذا حج بعدها متمتعا كفاه ذلك في جميع الصور المذكورة إذا كان حجه مندوبا، و لا يكفيه على الأصح إذا كان الحج واجبا عليه لاستطاعة أو نذر أو غير ذلك لعدم نية حج التمتع من أول الأمر، و انما يصح مندوبا للأدلة الخاصة المحمولة على ذلك.

#### المسألة ٤٢٩:

يظهر من بعض الروايات الواردة في المسألة المتقدمة أن عمرته المفردة التي أتى بها ثم أقام بعدها الى أيام الحج تنقلب بنفسها إلى عمره تمتع، و هو مشكل فيتعين حمل تلك الاخبار على أن المكلف ينوى التمتع بالعمره المتقدمة فيجعلها عمره تمتع كما ذكرنا. كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٢٠٩

#### (الشرط الثاني: [أن تكون العمرة و الحج في أشهر الحج])

#### المسألة ٤٣٠:

أن يكون كل من عمره التمتع و حجه في أشهر الحج، و أشهر الحج هي شوال و ذو القعدة و ذو الحجة، فلا يصح إذا وقعت العمرة أو وقع بعضها قبل هذه الأشهر، فإذا أحرم بالعمرة في آخر يوم من شهر رمضان مثلا كانت عمره مفردة، و لم يجز له ان يتمتع بها الى الحج، و ان وقعت بقيه أعمالها في شهر شوال.

#### المسألة ٤٣١:

(الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ)،- كما تقول الآية الكريمة- و كما دلت عليه أحاديث عديدة من السنة، و لذلك فأشهر الحج الثلاثة كلها- و منها شهر ذى الحجة- أشهر هلالية كاملة على الأصح، و ليست شهرين و بضعة أيام من الشهر الثالث كما يراه بعض الفقهاء، و ان لم يصح عقد الإحرام لعمره التمتع بعد يوم التروية من شهر ذى الحجة، لعدم اتساع الوقت لهذه العمرة، أو لعدم بقاء وقتها لحضور أيام الحج، و سيأتي أن بعض أعمال الحج يجوز الإتيان به الى آخر شهر ذى الحجة، و من أجل ذلك قال بعض الأكابر: إن النزاع في هذه المسألة لفظي لا أثر له.

#### المسألة ٤٣٢:

إذا اعتمر الإنسان في غير أشهر الحج، و قصد بعمرته التمتع بها الى الحج لم تصح عمره تمتع كما قلنا آنفا، و يشكل الحكم بصحتها عمره مفردة كما يراه بعض العلماء لانه لم ينو العمرة المفردة، و خبر أبي جعفر الأحول و خبر سعيد الأعرج اللذان اعتمدا عليهما القائلون بالصحة من العلماء غير واضحى الدلالة على ذلك، فلا يترك الاحتياط بأن يتم المكلف عمرته المذكورة برجاء المطلوبية، و لا يكتفى بها إذا كانت عليه عمره واجبة.

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٢١٠

#### (الشرط الثالث: [وقوعهما في سنة واحدة])

#### المسألة ٤٣٣:

أن يوقع المكلف عمره التمتع و حجه كليهما في سنة واحدة، و هذا هو القول المشهور بين الأصحاب (قدس الله أرواحهم)، و ما ذكره لهذا الشرط من الأدلة كلها قابلة للمناقشة، و لكن اعتضاد بعض هذه الأدلة ببعض و الاحتياط يقتضى اشتراط ما ذكره، و

لذلك فلا يصح للمكلف أن يأتي بعمره التمتع في سنة و يأتي بحجة في سنة أخرى بعدها، و أن أقام بمكة إلى العام الثاني حتى أدى الحج فيه، و سواء أحلّ من إحرام عمرته بعد ما أتمها أم بقي محرما حتى أتم عمرته في السنة الثانية و حج فيها، و لا يصح له أن يأتي بعمره التمتع للحج في آخر ذى الحجة و يأتي بالحج في أيام الحج المقبلة، و ان لم تفصل ما بينهما سنة كاملة.

#### (الشرط الرابع: كون الإحرام بحج التمتع من مكة نفسها)

##### المسألة ٤٣٤:

أن يكون إحرام المكلف بحج التمتع من مكة نفسها، و المراد بها مكة الأصلية، فيكفيه ان يحرم في أى محلّة شاء من محلاتها القديمة، أو شعب من شعابها، أو شارع من شوارعها، أو مسجد من مساجدها، و لا يجزيه ان يحرم في المحلات و الأحياء الجديدة التي أضيفت إليها بعد الاتساع.

و أفضل مواضع مكة للإحرام منه هو المسجد الحرام، و أفضله مقام إبراهيم أو حجر إسماعيل، و في بعض النصوص ما بين الركن و المقام.

و إذا تعذر على المتمتع أن يحرم بحجه من مكة لضيق الوقت عليه، أو لبعض الطوارئ التي أوجبت له التعذر أحرم من الموضع الذي يتمكن منه، و يجب عليه أن يختار الموضع الأقرب الى مكة

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٢١١

فالأقرب، فيرجع اليه و يحرم منه مع الإمكان.

##### المسألة ٤٣٥:

إذا أحرم المكلف بحج التمتع من غير مكة مختاراً متعمداً في ذلك وقع إحرامه باطلاً، فيجب عليه ان يعود إلى مكة و يجدد الإحرام فيها، و لا يكفيه ان يعود إلى مكة و هو محرم من غير ان يجدد الإحرام فيها و إذا لم يعد إلى مكة أو لم يجدد الإحرام و حج بإحرامه الأول كان حجه باطلاً.

و إذا ضاق عليه الوقت عن الرجوع فلم يعد إلى مكة لضيق الوقت، و جدّد إحرامه بعد ذلك في الموضع الذي يمكنه صحّ إحرامه و حجه، و ان كان آثماً عاصياً بتركه الإحرام في مكة مختاراً.

##### المسألة ٤٣٦:

إذا أحرم بحج التمتع من غير مكة جاهلاً أو ناسياً، ثم علم بالحال أو تذكره بعد إحرامه، و جب عليه ان يعود إلى مكة و يجدد إحرامه فيها إذا أمكن له ذلك، و لا- يصح إحرامه و لا- حجه بغير ذلك، فإن لم يتمكن من الرجوع و جب عليه أن يحرم من المكان الذي يمكنه الإحرام فيه، و ان كان في عرفات نفسها و يصح حجه بذلك، و يجب عليه أن يختار الأقرب الى مكة فالأقرب مع الإمكان كما سبق في نظيره.

#### (الشرط الخامس: اشتباك العمرة و الحج)

##### المسألة ٤٣٧:

يعلم من مجموع الأدلة و النصوص الواردة في حج التمتع ان العمرة و الحج في هذا النوع من الحج و ان كانا عبادتين تنفرد كل



واحدة منهما عن الأخرى بإحرام و أعمال خاصة بها، إلا أنهما مشتبتان مترابطتان، لا تنفك إحداهما عن الأخرى، وقد شبك الرسول (ص) أصابعه وقال: (دخلت العمرة في الحج هكذا الى يوم كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٢١٢)

القيامة) و تكرر هذا القول من خلفائه المعصومين (ع).

و من النتائج الواضحة لذلك: ان لا يقوم بهذا العمل الواحد شخصان فيأتي أحدهما بعمرة التمتع وحدها، و يأتي الثاني بحج التمتع وحده و ان كانا في عملهما نائبين عن شخص واحد، فإن هذا التفكيك بين أجزاء العمل الواحد المترابط الأجزاء غير مشروع، أو هو مشكوك الشرعية في الإسلام على أقل الاحتمالات، و لا يصح ان يقوم بحج التمتع شخص واحد فيأتي بعمرة التمتع بالنيابة عن أحد و يأتي بحج التمتع بالنيابة عن شخص آخر.

### [مسائل]

#### المسألة ٤٣٨:

□  
ورد في الخبر عن الحارث بن المغيرة عن أبي عبد الله (ع)، في رجل تمتع عن امه و أهل بحجة عن أبيه؟ قال (ع): (ان ذبح فهو خير له، و ان لم يذبح فليس عليه شيء لأنه إنما تمتع عن أمه، و أهل بحجة عن أبيه)، و الرواية غير ظاهرة الدلالة على خلاف الحكم الذي ذكرناه في المسألة الماضية، فمن المحتمل القريب ان الرجل قد أتى بعمرة مفردة عن أمه قبل الحج ثم أتى بحجة مفردة بعدها عن أبيه و من أجل ذلك فلا- يجب عليه الهدى كما قال له الامام (ع) في الجواب، لأنه لم يتمتع بالعمرة إلى الحج، و ليس المراد ان الرجل أتى بعمرة التمتع عن أمه و أتى بحج التمتع عن أبيه، فالرواية غامضة الدلالة على ذلك.

و أما صحيحة محمد بن مسلم عن أبي جعفر (ع) قال: سألته عن رجل يحج عن أبيه أ يتمتع، فقال (ع): نعم المتعة له و الحج عن أبيه، فهي أكثر غموضاً و أخفى دلالة على ذلك، فإن الراوى يسأل الامام عن يحج عن أبيه أ يجوز له أن يعتمر لنفسه عمرة مفردة قبل حجه عن أبيه أو بعده، فقال له الامام: نعم يجوز له ذلك، و تكون العمرة له و الحجة لأبيه، و هي غير ما نحن فيه، أو يسأله عن يحج كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٢١٣

عن أبيه و هو ميت أ يجوز له أن يحج عن أبيه حج التمتع مع ان الميت لا يتلذذ بالإحلال بين الإحرامين؟، فقال الامام له: نعم، يجوز له ذلك و يكون التمتع و التلذذ بين الإحرامين له و حج التمتع كله لأبيه، و على كلا الاحتمالين فلا دلالة في الصحيحة على أن تكون عمرة التمتع للرجل و حج التمتع لأبيه.

#### المسألة ٤٣٩:

إذا اعتمر الإنسان عمرة التمتع و جب عليه البقاء في مكة بعد الإحلال من العمرة، و لم يجز له الخروج من مكة حتى يأتي بحج التمتع، و إذا دعت الى الخروج منها حاجة و جب عليه أن يحرم بالحج قبل خروجه، ثم يخرج الى حاجته و هو محرم حتى يعود إلى مكة و يأتي بالحج، و إذا لم يتمكن من العود إلى مكة مضى من وجهه الى عرفات و المشاعر ليؤدي الحج فلا يفوته.

و لا فرق في حرمة خروج المتمتع من مكة بين ان يكون خروجه إلى جهة تبلغ المسافة الشرعية الموجبة لقصر الصلاة أو تزيد عليها أو تنقص عنها، إذا كان ذهابه الى ذلك الموضع يعدّ خروجاً عن مكة، فلا يجوز له ذلك، و لا بأس بالذهاب أو التردد أو السكنى في المواضع التي تعدّ من بلد مكة عرفاً، و لا- يعدّ الذهاب إليها خروجاً عن مكة في نظر العقلاء، و لا- اعتبار بأقوال المتسامحين و المتهاونين في الحدود من الناس.

**المسألة ٤٤٠:**

إذا خرج المكلف من مكة بعد إحلاله من عمره التمتع عامداً من غير عذر ولم يحرم بالحج، كان عاصياً آثماً بخروجه كذلك، ولا تبطل عمرته ومتعته بمجرد ذلك، وإذا كان جاهلاً أو ناسياً فلا إثم عليه، فإذا رجع إلى مكة بعد خروجه منها، فإن كان رجوعه إليها قبل أن ينقضى الشهر الهلالي الذي أتم عمرته فيه كفته عمرته تلك،

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٢١٤

و لم يفتقر في دخوله إلى مكة ولا في صحة حجه إلى استئناف عمره أخرى، وان كان رجوعه إلى مكة بعد أن انقضى شهر عمرته و دخل شهر هلالى آخر وجب عليه أن يأتى بعمره تمتع اخرى، و عليه ان يحرم بها من أحد المواقيت، و لم تكفه عمرته السابقة في جواز دخوله إلى مكة، و لا في صحة حجه متمتعاً، فإذا دخل مكة محلاً كان آثماً بدخوله كذلك و إذا حج متمتعاً بانبا على متعته الأولى كان حجه باطلاً.

**المسألة ٤٤١:**

إذا خرج المتمتع من مكة بعد إحلاله من العمرة و قبل الإحرام بالحج لعذر أو لغير عذر- كما فرضنا في المسألة الماضية- و أراد الرجوع إلى مكة بعد انقضاء الشهر الهلالي لعمرته، و قد تعذر عليه العود من موضعه إلى الميقات ليحرم منه بعمره ثانية يدخل بها إلى مكة، أو كان رجوعه إلى الميقات موجبا للعسر و الحرج الشديد الذى لا يتحمل، فإن لم يتضيق عليه وقت الحج و علم انه إذا بقى في موضعه مدة أخرى ارتفع عذره و أمكن له ان يعود إلى الميقات و يحرم منه من غير عسر و لا مشقة، و جب عليه الصبر في موضعه حتى يرتفع العذر و يأتى بالواجب و يدخل مكة، و ان يئس من ذلك أو ضاق عليه وقت أدراك الحج، رجع بالمقدار الذى يمكن له من طريق الميقات و أحرم من ذلك الموضع بالعمرة و دخل مكة محرماً معتمراً متمتعاً، و ان لم يقدر أحرم من موضعه، و لعلنا نتعرض لنظير هذه المسألة في مبحث أحكام المواقيت.

**المسألة ٤٤٢:**

إذا أحل المتمتع من عمره التمتع و عرضت له حاجة دعتة إلى الخروج من مكة إلى بعض النواحي القريبة أو البعيدة عنها و لم يكن يعلم بها من قبل، جاز له الخروج إلى موضع حاجته بعد أن يحرم

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٢١٥

من مكة بالحج كما بينا في بعض المسائل المتقدمة، و يكفى في جواز ذلك ان تعرض له حاجة عادية لمثله تدعوه إليه و لا يشترط ان تكون ضرورة لا بد منها أو يكون فقدها موجبا للعسر أو الحرج.

فإذا أحلّ المقاول مثلاً- من عمره التمتع و دعتة الحاجة الطارئة إلى الخروج إلى منى أو إلى المشعر أو إلى عرفات لارتياح أمكنة لحججه، و نصب خيام لهم، جاز له ان يخرج لذلك بعد أن يحرم بالحج، و كذلك إذا عرضت له الحاجة أن يخرج إلى جدة لاستقبال الحجاج، أو ان يسافر إلى المدينة لترحيلهم إلى مكة، أو تيسير أمر سفرهم و إحرامهم، و ان كان له من ينوب عنه في ذلك. و هذا كله إذا عرضت له الحاجة بعد إحلاله من العمرة و لم يكن يعلم بها قبل اعتماره، و إذا علم قبل إحرامه بعمره التمتع بأنه يحتاج إلى الخروج من مكة بعد العمرة أشكل الحكم لذلك.

و يمكن للمقاول و شبهه إذا كان يعلم قبل الاعتمار بأن الحاجة تدعوه إلى الخروج بعد عمرته، أن يحرم أولاً بعمره مفردة يدخل بها إلى مكة، ثم يخرج بعد الإحلال منها إلى حوائجه، فإذا أنجزها عاد إلى مكة، و إذا فرغ خرج إلى الميقات و أحرم بعمره التمتع و خرج بعدها إلى الحج.

**المسألة ٤٤٣:**

إنما يجوز للمتمتع ان يخرج من مكة بعد إحلاله من العمرة، لظروء الحاجة الداعية الى ذلك إذا لم يخف فوات الحج بخروجه، فيحرم بالحج و يخرج لحاجته محرما كما تكرر ذكره، و إذا خاف فوات الحج بذلك لم يجز له، و لا يجوز لمن تمتع بالعمرة إلى الحج ان يترك الحج اختياراً، أو يفعل ما يؤدي الى تركه، و ان كان الحج مندوباً.

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٢١٦

**المسألة ٤٤٤:**

إذا اتفق ان عرضت للمكلف المتمتع ضرورة لا- بد له منها الى الخروج من مكة، كما إذا أمره الحاكم بشيء و لم يمكنه التأخير، أو طرأت له حاجة يلزمه العسر أو الحرج إذا فقدها، و كان الإحرام بالحج من ذلك الحين يوجب له العسر و الحرج الشديد أيضاً، جاز له الخروج محلاً من غير إحرام، فإذا رجع الى مكة بعد خروجه منها أتبع الأحكام التي مرّ ذكرها، فإذا كان رجوعه قبل ان ينقضى شهر العمرة دخل مكة محلاً و إذا كان رجوعه بعد انقضاء الشهر وجب عليه ان يحرم من الميقات بعمرة ثانية للمتمتع، لانفصال عمرته الأولى.

**المسألة ٤٤٥:**

تجربى الأحكام الأنف ذكرها فى حج التمتع سواء كان واجبا على المكلف أم مندوباً، و لا يختلفان فى شيء عدا ما سيأتى استثناءه، فالصورة الإجمالية لحج التمتع المندوب هى الصورة الإجمالية التى ذكرناها للحج الواجب، و الاعمال فيه هى الأعمال التى عدناها فى أول هذا الفصل، و الشروط فيه هى الشروط، و إذا أتم المتمتع فى الحج المندوب عمرته و أحلّ من إحرامها حلّ له كل شيء حرّمه عليه إحرامها الى ان يحرم بعدها بالحج من مكة كما فى التمتع الواجب، و حرم عليه كذلك ان يخرج من مكة حتى يحج، و إذا طرأت له حاجة تدعوه الى الخروج من مكة بعد إحلاله من العمرة لم يخرج إلا إذا أحرم بالحج، الى غير ذلك من الاحكام التى بسطنا ذكرها فى المسائل الماضية.

و الفارق الأول بين حج التمتع الواجب و المندوب فى النية، فإذا أراد المكلف ان يأتى بحج التمتع المندوب قصد عند إحرامه بالعمرة من الميقات: انه يحرم بعمرة التمتع للحج المندوب حج التمتع قرينة الى الله، ثم يتابع أعمال العمرة و أعمال الحج على هذه النية، و قد سبق

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٢١٧

ذكر النية فى الحج الواجب فى المسألة الأربعمئة و السابعة و العشرين.

و الفارق الثانى بينهما فى الحكم، فى ما إذا خرج المكلف من مكة بعد عمرة التمتع و هو محلّ غير محرّم بالحج، ثم عاد بعد انتهاء شهر العمرة، فإذا كان حجه واجبا وجب عليه ان يدخل مكة لئتم حجه، و لذلك فيجب عليه ان يحرم بعمرة ثانية يدخل بها مكة يتمتع بها ثم يحج بعدها، فإن عمرته السابقة قد انفصلت عن الحج شرعاً بعد انقضاء شهرها، و قد بينا هذا فى ما مضى، و إذا كان حجه مندوباً جاز له بعد خروجه من مكة محلاً و انقضاء شهر عمرته ان يرجع الى وطنه فلا يحج، فإن حجه مندوب حسب الفرض، و عمرته الأولى قد انفصلت عن الحج بعد انقضاء شهرها، فلا حكم لها، و لذلك فلا يكون المكلف مرتها بالحج و لا يجب عليه دخول مكة حتى يجب عليه الاعتمار لدخولها، و لكنه إذا تطوع فرجع الى الميقات و أحرم بعمرة التمتع ثانياً و أتم عمرته الثانية ارتهن بعدها بالحج و وجب عليه ان يحج متمتعاً.

**المسألة ٤٤٦:**

إذا خرج المتمتع من مكة وهو محل بعد عمرته وانقضى شهر العمرة ثم أراد الرجوع بعد الشهر إلى مكة وجب عليه ان يجدد عمرة ثانية كما سبق في المسألة الأربعمئة والأربعين وكانت الثانية هي عمرة التمتع، ولذلك فهو لا يحتاج فيها إلى طواف النساء، وكانت عمرته الأولى بعد الحكم بانفصالها شرعا عن حج التمتع، عمرة مفردة، ولذلك فالأحوط لزوما بل الأقوى أنها تفتقر إلى طواف النساء فلا تحل له النساء إلا به وعليه ان يأتي به قضاء بعد ان يتم عمرته الثانية، فإذا أتى بالطواف قبل التقصير في العمرة صح لأنه لا يزال محرما، وإذا لم يأت به حتى قَصَّرَ وأحلَّ من إحرامه لم  
كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٢١٨  
يصح حتى يأتي به وهو محرم بإحرام آخر.

**المسألة ٤٤٧:**

إذا أحرم المكلف بعمرة التمتع ودخل مكة بهذا القصد، فالظاهر حرمة خروجه من مكة حتى يتم متعته ويتم حجه، ولا ريب في ان غالب النصوص الواردة في المسألة انما تعرضت في السؤال والجواب للخروج من مكة بعد إتمام العمرة والإحلال من إحرامها، ولذلك لم يتعرض الفقهاء لحكم الخروج في أثناء العمرة ومن تعرض لذلك منهم افتى بجواز الخروج، ولكن الإطلاق في صحیحته حماد بن عيسى يكفي في الدلالة على التحريم، فإن الروايات الأخرى قد دلت على تحريم الخروج بعد إتمام العمرة لأن ذلك مورد الفرض في الرواية أو محل السؤال ولم تقيّد الحكم بذلك فلا موجب لتقيّد الصحیحته الدالة على الحرمة.

**المسألة ٤٤٨:**

إذا دخل مكة وهو محرم بعمرة التمتع ثم عرضت له ضرورة لا بد منها للخروج من مكة في أثناء عمرته أو طرأت حاجة توجب له العسر أو الحرج إذا فقد ما جاز له الخروج وهو محرم بالعمرة فإذا قضى حاجته وعاد إلى مكة جاز له دخولها لانه محرم وان طال مدة إحرامه فيتم عمرته ويأتي بالحج بعدها.

**المسألة ٤٤٩:**

إذا خرج المكلف من أهل مكة أو المجاورين فيها إلى بعض المواضع القريبة أو البعيدة عن مكة ثم أراد الدخول إليها وجب عليه الإحرام بحج أو بعمرة ولم يجز له ان يدخلها محلا، إلا إذا كان من الحطّابة أو الحشاشة أو الرعاة أو نقله الميرة إلى البلد الذين يتخذون ذلك عملا ومهنة لهم، إلا إذا كان قد دخل مكة قبل ذلك وهو محرم بحج أو بعمرة تمتع أو بعمرة مفردة و أتم نسكه فيها، ثم خرج منها،  
كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٢١٩

فيجوز له ان يدخلها بغير إحرام إذا كان دخوله قبل ان ينقضى شهر نسكه السابق، وقد ذكرنا هذا في المسألة الأربعمئة والسادسة عشرة، وقد سبق منا انه لا يعتبر الفصل بين العمرتين بفواصل من الأيام، ونتيجة لذلك فيجوز لمن خرج من مكة وأراد الدخول فيها ان يحرم بعمرة جديدة وان لم تفصل بينها وبين عمرته الأولى مدة.

**المسألة ٤٥٠:**

يجوز للمتمتع ان ينزل في ضواحي مكة التابعة لها عرفا و التي لا يعد الذهاب إليها خروجاً من مكة، فإذا أقام بها في أثناء عمرته أو بعد الإحلال منها لم يضره ذلك و جاز له الغدو و الرواح إلى منزله فيها و قد تقدم ذكر هذا في المسألة الأربعمئة و التاسعة و الثلاثين.

### [النوع الثاني: حج الأفراد،]

#### المسألة ٤٥١:

النوع الثاني من الحج هو حج الأفراد، و قد بينا في أول الفصل الثامن ان حج الأفراد أو حج القران فريضة كل مكلف يستطيع الحج ممن يكون أهله حاضري المسجد الحرام، و هم أهل مكة نفسها و من يحيط بها من أهل الضواحي و الديار القريبة التي لا تبعد عن المسجد الحرام بستة عشر فرسخاً تامه، أو بستة و ثمانين كيلو متراً و نصفاً على وجه التقريب، فيتخير المكلف المستطيع للحج منهم ان يأتي بأى هذين النوعين من الحج أراد، و أفضلهما هو حج القران.

و قد سبق أيضاً ان الحج في كل من النوعين ينفرد عن العمرة و لا يرتبط بها في العمل و لا في الاستطاعة و لا في التكليف، فإذا استطاع المكلف للحج وحده و جب عليه و لم تجب عليه العمرة، و إذا استطاع للعمرة وحدها و جب عليه و لم يجب الحج، و إذا استطاع لهما معا و جب عليه كل واحد منهما على انفراد و لم تتوقف صحته على ان يأتي بالآخر.

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٢٢٠

#### المسألة ٤٥٢:

أعمال حج الأفراد بذاتها هي أعمال حج التمتع ما عدا الهدى فإنه غير واجب في حج الأفراد و قد تقدم تعداد الاعمال في المسألة الأربعمئة و الرابعة و العشرين و ما بعدها و ذكرها هنالك يغنينا عن التكرار.

#### المسألة ٤٥٣:

يشترط في صحة حج الأفراد أولاً- النية كما تشترط في غيره من العبادات، و هي كما قلنا في نظيره ان يقصد المكلف الإتيان بالنوع الخاص من الحج متقرباً به الى الله و موضعها عند الإحرام به، و يكفي ان يقصد الإتيان بالأعمال على وجه الاجمال كما ذكرنا في حج التمتع و ان يجرى على مقتضى نيته هذه حتى يتم الاعمال و تراجع المسألة الأربعمئة و السابعة و العشرون. و يشترط فيه ثانياً ان يكون الإتيان بإحرامه و اعماله في أشهر الحج، فلا يصح إذا أحرم به قبل أشهر الحج و ان بقى على إحرامه في مكة أو في غيرها حتى أتم الحج في أيامه، و يشترط فيه ثالثاً ان يحرم به من احد المواقيت الآتى ذكرها أو من دويره أهله إذا كانت أقرب الى مكة من الميقات على ما يأتي بيانه في فصل المواقيت.

#### المسألة ٤٥٤:

إذا استطاع المكلف من حاضري المسجد الحرام للحج و العمرة في سنة واحدة و جب عليه الإتيان بهما و المبادرة لهما، و الأحوط ان يقدم الحج، فإذا أتى بحج الافراد و أتمه فالأحوط له لزوماً ان يأتي بعده بالعمرة المفردة من ادنى الحل، و لكنها لا ترتبط بالحج كما هو الحكم في عمرة التمتع، فإذا أخرها لغير عذر أثم بتأخيرها، و إذا أخرها لعذر لم يأثم و لا يبطل حجه في الصورتين، و تلزمه المبادرة للإتيان بها و هكذا، و لا يشترط في صحتها ان يأتي بها في أشهر

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٢٢١

الحج.

**[النوع الثالث: حج القران،]****المسألة ٤٥٥:**

النوع الثالث من الحج هو حج القران، و هو الثانى من النوعين اللذين يتخير بينهما المكلف من أهل مكة و توابعها فى الحكم إذا استطاع الحج كما تقدم، و اعمال حج القران هى أعمال حج الافراد التى ذكرناها، و شروطه و أحكامه هى بذاتها شروط حج الافراد و احكامه.

و الفارق الأول بينهما هو ان القارن يسوق معه هديا عند إحرامه بالحج، فيتعين عليه ان يذبح ذلك الهدى أو ينحره فى يوم النحر بمنى، و ان المفرد لا يجب عليه الهدى كما قلنا فى المسألة الأربعمائه و الثانية و الخمسين.

و الفارق الثانى بينهما ان القارن يتخير عند إحرامه بالحج بين ان يعقد إحرامه بإشعار الهدى الذى ساقه معه أو تقليده، و سيأتى بيان المراد منهما، و ان يعقد إحرامه بالتلبية بعد الإحرام، و ان المفرد يتعين عليه ان يعقد إحرامه بالتلبية خاصة.

و الفارق الثالث بينهما ان القارن لا يجوز له بعد انعقاد إحرامه ان يعدل من الحج إلى عمره المتمتع سواء كان حجه واجبا أم مندوبا، و ان الحاج المفرد إذا دخل مكة و كان إحرامه بحج مندوب، يصح له ان يعدل عن حج الأفراد الى عمره المتمتع إذا كان قبل الوقوف بعرفات، فيتم نسكه عمره متمتع ثم يحرم بعدها بحج المتمتع.

**[مسائل]****المسألة ٤٥٦:**

الإشعار هو ان يشق القارن سنام البدنة التى يسوقها معه هديا عند إحرامه، فيقوم عن جانبها الأيسر و هى معقولة و يشق سنامها من جانبه الأيمن و يلطخ صفحته بالدم، و يختص الاشعار

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٢٢٢

بالهدى إذا كان من الإبل، و لا يجرى فيه إذا كان من البقر أو الغنم، و التقليد ان يعلق فى رقبة الهدى نعلا خلقا قد صلبى فيه، و يجوز التقليد فى كل من الإبل و البقر و الغنم، و ستأتى بقية الاحكام فى فصل الإحرام.

**المسألة ٤٥٧:**

يفترق حج المتمتع عن حج الأفراد و حج القران فى عدة جهات:

الفارق الأول: يشترط فى عمره المتمتع و حجه ان يكونا متصلين فيجب ان يقعا فى أشهر الحج من سنة واحدة و قد تكرر منا ذكر هذا، و لا يعتبر ذلك فى حج الافراد و حج القران مع العمرة المفردة حتى إذا استطاع المكلف للحج و العمرة فى عام واحد و قد أوضحنا هذا من قبل و تراجع المسألة الأربعمائه و الرابعة و الخمسون، و حكم حج القران فى هذا و فى غيره حكم حج الافراد.

الفارق الثانى: يشترط فى صحة عمره المتمتع و فى صحة حجه ان يأتى المكلف بالعمرة قبل الحج و فى عامه كما قلنا و لا يشترط ذلك

فى حج الإفراد و القرآن مع العمرة المفردة، فيصح كل من الحج و العمرة إذا أتى المكلف به منفردا عن الآخر أو مقدما عليه أو متأخرا عنه.

الفارق الثالث: يجب فى حج التمتع ان يكون الإحرام به من مكة نفسها، و يجب فى حج الإفراد و فى حج القرآن ان يكون الإحرام بهما من أحد المواقيت الآتى ذكرها أو من دويره أهل المكلف إذا كانت أقرب من المواقيت إلى مكة.

الفارق الرابع: يجب على المكلف فى حج التمتع ان ينحر أو يذبح ما استيسر من الهدى، و يجب ذلك على المكلف فى حج القرآن إذا ساق الهدى معه عند إحرامه، و لا يجب عليه شىء من ذلك فى حج الإفراد.

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٢٢٣

الفارق الخامس: لا يجوز للمكلف فى حج التمتع ان يقدم الطواف و السعى الواجبين على الوقوف بعرفات و المشعر الحرام و مناسك منى يوم النحر إلا إذا كان مضطرا الى التقديم، و يجوز ذلك فى حج الإفراد و فى حج القرآن مع الاختيار.

#### المسألة ٤٥٨:

يجوز للمكلف إذا دخل مكة و هو محرم بحج الإفراد أو بحج القرآن ان يطوف بالبيت طوافا مندوبا قبل ان يخرج الى الموقفين، و الأحوط له ان يجدد التلبية بعد صلاة الطواف، و إذا تكرر منه الطواف فلا يترك الاحتياط بأن يجدد التلبية بعد صلاة كل طواف. و الأحوط للمتمتع إذا أحرم بحج التمتع ان لا يطوف بالبيت طوافا مندوبا قبل الموقفين و أعمال منى فى يوم النحر و ان كان الأقوى جواز ذلك على كراهة.

#### المسألة ٤٥٩:

إذا أحرم الإنسان بحج الإفراد و كان حجه مندوبا، جاز له ان يعدل بنيته عن حج الإفراد الى عمرة التمتع، فإذا دخل مكة بعد عدوله طاف بالبيت و سعى بين الصفا و المروة ثم أحلّ من إحرامه، فإذا حضرت أيام الحج أحرم بحج التمتع و أتم نسكه، و كذلك إذا دخل مكة بعد إحرامه بحج الإفراد، أو طاف بالبيت بعد دخوله و سعى بين الصفا و المروة، فيجوز له العدول بنيته إلى عمرة التمتع فى جميع هذه الصور، فيقصر بعد السعى و يحلّ من إحرامه و يأتي بحج التمتع.

و لا يجوز له العدول إلى عمرة التمتع إذا جدد التلبية بعد ان أتم السعى، و لا يجوز له العدول إلى عمرة التمتع و حج التمتع بعد الوقوف بعرفات و ان كان قد طاف و سعى قبل الوقوف، و لا يجوز

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٢٢٤

للمكلف ان يعدل إلى عمرة التمتع إذا أحرم بحج القرآن و ساق معه الهدى و ان كان حجه مندوبا.

#### المسألة ٤٦٠:

لا يجوز لمن يحرم بعمرة التمتع ان يعدل بنيته بعد الإحرام بها الى حج الإفراد أو حج القرآن أو الى العمرة المفردة، سواء كان ممن يتعين عليه حج التمتع قبل الإحرام أم كان ممن لا يتعين عليه، كما إذا كان حجه مندوبا أو مندورا مطلقا.

و يستثنى من ذلك ما إذا ضاق عليه الوقت، فإذا هو أتم عمرة التمتع فاته الحج و لم يدركه، فيجوز له العدول فى هذه الصورة بنيته الى حج الإفراد، فإذا أتم أعمال الحج أتى بعده بعمرة مفردة يحرم بها من أدنى الحلّ، و يتحقق للمكلف ضيق الوقت الذى يفوت بعده الحج و يجوز معه العدول بأن لا يبقى له من الفرصة ما يمكنه ان يطوف فيها و يصلى ركعتى الطواف و يسعى و يحلّ من إحرامه، ثم يحرم بالحج و يدرك مسمى الوقوف بعرفات قبل ان تغرب الشمس من اليوم التاسع، و هو الركن الاختيارى من الموقف

بعرفات، فإذا ضاق الوقت عن ذلك جاز له العدول، و إذا عدل بتيته الى حج الإفراد و عمل على ما ذكرناه صح حجه و كفاه إذا كان مندوبا، و أجزاءه في براءة ذمته من التكليف إذا كان واجبا.

#### المسألة ٤٦١:

إذا عدل المتمتع بتيته عن عمره المتمتع الى حج الإفراد كما ذكرنا في المسألة السابقة و أتمها حجة مفردة، فإن كانت عمره المتمتع التي عدل عنها واجبة عليه، و جب عليه أن يأتي بعد الحج بعمره مفردة يأتي بها من ادنى الحلّ بدلا عن عمره المتمتع التي فاتته، و ان كانت مندوبة لم يجب عليه الاعتماد بعد الحج، و استحب له ذلك.  
كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٢٢٥

#### المسألة ٤٦٢:

إذا دخل المتمتع مكة في سعة من الوقت و أكمل عمره المتمتع و أحرم بعدها بحج المتمتع في حال السعة، ثم عرض له بعض الموانع حتى فاتته الركن من الموقف الاختياري في عرفات كفاه ان يدرك الموقف الاضطراري فيها و سيأتي بيانه ان شاء الله في فصل الوقوف بعرفات، و كذلك إذا عرض له بعض الموانع فلم يتمكن من الإحرام بحج المتمتع في حال السعة و أمكن له ان يحرم بالحج بعد الوقت الاختياري فيجب عليه ان يبادر فيحرم بالحج و يدرك الموقف الاضطراري و يجزيه ذلك عند العذر.

#### المسألة ٤٦٣:

إذا كان المكلف ممن يتعين عليه في حج الإسلام ان يأتي بحج المتمتع، و هو البعيد الذي لا يكون أهله حاضري المسجد الحرام، و علم قبل إحرامه بأن الوقت ضيق لا يقدر فيه على إتمام عمره المتمتع و أدراك الموقف الاختياري في الحج، لم يجز له ان يحرم من أول الأمر بحج الإفراد، فإنه غير وظيفته التي تتعين عليه و لا يكون حكمه حكم من طرأ له العذر بعد الإحرام، فإن كان الوقت متسعا أولا- و لكن المكلف آخر الإحرام باختياره حتى ضاق الوقت استقر الحج في ذمته و وجب عليه الإتيان به في العام المقبل، و ان كان الوقت ضيقا منذ البداية فلا يمكنه الإحرام إلا في الوقت الضيق، فالظاهر سقوط الفرض عنه لعدم قدرته على حج المتمتع، و أما حج الإفراد أو القران فإنما هو فرض القريب.

#### المسألة ٤٦٤:

إذا أحرم المكلف بعمره المتمتع في سعة من الوقت، و دخل مكة كذلك، و لكنه أخر الطواف و السعى لعمرته عامدا مختارا حتى ضاق الوقت، و أصبح إتمام العمره غير ممكن له لأنه يفوت عليه الحج  
كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٢٢٦  
بفوات الركن الاختياري من وقوف عرفات، فالظاهر وجوب العدول عليه الى حج الإفراد و إتمامه كذلك و ان كان آثما عاصيا بتأخيره أفعال العمره باختياره.

#### المسألة ٤٦٥:

إذا دخل المكلف المتمتع مكة و اعتقد ان الوقت واسع يستطيع ان يتم فيه اعمال عمرته و يحل منها ثم يحرم بعدها للحج و يدرك الموقف، فأتى طوافه و سعيه بهذا القصد، ثم استبان له انه مخطئ في اعتقاده و قد فاتته الموقف الاختياري بعرفات، فالظاهر بطلان



طوافه و سعيه و انه باق على إحرامه الأول، و لذلك فيجب عليه ان يعدل بتيته الى حج الافراد و ان يبادر لإدراك الموقف الاضطرارى فى عرفات فى ليلة العاشر، فإن لم يقدر على إدراكه أدرك الموقف الاختيارى فى المشعر الحرام، و بذلك يصح حجه مفردا، و عليه أن يأتى بعمره مفردة بعد فراغه من الحج إذا كان حج التمتع واجبا عليه.

#### المسألة ٤٦٦:

إذا أحرمت المرأة بعمره التمتع و هى حائض أو نفساء، و قدمت مكة و هى كذلك و جب عليها ان تنتظر، فإن هى طهرت من حدثها فى سعة من الوقت اغتسلت ثم طافت بالبيت طواف العمرة وسعت و أحلت من إحرامها، ثم أحرمت بحج التمتع فى موعده، و ان استمر بها الدم حتى ضاق الوقت و لم يمكن لها الطواف لتتم العمرة، و جب عليها ان تعدل بنيتها الى حج الافراد و تخرج الى المشاعر لتؤدى المناسك، فإذا تم الحج و جب عليها ان تعتمر عمره مفردة إذا كانت عمره التمتع واجبة عليها، و كفاها حج الافراد و العمرة المفردة اللذان أتت بهما عما فى ذمتها من حج التمتع و عمرته، و المدار على ان تدرك الركن من الوقوف الاختيارى  
كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٢٢٧  
كما ذكرنا فى ما تقدم.

#### المسألة ٤٦٧:

إذا أحرمت المرأة بعمره التمتع و هى طاهرة، ثم حاضت أو نفساء بعد الإحرام، أو بعد دخول مكة أو قبل الإتيان بأعمال العمرة، و جب عليها ان تنتظر، فإن طهرت من حدثها قبل أوان الحج اغتسلت و أتت بأعمال عمرتها كما تقدم، ثم أحرمت بالحج فى موعده، و ان استمر بها الدم حتى ضاق عليها الوقت، تخيرت على الأقوى بين ان تعدل بنيتها الى حج الافراد فتخرج الى عرفات و المشاعر و تتم اعمال الحج و تأتى بعده بعمره مفردة كما سبق فى المسألة الماضية، و ان تغتسل و تحتشى، ثم تسعى بين الصفا و المروة و تقصر و تحل من إحرام العمرة، و تحرم بعدها بحج التمتع فإذا طهرت من حدثها بعد اعمال منى اغتسلت و طافت طواف عمره التمتع أولا، ثم طافت طواف حج التمتع ثانيا وسعت سعى الحج، و طافت طواف النساء، و الأحوط استحبابا لها ان تختار العدول الى حج الأفراد.

#### المسألة ٤٦٨:

إذا حاضت المرأة المتمتع فى أثناء طوافها بعمره التمتع و لم تتجاوز نصف الطواف و هو ثلاثة أشواط و نصف بطل طوافها على الأصح، و وجب عليها الخروج من المسجد، فإن كانت فى سعة من الوقت و جب عليها ان تتربص حتى تطهر من حدث الحيض و تغتسل و تستأنف طوافها من اوله و تتم اعمال العمرة و تحل منها، ثم تحرم بعدها بحج التمتع، و ان ضاق عليها الوقت و لم تطهر من الحيض، تخيرت- كما قلنا فى المسألة الماضية- بين ان تعدل بنيتها الى حج الافراد و تعتمر بعده عمره مفردة، و بين ان تسعى بين الصفا و المروة، و تقصر فتحل من العمرة ثم تحرم لحج التمتع  
كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٢٢٨  
كما فصلنا فى المسألة المشار إليها، و قد قلنا: ان الأحوط لها ان تختار العدول الى حج الأفراد.

#### المسألة ٤٦٩:

إذا حاضت المرأة المتمتع بعد ان تجاوزت النصف من طواف عمره التمتع، و جب عليها أن تحفظ عدد الأشواط التى قطعها، و الموضوع الذى انقطع فيه طوافها، و ان تخرج من المسجد، فإن كانت فى سعة من الوقت صبرت حتى تطهر من الحيض، فإذا اغتسلت

منه وجب عليها ان تتم طوافها بالبيت سبعة أشواط من الموضع الذى قطعته، ثم تصلى صلاة الطواف و تسعى و تقصير، و تحرم بعد ذلك بحج التمتع، و ان ضاق عليها الوقت من قبل ان تطهر من الحيض، و جب عليها ان تسعى بين الصفا و المروة ثم تقصير، و تحرم بعده بالحج، فإذا طهرت من الحيض بعد مناسك منى مضت إلى مكة، و أتت ما نقص من طواف العمرة من الموضع الذى قطعته حين حاضت و صلّت صلاة الطواف ثم طافت بعده طواف الحج و صلّت صلاة و سعت سعى الحج و طافت بعده طواف النساء.

#### المسألة ٤٧٠:

إذا أكملت المرأة المتمتعة طواف العمرة سبعة أشواط ثم حاضت قبل ان تصلى صلاة الطواف، و جب عليها ان تخرج من المسجد، فإذا كان الوقت واسعاً انتظرت حتى تطهر من الحيض فإذا هى اغتسلت من حدثها صلت صلاة الطواف ثم سعت و أتت اعمال العمرة و أحرمت بعدها بالحج، و إذا كان الوقت ضيقاً أخرت صلاة الطواف و سعت بين الصفا و المروة و أتت العمرة و أحرمت للحج، فإذا طهرت بعد اعمال منى اغتسلت و مضت الى البيت و صلّت صلاة طواف العمرة أولاً و طافت طواف الحج و سعت له، و طافت

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٢٢٩

طواف النساء.

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٢٣٠

#### الفصل العاشر فى المواقيت

#### [الأول: ذو الحليفة،]

#### المسألة ٤٧١:

المواقيت المبحوث عنها فى كتاب الحج هى المواضع الخاصة التى عيّنت فى الشريعة لإحرام المسلمين بالحج و بالعمرة أو بأحدهما خاصة، و مجموع ما يذكره الفقهاء من هذه المواضع عشرة:  
الأول:

ذو الحليفة، و يسميه عامة الناس فى هذه الأعصار (آبار على)، و قد أطلق عليه فى بعض النصوص اسم الشجرة، و لا يختص موضع الإحرام بمسجد الشجرة نفسه على الأقوى، فيصح الإحرام من خارجه مما يسمى بالشجرة و بذى الحليفة، و ان كان الإحرام من المسجد الذى صلى فيه الرسول (ص) و أحرّم فيه أفضل بل و أحوط، و لكنه لا يتعين و خصوصاً لذوى الأعدار كالحائض و المريض فى أوقات الازدحام و شبه ذلك، و لا تلحق الزيادة التى أضيفت الى المسجد بالمسجد الأصيل فى الفضيلة، و يصح الإحرام منها و أداء صلاة الإحرام فيها.

و ذو الحليفة ميقات وقته الرسول (ص) لأهل المدينة و لكل من يمرّ عليها فى طريقه الى مكة فى حج أو عمرة من أهل الأمصار الأخرى، و ان كان لأهل مصره ميقات آخر قد عيّنه الرسول (ص) لهم إذا مرّوا به فى طريق بلادهم الخاص إلى مكة.

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٢٣١

#### المسألة ٤٧٢:

يمرّ الحجاج و المعتمرون من أهل المدينة و أهل الأمصار الذين يحجون أو يعتمرون من طريق المدينة بذى الحليفة و بالجحفة و هى

الميقات الثالث الذي سيأتى ذكره، ولا يجوز لهم على الأقوى أن يؤخروا الإحرام من ذى الحليفة الى أن يصلوا إلى الجحفة إذا كانوا مختارين فى ذلك غير معذورين، و يجوز ذلك لمن اضطر اليه لمرض أو ضعف يمنعه من تقديم الإحرام، و كذلك إذا لزمه ضرر شديد.

أو حرج لا- يتحمل عادة من الإحرام من الشجرة، فيجوز له تأخير الإحرام إلى الجحفة، و لا يتعدى فى الحكم بالجواز الى الموانع الأخرى كالحزّ و البرد و المطر و شبه ذلك إذا لم يلزم منها ضرر أو حرج كما ذكرنا.

#### المسألة ٤٧٣:

لا يتعين على الحاج أو المعتمر من أهل المدينة أن يسلك فى سفره الى مكة طريق أهل المدينة المعروف، فيجوز له أن يسلك طريقا آخر لا- يمرّ بمسجد الشجرة أو يحج و يعتمر من بلد آخر فيحرم من ميقات ذلك البلد، و كذلك الحجاج و المعتمرون من أهل الأمصار إذا دخلوا المدينة و أرادوا السفر إلى مكة من غير طريق المدينة، عدا ما يأتى استثناءه فى المسألة الآتية، و إذا دخل الحاج أو المعتمر المدينة و مرّ بالشجرة ثم أراد العدول الى طريق آخر غير طريق المدينة فلا يترك الاحتياط بأن يحرم من الشجرة ثم يخرج محرما الى أى طريق أراد فلا يجتاز الشجرة الا و هو محرم.

#### المسألة ٤٧٤:

يستثنى من الحكم المتقدم من دخل المدينة من حجاج الأمصار و أقام فيها شهرا أو نحوه و هو يريد الحج ثم بدا له أن يسلك فى سفره الى مكة غير طريق مسجد الشجرة فيجب عليه أن كلمه التقوى، ج ٣، ص: ٢٣٢

يحرّم عند محاذاه مسجد الشجرة فى البيداء على ستّة أميال من المدينة كما دلت عليه صحيحة عبد الله بن سنان.

#### المسألة ٤٧٥:

قد ذكرنا أن ميقات ذى الحليفة لا- يختص بمسجد الشجرة، بل يعم الموضع كله، و ان كان الإحرام من المسجد الذى أحرم فيه الرسول (ص) أفضل، و لذلك فيصح للحائض و النفساء و الجنب الذى لا يمكنه الاغتسال لمرض و شبهه أو لا يجد الماء ليغتسل به و لا- يمكنه التيمم، يصح لهؤلاء جميعا و لغيرهم أن يحرموا من خارج المسجد، و يمكن للحائض و النفساء و الجنب أن يحرموا من المسجد نفسه فى حال الاجتياز فى داخله و العبور منه، و الاجتياز هو أن يدخل الإنسان من أحد أبواب المسجد و يخرج من باب آخر من غير مكث و لا تردّد و لا طواف فى المسجد، فيدخل الجنب المعذور و الحائض فيه و يعقدان إحرامهما و يهلان بالحج أو بالعمرة و هما مجتازان من غير صلاة.

#### [الثانى من مواضع الإحرام: العقيق،]

#### المسألة ٤٧٦:

الثانى من مواضع الإحرام: العقيق، و هو واد واحد مستطيل جدا أو عدة أودية متصلة قد عقّها السيل أى شقّها و أنهرها و وسّعها-، كما يقول بعض اللغويين فى وجه تسميته بالعقيق-، وسيلة يصب فى غور تهامة، و هذا الموضع ميقات وقته الرسول (ص) لأهل العراق و أهل نجد و من يحج أو

يعتمر على طريقيهما من أهل الأمصار الأخرى.

و أول هذا الميقات من جهة العراق و نجد، موضع يقال له المسلخ و أوسطه غمرة و آخر ذات عرق، و الأفضل للمكلف أن يحرم من المسلخ، و الأحوط أن لا يؤخر إحرامه إلى ذات عرق إلا إذا اقتضته ضرورة أو تقيّة، و ان كان الأظهر جواز ذلك كما هو المشهور.

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٢٣٣

#### المسألة ٤٧٧:

إذا لم يعلم المكلف بحدود الميقات الذي يحرم منه أخر إحرامه حتى يعلم بدخوله في الميقات الشرعي، و يجوز له أن يقدم إحرامه عليه بالندر.

#### المسألة ٤٧٨:

إذا اقتضت خصوصية ملزمة من التقيّة أن يؤخر الرجل إحرامه الى ان يصل الى ذات عرق جاز له أن يحرم سرا من المسلخ، فينزح ثيابه و يلبس ثوبى الإحرام و يعقد إحرامه و يلبى سرا، ثم ينزع الثوبين و يلبس ثيابه حتى يصل ذات عرق فينزح ثيابه و يظهر إحرامه و يجهر بتلييته، و يلزمه الفداء على الأحوط للبس المخيط، و قلت: إذا اقتضت ذلك خصوصية ملزمة من التقيّة، لأن ظاهر مذاهب الجمهور أنهم متفقون على جواز تقديم الإحرام قبل الميقات، و لذلك فلا بدّ و أن تكون التقيّة في المورد لا تتأدى إلا بذلك.

#### [الثالث: الجحفة]

#### المسألة ٤٧٩:

الثالث من المواضع المعيّنة للإحرام:

الجحفة بالحجيم ثم الحاء، و هو منزل بين مكة و المدينة يقرب من رابع، و يقول بعض اللغويين: هي قرية كانت جامعة فأجحف بها السيل، و من أجل ذلك سميت جحفة، و قد أصبحت خربة غير أهلة و تسمى المهيعه، و هي موضع وقته الرسول لإحرام أهل الشام و أهل مصر و المغرب، و من يحج أو يعتمر على طريقيهم إلى مكة من أهل البلاد الأخرى.

#### المسألة ٤٨٠:

الظاهر أن الجحفة غير معروفة المعالم في الوقت الحاضر، و ان حدها بعضهم بأنها تقرب من رابع، أو بأنها تقع بين بدر و خليض، و بأنها على سبع مراحل من المدينة، و على ثلاث مراحل من

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٢٣٤

مكة، و انها مرحلة تكون بين قديد و الأبواء.

و قد قال في ملحق كتاب أخبار مكة للأزرقي: الجحفة في طريق الساحل الشمالى من الحجاز، و الجحفة مندثرة اليوم، و يحرم الحاج في الوقت الحاضر من رابع، و لا اعتبار و لا غناء بجميع ذلك في تعيين الموضع أو تعيين موضع محاذاته، و حتى إذا أخبر بعض سكان تلك النواحي بشيء فلا- دليل على اعتبار قوله، فإنه إنما يعتمد على أمور حدسية أو ظنية لا تغنى شيئا، و لذلك فلا بد للحاج أو المعتمر من أن يقصد أحد المواقيت الأخرى فيحرم منه، أو يقدم إحرامه على الجحفة بالندر، إلا إذا حصل له العلم بموضع الميقات

من تلك الأقوال، أو من قرائن أخرى أو حصل له العلم بمحاذاته.

وقد ورد من طرق الشيعة و من طرق سائر المسلمين في حديث الغدير المتواتر بينهم: أن الرسول (ص) لما رجع من حجة الوداع و بلغ الجحفة جمع المسلمين عند الظهر أو بعد صلاة الظهر و خطب فيهم خطبته المعروفة، و التي قال فيها: من كنت مولاه، فعلى مولاه، اللهم وال من والاه و عاد من عاداه، و بمقتضى هذه الأحاديث أن مسجد الغدير الموجود- الذي يذكره كثير من الثقات المتردين في طريق المدينة- من الجحفة، و قد ورد أيضا في جملة من تلك الأحاديث أن الغدير قبل الجحفة بثلاثة أميال، و على هذا فلا يكون مسجد الغدير من الجحفة و ان كان قريبا منها، و بعد، فالنصوص المذكورة ليست واردة في مقام بيان هذه الجهة فلا يستفاد منها تعيين موضع الجحفة، و قد جمع العلامة الثقة الأميني (قدس سره) من هذه الأحاديث ما يغني عن غيره في كتاب الغدير فليرجع اليه من أراد. كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٢٣٥

#### [الرابع: يللم،]

#### المسألة ٤٨١:

الرابع من مواضع الإحرام:

يللم، و هو جبل يكون على مرحلتين في طريق مكة إلى صنعاء، و المرحلة الأولى بعد مكة هي الملكان كما يقول المؤرخ اليعقوبي في كتاب البلدان، و الثانية هي يللم، و يسمى في الأيام الحاضرة السعدية، و هو ميقات عينه الرسول (ص) لأهل اليمن، و من يحج أو يعتمر على طريقهم من أهل البلاد الأخرى.

#### [الخامس: قرن المنازل،]

#### المسألة ٤٨٢:

الخامس من مواقيت الإحرام:

قرن المنازل، و هي قرية تتبع مدينة الطائف تعرف بهذا الاسم، و هي ميقات وقته الرسول (ص) لإحرام الحجاج و المعتمرين من أهل الطائف و من يحج أو يعتمر على طريقهم إلى مكة من أهل البلاد الأخرى، و لا- يختص الميقات بالجبل الموجود في القرية و لا بالمساجد التي بنيت على الجبل أو في القرية، فيصح الإحرام من أى موضع يكون من القرية المعروفة بهذا الاسم.

#### [السادس: مكة المكرمة]

#### المسألة ٤٨٣:

السادس من مواضع الإحرام:

مكة المكرمة، و هي ميقات للإحرام بحج التمتع الواجب منه و المندوب، سواء كان المتمتع من أهل الأمصار البعيدة أم القرية، و يختص الميقات بمكة الأصلية و لا يعم المحلات و الأحياء في مكة الجديدة فلا يصح للمكلف الإحرام فيها، و قد بينا هذا مفصلا في المسألة الأربعمئة و الرابعة و الثلاثين فليرجع إليها.

**[السابع: منزل المكلف]****المسألة ٤٨٤:**

السابع من مواضع الإحرام:  
من كان من المكلفين منزله الذي يتوطنه أقرب إلى مكة من  
كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٢٣٦

الميقات، فميقاته منزله، فإذا أراد الحج أو العمرة أحرم من منزله و خرج الى نسكه في مكة أو في عرفات، و يجوز له أن يخرج الى  
أحد المواقيت الأخرى فيحرم منه و لا يحرم من منزله.

**المسألة ٤٨٥:**

إذا كان منزل الرجل أقرب الى مكة من الميقات، و كان في طريقه الى مكة ميقات آخر أقرب إليها من منزله لم يكفه أن يحرم من  
منزله، و وجب عليه أن يحرم من الميقات الذي يكون في طريقه إذا وصل اليه، و مثال ذلك: أن يكون منزل الرجل بعد مسجد  
الشجرة و قبل الجحفة، فلا يكون ميقاته دويرة أهله، بل يخرج من منزله محلا حتى يصل الجحفة فيحرم منها أو يخرج الى العقيق أو  
غيره من المواقيت فيحرم منه.

**المسألة ٤٨٦:**

إذا كان ميقات الرجل دويرة أهله فأحرم منها و خرج الى مكة كفاه إحرامه كما ذكرنا، و لا يجب عليه تجديد الإحرام إذا اتفق له أن  
مرّ بعد الإحرام ببعض المواقيت لبعض الحاجات.

**المسألة ٤٨٧:**

لا يترك الاحتياط للمكلف من أهل مكة إذا هو أراد الإحرام بحج الأفراد أو القران أن يخرج من مكة إلى الجعرانة، فيحرم منها ثم  
يعود إلى مكة، و يجدد إحرامه و تلبّيته في مكة نفسها و كذلك من سكن مكة من أهل الأمصار البعيدة و قصد التوطن فيها و من أقام  
فيها بقصد المجاورة و تمت له فيها سنتان أو أكثر فيكون حكمهما حكم أهل مكة، و يلزمهما الاحتياط المذكور، و إذا أقام فيها  
بقصد المجاورة و لم تكمل له سنتان، و أراد الإحرام بحج الأفراد أو القران خرج كما ذكرنا إلى الجعرانة و أحرم منها، و لم يحتج إلى  
تجديد إحرامه في مكة، و قد بينا حكم أهل مكة و المقيمين فيها إذا أرادوا

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٢٣٧

حج التمتع في المسألة الأربعمئة و الثامنة و سيأتي ذكر ميقاتهم في العمرة المفردة.

**المسألة ٤٨٨:**

الجعرانة بكسر الجيم و العين و تشديد الراء و يخففها بعضهم، موضع في طريق الحجاج المقبلين من العراق، و هي تبعد عن مكة  
بخمسة عشر كيلو مترا، و قد نزلها الرسول (ص) بعد رجوعه من الطائف في غزوة حنين، و قسّم فيها غنائم الغزوة، و أحرم منها للعمرة  
في شهر ذي القعدة سنة ثمان للهجرة، و على رأس هذا الموضع تقع أنصاب الحرم من هذه الجهة، و تسمى هذه الأنصاب المستوفرة،

و تبلغ سعة الحرم من هذه الجهة تسعة أميال من مكة.

و فى صحیحة أبى الفضل قال: كنت مجاورا بمكة فسألت أبا عبد الله (ع): من أين أحرم بالحج؟ فقال: من حيث أحرم رسول الله (ص) من الجعرانة، أتاه فى ذلك المكان فتوح، فتح الطائف و فتح خيبر و الفتح.

### [الثامن: فح، أو بطن مر، أو العرج، أو الجحفة،]

#### المسألة ٤٨٩:

الثامن من مواضع الإحرام:

فح، أو بطن مر، أو العرج، أو الجحفة، و هو ميقات خاص بالأطفال و الصبيان الذين يخشى أولياؤهم عليهم من الحر أو البرد إذا أحرموا بهم من مسجد الشجرة، فيؤخرون الإحرام بهم الى أن يصلوا الى أحد هذه المواضع، و يتخيرون منها ما ترتفع به الضرورة بحسب الزمان و حال الطفل.

و فح واد معروف قريب من مكة و يقع فى مدخلها من طريق جدّة، و بين وادى فاطمة و طريق التنعيم، و يعرف أيضا بالشهداء، و لعله إشارة إلى واقعة فح المشهورة التى قتل فيها الحسين بن على بن الحسن شهيد فح، و بطن مرّ موضع فى مرّ الظهران، و يسمى مرّ

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٢٣٨

الظهران فى الأيام الحاضرة وادى فاطمة، و العرج موضع يكون على أقل من سبع مراحل من المدينة و يكون قبل الجحفة.

#### المسألة ٤٩٠:

ذهب بعض الأجلة من العلماء (قدس الله أسرارهم) فى المسألة السابقة الى عدم الفرق بين الصبيان و غيرهم فى الميقات، فيتعين عندهم على ولى الصبى إذا أراد الإحرام به أن يحرم به من الميقات، نعم، يجوز له أن يؤخر تجريده من الثياب المخيطة الى أن يصل الى فح، أو الى أحد المواضع الأخرى التى مر ذكرها، و حملوا النصوص الواردة فى المسألة على ما يقولون، و بعض هذه النصوص صريح فى أن المراد تأخير الصبيان فى الإحرام الى هذه المواضع و بعضها ظاهر فيه و لا- موجب لحملها على ما ذهب إليه هؤلاء الأجلة، و نتيجة لذلك، فإذا أحرم الولى بالصبى من الميقات و أخر تجريده من الثياب الى فح أو غيره و جب عليه الفداء للبس المخيط.

### [التاسع: محاذة إحدى المواقيت الخمسة]

#### المسألة ٤٩١:

التاسع من مواقيت الإحرام:

الموضع الذى يحاذى المكلف فيه أحد المواقيت الخمسة الأولى الأنف ذكرها، و هى ذو الحليفة، و العقيق، و الجحفة، و يلملم، و قرن المنازل، و موضع المحاذة ميقات للحاج و المعتمر الذى لا يمرّ فى طريقه بأحد المواقيت المذكورة، فإذا بلغ الى موضع يحاذى فيه أحد المواقيت أحرم من ذلك الموضع.

و يراد من موضع المحاذة: المكان الذى إذا استقبل المكلف فيه القبلة كان الميقات موازيا له فى نظر أهل العرف على يمينه أو على

يساره، ولا يعتبر فيه الموازاة بالدقة العقلية، ولذلك فيعتبر في المحاذاة أن يكون الميقات قريبا من موضع المكلف كما إذا كان بينه فرسخان أو ثلاثة أو نحو ذلك، ولا تكفى موازاته إذا كان الفاصل كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٢٣٩

بينهما كثيرا، فإن الموازى للشئ مع البعد الكثير عنه لا يكون محاذيا له عرفا.

#### المسألة ٤٩٢:

يشترط في صحة إحرام المكلف من الموضع المذكور أن يحصل له العلم بمحاذاة الموضع للميقات، أو تشهد له بها بينة عادلة، أو يحصل له الاطمئنان الكامل بها من القرائن والأمارات الموجبة للاطمئنان، فلا يصح الإحرام إذا لم تتوفر له هذه الأمور، ويمكنه أن ينذر الإحرام قبل الميقات، فيصح بذلك إحرامه في جميع الفروض ويتخلص من الإشكال.

#### المسألة ٤٩٣:

إذا سافر المكلف إلى مكة للحج أو العمرة في طريق يحاذى فيه ميقتين أو أكثر وجب عليه أن يحرم عند محاذاة أولهما، ومثال ذلك: أن يخرج من المدينة على طريق البيداء، فيحاذى مسجد الشجرة والجحفة، فيجب عليه أن يحرم عند محاذاة مسجد الشجرة، ولا يجوز له تأخير إحرامه إلى أن يحاذى الجحفة، وكذلك إذا خرج على طريق يحاذى فيه الجحفة والعقيق، فيجب عليه الإحرام عند محاذاة أول الميقتين وأبعدهما عن مكة، وإذا كان الميقات الأول بعيدا لا تحصل معه المحاذاة العرفية لبعده أحرم عند محاذاة الميقات الثاني، وكذلك إذا شك في صدق المحاذاة عرفا، فيؤخر إحرامه إلى أن يحاذى الميقات الثاني، ويمكنه أن ينذر الإحرام في موضع الشك ويتخلص من الإشكال.

#### المسألة ٤٩٤:

إذا أحرم الشخص للحج أو العمرة عند محاذاة الميقات عرفا على النهج الذي فصّلناه، صح إحرامه وكفاه، وان أمكن له أن يذهب إلى الميقات نفسه فيحرم منه، و صح إحرامه وكفاه وان كان كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٢٤٠

يمرّ في طريقه بميقات آخر بعد ذلك، وان كان الأحوط في هذه الصورة ان يجدد إحرامه وتلبّيته عند وصوله إلى الميقات الثاني.

#### المسألة ٤٩٥:

إذا قطع المكلف بأنه قد بلغ إلى موضع يحاذى فيه الميقات محاذاة عرفية، فأحرم بالحج أو بالعمرة، ثم ظهر له بعد ذلك إنه قد أخطأ في الاعتقاد وإنه أحرم قبل المحاذاة، كان إحرامه باطلا، فإذا ظهر له ذلك وهو في موضع المحاذاة وجب عليه أن يجدد إحرامه في موضعها ولا يعتد بإحرامه السابق، وكذلك إذا استبان له ذلك قبل أن يصل إلى موضع المحاذاة، فعليه أن يجدد الإحرام إذا وصل إلى الموضع، وإذا انكشف له إنه قد أحرم قبل المحاذاة بعد أن تجاوز موضع المحاذاة، وجب عليه أن يرجع إلى موضع المحاذاة ويحرم منه إذا أمكن له الرجوع إليه، فان لم يمكن الرجوع إليه وجب عليه أن يجدد إحرامه في موضعه الذي هو فيه، ولا يعتد بإحرامه الأول في جميع الصور.

وكذلك الحكم إذا شهدت له البيّنة بأنه قد حاذى الميقات، فأحرم اعتمادا على قول البيّنة، ثم علم بخطأ قول البيّنة، فتجب عليه إعادة إحرامه على التفصيل الآنف بيانه، ونظيره ما إذا حصل له الاطمئنان بالمحاذاة لقول بعض الخبراء أو لبعض القرائن فأحرم، ثم تبين له



خطأ ذلك فتجب عليه إعادة الإحرام على نهج ما سبق ذكره.

#### المسألة ٤٩٦:

إذا حصل له العلم بمحاذاة الميقات، أو شهدت له بها البيئنة أو حصل له الاطمئنان بها لبعض القرائن الموجبة - كما فرضنا في المسألة المتقدمة - فأحرم بالحج أو بالعمرة من ذلك الموضع، ثم تبين له خطأ ذلك وانه قد تأخر في إحرامه عن موضع المحاذاة الصحيح، كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٢٤١

فان كان بعد تبين الخطأ له قادرا على الرجوع الى موضع المحاذاة للميقات وجب عليه أن يرجع الى الموضع ويجدد الإحرام فيه، وان لم يستطع العود بالفعل نظر في حاله المتقدم في وقت إحرامه، فإن كان في ذلك الوقت قادرا على الذهاب الى الميقات والإحرام منه فلم يذهب اليه و أحرم من الموضع الذي اعتقد بمحاذاته كان إحرامه السابق باطلا، و لذلك فيجب عليه أن يجدد الإحرام في موضعه الذي هو فيه، و ان كان في وقت إحرامه لا يقدر على الوصول الى الميقات كان إحرامه من ذلك الموضع صحيحا و ان تبين له أنه أحرم بعد تجاوز موضع المحاذاة، و لذلك فلا يجب عليه أن يجدد الإحرام.

#### المسألة ٤٩٧:

إذا تحققت للمكلف المحاذاة العرفية للميقات على الوجه الذي بيناه في كيفية ما يعتبر فيها و ما يشتهر صح له الإحرام من ذلك الموضع، سواء كان الطريق الذي يسلكه في البر أم في البحر، بل و يصح إحرامه في الجو إذا أحرز و هو في الطائرة أنه قد حاذى الميقات محاذاة عرفية، و أمكن له الإحرام من موضع المحاذاة، و لا يعتبر في هذه الحالة أن يكون الميقات عن يمينه أو يساره إذا استقبل مكة، بل يكفي أن يوازي الميقات من أعلى.

#### المسألة ٤٩٨:

إذا سافر الإنسان إلى مكة للحج أو العمرة في طريق لا يمر فيه على المواقيت و لا يحاذى شيئا منها وجب عليه أن يقصد أحد المواقيت الشرعية فيحرم منه، و إذا تعدر عليه الوصول إلى أحدها و الى موضع يحاذى فيه بعضها، وجب عليه أن يرجع في طريق الميقات ما أمكنه الرجوع فيحرم من الموضع الذي يمكنه الوصول اليه، فإذا تعدر عليه ذلك أحرم من أدنى الحل، و سيأتي في فصل أحكام المواقيت، حكم من ترك الإحرام من الميقات جاهلا أو ناسيا،

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٢٤٢

و تذكره بعد ذلك، أو كان غير قاصد للنسك ثم قصده بعد ذلك.

#### [العاشر: أدنى الحل،]

#### المسألة ٤٩٩:

العاشر من مواضع الإحرام:

أدنى الحل، و هو ميقات للإحرام بالعمرة المفردة التي يأتي بها الإنسان بعد حج الأفراد أو حج القران، و هو ميقات للعمرة المفردة للواردين إلى مكة حجاجا أو معتمرين بعد أن يتموا نسكهم، ثم يريدون الإحرام بعمرة مفردة، و هو على الأحوط ميقات العمرة المفردة لأهل مكة و أهل الحرم و المجاورين فيها، فإذا أرادوا العمرة المفردة خرجوا إلى أدنى الحل و أحرموا منه على الأحوط.

و أما النائي من أهل الأمصار فيحرم بالعمرة المفردة من مهل أرضه، أو من أحد المواقيت الأخرى إذا مرّ به في طريقه الى مكة، و إذا خرج النائي من أهل الأمصار من بلده و هو غير قاصد لعمرة حتى وصل أدنى الحل أو ما يقرب منه ثم بدا له أن يعتمر، أحرم بعمرة من أدنى الحل، و قد اعتمر رسول الله (ص) بعد انتهائه من غزوة حنين من الجعرانة، و من كان منزله أقرب الى مكة من الميقات أحرم من دويره أهله.

### المسألة ٥٠٠:

أدنى الحل هي الحدود الفاصلة بين الحرم المحيط بمكة المكرمة من جميع جوانبها و بين الخارج عنه، و من هذه الحدود الحديبية، و هي في الأصل بئر تقع في طريق جدة إلى مكة ثم سمي بها الموضع كله و هي تقع على بعد عشرة أميال من مكة، و في الحديبية مسجد الشجرة التي وقعت عندها بيعه الرضوان المنوه بها في الكتاب الكريم. و منها التنعيم و هو موضع يقع في طريق المدينة على ثلاثة أميال من مكة، و فيه مسجد عائشة لما أمر الرسول (ص) أخاها عبد الرحمن

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٢٤٣

بن أبي بكر أن يخرج بها لتعتمر من هذا الموضع بعد حجة الوداع. و منها الجعرانة و قد تقدم ذكرها في المسألة الأربعمائه و الثمانين، و هي تبعد عن مكة بتسعة أميال، و أبعد حدود الحرم عن مكة هي ذات السليم و تقع في طريق عرفات و الطائف، و أنصاب الحرم فيها على جبل نمره، و هي تبعد عن مكة أحد عشر ميلا.

بصرى بحراني، زين الدين، محمد امين، كلمة التقوى، ٧ جلد، سيد جواد وداعي، قم - ايران، سوم، ١٤١٣ هـ ق

كلمة التقوى؛ ج ٣، ص: ٢٤٣

و من حدود الحرم إضاءة لين و هي موضع في طريق اليمن و أنصاب الحرم فيها على جبل غراب و هي تبعد عن مكة سبعة أميال، و منها القطع و هو جبل في طريق نجد و العراق، و أنصاب الحرم على ثنية خلّ بالقطع و هي أيضا على سبعة أميال، و الحدود المذكورة معلومة معروفة بين أهل البلاد و يصح الإحرام من أيها شاء.

### المسألة ٥٠١:

لا يتعين على الحاج أو المعتمر أن يحرم من الميقات الخاص الذي عينه الرسول (ص) لأهل بلاده، فيجوز له أن يحج على طريق آخر لا يصل فيه الى ميقات أرضه، و إذا حج أو اعتمر على طريق آخر و مرّ على ميقات و جب عليه أن يحرم من ذلك الميقات، و إذا حاذى أحد المواقيت محاذة عرفية و جب عليه الإحرام من موضع المحاذة.

### المسألة ٥٠٢:

إذا نذر الإنسان أن يحرم في حجه أو عمرته من ميقات معين و جب عليه أن يحرم من ذلك الميقات الذي عينه، و يستثنى من ذلك ما إذا حج أو اعتمر على طريق يمرّ فيه بميقتين، فلا يصح له أن ينذر الإحرام من الميقات الثاني، و مثال ذلك: أن يحج المكلف على طريق المدينة و ينذر أن يكون إحرامه من الجحفة فيبطل نذره، فقد سبق أنه يجب عليه الإحرام من الميقات الأول و هو ذو الحليفة،

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٢٤٤

و يستثنى من ذلك أن ينذر الإحرام بحج التمتع من أحد المواقيت غير مكة، فلا يصح له ذلك فقد تقدم ان الإحرام بحج التمتع يجب أن يكون من مكة، فإذا نذر الإحرام من غيرها كان نذره باطلا.  
كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٢٤٥

### الفصل الحادى عشر فى أحكام المواقيت

#### المسألة ٥٠٣:

لا- يشرع للحاج ولا- للمعتمر أن يحرم قبل أن يصل الى الميقات، وإذا هو أحرم قبل وصوله اليه لم يصح إحرامه و لم يكفه ذلك لحجة أو عمرته، و ان مرّ على الميقات بعد ذلك و هو محرم، بل يجب عليه أن ينشئ إحراما آخر بعد وصوله الى الميقات، و لا يعتد بإحرامه الأول.

#### [الصورة الأولى:]

#### المسألة ٥٠٤:

تستثنى من الحكم الذى ذكرناه فى المسألة السابقة صورتان:  
الصورة الاولى:

أن ينذر المكلف أن يحرم من موضع معين قبل الميقات، فيجب عليه الإحرام من ذلك الموضع وفاء بنذره سواء كان الموضع الذى نذر الإحرام منه بعيدا عن الميقات أم قريبا منه، فينذر الإحرام من بلده مثلا أو ينذر الإحرام من المدينة قبل أن يصل الى مسجد الشجرة، و سواء كان نذره متقدما على إحرامه بمدة طويلة أم بفترة قليلة متصلة به، و قد وردت النصوص بذلك و لا وجه بعد ورودها للتشكيك فى الحكم أو للمنع منه و قد نقل ذلك عن بعض الأصحاب.

#### المسألة ٥٠٥:

إذا نذر الرجل أن يحرم بالحج أو بالعمرة من موضع معين قبل الميقات و أحرم من ذلك الموضع وفاء بنذره صح إحرامه و كفاه، كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٢٤٦  
و لم يجب عليه أن يحرم مرة أخرى عند وصوله الى الميقات أو يجدد النيء فيه، بل و لا يجب عليه المرور بالميقات، فيجوز له العدول الى طريق آخر لا يمرّ به.

#### المسألة ٥٠٦:

لا يبعد إلحاق العهد و اليمين بالنذر فى الحكم الآنف ذكره، فيجوز للرجل أن يعاهد الله سبحانه أو يقسم به يمينا على أن يحرم قبول الميقات، و يكون حكمه حكم الناذر الذى مرّ بيانه، اعتمادا على موثقة أبى بصير الدالة على ذلك، و لكن الاحتياط لا يترك بأن يحرم أولا من الموضع الذى عينه فى عهده أو يمينه، ثم يجدد الإحرام عند وصوله الى الميقات.

**المسألة ٥٠٧:**

يشترط في صحة نذر الإحرام قبل الميقات أن يعين الناذر في صيغته نذره موضعاً يقع إحرامه منه، فيقول: لله على إن رزقني هذه النعمة أو إن دفع عني هذه البلية أن أحرم بالحج أو بالعمرة من النجف مثلاً، أو يقول: لله على أن أحرم من المدينة، أو أن أنشئ إحرامى من المسجد الجامع في الكوفة، ولا يصح نذره إذا لم يذكر موضعاً خاصاً أو بلدًا معينًا، فقال: لله على أن أحرم بالحج أو بالعمرة قبل الميقات من غير تعيين، أو قال: لله على أن أحرم من النجف أو من كربلاء، على الترديد بين البلدين، أو قال: لله على أن أحرم من أى موضع ألتقى فيه بصاحبي زيد.

**المسألة ٥٠٨:**

لا فرق في جريان الأحكام الآنف ذكرها بين أن يكون الإحرام في حج أو في عمرة، ولا بين أن يكون النسك الذى يحرم له واجبا أو مندوبا، ولا بين حج الإسلام و عمرة الإسلام وغيرها من أقسام الحج و العمرة الواجبين، فلا يصح الإحرام فيها جميعا قبل أن كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٢٤٧

يصل الى الميقات، و يصح ذلك مع النذر على الوجه الذى أوضحناه، و إذا استؤجر الرجل أن يحج أو يعتمر بالنيابة عن أحد، و اشترط المستأجر عليه أن يحرم من الميقات تعين عليه الإحرام منه، و لم يجز له أن يقدم الإحرام عليه بالنذر، و إذا اشترط عليه أن يحرم من ميقات خاص تعين عليه ذلك و لم يجز له إبداله.

**المسألة ٥٠٩:**

لا يشرع للإنسان أن يحرم بعمرة التمتع قبل أشهر الحج، و قد سبق منا ذكر هذا فى المسألة الأربعمائه و الثلاثين و ما بعدها و ما يليهما، و لذلك فلا يشرع له أن ينذر الإحرام بها قبل أشهر الحج، و إذا نذر ذلك لم ينعقد نذره و لم يصح إحرامه، و لا تشمل الأدلة التى أشرنا إليها فى نذر الإحرام قبل الميقات، و كذلك الحكم فى حج القران و حج الأفراد، فلا يصح الإحرام بهما قبل أشهر الحج، و لا ينعقد نذر ذلك إذا نذره المكلف، و لا تشمل نصوص نذر الإحرام قبل الميقات، و أما حج التمتع فالحكم فيه أوضح.

**المسألة ٥١٠:**

إذا نذر الإنسان أن يحرم من موضع معين قبل الميقات ثم نسى نذره و أحرم بعد وصوله الى الميقات لم يبطل إحرامه بمخالفة النذر و لم تجب عليه الكفارة، و إذا ترك الإحرام من الموضع المنذور عامدا و أحرم بعد وصوله الى الميقات كان آثما بمخالفته للنذر و وجبت عليه الكفارة، و لم يبطل إحرامه على الأقوى فيصح حجه و عمرته بذلك الإحرام، و الأحوط له استحبابا إعادة الحج و العمرة إذا كانا واجبين، و إذا أراد إعادة أحرم من الموضع المعين للإحرام إذا كان نذره مطلقا.

**[الصورة الثانية:]****المسألة ٥١١:**

الصورة الثانية

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٢٤٨

مما يجوز الإحرام فيه قبل الوصول الى الميقات: أن يقصد المكلف الاعتمار في شهر رجب، ويخاف إن هو آخر الإحرام الى أن يصل الميقات أن يهّل شهر شعبان و تفوته بذلك عمرة رجب، فيجوز له ان يحرم قبل الميقات ليدرك فضل العمرة في رجب، ففي موثقة إسحاق بن عمار، قال: سألت أبا إبراهيم (ع) عن الرجل يجيء معتمرا ينوي عمرة رجب فيدخل عليه الهلال قبل أن يبلغ العقيق، فيحرم قبل الوقت و يجعلها لرجب أم يؤخر الإحرام إلى العقيق و يجعلها لشعبان، قال (ع): (يحرم قبل الوقت لرجب، فإن لرجب فضلا)، و في خبر على بن جعفر، عن أخيه موسى بن جعفر (ع) قال: سألته عن عمرة رجب ما هي، قال: (إذا أحرمت في رجب و ان كان في يوم واحد فقد أدركت عمرة رجب و ان قدمت في شعبان).

### المسألة ٥١٢:

إذا أحرم الشخص قبل الميقات ليدرك عمرة رجب- كما هو الفرض السابق- ثم وصل الى الميقات، لم يجب عليه أن يجدد الإحرام في الميقات على الأقوى، إذا كان وصوله الى الميقات بعد هلال شهر شعبان، و الأحوط استحبابا أن يجدده، و إذا وصل الى الميقات قبل هلال شعبان فالأحوط لزوم تجديده، بل لا يخلو من قوة.

### المسألة ٥١٣:

إذا علم الرجل أنه لا يدرك العمرة في رجب إذا هو آخر الإحرام الى ان يبلغ الميقات لطول المسافة ما بينه و بين الميقات، جاز له أن يحرم بالعمرة قبل الميقات ليدركها و ان لم يتضيق عليه وقت هلال شعبان، و كذلك إذا علم أنه لا يدرك العمرة في الفرض المذكور فأراد أن يقدم الإحرام قبل الميقات قبل أن يتضيق عليه الوقت لتكون مدة إحرامه في أيام رجب أطول فيجوز له ذلك. كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٢٤٩

### المسألة ٥١٤:

يجرى الحكم المذكور في عمرة رجب المندوبة، و الظاهر جريانه كذلك في عمرة رجب الواجبة بالذعر أو العهد أو اليمين، إذا كان قد نذر عمرة رجب أو حلف أو عاهد الله عليها، و يشكل جريان الحكم في غير ذلك من أقسام العمرة الواجبة.

### [مسائل]

### المسألة ٥١٥:

ذكرنا في أول هذا الفصل أنه لا يشرع للحاج أو المعتمر ان يحرم بنفسه قبل أن يصل الى الميقات، و هذا الحكم انما يثبت إذا كان الموضوع الذي يعقد إحرامه فيه ليس من المواقيت، فإذا كان ميقاتا جاز له الإحرام منه بل و جب، و لا إشكال في ذلك، و مثال ذلك: أن يخرج المكلف الذي يكون ميقاته الجحفة إلى مسجد الشجرة فيحرم منه قبل أن يصل الى الجحفة، و مثال ذلك أيضا: أن يخرج الرجل من أهل مكة الى بعض المواقيت الأخرى فيحرم منه بالعمرة المفردة قبل أن يصل الى ميقاته و هو أدنى الحل.

### المسألة ٥١٦:

لا يجوز للمكلف إذا مرّ بالميقات و هو يريد الحج أو العمرة أن يتجاوز الميقات الا و هو محرم منه، الا إذا كان معذورا في تأخير

الإحرام، و ان كان أمامه ميقات آخر، وقد سبق لنا في المسألة الأربعمائه و الثانية و السبعين أنه لا يجوز للحاج أو المعتمر من أهل المدينة، و أهل البلاد الذين يحجّون أو يعتمرون من طريق المدينة، أن يؤخر إحرامه عن ذى الحليفة الى أن يصل الى الجحفة إلا إذا كان مضطرا إلى تأخير الإحرام لمرض أو ضعف، أو لزمه من الإحرام من الميقات الأول ضرر شديد أو حرج بالغ لا يتحمّل عادة، فيجوز له التأخير حين ذلك الى الميقات الثاني.

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٢٥٠

و كذلك الحكم إذا مرّ بالميقات و هو يريد الدخول إلى مكة فلا يجوز له تأخير إحرامه عن ذلك الميقات و ان كان أمامه ميقات آخر إلا- إذا كان معذورا، و مثله على الأحوط من يريد دخول الحرم خاصة من غير أن يدخل إلى مكة، و قد سبق منا ذكر هذا الاحتياط له في المسألة الأربعمائه و السادسة عشرة، فعليه أن لا يؤخر إحرامه عن الميقات إذا كان مختارا غير معذور.

### المسألة ٥١٧:

ذكرنا في المسألة الأربعمائه و الحادية و التسعين أن الموضع الذي يحاذى المكلف فيه بعض المواقيت الخمسة ميقات شرعى للإحرام، فإذا حاذى المكلف في طريقه ميقاتا منها محاذاة عرفية و هو يريد الحج أو العمرة و جب عليه أن يحرم بنفسه من ذلك الموضع، و لم يجز له أن يؤخر إحرامه إلى موضع آخر، و ان كان أمامه ميقات آخر أو موضع يحاذى فيه ميقاتا آخر. و لا يترك الاحتياط لمن يريد الدخول إلى مكة أو يريد الدخول في الحرم، أن يحرم من موضع المحاذاة كذلك و لا يؤخر إحرامه إلى موضع آخر.

### المسألة ٥١٨:

إذا مرّ المكلف بالميقات و هو يريد الحج أو العمرة أو يريد دخول مكة، و لم يحرم من الميقات عامدا أثم بذلك و وجب عليه ان يرجع الى ذلك الميقات و يحرم منه و لا- يكفيه مع إمكان ذلك أن يحرم من موضع غيره أو من ميقات آخر يمرّ به أو من موضع يحاذى فيه ميقاته الأول، فإذا هو أحرم من بعض هذه المواضع التي ذكرناها و هو قادر على الرجوع الى الميقات الأول كان إحرامه باطلا، و إذا حج أو اعتمر بهذا الإحرام كان نسكه باطلا، و إذا كان مستطيعا للحج لم تبرأ ذمته من التكليف بذلك و وجب عليه الحج في العام المقبل

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٢٥١

و كذلك إذا كان الحج واجبا عليه بنذر أو غيره و كان مما يقضى، و مثله العمرة الواجبة إذا كانت مما تقضى. و إذا كان مريدا دخول مكة و لم يقصد حجا و لا عمرة ثم دخلها بذلك الإحرام كان آثما بدخوله لبطلان إحرامه و لم يجب عليه قضاء النسك أو الإحرام.

### المسألة ٥١٩:

إذا مرّ المكلف بالميقات و هو يريد الحج أو العمرة أو يريد الدخول إلى مكة و ترك الإحرام منه عامدا و هو يعلم بالميقات و بوجود الإحرام منه كما ذكرنا في المسألة المتقدمة، ثم تعذّر عليه بعد ذلك أن يرجع الى الميقات ليحرم منه لضيق وقت النسك أو لطوء عارض يمنعه من الرجوع إليه، أثم بترك الإحرام كما قلنا و وجب عليه العود في طريق الميقات بالمقدار الممكن فيحرم من الموضع الذي يمكنه الوصول اليه و إذا لم يستطع شيئا من ذلك أحرم من موضعه و إذا كان قد دخل الحرم صنع كذلك فيخرج ما أمكنه و لو الى خارج الحرم أو بعض طريقه فيحرم منه و الا أحرم من موضعه، فيصح إحرامه بذلك و يصح حجه أو عمرته و ان كان

آثما بتركه الإحرام قبل العذر.

### المسألة ٥٢٠:

إذا مرّ بالمیقات و هو يريد الحج أو العمرة و ترك الإحرام منه متعمدا و هو يعلم بأنه المیقات الذى يلزمه الإحرام منه، ثم أحرم بعد أن تجاوزه و هو يقدر على الرجوع الى المیقات، لم يصح إحرامه كما تقدم، و لا يصح حجه و لا عمرته بذلك الإحرام و ان تعذر عليه الرجوع الى المیقات بعد إحرامه، فإذا كان الحج أو العمرة الذى قصده مما يلزمه الإتيان به و جب عليه أداءه بعد ذلك، و إذا كان من غير ذلك لم يلزمه القضاء لمجرد تلبسه به أو لمجرد قصده دخول كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٢٥٢ مكة.

### المسألة ٥٢١:

الذى يظهر من الأدلة المخصوصة ان وجوب الإحرام على كل من يريد الدخول إلى مكة انما هو حكم خاص شرعه الله تعالى لتعظيم هذه البقعة المكرمة في الإسلام، فلا يجوز أن يدخلها أحد و هو محلّ غير محرم، و ليس ذلك لوجوب حج أو عمرة على كل من يدخلها من الناس، و هو في ذلك نظير استحباب صلاة التحيّة لمن دخل أحد المساجد، و انما وجب على من دخل مكة محرما أن يكون حاجا أو معتمرا، لأن الإحرام لا يكون إلا جزءا أو شرطا في حج أو عمرة، و لأن التحلل من الإحرام لا يكون إلا بأحدهما. و نتيجة لذلك فإذا مرّ الشخص بالمیقات و هو يريد دخول مكة و لم يحرم منه، أو أحرم بعد أن تجاوز المیقات متعمدا، ثم دخل مكة كان آثما كما قلنا و لم يجب عليه قضاء حج أو عمرة لعدم وجوبهما عليه.

### المسألة ٥٢٢:

الظاهر أنه لا فرق بين العمرة المفردة و الحج و عمرة التمتع في الحكم المذكور، فلا يجوز لمن قصد العمرة المفردة أن يؤخر إحرامها عن المیقات إذا مرّ به الا إذا كان معذورا، و إذا ترك الإحرام لها من المیقات عامدا أثم و لا بدّ له من الرجوع اليه مع الإمكان و إذا تركه متعمدا ثم تعدّر عليه الرجوع الى المیقات أحرم لها من أدنى الحلّ.

### المسألة ٥٢٣:

إذا مرّ الرجل بالمیقات و نسى أن يحرم منه حتى تجاوزه ثم تذكر و جب عليه أن يعود الى ذلك المیقات و يحرم منه مع إمكان ذلك له، و لا يكفيه في هذه الصورة أن يحرم من میقات آخر يمرّ به أو من موضع هو دون المیقات، و إذا تعذر عليه أن يرجع الى المیقات كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٢٥٣ رجع الى المقدار الذى يمكنه من طريق المیقات و أحرم من ذلك الموضع على الأحوط، و إذا تعذر عليه كل ذلك و خشى أن يفوته الحج أحرم من موضعه الذى هو فيه، و كذلك إذا ترك الإحرام من المیقات لجهله بالمیقات أو لجهله بوجوب الإحرام منه فيأتى فيه التفصيل الذى بيناه.

### المسألة ٥٢٤:

لا يجب على الشخص أن يحرم إذا مرّ بالمیقات و لم يكن مريدا للنسك بحج أو عمرة، و لا قاصدا دخول مكة أو دخول الحرم، و ان

قصد الوصول الى بعض البلاد أو المنازل القريبة من الحرم لبعض الغايات، فإذا مرّ كذلك من غير إحرام ثم بدا له أن يعتمر عمرة مفردة، وجب عليه أن يحرم من أدنى الحلّ، وقد مرّ الرسول (ص) على الميقات وهو يقصد الطائف في غزوة حنين حتى فرغ منها، ثم اعتمر بعدها من الجعرانة وأحرم منها وقد ذكرنا هذا في المسألة الأربعمئة و الثامنة و الثمانين، و المسألة الأربعمئة و التاسعة و التسعين.

و إذا مرّ المكلف على الميقات وهو لا يريد النسك فلم يحرم حتى تجاوزه، ثم بدا له أن يحج أو يعتمر عمرة تمتع، فالأحوط له أن يرجع الى ميقات أهل بلده فيحرم منه و ان جاز له أيضا أن يحرم من أحد المواقيت الأخرى و ان لم يمكن له ذلك رجع بمقدار ما يمكن له الرجوع اليه من طريق الميقات على الأحوط فأحرم منه و إذا تعذر عليه جميع ذلك أحرم من موضعه.

### المسألة ٥٢٥:

تقدم في المسألة الأربعمئة و الثامنة حكم النائي البعيد من أهل الأمصار إذا أقام بمكة للمجاورة فيها و أراد أن يأتي بعمرة التمتع فيلزمه الخروج منها الى أحد المواقيت الخمسة، و الأحوط له أن يختار كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٢٥٤

الخروج الى ميقات أهل بلده، و إذا تعذر عليه الوصول الى الميقات جرى فيه نظير الحكم الذي قدمناه لمن ترك الإحرام من الميقات ناسيا أو جاهلا ثم تعذر عليه الرجوع اليه و قد سبق بيانه في المسألة الخمسمئة و الثالثة و العشرين.

### المسألة ٥٢٦:

إذا بلغ الحاج أو المعتمر الميقات و لم يمكنه الإحرام منه لمرض أو ضعف، أو كان الإحرام من ذلك الموضع يوجب له ضررا شديدا أو حرجا لا يتحمل عادة جاز له أن يؤخر إحرامه إلى ميقات آخر يمرّ به في طريقه، و ان لم يكن في طريقه ميقات آخر أخر إحرامه إلى أدنى الحلّ.

و إذا زال عذره بعد تجاوز الميقات الأول فالأحوط له أن يعود الى الميقات و يحرم منه، و ان لم يستطع ذلك رجع في طريق الميقات ما أمكنه الرجوع و أحرم من ذلك الموضع فإن لم يمكن أحرم من موضعه الذي هو فيه، و تراجع المسألة الأربعمئة و الثانية و السبعون، و كذلك الحكم في من يريد دخول مكة إذا جرى له مثل ذلك.

### المسألة ٥٢٧:

إذا أغمى على المكلف في الميقات أو جنّ فلم يحرم منه حتى تجاوزه ثم أفاق وجب عليه أن يعود الى الميقات و يحرم منه، و إذا تعذر عليه الرجوع الى الميقات جرى فيه الحكم السابق في نظائره، فيرجع في طريق الميقات ما استطاع و يحرم في الموضع الذي يستطيع الوصول اليه، و ان لم يمكن أحرم من موضعه.

### المسألة ٥٢٨:

إذا أحرم الشخص من الميقات ثم رجع الى ما قبل الميقات لبعض الغايات التي دعتة الى ذلك لم يبطل إحرامه، و مثال ذلك: أن كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٢٥٥

يصل الى مسجد الشجرة فيحرم منه، ثم يبدو له بعد الإحرام أن يرجع الى المدينة، فلا يبطل إحرامه، و لا يجب عليه تجديد الإحرام إذا عاد الى مسجد الشجرة أو الى موضع يحاذيه، و إذا عدل عن ذلك الطريق الى غيره و مرّ بميقات آخر غير ميقاته الأول، ففي وجوب



تجديد الإحرام منه تأمل، و لكن في تجديد الإحرام في هذه الصورة احتياطا لا يترك.

### المسألة ٥٢٩:

إذا قصد المسافرون في الطائرة الوصول الى جدة و من بعدها إلى المدينة لزيارة الرسول (ص) قبل الحج، فلا يجب عليهم الإحرام و إن مروا و هم في الجو على بعض المواقيت و حاذوه محاذاة عرفية، فإذا وصلوا إلى المدينة و ارتحلوا بعد الزيارة إلى مكة، و جب عليهم الإحرام من الميقات الذي يمرّون به في طريقهم.

و إذا سافروا الى جدة في الطائرة و كان من قصدهم الوصول إلى مكة بحيث كانت جدة مرحلة من مراحل سفرهم إليها و جب عليهم الإحرام من موضع يحاذون فيه الميقات من الجو محاذاة عرفية إذا أمكن لهم ذلك، و يجوز لهم أن يندروا الإحرام من موضع معين قبل الميقات فيحرموا من ذلك الموضع.

و إذا وصل المسافر منهم أو من غيرهم و لم يمرّ في طريقه بالميقات و لم يحاذه محاذاة عرفية و لم يحرم قبلها بالنذر و جب عليه أن يتوجه الى أحد المواقيت الخمسة و يحرم منه، أو يحرم قبل الميقات و قبل محاذاته بالنذر، فينذر الإحرام من رابع مثلا، فإنه يقع قبل الجحفة للآتي من طريق المدينة، و إذا تعذر عليه ذلك أحرم من جدة بالنذر ثم جدّد نيته و تلبّيته في أدنى الحلّ.

### المسألة ٥٣٠:

يجب على المكلف تحصيل العلم بالوصول الى الميقات الذي

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٢٥٦

يحرم منه، فلا يصح له الإحرام مع الشك في وصوله الى الميقات، و يكفيه في صحته الإحرام أن تشهد به البيّنة العادلة، و إذا لم يحصل له ذلك كفاه الاطمئنان الكامل الذي يحصل من إخبار العارفين بالموضع، و إذا لم يحصل له الاطمئنان أمكن أن يحرم من ذلك الموضع بالنذر.

### المسألة ٥٣١:

يكفى في جواز دخول المكلف إلى مكة و الى الحرم أن يكون محرما بإحرام صحيح، سواء كان إحرامه بحج تمتع أم بحج قران أم أفراد، أم بعمره تمتع أم بعمره مفردة، و سواء كان النسك الذي أحرم به واجبا عليه باستطاعة أم بنذر و شبهه، أم بإجارة أم بإفساد، أم كان متبرعا به عن غيره أم مندوبا، أم أتى به على سبيل الاحتياط اللازم أو غير اللازم، فإذا أحرم بالنسك على أحد هذه الفروض جاز له دخول الحرم و دخول مكة و دخول الكعبة المعظمة.

### المسألة ٥٣٢:

إذا وصل النائي من أهل الأمصار البعيدة إلى الميقات قبل ان يهّل هلال شوال، لم يصح له أن يحرم بعمره التمتع، و قد بينا من قبل أنّ الإحرام بعمره التمتع لا يجوز قبل أن تدخل أشهر الحج، فإذا احتاج الى دخول مكة تعين عليه أن يحرم بعمره مفردة لنفسه أو عن غيره فإذا دخل مكة و أتمّ عمرته و عزم من بعدها على حج التمتع و جب عليه أن يعود الى الميقات بعد دخول أشهر الحج ليحرم منه بعمره التمتع.

### المسألة ٥٣٣:

إذا وصل النائي الذي وظيفته التمتع الى الميقات في شهر شوال أو في غيره من أشهر الحج و كان وقته متسعا، جاز له أن يحرم من كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٢٥٧

الميقات بعمره مفردة لنفسه أو عن غيره، فإذا دخل مكة و أتم عمرته رجع بعدها الى الميقات و أحرم منه بعمره التمتع، و يجوز له أن يكرر العمرة المفردة بعدها من أدنى الحل أو من الميقات إذا كان وقته يتسع لذلك و لا يضيق عن عمره التمتع الواجبه عليه. و بذلك يمكن للمقاولين ان يترددوا من المدينة إلى مكة لاستئجار المنازل و تهيئة المواضع و المعدات لحجاجهم في مكة ثم يعودوا إلى المدينة و يحرموا من الميقات مع الحجاج بعمره التمتع.

#### المسألة ٥٣٤:

يجب على من تمتع بالعمرة إلى الحج أن يكون إحرامه بحج التمتع من مكة، و قد فصيّلنا هذا في المسألة الأربعمائه و الرابعة و الثلاثين، و أشرنا إليه في المسألة الأربعمائه و الثالثة و الثمانين، و لا يكفي المتمتع أن يحرم بحجه من غير مكة في حال الاختيار، فإذا هو أحرم من غير مكة متعمدا و هو يعلم بالحكم، لم يصح، و لا- يصح إحرامه أن يدخل مكة بعده و هو محرم قبل خروجه الى عرفات، بل يجب عليه تجديد الإحرام فيها مع الإمكان، و إذا لم يجدّه و حج بإحرامه الأول بطل حجه. و إذا تعذر عليه أن يحرم من مكة لبعض الطوارئ التي أوجبت له عدم القدرة، كما إذا خرج من مكة مضطرا و لم يستطع الرجوع حتى ضاق عليه الوقت، فإن هو رجع الى مكة ليحرم منها لم يدرك الركن الاختياري لموقف عرفات، و كما إذا لم يجد الوسيلة للرجوع إلى مكة، أو كان مريضا أو سجيناً لا يمكنه الوصول إليها، فيكفيه في هذه الصورة أن يحرم من الموضع الذي يمكنه الإحرام فيه، و يجب عليه أن يختار الموضع الأقرب فالأقرب إلى مكة مع إمكان ذلك له، فإذا أحرم منه صح إحرامه و حجه و إذا لم يحرم كذلك لم يصح.

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٢٥٨

#### المسألة ٥٣٥:

إذا نسي المتمتع فلم يحرم بحج التمتع لا من مكة و لا من غيرها و خرج الى المشاعر محلا ثم تذكر بعد خروجه، و جب عليه أن يعود إلى مكة و يحرم منها و ان وصل الى عرفات، و هذا إذا أمكن له أن يرجع منها إلى مكة و يحرم فيها ثم يعود الى عرفات و يدرك الوقوف فيها قبل غروب الشمس من اليوم التاسع، فإن لم يمكن له ذلك لضيق الوقت، أو لعدم الوسيلة، أو لفقد القدرة أحرم في عرفات نفسها، و لا- يترك الاحتياط بأن يقول مع إحرامه (اللهم على كتابك و سنة نبيك)، كما ورد في صحيح علي بن جعفر عن أخيه موسى (ع)، فإذا فعل كذلك صح إحرامه و حجه، و إذا ترك الإحرام بعد ما تذكر بطل حجه. و كذلك حكمه إذا نسي و جوب الإحرام من مكة فأحرم من غيرها ثم تذكر بعد الإحرام، فيجب عليه الرجوع و الإحرام من مكة و ان كان في عرفات مع القدرة عليه على الوجه الذي تقدم بيانه، و إذا لم يمكن له ذلك أحرم من موضع تذكره فيصح بذلك حجه، و إذا ترك الإحرام بعد ما تذكر كان حجه باطلا، و إذا اتفق لهذا المكلف في حال نسيانه و إحرامه من غير مكة انه كان غير قادر على الوصول إلى مكة لبعض الاعذار صح إحرامه من غير مكة، و لم يفتقر الى تجديد بعد تذكره.

#### المسألة ٥٣٦:

إذا جهل المتمتع و جوب الإحرام عليه فلم يحرم بحج التمتع و خرج من مكة إلى المشاعر و هو محل، ثم علم بوجوب الإحرام و جب عليه العود إلى مكة و الإحرام فيها مع الإمكان و ان بلغ الى عرفات كما قلنا في صورة النسيان، فإن لم يمكن له العود إلى مكة أو

خشى فوت الوقوف إذا هو عاد إلى مكة أحرم من موضعه، ونظيره في الحكم ما

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٢٥٩

إذا جهل وجوب الإحرام من مكة فأحرم من سواها، فيجرب فيه التفصيل الذي بيناه و تنطبق الأحكام التي ذكرناها.

### المسألة ٥٣٧:

إذا نسي المتمتع فلم يحرم بحج التمتع و خرج من مكة إلى المشاعر و هو محلّ، و لم يتذكر إلا في المشعر الحرام صح وقوفه بعرفات و جرى فيه الحكم الذي سبق بيانه، فإذا استطاع العود إلى مكة و الإحرام فيها، بحيث لا يفوته الوقوف في المشعر الحرام بعد الإحرام من مكة و جب عليه أن يفعل ذلك و يدرك الوقوف، و ان تعذر عليه الرجوع أحرم في موضعه و أتم أعماله و كذلك إذا نسي وجوب الإحرام في مكة فأحرم من غيرها أو جهل وجوب الإحرام فلم يحرم أو أحرم بحجه من غير مكة، فيجرب فيه التفصيل الذي مرّ بيانه و بتطبيق الأحكام الآنف ذكرها يصح عمله.

و نظيره في الحكم ما إذا طرأ للمكلف بعض الفروض المذكورة من النسيان أو الجهل فلم يحرم أو أحرم من غير مكة، و لم يتذكر إلا بعد الإفاضة من المشعر الحرام قبل الإتيان بأعمال منى في يوم النحر أو في أثنائها، فإذا تذكر فعليه الرجوع و الإحرام من مكة مع التمكن، و الإحرام من موضعه مع التعذر و يتم عمله، و تصح أعماله التي أتى بها و هو محل قبل أن يتذكر في جميع الصور الآنف ذكرها، و تصح أعماله التي يأتي بها بعد التذكر إذا أحرم لها من مكة أو في موضعه مع التعذر، و لا تصح إذا ترك الإحرام عامدا بعد تذكره.

### المسألة ٥٣٨:

إذا نسي المتمتع أن يحرم لحج التمتع أو جهل الحكم بوجوبه فلم يحرم، و لم يتذكر حتى أتم جميع أعمال الحج فالظاهر صحة حجه، من غير فرق بين أن يكون الحج واجبا عليه أو مندوبا، و من

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٢٦٠

غير فرق بين أقسام الحج الواجب تمتعا، و يشكل شمول الحكم المذكور لحج القران أو الأفراد، بل و لعمرة التمتع أيضا، فلا يترك الاحتياط فيها كافة، و أشدّ منها اشكالا القول بشمول الحكم للعمرة المفردة الواجبة أو المندوبة.

### المسألة ٥٣٩:

إذا بطلت عمرة التمتع لبعض الجهات التي أوجبت فسادها شرعا و جب على المكلف أن يستأنفها مع القدرة على ذلك في عامه، و إذا لم يعدها في ذلك العام لضيق الوقت أو لسبب مانع آخر لم يصح حجه تمتعا، و لم يجز له أن يحج في ذلك العام قارنا أو مفردا، و لزمه إعادة عمرة التمتع و حجه في العام المقبل.

### المسألة ٥٤٠:

إذا أحرم الإنسان بحج واجب أو مندوب، أو بعمرة واجبة أو مندوبة، لنفسه أو عن غيره، فلا يجوز له أن يحرم بحج آخر أو بعمرة أخرى حتى يحلّ من إحرامه السابق، و الأحوط لزوما أن يكون تحلله منه تحللا كاملا، فإذا كان نسكه الأول الذي أحرم به حجا أو عمرة مفردة فلا يحرم بالنسك الثاني حتى يأتي بطواف النساء، و لا فرق بين أن يكون النسك الثاني واجبا أو مندوبا لنفسه أو عن غيره، و حتى إذا أتى بالنسك الأول أو الثاني أو بكليهما احتياطا لازما أو غير لازم.

**المسألة ٥٤١:**

لا- يجوز لمن أحرم بعمره التمتع أن يحرم بعمره مفردة قبل أن يحلّ من عمرته الأولى، فإنه من إدخال نسك على نسك، وقد تقدم المنع منه في المسألة السابقة، ولا يجوز لمن أحرم بحج التمتع أن يحرم أيضا بعمره مفردة قبل ان يتم أعمال حجه و يتحلل من إحرامه حتى بطواف النساء على الأحوط فيه كما ذكرنا، وكذلك إذا أتم المكلف

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٢٦١

عمره التمتع و أحلّ من إحرامها فالأحوط له لزوما أن لا يفصل ما بينها و بين حج التمتع بعمره مفردة يأتي بها بينهما، بل لا يخلو ذلك من قوة، و ان اتفق للمكلف أنه خرج من مكة بعد إحلاله من عمره التمتع جاهلا بحرمه خروجه، أو خرج لضرورة لا بدّ له منها ثم عاد إلى مكة قبل أن ينقضى شهر متعته، و أما إذا انقضى شهر المتعة قبل أن يعود فقد سبق أنه يجب عليه الإحرام بعمره تمتع ثانية، و تلاحظ المسألة الأربعمئة و الأربعون.

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٢٦٢

**الفصل الثاني عشر في مقدمات الإحرام و آدابه****المسألة ٥٤٢:**

يستحب لمن عزم على الحج في عامه أن يترك شعر رأسه و لحيته، فلا يأخذ منه شيئا بحلق و لا بتقصير و لا بغيرهما من أول شهر ذي القعدة، و ان كان إحرامه بالحج يقع في شهر ذي الحجة، من غير فرق بين أن يكون الحج الذي قصد الإتيان به تمتعا أو قرانا أو أفرادا، و واجبا أو مندوبا، لنفسه أو لغيره، و لا- يجب ذلك عليه على الأقوى ما لم يحرم بالفعل، و لا تلزمه الكفارة إذا خالف ذلك فحلق رأسه في ذي القعدة أو بعده قبل أن يحرم، فلا يجب عليه أن يهريق دما كما يراه بعض العلماء.

و يستحب لمن أراد العمرة أن يترك شعره ثلاثين يوما، فلا يأخذ من شعر رأسه و لا من لحيته شيئا في هذه المدة حتى يحرم، سواء كانت عمرته في أشهر الحج أم في غيرها من الشهور، و سواء كانت واجبة أم مندوبة و سواء كانت عمره تمتع أم عمره مفردة.

**المسألة ٥٤٣:**

إذا عزم المكلف على حج التمتع استحب له أن يوفر شعر رأسه و لحيته من أول شهر ذي القعدة- كما قلنا-، و يكفيه ذلك لعمره التمتع و لحج التمتع، و لا ينافي هذا الحكم أن يجب عليه التقصير بعد أن يتم العمرة ليحلّ منها، فيبقى استحباب ترك الباقي من شعره حتى يتم حجه و يحلق أو يقصر في يوم النحر، بل الأحوط لزوما أن يترك الشعر في هذه الصورة حتى يتم حجه، اعتمادا على صحیحته جميل بن دراج الواردة في من حلق رأسه في مكة بعد عمره التمتع في

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٢٦٣

المدة التي أمر بتوفير الشعر فيها.

و إذا أحرم بعمره التمتع في شهر شوال حرم عليه أن يأخذ من شعره ما دام محرما، فإذا أتم أعمال عمرته و أحلّ منها جاز له حلق رأسه و الأخذ من شعره قبل أن يحرم بالحج، فإذا هلّ عليه هلال ذي القعدة استحب له ترك شعره و توفيره حتى يحج، و لزمته مراعاة الاحتياط الذي ذكرناه.

**المسألة ٥٤٤:**

ذكرنا أنه يستحب لمن يريد العمرة أن يترك شعره لها ثلاثين يوماً، و إن هذا الحكم يعم عمرة التمتع، و ظاهر النصوص أن المستحب إعفاء الشعر ثلاثين يوماً قبل إحرام العمرة، و نتيجة لهذا فإذا أراد المكلف عمرة التمتع في أول شهر ذي القعدة استحب له أن يعفى شعره للعمرة من أول شهر شوال، فإذا تمتع بالعمرة في هلال ذي القعدة و أحل من عمرته بالتقصير استحب له إعفاء شعره بعدها حتى يحج، و يلزمه الاحتياط المتقدم.

**المسألة ٥٤٥:**

يستحب للمكلف قبل أن يحرم بالحج أو بالعمرة أن يقلم أطراف يديه و رجليه، و أن يأخذ من شاربه، و أن يزيل شعر إبطيه بالطلّي و هو الأفضل، أو بالحلق و هو أقل من الطلي فضلاً، أو بالنتف و هو أدناها، و إن يزيل شعر عانته، و لا يبعد أن تكون ازالته بالاطلاء أفضل، لأنه طهور كما في الروايات ثم بالحلق، و لكن هذا الترتيب بينهما في إزالة شعر العانة لا يختص بالإحرام، و ينبغي له تنظيف الجسد من الأوساخ، و إن لم يرد به دليل في الإحرام، و يستحب له أن يستاك، و يجوز له أن يبدأ من المستحبات المذكورة بما شاء فلا ترتيب ما بينها.

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٢٦٤

**المسألة ٥٤٦:**

إذا كان الشخص قد اطلّى قبل وقت الإحرام، فإن كان اطلاؤه السابق لا بقصد التهيؤ للإحرام استحب له أن يعيد الإطلاء للإحرام و إن مضى عليه يومان أو ثلاثة أو نحوها، و إن كان قد اطلّى بقصد التهيؤ للإحرام كفاه اطلاؤه السابق و لم يحتج إلى الإعادة إلا إذا مضى عليه خمسة عشر يوماً أو نحوها، بحيث لا يعدّ اطلاؤه المتقدم تهيؤاً للإحرام، فتستحب اعادته.

**المسألة ٥٤٧:**

يستحب له استجاباً مؤكداً أن يغتسل غسل الإحرام، و موضع الغسل هو الميقات الذي يحرم منه إذا وجد فيه الماء، فإذا خاف عدم الماء فيه أو إغوازه لكثرة المحرمين مثلاً، أو عدم تمكنه من الغسل فيه لبعض الأعذار، قدّم الغسل على الميقات، و إذا خشى إغواز الماء في الميقات أو عدم تمكنه من الغسل فيه، فقدّم الغسل قبله ثم وجد الماء عند وصوله إليه و أمكنه الغسل فيه استحبت له الإعادة.

**المسألة ٥٤٨:**

يجوز للإنسان أن يغتسل غسل الإحرام قبل الميقات في حال الاختيار و إن لم يخش إغواز الماء في الميقات أو عدم إمكان الغسل فيه، فيصح له أن يغتسل في المدينة مثلاً قبل أن يخرج إلى الميقات في ذي الحليفة و إن أمكنه الغسل فيه، و الأفضل له في هذه الصورة أن

يلبس ثوبى الإحرام بعد غسله فى المدينة و ان لا يتناول ما يحرم أكله على المحرم حتى يأتى الميقات و يعقد إحرامه منه، و إذا لبس المخيط أو أكل ما يحرم على المحرم أو تطيب قبل الميقات و عقد الإحرام فالأفضل له إعادة الغسل، و لا يتعين عليه ذلك، و كذلك إذا فعل شيئاً من المحرمات الأخرى للإحرام على الأحوط.

و مثله ما إذا خاف إغواز الماء فى الميقات، أو عدم تمكنه من

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٢٦٥

الغسل فيه فقدّم الغسل عليه، فالأولى له أن يلبس ثياب الإحرام و يجتنب محرماته حتى يأتى الميقات و يعقد الإحرام، و إذا فعل شيئاً من ذلك أعاد الغسل استحباباً كما تقدم سواء بسواء.

### المسألة ٥٤٩:

لا- يختلف غسل الإحرام عن باقى الأغسال الشرعية فى الكيفية، و لا فى الأحكام التى تعمّها، فيصح أن يأتى به المكلف مرتباً بين أعضائه كما يرتب فى غسل الجنابة و غيره، و يصح أن يأتى به ارتماساً على التفاصيل التى ذكرناها فى مباحث الغسل من كتاب الطهارة.

و هو كباقى الأغسال المندوبة و الواجبة يغنى عن الوضوء للصلاة و غيرها من الأعمال المشروطة بالوضوء، و ان كان الأحوط للمكلف أن يأتى معه بالوضوء احتياطاً لا ينبغى تركه، كما قلنا فى المسألة الثمانمائة و العاشرة من كتاب الطهارة و فى مسائل أخرى، و الأفضل أن يأتى بالوضوء قبل الغسل.

### المسألة ٥٥٠:

إذا اغتسل الإنسان غسل الإحرام فى الميقات أو قبله ثم نام قبل أن يحرم لم يكفه ذلك الغسل، و استحبت له الإعادة، و كذلك إذا أحدث أحد الأحداث الأخرى على الأقوى فعليه إعادة الغسل استحباباً.

### المسألة ٥٥١:

إذا كان الشخص مجنباً أو كان عليه أحد الأحداث الأخرى الموجبة للغسل و أراد الغسل للإحرام كفاه غسل واحد لحدثه و إحرامه، فيصح له أن ينوى الجميع بهذا الغسل، و يصح له أن يقصد امتثال الأمرين المتوجهين إليه بالغسل، و يصح له أن ينوى أحد الغسلين على التعيين، فيصح منه ذلك الغسل و يكفى عن

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٢٦٦

الجميع، و تراجع المسألة الخمسمائة و الثالثة من كتاب الطهارة، و إذا أراد الإحرام، و كان فى يوم الجمعة، و أراد فى يومه دخول الحرم، و دخول مكة، و دخول المسجد الحرام، كفاه أن ينوى الجميع بغسل واحد.

### المسألة ٥٥٢:

إذا اغتسل الإنسان في أول النهار كفاه ذلك في أداء وظيفة الإحرام في ذلك اليوم و ان لم يحرم إلا في آخر النهار، وإذا اغتسل في أول الليل كفاه للإحرام في تلك الليلة و ان لم يحرم إلا في آخرها، بل يكفي غسل النهار و ان لم يحرم إلا في آخر ليلته المقبلة، و يكفي غسل الليل و ان لم يحرم إلا في آخر نهاره المقبل، وهذا كله إذا هو لم ينقض غسله بنوم أو حدث بعده حتى أحرم كما قلنا في المسألة الخمسمائة و الخمسين.

### المسألة ٥٥٣:

إذا لم يقدر الشخص أن يغتسل غسل الإحرام، و وجد له بعض مسوغات التيمم التي ذكرناها في مباحث التيمم، و توفرت شرائط صحته جاز له التيمم بدلا عنه، و كفاه ذلك لإحرامه، و تراجع المسألة التسعمائة و الثامنة و ما بعدها من كتاب الطهارة.

### المسألة ٥٥٤:

إذا اغتسل الرجل غسل الإحرام ثم مسح رأسه بمنديل و نحوه قبل عقد الإحرام فلا شيء عليه و لا يعيد الغسل، و إذا اغتسل ثم قلم أظفاره بعد الغسل استحب له أن يمسحها بالماء و لا إعادة عليه.

### المسألة ٥٥٥:

الذي يستفاد من ملاحظة مجموع الأدلة الواردة في غسل الإحرام أن هذا الغسل من المستحبات المؤكدة، تأكيداً شديداً، كما أشرنا إليه في المسألة الخمسمائة و السابعة و الأربعين، و ليس شرطاً في

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٢٦٧

صحة الإحرام و لا- واجبا فيه، و لذلك فإذا أحرم المكلف بغسل كان إحرامه صحيحاً، و لكنه ناقص الفضيلة، فاقد المزية و الخصوصية لعدم الغسل، و قد ورد في صحيح الحسن بن سعيد قال: كتبت الى العبد الصالح أبي الحسن (ع): رجل أحرم بغير صلاة أو بغير غسل جاهلاً أو عالماً، ما عليه في ذلك؟ و كيف ينبغي أن يصنع؟ فكتب (ع) يعيده.

و الظاهر من ضم هذا الدليل الى مجموع الأدلة السابقة أنه يستحب لهذا الرجل ان يغتسل و يعيد إحرامه مع الغسل ليستدرك بإحرامه الثاني ما فقدته إحرامه الأول من الخصوصية، و أن هذه الخصوصية المذكورة مطلوبة في الإحرام على نحو تعدد المطلوب و قابلية للاستدراك، و من أجل ذلك أمره الإمام بالإحرام الثاني، فالإحرام الثاني متمم للنقص الذي دخل على الإحرام الأول و محقق للمرتبة الكاملة التي كان فاقدا لها، و ليس إحراماً مستقلاً في قبال الأول، و كذلك الحكم إذا أحرم بغير صلاة كما ورد في الصحيح، فيستحب له أن يصلي صلاة الإحرام ثم يعيد إحرامه بعد الصلاة على النهج المتقدم في الغسل.

و يتفرع على صحة إحرامه السابق وجوب الكفارة عليه إذا ارتكب ما يوجب الكفارة بين الإحرامين، و يشكل جريان الحكم باستحباب الإعادة في ما إذا نسي فأحرم بغير غسل أو أحرم بغير صلاة.

### المسألة ٥٥٦:

يستحب للرجل أن يقول في أثناء غسله أو بعد أن يتم غسله:

(بسم الله و بالله اللهم اجعله لى نورا و طهورا و حرزا و أمنا من كل خوف، و شفاء من كل داء و سقم، اللهم طهرنى و طهر قلبى، و اشرح لى صدرى و أجر على لسانى محبتك و مدحتك و الثناء عليك،  
كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٢٦٨

فإنه لا قوة إلا بك، و قد علمت ان قوام دينى التسليم لأمرك و الاتباع لسنة نبيك صلواتك عليه و آله).

### المسألة ٥٥٧:

يجوز للإنسان أن ينشئ إحرامه بالحج أو بالعمرة في أى وقت يشاء من الليل و النهار، و الأفضل له أن يكون عند الزوال، ففي صحيح معاوية بن عمارة و الحلبي عن أبي عبد الله (ع): (لا يضرك بليل أحرمت أو نهار، الا أن أفضل ذلك عند زوال الشمس) و بمضمونه روايات عديدة أخرى.

و يستحب استحبابا مؤكدا أن يكون الإحرام بعد أداء صلاة فريضة حاضرة، و لذلك فالأفضل في غير حج التمتع أن يكون إحرامه بعد أداء صلاة الظهر في أول وقتها و هو الزوال فيدرك الفضيلتين، و يتحقق له ذلك أيضا إذا صلى الظهر و العصر معا بعد الزوال ثم أحرم بعدهما، و سيأتى بيان حكم الإحرام لحج التمتع في موضعه ان شاء الله تعالى.  
و دون ذلك في الفضل أن يحرم بعد صلاة فريضة حاضرة أخرى، فإن لم يتفق إحرامه في وقت فريضة استحبه له أن يصلى قبل إحرامه ست ركعات ثم يحرم بعدها، و دونها في الفضل أن يصلى أربع ركعات، و أقلها أن يصلى ركعتين و يحرم بعدها.

### المسألة ٥٥٨:

يجوز للمكلف أن يصلى نافلة الإحرام في أى وقت يشاء و يحرم بعدها، و لا تكره في الأوقات التي تكره فيها النوافل المبتدأة، و لا يمنع منها حتى في وقت الفريضة إذا حضرت، و قد دلت النصوص على أن صلاة الإحرام احدى الصلوات التي تصلى في كل وقت و لا تترك على حال.

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٢٦٩

### المسألة ٥٥٩:

يستحب له أن يقرأ في الركعة الأولى من نافلة الإحرام الحمد و سورة التوحيد، و يقرأ في الركعة الثانية منها الحمد و سورة الجحد و هى قل يا أيها الكافرون، بل ينبغي أن يقرأ كذلك في كل ركعتين من نافلة الإحرام إذا صلاها ست ركعات، أو صلاها أربعاً، و لا يشمل هذا الاستحباب الفريضة الحاضرة إذا صلاها و هو يريد الإحرام بعدها.

### المسألة ٥٦٠:

الأحوط لزوماً أن لا يختضب الرجل أو المرأة بالحناء و هما يريدان الإحرام بعد ذلك إذا كان لون الحنء يبقى الى حال الإحرام و



كان مما يعدّ زينته في الكف أو في الشعر، سواء قصدا به التزين أم لا، وكذلك الخضاب بغير الحناء إذا كان مما يبقى أثره و يعدّ زينته، بل لا يعد القول بوجوب إزالة الأثر بعد الإحرام إذا أمكن ذلك.

### المسألة ٥٦١:

قد تستعمل الحناء علاجا لتشقق الأصابع والكفين والقدمين ونحو ذلك، فإذا اضطر الرجل أو المرأة الى ذلك جاز له أن يستعملها قبل الإحرام و ان بقى اللون الى حال الإحرام، وإذا لم يبلغ درجة الضرورة كره استعمالها للمرأة قبل الإحرام إذا كان الأثر مما يبقى، وأشكل القول بالكراهة للرجل فإن النص إنما ورد في المرأة، وهذا إذا كان الأثر الباقي لا يعدّ زينته و لا جرى فيه الاحتياط المتقدم. وإذا اختضب و هو لا- يريد الإحرام ثم أراد الإحرام بعد ذلك لم يحرم و لم يكره، وإذا كان الأثر الباقي بعد الإحرام مما يعدّ زينته أزاله مع الإمكان و ان لم يمكن ذلك فلا شيء عليه.

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٢٧٠

## الفصل الثالث عشر في الإحرام و واجباته و آدابه

### المسألة ٥٦٢:

إذا أراد الإنسان الإتيان بنسك حج أو عمرة واجب عليه أو مندوب، لنفسه أو بالنيابة عن غيره، وجب عليه عند وصوله الى الميقات أن يعزم في نفسه على اجتناب جملة من المنهيات المخصوصة منذ ذلك الوقت الى أن يتم أعمال نسكه الذي أراد القيام به، و هو بهذا العزم المستقر في نفسه ينشئ لنفسه صفة الإحرام الذي يجب عليه في تأديته النسك، فالصفة التي تحصل للإنسان من عزمه المتقدم ذكره و من التزامه النفساني بتفكك المنهيات هي الإحرام، و المنهيات الخاصة التي يلتزم باجتنابها في تلك المدة هي محرمات الإحرام، و سيأتي بيانها ان شاء الله.

و يتضح مما بيناه أن الإحرام صفة اختيارية للإنسان لا يمكن أن تحصل له الا بالقصد، و لا بدّ فيها من النية، لأنها مسببة من الالتزام النفساني المذكور، و إذا حصلت للإنسان صفة الإحرام و تم له إنشاؤها بعزمه على ترك المحرمات و التزامه بذلك، حكم الشارع بثبوتها و بقاءها، فلا ينتقض إحرامه و لا يتحلل منه الا بمحلل شرعي عند إتمام النسك و إنهاء أعماله، و لا يبطل الإحرام ان يرتكب المحرم بعض المحرمات أو يرتكب جميعها بعد عزمه السابق و التزامه به، بل تجب عليه كفاراتها و سيأتي بيانها.

### المسألة ٥٦٣:

□  
الإحرام من الأمور القصدية كما أوضحناه و لذلك فلا بدّ فيه من النية منذ ابتدائه و سيأتي لها مزيد بيان و إيضاح ان شاء الله،

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٢٧١

و أما التلبية و لبس ثوبي الإحرام فهما واجبان في الإحرام، و لكنهما ليسا دخيلين في مفهومه، و سنذكر أن التلبية شرط في تحريم المحرمات على الناسك، فلا يحرم عليه شيء منها قبل ان يلبي.

**المسألة ٥٦٤:**

يكفى فى تحقق نية الإحرام من المكلف أن يعزم على اجتناب محرمات الإحرام على وجه الاجمال وان لم يحط بها علما حين إحرامه على التفصيل، فيجزيه أن يقصد ترك كل شىء حرمه الله عليه ما دام ناسكا، ثم يجتنب عن أى شىء ذكره الفقيه الذى يقلده فى رسالته، أو أى شىء يذكره المرشد الثقة فى تعليمه.

و يجب فى نية الإحرام أن يعين النسك الذى يحرم له، أ حجا هو أم عمره، و حج إسلام أم حج نذر أم حجا مندوبا، و حج تمتع أم قران أم أفراد، و عمره تمتع أم عمره مفردة، و أن النسك الذى يأتى به لنفسه أو بالنيابة عن غيره، فلا يصح الإحرام لنسك مردد غير معين، و لا يصح الإحرام لنسك سيختار تعيينه فى ما بعد من حج أو عمره، و لا يصح الإحرام لحج أو لعمره غير معينه حين الإحرام ثم يعينها بعد أن يتم العمل، و من ذلك يتبين أن نية الإحرام بذاتها هى نية الحج أو العمرة التى يريد الإحرام لها، فهى نية لهما معا، و تلاحظ المسألة الخمسمائة و التاسعة و الستون الآتية.

**المسألة ٥٦٥:**

إنما يعتبر فى نية الإحرام قصد الوجوب أو الندب إذا توقف على ذلك تعيين النسك الذى يحرم له المكلف كما فى الأمثلة التى ذكرناها فى المسألة السابقة، و لا يجب قصد الوجوب أو الندب إذا كان العمل متعينا لا يتوقف على ذلك كما فى سائر العبادات التى يكون فيها العمل المنوى متعينا فلا- تجب فيها نية الوجه من الوجوب أو الندب، و لا يجب فى نية الإحرام إخطار صورة العمل فى الذهن

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٢٧٢

إذا كان متعينا، و يكفى الداعى فى قصد التقرب به، و لكن ذكر هذه الأمور أحوط و أولى.

**المسألة ٥٦٦:**

يعتبر فى نية الإحرام أن يقصد المحرم التقرب بإحرامه و بنسكه الذى يحرم به الى الله سبحانه، و ان يخلص لله فى نيته، فلا رياء و لا سمعة، كما يعتبر ذلك فى سائر العبادات و قد فصيّلنا ذلك و ذكرنا فروع و أحكامه فى مباحث النية من كتاب الصلاة و كتاب الطهارة و كتاب الصوم و غيرها، فإذا لم يتقرب العبد بإحرامه أو بعمله الذى يحرم به الى الله أو لم يخلص له فى نيته كان إحرامه باطلا.

**المسألة ٥٦٧:**

الإحرام- كما قلنا أكثر من مرة- من الأمور التى لا يتحقق وجودها الا بالقصد، فإذا لم تحصل النية من المكلف لم يتحقق الإحرام منه و وجب عليه تجديده، سواء أخلّ بالنية عامدا أم جاهلا أم ناسيا، و قد تقدمت أحكام من ترك الإحرام من الميقات متعمدا أو جاهلا أو ناسيا فى فصل أحكام المواقيت فليرجع إليها، و لا فرق فى حصول الخلل بالإحرام بذلك بين ان لا ينوى المكلف ترك المحرمات من أول الأمر عامدا أو ساهيا كما ذكرنا و بين أن يقصد من أول أمره أن يرتكب بعض المحرمات أو جميعها من غير عذر.

**المسألة ٥٦٨:**

إذا عزم الإنسان في نفسه عزمًا مستقرًا على ترك محرمات الإحرام جميعها من وقته هذا إلى أن يتم أعمال حجه أو عمرته و التزم في نفسه باجتنابها التزامًا نفسانيًا حصلت له صفة الإحرام كما قلنا في أول هذا الفصل، و تتم له بهذا العزم المستقر و الالتزام القلبي إنشاء الإحرام، ثم لا ينتقض إحرامه و لا يبطل إذا خالف عزمه الأول فارتكب بعض ما حرم الله عليه أو ارتكب جميعها، و إنما تجب عليه كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٢٧٣

الكفارات بسبب مخالفته، و لا منافاة بين الأمرين المذكورين.

فإن عزمه المستقر في نفسه على ترك المحرمات في جميع المدة المذكورة سبب تام لحدوث صفة الإحرام له و قد تم السبب كما فرضنا و حصل الإنشاء و تحقق له الإحرام، و لا ينافي ذلك أن يتبدل عزمه السابق بعد الإحرام بعزم آخر، فيرتكب المحرم فإن وجود العزم الأول سبب في حدوث الإحرام و ليس بقاء العزم شرطًا في بقاء الإحرام، و لذلك فلا يبطل الإحرام بذلك و تلزمه الكفارة للمخالفة.

و الفارق في ذلك واضح بين الإحرام و الصوم، فإن الصوم هو إمساك الصائم عن المفطرات من أول النهار إلى دخول الليل قربة إلى الله و معنى ذلك أن المفطرات منافية للصوم في حدوده و في بقائه فإذا تناول الصائم أى مفطر منها في نهاره بطل صومه و ليس الإحرام كذلك.

**المسألة ٥٦٩:**

إذا تعدد ما في ذمة الشخص من الحج أو من العمرة و كان مختلفًا في النوع أو في الأحكام و جب عليه تعيين ما يحرم له، و مثال ذلك أن تجب عليه حجة تمتع بسبب النذر و حجة تمتع أخرى بسبب الاستطاعة، فيجب عليه أن يعين عند إحرامه أن ما يأتي به هي الحجة المنذورة مثلًا أو انها حجة الإسلام، و مثال ذلك أيضا أن تشتغل ذمته بحجة تمتع منذورة، و حجة قران أو افراد بالاستطاعة فيلزمه التعيين.

و إذا تعدد ما في ذمته و كان متحدًا في النوع و الحكم لم يجب عليه التعيين، و مثال ذلك: أن تجب عليه حجتان بسبب النذر و كلتاها من حج التمتع أو من حج القران أو الأفراد، فلا يجب عليه ان يعين في نية الإحرام أنه يحرم للحجة المنذورة أولاً، أو للمنذورة ثانياً، فإذا أحرم بعمرة التمتع لحج التمتع المنذور في المثال الأول

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٢٧٤

و أتى بالعمل تاماً برئت ذمته من احدي الحجتين المنذورتين و بقيت الثانية و هكذا في باقى الأمثلة.

**المسألة ٥٧٠:**

إذا نوى المكلف اجتناب جميع محرمات الإحرام، و عقد عزمه على ذلك حتى يتم نسكه، و أنشأ إحرامه من الميقات بذلك صح إحرامه و ان كان في ذلك الوقت معذورًا لا يستطيع ترك بعض المحرمات، و مثال ذلك أن ينوى الإحرام كذلك من الميقات و هو مريض لا يقدر على ترك التظليل مثلًا، فيصح إحرامه و يجوز له التظليل لوجود العذر و تلزمه الكفارة بسببه و يجب عليه اجتناب باقى

المحرّمات.

### المسألة ٥٧١:

إذا وجب على الرجل نسك معيّن من حج أو عمرة باستطاعته أو نذر مثلاً أو غيرهما، و نوى الإحرام بنسك آخر غيره، لم يكفه ما نواه عن الواجب الذي لزمه، لأنّه لم ينوّه، و هل يصح إحرامه و الإتيان بالعمل الذي قصده؟، فيه اشكال و تردّد.

### المسألة ٥٧٢:

إذا قصد الرجل في ضميره الإحرام بنسك معيّن لا تردّد فيه و نوى الإتيان به و نطق بلسانه انه يحرم بنسك آخر غيره، صح إحرامه لما قصده في نفسه، و لغى اعتبار ما نطق به بلسانه.

### المسألة ٥٧٣:

قد تقدم ان الإحرام من الأمور القصدية التي تتقوم بالنية و لا تتحقق الا بها، و لذلك فإذا شرع المكلف في نوع من النسك حج أو عمرة، ثم شك في أثنائه، هل نواه عند الإحرام أم لم ينوّه ففي صحته اشكال بل منع، فإن قاعدة الصحة و قاعدة التجاوز انما تثبتان صحة العمل إذا شك في صحته بعد إحراز أصل عنوانه، لا

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٢٧٥

في مثل ذلك مما يكون الشك في النية شكاً في أصل عنوان العمل و لم يحرز فيه عنوانه.

### المسألة ٥٧٤:

الحج و العمرة عبادتان مستقلتان، و لذلك فلا بدّ في كل واحدة منهما من إحرام خاص تنفرد به و من نية مستقلة تختص بها، حتى عمرة التمتع مع حج التمتع، فهما نسكان متميزان يختص كلّ واحد منهما بإحرامه و نيته و آثاره، و ان ارتبط أحدهما بالآخر و دخلت العمرة في الحج الى يوم القيامة كما في الحديث، فلا تكفى فيهما نية واحدة تجمعهما معا و لا يصح ذلك، و إذا قرن المكلف بينهما في النية كذلك كان باطلاً لأنه نوى ما لا يشرع، فيجب عليه التجديد على حسب ما أمرت به الشريعة، من غير فرق بين أن يقع ذلك منه في أشهر الحج و غيرها.

نعم، يصح له أن ينوى الإتيان بعمرة التمتع ليأتي بعدها بحج التمتع بعد الإحلال من العمرة كما أمره الله به، و هذا ليس من القران بين النسكين في النية، و انما هو نية عبادة حتى يتمها ثم نية عبادة أخرى تترتب عليها في إحرامها و أعمالها و لا ريب في صحة ذلك.

### [الصورة الأولى:]

### المسألة ٥٧٥:

إذا أحرَم الرجل لنسك معين من الحج أو العمرة ثم نسي النسك الذي عينه و لم يتذكره ليأتي بأعماله، فهنا صور تجب ملاحظتها لتطبيق أحكامها.

الصورة الأولى:

أن يتردد النسك الذي عينه ثم نسيه بين ما هو صحيح و ما هو باطل، و مثال ذلك: أن يكون إحرامه بالنسك في غير أشهر الحج، ثم ينسى ما أحرَم به فلا يدري أ هو عمرة مفردة فيكون صحيحا في غير أشهر الحج، أم هو حج أو عمرة تمتع فيكون باطلا لأنهما لا كلمه التقوى، ج ٣، ص: ٢٧٦ يصحان فيها.

و الحكم في هذه الصورة أن يجدد إحرامه بنية العمرة المفردة، و ذلك لأن إحرامه السابق ان كان للعمرة المفردة كان إحرامه الثاني تأكيدا له لا عدولا عنه فيصح، و ان كان لحج أو لعمرة تمتع كان باطلا في غير أشهر الحج و لا مانع من الإحرام بعده، فإذا جدد إحرامه للعمرة المفردة و أتمها لم يبق في ذمته من قبل الإحرام شيء.

و من أمثلة ذلك أن يكون الرجل قد دخل مكة بعمرة تمتع و أتمها و أحل منها، ثم عقد الإحرام من مكة و نسي هل أنه أحرَم بحج التمتع فيكون صحيحا، أم أحرَم بعمرة مفردة فيكون إحرامه باطلا لأن الإحرام بالعمرة المفردة يجب أن يكون من أدنى الحل، و لأن الإحرام بالعمرة المفردة لا يجوز على الأحوط لزوما بعد عمرة التمتع و قبل الإحرام بالحج كما تقدم في المسألة الخمسمائة و الحادية و الأربعين، فعليه أن يجدد إحرامه من مكة لحج التمتع لعين ما ذكرناه في المثال الأول.

## الصورة الثانية:

### المسألة ٥٧٦:

أن يكون النسك الذي قصده المكلف في إحرامه معلوم الصحة ثم ينسأه على التعيين، و يكون الاحتياط في ما أحرَم به ممكنا، و مثال ذلك: أن يحرم في أشهر الحج ثم ينسى النسك الذي أحرَم به، فلا يعلم أ هو حج أفراد أم عمرة مفردة، و كلاهما مما يصح الإحرام به في أشهر الحج، فيحكم بصحة إحرامه و يلزمه الاحتياط لإتمامه، فيخرج الى المشاعر أولا لاحتتمال أنه قد أحرَم بالحج، فيقف في عرفات و في المشعر الحرام، و يرمى جمرة العقبة بمنى في يوم النحر، ثم يعود إلى مكة في يومه فيأتي بالطواف و السعى و طواف النساء بنية أداء ما في ذمته من أعمال الحج أو العمرة المفردة، ثم

كلمه التقوى، ج ٣، ص: ٢٧٧

يرجع في يومه إلى منى فيقصر فيها لما في ذمته من تقصير الحج أو العمرة، و يتم بعدها أعمال منى في أيام التشريق. و يجوز له أن يقدم أعمال العمرة على الحج فيطوف بالبيت أولا، و يسعى لاحتتمال أنه قد أحرَم بالعمرة و لا يقصر بعدهما، ثم يذهب الى المشاعر فيقف في عرفات و في المشعر و يرمى جمرة العقبة ثم يقصّر في منى لما في ذمته من تقصير للحج أو العمرة، ثم يعود إلى مكة فيأتي بطواف الحج و سعيه، ثم يطوف طواف النساء لما في ذمته، و يتم أعمال منى.

### المسألة ٥٧٧:

إذا أحرَم الرجل في أشهر الحج ثم نسي أن النسك الذي أحرَم به هو عمرة التمتع أو العمرة المفردة، و هذا المثال مما يمكن فيه الاحتياط أيضا، فيلزمه الطواف و السعى و التقصير لما في ذمته من احدي العمرتين، فإذا أحل من إحرامه بالتقصير حرم عليه الخروج

من مكة حتى يأتي بحج التمتع، فإذا أحرم به و أتم أعماله، و أتى بأعمال مكة للحج أتى بطواف النساء بقصد ما فى ذمته فى العمرة المفردة أو حج التمتع.

### الصورة الثالثة:

#### المسألة ٥٧٨:

أن يكون النسك الذى قصده المكلف فى الإحرام معلوم الصحة كما تقدم، و ينسأه و يكون الاحتياط التام فيه غير ممكن، و مثال ذلك: أن يحرم فى أشهر الحج، و ينسى النسك الذى أحرم به أ هو عمرة التمتع أو حج الأفراد، و الاحتياط فى هذا الفرض غير ممكن كما ذكرنا، فإن ما أحرم به إذا كان هو عمرة تمتع و جب عليه التقصير بعد الطواف و السعى فيها ليحل من إحرامه، و يحرم بعدها بحج التمتع، و إذا كان حج افراد حرم عليه التقصير حتى يقف

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٢٧٨

الموقفين و يرمى جمرة العقبة فى يوم النحر، فإذا دار الأمر بين المحذورين و لم يمكن الاحتياط و جب عليه الرجوع الى الموافقة الاحتمالية، و متى صنع كذلك فأتم عمرة التمتع و قصير بعدها و أحرم بعدها لحج التمتع و أتم أعماله برئت ذمته من ناحية إحرامه، و لزمته الكفارة لمخالفته الاحتمالية بسبب تقصيره بعد العمرة.

#### المسألة ٥٧٩:

يستحب التلفظ بنية الإحرام و نية الحج أو العمرة التى يحرم بها و لا يجب ذلك، فيصح إحرامه و يصح نسكه إذا قصد العمل المعين فى نفسه متقربا به الى الله و ان لم يتكلم بشيء، و استحباب النطق بالنية مما يختص به الإحرام و النسك الذى يحرم به، دون سائر العبادات فلا يستحب التلفظ بتياتها، و قد ذكرنا فى المسألة الثلاثمائة و الثالثة و الأربعين من كتاب الصلاة حكم التلفظ بتياتها و بنية صلاة الاحتياط على الخصوص.

#### المسألة ٥٨٠:

ليس لنية الإحرام أو النسك لفظ مخصوص، فإذا أراد المكلف المستطيع أن يحرم من الميقات و كان فرضه عمرة التمتع، كفاه أن يقول بعد لبس ثوبى الإحرام: (أحرم بعمرة التمتع لحج الإسلام حج التمتع قربة الى الله تعالى)، فإذا قال ذلك، فقد أنشأ الإحرام بقصد ترك محرماته، و نوى النسك المفروض عليه فى الإسلام، و قد ذكرنا أنه يجزئه عند النية أن يكون عارفا بالمحرمات على سبيل الاجمال، فيعزم فى نفسه عزمًا مستقرا على احتسابها، و ان يكون عالما بأعمال العمرة و الحج على وجه الاجمال كذلك، فيقصد الإتيان بها فى مواضعها متقربا بجميع ذلك الى الله و قاصدا امتثال أمره، و سندكر ان شاء الله بعض الأدعية المأثورة المشتملة على نية الإحرام و نية النسك، و التى تستحب قراءتها عند عقد النية.

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٢٧٩

و يراد بحج الإسلام هنا و بعمرة الإسلام الحج و العمرة اللذان يفرضهما الإسلام على ذلك المكلف إذا استطاع الحج و العمرة، و قد بينا ذلك فى فصل أقسام الحج و العمرة، و إلا فجميع أقسام الحج و العمرة الواجبة و المندوبة مما أمرت به شريعة الإسلام.

و إذا كانت عمره التمتع واجبة عليه بالنذر و شبهه أو بالنيابة عن أحد، قال: (أحرم بعمره التمتع لحج التمتع وفاء بما نذرته أو بما حلفت عليه)، أو قال: بالنيابة عن فلان بن فلان، قرينة الى الله تعالى.

و إذا كان فرضه عند الاستطاعة حج القرآن أو الافراد، قال: أحرم بحج القرآن حج الإسلام، أو قال: أحرم بحج الافراد حج الإسلام قرينة الى الله، و إذا كان واجبا بالنذر أو بالنيابة عينه كذلك.

و كذا الحال في العمرة المفردة إذا كانت واجبة عليه لنفسه أو عن غيره و في عمره التمتع المندوبه، و الحج المندوب بجميع أقسامه، فيذكرها جميعا على النهج المتقدم بيانه.

### [الأول: النية،]

#### المسألة ٥٨١:

الواجبات في الإحرام ثلاثة أمور:

الواجب الأول فيه: النية، و قد فصّلنا القول فيها في المسائل المتقدمة تفصيلا وافيا بالمقصود، و من طلب المزيد فليعد الى مباحث النية من كتاب الصلاة، و مبحث نية الوضوء، من كتاب الطهارة، و سيأتي هنا- إن شاء الله- ذكر بعض الآداب و المستحبات فيها.

### [الثاني: لبس ثوبي الإحرام،]

#### المسألة ٥٨٢:

الواجب الثاني: من واجبات الإحرام لبس ثوبي الإحرام، و الظاهر من الأدلة ان لبسهما واجب

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٢٨٠

تكليفي في الإحرام، و ليس شرطا في صحته، فإذا نوى الإحرام و لبى و هو عار انعقد إحرامه على الظاهر، و ان كان آثما بعدم لبسهما في حال عقد الإحرام إذا كان عامدا، و يجب عليه نزع المخيط، و الظاهر كذلك أنه ليس شرطا في صحة الإحرام، فإذا نوى الإحرام و لبى و هو لا لبس للمخيط صح إحرامه، و أثم بذلك إذا كان عامدا، و وجب عليه نزعه و يجوز له نزعه من رأسه، و الأحوط إعادة الإحرام إذا أحرم بالمخيط و كان عالما عامدا.

و إذا أحرم و لبى، ثم لبس القميص بعد ذلك لم يبطل إحرامه بذلك و إن كان متعمدا، و وجب عليه شق القميص و إخراجه من رجليه، و سيأتي بيان الكفارة في ذلك في فصل الكفارات.

#### المسألة ٥٨٣:

يجب على المحرم أن يأتزر بأحد الثوبين و يرتدى بالآخر، و الأحوط إن لم يكن ذلك هو الأقوى أن يكون اتزاره و ارتداؤه بهما على النحو المألوف، فلا يعقد الرداء في عنقه أو في عضو آخر من بدنه، و لا يعقد بعضه ببعض، و لا يغرزه بإبرة و شبهها، بل يغرزه بنفسه، و كذلك في الإزار و إن كان الجواز فيه غير بعيد، و أولى من ذلك بالجواز في الإزار ما إذا وضع في طرفه حجرا صغيرا أو حصاة مثلا و حبس الطرف الثاني عليهما بمطاط ضيق مستدير يمنعهما من الانفصال و يشد الإزار بسبب ذلك على حقويه من غير عقد.

#### المسألة ٥٨٤:

يعتبر في الرداء أن يكون في طوله وسعته مما يصدق معه الارتداء عرفاً إذا وضعه المحرم على ظهره و منكبيه، و لذلك فيجب أن يكون في طوله ساتراً أكثر من الظهر و المنكبين، و لا يكتفى به إذا كان بمقدارهما دون زيادة، و الأحوط أن يكون في سعته و عرضه شاملاً لطول الظهر كله، فلا يكتفى إذا كان يقصر عنه، و الأحوط في

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٢٨١

الإزار أن يستر ما بين السرّة و الركبة، فلا يكتفى بما دون ذلك، و أن يكون في سمكه ساتراً للبشرة، فلا يجتزأ به إذا كان خفيفاً غير ساتراً لها، و يكفيه أن يتزر بثوبين خفيفين يحصل بمجموعهما الستر و بثوب خفيف طويل يتزر به مرتين لطوله و يحصل به الستر المقصود، و يشكل ان يتزر بإزار خفيف غير ساتر، ثم يرتدى برداء سميك يشمل سعته موضع الإزار و يحصل به الستر.

### المسألة ٥٨٥:

الأحوط لزوماً بل الأقوى أن تلبس المرأة عند عقد إحرامها ثوبى الإحرام الإزار و الرداء كما في الرجل، و ان جاز لها أن تلبس المخيط حتى عند الإحرام، بل و يجوز لها أن يكون إزارها و رداؤها اللذان تحرم بهما مخيطين، و يجوز لها أن تنزع ثوبى الإحرام بعد عقده حتى في أوقات تأدية المناسك من طواف و سعى و وقوف و غيرها، و تجتنب المرأة زراً ثوبى الإحرام و عقدهما كما يجتنب الرجل ذلك.

### المسألة ٥٨٦:

الظاهر انه لا يكتفى في صحة الإحرام ثوب واحد طويل يتزر ببعضه و يرتدى ببعضه الآخر.

### المسألة ٥٨٧:

يشترط في الإزار و الرداء اللذين يحرم بهما المحرم من الرجال و النساء أن يكونا مما تصح الصلاة فيه للرجال، فلا يجوز الإحرام في الثوب إذا كان مغصوباً أو كان جميعه أو بعض اجزائه متخذاً مما لا يؤكل لحمه، و ان كان من صوفه أو شعره أو وبره أو ريشه، أو كان مذهّباً أو كان من الحرير الخالص، و لا فرق في ذلك بين الرجال و النساء، بل الأحوط للنساء ان يجتنبن لبس الحرير الخالص و هن محرمات، حتى في ثيابهن الأخرى غير ثياب الإحرام،

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٢٨٢

و حتى في غير وقت عقد الإحرام.

و لا يجوز الإحرام للرجل و لا للمرأة في ثوب متنجس إذا كانت نجاسته غير معفو عنها في الصلاة.

### المسألة ٥٨٨:

الأحوط لزوماً في ثوبى الإحرام ان لا يكونا من الجلود، و ان كانت من الحيوان المذكى المأكول اللحم، و لا من الملبّد، فإن الجلد و الملبّد مما يشكّ في صدق اسم الثوب عليه عرفاً، و لا بأس بما صدق اسم الثوب عليه إذا وجدت فيه الشرائط التي تقدم ذكرها، و ان لم يكن من المنسوجات كالثياب الحديدية التي تصنع من النايلون و شبهه، و لا بأس بالمنسوجات المخملية، كالمناشف و البرود و المناديل الكبيرة الواسعة ذات الخمل المنسوج على وجهها مما يشبه الزغب في القوائف.

### المسألة ٥٨٩:



لا- يترك الاحتياط بمبادرة المحرم الى تطهير بدنه و ثوب إحرامه إذا عرضت لهما نجاسة بعد الإحرام، و يكفيه أن يبدل الثوب المتنجس بثوب آخر طاهر، و إذا كانت نجاسة الثوب معفوا عنها فى الصلاة لم يفتقر الى تطهير أو تبديل و كذا نجاسة البدن.

#### المسألة ٥٩٠:

لا يترك الاحتياط بأن يقدم المكلف لبس ثوبى الإحرام قبل أن ينوى الإحرام، و قد سبق ان لبس الثوبين واجب تعبدى فى الإحرام و ليس شرطاً فى صحته، و ان المكلف إذا أحرم و لبى قبل أن يلبس الثوبين صح إحرامه، و ان كان آثماً بعدم لبس الثوبين حين إحرامه، و إذا قرن عقد إحرامه مع لبس الثوبين صح إحرامه من غير إثم.

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٢٨٣

#### المسألة ٥٩١:

الأحوط بل الأقوى أن ينوى لبس ثوبى الإحرام إذا أراد لبسهما للإحرام، فيقصد فى قلبه أو يقول بلسانه أيضاً: ألبس ثوبى الإحرام لعمرة التمتع مثلاً امتثالاً لأمر الله تعالى، و أما التجرد من لبس المخيط فلا تعتبر فيه النية.

#### المسألة ٥٩٢:

لبس المخيط مما ينافى نية الإحرام، فقد تقدم أن إنشاء الإحرام يحدث من العزم الثابت فى ضمير الإنسان على ترك جميع المحرمات و التزامه النفسانى ذلك، و لا ريب فى ان لبس المخيط منها و لذلك فإذا لبس المكلف ثوبى الإحرام مع المخيط فوقه أو تحته و هو عالم عامد، فالأحوط له لزوماً إعادة الإحرام بعد نزع المخيط إذا كان قبل التلبية، و تلاحظ المسألة الخمسمائة و الثانية و الثمانون، و إذا كان جاهلاً و جب عليه نزعه حين ما يعلم بالحكم و لا يجب عليه أن يعيد الإحرام.

#### المسألة ٥٩٣:

يجوز للمحرم أن يلبس فى إحرامه أكثر من ثوبين، فيعدّد الإزار أو الرداء اتقاء من البرد أو الحرّ أو لغير ذلك من الدواعى، مع وجود الشرائط فى ما يلبسه من الثياب، سواء كان ذلك فى ابتداء إحرامه أم بعد ذلك، و إذا لبس بعد الإحرام ما لا يحلّ له لبسه ناسياً أو جاهلاً و جب عليه نزعه متى تذكر.

#### المسألة ٥٩٤:

لا- يجب على المحرم أن يلبس ثياب إحرامه فى جميع مدة الإحرام، فيجوز له أن ينزعها عن جسده ليغتسل مثلاً أو ليظهر الثياب من نجاسة أو لينظفها من الأوساخ، و لبعض الموجبات

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٢٨٤

الأخرى، و يجوز له أن يلقبها عن بدنه اختياراً فى بعض الأوقات إذا أمن الناظر، و يجوز له إبدالها بغيرها مع وجود الشروط.

#### المسألة ٥٩٥:

يستحب للمحرم التلفظ بنية الإحرام- كما قلنا فى المسألة الخمسمائة و الثمانين-، و يستحب له أن يشترط على الله عند إحرامه أن يحلّه إذا حبسه فعرض له عارض يمنعه من أن يتم النسك الذى أحرم به من الحج أو العمرة كما نطقت به الأدلة الكثيرة، فيقول- كما

ورد في صحيحة معاوية بن عمار عن أبي عبد الله (ع) قال:-

فإذا انفتلت من صلاتك فاحمد الله و أثن عليه، و صل على النبي (ص)، و تقول: (اللهم إني أسألك أن تجعلني ممن استجاب لك و آمن بوعدك، و أتبع أمرك، فإني عبدك و في قبضتك لا أوقى إلا ما وقيت، و لا أجد إلا ما أعطيت، و قد ذكرت الحج فأسألك أن تعزم لي عليه على كتابك و سنة نبيك (ص)، و تقويني على ما ضعفت و تسلّم مني مناسكى في يسر منك و عافية، و اجعلني من وفدك الذين رضيت و ارتضيت و سميت و كتبت، اللهم إني خرجت من شقة بعيدة و أنفقت مالى ابتغاء مرضاتك اللهم فتمم لي حاجتى و عمرتى، اللهم انى أريد التمتع بالعمرة إلى الحج على كتابك و سنة نبيك (ص) فان عرض لي عارض يحبسني فحلني حيث حبستني لقدرك الذى قدّرت على، اللهم ان لم تكن حجة فعمرة، أحرم لك شعرى و بشرى و لحمى و دمي و عظامى و مخى و عصبى من النساء و الثياب و الطيب، أبتغى بذلك وجهك و الدار الآخرة).

أو يقول ما فى صحيحة عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله (ع) قال: إذا أردت الإحرام و التمتع فقل: (اللهم إني أريد ما أمرت به من التمتع بالعمرة إلى الحج فيسر ذلك لي، و تقبله مني، و أعنى عليه، و حلنى حيث حبستني بقدرك الذى قدّرت على، أحرم لك كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٢٨٥

شعرى و بشرى من النساء و الطيب و الثياب).

و قد ذكر الفقهاء (قدس الله أنفسهم): للمحرم أحكاما إذا أحصر بعد إحرامه فعرض له مرض يمنعه عن أن يأتي بنسكه أو عن أن يتمه، أو صدّه عدو فلم يتمكن من ذلك، و سنّبت فرقا فى الأحكام يختلف فيها من يشترط فى إحرامه على الله أن يحلّه إذا حبسه عمّن لا يشترط ذلك، و ستعرض ان شاء الله تعالى لبيان ذلك فى الفصل السادس و العشرين فى الصدّ و الإحصار.

### المسألة ٥٩٦:

إذا أبدل المحرم ثياب إحرامه بغيرها استحب له متى دخل مكة أن يلبس الثوبين اللذين أحرم بهما ليكون طوافه و سعيه بهما، و يكره له أن يبيعهما و لو بعد ذلك، و لا يحرم عليه البيع.

### [الثالث: التلبيات الأربع]

### المسألة ٥٩٧:

الواجب الثالث من واجبات الإحرام:

التلبيات الأربع و هى أن يقول المحرم:

(لبيك اللهم لبيك، لبيك لا شريك لك لبيك)، و الأحوط لزوما أن يقول بعد ذلك: إن الحمد و النعمة لك و الملك لا شريك لك، و لا ينعد الإحرام فى عمرة التمتع، و لا فى حج التمتع، و لا فى حج الافراد، و لا فى العمرة المفردة إلا بالتلبيات المذكورة، كما لا تنعد الصلاة الواجبة و لا المندوبة إلا بتكبيرة الإحرام، و أما حج القران فيتخير المكلف فيه بين أن يعقد إحرامه بالتلبية، و أن يعقده بإشعار هديه إذا كان من الإبل، أو بتقليده إذا كان من الإبل أو البقر أو الغنم، و سيأتى بيان ذلك ان شاء الله، و قد سبق ذكره فى المسألة الأربعمئة و الخامسة و الخمسين و ما بعدها.

فإذا نوى الشخص الإحرام و لبس الثوبين ثم أتى بعض محرمات الإحرام من الصيد أو النساء أو الطيب أو غير ذلك من

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٢٨٦

قبل أن يعقد إحرامه بالتلبية لم تجب عليه الكفارة، و كذلك القارن إذا فعل شيئا منها قبل أن يلبى أو يشعر هديه أو يقلّده فلا كفارة

عليه.

### المسألة ٥٩٨:

يجب على المكلف أن ينطق بالتلييات الواجبة عليه على الوجه العربي فيؤدى كلماتها و حروفها على النهج الصحيح، و على وفق القواعد الثابتة فى اللغة، و يكفيه أن يتلقنها من المرشد العارف بها جملةً جملةً أو كلمةً كلمةً، مع فهم المعنى المقصود منها، و لا يجزيه - مع التمكن من ذلك - أن ينطق بها ملحونه و لو فى بعض كلماتها، و إذا عجز عن النطق الصحيح فالأحوط له لزوماً أن يأتى بها كما يحسن، و يستنب من يلبي عنه تلييةً صحيحةً فيجمع بينهما، و لا تكفى ترجمتها بغير العربية مع التمكن من التلفظ بها عربيةً على الوجه الذى بيناه، و ان كانت الترجمة مطابقةً، فإذا عجز عن النطق العربى جمع على الأحوط لزوماً بين الترجمة و الاستنباه.

### المسألة ٥٩٩:

يكفى الأخرس فى التليية عند الإحرام أن يشير إلى التليية بإصبعه، و يحرك بها لسانه، و يعقد بها قلبه، و الأحوط له استحباباً أن يجمع بين ذلك و بين أن يستنب أحداً يلبي عنه.

### المسألة ٦٠٠:

إذا أحرم الولى بالصبي أو الصبية فإن كان مميزاً أمره بالتليية ليلبي بنفسه، و إذا كان لا يحسنها علمه أو لقنه إياها كلمةً كلمةً ليقولها، و إذا كان الصبي غير مميز لئى الولى بالنيابة عنه، و قد تقدم فى المسألة الخمسمائة و السابعة و العشرين حكم الشخص إذا أغمى عليه فى الميقات فلم يتمكن من الإحرام فيه و كذلك حكمه إذا أحرم و أغمى عليه قبل أن يلبي، و سيأتى حكم من نسى التليية عند كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٢٨٧ الإحرام حتى تجاوز الميقات.

### المسألة ٦٠١:

المعلوم من موارد الاستعمال فى العرف و اللغة أن لييك كلمة تستعمل فى إجابة نداء المنادى، و فيها دلالة على أكبار المنادى و إجلاله، و هى قد تضاف الى الظاهر فيقال: لئى زيد و قد تضاف الى الضمير فيقال: لييك و لئيكما و لئيكم، و من ذلك يكون اشتقاقها فيقال: لباه تليية و هو ملب إذا أجاب نداءه، و اما أقوال اللغويين التى ذكروها فى أصل هذه الكلمة فلا تعدو أن تكون تخرصاً قد لا يشر الظن فضلاً عن العلم.

### المسألة ٦٠٢:

الأولى للمحرم أن يقول فى تلييته: (إن الحمد و النعمة لك) بكسر الهمزة فى إن لا بفتحها، بل لا ينبغي له ترك ذلك، و ان صح له أن يقرأها بالفتح أيضاً، الا ان المعنى فى التليية مع كسر الهمزة يكون أعم و أتم.

### المسألة ٦٠٣:

لا يشترط فى صحة الإحرام أن يقرن المكلف نيةً إحرامه بالتليية و لا تجب عليه المبادرة إليها، فإذا أحر التليية عن نية الإحرام و لبس الثوبين عامداً لم يبطل إحرامه و لم يأتى بذلك، و ان كان الأحوط له أن لا يؤخرها، نعم يجب عليه أن يكون عقد إحرامه و لبس

الثوبين عامدا لم يبطل إحرامه و لم يأثم بذلك، و إن كان الأحوط له أن لا يؤخرها، نعم يجب عليه أن يكون عقد إحرامه بالتلبية في الميقات، فلا يجوز له أن يؤخر تلبيته حتى يتجاوز الميقات، أو الموضع الذى يجب عليه الإحرام منه بالنذر أو غيره.

#### المسألة ٦٠٤:

لا يحرم على الإنسان شىء من محرمات الإحرام حتى يعقد إحرامه بالتلبية، أو بالإشعار أو التقليد إذا كان قارنا، و ان نوى الإحرام و لبس ثيابه، و قد ذكرنا من قبل ان كفارات الإحرام لا  
كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٢٨٨  
تجب عليه إذا فعل شيئا من المنهيات قبل ذلك، و كما لا تلزمه الكفارة فلا يكون آثما بفعله، و هل يجوز له أن يبطل إحرامه عامدا فيعدل عن نيته قبل التلبية و ما هو بمنزلتها فيرجع الى أهله أو يحرم إحراما آخر؟ فيه إشكال.

#### المسألة ٦٠٥:

إذا نسى المحرم التلبية الواجبة عليه حتى تجاوز الميقات و جب عليه الرجوع و التلبية من الميقات على الأحوط لزوما بل على الأقوى، فإذا تعذر عليه العود الى الميقات رجع فى طريقه ما أمكنه الرجوع و لبي من الموضع الذى يستطيع الوصول إليه، فإن تعذر عليه ذلك لبي فى موضعه، و إذا أتى بشىء من محرمات الإحرام قبل أن يلبى فلا كفارة عليه كما تقدم.

#### المسألة ٦٠٦:

إذا أتى المكلف بالتلبيات الأربع بعد إحرامه مرة واحدة انعقد إحرامه و تأدى بها الواجب، و لم تجب عليه الزيادة على ذلك، و يستحب تكرارها و الإكثار منها ما استطاع، و أن يأتى بها فى دبر كل صلاة مكتوبة و نافله، و حين تنهض به راحلته، و إذا علا شرفا أو هبط واديا، أو لقي راكبا أو استيقظ من منامه، و بالأسحار، و كلما ركب، و كلما نزل، و يستحب أن يجهر بها و يرفع صوته و يعج، و يستحب له أن يلبى فى إحرامه سبعين مرة، ففى الحديث عن أبى جعفر (ع) قال: قال رسول الله (ص): (من لبي فى إحرامه سبعين مرة إيمانا و احتسابا أشهد الله له ألف ألف ملك براءة من النار و براءة من النفاق)، و عنه (ص): (ما من حاج يضحى ملبيا حتى تزول الشمس الا غابت ذنوبه معها)، و فى الحديث: (أن رسول الله (ص) لما أحرم أياه جبرئيل (ع) فقال له: مر أصحابك بالعج و الشج)، و العج رفع الصوت بالتلبية، و الشج نحر البدن، قال  
كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٢٨٩  
و قال جابر بن عبد الله: (ما بلغنا الروحاء حتى بحت أصواتنا).

#### المسألة ٦٠٧:

يستحب أن يقول فى التلبية ما ورد فى صحيحه معاوية بن عمار عن أبى عبد الله (ع) قال: التلبية أن تقول: (لبيك اللهم لبيك، لبيك لا شريك لك لبيك، إن الحمد و النعمة لك و الملك لا شريك لك، لبيك ذا المعارج لبيك، لبيك داعيا الى دار السلام لبيك، لبيك غفارا للذنوب لبيك، لبيك أهل التلبية لبيك، لبيك ذا الجلال و الإكرام لبيك، لبيك تبدئ و المعاد إليك لبيك، لبيك تستغنى و يفتقر إليك لبيك، لبيك مرهوبا و مرغوبا إليك لبيك، لبيك إله الحق لبيك، لبيك ذا النعماء و الفضل الحسن الجميل لبيك، لبيك كشاف الكرب العظيم لبيك، لبيك عبدك و ابن عبدك لبيك، لبيك يا كريم لبيك)، و ورد فى الصحيحه نفسها و أكثر من ذى المعارج فان رسول الله (ص) كان يكثر منها.

و يستحب أن يقول: (لبيك أتقرب إليك بمحمد و آل محمد لبيك، لبيك بحجة أو عمرة لبيك، لبيك و هذه عمرة متعة إلى الحج لبيك، لبيك أهل التلبية لبيك، لبيك تلبية تامها و بلاغها عليك).

### المسألة ٦٠٨:

إذا نوى المكلف الإحرام بالعمرة أو بالحج في مسجد الشجرة و لبس الثوبين جاز له أن يأتي بالتلبية الواجبة من وقته، و جاز له أن يؤخرها و يأتي بها بعد ذلك قبل أن يخرج من حدود الميقات و إذا أتى بها تخير بين أن يأتي بها سرا و أن يأتي بها جهرا، و الأفضل أن يؤخر الجهر بها و بالتلبية المستحبة حتى يصل البيداء، و البيداء أرض مستوية تقع على بعد ميل واحد من ذى الحليفة. و إذا نوى الإحرام في ميقات أهل العراق أو غيره من المواقيت الخمسة جاز له كذلك أن يعجل بالتلبية فيأتي بها في موضعه سرا أو جهرا، و جاز له أن يؤخرها على أن يأتي بها قبل خروجه عن حدود كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٢٩٠

الميقات، و الأفضل له أن يؤخر الإتيان بالتلبية سرا و جهرا إلى أن يمشى قليلا قبل أن يتجاوز الميقات. و إذا نوى الإحرام لحج التمتع في المسجد الحرام و لبس ثوبي الإحرام جاز له أن يلبي في موضعه من المسجد و أن يجهر بها إذا شاء، و جاز له أن يؤخر تلبيته ما دام في مكة، و الأفضل له أن يؤخرها إلى الرقطاء في خروجه إلى منى فيلبي فيها قبل أن يصل إلى الردم، فإذا انتهى إلى الردم و أشرف على الأبطح رفع صوته بالتلبية، و كذلك إذا أحرم في غير المسجد من مكة. و الأبطح أو المحصب سيل متسع يقع بين مكة و منى، و الردم حاجز يكون في آخر الأبطح من جهة مكة يمنع وصول السيل إلى المسجد الحرام، و الرقطاء موضع في مكة يكون قبل الردم المذكور.

### المسألة ٦٠٩:

يختص استحباب الجهر بالتلبية بالرجال، فلا جهر فيها على النساء.

### المسألة ٦١٠:

تتأدى وظيفة الاستحباب في تكرار التلبية بأن يقول: (لبيك اللهم لبيك)، و يكرر ذلك و ان لم يأت بها بصورة التلبية الواجبة، أو بصورة التلبيات المستحبة، و تتأدى أيضا بأن يكرر بعض الفقرات الماثورة فيقول مثلا: (لبيك ذا المعارج لبيك)، أو (لبيك يا كريم لبيك)، و تتأدى بأن ينشئ كلمات صحيحة المعنى في التلبية و يكررها، و لا يكفي جميع ذلك عن التلبية الواجبة.

### المسألة ٦١١:

يجب على المحرم بعمرة التمتع أن يقطع تلبيته إذا شاهد بيوت مكة القديمة، فلا تشرع له التلبية بعد ذلك، و لا اعتبار بمشاهدة بيوت مكة في المحلات و الشوارع المستجدة فيها، و حد مكة كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٢٩١

القديمة- على ما عتنته النصوص المعتمدة- هو عقبه المدنيين لمن دخل من أعلى مكة كما في بعض النصوص، و عقبه ذى طوى لمن دخل من أسفلها، و هى قريبة من عقبه المدنيين، على ما يذكره الأزرقى في كتابه أخبار مكة، و يضبطه محقق الكتاب و هما يسميان الموضوعين ثنية المدنيين و ثنية ذى طوى، و يقول محقق الكتاب ثنية المدنيين هى التى تسمى اليوم ثنية الحجون، و يقول أيضا: وادى ذى طوى بين مقبرة الحجون بالمعلاة و ربع الكحل المسمى بالثنية الخضراء و كان وادى طوى يسمى وادى ضبع أما اليوم فيعرف ببيير

الهندي، و نحن ننقل ذلك للتقريب.

و المدار في الحكم على مشاهدة بيوت مكة القديمة كما قلنا من أية جهة يدخلها المحرم، و لا فرق في الحكم بين عمره المتمتع الواجبة و المندوبة.

و يجب على المحرم بالعمرة المفردة أن يقطع التلبية إذا دخل حدود الحرم، سواء كانت عمرته واجبة أم مندوبة، و هذا إذا كان إحرامه بالعمرة من الميقات، أو من دويره أهله إذا كانت دون الميقات و قبل حدود الحرم، و إذا كان قد خرج من مكة فأحرم بعمرته من أدنى الحلّ لم يقطع التلبية حتى يشاهد الكعبة المعظمة، و كذلك النائي عن مكة إذا مرّ بالميقات، و هو لا يريد النسك و لا الدّخول إلى مكة فلم يحرم حتى وصل أدنى الحلّ ثم أراد العمرة المفردة، فقد سبق أن حكمه أن يحرم بالعمرة من أدنى الحلّ كما فعل الرسول (ص) في عمرته بعد غزوة حنين، فإذا أحرم بها لم يقطع تليته حتى يشاهد الكعبة.

و إذا أحرم المتمتع من مكة بحج المتمتع قطع تليته عند زوال الشمس من يوم عرفه، و كذلك المحرم بحج القران أو بحج الأفراد فعليه أن يقطع التلبية عند الزوال في عرفه.

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٢٩٢

### المسألة ٦١٢:

إذا نوى الشخص الإحرام بالحج أو العمرة و لبس ثوبي الإحرام و شك هل أنه أتى بالتلبية بعدهما فانهقد إحرامه و وجب عليه ترك محرمات الإحرام، أو لم يلب بعد فلم يجب عليه تركها، بنى على عدم الإتيان بالتلبية، و لذلك فلا يحرم عليه فعلها و لا تجب عليه الكفارة بفعل شيء منها حتى يلبى بعد ذلك.

### المسألة ٦١٣:

إذا أتى المكلف بالتلبية بعد النية و لبس الثوبين و شك بعد الفراغ منها هل كانت تليته صحيحة أم لا؟ بنى على الصحة، و لذلك فيجب عليه ترك المحرمات و تلزمه الكفارة بفعل شيء منها.

### المسألة ٦١٤:

إذا أراد الإنسان أن يحرم من الميقات بحج القران و ساق معه هديا، تخير بعد أن ينوى الإحرام و يلبس الثوبين، بين أن يعقد إحرامه بالتلبية كغيره من المحرمين، و ان يعقده بإشعار الهدى إذا كان من الإبل، و تقليده إذا كان من الإبل أو البقر أو الغنم، فإذا لبى أولا انعقد إحرامه بتليته و لم يجب عليه إشعار الهدى و لا تقليده و استحبه له الإتيان بهما، و إذا سبق فأشعر البدنة انعقد إحرامه بالإشعار و استحبه له التلبية و التقليد، و إذا قدّم التقليد انعقد إحرامه به و لم تجب عليه التلبية و لا الإشعار و استحبه له التلبية، و استحبه له إشعار الهدى إذا كان من الإبل.

### المسألة ٦١٥:

يستحب للقران أن يجمع بين التلبية و الإشعار و التقليد إذا كان هديه من الإبل، و أيها قدمه كان هو الواجب و كان ما بعده مستحبا، و يستحب له ان يجمع بين التلبية و التقليد إذا كان الهدى من البقر أو الغنم، و أيهما بدأ به كان هو الواجب و كان الثاني

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٢٩٣

مستحبا كما قلنا.

**المسألة ٦١٦:**

لا يختص الحكم الذي تقدم بيانه بالمكلف القريب الذي يكون أهله حاضري المسجد الحرام، بل يشمل البعيد عنه من أهل الأمصار إذا أراد أن يحج حجا مندوبا، فيتخير بين حج التمتع و القران و الافراد، فإذا أراد حج القران جرى فيه الحكم المذكور، و قد سبق في فصل أقسام الحج ان من يكون أهله حاضري المسجد الحرام انما يتعين عليه حج القران أو الافراد في الحج الواجب عليه بالاستطاعة أو البذل، فلا يعم حجه المندوب و لا المندور إذا كان نذره مطلقا، و لا الحج الذي يجب عليه بالاستنابة إذا استؤجر على حج مطلق، و كذلك البعيد من أهل الأمصار فإنما يتعين عليه ان يحج متمتعا إذا كان الحج واجبا عليه بالاستطاعة أو بالبذل، فإذا أراد أحد هؤلاء حج القران و كان ممن يصح منه جرى فيه الحكم الآنف ذكره.

**المسألة ٦١٧:**

إشعار البدنة هو أن يشق جانب سنامها بسكين أو خنجر أو نحوهما و يلطخ صفحة السنام بدمه، و يستحب أن يشعرها و هي معقولة، و أن يشق السنام من جانبها الأيمن، و يقف الرجل عن جانبها الأيسر، و إذا تعددت البدن وقف بين كل اثنتين منها و أشعر هذه من جانبها الأيمن، و هذه من جانبها الأيسر حتى يأتي عليها، و في موثقه يونس بن يعقوب، قال: قلت لأبي عبد الله (ع):  
انى قد اشتريت بدنة فكيف أصنع بها؟ قال: (انطلق حتى تأتي مسجد الشجرة فأفرض عليك من الماء و البس ثوبك ثم أنخها مستقبل القبلة ثم ادخل المسجد فصل، ثم افرض بعد صلاتك، ثم اخرج، إليها فأشعرها من الجانب الأيمن من سنامها ثم قل: (بسم الله اللهم منك و لك، اللهم تقبل منى ثم انطلق حتى تأتي البيداء فلبه)، و قد  
كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٢٩٤

ذكرنا أن التلبية بعد الاشعار الواجب مستحبة، و تقليد الهدى أن يعلق في رقبة نعلا خلقا قد صلى فيه، و لا يكفي أن يقلده بخيط أو سير أو بنعل لم يصل فيه، و إذا فعل كذلك لم ينعقد به إحرامه.

**المسألة ٦١٨:**

لا يشترط في صحة الإحرام ان يكون المكلف طاهرا من الحدث الأكبر أو الأصغر، فيصح إحرامه إذا كان جنبا، و يصح إحرام المرأة إذا كانت حائضا أو نفساء أو مستحاضة و لم تؤدّ وظائفها، و يصح إحرام الرجل أو المرأة و هو على غير وضوء، و تصح تلبيته بعد الإحرام و ان كان محدثا كذلك، و لكنه مع الطهارة أفضل، و مع الطهارة التامة أتم فضلا، و مع الإتيان بجميع الوظائف و الآداب المسنونة أرقى في مرتبة الفضيلة و أوجب للمزيد من القرب الإلهي و العطاء غير المحدود منه سبحانه.

**المسألة ٦١٩:**

يستحب أن يكون الثوبان اللذان يحرم المحرم فيهما من القطن، ففي الخبر عن بعضهم (ع) قال: (أحرم رسول الله (ص) في ثوبى كرسف)، (و الكرسف هو القطن)، و يستحب أن يقول عند لبس ثياب الإحرام: (الحمد لله الذى رزقنى ما أوارى به عورتى، و أودى فيه فرضى، و أعبد فيه ربى، و انتهى فيه الى ما أمرنى).

الحمد لله الذى قصده فبلغنى، و أردته فأعاننى و قبلنى و لم يقطع بى، و وجهه أردت فسلمنى، فهو حصنى و كهفى و حرزى و ظهرى و ملاذى، و رجائى و منجائى و ذخرى و عدتى فى شدتى و رخائى، و قد تقدم فى مبحث لباس المصلى أن الأفضل أن يكون أبيض اللون.

**المسألة ٦٢٠:**

يصح للمرأة الحائض و النفساء ان تغتسل غسل الإحرام، و يستحب لها ذلك و ان لم ينقطع حدثها و لا دمها، فإذا أرادت كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٢٩٥

الإحرام بالحج أو العمرة اغتسلت غسل الإحرام، و احتشيت بالكرسف، و استشفرت و لبست ثوبا تحت ثياب إحرامها، و استقبلت القبلة و لم تدخل المسجد، و أهلت بالحج أو بالعمرة كما تصنع سائر النساء من غير صلاة، و لبثت تليتها الواجبة و المستحبة.

**المسألة ٦٢١:**

يستحب للمحرم أن يجهر بالتلبية، و يكثر منها في آناء الليل و النهار و ان كان محدثا أو مجنبا، و لا يقطع تليته إلا إذا وجب عليه قطعها- كما ذكرنا في المسألة الستمائة و الحادية عشرة-، و يستحب ذلك للمرأة أيضا و لكنها لا تجهر بالتلبية.

**المسألة ٦٢٢:**

ورد في موثقة الحسين بن المختار قال: قلت لأبي عبد الله (ع): يحرم الرجل بالثوب الأسود؟ قال (ع): (لا يحرم في الثوب الأسود و لا يكفن به الميت)، و الظاهر منها تحريم ذلك و قد قامت القرينة القطعية في مسألة التكفين على كراهته بالثوب الأسود و من أجل ذلك فقد ذهب المشهور إلى كراهة الإحرام به أيضا، و هو مشكل، فلا يترك الاحتياط باجتنب لبس الثوب الأسود في الإحرام.

**المسألة ٦٢٣:**

يكره الإحرام في الثوب الوسخ، و إذا غسل قبل الإحرام به و زالت الأوساخ عنه زالت الكراهة عن الإحرام فيه، و إذا توسخ الثوب النظيف بعد الإحرام فيه فالأولى أن لا يغسله من الأوساخ التي أصابته في أثناء الإحرام حتى يحلّ، و يجوز له ابداله بثوب آخر، و إذا أصابته جنابة أو نجاسة أخرى طهره.

**المسألة ٦٢٤:**

يكره للرجل أن يحرم في الثياب المعلمة، و يراد بها المخططة بعلم و تطريز و نحوه، و لا كراهة على المرأة أن تحرم بذلك أو تلبسه كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٢٩٦

بعد إحرامها.

**المسألة ٦٢٥:**

يكره للمحرم أن ينام على فراش أصفر، و أن يتوسد على مرفقة صفراء.

**المسألة ٦٢٦:**

ذكرنا في المسألة الخمسمائة و الستين و ما بعدها حكم الخضاب بالحناء و غيرها قبل الإحرام، فإذا كان الأثر مما يبقى الى حال الإحرام، و كان مما يعدّ زينة فالأحوط لزوما لكل من الرجل و المرأة ترك ذلك، و لا بد لهما من إزالة الأثر بعد الإحرام إذا كانت ازالته ممكنة.



و إذا اضطر الرجل أو المرأة لاستعمال الحناء لعلاج تشقق الأصابع أو الكفين أو القدمين جاز لهما استعمالها قبل الإحرام للضرورة و ان بقى الأثر بعد الإحرام، و إذا لم يصل ذلك الى حدّ الضرورة كره ذلك للمرأة، و أشكال الحكم بالكره للرجل، و إذا كان الأثر الباقي الى ما بعد الإحرام مما يعدّ زينة، فقد ذكرنا أن الأحوط لزوما للرجل و المرأة ترك ذلك، و عليهما إزالة الأثر مع الإمكان.

#### المسألة ٢٢٧:

يكره للمحرم أن يدخل الحمام بعد إحرامه، و لا يكره له أن يغتسل في غير الحمام، و يكره له أن يدلك جسده في الحمام و غيره، و لا فرق في جميع ذلك بين الرجل و المرأة.

#### المسألة ٢٢٨:

الأحوط للمحرم إذا ناداه أحد من الناس أن لا يجيبه بالتلبية حتى يحلّ من إحرامه، فإذا دعاه داع قال له: يا سعد، أو قال له: نعم أو إجابة غيرها من الأجوبة المتعارفة غير التلبية.

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٢٩٧

#### المسألة ٢٢٩:

يكره للمحرم أن يحتبى، و الاحتباء هو أن يجمع ساقيه و فخذييه الى بطنه و يشدّها جميعا الى ظهره بثوب و شبهه أو بحمائل أو بيديه، و يكره له إنشاد الشعر و روايته.

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٢٩٨

### الفصل الرابع عشر في محرمات الإحرام و كفاراتها

#### المسألة ٢٣٠:

محرمات الإحرام هي الأمور التي تحرمها شريعة الإسلام على الشخص بسبب إحرامه بأحد المناسك، و الكفارات هي الواجبات المقدّرة التي تفرضها الشريعة عليه إذا ارتكب أحد المنهيات المذكورة و هو محرم قبل أن يحلّ شرعا من ذلك النسك الذي أحرم له.

فإذا أراد الشخص أن يؤدي نسكا معينا من حج أو عمره، و عزم في قلبه أن يحرم لله بترك جميع ما نهاه عنه من ذلك ليأتي بالنسك المعين، و التزم بما قصده في ضميره التزاما ثابتا، كان هذا العزم و الالتزام النفساني منه إيقاعا للإحرام و سببا لإنشائه، فإذا لبس ثياب الإحرام و تمت نيته للإحرام و للنسك متقربا بهما الى الله تعالى، ثم عقد إحرامه بالتلبية أو بالإشعار أو التقليد إذا كان قارنا، حرم عليه أن يفعل شيئا من المنهيات، و إذا فعله كذلك لزمته الكفارة المعينة لذلك الفعل إذا كان مما فيه الكفارة شرعا.

#### المسألة ٢٣١:

المحرمات التي يجب على المكلف اجتنابها في حال إحرامه خمسة و عشرون أمرا، و هي على وجه الاجمال: (١) صيد البر (٢)

الجماع (٣) التقبيل (٤) اللمس بشهوة (٥) النظر إلى الزوجة أو إلى الأجنبية بشهوة و بغير شهوة (٦) الاستمناة (٧) عقد النكاح (٨) لبس المخيط إذا كان المحرم رجلا- (٩) لبس الخف و الجورب إذا كان اللابس رجلا- (١٠) استعمال الطيب (١١) التزين (١٢) الاكتحال (١٣) الادهان (١٤) النظر في المرأة (١٥) إزالة الشعر عن البدن (١٦) الفسوق  
كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٢٩٩

(١٧) الجدال (١٨) قتل القمل و حشرات الجسد (١٩) التظليل للرجال (٢٠) ستر الرأس للرجال و منه الارتماس في الماء و شبهه (٢١) ستر المرأة و وجهها (٢٢) تقليم الأظفار (٢٣) إخراج الدم من البدن (٢٤) قلع الضرس (٢٥) حمل السلاح، و تفصيل هذا المجمع يأتي في بقية مسائل هذا الفصل ان شاء الله تعالى.

### [الأول: صيد البر:]

#### المسألة ٦٣٢:

الأول من محرّمات الإحرام: صيد البر: كما يقول سبحانه (حُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا)، و المراد بصيد البر هو كل ما يبض و يفرخ أو يتوالد في البرّ من الحيوان و الطير، و يختص التحريم به فلا- يعمّ صيد البحر، و هو ما يبض و يفرخ أو يتوالد في الماء و ان كان ماء نهر أو جدول صغير أو ساقية و لا يعم الحيوان الأهلي و إن توحش.

فيحرم على المحرم اصطياد صيد البرّ، و يحرم عليه ذبحه و إن كان صائده غيره محلا أو محرما، و يحرم عليه أكله و إن كان الصائد و الذابح محلا، و يحرم عليه إمساك الصيد و إن أمسكه لغيره، و يحرم عليه أن يعين أحدا على صيده فيشترك معه في أخذه، أو يدفع له الآلة، أو ينصبها له، أو يدلّه على مكانه، أو يشير اليه و لو بإشارة خفية،- و إن كان الصائد محلا، و يحرم عليه أن يغلق الباب عليه ليموت أو ليصطاده الصائد أو ليصطاده هو بعد أن يحلّ من إحرامه، و يحرم عليه أن يحرض عليه كلبا أو طيرا أو حيوانا صيودا لنفسه أو لغيره و ان كان محلا، سواء كان الصيد في الحل أم في الحرم في جميع الفروض التي ذكرناها.

#### المسألة ٦٣٣:

الجراد من صيد البرّ فلا يحلّ للمحرم صيده، و لا إمساكه، و لا أكله، و لا الإعانة على صيده، و لا الاغلاق عليه، و كذلك الدبا  
كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٣٠٠  
المحرّم و هو الجراد غير الطائر.

#### المسألة ٦٣٤:

لا يحرم على المحرم صيد البحر من السمك و غيره، فيجوز له اصطياده و بيعه و شراؤه و أكله إذا كان محلا، و يجوز له كذلك بيعه و شراؤه و ان كان محرما إذا كانت له منافع محلّه.  
و لا يحرم عليه ذبح الحيوان الأهلي من الأنعام و الدواجن و الدجاج الحبشى، و يجوز له أكلها إذا ذكيت، سواء كان الذابح لها محرما أم محلا.

#### المسألة ٦٣٥:

الفراخ و البيوض تابعة للأصل الذي تولدت منه في الحكم، فيحرم على المحرم صيد فراخ صيد البرّ و ذبحها و أكلها و يحرم عليه أكل

بيضه، و أخذه للبيع و الإحضان و نحو ذلك و تلزمه أحكامها، و يجوز له اصطياد فراخ صيد البحر و بيوضه، و يحل له أكله إذا كان أصله محلا، و كذلك فراخ الحيوانات الأهلية و بيوضها فلا تحرم على المحرم.

### المسألة ٦٣٦:

إذا اصطاد المحرم صيد البر فقتله بالآلة أو بالكلب المعلم حرم أكله عليه و على غيره و ان كان محلا، سواء اصطاده في الحل أم في الحرم، و كذلك إذا ذبحه المحرم و ان كان صائده محلا، و الأحوط جريان أحكام الميتة عليه فلا يصلح في جلده و ان يتطهر من جلده و أجزائه التي تحلها الحياة إذا بشرها برطوبة، بل الأحوط دفنه كما أمرت به النصوص.

و مثله الحكم في صيد الحرم إذا أصابه الصائد فقتله بالآلة، أو قتله كلبه المعلم، أو ذبحه و ان كان الصائد أو الذابح محلا، فلا يجوز أكله لمحرم و لا لمحل، و يجري فيه الاحتياط المتقدم.

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٣٠١

### المسألة ٦٣٧:

إذا استولى المحرم على صيد البر و هو في الحل فأخذه حيا أثم بذلك و لزمته كفارة الصيد و وجب عليه إطلاقه كما سيأتي، و إذا أخذه منه محل فدكاه قبل أن يطلقه المحرم جاز للمحل أكله على الأقوى و لم تسقط الكفارة عن الصائد المحرم، و يحل أكله لغيره من المحلين و لا يحل للمحرمين.

### المسألة ٦٣٨:

إذا أشار المحرم نحو الصيد إشارة خفية أو واضحة تعرّف غيره بموضعه، أو دلّه عليه و لو بالتحريض المفهم و الحركات المشعرة بوجوده و نحو ذلك من الافعال و ان كانت خفية الدلالة فانتبه الغير الى ذلك فأخذ الصيد أو قتله كان ذلك من الاستحلال المحرّم على المحرم و لزمه الفداء به.

و إذا لم يترتب على اشارة المحرم و تحريضه أثر، فلم يقتل الصيد و لم يصبه الصائد أو لم يدركه أو لم يلتفت الى الإشارة أو الدلالة التي أبدأها المحرم أو لم يعتن بها، فالظاهر عدم تحريم ذلك الفعل و عدم لزوم الكفارة به على المحرم، و يستحق به عقاب المتجرى إذا قصد بفعله ذلك.

### المسألة ٦٣٩:

إذا استولى المكلف على بعض صيد البر قبل أن يحرم فأخذه حيا ثم أحرم بعد ذلك بالحج أو العمرة و الصيد لا يزال في حيازته، فالأحوط له أن يخرج ذلك الصيد بعد الإحرام عن ملكه، و الظاهر عدم وجوب الكفارة عليه بمجرد ذلك، فإذا أدخله الحرم وجب عليه أن يخلى سبيله، و إذا هو لم يخلّ سبيله و مات الصيد بعد إدخاله الحرم أو ذبحه أحد وجب عليه الفداء، و إذا بقي الصيد حيا بعد دخوله الحرم و لم يخلّ سبيله ففي خروجه عن ملك الرجل اشكال،

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٣٠٢

و كذلك الحكم إذا ملك الصيد قبل الإحرام ببيع أو إرث أو غيرهما من أسباب الملك.

### المسألة ٦٤٠:

إذا أحرم الرجل و كان في حال إحرامه يملك بعض الصيد من الوحوش أو الطيور و هي نائية عنه قد خلفها في منزله أو في مكان آخر، لم يخرج ذلك الصيد عن ملكه بمجرد إحرامه، و لا يجب عليه تخلية سبيله، و لا تلزمه الكفارة بسببه. نعم، يشكل بل يمنع أن تكون له آله صيد منصوبة عند أهله أو عند و كيله فيصطادون بها بالوكالة عنه و هو محرم، و كذلك إذا تجدد له ملك الصيد ببيع أو هبة أو نحوهما بعد ما أحرم و قبل أن يحل على الأحوط ان لم يكن المنع هو الأقوى.

#### المسألة ٦٤١:

لا يجوز للمحرم قتل السباع من الوحوش و الطير في الحل و لا في الحرم، إلا إذا إرادته و خاف منها على نفسه فيجوز له قتلها عند ذلك، و يجوز له قتلها أيضا إذا آذت حمام الحرم، و لا فرق في الحكم بين الأسد و غيره من السباع، و لا تجب عليه الكفارة إذا قتل شيئا منها غير الأسد سواء جاز له قتلها أم لم يجز، و سيأتي بيان الكفارة في قتل الأسد في المسألة الستمائة و الثامنة و الخمسين.

#### المسألة ٦٤٢:

يجوز للمحرم أن يقتل الأفعى و هي الحية الخبيثة، و الأفعوان و هو الذكر من الأفاعى، و يجوز له ان يقتل كل حية سوء، بل و كل حية و لا سيما إذا قصدته بالأذى، و يجوز له قتل العقرب و الفأرة من غير فرق في جميع ذلك بين أن يكون في الحل أو في الحرم، و لا تلزمه كفارة في قتل شيء منها، و يجوز له أن يرمى الغراب و الحدأة و لا كفارة عليه إذا قتلها بذلك، و لا فرق بين الغراب الأبقع و غيره،

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٣٠٣

و الحدأة طائر من الجوارح.

#### المسألة ٦٤٣:

إذا شك في حيوان انه من صيد البر أو من صيد البحر و لم يعلم حاله فالأحوط للمحرم الاجتناب عن صيده و أكله.

#### المسألة ٦٤٤:

إذا ولد حيوان بين جنسين أحدهما من صيد البر و الثاني من غيره مما يجوز للمحرم صيده و أكله، فإن كان الحيوان المتولد منهما في صورته النوعية تابعا لأحد الجنسين بحيث يصدق على الحيوان المتولد اسم ذلك الجنس لحقه حكم ذلك الجنس، فيحرم إذا كان تابعا في صورته و في اسمه لصيد البر، و يحل إذا كان تابعا لغيره، و إذا لم يلحق بأحدهما في الصورة و الاسم و شك في حكمه فالأحوط الاجتناب عنه بل لا يخلو عن قوة.

#### المسألة ٦٤٥:

إذا قتل المحرم نعامه أو أكل من لحمها و هو في الحل بعد انعقاد إحرامه و جب عليه أن ينحر بدنه و لا يجزيه غيرها مع القدرة، فإذا عجز عن نحر البدنة لعدم وجودها مثلا و جب عليه أن يفض ثمن البدنة على البر أو غيره من الأطعمة التي يجزى دفعها في الكفارة، و قد ذكرناها في المسألة السبعين من كتاب الكفارات، و أطعم به ستين مسكينا و دفع لكل مسكين مدا، و الأحوط استحبابا أن يدفع لكل مسكين مدين مع الكفاية، و إذا زاد ثمن البدنة عن إطعام ستين مسكينا لم يجب عليه التصديق بالزائد و إذا نقص ثمنها عن إطعام الستين تصدق على العدد الذي يفي الثمن به و لم يجب عليه ان يتم ما نقص.

و إذا عجز عن الإطعام كذلك كفاه على الأقوى أن يصوم بدل ذلك ثمانية عشر يوما، و الأحوط استحبابا ان يصوم من الأيام

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٣٠٤

بمقدار عدد المساكين الذين يتسع الثمن لإطعامهم لو كان الإطعام مقدورا سواء بلغ ستين مسكينا أم لم يبلغ، فإن عجز عن ذلك صام ثمانية عشر يوما، و سيأتى الحكم فى ما إذا قتل المحرم النعامة أو أكل من لحمها فى الحرم.

#### المسألة ٦٤٦:

إذا اصطاد المحرم بقرة وحشية فقتلها أو أكل من لحمها و هو فى الحل بعد إحرامه، و جب عليه ان يذبح فى كفارته عن ذلك بقرة أهلية، و ان لم يجد البقرة و جب عليه ان يفض ثمن البقرة على البر أو غيره من الأطعمة المجزية فى الكفارة و يطعم به ثلاثين مسكينا على الوجه الذى بيّناه فى المسألة المتقدمة، و إذا زاد ثمن البقرة على إطعام ثلاثين مسكينا لم يجب عليه التصديق بما زاد و كان له، و إذا قصر ثمنها عن الوفاء بإطعام ثلاثين مسكينا لم يجب عليه أن يتم ما نقص من العدد، و إذا لم يمكنه الإطعام كذلك، أجزأه أن يصوم بدل ذلك تسعة أيام، و الأحوط استحبابا كما تقدم بأن يصوم أياما بمقدار العدد الذى يتسع الثمن لإطعامه من المساكين سواء بلغ ثلاثين أم لا، و إذا عجز عن صيام ذلك صام تسعة أيام و يلاحظ ما يأتى إذا قتل البقرة أو أكل من لحمها فى الحرم.

#### المسألة ٦٤٧:

إذا أصاب المحرم بعد انعقاد إحرامه حمار وحش فقتله و هو فى الحل أو أكل من لحمه، تخير على الأقوى فى كفارته بين ان ينحر بدنة و أن يذبح بقرة أهلية، و لا يكفيه غيرهما مع القدرة عليهما أو على إحداهما، فإن هو لم يجد بدنة و لا بقرة، فضع ثمن البقرة على البر أو على طعام غيره مما يجزى فى الكفارة و أطعم به ثلاثين مسكينا على نهج ما بيّناه فى بقرة الوحش و كفاه ذلك، و يجرى فيه جميع القول المتقدم، فإذا عجز عن إطعام المساكين صام تسعة أيام

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٣٠٥

و الأحوط استحبابا ان يصوم بعدد المساكين التى يتسع لها ثمن البقرة أياما سواء بلغت ثلاثين أم لا، فإن عجز عن ذلك صام تسعة أيام كما قلنا فى نظيره.

و يجوز له إذا لم يجد البدنة و لا البقرة إن يفض ثمن البدنة على البر و يطعم به ستين مسكينا أو ما بلغ على نهج ما تقدم فى كفارة النعامة، و إذا لم يمكنه الإطعام صام بقدر عدد المساكين أياما، فإذا لم يقدر على ذلك صام ثمانية عشر يوما، و هذا هو الأحوط استحبابا.

#### المسألة ٦٤٨:

إذا قتل المحرم طيبا و هو فى الحلّ أو أكل من لحمه أو قتل ثعلبا أو أرنا و جب عليه ان يذبح عن كل واحد من المذكورات شاة، فإن لم يجدها لزمه ان يفض ثمن الشاة على الطعام و يطعم به عشرة مساكين لكل مسكين مدّ و يجرى فيها الكلام المتقدم فى نظائرها، و ان لم يمكنه الإطعام صام ثلاثة أيام و الأحوط استحبابا ان يصوم بعدد المساكين أياما سواء بلغت عشرة أيام أم لا، فإن عجز عن ذلك صام ثلاثة أيام.

#### المسألة ٦٤٩:

إذا كسر المحرم بيضة نعامة، فإن كان الفرخ قد تحرك فى البيضة و جب عليه أن ينحر عنها بكرا من الإبل، و ان لم يتحرك فيها

الفرخ بعد أو لم يكن فيها فرخ أرسل فحلا- من الإبل على أنثى صالحه للحمل منها و كان النتاج هديا للبيت، و إذا تعدد البيض المكسور لزمه لكل بيضة منها مثل ذلك، و إذا لم ينتج الإرسال شيئاً فلا شيء عليه، و إذا لم يقدر على ذلك و جب عليه أن يذبح عن كل بيضة شاة، فإن عجز عنها أطعم عن كل بيضة عشرة مساكين، و ان لم يقدر على الإطعام صام عنها ثلاثة أيام.  
كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٣٠٦

#### المسألة ٦٥٠:

إذا كسر المحرم بيض القطا و هو في الحل جرى فيه نظير الحكم الذي ذكرناه في بيض النعام، فإن كان الفرخ قد تحرك في البيضة التي كسرها و جب عليه ان يذبح بكرا من صغار الغنم كفارة عنها، و إذا لم يكن في البيضة المكسورة فرخ، أو كان فيها فرخ و لم يتحرك بعد، أرسل فحلا من الغنم على أنثى صالحه للحمل منها، و كان نتاج ذلك هديا للبيت كفارة عن ذلك، و إذا تعدد البيض الذي كسره لزمه لكل بيضة كسرها مثل ذلك.

#### المسألة ٦٥١:

يجب على المحرم بعد انعقاد إحرامه في أكل الصيد مثل ما يجب عليه في قتله و ان كان الصائد غيره، فإذا قتل الصيد في الحل ثم أكل من لحمه و جبت عليه كفارتان تامتان و لا تكفي كفارة واحدة عنهما.

#### المسألة ٦٥٢:

إذا قتل المحرم الصيد و هو في الحل أو أكل من لحمه و جبت عليه الكفارة، كما بينا بعضه في ما سبق و سنذكر بعضه في ما يأتي، و إذا قتل المحل الصيد و هو في الحرم أو أكل من لحمه و جبت عليه قيمة ذلك الصيد، فإذا قتل المحرم الصيد و هو في الحرم أو أكل من لحمه و جب عليه الأمان معا و ان بلغ بدنه أو زاد عليها على الأحوط.

#### المسألة ٦٥٣:

إذا قتل المحرم حمامة أو شبهها من الطير الوحشى أو الأهلى و كان المحرم في الحل و جب عليه في قتلها أن يذبح شاة، و إذا قتل فرخا من فراخها و هو في الحل و جب عليه أن يذبح حملا أو جديا، و الحمل بفتح الحاء و الميم هو الضأن الصغير في سنته الأولى، كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٣٠٧  
و الأحوط ان لا يقل عمره عن ستة أشهر، و الجدى هو الصغير من أولاد المعزى.

و إذا كسر بيضة من بيضها و كان الفرخ قد تحرك في البيضة كان حكمها حكم الفرخ، فعليه أن يذبح حملا أو جديا، و إذا كسر منها بيضة لا فرخ فيها أو قبل أن يتحرك الفرخ فيها و هو في الحل فالأحوط له أن يدفع أكثر الأمرين من الدرهم و قيمة البيضة.

#### المسألة ٦٥٤:

إذا قتل محل حمامة أو ما يشبهها من الطير و هو في الحرم لزمه على الأحوط أن يكفر بدفع أكثر الأمرين: قيمة الحمامة و الدرهم، و إذا قتل فرخا من فراخها دفع أكثر الأمرين: قيمة الفرخ و نصف درهم، و كذلك إذا كسر بيضة من بيضها قد تحرك فيها الفرخ، و إذا كسرها قبل ان يتحرك الفرخ فيها دفع أكثر الأمرين من قيمة البيضة و ربع درهم.  
و إذا قتل المحرم و هو في الحرم حمامة أو فرخها أو كسر بيضة من بيضها و جب عليه ان يدفع كفارة المحرم في الحل و جزاء المحل

فى الحرم، فإذا قتل حمامة أو شبهها وجب عليه أن يذبح شاء و أن يدفع معها أكثر الأمرين و هما قيمة الحمامة و درهم، و إذا قتل فرخا من فراخها أو كسر بيضة تحرك فيها الفرخ وجب عليه أن يذبح حملا أو جديا، و ان يدفع معه الأكثر من قيمة الفرخ و نصف درهم، و إذا كسر بيضة لم يتحرك فيها فرخ وجب عليه ان يدفع الأكثر من قيمة البيضة و درهم، و أن يدفع مع ذلك أكثر الأمرين أيضا من قيمة البيضة و ربع درهم.

### المسألة ٦٥٥:

إذا قتل المحرم و هو فى الحلّ قطاة أو حجله أو دراجة أو إحدى نظائرها وجب عليه ان يذبح عن الواحدة منها حملا قد فطم كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٣٠٨  
من اللبن و رعى من الشجر، و إذا قتل إحداها محلّ و هو فى الحرم وجب عليه ان يكفر بدفع قيمة ما قتله، و إذا قتلها محرم و هو فى الحرم وجب عليه ان يكفر بكلا الأمرين.

### المسألة ٦٥٦:

يجب على المحرم إذا قتل و هو فى الحلّ عصفورا أو قنبرة أو صعوة أن يكفر عنه بدفع مد من الطعام، و يجب عليه إذا قتل جرادة أن يدفع عنها تمرة، و إذا قتل أكثر من جرادة واحدة وجب عليه ان يتصدق بكف من طعام، و إذا قتل جرادا كثيرا وجب عليه أن يكفر عنه بدم شاء، و يجب عليه التحرز عنه إذا كان فى طريقه، فإذا لم يمكنه الاحتراز عنه، فلا إثم عليه و لا كفارة فى قتله.

### المسألة ٦٥٧:

يجب على المحرم إذا قتل ضبا أو قنفذا أو يربوعا أو ما أشبهها ان يكفر عن قتله بدم جدى و يجب عليه فى قتل العظاية ان يكفر عنها بكف من الطعام، و العظاية حشرة من كبار الوزغ، و يجب عليه كذلك فى القملة يلقها عن جسده أن يتصدق عنها بكف من طعام، و يجب عليه إذا قتل زنبورا متعمدا، أن يتصدق بشيء من الطعام، و لا شيء عليه إذا قتله دفعا لا يذائه.

### المسألة ٦٥٨:

إذا قتل المحرم أسدا و هو فى الحرم فالأحوط له ان يكفر عن قتله بذبح كبش، بل الأحوط له ذلك إذا قتله و هو فى الحلّ، و إذا خاف من الأسد على نفسه جاز له قتله بل وجب إذا لم يمكن دفعه إلا بالقتل، و لا إثم عليه و لا كفارة فى قتله، سواء كان فى الحلّ أم فى الحرم.

### المسألة ٦٥٩:

إنما يثبت الفداء و الكفارة على المحرم بقتل الصيد، سواء كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٣٠٩  
باشتر قتله بنفسه أم كان سببا فى قتله بدلالة أو إشارة أو اعانة على الأقوى فى بعض الصور، و على الأحوط لزوما فى جميعها، و يثبت الفداء و الكفارة كذلك بأكله من الصيد و ان كان الصائد أو الذابح غيره كما قلنا فى المسألة الستمائة و الحادية و الخمسين، و لا تثبت الكفارة عليه بنفسه أخذه للصيد إذا لم يقتله أو يأكل من لحمه أو يوجب له جرحا أو كسرا، و مثال ذلك: ان يستولى على الحيوان أو الطير ثم يطلقه سويا غير مصاب بجرح و لا كسر فى بعض أعضائه فلا كفارة عليه و ان كان آثما بصيده، و لا تثبت الكفارة

بالدلالة على الصيد أو الإشارة إليه إذا لم يقتل الصيد بسبب إشارته و دلالته و لم يجرح أو يكسر بعض أعضائه، و ان كان آثما في جميع ذلك كما قلنا في المسألة الستمئة و الثانية و الثلاثين.

### المسألة ٦٦٠:

تلتزم الكفارة على المحرم إذا قتل الصيد سواء وقع منه عامدا أم ساهيا أم جاهلا، و تجب عليه الكفارة كذلك إذا أكل من الصيد في جميع الصور المذكورة، و لا اثم عليه في غير صورة العمد، و الظاهر شمول الحكم للدلالة و الإشارة و نحوهما إذا كانت سببا للقتل و ان وقعت منه خطأ أو سهوا أو جهلا فتلتزمه الكفارة بذلك، و لا تختص بصورة العمد كما في غير الصيد من محرمات الإحرام.

### المسألة ٦٦١:

إذا فعل المحرم ما يوجب عليه كفارة الصيد أكثر من مرة واحدة و هو في إحرام واحد، و مثال ذلك: ان يقتل في مدة إحرامه أكثر من صيد واحد، سواء كان الصيد من جنس واحد أم من أجناس مختلفة، أو يأكل من لحم الصيد البري أكثر من مرة واحدة، أو يدل على الصيد أو يشير إليه، و يتحقق قتل الصيد بسبب دلالته أو إشارته أكثر من مرة، أو يقتل صيدا و يأكل من كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٣١٠  
صيد آخر و يدل على صيد ثالث.

فإن فعل ذلك ساهيا أو ناسيا للإحرام أو جاهلا بالموضوع أو مخطئا تعددت عليه الكفارة و وجبت عليه بعدد ما صدر عنه من أفعال توجب الكفارة، و لا يسقط عنه شيء منها، و كذلك إذا فعل ذلك عامدا و كان كل فعل في إحرام، و مثال ذلك: أن يقتل صيدا عامدا أو يدل عليه و هو في إحرام عمره التمتع، و يأكل من لحم الصيد و هو في إحرام حج التمتع، فتجب عليه الكفارة في كل واحد من الفعلين و ان كان عامدا فيهما، و إذا ارتكب موجب الكفارة عامدا أكثر من مرة واحدة و هو في إحرام واحد، و وجبت عليه الكفارة في ارتكابه الأول و لا كفارة عليه في ارتكابه للمرة الثانية إذا كان عامدا كذلك و كان موضعاً لاستحقاق نعمة الله منه، كما دلّت عليه الآية الكريمة (وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمِ اللَّهُ مِنْهُ وَاللَّهُ عَزِيزٌ ذُو انْتِقَامٍ).

### المسألة ٦٦٢:

يشكل الحكم في المحرم إذا تكرر منه ما يوجب كفارة الصيد و هو جاهل بالحكم الشرعي، فهل يعدّ مخطئا، فتتكرر عليه الكفارة في كلّ ما فعل، أو يلحق بالعامد فتجب عليه الكفارة في المرة الأولى و لا تجب عليه في ما بعدها؟ و الاحتياط له بالتوبة عن فعله و تكرار الكفارة.

و لا-يجرى التفصيل المذكور في المكلف المحلّ إذا تكرر منه الصيد في الحرم أكثر من مرة، فتجب عليه الكفارة في كل مرة سواء كان مخطئا في فعله أم متعمدا، و لا فرق في الأحكام المذكورة في هذه المسألة و سابقتها بين أن يتخلّل التكفير بين موجبات الكفارة و عدمه.

### المسألة ٦٦٣:

إذا اشترك محرمان أو أكثر في قتل صيد واحد، أو في الأكل من لحمه، أو في الدلالة على موضعه أو في الإشارة إليه، فقتله كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٣١١

الشخص الذي حرّضوه بسبب دلالتهم أو إشارتهم أو تحريضهم و وجبت على كل واحد منهم كفارة تامة لذلك الصيد.



و إذا اشترك المحرم و غير المحرم فى قتل الصيد أو فى أكله أو الدلالة عليه لزم كل واحد حكمه فتلزم الكفارة على المحرم، و لا كفارة على المحلّ إلا إذا كان المقتول من صيد الحرم فتلزمه كفارته كما ذكرنا فى المسألة الستائة و الثانية و الخمسين.

#### المسألة ٦٦٤:

إذا قتل المحرم حمامة من حمام الحرم لزمه أن يكفر عنها بذبح شاة- كما قلنا فى المسألة الستائة و الرابعة و الخمسين- و ان يدفع مع الكفارة أكثر الأمرين من قيمة الحمامة و الدرهم، فيذبح الشاة فى موضع الذبح و سيأتى بيانه، و يتخير فى ما يدفعه من القيمة أو الدرهم بين ان يشتري به علفا لحمام الحرم و ان يتصدق به فى الحرم، و إذا قتل فرخا من فراخها، أو كسر بيضة قد تحرك فيها الفرخ من بيضها جرى فيه مثل ذلك، فيذبح الحمل و الجدى فى موضع الذبح، و يتخير فى قيمة الفرخ أو نصف الدرهم بين ما ذكرنا، و يجرى التخيير كذلك فى قيمة البيضة إذا كسرها قبل ان يتحرك الفرخ، و مثله حكم المحلّ إذا قتلها، أو قتل الفرخ، أو كسر البيضة.

#### المسألة ٦٦٥:

إذا كان الصيد الذى أصابه المحرم مملوكا لأحد و جب عليه أن يدفع الكفارة المقدرة فى الشريعة لذلك الصيد الى الفقراء، و ضمن للمالك قيمة الصيد إذا قتله، و أرشه إذا أصابه بجرح أو كسر أو نقص فى بعض أعضائه.

#### المسألة ٦٦٦:

إذا رمى المحرم صيدا فقتل برميته صيدين و جبت عليه بذلك كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٣١٢  
كفارتان تامتان، سواء كان عامدا فى ضربه للأول أم مخطئا، و إذا تعمد فى رميته قتلها معا و جبت عليه الكفارتان كذلك، و لم تسقط عنه كفارة الثانى بسبب تعمد قتلها.

#### المسألة ٦٦٧:

إذا و جبت الكفارة على المحرم بسبب الصيد و كان إحرامه بحج التمتع، أو بحج القران، أو بحج الافراد و جب عليه ان يذبح الفداء أو ينحره بمنى، و يتخير فى أى موضع يشاء منها، و إذا كان إحرامه بعمرة التمتع أو بعمرة مفردة و جب عليه ان يذبح الفداء أو ينحره بمكة، و يتخير فى أى موضع يشاء منها، و لا يشمل الجواز المواضع و المحلات الجديدة من مكة على الأحوط بل الأقوى، و لا يجوز له التأخير عن منى فى الحج، و لا التأخير عن مكة فى العمرة، و لا يكفيه أن يذبح الفداء قبلها، كما إذا أراد ان يذبحه فى موضع إصابته للصيد.

#### المسألة ٦٦٨:

إذا فعل المحرم ما تلزمه بسببه كفارة الصيد تعلّق به و جوب الفداء من ذلك الموضع، و لا يجب عليه شراء الفداء من الموضع، و يجوز له تأخير شرائه حتى يصل الى موضع النحر فى مكة أو منى، الا إذا علم بأن الفداء لا يوجد فيهما فيلزمه الشراء من حيث يمكن.

#### المسألة ٦٦٩:

إذا و جب على المكلف نحر بدنة لصيد النعامة، أو و جب عليه ذبح بقرة لبقرة الوحش أو حماره، أو و جب عليه ذبح شاة لصيد الطي و

نحوه، و لم يجد الفداء فى مكة أو منى، لم ينتقل حكمه الى التصدق أو الصيام- كما فصّلناه فى المسألة الستائة و الخامسة و الأربعين و المسائل التى تليها- حتى يعلم أو يطمئن بعدم وجود

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٣١٣

الفداء فى موضع النحر و الأماكن الممكنة الأخرى، فىجب شراؤه و تحصيله منها إذا كان ذلك ممكنا، و لم يلزم منه عسر و لا حرج، فإذا لم يجد الفداء أو كان نقله موجبا للعسر أو الحرج انتقل الى البدل من الصدقة ثم الصيام.

#### المسألة ٦٧٠:

إذا وجبت على المحرم كفارة لغير الصيد من تظليل و نحوه، فالأحوط له ان يذبح الفداء بمنى إذا فعل موجب الكفارة و هو فى إحرام الحج، و ان يذبحه فى مكة إذا فعله فى إحرام العمرة، و يجوز للمعتمر أن يؤخر ذبحه إلى منى و ان كان فى عمرة مفردة، بل الظاهر أنه يجوز له ان يذبحه حيث يشاء، فله ان يؤخر ذبحه حتى يرجع الى أهله، و مصرف الفداء بعد ذبحه أو نحره هم المساكين فلا يكفى صرفه لغيرهم، سواء كان كفارة صيد أم غيره.

#### المسألة ٦٧١:

إذا اصطاد الرجل حيوانا برياً و هو محل قبل أن يحرم، فذكاه و بقى لحمه المذكى حتى أحرم لم يجر له ان يأكل منه بعد إحرامه و قبل ان يحلّ، و يجوز أكله للمحلين، و إذا بقى منه شىء حتى أحلّ من إحرامه جاز له أكله.

#### المسألة ٦٧٢:

إذا وجبت الكفارة على المحرم فى عمرة التمتع، جاز له أن يؤخر ذبح الفداء حتى يتم حج التمتع، و إذا وجبت عليه و هو محرم بحج أو بعمرة مفردة و عزم من بعد إحلاله من نسكه أن يحرم بنسك آخر فيجوز له أن يؤخر الفداء حتى يتم نسكه الثانى.

#### [الثانى: الجماع:]

#### المسألة ٦٧٣:

الثانى من محرمات الإحرام: الجماع: يحرم الوطء على المحرم بعد أن ينعقد إحرامه فى قبل أو دبر، سواء أنزل فى وطئه كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٣١٤

أم لم ينزل، و سواء كان إحرامه فى حج أم فى عمرة تمتع أم فى عمرة مفردة حتى يحلّ من إحرامه إحلالاً تاماً، و التحلل الكامل فى إحرام الحج و إحرام العمرة المفردة من هذا المحرم لا- يكون إلا- بعد الإتيان بطواف النساء و صلاة ركعتيه على ما سيأتى بيانه، فلا يجوز الجماع لمن أحرم بالحج أو بالعمرة المفردة قبل الإتيان بهما.

#### المسألة ٦٧٤:

إذا جامع الرجل زوجته و هو محرم بعمرة التمتع، و هو يعلم بإحرامه و بأن الجماع محرّم عليه حال الإحرام، فإن فعل ذلك قبل طواف العمرة أو قبل السعى لها أو فى أثناء السعى و قبل أن يتمه و جب عليه أن ينحر بدنّه، و يشكل الحكم بفساد عمرته بذلك، فيلزمه-

على الأحوط- أن يتم عمرته ثم يعيدها من الميقات، و يأتي بحج التمتع بعدها، و هذا مع سعة الوقت لذلك، و إذا لم يتسع الوقت لإعادة العمرة فعليه- على الأحوط- أن يتمها و يأتي بالحج بعدها، ثم يقضى الحج في السنة المقبلة، و أحوط من ذلك أن يأتي بعمرة مفردة بعد الحج في سنته الأولى، و يلحق الزنا و طء الأمة المملوكة بجماع الزوجة في الحكم المذكورة على الأحوط. و إن فعل ذلك بعد أن أتم السعي في عمرته و قبل التقصير و جب عليه إتمام العمرة و الحج بعدها، و وجب عليه التكفير بأن ينحر جزورا أو يذبح بقرة أو يذبح شاة مختيرا بين الثلاثة، و الأحوط أن ينحر بدنه إذا كان موسرا، و يذبح بقرة إذا كان متوسط الحال، و يذبح شاة إذا كان معسرا.

### المسألة ٦٧٥:

إذا جامع الرجل زوجته و هو محرم بعمرة مفردة، و كان جماعه إياها قبل الطواف أو في أثناءه، أو قبل السعي أو في أثناءه و قبل أن يتمه، فسدت عمرته، و لا يترك الاحتياط بأن يتم عمرته

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٣١٥

و ان كانت فاسدة، و وجب عليه ان ينحر بدنه كفارة لفعله، و وجب عليه أن يقيم في مكة حتى ينقضى الشهر الذي أفسد فيه عمرته، ثم يخرج بعد انقضائه الى أحد المواقيت و يحرم منه بعمرة مفردة، و قد تقدم ذكر هذا في المسألة الأربعمئة و الخامسة عشرة. و إذا جامع زوجته في إحرام العمرة المفردة بعد أن أتم السعي و قبل التقصير، أو بعد التقصير و قبل أن يتم طواف النساء أثم بذلك و لم تفسد عمرته، و وجب عليه إتمامها، و لزمه- على الأحوط- أن يكفر عن فعله ببدنه، و يلحق الزنا بجماع الزوجة في الأحكام المذكورة على الأحوط و كذلك و طء المولى لأتمته المملوكة.

### المسألة ٦٧٦:

إذا جامع الرجل زوجته و هما محرمان معا بعمرة التمتع أو بعمرة مفردة، و جبت على الرجل الكفارة، على الوجه الذي تقدم بيانه، و لزمته الأحكام الآنف ذكرها في المسألتين السابقتين، و وجبت الكفارة المذكورة على الزوجة أيضا إذا كانت مطاوعة للزوج و عالمة بالإحرام و بالحكم، و لزمتهما ببقية الأحكام على الأحوط، و إذا أحل الرجل من إحرامه و جامع زوجته و هي لا تزال محرمة و جبت عليها الكفارة، و غرما لها الزوج سواء كانت مطاوعة له أم مكرهة.

### [الصورة الأولى:]

### المسألة ٦٧٧:

بصرى بحراني، زين الدين، محمد امين، كلمة التقوى، ٧ جلد، سيد جواد وداعي، قم - ايران، سوم، ١٤١٣ هـ ق

كلمة التقوى؛ ج ٣، ص: ٣١٥

إذا جامع الرجل امرأته و هو محرم بحج التمتع أو بحج القران أو حج الأفراد، فللمسألة صور مختلفة تجب ملاحظتها و تطبيق أحكامها. الصورة الأولى:

أن يكون جماعه لزوجته قبل وقوفه بالمشعر الحرام، سواء كان قبل وقوفه بعرفات أم بعده أم في أثناءه، و يجب عليه في هذه الفروض كلها أن يتم حجه الى نهاية إعماله، فلا يجوز له قطعها و لا ابطالها، و أن ينحر بدنه كفارة لما ارتكب، و أن يعيد

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٣١٦

حجه في العام المقبل، و لا فرق في لزوم الأحكام المذكورة بين أن يكون الحج الذي أوقع فيه ذلك الفعل فريضة أو نافلة، و واجبا عليه أو بالنيابة عن غيره، و لا- فرق بين أن يكون جماعة لزوجه قبل أو دبرا، و ان لم ينزل في جماعة أو أنزل في الخارج بعد تحقق الدخول، و هذا إذا كانت الزوجه في حال وطئه لها محللة غير محرمة.

### الصورة الثانية:

#### المسألة ٦٧٨:

أن يكون جماعة لزوجه قبل وقوفه بالمزدلفة، كما ذكرناه في الفروض المتقدمة، و تكون المرأة في حال جماعه لها محرمة بالحج أيضا، و يجب على كل من الرجل و المرأة في هذه الصورة جميع الاحكام التي بينها إذا كانت المرأة مطاوعة له في فعله، و يجب الافتراق بينهما من الموضع الذي وقعت فيه معصيتهما الى أن يفرغا من مناسك الحج على الأحوط، و إذا كانت المعصية قد وقعت منهما في أثناء الطريق و كان رجوعهما من الحج في طريق ذهابهما فالأحوط لهما ان يفترقا حتى يصلا الى موضع وقوع المعصية من الطريق، و يراد من وجوب الافتراق بينهما ان لا- يجتمعا منفردين الا- و معهما غيرهما ممن يكون وجوده معهما مفرقا بينهما عرفا، فلا اعتبار بالطفل أو الشخص الذي لا يعد وجوده مفرقا بينهما، و إذا أتيا بحجة الإعادة في السنة المقبلة و جب عليهما الافتراق كذلك من محل وقوع المعصية الى أن يفرغا من مناسك حجهما، و إذا كان الرجل قد أكره المرأة فجامعها من غير رضاها لم تترتب عليها الأحكام المتقدمة، و وجب عليه أن يدفع كفارته و كفارتها معا و لا شيء على المرأة، و جرت الأحكام عليه خاصة.

### الصورة الثالثة:

#### المسألة ٦٧٩:

أن يكون الرجل محرما بالحج، و تكون المرأة محرمة بعمرة التمتع أو بعمرة مفردة، و يجامعها كما في الفروض كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٣١٧

السابقة، و هما معا عالمان بالإحرام و بالتحريم، و المرأة راضية غير مكرهه، فتثبت للرجل جميع أحكام الجماع في إحرام الحج التي ذكرناها، و تثبت للمرأة أحكام الجماع في إحرام عمرة التمتع أو في العمرة المفردة، و قد ذكرناها في المسألة الستمائة و الرابعة و السبعين و ما بعدها. و إذا أكرهها على الفعل فجامعها و هي غير مطيعة لم تبطل متعتها و لا عمرتها بذلك، و كانت كفارتها على الزوج على الأحوط، و لا شيء على المرأة منها.

### الصورة الرابعة:

#### المسألة ٦٨٠:

أن يجامع المحرم بالحج زوجته بعد الوقوف في المشعر الحرام، فإن كان جماعه إياها قبل أن يطوف طواف النساء و جب عليه ان ينحر بدنة كفارة لما فعل، و ان يتم أعمال حجه، و لا تجب عليه إعادة الحج، و كذلك إذا طاف ثلاثة أشواط من طواف النساء أو أقل، و يجب على المرأة مثل ذلك إذا كانت مطاوعة غير مكرهه، و لا شيء عليها إذا أكرهها عليه، و ان كانت مطاوعة غير مكرهه، و لا شيء عليها إذا أكرهها عليه، و ان كان جماعه بعد أن أتم خمسة أشواط من طواف النساء أو أكثر فلا كفارة عليه، و إذا كان قد أتم

منه أربعة أشواط ففى لزوم الكفارة عليه اشكال، ولا بد فيه من مراعاة الاحتياط.  
و إذا جامع زوجته بعد أن طاف طواف الحج و قبل أن يطوف طواف النساء فعليه أن ينحر بدنة ان كان موسرا، و ان يذبح بقرة ان كان متوسطا، و يكفيه أن يذبح شاة إذا كان معسرا.

### المسألة ٦٨١:

إذا جامع الرجل زوجته و هو محرم بالحج أو بالعمرة، و كان جاهلا بتحريم ذلك عليه، أو كان ناسيا للإحرام لم تجب عليه الكفارة لفعله، و كذلك الحكم فى باقى الكفارات التى يأتى بيانها، فلا تجب كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٣١٨  
على المحرم إذا ارتكب ما يوجبها و هو جاهل بالحكم أو ناس للإحرام، و هذا فى غير كفارات الصيد و قد سبق ذكر هذا فى المسألة الستائة و الستين، و حكم المرأة فى ذلك حكم الرجل، فلا كفارة عليها مع الجهل أو النسيان فى غير الصيد، و لهذا الحكم مستثنيات يأتى ذكرها فى مواردنا- إن شاء الله تعالى.

### [الثالث: تقبيل الزوجة،]

### المسألة ٦٨٢:

الثالث من محرمات الإحرام: تقبيل الزوجة، فإذا انعقد إحرام المحرم بحج أو بعمرة حرم عليه أن يقبل زوجته بشهوة، بل الظاهر تحريم ذلك بغير شهوة، و إذا قبلها بشهوة و جب عليه أن يكفر بنحر بدنة، سواء خرج منه المنى أم لم يخرج على الأحوط، و إذا قبلها بغير شهوة و جب عليه أن يكفر عن ذلك بذبح شاة.  
و من أشد الأمور تحريما و أكثرها قبحا بل و تناقضا: أن يرتكب المرء هذه الجريمة و شبهها مع من لا حق له فيه، فيقبل امرأة أجنبية عنه أو ذكرا مثله، بشهوة خسيئة و شبهها، أن يرتكب المرء مثل هذه الجراءة المنكرة و لا سيما فى هذه المواقف التى يطلب العبد فيها مزيد القرب من ربه العظيم و هو يؤم بيته الكريم للوفادة عليه و الوقوف ببابه و النزول بفنائنه و الاستجابة لأمره!! و لا حول و لا قوة إلا بالله. و على أى حال فإذا حدث للمحرم مثل هذه الخسائس، فلا بد من دفع الكفارة على الأحوط و هى ما تقدم ذكره.

### [الرابع: لمس المحرم زوجته بشهوة،]

### المسألة ٦٨٣:

الرابع من محرمات الإحرام: أن يلمس المحرم زوجته بشهوة، فلا يحل له أن يلمسها كذلك بعد انعقاد إحرامه، و إذا لمسها بشهوة و جب عليه أن يكفر بذبح شاة من غير فرق بين أعضائها الملموسة، و كذا إذا حملها أو أنزلها من المحمل بشهوة، سواء أمنى أم لم يمن، و إذا لمسها أو أركبها أو أنزلها بغير شهوة فلا كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٣١٩  
شئى عليه.

**[الخامس: النظر إلى امرأته بشهوة،]****المسألة ٦٨٤:**

الخامس من محرمات الإحرام: أن ينظر المحرم إلى امرأته بشهوة، فلا يحل له ذلك على الأحوط بعد انعقاد إحرامه، و إذا نظر إلى زوجته بشهوة بعد الإحرام فأمنى وجب عليه أن ينحر بدنه، و إذا نظر إليها بشهوة و لم يمن أثم بذلك و لم تجب عليه الكفارة، و كذلك إذا نظر إلى زوجته بغير شهوة فأمنى، فلا كفارة عليه، و هذا فرض في غاية الندرة، فإن الامناء مع عدم قصد الشهوة مما يتعدى عادة، و لكنه قد يتفق لبعض الناس.

**المسألة ٦٨٥:**

إذا نظر المحرم إلى امرأة أجنبية عنه فأمنى وجبت عليه الكفارة، و كفارته أن ينحر بدنه إذا كان ذا يسار، و ان يذبح بقرة إذا كان متوسط الحال، و ان يذبح شاة إذا كان فقيراً، و إذا نظر إليها بشهوة و لم يمن أثم بفعله، و لم تجب عليه كفارة، فليتق الله و لا يعد إلى مثل فعله.

**[السادس: الاستمناء:]****المسألة ٦٨٦:**

السادس من محرمات الإحرام: الاستمناء: فإذا عبث الرجل بذكره حتى أمنى و هو عالم عامد في فعله، و كان ذلك منه في أثناء إحرامه وجب عليه ما يجب على من يجامع أهله و هو محرم، فإذا وقع ذلك منه في إحرام الحج و قبل الوقوف بالمشعر الحرام وجب عليه أن يتم أعمال حجه فلا يقطعها، و أن ينحر بدنه كفارة لفعله، و أن يعيد حجه في العام المقبل، و إذا كان ذلك بعد وقوفه بالمشعر لزمته البدنة و إتمام الحج و لم تجب عليه اعادته، و إذا فعل ذلك و هو في إحرام العمرة المفردة قبل السعي فعليه أن يتم عمرته و أن ينحر بدنه، و يقيم في مكة حتى ينقضى الشهر الذي أفسد فيه عمرته ثم

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٣٢٠

يخرج إلى أحد المواقيت فيحرم منه بعمرة مفردة، و إذا حصل ذلك و هو في إحرام عمرة التمتع لزمه أن ينحر بدنه و عليه ان يحتاط بالأحكام التي ذكرناها لمن جامع في عمرة التمتع في المسألة الستائة و الرابعة و السبعين. و إذا عبث مع زوجته حتى أمنى عامدا لزمته البدنة، و لم تجب عليه إعادة الحج حتى إذا كان قبل الوقوف بالمشعر، و كذلك حكمه إذا استمنى بالنظر أو التخييل، فتجب عليه البدنة و لا تلزمه الإعادة.

**[السابع: عقد النكاح]****المسألة ٦٨٧:**

السابع من محرمات الإحرام: عقد النكاح: فلا يجوز للشخص بعد أن ينقصد إحرامه بحج أو بعمرة ان يعقد لنفسه عقد النكاح، أو يعقد لغيره بالوكالة عنه، أو بالولاية عليه أو فضولاً، و لا يجوز أن يعقد له غيره بالوكالة عنه، أو بالولاية عليه، أو فضولاً، سواء كان موجبا في

جميع الفروض أم قابلاً، و سواء كان عقد النكاح دائماً أم منقطعاً، و سواء كان الغير الذى يزوجه المحرم أو يعقد للمحرم محلاً أم محرماً، و إذا أجرى عقد النكاح فى جميع هذه الصور المذكورة كان باطلاً، و قد فضلنا هذه الأحكام فى كتاب النكاح فى البحث عن السبب السادس من أسباب تحريم النكاح، فليلاحظ ذلك فى المسألة المائتين و الثانية و الخمسين إلى المسألة المائتين و الثانية و الستين.

### المسألة ٦٨٨:

الأحوط للمحرم أن لا يكون شاهداً فى عقد نكاح و لو بين محلين، و أحوط من ذلك أن لا يؤدي فى حال إحرامه شهادة عنده قد تحمّلها على عقد و هو محلّ، و أن لا يخاطب امرأة يريد الزواج بها بعد أن يحلّ من إحرامه.

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٣٢١

و يجوز للمحرم فى حال إحرامه ان يرجع بامرأة قد طلقها، و يجوز له ان يشتري أمة و إن كان شراؤه للأمة بقصد ان يستمتع بها بعد ان يحلّ من إحرامه، و الأحوط له ترك شرائها إذا قصد ان يستمتع بالأمة فى حال إحرامه.

### المسألة ٦٨٩:

إذا عقد المحرم، لرجل محرم، على امرأة محرمة عقد النكاح بينهما، و دخل الرجل بالمرأة، و كان العاقد و الزوج و المرأة يعلمون جميعاً بأنهم محرمون، و بأن التزويج فى مثل هذه الحالة محرّم عليهم، و جب على كل واحد من العاقد و الزوج و الزوجة أن ينحر بدنه كفارة لفعله.

و كذلك إذا عقد المحرم، لرجل محرم عقد النكاح على امرأة محلّمة غير محرمة، و دخل الزوج بها و كان جميعهم يعلمون بإحرام العاقد و الزوج و ان ذلك مما يحرم عليهم، فيجب على كل واحد التكفير بنحر بدنه حتى على المرأة المحلّمة، و مثله ما إذا عقد المحلّ لرجل محرم على امرأة محرمة، أو على امرأة محلّمة و دخل الزوج بها، و كان الجميع يعلم بالإحرام و بالحرم، فتجب الكفارة المذكورة حتى على العاقد المحلّ، و حتى على المرأة إذا كانت محلّمة، مع علمها بإحرام الزوج و بحرمه التزويج، و إذا كانت المرأة محلّمة و لا تعلم بالإحرام، أو لا تعلم بحرمه ذلك عليها لم تجب عليها الكفارة.

### [النامن: لبس المخيط:]

### المسألة ٦٩٠:

الثامن من محرمات الإحرام: لبس المخيط: إذا كان المحرم رجلاً، و قد ذكر فى الأحاديث تحريم لبس القميص عليه، و تحريم لبس القباء و السروال، و الثوب الذى تكون له أزرار و الثوب الذى يتدرّعه، و لا-ريب فى ان التحريم لا-يختص بذلك، فقد ورد فى النصوص المعتمدة ان الرسول (ص) لما نزل الشجرة فى خروجه الى

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٣٢٢

حجة الوداع أمر الناس بال غسل و التجرد فى إزار و رداء، أو إزار و عمامة يضعها على عاتقه لمن لم يكن له رداء، و جاء فى صحيحة عبد الله بن سنان عن أبى عبد الله (ع) (ان المحرم يقول عند عقد إحرامه: أحرم لك شعرى و بشرى من النساء و الطيب و الثياب)، و ورد مثله فى صحاح كثيرة أخرى، و الأحوط له ان يجتنب لبس كل ثوب مخيط، أو ما يشبه المخيط كالثياب الملبدة التى تكون بصورة الثياب المخيطة، و الثياب التى تنسج كاملة بصورة المخيط و هى غير مخيطة.

**المسألة ٦٩١:**

يجوز للمحرم أن يلبس المنطقه أو الهميان الذى يحفظ فيه نفقته، فيتوشح به أو يشده على بطنه أو على ظهره و ان كان مخيطا، و يجوز له أن يلبس الحزام الذى يحتاج اليه المبتلى بالفتق لمنع نزول الأمعاء أو الرّيح إلى الأنتيين، و يجوز له أن يلبس الحزام الذى يضطر اليه المبتلى بالتهاب فقرات الظهر أو العنق، و ان كان مخيطا.

**المسألة ٦٩٢:**

الظاهر أنه يجوز للمحرم ان يفرش الفراش المخيط للاضطجاع أو الجلوس عليه، و يجوز له أن يتدثر به أو يلتحف للنوم إذا لم يغط به رأسه و ان كان الأحوط اجتناب ذلك، و قد ذكرنا فى المسألة الخمسمائة و الثالثة و الثمانين حكم عقد ثوبى الإحرام و ما يتعلق بذلك فلترجع.

**المسألة ٦٩٣:**

يجوز للنساء المحرمات أن يلبسن المخيط من أى نوع كان، و تلاحظ المسألة الخمسمائة و الخامسة و الثمانون و ما بعدها، و يستثنى من ذلك القفازان فلا يجوز للنساء لبسهما، و القفاز شىء تلبسه المرأة يغطى أصابعها و كفها و قد تكون له أضرار تزرّ على ساعديها و قد

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٣٢٣

يحشى بقطن و شبهه.

**المسألة ٦٩٤:**

إذا لبس المحرم شيئا من المخيط و هو عالم عامد بفعله، و جب عليه ان يكفر عن ذلك بذبح شاء، و ان كان مضطرا الى ذلك على الأحوط، و إذا لبس أكثر من ثوب مخيط واحد تعددت عليه الكفارة بعدد الثياب، و كذلك الحكم إذا لبس ثوبا لا يجوز له لبسه من غير المخيط فتجب عليه الكفارة المذكورة، و إذا لبس أكثر من واحد تعددت الكفارة بعدده.

**[التاسع: لبس الخف أو الجورب،]****المسألة ٦٩٥:**

التاسع من محرمات الإحرام: أن يلبس الرجل المحرم خفا أو جوربا، فلا يجوز له لبسهما، و الأحوط له لزوما أن يجتنب لبس غيرهما مما يستر جميع ظهر القدم، و إذا لم يجد نعلا عربيا و احتاج الى لبس الخف جاز له ذلك، و لزمه على الأحوط أن يشق ظهر الخف.

**المسألة ٦٩٦:**

يجوز للمحرم أن يغطى ظهر قدمه، كما يتعارف عادة عند الجلوس على القدمين و ان يلقى عليه طرف الإزار أو الغطاء فى حال الجلوس أو النوم أو المشى.



**المسألة ٦٩٧:**

إذا لبس الرجل المحرم خفا أو جوربا و كان عالما عامدا في فعله، فالأحوط له ان يكفر عنه بذبح شاة.

**[العاشر: استعمال الطيب:]****المسألة ٦٩٨:**

العاشر من محرمات الإحرام: استعمال الطيب: فيحرم على المحرم بعد انعقاد إحرامه شم المسك و العود و العنبر و الكافور و الورد و الزعفران، و أكلها و سائر أنحاء استعمالها، و تحرم العطور و الخلاصات و الحبوب و الأدقة و الصابون المستحضرة منها أو التي كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٣٢٤  
تدخل في تركيبها، و يحرم لبس الثياب التي يكون عليها أثرها و رائحتها، و يحرم عليه - على الأحوط - استعمال جميع أقسام الطيب الأخرى في شتى أصنافه و خلاصاته و مشتقاته.  
و إذا اضطر المحرم إلى أكل ما فيه طيب لبعض الضرورات التي حتمت عليه ذلك، أو اضطر إلى لبسه مع وجود أثر الطيب فيه، و جب عليه أن يسد أنفه عن شمه، و كذلك إذا جلس عند بائع الطيب أو مر به فيجب عليه سد أنفه.

**المسألة ٦٩٩:**

يجوز للمحرم و هو يسعى بين الصفا و المروة أن يشم رائحة الطيب التي تأتي إليه من سوق العطارين، و لا يجب عليه أن يسد أنفه عنها، و يختص ذلك بحال السعي فيجب سد الأنف في الحالات الأخرى، و يجوز له شم خلوق الكعبة و هو العطر الخاص بها، و لا يختص ذلك في حال، و يجوز للمحرم أكل السفرجل و التفاح و الأترج و غيرها من الفواكه الطيبة الرائحة و أن يشم رائحتها عند أكلها، و الأولى له ان لا يستشمها في حال الأكل.

**المسألة ٧٠٠:**

إذا استعمل المحرم الطيب عامدا فالأحوط له التكفير عن ذلك بدم شاة، من غير فرق بين أنحاء استعماله، و كذلك إذا اضطر إلى استعمال الطيب فالأحوط له التكفير، و لا اثم عليه في هذه الحال.

**المسألة ٧٠١:**

الأحوط إلحاق الهيل و القرنفل بالزعفران في الحكم، فلا يضعها المحرم في القهوة أو في المطعومات أو المشروبات في حال إحرامه، و إذا استعملها كفر عن استعمالها على الأحوط.

**المسألة ٧٠٢:**

لا يجوز للمحرم أن يمسك أنفه عن الروائح المنتنة، و يجوز له كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٣٢٥  
أن يعدل عنها إلى طريق آخر، و أن يسرع في مشيته إذا مر بها، و إذا مر بها فأمسك أنفه عنها أثم بذلك و لا كفارة عليه.

**[الحادى عشر: التزين:]****المسألة ٧٠٣:**

الحادى عشر من محرمات الإحرام: التزين: فلا يجوز للمحرم أن يلبس الخاتم إذا قصد به الزينة أو ينظم شعره تنظيماً مخصوصاً بقصد الزينة أو بما يعدّ زينةً فى نظر أهل العرف، أو يلبس فى إحرامه ثياباً ذات ألوان زاهية تعدّ زينةً أو يقصد بها ذلك، وقد سبق الحكم بتحريم استعمال المحرم الحنّاء والخضاب إذا عدّ زينةً فى نظر الناس و ان لم يقصد به الزينة، و لا يحرم عليه لبس الخاتم إذا قصد به الاستحباب الشرعى، فالمدار فى حكم الخاتم على قصد المكلف المحرم من لبسه، و يحرم على المرأة بعد إحرامها أن تلبس الحلى للتزين به، و يجوز لها أن تبقى على نفسها منه ما كانت قد اعتادت على لبسه قبل أن تحرم، و يجب عليها أن لا تظهر ذلك بعد الإحرام لزوجها و لمحارمها من الرجال فضلاً عن الأجانب.

**المسألة ٧٠٤:**

إذا ارتكب المحرم بعض تلك الأمور عالماً عامداً، فلا يترك الاحتياط بأن يكفّر عنه بدم شاة.

**[الثانى عشر: الاكتحال]****المسألة ٧٠٥:**

الثانى عشر من محرمات الإحرام: الاكتحال على التفصيل الآتى: فلا يجوز للرجل المحرم، و لا للمرأة المحرمة أن يكتحلا بالسواد فإنه من الزينة كما فى الصحاح، سواء قصداً به التزين أم لا، و لا يجوز لهما الاكتحال بغير السواد إذا عدّ زينةً فى نظر أهل العرف سواء قصداً به التزين أم لا، و يجوز لهما الاكتحال بغير السواد إذا لم يكن زينةً و لم يكن فيه طيب. و إذا اكتحل المحرم أو المحرمة، بما يعدّ زينةً لزمتهما الكفارة

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٣٢٦

بدم شاة على الأحوط كما تقدم، و إذا اكتحل بما فيه طيب و لا يعدّ زينةً لزمته كفارة الطيب على الأحوط، كما ذكرناها فى المسألة السبعمائة و إذا اضطر الى الكحل بما يعدّ زينةً أو بما فيه طيب كفّر و لا أثم عليه.

**[الثالث عشر: الأدهان:]****المسألة ٧٠٦:**

الثالث عشر من محرمات الإحرام: الأدهان: فلا يجوز للرجل و لا للمرأة أن يدهنا بعد إحرامهما، سواء كان الدهن مما له رائحة طيبة أم لا، و سواء دهن جميع بدنه أم بعضه، و يجوز لهما ذلك لعلاج أو ضرورة. فإذا أدهن و كان عالماً عامداً فى فعله كفّر عنه بذبح شاة على الأحوط، و إذا فعله جاهلاً كفّر بإطعام فقير على الأحوط كذلك، و لا تسقط الكفارة عنه بالاضطرار.

**[الرابع عشر: النظر في المرأة:]****المسألة ٧٠٧:**

الرابع عشر من محرمات الإحرام: النظر في المرأة: فلا يجوز للرجل و لا للمرأة بعد إحرامهما أن ينظرا في المرأة الحاكية لصورتهما، سواء قصدا بنظرهما فيها الزينة أم لا، و إذا نظرا فيها استحب لهما أن يجددا التليية، و الظاهر أن المراد بالنظر المحرم أن ينظر الرجل الى صورته في المرأة أو الى ملابسه أو بعض شؤونه مما يعدّ النظر إليه في المرأة زينة أو تزينا في نظر العرف، و لذلك فلا يمنع من نظر السائق المحرم فيها لرؤية شبح ما خلفه من السيارات، و لا يمنع من نظر الرجل فيها لرؤية بعض المناظر الأخرى التي لا تتعلق به، و يختص الحكم بالتحريم بالنظر في المرأة، فلا يحرم عليه أن ينظر في ما يشبه المرأة من الأجسام الحاكية للصورة كالماء الصافي، و الفضة المصقولة، و الأجسام الصقيلة الأخرى.

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٣٢٧

**المسألة ٧٠٨:**

إذا نظر المحرم في المرأة- كما ذكرنا- و هو عالم عامد فعليه أن يكفر عن ذلك بدم شاء على الأحوط.

**المسألة ٧٠٩:**

يجوز للرجل المحرم و للمرأة المحرمة أن يلبسا النظارة في حال إحرامهما، إلا إذا عدّ ذلك من الزينة، فيجب عليهما اجتنابه و تلمزهما كفارة التزين بارتكابه على الأحوط، و هي دم شاء كما تقدم.

**[الخامس عشر: إزالة الشعر عن البدن:]****المسألة ٧١٠:**

الخامس عشر من محرمات الإحرام: إزالة الشعر عن البدن: فلا يجوز للرجل بعد انعقاد إحرامه أن يزيل جميع شعر بدنه أو يزيل شيئا منه و ان كان قليلا، بحلق أو نتف أو غيرهما من وسائل إزالة الشعر، و يحرم عليه إزالة الشعر عن بدن غيره، سواء كان الغير محرما أم محلا، و كبيرا أم صغيرا، و معذورا أم غير معذور، و كذلك حكم المرأة المحرمة.

**المسألة ٧١١:**

يجوز للمحرم أن يزيل شعر جسده أو بعضه إذا لزم من بقاءه ضرر لا يتحمل عادة، و من أمثلة ذلك أن يكثر القمل و الهوام في جسده فيضره ذلك، و يتوقف دفعه على إزالة شعر رأسه، أو إزالة شعر بدنه، فيجوز له ذلك و تقدّر الضرورة بقدرها، و لا يجوز له التعدي عن مقدار الضرورة، و من أمثلة ذلك: ان تحدث في بدنه قروح أو جروح أو دمايل و يحتاج إلى إزالة الشعر عن مواضعها للعلاج، فيباح له ذلك بمقدار الضرورة، و من أمثلة ذلك:

أن يصيب المحرم بسبب بقاء شعر رأسه صداع أو حرارة شديدة، فيحتاج إلى إزالته عنه لرفع هذه العوارض و يباح له ذلك، و تلاحظ

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٣٢٨

**المسألة الآتية.**

و يجوز للمحرم أن يسبغ الوضوء و الغسل و ان لزم من ذلك ان يسقط منه بعض شعر وجهه أو رأسه أو جسده بسبب الغسل، فإن تحريم ذلك عليه يستلزم وقوعه في الحرج عند أداء وظائفه الشرعية، و يشترط في جواز ذلك أن لا يبالغ في تخليله الشعر و غسله أكثر مما يتعارف، و كذلك الحكم في غسل بعض الأعضاء من بدنه لتطهيرها عند التنجس.

**المسألة ٧١٢:**

إذا حلق المحرم شعر رأسه أو أزال شعره بغير الحلق، و هو عالم عامد، من غير ضرورة دعتة الى ذلك، تعين عليه - على الأحوط - أن يكفر عنه بذبح شاة، بل لا يخلو تعين ذلك عليه عن قوة، و إذا أزال شعر رأسه لضرورة حتمت عليه ذلك تخير بين أن يذبح شاة، و أن يصوم ثلاثة أيام، و أن يطعم ستة مساكين، يدفع لكل مسكين منهم مدين من الطعام، و إذا نتف شعر إبطيه كفر بذبح شاة، و كذلك إذا نتف أحدهما على الأحوط.

و إذا مس رأسه أو لحيته فسقط من شعره شيء بمسه تصدق عن ذلك بكف من الطعام - على الأحوط - يدفعه لمسكين، و إذا كان ذلك في وضوء أو غسل أو تطهير فلا شيء عليه، و إذا خلل شعره في وضوئه أو غسله أو طهارته أكثر مما يتعارف فسقط منه الشعر تعين عليه الفداء على الأحوط.

**المسألة ٧١٣:**

إذا حلق المحرم شعر غيره، أو أزاله بغير الحلق، أثم بفعله و لم تجب الكفارة عليه، سواء كان الغير محرماً أم محلاً، و يجب الفداء على ذلك الغير إذا كان محرماً.

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٣٢٩

**المسألة ٧١٤:**

يجوز للمحرم أن يحك رأسه أو جلده بأصابعه و أطافره ما لم يدمه، أو يعلم بسقوط الشعر به، و إذا حكه أو مسه فسقط بذلك بعض الشعر تصدق بكف من الطعام كما تقدم.

**[السادس عشر: الفسوق]****المسألة ٧١٥:**

السادس عشر من محرمات الإحرام: الفسوق: كما ذكر في الآية الكريمة و المراد به الكذب و السب، و لا ريب في حرمتها على المحرم و غيره، فيكون تحريمها في حال الإحرام أشد و أكد، و قد ذكر بعض النصوص معها المفارقة، و لعل المراد بها إظهار الفخر على الناس الآخرين كذبا و افتراء، أو ما يستلزم الإهانة و الشتم للآخرين فتكون من المحرم، و تحريم هذه الأمور و غيرها من القبائح شاملة للمحرم و غيره كما ذكرنا، فتكون مؤكدة في حال الإحرام، و لا تجب على المحرم في ارتكابها كفارة، و لا يفسد بها إحرامه بل يتضاعف عليه بها العقاب و يشتد استحقاقه للعذاب، و يحرم عليه أيضا البذاء و التكلم باللفظ القبيح، و يجب عليه الاستغفار منها جميعاً.

**[السابع عشر: الجدل]****المسألة ٧١٦:**

السابع عشر من محرمات الإحرام: الجدل: كما في الآية الكريمة وقد فسّر في الأحاديث الواردة في تفسيرها بأن يقول المحرم: لا والله، و بلى والله، فيحرم عليه أن يقول ذلك عند المخاصمة، بل الأحوط تركه حتى مع عدم المخاصمة، والظاهر أن كلمتي لا و بلى لا دخل لهما في صيغة الجدل المحرم، فالمراد بها أن يحلف بقوله والله على نفي شيء أو على إثباته، والأحوط أن يجتنب المحرم مطلق اليمين و ان لم يكن بالصيغة المذكورة.

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٣٣٠

**المسألة ٧١٧:**

قد يضطرّ المحرم إلى إثبات حق له على أحد، أو الى نفي دعوى باطله يدّعيها عليه أحد، فإذا كان هذا الاضطرار مما يرتفع معه التكليف بحرمة اليمين جاز له أن يحلف لإثبات حقه، أو على نفي دعوى المبتطل، و لم يؤثم بذلك، و يشكل الحكم بسقوط الكفارة عنه إذا حلف لذلك، بل الظاهر لزوم الكفارة و عدم سقوطها عنه.

وقد يدور الحديث بين المحرم و صديق له في مقام المجاملة، فيريد الصديق أن يتبرع له بشيء - مثلا- أو يقوم له بعمل، فيقول المحرم له: لا والله لا تفعل هذا الشيء، أو يقول له الصديق و هو محرم كذلك: بلى والله أفعله، فيجوز هذا الحوار لهما و لا يكون من الجدل المحرم عليهما، و هو ناشئ عن المحبة و الوثام بينهما لا من التنافر و الخصام.

**المسألة ٧١٨:**

إذا جادل المحرم أحدا و كان صادقا في جداله و حلفه أثم حتى في المرّة الأولى، و وجب عليه الاستغفار، و كذلك في المرّة الثانية و لا- تجب عليه فيهما كفارة، فإذا جادل في المرّة الثالثة و هو صادق و جب عليه ان يكفر بذبح شاء، سواء كان جداله متواليا و في مقام واحد أم متفرقا، و سواء كان مع شخص واحد أم مع متعددين، و إذا زاد في جداله على ثلاث مرات و هو صادق، فعليه في كلّ مرّة منها دم شاء، من غير فرق بين الرابعة و الخامسة و غيرها سواء كفر لما قبلها أم لا، فلا تتداخل كفاراته.

و إذا جادل غيره و كان كاذبا في حلفه أثم بكذبه و بجداله و حلفه على الكذب، و وجب عليه في المرّة الأولى أن يكفر بدم شاء، فإذا جادل مرّة ثانية كاذبا و جب عليه أن يكفر بشاء أخرى، فإذا جادل كاذبا مرّة ثالثة و جب عليه أن يكفر بدم بقره سواء كفر

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٣٣١

للأوليتين أم لم يكفر، و لا تتداخل كفاراته، و إذا جادل كاذبا مرّة رابعة أو خامسة لزمه في كل مرّة منها بقره أخرى غير السابقة عليها، من غير تداخل، و هكذا.

**المسألة ٧١٩:**

إذا جادل المحرم صادقا ثم جادل كاذبا أو بالعكس، لزمه حكمهما الذي تقدم بيانه، فلا شيء عليه في المرّة الأولى صادقا و لا في الثانية، و تجب عليه الشاء في المرّة الثالثة و ما بعدها، سواء تقدم جداله الصادق أم تأخر أم تفرق، و تجب عليه الشاء في المرّة الأولى و الثانية كاذبا، و تجب عليه البقره في المرّة الثالثة و الرابعة و ما بعدهما سواء تقدم جداله الكاذب أم تأخر.

**[الثامن عشر من محرمات الإحرام قتل الهوام]****المسألة ٧٢٠:**

الثامن عشر من محرمات الإحرام: قتل الهوام: والحشرات التي تتكون في جسد المحرم أو في رأسه من قمل ونحوه، فلا يجوز للمحرم قتل القمل الذي يتكون فيه، بل ولا ما ينتقل اليه من غيره إذا اتفق، ولا يجوز له إلقاء القمل عن جسده، ويجوز له أن يحول القملة من موضع الى موضع آخر من جسده لا تكون فيه معرضا للسقوط، فإذا قتلها أو ألقاها من جسده أثم بذلك ولم تجب عليه كفارة، والأحوط استحبابا أن يتصدق عنه بكف من الطعام.

و يجوز له أن يلقي عن جسده الحشرات و الدواب الأخرى التي تعلق به، كالقراد و الحلم و نحوهما، و الحلمة دودة تقع على الجلد فتأكله، و يجوز له قتل البرغوث و البق إذا آذاه، و الأحوط الاجتناب عنه إذا لم يضره، و خصوصا للمحرم في الحرم.

**[التاسع عشر: التظليل للرجال]****المسألة ٧٢١:**

التاسع عشر من محرمات الإحرام: التظليل للرجال: فلا يجوز للرجل بعد انعقاد إحرامه أن يتظلل في حال مسيره، سواء

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٣٣٢

كان راكبا أم راجلا، و سواء كان في أثناء الطريق أم في شوارع بلد، حتى في شوارع مكة و محلاتها، و حتى في المشاعر و في أثناء إتيانه بالمناسك و الأعمال إذا كان قبل ان يحل من إحرامه.

و المحرم على الرجل أن يتظلل في حال مسيره بظل يتنقل و غير مستقر، فيستظل بسقف سيارة أو محمل أو هودج يركبه في سفره أو في تنقله، أو سقف طائرة أو غيرها من وسائل النقل المسقوفة، حتى في مثل البواخر و السفن البحرية و القطارات التي تشبه البيوت و المنازل فلا يجوز للرجل المحرم أن يتظلل بسقوفها في أثناء المسير، و لا يجوز له أن يسير و على رأسه مظلة، و يجوز له أن يسير في ظل الأشياء الثابتة كالبيوت و الجدران و الأشجار و الإنفاق و الأسواق المسقوفة.

و يجوز للرجل أن ينشئ إحرامه تحت السقف من مسجد الشجرة و غيره من المساجد التي تبنى في مواقيت الإحرام، بل و يجوز له أن ينشئ إحرامه في الخيام التي بينها الحجاج لأنفسهم في المواقيت، و في بيوت مكة في إحرام حج التمتع.

**المسألة ٧٢٢:**

لا يجوز للمحرم أن يستظل في أثناء مسيره و تنقله بظل غير ثابت - كما وصفنا - و ان كان الظل يقع عليه من احد جانبيه، و مثال ذلك أن تكون الشمس مائلة عن سمت رأسه الى احد الجانبين فيجعل المظلة أو السقف مائلا كذلك و يستظل بهما، فلا يجوز له ذلك.

**المسألة ٧٢٣:**

يجوز للمحرم المشى مع قطار الإبل و شبهه أن يمشى في ظلال المحامل فيستظل بظلها و هي سائرة و لا يحرم عليه ذلك، و الفارق بين هذا و بين ما تقدم هو النص.

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٣٣٣

**المسألة ٧٢٤:**

إذا نزل المحرم في منزل جاز له أن يستظل في المنزل بسقف بيت أو جدار أو خيمة، بل يجوز له أن يجعل على نفسه مظلة يتفياً ظلها وهو جالس أو نائم أو واقف مستقر، ولا يجوز له ذلك وهو يمشى في المنزل لبعض حاجاته، وإذا وقفت السيارة في موضع جاز للمحرم أن يستظل بسقفها وأن ينام تحته ما دامت واقفة، وكذلك السفينة ووسائل النقل الأخرى.

**المسألة ٧٢٥:**

تختص حرمة التظليل بالرجال المحرمين في حال الاختيار، فيجوز التظليل لاختياراً للنساء المحرمات وللصبيان المحرمين، ويجوز التظليل للرجل المحرم إذا اضطر إلى استعمال الظل لسبب من الأسباب ولو للتقيء ونحوها، وإذا كان له عذر ثابت يخاف معه على نفسه ضرر الحر أو البرد ضرراً لا يتحمل عادةً أو كان عدم التظليل له موجبا للعسر والحرَج.

**المسألة ٧٢٦:**

إذا استظل الرجل المحرم وهو عالم عامد من غير عذر أثم بفعله، ووجب عليه أن يكفر عنه بدم شاة يذبحها في مكة إذا كان تظليله في إحرام العمرة، ويذبحها في منى إذا كان في إحرام الحج، وإذا تكرر منه التظليل كفته كفارة واحدة في الإحرام الواحد، فإذا استظل مرارا في إحرام العمرة أو في إحرام الحج كُفر عن جميع تظليله بشاة واحدة، وإذا استظل مرة واحدة أو مرارا متعددة في إحرام العمرة، ثم استظل مرة أو مرارا في إحرام الحج كُفر بشاة عن إحرام العمرة وبشاة أخرى عن إحرام الحج.

**المسألة ٧٢٧:**

انما يحتاج الإنسان إلى الظل بحسب العادة الجارية بين

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٣٣٤

الناس، للتوقى به من حر الشمس أو للتستر عن حر الجو وان لم تكن الشمس طالعة، أو للتوقى من البرد أو من المطر، وقد يحتاج إليه للوقاية عن الريح إذا كانت عاصفة، فإذا لم تكن الشمس طالعة ولم يكن في الجو ما يوجب التوقى من حر أو برد أو مطر أو ريح، لم يكن للتظليل أى أثر، بل لا يعد الكون تحت السقف تظليلا في نظر الناس العقلاء، فإذا اتفق للمحرم مثل ذلك كما إذا أحرم في ليلة هادئة من جميع ذلك أو أحرم في نهار هادئ كذلك ولا موجب فيه للظل من شمس وغيرها لم يحرم عليه الركوب في السيارة المسقوفة أو في المحمل أو الهودج المسقوفين فإنه ليس من التظليل وإذا اتفقت له سرعة في الريح بسبب سرعة مسير السيارة وهو تحت سقفها أمكن له فتح منافذ السيارة فلا تكون مظلة له عن الريح ولا يحرم عليه ركوبها ولا تجب عليه كفارة.

**المسألة ٧٢٨:**

من الوصف الذى فصيّلناه في المسألة المتقدمة يتضح أمر ركوب المحرم في المصعد الكهربائي، فإذا كان الموضع الذى جعل فيه المصعد الكهربائي من العمارة مستورا عن الشمس وعن الحر والبرد والمطر، ولو بسبب تعدد طبقات العمارة وكثرتها، وضيّق الموضع الذى نصب المصعد فيه من العمارة، فلا تتسلط الشمس ولا المطر على نفس المصعد، لم يكن الوقوف في المصعد وقوفا في مظلة، ولا الكون فيه كونا تحت ظل، فيجوز للمحرم الوقوف والصعود والهبوط فيه، وإذا كان الموضع بارزا للشمس وللحر والبرد وصدق على الواقف في المصعد انه متظلل بسقفه عن الشمس أو عن الحر أو البرد أو عن المطر في أوقات المطر، لم يجز للمحرم

الوقوف فيه في تلك الساعات و لزمته الكفارة إذا وقف و استظل به.

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٣٣٥

### المسألة ٧٢٩:

إذا وقف المحرم في أثناء مسيره لمخاطبة أحد مثلاً أو جلس لقضاء حاجة أو وقفت سيارته في الطريق لزدحام المارة أو لأخذ الوقود أو لخلل أصاب السيارة جاز له التظلل بسقف السيارة أو بغيره في أثناء وقوفه.

### المسألة ٧٣٠:

لا- يضر في السيارة المكشوف سقفها ان توجد في أعلاها روابط من حديد أو من خشب تشد أحد الجانبين بالآخر، و تكون على رؤوس الجالسين فيها إذا كانت صغيرة الحجم و متباعدة فلا يكون وجودها على رؤوس المحرمين الجالسين فيها من التظليل الممنوع على المحرم، و كذلك المحمل و الهودج و القبة إذا رفعت السقوف عنها و بقيت بعض الأخشاب الصغيرة الحجم تشد أحد جناحي المحمل بالآخر فلا يكون من الظل الممنوع.

### المسألة ٧٣١:

إذا أحرمت سائق السيارة و كانت سياقته إياها تحتم عليه الاستئلال فيها، فإن أمكن له أن يوكل أمر السيارة الى أحد مأمون يطمئن اليه، و لا يخشى مع تسليمها اليه تلف السيارة أو تضررها و جب عليه ذلك، و لم تجز له سياقتها و التظلل فيها، و لا يكون معذورا في ذلك، و إذا لم يجد من يطمئن اليه، و خشى عليها التلف أو الضرر الذي لا يتحمل عادة، أو لزم منه الحرج و المشقة جاز له تولى قيادتها و الاستئلال بها، فإذا ركبها و جبت عليه الكفارة، و كذلك إذا كان معه في سيارته نساء محرمات، و خشى التعدى عليهن بما لا يتحمل إذا سلم سيارته الى سائق آخر، أو كان معه رجال يحترمهم و يخشى العدوان عليهم، و نظير ذلك ما إذا أحرمت الرجل و معه نساء محرمات لا يتمكن من تركهن، و لا يتمكن من اركابهن في

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٣٣٦

سيارة مكشوفة، فيجوز له أن يركب معهن في سيارة مظلمة، و يجب عليه الفداء للتظليل.

### المسألة ٧٣٢:

لا- تحريم و لا- كفارة على المحرم إذا قسره متغلب من الناس فظلمه بمظلة أو حبسه تحت الظل من غير اختياره، و كذلك إذا غطي رأسه أو قهره على بعض محرمات الإحرام الأخرى و لا خيرة له في ذلك، فلا تحريم على المحرم فيه و لا كفارة.

### [العشرون: ستر الرأس للرجال]

### المسألة ٧٣٣:

العشرون من محرمات الإحرام: ستر الرأس للرجال:

و يراد بالرأس هنا ما يقابل الوجه و الرقبة فهو من أول منابت الشعر من أعلى الجبهة و الجبين الى نهايتها مما يتصل بالعنق، و ان لم



ينبت فيه شعر بالفعل و يلحق به الأذنان فى الحكم، فلا- يجوز للمحرم أن يغطى جميع رأسه أو يغطى بعضه، أو يغطى أذنيه بساتر يصيب البشرة من عمامة أو قلنسوة أو كوفية أو ثوب يتقنع به، أو حناء أو طين أو ما يشبه ذلك من أدوية و غيرها، و لا يجوز له أن يحمل على رأسه شيئاً يغطيه، أو يغطى بعضه، من طبق أو فراش أو رزمة ثياب و نحو ذلك.

#### المسألة ٧٣٤:

لا- يجوز للمحرم أن يرمس رأسه فى الماء، و الأ-حوط له أن لا- يرمس بعض رأسه فى الماء، و ان لا يرمس رأسه و لا بعض رأسه فى غير الماء من المائعات، بل الأحوط للمرأة كذلك أن لا ترمس جميع رأسها فى الماء خاصة.

#### المسألة ٧٣٥:

يجوز للمحرم أن يعصّب رأسه بعصابة أو مندبل إذا أصابه صداع أو غيره، أو أصابته شجة أو قرحة فى رأسه فاحتاج الى

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٣٣٧

شدها و تضميدها، و يجوز له ان يغطى رأسه بيده أو بعض جسده عن حر الشمس و نحوه.

و يجوز له ان ينام على فراش أو وسادة، و ان لزم من وضع رأسه عليها ستر رأسه أو ستر بعض رأسه بهما، و لا يجوز له أن يخمر رأسه أو يغطيه بغير ذلك عند النوم.

#### المسألة ٧٣٦:

يجوز للمحرم أن يلبس نظارة يضطر الى لبسها إذا لم تعدّ من الزينة فى نظر أهل العرف، كما قلنا فى المسألة السبعمائه و التاسعة، إما ستر بعض الرأس بها بمقدار يديها فلا يعتبر من التغطية المحرمة، و إذا صب المحرم على رأسه ماء فى أثناء إحرامه جاز له أن يمسحه بيده، و لا يعد مسحه بيديه من التغطية المحرمة.

#### المسألة ٧٣٧:

إذا غطى المحرم رأسه فالأحوط له أن يكفر عن ذلك بدم شاة، و لا ينبغي ترك هذا الاحتياط حتى مع الضرورة.

### [الحادى و العشرون: أن تغطى المرأة وجهها:]

#### المسألة ٧٣٨:

فلا- يجوز للمرأة بعد انعقاد إحرامها أن تستر جميع وجهها و لا بعضه بساتر يصيب البشرة، من برقع أو ثوب أو نقاب أو غير ذلك، و يجوز لها النوم عليه أو على بعضه، و يجوز لها بل يجب عليها فى حال الصلاة أن تستر من أطراف وجهها ما يكون مقدمة لستر الشعر و البدن الواجب عليها فى الصلاة، فإذا فرغت من صلاتها أزال ذلك.

#### المسألة ٧٣٩:

إذا أرادت المحرمة ستر وجهها عن الأجنب من الرجال أسدلت القناع أو الخمار من فوق وجهها الى طرف أنفها أو ذقنها

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٣٣٨

و رفعتة بيدها أو بغير ذلك حتى لا يصيب بشرة الوجه على الأحوط.

#### المسألة ٧٤٠:

إذا سترت المرأة وجهها، أو سترت بعضه بساتر يصيب البشرة و هي عالمه عامده كفرت عن ذلك بدم شاء على الأحوط.

### [الثاني والعشرون: تقليم الأظفار]

#### المسألة ٧٤١:

الثاني والعشرون من محرمات الإحرام: تقليم الأظفار:

فلا يجوز للرجل و لا للمرأة إذا انعقد إحرامهما أن يقلّما أظافر يديهما أو رجليهما أو يقلّما شيئاً منها و لو ظفراً واحداً أو بعض ظفر إلا إذا انكسر الظفر فيكون بقاءه كذلك موجبا للأذية و العسر و الحرج عليه، فيجوز له تقليم ذلك الظفر، أو احتاج الى تقليم الظفر لعلاج قرحة في الإصبع مثلاً، فيجوز له تقليمه و عليه الفداء في صورتين.

#### المسألة ٧٤٢:

إذا قلم المحرم بعض أظفار يديه أو بعض أظفار رجليه و كان عالماً عامداً في فعله و جب عليه أن يكفّر عن كل ظفر منها بمد من الطعام فيتصدق بعدد الأظفار التي قلمها أمداداً، فإذا قلم جميع أظافر يديه و جب عليه أن يكفّر عنها بدم شاء و لم تكفه الصدقة بعشرة أمداد، و إذا قلم أظافر رجليه كلّها و جب عليه أن يكفّر عنها بدم شاء كذلك، و إذا قلم جميع أظافر يديه و أظافر رجليه و كان ذلك في مجلس واحد أجزاءه أن يكفّر عن جميعها بشاة واحدة، و إذا قلم جميعها في مجلسين و جب عليه أن يكفّر عنها بشاتين و لم تكفه واحدة، و لا فرق بين المحرم و المحرمة في جميع ذلك.

#### المسألة ٧٤٣:

إذا أفتى شخص للمحرم أو للمحرمة بجواز تقليم الظفر فقلّمه اعتماداً على قوله و أدمى إصبعه و جب على المفتي أن يكفّر بدم شاء.

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٣٣٩

### [الثالث والعشرون: إخراج الدم من الجسد:]

#### المسألة ٧٤٤:

الثالث والعشرون من محرمات الإحرام: إخراج الدم من الجسد: و قد ذهب الى تحريمه على المحرم جماعة من الأصحاب، و اجتنابه أحوط مع عدم الضرورة، سواء كان بحجامة أم بحكّ جسده حتى يدميه، أم بسواك كذلك، و يجوز له مع الضرورة، و إذا أدمى جسده بشيء من ذلك أو بغيره و هو غير مضطر إليه فالأحوط له أن يكفّر عن فعله بدم شاء.

**[الرابع والعشرون: قلع الضرس]****المسألة ٧٤٥:**

الرابع والعشرون من محرمات الإحرام: قلع الضرس:

وقد ذهب إليه جماعة كذلك وان لم يخرج بقلعه دم، وهو مشكل، بل الظاهر عدم حرمة، وإذا قلع المحرم ضرسه لغير ضرورة وخرج معه دم كفر عنه بدم شاء على الأحوط للادماء، كما تقدم بيانه في المسألة السابقة.

**[الخامس والعشرون: لبس السلاح]****المسألة ٧٤٦:**

الخامس والعشرون من محرمات الإحرام: لبس السلاح:

فلا يجوز للمحرم ذلك بعد انعقاد إحرامه إذا كان ما يلبسه مما يعدّ سلاحاً كالسيف والخنجر والبنديقيّة والمسدّس وغيرها من أنواع السلاح، والأحوط اجتناب الدرع والترس والمغفر وشبهها من الآلات التي تعدّ للوقاية، ولا يحرم عليه أن يوجد السلاح معه في سيارته، أو على بعض أبله و دوابه إذا لم يكن لابسا له و متسلحا به، و هذا كله إذا كان مختاراً، وإذا اضطر الى لبس السلاح و خشى العدو أو السارق جاز له لبسه.

**المسألة ٧٤٧:**

إذا لبس المحرم السلاح بعد إحرامه و هو مختار عامد من غير ضرورة تبيح له ذلك فعليه أن يكفر عنه بذبح شاء على الأحوط.

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٣٤٠

**المسألة ٧٤٨:**

يحرم على المحرم و على غير المحرم أن يقطع أو يقلع كل ما ينبت في الحرم من شجر و نبات، ما عدا الإذخر و النخيل و شجر الفاكهة فلا يمنع من أخذها، و لا يعم الحكم بالتحريم الكمأة فيجوز أخذها فإنها لا تعدّ نباتاً، و يجوز له أن يترك دوابه و إبله ترعى في أرض الحرم و تأكل من حشائشه و أعشابه، و لا يجوز له الاحتشاش لها.

و يجوز لصاحب المنزل أو الدار أو الضرب المملوكات له أن يقلع الشجر و النبات الذي يغرسه هو فيها و أن يقطعه، و يجوز له أن يقطع أو يقلع ما ينبت و يتجدد فيها من ذلك بعد اتخاذها منزلاً، و لا يعم الحكم بالجواز الشجر و النبات الموجود فيها قبل ذلك، و يختص الحكم بذلك على الأحوط، فلا يعم الملك إذا لم يكن منزلاً أو داراً أو مضرباً.

**المسألة ٧٤٩:**

إذا تكرر من الإنسان المحرم أو غير المحرم فعل ما يوجب الكفارة عليه تكرر وجوب الكفارة بعدد ما ارتكب، و لا تتداخل الكفارات

ولا يسقط بعضها عنه، ولا فرق بين الجماع واستعمال الطيب و لبس ما لا يحل للمحرم و بقیة محرمات الإحرام و موجبات الكفارة التي تقدم ذكرها، و تستثنى من ذلك كفارة الصيد إذا كان المحرم عامداً، و قد ذكرنا هذا مبيناً في المسألة الستمائة و الحادية و الستين، و تستثنى من ذلك كفارة التظليل إذا تكرر فعله من المحرم و كان في إحرام واحد فلا تتكرر كفارته، و قد ذكرنا هذا في المسألة السبعمائة و السادسة و العشرين، و لا- يترك الاحتياط بتكرر الكفارة في تغطية الرأس إذا تكررت من المحرم و ان كان في إحرام واحد فلا يكون حكمها كحكم التظليل.

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٣٤١

### المسألة ٧٥٠:

لا تجب الكفارة على المكلف إذا فعل ما يوجب الكفارة ناسياً أو جاهلاً، و ان كان جهله عن تقصير إلا في كفارة الصيد، و قد ذكرنا هذا في المسألة الستمائة و الستين و ما بعدها، و تستثنى من الحكم في مسألتنا هذه موارد تجب فيها الكفارة على الناسى و غيره، و سيأتى ذكر هذه الموارد في مواضعها من الكتاب.

ولا تجب الكفارة على الصبي و لا على المجنون المحرمين في ما عدا الصيد و ان كانا مميزين، و قد ذكرنا هذا في المسألة الرابعة و العشرين و ما بعدها و بينا فيها حكم كفارة الصيد عليهما و انها تجب في مالهما أو في مال الولي، فلتراجع.

### المسألة ٧٥١:

لا- يشترط في الشاة التي تجب في الكفارة ما يشترط في هدى التمتع من الشروط، فيجزي المكلف ذبحها و ان كانت غير تامة أو مهزولة سواء كانت ذكراً أم أنثى، و يشكل اجزاء المعز عن الضأن.

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٣٤٢

## الفصل الخامس عشر في سنن دخول الحرم و دخول مكة و المسجد الحرام

### المسألة ٧٥٢:

يستحب للإنسان إذا وصل إلى الحرم الشريف و أراد دخوله أن ينزل من راحلته أو سيارته التي يركبها، و أن يغتسل لدخول الحرم، و أن يخلع نعليه و يأخذهما بيديه، و يدخل الحرم حافياً تواضعاً لله و تعظيماً لحرمته، ففي الخبر عن أبي عبد الله (ع): (من صنع ذلك محي لله عنه مائة ألف سيئة، و كتب له مائة ألف حسنة، و بنى الله له مائة ألف درجة، و قضى له مائة ألف حاجة).

و يجوز له أن يقدم غسل دخول الحرم قبل ذلك فيغتسل له من أول النهار، و ان كان دخوله للحرم في آخره، أو في ليلته، و يغتسل من أول الليل و إن كان دخوله في آخره أو في نهاره إذا لم ينم قبله أو يحدث، و قد ذكرنا نظير هذا في غسل الإحرام، و يكفي أن يؤخره، فيغتسل لدخول الحرم في مكة بعد أن يدخلها و في منزله بمكة بعد أن ينزله.

### المسألة ٧٥٣:

يستحب له أن يمضغ شيئاً من الإذخر بعد دخوله للحرم، وقد ذكر أنه يستحب ذلك ليطيب فمه لتقبيل الحجر، ويستحب له إذا كان قادماً من المدينة أن يدخل مكة من أعلاها من عقبة المدنيين، وإن يكون خروجه من أسفل مكة من ذى طوى إذا كان يريد المدينة أيضاً، كما فعل الرسول (ص) في حجة الوداع.

### المسألة ٧٥٤:

يستحب له عند دخول الحرم أن يدعو بهذا الدعاء فيقول

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٣٤٣

(اللهم انك قلت في كتابك، وقولك الحق: وَ أَدْنُ فِي النَّاسِ بِالْحَيِّجِ يَا تُوكَ رَجَالًا وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ، اللهم إني أرجو أن أكون ممن أجاب دعوتك، وقد جئت من شقة بعيدة و فج عميق، سامعا لندائك و مستجيبا لك مطيعا لأمرك، و كل ذلك بفضلك علي، و إحسانك إلي، فلك الحمد على ما وفقنتي له، أبتغي بذلك الزلفه عندك، و القربة إليك، و المنزلة لديك، و المغفرة لذنوبي، و التوبة علي منها بمنك، اللهم صل على محمد و آل محمد و حرّم بدني على النار و آمني من عذابك و عقابك برحمتك يا أرحم الراحمين).

### المسألة ٧٥٥:

يستحب للإنسان أن يغتسل غسلًا آخر لدخول مكة يأتي به بعد غسله الأول لدخول الحرم أو معه أو بعد دخول الحرم و قبل دخول مكة، و يجوز له أن يؤخره حتى يدخل مكة، و يصح له أن يأتي بغسل واحد لهما فيقصد به امتثال الأمرين معاً، و يستحب له أن يدخل مكة بسكينة و وقار، متأنياً متواضعاً حافياً، غير متكبر و لا متجبر، و يستحب له إذا دخل مكة أن يبدأ بدخول منزله قبل الطواف.

### المسألة ٧٥٦:

ذكر جماعة من الفقهاء استحباب غسل ثالث لدخول المسجد الحرام، و من أراد الإتيان بهذا الغسل فليأت به برجاء المظلومية.

### المسألة ٧٥٧:

ورد في حديث أبي بصير عن أبي عبد الله (ع) قال: تقول و أنت على باب المسجد: (بسم الله و بالله و من الله و إلى الله و ما شاء الله و على ملة رسول الله (ص) و خير الأسماء لله، و الحمد لله، و السلام على رسول الله، السلام على محمد بن عبد الله، السلام عليك

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٣٤٤

أيها النبي و رحمة الله و بركاته، السلام على أنبياء الله و رسله، السلام على إبراهيم خليل الرحمن، السلام على المرسلين، و الحمد لله رب العالمين السّلام علينا و على عباد الله الصالحين، اللهم صل على محمد و آل محمد و بارك على محمد، و ارحم محمداً و آل محمد كما صليت و باركت و ترخمت على إبراهيم و آل إبراهيم إنك حميد مجيد، اللهم صل على محمد و آل محمد عبدك و رسولك و على إبراهيم خليلك و على أنبيائك و رسلك و سلم عليهم، و سلام على المرسلين و الحمد لله رب العالمين،

اللهم افتح لى أبواب رحمتك و استعملنى فى طاعتك و مرضاتك، و احفظنى بحفظ الإيمان أبدا ما أبقيتنى، جلّ ثناء وجهك، الحمد لله الذى جعلنى من وفده و زواره، و جعلنى ممن يعمر مساجده، و جعلنى ممن يناجيه، اللهم إنى عبدك و ذاكرك فى بيتك، و على كل مأتى حق لمن أتاه و زاره، و أنت خير مأتى و أكرم مزور، فأسألك يا الله يا رحمن، و بأنك أنت الله لا إله إلا أنت و حدك لا شريك لك، و بأنك واحد أحد صمد لم تلد و لم تولد و لم يكن لك كفوا أحد، و أن محمدا (ص) عبدك و رسولك صلى الله عليه و على أهل بيته، يا جواد يا كريم يا ماجد يا جبار يا كريم أسألك أن تجعل تحفتك إياى من زيارتى إياك أول شىء تعطينى فكاك رقبتي من النار، اللهم فك رقبتي من النار (تقولها ثلاثا) و أوسع على من رزقك الحلال الطيب، و ادرا عنى شر شياطين الانس و الجن و شر فسقة العرب و العجم).

### المسألة ٧٥٨:

□ □  
فى صحیحہ معاویہ بن عمّار عن أبى عبد الله (ع): فإذا انتهيت إلى باب المسجد فقم و قل: (السلام عليك أيها النبى و رحمته الله و بركاته، بسم الله و بالله و من الله و ما شاء الله، و السلام على أنبياء

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٣٤٥

□ □  
الله و رسله، و السلام على رسول الله (ص)، و السلام على إبراهيم خليل الله، و الحمد لله رب العالمين) فإذا دخلت المسجد فارفع يديك و استقبل البيت و قل: (اللهم إنى أسألك فى مقامى هذا فى أول مناسكى أن تقبل توبتى، و أن تتجاوز عن خطيئتى، و تضع عنى وزرى، الحمد لله الذى بلغنى بيته الحرام، اللهم إنى أشهد أن هذا بيتك الحرام الذى جعلته مثابة للناس و أمنا مباركا و هدى للعالمين، اللهم إنى عبدك و البلد بلدك و البيت بيتك جئت أطلب رحمتك و أوم طاعتك مطيعا لأمرك راضيا بقدرك أسألك مسألة المضطر إليك الخائف من عقوبتك، اللهم افتح لى أبواب رحمتك و استعملنى بطاعتك و مرضاتك).  
و يستحب أن يتوجه إلى الكعبة و يقول مخاطبا لها: (الحمد لله الذى عظّمك و شرفك و كرمك و جعلك مثابة للناس و أمنا مباركا و هدى للعالمين).

### المسألة ٧٥٩:

□ □  
يستحب للمحرم إذا دخل المسجد الحرام و حاذى الحجر الأسود أن يقول كما ورد عن أبى جعفر (ع): (أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، و أشهد أن محمدا عبده و رسوله، آمنت بالله و كفرت بالطاغوت و باللات و العزى، و بعبادة الشيطان، و بعبادة كل نذ يدعى منى دون الله)، و أن يقول أيضا كما عن أبى عبد الله (ع): (الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ، سبحان الله و الحمد لله و لا إله إلا الله و الله أكبر، أكبر من خلقه، و أكبر ممن أخشى و أحذر، و لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك و له الحمد يحيى و يميت و يحيى بيده الخير و هو على كل شىء قدير، اللهم صل على محمد و آل محمد، و بارك على محمد

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٣٤٦

□ □  
و آل محمد و ارحم محمدا و آل محمد كما صليت و باركت و ترحمت على إبراهيم و آل إبراهيم إنك حميد مجيد، اللهم صل على محمد و آل محمد عبدك و رسولك و على إبراهيم خليلك و على أنبيائك و رسلك و سلم عليهم، و سلِّمًا عَلَى الْمُرْسَلِينَ وَ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ إنى أومن بوعدك و أوفى بعهدك).

**المسألة ٧٦٠:**

يستحب له أن يستلم الحجر و يقبله، فإن لم يستطع أن يقبله استلمه بيده، فإن لم يستطع ذلك أشار إليه، و أن يقول: (اللهم أمانتي أديتها و ميثاقي تعاهدته لتشهد لى بالموافاة، اللهم تصديقا بكتابتك و على سنة نبيك، أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له و أن محمداً (ص) عبده و رسوله، آمنت بالله و كفرت بالجب و الطاغوت و اللات و العزى، و عبادة الشيطان و عبادة كل نذ يدعى من دون الله)، فإن لم يستطع أن يقول هذا كله فبعضه، و أن يقول:

(اللهم إليك بسطت يدي، و فى ما عندك عظمت رغبتى، فاقبل سبحتى و اغفر لى و ارحمنى، اللهم إنى أعوذ بك من الكفر و الفقر و مواقف الخزى فى الدنيا و الآخرة).

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٣٤٧

**الفصل السادس عشر فى الطواف و شرائطه و واجباته و آدابه****[مسائل]****المسألة ٧٦١:**

الطواف بالبيت الحرام هو الواجب الثانى من واجبات عمره التمتع، و هو ركن من أركانها كما سيأتى بيانه، و يجب الطواف فيها مرة واحدة، و ليس فيها طواف للنساء، و تختص عمره التمتع بهذا الحكم دون حج التمتع، و دون حج القران و حج الأفراد و دون بقية أقسام العمرة فيجب الطواف فى جميعها مرتين، أولهما: طواف الزيارة و هو ركن من أركانها، و ثانيهما: طواف النساء، و هو واجب فيها غير ركن.

**المسألة ٧٦٢:**

الواجب الركن فى أى نسك من أنواع الحج أو العمرة التى ذكرناها، هو العمل الواجب الذى إذا تركه المكلف متعمدا بطل نسكه الذى كان قد أحرم به، فإذا ترك الحاج طواف الحج متعمدا و لم يأت به حتى انقضى شهر ذى الحجة بطل حجه، سواء كان حجه الذى أحرم به حج تمتع أم حج قران أم حج أفراد، و الظاهر بطلان إحرامه أيضا، و ان كان الأحوط له أن يتحلل منه بعمرة مفردة يأتى بها.

و إذا ترك المكلف طواف الزيارة فى العمرة المفردة متعمدا حتى خرج من مكة الى بلده و صدق عليه عرفا أنه قد ترك الطواف الركن فيها، فلا يبعد الحكم ببطلان عمرته، و كذلك الحال فى العمرة التى يأتى بها مع حج القران أو مع حج الأفراد، فتبطل عمرته تلك إذا ترك الطواف فيها متعمدا و خرج الى وطنه، و خصوصا إذا كان

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٣٤٨

وطنه بعيدا لا يمكنه الرجوع منه الى مكة للإتيان بالطواف الركن فى عمرته، أو صمم على عدم الإتيان به أبدا.

**المسألة ٧٦٣:**

إذا ترك المتمتع طواف عمرة التمتع متعمدا حتى ضاق عليه وقت الركن من الوقوف الاختياري بعرفات، فلم يبق له من الوقت ما يمكنه أن يأتي فيه بطواف العمرة ثم يأتي بالمسعى من وقوف عرفات بعده، فيجب عليه في هذا الحال أن يبادر فيدرك الوقوف بعرفات بإدراك الركن منه، ويتم حجه إفرادا، و تراجع المسألة الأربعمائة و الستون و ما بعدها، و المسألة الأربعمائة و الثالثة و الستون و ما بعدها، فقد فصلنا القول فيها، و لا يبعد أن الجاهل بالحكم كالعامد في ذلك، فإذا ترك الطواف لزمه الحكم المذكور.

#### المسألة ٧٦٤:

إذا نسي المتمتع طواف عمرة التمتع فلم يأت به، و سعى بين الصفا و المروة لم تبطل عمرته و تمتعه بذلك، فيجب عليه قضاء طوافها متى تذكره، و ان لم يتذكر فواته الا بعد أن أتم مناسك الحج كلها، بل و ان خرج شهر ذى الحجة، و الأحوط له أن يعيد سعى العمرة بعد أن يقضى طوافها، و إذا كان قضاء الطواف بعد انقضاء شهر ذى الحجة لم تجب عليه إعادة السعى. و كذلك إذا ترك المتمتع طواف العمرة و هو جاهل بالموضوع، فيجرى فيه نظير حكم الناسي في الصورة المذكورة.

#### المسألة ٧٦٥:

إذا نسي المتمتع طواف عمرة التمتع و لم يتذكره حتى أتم مناسك حج التمتع و خرج من مكة، و جب عليه أن يعود إلى مكة لقضاء طواف العمرة مع إمكان العود له و عدم الحرج عليه في ذلك، و إذا كان خروجه بعد انقضاء شهر من إحرامه السابق فالأحوط له كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٣٤٩  
استجابا أن يدخل مكة بعمرة مفردة و يأتي بالطواف الفات في إحرامه لها، و ان كان الأقوى الاجتزاء بإحرامه الأول حتى بعد انقضاء الشهر، فيقضى الطواف بذلك الإحرام. و إذا تعذر عليه الرجوع الى مكة أو كان عوده إليها موجبا للعسر و المشقة استتاب أحدا يقضى الطواف عنه، و عليه أن يبعث ببدنه تنحر عنه إذا كان قد واقع أهله في هذه الفترة، بل و ان لم يواقع على الأحوط، و يجرى نظير ذلك في المتمتع إذا ترك الطواف و هو جاهل بالموضوع في هذه الصورة أيضا.

#### المسألة ٧٦٦:

إذا عرض للمكلف عارض في بدنه من مرض أو كسر أو غيرهما فمنعه عن الطواف مستقلا بنفسه و جب عليه أن يطوف معتمدا على غيره أو متوكئا على عصي و نحوها، فإن لم يمكن له ذلك و جب أن يحمله غيره فيطوف بنفسه محمولا، فإن لم يستطع أن يطوف كذلك و جب عليه أن يستناب أحدا يطوف عنه. و تصح بذلك متعته و لا تنقلب الى حج إفراد، و لا تجوز له الاستنابة و لا تكفيه إذا أمكن له أن يطوف بنفسه معتمدا أو متوكئا أو محمولا، كما قلنا في أول المسألة.

#### [شرائط الطواف]

#### [الأمر الأول: النية:]

#### المسألة ٧٦٧:



تشرط في صحة الطواف خمسة أمور: الأمر الأول:

النية: فإن الطواف عبادة من العبادات، ولذلك فلا بد فيها من قصد القربة بالعمل المعين، والأمر في النية في غاية السهولة واليسر، كما فضّلناه في مباحث النية من العبادات، وإذا عيّن المكلف العمل المقصود عند الفعل، وكان الداعي له إلى فعله هو امتثال أمر الله فقد تمت النية وصح العمل، وإن كان الأولى أن يقول في طواف العمرة: (أطوف بالبيت سبعة أشواط لعمرة التمتع لحج الإسلام حج كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٣٥٠ التمتع قربة إلى الله تعالى).

### [الأمر الثاني: الطهارة]

#### المسألة ٧٦٨:

الأمر الثاني من شرائط صحة الطواف: أن يكون الطائف متطهراً من الحدث الأكبر و من الحدث الأصغر، فلا يصح طوافه إذا كان محدثاً بأحدهما، سواء كان عالماً بالحكم أم جاهلاً- أم ناسياً أم غافلاً، وهذا إذا كان طوافه واجباً، ولا تشرط الطهارة في صحة الطواف المندوب، فإذا طاف المكلف بالبيت طوافاً مستحباً وهو على غير وضوء صح طوافه، فإذا أراد أن يصلي ركعتين للطواف وجب عليه أن يتطهر للصلاة، وإذا كان محدثاً بالحدث الأكبر من جنابه ونحوها لم يجز له الدخول في المسجد الحرام ليطوف، والمراد بالطواف الواجب ما يؤتى به جزءاً من حج أو عمرة سواء كانا واجبين أم مندوبين، والطواف المندوب ما يأتي به المكلف تطوعاً من غير حج ولا عمرة.

#### المسألة ٧٦٩:

إذا علم الإنسان قبل شروعه في الطواف بأنه كان على طهارة سابقه من الحدث، وشك في أنه أحدث بعد تلك الطهارة أم لا بنى على بقاء الطهارة، فيصح له الطواف الواجب من غير تجديد وضوء، وكذلك حكمه إذا شرع في الطواف ثم شك وهو في أثناء طوافه في حصول حدث بعد طهارته المعلومة سابقاً فيبنى على بقاء طهارته ويتم طوافه ولا يعتنى بشكّه، وإذا علم بأنه كان محدثاً وشك في أنه تطهر بعد الحدث السابق أم لا، فلا يصح طوافه في كلتا الحالتين المذكورتين، وتجب عليه الطهارة ثم يطوف بعدها والمسألة فروع تعرضنا لتفصيلها في مباحث الوضوء من كتاب الطهارة، فليرجع إليها من أحبّ.

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٣٥١

#### المسألة ٧٧٠:

إذا أتم المكلف طوافه ثم شك بعد فراغه من الطواف في أنه كان متطهراً حين طوافه أم لا، بنى على صحة طوافه ولم يعتن بشكّه، وتجب عليه الطهارة لصلاة الطواف، وإذا أتم كلا من الطواف وصلاة الركعتين ثم شك في الطهارة بعد الفراغ منهما بنى على الصحة في الطواف والصلاة كليهما.

#### المسألة ٧٧١:

إذا فرغ من طوافه ثم تذكر بعد الفراغ أنه طاف على غير طهارة، وجبت عليه إعادة الطواف متطهراً إذا كان الطواف واجباً، و صح طوافه إذا كان مندوباً.

**المسألة ٧٧٢:**

إذا أحدث الطائف قبل أن يتم النصف من طوافه بطل طوافه إذا كان واجبا، ووجب عليه التطهر من حدثه و إعادة الطواف من أوله، و كذلك إذا أحدث و قد أتم نصف طوافه و لم يتجاوزه، فتجب عليه الطهارة و استئناف الطواف، و المراد بنصف الطواف أن يبلغ الطائف إلى الركن الثالث من الكعبة في شوطه الرابع، و الركن الثالث هو الركن الغربي منها.

**المسألة ٧٧٣:**

إذا أحدث الطائف بعد ما تجاوز النصف من طوافه و جب عليه أن يعين موضع وقوع الحدث من طوافه، و أن يخرج فيتطهر من حدثه ثم يرجع فيتم طوافه من موضع قطعه، فإذا فعل ذلك صح طوافه، و عليه أن يبادر إلى الطهارة و إتمام الطواف قبل أن تفوت الموالاة في الطواف.

**المسألة ٧٧٤:**

لا يترك الاحتياط لزوما إذا وقع الحدث منه باختياره أن كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٣٥٢  
يفعل ما ذكرناه فيتم طوافه ثم يعيد الطواف من أوله.

**المسألة ٧٧٥:**

إذا تطهر الطائف من حدثه طهارة المعذور كصاحب الجبيرة على أعضاء وضوئه أو على أعضاء غسله و كالمسلوس و المبطون و أتى بالطهارة على الوجه الذي بيناه في أحكامهم في كتاب الطهارة كفته طهارته الاضطرارية في صحة عمله، فيصح طوافه و صلاة طوافه بتلك الطهارة، و ان كان الأحوط استحبابا للمسلوس و المبطون أن يطوف بنفسه كذلك، ثم يستناب من يطوف عنه.  
و إذا كانت المرأة المتمتع مستحاضة و كانت استحاضتها قليلة توضع للطواف ثم توضع بعده وضوء آخر لصلاة الطواف، و إذا كان استحاضتها متوسطة اغتسلت للطواف و لصلاة الطواف غسلا واحدا، و توضع بعده للطواف، ثم توضع بعده وضوء آخر لصلاة الطواف، و إذا كانت استحاضتها كثيرة اغتسلت ثم توضع بعده للطواف، ثم اغتسلت بعده غسلا ثانيا و توضع بعده لصلاة الطواف، و هذا كله على الأحوط لها في جميع الفروض.

**المسألة ٧٧٦:**

إذا لم يتمكن المكلف من الطهارة المائية لبعض الأعذار المسوّغة للتيمم كفاه التيمم عن الوضوء أو الغسل، و صح طوافه و صحت صلاته بتلك الطهارة، و الأحوط له استحبابا إذا تيمم و هو جنب أن يطوف بتيممه ثم يستناب شخصا يطوف عنه.

**المسألة ٧٧٧:**

إذا عجز الرجل أو المرأة عن الوضوء من الحدث لبعض العوارض المانعة له عن استعمال الماء و لم يتمكن أيضا من التيمم كان له حكم العاجز عن الطواف، فيجب عليه أن يستناب أحدا للطواف و الصلاة عنه، و الأحوط له أن يستناب كذلك و أن يطوف  
كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٣٥٣

بالييت بنفسه بغير طهارة، و كذلك المجنب و الحائض و النفساء إذا لم يستطيعوا الغسل و لا التيمم فتجب عليهم الاستنابة، و إذا أمكن لهم التيمم كفاهم التيمم عن الغسل كما تقدم، و وجب عليهم الطواف و صلاة الطواف مع التيمم و صح ذلك منهم.

### المسألة ٧٧٨:

إذا أحرمت المرأة من الميقات بعمره التمتع و كانت حائضا أو نفساء في وقت إحرامها، و قدمت مكة بعد الإحرام و هي لا تزال حائضا أو نفساء و جب عليها أن تنتظر، فإن هي طهرت من الحدث في سعة من الوقت و جب عليها أن تغتسل منه و تتم عمرتها، و تأتي بعدها بحج التمتع كما هو حكمها، و كذلك إذا طهرت في ضيق من الوقت، و أمكن لها أن تتم عمره التمتع و تدرك الركن من الوقوف الاختياري في عرفات، فتجب عليها المبادرة و العمل كذلك، و إذا استمر بها الدم و الحدث حتى ضاق الوقت و لم تتمكن من الطواف و إتمام العمره عدلت بيتها الى حج الأفراد، و وجب عليها أن تخرج الى عرفات قبل أن يخرج الوقت، و ان تتم أعمال حج الافراد.

و إذا كانت عمره التمتع واجبه عليها بنذر و نحوه و جب عليها بعد حج الافراد أن تعتمر عمره مفردة، و قد ذكرنا هذا في المسألة الأربعمائه و السادسة و الستين و تعرضنا بعدها لفروض أخرى تتعلق بالمرأة المتمتع إذا حاضت في أثناء عمرتها أو في أثناء طوافها أو بعد ذلك فلتراجع لتعلقها بالموضوع، و لا موجب لإعادة جميع ما تقدم بيانه.

### [الثالث: الطهارة من أي نجاسة]

### المسألة ٧٧٩:

الأمر الثالث من شرائط صحة الطواف: أن يكون الطائف طاهر البدن و الثياب من أي نجاسة، حتى النجاسات المعفو عنها في الصلاة، كالدّم الذي تكون سعته أقل من الدرهم البغلي و كتوب المرأة كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٣٥٤

المريبة للطفل الصغير إذا تنجس ببول الطفل، و كنجاسة الشيء المحمول على ما سبق بيانه في كتاب الطهارة في مبحث لباس المصلي، فلا يصح الطواف فيها على الأحوط، و حتى النجاسة في ما لا تتم الصلاة فيه، فلا يترك الاحتياط باجتنب الطواف فيها.

### المسألة ٧٨٠:

يجوز للمكلف الطواف في دم الجروح و القروح منه إذا تنجس بها بدنه أو ثيابه و لزم العسر و الحرج من التجنب عنها.

### المسألة ٧٨١:

إذا طاف المكلف و هو لا يعلم بنجاسة ثوبه أو بدنه حتى أتم الطواف، ثم علم بعد الفراغ منه بنجاستهما أو بنجاسة أحدهما صح طوافه، و وجب عليه تطهير النجاسة لصلاة الطواف، و إذا لم يعلم بالنجاسة حتى أتم الطواف و الصلاة كليهما، صح طوافه و صلاته و لم تجب عليه الإعادة.

### المسألة ٧٨٢:

إذا طاف الطائف و هو لا يعلم بنجاسة ثوبه أو بدنه ثم علم بها في أثناء طوافه فإن أمكن له أن يتم طوافه بثوب طاهر من غير فصل

ينافى الموالاة فى الطواف، كما إذا كان يلبس فى إحرامه ردائين أو إزارين و علم بنجاسة أحدهما المعين فيقف من طوافه و ينزع الثوب النجس ثم يتم طوافه بالثوب الطاهر من غير فصل، و كما إذا أمكن أن يطهر النجاسة بماء كثير قريب منه و يعود فى طوافه من غير فصل، فيجب عليه أن يفعل كذلك، ثم يواصل طوافه حتى يتمه و لا شىء عليه و لا إعادة.

و إذا لم يمكن له ذلك طهر النجاسة و أتم طوافه على الأحوط ثم استأنفه من أوله، و هذا إذا علم بالنجاسة قبل أن يبلغ فى طوافه أربعة أشواط، و إذا بلغ فيه أربعة أشواط أو أكثر ثم علم بالنجاسة قطع

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٣٥٥

طوافه فى الموضع الذى علم فيه بالنجاسة، ثم خرج فطهر النجاسة أو بدّل الثوب و عاد فأتم طوافه من ذلك الموضع و صح بذلك طوافه، و كذلك الحكم إذا طاف و هو طاهر البدن و الثياب ثم طرأت له النجاسة فى أثناء طوافه فيجرى فيه التفصيل الذى ذكرناه، و إذا نسي النجاسة فى ثوبه أو بدنه فطاف بها ثم تذكر، فالأحوط له استئناف الطواف، حتى إذا تذكر النجاسة بعد أربعة أشواط، و حتى إذا تذكرها بعد إتمام الطواف و بعد صلاة الطواف.

### [الأمر الرابع: الختان]

#### المسألة ٧٨٣:

الأمر الرابع من شرائط الصحة فى الطواف: الختان للرجال و الصبيان، فلا يصح طواف غير المختون، سواء كان بالغاً أم صبياً، و عامداً كان أم جاهلاً، و تبطل بذلك عمرته و يبطل حجه، و إذا طاف الأغلف أو طيف به كان كترك الطواف، و جرت عليه أحكامه التى ذكرناها فى أول هذا الفصل.

#### المسألة ٧٨٤:

إذا ولد الشخص مختوناً فى أصل خلقته كفاه ذلك و صح طوافه، و لا يشترط الخفض فى صحة طواف المرأة، و الخفض فى النساء من السنن المندوبة، و هو فيهن نظير الختان فى الرجال.

#### المسألة ٧٨٥:

طواف النساء فى الحج و فى العمرة المفردة و فى عمرة حج القران و الافراد أحد الواجبات فى النسك و ان لم يكن ركناً من أركانه، و لذلك فيشترط فى صحته ما يشترط فى صحة الطواف الواجب، فلا بدّ و أن يكون الطائف مختوناً، فإذا طاف الأغلف طواف النساء أو طيف بالأغلف و هو صغير لم يصح منه طوافه و لم تحل له النساء و لا يباح له التزويج، و ان كبر حتى يأتى بطواف النساء بنفسه و هو مختون، أو يطوف عنه غيره إذا عجز عن الطواف بنفسه.

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٣٥٦

### [الأمر الخامس: ستر العورة]

#### المسألة ٧٨٦:

الأمر الخامس من شرائط الصحة فى الطواف: أن يكون الطائف مستور العورة فى حال طوافه على الأحوط، فلا يصح طوافه إذا طاف و هو غير مستور العورة، و أن يكون الساتر الذى يطوف به مباحاً غير مغصوب، بل تشترط الإباحة فى ما يلبسه فى حال طوافه و ان لم

يكن ساترا له بنفسه، و مثال ذلك: أن يطوف بإزارين خفيفين لا يحصل السترا الا بهما معا، فلا يصح طوافه إذا كان أحدهما مغصوبا، و لا يترك الاحتياط بأن يكون لباس الطائف في حال طوافه مستجمعا لجميع ما يعتبر في لباس المصلّي من شرائط صحة الصلاة فيه و عدم الموانع منه.  
و الأمور الخمسة التي قدّمنا ذكرها أشياء خارجة عن حقيقة الطواف تتوقف على وجودها صحته و من أجل ذلك سميت شروطا.

### [واجبات الطواف]

#### [الأول: كون الطواف من الحجر الأسود و الاختتام به]

##### المسألة ٧٨٧:

يجب في الطواف أن تجتمع فيه أمور سبعة، و هذه أمور داخله في حقيقة الطواف و لا يتحقق وجود الطواف شرعا إذا فقدت أو فقد شيء منها، و من أجل ذلك كانت واجبات في الطواف، و ليست شروطا كالأولى.  
الواجب الأول: أن يكون ابتداء الطواف من الحجر الأسود و أن يكون الاختتام به، و يحصل ذلك بأن يقف الطائف في الشوط الأول قبل الحجر الأسود بمقدار يسير للمقدمة العلمية، فإذا نوى و تحرّك في طوافه نوى الابتداء من الموضع الواجب، و ان الزائد مقدمة يجوز بها تحقق الواجب و ليس من الطواف، ثم يتابع أشواطه حتى يتمّها، و يزيد في الشوط الأخير مقدارا يسيرا كذلك، و ينوي الطواف الى الحدّ الواقعي، و ان الزائد مقدمة يحوز بها الواجب و ليس من الطواف.  
كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٣٥٧

#### [الثاني: جعل البيت على اليسار]

##### المسألة ٧٨٨:

الثاني من واجبات الطواف: أن يجعل الطائف البيت المعظم على يساره في جميع حالات طوافه، و الواجب منه أن يطوف و الكعبة على يساره في نظر أهل العرف لا- بالنظر العقلية الدقيقة، فلا- يضر بطوافه أن يكون منحرفا انحرافا يسيرا لا ينافي الصدق العرفي المذكور، و إذا استقبل الطائف الكعبة في بعض الحالات ليقبل البيت أو ليستلم الركن أو ليقبله، لم يجز له أن يتحرك و هو في تلك الحالة حركة يحتسبها من الطواف، بل يقف في طوافه، فإذا قبل أو استلم و رجع الى حاله و جعل البيت على يساره، تحرك في طوافه من موضعه الأول، و استمر في الطواف و البيت الى يساره، و كذلك إذا ألجأه الزحام أو اصطدم بأحد أو عثر فاستقبل البيت أو استدبره أو أصبح البيت على يمينه، فيجب عليه أن يعتدل و يعود الى موقفه الأول من الطواف، و لا يعتدّ بالخطوات التي خطاها في تلك الحالة، فإذا اعتدل و رجع الى موضعه من الطواف استمر في طوافه و الكعبة إلى يساره.  
و أكثر ما يحتاج الطائف إليه هو التحفظ عند أركان البيت، و عند فتحتي حجر إسماعيل الأولى و الثانية، فإن فتحتي الحجر تقعان في امتداد البيت، فإذا استمر الشخص في حركته و لم يلتفت فربما أصبحت الكعبة خلف ظهره أو إمام وجهه أو مائلة إليهما و هو غير قاصد، و لذلك فهو يحتاج الى الالتفات في هذه المواضع للتحفظ على صحة طوافه، و يكفيه الصدق العرفي كما ذكرناه، و لا يجب عليه أكثر من ذلك.

#### [الثالث: كونه بين الركن الشامي و الركن الغربي،]

**المسألة ٧٨٩:**

الأمر الثالث من واجبات الطواف: أن يطوف المكلف حول البيت و حول حجر إسماعيل إذا وصل إليه ما بين الركن الشامي كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٣٥٨

و الركن الغربي، فيجعل الحجر على يساره في كل شوط من أشواطه، و لا يجوز له أن يدخل الحجر فيطوف ما بينه و بين البيت، و إذا فعل كذلك في جميع أشواطه بطل طوافه و وجبت عليه إعادة جميع الطواف، و إذا فعل ذلك في بعض أشواطه بطل ذلك الشوط و وجبت إعادته خاصة، و لم تبطل بقیة طوافه، و الأحوط له استحباباً أن يعيد ذلك الشوط و يتم بقیة طوافه ثم يعيد طوافه كله من أوله.

**[الربع: كون الطواف حول البيت،]****المسألة ٧٩٠:**

الرابع من واجبات الطواف: أن يطوف الشخص حول البيت و الحجر- كما قلنا- فلا يدخل في أثناء طوافه في البيت، و لا يمشى على الشاذروان، و لا- على حائط الحجر، و إذا فعل كذلك بطل ذلك المقدار من طوافه، فتجب عليه إعادته على الوجه الصحيح، و لم تبطل بقیة طوافه، و الشاذروان بقیة من أساس جدار الكعبة لم تدخل فيه عند عمارته، فهو جزء من الكعبة يجب أن يكون الطواف حوله، و أن يخرج جميع بدن الطائف عنه في أثناء طوافه، فإذا أدخل يده أو بعض أعضاء بدنه فوق الشاذروان لممس جدار البيت أو ليقبله، أو ألجأه الزحام الى ذلك لم يحتسب ذلك الجزء من طوافه، و لا يقترب من جدار الكعبة عند الباب بمقدار عرض الشاذروان، و لا- يدخل يده أو بعض أعضائه فوق حائط الحجر، و إذا فعل ذلك لم يحتسب مقداره من الطواف كما تقدم في الشاذروان، و الأحوط استحباباً أن لا يمس حائط الحجر من خارجه، و ان لا يصل أصابع قدمه بأساس الحجر و الشاذروان.

**[الخامس: كون الطواف ما بين البيت و مقام إبراهيم (ع)،]****المسألة ٧٩١:**

الخامس من واجبات الطواف: أن يكون الطواف ما بين البيت و مقام إبراهيم (ع)، و هو الصخرة التي عليها أثر قدميه لما بنى عليها البيت، و المسافة ما بين شاذروان البيت و المقام هي ستة كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٣٥٩

و عشرون ذراعاً و نصف ذراع، على ما ضبطه الأكابر من المحققين، و على ما ذكره الأزرقى في كتابه أخبار مكة، فيجب أن لا يخرج الطائف في طوافه عن هذا المقدار في أى جانب من جوانب البيت مع الاختيار، حتى من جانب حجر إسماعيل، و لذلك فيكون الباقي من المسافة في هذه الجهة ستة أذرع و نصف ذراع فحسب بعد الحجر، فيتعين الطواف في هذه البقية مع الاختيار، و لا يجوز الخروج عنها إلا إذا اقتضته التقيّة، أو الضرورة و عدم القدرة فيجوز لذلك، و كذلك في بقیة الجوانب.

**المسألة ٧٩٢:**

إذا خرج الطائف عن الحد المذكور للطواف مع الاختيار و التمكن وجب عليه أن يعيد المقدار الذي خرج فيه عن الحد من طوافه، و إذا ألزمته التقيّة بذلك أو التجأ إليه لعدم القدرة كفاه ذلك و لم تجب عليه الإعادة.

**[السادس: تمام سبعة أشواط]**

**المسألة ٧٩٣:**

السادس من واجبات الطواف: أن يتم طواف الطائف سبعة أشواط تامه، دون زيادة فيها ولا نقيصة، فلا يجزيه الطواف إذا كان أقل منها، و يبطل طوافه إذا زاد عليها و كان ذلك عن عمد، و ستعرض - ان شاء الله - في ما يأتي للزيادة في عدد الأشواط و النقيصة منها في جميع فروضهما و أحكامهما.

**[السابع: الموالاة]****المسألة ٧٩٤:**

السابع من واجبات الطواف: الموالاة عرفا في طواف الفريضة على الأحوط بل على الأقوى، إلا إذا دلّ الدليل الشرعي على صحة الطواف مع عدم الموالاة، و لا تجب الموالاة في طواف النافلة.  
كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٣٦٠

**[مسائل]****المسألة ٧٩٥:**

إذا زاد المكلف في عدد أشواط طوافه متعمدا و قصد منذ أول طوافه أن يطوف ثمانية أشواط مثلا أو تسعة، فلا ريب في بطلان طوافه و كونه آثما للتشريع، و تجب عليه إعادة الطواف تاما، و كذلك إذا نوى الطواف في ابتدائه سبعة أشواط، ثم بدا له في أثناء الطواف فنوى أن يجعل طوافه ثمانية أشواط أو أكثر فيبطل طوافه و تجب عليه إعادته، بل و كذلك إذا طاف سبعة أشواط و زاد في طوافه بعد إكماله شوطا ثامنا أو أكثر و قصد به الجزئية لطوافه فيبطل و تلزمه الإعادة.

**المسألة ٧٩٦:**

إذا أنقص الطائف من عدد الأشواط متعمدا و نوى ذلك في أول طوافه، فنوى أن يطوف بالبيت ستة أشواط أو خمسة فحسب مثلا بطل طوافه، و أثم للتشريع و وجبت عليه اعادته و ان لم تفت الموالاة، للخلل في نية الطواف، و كذلك إذا نوى في أول الأمر الطواف سبعة أشواط ثم بدا له في أثناء طوافه فعدل إلى نية ستة أشواط أو أقل فيبطل طوافه للخلل في النية، و ان لم تفت الموالاة، و تجب عليه الإعادة.

**المسألة ٧٩٧:**

إذا أنقص الطائف من عدد الأشواط متعمدا و لم يوجب ذلك خلافا في نية الطواف، كما إذا نوى الطواف الشرعي الكامل و شرع في طوافه كذلك، ثم أنقص منه شوطا أو أكثر لأنه يعتقد أن الطواف الشرعي التام هو ذلك، فإن لم تفت الموالاة العرفية وجب عليه ان يتم ما نقص من طوافه، و الظاهر صحة الطواف في هذه الصورة فلا إعادة عليه، و إذا فاتت الموالاة العرفية و كان قد تجاوز النصف من طوافه، فالأحوط له أن يتم ما نقص من طوافه، ثم يعيده بعد

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٣٦١

ذلك، و إذا فاتت الموالاة و لم يتجاوز النصف من أشواط طوافه وجبت عليه الإعادة.

**المسألة ٧٩٨:**

إذا زاد الطائف في طوافه ساهيا، و كان ما زاده أقل من شوط قطعه و لم يضر ذلك بصحة طوافه، و إذا كان ما زاده شوطا تاما أو أكثر من شوط، فالأحوط له أن يتمه سبعة أشواط، و يكون أحد الطوافين هو الفريضة و الآخر نافله كما تضمنته أدلة المسألة، و في كون أى الطوافين المذكورين هو الفريضة و أيهما هو النافله خفاء، و لذلك فلا يترك الاحتياط بأن يأتي الطواف الثانى بقصد امتثال أمره الواقعى من غير تعيين، و يصلّى صلاة الطواف الفريضة قبل السعى و صلاة الطواف النافله بعده.

**المسألة ٧٩٩:**

إذا أنقص الطائف بعض الأشواط من طوافه ساهيا و تذكر النقص قبل أن تفوت الموالاة العرفية من طوافه، و جب عليه أن يكمل ما نقصه من الأشواط، و يجزيه ذلك فى صحة طوافه سواء كان ما نقصه شوطا تاما أم بعض شوط أم أكثر من شوط واحد، و سواء كان قد تجاوز النصف من طوافه أم لم يتجاوز، و سواء كان لا يزال فى المطاف أم خرج منه. و إذا تذكر النقص بعد أن فاتت الموالاة عرفا، فإن كان قد تجاوز النصف من طوافه و جب عليه أن يرجع الى الموضع الذى قطع فيه طوافه و يتمه سبعة أشواط، ثم يعيده بعد الإتمام على الأحوط، و إذا تذكر النقص بعد أن فاتت الموالاة العرفية و لم يتجاوز النصف من طوافه و جب عليه أن يستأنف الطواف من أوله.

**المسألة ٨٠٠:**

لا يجوز للطائف أن يقرن بين طوافين واجبين، و لا بين

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٣٦٢

طواف فريضة و طواف نافله، و المراد بالقران أن يصل الطواف الثانى بالأول بعد تمامه قبل أن يصل ركعتى الطواف الأول. و لا فرق فى التحريم بين أن يكون الطوافان واجبين عليه بالأصالة أو بالنذر أو بالنيابة أو بالتفريق، فإذا نسى المكلف الطواف فى عمرة مفردة مثلا و تذكره بعد مدة فرجع الى مكة بعمرة ثانية ليدخل بها مكة و يقضى طوافه المنسى، فلا يجوز له القران بين طواف الأداء و طواف القضاء أو بين الطواف المنسى و طواف النساء.

و إذا قرن بين طوافين واجبين، أو بين طواف واجب و طواف نافله، فلا يبعد الحكم ببطلان الطواف الثانى و فى صحة الأول إشكال، فلا يترك الاحتياط بإعادته أيضا، و يجوز له أن يقرن بين طوافين مندوبين على كراهة، و إذا طاف طوافا مندوبا كره له أن ينصرف من طوافه على غير وتر من الأشواط.

**المسألة ٨٠١:**

إذا طاف المكلف بالبيت طوافا واجبا حتى أتمه ثم زاد من بعده شوطا أو أكثر و نوى به طوافا واجبا آخر يقرنه بالأول كان ذلك من القران المحرّم فيبطل طوافه كما تقدم، و كذلك إذا أتى بالزيادة بقصد طواف آخر مستحب يقرنه بالفريضة، فيبطل طوافه. و يجوز للشخص أن يمشى حول البيت الحرام ما شاء لا بقصد الطواف قبل الطواف الواجب أو بعده و لا يضر ذلك بطوافه.

**المسألة ٨٠٢:**

إذا نسى المكلف بعض أشواط الطواف الواجب، و لم يتذكر حتى رجع الى بلده جرى عليه الحكم الذى بيناه فى المسألة السبعمائة



كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٣٦٣

و التاسعة و التسعين، فإذا كان ما نسيه من الأشواط بمقدار نصف الطواف أو أكثر وجب عليه أن يعيد الطواف كله، و إذا كان ما نسيه أقل من نصف الطواف قضى ما نسيه من أشواط الطواف ثم أعاده كله على الأحوط، فإن أمكن له الرجوع الى مكة و جب عليه أن يعود و يفعل كذلك، و ان لم يقدر على العود أو كان موجبا للعسر استتاب في ذلك، و تلاحظ المسألة السبعمئة و الخامسة و الستون.

#### المسألة ٨٠٣:

يجوز للطائف أن يقطع طواف الفريضة إذا عرضت له ضرورة لا يستطيع معها الاستمرار في طوافه، فإذا قطع طوافه لتلك الضرورة، و كان ذلك قبل أن يتجاوز النصف من أشواط طوافه و جب عليه أن يعيد طوافه من أوله، و إذا قطع طوافه بعد أن تجاوز النصف و جب عليه أن يتم طوافه سبعة أشواط من الموضع الذى قطعه فيه، ثم يستأنف الطواف من أوله على الأحوط، و ان لم يقدر على أن يطوف بنفسه استتاب أحدا يطوف عنه ما و جب عليه، و مثله ما إذا عرض له مرض يمنعه من إتمام طوافه فيجوز له قطع الطواف أيضا.

#### المسألة ٨٠٤:

يجوز له أن يقطع طواف الفريضة إذا عرضت له فى أثناء طوافه حاجة توجب له العسر و الحرج إذا لم يبادر إلى قضائها، فيقطع الطواف و يجرى فيه التفصيل الذى بيناه فى المسألة المتقدمة، و يشكل الحكم بجواز القطع إذا كانت الحاجة التى عرضت له لا توجب العسر و المشقة.

#### المسألة ٨٠٥:

يجوز له أن يقطع طواف الفريضة لقضاء حاجة أخيه المؤمن، و قد ورد الحث المؤكد على ذلك فى أحاديث المعصومين (ع)، و إذا

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٣٦٤

قطع طوافه لذلك جرى فيه التفصيل المتقدم، و يجوز له قطع الطواف إذا أراد عيادة مريض من اخوانه على نهج ما سبق أيضا. و يجوز له أن يقطع طواف الفريضة إذا حضر وقت الصلاة المكتوبة، فيؤدى الصلاة المكتوبة، ثم يستأنف الطواف من أوله إذا قطعه قبل أن يتجاوز نصفه، و إذا كان قد تجاوز النصف منه و جب عليه أن يتم طوافه من حيث قطعه، و يشكل الحكم بجواز قطع الطواف الواجب غير ما ذكرناه حتى لدخول البيت، فلا يترك الاحتياط باجتنابه.

#### المسألة ٨٠٦:

يجوز للمكلف إذا أعىب فى الطواف الواجب أن يجلس فى أثناء طوافه ليستريح، ثم يقوم و يستمر فى طوافه حتى يتمه بشرط أن لا تطول مدة استراحته فيخرج بها عن الموالاة العرفية فى الطواف، فإذا فاتت الموالاة و كانت جلسته قبل أن يتجاوز النصف من طوافه و جبت عليه الإعادة، و إذا كانت بعد أن تجاوزه أتم الطواف من موضع قطعه ثم أعاده على الأحوط.

#### المسألة ٨٠٧:

إذا أحدث الطائف فى أثناء طوافه الواجب قبل أن يتجاوز النصف من الأشواط و جب عليه أن يتطهر و يعيد طوافه من أوله، و إذا كان حدثه بعد ما تجاوز النصف و جب عليه أن يتطهر و يتم طوافه سبعة أشواط من الموضع الذى وقع فيه حدثه و انقطع فيه طوافه، و

كذلك المرأة إذا حاضت في أثناء طوافها و قد ذكرنا جميع هذا مفصلا في ما تقدم.

و إذا عرض للمكلف عارض من مرض أو صداع أو غير ذلك فمنعه عن إتمام الطواف الواجب جاز له قطع الطواف كما ذكرنا آنفاً، فإذا قطع طوافه قبل أن يتجاوز النصف منه ثم زال العارض

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٣٦٥

وجب عليه أن يعيد الطواف من أوله، و إذا قطعه بعد ما تجاوز النصف، وجب عليه أن يتمّ الطواف سبعة أشواط من موضع قطعه.

#### المسألة ٨٠٨:

إذا شك المكلف في عدد أشواطه، و كان شكه بعد فراغه من الطواف بنى على الصحة و لم يلتفت الى شكه، و مثال ذلك: أن يشك بعد ما فرغ من طوافه: هل طاف سبعة أشواط أو أكثر؟، أو يشك هل طاف سبعة أشواط أو أقل؟، أو يشك هل طاف سبعة أشواط أو أقل من ذلك أو أكثر؟، فيبنى على صحة طوافه و لا يعنى بالشك في الزيادة أو النقصان.

و كذلك الحكم إذا شك في صحة طوافه و عدها لا في عدد أشواطه، فيبني على الصحة و لا يلتفت الى شكه إذا كان شكه بعد الفراغ من طوافه، و نظير ذلك ما إذا شك المكلف في عدد الأشواط أو في صحتها و هو في أثناء صلاة الطواف أو في أثناء السعي، و يلحق ذلك في الحكم بالصحة ما إذا أتم الشوط و وصل الى الركن و شك عند ذلك ان الشوط الذي أتمه هل هو الشوط السابع أو الثامن، فيبنى على الصحة لحديث الحلبي، و إذا شك في ذلك قبل أن يصل الى الركن حكم بالبطلان.

#### المسألة ٨٠٩:

إذا شك المكلف في عدد الأشواط و هو في أثناء الطواف بطل طوافه، و وجب عليه أن يستأنفه، و مثال ذلك: أن يشك بين الستة و السبعة أو يشك بين السبعة و الثمانية أو بين ما هو أقل من ذلك أو أكثر، سواء حدث شكه عند الركن أم قبله، و كذلك إذا شك في صحة طوافه و عدم صحته فيبطل طوافه، و يجب عليه الاستئناف في جميع الفروض، و الأحوط له استحباباً أن يبنى على الأقل و يتم طوافه ثم يعيد الطواف من أوله.

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٣٦٦

#### المسألة ٨١٠:

لا عبرة بالشك إذا لم يستقر، فإذا شك الطائف بين الستة و السبعة مثلاً و استمر في طوافه ثم زال شكه و حصل له اليقين بأحدهما، بنى على العدد الذي تيقن به و أتم طوافه و أجزاءه ذلك.

#### المسألة ٨١١:

إذا شك في طواف النافلة بين الأقل و الأكثر بنى على الأقل و أتم طوافه على ذلك، سواء كان شكه في الزيادة أم في النقصان.

#### المسألة ٨١٢:

يجوز للإنسان أن يعتمد على إحصاء غيره في عدد الأشواط، و يكفيه ذلك إذا كان ذلك الغير متيقناً للعدد.

#### المسألة ٨١٣:

إذا نسي المكلف الطواف وجب عليه أن يأتي به كما ذكرناه في أول هذا الفصل، ولا يحل له ما يتوقف حله على ذلك الطواف حتى يأتي به هو أو نائبه، ولا يحل بمجرد الاستنابة حتى يعلم بأن النائب قد طاف بالنيابة عنه فعلا.

### المسألة ٨١٤:

يستحب للطوائف استلام الحجر الأسود و تقييله و إصاق البطن به و مسحه باليد في كل شوط مع الإمكان، فإذا كثرت الازدحام عليه أجزأت الإشارة إليه و الإيماء من بعد، و لا سيما للشيخ الكبير و الضعيف و المريض و من يخشى أن يؤذى ضعيفا أو يزاحم امرأة، و لا يتأكد استلام الحجر للنساء بل قد يكون مرجوحا.

### المسألة ٨١٥:

يجوز له الإسراع في طوافه، و يجوز له الإبطاء فيه ما لم يؤذ أحدا في حركته و يستحب له الاقتصاد و التوسط بين الإسراع و الإبطاء، و ان يقول في طوافه: (اللهم إني أسألك باسمك الذي كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٣٦٧

يمشى به على ظل الماء، كما يمشى به على جدد الأرض، و أسألك باسمك الذي يهتز له عرشك، و أسألك باسمك الذي تهتز له أقدام ملائكتك، و أسألك باسمك الذي دعاك به موسى من جانب الطور فاستجبت له و ألقيت عليه محبة منك، و أسألك باسمك الذي غفرت به لمحمد (ص) ما تقدم من ذنبه و ما تأخر، و أتممت عليه نعمتك أن تفعل بي كذا و كذا) و يذكر ما أحب من الدعاء و الحوائج.

و أن يقول في حال طوافه: (اللهم إني إليك فقير و اني خائف مستجير فلا تغير جسمي و لا تبدل اسمي) و روى عن أبي عبد الله (ع) قال: كان علي بن الحسين (ع) إذا بلغ الحجر قبل أن يبلغ الميزاب يرفع رأسه ثم يقول: (اللهم أدخلني الجنة برحمتك) و هو ينظر الى الميزاب (و أجرني برحمتك من النار و عافني من السقم، و أوسع علي من الرزق الحلال، و ادرأ عني شر فسقة الجنّ و الإنس و شر فسقة العرب و العجم).

و عن عمر بن أذينة قال سمعت أبا عبد الله (ع) يقول لما انتهى الى ظهر الكعبة حين يجوز الحجر: (يا ذا المنّ و الطول و الجود و الكرم، ان عملي ضعيف فضاعفه لي و تقبله مني انك أنت السميع العليم).

و عن سعد بن سعد عن أبي الحسن الرضا (ع) قال: كنت معه في الطواف فلما صرنا بحداء الركن اليماني قام (ع) فرفع يده الى السماء ثم قال: (يا الله يا ولي العافية، و خالق العافية، و رازق العافية، و المنعم بالعافية، و المنان بالعافية، و المتفضل بالعافية عليّ و على جميع خلقك، يا رحمن الدنيا و الآخرة و رحيمهما، صلّ على محمد و آل محمد، و ارزقنا العافية، و دوام العافية، و تمام العافية، و شكر العافية في الدنيا و الآخرة، يا أرحم الراحمين).

و عن معاوية بن عمّار عن أبي عبد الله (ع): و كلما انتهيت الى

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٣٦٨

باب الكعبة فصلّ على النبي (ص) و تقول في ما بين الركن اليماني و الحجر الأسود (رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَ فِي الآخِرَةِ حَسَنَةً وَ قِنَا عَذَابَ النَّارِ).

### المسألة ٨١٦:

في الحديث عن أبي مريم قال: كنت مع أبي جعفر (ع) أطوف، فكان لا يمرّ في طواف من طوافه بالركن اليماني إلا استلمه ثم يقول:

(اللهم تب على حتى أتوب، و اعصمني حتى لا أعود)، و مما يستحب استلام الأركان كلها، و يتأكد الاستجاب في الركن الذي فيه الحجر الأسود و الركن اليماني إلا إذا كثر الازدحام و خيف الأذى للضعفاء و المرضى كما تقدم.

### المسألة ٨١٧:

و مما ورد عنهم (ع) أن يقول: (سائلك فقيرك مسكينك ببابك فتصدق عليه بالجنة اللهم البيت بيتك و الحرم حرمك و العبد عبدك، و هذا مقام العائذ بك المستجير بك من النار، فاعتقني و والدي و أهلي و ولدي و إخواني المؤمنين من النار يا جواد يا كريم)، و عن أبي عبد الله (ع): إذا فرغت من طوافك و بلغت مؤخر الكعبة و هو بحذاء المستجار دون الركن اليماني بقليل، فابسط يديك على البيت و ألصق بدنك و خدك بالبيت و قل: (اللهم البيت بيتك و العبد عبدك و هذا مكان العائذ بك من النار) ثم أقر لربك بما عملت، فإنه ليس من عبد مؤمن يقر لربه بذنوبه في هذا المكان الا غفر الله له ان شاء الله، و تقول: (اللهم من قبلك الروح و الفرج و العافية، اللهم ان عملي ضعيف فضاعفه لي و اغفر لي ما اطلعت عليه مني و خفي على خلقك) ثم تستجير بالله من النار، و تختير لنفسك من الدعاء، ثم استلم الركن اليماني ثم ات الحجر الأسود، و يستحب أن تقول عنده: (اللهم قنني بما رزقتني و بارك لي في ما آتيتني).

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٣٦٩

و يستحب أن يدعو عند الملتزم بما ورد عن الامام زين العابدين (ع) فيقول: (اللهم ان عندي أفواجا من ذنوب و أفواجا من خطايا و عندك أفواج من رحمة و أفواج من مغفرة، يا من استجاب لأبغض خلقه إذ قال: أنظرني إلى يوم يعثون. استجب لي)، ثم يطلب حاجته.

### المسألة ٨١٨:

□  
في الحديث عن العبد الصالح (ع) قال: قال رسول الله (ص): ما من طائف يطوف بهذا البيت حين تزول الشمس حاسرا عن رأسه حافيا يقارب بين خطاه، و يغض بصره و يستلم الحجر في كل طواف من غير أن يؤذي أحدا، و لا يقطع ذكر الله عن لسانه، الا كتب الله له بكل خطوة سبعين ألف حسنة، و محى عنه سبعين ألف سيئة، و رفع له سبعين ألف درجة، و أعتق عنه سبعين ألف رقبة، ثمن كل رقبة عشرة آلاف درهم، و شفع في سبعين من أهل بيته، و قضيت له سبعون ألف حاجة ان شاء فاعجله و ان شاء فآجله.

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٣٧٠

## الفصل السابع عشر في صلاة الطواف و أحكامها و آدابها

### المسألة ٨١٩:

يجب على المكلف إذا أتم الطواف الواجب في حجه أو عمرته أن يصلي صلاة الطواف و هما ركعتان يأتي بهما بعد الطواف كصلاة الصبح بغير أذان و لا إقامة، و يتخير في قراءته فيهما بين الجهر و الإخفات، و يجوز له أن يجهر في بعض قراءته و يخفت في البعض. و صلاة الطواف هي الواجب الثالث من واجبات عمره التمتع، و تجب على المكلف المبادرة إليها بعد الطواف، فلا يجوز له تأخيرها لغير عذر حتى تفوت الموالة العرفية بينها و بين الطواف، و يستثنى من ذلك ما إذا اتفقت معها فريضة حاضرة في وقتها، فيجب تقديم الفريضة الحاضرة عليها.

**المسألة ٨٢٠:**

يجب على المكلف أن يأتي بصلاة الطواف الواجبة خلف المقام، و المقام هو الصخرة التي يوجد عليها أثر قدم إبراهيم (ع)، فيجب على الطائف أن يصلي الركعتين خلف المقام قريبا منه بحيث يصدق عليه أنه صلاهما عنده، و تكفيه الصلاة كذلك سواء صلى موازيا للصخرة بموقفه أم صلى خلفها من أحد جانبيها، و إذا لم يتيسر له أن يصلي الركعتين قريبا من المقام لكثرة الازدحام أو لانشغال الموضع بالطائفين كفاه أن يصليهما خلف المقام عرفا من المسجد الحرام بحيث يكون المقام موازيا لموقفه و في قبلته و إن كان بعيدا عنه، فإن لم يتمكن من ذلك صلاهما حيث شاء من المسجد

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٣٧١

الحرام و يراعى الأقرب فالأقرب إلى الموضع الذي يكون فيه خلف المقام.

**المسألة ٨٢١:**

إذا لم يتمكن المكلف من الصلاة خلف المقام و في حياله فصلى الركعتين في موضع آخر من المسجد كما هو الحكم في الصورة الأخيرة، ثم تمكن من الصلاة خلف المقام بعد ذلك، فلا يترك الاحتياط بإعادة الصلاة خلف المقام ثم يعيد السعي بعدها.

**المسألة ٨٢٢:**

لا- يعتبر في صلاة الطواف إذا كان مندوبا أن تكون خلف المقام أو قريبا منه، فيصح للطائف أن يصليها في أى موضع أراد من المسجد الحرام، و لا يترك الاحتياط في أن يأتي بالصلاة له.

**المسألة ٨٢٣:**

إذا ترك المكلف صلاة الطواف الواجب متممدا و أتى بالسعي و التقصير في العمرة و أتى ببقية الأعمال في الحج، ففي صحة سعيه و مناسكه التي أتى بها بعد تركه صلاة الطواف الواجبة إشكال، و لذلك فيشكل الحكم بصحة عمرته و صحة حجه و لا- يترك الاحتياط بلزوم إعادة الحج عليه في العام المقبل.

**المسألة ٨٢٤:**

إذا نسي الطائف صلاة الطواف الواجبة، و سعى بين الصفا و المروة ثم تذكر الصلاة بعد أن أتم سعيه و جب عليه أن يأتي بالصلاة في موضعها، و لم تجب عليه إعادة السعي، و إذا نسي الصلاة و ذكرها و هو في أثناء السعي، قطع سعيه في موضع تذكره إياها و رجع إلى المسجد الحرام و صلى الركعتين في موضعها ثم رجع إلى ما بين الصفا و المروة فأتى سعيه من الموضع الذي قطعه.

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٣٧٢

**المسألة ٨٢٥:**

إذا نسى المكلف صلاة الطواف الواجبة و تذكرها بعد السعى و التقصير في العمرة أو بعد الإحرام بحج التمتع، و جب عليه أن يأتي بالصلاة متى تذكرها، فإذا كان لا يزال في مكة و جب عليه أن يصلها في موضعها خلف المقام، و كذلك إذا تذكرها بعد خروجه من مكة بالقرب منها، كما إذا تذكرها في الأبطح أو بعده قبل وصوله إلى منى، فيجب عليه الرجوع إلى المسجد الحرام و تأدية الصلاة. و إذا تذكرها و هو في منى أو بعدها أو في عرفات أو في بقيّة المشاعر، فإن استطاع العود إلى مكة و تأدية الصلاة في موضعها ثم الرجوع بعدها إلى تأدية مناسكه و أعماله، فالأحوط له ذلك، و إن هو لم يقدر على ذلك لضيق الوقت، أو لتعذر الوسائل، أو لبعض الأعدار الأخرى المانعة من الرجوع، أو كان الرجوع إلى مكة يوجب له العسر و المشقة صلى صلاة الطواف في موضعه. و إذا تذكر الصلاة بعد أن أتم أعمال الحج و سافر إلى بلاده، فإن استطاع الرجوع إلى مكة لقضاء الصلاة و لا عسر عليه في ذلك و لا مشقة، و جب عليه العود و تأدية الصلاة خلف المقام، و إن لم يستطع ذلك أو كان موجبا للعسر و الحرج جاز له أن يستنيب أحدا يصلها عنه خلف المقام، و يكفي أن يصل الركعتين في موضعه، و إذا مات قبل أن يصلها أو يصلها أحد بالنيابة عنه قضاها عنه وليه بعد موته.

**المسألة ٨٢٦:**

إذا ترك الإنسان صلاة الطواف الواجب جاهلا بوجوبها جرى فيه حكم الناسى للصلاة، الذي بيناه في المسألتين الماضيتين، و لا فرق بين أن يكون مقصرا في جهله أو قاصرا. كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٣٧٣

**المسألة ٨٢٧:**

إذا ترك المكلف بعض الخصوصيات التي تعتبر في صحة الصلاة، فأتى بصلاة الطواف الواجب في غير موضعها مثلا جاهلا بالحكم، أو أتى بالركعتين على وجه تبطل به الصلاة، فيشكل إلحاقه بالناسى في أمثال هذه الفروض، و لا تترك فيها مراعاة الاحتياط.

**المسألة ٨٢٨:**

يجب التعلم على المكلف الجاهل إذا كان ملتفتا يمكنه التعلم، و يجزيه ان يتقن القراءة و الأذكار الصحيحة من المرشد الثقة فيتابعه في صلاته كلمة كلمة، فإن لم يقدر على ذلك فالأحوط له أن يأتي بما يمكنه من الصلاة ثم يقتدى بعدها بمن يصل صلاة الطواف الواجب، فإن لم يجد اقتدى في صلاته بمن يصل الصلاة اليومية، و تكون قدوته في هذه الصورة برعاء المطلوبية، ثم يستنيب من يصل عنه، فيجمع بين الأمور الثلاثة.

**المسألة ٨٢٩:**

إذا طافت المرأة المتمتع حتى تجاوزت النصف من طواف عمرتها ثم حاضت قبل أن تتم الطواف وجب عليها أن تحفظ عدد الأشواط التي أتت بها، وتعين الموضع الذي انقطع فيه طوافها بطرود الحيض، فإذا ضاق عليها وقت حج التمتع ولم تطهر من حيضها وجب عليها أن تسعى بين الصفا والمروة، وأن تقصر وتحل من عمرتها، وتحرم بعدها بحج التمتع وتأتي بأعمال الحج، فإذا طهرت بعد مناسك منى و اغتسلت من الحيض قضت ما بقى عليها من طواف العمرة فأتمته سبعة أشواط من موضع القطع، وصلى صلاة الطواف، ثم طافت بعد ذلك طواف الحج وأتمت أعماله، وكذلك الحكم إذا طافت طواف العمرة وحاضت قبل أن تأتي بصلاة الطواف، وتراجع المسألة الأربعمئة والتاسعة والستون وما بعدها

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٣٧٤

فقد فصيّلنا فيهما حكم الفرضين المذكورين، وتلاحظ المسألة السبعمئة والخامسة والسبعون في ما يتعلق بأحكام المستحاضة، فإذا أتمت أعمالها المذكورة في المسألة فهي بحكم الطاهرة.

### المسألة ٨٣٠:

يستحب للمكلف أن يقرأ سورة التوحيد وهي: قل هو الله أحد في الركعة الأولى من صلاة الطواف وأن يقرأ في الركعة الثانية منها سورة الجحد وهي: قل يا أيها الكافرون، فإذا فرغ من صلاته تشهد الشهادتين، وحمد الله وأثنى عليه، وصلى على النبي (ص) وآله (ع)، وسأل الله أن يقبل منه، وقد ورد أن يقول: (الحمد لله بجميع محامده كلها على نعمائه كلها حتى ينتهي الحمد إلى ما يحب ربي ويرضى، اللهم صل على محمد وآل محمد وتقبل مني وطهر قلبي وزك عملي).

### المسألة ٨٣١:

يستحب أن يقول بعد الصلاة: (اللهم ارحمني بطواعيتي إياك وطواعيتي رسولك (ص)، اللهم جنبني أن أتعدى حدودك، واجعلني ممن يحبك ويحب رسولك وملائكتك وعبادك الصالحين).

### المسألة ٨٣٢:

في الحديث عن بكر بن محمد أنه سمع أبا عبد الله (ع) يقول بعد صلاة الطواف وهو ساجد: (سجد وجهي لك تعبدا و رقا، لا إله إلا أنت حقا حقا، الأول قبل كل شيء، والآخر بعد كل شيء، وها أنا ذا بين يديك، ناصيتي بيدك، فاغفر لي إنه لا يغفر الذنب العظيم غيرك، فاغفر لي فإنني مقر بذنوبي على نفسي، ولا يدفع الذنب العظيم غيرك) ثم رفع رأسه ووجهه من البكاء كأنما غمس في الماء.

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٣٧٥

## الفصل الثامن عشر في السعي واجباته وأحكامه وآدابه

### المسألة ٨٣٣:

يجب على المتمتع أن يسعى بين الصفا و المروة و هذا هو الواجب الرابع من واجبات عمرة المتمتع، و هو ركن من أركانها، فإذا تركه المتمتع و هو عالم بوجوده، و متعمد في تركه بطلت عمرته و بطلانها يبطل حجه. و السعي كذلك واجب و ركن في كل نسك يحرم به الإنسان من حج أو عمرة، سواء كان الحج الذي أحرم به تمتعا أم قرانا أم أفرادا، و سواء كانت العمرة مفردة أم عمرة حج أفراد أم عمرة حج قران، فإذا ترك السعي عالما متعمدا بطل نسكه الذي أحرم به.

### المسألة ٨٣٤:

الواجب من السعي في الحج أو في العمرة هو أن يأتي به الناسك مرة واحدة في نسكه بعد طوافه بالبيت، فلا يجب عليه في النسك إلا مرة واحدة، بل ولا يشرع الإتيان به في النسك الواحد أكثر من مرة واحدة، و قد تقدم في المسألة المائتين و السادسة و الخمسين أن السعي لم يثبت له استحباب نفسى و لا مشروعية إذا لم يكن في ضمن نسك من حج أو عمرة، فلا يكون مستحبا و لا مشروعيا إذا أتى الإنسان به مستقلا من غير إحرام.

### المسألة ٨٣٥:

إذا نسى الحاج أو المعتمر السعي بين الصفا و المروة فلم يأت كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٣٧٦  
به في موضعه الذي يجب عليه الإتيان به، ثم تذكره بعد ذلك، و جب عليه أن يأتي به بعد تذكره و ان كان قد أتم أعمال حجه أو عمرته فان كان لا يزال في مكة و جب عليه أن يقضيه بنفسه و ان خرج شهر ذى الحجة، و إذا تذكره بعد أن خرج من مكة و جب عليه أن يرجع الى مكة، و يأتي بالسعي بنفسه، و هذا إذا كان قادرا على الرجوع و الإتيان بالسعي، و لم يكن عليه في ذلك عسر و لا مشقة، و ان لم يستطع الرجوع أو كان موجبا للخرج و جب عليه أن يستناب من يأتي بالسعي عنه، و لا يحل له ما حرم عليه بسبب إحرامه حتى يقضى السعي بنفسه أو يقضيه عنه نائبه، فإذا وقع أهله في هذه الفترة قبل السعي أو قلم أظفاره و جبت عليه الكفارة و قد تقدم بيانها في الكفارات.

### المسألة ٨٣٦:

إذا سعى المكلف بعض الأشواط في عمرة المتمتع و اعتقد مخطئا بأنه قد أتم السعي فأتى أهله أو قلم أظفاره ثم تذكر أنه لم يتم سعيه و جب عليه أن يتم السعي، و ان يكفر عما فعله بدم بقره على الأحوط بل هو الأظهر.

### المسألة ٨٣٧:

السعي بين الصفا و المروة احدى العبادات الثابتة في الإسلام، و لذلك فلا بد فيه من النية و من قصد القرية، و يجب في نيته تعيين العمل الذي يقصد الإتيان به، فيقصد السعي في عمرة المتمتع مثلا، أو في حج المتمتع أو في العمرة المفردة أو غيرها متقربا به الى الله، و



يكفى أن يكون امتثال أمر الله داعيا له الى حصول ذلك العمل كما في نظائره من العبادات، و إذا قال في ابتداء سعيه: (أسعى بين الصفا و المروة سبعة أشواط في عمرة التمتع لحج الإسلام حج التمتع امتثالا لأمر الله تعالى)، صحت نيته و صح عمله.  
كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٣٧٧

### المسألة ٨٣٨:

يجب على المكلف أن يستديم حكم نيته المذكورة حتى يتم أشواط سعيه، بحيث يكون جميع حركاته في السعى حاصله عن نيته الأولى، و إذا اتفق له أن قطع سعيه لسبب من الأسباب ثم عاد اليه ليطمه، كفاه أن يعود الى سعيه الأول بقصد أن يتم ما نقص منه، و إذا جدّد النيّة فهو أحوط.

### المسألة ٨٣٩:

لا يشترط في صحة السعى أن يكون الشخص متطهرا من الحدث، فيصح منه السعى و هو على غير وضوء أو كان جنبا أو كانت المرأة حائضا أو نفساء، أو طرأ ذلك لهما في أثناء السعى، و قد تقدم حكم المرأة المتمتعة إذا حاضت قبل السعى أو في أثناءه، و ان كان الأحوط و الأفضل أن يكون المكلف متطهرا من أى حدث في حال سعيه، و لا يشترط في صحة السعى أن يكون الشخص طاهر البدن و الثياب من النجاسات و الأخباث، و ان كان الأولى مراعاة ذلك.  
و لا يشترط في صحة السعى أن يكون ساترا لعورته في أثناء سعيه، و لذلك فلا يبطل سعيه إذا انكشفت عورته في أثناء سعيه، أو كان ستره غير تام، أو سعى في الظلام عاريا مع الأمن من المطلع.

### المسألة ٨٤٠:

يجب في السعى أن يكون الابتداء فيه من أول الصفا، و يتحقق ذلك بأن يلصق المكلف عقبه بأول الصفا ثم يتحرك سائرا نحو المروة، و إذا ألصق عقبه كليهما بالصفا ثم سعى فهو أحوط، و يمكنه أن يصعد على بعض درجات الصفا بحيث يكون واقفا عليه، ثم ينحدر عنه ناويا السعى من أول الصفا، فإذا بلغ المروة ألصق أصابع قدميه بها أو صعد بعض درجات المروة ناويا السعى إلى أول المروة، و يجزيه أن يستوعب المسافة بينهما بسعيه و ان لم  
كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٣٧٨  
يكن بخط مستقيم، أو لم تكن أشواطه بخط واحد.

و يجب في الشوط الثاني أن يكون الابتداء فيه من المروة، على النحو الذى ذكرناه في الابتداء من الصفا في الشوط الأول، ثم يسعى حتى ينتهى إلى الصفا على النحو المتقدم في بلوغ المروة، فيكون الذهاب إلى المروة شوطا، و العود الى الصفا شوطا، حتى يتم أشواطه سبعة، و يكون الانتهاء بالمروة.

### المسألة ٨٤١:

إذا بدأ المكلف سعيه من المروة كان سعيه باطلا، فتجب عليه إعادة السعي من أوله سواء فعل ذلك عامدا أم ناسيا أم غافلا، و سواء كان قد أتى بشوط واحد أم بأشواط متعددة على تلك النية، فلا بد من إلغاء ما فعله و نواه، و إعادة السعي من الصفا بنية جديدة مستأنفة.

### المسألة ٨٤٢:

يجب أن يكون ذهاب الساعي و إيباه في الطريق المتعارف للسعي بين الصفا و المروة، فلا يكفيه أن يسعى بينهما في طريق غير متعارف لذلك، كما إذا خرج من الصفا الى المسجد الحرام ثم خرج من المسجد إلى المروة، و كما إذا خرج من الصفا الى سوق الليل و سلك من سوق الليل إلى المروة.

### المسألة ٨٤٣:

يجب على الساعي إذا انحدر في شوطه من الصفا أن يكون متوجها بوجهه و بدنه الى المروة حتى يصل إليها، و إذا خرج في عوده من المروة أن يكون متوجها بوجهه و بدنه الى الصفا حتى يصل اليه، و المراد أن يتوجه الى مقصده توجها عرفيا، فلا يصح سعيه إذا مشى و هو معرض بوجهه عن مقصده، أو مشى متقهقرا حتى يبلغ مقصده، أو مشى عرضا، و لا يضر في صحة سعيه أن ينحرف في كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٣٧٩

أثناء مشيه انحرافا يسيرا لا يبلغ الإعراض، و لا يضره أن يلتفت بوجهه في حال السعي إذا كان متوجها الى المقصد بمقاديم بدنه، و لا يضره إذا وقف عن المشى لبعض الدواعي فالتفت بجميع بدنه أو استدبر في حال وقوفه عن السعي، و لا يضره إذا نسي الهرولة في موضعها أن يرجع القهقري ليأتي بالهرولة المطلوبة كما سيأتي، شريطة أن لا يحتسب رجوعه القهقري جزءا من سعيه.

### المسألة ٨٤٤:

الظاهر كفاية السعي في الطريق الثاني الذي استحدث في الوقت الحاضر على سقف السعي، بشرط أن توجد فيه جميع واجبات السعي، و منها أن يتصل الساعي بالصفا و المروة في كل شوط من أشواطه في أول الشوط و في آخره على الوجه الذي تقدم بيانه، و لو بالنزول من الدرج ليتصل بهما عند وصوله إليهما، و لا تكفي المحاذاة، و منها أن يكون متوجها بوجهه و بدنه الى المقصد فلا يخالف ذلك في سعيه و لا في أثناء صعوده في الدرج أو هبوطه، و قد قلنا: أن الانحراف اليسير لا يضر بصحة السعي.

### المسألة ٨٤٥:

يجوز للإنسان أن يسعى بين الصفا و المروة راكبا على دابة أو في محمل مع الاختيار، و لا يختص ذلك بحال الضرورة، و ان كان السعي ماشيا أفضل، و لا بد للراكب و الماشي من الاتصال بالصفا و المروة في أول الشوط و في آخره، و في - بدء السعي و ختامه - كما ذكرنا في ما تقدم، و كذلك إذا ركب دراجة و نحوها لضعفه و عدم قدرته على المشى، فلا يكتفى بالاقتراب أو المحاذاة.

**المسألة ٨٤٦:**

يجوز للشخص أن يجلس بين الشوطين على الصفا أو على المروة ليستريح، ويجوز له أن يجلس ما بينهما في أثناء الشوط، كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٣٨٠  
و الأحوط له و الأولى أن لا يجلس في الصورة الأخيرة إلا عند الجهد.

**المسألة ٨٤٧:**

إذا عجز المكلف عن أن يسعى بنفسه مستقلا و جب عليه أن يسعى معتمدا على عصا أو نحوها أو على إنسان، و قد سبق انه يجوز له أن يسعى راكبا على دابة حتى مع الاختيار، فإذا هو لم يقدر على جميع ذلك و جب عليه أن يستنيب من يسعى عنه، و يكفيه ذلك- مع العجز- في صحة عمرته و صحة حجه.

**المسألة ٨٤٨:**

يجب على المكلف أن يسعى في عمرته أو في حجه سبعة أشواط تامه دون زيادة و لا نقيصه، فيتم سعيه بأربعة أشواط ذاهبا يبدأ في كل واحد منها من الصفا و ثلاثة أشواط راجعا يبدأ في كل واحد منها من المروة، و إذا زاد المكلف في أشواط سعيه شوطا واحدا أو أكثر، و كان عالما بما يجب عليه من عدد الأشواط، و متعمدا في الزيادة عليها كان سعيه باطلا، سواء قصد الزيادة منذ أول الأمر، فنوى السعي بين الصفا و المروة ثمانية أشواط أو أكثر، أم تجدد له قصد بالزيادة في الأثناء، فنوى السعي أولا سبعة أشواط، ثم بدا له في أثناء السعي فنوى زيادة شوط أو أكثر بقصد الجزئية لسعيه، فيبطل سعيه في كلتا صورتين و تجب عليه اعادته، و كذلك إذا زاد في سعيه بعض شوط عالما متعمدا فيبطل السعي، و تجب الإعادة، و الأحوط إعادة السعي أيضا إذا زاد في أشواطه و هو يجهل الحكم.

**المسألة ٨٤٩:**

إذا زاد الإنسان في أشواط السعي، و كان ساهيا غير عامد في فعله، لم يبطل بذلك سعيه، فإذا التفت بعد ذلك ألغى الشوط أو الأشواط التي زادها، و اكتفى بالأشواط السبعة التي أتى بها، و صح بذلك سعيه، و لم تضره الزيادة التي وقعت منه، و مثله: ما إذا زاد كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٣٨١

في سعيه أقل من شوط ساهيا فيلغى الزيادة و يصح السعي، و قد ورد في صحيحه محمد بن مسلم عن أحدهما (ع): (ان المكلف إذا استيقن انه سعى بين الصفا و المروة ثمانية أشواط سهوا، فليضيف إليها ستة)، فالصحيحه داله على صحة سعيه في الأشواط السبعة الاولى، و على استحباب أن يضيف الى الشوط الثامن ستة أشواط أخرى، فيتم له بذلك سعي آخر و يكون مندوبا، و لا مانع من ذلك بعد أن دلت عليه الصحيحه المذكورة.

**المسألة ٨٥٠:**

إذا أنقص الإنسان شوطاً من سعيه أو أكثر و كان عالماً عامداً في فعله، فالظاهر بطلان سعيه بذلك فتجب عليه إعادة السعي، و إذا أنقص أشواطه و هو جاهل بالحكم أشكل الأمر في صحة سعيه و بطلانه، و لا بدّ من مراعاة الاحتياط في هذا الفرض.

و إذا أنقص بعض الأشواط منه و كان ناسياً أو ساهياً غير ملتفت لم يبطل بذلك سعيه، فإن تذكر النقص قبل أن تفوت الموالاة في السعي و جب عليه أن يتم ما نقص من الأشواط، فإذا هو أتى به قبل أن تفوت الموالاة في سعيه صح سعيه و صح نسكه، سواء كان قد تجاوز النصف من أشواط سعيه أم لا.

و إذا تذكر نقص الأشواط بعد مدة، فإن كان قد تجاوز النصف من سعيه و أنقص الباقي و جب عليه أن يتم سعيه، فيأتي بما نقص منه بعد تذكره، و ان كان ذلك بعد انتهاء الموقفين في الحج أو بعد أعمال منى، بل و ان تذكره بعد خروجه من مكة أو بعد رجوعه الى بلده، فإذا أتى بعد التذكر بما نقص من الأشواط صح سعيه و صح نسكه، و ان لم يقدر على السعي بنفسه، أو كان موجبا للعسر و المشقة و جب عليه أن يستنيب من يسعى عنه و تلاحظ المسألة الآتية.

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٣٨٢

و إذا تذكر نقص الأشواط بعد مدة، و كان ما أنقصه أكثر من النصف، فالأحوط له في هذه الصورة أن يعيد السعي من أوله، و ينوي بما يأتي به امتثال الأمر المتوجه إليه بالسعي التام، إذا كان ما أتى به من الأشواط باطلاً أو بما بقي منه إذا كان ما أتى به منها صحيحاً.

### المسألة ٨٥١:

إذا أنقص الإنسان أشواطاً من سعيه ناسياً أو ساهياً و كان حكمه أن يأتي بما أنقصه من أشواط سعيه متى تذكر نقصها و ان كان تذكره بعد أعمال الحج أو بعد خروجه من مكة أو بعد عوده الى بلده، و قد ذكرنا هذا في بعض فروض المسألة المتقدمة.

بصرى بحراني، زين الدين، محمد امين، كلمة التقوى، ٧ جلد، سيد جواد وداعي، قم - ايران، سوم، ١٤١٣ هـ ق

كلمة التقوى؛ ج ٣، ص: ٣٨٢

فإذا فعل المكلف كذلك و أتى بعد التذكر بالأشواط التي أنقصها من السعي، صح سعيه و صح نسكه إذا كان في عمرة مفردة أو في عمرة حج افراد أو في عمرة حج قران، و صح سعيه و نسكه كذلك إذا كان في عمرة تمتع أو كان حاجاً، و قد أتى بالأشواط الناقصة من سعيه قبل أن ينقضى شهر ذي الحجة.

و إذا كان نقص الأشواط في سعي عمرة التمتع أو في سعي الحج و لم يتذكر النقص الا بعد انقضاء أشهر الحج، لزمه على الأحوط أن يأتي بسعي كامل سبعة أشواط، و ينوي به امتثال الأمر المتوجه إليه بالسعي التام إذا كان ذلك هو الواجب عليه بعد فوات أشهر الحج، أو بما بقي من الأشواط إذا كان ذلك هو الواجب عليه.

### المسألة ٨٥٢:

إذا و جب على الإنسان أن يأتي ببعض الأشواط التي أنقصها من سعيه ناسياً أو ساهياً كما قلنا في المسألة المتقدمة، و لم يقدر أن يأتي بذلك أو كان الإتيان بها موجبا للعسر و الحرج و جب عليه أن

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٣٨٣

يستتبع من يسعى عنه، و الأحوط أن يأتي النائب بسعي تام سبعة أشواط، و ينوي به النيابة عن المكلف في قضاء ما يجب عليه من سعي تام أو أشواط فائتة.

### المسألة ٨٥٣:

إذا شك المكلف في عدد أشواطه أهي ستة أم سبعة مثلاً أو هي أقل من ذلك أو أكثر و كان شكه في أثناء السعي و قبل الفراغ منه، بطل سعيه و وجبت عليه اعادته من أصله، و إذا شك في ذلك بعد الفراغ من السعي بنى على صحة سعيه و لم يلتفت الى شكه، سواء انصرف عن المسعى أم لم ينصرف عنه، و سواء قصر في عمرته بعد السعي أم لم يقصر، ما لم يستلزم الخلل في سعيه من ناحية أخرى كما سيأتي في المسألة الآتية.

### المسألة ٨٥٤:

إذا شك المكلف هل انه بدأ في أول سعيه من الصفا أو من المروءة و كان شكه في أثناء السعي بطل سعيه و وجبت عليه اعادته من أوله لعدم إحرازه لشرط الصحة في سعيه، و إذا شك في ذلك بعد الفراغ من سعيه و بعد انصرافه من المسعى بنى على صحة السعي و لم يلتفت الى شكه، و إذا شك في ذلك بعد الفراغ من سعيه و قبل انصرافه من المسعى، فالأحوط له في هذه الصورة أن يعيد السعي من أوله و مثال ذلك أن يشك و هو على المروءة: هل كان سعيه سبعة أشواط أو ثمانية؟ فإن شكه هذا يستلزم شكاً آخر في صحة سعيه من ناحية ثانية، فإن سعيه إذا كان سبعة أشواط فقد ابتدأ فيه من الصفا فيكون صحيحاً و إذا كان ثمانية أشواط فقد بدأه من المروءة فيكون باطلاً، و لذلك فيحكم ببطلان سعيه لعدم إحراز شرط الصحة، و قد أشرنا الى هذا في المسألة المتقدمة.

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٣٨٤

### المسألة ٨٥٥:

إذا علم الإنسان عدد الأشواط التي سعاها بين الصفا و المروءة و حفظ العدد باتقان و شك في أنه بدأ أول سعيه من الصفا أو من المروءة، كان عدد الأشواط الذي يحفظه قرينةً قطعيةً يزول بها عنه الشك في مبدأ السعي، فإذا كان عدد الأشواط فرداً، و وجد نفسه على الصفا أو وجد نفسه متوجهاً الى الصفا، علم بأنه قد بدأ سعيه من المروءة، و إذا كان عدد الأشواط فرداً و وجد نفسه على المروءة أو وجد نفسه متوجهاً الى المروءة، علم بأنه قد بدأ سعيه من الصفا.

و إذا كان العدد زوجاً و وجد نفسه على الصفا أو متوجهاً الى الصفا، علم بأنه قد بدأ سعيه من الصفا و إذا كان العدد زوجاً و وجد نفسه على المروءة أو متوجهاً إليها، علم بأنه قد بدأ سعيه من المروءة، و هو أمر واضح و انما نذكره للتنبية، و يجب عليه الاستئناف إذا كان البدء من المروءة.

### المسألة ٨٥٦:

لا يصح للناسك أن يقدم السعي على الطواف في حال الاختيار، سواء كان في حج أم في عمره، فإذا سعى قبل الطواف متممداً أو

جاهلا بالحكم وجبت عليه إعادة السعي، وقد تقدم بيان الحكم في ما إذا سعى قبل الطواف ناسيا أو جاهلا بالموضوع، و تقدم الحكم في ما إذا عرض للمرأة حيض أو نفاس فمنعها عن الطواف.

### المسألة ٨٥٧:

إذا سعى المكلف بين الصفا والمروة بعض الأشواط من سعيه، و تذكر أنه قد بقي عليه بعض الأشواط من طوافه، قطع السعي في الموضوع الذي تذكر فيه نقص الطواف و رجع الى البيت،

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٣٨٥

فإن علم انه قد أتى بأكثر من نصف الطواف، و بقي عليه أقل من نصفه وجب عليه ان يأتي بما بقي من الطواف، فيتمه سبعة أشواط من الموضوع الذي ترك الطواف فيه، ثم يعود بعده الى المسعى فيتم سعيه من الموضوع الذي قطع فيه أشواطه، و ان تذكر أنه قد أتى بنصف الطواف فحسب أو بأقل من نصفه، لزمه - على الأحوط - أن يأتي بطواف كامل بالبيت و ينوي به امتثال الأمر المتوجه اليه بالطواف التام إذا كان ما أتى به باطلا، و بالأشواط الباقية منه إذا كان ما أتى به صحيحا، ثم يعود بعده الى المسعى، و يأتي بسعي كامل على الأحوط بمثل تلك النية.

### المسألة ٨٥٨:

يجوز للحاج و للمعتمر أن يؤخر السعي عن الطواف و صلاة الطواف الى عصر يومه، و الى الليل اختيارا، و الأحوط استحبابا أن لا يؤخره إلا - لبعض الدواعي لذلك من حر أو برد أو تعب، و لا - يجوز تأخيره الى الغد مع الاختيار، و لا تعتبر فيه الموالاة بين أشواطه على الأقوى، فيجوز له الفصل ما بينها، و يجوز له قطع أشواطه إذا حضر وقت الصلاة المكتوبة فيؤديها ثم يعود فيتم سعيه، و يجوز له قطعها إذا دعاه صديق له لقضاء حاجة أو دعاه الى طعام، فيجيبه الى دعوته أو يقضى حاجته ثم يعود الى المسعى فيتم أشواطه، و ان كان قد سعى منها شوطا أو شوطين.

### المسألة ٨٥٩:

يستحب للحاج و المعتمر إذا فرغ من صلاة الطواف و أراد الخروج الى الصفا للسعي أن يأتي الى الحجر الأسود فيقبله و يستلمه و يشير اليه، و أن يشرب من ماء زمزم، و ان يقول حين يشرب:

(اللهم اجعله علما نافعا و رزقا واسعا، و شفاء من كل داء و سقم)، و في الحديث عن الحلبي عن أبي عبد الله (ع)، إذا فرغ الرجل من

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٣٨٦

طوافه و صلى ركعتين، فليأت زمزم و يستق منه ذنوبا أو ذنوبين، فليشرب منه و ليصب على رأسه و ظهره و بطنه، و يقول: (و ذكر الدعاء المتقدم) ثم يعود الى الحجر الأسود.

و يستحب أن يستقى الماء من زمزم باليد بالدلو الذي يلي الحجر، و ان يستلم الحجر الأسود قبل الشرب و بعده كما ذكرنا.

### المسألة ٨٦٠:

يستحب له أن يخرج الى الصفا من الباب الذى يقابل الحجر الأسود، وهو الباب الذى خرج منه الرسول (ص)، وأن يكون على سكينه و وقار، ويستحب له أن يصعد على الصفا حتى ينظر الى البيت، كما ورد فى حديث معاوية بن عمارة عن أبى عبد الله (ع)، ويستقبل الركن الذى فيه الحجر الأسود، ويحمد الله (عز وجل) ويثنى عليه، ويذكر من آلاء الله و بلائه و حسن صنيعه إليه ما يقدر على ذكره، ثم يقول: (الله أكبر) سبع مرات، (الحمد لله) سبع مرات، (لا إله إلا الله) سبع مرات، ثم يقول (لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك، و له الحمد، يحيى و يميت و يحيى خ ل)، و هو حى لا يموت (بيده الخير خ ل)، و هو على كل شىء قدير) ثلاث مرات. ثم يصلى على محمد (ص) و آله، و يقول: (الله أكبر، الحمد لله على ما هدانا، و الحمد لله على ما أولانا، و الحمد لله الحى القيوم، و الحمد لله الحى الدائم) ثلاث مرات، و يقول: (أشهد أن لا إله إلا الله، و وحده لا شريك له خ ل)، و أشهد أن محمدا عبده و رسوله، لا نعبد إلا إياه مخلصين له الدين و لو كره المشركون) ثلاث مرات، و يقول: (اللهم إني أسألك العفو و العافية و اليقين فى الدنيا و الآخرة) ثلاث مرات، و يقول: (اللهم آتتنا فى الدنيا حسنة و فى الآخرة حسنة و قنا عذاب النار) ثلاث مرات، ثم يقول: (الله أكبر) مائة مرة، (لا إله إلا

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٣٨٧

الله) مائة مرة، (الحمد لله) مائة مرة، (سبحان الله) مائة مرة، ثم يقول: (لا إله إلا الله وحده وحده، أنجز وعده، و نصر عبده، و غلب الأحزاب وحده، فله الملك، و له الحمد، وحده وحده، اللهم بارك لى فى الموت، و فى ما بعد الموت، اللهم إني أعوذ بك من ظلمة القبر و وحشته، اللهم أظننى فى ظل عرشك يوم لا ظل الا ظلك).  
و يكثر من أن يستودع الله دينه و نفسه و أهله، ثم يقول: (استودع الله الرحمن الرحيم الذى لا يضيع ودائعه دينى و نفسى و أهلى، اللهم استعملنى على كتابك و سنة نبيك و توفنى على ملته و أعزنى من الفتنة)، ثم يقول: (الله أكبر) ثلاث مرات، و يقرأ الدعاء السابق مرتين، ثم يقول: (الله أكبر) مرة واحدة و يعيد الدعاء، فإن لم يستطع جميع ذلك فليأت بما تيسر له منه.

### المسألة ٨٦١:

ورد فى مرفوعة على بن النعمان قال: كان أمير المؤمنين (ع) إذا صعد الصفا استقبل الكعبة ثم رفع يديه ثم قال: (اللهم اغفر لى كل ذنب أذنبته قط، فإن عدت فعد على بالمغفرة، فإنك أنت الغفور الرحيم، اللهم افعل بى ما أنت أهله، فإنك إن تفعل بى ما أنت أهله ترحمنى، و ان تعدبني فأنت غنى عن عذابي، و أنا محتاج الى رحمتك، فيا من أنا محتاج الى رحمة ارحمنى، اللهم لا تفعل بى ما أنا أهله، فإنك ان تفعل بى ما أنا أهله تعدبني و لم تظلمنى، أصبحت أتقى عدلك و لا أخاف جورك، فيا من هو عدل لا يجور ارحمنى).

و مما ورد عنهم (ع) أن يقول: (يا من لا يخيب سائله و لا ينفذ نائله صل على محمد و آل محمد و أجرنى من النار برحمتك)، و عن أبى عبد الله (ع): (من أراد أن يكثر ماله فليطل الوقوف على الصفا)، و فى رواية أخرى: (فليطل الوقوف على الصفا و المروة).

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٣٨٨

### المسألة ٨٦٢:

و مما ورد أن يتوجه إلى الكعبة و هو على الدرجة الرابعة من الصفا و يقول: (اللهم إني أعوذ بك من عذاب القبر و فتنته و غربته و

وحشته و ظلمته و ضيقه و ضنكه، اللهم أظنني في ظلّ عرشك يوم لا ظل الا ظلك) ثم ينحدر منها و يكشف عن ظهره و يقول: (يا رب العفو، يا من أمر بالعفو، يا من هو أولى بالعفو، يا من يثيب على العفو، العفو العفو العفو، يا جواد يا كريم، يا قريب، يا بعيد، اردد على نعمتك، و استعملني بطاعتك و مرضاتك).

### المسألة ٨٦٣:

يستحب أن ينحدر ماشيا قاصدا و عليه السكينة، و قد ذكرنا من قبل: أن المشى في السعى أفضل من الركوب، و القصد في المشى هو الاستواء أو التوسط، حتى يصل الى المنارة و هي أول المسعى (و يراد بالمسعى هنا الموضع الذي تستحب فيه الهرولة) فإذا بلغ المنارة سعى ملهء فروجه و هو أن يوسّع خطاه و يسرع و هو يقول:  
(بسم الله و الله أكبر، و صلى الله على محمد و أهل بيته، اللهم اغفر و ارحم، و تجاوز عما تعلم، انك أنت الأعز الأكرم، و اهدني للتي هي أقوم، اللهم ان عملي ضعيف فضاعفه لي و تقبله مني، اللهم لك سعيي و بك حولي و قوتي، تقبل مني عملي يا من يقبل عمل المتقين)، و سعى هكذا مهرولا- حتى يبلغ المنارة الأخرى، فإذا بلغها مشى و عليه السكينة و الوقار، و هو يقول: (يا ذا المن و الفضل و الكرم و النعماء و الجود اغفر لي ذنوبي إنه لا يغفر الذنوب إلا أنت)، فإذا وصل الى المروة صعد عليها حتى يبدو له البيت، و قرأ الأدعية و الأذكار التي مرّ ذكرها على الصفا.

و يستحب له أن يقول: (اللهم يا من أمر بالعفو، يا من يجزي على العفو، يا من دلّ على العفو، يا من زين العفو، يا من كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٣٨٩

يثيب على العفو، يا من يحب العفو، يا من يعطي على العفو، يا من يعفو على العفو، يا ربّ العفو، العفو العفو العفو)، و يستحب له إذا رجع من المروة أن يهرول ما بين المنارتين و يقرأ الأدعية الآنف ذكرها، و هكذا في كل شوط.

### المسألة ٨٦٤:

يستحب للإنسان أن يقول- و هو على الصفا و على المروة و ما بينهما في ذهابه و إياه- ما ورد عن الإمام أبي الحسن موسى (ع):  
(اللهم إنني أسألك حسن الظن بك في كل حال، و صدق النية في التوكل عليك).

### المسألة ٨٦٥:

إذا نسي الهرولة في موضعها أو نسي بعضها ثم تذكر و هو في أثناء الشوط رجع القهقري الى الموضع و أتى بالهرولة المنسية في موضعها، و رجوع القهقري هو المشى إلى الخلف من غير التفات.

### المسألة ٨٦٦:

الهرولة في موضعها مستحبة مؤكدة للرجال و ليست واجبة، فإذا نسيها الرجل أو تركها عامدا فلا شيء عليه، و لا هرولة على النساء و ان اتفق فراغ المسعى لهن من الرجال، و يستحب للساعي إذا كان راكبا على دابة أن يسرع دابته في موضع الهرولة.



كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٣٩٠

### الفصل التاسع عشر في التقصير

#### المسألة ٨٦٧:

التقصير هو أن يأخذ الإنسان من طول شعره الموجود في رأسه أو لحيته أو يقص شيئاً من أظفار يده أو رجله، وهو الواجب الخامس من واجبات عمرة التمتع، وهو واجب مستقل فيها كالتسليم الواجب في الصلاة يتحلل به من أحرم بالعمرة من محرمات إحرامه، و يكفيه أن يأخذ من شعر رأسه أو من شاربه أو لحيته أو حاجبه، أو من أى شعر في بدنه، أو يقلّم بعض أظفاره، سواء أخذ الشعر أو الظفر بحديد أو نحاس أو أى قاطع آخر و إن قرضه بأسنانه، ولا يكفى نتف الشعر عن قصه.

#### المسألة ٨٦٨:

يجب التقصير على المعتمر بعد الفراغ من السعى، و لا- تجب عليه المبادرة له بعد السعى أو فى المسعى، فيجوز له أن يؤخره حتى يرجع إلى منزله أو الى موضع غيره، أو الى وقت آخر و إن أخره أياماً.

#### المسألة ٨٦٩:

التقصير واجب مستقل و هو عبادة من العبادات، و لذلك فلا بدّ فى صحته من النية، و يلزم فى نيته تعيين العمل المقصود و قصد القربة، و يكفيه أن يقول عند إرادة التقصير: (أقصر للإحلال من عمرة التمتع لحج الإسلام حج التمتع امتثالاً لأمر الله تعالى).

#### المسألة ٨٧٠:

يتعين على من تمتع بالعمرة أن يقصر للإحلال من عمرته،

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٣٩١

و لا- يجزيه عن التقصير حلق الرأس، بل لا- يجوز له حلق رأسه، و إذا حلق جميع رأسه وجب عليه أن يكفر عن ذلك بذبح شاء إذا كان عالماً بالحكم عامداً فى فعله، و كذلك إذا حلقه ناسياً أو جاهلاً- على الأحوط لزوماً، بل و كذلك إذا حلق بعض رأسه على الأحوط أيضاً، و لا يكفيه ذلك عن التقصير الواجب عليه، و لا يكفيه حلق موضع آخر من بدنه، و إذا حلقه قبل أن يقصر لزمته كفارة إزالة الشعر.

#### المسألة ٨٧١:

لا يجوز للمتمتع أو المعتمر أن يقصر قبل ان يفرغ من السعى، و إذا قصر قبل السعى أو قبل ان يتمه وجبت عليه الكفارة، و قد ذكرنا

كفارة أخذ الشعر و تقليم الأظفار في فصل محرمات الإحرام.

### المسألة ٨٧٢:

إذا قصّر المتمتع بالعمرة بعد الفراغ من السعى أحلّ من إحرامه، و حلّ له كل شيء حرم عليه بسبب الإحرام حتى النساء و الطيب و المخيط و غيرها، و تراجع المسألة الخمسمائة و الثالثة و الأربعون في ما يتعلّق بحلق الشعر بعد التقصير في عمرة التمتع، فقد فصّلنا حكم ذلك فيها.

### المسألة ٨٧٣:

لا يجب على المتمتع بالعمرة أن يطوف في عمرته طواف النساء لا قبل التقصير و لا بعده، و قد قلنا: ان النساء تحلّ له بالتقصير، و لا يحلّ له إتيانهن قبل أن يقصّر، و ان طاف لذلك طواف النساء، فإذا جامع زوجته قبل ان يقصّر و جب عليه أن يكفّر ببدنه، و كذلك حكم المرأة، و لا كفارة عليها إذا قصّرت من شعرها أو من أظفارها قبل الجماع.  
كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٣٩٢

### المسألة ٨٧٤:

إذا ترك المتمتع التقصير في عمرته فلم يقصّر متعمدا حتى أحرم بحج التمتع بطلت متعته، و انقلب حجه الى حج افراد، فيجب عليه إتمامه، و لا يترك الاحتياط بأن يعتمر بعد حجه بعمرة مفردة و بقضاء الحج في السنة المقبلة، و إذا ترك التقصير ناسيا حتى أحرم بالحج لم تبطل متعته بذلك، فعليه أن يتم حج التمتع و لا شيء عليه، و الأحوط له استحبابا أن يكفّر بدم شاء.

### المسألة ٨٧٥:

يستحب لمن تمتع بالعمرة إلى الحج إذا قصّر في عمرته و أحلّ من إحرامه أن يتشبه بالمحرمين فلا يلبس قميصا أو مخيطا، و لعل استحباب التشبه بالمحرمين يعم التشبه بهم في غير لباس المخيط أيضا.

### المسألة ٨٧٦:

إذا قصّر المتمتع في عمرته و أحلّ من إحرامه جاز له أن يطوف بالبيت ما يشاء من طواف مستحب و واجب عنه و عن غيره، و يجوز له إذا طاف الطواف الواجب في عمرته و صلى صلاة الطواف أن يطوف ما شاء من الطواف المندوب قبل أن يأتي بالسعى الواجب أو بعده و قبل أن يقصّر، و يجوز له أن يقرن بين طوافين مندوبين من غير أن يصلى صلاة الطواف بينهما على كراهة.

### المسألة ٨٧٧:

بإتمام هذه الواجبات الخمسة التي تقدم تفصيلها: و هي الإحرام، و الطواف بالبيت، و صلاة ركعتي الطواف، و السعي بين الصفا و المروة، و التقصير، تتم أعمال عمره التمتع، و يحل المتمتع من إحرامها، و هي النسك الأول من وظيفه المكلف الثاني الذي لا يكون أهله حاضري المسجد الحرام إذا وجب عليه حج الإسلام، و قد

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٣٩٣

ذكرناها مجمله في الفصل التاسع، و النسك الثاني الذي يجب عليه هو حج التمتع، و واجباته ثلاثة عشر واجبا و قد مرت الإشارة إليها في ذلك الفصل و سيأتي بيانها مفصلة إنشاء الله تعالى في الفصول اللاحقة.

### المسألة ٨٧٨:

إذا أحل المكلف من عمره التمتع، ثم خرج بعد عمرته من مكة الى بعض الجهات بقصد التنزه مثلا أو لبعض الغايات غير المهمة، أثم و عصى بخروجه إذا كان عامدا، و لا يقدح ذلك بصحة عمرته و لا بصحة حجه إذا أتى به على الوجه المطلوب، و إذا فعل ذلك جاهلا أو ناسيا فلا إثم عليه.

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٣٩٤

### الفصل العشرون في الإحرام بحج التمتع و آداب الخروج من مكة الى عرفات

### المسألة ٨٧٩:

الواجب الأول من واجبات حج التمتع الإحرام به، و هو أيضا ركن من أركانه فيبطل الحج إذا تركه المكلف متعمدا، و قد قلنا أكثر من مرة: إن ميعاد عمره التمتع أشهر الحج، و نتيجة لذلك فإذا أحرم المكلف بعمره التمتع في أول أشهر الحج و أتم أعمالها و أحل من إحرامها صح له بعدها أن يحرم بحج التمتع و هذا هو أول وقته على الأصح، و يمتد وقته إلى أن يبقى من الزمان ما يتمكن الإنسان فيه من الإحرام بالحج و إدراك الركن من الوقوف الاختياري في عرفات و هو المسمى منه، فيتعين عليه ذلك و لا يسوغ له التأخير عنه.

و أول وقت الإحرام بحج القران و الأفراد هو أول أشهر الحج، و يمتد إلى أن يضيق الزمان في إدراك الموقف الاختياري الأنف ذكره، فيتعين على المكلف الإحرام فيه لإدراك الحج.

و ميقات حج التمتع هو مكة على ما سبق ذكره في المسألة الأربعمئة و الثالثة و الثمانين، و ميقات حج القران و الأفراد هو أحد المواقيت الخمسة أو ما يحاذيها عرفا، و منزله إذا كان أقرب إلى مكة من الميقات و الموضع المنذور لمن نذر الإحرام بالحج قبل الميقات، و قد بينا جميع هذا في فصل المواقيت.

### المسألة ٨٨٠:

يتحد إحرام الحج مع إحرام العمرة في الكيفية و الواجبات حتى

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٣٩٥

فى نية اللبس لثوبى الإحرام، و يجرى فيه جميع ما يجرى فى إحرام العمرة من الأحكام، حتى فى ألفاظ التلبية الواجبة منها و المستحبة، و يسنّ فيه ما يسنّ لذلك من مقدمات و آداب و أدعية و أذكار، حتى فى اشتراط أن يحلّه حيث حبسه، فذكرها هنالك يغنيننا عن عاداتها هنا، فليرجع إليها من أحبّ فى فصل الإحرام و فى فصل مقدمات الإحرام.

### المسألة ٨٨١:

تجب النية فى إحرام الحج، فيعتن المكلف فى نيته العمل و النسك، و يقصد القرية و الامتثال، و الأولى التلفظ، فيقول: أحرم بحج التمتع حج الإسلام امتثالاً لأمر الله تعالى، و كذلك فى نية حج القران و الافراد.

### المسألة ٨٨٢:

يجب أن يكون إحرام حج التمتع من مكة القديمة، و يجوز للمتمتع أن ينشئ إحرامه فى أى موضع يشاء من مواضعها، و فى أى شارع من شوارعها، دون المحلات و الأحياء الجديدة التى أضيفت إليها فى العصور المتأخرة و قد تقدم منا بعض ما يشير إلى حدودها، و الأفضل أن يوقع إحرامه فى المسجد الحرام، و أفضله أن يوقعه فى مقام إبراهيم و فى حجر إسماعيل، و قد ذكرنا هذا فى المسألة الأربعمئة و الرابعة و الثلاثين.

### المسألة ٨٨٣:

يستحب أن يوقع إحرامه فى يوم التروية، و فى صحبته معاوية بن عمار عن أبى عبد الله (ع): (إذا كان يوم التروية - إن شاء الله تعالى - فاغتسل ثم البس ثوبيك، و ادخل المسجد حافياً، و عليك السكينة و الوقار ثم صلّ ركعتين عند مقام إبراهيم أو فى الحجر، ثم اقعده حتى تزول الشمس فصلّ المكتوبة ثم قل فى دبر صلاتك كما

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٣٩٦

قلت حين أحرمت من الشجرة، فأحرم بالحج و عليك السكينة و الوقار، فإذا انتهيت الى الرقطاء دون الرّدم فلب، فإذا انتهيت الى الرّدم و أشرفت على الأبطح فارفع صوتك بالتلبية حتى تأتى منى).

و عن أبى بصير عنه (ع): (إذا أردت أن تحرم يوم التروية فاصنع كما صنعت حين أردت أن تحرم. إلى أن قال (ع):

و اغتسل و البس ثوبيك ثم ائت المسجد الحرام فصلّ فيه ست ركعات قبل أن تحرم و تدعو الله و تسأله العون، و تقول: (اللهم إني أريد الحج فيسره لى و حلنى حيث حبستنى لقدرك الذى قدّرت علىّ) و تقول: (أحرم لك شعرى و بشرى و لحمى و دمي من النساء و الثياب و الطيب أريد بذلك وجهك و الدار الآخرة، و حلنى حيث حبستنى لقدرك الذى قدّرت علىّ) ثم تلبى من المسجد الحرام كما لبّيت حين أحرمت، و تقول: (لييك بحجة تمامها و بلاغها عليك)، فإن قدرت أن يكون رواحك إلى منى زوال الشمس، و إلا فمتى ما تيسر لك من يوم التروية.

و فى الحديث الثانى و فى غيره دلالة على أن الأفضل للمكلف أن يصلّى صلاة الظهر فى منى بعد أن يحرم من المسجد فى مكة، و دون ذلك فى الفضل أن يصلّى الظهر فى المسجد الحرام ثم يحرم بعد الصلاة.

و فى الحديث الأول دلالة على أن الأفضل للمحرم أن يؤخّر التلبية بعد الإحرام من المسجد إلى أن يصل إلى الرقطاء، و يرفع صوته

بالتلبية حين يشرف على الأبطح، و دون ذلك في الفضل أن يلبي بعد الإحرام و هو في المسجد الحرام، و قد ذكرنا بعض هذا في المسألة الستمائة و الثامنة، و تلاحظ المسألة المشار إليها، فقد ألمحنا فيها الى تعيين المواضع التي ذكرت في الحديث الشريف. كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٣٩٧

### المسألة ٨٨٤:

إذا لبي المتمتع بعد إحرامه بالحج من مكة انعقد إحرامه و حرمت عليه جميع محرمات الإحرام التي تقدم ذكرها في فصل محرمات الإحرام، و إذا ارتكب شيئاً منها لزمته كفارة ذلك الشيء الذي فعله كما تقدم بيانها.

### المسألة ٨٨٥:

يستحب للرجل أن يجهر بالتلبية، و يستحب للمحرم الرجل و المرأة أن يأتي بالتلبيات المستحبة، و أن يكررها في أطراف الليل و النهار، و في كل صعود و نزول كما ذكرنا في آداب الإحرام.

### المسألة ٨٨٦:

يجوز لمن أحرم بحج التمتع أن يطوف بالبيت طوافاً مندوباً أو أكثر من بعد إحرامه و قبل أن يخرج الى المشاعر على كراهة في ذلك، و إن كان الأحوط له استحباباً تركه، و لا يفتقر بعد الطواف الى تجديد التلبية، و يجوز لمن كان محرماً بحج القران أو الافراد و دخل مكة أن يطوف بالبيت طوافاً مندوباً قبل وقوفه بعرفات و المشعر الحرام، و الأحوط له أن يجدد التلبية بعد صلاة الطواف و إذا تكرر منه الطواف جدّد التلبية بعد الصلاة في كل مرة، و قد ذكرنا هذا في المسألة الأربعمئة و الثامنة و الخمسين.

### المسألة ٨٨٧:

تلاحظ المسألة الخمسمئة و الرابعة و الثلاثون في حكم من ترك الإحرام من مكة في حج التمتع عامداً، أو تركه مضطراً لعروض بعض الأعذار التي أوجبت له عدم القدرة على الإحرام منها، فقد أوضحنا فيها أحكام ذلك، و ذكرنا في المسائل التي تليها حكم المتمتع إذا نسي الإحرام فلم يحرم من مكة و لا من غيرها، و حكمه إذا جهل ذلك فلم يحرم، و الفروض الأخرى التي تتعلق به و فصلنا أحكامها

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٣٩٨

هناك و لا موجب للتكرار هنا.

### المسألة ٨٨٨:

لا يصح للمتمتع أن يحرم بحج التمتع قبل أن يتم أعمال عمرته و يحل من إحرامها بالتقصير، و لا يصح لمن أحرم بحج التمتع أو

القران أو الافراد أن يحرم بعمرة مفردة حتى يتم أعمال حجه و يتحلل من إحرامه، و قد سبق منا بيان هذا.

### المسألة ٨٨٩:

يستحب للحاج إذا توجه إلى منى أن يقول: (اللهم إياك أرجو و إياك أدعو فبلغنى أملئ و أصلح لى عملى)، و أن يقول إذا وصل إليها: (الحمد لله الذى أقدمنيها صالحا فى عافية و بلغنى هذا المكان).  
و يستحب له أن يقول عند دخولها: (اللهم إن هذه منى و هى مما مننت به علينا من المناسك فأسألك أن تمنّ علىّ بما مننت به على أنبيائك، فإنما أنا عبدك و فى قبضتك).

### المسألة ٨٩٠:

يستحب له أن يبيت ليلة عرفه بمنى، و أن يكون فى إقامته فيها ذلك اليوم و تلك الليلة مشغولا بما يمكنه من التبعيد و الذكر لله و التوجه إليه، و أن يؤدى صلواته المكتوبة فى مسجد الخيف، و أن يعقب فيه بعد صلاة الفجر حتى تطلع الشمس، ثم يفيض إلى عرفات بعد طلوعها، و دونه فى الفضل أن لا يتجاوز وادى محسر قبل طلوعها.  
و الظاهر أنه يجوز الخروج من منى إلى عرفات قبل طلوع الشمس بل و قبل طلوع الفجر، و لا سيما للمشاة و أشباههم الذين يخافون التأخر و التعوق، و يخشون الزحام إذا خرجوا بعد ذلك.

### المسألة ٨٩١:

ورد فى حديث معاوية بن عمّار عن أبى عبد الله (ع): (إذا  
كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٣٩٩

غدوت إلى عرفه فقل و أنت متوجه إليها: (اللهم إليك صمدت و إياك اعتمدت و وجهك أردت، فأسألك أن تبارك لى فى رحلتى، و أن تقضى لى حاجتى، و أن تجعلنى ممن تباهى به اليوم من هو أفضل منى)، ثم تلبى و أنت غاد إلى عرفات).  
كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٤٠٠

## الفصل الحادى و العشرون فى الوقوف بعرفات و أحكامه و بعض آدابه

### المسألة ٨٩٢:

الواجب الثانى من واجبات الحج الوقوف فى عرفات فى اليوم التاسع من شهر ذى الحجة، من زوال الشمس فى ذلك اليوم على الأحوط إلى المغرب الشرعى منه، و المغرب الشرعى هو ذهاب الحمرة التى تحدث فى المشرق بعد غروب الشمس حتى تتجاوز قمة الرأس.

و يراد بالوقوف الواجب على الحاج فى عرفات أن يكون فيها طول هذه المدة و يمكنه فى ضمن حدودها، سواء كان راكبا أم راجلا،

و سواء كان واقفا على قدميه أم جالسا أم مضطجعا، و سواء كان مستقرا في موضع واحد أم متنقلا بين مواضع منها.

### المسألة ٨٩٣:

عرفة أو عرفات- على ما يقول أهل الخبرة و أهل البلاد من المؤرخين- ميدان واسع أرضه مستوية، يبلغ نحو ميلين طولاً في مثلها عرضاً، و هذا كله موقف، و من الموقف نفس الجبل المعروف بين الناس بجبل الرحمة، و اسمه إلال على ما ورد في الحديث عن الامام الصادق (ع)، و على ما يقوله المؤرخون أيضاً، و إلال على وزن هلال، فيجوز الوقوف عليه على كراهة، و تزول الكراهة عند كثرة الناس و ازدحامهم في الموقف، و الفضل أن يكون الوقوف في السهل من أى جهة من جهات الجبل، و الأفضل الوقوف في مسيرة الجبل، و يراد بها الجانب الأيسر منه لمن استقبل القبلة، و يجوز الوقوف على الهضبات و التلال الموجودة في الموقف. كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٤٠١

### المسألة ٨٩٤:

لا يكفى الوقوف في نمرة و لا عرنة و لا ثوية و الأراك و ذى المجاز فهذه كلها حدود عرفة و ليست منها، و في الحديث عن أبي عبد الله (ع): اتق الأراك و نمرة و بطن عرنة و ثوية و ذا المجاز فإنه ليس من عرفة فلا تقف فيه، و بمضمونه أدلة أخرى. و نمرة بفتح النون و كسر الميم موضع بقرب عرفات يقع بين طرف الحرم و طرف عرفات، و بطن عرنة بضم العين و فتح الراء و النون يكون ما بين العلمين اللذين هما حد عرفة و العلمين اللذين هما حد الحرم و لعله جزء من نمرة، و ذو المجاز موضع في خارج عرفات كانت العرب في الجاهلية تقيم فيه سوقاً من أسواقها في أيام الموسم.

### المسألة ٨٩٥:

الوقوف في عرفات عبادة من العبادات فلا بد فيه من النية، فلا يصح من المكلف إذا حضر الموقف و هو غير قاصد أو كان قاصداً لأمر آخر، و يجب في نيته تعيين النسك و قصد القربى، فإذا قال عند الزوال أو قبله: أقف في هذا الموقف من زوال الشمس الى الغروب الشرعى في حج التمتع حج الإسلام امتثالاً لأمر الله تعالى، صح عمله و كفاه في حصول الامتثال، و كذلك إذا كان في حج القران أو حج الأفراد. و يجب أن يكون وقوفه عن اختيار، فلا يصح إذا جنّ أو أغمى عليه أو سكر قبل الوقت و لم يفق الا بعد خروجه، و كذلك إذا نام قبل الوقت و لم ينتبه الا بعد خروجه.

### المسألة ٨٩٦:

الواجب الركن من الوقوف بعرفات هو أن يحضر المكلف في بعض الوقت الذى ذكرناه، من أول الوقت أو من آخره أو في كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٤٠٢

أثناءه، بحيث يصدق عليه أنه حضر عرفات و وقف فيها مسمى الوقوف في وقتها الاختيارى المذكور، و الباقي من الوقوف في الوقت

واجب غير ركن، و النتيجة المعلومة لذلك: أن المكلف إذا ترك الوقوف في جميع الوقت من أوله الى آخره و لم يدرك منه شيئاً، و كان عامداً في فعله بطل حجه، و لا يصححه أن يحضر موقف عرفات في فترة من ليلة العاشر، و هي الوقت الاضطرارى لعرفات كما سيأتى بيانه، و لا يصح حجه ان يحضر الوقوف في المشعر الحرام في وقته الاختيارى أو في وقته الاضطرارى - كما سيأتى -، سواء وقف في عرفات ليلة العيد أم لا، و على وجه الاجمال فلا يصح حجه في جميع الصور، و كذلك الحكم في المكلف إذا كان جاهلاً مقصراً في تعلم أحكامه، فإذا ترك الوقوف و لم يدرك الركن منه بطل حجه و جرى فيه حكم العامد.

### المسألة ٨٩٧:

إذا ترك المكلف الوقوف في عرفات ناسياً أو ساهياً غير عامد، فإن تذكره و الوقت الاختيارى للوقوف بها لا يزال باقياً، و جب عليه أن يحضر و يتدارك الوقوف و لو بإدراك الركن، و هو مسمى الوقوف، فإذا بادر و أدركه كذلك صح حجه، و إذا تركه بعد أن تذكره مع قدرته على الحضور و التدارك بطل حجه لتعمده، و إذا تذكر الوقوف بعد غروب الشمس و خروج الوقت و جب عليه أن يقف في عرفات فترة من ليلة العيد، و هي الوقت الاضطرارى لها، ثم يفيض منها ليدرك الوقوف بالمشعر الحرام في وقته، و بذلك يصح حجه، و كذلك الحكم في المكلف إذا كان جاهلاً قاصراً، أو كان معذوراً لبعض الطوارى التى أوجبت له عدم القدرة فلم يدرك الموقف لعذره، فيجرى فيه الحكم الآنف بيانه، و إذا ترك المكلف الوقوف الاضطرارى بعرفات في الصورة المذكورة في المسألة و لم يأت به بعد

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٤٠٣

تذكره و ارتفاع عذره و كان عامداً قادراً بطل حجه.

### المسألة ٨٩٨:

□  
في صحیحہ معاویہ بن عمّار الوارده عن أبى عبد الله (ع) في صفه حج الرسول (ص) يقول (ع): حتى انتهوا (و هو يعنى الرسول و من معه من الناس في حجه الوداع)، حتى انتهوا إلى نمره و هي بطن عرنه بحيال الأراك ضربت قبه الرسول، و ضرب الناس أخبيتهم عندها، فلما زالت الشمس خرج رسول الله (ص) و معه قريش و قد اغتسل و قطع التلبیه، حتى وقف بالمسجد، فوعظ الناس و أمرهم و نهاهم، ثم صلى الظهر و العصر بأذان واحد و إقامتين، ثم مضى الى الموقف فوقف به.

و الصحیحہ ظاهره الدلاله على أن الرسول (ص) و من معه من المسلمين قد أخرّوا الوقوف في عرفات عن أول الزوال حتى أتى مسجد نمره و خطب في الناس، و صلى الظهر و العصر بعد الخطبه ثم توجه بهم حتى أتى الموقف فوقف به، و بمضمون هذه الصحیحہ نصوص معتبره أخرى، و لا محيد عن العمل بها، فيجوز للحاج أن يؤخر الوقوف عن أول الزوال حتى يغتسل و حتى يصلى الفريضتين كما ذكر ثم يتوجه الى الموقف إذا كان قد ضرب خبائه في نمره أو غيرها من حدود عرفه.

و يشكل الحكم بجواز التأخير، بل يمنع على الأحوط إذا كان لغير ذلك، كما إذا كان المكلف قد اغتسل قبل الوقت أو كان لا يريد الغسل، و كما إذا كان في داخل حدود عرفه من أول الوقت و أراد تأخير الصلاة عن أول وقتها، فيجب عليه أن ينوى الوقوف من أول الزوال على الأحوط، و يآثم إذا ترك الوقوف و أخره عامداً، و لا يفسد وقوفه و لا حجه بالتأخير إذا نوى الوقوف و وقف بعد ذلك.

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٤٠٤



**المسألة ٨٩٩:**

إذا أفاض الشخص من موقف عرفات قبل الغروب الشرعى من يوم عرفه، و كان متعمدا فى خروجه منها، أثم بذلك و وجب عليه أن ينحر بدنه، و لا- يفسد بذلك حجه إذا كان قد أتى بالركن الواجب عليه من الوقوف بعرفات، كما هو المفروض فى المسألة، و إذا تاب و رجع الى عرفات قبل أن يخرج الوقت لم تجب عليه الكفارة، و إذا تاب و لم يرجع إليها لم تسقط عنه الكفارة على الأقوى، و مثال ذلك: أن يتوب بعد مضى الوقت، فلا فائدة فى رجوعه إذا رجع و لا تسقط به الكفارة، و لا تسقط الكفارة أيضا إذا رجع الى عرفات من غير توبة و مثال ذلك: أن ينسى بعض حوائجه فى عرفات فيرجع إليها ليأخذ أمواله المنسية.

**المسألة ٩٠٠:**

إذا أفاض الرجل من عرفات قبل الغروب و كان غير متعمد للمخالفة و مثال ذلك: أن يكون جاهلا قاصرا أو ساهيا أو ناسيا و لا يتذكر حتى يخرج الوقت، فلا- اثم عليه و لا كفارة، و يشكل الحكم بسقوط الكفارة عنه إذا كان جاهلا مقصرا فى تعلم الاحكام فلا يترك الاحتياط فيه.

و إذا أفاض منها قبل الغروب ساهيا أو ناسيا أو جاهلا قاصرا ثم تذكر أو علم بالحكم بعد خروجه منها و وجب عليه الرجوع إذا كان ممكنا، فإن هو لم يعد إليها مع قدرته على العود كان آثما، و الأحوط له دفع الكفارة.

**المسألة ٩٠١:**

يجب عليه أن ينحر البدنة الآنفة ذكرها فى منى، و إذا لم يقدر على البدنة و وجب عليه أن يصوم بدلا عنها ثمانية عشر يوما، و يتخير فى أن يصومها فى مكة أو فى الطريق أو عند أهله بعد رجوعه

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٤٠٥

إليهم، و لا يجب عليه التتابع فى صيام الأيام المذكورة، و ان كان التتابع فيها أحوط استحبابا.

**المسألة ٩٠٢:**

قد اتضح مما فضّلناه فى المسائل السابقة أن للوقوف فى عرفات وقتين، أحدهما وقت اختيارى يجب على الحاج حضوره و الوقوف فيه فى حال اختياره، و قد ذكرناه و ذكرناه مبدأه و نهايته، و بينا بعض أحكامه و لوازمه، و ثانيهما وقت اضطرارى يجب حضوره و الوقوف فيه على من ترك الوقوف الاختيارى فيها حتى انتهى وقته المحدود، لنسيان أو لسهو أو لجهل يعذر فيه، أو تركه لعذر يسقط معه التكليف بالوقوف فى الوقت الأول، فيجب على هؤلاء الحضور فى عرفات و الوقوف بها فى الوقت الثانى، و الوقت الثانى الاضطرارى هو الليلة العاشرة من ذى الحجة، و مبدأها من الغروب الشرعى فى أول الليلة إلى طلوع الفجر منها، و الواجب من هذا الوقت هو أن يقف المعذور فترة من الليلة يصدق معها انه قد حضر عرفات و وقف فيها، و يكفيه أن يقف فى أى جزء أمكن له الوقوف فيه من الليلة فى أولها أو فى أثنائها أو آخرها و ان كان قليلا، و لا يجب عليه استيعاب الليلة بالوقوف و لا قسم كبير منها.

و يشترط فى صحه و وقوفه فى الوقت الاضطرارى بعرفات أن لا- يكون ذلك سببا فى فوات الوقوف فى المشعر الحرام قبل طلوع

الشمس، فإذا علم أنه لا- يدرك المشعر في وقته إذا هو مضى الى عرفه و وقف فيها في ليلة العيد، أو خاف ذلك لم يجب عليه الحضور في عرفه ليلة العيد و لم يجز له ذلك، و وجب عليه البدار الى المشعر فلا- يفوته الوقوف الاختيارى فيه، فإذا أدركه صح حجة.

### المسألة ٩٠٣:

إذا أمكن للحاج الذى فاته الوقوف الاختيارى بعرفات من

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٤٠٦

ذوى الأعدار المذكورين، أن يقف فيها في الوقت الاضطرارى على الوجه الذى بيناه تعين عليه ذلك، و قام وقوفه الاضطرارى مقام الاختيارى و أصبح ركنا في حجه، فإذا تركه متعمدا بطل حجه، و لا- يكفيه في تصحيح حجه أن يدرك المشعر الحرام في وقته الاختيارى.

### المسألة ٩٠٤:

سنذكر ان شاء الله تعالى في الفصل الآتى أن الأحوط لزوما للحاج أن يبيت ليلة العاشر في المزدلفة حتى يصبح، و ان كان الوقوف الواجب فيها بعد طلوع الفجر، فيلزمه المبيت فيها على الأ-حوط مع الاختيار و نتيجة لذلك، فإذا أمكن للمعذور أن يؤدي الوقوف الاضطرارى في عرفات في وقت سابق من ليلة العيد ثم يفيض الى المشعر الحرام و يدرك المبيت فيه جزءا من ليلته قبل الفجر و قبل الوقوف الواجب، تعين عليه أن يفعل ذلك على الأ-حوط، و إذا لم يمكن له ذلك وقف في عرفات ثم أفاض منها ليدرك الوقوف بالمشعر الحرام في وقته الاختيارى و ان لم يدرك المبيت فيه.

### المسألة ٩٠٥:

إذا حكم القاضى من الجمهور بثبوت هلال ذى الحجة في يوم من الأيام، و لم يثبت ذلك عند الشيعة، و اقتضى ذلك أن يكون الوقوف في عرفات في اليوم المشكوك عند الشيعة أو في اليوم الثامن عندهم، و استدعت التقيّة ذلك، صح للمكلف أن يقف في عرفات في يوم وقوفهم، و أن يقف في المشعر الحرام بعد الفجر من يوم عيدهم، و إذا عمل على وفق ذلك صح وقوفه و حجه، و برئت ذمته من التكليف بالحج، إذا كان واجبا عليه في ذلك العام، أو كان مستقرا في ذمته من عام سابق أو أكثر، و برئت ذمته الشخص المنوب عنه إذا كان المكلف نائبا في الحج عنه، و استحق الأجر المسماء له إذا كان مستأجرا للنيابة، و سنتعرض لبقية أحكام هذا الحج في الفصل الآتى

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٤٠٧

عند التعرض للوقوف في المشعر، و لإعمال الحج في يوم النحر و ما بعده فليلاحظ ذلك.

### المسألة ٩٠٦:

في الخبر عن عمر بن زيد عن أبي عبد الله (ع): إذا زاغت الشمس يوم عرفة فاقطع التلبية، واغتسل و عليك بالتكبير و التهليل و التحميد و الثناء على الله، و صلّ الظهر و العصر بأذان واحد و إقامتين. و في صحیحہ معاوية بن عمّار عنه (ع)، قال: (فإذا انتهيت الى عرفات فاضرب خباك بنمرة، و نمره هي بطن عرنة دون الموقف و دون عرفة، فإذا زالت الشمس يوم عرفة فاغتسل، و صلّ الظهر و العصر بأذان واحد و إقامتين، فإنما تعجل العصر و تجمع بينهما لتفرغ نفسك للدعاء فإنه يوم دعاء و مسألة)، و يستحب له أن يأتي الموقف و عليه السكينة و الوقار.

### المسألة ٩٠٧:

يستحب كما قلنا من قبل أن يكون موقف الحاج في ميسرة الجبل، و أن يجمع أمتعته و رحله و أهله و أصحابه و يسدّ الخلل و الفرج الموجود في الموقف بنفسه و بهم.

### المسألة ٩٠٨:

يستحب له إذا أتى الموقف أن يحمّد الله و يهلّله و يمجّده و يثنى عليه بما هو أهله، و أن يقول: (الله أكبر) مائة مرة، (الحمد لله) مائة مرة، (سبحان الله) مائة مرة، و أن يقرأ (قل هو الله أحد) مائة مرة، و أن يختار لنفسه ما أحب من الدعاء، و يجتهد في الدعاء و المسألة و التوبة و الاستغفار من الذنوب و الصلاة على الرسول و آله المطهّرين (ص)، و أن يستعيد بالله من الشيطان أن يذهله في هذا الموطن عن الإخلاص لله و التوجه اليه، و أن يشتغل بالنظر الى نفسه و العمل لخلاصها و اسعادها عن النظر الى الناس و أفعالهم و حركاتهم في

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٤٠٨

الموقف.

و يستحب أن يقول في دعائه: (اللهم انى عبدك فلا تجعلنى من أخيب و فذك، و ارحم مسيرى إليك من الفج العميق)، و أن يقول: (اللهم ربّ المشاعر كلّها فكّ رقتى من النار، و أوسع علىّ من رزقك الحلال، و ادراً عنى شر فسقة الجن و الانس). و أن يقول: (اللهم لا تمكر بى و لا تخدعنى و لا تستدرجنى). و أن يقول: (اللهم إنى أسألك بحولك و جودك و كرمك و فضلك و منك، يا أسمع السامعين، و يا أبصر الناظرين، و يا أسرع الحاسبين و يا أرحم الراحمين، أن تصلى على محمد و آل محمد، و أن تفعل بى كذا و كذا) و يذكر حاجته و يستحب أن يقول و هو رافع رأسه الى السماء: (اللهم حاجتى إليك التى إن أعطيتها لم يضرنى ما منعتنى، و التى إن منعتها لم ينفعنى ما أعطيتها، أسألك خلاص رقتى من النار).

و أن يقول: (اللهم انى عبدك و ملك يدك، ناصيتى بيدك، و أجلى بعلمك، أسألك أن توفّقنى لما يرضيك عنى، و أن تسلّم منى مناسكى التى أريتها خليلك إبراهيم (ع)، و دللت عليها نبيك محمدا (ص)، و ان يقول: (اللهم اجعلنى ممن رضيت عمله و أطلت عمره، و أحييته بعد الموت حياة طيبة).

### المسألة ٩٠٩:

يستحب أن يقرأ دعاء الرسول (ص) الذى علّمه لعلى (ع) و قال له: هو دعاء من كان قبلى من الأنبياء و الدعاء هو أن يقول:

(لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد، يحيى ويميت، ويحيى ويميت، وهو حي لا يموت، بيده الخير وهو على كل شيء قدير، اللهم لك الحمد أنت كما تقول، وخير ما يقول القائلون، اللهم لك صلاتي ونسكي ودينى ومحياى ومماتى، ولك ثرائى، وبك حولى، ومنك قوتى، اللهم إني أعوذ بك من الفقر، ومن وسواس كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٤٠٩

الصدر، ومن شتات الأمر، ومن عذاب النار، ومن عذاب القبر، اللهم إني أسألك من خير ما تأتى به الرياح، وأعوذ بك من شر ما تأتى به الرياح، وأسألك خير الليل وخير النهار).  
و أن يقول: (اللهم اجعل فى قلبى نورا، وفى سمعى نورا، وبصرى نورا، ولحمى ودمى وعظامى وعروقى ومفاصلى ومقعدى ومقامى ومدخلى ومخرجى، وأعظم لى نورا يا رب يوم ألقاك، انك على كل شيء قدير).

### المسألة ٩١٠:

عن أبي بصير عن أبي عبد الله (ع) قال: (إذا أتيت الموقف فاستقبل البيت وقل: (سبحان الله) مائة مرة، (الله أكبر) مائة مرة، و تقول (ما شاء الله لا قوة إلا بالله) مائة مرة، و تقول:

(أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد، يحيى ويميت، ويميت ويحيى، بيده الخير وهو على كل شيء قدير) مائة مرة، و تقرأ (الم ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين، الذين يؤمنون بالغيب ويعلمون الصلاة وما رزقناهم ينفقون، والذين يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك وبالآخرة هم يوقنون، أولئك على هدى من ربهم وأولئك هم المفلحون، إن الذين كفروا سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون، ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم وعلى أبصارهم غشاوة ولهم عذاب عظيم، ومن الناس من يقول آمنا بالله وباللهم واليوم الآخر وما هم بمؤمنين، يخادعون الله والذين آمنوا وما يخادعون إلا أنفسهم وما يشعرون، فى قلوبهم مرض فزادهم الله مرضاً ولهم عذاب أليم بما كانوا يكذبون).

و تقرأ قل هو الله أحد ثلاث مرات، و تقرأ آية الكرسي، و تقرأ آية السجدة، و هى قوله تعالى:

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٤١٠

(إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ يُغْشَى اللَّيْلَ النَّهَارَ يَطْلُبُهُ حَثِيثًا، وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَ النُّجُومُ مَسْجُورَاتٌ بِأَمْرِ اللَّهِ إِلَهُ الْخَلْقِ وَالْأَمْرُ لِلَّهِ رَبُّ الْعَالَمِينَ ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ، وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعِيدًا ضِلَالِحًا وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ). و تقرأ (قل أعوذ برب الفلق)، و (قل أعوذ برب الداس)، و تقول: (الحمد لله على كل نعمة أنعم بها على، مما أعلم و مما لا أعلم، و مما أحصى و مما لا أحصى)، و تذكر أنعمه عليك واحدة واحدة ما أحصيت منها، و تقول:

(الحمد لله على ما أنعم به على من أهل و مال، الحمد لله على ما أبلانى، اللهم لك الحمد على نعمائك التى لا تحصى بعدد، و لا تكافأ بعمل) و تحمده بكل آية ذكر فيها الحمد لنفسه فى القرآن، و تسبحه بكل تسبيح ذكر به نفسه فى القرآن، و تكبره بكل تكبير كبر به نفسه فى القرآن، و تهلله بكل تهليل هلل به نفسه فى القرآن.

و يستحب أن تصلى على محمد و آل محمد، و أن تكثر منها و تجتهد فيها، و أن تدعو الله بكل اسم سمي به نفسه فى القرآن، و بكل اسم تحسنه، و تدعوه بأسمائه التى ذكرها فى آخر سورة الحشر، فتقول: (يا الله الذى لا إله إلا هو عالم الغيب والشهادة هو الرحمن الرحيم، يا الله الذى لا إله إلا هو الملك القدوس السلام المؤمن المهيمن العزيز الجبار المتكبر سبحان الله عما يشركون، يا الله الخالق البارئ المصور له الأسماء الحسنى يسبح له ما فى السماوات والأرض وهو العزيز الحكيم). و تقول: (أسألك يا الله يا رحمن بكل

اسم هو ليك، و أسألك بقوتك و قدرتك و عزتك، و بجميع ما أحاط به علمك، و بجمعك و بأركانك كلها، و بحق رسولك صلوات الله عليه و باسمك الأ-كبر الأ-كبر، و باسمك العظيم الذي من دعاك به كان حقا عليك أن لا تخييه، و باسمك الأعظم الأعظم الذي من دعاك به

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٤١١

□  
 كان حقا عليك ان لا- ترده و أن تعطيه ما سأل، أن تغفر لي جميع ذنوبي في جميع علمك في)، و تسأل الله حاجتك كلها من أمر الآخرة و الدنيا، و ترغب إليه في الوفاة في المستقبل في كل عام، و تقول:  
 (أسأل الله الجنة) سبعين مرة، (أتوب الى الله) سبعين مرة، و تقول: (اللهم فكّني من النار، و أوسع عليّ من رزقك الحلال الطيب و ادرا عنى شر فسقة الجنّ و الانس و شر فسقة العرب و العجم).

### المسألة ٩١١:

يستحب للإنسان أن يكثر في الموقف و في غيره من المشاعر و المواطن من الدعاء و الاستغفار لأبويه و لأولاده و لأرحامه و لإخوانه المؤمنين، و يسمى من يتذكره منهم بأسمائهم من الأحياء و الموتى و لا يختص ذلك بعدد معين، و يذكر من لم يسمه منهم على نحو العموم، و ان يختار ذلك على الدعاء لنفسه ففي الخبر عن إبراهيم بن أبي البلاد أو عبد الله بن جندب قال: كنت في الموقف، فلما أفضت لقيت إبراهيم ابن شعيب فسلمت عليه، و كان مصابا بإحدى عينيه، و إذا عينه الصحيحة حمراء كأنها علقه دم، فقلت له: قد أصبت بإحدى عينيك و انا و الله مشفق على عينك الأخرى فلو قصّيرت من البكاء قليلا، قال: لا و الله يا أبا محمد، ما دعوت لنفسى اليوم بدعوة، فقلت:

□ □  
 فلمن دعوت؟ قال: دعوت لإخواني، فإنني سمعت أبا عبد الله (ع) يقول: (من دعا لأخيه بظهر الغيب و كلّ الله به ملكا يقول: و لك مثله، فأردت أن أكون أنا أدعو لإخواني و يكون الملك يدعو لي، لأنني في شك من دعائي لنفسى، و لست في شك من دعاء الملك لي)، و عن أبي الحسن موسى بن جعفر (ع): (من دعا لأخيه بظهر الغيب نودي من العرش، و لك مائة ألف ضعف مثله).

### المسألة ٩١٢:

يجب أن يكون الإنسان حسن الظن بالله أن يغفر له ذنوبه،

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٤١٢

□  
 و يقضى له حوائجه إذا هو وقف في المواقف و أدّى الأعمال، ففي الخبر عن أبي عبد الله (ع) و قد سأله رجل في المسجد الحرام: من أعظم الناس وزرا فقال (ع): (من يقف بهذين الموقفين: عرفه و المزدلفة، و سعى بين هذين الجبلين، ثم طاف بهذا البيت، و صلى خلف مقام إبراهيم، ثم قال في نفسه و ظن ان الله لم يغفر له، فهو من أعظم الناس وزرا).

### المسألة ٩١٣:

يستحب للحاج استحبابا مؤكدا أن يكون على طهارة في حال وقوفه بعرفات، و لا يجب عليه ذلك.

**المسألة ٩١٤:**

يجوز للحاج في وقوفه بعرفات أن يدعو بأى دعاء ينشئه أو يختاره، ولا يتعين عليه شيء من ذلك، والأفضل أن يدعو بالمأثور عن المعصومين (ع)، وقد سبق ذكر بعضها، ومن المأثور عنهم (ع) دعاء الإمام أبى عبد الله الحسين (ع) الذى دعا به فى موقف عرفات، وهو دعاء عظيم الشأن كبير المقاصد، فليغتنمه الحاج فى هذا الموقف الشريف وغيره، ومن المأثور أيضا دعاء ولده الامام زين العابدين (ع)، وهو الدعاء السابع والأربعون من أدعية الصحيفة السجادية فليطلبه فيها أو فى غيرها من المصادر، وللإمام زين العابدين (ع) دعاء آخر فى يوم عرفه يرويه الشيخ الطوسى (قدس الله سره) فى كتابه (مصباح المتهدج).

**المسألة ٩١٥:**

يستحب له أن يقول إذا أشرفت الشمس على الغروب: (اللهم إني أعوذ بك من الفقر و من تشتت الأمر و من شر ما يحدث بالليل و النهار، أمسى ظلمى مستجيرا بعفوك، و أمسى خوفى مستجيرا بأمانك، و أمسى ذلى مستجيرا بعزك، و أمسى وجهى الفانى

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٤١٣

مستجيرا بوجهك الباقي، يا خير من سئل و يا أجود من أعطى، جللنى برحمتك و ألبسنى عافيتك و اصرف عنى شر جميع خلقك). و يستحب له أن يقول إذا غربت الشمس: (اللهم لا تجعله آخر العهد من هذا الموقف، و ارزقنيه من قابل أبدا ما أبقيتني، و اقبلني اليوم مفلحا منجحا مستجابا لى، مرحوما مغفورا لى بأفضل ما ينقلب به اليوم احد من وفدك و حجاج بيتك الحرام، و اجعلني اليوم من أكرم وفدك عليك و أعطني أفضل ما أعطيت أحدا منهم من الخير و البركة و الرحمة و الرضوان و المغفرة و بارك لى فى ما أرجع اليه من أهل و مال أو قليل أو كثير و بارك لهم فى).

**المسألة ٩١٦:**

إذا طرأ للحاج عارض من مرض و نحوه فاضطر معه إلى الإفاضة من عرفات قبل وقت الإفاضة جاز له ذلك و لا- كفارة عليه، و كذلك إذا خرج به السائق عن حدود عرفه قبل المغرب الشرعى بغير علم منه، أو كان لا يقدر على منعه من الخروج، فلا شىء عليه.

**المسألة ٩١٧:**

إذا غابت الشمس و ذهبته الحمرة عن المشرق، و زالت القبلة قمة الرأس كما ذكرناه هنا و كما بينا فى الغروب الشرعى من مبحث الوقت فى الصلاة، جاز للحاج أن يفيض من عرفات ليدكر الله عند المشعر الحرام، و ان يخرج من حدود الموقف الأول و يتوجه الى الموقف الثانى، و يستحب له أن يكون فى إفاضته على سكينه و وقار، و أن يكون فى مسيره قاصدا متوسطا بين الإسراع و الإبطاء، و أن يشتغل فى حال مسيره بالدعاء و الاستغفار كما يقول سبحانه (ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ وَ اسْتَغْفِرُوا لِلَّهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ)، فإذا بلغ الى الكثيب الأحمر، و هو يقع عن يمين الطريق استحب له أن يقول: (اللهم ارحم موقفى و زد فى عملى و سلم لى دينى و تقبل

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٤١٤

مناسكى)، و ليس سيرا جميلا و ليتق الله ربه، فلا يظأ ضعيفا أو مسلما و لا يشرك فى عنت انسان، و يستحب له أن يكبر بين المأزمين إذا مرّ بينهما.

### المسألة ٩١٨:

يستحب للحاج إذا أفاض من عرفات أن يؤخر صلاة المغرب و العشاء حتى يصل الى المزدلفة، فيصليهما فيها و إن مضى شطر من الليل، و ان يجمع بينهما بأذان واحد و إقامتين، و لا يصلى النافلة بينهما فإذا فرغ من الفريضة صلى النافلة بعدهما إذا شاء.

### المسألة ٩١٩:

يستحب له مع الإمكان أن يكون نزوله فى المزدلفة بطن الوادى عن يمين الطريق قريبا من المشعر، و يراد بالمشعر هنا جبل فى الوادى يسمى قزح، و عليه مسجد معروف، و الجبل المذكور و المسجد المبنى عليه يعرفان عند العامة من أهل تلك البلاد بالمشعر، و يستحب للحاج إذا كان ضرورة أن يظأ المشعر برجله، و الضرورة هو الذى لم يحج من قبل هذا و ان كان قد اعتمر. كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٤١٥

## الفصل الثانى و العشرون فى الوقوف بالمزدلفة و أحكامه

### المسألة ٩٢٠:

الأحوط احتياطا لازما للحاج- بعد إفاضته من عرفات- أن يبيت ليلة العاشر من ذى الحجة فى المزدلفة حتى يصبح، بل القول بوجوب المبيت فيها لا يخلو من قوة، و النصوص و ان كانت غير صريحة فى ذلك، و لكن يستفاد من مجموع أدلة المسألة المفروغية عنه، و لذلك فعلى الحاج أن لا- يتركه و لا- يتسامح فيه إذا كان مختارا غير معذور، و ينوى المبيت فى المزدلفة فى الحج امتثالا لأمر الله المتوجه اليه بذلك.

### المسألة ٩٢١:

المزدلفة و المشعر الحرام و جمع أسماء ثلاثة لموضع واحد، و هو الموقف الثانى الذى يجب الوقوف فيه فى الحج، و قد سبق فى المسألة التسعمائة و التاسعة عشرة أن العامة من أهل تلك البلاد يسمون جبل قزح الموجود فى الوادى و المسجد المؤسس عليه باسم المشعر الحرام، و لكن ورد فى معتبرة أبى بصير عن الإمام أبى عبد الله (ع) انه قال: و المشعر من المزدلفة و المزدلفة من المشعر، و نتيجة لذلك فلا فرق ما بينهما فى الحكم.

و حد المزدلفة من المأزمين إلى الحياض إلى وادى محسير، و فى صحيحة زرارة عن الإمام أبى جعفر (ع): حدّها ما بين المأزمين إلى الجبل الى حياض محسير، و ظاهر الصحيحة أن الحياض من وادى محسير أو هى متصله به، و ليست حدا للمزدلفة من ناحية أخرى، و الجبل المذكور فى الصحيحة حد من حدود المزدلفة من أحد جوانبها

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٤١٦

و ليس المراد به جبل قرح فلا يلتبس الأمر في ذلك.

و الحدود المبيّنة ليست من وادي المزدلفة، فلا يجوز للحاج أن يقف في الحياض أو في وادي محسّر، و لا يقف في المأزمين، إلا إذا كثر الناس و ضاق وادي المزدلفة عنهم، فيجوز عند ذلك الارتفاع إلى المأزمين، و قد وردت الرخصة الشرعية به في هذا الحال، و لا يصح في غير ذلك، و قد سبق أن جبل قرح من المزدلفة فيصح الوقوف عليه، و يصح الوقوف في ما بعده إلى حد الوادي من تلك الجهة، و هكذا من الجهات الأخرى.

### المسألة ٩٢٢:

الواجب الثالث من واجبات الحج: الوقوف في المزدلفة من طلوع الفجر إلى طلوع الشمس من اليوم العاشر من ذي الحجة. و المراد بالوقوف الواجب هنا أيضا: الكون في الموقف المحدود و الحضور فيه على نهج ما ذكرناه في الوقوف بعرفات، فيجوز للحاج أن يمكث المدة المبيّنة في الوادي راكبا أو راجلا، و واقفا على قدميه أو جالسا أو مضطجعا، و لا يجب على الحاج أن يستوعب جميع المدة ما بين الطلوعين في الوقوف على الأقوى، فيجوز له أن يفيض من المزدلفة قبل أن تطلع الشمس إذا كان قد وقف فيها مدة يتأدى بها الواجب بعد طلوع الفجر، و إذا تأخر في وقوفه عن أول الفجر لعذر أو لغير عذر لم يجز له أن يفيض حتى يؤدي الواجب قبل طلوع الشمس.

### المسألة ٩٢٣:

يجب على الحاج أن ينوي الوقوف الواجب في المزدلفة في أوله، فإذا كان ممن لم يدرك المبيت في المزدلفة و وصل إليها عند طلوع الفجر نوى الوقوف في المزدلفة من الفجر إلى طلوع الشمس في حج التمتع مثلا حج الإسلام لوجوبه امتثالا لأمر الله، و كذلك إذا تأخر

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٤١٧

وقوفه عن أول الفجر و أدركه قبل طلوع الشمس، فعليه أن ينوي الوقوف الواجب من ذلك الوقت إلى مطلع الشمس. و إذا أدرك المبيت في المزدلفة و لو شطرا صغيرا من الليل، فالأحوط له أن ينوي الوقوف فيها من ذلك الوقت إلى طلوع الشمس في حج الإسلام امتثالا- لأمر الله المتوجه إليه به، فإذا طلع الفجر جدّد نيّة الوقوف من الفجر إلى طلوع الشمس لوجوبه امتثالا لأمر الله تعالى.

### المسألة ٩٢٤:

الركن من الوقوف في المزدلفة- و هو الذي يبطل الحج إذا تعمد المكلف تركه- هو الوقوف فيها فترة من الوقت يصدق معها انه أتى بمسّمى الوقوف في المزدلفة، فإذا وصل الحاج إلى المزدلفة عند الفجر و وقع فيها إلى طلوع الشمس، فالمسّمى من هذا الوقوف هو الركن، و الباقي منه وقوف واجب غير ركن، و إذا تأخر فلم يقف عند الفجر ثم وقف فيها قبل طلوع الشمس صح حجه لإدراكه الركن، و أثم بتركة الوقوف الواجب بعد الفجر إذا كان عامدا، و إذا هو ترك الوقوف متعمدا فلم يقف فيها قبل الفجر و لا بعده حتى



طلعت الشمس أثم و بطل حجة.

### المسألة ٩٢٥:

إذا وقف الحاج في المزدلفة في ليلة العاشر قبل الفجر فقد أدرك الركن من الوقوف على الأقوى، فإذا أفاض من المزدلفة ليلا بعد ما وقف فيها و ترك الوقوف فيها بعد الفجر عامدا أثم بذلك لأنه ترك وقوفا واجبا، و صح حجه لأنه قد أدرك الركن كما قلنا، و وجب عليه أن يجبره بشاء، و إذا أفاض منها ليلا بعد ما وقف فيها و كان جاهلا- صح حجه، و لا شيء عليه، و إذا تته من جهله بعد ما أفاض و جب عليه الرجوع الى المزدلفة لإدراك الواجب و هو الوقوف

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٤١٨

بعد الفجر، فإذا تعمّد و لم يرجع ففي وجوب الجبر بشاء إشكال و لا يترك الاحتياط، و كذلك الحكم في الساهي.

### المسألة ٩٢٦:

يجوز للخائفين و الضعفاء من الشيوخ و العجزة و المرضى، و للنساء و الصبيان أن يقفوا في المزدلفة ليلا، ثم يفيضوا منها إلى منى قبل طلوع الفجر و لا شيء عليهم، و يصح بذلك حجهم، و كذلك من يتولى شؤون النساء و الصبيان و ان كان من غير الأصناف المذكورين، و الأحوط أن يكون ذلك بعد انتصاف الليل، و مثلهم في الحكم من يلزمه من البقاء الى طلوع الفجر و الوقوف ما بين الطلوعين حرج أو ضرر لا يتحمل عادة.

### المسألة ٩٢٧:

يجوز للحاج- حتى في حال الاختيار- أن يفيض من المزدلفة قبل طلوع الشمس إذا كان قد وقف فيها من الليل الى ذلك الوقت، أو كان قد وقف فيها من طلوع الفجر الى ذلك الوقت، و لا تجوز له الإفاضة قبل أن يحصل منه مسمي الوقوف.

### المسألة ٩٢٨:

إذا لم يدرك الإنسان المزدلفة لسبب يعذر من أجله، فلم يقف فيها ليلة العاشر، و لم يقف فيها بعد طلوع الفجر منه، لنسيان استمر معه الى أن طلعت الشمس أو لسهو عرض له كذلك أو لعذر آخر منعه من الحضور و الوقوف طول تلك المدة، ثم زال العذر بعد ذلك، و جب عليه أن يقف فيها ما بين طلوع الشمس الى وقت زوالها من يوم النحر، فإذا وقف فيها في هذا الوقت أجزاء ذلك على ما سيأتي تفصيله، و هذا هو الوقت الاضطراري للوقوف بالمزدلفة للمعذورين و المضطرين، و لا يكفي الوقوف فيه مع الاختيار.

فإذا استطاع المعذور أن يقف في هذا الوقت و جب عليه أن

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٤١٩

يدركه، و إذا تركه عامدا مع الاستطاعة بطل حجه، و لا يجب عليه أن يستوعب جميع هذه المدة بالوقوف، بل يكفي أن يقف فترة قصيرة منه يصدق بها مسمي الوقوف في المزدلفة، على نهج ما أوضحناه في الموقف الاضطراري بعرفات، و قد سبق بيانه في المسألة

التسعمائة و الثانية.

### المسألة ٩٢٩:

إذا استمر بالحاج المعذور عذره المانع له عن الحضور في المزدلفة حتى خرج الوقت الاضطراري للوقوف فيها، فلم يقف بها في الوقت الاختياري و لا في الوقت الاضطراري فللمسألة صور ثلاث:

الصورة الأولى: أن يكون قد أدرك الوقوف في عرفات في وقتها الأول الاختياري، و ترك الوقوف بالمشعر، لجهله بوجود الوقوف فيه، فإن كان قد عبر على المشعر في ليلة العاشر لما أفاض إلى منى من عرفات صح بذلك حجه، و ان لم يعبر بالمشعر في ليلة العاشر أشكل الحكم بصحة حجه.

الصورة الثانية: أن يكون أدرك الوقوف في عرفات في وقتها الاختياري و ترك الوقوف بالمشعر لنسيان أو اضطرار، و الحكم بصحة الحج في هذه الصورة مشكل أيضا، سواء مرّ بالمشعر في ليلة العاشر أم لا.

الصورة الثالثة: أن يكون قد فاته الوقوف الاختياري في عرفات ثم فاتته الوقوف في المشعر في الوقت الاختياري و الاضطراري معا، و الظاهر بطلان حجه في هذه الصورة و ان كان معذورا في ترك الوقوف فيهما.

### المسألة ٩٣٠:

ذكرنا أكثر من مرة أن للوقوف بعرفة وقتا اختياريا لا يجوز التأخر عن الوقوف فيه للمكلف المختار، و هو ما بين زوال الشمس كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٤٢٠

من اليوم التاسع الى المغرب الشرعي منه، و الركن هو المسمى من الوقوف في مجموع هذا الوقت، و له وقت اضطراري يجب على المكلف الوقوف فيه إذا فاتته الوقت الأول لعذر من الأعذار، و هو ليلة العاشر، و الركن منه هو المسمى أيضا.

و ذكرنا كذلك أن للوقوف في المزدلفة وقتا اختياريا و هو ما بين طلوع الفجر و طلوع الشمس من يوم النحر، و إذا كان المكلف قد بات في المزدلفة، فالوقت الاختياري من أول وقوفه في الليل الى مطلع الشمس من يوم النحر، و الركن هو المسمى من الوقوف فيه، و له وقت اضطراري يجب على المكلف أن يقف فيه إذا فاتته الوقوف الاختياري فلم يدركه لعذر من الأعذار، و هو ما بين طلوع الشمس و وقت الزوال من يوم النحر، و الركن منه هو المسمى من الوقوف فيه، و قد أعدنا ذكر هذا تمهيدا لبيان الأحكام في إدراك الوقوفين معا أو إدراك أحدهما في المسائل الآتية فإن ادراك الحاج للوقوفين أو لأحدهما يقع على وجوه:

### المسألة ٩٣١:

الوجه الأول: ان يقف الحاج في عرفات في وقتها الاختياري كله، أو يؤدى الواجب الركن منه - على الأقل - ثم يفيض منها إلى المزدلفة فيقف بها ووقوفها الاختياري التام أو الركن منه، و لا ريب في الحكم بأن هذا الحاج قد أدرك الوقوفين و صح حجه، و إذا هو أدى الركن من الوقوفين و ترك الوقوف غير الركن فيهما أو في أحدهما عامدا، أثم بذلك و صح حجه، لانه قد أدى الركن كما فرضنا.

**المسألة ٩٣٢:**

الوجه الثاني: أن يكون الحاج معذورا فيقف في عرفات ليلا في وقتها الاضطراري على الوجه الصحيح، ثم يفيض بعدها الى المشعر الحرام فيقف به في وقته الاختياري كله أو يؤدى الركن منه،  
كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٤٢١

فيصح أيضا وقوفه بذلك و يصح حجه، و إذا تعمد فلم يقف في المشعر في بعض الوقت الواجب، و لكنه أدى الركن منه، أثم بترك الواجب، و صح حجه.

و قد سبق منا أن الوقوف في المشعر ليلا يكفي الحاج في تأدية الركن من الوقوف فيه، و نتيجة لذلك فإذا وقف ليلا و أفاض من المشعر قبل الفجر، و ترك الوقوف الواجب بعده صح حجه، و لا شيء عليه إذا كان جاهلا أو معذورا ببعض الأعذار المسوغه، و أثم بتركه الموقف بعد الفجر إذا كان عامدا في فعله غير معذور، و وجب عليه أن يجبره بشاء، و تراجع المسألة التسعمائة و الخامسة و العشرون، و هذا كله إذا كان وقف في الوقت الاضطراري من عرفات.

**المسألة ٩٣٣:**

الوجه الثالث: أن يقف الحاج في عرفات في وقتها الاختياري وقوفا تاما أو بمقدار يدرك الركن من الوقوف الواجب فيه، ثم يعرض له أحد الأعذار المانعة فلا يبلغ المزدلفة حتى تطلع الشمس من اليوم العاشر، فيقف فيها في وقتها الاضطراري بعد طلوع الشمس و قبل الزوال، فيصح بذلك وقوفه و يصح حجه.

**المسألة ٩٣٤:**

الوجه الرابع: أن يعرض للحاج أحد الموانع فيدرك بسببه وقوف عرفات في وقتها الاضطراري ثم يدرك المزدلفة في وقتها الاضطراري أيضا من غير اختيار له فيهما، فإذا وقف فيهما صح وقوفه و حجه.

و الأحوط استحبابا له أن يعيد الحج في السنة المقبلة إذا كان الحج قد استقر في ذمته من عام سابق، أو بقيت استطاعته إلى السنة الآتية أو تجددت له استطاعة أخرى بعد زوال الأولى.

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٤٢٢

**المسألة ٩٣٥:**

الوجه الخامس: أن يقف الحاج في عرفات في وقتها الاختياري في جميع الوقت أو يدرك الركن الواجب منه، ثم يعرض له أحد الموانع فلا يدرك المزدلفة أصلا، لا في وقتها الاختياري و لا في وقتها الاضطراري، فإن كان السبب الذي ترك من أجله وقوف المزدلفة هو الجهل، و كان قد مرّ عابرا بالمزدلفة ليلا في أثناء إفاضته من عرفات إلى منى و ان لم يمكث بالمزدلفة برهة من الوقت، فالظاهر صحة حجه في هذه الصورة، سواء كان السبب جهله بالمزدلفة أم جهله بوجوب الوقوف فيها.

و ان كان قد ترك الوقوف في المزدلفة لسيان أو لسبب آخر غير الجهل ففي صحة حجه إشكال، و كذلك إذا كان السبب هو

الجهل و لم يعبر بالمزدلفة ليلا، و مثال ذلك: أن يبقى في عرفات ثم يفيض منها بعد الزوال من يوم النحر فيشكل الحكم بصحة حجة.

### المسألة ٩٣٦:

الوجه السادس: أن يفوت الحاج ووقوف عرفات لبعض الاعذار فلا يقف بها في وقتها الأول و لا في وقتها الثاني، ثم يدرك المزدلفة فيقف بها في وقتها الاختياري، و مثال ذلك: أن يصل الحاج إلى مكة في ليلة النحر و لا يمكنه الوصول فيها إلى عرفات، فإذا خرج إلى المزدلفة و أدرك الوقوف الاختياري فيها صح وقوفه و حجه.

### المسألة ٩٣٧:

الوجه السابع: أن يدرك الحاج عرفات في وقتها الاضطراري فيقف فيه خاصة و لا يدرك المزدلفة في كلا الوقتين، و الظاهر بطلان حجه، و يجب عليه أن يحول النية في إحرامه إلى عمره مفردة، فإذا أتمها تحلل من إحرامه، و لم يكفه ذلك عن الحج. كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٤٢٣

### المسألة ٩٣٨:

الوجه الثامن: أن يفوت الحاج موقف عرفات فلا يقف به في كلا الوقتين، و يدرك الوقوف في المشعر في وقته الاضطراري خاصة، و يشكل الحكم بصحة الحج أو بطلانه في هذه الصورة، و لا يترك الاحتياط بأن يأتي بباقي الأعمال بقصد إتمام الحج ان كان حجه في الواقع صحيحا، و يقصد العمره المفردة ان كان حجه باطلا، ثم يعيد الحج في العام المقبل.

### المسألة ٩٣٩:

إذا لم يدرك الحاج وقوف عرفات، و لا وقوف في المزدلفة، لا في الوقت الاختياري منهما معا و لا في الوقت الاضطراري، بطل حجه، و وجب عليه أن يحول النية في إحرامه إلى عمره مفردة و يجب عليه أن يتمها و يتحلل من إحرامه بها، ثم يجب عليه الحج في السنة المقبلة إذا كان الحج قد استقر في ذمته، أو بقيت استطاعته إلى السنة القادمة، أو تجددت استطاعته للحج بعد زوالها.

### المسألة ٩٤٠:

إذا ترك الحاج ووقوف عرفات أو وقوف المشعر في الوقت الاختياري منهما عامدا من غير عذر، فلم يأت حتى بمقدار الركن من الوقوف فسد حجه، و كذلك إذا ترك الوقوف في الوقت الاضطراري من أحدهما عامدا بعد ما وجب عليه بسبب من الأسباب، فيبطل حجه بترك الركن عامدا و قد تقدم ذكر هذا، و يمكن القول بفساد إحرامه، و ان كان الأحوط أن يأتي بأعمال العمره المفردة برجاء المطلوبية، ثم يجب عليه أن يستأنف الحج في السنة القادمة إذا كان الحج واجبا عليه أو وجب عليه باستطاعه جديدة بعد زوال الأولى.

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٤٢٤

**المسألة ٩٤١:**

إذا حكم الحاكم من قضاء الجمهور بثبوت هلال ذى الحجة، فكان يوم عرفه و يوم النحر الثابت عندهم مشكوكى الثبوت عند الشيعة أو كانا معلومى المخالفة عندها، وجب على الحاج الشيعى أن يجرى فى أحكام الموقفين على وفق ما تقتضيه التقيّة فى كل من الفرضين المذكورين، فيؤدى الوقوف الاختيارى و الوقوف الاضطرارى فى عرفه و فى المشعر الحرام على طبق ذلك، و تلزمه أحكامهما التى تقدم تفصيلها، و يجزيه ذلك كما بيناه فى المسألة التسعمائة و الخامسة، و يجب عليه أن يجرى وفق أحكام التقيّة كذلك فى أعمال منى و أعمال مكة فى يوم النحر و أيام التشريق: إذا كان يوم الهلال الثابت عندهم مشكوك الثبوت عند الشيعة، و يحتمل مطابقته الواقع، فيلزمه تطبيق أحكام التقيّة فى جميع ذلك، و تبرأ بتطبيقها ذمته، بل لا مسوغ له فى التأخير و لا سيما إذا كانت التقيّة شديدة.

و إذا كان يوم الهلال الثابت عندهم معلوم المخالفة عند الشيعة، وجب على الحاج تطبيق أحكام التقيّة فى الموقفين كما ذكرنا و عليه أن يؤخر أعمال الحج فى منى و فى مكة إلى يوم النحر و أيام التشريق عند الشيعة و لا يجرى فيها وفق التقيّة.

**المسألة ٩٤٢:**

إذا اقتضت التقيّة أن يعمل وفق حكم الجمهور فى موقف عرفات وجب على الحاج أن يقف فى اليوم التاسع عندهم كما قلنا و أما الوقوف نفسه فيجب على الحاج أن يجرى فيه وفق مذهبنا لا وفق التقيّة، فلا تجوز الإفاضة فيه قبل المغرب الشرعى، و هكذا فى سائر أحكام الوقوف، و كذلك فى موقف المزدلفة فيقف فيه فى ليلة النحر وفق حكمهم، و لكن المبيت و الوقوف فيها و الإفاضة منها يجب الجرى

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٤٢٥

فيها و فى أحكامها وفق مذهبنا، إلا إذا استدعت التقيّة الجرى عليها فى ذلك، و كذلك أعمال منى فى يوم النحر و غيرها إذا كان حكم الحاج فيها أن يأتى بها فى يوم النحر عندهم، فالتقيّة انما تقتضى أن يتبع حكمهم فى تعيين اليوم وفقها لا فى كيفية الأعمال و أحكامها فيلزم الحاج العمل فيها وفق مذهبنا، إلا إذا ألزمته التقيّة بموافقتهم فى الأعمال و الأحكام.

**المسألة ٩٤٣:**

يستحب للمكلف إذا نزل المزدلفة فى ليلتها أن يقول ما روى عن أبى عبد الله (ع): (اللهم هذه جمع، اللهم إنى أسألك أن تجمع لى فيها جوامع الخير، اللهم لا- تؤيسنى من الخير الذى سألتك أن تجمع لى فى قلبى، و أطلب إليك أن تعرّفنى ما عرّف أولياءك فى منزلى هذا و أن تقينى جوامع الشر).

**المسألة ٩٤٤:**

عنه (ع): (ان استطعت أن تحيي تلك الليلة فافعل، فإنه بلغنا أن أبواب السماء لا تغلق تلك الليلة لأصوات المؤمنين، لهم دوى كدوى النحل، يقول الله جل ثناؤه (أنا ربكم و أنتم عبادى أديتم حقى، و حقّ علىّ أن أستجيب لكم)، فيحطّ تلك الليلة عمّن أراد أن يحطّ عنه ذنوبه و يغفر لمن أراد أن يغفر له).

### المسألة ٩٤٥:

يستحب للمكلف أن يصبح على طهارة، فإذا صَلَّى صلاة الفجر وقف بعدها، و تخيّر فى الوقوف فى أى موضع يختاره من الوادى، و أن يكون فى وقوفه متوجها الى القبلة، و أن يحمد الله و يثنى عليه بما هو أهله، و يذكر من آلائه و نعمائه و بلائه ما يقدر على ذكره و تعداده.

و ليقل: (أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، و أشهد أن

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٤٢٦

و ليذكر الأئمة (ع) واحدا بعد واحد و ليدع لهم و ليبرأ من عدوهم.

### المسألة ٩٤٦:

يستحب له أن يقول: (اللهم ربّ المشعر الحرام فكّ رقبتي من النار و أوسع علىّ من رزقك الحلال الطيب و ادرا عني شر فسقة الجن و الانس، اللهم أنت خير مطلوب اليه و خير مدعوّ و خير مسئول، و لكل وافد جائزة، فاجعل جائزتي فى موطنى هذا ان تقبلنى عثرتى و تقبل معذرتى و أن تجاوز عن خطيئتي، ثم اجعل التقوى من الدنيا زادى).

### المسألة ٩٤٧:

مما ورد عنهم (ع) أن يكثر الإنسان فى الموقف من الدعاء لنفسه و لوالديه و أولاده و أهله و ماله، و لإخوانه المؤمنين و المؤمنات، و أن يجتهد و يلح فى الدعاء.

### المسألة ٩٤٨:

و مما أثر عنهم (ع) أن يقول: (الله أكبر) مائة مرة، (الحمد لله) مائة مرة، (سبحان الله) مائة مرة، (لا إله إلا الله) مائة مرة، ثم يصلى على النبيّ (ص) و يقول: (اللهم اهدنى من الضلالة و انقذنى من الجهالة، و اجمع لى خير الدنيا و الآخرة، و خذ بناصيتى الى هداك، و انقلنى الى رضاك، فقد ترى مقامى بهذا المشعر الذى انخفض لك فرفته، و ذلّ لك فأكرمته، و جعلته علما للناس، فبلغنى فيه منى و نيل رجائى، اللهم إنى أسألك بحق المشعر الحرام أن تحرّم شعرى و بشرى على النار، و أن ترزقنى حياة فى طاعتك، و بصيرة فى دينك، و عملا بفرائضك، و أتباعا لأوامرك و خير الدارين و أن تحفظنى فى نفسى و والدى و ولدى و أهلى و إخوانى و جيرانى برحمتك)، و ان يجتهد فى المسألة و التضرع الى الله و الدعاء و الابتغال اليه سبحانه حتى تطلع الشمس.

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٤٢٧

والابتهاال اليه سبحانه حتى تطلع الشمس.

وقد تقدم أنه يستحب للحاج أن يطأ المشعر الحرام برجله والمراد به هنا جبل قزح ويتأكد استحباب ذلك للضرورة وهو الذي لم يحج من قبل، وفي حجة الإسلام، ويستحب الصعود على الجبل وأن يذكر الله ويدعو.

### المسألة ٩٤٩:

يستحب للحاج أن يفيض من المزدلفة قبل طلوع الشمس، وأن لا يتعدى وادي محسير قبل ان تطلع الشمس، ومحسر واد عظيم يقع بين المزدلفة و منى، وهو ليس من المزدلفة ولا من منى فلا تلحقه أحكامهما، ويستحب للحاج إذا بلغ في إفاضته وادي محسير أن يسعى ويهرول في الوادي حتى يقطعه، وأقل السعى فيه مائة خطوة أو مائة ذراع، وإذا كان راكبا حرّك دابته لتسرع في الوادي، ويستحب أن يقول في سعيه (اللهم سلّم لي عهدى و اقبل توبتي واجب دعوتي و اخلفني بخير في من تركت بعدى)، ويستحب لمن ترك السعى فيه أن يرجع الى الوادي ويسعى فيه.

### المسألة ٩٥٠:

يستحب للحاج أن يلتقط الحصى التي يرمى بها الجمار من المزدلفة، ودون ذلك أن يأخذه من منى، ويجوز أخذها من سائر مواضع الحرم، ولا يجوز أخذها من المسجد الحرام ولا من مسجد الخيف، ولا يجوز أخذها من المواضع المملوكة إلا بإذن أهلها ولا أخذها من الأماكن الموقوفة كالمساجد ونحوها، ولا تجزى إذا أخذت من غير الحرم، أو كانت غير أباكرا قد أخذت من الحصى التي رميت به الجمار من قبل.

### المسألة ٩٥١:

يستحب أن تكون الحصاة التي ترمى بها الجمار رخوة كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٤٢٨  
برشاء كحليّة منقّطة، وأن تكون بقدر الأنملة، وأن تكون ملتقطة، ويكره أن تكون صماء وأن تكون سوداء أو حمراء أو بيضاء، وأن تكون مكسّرة، وعدد الحصى التي يلتقطها سبعون حصاة، والأولى أن يزيد على ذلك للاستظهار، فلعله يخطئ في البعض، والأولى بل الأحوط أن تكون الحصيات طاهرة فلا يرمى بها إذا كانت معلومة النجاسة.

### المسألة ٩٥٢:

يكفي المكلف في تأديته الواجب من الرمي أن يرمى الجمره بما يسمى حصاة في نظر أهل العرف وان كانت على غير الصفات المستحبة التي ذكرناها أو كانت على الصفات المكروهة، وما ذكرناه انما هو للفضل والاستحباب في الوظيفة، ولا تكفيه إذا كانت لا تعدّ حصاة لصغرها أو لكبرها مثلا، ولا يكفيه أن يرمى الجمره بغير الحصى.

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٤٢٩

## الفصل الثالث والعشرون في واجبات منى يوم النحر

### (١): رمى جمرة العقبة

#### المسألة ٩٥٣:

يجب على الحاج بعد أن يتم وقوفه في المزدلفة أن يخرج منها إلى منى ليؤدي فيها أعمال الحج الواجبة في يوم النحر، والأعمال الواجبة عليه في منى يوم النحر ثلاثة:

الواجب الأول منها: رمى جمرة العقبة وهو الواجب الرابع من واجبات الحج، ووقت رمى الجمرة من طلوع الشمس في يوم النحر إلى وقت غروب الشمس فيه، وإذا لم يأت الحاج به النسيان أو سهو أو جهل أو لعذر آخر حتى غربت الشمس وجب عليه أن يقضيه في اليوم الحادي عشر قبل أن يرمى الجمرات الثلاث فيه، وإذا استمر به العذر قضاه في اليوم الثاني عشر، وإذا تركه فيه أيضا قضاه في الثالث عشر، وإذا تذكره في أحد ليالي التشريق قضاه في نهار تلك الليلة، وإذا نفر من منى في الثاني عشر أو الثالث عشر، وتذكره و هو في مكة أو في بعض الطريق وجب عليه الرجوع إلى منى وقضاء رمى الجمرة إذا أمكنه الرجوع والقضاء في أيام التشريق. وإذا تذكره بعد انقضاء أيام التشريق، وجب عليه أن يقضيه في السنة المقبلة فيعود إلى منى مع الإمكان، ويقضيه بنفسه في يوم النحر أو أيام التشريق، وإن لم يمكن له ذلك استتاب أحدا في القضاء عنه.

#### المسألة ٩٥٤:

لا يصح رمى الحاج للجمرة حتى تتحقق فيه عدة أمور

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٤٣٠

أحدها: النية في أول الرمي، فيعين فيها العمل والنسك ويقصد القربة، والأولى أن يقول في أول الرمي: (أرمي جمرة العقبة سبع حصيات في حج التمتع (مثلا) حج الإسلام طاعة لأمر الله تعالى)، ثم يتابع رميه إلى نهايته تنفيذا لنيته. ثانيها: أن يرميها بسبع حصيات فلا يكفيه أقل من ذلك، ولا تعد الحصاة التي يخطئ فيها من السبع. ثالثها: أن يصيب الجمرة بكل واحدة من الحصيات بما يسمّى رميا، فلا يكفيه أن يضع الحصاة على الجمرة أو يضربها بالحصاة وهي في كفه، أو تصيب الحصاة شيئا آخر ثم تنحدر انحدارا حتى تصل إلى الجمرة، أو تصطدم بشيء ثم تثب منه إلى الجمرة، أو يرمى بالحصاة إلى أعلى فتسقط بعد ارتفاعها وتقع على الجمرة. رابعها: أن يرمى الجمرة بالحصيات واحدة بعد واحدة، فلا يكفيه أن يرميها بأكثر من حصاة في مرة واحدة، وإذا رماها كذلك عدّها حصاة واحدة.

#### المسألة ٩٥٥:

يجب أن يرمى الجمرة نهارا، فلا يكفيه أن يرميها ليلا إذا كان صحيحا مختارا، ويجوز ذلك له إذا كان من ذوى الأعذار كالخائف والمريض وشبههما وسيأتي تفصيل هذا الحكم في مبحث رمى الجمار.

#### المسألة ٩٥٦:



إذا شك الإنسان في أنه أصاب الجمره برميته أو لم يصبها، و كان في أثناء الرمي بنى على عدم الإصابة فتجب عليه إعادة الرمي المشكوكه، و كذلك إذا شك في عدد الرمي فيبنى على الأقل، و إذا شك في صحه الرمي بعد ما دخل في أعمال الحج التي تترتب على

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٤٣١

الرمي كالذبح و الحلق و أعمال مكة بنى على الصحه، أو شك فيه بعد دخول الليل. و لا يترك الاحتياط إذا شك في الصحه أو في العدد بعد ما انصرف من الرمي قبل أن يدخل في الأعمال الأخرى فيعيد ما شك في صحته و يبنى على الأقل في ما شك في عدده.

### المسألة ٩٥٧:

يستحب للحاج في حال الرمي أن يكون ماشيا، و يجوز له أن يكون راكبا، و يستحب له أن يكون على طهاره، و أن يرمي جمره العقبة من قبل وجهها و أن يكون ما بينه و بين الجمره قدر عشرة أذرع أو خمس عشر ذراعا، و يستحب له أن يقول و الحصى في يده: (اللهم إن هؤلاء حصياتي فأحصهن لى و ارفعهن فى عملى)، ثم ينوى النية و يرمى، و يقول مع كل حصاة يرميها: (اللهم أكبر، اللهم ادحر عنى الشيطان، اللهم تصديقا بكتابك، و على سنة نبيك محمد (ص) اللهم اجعله لى حجا مبرورا و عملا مقبولا و سعيا مشكورا و ذنبا مغفورا)، و يستحب أن يأخذ الحصى بيده اليسرى و يرمى بيده اليمنى، و ان يحذف الحصاة حذفا فيجعلها على الإبهام و يدفعها بظفر السبابة، فإذا أتم الرمي و رجع الى رحله فى منى قال: (اللهم بك وثقت و عليك توكلت، فنعم الرب و نعم المولى و نعم النصير).

### (٢) الذبح أو النحر فى منى

### المسألة ٩٥٨:

الواجب الثانى من أعمال منى فى يوم النحر: ذبح الهدى إذا كان من البقر أو الغنم، و نحره إذا كان من الإبل، و هو الواجب الخامس من واجبات حج التمتع، و لا يجب الهدى فى حج الأفراد و لا فى حج القران، و الهدى فى حج القران إنما وجب على المكلف بسبب سياقه للهدى و عقد إحرامه به، و لم يجب عليه لأنه نسك من أعمال

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٤٣٢

الحج نفسه كما فى التمتع.

و يجب الهدى فى حج التمتع و ان كان مندوبا أو مندورا، حتى على المكى و من بحكمه من حاضرى المسجد الحرام إذا حج ندبا و اختار أن يأتى بحجة تمتعا، فيجب عليه أن يأتى بما استيسر من الهدى على الأحوط، بل لا يخلو من قوة.

### المسألة ٩٥٩:

يجب أن يكون ذبح الهدى أو نحره نهارا، فلا- يكفى ذبحه أو نحره ليلا- مع الأمن، حتى للشيوخ و الضعفاء و المرضى و النساء و الصبيان الذين أجاز الشارع لهم أن يفيضوا من المزدلفة و يرموا جمره العقبة ليلا، فلا يصح لهم الذبح و النحر ليلا، و لا يكفيهم ذلك فى أداء الواجب، و لا فرق فى الحكم بين العامد و الجاهل و الناسى، و يصح ذلك للخائف خاصة، فيجوز له أن يذبح هديه أو ينحره فى ليلة العيد إذا أفاض فيها بعد الوقوف فى المزدلفة و بعد أن يرمى جمره العقبة فى منى فى ليلته.

### المسألة ٩٦٠:

يجب أن يكون الذبح أو النحر بعد رمى جمرة العقبة، فلا يصح للحاج أن يذبح هديه قبل أن يرمى الجمرة عامداً، وإذا فعل كذلك وجبت عليه إعادة الذبح، وإذا نسي أو سها أو جهل فقدم الذبح على الرمي صح رميه و ذبحه أو نحره، و لم تجب عليه الإعادة.

### المسألة ٩٤١:

يجب أن يكون ذبح الهدى أو نحره في وادي منى و يجرى الحاج أن يذبح أو ينحر في أى موضع يشاء من مواضعها، إلا إذا ذبح في المسجد و استلزم ذلك تنجيسه، فالظاهر عدم جواز ذلك و عدم الاجتراء به، و لا يكفى الذبح أو النحر في غير منى مع الاختيار، و لا يكفيه الذبح في خارج منى و هو يعتقد أنه ذبح فيها.

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٤٣٣

و إذا منعت السلطة الحاكمة في البلاد من الذبح في وادي منى، و عينت للحجاج مذبحاً خاصاً في خارج الوادي و لم تجز التعدي عنه، و اقتضت التقيّة الجري على هذا الحكم جاز للحاج أن يذبح أو ينحر في ذلك الموضع و كفاه في تأديّة الواجب و ترتبت عليه أحكامه، و ان أمكن له الذبح في منى في آخر شهر ذى الحجة أو بعد انتهاء أيام التشريق، و لا سيما إذا كان في التأخير حرج على الحاج أو لم يجد من ينوب عنه في شراء الهدى و ذبحه أو نحره بعد النفر و خروج رفقته من مكة إلى أوطانهم.

### المسألة ٩٤٢:

الأحوط لزوماً أن يكون ذبح الهدى أو نحره في اليوم العاشر، فلا يؤخره المكلف عنه اختياراً إلى ما بعده من أيام التشريق فضلاً عن غيرها من أيام ذى الحجة، و لا ريب و لا خلاف بين الفقهاء في صحّة الذبح و النحر إذا وقع فيه، و التردد الحاصل من بعضهم إنما هو في تعيين ذلك على المكلف مع اختياره و جواز التأخير عن اليوم العاشر إلى ما بعده، فلا يترك الاحتياط فيه بل لا يخلو تعيينه من قوة، و إذا ترك الذبح فيه عامداً من غير عذر أثم، و وجب عليه أن يأتي به في أيام التشريق، و إذا نسي الحاج الذبح أو غفل عنه أو جهل حكمه، فلم يذبح هديه أو لم ينحره في يوم الأضحى لم يَأْثَم، و وجب عليه أن يذبحه في ما بعده من أيام التشريق، و إذا استمر به النسيان أو العذر وجب عليه أن يأتي به في شهر ذى الحجة، و إذا استمر به النسيان أو العذر فلم يذبح هدياً في حج التمتع حتى يرجع إلى أهله وجب عليه أن يأتي به في العام المقبل بمنى، فإن لم يتمكن من ذلك بنفسه استتاب أحداً يهدى عنه.

### المسألة ٩٤٣:

يجب أن يكون الهدى من الأنعام الثلاثة: الإبل و البقر

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٤٣٤

و الغنم، فلا يجوز غيرها من أجناس الحيوان الأخرى، و الأحوط اجتناب الإبل البخاتي، و لا تجزى البقر الوحشية و لا الغنم الجبلية، و يعتبر في الهدى إذا كان من الإبل أو من البقر أو من المعز أن يكون ثنياً فما فوق، و الثنى من الإبل هو ما أكمل السنة الخامسة و دخل في السادسة من عمره، و الثنى من البقر ما أكمل الثانية و دخل في الثالثة، و الثنى من المعز ما أكمل سنة و دخل في الثانية، و لا يجوز ما هو أقل من ذلك في الأنعام الثلاثة المذكورة، و يجوز الجذع من الضأن و هو ما تمت له سنة كاملة و إن لم يتجاوزها.

### المسألة ٩٤٤:

إذا ذبح المكلف الهدى أو نحره ثم علم بعد الذبح أو النحر أن هديه لم يبلغ السن التي اعتبرها الشارع في الهدى لم يكفه ذلك و وجبت عليه الإعادة.

**المسألة ٩٦٥:**

يجب أن يكون الهدى سليماً تام الأعضاء والجوارح، فلا يكفى ذبح الأعور ولا الأعرج ولا مقطوع الأذن وإن كان المقطوع منه بعضها، ولا مقطوع الذنب أو الألية وإن كان المقطوع بعضهما ولا مكسور القرن الداخل وإن كان الكسر لجزء صغير منه، والمراد بالقرن الداخل: القرن الصغير الأبيض الذى يكون فى وسط القرن الخارج، ولا يضرب فى صحة الهدى كسر القرن الخارج منه إذا كان الداخل سليماً، ولا يكفى الهدى إذا كان كبير السن لا مخ له لكبره.

ولا يكفى الخصى ولا الم محبوب من الذكور، ولا يكفى المهزول أو المهزولة، وقد فسّر الهزال فى بعض النصوص بأن لا يوجد على كلية الهدى شحم، والأحوط أن لا يجترأ بذبح ما يعدّ مهزولاً فى نظر أهل العرف وإن وجد على كليته بعض الشحم.  
كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٤٣٥

**المسألة ٩٦٦:**

الأحوط بل الأقوى أن لا يكتفى بالشاة الجماء، وهى التى لم يوجد لها فى أصل تكوينها قرن، ومثلها المعزاة والبقره الجماء، ولا يكتفى بالصمعاء التى لم تخلق لها أذن، ولا البتراء التى لم يخلق لها ذنب، نعم، يصح ذلك ويكفى إذا اتفق وجود صنف من الغنم والمعز والبقر له مثل هذه الصفات فى أصل خلقته بحيث لا يعدّ ذلك نقصاً فيه، ويجوز فى الهدى أن يكون موهجاً أو مرضوض الخصيتين، وإن كان الأحوط استحباباً تركه، ولا بأس بالهدى إذا كان مشقوق الأذن أو مثقوبها ما لم ينقص من الأذن شىء بسبب الثقبه.

**المسألة ٩٦٧:**

إذا اشترى الحاج هدياً وهو يظن أو يعتقد أنه سمين، واستبان له بعد أن ذبحه أو نحره أنه مهزول أجزاءه ذلك فلا إعادة عليه، وكذلك إذا ظن أن الهدى الذى اشتراه أو الموجود لديه مهزول، ثم ذبحه برجاء أن يكون سميناً فى الواقع، ووجده بعد ذبحه سميناً كما احتمال، فيكفيه ذلك ولا تجب عليه الإعادة.  
وإذا اشترى هدياً وهو يعتقد سلامته من العيوب، ثم وجد به عيباً بعد أن نقد ثمنه كفاه ذلك، وإذا علم بالعيب قبل أن ينقد الثمن ردّ الهدى على بائعه واشترى غيره.

**المسألة ٩٦٨:**

يجب على الحاج المتمتع أن يذبح أو ينحر فى حجه هدياً واحداً على الأقل، ويجوز له أن يذبح أو ينحر أكثر من هدى واحد، ولا يكفى هدى واحد عن أكثر من شخص واحد مع الاختيار، وإن كان الهدى من البقر أو الإبل.  
وإذا لم يجد المتمتع هدياً خاصاً يستقل به، ووجد ما  
كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٤٣٦

يشترك فيه مع غيره، فالأحوط له أن يجمع بين الاشتراك فى الهدى والصوم عشرة أيام بدل الهدى، وكذلك الحكم إذا لم يجد الثمن لشراء الهدى إلّا على وجه الاشتراك، وسيأتى ذكر الصوم بدل الهدى.

**المسألة ٩٦٩:**

إذا لم يجد المتمتع من الأنعام الثلاثة ما يهديه في أيام النحر والتشريق، و وجد ثمنه و أراد الرجوع الى أهله بعد النفر، دفع الثمن الى من يأتمنه و يثق به و وكله على شراء الهدى و ذبحه بالنيابة عنه في أيام شهر ذى الحجة، و إذا لم يجد الوكيل في بقية الشهر اشتراه و ذبحه عنه في ذى الحجة من السنة الآتية، فإذا فعل الوكيل ما وكله به كفى المتمتع ذلك، و أجزأ عنه في أداء ما وجب عليه.

#### المسألة ٩٧٠:

كل ما ذكرناه من الشروط و الصفات المعبرة في الهدى إنما يكون شرطاً فيه مع الإمكان، و إذا فقد ذلك و لم يمكن تحصيله جاز للحاج أن يأتي بما استيسر من الهدى و إن كان ناقصاً في بعض الشروط و الصفات، و يجب عليه أن يأتي بالأتم فالأتم منه و الأقرب فالأقرب من التام.

#### المسألة ٩٧١:

إذا ضلَّ الهدى الذى اشتراه المتمتع، و جب عليه أن يشتري بدله هدياً آخر، فإذا وجد الهدى الأول بعد أن اشترى الثانى و قبل أن يذبحه، تعين عليه أن يذبح الأول، و كان الهدى الآخر الذى اشتراه ثانياً كسائر ماله فيجوز له ذبحه و تركه، و إن كان ذبحه أيضاً أفضل، و إذا وجد الهدى الأول بعد أن ذبح الهدى الثانى، فلا يترك الاحتياط بان يذبح الأول أيضاً بعد ما وجده.  
كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٤٣٧

#### المسألة ٩٧٢:

إذا وجد انسان هدياً ضالاً و لم يعرف صاحبه، و جب عليه أن يعزف بالهدى في يوم النحر و في اليوم الحادى عشر و اليوم الثانى عشر، فإذا لم يعرف صاحبه ذبحه عنه بمنى في عصر اليوم الثانى عشر، و إذا ذبحه كذلك أجزأ عن صاحبه، و لا يجب على الواجد الذابح أن يأكل من هذا الهدى بالنيابة عن صاحبه، و الأحوط له استحباباً أن يتصدق بثلث الهدى و يهدى ثلثه، و لا يجب عليه ذلك.

#### المسألة ٩٧٣:

يستحب للمكلف أن يختار لهديته الأنثى السمينه من الإبل و البقر، و هى من الإبل أفضل من البقر، و أن يختار الذكور من الضأن و المعز، و قد ورد الحث على أن يكون الهدى كبشاً سميماً فحلاً من الضأن، فإن لم يجد فموجود من الضأن، فإن لم يجد فتيساً فحلاً، و فى صحيحه محمد بن مسلم عن أحدهما (ع):  
(الفحل من الضأن خير من الموجود، و الموجود خير من النعجة، و النعجة خير من المعز)، و المراد أن النعجة خير من المعزة الأنثى، أما الذكر من المعز فهو أفضل من النعجة.

#### المسألة ٩٧٤:

لا يتعين على الحاج فى هدى التمتع أن يباشر ذبح الهدى أو نحره بيده، بل يجوز له حتى فى حال الاختيار و القدرة أن يستتبع أحداً غيره فى الذبح و النحر عنه، و مثله الحكم فى الفداء الذى يجب عليه فى إحدى الكفارات، فيجوز له الاستنابة فى ذبحه أو نحره.

#### المسألة ٩٧٥:

يستحب أن يكون الهدى مما عزف به، و المراد أن يكون قد أحضر فى عرفات يوم الوقوف بها، و يكفى إخبار البائع بذلك، و

يستحب أن يتولى الناسك ذبح هديه أو نحره بنفسه إذا كان

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٤٣٨

يحسن ذلك، فإن لم يحسن أو لم يقدر على أن يتولى ذلك استحَب له أن يضع السكين بيده و يقبض الذابح أو النَّاحِر على يده فيذبح أو ينحر، و دون ذلك في الفضل أن يشهد الناسك ذبح هديه أو نحره.

#### المسألة ٩٧٦:

تجب النية في ذبح الهدى أو نحره، فيعين العمل و النسك و يقصد به التقرب إلى الله فإذا كان الذابح أو النَّاحِر هو الناسك فالأولى أن يقول: (أذبح أو أنحر هذا الهدى في حج التمتع حج الإسلام لوجوبه امتثالاً لأمر الله تعالى).

و إذا تولى الذبح أو النحر غير الناسك بالنيابة عنه، فإن أخذ الذابح بيد الناسك و ذبح نوى الذابح و الناسك معاً، و إذا انفرد النائب بالذبح تولى النائب النية و قصد بفعله النيابة عن الناسك، و إذا كان الناسك حاضراً، فالأحوط أن ينوي معاً، و يشكل الحكم بالاجتزاء إذا نوى الناسك و لم ينو النائب.

#### المسألة ٩٧٧:

يستبين مما قدمنا ذكره أنه يشترط في النائب في الذبح و النحر أن يكون ممن تصح منه نية التقرب، و لذلك فلا بد فيه من الإسلام و الإيمان، و لا تصح استنابته و لا عمله إذا كان غير مسلم أو غير مؤمن.

#### المسألة ٩٧٨:

يستحب أن تنحر الإبل و هي قائمة، و أن يربط يديها ما بين الخف و الركبة، و في خبر أبي خديجة رأيت أبا عبد الله (ع) و هو ينحر بدنته معقولة يدها اليسرى، ثم يقوم من جانب يدها اليمنى و يقول: (بسم الله و الله أكبر، اللهم هذا منك و لك، اللهم تقبل مني) ثم يطعن في لبتها ثم يخرج السكين بيده، فإذا وجبت قطع موضع الذبح بيده.

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٤٣٩

#### المسألة ٩٧٩:

في الصحيح عن أبي عبد الله (ع): إذا اشترت هديك فاستقبل به القبلة و انحره أو اذبحه، قل (وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَاوَاتِ وَ الْأَرْضِ حَنِيفاً مسلماً و مَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ، إِنَّ صَلَاتِي وَ نُسُكِي وَ مَحْيَايَ وَ مَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، لَا شَرِيكَ لَهُ وَ بِذَلِكَ أُمِرْتُ و أَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ، اللهم منك و لك، باسم الله و بالله و الله أكبر، اللهم تقبل مني) ثم أمر السكين و لا تنزعها حتى تموت.

و ورد أن يقول بعد ذلك: (تقبل مني كما تقبلت من إبراهيم خليلك، و موسى كليمك، و محمد حبيبك صلى الله عليه و آله و عليهم).

#### المسألة ٩٨٠:

إذا اشترى الحاج هدياً تام الخلقة سليماً من العيوب ثم أصابه بعد شرائه إياه كسر أو عيب أو حدث فيه نقص في بعض أعضائه بغير تسبب أو فعل من الناسك نفسه، أجزأ الناسك ان يذبحه أو ينحره و لم يجب عليه أن يبدله بهدى غيره.

**المسألة ٩٨١:**

إذا اشترى الحاج هديا ودفعه إلى احد غيره و وكله في ذبحه أو نحره عنه، أو دفع اليه ثمن الهدى و وكله في أن يشتريه و يذبحه بالنياية عنه، لم تبرأ ذمة الحاج بمجرد التوكيل و الدفع، حتى يؤدي الوكيل النائب ما وكله فيه، و إذا شك في أن الوكيل أدى ما استنابه فيه أو لم يؤدي، بنى على عدم فعله، و إذا أخبره الوكيل بأنه قد اشترى الهدى و ذبحه عنه أو نحره و كان ثقة قبل قوله.

**المسألة ٩٨٢:**

إذا ذبح الحاج هدى التمتع أو نحره، أو تولى ذلك عنه نائبه، قسمه أثلاثا، و اختص الناسك لنفسه و أهل بيته بثلث منه و اهدى ثلثا منه إلى بعض إخوانه، و تصدق بثلث منه على البؤساء

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٤٤٠

المساكين، و الأحوط لزوما أن يأكل من الثلث الذى يختص به، بل لا يخلو و جوب ذلك عليه من قوة، و لا يجب عليه أن يأكل جميع ثلثه فيجوز له ان يأكل بعضه و يهدى بعضه أو يتصدق به، و يجوز له أن يدع باقى الثلث فى موضعه و يعرض عنه، و لا ضمان عليه فى ذلك.

**المسألة ٩٨٣:**

الأحوط لزوما ان يهدى الناسك ثلث هديه إلى بعض إخوانه من المؤمنين، بل الحكم بوجوب ذلك عليه هو الأظهر من الأدلة، فلا يجوز له ترك ذلك مع الاختيار، و يجوز له أن يدفع هذا الثلث إلى الأغنياء من إخوانه و الفقراء بعنوان الاهداء، و يجوز له أن يدفعه إلى من لا يعرفه على الخصوص إذا علم بأنه من أهل الإيمان، و هذا هو المراد من قولنا: يهديه إلى بعض إخوانه، و يكفى أن تكون قسمة الهدى أثلاثا بالتساوى و التعادل- بين الأقسام الثلاثة على وجه التقريب، و لا يجب أن تكون بالميزان و المقياس المضبوط بحيث لا يختلف مقدار واحد منها عن مقدار الآخر، و يجوز أن يدفع الثلث كله إلى شخص واحد، و يجوز له أن يدفع الثلثين إلى فقير واحد فيعطيه ثلث الهدى هدية و الثلث الثانى صدقة.

**المسألة ٩٨٤:**

إذا ترك الناسك ثلث الهدية متعمدا فلم يدفعه إلى أحد هدية مع إمكان ذلك له أثم بتركه على الأقوى، و كان له ضمانا على الأحوط، و إن لم يكن له مالك خاص فيضمنه للجهة التى وجب عليه صرف الثلث فيها.

**المسألة ٩٨٥:**

إذا أعطى الحاج ثلث الهدية إلى احد، و قبله المدفوع إليه برئت ذمة الحاج من التكليف و جاز للشخص المدفوع إليه بعد ما تملكه أن

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٤٤١

يأكله إذا شاء، و أن يتصدق به على فقير، و أن يبيعه و أن يهديه إلى غيره، و إن كان غير مؤمن، و جاز له أن يعرض عنه و يتركه فى موضعه، و لا ضمان عليه فى ذلك و لا على الحاج صاحب الهدى.

و بذلك فيمكن للناسكين بعد ما يذبحان أو ينحران هديهما أن يهدى كل منهما ثلث هديه إلى صاحبه، فتبرأ بذلك ذمتهما من التكليف و الضمان، و يفعل كل منهما بالثلث الذى صار إليه من صاحبه ما يشاء.

**المسألة ٩٨٦:**

يجب على الناسك أن يتصدق بثلاث هديه على البائسين الفقراء من المؤمنين مع إمكان ذلك له، و إذا تعذر عليه التصديق به لعدم وجود الفقير في منى، أو لعدم الفقير المؤمن سقط عنه وجوب التصديق به ولا شيء عليه بسبب ذلك، و إذا أمكن للناسك عزل ثلث الصدقة و إيصاله إلى فقير موجود في منى من الحجاج أو من غيرهم أو إلى وكيل قد وكله الفقير في القبض عنه، فالأحوط وجوب عزله و إيصاله إليه، و يكفي في تأديته الواجب دفعه إلى الوكيل المذكور.

فإذا قبض الفقير ثلث الصدقة أو قبضه وكيله برئت ذمة الناسك من التكليف به و جاز للفقير أن يتصرف فيه بما يشاء من بيع و غيره، و يجوز لو وكيل الفقير أن يتصرف في حصة الفقير بعد قبضها بمقدار ما لو كالتة عنه من عموم و خصوص و إطلاق أو تقييد، و يجوز للفقير و لو وكيله مع عموم الوكالة أن يدفعه إلى غير المؤمن.

**المسألة ٩٨٧:**

يصح للفقير أن يوكل أحدا في أن يقبض له ثلث الصدقة من الناسكين في منى و ان كان الفقير الموكل غائبا عن منى، فيوكل ذلك الشخص في أن يقبضه له من صاحب الهدى، و في أن يبيعه بعد كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٤٤٢

القبض و يقبض ثمنه من المشتري، أو يهبه لأحد، بل و يجوز أن يوكله في قبض الثلث ثم الاعراض عنه بعد القبض و التملك، لتيسير الأمر على بعض الناسكين و نيل المثوبة بسبب ذلك.

و يجوز للفقير الغائب أن يوكل الناسك نفسه في قبض ثلث الصدقة من هديه إذا ذبحه في منى، و في بيعه له أو هبته أو الاعراض عنه بعد القبض.

**المسألة ٩٨٨:**

يجوز للحاج أن يشتري ثلث الصدقة من المسكين بعد أن يتصدق به عليه و يقبضه المسكين أو وكيله، و يجوز له أن يشتري ثلث الهدية من الشخص المهدي إليه بعد أن يملكه الشخص بالإهداء اليه و القبض، و إذا اشترى الثلث أو الثلثين كذلك جاز له أن يتصرف في المبيع كما يشاء.

**المسألة ٩٨٩:**

الأحوط في الشخص أو الأشخاص الذين يهدى الناسك إليهم ثلث الهدية، و الفقير أو الفقراء الذين يعطيهم ثلث الصدقة أن يكونوا من المؤمنين، فإذا أهدى الثلث إلى غير المؤمن مع وجود المؤمن و التمكن من الدفع إليه كان ضامنا للثلث على الأحوط، و كذا إذا تصدق بالثلث على غير المؤمن مع التمكن من صرفه في موضعه، و قد ذكرنا أن الضمان للجهة التي وجب على الناسك صرف الثلث فيها.

و يضمن الهدية أو الصدقة أيضا إذا تركهما متعمدا، أو أ تلف الثلثين باختياره، أو فرط في الثلثين حتى حصل التلف أو دفعهما لغير من يستحقهما عامدا، و لا ضمان عليه إذا لم يتيسر له الإهداء أو التصديق و كان معذورا في الترك، و لا ضمان عليه إذا نهب الثلث أو الهدى غير المؤمن أو أخذه قهرا عليه.

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٤٤٣

**المسألة ٩٩٠:**

إذا أهدى الناسك ثلثه الذى يختص به إلى غيره و لم يأكل منه شيئاً أثم بترك الأكل كما تقدم، و لا ضمان عليه، و كذلك إذا أعرض عن ثلثه الخاص به و لم يأكل منه، فإثم لترك الأكل و لا ضمان عليه، و بحكمه ما إذا تصدق بثلث الهدى و أهدى الثلثين الآخرين و لم يتناول شيئاً.

**المسألة ٩٩١:**

إذا أهدى الناسك جميع هديه إلى غنى، و لم يأكل منه شيئاً و لم يتصدق بثلثه أثم بترك الأكل و ضمن حصه الفقير، و إذا أكل منه ثلثاً أو أقل و أهدى الباقي ضمن حصه الفقير، و إذا دفع جميع الهدى إلى الفقير أثم بترك الأكل منه، و الأحوط ضمان ثلث الهدية إذا كان دفعه إلى الفقير بقصد الصدقة عليه.

**المسألة ٩٩٢:**

يجوز إخراج لحم الهدى و الأضاحى من منى بعد أن كثر اللحم و زاد على الحاجة، و لا يمنع من ذلك على الأقوى، فيجوز للناسك أن يخرج ثلثه المختص به ليأكله فى مكة أو فى الطريق بعد نفر، و يجوز له أن يخرج ثلث الهدية و ثلث الصدقة ليوصلهما الى من يستحقهما إذا كان الشخص المهدى إليه و الفقير المستحق فى خارج منى، و إذا قبض المهدى إليه ثلث الهدية و قبض الفقير ثلث الصدقة و ملكا ما صار إليهما و هما فى منى، جاز لهما إخراج اللحم بلا ريب، و يجوز كذلك إخراج لحم الفداء من منى.

**المسألة ٩٩٣:**

إذا لم يجد المتمتع هدياً ليذبحه أو ينحره فى حجه، و لم يجد ثمن الهدى ليودعه عند ثقة أمين يشتري به هدياً و يذبحه بالنيابة عنه كما قلنا فى المسألة التسعمائة و التاسعة و الستين، و جب عليه أن

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٤٤٤

يصوم بدل الهدى عشرة أيام تامة، ثلاثة أيام منها فى الحج، و سبعة بعد عودته إلى اهله.

و يشترط فى صحة صوم الأيام الثلاثة أن يصومها المكلف فى شهر ذى الحجة و بعد أن يحرم بعمره التمتع، و أن يصومها متواليه عدا ما يأتى استثناءه، و يصح من المكلف صومها و ان كان مسافراً لم ينو الإقامة فى موضع معين، فإذا أحرم بعمره التمتع من أول شهر ذى الحجة أو كان قد أحرم بها قبله فى أشهر الحج، جاز له أن يصوم الأيام الثلاثة من أول الشهر، فى الطريق أو فى مكة بعد أن يصل إليها، سواء كان فى حال عمرته أم بعد الإحلال منها، و لا يصح منه صومها قبل أن يحرم بعمره التمتع، و لا صومها قبل هلال ذى الحجة، و لا يصح صومها إذا أتى بها متفرقة غير متواليه.

**المسألة ٩٩٤:**

الأفضل له أن يصوم اليوم السابع و اليوم الثامن و يوم عرفه، فإذا فاته الصوم فى هذه الأيام فالأفضل له أن يبادر الى الصوم بعد نفر من منى فيصوم الأيام الثلاثة فى مكة أو فى الطريق، و لا يجوز له أن يصوم يوم النحر و لا أيام التشريق بمنى، فإذا نفر من منى فى اليوم الثانى عشر جاز له أن يبتدىء بصيامها من اليوم الثالث عشر، و إذا تأخر فى منى الى الثالث عشر لم يجز له الصوم فيه و صام ما بعده، و لا يجوز له أن يؤخر صيام الأيام الثلاثة عن شهر ذى الحجة، فإذا انقضى الشهر قبل أن يصومها لم يكفه الصوم بعده و تعين عليه الهدى يبعث به ليذبح عنه بمنى فى أيام التشريق، و الأحوط أن ينوى به امتثال الأمر المتوجه إليه به من الهدى أو الكفارة.



**المسألة ٩٩٥:**

يجوز للمكلف أن يصوم اليوم الثامن و اليوم التاسع، فإذا

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٤٤٥

صامهما وجب عليه أن يفطر في يوم النحر و في أيام التشريق بمنى، فإذا نفر من منى في اليوم الثاني عشر وجب عليه أن يبادر بعده إلى الصوم في الثالث عشر و لم يخل ذلك بتتابع صومه، و إذا نفر في اليوم الثالث عشر وجب عليه أن يفطر فيه و يبادر الى الصوم في الرابع عشر و لم يخل ذلك بالتتابع، و لا يجوز له التأخير أكثر من ذلك، و هذه هي الصورة المستثناة من وجوب التتابع في صيام الأيام الثلاثة. و إذا لم يصم يوم التروية لم يكفه أن يصوم في يوم عرفة و وجب عليه تأخير صيام الأيام الثلاثة إلى ما بعد النفر من منى.

**المسألة ٩٩٦:**

إذا لم يجد المكلف الهدى و لا ثمنه فصام ثلاثة أيام في الحج ثم وجد الهدى بعد ذلك أو وجد ثمنه، فلا يترك الاحتياط بأن يذبح الهدى إذا وجدته، أو يخلف الثمن عند من يشتري الهدى و يذبحه بالنيابة عنه إذا لم يكن موجودا بالفعل، و يصوم الأيام السبعة بعد رجوعه إلى أهله.

**المسألة ٩٩٧:**

لا يجب التتابع في صيام الأيام السبعة التي يجب صومها على المتمتع بعد الرجوع الى أهله في بدل الهدى، و إن كان التتابع فيها أحوط و أولى، و لا تجب المبادرة إلى صيامها بعد رجوعه من الحج.

**المسألة ٩٩٨:**

إذا لم يتمكن المكلف من صيام الأيام الثلاثة في الحج، و رجع الى أهله قبل خروج ذى الحجة، وجب عليه أن يصوم الثلاثة قبل خروج الشهر كما ذكرنا في ما تقدم، ثم يصوم بعدها الأيام السبعة، و الأحوط له أن يفرق ما بين الثلاثة و السبعة، و إذا انقضى شهر الحج قبل أن يصوم الثلاثة سقط الصوم كما قلنا من قبل، و تعين عليه أن يبعث بهدى يذبح عنه في منى و تراجع المسألة

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٤٤٦

التسعمائة و الرابعة و التسعون.

و يجرى مثل هذا التفصيل في ما إذا نسي المتمتع صيام الثلاثة في الحج حتى عاد الى بلده، بل و حتى إذا ترك صيامها متعمدا حتى رجع، فعليه أن يصوم الأيام الثلاثة قبل أن ينقضى شهر ذى الحجة، ثم يصوم السبعة بعدها، و يفرق ما بينهما على الأحوط، و إذا انقضى الشهر قبل أن يصوم الثلاثة سقط وجوب الصوم و وجب عليه أن يبعث بالهدى، و إذا صام منها يوما أو يومين ثم خرج الشهر قبل أن يتمها لم يكفه ذلك، فعليه أن يبعث بالهدى في هذه الصورة أيضا.

**المسألة ٩٩٩:**

لا يشترط في قسمة الهدى أن يفرز الناسك ثلث الهدية عن ثلث الصدقة إفرادا خارجيا فإذا أخذ لنفسه ثلث الهدى، و أهدى أحد الثلثين الباقيين الى شخص على سبيل الإشاعة و تصدق بالثلث الثاني على وجه الإشاعة كذلك صح التقسيم و كفى في تأدية الواجب، فيصبح الشخص المهدي إليه و الفقير شريكين في الثلثين فيعلان فيهما ما يختاران من قسمة خارجية أو بيع أو غير ذلك.

**المسألة ١٠٠٠:**

إذا أخذ المرشد أو المقاول ثمن الهدى من الناسك ليذبح عنه، ثم شك في أنه ذبح عن موكله أم لا، بنى على أنه لم يذبح، فيجب عليه الذبح عنه، و تراجع المسألة التسعمائة والحادية والثمانون في حكم الحاج نفسه إذا شك في أن وكيله ذبح عنه أم لا.

**المسألة ١٠٠١:**

إذا ساق الحاج أو المعتمر مع إحرامه هديا لم يخرج الهدى بسياقه عن ملكه و ان أشعره أو قلده عند عقد إحرامه، و لذلك فيجوز له ركوب الهدى إذا كان جزورا أو بدنة، و إذا أضّر الركوب به لم  
كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٤٤٧

يجز، و يجوز له حلب الأثني و شرب لبنها و بيعه، و إذا كان لها ولد و أضّر الحلب بولدها أو أنهكه لم يجز، و يجوز له أن يتصرف في الهدى بما يريد إلا إذا كان التصرف يمنع عن نحره أو ذبحه فلا يجوز له ذلك، و لا يجوز له أن يبدله بغيره و إن كان البدل أسمن منه أو أتم و صفا، و يجب ذبحه أو نحره في منى إذا ساقه في إحرام الحج، و في مكة إذا ساقه في إحرام العمرة.

**المسألة ١٠٠٢:**

إذا كان لهدى القران ولد و كان تولده بعد السياق تبعه الولد في وجوب ذبحه أو نحره، و إذا كان تولده قبل السياق لم يتبعه فلا يجب ذبحه أو نحره، إلا إذا سيق الولد هديا مع أمه.

**المسألة ١٠٠٣:**

يقسم هدى القران بعد ذبحه أو نحره أثلاثا كما يقسم هدى التمتع، فيأخذ الناسك لنفسه و أهل بيته ثلثا، و يهدى لبعض اخوانه ثلثا، و يتصدق على المساكين بثلث.

**المسألة ١٠٠٤:**

يستحب للإنسان أن يضحي لنفسه استحبابا مؤكدا إذا تمكن من ذلك، و قد ورد في الأخبار عنهم (ع): (إن الله يغفر لصاحب الأضحية عند أول قطرة تقطر على الأرض من دمها)، و في الحديث عن الرسول (ص): (استفرها ضحاياكم فإنها مطاياكم على الصراط)، و يستحب لمن لا يجد ثمن الأضحية أن يستقرض ثمنها و يضحي، و في الخبر أنه دين يقضى.

و يستحب له أن يضحي عن أهل بيته مع القدرة حتى عن الطفل غير المميز، و لا يضحي عن الحمل في بطن أمه، و يستحب أن يتبرع بها عن الأحياء و الأموات من أهله و أرحامه و غيرهم، و يجوز الاشتراك في الأضحية فيذبح الرجل أضحية واحدة من البقر أو  
كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٤٤٨

الغنم، و ينحرها إذا كانت من الإبل عن نفسه و عن أهل بيته مثلا، أو عنه و عن جماعة من اخوانه و ذوى الحقوق عليه سبعة أو أكثر، و يجوز التعدد في الأضحية مع القدرة لنفسه أو بالاشتراك مع غيره، و قد ورد أن الرسول (ص) ضحي بكبشين، ذبح واحدا بيده، و قال: (اللهم هذا عنى و عن من لم يضح من أهل بيتي)، و ذبح الآخر و قال: (اللهم هذا عنى و عن من لم يضح من أمتي).

**المسألة ١٠٠٥:**

الأحوط في الأضحية أن تكون ثنيا من الإبل أو البقر أو المعز، و يجزيه الجذع من الضأن على ما سبق بيانه في المسألة التسعمائة و الثالثة و الستين، و يكفي أن تكون الأضحية سليمة العينين و الأذنين، و الأفضل أن يضحي بكبش أملح أقرن فحل سمين.

### المسألة ١٠٠٦:

يبدأ وقت ذبح الأضحية من طلوع الشمس من يوم النحر، و مضى مقدار أداء صلاة العيد بعد الطلوع، و هذا هو أفضل أوقاتها، و يمتد وقتها أربعة أيام لمن كان بمنى، و ثلاثة أيام في غيرها، و ان كان في مكة على الظاهر، و إذا ذبح المتمتع هديه الواجب عليه في حج التمتع أو نحره، كفاه هديه عن الأضحية، و بحكمه الحاج القارن إذا ذبح هدى القران في منى، فيجزيه هديه عن الأضحية، سواء أشعره و قلده أم لا، و الجمع بين الهدى و الأضحية أفضل في كليهما.

### المسألة ١٠٠٧:

يستحب له إذا أراد أن يذبح الأضحية أو ينحرها أن يقول و هو مستقبل القبلة: (وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ حَنِيفًا مَسْلَمًا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ، إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، لَا شَرِيكَ لَهُ وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ و أَنَا مِنَ كَلِمَةِ التَّقْوَى، ج ٣، ص: ٤٤٩

المسلمين، اللهم منك و لك، اللهم تقبل منى، بسم الله الذي لا إله الا هو، و الله أكبر و صلى الله على محمد و على أهل بيته)، ثم يذبح و يأكل و يطعم.

### المسألة ١٠٠٨:

يستحب للمالك أن يتصدق بجلود الأضاحي على الفقراء المحتاجين، و يكره له أن يدفعها أجره للجزار و السلاح، بل الظاهر الكراهة أيضا إذا دفعها إليهم بقصد الهدية، و يستحب دفعها الى الجزار إذا كان فقيرا مؤمنا و دفعها اليه بقصد التصدق بها عليه، و إذا تصدق المالك بها على الفقير جاز للفقير أن يفعل بها ما يشاء فيجوز له أن يبيعه أو يهبها للجزار أو لغيره، و يكره للمالك أن يأخذ لنفسه من جلودها شيئا فيجعله جرابا أو فروا أو فراشا أو غير ذلك إلا إذا تصدق بثمنه، و تكره له التضحية بالثور و الحمل.

### المسألة ١٠٠٩:

إذا لم يجد الإنسان في السوق من الأنعام ما يشتريه و يضحي به، استحب له أن يتصدق بثمنه لو كان موجودا، فإذا اختلفت أثمانه في السوق، فكان له قيمتان، جمع القيمتين، و تصدق على المساكين بمقدار نصفهما، و إذا كانت له ثلاث قيم، جمع القيمة الأولى و الثانية و الثالثة، و تصدق بمقدار ثلث المجموع منها، و إذا كانت له أربع قيم جمعها، و تصدق بمقدار ربع المجموع، و هكذا.

### (٣) الحلق أو التقصير

### المسألة ١٠١٠:

الثالث من واجبات منى: الحلق أو التقصير و هو الواجب السادس من أعمال الحج، و لا يصح للحاج أن يوقع حلقه أو تقصيره

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٤٥٠

فى ليلة العاشر، وإن كان من الضعفاء أو الشيوخ أو المرضى الذين تجوز لهم الإفاضة من المزدلفة ليلاً، فلا بدّ وأن يكون حلقهم أو تقصيرهم فى النهار، بعد الذبح أو النحر على ما سيأتى من بيان ذلك، و يتعيّن على الحاج إذا كان ضرورة أن يحلق شعر رأسه، فلا يكفيه تقصير الشعر ولا تقليم الأظفار، والضرورة كما ذكرنا قبل هذا هو الذى لم يحج من قبل هذه الحجّة لا واجبا ولا مندوبا لنفسه، ولا نائبا عن غيره، و يتعيّن الحلق كذلك على من لبّد شعره فى إحرامه، و تلبيد الشعر عادة كان بعض العرب القدماء يتخذها مخافة أن يتولد القمل فى شعره لطول مدة الإحرام، فيجعل فى شعر رأسه الصمغ أو العسل أو ما يشبههما حتى يتكتل الشعر و يتلاصق بعضه ببعض، فإذا فعل المحرم ذلك فى إحرام الحجّ تعيّن عليه أن يحلق رأسه و لم يكفه التقصير، و مثله من يعقص شعره فى إحرامه و يعقص الشعر ان يجمع الشعر و يلفه بعضه ببعض و يعقده عقائص، فيتعيّن عليه الحلق و ان كان حجه مندوبا و كذلك الضرورة و من لبّد شعره.

و يتعيّن على النساء المحرمات أن يقصّرن من شعورهن أو يقلمن أظفارهن، و لا- يجوز لهن حلق الرأس فى حج و لا- عمره، و إذا حلقن لم يكفهن ذلك فى تأدية الواجب، فيجب عليهن تقليم الأظفار إذا لم يبق من شعر الرأس ما يقصّرنه، و يتخيّر الرجل غير الضرورة و غير من لبّد شعره أو عقصه بين أن يحلق شعر رأسه و أن يقصّر و الحلق له أفضل.

### المسألة ١٠١١:

لا- فرق ما بين أدوات الحلاقة التى يصدق مع استعمالها الحلق عرفا، فتجزى الماكينة الناعمة و ماكينة الكهرباء و أنواع الموسيقى المختلفة و غيرها، و لا تجزى الماكينة التى يصدق معها انه كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٤٥١

جزّ الشعر و لم يحلقه، و لا تكفى الماكينة التى يشك معها فى صدق الحلق عرفا.

### المسألة ١٠١٢:

لا يجوز للرجل المحرم أن يحلق رأس غيره أو يقصّر له قبل أن يحلق شعر رأسه هو أو يقصّر لنفسه فيحل بذلك من إحرامه، فإذا حلق لغيره أو قصّر له قبل ذلك أثم بفعله، و قد تقدم فى المسألة السبعمئة و الثالثة عشرة أنه لا تلزمه كفارة بفعل ذلك، و لا يجوز للحاج أن يحلق بعض شعر وجهه أو بدنه قبل أن ينوى الحلق أو التقصير الواجبين عليه و اللذين بهما يحل من إحرامه، فإذا فعل ذلك لزمته الكفارة، و إذا فعله ساهيا فلا شىء عليه.

### المسألة ١٠١٣:

إذا لم يكن فى رأس الرجل شعر لصلع و شبهه وجب عليه التقصير، و الأحوط له لزوما أن يمرّ موسى على رأسه مع ذلك إذا كان ضرورة، فلا يكتفى بالتقصير وحده، و يكفيه التقصير وحده إذا لم يكن ضرورة.

### المسألة ١٠١٤:

إذا كان فى رأس الحاج الضرورة أذى يمنعه من حلق رأسه سقط وجوب الحلق عنه و اكتفى بالتقصير.

### المسألة ١٠١٥:

إذا قصّر الحاج الضرورة و لم يحلق من غير عذر يسوغ له ذلك لم يحل من إحرامه على الأحوط حتى يحلق رأسه، بل لا يخلو ذلك من قوة، ولا فرق في هذا بين العالم بالحكم والجاهل به، وكذلك من لبّد شعره أو عقصه.

### المسألة ١٠١٦:

إذا حجّ الخنثى المشكل و كان ضرورة لم يحج قبل تلك المرة

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٤٥٢

وجب عليه على الأحوط أن يجمع بين حلق رأسه و التقصير، و يجب عليه الجمع بينهما أيضا إذا كان قد لبّد شعره بعد إحرامه و إذا عقص شعره و ان لم يكن ضرورة، و إذا حج و لم يكن ضرورة و لم يلبّد شعره و لم يعقصه تعين عليه التقصير.

### المسألة ١٠١٧:

يجب على الحاج أن يأتي بأعمال منى الثلاثة مترتبة على الأحوط بل على الأقوى، فيرمى جمرة العقبة أولا، ثم يذبح هديه أو ينحره ثانيا، ثم يحلق رأسه أو يقصر على الوجه الذى تقدم بيانه ثالثا، ولا يصح له أن يخالف الترتيب متعمدا، فيذبح قبل أن يرمى أو يحلق قبل أن يرمى، و لا يصح له أن يحلق قبل أن يذبح، و إذا فعل ذلك عامدا أثم بفعله و وجب عليه أن يعيد على ما يحصل معه الترتيب، فإذا ذبح قبل أن يرمى الجمرة أعاد الذبح بعد الرمي، و إذا حلق أو قصر قبل الرمي وجب عليه أن يرمي الموسى على رأسه أو يقصر بعد الرمي و الذبح، و كذلك إذا حلق قبل الذبح، و إذا فعل ذلك ناسيا أو جاهلا صح فعله و لا اثم و لا إعادة عليه.

### المسألة ١٠١٨:

الحلق أو التقصير فى الحج عبادة من العبادات، و لذلك فلا بد فيه من النية، و يجب فى النية تعيين العمل المقصود و تعيين النسك و قصد القرية إلى الله، و الأولى أن يقول: (أحلق أو أقصّر فى حج التمتع حج الإسلام (مثلا) امتثالا لأمر الله تعالى)، و إذا نوى الحاج و الحلاق كلاهما فهو أحوط.

### المسألة ١٠١٩:

يستحب للحاج إذا أراد حلق رأسه أن يكون مستقبلا للقبلة، و أن يسمّى و ان يبدأ فى الحلق من قرنه الأيمن، و ينتهى به إلى العظمين الناتيين فى قبالة و تد الأذنين، و يستحب له أن يقول

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٤٥٣

اللهم أعطني بكل شعرة نورا يوم القيامة) و زاد بعض العلماء فى الدعاء: (و حسنات مضاعفات و كفر عنى السيئات انك على كل شىء قدير) و ليختم دعاءه بالصلاة على النبى و آله الطاهرين كما حثت عليه النصوص المطلقة.

### المسألة ١٠٢٠:

الأحوط لزوما أن لا- يوقع الحاج حلقه أو تقصيره ليلا، فلا يؤخره عن يوم النحر إلى الليل اختيارا، و إذا تركه عامدا حتى دخل الليل أثم و أتى به فى اليوم الحادى عشر، و إذا نسى الحلق أو غفل عنه أو جهل فلم يأت به حتى دخل الليل أتى به كذلك فى نهار اليوم الحادى عشر، و لم يأت به ليلا على الأحوط، و كذلك إذا طرأ له بعض الموانع فلم يرم جمرة العقبة أو لم يذبح إلا فى آخر النهار فلم يتمكن منه بسبب ذلك أن يحلق نهارا، فعليه أن يؤخر حلقه أو تقصيره الى الغد.

**المسألة ١٠٢١:**

يجب على الحاج أن يكون حلقه أو تقصيره في منى، فإذا ترك ذلك حتى خرج من منى أثم بفعله، ووجب عليه أن يرجع إليها و يحلق أو يقصير فيها، وإذا نسي الحلق أو غفل عنه أو تركه جاهلا حتى خرج من منى ووجب عليه العود و الحلق و التقصير فيها و لا اثم عليه، و إذا لم يتمكن من الرجوع الى منى أو كان الرجوع إليها موجبا للعسر و الحرج حلق أو قصر في مكانه الذي هو فيه، و لا يترك الاحتياط مع الإمكان بأن يبعث بشعره إلى منى ليلقى فيها، و يستحب دفنه فيها.

**المسألة ١٠٢٢:**

إذا حلق الحاج أو قصر في غير منى عامدا أو ناسيا أو جاهلا لم يكفه ذلك في تأديته الواجب، فيجب عليه الرجوع الى منى مع كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٤٥٤

الإمكان و اعادة التقصير فيها، و عليه أن يمرّ الموسى على رأسه إذا كان ممن يتعين عليه الحلق، و إذا لم يمكنه الرجوع الى منى أو كان موجبا للعسر و الحرج عليه أعاد التقصير و إمرار الموسى في مكانه الذي هو فيه على النهج الذي ذكرناه و بعث بالشعر إلى منى كما تقدم.

**المسألة ١٠٢٣:**

إذا أكمل الحاج أعمال منى التي تجب عليه في يوم النحر و أتمها على النهج الذي فضّلناه فرمى جمرة العقبة ثم ذبح هدى التمتع أو نحره، ثم حلق رأسه أو قصر، تحلل بذلك من كل شيء حرمه الله عليه بسبب الإحرام ما عدا الطيب و النساء، نعم، يكره له أن يغطي رأسه و أن يلبس المخيط حتى يطوف طواف الحج و يصلّي صلاة الطواف و يسعى بين الصفا و المروة، فإذا رجع الى مكة و أتى بالأعمال المذكورة زالت الكراهة، و حلّ له استعمال الطيب على كراهة أيضا، فإذا طاف طواف النساء و صلّي ركعتي الطواف زالت الكراهة و حلّت له النساء، و إذا طافت المرأة طواف النساء وصلت الركعتين حلّت لها الرجال و سيأتي تفصيل ذلك و بيان فروضه و فروعه ان شاء الله تعالى.

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٤٥٥

**الفصل الرابع و العشرون في أعمال مكة بعد النحر و الحلق****إشارة**

إذا أتم الحاج المناسك الثلاثة التي تجب عليه في منى يوم النحر، و جب عليه أن يعود منها إلى مكة ليطوف بالبيت الحرام طواف الحج، و يأتي بعد الطواف بما يجب عليه من الأعمال في مكة، و مجموع المناسك الواجبة فيها خمسة:

**الأول: الطواف بالبيت سبعة أشواط بقصد طواف الحج، و يسمى أيضا طواف الزيارة،**

**المسألة ١٠٢٤:**

و هذا هو الواجب السابع من واجبات الحج، و شرائط هذا الطواف و واجباته و أحكامه و آدابه هي بذاتها شرائط طواف عمره المتمتع و واجباته و أحكامه و آدابه، و قد ذكرناها في الفصل السادس عشر و بيانها هنالك يغنيننا عن الإعادة فلتراجع.

### المسألة ١٠٢٥:

يفترق هذا الطواف عن طواف عمره المتمتع في النية، فينويه الناسك لحج المتمتع حج الإسلام، أو لحج القران أو الافراد حج الإسلام، و الأولى أن يقول مثلاً: (أطوف بالبيت سبعة أشواط لحج المتمتع حج الإسلام لوجوبه امتثالاً لأمر الله تعالى)، و يمكنه أن يقول: (أطوف طواف الزيارة سبعة أشواط في حج المتمتع حج الإسلام طاعةً لأمره تعالى).

### المسألة ١٠٢٦:

يجب على الحاج أن يقدم الحلق أو التقصير على طواف الحج، فإذا طاف عامداً قبل أن يحلق أو يقصير و هو عالم بالحكم لم يصح طوافه فتجب عليه إعادة الطواف بعد أن يحلق أو يقصر،

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٤٥٦

و يجب عليه أن يجبره بشاء، و إذا سعى بعد الطواف أعاد الطواف و السعى كليهما بعد الحلق أو التقصير و جبره بشاء. و إذا قدم الطواف على الحلق أو التقصير ناسياً أو جاهلاً- بالحكم ثم تذكر أو علم بالحكم بعد الطواف فالظاهر صحة طوافه، بل و صحة سعيه إذا سعى و لم يتذكر أو لم يعلم بالحكم الا بعد الفراغ منهما و لا شيء عليه، و إن كان الأحوط له استحباباً الإعادة في كلا الفرضين.

### المسألة ١٠٢٧:

إذا أتم الحاج مناسك منى في يوم النحر، فالأفضل له أن يرجع الى مكة و يأتي بمناسكها في يوم النحر نفسه أو في الليلة الحادية عشرة، و دون ذلك في الفضل أن يؤخر مناسكها الى اليوم الحادى عشر، و الأحوط استحباباً أن لا يؤخرها عنه، و لا يجب عليه ذلك، فيجوز له أن يؤخر مناسك مكة إلى آخر أيام التشريق، و الأحوط له إذا كان متمتعاً أن لا يؤخرها بعد ذلك، و إذا تعمد فأخرها فالظاهر صحة طوافه و بقیة أعماله إذا أتى بها قبل أن يخرج شهر ذى الحجة، و يجوز للحاج القارن أو المفرد أن يؤخرها عامداً ما دام شهر ذى الحجة.

### المسألة ١٠٢٨:

يستحب للإنسان إذا أراد زيارة البيت الحرام أن يغتسل لدخول مكة، و لدخول المسجد، و للزيارة، و يكفيه ان يغتسل لجميع ذلك غسلًا واحداً يوقعه في منى أو في الطريق أو في مكة، و يكفيه أن يغتسل في النهار و يزور في الليل بغسل واحد ما لم ينم بعده أو يحدث حدثاً يوجب الوضوء، فإذا حدث منه ذلك أعاد غسله، و قد ذكرنا تفصيل هذه الآداب و أحكامها في الفصل الخامس عشر، و ذكرنا فيه ما يستحب أن يدعى به على باب المسجد، و بعد

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٤٥٧

الدخول فيه، و عند رؤية الكعبة، و عند استلام الحجر الأسود، و ما يندب اليه من الدعوات و الأقوال، و هي بنفسها واردة في المقام فليرجع إليها من يريد.

### المسألة ١٠٢٩:

ورد في صحيحه معاوية بن عمّار عن أبي عبد الله (ع):

( فإذا أتيت يوم النحر فقم على باب المسجد، قلت: (اللهم أعني على نسكك و سلمني له و سلمه لي، أسألك مسألة العليل الذليل المعترف بذنبه أن تغفر لي ذنوبي و ان ترجعني بحاجتي، اللهم اني عبدك، و البلد بلدك و البيت بيتك جئت أطلب رحمتك و أؤم طاعتك متبعاً لأمرك راضياً بقدرك، أسألك مسألة المضطر إليك المطيع لأمرك، المشفق من عذابك، الخائف لعقوبتك أن تبلغني عفوكم و تجيرني من النار برحمتك) ثم تأتي الحجر الأسود فتستلمه و تقبله، فإن لم تستطع فاستلم بيدك و قبل يدك، و إن لم تستطع فاستقبله و كبر و قل كما قلت حين طفت بالبيت يوم قدمت مكة)).

### المسألة ١٠٣٠:

تلاحظ المسألة الثمانمائة و الرابعة عشرة و ما بعدها من المسائل إلى آخر الفصل السادس عشر، فيجري الطائف هنا جميع ما بيناه فيها من الآداب و يدعو في طوافه بما سبق فيها من الدعاء.

### [المنسك الثاني من أعمال مكة بعد العود إليها:]

#### إشارة

بصرى بحراني، زين الدين، محمد امين، كلمة التقوى، ٧ جلد، سيد جواد وداعي، قم - ايران، سوم، ١٤١٣ هـ ق

كلمة التقوى؛ ج ٣، ص: ٤٥٧

### المسألة ١٠٣١:

إذا طاف الحاج طواف الحج و جب عليه أن يصلي بعده صلاة الطواف، و هذا هو الواجب الثاني من مناسك مكة بعد العود إليها، و هو الواجب الثامن من واجبات الحج، و صلاة الطواف ركعتان يجب على المكلف أن يصليهما مع الإمكان خلف مقام إبراهيم، و قد فصلنا أحكام هذه الصلاة، و بينا آدابها و ذكرنا ما يستحب قراءته فيها و ما يدعى به بعدها، في الفصل السابع عشر

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٤٥٨

و حسبنا ها هنا الإشارة إليه.

### المسألة ١٠٣٢:

يستحب له بعد فراغه من صلاة الطواف أن يعود الى الحجر الأسود فيقبله إذا استطاع، و إن لم يستطع ذلك لكثرة الناس استقبله و أوماً إليه و كبر، ثم يمضي إلى زمزم فيستقي منها على ما بيناه في المسألة الثمانمائة و التاسعة و الخمسين و ذكرنا فيها من الآداب و المستحبات، ثم يخرج الى الصفا من الباب الذي يقابل الحجر الأسود ليسعى بين الصفا و المروة.

### المنسك الثالث من أعمال مكة بعد العود إليها: السعي بين الصفا و المروة،



**المسألة ١٠٣٣:**

وهو الواجب التاسع من واجبات الحج، فيجب على الحاج أن يبدأ فيه بالصفاء و يختم بالمرؤة على النهج الذى أوضحناه فى الفصل الثامن عشر من شروط و واجبات، و يستحب له ان يراعى ما بيناه فى ذلك الفصل من آداب و يقرأ ما ذكرناه من أدعية و أذكار.

**الواجب الرابع من أعمال مكة: طواف النساء،****المسألة ١٠٣٤:**

وهو الواجب العاشر من واجبات الحج، فلا تحل للنساء للرجل إذا هو لم يطف بعد الحج طواف النساء، و لا تحل للرجال للمرأة إذا هى لم تطف بعد الحج طواف النساء، و يجرى الحكم فى الذكر و إن كان غير بالغ أو كان غير مميز فإذا أحرم به الولي لم تحل له النساء الا بعد طواف النساء، فيطوف به و ليه إذا كان غير مميز و يستناب أحدا فى الصلاة عنه، و يطوف الصبى و يصلّى صلاة الطواف بنفسه إذا كان مميزا، و يجرى مثله فى الصبية غير البالغة و إن كانت غير مميزة، و فى المجنون و المجنونة إذا حج بهما وليهما.

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٤٥٩

**المسألة ١٠٣٥:**

الأحوط أن لا يقدم الحاج طواف النساء على السعى بين الصفا و المروة، فإذا أتى به بعد صلاة طواف الحج و قبل السعى متعمدا و جبت عليه إعادته بعد السعى على الأحوط، و إذا أتى به قبل السعى ناسيا أو ساهيا أو جاهلا أجزاءه على الظاهر.

**المسألة ١٠٣٦:**

الأفضل أن يبادر الحاج إلى الإتيان بطواف النساء بعد الفراغ من السعى، و لا يؤخره عامدا الى آخر أيام التشريق، و إذا أخره كذلك أجزاءه متى أتى به و إن كان بعد أيام التشريق أو فى آخر ذى الحجة، و يآثم إذا أخره حتى انقضى الشهر.

**المسألة ١٠٣٧:**

إذا ترك الحاج طواف النساء متعمدا لم يبطل بذلك حجه، و لكنه لم يتحلل كما ذكرنا من محرّمات الإحرام التى تتعلق بالنساء، من استمتاع، و وطء و عقد نكاح و شهادة على عقد و غير ذلك من جميع المحرمات التى تتعلق بهن، و لا يباح له ذلك حتى يأتى بالطواف بنفسه، و إذا لم يقدر على الطواف بالمباشرة، أو كان ذلك موجبا للعسر و الحرج و جبت عليه الاستنابة فيه، و لا يتحلل حتى يأتى نائبه بالطواف عنه، و كذلك الحكم إذا ترك طواف النساء ناسيا أو جاهلا ثم تذكره بعد ذلك أو علم بحكمه.

**المسألة ١٠٣٨:**

يجب على المكلف أن يطوف طواف النساء مستقلا بنفسه غير معتمد و لا مستعين بغيره مع القدرة على الاستقلال، فإذا عجز عن ذلك جازت له الاستعانة فيه بمقدار الضرورة، فيطوف متكئا على أحد، أو محمولا على متن إنسان أو ظهر حيوان أو غيرهما كما هو الحكم فى طواف الحج و العمرة، فإذا عجز عن ذلك و جبت عليه

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٤٦٠

الاستنابة.

### المسألة ١٠٣٩:

يتحد طواف النساء مع طواف الحج في الكيفية و في شرائط الصحة، و يفترق عنه في التية فيجب على المكلف أن ينوي الطواف بالبيت طواف النساء في النسك المعين، حج التمتع مثلا- أو حج القران أو الأفراد أو العمرة المفردة، متقربا به الى الله، و الأولى أن يقول مثلا: (أطوف بالبيت سبعة أشواط طواف النساء، في حج التمتع حج الإسلام لوجوبه طاعة لأمر الله تعالى).

### المنسك الخامس من أعمال مكة بعد العود إليها:

### المسألة ١٠٤٠:

يجب على المكلف إذا فرغ من طواف النساء أن يصلى بعده صلاة الطواف، و هي ركعتان تتحدان مع صلاة طواف الحج في الكيفية و في الشرائط و في الموضوع، و هي الواجب الخامس من أعمال مكة، و هي الواجب الحادى عشر من واجبات الحج.

### [مسائل]

### المسألة ١٠٤١:

إذا أتم الحاج مناسك منى يوم النحر، فرمى جمرة العقبة، ثم ذبح أو نحر هديه، ثم حلق أو قصير، حلّ له كل شيء حرمه الإحرام عليه ما عدا الطيب و النساء، و قد أوضحنا قريبا أن المراد بالنساء كل حكم يتعلق بهن من محرمات الإحرام، و هذا هو المحلل الأول للحاج من بعض محرمات إحرامه، و تراجع المسألة الألف و الثالثة و العشرون.

و إذا عاد من منى الى مكة فطاف بالبيت طواف الحج و صلى ركعتى الطواف ثم سعى بين الصفا و المروة حلّ له استعمال الطيب على كراهة، و هذا هو المحلل الثانى له من بعض محرمات إحرامه، فإذا طاف بالبيت بعد السعى طواف النساء و صلى بعده صلاة الطواف حلّت له النساء، و تحلّ من باقى المحرمات التى تتعلق بهن

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٤٦١

و زالت الكراهة عن استعمال الطيب، و هذا هو المحلل الثالث و الأخير.

### المسألة ١٠٤٢:

لا يجوز للحاج المتمتع في حال الاختيار و التمكّن أن يقدم الطواف و السعى على الوقوف في عرفه و الوقوف في المشعر الحرام، و يجوز له التقديم عند الضرورة كالشيخ الكبير و المريض و الضعيف و الخائف الذى يعلم أو يظن أو يخاف عدم القدرة على الإتيان بالطواف إذا أخره الى ما بعد النحر، فيجوز له التقديم في هذه الحالات، و كالمراة إذا علمت أو خافت طروء الحيض عليها بعد النحر فيمنعها من الطواف، فيجوز لها التقديم كذلك.

فإذا قدّم الحاج المعذور طواف الحج و السعى و طواف النساء قبل الوقوفين في مثل هذه الحالة، و أتى بأعمال منى في يوم النحر حلّ

بذلك من إحرامه حتى من الطيب و النساء، و هذا إذا كان عذر الحاج لا يزال مستمرا فلم يتمكن من الإتيان بالطوافين و السعى بعد النحر، و إذا زال عذره و أمكن له الإتيان بهما فى يوم النحر أو أيام التشريق و جبت عليه إعادة الطوافين و السعى و لا يتحلل من الطيب و النساء الا بعد الإتيان بهما، و كذلك المرأة التى تخاف طروء الحيض فيجرى فيها التفصيل الذى ذكرناه.

#### المسألة ١٠٤٣:

يجرى الحكم الذى ذكرناه فى المسألة المتقدمة فى الحاج المتمتع الذى يلزمه العسر و الحرج إذا هو آخر طوافه و سعيه الى ما بعد النحر، فيجوز له تقديم الطوافين و السعى فى مثل هذه الحالة أيضا.

#### المسألة ١٠٤٤:

إذا كان الحاج المتمتع من أصحاب الأعذار المذكورة و أراد تقديم الطوافين و السعى قبل الوقوفين، فيجب عليه أن يكون طوافه و سعيه بعد الإحرام بالحج، و لا يجزيه أن يطوف و يسعى قبل كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٤٦٢ الإحرام، و كذلك حكم المرأة التى تخشى طروء الحيض.

#### المسألة ١٠٤٥:

إذا كان الحاج معذورا و قدم طوافه و سعيه قبل الوقوفين لعذر معين، و تبدل عذره الخاص بعذر آخر يمنعه من الطواف أو يكون موجبا للعسر و الحرج بحيث لم يتمكن من الطواف و السعى بعد النحر كفاه طوافه و سعيه الأول و لا إعادة عليه.

#### المسألة ١٠٤٦:

إذا قدم الحاج المتمتع طواف الحج و السعى قبل الوقوفين لوجود العذر كما تقدم، و آخر طواف النساء لأنه يعلم أو يظن أن عذره لا يستمر الى ما بعد أيام التشريق أو الى آخر ذى الحجة فعزم على تأخير طواف النساء إليها، فإذا وقف الموقوفين و أتى بأعمال منى فى يوم النحر تحلّل بذلك من جميع محرمات الإحرام حتى من الطيب، و لم تحل له المحرمات التى تتعلق بالنساء حتى يأتى بطواف النساء.

#### المسألة ١٠٤٧:

العذر الذى يسوغ للمتمتع معه أن يقدم الطواف و السعى على الوقوفين هو العذر الذى لا يتمكن المكلف معه من الإتيان بالطواف فى يوم النحر إلى آخر أيام التشريق، أو يكون الإتيان به فيها موجبا للعسر و الحرج، فإذا زال العذر و تمكن من الطواف و السعى فى أيام التشريق و جبت عليه إعادة كما قلنا، و إذا زال العذر بعد أيام التشريق و تمكن من إعادة الطواف و السعى قبل خروج ذى الحجة فلا يترك الاحتياط بالإعادة استجابا.

#### المسألة ١٠٤٨:

إذا حصل للحاج المتمتع بعض الأعذار المسوغة فقدم طواف الحج و السعى و طواف النساء على الوقوفين من أجله، لم يحلّ له كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٤٦٣

استعمال الطيب و لم تحل له النساء بذلك حتى يقف في الموقفين و يأتي بعدهما بأعمال منى في يوم النحر، فإذا رمى جمره العقبة و ذبح الهدى و حلق أو قصر، حل حين ذلك من إحرامه من جميع المحرمات حتى الطيب و النساء.

### المسألة ١٠٤٩:

ذكرنا في المسألة الأربعمائه و السابعة و الخمسين أنه يجوز للحاج المفرد و للحاج القارن أن يقدم طواف الحج و السعى بين الصفا و المروة على الوقوفين حتى في حال الاختيار، و إن هذا أحد الأمور الفارقة بينهما و بين حج التمتع فلا يصح ذلك فيه كما قلنا إلا في حال الضرورة، و أما طواف النساء فلا يجوز لهما تقديمه على الوقوفين إلا مع العذر و عدم القدرة، كما هو الحال في حج التمتع. و نتيجة لذلك، فإذا قدم الحاج المفرد أو القارن طواف الحج و سعيه قبل الوقوفين ثم وقفا في عرفات و في المزدلفة، و أتيا بأعمال منى في يوم النحر تامه، تحللا بذلك من إحرامهما حتى من الطيب، و لم تحل لهما النساء حتى يطوفا طواف النساء و يصليا بعده صلاة الطواف، و إذا هما لم يطوفا طواف الحج و لم يسعيا حتى حلقا أو قصيرا في منى يوم النحر تحللا بالحلق أو التقصير من بعض المحرمات و لا يحل لهما الطيب على الأحوط حتى يأتيا بطواف الحج و سعيه، و لا تحل لهما النساء حتى يطوفا طواف النساء و يصليا صلاة الطواف، و إذا قدما طواف الحج و سعيه، و قدما طواف النساء أيضا قبل الوقوفين لوجود بعض الأعدار التي أوجبت لهما ذلك، أحلا بعد الفراغ من مناسك منى يوم النحر من جميع محرمات الإحرام، حتى من النساء.

### المسألة ١٠٥٠:

يجب على المحرم و المحرمة طواف النساء، و لا تحل النساء

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٤٦٤

على المحرم الذكر إلا بعد الإتيان به و بصلاته، و لا تحل الرجال على الأنثى المحرمة إلا بعد الإتيان به و بصلاته، سواء كان الإحرام بحج أم بعمرة، و سواء كان الحج واجبا أم مندوبا، و سواء كانت العمرة واجبة أم مندوبة، و سواء كان المحرم كبيرا أم صغيرا، و سواء كان النسك الذي أحرم به لنفسه أم بالنيابة عن غيره، و حتى المجنون إذا أحرم به وليه، و حتى الرق المملوك و الأمة المملوكة إذا أحرمها بإذن مولاها، و تستثنى من ذلك عمرة التمتع وحدها فليس فيها طواف نساء و قد تكرر منا ذكر هذا.

و إذا حج الإنسان أو اعتمر نائبا عن غيره، نوى طواف النساء و صلاة الطواف عن الشخص المنوب عنه لا عن نفسه و إن كان هو المحرم، و إذا أتى النائب بطواف النساء و بصلاته بالنيابة حلت له النساء، كما يحل من حرمة الطيب إذا طاف و سعى في الحج و هو ينوى النيابة، و كما يحل من المحرمات الأخرى إذا ذبح و حلق أو قصر في منى و هو ينوى النيابة كذلك.

### المسألة ١٠٥١:

إذا حاضت المرأة بعد ما فرغت من أعمال منى يوم النحر أو تنفست، فلم تتمكن بسبب ذلك من أداء طواف الحج و لم يمكن لها البقاء حتى تطهر و تأتي بالطواف الواجب، و جب عليها أن تستنيب أحدا يطوف عنها طواف الحج و يصلى عنها صلاة الطواف، ثم تسعى بنفسها بين الصفا و المروة بعد أن يفرغ النائب من الطواف و الصلاة، ثم تستنيب بعد السعى في طواف النساء و في صلاة الطواف، و تخرج بعد النفر من منى إذا شاءت، و كذلك الرجل إذا طرأ له من العوارض ما لا يقدر معه على الإتيان بالطواف بنفسه و لم يتمكن من المكث حتى يزول العذر و تتجدد له القدرة على المباشرة، فتجب عليه الاستنابة في الواجب الذي تتعذر عليه مباشرته بنفسه،

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٤٦٥

و يأتي بالعمل الذى يقدر على الإتيان به، و يراعى الترتيب بين الأعمال و يقدر الضرورة بمقدارها، فإذا منعه المرض عن الطواف استتاب فيه ثم أتى بصلاة الطواف بنفسه إذا كان قادرا عليها، و كذلك السعى فإذا لم يقدر على الإتيان به لوجود العذر استتاب فيه. كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٤٦٦

### الفصل الخامس و العشرون فى واجبات ليالى التشريق و أيامه بمنى

#### المسألة ١٠٥٢:

يجب على الحاج إذا كان قادرا غير معذور أن يبيت الليلة الحادية عشرة و الليلة الثانية عشرة من شهر ذى الحجة بمنى، و هذا هو الواجب الثانى عشر من واجبات الحج، فإذا قضى الحاج واجباته فى مكة يوم النحر وجب عليه أن يعود إلى منى للمبيت بها، فإذا كان قد اتقى الصيد فى أيام إحرامه اتقاء كاملا و اجتنب المحرمات من النساء اجتنابا تاما، جاز له أن يخرج من منى بعد الزوال من اليوم الثانى عشر، و لم يجب عليه المبيت فى الليلة الثالثة عشرة، و إذا هو لم يتق الصيد أو النساء و لم يجتنبهما وجب عليه المبيت بمنى فى الليلة الثالثة عشرة، و المراد بالاتقاء أن يجتنب قتل الصيد و ذبحه و أكله و الاستيلاء عليه و يجتنب الاستمتاع بوطئ النساء فى مدة إحرامه، فإذا هو لم يتق كذلك تعين عليه المبيت بمنى فى الليلة الثالثة من ليالى التشريق، و كذلك من غربت عليه الشمس فى الليلة الثالثة عشرة و هو فى منى، فيجب عليه المبيت فيها، و لا يجوز له الخروج منها و إن كان قد تاهب للخروج منها و لم يخرج بالفعل.

#### المسألة ١٠٥٣:

إذا لم يتق الحاج النساء فى مدة إحرامه بمثل القبلة و النظرة و اللمس بشهوة أو بعض المحرمات الأخرى التى تتعلق بالنساء، أو لم يتق الصيد بمثل الدلالة أو الإشارة إليه أو الإعانة أو نحو ذلك من المحرمات التى تتعلق به، فالأحوط استحبابا له المبيت فى الليلة الثالثة عشرة بمنى، و ان كان الظاهر عدم وجوب ذلك عليه.

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٤٦٧

#### المسألة ١٠٥٤:

لا يجب المبيت فى الليلة الثالثة عشرة على الحاج الذى ارتكب فى إحرامه بعض محرمات الإحرام غير الصيد و النساء، و لا على من ارتكب احدى الكبائر و هو محرم، و لا على الصيرورة الذى لم يحج قبل هذه المرة حتى نائبا عن غيره، و ان قال بعض العلماء بالوجوب فى هذه الموارد، نعم، الأفضل لكل حاج أن يبيت الليلة الثالثة عشرة فى منى، و لا ينفر قبلها و ان كان قد اتقى الصيد و النساء.

#### المسألة ١٠٥٥:

يتحقق المبيت الواجب شرعا بأن يمكث الحاج فى منى أحد نصفى الليل الأول أو الأخير، فإذا مكث فيها من غروب الشمس الى

النصف من الليل جاز له أن يخرج عنها بعد النصف على كراهة في الخروج منها قبل الصبح، وإذا خرج من منى نهارا و غربت عليه الشمس و هو في مكة أو في غيرها أو خرج من منى في أول الليل، وجب عليه أن يعود إليها قبل منتصف الليل ليبيت فيها النصف الأخير منه، و يستثنى من ذلك ما إذا بقي في مكة مشتغلا بالنسك و العبادة إلى طلوع الفجر، فيكفيه ذلك عن العود إلى منى، و الأفضل له في هذه الصورة أن يرجع إلى منى قبل أن ينشق الفجر.

### المسألة ١٠٥٦:

تجب النية في مييت الحاج بمنى كسائر المناسك و العبادات، فإذا بات فيها ليلته كلها أو بات فيها النصف الأول من الليل، نوى المييت عند غروب الشمس، و الأحوط له أن يقدمها في آخر أجزاء النهار، و إذا بات فيها النصف الأخير من الليل نوى المييت عند أول جزء من الليل بعد رجوعه إلى منى، فيقول في نيته: (أبيت هذه الليلة بمنى في حج التمتع حج الإسلام لوجوبه امتثالا لأمر الله تعالى)، و إذا كان في حج الأفراد أو القران أو كان نائبا عن غيره عين نسكه  
كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٤٦٨  
في النية.

### المسألة ١٠٥٧:

إذا أخلّ المكلف بهذا الواجب فبات في غير منى عامدا أثم بذلك، و وجب عليه أن يكفر عن كل ليلة بدم شاء، و يستثنى من ذلك ما إذا بات في مكة مشتغلا في ليلته بالنسك و العبادة حتى أصبح، فيكفيه ذلك عن مييته بمنى و لا فدية عليه، و لا يكفيه و لا يجزئ عن الواجب أن يبيت الليلة في مكة و هو غير مشغول بالعبادة، أو يبيت الليلة في غير مكة و غير منى و إن كان مشغولا فيها بالتعب حتى يصبح، فتجب عليه الفدية بل و يكون عاصيا بترك الواجب عامدا.  
و إذا بات في غير منى ناسيا أو ساهيا أو جاهلا بالحكم لم يَأثم بذلك و وجبت عليه الفدية، و كذلك إذا بات في موضع يعتقد أو يظن أنه من منى ثم ظهر له أنه ليس منها، فتجب عليه الفدية و لا إثم عليه، إلا إذا كان مقصرا فاعتمد على قول من لا يعتمد عليه.  
و إذا أضطره مرض أو خوف أو غيرهما من الأعذار الموجبة للاضطرار فبات في غير منى فلا إثم عليه، و لم تسقط عنه الفدية على الأحوط، و من الأعذار الموجبة لذلك: أن يكون له مريض في غير منى يخاف عليه، أو يكون له مال يخاف تلفه أو ضياعه.

### المسألة ١٠٥٨:

إذا أخلّ الحاج بالمبيت الواجب في منى لزمته الكفارة كما ذكرناه أكثر من مرة، و تتكرر الكفارة بعدد الليالي التي أخلّ بها، فإذا ترك المبيت فيها ليلة واحدة و جب عليه ذبح شاء واحدة، و إذا أخلّ بليلتين كُفّر بذبح شاتين، و إذا وجب عليه المبيت في الليلة الثالثة و أخلّ بها أيضا و جب عليه التكفير بثلاث شياه، و يجب ذبح هذه الفدية بمنى، و مصرفها هو مصرف الكفارات الواجبة للصيد  
كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٤٦٩  
و غيره، و هم المساكين فلا يجوز صرفها في غيرهم، و قد ذكرنا هذا في المسألة الستمائة و السبعين.

**المسألة ١٠٥٩:**

نقل بعض الأكابر من العلماء: أنه يستحب للحاج عند رجوعه من مكة إلى منى أن يقول: (اللهم بك وثقت، و بك آمنت، و لك أسلمت، و عليك توكلت، فنعم الرب و نعم المولى و نعم النصير)، و لا بأس بالإتيان بذلك برجاء المطلوبية.

**المسألة ١٠٦٠:**

الثاني من واجبات منى في أيام التشريق: رمى الجمرات الثلاث، و هو الواجب الثالث عشر من أعمال الحج، و هو الأخير من واجباته و أعماله، فيجب على الحاج في اليوم الحادي عشر من ذي الحجة و في اليوم الثاني عشر منه و في اليوم الثالث عشر لمن بات ليلته في منى أن يرمى الجمرات الثلاث على الترتيب ما بينها، فيبدأ برمي الجمرة الأولى بسبع حصيات، ثم يرمى الجمرة الثانية بعدها بسبع حصيات و تسمى الجمرة الوسطى، ثم يرمى الجمرة الثالثة، و هي جمرة العقبة و تسمى الجمرة العظيم بسبع حصيات كذلك. و يجب رمى الجمرات الثلاث في اليوم الثالث عشر أيضا على الحاج إذا وجب عليه المبيت في منى في الليلة الثالثة عشرة، و ان لم يبيت بها عامدا أو ناسيا أو جاهلا أو معذورا فتجب عليه الفدية كما تقدم بيانه، و يجب عليه رمى الجمرات الثلاث في يومه.

**المسألة ١٠٦١:**

يجرى في رمى الجمرات هنا كل ما ذكرناه في رمى جمرة العقبة يوم النحر من شروط و واجبات و أحكام، فيراعى في الرمي هنا ما بيناه هنالك، و تجب النية عند رمي كل واحدة منها، و يعين في نيته الجمرة التي يرميها و النسك الذي يؤديه، و يقصد به التقرب الى كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٤٧٠  
الله، فيقول على الأولى: (أرمي هذه الجمرة بسبع حصيات في حج التمتع حج الإسلام لوجوبه قربة الى الله تعالى)، و إذا كان في حج قران أو أفراد عتبه كما سبق في نظائره.

**المسألة ١٠٦٢:**

يجب الترتيب في صحة رمى الجمرات كما اشترطنا ذلك قريبا، فإذا أخل الناسك به وجب عليه أن يعيد ما قدمه منها على موضعه، فإذا رمى جمرة العقبة أولا ثم رمى الوسطى، ثم الأولى، صح رمى الجمرة الأولى وحدها، فيجب عليه أن يرمى الجمرة الوسطى بعدها، ثم يرمى جمرة العقبة، و كذلك إذا رمى الجمرة الوسطى أولا ثم رمى جمرة العقبة، ثم الأولى، أو رمى الوسطى أولا ثم الأولى ثم جمرة العقبة، فيصح رمى الأولى في هذه الفروض، و يجب عليه أن يعيد رمى الوسطى ثم العظمى أخيرا.  
و إذا رمى الأولى ثم رمى جمرة العقبة ثم الوسطى، صح رمى الأولى و الوسطى، و عليه أن يعيد رمى جمرة العقبة، و كذلك إذا رمى جمرة العقبة أولا، ثم الأولى ثم الوسطى، فعليه أن يعيد رمى جمرة العقبة، و لا فرق في الحكم الذي ذكرناه بين أن يكون قد أخل بالترتيب عامدا أو ناسيا أو جاهلا.

**المسألة ١٠٦٣:**

يجب أن يكون رمى الجمرات نهارا، فلا يجوز للحاج إذا كان مختارا أن يرميها ليلا، ولا يجزيه ذلك في أداء الواجب، و سنين فيما يأتي إن شاء الله حكم أصحاب الأعذار و أشباههم ممن يجوز لهم الرمي ليلا، و يمتد وقت الرمي للمختار غير المعذور من طلوع الشمس الى غروبها، و أفضل أوقاته أن يكون عند زوال الشمس.

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٤٧١

### المسألة ١٠٦٤:

ورد في صحيحة معاوية بن عمّار عن أبي عبد الله (ع): (ارم في كل يوم عند زوال الشمس، و قل كما قلت حين رميت جمرة العقبة، و ابدأ بالجمرة الأولى فارمها عن يسارها من بطن السيل، و قل كما قلت يوم النحر، ثم قم عن يسار الطريق فاستقبل القبلة و احمده و اثن عليه، و صلّ على النبي و آله، ثم تقدم قليلا فتدعو و تسأله أن يتقبل منك، ثم تقدم أيضا، ثم افعل ذلك عند الثانية، و اصنع كما صنعت بالأولى، و تقف و تدعو الله كما دعوت، ثم تمضي إلى الثالثة و عليك السكينة و الوقار فارم، و لا تقف عندها)، و تراجع المسألة التسعمائة و السابعة و الخمسون، فقد ذكرنا فيها آداب رمى جمرة العقبة، و ذكرنا الأدعية و الأقوال المستحبة التي أشار الإمام (ع) إليها في الصحيحة السابقة و جملة من الآداب الأخرى و هي تجرى في المقام.

### المسألة ١٠٦٥:

إذا رمى الناسك الجمرة بأربع حصيات أو خمس أو أكثر و نسي أن يتم رميها سبعا، ثم رمى الجمرة اللاحقة كفاه ذلك في حصول الترتيب بين الجمرتين، فيجب عليه بعد ما يتذكر أن يكمل رمى الجمرة السابقة سبعا، و لا يجب عليه أن يستأنف رميها من أوله، و يصح رميه الأول للجمرة اللاحقة و لا يفترق إلى إعادته، فإذا رمى الجمرة الأولى أربعاً و نسي فلم يكملها، و رمى الجمرة الثانية سبعا، أكمل الأولى بثلاث حصيات فيتم بذلك رميها سبعا و صح رميه للثانية، و كذلك الحكم إذا رمى الوسطى أربعاً ثم رمى الثالثة سبعا، و إذا رمى الجمرة الأولى بأربع حصيات و نسي أن يتمها و رمى الجمرة الثانية بأربع و نسي أن يتمها و رمى الثالثة سبعا و جب عليه أن يرمي الأولى بثلاث حصيات ليتم بذلك سبعا، ثم يتم رميه

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٤٧٢

للتانية كذلك سبعا، و يكتفى برمي الثالثة، و إذا كان قد رماها أربعاً و جب عليه أن يتمها سبعا أيضا، و لا يترك الاحتياط بلزوم الإعادة إذا فاتت الموالاة العرفية في جميع الصور.

و إذا رمى الجمرة بثلاث حصيات أو أقل، و نسي أن يتمها سبعا ثم رمى ما بعدها لم يحصل الترتيب، فيجب عليه أن يعيد رمى الجمرة السابقة من أوله و لا يعتد بما رماها به من حصيات، و أن يعيد الرمي على اللاحقة و إن كان قد أتم رميها سبعا، فإذا رمى الجمرة الأولى بثلاث حصيات ثم رمى الثانية سبعا و جب عليه أن يعيد رمى الجمرتين كليهما، و كذلك إذا رمى الأولى ثلاثاً ثم رمى الثانية ثلاثاً ثم رمى الثالثة فعليه أن يعيد على الجميع و ان كان قد رمى الثالثة سبعا.

### المسألة ١٠٦٦:



إذا رمى الجمره الأولى و الثانية و أتم رميهما، ثم رمى الجمره الثالثه بثلاث حصيات أو أربع و نسي أن يتمها ثم تذكر، و جب عليه أن يتم ما نقص منها و لا اعاده عليه، و هذا إذا لم تفت الموالاة فى رميها، و إذا فاتت الموالاة العرفية فالأحوط إعادة الرمي عليها.

### المسألة ١٠٦٧:

إذا نسي الحاج رمى الجمرات فى اليوم الحادى عشر مثلاً أو فى اليوم الثانى عشر و جب عليه أن يقضى الرمي فى غد ذلك اليوم، و الأحوط أن يقدم القضاء على الأداء، و أن يفرق ما بين القضاء و الأداء فى الوقت، و أن يأتى بالقضاء فى أول النهار، و يأتى بالأداء عند زوال الشمس، و كذلك إذا ترك الرمي فى بعض الأيام عامداً أو معذوراً فيجب عليه قضاؤه على نهج ما تقدم، و يآثم بتركه إذا كان عامداً.

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٤٧٣

### المسألة ١٠٦٨:

يجوز الرمي ليلاً للخائف على نفسه أو على عرضه أو على ماله، و للمدين الذى يحذر أن يقبض عليه، و للعييد الذين لا يملكون من أمرهم شيئاً مع مواليهم، و الرعاة و الحطّابة الذين يقضون النهار فى عملهم و يصعب عليهم الرمي نهاراً، و للشيوخ العجزة و المرضى و النساء و الضعفاء الذين يخشون شدة الزحام، و أمثال هذه الطوائف من المعذورين، أو الذين يلزمهم الحرج و العسر إذا أخرجوا رمى الجمرات الى النهار، فيصح لهم أن يرموا جمرات كل يوم من أيام التشريق فى الليلة السابقة على ذلك اليوم، فيرمون فى الليلة الحادية عشرة عن اليوم الحادى عشر، و فى الليلة الثانية عشرة عن اليوم الثانى عشر، و فى الليلة الثالثة عشرة عن اليوم الثالث عشر، و لا يؤخروا رمى اليوم إلى الليلة المتأخرة عنه إلا إذا كان الرمي قضاءً.

### المسألة ١٠٦٩:

يشكل الحكم بجواز الرمي للمعذور فى الليلة الحادية عشر مثلاً عن اليوم الثانى عشر، و اليوم الثالث عشر لمن علم بأنه لا يمكن له الرمي فيها و لا فى لياليها، و أشد من ذلك إشكالا أن يرمى فى الليلة العاشرة عن أيام التشريق، و يكفيه الرمي فى الليلة الثالثة عشرة عن جميع أيام التشريق قضاءً إذا فاتته الرمي فيها و فى لياليها.

### المسألة ١٠٧٠:

إذا علم المكلف بأنه لم يرم احدى الجمرات و لم يدر بالجمرة التى تركها على التعيين، و جب عليه أن يرمى الجمرات الثلاث كلها على الترتيب، و كذلك الحكم إذا علم بأنه قد رمى احدى الجمرات بثلاث حصيات فحسب، و لم يدر بتلك الجمرة على الخصوص، فيجب عليه أن يعيد الرمي على الجمرات كلها مع الترتيب.

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٤٧٤

و إذا علم بأنه قد رمى احدى الجمرات بأربع حصيات و لم يعلم بها على التعيين و جب عليه أن يرمى كل واحدة من الجمرات بثلاث

حصيات، و كذلك إذا علم بأنه قد رماها بخمس حصيات أو بست، فيجب عليه أن يرمى كل واحدة من الجمرات الثلاث بما نقصه من عدد الحصيات، و لا تجب عليه مراعاة الترتيب في هذه الصور.

### المسألة ١٠٧١:

إذا علم الشخص بأنه قد أنقص بعض الجمرات ثلاث حصيات أو ثنتين أو واحدة، و شك في أنه صنع ذلك في جمرة واحدة أو في أكثر و جب عليه أن يرمى كل واحدة من الجمرات الثلاث العدد الذى أنقصه من الحصيات و أن يرميها مرتباً، فيرمى الأولى ببقية العدد قبل الثانية و يرمى الثانية قبل الثالثة و إذا علم بأنه أنقص بعض الجمرات أربع حصيات أو أكثر، و لم يدر أنه صنع ذلك في جمرة واحدة أو أكثر و جب عليه أن يعيد الرمي كله على الجمرات كلها.

### المسألة ١٠٧٢:

إذا نسى الحاج أو جهل فلم يرم الجمار حتى خرج الى مكة، و جب عليه أن يرجع الى منى و يرمى الجمار بعدد الأيام التى ترك الرمي فيها، و يفصل على الأحوط ما بين كل رميتين بساعة أو نحوها، و هذا إذا كان وقت الرمي باقياً، و إذا انقضى وقت الرمي و هو أيام التشريق لم يجب عليه الرجوع و الرمي فى عامه الحاضر، و ان كان الرجوع و القضاء أحوط استحباباً، و يجب عليه قضاء الرمي فى العام الآتى، فعليه أن يرجع و يقضى بنفسه، و إن هو لم يستطع الرجوع و القضاء بنفسه أو كان الرجوع موجبا للعسر و الحرج و جب عليه أن يستناب فيه، و كذلك الحكم إذا ترك الرمي

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٤٧٥

عالمًا عامداً فيجربى فيه التفصيل المتقدم ذكره، و يأثم بتركه للواجب فى عامه، و لا تحرم عليه النساء فى جميع الصور المذكورة بعد أن حلت له بطواف النساء و ان و جب عليه قضاء الرمي فى الآتى، و لا يبطل حجه بذلك.

### المسألة ١٠٧٣:

يجب على الحاج أن يتولى رمي الجمرات عن نفسه بنفسه مع قدرته على فعل ذلك، فلا تجوز له استنابة غيره فيه مع الاختيار، و تجوز الاستنابة فيه للمعذور غير القادر كالمريض الذى لا يستطيع الرمي بنفسه طول وقت الرمي، فإذا طرأ له المرض المانع فى اليوم الحادى عشر مثلاً حتى لم يتمكن من المباشرة بنفسه من طلوع الشمس الى غروبها من اليوم جازت له الاستنابة فيه، و إذا يأس من زوال العذر فاستناب فى الرمي، ثم اتفق له البرء من المرض و زوال العذر قبل غروب الشمس و جب عليه الرمي بنفسه و لم يكفه رمي النائب عنه و إن كان قد أتى بالعمل، و كذلك الحكم فى المقعد و الكسير و المبطون و المغمى عليه، و إذا استناب من يعتاده الإغماء أحداً فى حال إفاقته ليرمي عنه، ثم أغمى عليه لم تبطل استنابته بعروض الإغماء عليه فيجوز للنائب أن يرمى عنه فى حال إغمائه، و إذا أغمى على الرجل و لا نائب له، قام وليه مقامه فاستناب أحداً للرمي عنه على الأحوط، و الظاهر جواز التبرع بالرمي عن المعذور و ان لم يأذن و لم يستناب و إن و جب عليه أن يستناب مع قدرته على الاستنابة لتأديته التكليف الواجب عليه، فإذا أتى المتبرع بالعمل الصحيح سقط التكليف عنه.

**المسألة ١٠٧٤:**

إذا كان الرجل أو المرأة ممن لا يستطيع رمى الجمرات بنفسه لكثرة الازدحام، أو كان ذلك موجبا للخوف على نفسه من حدوث كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٤٧٤  
مرض أو كسر أو خطر آخر، أو كان ذلك موجبا للعسر والجرح الشديدين عليه، أو كانت المرأة تعلم أو تخشى عدم المحافظة على سترها، أو كان الرجل يخشى أو يعلم بملامسته للمرأة الأجنبية عنه بسبب ذلك جازت لهما الاستنابة في الرمي.

**المسألة ١٠٧٥:**

إذا نسي الرجل أن يرمى الجمرات في اليوم الحادى عشر و اليوم الثانى عشر، و تذكر ذلك قبل غروب الشمس من اليوم الثانى عشر، و لم يبق من النهار إلا ما يؤدى به الرمي لأحد اليومين فقط وجب عليه أن يقدم الرمي ليومه الحاضر و ينوى به الأداء، و يؤخر القضاء الى اليوم الثالث عشر.

**المسألة ١٠٧٦:**

لا يجب على المكلف أن يقيم بمنى نهارا فى أيام التشريق، و الواجب عليه فى منى نهارا إنما هو رمى الجمار، فإذا أدى ذلك جاز له أن يخرج إلى مكة أو إلى غيرها، ثم يرجع إلى منى قبل غروب الشمس للمبيت فيها، و سيأتى بيان الحكم باستحباب الإقامة فى منى أيام التشريق و هو حكم آخر غير الوجوب.

**المسألة ١٠٧٧:**

تنوعت الأحاديث الواردة عن الرسول (ص) و أهل بيته الطاهرين (ع) فى الدلالة على كبير الأجر الذى يناله الحاج فى رمى الجمار إذا هو أخلص لله النية فى عمله، و لا سيما إذا التزم الآداب الشرعية فى حال رميته، و أداه وفق ما يريد الله من غايته و ابتعاد عن مزالق الشيطان و مكائده و وساوسه و عباداته، و تعوذ بالله من مكرهه، و ادّرع بتقوى الله من جميع شروعه، و قرأ الأدعية الواردة عنهم (ع) فى ذلك، ففى الحديث عن الرسول (ص): (رمى الجمار ذخر يوم القيامة)، و عن أبى عبد الله (ع) فى رمى الجمار قال: (له بكل كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٤٧٧)

حصاء يرمى بها يحط عنه كبيرة موبقة، و عنه (ع): (الحاج إذا رمى الجمار خرج من ذنوبه)، و عن أبى جعفر (ع): (لا ترم الجمار الا و أنت على طهر)، و قد تقدم أن الطهارة فى حال رمى الجمار من المستحبات و ليس من الواجبات.

**المسألة ١٠٧٨:**

يجوز للإنسان بعد أن يرمى الجمرات فى أيام التشريق بمنى أن يخرج منها نهارا فىأت مكة و يزور البيت الحرام و يطوف به طوفا مندوبا، و يجوز له أن يبقى فى مكة أو فى غيرها طول نهاره لراحته أو لبعض أعماله، فإذا كان آخر النهار عاد إلى منى ليبيت الليل

فيها، و لكن الإقامة نهارا في منى الى يوم النفر أفضل و أحب شرعا.

و يستحب التكبير في أيام التشريق بعد التسليم في الصلوات الفرائض و النوافل استحبابا مؤكدا، و يبدأ به من صلاة الظهر في يوم النحر إلى صلاة الصبح من اليوم الثالث عشر إذا كان بمنى، و الى صلاة الصبح من اليوم الثاني عشر إذا كان في غير منى من سائر الأمكنة و الأمصار، فيكون التكبير المندوب عقيب خمس عشرة فريضة لمن كان بمنى، و عقيب عشر فرائض لمن كان في غيرها، و إذا صلى صلاة الظهر و العصر بمنى في اليوم الثاني عشر كبر عقيب كل واحدة منهما، فإذا نفر من منى بعد الصلاة قطع التكبير بعد الصلوات الآتية التي يصلها بعد النفر، و إذا نفر بعد الزوال و قبل صلاة الظهر و العصر لم يكبر بعدهما.

### المسألة ١٠٧٩:

ورد في صحيحة منصور بن حازم عن أبي عبد الله (ع): أن يقول في التكبير المستحب بعد الصلوات: (الله أكبر، الله أكبر، لا إله إلا الله و الله أكبر، الله أكبر و لله الحمد، الله أكبر على ما هدانا،

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٤٧٨

الله أكبر على ما رزقنا من بهيمة الأنعام)، و ورد ذلك أيضا في صحيحة معاوية بن عمار عنه (ع) و زاد في آخره أن يقول: (الحمد لله على ما أبلانا) و وردت فيه صور أخرى تختلف عنها في بعض العبارات، و الظاهر التخيير بين الصيغ الماثورة و غيرها، فأياها أتى به أجزأه.

### المسألة ١٠٨٠:

لا- يختص الاستحباب الذي ذكرناه بالناسك في منى، فيستحب لمن كان في منى أن يكبر عقيب خمس عشرة فريضة من ظهر يوم النحر، سواء كان حاجا أم لا.

### المسألة ١٠٨١:

ينبغي للحاج في أيام إقامته في منى أن يواظب على الصلاة و العبادة في مسجد الخيف، و أن يصلى فرائضه و نوافله فيه، و عن أبي عبد الله (ع): (صلّ في مسجد الخيف و هو مسجد منى، و كان مسجد رسول الله (ص) على عهده عند المنارة التي في وسط المسجد و فوقها إلى القبلة نحو من ثلاثين ذراعا، و عن يمينها و عن يسارها و خلفها نحو من ذلك، قال: فتحرّ ذلك، فان استطعت أن يكون مصلاّك فيه فافعل، فإنه قد صلى فيه ألف نبي).

و عن أبي جعفر (ع): (من صلى في مسجد الخيف بمنى مائة ركعة قبل أن يخرج منه عدلت عبادة سبعين عاما، و من سبح الله فيه مائة تسبيحة كتب له كأجر عتق رقبة، و من هلل الله فيه مائة تهليلة عدلت أجر إحياء نسمة، و من حمد الله فيه مائة تحميدة عدلت أجر خراج العراقين يتصدق به في سبيل الله عز و جل)، و لعل المراد في هذا الخبر أن يجعل الحاج صلاة المائة ركعة في المسجد آخر عهده بالمسجد و بعدها ينفر من منى، و عن أبي عبد الله (ع): (صلّ ست ركعات في مسجد منى في أصل الصومعة).

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٤٧٩

**المسألة ١٠٨٢:**

إذا أتم الحاج رمى الجمار فى اليوم الثانى من أيام التشريق، و كان قد اجتنب الصيد و النساء فى مدة إحرامه، و اتقى الله فى التوقى عنهما، جاز له نفر من منى بعد الزوال من ذلك اليوم، و لا يجوز له أن ينفر فيه قبل الزوال، و ان كان قد فرغ من رمى الجمار، و إذا هو لم يمتنع من الصيد أو النساء فارتكب أحدهما أو كليهما فى أيام إحرامه لم يجز له نفر فى الثانى عشر، و وجب عليه أن يؤخر نفره الى اليوم الثالث عشر، و أن يبيت الليلة الثالثة عشر فيها، و يجوز له أن ينفر فيه قبل زوال الشمس.

**المسألة ١٠٨٣:**

إذا كان الشخص متمتعا و لم يتق الصيد أو النساء فى أيام إحرامه بعمرة التمتع، فالأحوط له لزوما أن لا ينفر من منى فى اليوم الثانى عشر، و ان يبيت بها فى الليلة الثالثة عشرة، و ان كان قد اجتنب الصيد و النساء فى إحرامه بحج التمتع، و لعل هذا هو الأقوى أيضا.

**المسألة ١٠٨٤:**

إذا نفر الحاج من منى فى اليوم الثانى عشر عصرا غير أن ازدحام الطريق فى السيارات و العابرين منع سيارته من الخروج عن حدود منى، فلم يخرج منها حتى غربت الشمس و دخل الليل و هو فيها، وجب عليه المبيت فى منى تلك الليلة و لم يجز له الخروج، و إذا تعذر عليه المبيت بها أو كان ذلك موجبا للعسر و الحرج من حيث أن أثقاله و عائلته قد حملت فى السيارة و يتعذر أو يشق عليه إرجاعها و إنزالها لشدة الازدحام أو لمنع قوانين السير من الوقوف و الإنزال أو لغير ذلك من الأعذار المانعة جاز له الخروج، و الأحوط لزوما أن

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٤٨٠  
يكفر عن ذلك بدم شاء.

**المسألة ١٠٨٥:**

إذا خرج الحاج من منى فى اليوم الثانى قبل زوال الشمس، فان كان عامدا أتم بذلك و وجب عليه الرجوع الى منى إذا استطاع الرجوع إليها قبل الزوال، و إذا كان ناسيا أو جاهلا فلا إثم عليه. و يجب عليه الرجوع إذا علم بالحكم و أمكن له الرجوع قبل الزوال، و إذا زالت الشمس عليه قبل ان يعود أو لم يمكن له الرجوع فلا شىء عليه.

**المسألة ١٠٨٦:**

إذا خرج الحاج من منى فى اليوم الثانى قبل غروب الشمس، ثم عرضت له حاجة فرجع الى منى بعد دخول الليل عليه و هو فى خارج منى، جاز له الخروج منها ليلا بعد قضاء حاجته و لم يجب عليه المبيت بها.

**المسألة ١٠٨٧:**

يستحب للمكلف إذا أراد الخروج من مكة إلى أهله أن يودع البيت الحرام، و ان يطوف به طواف الوداع، و أن يستلم الحجر الأسود و الركن اليماني في كل شوط من أشواط طوافه إذا استطاع ذلك، و ان لم يستطع افتتح طوافه و ختمه به، و أن يأتي المستجار فيصنع عنده كما صنع يوم قدومه إلى مكة، و قد سبق ذكر ذلك في المسألة الثمانمائة و السابعة عشرة، و أن يدعو الله بما شاء من الدعاء، و يستحب له أن يستلم الحجر الأسود، و ان يلصق بطنه بالبيت، و يحمد الله و يشني عليه و يصلي على محمد و آله، و أن يقول:  
(اللهم صل على محمد عبدك و رسولك و أمينك و حبيبك و نجيبك و خيرتك من خلقك، اللهم كما بلغ رسالتك و جاهد في سبيلك و صدع بأمرك و أودى فيك و في جنبك حتى أتاه اليقين، اللهم اقبلني مفلحا  
كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٤٨١

منجحا مستجابا لي بأفضل ما يرجع به أحد من وفدك من المغفرة و البركة و الرضوان و العافية مما يسعني أن أطلب، أن تعطيني مثل الذي أعطيته أفضل من عبدك و تزيدني عليه، اللهم إن أمتني فاغفر لي، و إن أحيتني فارزقني من قابل، اللهم لا تجعله آخر العهد من بيتك، اللهم اني عبدك ابن عبدك و ابن أمتك حملتني على دوابك، و سيرتني في بلادك، حتى أدخلتني حرمك و أمنك، و قد كان في حسن ظني بك أن تغفر لي ذنوبي، فإن كنت قد غفرت لي ذنوبي فازدد عني رضا و قربني إليك زلفي و لا تباعدني، و ان كنت لم تغفر لي فمن الآن فاغفر لي قبل أن تنأى عن بيتك داري، و هذا أوان انصرافي إن كنت أذنت لي، غير راغب عنك و لا عن بيتك، و لا مستبدل بك و لا به، اللهم احفظني من بين يدي و من خلفي و عن يميني و عن شمالي حتى تبلغني أهلي، و اكفني مؤنة عبادك و عيالي، فإنك ولي ذلك من خلقك و مني).  
و يستحب له أن يأتي زمزم فيشرب منها، ثم يخرج و يقول:  
(آبون تائبون عابدون، لربنا حامدون، الى ربنا راغبون، الى ربنا راجعون) و عن أبي عبد الله (ع): انه لما أن ودع و أراد أن يخرج من المسجد خرّ ساجدا عند باب المسجد طويلا ثم قام فخرج.

**المسألة ١٠٨٨:**

من نسى وداع البيت أو تركه لبعض العلل أو الأعدار لم يضره ذلك إذا كان قد قضى مناسكه، و لا ينبغي له ترك وداعه بغير سبب يوجب ذلك.

**المسألة ١٠٨٩:**

يستحب للمكلف دخول الكعبة المعظمة استحبابا مؤكدا، و عن أبي جعفر (ع) أنه قال: (الدخول فيها دخول في رحمة الله و الخروج منها خروج من الذنوب، معصوم في ما بقي من عمره مغفور له ما  
كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٤٨٢  
سلف من ذنوبه)، و هو للحاج الصرورة الذي لم يحج من قبل أشد تأكدا.

**المسألة ١٠٩٠:**

يستحب لمن أراد دخول الكعبة أن يغتسل قبل دخولها، وان يدخلها على سكينته و وقار و أن يستشعر عند دخوله و فى حركاته و سكناته و أعماله فى البيت كبرياء الله و عظمة بيته، و ان لا يدخلها بحذاء و لا ييزق و لا يمتخط و لا يأتي ما يخالف الأدب أو ينافى الخشوع، و أن يقول إذا دخل: (اللهم انك قلت: و من دخله كان آمناً، فأمنى من عذاب النار)، و أن يصلى ركعتين بين الأسطوانتين على الرخامة الحمراء، يقرأ فى الركعة الأولى حم السجدة، و فى الثانية عدد آياتها من القرآن، و أن يصلى فى زواياه الأربع، فى كل زاوية ركعتين، و أن يقول:

(اللهم من تهيتاً أو تعباً أو أعداً أو استعدّ لوفادة إلى مخلوق رجاء رفته و جائزته و نوافله و فواضله فأليك يا سيدى تهيتى و تعبتى و إعدادى و استعدادى، رجاء رفدك و نوافلك و جائرتك، فلا تخيب اليوم رجائى، يا من لا يخيب عليه سائل و لا ينقصه نائل، فإنى لم أتك اليوم بعمل صالح قدّمته و لا بشفاعه مخلوق رجوته، و لكنى أتيتك مقرا بالظلم و الإساءة على نفسى، فإنه لا حجة لى و لا عذر، فأسألك يا من هو كذلك أن تصلى على محمّد و آله، و تعطينى مسألتى و تقلبنى عثرتى و تقلبنى برغبتى و لا تردنى مجبوها ممنوعاً و لا خائباً، يا عظيم يا عظيم يا عظيم، أرجوك للعظيم، أسألك يا عظيم أن تغفر لى الذنب العظيم، لا إله إلا أنت)، و إذا منعه كثرة الناس من الوصول الى الزوايا استقبال الزوايا و هو فى موضعه حيث صلى و دعا الله و سأله.

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٤٨٣

**المسألة ١٠٩١:**

فى الحديث عن عبد الله بن سنان قال سمعت أبا عبد الله (ع) و هو خارج من الكعبة و هو يقول: (الله أكبر الله أكبر حتى قالها ثلاثاً) ثم قال: (اللهم لا تجهد بلاءنا و لا تشمت بنا أعداءنا فإنك أنت الضار النافع) ثم هبط فصلى الى جانب الدرجة جعل الدرجة عن يساره مستقبل الكعبة ليس بينه و بينها احد، ثم خرج الى منزله.

**خاتمة: فى العمرة المفردة****المسألة ١٠٩٢:**

تقدّم منا فى المسألة الأربعمئة و التاسعة و ما بعدها من المسائل إلى نهاية الفصل الثامن بيان أقسام العمرة المفردة و تفصيل شروطها و أحكامها، و تعرضنا فى فصل الإحرام و فى فصل المواقيت للمسائل و الفروض التى تتعلق باحرامها و تعيين مواقيت إحرامها و قد أغنانا ذلك عن إعادة ذكرها، فعلى من يريد العمرة المفردة أن يلاحظ ما أوضحناه هنا.

**المسألة ١٠٩٣:**

تفترق العمرة المفردة عن عمرة التمتع فى عدة فروق:

الأول: أن عمرة التمتع ترتبط بحج التمتع ارتباطاً كاملاً، و لذلك فيجب أن تقع مع حج التمتع فى سنة واحدة و قد تقدم تفصيل ذلك،

و أما العمرة المفردة فهي نسك مستقل لا يرتبط بحج افراد و لا بحج قران، و ان اجتمعت على المكلف شروط الوجوب في كل من الحج و العمرة فوجب عليه كلاهما، فيجوز له أن يفصل بينهما فيأتي بالحج كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٤٨٤  
في سنة و يأتي بالعمرة في سنة أخرى.

#### المسألة ١٠٩٤:

الفارق الثاني: أن عمرة التمتع لا يجوز للمكلف إيقاعها و لا يصح منه الإحرام بها إلا في أشهر الحج: شوال و ذى القعدة و ذى الحجة، و يصح له أن يوقع العمرة المفردة و يحرم بها في أى شهر أراد من شهور السنة، و قد ذكرنا: أن الأفضل إيقاعها في شهر رجب، و دون ذلك في الفضل إيقاعها في شهر رمضان.

#### المسألة ١٠٩٥:

الفارق الثالث: أن عمرة التمتع لا- يجب فيها على المعتمر طواف نساء، بخلاف العمرة المفردة، فيجب عليه فيها طواف النساء، و تجب فيها صلاة طواف النساء، و لا تحل له النساء بعد إحرامه إلا بهما.

#### المسألة ١٠٩٦:

الفارق الرابع: أن عمرة التمتع يتعين على المكلف فيها التقصير، و لا- يجوز له حلق رأسه، و يتخير المعتمر في العمرة المفردة بين أن يحلق رأسه و أن يقصر، فأيهما فعل أجزاءه، و قد تفرقان في غير ذلك أيضا، و تراجع المسألة الأربعمئة و الخامسة عشرة و المسألة الستمئة و الرابعة و السبعون.

#### المسألة ١٠٩٧:

الأعمال التي يلزم الإنسان أن يأتي بها في العمرة المفردة هي بذاتها الأعمال التي يلزم المتمتع أن يؤديها في عمرة التمتع، فيجب عليه الإحرام بها أولا، و الطواف بالبيت طواف العمرة ثانيا، و صلاة ركعتي الطواف ثالثا، و السعي بين الصفا و المروة رابعا، ثم يتخير بين الحلق و التقصير خامسا، و تزيد على عمرة التمتع بأن يطوف المعتمر بعد الحلق أو التقصير طواف النساء سادسا ثم يصلى كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٤٨٥  
ركعتي هذا الطواف سابعاً.

و النيات في لبس ثوبي الإحرام للعمرة المفردة و في الإحرام بها، و في الطوافين و في صلاة الطوافين، و في السعي بينهما و في الحلق أو التقصير نظير النيات التي تقدم بيانها في أعمال عمرة التمتع، و التلبية عند عقد الإحرام هي التلبية المتقدمة، الواجب منها و المندوب، و السنن و الآداب في جميع هذه الأفعال هي السنن و الآداب التي سبق منا بيانها في مواضعها من الفصول المتقدمة.



**المسألة ١٠٩٨:**

يجب على المعتمر أن يعيّن في النية القسم الخاص الذي يحرم به من العمرة المفردة، فإذا كانت العمرة التي يريدّها واجبة عليه بالاستطاعة، و مثال ذلك: أن يكون المكلف من حاضري المسجد الحرام و تكمل له شروط وجوب العمرة، فيجب عليه عند الإحرام أن ينويها كذلك، فيقول على الأولى: (أحرم بالعمرة المفردة عمرة الإسلام لوجوبها امتثالاً لأمر الله تعالى)، و إذا كانت واجبة عليه بالنذر قال: (أحرم بالعمرة المفردة وفاء بالنذر طاعةً لأمره تعالى بها)، و إذا وجبت عليه بالنيابة عن أحد، و جب عليه أن يعيّن كذلك، و يعين الشخص المنوب عنه قربة الى الله، و إذا أراد الإحرام بعمرة مندوبة، قال: (أحرم بالعمرة المفردة استحباباً طاعةً لأمر الله تعالى)، و تكفيه نية الندب المطلق في عمرة رجب مثلاً، و عمرة شهر رمضان إذا لم تكن مندورة أو واجبة عليه بسبب آخر، فلا حاجة الى ذكر كونها عمرة رجب أو رمضان.

**المسألة ١٠٩٩:**

إذا أحرم الرجل بعمرة مفردة لم يجز له أن يعدل بنية إحرامه الى حج الأفراد، و إن كان قد أحرم بها في أشهر الحج شوال و ذي القعدة و ذي الحجة، و لا فرق في ذلك بين أن يكون الوقت الى إدراك كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٤٨٦

الوقوفين واسعاً أو ضيقاً، و إذا أتم أعمال عمرته و أمكن له بعد الإحلال منها أن يخرج الى الميقات و يحرم منه بالحج و يدرك الموقفين، صح له ذلك، و هذا الحكم واضح و قد ذكرناه للتنبية.

**المسألة ١١٠٠:**

إذا أحرم الرجل من الميقات بحج الأفراد بنية الندب، لم يجز له أن يعدل بنية الى عمرة مفردة، كما إذا أراد أن يحيل نسكه الى عمرة مفردة فإذا أتم أعمالها و أحلّ من إحرامه رجوع الى الميقات و أحرم منه بعمرة تمتع لنفسه أو لغيره، فلا يصح له ذلك.

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٤٨٧

**الفصل السادس والعشرون في الصد و الإحصار****المسألة ١١٠١:**

لا يبعد أن لفظ الصد و لفظ الإحصار كلمتان مترادفتان تدلان على مفهوم لغوي واحد كما يقول بعض علماء اللغة، أو هما متحدتان في المصاديق، فالصد و الحصر هو الضيق و الحبس الذي قد يحدث للإنسان بسبب تسلط عدوّ عليه يمنعه عن فعل شيء يحتاج الى فعله، و قد يحدث له بسبب طروء مرض و نحوه يمنعه عن الإتيان بذلك الشيء الذي يرغب فيه، فيكون منع العدو أو المرض له عن فعل ذلك الأمر موجبا لوقوعه في الضيق و الحصر، و قد نقل بعض المفسرين أن علماء التفسير متفقون على ان آية الإحصار، و هي قوله تعالى (فَإِنْ أَحْصَوْكُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ)، قد أنزلت على الرسول (ص) لما صدّه المشركون عن دخول مكة في الحديبية، و قد

أنزلت عليه (ص) بكلمة الإحصار لا بكلمة الصد، فالكلمتان متحدتان في المعنى، أو هما متحدتان في المصاديق كما قلنا، وهذا كله بحسب معنى الكلمتين في اللغة.

وتختص كلمة الصد الواردة في أخبار أهل البيت (ع) بالمنع إذا كان من قبل عدو متسلط، كما تختص كلمة الحصر بالمنع بسبب حدوث مرض ونحوه، فالمصدود في أخبارهم (ع) هو الشخص الذي منعه العدو بعد إحرامه عن إتمام حجه أو عن إتمام عمرته، و المحصور أو المحصر هو الشخص الذي منعه المرض بعد إحرامه عن إتمام نسكه، والأحكام التي تذكر في الأخبار لأحدهما لا تعم الآخر، وقد جرى على الفرق بينهما في ذلك اصطلاح الفقهاء من

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٤٨٨

الشيعة أيضا لثلا يقع الالتباس بين الموضوعين.

### المسألة ١١٠٢:

إذا أحرم الإنسان بعمره مفردة واجبة أو مندوبة، ثم منعه عدو بعد إحرامه أن يدخل إلى مكة، فلم يتمكن بسبب منعه أن يأتي بأعمال العمره من طواف وسعى وتقصير وطواف نساء ولم يقدر على الاستنابة فيها، جاز له أن يذبح أو ينحر ما استيسر له من الهدى بقصد التحلل به من الإحرام، والأحوط له لزوما أن يقصّر أو يحلق بعد ذلك، فإذا ذبح وقصّر أو حلق أحلّ بذلك من جميع محرمات الإحرام، حتى من الطيب والثياب والنساء، ويجوز له ان يفعل ذلك عاجلا عند الصد ولا يجب عليه ان يبعث بالهدى إلى مكة، وإن كان ذلك هو الأحوط استحبابا مع الإمكان فيبعث بالهدى إلى مكة بقصد التحلل به، و ينتظر فلا يحلق ولا يقصّر حتى يبلغ الهدى الى مكة، فإذا بلغ الهدى محله حلق أو قصّر في موضعه، وأحلّ من محرمات إحرامه كلها.

و إذا استطاع أن يستنيب عنه أحدا في أداء أعمال العمره وجبت عليه الاستنابة، ولم يجز له أن يتحلل من إحرامه حتى يتم النائب جميع أعمال العمره على الوجه الصحيح، ولا يتحلل بالهدى.

### المسألة ١١٠٣:

إذا أحرم الإنسان بحج واجب أو مندوب، ثم صدّه العدو أن يأتي بأعمال الحج كلها، أو صدّه عن أن يحضر الموقفين عرفات و المشعر الحرام في كل من وقتيهما الاختياريين والاضطرابيين جرى فيه نظير الحكم المتقدم، فعليه أن يذبح أو ينحر ما استيسر له من الهدى بقصد التحلل به من إحرامه، و يضمّ اليه الحلق أو التقصير كما سبق في الصد عن العمره المفردة، فإذا فعل ذلك أحلّ من جميع محرمات الإحرام حتى من النساء، ولا يجب عليه أن يبعث بالهدى

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٤٨٩

إلى منى و ينتظر بلوغ الهدى محله و إن كان ذلك هو الأحوط له استحبابا كما تقدم في نظيره.

### المسألة ١١٠٤:

إذا أحرم الرجل بالحج و وقف الموقفين، ثم صدّه العدو بعدهما عن أن يأتي بمناسك منى في يوم النحر، فإن استطاع أن يستنيب أحدا في أداء هذه الأعمال عنه، وجب عليه أن يستنيب فيها، فإذا رمى النائب جمره العقبة بالنيابة عنه، و ذبح الهدى عنه إذا كان متمتعا

أو قارنا، حلق المكلف بعدهما أو قصير، ثم مضى إلى مكة ليؤدي مناسكه فيها، فإن المفروض انه غير مصدود عنها، و لم يجر له أن يتحلل بالهدى، و إن صده العدو عن أعمال منى حتى عن الاستنابة فيها، أشكال الحكم فيه.

### المسألة ١١٠٥:

إذا صده العدو عن دخول مكة بعد النحر، أو صده عن أن يأتي بأعمال مكة بعد الدخول فيها، فلم يتمكن من الطواف والسعى و طواف النساء بنفسه و لم يقدر على الاستنابة فيها الى آخر شهر ذى الحجة جرى عليه حكم المحرم المصدود، فيذبح أو ينحر ما استيسر له من الهدى بقصد التحلل من إحرامه على الوجه الذى تقدم بيانه، فيحلّ بذلك من محرمات إحرامه، و إذا استطاع الاستنابة فى الأعمال استناب و كفاه فعل النائب و لم يجر عليه حكم الصد، و كذلك الحكم إذا صده العدو بعد الموقفين عن أعمال منى يوم النحر و عن أعمال مكة معا فيجرى فيه البيان المذكور.

### المسألة ١١٠٦:

إذا صده العدو عن العود من مكة إلى منى ليبيت فيها ليالى التشريق و يرمى الجمرات فى أيامه، لم يجر عليه حكم المصدود، فيسقط عنه وجوب المبيت و لم يضر ذلك بصحة حجه، و تجب عليه كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٤٩٠  
استنابة من يرمى الجمار عنه مع القدرة، فإن لم يستطع ذلك فى سنته، ففى أيام التشريق من العام القابل.

### المسألة ١١٠٧:

إذا صدّ المكلف عن العمرة أو عن الحج، فذبح هدى التحلل أو نحره على الوجه الذى تقدم بيانه أحلّ بذلك من محرمات إحرامه، و لم يجب عليه المضى فى نسكه الذى أحرم به و لم يسقط عنه وجوب الحج أو العمرة بذلك فإذا كان وجوب الحج أو العمرة قد استقر فى ذمة المكلف من عام سابق وجب عليه أن يأتي به فى العام القابل، و كذلك إذا استطاع الحج أو العمرة فى عامه و بقيت استطاعته الى العام المقبل فيجب عليه أداء ذلك النسك الواجب فيه، و إذا استطاع الحج فى عامه و صده العدو عن أداء الواجب فيه ثم زالت استطاعته و لم تتجدد لم يجب عليه الحج لعدم الاستطاعة و كذلك حكم العمرة المفردة لمن كان أهله حاضرى المسجد الحرام إذا وجبت عليه بالاستطاعة.

### المسألة ١١٠٨:

من الصدّ أن يسجن المحرم سلطان ظالم بغير حق فيكون سجنه سببا فى فوات الحج أو العمرة عليه و عدم تمكنه من أدائهما، فيتحلل من إحرامه بذبح الهدى أو نحره.

### المسألة ١١٠٩:

إذا حبس المحرم بعد إحرامه بدين لأحد في ذمته أو بحق ثابت عليه، فإن كان قادراً على وفاء الدين الثابت في ذمته و أداء الحق الواجب عليه، و التخلّص من الحبس لم يجر عليه حكم المصدود، فإذا هو لم يؤدّ ما عليه و استمر حبسه لم يجر له أن يتحلل من إحرامه بالهدى، و إن كان غير قادر على الوفاء بهما لحقه حكم المصدود و أمكن له التحلل بذبح الهدى.  
كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٤٩١

### المسألة ١١١٠:

قد اتضح مما بيناه في هذا الفصل ان الصّد هو أن يمنع المكلف المحرم شخص متسلط عليه عن إتمام الحج أو العمرة، و ان الإحصار هو أن يمنعه مرض و شبهه من الطوارئ عن ذلك، و ان التحلل بذبح ما استيسر من الهدى إنما هو حكم للمصدود و المحصر، و نتيجة لذلك، فإذا عرض للمحرم عارض آخر غير الصّد و الحصر فمنعه عن إتمام الحج لم يجر عليه حكم المصدود أو المحصر، و لم يتحلل بالهدى.

و من أمثلة ذلك: أن تنكسر دابته أو سفينته أو سيارته فلا يمكنه الوصول إلى مكة أو الى الموقفين حتى يفوته النسك الذي أحرم به، و من أمثلة ذلك: أن يعرض له في أثناء سفره بعض السباع و الوحوش فيقطع عليه الطريق، و من أمثلة ذلك: أن يتفق له في سفره نزول أمطار غزيرة أو برد شديد أو عواصف عاتية فيمنعه ذلك عن مواصلة السفر، فلا يجوز له أن يتحلل بالهدى، و إذا اتفق له حدوث مثل ذلك ففاته الحج و جب عليه أن يتحلل من إحرامه بعمرة مفردة.

### المسألة ١١١١:

يجب أن يكون الهدى الذي يتحلل به المصدود أو المحصر من إحرامه من الأنعام الثلاثة: الإبل أو البقر أو الغنم، و لا يجزى غيرها من الحيوانات الأهلية أو الوحشية.

### المسألة ١١١٢:

إذا أحرم المكلف بحج القران و ساق معه هدياً، ثم صدّه العدوّ عن إتمام الحج فلا يترك الاحتياط بأن يكون الهدى الذي يتحلل به من إحرامه غير الهدى الذي ساقه معه في إحرامه، و كذلك إذا ساق معه هدياً في إحرام العمرة ثم صدّ عن إتمامها، فلا يتداخل الهديان على الأحوط.

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٤٩٢

و إذا أتى المحرم في أثناء إحرامه ما يوجب الكفارة، ثم صدّ عن إتمام الحج أو العمرة، لم يكفه هدى واحد للكفارة و للتحلل به، و لا بدّ من التعدد، و نظير ذلك: ما إذا نذر في إحرامه أن يذبح هدياً، ثم صدّ عن إتمام نسكه، فلا يكفيه هدى واحد للنذر و للتحلل، إلا إذا قصد في نذره ان يذبح هدياً مطلقاً و ان كان للتحلل به إذا صد.

### المسألة ١١١٣:

إذا أحرم الإنسان بعمره مفردة أو بعمره تمتع، أو بحج تمتع أو افراد، ثم حدث له بعد إحرامه مرض فمنعه عن الإتيان بالنسك الذى أحرم به سمي ذلك المكلف محصرا، كما ذكرنا فى المسألة الألف و المائة و الواحدة، و قد سبق فى المسألة الخمسمائة و الخامسة و التسعين: انه يستحب للمحرم ان يشترط على الله عند إحرامه أن يحلّه حيث حبسه.

فإذا كان المحرم قد اشترط فى إحرامه هذا الشرط ثم أحصره المرض، أحل من إحرامه من غير حاجة الى هدى يتحلل به، و الظاهر أن المحرم يتحلل عند ذلك من جميع محرمات الإحرام حتى من الثياب و الطيب و النساء، و الأحوط له استحبابا اجتناب النساء حتى يحج فى القابل أو يعتمر، فيطوف و يسعى و يطوف طواف النساء، و سيأتى حكمه إذا أحرم بحج القران و ساق معه الهدى ثم أحصر.

### المسألة ١١١٤:

إذا أحرم بعمره مفردة أو بعمره تمتع أو بحج التمتع أو الافراد كما فى الفرض المتقدم، و لم يشترط فى إحرامه على ربه أن يحلّه حيث حبسه، ثم أحصره المرض و أراد التحلل من إحرامه لم يتحلل منه الا بالهدى، و يتخير على الأقوى بين أن يبعث الهدى مع بعض من يأتمنه، ليذبحه عنه فى منى، و يبقى هو على إحرامه فلا

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٤٩٣

يحلّق و لا يقصّر حتى يبلغ الهدى محلّه على التفصيل الآتى، و أن يذبح الهدى فى الموضع الذى أحصر فيه، فإذا فعل أحدهما أحلّ من محرمات الإحرام كلّها الا النساء، فإنها لا تحل له حتى يحج أو يعتمر فى القابل فيطوف و يسعى و يطوف طواف النساء.

### المسألة ١١١٥:

إذا أحرم المكلف بحج القران و ساق معه هديا، ثم أحصره المرض عن الإتيان بالحج أو عن إتمامه، فإن كان قد اشترط على الله فى إحرامه أن يحلّه حيث حبسه، و جب عليه أن يبعث بهديه الذى ساقه معه مع بعض من يأتمنه ليذبحه عنه فى منى، ثم قصّر أو حلّق فى موضعه و تحلل من إحرامه بنفس إرسال الهدى مع الأمين، و لم ينتظر أن يبلغ الهدى محلّه، فيحلّ بذلك حتى من النساء، و يجرى فيه الاحتياط المستحب الذى ذكرناه قبل المسألة المتقدمة.

و ان لم يشترط القارن على الله ان يحلّه حيث حبسه أرسل هدى السياق مع الشخص الذى استأمنه و استتابه ليذبحه عنه فى منى و عينا بينهما موعدا لذبح الهدى فى محلّه، و بقى هو منتظرا على إحرامه، فإذا حل الموعود و مضى الوقت المعين بينهما قصّر و أحلّ من إحرامه، و حل له كل شىء من محرمات الإحرام إلا النساء فلا تحل له كما ذكرنا فى المسألة السابقة.

### المسألة ١١١٦:

إذا أحصر المحرم بالحج و بعث بالهدى و لم يتحلل بعد من إحرامه، ثم زال عنه الإحصار و ظن أو احتمل احتمالا قريبا انه يدرك الحج إذا التحق بالناس و جب عليه أن يلتحق، فإن هو أدرك الوقوفين أو أحدهما على الوجه الذى يصح معه و قد تقدم بيان هذا فى المسألة التسعمائة و الحادية و الثلاثين و المسائل التى تليها، أجزاء ذلك، و إن فاته الحج تحلّ من إحرامه بعمره مفردة، و كذلك الحكم

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٤٩٤

فى المصدود إذا ارتفع عنه الصدّ قبل أن يتحلّل من إحرامه.

### المسألة ١١١٧:

إذا أحصر المكلف عن مناسك منى فى يوم النحر، أو أحصر عن أعمال مكة بعد النحر جرت فيه أحكام المصدود عنها و قد تقدم بيانها قريبا.

### المسألة ١١١٨:

إذا أحصر المكلف عن الحج أو العمرة فتحلّل من إحرامه بأحد الوجوه التى مرّ ذكرها لم يسقط عنه التكليف بالحج ولا العمرة إذا كانا واجبين، فيجب عليه الحج فى العام المقبل إذا كان وجوبه قد استقر فى ذمته من عام سابق، أو استطاع الحج لعامه و لم تزل استطاعته الى العام الآتى، أو زالت ثم تجددت له بعد ذلك، و مثله حكم العمرة المفردة إذا وجبت عليه كذلك.

### المسألة ١١١٩:

إذا أرسل المكلف المحصر ثمن الهدى مع بعض أصحابه ليشتري به هدى التحلل و يذبحه بالنيابة عنه فى الوقت المعين و الموضع المعين، و أحلّ المكلف من إحرامه بعد مضى الوقت الذى عينه النائب، ثم علم أن النائب لم يجد الهدى أو نسى أن يشتريه، و جب على المكلف أن يجتنب محرّمات الإحرام حتى يرسل مرة أخرى و لم يضره ما فعل من المحرّمات فى حال جهله.

### المسألة ١١٢٠:

إذا أحصر المحرم بالحج و بعث بالهدى و لم يتحلّل بعد من إحرامه كما فى المسألة الألف و المائة و الخامسة عشرة، لم يجز له الحلق حتى يبلغ الهدى محلّه، فإذا اضطر الى الحلق لأذى فى رأسه من ألم شديد أو قرحة أو قمل لا يتحمل عادة جاز له أن يحلق رأسه و يكفر عن ذلك بذبح شاة أو بصيام ثلاثة أيام أو بإطعام ستّة مساكين

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٤٩٥

يدفع لكل مسكين مدين من الطعام.

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٤٩٦

## الفصل السابع والعشرون فى بعض ما ينبغى فعله فى مكة من المستحبات و الأعمال

### المسألة ١١٢١:

يستحب للإنسان أن يطوف بالبيت فى مدة إقامته بمكة ثلاثمائة و ستين طوفا تاما، كل طواف منها سبعة أشواط، فإن لم يقدر على

ذلك استحَب له أن يطوف به ثلاثمائة وستين شوطا يقسمها كل سبعة أشواط طوافا، فإذا طاف اثنين و خمسين طوافا تم له العدد المذكور و زاد عليه أربعة أشواط، فإن لم يقدر على ذلك طاف بقدر ما يستطيع.

و في الحديث عن أبي عبد الله (ع): (كان رسول الله (ص) يطوف بالليل و النهار عشرة أسابيع، ثلاثة أول الليل و ثلاثة آخر الليل، و اثنين إذا أصبح و اثنين بعد الظهر، و كان في ما بين ذلك راحته).

### المسألة ١١٢٢:

تستحب كثرة الطواف في العشر الأولى من ذي الحجة، ففي الخبر عنه (ع): الطواف قبل الحج أفضل من سبعين طوافا بعد الحج)، و عنه (ع): (مقام يوم قبل الحج أفضل من مقام يومين بعد الحج).

### المسألة ١١٢٣:

يجوز للمكلف أن يأكل و يشرب في حال طوافه بالبيت و لا يبطل طوافه بذلك، و يجوز له أن يتحدث مع غيره في أثناء الطواف، و يضحك و ينشد الشعر إذا كان الشعر من غير الممنوع شرعا سواء

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٤٩٧

كان الطواف واجبا أم مستحبا، نعم، يكره له التكلم في أثناء الطواف الواجب بغير الدعاء و ذكر الله و تلاوة القرآن، و لا- ينبغي له التعدي عن مراعاة الأدب في حديثه و ضحكته و هو في حال الطواف و إن كان مستحبا.

### المسألة ١١٢٤:

يستحب للطائف أن يختار قراءة القرآن على الدعاء و الذكر في أثناء طوافه، فإذا مرّ بآية من آيات السجود و أمكنه السجود سجد إلى الكعبة ثم قام و أتم شوطه من موضع قطعه، و إن لم يمكنه السجود أو ما برأسه إلى الكعبة بنى السجود.

### المسألة ١١٢٥:

يكره للمكلف أن يطوف بالبيت و على رأسه برطله، و هي قلنسوة طويلة كانت من زى اليهود، و الكراهة التي ذكرناها إنما هي لغير الطائف المحرم، و اما المحرم فلا ريب في حرمة تغطية رأسه بها و غيرها، و يكره لبس البرطله حول الكعبة و إن لم يكن اللابس لها طائفا، و إذا كان في لبسها تشبه بأعداء الله و رسوله، فالأحوط للمكلف اجتناب لبسها في جميع الحالات.

### المسألة ١١٢٦:

يستحب للحاج و المعتمر أن يكثر من النظر إلى الكعبة المعظمة، ففي الحديث عن النبي (ص): (النظر إلى الكعبة حبا لها يهدم الخطايا هدمًا)، و عن أمير المؤمنين (ع): (إذا خرجتم حججا إلى بيت الله فأكثروا النظر إلى بيت الله، فإن لله مائة و عشرين رحمة عند بيته

الحرام، ستون للطائفين و أربعون للمصلين و عشرون للناظرين)، و قد تكثرت الأخبار في الدلالة على ذلك. و يستحب له التعلق بأستار الكعبة عند المستجار و غيره و إكثار الدعاء و التوسل الى الله سبحانه عند التعلق بها. كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٤٩٨

### المسألة ١١٢٧:

يستحب للحاج و للمعتمر بعد أن يفرغ من نسكه أن يطوف بالبيت أسبوعا و يصلى صلاة الطواف عن أبيه و عن أمه و عن ولده و عن زوجته و عن أخيه و رحمه و جاره و صديقه و ذى الحق عليه، فإن لم يفرّد كل واحد منهم بطواف أو لم يقدر على ذلك، استحب له أن يطوف طوافا و يصلى ركعتيه عن جميعهم، ففي خبر إبراهيم الحضرمي أنه قال لأبي الحسن موسى (ع): إني إذا خرجت إلى مكة ربما قال لي الرجل: طف عنى أسبوعا و صل ركعتين، فأشغل عن ذلك، فإن رجعت لم أدر ما أقول له، قال (ع): إذا أتيت مكة فقضيت نسكك، فطف أسبوعا و صل ركعتين، ثم قل: (اللهم إن هذا الطواف و هاتين الركعتين عن أبي و عن أمي و عن زوجتي و عن ولدي و عن حامتي و عن جميع أهل بلدي حرّهم و عبدهم و أبيضهم و أسودهم) فلا تشاء أن تقول للرجل إني قد طفت عنك و صلّيت عنك ركعتين إلا كنت صادقا، فإذا أتيت قبر النبي (ص) فقضيت ما يجب عليك فصل ركعتين، ثم قف عند رأس النبي (ص) ثم قل (السلام عليك يا نبي الله من أبي و أمي و زوجتي و ولدي و جميع حامتي و من جميع أهل بلدي حرّهم و عبدهم و أبيضهم و أسودهم) فلا تشاء أن تقول للرجل: إني قد أقرأت رسول الله (ص) عنك السلام، إلا كنت صادقا.

### المسألة ١١٢٨:

يستحب للإنسان أن يكثر من العبادة في مكة، و من قراءة القرآن، و قد ورد عنهم (ع): (تسيحته بمكة أفضل من خراج العراقين ينفق في سبيل الله، و عنهم (ع): (الساجد بمكة كالمتشطح بدمه في سبيل الله)، و يستحب له أن يختم القرآن فيها كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٤٩٩

مرة أو أكثر، ففي الخبر عن الامام زين العابدين (ع) و عن ولده أبي جعفر (ع): (من ختم القرآن بمكة لم يمت حتى يرى رسول الله (ص) و يرى منزله في الجنة).

### المسألة ١١٢٩:

ينبغي للناسك أن يزور مولد الرسول (ص) و هو الموضع الذي ولد (ص) فيه، و قد كان أحد بيوتهم في شعب بنى هاشم، و قد أدخل في دار محمد بن يوسف الثقفي أخى الحجاج بن يوسف لما اشتراه محمد من بعض أولاد عقيل بن أبي طالب، ثم اشترته الخيزران أم هارون الرشيد و جعلته مسجدا يصلى فيه و أشرعت بابه في الزقاق، و هو الآن يقع في زقاق المولد في سوق الليل. و ينبغي له أن يزور منزل الرسول (ص)، و هو منزل زوجته خديجة بنت خويلد أم المؤمنين (رض) و قد سكنه الرسول (ص) معها في أيام حياتها، و سكنه بعد وفاتها الى أن هاجر إلى المدينة و فيه ولدت أولادها، و هو الآن مسجد يقع في زقاق يسمى زقاق الحجر، و يقال لهذه الدار: مولد فاطمة الزهراء (ع)، و ينبغي له أن يزور دار الأرقم المخزومي، و هي دار كان الرسول (ص) يختبئ فيها عن المشركين، و يجتمع فيها مع أصحابه يقرأ عليهم القرآن و يعلمهم، و هي الآن مسجد في جنب الصفا.



**المسألة ١١٣٠:**

يستحب له أن يزور قبر السيدة خديجة بنت خويلد أم المؤمنين (رض)، وقبرها معروف في مقبرة الحجون ويقع في سفح الجبل، وأن يزور أبا طالب مع الإمكان، وقبور من تصح زيارته وتمكن من الهاشميين وغيرهم، على أن لا يعرض نفسه للأخطاء والإخطار. كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٥٠٠.

**المسألة ١١٣١:**

يستحب للحاج والمعتمر أن يزور المواضع التي اتصلت بتاريخ الرسول (ص)، حتى أصبحت من آثار النبوة ومن أجزاء تاريخها، وأن يتذكر ويتأمل ويعتبر، فيستفيد من عطاء هذه المواضع ويقتبس من أعمال الرسول وأقواله فيها في تركيز عقيدته وترسيخ إيمانه وتصحيح عمله وتصفيه نفسه.

فمن المواضع المذكورة غار حراء، و حراء بكسر الحاء وفتح الراء جبل طويل يكون في الشمال الشرقي من مكة، و غار حراء يقع في رأس الجبل مشرف مما يلي القبلة، و كان النبي (ص) قبل نزول الوحي عليه يأتي هذا الجبل و يقيم في الغار أياما و ليالى للانفراد و التعب فيه و التبتل، حتى نزل عليه الوحي و أمر بالتبليغ و أن يصدع بالرسالة. و من المواضع التي تستحب زيارتها جبل ثور، و هو جبل يقع بأسفل مكة على طريق عرنه، و قد خرج إليه الرسول (ص) مع صاحبه في ليلة الهجرة و اختبأ في الغار حتى أمره الله بالهجرة إلى المدينة.

**المسألة ١١٣٢:**

و من المساجد المباركة التي يستحب للناسك أن يزورها مسجد غدیر خم، و هو الموضع الذي جمع الرسول (ص) فيه المسلمين في رجوعهم من حجة الوداع و نصّ بالإمامة على أمير المؤمنين (ع) و أعلن كلمته في الولاية من بعده على الأمة، فقال (ص): من كنت مولاه فهذا علي مولاه، و فيه أنزلت الآية الكريمة (اليوم أكملت لكم دينكم و أتممت عليكم نعمتي و رضيت لكم الإسلام دينا) بعد عقد الولاية.

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٥٠١.

**المسألة ١١٣٣:**

يستحب للناسك إذا رجع من مكة على طريق المدينة أن ينزل بالمعرس، و هو موضع بذي الحليفة مما يلي القبلة من مسجد الشجرة، و قد كان النبي (ص) ينزل فيه و يصلى و يضطجع، و من أجل ذلك سمي بالمعرس، فيستحب للناسك عند رجوعه من مكة أن ينزل في الموضع المذكور و يصلى فيه و يضطجع و لو قليلا، سواء مرّ به ليلا أم نهارا، و إذا تجاوزه و لم ينزل فيه استحب له أن يرجع إليه و يفعل ذلك، و استحباب التعريس إنما هو في الرجوع من مكة لا في الذهاب إليها.

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٥٠٢.

## الفصل الثامن والعشرون في أعمال المدينة المنورة و آدابها

### المسألة ١١٣٤:

للمدينة حرم حدده الرسول في عهده (ص) و هو ما بين ظل عائر إلى ظل وعير، أو ما بين لابتي المدينة، أو ما بين الحرتين منها. وعائر جبل يقع في جهة المشرق من المدينة، أو هو في جهة القبلة منها بالقرب من ذي الحليفة كما يقول صاحب خلاصة الوفاء، وعير في الجهة المقابلة منها، والمسافة ما بين الجبلين تبلغ أربعة فراسخ أو اثني عشر ميلا، واللابة بتخفيف الباء هي الأرض ذات الحجارة السوداء، وهي كذلك الحرّة بفتح الحاء وتشديد الراء، وللمدينة لابتان أو حرّتان تقع إحداهما في شرق المدينة وهي حرّة بنى قريظة، وتقع الثانية في غرب المدينة وهي حرّة العقيق، والتحديدات الثلاثة المذكورة ترجع إلى شيء واحد لا اختلاف فيه.

### المسألة ١١٣٥:

لا يجب الإحرام لدخول حرم المدينة كما يجب لدخول الحرم في مكة، ولا تلزم الكفارة للصيد في حرم المدينة كما تلزم للصيد في حرم مكة، ولا تجب الكفارة لقطع الشجر والنبات أو قلعه في حرم المدينة، ولا يحرم أكل صيد الحرم المدني كما يحرم أكل صيد الحرم المكي، وكل ذلك مما لا خلاف ولا ريب فيه. وذهب جماعة من الفقهاء إلى حرمة قطع الشجر والنبات في حرم المدينة عدا ما يجوز قطعه في حرم مكة، والى حرمة الصيد فيه حرمة تكليفية خاصة في كلا الموردين فيأثم من يفعل ذلك متعمدا ولا كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٥٠٣. كفارة عليه، والأحوط ذلك، و ان كان القول بالكراهة وعدم الحرمة فيهما لا يخلو من وجه قوى.

### المسألة ١١٣٦:

تستحب زيارة قبر الرسول (ص) في المدينة استحبابا شديدا التأكيد و خصوصا للحاج، وقد ورد في كتاب الخصال عن علي (ع) قال: (أتموا برسول الله (ص) إذا خرجتم الى بيت الله الحرام فإن تركه جفاء و بذلك أمرتم، و أتموا بالقبور التي ألزمكم الله حقها و زيارتها و اطلبوا الرزق عندها). و عن أبي عبد الله (ع) قال قال رسول الله (ص): (من أتى مكة حاجا و لم يزرني إلى المدينة جفاني و من جفاني جفوته يوم القيامة، و من جاءني زائرا و جبت له شفاعتي و من وجبت له شفاعتي و جبت له الجنة). و تراجع المسألة الخامسة من أول الكتاب.

### المسألة ١١٣٧:

يستحب الغسل لدخول المدينة و يتخير المكلف بين أن يقدم الغسل على الدخول فيها و أن يغتسل بعد ما يدخل، و أن يبادر إلى زيارة الرسول (ص) قبل أي عمل من أعمالها، و يكفي أن يغتسل غسلا واحدا ينوي به الدخول إلى المدينة، و الدخول الى المسجد و

زيارة الرسول (ص) ما لم ينقضه بأحد الأحداث قبل العمل.

### المسألة ١١٣٨:

إذا أراد الإنسان دخول المسجد للزيارة وقف على باب المسجد مستأذنا وقال كما ورد في الكتب المعتمدة: (اللهم انى وقفت على باب من أبواب بيوت نبيك (صلواتك عليه و آله)، وقد منعت الناس أن يدخلوا إلا بإذنه فقلت: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ، اللَّهُمَّ انى اعتقد حرمة كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٥٠٤

صاحب هذا المشهد الشريف فى غيبته كما أعتقدها فى حضرته، وأعلم أن رسولك وخلفاءك عليهم السلام أحياء عندك يرزقون، يرون مقامى ويسمعون كلامى ويردون سلامى، وانك حجت عن سمعى كلامهم، وفتحت باب فهمى بلذيد مناجاتهم، وانى استأذنتك يا رب أولا، واستأذنت رسولك (صلى الله عليه و آله) ثانيا، واستأذنت خلفاءك الأئمة المفروض على طاعتهم والملائكة الموكلين بهذه البقعة المباركة ثالثا، أدخل يا رسول الله، أدخل يا حجج الله، أدخل يا ملائكة الله المقربين المقيمين فى هذا المشهد، فأذن لى يا مولاي فى الدخول أفضل ما أذنت لأحد من أوليائك، فإن لم أكن أهلا لذلك فأنت أهل لذلك، ثم ليدخل وهو يقول: (بسم الله و بالله و فى سبيل الله و على ملة رسول الله (صلى الله عليه و آله)، اللهم اغفر لى و ارحمنى و تب على، انك أنت الثواب الرحيم).

### المسألة ١١٣٩:

□  
فى صحبته معاوية بن عمار عن أبى عبد الله (ع) قال: (إذا دخلت المدينة فاغتسل قبل أن تدخلها أو حين تدخلها، ثم تأتى قبر النبى (ص) فتسلم على رسول الله (ص)، ثم تقوم عند الأستوانة المقدمه من جانب القبر الأيمن عند رأس القبر عند زاوية القبر و أنت مستقبل القبلة و منكبك الأيسر إلى جانب القبر، و منكبك الأيمن مما يلى المنبر، فإنه موضع رأس رسول الله (ص)، و تقول: (أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، و أشهد أن محمدا عبده و رسوله، و أشهد أنك رسول الله (ص))، و أشهد أنك محمد بن عبد الله، و أشهد أنك قد بلغت رسالات ربك و نصحت لأمتك و جاهدت فى سبيل الله، و عبدت الله حتى أتاك اليقين بالحكمة و الموعدة الحسنة، و أدت الذى عليك من الحق، و أنك قد رؤفت بالمؤمنين و غلظت على الكافرين، فبلغ الله بك أفضل شرف محل المكرمين، الحمد لله الذى استنقذنا

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٥٠٥

بك من الشرك و الضلالة، اللهم فاجعل صلواتك و صلوات ملائكتك المقربين و عبادك الصالحين و أنبيائك المرسلين و أهل السموات و الأرضين، و من سبح لك يا رب العالمين من الأولين و الآخرين على محمد عبدك و رسولك و نبيك و أمينك و نجيبك و حبيبك و صفيك و خاصتك و صفوتك و خيرتك من خلقك، اللهم أعطه الدرجة و الوسيلة من الجنة، و ابعثه مقاما محمودا يغبطه به الأولون و الآخرون، اللهم انك قلت (وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ جَاؤُكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَ اسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَحِيمًا)، و انى أتيت نبيك مستغفرا تائبا من ذنوبى، و انى أتوجه إليك بنبيك نبى الرحمة محمد (ص)، يا محمد انى أتوجه بك الى الله ربي و ربك ليغفر لى ذنوبى).

ثم قال (ع): و ان كانت لك حاجة فاجعل قبر النبى خلف كتفيك و استقبال القبلة و ارفع يديك، و سل حاجتك، فإنك أحرى ان

تقضى إن شاء الله.

### المسألة ١١٤٠:

روى ابن قولويه بإسناده عن إبراهيم بن أبي البلاد قال:

قال لى أبو الحسن (ع): كيف تقول فى التسليم على النبى (ص)؟ قلت الذى نعرفه وروينا، قال أولا أعلمك ما هو أفضل من هذا؟ قلت نعم جعلت فداك، فكتب لى وأنا قاعد بخطه وقرأه علىّ: إذا وقفت على قبره (ص) فقل: (أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله، وأشهد أنك محمد بن عبد الله، وأشهد أنك خاتم النبيين، وأشهد أنك قد بلغت رسالات ربك ونصحت لأمتك وجاهدت فى سبيل ربك وعبدته حتى أتاك اليقين، وأذيت الذى عليك من الحق، اللهم صل على محمد عبدك ورسولك ونبيك وأمينك و صفيك وخيرتك من خلقك أفضل ما صليت على

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٥٠٦

أحد من أنبيائك ورسلك، اللهم سلم على محمد و آل محمد كما سلمت على نوح فى العالمين، وامن على محمد و آل محمد كما مننت على موسى و هارون، و بارك على محمد و آل محمد كما باركت على إبراهيم و آل إبراهيم إنك حميد مجيد، اللهم صل على محمد و آل محمد و ترحم على محمد و آل محمد، اللهم رب البيت الحرام و رب المسجد الحرام، و رب الركن و المقام و رب البلد الحرام و رب الحلّ و الحرام و رب المشعر الحرام بلغ روح نبيك محمد صلى الله عليه و آله منى السلام).

### المسألة ١١٤١:

مما ورد عنهم (ع): أن يقول الإنسان فى السلام عليه (ص):

(السلام على رسول الله السلام عليك يا حبيب الله، السلام عليك يا صفوة الله، السلام عليك يا أمين الله، أشهد أنك قد نصحت لأمتك، وجاهدت فى سبيل الله و عبدته حتى أتاك اليقين، فجزاك الله أفضل ما جزى نبيا عن أمته، اللهم صل على محمد و على آل محمد، أفضل ما صليت على إبراهيم و آل إبراهيم إنك حميد مجيد).

و ورد عن الامام على بن الحسين (ع): إذا سلم على النبى (ص) و دعا بما أراد، أسند ظهره الى القبر، و استقبل القبلة، و قال: (اللهم إليك أُلجأت أمرى و الى قبر نبيك محمد (ص) عبدك و رسولك أسندت ظهري، و القبلة التى رضيت لمحمد (ص) استقبلت، اللهم إني أصبحت لا أملك لنفسى خير ما أرجو، و لا أدفع عنها شر ما احذر عليها، و أصبحت الأمور بيدك، فلا فقير أفقر منى، رب إني لما أنزلت الى من خير فقير، اللهم ارددنى منك بخير فإنه لا راد لفضلك، اللهم إني أعوذ بك من أن تبدل اسمى، أو تغير جسمى، أو تزيل نعمتك عندى، اللهم كرمنى بالتقوى، جملنى بالنعم، و اعمرنى بالعافية و ارزقنى شكرا لعافيتك).

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٥٠٧

### المسألة ١١٤٢:

يستحب للإنسان أن يغتنم فرصة بقاءه فى المدينة فيكثر من الصلاة فى مسجد الرسول (ص) فالصلاة الواحدة فيه تعدل ثواب ألف صلاة فى غيره من المساجد غير المسجد الحرام، و فى بعض النصوص: (ان الصلاة فيه تعدل عشرة آلاف صلاة)، و الاختلاف فى

مقادير الفضل منزل على اختلاف مراتب المصلين في العلم و الايمان و الاخلاص، و يتأكد الاستحباب في الروضة المباركة، و هي ما بين القبر و المنبر، و في الحديث عنه (ص): (ما بين قبرى و منبرى روضة من رياض الجنة، و منبرى على ترعة من ترع الجنة)، و فى خبر مرزم عن أبى عبد الله (ع). فقلت له: جعلت فداك، ما حدّ الروضة؟ فقال (ع): بعد أربع أساطين من المنبر الى الظلال، فقلت: جعلت فداك من الصحن فيها شىء قال: لا.

### المسألة ١١٤٣:

يستحب له أن يأتى مقام جبرئيل (ع)، و موضعه تحت الميزاب، و أن يقول: (أى جواد أى كريم، أى قريب، أى بعيد أسألك أن تصلى على محمّد و أهل بيته و ان تردّ على نعمتك).

### المسألة ١١٤٤:

تستحب زيارة السيدة فاطمة الزهراء سيده نساء العالمين (ع) استحباباً مؤكداً، و قد نقلت فى تعيين موضع قبرها عدة روايات، فقيل: إنها مدفونة فى البقيع عند قبور أولادها أئمة البقيع (ع) أو فى موضع آخر منه، و قيل: انها دفنت فى الرّوضة ما بين قبر الرسول و منبره، و قيل: انها دفنت فى بيتها، و لما زاد بنو أمية فى توسعة المسجد فى أيام خلافتهم دخل القبر فى المسجد، و قد اعتمد على هذا القول جماعة من الأعلام.

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٥٠٨

### المسألة ١١٤٥:

يستحب أن يقول الإنسان فى زيارتها (ع): (يا ممتحنه، امتحنتك الذى خلقتك قبل ان يخلقتك، فوجدك لما امتحنتك صابرة، و زعمنا أنا لك أولياء و صدّقون و صابرون لكل ما أتانا به أبوك (ص)، و أتى به وصيه (ع)، فإننا نسألك إن كنا صدّقناك إلا ألحقنا بتصدقنا لهما لنبشّر أنفسنا بأنا قد طهرنا بولايتك)، و قد روى الشيخ الطوسى (ره) فى المصباح لها زيارة أخرى و قد ذكرها صاحب المفاتيح فليطلبها من أحبّ المزيد.

### المسألة ١١٤٦:

تستحب زيارة الأئمة الطاهرين المدفونين فى البقيع، و هم الإمام الحسين بن على الزكى، و الامام على بن الحسين السجاد، و الامام محمد بن على الباقر، و الامام جعفر بن محمد الصادق، (صلوات الله عليهم) استحباباً مؤكداً، و قد ذكر الشيخ القمى فى كتاب المفاتيح لهم (ع) زيارة جامعة تشتمل على الاستيذان و الظاهر أنه (ره) قد رواها عن بعض كتب الشيخ و السيّد ابن طاوس و نحن نوردتها اعتماداً على أمانته فى النقل.

قال (تغمده الله برحمته) بعد أن ذكر بعض آداب الزيارة، و قل أيضاً: (يا موالى يا أبناء رسول الله عبدكم و ابن أمتكم، الدليل بين أيديكم، و المضعف فى علوّ قدركم، و المعترف بحقكم جاءكم مستجيراً بكم قاصداً الى حرمكم، متقرباً الى مقامكم، متوسلاً الى

اللَّهِ تَعَالَى بِكُمْ، أَدْخَلَ يَا مَوْالِيَّ، أَدْخَلَ يَا أَوْلِيَاءَ اللَّهِ، أَدْخَلَ يَا مَلَائِكَةَ اللَّهِ الْمُحَدِّقِينَ بِهَذَا الْحَرَمِ، الْمُقِيمِينَ بِهَذَا الْمَشْهَدِ)، وَادْخَلَ وَ أَنْتَ تَقُولُ: (اللَّهُ أَكْبَرُ كَبِيرًا وَ الْحَمْدُ لِلَّهِ كَثِيرًا وَ سُبْحَانَ اللَّهِ بَكْرَةً وَ أُصِيلًا، وَ الْحَمْدُ لِلَّهِ الْفَرْدِ الصَّمَدِ الْمَاجِدِ الْأَحَدِ الْمُتَفَضَّلِ الْمَنَّانِ الْمُتَطَوِّلِ الْحَنَّانِ الَّذِي مَنَّ بِطَوْلِهِ وَ سَهَّلَ زِيَارَةَ سَادَاتِي

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٥٠٩

ياحسانه و لم يجعلني عن زيارتهم ممنوعا بل تطول و منح).

ثم اقترب من قبورهم المقدسة و استقبلها و استدبر القبلة ثم قل: (السلام عليكم أئمة الهدى، السلام عليكم أهل التقوى، السلام عليكم ايها الحجج على أهل الدنيا، السلام عليكم ايها القوام في البرية بالقسط، السلام عليكم أهل الصفوة، السلام عليكم آل رسول الله، السلام عليكم أهل النجوى، أشهد أنكم قد بلغتكم و نصحتكم و صبرتم في ذات الله، و كذبتكم و أسىء إليكم فغفرتكم، و أشهد أنكم الأئمة الراشدون المهتدون، و أن طاعتكم مفروضة، و أن قولكم الصدق، و أنكم دعوتكم فلم تجابوا، و أمرتم فلم تطاعوا، و أنكم دعائم الدين، و أركان الأرض، لم تزالوا بعين الله، ينسخكم من أصلاب كل مطهر، و ينقلكم من أرحام المطهرات لم تدنسكم الجاهلية الجهلاء، و لم تشرك فيكم فتن الأهواء، طبتم و طاب منبتكم، من بكم علينا ديان الدين، فجعلكم في بيوت أذن الله أن ترفع و يذكر فيها اسمها، و جعل صلاتنا عليكم رحمة لنا، و كفارة لذنوبنا، إذ اختاركم الله لنا و طيب خلقنا بما من علينا من ولايتكم، و كنا عنده مسلمين بعلمكم، معترفين بتصديقنا إياكم، و هذا مقام من أسرف و أخطأ و استكان و أقر بما جنى، و رجا بمقامه الخلاص و أن يستنقذه بكم مستنقذ الهلكى من الردى، فكونوا لى شفعاء فقد وفدت إليكم إذ رغب عنكم أهل الدنيا و اتخذوا آيات الله هزوا و استكبروا عنها)، و ارفع هنا رأسك إلى السماء و قل: (يا من هو قائم لا يسهو و دائم لا يلهو و محيط بكل شىء، لك المن بما وفقتنى و عزفتنى بما اقمتنى عليه إذ صد عنه عبادك و جهلوا معرفته، و استخفوا بحقه، و مالوا الى سواه، فكانت المنه منك على مع أقوام خصصتهم بما خصصتنى به فلك الحمد، إذ كنت عندك فى مقامى هذا مذكورا مكتوبا، فلا تحرمنى ما رجوت و لا تخيبنى فى ما دعوت بحرمه محمد و آله

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٥١٠

الظاهرين و صلى الله على محمد و آل محمد) ثم ادع لنفسك بما تريد، ثم صل صلاة الزيارة لكل امام ركعتين.

### المسألة ١١٤٧:

يستحب أيضا ان تقول فى زيارتهم (ع): (السلام على أولياء الله و أصفيائه، السلام على أمناء الله و أحبائه، السلام على أنصار الله و خلفائه، السلام على محال معرفة الله، السلام على مساكن ذكر الله، السلام على مظهرى أمر الله و نهيته السلام على الدعاء الى الله، السلام على المستقيمين فى مرضات الله، السلام على المخلصين فى طاعة الله، السلام على الأدلاء على الله، السلام على الذين من والاهم فقد والى الله، و من عاداهم فقد عادى الله، و من عرفهم فقد عرف الله، و من جهلهم فقد جهل الله، و من اعتصم بهم فقد اعتصم بالله، و من تخلى منهم فقد تخلى من الله عز و جل، و أشهد الله أنى سلم لمن سالمكم، و حرب لمن حاربكم، مؤمن بسرركم و علانيتكم، مفوض فى ذلك كله إليكم، لعن الله عدو آل محمد من الجنّ و الإنس، و أبرأ الى الله منهم، و صلى الله على محمد و آله) و تكثّر من الصلاة على محمد و آله و تسمى واحدا واحدا بأسمائهم، و تبرأ الى الله من أعدائهم، و تدعو بما أحببت لنفسك و للمؤمنين و المؤمنات.

و هذه هى الزيارة الجامعة الصغيرة التى يزار بها جميع المعصومين (ع)، و مما يتأكد استحبابه مع الإمكان أن تزورهم بالزيارة الجامعة الكبيرة و زيارة أمين الله.

## المسألة ١١٤٨:

تستحب للرجل زيارة قبور المؤمنين و الصّالحاء في البقيع من الصحابة و التابعين و من أقرباء الرسول (ص) و بناته و زوجاته و غيرهم، و يقرأ في زيارتهم زيارة أهل لا إله إلا الله المعروفة.

و تستحب له زيارة قبر إبراهيم بن رسول الله (ص)، و قبر

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٥١١

السيدة فاطمة بنت أسد أم أمير المؤمنين (ع) و سنذكر ما يقال في زيارتهما، و من البرّ برسول الله (ص) أن يزار قبر عمه العباس و ابن عمه عقيل بن أبي طالب و عبد الله بن جعفر و مرضعته السعدية و قبر أم البنين و قبور صحابته الأجلاء المدفونين هناك.

## المسألة ١١٤٩:

يستحب للإنسان أن يزور المساجد المباركة في المدينة و ما حولها، و من المستحبات المؤكدة أن يأتي مسجد قبا و يصلّي فيه و يكثر الصلاة فيه، فإنه أول مسجد صلّي فيه الرسول في المدينة و هو المسجد الذي أسّس على التقوى من أول يوم، و ان يأتي مشربة أم إبراهيم و هي موضع كانت تسكنه مارية القبطية، و تقع بالقرب من مسجد قبا، و كانت مسكن الرسول (ص) و مصلاه، فيستحب للإنسان أن يزورها و يصلّي فيها و يجدد التسليم على الرسول فيها، و يستحب له أن يأتي مسجد الفضيخ، و يقع أيضا بالقرب من مسجد قبا، و في بعض الأخبار أنه الموضع الذي ردت الشمس فيه لأمر المؤمنين (ع) بعد غروبها، فتستحب زيارته و الصلاة فيه.

## المسألة ١١٥٠:

و من المستحبات المؤكدة: أن يأتي الرجل أحدا و يزور عنده قبر حمزة بن عبد المطلب سيّد الشهداء و أن يقول في زيارته ما رواه ابن قولويه (قده) في كتابه كامل الزيارات: (السلام عليك يا عم رسول الله و خير الشهداء، السلام عليك يا أسد الله و أسد رسوله، أشهد أنك قد جاهدت في الله حق جهاده و نصحت لله و لرسوله، وجدت بنفسك، و طلبت ما عند الله و رغبت في ما وعد الله)، فإذا أمكنتك الصلاة فادخل و صلّ و لا تستقبل القبر عند صلاتك، فإذا فرغت من صلاتك فقل: (اللهم صلّ على محمد و على أهل بيته، اللهم اني تعرضت لرحمتك بلزوقي بقبر عم نبيك (صلواتك عليه و على

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٥١٢

أهل بيته)، لتجبرني من نعمتك و سخطك و مقتك، و من الإضلال في يوم تكثر فيه الأصوات و المعرات، و تشتغل كل نفس بما قدّمت و تجادل كل نفس عن نفسها، فإن ترحمني اليوم فلا خوف عليّ و لا حزن، و ان تعاقب فمولي، له القدرة على عبده، اللهم فلا تخيبي اليوم و لا- تصرفني بغير حاجتي، فقد لزقت بقبر عم نبيك و تقربت به إليك ابتغاء لمرضاتك و رجاء رحمتك فتقبل مني، وعد بحلمك على جهلي، و برأفتك على جناية نفسي، فقد عظم جرمي، و ما أخاف أن تظلمني و لكن أخاف سوء الحساب، فانظر اليوم تقلّبي على قبر عم نبيك (صلواتك على محمد و أهل بيته) فكن لي و لا- تخيب سعيي و لا- يهون عليك ابتهالي و لا تحجب عنك صوتي و لا- تقلّبي بغير حوائجي، يا غياث كل مكروب و محزون، يا مفرج عن الملهوف الحيران الغريب الغريق المشرف على الهلكة صلّ على محمد و أهل بيته الطاهرين، و انظر الى نظرة لا أشقى بعدها أبدا، و ارحم تضرّعي و غربتي و انفرادي

فقد رجوت رضاك و تحريرت الخير الذي لا يعطيه أحد سواك و لا تردّ أملى).

### المسألة ١١٥١:

يستحب له أن يزور قبور الشهداء و يقول: (السلام عليكم بما صَبَرْتُمْ فَنِعْمَ عُقْبَى الدَّارِ) و يقول: (السلام عليكم يا أهل الديار أنتم لنا فرط و انا بكم لاحقون)، ثم يأتي المسجد الذي في المكان الواسع الى جنب الجبل عن يمينه فيصلّى فيه، فقد صلّى الرسول فيه يوم أحد لما خرج الى حرب المشركين.

و يستحب له أن يأتي مسجد الأحزاب و يسمى أيضا مسجد الفتح فيصلّى فيه و يدعو الله، و قد دعا الرسول (ص) فيه عند اشتداد الأمر في يوم الأحزاب إذ زاغت الأبصار و بلغت القلوب الحناجر و ظن البعض بالله الظنون و ابتلى المؤمنون و زلزلوا زلزالا كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٥١٣

شديدا، فقال (ص) في دعائه: (يا صريخ المكروبين، و يا مجيب دعوة المضطرين، و يا مغيث المهمومين اكشف همى و كربى و غمى فقد ترى حالى و حال أصحابى)، فكشف الله همّه و فرّج كربه بقتل عمرو بن عبدود، و القصة معلومة مشهورة، و قد ورد أنه يستحب أن يقول الإنسان في دعائه في هذا المسجد: (يا صريخ المكروبين و يا مجيب دعوة المضطرين اكشف همى و غمى و كربى كما كشفت عن نبيك همه و غمه و كربه و كفيته هول عدوّه في هذا المكان).

### المسألة ١١٥٢:

ينبغي للإنسان أن يزور مسجد القبلتين و مسجد على و مسجد فاطمة و بقية المساجد المباركة و آثار الرسول الشريفة في تلك البقاع، و يكثر من الصلاة و الذكر و الدعاء فيها.

### المسألة ١١٥٣:

يستحب للرجل ان يقيم بالمدينة و يطيل مدّة مكثه فيها، و يكثر فيها من التعبّد، و يختار الإقامة فيها على الإقامة في مكّة ما أمكنه ذلك، و إذا استلزمت اقامته فيها محذورا شرعيا لم تجز.

### المسألة ١١٥٤:

من المستحبات المأثورة للشخص إذا زار السيدة الزهراء (سلام الله عليها) و صلّى صلاة الزيارة أن يقرأ بعدها هذا الدعاء (اللهم إني أتوجه إليك بنينا محمد (ص) و بأهل بيته صلواتك عليهم، و أسألك بحقك العظيم عليهم الذي لا يعلم كنهه سواك، و أسألك بحق من حقه عندك عظيم، و بأسمائك الحسنى التي أمرتني أن أدعوك بها، و أسألك باسمك الأعظم الذي أمرت به إبراهيم أن يدعو به الطير فأجابته، و باسمك العظيم الذي قلت للنار كونى بردا و سلاما على إبراهيم فكانت بردا، و بأحبّ الأسماء إليك و أشرفها و أعظمها لديك و أسرعها اجابته و أنجحها طلبه، و بما أنت أهله

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٥١٤



و مستحقه و مستوجه، و أتوسّل إليك، و أرغب إليك، و أتضرع و ألخّ عليك، و أسألك بكتبك التي أنزلتها على أنبيائك و رسلك صلواتك عليهم من التوراة و الإنجيل و الزبور و القرآن العظيم، فإن فيها اسمك الأعظم، و بما فيها من اسمائك العظمى أن تصلّي على محمد و آل محمد، و ان تفرج عن آل محمد، و شيعتهم و محبيهم و عنى، و تفتح أبواب السماء لدعائى و ترفعه فى عليّين، و تأذن فى هذا اليوم و فى هذه الساعة بفرجى، و إعطاء أملى و سؤلّى فى الدنيا و الآخرة، يا من لا يعلم أحد كيف هو و قدرته الا هو، يا من سدّ الهواء بالسماء و كبس الأرض على الماء، و اختار لنفسه أحسن الأسماء، يا من سمّى نفسه بالاسم الذى يقضى به حاجة من يدعوه، أسألك بحق ذلك الاسم، فلا شفيع أقوى لى منه أن تصلّي على محمد و آل محمد و أن تقضى لى حوائجى، و تسمع بمحمد و على، و فاطمة، و الحسن، و الحسين، و على بن الحسين، و محمد بن على، و جعفر بن محمد، و موسى بن جعفر، و على بن موسى، و محمد بن على، و على بن محمد، و الحسن ابن على، و الحجّة المنتظر لاذنك، صلواتك و سلامك و رحمتك و بركاتك عليهم صوتى، ليشفعوا لى إليك، و تشفّعهم فى و لا تردّنى خائباً بحق لا إله إلا أنت) و تسأل حوائجك تقضى ان شاء الله تعالى.

### المسألة ١١٥٥:

ينبغي للإنسان إذا دخل البقيع أن يزور قبر إبراهيم ابن رسول الله (ص) فيقف على قبره و يقول: (السلام على رسول الله، السلام على نبي الله، السلام على حبيب الله، السلام على صفى الله، السلام على نجي الله، السلام على محمد بن عبد الله سيد الأنبياء، و خاتم المرسلين، و خيرة الله من خلقه فى أرضه و سمائه، السلام على جميع أنبيائه و رسله، السلام على الشهداء و السعداء، و الصالحين، كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٥١٥)

السلام علينا و على عباد الله الصالحين، السلام عليك أيتها الزاكية، السلام عليك أيتها النفس الشريفة، السلام عليك أيتها الساللة الطاهرة، السلام عليك أيتها النسمة الزاكية، السلام عليك يا بن خير الورى، السلام عليك يا بن النبي المجتبى السلام عليك يا بن المبعوث إلى كافة الورى، السلام عليك يا بن البشير النذير، السلام عليك يا بن السراج المنير، السلام عليك يا بن المؤيد بالقرآن، السلام عليك يا بن المرسل إلى الإنس و الجن، السلام عليك يا بن صاحب الراية و العلامة، السلام عليك يا بن الشفيع يوم القيامة، السلام عليك يا بن من جباه الله بالكرامة، السلام عليك و رحمة الله و بركاته، أشهد انك قد اختار الله لك دار انعامه قبل أن يكتب عليك أحكامه أو يكلفك حلاله و حرامه، فنقلك إليه طيباً زاكياً مرضياً طاهراً من كل نجس، مقدساً من كل دنس، و بؤاك جنه المأوى، و رفعك الى الدرجات العلى، و صلى الله عليك صلاة تقرّ بها عين رسوله، و تبلغه أكبر مأموله، اللهم اجعل أفضل صلواتك و أزكاها، و أنمى بركاتك و أوفاهها، على رسولك و نبيك و خيرتك من خلقك محمد خاتم النبيين، و على من نسل من أولاده الطيبين، و على من خلف من عترته الطاهرين برحمتك يا أرحم الراحمين، اللهم إنى أسألك بحق محمد صفيك، و إبراهيم نجل نبيك أن تجعل سعبي بهم مشكوراً، و ذنبي بهم مغفوراً، و حياتي بهم سعيدة، و عاقبتى بهم حميدة و حوائجى بهم مقضية، و أفعالى بهم مرضية و أمورى بهم مسعودة، و شؤونى بهم محمودة، اللهم و أحسن لى التوفيق و نفس عنى كل هم و ضيق، اللهم جنبنى عقابك، و امنحنى ثوابك، و اسكننى جنانك و ارزقنى رضوانك و أمانك، و أشرك لى فى صالح دعائى والدى و ولدى و جميع المؤمنين المؤمنات، الأحياء منهم و الأموات إنك و لى الباقيات الصالحات آمين رب العالمين، و يدعو بما يريد و ينصرف.

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٥١٦

## المسألة ١١٥٦:

ورد في زيارة السيدة فاطمة بنت أسد أم أمير المؤمنين (ع):

□ □  
 أن تقف على قبرها فتقول: (السلام على نبي الله، السلام على رسول الله، السلام على السلام على محمد سيد المرسلين، السلام على محمد سيد الأولين، السلام على محمد سيد الآخرين، السلام على من بعثه الله رحمة للعالمين، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته، السلام على فاطمة بنت أسد الهاشمية، السلام عليك أيتها الصديقة المرضية، السلام عليك أيتها التقية النقية، السلام عليك أيتها الكريمة الرضية، السلام عليك يا كافلة محمد خاتم النبيين، السلام عليك يا والدة سيد الوصيين، السلام عليك يا من ظهرت شفقتها على رسول الله خاتم النبيين، السلام عليك يا من تربيتها لولي الله الأمين، السلام عليك و على روحك و بدنك الطاهر السلام عليك و على ولدك و رحمة الله و بركاته، أشهد أنك أحسنت الكفالة، و أدت الامانة، و اجتهدت في مرضات الله، و بالغت في حفظ رسول الله، عارفة بحقه، مؤمنة بصدقه، معترفة بنبوته، مستبصرة بنعمته، كافلة بتربيته، مشفقة على نفسه، واقفة على خدمته، مختارة رضاه، و أشهد أنك مضيت على الايمان، و التمسك بأشرف الأديان، راضية مرضية طاهرة زكية تقية نقيه، فرضى الله عنك و أرضاك، و جعل الجنة منزلتك و مأواك، اللهم صل على محمد و آل محمد، و انفعني بزيارتها و ثبتني على محبتها، و لا تحرمني شفاعتها و شفاعته الأئمة من ذريتها، و ارزقني مرافقتها، و احشرنى معها، و مع أولادها الطاهرين، اللهم لا تجعله آخر العهد من زيارتي إياها، و ارزقني العود إليها أبدا ما أبقيتني، و إذا توفيتني فاحشرنى في زمرتها، و أدخلني في شفاعتها برحمتك يا أرحم الراحمين، اللهم بحقها عندك و منزلتها لديك اغفر لي و لوالدي

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٥١٧

و لجميع المؤمنين و المؤمنات، و آتينا في الدنيا حسنة و في الآخرة حسنة و قنا برحمتك عذاب النار) ثم تدعو بما تشاء و تنصرف.

## المسألة ١١٥٧:

يستحب لمن أتى المدينة أن يصوم فيها يوم الأربعاء و يوم الخميس و يوم الجمعة لقضاء الحاجة، و قد وردت لهذا العمل كفتان، فيتحير المكلف ما شاء منهما.

الكيفية الأولى: ما دلت عليها صحيحة معاوية بن عمار، و هي أن يصلى في ليلة الأربعاء و في يومها جميع فرائضه و نوافله عند أسطوانة أبي لبابة في الروضة الشريفة، و هي المعروفة بأسطوانة التوبة، و يقيم عندها بقية ليلته و يومه و يصوم و هو مقيم عندها يوم الأربعاء، ثم ينتقل في ليلة الخميس و يوم الخميس إلى الأسطوانة التي تلى أسطوانة التوبة مما يلي مقام النبي (ص)، فيصلى عندها جميع صلواته و يمكث عندها ليلته و يصوم عندها نهاره، ثم ينتقل في ليلة الجمعة و في يومها إلى الأسطوانة القريبة من مقام النبي (ص) و محرابه، فيصلى عندها صلواته و يمكث ليلته و يصوم عندها نهاره، و إذا استطاع أن لا يتكلم في تلك الليالي و الأيام بشيء إلا بمقدار الضرورة، و ان لا يخرج من المسجد إلا لحاجة، و ان لا ينام في ليله و لا نهاره فهو أفضل، فإذا كان في يوم الجمعة، حمد الله و أثنى عليه، و صلى على النبي و آله و سأل حاجته التي يريد، و ليكن من دعائه أن يقول: (اللهم ما كانت إليك من حاجة شرعت أنا في طلبها و التماسها أو لم أشرع، سألتكها أو لم أسألكها فإني أتوجه إليك بنبيك محمد (ص) نبي الرحمة في قضاء حوائجي صغيرها و كبيرها) فإنك حرى ان تقضى حاجتك ان شاء الله تعالى.

الكيفية الثانية: ما وردت فيها صحاح أخرى، و هي أن يصوم الأيام الثلاثة المذكورة، و يصلى في ليلة الأربعاء و يومها جميع

كلمة التقوى، ج ٣، ص: ٥١٨

صلواته عند الأسطوانة التي عند القبر الشريف، و يقيم عندها ليلته و نهاره، و يدعو الله و يسأله كل حاجة يريدتها في آخرته و دنياه، و يتحول في ليلة الخميس و يومه إلى أسطوانة التوبة، و يصنع عندها كما صنع في سابقتها، ثم يتحول في ليلة الجمعة و نهارها إلى الأسطوانة التي تلى مقام الرسول (ص) و محرابه فيصلى عندها و يمكث و يدعو كما صنع بالأمس، و يقول في دعائه: (اللهم إني أسألك بعزتك و قوتك و قدرتك و جميع ما أحاط به علمك أن تصلى على محمد و أهل بيته، و أن تفعل بي كذا و كذا)، و يذكر حاجته التي يريد.

### المسألة ١١٥٨:

لا يشترط في صحة صوم الأيام الثلاثة التي ذكرناها ان يكون الصائم حاضرا في المدينة أو مسافرا نوى الإقامة فيها، فقد دلت النصوص المعتمدة على صحة هذا الصيام منه و ان كان مسافرا لم ينو إقامة العشرة، و هي إحدى المستثنيات من الحكم بعدم صحة الصوم في السفر، و قد ذكرنا هذا في المسألة المائة و الثانية و الأربعين من كتاب الصوم.

### المسألة ١١٥٩:

لا يختص استحباب صيام الأيام المذكورة بالقدامين إلى المدينة من غير أهلها بل يستحب ذلك لأهل المدينة و المجاورين فيها أيضا.

### المسألة ١١٦٠:

يستحب للإنسان أن يسلم على الرسول (ص) كل ما دخل الى المسجد و كل ما خرج منه، سواء دنا من القبر أم كان بعيدا منه، و أتم ذلك ان يقول: (أسأل الله الذي اجتباك و اختارك و هداك و هدى بك أن يصلى عليك)، ثم يقول (إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ كَلِمَةَ التَّقْوَى، ج ٣، ص: ٥١٩ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَ سَلِّمُوا تَسْلِيمًا).

### المسألة ١١٦١:

يستحب له ان يبلغ رسول الله (ص) سلام أهله و أقربائه و إخوانه، كما ورد عن أبي الحسن (ع) قال: (و إذا أتيت قبر النبي فقضيت ما يجب عليك فصل ركعتين ثم قف عند رأس النبي (ص) و قل: (السلام عليك يا نبي الله من أبي و أمي و ولدي و خاصتي و جميع أهل بلدي حرهم و عبدهم و أبيضهم و أسودهم) فلا تشاء أن تقول للرجل قد أقرأت رسول الله (ص) عنك السلام، الا كنت صادقا، و قد سبق هذا في الفصل السابع و العشرين.

### المسألة ١١٦٢:

يستحب للزائر إذا أراد الخروج من المدينة أن يغتسل لوداع الرسول (ص) ثم يأتي القبر الشريف بعد ما يفرغ من حوائجه، و يقف عند

الأسطوانة المقدمه من جانب القبر الأيمن عند رأس القبر و هو مستقبل للقبلة و يجعل منكبه الأيسر إلى جانب القبر و منكبه الأيمن مما يلي المنبر، و يسلم على الرسول ثم يقول: (اللهم لا تجعله آخر العهد من زيارة قبر نبيك، فإن توفيتني قبل ذلك فإني أشهد في مماتي على ما شهدت عليه في حياتي أن لا إله إلا أنت و أن محمدا عبدك و رسولك).

و عن يونس بن يعقوب قال سألت أبا عبد الله (ع) عن وداع قبر النبي (ص) فقال (ع) تقول: (صلى الله عليك، السلام عليك، لا جعله الله آخر تسليمي عليك).

و الحمد لله رب العالمين و الصلاة و السلام على سيد المرسلين محمد و آله المنتجبين.

بصرى بحراني، زين الدين، محمد امين، كلمة التقوى، ٧ جلد، سيد جواد وداعي، قم - ايران، سوم، ١٤١٣ هـ ق

## الجزء الرابع

### المعاملات

### كتاب التجارة

### إشارة

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٧

كتاب التجارة استفاضت الأحاديث عن الرسول (ص) و عن الأئمة الهداة من أهل بيته (ع) في الحث الشديد على طلب الرزق الحلال، و على التكسب بالطرق المباحة في الشريعة الإسلامية المطهرة، و في الحث الشديد على التجارة بالخصوص.

ففي الحديث عن الرسول (ص): العيادة سبعون جزءاً أفضلها طلب الحلال.

و عنه (ص): نعم العون على تقوى الله الغنى.

و عن الإمام أبي جعفر محمد بن علي الباقر (ع): من طلب الرزق في الدنيا استعفافا عن الناس و سعياً على أهله و تعطفاً على جاره، لقي الله عز و جل يوم القيامة و وجهه مثل القمر ليلة البدر.

و عن الامام جعفر بن محمد الصادق (ع): نعم العون الدنيا على الآخرة.

و عن الإمام أبي الحسن موسى (ع): من طلب هذا الرزق من حله ليعود به على نفسه و عياله كان كالمجاهد في سبيل الله.

و في الحديث عن أمير المؤمنين علي (ع): تعرضوا للتجارات فان لكم فيها غنى عما في أيدي الناس و ان الله عز و جل يحب المحترف الأمين و عنه (ع): انه قال للموالي: اتجروا بارك الله لكم، فاني سمعت رسول الله (ص) يقول: الرزق عشرة أجزاء، تسعة

أجزاء في التجارة، و واحد في غيرها.

و روى محمد الزعفراني عن أبي عبد الله (ع): من طلب التجارة استغنى عن الناس، قلت و ان كان معيلاً، قال و ان كان معيلاً، ان تسعة أعشار الرزق في التجارة.

و كتاب التجارة يحتوي على عدة فصول.

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٨

## الفصل الأول في بعض الموضوعات و الأعمال التي يمنع التكسب بها أو يجوز

**المسألة الأولى:**

لا يجوز للإنسان التكسب بالخمر ولا في باقى المسكرات، ولا يجوز له بيع البول ولا الغائط النجسين، ولا سائر الأعيان النجسة للاستعمال المحرم، ولا يجوز له بيعها كذلك إذا لم تكن لها منفعة يعتد بها عند العقلاء، أو لم تكن منفعتها محللة في الشريعة، و الظاهر جواز بيعها إذا كانت لها منفعة محللة يعتد بها عند العقلاء وغير مشروطة بالطهارة شرعا وقصدت من بيعها المنفعة المذكورة، فيجوز له بيع الدم للترقيق و بيع العذرة للتسميد.

**المسألة الثانية:**

كما يحرم على الإنسان بيع الميتة فكذلك يحرم عليه بيع أجزائها النجسة و هى الأجزاء التى تحلها الحياة فى حال الحياة فيشملمها الحكم بالتحريم بعد الموت، بل الأحوط له لزوما اجتناب بيع الميتة و أجزائها النجسة و ان وجدت لها منفعة محللة، و كذلك الخنزير و الكلب البريان، فالأحوط للإنسان لزوما اجتناب بيعها و ان وجدت لها منفعة محللة، و يستثنى من الكلاب كلب الصيد فيجوز بيعه و المعاوضة عليه كما سيأتى ان شاء الله.

**المسألة الثالثة:**

يحرم على الإنسان التكسب بالمذكورات فى المسألتين السابقتين سواء وقعت ثمنا أم مثمنا فى البيع، أم أجره فى إجاره، أم عوضا فى صلح، أم مهرا فى تزويج، أم فدية فى خلع، أم عوضا فى أى معاملة من المعاملات، بل تحرم هبتها و الصلح عنها بلا عوض. كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٩

**المسألة الرابعة:**

قد ذكرنا فى فصل النجاسات من كتاب الطهارة: ان عصير العنب إذا نش و غلى بغير النار حكم بنجاسته على الأحوط، ثم لا يطهر الا بانقلابه خلا، و لا ينجس إذا غلى بالنار، و كذلك الحكم فى عصير الزبيب على الأحوط أيضا، و قد ذكرنا ذلك مفصلا. و العصير المذكور فى حال نجاسته مستثنى من الحكم المتقدم ذكره فى بيع أعيان النجاسة، فيجوز بيعه قبل أن ينقلب خلا، سواء كان عصير عنب أم زبيب. و يستثنى من ذلك أيضا الكافر، فيجوز بيعه و شراؤه و المعاوضة عليه إذا كان مملوكا، سواء كان كافرا أصليا أم مرتدا مليا أم فطريا، و يستثنى من ذلك كلب الصيد كما تقدم فى المسألة الثانية، و فى إلحاق كلب الماشية و كلب الزرع و كلب البستان و كلب الدار فى الحكم بكلب الصيد اشكال، نعم تجوز إجارتها و إعارتها بلا ريب.

**المسألة الخامسة:**

يجوز للمكلف بيع الأجزاء التى لا تحلها الحياة من الحيوان الطاهر فى حال حياته كشعر الحيوان و صوفه و وبره و قد تقدم ذكرها فى

مبحث النجاسات من كتاب الطهارة، فإذا مات الحيوان لم يحرم على مالكه بيع تلك الأجزاء و التكبس بأثمانها إذا كانت لها منفعة محللة تعد بها عند العقلاء مالا.

و يجوز له بيع الميتة الطاهرة كالميتة من السمك و الجراد و سائر الحيوان الذى ليس له نفس سائله، فيجوز بيع ميتته إذا كانت لها منفعة محللة معتد بها عند العقلاء و تجوز المعاوضة عليها، نعم الأحوط له الاجتناب إذا علم ان المشتري ممن يأكلها.

### المسألة السادسة:

الأرواث و الأبعاد المحكومة بالطهارة شرعا، و هى التى تكون من الحيوان الذى يؤكل لحمه أو تكون من الحيوان الذى ليس له نفس سائله، فالظاهر ان لها منفعة محللة معتدا بها بين الناس كالتسميد و شبهه  
كلمة التقوى، ج ٤، ص: ١٠  
و بهذه المنافع المقصودة تكون أموالا و لذلك فيجوز للمكلف بيعها و المعاوضة عليها، و أما الأبوال الطاهرة فالظاهر أنها مما ليس له منفعة محللة مقصودة، و لذلك فلا يجوز له بيعها و التكبس بها، فإنها لا تعد أموالا.

### المسألة السابعة:

يجوز للإنسان أن ينتفع بالأعيان النجسة فى جهات غير محرمة شرعا، و لا مشروطة بالطهارة، فيجعل جلود الميتة مثلا ظروفًا للقذارات أو لحمل النجاسات، و يطلى بدهن الميتة و شحمها بعض الأخشاب و السفن مع التوقى عن سراية نجاستها، و يدفن بعض العذرات و الميتات النجسة فى أصول الشجر و الزرع للتسميد و نحو ذلك.

### المسألة الثامنة:

لصاحب اليد على الأعيان النجسة حق اختصاص بها، فمالك الحيوان إذا مات حيوانه يبقى له حق اختصاص به، و مالك العنب إذا تحول عنبه خمرا يبقى له حق اختصاص بالخمير، و واضع اليد على بعض النجاسات إذا وضعها بقصد الحيازة يكون له نحو استيلاء عليه، و يكون له بتبع ذلك حق اختصاص به، و هذا الحق لا يزول حتى يرفع يده عن تلك العين، و هذا الحق قابل للانتقال، فإذا مات صاحب اليد انتقل الحق إلى وارثه من بعده، و لذلك فيجوز لغير صاحب اليد ان يبذل له شيئا من المال ليرفع يده عن العين النجسة التى اختص بها، فيحوزها لنفسه من بعده، و هذا ليس من التعويض عن العين النجسة و لا من التعويض عن حقه فيها، بل من التعويض عن رفع اليد عن الحق.

### المسألة التاسعة:

يجوز بيع الأعيان المتنجسة إذا كانت قابلة للتطهير، و لا بد من إعلام المشتري بنجاستها ليطهرها قبل الانتفاع بها، و يجوز بيع الأعيان المتنجسة غير القابلة للتطهير إذا كانت لها منافع محللة مقصودة و كانت منافعها غير متوقفة على طهارتها، كالدهن المتنجس ينتفع به بالإسراج و طلى السفن، و كالصابون المتنجس تنظف به الثياب و الأشياء، ثم

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ١١

تطهر بعد التنظيف، و كالصبغ المتنجس تصبغ به الأشياء و يتوقى من ملاقاتها أو تطهر بعد الصبغ، و يجب إعلام المشتري بنجاستها. و لا يجوز بيعها و لا المعاوضة عليها إذا لم تكن لها منفعة محللة مقصودة، أو كانت منفعتها المقصودة مشروطة بالطهارة، و هى غير قابلة للتطهير حسب الغرض، و لا تخرج بذلك عن ملك صاحبها.

### المسألة العاشرة:

يجوز بيع السباع و شراؤها، كالأسد و النمر و الفهد و الذئب إذا كانت لها منفعة محللة فى الشريعة يعتد بها عند العقلاء، و يجوز بيع الهرة و يحل ثمنها، و يجوز بيع المسوخ و الحشرات إذا وجدت لها مثل تلك المنفعة، فيجوز بيع الفيل لينتفع بالحمل عليه و بعظمه بعد الموت أو التذكية، و يجوز بيع الحشرات مع وجود المنفعة المذكورة، كدود القز و نحل العسل و العلق الذى يمص الدم و نحو ذلك.

و الأحوط ترك بيع القرد من المسوخ، و لا يجوز بيع ما لا منفعة له أو كانت منفعته غير محللة.

### المسألة ١١:

لا يجوز التكسب بما يكون آله للحرام بحيث يعد عرفاً منها و يكون ذلك هو المقصود الغالب من اقتنائه كالعود و المزامير و البرابط، و آلات العزف المعروفة و غير ذلك، و آلات القمار كالنرد و الشطرنج و أوراق المقامرة، و الأصنام و الصلبان، و كالاسطوانات الغنائية و الأشرطة التى يسجل عليها الغناء و الأنعام المحرمة.

و يجوز بيع الآلات المشتركة، و التى يشيع استعمالها فى المحلل و المحرم على السواء بحيث ينتفى فى أنظار أهل العرف انها آلات حرام على الخصوص، كالراديو، و صندوق حبس الصوت و يجوز اقتناؤها للاستعمال فى الأشياء المباحة و الراجحة كاستماع الأخبار و القرآن، و المناهج المباحة و النافعة المجدية.

و اما التلفزيون فالحكم فيه يدور مدار صدق الاسم، فان عد فى نظر أهل العرف من آلات اللهو و الحرام على الخصوص حرم بيعه و حرم

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ١٢

استعماله، و إذا شاعت فوائده المحللة و كثرت منافعه و مناهجه المجدية و الراجحة حتى أصبح فى نظر أهل العرف من الأجهزة المشتركة العامة و غير معدود من آلات اللهو و الحرام على الخصوص، جاز بيعه و اقتناؤه و استعماله فى الأشياء المباحة و اختصت الحرمة باستعماله فى النواحي المحرمة.

### المسألة ١٢:

يجوز بيع الآلات المسجلة للصوت كما يجوز استعمالها فى ما يباح و ما يحسن و يرجح، و يجوز بيع الآلات المكبرة للصوت، و يجوز بل يحسن استعمالها فى الأمور الراجحة، كاعلان الصوت فى الأذان، و تبليغ الصوت فى خطبة الخطيب، و موعظة الواعظ و قراءة القارى و نشر الحقائق الصحيحة.

**المسألة ١٣:**

يحرم عمل آلات اللهو و آلات الحرام المتقدم ذكرها، و يحرم إصلاحها إذا فسدت أو تعيبت، و يحرم التكبس بذلك و أخذ الأجره أو الجعالة عليه، بل يجب إفسادها و إعدامها مع الإمكان و تغيير هيئتها على الأقل، و له أن يبيع مادتها بعد التغيير من نحاس أو حديد أو معدن آخر، و له ان يبيع المادة قبل التغيير و الإفساد إذا اشترط على المشتري تغييرها أو وثق بأنه يغيرها و ان لم يشترط ذلك عليه، و يشكل جواز البيع بغير ذلك.

**المسألة ١٤:**

الأحوط لزوماً للمكلف ان يجتنب الانتفاع مطلقاً بأواني الذهب و الفضة في الحوائج و ان لم يكن الانتفاع من أنواع الاستعمال المتعارفة، و ان لا يقتنيها مع قصد أن يجعلها متاعاً معداً للانتفاع به و ان لم يستعملها بالفعل بل جعلها على الرفوف للزينة مثلاً، فيجتنب بيعها و شراءها لهذه الغاية على الأحوط، و ان يجتنب الإجارة لصياغتها لهذه الغاية و يجتنب أخذ الأجره عليها. و يجوز له أن يقتنيها لغير ذلك من الغايات كما إذا قصد بذلك حفظها

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ١٣

أو حفظ ماليتها بهذه الصورة، فيجوز له بيعها و شراؤها لهذه الغاية، و تجوز الإجارة لصياغتها لذلك و يجوز أخذ الأجره عليها.

**المسألة ١٥:**

لا تجوز المعاملة في الدراهم الزائفة التي يضعها بعض الناس لغش الناس و سلب أموالهم، سواء كان زيفها في أصل المعدن الذي تختلف به عن العملة الصحيحة المتداولة في البلاد، أم كان في خلطها بمعدن آخر تكون به مزيفة مغشوشة، فلا يجوز جعلها عوضاً و لا معوضاً في المعاملات إذا كان الشخص الذي تدفع إليه جاهلاً بأمرها، و اما إذا كان عالماً و مطلعاً على الحقيقة فلا يصدق معه الغش لظهور الأمر لديه، فإذا أقدم على المعاملة مع ذلك فلا تحريم من هذه الناحية و هو واضح.

**المسألة ١٦:**

لا يجوز بيع العنب أو التمر مثلاً ليعمل خمراً، و كذلك غيرهما من الأشياء التي يتخذ منها الخمر، فلا يجوز بيعها لهذه الغاية، و لا تصح المعاملة عليها، و لا يصح بيع الخشب أو غيره من المواد ليصنع صنماً أو آله لهو أو آله حرام آخر، بأن يذكر المتعاملان هذه الغاية في عقد البيع، أو يتواطأ على ذلك بينهما و يجريا العقد على ما تواطأ عليه، و لا يجوز اجارة المنزل أو الدكان أو المحل لبيع فيه الخمر أو يحرز فيه، أو ليكون موضعاً للبناء أو غيره من المحرمات على النحو المتقدم من بناء العقد على الغاية المحرمة و لو بالتواطؤ عليها، و تبطل الإجارة بذلك، و لا يجوز إجارة الدابة أو السفينة أو السيارة لحمل الخمر على النحو المتقدم، و تبطل الإجارة بذلك، فلا يحل الثمن و لا الأجره بذلك و لا العوض إذا كانت المعاملة بعنوان الجعالة أو الصلح.

و إذا باع العنب أو التمر ممن يعلم انه يعمله خمراً، أو باع الخشب ممن يعلم انه يصنعه آله حرام، أو آجر المنزل أو المحل ممن يعلم



انه يتخذة محرزا للخمر أو موضعا لمحرّم آخر، أو آجر السفينة أو السيارة لمن يعلم انه يحمل فيها خمرا و لم يتواطئا على ذلك و لم يذكره في ضمن العقد، فهو موضع اشكال فلا يترك فيه الاحتياط.

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ١٤

### المسألة ١٧:

المدار في كون الشيء مالا في نظر أهل العرف هو أن تكون لذلك الشيء فائدة يرغب فيها عامه العقلاء، و يتنافسون من أجل تلك الفائدة على اقتنائه و بذل المال بإزائه، و الفائدة المذكورة المرغوب فيها قد تكون مطلقة تشمل حال الاختيار و حال الاضطرار كأصناف المأكولات و المشروبات و الملابس، و قد تختص بحال الاضطرار كالعقاقير و الأدوية و المستحضرات التي يطلبها الناس في أوقات المرض و العلاج خاصة، فإذا كانت الحاجة إليها عامه منتشرة بين الناس في حال اضطرارهم كانت باعنا لهم على التنافس و بذل المال للحصول على ذلك الشيء و ان كانت الاستفادة منه خاصة في حال الاضطرار، و بملاحظة هذه الرغبة و التنافس يكون ذلك الشيء مالا في نظرهم، و إذا كانت تلك الفائدة محللة في شريعة الإسلام جاز بيع الشيء و شراؤه و صح التكسب به في الشريعة الإسلامية كما تكرر في المسائل المتقدمة.

### المسألة ١٨:

الأحوط لزوما عدم جواز بيع المصحف الشريف على الكافر و عدم تمكينه منه، و يحرم بلا ريب إذا كان موجبا للزراية و الهزء به و الاستهانة بشأنه و الهتك لحرمة، و يجوز بيعه عليه و تمكينه منه إذا كان ذلك وسيلة لهدايته، أو سببا لتعظيم أمره عنده أو عند بعض المنصفين من ذوى نحلته.

### المسألة ١٩:

يحرم تصوير كل ذى روح سواء كان إنسانا أم حيوانا، و سواء كانت الصورة مجسمة أم غير مجسمة، و منقوشة أم محفورة أم مطرزة. و يستثنى من ذلك تصوير بعض الأجزاء فقط كتصوير الرأس وحده، أو الرجل أو اليد خاصة فلا يحرم ذلك، إلا إذا عد تصويرا للإنسان أو الحيوان و لكنه ناقص بعض الأجزاء، كما إذا صور إنسانا أو حيوانا مقطوع الرأس، فلا يترك الاحتياط باجتنابه.

و يحرم إذا صور إنسانا أو حيوانا مقطوع اليد أو مقطوع الرجل،

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ١٥

و يحرم إذا كانت الصورة كاملة و لكنه على هيئة لا يستبين منه بعض اجزائه، كما إذا صور إنسانا ملتفتا، فلا يستبين منه بعض اجزاء وجهه، أو صورة راكعا أو ساجدا أو جالسا، أو واضعا يديه خلف ظهره، فلا يستبين منه بعض اجزائه في الصورة، فيحرم جميع ذلك و يحرم أخذ الأجرة عليه.

و يجوز التصوير بالآلة الفوتوغرافية الشائعة، فإنها من حبس الظل و ليست من التصوير المحرم.

و يجوز تصوير غير ذوات الأرواح كالشجر و الأزهار و الثمار و النخيل سواء كانت مجسمة أم غير مجسمة و يحل أخذ الأجرة عليه.

**المسألة ٢٠:**

يجوز اقتناء الصور سواء كانت من ذوات الروح أم من غيرها و سواء كانت مجسمة أم منقوشة أم مطرزة أم محفورة، نعم يكره اقتناؤها، و الكراهة في الجميع على حد سواء فليست في الصور المجسمة أشد منها في غيرها.

**المسألة ٢١:**

تحرم اعانة الظالمين في ظلمهم، و تحرم اعانة كل فاعل للحرام في فعله الحرام و ان لم يكن في عداد الظالمين عرفا. و اما اعانة الظالمين في أفعالهم المباحة أو في طاعتهم فهي غير محرمة، إلا إذا عد في أعوان الظلمة و المنتسبين إليهم أو كان ذلك موجبا لقوة شوكتهم و تمكينهم من الظلم.

**المسألة ٢٢:**

يحرم اللعب بالآلات المعدة للقمار كالنرد و الشطرنج و الطاولة، و أوراق المقامرة، و نحوها من الأشياء الخاصة المعدة لذلك، سواء كان اللعب بها مع الرهن أم بدونه، و لا يحل أخذ الرهن عليها، سواء كان الرهن من المغلوب من المتقامين للغالب أم من شخص آخر أجنبي عنهما و سواء كان المتراهنان هما المتقاملان أم غيرهما، كما إذا تقامر شخصان بمحضر شخصين آخرين، فتراهن الشخصان المشاهدان للمقامرة و قال أحدهما للآخر: ان غلب زيد في المقامرة فلك من مالي كذا دينارا، و ان كلمة التقوى، ج ٤، ص: ١٦

غلب عمرو فلي من مالك كذا دينارا، و اتفقا على ذلك بينهما، فلا يجوز ذلك في جميع الصور و لا يحل أخذ الرهن. و يحرم اللعب بغير الآلات المعدة للقمار إذا كان اللعب مع الرهن كالمصارعة و صعود القمم الشاهقة و تسلق الأبنية العالية و حمل الحجارة الثقيلة و دخول الأمكنة المظلمة أو المخوفة، و شبه ذلك، و لا يحل أخذ الرهن عليها، و يجوز ذلك إذا كان بغير رهن، و الأحوط استحبابا تركه.

**المسألة ٢٣:**

لا يجوز الاحتفاظ بكتب الضلال و استنساخها و قراءتها إذا لم تكن له غاية صحيحة في ذلك، و خصوصا مع احتمال عروض الضلال بقراءتها له أو لغيره عن طريق الحق، و خصوصا للعامة من الناس و ضعفاء المعرفة الذين لا يملكون النظرة القويمة السديدة في أمر العقيدة، و يضاف الى ذلك مداخل الشيطان، و منافذه و وسائله التي لا تنضبط و لا تنحصر، و التي يمهد بعضها لبعض، و يأخذ بعضها بيد بعض، و قد تأتي على البناء من القواعد، و أدنى ما يؤمل منها ان تثير الشكوك، و تلبد الجو.

و كتب الضلال مختلفه المواضيع، و كتابها متنوع الأساليب، و الكثرة منهم يملكون من المباهته و المراوغه أكثر مما يملكون من النقد النزيه، و قد لا يملكون من هذا شيئا، فيجب على القارى التوقى من المزال جهد المستطاع، و من أهم ما يقيه تجنب الكتب المضلة.

و قد تخادعه النفس أو يخادعه الشيطان فيدعى لنفسه القدرة و هو لا يقدر، ليقعاه في مالا يحمد أو ليكون ما يفسده أكثر مما

يصلحه، فيجب التنبه قبل الوقوع فى الشبهة و الظلمة.

و يجوز الاحتفاظ بهذه الكتب لمن أمن ذلك، و كانت له النظرة الصائبة التى يفرق بها بين الحسن و القبيح و الخطأ و الصواب، و يحسن بل يجب الاحتفاظ بها لمن زوده الله بالهدى الكامل، و آتاه النور المشع الذى يكشف الظلمة، و الذى يستطيع به إحقاق الحق و ابطال الباطل، و ملكه زمام القول ليبين من تلك الكتب مواضع الزيف و يوضح للقارئ و المسترشدين معالم الحق. كلمة التقوى، ج ٤، ص: ١٧

#### المسألة ٢٤:

الغناء هو مد الصوت و تلحينه على الكيفيات اللهوية المعروفة فى مجالس اللهو و عند أهله سواء صحبه شىء من آلات الطرب أم لا، و يميزه أهل العرف، فما صدق عليه بين أهل العرف انه غناء فهو منه. و لا ريب فى حرمة و حرمة الاستماع اليه و حرمة التكسب به و عدم حلية أخذ الأجرة و العوض عليه و لا فرق فى حرمة بين ان يقع فى أغاني عامية أو شعر عربى أو غير عربى أو فى قراءة قرآن أو تلاوة دعاء أو خطبة أو فى مرثى أهل البيت (ع) أو غير ذلك، و يتضاعف العقاب عليه إذا وقع فى عبادة يراد بها طاعة الله سبحانه. و يستثنى من ذلك حذاء الحادى فلا تحريم فيه، و غناء النساء فى محافل العرس، بشرط أن لا يصحبه شىء من المحرمات الأخرى كالضرب بالطبل و الصنج أو على المعازف و كالرقص و الحركات الخليعة و التكلم فى الغناء بالكلام الباطل، و دخول الرجال على النساء و سماعهم لأصواتهن على نحو يثير الشهوة و ينشر الفساد، فإذا صحبه شىء من ذلك كان حراما.

#### المسألة ٢٥:

السحر هو صرف الشىء عن وجهه الصحيح على سبيل الخدعة و التمويه، فيلبس الباطل لباس الحق، و يوجب الوقوع فى الوهم بالغبلة على البصر أو السمع أو غيرهما من الحواس، و قد يؤثر فى بدن المسحور و قلبه أو عقله أو فى عواطفه، فيؤثر فيه الحب أو البغض و يمنعه و يصدده عن بعض المحبوبات و المشتبهات، و يحبسه عن الوصول الى زوجته و يفرق به بينهما و غير ذلك من الآثار المختلفة. و لا ريب فى حرمة عمله و حرمة تعلمه و تعليمه و حرمة التكسب به، و فى أحاديث الرسول (ص) و أهل البيت (ع) ما يدل على شدة تحريمه و المؤاخذه عليه حتى أطلق عليه الكفر و شبه بالشرك، و عن أمير المؤمنين على (ع): من تعلم شيئا من السحر قليلا أو كثيرا فقد كفر و كان آخر عهده بربه، وحده أن يقتل الا أن يتوب.

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ١٨

و أما تسخير الملائكة أو الجن، و إحضار الأرواح و تسخيرها، ففى عده من السحر اشكال، و يحرم منه ما كان مضرا بمن يحرم الإضرار به.

#### المسألة ٢٦:

الشعوذة هى إراءة غير الواقع واقعا لخفة اليد و الحركة السريعة التى تخرج بسرعتها عن المعتاد، و نظيرها- و ليس منها- أن يدير الإنسان النار بيده بسرعة فيرى الآخرين بعمله ذلك دائرة متصلة من النار، مع انها ليست بدائرة و لا متصلة، و لكنها و هم متصل، و

أقول ان هذا المثل نظير الشعوذة و ليس منها فالحركة المذكورة ليست خارجة عن المعتاد. و الشعوذة ليست من السحر، و الأحوط لزوم اجتنابها و اجتناب التكسب بها مطلقا، و خصوصا إذا هي أضرت بمؤمن، أو ترتب عليها عنوان محرم آخر.

### المسألة ٢٧:

القيافه هي أن يستند القائف إلى علامات خاصة و مشابهات بين الطفل و الرجل في بعض الملامح أو في أجزاء خاصة من البدن، فيلحقه به في النسب أو يحكم بأنه أجنبي عنه على خلاف الموازين التي وضعتها الشريعة الإسلامية لإلحاق الولد بأبيه، و لا ريب في تحريمها و عدم جواز التكسب بها.

### المسألة ٢٨:

الكهانة هي أن يخبر الكاهن ببعض حوادث تحصل في مستقبل الزمان أو ببعض المغيبات عنه في الزمن الحاضر، و يزعم أنه يتلقى هذه الإنباء عن الجان، و هي من المحرمات في الدين. و الظاهر أنه لا حرمة في أن يخبر ببعض الأمور المغيبه عنه و يستند في اخباره بها الى مقدمات و أمارات خفيه يستدل بها على ذلك إذا اعتقد صحتها أو حصل له الاطمئنان منها.

### المسألة ٢٩:

التنجيم هو أن يخبر المنجم عن حوادث الكون و ما يجد فيه من جذب كلمة التقوى، ج ٤، ص: ١٩ و خصب و رخص و غلاء و حر و برد و كثرة مطر و قلة، بل و حرب و سلم و صحة و سقم و انتشار أمراض و ما يشبه ذلك و يستند في اخباره بهذا إلى حركة الأفلاك و أوضاع الكواكب و النجوم بعضها مع بعض و هو يعتقد ان هذه الحركات و الأوضاع مؤثرة في الكون و في تسيير حوادثه. و هو من المحرمات إذا اعتقد القائل بذلك اعتقادا يتنافى مع مقررات الإسلام. و اما الخسوف و الكسوف و مسير الكواكب و تقارنها و انفصالها و تولد الأهل و ما أشبه ذلك فلها مقادير معينة في الحساب و قواعد رتيبة مضبوطة لا تخطئ، و لكن قد يخطئ الحاسب في ملاحظتها، فتختلف عما يقول.

### المسألة ٣٠:

لا- ريب في حرمة الغش في المعاملة و قد تكثرت الأدلة الواردة في تحريمه و في الوعيد على ارتكابه، ففي الحديث عن الرسول (ص): و من غش مسلما في بيع أو في شراء فليس منا و يحشر مع اليهود يوم القيامة، لأنه من غش الناس فليس بمسلم، الى ان قال (ص): ألا و من غشنا فليس منا، قالها ثلاث مرات، و من غش أخاه المسلم نزع الله بركة رزقه و أفسد عليه معيشته و وكله الى نفسه.

و معنى الغش ظاهر لا - خفاء فيه، و له مراتب متفاوتة، فمنه خلط الشيء المرغوب فيه بغير المرغوب و الجيد بالردى، فيبدو الجميع مرغوبا فيه و جيدا، و منه تزيف صفة الشيء الموجودة فيه و هى قبيحة ليظهر للرأى بصورة حسنة، و منه طلاء النحاس أو الحديد بماء الذهب أو بماء الفضة فيتوهم المشتري انه ذهب أو فضة، و منه إخفاء العيب فى الشيء المعيب حتى يراه الرأى صحيحا، و منه غير ذلك، و جميعه محرم و معاقب عليه فى الإسلام.

### المسألة ٣١:

الغش محرم و معاقب عليه كما تقدم، و لكن المعاملة التى وقع فيها الغش لا تكون باطلة، و انما يكون للمغشوش من المتعاقدين خيار فسخ المعاملة  
كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٢٠  
بعد الاطلاع على أن صاحبه قد غشه فيها، و إذا كان البيع قد وقع على الكلى و كان الغش فى الفرد الذى دفعه البائع إلى المشتري، صح البيع، و كان للمشتري على البائع ان يبذل الفرد المغشوش الذى دفعه اليه بفرد آخر لا غش فيه، و مثال ذلك ما إذا باعه منا من الحنطة أو من الأرز فى الذمة، و دفع اليه عند التسليم منا مغشوشا من الجنس الذى باعه، فعليه أن يبذل المن الذى دفعه اليه بمن من الجنس سليم من الغش.  
و إذا باعه حديدا مموها بماء الذهب على انه ذهب، أو حديدا مموها بماء الفضة على انه فضة، كان البيع فى هذه الصورة باطلا لاختلاف الجنس الذى وقع عليه البيع عن الجنس المقصود و وجب على البائع رد الثمن إلى المشتري، و كذلك الحكم فى كل بيع يكون الغش فيه موجبا لاختلاف الجنس.

### المسألة ٣٢:

يحرّم النجش، ففى الحديث عن أبى عبد الله (ع) عن الرسول (ص) انه عند الناجش و المنجوش من الملعونين على لسان محمد (ص)، و النجش هو أن يزيد الإنسان فى ثمن الشيء و هو لا يريد أن يشتريه، و انما يريد أن يسمعه غيره فيزيد فى الثمن على زيادته. و لا فرق فى تحريم النجش بين أن يكون الناجش قد تواطأ مع البائع على ذلك أم لا.

### المسألة ٣٣:

لا يجوز للمكلف أن يؤجر نفسه على الإتيان بالواجبات العبادية التى تجب عليه وجوبا عينيا، و لا يحل له أخذ الأجرة عليها، فان الظاهر من أدلة هذه الواجبات ان الشارع قد اعتبر فيها أن يأتى المكلف بها مجانا دون عوض.  
و كذلك الحكم فى الواجبات العبادية الكفائية، و المستحبات التى اعتبر الشارع فيها المجانية أيضا، فلا تصح الإجازة و لا يحل أخذ الأجرة للمكلف على الصلاة اليومية الواجبة عليه، و لا على نوافلها و لا على صيام شهر رمضان و لا على سائر الواجبات و المستحبات العينية، و لا

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٢١

على تغسيل الموتى و تكفينهم و الصلاة عليهم و لا على الأذان و نحوه، فإن المجانية التى اعتبرها الشارع فى امتثال هذه الواجبات و

المستحبات تمنع من جواز الإجارة عليها و من صحة الأجرة على الإتيان بها. و كذلك الحكم على الأقوى فى تعليم العقائد الواجبة فى الإسلام، و تعليم الأحكام فى شريعته مما هو محل الابتلاء للمكلفين، و الأحوط ذلك أيضا فى الأحكام التى لا تكون محل الابتلاء. و تجوز الإجارة و يحل أخذ الأجرة على الواجبات غير العبادية كدفن الميت، و كمعالجة الطبيب للمرضى و على الواجبات التى يتوقف عليها نظام الحياة كتعليم علم الطب و الزراعة و غيرهما. و تجوز الإجارة على تعليم القرآن و القراءة و الكتابة و يحل أخذ الأجرة و جعلها عليها. و تجوز الإجارة للنيابة عن الأموات فى الإتيان بما وجب عليهم من واجبات و مستحبات إذا كانت مما تشرع فيه النيابة و يحل أخذ الأجرة على ذلك، و سيأتى تفصيله فى كتاب الإجارة ان شاء الله تعالى. و تصح الإجارة عن الحى فى خصوص حج الإسلام إذا وجب عليه و عجز عن أدائه، فتصح النيابة عنه فى الحج و يحل له أخذ الأجرة على ذلك، و تفصيل الحكم فيه فى كتاب الحج، فليراجع.

#### المسألة ٣٤:

ما لا تجوز الإجارة على الإتيان به و لا يحل للمكلف أخذ الأجرة عليه من الواجبات العبادية و المستحبات التى اعتبر الشارع فى امتثال الأمر بها أن يأتى المكلف بها مجانا دون عوض، فكذلك الحكم فى أخذ الجعالة عليها، فلا تجوز الجعالة على الإتيان بهذا النوع من الأعمال الواجبة و لا يستحق العامل به عوضا على الجاعل، لما ذكرناه من اعتبار المجانية فيها شرعا.

#### المسألة ٣٥:

يحرم نوح النائحة على الميت إذا كان نوحها بالباطل، و هو أن تشنى على الميت بالكذب و تذكر له من الصفات و الأفعال الحميدة ما ليست له،

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٢٢

و تنزهه عن بعض الصفات و الأفعال غير المحمودة، و هى فيه، و لا يحل لها أخذ الأجرة أو الجعل على ذلك. و يجوز لها أن تنوح بالحق فتذكر للميت من الصفات و الممادح ما هو له أهل، و يحل لها أخذ الأجرة و الجعل على ذلك.

#### المسألة ٣٦:

يحرم هجو المؤمن سواء كان ذكرا أم أنثى، و الهجو هو ذمه و ذكر ما به استنقاصه و عيبه من الصفات و الأعمال و النسب الدنى و شبه ذلك، سواء كان فى الشعر أم النثر.

و يجوز هجو المخالف للحق، و يجوز هجو الفاسق المبتدع لثلا يؤخذ ببدعته كما فى بعض النصوص. و لا يجوز هجاء الفاسق غير المبتدع و ان كان متجاهرا فى فسقه.

#### المسألة ٣٧:

يحرم الفحش من القول، و هو ما يستقبح ذكره من الكلام البذىء، و هو على نحوين:  
القسم الأول: ما يستقبح ذكره مع كل أحد حتى مع الزوجة، و هو محرم حتى مع الزوجة كذلك، كما إذا شبه زوجته بالبغايا و  
عاملات السوء، فيحرم ذلك و ان كان بقصد المزاح و التفكه معها.  
القسم الثانى: ما يستقبح التصريح به مع الأجانب و لا يقبح مع الزوجة، كما إذا ذكر بعض الأعمال الخاصة بينه و بينها، فيجوز له ذلك  
و لا يقبح معها، و يحرم مع غيرها.

### المسألة ٣٨:

يحرم على الإنسان ان يدفع الرشوة إلى القاضى ليحكم له، سواء كان قضاؤه له بحق أم بباطل، و يحرم على القاضى ان يأخذ الرشوة  
على الحكم سواء كان حكمه فى الواقعة بحق أم بباطل، و قد تكرر فى النصوص قول الامام جعفر بن محمد الصادق (ع): و أما الرشا  
فى الحكم فان ذلك هو الكفر بالله العظيم جل اسمه و برسوله (ص)، و عن  
كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٢٣  
أمير المؤمنين (ع): أيما وال احتجب من حوائج الناس احتجب الله عنه يوم القيامة و عن حوائجه، و ان أخذ هدية كان غلولا، و ان  
أخذ الرشوة فهو مشرك.  
و يجوز للمظلوم أن يدفع الرشوة لظالمه ليستنقذ حقه منه، و يحرم على الظالم أخذها.

### المسألة ٣٩:

يحرم على الرجال لبس الذهب من خاتم و غيره، و تبطل صلاة الرجل بلبسه، و يحرم عليه التزين به كالسنن من الذهب يجعله فى مقدم  
الأسنان، و أزرار الذهب توضع للقميص، و لا تبطل الصلاة بذلك، و إذا لبس الذهب و تزين به فهو أشد تحريما، و أشد من ذلك أن  
يكون الذهب الذى لبسه و تزين به من مختصات النساء.

### المسألة ٤٠:

يحرم على المكلف الكذب، و قد تكثرت الأدلة فى تحريمه و الوعيد على ارتكابه، و الكذب المحرم على الإنسان هو أن يخبر عامدا  
بما يخالف الواقع، و هو قاصد لذلك، سواء كان جادا فى كذبه أم هازلا، و يتأكد التحريم و يعظم العقاب عليه إذا كان مع الاستصغار  
للخطيئة، و التهاون بحرمات الله سبحانه، و يتأكد التحريم كذلك إذا كان فى شهر رمضان و خصوصا للصائم فيه كما هو الشأن فى  
غيره من المحرمات.

### المسألة ٤١:

قد يتكلم الإنسان بالخبر الكاذب، و هو لا يقصد الاخبار به عن الواقع، و انما يقصد التكلم بصورة الخبر فقط من غير قصد للحكاية، و

الذى يدعوه الى ذلك هو الهزل و المزاح فلا يكون ذلك محرما بل و لا يكون كذبا لعدم الحكاية، بل يكون هزلا. و قد يقصد التورية فلا يكون كاذبا و لا يكون اخباره محرما كذلك، بل يكون موريا. و التورية فى الكلام هى أن يكون للفظ معنيان، أحدهما ما هو ظاهر كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٢٤

فيه عند متعارف الناس، و الثانى ما هو غير ظاهر فيه، و لكنه معنى من معانيه، فإذا تكلم الإنسان باللفظ و قصد المعنى غير الظاهر كان موريا فى كلامه.

و مثال ذلك أن يقول كسانى عبد الله فى هذا اليوم لباسا، و لم يكن عبد الله قد أعطاه شيئا من الثياب، و انما قصد أنه أعطاه زوجة، بملاحظة قول الله سبحانه هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ و أَنْتُمْ لِبَاسٌ لَهُنَّ. أو يقول عن رجل أعمى: لقد فتحت فى هذا اليوم عين فلان، و هو يريد ان عين الماء التى يملكها ذلك الرجل قد نبع ماؤها.

### المسألة ٤٢:

يستثنى من حرمة الكذب: ان يكذب الرجل ليدفع بذلك ظلما أو ضررا عن نفسه أو عن مؤمن آخر، و يجوز له أن يحلف على ذلك. و ان يكذب لإصلاح ذات البين بين المؤمنين المتخاصمين، و إذا أمكن له أن يؤدي ذلك بالتورية فى خبره فالأحوط استحبابا له ذلك، و لكن لا يتعين عليه ذلك.

و يجوز للرجل أن يعد أهله بشىء و هو لا يريد أن يفى لهم بوعده، و ان كان الأحوط استحبابا له ان يجتنب ذلك، و خصوصا لدى الأطفال و الأبناء الذين يريد أن يعودهم على الخلق الرفيع. و الوفاء بالوعد فضيلة من فضائل الأخلاق، و لا ينبغى للمؤمن أن يتهاون بها و يتأكد ذلك مع غير أهله، فلا ينبغى أن يكذب بوعده، أو يعد و هو لا يريد الوفاء.

### المسألة ٤٣:

يحرم على الإنسان أن يتولى المناصب و الأعمال و الوظائف من قبل السلطان الجائر و ان كان الإنسان تام الكفاءة لذلك العمل، و كان العمل فى نفسه غير مخالف للشرع فالتحريم فيه انما هو لتوليئه من قبل الجائر، و اما الأعمال غير المشروعة فيكون تحريمها من كلتا الناحيتين، و اما المظالم فالتولى فيها من قبله يكون التحريم فيه متعدد الجوانب و كل ذلك واضح لا خفاء فيه فى الإسلام. كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٢٥

و يستثنى من ذلك ان يتولى الإنسان الولاية و المنصب من قبله فى الأمور المشروعة التى لا مخالفة فيها لأحكام الدين و هو يقصد أن يقوم فى وظيفته بمصالح اخوانه المسلمين و المؤمنين و يحفظ بها شؤونهم و يرد بذلك العادية و الظلم عنهم، فيجوز له الدخول فى هذه الأعمال بهذا القصد، بل يحسن و يحمد منه، فقد ورد عن الامام جعفر بن محمد (ع) كفارة عمل السلطان قضاء حوائج الاخوان. و روى عن الإمام أبي الحسن الرضا (ع): ان لله تعالى أبواب الظالمين من نور الله به البرهان و مكن له فى البلاد، ليدفع بهم عن أوليائه و يصلح الله بهم أمور المسلمين، إليهم يلجأ المؤمن من الضرر و إليهم يفرغ ذو الحاجة من شيعتنا، و بهم يؤمن الله روعة المؤمن فى دار الظلم، أولئك هم المؤمنون حقا، الى آخر الحديث.

و يستثنى من ذلك ما إذا أجبره الظالم على الدخول فى العمل، بحيث يخشى مع عدم اجابته على نفسه أو على أهله و أقاربه و اخوانه ممن يههم أمرهم، فيجوز له ذلك، إذا لم تكن فيه ارافة دماء محترمة أو هتك أعراض قوم مسلمين أو نهب أموالهم و إيقاع الخوف و



الخرج عليهم و أشباه ذلك.

#### المسألة ٤٤:

يجوز للإنسان أن يأخذ الجائزة أو الهدية التي يدفعها اليه السلطان كما يجوز له أن يأخذ منه أو من وكيله ثمن الشيء الذي يشتريه السلطان منه و يدفع اليه ثمنه من الأموال التي بيده، و ان كان يعلم على وجه الإجمال أن بعض الأموال التي بيده من الحرام، فلا يمنع هذا العلم الإجمالي من قبول جوائزه و هداياه و الأَعواض التي يدفعها في معاملاته من بيوع و إجازات و مصالحات و ضمانات أو تعهدات يجريها السلطان باختياره ثم يدفع أَعواضها أو يدفعها و كيله بإذنه.

إلا إذا علم المدفوع اليه ان المال الذي دفع اليه بعينه مغضوب، فيجب رده الى مالكه إذا عرفه بعينه، و إذا تردد مالك ذلك المال بين جماعة محصورين في العدد و جب عليه استرضائهم جميعا إذا أمكن، فان لم يمكن ذلك رجع في تعيين المالك الى القرعة.

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٢٦

و إذا تردد بين جماعة غير محصورين، فان لم ييأس من معرفة المالك منهم بعينه و جب عليه الفحص عنه، و إذا يئس من معرفته تصدق بالمال عن مالكه، و يستأذن الحاكم الشرعي بذلك على الأحوط.

#### المسألة ٤٥:

ذكرنا في رسالتنا في المسائل المستحدثة بعض الأحكام التي تتعلق في معاملة البنوك و التأمين و أوراق اليانصيب، و غير ذلك من الموضوعات المستجدة، فليرجع إليها من أراد الاطلاع عليها.

#### المسألة ٤٦:

الأرض الخراجية هي الأرض التي فتحها المسلمون عنوة و كانت عامرة حال الفتح و هي ملك للمسلمين عامة، و لذلك فلا يجوز بيعها كما سيأتي بيانه في فصل شرائط العوضين. فإذا دفعها السلطان الى بعض المسلمين ليزرعها و يتنفع من ثمارها و حاصلاتها و جعل عليها ضريبة خاصة كالخراج، و هو الضريبة التي تجعل على النقد الحاصل من نتاج الأرض، أو المقاسمة و هي الضريبة التي تجعل على السهم من الأرض المذكورة كالنصف منها أو الثلث، و يقبض ولى المسلمين هذه الضرائب ليصرفها في مصالحهم.

فإذا كان السلطان القائم بذلك مخالفا للشيعة في المذهب و كانت سلطنته باسم الخلافة العامة على المسلمين، أو باسم التولى الشرعي للأموال العامة على المسلمين كان تصرفه نافذا في ذلك، فإذا أخذ الضريبة من صاحب الأرض جاز شراء ما يأخذه منها و جاز التصرف فيه باذن السلطان المذكور، و إذا حولت حكومته هذا السلطان أحدا على صاحب الأرض ان يأخذ منه الضريبة المجعولة عليه و دفعها اليه جاز للمحول أن يأخذها منه و برئت ذمة صاحب الأرض بالدفع اليه.

و كذلك الحكم في ما يأخذه هذا السلطان باسم الزكاة على مالكي العلات و النقدين و الأنعام، فإن ذمهم تبرأ من الزكاة الواجبة عليهم بالدفع اليه أو الى عماله المنصوبين لذلك، و يجوز للآخرين شراء أعيان الزكاة منهم إذا أرادوا بيعها.

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٢٧

و إذا كان السلطان مسلما و لم تكن سلطنته باسم الخلافة الإسلامية أو باسم التولى الشرعي لأموال المسلمين العامة، فيشكل جريان

الأحكام المذكورة على تصرفاته، فلا يترك الاحتياط فيها، سواء كان السلطان شيعيا أم مخالفا لهم في المذهب، و كذلك إذا كان غير مسلم.

#### المسألة ٤٧:

يجوز للرجل أن يتقبل من السلطان المتولى لأموار المسلمين بعض الأراضي الخراجية بشيء معين فيزرعها أو يغرستها أو يؤجرها لآخرين، لينتفعوا بها بالزراعة والغرس وإذا أراد الزيادة في الأجر عما تقبلها به، فلا يترك الاحتياط بأن يحفر في الأرض نهرا أو يحدث فيها شيئا يعين المستأجر به، و سيأتي بيان الحكم في كتاب الإجارة.

#### المسألة ٤٨:

لا يجوز للرجل حلق اللحية على الأقوى، و يحرم أخذ الأجر أو الجعالة على حلقها، إلا إذا أصبح حلق اللحية ضرورة يضطر إليها الرجل لبعض الأمور التي تحتتم ذلك عليه، فيجوز له حلقها حين ذاك، و يصح أخذ الأجر و الجعالة عليه.

#### المسألة ٤٩:

لا يجوز للإنسان الاحتكار، و هو أن يحبس الطعام و شبهه عنده و يمتنع عن بيعه يتربص به الغلاء و ارتفاع القيمة مع حاجة أهل البلد إليه و عدم وجود من يبذل ذلك لهم، و في الحديث عنه (ص): الجالب مرزوق و المحتكر ملعون، و عنه (ص) لا يحتكر الطعام إلا خاطئ.

و قد ذهب جمع من الأصحاب إلى اختصاص الاحتكار بالحنطة و الشعير و التمر و الزبيب و السمن و هو القول المشهور، و ألحق بها آخرون:

الزيت و الملح، و لا يترك الاحتياط بالحاق كل ما تكون الحاجة إليه عامة من أهل البلد المسلمين من الأطعمة و الملابس و نحوها. فإذا احتكر الإنسان بعض ذلك مع الشروط المتقدمة أجبر على البيع و لا يحدد له السعر الذي يبيع فيه، و إذا أجهف في الثمن الذي يطلبه

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٢٨

في يبعه على العامة أجبر على النزول من ذلك السعر، و لا يحدد عليه أيضا. و هكذا.

و لا يختص هذا الحكم بما إذا كان المحتكر واحدا، بل يجري في ما إذا كانوا عدة من الناس، فإذا حبسوا الحاجة لديهم مع اضطرار عامة الناس إليها و عدم وجود من يبذلها لهم جرى فيهم الحكم المذكور سواء كانوا متواطئين على الاحتكار ليرتفع السعر أم حصل ذلك منهم اتفاقا.

#### المسألة ٥٠:

ليس من الاحتكار أن يحبس الإنسان الطعام عنده ينتظر به الغلاء، إذا وجد في البلد من يبذل تلك الحاجة للناس بقدر كفايتهم، و إذا

انتهى ما عند البازل من الطعام و لم يف بحاجة الناس تحقق الاحتكار حين ذاك و جرت عليه أحكامه.  
و ليس من الاحتكار ان يحبس أحد عنده الطعام ينتظر به الغلاء إذا لم تكن للناس حاجة الى طعامه لأنهم قد خزنوا لأنفسهم منه ما يكفيهم، أو لوجود المزارع لديهم و هى قريبة الإنتاج، أو لوجود ما يعوض عنه من المنتجات الأخرى بحيث أصبح غير ضرورى لهم.  
و ليس من الاحتكار ان يحبس الطعام و هو لا- ينتظر به الغلاء، بل ليصرفه الى بعض عملائه الخاصين عند حاجتهم و لو بالسعر المقبول، فلا يكون فعله حراما و لا مكروها.

### المسألة ٥١:

إذا دفع الإنسان إلى غيره مالا ليتولى صرفه على فريق خاص من الناس و كان الرجل الذى دفع اليه المال من ذلك الفريق، و مثاله ما إذا أعطى زيدا مبلغا معيناً من المال ليقسمه على فقراء أهل بلده، أو على الهاشميين منهم أو على أرحامه و كان زيد من هذا الفريق الذين أمره بقسمة المال عليهم.

فان دلت القرائن العامة أو الخاصة من عادة و نحوها على الأذن فى أن يأخذ من المال كغيره من افراد ذلك الفريق أو كان للفظه إطلاق و ظهور يدل على ذلك صح للرجل أن يأخذ من المال بقدر ما دل عليه الأذن  
كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٢٩

فى الأخذ، و ان لم تدل القرائن على تعيين قدر معين له أخذ منه أقل ما يحتمل، و هو القدر المتيقن مما أذن فيه، و ان لم تدل القرائن على الأذن فى الأخذ لم يجوز له ان يأخذ منه شيئاً.

و إذا كان الرجل فقيراً فدفع إليه انسان مبلغاً من مال الزكاة ليصرفه فى مصارف الزكاة من الفقراء و غيرهم، أو كان هاشمياً محتاجاً، فدفع اليه مبلغاً من الخمس ليدفعه الى الهاشميين المحتاجين، فان علم و لو من القرائن أن وكالته شاملة للدفع الى نفسه، صح له أن يأخذ منه بمقدار ما يعطى غيره و ان لم يعلم ذلك لم يجوز له أن يأخذ منه شيئاً.

و كذلك الحكم فى الصرف من ذلك المال على عياله، فلا يجوز له أن يصرف عليهم منه شيئاً إلا إذا علم بأن وكالته فى صرف المال شاملة لذلك.

### المسألة ٥٢:

يكره للإنسان أن يتخذ بيع الصرف حرفة له، و قد ورد فى ذلك انه لا يسلم من الربا، و لعل المراد انه لا يسلم و لو من حب الربا ليتوفر بذلك ماله، فيهون عليه أمر هذا المحرم العظيم، و لا- يكره أن يتولى بيع الصرف فى بعض الأوقات مع التحفظ عن الوقوع فى مالا يحمد، و يكره كذلك أن يتخذ بيع الأكفان حرفة له، و قد علل ذلك فى النصوص بأنه لا يسلم من أن يسره الوباء و كثرة الموتى، و لا يكره أن يبيع الكفن فى بعض الأحيان.

و يكره أن يحترف بيع الطعام، فإنه لا يسلم من الاحتكار و حب الغلاء، و لعل المراد انه لا يسلم و لو من حب الاحتكار فيهون عليه أمر المحرم.

و يكره أن يكون نخاساً، و هو الذى يتخذ بيع العبيد و الإماء صنعة له، و قد ورد ان شر الناس من باع الناس.

و يكره أن يكون جزارا و هو الذى يتخذ ذبح الحيوان و نحر الإبل حرفة له، و قد ورد ان هذه الحرفة تورث قسوة القلب و سلب الرحمة.

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٣٠

و يكره أن يكون حجاما، و تتأكد الكراهة في هذه الحرفة إذا كان يشترط الأجره على عمله، و يكره التكسب بضراب الفحل، سواء أجر الفحل لذلك و ضبط ضرابه بالمره و المرات أو المده، أم لم يؤجره و لكنه قصد العوض، و لا كراهة في ما إذا لم يقصد العوض بضراب الفحل إذا اعطى شيئا بعنوان الهدية و نحوها.

### المسألة ٥٣:

يجب على من يباشر اى نوع من أنواع التجارة أو يحترف اى وجه من وجوه التكسب أن يتعلم الأحكام الشرعية التي تتعلق بنوع تجارته أو في وجه تكسبه، حتى يعرف الصحيح من غير الصحيح و يميز المحلل من المحرم، و ليرتب الآثار كما أمر الله تعالى و كما شرع.

و المعاملة التي يريد الإنسان أن يقوم بها قد تكون مما اشبه الحكم فيه من حيث الحل و الحرمة لا من حيث الصحة و الفساد، كما في كل مورد يكون الشك فيه في أن المعاملة ربوية فتحرم أم هي غير ربوية فلا تحرم، بناء على ما هو الأحوط فيها لزوما، و في هذه الصورة يجب على المكلف اجتناب المعاملة حتى يتعلم الحكم فيها أو يحتاط إذا كان الاحتياط ممكنا. و قد تكون المعاملة مما يدور الأمر فيه بين الصحة و الفساد، فيجب فيها كذلك معرفة الحكم المتعلق بها عن اجتهاد أو تقليد أو احتياط، ليميز ما هو صحيح عما هو فاسد، و ليرتب الآثار كما تقدم ذكره، و لا يلزم أن يكون التعلم قبل إيقاع المعاملة، بل يجوز له أن يوقعها أولا، ثم يسأل عن حكمها، فإذا علم بصحتها رتب آثار الصحة و النفوذ عليها، و ان علم بفسادها لم يرتب عليها أى أثر.

### المسألة ٥٤:

قد ذكرت للتكسب و التجارة آداب كثيرة، منها ما يستحب و منها ما يكره، فمن الآداب المستحبة أن يجمل الرجل في طلب الرزق، و المراد التوسط فيه، و قد روى عن الامام جعفر بن محمد الصادق (ع): ليكن طلبك المعيشة فوق كسب المضيع و دون طلب الحريص. و عن الرسول

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٣١

(ص): الا- ان الروح الأمين نفث في روعى ان لا- تموت نفس حتى تستكمل رزقها، فاتقوا الله عز و جل و أجملوا في الطلب، و لا يحملنكم استبطاء شىء من الرزق أن تطلبوه بشىء من معصية الله جل و عز، فان الله تبارك و تعالى قسم الأرزاق بين خلقه حلالا و لم يقسمها حراما، فمن اتقى الله عز و جل و صبر آتاه الله رزقه من حله، و من هتك حجاب الستر و عجل فأخذه من غير حله قص به من رزقه الحلال و حوسب عليه يوم القيامة.

و يستحب للمكتسب و التاجر أن يسوى بين المبتاعين منه في السعر الذي يبيع به السلعة فلا يفرق بين صغير و كبير، و غنى و فقير، و مماكس و غيره، و المماكس الذي يجادل البائع في ثمن ما يشتريه، فلا يفاوت التاجر ما بين العملاء في الثمن الذي يأخذه منهم.

و لا بأس في أن يخص أهل التقوى و أهل الفضل فيميزهم في المعاملة معهم على من سواهم. و يستحب له أن يقلل من يطلب الإقالة منه في بيع أو شراء، فقد روى عن أبي عبد الله (ع): أيما عبد أقال مسلما في بيع أقاله الله عثرته يوم القيامة.

و يستحب له أن يأخذ لنفسه ناقصا و يعطى راجحا، فعن أمير المؤمنين (ع): ان ذلك أعظم للبركة.

و يستحب ان يكون سهل البيع و الشراء في معاملته مع الناس، سهل القضاء في ديونه التي عليه للناس سهل الاقتضاء في ديونه التي تكون له عليهم، فعن الرسول (ص): ان الله تبارك و تعالى يحب العبد يكون سهل البيع، سهل الشراء، سهل القضاء، سهل الاقتضاء.

### المسألة ٥٥:

و من الآداب المكروهة في ذلك ان يمدح البائع السلعة التي يريد بيعها و أن يذم المشتري السلعة التي يريد أن يشتريها.  
و يكره للإنسان الحلف على البيع و الشراء، فعن الامام أبي الحسن

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٣٢ □  
موسى (ع): ثلاثة لا ينظر الله إليهم أحدهم رجل اتخذ الله بضاعة، لا يشتري إلا بيمين و لا يبيع الا بيمين، و عن الامام الصادق (ع): ان الله تبارك و تعالى يبغض المنفق سلعته بالايمن.

و يكره له أن يربح على المؤمن، إلا إذا اشترى بأكثر من مائة درهم، فلا يكره أن يربح منه قوت يومه، أو يكون شراء المؤمن للتجارة لا للقوت و شبهه، فلا يكره الربح عليه حين ذاك و يكره للرجل أن يربح على من وعده بالإحسان اليه.  
و يكره له السوم من طلوع الفجر الى ان تطلع الشمس.

و يكره له أن يكون أول الناس دخولا الى السوق و آخرهم خروجا منه، و قد يكون ذلك كناية عن كراهة الانهماك في طلب الدنيا و الانغماس في حبهها، و يرشد الى ذلك ما في هذه النصوص من جعل الأسواق مقابل المساجد، و ان أحب الناس الى الله أولهم دخولا إليها و آخرهم خروجا منها، و المراد منها الانصراف عن الدنيا و ابتغاء رضى الله و الدار الآخرة بعمله ذلك، و على هذا فلا تشمل الكراهة ما لو اتفق ذلك في بعض الأحيان فكان أول من دخل السوق و كان آخر من خرج منه من غير حرص على طلب الدنيا و حبهها.

و تكره معاملته الأذنين، و قد فسر المراد منهم بالسفلة الذين لا يبالون بما قالوا و لا بما قيل لهم، و الذين لا يسرهم الإحسان و لا تسوءهم الإساءة، و الذين يحاسبون على الشيء الدنيء.  
و تكره مبايعة ذوى العاهات، ففي الحديث انهم أظلم شيء.

و تكره مبايعة المحارفين، و هم المحرومون الذين أدبرت عنهم الدنيا، ففي الرواية: لا تشتري من محارف، فان صفقته لا بركة فيها. و تكره مبايعة من لم ينشأ في الخير، و هو مستحدث النعمة، الذي لم يكن ثم كان.  
و يكره للإنسان أن يطلب التنقيص من ثمن السلعة بعد ان اشتراها من صاحبه و تم العقد عليها. و يكره له أن يتعرض لكيل المكيل أو وزن الموزون أو عد المعدود أو لحساب المساحة في المبيع و هو لا يحسن ذلك، فإنه مظنة الوقوع في الخطأ.

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٣٣

و المشهور أنه يكره للإنسان أن يدخل في سوم أخيه المؤمن، و قيل بتحريم ذلك، و الأحوط فيه الترك. و الدخول في سوم المؤمن، هو أن يبذل المؤمن للسلعة ثمنًا ليشترها من صاحبها و يرجى أن تتم المعاملة بينهما، فيبذل الرجل الآخر للبائع زيادة على ذلك الثمن ليشترى السلعة لنفسه أو لآخر.

و مثله أن يبذل البائع المؤمن مبيعا ليشتره المشتري منه، فيبذل الرجل الآخر للمشتري مبيعا غيره.

و لا يعم الحكم ما إذا انصرف أحد المتبايعين عن المعاملة، و لا يعم ما إذا كان البيع مبنيًا على المزايدة فلا تكون الزيادة دخولا في السوم في كلتا صورتين.

و يكره أن يتوكل حاضر لباد في المعاملة له أو معه، و المراد أن يكون بعض أهل البلد الحاضرين العارفين بسعر الشيء فيه و كيلا عن

بعض أهل البوادي والأرياف والقرى القادمين الى البلد، فيتولى البيع عنهم أو الشراء لهم في البلد. ويكره تلقي الركبان والقوافل الذين يقدمون الى البلد ويحبون اليه بعض السلع والمتاع لبيعها فيه أو ليشتروا من البلد بعض حاجاتهم، فيكره للحاضر في البلد أن يستقبلهم في خارج البلد للشراء منهم أو البيع عليهم قبل أن يصلوا الى البلد. وتلقى الركبان انما يتحقق بالخروج من البلد بقصد ذلك، فإذا خرج الرجل من البلد لا بقصد ذلك بل لغاية أخرى، واتفق مع الركب فباع عليهم أو اشترى منهم، فلا كراهة في ذلك، ولا كراهة إذا خرج إليهم مقدار أربعة فراسخ أو أكثر من ذلك فباع عليهم أو اشترى، فان ذلك من السفر إلى التجارة لا من تلقي الركبان. ولا تختص الكراهة بالتلقى للبيع والشراء منهم بل تعم المعاملات الأخرى كالإجارة والصلح وغيرهما من المعاوزات فيكره تلقي الركبان القادمين للبلد لذلك إذا استقبلهم وأجرى معهم المعاملات التي يطلبونها قبل أن يصلوا الى البلد.

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٣٤

### الفصل الثاني في البيع

#### المسألة ٥٦:

البيع هو نقل مال بعوض، وقد جرى دأب الفقهاء والمحققين منهم على الخصوص على اطالة الكلام في ذلك فيذكرون التعريف وما يرد عليه من وجوه الاشكال وما يندفع به ذلك ويحاولون جهدهم أن يكون التعريف يجمع جميع أفراد المعاملة ويمنع عن دخول ما ليس منها ويهون الأمر ان التعاريف التي تذكر للبيع أو لغيره من المعاملات انما هي من قبيل شرح الاسم، فيراد منها بيان المعرف على وجه الاجمال وليست تعاريف حقيقية فيبتنى الأمر فيها على التدقيق.

#### المسألة ٥٧:

البيع عقد من العقود، فلا بد فيه من الإيجاب والقبول، سواء كانا لفظيين أم فعليين كما سيأتي، وإذا كان الإيجاب والقبول لفظيين، فلا يعتبر فيهما أن يكونا باللغة العربية بل يصح أن يكونا بغيرها من اللغات الأخرى. ولا يشترط أن يكون اللفظ صريحاً في المعنى المراد منه، بل يصح أن يقع العقد بأي لفظ يكون دالاً في نظر أهل العرف على المعنى المقصود، فيكفي أن يقول البائع: بع، أو ملكت، أو نحو ذلك، ويكفي ان يقول المشتري في القبول قبلت، أو رضيت، أو اشتريت، أو ابتعت، ونحو ذلك.

ويصح أن يوقع العقد بلفظ المضارع، فيقول البائع للمشتري:

أملكك هذه الدار أو أبيعك إياها بقصد إنشاء البيع والتمليك، ويقول المشتري: أقبل منك هذا البيع أو هذا التمليك، على أن يراد منهما نقل المال بالفعل لا في المستقبل.

ولا يضر في صحة العقد وقوع اللحن فيه إذا كان اللحن لا يغير المعنى عند أهل المحاوره، ولا يضر بدلالة اللفظ، واما إذا كان مما يتغير به المعنى أو مما يضر بدلالة اللفظ على المقصود فالظاهر عدم صحة العقد.

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٣٥

**المسألة ٥٨:**

الأحوط لزوماً عدم تقديم القبول على الإيجاب ان لم يكن الأقوى عدم جواز ذلك، نعم، يصح أن يكون الإيجاب من المشتري، فيقول اشترت هذا المال بكذا، أو تملكته أو ابتعته، فيقبل البائع منه الاشتراء، أو التملك أو الابتياح، و يصح ان ينشأ القبول بلفظ شريت، أو بعث أو ملكت.

**المسألة ٥٩:**

إذا قال الشخص الذى يريد شراء السلعة لمالكها: بعنى سلعتك هذه بدينار فقال المالك بعتك السلعة بدينار لم يكف ذلك فى صحته العقد حتى يقول المشتري بعده: قبلت أو رضيت أو نحو ذلك من ألفاظ القبول، وقد ذكرنا انه لا يكفى تقديم القبول على الإيجاب.

**المسألة ٦٠:**

انما يكون الإيجاب بلفظ ملكت فى الموارد التى يكون أثر البيع فيها تملك المبيع، فلا يجرى فى الموارد التى لا يتحقق فيها هذا الأثر، كما إذا اشترى ولى الزكاة وهو الحاكم الشرعى بسهم سبيل الله من مال الزكاة داراً أو عينا أخرى لتبقى فى سهم سبيل الله كذلك و يكثر الانتفاع بها فى هذا السبيل، فلا يكون الإيجاب فى هذا البيع بلفظ ملكت، و لا يكون القبول بلفظ ملكت أو بلفظ ملكت حيث لا ملكية لأحد فى هذا الفرض، بل يكون الإيجاب و القبول فيه بألفاظ العقد الأخرى.

**المسألة ٦١:**

إذا أنشأ البائع الإيجاب ثم انصرف عن البيع قبل أن يحصل القبول من المشتري لم يتحقق العقد و بطل الإيجاب و ان لم يكن الفصل بينه و بين القبول طويلاً، فإذا أنشأ المشتري القبول بعد انصراف البائع لم يؤثر العقد شيئاً. و إذا أنشأ البائع الإيجاب و لم يأت المشتري بالقبول حتى طالت المدّة جداً فيشكل الحكم بصحة العقد و ان لم ينصرف البائع عن البيع، بل الظاهر البطلان لخروج الإيجاب و القبول بهذا الفصل الطويل عن عنوان كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٣٦

المعاهدة بين المتبايعين، و هذا المقدار هو المعبر من الموالاة اللازمة بين الإيجاب و القبول. و لا- يشترط وحدة المكان للموجب و القابل، فإذا تقابلا على إله الهاتف مثلاً و أنشأ أحدهما الإيجاب و قبل الآخر، صح العقد و ترتب الأثر و ان كان بينهما فاصل كبير من المسافة بين البلدين أو المكانين.

**المسألة ٦٢:**

يشترط فى صحة العقد التطابق بين الإيجاب و القبول فى جميع ما يذكر فيهما من ثمن و مثن و شرط و خصوصية و غير ذلك من توابع العقد، فإذا قال البائع للمشتري بعتك الدار الواقعة فى شارع كذا من مدينة النجف بألف دينار عراقية تدفعها بعد خمسة أيام إلى

وكيلي فلان و اشترطت عليك أن تخطط لي هذا الثوب في مدة يومين، فالقبول المطابق: أن يقول المشتري: قبلت لنفسى شراء الدار الواقعة في شارع كذا من النجف بألف دينار عراقية أدفعها بعد خمسة أيام إلى وكيلك فلان على أن أخطط لك هذا الثوب في مدة يومين، و يكفي التطابق الإجمالي في صحة العقد، فيقول قبلت شراء الدار المعينة بالثمن المذكور على الشروط المذكورة، أو يقول: قبلت الشراء على ما ذكرت.

### المسألة ٦٣:

ولا- يصح العقد إذا اختلف القبول عن الإيجاب و لم يردا على مورد واحد، أو اختلفا في بعض الخصوصيات و التوابع المذكورة فيهما، كما إذا قال البائع: بعتك هذا الحمار بدينار، فقال المشتري قبلت شراء هذا الفرس بدينار، أو قال البائع: بعتك فرسى هذا بدينار عراقي فقال المشتري: قبلت شراء فرسك هذا بدينار بحراني، و كما إذا قال: بعتك هذه السلعة بخمسة دنانير تدفعها نقدا فقال المشتري قبلت شراء السلعة بخمسة دنانير أدفعها بعد شهر، أو قال البائع بعتك هذا المتاع بعشرة دنانير على أن تخطط له هذه الجبة، فقال المشتري قبلت شراء المتاع من غير شرط أو قال: على أن أخطط لك هذا الثوب، فلا يصح العقد في جميع هذه الفروض لعدم تطابق الإيجاب و القبول على شيء واحد.

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٣٧

و كذلك إذا قال البائع بعتك هذا المتاع بدينار فقال المشتري قبلت شراء نصف المتاع بنصف دينار، أو قال البائع بعته هذه السلعة من موكلك فلان بكذا، فقال المشتري قبلت الشراء لنفسى بالثمن المعين، فلا يصح العقد لعدم التطابق المطلوب.

### المسألة ٦٤:

إذا قال البائع بعتك هذه الدار بألف دينار، فقال المشتري قبلت شراء كل نصف من الدار بخمسمائة دينار، صح العقد لحصول التطابق ما بين الإيجاب و القبول فان الاختلاف المذكور بينهما انما هو بالإجمال و التفصيل، و إذا قال البائع للوكيل و هو بحضور الموكل بعته هذه الدار من موكلك فلان بألف دينار، فقال الموكل نفسه قبلت الشراء لنفسى بالثمن المذكور صح العقد و ان كان المخاطب بالإيجاب هو الوكيل.

و إذا قال البائع لشخصين حاضرين بعتهما هذا المتاع بألف دينار فقال كل واحد منهما قبلت شراء نصف المتاع لنفسى بخمسمائة، فالظاهر الصحة، نعم إذا قبل أحد الشخصين شراء النصف بخمسمائة لنفسه و لم يقبل الآخر لم يصح العقد لعدم التطابق.

### المسألة ٦٥:

إذا تعذر النطق على الإنسان لخرس أو مرض أو شدة ضعف أو نحو ذلك فلم يستطع إنشاء الإيجاب أو القبول باللفظ كفاه ان ينشئ ذلك بالإشارة التي تفهم المقصود، و الظاهر كفاية الإشارة له و ان تمكن من التوكيل على الإنشاء.

و إذا تمكن العاجز عن النطق من الكتابة جاز له أن ينشئ الإيجاب أو القبول بالإشارة أو بالكتابة مع القدرة عليهما معا فيكون مخيرا في إنشاء العقد بأيهما أراد، و إذا عجز عن النطق و عن الإشارة كفاه أن ينشئ العقد بالكتابة.

و إذا كان الإنسان قادرا على النطق ففي جواز إنشاء الإيجاب أو



كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٣٨

القبول بالكتابة إشكال ولا يبعد القول بالصحة ولا ينبغي ترك الاحتياط.

### المسألة ٦٦:

يصح إنشاء البيع بالمعاطة، وهى أن يدفع البائع عين المال المبيع إلى المشتري و يقصد بدفعه المال إنشاء بيع ذلك المال للمشتري بالعوض فيكون ذلك منه إيجابا للبيع بالفعل كالإيجاب باللفظ، و يدفع المشتري عين الثمن للبائع بقصد إنشاء القبول بدفعه، فيتم العقد بالإيجاب و القبول الفعلين و يصح البيع على الأقوى و تترتب آثاره من غير فرق بين المبيع الحقيقير و الخطير. و تصح المعاطة أيضا بدفع الشيء المبيع من قبل البائع، و تسلمه من قبل المشتري، فيقصد البائع بدفع المال المبيع إلى المشتري إنشاء البيع عليه بالثمن المعلوم بينهما، و يقصد المشتري بقبضه الشيء و تسلمه من البائع إنشاء قبول التملك لذلك الشيء بالعوض المعلوم فيتم الإيجاب و القبول بذلك و يصح البيع و تترتب آثاره على الأقوى و ان لم يعط المشتري شيئا، و يتحقق هذا النوع من المعاطة فى المواضع التى يكون الثمن فيها كليا فى الذمة.

و تصح المعاطة كذلك بدفع المشتري الثمن المعين للبائع و قبضه من قبل البائع، فيقصد المشتري بدفع الثمن المعين إلى البائع إنشاء ابتياعه للشيء المبيع و تملكه من البائع بالثمن المعين الذى دفعه اليه، و يقصد البائع بقبضه الثمن من المشتري إنشاء قبول الابتياح و التملك الذى أنشأه المشتري بالثمن المعين، فيتم الإيجاب و القبول بهذا الفعل منهما و يصح البيع و تترتب آثاره و ان لم يعط البائع منه شيئا، و يتحقق هذا النوع من المعاطة فى المواضع التى يكون المبيع فيها كليا فى الذمة.

### المسألة ٦٧:

المعاطة بيع من البيوع فيشترط فيه جميع ما يشترط فى البيع من الشروط الآتى ذكرها، سواء كانت من شرائط العقد أم من شرائط العوضين أم من شرائط المتعاقدين فإذا فقد منها بعض تلك الشروط

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٣٩

لم يصح البيع كما فى البيع العقدى، و كذلك فتجرى فى المعاطة أحكام بيع الصرف، و بيع السلم، و بيع النسيتة و شرائطها، و حرمة الربا و أحكام سائر البيوع الأخرى و شرائطها، إذا تحققت فى المعاطة مواضع تلك البيوع.

### المسألة ٦٨:

الأقوى أن بيع المعاطة كالبيع العقدى لازم من الطرفين، فلا يجوز لأحدهما فسخ البيع إلا إذا وجدا أحد الخيارات التى تذكر فى مباحث الخيار فى البيع، أو تحصل الإقالة من الطرفين، و لا يتوقف لزوم المعاطة على وجود احد الملزمات التى يذكرها القائلون بأنها تفيد الملك الجائر.

### المسألة ٦٩:

لا- يختص جريان المعاطاة في البيع، بل تجرى على الأقوى في جميع المعاملات حتى الإيقاعات منها كالرهن و الوقف، نعم لا تجرى المعاطاة في النكاح و لا في الطلاق و لا العتق، و لا في تحليل الأمة و لا في النذر و اليمين.

### المسألة ٧٠:

الأقوى أن بيع المعاطاة قابل للشرط فيه كالبيع العقدي، سواء كان المراد شرط خيار الفسخ في مدة معينة أم شرط فعل أم أى شرط آخر يصح جعله في العقد، فإذا حصل التعاطى بين المتبايعين بقصد إنشاء البيع كما تقدم، و قال أحدهما في ضمن تعاطيهما: جعلت لى خيار فسخ المعاملة إلى مدة سنة مثلا و قبل الثانى بذلك صح شرط الخيار و لزم العمل به و كذا غيره من الشروط التى يراد ذكرها فيه.

### المسألة ٧١:

التعليق فى البيع قد يكون على شىء غير حاصل فى حين العقد، و هذا يقع على نحوين فقد يكون الشىء الذى علق عليه البيع معلوم الحصول فى ما بعد ذلك، و قد يكون مجهول الحصول فقد يحصل فى ما بعد و قد لا يحصل، و مثال الأول أن يقول البائع، و هو فى شهر رمضان بعثك

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٤٠

هذا المتاع إذا هل هلال شوال، فان هلال شوال غير حاصل حين العقد، و لكنه معلوم التحقق فى ما بعد ذلك، و مثال الثانى، أن يقول للمشتري بعثك هذا المتاع إذا وضعت زوجتك ولدا ذكرا، فان الولد الذكر الذى علق البيع على وضعه ليس موجودا حال العقد حسب الفرض، و هو مشكوك التحقق فى ما يأتى، فقد لا تضع الزوجة شيئا، و قد تضع أنثى، و قد تضع ذكرا، و الأحوط لزوما عدم صحة تعليق البيع فى كلتا صورتين، فلا يصح البيع فيهما.

الصورة الثالثة أن يعلق البيع على وجود شىء قد يكون حاصلًا حين العقد، و قد يكون غير حاصل و لكن البائع و المشتري يجهلان حصوله حين العقد، و مثال ذلك أن يقول البائع لصاحبه بعثك المتاع إذا كان هذا اليوم هو أول الشهر، و كان الطرفان يجهلان ذلك، و الأحوط لزوما عدم صحة التعليق فى هذه الصورة أيضا، فلا يصح البيع كما فى الصورتين السابقتين.

الصورة الرابعة ان يعلق البيع على وجود شىء و هو حاصل حين العقد، و الطرفان معا يعلمان بحصوله، كما إذا قال له بعثك المتاع إذا كان هذا اليوم هو أول الشهر، أو إذا كان اليوم هو يوم الجمعة، و هما معا يعلمان بأنه أول الشهر و انه يوم الجمعة، و الظاهر الصحة فى هذه الصورة فيكون البيع صحيحا فيها.

### المسألة ٧٢:

إذا وقع العقد فاسدا، و قبض المشتري المال المبيع، فان كان المشتري يعلم بأن مالك المال و هو البائع يرضى له بأن يتصرف فى ماله و ان كان العقد فاسدا، جاز له التصرف فيه بمقدار ما يعلم رضى المالك به من التصرف.

و ان كان لا- يعلم بذلك لم يكن له التصرف فيه، و وجب عليه رد المال الى مالكه على الأحوط ان لم يكن هو الأقوى، و إذا تلف المال وجب عليه رد عوضه الى مالكه، فيرد اليه مثله إذا كان المال مثليا و يرد له

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٤١

قيمته إذا كان قيميا، سواء كان المشتري عالما بهذا الحكم أم جاهلا به، و سواء كان التلف بآفة سماوية أم بغيرها من أسباب التلف. وكذلك حكم البائع إذا قبض الثمن بالعقد الفاسد، و إذا باع المشتري أو البائع ما قبضه بالعقد الفاسد كان بيعه فضوليا، فإذا أجاز المالك بيعه صح، و ان لم يجزه بطل و سيأتى تفصيل أحكام البيع الفضولى فى الفصل الآتى ان شاء الله تعالى، و سيأتى فيه أيضا بيان الفارق ما بين المثلى و القيمى من المال.

### الفصل الثالث فى شرائط المتعاقدين

#### المسألة ٧٣:

لا يصح عقد البيع من البائع و لا من المشتري إلا مع وجود الشروط الآتى بيانها. و هى عدة أمور: الأول أن يكون كل من البائع و المشتري بالغاً، فلا يصح أن يبيع الصغير ماله، سواء كان مميزاً أم غير مميز إذا كان يبيع بغير اذن وليه، و كذا لا يصح شراؤه لنفسه. و لا يصح بيعه و لا شراؤه لنفسه إذا كان باذن وليه، و كان الصغير مستقلاً فى إيقاع المعاملة فلا يكون البيع و لا الشراء صحيحاً منه. و إذا قام الولى بالمعاملة فى مال الصبى، ثم وكل الولى الصبى نفسه فى أن ينشئ صيغة البيع فالأقوى صحة هذه المعاملة إذا كان الصبى مميزاً، و مثله الحكم فى توكيله على قبول الشراء إذا أتم الولى المعاملة، و هذا كله فى الأمور الخطيرة، و اما فى الأمور غير الخطيرة فلا يبعد الحكم بصحة معاملة الصبى المميز فيها مع اذن الولى و ان كان مستقلاً فيها، و قد جرت على ذلك سيرة المتشرعة بل سيرة العقلاء من الناس، فيتولى الصبى المميز شراء بعض الحاجات الصغيرة و يتولى بيعها بلا نكير.

#### المسألة ٧٤:

الظاهر صحة معاملة الصبى غير البالغ فى مال غيره إذا كان مميزاً و كانت معاملته بالوكالة من مالك المال و اذنه، فيصح له بيع مال الغير

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٤٢

إذا وكله فى بيعه، و يصح شراؤه له إذا وكله فى الشراء و ان لم يأذن لى الصبى له بذلك.

#### المسألة ٧٥:

الثانى من الشروط ان يكون كل من البائع و المشتري عاقلاً، فلا يصح بيع المجنون و لا شراؤه، سواء حصل منه قصد إنشاء البيع فى إيجابه و قصد إنشاء الرضا فى قبوله أم لم يحصل، و سواء كان جنونه مطبقاً أم أدواراً إذا كان مجنوناً غير مفق فى حال إجراء المعاملة، و سواء كانت المعاملة فى ماله أم فى مال غيره، و سواء أذن له وليه بالمعاملة أم لا.

#### المسألة ٧٦:

الثالث من الشروط أن يكون كل من البائع و المشتري قاصدا للمعاملة حين إجرائها، فلا يصح الإيجاب و لا القبول من غير القاصد كما إذا كان هازلا في قوله أو غالطا أو ساهيا فأوقع الإيجاب أو القبول كذلك.

### المسألة ٧٧:

الرابع من الشروط ان يكون كل من البائع و المشتري مختارا في إجراء المعاملة بينه و بين صاحبه فلا يصح بيع المكره على البيع و لا يصح شراء المكره على الشراء.

و المكره هو من يرغمه غيره على إيقاع البيع أو على الشراء، و يخشى من وقوع إضرار المتوعد به إذا هو خالف قوله فلم يبيع أو لم يشتر، سواء كان الإضرار المترقب وقوعه على المخالفة في نفس المكره أم في شأنه أم في عرضه أم في ماله أم في أحد متعلقيه الذين يكون الإضرار بهم إضرارا به نفسه.

و ليس من الإكراه ان يأمره الظالم بالبيع، فيبيع و هو غير كاره لذلك.

و ليس من الإكراه ان يرغمه الظالم على دفع مبلغ من المال أو على إنفاذ مشروع يتطلب إنفاذه صرف مبلغ من المال، أو على بناء موضع يفتقر الى ذلك، فيضطر الى بيع داره للقيام بذلك فيصح البيع في جميع هذه الصور.

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٤٣

### المسألة ٧٨:

إذا أمكن للرجل أن يتخلص من الضرر الذي توعد به المكره بأن يوقع صورة البيع مثلا من دون قصد للمعنى الحقيقي من البيع أو يأتي بصيغة البيع بنحو التورية بأن يريد بقوله بعث دارى الاخبار عن بيع سابق لداره، أو يستعين ببعض الناس ممن يمكنهم دفع المكره الذى توعد به الظالم أو نحو ذلك مما يتيسر له و يمكن به دفع الظلم، فالظاهر عدم صدق الإكراه مع ذلك، فإذا هو لم يفعل شيئا من هذه الأمور مع التفاته اليه و تمكنه منه و باع داره وقع البيع صحيحا لأنه غير مكره عليه كما ذكرناه.

### المسألة ٧٩:

إذا أكرهه الظالم الذى يخشى إضراره على بيع أحد شيئين يملكهما و جعل له الخيار فى بيع أيهما شاء، فباع أحد الشيئين باختياره كان مكرها عليه و بطل بيعه، فإذا كان يملك سيارة لحاجاته أو لاكتسابه، و يملك دكانا للإجارة أو للعمل فيه، فأكرهه على بيع أحدهما، فباع السيارة أو الدكان و هو كاره لبيعهما بطل البيع لتحقق الإكراه، و تخيره فى بيع أيهما شاء لا يرفع الإكراه، و إذا باع الثانى بعده لم يكن مكرها عليه فيصح البيع فيه، و إذا باعهما معا دفعة واحدة فالظاهر بطلان البيع فيهما جميعا.

### المسألة ٨٠:

إذا أكرهه على بيع عبده فباع العبد المكره عليه مع زوجته، أو باعه مع ولده، بطل البيع فى العبد المكره عليه، و صح بيع الأمة زوجته العبد فى المثال الأول و صح بيع ولد العبد فى المثال الثانى لعدم الإكراه فيهما.

**المسألة ٨١:**

انما يكون الشيء مكرها على بيعه إذا كان المالك كارها لبيعه و انما باعه مرغما لخوف الضرر الذي توعده به الظالم كما تقدم، فإذا أكرهه على بيع سيارته أو دكانه و خيره بينهما، و كان المالك كارها لبيع السيارة و غير كاره لبيع الدكان مثلا، و الظالم يرى انه كاره لبيعهما

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٤٤

معا فالظاهر عدم تحقق الإكراه إذا باع أحدهما، أما الدكان فلانه غير كاره لبيعه كما هو المفروض، و اما السيارة، فلانه يمكنه التخلص من الضرر الذي توعده به المكره على بيعها بأن يبيع الدكان بدلا عنها و هو غير كاره لبيعه كما ذكرنا، فلا يصدق معه الإكراه على بيع السيارة و قد تقدم ذلك في المسألة الثامنة و السبعين و نتيجة لذلك فإذا باع أحدهما في الفرض المذكور صح البيع.

**المسألة ٨٢:**

إذا أكره الظالم زيدا و عمرا على بيع مال أحدهما، و خيرهما في ذلك و توعدهما بالمكروه ان هما خالفا قوله و لم يبيعا جميعا، فإذا باع أحدهما ماله كان مكرها على فعله و وقع بيعه باطلا إلا إذا علم قبل بيعه بأن صاحبه الآخر مقدم على بيع ماله، فسبقه هو الى البيع، فإنه لا يكون مكرها على البيع في هذه الصورة.

و إذا باع أحد الرجلين ماله مكرها على النهج المتقدم، ثم باع صاحبه ماله بعده كان بيع الثاني صحيحا غير مكره عليه.

**المسألة ٨٣:**

إذا باع الإنسان ماله مكرها على بيعه بطل بيعه كما ذكرناه، فإذا زال الإكراه بعد ذلك و أمن من وعيد الظالم و رضى بالبيع السابق الذي أوقعه صح البيع و كان لازما.

فبطلان بيع المكره انما هو كبطلان بيع الفضولي الذي سيأتي بيان حكمه في المسائل الآتى ذكرها، ان لحقته اجازة المالك و رضاه بعد زوال الإكراه صح و نفذ، و ان لم تلحقه الإجازة كان فاسدا.

بل يكفي في صحة البيع و نفوذه ان يجيزه المالك و يرضى به و ان كانت حالة الإكراه لا تزال موجودة و كان الظالم لا يزال مخشى الوعيد، و لكن المالك ترجح له أن يجيز البيع لأمر طارئ كما إذا أراد النزوح من ذلك البلد مثلا أو شبه ذلك من المرجحات الطارئة.

**المسألة ٨٤:**

الخامس من الشروط ان يكون كل من البائع و المشتري جائز التصرف

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٤٥

في المال، و لذلك فلا بد و ان يكون هو المالك للمال أو يكون و كيلا عنه أو مأذونا من قبله أو وليا عليه، و إذا كان هو المالك فلا

بد و ان يكون غير محجور عن التصرف فيه لطروء أحد أسباب الحجر، كما إذا كان عبدا مملوكا أو صغيرا أو سفيها أو مفلسا، فلا يصح بيع البائع ولا قبول المشتري إذا كان غير جائز التصرف و يسمونه عقد الفضولي و المراد بعدم الصحة فيه هو عدم النفوذ فى العقد، فإذا لحقته الإجازة ممن بيده أمر التصرف شرعا صح البيع و نفذ و لزم، و ان لم تلحقه الإجازة منه كان فاسدا.

### المسألة ٨٥:

إذا باع الفضولى مال غيره، و لما بلغ ذلك صاحب المال رد البيع أولا ثم بدا له فأجاز البيع بعد الرد، فذهب المشهور من العلماء قدس الله أسرارهم إلى بطلان الإجازة و فى الحكم ببطلان الإجازة و بطلان البيع اشكال، و لا بد من الاحتياط بالتخلص بالصلح فى المال و فى النماءات.

و إذا بلغ المالك بيع الفضولى لماله، فأجاز البيع أولا ثم بدا له فرد البيع بعد أجازته، فلا أثر للرد المتأخر بعد الإجازة، فيكون البيع صحيحا.

### المسألة ٨٦:

إذا منع صاحب المال الفضولى عن أن يبيع ماله، فباعه الفضولى بعد المنع، لم يختلف حكمه عما تقدم، فإذا علم المالك بالبيع و أجازته صح، و لم يؤثر المنع السابق شيئا.

### المسألة ٨٧:

إذا علم الفضولى ان صاحب المال يرضى ببيعه له، فباعه، لم يكف ذلك فى صحة البيع و لم يختلف الحكم عما سبق، فلا يصح البيع الذى أوقعه إلا بالإجازة، و كذلك حكم المشتري فلا يجوز له التصرف فى المال الا بعد الإجازة لبيع الفضولى أو لشراء الفضولى.

### المسألة ٨٨:

قد يقصد الفضولى حينما يبيع مال الغير انه يبيع المال لمالكه، فإذا أجاز المالك البيع صح كذلك، فيكون المبيع ملكا للمشتري و يكون

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٤٦

التمن ملكا لصاحب المال عوضا عن ماله. و قد يقصد حينما يبيع المال انه يبيعه لنفسه، لأنه يعتقد انه هو مالك المال كما فى الغاصب و شبهه، أو لأنه يبنى على ذلك اما على توهم أو على تشريع، فإذا أجاز المالك البيع، صح البيع للمالك أيضا كما فى الصورة الأولى و كان التمن له لا للفضولى، لأنه بدل عن ماله، لا عن مال الفضولى. و كذلك الأمر فى المشتري إذا كان هو الفضولى فاشترى بمال الغير، فلا يختلف حكمه عن البائع الفضولى، سواء اشترى للمالك أم لنفسه.

### المسألة ٨٩:

الإجازة هي اللفظ الدال على رضا المالك بالتصرف الذي أوقعه الفضولي في ماله و على إنفاذ تصرفه، و لذلك فيعتبر أن يكون اللفظ ظاهر الدلالة على ذلك بحسب متفاهم أهل المحاوره، كما إذا قال بعد اطلاعه على بيع الفضولي أمضيت البيع أو العقد أو أجزته، أو أنفذته، أو رضيت به و أمثال ذلك، و يكفي ان يدل على ذلك بالكنايه كما إذا قال لمشتري المال بارك الله لك فيه، أو تصرف فيه كما تريد.

و يصح ان يدل على ذلك بالفعل الكاشف عن رضاه بالعقد، فإذا أخذ الثمن أو باعه أو أذن لأحد في بيعه أو أجاز العقد الذي أوقعه البائع عليه، أو وهبه لأحد، أو وفى به دينار أو دفعه صداقا كفى ذلك و كان اجازة منه للبيع. و لا يكفي مجرد الرضا النفسى بالبيع ما لم يدل عليه بقول أو فعل.

### المسألة ٩٠:

إذا أجاز مالك المال البيع الفضولي صح البيع كما تقدم و كانت الإجازة كاشفة عن صحة العقد من حين وقوعه كشفا انقلابيا، و المراد بالكشف الانقلابي أن عقد الفضولي قبل أن تتحقق الإجازة له من المالك لا يكون له أى أثر فى نظر الشارع و لا تترتب عليه الملكية، و لكنه حينما تتحقق الإجازة له من مالك المال بعد ذلك تشمله أدلة نفوذ العقود و عمومات و جوب الوفاء بها فيكون موجبا للملكية الشرعية للمشتري من حين صدور العقد من الفضولي لا من حين وقوع الإجازة  
كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٤٧

من المالك فان ذلك هو مضمون العقد الذى تعلقت به الإجازة، و إذا تحققت الملكية الشرعية بذلك للمشتري من حين وقوع العقد و جب ترتيب آثارها و أحكامها منذ ذلك الحين، فيكون المشتري هو المالك الشرعى للنماءات التى تجددت للمبيع فى هذه المدة، و يكون البائع و هو مالك المال هو المالك الشرعى للنماءات التى تجددت للثمن كذلك.

### المسألة ٩١:

إذا اعتقد الرجل أنه ولى على مالك المال أو اعتقد أنه وكيل عنه فباع المال بالولاية أو الوكالة عنه، ثم علم بعد البيع انه أجنبي عن صاحب المال و ليس وليا عليه و لا وكيلاً عنه كان فضولياً فإن أجاز مالك المال بيعه صح، و ان لم يجزه كان باطلا.  
و إذا باع المال و هو يعتقد أنه فضولى لا صلة له بصاحب المال ثم علم بعد اجراء البيع أنه ولى على المالك أو انه وكيل عنه فى بيع المال، فالأقوى صحه بيعه و لا حاجة فى نفوذه إلى إجازة منه.  
و إذا باع المال و هو يعتقد انه فضولى كذلك، ثم علم بعد ما أجرى البيع انه هو مالك المال، ففى صحه البيع اشكال، و لعل الأقوى فى هذه الصورة توقف صحه البيع على أجازته نفسه بعد ما علم بأنه هو المالك.

### المسألة ٩٢:

إذا باع الرجل مال غيره بالعقد الفضولى و لم يجز المالك البيع، ثم اشترى البائع الفضولى المال من مالكة الأول، أو انتقل الى ملكه بهبه من المالك أو بصلح أو بغير ذلك من المعاملات الشرعية الأخرى، فلا يصح بيعه الذى أجره على المال فضولا بذلك، بل

يكون البيع باطلا، و لا يصح إذا أجازته البائع بعد ما ملكه.

و إذا باع المال فضولا، ثم انتقل المال الى ملكه بالإرث من مالكة الأول، فللصحة وجه، و خصوصا إذا أجاز البيع بعد ما ملك المال، و لا يترك الاحتياط بالمصالحة بينه و بين المشتري عن المال و عن النماء المتجدد.

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٤٨

### المسألة ٩٣:

إذا باع الرجل مال غيره بالعقد الفضولى و لم يجز المالك البيع، ثم انتقل المال الى مالك آخر، جرى فيه التفصيل الآنف ذكره فى المسألة المتقدمة، فإذا انتقل المال الى المالك الآخر بسبب اختيارى كالبيع و الهبة و غيرهما من الأسباب الاختيارية الموجبة للملك، فالظاهر بطلان البيع الفضولى السابق، و لا- تصححه اجازة المالك الجديد له إذا هو أجازته، و إذا انتقل المال الى المالك الجديد بالإرث من المالك الأول فللصحة وجه و خصوصا مع الإجازة، و لا يترك الاحتياط كما تقدم.

### المسألة ٩٤:

إذا باع الفضولى مال غيره و كان المالك حين العقد غير نافذ التصرف فى المال لأحد الأسباب المانعة من جواز التصرف، كما إذا كان عبدا مملوكا أو صغيرا، أو مجنوننا أو سفيها أو غير ذلك من الموانع، ثم ارتفع عنه المانع، فالظاهر صحة البيع إذا أجازته المالك بعد ارتفاع الحجر عنه.

### المسألة ٩٥:

لا- ريب فى ان المال المبيع لا يزال مملوكا لمالكة الأول، و لا يخرج عن ملكه إلا إذا تحققت أجازته للعقد الفضولى كما تقدم ذكر ذلك مرارا، ثم أن هاهنا صورا تجب مراعاتها لتطبيق بقية أحكام المال المذكور.

(الصورة الأولى): أن يكون المال المبيع لا يزال بيد مالكة، فلم يقبضه البائع الفضولى و لم يدفعه إلى المشتري، و لا إشكال فى الحكم فى هذه الصورة، فالبيع يكون باطلا، فان المفروض ان المالك لم يجز البيع، و المال لصاحبه، و هو بيده و لا حق فيه لأحد سواه.  
(الصورة الثانية): أن يكون البائع الفضولى قد قبض المال المبيع من مالكة و لم يدفعه إلى المشتري، و لا ريب فى انه يجوز لمالك المال ان يرجع على البائع الفضولى بماله فىأخذ منه عين ماله إذا كانت موجودة، و يرجع عليه ببدلها إذا كانت تالفه فىأخذ منه مثلها إذا كانت العين مثلية، و قيمتهما إذا كانت قيمة. و سيأتى بيان الميزان فى ذلك.

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٤٩

(الصورة الثالثة): أن يكون البائع الفضولى قد قبض المال المبيع و دفعه الى المشتري، فإذا كانت عين المال لا- تزال موجودة تخير المالك بين أن يطالب البائع الفضولى بردها اليه و أن يطالب بها المشتري و إذا كانت عين المال تالفه جاز له أن يرجع ببدلها من المثل أو القيمة على أيهما شاء، و كذلك الحكم إذا تعددت الأيدي التى استولت على المال و تعاقبت، فللمالك أن يرجع بالبدل على أيهم أراد.

و إذا رجع المالك بالبدل على صاحب اليد السابقة على ماله كان لهذا أن يرجع بما غرمه للمالك على صاحب اليد اللاحقة، إذا لم



يكن هذا اللاحق مغرورا من قبله، و إذا كان مغرورا منه لم يرجع عليه، و إذا رجع على صاحب اليد اللاحقة رجح هذا على لا-حقه كذلك الى أن يستقر الضمان على من تلف عنده المال و إذا رجع المالك على صاحب اليد اللاحقة لم يرجع هذا على السابق عليه إلا إذا كان السابق قد غره، فيرجع عليه. و يجوز للمالك أن يرجع بماله على أصحاب الأيدي جميعهم بالتساوي أو بالتفاوت.

### المسألة ٩٦:

كما يجوز لمالك المال أن يرجع على البائع الفضولي إذا هو استولى على ماله، و على كل من استولت يده على المال، فله أن يأخذ عين ماله منه إذا كانت موجودة و له أن يأخذ منه مثلها أو قيمتها إذا كانت العين تالفة كما ذكرناه في المسألة المتقدمة. فكذلك الحكم في منافع ماله التي استوفيت في هذه المدة، فيجوز له أن يرجع بها على من استوفاهها، و إذا تعددت الأيدي التي استولت على المال و تعاقبت كان للمالك الرجوع بعين المال أو ببدلها و بمنافعها المستوفاة على أيهم أراد على نهج ما سبق، و إذا رجح المالك على صاحب اليد السابقة منهم جاز لهذا أن يرجع على صاحب اليد من بعده بما غرمه للمالك، حتى يستقر الضمان على من استوفى المنفعة، إلا إذا كان اللاحق مغرورا من السابق، فإذا كان مغرورا منه فليس له الرجوع عليه.

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٥٠

و كذلك الحكم في الزيادات العينية للمال، التي استولى عليها صاحب اليد بتبع استيلائه على العين كاللبن و الصوف و الوبر و الشعر و البيض و غير ذلك مما تكون له ماله في نظر أهل العرف، فهي مضمونة كذلك على صاحب اليد العادية. و أما المنافع الفائتة غير المستوفاة ففي ضمانها اشكال، فلا يترك فيها الاحتياط.

### المسألة ٩٧:

إذا دفع المشتري الثمن أو بعضه إلى البائع الفضولي، و لم يجز المالك البيع، جاز للمشتري ان يأخذ عين ماله من البائع إذا كانت موجودة، سواء كان عالما بأن البائع فضولي باعه مال غيره أم كان جاهلا بذلك، و كذلك إذا تلفت عين الثمن و كان المشتري جاهلا- مغرورا من البائع فيرجع عليه بمثل الثمن التالف إذا كان مثليا، و بقيمته إذا كان قيميا، و يشكل الحكم إذا كان المشتري عالما بالحال، و ان كان الأقوى ان له الرجوع على البائع بمثل الثمن أو قيمته حتى في هذه الصورة.

### المسألة ٩٨:

المشتري الفضولي كالبائع الفضولي في الأحكام، فإذا اشترى الإنسان بمال غيره فضولا، لم يصح منه الشراء إلا بإجازة مالك الثمن، فإن أجاز العقد صح، و الا كان لغوا لا أثر له، و جرت فيه جميع الأحكام و الفروض التي تقدم بيانها في البيع الفضولي و لا ضرورة لتكرارها.

### المسألة ٩٩:

المراد بالمثل هو الجنس الذي تتساوى أجزاؤه في القيمة السوقية لأن أجزاءه تتقارب في الصفات و الخواص التي تكون موضعاً للرجبة بين الناس في ذلك الجنس، كالحنطة، و الأرز، و الشعير، و السمسم، و العدس، و الماش، و سائر أنواع الحبوب، و الأدهان و العقاقير، و المراد بالقيمي ما يكون بخلاف ذلك من الأجناس، فلا تتساوى أجزاء كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٥١

الجنس في القيمة السوقية، لأنها لا- تتقارب في الصفات، كالغنم و البقر و الإبل، و الخيل و البغال و الحمير، و سائر أنواع الحيوان، و العبيد و الإماء، و الأشجار و النخيل و الأرض و الدور، و الجواهر الأصلية و أنواع المصوغات و المأكولات المعمولة. و الظاهر أن من المثل ما تنتجه المعامل و المصانع الحديثة من أدوات و آلات و أقمشة و أثاث، بل و أجهزة و وسائل تبريد و تدفئة و إنارة و أمثال ذلك إذا كانت من إخراج مصانع و معامل متماثلة الإخراج لتقاربها في الصفات المرغوبة و الموجبة لتساويها في القيمة، فهي مثلية، و ان كان ما تنتجه الأيدي و المعامل القديمة من أشباهه مما يعد من القيميات لعدم تساوى الأجزاء في الصفات، كالمنسوجات القديمة و البسط و الفرش.

### المسألة ١٠٠:

إذا تلف الشيء القيمي، فالمدار في الضمان على قيمته في يوم تلفه على الأقوى، لا على قيمته في زمان قبضه و لا في زمان الأداء.

### المسألة ١٠١:

إذا وضع الإنسان يده على مال لا- يملكه هو و لا يملكه غيره أيضاً، كالزكاة المعزولة قبل أن يدفعها الى المستحق، و كمال الوقف الذي جعله الواقف مصرفاً يصرف في بعض الجهات العامة أو الخاصة أو على أن يصرف في مصلحة معينة أو غير معينة لشخص أو أشخاص، كبعض أوقاف الذرية التي توقف كذلك.

أقول: إذا وضع الإنسان يده على بعض هذه الأموال فاستولى عليها من غير حق، جاز لولي ذلك المال أن يرجع عليه بما أخذ، فينتزع المال منه إذا كان موجوداً و يرجع عليه بمثله أو قيمته إذا كان تالفاً على النهج الأنف ذكره في المسائل المتقدمة، و يرجع عليه كذلك بالمنافع التي استفادها، و بالزيادات العينية التي استولى عليها باستيلائه على العين كما تقدم.

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٥٢

### المسألة ١٠٢:

إذا جمع الإنسان بين ما يملكه هو و ما يملكه غيره فباعهما معا صفقة واحدة، صح البيع في المال الذي يملكه هو بحصته من الثمن، و توقفت صحة البيع في مال غيره على اجازة مالكة، فان اجازته صح، و ان لم يجزه كان باطلاً، و كان للمشتري خيار تبعض الصفقة، فيجوز له أن يفسخ البيع في ما يملكه البائع إذا أراد ذلك.

و كذلك الحكم إذا باع الإنسان مالا مشتركاً بينه و بين غيره، و لم يجز الشريك البيع في حصته من ذلك المال، فيصح البيع في حصته البائع من المال بما يخصها من الثمن، و يبطل في حصته شريكه، ثم يكون للمشتري خيار تبعض الصفقة، فيجوز له فسخ البيع في حصته البائع نفسه.

**المسألة ١٠٣:**

إذا أريد معرفة ما يخص حصّة البائع من الثمن و ما يخص حصّة المالك الآخر منه في المسألة المتقدمة، قوم كل واحد من المالكين على انفراده عند الثقات من أهل الخبرة تقويماً صحيحاً ثم نسبت كل واحدة من القيمتين على انفرادها الى مجموع القيمتين، فيكون للحصّة الواحدة منهما من الثمن بنسبة قيمتها الى مجموع القيمتين.

و مثال ذلك أن يقوم الخبراء الموثوقون مال البائع خاصة بمائة دينار مثلاً، و يقوموا مال المالك الآخر خاصة بمائتي دينار، فيكون مجموع القيمتين ثلاثمائة دينار، و نسبة المائة دينار و هي قيمة مال البائع خاصة إلى مجموع القيمتين هي الثلث منه، و نسبة المائتين و هي قيمة مال المالك الآخر الى مجموع القيمتين هي الثلثان منه، و نتيجة لذلك فتثبت لكل واحد من المالكين تلك النسبة نفسها من الثمن.

فإذا كان الثمن الذي باع به جميع المال هو أربعمائة و خمسين ديناراً كانت الحصّة التي تخص مال البائع من الثمن هي مائة و خمسين ديناراً و هي ثلث الثمن، و كانت الحصّة التي تخص مال المالك الآخر من الثمن هي ثلاثمائة دينار، و هي ثلثا الثمن.

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٥٣

و إذا كان لاجتماع المالكين دخل في زيادة القيمة و نقصها و يجب أن يقوم كل واحد من المالكين في حال انضمامه الى الآخر، ثم تنسب قيمة كل واحد من المالكين الى مجموع قيمتهما، و يؤخذ من الثمن بتلك النسبة.

فإذا باع الرجل داره و هي تحتوي على ما يصلح للسكنى الداخلية فقط، و ضم إليها بالبيع ملك رجل آخر تكمل به منفعة الدار لأنه يشتمل على ما يصلح لمجلس الرجال و استقرار الضيوف منهم، أو لأنه يحتوي على حديقة منزلية و ملعب للأطفال مما تزيد به قيمة الدار و قيمة الحديقة معاً، و شبه ذلك، فلمعرفة نصيب المالكين من الثمن يجب اتباع الطريق الآنف ذكره.

**المسألة ١٠٤:**

إذا كانت دار أو أرض أو بستان مشتركة بين مالكين على السواء، فباع أحد الشريكين نصف الدار أو الأرض أو البستان، فظاهر العقد أن المراد بيع نصفه الذي يملكه من المبيع فيحمل عليه و ينفذ بيعه، و إذا دلت القرائن الخاصة على أن المراد بيع النصف الذي يملكه شريكه كان من البيع الفضولي فلا ينفذ الا مع اجازة الشريك، و إذا دلت القرائن على ان المراد بيع النصف مما يملكه هو و مما يملكه شريكه، صح البيع في نصف حصته خاصة و كان في نصف حصّة شريكه من الفضولي فتوقف صحته فيه على الإجازة.

**المسألة ١٠٥:**

يجوز لأب الصبي غير البالغ و لجدّه أبى أبيه أن يتصرفا في ماله بالبيع و الشراء و الإجارة و الصلح و المضاربة و أمثال ذلك من المعاملات في ماله و ينفذ تصرفهما فيه، إذا لم تكن في تصرفهما فيه مفسدة، و يستثنى من ذلك صورة واحدة، و هي ما إذا كان في تصرفهما تفریط في مصلحة الصغير فلا ينفذ التصرف منهما في هذه الصورة.

و مثال ذلك أن يضطر الأب أو الجد الى بيع مال الصغير، فلا يجوز لهما في هذه الحال أن يبيعا ماله بثمان المثل إذا أمكن لهما أن يبيعا بأكثر من ثمن المثل، و لا يجوز لهما أن يبيعا بأكثر من ثمن المثل بدرهم

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٥٤

مثلا إذا أمكن لهما بيعه بأكثر من ثمن المثل بدرهمين، و لو فى مكان آخر أو فى وقت آخر أو عند دلال آخر أو بمراجعة مشتر آخر، إذا عد ذلك تسامحا فى مصلحة الصغير و تفريطا فيها فى نظر أهل العرف.

#### المسألة ١٠٦:

الأب و الجد أبو الأب و ان ارتفع بواسطتين أو أكثر وليان شرعيان على الصغير و على التصرف فى ماله كما تقدم، و كل واحد منهما ولى مستقل فى ولايته سواء وجد معه الآخر أم لم يوجد و سواء أذن له الآخر فى التصرف أم لا، و لا يشترط فى ولايتهما على الصغير أن يكون الأب و الجد عدلا، و لا يشترط فى صحته تصرفهما فى ماله وجود مصلحة فى التصرف، بل يكفى عدم المفسدة، عدا الصورة التى تقدم ذكرها فى المسألة المتقدمة.

#### المسألة ١٠٧:

لا تختص ولاية الأب و الجد أبى الأب على الصغير بماله فقط، بل لهما الولاية كذلك عليه نفسه، فلهما ان يؤجراه للعمل أو للخدمة أو يجعلاه أجيورا فى معمل أو دكان مدة معينة، و لهما أن يزوجه و يتوليا عقد النكاح له، سواء كان ذكرا أم أنثى، و كذلك فى سائر شؤونه، و يستثنى من ذلك الطلاق، فليس لهما ان يطلقا زوجته المعقودة له بالنكاح الدائم، و لا يطلقها الا هو بعد بلوغه و رشده، و هل يجوز للأب أو الجد أن يتوليا فسخ عقد النكاح عنه إذا حصل أحد أسبابه، فيه اشكال، و لا بد فى ذلك من مراعاة الاحتياط، و كذلك الاشكال و لزوم مراعاة الاحتياط فى أن يهبا مدة النكاح المنقطع لزوجه المتمتع بها.

#### المسألة ١٠٨:

لا ولاية لأحد من الأقارب على مال الصغير و لا فى شىء من شؤونه لغير الأب و الجد للأب، سواء كان أما أم جدا لأم، أم أخا كبيرا أم عما، أم غيرهم، و إذا تصرف أحد هؤلاء فى مال الطفل، أو فى نفسه، فباع أو اشترى أو أجر أو عقد له عقد نكاح لم يصح ذلك و كان فضوليا،

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٥٥

لا يصح الا بإجازة وليه الشرعى أو اجازة الصغير نفسه بعد بلوغه و رشده، إذا لم يرد العقد، على ما تقدم فى أحكام العقد الفضولى.

#### المسألة ١٠٩:

يجوز للأب و للجد أبى الأب أن ينصب قيما على الصغير بعد وفاته، فيكون القيم المنسوب من أحدهما وليا شرعيا عند اجتماع الشرائط فيه، و تنفذ منه جميع التصرفات التى كانت تنفذ من الأب و الجد نفسهما فى مال الصغير و فى شؤونه، فيجوز للقيم اجراء المعاملات فى مال الطفل من بيع و شراء و صلح و مضاربة و غيرها على نهج ما سبق فى ولاية الأب و الجد، و يصح له أن يؤجر الطفل نفسه للعمل أو للخدمة أو لغيرهما على حسب ما تقدم هناك، و يصح له أن يزوجه الطفل إذا نص الموصى على ذلك فى

وصيته اليه.

و يشترط فى القيم الذى يجعله الأب أو الجد على الطفل أن يكون رشيدا، و أن يكون أمينا، بل يشترط فيه أن يكون عدلا على الأحوط.

و هل يصح أن ينصب الأب قيما على ولده الصغير من بعده، مع وجود الجد أبى الأب، أو ينصب الجد قيما على أطفال ابنه بعد موته هو مع وجود أبيهم، فيه اشكال، و الأحوط عدم نصب القيم من أحدهما مع وجود الآخر منهما.

### المسألة ١١٠:

يشترط وجود المصلحة فى تصرف القيم الموصى إليه من الأب أو الجد، و لا يكفى عدم المفسدة كما فى ولاية الأب و الجد نفسهما. و الميزان فى كون تصرف الولي مشتملا على المصلحة كما هو الشرط هنا، أن يكون كذلك فى نظر العقلاء من الناس، و لا يكفى أن يعتقد الولي نفسه بوجود المصلحة إذا كان العقلاء يجدونه مخالفا لذلك فلا يصح تصرفه فى هذه الصورة. و إذا اعتقد هو وجود المصلحة فى تصرفه، فتصرف كما يعتقد، ثم استبان أن اعتقاده مطابق للواقع كان تصرفه صحيحا، و ان كان مخالفا لنظر العقلاء حين التصرف.

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٥٦

### المسألة ١١١:

إذا لم يكن للصغير أب، و لا جد لأب، و لا وصى قيم عليه من أحدهما، فالولاية عليه فى التصرف فى أمواله و اجراء المعاملات فيها، للحاكم الشرعى، و هو الفقيه العادل، و التصرف منوط برأيه، من جهة لزوم مراعاة المصلحة فى ذلك و عدمه، و الأحوط استحبابا أن يقتصر فى ذلك على ما يكون فى تركه الضرر و الفساد.

### المسألة ١١٢:

إذا فقد الحاكم الشرعى أو تعذر الرجوع إليه فى أمر أموال الصغير، يرجع فى ذلك الى العدول من المؤمنين، فيجوز لهم التصرف فى أموال الطفل و اجراء المعاملات فيها، و الأحوط لزوما أن يقتصر فى ذلك على ما إذا لزم الضرر من ترك التصرف، كما إذا خيف التلف على مال الطفل، فيجوز للمؤمن العادل بيع العادل حذرا من ذلك. و إذا تعذر وجود العدول المؤمنين فى هذه الحالة رجع الى الثقات منهم.

### المسألة ١١٣:

يجوز للمكلف الدخول الى دار الأيتام القاصرين بإذن الولي أو القيم المنصوب عليهم و عند تعذر الاستيذان منه، إذا كان فى الدخول إليهم و الجلوس على فراشهم و الأكل من طعامهم مصلحة لهم، و ان لم يدفع عن ذلك عوضا. و إذا احتاج هو الى ذلك، و لا مصلحة لهم فى دخوله عليهم و أكله من طعامهم و لا ضرر عليهم بذلك و لم يتمكن من استيذان

الولى، فالأحوط له ان يعرضهم عن ذلك بالقيمة، و الأحوط تركه.

### المسألة ١١٤:

قد تعرضنا فى كتاب الحجر الى بيان الحكم فى الولاية على أموال السفیه و المجنون، و التصرف فيها، فليرجع إليها من أراد الاطلاع على ذلك فى تعليقنا على كتاب الحجر من وسيلة النجاء، للفقیه المعظم السيد أبى الحسن الأصبهانى قدس الله سره. كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٥٧

### الفصل الرابع فى شروط العوضين

### المسألة ١١٥:

العوضان هما الشيطان اللذان يقع التبدیل بينهما فى عقد البيع، فينتقل كل واحد منهما بعد تمامية البيع الى موضع الآخر و يكون بدلا عنه، أحدهما ما ينقله البائع إلى المشتري بالعوض، و هو المبيع، و الثانى ما يدفعه المشتري بدلا عن المبيع، و هو الثمن، و يشترط فى العوضين عدة أمور، و بعض هذه الأمور مما يشترط فى المبيع، و بعضها مما يشترط فى الثمن، و بعضها مما يشترط فيهما، كما سيأتى بيانه.

### المسألة ١١٦:

يشترط فى المبيع أن يكون عينا، سواء كان عينا خارجية، كما إذا باعه هذه الدار المعينة، أو هذا الحيوان الخاص، أو هذه السيارة المشخصة، أم كان عينا فى الذمة، كما إذا باعه منا من الحنطة فى ذمته هو، أو باعه منا من الحنطة يملكه فى ذمة شخص آخر قد اشتغلت له ذمته به، و سواء كانت العين الخارجية فى الفرض الأول شيئا مشخصا كالأمتلئة المتقدمة، أو كانت كليا فى المعين كما إذا باعه منا من هذه الصبرة المشاهدة، أو كسرا مشاعا من هذا الشئ الخارجى، كما إذا باعه نصفا من هذه الدار، أو ثلثا من هذه السفينة، و نحو ذلك، فيصح البيع فى جميع هذه الصور.

و يراد بالعين التى ذكرناها شرطا فى المبيع ما يقابل المنفعة كسكنى الدار و إجارته، و ركوب السيارة أو السفينة و امتلاك منفعتها مدة معينة، و ما يقابل العمل كخياطة الثوب، و بناء المنزل، و كتابة الكتاب، و ما يقابل الحق كحق الخيار، و الاختصاص و التحجير، فلا يصح بيع هذه الأشياء و أشباهها لأنها ليست أعيانا.

### المسألة ١١٧:

يجوز فى الثمن أن يكون عينا خارجية أو ذمية كما تقدم فى المبيع، و يجوز أن يكون منفعة معلومة كما إذا باعه المتاع المعين بسكنى الدار

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٥٨

يوماً أو يومين مثلاً أو بركوب السيارة وإيصاله إلى البلد المعين، ويجوز أن يكون عملاً خاصاً تكون له مائة في نظر أهل العرف كما إذا باعه الشيء المعلوم بكتابة هذا الكتاب أو بالإتيان بالعمل المعين ثمناً له.

و يجوز كذلك أن يكون الثمن حقاً من الحقوق القابلة للنقل والانتقال والتي تعد من الأموال في نظر أهل العرف كحق التحجير و حق الاختصاص، فيصح ان يجعل أحدهما ثمناً لمبيع، ولا يصح ذلك إذا كان الحق غير قابل للنقل، و ان كان قابلاً للإسقاط كحق الخيار، فإنه لا ينتقل لغير ذى الخيار، ولا ينتقل إلا بالإرث لوارث ذى الخيار، و كحق الشفعة، فإنه لا ينتقل لغير الشريك، و إذا لم يصح نقله لم يمكن جعله ثمناً كما هو واضح.

نعم يجوز أن يجعل إسقاط الحق المذكور ثمناً للمبيع، فإن إسقاط الحق عمل من الأعمال، فيصح ان يكون ثمناً، كما ذكرنا في أول المسألة.

### المسألة ١١٨:

يشترط في المبيع أن يكون مما يعد مالا في نظر أهل العرف، وقد ذكرنا ان المدار في ذلك هو كون الشيء مما يكثر له الطلب من العقلاء و تتحقق الرغبة و التنافس في اقتنائه و بذل المال في الحصول عليه، لأنه يشتمل على بعض الخصائص و الفوائد التي يرغبون فيها أو يحتاجون إليها سواء كانت الخصائص و المشتبهات مما تتحقق في غالب الأحوال و الأوقات المعتادة أم كانت مما لا تتحقق إلا في حالات الحاجة و الاضطرار، و قد ذكرنا هذا في المسألة السابعة عشرة.

و نتيجة لذلك فلا يصح البيع إذا كان المبيع مما لا يعد مالا، كبعض الحشرات، و الخبائث و السقطات التي لا فائدة في الحصول عليها و لا رغبة للناس في اقتنائها.

### المسألة ١١٩:

إذا ثبت للإنسان شيء من الحقوق في شيء من الأشياء، و كان الحق قابلاً للإسقاط، كحق الخيار، و حق الشفعة، و حق الرهانة، و حق كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٥٩

الجنائية، و حق الزوجة في قسمتها من لىالى الزوج، جاز للآخر أن يدفع له شيئاً من المال ليرفع يده عن حقه الثابت له شرعاً في ذلك الشيء، و ليس ذلك من البيع، بل يكون من المصالحة على إسقاط الحق أو من التعويض عنه، و ان لم يكن الحق قابلاً للنقل أو لم يكن قابلاً للانتقال، كما ذكرنا في حق الخيار و حق الشفعة.

### المسألة ١٢٠:

يشترط في كل واحد من العوضين: المبيع و الثمن أن يكون معين المقدر عند المعاملة فلا يكون بيعه و لا شراؤه موجبا للغرر، فإذا كان الشيء مما يتعارف تقديره عند المعاملة بالكيل أو بالوزن أو بالعد، أو بحساب المساحة، و جب أن يعتبر بما يتعارف تقديره به بين الناس في معاملاتهم على الخصوص، و لا يكفي عنه غيره، فلا يكفي بكيل الموزون أو المعدود، و لا بوزن المكيل أو المعدود و لا بعد الموزون أو المكيل وهكذا.

نعم يصح أن يكال ما يتعارف فيه التقدير بالعدد، ثم يعد ما في أحد المكاييل و يحسب الباقي بحسابه إذا كان التفاوت المحتمل مما

يتسامح فيه عند أهل العرف، و يصح ان يكال ما يتعارف فيه التقدير بالوزن ثم يوزن ما فى أحد المكييل و يحسب الباقي بحسابه كذلك إذا كان التفاوت مما يتسامح به عرفا، و هو ليس من تقدير المعدود أو الموزون بالكيل و انما هو من جعل الكيل طريقا لمعرفة العدد أو الوزن، و تقدير الأول انما كان بالعدد و تقدير الثانى انما كان بالوزن، و كذلك إذا جعل الوزن طريقا لتقدير الكيل فى المكيل و العدد فى المعدود على النهج المتقدم.

### المسألة ١٢١:

تكفى المشاهدة فى بيع بعض الأشياء، حيث تعارف بيعها بالمشاهدة كذلك، كالتمر حينما يباع و هو على الشجر، فإنه يكتفى فى تقديره بالمشاهدة، و كالحطب حينما يباع و هو محمول على الدابة أو فى السيارة التى تنقل الحمولة، و كالثياب المخيطة و بعض الفرش و الحصر،

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٦٠

و كالحيوان المذبوح قبل أن يسليخ عنه جلده، فان هذه الأمور مما تعارف بيعها بالمشاهدة، و لا يجرى فيها التقدير بالكيل أو الوزن أو غيرهما من وسائل التقدير فى المبيع.

### المسألة ١٢٢:

قد تختلف الحال فى بعض الأشياء، فيكون فى بعض حالاته مما يتعارف فيه التقدير بالمشاهدة كبعض الأمور التى ذكرناها فى المسألة المتقدمة، و يكون فى بعض الحالات الأخرى مما يحتاج فى تقديره الى الوزن أو الكيل، فالحطب فى حال حملة على الدابة أو فى السيارة مما يكتفى فى تقديره بالمشاهدة، فبياع كذلك، و إذا وضع فى الدكان أو المخزن احتاج فى تقديره الى الوزن كالخشب أو الى تقديره بالحزم التى تشتمل كل حزمة على مقدار معين من سعف النخيل و نحوه، و كتمر الشجر و تمر النخيل فإذا بيع و هو على الشجر أو على النخيل اكتفى فى تقديره بالمشاهدة، و إذا جذ منها كان تقديره بالوزن، و كالحيوان المذبوح، فان يبعه قبل أن يسليخ عنه جلده يكون بالمشاهدة، فإذا سلخ عنه الجلد كان من الموزون فلا يباع الا بالوزن.

و الاعتبار يكون على الحال التى يكون المبيع عليها حين البيع فإذا كان فى الحالات الأولى صح بيعه بالمشاهدة و إذا كان فى الحالات الأخرى لم تكف المشاهدة فى بيعه و احتاج الى تقديره بالوزن أو الكيل حسب ما يتعارف فيه فى تلك الحال.

### المسألة ١٢٣:

إذا اختلفت البلاد فى تقدير الشئ، فكان مما يتعارف تقديره بالوزن فى بلد و مما يتعارف تقديره بالكيل فى بلد آخر أو كان من الموزون فى بلد و من المعدود فى بلد آخر، فالمدار على البلد الذى تقع فيه المعاملة، فيجب وزنه إذا كان المتعارف فى بلد المعاملة ذلك، و ان كان مكيلا أو معدودا فى بلد البائع أو فى بلد المشتري.

و يشكل جواز البيع بالتقدير الآخر إذا كان غير متعارف فى بلد المعاملة، نعم يصح ذلك إذا وقع المعاملة صلحا لا بيعا.

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٦١



**المسألة ١٢٤:**

إذا كان الشيء مما يكتفى العقلاء و أهل العرف في بيعه بالمشاهدة صح بيعه كذلك كما في بيع الدور و بعض الفرش، و ان كان تقديره بمعرفة مقدار الطول و العرض و المساحة أبلغ في رفع الغرر في المعاملة، و الأحوط استحبابا تقديره بذلك.

**المسألة ١٢٥:**

يجوز للمشتري أن يعتمد في معرفة مقدار الشيء الذي يشتريه على اخبار البائع بقدره سواء كان البائع عدلا أم لا إذا هو ائتمنه على ذلك، و الأحوط اعتبار حصول الاطمئنان للمشتري بصدق قوله، فيصح له ان يشتري الشيء اعتمادا على ما أخبر به البائع سواء كان المبيع موزونا أم مكيلا أم معدودا.

و إذا تبين نقص المبيع في المقدار عما قاله البائع، بطل البيع بالنسبة إلى المقدار الناقص، فيجب على البائع أن يرد على المشتري ثمن تلك النقيصة، و يكون للمشتري حق الخيار في الباقي، فيجوز له أن يفسخ البيع و يرد عليه البائع جميع الثمن، و يجوز له أن يمضى البيع في الباقي، و يرد عليه البائع ثمن النقيصة وحدها كما ذكرناه. و إذا تبينت زيادة المقدار عما أخبر به البائع كان الزائد للبائع، و كان للمشتري الخيار بين أن يفسخ البيع فيرد البائع عليه الثمن، و بين أن يمضى البيع بالمقدار الذي وقع عليه العقد بتمام الثمن.

**المسألة ١٢٦:**

إذا كان من المتعارف في السوق أن تشتمل الطاقة أو الطول من الأقمشة و الثياب المنسوجة على عدد معين من الأذرع أو الأمتار، جاز للبائع و للمشتري ان يعتمدا في بيعها و شرائها على هذا الأمر المتعارف، إذا حصل لهما الاطمئنان بذلك، و يصح البيع و الشراء إذا لم يتبين الخلاف و إذا تبينت النقيصة أو الزيادة في المبيع، جرى فيها الحكم السابق في المسألة المتقدمة.

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٦٢

**المسألة ١٢٧:**

يشترط في كل واحد من العوضين معرفة جنسه و معرفة أوصافه التي يوجب اختلافها اختلاف القيمة و الرغبة في ذلك الشيء كالطعم و اللون و الجودة و الرداءة و أمثال ذلك من الصفات التي تكون محطاً لأنظار الراغبين في ذلك الشيء، فلا بد من معرفة ذلك اما بالمشاهدة حين البيع، و اما بالوصف الراجع للجهالة.

و لا يكتفى بالرؤية السابقة للشيء إذا كانت العادة تقتضى أن يتغير الشيء عن صفاته السابقة، و إذا شك في انه قد تغير عن صفاته الأولى التي رآها سابقاً أو لم يتغير، جاز له أن يكتفى بالرؤية السابقة لأصالة بقاء الصفات الأولى، الا أن تقوم اماراً تدل على خلاف ذلك.

**المسألة ١٢٨:**

يشترط في كل واحد من العوضين أن يكون مملوكا لصاحبه الذي يراد نقله عنه، وهذا الشرط هو الواقع في غالب البيوع التي تجرى بين الناس، وقد يكتفى عنه شرعا بما ينزله الشارع منزلة الملك في ذلك في بعض الموارد فيحكم بصحة بيعه، كمن يشتري بسهم سبيل الله من مال الزكاة دارا أو عينا أخرى لتبقى في سهم سبيل الله كذلك و يكثر الانتفاع بها في هذا السبيل، كما ذكرناه في المسألة الستين، فلا يكون المبيع و لا الثمن في هذه الصورة ملكا و لكنه بمنزلة الملك شرعا و كما إذا باع ولى الزكاة بعض أعيانها ليشتري به علفا لأنعام الزكاة و هو كسابقه بمنزلة الملك شرعا فلا يجوز بيع مالا يكون مملوكا و لا بمنزلة المملوك، كما إذا باع السمك أو الطير أو الوحش قبل اصطياده و امتلاكه و كما إذا باع العشب و الكلاء و الماء قبل حيازته، و كما إذا باع الأرض الموات قبل إحياؤها، و يصح بعد الحيازة و التملك، فإذا حفر بئرا أو فجر عينا أو شق نهرا فجرى فيها الماء و ملكه جاز له بيعه.

### المسألة ١٢٩:

يجوز للمالك الراهن أن يبيع عينه المرهونة إذا كان البيع باذن الشخص الذي ارتهنها، و إذا باعها الراهن من غير اذنه ثم فك الرهن كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٦٣  
صح بيعه كذلك و لم يفتقر إلى اجازة و لا الى تجديد عقد البيع، و إذا باعها من غير اذن المرتهن و لم يفك الرهن جرى في البيع حكم الفضولي، فإن أجاز المرتهن البيع صح و ان لم يجزه كان باطلا.

### المسألة ١٣٠:

لا يجوز بيع الوقف و لا تصح المعاوضة عليه الا في مواضع.  
(الموضع الأول): أن يخرب الوقف بحيث لا- تبقى له أى منفعة يمكن استيفائها مع بقاء عينه، و قد شاع بين الفقهاء التمثيل لهذه الصورة بالحيوان الموقوف إذا ذبح، و بالجذع الموقوف إذا بلى، و بالحصير الموقوف إذا تخرق و تمزق، فإن منفعة الوقف في هذه الأمثلة تنحصر بإتلاف عينه، و لذلك فيبطل وقفه و يصح بيعه و المعاوضة عليه.  
(الموضع الثانى): أن يخرب الوقف بحيث تذهب جميع منافعه المعتد بها بين الناس، و ان بقيت له منفعة يسيرة ملحقة بالمعدوم فى نظر أهل العرف، و مثال ذلك ما إذا انهدمت الدار الموقوفة أو خرب البستان الموقوف، و جف ماؤه و ماتت أشجاره، و لم تبق من الدار أو البستان سوى عرصه فارغه يمكن إجارتها لبعض الغايات بقليل من الدراهم.  
و الحكم فى هذه الصورة كذلك هو بطلان الوقف و صحة بيع العين الموقوفة و المعاوضة عليها.  
(الموضع الثالث): أن يعلم بأن بقاء الوقف يؤدي الى خرابه و ذهاب منفعته أصلا، كما فى الصورة الأولى، أو يعلم بأن بقاءه يؤدي الى ذهاب منافعه المعتد بها بحيث لا تبقى له الا منفعة قليلة تلحق بالمعدوم كما فى الصورة الثانية، أو يظن ظنا عقلايا يعتمد عليه العقلاء فى ما بينهم بأن بقاء الوقف يؤدي الى ذلك.  
و الحكم فى هذه الصورة هو جواز بيع الوقف كذلك، و لكن لا بد من تأخير البيع فيها الى آخر الأزمنة التى يمكن فيها بقاء الوقف و استيفاء منافعه.

(الموضع الرابع): أن يلاحظ الواقف فى أصل وقفه عنوانا خاصا فى العين الموقوفة، يجعله قواما لوقفها و مناطا لاستيفاء منفعتها،

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٦٤

و مثال ذلك أن يلاحظ الواقف في العين الموقوفة أن تكون حماما مثلا أو تكون بستانا أو شبه ذلك من العناوين و تكون هي المدار في الوقف و في الانتفاع به، و لذلك فإذا زال العنوان الملحوظ قواما بطل وقف العين، و صح بيعها و المعاوضة عليها، و ان كانت لها منافع أخرى يمكن أن تستوفى مع زوال ذلك العنوان.

(الموضع الخامس): أن يشترط الواقف في أصل وقفه بيع العين الموقوفة عند حدوث طارئ معين، كقله منفعة الوقف، أو حاجة الموقوف عليهم أو غير ذلك من الطوارئ، بحيث يكون وقفه منوطا بعدم حدوث ذلك الأمر، فإذا طرأ ذلك الشيء بطل الوقف و صح بيع العين.

### المسألة ١٣١:

لا يجرى الاستثناء المذكور في المساجد، فلا يجوز بيع المسجد و ان خرب و ذهبت منافعه و بقي عرصه فارغه. نعم يجرى الاستثناء في انقاص بناء المسجد و أجزائه إذا انهدم، فإذا أمكن الانتفاع بعين هذه الانقاص و الأجزاء في المسجد نفسه و جب ذلك و تعين، و إذا لم يمكن ذلك، و أمكن الانتفاع بعينها في مسجد آخر تعين ذلك و لم يجز بيعها، و إذا لم يمكن الانتفاع بها كذلك جاز بيعها و المعاوضة، و وجب صرف ثمنها في حاجات المسجد نفسه على الأحوط، و إذا استغنى المسجد عن ذلك صرف الثمن في حاجات غيره من المساجد.

### المسألة ١٣٢:

إذا جاز بيع الوقف لبعض المسوغات الآنف ذكرها فالمرجع في بيعه و المعاوضة عليه هو الحاكم الشرعي، سواء كان من الأوقاف العامة أم كان وقفا على اقامة بعض الشعائر أم كان وقفا على ائمة المسلمين أم على جهة من الجهات كقراءة القرآن أو الصلاة و غيرها. و إذا كان وقفا على اشخاص معينين كالوقف على الذرية، فالأحوط في هذا أن يرجع في بيعه الى كل من الحاكم الشرعي و الموقوف عليهم.

### المسألة ١٣٣:

إذا باع الوقف لبعض المسوغات المتقدم ذكرها، فالأحوط لزوما

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٦٥

ان يشتري بثمانه ملكا و يقفه على نهج الوقف الأول المبيع، و إذا خرب بعض الوقف جاز بيع ذلك البعض و صرف ثمنه في إصلاح البعض العامر منه، و إذا خرب الوقف كله، حتى ذهبت منافعه و أمكن أن يباع بعضه و يعمر الباقي بثمانه فالأحوط لزوما الاقتصار على ذلك، فيباع البعض منه و يعمر بثمانه الباقي، و لا يصار الى بيع الجميع.

### المسألة ١٣٤:

لا يجوز بيع الأمة المملوكة إذا كانت أم ولد لمالكها، سواء وضعت ولدها منه أم كان حملا في بطنها، و سواء كان ذكرا أم أنثى، و واحدا أم متعددا، و كما لا يجوز بيعها، فكذلك لا يجوز نقلها عن ملكه الى غيره بهبة أو صلح أو غيرهما من النوافل الشرعية. و انما يمنع من بيعها و نقلها الى ملك غيره إذا كان ولدها من السيد موجودا، فإذا مات ولدها و لم يبق له ولد منها و ان كان حملا جاز بيعها.

و للمسألة مستثنيات ذكرها العلماء و أطالوا البحث في تحقيقها، و حسبنا الإشارة بهذا المقدار، فالمسألة نادرة الوقوع و الابتلاء بها في غاية القلة.

### المسألة ١٣٥:

الأرض الخراجية هي الأرض التي فتحها المسلمون، و أخذوها بالقوة من أيدي الكفار، و كانت عامرة حين الفتح، و هي ملك للمسلمين كافة، يشترك فيه من وجد منهم بالفعل و من يوجد منهم في المستقبل، و لذلك فلا يجوز بيعها، و ان كانت فيها آثار مملوكة لمن يريد بيعها، من بناء أو نخيل أو شجر، أو غير ذلك.

بل و لا يجوز التصرف فيها، إلا بالإذن، فإذا كانت في سلطان من يدعى الخلافة على المسلمين أو يحكم في أمورهم العامة باسم الإسلام، فيكفي الاستئذان منه في القيام بأمر هذه الأرض فيستأجرها أو يتقبلها منه، و يقوم بزرعها و تعميرها، و يدفع اليه خراجها ليصرف في مصالح المسلمين، و إذا لم يوجد ذلك السلطان، استأذن في ذلك من الحاكم كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٦٦

الشرعى و تولى أمرها و دفع إليه أجرتها أو الضريبة التي يجعلها عليه لتصرف في مصالح المسلمين.

### المسألة ١٣٦:

إذا كانت الأرض عامرة حين الفتح، ثم ماتت بعد ذلك، فالظاهر انها لا تزال ملكا للمسلمين على النهج الآنف ذكره، و لا تكون بسبب موتها من الأنفال و لا تملك بالاحياء، بل يجرى فيها الحكم المتقدم في المسألة السابقة.

### المسألة ١٣٧:

إذا كانت الأرض ميتة في زمان الفتح، فهي من الأنفال، و هي ملك لإمام المسلمين (ع)، و إذا أحيها أحد ملكها بإحيائه و صحت له جميع التصرفات فيها، سواء كان المحيى لها مسلما أم كافرا.

### المسألة ١٣٨:

و إذا كانت الأرض معمورة و هي ليست من الأرض الخراجية التي تقدم ذكرها، ثم خربت بعد عمارتها، فان كان لها مالك، و قد ملكها بالإرث من مالكها الأول أو بالشراء منه أو بأحد الأسباب الناقلة للملك، فهي لا تزال ملكا لصاحبها و لوارثه من بعده، و لا تكون بخرابها من الأنفال.

و إذا كانت في أصلها من الأنفال التي تقدم ذكرها في المسألة المائة و السابعة و الثلاثين و تملكها صاحبها بالاحياء، ثم تركها حتى أصبحت بعد العمارة خرابا عادت بذلك من الأنفال، و جرت عليها أحكامها، فيجوز للآخرين تملكها بالاحياء.

### المسألة ١٣٩:

إذا شك في أرض انها كانت معمورة في حال الفتح، فتكون من الأرض الخراجية، أو كانت ميتة في حين الفتح فتكون من الأنفال، بنى على انها ميتة في ذلك الحال، و لذلك فيجوز تملكها بالأسباب الشرعية إذا كانت محياة بالفعل، و يجوز إحيائها إذا كانت ميتة بالفعل، و يجوز التصرف فيها بعد التملك و لو بالاحياء فيصح له بيعها و شراؤها و سائر التصرفات التي تصح في الملك. كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٦٧

### المسألة ١٤٠:

يشترط على الأحوط لزوما في كل واحد من العوضين أن يكون تسليمه مقدورا، فلا يصح بيع مالا يقدر على تسليمه، و قد شاع التمثيل لذلك بما إذا باع جملة الشارد منه في البداية أو طيره الطائر منه في الجو أو سمكته المنطلقة منه في الماء، فلا يكون بيعها صحيحا لعدم قدرته على تسليمها للمشتري سواء كان البائع أو المشتري عالما بذلك حين البيع أم جاهلا به. نعم إذا كان الجمل أو الطير أو السمكة مما اعتاد على الرجوع بعد انطلاقه لم يحكم ببطلان بيعه حتى يبأس من عودته.

### المسألة ١٤١:

يكفى في تحقق هذا الشرط أن يكون المشتري قادرا على قبض المبيع فيصح البيع بذلك و ان لم يكن البائع بنفسه قادرا على تسليمه، فإذا باعه الجمل الشارد أو الطير الطائر أو السمكة المرسله في الماء و كان المشتري قادرا على الاستيلاء عليه صح البيع، و كذلك إذا كان المشتري غير قادر على تسليم الثمن و كان البائع قادرا على قبضه و الاستيلاء عليه فيصح البيع. و إذا باعه عينا مغصوبة لا يقدر على أخذها من الغاصب، و كان المشتري قادرا على ذلك صح البيع و إذا باع العين المغصوبة على الغاصب نفسه صح بيعه عليه و ان كان البائع لا يقدر على أخذ العين من الغاصب ثم دفعها إليه.

### المسألة ١٤٢:

سيأتي في فصل بيع الحيوان أن الرجل لا يملك أباه و لا أمه إذا كانا عبيدين، و لا يملك أحدا من أجداده و جداته و ان ارتفع عنه بأكثر من واسطة، و لا- أحدا من أولاده أو بناته و ان نزل عنه بواسطة أو أكثر، و لا احدى محارمه من النساء اللاتي يحرم من عليه في النكاح، و إذا ملك أحد هؤلاء بيع أو إرث أو بغيرهما من الأسباب المملكة انعتق عليه قهرا. كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٦٨

و نتيجة لما ذكر، فإذا باع البائع على المشتري أحد المماليك المذكورين الذين ينعقون عليه بمجرد البيع صح بيعه و انعتق عليه، و ان كان البائع غير قادر على تسليمه إياه لأن المشتري لا يستحق ذلك شرعا.

بصرى بحراني، زين الدين، محمد امين، كلمة التقوى، ٧ جلد، سيد جواد وداعي، قم - ايران، سوم، ١٤١٣ هـ ق

كلمة التقوى؛ ج ٤، ص: ٦٨

### المسألة ١٤٣:

إذا باع الرجل مالا يقدر على تسليمه بالفعل للمشتري، ولكنه يعلم بأنه يقدر على تسليمه له بعد ذلك، فالظاهر صحة البيع في هذه الصورة، سواء كانت المدة التي لا يستطيع تسليم المبيع فيها قصيرة أم طويلة، وإذا كان المشتري عالماً بذلك من أول الأمر صح البيع وإن طالت المدة، ولا خيار للمشتري، وإذا كان جاهلاً بالأمر صح البيع كذلك، ويثبت للمشتري خيار الفسخ مع طول المدة. وهذا كله إذا كانت المدة التي لا يستطيع البائع فيها تسليم المبيع مضبوطة المقدار، وأما إذا كانت المدة غير مضبوطة فالظاهر بطلان البيع.

### المسألة ١٤٤:

المدار في هذا الشرط على تحققه في واقع الأمر وعدم تحققه، ولا اثر لاعتقاد البائع أو المشتري، فإذا اعتقد البائع انه قادر على تسليم المبيع، فباعه، ثم ظهر له بعد البيع انه غير قادر على التسليم كان البيع باطلاً، وإذا اعتقد انه عاجز عن تسليمه وباعه، ثم ظهر له بعد ذلك انه غير عاجز عن تسليمه فالظاهر صحة البيع.

### المسألة ١٤٥:

إذا كان البائع هو مالك المال نفسه، فالمدار في وجود هذا الشرط على قدرته هو على تسليم المبيع، فيصح البيع مع وجودها و يبطل مع عدمها، وكذلك إذا كان البائع ولياً على مال الصغير أو المجنون، فالمدار على قدرة البائع الولي على التسليم. وكذلك إذا كان البائع وكيلاً عن المالك في إجراء الصيغة، فالمدار على قدرة المالك نفسه، ولا اعتبار بقدرة الوكيل، نعم إذا كان وكيلاً في إجراء المعاملة كعامل المضاربة ونحوه، فالمدار يكون على قدرة

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٦٩

الوكيل أو المالك، فإذا تحققت القدرة من أحدهما على تسليم المبيع صح البيع، وإن عجز كلاهما عن تسليمه بطل البيع.

### المسألة ١٤٦:

إذا أبق العبد المملوك من سيده أو أبق الأمة المملوكة من سيدها، لم يجز للسيد ان يبيعهما منفردين، ويجوز البيع إذا ضم إلى الأبق منهما ضميمة ذات قيمة معتد بها، وإنما يصح بيع الأبق مع الضميمة إذا كان مما يرجى عوده، وإذا يئس من عودته فالظاهر عدم صحة بيعه حتى مع الضميمة.

## الفصل الخامس في الخيارات

### المسألة ١٤٧:

الخيار حق مجعول من قبل الشارع أو من قبل المتعاقدين، يتسلط بموجبه صاحب الحق المذكور على فسخ العقد الذى أوقعه المتبايعان بينهما، فله أن يختار حل العقد و رفع مضمونه.  
و للخيار أقسام كثيرة، و المذكور فى هذا الفصل هو المشهور الشائع منها.

### (الأول: خيار المجلس):

### المسألة ١٤٨:

إذا وقع البيع بين المتبايعين، سواء حصل بعقد لفظى أم بمعاطأة، كان لكل من البائع و المشتري حق الخيار ما دام فى مجلس العقد، فيجوز لأى منهما فسخ العقد الذى حصل بينهما، و حل مضمونه ما لم يفترقا، فإذا هما افترقا و لم يفسخا لزم البيع و سقط الخيار.

### المسألة ١٤٩:

المراد بالمجلس هو الموضع الذى أجريا فيه العقد، فقد يكون مجلسا كانا مجتمعين فيه و قد يكون غيره كما إذا كانا واقفين فى سوق أو غيره، و كما إذا كانا سائرين معا الى مكان، و قد لا يكونان فى موضع واحد كما  
كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٧٠

إذا أجريا البيع بينهما بوسيلة الهاتف و كل واحد منهما فى موضعه من السوق أو من المدينة أو فى مدينتين.  
و افتراقهما الذى يلزم به البيع و يسقط الخيار هو ما يصدق معه الافتراق بينهما عرفا، فقد يتحقق بمفارقة أحدهما الآخر، و قد يكون بانقطاع الاتصال الهاتفى بينهما بعد أن يتم البيع، و قد يكون بشىء آخر، و إذا فارقا المجلس و هما مصطحبان، أو أوقعا معاملة البيع و هما مصطحبان فى سيارة أو وسيلة نقل أخرى، بقى الخيار لهما حتى يحصل الافتراق.

### المسألة ١٥٠:

إذا وكل المالك غيره فى إجراء صيغته البيع عنه أو فى قبول الشراء له، فخير المجلس يثبت للمالك الأصيل لا للوكيل فى الإيجاب أو فى القبول، فليس للوكيل ان يفسخ البيع بالوكالة عن المالك، و الخيار الثابت للمالك فى هذه الصورة يثبت له ما دام وكيله الذى أجرى عنه الصيغته مجتمعاً مع صاحبه الذى أجرى معه العقد، و قبل افتراقهما، فإذا افترقا سقط حق المالك من الخيار.  
و إذا وكل المالك غيره فى معاملة البيع و تولى جميع شؤونها، كان لهذا الوكيل حق الفسخ بخيار المجلس بالوكالة عن المالك، و كذلك الحكم فى وكيل المشتري إذا وكله على جميع المعاملة، و قد عرفت ان خيار المجلس لهما يثبت ما دام اجتماع المباشرين للعقد، و لا اثر لاجتماع المالكين.

### المسألة ١٥١:

يجوز لأحد المتبايعين أن يشترط على صاحبه سقوط خيار المجلس له، فإذا اشترط عليه ذلك في عقد البيع وقبل الآخر ذلك سقط خياره، وكذلك إذا اشترط كل منهما ذلك على الآخر، فيسقط خيارهما معا. ويجوز لأحدهما أن يسقط خياره بعد العقد باختياره، ويجوز ذلك لكليهما فيسقط خيارهما معا. كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٧١

### المسألة ١٥٢:

لا يثبت خيار المجلس في غير البيع من العقود والمعاوضات، فلا يكون لأحد المتعاقدين بغير البيع خيار قبل الافتراق ولا بعده إلا إذا ثبت بسبب آخر.

### (الثاني خيار الحيوان):

### المسألة ١٥٣:

إذا اشترى أحد حيوانا كان للمشتري الخيار في فسخ العقد من حين وقوع البيع عليه إلى مدة ثلاثة أيام تامة، سواء كان الحيوان الذي اشتراه إنسانا أم غيره من أنواع الحيوان، فإذا كان العقد في أول النهار، فمدة الخيار من أول ذلك اليوم إلى آخر اليوم الثالث، ودخلت الليلتان المتوسطتان في مدة الخيار، وإذا وقع العقد في أثناء النهار، فمبدأ مدة الخيار من ذلك الوقت الذي وقع فيه العقد إلى مثل تلك الساعة من اليوم الرابع، ودخلت الليالي الثلاث المتوسطة في مدة الخيار كذلك، وإذا وقع العقد في أول الليلة أو في أثنائها لم تعد ساعات تلك الليلة من مدة الخيار بل تكون المدة من أول النهار الأول إلى آخر النهار الثالث.

### المسألة ١٥٤:

الظاهر عدم اختصاص خيار الحيوان بالمشتري، فيثبت كذلك للبائع إذا كان الثمن الذي انتقل إليه بالبيع حيوانا، وتجرى فيه أحكامه.

### المسألة ١٥٥:

يسقط خيار الحيوان إذا اشترط البائع في ضمن العقد على مشتري الحيوان سقوط خياره. وقبل المشتري بذلك، وكذلك الحكم إذا اشترط المشتري ذلك على البائع حينما يكون الثمن حيوانا، ويسقط كذلك إذا اختار صاحب الخيار فأسقط حقه بعد العقد باختياره. ويسقط كذلك إذا تصرف صاحب الخيار في الحيوان الذي انتقل إليه تصرفا يدل على أنه قد أمضى البيع واختار عدم فسخه، ولا يكفي

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٧٢

مطلق التصرف كما إذا علف الدابة أو سقاها أو ركبها ليجرب سيرها، وكما إذا أطعم العبد أو استخدمه في بعض الحاجات.

### المسألة ١٥٦:

لا يثبت خيار الحيوان في غير البيع من المعاوضات والعقود، فإذا آجر الإنسان داره من أحد ليسكنها وجعل عوض إجارتها حيوانا، لم يثبت للمؤجر خيار الفسخ، وكذلك إذا ملكه الحيوان بصلح أو هبة معوضة، أو جعل الحيوان عوضا عن شيء آخر في الصلح أو الهبة



أو في غيرهما من المعاوضات.

### المسألة ١٥٧:

إذا تلف الحيوان المبيع قبل قبضه فهو من مال البائع، وكذلك إذا تلف بعد القبض في زمان خيار الحيوان الذي يثبت للمشتري، فيكون تلفه في هذه المدة من مال البائع، فإذا كان البائع قد قبض ثمن الحيوان وجب عليه رده الى المشتري في صورتين.

### المسألة ١٥٨:

إذا حدث في الحيوان عيب، ولم يكن ذلك بتفريط من المشتري لم يمنع ذلك من أن يأخذ المشتري بخياره، فيجوز له فسخ البيع ورد الحيوان إذا شاء.

### (الثالث من أقسام الخيار: خيار الشرط)

### المسألة ١٥٩:

المراد بخيار الشرط: أن يشترط البائع أو المشتري لنفسه خيار فسخ العقد في مدة خاصة يعينها، فيقبل الآخر بذلك، ويكون الشرط المذكور والقبول به في ضمن العقد الواقع بينهما، أو يشترط الجانبان خيار فسخ العقد لكل واحد منهما على النحو المتقدم ذكره، أو يشترط أحدهما أو كلاهما خيار الفسخ لشخص ثالث غيرهما فيتم الاتفاق والقبول على ذلك، ويتم الشرط ويثبت الخيار لمن يجعل له الخيار في المدة المعينة حسب ما يتفقان.

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٧٣

### المسألة ١٦٠:

لا يصح خيار الشرط إذا لم تكن له مدة خاصة، ولا بد من ان يعين مبدأ المدة ويحدد أمدتها، ويجوز أن تجعل المدة قصيرة أو طويلة كما يريد المتعاقدان، ويجوز أن تكون المدة متصله بالعقد أو منفصله عنه، فيصح أن يشترط البائع مثلا أن له الخيار في الفسخ والإمضاء من حين العقد إلى مدة شهر، فتكون المدة متصله بالعقد، ويصح لهما أن يوقعا العقد في شهر رجب مثلا، ويشترط أحدهما أن له الفسخ في شهر رمضان، فتكون المدة منفصله عن العقد، ولا يجوز ان يجعل مدة الخيار غير محدودة، أو يجعلها قابلة للزيادة والنقصان، ويشكل أن يجعل مدة الخيار له ما دام العمر.

### المسألة ١٦١:

إذا اشترط البائع أو المشتري الخيار لنفسه مدة شهر كامل ولم يعين ذلك، فالظاهر ان المراد الشهر المتصل بالعقد، وكذلك إذا جعل المدة أسبوعا أو عشرين يوما أو شهرين، فالظاهر هو ذلك، فيكون له الخيار من حين العقد الى آخر المدة التي ذكرها. وإذا اشترط ان له الخيار في شهر من الشهور بحيث تردد المراد بين جميع الشهور ولم يحصل التعيين فالظاهر البطلان، الا ان تقوم قرينة على ان المراد ان له الخيار في كل واحد من تلك الشهور أو أن له الفسخ على رأس أي شهر منها.

### المسألة ١٦٢:

لا يختص خيار الشرط بعقد البيع، بل يصح جريانه في العقود اللازمة كعقد الإجازة و عقد المزارعة، و المساقاة و الصلح، نعم: الظاهر عدم جريانه في الصلح الذي تكون فائدته إبراء الذمة أو إسقاط الدعوى، و لا يصح جريانه في عقد النكاح، و يشكل جريانه في الضمان، و في الهبة اللازمة، و في الصدقة.

و لا يصح اشتراطه في العقود الجائزة كالعارية و الوديعة و المضاربة، و لا يصح اشتراطه في الإيقاعات كالطلاق و العتق و نحوهما. كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٧٤

### المسألة ١٦٣:

يجوز للبائع أن يشترط لنفسه الاستشارة في أمر الفسخ و عدمه، فيشترط على المشتري في ضمن العقد ان له أن يستشير فلانا في فسخ العقد، فان رجح له الفسخ فسخه، و ان رجح له إمضاه أمضاه، فينفذ الشرط المذكور، و لا بد من ان يعين لذلك مدة محددة كما تقدم. فإذا هو استشار صاحبه في الأمر، و رجح له إمضاء العقد، و جب عليه إمضاه و الالتزام به، و إذا رجح له الفسخ، كان له الخيار في أن يفسخ العقد أو يمضيه، و لا- يتعين عليه الفسخ و لا يجوز له أن يفسخ العقد إذا لم يستشر صاحبه، و لا يجوز له الفسخ إذا استشاره فلم يشر عليه بشيء أو أشار عليه بإمضاء العقد كما ذكرناه. و كذلك الحكم في المشتري فيجوز له ان يشترط لنفسه ذلك و يجرى فيه التفصيل الآنف ذكره، و يجوز أيضا للمتبايعين معا فيشترط كل واحد منهما على الآخر فإذا رضيا بذلك نفذ الشرط لكل منهما و جرت عليه أحكامه على النهج المذكور.

### المسألة ١٦٤:

يجوز للإنسان أن يبيع داره المعلومه أو بستانه المعلوم بثمن معين و يشترط في ضمن العقد على المشتري انه إذا رد الثمن عليه أو رد بدله إذا كان تالفا في المدة المعلومه بينهما يكون له الخيار في ان يفسخ العقد و يرد المبيع، و يسمى ذلك بيع الخيار، فإذا أجريت الصيغة على ذلك و تم القبول، صح البيع، و نفذ الشرط و ترتبت أحكامه. فإذا هو رد الثمن أو رد بدله مع تلفه على المشتري في المدة المعينه بينهما، جاز له فسخ البيع كما اشترط، و إذا انقضت مدة الخيار و لم يرد البائع الثمن أو بدله إذا كان تالفا، سقط خياره و كان البيع لازما. و لا يصح الفسخ من البائع إذا فسخ قبل أن يرد الثمن أو بدله، و ان كان فسخه في المدة المعينه، و لا يصح منه الفسخ إذا فسخ قبل حلول المدة المعينه.

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٧٥

### المسألة ١٦٥:

يجوز للبائع بعد أن يرد الثمن على المشتري في الوقت المعين أو يرد بدله، ان ينشئ الفسخ بعد ذلك، فيقول: فسخت البيع أو فسخت العقد، أو رددته، و يجوز له أن ينشئ الفسخ بنفس الفعل، و هو رد الثمن فيقصد بالرد الخارجى الحاصل منه إنشاء الفسخ و يكون ذلك من الفسخ بالفعل لا بالقول.

### المسألة ١٦٦:

رد الثمن الذي يصح للبائع معه أن يفسخ البيع، هو أن يحضره للمشتري بنفسه أو يحضر له بدله إذا كان تالفا، و يمكنه من قبضه و الاستيلاء عليه تمكينا تاما، بحيث لا يبقى من قبل البائع أى مانع للمشتري عن قبضه، فإذا أحضره لديه و مكنه من قبضه كذلك، فقد

حصل الرد و جاز للبائع ان يفسخ البيع إذا كان ذلك في الوقت المعين للخيار، و ان امتنع المشتري عن القبض باختياره، فلا يكون ذلك مضرا بصدق الرد، و تحقق الحكم.

### المسألة ١٦٧:

قد يشترط البائع على المشتري ان له خيار الفسخ في جميع المبيع، إذا هو رد الثمن كله في المدة المعينة بينهما، و قد يشترط عليه أن له خيار الفسخ في المبيع بمقدار ما يرد من الثمن، فإذا هو رد الجميع جاز له الفسخ في جميع المبيع، و إذا هو رد نصف الثمن مثلا أو ثلثه جاز له أن يفسخ بمقدار ما يرد، فإذا اشترط عليه شيئا من ذلك نفذ الشرط على حسب ما عين.

### المسألة ١٦٨:

إذا وقع البيع الخيارى بين البائع و المشتري على الوجه المتقدم بيانه، كان المشتري مالكا للمبيع من حين صدور العقد، فتكون جميع نماءاته و فوائده التي تحصل له منذ ذلك الوقت و التي تتجدد له في مدة الخيار ملكا للمشتري، و كان البائع مالكا للثمن فتكون نماءاته و فوائده منذ ذلك الوقت ملكا له كذلك، فإذا رد الثمن بعد ذلك و فسخ البيع، فلا

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٧٦

يرد مع الثمن نماءاته التي تجددت في مدة الخيار فإنها ملك للبائع و لا حق فيها للمشتري، و لا يرد مع المبيع نماءاته في تلك المدة، فإنها ملك للمشتري و لا حق فيها للبائع.

### المسألة ١٦٩:

إذا كان للمشتري وكيل خاص يتولى التصرف عنه في تلك المعاملة الخاصة أو كان له وكيل عام يتولى التصرف عنه في مطلق معاملاتته، صح للبائع أن يرد الثمن عليه، فإذا دفع الثمن اليه أو مكته من قبضه و الاستيلاء عليه تمكينا تاما، تحقق الرد و ترتب عليه جواز فسخ البيع كما ذكرنا في المسألة المائة و السادسة و الستين، سواء كان المشتري حاضرا أم غائبا.

و إذا كان المشتري غائبا لا يمكن الوصول اليه، و لم يكن له وكيل خاص و لا عام يتولى القبض عنه، أو كان مجنوننا، كفى البائع ان يرد الثمن على وليه، فان لم يكن له ولي خاص رجع في ذلك الى الحاكم الشرعى أو الى وكيله إذا كانت و كالتة مطلقة، فإذا رد عليه الثمن جاز له فسخ البيع، إلا إذا كان الشرط المأخوذ في ضمن العقد أن يرد الثمن على المشتري بنفسه و ان يوصل الثمن بيده، فلا يكفى الوصول الى غيره.

### المسألة ١٧٠:

الأحوط لزوما أن لا يتصرف المشتري في المبيع قبل انتهاء مدة الخيار تصرفا ينقل به العين الى ملك غيره، فلا يصح له بيعها و لا هبتها، و لا المصالحة عليها صلحا مملكا للعين على الأحوط في جميع ذلك.

### المسألة ١٧١:

إذا تلف المبيع في مدة الخيار كان ضمانه على المشتري، و لكن تلفه لا يوجب سقوط حق البائع من الخيار الذي اشترطه في العقد، فإذا هو رد الثمن على المشتري في المدة المعينة جاز له فسخ البيع، فإذا فسخه رجع على المشتري بمثل العين التالفة إذا كانت مثلية، و بقيمتها إذا كانت قيمة.

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٧٧

### المسألة ١٧٢:

التمن الذي تجرى عليه المعاملة الخاصة بين البائع والمشتري، قد يكون عينا خاصة بيد المشتري فيجعلها تمنا للمبيع ويحصل الاتفاق بينه وبين البائع على ذلك ويدفعها اليه تمنا، و رد التمن في هذه الصورة انما يكون برد تلك العين الخاصة التي قبضها من المشتري إذا كانت موجودة، فإذا ردها البائع إلى المشتري في الوقت المعين ثبت له خيار الفسخ. وإذا تلفت العين المذكورة، فالظاهر عدم تحقق رد التمن، إلا إذا علم من القرائن ان المراد من رد التمن المذكور في الشرط، ما يعم رد العين إذا كانت موجودة، و يعم رد بدلها إذا كانت تالفة، فإذا رد البديل ثبت له الخيار. وقد يكون التمن الذي تجرى عليه المعاملة بينهما شيئا كليا يستحقه البائع في ذمة المشتري، و إذا تم العقد بينهما دفع المشتري الى البائع فردا خاصا من الكلي وجعله وفاء عما في ذمته. ويحصل رد التمن في هذه الصورة بأن يرد البائع إلى المشتري نفس الفرد الخاص الذي دفعه إليه في المعاملة وجعله وفاء لما في ذمته، فإذا أرجعه إليه جاز له الفسخ. والظاهر انه يكفي في حصول الرد أيضا أن يدفع الى المشتري فردا آخر من أفراد الكلي المستحق في ذمته إذا كان التمن من النقود، و لا يكفي في الرد أن يدفع اليه فردا آخر منها إذا كان التمن من غير النقود وقد يكون التمن الذي تجرى عليه المعاملة بين البائع و المشتري شيئا كليا في ذمة البائع نفسه و مثال ذلك أن يكون الرجل مدينا لصاحبه بمبلغ من المال، فيبيع داره على صاحبه بالمبلغ الذي يستحقه صاحبه في ذمته من المال. ويحصل رد التمن بأن يدفع الى المشتري فردا مما كان في ذمته.

### المسألة ١٧٣:

يجوز لولي الطفل أو المجنون أو غيرهما من الأشخاص المحجور عليهم

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٧٨

أن يشتري لهم ببعض أموالهم بالبيع الخيارى، و تصح المعاملة مع توفر شروط الصحة فيها، و يتولى الولي شؤون المعاملة ما دام الطفل أو المجنون محجورا عليهما. فإذا اشترط البائع لنفسه خيار فسخ المعاملة إذا هو رد التمن، كان له ذلك، و يكون رد التمن على الولي لا على المولى عليه، و إذا بلغ الطفل الحلم و أفاق المجنون من جنونه و ارتفعت عنهما الولاية توليا بأنفسهما بقيه شؤون المعاملة، فيكون رد التمن عليهما لا على الولي، و يكون فسخ العقد معهما و جميع ذلك واضح.

### المسألة ١٧٤:

إذا تولى الأب أو الجد أبو الأب المعاملة عن الطفل فاشترى له بماله بيع الخيار صحت المعاملة كما تقدم، و إذا اشترط البائع لنفسه الخيار إذا رد التمن، كان له ذلك، و الظاهر ان له رد التمن على أى الوليين شاء، و يكون له الخيار و ان كان رده على الولي الذي لم يباشر الشراء، إلا إذا اشترط الرد عليه بالخصوص.

### المسألة ١٧٥:

إذا ثبت للبائع خيار الشرط، ثم مات، انتقل هذا الخيار الى ورثته من بعده، فيجوز لهم أن يردوا الثمن على المشتري في المدة المعينة، وإذا أرادوا رد الثمن وزع عليهم على حسب حصصهم من الميراث فيرد كل واحد منهم مقدار ما يصيبه من الميراث، وإذا هم ردوا الثمن على المشتري كذلك، جاز لهم فسخ العقد، وإذا فسخوا العقد رجع إليهم المبيع على حسب حصصهم من الميراث.

#### المسألة ١٧٦:

إذا اشترط البائع لنفسه الخيار إذا هو رد الثمن على المشتري، ثم مات المشتري قبل ان يرد البائع عليه الثمن، كان للبائع ان يرد الثمن على ورثة المشتري، ثم يأخذ بالخيار كما اشترط لنفسه.

#### المسألة ١٧٧:

لا يختص خيار الشرط بالبائع، فيصح للمشتري أن يشترط لنفسه

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٧٩

خيار الفسخ إذا هو رد المثلن إلى البائع في مدة معينة و يثبت له الخيار إذا تحقق الشرط.

و الظاهر ان المراد برد المثلن هو رد العين نفسها، فلا- يكفي رد بدلها، إلا- إذا علم من القرائن ان المراد رد العين مع وجودها و رد بدلها مع تلفها، فيكون ذلك هو المتبع.

و يجوز لكل من المتبايعين أن يشترط لكل منهما الخيار إذا رد الى صاحبه ما انتقل اليه بالبيع منه و المتبع في جميع ذلك هو ما يتفقان عليه من الشرط في ضمن العقد.

#### المسألة ١٧٨:

يسقط خيار الشرط إذا انقضت المدة المضروبة و لم يرد البائع فيها الثمن على المشتري، فلا يكون له حق الخيار لعدم تحقق الشرط.

و كذلك إذا انقضت المدة و لم يرد المشتري المثلن على البائع إذا كان المشتري هو الذي شرط لنفسه الخيار.

و يسقط الخيار كذلك إذا أسقطه صاحب الحق باختياره بعد العقد.

#### (الرابع من أقسام الخيار، خيار الغبن).

#### المسألة ١٧٩:

إذا باع الإنسان سلعته بأقل من ثمن مثلها، و هو يجهل مقدار قيمة السلعة المتعارفة لها في السوق، كان له حق خيار فسخ العقد، إذا كان التفاوت في القيمة مما لا يتسامح به عند أهل العرف، و كذلك إذا اشترى الإنسان المتاع بأكثر من ثمنه بما لا يتسامح به و هو يجهل ذلك و يسمى هذا الحق خيار الغبن، و لا يثبت له هذا الخيار إذا كان عالماً بالحال.

#### المسألة ١٨٠:

قد يبيع الإنسان حاجته بأقل من ثمن مثلها، و لا يعد في نظر أهل العرف مغبوناً في بيعه، كما إذا باع الحاجة و اشترط لنفسه الخيار إذا

هو رد الثمن في مدة معينة، فإنه لا يعد في هذه المعاملة مغبوناً في

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٨٠

نظر أهل العرف، لتعارف البيع بأقل من ثمن المثل في البيع الخياري.

و لا- يثبت خيار الغبن للبائع أو المشتري في غير البيع الخياري، إذا كان التفاوت في القيمة يسيرا لا يعتد به لقلته، و المدار في ثبوت الحكم أن يكون مقدار التفاوت بين القيمتين مما لا يتسامح به عند أهل العرف فإذا اشترى الأرض بمائة ألف دينار أو أكثر من ذلك، و كان مقدار الغبن في الثمن خمسة آلاف دينار، فان هذا المقدار من التفاوت مما لا يتسامح به عند أهل العرف، فيثبت للمغبون به حق الخيار و يجوز له فسخ البيع و ان كان نصف عشر الثمن أو أقل منه.

#### المسألة ١٨١:

لا- يحق للمغبون أن يطالب الغابن بمقدار التفاوت بين القيمتين و يترك الفسخ، بل يتخير بين أن يفسخ البيع و يمضيه بتمام الثمن الذي وقع عليه البيع، و لا يجب عليه القبول إذا بذل الغابن له مقدار التفاوت. نعم يجوز للغابن و المغبون أن يتصالحا على إسقاط حق الخيار بمقدار من المال، فإذا تصالحا على ذلك سقط الخيار و لزم الغابن أن يدفع للمغبون المال الذي صالحه به، سواء كان بمقدار التفاوت أم أقل من ذلك أم أكثر.

#### المسألة ١٨٢:

يثبت الخيار للمغبون من حين العقد الصادر بينهما، لا من حين ظهور الغبن له، و نتيجة لذلك فإذا فسخ المغبون العقد قبل أن يظهر الغبن و صادف ذلك وجود الغبن من حين صدور العقد انفسخ العقد من حين اعمال الخيار.

#### المسألة ١٨٣:

لا- تجب المبادرة على المغبون في الأخذ بخيار الغبن، و لا- يسقط حق الخيار إذا هو آخر إنشاء الفسخ، و ان كان عالما عامدا في تأخيره، كما إذا كان منتظرا لحضور الغابن، أو كان منتظرا لحضور من يستشيريه في فسخ العقد، أو لغير ذلك من الأغراض العقلانية في التأخير، و كذلك

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٨١

إذا كان جاهلا بالغبن، أو جاهلا بثبوت حق الخيار للمغبون، أو كان ناسيا لذلك أو غافلا عنه فلا يسقط حقه من الخيار بذلك، فيجوز له أن يفسخ العقد بعد علمه و التفاته، و كذلك إذا بنى في أول الأمر على إمضاء العقد، ثم بدا له بعد ذلك أن يفسخ العقد، فيجوز له ذلك و لا يسقط حقه من الخيار، نعم ليس له التأخير عامدا بحيث يؤدي الى الضرر أو الحرج على الغابن من غير غرض صحيح.

#### المسألة ١٨٤:

إذا ثبت الغبن للبائع أو للمشتري في حال صدور العقد فكان التفاوت بين القيمتين مما لا يتسامح به عرفا كما ذكرنا في ما تقدم، ثم زادت قيمة المبيع بعد ذلك حتى زال الغبن، و خصوصا إذا كان ذلك قبل اطلاع المغبون على النقصان حال العقد، أشكال الحكم بالخيار، فلا يترك الاحتياط في هذه الصورة بعدم اعمال الخيار أو بالمصالحة بين المتبايعين.

#### المسألة ١٨٥:

يسقط خيار الغبن إذا أسقطه المغبون بعد العقد، سواء كان إسقاطه له قبل ظهور الغبن له أم بعد ظهوره له، و سواء كان إسقاطه للخيار

على نحو التفصيل و بعد ما علم بمقدار الغبن أم كان على سبيل الاجمال كما إذا قال أسقطت حقي من الخيار سواء كان مقدار الغبن قليلا أم كثيرا.

### المسألة ١٨٦:

إذا أسقط المغبون خياره و هو يعتقد ان مقدار التفاوت بين القيمتين قليل فظهر له بعد ذلك ان التفاوت كثير لم يشمله الاسقاط، و مثال ذلك ان يسقط حقه من الخيار و هو يحسب ان التفاوت بين القيمتين بمقدار عشرة، فاستبان له بعد ذلك ان التفاوت بمائة، فالظاهر عدم السقوط بذلك.

و على سبيل الإجمال إذا تردد الأمر في عبارة المغبون التي أسقط بها خيار الغبن بين الأقل و الأكثر أخذ فيها بالأقل، فلا يسقط الخيار كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٨٢

إذا كان التفاوت أكثر من ذلك، إلا إذا علم أو قامت قرينة عرفية تدل على ارادة ذلك.

و كذلك الحكم إذا صالح الغابن المغبون عن حقه بمال، فأسقط بذلك حقه من الخيار، فيجوز فيه القول المتقدم على التفصيل الذي ذكرناه في الأقل و الأكثر.

### المسألة ١٨٧:

الثاني من مسقطات خيار الغبن أن يشترط الغابن على المغبون سقوط حقه من الخيار في متن العقد، و يجرى في هذا المسقط كل ما ذكرناه في المسقط الأول، فلا يسقط الخيار إذا كان الفرق بين القيمتين كبيرا، الا مع العلم أو القرينة التي تدل على السقوط مطلقا.

### المسألة ١٨٨:

الثالث من مسقطات خيار الغبن، أن يتصرف المغبون في العين التي انتقلت اليه تصرفا يدل على التزامه بالعقد الذي صدر بينهما و إسقاطه للخيار، سواء كان المغبون هو البائع أم المشتري، و سواء كان تصرفه في العين التي انتقلت اليه بعد علمه بالغبن الذي حصل له فيها أم كان قبل علمه بذلك، إذا كان التصرف كاشفا في نظر العقلاء، و أهل العرف عن التزامه بالعقد و عن إسقاطه للخيار على فرض كونه مغبونا.

و لا يسقط الخيار بتصرف المغبون في العين إذا لم يكن التصرف دالا على التزامه بالعقد و إسقاطه للخيار.

### المسألة ١٨٩:

إذا ثبت للبائع المغبون حق الخيار، فأخذ بحقه و فسخ البيع، فان وجد المبيع عند المشتري باقيا على حاله، استرد المبيع منه. و ان وجده تالفا عند المشتري رجع عليه بمثله إذا كان المبيع مثليا، و بقيمته إذا كان قيميا، سواء كان تلفه بفعل المشتري نفسه أم بغير فعله، و قد ذكرنا الفارق بين المثلي و القيمي في المسألة التاسعة و التسعين، فليلاحظ ذلك.

و ان رأى في المبيع عيبا قد حدث عند المشتري، بفعله أو بآفة سماوية

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٨٣

أخذ المبيع، و أخذ معه أرش العيب، و سيأتي بيان المراد من العيب و بيان كيفية أخذ الأرش، في مبحث خيار العيب.

و ان وجد المشتري قد أخرج المبيع عن ملكه، فأعتق العبد المبيع مثلا أو وقف البستان المبيع أو نقل العين المبيعة إلى ملك غيره ببيع أو صلح أو هبة لازمة أو بعقد آخر لازم كان المبيع بحكم التالف، فيرجع البائع المغبون على المشتري بالمثل إذا كان المبيع مثليا و

بقيته إذا كان قيمياً.

وكذلك الحكم إذا وجد المشتري قد اخرج المبيع عن ملكه بعقد غير لازم، كما إذا وجده قد باع المبيع بخيار أو وهبه هبة غير لازمة، فإذا فسخ المغبون بخياره رجع على المشتري الغابن بالمثل أو القيمة، وليس له إلزام الغابن بفسخ الهبة التي وهبها أو البيع الخيارى الذى وقع منه، بل ولا يجب على الغابن رد العين إلى المغبون إذا اتفق رجوعها إلى الغابن بفسخ أو إقاله أو شراء جديد أو ميراث بعد دفعه البديل إلى المغبون كما فى النقل اللازم سواء بسواء.

نعم إذا رجعت العين إلى الغابن قبل أن يدفع البديل إلى المغبون وجب عليه ان يردها إلى المغبون، و أولى من ذلك إذا رجعت العين إليه قبل فسخ المغبون.

### المسألة ١٩٠:

إذا أراد البائع المغبون فسخ عقد البيع، فوجد المشتري قد آجر الدار مثلاً على غيره، اجاره لازمة أو جائزه، لم تكن الإجارة مانعة للبائع عن فسخ العقد، وإذا هو فسخ البيع لم تنفسخ الإجارة بذلك، بل ترجع العين إلى البائع المغبون بعد فسخه مسلوبه المنفعة، وعلى المشتري أن يرد العين إلى المغبون، وان يدفع إليه معها أرش النقصان الحاصل للعين من جهة كونها مسلوبه المنفعة مدة الإجارة، فتقوم العين مرة بوصف كونها ذات منفعة فى تلك المدة، و تقوم بوصف كونها مسلوبه المنفعة فى تلك المدة مرة أخرى، و يرجع المغبون على المشتري بالعين و بالتفاوت ما بين القيمتين.

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٨٤

### المسألة ١٩١:

إذا أخذ البائع المغبون بحقه من الخيار ففسخ عقد البيع، و كان المبيع موجوداً فى يد المشتري، و لكنه قد تصرف فى العين تصرفاً مغيراً لها، فهنا صور مختلفة تجب ملاحظتها، لتطبيق أحكامها.

(الصورة الأولى): أن يكون المشتري قد تصرف فى عين المبيع تصرفاً أوجب نقيصتها، و قد تقدم منا فى المسألة المائة و التاسعة و الثمانين:

ان البائع المغبون إذا وجد فى المبيع عيباً، حدث عند المشتري بفعله أو بآفة سماوية أخذ عين المبيع من المشتري، و أخذ معها أرش النقيصة.

و إذا كانت النقيصة التى حدثت فى المبيع، نقص صفة كمال يوجب فقدها اختلافاً فى القيمة، فلا يترك الاحتياط بالمصالحة عليها بين الغابن و المغبون.

### المسألة ١٩٢:

الصورة الثانية ان يكون المشتري قد تصرف فى المبيع تصرفاً أوجب الزيادة فيه و تكون الزيادة الحاصلة صفة محضة من صفاته، كما إذا طحن الحنطة المبيعة أو صاغ الفضة أو غزل القطن أو الصوف.

فإذا لم تكن للصفة الحاصلة مالىة، من حيث انها لم توجب زيادة فى قيمة العين و مالىتها، فالظاهر ان المبيع كله للبائع المغبون، و لا حق للمشتري فيه. و كذلك الحكم إذا كانت للزيادة التى حصلت فى المبيع مالىة، و لم يكن حصولها بفعل المشتري، كما إذا باعه خلا قليل الحموضة، فزادت حموضته بسبب بقاءه أياماً و زادت قيمته لذلك، فإذا فسخ البائع العقد لخيار الغبن، أخذ المبيع و لم يكن للمشتري فيه حق.



و كذلك الحكم إذا حصلت في المبيع بسبب تصرف المشتري زيادة صفة مشوبة بالعين، كما إذا صبح المشتري الثوب، و لم تكن لهذه الزيادة الحاصلة مالمية، فيكون المبيع للبائع وحده و لاحق للمشتري فيه.

### المسألة ١٩٣:

الصورة الثالثة أن تحصل في المبيع بسبب تصرف المشتري فيه زيادة

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٨٥

صفة مشوبة بالعين، كما إذا صبح الثوب، و ان تكون لهذه الزيادة مالمية قد حصلت بفعل المشتري.

و الأحوط ان لم يكن هو الأقوى في هذه الصورة أن يكون المشتري شريكا في القيمة، فيجوز أن تباع العين و يقسم ثمنها بين البائع و المشتري على النسبة، و يجوز للبائع أن يأخذ المبيع و يؤدي ما للمشتري بالنسبة، و يجوز للبائع و المشتري أن يتصالحا بينهما بغير ذلك من الوجوه.

### المسألة ١٩٤:

الصورة الرابعة أن يكون المشتري قد تصرف في المبيع تصرفا أوجب الزيادة فيه زيادة عينيه، و الزيادة العينية التي حصلت في المبيع قد تكون غير قابلة للانفصال عنه، كما إذا باعه المغبون حيوانا فسمن الحيوان بفعل المشتري، أو باعه شجرا فمما الشجر بفعله كذلك. فإذا فسح البائع المغبون البيع، فلا يترك الاحتياط في هذه الصورة بالمصالحة بين البائع و المشتري إذا كان سمن الحيوان و نمو الشجر بفعل المشتري كما ذكرنا، و إذا كان السمن و النمو في المبيع بغير فعل المشتري، فلا شيء له فيها.

### المسألة ١٩٥:

الصورة الخامسة ان تكون الزيادة التي حصلت في المبيع بسبب تصرف المشتري زيادة عينيه كما ذكرناه، و تكون قابلة للانفصال عن عين المبيع، كالصوف و الوبر و الشعر و اللبن، و الثمر، و البناء في الأرض، و الزرع و الغرس فيها. و الظاهر ان للمغبون في هذه الصورة إلزام المشتري بأحد أمرين يخيره بينهما، اما بفصل الزيادة عن العين و ان أوجب فصلها الضرر عليه، و اما بإبقائها مع دفع اجرة المثل للعين.

و إذا كان فصل الزيادة يوجب نقصا في الأرض، فعلى المشتري أن يتلافى ذلك بتسوية الأرض بعد قلع الشجر و البناء منها و طم حفرها.

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٨٦

و إذا اختار المشتري أحد الأمرين فليس للبائع منعه، و لا فرق في الحكم بين الغرس و الزرع.

### المسألة ١٩٦:

الصورة السادسة أن يمزج المشتري المبيع بغير جنسه حتى يعد مستهلكا تالفا في نظر أهل العرف، كما إذا باعه ماء ورد، فخلطه المشتري بالماء حتى استهلك فيه، و حكمه في هذه الصورة حكم التالف، فيضمن المشتري المبيع للبائع بمثله إذا كان مثليا و بقيمته إذا كان قيميا.

الصورة السابعة أن يمزجه المشتري بغير جنسه و لا- يعد مستهلكا تالفا، بل يعد موجودا ممزوجا كما إذا باعه خلا، فخلطه المشتري بالعلس أو بالسكر، و الظاهر ان الحكم في هذه الصورة حصول الشركة في العين بين البائع و المشتري بنسبة المالمية في الخليطين، فإذا

كان المبيع هو الخل و كانت قيمته قبل مزجه ديناراً، و كانت قيمة العسل الذى خلطه المشتري به دينارين، كان للبائع الثلث من العين الموجودة بعد الخلط إذا هو فسخ العقد، و للمشتري الثلثان منها. و كذلك الحكم إذا خلطه المشتري بجنسه، و كان الممزوج به أردأ أو أجود، فيكون شريكا في العين بنسبة المايئة، كما إذا خلط الخل المبيع بخل أردأ منه أو أجود، فتلاحظ النسبة في المايئة بين الخليطين على النهج الذى تقدم ذكره.

و إذا خلطه المشتري بجنسه و كان مثله في الرداءة و الجودة كان شريكا في العين بحسب نسبة مقدار ماله الى المجموع، فإذا باعه حقه واحدة من الخل و خلطه المشتري بحقتين منه و كانا متساويين في الرداءة و الجودة، فللبائع الثلث من مقدار المجموع و للمشتري الثلثان منه.

و الأحوط استحبابا المصالحة بين البائع و المشتري في جميع الصور، و خصوصا في الصورتين الأوليين.

### المسألة ١٩٧:

إذا ثبت خيار الغبن للمشتري ففسخ عقد البيع، و كان البائع قد

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٨٧

تصرف في الثمن، فقد يكون تصرفه في الثمن لا يوجب تغييرا في العين لا في نقص فيها و لا زيادة، و قد يكون تصرفه موجبا للنقص في العين، و قد يكون موجبا للزيادة فيها، و قد يوجب مزج العين بجنسها أو بغير جنسها، فتجرى فيه جميع الصور المتقدمة و تترتب عليها الأحكام و الآثار التى بينها في المسائل السابقة.

و كذلك إذا ثبت الخيار للمشتري، ففسخ العقد، و كان المشتري نفسه قد تصرف في المبيع تصرفا لا يوجب سقوط خياره، فتجرى فيه الصور المتقدمة و تترتب عليها أحكامها، و كذلك إذا ثبت خيار الغبن للبائع، و كان البائع نفسه قد تصرف في الثمن تصرفا لا يوجب سقوط خياره، فيجرى فيه كل ما تقدم من صور و أحكام.

### المسألة ١٩٨:

إذا باع الإنسان على غيره سلعتين صفقة واحدة و كان لكل واحدة من السلعتين ثمن معين، و ظهر بعد العقد ان البائع مغبون ببيع احدى السلعتين، ثبت له خيار الغبن، فيجوز له فسخ البيع في السلعتين معا و يرد على المشتري ثمنهما، و يجوز له إمضاء البيع في الجميع بالثمن المسمى لهما في العقد، و يشكل الحكم بجواز التبعض في الفسخ بأن يفسخ بيع احدى السلعتين دون الأخرى.

و كذلك الحكم إذا اشترى الإنسان سلعتين صفقة واحدة، كل واحدة منهما بثمن معين، و ظهر بعد العقد ان المشتري مغبون في شراء احدى السلعتين، فيجوز للمشتري المغبون ان يفسخ العقد في الجميع أو يرضى به في الجميع، و يشكل الحكم بالتبعض.

### المسألة ١٩٩:

لا يختص خيار الغبن بعقد البيع، بل يجرى في كل معاملة عرفية تبتنى على المماكسة في العوضين، فتجرى في الإجارة و الصلح و غيرها، فإذا آجر الإنسان داره من أحد بأقل من أجره المثل أو استأجرها منه بأكثر منها ثبت للمغبون منهما خيار الغبن و جرت أحكام الخيار المتقدمة.

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٨٨

### المسألة ٢٠٠:

إذا ثبت الخيار للمغبون ففسخ العقد، و وجد ماله الذى كان بيد الغابن تالفا، و كان تلفه بفعل الغابن نفسه أو بآفه سماوية رجع على الغابن ببده، و هو مثله إذا كان مثليا و قيمته فى يوم التلف إذا كان قيما، و إذا كان تلفه بفعل شخص أجنبى رجع المغبون بالمثل أو بالقيمة على الغابن، و رجع الغابن بما غرمه للمغبون على الأجنبى المتلف، و إذا كان تلف المال بفعل المغبون نفسه لم يرجع على الغابن بشىء.

و إذا تلف العوض الآخر و هو مال الغابن الذى كان فى يد المغبون، ثم فسخ المغبون العقد فان كان تلفه بفعل المغبون نفسه أو كان تلفه بآفه سماوية رجع الغابن به على المغبون فأخذ منه مثله إذا كان مثليا، و أخذ قيمته فى يوم التلف إذا كان قيما، و إذا كان تلف المال بفعل شخص أجنبى، رجع به الغابن على المغبون على الوجه المتقدم، ثم رجع المغبون بما غرمه له على الأجنبى الذى أتلفه و إذا كان تلف مال الغابن بفعل الغابن نفسه لم يرجع به على المغبون.

و إذ تلف من أحد العوضين وصف يوجب تلفه الأرش فحكمه حكم تلف العين فى جميع ما تقدم بيانه.

### (الخامس من أقسام الخيار، خيار التأخير):

#### المسألة ٢٠١:

مورد هذا القسم من الخيار هو ان يبيع الإنسان على غيره سلعة معينة من ماله و لا يقبض من المشتري ثمنها، و لا يدفع البائع السلعة إلى المشتري حتى يجيئه المشتري بالثمن فان البيع فى هذا المورد يكون لازما ثلاثة أيام، فإن دفع المشتري ثمن السلعة قبل انقضاء الأيام الثلاثة نفذ البيع، و ان لم يدفع المشتري الثمن حتى انقضى الأجل المذكور جاز للبائع أن يفسخ العقد، و ان يمضيه بالثمن المسمى فيه.

#### المسألة ٢٠٢:

يثبت للبائع خيار التأخير فى المورد المذكور و ان قبض من المشتري بعض الثمن أو دفع هو الى المشتري بعض الثمن، فإذا هو لم يقبض من

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٨٩

المشتري جميع ثمن السلعة، و لم يدفع هو الى المشتري جميع الثمن حتى انقضت الأيام الثلاثة جاز له فسخ البيع و إمضاؤه.

#### المسألة ٢٠٣:

المراد بالأيام الثلاثة و هى الأجل لثبوت هذا الخيار هو المراد بالأيام الثلاثة فى خيار الحيوان، و قد ذكرناها فى المسألة المائة و الثالثة و الخمسين، فإذا كان العقد فى أول النهار فمدة الأجل تبدأ من أول ذلك النهار الى آخر النهار الثالث، و تدخل فيه الليلتان المتوسطتان و إذا وقع العقد فى أثناء النهار، فمبدأ الأجل من ذلك الوقت الذى وقع فيه العقد الى مثل تلك الساعة من نهار اليوم الرابع، الى آخر ما بيناه فى المسألة التى أشرنا إليها.

#### المسألة ٢٠٤:

لا يثبت خيار التأخير إذا اشترط أحد المتبايعين على الآخر فى ضمن العقد تأخير تسليم أحد العوضين مدة معينة أو اشترط تأخير التسليم فى كليهما.

**المسألة ٢٠٥:**

يختص خيار التأخير بالبيع ولا يجرى في غيره من المعاملات و المعاوضات، حتى في الصلح الذي يفيد فائدة البيع، و حتى في الإجارة و الهبة المعوضة.

**المسألة ٢٠٦:**

يثبت خيار التأخير إذا كان المبيع عينا شخصية في يد البائع أو في يد وكيله أو وليه مثلا، و يشكل الحكم بثبوت الخيار له إذا كان المبيع كليا في ذمته، و الأحوط لزوما ان لا يكون الفسخ في هذه الصورة إلا برضى الطرفين.

**المسألة ٢٠٧:**

إذا تلفت السلعة التي وقع عليها عقد البيع و لم يدفع المشتري ثمنها في الأيام الثلاثة كان تلفها من مال البائع، سواء كان تلفها في الأيام الثلاثة أم بعدها، و سواء كان في حال ثبوت الخيار للبائع أم في حال سقوطه بأحد المسقطات، بل و ان أسقط الخيار باختياره. كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٩٠

**المسألة ٢٠٨:**

لا يجب الفور في خيار التأخير على الأقوى، فلا يسقط إذا أصر البائع الفسخ عن الثلاثة أيام و ان كان عامدا في ذلك، إلا إذا حصل أحد المسقطات.

**المسألة ٢٠٩:**

يسقط خيار التأخير إذا أسقطه البائع باختياره بعد تحقق شرطه و هو انقضاء الأيام الثلاثة، و يشكل الحكم بسقوطه إذا أسقطه البائع قبل انتهاء الأيام الثلاثة، و يشكل الحكم بسقوطه كذلك إذا اشترط المشتري على البائع سقوط الخيار في ضمن العقد، فلا بد من الاحتياط في كلا هذين الفرضين.

**المسألة ٢١٠:**

لا يسقط خيار البائع إذا بذل المشتري له الثمن بعد انقضاء الأيام الثلاثة، فيجوز له فسخ البيع و ان كان المشتري باذلا للثمن بعد مضي الأجل، و لا يسقط خيار البائع إذا طالب المشتري بدفع الثمن و ان كانت مطالبته به بعد الأيام الثلاثة. نعم إذا دفع المشتري الثمن بعد الثلاثة، فأخذ البائع منه بقصد استيفاء ثمن المبيع و الجرى على المعاملة الصادرة بينهما، سقط خياره بذلك، و يكفي في تحقق ذلك القصد منه ان تدل القرائن عليه، و لا يسقط الخيار إذا أخذ المال من المشتري بقصد العارية أو الوديعة أو نحوهما.

**المسألة ٢١١:**

إذا باع الإنسان السلعة على غيره، و كان المبيع مما يسرع اليه الفساد كالبقول و الخضروات التي يفسدها المبييت، و كاللحوم و الفواكه التي تتلفها حرارة الوقت، و لم يقبض المشتري المبيع و لم يدفع ثمنه إلى البائع، ثبت الخيار للبائع قبل أن يعرض الفساد على

المبيع، فيجوز له أن يفسخ البيع أو يمضيه، فإذا كان الشيء مما يفسده المبييت كان له الخيار عند دخول الليل، وإذا كان مما يسرع اليه الفساد قبل ذلك كان له الفسخ والإمضاء قبل عروض الفساد عليه.

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٩١

### المسألة ٢١٢:

يختص الحكم المذكور في المبيع إذا كان شخصياً، ولا- يجرى في ما إذا كان كلياً فان المبيع الكلي ليس مما يسرع اليه الفساد أو يفسده المبييت، والفرد الشخصي منه لا يكون للمشتري الا بعد التعيين والقبض، وإذا حصل القبض فيه لم يشمله الفرض في المسألة، وإذا عينه البائع لم يتعين للمشتري فيجوز للبائع ابداله اختياراً ولا يجوز له الفسخ.

### (السادس من أقسام الخيار خيار الرؤية):

### المسألة ٢١٣:

مورد خيار الرؤية هو أن يرى الإنسان شيئاً، ثم يشتريه من مالكة اعتماداً على رؤيته لذلك الشيء، ويجده بعد ما اشتراه ناقصاً عن الأوصاف التي رآها للشيء، أو يشتريه من غير مشاهدة، اعتماداً على وصف البائع أو على وصف غيره ممن رأى الشيء ووصفه له، ويجده بعد ما اشتراه ناقصاً عن الأوصاف التي ذكرت له، فيكون للمشتري الخيار بين أن يفسخ العقد فيرد المبيع وان يمضى العقد فيمسك المبيع لنفسه بالثمن المسمى بينه وبين البائع.

### المسألة ٢١٤:

ويثبت خيار الرؤية كذلك للبائع، إذا هو باع الشيء اعتماداً على رؤيته السابقة لذلك الشيء، ويجده بعد ما باعه زائداً في الصفات على رؤيته الأولى، أو يبيع الشيء اعتماداً على وصف غيره من غير رؤية من البائع، ثم يجده بعد البيع زائداً على الوصف الذي ذكره الواصف له فيكون له الخيار بين الفسخ والإمساك بالثمن المسمى.

ويثبت خيار الرؤية كذلك للبائع إذا وجد الثمن الذي صار اليه ناقصاً عما وصف له أو عما رآه في الثمن في رؤيته السابقة له، ويثبت خيار الرؤية للمشتري إذا وجد الثمن المعين الذي وقع عليه البيع زائداً عما وصفه له الواصف حين العقد، أو زائداً عما وجد له من الأوصاف في رؤيته السابقة له، فيكون لهما الخيار المذكور.

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٩٢

### المسألة ٢١٥:

يتخير البائع أو المشتري حينما يثبت له خيار الرؤية بين أن يفسخ العقد ويرد المبيع وأن يمضى البيع بالثمن الذي وقع عليه العقد، كما ذكرناه أكثر من مرة، ولا- يحق له إذا ترك الفسخ وأمضى العقد أن يطالب صاحبه بالأرش، وهو التفاوت ما بين القيمتين إذا كان الشيء الذي انتقل اليه ناقصاً في الوصف، أو يطالبه بقيمة الوصف الزائد إذا كان الشيء الذي انتقل منه لصاحبه زائداً.

ولا يسقط خيار صاحب الخيار منهما إذا بذل له صاحبه أرش النقصان أو بذل له قيمة الوصف الزائد، ولا يسقط خياره كذلك إذا أبدل له صاحبه العين بعين أخرى واجدة للوصف الذي ذكره في العقد.

**المسألة ٢١٦:**

الوصف الذى يوجب تخلفه الخيار، قد يكون وصفا له دخل فى صحة الشئ، فيكون فقده عيبا يوجب خيار العيب، و هو الذى سيأتى تفصيل الكلام فيه ان شاء الله تعالى فى القسم السابع من أقسام الخيار.

وقد يكون وصفا له دخل فى كمال الشئ، و هذا يقع على نحوين، أحدهما أن يكون الوصف موجبا للرغبة العامة بين الناس، و لذلك فيكون موجبا لزيادة ماليته، و مثال ذلك أن يكون العبد كاتبا و مفكرا يعتمد عليه فى إنجاز المهمات، أو يكون أمينا يوثق بصدقه و صحة أعماله، و نحو ذلك من الأوصاف، الثانى أن يكون الوصف محطا لرغبة المشتري أو البائع بالخصوص، فتزيد لذلك قيمته عنده، و ان كانت مخالفة للرغبة العامة، و مورد البحث فى خيار الرؤية هو وصف الكمال فى الشئ سواء كان من النحو الأول الذى يوجب الرغبة العامة أم من النحو الثانى الذى يوجب الرغبة الخاصة.

**المسألة ٢١٧:**

يختص خيار الرؤية فى ما إذا كان المبيع عينا شخصية فإنها هى التى يتصور فيها تخلف الوصف عما رآه فيها سابقا أو عما ذكره الواصف من صفاتها فتزيد أو تنقص، و اما إذا كان المبيع كليا موصوفا فالواجب كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٩٣

على البائع أن يدفع للمشتري فردا توجد فيه أوصاف الكلى المبيع و إذا دفع له فردا تنقص فيه بعض الأوصاف فللمشتري أن يطالبه بفرد توجد فيه صفات المبيع، و ليس له الخيار فى ان يفسخ العقد.

**المسألة ٢١٨:**

إذا باع الإنسان على غيره كليا موصوفا فى المعين، ثم تخلف الوصف، كما إذا باع عليه صاعا جيدا من هذه الصبرة، و حينما دفع اليه الصاع وجده من غير الجيد، فذلك مما يتصور وقوعه على نحوين:

أحدهما أن يبيعه صاعا كليا من هذه الصبرة الجيدة، فتكون الجودة وصفا للصبرة جميعها، و لما دفع اليه الصاع وجده و وجد الصبرة كلها من غير الجيد، و الظاهر أن للمشتري الخيار فى هذا الفرض و يكون بحكم بيع العين الشخصية فى المسألة المتقدمة.

الثانى: أن يبيعه صاعا جيدا من هذه الصبرة، و لما دفع اليه الصاع وجده من غير الجيد، و لكن الصبرة نفسها فيها الجيد و غير الجيد، و الظاهر ان للمشتري فى هذا الفرض مطالبة البائع، بصاع جيد من الصبرة كما وقع عليه العقد بينهما و ليس له حق الخيار، و يكون الحكم فى هذا الفرض حكم بيع الكلى الموصوف فى المسألة المتقدمة.

**المسألة ٢١٩:**

لا يصح بيع العين الشخصية الغائبة- كما هو مورد خيار الرؤية- إلا إذا اعتمد فيه على رؤية سابقه للعين المبيعة، و انما تكفى الرؤية السابقة فى صحة بيع البائع لها أو فى شراء المشتري إذا كان الرائي واثقا بأن صفات العين التى رآها باقية الى حين البيع، أو يعتمد فيه على وصف رافع للجهالة و الغرر فى المبيع و الثمن بذكر جنسهما و نوعهما و صفاتهما التى تختلف باختلافها الرغبات العامة و الخاصة، و تتفاوت بسببها المالية و الأعواض، و انما يكفى الوصف للعين الغائبة إذا حصل منه الاطمئنان بأن العين فى حال العقد على النحو الموصوف.

**المسألة ٢٢٠:**

القول المشهور بين الأصحاب قدس الله أرواحهم: انه يجب الفور

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٩٤

فى خيار الرؤية، فإذا لم يبادر صاحبه الى الفسخ سقط خياره، و هو مشكل فلا بد فيه مع التأخير من الاحتياط.

### المسألة ٢٢١:

يسقط خيار الرؤية إذا أسقطه صاحبه باختياره، سواء كان إسقاطه له بعد رؤية العين أم قبلها، و يسقط خياره كذلك إذا تصرف فى العوض الذى انتقل اليه تصرفاً يدل على التزامه بالبيع، سواء كان تصرفه قبل الرؤية أم بعدها. و يشكل الحكم بسقوط خياره إذا اشترط عليه سقوطه فى ضمن العقد، و يشكل الحكم بسقوطه كذلك إذا هو تأخر فلم يبادر للفسخ كما نقلناه عن المشهور، فلا يترك الاحتياط فى الفرضين الأخيرين.

### (السابع من أقسام الخيار: خيار العيب):

### المسألة ٢٢٢:

إذا اشترى الإنسان شيئاً فوجد فى الشيء عيباً كان للمشتري الخيار بين أن يفسخ العقد فيرد المبيع على صاحبه و يسترد منه الثمن، و ان يمضى البيع بالثمن المسمى، و أن يمسك المبيع و يطالب بانه بالأرش، و هو التفاوت ما بين قيمتى الصحيح و المعيب، فيتخير ما بين الأمور الثلاثة المذكورة.

و كذلك الحكم فى ما إذا باع الإنسان سلعته بثمان شخصى معين، فوجد فى الثمن المعين الذى دفعه إليه المشتري عيباً فيكون للبائع الخيار بين الأمور الثلاثة المتقدم ذكرها، فيجوز له أن يفسخ العقد فيرد الثمن على صاحبه و يسترد منه المبيع، و يجوز له أن يمضى العقد بالثمن المسمى، و يجوز له أن يمسك الثمن المعيب المدفوع اليه و يطالب المشتري بأرش النقصان فيه.

و إذا باع السلعة بثمان كلى، و وجد الفرد الذى دفعه إليه المشتري معيباً لم يثبت له الخيار المذكور فيه بل تجوز له مطالبة المشتري بفرد صحيح لا عيب فيه من الثمن الكلى.

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٩٥

### المسألة ٢٢٣:

العيب الذى يثبت به الخيار هو ما كان على خلاف الخلقة الأصلية فى الشيء، سواء كان نقصاً فى العين أم زيادة، فالعمى و الصمم و البكم و العرج و الإقعاد و العور و فقد بعض الأعضاء و الشلل فى بعضها عيب يثبت به الخيار، و زيادة اليد أو الرجل أو الكف أو القدم أو الإصبع أو أحد الأعضاء الأخرى عيب يثبت به الخيار كذلك، و انتشار بعض السموم و العناصر الغريبة فى تربة الأرض المبيعة التى تمنع نمو الزرع فيها أو تضعف الغرس أو تقلل الإنتاج عيب يثبت به الخيار، و هكذا فعيب كل شىء هو النقص أو الزيادة اللذان يعدان خللاً فى الخلقة الأصلية بالنسبة الى ذلك الشىء سواء كان الناقص منه أو الزائد فيه جزءاً من أجزائه أو صفة من صفاته.

بل حتى بعض الطوارى التى تعرض على الشىء و تلتزمه حتى تعد عرفاً عيباً من عيوبه كنزول الجيش فى الأرض أو بالقرب منها، و كوجود بعض الضواري و السباع فيها، حتى يمتنع المالك من الإفادة من أرضه و التصرف فيها كما يريد، فالظاهر ثبوت حكم العيب كذلك.

**المسألة ٢٢٤:**

ذكر جماعة من الفقهاء ان العيب إذا كان موجودا في أكثر أفراد الصنف لا يجرى عليه حكم العيب، فلا يوجب وجوده الخيار، و مثلوا لذلك بالثيوبة في الإماء فلا- تعد فيهن عيبا، و الظاهر أن ما ذكروه انما هو في الإماء الكبيرات، فان الغالب فيهن ذلك فيتم فيهن ما أفادوه. و أما الإماء الصغيرات غير المدركات أو في أول ادراكهن، فالأقوى ان الثيوبة فيهن عيب فيجرى فيها حكم العيب.

**المسألة ٢٢٥:**

الظاهر ان الحمل في الجوارى المبيعة من العيوب فيهن، فإذا وجد المشتري الأمة التي اشتراها حاملا كان له الخيار فيها، و ليس الحكم كذلك في الحيوانات.

**المسألة ٢٢٦:**

لا يعتبر في العيب الذي يثبت به الخيار أن يكون موجبا لنقص المالىة

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٩٦

في الشيء فإذا اشترى الإنسان الشيء فوجده معيبا، و كان العيب مما لا تنقص به المالىة، كان له الخيار بين ان يفسخ العقد، و يمضيه بالثمن المسمى، نعم لا- يجوز له أن يمسك الشيء المبيع و يطالب البائع بأرش النقصان فيه، الا إذا كان العيب الموجود فيه يوجب النقص في المالىة، و سيأتى التعرض لذلك في ما يسقط به الأرش دون الرد في المسألة المائتين و السادسة و الثلاثين.

**المسألة ٢٢٧:**

قد بينا في ما تقدم ان البائع أو المشتري إذا وجد في العوض الذي انتقل اليه عيبا، كان له الخيار بين أمور ثلاثة، فيجوز له أن يفسخ البيع، فيرجع بسبب ذلك كل واحد من العوضين الى مالكة الأول، و يجوز له أن يرضى بالبيع و يمضيه بالثمن المسمى الذي وقع عليه العقد بينه و بين صاحبه، و يجوز له أن يمسك بالعوض المعيب الذي انتقل اليه بالبيع، و يطالب مالكة الأول بأرش العيب الذي وجده فيه.

و هنا مواضع خاصة يخرج فيها الحكم عن هذه القاعدة، فيكون له الخيار فيها بين أمرين فقط، فيجوز له أن يمضى البيع بالثمن المسمى و يرضى بالمعيب، و يجوز له أن يمسك بالعوض المعيب الذي انتقل اليه بالبيع، و يطالب صاحبه بأرش النقصان فيه، و لا يثبت له الشق الثالث من الخيار، و هو أن يفسخ العقد، فيرد كلا من العوضين الى مالكة الأول. و يثبت هذا الاستثناء في عدة موارد فصلها في المسائل الآتى بيانها ان شاء الله تعالى.

**المسألة ٢٢٨:**

المورد الأول: ان يلتزم صاحب الخيار بالعقد الصادر بينه و بين صاحبه، و من الواضح ان التزامه بالعقد انما يدل على رضاه بالبيع، و لا يدل على رضاه بالعوض المعيب، و لا يكون موجبا لسقوط حقه من الأرش، و نتيجة لذلك فيكون له الخيار بين أن يبقى البيع بالثمن المسمى و أن يمسك بالعوض المعيب الذي انتقل اليه و يطالب مالكة الأول بأرش النقصان فيه كما ذكرناه في المسألة المتقدمة.

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٩٧

**المسألة ٢٢٩:**



المورد الثاني: أن يتصرف صاحب الخيار في العوض المعيب الذي انتقل اليه تصرفا يدل على التزامه بالعقد و اختياره عدم فسخه، فبطاً الجارية المبيعة أو يقبلها أو يلمسها لمسا يحرم على غير المالك، و هو كالمورد الأول انما يدل على رضاه بالعقد و لا يدل على رضاه بالعيب، فلا يسقط به حقه من الأرش و نتيجة لذلك فيكون مخيراً بين الأمرين الآنف ذكرهما.

#### المسألة ٢٣٠:

المورد الثالث: ان تلف العين المعيبة التي انتقلت اليه فلا يمكن له ردها الى مالكها الأول، و لا يحق له أن يختار فسخ العقد، بل يكون مخيراً بين الأمرين الآخرين الآنف ذكرهما.

#### المسألة ٢٣١:

المورد الرابع: أن يخرج صاحب الخيار العين المذكورة عن ملكه بسبب شرعى ناقل فيبيع العين على غيره أو يهبها له أو يقفها، أو يعتق العبد المملوك أو الأمة المملوكة.

#### المسألة ٢٣٢:

المورد الخامس: ان يتصرف صاحب الخيار في العين تصرفاً خارجياً يوجب تغيرها فلا يصدق معه ان العين باقية قائمة بحالها، و مثال ذلك أن يفصل الثوب المبيع أو يخيطه أو يطحن الحنطة، أو يغزل القطن أو الصوف أو ينسجها.

#### المسألة ٢٣٣:

المورد السادس: أن يتصرف في العين تصرفاً شرعياً اعتبارياً بحيث لا يصدق معه ان العين قائمة بحالها، و مثال ذلك ان يؤجر الدار من غيره أو يرهنها عنده.

#### المسألة ٢٣٤:

المورد السابع: ان يحدث في الشيء المعيب الذي انتقل اليه عيب كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٩٨

جديد بعد ما قبضه من مالكة الأول، فلا يحق له بعد حدوث العيب الجديد أن يفسخ البيع بسبب العيب السابق. و نتيجة لكل ما تقدم فلا يجوز لصاحب الخيار أن يفسخ البيع في جميع هذه الموارد، و يكون في كل واحد منها مخيراً بين أن يرضى بالعقد فيمضيه بالثمن المسمى و يرضى بالمعيب، و ان يمسك بالعوض المعيب الذي صار اليه و يطالب صاحبه بأرش النقيصة فيه.

#### المسألة ٢٣٥:

إذا اشترى الإنسان شيئاً، و كان له في ذلك العقد خياران، أحدهما خيار عيب، و الثاني خيار حيوان مثلاً أو غيره من أقسام الخيار، ثم حدث في المبيع عيب جديد بعد ما قبضه من البائع، فإن هذا العيب الحادث انما يمنعه من أن يفسخ العقد بخيار العيب السابق، و لا يمنعه من أن يفسخ العقد بخياره الآخر.

#### المسألة ٢٣٦:

و يستثنى أيضا من القاعدة الآنف ذكرها في المسألة المائتين و السابعة و العشرين مورد واحد آخر يسقط فيه الأرش و لا يسقط فيه الرد، فيكون صاحب الخيار في هذا المورد مخيرا بين أن يفسخ البيع فيرد كلا من العوضين الى مالكة الأول، و ان يرضى بالبيع فيمضيه بالثمن المسمى، و المورد المشار اليه هو ما إذا كان العيب الموجود في الشيء لا يوجب نقضا في ماليته في نظر أهل العرف كزيادة الإصبع الواحد في العبد المملوك و خصوصا إذا كان في القدم، و لذلك فلا يوجب بيعه أرشا للمشتري لعدم التفاوت في القيمة و المالية بين الصحيح منه و المعيب، نعم يكون من أجل وجود العيب مخيرا بين الأمرين الآنف ذكرهما.

قالوا: و من هذا النوع من العيب الخصاص في العبيد إذا اتفق تعلق غرض نوعي به بين عامة الناس كما نقل عن بعض فترات التأريخ، فكانت قيمة العبد الخصى من أجل هذه الغاية تساوى قيمة الفحل.

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٩٩

### المسألة ٢٣٧:

قال جماعة من الفقهاء، و هنا مورد آخر يسقط فيه الأرش كذلك و لا يسقط فيه الرد، فيجرى فيه الاستثناء المذكور في المسألة الماضية، و هو ما إذا اشترى الإنسان شيئا ربويا بعوض من جنسه من غير تفاضل، فظهر في أحد العوضين عيب، فلا يجوز لصاحب الخيار أن يأخذ أرش النقصان من الآخر حذرا من الربا المحرم في المعاملة، و لذلك فيكون مخيرا بين رد البيع و إمضائه بالثمن المسمى.

و لكن الأقوى جواز أخذ الأرش، فإن دفع أرش النقصان من أجل العيب لا يوجب زيادة في العوض في المعاملة فلا يلزم منه الربا.

### المسألة ٢٣٨:

لا خيار للمشتري إذا اشترى السلعة و هو يعلم قبل عقد البيع بوجود العيب فيها و لا خيار كذلك للبائع إذا باع سلعته بالثمن الشخصي المعين و هو يعلم قبل العقد بوجود العيب في الثمن، فلا يجوز لهما فسخ البيع، و لا حق لهما في المطالبة بالأرش.

### المسألة ٢٣٩:

إذا تبرأ البائع في عقد البيع من العيوب في الشيء المبيع، فاشترط فيه أن لا يرجع المشتري عليه بالثمن و لا يطالبه بالأرش إذا ظهر الشيء معيبا، و قبل المشتري بشرطه، لم يثبت للمشتري خيار إذا ظهر كونه معيبا، فلا يجوز له رد البيع و لا المطالبة بالأرش. و كذلك الحكم إذا تبرأ المشتري في ضمن العقد من عيوب الثمن الشخصي و قبل البائع بشرطه فلا خيار للبائع إذا ظهر الثمن معيبا، فلا حق له في الرد و لا في الأرش.

### المسألة ٢٤٠:

يسقط خيار العيب للمشتري إذا أسقطه هو باختياره بعد أن ظهر له وجود العيب في الشيء المبيع، فلا يحق له بعد ذلك رد البيع و لا المطالبة بالأرش، و كذلك الحكم إذا أسقط هو حقه من خيار العيب قبل أن يظهر له وجود العيب في الشيء و كان موجودا فيه حين العقد، فلا يجوز

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ١٠٠

له ان يرد البيع أو يطالب بالأرش، و يسقط خيار العيب للبائع إذا أسقطه هو باختياره قبل أن يظهر له وجود العيب في الثمن الشخصي أو بعد ما ظهر له إذا كان العيب موجودا فيه حين العقد، فلا يجوز له رد البيع و لا المطالبة بالأرش في صورتين.

**المسألة ٢٤١:**

و يسقط خيار العيب كذلك إذا اشترط البائع على المشتري في ضمن العقد و إذا اشترط المشتري على البائع في ضمن العقد سقوط خياره، إذا كان العوض الذى انتقل اليه من صاحبه معيبا، و قبل الآخر بشرطه، فلا يجوز للمشتري عليه رد البيع و لا مطالبته صاحبه بالأرش إذا وجد الشيء معيبا.

**المسألة ٢٤٢:**

إذا اشترط احد المتبايعين على الآخر فى ضمن العقد سقوط الأرش وحده، أو سقوط رد البيع وحده إذا كان الشيء معيبا، و قبل الآخر بالشرط، اتبع الشرط المجعول بينهما و لم يسقط الخيار من أصله، بل يسقط حق المطالبة بالأرش وحده فى الصورة الأولى، و يكون صاحب الخيار مخيرا بين رد العقد و إمضائه بالثمن المسمى، و يسقط الرد وحده فى الصورة الثانية، و يكون صاحب الخيار مخيرا بين إمضاء العقد بالثمن المسمى، و إمساك الشيء المعيب و مطالبته صاحبه بالأرش.

**المسألة ٢٤٣:**

ذهب جماعة من العلماء الى وجوب الفور و المبادرة فى خيار العيب فإذا تأخر صاحب الخيار فلم يفسخ و لم يطالب بالأرش سقط خياره، و ذهب آخرون الى عدم وجوب المبادرة فإذا تأخر و لم يبادر لإعمال خياره لم يسقط خياره، و هو مشكل، فإذا تأخر صاحب الخيار فى اختيار الفسخ أو الإمساك بالأرش، فلا يترك الاحتياط بالرجوع إلى المصالحة.

**المسألة ٢٤٤:**

إذا كان الشيء معيبا فى حين وقوع العقد عليه ثم زال عيبه بعد ذلك و قبل ان يعلم به المشتري، فالظاهر عدم سقوط الخيار بذلك، فيتخير

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ١٠١

صاحبه بين ان يفسخ العقد و ان يمسك المعيب بالأرش، و له أن يرضى بالبيع بالثمن المسمى، و الأحوط استحبابا أن يختار رد البيع مع إمكانه فان لم يمكن الرد أمسك بالمعيب و طالب صاحبه بأرشه.

**المسألة ٢٤٥:**

العيوب التى تحدث فى الشيء تقع على عدة أنحاء، فلا بد من ملاحظتها فإنها مختلفة الآثار.

النحو الأول: العيب الذى يكون موجودا فى الشيء حين وقوع عقد البيع، و هذا هو الموضوع الذى يثبت عند تحققه الخيار للمشتري إذا كان العيب فى المبيع، و للبائع إذا كان العيب فى الثمن الشخصى المعين أو ما هو بحكمه و قد سبق تفصيل ذلك فى المسائل المتقدمة.

و المدار على وجود العيب فى الشيء حال العقد كما ذكرناه سواء كان حدوته فيه مقارنا للعقد أيضا أم كان سابقا عليه و ان لم يعلم به صاحب الخيار الا بعد ذلك، بل و ان زال العيب قبل أن يعلم به، و قد تقدم منا بيان جميع ذلك.

النحو الثانى: العيب الذى يحدث فى الشيء بعد قبضه من بائعه، و هو لا يوجب خيارا للمشتري أو للبائع، و لكنه يمنع صاحب الخيار من الرد بالعيب السابق، و قد تقدم بيان ذلك فى المسألة المائتين و الرابعة و الثلاثين.

النحو الثالث: العيب الذى يحدث فى الشىء بعد وقوع العقد عليه و قبل قبضه من مالكة الأول، و هل يكون حدوث هذا العيب موجبا للخيار لمن انتقل اليه ذلك الشىء الذى حدث به العيب و لم يكن فيه عيب سابق، و هل يمنع من الرد و الفسخ بسبب العيب السابق إذا كان معييا سابقا؟؟

و هو موضع إشكال فى جميع فروضه، فلا يترك الاحتياط بالرجوع إلى المصالحة فى جميعها.  
نعم إذا كان حدوث هذا العيب بفعل المشتري نفسه لم يكن له أثر، فيكون بيع البائع عليه لازما، و لا خيار للمشتري فيه.  
كلمة التقوى، ج ٤، ص: ١٠٢

### المسألة ٢٤٦:

يرجع فى معرفة قيمة الشىء الصحيح و المعيب الى أهل الخبرة بتقويم ذلك الشىء و تمييز مراتب الصحة و العيب فيه و مقادير تفاوتها فى القيم، و لا ريب فى ان أهل الخبرة فى بعض الأشياء غير أهل الخبرة فى البعض الآخر منها، فالخبير بتقويم الدور و المنازل غير الخبير بالبساتين و الأراضى، و هو غير الخبير بتقويم السيارات و أدوات النقل، و هم غير أهل الخبرة بالامتعة و الأثاث، و هكذا فى الأدوات و الأجهزة بعضها مع بعض و الأطعمة بعضها مع بعض، و الخبرة فى كثير مما ذكر تفتقر إلى ممارسة و مران و طول مزاوله و تثبت، و ذلك واضح جدا و نحن نذكره للتنبه، و على أى حال فلا بد فى تقويم أى شىء من الرجوع الى الخبراء بقيمة نوع ذلك الشىء و أصنافه و أفراده و صحيحه و معييه و التمييز بين مراتب العيوب فى النقص و فى القيمة.  
و يكفى فى المقوم من أهل الخبرة الواحد بشرط أن يكون أمينا موثوقا على الأقوى و ان كان الأحوط استحبابا ان يرجع الى مقومين عدلين و لا سيما فى ما كان مظنة للغبن و ماثرا للنزاع.

### المسألة ٢٤٧:

أرش العيب هو مقدار التفاوت ما بين قيمة الشىء معييا و قيمته صحيحا، فإذا أريدت معرفة ذلك، رجع الى أهل الخبرة كما ذكرناه، فقوموا الشىء المبيع صحيحا، تقويما عادلا لا غبن فيه ثم قوموه معييا كذلك، ثم لوحظت نسبة قيمة المعيب إلى قيمة الصحيح، فأخذ من الثمن المسمى الذى وقع عليه العقد بتلك النسبة، و نقص منه بسبب وجود العيب فيه بتلك النسبة.  
فإذا اشترى الإنسان المتاع بعشرين دينارا فوجده معييا، و كانت قيمة ذلك المتاع عند أهل الخبرة خمسة و عشرين دينارا فى حال صحته، و كانت قيمته عشرين دينارا فى حال وجود العيب فيه و نسبة القيمة المذكورة للمعيب إلى قيمة الصحيح هى أربعة أخماسها و التفاوت ما بين القيمتين بخمسة دنانير و هى خمس قيمة الصحيح، فإذا أراد المشتري من البائع أرش العيب كان للمشتري خمس الثمن الذى وقع عليه العقد

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ١٠٣

فيرجع على البائع بأربعة دنانير فى المثال و هى خمس الثمن، و يكون للبائع منه ستة عشر دينارا و هى أربعة أخماسه.

### المسألة ٢٤٨:

إذا اختلف أهل الخبرة فى تقويم الشىء الصحيح أو فى تقويم المعيب أو فى تقويم كليهما فان اتفقت النسبة بين قيمتى الصحيح و المعيب فى كلا-التقويمين عمل بها، و مثال ذلك أن يقوم بعض أهل الخبرة الشىء فى حال صحته بعشرة دنانير و يقومه فى حال وجود العيب فيه بخمسة دنانير، و يقوم بعضهم الصحيح بثمانية دنانير، و يقوم المعيب بأربعة دنانير، فان التفاوت بين القيمتين فى كلا التقويمين بالنصف، فالخمس نصف العشرة فى التقويم الأول كما ان الأربعة نصف الثمانية فى التقويم الثانى، فيؤخذ نصف الثمن

المسمى.

و إذا اختلفت النسبة ما بين قيمتى الصحيح و المعيب فى التقويمين فكانت النسبة بينهما هى النصف مثلا فى أحد التقويمين و كانت النسبة هى الثلث فى التقويم الثانى أو أقل من ذلك أو أكثر، فلا يترك الاحتياط بالمصالحة حتى فى ما إذا كان بعض المقومين أقوى خبرة أو أكثر عددا، و كذلك الحكم إذا كان المقومون أكثر من اثنين، فان اتفقا على النسبة بين قيمة الصحيح و قيمة المعيب عمل عليها و ان اختلفوا فى ذلك رجع الى الاحتياط بالمصالحة.

#### المسألة ٢٤٩:

إذا باع الإنسان على غيره متاعين فى عقد واحد و كان لكل واحد من المتاعين ثمن مستقل عن الآخر، فوجد المشتري فى أحد المتاعين المبيعين عيبا، كان للمشتري الخيار فى المتاع المعيب، فيجوز له أن يفسخ البيع فيه فيرد المتاع على بائعه و يسترد منه ثمنه، و يجوز له أن يمضى البيع فيه و يرضى به بالثمن المسمى، و يجوز له ان يمسك المتاع المعيب و يطالب البائع بأرشه، و إذا اختار أن يرد المعيب ففسخ بيعه، كان للبائع أن يفسخ البيع فى المتاع الثانى الصحيح لتبعض الصفقة.  
كلمة التقوى، ج ٤، ص: ١٠٤

#### المسألة ٢٥٠:

إذا باع الإنسان على غيره متاعين فى عقد واحد بثمان واحد، فوجد المشتري فى أحد المتاعين عيبا، كان للمشتري الخيار فى العقد، فيجوز له أن يفسخ البيع فيرد المتاعين معا على بائعهما و يسترد منه ثمنهما، و يجوز له أن يرضى بالبيع فيمضيه فى المتاعين معا بالثمن المسمى، و يجوز له أن يمسك المتاعين و يطالب البائع بأرش المعيب منهما، و ليس له ان يرد المتاع المعيب وحده.

#### المسألة ٢٥١:

إذا اشترك رجلان فاشترى من شخص شيئا واحدا، فوجدا الشئ معيبا، ثبت لكل واحد منهما الخيار فى حصته من المبيع، فيجوز لأحدهما أن يفسخ البيع فى حصته و يردها على بائعها و يسترد منه ثمنها و ان لم يوافق المشتري الآخر على ذلك، فإذا فسخ فى حصته من المبيع كان للبائع الخيار فى أن يفسخ العقد مع المشتري الآخر لتبعض الصفقة.

#### المسألة ٢٥٢:

إذا اشترى الإنسان عبدا أو أمه ثبت للمشتري خيار العيب متى أصاب العبد أو الأمه جنون أو جذام أو برص أو قرن، فيجوز له فسخ البيع، و يجوز له إمساك المملوك و المطالبة بالأرش على نهج ما تقدم، و ان حدث فيه أحد هذه العيوب بعد العقد إلى مدة سنة من يوم العقد، و من أجل ذلك سميت هذه العيوب فى بعض النصوص بأحداث السنة.  
و إذا جعل العبد أو الأمه ثمنا شخصيا لمبيع، ثبت الخيار للبائع كذلك الى انتهاء السنة، و الجذام و البرص مرضان معروفان، و يرجع فيهما عند الاشتباه الى أهل الخبرة الثقات من أطباء و غيرهم، و القرن، و يقال له العفل أيضا لحم أو عظم أو غدة تنبت فى فرج المرأة تمنع الزوج من الوطء أو توجب تنفره عند المجامعة.  
كلمة التقوى، ج ٤، ص: ١٠٥

### الفصل السادس فى بعض أحكام الشرط و الخيار

**المسألة ٢٥٣:**

إذا شرط البائع على المشتري أو شرط المشتري على البائع شيئاً في ضمن عقد البيع وجب على المشروط عليه منهما الوفاء بذلك الشيء إذا كان جامعاً للشرائط الآتية ذكرها. ومثال ذلك أن يبيع الرجل داراً على شخص آخر بثمن معين، ويشترط البائع على المشتري في ضمن عقد البيع أن يسكن البائع الدار المبيعة شهراً أو شهرين مثلاً، فيجب على المشتري أن يفى للبائع بما شرط عليه فيمكنه من سكنى الدار المدة المعلومة.

وكذلك الحكم إذا شرط أحد المتعاقدين على الآخر شرطاً في ضمن عقد لازم آخر غير البيع كالنكاح والإجازة والصلح والهبة اللازمة أو أي عقد لازم آخر، فيجب على المشروط عليه الوفاء بالشرط المأخوذ في ضمن العقد اللازم كما يجب الوفاء بالعقد اللازم نفسه ولا يختص الحكم بالبيع.

**المسألة ٢٥٤:**

لا ينفذ الشرط ولا يجب الوفاء به إذا كان مخالفاً للكتاب والسنة، والمراد بما يخالف الكتاب والسنة أن يكون الشيء المشروط فعله أو المشروط تركه غير جائز في حكم شريعة الإسلام، فلا ينفذ الشرط ولا يجب الوفاء به إذا شرط عليه ترك واجب ثبت وجوبه بحجة شرعية في الإسلام أو شرط عليه فعل محرم ثبت تحريمه بحجة شرعية كذلك، سواء كان المحرم صغيراً أم كبيراً. ومثال ذلك أن يبيع الرجل على غيره شيئاً أو يؤجره داراً أو يزوجه امرأة ويشترط عليه في ضمن العقد الجارى بينهما أن يترك صلاةً واجبةً أو صوماً واجباً أو أي شيء واجب ثبت وجوبه على الإنسان بحجة شرعية، أو يشترط عليه أن يفعل محرماً قد ثبت تحريمه كذلك وإن كان المحرم صغيراً كما ذكرناه.

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ١٠٦

وتحصل مخالفة الكتاب والسنة كذلك إذا اشترط عليه أن تتحقق نتيجة أو يثبت شيء لم يشرع وجوده في الإسلام، أو اشترط عليه أن تنتفى نتيجة أو أمر يعلم بثبوتها وتحققه في الإسلام، ومثال ذلك أن يبيعه شيئاً أو يؤجره داراً أو يزوجه امرأة، ويشترط عليه أن يكون ماله بعد موته ميراثاً لغير وارثه الشرعي، أو يشترط عليه أن لا يرجع ميراثه من بعده إلى ورثته الشرعيين، أو يزوجه الحر ابنته أو أمته ويشترط عليه في عقد التزويج أن تكون أولاده منها أرقاء مماليك فلا يصح الشرط ولا يجب الوفاء به في جميع هذه الموارد.

**المسألة ٢٥٥:**

لا ينفذ الشرط ولا يجب الوفاء به إذا كان منافياً لمقتضى العقد الذي أخذ في ضمنه، ومثال ذلك أن يشتري الإنسان من غيره شيئاً ويشترط على البائع أن يبيع من غير ثمن، أو يستأجر منه داره ويشترط عليه أن الدار بلا أجر، أو يزوجه امرأة معينة ويشترط أحد المتعاقدين على صاحبه أن تكون الزوجة غير المعقودة، أو يشترط أن يكون الزوج غير من عقد له، أو أن يكون المهر ملكاً للزوج فلا يكون الشرط في جميع ذلك نافذاً ولا واجب الوفاء.

**المسألة ٢٥٦:**

يشترط فى نفوذ الشرط و فى وجوب الوفاء به أن يكون مأخوذاً فى ضمن أحد العقود، و أخذه فى ضمن العقد قد يكون بذكره فى العقد ذكرًا صريحًا، و قد يكون بذكر الشرط أولاً ثم إيقاع العقد بعده من غير فصل طويل بينهما بحيث يفهم من ذلك أن يكون العقد مبنيًا على الشرط، و قد يكون بدلالة القرائن العامة أو الخاصة على إرادته فى ضمن العقد. و لا يلزم الوفاء بالشرط إذا ذكر مجردًا عن عقد، و لا يلزم الوفاء به إذا ذكر قبل العقد و لم يبتن العقد عليه.

### المسألة ٢٥٧:

إذا شك فى أن العقد وقع مبنيًا على الشرط أم لا، فلا يترك الاحتياط كلمة التقوى، ج ٤، ص: ١٠٧ بالتصالح بين المتعاقدين، أو بالتقاييل ثم تجديد العقد مع الشرط أو بدونه كما يريدان.

### المسألة ٢٥٨:

الظاهر وجوب الوفاء بالشرط إذا اشترط فى ضمن أحد العقود الجائزة ما دام العقد الذى أخذ فيه موجودًا، فإذا فسخ العقد بين المتعاقدين سقط وجوب الوفاء بالشرط بتبعه.

### المسألة ٢٥٩:

يشترط فى لزوم الشرط و وجوب الوفاء به أن يكون مقدورًا عليه فى وقت تسليمه إذ لا لزوم و لا وجوب لغير المقدور، بل قال بعض الاساتذة الأكابر: لو علم عدم القدرة على الشرط لم يمكن إنشاء الالتزام به.

### المسألة ٢٦٠:

يعتبر - على الأحوط لزوماً، فى الشرط - أن يكون غير مجهول، سواء كانت الجهالة فيه توجب أن يكون عقد البيع الذى وقع فيه ذلك الشرط غريبًا، أم لم توجب ذلك، فلا يذكر المتعاقدان فى العقد الذى يجريانه بينهما شرطًا مجهولًا، و إذا هما ذكرًا فى ضمنه شرطًا مجهولًا، و كانت الجهالة فى الشرط توجب الجهالة فى عقد البيع نفسه كان العقد فاسدًا، و فسد بتبعه الشرط و إذا كانت الجهالة فى الشرط لا توجب جهالة فى البيع رجعا الى الاحتياط فى الشرط نفسه بالمصالحة عنه.

### المسألة ٢٦١:

الظاهر صحة الشرط و نفوذه حتى إذا وقع معلقًا، فلا يشترط فى صحته التنجيز، و مثال ذلك ان يبيع النجفى دارًا يملكها فى كربلاء، و يشترط البائع على المشتري ان له السكنى فى الدار شهرا إذا اتفق له فسافر الى كربلاء فى شهر ذى الحجة أو فى شهر محرم، فيصح الشرط و يجب على المشتري الوفاء به فيمكنه من سكنى الدار إذا حصل الأمر الذى علق شرطه عليه.

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ١٠٨

### المسألة ٢٦٢:

يجوز للإنسان ان يبيع مالا على غيره، ثم يبيع المشتري ذلك المال على بائعه الأول بعد ان اشتراه منه إذا لم يشترط البائع أو المشتري ذلك في البيع الأول، سواء كان الثمن الثاني مثل الثمن الأول أم أقل منه أم أكثر.  
و إذا باع الإنسان على غيره مالا، و شرط البائع على المشتري في ضمن العقد أن يبيعه منه بعد شرائه أو شرط المشتري على البائع في ضمن العقد ان يشتريه منه، فلا يترك الاحتياط باجتنابه، سواء كان في الشرط أن يكون البيع الثاني بأقل من الثمن الأول أم بأكثر منه أم بمثله أم لم يشترط في الثمن شيئا.

### المسألة ٢٦٣:

إذا شرط أحد المتعاقدين على صاحبه شرطا في ضمن أحد العقود، و فسد الشرط لاختلال بعض شروط الصحة فيه لم يفسد أصل العقد بفساد الشرط، بل يلغى الشرط خاصة و يجب الوفاء بالعقد.

### المسألة ٢٦٤:

إذا توفرت الشروط في الشرط المأخوذ في ضمن العقد صح و وجب على المشروط عليه ان يفي به، فإذا هو امتنع من فعله، جاز للمشروط له ان يجبره على فعله، فإذا تعذر عليه ان يجبره على فعل الشرط كان للمشروط له الخيار في فسخ العقد، و الأحوط لزوما ان لا يأخذ المشروط له بالخيار الا بعد تعذر إجبار صاحبه على فعل الشرط.

### المسألة ٢٦٥:

إذا كان فعل الشرط مقدورا عليه حين اشتراطه في ضمن العقد، ثم تعذر على المشروط عليه فلم يستطع الوفاء به كما إذا مرض فلم يتمكن من أداء الصوم الذي شرط عليه أداءه أو تلف الثوب فلم يستطع خياطته أو صبغه الذي شرطه عليه، ثبت للمشروط له الخيار في أصل العقد فيجوز له فسخه و إمضاؤه.

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ١٠٩

### المسألة ٢٦٦:

إذا ثبت حق الخيار للإنسان ثم مات قبل أن يأخذ بخياره، و لم يسقط بأحد السقطات انتقل خياره بعد موته الى ورثته، و جرت عليه أحكام المواريث، فلا يرث منه القاتل و لا الكافر و لا العبد المملوك كما لا يرثون من سائر أموال التركة، و يمنع الأقرب من الوارثين الا- بعد منهم في إرث حق الخيار كما يمنعه في إرث الأموال، و يحجب الوارث عن إرثه من حق الخيار ما يحجبه عن إرث سائر



المال، و تقسم السهام فيه على أصحاب السهام كما تقسم فيها.

### المسألة ٢٦٧:

إذا كان المال الذى تعلق به الخيار مما يحرم منه بعض الورثة، فهل يحرم ذلك الوارث من ارث الخيار كما يحرم من ارث ذلك المال أو لا يحرم منه؟ و مثال ذلك أن يشتري الإنسان أرضاً و يكون له حق الخيار فى شرائها، لغبن أو وجود عيب أو شرط، أو يبيع أرضاً و يكون له الخيار فى بيعها كذلك ثم يموت صاحب الخيار فهل ترث زوجته من خياره فى الأرض أو تحرم منه كما تحرم من إرث الأرض؟

و مثال ذلك أيضاً أن يبيع الرجل من أمواله أعيان الحبوب التى يختص بها ولده الذكر الأكبر و لا يرث منها غيره، و يكون له الخيار فى بيعها، أو يشتريها و يكون له الخيار فى شرائها ثم يموت الرجل قبل أن يأخذ بخياره فهل يحرم غير الولد الذكر الأكبر من ميراث الخيار كما يحرم من إرث الحبوب أو لا- يحرم منه؟ الأقرب حرمان ذلك الوارث من ارث الخيار إذا كان المال الذى تعلق به الخيار منتقلاً عن الميت، و لا يحرم من ارث الخيار إذا كان المال منتقلاً إليه، فإذا باع الرجل أرضه و كان له الخيار فى بيعها ثم مات لم ترث زوجته من خياره فى بيعها، و إذا اشترى أرضاً من غيره و كان له الخيار فى شرائها ورثت الزوجة من خياره فى شرائها كسائر الورثة. و كذلك الحكم إذا باع الرجل أعيان الحبوب أو اشتراها مع الخيار ثم مات، فلا يرث غير الولد الذكر الأكبر من الخيار فى الصورة الأولى، و يرث منه فى الصورة الثانية.

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ١١٠

### المسألة ٢٦٨:

إذا مات صاحب الخيار و كان له ورثة متعددون ثبت لكل واحد منهم الخيار مستقلاً فى حصته خاصة، و قد تقدم قريباً ان سهام الورثة فى إرثهم من الخيار تكون على مقادير سهامهم فى ميراث المال، و نتيجة لذلك فيجوز لكل فرد من الورثة أن يفسخ العقد فى حصته، و يجوز له ان يمضى العقد فيها.

و لا يؤثر فسخه العقد فى حصته شيئاً إلا إذا رضى من عليه الخيار بذلك، فيفسخ العقد حين ذاك فى حصته خاصة، و لا يفسخ العقد فى الجميع حتى يتفق جميع الورثة فيفسخ كل فرد منهم فى حصته، فيفسخ العقد فى الجميع سواء رضى من عليه الخيار أم لم يرض.

### المسألة ٢٦٩:

إذا اتفق الورثة ففسخوا البيع الذى عقده مورثهم، و جب عليهم ان يردوا الثمن على المشتري، فإذا كانت عين الثمن موجودة و جب عليهم دفع العين اليه و إذا كانت تالفه أو منتقلة عن ملكهم بناقل شرعى و جب عليهم رد بدلها و هو المثل أو القيمة من تركة الميت، فان الثمن بعد الفسخ بعض ديونه، و إذا فسخ بعض الورثة فى حصته و لم يفسخ الآخرون منهم و رضى المشتري بذلك، و جب على الفاسخ بل على الورثة أيضاً ان يدفعوا ثمن الحصه من العين إذا كانت موجودة و إذا كانت تالفه أو منتقلة عن ملكهم فالأحوط الرجوع الى المصالحة فى إخراج ثمن الحصه من التركة أو من حصه الفاسخ خاصة.

**المسألة ٢٧٠:**

إذا جعل المتعاقدان الخيار في العقد لشخص آخر غيرهما أو شرط أحد المتعاقدين ذلك و قبل به الآخر- كما ذكرناه في المسألة المائة و التاسعة و الخمسين، ثم مات الشخص الأجنبي الذي جعل له الخيار لم ينتقل حق الخيار منه الى وارثه من بعده، إلا إذا علم أن الخيار في العقد قد جعل حقا لذلك الأجنبي على كل حال سواء كان حيا أم ميتا، فإذا علم ذلك انتقل الخيار بعد موته الى وارثه و ان كان الفرض بعيدا.

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ١١١

**المسألة ٢٧١:**

إذا تلف الشيء المبيع في مدة الخيار و قبل انتهائها، فإن كان الخيار الذي حصل فيه التلف هو خيار الحيوان، فالظاهر ان تلف المبيع فيه يكون من مال البائع، و كذلك الحكم إذا كان الخيار الذي وقع التلف فيه هو خيار الشرط للمشتري، فيكون تلف المبيع من مال البائع أيضا.

و إذا كان الخيار هو خيار الشرط للبائع، فالظاهر ان تلف المبيع في زمانه يكون من مال المشتري.  
و إذا كان الخيار هو خيار المجلس، فهل يكون تلف المبيع في زمانه بعد القبض من مال المشتري أيضا؟. فيه اشكال.

**الفصل السابع في ما يدخل في المبيع****المسألة ٢٧٢:**

إذا باع الإنسان على غيره شيئا و أطلق المتعاقدان اسم ذلك المبيع بينهما و لم يذكر ما يدل على عموم أو خصوص، دخل في البيع كل ما يدل عليه اسم ذلك الشيء بحسب المتفاهم العرفي بين الناس، و ما تدل القرائن العامة أو الخاصة بينهم على دخوله فيه من أجزاء أو توابع أو غير ذلك، مما جرى التعارف أو العادة على شمول الاسم أو البيع له، و هذا هو ما يقصده المتعاقدان بحسب ارتكازهما الإجمالي عند اجراء المعاملة على الشيء و ان لم يلتفتا اليه على وجه التفصيل.

**المسألة ٢٧٣:**

إذا باع الرجل على غيره بستانا، دخلت في المبيع أرض البستان و ما فيه من نخيل و شجر و فسيل، و ما حوطه من جدار أو خص أو اسلاك أو غير ذلك مما جرت به العادة في تسوير البساتين و ما يكون للسور المحيط به من أبواب و منافذ و إغلاق للأبواب، و ما في البستان من بئر أو عين خاصة أو نهر أو ساقية أو حوض أو مجارى لإخراج المياه التي تنفصل من الأرض و الأشجار، و كالناعور و وسائل السقى و أدواتها

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ١١٢

إذا جرت العادة بدخولها في اسم المبيع، و الأبنية التي تنشأ في البستان لبعض مرافقه و مصالحه و العرائش التي تجعل للكرم و بعض

الأشجار المتسلقة، والحضيرة و هو الموضع الذي يعد لجمع التمر و تشميسه و تصفيته و قد يستعمل لغير التمر من الثمار، و ما أشبه ذلك من التوابع و المرافق التي تلحق بالبستان عرفاً أو عادة، و قد تختلف البلاد أو العادات في ذلك فيلحق كلا حكمه.

#### المسألة ٢٧٤:

إذا باع الرجل على غيره أرضاً، فالظاهر ان النخيل و الشجر الذي يوجد في الأرض لا يدخل في اسم المبيع عرفاً و لا يكون له تابعاً فلا يشمل المبيع الا- مع اشتراط دخوله، و إذا باعه دابةً أو بقرةً أو غيرها من إناث الحيوان و كانت حاملاً، أو باعه شجرةً و كانت مثمرة، ففعل المتعارف بين الناس أن يدخل الحمل في بيع الأم و ان تدخل الثمرة في بيع الشجرة، فإذا ثبت هذا التعارف كان قرينةً على دخولهما في المبيع، و الا فلا يشملهما المبيع، فلا بد من الملاحظة.

#### المسألة ٢٧٥:

إذا باع الرجل على غيره نخلاً- و عليه ثمر، فان كان ثمر النخل قد أبر أى لقح فهو للبائع و ان لم يلحق بعد فالثمر للمشتري، و هذا التفصيل يختص ببيع النخل، فإذا باع غير النخل من أنواع الشجر و كان له ثمر، فثمره للبائع سواء أبر أم لم يؤبر، و كذلك الحكم إذا نقل النخل الى ملك غيره بغير البيع من النواقل الشرعية كالصلح و الهبة، فإن ثمر النخل يكون للنقل سواء لقح أم لم يلحق، و إذا دلت القرينة العامة أو الخاصة على دخول الثمر في البيع شمله و كان للمشتري و قد ذكرنا هذا في المسألة المتقدمة.

#### المسألة ٢٧٦:

إذا باع الرجل على غيره نخيلاً أو شجراً و بقي الثمر ملكاً للبائع، و احتاج الثمر إلى السقى، جاز للبائع أن يسقيه، سواء كان قد اشترط في العقد على المشتري أن تبقى الثمرة على أصولها أم لم يشترط عليه

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ١١٣

ذلك، و ليس للمشتري ان يمنع من السقى في كلتا صورتين، و إذا احتاجت الأصول إلى السقى، جاز للمشتري أن يسقيها، و ليس للبائع منعه، هذا إذا لم يتضرر الآخر بالسقى.

و إذا كان السقى مضراً بأحدهما و ترك السقى مضراً بالآخر، فان كان البائع قد شرط على المشتري في ضمن العقد أن تبقى الثمرة على أصولها إلى أوان جذاها، و قبل المشتري بشرطه، فالظاهر تقديم حق البائع، و ان لم يشترط عليه ذلك، فالأحوط إيقاع المصالحة بينهما و لو بالمعاوضة عن بعض الأضرار.

#### المسألة ٢٧٧:

إذا باع الشخص على غيره بستاناً، و استثنى لنفسه من البستان نخلةً أو نحوها، فللبائع حق المرور الى نخلته و الخروج منها، و له من أرض البستان مدى جرائد النخلة و مسرى عروقها فيها، و لا يجوز للمشتري أن يمنع عن شيء من ذلك، فيصد الجرائد أو العروق عن أخذ مداها، أو يمنع الرجل عن الدخول الى نخلته و الخروج منها.

**المسألة ٢٧٨:**

إذا باع الإنسان على أحد دارا، دخل في اسم المبيع أرض الدار و بناؤها، ما علا من البناء و ما سفلى، الا ان تدل الامارات على استقلال أحدهما عن الآخر و عدم التبعية له فلا يدخل أحدهما في بيع الآخر حين ذاك. و مثال ذلك أن تكون الدار المبيعة في الطابق الأسفل من البناية، و يكون الطابق الأعلى دارا أخرى مستقلة بمدخلها و مخرجها و مرافقها، أو يكون فندقا للنزلاء، أو شققا معدة للإجارة، أو محلات معدة للتجارة.

أو تكون الدار المبيعة في الطابق الأعلى، و يكون الطابق الأدنى دكاكين و حوانيت و مواضع للإجارة أو فندقا أو ما يشبه ذلك. و يدخل في بيع الدار السرداب و النفق الذى يوجد فيها، و الأبواب و الشبائيك و الرواشن و السلالم المثبتة، و الأخشاب و الحديد الذى يستدخل في البناء أو يجعل دعائم تعتمد عليها السقوف، و يدخل في

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ١١٤

بيعهما ما يوجد فيها من نخيل أو شجر، و الحديقة التابعة للدار، المتعارف وجودها في المنازل الغربية الوضع، و المجالس التى تعد لاستقبال الضيوف و الزوار الرجال، و تدخل في بيعها الاسلاك الكهربائية و أنابيب الماء و الحنفيات و المغاسل المثبتة، و نحو ذلك من التوابع، الا ان تدل القرينة على الاستقلال و عدم التبعية في بعض ما ذكر، أو يشترط البائع عدم دخوله في البيع.

**المسألة ٢٧٩:**

لا تدخل في بيع الأرض الأحجار التى توجد مدفونة فيها و لا الكنوز التى قد توجد مستودعة فيها، و لا يشمل بيعها المعادن الجوفية التى توجد في أعماق الأرض و لا تعد من توابع الأرض في نظر أهل العرف، نعم يشمل بيع الأرض ما يتكون فيها من أحجار و معادن إذا كانت من توابع الأرض في نظر أهل العرف.

**الفصل الثامن في التسليم و القبض****المسألة ٢٨٠:**

إذا تم عقد البيع بين البائع و المشتري و جب عليهما تسليم العوضين اللذين وقعت المبادلة بينهما، فيجب على البائع تسليم المبيع إلى المشتري، و يجب على المشتري تسليم الثمن إلى البائع، إلا إذا شرط أحدهما على صاحبه أن يؤخر تسليم العوض اليه، فينفذ له شرطه. و لا يجوز للبائع و لا للمشتري أن يؤخر التسليم مع عدم الشرط إلا إذا رضى له صاحبه بالتأخير، أو كان معذورا في ذلك.

**المسألة ٢٨١:**

إذا امتنع المتبايعان عن تسليم العوضين من غير شرط و لا عذر أجبرا على التسليم، و إذا امتنع أحدهما عن التسليم من غير شرط و لا عذر، مع بذل صاحبه العوض الذى عنده اجبر الممتنع.

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ١١٥

**المسألة ٢٨٢:**

إذا شرط أحد المتبايعين على صاحبه في ضمن العقد أن يؤخر التسليم مدة، وقبل الآخر بذلك ثبت له شرطه و جاز له التأخير كما تقدم، ولا بد و أن تكون مدة التأخير المشترطة معينة معلومة عند الطرفين، وإذا هو آخر التسليم من قبله مع الشرط، فليس للآخر أن يتمتع عن تسليم ما لديه.

**المسألة ٢٨٣:**

إذا انقضت المدة التي اشترط البائع أو المشتري فيها تأخير التسليم من قبله، واستمر على عدم التسليم بعد انقضاء مدة شرطه من غير عذر، جاز للآخر أن يتمتع عن تسليم العوض الذي عنده إذا لم يكن قد سلمه إياه من قبل.

**المسألة ٢٨٤:**

يجوز للبائع أن يشترط لنفسه على المشتري أن ينتفع بالمبيع مدة، فيسكن الدار المبيعة مثلا أو يزرع الأرض المبيعة، أو يركب الدابة أو السيارة المبيعة، أو يستخدم المملوك المبيع فإذا قبل المشتري بشرطه نفذ و وجب على المشتري الوفاء به، ولا بد و أن تكون مدة الانتفاع المشترطة معينة معلومة عند الطرفين.  
و إذا كان الثمن في المعاملة شخصا معينا و كانت له منافع معلومة، جاز للمشتري كذلك أن يشترط لنفسه على البائع أن ينتفع بالثمن مدة معلومة على نهج ما تقدم في المبيع.

**المسألة ٢٨٥:**

القبض يعنى استيلاء القابض على الشيء و وضع يده عليه، و لا فرق في ذلك بين المنقول من الأشياء و غير المنقول منها، و ان اختلف الأمر في الأفراد باختلاف الشيء المستولى عليه، فالاستيلاء على الثوب أو على الحيوان مثلا يحصل بأخذه باليد أو أخذ زمامه أو إمساك جبهه، و كذلك الاستيلاء على الدينار أو على الكتاب أو على السيارة، أو على سائر المنقولات. و الاستيلاء على الدار أو على الحانوت أو البستان يتحقق بالتسلط الخارجى على التصرف فيها. هذا من ناحية القابض.

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ١١٦

و أما من ناحية الدافع، فالتسليم أو الإقباض يعنى دفع الشيء الى صاحبه، من غير فرق كذلك بين المنقول من الأشياء و غير المنقول، و دفع الشيء الى صاحبه قد يحصل في بعض الأشياء بتسليمه إليه باليد كما في الثوب و الحيوان و الكتاب و الدينار و السيارة و نحو ذلك، و قد يتحقق بتسليط صاحب الشيء عليه تسليطا خارجيا، بأن يرفع الدافع يده عن الشيء و يأذن للقابض في التصرف فيه كيف يريد، و يرفع عنه المنايات الأخرى حتى يصبح في نظر العقلاء مستوليا على الشيء استيلاء كاملا و متسلطا على التصرف فيه، و هذا في الأشياء غير المنقولة كالدار و البستان و الحانوت و أمثالها، و هذا هو المقدار المعبر من التخليه في تحقق معنى الإقباض و التسليم، و لا يكفى من التخليه ما يكون أقل من ذلك. و من هذا التفصيل قد اتضح المراد من التسليم الواجب على المتبايعين في المنقول من

الأشياء و غير المنقول منها.

### المسألة ٢٨٦:

إذا تم عقد البيع بين البائع و المشتري ملك كل منهما المال الذى انتقل اليه بالبيع، فيصبح المال المبيع ملكا للمشتري و يملك جميع نمائه و نتاجه الذى يتجدد بعد البيع، سواء قبض الأصل من البائع أم لم يقبضه، بل و ان تلف الأصل قبل أن يقبضه من البائع. و كذلك الحكم فى الثمن فيصبح بعد ان يتم البيع ملكا للبائع، و يملك جميع نتاجه و نمائه، فإذا كان الثمن شخصا معيناً و تجدد له بعد البيع نماء أو نتاج فهو ملك للبائع سواء قبض أصل الثمن من المشتري أم لم يقبضه، و سواء تلف أصل الثمن بعد النمو و النتاج أم لم يتلف، بل و ان تلف الأصل قبل قبضه من المشتري، و إذا كان الثمن كلياً فى الذمة فلا- يتعين الفرد الخارجى للمشتري الا بعد التعيين، فإذا تعين و قبضه المشتري ملك ما يتجدد بعد ذلك من نمائه و نتاجه.

### المسألة ٢٨٧:

إذا تلف المال المبيع قبل أن يقبضه المشتري من البائع انفسخ عقد البيع و رجع كل من المالىن الى ملك مالكة الأول، فيرجع المبيع الى ملك

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ١١٧

البائع و يكون تلفه عليه، و يرجع الثمن إلى المشتري و لا- يرجع معهما النماء الذى تجدد لهما قبل انفساخ العقد فنماء المبيع الذى حصل منه فى تلك الفترة لا- يزال ملكا للمشتري و لا يرجع مع أصل المبيع الى ملك البائع، و نماء الثمن الذى حصل منه فى تلك الآونة لا يزال ملكا للبائع و لا يرجع بعد انفساخ البيع مع أصل الثمن الى ملك المشتري. و كذلك الحكم فى ما إذا تعذر الوصول الى المال المبيع قبل قبضه من البائع كما إذا سرقه سارق أو غصبه غاصب أو غرق فى بحر و كما إذا شرد الجمل أو أبق العبد أو أفلت الطائر فلا يمكن العثور عليه، فينفسخ البيع و يكون فى حكم التلف من مال البائع.

### المسألة ٢٨٨:

إذا كان الثمن شخصياً معيناً و تلف قبل أن يقبضه البائع من المشتري انفسخ عقد البيع و رجع كل من الثمن و المثلن الى ملك مالكة الأول، فيعود الثمن ملكا للمشتري و يكون تلفه عليه و يجرى فى هذا الفرض جميع ما ذكرناه فى المسألة المتقدمة من الأحكام و الآثار سواء بسواء، و كذلك الحكم فى ما إذا تعذر الوصول الى الثمن الشخصى كما إذا غصب أو نهب أو غرق قبل قبضه من المشتري و قد تقدم بيانه فى المسألة السابقة أيضاً.

### المسألة ٢٨٩:

ما ذكرناه من الأحكام فى تلف المبيع قبل قبضه من بائعه إنما تترتب فى ما إذا كان التلف ياحدى الآفات الموجبة للتلف، و لا تعم ما إذا وقع التلف بعمل البائع نفسه أو بصنع أحد أجنبى يمكن رجوع المشتري اليه و أخذ بدل الشئ التالف منه، فان الظاهر صحة العقد

في هاتين الصورتين و للمشتري ان يرجع على البائع في الصورة الأولى، و على المتلف الأجنبي في الصورة الثانيةً بمثل الشيء التالف إذا كان مثليا و بقيمته يوم التلف إذا كان قيميا.

و كذلك الحكم في الثمن الشخصي إذا أتلفه المشتري نفسه قبل قبضه منه أو أتلفه أجنبي يمكن الرجوع عليه ببدل التالف فلا يفسخ العقد بل يصح البيع و يكون للبائع الرجوع على من أتلف الثمن بالمثل أو القيمة.

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ١١٨

### المسألة ٢٩٠:

إذا تحقق القبض على الوجه الذي تقدم منا بيانه في المسألة المائتين و الخامسة و الثمانين و حصل الاستيلاء عرفا على الشيء ترتبت أحكام القبض، و خرج به الشيء عن ضمان بائعه فلا يكون تلف المبيع بعد ذلك من مال البائع، و لا يكون تلف الثمن الشخصي بعد ذلك من مال المشتري.

و يكفي في تحقق القبض أيضا ان يسلم البائع المال المبيع الى الوكيل المفوض من قبل المشتري، و ان يسلم المشتري الثمن الى الوكيل المفوض من قبل البائع، و يكفي أن يأمره المشتري بأن يسلم المال الى رجل معين، فإذا دفع البائع المال الى ذلك الشخص فقد حصل القبض، و برئت ذمة البائع، و يكفي كذلك ان يأمره المشتري بأن يرسل المال الى موضع معين، متجرا، أو مصرف، أو بنك في البلد، أو الى موضع معين في بلد آخر، فإذا أرسل البائع المال أو أرسله وكيله المفوض منه الى الموضع الخاص و اطمأن بوصوله فقد حصل القبض، و كذلك الحكم في قبض البائع الثمن.

### المسألة ٢٩١:

إذا باع الشخص على غيره شيئين أو عدة أشياء و تلف بعض الأشياء المبيعة قبل قبضها و لم يتلف الباقي منها، تبعض العقد، فانفسخ البيع في خصوص الشيء التالف، و رجعت حصة ذلك التالف من الثمن إلى المشتري، و كان تلف ذلك المبيع من مال بائعه، و صح البيع في الأشياء الباقية التي لم تتلف بما يخصها من الثمن، و ثبت للمشتري فيها الخيار، لتبعض الصفقة، فيجوز له أن يفسخ العقد، فيرد الأشياء المذكورة غير التالفة على بائعها، و يسترد منه حصتها من الثمن، و يجوز له ان يرضى بالبيع في هذه الأشياء غير التالفة بحصتها من الثمن.

### المسألة ٢٩٢:

إذا حدث في المال المبيع احد العيوب بعد العقد و قبل أن يقبضه المشتري من بائعه فقد ذكرنا في المسألة المائتين و الخامسة و الأربعين ان

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ١١٩

الحكم في هذا العيب مشكل في جميع فروض المسألة فلا يترك الاحتياط بالرجوع إلى المصالحة في جميعها. و يستثنى من ذلك فرض واحد، و هو ما إذا كان حدوث العيب في المال بفعل المشتري نفسه، فلا يكون للعيب أثر، فيكون بيع البائع لازما و لا خيار فيه للمشتري.

**المسألة ٢٩٣:**

يجب على البائع أن يخلى المبيع عند تسليمه من أثائه و أمتعته، و من أى شىء يمنع المشتري أو يزاحمه فى تصرفاته فى المبيع، فعليه أن يفرغ الدار المبيعة و الحانوت المبيع و الفندق المبيع مما فيها من أثاث و أمتعة و فرش و أجهزة و أدوات و آلات و حوائج لا تدخل فى المبيع و لا يشملها البيع. و إذا كانت الدار أو المحل مبلطا بحجارة و اشترط البائع عدم دخولها فى المبيع و جب عليه قلعها و إخراجها و تسوية الأرض، و كذلك إذا كان له فى الأرض شىء مدفون، حجارة أو حديد أو غير ذلك مما يمنع من الزراعة أو البناء فيها أو يمنع الانتفاع بها بوجه آخر أو كان البائع قد اشترط عدم شمول البيع له فيجب عليه إخراجها و تسوية الأرض و طم حفرها.

**المسألة ٢٩٤:**

إذا احتاج البائع فى إخراج بعض الأثاث أو الأشياء من المنزل أو المحل المبيع الى هدم بعض جدرانها، هدمه و اخرج أثائه و وجب عليه بعد ذلك ترميم البناء و إصلاح ما استهدم.

**المسألة ٢٩٥:**

إذا كان البستان المبيع مشغولا بزراع للبائع، فإن كان قد حل أو ان حصاد الزرع و جب على البائع حصاده و اخلاء الموضع منه، و إذا كانت للغرس أو الزرع جذور تضر بزراعة البستان و الانتفاع به بعد ذلك و جب على البائع استيصال الجذور و تنقية الأرض منها و تسوية الأرض بعد ذلك.

و ان لم يحن وقت حصاد الزرع، فان اشترط البائع على المشتري

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ١٢٠

بقاء الزرع فى الأرض مع الأجرة أو بدونها و جب العمل بما شرط، و ان لم يشترط عليه شيئا، فلا يترك الاحتياط بالمصالحة بينهما و خصوصا إذا كان المشتري جاهلا بوجود الزرع فى البستان أو كان جاهلا بحاجة الزرع الى البقاء.

**المسألة ٢٩٦:**

يجوز للرجل أن يبيع المال الذى اشتراه و لم يقبضه من بائعه عليه إذا كان الشىء المبيع غير مكمل و لا موزون، سواء أراد بيعه على مالكة الأول أم على غيره، و سواء باعه برأس ماله أم بربح.

و إذا كان الشىء المبيع مما يكال أو مما يوزن، فالظاهر جواز بيعه أيضا قبل قبضه إذا كان بيعه توليئه اى برأس ماله، و الأحوط لزوما المنع إذا كان البيع مرابحة، سواء أراد بيعه على بائعه الأول أم على غيره فى كلا الحكمين.

و هذا فى غير مال السلف إذا أراد بيعه على بائعه أو على غيره، قبل حلول الأجل أو بعد حلوله و قبل القبض، و سيأتى التعرض ان شاء الله تعالى لبيان الحكم فى ذلك فى فصل بيع السلف.



**المسألة ٢٩٧:**

إذا باع الرجل على أحد شيئاً بثمن معلوم، فقد لا يجعل المتعاقدان للثمن أجلاً، فيكون الثمن حالاً، سواء أطلقا العقد بينهما فلم يذكر للثمن أجلاً، أم صرحا في العقد بعدم التأجيل و يسمى نقدا باعتبار حلول الثمن و جواز مطالبه البائع به بعد إتمام العقد، و النقد هو تعجيل الثمن، فإذا دفع المشتري الثمن إلى البائع معجلاً فقد نقده كما يقول اللغويون، و يوصف به البيع باعتبار نقد الثمن فيه، فيقال باع الرجل الشيء نقداً أي بثمن معجل.

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ١٢١

وقد يشترط المشتري أو البائع تأجيل الثمن، فيسمى ذلك نسيئته، و النسيئة بمعنى التأخير و التأجيل و يوصف به البيع كذلك باعتبار تأجيل الثمن فيه، فيقول المتعاملون باع الرجل متاعه نسيئته، أي بثمن مؤجل.

**المسألة ٢٩٨:**

إذا باع الرجل على غيره متاعاً، و لم يشترط البائع أو المشتري على صاحبه في العقد ان يكون الثمن مؤجلاً كان الثمن حالاً، فيجوز للبائع بعد ان يتم العقد بينه و بين المشتري، و بعد ان يدفع اليه المبيع: ان يطالبه بالثمن فعلاً و في أى وقت أراد، و إذا طالب البائع المشتري بالثمن وجب على المشتري دفعه اليه، و لم يجز له الامتناع عنه الا إذا امتنع البائع عن تسليم المبيع اليه من غير عذر و لا شرط، و إذا دفع المشتري الى البائع الثمن بعد انتهاء العقد وجب على البائع أخذه، و لم يجز له أن يمتنع من قبضه.

**المسألة ٢٩٩:**

إذا شرط المشتري في ضمن العقد تأجيل الثمن كان نسيئته، فلا يجوز للبائع أن يطالب المشتري بالثمن قبل حلول الأجل المعين بينهما، وفاء بالشرط، و لا يجب على المشتري ان يدفع الثمن للبائع قبل حلول الأجل و ان طالبه به البائع.

**المسألة ٣٠٠:**

إذا اشترط المشتري على البائع تأجيل الثمن، ثم دفع اليه الثمن قبل حضور أجله فالظاهر وجوب أخذه على البائع الا أن تكون على البائع في أخذه منه قبل الأجل منه لا- يتحملها، أو تدل القرائن على ان تأجيل الثمن في المقام حق من حقوق البائع كما هو حق للمشتري، فلا يجب عليه أخذ الثمن حين ذلك.

**المسألة ٣٠١:**

إذا اشترط في العقد تأجيل الثمن، فلا بد من ان يعين له أجلاً، و لا بد من ان يكون الأجل محددًا مضبوطًا من الزيادة و النقصان، فلا يصح ان يشترط التأجيل و لا يعين له أجلاً، و لا يصح ان يعين أجلاً

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ١٢٢

يتردد بين الزيادة و النقصان، و مثال ذلك ان يؤجل دفع الثمن الى ان يقدم زيد من سفره، أو الى يوم حصاد الزرع أو الى حين بيع التمر أو الى وقت جذاذ الثمرة، و لا- يكفي ان يذكر أجلا- معينا في نفسه الا ان المتعاقدين يجهلان مواعده، و مثال ذلك ان يشترط تأجيل الثمن إلى أول يوم من برج الحمل أو الى أول يوم من برج الميزان أو الى أول يوم من السنة الميلادية فلا- يصح إذا جهل المتعاقدان موعد ذلك، بل و لا يصح إذا جهله أحدهما.

### المسألة ٣٠٢:

الظاهر صحة البيع إذا اشترط فيه تأجيل دفع الثمن إلى أول يوم من الشهر القادم و كان الشهر الحاضر مرددا بين التمام و النقصان، بل الظاهر صحة البيع إذا جعل الأجل أول يوم من شهر رمضان المقبل و هما في شهر رمضان الحاضر، و تردد الناقص من أيام السنة بين الأقل و الأكثر.

### المسألة ٣٠٣:

إذا باع الإنسان على غيره شيئا بثمان معين يدفعه اليه نقدا، و بثمان أكثر منه يدفعه إليه نسيئة إلى أجل مسمى و جرى الإيجاب و القبول بين المتبايعين على ذلك، فالظاهر صحة البيع بالثمان الأقل إلى المدة المعينة، و مثال ذلك ان يبيعه داره مثلا بألف دينار يدفعه اليه معجلا، و بألفي دينار يدفعها اليه بعد مضي سنة من يوم وقوع البيع بينهما، و يقبل المشتري منه البيع على هذه الصورة، فيصح بيع الدار بألف دينار مؤجلة إلى مضي سنة من اليوم المعين، و ان كان الأحوط ان يتقابل المتبايعان من العقد الذي أوقعا بينهما ثم ينشأ بيعا جديدا حسب ما يريدان.

### المسألة ٣٠٤:

إذا باع الرجل على غيره شيئا بثمان معين يدفعه اليه بعد مدة معينة، و بثمان معين آخر أكثر من الأول يدفعه اليه بعد مدة معينة هي أطول من المدة الأولى، و جرى الإيجاب و القبول بين المتبايعين على ذلك كما

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ١٢٣

في المسألة المتقدمة، فالظاهر عدم صحة البيع، و مثال ذلك أن ينشئ الرجل بيع داره على المشتري بألف دينار يدفعه المشتري إليه بعد مضي شهر من يوم العقد، و بألفي دينار يدفعهما اليه بعد مضي سنة كاملة من يوم العقد، و يقبل المشتري منه الإيجاب على هذه الصورة، فلا يصح البيع كما قلناه.

### المسألة ٣٠٥:

إذا كان الثمن الذي اشترى الإنسان به المبيع حالا، أو كان نسيئة فحل بعد ذلك أجله، و أراد المشتري ان يزيد البائع على الثمن مبلغا آخر من المال ليؤخره في الجميع إلى أجل فالظاهر عدم جواز ذلك، و كذلك الحكم في كل دين حال، و مثال ذلك أن يكون

الثلث الحال أو الدين الحال ألف دينار، فيزيد المدين على المبلغ المذكور مائة دينار ليؤجله صاحب الدين بالجميع إلى ستة أشهر أو إلى سنة، فلا يجوز ذلك، سواء أجرى المعاملة على نحو البيع أم على نحو الصلح.

### المسألة ٣٠٦:

إذا كان الثمن الذي اشترى الإنسان به الشيء المبيع مؤجلاً إلى أمد معين و أراد المشتري أن يزيد للبائع في مقدار الثمن ليزيد البائع له في مقدار الأجل فلا يجوز له ذلك، وكذلك الحكم في كل دين مؤجل، ومثال ذلك أن يكون الثمن الذي اشترى به المبيع ألف دينار يدفعه إلى البائع بعد ستة أشهر أو يكون مديناً لأحد بالمبلغ المذكور إلى الأجل المذكور، فيزيد للبائع أو للدائن على مقدار دينه مائة دينار أخرى ليؤجله في الجميع إلى مدة سنة، فلا يجوز له ذلك في كلتا صورتين.

### المسألة ٣٠٧:

إذا كان الثمن الذي اشترى الإنسان به الشيء المبيع مؤجلاً إلى مدة معينة، جاز للمشتري أن يصلح البائع عن الثمن المؤجل الذي له في ذمته بمبلغ هو أقل من الثمن يدفعه إليه معجلاً فإذا صالحه كذلك و دفع إليه المبلغ المعين برئت ذمته من الثمن، و يجوز للبائع أن يأخذ من المشتري المدين له مقداراً من الثمن المذكور نقداً و يبرئ ذمته عن الباقي منه، و كذلك الحكم في كل دين مؤجل فيصح فيه ذلك.

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ١٢٤

### المسألة ٣٠٨:

إذا كان المشتري مديناً للبائع بالثمن إلى أجل معين لم يجز له أن يدفع للبائع بعض الثمن المذكور نقداً ليؤخر البائع له بقية الثمن إلى أجل آخر هو أطول مدة من الأجل الأول، و كذلك الحكم في كل دين مؤجل فلا يصح فيه ذلك.

### المسألة ٣٠٩:

إذا كان للرجل دين مؤجل على أحد و أراد الدائن بيع ذلك الدين المؤجل بثلث من جنسه نقداً، و الثمن المذكور أقل من الدين المبيع، لم يصح ذلك إذا كان مما يكال أو يوزن لأنه ربا و جاز بيعه إذا كان غير مكيل و لا موزون، سواء كان البيع على المدين نفسه أم على غيره في كلتا صورتين.

### المسألة ٣١٠:

إذا اشترى الإنسان الشيء نسيئته، أي بثلث قد اشترط تأخيره إلى أجل مسمى كان الشيء ملكاً له، فيجوز له بيع ذلك الشيء، و يجوز للأخرين شراؤه منه، سواء أراد المشتري بيعه قبل حضور الأجل المسمى لثمنه أم بعد حلوله، و سواء أراد بيعه على مالكة السابق الذي

اشتراه منه أم على غيره، و سواء كان الثمن فى البيع الثانى من جنس الثمن الأول الذى اشتراه به أم من غير جنسه، و سواء كان مساويا للثمن الأول فى المقدار أم زائدا عليه أم ناقصا عنه، و سواء كان الثمن الثانى حالا أم مؤجلا، فيصح البيع و الشراء له فى جميع الصور.

### المسألة ٣١١:

إذا باع الإنسان على غيره شيئا، و اشترط البائع على المشتري فى ضمن العقد ان يبيع عليه ذلك الشئ بعد أن يملكه منه بالشراء، أو اشترط المشتري على البائع فى ضمن العقد كذلك أن يشتري منه ذلك الشئ بعد أن يملكه المشتري منه بالبيع، فلا يترك الاحتياط باجتنابه سواء كان فى الشرط أن يكون البيع الثانى بأقل من الثمن الأول أم بمثله أم بأكثر منه أم لم يشترط فى الثمن شيئا، و قد تقدم ذكر هذا الحكم فى المسألة المائتين و الثانية و الستين.

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ١٢٥

### الفصل العاشر فى المراجعة و أخواتها

### المسألة ٣١٢:

ما تجرى عليه المعاملات بين الناس فى البيع و الشراء يكون على احد أنواع.

(النوع الأول):

أن يعرض البائع سلعته للبيع، فإذا ورد عليه المشتري و سأله عن ثمن السلعة ذكر له القيمة التى يرغب فى بيع السلعة بها، فيتساومان فى ذلك، فإذا هما اتفقا على مقدار الثمن جرى بينهما عقد البيع على ذلك، و يسمى هذا النوع بالمساومة، و هو الطريقة الغالبة فى التعامل بين الناس و ذكر بعض الفقهاء، أنه أفضل الأنواع، و لعل المراد فى النصوص التى استدل بها على ذلك أن المساومة أبعد الأنواع عن الشبهة و أسلمها عما يكره.

(الثانى): أن يذكر البائع للمشتري المبلغ الذى اشترى به السلعة، و يذكر له مقدار الربح الذى يطلبه من بيعها، و يتفاهما على ذلك، فإذا هما اتفقا على مقدار ما يأخذه البائع من الربح على السلعة جرى العقد بينهما على ذلك، و يسمى هذا النوع بالمراجعة.

(الثالث): أن يذكر البائع للمشتري المبلغ الذى اشترى به السلعة، و يذكر له انه لا- يطلب من بيع السلعة ربحا لبعض الغايات التى يريد، فإذا اتفق مع المشتري على الثمن جرى العقد و باع عليه السلعة برأس مالها، و يسمى هذا النوع بالتولية.

(الرابع): ان يذكر البائع للمشتري المبلغ الذى اشترى به السلعة، و يتفقا بعد التفاهم على أن يضع البائع للمشتري من ثمن السلعة الذى اشترها به شيئا و يجرى العقد بينهما على ذلك و يسمى هذا النوع بالمواضع.

### المسألة ٣١٣:

لا يكون البيع بيع مراجعة و لا مواضع و لا تولية، و لا يصدق على المعاملة أحد هذه العناوين الثلاثة حتى يعلم مقدار رأس المال و هو كلمة التقوى، ج ٤، ص: ١٢٦

الثمن الذى اشترى البائع به السلعة، و يحصل العلم بذلك للمشتري اما بإخبار البائع نفسه بمقدار الثمن، و اما بالعلم به من الخارج، و

اما بشهادة البينة المعتبرة به، و حتى يذكر البائع في العقد مقدار الربح الذي اتفقا عليه في عقد بيع المراجعة و مقدار الوضعية التي ينقصها من الثمن للمشتري في بيع المواضع، فيقول للمشتري: بعتك هذا الشيء برأس ماله أو بالثمن الذي اشترت الشيء به، و هو مائة دينار مثلا، و زيادة خمسة دنانير، في صورة بيع المراجعة، و يقبل المشتري منه ذلك كما أنشأ، و يقول بعتك الشيء بالثمن الذي اشترته به و هو مائة دينار، و نقيصة خمسة دنانير من الثمن المذكور، في صورة بيع المواضع، و يقبل المشتري كذلك و يقول له: بعتك الشيء بما اشترته به و هو مائة دينار من غير زيادة و لا نقيصة في صورة بيع التولية، و يكفي ان يقول له في هذه الصورة بعتك الشيء بما اشترته به و هو مائة دينار، و يقبل المشتري منه ما أنشأ و لا يكفي أن يقول له بعتك الشيء برأس ماله (من غير تعيين للمقدار) مع زيادة خمسة دنانير أو مع نقيصتها أو بدون زيادة و لا نقيصة، إلا إذا علم بمقدار رأس المال من الخارج أو شهدت البينة بمقداره كما ذكرناه.

### المسألة ٣١٤:

كما يعتبر علم المشتري بمقدار رأس المال تفصيلا، فكذاك يعتبر علم بائع السلعة به فإذا اشترى السلعة و كيل البائع المفوض منه، و البائع نفسه لا يعلم مبلغ ثمنها، ثم أراد البائع بيعها من أحد مرابحة أو مواضع أو تولية، فلا بد من أن يعلم بمقدار الثمن، و لا يكفي ان يقول للمشتري بعتك السلعة بما اشترها به و كيلى مع زيادة كذا أو مع نقيصته أو بدون زيادة و لا نقصان.

### المسألة ٣١٥:

الظاهر أنه يكفي علم الوكيل المفوض من قبل البائع بثمن السلعة إذا كان هو الذى يتولى بيعها على المشتري مرابحة أو مواضع أو تولية و كانت وكالته مطلقة شاملة لذلك، و لا يعتبر في هذه الصورة علم المالك نفسه بمقدار الثمن، فإذا أنشأ الوكيل المطلق الوكالة عقد البيع

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ١٢٧

و قبل المشتري مع علمهما برأس المال صح البيع كما أرادا مع اجتماع بقية الشروط و ان لم يعلم المالك بمقدار الثمن، و لا يكفي ذلك إذا كان وكيلا في إجراء الصيغة خاصة، أو كان وكيلا في المعاملة الأولى دون المعاملة الثانية.

### المسألة ٣١٦:

إذا قال البائع للمشتري في عقد المراجعة: بعتك هذا الشيء بما اشترته به و هو مائة دينار و ربح دينار واحد في كل عشرة دنانير من الثمن، فان عرف المشتري من هذا القول حين العقد ان الثمن قد بلغ عليه مائة و عشرة دنانير، و قبل ذلك، صح البيع، و ان لم يتنبه المشتري لذلك حال العقد و احتاج في علمه بذلك إلى تأمل في الحساب، فان كانت مدة التأمل قليلة لا يصدق معها عرفا انه جاهل بالثمن، فالظاهر صحة البيع أيضا، و ان احتاج الى مدة يصدق معها انه جاهل بمقدار الثمن لم يصح البيع.

و كذلك الحكم إذا قال له في صورة بيع المواضع: بعتك الشيء برأس ماله و هو مائة دينار مع نقصان دينار في كل عشرة من الثمن فيصح البيع إذا علم المشتري حين العقد ان الثمن يكون تسعين دينارا، أو علم بذلك بعد تأمل يسير لا يصدق معه انه جاهل بقدر الثمن، و يبطل البيع في الصورة الأخيرة.

**المسألة ٣١٧:**

بصرى بحراني، زين الدين، محمد امين، كلمة التقوى، ٧ جلد، سيد جواد وداعي، قم - ايران، سوم، ١٤١٣ هـ ق

كلمة التقوى؛ ج ٤، ص: ١٢٧

إذا كان البائع قد اشترى السلعة بثمن مؤجل و أراد بيعها مرابحةً وجب عليه أن يخبر المشتري بأجل الثمن، فان هو ذكر له مقدار الثمن و لم يخبره بالأجل، فالظاهر صحة البيع و يكون للمشتري من الأجل في الثمن مثل ما كان للبائع، و لا يترك الاحتياط بالتصالح و التراضى.

**المسألة ٣١٨:**

إذا تعددت النقود التي تنفق في البلد، فان دلت القرينة على النقد المراد كان العمل عليه، فإذا قال البائع للمشتري - و هما في العراق مثلاً-: بعتك الشيء بمائة دينار، انصرف العقد الى ان المراد الدينار

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ١٢٨

العراقي، و كذلك إذا كانا في الكويت أو في البحرين، فيكون التعامل في البلد قرينة على ان المراد الثمن من عملة ذلك البلد. و إذا تعدد النقد الذي ينفق في البلد و لم تدل القرينة على تعيين المراد، وجب على البائع ذكر النقد، و ذكر مقدار صرفه، و يجب عليه كذلك ذكر الشروط التي أخذت عليه في بيع السلعة أو التي أخذها هو على بائعها حينما اشتراها منه، و ذكر أى شىء من ملاسبات ذلك إذا كان مما يؤثر في اختلاف الثمن.

**المسألة ٣١٩:**

إذا كان البائع قد اشترى جملة من الأمتعة و السلع صفقة واحدة بثمن واحد، جاز له ان يبيع الجميع مرابحةً بعقد واحد، فيعرض على المشتري جميع السلع و الأمتعة المبيعة و يخبره بمقدار الثمن الذى اشتراها به و يعين له مقدار الربح و يجرى معه العقد على ذلك، و لا يجوز له أن يفرد بعض السلع المبيعة عن بعض في التقويم، و نسبة قيمة البعض إلى قيمة المجموع و يبيعها مرابحةً كذلك، الا أن يعلم المشتري بذلك و يرضى به.

**المسألة ٣٢٠:**

إذا اشترى الإنسان أرضاً أو داراً أو شيئاً آخر بثمن معين، و لم يحدث في المبيع شيئاً أو عملاً يوجب زيادة قيمته، فلم يزد في الدار بناء و لم يزرع في الأرض و لم يغرس فيها و لم يصغ الذهب أو الفضة، فالثمن الذى اشترى به المبيع هو رأس ماله، فيجوز له إذا أراد بيعه مرابحةً أو مواضعه أو توليته أن يقول للمشتري: اشتريت المال بكذا ديناراً، أو يقول: رأس مالى فيه كذا: أو يقول هو على بكذا أو

يقول تقوم على بكذا، ثم يذكر الربح الذى يطلبه من المشتري، أو النقيصة التى يضعها له من الثمن، أو يذكر انه يبيعه إياه برأس المال دون ربح أو خسران.

### المسألة ٣٢١:

إذا اشترى الإنسان سلعة بثمن معين، ثم عمل فيها عملاً، فصاغ الذهب أو الفضة أو طحن الحنطة أو خاط الثوب أو نسج الغزل، كلمة التقوى، ج ٤، ص: ١٢٩

و كان العمل بأجرة للغير أو جعله أو صلح، فلا يجوز له أن يجعل الأجرة التى دفعها للعامل أو الجعالة أو بدل الصلح جزءاً من الثمن، فإذا كان ثمن الشئ مائة دينار و كانت أجرة العمل عشرة دنانير، فلا يجوز له عند بيع المراجعة أن يقول للمشتري بعتك الشئ بما اشتريته به و هو مائة و عشرة دنانير، و الأحوط إذا لم يكن هو الأقوى ان لا يقول له أيضاً: بعتك الشئ برأس ماله و هو مائة و عشرة دنانير، بل يقول له بعتك الشئ بما تقوم به على، أو يقول بعتك الشئ بما هو على، و هو كذا ديناراً.

و إذا كان بعمل نفسه و لم يدفع فيه اجرة أو غيرها لم يجز له جميع ما تقدم، بل يقول للمشتري اننى اشتريت الشئ بمائة دينار و عملت فيه عملاً يساوى عشرة دنانير، ثم يقول: بعتك الشئ بمجموع ما اشتريته به و ما يساوى قيمة عملى، و هو مائة دينار و عشرة دنانير، و بربح كذا أو نقيصة كذا، أو من غير ربح و لا نقيصة.

### المسألة ٣٢٢:

إذا اشترى الرجل الشئ بمال معين، فوجد الشئ معيباً و رجع على البائع بأرش العيب الموجود فيه، ثم أراد بيع ذلك الشئ مرابحة، لم يجز له ان يخبر المشتري بالثمن الأول و لا- يسقط منه أرش النقصان، بل يجب عليه أن يخبر المشتري بالأمر الواقع فيقول قد اشتريت الشئ بمائة دينار مثلاً و وجدت فيه عيباً، و أخذت من بئعه على عشرة دنانير مثلاً أرش العيب الموجود فيه فيكون الباقي من الثمن تسعين ديناراً، و يجوز له أن يسقط الأرش من الثمن الأول، و يجعل الباقي هو الثمن أو رأس المال فيقول للمشتري: بعتك الشئ بما اشتريته به أو برأس ماله، و هو تسعون ديناراً مع ربح خمسة دنانير، أو وضبعة أربعة دنانير مثلاً.

### المسألة ٣٢٣:

إذا اشترى الرجل المتاع بثمن معين، ثم أسقط البائع له مقداراً من ثمن المتاع إحساناً منه للمشتري أو مكافأة له على عمل، جاز للمشتري إذا أراد بيع المتاع مرابحة أن يخبر المشتري بالثمن الأول

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ١٣٠

و لا يخبره بما أسقطه البائع له من الثمن، بل يجوز له ذلك و ان أسقط له الثمن كله بعد أن تم بينهما البيع.

### المسألة ٣٢٤:

إذا أخبر البائع بأنه اشترى المتاع بمائة دينار، و باع المتاع على المشتري مرابحة بمائة و عشرة دنانير، ثم ثبت بعد ذلك كذب البائع فى

اخباره بالثمن، فالظاهر صحة البيع المذكور، و يكون للمشتري بعد ثبوت كذب البائع حق الخيار، فيجوز له أن يفسخ بيع المرابحة و يرد المتاع على بائعه و يسترد منه الثمن إذا كان دفعه اليه، و يجوز له ان يمضى العقد بما وقع عليه من الثمن و هو مائة و عشرة دنانير في المثال.

و لا- فرق في الحكم بين أن يكون البائع كاذبا في مقدار الثمن و أن يكون كاذبا في أصل دعوى البيع و مثال ذلك ان يعلم أو يثبت بالبينة انه اشترى المتاع من بائعه عليه بتسعين دينارا أو بثمانين، لا بمائة دينار كما أخبر، أو انه لم يملك المتاع من مالكة الأول بشراء و ثمن، بل ملكه منه بالهبة بدون ثمن، سواء كان متعمدا في كذبه أم غالطا أم ناسيا.

### المسألة ٣٢٥:

إذا دفع المالك الى الدلال متاعا و وكله على بيعه له، و فرض له ثمنا معينا فقال له مثلا، ثمن المتاع عشرون دينارا، فإن أنت زدت في بيعه على العشرين فالزائد لك، فلا يجوز للدلال أن يبيع المتاع مرابحة و يعتبر القيمة التي فرضها المالك للمتاع و هي العشرون دينارا رأس مال له و يجعل الزائد على ذلك ربحا يأخذه من مشتري المتاع، بل يجوز له أن يبيع المتاع مساومة من غير أن يخبر المشتري بشيء، و يجوز له أن يخبر المشتري بالأمر الواقع، فيقول له ان المالك فرض قيمة المتاع عشرين دينارا و انا أريد النفع زيادة على ذلك، فإذا باع المتاع بزيادة على العشرين دينارا كان الزائد للدلال كما شرط له المالك و ان باعه بعشرين دينارا من غير زيادة كانت للمالك و لم يستحق الدلال منها شيئا كما اتفقا عليه، و الأحوط إرضاءه بشيء.

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ١٣١

### المسألة ٣٢٦:

إذا اشترى الرجل دارا أو أرضا أو شيئا غيرهما بثمن معلوم جاز له أن يشرك معه غيره في ذلك الشيء المبيع، فيملكه نصف الشيء مثلا على وجه الإشاعة بنصف الثمن الذي اشتراه به، أو ثلثه بثلث الثمن، أو رבעه بربع الثمن، و هكذا، فيقول له بعد أن يخبره بمقدار الثمن:

بعتك نصف الشيء الذي اشتريته بنصف ثمنه، فيقول المشتري قبلت، و كذلك إذا شرکه معه في الثلث أو غيره من الكسور المشاعة، فيتم التشريك، سواء كان الشيء المبيع قابلا للقسمه أم لا.

و يكفي في إنشاء المعاملة بينهما بعد العلم بالمبيع و مقدار الثمن، أن يقول له شركتك في المبيع نصفه بنصف الثمن، أو يقول ثلثه بثلث الثمن، و هكذا حسب ما يتفقان عليه.

### المسألة ٣٢٧:

إذا قال الرجل لصاحبه في المسألة المتقدم ذكرها: شركتك في المبيع و لم يذكر النصف و لا غيره من الكسور فلا يبعد انصراف العقد إلى المناصفة بينهما.

## الفصل الحادي عشر في الربا



**المسألة ٣٢٨:**

حرمة الربا ثابتة في صريح آيات الكتاب الكريم و متواتر السنة المطهرة و إجماع فرق المسلمين، بل قال بعض الفقهاء لعل تحريمه من ضروريات الدين، و لا ريب في أنه من أكبر الكبائر في الإسلام.

و في الخبر عن أمير المؤمنين (ع): لعن رسول الله (ص) الربا و آكله و موكله و بائعه و مشتريه و كاتبه و شاهديه. و فيه عن الإمام أبي جعفر محمد بن علي الباقر (ع) أخبث المكاسب كسب الربا و في الصحيح عن الإمام أبي عبد الله جعفر بن محمد الصادق (ع): درهم الربا أشد عند الله من سبعين زنية كلها بذات محرم.

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ١٣٢

و يقع الربا على قسمين: الأول الربا في المعاملة، و هذا القسم هو الذي يبحث عنه و عن أحكامه في هذا الفصل من كتاب البيع. و الثاني:

الربا في القرض، و هذا هو الذي يبحث عنه و عن أحكامه في كتاب الدين.

**المسألة ٣٢٩:**

الربا في المعاملة هو أن يبيع البائع على المشتري شيئا مما يكال أو يوزن بعوض من جنسه مع زيادة في أحد العوضين على الآخر، سواء كانت الزيادة المذكورة زيادة عينيه أم زيادة حكمية.

و المراد بالزيادة العينية هي ما يكون للشيء الزائد وجود خارجي مستقل في نفسه متميز عن الموجودات الأخرى، و الزيادة الحكمية هي التي لا يكون للشيء الزائد وجود مستقل يتميز عن الموجودات الخارجية الأخرى و ان كان خارجيا أيضا، كسكنى الدار فان كون زيد في الدار ليس له وجود مستقل في نفسه يتميز عن وجود زيد و الدار و انما هو إضافة خاصة بينهما و تابع في خارجيته لهما.

و مثال الزيادة العينية في أحد العوضين: أن يبيع زيد على خالد منا من الحنطة الحمراء بمن و نصف من الحنطة البيضاء، أو يبيع عليه منا من الحنطة بمن من الحنطة و درهم، فان نصف المن من الحنطة في الفرض الأول، و الدرهم في الفرض الثاني زيادة عينيه في أحد العوضين على الآخر فيكون من الربا.

و مثال الزيادة الحكمية: أن يبيع زيد على خالد منا من الحنطة يدفعه للمشتري نقدا، بمن من الحنطة، يدفعه المشتري له نسيئة بعد مضي شهر، فإن تأجيل الثمن زيادة حكمية على المبيع المنقود، فيكون من الربا المحرم.

و لا يختلف الحكم بين أن تكون الزيادة العينية أو الزيادة الحكمية في أحد العوضين آتية في صريح المقابلة بين العوضين في نفس العقد كما في الأمثلة المتقدم ذكرها، أم تكون آتية من قبل شرط يذكر في العقد، و مثال هذا ان يبيع زيد على عمرو منا من الحنطة بمن من الحنطة نقدا

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ١٣٣

بنقد، و يشترط أحدهما على الآخر أن يدفع له مع من الحنطة دينارا فيكون من الزيادة العينية، أو يشترط عليه ان يسكن داره أسبوعا أو شهرا، أو يشترط عليه أن يعمل له عملا- له قيمة في نظر أهل العرف كبناء جدار أو خياطة جبة أو أن يطحن له الحنطة فيكون من الزيادة الحكمية و يكون من الربا المحرم في جميع ذلك.

**المسألة ٣٣٠:**

لا يختص تحريم الربا بالبيع وحده، بل يجرى تحريمه في جميع المعاملات التي تشتمل على معاوضة بين عينين ربويتين إذا زاد أحد العوضين فيها على الآخر، كما إذا صالح زيد عمرا عن من من الحنطة الحمراء، بمن و نصف من الحنطة البيضاء على النهج المتقدم بيانه في البيع، و كما إذا صالحه عن هذه الصبرة من الشعير التي يملكها هو، المعلوم كيلها أو وزنها، بهذه الصبرة من الشعير التي يملكها الآخر المعلوم قدرها أيضا، مع زيادة إحدى الصبرتين على الأخرى في المقدار، فلا يصح الصلح لأنه من الربا المحرم. و لا يجرى التحريم إذا كانت المقابلة بين مصالحتين تتعلق واحدة منهما بأحد العوضين و تتعلق الأخرى بالعوض الآخر و كان أحدهما أكثر من الآخر، و مثال ذلك: أن ي صالح زيد خالدا بمن من الحنطة مما يملكه هو، على شرط أن ي صالحه خالد بمن و نصف من الحنطة التي يملكها خالد، فلا معاوضة بين المالين في العقد الواقع و انما المقابلة بين مصالحتين، لكل واحدة متعلقها الخاص بها و كذلك، إذا وهب الرجل صاحبه منا من الحنطة بشرط أن يهبه صاحبه منا و نصفا من الحنطة أيضا، أو أبرأ ذمة صاحبه من دينه الثابت له عليه بشرط أن يبرئ صاحبه ذمته من دينه و كان الدينان ربويين من جنس واحد و مختلفين في المقدار فلا يكون ذلك من الربا و لا تشمله أدلة التحريم.

### [ لا يثبت الربا في المعاملة إلا مع وجود شرطين: ]

#### [ الأول: أن يكون العوض و المعوض عنه في المعاملة من جنس واحد، ]

#### المسألة ٣٣١:

لا يثبت الربا في المعاملة إلا مع وجود شرطين:

الأول: أن يكون العوض و المعوض عنه في المعاملة من جنس واحد،

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ١٣٤

و المدار في ذلك على وحدتهما في الجنس في نظر أهل العرف، بحيث يصدق اسم ذلك الجنس الواحد على كل منهما صدقا حقيقيا، فيكون صدق الاسم الواحد عليهما كاشفا عن وحدتهما في الحقيقة النوعية، و لا ينافي ذلك اختلاف الفردين في بعض الصفات و الخواص، فالحنطة مثلا جنس واحد و ان اختلفت أصنافه في الرداءة و الجودة و الطعم، و المشخصات الأخرى، و كل واحد من العنب و التمر و الأرز و الماش و الذرة و العدس جنس مستقل عن الغلات و الحبوب الأخرى و ان اختلفت أصناف الجنس الواحد منها بعضها عن بعض في الصفات و الخواص.

فإذا كان العوضان من جنس واحد في نظر أهل العرف لم يجز بيع أحدهما بالآخر مع الزيادة في أحدهما، و مع وجود الشرط الثاني الآتي ذكره. فلا يجوز بيع الحنطة بالحنطة مع الزيادة المذكورة و لا بيع التمر بالتمر، و لا بيع الأرز بالأرز و لا العدس بالعدس مع التفاوت بين العوضين و ان اختلف أحدهما عن الآخر في الصفة، بل و ان اختلفا في القيمة، و يجوز ذلك إذا كان الجنس متعددا، فيجوز بيع من من الحنطة بمن و نصف من الأرز أو بمنين من التمر أو من الماش أو العدس و بالعكس.

#### المسألة ٣٣٢:

ذكرنا في الشرط الأول المتقدم ان المدار فيه على وحدة العوضين في الجنس عرفا، بحيث يصدق اسم ذلك الجنس عليهما صدقا حقيقيا، و قد يتوهم بعض الناس من ذلك ان اسم الغلة مثلا أو اسم الطعام يطلق عرفا على كل من الحنطة و الأرز و التمر و العنب، و

يصدق عليها صدقا حقيقيا، و اسم الحب كذلك يطلق عرفا على الحنطة و الأرز و الذرة و العدس و أمثالها و ذلك يقتضى أن يحرم بيع الحنطة بالتمر أو العنب مع زيادة أحد العوضين لأنهما من الغلة و يحرم بيع الحنطة بالأرز أو بالماش أو العدس كذلك لأنهما من الحب.

و هذا التوهم واضح الفساد، فان كلمة الغلة أو الحب أو الطعام ليست اسما لحقيقته نوعيه واحده في نظر أهل العرف لتدخل في الضابطه المتقدم ذكرها، و انما هي ألفاظ عامه يراد بها عند استعمالها الإشارة

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ١٣٥

إلى تلك الأنواع المختلفه في حقائقها، و نظيرها في ذلك كلمة الشيء أو كلمة الأمر أو كلمة المبيع حينما تستعمل في فروض المسائل فهى انما يراد بها مجرد الإشارة، و التوهم واضح الفساد كما قلنا و نحن نذكر هذا للتنبيه.

### [الشرط الثانى لتحقق الربا فى المعامله: أن يكون العوضان فيها مما يعتبر فى تقديره عند بيعه الكيل أو الوزن،]

#### المسأله ٣٣٣:

الشرط الثانى لتحقق الربا فى المعامله: أن يكون العوضان فيها مما يعتبر فى تقديره عند بيعه الكيل أو الوزن، فلا يتحقق الربا فى المعامله إذا كان العوضان فيها أو كان أحدهما مما يعتبر تقديره بالعد أو بالذرع أو بحساب المساحه أو كان مما يباع بالمشاهده، فيجوز بيع البيض بالبيض و ان كان أحد العوضين أكثر من الآخر عددا، و كذلك الجوز، إلا إذا كان المتعارف تقديره بالوزن، فيحرم مع تفاوت العوضين، و يجوز بيع الأقمشه و الأرض بعضها ببعض، و ان تفاوت العوضان فى عدد الأذرع و حساب المساحه، و كذلك فى ما يكتفى فيه بالمشاهده.

#### المسأله ٣٣٤:

الحنطة و الشعير فى باب الربا جنس واحد، فلا يجوز بيع أحدهما بالآخر مع زيادة أحد العوضين على الآخر، فيبيع من حنطة بمن و نصف أو منين من الشعير، و هذا الحكم خاص فى باب الربا كما قلنا و لا يجرى فى غيره من الأبواب، فالحنطة و الشعير فى الزكاه جنسان مختلفان ينفرد كل واحد منهما بحكمه و نصابه، فلا يجب على المكلف زكاه الحنطة إذا كانت الحنطة التى يملكها لا تبلغ مقدار النصاب و ان كان يملك من الشعير ما يكمل نصاب الحنطة أو يزيد، و لا يتبع أحدهما الآخر فى وجوب الزكاه إذا كان نصاب الثانى تاما و نصاب الأول ناقصا، و لا يجرى دفع أحدهما عن الآخر إلا إذا كان دفعه عنه من باب القيمه، و هكذا.

#### المسأله ٣٣٥:

لا يلحق السلث بالحنطة و الشعير على الأقوى فقد دل بعض النصوص على انه غيرهما، فيجوز بيعه بالحنطة و بالشعير مع الزيادة فى أحد العوضين، و لا يترك الاحتياط فى العلس، فلا يباع بالحنطة أو بالشعير

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ١٣٦

إذا زاد أحد العوضين على الآخر، و يجوز بيع العلس بالسلث و ان زاد أحدهما على الآخر.

#### المسأله ٣٣٦:

الظاهر ان اللحم لا يعد جنسا واحدا، بل يختلف باختلاف الحيوان المذبوح، فلحم الغنم جنس مستقل يختلف عن لحم البقر، و هما يختلفان عن لحم الإبل، فيجوز بيع أى واحد منها بالآخر مع الزيادة فى أحد العوضين، و كذلك الحكم فى لحم الغزال و فى لحم

الدجاج و فى سائر لحوم الحيوان المأكول لحمه، فيجوز بيع كل واحد منها بالآخر مع اختلاف الحيوان، و يحرم مع وحدة الحيوان، فلا يحل بيع لحم الغنم بلحم الغنم و لا بيع لحم البقر بلحم البقر و لا لحم الإبل بلحم الإبل، و لا لحم الدجاج بلحم الدجاج، مع التفاوت بين العوضين فى المقدار.

و كذلك الحكم فى بيع البان الحيوان، فجواز بيع بعضها ببعض و حرمة تابع لاختلاف الحيوان المنتج لها و وحدته، فإذا اختلف الحيوان جاز البيع فى اللبن بعضه ببعض مع تفاوت العوضين، و إذا اتحد الحيوان كان محرماً. و مثلهما الحكم فى الأدهان المأخوذة من الحيوان، فلا يجوز بيع دهن البقر بدهن البقر، و لا دهن الغنم بدهن الغنم، و لا دهن الإبل بدهن الإبل و يجوز بيع دهن البقر بدهن الغنم أو الإبل، لأنها أجناس مستقلة، و هكذا.

### المسألة ٣٣٧:

التمر بجميع أنواعه و أصنافه جنس واحد، فلا يحل بيع بعضها ببعض مع الزيادة فى أحد العوضين، و ان تفاضلت أنواعه و أصنافه فى القيمة السوقية، و كذلك العنب، و كل واحد من الحبوب فهى أجناس مستقلة كما ذكرنا من قبل.

### المسألة ٣٣٨:

الفلزات و المعادن الأصلية كالذهب و الفضة و النحاس و الحديد كل

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ١٣٧

واحد منها جنس مستقل عن الآخر، فيجوز البيع مع التفاوت إذا اختلف العوضان فى الجنس و يحرم مع وحدته.

### المسألة ٣٣٩:

لحم الغنم جنس واحد شامل لجميع أصنافه فالضأن العربى و الاسترالى و البربرى و المعز و أشباهها كلها جنس واحد لا يجوز بيع لحمه بعضه ببعض مع التفاوت.

و لحم البقر بجميع أصنافه جنس واحد كذلك، فالبقر الأهلى الموجود فى البلاد، و الأصناف الأخرى المستوردة من بلاد شرقية أو غربية أخرى و الجاموس كلها جنس واحد يجرى الحكم المذكور فى لحمها إذا ذبحت.

و لحم الإبل العرب و البختى ذات السنم و السنامين و سائر أنواعها الأخرى كلها جنس واحد كذلك.

و الدجاج جنس واحد شامل لجميع أصنافه الموجودة فى البلد أو التى تستورد بيوضها من بلاد أخرى و تستفرخ و تنشأ هنا و ان اختلف بعضها عن بعض فى الصفات، فيجرى الحكم المتقدم فى بيع لحمها إذا ذبحت.

### المسألة ٣٤٠:

كل صنف من أصناف الطير يختص به اسم يدل عليه و ينفرد به عن الأصناف الأخرى منه فهو جنس مستقل له حكم الجنس الواحد، فالجبارى من الطير مثلاً جنس برأسه، و الحجل، و الدراج و الكركى، و القطا، كل واحد منها جنس مستقل برأسه، و كذلك الإوز، ما يطير منه و ما لا- يطير، و البط، و نحوها، فلحم كل واحد من هذه الطيور جنس واحد يحرم بيع بعضه ببعض مع تفاوت العوضين، و يجوز بيعه بلحوم الطيور الأخرى التى تختص بها أسماء أخرى، و ان تفاوت العوض و المعوض عنه فى المقدار.

و على هذا، فالحمام أجناس متعددة، فالقمارى منها جنس غير

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ١٣٨

الدباسى، و هما غير الورشان و غير الرواعب و غير الفواخت، فكل واحد منها جنس برأسه.

### المسألة ٣٤١:

ذهب جماعة من العلماء الى ان السمك جنس واحد، و الأقوى انه أجناس متعددة فكل نوع منه يكون له اسم خاص يدل عليه و ينفرد به عن غيره من أنواع السمك فهو جنس مستقل لا- يحل بيعه بمثله مع زيادة أحد العوضين على الآخر، و يجوز بيعه بغيره من أنواع السمك، سواء تفاوتت العوضان فى المقدار أم تساويا.

### المسألة ٣٤٢:

إذا كان الحيوان منه وحشى و منه أهلى، فالوحشى منه جنس برأسه مستقل عن الأهلى، و على هذا فلا- يحرم بيع لحم البقر الأهلى بلحم البقر الوحشى، و لا يحرم بيع لحم الغنم الأهلى بلحم الغنم الوحشى، و لا لحم الحمار الوحشى بلحم الحمار الأهلى، و ان تفاوتت العوضان فى المقدار، و يحرم بيع كل واحد منها بجنسه مع التفاوت. و المراد بالوحشى و الأهلى النوعان المعروفان من الحيوان، فإذا تأهل الوحشى المعروف أو توحش الأهلى المعروف لم يتغير حكمه.

### المسألة ٣٤٣:

إذا بيع الفرع بأصله أو بالعكس، كما إذا بيع الدقيق بالحنطة أو بيع الخبز بالحنطة أو بيعت الهريسة بالحنطة، و كما إذا بيع المخيض أو الجبن بالحليب، أو بيع التمر بالبسر، فهل هما من جنس واحد؟ فيمنع من بيع أحدهما بالآخر مع التفاوت فى المقدار، أو هما جنسان مختلفان فيحل ذلك؟. الظاهر أن الحكم فى ذلك يدور مدار كيفية تفرع الفرع على ذلك الأصل، و هو يقع على عدة أنحاء، فلا بد من ملاحظة ذلك ليعلم منه وحدة الجنس بينهما أو تعدده، و نحن نذكرها فى عدة مسائل.

### المسألة ٣٤٤:

إذا كان تفرع الفرع على أصله يحصل بتبدل بعض صفات الأصل بصفات كلمة التقوى، ج ٤، ص: ١٣٩  
أخرى كالدقيق بالنسبة إلى الحنطة، و كالخبز و السويق بالنسبة إلى الحنطة، فإن تفرع هذه الفروع على الحنطة انما حصل بتبدل صفة الحنطة بصفات أخرى، فأصبحت الحنطة بنفسها دقيقا و خبزا و سويقا، و عدت بسبب ذلك فروعاً على الحنطة. و كالمخيض و الجبن و اللبأ، و الأقط بالنسبة إلى الحليب، فان الحال فيها نظير ما تقدم فى الحنطة و فروعها المتقدم ذكرها، و كذلك فى الرطب و التمر بالنسبة إلى البسر، و فى الدبس بالنسبة إلى التمر، و فى الراشى بالنسبة إلى السمسم، و هكذا. و الظاهر ان كل واحد من هذه الفروع بالنسبة إلى أصله المذكور يعد جنسا واحدا، فلا يصح بيعه به مع التفاوت بين العوضين.

### المسألة ٣٤٥:

إذا كان تفرع الفرع على أصله من قبيل خروج شىء من شىء، كالزبد بالنسبة إلى الحليب فان تفرعه عليه من هذا القبيل، و ليس من تبدل صفات الحليب بصفات أخرى كما فى المسألة المتقدمة و كذلك الحال فى الدهن بالنسبة إلى الحليب، و فى الشيرج بالنسبة إلى السمسم، فهما شىء يستخرج من شىء، و الأظهر ان كل واحد من هذه الفروع بالنسبة إلى أصله المذكور تعدان جنسين مستقلين

و لذلك فيجوز بيع أحدهما بالآخر مع تفاوت العوضين.

### المسألة ٣٤٦:

إذا كان تفرع الفرع على أصله يحصل بتركيب الأصل مع أشياء أخرى و خلطها على نحو مخصوص كالهريسة بالنسبة إلى الحنطة، و كالخل بالنسبة إلى التمر أو إلى العنب و كالنيكل و الشبه و سائر الفروع المركبة من الفلزات و المعادن بالنسبة إلى أصولها، و الظاهر ان هذه الفروع أجناس مستقلة عن أصولها فيجوز بيع الأصل بالفرع و الفرع بالأصل و ان تفاوت العوضان في المقدار.

### المسألة ٣٤٧:

إذا أريد بيع الفروع بعضها ببعض، فان كان العوض و المعوض

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ١٤٠

عنه في المعاملة فرعين لا- يلتقيان في أصل واحد، فلا ريب في أنهما جنسان و مثال ذلك ان يبيع الرجل بعض فروع الحنطة ببعض فروع الأرز أو فروع الحبوب الأخرى، أو فروع التمر أو العنب، فيجوز البيع في ذلك و ان تفاوت العوضان في المقدار، و كذلك إذا كان العوضان في المعاملة فرعين يلتقيان في أصل واحد، و لا يتفرع أحدهما على الآخر، فهما جنسان أيضا، و مثال هذا أن يبيع الرجل سوق الحنطة بخبزها، أو يبيع الهريسة بدقيق الحنطة أو بخبزها أو بسويقها، فان العوضين في هذه الأمثلة لا يتفرع أحدهما على الآخر و ان كان الجميع فروعا لأصل واحد و هو الحنطة، فهما جنسان مستقلا كالسابق، فيجوز بيع أحدهما بالآخر و ان تفاوتا في المقدار، و يجوز بيع خل التمر بدبس التمر، و بيع خل العنب بعصير العنب و هكذا.

و إذا كان العوضان فرعين عن أصل واحد، و يتفرع أحدهما عن الآخر لوحظ في أمرهما المقياس الذي تقدم ذكره في المسائل المتقدمة، فإذا كان تفرع العوض عن صاحبه قد حصل بتبدل بعض صفاته، و مثال ذلك أن يبيع الخبز بالدقيق، فان الخبز فرع عن الدقيق و تفرعه عليه قد حصل بتبدل بعض صفاته، و نتيجة لذلك فالخبز و الدقيق جنس واحد فلا يجوز بيع أحدهما بالآخر مع التفاوت، و كذلك الحال في الدقيق و السويق.

و إذا كان أحد الفرعين يتفرع على الآخر بنحو يكون مستخرجا منه أو مركبا منه و من غيره فهما جنسان كما تقدم فلا يحرم بيع أحدهما بالآخر مع التفاوت، فيجوز بيع الزبد بالمخيض، و يجوز بيع الدهن بالمخيض لأنهما من هذا القبيل.

### المسألة ٣٤٨:

المقدار في كون الشيء مكيلا أو موزونا على ملاحظة العوض الذي جرت عليه المعاملة بنفسه لا على ملاحظة أصله، فإذا كان بنفسه مما يكال أو يوزن فهو ربوي لا يجوز بيعه بجنسه مما يكال أو يوزن أيضا مع التفاوت بين العوضين في المقدار، و ان كان أصله غير مكيل و لا موزون و إذا كان العوض بنفسه غير مكيل و لا موزون لم يجر فيه حكم الربا

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ١٤١

و ان كان أصله مكيلا أو موزونا فيجوز بيع الثوب بثوبين لأنه غير مكيل و لا موزون و ان كان أصله و هو القطن أو الكتان أو الصوف موزونا، بل يجوز بيع الثوب بأصله و هو القطن أو الكتان أو الصوف لأن أحد العوضين و هو الثوب غير مكيل و لا موزون، و يجوز بيع المسكوكات الفضية و النحاسية و النيكلية بعضها ببعض و ان تفاوت في المقدار لأنها معدودة و ليست موزونة و ان كان أصلها و هو الفضة أو النحاس أو النيكل موزونا، و يجوز بيعها بأصلها نفسه و هو الأجناس الثلاثة لأن أحد العوضين و هو المسكوك غير موزون.

### المسألة ٣٤٩:

الأحوط لزوماً عدم جواز بيع لحم الحيوان بالحيوان الحي، سواء كان من جنسه أم من غير جنسه، فلا يباع لحم الغنم بشاة حية، ولا يباع لحم الغنم ببقره حية، ولا يباع لحم البقر ببقره حية أو بشاة حية.

### المسألة ٣٥٠:

ما تكون من الأجناس المبيعة له حالتان، حالة رطوبة وحالة جفاف، كالرطب يجف فيكون تمراً، و كالعنب يجف فيكون زبيباً، و كالحم الطرى يجفف فيكون قديداً، و كالحب الغض اللين يجفف فيكون يابساً، و كالسمك الطرى يشرح و ينشر في الشمس ليكون يابساً، يجوز بيع الرطب من الجنس بالرطب منه، و بيع الجاف منه بالجاف مع تساوى العوضين فى المقدار، و يحرم بيع الرطب بالرطب منه و الجاف بالجاف مع تفاوتهما فى المقدار، و يحرم بيع الرطب بالرطب منه و الجاف التساوى و ان كان الجواز فيه على كراهة، و يحرم بيع الرطب منه بالجاف منه مع التفاوت، و ان كان التفاوت بمقدار ما فى العوض الرطب من الزيادة بحيث إذا جف يساوى العوض الجاف.

### المسألة ٣٥١:

قد ذكرنا أن تفاوت العوضين فى الجودة و الرداءة إذا كانا من جنس واحد لا يسوغ للمتعاقدين بيعهما مع التفاوت بينهما فى المقدار، فلا يحل للإنسان أن يبيع مثقالاً من الذهب الجيد بمثقال و نصف من الذهب كالمسألة ١٤٢ ج ٤، ص: ١٤٢ المتوسط أو بمثقالين من الذهب الردى، و كذلك الأمر فى الفضة و فى سائر الأجناس. و مثله الحكم فى تفاوت نوعى العوضين فى الرغبة بين الناس و القيمة السوقية، فلا يحل للإنسان ان يبيع منا من التمر البرحى بمنين من التمر الخضراوى، و ان كانت قيمة المن البرحى تساوى قيمة المنين من الخضراوى، و كلاهما من الجيد.

### المسألة ٣٥٢:

إذا اختلفت البلاد فى جنس من المبيعات فكان فى بعض البلاد مما يكتفى فى بيعه بالمشاهدة أو كان فيه من المعدود، و كان فى بعضها الآخر من المكيل أو الموزون، كان لكل بلد حكمه، فيجرى فى ذلك الجنس حكم الربا فى البلد الذى يعده مكيلاً أو موزوناً لوجود شرط الربا فيه، و لا يجرى فيه حكمه فى البلد الآخر، لعدم الشرط. و إذا غلب فى أكثر البلاد اعتبار الجنس مكيلاً- أو موزوناً، فالأحوط لزوماً عموم حكم الربا فيه فى جميع البلاد و ان اتفق وجود بلد نادر يعتبر ذلك الجنس غير مكيل و لا موزون.

### [مسائل]

### المسألة ٣٥٣:

يمكن للمتبايعين أن يتخلصا من الربا فى بيع المتجانسين مع الزيادة: بأن يضيفا الى العوض الناقص شيئاً من غير جنسه له مالبية فيبيع العوض الناقص مع الضميمة بالعوض الآخر مع الزيادة أو بالعكس، و مثال ذلك أن يبيع الرجل على صاحبه منا من التمر و حقه من السكر بمنين من التمر، أو يبيع صاحبه عليه منين من التمر بمن من التمر

مع حقه من السكر، فتصح المعاملة إذا قصد المتعاملان البيع الحقيقي لا مجرد إجراء الصورة. ويمكن لهما أن يتخلصا من الربا بأن يضيفا الى كل واحد من العوضين شيئا من غير جنسه له مالبه فيبيع العوض الناقص مع الضميمة بالعوض الآخر مع الزيادة و الضميمة أو بالعكس و مثال ذلك أن يبيع الرجل على الآخر منا من الأرز و ديناراً بمنين من الأرز و دينارين أو يبيع الآخر

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ١٤٣

عليه منين من الأرز و دينارين بمن من الأرز و دينار واحد، فتصح المعاملة إذا هما قصدا البيع الحقيقي كما تقدم.

### المسألة ٣٥٤:

الأقوى كما هو المشهور بين الفقهاء أنه لا يحرم الربا بين الوالد و ولده، فيجوز للأب أن يبيع الشيء الربوي على ولده بعوض من جنسه مع زيادة أحد العوضين، و يجوز للولد كذلك ان يبيع الشيء الربوي على أبيه سواء كانت الزيادة للأب أم للولد، و سواء كان الولد ذكراً أم أنثى، و سواء كان ولده بلا واسطة أم ولد ولده، و لا يجرى هذا الحكم بين الأم و ولدها و لا يحرم الربا بين السيد و عبده، فيجوز البيع كذلك مع التفاوت.

و لا يحرم الربا بين الرجل و زوجته، فيجرى الحكم في المعاملة على نهج ما تقدم، نعم، الأحوط ان يقتصر في الحكم على الزوجة الدائمة دون الزوجة المتمتع بها.

و لا ربا بين المسلم و الكافر الحربى إذا كان المسلم هو الذى يأخذ الزيادة، فلا يحرم على المسلم اجراء المعاملة معه و لا أخذ الزيادة منه، و لا يجوز ذلك إذا كان الكافر هو الذى يأخذ الزيادة من المسلم.

### المسألة ٣٥٥:

الأحوط عدم جواز الربا بين المسلم و الكافر الذمى، فلا تحل المعاملة الربوية بينهما نعم إذا وقعت المعاملة الربوية بينهما و كانت الزيادة للمسلم، و كان دين الذمى يبيح له ذلك جاز للمسلم أن يأخذ منه الربا إلزاماً للذمى بما أزم به نفسه، و لا يجوز دفع الربا من المسلم له.

### المسألة ٣٥٦:

لا- تعم حرمة الربا بيع الأوراق النقدية بعضها ببعض مع الزيادة لأنها ليست من المكيل و لا الموزون، فتصح المعاملة، سواء كانت الأوراق من عمله واحدة أم من عملتين أو أكثر، و سواء كان العوضان في المعاملة شخصيين خارجيين، كما إذا باع زيد على خالد هذه الدنانير العشرة المعينة التى يملكها البائع بهذه الدنانير الأحد عشر المعينة كذلك التى

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ١٤٤

يملكها المشتري، أم كان العوضان كليين فى الذمة، على أن يتميز العوض و المعوض عنه فى قصد المتعاملين و يجريا المعاملة على حسب ما عينا و قصدا، فالمبيع المعوض عنه مثلا- هو عشرة دنانير فى ذمة البائع، و الثمن احد عشر ديناراً فى ذمة المشتري و هو مدخول باء العوض، و قد تعرضنا لمسائل تتصل بذلك فى رسالتنا فى المسائل المستحدثة فليرجع إليها من شاء.

### الفصل الثانى عشر فى بيع الصرف



**المسألة ٣٥٧:**

بيع الصرف هو بيع الذهب بالذهب وبيع الفضة بالفضة، وبيع أحدهما بالآخر سواء كانا مسكوكين للمعاملة بهما أم غير مسكوكين، و هو المراد حين يقول الفقهاء في هذا الباب هو بيع النقدين، وحين يقولون إذا باع النقد، أو أحد النقدين، فيعون ما يعم المسكوك منهما و غير المسكوك.

**المسألة ٣٥٨:**

يشترط في صحة بيع الصرف أن يتقابض المتعاقدان العوضين قبل أن يفترقا، فلا يصح البيع إذا افترق المتبايعان و لم يحصل التقابض من كلا الطرفين، و لا يصح البيع إذا افترقا و قد قبض أحد العوضين و لم يقبض الآخر، و إذا حصل التقابض بينهما في بعض العوضين و لم يتقابضا في الباقي حتى افترقا، صح البيع في ما تقابضا من العوضين، و بطل في ما لم يتقابضا فيه منهما.

**المسألة ٣٥٩:**

إذا ضم الرجل الى الذهب أو الى الفضة غيرهما، و باع المجموع على غيره بذهب أو فضة، و لم يحصل التقابض بينهما حتى افترقا، بطل البيع في الذهب أو الفضة و ما يقابله من الثمن، لأنه بيع صرف لم يحصل فيه التقابض، و صح في المبيع الآخر، و مثال ذلك أن يبيع الرجل على غيره خمسة مثاقيل من الذهب و ثوبا بستة مثاقيل من الذهب، فإذا  
كلمة التقوى، ج ٤، ص: ١٤٥  
لم يحصل التقابض حتى افترق المتبايعان بطل البيع في الذهب و ثمنه و هو خمسة مثاقيل، و صح البيع في الثوب و ما يقابله من الثمن و هو دينار واحد.

**المسألة ٣٦٠:**

لا يبطل بيع الصرف إذا فارق المتبايعان المجلس الذي أوقعا فيه المعاملة و هما مصطحبان في الطريق مثلا، فإذا تقابضا قبل أن يفارق أحدهما صاحبه كان البيع صحيحا.

**المسألة ٣٦١:**

لا يشترط التقابض قبل الافتراق في الصرف إذا جرت المعاملة بين المتعاقدين على وجه الصلح أو على وجه الهبة المعوضة أو على وجه آخر من المعاملات غير البيع، كما إذا صالح الرجل صاحبه عن خمسة مثاقيل من الذهب يملكها صاحبه بخمسة مثاقيل من الذهب أو بعشرين مثقالا- من الفضة يملكها هو، و كما إذا وهب صاحبه المعوض بشرط أن يهبه صاحبه العوض، فلا تبطل معاملة الصرف بينهما إذا هما افترقا قبل أن يحصل التقابض بينهما.  
فشرط قبض العوضين قبل الافتراق في معاملة الصرف انما هو في بيع الصرف خاصة، و لا يشترط في غيره من المعاملات.

**المسألة ٣٦٢:**

ليست الأوراق النقدية التي تجرى فيها المعاملات بين الناس في هذا العصر ذهباً ولا فضةً، فإذا بيع بعضها ببعض لم يجر عليها حكم بيع الصرف، ولم يجب فيها التقابض قبل الافتراق، سواء اتحدت العملة في العوضين أم اختلفت. نعم، لا يترك الاحتياط في بعض العملات التي يظن أن الدولة التي أصدرتها قد اعتبرت الذهب والفضة عوضاً للأوراق وليس مجرد اعتماد، فإذا وقع البيع في هذه العملة ببعضها ببعض فالأحوط أن يحصل التقابض قبل افتراق المتبايعين، كما أن الأحوط أن لا يباع بعض هذه العملة ببعض مع الزيادة في أحد العوضين، وقد ذكرنا هذا كلمة التقوى، ج ٤، ص: ١٤٦

في المسألة الثالثة والأربعين وما بعدها من المسائل المستحدثة فليرجع إليها في ذلك.

**المسألة ٣٦٣:**

إذا كان للرجل دين في ذمة شخص آخر وكان الدين من الذهب أو الفضة، فباع الرجل الدائن ما في ذمة الشخص المدين عليه بنقد آخر غير ما في ذمته، وقبض البائع الدائن الثمن من المشتري المدين قبل أن يتفرقا كان البيع صحيحاً ولم يحتج إلى أن يقبض المشتري المدين ما في ذمة نفسه وهو النقد المبيع. ومثال ذلك أن يكون لزيد في ذمة بكر دين خمسة مثاقيل من الذهب مثلاً، فبيع زيد دينه هذا على المدين نفسه وهو بكر بيع الصرف، بعشرين مثقالاً من الفضة فإذا قبض زيد منه مثاقيل الفضة وهي الثمن قبل التفرق صح البيع بذلك وإن لم يقبض بكر ما في ذمة نفسه وهي مثاقيل الذهب التي اشتراها.

**المسألة ٣٦٤:**

إذا كان لزيد دين من ذهب أو من فضة في ذمة بكر، فباع زيد دينه هذا بيع الصرف على شخص ثالث وهو خالد بنقد آخر، وقبض زيد الثمن من المشتري لم يصح البيع حتى يقبض المشتري النقد الذي اشتراه من زيد وهو ما في ذمة بكر، فإن قبضه قبل التفرق صح العقد، وإن لم يقبضه كان البيع باطلاً، وإذا وكل المشتري بكرًا وهو الذي في ذمته النقد المبيع أن يقبض له ما في ذمة نفسه بالوكالة عنه، فلا يبعد عدم كفاية ذلك حتى يعين بكر النقد الذي في ذمة نفسه في مصداق معين خارجي ثم يقبضه بالوكالة عن المشتري قبل التفرق.

**المسألة ٣٦٥:**

إذا باع الرجل على غيره دراهم معينة بيع صرف، فلا يجوز للمشتري أن يبيع هذه الدراهم المعينة قبل أن يقبضها من البائع، سواء أراد بيعها على بائعها الأول أم على غيره، فإذا باعها قبل قبضها كان البيع كلمة التقوى، ج ٤، ص: ١٤٧

الثانى باطلا، لأن المشتري لم يملك الدراهم بعد لعدم حصول التقابض و هو شرط فى صحة بيع الصرف كما تقدم. و إذا قبض المشتري الدراهم المبيعة بعد أن أجرى البيع الثانى و قبل التفرق من البيع الأول، صح البيع الأول لتحقق شرطه و أصبحت الدراهم ملكا للمشتري.

و المسألة فى صحة البيع الثانى من صغريات المسألة المعروفة، و هى من باع مال غيره فضولا ثم ملكه بعد ذلك، و قد ذكرناها فى مبحث بيع الفضولى فى المسألة الثانية و التسعين، و قد تقدم منا المنع من صحة هذا البيع و ان لحقته الإجازة من البائع الفضولى بعد ما ملك المال، إلا إذا انتقل المبيع إلى البائع الفضولى بالإرث من مالكة الأول.

### المسألة ٣٦٦:

إذا كانت للإنسان دراهم من الفضة فى ذمة شخص فقال الدائن للمدين حول ما فى ذمتك من دراهم الى دنانير ذهب، فقبل المدين ذلك، صح، و تحول الدين الذى فى ذمة المدين من الدراهم الى دنانير بسبب هذه المعاملة، و ان لم يحصل بينهما تقابض، و كذلك إذا كان ماله فى ذمة المدين دنانير ذهب، فقال له حولها الى دراهم فضة، فقبل المدين، صح، و تحول ما فى ذمته من الدنانير الى دراهم بسبب هذه المعاملة، و شرط صحة ذلك أن تكون قيمة الدنانير بالدراهم و قيمة الدراهم بالدنانير معلومة عند المتعاملين، فلا تصح مع جهلها أو جهل أحدهما بذلك.

و الظاهر جريان هذا الحكم أيضا فى الأوراق النقدية، فإذا كان للرجل فى ذمة الآخر مقدار من الأوراق النقدية من عملة معينة فقال الدائن للمدين حولها الى دراهم فضة، أو الى دنانير ذهب، أو الى أوراق نقدية أخرى و قبل المدين صح ذلك، و مثله ما إذا كان فى ذمة المدين دراهم أو دنانير فقال له الدائن حولها إلى أوراق نقدية من عملة معينة و قبل المدين فيصح فى جميع ذلك بسبب هذه المعاملة بينهما و ان لم يحصل التقابض، إذا كان الطرفان يعلمان بالقيمة كما تقدم.

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ١٤٨

و هذا كله إذا كان الشخص الثانى مدينا للشخص الأول بالمبلغ الذى أريد تبديله من نقد الى نقد، و يشكل جريان الحكم فى غير المدين، فإذا كان الرجل الآخر ودعيا و كان صاحب المال قد استودعه مبلغا من أحد التقدين، و قال له حولها الى نقد آخر أو الى عملة أخرى و قبل الودعى ذلك، و الظاهر عدم الصحة إلا إذا أجريت بينهما معاملة صرف تامة الشروط.

### المسألة ٣٦٧:

إذا كانت النقود مغشوشة، و كانت رائجة بين الناس فى المعاملة و فى الأخذ و العطاء على ما يوجد فيها من غش، جاز التعامل بها مع الناس.

فيجوز إنفاقها و أخذها و دفعها قيمة و أعواضا فى المعاملات، سواء علم المتعاملون بما فيها من الغش أم جهلوا. و إذا كانت النقود المغشوشة غير رائجة بين الناس فى المعاملة، فإن بين الإنسان حال هذه النقود للأشخاص الذين يريد التعامل بها معهم، فالظاهر جواز المعاملة بها معهم إذا هم علموا حالها و قبلوا بها، و إذا كانت النقود المغشوشة مما يضربه بعض المحتالين لغش الناس و سلب أموالهم فالأحوط و جوب كسرها.

### المسألة ٣٦٨:

وجوب اقباض المبيع و اقباض الثمن في بيع الصرف انما هو شرط في صحه البيع كما ذكرنا من قبل فلا يصح البيع إذا لم يحصل التقابض بين المتبايعين حتى يفترقا، و ليس وجوبه تكليفيا عليهما، و لذلك فلا اثم عليهما أو على أحدهما إذا ترك التقابض عامدا.

### المسألة ٣٦٩:

إذا أراد الإنسان ان يبيع الذهب بالذهب أو الفضة بالفضة، فلا بد و ان يراعى أحكام الربا في البيع ليجنبها، كما يجب ان يراعى أحكام بيع الصرف، فلا يجوز البيع مع الزيادة في أحد العوضين كما بيناه في فصل الربا، فان الذهب و الفضة من الموزون، فإذا اتحد الجنس في العوضين وجبت مراعاة أحكام الربا في المعاملة.

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ١٤٩

### المسألة ٣٧٠:

قد أشرنا في المسألة الثلاثمائة و الثامنة و الأربعين الى ان المسكوكات من الفضة أو النحاس أو النيكل و أمثالها ليست من الموزونات و ان كان أصلها و هو الفضة و النحاس و النيكل مما يوزن فإن عامة الناس في عامة بلادهم و أقطارهم و دولهم انما يضبطون هذه المسكوكات عند معاملاتهم فيها بالعدد فقيمة الأشياء التي يشترونها أو يبيعونها أو يضمونها أو يغمونها عشرون ريالاً مثلاً أو روبيه، أو مائة، أو ألف، أو عشرة آلاف من هذه المسكوكات المتنوعة، و لا يلتفتون أبداً إلى الوزن، و يجهل أكثرهم وزن الروبية و وزن الريال العراقي أو الفرنسي أو السعودي الذي يتعاملون به و يجهل جميعهم وزن جميع الثمن الذي يبيع به البائع منهم أو يشتري به المشتري.

و نتيجة لذلك فلا يجرى على هذه المسكوكات أحكام الربا حينما تصرف إلى أبعاضها أو تباع بسكك أخرى من جنسها، فيجوز البيع و الصرف و ان اختلف العوض و المعوض في المقدار.

نعم تجب مراعاة أحكام الربا في المسكوكات الذهبية إذا صرفت إلى أبعاضها و كانت الأبعاض من الذهب أيضاً و إذا بيعت بعملة ذهبية أخرى، و ذلك لأن المسكوكات الذهبية في نظر عامة الناس من الموزون لا من المعدود، فإنهم يتعاملون بالليرة و الباون و غيرها من المسكوكات الذهبية بمقدار ما ترنه من مثاقيل، و غرامات و غيرها.

### المسألة ٣٧١:

ذكرنا في المسألة الثلاثمائة و الثالثة و الخمسين انه يمكن التخلص من حرمة الربا بأن يضم الى العوض الناقص ضميمة ذات مالية فيبيع العوض مع الضميمة بالعوض الزائد، و يمكن التخلص من حرمة أيضاً بأن يضم ضميمة ذات مالية كذلك الى كل واحد من العوضين المتفاوتين في المقدار.

و على هذا فإذا باع الرجل الذهب بالذهب مع زيادة أحد العوضين على الآخر و كان الذهب مغشوشا بشيء له مالية كفى ان يكون الشيء الذي غش به الذهب ضميمة في البيع يتخلص بها من حرمة الربا،

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ١٥٠

فبيع العوض الناقص مع ضميمته و هو الغش بالعوض الآخر مع الزيادة إذا كان هذا العوض خالصا، و يبيع العوض الناقص مع الضميمة بالعوض الآخر مع الزيادة و الضميمة كليهما إذا كان هذا العوض مغشوشا أيضا، فيصح البيع في كلتا صورتين. نعم يشترط أن يكون الشيء الذى غش به الذهب مما له قيمة فى حال كونه غشا، فلا يكفى إذا كان مستهلكا أو ليست له قيمة، و لا يكفى أن تكون له قيمة على تقدير تصفيته، و كذلك الحال فى الفضة إذا كانت مغشوشة بشيء له مالىة مع كونه غشا كما هو الحال فى الذهب. و نتيجة لذلك فإذا بيع ذهب مغشوش بذهب مغشوش بمثل هذا الغش المتقدم ذكره صح البيع فيه مع تساوى العوضين و مع التفاوت بينهما فى المقدار، و إذا بيع ذهب مغشوش كذلك بذهب خالص فلا بد و أن يكون الذهب الخالص زائدا على الذهب الموجود فى العوض الآخر المغشوش، لتكون هذه الزيادة فيه مقابلة للغش فى العوض المغشوش، و الا حرم البيع لأنه ربا، و كذلك الحكم فى بيع الفضة المغشوشة بالفضة المغشوشة، و بالفضة الخالصة.

### المسألة ٣٧٢:

إذا كان الذهب مغشوشا بشيء له قيمة و لم يعلم بمقدار غشه، و أراد مالكة يبعه بذهب خالص، فلا بد و أن يكون العوض الخالص الذى يباع فيه زائدا بمقدار يعلم ان الذهب قد زاد على الذهب الموجود فى العوض الآخر المغشوش، و ان لم يعلم بمقدار الزيادة على وجه التفصيل، لتكون هذه الزيادة فى مقابل الغش الموجود فى العوض كما بينا من قبل، أو يباع بجنس آخر غير الذهب. و مثله الحكم فى الفضة المغشوشة إذا لم يعلم بمقدار الغش الموجود فيها، و أراد المالك بيعها بفضة خالصة.

### المسألة ٣٧٣:

السيوف و الخناجر و غيرها إذا كانت محلاة بالذهب و أراد مالكةا أن يبيعها بالذهب فلا بد و أن يكون عوضها الذى تباع به من الذهب  
كلمة التقوى، ج ٤، ص: ١٥١  
زائدا على مقدار الحلية الموجودة فى المبيع لتكون الزيادة فى مقابلة غير الحلية من المبيع، أو تباع بجنس آخر غير الذهب. و يجوز أن يباع السيف المحلى بالذهب بسيف محلى بالذهب أو بخنجر محلى به، و ان اختلفا فى مقدار الحلية، و كذلك فى الأشياء الأخرى المحلاة بالذهب. و مثله الحكم فى الأشياء المحلاة بالفضة من غير فرق بينهما.

### المسألة ٣٧٤:

الكلبتون، و هو نسيج من إبريسم و ذهب أو فضة تصنع منه ملابس لبعض المترفين إذا كان مصنوعا من الذهب و أريد يبعه بالذهب، فلا بد و أن يكون ذهب الثمن أكثر وزنا من ذهب الكلبتون لتكون الزيادة فى مقابلة ما فيه من شيء آخر، و لا يشترط أن يكون ذهب الثمن مساويا لوزن الكلبتون كله أو زائدا عليه. و كذلك الحكم فى الكلبتون المصنوع من الفضة إذا أريد يبعه بالفضة.

### المسألة ٣٧٥:

إذا اشترى الرجل من غيره ذهبا بذهب أو فضة بفضة، و كان المبيع الذى اشتراه شخصيا معينا و قبضه قبل التفرق، فوجد المبيع من جنس آخر. نحاسا مموها، أو رصاصا أو نيكلًا- أو غير ذلك كان البيع باطلا و ليس للمشتري أن يطالب البائع بإبدال المبيع، و لا يصح البيع إذا أبدله البائع له.

و إذا وجد المشتري بعض المبيع من الجنس، و بعضه من غير الجنس، صح البيع فى ما كان من الجنس، و بطل فى غير الجنس، و كان للمشتري خيار تبعض الصفقة، فيجوز له ان يفسخ العقد فيرد الجميع على البائع و يسترد منه الثمن، و يجوز له ان يأخذ الباقي الذى صح فيه البيع بحصته من الثمن، و إذا اختار المشتري ذلك فأخذ الباقي كما بينا، كان للبائع خيار تبعض الصفقة إذا كان جاهلا بالعيب فيجوز له فسخ البيع و رد الجميع.

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ١٥٢

### المسألة ٣٧٦:

إذا اشترى الرجل من أحد ذهبا بذهب أو فضة بفضة و كان المبيع شخصيا معينا و قبضه قبل التفرق، فوجد فى العين التى اشتراها عيبا، ثبت للمشتري خيار العيب كما فى سائر موارد وجود العيب فى المبيع، فيجوز له أن يفسخ العقد و يرد المبيع على بائعه و يسترد منه الثمن، و يجوز له أن يمضى البيع بالثمن المسمى، و يجوز له أن يمسك المبيع و يطالب البائع بأرش العيب كما ذكرنا فى خيار العيب و إذا اختار المشتري المطالبة بالأرش، فله أخذ الأرش من البائع سواء كان قبل التفرق أم بعده، و سواء كان الأرش من النقدين أم من غيرهما.

و لا يختص هذا الحكم و هو ثبوت الخيار بالعيب بما إذا كان الثمن من جنس المبيع بل يشمل ما إذا اشتراه بغير جنسه كما إذا اشترى الذهب بالفضة أو اشترى الفضة بالذهب أو بغيرهما من الأجناس نعم إذا هو اشترى الذهب أو الفضة المعينين بجنسهما، فالعيب الذى يوجب للمشتري الخيار المذكور ما يكون من قبيل خشونة الجوهر فى العين المبيعه، و اللين فيه أكثر من المتعارف، و اضطراب السكة و نحو ذلك، و المراد باضطراب السكة أن يجدها تخالف السكة الرائجة فى البلاد، فيحتمل عدم جريانها فى المعاملة، أو يحدث قلق على اعتبار السكة عند الدولة بحيث يحتمل إسقاط الدولة لها عن الاعتبار، و اما وجود الغش الزائد عن المتعارف فى الذهب أو الفضة المعينين فهو داخل فى المسألة المتقدمة، فإن الغش من غير الجنس و قد مر فى المسألة المتقدمة أن المشتري إذا وجد بعض المبيع من الجنس و بعضه من غير الجنس صح البيع فى الجنس و بطل فى غير الجنس.

### المسألة ٣٧٧:

إذا اشترى الإنسان من احد ذهبا بذهب أو فضة بفضة و كان المبيع كليا فى ذمه البائع، و حين قبضه منه قبل التفرق وجد ما دفعه اليه جنسا آخر غير الجنس الذى وقع عليه البيع، نحاسا مموها أو رصاصا أو غيرهما، فان لم يتفرق المتبايعان بعد، جاز للبائع إبدال ما دفعه الى

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ١٥٣

المشتري و جاز للمشتري مطالبة البائع بإبداله، فإذا قبض المشتري البديل الصحيح قبل ان يتفرقا صح البيع، و الا كان باطلا.

و إذا قبض المشتري الشئ المبيع بعد العقد، و لما افترق المتبايعان بعد القبض وجد المشتري جميع ما دفعه إليه البائع جنسا آخر غير

جنس المبيع، بطل البيع، ولا يصححه أن يبدل البائع الشيء الذى دفعه الى المشتري فيدفع اليه بدلا صحيحا. وإذا وجد المشتري بعد التفرق بعض ما دفعه البائع إليه من الجنس و بعضه من غير الجنس، بطل البيع فى غير الجنس و صح فى البعض الذى وجدته من الجنس، و تخير المشتري كما تقدم فى نظير ذلك بين أن يفسخ البيع فيرد الجميع، و ان يأخذ البعض الذى صح فيه البيع بحصته من الثمن، فإذا اختار المشتري الثانى، كان للبائع أن يفسخ البيع فى الجميع إذا كان جاهلا بالحال، لتبعض الصفقة عليه.

### المسألة ٣٧٨:

إذا اشترى الإنسان من غيره ذهباً بذهب أو فضةً بفضة، و كان المبيع كلياً فى ذمته البائع كما تقدم و حين قبضه المشتري منه قبل التفرق و جد ما دفعه إليه البائع معيباً بأحد العيوب التى تقدمت الإشارة إليها قريباً. تخير المشتري - على الأقوى - بين ان يرد على البائع الفرد المعيب الذى قبضه منه و يستبدله بفرد صحيح، أو يرضى بالفرد المعيب الذى دفعه اليه من غير أرش، سواء كان العوضان من جنس واحد أم كان المبيع ذهباً بفضة أو فضةً بذهب، و سواء ظهر العيب للمشتري قبل التفرق أم بعده، و سواء كان العيب فى جميع المبيع أم فى بعضه.

### المسألة ٣٧٩:

إذا أراد الإنسان أن يشتري من الصائغ خاتماً أو قرطاً أو قلادةً أو غيرها من المصوغات من الذهب أو الفضة، و أراد الصائغ أن يضيف أجره الصياغة إلى قيمة الذهب أو الفضة فلا يجوز أن يكون البيع بجنسه للزوم الربا، بل يكون البيع بغير جنسه، أو مع إضافة ضميمته إلى الشيء المبيع من غير جنسه تخلصه من الربا، و يكفى فص الخاتم

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ١٥٤

و الفصوص التى تجعل فى القرط أو القلادة إذا كانت ذات مالىة، ان تجعل هى الضميمة، فتجوز الزيادة فى الثمن لذلك و ان كان من الجنس، أو يباع الشيء المصوغ بأقل من مقداره من الجنس و يجعل باقى الثمن مع الزيادة من غير الجنس، أو يشتري المشتري من الصائغ مقدارا غير مصوغ من الذهب أو الفضة بجنسه مثلاً بمثل ثم يؤجره لصياغته بأجره معيناً.

### المسألة ٣٨٠:

إذا كان للرجل فى ذمته غيره دين من نقود ذهبية، ليرات عثمانية أو باونات مثلاً و كان الدائن يأخذ من المدين فى كل شهر نقوداً من الفضة رياتاً أو دراهم من سكة معينة، فإن كان ما يأخذه الدائن من المدين بقصد استيفاء دينه، و كانت قيمة النقد الذهبى الذى يستحقه الدائن بالريال الفضى الذى يأخذه من المدين معينة مضبوطة و لو فى تلك الفترة، فقيمة الليرة أو الباون تساوى عشرين ريالاً فى جميع تلك المدة، فلا إشكال.

فإذا أخذ من المدين عشرة ريات فقد استوفى من دينه نصف باون، و إذا أخذ منه عشرين ريالاً فقد استوفى باونا، و هكذا حتى يستكمل جميع دينه.

و إذا اختلفت قيمة النقد الذى يستحقه، لوحظت قيمته فى وقت الأخذ، فإذا أخذ منه عشرين ريالاً فى الشهر الأول، و كانت قيمة الباون

فيه تساوى عشرين ريالاً، فقد استوفى من دينه باونا واحداً، وإذا أخذ منه فى الشهر الثانى عشرين ريالاً أيضاً و كانت قيمة الباون فيه تساوى خمسة عشر ريالاً، فقد استوفى من دينه باونا و ثلثاً، وإذا أخذ منه عشرين ريالاً فى الشهر الثالث، و كانت قيمة الباون فيه تساوى ثمانية عشر ريالاً، فقد استوفى من دينه باونا و تسعاً، و هكذا حتى يستوفى جميع دينه.

و إذا كان ما يأخذه من المدين بقصد الاقتراض منه، بقيت النقود الذهبية جميعها دينا فى ذمة المدين، و كان ما يأخذه الدائن من النقود

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ١٥٥

الفضية دينا فى ذمة الدائن، و يشكل ان يبيع أحدهما دينه بدين الآخر، و يشكل أن يحتسب أحد الدينين وفاء للآخر.

و يجوز لكل واحد منهما ان يصلح صاحبه عن دينه بما لصاحبه من دين فى ذمته، فيصلح الأول الثانى عن النقد الفضى الذى أخذه منه بالنقد الذهبى الذى يستحقه فى ذمته، أو بالعكس، و يجوز لهما ان يبرئ كل منهما ذمة الآخر عن دينه.

و إذا كان ما يأخذه من المدين بقصد ان يبقى امانه لديه الى وقت الحساب بينهما، بقى المبلغ امانة عنده و بقى الدين فى ذمة صاحبه حتى يتم الحساب بينهما و يحصل الاستيفاء.

### المسألة ٣٨١:

إذا اشتغلت ذمة الشخص لغيره بمبلغ من نقود معينة من الذهب أو الفضة أو غيرهما، لزمه أداء المبلغ من ذلك النقد المعين، سواء بقيت قيمة النقد على حالها عند اشتغال الذمة به أم تغيرت بارتفاع أم بهبوط، و سواء دفعه الدائن له قرضاً أم كان ثمناً لمبيع أو عوضاً فى مصالحته أو فى معاملة أخرى أو صداقاً لامرأة أم اشتغلت ذمته به من أى سبب آخر.

### المسألة ٣٨٢:

لا يجوز للرجل أن يبيع على الصائغ أو على غيره من العمال فضة بفضة أو ذهباً بذهب مثلاً بمثل، و يشترط عليه أن يصوغ له خاتماً، أو يخطط له ثوباً، أو ينجر له باباً، أو يعمل له عملاً آخر، فان الشرط المذكور زيادة فى أحد العوضين، فيكون من الربا المحرم.

و يجوز أن يقول للصائغ صنع لى خاتماً من فضة أو يقول للخياط أو لغيره اعمل لى كذا و يذكر عملاً معيناً و انا أبيعك عشرة مثاقيل من الفضة الخالصة بعشرة مثاقيل من الفضة المغشوشة إذا قصد أن يكون بيع المثاقيل المذكورة عليه اجرة له على عمله أو جعلاً له عليه.

### المسألة ٣٨٣:

إذا صاغ الرجل حلياً أو شيئاً غيره من الذهب و الفضة جميعاً و أراد بيعه جاز له ان يبيعه بالذهب مع زيادة الذهب فى الثمن على الذهب

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ١٥٦

الموجود فى المبيع، لتكون الزيادة مقابلة للفضة الموجودة فيه، و يجوز له ان يبيعه بالفضة مع الزيادة فى فضة الثمن كما ذكرنا فى الذهب، و يجوز له أن يبيعه بالجنسين معاً، أو يبيعه بجنس آخر غيرهما، و لا- يجوز له ان يبيعه بمقدار ما فيه من الذهب وحده أو



بمقدار ما فيه من الفضة وحدها ولا يزيد في الثمن على ذلك.

### المسألة ٣٨٤:

ما يجتمع عند الصائغ من برادة الذهب و الفضة المتساقطة في موضع عمله من الذهب و الفضة اللذين يصوغهما للناس، فتختلط و لا يعلم بمالكها على الخصوص و لا- بمقدار ما يملكه كل واحد منهم من برادة ماله، الظاهر تحقق الأعراس من المالكين عن هذه الأجزاء المتساقطة من أموالهم عند صياغتها، و لذلك فيجوز للصائغ أن يملكها. و لكن الأحوط استحبابا أن يبيعها و يتصدق بأثمانها عن مالكيها، و إذا عرف صاحب المال بالأحوط أن يستأذنه في ذلك، و كذلك ما يتساقط من قصاصات الثياب و الخشب عند الخياط و التجار، و أجزاء الأشياء الأخرى عند العمال الآخرين.

### الفصل الثالث عشر في بيع السلف

### المسألة ٣٨٥:

بيع السلف هو أن يبيع الإنسان على غيره شيئا كليا في ذمته مؤجلا إلى أجل مسمى، بثمن حاضر، فالسلف من حيث حضور الثمن و تأجيل المبيع معاكس للنسيئة، و يقال له بيع السلم أيضا و من كلمة السلم تؤخذ المشتقات الأخرى الملايسات له، فالمشترى في هذه المعاملة يسمى (مسلمًا) بكسر اللام، و البائع فيها مسلم إليه بفتح اللام، و الثمن الحاضر فيها مسلم بالفتح أيضا، و المبيع المؤجل مسلم فيه بالفتح كذلك.

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ١٥٧

### المسألة ٣٨٦:

يصح في هذه المعاملة أن يكون إيجاب العقد من البائع، فيقول للمشتري: بعتك طنا مثلا من الأرز العراقي العنبر الموصوف بصفة كذا أدفعه إليك بعد مضي شهرين من هذا اليوم بثلاثمائة دينار عراقي حاضرة، فيقول المشتري قبلت أو رضيت. و يصح ان يكون الإيجاب من المشتري، فيقول للبائع: أسلمت إليك أو أسلفتك ثلاثمائة دينار عراقي حاضرة في طن من الأرز العراقي العنبر الموصوف بصفة كذا المؤجل إلى أجل كذا، فيقول البائع قبلت

### المسألة ٣٨٧:

إذا كان المبيع و الثمن كلاهما من غير الذهب و الفضة، يصح أن يباع أحدهما بالآخر بيع السلف إذا كان العوضان مختلفين في الجنس، و يصح ان يباع أحدهما بالآخر كذلك إذا كان العوضان من جنس واحد، و كان كلاهما أو كان أحدهما غير مكيل و لا موزون.

و لا يصح ان يباع أحدهما بالآخر سلفا إذا كانا من جنس واحد، و كانا جميعا من المكيل أو الموزون، للزوم الربا على كل حال، الا

مع الضميمة، و إذا أضيفت إلى العوضين أو الى أحدهما ضميمة من غير جنسهما خرج ذلك عن الفرض في المسألة. و إذا كان المبيع و الثمن كلاهما من الذهب و الفضة، لم يصح بيع أحدهما بالآخر سلفا، سواء اتحد الجنس في العوضين أم اختلف، و سواء كانا معا أو كان أحدهما من الموزون أم من غيره، فلا يجوز بيع الذهب بالذهب سلفا و لا يبيع الفضة بالفضة، و لا يبيع الذهب بالفضة و لا العكس سواء كان النقد مما يوزن أم مما يعد كالمسكوكات من الفضة، و وجه عدم الصحة ان بيع النقدين بعضهما ببعض يبيع صرف يشترط في صحته التقابض قبل الافتراق كما تقدم، فلا يصح مع تأجيل المثلثن كما هو معنى بيع السلف. و إذا كان أحد العوضين من الذهب أو الفضة، و كان العوض الآخر من غيرهما صح ان يباع أحدهما بالآخر يبيع سلف، سواء كان الذهب

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ١٥٨

أو الفضة ثمنا أم مثنما، و سواء كان العوضان أو أحدهما مما يوزن أم كانا من غير المكيل و لا الموزون.

### المسألة ٣٨٨:

يشترط في صحة بيع السلف ان يكون المبيع مما يمكن ضبط أوصافه التي يكون بسببها موضعاً للرغبة أو قلتها، و التي تختلف باختلافها قيمة الشيء بين الناس، كالجودة و الرداءة و اللون و الطعم و الرائحة، و النوع، و الصنف، و كل ماله دخل في توجه الطلب للشيء عند العقلاء.

و ذلك كالحبوب على اختلاف أجناسها و أنواعها، و كالأقمشة و الثياب و سائر المنسوجات، و كالخضر و الفواكه و المشروبات، و الأدوية و العقاقير، و الأثاث، و الأمتعة، و الأجهزة و الآلات، و الأدوات التي يحتاج إليها في المنازل أو في المعامل، و وسائل النقل، و الحيوان، و الإنسان المملوك فيصح بيع السلف في ذلك كله، لإمكان ضبط أوصافه المطلوبة فيه. و لا يصح في ما يتعذر أو يتعسر ضبط أوصافه، كالجواهر و اللثالي و الأرضين و البساتين و سائر العقارات و شبهها، فإن الجهالة في هذه و أمثالها لا ترتفع بالوصف، و لا يرتفع الغرر و الجهالة فيها إلا بالمشاهدة.

### المسألة ٣٨٩:

يجب في بيع السلف ذكر جنس المبيع و ذكر مميزاته التي ترفع الجهالة و توضح المراد منه فإذا كان المبيع من الحبوب ذكر أوصافه الخاصة، فيذكر في الحنطة أنها حمراء أو بيضاء، و انها من الجيد أو المتوسط أو الردي و انها من إنتاج اى البلاد و من أى الأنواع إذا كان لذلك دخل في تحديد المقصود منها، و كذلك في الأرز، فيذكر انه من إنتاج اى البلاد و من أى الأنواع، و إذا كان من العنبر العراقي مثلا- و كان العنبر أصنافا ذكر صنفه الذي يميزه عن غيره، و هكذا في بقية الحبوب و فى الفواكه و الخضر، و كذلك في الأقمشة و المنسوجات فيذكر النوع و الصنف و انه من نسيج اى البلاد و اى المعامل، إذا كان لذلك دخل في الوصف الكامل، و مثله الأجهزة و الأدوات و الوسائل الأخرى

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ١٥٩

فيذكر مميزاتها و موصحاتها حتى لا تبقى جهالة في المبيع و لا تؤدي الى ندرة وجوده أو انعدامه.

### المسألة ٣٩٠:

نسب الى القول الأشهر بين العلماء انه يشترط في صحة بيع السلف ان يقبض الثمن قبل تفرق المتعاقدين من مجلس العقد، وفي اعتبار هذا الشرط اشكال، ولذلك فلا يترك الاحتياط بأن يحصل القبض قبل تفرقهما، وإذا تفرق المتعاقدان و لم يحصل القبض في جميع الثمن، أو حصل القبض في بعضه دون بعض، احتاطا بالتقاييل من المعاملة ثم جددوا المعاملة بينهما مع قبض الثمن جميعه قبل التفرق، أو احتاطا بالمصالحة بينهما على وجه يرتفع به الإشكال في المعاملة.

### المسألة ٣٩١:

إذا كان الشخص مدينا لغيره بمبلغ معين من النقود أو من غيرها، فهل يصح للدائن أن يجعل دينه هذا ثمناً في بيع السلف، و مثال ذلك أن يكون على مدينا لعبد الله بألف دينار مثلاً، ثم يبدو لعلی و هو المدين أن يبيع على دائنه و هو عبد الله أربعين وزنةً من الأرز يدفعها له بعد مضي شهرين بالمبلغ الذي لعبد الله في ذمته و هو الألف دينار. فان كان الدين المذكور الذي لعبد الله مؤجلاً لم يصح أن يجعل ثمناً في بيع السلف، و ان كان الدين حالاً غير مؤجل فالأقوى صحة ذلك، و ان لم يخل من اشكال. و إذا اشترى عبد الله المبيع بألف دينار في ذمته، ثم حاسب علياً عن الدين الأول فجعله وفاء لما في ذمته من الثمن، أو تسالماً فابراً كل واحد منهما ذمته صاحبه عن دينه، فلا إشكال.

### المسألة ٣٩٢:

يجب أن يقدر المبيع في بيع السلف بما يتعارف تقديره به في المعاملات الجارية بين الناس فيقدر المكيل منه بالكيل، و الموزون بالوزن، و المعدود بالعد، و ما يضبط بالأذرع و الأمتار يقدر بها، و مالا يجري فيه ذلك كالسيارات و الأجهزة اكتفى فيها بالوصف المحدد للشئ، و قد كلمة التقوى، ج ٤، ص: ١٦٠ يحتاج الى ذكر مقدار حجمه أو مقدار طاقته و نحو ذلك مما تختلف فيه القيم أو يتوقف عليه التعيين.

### المسألة ٣٩٣:

يجب أن يكون أجل المبيع في بيع السلف محددًا مضبوطًا فيحدده المتعاملان بالأيام مثلاً أو بالشهور أو السنين، و لهما أن يعينا الأجل بالشهور العربية و بالشهور الافرنجية و غيرها إذا كانت معلومة عند الطرفين، و كذلك السنين. و لا- يصح أن يجعل الأجل إلى وقت جذاذ التمر أو قطاف العنب أو الفاكهة الأخرى أو الى حصاد الزرع أو دياسه، و نحو ذلك من الأوقات غير المضبوطة، و إذا حدد الأجل بذلك بطل البيع. و يصح أن يعين للمبيع أجلاً قصيراً كيوم أو يومين، و أن يجعله طويلاً كخمس سنين أو أكثر.

### المسألة ٣٩٤:

يجب أن يكون وجود الشيء المبيع ممكنا بحسب العادة في وقت حلول أجله و في البلد الذي اشترط على البائع ان يسلم المبيع فيه، و معنى ذلك أن يكون البائع قادرا بحسب العادة على تسليم المبيع إلى المشتري في الوقت المعلوم و في البلد المعلوم، و ان كان ذلك بالنقل اليه من مكان آخر.

و نتيجة لذلك، فلا تصح المعاملة إذا كان البائع غير قادر على تسليم المبيع في وقته و ان كان الشيء موجودا في البلد، كما إذا كان البائع مسجوناً لا يستطيع و هو في سجنه الحصول على المبيع و تسليمه، أو كان في مفازة بعيدة لا يمكنه الوصول الى البلد ليحصل فيه على ذلك.

### المسألة ٣٩٥:

لا- يبعد أن إطلاق العقد في البيع يقتضى أن يسلم البائع المال المبيع الى مشتريه في مكان المطالبة به بعد حلول أجله، الا أن تقوم قرينه عامة أو خاصة على تعيين بلد المتعاقدين أو بلد العقد أو غيرهما أو يكون العقد منصرفاً عن المكان الذي طالبه المشتري فيه، و مثال ذلك

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ١٦١

ان يطالبه المشتري بتسليم المبيع في موضع بعيد عن وطنهما، فلا يجب على البائع التسليم في ذلك الموضع. و الأحوط لزوماً أن يعين في العقد موضع التسليم، و خصوصاً إذا اختلفت الأمكنة في صعوبة نقل المال إليها و التسليم فيها و احتياج ذلك الى بذل المال.

### المسألة ٣٩٦:

إذا جعل المتبايعان أجل المال المبيع شهراً أو شهرين أو أكثر من الشهور العربية، و اتفق ان المعاملة بينهما وقعت في أول الشهر و جب أن يتم الأجل في المعاملة بالأشهر الهلالية سواء كانت تامة أم ناقصة.

و إذا كان وقوع المعاملة بينهما في أثناء الشهر العربي، لفقاه فعدا من الشهر الأخير مقدار ما مضى من الشهر الأول، فإذا كانت المعاملة في العاشر من شهر رجب مثلاً، و كان الأجل شهراً واحداً فعدا من شهر شعبان مقدار ما مضى من رجب، فيحل الأجل في العاشر من شعبان، سواء كان رجب ناقصاً أم تاماً، و إذا كان أجل المبيع شهرين أما شهر رجب الى الهلال، و عدا شهر شعبان ما بين الهلالين ثم عدا من شهر رمضان مقدار ما مضى من شهر رجب، فيحل الأجل في العاشر من شهر رمضان، سواء كان رجب و شعبان تامين أم ناقصين أم مختلفين، و كذلك إذا كان الأجل ثلاثة أشهر فيحل الأجل في العاشر من شهر شوال سواء كانت الأشهر المتوسطة تامة أم ناقصة أم مختلفة.

و الأحوط ان يتم الشهر الأول المنكسر و هو شهر رجب ثلاثين يوماً، و أحوط من ذلك ان يقع التصالح بين المتعاقدين عن ذلك.

### المسألة ٣٩٧:

إذا جعل أجل المال المبيع شهراً أو شهرين أو أكثر من الشهور الافرنجية، و جب أن يتم أيام الشهر بما يكمل عدته، سواء كانت عدته ثلاثين يوماً أم أقل من ذلك أم أكثر، و سواء كان وقوع المعاملة في ابتداء الشهر أم في أثنائه، و كذلك الشهور الشمسية.

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ١٦٢

**المسألة ٣٩٨:**

إذا حدد المتعاقدان الأجل بمجيء أحد الشهور، فقالا إلى شهر رجب أو إلى شهر شعبان حل الأجل بأول جزء من ليلة هلال ذلك الشهر، وكذا إذا قالوا في أول رجب أو في شهر رجب. وإذا قالوا في آخر شهر رجب، حل الأجل في آخر جزء منه. وإذا قالوا إلى شهر ربيع أو إلى شهر جمادى ولم يذكر أي الربيعين أو أي الجماديين حمل على أولهما من هذه السنة، فإذا كانا قد مضيا من هذه السنة، كما إذا كان بيع السلف في شهر رجب حمل على أول الربيعين و أول الجماديين من السنة الآتية. وإذا قالوا إلى الجمعة أو إلى السبت مثلا- فالمراد أقرب جمعة أو أقرب سبت إليهما، و حل الأجل في أول جزء من نهار الجمعة أو السبت المذكورين. وإذا قالوا إلى أول جمعة من الشهر أو إلى آخر جمعة منه و كان الشهر المعين غير معلوم الأول أشكال الحكم بالصحة، فلا يترك الاحتياط و لو بالتقاييل في المعاملة ثم تجديدها مع الأجل المعين أو المصالحة بينهما عن ذلك.

**المسألة ٣٩٩:**

لا- يجوز للمشتري أن يبيع المال الذي اشتراه ببيع السلف إذا كان الثمن الذي يريد بيعه به من جنس المال المبيع و كان العوضان كلاهما من المكيل أو الموزون مع زيادة أحد العوضين على الآخر في المقدار للزوم الربا المحرم. و مثال ذلك ان يشتري الرجل من أحد عشر وزنات من الحنطة مؤجلة إلى أجل مسمى، ثم يريد أن يبيع الحنطة المذكورة التي اشتراها بعشر وزنات و نصف من الحنطة كذلك، فيكون ذلك محرما لاجتماع شروط الربا في هذا البيع، و هو واضح. سواء كان البيع قبل أن يحل أجل المال أم بعد حلوله، و سواء كان البيع الثاني على بائعه الأول أم على غيره، و سواء كان الثمن في البيع الثاني حالا أم مؤجلا.

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ١٦٣

**المسألة ٤٠٠:**

الأحوط لزوما ان يجتنب المشتري بيع المال الذي اشتراه سلفا قبل أن يحل أجله في غير المكيل و الموزون أيضا، و مثال ذلك أن يشتري الرجل ببيع السلف خمسين مترا من قماش مخصوص مؤجلة إلى أجل معين، ثم يريد ان يبيع ما اشتراه قبل ان يحل أجله، فلا يجوز له ذلك على الأحوال، سواء أراد بيعه على بائعه الأول أم على غيره، و سواء كان الثمن في البيع الثاني من جنس المال المبيع أم من غير جنسه، و سواء كان الثمن المذكور حالا أم مؤجلا، و سواء كان العوضان في البيع الثاني متساويين أم متفاوتين في المقدار.

**المسألة ٤٠١:**

إذا حل أجل المال الذى اشتراه الرجل ببيع السلف، جاز له بيعه، سواء كان المبيع مما يكال أو يوزن أم كان من غيرهما، و سواء أراد المشتري بيع المال على بائعه الأول أم على غيره و سواء كان الثمن الذى يبيعه به من جنس المال المبيع أم من غير جنسه، فيجوز له جميع ذلك و يصح منه، الا إذا كان المال مما يكال أو يوزن و أراد بيعه بثمن من جنسه مع التفاوت بين العوضين فى المقدار، فيحرم ذلك للزوم الربا و قد ذكرنا ذلك آنفا.

#### المسألة ٤٠٢:

إذا حل أجل المال الذى اشتراه الإنسان سلفا و لم يقبض المال بعد من بائعه، و كان المال من المكيل أو الموزون، و رغب فى أن يبيعه مرابحة، جاز له أن يبيعه مرابحة كذلك على بائعه الأول، و لا يترك الاحتياط باجتنا ببيع مرابحة على غير بائعه.

#### المسألة ٤٠٣:

إذا حل أجل الذى حدده المتبايعان للمال المبيع و دفع البائع المال على حسب ما عيناه فى العقد من الجنس و الأوصاف و المقدار و جب على المشتري قبول ما دفعه اليه، و إذا دفعه اليه على حسب ما ذكره من الجنس و دون ما عيناه من الصفة لم يجب على المشتري قبول ما دفعه اليه، و إذا رضى المشتري به و ان كان ناقص الصفة و قبضه منه راضيا

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ١٦٤

به عن حقه أجزأ و برئت ذمة البائع، و إذا رضى المشتري به و لم يقبضه لم تبرأ ذمة البائع على الظاهر. و كذلك الحكم إذا دفع البائع المال للمشتري ناقصا عن المقدار المعين، فلا يجب على المشتري قبول الناقص و إذا قبضه راضيا به عن حقه و ان كان أقل منه أجزأ و برئت ذمة البائع، و لا تبرأ ذمته إذا رضى المشتري بالمدفوع و لم يقبضه.

#### المسألة ٤٠٤:

إذا دفع البائع المال المسلم فيه الى المشتري فوق الصفة التى اشترطها له فى العقد، فان كان مراد المشتري من اشتراط الصفة فى المال ان لا يكون ما يدفعه البائع إليه دون الصفة فالظاهر وجوب القبول على المشتري إذا دفعه اليه فوق الصفة المشترطة، و ان كان مراد المشتري أن يكون ما يدفعه البائع اليه على هذه الصفة المعينة لا دونها و لا فوقها، لم يجب على المشتري القبول، و إذا دفع البائع المال إلى المشتري زائدا على ما عيناه فى العقد من المقدار لم يجب عليه القبول.

#### المسألة ٤٠٥:

إذا حل أجل المعين لدفع المال المسلم فيه و لم يقدر البائع على أدائه لأحد الأعدار التى أوجبت له العجز عن ذلك، كان المشتري مخيرا بين أن يفسخ البيع فيرجع على البائع بالثمن الذى دفعه اليه، و أن يصبر الى أن تحصل القدرة للبائع على أداء المال، و ليس له أن يطالب البائع بقيمة المبيع فى وقت حلول أجله إذا كانت القيمة أكثر من الثمن المسمى بينهما فى المعاملة. و إذا تمكن البائع من أداء بعض المبيع و عجز عن أداء بعضه، كان المشتري مخيرا فى الباقي الذى عجز البائع عن أدائه بين أن يفسخ

البيع فيه فيسترد من البائع حصته من الثمن، و أن يصبر الى ان تحصل القدرة للبائع على تحصيل ذلك البعض و أدائه، و يشكل الحكم بجواز الفسخ له فى الجميع.

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ١٦٥

و إذا اختار المشتري الفسخ فى البعض الذى عجز عنه البائع ففسخ العقد فيه، ثبت للبائع جواز الفسخ فى الجميع.

#### المسألة ٤٠٦:

إذا لم يوجد المبيع فى البلد الذى وجب على البائع التسليم فيه و كان موجودا فى بلد آخر فإن أمكن للبائع أن ينقل المال الى بلد التسليم و يدفعه للمشتري فيه وجب عليه ذلك و فاء بالعقد، و ان لم يقدر البائع على ذلك أو كان نقل المال من البلد الذى يوجد فيه الى موضع التسليم موجبا للخرج أو الضرر على البائع تخير المشتري بين فسخ العقد، فيسترد الثمن من البائع و ان ينتظر حتى تحصل القدرة للبائع على نقل المال و لهما أن يتراضيا على تسليم المال المبيع فى الموضع الذى يوجد فيه أو فى موضع آخر يمكنه نقله اليه.

#### الفصل الرابع عشر فى بيع الثمار و الزرع

#### المسألة ٤٠٧:

لا يجوز- على الأحوط- للمالك أن يبيع ثمرة عام واحد من النخيل و الشجر قبل أن تظهر الثمرة فيها إذا لم يضم إلى الثمرة التى يريد بيعها ضميمة أخرى، و ان كان لجواز البيع وجه قوى، و لكن الاحتياط فى الامتناع عن بيعها كذلك لا يترك، و يجوز له ان يبيعها عاما واحدا إذا أضاف إلى الثمرة ضميمة غيرها فباع الثمرة مع الضميمة معا، و يجوز له أن يبيع ثمرة عامين أو أكثر من ذلك، و ان لم تظهر الثمرة، و لم يضم إليها ضميمة، و سيأتى بيان المراد من الضميمة المقصودة فى المقام و الشروط المعبرة فيها.

#### المسألة ٤٠٨:

إذا ظهرت الثمرة فى النخيل و الشجر، و بدا صلاح الثمرة، جاز للمالك أن يبيعها عاما واحدا و عامين، و أكثر من ذلك، و لم يفترق فى صحة البيع و جوازه الى ضم ضميمة معها. و إذا ظهرت الثمرة فيها

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ١٦٦

و لم يبد صلاح الثمرة جاز للمالك أن يبيعها إذا كان المبيع ثمرة عامين أو أكثر، و يجوز له أن يبيع ثمرة عام واحد إذا ظهرت الثمرة و لم يبد صلاحها، إذا ضم إلى الثمرة المبيعة ضميمة أخرى، فباع الثمرة مع الضميمة.

و نتيجة لما ذكرنا فى المسألة، فيجوز للمالك بيع الثمرة بعد ظهورها، إذا بدا صلاح الثمرة، أو أراد المالك بيع ثمرة عامين أو أكثر، أو أراد بيعها مع الضميمة، و لا إشكال فى الجواز فى هذه الموارد.

و إذا ظهرت الثمرة، و لم يبد صلاحها، و أراد المالك بيع ثمرة عام واحد من غير ضميمة، فالظاهر جواز بيعها أيضا، و ان كان الأحوط الترك فى هذه الصورة.

**المسألة ٤٠٩:**

يبدو صلاح الثمرة في النخيل إذا اصفرت الثمرة أو احمرت، و يبدو صلاح الثمرة في غير النخيل من الشجر إذا انعقد الحب فيها بعد تناثر وردة، و لا اعتبار في أن يكون الثمر قابلا للأكل بحسب العادة و عدم ذلك.

**المسألة ٤١٠:**

يشترط في الضميمة التي يجوز معها بيع الثمرة قبل ظهورها أو بعد ظهورها و قبل بدو الصلاح فيها: أن تكون الضميمة مما يصح بيعها منفردة، و أن تكون مملوكة لمالك الثمرة، و أن يكون الثمن في البيع ثمنا للضميمة و الثمرة التي يراد بيعها معها على نحو الإشاعة بينهما.

و لا فرق بين أن تكون الضميمة مستقلة أو تابعة أو متبوعة، و مثال الضميمة المستقلة أن يحتاج البائع إلى بيع الثمرة قبل ظهورها، و يحتاج كذلك الى بيع وزنتين أو أكثر من الحنطة، فيبيعهما معا بعقد واحد و ثمن واحد، فتكون الحنطة مبيعا مقصودا بالبيع بالأصالة، كما هي ضميمة مصححة لبيع الثمرة في الوقت نفسه، و مثال الضميمة التابعة أن يحتاج البائع إلى بيع الثمرة فيضم إليها شيئا آخر مما يملكه ليصحح به بيع الثمرة، حقه أو حقتين من السكر مثلا، فالضميمة

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ١٦٧

المذكورة غير مقصودة بالأصالة و انما يبيعهما بتبع الثمرة، فهي تابعة غير مستقلة، و مثال الضميمة المتبوعة ان يريد المالك بيع الثمر و لما احتاج الى الضميمة باع الشجر مع الثمرة معا، فالأصول ضميمة متبوعة، و يصح بيع الثمرة في جميع ذلك.

**المسألة ٤١١:**

يصح لمالك النخيل أو مالك الشجر أن يبيع الثمرة قبل ظهورها أو بعد ظهورها و قبل بدو صلاحها، و يجعل نفس أصول النخيل أو الشجر ضميمة مع الثمرة فيبيعهما معا، كما أشرنا إليه في المسألة المتقدمة.

**المسألة ٤١٢:**

إذا أراد الإنسان بيع ثمرة نخيله و احتاج في بيعها إلى ضميمة، فله أن يجعل السعف اليابس و الكرب الموجودين في النخل ضميمة في البيع، فيصح له بيع الثمرة معها، و كذلك إذا أراد بيع ثمرة الشجر، فله أن يضم إلى الثمرة ما في الشجر من غصون يابس أو ما في البستان من شجر يابس.

**المسألة ٤١٣:**

إذا ظهر ثمر بعض الشجر في البستان، و لم يظهر في البعض الآخر، جاز للمالك ان يبيع جميع الثمرة في البستان ما ظهر منها و ما يتجدد منها بعد ذلك، لعام واحد أو أكثر، و لم يحتج في جواز البيع إلى الضميمة، سواء كان الثمر من جنس واحد أم من جنس



مختلف.

و كذلك الحكم فى الشجرة الواحدة إذا ظهر بعض ثمرتها، فيجوز لمالكها أن يبيع جميع ثمرتها ما ظهر منها و ما يتجدد بعد ذلك لسنة واحدة أو أكثر، و إذا ظهرت ثمرة بستان جاز لمالكه ان يبيع ثمرة هذا البستان مع ثمرة بستان آخر له لم تظهر ثمرته بعد، سواء أراد بيع الثمرة لعام واحد أم أكثر.

#### المسألة ٤١٤:

إذا كان الشجر مما يثمر فى العام مرتين و أراد مالكة أن يبيع الثمرتين معا لعام واحد قبل ظهورهما فالأحوط أن لا تباع كذلك الا مع الضميمة،

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ١٦٨

و لا- يجرى فيه حكم بيع الثمر لعامين، و قد ذهب بعض الأكابر إلى جريان هذا الحكم فيه، فأجاز فيه بيع الثمرتين معا لعام واحد من غير ضميمة، و هو غير بعيد، و لكن الاحتياط فيه مما لا يترك.

#### المسألة ٤١٥:

إذا باع المالك ثمرة النخيل أو ثمرة الشجر عاما أو عامين أو أكثر من ذلك على الوجوه التى تقدم بيانها ملكها المشتري، فإذا باع المالك بعد ذلك أصول النخيل أو الشجر على شخص آخر انتقلت الأصول إلى مشتريها مسلوبة هذه المنفعة، و لم يبطل بيع الثمرة بذلك، و إذا كانت للأصول منافع أخرى غير الثمرة المبيعة كالسعف و الغصون اليابسة و نحو ذلك فهى ملك لمشتري الأصول، فإذا انقضت الثمار المبيعة، و أثمرت الأصول بعد ذلك ثمارا جديدة كانت ملكا لمشتري الأصول.

#### المسألة ٤١٦:

إذا باع مالك النخيل أو الشجر ثمرتها على أحد كما تقدم ثم باع أصولها على شخص آخر، و كان مشتري الأصول جاهلا ببيع الثمرة على غيره كان له الخيار، فيجوز له أن يفسخ بيع الأصول و يسترد ثمنها من البائع إذا كان قد دفعه إليه.

#### المسألة ٤١٧:

إذا باع مالك النخيل أو مالك الشجر ثمرتها على النهج المتقدم ذكره، ثم مات البائع لم يبطل البيع بموته، و بقيت الثمرة ملكا لمشتريها، و انتقلت أصول النخيل و أصول الشجر إلى ورثة مالكة مسلوبة المنفعة مدة الثمار المبيعة، و لا خيار لهم فى بيع الثمرة، فإذا انقضت الثمار المبيعة ملكوا الثمرة التى تتجدد بعدها، و إذا مات مشتري الثمرة قبل استيفائها انتقلت الثمرة إلى ورثته من بعده.

#### المسألة ٤١٨:

لا يجوز لمالك الأصول أن يتصرف في الأصول بما ينافي ملك الثمرة، كما إذا أراد ان يقلع الأصول فلا تثمر، أو يمنعها من السقى فلا تبلغ الثمرة، أو يتصرف فيها تصرفا يتلف الثمرة.

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ١٦٩

#### المسألة ٤١٩:

إذا باع المالك الثمرة، فأصابتهما احدى الآفات و تلفت قبل أن يقبضها المشتري من بائعها انفسخ البيع و رجعت الثمرة إلى بائعها و كان تلفها من ماله، و استرد المشتري ثمنها إذا كان قد دفعه للبائع، كما فصلنا القول فيه فى المسألة المائتين و السابعة و الثمانين و ما بعدها فى فصل التسليم و القبض، و قد تقدم هناك بيان معنى القبض أيضا.

و كذلك الحكم إذا سرق الثمرة سارق أو نهبها قبل أن يقبضها المشتري، فينفسخ البيع و يرجع كل مال من العوضين الى مالكة الأول فيكون تلف الثمرة من مال بائعها.

و لا يعم هذا الحكم ما إذا أتلّف البائع بنفسه الثمرة أو أتلّفها شخص آخر يمكن للمشتري ان يرجع عليه و يأخذ بدل التالف منه، فان البيع لا ينفسخ فى هاتين الصورتين، و يرجع المشتري بمثل التالف أو قيمته على البائع فى الصورة الأولى، و يرجع بهما على الشخص المتلف للثمرة فى الصورة الثانية، و قد فصلنا القول فى هذا فى المسألة المائتين و التاسعة و الثمانين فليرجع إليها من أراد.

#### المسألة ٤٢٠:

إذا باع المالك الثمرة و قبضها المشتري، ثم اصابتهما بعد ذلك احدى الآفات فتلفت، أو سرقها منه سارق أو نهبها، فهى من مال المشتري و لا شىء له على البائع.

#### المسألة ٤٢١:

يصح لمالك البستان أن يبيع ثمرته على المناهج التى تقدم بيانها و يستثنى لنفسه أو لغيره ثمرة نخلة أو نخلات معينة و شجرة أو شجرات معينة، فلا تدخل فى المبيع، فإذا طرأت على النخلات أو الشجرات التى استثناها أو على بعضها آفة فأفسدت ثمرتها خاصة لم ينقص بسبب ذلك من الثمرة المبيعة شىء فهى جميعها لمشتريها، و كذلك الحكم فى العكس، فإذا أصابت ثمرة البستان آفة فأفسدت جميعها بعد القبض أو أفسدت بعضها و لم يفسد من ثمرة النخلات أو الشجرات المستثنيات

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ١٧٠

شىء فهى جميعا لمالكها و لا- نقص عليه بسبب فساد ثمرة البستان، و مثله الحكم إذا غصب الثمرة غاصب أو سرقها سارق فى كلا الفرضين.

#### المسألة ٤٢٢:

يجوز لمالك النخيل و الشجر ان يبيع ثمرتها على المناهج التى تقدم ذكرها و يستثنى لنفسه حصّة مشاعة من الثمرة: الثلث منها أو

الربع مثلاً، و يجوز له أن يستثنى لنفسه مقداراً معيناً من الوزن: منا أو منين من التمر أو من العنب على سبيل الإشاعة، و يجوز له أن يستثنى لنفسه مقداراً معيناً من الوزن كذلك، منا أو منين، بنحو الكلى فى المعين.

و الفارق بين الصورتين الأخيرتين هو قصد المتبايعين، فإذا قصد أن للبائع حصّة من الثمرة مقدارها منان شائعة فى مجموع الثمرة بحيث يكون كل جزء من الثمرة مشتركاً بين البائع و المشتري، كان من الصورة الأولى، و إذا قصد أن للبائع منين مرددين بين مجموع الأمان المعينة الموجودة من الثمرة كان من الصورة الثانية.

### المسألة ٤٢٣:

إذا أصابت البستان إحدى الآفات فأفسدت بعض ثمرته و بقى بعضها اختلف الأثر فى المسألة المتقدمة باختلاف فروضها، فإن كان المستثنى للبائع حصّة مشاعة من الثمرة وزع الباقي من الثمرة على المشتري و البائع بحسب مالهما من الحصص فى الثمرة، و لم يحتج إلى تخمين مقدار التالف منها، فإذا كانت حصّة البائع من الثمرة هى الربع مثلاً، وزع الباقي كذلك فكان الربع من الباقي للبائع و ثلاثة أرباعه للمشتري و إذا كانت الحصّة المستثناة للبائع من الثمرة هى الثلث كان له الثلث من الباقي و الثلثان للمشتري، و هكذا.

و إذا كان ما استثناه البائع لنفسه من الثمرة مقداراً معيناً من الوزن على سبيل الإشاعة فى مجموع الثمرة، كان الطريق إلى معرفة النقص هو التخمين من أهل الخبرة، فإذا كان التالف فى نظر أهل الخبرة بسبب الآفة هو ربع الثمرة مثلاً، سقط من المقدار المعين للبائع ربعه، كلمة التقوى، ج ٤، ص: ١٧١

فإذا كان المقدار المعين له منين من التمر أو من العنب، سقط منه ربع المنين، و إذا كان التالف فى نظر أهل الخبرة هو ثلث الثمرة سقط من المنين ثلثهما و كان الباقي للمشتري.

و إذا كان المستثنى للبائع من الثمرة مقداراً معيناً من الوزن بنحو الكلى فى المعين، فالأحوط المصالحة بين البائع و المشتري فى تحديد ما يصيبهما من الخسارة.

### المسألة ٤٢٤:

بيع الثمار و هى على النخيل و الأشجار إذا اجتمعت شروطه و مناهجه المتقدمة كسائر البيوع و المبيعات الأخرى، فيجوز بيعها بكل ما يصح أن يكون ثمناً لغيرها من الأشياء، فتباع بالنقود و الأمتعة، و الحبوب و الحيوان و سائر الأعيان المملوكة و المنافع و الأعمال، و الحقوق القابلة للنقل و الانتقال و التى تعد أموالاً فى نظر العقلاء كما فصلناه فى المسألة المائة و السابعة عشرة.

نعم، لا- يجوز أن يباع التمر على النخل بالتمر من النخل المبيع نفسه، و الظاهر عدم التحريم إذا كان الثمن من تمر غيره سواء كان فى الذمة أم فى الخارج، و الأحوط استحباباً تركه، و لا يجوز بيع الثمر على الشجر إذا كان الثمن من ثمر ذلك الشجر المبيع و لا يحرم إذا كان من غيره.

### المسألة ٤٢٥:

إذا اشترى الإنسان الثمرة و هى على أصولها، مع أحد الوجوه المصححة لبيعها، جاز له أن يبيعها على غيره، سواء كان قد قبضها من مالكة أم لم يقبضها بعد، و سواء كان الثمن الذى يريد أن يبيعها به بمقدار الثمن الذى اشتراها به أم أقل منه أم أكثر.

**المسألة ٤٢٦:**

إذا بذر المالك الأرض و لم يظهر الزرع بعد، فلا يجوز له أن يبيعه قبل ظهوره، و تجوز له المصالحة عليه، و يجوز له أن يبيع الأرض و يبيع الزرع معها المبذور فيها بتبعها، سواء أراد بيعهما كذلك بثمن كلمة التقوى، ج ٤، ص: ١٧٢

واحد لهما معا، أم جعل لكل واحد منهما ثمنا غير ثمن الآخر، و إذا ظهر الزرع، و بدت خضرته، جاز لمالكة أن يبيعه قصيلا، و جاز له أن يبيع جميع الزرع: القدر الظاهر منه مع جذوره و أصوله الثابتة في الأرض.

**المسألة ٤٢٧:**

إذا ظهر الزرع فباعه مالكة قصيلا- و القصيل هو ما يقطع منه و هو أخضر لعلف الحيوان- فإن كان قد بلغ أو ان قصله، أو لم يبلغ ذلك، و لكن المشتري قد اشترط على بائعه ان يبقى قائما في الأرض إلى أو ان قصله، أو كانت بين الزراع عادة متبعة أن يبقى الزرع المبيع قائما إلى أو ان القصل، اتبع ذلك، و إذا اشترط البائع على المشتري أن يقطعه قبل ذلك اتبع شرطه، فإذا قطعه المشتري كذلك فقد استوفى حقه، فإذا نما الزرع بعد ذلك فالنتائج الجديد ملك للبائع و إذا سنبل فالسنبل ملك له و إذا بلغ أو ان قصله فلم يقطعه المشتري كان للبائع إلزامه بالقطع، و يجوز له إبقاؤه و مطالبة المشتري بأجرة الأرض مدة بقاءه فيها، و إذا أبقاه حتى سنبل الزرع أشكل الحكم في السنبل، هل يكون ملكا للمشتري أو يكون ملكا للبائع أو مشتركا بينهما، و لا يترك الاحتياط بالمصالحة.

**المسألة ٤٢٨:**

إذا ظهر الزرع فباعه المالك مع أصوله الثابتة في الأرض كان الزرع كله ملكا للمشتري، فيجوز له أن يقطعه قصيلا، و يجوز له أن يتركه حتى ينمو و يسنبل إذا أذن له البائع بإبقائه في الأرض، أو كان المشتري قد اشترط على البائع أن يبقى الزرع قائما فيها، و على المشتري أجرة الأرض لمالكها مدة بقاء الزرع عليها، إلا إذا اشترط عليه أن يبقى الزرع قائما في أرضه بدون أجرة حتى يسنبل، فيتبع شرطه، فإذا سنبل الزرع كان السنبل ملكا للمشتري.

و إذا قطع المشتري الزرع قصيلا، ثم نمت أصوله بعد القطع و سنبلت كان النمو المتجدد و السنبل ملكا للمشتري و عليه أجرة الأرض لمالكها على الأحوط.

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ١٧٣

**المسألة ٤٢٩:**

لا يصح بيع السنبل قبل أن يظهر في الزرع و ينعقد حبة، فإذا ظهر السنبل و انعقد الحب فيه جاز بيعه، فيصح للمالك حين ذاك ان يبيع السنبل وحده، و أن يبيعه مع أصوله، قائما على الأرض أو محصودا، و يكتفى في بيعه في هذه الحالات بالمشاهدة، فلا يشترط فيه معرفة مقداره بالكيل أو الوزن، فإذا ديس و صفيت الغلة منه و أريد بيعها بعد ذلك فلا بد من الكيل أو الوزن.

**المسألة ٤٣٠:**

لا يجوز بيع سنبل الحنطة بحنطة من نفس السنبل المبيع، ولا بيع سنبل الشعير بشعير من ذلك السنبل نفسه، لاتحاد الثمن و المثمن، و يسمى ذلك بالمحاقله، و لا يحرم بيع سنبل الحنطة بحنطة أخرى من غير ذلك السنبل سواء كان الثمن حنطة في الذمه أم في الخارج، و كذلك سنبل الشعير فلا يحرم بيعه بشعير آخر.

و يجرى الحكم المذكور في جميع الحبوب، فلا يصح بيع سنبل الأرز و الدخن و الذرة و الماش و العدس و غيرها بحب من نفس السنبل المبيع، و يجوز إذا كان الثمن حبا من جنسه من غير السنبل المبيع.

**المسألة ٤٣١:**

لا يجرى حكم الربا في المعاملة في البيع المذكور لأن السنبل غير مكيل و لا موزون كما ذكرنا آنفا، فيجوز البيع و ان تفاوتت العوضان في المقدار.

**المسألة ٤٣٢:**

لا- يجوز بيع الخضر قبل ظهورها، سواء كانت الخضرة مما يلقط كالخيار و الباذنجان أم مما يقلع كالفجل و البصل، أم مما يجز كالكراث و النعناع و الريحان، و كذلك الحكم في القث و شبهه مما يزرع لعلف الدواب، فإذا ظهرت الخضر جاز بيعها كما سنذكره ان شاء الله تعالى.

**المسألة ٤٣٣:**

إذا ظهرت الخضرة جاز بيعها، فإذا كانت مما يلقط كالخيار

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ١٧٤

و الباذنجان و الطماطه و اليقطين و البطيخ، صح بيعها و هي في شجرها:

لقطة واحدة، و لقطات معينة العدد، و يرجع في تحديد اللقطة إلى عرف الزراع و عاداتهم المتعارفة بينهم في ذلك، فبعض الخضر يلقط يوما و يترك يوما، و بعضها يترك أكثر من ذلك، و بعض نتاج الخضرة لا يلقط في المرة الأولى لصغره فيترك للمرة الثانية، و قد لا يعدون ما تنتجه المزرعة في باكورتها لقطة، لقلته، أو لعزته و غلاء ثمنه.

**المسألة ٤٣٤:**

انما يصح بيع ما يلتقط من الخضرة- و هو في شجرة كما ذكرنا- إذا كان النتاج مشاهدا، لترتفع بذلك الجهالة في المبيع، فيشكل الحكم بصحة البيع إذا كان النتاج غير مشاهد، و تكفى مشاهدة ما تمكن مشاهدته من النتاج من خلال ورق الشجر، بحيث يرتفع معظم الجهالة بذلك، و لا ينافي ذلك ان لا يشاهد بعضها الذي يستره الورق أو يكون بين المدر، و إذا باعه لقطتين أو أكثر فلا يضر

فى صحه البيع ان ما عدا اللقطه الأولى منها غير موجود حين البيع، لأنه مبيع بضميمه اللقطه الأولى.

#### المسألة ٤٣٥:

إذا كانت الخضرة المقصودة بالشراء مستورة فى الأرض غير مشاهدة كالجزر و الشلجم و الثوم، أشكل الحكم بجواز بيعها حتى تطلع، و يصح الصلح عليها.

#### المسألة ٤٣٦:

إذا كانت الخضرة مما تجز ثم تنمو كالكراث و الريحان و النعناع و الكرفس جاز بيعها بعد ظهورها جزء واحدة و جزات معينة العدد، و القول فى تحديد الحد و الجزات هو القول فى تحديد اللقطه و اللقطات، فيرجع فيه الى ما يتعارف بين أهل الزراعة، و تضم الجزات المتأخرة و ان كانت معدومه حين البيع إلى الجزء الموجوده فيصح بيعها معا كما تضم ثمرات السنين الآتية إلى الثمرة الموجوده فى العام الحاضر فيصح بيعها.

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ١٧٥

و يباع ما يتعارف بيع ورقه كالحناء بعد ظهور الورق فيه خرطة واحدة أو خرطات، و المرجع فى الخرطة أيضا هو المتعارف بين أهل ذلك العرف الخاص، و كذلك ورق التوت إذا تعارف بيعه كذلك لدود القز، فيباع خرطة و خرطات.

#### المسألة ٤٣٧:

إذا كانت ثمرة النخيل مشتركة بين مالكين، جاز لأحد الشريكين أن يتقبل حصه شريكه الآخر من الثمرة، فيخرص مجموع ثمرة النخيل المشتركة بمقدار معلوم، و يتقبل حصه شريكه من ثمرة النخيل بمقدار حصته من مقدار الخرص، فيملك حصه شريكه بذلك، سواء زاد الخرص على مقدار الحصه فى الواقع أم كان مساويا لها أم انقص منها.

و مثال ذلك أن يكون زيد و عمرو مشتركين فى الثمرة على وجه المناصفه بينهما، فيخرص زيد مجموع الثمرة المشتركة بعشرين وزنه من التمر، و يتقبل حصه شريكه من الثمرة بعشر وزنات و هو نصف مجموع الثمرة بحسب الخرص، فتكون حصه عمرو من الثمرة ملكا لزيد بسبب هذه المعامله و يجب عليه ان يدفع لعمرو عشر وزنات من التمر سواء كان ذلك زائدا على نصف الثمرة فى الواقع أم مساويا أم ناقصا عنها.

و لا فرق فى الحكم بين أن تكون الثمرة مشتركة بين شريكين فقط أو أكثر، و سواء تساوت حصص الشركاء فى الثمرة أم تفاوتت، فإذا خرص الشريك مجموع الثمرة، و تقبل حصص شركائه بمقدار حصصهم من الخرص ملك حصصهم، سواء تساوت أم تفاوتت، و عليه ان يؤدي لكل واحد منهم مقدار حصته من الخرص المعلوم.

#### المسألة ٤٣٨:

يجوز أن يجعل المقدار الذى يتقبل به حصه الشريك كليا ثابتا فى ذمته، و يجوز أن يجعله مقدارا من الثمرة نفسها، فإذا تلفت الثمرة

بحدوث بعض الآفات فان كان ما تقبل به الحصه كليا في ذمته لم يسقط عنه ضمان حصه شريكه بتلف الثمره فيجب عليه دفع المقدار الذى

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ١٧٦

تقبل الحصه به، و ان كان ما تقبل به الحصه مقدارا من الثمره نفسها فلا ضمان عليه إذا تلفت الثمره.

#### المسألة ٤٣٩:

يجرى الحكم المتقدم بيانه في ثمر الشجر و في الزرع أيضا إذا كان الثمر أو الزرع مشتركا بين الرجل و بين غيره، فيجوز له أن يتقبل حصه شريكه من ثمر الشجر و من نتاج الزرع، سواء كان الشريك واحدا أم أكثر، و سواء تساوت حصص الشركاء أم تفاوتت، على النهج الذى تقدم ذكره في تقبل ثمره النخيل من غير فرق بينها في الآثار و الأحكام.

#### المسألة ٤٤٠:

الظاهر أن تقبل حصه الشريك من الثمره و من الزرع معامله مستقلة بنفسها و ليست يباعا و لا صلحا، و يصح إيقاعها بلفظ الصلح و بكل لفظ يكون ظاهرا في المعنى المقصود و دالا عليه في متفاهم الناس العقلاء و ليس لها صيغه خاصه.

#### المسألة ٤٤١:

يجوز للإنسان إذا مر بنخل أو شجر مثمر أن يأكل من الثمر بمقدار شبعه، سواء كانت به ضرورة عرفية إلى الأكل منه أم لم تكن، فله أن يأكل مما على النخل أو الشجر من الثمره أو مما تساقط منه، بشرط أن لا يحمل من الثمره شيئا، و أن لا يفسد للثمر أو للأغصان أو للأرض أو لشيء من ممتلكات صاحب المال، و الظاهر انه يجوز له الأكل منها و ان كان قاصدا من أول الأمر أن يأكل من ثمره النخل أو الشجر إذا مر به، و إذا حمل معه شيئا من الثمره، حرم عليه ما حمل منها و لم يحرم عليه ما أكل.

#### المسألة ٤٤٢:

الأحوط لزوما اختصاص هذا الحكم بثمره النخل و الشجر، فلا يتعدى الى الزرع و الخضر.

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ١٧٧

#### المسألة ٤٤٣:

الأحوط لزوما عدم شمول الحكم للشجر النادر و النخل الذى يعتز مالكه بثمرته فلا يجوز التناول منه إذا مر الإنسان به بل المنع منه هو الأقوى.

**المسألة ٤٤٤:**

إذا كان للرجل الى مقصده طريقان فاختر الممر من أحدهما لأنه يمر بالنخل أو بالشجر فيأكل من ثمره، أشكل الحكم بالجواز، و كذلك إذا مر الرجل بالنخل أو الشجر و لم تكن له غاية و لا مقصد من سلوك الطريق إلا الأكل من الثمرة، و كذلك إذا كان للبستان سياج من جدار أو حصار أو شرك يحيط به، أو علم بكراهة المالك للأكل من ثمره، فالأحوط المنع في جميع هذه الفروض.

**المسألة ٤٤٥:**

إذا كانت للإنسان نخلة في دار غيره أو في بستانه بحيث يشق على صاحب الدار أو البستان دخول مالك النخلة إليها، يصح لمالك النخلة أن يبيع ثمرتها على صاحب الدار أو البستان بمقدار خرصها تمرا من غيرها أو من تمرها أو كلياً في ذمة المشتري، و يسمى هذا بيع العريء، و هو مستثنى من حرمة بيع ثمرة النخيل بتمر من النخيل نفسه و قد تقدم ذكره في المسألة الأربعمئة و الرابعة و العشرين و يسمى بيع المزابنة.

**الفصل الخامس عشر في بيع الحيوان****المسألة ٤٤٦:**

يجوز أن يسترق الكافر الأصلي إذا لم يعتصم بدخوله في ذمة الإسلام أو بدخوله في معاهدة بينه و بين المسلمين، سواء كان في دار الكفر أم في دار الإسلام، و سواء كان صغيراً أم كبيراً، و ذكراً أم أنثى، و سواء حصل الاستيلاء عليه بالحرب و الاغتنام أم بغير ذلك من أساليب القهر و الغلبة، و لو بالسرقة و نحوها، و إذا وقع الرق عليه سرى في أعقابه

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ١٧٨

و ان أسلم بعد الاسترقاق و أسلمت أعقابه، و يرتفع الرق عنه بالعتق إذا حصل أحد أسبابه التي وضعها الإسلام.

**المسألة ٤٤٧:**

إذا قهر الكافر الحربى كافراً حربياً آخر فباعه على مسلم، و كان هذا البيع صحيحاً في دين ذلك الكافر ألزم بما ألزمه به دينه، و ملكه المسلم بذلك، و كان ذلك بيعاً، و ترتبت عليه أحكام البيع، سواء كان الكافر المستولى عليه أجنبياً عن الكافر البائع أم قريباً له، و ان كان أباه أو أخاه أو ولده أو أمه أو زوجته أو ممن ينعتق عليه في دين الإسلام، و إذا لم يكن البيع صحيحاً في دينهم لم تجر عليه أحكام البيع، و لكن المسلم يتملكه بالاستنقاذ، و كذلك الحكم إذا قهره فباعه على كافر آخر ثم باعه الكافر على المسلم، فيجرى فيه ما ذكرناه في المسألة.

**المسألة ٤٤٨:**



لا يجوز أن يسترق المرتد الفطرى ولا المرتد الملى، سواء كان ذكرا أم أنثى، ولا يجوز أن يسترق الكافر الأصلى إذا كان ذميا أو معاهدا فى الإسلام، و ولد المرتد الذمى و المعاهد بحكم آبائهم.

#### المسألة ٤٤٩:

إذا ملك الإنسان مملوكا بأحد الأسباب التى توجب تملكه و كان ممن يستقر ملكه إياه، جاز له بيعه على غيره و نقله الى ملكه بأحد المملكات الشرعية الاختيارية كالصلح و الهبة و جعله عوض إجارة أو جعالة أو صداق زوجة أو غير ذلك من المملكات، و جاز له بيع بعضه أو نقل بعضه الى ملك غيره بأحد المملكات.

#### المسألة ٤٥٠:

يصح للرجل أن يملك أى مملوك أراد من الناس إذا حصل له أحد الأسباب التى توجب ملكه، و يثبت بذلك ملكه إياه، و يستثنى من ذلك عدة أشخاص، لا يصح للرجل أن يملكهم، و لا يستقر عليهم ملكه إذا ملكهم، و هم: (١) الأب و (٢) الأم، و (٣) الجد، و هو أبو الأب و أبو الأم، و ان كان أبا لأحدهما بواسطة واحدة أو أكثر، و (٤)

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ١٧٩

الجدة، و هى أم الأب و أم الأم، و ان كانت أما لأحدهما بواسطة واحدة أو أكثر، و (٥) الولد سواء كان ذكرا أم أنثى، و كذلك ولد الولد سواء كان بواسطة واحدة أم أكثر، و (٦) الأخت، سواء كانت للأبوين أم لأحدهما، و (٧) العممة و ان علت، و (٨) الخالة و ان علت، على ما سيأتى بيانه فيها و فى العممة، و (٩) بنت الأَخ، و ان كانت بنت ابنه أو بنت بنته، بواسطة واحدة أو أكثر، و (١٠) بنت الأخت و ان كانت بواسطة واحدة أو أكثر كما فى بنت الأَخ، سواء كانت صلة الرجل بهم من النسب أم من الرضاع.

#### المسألة ٤٥١:

العممة هى أخت رجل أولد الإنسان، كأخت أبيه، و أخت أحد أجداده من قبل أبيه، و ان كان جدا له بواسطة أو أكثر، و أخت أحد أجداده من قبل أمه و ان كان جدا بواسطة أو أكثر، سواء كانت أخت الرجل الوالد للأبوين أم لأحدهما فى الجميع. و الخالة هى أخت امرأة أولدت الإنسان، كأخت أمه، و أخت إحدى جداته من قبل أبيه و لو بواسطة أو أكثر، و أخت إحدى جداته من قبل أمه و ان كانت بواسطة واحدة أو أكثر، سواء كانت أخت المرأة الوالدة للأبوين أم لأحدهما فى جميع من ذكر.

#### المسألة ٤٥٢:

إذا اشترى الرجل أحد هؤلاء المذكورين أو ملكه بسبب آخر، اختيارى كالهبة و الصلح و غيرهما أو غير اختيارى، كالإرث انعق المملوك قهرا، و هذا هو المراد من عدم تملك الرجل لهم.

#### المسألة ٤٥٣:

يصح للمرأة أن تمتلك أى مملوك أرادت إذا حصل لها أحد الأسباب المملكة، و ثبت ملكها إياه عدا (١) الأب (٢) الأم (٣) الجد (٤) الجدة (٥) الولد على النهج الذى سبق بيانه فيهم جميعا فى الرجل سواء كانت صلة المرأة بهم من النسب أم من الرضاع. كلمة التقوى، ج ٤، ص: ١٨٠

#### المسألة ٤٥٤:

إذا ملك الرجل زوجته أو ملكت المرأة زوجها بعد التزويج بطل النكاح بينهما، و استقر ملك المالك منهما لصاحبه فلم ينعق المملوك، و كذلك الحكم إذا ملك أحدهما بعض الآخر، كما إذا اشترى الرجل نصف زوجته أو ربعها من مالها أو اشترت المرأة نصف زوجها أو ربعه من مالها، فينسخ نكاحهما و يستقر ملك البعض.

#### المسألة ٤٥٥:

يكره للرجل أن يمتلك غير من تقدم ذكرهم من أقاربه و أرحامه كأخيه و عمه و خاله و أولادهم و لو بالواسطة ذكورا و إناثا و ان كن ممن يحل له التزويج بهن.

#### المسألة ٤٥٦:

لا يملك الكافر عبدا مسلما بشراء و لا بغيره من الأسباب الاختيارية للملك، و إذا كان للكافر عبد كافر، فأسلم العبد أجبر الكافر على بيع العبد من مسلم، و دفع اليه ثمنه، و إذا ملك المسلم عبدا مسلما بميراث أو غيره، فارتد المولى اجبر على بيع العبد من مسلم، إذا كان المرتد مليا، و انتقل الى الوارث المسلم فى ما ينتقل اليه من الأموال إذا كان المرتد فطريا.

#### المسألة ٤٥٧:

إذا أقر الشخص على نفسه بأنه عبد مملوك، و كان المقر بالغا عاقلا مختارا غير مكره و لا مضطر اضطرارا يوجب سلب اختياره، نفذ إقراره على نفسه و حكم عليه بالعبودية، الا ان يعلم أو يطمئن بكذبه فلا يؤبه بقوله، و إذا حكم بعبوديته بسبب إقراره فلا يلتفت الى رجوعه عن إقراره بعد ذلك الا ان يذكر لإقراره الأول تأويلا محتملا فى حقه.

#### المسألة ٤٥٨:

إذا اشترى الإنسان عبدا أو كانت لأحد عليه يد تقتضى انه مملوك له، فادعى أنه حر لم يسمع قوله حتى يقيم بينة شرعية على ما يقول.

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ١٨١

**المسألة ٤٥٩:**

إذا وطأ المالك جاريته المملوكة له ثم أراد بيعها، وجب عليه أن يستبرئها قبل البيع، فيدعها إلى أن تحيض بعد وطئها إياها حيضة واحدة، فإذا طهرت من حيضها باعها إذا شاء، وإذا كانت لا تحيض وهي لم تبلغ سن اليأس من الحيض استبرأها بمضى خمسة و أربعين يوماً بعد وطئها إياها ثم باعها.

**المسألة ٤٦٠:**

إذا باع المالك جاريته بعد ما وطأها ولم يستبرئها صح بيعه إياها، ووجب على مالكة الجديد أن يستبرئها بحيضة أو بمضى خمسة و أربعين يوماً من وطئ مالكة الأول إياها، ولا يحل للمالك الجديد أن يطأها أو يحلل وطأها لأحد قبل الاستبراء، وإذا لم يعلم المالك الجديد أن بائعها استبرأها بعد الوطء وقبل البيع أم لا، وجب عليه الاحتياط فلا يجوز له وطؤها أو تحليل وطئها لأحد قبل الاستبراء.

**المسألة ٤٦١:**

إذا علم المشتري أن مالك الأمة لم يطأها، أو علم بأنه قد استبرأها قبل أن يبيعها جاز له وطؤها وتحليلها لغيره ولم يجب عليه استبرؤها.

**المسألة ٤٦٢:**

إذا أخبره مالكة الأول بأنه قد استبرأ الأمة بعد الوطء، وقبل البيع، أو أخبره بأنه لم يطأ الجارية وكان أميناً صدقه المشتري ولم يجب عليه الاستبراء.

**المسألة ٤٦٣:**

لا يجب على المرأة إذا أرادت أن تبيع أمتها أن تستبرئها قبل البيع إلا إذا كانت موطوءة وطئاً محترماً، كما إذا حلتها المرأة المالكه لأحد، فوطأها بالتحليل، فتجب عليها العدة من هذا النكاح، ولا يجب على المشتري أن يستبرئ الأمة إذا اشتراها من امرأة إلا في هذه الصورة إذا لم تستبرئها المالكه.

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ١٨٢

**المسألة ٤٦٤:**

لا يجب الاستبراء في الأمة إذا كانت يائسا من المحيض، ولا يجب الاستبراء في الأمة إذا كانت حائضا في حين البيع، ويحرم على

المشترى وطؤها في حال الحيض، فيكون وطء هذه الجارية محرما من جهة الحيض و محرما من حيث الاستبراء، و لا يجب الاستبراء في الأمة إذا كانت صغيرة غير بالغة، و ان لم يجز للمشترى و لا لغيره وطء الصغيرة قبل بلوغ التسع.

#### المسألة ٤٦٥:

إذا كانت الجارية حاملا- لم يجب على المالك ان يستبرئها قبل البيع، و لا يجوز للمشترى أن يطأها قبلا حتى تمضي للحمل أربعة أشهر و عشرة أيام من أول حملها، و يكره بعد ذلك، بل الأحوط له ترك جماعها حتى تضع حملها. و هذا الحكم شامل لكل من انتقلت الى ملكة أمة و هي حامل، سواء انتقلت اليه بصلح أم بهبة أم بإرث أم بغير ذلك من وجوه التملك.

#### المسألة ٤٦٦:

إذا وطأ المشترى الجارية التي اشتراها و قد استبان حملها عزل عنها عند جماعها، فان هو لم يعزل، فالأحوط له لزوما عدم جواز بيع الولد، بل يجب عتقه و ان يجعل له من ماله شيئا يعيش به.

#### المسألة ٤٦٧:

لا يختص وجوب الاستبراء للأمة بالبائع و المشتري، بل يعم كل مالك للأمة إذا وطأها هو أو وطأها أحد بتحليله، و أراد المالك نقلها الى ملك غيره بصلح أو هبة أو أى سبب آخر من أسباب التمليك، فيجب عليه استبراء الأمة قبل ذلك. و يعم كل من انتقلت إليه الأمة بالملك، و قد وطئت قبل ذلك حتى إذا انتقلت إليه بالإرث أو بالاسترقاق، فيجب عليه استبرؤها إذا هي لم تستبرأ بعد وطئها.

#### المسألة ٤٦٨:

إذا اشترى الرجل أمة و وطأها حيث يحل له وطؤها ظاهرا، ثم علم

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ١٨٣

بعد ذلك أن مالكةا غير من باعها، و جب على المشتري اجتنابها، و كان للمالك أن ينتزعها منه، و للمالك على المشتري بسبب وطئها عشر قيمتها إذا كانت بكرا و نصف عشر القيمة إذا كانت ثيبا، سواء وطأها مرة واحدة أم أكثر، و إذا حملت الأمة من المشتري كان للمالك عليه قيمة الولد يوم يولد حيا، و إذا كان المشتري جاهلا بالحال رجع على البائع بجميع ما يأخذه المالك منه من الغرامة.

#### المسألة ٤٦٩:

الأقوى ان العبد يملك ما ملكه مولاه إياه من الأموال و المنافع و غيرها، و يملك ما يملكه غير مولاه من الأشياء إذا أذن له مولاه بذلك، و يملك ما يشتريه لنفسه و ما يربحه في تجارته أو معاملته، و يملك مال إجارته لنفسه أو لداره أو لشيء من ممتلكاته إذا

أذن له مولاه بذلك، و يملك ما يحوزه لنفسه من المباحات، و يملك - على وجه الاجمال - كلما يستفيدة من الفوائد و الأموال من أنواع التكسب المحللة في الشريعة إذا أذن له مولاه بذلك.

و لكن العبد محجور عن التصرف في أمواله و في ما يملك، فلا ينفذ تصرفه فيها إلا بإذن مولاه، و يكفي في صحة تملكه و في صحة تصرفه في أمواله، بل و في عامة شؤونه الأخرى أن يأذن له مولاه بذلك إذا عا ما شاملا لجميع ذلك، فإذا قال له قد أذنت لك في جميع أنواع التكسب المحللة في الإسلام، و ان تملك ما تربحه و تستفيدة من أموال، و أن تتصرف فيها و في جميع شؤونك كما يتصرف الأحرار في أموالهم و شؤونهم، كفاه ذلك، بل يكفي ان يقول له أنت مأذون في مطلق الاكتساب و التملك و التصرف في أموالك.

### المسألة ٤٧٠:

لا- يحل للرجل أن يطأ الأمة المشتركة بينه و بين غيره، سواء كان شريكه فيها واحدا أم أكثر، و إذا وطأها كذلك كان زانيا، و لزمه الحد بمقدار نصيب الشريك فيها، فإذا كان الشريك يملك النصف منها أقيم على الواطئ نصف الحد، و إذا كان يملك ثلاثة أرباعها أقيم على الواطئ ثلاثة أرباع الحد، و هكذا.

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ١٨٤

و إذا حملت الجارية من وطئه إياها، قومت عليه الجارية، و وجب عليه أن يدفع لكل شريك حصته من قيمتها، و انعقد الولد حرا، و على الواطئ أن يدفع لكل شريك حصته من قيمة الولد يوم ولادته حيا، بل من المحتمل أن تقوم الجارية على الواطئ بمجرد وطئه إياها إذا احتل انها تحمل منه، و ان لم يستبن الحمل فيها بعد.

### المسألة ٤٧١:

لا يقام على الواطئ الحد في المسألة المتقدمة إذا كان وطؤه للجارية بشبهة باعتقاد أنها محللة له شرعا، و لا يسقط تقويم الجارية عليه، و لا تقويم الولد بسبب ذلك.

### المسألة ٤٧٢:

الأحوط لزوما ان لا يفرق بين الأم و ولدها أو بنتها حتى يستغنى الولد أو البنت عن أمهما، و لعل الحكم لا يختص بالبائع و المشتري، بل يعم الواهب و المصالحح و المستأجر و غيرهم ممن ينقل ملك الأمة أو الولد فيكون سببا في التفرقة بينهما، و يجوز ذلك في الحيوان، إلا إذا كانت تفرقة الطفل عن أمه توجب موت الطفل فيحرم ذلك لأنه إتلاف للمال المحترم.

### المسألة ٤٧٣:

يجوز للرجل أن يشتري بعض الحيوان مشاعا: نصفه مثلا أو ثلثه، فإذا كانت المنفعة المقصودة من الحيوان هي ركوبه و الحمل عليه و ادارة الرعي و الناعور و شبه ذلك، كالفرس و البغل و الحمار، ملك المشتري نصف منفعته أو ثلثها، و إذا استؤجر الحيوان لبعض

المنافع كان له نصف الأجرة أو ثلثها، وإذا بيع كان له نصف الثمن أو ثلثه.  
و إذا كان المقصود من الحيوان أكل لحمه أو بيعه ملك المشتري نصف اللحم أو ثلثه إذا ذبح الحيوان، وإذا بيع لحمه بعد الذبح أو قبله كان له نصف الثمن أو ثلثه. و كل هذا واضح غير خفى.

#### المسألة ٤٧٤:

لا يجوز بيع جزء معين من الحيوان كالرأس أو الفخذين أو القوائم  
كلمة التقوى، ج ٤، ص: ١٨٥  
أو نصفه الذى فيه الرأس أو الذى فيه الذنب، إذا كان الحيوان مما يراد اقتناؤه للركوب أو الحمل عليه و نحو ذلك، فيكون بيع الجزء المعين كذلك باطلا.  
نعم قد يصح بيع جلد الحيوان و ان كان محرم الأكل إذا كان قابلا للتذكية، فيشتري المشتري جلده قبل ان يذبح لينتفع بالجلد إذا ذبح، و إذا مرضت الفرس أو البغل أو الحمار حتى وقدها المرض و أراد المشتري ان ينتفع بجلدها لبعض الغايات فيشتريه من المالك و يذكى المالك الحيوان قبل الموت و يدفع له الجلد.  
و يجوز بيع الجزء المعين من الحيوان الذى يقصد منه أكل لحمه، فإذا ذبح الحيوان أخذ المشتري الجزء الذى اشتراه لأكله أو لبيعه.

#### المسألة ٤٧٥:

إذا اشترى الرجل الجزء المعين من الحيوان الذى يقصد منه أكل لحمه كرأس الحيوان و جلده أو بعض أجزائه المعينة الأخرى، ثم بيع الحيوان و لم يذبح، كان المشتري شريكا فى الحيوان بنسبة الجزء الذى اشتراه الى مجموع الحيوان.  
فيقوم الحيوان كله، و يقوم الجزء المعين الذى اشتراه المشتري، و تنسب قيمة الجزء المعين، إلى قيمة المجموع فإذا كانت قيمة الجزء تساوى ربع قيمة المجموع مثلا، فللمشتري ربع الثمن الذى يباع به الحيوان، و إذا كانت تساوى الخمس أو العشر كان للمشتري من الثمن بتلك النسبة.  
فإذا كانت قيمة مجموع الحيوان عشرين دينارا و كانت قيمة الرأس و الجلد دينارين و هى عشر العشرين، فللمشتري عشر الثمن الذى يباع به الحيوان.  
و كذلك الحكم إذا باع المالك الحيوان المأكول اللحم و استثنى لنفسه من الحيوان رأسه و جلده، فإذا ذبح الحيوان اختص البائع بالجزء المعين الذى استثناه لنفسه، و إذا بيع الحيوان و لم يذبح كان البائع شريكا  
كلمة التقوى، ج ٤، ص: ١٨٦  
فيه بنسبة قيمة الجزء الذى استثناه لنفسه إلى قيمة مجموع الحيوان على النهج الذى تقدم بيانه.

#### المسألة ٤٧٦:

إذا اشترك شخصان أو أكثر فاشترى حيوانا مأكول اللحم بثمن معين دفعه جميعهم، و اشترط أحدهم على الآخرين: أن يكون له الرأس و الجلد من الحيوان، أو أن يكون له جزء معين منه غير ذلك، فإذا بيع الحيوان و لم يذبح، فالظاهر أن شركة الرجل الذى

اشترط أن يكون له الرأس و الجلد بنسبة ماله الذى دفعه فى الثمن الذى اشتروا به الحيوان، لا بنسبة الرأس و الجلد. فإذا كان ثمن الحيوان الذى اشتروه به أولا عشرين دينارا، و كان الرجل الذى شرط لنفسه الرأس و الجلد، قد دفع منها أربعة دنانير، و هى خمس العشرين دينارا، كان شريكا فى الثمن الجديد الذى يباع به الحيوان، بنسبة ماله الى الثمن الأول و هى الخمس كما ذكرنا، لا بنسبة قيمة الرأس و الجلد إلى قيمة الحيوان كما فى المسألة السابقة، و الفارق هو النص. و كذلك الحكم إذا اشترى رجل الحيوان بعشرين دينارا مثلا، ثم شرك معه فى الشراء رجلا آخر فى الرأس و الجلد بأربعة دنانير، فإذا أراد بيع الحيوان كان الرجل شريكا فى الثمن الجديد بنسبة ماله فى الثمن الأول لا بنسبة الرأس و الجلد.

### المسألة ٤٧٧:

إذا قال زيد لعمر و اشتري حيوانا: شاء مثلا أو بقرة، بشركتى معك، أو قال له و شركتى معك فيه، فظاهر الأمر انه قد و كله على شراء الحيوان المشترك بينهما، فيصح له أن يتولى الشراء لنفسه و للموكل و ان يتم المعاملة عليه، و ظاهر الإطلاق فى قوله بشركتى معك أو قوله و شركتى معك فيه ان كل جزء من اجزاء الحيوان الذى يشتريه يكون مشتركا بينهما، و ان كل جزء من أجزاء الثمن فهو عليهما، و لازم ذلك المناصفة بينهما فى الحيوان و فى ثمنه، فلكل واحد منهما من الحيوان مثل ما للآخر و على كل واحد منهما من الثمن مثل ما على الآخر، الا ان تقوم قرينة خاصة على ان المراد شركتهما على وجه آخر.

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ١٨٧

و مثال ذلك ان يعلم ان المقصود من شراء البقرة لهما هو الوفاء بحاجة الطرفين من اللبن و السمن و يعلم ان ما يحتاج اليه زيد مثلا من ذلك ضعف ما يحتاج اليه عمرو لكبر بيته و كثرة عياله و ضيوفه و قلة ذلك عند عمرو، و أن حاجة زيد بسبب ذلك الى ثلثي البقرة، و حاجة عمرو الى ثلثها، فإذا دلت القرينة على ذلك أو على غيره عمل عليها. و كذلك إذا قال له اشترى سيارة أو مبردة ماء مثلا، أو شيئا آخر بشركتى، فيجوز الحكم المتقدم و تتقرر دلالة الإطلاق على المناصفة بينهما على نهج ما سبق الا ان تقوم قرينة على تعيين غير ذلك.

### المسألة ٤٧٨:

إطلاق التوكيل فى المسألة المتقدمة انما يقتضى أن يتولى عمرو شراء الحيوان أو الشئ الآخر لنفسه و لموكله زيد بنحو الاشتراك و لا دلالة فيه على توكيله على تسليم حصة الموكل من الثمن للبائع، فلا بد من مراجعة الموكل فى ذلك، و إذا دفع عمرو حصة موكله زيد من الثمن كان متبرعا و لا حق له بالرجوع بها عليه، الا ان تدل القرينة على توكيله فى الدفع أيضا، و مثال ذلك ان يعزم عمرو على السفر الى بلد آخر فيطلب زيد منه أن يشتري الحيوان أو الشئ الآخر من ذلك البلد بشركته معه و لا يدفع اليه مقدار حصته من الثمن و لا- يمكن التأجيل فيه، فيكون التوكيل فى الشراء توكيلا- فى دفع الثمن أيضا، فإذا دفعه الوكيل فى هذه الصورة كان له حق الرجوع على الموكل بما دفع.

### الفصل السادس عشر فى الإقالة

### المسألة ٤٧٩:

يستحب للرجل المسلم أن يقبل من طلب الإقالة منه بعد وقوع المعاملة بينهما، سواء كان المستقيل هو البائع أم المشتري، و سواء كان المستقيل نادماً أم غير نادماً، و لكن بدا له ان يرد البيع و ان كانت اقاله النادم أكد استحبابها، ففي الخبر عنه (ع): أيما مسلم أقال مسلماً نادماً في البيع اقاله الله عشرته يوم القيامة. و عن أبي عبد الله (ع): أربعه

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ١٨٨

ينظر الله إليهم يوم القيامة: من أقال نادماً، أو أغاث لهفان أو أعتق نسمة أو زوج عزباً.

#### المسألة ٤٨٠:

الإقالة هي أن يفسخ المتعاقدان العقد بعد وقوعه بينهما، و لا يشترط فيها أن يتقدم طلب للإقالة من أحدهما، فإذا قال احد المتعاقدين: البائع أو المشتري من غير سبق طلب من صاحبه فسخت العقد بيننا فقال صاحبه قبلت أو قال: فسخت، كفى ذلك في تحقق الإقالة، و يكفي في تحققها أيضاً ان يقول المتعاقدان معاً: تفاسخنا، أو يقولوا- تقايلنا، أو يطلب احد المتعاقدين من صاحبه أن يقبله فيقول له صاحبه: أقلتك، أو يقول فسخت أو يقولوا معاً تفاسخنا.

#### المسألة ٤٨١:

لا يعتبر في إنشاء الإقالة لفظ مخصوص، بل تقع بأي لفظ يدل على المعنى المقصود و ان كان بلغه أخرى غير العربية، و تقع بالفعل أيضاً، فإذا رد البائع الثمن على المشتري بقصد فسخ المعاملة بينهما ورد المشتري عليه المبيع كذلك فقد تحققت الإقالة. و إذا طلب احد المتعاملين من صاحبه الإقالة فرد عليه صاحبه ما في يده بقصد الفسخ تحققت الإقالة، و لزم الآخر أن يرد على الفاسخ الأول ما في يده أيضاً.

#### المسألة ٤٨٢:

يصح وقوع الإقالة في جميع العقود اللازمة، ما عدا عقد النكاح فلا يصح وقوع الإقالة فيه، من غير فرق بين النكاح الدائم و المنقطع، و في جريان الإقالة في عقد الضمان، و الهبة اللازمة، و الصدقة إشكال.

#### المسألة ٤٨٣:

لا تصح الإقالة و الفسخ في الإقالة نفسها بعد وقوعها، فإذا أراد المتعاقدان إمضاء العقد بعد الإقالة منه فلا بد من تجديده مرة أخرى.

بصرى بحراني، زين الدين، محمد امين، كلمة التقوى، ٧ جلد، سيد جواد وداعي، قم - ايران، سوم، ١٤١٣ هـ ق

كلمة التقوى؛ ج ٤، ص: ١٨٨



**المسألة ٤٨٤:**

إذا مات البائع أشكل الحكم في ان يقوم وارثه مقامه في صحته إقالة المشتري من البيع الواقع بينه و بين البائع، و إذا مات المشتري أشكل

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ١٨٩

الحكم كذلك في قيام وارثه مقامه في الإقالة، فلا يترك الاحتياط في كلا الفرضين، و أشد من ذلك اشكالا ما إذا مات المتعاقدان معا، و أراد ورثتهما الإقالة من العقد.

**المسألة ٤٨٥:**

إذا مات أحد المتعاقدين جاز لوارثه أن يطلب الإقالة من الطرف الآخر و هو احد المتعاقدين في الأصل، فإذا أقال الوارث صح على الظاهر.

**المسألة ٤٨٦:**

لا تجوز الإقالة بزيادة على الثمن أو بنقصان منه، فيقبل المشتري البائع من العقد بشرط أن يزيد على الثمن الذي دفعه اليه مقدارا، أو يقبل البائع المشتري من العقد بشرط أن ينقص له من الثمن مقدارا.  
و لا- تجوز الإقالة بزيادة في المبيع أو بنقصان منه فيقبل البائع المشتري بشرط ان يدفع له مع المبيع شيئا غيره من جنسه أو من غير جنسه، أو يقبل المشتري البائع بشرط ان ينقص له من المبيع شيئا فتبطل الإقالة في جميع هذه الفروض و يبقى العقد على حاله و يبقى الثمن المسمى ملكا للبائع و المبيع المعين ملكا للمشتري.

**المسألة ٤٨٧:**

إذا قال البائع للمشتري أو قال المشتري للبائع: أقلنى من البيع و لك في ذمتي خمسة دنانير مثلا، أو و لك هذه السلعة المعينة، فأقاله صاحبه على ذلك، فللصحة وجه، و لا يترك الاحتياط باجتناح ذلك أو الرجوع الى المصالحة، و كذلك إذا استقالة صاحبه، فقال له أقلتك بشرط ان تعطيني هذه السلعة أو بشرط أن تقوم لى بهذا العمل.

**المسألة ٤٨٨:**

يصح للبائع و المشتري أن يتقايلا في جميع ما وقع عليه العقد من الثمن و المثلن، فإذا انفسخ العقد بينهما رجع كل عوض منهما الى مالكة الأول، و لم يرجع معه نماؤه إذا كان قد تجدد للعوض نماء بعد العقد و قبل الإقالة، بل يبقى نماء المبيع ملكا للمشتري و يبقى نماء الثمن ملكا للبائع كما تقدم في نظائره في الفصول السابقة.

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ١٩٠

و يصح لهما أن يتقايلا في بعض ما وقع عليه العقد، فينسخ البيع في خصوص ما تقايلا فيه و في قسطه من الثمن و يصح في الباقي.

### المسألة ٤٨٩:

إذا تعدد البائع في العقد الواحد، أو تعدد المشتري، أو تعددا معا صح ان تقع الإقالة من بعضهم دون بعض في مقدار حصته مع الجميع أو مع البعض، و لا يشترط في صحة الإقالة من البعض ان يرضى بها الآخرون.

### المسألة ٤٩٠:

تصح الإقالة في البيع و ان تلف أحد العوضين أو تلف كلاهما قبل وقوع الإقالة، فلا يكون التلف مانعا من صحتها، فإذا تقايل الطرفان و انسخ العقد رجع المبيع الى ملك البائع و رجع الثمن الى ملك المشتري، فان كانت عين المال موجودة أخذها صاحبها، و ان كانت تالفة رجع صاحبها على الآخر بمثلها إذا كانت العين مثلية و رجع عليه بقيمتها يوم التلف إذا كانت قيمة. وكذلك الحكم إذا تلف بعض العين و بقي بعضها، فيرجع صاحبها بعد الإقالة على الآخر بمثل ذلك البعض التالف إذا كان مثليا و بقيته يوم تلفه إذا كان قيما.

### المسألة ٤٩١:

لا- يمنع من وقوع الإقالة أن يخرج أحد العوضين الى ملك شخص آخر بهبة أو بيع أو صلح أو غير ذلك، و يكون حكمه حكم التلف، فإذا وقعت الإقالة، و قد باع المشتري المبيع على غيره رجع البائع الأول عليه بمثله أو بقيته، و كذلك إذا وقعت الإقالة و قد نقل البائع الثمن الى ملك غيره بهبة أو صلح أو بيع، فيرجع المشتري عليه بمثل الثمن أو قيمته.

### المسألة ٤٩٢:

إذا وقعت الإقالة فوجد البائع في عين المبيع عيبا حدث بها و هي في يد المشتري رجع على المشتري بالعين و بأرش العيب الذي وجده فيها،

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ١٩١

و كذلك إذا كان الثمن عينا شخصية و بعد الإقالة وجد المشتري في عين الثمن عيبا حدث فيها و هي في يد البائع فيرجع على البائع بالعين و أرش العيب.

و الحمد لله رب العالمين

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ١٩٣

### كتاب الصلح

### إشارة

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ١٩٥

كتاب الصلح

### المسألة الأولى:

الصلح هو التوافق و التسالم بين طرفين أو أكثر على إيجاد أمر بينهما، كتمليك عين من أحد الطرفين للطرف الآخر بعوض أو بغير عوض، أو تمليك منفعة كذلك أو نقل حق، أو إسقاط حق ثابت أو محتمل الثبوت، أو إبراء من دين ثابت أو محتمل الثبوت، و نحو ذلك.

و قد عرفه جماعة بأنه عقد شرع للتراضى و التسالم بين شخصين على أمر، و الأول بيان للنتيجة التى تقع بين المتصالحين، و الثانى بيان للسبب الذى يؤدى الى حصول النتيجة.

### المسألة الثانية:

الصلح جائز بين المسلمين، الا- صلحا أحل حراما أو حرم حلالا، كما ورد عن الرسول (ص) و المراد انه ثابت و نافذ الأثر بين المسلمين الا ما استثناءه (ص).

و لا يشترط فى صحة الصلح أن يسبق بين المتصالحين نزاع و خصومه أو أن يكون المورد قابلا لحدوث نزاع و خصومه، بل يصح أن يقع ابتداء، فيتسالم شخصان على أن يملك أحدهما صاحبه شيئا معينا بعوض معلوم أو بغير عوض، أو يملكه منفعة داره أو دابته مدة معلومة بعوض معلوم أو بغير عوض.

### المسألة الثالثة:

لا يختص الصلح بأن يقع بين شخصين أو بين طرفين فقط، بل يصح وقوعه بين أكثر من ذلك و مثال ذلك أن يتنازع زيد و عمرو و بكر فى أرض مثلا فيدعى كل واحد من الثلاثة ان جميع الأرض المتنازع فيها ملك له خاصة، فيصح لهم أن يتصالحوا بينهم، فيملكوا كل واحد منهم

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ١٩٦

قسما من الأرض بعوض أو بغير عوض، و يصح لهم أن يملكوا الأرض كلها واحدا منهم بعوض يدفعه للآخرين.

و يصح أن يقع الصلح بين فريقين، فإذا تنازع ورثة زيد و ورثة عمرو فى الدار بعد موت المورثين، فادعى كل واحد من الفريقين ان جميع الدار ملك لمورثه، فللفريقين أن يصطلحا فيملكا الدار لأحد الفريقين بعوض معين يدفعه للفريق الثانى، فيصح الصلح، و يقتسم الفريق الذى ملك الدار دارهم بينهم بحسب سهامهم الثابتة لهم فى الموارث، و يقتسم الفريق الثانى الذى ملك العوض عوضهم كذلك.

### المسألة الرابعة:

الصلح عقد شرعى مستقل يقابل سائر العقود الشرعية الأخرى و لا يكون راجعا إلى شىء منها و ان كان مشابها له فى الأثر فى بعض موارد، فإذا تسالم زيد و عمرو مثلا، فصالح زيد عمرا عن داره المعينة بألف دينار و قبل عمرو بذلك و أخذ العوض من زيد،

فالمعاملة الواقعة صلح و ليست بيعا و ان أشبهت البيع فى انها تمليك عين الدار بعوض معلوم، و لذلك فلا يشترط فيه شرائط البيع و لا تلحقه أحكامه، فإذا كان العوض و المعوض فى المعاملة من الذهب أو الفضة لم يشترط فيها ان يحصل التقابض قبل الافتراق، لأن ذلك شرط فى بيع الصرف، و ليس شرطا فى الصلح، و لا يثبت فيه خيار المجلس للمتعاقدين، و لا يثبت فيه خيار الحيوان إذا كان العوض أو المعوض حيوانا، فإنهما من أحكام البيع و ليسا من أحكام الصلح، و هكذا.

و إذا صالح الرجل صاحبه فملكه الدار بغير عوض فالمعاملة الواقعة بينهما صلح و ليست هبة و ان أشبهتها فى انها تمليك عين بغير عوض، و لذلك فلا يشترط فيها شروط الهبة.

و إذا صالح صاحبه فملكه سكنى داره مدة سنة بعوض معين، فهو صلح كذلك و ليس اجارة و ان أفاد فائدة الإجارة، فملك المنفعة فى المدة بعوض معلوم، و لذلك فلا تجرى فيه أحكام الإجارة. و إذا صالحه

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ١٩٧

عن دين له فى ذمته فأسقطه عنه بغير عوض، فهو صلح و ليس إبراء و ان أشبهه فى النتيجة فلا تجرى عليه أحكام الإبراء و هكذا.

### المسألة الخامسة:

الصلح عقد من العقود كما ذكرنا أكثر من مرة، و لذلك فلا بد فيه من الإيجاب و القبول فى جميع موارد، حتى فى مورد المصالحة على إبراء ذمة المدين من الدين الثابت و فى مورد المصالحة على إسقاط الحق عن من عليه الحق، فإن إبراء ذمة المدين من الإيقاعات، فيكفى فيه إنشاؤه من صاحب الدين و لا- يفتقر الى قبول من عليه الدين، و كذلك إسقاط الحق فإنه من الإيقاعات، فيتحقق بإنشائه من صاحب الحق و لا- يحتاج الى قبول من عليه الحق، و لكنهما حينما يؤتى بهما على وجه الصلح، فلا بد فيهما من إيجاب صاحب الدين و صاحب الحق، و لا بد فيهما من قبول المدين و من عليه الحق، و قد أشرنا الى هذا فى المسألة المتقدمة.

### المسألة السادسة:

ليس لعقد الصلح صيغة مخصوصة، فيصح إنشاؤه بأى لفظ يفيد معنى التسالم و التراضى بالأمر الذى يريد المتصالحان إقراره بينهما إذا كان اللفظ دالا على ذلك المعنى فى المتفاهم العرفى.

و اللفظ المعروف فى إنشاء هذا العقد: أن يقول الموجب لصاحبه فى تمليك العين صالحتك عن دارك المعينة مثلا بألف دينار، فيقول صاحبه: قبلت المصالحة عن الدار بألف دينار، أو رضيت بالمصالحة، أو اصطلحت عن الدار بالعوض المعلوم.

و يقول الموجب فى تمليك المنفعة: صالحتك عن سكنى دارك المعينة مدة سنة بعوض كذا، فيقبل المصالح بذلك و يقول له فى إبراء الذمة صالحتك على إبراء ذمتك من الدين الذى استحقه عليك، فيقبل المدين، و يقول فى إسقاط الحق صالحتك على إسقاط حقك من الشفعة مثلا الثابت لك فى بيع هذه الدار بعوض كذا أو بدون عوض، فيقبل المصالح، و هكذا.

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ١٩٨

### المسألة السابعة:

إذا تم عقد الصلح بين الموجب و القابل ثبت مضمونه، و كان من العقود اللازمة على كلا الطرفين حتى فى المورد الذى تكون فائدة الصلح فيه فائدة الهبة الجائزة، فلا يجوز لأحدهما فسخه، إلا إذا تراضى المتصالحان معا بالفسخ، فأقال كل منهما صاحبه، و الا إذا شرط أحد الطرفين فى ضمن عقد الصلح أن يكون له خيار الفسخ فى مدة معينة، و قبل صاحبه بشرطه، فإذا فسخ من جعل له حق

الخيار في الوقت المعين صح و انفسخ العقد.

### المسألة الثامنة:

لا يجرى في عقد الصلح خيار الحيوان إذا كان أحد العوضين حيوانا، و لا يجرى فيه خيار المجلس و لا يجرى فيه خيار التأخير، و قد ذكرنا في فصل الخيارات من كتاب التجارة ان هذه الخيارات الثلاثة تختص بالبيع و لا تجرى في ما سواه من العقود. و تجرى في عقد الصلح بقية الخيارات المتقدم ذكرها في فصل الخيارات من كتاب التجارة، كخيار الغبن، و خيار الشرط و خيار العيب. و لا يجرى خيار الشرط في عقد الصلح الذي يفيد فائدة إبراء الذمة أو إسقاط الدعوى.

### المسألة التاسعة:

إذا وجد المصالح في العين التي ملكها بعقد الصلح عيبا كان له حق الفسخ كما ذكرنا و يجوز له إمضاء العقد بالعوض المسمى، و هل يجوز له أخذ الأرش و هو التفاوت ما بين قيمة الصحيح و قيمة المعيب فيه اشكال، و كذلك الحكم في عوض العين المصالح عنها إذا كان العوض معيناً و وجده مالكة بالصلح معيباً فيجوز له فسخ العقد، و يجوز له إمضاؤه بالعوض المسمى و يشكل ثبوت الأرش. و يشكل أيضا الحكم بجواز الرد من احداث السنة الذي يثبت في البيع الذي تقدم بيانه في المسألة المائتين و الثانية و الخمسين من كتاب التجارة.

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ١٩٩

### المسألة العاشرة:

يجوز أن يتعلق عقد الصلح بالأعيان، و إذا تعلق الصلح بالعين أفاد تملكها لمن وقع له الصلح. و تملك العين لأحد بعقد الصلح قد يكون بعوض، و قد يكون بغير عوض، و الشيء الذي يجعل عوضا للعين في عقد الصلح يمكن أن يكون عينا كذلك، و مثال ذلك: ان يصالح زيد عمرا عن داره المعينة بألف دينار، فتكون الدار ملكا لزيد، و يكون العوض ملكا لعمرو، و يمكن ان يكون العوض منفعة من المنافع و مثال ذلك: أن يصالح زيد عمرا عن الدار المعينة بملك السكنى في دار معينة لزيد مدة معلومة، فتكون الدار المعوضة ملكا لزيد، و منفعة الدار الأخرى في المدة المعلومة ملكا لعمرو، و يصح أن يكون العوض دينا من الديون، و مثال ذلك أن يصالح زيد عمرا عن داره المملوكة له بدين معلوم يستحقه زيد و هو الموجب في ذمة عمرو، أو بدين معلوم يستحقه زيد في ذمة شخص ثالث، و يصح أن يكون العوض حقا من الحقوق الثابتة لمن وقع له الصلح، و مثال ذلك: ان يصالح زيد عمرا عن الدار بحق التحجير الثابت لزيد على أرض معلومة.

فيصح الصلح في جميع الصور الخمس و تكون فائدة الصلح فائدة البيع في أربع صور منها، و هي ما كان مضمونه تملك العين بعوض، و تكون فائدته فائدة الهبة في صورة واحدة منها، و هي ما كان مضمون الصلح تملك العين بغير عوض، و يستثنى من الصور الخمس الموارد التي تجتمع فيها شرائط الربا، فلا يصح الصلح فيها، فلا بد من ملاحظة هذه الموارد و الاجتناب عنها، و سيأتى التنبيه عليها ان شاء الله تعالى.

### المسألة ١١:

يجوز أن يتعلق عقد الصلح بمنفعة معينة من المنافع المملوكة لمن يقع معه الصلح، و إذا تعلق الصلح بالمنفعة المذكورة أفاد تملكها لمن وقع له الصلح كما ذكرنا في الصلح على العين.

و تملك المنفعة لأحد بعقد الصلح قد يكون بعوض و قد يكون بغير

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٢٠٠

عوض، و الشيء الذي يجعل عوضا للمنفعة يمكن أن يكون عينا، و مثال ذلك: أن يصلح زيد عمرا على ان يملك السكنى في داره المعينة مدة سنة من تأريخ العقد بمائة دينار، فتكون سكنى الدار ملكا لزيد في المدة المعينة، و يكون العوض ملكا لعمرو، و يمكن أن يكون العوض منفعة معينة أخرى، و مثال ذلك أن يصلح زيد عمرا عن أن يملك السكنى في داره الواقعة في النجف مدة سنة، بملك السكنى في دار زيد الواقعة في الكوفة مدة سنة كذلك، فتكون سكنى دار عمرو المعينة ملكا لزيد و سكنى دار زيد المعينة ملكا لعمرو، و قد يكون عوض المنفعة دينا، و قد يكون حقا على نهج ما تقدم في تملك العين.

و يصح الصلح على المنفعة في الصور الخمس، و تكون فائده فائدة عقد الإجارة في أربع صور منها و هي ما يكون مضمون الصلح فيها تملك المنفعة بعوض، و يكون صلحا مطلقا إذا كان تملك منفعة بغير عوض.

### المسألة ١٢:

إذا تعلق الصلح بدين و كانت المصالحة على الدين مع المدين نفسه أفاد عقد الصلح سقوط الدين عنه، سواء كان الصلح عنه بعوض أم بغير عوض، و سواء كان العوض عن الدين عينا أم منفعة، أم دينا مثله، أم حقا من الحقوق، و ينتقل العوض الى ملك الدائن المصالح بدلا عن دينه الذي سقط بالمصالحة إذا كان العوض عينا أو منفعة أو حقا أو دينا على شخص ثالث.

و إذا كان العوض دينا عليه سقط أيضا بالمصالحة، و مثال ذلك أن يكون زيد مدينا لعمرو مائة دينار مثلا، و يكون عمرو مدينا لزيد عشرين وزنة من الحنطة، فيصلح زيد عمرا عن دينه الذي يستحقه في ذمته و هو المائة دينار بالدين الذي يستحقه زيد في ذمة عمرو و هو العشرون وزنة من الحنطة، فيصح الصلح و يسقط الدينان معا، و تستثنى من ذلك الموارد التي يحصل فيها الربا لاجتماع شرائطه، فلا يصح الصلح فيها.

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٢٠١

### المسألة ١٣:

يجوز أن يتعلق الصلح بدين للمصالح على الغير، و مثال ذلك أن يصلح زيد خالدا عن دين لزيد نفسه في ذمة عمرو، فإذا تم الصلح على ذلك ملك خالد الدين المعين الذي وقع الصلح عليه و كان خالد هو الدائن لعمرو بدل زيد، سواء كانت المصالحة على الدين المذكور بعوض أم بغير عوض، و يصح أن يكون العوض عنه عينا، و يصح أن يكون منفعة، و أن يكون حقا و أن يكون دينا، و تلاحظ المسألة الآتية.

و يملك المصالح و هو زيد في المثال المتقدم: العين أو المنفعة أو الحق الذي جعله في عقد الصلح عوضا له عن دينه، و يملك الدين أيضا إذا كان العوض المجعول له دينا على شخص آخر، و إذا كان العوض دينا لخالد على زيد نفسه سقط هذا الدين عن زيد بالمصالحة.

### المسألة ١٤:

لا- يصح الصلح إذا تحققت في المورد شروط الربا في المعاملة، فإذا أراد الإنسان الصلح مع غيره عن عين بعوض، و كانت العين و العوض من جنس واحد و هو من المكييل أو من الموزون لم تصح المصالحة إذا كان العوض و المعوض في العقد متفاوتين في المقدار سواء كان العوض عن العين عينا مثلها، أم كان دينا من جنسها. و نتيجة لذلك، فإنما يصح الصلح على العين بالعين أو بالدين إذا كان العوضان مختلفين في الجنس، أو كانا من غير المكييل و لا الموزون، أو كان العوضان متساويين في المقدار.

و إذا أراد الصلح عن دين بعوض، و كان الدين و عوضه المجمعول له في الصلح من جنس واحد و هو من المكييل أو من الموزون لم تصح المصالحة إذا كان الدين و عوضه متفاوتين في المقدار، سواء كان العوض دينا في الذمة مثله أم كان عينا، و سواء كانت المصالحة مع المدين نفسه أم مع شخص غيره.

و نتيجة لذلك، فإنما يصح الصلح على الدين بالدين أو بالعين إذا

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٢٠٢

كان العوضان مختلفين في الجنس، أو كان جنسهما غير مكييل و لا موزون، أو كان العوضان متساويين في المقدار.

### المسألة ١٥:

إذا كان لزيد دين على عمرو بمبلغ من الفضة أو الذهب، فصالحه عن المبلغ ببعضه، فإن كان المقصود من المصالحة بينهما إسقاط المقدار الزائد عن المدين و إبراء ذمته منه، كان الصلح صحيحا و برئت بذلك ذمة عمرو عن بقية الدين، و إن كان المقصود من الصلح إيقاع المعاوضة بين الزائد و الناقص من المبلغ كان الصلح باطلا و لم تبرأ ذمة عمرو من بقية الدين. و إذا كان الدين من غير المكييل و لا الموزون كالأوراق النقدية صح الصلح عليه بأقل منه، و صح بيعه كذلك، سواء كان البيع أو الصلح مع المدين نفسه أم مع غيره.

### المسألة ١٦:

إذا تعلق الصلح بحق من الحقوق، فإن كان الحق المصالح عليه قابلا للنقل الى الغير، كحق التحجير و حق الاختصاص، صح الصلح عليه و انتقل الحق الى من وقع له الصلح، سواء كان الصلح عن الحق بعوض أم بغير عوض، و سواء كان العوض المجمعول له عينا أم منفعة أم دينا أم حقا، على التفصيلات التي تقدم بيانها في المسائل السابقة، و يملك الذي وقع معه الصلح العوض. و إذا كان الحق الذي تعلق الصلح به غير قابل للنقل الى الغير، و لكنه قابل للإسقاط، كحق الشفعة، فإنها لا تنتقل لغير الشريك، و كحق الخيار فإنه لا ينتقل لغير من اشترط أو ثبت له الخيار، أفاد عقد الصلح سقوط هذا الحق عن من عليه الحق، سواء كانت المصالحة عنه بعوض أم بغير عوض.

### المسألة ١٧:

قد اتضح مما تقدم أن الصلح انما يصح تعلقه بالحق إذا كان الحق قابلا للنقل الى الغير، فإذا تعلق به الصلح أفاد نقله الى من وقع له

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٢٠٣

الصلح، أو كان قابلا للإسقاط و ان لم يكن قابلا للنقل، فإذا تعلق به الصلح أفاد سقوطه عن من عليه الحق.

و من الحقوق القابلة للنقل و للإسقاط كليهما حق الزوجة في قسمة لياي الزوج بين زوجاته، فإنه قابل للإسقاط من الزوجة، و لذلك

فيصح للرجل أن يصالح زوجته عن حقها هذا بمبلغ من المال، فإذا صالحها كذلك سقط عنه هذا الحق فلم يجب عليه أن يجعل لها ليلة من الليالي الأربع.

و هو كذلك قابل للنقل إلى إحدى زوجات الرجل الأخرى، و لذلك فيصح لبعض زوجات الرجل أن تصالح زوجته الأخرى عن الحق المذكور فتكون الليلة الخاصة بتلك الزوجة للزوجة التي صالحتها.

و لا يجرى الصلح في المجعولات الشرعية التي لا تقبل الإسقاط، و ان سميت في بعض الإطلاقات حقا، كحق الأب على ولده، و حق الولد على أبيه، و حق مطالبه الدائن بدينه إذا كان حالا و حق الموكل في أن يعزل وكيله عن كالتة، و حق الزوج المطلق في أن يرجع بمطلقة الرجعية، و حق المرأة في أن ترجع ببذلها في طلاق الخلع أو المبرأة، و الظاهر ان هذه المذكورات جميعا و أمثالها انما هي أحكام شرعية و ليست من الحقوق، و لذلك فلا تكون موردا للصلح، و اما الحقوق فلا بد و أن تكون قابلة للإسقاط.

### المسألة ١٨:

يجوز للشخص أن يصالح مالك بعض الأشياء على أن ينتفع الشخص ببعض هذه الأشياء من غير ان يملك منها شيئا أو يملك شيئا من منافعها، فيسكن بيت المالك أو يتجر في دكانه، أو يتنقل في سيارته أو يخرج لمنزله جناحا في فضاء ملكه أو يجعل سقفه معتمدا على جداره أو على دعامة في بيته، أو يشق في أرض المالك نهرا يجرى فيه الماء إلى أرض المصالح، و نحو ذلك من الانتفاعات للمصالح مع ان الملك لملكه، فيجوز لهما اجراء عقد الصلح على ذلك بعوض و بغير عوض.

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٢٠٤

### المسألة ١٩:

يشترط في كل واحد من المتصالحين أن يكون بالغا، و أن يكون عاقلا، و ان يكون قاصدا للمعاملة، و أن يكون مختارا، على النحو الذي تقدم اشتراطه في المتبايعين، و تجرى في جميع ذلك التفاصيل التي تقدم بيانها في مسائل شروط المتعاقدين، و يعتبر في كل واحد من المتصالحين أن لا يكون محجورا عليه لسفه أو لفلس.

### المسألة ٢٠:

إذا أوقع الإنسان الصلح على المال أو على الحق أو على الدين الذي لا يملك التصرف فيه كان فضوليا، فان أجازة مالك الأمر فيه صح، و الا كان باطلا، كما هو الحال في البيع و بقیة العقود.

### المسألة ٢١:

إذا أوقع الفضولي عقد الصلح الذي يفيد فائدة إبراء ذمة المدين من الدين، أو الذي يفيد فائدة إسقاط الحق عن عليه الحق، أو الذي يفيد فائدة إسقاط الدعوى من المدعى، جرى فيه حكم الفضولي كما ذكرناه في المسألة المتقدمة، و كانت صحة العقد موقوفة على اجازة من بيده أمر العقد، فإذا أجازة صح و ان لم يجزه بطل، و لا يكون حكمه حكم إبراء الذمة و إسقاط الحق أو الدعوى فان المذكورات من الإيقاعات التي يشكل الحكم بصحة الفضولي فيها.

### المسألة ٢٢:



يجوز للمالك أن يجرى عقد الصلح على ثمرة نخيله و على ثمرة شجرة قبل ظهور الثمرة فيملكها لأحد عاما واحدا أو عامين أو أكثر، و لا يشترط في صحة المصالحة عليها لعام واحد أن يضم إليها ضميمه كما يشترط ذلك في صحة البيع، و يجوز له أن يجرى عقد الصلح كذلك على الخضر قبل ظهورها في الشجر و على البقول و على الزرع قبل بروزه من الأرض، و لا يجرى عليها حكم البيع الذي ذكرناه في فصل بيع الثمار.

### المسألة ٢٣:

قد يتعذر على المتصالحين أو على أحدهما معرفة مقدار المال الذي

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٢٠٥

يريدان المصالحة عليه تعذرا تاما، كما إذا اختلط مال أحدهما بمال الآخر حتى لم يتميز و لم يعلما بقدر كل واحد من المالين بوجه من الوجوه، و أرادا التخلص من ذلك بالصلح بينهما.

و كما إذا علم زيد بأن لعمر و في ذمته مبلغا من الدين و هو لا يعرف قدره، و قد نسي عمرو الدين، أو نسي مقداره، و أراد زيد براءة ذمته من الدين بالمصالحة.

و كما إذا علم زيد بأن إحدى الدارين اللتين في يده ملك لعمر و لم يعلم هو و لا عمرو بها على التعيين، و لا دليل لهما على تعيينها، و أراد المصالحة عليها.

و لا ريب في صحة الصلح على ذلك في هذه الصورة، و اغتفار الجهالة بالمال في مثل ذلك، فإذا صالح أحد الشخصين صاحبه - في المثال الأول - عن ماله الواقعي بنصف المال المختلط أو بثلثه مثلا، أو بمال آخر من أمواله الخاصة، و قبل صاحبه بذلك، صح الصلح و ملك كل واحد منهما ما اختص به بعقد الصلح، و لم تضر بذلك جهالتهما بالمقدار.

و إذا صالح زيد عمرا - في المثال الثاني - عن دينه الذي يستحقه في ذمته بمقدار يعينانه من المال أو بعين معلومة من أموال زيد أو بشيء آخر مما يملكه: منفعة أو دينا أو حقا، و قبل عمرو بذلك، صح الصلح بينهما و برئت ذمة زيد من الدين و لم تضر الجهالة بمقداره.

و إذا صالح زيد عمرا - في المثال الثالث - عن داره المملوكة له في الواقع بإحدى الدارين أو بمبلغ معين من المال أو بشيء آخر يصح أن يكون عوضا للدار و قبل عمرو بالمصالحة صحت بينهما و لم تضرها الجهالة بعين الدار.

### المسألة ٢٤:

قد يتعذر على المتصالحين أو على أحدهما معرفة مقدار المال في الوقت، و هما يريدان المصالحة فيه على المال، كما إذا علم زيد بأن لصاحبه نصف هذه الصبرة من الطعام أو ربعها، و هما لا يعلمان مقدار مجموع الصبرة من الوزن أو الكيل، ليعلم مقدار ما يملكه منها أحدهما على

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٢٠٦

الخصوص، و ليس لديهما بالفعل مكيال و لا ميزان يقدران فيه المال، و هما يريدان المصالحة عليه في الوقت الحاضر.

و كما إذا علم زيد بأن لعمر و عنده مبلغا من المال أو أن له عليه مقدارا من الدين و هما لا يعلمان بالفعل مقدار ذلك المال أو الدين، لبعدهما عن البلد الذي توجد فيه المثبتات للمال أو الدين الميبيات لمقداره، و لا يمكنهما تأخير المصالحة الى ان يعرفا مقدار المال.

و الظاهر جواز المصالحة في هذه الصورة أيضا، و اغتفار الجهالة بالمقدار كما في الصورة المتقدمة، فيصلح أحد الشخصين صاحبه

عن ماله- فى المثال الأول- بمقدار من الصبره أو بمبلغ يعينانه من المال، أو بشىء معين يتراضيان به عوضا عن المال المصالح عليه، و يصلح زيد عمرا- فى المثال الثانى- عن ماله الواقعى أو عن دينه بمقدار يتراضيان به أو بشىء آخر يتفقان عليه.

### المسألة ٢٥:

إذا لم يعلم المتصالحان بمقدار المال المصالح عليه بالفعل، و أمكن لهما أن يعلما بمقداره بأن يزنا المال أو يكيلاه، أو بأن يرجعا الى الدفاتر و الأوراق المثبتة للمال و المعينه لمقداره، فالأحوط لهما عدم اجراء عقد الصلح على المال حتى يعلما بمقداره.

### المسألة ٢٦:

إذا كان لزيد عند عمرو مقدار من المال أو كان له عليه مبلغ من الدين، و كان عمرو يعلم بمقدار المال أو الدين الذى لزيد عليه، و زيد نفسه لا يعلم بمقداره، فصالح عمرو زيدا عن المال أو الدين المذكور بأقل منه، لم تبرأ ذمته عمرو بهذه المصالحة إلا بمقدار ما أدى من الدين و بقيت ذمته مشغولة بالباقي منه و لا يحل له الزائد من المال، إلا إذا علم زيد بذلك و رضى بما حصل، أو كان زيد فى حال اجراء المصالحة راضيا بها على كل حال سواء كان المقدار الذى صلح به بمقدار حقه أم أقل منه، فتصح المصالحة و تبرأ ذمته عمرو من بقية الدين، و يحل له الزائد من المال.

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٢٠٧

و كذلك الحكم إذا كان عمرو لا- يعلم بمقدار ما لزيد من المال أو الدين على وجه التفصيل، و لكنه يعلم على وجه الإجمال ان المقدار الذى صالح زيدا به أقل من القدر الواجب عليه، فلا يحل له الزائد و لا تبرأ ذمته من بقية الدين إذا كان زيد لا يعلم بذلك.

### المسألة ٢٧:

قد تقدم هاهنا و فى فصل الربا من كتاب التجارة: ان حرمة الربا فى المعاملة لا تختص بالبيع بل تجرى فى الصلح و فى غيره من المعاوضات إذا اجتمعت فيها شروط حرمة، فإذا أراد أحد الصلح مع غيره عن مال بعوض، و كان العوض من جنس المال المصالح عليه، و كانا من المكيل أو الموزون، فلا بد و أن يكون العوضان متساويين فى المقدار، فان زاد أحد العوضين على الآخر كان الصلح باطلا للزوم الربا.

نعم إذا كان الصلح الجارى بينهما مقابلة بين مصالحتين مستقلتين تتعلق إحدهما بأحد المالكين و تتعلق المصالحة الثانية بالمال الآخر، و ليس مبادلة بين عوضين، كان صحيحا.

و مثال ذلك ان يكون لزيد عشرون منا من الحنطة الحمراء، و يكون لعمرو خمسة و عشرون منا من الحنطة الصفراء فيصلح زيد عمرا عن العشرين منا التى كانت لزيد و يملكه إياها بغير عوض، على شرط ان يصلحه عمرو عن الخمسة و العشرين منا التى كانت لعمرو فيملكه إياها بغير عوض، فإذا جرى العقدان بينهما كذلك كانا صحيحين، و ملك كل واحد من المتصالحين ما انتقل اليه بالصلح و لم يلزم الربا فى المعاملة.

### المسألة ٢٨:

انما يلزم الربا فى المعاملة و يكون محرما، و تكون المعاملة باطلة إذا كان المتعاقدان يعلمان بزيادة أحد العوضين المتجانسين على الآخر، فلا يكون من الربا المحرم و لا تبطل المعاملة إذا كانت زيادة أحد العوضين على الآخر محتملة و ليست معلومة.

و مثال ذلك ان يكون لزيد عند عمرو مقدار من الأرز، و يكون

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٢٠٨

لعمره عند زيد مقدار من الأرز أيضا و هما لا يعلمان بقدر مال زيد عند عمرو و لا بقدر مال عمرو عند زيد، فيحتمل تساوى المالين فى المقدار و يحتمل تفاوتهما، فيجوز لهما أن يتصالحا بينهما فيملك كل واحد منهما ما عنده عوضا عن ماله عند صاحبه و لا يضر بذلك احتمال زيادة أحد العوضين على الآخر.

### المسألة ٢٩:

قد اتضح مما بيناه فى ما سبق انه يصح للإنسان أن يصالح غيره عن دين بدين، سواء كان الدين المعوض عنه و الدين المعوض حالين أم مؤجلين، أم كان أحدهما حالا- و الآخر مؤجلا- و سواء كان العوضان من جنس واحد أم كانا مختلفين فى الجنس، و سواء كان المدين بهما شخصا واحدا أم شخصين، فيصح لزيد أن يصالح خالددا فيملكه دينه على بكر بدين خالد على عمرو، و يصح لزيد أن يصالح خالددا فيملكه دينه على عمرو، بدين خالد على عمرو نفسه، فتصح المصالحة عنه فى جميع الصور إلا- إذا كان الدينان من جنس واحد و هو من المكيل أو الموزون، فلا يصح الصلح عليهما إذا كانا متفاوتين فى المقدار.

### المسألة ٣٠:

إذا أراد الشريكان فسخ عقد الشركة بينهما أو كانا قد فسخا العقد و بقى المال مشتركا بينهما، جاز لأحد الشريكين أن يصطلح مع الآخر على أن يكون له رأس مال الشركة، و يكون الربح و الخسران فيها للشريك الآخر، و إذا كانت الشركة بينهما باقية لا يريدان فسخها أشكل جواز هذا الصلح بينهما، و الأحوط تركه.

### المسألة ٣١:

يجوز للمدعى و المدعى عليه أن يصطلحا بعد ترافعهما فى الدعوى فيجعل لكل واحد منهما شيئا من المدعى به، أو يتراضيا عنه بمال آخر، و لا- ينافى ذلك ان المدعى قد ادعى انه يملك جميع المال، و لا ينافيه إنكار المنكر حق المدعى، فإذا اصطلحا بينهما ببعض صور الصلح، سقطت دعوى المدعى، و سقط حقه الذى كان له قبل الصلح

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٢٠٩

فى يمين المنكر، و ليس له أن يجدد المرافعة عند الحاكم الأول أو يجدد الدعوى عند حاكم آخر.

### المسألة ٣٢:

ما ذكر من الأحكام فى المسألة السابقة إذا اصطلح المتداعيان انما هو فصل تنقطع به دعوى المدعى فى ظاهر الشريعة، و لكنه لا يحل به المحرم الواقعى و لا يثبت به غير الحق، و نتيجة لذلك، فإذا ادعى المدعى دينا على المدعى عليه و كان صادقا فى دعواه، و أنكره المنكر، ثم صالحه بنصف الدين، فقد وصل الى الدائن نصف حقه و لم تبرأ ذمة المنكر من بقية الدين بالمصالحة المذكورة، و وجب عليه التخلص منه، و هو آثم بإنكاره حق المحق، إلا- إذا كان محقا فى إنكاره بحسب اعتقاده، فلا اثم عليه فى الإنكار، و لكن المال باق فى ذمته، فإذا تبين له خطأ اعتقاده بعد ذلك وجب عليه التخلص من الدين و لم يكفه الصلح الأول، الا إذا علم بأن المدعى قد رضى بالصلح عن جميع حقه.

و إذا ادعى المدعى الدين و كان مبطلا في قوله أثم بذلك و حرم عليه ما يأخذه من المدعى عليه بالصلح، إلا إذا علم بأن المدعى عليه قد رضى بالمصالحة و طابت نفسه بدفع ما دفع اليه من المال.

### المسألة ٣٣:

إذا تنازع شخصان في ملكية شيء، فادعى أحدهما ملكية الشيء و أنكر الآخر، ثم طلب المدعى عليه من المدعى أن يصلحه عن ذلك الشيء، فلا يعد طلبه المصالحة من المدعى إقرارا منه بحقه فان الصلح يصح مع الإقرار و الإنكار. و إذا قال المدعى عليه للمدعى بعنى الشيء الذى تدعى به، أو قال له ملكنى إياه، كان هذا القول من المدعى عليه إقرارا منه بأنه لا يملك الشيء المدعى به، و فى دلالته قوله هذا على ان الشيء المدعى به ملك للمدعى إشكال.

### المسألة ٣٤:

إذا ملك شخص ثوبا قيمته عشرة دنانير مثلا، و ملك شخص آخر

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٢١٠

ثوبا قيمته خمسة عشر دينارا ثم اشتبه أحد الثوبين بالآخر حتى لا يعرف ثوب أحد الرجلين من ثوب الآخر، فيجوز لأحد الرجلين ان يجعل لصاحبه الخيرة فى أن يأخذ أى الثوبين شاء، فإذا اختار صاحبه ثوبا منهما كان له أخذه و التصرف فيه، و كان الثوب الثانى للآخر، و يكون هذا التخيير مصالحة بينهما فيملك كل واحد من الرجلين الثوب الذى صار اليه.

و إذا تعاسرا و كان مقصدهما من شراء الثوبين بيعهما و التكسب بهما، بيع الثوبان، و قسم ثمنهما على الرجلين بنسبة قيمة كل ثوب منهما الى مجموع القيمتين، فيدفع لمالك الثوب الذى قيمته عشرة دنانير خمسان من الثمن، و يدفع لمالك الثوب الذى قيمته خمسة عشر دينارا ثلاثة أخماسه.

و إذا كان مقصدهما من الشراء اقتناء الثوبين و لبسهما، رجعا فى تعيين المشتبه إلى القرعة، فيدفع لكل واحد من المالكين الثوب الذى عينته له القرعة. و كذلك إذا اختلف الرجلان فى المقصد فكان مقصد أحدهما من الشراء بيع الثوب و كان مقصد الثانى لبسه، فيرجع الى القرعة.

### المسألة ٣٥:

إذا كان الثوبان المذكوران متساويين فى النوع و فى المايه، و انما اختلفت قيمتهما فى الشراء لاختلاف القيمة فى السوق يوم شراء الرجل الأول منهما لثوبه عن يوم شراء الثانى لثوبه، لم يجر فيهما التفصيل المتقدم بل يرجع فى التعيين إلى القرعة.

### المسألة ٣٦:

لا يتعدى الحكم المتقدم ذكره الى غير الثوب من الأشياء و المبيعات، فإذا ملك رجل متاعا قيمته عشرة دنانير و ملك رجل آخر متاعا قيمته خمسة عشر دينارا ثم اشتبه احد المتاعين بالآخر فلم يعرف مال أحد الرجلين من مال الآخر لم يجر فيه ما تقدم، بل يرجع فى التعيين إلى القرعة. فيعطى لكل واحد من المالكين المتاع الذى تعينه له القرعة.

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٢١١

**المسألة ٣٧:**

إذا استودع أحد مقداراً من ماله عند ثقة، و استودع رجل آخر مقداراً من ماله عند ذلك الثقة أيضاً ثم تلف مما في يد الثقة مقدار من غير تعد ولا تفریط، و لم يدر ان التالف من أى المالين، فهاهنا صور تجب ملاحظتها للتعرف على أحكامها. (الصورة الأولى): أن تكون وديعة أحد الرجلين مساوية لوديعة الرجل الآخر في المقدار و مثال ذلك ان تكون وديعة الرجل الأول عشرة دنانير و وديعة الرجل الثاني عشرة دنانير كذلك و الحكم في هذه الصورة أن يكون تلف التالف من كلا المستودعين، و يقسم الباقي من مال الوديعتين بينهما بالمناصفة، فإذا كان التالف من المال في المثل خمسة دنانير فهو من كليهما و الباقي منه و هو خمسة عشر دينارا يكون بينهما على التنصيف لكل واحد منهما سبعة دنانير و نصف.

**المسألة ٣٨:**

(الصورة الثانية): ان تكون الوديعتان مختلفتين في المقدار، و يكون التالف بقدر احدى الوديعتين و أقل من الثانية، و مثال ذلك أن تكون وديعة الرجل الأول خمسة دنانير، و تكون وديعة الرجل الثاني عشرة دنانير و يكون التالف من البين خمسة دنانير بمقدار الوديعة الأولى و أقل من الثانية، و الحكم في هذه الصورة ان يدفع لصاحب الوديعة الكبرى ما زاد على المقدار التالف من مقدار وديعته، و يقسم ما بقى من المال على المالكين بالتنصيف، فيدفع للرجل الثاني في المثل و هو صاحب الوديعة الكبرى خمسة دنانير فان ذلك هو المقدار الزائد من وديعته على المقدار التالف، و يبقى من المال خمسة دنانير فتقسم بين الرجلين بالمناصفة فيكون لصاحب الوديعة الأولى و هى الصغرى ديناران و نصف، و لصاحب الوديعة الثانية و هى الكبرى سبعة دنانير و نصف، و يصيب كل واحد منهما من التلف ديناران و نصف.

و إذا كانت الوديعة الأولى درهما، و كانت الوديعة الثانية درهمن - كما هو المورد المنصوص - ثم تلف درهم اعطى صاحب الدرهمين درهما و هو الزائد من وديعته على مقدار التالف، ثم قسم الدرهم الباقي بين

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٢١٢

المالكين نصفين فيكون لصاحب الدرهم نصف درهم و لصاحب الدرهمين درهم و نصف، و يصيب الواحد منهما من التلف نصف درهم.

**المسألة ٣٩:**

(الصورة الثالثة): ان تكون الوديعتان مختلفتين في المقدار، و يكون التالف أقل من كل واحدة من الوديعتين، و مثال ذلك ان تكون وديعة الرجل الأول أربعة دنانير و وديعة الرجل الثاني ستة دنانير، ثم يتلف من البين ديناران، و الحكم في هذه الصورة أن يدفع لكل واحد من الرجلين ما زاد من وديعته على المقدار التالف، ثم يقسم الباقي من المال بينهما نصفين. فيدفع للرجل الأول في المثل، ديناران، و هما الزائد من وديعته على مقدار التالف، و يدفع للرجل الثاني أربعة دنانير، و هى الزائد من وديعته كذلك على مقدار التالف، ثم يقسم الباقي و هو ديناران بين الرجلين بالمناصفة، فيكون مجموع ما يحصل لصاحب الوديعة الأولى ثلاثة دنانير و يكون مجموع ما يحصل لصاحب الوديعة الثانية خمسة دنانير، و يصيب كل واحد منهما من التلف دينار واحد.

و ما ذكرناه من الأحكام في الصور الثلاث المتقدم ذكرها يجرى في المال إذا كان مثليا كالدرهم و الدنانير و الحبوب و غيرها و لم يمتزج بعضه ببعض حتى ينتفى التمييز بين المالكين و تحصل الشركة بين المالكين كما هو المفروض في الصور المتقدمة جميعا.

**المسألة ٤٠:**

(الصورة الرابعة): إذا كانت الوديعتان الأنف ذكرهما في المسائل المتقدمة من المال المثلى و امتزج المالان امتزاجا تاما حتى انتفى التمييز بين المالكين و أصبح مالا واحدا و حصلت الشركة بين المالكين ثم تلف من المال الممتزج مقدار، و الحكم في هذه الصورة ان يكون التلف على المالكين بنسبة المالكين و مثال ذلك: أن يستودع احد الرجلين عند الثقة منين من الدهن، و يستودعه الرجل الآخر منا واحدا من الدهن أيضا، ثم يمتزج المالان عند الودعي من غير تعد و لا تفريط من الأمين - حتى يحصل الاشتراك بين المالكين في المال، ثم يتلف من واحد من المجموع، فيقسم

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٢١٣

الباقى بين المالكين أثلاثا ثلث منه لصاحب المن الواحد، و ثلثان لصاحب المنين، و يصيب كل واحد منهما من التلف بتلك النسبة فثلث على صاحب المن و ثلثان على صاحب المنين.

**المسألة ٤١:**

(الصورة الخامسة): إذا كان المال في الوديعتين قيميا كالحيوان و الثياب و الأمتعة الأخرى ثم تلف بعضه، فلا بد من المصالحة بين المالكين أو تعيين التالف بالقرعة، فيكون تلفه على مالكة.

**المسألة ٤٢:**

يجوز للإنسان أن يتصرف في فضاء ملكه ما يشاء، فله أن يخرج فيه جناحا لمنزله أو روشنا أو شبكا مطلا أو ما شاء، و له أن يعلى بناءه كما يريد و لو بإقامة عدة طبقات و ان أشرف البناء على منزل غيره.

نعم يشكل ان يفتح فيه شبكا أو نافذة تطل على منزل غيره، و تطلع على ما يستقبح العقلاء و المتدينون الاطلاع عليه من أمورهم و شؤونهم و لا- يرضون به، و الأحوط لزوما تركه، و لا يخلو من قوة في بعض مراتبه، بل يشكل ذلك و ان رضى به الجار نفسه، و لا تصححه المصالحة مع الجار على إخراج الشباك أو النافذة على عورة بيته، بعوض أو بغير عوض.

و انما يشكل ذلك أو يمنع إذا كان هناك من يطلع، و اما إذا أمن الطرفان من المطلع، و انما كان فتح النافذة أو الشباك لمجرد التهوية أو الاستضاءة فلا منع و لا اشكال، و يصح ذلك مع المصالحة و بدونها.

**المسألة ٤٣:**

يجوز للإنسان ان يخرج لمنزله جناحا أو روشنا أو نافذة أو شبكا في الشارع العام و على الطريق النافذ إذا كان الجناح أو الروشن الذى يخرج عاليا لا يزاحم المارة و وسائل النقل و ناقلات الأحمال التى تمر بالشارع أو الطريق و لا يضر بها، و ليس لأحد أن يمنعه من ذلك، و ان كان الجناح الذى يريد أن يجعله لمنزله يستوعب عرض الطريق، فليس لصاحب الدار التى تقابله فى الطريق ان يمنعه من ذلك، الا ان

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٢١٤

يسبقه فيخرج له روشنا أو جناحا فيمنعه بمقدار عرض جناحه أو روشنه الذى أخرجه لمنزله و بمقدار ما يحتاج اليه من الفضاء للتهوية و الشمس و شبه ذلك من الضرورات التى لا بد منها.

ولا يجوز للإنسان أن يجعل الجناح أو الروشن أو الساباط الذى يخرج له لمنزله معتمدا على جدار غيره أو على بنائه إلا برضاه أو مصالحته، وإذا كان إخراج الجناح أو الروشن الذى يجعله فى الطريق النافذ على نحو يوجب كونه مشرفا على دار غيره أشكل الحكم بجوازه من غير رضى ذلك الغير، فلا يترك الاحتياط باجتنابه.

#### المسألة ٤٤:

إذا كان لمنزل الرجل جناح أو روشن على الشارع أو على الطريق فانهدم أو هدمه هو عامدا و كان من قصده أن يجدد بناء الجناح أو الروشن فى موضعه أو يشغل الموضع بشيء آخر كبناء غرفة مثلا، لم يجر لغيره أن يشغل ذلك الفضاء ببناء جناح أو غيره. و ان لم يقصد الأول ذلك جاز لغيره أن يشغل الموضع بما يريد مما لا يضر بالمارء، و لم يفتقر فى جواز ذلك الى الاستيذان من البانى الأول أو الى مصالحته.

#### المسألة ٤٥:

إذا جعل الرجل لمنزله جناحا أو روشنا فى الطريق النافذ و لم يستوعب عرض الطريق لم يمنع ذلك صاحب الدار المقابلة له فى ذلك الطريق من أن يحدث له روشنا أو جناحا إذا كان لا يمنع الأول مما يحتاج إليه فى روشنه أو جناحه من الشمس أو التهوية و غيرها من الضرورات التى لا بد منها، و يشكل بل يمنع إذا منعه من ذلك.

#### المسألة ٤٦:

يجوز للإنسان أن يفتح له بابا جديدا على الشارع العام، أو على الطريق النافذ، و ان كان له باب آخر على الشارع نفسه أو على غيره، و يجوز له ان يفتح عليه شباكا أو أكثر، و نافذة أو أكثر، و ان يجعل على الطريق ميزابا لماء المطر و غيره، و أن يفتح عليه بعض المجارى لفضلات الماء و الغسالات إذا لم تضر بالمارء.

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٢١٥

و يجوز بل يحسن للإنسان أن يحفر فى الطريق بالوعه لتصريف مياه الأمطار و غيرها فيه إذا هو أحكم الأسس و الجدر و السقف و لم يضر ذلك بمرور وسائل النقل و غيرها، بل و يجوز له أن يحفر فيه بالوعه لمنزله إذا هو أحكم أسسها و جدرانها و سقفها كذلك و لم تضر بالمارء.

#### المسألة ٤٧:

الطريق غير النافذ، و هو الذى تحيط به الدور من جوانبه الثلاثة، فلا يسلك فيه من طريق الى طريق آخر، و يسمى بالسكة المرفوعة، و يسمى بالدرية، و قد ذهب جماعة من العلماء إلى انه ملك مشترك بين أصحاب الدور التى تفتح أبوابها إلى الطريق نفسه دون غيرهم و ان كان حائط داره اليه.

و يشكل الحكم بملكية هذا الطريق الخاص إذا لم يكن له سبب مملك آخر، بل يمنع ذلك، و انما هو حق خاص بأصحاب الدور المذكورة فى بعض الشؤون و ليس حقا مطلقا لهم، و نتيجة لذلك فلا يجب على غيرهم أن يستأذنوا من أرباب الدور إذا أرادوا الدخول الى الدرية، أو أرادوا الوقوف فيه لبعض المقاصد إذا لم يزاحموا بذلك أهل الدور، و ان كان فيهم الأيتام و القاصرون. و نتيجة لذلك فإذا سد بعض أصحاب الدور بابه من الدرية و فتح بابا الى غيرها سقط حقه منها و أصبح من غير أهلها، و لم يحتج

الى ناقل شرعى لملكته.

و نتيجة لذلك فإذا فتح بعض المجاورين بابا الى الدريبة باذن أصحاب الدور فيها أصبح شريكا لهم فيها كبقيتهم فتشمله أحكامهم و خصوصا مع طول الدريبة، و كثرة الدور فيها، الى غير ذلك من اللوازم التى تدل على انها حق و ليست ملكا.

#### المسألة ٤٨:

لا يجوز لأحد من غير أصحاب الدور فى الطريق غير النافذ أن يفتح فيه بابا أو يحدث فيه جناحا أو يبنى فيه ساباطا أو ينصب فيه ميزابا أو يحفر فيه بالوعة أو سردابا أو يحدث فيه أى شىء آخر إلا بإذن أصحاب كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٢١٦

الحق فيه، و هم أصحاب الدور التى تفتح أبوابها فى الطريق النافذ كما تقدم، سواء كان ما يحدثه مضرا بهم أم لا، و لا يكفيه الاذن من بعضهم، و يجوز له الصلح معهم على جميع ذلك أو على شىء منه، و لا يكفيه الصلح مع بعضهم إذا لم يأذن له الباكون.

#### المسألة ٤٩:

إذا أذن أصحاب الحق فى الدريبة للمجاور بفتح باب فيها أو صالحهم على ذلك بعوض أو بدون عوض، ففتح الباب كان من أهلها و أصبح شريكا لهم فى الحق كما ذكرنا آنفا، و إذا أذنوا له فى ما سوى ذلك أو صالحهم عليه فأحدث له جناحا أو حفر بالوعة أو سردابا أو أحدث ساباطا أو غيره لم يصبح بذلك من أهل الدريبة و لم يشاركهم فى الحق، و لم يجوز لهم أو لبعضهم أن يمنعه مما فعله بإذنتهم أو بالمصالحة معهم و تلاحظ المسألة الرابعة و الخمسون الآتية.

#### المسألة ٥٠:

لا يجوز لبعض أصحاب الدور فى الدريبة ان يحدث فيها شيئا مما تقدم ذكره الا برضى بقيه شركائه فيها، فلا يبنى روشنا أو جناحا أو ساباطا أو يحفر بالوعة أو سردابا، بل و لا يفتح له بابا آخر إلا بإذنتهم أو بالمصالحة معهم، و يجوز له أن يسد الباب الأول و يفتح له بابا آخر فيها، و إذا أذنوا له بشىء من ذلك أو صالحهم عليه، فأحدثه لم يجوز لهم و لا لبعضهم ان يمنعه منه بعد ذلك و لا يكفيه الاذن من بعضهم أو الصلح معه إذا لم يأذن الباكون.

#### المسألة ٥١:

إذا باع بعض أصحاب الدور داره فى الطريق غير النافذ على رجل آخر أصبح المشتري هو صاحب الحق فى الطريق، سواء علم الشركاء الباكون بالبيع أم لم يعلموا، و سواء اذن من يعلم منهم بالبيع أم لم يأذن.

#### المسألة ٥٢:

إذا أحدث المجاور جناحا أو ساباطا أو غيره فى الطريق غير النافذ كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٢١٧

باذن أصحاب الحق فيه أو بمصالحتهم ثم باع داره على رجل آخر أصبح المشتري هو مالك الدار و الجناح المستحدث فيها و لم يجوز



لأهل الدريية منعه من جناحه أو ساباطه.

### المسألة ٥٣:

يجوز لكل واحد من أصحاب الدور في الدريية أن يستطرق فيها إلى منزله دخولا و خروجا، هو و أولاده و عائلته و ضيوفه و أصدقاؤه و من يرغب في زيارته و دوابه، و له أن يعقد في بيته بعض المجالس التي يعقدها أمثاله لذكريات بعض المعصومين (ع) أو لغير ذلك من المناسبات التي يعتادها نظرائه في المجتمع، و يحل لمن يرغب في حضور المجالس أن يدخل اليه فيها و لا يفتقر في جميع ذلك الى الاستيذان من شركائه في الدريية، و ان كان فيهم اليتامى و القاصرون، بل يجوز له الجلوس فيها إذا لم يزاحم حقوق الآخرين، كما إذا كان جلوسه فيها مانعا من خروج بعض العائلات الى حاجاتهم.

### المسألة ٥٤:

إذا صالح الرجل جاره على أن يبني على حائطه بناء، أو على ان يجعل سقفه معتمدا على جدار الجار، فيضع عليه أخشابه أو جذوعه أو حديدية، أو استأجر منه الجدار لذلك أو شرط عليه ذلك في عقد لازم، و جب على الجار أن يفى بذلك و لم يجز له أن يمنعه من ذلك لا قبل البناء و لا بعده.

و إذا استأذن الرجل جاره لشيء من ذلك، من غير صلح و لا اجارة و لا شرط، فأذن له جاز للجار أن يرجع في أذنه قبل البناء، أو قبل أن يضع السقف على الجدار.

و يشكل الحكم جدا في جواز رجوع الجار عن اذنه بعد البناء، أو بعد ان يضع السقف على الجدار، و لا يترك الاحتياط بالمصالحة بينهما أما بإبقاء البناء أو السقف مع الأجرة، أو بهدمه مع الأرض.

و لا يجوز للرجل أن يبني على جدار جاره بناء أو يجعل سقفه معتمدا عليه من غير اذن و لا صلح و لا اجارة، و لا شرط في ضمن عقد، فإذا

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٢١٨

هو فعل ذلك و جب عليه هدمه أو التخلص من حرمة ببعض الصور الممكنة.

### المسألة ٥٥:

لا يجوز لأحد المالكين أن يتصرف في الجدار المشترك بينهما فيبنى عليه بناء أو يجعل عليه سقفا أو يدخل فيه خشبة أو وتدا، أو يخرج فيه كوة أو روزنة، إلا بإذن شريكه أو بإحرازه رضاه بشاهد الحال أو بعض القرائن، و تجوز له الاستعمالات اليسيرة كالالتكاء عليه و الاستناد له و تعليق الثوب عليه و شبه ذلك، و ان لم يستأذن منه في ذلك و لم يحرز رضاه، و إذا صرح الشريك بالمنع أو أظهر الكراهة لم يجز ذلك.

و يجوز الاستغلال بظله و الاستضاءة بنوره و ان صرح بالمنع فان مثل ذلك لا يعد تصرفا في ماله، فلا يكون محرما.

### المسألة ٥٦:

إذا احتاج النهر المشترك بين مالكين إلى التنقية أو احتاج البئر المشترك أو العين المشتركة إلى التعمير لم يجبر الشريك على الاشتراك في التنقية و التعمير، و إذا أراد أحد الشريكين تنقية النهر و تعمير العين أو البئر من ماله و لم يأذن له شريكه بالتصرف رفع

الأمر إلى الحاكم فخيرته بين بيع حصته من شريكه أو من غيره و المشاركة مع شريكه في التعمير و التنقية أو الاذن له في ذلك. و إذا أنفق الشريك على النهر أو على العين من ماله فجرى الماء و نبع كان الماء مشتركا بين المالكين و لم يختص به الشريك المنفق، و لم يجز له منع الآخر منه.

### المسألة ٥٧:

إذا اشترى الإنسان دارا أو ملكها بسبب آخر من هبة أو إرث أو غير ذلك، و وجد ان جاره قد وضع سقفه على جدار منزله الذى اشتراه و لم يعلم ان وضع السقف على جداره كان بحق أو بغير حق، حكم بأنه عن حق، فلا يجوز لمالك الدار أن يطالب جاره برفع سقفه عن الجدار، و إذا انهدم السقف لم يجز له أن يمنع الجار من تجديد بنائه و إعادته  
كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٢١٩  
إلى وضعه الأول، الا إذا علم بأن الجار كان عاديا في فعله فوضع السقف من غير اذن المالك الأول للدار أو ثبت ذلك بينه شرعية، فيجوز ذلك.

### المسألة ٥٨:

إذا صالح الإنسان غيره على مال، فملكه إياه بعوض أو بغير عوض و اشترط عليه في عقد الصلح أن يجعل ذلك المال وقفا عند موته إذا لم يكن له وارث من بعده، صح الصلح و لزم الشرط، و وجب على المصالح أن يفى بذلك.

### المسألة ٥٩:

إذا كبرت الشجرة في منزل الإنسان أو في بستانه حتى خرجت أغصانها إلى فضاء دار غيره أو بستانه، و لم يرض جاره ببقائها كذلك لزم مالك الشجرة أن يعطف أغصانها من حد ملكه أو يقطعها، و خصوصا إذا زاحمت شجر الجار أو بناءه، و يجوز له أن يصلح الجار في ذلك على أن يبقى أغصان الشجرة في فضاء ملكه و يأكل ثمارها الموجودة في تلك الأغصان، فإذا قبل الجار صح الصلح و نفذ.

و إذا صالحه كذلك ثم ماتت تلك الشجرة أو يبست أغصانها تلك، أو قطع مالكها الأغصان عامدا، ثم نمت شجرة اخرى و خرجت أغصانها إلى فضاء دار ذلك الجار أو بستانه لم يشملها الصلح الأول، و وجب على مالك الشجرة استيذان الجار في إبقاء الأغصان أو مصالحته، فان لم يفعل وجب عليه عطف أغصان الشجرة أو قطعها من حد ملكه.

### المسألة ٦٠:

إذا أفاد الصلح فائدة الهبة فصالح الرجل صاحبه و ملكه عينا بغير عوض، لم يجز عليه حكم الهبة فلا يشترط في صحته القبض كما يشترط ذلك في صحة الهبة، و لا يجوز لمالك العين الأول ابطال الصلح، و الرجوع بعينه كما يجوز للواهب أن يرجع في هبته.

و الحمد لله رب العالمين

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٢٢١

## إشارة

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٢٢٣

كتاب الهبة

## المسألة الأولى:

الهبة المبحوث عنها في هذا الكتاب هي ما قابلت الوصية الى أحد بشيء بعد الموت، و قابلت الصدقة عليه في حال الحياة، و قابلت وقف الشيء على أحد بنحو التملك، و شبه ذلك مما يتضمن تملك الشيء مجانا من غير عوض، و قد عرف الهبة جماعة من الفقهاء بأنها تملك عين مجانا، و هذا التعريف في ظاهره عام يشمل جميع المذكورات فإنها تملك عين مجانا و من غير عوض، فهو تعريف للهبة بالمعنى العام الشامل للجميع و ليس تعريفا للهبة الخاصة التي هي موضع البحث في هذا الكتاب، و قد يتكلف لإخراج بعض المذكورات عن التعريف بأن المقصود فيه ان الهبة تملك عين مجانا تملكها منجزا بالفعل و عليه فلا- يشمل الوصية فإن التملك فيها معلق بعد الموت، و ان المراد انها تملك غير مشروط بالقرب و عليه فلا يعم الصدقة فإنها تملك مشروط بالقرب، و الأمر سهل بعد وضوح المعنى المقصود.

## المسألة الثانية:

الهبة المبحوث عنها هنا هي ما يرادف المنحة و النحلة في المعنى، و الظاهر انها أخص في معناها من كلمة العطية، فإن العطية تشمل الصدقة، و قد تستعمل بالمعنى العام فتشمل الوصية الى الرجل بعد الموت فهي عطية أيضا، و تشمل الوقف على نحو التملك للذرية أو لغيرهم فإنه عطية كذلك.

و من الهبة الخاصة: الهدية، و هي ما يدفع الى الغير على سبيل التجلة و التكريم، و لا يعتبر في صدق معنى الهدية أن يبعث بالشيء الى المهدي اليه بيد رسول، فإذا دفع المالك الشيء الى الرجل بيده على نحو التكريم

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٢٢٤

فهو هدية و تختص الهدية بالمنقولات، فإذا أعطاه دارا أو عقارا يقال وهبه الدار و لا يقال أهدي إليه دارا أو عقارا.

و من الهبة الخاصة: الجائزة، و هي ما يدفع الى السابق، تقديرا له على سبقه في بعض المجالات، و ما يدفع الى المجيد في شيء تقديرا له على إجادته في الشيء، و قد تستعمل الجائزة بمعنى الهبة فتكون أعم من المعنى الخاص لكلمة الجائزة. و الواهب هو دافع الهبة، و الموهوب له هو من تدفع اليه، و قد يقال له المتهب، و الموهوب هو الشيء المدفوع.

## المسألة الثالثة:

الهبة المبحوث عنها عقد من العقود، و لذلك فهي تحتاج إلى الإيجاب من الواهب أو من وكيله و الى القبول من الموهوب له أو من وكيله.

و يحصل الإيجاب في عقد الهبة بأي لفظ يكون دالا على تملك الشيء الموهوب، و من ألفاظه التي يتعارف اجراء الإيجاب بها، و هبتك، و ملكتك المال المعين، و هذا المال لك، و يحصل القبول كذلك بأي لفظ يدل على الرضا بالتملك المذكور، و من ألفاظه المعروفة: قبلت الهبة، و رضيت بها، و تملك الشيء.

ولا يشترط في عقد الهبة أن يكون إنشاؤه باللغة العربية، فيصح أن يقع إيجابه و قبوله بأى لغة أخرى يعرفها المتعاقدان، و يصح إيقاعه بالمعاطاة الدالة على المعنى المراد، فإذا دفع الواهب أو وكيله الشيء بقصد إنشاء التمليك لصاحبه، و قبض الموهوب له أو وكيله الشيء بقصد التملك صح العقد و نفذ.

#### المسألة الرابعة:

يشترط في الواهب أن يكون بالغاً، و أن يكون عاقلاً، و أن يكون قاصدا للمعنى في إنشاء العقد، و أن يكون مختاراً في فعله، على النحو الذى تقدم بيانه في عقد البيع في الشروط المذكورة. و يشترط في الواهب أن يكون غير محجور عليه لسفه فيه أو لفس، و يشترط فيه ان يكون مالكا للشيء الموهوب، فلا يصح ان يهب الرجل ملك غيره،

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٢٢٥

الا ان يأذن له المالك قبل اجراء العقد فيكون وكيلا عنه، أو يجيز عقده بعد ان يوقعه فيكون من الفضولى الذى تصححه الإجازة، و لا يصح أن يهب ما لا- يملكه مثله فلا يهب المسلم خمرا و لا خنزيرا، لأن المسلم لا يملكهما فلا يصح أن يهبهما و ان كان الشخص الموهوب له ذميا.

#### المسألة الخامسة:

يشترط في الموهوب له ان يكون بالغاً و أن يكون عاقلاً إذا كان هو الذى يتولى إنشاء قبول العقد من الواهب، و تصح الهبة للصغير و للمجنون إذا كان الولي هو الذى يقبل عنهما عقد الهبة، و تصح الهبة للصغير المميز إذا قبل إنشاء العقد من الواهب بالوكالة عن الولي، بعد أن أتم الولي المعاملة بنفسه كما تقدم في أول فصل شرائط المتعاقدين من كتاب التجارة. و يشترط في الموهوب له إذا كان بالغاً عاقلاً ان يكون قاصدا للمعنى الذى يتولى إنشاءه في العقد، و ان يكون مختاراً في فعله على النحو الذى تقدم في نظائره.

و يشترط في الموهوب له أن يكون ممن يصح له تملك الشيء الموهوب، و لذلك فلا تصح هبة المصحف و لا العبد المسلم للكافر و ان كان ذميا أو معاهدا، و لا تصح هبة الخمر أو الخنزير للمسلم و ان كان الواهب ذميا.

#### المسألة السادسة:

يشترط في الواهب و فى الموهوب له أن يكون حراً، فلا تصح الهبة من العبد المملوك إذا لم يأذن له سيده بالهبة و ان كان الشيء الموهوب ملكاً له، و لا- تصح الهبة له كذلك إذا لم يأذن له مولاه و إذا أذن له مولاه فى أن يهب لغيره صح له ذلك سواء كان المأذون فيه أن يهب من ماله أم من مال سيده أم من مال غيرهما إذا رضى مالك المال.

و إذا وهب له مولاه شيئاً من ماله صح له قبولها، بل الظاهر أنه يملك المال بهبة سيده و لا يحتاج الى قبوله و إذا أذن له مولاه فى قبول الهدية من الآخرين صح له أن يقبل الهدية منهم و نفذت الهبة إذا قبلها،

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٢٢٦

و يكفيه الاذن العام فى أن يتولى جميع ذلك. فيصح له أن يهب من ماله و ان يقبل الهبة من غيره.

#### المسألة السابعة:

تصح الهبة من المريض و ان كانت هبته في مرض موته و ان كان ما وهبه يزيد على مقدار ثلثه من جميع تركته، و قد ذكرنا في كتاب الحجر ان منجزات المريض في مرض موته تصح و تخرج من الأصل.

### المسألة الثامنة:

المعروف بين الفقهاء ان الهبة هي تمليك الأعيان، و بذلك عرفها جماعة منهم، و هذه هي الهبة المصطلحة، و لا يبعد القول بصحة الهبة في المنافع أيضا و صحة هبة الحقوق القابلة للنقل، و ان لم تكن من الهبة المعروفة بين الفقهاء، و يدل على صحتها و نفوذها عموم أدلة الوفاء بالعقود، و على هذا فيصح للرجل أن يهب صاحبه سكنى داره المعينة مدة ستة أشهر من يوم الهبة أو مدة سنة أو أكثر، و يصح له أن يهبه حقه من التحجير في يوم الأرض المعينة، و يصح للمرأة أن تهب حقا من قسمه ليالي الزوج بين زوجاته لإحدى زوجاته الأخريات فينتقل ملك منفعة الدار الى الموهوب له في المثل الأول و ينتقل اليه حق التحجير في المثل الثاني و ينتقل إلى الزوجة الأخرى حق القسم في المثل الأخير.

### المسألة التاسعة:

الأقوى صحة هبة الدين الذي يملكه الإنسان في ذمة غيره مطلقا، فتصح هبة الدين للمدين نفسه، فإذا وهبه الدين الذي في ذمته أفادت الهبة له فائدة إبراء الذمة، فيملك المدين الدين الذي في ذمته و يترتب على ذلك سقوط الدين عنه و براءة ذمته منه، و لا بد في صحة هذه الهبة من قبول المدين أيضا كسائر عقود الهبة، و ان لم يعتبر القبول في الإبراء، و هي في ذلك نظيرة بيع الدين على المدين نفسه و نظيره مصالحة المدين على الدين الذي في ذمته، فلا بد فيهما من قبول المدين و ان أفادا فائدة إبراء الذمة، و قد تقدم ذكرهما في كتاب التجارة و في كتاب الصلح.

و تصح كذلك هبة الدين لغير من عليه الدين، و يكون قبض الموهوب

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٢٢٧

المعتبر في صحة الهبة بقبض مصداق الدين و لو بعد حين، فإذا قبل الموهوب له و قبض مصداق الدين صحت الهبة و ملك الموهوب له المال.

### المسألة العاشرة:

يشترط في صحة الهبة قبض الموهوب له المال الموهوب، و لا يشترط في قبضه الفوري، بل يصح القبض و تصح الهبة به و ان تأخر عن العقد مدة طويلة، و سنذكره في ما يأتي ان شاء الله تعالى.

### المسألة ١١:

القبض المعتبر في صحة الهبة هو استيلاء القابض على الشيء المقبوض و وضع يده عليه سواء كان من المنقول أم من غيره، و قد أوضحناه في المسألة المائتين و الخامسة و الثمانين من كتاب التجارة و أشرنا إليه في مواضع أخرى.

و يحصل قبض الدين بقبض مصداقه، فإذا وهب زيد خالدا دينه الذي يستحقه في ذمة عمرو و هو مائة دينار أو عشرون منا من الحنطة، مثلا، و قبض خالد مصداق الدين من عمرو و لو بعد مدة صحت الهبة و ملك خالد المال الموهوب و يحصل قبض التحجير الموهوب بقبض الأرض المحجرة، و يحصل قبض حق القسم الموهوب للزوجة بوصول الزوج إليها في الليلة المعينة لها. و سيأتي بيان

ما يتحقق به قبض المنفعة في كتاب الإجارة ان شاء الله تعالى.

### المسألة ١٢:

يشترط - على الأحوط لزوماً - في صحة القبض في الهبة أن يكون القبض باذن الواهب، فلا يكفي قبض الموهوب له المال إذا لم يأذن به الواهب، كما إذا خرج الموهوب له الى المال في موضعه، فاستولى عليه من غير علم الواهب ولا اذنه، فلا بد من تجديد القبض بعد الاذن على الأحوط.

### المسألة ١٣:

إذا وهب المالك لأحد شيئاً، وكان الشيء الموهوب في يد الموهوب له في حال الهبة، فإن دلت القرائن الحافئة على إقرار الواهب لهذا القبض

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٢٢٨

الموجود واعتباره قبضاً مصححاً للهبة، كفي ذلك في تحقق الشرط، ولم يحتج معه الى قبض آخر، ولا الى مضي زمان بعد العقد و المال في يد الموهوب له و ان لم تدل القرائن على ذلك، فالأحوط لزوماً اعتبار الاذن بعد العقد و مضي زمان يكون فيه المال في يد الموهوب له ليتحقق الشرط بذلك.

### المسألة ١٤:

إذا وهب الأب ولده الصغير شيئاً، وكان الشيء الموهوب في يد الأب، فالأحوط لزوماً أن يقصد الأب القبض عن الطفل بعد اجراء عقد الهبة، ولا يكتفى بالقبض الموجود، لأنه قبض لنفسه، لا للطفل الموهوب له، وكذلك إذا وهب الجد أبو الأب شيئاً لولد ولده، و الشيء الموهوب في يد الجد الواهب فعليه أن يقصد بعد الهبة القبض عن الطفل ليتحقق الشرط بذلك، و مثلهما الوصي القيم على الصغير المنصوب من الأب أو من الجد إذا وهب للصغير المولى عليه شيئاً مما في يد القيم، فيجوز فيه الحكم المذكور على الأحوط بل ولا يترك الاحتياط في هذه الصورة بأن يقبض الحاكم الشرعي أو من يعينه عن الطفل أيضاً مع قبض القيم المذكور عنه.

و إذا وهب غير الولي للطفل شيئاً فلا بد من قبض الشيء الموهوب و يتولى ولي الطفل قبول الهبة و القبض بالولاية عليه. و بحكم الطفل المجنون الذي يتصل جنونه بصغره فتكون الولاية عليه للأب و الجد أبي الأب و للقيم المنصوب من أحدهما بعد موتهما، فتجوز فيه الفروض المتقدمة و أحكامها.

### المسألة ١٥:

تصح هبة الحصّة المشاعّة من الشيء كما إذا وهب الرجل صاحبه نصف داره المعينة أو نصف بستانه المعين، و يحصل قبض الحصّة المشاعّة الموهوبة بأن يأذن الواهب للرجل الموهوب له في ان يقبض الشيء بأجمعه، فإذا قبضه كذلك فقد قبض في ضمنه الحصّة المشاعّة الموهوبة منه.

و يتحقق قبض الموهوب له الحصّة الموهوبة كذلك بأن يجعل الواهب

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٢٢٩

وكيلا في قبض الحصه عنه، فإذا قبضها الواهب بالوكالة عنه صح ذلك و كفى في تحقق الشرط.

### المسألة ١٦:

إذا كانت عين الشيء مشتركة بين مالكين، فوهب أحدهما حصته من الشيء لشخص ثالث، أمكن للشخص الموهوب أن يقبض مجموع الشيء بإذن الشريك، فيتحقق بذلك قبض الحصه الموهوبه في ضمن قبضه للمجموع، فإذا قبض الموهوب له جميع الدار المشتركة، و كان قبضه بإذن الشريك فقد قبض نصفها، و هو الحصه الموهوبه له حسب الفرض. و إذا قبض المجموع بغير اذن الشريك، تحقق قبض الحصه المشاعه الموهوبه له في ضمنه، فتصح الهبه بذلك لتحقيق شرطها و ان كان متعديا و آثما في قبض حصه الشريك بغير إذنه.

### المسألة ١٧:

إذا وهب الرجل لغيره شيئا كلياً في الذمه أو كلياً في المعين، كما إذا وهبه وزنه من الحنطة في ذمه الواهب، أو وهبه وزنه من الحنطة في هذه الصبره المعينه، صحت الهبه و أمكن للموهوب له قبض الكلي الموهوب بقبض مصداقه، فإذا دفع اليه الواهب وزنه من الحنطة و قبضها منه تحقق القبض في المثال الأول، و إذا دفع اليه وزنه حنطه من الصبره المعينه و قبضها تحقق القبض في المثال الثاني، و يتحقق القبض أيضا في مثال الصبره بقبض جميع الصبره بإذن مالكها، و بتوكيله في أن يقبض المقدار الموهوب منها بالوكالة عن الموهوب له.

### المسألة ١٨:

لا تشترط المبادره في قبض الشيء الموهوب في صحه عقد الهبه، فإذا تأخير القبض لم تبطل الهبه بذلك، و ان تأخر عن العقد مدة طويله، سواء كان التراخي عن عمد أم عن غفله أم عن نسيان أم عن غيبه الواهب أو الموهوب له أو المال، فمتى تحقق القبض صحت الهبه إذا لم يفسخ العقد و لم يمت أحد المتعاقدين. كلمه التقوى، ج ٤، ص: ٢٣٠

### المسألة ١٩:

لا تنفذ الهبه و لا يترتب عليها الأثر إلا بعد تحقق الشرط و هو القبض، فإذا تأخر القبض مدة و حصل للمال الموهوب نماء قبل القبض فهو للواهب، و إذا حصل القبض و لو بعد مدة تحقق ملك الموهوب له المال من حينه، فإذا تجدد له نماء بعد ذلك فهو للموهوب له.

### المسألة ٢٠:

إذا مات الواهب قبل أن يقبض الموهوب له المال بطل عقد الهبه، و كان المال من تركه الواهب، فينتقل الى ورثته من بعده ميراثا، و ليس للموهوب له أن يطالب ورثه الواهب بتسليم المال اليه ليقبضه، و لا يقوم الورثه مقام مورثهم الواهب في ذلك إذا أرادوه، فإذا رغبوا في ذلك أوقعوا له هبه جديده و مكنوه من قبض المال. و إذا مات الموهوب له قبل أن يقبض المال من الواهب بطلت الهبه كذلك و لم يصح لورثته أن يطالبوا الواهب بإقباض المال، و

ليس للواهب أن يقبضهم لهبة مورثهم، وإذا رغب في ذلك أنشأ لهم هبة جديدة و دفع لهم المال.

### المسألة ٢١:

إذا وهب الرجل شيئين من أمواله لشخصين بعقد واحد، لكل واحد منهما شيء معين خصه به، فقبل أحد الشخصين الهبة، و قبض الشيء الموهوب له، و لم يقبل الآخر العقد، أو قبل العقد و لم يقبض المال الموهوب حتى مات هو أو مات الواهب، صحت الهبة في حصة الأول و نفذت، و بطلت في حصة الموهوب له الثاني. و كذلك الحكم إذا وهبها شيئا واحدا من ماله: دارا أو بستانا، فقبل أحدهما و قبض حصته من المال الموهوب و لم يقبل الآخر أو قبل العقد و لم يقبض حصته حتى مات هو أو مات الواهب، فتصح الهبة في حصة الأول و تبطل في حصة الثاني.

### المسألة ٢٢:

إذا وقع عقد الهبة بين الواهب و الموهوب و حصل القبض صحت الهبة

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٢٣١

كما ذكرنا أكثر من مرة، و هاهنا صور تختلف أحكامها بعد ذلك من حيث لزوم الهبة و عدم لزومها. (الصورة الأولى): أن يكون الموهوب له من أرحام الواهب و ذوى قربه: أبا أو أما له، أو ولدا، أو أخا، أو قريبا له، و الحكم في هذه الصورة أن تكون الهبة له لازمة من جهة الواهب، فلا يجوز له بعد العقد و القبض أن يرجع في هبته و يسترد المال الموهوب من قربه. و يشمل الحكم المذكور من كان بعيدا في قرابته إذا كان ممن يعد رحما للواهب في نظر أهل العرف كابن ابن العم و ابن ابن الخال، فضلا عن جد الجد أو جد الأب، و ابن ابن الأخ أو الأخت، فالرحم شامل لهم جميعا سواء كان الرحم كبيرا أم صغيرا و مسلما أم كافرا، و ذكرا أم أنثى. و لا يشمل الحكم المذكور من يتصل بالواهب بالمصاهرة كأبى الزوجة و أمها و أخيها، و كأبى الزوج و أمه و أخيه.

### المسألة ٢٣:

إذا وهب الرجل زوجته شيئا من المال أو وهبت المرأة زوجها لم يشملهما الحكم المذكور فيجوز للواهب منهما ان يرجع في هبته للآخر على كراهة، إلا إذا كانا من الأرحام، فلا يجوز للواهب الرجوع.

### المسألة ٢٤:

(الصورة الثانية): ان تكون الهبة معوضا عنها، سواء كان العوض الذي دفعه الموهوب له كثيرا أم قليلا، و سواء اشترط عليه في الهبة أن يعوض عنها بشيء أم لم يشترط عليه ذلك و لكنه أثاب الواهب على هبته فدفع له عوضا عنها. و الحكم في هذه الصورة أن تكون الهبة لازمة من جهة الواهب كذلك، فلا يجوز له الرجوع في الهبة.

و يعتبر في الفرض الأخير من هذه الصورة- و هو ما يدفع فيه الموهوب له الى الواهب عوضا من غير شرط- ان يكون ما يدفعه بقصد التعويض عن الهبة، فلا يكفي ما يدفعه الى الواهب بدون قصد التعويض،

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٢٣٢

و يعتبر فيه أيضا ان يرضى الواهب بذلك، فلا يكفي إذا دفع الموهوب له عوضا و لم يرض به الواهب.



**المسألة ٢٥:**

□  
(الصورة الثالثة): ان يقصد الواهب في هبته وجه الله تعالى و التقرب بالهبة اليه و الحكم في هذه الصورة كذلك ان تكون الهبة لازمة على الواهب فلا يجوز له الرجوع فيها.

**المسألة ٢٦:**

□  
(الصورة الرابعة): أن تنتفى الحالات الثلاث عن الهبة، فليست هبةً لذى قرابة و ليست ذات عوض، و لم يقصد الواهب بها التقرب الى الله، و الحكم في هذه الصورة انه يجوز للواهب ان يرجع في هبته فيسترد المال الذى وهبه، إذا كان المال الموهوب قائما بعينه كما فى النصوص.  
و يستثنى من الحكم بجواز الرجوع فى الهبة فى الصورة المذكورة عدة موارد يأتى ذكرها.

**المسألة ٢٧:**

إذا تلفت عين المال الموهوب، فليس للواهب ان يرجع فى هبته إياها و يسترد من الموهوب له مثلها أو قيمتها، و كذلك إذا تلف بعض المال بحيث صدق مع تلف ذلك البعض ان المال الموهوب ليس قائما بعينه فى نظر أهل العرف، فلا يجوز للواهب ان يرجع بالهبة.

**المسألة ٢٨:**

إذا تصرف الموهوب له فى المال الموهوب فنقله عن ملكه ببيع على غيره أو هبة أو صلح، أو وقف المال على بعض المصالح أو على بعض الناس، أو أعتق العبد الموهوب، فهو فى حكم التالف، فلا يجوز للواهب أن يرجع فى هبته بعد هذا التصرف الناقل، و كذلك إذا نقل بعض المال عن ملكه بحيث يصدق معه ان المال ليس قائما بعينه فلا يجوز له الرجوع فى الهبة.

**المسألة ٢٩:**

إذا تصرف الموهوب له فى المال الموهوب تصرفا يغير عين المال و مثال ذلك ان يطحن الحنطة الموهوبة له أو يخبز الدقيق أو يقطع الثوب

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٢٣٣

و يفصله، أو يمزج المال بغيره مزجا ينتفى معه التمييز بين المالكين سواء مزجه بنجسة أم بغير جنسه، فلا يجوز للواهب أن يرجع فى هبته بعد هذا التصرف المغير للعين، و كذلك إذا كان التصرف المغير فى بعض المال بحيث صدق معه ان العين ليست قائمة فلا يجوز له الرجوع بها.

**المسألة ٣٠:**

إذا تصرف الموهوب له فى المال تصرفا لا تتغير به العين كما إذا لبس الثوب أو غسله و كما إذا ركب الدابة أو علفها أو سقاها أو

ركب السيارة أو سكن الدار لم يمنع ذلك من أن يرجع الواهب بهبته، فله ان يسترد المال إذا لم يكن الموهوب له ذا رحم و لم تكن الهبة ذات عوض، و لم يقصد بها التقرب الى الله كما تقدم بيانه.

### المسألة ٣١:

إذا تصرف الموهوب له في الثوب الموهوب فصبغه أو صبغ السيارة ففي كون ذلك من التصرف المغير للعين اشكال، فلا- يترك الاحتياط بعدم رجوع الواهب في الهبة، و بالمصالحة بين الطرفين إذا هو رجع في هبته.

### المسألة ٣٢:

إذا جاز للواهب أن يرجع في هبته، صح له أن يرجع بهبته كلها فيسترد جميع المال الموهوب من الشخص الموهوب له، و صح له ان يرجع ببعض هبته فإذا كان قد وهب للشخص شيئين بعقد واحد فله أن يرجع بهبة أحد الشيئين، و يبقى الهبة في الشيء الثاني، و إذا كان قد وهب شيئا واحدا فله أن يرجع بهبة بعضه مشاعا و معينا فإذا كان قد وهب دارا، فله ان يرجع بهبة نصف الدار مشاعا و له أن يرجع بهبة نصفها المحاذي لدار فلان مثلا.

و إذا وهب شيئين لرجلين بعقد واحد و قبضا ما وهب لهما و كانت الهبة جائزة، جاز له أن يرجع في هبة أحد الرجلين دون الآخر.

### المسألة ٣٣:

تطلق الهبة على نوعين: معوضة و غير معوضة، و المعوضة من الهبة على نحوين: الأولى هي ما شرط الواهب فيها على الشخص الموهوب له

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٢٣٤

أن يعوضه عن هبته بعوض معين أو غير معين، سواء و في الموهوب له بشرطه أم لم يف و لم يعوض، و تسمى هذه بالهبة المشروطة. و الثانية هي ما دفع الموهوب له للواهب عوضا عن هبته، قليلا أم كثيرا، سواء شرط الواهب عليه ذلك أم دفع الموهوب له العوض من غير شرط. و تلاحظ المسألة الرابعة و العشرون. و الهبة غير المعوضة هي التي لم يشترط الواهب فيها العوض، و لم يدفع الموهوب له للواهب عنها عوضا.

### المسألة ٣٤:

إذا أطلق الواهب هبته و لم يشترط فيها على الشخص الموهوب له أن يدفع اليه عن الهبة عوضا، لم يجب على الموهوب له ان يدفع إليه شيئا على الأقوى، سواء كان الواهب أدنى منزلة من الموهوب له أم كان مساويا له في المنزلة أم ارفع، و ان كان الأحوط استحبابا أن يدفع الموهوب له عوضا للواهب إذا كان الواهب ادنى منه منزلة.

و إذا دفع الموهوب له الى الواهب عوضا عن هبته من غير شرط لم يجب على الواهب أن يقبل العوض المدفوع اليه، و إذا أخذ العوض لزم الهبة، و لم يجز للواهب ان يرجع بها كما تقدم في المسألة الرابعة و العشرين، و لم يجز للموهوب له ان يرجع بالعوض الذي دفعه على الأحوط بل على الأقوى.

### المسألة ٣٥:

إذا شرط الواهب على الشخص الموهوب له في العقد أن يدفع إليه عوضاً عن هبته و تم العقد و وقع القبض على ذلك لزم على الموهوب له أن يدفع للواهب العوض المشترط عليه، و يجوز له أن يرد الهبة فإذا هو ردها لم يجب عليه التعويض عنها، و إذا هو لم يرد الهبة و لم يدفع العوض الذي اشترطه الواهب جاز للواهب أن يرجع في هبته كما تقدم بيانه.

### المسألة ٣٦:

إذا اشترط الواهب على الموهوب له ان يدفع عن الهبة عوضاً، و عين

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٢٣٥

العوض الذي يدفعه و تم على ذلك الإيجاب و القبول و وقع عليه القبض، تعين على الموهوب له دفع العوض المعين، إذا هو لم يرد الهبة على الواهب.

و إذا أطلق الواهب و لم يعين عوضاً خاصاً، أجزأ الموهوب له أن يدفع للواهب شيئاً يسيراً عوضاً عن هبته، الا أن تقوم قرينته خاصةً أو عامةً من عادةً و نحوها على أن يكون العوض المدفوع بمقدار المال الموهوب مثلاً- أو قيمةً أو أكثر منه، فيتعين على الموهوب له ذلك، و يجوز له ان يرد الهبة كما تقدم فلا يجب عليه دفع العوض.

### المسألة ٣٧:

إذا أراد الواهب أن يشترط في عقد الهبة على الموهوب له أن يدفع له عوضاً عن هبته، فيمكن له أن يشترط عليه ان يدفع العوض على وجه الهبة، فيقول له مثلاً: وهبتك هذه الدار المعينة، بشرط أن تهبنى دارك المعينة في الكوفة عوضاً عن ذلك، فيكون مضمون العقد هبةً في مقابلة هبة، فإذا قبل صاحبه بالشرط و وهب له داره في الكوفة فقد دفع إليه العوض المشترط عليه، و يشترط القبض في صحة الهبة الثانية كما يشترط في صحة الهبة الأولى.

و يصح للواهب ان يشترط على الموهوب له ان يبيع عليه شيئاً معيناً بثمن معين أو بثمن مثله، فيقول له مثلاً وهبتك هذه الدار المعلومة بشرط أن تبيعني بستانك الواقع في كربلاء بألف دينار، أو يقول له بشرط أن تبيعني البستان بالثمن الذي يقوم به أهل الخبرة، فيكون المضمون هبةً مشروطةً ببيع، فإذا قبل الموهوب له بذلك، ثم باعه البستان بالثمن المحدد فقد وفى له بالشرط و دفع إليه عوض الهبة. و يجوز له ان يشترط على الموهوب له ان يملكه شيئاً معيناً بالصلح، أو يصلحه على أمر، فيقول له مثلاً وهبتك هذه السلعة بشرط أن تصالحنى عن سيارتك المعينة بسيارتى هذه، أو يقول له: بشرط ان تصالحنى عن حقك في الشفعة في البستان الذي اشتريته في الكوفة، فيكون المضمون هبةً مشروطةً بصلح، فإذا قبل صاحبه العقد المشروط ثم صالحه كما طلب فقد وفى بشرطه و أعطاه عوض هبته.

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٢٣٦

و يجوز له أن يشترط على الموهوب له أن يبرئه من دين له في ذمته، أو يسقط له حقا ثبت له عليه، فيقول له وهبتك هذا المتاع بشرط ان تبرئ ذمتى من دينك الذي تستحقه على، أو من نصفه، أو بشرط ان تؤجلنى به الى سنة، أو يقول له بشرط أن تسقط خيارك في الدار التي اشتريتها منك، فيكون مضمون العقد هبةً مشروطةً بإبراء ذمة أو بإسقاط حق، فإذا قبل الموهوب له العقد و أبرأ ذمة الواهب من الدين أو أجله فيه أو أسقط له الخيار فقد وفى له بما اشترط و دفع له عوض الهبة.

و يصح له ان يشترط على الموهوب له أن يعمل له عملاً فيبني له داره أو يقوم له بعمل خاص، فيقول له: وهبتك هذا الشيء بشرط ان تتجر لى فى بضاعتى مدة شهر، أو بشرط أن تدافع عنى فى مرافعتى مع فلان، فيكون مضمون العقد هبةً مشروطةً بعمل، فإذا قبل

الموهوب له العقد و قام للواهب بالعمل الذى طلب منه فقد وفى بالشرط و دفع اليه العوض. و هكذا.

### المسألة ٣٨:

إذا وهب رجل امرأة دارا له أو عقارا، و اشترط على المرأة فى عقد الهبة أن تزوجه نفسها و قبلت المرأة الهبة منه و الشرط، و قبضت المال الموهوب على ذلك، لزم عليها أن تفى للواهب بالشرط سواء كان قد عين لها مقدار الصداق فى اشتراطه التزويج بها أم ترك الخيار لها فى تقديره، فقال لها- مثلا- وهبتك الدار المعينة، بشرط أن تزوجينى نفسك على صداق قدره ألف دينار، أو قال بشرط أن تزوجينى نفسك على ما تعينين من الصداق.

فإذا قبلت بذلك و قبضت الدار الموهوبة، صحت الهبة و صح الشرط، و كان مضمون العقد هبة فى مقابلة عقد نكاح، فإذا هى زوجته نفسها، فقد دفعت اليه عوض الهبة الذى اشترطه عليها، فلا يحق للرجل أن يرجع فى هبته إياها، و يجوز للمرأة أن ترد الهبة على الرجل فلا يجب عليها دفع العوض المشترط كما ذكرنا مرارا، و إذا هى لم ترد الهبة على الرجل و لم تزوجه نفسها جاز للرجل أن يرجع فى هبته.

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٢٣٧

### المسألة ٣٩:

إذا وهب الرجل رجلا- آخر دارا أو عقارا مثلا- و اشترط عليه فى عقد الهبة أن يزوجه بنته الصغيرة، و قبل الموهوب له الهبة منه و الشرط و حصل القبض على ذلك، و كانت شروط تزويج الواهب بالصغيرة متوفرة فشرط الولاية على البنت تامة فى أيها الموهوب له، و لا مفسدة فى تزويج الواهب بها.

أقول: إذا تحقق فى الفرض جميع ذلك صحت الهبة و صح الشرط، و وجب على الأب الموهوب له ان يزوج بنته الصغيرة من الواهب، و يجوز له أن يرد الهبة، فلا يجب عليه الوفاء بالشرط.

و إذا زوجه الصغيرة كما اشترط لزم الهبة على الواهب فلا يجوز له ان يرجع بها، و إذا لم يرد الموهوب له الهبة و لم يف للواهب بالشرط، كان للواهب ان يرجع بالهبة، و الأمر فى الصداق كما تقدم.

### المسألة ٤٠:

إذا اشترط الواهب على الرجل الموهوب له فى العقد أن يزوجه بنته الرشيدة، و كانت البنت قد أوكلت أمر تزويجها إلى أبيها، بحيث كان أبوها الموهوب له مستجمعا لشروط الولاية على البنت و الوكالة منها، كان له أن يقبل الشرط، و إذا هو قبل الهبة و قبل الشرط جرى فيه الحكم المتقدم فى المسألة السابقة سواء بسواء.

### المسألة ٤١:

إذا اشترط الرجل الواهب على الموهوب له فى العقد أن يزوجه أخته أو بنته التى لا- ولاية له عليها لم يكن له أن يقبل الشرط من الواهب لعدم قدرته على الوفاء به و كانت الهبة باطلة لعدم قبول الموهوب له.

### المسألة ٤٢:

إذا وهبت المرأة لرجل شيئاً من مالها واشترطت عليه في عقد الهبة أن يتزوج بها، جاز للموهوب له أن يقبل الهبة و يقبل الشرط إذا لم يكن له مانع شرعي من التزوج بها، وإذا قبل الهبة و الشرط و قبض

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٢٣٨

المال الموهوب و جب عليه الوفاء بالشرط على النحو المتقدم و تترتب عليها الآثار المتقدم بيانها.

### المسألة ٤٣:

إذا وهب الرجل غيره شيئاً من ماله و اشترط عليه في عقد الهبة شيئاً يعود نفعه الى شخص ثالث، و مثال ذلك أن يهبه سلعة، و يشترط على الموهوب له ان يهب زيدا و هو غيرهما عينا مخصوصة من مال الموهوب له، أو يبرئ زيدا من دين يستحقه في ذمته أو يسقط له حقا من حقوقه، أو يشترط عليه ان يبيع على الشخص المذكور شيئاً معيناً من ماله أو أن يصالحه في شيء أو أن يزوجه بنته، فهل يكون ذلك من التعويض المتقدم بيانه و تترتب عليه لوازمه؟.

قد يقال بذلك، فان الوفاء بالشرط الذي يشترطه الواهب غاية من غاياته، و قد يترتب عليه غرض لاحظه أو مثوبة يرجوها، و ان لم يعد اليه نفع الشرط بحسب الظاهر، و لكن المسألة مشككة، فلا يترك فيها الاحتياط، و أشد من ذلك اشكالا ما إذا كان الشرط الذي يشترطه الواهب مما يعود نفعه الى الشخص الموهوب له بنفسه، فلا تترك فيه مراعاة الاحتياط.

### المسألة ٤٤:

إذا تم الإيجاب و القبول في عقد الهبة، و قبض الشخص الموهوب له المال، صحت الهبة، و تترتب أثرها، فملك الموهوب له المال، و ملك كل نماء يتجدد للمال بعد العقد و القبض، فإذا كان المورد مما يجوز للواهب فيه أن يرجع في هبته، فرجع في الهبة و استرد المال الموهوب، لم يسترجع معه نماء المنفصل الذي تجدد بعد العقد و القبض، كالولد، و اللبن الذي انفصل عن الضرع، و الثمر الذي جذ من النخيل أو قطف من الشجر، و لم يسترجع معه النماء الذي يكون في حكم المنفصل كالحمل في بطن الدابة، و اللبن في الضرع و الثمر على النخيل أو على الشجر قبل جذاذه و قطافه.

و اما النماء المتصل كالطول و الكبير في الحيوان و الشجر، و كالسمن

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٢٣٩

في الحيوان، و كالنمو و بلوغ الثمرة في الشجر، و نحو ذلك، فهو تابع للعين، فإذا استرد الواهب عين المال استرد معها هذه النماءات المتصلة.

### المسألة ٤٥:

إذا كان السمن في الحيوان أكثر مما يتعارف في مثله، فالأحوط المصالحة عنه بين الموهوب له و الواهب إذا هو رجع في هبته و استرد المال.

و كذلك في الصوف و الوبر و الشعر في الحيوان، و نحو ذلك من النماءات المتصلة و لكنها تصلح للانفصال، فالأحوط المصالحة عنها بين الموهوب له و الواهب إذا هو رجع في الهبة و استرد المال الموهوب.

### المسألة ٤٦:

إذا رجع الواهب في هبته حيث يجوز له ذلك و وجد المال الموهوب معيبا، استرد العين القائمة و لم يستحق أرشا على العيب الذى وجده فيها.

#### المسألة ٤٧:

إذا تم عقد الهبة و قبض الموهوب له المال ثم مات الواهب، لزمته الهبة و لم يجز لورثة الواهب الرجوع فيها و ان كانت الهبة لأجنبى و غير معوضة، أو كانت مشروطة و لم يف الموهوب له بالشرط فلا يقوم ورثة الواهب مقام أبيهم فى جواز الرجوع بالهبة. و إذا مات الشخص الموهوب له- فى مثل الفرض المذكور- لزمته الهبة كذلك، و انتقل المال الموهوب الى ورثته، و لم يجز للواهب أن يرجع فى الهبة و يسترد المال، و أولى من ذلك بالحكم ما إذا مات المتعاقدان كلاهما و بقى ورثتهما، فلا يجوز الرجوع بالهبة.

#### المسألة ٤٨:

إذا وهب الإنسان لغيره شيئا، و قبض الشخص الموهوب له المال، و كانت الهبة لازمة، لأن الرجل الموهوب له ذو قرابة من الواهب، أو لأن الهبة قد عوض عنها، أو لأن الواهب قد قصد بها التقرب الى الله، لم يجز للواهب أن يتصرف فى المال الموهوب ببيع أو صلح أو إجارة أو رهن أو غير ذلك، فإذا باع العين الموهوبة كان البيع فضوليا، فان أجازة الموهوب له صحح و الا كان باطلا، و كذلك إذا صالح عليه أحدا

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٢٤٠

أو آجره إياه أو رهنه عنده كان تصرفه فضوليا لا يصح الا بإجازة الموهوب له.

#### المسألة ٤٩:

إذا وهب الإنسان شيئا لغيره كذلك و كانت الهبة غير لازمة، ثم باع الواهب عين المال فان كان حينما باع المال الموهوب ذا كرا لهبته غير غافل عنها و لا ناس لها، فالظاهر صحه ببعه و يكون ببعه المال رجوعا منه فى الهبة. و إذا كان حينما باع المال ناسيا لهبته أو غافلا عنها، ففى كون البيع فى هذه الحال رجوعا فى الهبة إشكال، و لا بد فى هذا الفرض من مراعاة الاحتياط و لو بالمصالحة من الطرفين.

#### المسألة ٥٠:

إذا كانت الهبة غير لازمة، و أراد الواهب أن يرجع بها، فيمكن له أن ينشئ الرجوع بالقول، فيقول: رجعت بهبتي لفلان، أو فسخت عقد الهبة بينى و بينه، أو غير ذلك من الألفاظ التى تؤدى المعنى المراد. و يمكن له أن ينشئ الرجوع بالفعل، فيأخذ عين المال الموهوب من يد الموهوب له بقصد فسخ العقد، أو يبيع العين على غيره بقصد الرجوع بالهبة، أو يؤجر العين، أو يرهنها أو يملكها لغيره بالمصالحة أو يوقف العين أو يعتق العبد الموهوب، و يقصد فى جميع هذه الأفعال الرجوع بالهبة.

#### المسألة ٥١:

لا يشترط في صحة رجوع الواهب في هبته ان يعلم الموهوب له برجوعه فيها، فإذا أنشأ الرجوع فيها بالقول أو بالفعل صح ذلك و ان لم يعلم الموهوب له برجوعه.

### المسألة ٥٢:

قد ذكرنا في المسألة الخامسة والعشرين: ان من الهبات اللازمة التي لا يجوز للواهب الرجوع فيها: الهبات التي يقصد الواهب بها وجه الله سبحانه و يتقرب بها اليه، و ذكرنا في أول كتاب الهبة: ان الهبة المبحوث كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٢٤١

عنها في هذا الكتاب و التي تذكر فيه أحكامها تخالف الصدقة في المعنى و الفرق بين المعنيين واضح لا ينبغي ان يخفى. فالصدقة في واقع أمرها إحسان من المعطى الى الفقير على وجه القربة، فقد تكون إحسانا إليه بتملك المال له و مواساته به، و قد تكون إحسانا إليه بصرف المال عليه بإطعام أو اكساء أو إسكان أو شبه ذلك من غير تملك، و قد تكون إحسانا إليه بإبراء ذمته من دين أو حق، و كلها إعطاء و إحسان و مواساة تختلف في لب معناها المقصود عن نوع الإعطاء و نوع الإحسان و نوع المواساة في الهبة.

و الهبات التي يتقرب بها الى الله سبحانه و يقصد بها وجهه الكريم كثيرة، و هي متفاوتة في الفضل و تحصيل الزلفى لديه. فالهبة للأبوين و الهدية لهما من أفضل ما يتقرب به الولد الى الله و يقصد به وجهه، فهي صلة لهما و من أجلى مظاهر البر و الرحمة بهما و الإحسان إليهما، و قد تواترت الأدلة في فضل ذلك و الأمر به و البحث الشديد عليه، و خصوصا البر بالأمر و صلتها و الإحسان إليها.

و كذلك الهبة للأولاد: البنين و البنات، فقد تكثرت الأدلة و تنوعت في الدلالة على الرأفة بهم، و الرفق بهم في شؤونهم، و الإحسان إليهم و لا سيما الضعفاء المحتاجون منهم.

و صلة الأرحام و البر بهم و التكريم لهم و القيام بتسديد حوائجهم و اعوازمهم، فهي من كبير ما يتقرب به العبد الى الله، و عظيم ما يوجب الزلفه عنده، و الأدلة على ذلك كثيرة و فيرة.

و في أحاديث العترة الطاهرة من أهل البيت (ع): ان صلة الرحم أعجل الطاعات ثوابا، و معنى ذلك أن من وصل رحمه ينال ثواب صلته في الدنيا قبل الآخرة، كما ان قطيعة الرحم من اعجل الخطيئات عقوبة.

فقد ورد عن الامام محمد بن علي الباقر (ع) عن كتاب علي (ع): ان أعجل الطاعة ثوابا لصلة الرحم، و ان القوم ليكونون فجارا، فيتواصلون فتنمى أموالهم و يثرون، و ان اليمين الكاذبة و قطيعة الرحم ليزران الديار بلاقع من أهلها.

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٢٤٢

و من عظيم القربات الى الله الصلة و البر بالإخوان في الله من المؤمنين و ان لم يكونوا أرحاما و أقرباء، و خصوصا أهل العلم و التقوى منهم، المقربون عند الله و ذوو المنزلة لديه و الذين يكون التقرب منهم تقربا الى الله، و إدخال السرور عليهم إدخالا للسرور على المعصومين ساداتهم.

و من القربات الكبيرة الى الله: الصلة و الهدايا للزيرة الطيبة من ولد الرسول (ص) و أبناء الأئمة الهداة (ع) من المؤمنين المتقين الذين تكون صلتهم صلة لأجدادهم الطاهرين صلوات الله و سلامه عليهم أجمعين.

### المسألة ٥٣:

يجوز للأب أن يخص بعض أولاده بالهبة أو العطية، ولا يهب ولا يعطى الآخرين منهم إذا كان لمن وهب له أو أعطاه مزية في العلم أو التقوى أو إحدى المميزات الشرعية الأخرى، لا توجد في غيره منهم، ويجوز له أن يهب للجميع ويعطيهم، ويفضل صاحب المزية بزيادة على من سواه، بل الظاهر انه يجوز له ان يخصه بالهبة أو يفضله على غيره إذا كانت له إحدى المميزات المحمودة بين العقلاء و ان لم تكن شرعية و يجوز له أن يخص بعضهم كذلك بالعطية، أو يفضله على غيره، مع التساوى و عدم المزية، على كراهة في ذلك و لعل الكراهة تكون أشد إذا كان غير المخصوص أو المفضل هو صاحب المزية.

و يحرم التخصيص أو التفضيل إذا كان ذلك يوجب وقوع البغضاء و الحقد و العدا و الفتنة بينهم، و الأحوط لزوما اجتنابه إذا كان مظنة لوقوع ذلك، أو كان سببا لانحراف الآخرين منهم و وقوعهم في الضلال بل الظاهر التحريم في الفرض الأخير إذا علم بوقوع ذلك.

#### المسألة ٥٤:

إذا كانت الهبة مما يجوز للواهب أن يرجع بها، ثم اشترط الشخص الموهوب له على الواهب في ضمن احد العقود اللازمة ان لا يرجع في هبته، و قبل الواهب بذلك، و جب على الواهب أن يفي له بالشرط فلا يجوز له ان يرجع بالهبة.

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٢٤٣

#### المسألة ٥٥:

يكره للواهب أن يرجع في هبته حيث تكون الهبة جائزة يصح له الرجوع فيها، فقد ورد عن الإمام أبي عبد الله (ع) قال قال رسول الله ﷺ (ص) من رجع في هبته كالراجع في قبته.

#### المسألة ٥٦:

لا- يشترط في صحة الهبة ان يعلم الواهب و الموهوب له بمقدار المال الموهوب، فإذا وهبه ما في الكيس، أو وهبه هذه الصبرة من الطعام و هما لا يعلمان مقدار ما في الكيس من المال، و ما تحتوى عليه الصبرة من الطعام، صحت الهبة، و كذا إذا وهبه نصف الصبرة أو ربعها، و هما لا يعرفان بمقدارها حتى يعرفا مقدار النصف أو الربع الموهوب منها، أو وهبه ما في ذمته من الدين و قد نسي الطرفان مقدار الدين، فتصح الهبة في جميع هذه الفروض.

نعم لا- بد من تعيين الجزء إذا وهبه جزءا مشاعا من الشيء، فلا- يصح ان يهبه جزءا من الدار و لا يعين أن الجزء الموهوب هو ثلث الدار أو ربعها. و لا بد من تعيين المقدار إذا وهبه كليا في ذمة الواهب، فلا يصح أن يهبه مقدارا كليا من الحنطة في الذمة من غير أن يعين المقدار، منا واحدا أو عشرة أمان.

#### المسألة ٥٧:

إذا وهب الرجل غيره شيئا معينا، و قبض الموهوب له المال الموهوب، ثم استبان بعد ذلك ان المال الموهوب ملك غير الواهب، بطلت الهبة، و جاز لمالك المال ان يأخذ ماله حيث وجدته، و إذا كان المال تالفا، جاز لمالكة ان يرجع بمثله إذا كان مثليا و بقيمته إذا كان قيميا.



و يتخير في أن يرجع بذلك على الواهب أو على الموهوب له، و إذا رجع المالك به على الموهوب له، جاز لهذا أن يرجع على الواهب بما غرم للمالك. لأنه مغرور من قبله.

### المسألة ٥٨:

إذا وهب الرجل غيره شيئاً كلياً، و دفع الى الموهوب له فرداً خاصاً من الكلى، و بعد أن قبضه الموهوب له ظهر ان الفرد المدفوع اليه ملك

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٢٤٤

غير الواهب، جاز للمالك أن يأخذ ما يملكه و هو الفرد المدفوع، و جاز للواهب أن يدفع للموهوب له فرداً غيره، و إذا دفعه اليه تحقق بذلك القبض، و صحت الهبة، و يجوز له ان لا يدفع إليه شيئاً لعدم تحقق القبض بالدفع الأول فلم تصح الهبة لعدم شرطها.

### المسألة ٥٩:

إذا وهب أحد غيره مالا معيناً، فأتلف الشخص الموهوب له عين المال الموهوب، فالظاهر بطلان الهبة، لعدم تحقق شرط صحتها و هو القبض، و إتلاف الشخص الموهوب له المال لا يعد قبضاً له لتصح الهبة بذلك، و على الموهوب له ضمان المال الذي أتلفه لمالكه و هو الواهب، فيدفع له مثله إذا كان مثلياً، و قيمته إذا كان قيمياً.

### المسألة ٦٠:

إذا دفع الشخص الموهوب له الى الواهب عوضاً عن هبته و قبضه الواهب ثم ظهر ان العوض مملوك لغير دافعه، جاز لمالكه أن يأخذ عين ماله حيث وجدها إذا كانت موجودة، و إذا كان المال تالفاً جاز لمالكه أن يرجع بمثله أو قيمته، و يتخير في ان يرجع بذلك على الواهب أو على الموهوب له و إذا رجع به على الواهب رجع الواهب على الموهوب له بما اغترم، و صارت الهبة غير معوضة.

و الحمد لله رب العالمين

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٢٤٥

### كتاب الإجارة

#### إشارة

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٢٤٧

كتاب الإجارة و هو يحتوي على عدة فصول:

**الفصل الأول في العقد و ما يعتبر فيه و في صحته**

### المسألة الأولى:

الإجارة هي المعاوضة على المنفعة، سواء كانت المنفعة عملاً أم غيره من الفوائد التي ينتفع بها من الشيء، كسكنى الدار، و عرض المبيعات، و التكسب بالبيع و الشراء فى الحانوت أو المحل، و ركوب الدابة أو السيارة أو السفينة. و الإجارة قد تتعلق بأعيان أموال يملكها الشخص المؤجر، فتوجب نقل ملك المنفعة المقصودة لتلك الأعيان لمن استأجرها بالعوض المعين، و قد تتعلق بنفس انسان حر أو عبد، فتوجب ملكية عمله المعين المقصود لمن استأجره بالعوض المعين، و على وجه الاجمال، فوضوح مفهوم الإجارة بين الناس و عند أهل العرف و العقلاء منهم يغنى عن الإطالة فى شرح مفهومها و بيان تعريفها، و انها عقد من العقود، فكل ذلك واضح لا خفاء فيه.

### المسألة الثانية:

لا بد فى عقد الإجارة من الإيجاب و القبول، و الإيجاب فيها هو اللفظ الدال على إنشاء العلاقة بين الشخص المستأجر و العين المستأجرة، أو النفس المؤجرة بالعوض المعين، و هذه العلاقة المنشئة تستتبع تملك المنفعة المقصودة للمستأجر فى إجارة العين، و تستتبع تملك العمل المعين للشخص فى إجارة النفس و اللفظ الصريح فى هذا المعنى، هو أن يقول

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٢٤٨

الموجب للمستأجر: آجرتك هذه الدار أو هذا الدكان أو هذا البستان مدة شهر مثلاً بعشرين ديناراً، أو يقول: أكريتك الدار أو العقار، أو يقول له: آجرتك نفسى مدة شهر، لبناء الدار المعينة بمائة دينار.

و القبول هو اللفظ الدال على الرضا بما أنشأه الموجب من العلاقة و ما يتبعها من تملك منفعة أو تملك عمل بالعوض المعين، و اللفظ الصريح فى هذا المعنى، هو أن يقول المستأجر: قبلت، أو رضيت، أو استأجرت أو استكرت و ليس من العبارة الصريحة أن يقول الموجب للمستأجر: ملكتك سكنى الدار مدة شهر بعشرين ديناراً مثلاً، فيقول المستأجر تملك المنفعة أو يقول قبلت تملكها بالعوض المعلوم، و ان كان الظاهر صحة العقد بذلك، و يشكل الحكم بالصحة إذا قال المؤجر: بعتك منفعة الدار أو قال بعتك سكنها مدة شهر بعشرين ديناراً، و الأحوط تركه.

### المسألة الثالثة:

يصح إنشاء عقد الإجارة بأى لفظ يكون دالاً على المعنى المذكور بحسب المتفاهم العرفى بين الناس و ان كان بلغة غير عربية، و يكتفى من الأخرس و من يتعذر عليه النطق بالإشارة المفهومة للمعنى، فتكون الإشارة قائمة مقام اللفظ فى ذلك و يصح بها العقد فى الإيجاب و القبول.

### المسألة الرابعة:

الأقوى كفاية المعاطاء فى عقد الإجارة، فإذا دفع مالك العين داره المعينة أو دكانه أو أى عين أخرى ذات منفعة إلى المستأجر بقصد إنشاء العلاقة المذكورة بين المستأجر و العين المستأجرة، و يقصد تملك منفعتها المعينة بالعوض المعلوم، و تسلم المستأجر منه العين بقصد إنشاء القبول صح العقد.

و كذلك فى إجارة النفس للعمل، فإذا شرع العامل فى العمل المستأجر عليه و جعل نفسه تحت اختيار المستأجر للخدمة مثلاً أو

للعمل المعين، و استولى المستأجر عليه لاستيفاء العمل منه وقعت المعاطاء و صحت الإجارة.

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٢٤٩

### المسألة الخامسة:

الأحوط لزوما ان لا يتقدم القبول على الإيجاب فى عقد الإجارة- ان لم يكن ذلك هو الأقوى- وقد تقدم فى صيغة البيع نظير ذلك. و يصح ان يقع الإيجاب من المستأجر للعين و القبول من المؤجر، فيقول مستأجر الدار لمالكها: استأجرت دارك المعينه للسكنى فيها مدة شهر بعشرين ديناراً، فيقول صاحب الدار قبلت ذلك أو رضيت به، و يقول المستأجر للمؤجر، آجرتك مدة شهر لتعمل لى العمل المعين بعوض كذا فيقول المؤجر: قبلت أو رضيت بذلك أو آجرتك نفسى لذلك.

### المسألة السادسة:

يشترط فى صحة عقد الإجارة أن يكون المتعاقدان- و هما المؤجر و المستأجر- بالغين، فلا يصح العقد إذا كانا صغيرين غير مميزين، أو كان أحدهما صغيراً غير مميز، فلا تصح الإجارة إذا وقع العقد منهما و هما كذلك، و لم يوقعها الولى عنهما، و ان بعد الفرض، و لا يصح العقد كذلك- على الأحوط لزوما- إذا كانا صغيرين مميزين، أو كان أحدهما صغيراً مميزاً. و يشترط فى صحة العقد أن يكونا عاقلين، فلا يصح إذا كانا مع مجنونين غير مميزين، أو كان أحدهما كذلك، و لا يصح- على الأحوط لزوما- إذا كانا مجنونين و كان جنونهما غير رافع للتمييز، أو كان أحد المتعاقدين كذلك.

### المسألة السابعة:

إذا كان الصبى مميزاً، و قام وليه بالمعاملة فى إجارة دار يملكها الصبى مثلاً، حتى أتم مقدمات المعاملة بينه و بين المستأجر، ثم وكل الولى الصبى فى إنشاء صيغة الإجارة، فأجراها الصبى بالوكالة عن الولى على الوجه الصحيح، فالظاهر صحة الإجارة. و يصح أن يتولى الصبى المميز اجراء عقد الإجارة على مال غيره إذا

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٢٥٠

و كله مالك المال فأجرى العقد بالوكالة عنه على الوجه الصحيح، و ان لم يأذن له الولى بذلك، و قد تقدم نظير ذلك فى كتاب التجارة.

### المسألة الثامنة:

يشترط فى كل واحد من المؤجر و المستأجر أن يكون قاصداً للمعنى المراد حين إنشائه عقد الإجارة، فإذا أنشأ الموجب اللفظ و هو غير قاصد لإيجاد المعنى المقصود فى المعاملة- كما إذا نطق باللفظ و هو هازل فى قوله أو ساه أو غالط- وقع باطلاً، و كذلك القابل، فإذا نطق بلفظ القبول و هو غير قاصد المعنى وقع باطلاً.

**المسألة التاسعة:**

يشترط في كل واحد من المتعاقدين أن يكون مختاراً في إجراء المعاملة، فلا تصح الإجارة إذا كان كلا المتعاقدين أو كان أحدهما مكرهاً على فعله، وقد تقدم بيان معنى الإكراه في فصل شرائط المتعاقدين من كتاب التجارة، فلتراجع، و لتراجع المسائل المتعلقة بذلك فإن أكثرها جارية هنا.

**المسألة العاشرة:**

إذا أنشأ الموجب الإجارة وهو مكره على فعله، ثم ارتفع عنه الإكراه بعد ذلك، و رضى بإجارته الأولى و أجاز عقده فيها مختاراً صح العقد و ترتب عليه أثره، و كذلك القابل إذا أنشأ القبول مكرهاً ثم أجاز العقد بعد ان ارتفع الإكراه عنه، فينفذ العقد و يترتب عليه أثره، و من ذلك يتضح ان الاختيار شرط للنفوذ.

**المسألة ١١:**

إذا أنشأ المؤجر أو المستأجر عقد الإجارة مكرهاً على الفعل، و كان الإكراه بحق، فالإجارة صحيحة نافذة، و مثال ذلك أن يكون زيد قد اشترط على عمرو في ضمن عقد لازم أن يؤجره داره مدة سنة مثلاً، و قبل عمرو بالشرط، ثم امتنع بعد ذلك عن الوفاء بالشرط، فأجبره الحاكم الشرعي على الوفاء، فيصح العقد و ان كان المؤجر مكرهاً على الفعل، و كذلك إذا كان الشرط على المستأجر فامتنع عن الاستيجار و أجبره الحاكم على الوفاء بالشرط.  
كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٢٥١

**المسألة ١٢:**

إذا اضطر الرجل إلى إجارة داره مثلاً، كما إذا كان مديناً أو أجبره متسلط على دفع مبلغ ظلماً، فاضطر بسبب ذلك الى إجارة داره أو عقاره لتسديد المبلغ للدائن أو للمتسلط، فالإجارة صحيحة، و قد سبق نظير ذلك في كتاب التجارة.

**المسألة ١٣:**

يشترط في صحة عقد الإجارة أن يكون المؤجر أو المستأجر غير محجور عليه لسفه، فلا يصح للسفيه المحجور عليه ان يؤجر داره أو شيئاً من أمواله، و إذا آجره وهو كذلك، وقعت الإجارة باطله، إلا- إذا أذن له الولي، فأوقع الإجارة بإذنه، أو أوقع الإجارة ثم أجاز الولي إجارته بعد العقد، و كذلك في المستأجر إذا كان سفيهاً محجوراً عليه، فلا يصح عقده إلا بإذن وليه قبل العقد أو بإجازته بعد العقد.

و الأحوط لزوماً أن لا يؤجر السفيه نفسه لعمل يكتسب به، الا إذا أذن له الولي بذلك قبل العقد، أو أجاز إجارته نفسه بعد العقد.

**المسألة ١٤:**

يشترط في صحة عقد الإجارة أن لا يكون أحد المتعاقدين محجورا عليه لفس، فلا يصح للمفلس المحجور عليه أن يؤجر داره أو شيئا من أمواله إلا بإذن الغرماء، أو إجازتهم لمعاملته بعد وقوع العقد، و يصح له أن يؤجر نفسه لعمل عند أحد أو لخدمة.

**المسألة ١٥:**

يشترط في صحة عقد الإجارة أن لا يكون أحد المتعاقدين عبدا مملوكا فلا يصح للعبد ان يؤجر شيئا من أمواله أو يؤجر نفسه لخدمة أو لعمل، أو يؤجر مال سيده أو يؤجر مال غير سيده إلا إذا أذن له سيده بذلك قبل العقد أو أجاز معاملته بعد وقوع العقد، وإذا كانت المعاملة على مال غير سيده فلا بد من اذن مالك المال أو إجازته مضافا الى إذن سيده أو إجازته.  
كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٢٥٢

**المسألة ١٦:**

يشترط في العين المستأجرة أن تعين في عقد الإجارة إذا كانت الأفراد التي يراد اجارة أحدها مختلفة في الصفات التي يرغب فيها المستأجرون، فإذا قال المالك للمستأجر: آجرتك احدى هاتين الدارين أو أحد هذين الدكانين، فان كانت الداران أو الدكانان اللذان يعينهما مختلفين في الصفات المرغوبة، فلا بد من تعيين الدار أو الدكان في عقد الإجارة و إذا لم يعين الفرد الذى تراد إجارته كانت الإجارة باطلة.  
و إذا كان الفردان اللذان يعينهما متساويين في الصفات المرغوبة في الإجارة، فالظاهر الصحة و يتخير المستأجر بين الدارين أو الدكانين، و كذلك الحكم إذا آجره احدى السيارتين أو أحد العبدین و غير ذلك.

**المسألة ١٧:**

يشترط في العين المستأجرة أن تكون معلومة عند كلا المتعاقدين، اما بالمشاهدة إذا كانت العين حاضرة، و اما بذكر أوصافها التي يرتفع بذكرها الجهل، و التي تكون وجودها و نقصها موجبا لاختلاف رغبة الناس في إجارتها، و هذا إذا كانت العين غائبة أو كانت كلية، فلا تصح اجارة دار أو دكان مثلا، و هو غير مشاهد و لا موصوف.

**المسألة ١٨:**

يشترط في العين المستأجرة أن تكون مقدورا على تسليمها للمستأجر، فلا تصح إجارة دابة شاردة أو سيارة مسروقة، أو عبد آبق، إلا إذا استطاع المؤجر تسليمه للمستأجر بحيث لا تفوته المنفعة المقصودة.  
و لا تصح اجارة العبد الآبق مع الضميمة- على الأحوط لزوما- بل لعله هو الأقوى.

## المسألة ١٩:

يشترط في العين التي يراد استيجارها أن تكون مما يمكن الانتفاع بها مع بقائها.

و هذا الشرط ينحل في حقيقته الى شرطين، الأول: أن تكون العين ذات منفعة ممكنة الحصول، فلا تصح اجارة العين إذا انعدمت منها كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٢٥٣

المنفعة المقصودة و مثال ذلك ان تستأجر أرض للزراعة فيها، و هي مما يتعذر وصول الماء إليها، و لا يوجد الماء الكافي لسقيها من مطر و غيره، أو تكون مما يتعذر نمو الزرع فيها لغلبة الملح عليها و كثرة السبخ فيها، و مثال ذلك أيضا ان تستأجر دار للسكنى فيها و هي مما ينعدم وجود الماء فيها و فى ما حولها للشرب و الاستعمال و لا يمكن نقل الماء إليها و لا خزنه فيها أو تكون مما تنعدم فيها احدى الضرورات الأخرى للحياة.

الشرط الثانى ان تكون، العين مما ينتفع بها مع بقائها، فلا يصح ان يستأجر الشئ الذى لا ينتفع به الا بإذهاب عينه كالخبز لا ينتفع به الا بأكله و ماء الشرب لا ينتفع به الا بشربه، و الحطب و النفط و الغاز لا ينتفع به الا بوقده و اشعاله و حرقه.

## المسألة ٢٠:

يشترط فى العوضين فى عقد الإجارة، و هما المنفعة التى يطلبها المستأجر، و بدل الإجارة الذى يطلبه المؤجر: أن يكونا مملوكين، فلا تصح الإجارة إذا كانت المنفعة أو الأجرة ملكا للغير، الا على نحو العقد الفضولى و سيأتى بيانه ان شاء الله تعالى.

و يتحقق ملك المنفعة بتبع ملك العين المستأجرة، فمن ملك الدار مثلا أو الأرض ملك منفعتها بالتبع، و يتحقق ملك المنفعة أيضا باستئجار العين، فمن استأجر دار زيد منه مدة سنة مثلا، ملك سكنى الدار فى تلك المدة المحدودة، فإذا لم يشترط المؤجر عليه أن يستوفى سكنى الدار بالمباشرة و لم يكن ذلك هو الذى ينصرف إليه إطلاق العقد، جاز له أن يملك سكنى الدار لغيره بإجارة أو هبة أو صلح أو غير ذلك.

و يحصل ملك المنفعة بالوقف كما إذا وقف المالك داره أو أرضه على ذريته أو على طائفة معينة أو أفراد مخصوصين، على نحو تكون منفعة الدار أو الأرض ملكا للموقوف عليهم، لا على نحو السكنى أو استيفاء المنفعة بالمباشرة، فيجوز لولى الوقف إيجارها لهم. و يحصل ملك المنفعة بأحد أسباب التمليك الأخرى للمنفعة كما إذا وهب الرجل سكنى داره لأحد مدة معينة، بناء على المختار من صحة هبة

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٢٥٤

المنافع كما ذكرناه فى كتاب الهبة فى المسألة الثامنة، و كما إذا ملكه المنفعة بالصلح، أو جعلها ثمنا فى عقد البيع أو صداقا فى عقد التزويج أو جعلتها المرأه عوضا للخلع أو المبارة و غير ذلك من الأسباب المملكة، فإذا ملكها الشخص بأحد هذه الأسباب جاز له ان يملكها غيره بالإجارة.

و تصح الإجارة إذا كانت المنفعة بمنزلة المملوكة شرعا، كما إذا آجر الحاكم الشرعى أو وكيله بعض الموقوفات عند طروء بعض الحالات المبيحة لاجارة أعيانها، لتصرف منافعها من الإجارة فى المصاريف التى عينها الواقف.

و كما إذا آجر الحاكم الشرعى أو وكيله الدار التى يشتريها بمال الزكاة من سهم سبيل الله عند اقتضاء الأمر شراءها، و قد ذكرنا ذلك فى فصل شرائط العوضين من كتاب التجارة، فإذا اشترى الدار كذلك صحت له إيجارها لينفق مال الإجارة فى سبيل الله كذلك. و يتحقق ملك عوض الإجارة بأحد الأنحاء التى يتحقق بها ملك الأعواض الأخرى فى البيع و الصلح و بقبية المعاوضات.

**المسألة ٢١:**

يشترط في كل واحد من العوضين أن يكون مالا عند العقلاء، وقد ذكرنا في المسألة السابعة عشرة، و المسألة المائة و الثامنة عشرة: من كتاب التجارة المعيار الذى يكون به الشيء مالا فى نظر أهل العرف فلتراجع المسألتان.

**المسألة ٢٢:**

يشترط فى المنفعة أن تكون محللة فى الإسلام، فلا تجوز الإجارة و لا تكون صحيحة إذا كانت المنفعة محرمة و مثال ذلك أن يؤجر المالك منزله أو محله أو دكانه ليعمل فيه المسكر، أو ليحز فيه، أو ليكون موضعا لبيعه أو لشربه، أو ليكون موضعا للبقاء أو الفسوق أو لشيء من المحرمات، أو يؤجر الإنسان نفسه أو سيارته أو سفينته أو دابته لحمل الخمر أو لحمل غيره من المسكرات، أو يستأجر الجارية للبقاء و الرقص و شبه ذلك من المحرمات أو يؤجرها لذلك.

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٢٥٥

وقد يستغنى عن هذا الشرط بالشرط المتقدم فى المسألة العشرين، و هو اشتراط كون المنفعة مملوكة فإن المنفعة المحرمة ليست مملوكة.

**المسألة ٢٣:**

إذا كانت للعين التى يراد استيجارها منافع عديدة يمكن ان تستوفى منها، فلا بد فى عقد الإجارة من أن تعين المنفعة المقصودة فى العقد و التى يبذل المستأجر بإزائها المال، فإذا كانت الدار يمكن أن تكون للسكنى فيها، و يمكن أن تتخذ مخزنا لبعض الأموال، و يمكن أن يجعل معرضا لبعض البضائع فى التجارة، و يمكن أن تستعمل معملا لبعض المنتجات، و يمكن أن تتخذ موضعا لنزول المسافرين، فلا تصح اجارة الدار حتى يعين المستأجر فى العقد أى منافع الدار يريد تملكها.

و كذلك العقار و الأرض و سائر الأعيان المملوكة إذا كانت المنفعة فيها تقع على أنواع، فيجب تعيين المنفعة المقصودة و يصح للمستأجر أن يستأجر العين بجميع منافعها، فتكون جميع منافع العين المستأجرة ملكا له يستوفى منها ما يشاء.

**المسألة ٢٤:**

يعتبر فى المنفعة التى يراد تملكها بعقد الإجارة أن تكون معلومة المقدار، و يحصل العلم بمقدار المنفعة فى مثال استيجار الدار للسكنى فيها، و استيجار الدكان أو المحل للبيع و الشراء فيه، و نحو ذلك بتقدير المدة فيستأجر الدار مدة سنة مثلا أو مدة شهر، و كذلك حينما يستأجر الدكان أو المحل أو الأرض و نحوها، و لا بد فى جميع ذلك من تعيين الزمان، فيقول المؤجر مثلا: أجرتك الدار لتسكنها أو الدكان لتتجر فيه مدة شهر من حين صدور العقد، أو من أول يوم من شهر رجب.

و يكفى فى تعيين زمان الإجارة أن تدل القرينة على تعيينه، و إذا أطلق العقد و لم يذكر فيه زمانا خاصا، فالإطلاق يدل على التعجيل، و ينتج من ذلك ان أول مدة الإجارة هو حين صدور العقد.

و يحصل العلم بمقدار المنفعة في مثال استئجار الدابة أو السيارة للركوب بتحديد المسافة، فيؤجره الدابة، أو السيارة للركوب فيها خمسة فراسخ أو عشرين كيلومترا مثلا، و لا بد فيها من تعيين الزمان

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٢٥٦

كما تقدم و يمكن أن يحددها بالمدّة أيضا، فيستأجر الرجل الدابة أو السيارة من مالكها للركوب و التنقل عليها مدّة ساعتين مثلا أو مدّة يوم، أو يستأجر منه الدابة أو السيارة مدّة أسبوع أو أكثر لتبقى تحت ارادته و تصرفه في هذه المدّة ينتقل فيها متى شاء و اين شاء، و لا بد فيها من تعيين الزمان، و إذا لم يعين الزمان في ما تحدد المنفعة فيه بالمدّة أو بالمسافة و لم تدل القرائن على التعيين كانت الإجارة باطلّة.

و يحصل العلم بمقدار المنفعة في مثال البناء و خياطة الثوب بتقدير موضوع العمل المستأجر عليه، فإذا عين الثوب الذي يريد خياطته و مقدار طوله و عرضه، و نوع الخياطة التي يريدتها من الخياط، و عين الجدار أو البيت أو الدار التي يريد بناءها أو تعميمها و نوع البناء الذي يريده من العامل، كفى ذلك، و الظاهر اعتبار تعيين الزمان فيه على النهج السابق في نظائره.

### المسألة ٢٥:

الظاهر أنه يكفي في صحّة إجارة السيارة و نحوها من وسائل النقل إلى مكة أو إلى المدينة أو الى غيرهما من البلدان، العلم بين البلدين من المسافة على وجه الاجمال، و ان جهل مقدارها على نحو التفصيل، فان الجهل به كذلك و بمقدار ما يتطلبه السير من الزمان لا يوجب غررا على احد المتعاقدين.

و هذا هو المتعارف عند عامة العقلاء، فيكفي هذا المقدار من العلم بالمنفعة في صحّة هذه الإجارة و أمثالها إذا كان رافعا للجهالة في نظر أهل العرف و رافعا للغرر، و هي بسبب ذلك لا تعد معاوضة على منفعة مجهولة، نعم لا بد من تعيين زمان السفر، و لو بالقرائن التي تدل على تعيين الزمان، كما إذا كان لسفر القافلة موعد محدد، أو كانت لإجارة الدولة للسفر تأريخ معين، و أشباه ذلك من القرائن العامة أو الخاصة الدالة على التعيين.

و نظير ما تقدم أن يستأجر الرجل السيارة للسفر فيها إلى مكة ثم للعود فيها الى بلده بعد أداء الحج أو العمرة، أو يستأجرها للسفر فيها إلى مكة ثم إلى المدينة أو بالعكس، ثم الى وطنه، أو يستأجرها للسفر

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٢٥٧

فيها كذلك، و لتكون معدة له في جميع تنقلاته في المواضع و المشاعر أيام حجه و زيارته حتى يعود الى وطنه، فان العرف يكتفي بالمقدار المتقدم ذكره في تحديد المنفعة المستأجر عليها و لا يعدها من المجهول.

### المسألة ٢٦:

يشترط في الأجرة، و هي العوض الذي يدفعه المستأجر بدلا عن المنفعة التي يملكها بالإجارة، أن تكون معلومة المقدار، فان كانت مما يعرف مقداره بالكيل أو بالوزن، أو بالعدد أو كانت مما يذرع أو مما يقدر بضبط المساحة، و جب أن تعتبر كذلك بما يعلم به مقداره من ذلك، و ان كانت مما يكتفى فيه بالمشاهدة أو بالوصف الراجع للجهالة و الغرر كفى ذلك في صحّة الإجارة عليها كما يكتفى به في البيع و غيره من المعاوضات.



**المسألة ٢٧:**

يصح في بدل الإجارة أن يكون عينا شخصية، و يجوز أن يكون أمرا كليا في الذمة، حالا أم مؤجلا إلى أجل مسمى، و يجوز أن يكون كليا في مال معين، فيقول المؤجر لصاحبه، آجرتك الدار المعينة شهرا بعشرين دينارا في ذمتك أو يقول: بعشرين دينارا من هذا المال المعين، و يجوز أن يكون كسرا مشاعا من مال معين، فيقول: آجرتك الدار شهرا بنصف هذه السلعة أو ربعها، و يصح أن تكون الأجرة عملا من الأعمال، و أن تكون منفعة من المنافع، و أن تكون حقا من الحقوق القابلة للنقل على التفصيل الذي تقدم بيانه في الثمن من كتاب التجارة في فصل شرائط العوضين.

و يقدر العمل و المنفعة و الحق الذي يجعل عوضا في الإجارة بما تقدر به هذه الأمور في ثمن المبيع و حين تجعل أعضا في المعاملات الأخرى.

**المسألة ٢٨:**

إذا كانت المنفعة المقصودة بالإجارة مما تقدر بالزمان كسكنى الدار، و استئجار الرجل ليكون سائقا له في سيارته أو عاملا له في متجره أو معلمه، فلا بد و أن تضبط المدة في العقد على وجه لا تقبل الزيادة و النقص،

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٢٥٨

فتضبط بعدد الأيام مثلا أو بعدد الأسابيع أو الشهور أو السنين، و لا يصح أن تجعل المدة إلى مقدم زيد من سفره، أو الى أوان جذاذ التمر أو قطاف الثمرة أو حصاد الزرع.

**المسألة ٢٩:**

إذا استأجر الرجل صاحبه لعمل معين و قدر له مدة معينة على نحو يطبق فيها اجزاء العمل على اجزاء المدة شيئا فشيئا، حتى ينتهي العمل المستأجر عليه بانتهاء المدة، و مثال ذلك ان يستأجره لصيام ثلاثين يوما في شهر رجب مثلا، أو يستأجره لبناء مسجد معين المقدار في عشرين يوما معينة فيبدأ بالبناء في أول المدة و ينجز منه في كل يوم شيئا حتى يتم البناء مع تمام الأمد.

فإن علم ان المدة المعينة تتسع لانجاز العمل المستأجر عليه فيها، كانت الإجارة صحيحة نافذة، و مثال ذلك أن يستأجره لصيام عشرين يوما من شهر رجب من أول الشهر الى يوم العشرين منه فتصح الإجارة و يجب الوفاء بها، و ان علم ان الزمان المعين لا يتسع للعمل المستأجر عليه كانت الإجارة باطلة، و إذا احتمل كل من الأمرين كما في المثال الأول، فقد يتم شهر رجب فيتسع لصيام ثلاثين يوما، و قد ينقص، فلا يتسع لذلك، أشكال الحكم بالصحة.

بصرى بحراني، زين الدين، محمد امين، كلمة التقوى، ٧ جلد، سيد جواد وداعى، قم - ايران، سوم، ١٤١٣ هـ ق

كلمة التقوى؛ ج ٤، ص: ٢٥٨

**المسألة ٣٠:**

إذا استأجر الإنسان من المكارى دابةً لحمل بعض الأثقال، و كانت الأجناس التي يراد حملها مختلفة في أجره حملها، أو كان بعضها مما يضر حمله بالدابة أو كان بعضها مما يمنع حمله من قبل الدولة مثلا و نحو ذلك، فلا بد في صحة الإجارة من تعيين الجنس الذي يريد المستأجر حمله على الدابة، و إذا كانت الأغراض لا تختلف في ذلك لم يشترط ذكر الجنس.

و لا بد أيضا من تعيين مقدار ما يحمل على الدابة إذا كان المقدار مما يختلف فيه الأجره أو كان بعض المقادير مضرا بالدابة، و إذا لم تختلف الأغراض في ذلك لم يجب تعيين المقدار، و يكفي ان يعين المقدار بما يرتفع به الغرر من مشاهدة أو وصف.

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٢٥٩

و كذلك الحكم إذا استأجر من غيره سيارة أو حاملة أثقال لحمل بعض الأجناس و نقلها، فلا بد من ذكر الجنس و المقدار إذا كان مما يختلف فيه الأجره أو تختلف فيه الأغراض و إذا لم تختلف الأجره و لا الأغراض الأخرى لم يشترط ذكرهما.

### المسألة ٣١:

إذا استأجر الإنسان من المكارى دابةً للسفر عليها الى بلد معين، و كان الطريق الى ذلك مختلفا، فلا بد من تعيين الطريق الذي يريد سلوكه في السفر، و الزمان الذي يريد أن يكون السير فيه، أهو الليل أم النهار، و إذا أراد السفر في النهار، أفي أطرافه أم في عامة النهار، لاختلف الأغراض بين الناس في كل ذلك، فلا بد من تعيين المراد، و إذا اختلفت الأغراض باختلاف الراكب فلا بد من تعيينه، فقد لا يرغب المكارى في صحبته، و قد يجد في ذلك حرجا أو خوفا، و على وجه الاجمال، فلا بد من التعيين عند اختلاف الغايات و الأغراض في الراكب و المركوب و الطريق و الوقت و غير ذلك.

و كذلك الحكم إذا أراد أن يستأجر من غيره سيارة للسفر فيها، فلا بد من التعيين عند اختلاف الغايات و الأغراض في شىء من ذلك، سواء أراد أن يستأجر السيارة وحدها، أم يستأجر السيارة و السائق و لا يجب التعيين في مالا تختلف الأغراض فيه.

### المسألة ٣٢:

إذا أراد الإنسان أن يستأجر دابةً لحراثة أرض، فلا بد و أن تكون الأرض التي يريد حراثتها معلومة المقدار و المساحة، جريبا مثلا أو جريبين أو أكثر، فلا تصح الإجارة إذا كانت الأرض مجهولة المقدار و لا بد أيضا من مشاهدة الأرض المقصودة أو وصفها بما يرفع الغرر إذا كانت الأرضون حولها مختلفة في صعوبة الحرت و سهولته، فان ذلك مما يوجب الاختلاف في مقادير الأجره، أو في الأغراض الأخرى التي يتغيها المتعاملون في ما بينهم، فيكون عدم التعيين موجبا للغرر و الجهالة.

و إذا كانت الأرض متساوية، بحيث لا يوجب اختلافها اختلافا في

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٢٦٠

الأجره أو في الأغراض الأخرى بين المتعاملين، فلا يجب التعيين و المشاهدة للأرض المقصودة إذا كانت معلومة المقدار.

و كذلك في الحكم ما إذا استأجر الإنسان احدى الآلات الحديثه لحراثة أرضه، فتجرى فيها الفروض و الأحكام المتقدمه، سواء استأجر الآلة وحدها أم استأجر الآلة و الحارث.

### المسألة ٣٣:

إذا قال صاحب الدار لمن يريد أن يستأجرها منه: آجرتك الدار الى شهر واحد، أو قال له: آجرتك إياها إلى شهرين، صحت الإجارة في المثاليين إذا قبل المستأجر العقد، و كان مبدأ مدة الإجارة من حين العقد.

و إذا قال له آجرتك الدار الى شهر أو الى شهرين على نحو التردد بين مدتين في عقد الإجارة كانت الإجارة باطلة.

### المسألة ٣٤:

إذا قال مالك الدار لمن يريد أن يستأجرها منه: آجرتك الدار كل شهر بخمسة دنانير مثلا و كان المقصود من هذا العقد: أنه آجره الدار اجارة واحدة مدة غير محددة، و أن عوض الإجارة عن كل شهر يسكن فيه الدار خمسة دنانير، فلا ريب في بطلان الإجارة، لعدم تعيين المدة، و عدم معلومية مقدار الأجرة.

و إذا كان المقصود أنه آجره الدار إجازات متعددة، لكل شهر على انفراده اجارة مستقلة بخمسة دنانير، مهما بقي ساكنا في الدار، فالظاهر صحة الإجارة في الشهر الأول بالأجرة المعينة و بطلان العقد في بقية الشهور.

### المسألة ٣٥:

إذا أجريت المعاملة بين المالك و المستأجر على النحو الأخير في المسألة المتقدمة، فيمكن تصحيح المعاملة في الشهور الباقية، بأن تجرى الإجارة في كل شهر منها بنحو المعاطاة بين الطرفين على النحو السابق في الشهر الأول، فيسكن المستأجر الدار و يدفع للمؤجر خمسة دنانير في كل شهر بقصد إنشاء الإجارة فيه بهذه المعاطاة، و هكذا، و هذا هو المتعارف في

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٢٦١

إجارة الفنادق للنزلاء فيها، و في إجارة البيوت المعدة للإجارة شهريا أو سنويا، و اجارة الدكاكين و المحلات المعدة للإجارة، فتجرى الإجارة بنحو المعاطاة في الأشهر اللاحقة على النهج الذي جرت عليه الإجارة في الشهر الأول.

### المسألة ٣٦:

إذا قال صاحب الثوب للخياط: ان خطت ثوبي هذا بدرز واحد فلك درهم واحد، و ان خطته بدرزين فلك درهمان، و قصد بعبارته اجارة الخياط على ذلك، فالظاهر صحة الإجارة- إذا قبل الخياط العقد- و تكون اجارة له على الإتيان بأحد العاملين على نحو التخيير بينهما، و هو في ذلك نظير الواجب التخييري في الواجبات الشرعية، و نتيجة لذلك فيجب على الخياط أن يأتي بأى العاملين شاء، و إذا أتى به استحق على المستأجر ما عين له من الأجرة في العقد.

و إذا قصد بقوله المذكور إنشاء الجعالة، صحت جعله كما قصد، فإذا أتى الخياط بأحد العاملين استحق على الجاعل ما عين له من العوض.

و مثله في الحكم ما إذا قال للخياط: ان خطت ثوبي هذا في هذا اليوم فلك درهمان، و ان خطته غدا فلك درهم واحد، فان قصد الإجارة صحت اجارة على وجه التخيير، و ان قصد الجعالة صحت جعله على نهج ما سبق.

و الفارق بين الإجارة و الجعالة: ان الإجارة عقد من العقود، و لذلك فلا بد فيها من قبول الخياط في الفرض المذكور، و إذا تم العقد اشتغلت ذمة العامل و هو الخياط للمستأجر بالعمل من حين العقد، و اشتغلت ذمة المستأجر و هو صاحب الثوب بالعوض للخياط من

حين العقد كذلك.

و اما الجعالة فهي إيقاع، و لذلك فلا تفتقر الى القبول من العامل، و لا تشتغل ذمته صاحب الثوب بالعوض قبل أن يأتي العامل بالعمل، و لا تشتغل ذمته العامل بالعمل، و إذا هو أتى به باختياره استحق العوض المجعول على صاحب الثوب.  
كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٢٦٢

### المسألة ٣٧:

إذا استأجر الإنسان المكارى و دابته ليوصله عليها الى بلد معين فى وقت معين أو استأجر السائق و سيارته لذلك على وجه يكون إيصاله إلى الموضع فى الوقت المعين قيذا فى العمل الذى استأجره عليه، فلم يوصله الأجير إلى الموضع فى الوقت المحدد. فان كان عدم إيصاله فى الوقت لضيق الزمان عن ذلك، كانت الإجارة باطله لعدم القدرة على الوفاء بها.  
و إذا كان الزمان يسع ذلك و لكن الأجير تباطأ فلم يوصله فى الوقت، فإن أمكن للأجير أن يأتي بالعمل فى الوقت المحدد، من حيث أن الزمان لا يزال يتسع لذلك، و جب عليه أن يأتي بالعمل فى الوقت فيوصل المستأجر إلى البلد المعين فى الوقت المحدد، و إذا قام بالعمل كذلك فأوصله فى الوقت استحق عليه الأجرة المعينة، و ان لم يمكنه أن يأتي بالعمل المستأجر عليه فى الوقت لم يستحق من الأجرة شيئاً.

و نظير ذلك فى الحكم ما إذا أخذ المستأجر إيصاله إلى المكان فى الوقت المعين شرطاً فى عقد الإجارة لا قيذا فى العمل المستأجر عليه، و قبل الأجير بالشرط و لم يوصله فى الوقت كما شرط فتجرى فيه الفروض المتقدم ذكرها فى القيد و تنطبق عليها أحكامها، فتبطل الإجارة فى الفرض الأول، و هو ما إذا ضاق الزمان عن الإتيان بمتعلق الإجارة و يجب على الأجير الإتيان بالعمل المشروط فى الفرض الثانى و هو ما كان الوقت لا يزال يتسع للإتيان بالعمل.  
و إذا أتى به كذلك استحق الأجرة المعينة، و إذا لم يتسع الوقت و لم يمكن ذلك لم يستحق من الأجرة شيئاً، فالشرط المذكور بحكم القيد فى جميع ذلك.

### المسألة ٣٨:

لا تختص الأحكام المذكورة فى المسألة المتقدمة بالفروض الخاصة التى ذكرت فيها، بل تجرى فى كل عمل يستأجر عليه الأجير، و يقيد العمل فى الإجارة بقيد معين، من زمان خاص أو مكان خاص أو وصف خاص، و شبه  
كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٢٦٣

ذلك من القيود، ثم يأتي الأجير بالعمل بغير قيده المعين، فتأتى فيه الفروض الآنف ذكرها فى المسألة المتقدمة و يجرى فى كل فرض منها حكمه الذى بيناه له، فتبطل الإجارة فى الفرض الأول، و يجب على الأجير أن يأتي بالعمل مع قيده فى الفرض الثانى، فان لم يمكنه ذلك لم يستحق من الأجرة شيئاً، و هو الفرض الأخير.  
و قد ذكرنا أن شرط الإتيان بالعمل فى الزمان المعين، بحكم القيد فى جميع الفروض، و هو كذلك فى سائر الأعمال التى يشترط ذلك فيها على الأجير.

### المسألة ٣٩:

إذا استأجر الإنسان أجيرا لعمل معين، و اشترط عليه في عقد الإجارة شرطا، و قبل الأجير بالشرط، و لكنه لم يف للمستأجر به، فأتى بالعمل المستأجر عليه و لم يأت بالشرط، و مثال ذلك أن يستأجر زيدا لبناء داره، و يشترط عليه في عقد الإجارة أن يجعل عمرا عاملا معه في البناء، و قبل زيد بالعقد مع الشرط، ثم بنى الدار و لم يدخل عمرا معه في العمل.

و الحكم في ذلك أنه يثبت للمستأجر خيار فسخ الإجارة لتخلف شرطه الذى اشترطه على الأجير، فيكون مخيرا بين أن يفسخ عقد الإجارة، فلا يدفع لزيد الأجرة المسماء له في العقد، و أن يمضى الإجارة فيدفع له الأجرة المسماء، و إذا اختار الوجه الأول ففسخ العقد لزمه أن يدفع لزيد أجره المثل لعمله الذى أتى به.

#### المسألة ٤٠:

إذا استأجر الرجل السيارة و السائق ليوصله بها الى كربلاء، و كان من مقصده أن يزور الحسين (ع) فى يوم عرفة، أو استأجره ليوصله إلى مكة، و كان من مقصده أن يعتمر فى شهر رجب، فلم يوصله السائق إلى كربلاء حتى فات يوم عرفة، أو لم يوصله إلى مكة حتى انسلخ شهر رجب، لم تبطل الإجارة بذلك و استحق عليه صاحب السيارة جميع الأجرة المسماء الا ان يكون العمل الذى استأجره عليه مقيدا بإيصاله

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٢٦٤

فى الوقت أو يكون ذلك مشترطا عليه فى عقد الإجارة كما تقدم فى المسألة السابعة و الثلاثين.

و يكفى فى الاشتراط أن يتبانى المتعاقدان على ذلك بحيث يجرى العقد على ما تباينا عليه و ان لم يذكره صريحا فى العقد.

#### المسألة ٤١:

إذا استأجر الإنسان السائق و سيارته أو المكارى و دابته ليوصله بها الى موضع معين، و قال له: ان اوصلتنى الى الموضع فى يوم الجمعة، فلك خمسة دراهم مثلا، و ان اوصلتنى اليه بعد ذلك فلك ثلاثة دراهم، و هو يقصد إجارته على أحد العاملين، فالظاهر صحة الإجارة، و يكون من قبيل الواجب التخييرى على العامل، فإذا اختار أحد الفردين المستأجر عليهما و أتى به صح و استحق على المستأجر الأجرة التى عينها لذلك الفرد و قد تقدم نظيره.

#### المسألة ٤٢:

إذا استأجر السائق و سيارته أو المكارى و دابته ليوصله الى مكان معين بخمسة دنانير مثلا، و اشترط عليه فى عقد الإجارة أن يوصله الى المكان فى يوم معين، فان هو لم يوصله فى ذلك اليوم نقص من كراه عن كل يوم يؤخره فيه عن الوقت المعين نصف دينار مثلا، صح الشرط إذا قبل به و وجب العمل عليه، فإذا أخره عن اليوم المعين نقص من أجرته حسب ما اشترطه عليه ما لم يحط بجميع الكراء.

#### المسألة ٤٣:

يصح أن تكون مدة الإجارة متصله بالعقد، و يصح أن تكون منفصلة عنه، و مثال الأول: أن يؤجر المالك زيدا داره ليسكنها من حين العقد الى ثلاثين يوما مثلا أو الى ستة أشهر، و هذا هو الواقع في غالب المعاملات، و مثال الثاني أن يؤجره الدار- و هما في شهر محرم أو في شهر صفر أو قبلهما- ليسكنها من هلال شهر ربيع الأول إلى نهايته، فتصح الإجارة في كلتا الصورتين. و إذا آجره الدار أو المحل مدة معينة، و لم يذكر في العقد ابتداء

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٢٦٥

المدة، انصرفت الى المتصل بالعقد، الا أن تدل قرينه خاصة أو عامة على غير ذلك فتتبع دلالة القرينه. و من القرائن أن تكون العين مستأجرة في الزمان الأول بعد العقد، فإذا آجرها المالك ثانيا مدة شهر مثلا و لم يعين ابتداء هذه المدة كان ذلك دليلا على ان المراد اجاره شهر بعد انتهاء مدة الإجارة الأولى، سواء كان المستأجر الثاني هو المستأجر الأول أم غيره.

#### المسألة ٤٤:

إذا استأجر السائق أو المكاري ليوصله الى كربلاء بخمسة دنانير مثلا، و اشترط له في ضمن العقد انه ان أوصله إليها قبل الزوال من يوم الجمعة أعطاه ستة دنانير صح الشرط و لزم العمل عليه، و إذا استأجره ليوصله الى كربلاء قبل الزوال من يوم الجمعة بخمسة دنانير، و اشترط عليه في ضمن العقد، انه يعطيه أربعة دنانير فقط إذا هو تباطأ فأخر وصوله الى ما بعد الزوال، صح كذلك، و وجب العمل عليه و قد تقدم هذا الحكم قبل مسألتين.

#### الفصل الثاني الإجارة عقد لازم

#### المسألة ٤٥:

الإجارة عقد من العقود اللازمة على كل واحد من المتعاقدين، فإذا تم العقد بينهما، و توفرت جميع شروطه المتقدم ذكرها وجب على كل واحد منهما إنفاذ العقد و ترتيب آثاره و أحكامه و لم يجز لهما فسخه، إلا إذا تقايل الطرفان ففسخا العقد برضاها معا، أو كان لأحدهما أو لكليهما حق الخيار في العقد لوجود أحد أسبابه الموجبة لثبوته له ففسخ العقد أخذا بحقه.

و كذلك الحكم إذا أجريت الإجارة بينهما بنحو المعاطاة على الأقوى، فهي لازمة لا يجوز فسخها الا بالتقاييل أو فسخ صاحب الخيار. كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٢٦٦

#### المسألة ٤٦:

إذا آجر المالك داره أو عقاره مدة معينة، ثم باع العين المستأجرة بعد ما آجرها، لم تبطل الإجارة بالبيع، و لم يفسخ عقدها، بل تنتقل العين بالبيع إلى المشتري مسلوبة المنفعة مدة الإجارة، و تبقى المنفعة ملكا للمستأجر حتى تنتهي مدة الإجارة، فإذا انقضت كانت منافعتها التي تتجدد بعد ذلك ملكا للمشتري تبعا للعين.

و إذا كان الشخص الذي اشترى العين جاهلا بأن العين مستأجرة، ثبت له حق الخيار في أن يفسخ البيع فيسترد الثمن من البائع إذا كان قد دفعه إليه، أو يمضى البيع بالثمن المسمى، و ليس له حق في ان يمضى البيع و يطالب البائع بالأرض، و هو التفاوت بين قيمة العين و

هي ذات منفعة، وقيمتها و هي مسلوبة المنفعة.

وكذلك الحكم إذا كان المشتري يعلم بأن العين التي اشتراها مستأجرة، ولكنه يعتقد ان مدة إيجارها قليلة ثم ظهر له أن المدة أطول مما كان يعتقد، فيثبت له الخيار بين فسخ البيع و إمضائه بالثمن المسمى و لا يحق له أن يمضى البيع و يطالب البائع بالأرش. و إذا كان المشتري عالما بإجارة العين التي اشتراها، و بمدة إيجارها لم يثبت له خيار الفسخ.

#### المسألة ٤٧:

إذا باع المالك العين بعد أن آجرها كما هو الفرض المتقدم ذكره، فانتقلت العين إلى المشتري مسلوبة المنفعة كما بيناه في المسألة المتقدمة، ثم فسخ المستأجر عقد الإجارة، لثبوت حق الخيار له في عقد الإجارة، أو للتقاييل من المتعاقدين، رجعت المنفعة إلى المشتري تبعا للعين على الأقوى، و لا حق للبائع فيها. و كذلك، إذا اعتقد البائع و المشتري أن مدة الإجارة لا تزال بعد باقيه، و ان العين مسلوبة المنفعة فباع المالك العين و اشتراها المشتري و هما يعتقدان ذلك، ثم ظهر لهما بعد البيع ان مدة الإجارة قد انتهت كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٢٦٧ قبل البيع، فإن المنفعة بعد البيع تكون للمشتري يملكها بتبع العين على الأقوى.

#### المسألة ٤٨:

إذا آجر المالك داره أو عقاره على زيد مدة سنة مثلا، ثم باع العين المستأجرة على زيد نفسه في أثناء مدة الإجارة لم يفسخ عقد الإجارة بالبيع على الأقوى، فيجب على زيد دفع الأجرة للمالك إذا لم يكن قد دفعها له من قبل، كما يجب عليه دفع ثمن العين، و إذا انفسخ عقد البيع بينهما بأحد أسباب الفسخ من خيار أو غيره، بقيت الإجارة بحالها و بقيت المنفعة ملكا للمستأجر، و هو المشتري، و إذا انفسخ عقد الإجارة لحدوث بعض أسباب الفسخ فيها من خيار و نحوه، رجعت المنفعة ملكا للمشتري و ملكها تبعا للعين.

#### المسألة ٤٩:

إذا باع الإنسان عينا يملكها على أحد، و آجر وكيله المفوض تلك العين نفسها على شخص آخر مدة معينة، فقد يسبق بيع المالك العين على اجارة الوكيل إياها في الزمان، و قد تسبق اجارة الوكيل العين على بيع المالك إياها، و قد يقترن البيع و الإجارة في الزمان. الصورة الأولى أن يكون بيع المالك العين سابقا في الزمان على إيجارها من قبل الوكيل، و لا ريب في صحة البيع و بطلان الإجارة في هذه الصورة.

الصورة الثانية ان تكون اجارة الوكيل العين سابقه في الزمان على بيعها من قبل المالك، و الظاهر صحة الإجارة و البيع كليهما، فيملك المستأجر المنفعة بإجارة الوكيل له، و تنتقل العين من المالك الى المشتري مسلوبة المنفعة، و يثبت للمشتري خيار الفسخ إذا كان جاهلا بإجارة العين على نهج ما ذكر في المسألة السادسة و الأربعين.

الصورة الثالثة: أن يكون بيع المالك العين و اجارة الوكيل إياها مقترنين في الزمان، و الظاهر صحة البيع و الإجارة معا في الصورة الثانية فيملك المستأجر المنفعة بالإجارة، و تنتقل العين إلى المشتري مسلوبة المنفعة و يكون للمشتري خيار فسخ البيع مع جهله

بالإجارة.

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٢٦٨

### المسألة ٥٠:

إذا آجر المالك غيره بعض الأعيان التي يملكها من دار أو عقار أو غير ذلك الى مدة معينة، أو آجرها عنه وكيله المفوض، ثم مات المالك في أثناء مدة الإجارة، لم يفسخ عقد الإجارة بموته، و بقيت المنفعة ملكا للمستأجر حتى تنتهي المدة المعينة، و يلزمه أن يدفع لورثة المالك الأجرة المسماء إذا لم يكن دفعها لمورثهم في حياته، و لا تنفسخ الإجارة كذلك بموت المستأجر إذا مات في أثناء المدة بل تبقى المنفعة ملكا لورثته من بعده و عليهم أن يدفعوا الأجرة المسماء لمالك العين المستأجرة من تركه المستأجر إذا لم يكن قد دفعها في حياته. و تستثنى من الحكم صورة واحدة يأتي بيانها في المسألة اللاحقة.

### المسألة ٥١:

إذا آجر المالك داره على زيد مدة معلومة، على أن يسكن المستأجر الدار بنفسه على نحو التقييد بذلك، أو على نحو الاشتراط في ضمن العقد، ثم مات المستأجر و هو زيد في أثناء المدة، فالظاهر بطلان الإجارة في بقية المدة، و يسترد ورثة المستأجر من المالك أو من ورثته إذا كان ميتا ما قابل ذلك من الأجرة، و كذلك إذا آجره الدكان مثلا على ان يكون المستأجر هو الذي يبيع فيه بنحو المباشرة فإذا مات المستأجر بطلت الإجارة في بقية المدة و استرد ورثته حصتها من الأجرة.

### المسألة ٥٢:

إذا استأجر زيد الدار من مالكةا مدة معلومة و لم يشترط المالك عليه أن يسكنها بنفسه بنحو المباشرة، ملك المنفعة بهذه الإجارة، و جاز له أن يؤجر الدار المعينة على غيره بقدر مدته أو أقل منها، و إذا آجر الدار كذلك على أحد، ثم مات المؤجر أو المستأجر الثاني في أثناء المدة، لم تنفسخ الإجارة الثانية بذلك، كما تقدم في إجارة مالك الدار.

### المسألة ٥٣:

إذا ملك الإنسان المنفعة ملكا محدودا بزمان حياته فقط، و مثال ذلك ان يوصى له مالك الدار بمنفعتها بعد موت المالك ما دام الموصى له في قيد الحياة، فإذا مات المالك الموصى، جاز للموصى له ان يسكن

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٢٦٩

الدار الموصى بها ما دام حيا، و جاز له أن يؤجرها على غيره و يملك أجرتها، و إذا آجر الدار المذكورة على غيره مدة معلومة ثم مات المؤجر الموصى له في أثناء المدة بطلت الإجارة بموته في بقية المدة، و لم يستحق ورثته من أجرة بقية المدة شيئا، و يجوز لورثة مالك الدار أن يجيزوا عقد الإجارة في بقية المدة لأن المنفعة رجعت ملكا لهم بعد موت الموصى له، فإذا أجازوا العقد ملكوا أجرة بقية المدة.



و لا تنفسخ الإجارة بموت المستأجر إذا كان المؤجر الموصى له لا يزال حيا.

#### المسألة ٥٤:

إذا وقف الرجل داره أو أرضه أو إحدى الأعيان التي يملكها على ذريته أو على طائفة أخرى لتكون منفعة الوقف ملكا لهم بطننا بعد بطن، ملك الموقوف عليهم منفعة العين الموقوفة ما داموا أحياء، فإذا آجر البطن السابق منهم العين الموقوفة صحت إجارته و ملك الأجرة ما دام موجودا، فإذا مات في أثناء مدة الإجارة بطلت إجارته، و احتاج البطن اللاحق الى تجديد الإجارة مع المستأجر أو مع غيره إذا شاء، و لا يكفي أن يجيز البطن اللاحق اجارة البطن السابق على الأظهر، لأنه لم يكن مالكا حين الإجارة.

#### المسألة ٥٥:

إذا آجر المتولى الشرعى للوقف العين الموقوفة، و كانت إجارته لمصلحة البطن، أو لمصلحة الوقف على العموم نفذت إجارته و لم تبطل بموت المتولى نفسه و لا بموت البطن الموجود في حال الإجارة من الموقوف عليهم، بل و لا بموت البطن اللاحق له و ما بعده إذا كانت مدة إجارة المتولى لا تزال مستمرة، سواء كان المتولى المؤجر من الموقوف عليهم أم لا. و إذا آجر المتولى العين الموقوفة لمصلحة البطن اللاحق، فالظاهر نفوذ إجارته على البطن اللاحق إذا كان وليا عليهم، و إذا لم يكن وليا عليهم توقفت صحة إجارته على إجازتهم على الأحوط.

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٢٧٠

#### المسألة ٥٦:

إذا آجر الشخص نفسه لبعض الأعمال، من خياطة، أو كتابة، أو بناء، أو غير ذلك على أن يتولى الإتيان بالعمل بنفسه للمستأجر و لا يستأجر و لا يستتبع فيه غيره، ثم مات الأجير قبل أن يتمكن من الإتيان بالعمل المستأجر عليه، بطلت الإجارة لعدم بقاء محلها، و هو الأجير.

و إذا آجر نفسه لمثل ذلك، و مضى عليه من الوقت ما يمكنه فيه أن يأتي بالعمل المستأجر عليه و لكنه تأخر و لم يأت بالعمل، ثم مات بعد ذلك، اشتغلت ذمة الأجير للمستأجر بأجرة مثل العمل، و استحق هو على المستأجر أن يدفع له الأجرة المسماة فى العقد.

#### المسألة ٥٧:

إذا آجر الشخص نفسه لأن يقوم للمستأجر بخياطة ثوبه أو بكتابه كتابه، أو بناء داره أو بغير ذلك من الأعمال المعينة، على أن يكون العمل المستأجر عليه فى ذمة الأجير سواء أتى بالعمل بنفسه أم استناب فيه غيره، و مات الأجير و لم يأت بالعمل، لم تبطل الإجارة بموته، بل يبقى دينا فى ذمته، و يستوفى من تركته، و تثبت له الأجرة المسماة فى العقد على المستأجر تدفع لورثته.

#### المسألة ٥٨:

إذا استأجر الإنسان شخصاً لبعض الأعمال المعينة، على أن يكون العمل المستأجر عليه للمستأجر نفسه خاصة لا لغيره، فيقوم الأجير بخدمته مثلاً، أو بمعالجته من بعض الأمراض، أو بتقويم خطه أو بتعليمه بعض المعلومات الخاصة، و نحو ذلك مما يختص بالمستأجر نفسه و لا- يتعدى الى سواه، ثم مات المستأجر قبل أن يتمكن الأجير من الوفاء بالعمل الذي استأجره عليه، بطلت الإجارة لعدم بقاء محلها و هو المستأجر.

و إذا استأجره لمثل ذلك، و مضى من الوقت ما يمكن الأجير أن يأتي فيه بالعمل المستأجر عليه، و لكنه تأخر، و لم يقم بالعمل حتى مات المستأجر، اشتغلت ذمة الأجير للمستأجر بأجرة مثل العمل، فيدفعها

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٢٧١

لورثته، و ثبتت للأجير الأجرة المسماة في العقد على المستأجر، فتستوفى له من تركته.

و إذا استأجره كذلك ليقوم له بعمل معين يكون في ذمة الأجير، سواء كان المستأجر هو الذي يستوفى منه العمل أم غيره، ثم مات المستأجر لم تبطل الإجارة بموته، و انتقل الملك إلى ورثة المستأجر فيكونون هم المالكيين لعمل الأجير بعد موت مورثهم.

### المسألة ٥٩:

يجوز للولي الشرعى على الصغير أن يؤجر أملاكه في أيام صغره و عدم رشده إذا اقتضت مصلحة الصغير إيجارها، و تصح الإجارة بذلك و تترتب أحكامها، و اشتراط وجود المصلحة إنما هو في غير الأب و الجد للأب من الأولياء، و اما فيهما فيكفى في صحة تصرفهما في مال الطفل عدم المفسدة و قد تقدم ذلك في كتاب التجارة، و نتيجة لذلك، فإذا آجر الولي دار الصبي مع وجود الشرط المذكور، صحت الإجارة و لم تبطل بموت ذلك الولي المؤجر إذا مات في أثناء المدة، و لا يجوز للولي من بعده ان ينقض إجارته، فلا ينقض الجد إذا كان هو الباقي اجاره الأب التي أوقعها في حياته، و كذلك العكس، و لا ينقض الوصي المنسوب على الطفل من أبيه أو من جده اجاره الولي السابق عليه لمال الصبي إذا أوقعها الولي الأول في حياته و كانت المصلحة تقتضى ذلك.

### المسألة ٦٠:

يجوز للولي الشرعى أن يؤجر أملاك الصبي مدة معينة إذا اقتضت المصلحة ذلك و كانت من التي هي أحسن، سواء كانت المدة قصيرة أم طويلة، و ان كانت المدة التي آجرها الولي تستمر الى زمان بلوغ الصبي و رشده، و ليس للصبي بعد بلوغه و رشده أن ينقض اجاره وليه المتقدمة.

### المسألة ٦١:

يجوز لولي الصبي أن يؤجر الصبي نفسه عند بعض الثقات لبعض الأعمال في أيام صغره و عدم رشده إذا اقتضت المصلحة ذلك، و تصح

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٢٧٢

هذه الإجارة و لا تبطل بموت الولي المؤجر، و لا يجوز نقضها للولي الآخر من بعده كما تقدم في إجارة أملاكه.

و إذا آجر الصبي وليه كذلك مدة تستمر الى زمان بلوغه و رشده جاز على الأقوى للصبي بعد بلوغه و رشده أن ينقض الإجارة المذكورة في بقية المدة.

و إذا اقتضت ضرورة الصبي أن يؤجره وليه مدة تستمر الى زمان بلوغه و رشده، فالأحوط لزوما الرجوع فيها الى الحاكم الشرعى.

### المسألة ٦٢:

يجوز للمرأة الخلية من الزوج أن تؤجر نفسها للخدمة أو لبعض الأعمال الأخرى مدة معينة و إذا هى آجرت نفسها كذلك ثم تزوجت لم تبطل الإجارة بالتزويج، فيجب عليها القيام بالعمل الذى استؤجرت عليه و ان كان منافيا لحق الزوج من الاستمتاع وغيره. و يجوز للمرأة المتزوجة أن تؤجر نفسها للأعمال غير المنافية لحق الزوج، و لا يجوز لها أن تؤجر نفسها لإعمال تنافى حق الزوج إلا بإذن الزوج، و إذا هى آجرت نفسها لإعمال تنافى حقه توقفت صحة الإجارة على إجازته فإن أجاز العقد صحت و الا كانت باطلة.

### المسألة ٦٣:

إذا آجر السيد عبده أو أمته للخدمة عند أحد أو لبعض الأعمال الأخرى مدة معينة صحت إجارته و وجب على العبد أو الأمة أن يقوم بالأعمال التى استؤجر عليها، و إذا أعتقهما مالكما بعد أن آجرهما للعمل لم تبطل الإجارة بالعتق. و لا- يجب على المستأجر أن يقوم بالإنفاق عليهما إلا- إذا اشترط المالك عليه ذلك فى عقد الإجارة كما لا- تجب نفقتهما على المالك بعد العتق، و الأوجه أن نفقتهما فى بقية المدة تكون من كسبهما إذا أمكن لهما الاكتساب أو من مالهما إذا كان لهما مال، فان لم يكن لهما مال و لم يمكن لهما الاكتساب، فنفتتتهما من بيت المال إذا عد الإنفاق عليهما كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٢٧٣ من المصالح العامة للمسلمين، و ان لم يتحقق ذلك و جبت نفقتهما على المسلمين و جوبا كفاثيا.

### المسألة ٦٤:

إذا علم المستأجر بأن فى العين التى يريد أن يستأجرها عيبا، و استأجرها من مالكما مع علمه بوجود العيب فيها، فلا خيار له فى عقد الإجارة، و كذلك إذا علم بوجود العيب فيها فى حال إجراء المعاملة، ثم أتم العقد مع علمه بالعيب، فلا خيار له بعد ذلك. و إذا وجد المستأجر العيب فى العين بعد ما استأجرها، و كان العيب سابقا فى وجوده على عقد الإجارة، و لكن المستأجر يجهل بوجوده حينما أجرى المعاملة على العين. فقد يكون العيب الذى وجده مما تنقص به منفعة العين، و يكون مما تتجزأ به الأجرة فى نظر العقلاء، مثل خراب بعض البيوت من الدار المستأجرة، و خراب بعض مرافقها، و قد يكون مما تنقص به منفعة العين و لا- يكون كذلك، و قد يكون مما لا- تنقص به المنفعة و لكنه مما تختلف معه الرغبة من الناس فى إجارة العين و تتفاوت به أجرتها، ففى المسألة صور:

(الصورة الأولى): أن يجد المستأجر فى العين المستأجرة عيبا يوجب النقص فى منفعة العين، و يكون مما تتجزأ معه أجرة العين، و قد مثلنا لذلك بخراب بعض مساكن الدار المستأجرة و بيوتها و بعض المرافق فيها.

و الحكم فى هذه الصورة أنه يثبت للمستأجر بهذا العيب حق الخيار فى إجارة العين، فيجوز له أن يفسخ العقد فيرد العين المستأجرة

على مالکها، و يسترد منه الأجرة المسماة إذا كان قد دفعها إليه، و يجوز له أن يمضى عقد الإجارة و يقسط الأجرة المسماة، فتقدر أجرة المثل للدار المعينة مع خراب البعض من بيوتها و مرافقها، و تقدر أجرة مثلها مع كونها عامرة البيوت و المرافق، و تنسب القيمة الأولى الى الثانية، و يسترد من الأجرة المسماة بنسبة التفاوت ما بين الأجرتين، و يجوز للمستأجر أن يرضى بالإجارة فيمضى عقدها بالأجرة المسماة، من غير تقسيط، و إذا بادر المؤجر فأصلح خراب البيوت و المرافق من الدار

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٢٧٤

بحيث لم يفت على المستأجر شيء من المنفعة في نظر أهل العرف، ففي ثبوت الخيار المذكور له تأمل بل لا يبعد عدم ثبوته، و لا يترك الاحتياط.

(الصورة الثانية): أن يكون العيب الذى وجده المستأجر فى العين مما تنقص به منفعتها، و لا يكون مما تتجزأ به الأجرة عند العقلاء كالعرج فى الدابة المستأجرة للركوب، و كالخروق فى بعض سقوف الدار و التكسر فى بعض شبائيكها بنحو لا تكون مانعة من وقوع المطر أو لا تكون واقية من البرد أو الحر، و الحكم فى هذه الصورة انه يثبت للمستأجر بهذا العيب حق الخيار فى الإجارة، فيجوز له أن يفسخها فيرد العين على مالکها و يسترد منه الأجرة المسماة إذا كان قد دفعها إليه، و يجوز له أن يمضى العقد بالأجرة المسماة، و يشكل الحكم بجواز مطالبه المؤجر بأرش النقصان.

و إذا بادر المؤجر فأصلح العيب بحيث لم يفت على المستأجر شيء من المنفعة فى نظر أهل العرف، ففي ثبوت الخيار له تأمل بل لا يبعد عدم ثبوته كما سبق فى نظيره، و لا يترك الاحتياط.

(الصورة الثالثة): أن يكون العيب الذى وجده المستأجر فى العين المستأجرة مما لا تنقص به منفعتها، و لكنه مما تختلف مع وجوده رغبة الناس فى استئجار العين و تتفاوت به أجرتها، كما إذا آجره المكارى دابة للركوب فوجدها مقطوعة الأذن أو مبتورة الذنب، و كما إذا استأجر من أحد دارا للسكنى فيها فوجدها مجاورة لشخص لا يرغب اشراف البلد فى مجاورته، أو وجدها فى محلة لا يحسن لأمثاله السكنى فيها و الحكم فى هذه الصورة أنه يثبت للمستأجر أيضا الخيار بالعيب، فيجوز له أن يفسخ الإجارة و يرد العين على صاحبها و يسترد منه الأجرة، و يجوز له أن يمضى عقد الإجارة بالأجرة المسماة، و لا أرش.

(الصورة الرابعة): أن يجد المستأجر فى العين التى استأجرها عيبا لا- يوجب نقصا فى منفعة العين و لا يوجب نقصا فى الأجرة، و لا خيار للمستأجر فى هذه الصورة و لا أرش.

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٢٧٥

### المسألة ٤٥:

إذا حدث فى العين التى استأجرها الإنسان عيب بعد ان تم عقد الإجارة عليها و قبل أن يقبض العين، أو حدث فيها بعد العقد و القبض كليهما، أشكل الحكم بثبوت الخيار للمستأجر فلا يترك الاحتياط لزوما فى كلا الفرضين، و خصوصا فى الفرض الثانى و قد استوفى المستأجر بعض منفعة العين و مضى بعض المدة.

### المسألة ٤٦:

إذا استأجر الرجل من المالك عينا كلية غير مشخصة، و دفع المالك له فردا معيناً من الكلى ليقبضه و يستوفى منفعته، فوجد الفرد الذى دفعه المالك إليه معيباً، كما إذا استأجر منه دابة كلية ليركبها فدفع إليه دابة من دوابه فرآها معيبة و كما إذا استأجر منه دارا كلية

موصوفة، ليسكنها و كانت للمالك عدة دور يملكها و هى على نسق واحد من الوصف و دفع المالك إليه احدى الدور فوجدها معيبة، جاز للمستأجر أن يطالب المالك بإبدال الفرد المعيب بفرد آخر صحيح لا عيب فيه، و لا يثبت للمستأجر خيار العيب، و لا يجوز له فسخ الإجارة، فإذا تعذر على المالك أن يدفع البديل ثبت للمستأجر الخيار حين ذاك و جاز له فسخ الإجارة.

### المسألة ٦٧:

إذا استأجر الرجل من صاحبه بعض أملاكه و جعل عوض الإجارة عينا شخصية و جرى العقد على ذلك، و مثال ذلك أن يستأجر منه داره أو دكانه بعشرة أمان معينة من الحنطة، فقال له المؤجر آجرتك الدار المعينة مدة شهرين مثلا بهذه الأمان العشرة الخاصة من الحنطة، و قبل المستأجر و دفع إليه الأمان، و لما قبض المؤجر الأجرة المعينة و جدها معيبة، فيجرى فى الأجرة المعينة فى هذا الفرض التفصيل السابق ذكره فى العين المستأجرة إذا و جدها المستأجر معيبة، فإذا كان المؤجر عالما بوجود العيب فى عين الأجرة قبل المعاملة، و أجرى العقد مع علمه بالعيب فى الأجرة المعينة، صحت الإجارة و لم يثبت للمؤجر خيار العيب، و كذلك إذا علم بوجود العيب حين المعاملة، فأتم العقد مع علمه بالعيب.

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٢٧٦

و إذا كان المؤجر جاهلا- بوجود العيب فى عين الأجرة و كان وجود العيب فيها سابقا على العقد، ثبت للمؤجر الخيار، فيجوز له أن يفسخ عقد الإجارة و يرد الأجرة المعيبة على المستأجر، و يسترد منه العين المستأجرة و يجوز له أن يرضى بالإجارة فيمضى العقد بالأجرة المسماة المعيبة، و يشكل الحكم بجواز مطالبة المؤجر للمستأجر بأرش النقصان فى الأجرة، كما تقدم الإشكال فى نظيره فى المسألة الرابعة و الستين فى الصورة الثانية منها.

### المسألة ٦٨:

إذا استأجر الرجل من غيره شيئا، و كان مال الأجرة الذى وقع عليه العقد بين الطرفين منفعة خاصة لعين من الأعيان الشخصية، كما إذا استأجر من صاحبه دارا ليسكنها مدة ستة أشهر و جعل العوض لذلك منفعة دكان يملكه المستأجر مدة سنة كاملة، و حين قبض المؤجر الدكان ليستوفى منفعته و هى عوض اجارة داره وجد الدكان معيبا، و هو يجهل وجود العيب، فيجرى فيه التفصيل المتقدم ذكره فى عيب العين المستأجرة، و تجرى فيه فروضها و تنطبق على الفروض أحكامها، و تراجع المسألة الرابعة و الستون.

### المسألة ٦٩:

إذا كانت الأجرة فى عقد الإجارة أمرا كليا، و دفع المستأجر للمؤجر منه فردا خاصا، و قبضه عوضا عن إجارته، و بعد القبض وجد المؤجر الفرد المدفوع اليه معيبا، جاز للمؤجر أن يطالب المستأجر بإبدال الفرد المدفوع اليه بفرد صحيح لا عيب فيه، و لا يثبت له خيار الفسخ كما تقدم نظير ذلك فى العين المستأجرة فى المسألة السادسة و الستين.

### المسألة ٧٠:

إذا استأجر الشخص من غيره شيئاً يملكه مدة معينة بعوض معلوم، أو استأجره لعمل معين بعوض معلوم، ثم ظهر للمستأجر أنه مغبون في الإجارة، ثبت له خيار الغبن فيها، و جاز له أن يفسخ العقد و يرد العين المستأجرة و يسترد منه الأجرة المسماة، و أن يرضى بالعقد بالأجرة المسماة، إلا إذا شرط المؤجر عليه في ضمن العقد سقوط حقه من الخيار

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٢٧٧

إذا كان مغبونا، و قبل هو بالشرط، فلا يثبت له الخيار حين ذاك.

و كذلك إذا ظهر للمؤجر أنه مغبون في الأجرة، فيثبت له الخيار على نهج ما تقدم إلا إذا اشترط عليه المستأجر في ضمن العقد سقوط الخيار إذا كان مغبونا.

### المسألة ٧١:

لا يحق للمغبون منهما أن يطالب الغابن بالتفاوت ما بين الأجرتين، و لا يجب عليه القبول إذا بذل الغابن له التفاوت المذكور.

### المسألة ٧٢:

لا يثبت الخيار للمستأجر و لا للمؤجر إذا كان عالماً بالغبن قبل العقد، أو علم به حين اجراء عقد الإجارة بينهما، فأتم العقد مع علمه بالغبن.

### المسألة ٧٣:

يجوز للغابن أن يصالح المغبون على إسقاط حقه من الخيار، فإذا صالحه على ذلك بمقدار من المال، و قبل المغبون بالمصالحة سقط حقه من الخيار، و لم يجوز له أن يفسخ العقد، و وجب على الغابن أن يدفع له العوض الذي جرى عليه الصلح، إلا إذا ظهر له انه مغبون في عقد الصلح أيضاً، فيجوز له فسخ الصلح ثم فسخ الإجارة.

### المسألة ٧٤:

إذا استوفى المستأجر منفعة العين المستأجرة في جميع المدة المعينة في عقد الإجارة أو في بعضها، ثم ظهر الغبن للمغبون من المتعاقدين، لم يسقط بذلك حقه من الخيار، فيجوز له ان يفسخ الإجارة و يرد العين المستأجرة و الأجرة المسماة في العقد الى مالكهما، و تثبت لمالك العين المستأجرة أجرة المثل عن منفعتها التي استوفاهما المستأجر.

و كذلك الحكم في الإجارة على العمل، فإذا أتم الأجير العمل الذي استؤجر عليه أو أتم بعضه، ثم ظهر الغبن للمغبون، فيجوز له فسخ الإجارة و رد الأجرة المسماة إلى مالكها، و تكون للعامل أجرة المثل عن عمله الذي أتى به للمستأجر.

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٢٧٨

### المسألة ٧٥:

يجوز للمؤجر أن يشترط لنفسه على المستأجر الخيار في ضمن عقد الإجارة في مدة معينة، فإذا شرط ذلك لنفسه و قبل المستأجر بذلك، ثبت له الخيار في الوقت الذي عينه، و جاز له أن يفسخ عقد الإجارة فيه، و يجوز ذلك للمستأجر أيضا، فإذا شرط الخيار لنفسه في ضمن العقد في وقت معين، و قبل المؤجر بذلك ثبت له الخيار كما شرط، و جاز له الفسخ. و يجوز اشتراط ذلك لهما معا، بل يجوز لهما و لأحدهما أن يشترط الخيار في العقد لشخص ثالث غيرهما، فيكون الشخص الثالث هو صاحب الخيار، فيجوز له أن يفسخ الإجارة في الوقت المعين، كما سبق نظيره في فصل الخيارات من كتاب التجارة. و يجوز لمالك العين المستأجرة ان يشترط لنفسه خيار فسخ الإجارة إذا هو رد الأجرة المسماة على المستأجر في وقت معين، و يجوز للأجير أن يشترط ذلك لنفسه إذا هو رد العوض على مستأجرة في وقت معلوم، فإذا رد المشتري منهما العوض في الوقت الذي عينه جاز له ان يفسخ الإجارة كما شرط و قد سبق نظيره في البيع. و يجوز لكل واحد من المتعاقدين أن يشترط على صاحبه أنه يستشير شخصا ثالثا في أمر الفسخ في وقت معين فان رجح له الفسخ فسخ العقد، و ان رجح له إبقاء العقد أبقاه، فإذا قبل صاحبه بالشرط نفذ و لزم العمل به.

### المسألة ٧٦:

إذا استوفى المستأجر المنفعة التي استأجر العين لها في بعض المدة، ثم حل الوقت الذي اشترط فيه أحد المتعاقدين الخيار لنفسه، لم يمنع ذلك من أن يأخذ بخياره، فيجوز له بعد حضور الوقت المعين و بعد رد العوض إذا اشترط الخيار بذلك: أن يفسخ العقد و يرد العين المستأجرة إلى مالكيها، و يرد الأجرة المسماة إلى دافعها، و تثبت لمالك العين المستأجرة أجرة المثل عن منفعتها التي استوفاهما المستأجر، و كذلك الحكم كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٢٧٩ في الفرض الأخير، فإذا قام الأجير ببعض العمل الذي استأجر عليه، ثم حضر وقت الخيار لصاحب الخيار و كمل شرطه، جاز له أن يفسخ العقد، و كانت للأجير أجرة المثل للعمل الذي قام به للمستأجر.

### المسألة ٧٧:

إذا شرط المؤجر أو المستأجر في عقد الإجارة على صاحبه شرطا و قبل به صاحبه ثم لم يف له بالشرط، ثبت للمشتري خيار تخلف الشرط، على النحو الذي فصلناه في مبحث الخيارات من كتاب التجارة. و هكذا يجرى في الإجارة جميع الخيارات التي تقدم بيانها في مبحث الخيارات عدا ما استثنى منها، فيجرى في الإجارة خيار تبعض الصفقة، و خيار تعذر التسليم، و خيار تخلف الوصف، و خيار الشركة، و لا يجرى فيها خيار المجلس، و لا خيار الحيوان، و لا خيار التأخير ثلاثة أيام، و قد ذكرنا في فصل الخيارات و في كتاب الصلح ان هذه الخيارات الثلاثة تختص بالبيع وحده، و لا تجرى في ما سواه من المعاملات، و اما خيار ما يفسد ليومه فيشكل الأمر فيه، و لعله من أفراد خيار التأخير فيكون مما يختص بالبيع.

### المسألة ٧٨:

إذا أفلس المستأجر و حجر عليه الحاكم الشرعى لقصور أمواله عن الوفاء بجميع ديونه الحالة عليه، و كانت الأجرة المسماة أحد ديونه التى حجر عليه من أجلها، تخير المالك بين أن يفسخ الإجارة فيسترد العين المستأجرة و منفعتها التى ملكها للمستأجر فى مدة الإجارة، و أن يبقى الإجارة بحالها، و يضرب بدينه و هو الأجرة المسماة فى أموال المفلس مع بقية الغرماء.

و هذا الخيار هو خيار التفليس الذى يذكره الفقهاء فى كتاب البيع، و فى كتاب الحجر، و نظيره أيضا الخيار الذى يثبت للبائع إذا وجد عين ماله الذى باعه على المفلس فى جملة أمواله المحجورة، و كان ثمن المال المبيع أحد الديون التى حجر على المفلس من أجلها، فيتخير البائع فى هذه الصورة بين أن يفسخ البيع فىأخذ عين ماله و لا يشاركه فيه احد من

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٢٨٠

الغرماء، و ان يمضى البيع و يضرب بدينه و هو الثمن مع سائر الغرماء فى أموال المفلس.

### المسألة ٧٩:

إذا ثبت الخيار للمؤجر أو للمستأجر، ففسخ العقد فى أول المدة المعينة للإجارة، رجعت العين المستأجرة و منفعتها كاملة إلى مالكةا و هو المؤجر، و رجعت الأجرة المسماة كاملة إلى مالكةا و هو المستأجر، و لا شبهة فى ذلك.

و إذا فسخ صاحب الخيار بعد مضى شطر من المدة و قد استوفى المستأجر بعضا من المنفعة، أو قام الأجير ببعض العمل المستأجر عليه، و كان سبب الخيار الذى أخذ به و فسخ من أجله ثابتا من حين العقد كما إذا كان المستأجر مغبونا من حين العقد و لم يعلم بالغبن الا- بعد ذلك، و كما إذا كان فى العين المستأجرة عيب حين العقد أو قبله و لم يعلم به المستأجر إلا بعد ذلك، و كما إذا اشترط لنفسه خيار الفسخ بعد شهر من العقد مثلا أو إذا هو رد العين على المالك بعد شهر، ففى مثل هذه الصور يتخير صاحب الخيار بين ان يفسخ العقد من أصله فيرجع اليه تمام الأجرة المسماة، و تثبت للمؤجر أجره المثل بالنسبة الى ما مضى، و أن يفسخ العقد من ذلك الحين فتقسم الأجرة المسماة بين المؤجر و المستأجر، فيكون للمؤجر منها بنسبة ما مضى من المدة إلى مجموعها، و يرجع الى المستأجر منها بنسبة ما بقى. و إذا كان سبب الخيار طارئا فى أثناء المدة، كما إذا انهدمت الدار المستأجرة فى أثناء المدة، ففسخ صاحب الخيار بموجب خياره، قسمت الأجرة المسماة بينهما كما تقدم فى الشق الثانى، فكان للمؤجر من الأجرة بنسبة ما مضى من المدة و رجع الى المستأجر منها بنسبة ما بقى منها.

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٢٨١

### الفصل الثالث يملك العوضان فى الإجارة بنفسى العقد

### المسألة ٨٠:

إذا تم عقد الإجارة بين المتعاملين، ملك المستأجر منفعة العين المستأجرة بنفس العقد ملكا تاما مستقرا، و لم يتوقف تحقق ملكه لها و لا استقراره على حصول أمر آخر، و ملك المؤجر الأجرة المسماة بنفس العقد كذلك ملكا تاما مستقرا، و لم يتوقف تحقق ملكه لها و لا استقراره على حصول أمر آخر، و وجب على كل واحد منهما تسليم العوض الذى عينه، لصاحبه الذى ملكه بالعقد، و لكن لا يحق لأحدهما أن يطالب بالعوض الذى ملكه من صاحبه، حتى يسلم هو لصاحبه العوض الآخر الذى ملكه لصاحبه فلا- يطالب المستأجر المالك بتسليم المنفعة حتى يسلمه هو الأجرة، و لا يطالب المالك المستأجر بدفع الأجرة، حتى يسلمه هو المنفعة.



وكذلك الحال في الإجارة على العمل، فيملك المستأجر العمل المعين على الأجير، ويملك الأجير الأجرة المسماة على المستأجر بنفس العقد ملكا مستقرا، فيجب على كل واحد منهما أن يسلم صاحبه عوضه الذي صار إليه، ولا يحق لأحدهما أن يطالب بعوضه حتى يسلم هو ما وجب عليه.

### المسألة ٨١:

يتحقق تسليم المنفعة بتسليم العين ذات المنفعة، فإذا آجر المالك غيره دارا ليسكنها، أو دكانا لبيع فيه و يشتري، أو دابة ليركبها، و سلم إليه العين المستأجرة، فقد سلمه منفعتها، و جاز له أن يطالب المستأجر بالأجرة المسماة له بالعقد إذا لم يكن دفعها إليه. و يتحقق تسليم العمل المستأجر عليه بإتمام العمل، سواء كان العمل مما يتعلق بالنفس، كالصلاة و الصوم و الحج و العمرة و الزيارة، أم كان مما يتعلق بمال للمستأجر و هو في يد الأجير و تحت استيلائه كخياطة ثوب المستأجر و صياغة خاتمه و نسخ كتابه، أم لم يكن تحت

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٢٨٢

استيلاء الأجير كبناء منزل المستأجر و زرع بستانه، أو حفر بئر أو استخراج عين فيه، أو إصلاح جهاز أو آلة في منزله. و الظاهر أنه يجوز للعامل أن يطالب المستأجر بأجرة ما أنجز له من العمل الذي استأجره عليه و لا يتوقف جواز المطالبة على إتمام العمل كله، و خصوصا إذا كان العمل ينحل إلى أعمال، كالصلاة و الصوم و شبههما، و يتضح ذلك جليا إذا كان العمل المستأجر عليه طويلا جدا، كما إذا استأجر الشخص لخدمة عدة من السنين، أو لصوم أشهر كثيرة نعم لا يحق للأجير أن يطالب المستأجر بأجرة غير ما أنجز له من العمل.

و يتحقق تسليم الأجرة بإقباضها إذا كانت معينة شخصية، و بإقباض مصادقها الذي يتحقق وجودها به إذا كانت كلية، و بتسليم العين التي تستوفى منها إذا كانت منفعة.

### المسألة ٨٢:

إذا اشترط المؤجر أو المستأجر في العقد تأجيل التسليم في المنفعة أو في الأجرة المسماة، إلى أجل مسمى نفذ الشرط و لزم العمل بموجبه، و لم يجز للآخر المطالبة به حتى يحل أجله، و إذا اشترط المؤجر في عقد الإجارة تقديم تسليم الأجرة على تسليم المنفعة أو العكس لزم الوفاء بالشرط، و كذلك إذا اشترط الأجير تقديم تسليم الأجرة على العمل فيجب اتباع الشرط، و إذا كان المتعارف بين الناس أو كانت العادة المعروفة بين أصحاب البلد أو أصحاب العمل ان تسليم الأجرة قبل تسليم المنفعة أو قبل تسليم العمل كان ذلك بحكم الشرط فيلزم اتباعه.

### المسألة ٨٣:

إذا تراضى المتعاقدان فسلم كل واحد منهما ما وجب عليه تسليمه من عوض لصاحبه دفعة واحدة أو ابتداء أحدهما بتسليم ما لديه أولا ثم سلمه الآخر من بعده، أو قبل بتأخير التسليم من صاحبه مدة، أو تراضيا فجعل أحدهما العوض الذي عنده بيد أمين، و سلم الآخر العوض الذي عنده لصاحبه، أو تراضيا بغير ذلك من الصور صح لهما ما تصالحا عليه و رتبا أثر العقد حسب اتفاقهما، و إذا تعاسرا و

لم

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٢٨٣

يتفقا على وجه من الوجوه أجبرهما الحاكم الشرعى على إنفاذ العقد فى صورة من الصور.

**المسألة ٨٤:**

إذا امتنع مؤجر العين من تسليمها للمستأجر، و كان المستأجر باذلاً- لعوض الإجارة غير ممتنع من تسليمه، أو كان قد اشترط على المؤجر تأجيل تسليم الأجرة إلى أجل مسمى، جاز للمستأجر أن يجبر المؤجر على تسليم العين المستأجرة، و ان لم يمكن له أن يجبره على ذلك، ثبت للمستأجر خيار الفسخ، فيجوز له أن يفسخ الإجارة، و يسترد من صاحبه الأجرة المسماة إذا كان قد دفعها إليه، و يجوز له أن يمضى الإجارة و يطالب المؤجر بعوض ما فاته من المنفعة، و كذلك الحكم إذا امتنع المستأجر من تسليم الأجرة، و كان المؤجر باذلاً للعين المستأجرة أو كان قد شرط على المستأجر تأجيل تسليمها إلى أجل مسمى، فيجوز للمؤجر أن يجبره على تسليم الأجرة، فان لم يمكن له إجباره ثبت للمؤجر الخيار المذكور.

**المسألة ٨٥:**

إذا سلم المؤجر العين المستأجرة للمستأجر، ثم أخذها منه بعد التسليم بلا فاصلة، أو تركها عنده بعض المدة ثم أخذها منه، جرى فيه الحكم المتقدم فى المسألة السابقة، فيجوز للمستأجر أن يجبره على التسليم، فان لم يمكن له إجباره ثبت للمستأجر الخيار المتقدم ذكره، و إذا هو اختار فسخ الإجارة و كان فسخه فى ابتداء المدة كما هو الفرض الأول رجع على المؤجر بجميع الأجرة المسماة، و ان كان فسخه فى أثناء المدة كما هو الفرض الثانى رجع على المؤجر بما يقابل بقية المدة من الأجرة المسماة، و له أن يمضى الإجارة و يطالب المؤجر بعوض ما فاته من المنفعة، و هو الشق الثانى من الخيار الذى ثبت له.

**المسألة ٨٦:**

إذا استأجر الرجل عينا و سلمه المؤجر العين فى ابتداء مدة الإجارة و بقيت العين فى يده الى ان انقضت المدة استقرت عليه الأجرة و ان لم يستوف المنفعة من العين إذا كان عدم استيفائه المنفعة باختياره، كما

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٢٨٤

إذا استأجر من المالك دارا معينة، فاستلمها من المالك و لم يسكنها باختياره، و كما إذا استأجر منه محلا أو حانوتا معينة، فقبضه منه و لم يتجر فيه باختياره، و كما إذا استأجر منه سيارة معينة لتكون تحت تصرفه فى تنقلاته، فقبضها و لم يستوف منفعتها كذلك حتى انقضت المدة، فيجب على المستأجر دفع الأجرة المسماة للمؤجر، و مثله فى الحكم ما إذا بذل المؤجر العين المستأجرة فلم يقبضها المستأجر و لم يتسلمها منه باختياره حتى انقضت مدة الإجارة، فتستقر الأجرة المسماة على المستأجر بذلك و يجب عليه دفعها الى المؤجر.

و كذلك الحكم إذا استأجر الإنسان عينا كلية، و سلم إليه المؤجر فردا خاصا من ذلك الكلى بقصد الوفاء بالعقد، كما إذا استأجر منه دارا كلية موصوفة، و كانت لدى المالك عدة من الدور كما وصف، و سلم إليه احدى الدور وفاء بعقده و بقيت الدار فى يده حتى

انقضت مدة الإجارة، فيجب عليه دفع الأجرة المسماء للمؤجر و ان لم يسكن الدار التي استلمها باختياره، و مثله ما إذا بذل له المؤجر الفرد الذى عينه من الكلى فلم يتسلمه المستأجر باختياره حتى انقضى الأجل، فيجب عليه دفع الأجرة للمؤجر.

### المسألة ٨٧:

إذا استأجر الإنسان أجيروا ليعمل له عملا معيناً فى وقت معين، بأجرة معينة، كما إذا استأجره لينسخ له كتاباً فى أيام معلومة، أو استأجره ليخيط ثوبه المعين، أو يصلح له سيارته الخاصة فى وقت معين و هياً الأجير و بذل نفسه للعمل المستأجر عليه، و لم يعطه المستأجر الكتاب المعين ليكتبه، و لم يسلمه الثوب أو السيارة، و هو مختار فى ذلك حتى انقضت المدة المضروبة لذلك العمل، و جب على المستأجر أن يدفع للأجير أجرته المسماء، سواء شغل الأجير نفسه فى تلك المدة بعمل آخر أم لا، و سواء كان العمل الذى قام به لنفسه أم لشخص غيره.

### المسألة ٨٨:

إذا استأجر الإنسان عينا و سلمه المؤجر العين المستأجرة و لم يستوف

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٢٨٥

المستأجر المنفعة منها حتى انقضت مدة الإجارة و كان معذورا فى عدم استيفاء المنفعة فهانها صور.

(الصورة الأولى): أن يكون عذر المستأجر فى عدم استيفاء المنفعة عاما له و لغيره، كما إذا حدثت حرب منعت من الوصول الى الدار المستأجرة أو الحانوت ليسكن فى الدار و يكتسب فى الحانوت، و كما إذا منعت الدولة السفر الى البلد فلم يمكنه الوصول الى الدار أو الحانوت لينتفع بهما و لو بالإجارة من غيره و كما إذا منعه مطر شديد أو نزول ثلج كثير من ركوب السيارة المستأجرة و استعمالها حتى انقضى الوقت، و الظاهر بطلان الإجارة فى هذه الصورة، و لا تلزم المستأجر الأجرة.

و إذا استوفى المستأجر المنفعة فى بعض المدة، ثم منعه العذر العام من استيفاء المنفعة فى بقية المدة صحت الإجارة فى بعض المدة الذى استوفى فيه منفعة العين، فتكون للمؤجر حصة ذلك البعض من الأجرة المسماء، و بطلت الإجارة فى الباقي الذى لم يتمكن فيه من استيفاء المنفعة، فلا يكون للمؤجر فيه شىء من الأجرة.

### المسألة ٨٩:

(الصورة الثانية): أن يكون عذر المستأجر عن استيفاء المنفعة خاصا به، كما إذا سجن فلم يستطع سكنى الدار المستأجرة أو التكبسب فى الحانوت، أو الركوب فى السيارة، أو مرض فلم يتمكن من ذلك، و هذا الفرض يقع على أنحاء.

النحو الأول: أن يكون المؤجر قد اشترط على المستأجر فى ضمن العقد على نحو التقييد، أن يكون هو الذى يستوفى منفعة العين بنفسه، و المراد بالتقييد أنه خص الإجارة به، فلا تشمل الإجارة ما إذا استوفى المنفعة غيره، و يكون الشرط بنحو وحدة المطلوب كما يقول بعض الفقهاء.

النحو الثانى: أن يكون المؤجر قد اشترط على المستأجر ذلك، على نحو لا يقيد الإجارة به، و يكون من الشرط فى ضمن العقد بنحو تعدد المطلوب.

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٢٨٦

النحو الثالث: أن يطلق المؤجر عقد الإجارة فلا يشترط على المستأجر أن يستوفى المنفعة بنفسه. فإذا كان الفرض على النحو الأول، و هو أن يكون المؤجر قد قيد إجارته بأن يكون المستأجر هو المستوفى للمنفعة بنفسه لا غيره، فالظاهر بطلان الإجارة إذا سجن المستأجر أو مرض أو طرأ له عذر خاص آخر، فلم يتمكن من استيفاء المنفعة بنفسه، لتعذر المنفعة الخاصة المقصودة بالإجارة، و لا تثبت الأجرة للمؤجر.

### المسألة ٩٠:

الصورة الثالثة: ان يكون عذر المستأجر عن استيفاء المنفعة خاصا به كالمرض و السجن، و يكون المؤجر قد شرط عليه أن يستوفى منفعة العين بنفسه على نحو الاشتراط في ضمن العقد و تعدد المطلوب فالإجارة غير مقيدة بالشرط، و لكن الالتزام بالشرط مطلوب أيضا، فإذا مرض المستأجر أو سجن فلم يستوف المنفعة لذلك لم تبطل الإجارة لعدم تعذر المنفعة فيمكن له أن يستوفىها بإجارة الدكان أو الدار من غيره، و لكن يثبت الخيار في الفسخ أو الإمضاء للمؤجر، بسبب تخلف شرطه الذي شرطه على المستأجر.

### المسألة ٩١:

الصورة الرابعة: أن يكون عذر المستأجر في عدم استيفائه منفعة العين المستأجرة خاصا به كما تقدم، و يكون المؤجر قد أطلق عقد الإجارة و لم يشترط على المستأجر في استيفاء المنفعة شيئا، فإذا مرض المستأجر أو سجن و لم يستوف المنفعة بنفسه، لم تبطل الإجارة بذلك و تثبت للمؤجر الأجرة المسماة في العقد و لا خيار له.

### المسألة ٩٢:

إذا سلم المؤجر العين المستأجرة، و قبضها المستأجر منه و لم يستوف منفعتها في بعض المدة جرت في هذه المسألة جميع الفروض المتقدم ذكرها، فقد يكون المستأجر مختارا في عدم استيفاء المنفعة في بعض المدة، و قد يكون معذورا في ذلك، و إذا كان معذورا فيه، فقد يكون

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٢٨٧

العذر عاما له و لغيره و قد يكون خاصا به الى آخر ما قدمنا ذكره من الفروض في المسألة السابقة، و ينطبق على كل فرض منها حكمه الذي تقدم بيانه فلا فرق بين ما إذا كان عدم استيفاء المنفعة في جميع المدة و في بعضها. و كذلك إذا كانت الإجارة على العمل فلم يستوف المستأجر بعض العمل المستأجر عليه فتجرى الفروض كلها و تبطل الإجارة في مورد البطلان منها، و تصح حيث تصح، و يثبت الخيار حيث يثبت هناك.

### المسألة ٩٣:

إذا استأجر الإنسان أجيرا حرا لعمل من الأعمال أو لمنفعة من المنافع المحللة، ملك المستأجر منه عمله و منفعته المستأجر عليهما، و

أصبحا مضمونين عليه، فإذا هيا الأجير نفسه و بذلها لتوفيه العمل و المنفعة المستأجر عليهما، و لم يستوفهما المستأجر باختياره، ضمن للأجير عمله و منفعته و وجب عليه دفع الأجرة المسماة، كما تقدم في المسألة السابعة و الثمانين.

و كذلك إذا ملك منه العمل و المنفعة بصلح أو هبة، أو جعله ثمنا في بيع أو عوضا في معاملة شرعية صحيحة فيكون العمل و المنفعة مملوكين له و مضمونين عليه بعوضهما.

و لا- يضمن عمل الحر و لا منفعته بمجرد التفويت من غير أن يملكهما بعقد أو معاملة، كما إذا شغله بشيء حتى فات منه العمل أو المنفعة، بل و حتى إذا حبسه بحق أو بغير حق، و كان كسوبا.

و يضمن الرجل عمل العبد المملوك و منفعته إذا استأجره لهما من سيده و لم يستوف المستأجر المنفعة أو العمل باختياره، فيلزمه دفع الأجرة المسماة، و كذلك إذا آجر العبد نفسه باذن مولاه.

و يملك الرجل أعمال العبد و منافعه إذا ملكهما إياه مولاه أو وكيل المولى بصلح أو معاملة شرعية صحيحة أو جعلهما عوضا في بعض المعاملات، و يملك أعماله و منافعه كذلك إذا ملكهما العبد نفسه إياه بإذن مولاه.

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٢٨٨

### المسألة ٩٤:

إذا استأجر الرجل من غيره دابة فشردت بحيث لا يمكن للمستأجر العثور عليها و استيفاء المنفعة المعلومه منها، و كان شرودها قبل التسليم أو بعده و قبل أن يتمكن المستأجر من استيفاء منفعتها كانت الإجارة باطلة، و رجعت الأجرة المسماة إلى المستأجر، و إذا كان شرود الدابة في أثناء المدة، بطلت الإجارة في ما بقى من المدة، و تقسّطت الأجرة المسماة بين المؤجر و المستأجر بالنسبة، فيثبت للمؤجر منها بنسبة ما مضى من المدة و يرجع الى المستأجر منها بنسبة ما بقى، فإذا مضى من المدة ثلثها مثلا كان للمؤجر ثلث الأجرة المسماة و للمستأجر ثلثاها، و إذا مضى نصف المدة كان لكل واحد منهما نصف الأجرة، و كذلك الحكم إذا استأجر الرجل العبد من مالكه، فأبق العبد بحيث لا- يقدر على استيفاء منفعته، أو استأجر السيارة فسرقت و لم يمكن العثور عليها، فيجرى فيها التفصيل المذكور.

### المسألة ٩٥:

إذا غضب العين المستأجرة أحد قبل أن يقبضها المستأجر، فلم يستطع أن يستوفى منها شيئا من منفعتها، تخير المستأجر بين أن يفسخ عقد الإجارة، فيرجع على المؤجر بالأجرة المسماة إذا كان قد دفعها إليه، و أن يبقى الإجارة و يرجع على الغاصب بأجرة المثل للعين المغصوبة مدة الإجارة.

و إذا كان الغصب بعد أن قبض المستأجر العين المستأجرة، لم يجز له أن يفسخ الإجارة، و كان له ان يرجع على الغاصب بأجرة المثل، سواء كان الغصب في أول مدة الإجارة أم في أثنائها.

و كذلك الحكم إذا لم يغصب المتسلط العين، و لكنه منع المستأجر من استيفاء المنفعة، فإن كان ذلك قبل قبض العين تخير المستأجر بين أن يفسخ الإجارة و يرجع على مؤجرها بالأجرة، و أن يمضى الإجارة و يرجع على الظالم بأجرة المثل، و ان كان منعه بعد قبض العين لم يجز للمستأجر أن يفسخ الإجارة و كان له الرجوع على الظالم بأجرة المثل.

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٢٨٩

و إذا غصب الغاصب العين المستأجرة قبل قبضها، ثم أرجعها إلى المستأجر في أثناء المدة لم يسقط بذلك خيار المستأجر، و إذا أراد الفسخ فالأحوط له لزوماً ان لم يكن هو الأقوى: ان لا يفسخ إلا في الجميع.  
و كذلك الحكم إذا منعه قبل القبض عن استيفاء المنفعة من غير غصب للعين، ثم رفع منعه في أثناء المدة.

### المسألة ٩٦:

إذا استأجر الرجل عينا شخصية، فتلقت العين المستأجرة قبل أن يقبضها المستأجر من صاحبها بطلت إيجارها، و كذلك إذا تلقت العين بعد قبضها بلا فاصلة من الزمان، أو تلقت قبل حلول مدة الإجارة في ما إذا كانت المدة منفصلة عن زمان العقد، فتبطل الإجارة في هذه الفروض الثلاثة، و لا يستحق المؤجر شيئاً من الأجرة.  
و إذا تلقت العين بعد مضي بعض المدة بطلت الإجارة في بقية المدة، و رجع المستأجر على المؤجر بما قابل بقية المدة من الأجرة المسماة، فإذا كان الباقي نصف المدة رجع المستأجر بنصف الأجرة، و إذا كان الباقي ثلث المدة رجع بثلث الأجرة، و هكذا.  
و إذا تفاوتت أجزاء المدة في مقاديرها من الأجرة، كما إذا كانت أجرة العين في أيام الصيف أكثر أو أقل من أجزائها في أيام الشتاء، و كما إذا كانت أجزائها في أيام الموسم أعلى من سائر الأيام، لوحظت النسبة ما بين الأيام و رجع بما قابل بقية المدة بنسبتها إلى أجرة مجموع المدة.

### المسألة ٩٧:

إذا تلف بعض العين التي استأجرها، بطلت الإجارة في ذلك البعض التالف بنسبته الى مجموع العين، فإذا كان التالف نصف العين مثلاً بطل العقد في نصف الإجارة، و إذا كان التالف ربع العين بطل العقد في ربع الإجارة، و هكذا، و توجه التفصيل الذي تقدم ذكره في تلف جميع  
كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٢٩٠

العين، فإذا كان تلفه قبل القبض أو بعده بلا فاصل من الزمان أو قبل حضور مدة الإجارة، بطلت الإجارة في ذلك البعض التالف، و لم يستحق المؤجر من أجرته شيئاً، و إذا كان تلفه بعد مضي بعض المدة، بطلت اجارة البعض التالف في بقية المدة، و رجع المستأجر على المؤجر بما قابل بقية المدة من الأجرة المسماة، و كان للمستأجر خيار تبعض الصفقة في إجارة البعض الباقي من العين غير التالف.

### المسألة ٩٨:

ما ذكرناه في المسألتين المتقدمتين في تلف جميع العين المستأجرة و في تلف بعضها من الأحكام انما هو في التلف السماوي الذي لا يستند الى سبب اختياري من الإنسان، و منه ما إذا أتلقت العين حيوان أو أتلقت بعضها، و كان الإتلاف يستند الى الحيوان نفسه، كما إذا صال الحيوان على الدابة المستأجرة فقتلها، أو ضرب الآنية المستأجرة برجله فكسرها.  
و إذا كان إتلاف الحيوان للعين مستندا الى فعل الإنسان و تحريضه مثلاً لحقه حكم ذلك الإنسان تقديماً للسبب على المباشر.

**المسألة ٩٩:**

إذا أتلّف المستأجر العين المستأجرة بعد أن قبضها من المؤجر، فلا ريب في صحة الإجارة، فيجب على المستأجر دفع الأجرة المسماة للمؤجر، و يجب عليه دفع قيمة العين التالفة.

و إذا هو أتلّف العين المستأجرة قبل أن يقبضها من المؤجر، فقد ذكر جماعة من الأكابر ان إتلاف المستأجر للعين بمنزلة قبضها، فتصح الإجارة كما في الفرض السابق.

و هذا الحكم على إطلاقه ممنوع، فان القبض هو الاستيلاء على العين، و إتلاف المستأجر للعين لا يكون قبضا لها حتى يكون معه نحو استيلاء من المستأجر على العين، كما إذا استولى على الآنية فكسرها، أو على الحيوان فقتله أو على الفرش و الثياب فأحرقها، فإذا تحقق منه استيلاء على العين المستأجرة تحقق القبض و صحت الإجارة، و لزم المستأجر دفع الأجرة المسماة للمؤجر، و وجب عليه دفع قيمة العين التالفة.

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٢٩١

و إذا لم يتحقق الاستيلاء على العين لم يحصل القبض، فإذا تلفت العين بطلت الإجارة، و وجب على المستأجر أن يدفع قيمة العين لإتلافها.

**المسألة ١٠٠:**

إذا أتلّف المؤجر العين المستأجرة قبل أن يقبضها المستأجر منه، فالظاهر بطلان الإجارة بذلك، و لا شيء لكل من المستأجر و المؤجر على الآخر، و إذا هو أتلّفها بعد القبض تخير المستأجر بين أن يفسخ الإجارة فيسترد الأجرة المسماة من المؤجر إذا كان قد دفعها إليه، و أن يمضى الإجارة و يرجع على المؤجر بقيمة المنفعة التي أتلّفها مع العين.

**المسألة ١٠١:**

إذا أتلّف العين المستأجرة شخص آخر غير المؤجر و المستأجر كان ضامنا لما أتلّفه، فإن كان قد أتلّف العين بعد أن تمت الإجارة و قبض المستأجر العين، ضمن المتلف للمستأجر قيمة المنفعة التي ملكها بالإجارة، و ضمن لمالك العين قيمة العين و هي مسلوبة المنفعة، و إذا كان قد أتلّف العين قبل أن يقبضها المستأجر بطلت الإجارة بذلك، فلا شيء للمستأجر على المتلف، و ضمن المتلف قيمة العين و المنفعة معا لمالكهما و هو المؤجر.

**المسألة ١٠٢:**

إذا استأجر أحد من غيره عينا كلياً، و دفع المالك المؤجر له فردا معيناً من الكلى، ثم تلف الفرد الذي عينه المؤجر و سلمه إليه لم تبطل الإجارة بذلك، و مثاله أن يستأجر الرجل من المالك آنية موصوفة لوضع الطعام و الشراب فيها، فيدفع إليه مالك الأواني آنية معينة كما وصف، أو يستأجر منه دابة للركوب، أو بقرة للحلب فيدفع إليه المالك دابة أو بقرة يعينها له كما وصف في عقد الإجارة، فإذا تلف الفرد الخاص الذي عينه المالك و دفعه للمستأجر، لم تبطل الإجارة بتلفه، و وجب على المؤجر أن يدفع له فردا غير التالف،

سواء كان الفرد التالف مضمونا على المستأجر أو على غيره أم لا.

### المسألة ١٠٣:

إذا استأجر أحد أجيروا يعمل له عملا في عين يملكها، بأن يخطط له

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٢٩٢

ثوبا أو يصلح له آله أو جهازا معيناً، أو يجلد له كتاباً، و دفع المستأجر إليه العين التي استأجره للعمل فيها، ثم تلفت العين المذكورة بطلت الإجارة، فإذا كان تلف الثوب أو الجهاز أو الكتاب قبل ابتداء العمل به، رجعت الأجرة المسمأة كلها الى مالك العين و هو المستأجر، و إذا كان التلف بعد أن قام الأجير بشيء من العمل و أنجزه رجع الى المستأجر ما قابل بقيه العمل من الأجرة المسمأة، و يستحق الأجير منها ما قابل العمل الذي أنجزه، سواء كان تلف العين المذكورة سماوياً أم كان بإتلاف أحد، و لا ينافى ذلك أن تكون العين مضمونة على المتلف في بعض الصور، و سيأتي التعرض لذلك ان شاء الله تعالى.

### المسألة ١٠٤:

إذا دفع المستأجر إلى الأجير العين التي استأجره للعمل فيها، فسلم اليه الثوب ليخطه أو الجهاز ليصلحه، أو الكتاب ليجلده، ثم أ تلف المستأجر نفسه العين التي دفعها الى الأجير قبل العمل أو في أثناءه لم تبطل الإجارة بذلك على الأقوى، و قد تقدم في المسألة السابعة و الثمانين و في المسألة الثالثة و التسعين: ان الرجل إذا استأجر أجيروا يعمل له عملاً، و هيا الأجير نفسه و سلمها للمستأجر ليقوم له بالعمل، و لم يستوف المستأجر منه منفعة و عمله، و هو مختار في عدم استيفائه استحق عليه الأجير الأجرة المسمأة.

و نتيجة لذلك فإذا كان الأجير قد سلم نفسه ليقوم بالعمل في الفرض المذكور في المسألة استحق على المستأجر الأجرة و لم يسقط استحقاقه بإتلاف المستأجر للعين المذكورة.

و إذا أ تلف المستأجر الثوب أو الجهاز أو الكتاب قبل أن يسلم الأجير نفسه و يهيئها للعمل فالظاهر بطلان الإجارة في هذه الصورة فلا يستحق الأجير على المستأجر شيئاً.

### المسألة ١٠٥:

إذا استأجر إنسان من غيره داراً فانهدمت الدار أو انهدم بعض

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٢٩٣

بيوتها، ففي هذا الفرض صور نتعرض لها و لبيان أحكامها في ضمن مسائل.

(الصورة الأولى): ان ينهدم جميع الدار المستأجرة حتى تسقط بسبب انهدامها عن أن ينتفع بها أصلاً في الجهة المقصودة بالإجارة، و الحكم في هذه الصورة هو بطلان الإجارة، و ان أمكن الانتفاع بالدار في جهة أخرى غير الجهة المقصودة.

فإن حدث انهدام الدار كذلك قبل أن يقبضها المستأجر من مالكة رجعت الأجرة المسمأة كلها إلى المستأجر و كذلك الحكم إذا انهدمت الدار بعد أن قبضها المستأجر و قبل أن يمضى عليها شيء من المدة و هي في يده ليسكن فيها، أو قبل أن يصل الزمان الذي حدد للسكنى في العقد حين تكون مدة السكنى منفصلة عن حين العقد، فتبطل الإجارة و ترجع الأجرة المسمأة إلى المستأجر في هذه



الفروض.

و إذا كان انهدام الدار بعد أن مضى شيء من مدة الإجارة و هي في يد المستأجر بطلت الإجارة و رجع الى المستأجر من الأجرة المسماة بنسبة الباقي من المدة إلى مجموعها، فإذا كان الباقي نصف المدة مثلاً رجع الى المستأجر نصف الأجرة، و إذا كان الباقي ثلاثة أرباع المدة رجع إليه ثلاثة أرباع الأجرة و هكذا.

### المسألة ١٠٦:

(الصورة الثانية): أن تنهدم الدار و لا تخرج بسبب انهدامها عن الانتفاع أصلاً، فيمكن أن ينتفع بها بعد انهدامها في الجهة المقصودة بالإجارة و لكن بمرتبة ناقصة، فلا تبطل الإجارة بانهدام الدار في هذه الصورة، بل يثبت للمستأجر الخيار بين أن يفسخ الإجارة، و ان يمضيها بالأجرة المسماة و إذا هو اختار ففسخ الإجارة، فالحكم في الأجرة هو ما ذكرناه في المسألة التاسعة و السبعين، فلتراجع.

### المسألة ١٠٧:

(الصورة الثالثة): أن ينهدم بعض بيوت الدار بحيث يسقط ذلك البعض المنهدم منها عن الانتفاع به مطلقاً في الجهة المقصودة بالإجارة.

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٢٩٤

و يأتي في هذه الصورة الفرضان المتقدم ذكرهما في المسألة المائة و الخامسة، في انهدام جميع الدار، فقد يكون انهدام بعض بيوت الدار على النحو المذكور، قبل أن يقبضها المستأجر، أو بعد القبض بغير فاصلة من الزمان، أو قبل أن يأتي الزمان المعين للسكنى في عقد الإجارة، و قد يكون انهدام بعض بيوت الدار بعد مضى شيء من مدة الإجارة، و لكن الفرضين هنا لا يختلفان في المهم من الحكم.

فإذا كان انهدام بعض بيوت الدار على أحد الوجوه الثلاثة الأولى، بطلت الإجارة في البعض المنهدم من الدار، و صحت في البعض الباقي غير المنهدم منها، بنسبة هذا البعض الباقي الى مجموع الدار، فإذا كان الباقي غير المنهدم نصف الدار صحت الإجارة فيه بنصف الأجرة المسماة، و إذا كان الباقي ثلثي الدار صحت الإجارة فيه بتلك النسبة من الأجرة، و يثبت للمستأجر خيار تبعض الصفقة في إجارة البعض الباقي غير المنهدم من الدار، فيجوز له فسخ هذه الإجارة و إمضاؤها بحصة هذا البعض من الأجرة.

و إذا كان انهدام بعض بيوت الدار في أثناء مدة الإجارة، بطلت فيه كذلك، و رجع الى المستأجر من حصة البعض المنهدم من الأجرة بنسبة الباقي من المدة إلى مجموع المدة، فإذا كانت حصة البعض المنهدم من الأجرة المسماة تساوي نصفها، و كان الباقي من المدة هو نصف المدة، رجع الى المستأجر نصف الحصة المذكور، و هو ربع الأجرة المسماة، و يثبت للمستأجر خيار تبعض الصفقة في إجارة البعض الباقي غير المنهدم من الدار.

### المسألة ١٠٨:

(الصورة الرابعة): أن ينهدم بعض بيوت الدار، و لا يخرج ذلك البعض المنهدم عن الانتفاع به بل يكون مما يمكن الانتفاع به في الجهة المقصودة من الإجارة و لكن بمرتبة ناقصة، و لا تبطل الإجارة في هذه الصورة، و يكون للمستأجر الخيار بين أن يفسخ الإجارة

و ان يمضيها بالأجرة المسماة و تراجع المسألة التاسعة و السبعون في ما يتعلق بالأجرة إذا هو فسخ العقد.

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٢٩٥

### المسألة ١٠٩:

انما يكون انهزام الدار أو انهزام بعض بيوتها موجبا لبطلان الإجارة في الجميع أو في البعض كما فصلناه في المسائل المتقدمة، إذا كان الانهزام سببا لانعدام المنفعة المقصودة في نظر أهل العرف فإذا بادر مؤجر الدار بعد انهزامها أو انهزام بعضها الى تعمير ما انهزم منها، على نحو لا يفوت بسبب مبادرته على المستأجر شيء من المنفعة المقصودة أصلا، أو على نحو لا يفوت عليه شيء يعتد به من المنفعة، فالظاهر عدم بطلان الإجارة في هذه الصورة، و عدم جواز الفسخ إذا كان المنهزم هو البعض.

و من أمثلة ذلك أن يستأجر زيد الدار من مالكة في شهر محرم أو صفر ليسكنها ستة أشهر من أول شهر ربيع الأول، ثم تنهدم الدار أو ينهدم بعض بيوتها، و يبادر مالك الدار الى عمارتها و إصلاح ما انهزم منها قبل أن يأتي أول مدة الإجارة و هو شهر ربيع الأول، فلا يفوت على المستأجر شيء من المنفعة المقصودة، و من أمثلة ذلك ان يستأجر من المالك حانوتا أو محلا مدة معينة فينهزم الحانوت المستأجر أو المحل في الليل، و يبادر مالكة الى تعميره قبل أن يصبح الصبح، فلا يفوت على المستأجر شيء من المنفعة، و من أمثلة ذلك أن يستأجر الدار و فيها بيوت يحتاج إليها في الصيف خاصة أو يحتاج إليها في الشتاء خاصة فينهزم في أيام الشتاء البيت الذي يحتاج إليه في الصيف أو بالعكس، و يسارع مالك الدار فيعمر البيت المنهزم قبل أن يصل زمان الحاجة اليه، و لا يفوت على المستأجر شيء من المنفعة، فلا تبطل الإجارة في جميع هذه الصور و لا يثبت للمستأجر حق الخيار.

و كذلك الحكم إذا بادر المالك بعمارة ما انهزم من الدار في هذه الصور و أمثالها، و فات بسبب ذلك من المنفعة شيء قليل لا يعتد به في نظر العقلاء، فلا تبطل الإجارة و لا يكون للمستأجر حق الخيار.

و إذا كان انهزام الدار أو انهزام بعضها يوجب فوت جميع المنفعة بالفعل على المستأجر، أو يوجب فوت شيء معتد به من المنفعة بالفعل، كانت الإجارة باطلة في الجميع أو في البعض من حين انعدام المنفعة،

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٢٩٦

و لا يجدي نفعاً في تصحيح الإجارة أن يبادر المؤجر الى تعمير المنهزم بعد ان تحقق انعدام المنفعة و تحقق البطلان.

### المسألة ١١٠:

إذا وقع عقد الإجارة بين المالك و المستأجر، ملك المستأجر منفعة العين التي استأجرها ملكا مستقرا من حين العقد، و ملك المؤجر الأجرة المسماة ملكا مستقرا من حين العقد كما ذكرنا في المسألة الثمانين، فإذا تلفت العين المستأجرة أو تلف بعضها بطلت الإجارة بذلك، و رجعت الأجرة كلها أو رجع بعضها إلى المستأجر حسب ما فصلناه في المسائل المتقدمة، و رجوع الأجرة أو رجوع بعضها إلى المستأجر يكون من حين بطلان الإجارة لا من أول الأمر، و قد تعرضنا لذلك و لدفع الاشكال عنه في تعليقتنا على كتاب الإجارة من العروة الوثقى.

### المسألة ١١١:

إذا أوقع الرجلان بينهما إحدى صور الإجازات الدارجة بين الناس و جرت على ذلك معاملتهما فاستوفى المستأجر المنفعة و استلم المؤجر مال الإجارة، ثم انكشف لهما ان الإجارة التي أوقعاها بينهما فاسدة و جب على المؤجر أن يرجع الأجرة التي قبضها إلى المستأجر، و ثبتت للمؤجر أجره المثل عن جميع ما استوفاه المستأجر من المنفعة، و عن كل منفعة للعين فاتت تحت يده و كانت مضمونة عليه بتعد أو تفریط أو إتلاف أو غير ذلك من موجبات الضمان.

و كذلك الحكم إذا كانت الإجارة على عمل من الأعمال ثم استبان فسادها، فترجع الأجرة المسماة إلى مالکها و هو المستأجر، و تكون للعامل عليه أجره المثل عن عمله، و لا فرق في الحكم في الموردین بین أن يكون المؤجر و المستأجر عالمین ببطلان الإجارة بينهما أو جاهلین به أو كان أحدهما عالما و كان الآخر جاهلا.

و إذا علم بأن المالك متبرع بالمنفعة، أو بأن المستأجر متبرع بالأجرة، أو بأن الأجير متبرع بالعمل، فلا ضمان على صاحبه باستيفائها. و إذا كان فساد المعاملة من حيث انها قد أوقعا الإجارة بينهما بلا

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٢٩٧

عوض أو من حيث انها جعلتا الأجرة فيها ما لا مالى له عرفا كالخفساء، فلا يترك الاحتياط في هذه الصورة بالتصالح بينهما.

### المسألة ١١٢:

يجوز للمالك العين أن يؤجر جزءا مشاعا منها على أحد، فيؤجره نصف داره المعينة أو نصف دكانه المعلوم، و يكون قبض الجزء المشاع بقبض العين كلها باذن المالك، و يكون المستأجر بعد العقد شريكا مع المالك في منفعة العين، و يجوز لأحد الشريكين في العين أن يؤجر حصته المشاعة منها، و إذا آجرها على أحد لم يجز له أن يسلم العين للمستأجر إلا بإذن شريكه فيها. و إذا سلمه إياها بغير اذن الشريك عصى بذلك و أثم و ترتبت على التسليم آثاره، و إذا آجره المالك حصته المشاعة من العين المشتركة كان المستأجر شريكا مع المالك الآخر في منفعة العين.

### المسألة ١١٣:

يجوز أن يستأجر اثنان عينا شخصية واحدة، فيكونان شريكين في منفعتها، سواء كانت العين لمالك واحد فيؤجرها لهما معا بعقد واحد و أجرة واحدة، أو يؤجر أحدهما حصه مشاعة منها بعقد و أجرة، ثم يؤجر الثاني الحصه الثانية بعقد آخر و أجرة أخرى، أم كانت للمالكين فيؤجرانها عليهما بعقد واحد أو بعقدين.

### المسألة ١١٤:

إذا استأجر رجلان دارا مثلا، فاشتركا في منفعتها على أحد الوجوه، جاز لهما أن يسكنا الدار معا بالتراضى بينهما، فيخصصا لكل واحد منهما بعض بيوت الدار أو بعض الطبقات منها، أو يسكناها على نحو الاشتراك في البيوت إذا أمكن لهما ذلك و صح كما إذا كانت عائلة كل منهما من محارم الآخر، و يجوز لهما أن يقتسما الدار بالتعديل في المساكن و القرعة كما يقتسم الشريكان الدار و العقارات المشتركة بينهما، و يجوز لهما أن يقتسما المنفعة بالمهابة، فيسكن أحدهما في الدار شهرا أو شهرين مثلا، ثم يسكن الآخر من بعده بقدر ما سكن الأول

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٢٩٨

و هكذا، و يجوز لهما إذا كانت الإجارة مطلقاً أن يؤجر أحدهما حصته للآخر فتكون المنفعة كلها خالصة للمستأجر، و يجوز لهما أن يؤجرا الدار على شخص آخر و يقتسما أجرتها بينهما بنسبة ما لكل واحد من الحصص في منفعة الدار. و إذا كانا قد استأجرا دابة للركوب و لم يمكن الترادف أو لم يصح، أمكن لهما أن يقتسما المنفعة بالمهاياة فيركبها أحد المستأجرين يوماً أو يومين مثلاً، ثم يركبها الآخر بقدر ما ركبها الأول، و يمكن ان يقتسماها بالمناوبة في الركوب فيركبها أحدهما فرسخاً ثم يركبها الآخر فرسخاً.

### المسألة ١١٥:

إذا آجر المالك الدار كلها لأحد مدة معينة، ثم تبين للمستأجر أن نصف الدار التي استأجرها مملوكة لغير المؤجر، و لم يجز المالك الآخر عقد الإجارة في حصته من الدار ثبت للمستأجر خيار الفسخ إذا كان جاهلاً بأن الدار مشتركة، فيجوز له أن يفسخ العقد و يسترد الأجرة و يجوز له أن يمضى الإجارة في نصف الدار بنصف الأجرة المسماة.

### المسألة ١١٦:

إذا آجره المالك نصف الدار مدة معينة، فقبل المستأجر و هو يعتقد ان النصف الآخر من الدار ملك للمالك نفسه فهو شريكه في المنفعة، ثم علم ان النصف الآخر من الدار لمالك آخر، لم يثبت للمستأجر بذلك خيار الشركة، و ليس له حق الفسخ، إلا إذا كانت الشركة مع ذلك المالك الآخر نقصا على المستأجر يوجب مهانته أو كانت توجب له غبناً أو حرجاً، فيجوز له الفسخ حين ذاك.

### المسألة ١١٧:

يجوز أن تكون مدة الإجارة منفصلة عن زمان العقد كما ذكرناه في المسألة الثالثة و الأربعين فيستأجر الرجل الدار من مالكة ليسكنها في شهر رمضان المقبل، و هما في شهر رمضان الحاضر مثلاً، و لا يمنع من صحة ذلك طول المدة الفاصلة بين العقد و مدة الإجارة، و لا يمنع من صحة

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٢٩٩

ذلك أن تكون الدار المستأجرة بالفعل لشخص آخر، إذا كان تسليم الدار مقدوراً في الوقت المعين للسكنى.

### المسألة ١١٨:

يجوز للزوج أن تؤجر نفسها للعمل عند أحد إذا كان العمل لا ينافى حقوق الزوج الواجبة عليها، كحق الاستمتاع، و ان لا تخرج من بيته إلا- باذنه، و لا- يجوز لها أن تؤجر نفسها لما ينافى شيئاً من حقوقه إلا باذنه، و إذا هي آجرت نفسها لشيء من ذلك بغير اذنه توقفت صحة الإجارة على اجازة الزوج فإن أجازها صحت و ان لم يجزها بطلت.

**المسألة ١١٩:**

إذا أذن الرجل لزوجته أن تؤجر نفسها للعمل في ما ينافي بعض حقوقه، فأجرت نفسها كذلك أو هي آجرت نفسها للعمل فأجاز الزوج إجارتها، فليس للزوج ان يرجع في اذنه أو يمنعها من العمل الذي آجرت له نفسها ما دامت مدة الإجارة، فإذا انتهت المدة لم يجز لها العمل بعد ذلك و لم يجز لها تجديد الإجارة عليه الا بإذن الزوج أو إجازته.

**المسألة ١٢٠:**

لا يجوز للزوج أن يؤجر نفسه للعمل إذا كان منافيا لحق الزوجة الواجب عليه في قسمة الليالي، و لا تصح الإجارة إلا بإذن الزوجة قبل العقد أو إجازتها بعد العقد، و إذا هي أذنت له فأجر نفسه كذلك أو أجازت إجارته بعد وقوعها لم يصح لها أن ترجع في اذنها أو إجازتها فتطالب الزوج بحقها من الليالي ما دامت مدة الإجارة، فإذا انقضت المدة لم يكن له البقاء في العمل أو تجديد الإجارة له الا برضى الزوجة، إلا إذا كانت قد أسقطت له حقها.

**الفصل الرابع العين المستأجرة امانة في يد المستأجر****المسألة ١٢١:**

إذا استأجر أحد من المالك عينا و استلمها منه ليستوفي منفعتها فالعين

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٣٠٠

أمانة في يد المستأجر لا يضمنها إذا تلفت في يده أو تلف بعضها أو حدث فيها عيب، إلا إذا تعدى المستأجر فتصرف في الأمانة بأكثر مما يقتضيه الإذن الشرعي من التصرف، أو فرط فلم يصنها بما تصان به الأمانة، فيكون ضامنا حين ذاك لما يحدث عليها من تلف أو عيب.

و مع عدم التعدى و لا التفريط منه، فلا ضمان عليه في شيء من ذلك، سواء حدث التلف أو العيب في العين في أيام مدة الإجارة، أم قبلها إذا كان قبضه إياها باذن مالكةا، أم حدث بعد انقضاء مدة الإجارة إذا هو لم يفرط في تسليم العين الى مالكةا، بل كان معذورا في تأخير التسليم اليه، أو كان قد أدى العين الى مالكةا بعد انتهاء مدة الإجارة فأبقاها المالك في يد المستأجر فترة لبعض الأغراض.

**المسألة ١٢٢:**

إذا شرط المالك على المستأجر في ضمن العقد ان يكون ضامنا للعين المستأجرة إذا تلفت أو تلف بعضها أو حدث فيها عيب و هي في يده و ان لم يتعد و لم يفرط فيها، فهل يصح من المالك هذا الشرط؟ يشكل الحكم بصحته، فلا يترك الاحتياط بعدم اشتراط ذلك.

و يصح للمالك ان يشترط على المستأجر أن يدفع له مقدارا معيننا من المال إذا تلفت العين في يده أو عابت و لا يكون هذا من اشتراط الضمان، بل هو من اشتراط التعويض عن الخسارة.

**المسألة ١٢٣:**

إذا سلم المالك العين إلى المستأجر فقبضها منه و كانت الإجارة باطله لعدم توفر شروط الصحة فيها، و المستأجر لا يعلم ببطلان الإجارة، ثم تلفت العين في يد المستأجر أو عابت، فالظاهر عدم ضمانه تلفها و عيبها إذا هو لم يتعد و لم يفرض كما في الإجارة الصحيحة، سواء كان المالك المؤجر عالما ببطلان الإجارة أم لا.

**المسألة ١٢٤:**

إذا استأجر المالك أجيرا ليعمل له عملا- في عين يملكها، فدفعت إليه ثوبا ليخيطه أو دفع إليه آلة ليصلحها أو دفع إليه فضة أو ذهباً ليصوغهما،

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٣٠١

كانت العين المدفوعة إلى الأجير أمانة في يده كالعين المستأجرة فلا ضمان على الأجير إذا تلفت تلك العين في يده أو حدث فيها عيب إلا إذا تعدى الأجير أو فرط في الأمانة أو كان هو المتلف للعين أو العائب لها.

**المسألة ١٢٥:**

يجوز للمستأجر أن يشترط في ضمن العقد على الأجير أن يكون ضامناً للعين التي دفعها إليه ليعمل فيها إذا هي تلفت في يده أو حدث فيها عيب و ان لم يتعد و لم يفرض، فيشترط على الخياط أن يكون ضامناً للثوب و على العامل أن يكون ضامناً للآلة التي أعطاه إياها ليصلحها و على الصانع أن يكون ضامناً للذهب و الفضة اللذين دفعهما إليه ليصوغهما فيجوز له هذا الشرط و يجب العمل به إذا اشترطه على الأجير و قبل به، و ليست هذه العين كالعين المستأجرة في الاشكال في هذا الحكم.

**المسألة ١٢٦:**

يتحقق تسليم العمل بإتمامه كما ذكرنا ذلك في المسألة الحادية و الثمانين، فيجوز للعامل بعد إتمام العمل أن يطالب المستأجر بأجرة عمله، و ان لم يدفع إليه العين التي أتم العمل فيها، فلم يدفع إليه الثوب الذي خاطه له و الآلة التي أصلحها و الخاتم أو القرط الذي صاغه، بل و ان تلفت العين بعد إتمام العمل فيها من غير تعد و لا تفريط من الأجير و لم يكن هو المتلف لها.

**المسألة ١٢٧:**

إذا أتلّف الخياط الثوب بعد أن أكمل خياطته، أو أتلّف الأجير الكتاب بعد أن أتم تجليده أو أتلّف الآلة بعد أن أتم إصلاحها، ضمن للمالك المستأجر قيمة الثوب مخيطاً و قيمة الكتاب مجلداً، و قيمة الآلة صالحه، و استحق هو على المستأجر الأجرة المسماة لعمله الذي أتمه له.

**المسألة ١٢٨:**

إذا أتلّف العين المذكورة شخص ثالث بعد أن أتم الأجير عمله فيها ضمن الشخص المتلف للمالك قيمة العين بعد العمل، فيضمن كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٣٠٢

للمالك قيمة الثوب تام الخياطة، وقيمة الكتاب مجلداً وقيمة الآلة صالحة، كما تقدم في ضمان الأجير، ولم تسقط بذلك الأجرة المسماة عن المستأجر فيلزمه دفعها للعامل وفاء بالإجارة، وقد تقدم في المسألة التاسعة والتسعين حكم ما إذا أتلّف المستأجر العين بعد أن أتم العامل عمله فيها.

**المسألة ١٢٩:**

الأقوى ان المدار في ضمان العين المضمونة على قيمتها يوم تلفها، لا على قيمتها يوم الأداء ولا على أعلى القيم بين اليومين.

**المسألة ١٣٠:**

إذا استأجر الشخص أحداً لحمل متاع على ظهره أو على دابته أو في سيارته إلى مكان معين بأجرة معينة، فحمل الأجير المتاع إلى المكان المعين، ثم أتلّفه بعد وصوله أو تلف المتاع وقد تعدى الأجير أو فرط في الأمانة، كان الأجير ضامناً للمستأجر قيمة المتاع في ذلك المكان، واستحق الأجير على المستأجر أجرته المسماة له في حمل المتاع.

**المسألة ١٣١:**

إذا استأجر أحد أجيرا لعمل من الأعمال، فأفسد الأجير في عمله كان ضامناً لما أفسده إذا كان قد تجاوز الحد المأذون فيه. ومثال ذلك أن يستأجر خياطاً ليخيط له ثوبا أو ليفصله، فيفسد الخياط الثوب، أو يستأجر نجاراً ليصنع له باباً فيفسد النجار الباب، أو يستأجر عاملاً ليصلح له بعض الأدوات أو الآلات أو الأجهزة فيفسد العامل ذلك الشيء، وكما إذا جنى الحجام في حجامته والبيطار في معالجته الدابة، وهكذا كل عامل يستأجر لعمل معين، فيفسد في عمله، يكون ضامناً لما أفسده، إذا هو تجاوز الحد المأذون فيه في ذلك العمل.

والحد المأذون فيه هو القدر المتعارف والمتبع بين أهل الخبرة وأهل المعرفة بذلك الأمر، فإذا تجاوز العامل هذا القدر كان ضامناً لما يحدث في عمله من فساد، وإذا لم يتجاوز الحد المأذون فيه لم يبعد القول بعدم ضمانه لذلك.

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٣٠٣

**المسألة ١٣٢:**

إذا استأجر الشخص أحداً ليذبح له حيواناً، فذبحه على وجهه أو جبهته تحريم لحمه، كان الذابح ضامناً لقيمة الحيوان حياً، سواء كان الذابح قصاباً أم لا، وكذلك إذا تبرع له أحد فذبح الحيوان وحرم لحمه، فإنه يكون ضامناً والمتبرع كالأجير للعمل في الحكم

المذكور، فإذا أفسد المتبرع في عمله كان ضامنا لما أفسده إذا كان قد تجاوز الحد المأذون فيه في جميع الفروض المتقدمة و الآتية.

### المسألة ١٣٣:

إذا استأجر الإنسان خاتنا ليختن ولده، فأفسد الخاتن في ختانه، فقطع الحشفة مثلا أو قطع بعضها، أو تعدى عن موضع القطع، كان ضامنا لما أفسد مع تجاوزه عن الحد المأذون فيه في الختان وإذا هو لم يتجاوز في عمله عن الحد المأذون فيه فتحرك الطفل مثلا أو اضطرب من غير تقصير من الخاتن أو المساعد فلا يعد عدم ضمانه كما تقدم في نظائره. وهذا في غير الفساد المؤدى إلى تلف النفس، وإذا أدى إلى ذلك فالظاهر هو الضمان. بل الظاهر الضمان في الختان مع عدم التجاوز عن الحد المأذون فيه، إذا كان الخاتن جراحا بصيرا يعتمد عليه في إجراء هذه العمليات وفي تمييز ما يضر منها مما لا يضر، فيكون هذا الجراح ضامنا لما يحدث في ختانه من فساد وان لم يبلغ إفساده إلى تلف النفس، كما إذا قطع الحشفة أو بعضها، أو جرح الطفل جرحا مضرا أو سبب له حدوث قرحة، ونحو ذلك، إلا مع التبرؤ من الضمان على النحو الذي سنذكره في تبرؤ الطبيب من الضمان، والمتبرع كالأجير في كل ذلك.

### المسألة ١٣٤:

الظاهر ان الطبيب وان كان حاذقا يضمن ما يفسده إذا كان في مقام العلاج للمريض ولو بالتسبيب، وكان أقوى في التأثير من المباشر في حدوث الفساد، سواء باشر علاج المريض بنفسه، فزرق الإبرة في بعض أورده مثلا- أو أجرى له بعض العمليات، أو سلط عليه بعض

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٣٠٤

الأجهزة، أم لم يباشر ذلك بنفسه فأمره بشرب الدواء أم وصفه له أم قال له وهو في مقام العلاج وبعد ان شخص الداء، الجرعة المعينه من الدواء الفلاني نافع من هذا المرض، أو قال له: لا أرجح على استعمال هذا المستحضر شيئا، أو قال لو كنت مريضا أو كان بعض أهلى مصابا بهذا المرض لعالجته باستعمال هذه الجرعة، أو غير ذلك مما يعين فيه الداء ويرجح له تناول الدواء المعين ويذكر له مقاديره و مواعيده، فإذا حصل الفساد بشيء من ذلك كان الطبيب ضامنا لما حصل، والمتبرع كالأجير في كل ذلك.

### المسألة ١٣٥:

لا يضمن الطبيب ما يحدث، إذا لم يكن في مقام المعالجة للمريض والكشف عن دايه، فذكر دواء لمريض يشبه مرضه، فاستعمله المريض و أوجب له مضاعفة في المرض أو تلفا، و لا- يضمن الطبيب ما يحدث إذا شخص داء المريض و عين له الدواء، فأخذ المريض منه أكثر من المقدار الذي وصفه الطبيب، أو استعمل معه دواء آخر لم يصفه الطبيب، و لا يضمن الطبيب ما يحدث إذا عين للمريض دواء خاصا، فأعطاه الصيدلاني دواء غيره ذكر انه عوض عن ذلك الدواء أو أنه أنفع منه في معالجة المرض، فاستعمله و لم يرجع إلى الطبيب.

### المسألة ١٣٦:



إذا تبرأ الطبيب قبل المعالجة من الضمان، وقبل المريض إذا كان رشيداً مختاراً، أو قبل ولي المريض إذا كان قاصراً، ببراءة الطبيب، و لم يقصر الطبيب في بذل جهده و طاقته في الكشف و في المعالجة فإنه يبرأ من التبعة بذلك، فلا ضمان عليه في ما يحدث بمعالجته من فساد أو تلف.

و كذلك الحكم في البيطار إذا تبرأ مما يحدث في معالجة الحيوان، و في الخاتن الجراح إذا تبرأ من التبعة في ختان المختون، فلا يكون عليهما ضمان إذا أفسدا في عملهما.

### المسألة ١٣٧:

إذا حمل الحمال المتاع أو الشيء على ظهره أو على رأسه، فعثر في

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٣٠٥

طريقه و سقط ما يحمله على الأرض و انكسر كان الحمال ضامناً للشيء الذي أتلفه، و إذا وقع ما يحمله على شيء آخر فكسره أو أتلفه كان له ضماناً، و إذا تلفا معا ضمنهما معا.

### المسألة ١٣٨:

إذا حمل الحمال المتاع أو الشيء على ظهر دابته، فعثرت الدابة في مسيرها و وقع الشيء المحمول على الأرض فتحطم و تلف أو حدث به عيب، لم يضمن صاحب الدابة شيئاً من ذلك. و إذا كان صاحبها هو السبب في عثرتها كما إذا ساقها بعنف أو ضربها أو نخسها أو حملها على السير في مزلق أو في طريق كثير الحفر و العقبات، فعثرت لذلك و تحطم ما على ظهرها كان ضماناً لما حدث، و إذا كان السبب في عثره الدابة و وقوع المتاع انسان آخر كان ذلك الإنسان هو الضامن، و إذا كان السبب حيوان آخر فلا ضمان.

### المسألة ١٣٩:

إذا أتى الرجل الى الخياط بقطعة من القماش، و قال له: ان كانت هذه القطعة تكفيني قميصاً، ففصلها لي قميصاً، فقطعها الخياط و فصلها، ثم ظهر ان القطعة لا تكفي لذلك، فالظاهر ان الخياط ضامن للمال بهذا التصرف، فان المالك انما أذن له بتفصيل القطعة إذا كانت كافية للقميص فيكون اذنه له بالتصرف مقيداً بذلك، و إذا لم تكف لذلك فلا- اذن من المالك، و يكون الخياط ضامناً بتصرفه.

و إذا سأله المؤجر: هل تكفي هذه القطعة لي قميصاً، فقال الخياط نعم، فقال له ففصلها لي قميصاً، ففصلها الخياط ثم ظهر انها لا تكفي، فالحكم بالضمان أو بعدمه في هذا الفرض موضع اشكال و تردد، و لا بد فيه من مراعاة الاحتياط.

### المسألة ١٤٠:

إذا أجر المالك عبده المملوك له لبعض الأعمال فأفسد العبد في عمله، فالظاهر أن الضمان يكون على العبد في كسبه، سواء كان

إفساده بتفريط منه أم بغير تفريط، فإذا لم يف كسب العبد بذلك اتبع به بعد

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٣٠٦

أن يعتق، ولا ضمان على مولاه. وكذلك الحكم إذا آجر العبد نفسه باذن مولاه لبعض الأعمال، فأفسد في عمله. وهذا كله إنما هو في ضمان الأموال والأعيان إذا أتلّفها العبد أو أحدث فيها نقصاً أو عيباً، وإذا كانت جناية العبد على إنسان فقتله أو جرحه أو جنى عليه في عضو من أعضائه أو جارحة من جوارحه، فللمسألة تفاصيل تذكر في مواضعها من كتاب الدييات وكتاب القصاص، ولم تتعرض لها هنا لكونها ليست موضعاً للابتلاء وإن كان أصل المسألة كذلك.

### المسألة ١٤١:

إذا استأجر الشخص من أحد سفينته أو دابة أو سيارة، فحملها مالا إلى مكان معين، فسرق المال المحمول فيها أو تلف كله أو بعضه، فلا ضمان على صاحب السفينة أو الدابة أو السيارة إذا هو لم يتعد ولم يفرط في أمانته. ويجوز للمستأجر أن يشترط عليه في ضمن العقد ضمان المال إذا سرق منه شيء أو تلف أو نقص، فإذا شرط عليه ذلك وقبل بالشرط وجب الوفاء به، فإذا تلف من المال شيء أو سرق أو حدث فيه عيب، وجب على المؤجر أن يؤدي للمستأجر قيمة ما نقص أو سرق، و أرش ما عاب.

### المسألة ١٤٢:

لا يجوز للمستأجر الدابة للحمل، أن يحمل عليها أكثر مما يتعارف حمله على أمثالها، وإذا اشترط مؤجر الدابة عليه في ضمن العقد أن لا يزيد في حملها على مقدار معين من الأمتعة، لم يجز له أن يتجاوز عن ذلك المقدار وإذا زاد في حملها على المقدار المتعارف في الصورة الأولى، وعلى المقدار المشترك في الصورة الثانية وجب عليه أن يدفع للمؤجر الأجرة المسماة بدلاً للمقدار المتعارف الذي حملها إياه، وأجرة المثل للزيادة التي أضافها و وجب عليه أن يدفع للمؤجر مع ذلك قيمة الدابة إذا عطبت، و أرش النقصان إذا حدث فيها عيب بسبب ذلك، وقد تقدم أن المدار على القيمة في يوم التلف.

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٣٠٧

### المسألة ١٤٣:

إذا استأجر الرجل دابة ليحمل متاعه عليها إلى مكان معين، أو ليركبها إلى ذلك المكان فلا يجوز له أن يتجاوز بها إلى أبعد من موضع الإجارة، وإذا هو فعل ذلك وجب عليه أن يدفع للمؤجر الأجرة المسماة إلى المكان المعين، و وجب عليه أن يدفع له أجرة المثل للمقدار الزائد من المسافة، و وجب عليه مع ذلك أن يدفع للمؤجر قيمة الدابة إذا عطبت بسبب ذلك، و أن يدفع له أرش النقصان إذا عابت.

### المسألة ١٤٤:

يجوز لمستأجر الدابة للركوب أو للحمل أن يضربها إذا وقفت أو تباطأت في سيرها أو حرنت و يجوز له أن يكبحها باللجام و نحوه إذا أسرع، إذا كان الضرب أو الكبح بالمقدار المتعارف في سوق الدابة و زجرها، و لا تجوز له الزيادة على ذلك، و إذا زاد في ضربها أو كبحها على المقدار المتعارف كان ضامنا لما يحدث على الدابة بسبب ذلك، و إذا هو لم يزد على المتعارف، فاتفق أن حدث للدابة بسبب الضرب أو الكبح المتعارف تلف أو نقص، فلا ضمان فيه على الأقوى.

و إذا شرط مالك الدابة على المستأجر في ضمن العقد أن لا يضربها و لا يكبحها حتى على النحو المتعارف لم يجز له ذلك، فإذا خالف الشرط فضربها أو كبحها على النحو المتعارف كان ضامنا لما يحدث عليها بسبب ذلك و إذا منعه المالك عن الضرب و الكبح المتعارف و لم يشترطه في العقد فالظاهر انه لا يكون بذلك محرما و لا سببا للضمان.

و إذا استأجر السيارة للركوب و التنقل فيها، على أن يكون المستأجر أو سائقه هو الذى يتولى قيادتها، لم يجز له أن يتعدى عن الحد المتعارف في سرعة السير و فى حمل الأمتعة فيها الا مع اشتراط ذلك أو رضى المالك به، و إذا تجاوز عن الحد من غير شرط منه و لا رضى من المالك كان ضامنا لما يحدث فيها و كذلك فى طول فترة المسير إذا كان ذلك مما يضر بالسيارة، فلا يجوز الخروج عن المتعارف فيها الا مع الشرط من المستأجر أو رضى المالك.

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٣٠٨

### المسألة ١٤٥:

يجوز للإنسان أن يستأجر أحدا لحراسة أمواله أو مكتبه أو متجره أو حراسه داره أو بستانه عن السرقة أو التعدى من الآخرين، و لحراسة نفسه و عائلته من بعض المخاوف الأخرى التى يمكن الاحتراز عنها، و يطلب فيها الأمن. و يجوز أن يستأجر الشخص أو الأشخاص حراسا لجملة من الدور و المحلات و الحوانيت و المتاجر، فى شارع أو سوق أو محلة أو منطقة، و لا بد من تعيين حدود الحراسة و موضعها و مواقيتها، و مدة الإجارة و الأجرة و أقساطها إذا كانت مقسطة.

### المسألة ١٤٦:

لا يضمن الحارس إذا سرق المال أو الدار أو البستان الذى استؤجر لحفظه، أو حدثت سرقة أو تعد فى الموضع الذى استؤجر لحراسته، الا مع التقصير فى الحراسة و الحفظ، و الظاهر أن غلبة النوم على الحارس من التقصير، فإذا غلبه النوم فحدثت السرقة كان ضامنا. و كذلك إذا اشترط المستأجر على الحارس فى ضمن عقد الإجارة أن يكون ضامنا لما يحدث فى موضع حراسته و فى أوقاتها من سرقة و نحوه، فإذا قبل بالشرط كان ضامنا لما يحدث من ذلك، أو اشترط عليه كذلك ان يؤدي من ماله قيمة ما يسرق من الأموال التى استؤجر لحفظها، فإذا قبل بالشرط و جب عليه الوفاء به.

### المسألة ١٤٧:

إذا استؤجر الرجل لحفظ المال و حراسه الدار أو الدور فحدثت السرقة فى مجال حراسته فالظاهر انه لا يستحق الأجرة المسماة له فى عقد الإجارة، لعدم حصول العمل الذى استؤجر عليه و هو الحفظ و الحراسة سواء كان مقصرا فى عمله أم لا.

**المسألة ١٤٨:**

إذا استناب الحارس غيره ليقوم بدوره في الحراسة، فحدثت السرقة في أثناء ذلك، فإن كان المستأجر قد اشترط عليه في ضمن العقد أن

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٣٠٩

يتولى الحراسة بنفسه كان ضامنا للمال المسروق لتقصيره و عدم وفائه بالشرط، و كذلك إذا كان الذي استنابه في الحراسة ممن لا يوثق بقيامه بالدور فيكون ضامنا و إذا كانت إجارته مطلقة سواء باشر الحراسة بنفسه أم استناب فيها و كان من استنابه ممن يوثق بحراسته، جاز له ذلك و لا يكون ضامنا مع عدم التقصير.

**المسألة ١٤٩:**

الثياب التي ينزعها أهلها في المسلخ عند دخولهم الى الحمام لا تكون وديعة عند صاحب الحمام و لذلك فلا يكون صاحب الحمام ضامنا لها إذا سرقت أو تلفت أو أصابها عيب أو سرق ما فيها من مال أو غيره، الا إذا كان حدوث ذلك بفعل منه أو تسبب. و إذا أودعها أصحاب الثياب عند صاحب الحمام و قبل الوديعة أصبحت امانة عنده، و لا يضمنها إذا سرقت أو سرق ما فيها أو تلفت أو عابت، إلا- إذا تعدى أو فرط في الامانة، و إذا اشترط أصحاب الثياب عليه ضمانها و قبل بالشرط، ففي نفوذ هذا الشرط و ثبوت الضمان عليه إشكال إذا هو لم يتعد و لم يفرط في الوديعة.

**المسألة ١٥٠:**

إذا استؤجر صاحب الحمام لحفظ الثياب المتروكة من أهلها في المنزح و قبل الإجارة كانت الثياب أمانة في يده، فيضمنها إذا تعدى أو فرط أو قصر في حراستها، و يضمنها كذلك إذا شرط عليه في عقد الإجارة أن يكون ضامنا لها عند التلف أو السرقة أو حدوث العيب، و قبل الشرط.

**الفصل الخامس مدار الإجارة أن يملك المؤجر المنفعة و ان لم يملك العين****المسألة ١٥١:**

تصح الإجارة من الشخص إذا كان مالكا للمنفعة و ان لم يكن مالكا للعين ذات المنفعة، و من أمثلة ذلك أن يملك منفعة العين بإجارة مطلقة، أو يملكها بصلح، أو هبة، بناء على ما هو المختار من صحة هبة المنافع،

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٣١٠

و من أمثلة ذلك أن يملك المنفعة ثمنا لمبيع قد باعه، و ان تملك المرأة المنفعة صداقا لها في زواجها، و أن يملكها الرجل من زوجته عوضا في خلع أو مبارأة، و أن يملكها الشخص بوصية من أحد له بالمنفعة أو وقف على أن تكون منفعة العين الموقوفة ملكا له، فإذا ملك المنفعة بأحد هذه الوجوه أو غيرها و لم يملك العين، جاز له أن يؤجر تلك المنفعة لغيره مدة معينة فيملكها إياه و

تصح الإجارة منه إذا تمت شروطها، سواء كان المستأجر منه هو المؤجر الأول الذي ملكه المنفعة أم غيره.

### المسألة ١٥٢:

الواجب فى الإجارة هو تسليم المنفعة المقصودة للمستأجر ليستوفىها بعد ما ملكها بالعقد، واما العين المستأجرة فإنما يجب على المؤجر تسليمها للمستأجر إذا توقف عليه استيفاء المنفعة، كما إذا آجره الدار للسكنى، فان سكنى الدار لا يمكن أن يتحقق بدون تسليم الدار المعينة للمستأجر للكون والإقامة فيها، و كما إذا آجره الحانوت و المخزن لحفظ البضائع، و عرضها و البيع و الشراء فيهما، فان استيفاء هذه المنافع لا يكون الا بعد تسلّم الحانوت و المخزن من مالكهما و استعمالهما فى الوجه المقصود، و كما إذا استأجر الرجل أدوات الخياطة أو آلات النساجة أو النجارة أو الحدادة للانتفاع بها فى عمله، فان استيفاء منفعة هذه الأدوات و الآلات لا يمكن أن يكون الا بعد تسليم المؤجر اليه هذه الأعيان ليدير بها عمله، فيكون تسليم العين المستأجرة واجبا على المؤجر فى هذه الفروض و أمثالها.

و إذا لم يتوقف استيفاء المنفعة على تسليم العين، و أمكن أن يستوفى المستأجر منفعته المقصودة و العين المستأجرة بيد مالكها أو بيد من ينوب عنه، لم يجب على المؤجر تسليم العين اليه، كما إذا استأجر السيارة أو السفينة، أو الدابة للركوب، فان من الممكن ان يركب المستأجر السيارة و ينتقل فيها و هى بيد مالكها أو من ينوب عنه و يكون هو المتولى لقيادتها كما هو المتعارف، و كذلك السفينة و الدابة و وسائل النقل الأخرى، و كما إذا استأجر الدار لمنفعة يمكن استيفاؤها و الدار بيد مالكها، كما يستأجر النزلاء و المسافرين الفندق للنزول و المبيت، و الاستراحة

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٣١١

فيه، و هو فى يد مالكة، فلا يجب على المؤجر تسليم العين المستأجرة فى هذه الفروض و أمثالها إلا إذا اشترط المستأجر على المالك تسليم العين، فيجب عليه تسليمها عملا بالشرط.

### المسألة ١٥٣:

إذا استأجر زيد العين من مالكةا مدة معينة، و ملك المنفعة، و كانت الإجارة مطلقه فلم تقيد الإجارة بأن يكون المستأجر هو الذى يستوفى منفعة العين بنفسه، جاز للمستأجر- و هو زيد- ان يؤجر العين على غيره و يملكه المنفعة التى ملكها بالإجارة الأولى، كما تقدم بيانه، فإذا آجرها على عمرو مثلا وجب عليه ان يسلم المنفعة التى آجرها الى عمرو بعد ان ملكه إياها.

فإن كان استيفاء المنفعة يتوقف على تسليم العين المستأجرة كما فى مثال اجارة الدار للسكنى، وجب على المؤجر الثانى و هو زيد أن يسلم العين المستأجرة إلى عمرو ليستوفى المنفعة التى ملكها، و ان لم يأذن له مالك الدار بتسليمها اليه، و لا يكون بسبب ذلك ضامنا للعين إذا تلفت أو حدث فيها عيب.

نعم لا يجوز لزيد ان يسلم العين الى عمرو إلا إذا كان أمينا، و إذا فرط زيد فى ذلك فسلم العين إلى المستأجر الثانى و لم يكن أمينا كان ضامنا للعين بسبب هذا التفريط فيجب عليه دفع قيمتها لمالكها إذا تلفت و يجب عليه دفع أرش نقصانها إذا حدث فيها عيب.

### المسألة ١٥٤:

إذا استأجر زيد العين من مالكة إجارة مطلقه، ثم آجرها زيد على مستأجر غيره، و كان استيفاء المنفعة من العين لا يتوقف على تسليم العين، و قد مثلنا لذلك بإجارة السيارة و السفينة و الدابة للركوب، صحت الإجارة الثانية كما تقدم و وجب على زيد تسليم المنفعة الى من استأجرها منه، و لم يجز له ان يسلم العين اليه، بل يستوفى المستأجر الثاني المنفعة من العين و هي بيد مالكة أو من ينوب عنه كما ذكرنا.

و إذا كان المستأجر الأول و هو زيد قد اشترط على المالك أن يسلمه

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٣١٢

العين، و جب على المالك ان يسلمها الى زيد كما شرط له، و لم يجز لزيد أن يسلمها بعد أن يقبضها الى من استأجرها منه الا برضى المالك و اذنه و إذا سلمها اليه بغير اذن المالك كان ضامنا.

و إذا اشترط المستأجر الثاني على مؤجره و هو زيد أن يسلمه العين كان هذا الشرط باطلا.

و إذا كان زيد قد اشترط على المالك فى الإجارة الأولى أن يسلمه العين و يسلمها لمن يستأجرها منه صح الشرط و وجب العمل به.

### المسألة ١٥٥:

إذا استأجر زيد العين من مالكة مدته معينة و كانت الإجارة مقيدة بأن يكون زيد هو الذى يستوفى منفعة العين بنفسه، فلا يجوز فى هذه الصورة لزيد أن يؤجر العين من غيره و إذا آجرها منه كانت هذه الإجارة باطلة، و لا تصح إلا إذا أجازها مالك العين. فإذا آجر زيد العين- فى هذه الصورة- على عمرو، و لم يجز مالك العين إجارته، و استوفى عمرو، و هو المستأجر من زيد منفعة العين، فالظاهر وجوب دفع الأجرة المسماة لمالك العين على زيد و هو الذى استأجر العين منه، و ذلك بمقتضى عقد الإجارة بينهما، و يجب على عمرو و هو المستأجر الثانى للعين، ان يدفع لزيد- و هو المستأجر الأول لها- قيمة المثل للمنفعة التى استوفاهما فأتلها عليه، فان زيدا قد استحق المنفعة بالإجارة من المالك، فيلزم عمرا ضمانها، و إذا كان ما استوفاه عمرو من المنفعة أكثر مما استحقه زيد بإجارته الأولى من المالك، و جبت للمالك أجرة المثل عن هذه الزيادة، فإذا أخذها المالك من عمرو و هو الذى استوفاهما، و كان عمرو جاهلا مغرورا من المستأجر الأول و هو زيد رجوع عليه بما غرمه للمالك و هو أجرة المثل للزيادة.

### المسألة ١٥٦:

إذا آجر المالك عينا يملكها من شخص، و قيد الإجارة بأن يكون مستأجر العين هو الذى يستوفى منفعتها بنفسه، لم يجز للمستأجر أن كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٣١٣

يؤجر العين من غيره، و إذا هو آجرها كذلك كانت هذه الإجارة باطلة كما ذكرناه فى المسألة المتقدمة.

و الحكم ببطلان الإجارة الثانية فى هذه الصورة يختص بما إذا كانت هذه الإجارة على الغير منافية للقيد المأخوذ فى عقد الإجارة الأولى، فإذا كانت الإجارة الثانية لا تنافى قيد الإجارة الأولى فهى صحيحة.

و مثال ذلك كما أفاده بعض الأكابر أن يؤجر المالك داره على امرأة، و يقيد إجارته بأن تكون المرأة هى التى تسكن الدار المستأجرة بنفسها، ثم تتزوج المرأة المذكورة بعد استئجارها الدار، فيكون إسكانها واجبا على زوجها لأنه من نفقتها الواجبة عليه، فإذا احتاج الزوج الى دار لإسكان زوجته المذكورة فيها، جاز للمرأة أن تؤجر زوجها الدار المتقدم ذكرها لتسكنها بنفسها و تصح الإجارة عليه لأنها لا تنافى قيد الإجارة الأولى من المالك.

و يجرى مثل ذلك فى بقيه الأفراد الذين تجب نفقتهم على الشخص، فإذا استأجر الرجل دارا ليسكنها بنفسه و قيد المالك الإجاره بذلك، و كان الرجل المستأجر للدار واجب النفقه على ولده، و أراد الولد دارا يسكن فيها أباه، صح للأب ان يؤجر ولده الدار المتقدم ذكرها لاسكانه بنفسه، و هكذا فى الأم و الولد.

### المسأله ١٥٧:

إذا آجر المالك العين من أحد، و اشترط عليه فى ضمن العقد ان لا يؤجر العين من آخر، و قبل المستأجر بالشرط، لم يجز للمستأجر أن يؤجر العين من غيره، و إذا خالف الشرط فأجرها من احد كانت هذه الإجاره باطله، و إذا استوفى المستأجر الثانى منفعة العين، فالحكم فى الضمان نظير ما تقدم فى المسأله المائئه و الخمسه و الخمسين.

و كذلك إذا اشترط المالك على المستأجر فى ضمن العقد أن يستوفى المنفعه بنفسه لنفسه و مثله ما إذا انصرف العقد الى اعتبار المباشرة فى استيفاء المنفعه لقرينه عامه أو خاصه تقتضى ذلك، فيكون هذا الانصراف بحكم الشرط فى ضمن العقد، فلا يجوز للمستأجر ان يؤجر العين من غيره

كلمه التقوى، ج ٤، ص: ٣١٤

و إذا آجرها كانت هذه الإجاره باطله، و يجرى الحكم المشار إليه فى المنفعه إذا استوفاها المستأجر الثانى.

### المسأله ١٥٨:

إذا استأجر الإنسان عينا خاصه من مالكةا إجاره مطلقه على النحو المتقدم بيانه و لم يشترط المالك عليه فى العقد أن يستوفى المنفعه بنفسه و لم ينصرف العقد الى اعتبار المباشرة فى ذلك بقرينه عامه أو خاصه تدل عليه، جاز للمستأجر أن يؤجر العين المستأجره بما يساوى الأجره المسماة التى استأجر العين بها، و بأقل منها، و يجوز أن يؤجرها بأكثر منها على الأقوى، سواء كان قد أحدث فى العين حدثا كما إذا بيض الدار أو صبغها أو أنشأ فيها بعض المرافق أو المجارى أم لم يحدث فيها شيئا، و سواء كانت الأجره التى يطلبها من جنس الأجره الأولى أم من غير جنسها، فيجوز له ذلك فى الجميع عدا ما يأتى استثناءه فى المسأله الآتية ان شاء الله تعالى.

### المسأله ١٥٩:

إذا استأجر الإنسان من المالك بيتا أو دارا أو دكانا، أو استأجر أجيرا، و كانت الإجاره مطلقه كما تقدم فى المسأله السابقه جاز له أن يؤجرها بما يساوى الأجره السابقه، و بأقل منها، و لا يجوز له أن يؤجرها بأكثر منها، و ان كانت الأجره من غير جنس الأجره السابقه، و الأحوط لزوما إلحاق الرحي و السفينه بالأعيان الأربع المذكوره فى الحكم، فلا يؤجرهما بأكثر من أجرتهما السابقه.

و الأحوط استحبابا ان لا يؤجر مطلق الأعيان بأكثر من الأجره المسماة التى استأجرها بها إلا إذا أحدث فيها حدثا.

### المسأله ١٦٠:

إذا استأجر أرضا و كانت الإجاره مطلقه كما تقدم، جاز له ان يؤجر الأرض بأقل مما استأجرها به و بما يساويه على الأقوى و يجوز

أيضا بأكثر منه على كراهة.

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٣١٥

### المسألة ١٦١:

إذا استأجر الإنسان بيتا أو دارا أو دكانا أو أجيرا بأجرة معينة على النحو المتقدم، جاز له ان يؤجر بعض البيت أو بعض الدار أو بعض الدكان، بأقل من الأجرة المعينة و بما يساويها، فإذا كان قد آجر الدار بعشرة دنانير مثلا جاز له أن يؤجر بعض الدار من غيره بعشرة دنانير، و بأقل منها و لم يجز له ان يؤجر البعض بأكثر من العشرة، إلا إذا كان قد أحدث في العين المستأجرة حدثا، و هكذا إذا آجر الدار أو البيت أو الدكان بعشرة دنانير فسكنها بعض المدة ثم أراد أن يؤجرها في بقية المدة، فيجوز له ان يؤجرها بأقل من الأجرة المسماة و بما يساويها و لا يجوز له ان يؤجرها بأكثر منها الا إذا أحدث فيها شيئا.

و كذلك الحكم في الأجير، فإذا أراد أن يؤجره للعمل عند غيره في بعض المدة أو لبعض العمل، فيجوز له ان يؤجره بالأقل و بالمساوي و لا يجوز بالأكثر، و الأحوط لزوما إلحاق السفينة بالمذكورات في هذا الحكم.

### المسألة ١٦٢:

إذا استأجر الرجل أحدا لعمل معين بأجرة معينة، و لم يشترط عليه في ضمن العقد أن يكون هو المباشر للعمل بنفسه، و لم ينصرف العقد الى اعتبار مباشرة الأجير للعمل بقرينه عامة أو خاصة تدل على ذلك، جاز للأجير أن يستأجر شخصا غيره للإتيان بذلك العمل، إذا كانت أجرة الشخص الذي يستأجره مساوية لأجرته هو المسماة له من المالك، أو أكثر منها، و لا يجوز له ان يؤجره بأقل منها، الا إذا قام الأجير الأول ببعض العمل و ان كان قليلا، فيجوز له في هذه الصورة أن يستأجر غيره ليتم العمل بأقل من الأجرة المسماة له من المالك، و كذلك إذا غرم الأجير الأول من ماله شيئا على العمل، فيجوز له ذلك أيضا.

و مثال الأول أن يستأجر المالك الخياط لخيطة ثوبه، فيفصل الخياط الثوب أو يخطط منه قليلا ثم يستأجر غيره ليتم خياطة الثوب بأقل من الأجرة التي دفعها له المالك، فيصح له ذلك.

و مثال الثاني ان يشتري الخياط من ماله أو يستأجر بعض اللوازم

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٣١٦

التي يحتاج إليها في خياطة الثوب في المثال المتقدم ذكره ثم يستأجر غيره ليقوم بخياطة الثوب بأقل من الأجرة فيصح له ذلك إذا دفع ما اشتراه أو استأجره بماله الى أجيده ليخطط به الثوب و كان مما يصدق معه الغرامة عرفا.

### المسألة ١٦٣:

إذا استأجر الأجير للقيام بعمل معين بأجرة معينة، و لم يشترط عليه المباشرة للعمل، و لا انصرف العقد الى ذلك، جاز للأجير ان يستنيب في العمل أحدا غيره، فيوكله الى ولده مثلا أو الى أحد العاملين عنده أو الى صديقه ممن يعتمد عليه في إتمام العمل على الوجه المطلوب، فإذا استأجر لصلاة ستة أشهر مثلا أو لصيام شهر، جاز له أن يوكله الى أحد المذكورين، فإذا أتى به على الوجه المطلوب كفى في الوفاء بالإجارة و استحق الأجرة المسماة على المستأجر.



و إذا كان العمل المستأجر عليه يتعلق بعين خاصة للمالك كخياطة ثوب دفعه اليه، و تجليد كتاب و إصلاح جهاز لم يجز للأجير أن يدفع العين الى أحد المذكورين الا برضى مالك العين و اذنه، و إذا دفعها الى أحد من غير اذن المالك كان ضامنا للعين إذا أصابها تلف أو نقصان أو عيب.

و يكفي أن تقوم قرينه على رضى المالك و اذنه بالدفع إليهم من عادة أو تعارف أو غيرهما.

### المسألة ١٦٤:

إذا استؤجر زيد للإتيان بعمل معين بأجرة معينة و لم يشترط المستأجر عليه ان يباشر العمل بنفسه فبادر شخص آخر و أتى بالعمل الذى استؤجر عليه زيد حتى أنجزه، فإن قصد هذا العامل التبرع عن زيد فى الإتيان بالعمل المطلوب منه كفى ذلك عن زيد و استحق الأجرة المسماة له من المستأجر، و ان لم يقصد العامل التبرع بالعمل عن زيد بطلت اجارة زيد لحصول العمل المستأجر عليه فلا يستحق زيد الأجرة المسماة له و لا يستحق العامل نفسه شيئا لكونه متبرعا بالعمل من غير اجارة و لا طلب من المالك.

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٣١٧

### المسألة ١٦٥:

إذا استؤجر زيد للعمل المعين بأجرة معينة و اشترط المستأجر عليه فى العقد ان يباشر العمل بنفسه، فبادر شخص و أتى بالعمل المطلوب قبل أن يتمكن الأجير زيد من مباشرته بطلت اجارة زيد كذلك فلا يستحق الأجرة المسماة، و لم يستحق العامل شيئا كما تقدم.

### المسألة ١٦٦:

إذا استأجر أحد زيد العمل معين و اشترط عليه أن يأتي بالعمل بنفسه كما هو الفرض السابق، و سلم الأجير نفسه للمستأجر و هيأها للعمل، ثم أمر المستأجر شخصا آخر أن يأتي بذلك العمل المعين أو استأجره لذلك بإجارة جديدة، فسبق هذا الشخص زيدا و أتى بالعمل المعين قبله، فالظاهر أن زيدا و هو الأجير الأول قد استحق الأجرة المسماة على المستأجر، فإن تفويت منفعة على المستأجر كان باختيار المستأجر فلا يسقط بذلك حق الأجير و يستحق العامل الثانى على المستأجر أجره المثل لعمله بأمره و كذلك إذا كان قد استأجره للعمل لأن هذه الإجارة باطله بعد الإجارة الأولى فيستحق العامل أجره المثل على العمل لا الأجرة المسماة فيها.

### المسألة ١٦٧:

إذا أجر الشخص نفسه لأحد مدة معينة ليقوم له ببعض الأعمال فيها، و كانت للأجير عدة من المنافع و الأعمال يمكن له أن يقوم بها لنفسه أو لمستأجره، فقد تكون الإجارة متعلقة بعمل الأجير الخارجى من غير أن يشغل ذمته بشيء، كما يؤجر صاحب الدار داره المعينة لأحد ليسكنها مدة معينة، فإن مستأجر الدار انما ملك بعقد الإجارة سكنى الدار فى المدة، و لم يملك فى ذمته صاحب الدار شيئا، و كذلك الأجير فى الصورة المتقدم ذكرها، فهو يؤجر نفسه لعمل معين أو أعمال معينة من أعماله الخارجية على وجه يكون

ذلك العمل أو تلك الأعمال الخارجية ملكا للمستأجر، من غير ان تشتغل ذمة الأجير له بشيء، و هذه الصورة تقع على وجهين:  
الوجه الأول: أن يؤجر الشخص نفسه لعمل واحد معين، أو أعمال  
كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٣١٨

معلومة معينة في مدة الإجارة على الوجه المذكور، كما إذا آجر نفسه لأحد، ليكون له كاتباً في المدة المعينة، أو ليكون له كاتباً و  
حاسباً و مترجماً، في تلك المدة.

الوجه الثاني: أن يؤجر نفسه لتكون جميع منافعه و أعماله الخارجية ملكاً للمستأجر مدة معينة على النحو المتقدم ذكره.  
وقد تكون الإجارة متعلقة بعمل أو أعمال تكون في ذمة الأجير و دينا من ديونه يقوم بالوفاء بها في مدة الإجارة، و هذه الصورة تقع  
على وجوه:

الوجه الأول: أن يقيد المستأجر الإجارة بأن يقوم الأجير بالعمل أو الأعمال التي استأجره عليها و يباشر الإتيان بها بنفسه.  
الوجه الثاني: ان يشترط المستأجر ذلك على الأجير في ضمن العقد بنحو تعدد المطلوب.

الوجه الثالث: أن لا يشترط المستأجر عليه المباشرة لا بنحو التقييد و وحدة المطلوب، و لا بنحو تعدد المطلوب فللفرض صور، و لكل  
صورة منها أحكامها كما سيأتي تفصيله ان شاء الله تعالى.

### المسألة ١٦٨:

الصورة الأولى: أن يؤجر الشخص نفسه لتكون جميع منافعه و أعماله الخارجية ملكاً للمستأجر مدة معينة، من غير ان تشتغل ذمة الأجير  
له بشيء، و من الواضح جدا أن فرض تملك أعماله الخارجية يعني ان المملوك للمستأجر هي أعمال الأجير بنحو المباشرة فلا  
يكفى عمل غيره في الوفاء بالإجارة.

فإذا آجر الشخص نفسه كذلك، لم يجز له في مدة الإجارة أن يعمل لنفسه و لا لغيره أى عمل له ماله و يعد منفعة من المنافع، سواء  
كان عمله للغير بإجارة أم بجعالة أم تبرعا، فان جميع ذلك مما ينافى حق المستأجر، فلا يجوز إلا باذنه.  
و يجوز للأجير في هذا الفرض أن يأتي بالأعمال التي لا تنافي حق

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٣١٩

المستأجر و التي يكون عقد الإجارة منصرفاً عنها، فلم تدخل في ملك المستأجر، كقراءة بعض السور في أثناء عمله، و كما إذا كان  
العمل الذي وقعت عليه الإجارة هو عمل النهار، فلا يشمل العمل في الليل، أو هو منصرف عنه، فيجوز للأجير ان يعمل لنفسه أو لغيره  
في الليل تبرعا أو بإجارة أو بجعالة، و إذا أوجب ذلك له ضعفا عن العمل المستحق عليه في النهار لم يجز له، و يكون منافياً لحق  
المستأجر.

### المسألة ١٦٩:

إذا خالف الأجير الحكم في المسألة المتقدمة، فأتى بجميع الأعمال التي وقعت عليها الإجارة أو أتى ببعض تلك الأعمال لغير  
المستأجر الذي ملكها، فان كان قد استوفى العمل لنفسه ثبت للمستأجر الخيار، فيجوز له أن يفسخ الإجارة، فيسترجع جميع الأجرة  
المسمومة التي دفعها للأجير، و يجوز له أن يبقى الإجارة، و يطالب بأكثر الأمرين من عوض ما فاته من الأعمال و المنافع بسبب تعدد  
الأجير و مخالفته لعقد الإجارة، و عوض المنفعة أو المنافع التي استوفها الأجير لنفسه، و إذا اختار المستأجر الوجه الأول ففسخ الإجارة

و استرجع تمام الأجره المسماة، و كان الأجير قد أتى له ببعض العمل قبل الفسخ كانت للأجير أجره المثل لما أتى به من عمل أو أعمال.

و ان كان الأجير قد خالف و أتى بجميع الأعمال أو ببعضها تبرعا منه لغيره، جرى فيه الحكم المتقدم ذكره في ما إذا استوفى العمل لنفسه، فيثبت للمستأجر الخيار بين فسخ الإجارة و إمضائها على التفصيل و الأحكام التي مر بيانها هنا، و إذا كان تبرع الأجير للغير بأمر ذلك الغير أو استدعائه، جاز للمستأجر مضافا الى ذلك إذا هو أبقى الإجارة و لم يفسخ العقد أن يرجع على ذلك الغير المتبرع له بقيمة ما استوفاه من المنفعة.

و ان كان الأجير قد خالف و أتى بجميع الأعمال أو ببعضها لغيره بإجارة أخرى بينه و بين ذلك الغير أو بجعالة منه، جاز للمستأجر الأول أن يجيز هذه الجعالة أو الإجارة الثانية التي وقعت بين الأجير و ذلك

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٣٢٠

الغير فإذا أجازها كانت له الأجره المسماة في تلك المعاملة بين الأجير و ذلك الغير، و يجوز للمستأجر الأول ان يفسخ الإجارة الأولى التي وقعت بينه و بين الأجير، فيسترد منه جميع الأجره المسماة بينهما، و يجوز له كذلك أن يبقى الإجارة الأولى فلا يفسخها و يطالب بأكثر الأمرين من عوض المقدر الذي فاته من أعمال الأجير و منافعه بسبب مخالفة الأجير و تعديده، و من عوض الأعمال أو العمل الذي أتى به الأجير للغير إجارة أو جعالة، و يتخير المستأجر في ان يرجع في ذلك على الأجير نفسه أو على ذلك الغير فان العمل قد استوفى بأمره و استدعائه.

و إذا اختار المستأجر فسخ الإجارة الأولى و كان الأجير قد أتى له ببعض الأعمال قبل الفسخ و جب على المستأجر ان يدفع للأجير أجره المثل عما أتى به من العمل.

### المسألة ١٧٠:

الصورة الثانية: أن يؤجر الشخص نفسه لعمل معين أو لإعمال معينة خارجية، على أن يكون العمل أو الأعمال التي آجر نفسه للقيام بها ملكا للمستأجر في المدة المحدودة للإجارة، من غير أن تشتغل ذمته للمستأجر بشيء، كما أوضحناه في المسألة المائة و السابعة و الستين، و قد مثلنا لهذه الصورة في ما تقدم بأن يؤجر الشخص نفسه ليكون كاتباً للمستأجر مدة شهر مثلا، أو ليكون كاتباً و حاسباً و مترجماً له في المدة المعينة، فإذا آجر الشخص نفسه لذلك، لم يجز له أن يأتي بذلك العمل المعين أو بتلك الأعمال في المدة المعينة لنفسه و لا لغير المستأجر من الناس، لا تبرعا و لا بإجارة و لا بجعالة، و لم يجز له ان يشتغل بشيء آخر ينافي حق المستأجر بحيث لا يستطيع مع اشتغاله بهذا المنافي ان يأتي بالعمل الذي استحقه عليه المستأجر كما إذا استأجره للكتابة في وقت فاشتغل في الوقت نفسه بالخياطة أو بالنسج أو بالنجارة.

و كذلك إذا لم يذكر في الإجارة مدة معينة و لكنه عين فيها أول زمان العمل على أن يبتدئ الأجير بالعمل في ذلك الوقت، ثم لا يتماهل و لا ينصرف حتى يتم العمل، فلا يجوز للأجير ان يأتي في ذلك الوقت بذلك

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٣٢١

العمل لغير المستأجر، و لا يجوز له أن يشتغل بما ينافيه، و يجوز له أن يأتي بعمل آخر لا ينافيه كما إذا استأجره للكتابة، فصام لنفسه أو لغيره تبرعا أو بالإجارة إذا لم يوجب ضعفه عن القيام بحق المستأجر.

### المسألة ١٧١:

إذا خالف الأجير الحكم في المسألة السابقة، فأتى بالعمل المعين في الوقت المعين لنفسه أو لغيره و غير المستأجر، تبرعا لذلك الغير أو بإجارة منه أو بجعالة، جرت عليه نظائر الأحكام المتقدم ذكرها في مخالفة الصورة الأولى في المسألة المائة و التاسعة و الستين. فإذا هو خالف، فأتى بالعمل لنفسه في الوقت الذي ملكه المستأجر فيه العمل، تخير المستأجر بين أن يفسخ عقد الإجارة بينه و بين الأجير، فيسترد منه جميع الأجرة المسماة إذا كان قد دفعها إليه، و كانت للأجير عليه أجرة المثل إذا كان الأجير قد أتى له ببعض العمل قبل مخالفته و فسخ المستأجر، و أن يمضى الإجارة الواقعة بينهما، فتكون للأجير أجرته المسماة له، و يطالبه المستأجر بأكثر الأمرين، و هما عوض ما فات المستأجر من العمل بسبب مخالفة الأجير، و عوض العمل الذي استوفاه الأجير لنفسه. و مثله الحكم في ما إذا خالف الأجير فأتى بالعمل المعين في الوقت تبرعا منه لغير المستأجر، فيكون المستأجر مخيرا بين الفسخ و الإمضاء على نهج ما سبق بيانه في فرض إتيان الأجير بالعمل لنفسه، و إذا كان تبرع الأجير للغير بأمر ذلك الغير و استدعائه، و اختار المستأجر أن يبقى الإجارة، جاز له أن يرجع على ذلك الغير المتبرع له بقيمة المثل للعمل الذي استوفاه من الأجير. و إذا خالف الأجير فأتى بالعمل في الوقت المعين لغير المستأجر الأول بإجارة ثانية أو بجعالة منه، تخير المستأجر الأول كما فصلناه في المسألة المائة و التاسعة و الستين، فيصح له أن يجيز الإجارة الثانية أو الجعالة فإذا أجازها كان له العوض المسمى فيها للأجير، و يجوز له أن يفسخ الإجارة الأولى و يسترد الأجرة المسماة من الأجير و على المستأجر في هذا الفرض كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٣٢٢

ان يدفع للأجير أجرة المثل إذا كان قد أتى له ببعض العمل قبل المخالفة و الفسخ، و يجوز للمستأجر أن يبقى الإجارة الأولى و يدفع للأجير أجرته المسماة له، و يطالبه بأكثر الأمرين، و هما عوض ما فاته من العمل بسبب مخالفة الأجير، و عوض العمل الذي قام به الأجير للمستأجر الثاني أو الجاعل، و يصح له ان يرجع في ذلك على هذين فان الاستيفاء قد حصل بأمرهما و استدعائهما. و إذا خالف الأجير، فاشتغل في الوقت المعين بما ينافى العمل المستأجر عليه، كان للمستأجر الخيار بين أن يفسخ الإجارة فيسترد الأجرة المسماة من الأجير إذا كان قد دفعها إليه، و أن يمضى الإجارة فيدفع للأجير أجرته المسماة له و يطالبه بعوض العمل الذي فوته عليه بفعل المنافى.

### المسألة ١٧٢:

الصورة الثالثة: أن يؤجر الشخص نفسه للمستأجر ليقوم له بعمل واحد أو بأعمال تشتغل بها ذمة الأجير و تكون دينا عليه من ديونه يلزمه الوفاء بها في مدة الإجارة المعينة، و الإجارة مقيدة بأن يكون الأجير نفسه هو الذي يأتي بالعمل مباشرة. فإذا آجر الشخص نفسه كذلك لم تحرم عليه الأعمال إذا كانت لا تنافي الوفاء بالإجارة و لا تمنع منه، فيجوز له أن يأتي بمثل العمل المستأجر عليه و بغيره مما لا ينافيه، سواء أتى بالعمل لنفسه أم لشخص آخر و سواء أتى به للغير متبرعا به أم مستأجرا عليه، و لا يجوز له أن يأتي بأى عمل ينافى و فاءه بالإجارة و يمنع منه، و إذا خالف الأجير ذلك فأتى بعمل لا يمكنه معه أن يفى بالإجارة و يأتي بالعمل المستأجر عليه، كان المستأجر مخيرا بين أن يفسخ الإجارة فيسترد الأجرة المسماة من الأجير إذا كان قد دفعها إليه، و أن يمضى الإجارة فتكون للأجير أجرته المسماة له و يثبت للمستأجر حق مطالبته بقيمة العمل المستأجر عليه و الذي فوته الأجير عليه بسبب المخالفة.

و إذا خالف الأجير فأجر نفسه لعمل ينافى الوفاء بالإجارة الأولى

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٣٢٣

ثبت للمستأجر التخيير المتقدم ذكره في الفرض السابق، فيجوز له أن يفسخ الإجارة الأولى فيسترد الأجرة و إن يبقياها و يطالب الأجير بقيمة العمل المستأجر عليه.

و هل تصح الإجارة الثانية إذا أجازها المستأجر الأول، أو أسقط حقه في الإجارة الأولى، فيه اشكال فلا يترك الاحتياط فيه و في فروعه، بل الظاهر العدم في الفرض الثاني فان الحق في الإجارة لا يسقط بالإسقاط.

### المسألة ١٧٣:

الصورة الرابعة: أن يؤجر الشخص نفسه للمستأجر لعمل أو أعمال تكون في ذمة الأجير، على النهج الذي ذكرناه في الصورة الثالثة، و يشترط المستأجر في ضمن العقد على الأجير أن يأتي بالعمل المستأجر عليه بنحو المباشرة، و يكون الاشتراط بنحو تعدد المطلوب لا بنحو تقييد الإجارة بذلك.

فإذا آجر الشخص نفسه للعمل على هذا الوجه جاز للأجير أن يأتي بأى عمل شاء إذا كان لا ينافي الوفاء بالإجارة و بالشرط و لا يمنع منه، و لا- يجوز أن يقوم بعمل ينافي ذلك، و إذا خالف الأجير هذا الحكم فأتى بالعمل المنافي له ثبت للمستأجر الخيار الذي تقدم بيانه في الصورة الثالثة و بيان لوازمه.

و إذا خالف الأجير فآجر نفسه لعمل ينافي الوفاء بالإجارة الأولى و بشرطها ثبت للمستأجر ذلك الخيار أيضا مع لوازمه المذكورة، و أمكن للمستأجر أن يسقط شرطه للمباشرة فإذا أسقط الشرط وجب على الأجير ان يفى بكلتا الاجارتين، فيفى بالإجارة الأولى للمستأجر الأول و يأتي بالعمل له لا بنحو المباشرة، و يفى بالإجارة الثانية للمستأجر الثاني و يأتي بالعمل له بنحو المباشرة، و يستحق بذلك كلتا الأجرتين.

و هل يصح للمستأجر الأول أن يجيز الإجارة الثانية؟ يشكل الحكم بصحة ذلك، و لا تترك مراعاة الاحتياط فيه.

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٣٢٤

### المسألة ١٧٤:

الصورة الخامسة: ان يؤجر الشخص نفسه للمستأجر لعمل أو أعمال تكون في ذمة الأجير على نهج ما تقدم، و تكون الإجارة مطلقة فلا يشترط المستأجر فيها على الأجير مباشرة العمل بنفسه لا بنحو وحدة المطلوب و لا بنحو تعدد المطلوب، و إذا آجر الشخص نفسه كذلك جاز له أن يأتي بأى عمل شاء لنفسه أو لغيره، و جاز له أن يؤجر نفسه لغير المستأجر الأول لمثل ذلك العمل و لغيره، و وجب عليه أن يفى بعقد الإجارة في الوقت المحدد إذا كان موقتا، سواء أتى بالعمل مباشرة أم باستنابة غيره تبرعا أم بإجارة أم بجعالة.

### المسألة ١٧٥:

إذا استأجر الإنسان من أحد سيارة أو سفينة أو دابة للركوب فيها الى مكان معين، فحملها متاعا أو طعاما الى الموضع نفسه أو الى غيره، و جب على المستأجر أن يدفع للمالك أكثر الأمرين من الأجرة المسماة له في عقد الإجارة، و من أجرة المثل للمنفعة التي استوفاه.

و كذلك الحكم إذا استأجر منه دارا ليسكنها مدة معلومة فاستعملها فندقا لنزول المسافرين، أو استأجر المحل أو الدكان ليستعمله

مخزنا، فاتخذته متجرا أو معملا.

و مثله ما إذا استأجر دابة أو سيارة لحمل متاع معين، و قيد المالك الإجارة بذلك، فحملها المستأجر بعد ما قبضها غير ذلك المتاع عامدا أو مشتبهها، فيكون للمالك في هذه الفروض و ما أشبهها، أكثر الأمرين من الأجرة المسماة و من أجرة المثل للمنفعة التي استوفاهما المستأجر.

و نظيره في الحكم ما إذا استأجر الرجل أجيرا لعمل معين من الأعمال، فحملة المستأجر على غير ذلك العمل و استوفاه منه و كان العامل غافلا أو جاهلا كما إذا أجره وكيله أو وليه و هو لا يعلم، فيثبت للأجير أكثر الأمرين.

### المسألة ١٧٦:

إذا استأجر الإنسان رجلا ليعمل له عملا معيناً في وقت معين، فعمل

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٣٢٥

الأجير للمستأجر عملا آخر غير العمل الذي استأجره له لم يستحق الأجير عليه شيئا، و مثال ذلك أن يستأجر زيد خالدا ليكون له كاتباً مدة شهر مثلا، فشغل خالد نفسه بالخياطة أو النساجه لزيد حتى أتم شهر الإجارة، فلا يستحق الأجير خالد على زيد شيئا، لا أجرة المثل لخياطته أو نساجته له لأنه لم يستأجره لذلك، و لا الأجرة المسماة لأنه لم يأت بالكتابة، سواء كان عامدا في فعله أم مخطئا. و يجوز للمستأجر أن يمضى الإجارة بينه و بين الأجير، فإذا أمضاها استحق الأجير عليه الأجرة المسماة له في العقد و استحق المستأجر على الأجير أجرة المثل للمنفعة التي ملكها و فاتت منه و هي الكتابة في المثال.

### المسألة ١٧٧:

إذا أجر المالك دابته أو سيارته لزيد ليحمل متاعه الى موضع معين فاشتبه المالك، و حمل متاع عمرو، لم يستحق صاحب الدابة أو السيارة شيئا على زيد، لأنه لم يقيم له بالعمل المستأجر له، و لا على عمرو، لأنه لم يستأجر لحمل متاعه. و يجوز للمستأجر و هو زيد أن يمضى الإجارة، فإذا أمضاها استحق صاحب الدابة أو السيارة عليه الأجرة المسماة، و استحق المستأجر زيد أجرة المثل عن المنفعة التي ملكها و فاتت عليه و هي حمل متاعه الى الموضع المعين كما ذكرنا في المسألة المتقدمة.

### المسألة ١٧٨:

إذا استأجر الرجل من المالك سيارة معينة أو دابة معينة ليركبها الى موضع معين، و سلمه المالك السيارة أو الدابة الخاصة التي عينها في العقد، و مكنه منها مدة يمكنه فيها استيفاء المنفعة المقصودة، ثم اشتبه المستأجر فأخذ سيارة أو دابة أخرى للمالك و ركبها الى المكان المعين، و جب على المستأجر أن يدفع للمالك الأجرة المسماة للسيارة أو الدابة المعينة، و أجرة المثل للسيارة أو الدابة الأخرى التي ركبها و استوفى منفعتها، و كذلك الحكم إذا استأجر الدابة منه و مكنه منها كما تقدم، ثم اشتبه المستأجر و ركب دابة لعمرو، فتجب الأجرة المسماة لدابة زيد و اجرة المثل لدابة عمرو.

كلمة التقوى؛ ج ٤، ص: ٣٢٦

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٣٢٦

و لا تجب الأجرة المسماء بمجرد الإجارة إذا لم يمكنه المالك من الدابة أو السيارة، أو مكنه و لم تمض مدة يمكن المستأجر استيفاء المنفعة فيها.

### المسألة ١٧٩:

إذا استأجر الرجل السيارة من مالكة ليحمل فيها طعاما أو متاعا أو شيئا آخر مما يحل حمله و سلمه المالك السيارة لذلك فحمل فيها خمرًا، و جب على المستأجر ان يدفع الأجرة المسماء لصاحب السيارة و حل لصاحب السيارة أخذها، لأنها أجرة عن المنفعة المحللة المقصودة، و ليست أجرة لحمل الخمر.

و إذا حملها المستأجر بعد ما قبضها خلا و خمرًا و جبت عليه الأجرة المسماء لحمل الخل، و يشكل الحكم بوجوب أجرة المثل لحمل الخمر، و إذا غصب السيارة من مالكة كان ضامنا لها و لمنافعها المحللة و ان لم يستوفها الغاصب فإذا أرجع السيارة إلى مالكة و جب عليه ان يدفع إليه أجرة المثل عن منفعتها المحللة في مدة الغصب و ان لم يستوفها الغاصب و إذا حملها خمرًا أشكال الحكم بوجوب أجرة المثل لحمل الخمر.

### المسألة ١٨٠:

إذا آجر الإنسان نفسه للصوم في يوم معين أو في أيام معينة عن شخص، ثم آجر نفسه للصوم في ذلك اليوم أو في تلك الأيام المعينة عن شخص آخر، فالظاهر عدم صحة الإجارة الثانية، سواء كان عامدا أم مخطئا أم ناسيا للإجارة الأولى حين إيقاع الإجارة الثانية. و إذا فسخت الإجارة الأولى بخيار من الأجير أو من المستأجر، أو بإقالته منهما، ثم أجاز الأجير إجارته الثانية قبل وصول موعد الصوم لم يبعد الحكم بصحتها.

و كذلك الحكم إذا آجر نفسه للصوم في الأيام المعينة ثم آجر نفسه لسفر يوجب القصر و الإفطار في تلك الأيام فتبطل الإجارة الثانية إلا إذا فسخت الأولى بخيار أو إقالته ثم أجاز الثانية.

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٣٢٧

### المسألة ١٨١:

لا تصح اجارة العين المملوكة إلا بإذن مالكة أو اذن وليه قبل اجراء العقد أو إجازته أو اجازة وليه بعد وقوع العقد، سواء كانت العين المستأجرة دارا أم عقارا أم غيرهما، و لا يصح بقاء المستأجر بعد انتهاء أمد الإجارة في الدار أو الدكان أو المحل إلا بإذن المالك و رضاه أو اذن وكيله المفوض أو اذن وليه إذا كان قاصرا أو محجورا عليه. و يستثنى من ذلك ما إذا اشترط ذلك على المالك في عقد الإجارة أو في عقد لازم آخر، و يراجع في ذلك و في المسائل المتعلقة بالسرقة ما كتبناه في مبحث السرقة من رسالتنا في المسائل المستحدثة، فإن ما ذكرناه هناك يغنينا عن تكراره هنا.

## الفصل السادس في إجارة الأرض و بعض أحكام الإجارة

### المسألة ١٨٢:

يجوز للمالك أن يؤجر الأرض التي يملكها لغيره لاستيفاء منفعة معينة منها كالزراع والغرس فيها أو جعلها مراحا أو مسرحا أو مرعى للحيوانات، أو اتخاذها محلات لتربية الدواجن و حفظها و عرضها و بيعها أو موضعا لتجميع التمر و تشميسه، أو لتصفية الطعام و إعداده للنقل و البيع، و شبه ذلك من المنافع المقصودة و لا بد و ان تكون الأرض التي يراد استئجارها معلومة الوصف و المقدار و الموضع، و لو بالمشاهدة الرافعة للجهالة و الغرر في كل أولئك، لاختلاف الأغراض باختلاف كل واحد منها، و لا بد و أن تكون مدة الإجارة محددة معلومة، فلا يصح أن يكون الموعد فيها قابلا للزيادة و النقصان، كما إذا آجره الأرض من أول ابتداء الزراعة إلى نهاية دوس الحبوب، أو من ابتداء جذاذ التمر إلى أو ان يبعه.

### المسألة ١٨٣:

يجوز للمالك أن يؤجر حصة مشاعه من الأرض إذا كانت الأرض معلومة و لو بالمشاهدة كما ذكرنا في المسألة المتقدمة، فيؤجر غيره نصف

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٣٢٨

هذه الأرض المعلومة أو ثلثها أو ربعها مدة شهرين بعشرين دينارا، فإذا آجر الحصة كذلك و ملك المستأجر منفعتها اقتسمها مع مالك الأرض أو مع الشريك في المنفعة كما يقتسم الشركاء الأموال المشتركة بينهم، أو كما تقدم في المسألة المائة و الرابعة عشرة. و يجوز أن يؤجره مقدارا من الأرض على نحو الكلى في المعين، فيؤجره جريبا من هذه الأرض المعينة أو قفيزا منها مثلا، ثم يتفان في استيفاء المنفعة على أحد الوجوه و لو بالتراضي و المصالحة على جعل الجريب المستأجر في موضع معين من الأرض.

### المسألة ١٨٤:

الظاهر أنه يصح للمالك أن يؤجر غيره مقدارا كليا في الذمة من الأرض، فيؤجره جريبا من أرض أو قفيزا و يكون الجريب المستأجر أو القفيز دينا في ذمة المؤجر، و لا بد من أن يكون موصوفا على وجه لا يكون معه غرر و لا جهالة في العين المستأجرة، و لا تصح الإجارة بدون ذلك.

### المسألة ١٨٥:

لا يجوز للمالك أن يؤجر الأرض من أحد للزراعة فيها بمقدار معين من الحنطة أو الشعير اللذين ينتجان من زراعة تلك الأرض، و مثال ذلك أن يؤجر المالك أرضه المعينة من زيد ليزرعها حنطة أو شعيرا بعشرين منا من الحنطة أو من الشعير الذي ينتج من زراعته لهذه الأرض نفسها، فتبطل هذه الإجارة و لا تصح.

و لا يختص الحكم بالبطان بما إذا استأجر الأرض بمقدار مما يحصل منها من الحنطة أو الشعير خاصة، بل تبطل الإجارة أيضا إذا



استأجر الأرض لزراعة الحنطة أو الشعير أو لزراعة غيرهما من الحبوب بمقدار معين من الحبوب التي تحصل من زراعة الأرض نفسها سواء كانت حنطة أم شعيرا أم أرزا أم عدسا أم غيرها من الحبوب التي تنتج من زراعتها بعد الإجارة، ولا تصح إجارة الأرض للزراعة بما يحصل من زراعة أرض معينة أخرى بعد الإجارة كذلك.

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٣٢٩

ولا تصح إجاتها بالحنطة أو الشعير أو غيرهما من الحبوب إذا اشترط في عقد الإجارة أن يكون الأداء من حاصل زراعة الأرض بعد الإجارة.

و أولى بالحكم بالبطلان من جميع ذلك ما إذا آجره الأرض للزراعة بحصة معينة من حاصلها فيؤجره الأرض بربع ما يحصل من زراعتها من الحبوب أو بثلثه مثلا.

ولا تبطل الإجارة إذا آجر المالك الأرض للزراعة بعشرين منا من الحنطة مثلا أو من الشعير أو من غيرهما من الحبوب التي حصلت من زراعة الأرض نفسها قبل الإجارة، ولا تبطل الإجارة كذلك إذا آجر الأرض للزراعة بعشرين منا من الحنطة أو الشعير ثم أدى المستأجر مال الإجارة من حاصل زراعته في الأرض من غير اشتراط من المالك ولا تقييد بذلك.

### المسألة ١٨٦:

إذا استأجر الإنسان من المالك أرضا للزراعة مدة معينة فحدثت آفة أفسدت الزراعة في الأرض أو أوجبت نقص التاج منها، لم تبطل الإجارة بذلك، ولم يوجب ذلك نقصا في الأجرة المعينة في العقد، ولم يثبت بسبب ذلك خيار للمستأجر في فسخ الإجارة. وإذا شرط المستأجر على المالك في ضمن العقد أن يبرئه من الأجرة بمقدار ما ينقص من حاصل الزراعة بسبب الآفة إذا حدثت، و قبل المالك بالشرط، نفذ الشرط و لزم العمل به، فإذا نقص من حاصل زراعة الأرض نصفه بسبب الآفة وجب على المالك أن يبرئ المستأجر من نصف الأجرة، و إذا نقص من الحاصل الربع وجب أن يبرئه من الربع، وهكذا، و المرجع في تقدير النقص من حاصل الزراعة، إلى تعيين أهل الخبرة و المعرفة بذلك.

### المسألة ١٨٧:

يجوز أن يتقبل الشخص الأرض من مالكها، لينتفع بها بزراعة أو غرس أو غير ذلك من وجوه الانتفاع المقصودة مدة معلومة، و يجعل

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٣٣٠

العوض عن ذلك تعمير الأرض بستانا مثلا بحرثها و شق أنهارها و إخراج بئر أو عين ماء فيها و غرسها نخيلا و شجرا و نحو ذلك، أو بتعميرها دارا أو بناءه أو دكاكين معلومة المقادير و الصفات.

و الظاهر ان ما دلت عليه النصوص في ذلك معاملة خاصة، و ليست اجارة و لا جعله، فتصح كذلك إذا كانت الأرض المتقبلة معلومة الحدود و الفوائد، و كان التعمير و الأعمال المشتركة بين المتعاملين معينة غير مجهولة.

### المسألة ١٨٨:

إذا التزم الإنسان بعض الأرض الخراجية من ولى أمرها على ما فصلناه في المسألة السادسة و الأربعين من كتاب التجارة، و ذكرناه في

المسألة المائة والخامسة والثلاثين، في فصل شرائط العوضين، كان مالكا لمنفعتها، و كان هو المكلف بدفع ما عليها من الخراج و الضريبة، فإذا استأجرها أحد من ذلك الإنسان ليزرعها و ينتفع بها فلا شيء عليه من الخراج و الضريبة إلا أن يشترط مالك المنفعة عليه ذلك في عقد الإجارة بينهما.

### المسألة ١٨٩:

إذا استأجر الرجل الأرض من مالكة لبعض المنافع المقصودة مدة معينة، فغرس المستأجر في الأرض المستأجرة أو زرع فيها ما يحتاج في إدراكه إلى مدة أطول، فإذا انقضت مدة الإجارة جاز لمالك الأرض أن يأمر المستأجر بقلع ما غرس أو زرع في الأرض. وكذلك إذا استأجر الأرض من مالكة للغرس أو للزرع مدة معينة، و غرس في الأرض أو زرع فيها ما لا يدرك في تلك المدة التي عينها في الإجارة، كما إذا استأجرها للغرس مدة سنتين، فغرس فيها شجرا أو نخيلا لا يثمر إلا بعد ست سنين أو أكثر، و كما إذا استأجرها للزراعة فيها مدة شهرين، و زرع فيها مالا يبلغ أوان قطعه أو جزه إلا بعد ثلاثة أشهر، فإذا انقضت مدة الإجارة جاز للمالك أن يأمر المستأجر بقلع ما غرس أو زرع.

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٣٣١

و لا يجوز للمستأجر أن يبقى غرسه و زرعه ثابتا في الأرض إلا بإذن المالك و رضاه و ان بذل أجره المثل للمدة التي يبقى فيها الغرس و الزرع ثابتا في الأرض، و ليس له أن يطالب المالك بأرث الشجر أو الزرع إذا قلعه.

### المسألة ١٩٠:

إذا انتهت مدة الإجارة و لم يستأصل المستأجر جذور ما زرعه في الأرض التي استأجرها، فنمت الجذور و الزرع، فإن أعرض المستأجر عن زرعه و اباحه للآخرين ليملكوه، جاز لمن شاء من الناس ان يسبق اليه و يملكه من غير فرق بين مالك الأرض و غيره، و ان لم يعرض المستأجر عن زرعه أو لم يبحه للآخرين فهو ملك له.

و لا يجوز لغير مالك الأرض أن يدخلها الى ذلك الزرع إلا بإذن المالك سواء كان هو المستأجر سابقا أم غيره ليسبق الى الزرع. و لا يكفي مجرد اعراض المستأجر في صحته تملك الناس الآخرين للزرع بعد إعراضه حتى تقوم معه قرينه عامة أو خاصة على إباحته لأن يملكه الآخرون، و لا يكفي في التملك مجرد القصد حتى يستولى على الزرع بقصد تملكه أو بقصد الحيازة لنفسه.

### المسألة ١٩١:

لا يصح للإنسان أن يستأجر أرضا مدة طويلة ليوقفها مسجدا و ان كانت المدة طويلة جدا، و لا تصح المسجدية إذا هو استأجرها كذلك و وقفها، و لا تثبت للأرض آثار المسجدية و أحكامها، فلا يحرم تلويثها بالنجاسة و لا يحرم دخول الجنب و الحائض و النساء فيها و لا تكون لها فضيلة الصلاة في المسجد.

و يصح أن تجعل مصلى يصلى فيه الناس و يتعبدون فيه ما دامت المدة المعينة في الإجارة فإذا انقضت المدة عادت الأرض إلى حالها الأولى.

**المسألة ١٩٢:**

قد اتضح مما بيناه في المسألة التاسعة عشرة و غيرها من المسائل المتعلقة بشرائط العوضين في عقد الإجارة ان كل عين مملوكة يمكن الانتفاع

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٣٣٢

بها مع بقاء عينها، فهي مما تصح إجارتها بشرط أن تكون المنفعة محللة في الإسلام، و مقصودة عند العقلاء بحيث تعد في نظرهم مالا، و ان كان وجود تلك المنفعة نادرا فلا يضر في صحة إجارة العين أن تكون المنفعة المقصودة منها نادرة الوقوع، إذا كانت مما يرغب فيه الناس في حال وقوعه و يبذلون المال للحصول عليه.

و كذلك كل عمل محلل في الإسلام و مقصود عند العقلاء و يعد في نظرهم مالا، فهو مما تصح الإجارة عليه و ان كانت الحاجة إليه نادرة الوقوع على نهج ما تقدم في منفعة العين، عدا ما استثني من الأعمال التي لا تصح الإجارة عليها كالواجبات العبادية و نحوها على ما سيأتي بيانه.

**المسألة ١٩٣:**

يصح للإنسان أن يستأجر البستان من مالكة للنتزه فيه مدة معينة، أو لإقامته ضيوفه فيه أياما، أو لإقامته مريض فيه أيام نقاهته و إبلا له من المرض، و لا يجوز التصرف في ثمار البستان و ازهاره و أشجاره إلا بإذن المالك و رضاه.

**المسألة ١٩٤:**

يجوز أن يستأجر الشجر للانتفاع به في الاستظللال بفيئه و ربط الحيوان و الدواب فيه و شد الجبال فيه لنشر الثياب و غيرها لأهل المغاسل و غيرهم و شبه ذلك من المنافع.

**المسألة ١٩٥:**

يجوز أن يستأجر الرجل أو المرأة لكنس المنزل أو المسجد أو المشهد، و فرشته، و تنظيف فرشته و أدواته، و تطهيره من النجاسة إذا حدثت فيه، و إشعال السرج فيه، و تحريك وسائل التدفئة و التبريد فيه و ما أشبه ذلك.

**المسألة ١٩٦:**

الظاهر أن حيازة المباحات مما تقبل النيابة فيها، و لذلك فالأقوى صحة الإجارة عليها، فيجوز للإنسان أن يستأجر عاملا ليحوز له بعض كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٣٣٣

المباحات كالحطب و الحشيش و الماء و الرمل و الحصى و الحجر و الجص من مواضعها المباحة، فإذا استأجر العامل لذلك على أن يكون المستأجر مالكا للحيازة و قصد الطرفان ذلك، ملكا المستأجر الحيازة بمقتضى العقد و ملك الشئ المحاز بتبع ملكه للحيازة.

و هذه النتيجة تتحقق قهرا و ان قصد الأجير بحيازته تملك نفسه، أو قصد بها تملك شخص ثالث غيره و غير المستأجر، و ذلك لأن الأجير لما وقع الإجارة على النهج المتقدم بيانه قد اخرج ذلك عن ملكه باختياره، فيكون قصده تملك نفسه أو تملك الشخص الآخر لغوا لا أثر له.

و لا- فرق في ذلك بين ان تكون الإجارة بينهما واقعة على جميع منافع الأجير الخارجية فيكون جميعها ملكا للمستأجر و منها المنفعة الخاصة و هي أن يحوز المباح أو تكون الإجارة واقعة على المنفعة الخاصة المذكورة منه فتكون هذه المنفعة بعينها ملكا للمستأجر مدة معينة.

### المسألة ١٩٧:

إذا استأجر الشخص عاملا- ليحوز له بعض المباحات كما تقدم، على أن تكون الحيازة للمستأجر في ذمة العامل الأجير مدة معينة، أصبحت المنفعة المذكورة دينا عليه، و وجب عليه أن يفى بالعقد و بالدين في المدة التي عينها، و لكن الحيازة الخارجية لا تتعين للمستأجر و لا- تكون وفاء بالعقد حتى يقصد الأجير ذلك بحيازته، فإذا نوى بحيازته الخارجية أنها للمستأجر وفاء بالعقد، كانت الحيازة الخاصة ملكا للمستأجر و كان الشيء المحاز ملكا له أيضا تبعا لملكه للحيازة كما سبق في نظيره.

و إذا نوى الأجير الحيازة لنفسه أو لشخص ثالث، لم يملكها المستأجر، و كان مخيرا بين أن يفسخ الإجارة فيسترجع الأجرة المسماة من الأجير إذا كان قد دفعها إليه، و أن يبقى الإجارة فيجب عليه أن يدفع الأجرة للأجير إذا كان لم يدفعها إليه و يستحق هو على الأجير أجرة المثل للمنفعة التي فاتت عليه.

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٣٣٤

### المسألة ١٩٨:

إرضاع المرأة للطفل عمل من أعمالها، فهي تأخذ الطفل و تضعه في حجرها أو الى جانبها و هي نائمة و تضع ثديها في فمه مدة، ثم تنقله إلى الثدي الآخر حتى يرتوى و قد تصحب ذلك أعمال أخرى من المرأة، و لذلك فيصح للمرأة أن تؤجر نفسها للإرضاع مدة معينة، و لا ريب في صحة ذلك.

و كذلك يصح لها أن تؤجر نفسها للرضاع، و هو منفعة من منافعها، فتؤجر نفسها لولى الطفل لينتفع الطفل بلبنها مدة معينة، و ان لم يتحقق منها أى فعل كما إذا سعى الطفل بنفسه إليها و التقم الثدي بفمه، و كما إذا وضع احد الطفل في حجرها أو الى جانبها و هي نائمة و جعل ثدى المرضعة في فم الرضيع، فتصح الإجارة في جميع الصور.

و يعتبر في صحة الإجارة لذلك أن تشاهد المرأة الطفل الرضيع أو يوصف لها و صفا يرتفع معه الغرر و الجهالة و ان تشاهد المرأة المرضعة أو توصف للمستأجر و صفا يرتفع معه الغرر و الجهالة.

### المسألة ١٩٩:

يجوز للمرأة المتروجة ان تؤجر نفسها للإرضاع أو الرضاع و ان لم يأذن لها زوجها بذلك نعم لا يجوز لها ان تؤجر نفسها لذلك إذا كان منافيا لحق الزوج من الاستمتاع بالزوجة أو لحقه في عدم خروج المرأة من المنزل إلا باذنه، و إذا آجرت نفسها لذلك بغير اذن

الزوج لم تصح الإجارة إلا بإجازته.

### المسألة ٢٠٠:

لا يملك الرجل لبن زوجته و لذلك فيجوز لها ان تؤجر نفسها للزوج لإرضاع ولده سواء كان الولد منها أو من غيرها و تملك الأجرة منه إذا دفعها إليها.

### المسألة ٢٠١:

إذا كانت المرأة خلية من الزوج و هي ذات لبن، فأجرت نفسها لرضاع طفل ثم تزوجت في مدة الإجارة و جب عليها الوفاء بالعقد و ان كان منافيا  
كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٣٣٥  
لحق الزوج، و كذلك إذا آجرت نفسها لغير الرضاع من الأعمال الأخرى قبل التزويج ثم تزوجت كما تقدم ذلك في المسألة الثانية و الستين و إذا كان وطؤ الزوج لها في الفرض المذكور مضرا بالولد الرضيع منع الزوج منه مدة الإجارة.

### المسألة ٢٠٢:

يملك السيد لبن أمته، سواء كان اللبن منه أم من غيره، حرا كان ذلك الغير أم مملوكا، و سواء كانت الأمة قنة أم مدبرة، أم أم ولد، فيجوز للسيد أن يؤجر أمته لرضاع أى طفل يريد، و يجوز له أن يتبرع بإرضاعها لأى طفل، سواء رضيت الأمة بالإجارة و التبرع أم لا، و ان كانت ذات طفل يحتاج الى الرضاع فيرضع طفلها من لبن أخرى.  
و لا يجوز للسيد أن يؤجر أمته المكاتبه المطلقة و لا المشروطة و لا المبعضة لإرضاع طفل أو يتبرع بإرضاعها لطفل الا برضاها.

### المسألة ٢٠٣:

إذا استأجر أحد مرضعة لإرضاع طفل معين مدة معينة، و مات الطفل انفسخت الإجارة بموت الطفل، فان كان موته قبل حلول المدة، أو بعد حلولها و قبل أن تتمكن المرأة من إرضاعه، استرد المستأجر منها جميع الأجرة إذا كان قد دفعها إليها، و ان كان موت الطفل في أثناء المدة و قد أرضعته في بعضها، استحققت المرضعة من الأجرة المسماة بنسبة الفترة التي أرضعته فيها الى مجموع المدة، فإن كانت أرضعته نصف المدة استحققت نصف الأجرة، و ان أرضعته ربع المدة استحققت ربع الأجرة، و أرجعت إلى المستأجر الباقي.  
و إذا استأجر المرضعة لإرضاع طفل غير معين، و دفع إليها طفلا، فأرضعته بعض المدة ثم مات الطفل المدفوع إليها لم تنفسخ الإجارة بموته، فيجوز للمستأجر أن يدفع إليها طفلا آخر لتمام المدة بإرضاعه، و إذا تعذر وجود الطفل بطلت الإجارة، و جرى التفصيل المتقدم ذكره في الأجرة.

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٣٣٦

**المسألة ٢٠٤:**

إذا استأجر أحد مرضعه لإرضاع طفل، و اشترط المستأجر على المرضعة أن يكون رضاع الطفل بلبنها لا- بلبن غيرها، ثم ماتت المرضعة، انفسخت الإجارة بموتها.

فان كان موتها قبل حلول مدة الإجارة أو بعد حلولها وقبل أن تتمكن المرأة من إرضاعه، استرجع المستأجر من ورثة المرضعة جميع الأجرة إذا كان قد دفعها إليها، و ان كان موت المرضعة في أثناء المدة و قد أرضعت الطفل في بعضها كان لها من الأجرة بالنسبة كما تقدم، و استرد المستأجر الباقي من الورثة، إذا كان قد دفعه الى المرضعة.

و إذا استأجرها على أن يكون إرضاع الطفل دينا في ذمتها تقوم بوفائه في المدة، و لو يارضع غيرها من المرضعات لم تبطل الإجارة بموت المرضعة، و وجب الوفاء على ورثتها و لو باستئجار مرضعة أخرى لتقوم يارضاع الطفل و إذا تعذر وجود مرضعة غيرها بطلت الإجارة، و جرى التفصيل المتقدم بيانه في الأجرة.

**المسألة ٢٠٥:**

لا ينبغي الريب في ان لبن الشاة أو البقرة أو الناقة يعد في نظر أهل العرف من منافعها، و نتيجة لذلك، فيجوز على الأقوى أن يستأجر الرجل الشاة أو البقرة أو الناقة من مالكة مدة معلومة ليتنفع بلبنها و متوجاته من جبن أو مخيض أو زبد أو غيرها، من غير فرق بين لبنها الذي يتجدد بعد الإجارة و الموجود منه بالفعل.

و كذلك شأن الثمر بالنسبة إلى الشجر و الماء بالنسبة إلى البئر أو العين فإنها في نظر أهل العرف منافع لها، فيصح على الأقوى أن يستأجر الشجرة أو الشجر ليتنفع المستأجر بشمارها مدة معينة، و يستأجر البئر أو العين ليتنفع بمائها، و ان كان اللبن و الثمر و الماء من الأعيان، و الانتفاع بها لا يكون إلا بإتلاف العين، و الأشكال في صحة استئجارها لهذه الجهة ضعيف، و لا فرق في الماء و الثمر بين ما يتجدد في العين و الشجرة بعد الإجارة و الموجود منه بالفعل.

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٣٣٧

**المسألة ٢٠٦:**

إذا أمر الرجل أحدا بأن يعمل له عملا، فأتى المأمور بالعمل كما طلب، فان كان المأمور قد قصد التبرع بعمله للأمر، لم يستحق عليه أجره، و ان كان من عزم الأمر أن يدفع له الأجرة حينما طلب منه العمل له.

و كذلك إذا دلت القرينة الخاصة أو العامة على أن الأمر قد قصد المجانية في العمل حينما أمره به، و مثال ذلك أن يكون العمل المأمور به مما يعمل مجانا و بدون أجره بحسب العادة المتبعة بين الناس، أو يكون الشخص المأمور ممن لا يطلب الأجرة على ذلك العمل إذا أتى به لغيره.

و إذا كان المأمور لم يقصد التبرع بعمله، و لم تدل القرائن على أن الأمر قد قصد المجانية في طلبه لما أمره بالعمل له، استحق المأمور أجره المثل على العمل الذي أتى به.

**المسألة ٢٠٧:**

إذا اعتقد العامل أن زيادا قد استأجره للعمل المعين، فأتى بالعمل بقصد الوفاء بالإجارة ثم ظهر أن زيادا لم يستأجره لذلك و لم يأمره بالعمل، لم يستحق عليه أجره.

### المسألة ٢٠٨:

يصح للإنسان أن يستأجر شخصا ليقوم له بكل ما يريد منه من الأعمال و الحاجات المقدورة له، و التي يتعارف بين الناس قيام مثل هذا الأجير بها، فتكون جميع منافع الأجير ملكا للمستأجر في المدة المعينة بينهما، و لا بد من أن يعين في العقد الأوقات التي يقوم الأجير فيها بوظيفته المذكورة، أ هي في النهار وحده، أم في الليل و النهار في أى ساعة يطلبه المستأجر للعمل، أم في ساعات محددة.

### المسألة ٢٠٩:

الظاهر أن نفقة الأجير الأنف ذكره تكون على نفسه، و لا تجب على المستأجر، إلا إذا اشترط الأجير عليه ذلك في ضمن العقد فيلزم الوفاء

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٣٣٨

بالشرط، أو كانت العادة المتعارفة بين الناس أن يقوم المستأجر بنفقة هذا الأجير، أو دلت القرائن عليه، فيكون ذلك بحكم الشرط في ضمن العقد.

و إذا اشترط الأجير نفقته على المستأجر في ضمن العقد، فلا بد من تحديد مقدار النفقة و نوعها بما يرفع الجهالة و الغرر بينهما، و إذا كان ذلك هو مقتضى العادة الجارية بين الناس اتبعت العادة في تحديد النفقة.

### المسألة ٢١٠:

يجوز للشخص أن يأمر العامل بالعمل و يستعمله في بعض أعماله و يستوفى بعض منافعه من غير أن يسمى له أجره معينة، و لكن يكره ذلك، و يثبت للعامل بذلك أجره المثل على الشخص لأنه قد استوفى منفعة العامل، و لا يكون من الإجارة على الأصح.

### المسألة ٢١١:

إذا استأجر الرجل عاملا للكتابة أو للخياطة، أو لغيرهما من الأعمال، فهل يكون المداد الذي يحتاج اليه الكاتب في كتابته على الأجير أو على المستأجر؟ و كذلك الخيوط التي يحتاج الخياط في خياطته و المواد الأخرى التي يفتقر إليها العامل في إنجاز عمله و في توفية المستأجر منفعته التي ملكها بالإجارة؟.

الأقوى و جوب التعيين في ذلك على المتعاملين، الا أن تكون قرينة عامة أو خاصة تدل على شىء فيكون ذلك الظهور هو المتبع.

### المسألة ٢١٢:

لا يجوز للمكلف أن يؤجر نفسه للإتيان بالعبادات الواجبة عليه، و مثال ذلك أن يؤجر زيد نفسه لعمرو مثلا ليؤدي الفرائض الواجبة التي افترضها الله على زيد نفسه، فان الله سبحانه قد أوجب هذه الأعمال على العبد المكلف على أن يأتي بها تعبدًا له، و طاعة و امتثالًا لأمره، و لا يتغى عليها أجرًا و مثوبةً من أحد سواه، فلا تصح الإجارة عليها من أحد و لا يحل أخذ الأجرة على الإتيان بها، سواء كانت الواجبات

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٣٣٩

عينه أم كفاية، و كذلك الحكم في المستحبات التي يكون لها هذا الوصف، كالنوافل الراتبية و غير الراتبية من الصلوات. فلا تصح إجارة الإنسان نفسه لفعل الصلوات اليومية الواجبة عليه أو غير اليومية مما يكون له هذا الشأن كصلاة الطواف الواجب عليه و صلاة الآيات و غيرها، و لا لصيام شهر رمضان و نحوه من أفراد الصيام الواجب عليه، و لا للإتيان بنوافل الصلاة أو نوافل الصوم، و لا لغير ذلك من واجب العبادات و مستحباتها، و لا لتغسيل الموتى أو تكفينهم أو الصلاة عليهم و لا على الأذان و نحو ذلك. و لا تصح الإجارة لتعليم العقائد الواجبة، و تعليم مسائل الحلال و الحرام و الواجبات الشرعية و غيرها في ما يكون محل الابتلاء، بل و في ما لا يكون محلًا للابتلاء من ذلك على الأحوط لزومًا، و لا تصح الإجارة على القضاء الواجب الشرعي و لا الفتوى.

### المسألة ٢١٣:

تصح الإجارة للواجبات غير العبادية كدفن الميت، و معالجة الطبيب للمرضى و الواجبات التي يتوقف عليها نظام المجتمع كتعليم الطب و الصيدلة و تعليم الزراعة و نحو ذلك، و تصح الإجارة للمستحبات غير العبادية كوضع الحبرة و الجريدتين للميت، و تعليم العلوم الأدبية، بل و لتعليم القرآن في غير المقدار الواجب منه، و لتعليم علم الحديث و الرجال و شرح الحديث، و التفسير و أمثال ذلك.

و تصح الإجارة لتعليم العلوم الحياتية غير الواجبة و لا المستحبة، و يحل أخذ الأجرة على جميع ذلك.

### المسألة ٢١٤:

يجوز أن يرتزق القاضي و المفتى و المؤذن من بيت المال، و ليس ذلك من الإجارة بل لأن ارتزاق هؤلاء و أمثالهم و الإنفاق عليهم من مصالح المسلمين العامة و قد وضع بيت المال لذلك.

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٣٤٠

### المسألة ٢١٥:

لا تشرع النيابة عن الأحياء في الواجبات العبادية، و لذلك فلا تصح الإجارة للصلوات الواجبة نيابة عن الإنسان الحي سواء كانت الصلاة يومية أم غيرها، و سواء كان الإنسان المنوب عنه قادرًا أم عاجزًا، و لا تصح الإجارة للصيام الواجب و لا لسائر الواجبات العبادية الأخرى نيابة عنه.

و يستثنى من ذلك الحج الإسلامي الواجب بالاستطاعة، فإذا وجبت على المسلم حجة الإسلام و اجتمعت له شروط و جوبها و لكنه عجز عن الإتيان بالحج مباشرة لكبر سن أو مرض لا يرجى زواله وجب عليه ان يستأجر من يحج عنه، و لا يجري ذلك في غير حجة



الإسلام، فإذا وجب على الرجل حج نذر أو شبهه، وعجز عن الإتيان به مباشرة للأعذار المذكورة، لم يصح له أن يستأجر من يحج عنه و هو حي، بل يسقط عنه وجوب الحج إذا حصل له العجز عن الأداء في عام النذر أو العهد نفسه، وإذا كان قادرا على المباشرة في عام النذر و لم يف بما أوجبه على نفسه، و تجدد له العجز عن الأداء بعد عام أو أكثر، قضى عنه بعد موته و وجبت عليه الكفارة. و تصح الإجارة للنيابة عن الحي في الصلوات المستحبة و في الحج المندوب و الزيارات.

### المسألة ٢١٦:

تصح الإجارة للنيابة عن الموتى في قضاء الصلوات الواجبة عليهم من اليومية و غيرها، و في قضاء الصوم الواجب، و سائر الواجبات التي اشتغلت بها ذمهم في حياتهم، و تصح الإجارة للنيابة عنهم في المستحبات، كالحج المندوب و العمرة المندوبة و الزيارة، و يصح كذلك أن يستأجر الأجير ليأتي بالعمل المندوب ثم يهدى ثوابه الى الميت أو الى الحي.

### المسألة ٢١٧:

يجوز لولي الميت أن يستأجر شخصين أو أكثر لقضاء الصيام الواجب عن ميتة، فإذا كان الواجب في ذمة الميت قضاء صوم شهر، أمكن للولي كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٣٤١ أن يستأجر عن الميت ثلاثة أشخاص، ليصوم كل واحد منهم عنه عشرة أيام، أو مع التفاوت، حسب ما يتفقون عليه في عقد الإجارة.

### المسألة ٢١٨:

الأقوى - كما ذكرناه في مبحث قضاء الصلوات - عدم وجوب الترتيب في قضاء الفوائت من الصلوات الواجبة، إلا في الفريضتين اللتين يجب الترتيب بينهما في الأداء، كالظهر و العصر إذا كانتا من يوم واحد، و كالمغرب و العشاء إذا كانتا من ليلة واحدة، فيجب الترتيب بينهما في القضاء إذا فاتتا من يوم واحد و نتيجة لذلك، فيجوز لولي الميت أن يستأجر شخصين أو أكثر لقضاء الصلوات الفائتة من الميت، مع مراعاة الترتيب في كل فريضة متربتين في أدائهما، فإذا كان الواجب في ذمة الميت قضاء صلاة شهر: ثلاثين يوما أمكن للولي أن يستأجر عنه ثلاثة أشخاص، يصلى كل واحد منهم عن الميت صلاة عشرة أيام، و ان اتفقوا في زمان القضاء.

### المسألة ٢١٩:

لا تشرع النيابة عن شخصين في عمل واجب واحد، فلا يصح أن يأتي الرجل بصلاة واجبة واحدة نيابة عن رجلين ميتين، أو يصوم يوما واحدا واجبا عن شخصين، سواء كان متبرعا بالنيابة عنهما أم مستأجرا لذلك، و لا تصح الإجارة له و لا يستحق الأجير عليه اجرة، و لا يصح أن يستأجر شخص واحد للنيابة عن شخصين في حجة واحدة واجبة، فيأتي بالحجة الواحدة عنهما معا.

### المسألة ٢٢٠:

لا يصح ان يستأجر شخص واحد للنيابة في حجتين في عام واحد إذا اشترطت عليه المباشرة في كلتا الحجتين، سواء كانت الحجتان عن شخص واحد أم عن شخصين، و سواء كان الاستئجار لهما بعقد واحد أم بعقدين، و إذا كانتا بعقدين صحت الإجارة الأولى و وجب الوفاء بها و بطلت الثانية.

و تصح الإجارة إذا كانت الحجتان في عامين، و إذا استؤجر كذلك و جب على

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٣٤٢

الأجير أن يأتي بالحجتين على الترتيب الذي استؤجر عليه، فيقدم الحجة التي استؤجر للإتيان بها في العام الأول و ان كانت الإجارة لها متأخرة في التاريخ، و يؤخر الحجة الثانية و ان كانت الإجارة لها متقدمة.

و تصح الإجارة لحجتين في عام واحد إذا لم تشترط على الأجير المباشرة في العمل، فيمكن له أن يأتي بإحدى الحجتين بنفسه و يستأجر للثانية غيره، و يمكن له أن يستأجر لكل واحدة من الحجتين أجيرا.

### المسألة ٢٢١:

تشرع النيابة عن شخصين في عمل واحد مستحب، فيصح للرجل أن يأتي بحجة مندوبة أو بعمرة مندوبة أو بزيارة نيابة عن شخصين، سواء كان متبرعا بالعمل لهما أم مستأجرا له، و يصح كذلك ان يستأجر لحجة مستحبة واحدة أو لعمرة مندوبة واحدة، أو لزيارة واحدة ثم يهدى ثواب العمل للشخصين.

### المسألة ٢٢٢:

إذا استأجر زيد دارا معينة أو عينا أخرى مدة معلومة من مالكةا، ثم اشترى العين المستأجرة بعد ذلك لم تنفسخ الإجارة السابقة بالبيع اللاحق، فيجب عليه أن يدفع للبائع ثمن العين و عوض الإجارة إذا لم يكن دفعها من قبل كما تقدم بيانه في المسألة الثامنة و الأربعين. فإذا باع العين على أحد في أثناء مدة الإجارة، فلا يترك الاحتياط بأن يشترط التبعية إذا أراد ضم المنفعة إلى العين في التمليك، و لا يكتفى بمجرد قصد التبعية لها، و أن يشترط عدم التبعية إذا أراد عدم ضم المنفعة إلى العين، و إذا لم يشترط شيئا منهما رجع الى المصالحة.

### المسألة ٢٢٣:

إذا استأجر الرجل العين من مالكةا ملك منفعتها المقصودة في أيام الإجارة، كما تقدم مرارا، و هذا ملك للمنفعة و ليس بحق في العين، و لذلك فلا يسقط بإسقاط حقه من العين المستأجرة، و لا يخرج المنفعة عن ملكه بذلك، و يمكن للمستأجر ان يملك المنفعة غيره بإجارة أو

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٣٤٣

صلح أو غيرها من النوافل الشرعية و قد بينا ذلك في ما تقدم و هذا غير إسقاط الحق.

**المسألة ٢٢٤:**

إذا وجب أن يقضى الحج عن الميت من بلده، و أريد استئجار أحد لذلك، فلا بد من أن يستأجر الأجير ليسافر من بلد الميت إلى مكة بقصد الحج حتى يؤدي فريضة الحج عن المنوب عنه، ولا يكفي أن يستأجر شخص مثلا ليسافر من بلد الميت إلى الميقات، ثم يستأجر شخص آخر ليحرم من الميقات و يسافر إلى مكة حتى يتم الحج.

**المسألة ٢٢٥:**

تصح الإجارة لذكر مصائب المعصومين (ع) و شهاداتهم و تأريخهم، و التعريف بفضائلهم و مناقبهم و علو مقامهم، و قراءة خطبهم (ع) و كلماتهم و مواعظهم، و نحو ذلك مما يثبت الايمان و يرسخ العقيدة و يبعث على اكتساب الخلق الرضى و العمل الصالح و على الاستباق الى الخيرات و التنافس في المكرمات بل تحسن و تستحب المواظبة على ذلك، و الإجارة له، و يحل أخذ الأجرة عليه.

**المسألة ٢٢٦:**

يصح للإنسان أن يجمع بين اجاره و بيع في عقد واحد، و أن يجمع بين اجاره و صلح في عقد واحد، فينحل العقد الواحد الى عقدين، و تترتب على كل واحد من العقدين لوازمه، و تشترط في صحة كل واحد منهما شروطه المعتبرة فيه، و تلحقه آثاره و أحكامه. فإذا قال الموجب: بعتك هذا الفرس، و آجرتك هذا الدكان مدة شهر بمائة دينار، و قبل الآخر، صح بيع الفرس بحصته من العوض المذكور في العقد، و صحت اجاره الدكان بحصته منه.

و طريق معرفة مقدار الحصه هو النسبة بحسب تقدير أهل الخبرة، فيقدر أهل الخبرة القيمة لمثل هذا الفرس المعين، و يقدرون أجره المثل للدكان المعلوم في المدة المعينة، و يضبط مجموع القيمتين، ثم تنسب قيمة الفرس وحدها الى المجموع، و تنسب أجره مثل الدكان

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٣٤٤

وحدها الى المجموع أيضا، و تكون حصه كل واحد منهما من العوض المقرر في العقد بتلك النسبة.

فإذا كانت قيمة الفرس في نظر الخبراء ستين دينارا مثلا، و كانت أجره المثل للدكان في المدة المعينة عشرين دينارا، فمجموع القيمتين في نظر أهل الخبرة هو ثمانون دينارا، و نسبة قيمة الفرس وحدها الى الثمانين، هي ثلاثة أرباعها، فتكون حصه الفرس من العوض المذكور في العقد و هو المائة دينار هي ثلاثة أرباعها كذلك، و تكون نسبة أجره الدكان الى الثمانين هي ربعها، فتكون حصه الدكان من المائة دينار هي ربعها أيضا، و هكذا فيصح بيع الفرس في المثال بخمسة و سبعين دينارا من العوض المقرر في العقد، و تصح اجاره الدكان بخمسة و عشرين دينارا منه.

و إذا صح العقدان ترتبت عليهما أحكامهما، فيكون للبائع و للمشتري خيار المجلس في بيع الفرس، و يثبت للمشتري فيه أيضا خيار الحيوان مدة ثلاثة أيام، و لا يثبت الخياران المذكوران في إجارة الدكان لأنهما مما يختص بالبيع و لا يجريان في غيره من العقود، و هكذا في بقية الأحكام.

و إذا جمع بين بيع و اجاره في عقد واحد، و كان البيع ربويا، لوجود تفاوت في المقدار بين الثمن و المثلن و هما من جنس واحد مما يكال أو يوزن، كان البيع باطلا و صحت الإجارة لعدم لزوم الربا فيها، و إذا كان البيع بغيره، اشترط في صحته أن يقبض

المشترى المبيع و يقبض البائع الثمن قبل التفرق، و لم يشترط ذلك في صحة الإجارة.

و كذلك إذا قال الموجب آجرتك هذه الدار مدة شهر و صالحتك عن هذا المتاع بخمسين ديناراً، صح العقدان و وزع العوض بينهما بالنسبة، و ترتبت على كل عقد منهما آثاره و لوازمه الخاصة به، و مثله ما إذا جمع بين إجارة و هبة معوضة، أو بينها و بين أى معاوضة أخرى.

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٣٤٥

### الفصل السابع في بقیة من أحكام الإجارة

#### المسألة ٢٢٧:

يصح أن يستأجر القارى لتلاوة القرآن و ترتيله في بعض المحافل أو المآتم أو المناسبات الأخرى كالمجالس التي تعقد في ليالى شهر رمضان أو التي تقام لتأبين الموتى و أمثال ذلك، و لا بد من علم المستأجر بكيفية قراءة القارى الذي يريد أن يستأجره و بأوصافها من الصحة و الجودة و الألحان المحللة التي تناسب عظمة القرآن و جلاله شأنه، اما بالاستماع الى قراءة القارى أو الى الآلة المسجلة لصوته، أو بالوصف الذي يرفع الجهالة و الغرر و لا بد في إجارته من تحديد الفرصة أو الفرص التي يأتى فيها بالعمل المستأجر عليه، أم هو مجلس واحد، أم أكثر و إذا كان في شهر رمضان أم هو في كل ليلة من الشهر أم في ليال مخصوصة منه، و في أى يوم يقام المجلس و في أى مكان، و في أى ساعة يتبدى، و لا بد من تقدير العمل اما بذكر مدة القراءة كالساعة و الساعتين، و نحو ذلك، و أما بتحديد مقدارها كالحزب و الحزبين مثلاً و يكفي التعارف إذا كانت هناك عادة متبعة في تحديد المقدار و الزمان.

#### المسألة ٢٢٨:

إذا استؤجر الأجير ليختم القرآن كله و جب عليه أن يقرأ القرآن مرتباً في السور من فاتحته الى آخر سورة منه، و مرتباً كذلك في آيات كل سورة، فلا يقدم سورة على موضعها من المصحف الكريم و لا يؤخرها عنه و لا يقدم آية على موضعها من السورة و لا يؤخرها عنه و ان استوعب جميع الآيات و جميع السور في التلاوة، فإن هذا هو الذى ينصرف إليه الإطلاق من ختم القرآن، فيجب على الأجير العمل كذلك، الا ان تدل قرينة خاصة على ان مراد المستأجر تلاوة مجموع الكتاب كيفما اتفق و ان خالف الترتيب. و جب عليه أيضاً أن يقرأ القرآن على الوجه العربى الصحيح من حيث الاعراب و البناء و المادة و النطق الصحيح بالحروف، فان ذلك هو الذى

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٣٤٦

ينصرف إليه الإطلاق كذلك، سواء شرط المستأجر على الأجير مراعاة الترتيب و مراعاة الصحة أم لم يشترط عليه ذلك. نعم إذا نسي قراءة سورة أو نسي قراءة آية من السورة، كفاه أن يقرأ السورة أو الآية التي نسي قراءتها وحدها و لم يجب عليه أن يعيد قراءة القرآن كله، و كذلك الحكم إذا أخطأ فقرأ السورة أو الآية على غير الوجه العربى الصحيح ثم تذكر، كفاه أن يعيد قراءة السورة أو الآية المعينة التي وقع الغلط أو الخطأ فيها.

#### المسألة ٢٢٩:

إذا أتم الأجير قراءة القرآن، ثم علم إجمالاً بعد أن ختم القرآن، انه أخطأ في قراءته بعض الآيات من حيث الأعراب أو من حيث مبنى الكلمات أو من حيث تبديل مخارج بعض الحروف، فلا بد له من الإعادة على الوجه الصحيح، وإذا لم يعين المواضع المحتملة من الآيات أو السور فلا بد له من إعادة قراءة القرآن، إلا أن تكون الإجارة على ما يحسنه.

### المسألة ٢٣٠:

إذا استؤجر الكاتب لكتابة قرآن أو كتاب أو نحوهما فأتى الكتابة استحق الأجرة المسماء و ان وجد المستأجر ان الأجير قد أسقط كلمة أو حرفاً أو أكثر من ذلك أو كتبهما غلطاً ولا يسقط حقه من الأجرة بذلك، ولا يقاس هذا على القراءة ولا تقاس القراءة عليه.

### المسألة ٢٣١:

تصح إجارة الصبي المميز لقراءة القرآن و ترتيبه في المحافل و المناسبات، و للقراءة في المجالس و المآتم الحسينية، و لقراءة الأدعية و الزيارات، و نحو ذلك، إذا كان المؤجر له هو وليه الشرعي، و لا تصح إجارته للنيابة عن الأموات في قضاء الصلاة و الصيام عنهم، و ان قلنا بأن عبادات الصبي المميز شرعية، و لا ملازمة بين كون عباداته شرعية و جواز نيابته عن الغير في أداء الواجبات عنه و إسقاط التكليف الثابت عليه.

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٣٤٧

### المسألة ٢٣٢:

تصح إجارة الطبيب لعلاج المريض و مداواته، سواء كانت بالفحص عن الداء و وصف الدواء، أم كانت بالمباشرة للعلاج كتضميد الجراح و تجبير الكسور و زرق الأبر و اجراء العمليات، و لا تصح الإجارة مع عدم تعيين المدة، و لا بقيد البرء و ان كان مظنوناً، و لا مع اشتراط شيء يؤدي الى الجهالة و الغرر أو التقييد به كما إذا قيد المستأجر إجارته بأن يكون الدواء على الطبيب مع عدم التعيين، و يصح جميع ذلك إذا كانت المعاملة بنحو الجعالة.

### المسألة ٢٣٣:

□  
إذا أجر الإنسان نفسه للصيام أو الصلاة عن عبد الله مثلاً، و حينما أتى بالعمل المستأجر عليه قصد النيابة به عن خالد، فان كان الأجير قد قصد النيابة عن الشخص الذي استؤجر للعمل له، و لكنه أخطأ فتوهم انه خالد، صحت نيابته عن عبد الله و أجزاء العمل عنه و استحق الأجير الأجرة المسماء له، و ان قصد بعمله النيابة عن خالد على وجه التقييد به، لم يجز العمل عن عبد الله، و لم يستحق الأجرة المسماء في العقد، و أجزاء العمل عن خالد إذا كان ميتاً و مشغول الذمة بمثل ذلك العمل و لم يستحق على وليه شيئاً.

و كذلك الحكم في كل عمل يستأجر له الأجير نائباً عن احد و كان العمل مما يفتقر إلى النيء كالحج و العمرة و الزيارة و غيرها.

### المسألة ٢٣٤:

يصح للمالك ان يؤجر داره لزيد مثلاً مدة معينة بأجرة معينة، ثم يوكل زيدا نفسه على أن يجدد عقد اجاره الدار لنفسه مدة أخرى بعد انتهاء المدة الأولى بمثل تلك الأجرة أو بغيرها حسب ما يتفقان عليه، فإذا أراد زيد أن يجدد اجاره الدار لنفسه بالوكالة عن المالك و كل غيره في القبول ليتخلص من الإشكال في وحدة الموجب و القابل، و يجوز للمالك أن يعزل المستأجر عن وكالته بعد ذلك، و إذا عزله عن الوكالة فليس له ان يجدد الإجارة بعد أن يبلغه خبر عزل المالك إياه و إذا جدد الإجارة كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٣٤٨

في هذا الحال كانت باطله إلا إذا أجازها المالك، و إذا جدد الوكيل الإجارة بعد أن عزله المالك و قبل أن يبلغه خبر العزل صحت إجارته و نفذت و لم يجز للمالك فسخها.

### المسألة ٢٣٥:

إذا أجز المالك داره لزيد مدة معينة كما تقدم، و اشترط المستأجر زيد على المالك في ضمن عقد الإجارة أن يكون و كيلاً عن المالك في تجديد الإجارة عند انتهاء المدة، أشكل الحكم بنفوذ الشرط و صحة هذه الوكالة عنه، لأنها من شرط النتيجة، و نفوذ مثل هذا الشرط مشكل.

و إذا أنشأ المالك عقد الوكالة للمستأجر بنفس اشتراط ذلك في ضمن العقد صح الشرط و صحت الوكالة، و مثال ذلك أن يقول مالك الدار لزيد في الإيجاب: آجرتك الدار مدة سنة بمائة دينار و اشترطت لك على نفسك انك و كيلى من هذا الوقت على أن تجدد عقد الإجارة إذا انقضت المدة سنة أخرى بمثل الأجرة الأولى مثلاً، فإذا قال المالك في إيجابه ذلك و قصد إنشاء الوكالة للمستأجر بنفس هذا الاشتراط و قبل المستأجر ذلك نفذ العقد و صح الشرط و التوكيل، و جاز للمالك عزل الوكيل بعد ذلك إذا شاء، و إذا شرط في ضمن العقد أن لا يعزله، فقال الموجب في ضمن العقد بعد العبارة المتقدمة، و اشترطت لك على نفسك أن لا أعزلك عن هذه الوكالة: نفذ الشرط و الوكالة و لم يجز له عزله بعد ذلك.

### المسألة ٢٣٦:

إذا اشترى الرجل داراً أو أرضاً أو عينا أخرى، و اشترط البائع لنفسه خيار فسخ البيع إذا هو رد الثمن على المشتري في مدة معينة، جاز للمشتري أن يؤجر الدار أو الأرض أو العين المذكورة على أحد مدة لا تزيد على مدة الخيار للبائع. و هل يجوز له أن يؤجرها مدة تزيد على ذلك؟ فيه تأمل و اشكال. و يرتفع الاشكال المذكور إذا أذن البائع للمشتري في أن يؤجرها و ان زادت مدة الإجارة على مدة الخيار، فأوقع المشتري الإجارة باذنه،

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٣٤٩

و يرتفع الإشكال أيضاً إذا أوقع المشتري عقد الإجارة على ذلك، و أجاز البائع العقد بعد وقوعه من المشتري، و يرتفع الاشكال كذلك إذا أوقع المشتري عقد الإجارة عليها، و اشترط على المستأجر في العقد ان للبائع أو للمشتري نفسه الخيار في فسخ الإجارة إذا حضر وقت خيار البائع، فتصح الإجارة بلا ريب في هذه الفروض.

**المسألة ٢٣٧:**

تقدم فى المسألة المائتين و التاسعة انه يصح أن يشترط على المستأجر فى ضمن العقد أن تكون عليه نفقة الأجير أيام إجارته، و إذا اشترط عليه ذلك، فلا- بد من تعيين مقدار النفقة المشترطة و نوعها، و كذلك يصح أن يشترط على الأجير أن تكون عليه نفقة المستأجر أيام الإجارة، و إذا اشترط عليه ذلك، فلا بد من تعيين النفقة المشترطة على الأجير بما يرفع الغرر و الجهالة. و من ذلك ما تعارف بين المقاولين الذين يحملون الحجاج أو الزوار فى أيام الحج أو العمرة أو الزيارة إلى الأمكنة المقدسة، فيؤجر المقاول نفسه للمسافرة بالحجاج أو المعتمرين أو الزوار من البلد إلى مكة و إلى المشاعر و إلى المدينة ثم إلى البلد، و للقيام بما يحتاجون إليه فى سفرهم و إقامتهم و عودهم من وسائل نقل و تهيئة أمور، و طعام و شراب و خدمة و مواضع إقامة و وسائل راحة و إرشاد فى اعمال و غير ذلك، فتصح الإجارة لذلك إذا عينت الأعمال و الوسائل و النفقات و المنازل و الأجرة و المدة و جميع ما يقوم به الأجير على وجه يرتفع به الغرر.

و من ذلك ما تعارف فى بعض المستشفيات الخاصة، فيؤجر القائم بأعمال المستشفى نفسه و موظفيه للقيام بما يحتاج إليه المستأجر المريض من فحوص و كشوف و تحليلات و أدوية و من تهيئة أمكنه و أطباء و ممرضين، و وسائل علاج و وسائل راحة و من طعام و شراب و وسائل تغذية أخرى و خدمة، حسب حاجة المريض و إرشاد الطبيب و نحو ذلك، فتصح الإجارة إذا عينت الأعمال و النفقات و الوسائل و الأماكن و الأجرة و المدة على وجه ترتفع به الجهالة و الغرر.

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٣٥٠

**المسألة ٢٣٨:**

إذا اكترى صاحب المال أجيروا ليوصل ماله الى بلد معين فى مدة معينة، فسافر الأجير بالمال و حدث فى أثناء سفره ما يمنعه من إيصال المال الى المقصد المعين، فالظاهر بطلان الإجارة بذلك لتعذر حصول العمل المستأجر عليه، أو لتعذر إتمامه. فإذا كان متعلق الإجارة هو أن يوصل الأجير المال الى البلد المقصود، و لا مقصد للمستأجر من سفر الأجير بالمال سوى أنه وسيلة لإيصاله الى ذلك البلد، لم يستحق الأجير شيئاً من الأجرة المسماة، لعدم حصول العمل المستأجر عليه. و إذا كان متعلق الإجارة هو أن يسافر الأجير بالمال حتى يوصله الى البلد المعين بحيث كان قطع المسافة جزءاً من مجموع العمل المستأجر عليه، استحق الأجير من الأجرة المسماة بنسبة ما قطعه من المسافة فى سفره الى مجموع المسافة و إيصال المال الى المقصد، فإذا كان ما قطعه من المسافة نصف ما تعلقت به الإجارة، استحق الأجير نصف الأجرة، و إذا كان ربعه استحق ربع الأجرة. و إذا اتفق- و ان كان نادر الوقوع- أن يكون متعلق الإجارة هو مجموع السفر بالمال و إيصاله إلى البلد على سبيل الانضمام و وحدة المطلوب، بحيث لا مقصد للمستأجر فى سفر الأجير إذا لم يوصل المال، و لا مقصد له فى إيصال المال إذا لم يسافر به، فالظاهر عدم استحقاق الأجير من الأجرة شيئاً.

**المسألة ٢٣٩:**

إذا استأجر الرجل أجيروا لعمل مركب من أجزاء، و اشترط عليه أن يأتى بالعمل بنفسه، و ابتداء الأجير فى العمل المستأجر عليه ثم حدث له ما يمنع من إتمام العمل، بطلت الإجارة كما تقدم فى المسألة المتقدمة.

فإن كانت أجزاء العمل المركب المستأجر عليه في حال انفراد بعضها عن بعض يكون كل جزء منها على انفراده موضوعا للغرض، و للمالية في نظر العقلاء من الناس، وزعت الأجرة المسماة على اجزاء العمل،

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٣٥١

و نتيجة لذلك فيستحق الأجير في الصورة المذكورة من الأجرة بنسبة ما أتى به من أجزاء العمل، و يسقط حقه من الباقي و مثال ذلك أن يستأجر الأجير لصيام ثلاثين يوما، فيصوم من عمله المستأجر عليه عشرة أيام، و يتعذر عليه إتمام الباقي، فيستحق ثلث الأجرة المسماة، فإن صيام كل يوم موضوع يحقق بعض الغرض المقصود و هو كذلك موضوع للمالية في نظر العقلاء، و كذلك إذا استأجر لخياطة ثوبين فخاط أحدهما و لم يتمكن من خياطة الثاني و ان كانت اجزاء العمل المستأجر عليه مترابطة في الوفاء بالغرض المقصود بحيث لا تكون في حال انفراد بعضها عن بعض محققة للغرض و لا موضوعا للمالية في نظر أهل العرف لم يستحق الأجير شيئا من الأجرة في الصورة المذكورة، و مثال ذلك أن يستأجر الأجير لقضاء صوم يوم واحد، فيصوم نصف النهار و لا يتمكن من إتمامه، أو يستأجر لصلاة فريضة واحدة فيصلى منها ركعة أو ركعتين و لا يمكنه إتمام الصلاة، فلا يستحق من الأجرة شيئا، فإن صيام نصف النهار و أداء نصف الصلاة لا يتحقق غرضا و لا يعد مالا.

و إذا استأجر الرجل أجيرا للعمل المركب و لم يشترط عليه المباشرة في العمل، و شرع الأجير فيه ثم حدث له ما يمنعه من إتمامه لم تبطل الإجارة و استحق الأجير الأجرة المسماة و وجب عليه في الصورة الأولى أن يستأجر أجيرا غيره لإتمام العمل من حيث انقطع عمله، و وجب عليه في الصورة الثانية أن يستأجر أجيرا ليقوم بالعمل كله من أوله.

#### المسألة ٢٤٠:

إذا اكترى الإنسان أجيرا لعمل مركب ذى أجزاء كما تقدم و كان للأجير حق الخيار، فإن فسخ الإجارة قبل شروعه في العمل، انفسخت الإجارة و لم يستحق من الأجرة شيئا، و ان فسخ الأجير الإجارة بعد أن أتم العمل كله انفسخت الإجارة كذلك، و استحق هو أجرة المثل لعمله الذى اتى به، و استوفاه المستأجر منه، و إذا فسخ الأجير الإجارة في أثناء العمل، و كانت اجزاء العمل مترابطة على ما أوضحناه في المسألة المتقدمة، انفسخت الإجارة و لم يستحق من الأجرة شيئا.

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٣٥٢

و إذا فسخ الإجارة في أثناء العمل و كانت اجزاء العمل غير مترابطة في الوفاء بالغرض، بحيث كان كل جزء من الأجزاء في حال انفراده عن بقية الأجزاء محققا لبعض الغرض المقصود في الإجارة و موضوعا للمالية في نظر العقلاء و أهل العرف، جرى فيه التفصيل الذى ذكرناه في المسألة التاسعة و السبعين.

فإذا كان سبب الخيار الذى أخذ به الأجير و فسخ من أجله عقد الإجارة ثابتا من حين صدور العقد، كما إذا كان مغبونا من حين العقد و لم يعلم بالغبن في ذلك الحال ثم علم به في أثناء العمل، و كما إذا كان في عين الأجرة المعينة التى جرى عليها العقد عيب موجود حين العقد أو قبله و لم يعلم به الأجير إلا في أثناء العمل، و كما إذا اشترط الأجير لنفسه خيار الفسخ في مدة معلومة، ففي هذه الصور و نحوها، يتخير الأجير بين أن يفسخ عقد الإجارة من أصله، فإذا فسخه كذلك لم يستحق من الأجرة المسماة شيئا، و تثبت له أجرة المثل لما جاء به من أجزاء العمل و يجوز له أن يفسخ الإجارة من ذلك الحين لا من حين صدور العقد، فإذا فسخ الإجارة كذلك استحق من الأجرة المسماة بنسبة ما جاء به من أجزاء العمل الى مجموع العمل المستأجر عليه، فإذا كان ما أتى به نصف الأجزاء استحق عليها نصف الأجرة، و ان كان ثلثها أو ربعها استحق منها بتلك النسبة و رد الباقي على المستأجر.

و إذا كان سبب الخيار للأجير طارئا في أثناء المدة ففسخ بموجب خياره الطارى قسمت الأجرة المسماة كما تقدم، فاستحق الأجير



منها بنسبة ما أتى به من اجزاء العمل الى المجموع ورد الباقي منها إلى المستأجر.

### المسألة ٢٤١:

إذا آجر المالك داره المعينة لشخص و ملكه بالإجارة جميع منافعتها مدة معينة، لم يجز للمالك أن يؤجر الدار لغير المستأجر الأول في المدة المعينة، وإذا آجرها لغيره كذلك كانت الإجارة الثانية فضولية فلا تصح إلا بإجازة مستأجر الدار الأول، وإذا هو أجازها صحت الإجارة له و لم تصح لمالك الدار.

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٣٥٣

و كذلك الحكم إذا آجر المالك الدار لشخص و ملكه بالإجارة منفعتها الخاصة و هي السكنى مثلا، فلا يجوز للمالك أن يؤجرها للسكنى أيضا لغير المستأجر الأول، و إذا أجاز المستأجر الأول إجارته صحت الإجارة للمستأجر لا للمالك. و إذا كان مالك الدار قد اشترط في الإجارة على المستأجر الأول أن يسكن الدار بنفسه ثم آجرها للمالك لآخر، أشكل الحكم بصحة الإجارة للمستأجر الأول إذا أجازها، لأنه إنما ملك سكنها بنفسه و لم يملك أن يؤجرها لغيره.

### المسألة ٢٤٢:

إذا آجر المالك داره المعينة لشخص ليسكنها سنة كاملة مثلا، يصح للمالك أن يؤجر الدار لشخص آخر في سنة ثانية، و قد تقدم ان مدة الإجارة لا يجب أن تكون متصلة بالعقد.

و إذا آجرها لأحد للسكنى سنة كاملة من حين العقد، ثم آجرها لشخص غيره سنتين من حين العقد، فالظاهر صحة إجارة المالك للثاني في السنة الثانية، و لا تصح إجارته للثاني في السنة الأولى، إلا إذا أجازها المستأجر الأول، و إذا هو أجازها صحت الإجارة له و لم تصح للمالك كما تقدم، و إذا لم يجزها المستأجر الأول بطلت كما ذكرنا و كان للمستأجر خيار الفسخ في إجارة السنة الثانية لتبعض الصفقة إذا كان جاهلا.

### المسألة ٢٤٣:

إذا استؤجر الشخص للصلاة عن ميت و أطلق المستأجر الإجارة فلم يعين في العقد شيئا من حيث اشتغال الصلاة على المستحبات انصرف العقد الى المتعارف، فيجب على الأجير أن يأتي بالصلاة على الوجه المتعارف في المستحبات، و إذا أصبح المتعارف بين الناس في صلاة الاستيجار أن يترك فيها بعض المستحبات أو أكثرها جاز للأجير تركها و ان كانت من المتعارف في غيرها من الصلوات.

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٣٥٤

### المسألة ٢٤٤:

إذا نسي الأجير فترك في صلاته عن الميت بعض المستحبات التي اشترط عليه في عقد الإجارة أن يأتي بها في عمله، أو التي يقتضى

إطلاق عقد الإجارة لزوم الإتيان بها، أو نسي فترك في صلاته بعض الأجزاء الواجبة غير الأركان، فللمسألة صور و لكل صورة حكمها، وقد تعرضنا لتفصيلها في المسألة الألف و السابعة و العشرين من كتاب الصلاة في رسالتنا كلمة التقوى فليرجع إليها من أحب.

### المسألة ٢٤٥:

إذا استؤجر الشخص للحج عن ميت، فأحرم الأجير نيابة عن الميت بعمرة التمتع أو بحج الأفراد أو القران و دخل الحرم، ثم مات، برئت ذمة الميت المنوب عنه من التكليف المتوجه اليه بالحج. فان كانت إجارة الأجير على إبراء ذمة الميت من التكليف بالحج استحق الأجير جميع الأجرة المسماة، و ان كانت إجارته على أن يأتي بأعمال الحج المخصوصة، استحق من الأجرة بنسبة ما أتى به من الأعمال إلى مجموعة الأعمال المستأجر عليها، و إذا مات قبل الإحرام لم يستحق من الأجرة شيئاً، و إذا كانت الإجارة لحجة بلدية فالظاهر بمعونة القرائن دخول السير و قطع المسافة إلى الحج في متعلق الإجارة على نحو الجزئية و نتيجة لذلك فإذا مات الأجير قبل الإحرام استحق من الأجرة ما يقابل سفره من البلد الى حين موته، و إذا كانت الإجارة لحجة ميقاتية لم يستحق على سفره قبل الميقات و الإحرام منه شيئاً.

### المسألة ٢٤٦:

إذا مات الأجير للحج عن الغير بعد الإحرام و قبل الدخول في الحرم، أشكل الحكم باجزاء عمله عن المنوب عنه، فقد يستفاد من إطلاق بعض الأدلة في المقام اجزاء عمل الأجير عن المنوب عنه حتى في هذه الصورة، و نتيجة لذلك فإذا كانت إجارة الأجير على إفراغ ذمة الميت من التكليف كان الأجير مستحقاً لجميع الأجرة المسماة، و الحكم في هذه الصورة مشكل، فلا بد من مراعاة الاحتياط في كل من الحكم بفراغ ذمة المنوب عنه، و الحكم باستحقاق الأجير جميع الأجرة.

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٣٥٥

و إذا كانت الإجارة على الإتيان بأعمال الحج المخصوصة استحق الأجير من الأجرة بنسبة ما أتى به من الأعمال و من السير من البلد و قطع المسافة إلى حين موته إذا كانت الإجارة لحجة بلدية كما تقدم.

### المسألة ٢٤٧:

إذا استوفى الرجل منفعة العين المملوكة لغيره، ثم اختلف هو مع مالك العين، فادعى هو انه كان قد استأجر العين من المالك بأجرة معينة، و أنكر المالك وقوع الإجارة.

و المتعارف في مثل هذا النزاع أن تكون أجرة المثل لتلك المنفعة التي استوفها الرجل أكثر من الأجرة المسماة، و لذلك أنكر المالك الإجارة لتكون له أجرة المثل، فإذا أنكر المالك الإجارة كان القول قوله مع يمينه، فإذا أحلف المالك كانت على الرجل أجرة المثل لأنه قد استوفى المنفعة.

و إذا اتفق ان الأمر بعكس ذلك، فكانت الأجرة المسماة التي يعترف بها الرجل أكثر من أجرة المثل، استحق المالك أجرة المثل فقط لاعتراف الجميع بأن المالك يستحق هذا المقدار اما لأنه أجرة المثل كما يقول المالك أو لأنه بعض الأجرة المسماة كما يقول

مستوفى المنفعة، ولا موجب لتوجه اليمين على المالك، لأن الدعوى غير ملزمة، ولا يجوز للمالك أن يأخذ الزيادة التي يعترف بها مستوفى المنفعة لأنه يعترف بعدم استحقاقها، وان وجب على الرجل أن يوصلها الى المالك إذا كان يعلم ان المالك يستحق عليه الأجرة المسماة كما اعترف له بها.

### المسألة ٢٤٨:

إذا ادعى مالك العين انه قد آجر العين على المدعى عليه مدة معينة بأجرة مسماة، وأنكر المدعى عليه وقوع هذه الإجارة، وقد استوفى المدعى عليه منفعة العين.

و المتعارف في مثل هذا الاختلاف أن تكون أجرة المثل أقل من الأجرة المسماة ولذلك ينكر المدعى عليه وقوع الإجارة ليدفع للمالك أجرة المثل، فإذا أنكر المدعى عليه الإجارة قدم قوله مع يمينه، فإذا أحلف كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٣٥٦

المدعى عليه سقطت دعوى المالك و استحق على المدعى عليه أجرة المثل لاستيفائه المنفعة.

و إذا اتفق الأمر بعكس ذلك فكانت أجرة المثل أكثر من الأجرة المسماة، استحق المالك على المستوفى الأجرة المسماة فقط و لم يستحق الزيادة بمقتضى إقراره، و لم تتوجه اليمين على المنكر كما في المسألة السابقة، و ان وجب على المدعى عليه إيصال الزيادة التي اعترف بها الى المالك إذا كان يعلم أنه قد استحقها عليه.

### المسألة ٢٤٩:

إذا اختلف المالك و المستأجر في مقدار ما استأجره منه، فقال أحدهما ان المستأجر هو جميع الدار، و قال الآخر المستأجر هو نصف الدار، أو قال أحد المتعاقدين المستأجر جريب واحد من هذه الأرض، و قال الثاني هو جريب و نصف منها، فالقول قول من يدعى الأقل مع يمينه.

و كذلك الحكم في ما إذا اختلف المستأجر و الأجير في العمل المستأجر عليه، فقال أحدهما هو صلاة شهر واحد، و قال الآخر هو صلاة شهرين، أو قال أحدهما انه خياطة ثوب و قال الثاني انه خياطة ثوبين فيقدم قول من يدعى الأقل مع يمينه.

### المسألة ٢٥٠:

إذا استأجر الرجل من المالك دابة أو سيارة أو غيرها مدة معينة، و انقضت المدة ثم اختلفا فقال أحدهما قد ردت العين المستأجرة إلى مالكيها، و أنكر الآخر الرد، فالقول قول من ينكر الرد مع يمينه، و كذلك إذا اختلفا في رد الجميع أو البعض، فقال أحدهما قد رددت السيارتين معا و قال الآخر ردت سيارة واحدة و لم ترد الأخرى.

### المسألة ٢٥١:

إذا استأجر الشخص ملاحا أو سائقا أو مكاريا لينقل له متاعا الى مكان معين، و سلمه المتاع، ثم ادعى الأجير ان المتاع قد تلف من غير

تعد ولا-تفريط، و أنكر المستأجر تلف المتاع أو ادعى على الأجير التعدى أو التفريط، فالقول قول الأجير مع يمينه، و كذلك إذا استأجر الصائغ

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٣٥٧

لصياغة خاتم أو قرط أو غيرهما و سلم إليه الفضة أو الذهب، فادعى الصائغ تلف المال و أنكره المالك أو ادعى عليه التعدى أو التفريط فالقول قول الصائغ مع يمينه، و هكذا الحكم فى كل عامل يؤتمن على مال.

### المسألة ٢٥٢:

إذا اختلف المالك و المستأجر فى مقدار الأجرة المسماة فقال المالك انه آجر الدار على المستأجر مدة شهر بمائة دينار، و قال المستأجر بل كانت الأجرة سبعون ديناراً، فالقول قول من ينكر الزيادة، و هو المستأجر فى المثال المذكور مع يمينه، و هكذا إذا اختلف المستأجر و الأجير فى مقدار الأجرة.

### المسألة ٢٥٣:

إذا تنازع المؤجر و المستأجر، فادعى أحدهما انه اشترط على صاحبه شرطاً فى ضمن العقد و أنكر الآخر هذا الاشرط، فالقول قول من ينكر الشرط مع يمينه.

### المسألة ٢٥٤:

إذا آجر المالك الدار أو البستان لأحد مدة بأجرة معلومة، ثم اختلفا فى مقدار المدة فقال أحدهما مدة الإجارة شهران، و قال الثانى بل هى شهر واحد، فالقول قول من ينكر الزيادة مع يمينه.

### المسألة ٢٥٥:

إذا وقعت الإجارة بين المؤجر و المستأجر، ثم اختلفا، فادعى احد المتعاقدين صحة المعاملة، و ادعى الآخر فسادها، فالقول قول من يدعى الصحة مع يمينه.

### المسألة ٢٥٦:

إذا اختلف المالك و المستأجر فقال المالك انى آجرتك الدكان المعين مدة شهر بمائة دينار، و قال المستأجر انك آجرتنى الدار المعينه مدة شهر بمائة دينار، أو بالعكس، كان ذلك من التداعى و رجعا الى كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٣٥٨

التحالف، فيحلف كل واحد منهما على نفي دعوى الآخر و تسقط الدعويان.

و كذلك الحكم إذا اختلفا فقال أحدهما ان الأجرة المسماة هي مائة دينار بحراني، و قال الآخر انها مائة دينار كويتي، فيتحالف الطرفان و تسقط الدعويان بالتحالف.

### المسألة ٢٥٧:

إذا استأجر الرجل أجيرا ليحمل له متاعا، فحمل الأجير المتاع إلى الكوفة مثلا، فقال له المستأجر إنما استأجرتك لتحمل متاعى إلى كربلاء، و نازعه الأجير فقال إنك استأجرتنى لأحمل المتاع إلى الكوفة و قد حملته إليها، كان ذلك من التداعى بينهما، فيلزم تحالفهما، فيحلف كل واحد منهما على نفى مدعى الآخر و تسقط بذلك كل من الدعويين، و لا يستحق الأجير شيئا. و إذا حمل الأجير المتاع إلى الكوفة و ادعى أن الإجارة كانت الى ذلك البلد و أنكر المستأجر الإجارة إلى الكوفة و لم يدع الإجارة إلى بلد آخر كان منكرا، فيكون القول قوله مع يمينه، فإذا أحلف المستأجر لم يستحق الأجير الأجرة المسماة التى يدعيها. و إذا طلب المستأجر من الأجير بعد الحلف أن يرد المتاع الى المكان الأول الذى نقله منه و جب عليه ذلك، و لا يجوز للأجير أن يرد المتاع الى ذلك المكان إذا لم يرض المستأجر بالرد، و إذا تلف المال أو حدث فيه عيب كان الأجير ضامنا لذلك.

### المسألة ٢٥٨:

إذا خاط الخياط القماش قباء، فادعى المستأجر انه انما استأجر الخياط ليخيطه قميصا، و ادعى الخياط أنه استأجره ليخيطه قباء كما فعل، كان ذلك من التداعى فيلزم تحالف المتداعيين، و إذا تحالفا سقطت الدعويان و لم يستحق الخياط على عمله شيئا. و إذا خاط الخياط القماش قباء، و ادعى ان المستأجر أمره بذلك كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٣٥٩ و طالبه بأجرة عمله، و أنكر المستأجر انه اذن له بما صنع، كان المستأجر منكرا، فيقدم قوله مع يمينه، فإذا أحلف لم يستحق الأجير على عمله شيئا و ضمن للمستأجر أرش النقص الذى حصل فى القماش بسبب فعله.

### المسألة ٢٥٩:

إذا ادعى الأجير تلف المال بيده من غير تعد منه و لا تفريط، فأقام المستأجر بينة على ان الأجير قد أتلف المال أو أقام البينة على انه قد تعدى أو فرط كان الأجير ضامنا لتلف المال، و كذلك إذا توجه عليه اليمين فى دعوى التلف من غير تعد أو تفريط فنكل عن اليمين، فيكون الأجير ضامنا فى هذه الموارد، و لكن يكره تضمينه فيها، بل يكره تضمينه فى جميع الموارد التى يحكم فيها بضمانه شرعا.

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٣٦١

### كتاب المضاربة

### إشارة

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٣٦٣  
كتاب المضاربة و هو يحتوى على عدة فصول.

### الفصل الأول فى عقد المضاربة و شرائطها

#### المسألة الأولى:

المضاربة معاهدة بين شخصين يكون رأس المال من أحدهما، و العمل و الاتجار برأس المال من الآخر، بحصة معينة للعامل من الربح الحاصل بينهما، فيقال: ضارب زيد عمرا، يعنى أنه اتجر لعمرو بماله بحصة من ربح المال، فالعامل و هو زيد مضارب بصيغة اسم الفاعل، و مالك المال و هو عمرو مضارب له بصيغة اسم المفعول، و تسمى المضاربة فى لغة أهل الحجاز قراضا، فمالك المال مقارض بصيغة اسم الفاعل و العامل مقارض بصيغة اسم المفعول، و لا يطلق المضارب بصيغة اسم الفاعل على مالك المال، و لا يطلق المقارض بصيغة اسم الفاعل على العامل.

#### المسألة الثانية:

المضاربة عقد من العقود، و لذلك فلا بد فيها من الإيجاب و القبول، و يكون الإيجاب من مالك المال و القبول من العامل، و يكفى فى الإيجاب و القبول كل ما يدل على إنشاء المعنى المقصود فى المعاملة و يكون ظاهرا فيه ظهورا عرفيا من لفظ أو فعل. و من أمثلة ذلك أن يقول المالك للعامل: ضاربتك أو قارضتك أو عاملتك أو عاقدتك على ان تتجر لى برأس المال المعين، و يكون لك نصف الربح الحاصل من التجارة أو الثلث منه مثلا، فيقول العامل قبلت أو رضيت، و لا يعتبر فى اللفظ أن يكون بصيغة الفعل الماضى أو يكون باللغة العربية، فيصح إنشاء العقد بأى صيغة من اللغة العربية، و بأى لغة غيرها يحسنها المتعاقدان، و تجرى فيها المعاطاة على الأقوى فيصح إنشاء العقد بالفعل كما يصح إنشاؤه بالقول.

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٣٦٤

#### المسألة الثالثة:

إذا دفع الإنسان إلى غيره مالا- ليتجر به و اشترط المالك أن يكون ربح المال مشتركا بينه و بين العامل على التساوى أو على التفاوت لكل منهما حصة معينة، صح ذلك مضاربة، و كان ذلك من إنشاء العقد بالفعل، فيقصد المالك إنشاء المضاربة بدفع المال الى العامل، و يقصد العامل إنشاء قبول المضاربة بقبضه المال من المالك، و يكون من المعاطاة فى المضاربة.

#### المسألة الرابعة:

إذا دفع الإنسان إلى غيره مالا- ليتجر له به، و اشترط على العامل أن يكون جميع الربح الذى يحصل من التجارة لمالك المال، كان ذلك بضاعة لا مضاربة، و كذلك إذا دفع الى العامل المال ليتجر له به و لم يشترط عليه شيئا، فإن ربح المال يكون لمالك المال عند

إطلاق المعاملة عليه، فإذا اتجر العامل بالمال فالربح يكون جميعه للمالك في كلتا صورتين، و لا يستحق العامل من الربح شيئاً، بل يستحق على المالك اجرة المثل لعمله و منفعته التي استوفاه المالك منه.  
و إذا قصد العامل التبرع بعمله لم يستحق عليه أجره المثل، و كذلك إذا اشترط المالك عليه عدم الأجره و قبل العامل بالشرط و مثله ما إذا دلت القرائن الخاصة أو العامه على عدم الأجره فيكون ذلك بحكم الشرط.

### المسألة الخامسة:

إذا دفع الإنسان إلى غيره مالا- ليتجر لنفسه بالمال، و اشترط أن يكون ربح المال كله للعامل كان ذلك بحكم القرض، و لم يستحق المالك من الربح شيئاً، سواء قصد المالك بذلك إقراض العامل أم لم يقصد ذلك، نعم يشكل الحكم إذا قصد بذلك إنشاء المضاربة فتكون مضاربة فاسده، و يشكل عدم استحقاق المالك من الربح شيئاً في هذه الصورة و ان اشترط المالك ذلك.

### المسألة السادسة:

يشترط في كل واحد من المتعاقدين أن يكون بالغا، و أن يكون

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٣٦٥

عاقلاً و ان يكون مختاراً، و ان يكون قاصدا على النهج الذي سبق بيانه في كتاب التجارة و في كتاب الإجارة، فلا تصح مضاربة المالك، و لا مضاربة العامل إذا كان صبياً، أو كان مجنوناً أو كان مكرهاً، أو كان هازلاً في معاملته أو غالطاً.  
و يشترط في كل واحد منهما أن يكون غير محجور عليه لسفه، فلا تصح المضاربة إذا كان أحدهما ممن حجر عليه لذلك، و يشترط في المالك أن يكون غير محجور عليه لفلس، و لا يشترط ذلك في العامل على الأقوى.

### المسألة السابعة:

الأحوط لزوما ان لا يكون رأس المال في المضاربة منفعة من المنافع، فلا تصح المضاربة إذا كان رأس المال منفعة دار أو بستان أو غيرها من الأعيان على الأحوط، الا إذا عاوض على المنفعة المملوكة له بمال و أجريت المضاربة على المال بعد قبضه و الأقوى عدم صحة المضاربة إذا كان رأس المال ديناً، إلا إذا قبض الدين و أجرى المضاربة على المال بعد قبضه.  
و نتيجة لذلك فيشترط في رأس المال في المضاربة أن يكون عينا، لا منفعة و لا ديناً، من غير فرق بين أن يكون الدين على العامل أو على غيره.

### المسألة الثامنة:

لا يشترط في صحة المضاربة أن يكون رأس المال فيها من الذهب أو الفضة المسكوكين خاصة فتصح المضاربة على الظاهر إذا كان رأس المال فيها من الأوراق النقدية المتداولة بين الناس، أو كان من المسكوكات الأخرى النحاسية أو النيكلية أو غيرها إذا كانت متداولة في التعامل بها و الأخذ و العطاء بين الناس.

**المسألة التاسعة:**

يشترط في المضاربة ان يكون رأس المال فيها معلوما في مقداره و في وصفه، فلا تصح المضاربة إذا كان المال مجهول القدر أو مجهول الوصف و ان كان مشاهدا، و يستثنى من ذلك ما إذا كانت الجهالة به تؤول إلى كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٣٦٦

العلم، و مثال ذلك ان يشير المالك الى كيس أو صندوق فيه مال و يقول للعامل ضاربتك بما في هذا الكيس أو بما في هذا الصندوق من المال، ثم يدفعه المالك الى العامل، فيعدان معا ما فيه من المال و يعلمان بقدره و وصفه، فتصح المضاربة، و لا تقدر فيها هذه الجهالة.

**المسألة العاشرة:**

يشترط على الأحوط لزوما في رأس المال أن يكون معينا، فلا تصح المضاربة على الأحوط إذا كان للمالك مالان معينان فقال للعامل:

قارضتك بأحد هذين المالين، أو قال قارضتك بأى هذين المالين شئت، و تصح المضاربة إذا كان رأس المال مشاعا و كان معلوم المقدار و الوصف، فإذا كان للمالك ألف دينار معين و قال للعامل ضاربتك بنصف هذا المال، صحت المضاربة، و كذلك إذا كان الألف مشتركا بينه و بين غيره على التنصيف مثلا فقال للعامل قارضتك بحصتي من هذا الألف، و هما يعلمان بمقدار الحصّة.

**المسألة ١١:**

يعتبر في صحة المضاربة ان تكون حصّة كل من العامل و المالك معينه المقدار من الربح نصفا منه أو ثلثا أو غيرهما، و يكفي في التعيين أن تكون عادة عامة متبعة في المضاربات بتعيين حصّة خاصة من الربح، فيكون ذلك قرينه ينصرف إليها العقد.

و قد يقال بالصحة مع التعيين الإجمالي، و مثال ذلك أن يجعل للعامل من الربح مثل حصّة عامله الآخر و هو زيد، إذا علما بمقدار حصّة زيد بعد العقد، و لكن لا يترك الاحتياط بعدم الاكتفاء بذلك فيعينان الحصّة في العقد تفصيلا.

**المسألة ١٢:**

يشترط في المضاربة أن يكون الربح بين المالك و العامل دون غيرهما، فإذا شرطا في عقد المضاربة أو شرط أحدهما أن يعطى شيء من الربح لأحد أجنبي لم تصح مضاربة، إلا إذا كان لذلك الأجنبي عمل يتعلق بتجارتهما، فتصح مضاربة حين ذلك لأنه عامل أيضا.

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٣٦٧

و لا فرق في الحكم بين أن يكون الأجنبي حرا أو عبدا مملوكا لأحد المتعاقدين أو لغيرهما، و الظاهر ان المعاملة المذكورة إذا شرط فيها جزء من الربح للأجنبي لا تصح مضاربة كما ذكرنا و لكنها تصح معاملة مستقلة بنفسها و تشملها العمومات و أدلة الوفاء بالشرط، فتكون نافذة.



**المسألة ١٣:**

يشترط في المضاربة أن يكون العمل و طلب الربح فيها بمتاجرة العامل بالمال، فلا تصح المضاربة إذا دفع المالك رأس المال الى عامل ذى صنعة ليعمل به فى صنعة، فيدفعه الى نجار ليعمل بالمال فى نجارته أو الى زارع ليعمل به فى زراعته أو الى ذى حرفة أخرى ليصرفه فى حرفته و يكون الربح الحاصل من ذلك مشتركاً بينهما، و الظاهر ان المعاملة المذكورة و ان كانت لا تصح مضاربة و لكنها تصح معاملة مستقلة تدل على صحتها العمومات و قد تقدم نظيرها.

**المسألة ١٤:**

لا تجوز المضاربة فى الدراهم المغشوشة التى لا يقبلها الناس فى التعامل ما بينهم، و لا يرضون بها فى الأخذ و العطاء لغشها، و لا تصح المضاربة بها كما لا تجوز أى معاملة فيها إذا كان الشخص الذى تدفع اليه جاهلاً بأمرها، و ليرجع إلى المسألة الخامسة عشرة من كتاب التجارة من الرسالة.

**المسألة ١٥:**

لا يشترط فى صحة المضاربة أن يكون رأس المال بيد العامل، فتصح المعاملة إذا كان العامل متسلطاً على التصرف فى رأس المال حسب ما تراضى عليه المتعاقدان فى مضاربتهم و ان لم يكن المال بيده، بل كان بيد المالك أو بيد أمين آخر أو فى مصرف أو بنك أو متجر، و يمكن للعامل أن يأخذ منه ما شاء متى شاء.

**المسألة ١٦:**

يشترط فى العامل أن يكون قادراً على العمل الذى يضاربه المالك

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٣٤٨

عليه، فإذا كان المقصود من المضاربة هو أن يتجر العامل بالمال بأى وجه اتفق من وجوه التجارات المباحة، اشترط فى العامل أن يكون قادراً على الاتجار و لو فى نوع مخصوص منها، فيكفى فى الصحة أن يكون قادراً على المتاجرة بالحبوب أو بالأقمشة مثلاً، و لا تصح المضاربة إذا كان العامل عاجزاً عن الاتجار فى جميع وجوه التجارات، و كذلك إذا قيد المالك المضاربة بنوع خاص من أنواع التجارة و كان العامل لا يقدر على الاتجار بذلك النوع، كما إذا قيد المالك المضاربة بالمتاجرة بالجواهر و كان العامل غير قادر على ذلك فلا تصح المضاربة، و هذا كله إذا كان المالك قد قيد المضاربة مع العامل بأن يباشر الاتجار بالمال بنفسه.

و إذا ضاربه و اشترط عليه أن يباشر التجارة بنفسه و كان الشرط لا- بنحو التقييد، و كان العامل عاجزاً عن الاتجار لم يبطل عقد المضاربة و ثبت للمالك خيار تخلف الشرط، فيجوز له أن يفسخ المضاربة و يجوز له ان يبقى المضاربة فيستأجر العامل عاملاً آخر يتجر لهما بالمال.

و إذا ضارب المالك العامل للتجارة و لم يشترط عليه المباشرة بنفسه و لم يقيد المضاربة بذلك صحت المضاربة فإذا كان العامل عاجزاً عن الاتجار بنفسه أمكن له أن يتخذ عاملاً غيره يقوم بالتجارة أو يتخذ معينا يعينه فيها، و تجرى الأحكام المذكورة فى ما إذا

طراً العجز للعامل عن الاتجار بعد ان كان قادرا فى أول الأمر.

### المسألة ١٧:

إذا دفع المالك الى العامل مبلغا كبيرا من المال ليتجر به، و كان العامل قادرا على المتاجرة فى البعض، و لكنه يعجز عن الاتجار بذلك المبلغ من المال كله، فان قيد المالك مضاربهته بأن يتجر العامل بجميع المال جرت فى هذا الفرض الأحكام التى ذكرناها فى المسألة السابقة.

فإذا كان المالك قد قيد عقد المضاربة أيضا بأن يباشر العامل المتاجرة بالمال بنفسه كانت المضاربة باطلة لعدم القدرة، و إذا كان قد شرط على العامل مباشرة الاتجار بنفسه و لم يقيد المضاربة بذلك صحت المضاربة و كان للمالك خيار تخلف الشرط على النهج الآنف ذكره.

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٣٦٩

و إذا لم يشترط المالك المباشرة على العامل و لم يقيد المضاربة بها صحت المضاربة، و جاز للعامل أن يستأجر غيره ممن يقوم بالتجارة أو يعينه فيها، و هذا كله فى ما إذا قيد المالك المضاربة بأن يتجر العامل بجميع المال. و إذا ترك المالك الأمر فى ذلك الى مشيئة العامل، فالظاهر صحة المضاربة فى المقدار الذى يمكن للعامل الاتجار به من المال، فإذا اتجر به استحق حصته من ربحه، و تبطل المضاربة فى المقدار الزائد الذى يعجز عن الاتجار به، و فرض انه غير قادر على الاتجار بالمقدار الزائد، يعنى انه لم يعمل به، و لذلك فلا يستحق منه شيئا، و الظاهر أيضا عدم ضمان العامل إذا تلف المال. و إذا كان العامل قادرا فى ابتداء الأمر على الاتجار بالجميع، ثم طرأ له العجز وجب عليه ان يرد الزائد على المالك فإذا هو لم يرده مع إمكان الرد كان ضامنا له إذا تلف أو حدث فيه عيب.

### المسألة ١٨:

لا تصح المضاربة إذا كان رأس المال ديناً كما ذكرنا فى المسألة السابعة، سواء كان الدين على العامل نفسه أم على غيره، فإذا عين المدين الدين و قبضه المالك أو وكيله أو وليه إذا كان قاصراً صحت المضاربة به، و إذا كان للمالك مال شخصى فى يد انسان قد أودعه المالك إياه أو ائتمنه عليه بأحد أنواع الائتمان، جاز للمالك أن يضارب أحداً بذلك المال ثم يوكل العامل فى قبضه سواء كان بيد العامل نفسه أم بيد غيره.

و يجوز للمالك أن يوكل العامل فى قبض دينه فى ذمة المدين، فإذا قبضه العامل من المدين كان أمانة بيده و صح للمالك أن يجعله رأس مال و يضارب العامل به.

نعم، الأحوط لزوماً أن لا يتولى العامل طرفى العقد فى المضاربة، فيوكله المالك على اجراء العقد على الأمانة التى بيده أو على الدين الذى

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٣٧٠

فى ذمته بعد أن يعينه للمالك، فيوجب العامل عقد المضاربة فيه بالوكالة عن المالك ثم يقبلها لنفسه.

### المسألة ١٩:

إذا كان للمالك مال معين بيد العامل قد استولى عليه غاصبا، ثم أجرى المالك مع العامل عقد المضاربة بذلك المال المغصوب صحت المضاربة به، فإذا اذن المالك للعامل في قبض المال بعد عقد المضاربة و سلطه على التصرف فيه في شؤون المضاربة ارتفع عنه الحكم بالضمان و أصبحت يده على المال يد أمانة، و كذلك إذا اشترى العامل بعد العقد بعض السلع في الذمة للمضاربة فيها، و اذن المالك له في دفع المال المغصوب ثمنها لها، فيرتفع الضمان عنه بذلك، و لا يرتفع الضمان بغير ذلك. و كذلك الحكم في كل مال للمالك يوجد بيد العامل و هو مضمون عليه و ان لم يكن مغصوبا كالمقبوض بالمساومة أو بالعقد الفاسد أو في موارد الاشتباه و الجهل.

### المسألة ٢٠:

إذا دفع المالك الى أحد مالا- ليشتري به أرضا أو نخيلا- أو دارا أو أغناما، فيكون نتاج الأرض أو النخيل أو الدار أو الغنم مشتركا بينهما، فان كان المقصود من المعاملة أن يبيع العامل هذه الأعيان التي يشتريها، و يحصل لهما الربح بزيادة قيمتها، صحت المعاملة مضاربة و ترتبت عليها أحكامها، و ان كان المقصود أن يشتري العامل هذه الأعيان لينتفع المالك و العامل بنماء الأرض من زرعها أو غرسها أو إجاتها، و بنماء النخيل من رطب و تمر و غيرهما، و نماء الدار من اجارة للسكنى و نحوها و نماء الغنم من لبن و دهن و صوف و شبه ذلك، فالظاهر البطلان إذا قصد بها المضاربة، فإذا اشترى العامل الأعيان كان نمائها للمالك خاصة، و ليس للعامل فيه حصة، و يستحق العامل أجره المثل على المالك لعمله الذي استفاه.

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٣٧١

و إذا لم يقصد بها المضاربة، فلا يبعد الحكم بصحتها معاملة مستقلة بنفسها، و ترتب عليها الآثار حسب ما اتفق عليه المتعاملان.

### المسألة ٢١:

إذا دفع المالك الى العامل سلعا و أمتعة أو جوبيا أو نحو ذلك، و أمره أن يبيع هذه الأعيان و يجعل ثمنها مال مضاربة بينهما، لم تصح المضاربة بذلك حتى يبيع العامل الأعيان و ينشئ المالك عقد المضاربة على الثمن بعد قبضه.

### المسألة ٢٢:

إذا دفع المالك الى العامل شبكة لصيد السمك أو لصيد الطير، على أن يكون ما يصطاده العامل بها من السمك أو الطير مشتركا بينهما بالمناصفة مثلا أو بالتثليث، فثلث منه للمالك الشبكة و ثلثان للعامل، فالظاهر فساد المعاملة، و لا يترك الاحتياط بالتصالح في كل من الصيد الذي يقع في الشبكة و أجره المثل لها و يمكن للمالك أن يؤجر شبكته للعامل مدة معينة بأجرة معينة و يشترط عليه في ضمن عقد الإجارة ان يحوز للمالك نصف ما يقع في الشبكة من الصيد أو رבעه، فإذا قبل العامل الإجارة و الشرط صح ذلك و لزم العمل به.

### المسألة ٢٣:

إذا أنشأ أحد عقد المضاربة مع العامل بمال غيره كان العقد فضولياً، فإن اجازته مالك المال صحت المضاربة بين المالك و العامل، و ان لم يجزه كان العقد باطلاً، و إذا أنشأ المالك العقد مع شخص آخر غير العامل، وقع فضولياً كذلك، فإن اجازته العامل صح و الا كان باطلاً.

### المسألة ٢٤:

إذا قال مالك المال للعامل ضاربتك بهذا المبلغ المعين على أن يكون الربح بيني و بينك فقبل العامل، صح العقد مضاربة، فإذا اتجر العامل بالمال و ربح كان الربح بينهما بالمناصفة، و كذلك إذا قال له ضاربتك بهذا المال على أن يكون لك نصف الربح منه، أو قال له على أن يكون لي نصف الربح، فإن جميع هذه العبارات ظاهرة عرفاً في تنصيف الربح بين المالك و العامل.

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٣٧٢

### المسألة ٢٥:

إذا قال المالك للعامل ضاربتك بهذا الألف على أن يكون لك نصف ربحه، أو قال له على أن يكون لك ربح نصفه، فالعبارةتان كلتاهما دالتان على إنشاء المضاربة عرفاً، و على الاشتراك بين المالك و العامل في الربح بالمناصفة، فإذا قبل العامل ذلك، فلا ريب في صحة المضاربة و وجوب ترتيب آثارها.

## الفصل الثاني المضاربة من العقود الجائزة

### المسألة ٢٦:

المضاربة من العقود الجائزة لكل من المتعاقدين، المالك و العامل، فيجوز لكل واحد منهما أن يفسخ العقد، سواء قبض العامل رأس المال أم لم يقبضه، و سواء شرع العامل في المتاجرة بالمال أم كان قبل شروعه أم بعده، و سواء ظهر الربح في المعاملة أم لم يظهر، و نض المال أم لم ينض، و نض المال صيرورته نقوداً بعد أن كان عروضاً:

أمتعة و سلعا و حبوبا و نحوها، و لا فرق بين ان يجعل المتعاقدان للمضاربة أجلاً معيناً أو لا.

### المسألة ٢٧:

إذا أنشأ المتعاملان عقد المضاربة بينهما و اشترطا في ضمن العقد نفسه أن لا يفسخا العقد إلى أجل معين لم ينفذ هذا الشرط و لم يجب الوفاء به، و لا يبطل العقد بذلك، و إذا اشترطا ذلك في ضمن عقد آخر، و هو من العقود الجائزة، نفذ الشرط و وجب الوفاء به ما دام العقد الذي ذكر الشرط في ضمنه موجوداً، فلا يجوز لهما فسخ المضاربة في ذلك الحال، و إذا اتفق ان يفسخ ذلك العقد سقط الشرط المذكور في ضمنه و جاز لهما فسخ المضاربة بعد ذلك.

و إذا اشترطا أن لا يفسخا عقد المضاربة بينهما إلى أجل مسمى في ضمن عقد آخر لازم: بيع أو صلح أو إجارة أو غيرها من العقود

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٣٧٣

اللازمة، وجب الوفاء بالشرط و لم يجز لهما فسخ المضاربة الى أن ينقضى الأجل المعين.

### المسألة ٢٨:

إذا أنشأ المالك و العامل عقد المضاربة بينهما و اشترط أحدهما أو اشترط معا في ضمن العقد نفسه أن لا يفسخا العقد مطلقا، فان كان المقصود من ذلك اشتراط اللزوم في المضاربة و ان لا يملك أحدهما فسخها، فالأقوى بطلان الشرط المذكور، و كذلك إذا اشترطه في ضمن عقد آخر جائز أو لازم، فان الشرط المذكور مخالف للكتاب و السنة فلا يكون نافذا، على ان اللزوم في العقود مما لا يقبل الاشتراط، فإنه من الأحكام الشرعية التابعة لدلالة دليلها و لا يمكن ان تثبت باشتراط المتعاقدين، و بطلان الشرط لا يوجب بطلان العقد الذي وقع الشرط في ضمنه.

و ان كان المقصود من الاشتراط أن يلتزم المتعاقدان بعدم فسخ المضاربة بينهما مطلقا، و كان اشتراط ذلك في ضمن عقد المضاربة نفسه، لم ينفذ الشرط و لم يجب الوفاء به كما تقدم في اشتراط عدم الفسخ إلى أجل معين. و إذا وقع اشتراط ذلك في ضمن عقد آخر من العقود اللازمة، فقد يقال بصحة الشرط و وجوب الوفاء به و مثله ما إذا وقع الاشتراط في ضمن عقد آخر من العقود الجائزة، فقد يقال بنفوذ الشرط و وجوب الوفاء به ما دام العقد الذي وقع الشرط في ضمنه موجودا، و لكن الحكم في كلا الفرضين موضع اشكال، فلا يترك الاحتياط بعدم اشتراط ذلك، و بالرجوع إلى المصالححة أو التقايل بينهما إذا هما اشترطاه، و على أي حال فبطلان الشرط أو التوقف فيه لا يوجب بطلان العقد.

### المسألة ٢٩:

إذا اشترط المالك أو العامل على صاحبه في ضمن عقد المضاربة ان ينشئ معه مضاربة ثانية برأس مال آخر، و قبل صاحبه بالشرط، و جب العمل به ما دامت المضاربة الأولى التي وقع الشرط في ضمنها

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٣٧٤

موجودة، فإذا فسخت المضاربة سقط الشرط المذكور في ضمنها و لم يجب العمل به إذا لم يعمل به من قبل، و كذلك إذا اشترط أن يأخذ منه بضاعة، أو يعمل له عملا معيناً، أو يقرضه قرضاً، فيجب الوفاء بالشرط ما دامت المضاربة موجودة.

### المسألة ٣٠:

العامل في المضاربة أمين، و لذلك فلا يكون عليه ضمان إذا تلف المال في يده أو نقص منه شيء، أو حدث فيه عيب، إلا إذا تعدى عن الحد المأذون فيه، أو فرط في حفظ الامانة، و إذا حدثت في التجارة خسارة فلا يتحمل منها شيء، بل يكون جميعها على مالك المال.

و إذا اشترط المالك على عامل المضاربة في ضمن العقد، أن يكون ضامناً لرأس المال إذا تلف في يده، أو اشترط عليه أن الخسارة التي قد تحدث في التجارة تكون عليهما معا، كما ان الربح الذي يحصل منها يكون لهما معا، فالأقوى عدم صحة الشرط.

نعم يجوز للمالك أن يشترط على العامل أن يتدارك بعض الخسارة التي تصيب المالك إذا اتفق حدوثها في التجارة، فيدفع العامل

من ماله مقدار نصف الخسارة مثلا، بل يصح له أن يشترط عليه أن يدفع من ماله ما يتدارك جميع الخسارة، فإذا قبل العامل بالشرط صح ووجب العمل به، وهذا شيء غير الضمان الذي تقدم منه.

### المسألة ٣١:

كل شرط يشترطه المالك أو العامل في ضمن عقد المضاربة يكون نافذا إذا كان الشرط جامعا لشرائط الصحة المعتبرة في الشروط، و ان كانت المضاربة من العقود الجائزة، فيجب الوفاء بالشرط المذكور ما دام عقد المضاربة، فإذا فسخت المضاربة سقط وجوب الشرط فلا يجب الوفاء به بعد ذلك إذا لم يكن وفي به من قبل، كما ذكرناه في المسألة المائتين و الثامنة و الخمسين من كتاب التجارة. و لذلك فيمكن للمالك و للعامل إذا اشترط عليه صاحبه بعض الشروط التي قد يصعب عليه الوفاء بها في ضمن عقد المضاربة أن يفسخ المضاربة فيسقط عنه وجوب الوفاء بالشرط.

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٣٧٥

و يستثنى من الحكم المذكور اشتراط عدم فسخ المضاربة مطلقا أو الى أجل معين، فإذا شرط ذلك في ضمن عقد المضاربة نفسه لم ينفذ الشرط، كما تقدم قريبا، و ذلك لأن وجوب الوفاء بالشرط مشروط بوقوعه في ضمن العقد، و من المعلوم ان الواجب المشروط لا يقتضى حفظ شرطه.

### المسألة ٣٢:

إذا شرط المالك على العامل في المضاربة شرطا أو حدد له شيئا، لم يجز للعامل ان يتعدى عما حدد له أو شرط عليه، فإذا شرط عليه مثلا أن يتجر بالحبوب فقط، لم يجز له أن يتجر بغيرها، و إذا شرط عليه ان لا يتجر بالأقمشة، لم يجز له أن يتجر بها، و إذا شرط عليه أن لا يسافر بتجارته، أو أن لا يسافر بها في البحر، أو أن لا يسافر بها في أيام الشتاء، وجب عليه أن لا يخالف، و إذا حدد له نوعا من التجارة أو نوعا من البيع، أو زمانا معيناً أو مكانا معيناً، فقال له لا تبع الا نقدا، أو إلا في سوق معين أو لا تشتري الا من بلد معين، وجب عليه أن يتبع ما شرطه عليه و لا يتجاوز.

فإذا خالف العامل ما عين له المالك أو شرط عليه، كان ضامنا للمال إذا تلف كله أو تلف بعضه و كان ضامنا للخسارة إذا حصلت، و إذا ربح مع ذلك في تجارته كان الربح مشتركا بينه و بين المالك حسب ما اتفقا عليه في العقد.

### المسألة ٣٣:

لا يجوز للعامل أن يخلط رأس المال المدفوع اليه بمال آخر، سواء كان المال الآخر لنفسه أم لغيره، بل و ان كان للمالك نفسه، إلا إذا رضى المالك له بخلطه، و إذا خلطه من غير اذن المالك كان ضامنا للمال إذا تلف جميعه أو تلف بعضه أو حدث فيه عيب، و لا تنفسخ المضاربة بذلك، فإذا ضارب به بعد الخلط فربح، كان الربح بين المالكين بالنسبة، فإذا كان رأس المال ألف دينار و خلطه بألف دينار آخر، و تاجر بالألفين فربح مائتي دينار، فالربح الحاصل بين المالكين بالمناصفة، و هكذا.

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٣٧٦

و يكفي في اذن المالك أن يخوله ذلك على وجه العموم، فيقول له:

اعمل في المال حسب ما ترى، أو حسب ما تجده مصلحة، و إذا شرط اذنه بوجود المصلحة لم يجز له خلط المال بدونها.

### المسألة ٣٤:

إذا أطلق المالك عقد المضاربة و لم يشترط فيه على العامل شرطاً، و كان بين الناس نوع متعارف من البيع، أو من السلع، أو من الأمكنة و الأحوال و الأوقات ينصرف إليه الإطلاق في مضارباتهم و معاملاتهم الدارجة بينهم، كان هذا الانصراف و التعارف الشائع قرينه عامة على أن ذلك هو المراد في العقد، و كان كالشرط الصريح المذكور في العقد، فيجب اتباعه، و إذا خالفه العامل كان ضامناً لرأس المال إذا تلف أو نقص أو عاب، و ضامناً للخسارة إذا حصلت، و إذا حصل من التجارة ربح مع ذلك كان مشتركاً بين المالك و العامل على النحو الذي تقدم بيانه في المسألة الثالثة و الثلاثين.

و إذا كان بين الناس نوع من البيع أو من المبيعات أو من الأمكنة و غيرها ينصرف عنه الإطلاق و لا يشملها الاذن في المضاربات و المعاملات الشائعة كان هذا الانصراف عنه قرينه عامة على عدم ارادة ذلك في العقد، فيكون خارجاً عن عقد المضاربة، و إذا خالف العامل ذلك لم تجز معاملته لعدم الاذن من المالك فيها، و لا تصح إلا بإجازة المالك و إمضائه للمعاملة التي أجازها العامل، فإن أجازها صحت و كان الربح فيها للمالك، و ان لم يجزها كانت باطلة، سواء كان العامل قد استوفى الثمن قبل أن يطلع المالك أم بعده.

### المسألة ٣٥:

إذا أطلق المالك عقد المضاربة و لم يشترط على العامل فيه شيئاً، و لم يعين له الانصراف و التعارف بين الناس أمراً، جاز للعامل أن يتصرف في بيعه و شرائه و في تعامله مع الناس و اختياره الأمكنة و الأزمنة و الأجناس المبيعة حسب ما يراه و يعتقد بجذواه في معاملته و تحصيل الربح في تجارته إلا إذا التبس عليه الأمر في بعض الجهات، فيرجع الى المالك أو يستشير بعض الخبراء في ذلك الأمر.

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٣٧٧

### المسألة ٣٦:

لا يجوز للعامل أن يسافر في تجارته الى بلد آخر إلا بإذن المالك أو يكون السفر في التجارة من العادات الشائعة بين أهل العرف و التي ينصرف إليها الإطلاق، فيجوز له السفر حين ذاك، و إذا هو سافر بالتجارة بدون اذن المالك، و بدون دلالة العرف العام على الرخصة فيه يكون ضامناً للمال إذا تلف أو عاب و ضامناً للخسارة إذا حصلت كما تقدم ذكره، و إذا اتجر في سفره فربح كان الربح مشتركاً بينه و بين المالك على الوجه الذي قرره في عقدهما، و كذلك الحكم إذا أذن المالك له في السفر الى بلد فسافر الى بلد آخر أو عين له جهة فسافر الى جهة أخرى.

### المسألة ٣٧:

لا يجوز للعامل أن يبيع في مضاربه نسيئة إلا إذا اذن له المالك بالبيع كذلك أو دل الانصراف على الرخصة فيه أو دلت القرائن

الخاصة عليه، وإذا جاز له بيع النسيئة فلا بد له من الاستيثاق للمال والتأكد من حفظه، وإذا خالف العامل فباع نسيئة من غير إذن ولا دلالة قرينة على الرخصة، أو باع كذلك من غير استيثاق لمال المضاربة كان ضامنا كما تقدم في نظائره، وإذا ربح كان الربح مشتركا بينه وبين المالك.

### المسألة ٣٨:

لا يجوز للعامل أن يشتري الشيء للمضاربة بأكثر من ثمن مثله، ولا يجوز له أن يبيع الشيء بأقل من ثمن مثله، إلا إذا إذن له المالك، أو كان المالك قد خوله أن يعمل حسب ما يجده مصلحة وكانت المصلحة تقتضى ذلك، وإذا اشترى بأكثر من ثمن المثل أو باع بأقل من ثمن المثل من غير إذن ولا تخويل فى ما تقتضيه المصلحة كان الشراء والبيع باطلين.

### المسألة ٣٩:

إذا أطلق المالك عقد المضاربة مع العامل جاز للعامل أن يشتري المعيب إذا كان شراؤه وبيعه معييا موردا للربح، وإذا أمكن له إصلاح

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٣٧٨

المعيب ثم يبيعه صحيحا بثمن تتحقق به الفائدة، الى غير ذلك من وجوه المصلحة فى شرائه وبيعه. ولا يجوز له شراؤه مع العلم بالعيب إذا كان مظنة للخسارة من غير مصلحة تقابلها، وإذا اشترى العامل المعيب جاهلا جاز له أن يفسخ البيع ويسترد الثمن وأن يبقى البيع فيأخذ أرش العيب ويرجح منهما ما تقتضيه المصلحة.

### المسألة ٤٠:

يجوز للعامل أن يبيع الأجناس بالأجناس، فيبيع الحنطة بالأرز أو بالعكس أو بغير ذلك من الأمتعة والسلع والحبوب، ولا يتعين عليه أن يبيع بالنقود، ولا يجوز له أن يبيع بجنس لا يرغب فى شرائه إلا إذا علم أو اطمان بوجود المصلحة ولو بنقله الى بلد يكون فيه موضعا للرغبة وموردا للربح أو حفظه الى وقت يتحقق فيه ذلك.

### المسألة ٤١:

إذا تم عقد المضاربة بين المالك والعامل، وجب على العامل أن يقوم بما يعتاد قيام أمثاله به من الأعمال فى مثل تلك التجارة فى زمانها ومكانها ومشخصاتها الأخرى من سعة وضيقة وكثرة عملاء وقلتهم، فيتولى العامل بنفسه ما يتولى التجار لأنفسهم من الأعمال من اعداد نفسه لمراجعة المتعاملين معه بالمساومة وتحديد الأسعار والاشراف على سير الأمور وفق ما يرام فى البيع والشراء والأخذ والعطاء والقبض والتسليم، وشراء أو استئجار الأثاث والأمتعة والأدوات والمعدات واللوازم والأجهزة التى يفتقر إليها فى تنظيم المكتب أو المكاتب وتوجيه العمل فيها وفى المتجر واستئجار الكتاب والوكلاء والأجراء الذين تحتاج ادارة المتجر إليهم واستئجار المحال والمخازن اللائقة ومواقع عرض الأجناس ومواقع بيعها، وإخراج النفقات التى يحتاج إليها فى ذلك وشبهه من



وسط المال، و ضبط جميع ذلك في سجلات خاصة تكون مرجعا عند الحاجة و غير ذلك مما يقوم به التاجر في إدارة تجارته و عمله.

و إذا كانت التجارة خاصة تولى العامل كذلك ما يتولاه التاجر فيها

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٣٧٩

لنفسه من الأعمال، فإذا كانت تجارة أقمشه كان عليه أن يحضر القماش للمشتري إذا طلبه و يخبره بالسعر إذا سأل و يساومه إذا ساوم و أن ينشر الطاقه بين يديه إذا رغب و يقيس له المقدار الذى يريد بالميتر أو بالذراع، و عليه طى القماش بعد النشر و قبض الثمن. و عليه عرض النماذج المطلوبة فى تجارة الحبوب، و تحديد السعر للنموذج الذى يرغب فيه المشتري و وزن المقدار الذى يطلب، و قبض ثمنه، و هكذا فى التجارات الأخرى.

و يجوز له أن يستأجر من تجرى العادة باستئجاره ليقوم ببعض الشؤون، كالصانع و الوزان و الدلال و الحمال يحمل البضاعة من موضع شرائها الى مخزن التجارة و من المخزن الى موضع العرض و البيع، و يدفع أجره عامله من مال التجارة.

و إذا استأجر العامل أجيرا للأعمال التى يلزمه القيام بها بنفسه و جب عليه أن يدفع أجره هذا الأجير من ماله الخاص لا- من مال المضاربة، و إذا قام بنفسه ببعض الأعمال التى تكون من وظائف غيره، و أراد أن يأخذ الأجره على ذلك، فلا- يترك الاحتياط بالمصالحة بينه و بين المالك عنها.

#### المسألة ٤٢:

لا يتعين على العامل إذا أراد أن يشتري شيئا للمضاربة أن يشتريه بمال شخصى معين من مال المضاربة نفسه، بل يصح له أن يشتريه بثمان كلى و يقصد كونه فى ذمه المالك من حيث المضاربة. و يصح له أن يشتريه بثمان كلى و يقصد انه فى ذمه نفسه من حيث انه وكيل عن المالك فى أمر المضاربة، و يصح له أن يشتري الشئ بثمان كلى من مال المضاربة الذى بيده، فيكون بنحو الكلى فى المال المعين لا فى ذمه المالك و لا فى ذمه العامل، ثم يعين فردا للكلى من مال المضاربة و يدفعه للبائع وفاء فى الصور الثلاث، و لا مانع من ذلك كله، فإن إطلاق عقد المضاربة يقتضى الإذن له فى جميع ذلك.

و كذلك الحكم إذا أراد العامل أن يبيع شيئا من مال المضاربة، فلا

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٣٨٠

يتعين عليه أن يجرى البيع على شئ شخصى معين من أموال المضاربة، بل يجوز له أن يبيع شيئا كليا فى ذمه المالك من حيث المضاربة أو فى ذمه نفسه من حيث انه وكيل عن المالك فى أمر المضاربة، و أن يبيع شيئا كليا من مال المضاربة ثم يدفع فردا للكلى من مال المضاربة للمشتري وفاء بحقه فى الصور الثلاث.

#### المسألة ٤٣:

إذا اشترى العامل شيئا للمضاربة بثمان كلى فى ذمه المالك أو فى ذمه نفسه من حيث انه وكيل عن المالك فى أمر المضاربة ثم تلف مال المضاربة قبل وفاء الثمن منه، لم يجب على المالك أن يفى الثمن من أمواله الأخرى، بل يكون الشراء باطلا على الأقوى.

و ذلك لأن إطلاق عقد المضاربة انما اقتضى الاذن للعامل فى أن يشتري فى ذمه المالك من حيث المضاربة كما ذكرنا، أو فى ذمه العامل نفسه من حيث وكالته عن المالك فى أمر المضاربة، و أن يكون وفاء ذلك من مال المضاربة، و اما أن يكون الوفاء على

المالك من أمواله الأخرى غير المضاربة، فلا اذن فيه ولا يقتضيه الإطلاق و نتيجة لذلك فيكون الشراء باطلا، إلا إذا أجاز له المالك، و إذا أجاز المالك الشراء و دفع الثمن من أمواله الأخرى، فلا يدخل هذا المال في مال المضاربة إلا بعقد جديد.

#### المسألة ٤٤:

إذا اشترى العامل الشيء لنفسه و جعل ثمن البيع في ذمته، و لم يقصد عند الشراء ان يفى ما في ذمته من مال المضاربة، ثم بدا له فدفع الثمن من مالها، فلا ريب في صحة شرائه لنفسه، و لا يدخل الشيء الذي اشتراه في مال المضاربة، فإذا باعه و ربح فيه كان الربح له خاصة، و ان كان غاصبا و آثما في دفع الثمن من مال المضاربة، إلا إذا أخذه مقترضا، و كان المالك قد أذن له في الاقتراض من مال المضاربة.

#### المسألة ٤٥:

إذا اشترى العامل شيئا و قصد ان ثمن المبيع في ذمته، و لكنه لم

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٣٨١

يلتفت عند الشراء أن شراءه لنفسه أو للمالك، فالظاهر أن المبيع يكون له لا من مال المضاربة، فإذا باعه و ربح فيه يكون الربح له خاصة، و إذا دفع الثمن من مال المضاربة كان عاصيا. و إذا علم من حالته الوجدانية بحسب ارتكازه الإجمالي في نفسه و عاداته التي يجرى عليها في غالب أحواله من حيث كونه عاملا يتجر بمال غيره انه يشتري للمالك و ان لم يلتفت الى ذلك تفصيلا كان الشراء و الربح من مال المضاربة، و صح له أن يدفع الثمن من مال المضاربة.

#### المسألة ٤٦:

عامل المضاربة أمين، فلا ضمان عليه، إلا إذا خان أمانته أو تعدى أو فرط فيها، و قد بينا هذا في المسألة الثلاثين و أشرنا إليه في عدة مسائل أخرى و الخيانة هي أن يفعل ما يخالف الأمانة شرعا أو ينافيها شرعا و عرفا، و من أمثلة ذلك أن يأكل بعض مال المضاربة بغير عذر أو سبب شرعى يحل له ذلك، أو يتصرف فيه تصرفا غير سائغ، كما إذا وطأ الجارية المشتراة للمضاربة بغير سبب أو عذر يبيح له الوطء أو استمتع بها بغير الوطء مما لا يجوز الا بسبب محلل، و كما إذا استخدم الفرش و الأمتعة من مال المضاربة في منزله بغير اذن أو سبب مجوز.

و التفريط أن يهمل أو يتسامح في حفظ ما يجب حفظه من الأموال، و التعدى أن يتجاوز ما حدد له الشارع أو اذن له المالك أو شرطه عليه في عقد المضاربة شرطا صريحا، أو دلت القرائن العامة أو الخاصة على اشتراطه في العقد.

فإذا خان العامل أمانته أو تعدى أو فرط فيها كان ضامنا لرأس المال، فإذا تلف جميعه أو تلف بعضه أو حدث فيه عيب كان عليه ضمانه، و ان كان حدوث التلف أو العيب بسبب حدوث آفة سماوية أوجب ذلك.

و إذا كان تعدى العامل بمخالفته لما أمره به المالك أو لما نهاه عنه

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٣٨٢

أو لما اشترطه عليه في العقد و لو بدلالة القرائن الخاصة أو العامة على اشتراطه، كان ضامنا للمال كما تقدم و كان ضامنا للخسارة إذا

حدث.

### المسألة ٤٧:

إذا خان العامل أو تعدى في أمانته أو فرط في حفظها، ثم رجع عن خيانتة و تعديه و تفريطه، حتى عادت له صفة الأمانة في نظر أهل العرف و العقلاء من الناس، فالأقوى ارتفاع الضمان عنه، فلا يضمن ما يحدث من تلف أو عيب أو خسارة بعد رجوع صفة الأمانة له، و لا يرتفع عنه الضمان في ما حدث قبل ذلك، من غير فرق بين ضمان رأس المال و ضمان الخسارة، على النهج المتقدم.

### المسألة ٤٨:

إذا دعت المصلحة أن يبيع العامل جنس المضاربة في وقت فلم يبيع، و هو يعلم بوجود المصلحة الداعية و لا عذر له في ترك البيع، و كان المالك قد شرط عليه مراعاة المصلحة أو دلت القرائن الخاصة أو العامة على لزوم مراعاتها، كان العامل ضامنا للخسارة إذا حصلت بعد ذلك، بل و كان ضامنا لرأس المال إذا تلف أو عاب.

### المسألة ٤٩:

إذا نوى العامل الخيانة و التعدى في المضاربة أو نوى التفريط في حفظها، و لم يفعل ذلك فلا ضمان عليه بمجرد النية، سواء عزم على ارتكاب ذلك بالفعل أم نوى أن يرتكبه في ما بعد.

### المسألة ٥٠:

إذا كان الرجل عاملا للمالك في مضاربتين تستقل إحداهما عن الأخرى برأس مالها و بعملها، و خان العامل أو تعدى أو فرط في إحدى المضاربتين كان ضامنا فيها، و لم تنزل أمانته في المضاربة الثانية، فلا ضمان عليه فيها. و إذا كانت المضاربة واحدة و خان العامل أو تعدى أو فرط فيها كان ضامنا فيها جميعا و ان تعددت فروعها و نواحيها، و مواضعها. كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٣٨٣

## الفصل الثالث في نفقة العامل في سفر المضاربة

### المسألة ٥١:

ليس لعامل المضاربة و هو في الحضر أن ينفق على نفسه أو على شؤونه من مال المضاربة قليلا و لا كثيرا، سواء كانت النفقة في منزله أم في المتجر، كما إذا زاره في المتجر بعض أصدقائه و أراد تكريمه، و لا يجوز له الإنفاق منه كذلك على معاملته و مراجعته في المتجر، إلا إذا اذن المالك له بذلك أو شرطه العامل على المالك أو كان تعارف عام يدل على الرخصة في تكريم المعاملين و

المراجعين في مثله، فيجوز حين ذاك و يتبع فيه مقدار ما يدل عليه الاذن و ما يدل العرف على الرخصة فيه، في كل من نوع الإنفاق و مقداره.

### المسألة ٥٢:

إذا سافر العامل بتجارة المضاربة و كان سفره باذن المالك، فنفقته في السفر من مال المضاربة و تخرج من جميع المال، و يراد بالنفقة ما يحتاج اليه العامل من مأكول و مشروب و ملبوس، و أجره وسائل نقل و أجره مسكن و أثاث و أمتعه و أدوات يحتاج إليها في سفره و في موضع إقامته في البلد الذي يتجر فيه، و أو ان يحتاج إليها في طعامه و شرابه، و وسائل راحة، و غير ذلك مما يصدق عليه النفقة على النحو اللائق بشأنه و بشرفه و منزلته في المجتمع، و في موضع الإقامة.

و ليس من نفقته التي تخرج من مال المضاربة عطاياه و مصانعاته الخاصة، و الإنفاق على ضيوفه و زواره، أو الإنفاق على أهله إذا صحبهم معه في سفره.

و أما ما ينفقه على التجارة نفسها من أجره نقل و أجره مخزن و محل للعرض و البيع، و رسوم و ضرائب و مصارف أخرى لا بد منها، و أجره حراس و دلالين و حمالين و شبه ذلك فهو من مال المضاربة من غير فرق بين السفر و الحضر، و كذلك العطايا و المصانعات التي تتوقف عليها التجارة في متفاهم أهل العرف و أهل المعاملات.

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٣٨٤

### المسألة ٥٣:

يجب على العامل أن يقتصر في النفقة على المقدار الذي يفي بحاجته بحسب منزلته كما ذكرناه من غير سرف و لا تقتير، فإذا أسرف في الإنفاق لم يجز له ذلك و كان للمالك ان يرجع عليه بما زاد على الحاجة منه، و إذا قتر على نفسه لم يحسب له ما نقص، و كذلك إذا ضيفه صديق أو غيره، فلا تحسب له النفقة.

### المسألة ٥٤:

يراد بالسفر هنا مطلق قطع المسافة و ان لم يبلغ المسافة الشرعية التي يجب فيها قصر الصلاة، فمتى صدق على العامل انه مسافر في تجارته صح له ان يأخذ نفقته من مال المضاربة و ان كان سفره فرسخين أو ثلاثة فراسخ، و كذلك إذا نوى الإقامة عشرة أيام أو أكثر في موضع وصوله، بل و ان امتدت إقامته أياما كثيرة ما دام يصدق عليه أنه مسافر و كان مشغولا بالتجارة أو بشؤونها.

### المسألة ٥٥:

إذا سافر العامل بمال المضاربة ليتجر به في بلد معين، و احتاج في أثناء سفره الى البقاء في بلد آخر مدة، لشؤون تتعلق بالسفر أو بالتجارة، كما إذا أرقه عناء السفر فاحتاج الى الراحة أياما في ذلك البلد، أو لينتظر رفقة يتم سفره معهم، أو لانتظار بعض وسائل النقل التي تنقل له البضائع، أو لقضاء قوانين حكومية خاصة بالمكث هناك فترة للكشف على المال، أو لتسجيل الأجناس أو لدفع

بعض الضرائب، فنفقة العامل مدة بقاءه في ذلك البلد تكون من مال المضاربة أيضا.

### المسألة ٥٦:

إذا أقام عامل المضاربة في البلد الذي سافر إليه، فاتجر فيه حتى أتم العمل، ثم عزم على الإقامة فيه فترة أخرى، فإن كانت إقامته الثانية لإعمال تعود إلى التجارة أيضا، كتحصيل ديون للمضاربة من بعض العملاء، و توفية حقوق لأصحاب المخازن و المحلات التي استأجرها

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٣٨٥

في تلك المدة، و كاستيجار محلات و لوازم جديدة لسفرة أخرى مقبله في المضاربة نفسها، و نحو ذلك، فنفقة العامل في هذه المدة من مال المضاربة أيضا.

و ان كانت إقامته الجديدة لإعمال تعود له خاصة، كزيارة بعض الأصدقاء أو التنزه في ضواحي البلد و الاطلاع على مناظره، و كعقد صفقات لنفسه مع بعض الشركات أو بعض التجار، و هي لا تتصل بتجارة المضاربة، فنفقته في تلك المدة من مال خاصة لا من مال المضاربة.

و ان كانت إقامته الجديدة لإعمال تتعلق بالتجارة الأولى، و لإعمال أخرى، تكون لغيرها، و هذا الفرض يمكن وقوعه على صورتين. الصورة الأولى أن تكون أعمال التجارة بخصوصها سببا تاما لإقامته في البلد تلك المدة، و أن تكون الأعمال الأخرى أيضا سببا تاما للإقامة، بحيث لو انفردت أية واحدة منهما عن الأخرى لأقام العامل بسببها في البلد و لم يسافر منه حتى يتمها، و الأقوى في هذه الصورة أن نفقة العامل في مدة بقاءه كلها من مال التجارة لشمول النص له في هذا الحال.

الصورة الثانية: ان يكون السبب التام لإقامته الثانية في البلد هو مجموع العاملين، بحيث لو كان الداعي له هو عمل التجارة خاصة، أو كان هو العمل الآخر خاصة، لما أقام العامل في البلد بسببه، و لكن اجتماع السببين أوجب له أن يقيم حتى ينجزهما معا، و الأقوى و الأحوط في هذه الصورة كون النفقة في مدة بقاء العامل عليه نفسه لا من مال المضاربة و لا بالتوزيع.

### المسألة ٥٧:

إذا سافر العامل من بلده لبعض شؤون المضاربة و مقدماتها و لم يكن سفره للتجارة نفسها كما فرضناه في المسائل المتقدمة، و مثال ذلك أن يسافر من وطنه الى البلد الذي يعزم على الاتجار فيه في ما بعد، ليتفاهم مع بعض التجار و العملاء بشؤون تتعلق بتجارته المقبلة، أو ليستأجر بعض المنازل و المخازن، أو ليشتري بعض الأثاث و الأدوات مما يحتاج اليه أو تحتاج اليه تجارته المقبلة، فالظاهر ان نفقته في هذا السفر

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٣٨٦

من ماله لا- من مال المضاربة، و ان كان سفره باذن المالك، و الأحوط المصالحة بين العامل و المالك عنها أو اشتراط كون النفقة على أحدهما.

### المسألة ٥٨:

إذا سافر العامل بمال المضاربة ليتجر به في سفره و لم يأذن له المالك بالسفر، فنفقته في السفر من مال خاصة لا من مال المضاربة، و كذلك الحكم إذا أذن له المالك في السفر بتجارته الى بلد معين، فسافر العامل الى بلد غيره، أو اشترط عليه في السفر شرطاً فخالف ما شرط المالك عليه، كما إذا اشترط عليه أن يتجر في سفره بالأقمشة، فاتجر بالحبوب، أو شرط عليه أن يتجر في البلد نفسه، فاتجر في القرى التابعة له، فتكون نفقة العامل من ماله لا من مال المضاربة.

### المسألة ٥٩:

إذا كان الرجل عاملاً لشخصين في مضاربتين مستقلتين، فسافر بهما باذن المالكين كانت نفقته على المالكين بالتوزيع، فإذا تساوى المالكين و تساوى العملان فالنفقة بينهما بالمناصفة، و إذا اختلف مقدار المالكين و اختلف مقدار العمل فيهما، فالأحوط أن يتصلح المالكان و العامل في مقدار توزيع النفقة، و كذلك الحكم إذا كان أرباب المال أكثر من اثنين، فيجرى في النفقة البيان المتقدم. و إذا سافر العامل بمضاربة لغيره و بتجارة لنفسه، وزعت النفقة كذلك على الأحوط، و يكون التوزيع على النهج المتقدم أيضاً.

### المسألة ٦٠:

إذا سافر العامل ليتجر بمال المضاربة و كان سفره باذن المالك استحق النفقة من مال المضاربة و ان لم يظهر الربح في المال بعد، فينطق من رأس المال سواء ربح المال أم لم يربح. و إذا حصل للمال ربح بعد أخذ النفقة منه احتسبت النفقة جميعاً حتى الماضي منها من الربح، و يدفع الى المالك رأس ماله تاماً، و قسم الباقي من الربح بين المالك و العامل بعد إخراج جميع نفقة العامل منه، فإذا لم يبق من الربح شيء بعد النفقة فلا شيء لهما من الربح.

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٣٨٧

### المسألة ٦١:

إذا مرض العامل في أثناء سفره، و لم يمنعه المرض من عمله في السفر و في التجارة، لم يسقط بذلك حقه من النفقة، و لا يعد من النفقة ما يحتاج اليه العامل في علاج مرضه من أجره طبيب أو قيمة كشف أو دواء أو غير ذلك على الأحوط فيخرجها من ماله لا من مال المضاربة.

و إذا منعه المرض من الاستمرار في عمله، فالأحوط له كذلك أن يأخذ نفقته في حال مرضه من ماله لا من مال المضاربة.

### المسألة ٦٢:

رجوع العامل من سفره للمضاربة و ذهابه فيه كلاهما من شؤون المضاربة عرفاً، و ان اختلفا في الوضوح و الخفاء في ذلك، فإذا كان السفر مأذوناً فيه من المالك، استحق العامل النفقة من مال المضاربة في رجوعه الى أن يصل الى بلده، كما استحقها في ذهابه الى أن يصل الى مقصده، فيأخذ من المال أجره الوسائط و المراكب التي تنقله في رجوعه و بقیة نفقاته، سواء كان عازماً على السفر للمضاربة

مرة أخرى أم لا.

و إذا كان رجوعه لغاية خاصة له كزيارة الأهل أو لقضاء بعض الحاجات له أو بعض الواجبات عليه، ثم يعود لإتمام عمل المضاربة، فنفته من ماله لا من مال المضاربة.

### المسألة ٦٣:

إذا فسخ المالك أو العامل عقد المضاربة في أثناء سفر العامل، أو انفسخ العقد لبعض الطوارئ، و أراد العامل الرجوع الى بلده، فان كان أصل سفر العامل بتسبب من المالك، و كان رجوعه من شؤون سفر المضاربة و ان كانت مفسوخة، فلا يترك الاحتياط بالمصالحة بين العامل و المالك في أمر النفقة، و إذا كان الرجوع لا يعد من شؤون سفر المضاربة عرفا، أو لم يكن سفر العامل بتسبب من المالك فنفته العامل في رجوعه على نفسه.

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٣٨٨

### المسألة ٦٤:

إذا دفع صاحب المال للعامل مبلغا من المال و قال له خذ هذا المبلغ و اعمل به مضاربة و جميع ربح المال لي خاصة، فمقتضى تصريح صاحب المال بأن جميع الربح له وحده ان المعاملة بضاعة لا مضاربة و ان أنشأها بلفظ المضاربة، و قد تقدم في أول الكتاب ان هذه هي الخاصة التي تفرق البضاعة بها عن المضاربة، فالربح يكون جميعه للمالك في البضاعة، و يكون مشتركا بين المالك و العامل في المضاربة.

و نتيجة لذلك فيكون العقد المذكور ابضاعا صحيحا لا مضاربة فاسدة، و يكون جميع الربح لصاحب المال كما اشترط، فإذا عمل العامل استحق على المالك أجره المثل لاستيفائه منفعة العامل، إلا إذا علم بأن العامل قد قصد التبرع بعمله أو دلت القرائن على ذلك، أو اشترطه المالك عليه، فلا يستحق العامل على عمله شيئا.

### المسألة ٦٥:

إذا دفع صاحب المال للعامل مبلغا من المال، و قال له خذ هذا المبلغ و اعمل به مضاربة و جميع ربح المال لك خاصة، فمقتضى تصريح مالك المال بأن جميع ربح المال للعامل: ان العقد لا يكون مضاربة فقد علمت أن المضاربة هي ما كان الربح فيها مشتركا بين المالك و العامل، لا خاصا بأحدهما، و لا يكون بضاعة فقد تقدم ان البضاعة ما يكون ربح المال فيها للمالك خاصة لا للعامل. و إذا لم يكن العقد مضاربة و لا بضاعة، فإن علم من القرائن ان المالك قد قصد بهذا العقد تمليك المال للعامل بالعوض صح ذلك قرضا، فيملك العامل المال و عليه عوضه بعد ذلك و يكون ربح المال له خاصة و ان لم يعلم ذلك، فظاهر عبارة العقد المذكور ان المالك قد ملك العامل ربح المال الذي دفعه اليه قبل وجود الربح، و من المعلوم انه لا أثر لهذا التمليك.

و نتيجة لذلك فلا يصح العقد قرضا و لا مضاربة و لا بضاعة، و يرجع المال لمالكه، و يكون ربح المال له خاصة و لا يستحق العامل على المالك

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٣٨٩

شيئا، فإنه إنما عمل لنفسه لا للمالك، و الأحوط لزوما الرجوع الى المصالحة فيه.

### المسألة ٤٦:

إذا دفع صاحب المال للعامل مبلغا معلوما من المال، و قال له خذ هذا المبلغ و اتجر به و الربح كله لى، كان ذلك بضاعة، و إذا علم بأن المالك قد قصد به المضاربة، كان مضاربه فاسده و إذا ربح فالربح كله للمالك أيضا، و يستحق العامل على المالك أجره المثل لعمله فى كلتا صورتين ما لم يقصد التبرع بعمله.

و إذا قال للعامل خذ المبلغ و اتجر به و الربح كله لك، كان ذلك قرضا، فإذا ربح فالربح للعامل، و إذا علم بأن المالك قد قصد به المضاربة، كان مضاربه فاسده، و الربح كله للمالك، و فى استحقاق العامل أجره المثل لعمله اشكال، و الأحوط المصالحة عنها.

### المسألة ٤٧:

يجوز للمالك المال أن يضارب عاملين مضاربة واحدة، برأس مال واحد، يشتركان فى الاتجار به، و يجوز له أن يخصص لكل واحد من العاملين حصة من رأس المال يتجر فيها، فيقول للعاملين: ضاربتكما بهذا المال، على أن يكون لكل واحد منكما نصف المال، مثلا، ليتجر به، و يجوز للمالك أن يعين مبلغين محددين من المال، يدفع كل واحد من المبلغين لأحد العاملين، و يعد المبلغين كليهما رأس مال واحدا للمضاربة الواحدة، و يختلف الحكم ما بين هذه الصورة.

فإذا كان ما بيد العاملين من رأس المال، مالا واحدا غير متميز، كما فى الصورة الأولى، اشتركا فى الربح، و كانت مضاربتهما واحدة يجبر ربح إحداهما خسارة الأخرى إذا حصلت.

فإذا اتجر أحد العاملين و ربح، و اتجر الثانى و لم يربح، أو اتجر و خسر، اشتركا فى الربح الحاصل فى الفرض الأول، و جبر الربح الخسارة فى الفرض الثانى، و ذلك هو مقتضى اشتراكهما فى المضاربة، و إذا كان ما بيد أحد العاملين من مال المضاربة متميزا عما بيد الآخر،

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٣٩٠

كما فى الصورة الثانية و الثالثة، اختص كل واحد من العاملين بربحه و خسارته، فلا يشاركه العامل الآخر بربحه إذا ربح و لا تجبر بربح الآخر خسارته إذا خسر، و تكون مضاربة المالك معهما بحكم مضاربتين و عقدهما بمنزلة عقدين، و كذلك الحكم إذا ضارب المالك أكثر من عاملين، فيجربى فيه هذا التفصيل.

### المسألة ٤٨:

يجوز للمالك الواحد أن يضارب عاملين على الوجوه التى بينها فى المسألة المتقدمة، و يشترط المالك على العاملين ان الربح الذى يحصل من مضاربتهما يكون بينه و بينهما بالمناصفة مثلا، فيقول لهما:

ضاربتكما بهذا المبلغ لتتجرا به، أو ليتجر كل واحد منكما بالحصة التى عينت له من المال، على أن يكون لى نصف الربح من المضاربة، و لكما نصف الربح.

فإذا كان ما بيد العاملين من رأس المال مالا واحدا غير متميز كما فى الصورة الأولى من المسألة السابقة، كان نصف الربح للمالك، و



كان النصف الثاني منه للعاملين يقتسمانه بينهما بالمناصفة.

و إذا كان ما بيد أحد العاملين من المال متميزا عما بيد العامل الآخر، كما في الصورة الثانية والثالثة، كان للمالك نصف الربح، و لكل واحد من العاملين نصف الربح من مضاربه في المقدار الذي عين له من المال، و لا يشارك أحدهما الآخر في ربحه. و يجوز للمالك أن يجعل حصه أحد العاملين أوفر من حصه الآخر، فيجعل لنفسه نصف الربح من مضاربه زيد و الثلثين من مضاربه عمرو و باقي الربح للعامل.

### المسألة ٤٩:

يجوز للمالكين أن يضاربا عاملا-واحدا بمال مشترك بينهما، فيقول الوكيل المفوض منهما للعامل: ضاربتناك بهذا المال المشترك لتتجر به، على أن يكون الربح بيننا وبينك بالمناصفة فإذا اتجر العامل بالمال و ربح كان نصف الربح للعامل، و كان النصف الآخر منه بين المالكين

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٣٩١

بالمناصفة و يجوز لهما أن يشترطا على العامل التفاوت في استحقاقه من الربح في حصتيهما من المال فيقول له الوكيل ضاربتناك بهذا المبلغ، على أن يكون لك نصف الربح من حصتي، و ثلث الربح من حصه شريكي فإذا قبل العامل صح العقد إذا كان مقدار الحصتين من المال معلوما.

و كذلك الحكم في المالكين اللذين لا شركة بينهما، فيجوز لهما أن يضاربا عاملا واحدا مضاربه واحدة على الوجه المتقدم ذكره، فيدفع للعامل كل واحد منهما مبلغا معيناً من ماله، و يأذنا له في أن يخطط المالكين، و يجريا معه عقد المضاربه، و يعينا له مقادير الحصص من الربح على النحو المتقدم في المالكين الشريكين.

### المسألة ٧٠:

إذا ضارب الشريكان عاملا بالمال المشترك بينهما ليتجر به، ثم فسخ أحد الشريكين مضاربه العامل في حصته من المال، فالظاهر بقاء عقد المضاربه مع الشريك الآخر في حصته و لا يفسخ بفسخ شريكه، فإذا كان رأس مال المضاربه ألف دينار مثلا، و هو مشترك بين زيد و عمرو بالمناصفة، ثم فسخ زيد المضاربه في نصفه، بقيت مضاربه العامل مع عمرو في نصفه من المال، فإذا اتجر بالخمسائة و ربح، استحق من الربح حصته المعينه له في عقد المضاربه، سواء كان المال متميزا أم مشاعا.

### المسألة ٧١:

إذا تم عقد المضاربه بين المالك و العامل، و قبض العامل رأس المال، فلا يجوز له أن يترك الاتجار به إذا هو لم يفسخ العقد، و لا يجوز له أن يؤخره بمقدار يعطل به مال المالك أو يعد متسامحا في حقه، و إذا أخرج الاتجار بالمال كذلك من غير عذر كان عاصيا لتعطيله مال الغير، و إذا تلف المال أو نقص منه شيء أو حدث فيه عيب، كان العامل ضامنا لذلك، و ليس للمالك أن يطالبه بالربح الذي يحصل له لو أن العامل اتجر بالمال.

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٣٩٢

**المسألة ٧٢:**

إذا كان المال مشتركاً بين مالكين و عملاً به أو عمل به غيرهما، فمقتضى القاعدة أن حصّة كل من الشريكين من الربح بنسبة حصته من المال، فإذا كان المال مشتركاً بينهما بالمناصفة، فالربح الحاصل لهما يكون بالمناصفة بينهما كذلك، وإذا كان لأحدهما ثلث المال و للآخر الثلثان منه، قسم الربح بينهما كذلك، إلا إذا كان أحدهما عاملاً، فيصح أن تشترط له زيادة من الربح على ما يستحقه بنسبة ماله، فإذا كان المال مشتركاً بينهما بالمناصفة، و اشترط للعامل نصف الربح الحاصل، استحق الشريك العامل من الربح ثلاثة أرباعه، و كان ربه للشريك الآخر غير العامل، و هذا من الشركة لا من المضاربة.

**المسألة ٧٣:**

إذا ضارب زيد و عمرو عاملاً بمال مشترك بينهما بالمناصفة، و اشترط أن يكون لعامل المضاربة نصف الربح، و أن يكون النصف الآخر منه للمالكين بالمفاضلة ما بينهما لا بالمناصفة كما هو مقتضى القاعدة، فثلثان منه لزيد و ثلث لعمرو. فان كان قصد المالكين من ذلك أن يكون نصف العامل من الربح في حصّة عمرو أكثر من نصيبه من الربح في حصّة زيد بهذه النسبة، و من أجل ذلك دخل النقص على نصيب عمرو من الربح، و كان زيد أوفر منه نصيباً مع تساويهما في مقدار المال، فالظاهر صحة المضاربة، و نفوذها على حسب ما اشترط بينهم في العقد سواء أجرى ذلك بعقد واحد للمضاربة في مجموع المال ذكر فيه الشرطان معاً، أم أجرى في مضاربتين مستقلتين ذكر كل واحد من الشريكين شرطه مع العامل في مضاربة خاصة في حصته. و ان كان المراد أن العامل اشترط في عقد المضاربة على عمرو أن يكون مقدار من ربحه الخاص به لشريكه الآخر و هو زيد، و لذلك كان زيد أوفر من عمرو نصيباً من الربح مع تساويهما في المال، و مقتضى القاعدة أن يكون نصيب كل من المالكين من الربح بنسبة حصته من المال.

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٣٩٣

فالظاهر عدم صحة ذلك مضاربة، فقد تقدم في المسألة الثانية عشرة أنه لا يصح أن يشترط دفع مقدار من الربح لغير عامل فيها، و يصح ذلك إذا قصد به معاملة أخرى غير المضاربة يشترط العامل فيها ذلك، فإذا قبل بها الطرفان صحت و نفذت على حسب ما ذكر فيها من الشرط.

**المسألة ٧٤:**

ليس لعامل المضاربة أن يوكل أحداً أو يستأجر أجيراً في أصل التجارة و في الأعمال التي تخصه من أعمال المضاربة إلا- بإذن المالك، و يجوز له أن يوكل أو يستأجر أحداً في الأمور التي تعارف بين الناس التوكيل أو الاستئجار لها من عامل المضاربة، و هي مقدمات الأعمال و نحوها، فيكون التعارف المذكور بين العقلاء و أهل العرف قرينة على الإذن بالتوكيل و الاستئجار في تلك الأمور، و قد سبق التعرض لبعض ذلك في المسألة الحادية و الأربعين، و لا يجوز للعامل أن يضارب غيره في نفس مضاربه، إلا إذا أذن له المالك بها.

**المسألة ٧٥:**

إذا أذن المالك للعامل في أن يضارب أحدا غيره ليعمل بمال مضاربه نفسها فهاننا صور تختلف أحكامها. الصورة الأولى: أن يكون العامل الثاني عاملا للمالك أيضا، وان يكون العمل المقصود في كلتا المضاربتين الأولى والثانية، عملا واحدا لا تعدد فيه، والحكم في هذه الصورة أن تنسخ المضاربة الأولى بين المالك والعامل الأول، من حيث ان العمل الواحد لا يقبل الصدور من عاملين مستقلين، ولذلك فتكون المضاربة الثانية التي أوقعها العامل باذن المالك موجبة لفسخ المضاربة الأولى، و لازم ذلك أن يكون الربح الذي يحصل من العمل في المضاربة الثانية مشتركا بين المالك والعامل الثاني على الوجه الذي عين له في المضاربة الثانية، ولا شيء للعامل الأول منه.

و إذا كان العامل الأول قد عمل في المضاربة الأولى و ربح في عمله

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٣٩٤

قبل إنشاء المضاربة الثانية كانت له حصته من ذلك الربح، و ليس للعامل الثاني منه شيء.

**المسألة ٧٦:**

إذا ضارب العامل المأذون عاملا غيره على الوجه الذي ذكرناه في المسألة السابقة، و اشترط على العامل الثاني في العقد أن تكون له حصة معينة في ربحه، لم يصح له هذا الشرط، لأن المفروض أن مضاربه تنسخ بذلك، و لا عمل له في المضاربة الثانية، فيكون الشرط له شرطا لأجنبي غير عامل.

**المسألة ٧٧:**

إذا كانت حصة العامل المأذون في المضاربة هي نصف الربح مثلا، و ضارب العامل على الوجه المتقدم ذكره، و اشترط على العامل الثاني في مضاربه أن للعامل الثاني الثلث من الربح أو الربع منه صحت المضاربة و صح الشرط و كانت الزيادة للمالك، و لا يستحق العامل الأول منها شيئا.

**المسألة ٧٨:**

الصورة الثانية: أن يكون المقصود من المضاربة الثانية المأذون فيها إنشاء مضاربة للعامل الثاني لعمل آخر مستقل غير عمل العامل الأول في مضاربه، و ان كان رأس المال في المضاربتين واحدا، و يكون كل واحد من العاملين الأول و الثاني عاملا مستقلا للمالك في مضاربة مستقلة لعمل مستقل.

بصرى بحراني، زين الدين، محمد امين، كلمة التقوى، ٧ جلد، سيد جواد وداعي، قم - ايران، سوم، ١٤١٣ هـ ق

كلمة التقوى؛ ج ٤، ص: ٣٩٤

و الظاهر صحة كلتا المضاربتين فى هذه الصورة، و لا مانع منهما و لا تنافى بينهما لاختلاف العمل، فإذا عمل أحد العاملين بالمال فى الأسبوع الأول مثلا و ربح فى عمله استحق حصته من الربح بمقتضى العقد معه، و إذا عمل الآخر بالمال فى الأسبوع الثانى و ربح كذلك استحق حصته من ربحه بمقتضى عقده و لم يشارك أحدهما الآخر فى الربح الخاص به، و هكذا، و على العاملين أن يتوافقا بينهما فى مواعيد العمل أو فى مجالاته.

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٣٩٥

### المسألة ٧٩:

الصورة الثالثة: ان يضارب العامل المأذون العامل الثانى فيجعله شريكا معه فى عمله و فى حصته المعينة له من الربح، و الظاهر الصحة أيضا فى هذه الصورة، فيفسخ المضاربة الأولى الخاصة به و ينشئ عقد مضاربة جديدة بين المالك و العاملين، و تكون الحصص المعينة من الربح فى المضاربة الأولى مشتركة بين العاملين حسب ما يتفقان عليه من تحديد، و لهما أن يتفقا مع المالك على حصص أخرى من الربح أكثر من الأولى أو أقل منها.

### المسألة ٨٠:

الصورة الرابعة: أن يضارب العامل المأذون العامل الثانى فيجعله عاملا لنفسه لا للمالك بنصيب معين من حصته التى عينت له فى المضاربة الأولى، و الظاهر عدم صحة ذلك مضاربه، و للعامل أن يتخذ أجيرا أو شريكا إذا كان باذن المالك و المفروض هو ذلك.

### المسألة ٨١:

إذا ضارب العامل فى المضاربة عاملا آخر، ليتجر بالمال الذى بيده و كان غير مأذون من المالك فى أن يضارب غيره، كان عقده مع العامل الثانى فضوليا، فإن أجاز المالك عقدهما كان صحيحا و نفذت المضاربة الثانية، و جرت فيها الصور الأربع التى تقدم تفصيلها و بيان أحكامها فى المسائل المتقدمة، و ان لم يجر المالك عقدهما كان باطلا و لم تنفذ المضاربة الثانية. و إذا اتجر العامل الثانى بالمال و لم يجر المالك مضاربه، كانت معاملاته بالمال فضولية أيضا، فإن أجاز المالك هذه المعاملات صحت بإجازته، و إذا ربحت كان ربحها كله للمالك و لم يستحق العامل الأول من الربح شيئا، و استحق العامل الثانى على المالك أجره المثل على عمله من حيث ان المالك قد استوفى منه منفعة عمله، سواء كان العامل الثانى عالما أم جاهلا بالحال. و ان لم يجر المالك معاملات العامل الثانى فى ماله كانت باطلة فترد

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٣٩٦

المبيعات الى مالكتها و ترد الأثمان إلى أصحابها، و لا يتحقق فى المعاملات ربح لينظر فى من يستحقه، و ذلك واضح غير خفى. و لا فرق فى هذه الأحكام بين أن يكون العامل الأول قد ضارب الثانى على أن يكون عاملا للمالك أو يكون عاملا لنفسه. و هذا كله إذا كان المالك قد اشترط على العامل الأول فى مضاربه الأولى ان يباشر عمل المضاربة بنفسه، و ان كان هذا الشرط مما دلت عليه القرائن العامة أو الخاصة.

و إذا لم يشترط المالك عليه مباشرة العمل بنفسه، فقد يقال بصحة المعاملات التى أجراها العامل الثانى على المال، و ان لم يجر

المالك مضاربه من العامل الأول، و لم يجز معاملته التي أجراها على المال، من حيث ان هذه المعاملات قد وقعت باذن العامل الأول و قد استحقها المالك عليه بمضاربه و لم يشترط عليه المباشرة، فتكون المعاملات له و يستحق بها حصته المعينه له من ربحها، و يستحق عليه العامل الثاني أجره المثل و لكن المسألة موضع تردد و اشكال، فلا يترك فيها الاحتياط.

### المسألة ٨٢:

إذا رد المالك مضاربه العامل الأول للعامل الثاني و لم يجزها، و كان المال بيد العامل الثاني و لم يتجر به، جاز للمالك أن يطالبه به، و يجب على العامل رده اليه، و إذا تلف المال أو نقص منه شيء أو حدث فيه عيب، تخير المالك بين أن يرجع في ذلك على العامل الأول، و على العامل الثاني، فإذا رجع بالغرامة على العامل الذي أوقع المضاربه لم يرجع هذا على العامل الثاني بشيء و ان كان التلف أو التعيب حدث و المال بيده إذا كان جاهلا بالأمر، و إذا كان العامل الثاني عالما بالحال و كان التلف أو التعيب في يده رجع العامل الأول عليه بما غرمه المالك، و استقر عليه الضمان.

و إذا رجع المالك بالغرامة على العامل الثاني فإن كان عالما بالحال لم يرجع على العامل الأول بشيء، و ان كان جاهلا رجع بما اغترم للمالك على العامل الأول لأنه مغرور من قبله.

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٣٩٧

و كذلك الحكم إذا اتجر العامل الثاني بالمال و لم يجز المالك المضاربه و لم يجز المعاملات، فيجوز للمالك ان يرجع بماله على كل من العاملين على النحو المتقدم ذكره، سواء كان المال موجودا أم تالفا.

### المسألة ٨٣:

إذا ضارب المالك العامل بمقدار معين من المال، كألف دينار مثلا، و دفع اليه منه خمسمائة فعمل العامل بها مدة، ثم دفع إليه خمسمائة أخرى، فهما مضاربه واحدة، فإذا خسرت أولاها و ربح الثانية جبر ربح الثانية خسارة الأولى، و كذلك الحكم إذا حدث الأمر بالعكس، سواء خلطهما العامل في عمله أم عمل بهما منفردتين.

و إذا ضاربه بمبلغ معين كخمسمائة دينار مثلا، ثم دفع اليه مبلغا آخر ليتجر به، فهما مضاربتان، فلا يجبر ربح إحداها خسارة الأخرى، سواء عمل العامل بالمبلغ الأول قبل دفع المبلغ الثاني إليه أم لا، و إذا قصد المالك حين دفع المبلغ الثاني إلى العامل فسخ المضاربه الأولى و إنشاء مضاربه جديدة بالمجموع كانت مضاربه واحدة، و لا يكفي مجرد مزج المالكين و الاتجار بمجموعهما في جعلهما مضاربه واحدة.

### الفصل الرابع في حصة العامل من الربح

### المسألة ٨٤:

إذا ظهر الربح في تجارة عامل المضاربه ملك حصته من الربح على الأقوى، و ان كان المال لا يزال متاعا و عروضاً، و لم يصير نقوداً، و لا يتوقف ملكه لحصته على قسمة المال، و لكن العامل محجور - على الأقرب - عن بعض التصرفات في حصته من الربح، كما إذا

أراد أن يبيع الحصّة أو ينقلها الى ملك غيره بصلح و نحوه من العقود اللازمة، فإن حق المالك لا يزال متعلقا به لاحتمال طروء تلف أو خسارة في رأس مال المضاربة بعد ظهور الربح، و للعامل أن يطالب المالك بالقسمة، فإنها لا تمنع كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٣٩٨  
من جبر الخسارة بالربح إذا حصلت بعد القسمة ما لم يتحقق فسخ المضاربة كما سيأتي بيان ذلك.

### المسألة ٨٥:

إذا طرأ على رأس المال في المضاربة تلف، أو حدث فيه عيب، أو حصلت فيه خسارة، و كان هذا الطارى غير مضمون عليه أحد، جبر ذلك من الربح الذي يحصل في التجارة، سواء كان الربح سابقا على الخسارة أم لاحقا لها، و سيأتي بيان ذلك ان شاء الله تعالى، و من اجله كان العامل محجورا عن التصرف في حصته من الربح تصرفا ينافي ذلك و يمنع منه و ان كان مالكا للحصّة كما ذكرناه في ما تقدم.

و لا يرتفع هذا الحجر عن العامل حتى تحصل القسمة و يتحقق فسخ المضاربة، و المراد بالقسمة قسمة جميع المال فلا تكفي قسمة الربح وحده، فإذا قسم الربح بين المالك و العامل ثم حصل خسران أو تلف في المال أو أخذت منه نفقة للعامل في سفر، جبر بالربح و ان كان مقسوما.

و لا تكفي قسمة جميع المال إذا لم تفسخ المضاربة، إلا إذا علم ان القسمة لجميع المال فسخ عملي للمضاربة، فيكون ذلك فسخا مع قسمة، و يرتفع به الحجر عن العامل فتصح له جميع التصرفات في حصته، و إذا حصل بعد ذلك تلف أو عيب لم يجبر من الربح، بل يكون تلف كل شيء من مال مالكة.

و إذا فسخت المضاربة بين المالك و العامل و لم تقع القسمة، فهل يرتفع بذلك الحجر عن العامل؟ و إذا حدث بعد ذلك تلف أو عيب في المال، فهل يجبر من الربح؟. فيه اشكال، فلا بد في هذا الفرض من مراعاة الاحتياط.

و لا- يعتبر في استقرار ملك العامل لحصته و ارتفاع الحجر عنه أن ينض المال، و نض المال هو أن تصير الأجناس و الأمتعة في المضاربة نقودا، فإذا حصلت القسمة و تحقق الفسخ ارتفع الحجر عن العامل

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٣٩٩

في التصرف في حصته و لم يجبر التلف الذي يكون بعد ذلك، بالربح، و ان لم ينض المال بعد.

### المسألة ٨٦:

إذا ظهر الربح في تجارة المضاربة، جاز للمالك و العامل أن يتفقا فيقتسما مقدار الربح بينهما، و يبقى مقدار رأس المال بيد العامل لتستمر المضاربة به، فإذا فعلا كذلك، و حدثت خسارة في رأس المال بعد ذلك، فان حصل بعد الخسارة أو قبلها ربح آخر جبرت الخسارة بالربح الجديد، و ان لم تربح المضاربة شيئا أو كان الربح الجديد لا- يكفي لجبر الخسارة، كان على العامل أن يرد أقل الأمرين من الحصّة التي أخذها من الربح، و ما يصيبه من الخسران.

و إذا طلب العامل قسمة الربح الحاصل بعد ظهوره في المضاربة، و امتنع المالك من قسمته، لم يجبر عليها فلا تصح، و إذا طلب المالك قسمة الربح كذلك و امتنع العامل أجبر عليها على الأقوى، و إذا حدثت بعد ذلك خسارة في المال جرى الحكم السابق.

**المسألة ٨٧:**

ذكرنا في المسألة الرابعة والثمانين: ان العامل يكون مالكا لحصته المعينه له من الربح عند ظهور الربح في مال التجارة، سواء نض المال و صار عينا و نقودا، أم لم يزل متاعا و عروضا، و لكن العامل محجور عن التصرف في الحصه بما ينافي حق المالك كالبيع و الصلح و المعاوضات التي تنقلها الى غيره نقلا لازما فان حق المالك لا يزال متعلقا بالربح.

و نتيجة لذلك، فإذا باع العامل حصته من الربح بعد ظهور الربح، توقفت صحة البيع على اذن المالك قبله أو إجازته بعده، فإذا أذن المالك للعامل ببيع حصته أو أجازته بعد وقوعه صح مع اجتماع شرائط البيع، و إذا خسر مال التجارة بعد ذلك لم يبطل البيع، و وجب على العامل أن يجبر الخسارة من قبله بدفع أقل الأمرين، و هما قيمة الحصه التي باعها من الربح و مقدار نصيبه من الخسارة، و إذا لم يأذن المالك للعامل ببيع حصته و لم يجزه بعد وقوعه ففي صحة البيع إشكال.

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٤٠٠

**المسألة ٨٨:**

الخسارة هي النقيصة التي ترد على مال المضاربة في تقليبه و الاتجار به، فإذا اشترى العامل متاعا بثمن ثم باعه بأقل من ذلك الثمن فقد خسر به، و تقابلها النقيصة التي ترد على المال بسبب تلف بعضه بغرق أو حرق أو ما يشبههما، و النقيصة التي ترد عليه بسرقة منه أو غضب، و النقيصة التي ترد عليه بحدوث عيب يوجب نقصان قيمته، و جميع هذه النقائص خسارة بمعناها العام الشامل، و ان كان الذي يسبق إلى الأذهان منها هو المعنى الأول حين تسند الخسارة إلى المال أو الى المعاملة، فإذا قال أحد خسرت المعاملة أو خسر مال المضاربة سبق الى الذهن نقصان المال بسبب التعامل و المضاربة به.

و لا ريب في ان الخسارة التي ترد على مال المضاربة بالمعنى المذكور يكون الربح جابرا لها، سواء كان حصول الربح متقدما على ورود الخسارة على المال أم كان متأخرا عنه، فإذا خسرت التجارة في الأسبوع الأول عشرين دينارا مثلا، ثم ربحت في الأسبوع الثاني عشرين دينارا، كان الربح اللاحق جابرا للخسارة المتقدمة، فإذا فسخت المضاربة بعد ذلك وجب دفع رأس المال تاما الى مالكة و لم يستحق العامل منه نصيبا، و كذلك إذا ربحت التجارة في الأسبوع الأول ثم خسرت في الأسبوع الثاني، و إذا زاد الربح على مقدار الخسارة استحق العامل حصته المعينه من الزيادة.

**المسألة ٨٩:**

إذا تلف مال المضاربة جميعا أو تلف بعضه، و كان التلف بعد دوران المال في التجارة بالتعامل به و الأخذ و العطاء، فالظاهر أن هذا التلف يجب جبره بربح التجارة إذا حصل، سواء كان حصول الربح سابقا على التلف أم لاحقا له، فإذا كان رأس المال ألف دينار و دارت التجارة به في الشهر الأول و ربحت ألفا ثم تلف الألف في الشهر الثاني كان الألف الباقي جابرا للتالف كما تقدم في الخسارة، سواء كان التلف بأفة من الآفات أم بإتلاف أجنبي أم بإتلاف العامل نفسه.

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٤٠١

و إذا كان التلف مضمونا، فدفع الشخص المتلف عوض المال الذي أتلفه كان العوض المدفوع من مال المضاربة فإذا وفي برأس المال لم يحتج الى جبره من الربح.

**المسألة ٩٠:**

إذا تلف مال المضاربة كله بعد شروع العامل في الاتجار به، فالأقوى بطلان المضاربة، فإذا اشترى العامل سلعا و أمتعة في الذمة، و تلف مال المضاربة قبل أن يدفع الثمن إلى البائع لم يصح الشراء، إلا إذا أجاز المالك، و قد تقدم في المسألة الثالثة و الأربعين ان إطلاق عقد المضاربة انما يقتضى الإذن للعامل في أن يشتري في ذمة المالك من حيث المضاربة، على أن يكون الوفاء من مال المضاربة نفسه لا- من أموال المالك الأخرى، فإذا تلف مال المضاربة كما هو المفروض انتفى الاذن بالشراء في الذمة، فلا يكون الشراء صحيحا، و قد تقدم تفصيل ذلك في المسألة المذكورة فلتراجع.

و إذا تلف بعض مال المضاربة بعد شروع في التجارة، و استمرت المضاربة في بقیة المال و حصل الربح جبر التلف بالربح.

**المسألة ٩١:**

إذا تلف بعض المال قبل أن يتدئ العامل في التجارة و استمرت المضاربة في بقیة المال و حصل الربح جبر التلف بالتالف بهذا الربح كما سبق في نظائره.

و إذا تلف جميع مال المضاربة قبل أن يبدأ العامل في الاتجار انفسخ عقد المضاربة بذلك. و إذا أتلف المال أجنبي أو أتلفه العامل، ثم دفع عوض التالف لم تنفسخ المضاربة في هذا الفرض و لا في نظائره مما تقدم، و لم يحتج الى الجبر من الربح إذا كان التالف بعض المال، و يكون العوض المدفوع مالا للمضاربة.

و بحكم التلف ما إذا سرق المال أو نهب أو حدث فيه عيب يوجب نقصان قيمته، فتجرى فيه الفروض المتقدمة جميعا و تلحقها أحكامها.

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٤٠٢

**المسألة ٩٢:**

الأجناس و الأمتعة و العروض التي يشتريها العامل للمضاربة جميعها ملك للمالك المال، سواء اشترها العامل بمال المضاربة نفسه أم اشترها بثمن كلي في ذمة المالك أم في ذمة العامل لأنه و كيل عن المالك في أمر المضاربة، و لذلك فلا يصح للمالك أن يشتري شيئا منها، و لا- يجوز أن يشتريها و كيل له و ان كان عاملا في مضاربة له أخرى، إلا إذا اشترها و كيله أو عامله لنفسه لا للمالك أو للمضاربة.

و إذا ظهر الربح في مال المضاربة جاز للمالك أن يشتري حصة العامل من ربح المال، فقد بينا ان العامل يملك حصته عند ظهور الربح، و لذلك فلا مانع من أن يشتريها المالك أو و كيله إذا علم مقدار الحصة، و إذا حدثت بعد ذلك خسارة في مال المضاربة لم يبطل البيع، و وجب على العامل ان يرد أقل الأمرين من الثمن الذي باع به حصته على المالك، و النصيب الذي يلحقه من الخسارة، كما تقدم في بيع الحصة على غير المالك باذن المالك أو إجازته.

**المسألة ٩٣:**



يجوز لعامل المضاربة أن يشتري لنفسه من المالك من أموال المضاربة ما شاء، سواء ظهر الربح في المال أم لم يظهر بعد، وإذا كان الشراء بعد ظهور الربح بطل الشراء في مقدار حصة العامل من ربح الشيء الذي اشتراه خاصة، فإنه قد ملك الحصة فلا يصح له ان يشتري ما هو ملكه، و يصح الشراء في الباقي.

و إذا لم يظهر الربح في المال، فاشترى العامل من مال المضاربة أشياء بأكثر من قيمتها، فظهر الربح في المال بنفس شراء العامل، فالظاهر صحة شرائه، فإنه اشترى مال المالك لا مال نفسه، و انما يملكه العامل بعد ان يملك المالك الثمن بالشراء، و بعد أن يتحقق كونه ربحا.

### المسألة ٩٤:

إذا كانت للعامل دار أو أرض مشتركة بينه و بين شخص آخر،

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٤٠٣

فاشترى العامل حصة شريكه من الدار أو الأرض بمال المضاربة، جاز له أن يأخذ لنفسه بحق الشفعة في الدار أو الأرض المشتراة لأنه شريك فيها، فيحق له أن يشفع في حصة شريكه بمثل ما اشتراها به من الثمن، و هذا إذا كان شراء حصة الشريك من الدار أو الأرض قبل ظهور الربح في مال المضاربة.

### المسألة ٩٥:

إذا كانت لمالك المضاربة دار أو أرض مشتركة بينه و بين مالك آخر، فاشترى عامله حصة الشريك منها بمال المضاربة لم يجز للمالك ان يأخذ بحق الشفعة في الحصة المشتراة، فإن الشراء للمضاربة يكون للمالك نفسه، فلا يحق له أن يأخذ بالشفعة ما هو ملكه.

### المسألة ٩٦:

الجارية التي يشتريها العامل بمال المضاربة مملوكة لمالك المضاربة فلا يحل للعامل وطؤها لأنها ملك غيره، و إذا ظهر الربح في مال المضاربة ملك العامل حصته من الربح في الجارية فتكون مشتركة بينه و بين المالك، فلا يجوز له وطؤها كذلك، و إذا وطأها كان زانيا في كلتا الحالتين الا مع وجود الشبهة.

و إذا حلل المالك له وطأها قبل أن يظهر الربح جاز له ذلك، و كذلك إذا حللها له بعد ظهور الربح على الأقوى، و ان أصبحت مشتركة بينهما في هذا الحال، فإنه يصح لأحد الشريكين أن يحلل لصاحبه وطء الجارية المشتركة بينهما، و لا يكفي الاذن من المالك به إذا لم يكن بصيغة التحليل، و لا يكفي الاذن و لا التحليل من المالك إذا كان سابقا على شراء الأمة، و مثال ذلك ان يقول للعامل في عقد المضاربة، أذنت لك في أن تشتري جارية من مال المضاربة، و أحلت لك فرجها، فإذا اشترى العامل الأمة بعد ذلك لم يحل له وطؤها، إلا إذا جدد المالك له صيغة التحليل بعد ما ملك الأمة.

و يجوز للمالك ان يطأ الجارية التي اشتراها العامل بمال المضاربة

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٤٠٤

قبل أن يظهر الربح، فإذا ظهر الربح في المال و استحق العامل الحصة لم يجز للمالك وطء الجارية إلا إذا حللها له العامل كما تقدم.

**المسألة ٩٧:**

إذا مات عامل المضاربة بطل عقد المالك معه فلا تنتقل المضاربة إلى وارثه من بعده، فإذا تولى الوارث الاتجار بالمال بغير إذن المالك لم تصح معاملاته إذا لم يجزها المالك، و كان ضامنا للمال إذا تلف أو حدث فيه عيب، و إذا أجاز المالك معاملاته التي أجراها في المال و ربح فيها كان الربح جميعه للمالك و استحق الوارث عليها أجره المثل. و اما المعاملات التي أجراها العامل في حياته فيرجع الى المالك في إتمام ما نقص منها، و إذا ظهر الربح في شىء منها في حياة العامل استحق نصيبه من ربحه و انتقل الى وارثه من بعده، و إذا أراد المالك مضاربة الوارث فلا بد من عقد جديد تجتمع فيه شرائط الصحة في المضاربة.

**المسألة ٩٨:**

إذا مات مالك المال في المضاربة انتقل المال الى وارثه من بعده، و بطلت المضاربة مع العامل، فلا يجوز للعامل أن يتولى العمل فيها الا بعقد جديد مع الوارث، و يستحق العامل حصته من الربح في الأموال التي ظهر ربحها في حياة المالك، و لا يستحق شيئاً في المال إذا لم يظهر ربحه و في المعاملات التي لم تتم في حياة المالك، و إذا رغب الوارث في مضاربة العامل فلا بد لهما من إنشاء عقد جديد تجتمع فيه شرائط المضاربة.

**المسألة ٩٩:**

إذا فسخ المالك أو العامل عقد المضاربة أو انفسخت المضاربة بينهما لطوء أحد الأسباب التي توجب بطلانها و انفساخ عقدها، كموت أحد المتعاقدين أو عروض الجنون عليه أو تلف مال التجارة في الموارد التي يوجب ذلك انفساخها، و كان الفسخ أو الانفساخ قبل شروع العامل في عمل المضاربة و قبل الدخول في مقدماتها، لم يستحق العامل على المالك شيئاً، و لم يستحق المالك عليه شيئاً، و لا إشكال في ذلك، و إذا

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٤٠٥

حصل الفسخ أو الانفساخ بعد أن أتم العامل عمل المضاربة، و قد تحول المال نقوداً، فان ظهر في المال ربح اقتسمه المالك و العامل على الوجه الذي اشترطه بينهما في العقد، و ان لم ترباح المضاربة رد العامل رأس المال على مالكة، و لم يستحق العامل على عمله شيئاً، و إذا خسرت التجارة لم يكن على العامل من الخسارة شىء، و ان كان المالك قد شرط عليه في عقد المضاربة أن يشاركه في الخسارة كما يشاركه في الربح، فقد تقدم أن الأقوى عدم صحة هذا الشرط.

و إذا كان قد شرط عليه في العقد أن يدفع له من ماله ما يتدارك به نصيباً من الخسارة أو جميعها نفذ الشرط و لزم العمل إذا كانت المضاربة باقية، و إذا فسخت المضاربة أو انفسخت كما هو المفروض سقط الشرط، و قد تقدم بيان هذا الشرط و ما قبله في المسألة الثلاثين.

**المسألة ١٠٠:**

إذا اشترط العامل على المالك في ضمن العقد أن يدفع له شيئاً إذا لم يحصل في المضاربة ربح، وقبل المالك بالشرط وجب على المالك أن يفى له بهذا الشرط إذا كان عقد المضاربة لا يزال باقياً، وإذا فسخ العقد أو انفسخ كما هو المفروض سقط الشرط ولم يجب على المالك الوفاء به.

### المسألة ١٠١:

إذا فسخ العامل عقد المضاربة بعد أن قام بشيء من عمل المضاربة، وقبل أن يظهر الربح في المال، لم يستحق على المالك شيئاً، ولا أجره له على العمل، وكذلك الحكم إذا فسخ المالك المضاربة أو انفسخت لطوء بعض موجبات الانفساخ و كان ذلك في أثناء العمل وقبل حصول الربح في المال، فلا حصّة للعامل ولا أجره.

### المسألة ١٠٢:

إذا سافر العامل ليتجر بالمال في سفره، و كان سفره باذن المالك و صرف مبلغاً من رأس المال لنفقاته، ثم فسخ العامل عقد المضاربة قبل أن يتجر بالمال أو بعد الشروع في التجارة وقبل حصول الربح في كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٤٠٦

المال، فلا ضمان على العامل للنفقات التي صرفها على نفسه من المال، و أولى من ذلك بعدم الضمان ما إذا كان الفسخ من المالك.

### المسألة ١٠٣:

إذا فسخ العامل أو المالك عقد المضاربة و قد شرع العامل في العمل و لم يحصل الربح في المال فلا يجوز للعامل أن يبيع العروض و الأمتعة الموجودة من مال المضاربة بغير اذن المالك، و ان وجد الراغب الذي يمكن أن يزيد في الثمن لرغبته فيحصل الربح في المال، بل و ان كان الراغب عازماً على الشراء بأكثر من القيمة، فلا يجوز للعامل البيع في جميع هذه الصور إذا لم يأذن المالك بالبيع، و لا يجبر المالك على البيع و إذا أذن المالك فباع العامل و ربح، أو باعه المالك بنفسه فربح استحق العامل حصته من الربح.

### المسألة ١٠٤:

إذا فسخت المضاربة أو انفسخت قبل أن يظهر الربح، و طلب المالك من العامل أن يبيع الأمتعة و العروض الموجودة، ليكون رأس المال عينا و نقداً، لم يجب ذلك على العامل، فإذا هو رد على المالك العروض و الأمتعة التي اشتراها باذنه فقد رد إليه ماله.

### المسألة ١٠٥:

إذا فسخت المضاربة أو انفسخت بعد ما ظهر الربح في المال و ملك العامل حصته و كان في المال عروض و أمتعة فللمالك و العامل ان يتراضيا فيقتسما المال الموجود بينهما، فيدفع الى العامل مقدار حصته عروضاً و أمتعة، و يدفع الباقي الى المالك و هو رأس ماله و

مقدار حصته عروضاً و أمتعة كذلك، سواء كان الفسخ في أثناء عمل المضاربة أم كان بعد إتمام العمل. و إذا طلب العامل أن تباع العروض و الأمتعة و تجعل نقوداً لم يجب على المالك أن يجيبه الى ذلك، و إذا طلب المالك من العامل أن ينض المال الموجود و يجعله نقوداً لم تجب على العامل اجابته كذلك، و إذا حصل الفسخ و حصلت القسمة استقر ملك العامل لحصته من الربح

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٤٠٧

و ارتفع عنه الحجر، فإذا حدث بعد ذلك نقص أو تلف أو عيب في المال لم يجب على العامل أن يدفع حصته من الربح ليجبر بها نقصان المال كما تقدم في المسألة الخامسة و الثمانين.

### المسألة ١٠٦:

إذا فسخت المضاربة أو انفسخت و كانت في مال المضاربة ديون على الناس و جب على العامل أخذها و جبايتها من المدينين على الأحوط، ان لم يكن ذلك هو الأقوى، و خصوصاً إذا كان الفاسخ هو العامل، و خصوصاً إذا كانت الديون بغير اذن المالك.

### المسألة ١٠٧:

إذا مات مالك المضاربة أو مات العامل فيها انفسخت المضاربة كما بينا في المسألة الثامنة و التسعين و ما بعدها، و ثبت لوارثهما بالموت جميع ما ذكرناه للمورث من الأحكام بعد حصول الفسخ أو الانفساخ و ينتفى عن الوارث ما قلنا بنفيه عن الميت المورث.

### المسألة ١٠٨:

إذا فسخت المضاربة أو انفسخت و جب على العامل أن يرد مال المضاربة إلى مالكة، و المدار في ذلك على ما يصدق معه انه قد رد المال الى مالكة في نظر أهل العرف، و لا- يكتفى بمجرد التخليه بين المالك و ماله على الأحوط، و إذا توقف رد المال الى صاحبه على دفع أجره أو بذل مال لم يجب ذلك على العامل بل يكون على صاحب المال.

### المسألة ١٠٩:

إذا سافر العامل بمال المضاربة إلى بلد آخر و كان سفره بغير اذن المالك، ثم حصل الفسخ أو الانفساخ، و جب على العامل رد المال، و إذا توقف رد المال على دفع أجره أو بذل مال و جب ذلك على العامل و إذا تلف المال أو نقص أو حدث فيه عيب قبل وصوله الى المالك كان العامل ضامناً له، فإنه بحكم الغاصب شرعاً و ان كان جاهلاً بعدم جواز السفر بالمال إذا لم يأذن له المالك.

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٤٠٨

### المسألة ١١٠:

إذا أوقع المالك و العامل مضاربة فاسدة، و سارا في العمل عليها، فأخذ العامل المال من المالك و تجربه و ربح، فالمعاملات التي أجراها العامل بالمال صحيحة، لوجود الاذن بها من المالك، و لا يضر في صحة الاذن و لا في إطلاقه أنه وقع في مضاربة فاسدة، الا أن تدل قرينة خاصة على ان اذن المالك للعامل بإيقاع المعاملات في ماله مقيد بالمضاربة، فإذا دلت القرينة على هذا التقييد كان الاذن باطلا لبطلان المضاربة فلا تصح المعاملات حين ذاك من العامل إلا إذا أجازها المالك، و إذا بطلت المعاملات لعدم الاذن بها و عدم الإجازة من المالك و جب رد الأموال إلى بائعها و الأثمان إلى المشتري و لا تتحقق الأرباح.

و إذا حصل الاذن كما أوضحناه لعدم القرينة على التقييد، أو حصلت الإجازة بعد ذلك من المالك صحت المعاملات، فإذا ربحت كان الربح جميعه لمالك المال.

و لا فرق في جريان هذه الأحكام بين أن يكون المالك و العامل جاهلين بفساد المضاربة و ان يكونا عالمين به و أن يكون أحدهما عالما بالفساد و يكون الآخر جاهلا به.

و يستحق العامل على المالك أجره المثل لعمله في جميع الصور المذكورة، فإن المالك قد استوفى من العامل منفعة العمل بأمره، فلا يسقط حقه من الأجرة و ان كان عالما بفساد المعاملة، إلا إذا علم بأن العامل قد قصد التبرع بعمله، و علمه بفساد المعاملة لا يدل على ذلك.

و لا- يضمن العامل تلف المال و لا نقصه إذا تلف بيده أو نقص في جميع الصور المذكورة، و يستثنى من ذلك ما إذا سافر العامل بالمال و أنفق على نفسه من المال في سفره، فإنه يكون ضامنا للنفقة فيجب عليه دفع بدلها الى المالك.

### المسألة ١١١:

إذا مات العامل و كان عنده مال المضاربة فهنا صور متعددة و لكل صورة حكمها.

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٤٠٩

الصورة الأولى: أن يعرف مال المضاربة بعينه و يتميز عن بقية أموال التركة، و حكم هذه الصورة واضح، فمال المضاربة لمالكه خاصة و لا شيء منه لورثة العامل، إلا إذا علم أن في مال المضاربة ربحا، و ان للعامل حصة من الربح لم يقبضها في حياته، فان حصته تعود ميراثا لورثته، فتقسم الحصة عن بقية المال، و تضم إلى أموال التركة ليرثها الورثة.

### المسألة ١١٢:

الصورة الثانية: أن يعلم بأن مال المضاربة موجود في ضمن الأموال التي تركها العامل من بعده و لا يعرف بعينه من بقية الأموال، و الحكم في هذه الصورة ان مال المضاربة إذا امتزج بمال التركة حتى انتفى التمييز بين المالكين، كان مال المضاربة شريكا لورثة العامل الميت في الأموال المتروكة بنسبة ماله من المجموع، فإذا كان مال المضاربة ألف دينار مثلا و كان مال التركة ألفي دينار، و قد امتزج الجميع فلم يتميز بعضه عن بعض، كان لمالك المضاربة ثلث الأموال الموجودة، و احتاج في تمييزه إلى القسمة مع الورثة.

و ان لم يمتزج المال بالمال حتى تحصل الشركة، و لكنه اشتبه ببعضه ببعض فلم يمكن تعيينه، رجع في تعيين مال المالك عن مال التركة إلى القرعة أو الى المصالحة بين المالك و الوراث.

و ان لم يعلم شيء من ذلك كان لمالك المضاربة أسوة الغرماء ان وجدوا، فيأخذ مقدار ماله إذا وقت التركة بالديون أو زادت عليها، و يقسم مع بقية الغرماء مال التركة بنسبة ماله من مجموع الديون إذا ضاقت التركة عن الوفاء بالديون.

**المسألة ١١٣:**

الصورة الثالثة: ان يعلم بأن مال المضاربة لا يوجد في أموال التركة ولا في يد الميت، فلعل عامل المضاربة قد رد المال الى مالكة قبل أن يموت، و لعل المال قد تلف في يد العامل و هو حى بتفريط منه أو بدون تفريط، و الحكم في هذه الصورة عدم الضمان، فلا شىء على ورثة العامل، و تعود التركة الموجودة كلها ميراثا لهم.

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٤١٠

**المسألة ١١٤:**

الصورة الرابعة: أن يعلم بأن مال المضاربة قد بقى في يد العامل الى وقت موته، ثم لا يعلم هل المال موجود في جملة أموال التركة أولاً فلعل العامل أودع المال في مكان مجهول، و لعله دفعه وديعة إلى شخص آخر و الحكم في هذه الصورة موضع اشكال، فمقتضى العلم الإجمالى بأن بعض ما في يد العامل حين موته هو مال غيره أن يسقط اعتبار يده في جميع المال المتروك من بعده، فلا تدل يده على انه مالك للمال، و نتيجة لذلك فلا يجوز للورثة أن يتصرفوا في التركة حتى يتخلصوا من مال مالك المضاربة و ينحل العلم الإجمالى المذكور.

**المسألة ١١٥:**

الصورة الخامسة: أن يعلم بأن مال المضاربة قد بقى في يد العامل الى حين وقت موته و يعلم كذلك بأن مال المضاربة غير موجود في جملة أموال التركة.

الصورة السادسة: أن يشك في أن مال المضاربة بقى في يد العامل الى حين موته أو لم يبق في يده، و الأقوى في هاتين الصورتين عدم الضمان، إلا إذا ثبت تفريط العامل، فلا شىء على الورثة، و يكون المال المتروك كله ميراثا لهم.

**الفصل الخامس في جملة من أحكام المضاربة****المسألة ١١٦:**

إذا خسر المال أو تلف، فادعى مالك المال انه قد دفعه الى العامل قرضاً، و لازم دعواه هذه ان العامل مدين له بالمال الذى اقترضه و عليه أن يؤدي إليه عوضه، و ان العامل لا يستحق على عمله في المال أجره، فإن المال قد أصبح ماله بسبب القرض، و لا أجره له على العمل بماله، و أنكر العامل ذلك و ادعى ان المعاملة بينه و بين المالك كانت مضاربة فاسدة، و لازم قوله هذا انه يستحق على المالك أجره العمل له في المال

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٤١١

لأن العمل له و بطلت منه، و انه لا ضمان على العامل لخسارة المال أو تلفه لأنه أمين و ان كانت المضاربة فاسدة، فلا يكون ضامناً، فيكون ذلك من التداعى بين المالك و العامل و الحكم في التداعى هو التحالف.

فإذا حلف كل واحد منهما على نفي دعوى الآخر سقطت الدعويان معا، و كان على العامل ضمان المال و لم يستحق العامل على المالك شيئا، إذا لم يحرز بوجه من الوجوه ان عمله كان باذن المالك و بطلب منه ليستحق عليه أجره المثل.

### المسألة ١١٧:

إذا ربح المال، فادعى مالكة ان المعاملة بينه و بين العامل كانت مضاربة فاسدة و لازم دعوى المالك هذه أن جميع ربح المال له خاصة، و لا- حصه للعامل من الربح و انما يستحق عليه أجره المثل لعمله بالمال، و أنكر العامل ذلك، و ادعى أن المالك قد دفع المال اليه قرضا، و لازم قوله هذا ان جميع الربح للعامل، فإنه مالك المال بسبب القرض فيكون ربح ماله له، و لا شيء للمالك سوى عوض دينه، فيكون ذلك من التداعى بينهما، و الحكم فيه هو التحالف.

فإذا تحالفا على الوجه المتقدم ذكره سقطت الدعويان معا، و كان على العامل أن يدفع جميع المال و جميع ربحه للمالك، و فى استحقاق العامل أجره المثل لعمله إشكال، فإن المالك قد ادعى ان المعاملة مضاربة فاسدة، و العامل فى المضاربة الفاسدة يستحق أجره المثل لعمله، فالمالك يعترف للعامل بذلك فى ضمن دعواه، و لكن العامل نفسه قد أنكر استحقاقه للأجره لما ادعى انه ملك المال بالقرض، فلا- تكون له أجره على عمله بماله، و يكون المقام من صغريات ما إذا تعارض إقرار المقر مع إنكار المقر له، و لا يترك الاحتياط فإنهما متفقان على أن مقدار أجره المثل قد استحقها العامل اما لأنه عامل مضاربة فاسدة و اما لأنه قد استحقها مع بقية المال بالقرض.

### المسألة ١١٨:

إذا ربح المال، فادعى مالك المال أنه قد دفعه الى العامل بضاعة يتجر

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٤١٢

له بها، و لازم هذه الدعوى ان العامل لا يستحق على المالك شيئا، لا حصه من الربح و لا أجره على العمل، و هذا بناء على انه هو الحكم فى عامل البضاعة، و لازم هذه الدعوى أيضا ان جميع الربح يكون لمالك المال، و أنكر العامل ذلك و ادعى ان المعاملة بينه و بين المالك كانت مضاربة فاسدة، فتكون له أجره المثل لعمله، و الحكم فى ذلك هو التحالف فإنه من التداعى. فإذا تحالفا المالك و العامل سقطت الدعويان، و كان المال و ربحه كله للمالك لاتفاق الطرفين على ذلك و ثبت للعامل أجره المثل لعمله، فان المالك قد استوفى منه منفعة عمله سواء كانت المعاملة بضاعة أم مضاربة فاسدة.

### المسألة ١١٩:

إذا ادعى أحد الرجلين انه قد دفع الى الآخر مبلغا من المال مضاربة ليتجر به و أنكر الآخر ذلك، فالقول قول المنكر مع يمينه، الا ان يثبت المدعى صدق قوله بإقامة البينة على ما يدعى.

### المسألة ١٢٠:

إذا اختلف المالك و العامل في مقدار رأس المال الذي دفعه المالك الى العامل، فادعى أحدهما أنه ألف دينار مثلاً و ذكر الآخر أن مقداره تسعمائة دينار فقط و أنكر الزيادة، فالقول قول من ينكر الزيادة مع يمينه.

### المسألة ١٢١:

إذا اختلف المالك و العامل في المضاربة بينهما فادعى أحدهما أنها ربحت و أنكر الآخر حصول الربح فيها فالقول قول العامل مع يمينه سواء كان هو الذى ادعى وجود الربح أم ادعى عدم حصوله، و كذلك إذا اختلفا في مقدار الربح، أ هو خمسون ديناراً مثلاً أم هو ثمانون، فالقول قول العامل مع يمينه سواء ادعى الزيادة أم النقص، و مثله ما إذا قال العامل ربحت عشرين ثم خسرت عشرين فذهب الربح، فيصدق قوله في جميع ذلك مع يمينه لأنه أمين.

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٤١٣

### المسألة ١٢٢:

إذا تنازع العامل مع المالك، فادعى العامل ان المال قد تلف في يده، و لازم قوله ان مالك المال لا يستحق عليه شيئاً، لأنه غير ضامن لما يتلف، و أنكر المالك تلف المال، فعلى العامل ان يدفعه اليه، فالقول قول العامل لأنه أمين فيصدق قوله مع يمينه، و كذلك إذا ادعى العامل خسارة التجارة أو ادعى عدم ربحها و أنكر المالك ما يدعيه، و إذا كان المالك قد أذن للعامل بالبيع في الذمة، فباع كذلك، ثم ادعى انه طالب المشتريين بما في ذمتهم من أثمان المبيعات فلم يوفوا ديونهم و أنكر المالك ذلك، فيقدم قول العامل مع يمينه في جميع ذلك سواء كانت الدعوى قبل فسخ المضاربة أم كانت بعده، و حتى إذا ادعى حدوث تلف المال بعد فسخ المضاربة.

### المسألة ١٢٣:

إذا تلف مال المضاربة في يد العامل فادعى المالك ان العامل قد خان الأمانة أو فرط في حفظها فتلف المال، فيكون ضامناً للتلف، و أنكر العامل الخيانة و التفريط، فالقول قول العامل مع يمينه.

و إذا ادعى المالك على العامل انه قد خالف شرطاً اشترطه عليه في العقد، فيكون ضامناً للتلف، فان كان الشيء الذى فعله العامل وعده المالك بسببه مخالفاً لشرطه مما يجوز للعامل فعله و يكون الاذن فيه محرراً بحسب القرائن الخاصة أو العامة و المتعارف بين أصحاب المعاملات من أمثالهما و بحسب إطلاق العقد، كالبيع و الشراء من رجل معين أو لجنس معين أو في وقت معين، و ادعى المالك انه قد شرط على العامل ما يخالف ذلك، فعلى المالك إثبات دعواه و إذا لم يقيم على ما يدعيه بينةً فالقول قول العامل المنكر لذلك مع يمينه.

و إذا كان الشيء الذى فعله العامل مما لا يجوز فعله و لا يكون إطلاق العقد دالاً على الاذن فيه كالسفر بمال المضاربة و كالبيع نسيئة، فادعى العامل ان المالك قد اذن له بذلك و أنكر المالك الاذن فالقول قول المالك المنكر له مع يمينه.

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٤١٤

### المسألة ١٢٤:



إذا اختلف المالك و العامل في مقدار حصة العامل من الربح أم الثلث؟. فالقول قول منكر الزيادة، و هو المالك غالباً.

### المسألة ١٢٥:

إذا أوقع المتعاقدان عقد المضاربة ثم اختلفا بعد ذلك فادعى أحدهما صحة المضاربة، و ادعى الثاني بطلانها، فالقول قول من يدعى الصحة مع يمينه.

### المسألة ١٢٦:

إذا فسخت المضاربة بين المتعاقدين و ادعى العامل انه رد مال المضاربة إلى مالكة و أنكر المالك الرد فالقول قول المالك مع يمينه.

### المسألة ١٢٧:

إذا فسخت المضاربة و قبض المالك جميع المال ثم ادعى المالك انه قد دفع حصة العامل من الربح اليه، و أنكر العامل ذلك فالقول قول العامل مع يمينه.

### المسألة ١٢٨:

إذا اشترى العامل شيئاً و ادعى انه قد اشتراه لنفسه، و ادعى المالك انه اشتراه للمضاربة فالقول قول العامل لأنه أمين فيصدق قوله مع يمينه و لأنه أبصر بنيته، و مثله ما إذا اشترى شيئاً و ادعى انه اشتراه للمضاربة، و أنكر المالك و ادعى انه اشتراه لنفسه، فيقدم قول العامل مع يمينه.

### المسألة ١٢٩:

إذا مات مالك المال و انفسخت المضاربة لموته كما تقدم في المسألة الثامنة و التسعين، و بقي المال في يد العامل لبعض الأعدار فهو لا يزال أميناً على المال إذا لم تقع منه خيانة و لا تفريط و لا تقصير في رد المال إلى أهله ما أمكن، فلا ضمان عليه إذا تلف المال في يده أو نقص منه

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٤١٥

شئ أو حدث فيه عيب، و كذلك إذا انفسخت المضاربة بأحد الأسباب الأخرى الموجبة للانفساخ فلا ضمان على العامل.

### المسألة ١٣٠:

إذا اشترط عامل المضاربة على مالك المال في ضمن العقد ان لا يكون الربح جابرا للخسارة التي تحصل في التجارة، فإذا حصل أى ربح في المال اقتسماه بينهما و ان خسرت التجارة قبل حصول الربح أو بعده، ففي صحة هذا الشرط اشكال. و كذلك إذا اشترط عليه أن لا يكون الربح جابرا للخسارة التي تحصل قبله فقط، أو لا يكون جابرا للخسارة التي تحصل بعده فقط، فيشكل الحكم بصحة هذه الشروط في المضاربة. و إذا أوقعا بينهما معاملة أخرى مستقلة غير المضاربة، و اشترطا فيها تلك الشروط صحت المعاملة و نفذت الشروط بمقتضى عمومات الوفاء بالعقود، و لا تترتب عليها آثار المضاربة.

### المسألة ١٣١:

لا يشترط في مال المضاربة أن يكون عينا مشخصة في الخارج، فيجوز للمالك أن يضارب العامل بمبلغ كلي يكون في الذمة أو بمبلغ كلي في المعين، و مثال ذلك أن يضاربه بألف دينار في ذمة المالك أو بألف دينار من المال المعين الموجود في الصندوق، ثم يعين المالك فردا من الكلي و يدفعه للعامل ليعمل فيه، و لعل الغالب من المضاربات التي تقع بين الناس في هذه الأزمان من هذا القبيل.

### المسألة ١٣٢:

تقدم في المسألة السادسة انه يشترط في كل واحد من المتعاقدين أن يكون عاقلا و ان يكون غير محجور عليه لسفه، و هذان الشرطان معتبران في صحة المضاربة في ابتدائها في ابتدائها و في بقائها، فإذا عرض للمالك أو للعامل الجنون المطبق أو السفه الذي يوجب الحجر من التصرفات بطلت المضاربة بذلك.

و إذا عرض لأحدهما الجنون أدوارا أشكال الحكم ببطان عقد المضاربة

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٤١٦

بسبب ذلك، نعم يكون ذلك مانعا له من التصرف في ساعات جنونه، و المسألة مشكلة لا يترك فيها الاحتياط. و قال الأصحاب قدس سرهم تبطل المضاربة أيضا بعروض الإغماء للمالك أو للعامل، و لهذا الحكم وجه إذا استمر الإغماء مدة طويلة ذهب فيها شعوره و منعه من التصرف، و اما إذا كانت المدة قصيرة، فيشكل الحكم بالبطان، كما في الجنون غير المطبق، و لا يترك الاحتياط.

### المسألة ١٣٣:

تصح المضاربة من المالك إذا أوقعها و هو في مرض موته، فإذا اتجر العامل بمال المضاربة و ربح، استحق حصته من الربح و ان كانت الحصه أكثر من أجره المثل، و لا إشكال في ذلك بناء على نفوذ منجزات المريض من أصل التركة كما هو المختار.

### المسألة ١٣٤:

اشترط جماعة من الأكابر في صحة المضاربة أن تكون منجزه، فلا تكون عندهم صحيحة إذا علقها الموجب على حصول شيء يتوقع

حصوله، سواء كان الشيء الذى علق عليه متيقن الوقوع فى ما يأتى أم كان محتمل الوقوع و عدمه، و مثال الأول أن يقول المالك للعامل: إذا جاء يوم الفطر ضاربتك بألف دينار لتتجر به، و مثال الثانى أن يقول له: إذا شفى الله زيدا من مرضه ضاربتك، و مثله ما إذا علق المضاربة على أمر حاصل و هو لا يعلم بحصوله، و مثال ذلك أن يقول للعامل: إذا كان أبى قادمًا من سفره ضاربتك بألف دينار، و كان أبوه قادمًا من سفره و هو لا يعلم به، و قد ادعى الإجماع على الحكم المذكور و المسألة مشكّلة لعدم الدليل على ذلك سوى هذه الدعوى، و الأحوط استحبابا مراعاة هذا الشرط.

### المسألة ١٣٥:

إذا اشترط العامل على المالك أن يضاربه، و كان اشتراطه ذلك عليه فى ضمن عقد لازم و جب على المالك أن يفى له بما شرط، و كذلك إذا اشترطه المالك على العامل، أو اشترط أحدهما على الآخر أن يضارب كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٤١٧

زيدا و هو غيرهما، فيكون ذلك الغير هو الذى اشترطت المضاربة معه، فيجب على المشروط عليه أن يفى بالشرط فى جميع هذه الصور.

و لا يكفى فى الوفاء بالشرط أن يعقد معه المضاربة ثم يفسخها بعد ذلك، فان الظاهر أن العقلاء و أهل العرف لا يقصدون فى هذا الشرط و مثله مجرد اجراء عقد المضاربة، ليصح فسخه بعد إيقاعه، بل لا بد من الجرى عليه بعد العقد، و لذلك فالأحوط أن تذكر للمضاربة المشترطة بينهما مدة معينة.

### المسألة ١٣٦:

إذا ضارب أحد عاملا بمبلغ معين من المال و دفعه اليه ليتجر به، ثم ظهر ان رأس المال المدفوع اليه مملوك لغير من ضاربه، فان كان المال موجودا جاز لمالكة أن يأخذه، و يجب على العامل أن يرد المال اليه، و إذا تلف المال جاز للمالك ان يأخذ عوض ماله التالف من كل من منشئ المضاربة و العامل، و يتخير فى الرجوع به على أيهما شاء، فإذا هو رجع بالعوض على العامل و كان جاهلا بالأمر، رجع العامل على من ضاربه بما غرمه المالك، و إذا رجع بالعوض على منشئ المضاربة رجع منشئ المضاربة بالغرامة على العامل إذا كان العامل عالما بالحال و كان التلف بيده، و لا يرجع عليه بشيء إذا كان جاهلا بالحال أو لم يكن التلف فى يده، و يجوز لمالك المال أن يجيز المضاربة الواقعة على ماله فتكون المضاربة له و يكون الربح مشتركا بينه و بين العامل، و تراجع المسألة الحادية و الثمانون فى ما يتعلق بذلك، و لا فرق فى المضارب بالمال بين أن يكون غاصبا للمال أو جاهلا يعتقد بأنه هو المالك له.

### المسألة ١٣٧:

لا يلحق الخسران حكم التلف فى المسألة المتقدمة، و ذلك لأن الخسران انما يتحقق إذا اشترت السلعة بثمن معين ثم بيعت بأقل من ثمنها الذى اشترت به، و من الواضح ان شراء السلعة ثم بيعها لا يكونان صحيحين إلا بإذن مالك المال أو بإجازته بعد البيع، و إذا اذن المالك أو أجاز ذلك نفذ الشراء و البيع له، فلا يكون له حق الرجوع على احد

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٤١٨

بخسارة المال إذا خسر، كما انه يختص بجميع ربح المال إذا ربح، وإذا لم يأذن المالك و لم يجز بطلت المعاملة و كان له جميع المال لا خصوص الخسارة.

### المسألة ١٣٨:

يصح للأب و للجد أبى الأب أن يضارب أحدا للعمل بمال الصغير أو المجنون الذى اتصل جنونه بصغره، فيجوز مع العامل عقد المضاربة بمال المولى عليه، و يجعل للعامل حصة معينة من ربح ماله و للمولى عليه الحصة الأخرى، و يصح ذلك للوصى القيم على مال الصغير إذا اقتضت المصلحة فعل ذلك و أمن من تلف المال. و يجوز للأب أو الجد أن يأذن لنفسه بحسب ولايته على المال بالتجار بمال المولى عليه بحصة معينة يستحقها من ربح المال، فيتولى بنفسه العمل بالمال، و يملك الحصة، و يكفى فى صحة ذلك الأذن فى قصده و نيته. و يشكل ان يجرى بنفسه مع نفسه عقد المضاربة بمال المولى عليه فيكون هو الموجب و القابل فى العقد، و هو مشكل، و يتخلص من هذا الاشكال بالتوكيل عن أحد الطرفين، و كذلك الحال فى الوصى فيصح فيه جميع ما تقدم.

### المسألة ١٣٩:

يجوز للأب و للجد أبى الأب أن يوصى الى وصيه القيم بأن يضارب عاملا غيره بمال المولى عليه، فينشئ الوصى مع العامل عقد المضاربة و يدفع اليه مبلغا من مال المولى عليه ليتجر به بحصة من الربح يعينها الولي الموصى أو الوصى القيم. و يجوز لأحدهما أن يوصى الوصى بأن يعقد لنفسه المضاربة بمال المولى عليه فيكون الوصى نفسه هو العامل، و يتخلص من اشكال اتحاد الموجب و القابل بالتوكيل عن أحد الطرفين. و يجوز للأب أو الجد أن يوصى إلى الوصى بأن يعقد المضاربة بحصة كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٤١٩ المولى عليه من ميراث الموصى نفسه، فيعقد الوصى المضاربة بالمال المذكور لنفسه أو مع عامل غيره كما سبق فى الفرض المتقدم.

### المسألة ١٤٠:

إذا أوصى الإنسان بثلاث تركته بعد موته لينفق فى مصارف عينها فى وصيته، و عزل الثلث، فيصح له أن يوصى الى وصيه بأن يدفع الثلث المعين مضاربة إلى عامل غيره ليتجر به بحصة من الربح للعامل و ينفق الوصى حصة الميت من الربح فى مصارف الثلث المعينة فى الوصية. و يجوز له أن يوصى إلى الوصى بأن يتجر هو بالثلث بحصة معينة له من الربح و يفعل بحصة الميت كما تقدم.

### المسألة ١٤١:

يكره للمسلم أن يضارب الذمى أو يبضعه بضاعة، سواء كان يهوديا أم نصرانيا أم مجوسيا و سواء كان الذمى هو العامل فى المضاربة

أم كان هو مالك المال، إلا- إذا كان المسلم حاضرا في أوقات التجارة، حذرا من أن يرتكب الذمى في معاملاته مالا يجوز في الإسلام.

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٤٢١

## الشركة و أحكامها

### إشارة

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٤٢٣

الشركة و أحكامها

### [مسائل]

### المسألة الأولى:

الشركة هي أن يكون شيء واحد لشخصين أو لأكثر على نحو الإشاعة، فليس من الشركة أن يكون بعض الحجر المعينة من الدار مملوكة لشخص و البعض الآخر مملوكة لغيره، و ليس من الشركة أن تكون أرض الدار مملوكة لأحد و بناؤها مملوكة لآخر، أو يكون آجرها مملوكة لإنسان و يكون حديدها و خشبها مملوكة لغيره فلا بد في تحقق الشركة من الإشاعة. و الشيء المشترك فيه قد يكون عينا من الأعيان كالدار و الأرض يشترها الرجلان من مالكةا على وجه الإشاعة بينهما، أو تنتقل إليهما بالإرث من مورثهما، و قد يكون دينا كما إذا أقرض المالكان شخصا مبلغا من المال مشتركا بينهما فيصبح الشخص مدينا لهما معا و يكون الدين في ذمته مشتركا بينهما، و كما إذا اشترى منهما سلعة أو متاعا مشتركا بينهما بئمن في ذمته، و قد يكون منفعة كما إذا استأجر الرجلان دارا للسكنى فيها مدة معينة، فتكون سكنى الدار في المدة المعلومة مشتركة بينهما، و قد يكون حقا من الحقوق، كما إذا صالحهما صاحب الحق عن حق تحجير للأرض، أو ورثا الحق فانتقل إليهما من مورثهما.

### المسألة الثانية:

سبب حدوث الشركة قد يكون أحد العقود التي توجب انتقال الشيء إلى الشريكين على نحو الإشاعة كالبيع و الصلح و الهبة، و قد ذكرنا في المسألة السابقة بعض الأمثلة لذلك، و قد يكون أحد العقود التي توجب انتقال حصة مشاعة من الشيء إلى الشخص، فيصبح بعد تملكه للحصة شريكا في ذلك الشيء كما إذا باعه المالك نصف الدار أو ملكه إياه

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٤٢٤

بالصلح، أو دفعه إلى المرأة صداقا أو غير ذلك من العقود المملوكة و قد يكون السبب إرثا من مالك واحد كما إذا مات الأب فورث ولداه داره، أو ورثا منه حقه في أرض حجرها، أو دينه في ذمة مدينة، أو منفعة المملوكة له في دار أو محل استأجره. و قد يكون السبب حيازة، كما إذا اشترك الشخصان في إحياء أرض موات أو في حفر بئر أو إخراج عين أو في اصطيد سمك أو غير ذلك من الحيازة المشتركة للشيء الواحد.

و قد يكون السبب امتزاج مال أحدهما بمال الآخر امتزاجا تاما بحيث لا يتميز أحد المالكين عن الآخر، كما إذا امتزج الماء بالماء و

الدهن بالدهن.

### المسألة الثالثة:

إذا امتزج المائعان المتجانسان امتزجا تاما بحيث لا يتميز أحدهما عن الآخر في نظر الناس، كما إذا امتزج الماء بالماء، أو الخل بالخل أو الدهن بالدهن، حصلت الشركة الواقعية على الأقوى بين مالكي المائعين، بل تحصل الشركة الواقعية حتى إذا اختلف صنف المالين كما إذا امتزج دهن الحيوان بدهن النبات، و دهن اللوز بدهن الجوز بل و الخل بالدبس، فضلا عن أن يمتزج دهن البقر بدهن الغنم، و كذلك إذا امتزجت الأذقة بعضها ببعض، كما إذا امتزج دقيق الحنطة بدقيق الحنطة أو بدقيق الشعير، فان المالين بسبب هذا الامتزاج و عدم إمكان التمييز يكونان مالا واحدا في نظر العقلاء و تحصل فيه الشركة الواقعية بين المالكين.

### المسألة الرابعة:

إذا امتزجت الحبوب الناعمة بجنسها كالمسمم بالمسمم و الدخن بالدخن و أمثالهما تحققت فيها الشركة الحكمية، و معنى ذلك إنه تجرى على المال المختلط أحكام المال المشترك واقعا، فتصح قسمته و يكون موردا للشركة العقدية التي سيأتي بيانها ان شاء الله تعالى، و أمثال ذلك من أحكام الشركة الواقعية في المال.

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٤٢٥

و كذلك إذا اختلطت الحنطة بالحنطة و اختلط الشعير بالشعير، و الجوز بالجوز و اللوز باللوز، و الدراهم بالدراهم، و الدنانير بالدنانير و كانت متماثلة في الصفات أو متقاربة فيها، بحيث ينتفى الامتياز بينهما عرفا، فتتحقق فيها الشركة الحكمية، و تجرى فيها أحكام الشركة الواقعية كما ذكرناه.

### المسألة الخامسة:

إذا اختلط المال بالمال من جنسه و كانا مختلفين في الوصف، كما إذا امتزجت الحنطة الحمراء بالحنطة الصفراء، أو اختلط المال بغير جنسه، فالأحوط لزوما التخلص بالمصالحة، و إذا أراد المالكان أن يجريا بينهما الشركة العقدية في هذا المال المختلط، فالأحوط لهما أن يصلح أحدهما صاحبه عن بعض احد المالين ببعض المال الآخر حتى تحصل الشركة الواقعية بين المالين، ثم يجريا عقد الشركة.

### المسألة السادسة:

إذا اختلط المالاين بعضهما ببعض و كانا من القيميات كالثياب و الغنم و الدواب المتشابهة في الصفات، فلا يكون اختلاط المالين موجبا للشركة، بل يكون من المال المشتبه فيرجع في تمييزه إلى القرعة أو إلى المصالحة بين المالكين.

### المسألة السابعة:

قد تحصل الشركة بين الرجلين بتشريك أحدهما صاحبه في المال بعد أن يشتريه، فإذا اشترى السلعة و طلب منه صاحبه أن يشركه فيها، فقال له شركتك فيها بالنصف مثلا، و دفع له صاحبه نصف الثمن، ملك نصف السلعة، و هكذا إذا شركة فيها بالثلث أو بالربع و دفع له ثلث الثمن، أو رבעه، و قد يكون الطالب للتشريك هو المشتري، و مثال ذلك أن يشتري الرجل السلعة و لا يكون لديه ثمنها، فيقول للآخر ادفع عنى ثمن السلعة و اشركك فى نصفها مثلا، فإذا دفع صاحبه الثمن و شركه المشتري فى السلعة أصبح شريكا له فى السلعة، بالحصة التى اتفقا عليها.

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٤٢٦

### المسألة الثامنة:

إذا باع المالك على المشتري منا من الصبرة، ملك المشتري هذا المقدار الكلى فى ضمن الصبرة المعينة، و لكن المالك و المشتري لا- يكونان شريكين فى الصبرة لذلك، و لا- تترتب عليهما أحكام الشركة، فإذا أراد المالك أن يبيع منا معينة من الصبرة على مشتر آخر، جاز له ذلك و لا- يلزمه أن يستأذن المشتري الأول فى البيع على الثانى، و إذا كان المبيع الثانى كليا و أراد المالك أن يزن للمشتري الثانى مقدار المن الذى اشتراه جاز له ذلك و لم يجب عليه أن يستأذن المشتري الأول فى افراز المبيع عن المجموع، و إذا باع المالك بعض الصبرة بأكثر من الثمن الأول لم يدخل فى المبيع شىء من المن الذى يملكه المشتري الأول، و لم يستحق شيئا من الربح.

و إذا تلف من الصبرة مقدار، لم يسقط من حق المشتري الأول شىء كما يسقط من المال المشترك، فيجب على مالك الصبرة أن يدفع له مقدار المن تاما من بقية الصبرة إذا طلب منه افراز ماله، الى غير ذلك من لوازم الشركة و أحكامها.

### المسألة التاسعة:

إذا تحققت الشركة بين الشخصين أو الأشخاص بأحد الأسباب الموجبة لحدوثها، لم يجز لبعض الشركاء أن يتصرف فى المال المشترك إلا- إذا رضى بقيه الشركاء بتصرفه، و إذا أذن أحد الشريكين لصاحبه بالتصرف فى المال جاز للمأذون ذلك و لم يجز للأذن إلا إذا رضى المأذون بتصرفه أيضا.

و إذا أذن الشريك فى نوع من التصرف أو حدد له حدا أو شرطه بشرط، فلا- يسوغ للمأذون أن يتجاوز عن النوع المأذون به من التصرف، و لا عن حده، و لا عن شرطه، فإذا قال له اسكن الدار فى شهر رمضان لم تجز له السكنى فيها فى غير الشهر، و إذا قال له اسكن الدار مع زيد لم يجز له أن يسكنها منفردا أو مع غير زيد و إذا قال له اسكن الدار تناول الأذن أن يسكن معه فى الدار من جرت العادة بإسكانه معه من أهله و عائلته و أولاده التابعين له، و زواره و ضيوفه، إلا أن يصرح

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٤٢٧

له الشريك بالمنع أو التحديد، أو تقوم القرائن الخاصة على ذلك.

### المسألة العاشرة:

إذا كان الاشتراك فى شىء تابع للدار كالبنر و الدهليز و الطريق غير النافذ و العين الخاصة بين الدارين، لم يجب على الشريك أن

يستأذن من شريكه فى التصرف المتعارف فيه كالأخذ من ماء البئر و العين، و العبور فى الطريق أو الدهليز.

### المسألة ١١:

إذا تعاشر الشريكان فى الدار أو الأرض أو المحل فمنع أحدهما من جميع التصرفات فيها، و أدى ذلك الى الضرر أو احتمال وقوع الضرر احتمالاً يعتد به، رجع فى حل المشكلة إلى الحاكم الشرعى.

### المسألة ١٢:

الشركة العقدية فى مصطلح الفقهاء (قدس سرهم) هى أن يتعاقد شخصان على المعاملة بمال مشترك بينهما، فإذا تم العقد و جرت المعاملة حسب اتفاقهما و ربح المال فيها كان الربح مشتركاً بينهما على نسبة حصتيهما من المال، و إذا خسرت المعاملة كانت الخسارة موزعة عليهما على نسبة حصتيهما أيضاً، و كذلك إذا كان الشركاء أكثر من اثنين، فإذا كانا شريكين و كان لأحدهما ثلثا المال المشترك، و للثانى ثلثه فقط، و ربح المال فى معاملة الشركة استحق الأول ثلثى الربح الحاصل و استحق الثانى ثلثه، و إذا خسر المال كان على الأول ثلثا الخسارة و على الثانى ثلثها.  
و إذا كان الشركاء فى العقد ثلاثة، و لأحدهم نصف المال، و لكل واحد من الآخرين ربعه، فالربح و الخسران بينهم كذلك.

### المسألة ١٣:

الشركة عقد من العقود، و لذلك فلا بد فيه من الإيجاب و القبول، و يكفى فى الإيجاب و القبول كل ما يدل على الشركة من قول أو فعل، فإذا قال الشريكان معا بعد اجتماع الشرائط المعتبرة: اشتركتنا فى المعاملة بهذا المال، كان ذلك إيجاباً و قبولاً منهما، و صح به العقد،

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٤٢٨

و مثله إذا قالوا- تشاركتنا، و كذلك إذا قال أحدهما للآخر شركتتك معى فى المعاملة بالمال، أو اشتركت معك فيها، و يقول الآخر قبلت أو رضيت و تجرى فيه المعاطاة على الظاهر كما إذا خلط المالكان ماليهما بقصد إنشاء الشركة فى المعاملة و التكسب بالمال.

### المسألة ١٤:

يشترط فى عقد الشركة أن يكون المتعاقدان بالغين، عاقلين، مختارين، غير محجور عليهما لسفه أو لفسس، و أن يكونا قاصدين لإنشاء المعاملة غير غافلين و لا هازلين.

### المسألة ١٥:

يشترط فى الشركة العقدية أن يمتزج مال أحد الشريكين بمال الآخر مزجاً تاماً حتى لا يتميز أحد المالىين عن الآخر، سواء كانا من



النقود أم من العروض على الوجه الذي بيناه في المسألة الثالثة و المسألة الرابعة، و إذا كان المالان مختلفين في الجنس أو مختلفين في الوصف و أراد المالكان اجراء الشركة العقدية بينهما باع أحد المالكين حصة مشاعة من ماله بحصة مشاعة من مال صاحبه أو صالحه عن احدي الحصتين بالأخرى، أو وهب كل منهما صاحبه حصة مشاعة من ماله حتى تحصل الشركة الواقعية في المالكين و يتحقق الشرط للعقد.

### المسألة ١٦:

لا تصح الشركة العقدية في الديون، فإذا كان لزيد دين على أحد، و كان لعمر و دين على آخر، فلا يصح لهما أن يوقعا عقد الشركة بينهما ليكون كل من الدينين مشتركا بينهما بالنصف مثلا أو بالنسبة. و لا تصح الشركة العقدية في المنافع، فإذا كانت لكل من زيد و عمرو دار، فلا يصح لهما ان يوقعا عقد الشركة بينهما لتكون منفعة كل واحدة من الدارين مشتركة بينهما كذلك. و يصح لزيد أن يصالح عمرا عن نصف منفعة داره بنصف منفعة دار لزيد، فإذا تم الصلح كانت منفعة كل من الدارين مشتركة بينهما على التنصيف، و يصح لزيد أن يصالح عمرا عن نصف منفعة داره كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٤٢٩

بعشرة دنانير مثلا و يدفع له العوض، ثم يصالح عمرو زيدا عن نصف منفعة داره بعشرة دنانير، و يدفع له العوض، فإذا تم الصلح كذلك كانت منفعة كل من الدارين مشتركة بينهما، و يصح لهما أن يوقعا ذلك بنحو الهبة المشروطة بالعوض فيهب أحدهما نصف منفعة داره لصاحبه بشرط أن يهبه صاحبه نصف منفعة داره، فإذا حصلت الهبتان وقعت الشركة في منفعة الدارين، و لكن الشركة في المنفعة بأحد هذه الوجوه غير الشركة العقدية في المنافع.

### المسألة ١٧:

لا تصح الشركة في الأعمال على الأحوط، و هي أن يوقع الشخصان عقد الشركة بينهما لتكون أجرة عمل كل واحد من الشخصين مشتركة بينهما، فلا يصح ذلك، سواء كان عقد الشركة على عمل معين من الشخصين أم على جميع أعمالهما في مدة معينة أم على مطلق أعمالهما ما دام حيين. و يجوز لأحد الرجلين أن يصالح صاحبه عن نصف منفعة المعينة أو عن نصف منافعه في مدة معلومة، بنصف منفعة المصالح كذلك، فتكون منفعتهم مشتركة بينهما حسب اتفاقهما كما تقدم في المصالح على منفعة الدار، و لكن ذلك غير الشركة العقدية في الأعمال.

### المسألة ١٨:

لا تصح الشركة في الوجوه، و هي أن يتعاقد شخصان بينهما على أن يشتري كل واحد منهما بعض العروض و الأمتعة بثمن يبقى في ذمته و يكون ما يشتريه مشتركا بينهما، و يبيعان بعد ذلك ما اشترياه و يؤديان ثمنه و يقسمان ربحه بينهما، فلا يصح ذلك على الأحوط.

و يصح ان يوكل كل واحد منهما صاحبه على المعاملة و الشراء فى الذمة و البيع، فيشتري كل منهما لهما و فى ذمتها معا ثم يبيعان ما اشترياه.

### المسألة ١٩:

و لا تصح شركة المفاوضة، و هى أن يتعاقد شخصان على أن يكون كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٤٣٠  
جميع ما يحصل لأى واحد منهما من فائدة أو ربح فى تجارة أو زرع أو غرس أو عمل أو ميراث أو هدية أو غير ذلك فهو مشترك بينهما، و ان جميع ما يرد على أحدهما من غرامة أو ضريبة أو خسارة أو نقص فهو مشترك بينهما.

### المسألة ٢٠:

إذا عين الشريكان فى ضمن عقد الشركة أيهما هو العامل فى التكسب برأس المال، أو ذكرا ان كليهما يعملان فيه كان ذلك تعيينا و إذنا فى التصرف، و إذا كان العقد بينهما مجرد التزام منهما بلوازم الشركة التجارية و لم يعينا عاملا، فلا بد من الاذن لأحدهما أو لكليهما بعد العقد ليتصرف المأذون حسب ما يتفقان.  
و إذا ذكرا ان كلا من الشريكين يعمل فى رأس المال و بينا أن كل واحد منهما مستقل فى العمل و التصرف عن صاحبه، أو شرطا أن ينضم أحدهما إلى الآخر فى التصرف فيكون مجال عملهما واحدا بعد المشاورة بينهما و جب أن يجريا حسب ما شرطا و لم يجز التعدى عنه.  
و إذا حدد لأحدهما أو لهما نوعا من التجارة، أو كيفية من الاتجار أو موضعا أو وقتا و جبت مراعاة ذلك، و ان أطلقا فى العقد و الشرط و لم يحددا شيئا و جب على العامل منهما أن يجرى على ما هو المتعارف فى أمثال تلك الشركة و تلك التجارة و بين أصحابها، و كذلك الحكم إذا لم يعينا فى ضمن العقد عاملا ثم أذنا بعد العقد لأحدهما أو لكليهما بالعمل فيجب على المأذون أن يراعى فى تصرفه الأحكام المتقدمة.

### المسألة ٢١:

يجرى فى العامل من الشريكين و فى المأذون بالعمل منهما ما سبق فى عامل المضاربة فلا يجوز له السفر بالمال، و لا يجوز له الشراء و البيع بالنسيئة إلا إذا أذن له الشريك بذلك.

### المسألة ٢٢:

يجب على العامل من الشريكين سواء كان معينا منهما فى عقد الشركة كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٤٣١  
أم مأذونا فى العمل بعد العقد ان يلاحظ المصلحة و الفائدة فى تصرفاته و معاملاته و لا يكفى عدم وجود المفسدة.

**المسألة ٢٣:**

إذا تعدى عامل الشركة في معاملته عما حدد له في العقد أو الاذن لم تنفذ معاملته التي أجزاها إلا بإجازة شريكه، فإن أجاز المعاملة نفذت و لم يضمن العامل الخسارة إذا حصلت، و ان لم يجز شريكه المعاملة بطل البيع في حصه الشريك و رجع بعين ماله إذا كان موجودا و ببدله إذا كان تالفا.

**المسألة ٢٤:**

العامل في الشركة سواء كان معيناً في العقد أم مأذوناً بالعمل بعد العقد، أمين على المال فلا يكون ضامناً له إذا تلف بيده أو نقص منه أو حدث فيه عيب إلا إذا تعدى أو فرط.

**المسألة ٢٥:**

ذكرنا في المسألة الثانية عشرة ان الربح و الخسران في الشركة العقديّة يصيب الشريكين بنسبة حصتيهما من رأس مال الشركة، فإذا تساوت حصتهما من رأس المال تساوت حصتهما من الربح إذا حصل، و تساوى نصيبهما من الخسارة إذا حدثت، و إذا تفاوتت الحصتان في المقدار كان الربح و الخسران الذي يصيبهما على حسب نسبتها، و هذا هو مقتضى القاعدة في الشركة، من غير فرق بين العامل من الشريكين و غيره، و لا بين من كان عمله في الشركة أكثر و غيره. و إذا شرطاً في ضمن عقد الشركة أن تكون للعامل منهما زيادة معينة من الربح على المقدار الذي يستحقه في أصل الشركة، صح الشرط و وجب الوفاء به ما دام عقد الشركة باقياً، و كذلك إذا شرطاً أن تكون الزيادة لمن كان عمله أكثر، فيصح الشرط و يجب الوفاء به إذا كان الشخص معلوماً حين العقد. و إذا لم يكن الشخص الذي اشترطت له الزيادة معلوماً حين العقد و قد ذكر الشرط للترغيب في كثرة العمل فالظاهر عدم صحة الشرط،

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٤٣٢

للجهل بالمستحق، و يصح الدفع اليه بعد ذلك على نحو المكافاة إذا كان الدفع برضى الجميع.

**المسألة ٢٦:**

إذا اشترط الشريكان أو أحدهما في ضمن عقد الشركة أن يكون لزيد- و هو أحد الشريكين- زيادة معينة من الربح على المقدار الذي يستحقه بمقتضى أصل الشركة، و كان زيد هذا غير عامل في الشركة أو كان غيره أكثر منه عملاً فيها، فالظاهر عدم صحة هذا الشرط، فان كان الشرط في ضمن عقد لازم ألغى الشرط، و لم يبطل العقد الذي هو في ضمنه، و ان كان قد اشترط في ضمن عقد الشركة، فالظاهر بطلان عقد الشركة ببطلان الشرط، فان الشرط الذي يذكر في الشركة العقديّة يكون عوضاً للإذن في التصرف و مقوماً للعقد، فإذا بطل الشرط المقوم بطل الاذن و العقد.

و كذلك الحكم إذا شرطاً في ضمن العقد أن تكون الخسارة كلها على أحد الشريكين بخصوصه، أو اشترط أن تكون حصته من الخسارة أكثر من نسبة حصته في المال، فلا يصح الشرط ولا يجب الوفاء به إلا إذا كان المراد بالشرط عليه أن يتحمل مقدار الخسارة من ماله الخاص، لا من حصته في الشركة.

### المسألة ٢٧:

يصح للشريكين أن يستأجرا أجيرا لمساعدة العامل منهما في الشركة، و كاتبا لتسجيل واردات التجارة و صادراتها و ضبط حساباتها بين الشريكين و بينها و بين المتعاملين معها، و يصح لهما أن يستأجرا عاملا يؤكلان اليه ادارة الشركة و العمل فيها، و تنفذ تصرفاته و معاملاته إذا هما أذنا له بذلك، و تخرج أجره هؤلاء الأجراء و العمال و غيرهم ممن يحتاج إليهم في العمل من مال الشركة و ربحها و يصيب كل واحد من الشريكين منها بنسبة حصته من رأس المال.

### المسألة ٢٨:

لا إشكال في جواز أن يرجع كل من الشريكين في اذنه لصاحبه في

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٤٣٣

التصرف في المال المشترك، و لا إشكال أيضا في جواز أن يطالب كل واحد منهما صاحبه بقسمة المال المشترك سواء حصلت الشركة بينهما بمزج المالين أم بإنشاء عقد الشركة ما بينهما، و هذا لا يدل على ان الشركة من العقود الجائزة، و رجوع الشريك في اذنه و مطالبته بالقسمة لا يعنى فسخ الشركة التي حصلت أو أنشئت بينهما، و اما الشركة التي تحصل بالبيع على الشريكين معا أو التي تحصل بتشريك أحدهما صاحبه في المعاملة بعد وقوعها فهي لازمة و لا يجوز فسخها.

### المسألة ٢٩:

العامل في الشركة أمين كما ذكرناه في المسألة الرابعة و العشرين، فلا ضمان عليه إذا تلف المال بيده بغير تعد منه و لا تفريط، و إذا ادعى تلف المال بيده و أنكر شريكه التلف قبل قول العامل مع يمينه لأنه أمين.

### المسألة ٣٠:

إذا ادعى أحد الشريكين على الآخر الخيانة أو التعدي أو التفريط فأنكر، فالقول قول المنكر مع يمينه، سواء كان المنكر عاملا أم لا.

### المسألة ٣١:

إذا مات أحد الشريكين أو حجر عليه لسفه أو لفلس بطلت الشركة العقدية، فلا يجوز التصرف بعد ذلك و كذلك إذا عرض على أحدهما جنون أو إغماء على الأحوط فيهما، و اما أصل الشركة فهي باقية ما دام المال ممتزجا لم يقسم.

**المسألة ٣٢:**

إذا تبين بطلان الشركة، فالظاهر بطلان المعاملات التي أوقعها الشريك بعد عروض المبطل و قبل التبين لانتفاء الاذن من الشريك بعروض المبطل.

**المسألة ٣٣:**

إذا اشترى الشريك متاعا و ادعى أنه اشتراه لنفسه و أنكر الآخر قوله و ادعى انه اشتراه للشركة فالقول قول الأول مع يمينه لأنه أعرف بكلمة التقوى، ج ٤، ص: ٤٣٤  
بنيته، و كذلك إذا اشتراه و ادعى انه اشتراه للشركة و أنكر صاحبه و ادعى انه اشتراه لنفسه فيكون القول قول الأول مع يمينه.

**المسألة ٣٤:**

إذا اشترك شخصان في حيازة شيء مباح، كما إذا أحيا أرضا أو اصطادا سمكا أو طيرا كان ذلك الشيء مشتركا بينهما، و يرجع الى الصلح على الأحوط في تعيين حصه أحدهما عن الآخر.  
و مثل ذلك ما إذا استأجر الإنسان أجيرين لعمل واحد بأجرة واحدة، فإذا قاما بالعمل كانت الأجرة المعينه مشتركة بينهما و رجع الى الصلح في تعيين احدي الحصتين عن الأخرى.

**فصل، في القسمة****المسألة ٣٥:**

قسمة الشيء تقابل الشركة فيه، فإذا كان معنى الشركة هو شيوخ أجزاء الشيء بين ملاكه و أصحاب الحق فيه، بحيث يكون كل جزء من الشيء - مهما قل الجزء و صغر - مستحقا لجميعهم، فلكل فرد من الشركاء حصه من الجزء تساوى نسبة حصته الى مجموع الشيء، فإذا كان له الربع أو الثمن من الشيء كان له الربع أو الثمن من كل جزء فيه، فالقسمة هي أفراد تلك الحصه من الأجزاء و من مجموع الشيء، بحيث يرتفع الشيوخ من الحصه و يحصل التعيين.  
و ليست القسمة بيعا و لا معاوضه، و لذلك فلا تجرى فيها أحكام البيع و لا أحكام المعاوضات الأخرى فلا يجرى فيها خيار المجلس مثلا و لا خيار الحيوان، و لا تجرى فيها أحكام الربا و لا تشترط فيها شروطه و لا شروط بيع الصرف أو بيع الثمار.

**المسألة ٣٦:**

لا تتحقق القسمة حتى تعدل السهام التي يستحقها الشركاء، و تعديل السهام في المثليات و ما يشبهها يحصل بضبط مقادير الأجزاء في السهم، بالكيل أو الوزن إذا كان الشيء الذي تراد قسمته مما يكال

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٤٣٥

أو يوزن، و بالعدد إذا كان مما يعد، و بقياس طوله و عرضه بالذراع أو المتر إذا كان مما يقاس بذلك، فإذا ضبطت مقادير السهام كذلك فقد عدلت، و هذه هي قسمة الافراز.

و المثليات هي الأجناس التي تتقارب أجزاؤها في الصفات و الفوائد المطلوبة، و من أجل ذلك تكون أجزاؤها متساوية في القيمة، كالحبوب و أمثالها و كالثياب المتساوية الأجزاء و يلحق بها الأشياء التي تنتجها المصانع الحديثة متشابهة في الأوصاف و المنافع و الإحجام من أمتعة و ثياب و نسائج و آلات و أجهزة و غيرها، و قد تعرضنا للفرق بين المثلي و القيمي في المسألة التاسعة و التسعين من كتاب التجارة.

و تعديل السهام في القيميات قد يحصل بضبط مقدار كل سهم منها بحسب القيمة، فإذا اشترك ثلاثة رجال في عشر شياه مثلا، و لكل رجل منهم ثلث المجموع، و كانت قيمة مجموع الشياه تسعين دينارا، و ضبطت السهام بحسب القيمة فبلغت قيمة شاتين كبيرتين منها ثلاثين دينارا، و كانت قيمة ثلاث شياه متوسطة منها ثلاثين دينارا، و كانت قيمة خمس شياه صغيرة منها ثلاثين دينارا، فقد عدلت السهام بين الشركاء، و هذه هي قسمة التعديل.

و قد لا يحصل التعديل بين السهام حتى يرد بعض المال من أحد الشركاء على آخر، و مثال ذلك أن يشترك ثلاثة رجال في عشر شياه، و لأحد الشركاء نصف المجموع، و لكل واحد من الشريكين الآخرين الربع، و تكون قيمة كل شاة عشرة دنانير، فإذا أفرد للشريك الأول منها خمس شياه و هي تساوي خمسين دينارا، و أفرد للشريك الثاني ثلاث شياه و بقي للشريك الثالث شاتان لم تتعدل السهام حتى يرد الشريك الثاني على الثالث خمسة دنانير و هي المقدار الزائد على حصته و الناقص من حصة شريكه، و إذا رد عليه ذلك فقد عدلت السهام بين الشركاء، و هذه هي قسمة الرد.

### المسألة ٣٧:

الأموال المشتركة مختلفة في قبول أنواع القسمة المذكورة، فبعض

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٤٣٦

الأموال تمكن فيه قسمة الافراز وحدها، و بعضها تمكن فيه قسمة التعديل وحدها، و بعضها تمكن فيه قسمة الرد وحدها، و بعض الأموال يمكن فيه نوعان منها، فتمكن فيه قسمة الافراز و التعديل فقط، أو قسمة الافراز و الرد فقط، أو قسمة التعديل و الرد فقط و بعضها يمكن فيه كل من قسمة الافراز و التعديل و الرد، و إخراج الأمثلة لجميع ذلك غير عسير على الذكي.

فإذا قبل المالك المشترك القسمة على بعض الوجوه المذكورة و تراضى بها الشركاء فلا ريب في الصحة، و تستثنى من ذلك قسمة الرد إذا أمكن غيرها، فالأحوط لزوما الاجتناب عنها و الرجوع الى غيرها أو الرجوع الى المصالحة.

### المسألة ٣٨:

إذا اشترك رجلان أو أكثر في صبرة من الطعام و لم يعلم وزن الصبرة، و كانت حصص الشركاء فيها معلومة، كفى في تعديل السهام بينهم ان يعتمد على مكيال مجهول المقدار، فإذا كان الشركاء ثلاثة أشخاص و لكل واحد منهم ثلث الصبرة، كفى في التعديل أن تقسم الصبرة أثلاثا متساوية بذلك المكيال، و إذا كان لأحد الشركاء نصف الصبرة و لكل واحد من الآخرين الربع، قسمت الصبرة نصفين بذلك المكيال، فأخذ الأول أحدهما، ثم قسم النصف الآخر قسمين، متساويين و دفع أحد القسمين الى الشريك الثاني، و دفع

القسم الباقي الى الثالث.

و إذا اشتركوا فى عرصه أرض متساوية الأجزاء و كانت حصصهم معلومة، كفى أن يعتمد على حبل أو على خشبة مجهولة المقدار فى الطول، فتقسم العرصه أثلاثا أو أرباعا بذلك المقياس على النهج المتقدم، و لا تضر هذه الجهالة بصحة القسمة فقد ذكرنا ان القسمة ليست بيعا و لا معاوضة.

### المسألة ٣٩:

إذا طلب أحد الشركاء قسمة الشىء المشترك و كانت القسمة التى يطلبها تحتوى على رد مال أو تستلزم ضررا، فإن رضى الشريك الآخر

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٤٣٧

بهذه القسمة صحت، و ان امتنع عن قبولها جاز له الامتناع و لم يجبر على الإجابة إليها، و مثال ذلك ان يشترك رجلان فى دار لا يمكن قسمتها قسمة تعديل حتى يرد أحد الشريكين على صاحبه بعض المال، أو يشتركا فى دكان إذا قسم بين الشريكين لزم الضرر لصغره، فلا يجبر الشريك إذا امتنع عن قبول القسمة فى كلا الفرضين، و تسمى هذه القسمة قسمة التراضى.

### المسألة ٤٠:

إذا طلب أحد الشريكين قسمة الافراز للمال المشترك، و كانت قسمة الافراز فيه ممكنة و لا تستلزم ضررا، و جبت الإجابة إليها على الشريك الثانى، و إذا امتنع عن الإجابة أجبر عليها، و مثال ذلك ان يشترك رجلان فى عشرة أمان من الحنطة و هى متساوية القيمة، أو يشتركا فى عرصه أرض متساوية الأجزاء كذلك فى القيمة، فإذا قسمت أمان الحنطة بين الشريكين بالكيل أو الوزن، و قسمت عرصه الأرض بقياس مساحتها و مساحة الحصتين بالأمتار، صحت القسمة و اجبر الشريك إذا امتنع عن قبولها، و تسمى هذه القسمة قسمة الإيجاب، و لا فرق فى الفرض المذكور و فى حكمه بين ان يكون المال مما تمكن فيه قسمة التعديل أيضا أولا.

### المسألة ٤١:

إذا كان المال المشترك يقبل قسمة التعديل وحدها، أو كان يقبل قسمة التعديل و قسمة الرد معا و لا يقبل قسمة الافراز، و مثال الفرض الأول أن يشترك رجلان فى خمس شياه بالمنصفه، و قيمة مجموع الشياه خمسون دينارا، و كانت قيمة شاتين كبيرتين منها خمسة و عشرين دينارا، و قيمة الثلاث الباقية خمسة و عشرين دينارا فإذا قسمت الشياه بين الشريكين كذلك، كانت من قسمة التعديل، و مثال الفرض الثانى ان يشترك رجلان فى أربع شياه بالمنصفه، و قيمة شاة كبيرة منها خمسة عشر دينارا، و قيمة شاتين متوسطتين عشرون دينارا، كل واحدة عشرة دنانير، و قيمة شاة صغيرة خمسة دنانير و مجموع ذلك أربعون دينارا، فإذا جعلت الشاتان المتوسطتان سهما، و جعلت الشاة الكبيرة مع الصغيرة

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٤٣٨

سهما، كان ذلك من قسمة التعديل، و إذا جعلت الشاة الكبيرة مع احدى المتوسطتين لأحد الشريكين، و جعلت الشاة المتوسطة الثانية مع الصغيرة للشريك الآخر، لم تصح القسمة حتى يرد الشريك الأول على الثانى خمسة دنانير و تكون من قسمة الرد.

فإذا كان المال المشترك كذلك و طلب احد الشريكين أن يقسم المال بينهما قسمة تعديل و جب على الشريك الآخر أن يجيبه الى ذلك، و إذا امتنع عن اجابته أجبر عليها، و كانت من قسمة الإيجاب.

#### المسألة ٤٢:

إذا كان المال المشترك يقبل قسمة الافراز و قسمة التعديل كليهما، و مثال ذلك ان يشترك رجلان في من من الحنطة و منين من الشعير بالمناصفه و تكون قيمة من الحنطة عشرة دنانير، و قيمة كل من من الشعير خمسة دنانير، فإذا دفع لكل من الشريكين نصف من الحنطة، و من من الشعير كان من قسمة الافراز، و إذا دفعت الحنطة كلها لواحد و الشعير كله للآخر كان من قسمة التعديل، فإذا طلب أحد الشريكين في مثل هذا الفرض قسمة الافراز و جبت على الشريك الآخر إجابته إليها، و كانت من قسمة الإيجاب، و قد ذكرنا هذا في المسألة الأربعين. و إذا طلب الشريك قسمة التعديل في هذا الفرض لم تجب اجابه الآخر إليها و لم يجبر عليها إذا امتنع و كان الفرض من قسمة التراضى.

#### المسألة ٤٣:

إذا كانت الدار المشتركة ذات طابقين أعلى و أسفل، و أمكنت قسمتها قسمة إفراز، بحيث يصل الى كل من الشريكين حقه كاملا من الطابق الأعلى و من الطابق الأسفل، و أمكنت قسمتها قسمة تعديل، فيكون لأحدهما الطابق الأعلى و للثاني الطابق الأسفل، كان الحكم كما تقدم، فإذا طلب أحدهما قسمة الافراز و جبت الإجابة و أجبر الممتنع، و إذا لم يمكن ذلك رجع الى قسمة التعديل، و إذا أوجبت القسمة ضررا على الشريك أو كانت قسمة رد لم يجبر عليها.

#### المسألة ٤٤:

تجب قسمة الدار أو الخان الذى يحتوى على بيوت و حجر متعددة إذا  
كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٤٣٩  
كان مشتركا و طلب بعض الشركاء قسمته على أحد الوجوه المتقدمة و لا تجب إذا أوجبت الضرر أو كانت قسمة رد.

#### المسألة ٤٥:

إذا اشترك شخصان أو أكثر في دكاكين متعددة و أمكنت قسمة كل واحد من الدكاكين بانفراده مستقلا و أمكنت قسمتها جميعا بنحو التعديل لينفرد كل شريك بدكان تام أو أكثر، و طلب بعض الشركاء القسمة على الوجه الأول و جبت اجابته و اجبر الممتنع إلا إذا أوجبت الضرر.

#### المسألة ٤٦:



إذا كانت لأحد الشريكين في الدار حصة صغيرة فيها لا تصلح للسكنى إذا قسمت، والقسمه لا تضر الشريك الثاني لكبر حصته من الدار، فإذا طلب الشريك الثاني قسمه الدار لم يجبر الأول عليها لتضرره بالقسمه، وإذا اتفق للشريك الأول غرض خاص فطلب القسمه وجبت على الثاني إجابهه و أجبر إذا امتنع عنها.

#### المسألة ٤٧:

الضرر الذى يسقط معه إجبار الشريك على قبول القسمه هو أن تكون القسمه موجبة لنقصان فى العين أو نقصان فى القيمة بما لا يتسامح به عادة، فإذا أوجبت القسمه ذلك لم يجبر الشريك على تحمله.

#### المسألة ٤٨:

إذا اشترط أحد الشركاء على الآخرين ان لا يقسم المال المشترك مدته معينه و كان الشرط فى ضمن عقد لازم وجب الوفاء بالشرط، فلا تجوز لهم القسمه، و إذا طلبوا منه القسمه لم تجب عليه الإجابة و لم يجبر عليها إذا امتنع، حتى تنقضى المده.

#### المسألة ٤٩:

إذا كانت حصص الشركاء فى المال المشترك متساوية، فتعديل السهام فيها: أن يجعل المال سهاما متساوية فى المقدار بعدد الشركاء، فإذا كانت الشركه بالمناصفه، جعل المال سهمين متساويين، لكل واحد من الشريكين سهم يساوى سهم صاحبه فى المقدار، و إذا كانت الشركه أثلاثا، جعل

كلمه التقوى، ج ٤، ص: ٤٤٠

المال ثلاثة أسهم متساوية بعدد الشركاء الثلاثة، و كذلك إذا كانت الشركه أرباعا أو أخماسا أو أكثر من ذلك، فيجعل المال سهاما متساوية المقدار بعدد الشركاء، ثم يجعل لكل سهم من السهام المعدله علامه خاصه تميزه عن بقية السهام ليعرف بها عند إجراء القرعه، و طريق تحديد السهام فى المقدار هو ما تقدم بيانه فى قسمه الافراز و قسمه التعديل و قسمه الرد.

فإذا عدلت السهام و جعلت لها العلامات المميزه و أريد إجراء القرعه أخذت رقاع متشابهه الشكل و المقدار بعدد الشركاء، و يتخير القاسم بين أن يكتب على الرقاع أسماء الشركاء، فيكتب على كل رقعه اسم واحد منهم، و ان يكتب عليها أسماء السهام، فيكتب على كل رقعه اسم سهم خاص منها مع علامته المميزه له كما تقدم، و توضع الرقاع فى كيس و نحوه مما يسترها و تجال الرقاع فيه و تشوش حتى تختلط فلا تتميز، ثم تخرج واحده بعد واحده و يقصد القاسم عند إخراج الرقعه ان من يخرج اسمه من الشركاء فى الرقعه، فله السهم الأول، و هذا إذا كانت الرقاع قد كتبت بأسماء الشركاء، و يقصد ان ما يخرج اسمه من السهام فهو لفلان من الشركاء و هذا إذا كانت الرقاع مكتوبه بأسماء السهام و هكذا يقصد عند إخراج كل رقعه، فإذا أخرجت الرقعه كانت الحصه المعينه نصيبا لذلك الشريك المعلوم، ثم يخرج الرقعه الثانيه ثم الثالثه حتى تتم القرعه و تتم القسمه.

#### المسألة ٥٠:

إذا كانت حصص الشركاء مختلفة متفاوتة في المقدار، كما إذا كان لأحد الشريكين ربع المال و للآخر ثلاثة أرباعه، و كما إذا كان لأحد الشركاء نصف المال و للثاني ثلثه، و للثالث سدسه، فتعديل السهام فيها أن يجعل السهام على مقدار أقل الحصص، ففي المثال الأول يجعل المال أربعة سهام متساوية، ثم تجعل لكل سهم منها علامة مميزة له كما تقدم، و في المثال الثاني يجعل المال ستة سهام متساوية، و تجعل لكل سهم علامة تميزه كذلك.

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٤٤١

فإذا أريد إجراء القرعة، أخذت الرقاع على النحو الذي تقدم بيانه بعدد الشركاء في المال، و كتب على كل رقعة اسم احد الشركاء، و صنع بالرقاع كما تقدم، و يخرج القاسم احدى الرقاع بعد أن يقصد ان من خرج اسمه في الرقعة فله السهم الأول ثم ما يليه حتى تتم حصته، فإذا أخرجت الرقعة الأولى في المثال الأول و كانت باسم زيد، و هو الذى يستحق الربع، كان له السهم الأول، و كانت السهام الثلاثة الباقية للشريك الثاني، و إذا كانت الرقعة باسم عمرو، و هو الذى يستحق الثلاثة أرباع، كان له السهم الأول و الثانى و الثالث، و بقى السهم الرابع لزيد، و هكذا فى المثال الثانى، فإذا خرج فى الرقعة اسم زيد على السهم الأول و هو يستحق السدس تعين السهم له، ثم أخرجت الرقعة الثانية على السهم الثانى فإذا خرج فيها اسم عمرو، و هو يستحق الثلث كان له السهم الثانى و الثالث، و بقى السهام الرابع و الخامس و السادس للشريك الثالث و هو الذى يستحق النصف، و إذا انعكس الفرض انعكست النتيجة، و هكذا.

### المسألة ٥١:

الأحوط انه لا بد فى القسمة بعد تعديل السهام من القرعة، فلا تترك مراعاته.

### المسألة ٥٢:

إذا بنى الشركاء فى ما بينهم على تقسيم المال المشترك، و عدلوا السهام، ثم أوقعوا القرعة تمت القسمة و لم يحتج إلى التراضى بعد ذلك، و ان كان الأحوط استحباباً أن يحصل التراضى بعد القرعة أيضاً و خصوصاً إذا كانت القسمة قسمة رد.

### المسألة ٥٣:

إذا تمت القسمة فى الأعيان على النهج الذى مر ذكره كانت لازمة، فلا يجوز لأحد الشركاء فسخها و لا ابطالها، بل و لا يجوز ذلك و ان رضى جميعهم بإبطال القسمة و فسخها.

### المسألة ٥٤:

إذا وقعت القسمة بين الشريكين و ادعى أحدهما وقوع غلط فى

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٤٤٢

القسمة أو ادعى عدم التعديل فى السهام، و أنكر الشريك الآخر ذلك، فالقول قول المنكر مع يمينه، و إذا أقام المدعى بينة على صحة ما يقول، نقضت القسمة و احتاجا إلى قسمة غيرها.

**المسألة ٥٥:**

إذا كانت العين مشتركة بين شخصين أو أكثر، و طلب أحد الشخصين أن يكون انتفاع الشركاء بالعين بنحو المهاباة، فيسكن الدار أحد الشريكين شهرا مثلا، ثم يسكنها الآخر شهرا، أو يكتسب هذا الشريك في الدكان المشترك ثلاثة أشهر ثم يسلمه الى شريكه ثلاثة أشهر، أو يسكن أحد الشريكين فى الطابق الأعلى من الدار و يسكن الثانى فى الطابق الأسفل منها، أو يؤجر الدار هذا الشريك شهرا ثم يؤجرها صاحبه شهرا، لم يجب على الآخر قبول ذلك و لا- يجبر عليه إذا امتنع، و إذا تراضيا بالمهاياة صح و لم يجب عليهما الاستمرار عليه فيجوز لهما الرجوع عنه و اما المنافع المشتركة، فالغالب فيها أن تكون تقسيمها بين الشركاء بالمهاياة، و ان كانت لا تنحصر بذلك، فالآلات الحديثه إذا استؤجرت للتدفئة أو التبريد أو الانارة فيمكن تقسيمها بغير المهايأة، و قسمة المنافع بالمهايأة أو بغيرها غير لازمة فيجوز الرجوع فيها.

**المسألة ٥٦:**

لا تصح قسمة الديون المشتركة، فإذا كانت للرجلين ديون مشتركة بينهما على بعض الناس لم يصح لهما أن يجعلها ما فى ذمة زيد لأحدهما و ما فى ذمة عمرو للآخر، أو يقسما ديونهما بصورة ثانية، بل تبقى الديون مشاعة بينهما، فما يحصل من الدين يكون لهما معا و ما يبقى منه يكون بينهما.  
و الحمد لله رب العالمين و صلواته الدائمة المباركة على سيدنا محمد و آله الطاهرين.  
كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٤٤٣

**المسائل المستحدثة****اشاره**

فتاوى المرجع الدينى سماحة الشيخ محمد أمين زين الدين دام ظله

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٤٤٥

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين، و صلواته التامة الزاكية المباركة على سيد الأولين و الآخرين، محمد و آله الطيبين المنتجبين و بعد فهذه مواضع جدت مع العصر الحديث فى ما جد فيه من أشياء و أمور، طلب منى بعض إخوانى فى الله ان انظر فى أحكامها فى الشريعة الإسلامية المقدسة، حسب ما ظهر لى من قواعدها و موازينها، الواردة فى فقه أهل البيت المطهرين عليهم السلام، و قد حررت فى هذه الأوراق نتائج نظرى فى هذه المسائل المستحدثة، لتكون لى و لإخوانى فى دينى تذكرة و تبصرة، و من الله سبحانه اسأل لى و لهم دوام التوفيق و السداد فى العلم و العمل، و النجاة و الفوز فى الدنيا و الآخرة إنه سميع الدعاء مجيب النداء.  
ربنا أتمم لنا نورنا و اغفر لنا انك على كل شىء قدير.

محمد أمين زين الدين

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٤٤٦

**التأمين**

**إشارة**

و هو اتفاق يحصل في الغالب بين شركة أو دولة من أحد الجانبين، و شخص أو أشخاص من الجانب الآخر، يلتزم الشخص بموجب هذا الاتفاق: ان يدفع للشركة مبلغا محددًا من المال، يسلمه إليها دفعة واحدة، أو يقسطه أقساطا معينة و مرتبة حسب ما يترضى عليه الطرفان من التقسيط و المواعيد.

و تتعهد الشركة للشخص في قبال ذلك بأن تدفع له أو لورثته مبلغا من المال يعوضه عن خسارته عند حدوث خطر يؤدي بحياته، أو مرض يلم به، أو عند حدوث حادث يتلف أو يعيب بسببه بعض ما يملكه، حسب ما يوضحه الطرفان في بوليصة التأمين و يعينانه في الوثيقة. و لذلك فقد يكون التأمين على حياة ضد موت مثلا. و قد يكون على صحة، ضد مرض أو عجز، و قد يكون على مال منقول أو غير منقول، ضد حرق أو سرقة، أو غيرهما من الطوارئ، و قد يكون على نقل تجارة أو مال في بر أو بحر أو جو، و قد يكون على وسيلة من وسائل النقل: سيارة أو طائرة، أو سفينة، و قد يكون على أشياء أخرى تشبه ذلك مما تتعرض في بقائها أو في عملها للاخطار و الطوارئ، و يمكن أن يكون المتعهد في التأمين شخصا تتوفر فيه الكفاءة و المقدره على ذلك.

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٤٤٧

**المسألة ١:-**

الظاهر صحة هذه المعاملة و نفوذها على المتعاملين، فيلزمها الوفاء بها حسب ما يتفقان عليه من اللوازم، و يوقتان له من المدء. و التأمين - على الأقوى - عقد من العقود يشمل على الإيجاب و القبول، يمكن للطرفين أن يوقعاها باللفظ إذا أحسنا التعبير عن جميع بنود المعاملة باللفظ، و لكنهما في الغالب يقعان بالفعل، و لا مانع من ذلك. فيدفع و كيل الشركة المفوض (بوليصة التأمين) إلى الشخص المستأمن بعد اتفاقهما على المعاملة و شروطهما و يكون دفعه إياها بقصد الإيجاب، فيوقعها الشخص المستأمن، و يكون توقيعه عليها قبولا للمعاملة. و يمكن أن يكون توقيع (البوليصة) من الشخص المستأمن إيجابا منه للمعاملة و يكون دفع الوثيقة إليه من و كيل الشركة بعد ذلك قبولا للإيجاب، و على أي النحويين أجرى العقد بين الطرفين كان صحيحا، و وجب الوفاء به بمقتضى آية الوفاء بالعقود.

**المسألة ٢:-**

يصح للطرفين بعد أن يتفقا على تعيين المبلغ و الأقساط و الشروط أن يجريا معاملة التأمين بينهما بصورة الهبة المعوضة، فيقول الشخص المستأمن لو كيل الشركة حينما يدفع له قسط التأمين، و هبتك هذا المبلغ من المال، على شرط أن تتدارك خسارتي إذا حدثت لي الحادثة المعينة التي اتفقنا عليها، و يقبل الوكيل ذلك عن الشركة.

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٤٤٨

**المسألة ٣:-**

و يمكن لهما أن يجريا المعاملة بصورة المصالحة بينهما، فيقول الوكيل للمستأمن: صالحتك على أن تدفع للشركة المبلغ المعين على أن تعوضك الشركة عن الخسارة التي تحدث عليك إذا حدث لك الحادثة التي اتفقنا عليها، فيقبل المستأمن ذلك، أو يكون المستأمن هو الموجب، و وكيل الشركة هو القابل. و المعاملة صحيحة نافذة على أى وجه أجريت من الوجوه المذكورة.

#### المسألة ٤:-

و للتأمين صورة أخرى غير الصورة المتقدم ذكرها و تسمى هذه الصورة (التأمين بالتقابل)، و هى أن يتفق أشخاص معينون فيؤسسوا ما بينهم شركة خاصة يسهم فيها كل واحد منهم بدفع مبلغ من المال ليتكون من مجموع هذه الأسهم رأس مال مشترك و غرضهم من تأسيس هذه الشركة أن تقوم بتعويض ما يحدث من خسارة تحصل لأحد الأعضاء المشتركين إذا أُلْمِت به أو بماله حادثة ما. و هذا النوع من التأمين صحيح كذلك إذا أجريت المعاملة فيه على صورة عقد الشركة المعروف فى الشريعة، و اشترط فى عقد الشركة التأمين لكل عضو من الأعضاء فتعوضه الشركة عن خسارته إذا حدث له الحادثة فى نفسه أو فى ماله، و يكون الشرط نافذا و إذا كانت هذه الشركة المؤسسة مخلوطة من قبل الأعضاء فى الاكتساب، فاكسبت برأس المال و ربحت كان الربح بين أعضائها بنسبة ما للعضو من سهم فى رأس المال.  
كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٤٤٩

#### المسألة ٥:-

إذا خشيت شركة التأمين على نفسها من وقوع بعض الأخطار عليها فأرادت أن تؤمن نفسها عند شركة أخرى لتعوضها هذه عن الخسارة التى قد تحدث لها، أمكن لها ذلك فتجرى مع الشركة الثانية معاملة التأمين بإحدى الصور المتقدم ذكرها، و تصح منها.

#### المسألة ٦:-

إذا أرادت الشركة أن تنقل بعض عملاتها الذين أجرت هى معهم معاملة التأمين إلى شركة ثانية، أو أرادت أن تدخل الشركة الثانية فى عقدها مع العملاء ليكون التعويض عن خسائرهم مفروضا على الشركتين معا، لم يصح لها ذلك الا برضى العملاء، فيفسخ العقد الأول، و تجرى المعاملة مع الشركة الثانية أو مع الشركتين معا بعقد جديد.

#### السرقلية

#### إشارة

و هى معاملة جرى عليها عرف أصحاب المتاجر و الحوانيت و محلات الكسب فى الأزمنة الأخيرة، فهم يعتبرون أن للمستأجر الأول للحانوت أو المحل حقا عرفيا فى ذلك الحانوت أو المحل، بعد أن يستأجره من مالكة، و يصبح أحق به من غيره، و ليس للمالك إخراجه من ذلك المحل بغير رضاه، و ان انقضت مدة الإجارة المتفق عليها بينهما، و ليس له الزيادة عليه فى بدل الإيجار، و نتيجة

لذلك فهذا المستأجر في نظرهم أن يتفق مع شخص آخر فيتنازل له عن ذلك المحل، و يأخذ منه مبلغا معيناً بينهما

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٤٥٠

عوضاً عن تنازله، و يخلى له المحل بمقدار الأجرة السابقة التي كانت بينه و بين المالك دون زيادة، و يكون للمستأجر الجديد نفس الحق الذي كان للمستأجر الأول، و ليس للمالك الاعتراض على ذلك.

هذا هو موضوع السرقفلية، و لهذا الموضوع صور مختلفة، و أحكامه في الشريعة الإسلامية تختلف باختلاف صورته فلتلاحظ المسائل الآتية.

### المسألة ٧:-

الصورة الأولى: أن يجرى عقد الإجارة بين المالك و المستأجر الأول من غير أن تجرى بينهما معاملة أو شرط في شأن الاختصاص و الحق المذكور، فلم يذكر في العقد سوى اجارة الموضوع من ذلك الشخص المدة المعينه بينهما ببدل الإيجار المعين، فيجب على الطرفين في هذه الصورة الوفاء بعقد الإجارة ما دامت المدة، فإذا انتهت المدة، فليس للمستأجر حق في البقاء في المحل إلا بإجارة جديدة أو إذن من المالك بالبقاء، و للمالك الحق في أن يزيد في بدل الإيجار إذا شاء، و للمستأجر أن يقبل بالزيادة فيبقى في الموضوع و ان لا يرضى بها فيخلى عنه، و ليس له أن يتنازل إلى مستأجر غيره الا إذا رضى المالك.

### المسألة ٨:-

الصورة الثانية: أن يشترط في عقد الإجارة بين المالك و المستأجر الأول أن للمستأجر حق البقاء في المحل بعد انتهاء مدة العقد، و ليس للمالك إجباره على الخروج منه، و أن للمستأجر أن يجدد عقد الإجارة بعد انقضاء المدة كما

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٤٥١

أجرى في المرة الأولى و ليس للمالك أن يمتنع من ذلك أو يزيد عليه في بدل الإيجار.

فيجب على المالك أن يفى للمستأجر بالشرط، و نتيجة لذلك فيجوز للمستأجر أن يتنازل لشخص آخر عن البقاء في المحل ليستأجره من المالك إذا رضى بإجارته، و يجوز للمستأجر أن يأخذ من ذلك الشخص مبلغاً من المال يتفقان على مقداره عوض تنازله هذا، فيستحق المستأجر هذا المبلغ منه، سواء رضى المالك بإجارة المحل منه أم لا.

### المسألة ٩:-

الصورة الثالثة: أن يتفق المالك و المستأجر الأول على أن يؤجره المحل مدة سنة كاملة بمائة دينار مثلاً، و أن يدفع المستأجر للمالك غير ذلك مبلغ ألف دينار، و يجعل المالك للمستأجر في قبال ذلك أن يكون له حق البقاء في المحل بعد مدة العقد إذا شاء، و أن يكون بدل الإيجار محددًا بمائة دينار عن كل سنة يمكنها المستأجر في المحل دون زيادة و لا نقيصة، و أن يكون له الحق في أن يتنازل لغيره عن حقه في المحل فيؤجر المحل عليه، و أن تكون للشخص الذي يتنازل له المستأجر نظير الحقوق المذكورة التي كانت للمستأجر.

و إذا تمت المعاملة بين الطرفين كذلك، جاز للمستأجر أن يتفق مع شخص ثالث فيتنازل له عن حقه و يأخذ منه عوض تنازله مبلغاً من

المال سواء كان بمقدار ما دفعه للمالك أم أقل أم أكثر.  
و إذا تنازل له المستأجر كذلك، وجب على المالك أن يعامله معاملة المستأجر الأول.  
كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٤٥٢

### المسألة ١٠:-

المبلغ الذى يقبضه المالك من المستأجر عوضاً عن الحقوق التى جعلها له فى عقد الإجارة كما مر بيانه فى المسألة السابقة يعد من أرباح المالك السنوية فيجب الخمس فى ما زاد منه و من سائر أرباحه على مؤنة سنته.

### المسألة ١١:-

ما يدفعه المستأجر للمالك (السرقفلية) التى سبق بيانها فى المسألة المتقدمة يعد بالنسبة إليه من مؤن التجارة، فلا يجب عليه إخراج خمسه إذا كان من أرباح سنته تلك، و كذلك ما يدفعه المستأجر الثانى للمستأجر الأول من السرقفلية، و كذلك الحكم فى كل مستأجر لاحق يدفع السرقفلية للمستأجر قبله إذا كان دفعه على النهج المتقدم بيانه.

### المسألة ١٢:-

إذا دفع المستأجر المبلغ المتقدم ذكره الى المالك أصبحت السرقفلية حقا من حقوقه و عدت قيمتها من أرباحه فى تلك السنة، فإذا زادت قيمتها مع سائر أرباحه عن مؤنته فى السنة وجب عليه إخراج خمس الزائد، سواء كانت قيمتها مساوية للمبلغ الذى دفعه الى المالك أم زادت عليه أم نقصت عنه.  
و إذا تنازل فى أثناء سنته لشخص آخر عن حقه فى المحل و أخذ منه عوض السرقفلية تعلق الخمس بهذا العوض و انتقل حق السرقفلية إلى المستأجر الجديد، و شمله الحكم المتقدم فى المستأجر الأول، و هكذا الحكم فى كل مستأجر يأتى فى السلسلة إذا انتقل الحق إليه من سابقه على  
كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٤٥٣  
الوجه المذكور.

### التلقيح الصناعى

#### إشارة

قد تطرأ فى المرأة حالات معينة يعرفها الطب، تمنع نطفة الزوج أن تأخذ مستقرها من جهاز المرأة التناسلى إذا أدخلت فيه على النحو المألوف، فلا توجب لها التلقيح و الحمل، و قد تكون الحالة الحادثة آتية من الزوج نفسه، لضعف فيه أو مرض و نحوهما، فتحتاج المرأة إذا أرادت الحمل الى التلقيح الصناعى.

و التلقيح الصناعي هو أن يدخل ماء الرجل في الجهاز التناسلي للمرأة بواسطة أنبوب أو إبره حاقنة و نحوها حتى يصل الى المنطقة المرادة من الجهاز فيحصل به التلقيح للبويضة و تحمل منه المرأة. و الغالب ان القائم بعملية التلقيح يترصد مواعيد نزول بويضة المرأة إلى الرحم، أو الى موضع قريب منه، حتى يكون التلقيح مضمونا أو مظنونا، و نحن هاهنا نتعرض لأحكام هذا التلقيح.

### المسألة ١٣:-

يجوز أن تلقح المرأة بنطفه زوجها، و إذا انعقدت هذه النطفة و حصل الحمل فحكم الطفل الذي يولد حكم سائر الأولاد الذين يتولدون من الزوجين على النهج الطبيعي المألوف سواء كان النكاح بينهما دائما أم منقطعاً.  
و بحكمها الأمة حين تلقح بنطفه مالكها، إذا لم تكن متزوجة، أو محللة لشخص آخر، أو ذات عدة من رجل آخر، و لم تكن مشتركة بين ذلك السيد و مالك آخر، و لا مكاتبه، و لم تكن مشركة و لا وثنية و لا مرتدة.  
كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٤٥٤  
و كذلك الأمة المحللة للغير إذا لقحت بنطفه من حلت له.

### المسألة ١٤:-

لا يجوز أن يكون القائم بعملية تلقيح المرأة غيرها و غير من يحل له لمسها و النظر الى عورتها، سواء كان رجلاً أم امرأة.  
نعم إذا أمكن له أن يقوم بعملية التلقيح من غير لمس و لا نظر لما يحرم و لا وقوع في محرم آخر، فالظاهر الجواز.

### المسألة ١٥:-

يحرم تلقيح المرأة بماء رجل لا يحل له وطؤها، و ان رضى الزوج بذلك، بل و إن باشر عملية التلقيح بنفسه، و يحرم تلقيحها- إذا كانت أمة غير مزوجة، و لا محللة- بماء غير سيدها، و ان أذن السيد بذلك، إلا إذا قصد بذلك تحليلها لصاحب النطفة و كانت في موضع يصح فيه التحليل.

### المسألة ١٦:-

إذا لقحت المرأة بنطفه غير من يحل له وطؤها تلقيحاً صناعياً فحملت منه، ألحق الولد بها و بصاحب النطفة و جرى عليه حكم سائر أولادها، و ان أئمت المرأة بالتلقيح إذا كانت مختارة في إجراءاته، و أئمت صاحب النطفة إذا كان عالماً مختاراً في ذلك.

### المسألة ١٧:-

إذا ساحقت المرأة ضررتها بعد أن جامعها الزوج فدخلت بسبب ذلك نطفه الزوج في جهاز الضره و حملت منه، ألحق  
كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٤٥٥



الولد بالأب والأم التي حملت به و أن أثمرت المرأتان بما اكتسبتا، و إذا زنى الرجل بامرأة، ثم ساحقت الزانية زوجه الرجل، فانتقلت بسبب ذلك نطفة الرجل الى زوجته و حملت منه فالولد لهما و ان ارتكب الرجل و المرأتان تلك الكبائر العظيمة.

### المسألة ١٨:-

قد تكون لبعض النساء حالات ثابتة أو مؤقتة، يعجز فيها جهاز المرأة التناسلي عن الاحتفاظ بالجنين طيلة أيام حملها، فتجهض بعد فترة قصيرة أو طويلاً من الحمل، و قد يعجز الجهاز عن صيانة الجنين أو عن تغذيته فيموت في بطنها، و تضطر إلى إلقائه، و قد اخترع العلم الحديث جهازاً صناعياً ينوب عن الجهاز الطبيعي في المرأة في احتضان الجنين و صونه و إمداده بما يحتاج إليه من غذاء و حرارة و طاقة، حتى يستكمل نموه و يستتم فترة حملها، فينقل الجنين بعد أيام من انعقاده في بطن أمه و قبل أن يحل موعد الخطر الى هذا الجهاز الصناعي ليحتضنه و يقوم بتغذيته و تنميته الى أن يحين وقت ولادته، فيستخرج منه.

و لا- إشكال في جواز ذلك، بل و لا ريب في رجحانه، إذا كان فيه حفظ لحياء الجنين و حياة أمه من الأخطار، و ربما يستخدم هذا الجهاز كذلك في حالات الاختيار تفادياً عن الأتعاب و الآلام و المضاعفات الأخرى التي يسببها طول الحمل و ثقله و إنفاق الطاقات و آلام الوضع للمرأة، فتنتقل جنينها بعد أيام من حملها في بطنها الى هذا الجهاز و تكتفى بذلك عن المتاعب، و الظاهر جواز ذلك.

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٤٥٦

و يجوز في الحالات الأولى الضرورية أن يتولى الطبيب الحاذق عملية النقل المذكورة إذا لم توجد الطبيبة التي تقوم بذلك، و اما في الحالات الأخيرة غير الضرورية فلا يجوز ان يتولاها الرجل إلا إذا أمكن له القيام بالعمل من غير نظر و لا لمس لما يحرم، بل و كذا المرأة، فيتولاها الزوج إذا كان ممن يمكنه ذلك و لو بإرشاد الخبير، فإذا لم يستطع الزوج لم تجز العملية.

### منع الحمل

### إشارة

و قد يسميه بعض الناس تنظيم النسل، و هي رغبة شاعت في كثير من الأوساط، و تنوعت الوسائل لتحقيقها، و انقسم الناس في الدعوة إليها و التنديد بها، و اختلف الداعون إليها في أساليب الدعوة.

فالاقتصاد السليم في رأى فريق من الناس يدعو الى تنظيم الحمل، فإذا كثر النسل و تضخمت العائلة اضطرب الاقتصاد و لم تكف الموارد لسد الحاجة. و التوجه الصحيح للتربية الناجحة في رأى آخرين يدعو الى تنظيم الحمل، فإذا كثر الولد لم يستطع الأبوان أن يتوجها الى أبنائهما بالتوجه المثمر المجدى في تربيتهم و توجيههم.

و التوزع العاطفي في رأى جماعة يدعو الى تقليل الحمل فإذا كثرت الأطفال توزعت العاطفة، و لم يملك الأبوان و أفراد الأسرة أن ينظروا الجميع بمنظار واحد، فينشأ بسبب ذلك الاختلاف بين الأطفال و تنشأ الأحقاد و الأضرغان.

و هكذا، فالخيال يمد و الدعوة تمتد. و شارك الطب و الصيدلة في الأمر فوضعا بين أيدي الناس أنواعاً من

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٤٥٧

الحبوب، و أنواعاً من المستحضرات و أنواعاً من الوسائل لهذه الغاية.

و يرغب بعض الأزواج في منع زوجته الجديدة من الحمل، ليتمتع بجمالها و بشبابها مدة أطول، بعد أن نال قسطاً من الذرية من زوجته

الأولى، أما أن تحرم هذه الجديدة- بسبب رغبته- من الذرية، فهذا ما لا- يفكر به الزوج، أو لا- يريد التفكير به، و ترغب بعض الزوجات الشابات أن تمنع نفسها من الحمل، للتفادي من آلام الحمل و الولادة و أتعابهما كما تسمع من صديقاتها و من بعض النساء المتقدمات فى السن، ثم لا تلتفت و لا تأسف الا بعد فوات الأوان.

و اما التعلق بالاقتصاد فهو فكرة قديمة فى الزمان، و قد تكرر فى القرآن ذكر الذين يقتلون أولادهم خشية إملاق، و لقد كان الإنسان وحشيا و حيوانا حين ما قتل أولاده بالسيف أو الخنجر لهذه الغاية، و لكنه أصبح يعد لطيفا و حكيما حينما يقتلهم بالأقراص و الحبوب للغاية نفسها!! و حديث التريية يتعلق به المستسلمون، الذين يستكثرون بذل بعض الجهد فى تربية أطفالهم، و الا فمن المعلوم أن التمرن فى تربية الطفل بعد الطفل يسهل أمرها على المربي الناجح، و أما العاطفة فأمرها أوضح، فان العاطفة التى لا تضيق عن العديد من الأحياء و الأصدقاء و الأرحام و أطفالهم، لا- يمكن أن تضيق عن أطفال المرء نفسه، إذا هو أحسن النظرة، و أحسن الاندفاع و التصرف مهما كثر عددهم.

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٤٥٨

و على أى حال فقد كانت هذه الرغبة الشائعة ماثرا لسؤال كثير من الناس عن حكم الشريعة فيها و تبين ما يجوز منها و ما يمنع.

### المسألة ١٩:-

#### إشارة

لا يجوز للمرأة أن تتناول الأقراص و الحبوب المانعة للحمل، و لا استعمال غيرهما من الوسائل المانعة، بعد انعقاد النطفة فى رحمها و حصول التلقيح و تحقق مبادئ نشوء الجنين، فان استعمال ذلك يوجب قتل الجنين و سقوطه، سواء رضى الزوج بذلك أم لا، و إذا تناولت شيئا من ذلك فمات الجنين و جب عليها دفع الدية المقررة شرعا للجنين، نطفة أم علقة أم مضغعة، أم غيرهما من أطوار نشوء الجنين، حسب ما فصل فى كتاب الديات من فقه أهل البيت (ع).

#### تنبيه:-

المراد بموت الجنين هو انعدام طاقة النمو الطبيعى فيه، و ان كان ذلك قبل زمان و لوج الروح فيه، فإذا انعدمت الطاقة و وقف النمو فقد مات الجنين و وجبت الدية على قاتله، و ان تأخر سقوطه أو احتاج الى تدخل الطب فى إخراجة.

### المسألة ٢٠:-

يشكل جواز استعمال الوسائل التى تمنع حمل المرأة مطلقا ما دامت فى الحياة، من دون حاجة تضطرها الى ذلك، و مثال الحاجة الملزمة به: ما إذا أصابت المرأة قرحة أو علة احتاجت معها إلى إجراء عملية تستأصل فيها بعض

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٤٥٩

أجزاء الجهاز أو تسد المجرى، و توجب لها العقم، أو احتاجت الى تناول أدوية فعالة تفسد المبيض أو تعطل نمو البويضات فيه ما دامت الحياة، أو نحو ذلك. و فى غير هذه الحالات الضرورية فالأحوط لها أن لا تستعمل الحبوب و الوسائل التى تمنع حملها ما دامت فى الحياة و ان رضى الزوج بذلك و رغب فيه.

**المسألة ٢١:-**

يجوز للمرأة أن تتناول الحبوب المانعة للحمل مؤقتا عند طرء بعض الحالات الصحيحة التي تحتم عليها أن تؤخر فرصة إمكان الحمل، كما إذا عرض لها مرض أو ضعف يتضاعف أثره عليها مع وجود الحمل، فيجوز لها أن تتناول الحبوب، حتى تبرأ من المرض و تقوى من الضعف ثم تتركها.

**المسألة ٢٢:-**

الظاهر أنه يجوز للمرأة أن تتناول الحبوب المانعة من الحمل مؤقتا، اختيارا، و في الحالات العادية لها، تفاديا عن تتابع الحمل، أو لغير ذلك من الغايات، و الأحوط أن يكون ذلك برضى الزوج، و الأولى لها في هذه المسألة و في سابقتها أن تسترشد الطبيب الموثوق عما إذا كان استعمال الحبوب المانعة يسبب لها بعض الآثار غير المحمودة، و عن النوع الذي يرجح لها أن تستعمله و عن المدة التي ينبغي أن لا تزيد عليها، فيكون تناولها بإرشاده.

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٤٦٠

**المسألة ٢٣:-****إشارة**

يجوز للرجل أن يعزل عن زوجته عند جماعها، حتى إذا كانت حرة و دائمة، إذا كان ذلك برضاها أو كان قد اشترط عليها في عقد التزويج بها أن يعزل عنها في الجماع، و يجوز له كذلك أن يعزل عنها إذا لم تأذن و لم يشترط عليها في عقد التزويج، و لكن العزل في هذه الحال يكون مكروها، و اما إذا كانت أمه أو كانت متمتعا بها فيجوز العزل عنها من غير كراهة. و العزل عن المرأة هو أن يخرج ذكره منها في جماعها فيقذف ماءه في الخارج، و بحكم ذلك أن يستعمل الكيس الخاص الذي أعد حديثا لمثل هذه الغاية، فيلبسه الذكر قبل الجماع فإذا جامع كان إنزاله فيه، ثم يخرج مع الذكر بعد الفراغ، و هو إحدى الوسائل القديمة لمنع الحمل و ان لم يكن مضمونا.

**ملاحظة:-**

ذكر بعض الأطباء أن للمرأة فرصة معينة، سماها الطبيب (فترة الأمان)، فإذا جامعها الزوج في هذه الفترة لم تحمل. و خلاصة ما ذكره في بيان ذلك: أن الميعاد المحدد لنزول بويضه المرأة من مبيضها هو منتصف ما بين الحيضتين من الزمان، فإذا كانت المدة المعتادة للمرأة ما بين نهاية حيضها السابق و ابتداء حيضها اللاحق هي اثنان و عشرون يوما مثلا، فأخر اليوم الحادى عشر من هذه المدة هو الموعد المحدد لنزول البويضة، و الفترة التي تبقى فيها البويضة

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٤٦١

بحسب العادة سليمة صالحة للقاح هي ثلاثة أيام، فإذا لم تلحق في هذه الفرصة فسدت، و الفترة الممكنة لاختصاب المرأة و تعرضها للحمل هي هذه الأيام الثلاثة، و الأيام الثلاثة السابقة عليها، ذلك ان الحوين المنوى الذى يقذفه الرجل قد يبقى سليما صالحا للتلقيح

ثلاثة أيام، و هي أقصى مدة يعيش فيها الحوين، فإذا جامع الرجل زوجته في الأيام الثلاثة التي تعيشها البويضة أو الأيام الثلاثة التي تسبقها أمكن حصول التلقيح، و هذه هي (فترة الاخصاب) كما يقول.  
و الأيام المتقدمة على ذلك، و الأيام المتأخرة عنه، لا يمكن أن يحصل فيها تلقيح، لفساد البويضة، أو لموت الحوين، و هي (فترة الأمان) كما يرى هذا الطبيب.  
و هو رأى يعتمد على التخمين، فلا يكون من الوسائل المضمونة لمنع الحمل.

#### المسألة ٢٤:-

يجوز للمرأة أن تتناول الحبوب التي تؤخر نزول الحيض عليها عن عاداتها المحددة لها، لتتم الصوم في شهر رمضان مثلاً فلا تفتقر إلى الإفطار فيه، أو لتكمل عمره التمتع و حج التمتع كما أمرت بهما، فلا ينقلب نسكها إلى حج افراد، أو لغير ذلك من المقاصد.  
كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٤٦٢

#### التشريح

#### المسألة ٢٥:-

يحرم تشريح بدن الميت المسلم و تقطيع أجزائه و إذا جرحه أحد أو شق بطنه أو قطع بعض أوصاله، أو قطع بعض أعضائه، أو بعض أجهزته، أو بعض عظامه، أو كسرهما، و جبت عليه الدية المقدره شرعاً لذلك الشيء و المذكورة في كتاب الديات، و يحكم الميت المسلم الطفل الميت المتولد من أبوين مسلمين أو من أبوين أحدهما مسلم، و المجنون الميت الذي يكون أبواه مسلمين أو يكون أحدهما مسلماً، و كذلك اللقيط الذي يوجد في دار الإسلام و لم يعرف نسبه، فلا يجوز تشريحه و لا قطع جزء منه.

#### المسألة ٢٦:-

يستثنى من حرمة تشريح بدن الميت المسلم و من بحكمه، ما إذا توقفت على تشريحه حياة أحد مسلم، و مثال ذلك ما إذا ادعى بعض أولياء الميت أنه مقتول بالسم أو بنحوه من الأسباب التي تخفى على عامة الناس، و ارتقب أن تحدث من ذلك فتنة توجب اراقة دم و جعلت كلمة الفصل في ذلك للطبيب الموثوق، و توقفت معرفه سبب الموت على تشريح بدن الميت و لا طريق سوى ذلك، فيجوز للطبيب تشريح البدن ليعرف سبب الموت و يقول كلمته في الأمر.

#### المسألة ٢٧:-

لا يسقط الحكم بحرمة تشريح الميت المسلم إذا أوصى هو قبل موته بأن يشرح بدنه بعد الموت، و لكن إذا شرحه أحد بعد الموت كما أوصى لم تجب عليه الدية.  
كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٤٦٣

**المسألة ٢٨:-**

يجوز أن يشرح بدن الميت الكافر سواء كان كتابيا أم غيره من أصناف الكفار و بحكمه الطفل و المجنون إذا كان كلا- أبويهما كافرين، و كذلك الحكم فى الميت المشكوك فى إسلامه و كفره، فيجوز تشريح بدنه.

**المسألة ٢٩:-**

إذا توقف تعلم علم الطب على تشريح بدن الميت، و لم تكف عنه وسيلة أخرى و لم يوجد بدن ميت كافر أو مشكوك الإسلام و الكفر، و لم يمكن التعلم بالحضور عند من يشرح الميت و هو ينظر اليه، جاز حين ذاك تشريح بدن المسلم، و يجب أن يقتصر مع ذلك على مقدار الضرورة التى يقتضيها التعلم، و لا تسقط الدية بذلك عن المباشر للتشريح، و إذا كان الميت قد أوصى فى حياته بتشريح جسده بعد موته فلا دية له.

**المسألة ٣٠:-**

إذا توقف تعلم علم الطب على النظر الى العورات المحرمة أو لمسها كالفروع التى تختص بأمراض ال-جهاز البولية أو ال-جهاز التناسلية، أو التوليد، و لم تكف عن النظر، و اللمس وسيلة أخرى يضعها العلم بأيدي الطلاب. لهذه الغاية كالأ-جهاز الصناعية، جاز حين ذلك النظر و اللمس للعودة المحرمة، كما يجوز للطبيب النظر و اللمس كذلك عند الفحص و العلاج للأمراض التى تتعلق بها و يجب أن يقتصر مع ذلك على مقدار الضرورة التى يقتضيها التعلم، أو يقتضيها الفحص و العلاج، و لا تجوز الزيادة على ذلك.

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٤٦٤

**الترقيع****إشارة**

و يسمى كذلك عملية التجميل، و هو عملية جراحية يقوم بها جراح مختص، يعوض فيها عن جزء مفقود من بدن الإنسان الحى بجزء مماثل له من بدن انسان آخر، حى أو ميت، يضعه فى موضع الجزء المفقود من بدن ذلك الإنسان ليقوم مقامه و يؤدي وظيفته العضوية.

و مثال ذلك: أن تقطع احدى شفتى الإنسان فتوضع مكانها شفة مماثلة من بدن انسان ميت، أو تقلع احدى عينيه، فتنقل اليه عين مماثلة من انسان آخر، أو تبتتر إحدى كفيه أو إحدى قدميه، و يعوض عنها بكف أو قدم مماثلة.

**المسألة ٣١:-**

ذكرنا في المسألة الخامسة والعشرين: أنه يحرم قطع بعض أوصال الميت المسلم، أو بعض أعضائه، أو بعض أجهزته، أو بعض عظامه، و ذكرنا أنه تجب في قطع أى جزء من أجزائه الدية المقدرة لذلك الجزء شرعا. و نتيجة مقطوعه لذلك، فلا يجوز أن يقطع شىء من أجزائه ليرقع به بدن المسلم الحى، إلا إذا توقفت على ذلك حياة المسلم، فيجوز قطع العضو و الترقيع به حين ذاك، و يجب على من يباشر قطع العضو دفع ديته و إذا كان الميت قد أوصى بذلك فى حياته لم تجب الدية فى هذه الصورة.

### المسألة ٣٢:-

إذا ارتكب الإنسان هذا المحرم، فقطع الجزء الذى أراده من بدن الميت، أثم بذلك، و لزمته الدية كما ذكرنا، و جاز أن يرفع به بعد القطع بدن الحى، و إذا تم الترقيع كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٤٦٥ به، و برء الجرح الذى تقتضيه العمليّة أصبح ذلك الجزء عضوا من بدن المسلم الحى و شملته جميع أحكامه فىكون طاهرا إذا خلا من النجاسات العرضية، و يجب غسله فى الأغسال الواجبة، و يجب غسله أو مسحه فى الوضوء الواجب إذا كان من أعضاء الوضوء.

### المسألة ٣٣:-

ذكرنا فى المسألة السابعة والعشرين: أن حرمة تشريح الميت المسلم و حرمة قطع أعضائه و أوصاله لا تسقط بوصيته قبل أن يموت بأن يشرح بدنه أو تقطع أعضاؤه بعد موته، نعم تسقط ديته إذا كان قد أوصى بذلك، فلا دية على من قطع عضوه و ان كان آثما بذلك.

### المسألة ٣٤:-

يجوز قطع أى عضو يراد من بدن الميت الكافر أو مشكوك الإسلام و الكفر، و يجوز أن يرقع به بدن المسلم الحى، فإذا أجريت العمليّة و التأم الجرح، أصبح ذلك العضو جزءا من بدن المسلم الحى، و حكم بطهارته إذا خلا من نجاسة عرضية، و شملته أحكام المسلم الحى، فيجب غسله فى الأغسال الواجبة، و يجب غسله أو مسحه فى الوضوء الواجب إذا كان من أعضاء الوضوء التى تغسل أو تمسح، و يستحب غسله فى الأغسال و الوضوءات المستحبة، و كذلك تجرى عليه أحكام التيمم إذا كان من أعضائه. و يجوز أن يقطع العضو من بدن الطفل الميت إذا كان متولدا من كافرين، ليرقع به بدن طفل مسلم حى، و تجرى عليه الأحكام المتقدمة بعد الترقيع و التئام الجرح.

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٤٦٦

### المسألة ٣٥:-

لا يجوز قطع شىء من الأعضاء المهمة من بدن إنسان حى ليرقع به بدن مسلم حى، و ان رضى الشخص المقطوع منه بذلك، أو

عوض عنه بالمال، سواء كان مسلماً أم كافراً، ذمياً أو معاهداً. ويجوز أخذ أجزاء غير مهمة إذا رضى المأخوذ منه بقطعها من بدنه كقطعة من اللحم يرقع بها نقص في الشفة أو في موضع آخر، وإذا أريد تعويضه عنها بالمال فالأحوط أن يكون ذلك على وجه المصالحة.

### المسألة ٣٦:-

المراد بالأعضاء المهمة من بدن الإنسان هي ما يوجب فقدانها نقصاً ملحوظاً في جسد ذلك الشخص كاليد والرجل والعين، والقدم والكف، فضلاً عما إذا كان نقصها يوجب خطراً أو موتاً محققاً، فلا يجوز قطع شيء من ذلك وإن رضى الشخص الذي يؤخذ منه، كما ذكرنا.

والظاهر أنه يجوز أخذ الكلية الواحدة من المسلم الحي لتوضع لمسلم آخر، إذا شهد الطب بأن نقص الكلية الواحدة منه لا يسبب خطراً عليه ولا يوجب نقصاً ملحوظاً في الوظيفة التي يقوم بها جهازه، وهي في الوقت ذاته تنقذ المسلم الآخر من خطر معلوم. فيجوز للشخص أن يتبرع بها للآخر، إذا شهد له الطب بذلك، وإذا أريد التعويض عنها بالمال فالأحوط أن يكون على وجه المصالحة كما تقدم.

### المسألة ٣٧:-

الظاهر أنه يجوز قطع الأعضاء حتى المهمة من الإنسان الحي إذا كان كافراً محارباً لترقيع بدن المسلم الحي بها، كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٤٦٧  
فإذا رقع بدن المسلم بعضو منه، جرت فيه الأحكام السابقة في المسألة الرابعة والثلاثين.

### المسألة ٣٨:-

يجوز أخذ الدم للمريض الذي يحتاج إليه من المسلم وغير المسلم إذا رضى المأخوذ منه بذلك، وتجاوز المعاوضة عليه بالمال ببيع أو صلح أو غيرهما، ويحسن التبرع به للمحتاجين والمرضى ممن لا يضر بهم ذلك، وإذا أدخل في أورده المريض وجرى في بدنه عد من دمه ولحقه حكمه، وإن كان مأخوذاً من كافر نجس العين.

### الأوراق النقدية

#### إشارة

وهي عملة ورقية درجت على استعمالها عامة الدول في عامة البلاد، واستبدلت بها عن مسكوكات الذهب والفضة، ومصدر مالية هذه الأوراق هو اعتبار الدولة التي تحكم البلد، أو البنك الذي تعتمد الدولة في هذا الأمر، أو الهيئة الخاصة التي تخولها الدولة ذلك، فتصبح الأوراق بسبب هذا الاعتبار نقداً رسمياً للدولة تقوم به الأشياء، وتجرى به المعاملات في بلاد تلك الدولة وقد تتعدى

الى خارجها بمقدار ما للدولة من مكانه و نفوذ.

و للعملة غطاء تعتمد عليه الدولة في اعتبارها لأوراقها النقدية، و هذا الغطاء قد يكون ذهباً و فضةً تملكهما الدولة و تدخره في خزائنها مسكوكين، أو غير مسكوكين، و قد يكون ذهباً تودعه في بنك عالمي مع دول أخرى تشترك معها في الإيداع في ذلك البنك، و قد يكون الغطاء من ثروات طبيعية تمتاز بها بلاد الدولة من نفط و كبريت و غيرهما من المعادن.

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٤٦٨

### المسألة ٣٩:-

لا تجب الزكاة في الأوراق النقدية إذا ملك المكلف منها قيمة النصاب في الذهب أو الفضة أو أكثر، و حال عليها الحول و هي في ملكه و تصرفه، و هو واضح جداً في البلاد التي يكون غطاء العملة فيها من النفط و الكبريت و نحوهما من الثروات الطبيعية، فان الأوراق ليست في نفسها ذهباً و لا فضةً، و لا عوضاً عنهما.

و كذلك في البلاد التي يكون غطاء العملة فيها من الذهب و الفضة غير المسكوكين، فإن الزكاة انما تجب في الذهب و الفضة المسكوكين.

و كذلك الحكم في البلاد التي يكون رصيد العملة فيها من الذهب و الفضة المسكوكين، فان الورق النقدي في هذه البلاد و ان كان عوضاً عن الذهب و الفضة المسكوكين، الا أن الذهب و الفضة المذكورين ليسا في يد المكلف بحيث يتمكن من التصرف فيهما طول الحول، و هذا أحد شروط وجوب الزكاة، و لذلك فلا تجب على المكلف فيه الزكاة.

### المسألة ٤٠:-

ما ذكرناه في المسألة المتقدمة من عدم وجوب الزكاة في الأوراق النقدية إذا بلغ ما يملكه المكلف منها قيمة النصاب، لا يعني انه لا يكفي دفع الأوراق النقدية قيمة للزكاة التي تجب عليه في أحد النصب الزكوية الأخرى.

فإذا كان المكلف مالكا لنصاب زكوى من أحد الغلات أو الأنعام أو النقدين و وجبت عليه الزكاة فيه. و أراد ان يدفع قيمة الزكاة من الأوراق النقدية فإنه يصح له ذلك و يجزيه عن الواجب، و هذا واضح و نحن نذكره للتنبيه.

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٤٦٩

### المسألة ٤١:-

بصرى بحراني، زين الدين، محمد امين، كلمة التقوى، ٧ جلد، سيد جواد وداعي، قم - ايران، سوم، ١٤١٣ هـ ق

كلمة التقوى؛ ج ٤، ص: ٤٦٩

لا يجوز أن يقرض المكلف غيره عدداً من الأوراق النقدية بشرط الزيادة، فيقرضه مائة دينار عراقى مثلاً إلى مدة سنة بمائة و عشرين ديناراً عراقياً، فان ذلك من الربا المحرم، و تحريم الربا في القرض لا يختص بالذهب و الفضة، و لا بالمكيل و الموزون، بل يشمل



حتى المعدود، فلا يجوز أن يقرض الإنسان غيره عشرين بيضةً من بيض الدجاج مثلاً إلى مدة شهر باثنتين وعشرين بيضةً منها، ولا يختلف هذا الحكم باختلاف رصيد العملة الورقية.

### المسألة ٤٢:-

#### إشارة

يجوز بيع عدد معين من الأوراق النقدية بأكثر منه من عملة واحدة، إذا كان الرصيد الذي اعتمدت عليه الدولة في إصدار تلك العملة من الثروة الطبيعية في بلادها كالنفط و شبهه، ومثال ذلك: أن يبيع الرجل على غيره خمسين ديناراً عراقياً مثلاً بأربعة وخمسين ديناراً عراقياً، فيصح هذا البيع منه ولا يكون التفاضل بين العوضين من الربا الممنوع في المعاملة.

وذلك لأن العملة نفسها ليست من المكيل والموزون، وهي بهذا الاعتماد لا تكون عوضاً عن أحدهما، والربا الممنوع في المعاملة مشروط أولاً: بأن يكون العوضان من جنس واحد، وثانياً: بأن يكون الجنس من المكيل أو الموزون، والشرط الثاني مفقود في المعاملة المذكورة، فلا مانع من البيع المتقدم ذكره.

وكذلك الحكم إذا كانت مالية العملة مستندة إلى اعتبار الدولة ونفوذها فقط ولم يكن لها رصيد آخر، من ذهب

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٤٧٠

وفضة أو من ثروة طبيعية، كالعملة الورقية التي تصدرها بعض الدول أيام الحروب العامة، فيجرى فيها الكلام المتقدم سواء بسواء.

#### تنبيه:-

قد تكون لدى المكلف أوراق نقدية من العملة المتقدم ذكرها في المسألة السابقة، ويكون له غرض خاص بإبدال هذه الأوراق بأكثر منها من العملة ذاتها إلى مدة معينة، وقد بينا في المسألتين المتقدمتين: أن ذلك لا يصح إذا أجريت المعاملة بنحو القرض، ويكون أخذ الزيادة فيها من الربا المحرم، ويجوز ذلك إذا أجريت المعاملة بنحو البيع، ويحل له أخذ الزيادة ولا يكون من الربا الممنوع، فلا بد للمتعاملين إذا أراد إجراء المعاملة بينهما أن يلتفتا إلى ما يقصدان في إنشاء معاملتهما، فإن قصداً بها البيع إلى أجل حل ذلك، وإن قصداً بها القرض إلى مدة لم يحل، كما يقول سبحانه **وَ أَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ، وَ حَرَّمَ الرِّبَا.**

### المسألة ٤٣:-

إذا كان للعملة رصيد من الذهب و الفضة مسكوكين أو غير مسكوكين، مخزونين عند الدولة أو في بنك عالمي معين، وقد اعتمدت الدولة عليهما وأصدرت أوراقها النقدية عوضاً عنهما، سواء كانت الدولة أو المؤسسة المخولة من الدولة قد تعهدت لمن يملك هذه الأوراق بأن تعطيه العوض من الذهب و الفضة إذا شاء، أم لم تتعهد له بذلك، إذا كانت العملة كذلك أصبحت الورقة منها عوضاً عن الذهب و الفضة، و المعاملة بها معاملة بالذهب و الفضة.

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٤٧١

و نتيجة لذلك فلا يصح أن يباع عدد من هذه الأوراق بأكثر منه من هذه العملة نفسها، لأن الذهب و الفضة اللذين تحكى عنهما الورقة مما يكال و يوزن، سواء كانا مسكوكين أم غير مسكوكين فتكون الزيادة في الثمن من الربا الممنوع في المعاملة، فيبطل البيع.

وهذا كله على الأحوط في هذا الصنف من العملة الورقية، فإن من المحتمل القريب أن يكون الرصيد الذهبي و الفضي الذي

اعتمدت عليه تلك الدولة و أصدرت بسببه أوراقها، انما هو اعتماد دولي خالص و ليس أوعاضا للأوراق، و الورقة انما هي نقد رسمي أصدرته الدولة اعتمادا على ما لديها من رصيد مخزون، و ليست عوضا عن ذهب أو فضة فيكون سبيل هذه العملة سبيل العملة التي ذكرناها في المسألة السابقة. و يسند هذا الاحتمال و يقويه ما تذييعه الاذاعات العالمية عن أسعار الذهب صعودا و نزولا بالعملات المختلفة للدول الكبرى، و بعض العملات المحلية و لو كانت العملة الورقية عوضا عن مقدار معين من الذهب لما اختلف سعر الذهب فيها و لا في العملات المرتبطة بها و ان اختلفت قيمته في العملات الأخرى، و يسنده و يقويه كذلك ما تذييعه الاذاعات عن ارتفاع أسعار العملات و هبوطها بعضها عن بعض حتى مع وقوف الذهب على سعر واحد. و لكن هذا كله انما يسقط الاحتمال الأول في أكثر العملات العالمية الموجودة و لا يسقطه في جميعها.

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٤٧٢

فلا يترك الاحتياط في العملة التي يظن أن الدولة قد أعدت الذهب و الفضة عوضا عن الأوراق و ليس مجرد اعتماد، و يصح البيع في ما عدا ذلك من العملات مع التفاضل.

#### المسألة ٤٤:-

لا يشترط في صحة بيع الأوراق النقدية بعضها ببعض أن يحصل التقابض، بين المتبايعين قبل أن يفترقا، فان ذلك انما هو شرط في صحة بيع الصرف، و هو بيع الذهب و الفضة بعضهما ببعض، سواء كانا مسكوكين أم غير مسكوكين، و ليس منه بيع الأوراق، و ان كانت نقودا، فلا يبطل البيع إذا افترق المتبايعان قبل التقابض، و لا يترك الاحتياط في العملة المذكورة في المسألة المتقدمة.

#### المسألة ٤٥:-

ربما تصدر بعض الحكومات عملة ورقية تنفق في بلادها و بعض البلاد الأخرى، و يكون رصيد هذه العملة مبالغ تملكها الحكومة من عملة ورقية لبعض الدول الكبرى، تودعها حكومة ذلك البلد في أحد البنوك العالمية، أو يكون الاعتماد على تعهد احدى الدول الكبرى بعملة تلك الحكومة، فتكون تلك المبالغ المودعة، أو المتعهد من الدولة الكبيرة هو الرصيد المعتمد لتلك العملة. و لا تجب الزكاة في هذه العملة كما تقدم في نظائرها و يصح أن يباع عدد من هذه الأوراق بأكثر منه من هذه العملة و لا يلزم منه الربا، فهي ليست مما يكال أو يوزن و لا عوضا عن الذهب و الفضة، و ليس بيع بعضها ببعض من بيع الصرف، فلا يشترط فيه التقابض قبل أن يفترق المتبايعان.

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٤٧٣

نعم يجرى فيها ربا القرض، فلا يجوز أن يقرض الإنسان غيره عددا منها بشرط الزيادة كما تقدم في غيرها.

#### أحكام اللقطة

#### المسألة ٤٦:-

إذا وجد الإنسان أوراقا نقدية في طريق أو في موضع عام، و لم يعرف مالکها و ليس عليها يد أمينه، فهي لقطه كسائر الأموال الضائعة

التي يجدها كذلك، فتجرى عليها أحكام اللقطة.

و ليست فاقدة للعلامات المائزة التي يمكن الملتقط أن يتعرف بسببها على المالك، فعدد الأوراق مثلا، و كونها من الفئة ذات الدينار الواحد أو النصف دينار، أو الخمسة دنانير أو العشرة أو الخمسة والعشرين دينارا، و كونها في حافظة نقود و صفتها كذا، أو في كيس لونه كذا، أو في خرقة أو منديل وصفهما كذا، كل هذه و أشباهها علامات يمكن الملتقط ان يتعرف بسببها على مالك الأوراق، فلا فرق من هذه الجهة بينها و بين غيرها من النقود و المسكوكة التي تضيع من أصحابها و تجرى عليها أحكام اللقطة.

#### المسألة ٤٧:-

لا فرق بين لقطة الأوراق النقدية و غيرها في الأحكام، فإذا وجدها في الحرم المكي حرم عليه أخذها، و إذا أخذها كان آثما و ضامنا، إلا إذا كان أخذها إياها بقصد التعريف بها فلا يآثم و لا يضمن حين ذاك، و إذا أخذها كذلك و جب عليه أن يعرف بها سنة كاملة من يوم التقاطها، فإذا هو لم يعرف مالكةا و جب عليه على الأحوط أن يتصدق بها عن كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٤٧٤

مالكها، و الأحوط كذلك أن يكون تصدقه بها باذن الحاكم الشرعي، و لا يجوز. للملتقط أن يملكها بعد انتهاء التعريف، إلا إذا كان فقيرا فيجوز له تملكها بنية الصدقة عن المالك بأذن الحاكم الشرعي كما ذكرنا. و إذا وجد اللقطة في غير الحرم و كانت للقطة علامة مائزته يمكنه أن يتعرف بسببها على المالك و جب عليه أن يعرف بها مدة سنة كاملة من يوم الالتقاط، فإذا تمت السنة مع التعريف و لم يعرف مالكةا تخير بين أن يتصدق بها عن المالك، و ان يبقيا في يده أمانة لمالكها يحفظها له كما يحفظ ماله. و يجوز له أن يملكها، فإذا عرف صاحبها بعد ذلك فعليه ضمانها له، فيردها عليه إذا كانت موجودة، و يرد عليه مثلها إذا كانت تالفة، و ليرجع الى كتاب اللقطة في بقية المسائل التي تتعلق بها.

#### المسألة ٤٨:-

إذا كان الإنسان مدينا لأحد بمبلغ من الأوراق النقدية، ثم ألغت الدولة اعتبار تلك الأوراق، و جب عليه أن يدفع لدائته قيمة ما عليه من الأوراق يوم التلف، و هو اليوم الذي ألغى فيه اعتبارها و قبل أن تسقط عن المالية، من غير فرق بين أن يكون الدين ثمنا لمبيع اشتراه منه في الذمة أو وفاء مال استقرضه منه الى أجل أو بدل عين ضمنها له بالغصب أو بالإنلاف، أو بغير ذلك من أسباب شغل الذمة بالمال، و لا اعتبار بالقيمة التي قد تكون لها بعد ذلك عند بعض الناس الذين يقتنونها و يحتفظون بأمثالها لأنها آثار أو للتاريخ أو للفن.

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٤٧٥

#### الشوارع التي تفتحها الدولة

#### المسألة ٤٩:-

يجوز المرور فى الشوارع و الأرصفة و الطرق التى تفتحها الدولة أو توسعها من أملاك الناس و دورهم و محلاتهم، سواء أ عوضت الدولة أهل الأملاك عما أخذته منهم بالمال أم أخذته منهم بغير تعويض، و سواء أ كانت المحلات و الدور مملوكة أم موقوفة، كالمساجد و الحسينيات و الموقوفات العامة أو الخاصة، فيجوز للناس المشى و الاجتياز فيها بعد أن تصبح شوارع و طرقا و أرصفة و لا فرق بين أن تكون أرض الشارع و الرصيف قد بلطت بالقيرو و الزفت و الاسمنت و نحوها أم لم تبلط.

### المسألة ٥٠:-

لا يجوز ابتياع ما يفضل عن الشارع من أرض الدور و المحلات المملوكة إلا برضى أصحابها التى كانت لهم، و إذا اشترت أو بنيت محلات أو دكاكين أو غير ذلك بدون رضى أصحابها فهى مغصوبة.

### المسألة ٥١:-

ما يفضل عن الشارع من أرض المسجد المهدوم لا يخرج عن كونه مسجدا و ان صغرت مساحته، و تجرى عليه أحكام المسجد، فلا يجوز تنجيسه، و يجب تطهيره إذا تنجس، إلا إذا تعذر ذلك أو لزم منه الحرج، و يحرم مكث الجنب و الحائض و النفساء فيه. كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٤٧٦

### المسألة ٥٢:-

ما يبقى من الحسينية المهدومة للشارع ان أمكن جعله حسينية صغيرة ينتفع بها على النحو الذى أراده الواقف فى أصل الوقف، و جب جعله كذلك، و ان لم يمكن ذلك، بحيث زال عنه عنوان الحسينية، صح بيعه و المعاوضة عليه، و ان أمكن انتفاع الوقف به فى جهة أخرى، و كذلك إذا طرأ على تلك الزيادة أحد المسوغات الأخرى لبيع الوقف، فيجوز بيعها. و كذلك الحكم فى الموقوفات الأخرى العامة أو الخاصة إذا أخذ منها للشارع، و بقيت منها فضلة، فإن أمكن الانتفاع بهذه البقية على النهج الذى عينه الواقف فى أصل الوقف، تعين العمل بها كذلك، و ان لم يمكن ذلك، و علم من الشواهد و القرائن أن مقصود الواقف مطلق الانتفاع للجهة الموقوف عليها، صح أن تجعل هذه البقية دكاكين أو محلات، تؤجر و تصرف حاصلاتها على الجهة التى أرادها الواقف، و إذا طرأ أحد المسوغات لبيع الوقف صح بيعها و المعاوضة عليها، و يلاحظ لبيان ذلك ما ذكرناه فى كتاب التجارة فى مسوغات بيع الوقف.

### المسألة ٥٣:-

إذا جاز بيع ما يفضل من الحسينيات أو الموقوفات الأخرى التى تهدمها الدولة للشوارع، فالمتولى لبيعها هو الحاكم الشرعى أو وكيله، و إذا كان الوقف على أشخاص معينين كالوقف على الذرية، فالأحوط أن يرجع فى بيعه الى كل من الحاكم الشرعى و الموقوف عليهم.

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٤٧٧

**المسألة ٥٤:-**

إذا بيع الموقوف أو عوض عنه بمعاوضة أخرى غير البيع كالصلح ونحوه، فالأحوط أن يشتري بثمنه ملكا و يقفه على نهج الوقف الأول.

**المسألة ٥٥:-**

يجوز المرور في الشارع الذي تتخذه الدولة أو توسعه من مقبرة المسلمين، سواء أ كانت المقبرة عامه في البلد أم خاصة بفرد أو أسرته، و سواء أ كانت مملوكة سبلها مالكة ليدفن فيها المسلمون موتاهم، أم موقوفة عليهم لذلك، أم مباحة، و الأحوط ترك المرور و الاستطراق في الشارع حتى تسوى أرضه و تهدم الشواهد و العلامات و الأبنية التي تكون للقبور.

**المسألة ٥٦:-**

إذا استمكت الدولة قسما من مقبرة المسلمين، فأخذت بعضه للشارع، و بقيت منه فضله أرادت أن تجعلها دورا أو حوانيت و محلات، فان كان الموضع خاليا من القبور، و كانت المقبرة مباحة جاز للإنسان أن يملك الموضع و يجعله دارا أو محلا، و إذا كان الموضع محجرا لم يجوز تملكه إلا- بإذن صاحبه الذي حجره لنفسه، و إذا كان الموضع يحتوى على قبور و مدافن للموتى، لم يجوز تملكه حتى تبلى أجساد الموتى المدفونة فيه و تتلاشى.

و إذا كانت المقبرة مملوكة، لم يجوز لأحد تملك شيء منها الا برضى مالكةها، سواء كان الموضع الذي يريد تملكه كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٤٧٨

خاليا من القبور أم لا، و إذا كان الموضع يحتوى على قبور و مدافن للموتى لم يجوز تملكه و ان رضى مالكةها الأول و إذا كانت المقبرة موقوفة و كانت الفضله خالية من القبور جرى فيها حكم الزيادة من سائر الموقوفات، و قد تقدم بيانه في المسألة الثانية و الخمسين، و إذا كان الموضع يحتوى على قبور، لم يجوز بيعه، و ان طرأ عليه بعض مسوغات بيع الوقف.

**المسألة ٥٧:-**

لا- يجوز أن يستولى الإنسان على شيء من مقبرة المسلمين ليتخذ منه دارا أو محلا- أو حانوتا، و يمنع المسلمين من الدفن فيها، و خصوصا إذا كان الموضع الذي يريد الاستيلاء عليه يحتوى على قبور للموتى، فإنها بعد أن جعلت مقبرة و اعتبرت كذلك يكون حق الدفن فيها عاما لمن يريد الدفن فيها من المسلمين، فلا- يجوز منعهم من هذا الحق، بل تكون الأرض ذاتها متعلقا لحقهم، فيكون الاستيلاء عليها لغير الدفن غصبا محرما، و ان كان الموضع خاليا من القبور بالفعل، و إذا دفن أحد فيه كان موضع جسد ذلك الميت المسلم ملكا له ما لم يبلى جسده و يتلاش و يصبح معدوما، فلا يجوز تملك الموضع قبل ذلك فإنه اغتصاب محرّم.

**المسألة ٥٨:-**

إذا منعت الدولة من الدفن في المقبرة، أو ترك الدفن فيها لبعض الموانع الأخرى و كانت المقبرة مباحة، جاز الاستيلاء على المواضع الفارغة منها من القبور، و جاز كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٤٧٩

اتخاذها دورا و محلات للسكنى و الإجارة، و سقط حكم التحجير إذا كانت محجرة للدفن. و إذا كانت مملوكة، فالأمر فيها لأربابها، و إذا كانت موقوفة جرى فى المواضع الفارغة منها حكم الموقوفات المتقدم بيانه. و أما مواضع القبور فلا يصح تملكها قبل أن تبلى الأجساد المدفونة فيها و تتلاشى، سواء كانت المقبرة مباحة أم مملوكة أم موقوفة.

## اليانصيب

### إشارة

و هو وسيلة تستخدمها بعض الشركات و المؤسسات لمساعدة مشاريع تقوم بها أو تبناها، و هذه المشاريع قد تكون إنسانية أو خيرية، و قد لا تكون كذلك.

فتطبع الشركة أو المؤسسة باسمها و بشعارها الخاص بها أوراقا متسلسلة الأرقام تدعو فيها الى مساندة المشروع الذى تريد، و تجعل للورقة ثمنا خاصا من النقد، تباع الورقة به، على من يريد الاشتراك فى المساعدة، و تعهد الشركة أو المؤسسة بأنها ستقرع بين المشتركين الذين يشترون هذه الأوراق و يدفعون أثمانها، فمن تعينه القرعة منهم، فإن الشركة تدفع له جائزة من المال، قدرها (كذا دينار)، و قد تجعل الجوائز متعددة، فللفائز الأول جائزة أولى بمبلغ (كذا)، و للفائز الثانى جائزة ثانية بمبلغ (كذا)، و هكذا بحسب ما يقتضيه اهتمام الشركة بالمشروع، و سعة دائرة الاشتراك، و كثرة ثمن الورقة،

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٤٨٠

و قد تكون الجائزة جهازا معيناً مثلا، أو سيارة من فئات خاصة أو غير ذلك من الأمور المرغوب فيها بين الناس. و الشركة تعلن عن تعهداتها بذلك فى أوراق اليانصيب، و توزعها على من يريد الاشتراك فى الصفقة، فعلى الفرد منهم ان يدفع الثمن المعين للورقة، و على الشركة أو الموزع أن يدفع له الورقة ذات الرقم الخاص بها، و على المشترك أن يحتفظ بالورقة و بالرقم المعين فيها، لتكون سندا له إذا واثاه النصيب فعينته القرعة من بين ألوف المشتركين.

### المسألة ٥٩:-

السييل لتصحيح هذه العملية أن يدفع المشترك القيمة المعينة لورقة اليانصيب، بقصد التبرع للمشروع، و خصوصا إذا كان إنسانيا أو خيريا، و لا يقصد به شراء الورقة لما سنذكره فى المسألة الآتية، فإذا عينت القرعة اسمه بعد ذلك، و دفعت له الجائزة فإن كانت الشركة أهلية جاز له قبول الجائزة منها، فإن الشركة تدفع اليه ما لها برضاها، و لا مانع من قبوله، و ان كانت مؤسسة حكومية، كان المال المدفوع اليه من مجهول المالك فتتوقف إباحته له على استيذان الحاكم الشرعى أو وكيله.

### المسألة ٦٠:-

ليست ورقة اليانصيب عملة ورقية تعتبرها الدولة نقداً، أو شيئاً تتوقف عليه مصلحة عامة ملحوظة للدولة و للناس على السواء كطوابع البريد و طوابع المال، فتكون من أجل ذلك لها قيمة مالية، و ليست لها في نفسها قيمة تذكر،

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٤٨١

و لذلك فيكون شراء المشترك إياها بالثمن المحدد لها معاملته سفهية، و إذا هو اشتراها لاحتمال أن يفوز بسببها بالحصول على الجائزة التي تدفعها الشركة كانت المعاملة غريبة، و قد تكون في بعض صورها ربوية و على أي الحالين فالمعاملة عليها باطلة لا تنفذ.

## البنوك

### إشارة

تنقسم البنوك المعروفة وجودها في بلاد المسلمين الى عدة أصناف:

١- بنوك أهلية، و هي التي يقوم بإنشائها جماعة من أهل البلاد المسلمين، فيشارك كل واحد منهم بدفع سهم واحد أو أكثر من المال الذي أرادوا جمعه لتمويل البنك، حتى يجتمع من مجموع هذه السهام رأس المال المحدد، أو المفتوح لكل من يريد الاشتراك، و يؤسس منه البنك ليقوم بأعماله و حركته الاقتصادية كسائر البنوك، و قد يشترك معهم غير المسلم في المساهمة، و هذا لا يعنى أن البنك أصبح لغير المسلمين بعد أن كان الأكثر منهم، فلا يختلف الحكم بذلك، و تقسم الأرباح بين المشتركين على نسبة ما يملكه المشترك من السهام في رأس المال.

و قد يتفق أن يكون البنك الأهلى كله لشخص واحد فيضع هو رأس ماله و يقوم بتأسيسه و تمويله و تكون له أرباحه.

٢- بنوك حكومية، و هي التي تؤسسها الحكومات المسلمة في البلاد، فهي التي تضع رأس المال و تنشئ المؤسسة،

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٤٨٢

و تعين موظفيها و عمالها، و تشرف على حركتها، و تقوم باللوازم التي تحتاج إليها المؤسسة في نشاطها و بقائها.

٣- بنوك مشتركة بين الأهلىين و الحكومة، فيسهم كل منهما بمقدار من رأس المال، و على ذلك يتم الإنشاء و تسير الأعمال و تقسم الأرباح.

٤- و قد تفتح في البلاد فروع لبنوك مسلمة و لكنها أجنبية، فرأس مالها و مؤسسوها من بلاد مسلمة أخرى، و هي كذلك أهلية، و حكومية، و مشتركة، و لا يختلف حكم هذه عما تقدم، فلأهلية منها حكم البنوك الأهلية في البلاد، و للحكومية و المشتركة حكم نظيرها في البلاد، و كذلك إذا جرت المعاملة مع هذه البنوك في بلادها.

٥- و قد تفتح في البلاد فروع لبنوك غير مسلمة، فتكون رؤوس أموالها لغير المسلمين حكومية أو أهلية أو مشتركة، و تقوم بأعمالها و حركتها الاقتصادية كسائر المؤسسات في البلد.

و الخط الذي تسير عليه هذه الأصناف كلها متحد في الغالب، و هو أخذ الفائدة من العميل حين يقترض من البنك مبلغاً من المال، و دفع الفائدة إليه حين يقترض البنك و يودع ماله فيه، فيسأل الناس عن أخذ هذه الفوائد أو دفعها الى البنك، و هي من الربا المحرم في شريعة الإسلام، و يسألون عن اعمال يقوم بها البنك في حركته الاقتصادية لمساعدة عملائه و يأخذ منهم

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٤٨٣

بإزاء ذلك شيئاً معيناً من المال، و يسألون عن أمور تشابه ذلك في معاملة البنك مع الناس و معاملتهم معه.

٦- و قد تفتح بنوك و مصارف إسلامية، و مثل هذه المؤسسات لا ينبغي السؤال عنها، فان هذه المؤسسات إذا كانت إسلامية كما

تقول، فان معنى ذلك انها تسير على الخط الذى وضعته الشريعة الإسلامية للاقتصاد و العمل فيه، فهى لا تعترف بالربا المحرم و لا تتعامل به و لا تقترب من الأموال المحرمة فى الإسلام، و لا من الأعمال المحرمة فيه أبدا.  
و إذا كان الأمر كما تقول، فلا إشكال فى صحة التعامل معها.

## مع البنك الأهلى

### المسألة ٤١:-

١- يجوز الاقتراض من البنك بشرط الزيادة، لأن ذلك من الربا المحرم، و لا فرق فى هذا الحكم بين البنك الأهلى و سائر البنوك و المؤسسات و المقرضين، و انما ذكرنا البنك الأهلى لأنه مورد حديثنا فى المقام، و إذا كانت المعاملة مع البنك الأهلى أو ما يشبهه من المؤسسات و المتاجر الأهلية، و المقرضين فيمكن التخلص من الربا بأحد هذه الوجوه الآتى بيانها: ١- أن تجرى المعاملة بصورة البيع، فيشتري الشخص من البنك بضاعة لها قيمة معينة بأكثر من قيمتها بمقدار الفائدة التى يطلبها البنك، فيشتري منه سلعة قيمتها مائة دينار مثلا بمائة و عشرة دنانير إلى مدة

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٤٨٤

سنة، فإذا قبض العميل السلعة من البنك و تملكها بالبيع باعها منه أو من غيره بمائة ديناراً نقداً، فيكون قد قبض مائة دينار نقداً و اشغلت ذمته للبنك بمائة و عشرة دنانير إلى سنة.

٢- ان يشتري العميل من البنك سلعة قيمتها عشرون ديناراً مثلا بثلاثين ديناراً حالة أو مؤجلة، و يشترط على البنك فى عقد البيع: ان يقرضه مائة دينار من غير فائدة إلى مدة سنة، فإذا تم البيع و أقرضه البنك مائة دينار و فاء بالشرط كان للبنك فى ذمة العميل مائة دينار عوض القرض و حصل منه على الفائدة بالربح من قيمة المبيع.

٣- ان يبيع العميل على البنك سلعة بأقل من قيمتها المعروفة لها بمقدار الفائدة و يشترط على البنك فى عقد البيع ان يقرضه المبلغ المعين بينهما مثلا بمثل إلى مدة سنة فإذا تم البيع و قبض البنك السلعة و تم القرض كما اشترط كان القرض قد تحقق من غير فائدة، و ملك البنك الفائدة بالربح من السلعة المبيعة.

٤- أن يقرضه البنك المبلغ الذى أراده و لا يشترط عليه الزيادة، و يهب المقرض مقدار الفائدة للبنك هبة مستقلة لا دخل لها فى القرض، فلا يكون ذلك من الربا و للعميل ان يهب مقدار الفائدة للبنك أو لا و يشترط عليه فى عقد الهبة ان يقرضه المبلغ إلى المدة المعينة مثلا بمثل، فإذا أقرضه كما اشترط حصلت النتيجة المتقدمة من غير ربا

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٤٨٥

٥- إذا كان المبلغ الذى يريد الشخص أن يقرضه من البنك من الأوراق النقدية و كان من الصنف الذى تعتمد الدولة فى إصداره و اعتباره على الثروة الطبيعية فى بلادها، فيصح للبنك ان يبيع على الشخص المقدار الذى أراده بمثله مع الزيادة. فيبيع عليه مائة دينار معينة مما يملكه البنك بمائة و عشرة دنانير تبقى فى ذمته إلى مدة سنة، فتصح المعاملة بعبء لا قرضاً و لا يكون ذلك من الربا المحرم فى المعاملة لأن الثمن و المثلن ليسا من المكيل و الموزون، و قد بينا هذا فى مبحث الأوراق النقدية فى المسألة الثانية و الأربعين.

### المسألة ٤٢:-

الوديعة هى المال الذى يتركه الإنسان عند غيره لينوب عنه فى حفظه من التلف و السرقة و غيرها، و عقد الوديعة هو الإيجاب و القبول الذى يستنبط به الرجل صاحبه فى حفظ وديعته، فيقبل صاحبه منه هذه الاستنابة و هذا الايمان.



فالوديعة في حقيقتها أمانة بيد المؤمن يجب عليه حفظها، ولا يجوز له التصرف فيها ولا التفريط فيها وفي حفظها، ويكون صدور ذلك منه موجبا لضمانها إذا تلفت أو سرقت أو تعيبت، وهي بغير تعدد ولا تفريط لا تكون مضمونة على الأمين، فإذا تلفت عنده أو سرقت لم يجب عليه دفع بدلها، وإذا تعيبت لم يجب عليه دفع أرشها.

وإذا تصرف المستودع فيها، فباع واشترى وربح لم يصح ذلك إلا بإجازة المالك واذنه، وإذا أجاز، فالأرباح كلها لمالك الوديعة، ولا يستحق المستودع منها شيئا.

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٤٨٦

هذه هي الوديعة، وتفصيل هذا المجلد من أحكامها يراجع في كتاب الوديعة وكتاب البيع من الفقه الإسلامي، وهذه الأحكام واللوازم لا تتفق مطلقا مع الوديعة المعروفة في البنوك، فإن الوديعة في نظام البنوك - بعد ان يتم إيداع المبلغ من العميل - تكون ملكا للبنك الذي أودعت فيه، يعمل فيها ما يشاء وتكون أرباحها له، ولا يستحق المودع منها شيئا، غير الفائدة التي يدفعها له البنك، سواء كان الإيداع ثابتا أم متحركا.

ويراد بالإيداع الثابت أن تكون للوديعة مدة معينة بين العميل و البنك، فلا يلزم البنك بوضعها تحت طلب صاحبها قبل أن تنتهي المدة المعينة، ولا يحق لصاحب الوديعة أن يطلبها من البنك أو يطلب شيئا منها قبل انتهاء المدة، والإيداع المتحرك أن يكون البنك ملزما بوضع المبلغ تحت طلب المودع فيدفع له منه ما أراد متى أراد.

ومعنى ما تقدم أن صاحب الوديعة قد ملك البنك المبلغ الذي أودعه إياه، فيكون للبنك حق التصرف فيه وتكون الأرباح له، وان على البنك ان يدفع عوض المبلغ للمالك بعد انتهاء المدة أو عند الطلب، واذن فهو إقراض للبنك وان سمي في نظام البنوك ايداعا، والفائدة التي يدفعها البنك لصاحب المال انما هي فائدة للقرض.

### المسألة ٤٣:-

#### إشارة

لا يجوز للشخص أن يقرض البنك بشرط الزيادة، وقد تقدم في المسألة السابقة أن الإيداع في البنك إنما يعني إقراضه، فإذا كان الإيداع بشرط الزيادة كان محرما

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٤٨٧

سواء كان شرط الزيادة صريحا أم ضمنيا، بأن يكون ذلك معلوما لكل من الطرفين وقد تبانينا في عقد القرض بينهما عليه، وان لم يذكره صريحا، فتكون الزيادة المشترطة ربا محرما.

ويمكن لهما التخلص من الوقوع في الربا بأحد الوجوه التي تقدم بيانها في المسألة الحادية والستين.

ولا يحرم إقراض البنك والإيداع فيه إذا لم تشترط فيه الزيادة، أما بأن يصرح المقرض والمودع لصاحب البنك أو وكيله المفوض بأنه لا يريد الفائدة، وأما بان يبنى في نفسه على عدم الزيادة، وانه يرد الفائدة الى صاحب البنك أو وكيله إذا دفعت اليه.

#### تنبيه:-

إذا أراد العميل أن يجري أحد الوجوه المتقدمة للتخلص من الربا في اقتراضه من البنك أو في إقراضه أو إيداعه، فلا بد وان يجري المعاملة مع صاحب البنك أو مع وكيله المفوض، ولا يكفي أن يجريها مع أحد الكتاب أو الموظفين في البنك إذا لم يكن مفوضا من المالك.

وقد ذكرنا في ما تقدم ان البنوك الاجنية إذا كان مؤسسوها ومالكوا رأس مالها من الاهالي المسلمين فلها حكم البنوك الأهلية

المسلمة في البلاد فتجرى فيها الأحكام السابقة في القرض و الإقراض و الإيداع.

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٤٨٨

### البنك الحكومي

#### المسألة ٦٤:-

لا يجوز الاقتراض من البنك الحكومي بشرط الزيادة، لأنه من الربا المحرم، كما تقدم في البنك الأهلي، و لا تجرى الوجوه التي ذكرناها للتخلص من الربا مع البنك الأهلي، و يجوز للشخص أن يأخذ المبلغ الذي يدفعه له البنك فيباح له التصرف فيه باذن الحاكم الشرعى أو وكيله المأذون من باب المال المجهول مالكة. فإذا انتهت المدّة المضروبة و طالبه البنك بتسديد العوض دفع اليه المبلغ مع الزيادة القانونية، إذ لا يمكنه التخلف عن ذلك قانونا.

#### المسألة ٦٥:-

لا يجوز إقراض البنك أو الإيداع فيه بشرط الزيادة فهو من الربا المحرم، و له أن يودع المال فيه و لا يشترط الزيادة بان يبنى في نفسه على عدم الزيادة، و إذا دفع البنك المبلغ اليه مع الفائدة عند المطالبة بالوديعة أو بمال القرض جاز له أن يأخذها منه باذن الحاكم الشرعى كما تقدم في المسألة السابقة.

و كذلك الحكم مع البنك الحكومي لبلد مسلم آخر فتجرى فيه أحكام المسألتين.

#### المسألة ٦٦:-

تجرى الأحكام المتقدمة في المسألتين السابقتين في البنك المشترك بين الحكومة و الأفراد في كل من الاقتراض و الإقراض و الإيداع، فيراعى تطبيقها على النهج المتقدم بيانه، و كذلك البنوك المشتركة بين الحكومة و الافراد المسلمين من بلاد أخرى.

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٤٨٩

### بنوك غير المسلمين

#### المسألة ٦٧:-

لا يجوز للمسلم أن يقترض من بنوك الكفار بشرط الزيادة، فإن حرمة الربا تشمل المعاملة التي تقع بين المسلم و الكافر، إذا كان الدافع للفائدة هو المسلم. و إذا كان البنك الذي يراد الاقتراض منه أهليا، فيمكن للمسلم ان يتخلص من الوقوع في الربا معه بأحد الوجوه التي تقدم بيانها في المسألة الحادية و الستين.

#### المسألة ٦٨:-

يجوز للمسلم أن يأخذ المبلغ الذي يدفعه له البنك الحكومي أو البنك المشترك من بنوك الكفار لا بعنوان الاقتراض، و لا يحتاج في إباحة التصرف فيه الى اذن الحاكم الشرعى، و إذا انتهت المدّة التي عينها البنك و طالبه بالعوض و الفائدة و لم يمكنه الا التسديد

جاز له ان يدفعهما للبنك.

#### المسألة ٦٩:-

يجوز للمسلم أن يقرض بنوك الكفار و أن يودع ماله فيها بشرط الفائدة، و يجوز له أخذ الفائدة منها، فإنه لا ربا بين المسلم و الكافر إذا كان المسلم هو الذى يأخذ الفائدة سواء كان البنك أهليا أم حكوميا أم مشتركا.

#### المسألة ٧٠:-

يجوز للمسلم أخذ الفائدة من الكافر، سواء كان الربا فى معاملة أم فى قرض إذا كان الكافر غير ذمى، و الأحوط لزوما عدم جواز المعاملة الربوية و القرض الربوى بين كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٤٩٠  
المسلم و الذمى، و لكن إذا جرى ذلك بينهما، جاز للمسلم أن يأخذ الفائدة إذا كان دين الذمى يبيح ذلك، لقاعدة الإلزام.

#### التوفير

#### المسألة ٧١:-

التوفير هو أن يودع الشخص ماله فى البنك أو فى مؤسسة أخرى بشرط الفائدة و بقصد توفير المال و حصول الربح عليه، فهو نوع من الإيداع و قد تقدم بيان حكمه.  
فإذا كان البنك الذى يريد الشخص اجراء المعاملة معه أهليا مسلما لم يجز ذلك، إلا إذا أجريت المعاملة معه على أحد الوجوه التى تقدم بيانها للتخلص من الربا.  
و إذا كان حكوميا أو مشتركا بين الحكومة و الأفراد المسلمين، لم يجز ذلك و لكن إذا حصل الإيداع، و دفع البنك اليه الفائدة، فله أن يأخذها بإذن الحاكم الشرعى من باب المال المجهول مالكة.  
و إذا كان من بنوك غير المسلمين جاز للمسلم الإيداع فيه بقصد التوفير و جاز له أخذ الفائدة من البنك، و هكذا حكم التوفير فى المؤسسات الأخرى التى قد تتبنى هذا المشروع، فالمؤسسة الأهلية إذا كان مالكةا مسلما، لها حكم البنك الأهلى، و المؤسسة الحكومية لها حكم البنك الحكومى، و المؤسسة التى يكون مالكةا كافرا أو تكون لحكومة كافرة يكون لها حكم بنك غير المسلمين.  
كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٤٩١

#### السحب على المكشوف

#### المسألة ٧٢:-

الحساب الجارى فى نظام البنوك هو أن يحق للشخص أن يسحب من البنك أى مبلغ يريد، و هذا الحق ثابت لكل شخص يملك رسيدا فى البنك، بشرط ان لا يزيد المبلغ الذى يريد سحبه على الرصيد الذى يملكه فى البنك، و بشرط أن لا يكون إيداعه ثابتا فان

هذا لا يحق سحبه من البنك قبل أن تنتهى المدة المعينه فى إيداعه وقد يكتسب بعض الأفراد ثقة خاصة عند البنك، فيسمح له أن يسحب مبلغا يزيد على رصيده المودع له فى البنك، أو يسحب مبلغا أو مبالغ معينه، ولا رصيد له فى البنك، و يسمى هذا: (السحب على المكشوف)، ولكنه يحتسب على الشخص فوائد على المبلغ أو المبالغ التى يسحبها من غير رصيد. ولا شك فى ان هذه الفوائد التى يحتسبها عليه من الربا فى القرض و هو محرم فى الإسلام و يمكن التخلص من ذلك إذا أجريت المعامله على احد الوجوه التى ذكرناها للتخلص من الربا، وهذا إذا كان البنك للاهالى المسلمين، و إذا كان حكوميا أو مشتركا روعى ما ذكرناه فى المسأله الرابعه و الستين.

## التحويل

### المسأله ٧٣:-

قد يكون للشخص رصيد مالى فى بنك البلد، و يحتاج الى مبلغ من المال يستلمه هو أو وكيله فى بلد آخر، فيعطيه البنك صكا يحوله به أو يحول وكيله على بنك البلد الآخر، ليدفع له المبلغ الذى يريد، و يأخذ من الشخص مقدارا معيناً من المال، و يصح ذلك بأحد وجوه

كلمه التقوى، ج ٤، ص: ٤٩٢

١- أن يحول البنك عميله على البنك الآخر بالمبلغ المعين وفاء لدين العميل الثابت على البنك، و يأخذ البنك الزيادة منه: لأنه قام له بخدمه تستحق المكافاه، فتكون الزيادة أجره له على العمل، أو جعله له من العميل، و لأنه قام بتسديد الدين فى بلد آخر كما طلب العميل منه، و كان من حقه أن لا يجيبه الى ذلك، و لا سيما إذا كان التسديد من عمله أخرى.

٢- أن يبيع البنك المبلغ المعين- إذا كان من الأوراق النقدية- على العميل، بمقداره من العملة مع الزيادة التى يطلبها البنك، و يحوله على بنك البلد الآخر ليقبض منه المبيع، و يتقاضى البنك الثمن من رصيد العميل الموجود فى البنك.

٣- أن يحضر البنك المبلغ المطلوب من الأوراق النقدية، و يضيف إليه الزيادة التى يطلبها البنك، و يدفع جميع ذلك للعميل وفاء لبعض دينه على البنك، فإذا قبضه العميل و تملكه من البنك، باع الجميع على البنك بمقدار المبلغ بدون زيادة، بشرط ان يحوله بالثمن على البنك الآخر فتصح المعامله و التحويل و يملك البنك الزيادة المذكوره، و لا فرق فى هذه الصورة و سابقتها بين أن يكون المبلغ المحول به من العملة نفسها أو من عمله و رقيه أخرى.

كلمه التقوى، ج ٤، ص: ٤٩٣

### المسأله ٧٤:-

قد يطلب الشخص من البنك أن يدفع له قرضا بمبلغ معين فى بلد آخر، و يجيبه البنك الى ذلك، فيحوله بالمبلغ الذى يطلبه على بنك ذلك البلد الآخر، و يأخذ منه زيادة معينه بإزاء هذه الخدمه التى يقوم بها، فتكون الزيادة أجره له على العمل و يصح أن يجعلها الشخص جعله له على ذلك و لا سيما إذا كان المبلغ المحول به من عمله أجنبيه عن عمله بلد البنك المحيل.

و يمكن أن تجرى المعامله بينهما بنحو البيع، فيحضر البنك المبلغ الذى أراده العميل و تضاف إليه الزيادة التى يريدتها البنك و يقرض جميع ذلك للعميل فإذا قبضه العميل و تملكه باعه على البنك بمقدار المبلغ بدون الزيادة و اشترط عليه أن يحوله بالثمن على البنك الآخر، فيتم القرض و يصح البيع و التحويل و يملك البنك الزيادة.

**المسألة ٧٥:-**

قد يدفع الشخص الى البنك مبلغا من المال، و يطلب منه تحويله بهذا المبلغ على بنك في بلد آخر، فيقوم البنك له بهذه الخدمة، فيحوله بالمبلغ على البنك الذي أراد، و يأخذ منه مقدارا من المال، فيصح هذا التحويل، و يستحق البنك هذه الزيادة لقيامه بهذه الخدمة، أما بأن يعتبرها الشخص أجره له على عمله أو جعله، و لا سيما إذا كان التحويل بعملة أجنبية غير العملة التي دفعها للبنك.

١- و يمكن أن تجرى المعاملة بنحو البيع، فيضيف الشخص الزيادة التي يطلبها البنك الى المبلغ الذي كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٤٩٤

بيده، و يبيع المجموع على البنك بمقدار المبلغ بدون الزيادة، بشرط أن يحوله البنك بالثمن على بنك البلد الآخر.  
٢- و يصح للشخص أن يدفع المبلغ الذي بيده الى البنك بعنوان القرض، فيحوله على البنك الآخر بالمبلغ وفاء بدينه، و يأخذ البنك الزيادة من الشخص، و لا يكون ذلك من الربا المحرم في القرض، فان المحرم في القرض هي الزيادة التي تؤخذ فيه لمصلحة الدائن، و الزيادة هاهنا إنما يأخذها البنك و هو المدين، فلا يشملها التحريم.

**المسألة ٧٦:-**

قد يعلم البنك أن لهذا الشخص رصيда ماليا في بنك آخر، و ليس لذلك البنك فرع أو معاملة في هذا البلد فيقرض البنك ذلك الشخص مبلغا من المال، و يحوله الشخص بالمبلغ على البنك الآخر الذي أودعه ماله، فيصح هذا القرض و هذا التحويل و يجوز للبنك أن يأخذ من الشخص زيادة معينة أجره أو جعله لقيامه بهذه الخدمة، و لانه قبل من الشخص أن يقوم بتسديد الدين في بلد آخر.

**المسألة ٧٧:-**

صك البنك يعنى ورقه خاصة يحول فيها العميل حامل الصك (زيدا بن عمرو) على البنك بالمبلغ المذكور فى الصك، و هو يأمر فيه البنك بأن يدفع المبلغ المعين لحامل الصك، و يجريه من رصيده الموجود فى البنك، و قد يكون الصك تحويلا للشخص من البنك على بنك آخر فى البلد

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٤٩٥

أو فى الخارج.

وقد لا- يتمكن الشخص الذى سجل باسمه التحويل من استلام المبلغ بنفسه من البنك المعين، فيرجع فى ذلك الى تاجر، أو الى مصرف أو بنك آخر، و يوقع له فى ظهر الصك، و يدفع له البنك أو المصرف أو التاجر ذلك المبلغ المعين، و يقبض منه الصك ليستلم ما فيه من البنك الذى عليه التحويل، عوضا عما دفعه لحامل الصك و يتقاضى بإزاء ذلك مقدارا معيناً من المال من ذلك الشخص.

و تصح المعاملة بأن يحضر البنك الذى تجرى معه المعاملة مبلغاً من المال يساوى المبلغ المحول به فى الصك، و يبيعه على حامل الصك بمقداره مع الزيادة التى يطلبها منه، فإذا تم البيع و قبض الشخص جميع المبيع، دفع الشخص الى البنك مقدار الزيادة و هو بعض الثمن، و دفع اليه الصك بعد ان يوقع فى ظهره، و وكله فى ان يستلم بالنيابة عنه ما فى الصك من البنك المحول عليه، ثم يقبضه لنفسه بقیة للثمن فى المعاملة.

و يمكن للبنك أن يدفع له ما يساوى المبلغ المذكور فى الصك قرضاً بدون زيادة و يدفع الشخص اليه الصك و يوكله فى أن يقبض بالنيابة عنه ما فى الصك من البنك المحول عليه، ثم يقبضه لنفسه وفاء للقرض، و يهبه الشخص مقدار الفائدة هبة مستقلة لا دخل لها

فى عقد القرض كما ذكرنا فى المسألة الحادية و الستين.  
و يمكن ان تجرى كذلك بعض الوجوه المذكورة هناك لتصحيح المعاملة بصورة القرض.  
كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٤٩٦

#### المسألة ٧٨:-

قد يكون الإنسان مدينا لأحد البنوك فى خارج البلاد أو لإحدى الشركات هناك بمبلغ من المال، فيدفع الى بنك بلده ما يساوى ذلك المبلغ من نقد بلده و يطلب منه ان يحيل دائنه بالمبلغ المذكور على فرعه الموجود فى بلاد الدائن أو على وكيله هناك، فيكتب له صكا بتحويل الدائن بالمبلغ كما أراد.

فيكون العميل قد حول دائنه على بنك بلده بالمبلغ المعين، ثم يكون البنك قد حول هذا الدائن على فرعه فى تلك البلاد أو على وكيله هناك بالمبلغ أو بما يعادله من عملة بلاد الدائن. و لا ريب فى صحة المعاملة، و يجوز للبنك المحيل أن يأخذ من العميل شيئاً من المال بإزاء ذلك. فان من حق البنك أن يمتنع من تسديد دينه فى بلد آخر و بغير تلك العملة و يضاف الى ذلك أن الفائدة المعينة إنما يأخذها البنك و هو المدين فلا يشملها دليل تحريم الربا، فإنه الفائدة التى تكون للدائن كما ذكرنا سابقاً.  
كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٤٩٧

#### تحصيل الصكوك و الأوراق التجارية

#### المسألة ٧٩:-

قد يستلم الإنسان صكا من بعض معامليه أو من بعض المصارف يحوله فيه على أحد البنوك بمبلغ معين من المال فى بلده أو فى الخارج، و لا يرغب ذلك الإنسان ان يحصل ما فى الصك بنفسه، فيدفع الصك الى البنك الذى يتعامل معه، ليقوم بتحصيل المبلغ، فيتصل البنك بالبنك المحول عليه و يذكر له الصك، و رقمه و تاريخه و مصدر التحويل، و حامل الصك و المبلغ المحول به، و غير ذلك، حتى يحصل المبلغ لعميله، و يدونه فى حسابه أو يدفعه اليه نقداً، و يتقاضى على ذلك عمولة معينة.  
و لا ريب فى صحة هذه المعاملة، فإن حامل الصك حين دفع الصك الى البنك يكون قد وكله على تحصيل ما فيه و إيصاله اليه، و يكون قد استأجره على ان يقوم له بهذا العمل، فيكون المبلغ الذى يأخذه البنك منه أجره مثلياً له على العمل، أو يكون دافع الصك قد جعل ذلك المبلغ جعالةً له على هذه الخدمة.

#### المسألة ٨٠:-

#### إشارة

قد تكون للإنسان ديون مائية على بعض الناس، ولديه أوراق تجارية (كمبيالات) تثبت هذه الديون عليهم و تعين مقاديرها و مواعيد استحقاقها، فإذا قرب ميعاد استحقاق الدين فى بعض الأوراق، دفع الورقة:  
(الكمبيالة) الى البنك ليقوم له بتحصيلها.

فيرسل البنك الى الشخص المدين إخطاراً قبل حلول الموعد

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٤٩٨

يذكر له فيه المبلغ و الدائن و تأريخ الورقة و تاريخ استحقاقها، و ان الدائن قد دفع الورقة الى البنك ليقوم بتحصيلها، ليكون على علم من جميع ذلك، فإذا حل موعد الاستحقاق طالبه بالمبلغ، فإذا حصل منه المبلغ أدرجه في حساب الدائن إذا رغب في ذلك أو دفعه اليه نقدا، و أخذ من الدائن عمولة معينة على عمله.

و لا ريب في صحة المعاملة، فإن الدائن حين قدم الورقة الى البنك يكون قد وكله على مطالبه المدين و قبض المبلغ منه و إيصاله اليه و قد استأجره على ذلك أو جعل له جعالة عليه، فتكون العمولة التي يأخذها البنك اجرة مثلية له على الوجه الأول، و جعالة على الوجه الثاني.

#### ملاحظة:-

إنما يحكم بصحة العملية المذكورة من البنك، و جواز أخذه الأجرة أو الجعالة عليها: إذا طالب البنك بالدين وحده و حصله للدائن، و لا تصح العملية إذا هو طالب بالمبلغ و بفوائده الربوية.

#### المسألة ٨١:-

تتضمن (الكمبيالة) بحسب المعتاد اعتراف المدين للدائن بالمبلغ المعين فيها، و انه ملزم بفوائده بعد المدة المعينة، و قد تتضمن بالإضافة الى ذلك، ان للبنك عند حلول موعد الاستحقاق أن يقطع المبلغ المذكور من حسابه الجارى فى البنك، و يدفعه للدائن نقدا أو يدخله فى حسابه الجارى فى البنك.

و معنى هذا التحويل للبنك: أن المدين قد حول دائته

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٤٩٩

على البنك بالمبلغ ليدفعه له من رصيده المالى الموجود فيه، فيلزم على البنك فى هذه الصورة ان يقوم بذلك، و لا يجوز له ان يأخذ بذلك عمولة من الدائن، لان البنك انما يسدد بذلك دينه.

و كذلك إذا حول المدين دائته على البنك بصك غير الكمبيالة أو بلسانه إذا اعتمد البنك على ذلك. و انما تصح المعاملة على الوجه المتقدم فى المسألة السابقة إذا لم يكن للمدين رصيد مالى فى البنك أو لم يحول دائته على البنك بالمبلغ و ان كان يملك فيه رسيدا.

#### بيع الأسهم و السندات

#### المسألة ٨٢:-

قد تحتاج شركة مساهمة الى بيع بعض سهامها، كما إذا استقال أحد الأعضاء منها، و كما إذا كان بعض الأعضاء يملك فى الشركة أكثر من سهم واحد، و احتاج الى بيع بعض سهامه، و قد تحتاج الشركة إلى بيع بعض السندات، كما إذا كانت لها أوراق تجارية تثبت لها ديون مؤجلة على بعض المتعاملين معها، و احتاجت الى نقد حاضر.

قد تحتاج الشركة الى ذلك، فتوسط البنك فى بيع هذه الأشياء، فيعلن البنك ذلك لعملائه، و يتولى البيع عن الشركة، و يأخذ منها عمولة يتفقان عليها.

و تصح المعاملة اما بأن تهب الشركة للبنك مقدار العمولة المتفق عليها، و تشتترط عليه فى عقد الهبة أن يبيع لها الأسهم و السندات المعينة، و اما بان تستأجره على بيع الأسهم و السندات، و تدفع له مقدار العمولة المعينة بدلا عن

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٥٠٠

الإيجار، واما بان تدفع له مقدار العمولة جعله له إذا قام بالبيع، و انما يستحق البنك المبلغ المحدد منها، هبة أو اجرة أو جعله إذا حصل منه البيع بالفعل، و لا يستحق ذلك بمجرد التصدي و الإعلان.

### المسألة ٨٣:-

انما تصح المعاملة بأحد الوجوه المتقدم بيانها، إذا لم تكن المعاملات التي تقوم بها الشركة، و الحصص التي تسهم فيها، و السندات التي تثبت ديونها تعتمد على الربا المحرم في الإسلام، و إذا كانت كذلك فلا يجوز بيعها و لا شراؤها، و لا تصح معاملة البنك مع الشركة على ذلك.

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٥٠١

### بيع العملة الأجنبية و شراؤها

### المسألة ٨٤:-

ذكرنا في المسألة الثانية و الأربعين و ما بعدها أنه يجوز بيع الأوراق النقدية بعضها ببعض مع التفاضل في العدد و ان كانت من عملة واحدة، و لا يلزم من ذلك الربا المحرم في المعاملة، لأن ذلك مشروط بأمرين: ان يكون المثلن و الثمن من جنس واحد، و أن يكون الجنس من المكيل أو الموزون و العملة الورقية ليس مما يكال أو يوزن، و يجوز كذلك مع اختلاف العملة، كالدينار العراقي بالدينار الكويتي أو الدولار الأمريكي و غيرهما، فيصح للبنك أو الصراف أن يبيع عشرة دنانير عراقية بأحد عشر ديناراً عراقياً إلى مدة شهر مثلاً، و يصح ان يبيع عشرين ديناراً كويتياً بخمسة و عشرين ديناراً بحرانياً، و هكذا.

نعم، الأحوط أن يجتنب بيع العملة التي يكون رصيدها ذهباً أو فضة، و يظن أن الدولة جعلت الذهب و الفضة أعواضاً للأوراق النقدية و ليس مجرد اعتماد، فلا يباع عدد من أوراق هذه العملة بأكثر منه أو أقل من العملة نفسها، و لا يبدل عدد من هذه العملة بعدد من عملة أخرى، تماثلها في الشرط المذكور مع التفاضل بين العوضين. و أما بيع هذه العملة بغير ذلك فيجوز مطلقاً.

### المسألة ٨٥:-

المسكوكات الفضية أو النحاسية أو النيكلية و شبهها، انما يتعامل أهل العرف العام فيها بالعد لا بالوزن، و لا يلتفتون الى الوزن ابداً بل يجهل أكثرهم مقادير وزنها

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٥٠٢

و هي كذلك في مختلف البلدان و مختلف الدول، فهي عندهم من المعدود لا من الموزون، و ان كانت موادها مما يوزن و لذلك فالأصح انه لا تجرى على هذه المسكوكات أحكام الربا في المعاملة حين ما تصرف إلى أبعاضها أو تباع بسكة أخرى من جنسها و ان تفاضلت في الوزن، فالروبية حين ما تصرف بنصفى روية فالمعاملة صحيحة و ان كانت الروبية تنقص عن النصفين في الوزن أو تزيد عليهما، و كذلك إذا صرف الريال الفضى بنصفى ريال، أو صرفت الروبية بالريال فيصح الصرف لأن الجميع من المعدود و ان تفاضلت في الوزن.

و بهذا تختلف هذه المسكوكات عن المسكوكات الذهبية، فإن عامة أهل العرف ينظرون في التعامل بها الى مقادير ما فيها من الذهب



و خصوصا عند ما تباع بسكته ذهبية أخرى، فهي عندهم من الموزون فلا يجوز بيعها بجنسها مع التفاصل في الوزن بين العوضين كما هو الحكم في سائر الموزونات و المكيلات.

و إذا كان العوضان من الفضة أو من الذهب فلا تصح المعاملة حتى يحصل التقابض بين المتعاقدين قبل ان يتفرقا، فان ذلك شرط في صحة بيع الصرف.

### خصم الكميالة

الكميالات انما هي أوراق تجاريه تثبت ان المبلغ المذكور فيها دين لحامل الكميالة على موقعها، وليست في نفسها ورقة نقدية ذات قيمة تباع بها و تشتري، و من أجل ذلك فلا تبرأ ذمه المدين بمجرد التوقيع في الكميالة و تسليمها إلى الدائن، و ان تلفت الورقة في يده أو سرت،

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٥٠٣

و لا تبرأ ذمته إذا دفع للدائن كميالة تتضمن دينا للمدين على شخص آخر و لا تبرأ ذمه المدين كذلك إذا أعاد الدائن اليه الورقة الموقعة باسمه لبعض الأغراض ما لم يكن المدين قد أدى اليه الدين الذي تحتويه، أو أبرأ الدائن ذمته منه، أو حوله المدين بالمبلغ على غيره حواله صحيحة نافذة. و لا تبرأ ذمه المدين كذلك إذا دفع الى الدائن مبلغا من المال يساوي مبلغ الدين، حتى يفهمه- و لو بالقرائن- انه وفاء للدين، بل يكون المبلغ المدفوع امانة في يد الدائن، و تبقى ذمه المدين مشغولة بمبلغ الدين، و هذا كله واضح لا ينبغي الإشكال فيه.

و خصم الكميالة الذي نتحدث عنه هنا و نتعرض لحكمه، هو ما يدور بين حاملي الكميالات و البنوك أو المصارف أو الناس الآخرين، من تنزيل الكميالة عند البنك أو المصرف مثلا بأقل من المبلغ المذكور فيها، قبل حلول الموعد المعين، فإذا دفع البنك ذلك الى حامل الكميالة حولت الكميالة باسم البنك و أصبح هو الدائن، فيتسلم المبلغ تاما من المدين بعد حلول الموعد.

و الكميالات التي تتعارف بين الناس و يتداولون التنزيل فيها، على نوعين:

١- كميالات تدل على دين حقيقي ثابت لحامل الورقة على موقعها.

٢- و كميالات مجاملة تدل على معاملة صورية لا واقع لها، و لا دائن في الحقيقة و لا مدين، و انما كتبت لتنزل و تقضى بها حاجات مؤقته بين حامل الورقة و المدين

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٥٠٤

الصوري و الطرف الثالث الذي يقضى حاجتهما و يستفيد من التنزيل.

### المسألة ٨٦:-

يجوز خصم الكميالة التي تحتوى على دين حقيقي ثابت لحامل الورقة في ذمه المدين (الموقع في الورقة)، إذا أجريت المعاملة بصورة البيع.

و الصورة هي أن يبيع الدائن على البنك أو على التاجر المبلغ الذي يملكه في ذمه المدين قبل أن يحل موعد استحقاق المطالبة به بثمان أقل منه نقدا، فإذا كان مبلغ الدين الذي تحتوى عليه الورقة مائة دينار مثلا، و هو مؤجل إلى سنة من تاريخها، فيجوز للدائن ان يبيع هذا المبلغ على البنك مثلا بخمسة و تسعين دينارا يدفعها البنك إلى الدائن نقدا، فإذا جرى البيع بينهما كذلك كان المشتري و هو البنك مالكا للمبلغ المذكور في الورقة و هو المائة دينار بالثمان الذي نقده للدائن و هو الخمسة و التسعون دينارا، فإذا حل موعد الاستحقاق أخذ المبلغ تاما من المدين.

و صحة هذه المعاملة تتوقف على أمرين تجب مراعاتهما:

الأول: ان يكون المبلغ الذى تحتوى عليه الورقة من الأوراق النقدية، فان المبلغ إذا كان من الذهب مثلا، كان من الموزون، فلا يصح بيعه إذا كان الثمن من جنسه مع التفاضل بين العوضين لأنه ربا.

و إذا كان المبلغ من الفضة المسكوكة كانت المعاملة من الصرف، فلا تصح مع كون الثمن مؤجلا، فإن بيع الصرف كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٥٠٥

يشترط فى صحته التقابض قبل التفرق، فيبطل بدون ذلك.

و الشرط الثانى: ان يكون الثمن الذى يدفعه البنك إلى الدائن نقدا، فإنه إذا كان مؤجلا و كان المثلث مؤجلا كذلك بحسب الفرض بطل البيع، لأنه من بيع الدين بالدين.

### المسألة ٨٧:-

لا- يجوز خصم الكمبيالة إذا أجريت المعاملة بين الدائن و الطرف الثالث بصورة القرض، فإذا كان للرجل دين على رجل آخر بمائة دينار إلى مدة ستة أشهر، بموجب كمبيالة ثبت له ذلك، فلا يجوز للدائن أن يستقرض من البنك أو من التاجر خمسة و تسعين دينارا معجلة، و يحوله على المدين، ليستوفى منه المبلغ المذكور فى الكمبيالة و هو المائة دينار عند حلول موعد الاستحقاق فان ذلك من الربا المحرم.

### المسألة ٨٨:-

قد أوضحنا أن كمبيالات المجاملة لا تدل على دين حقيقى ثابت فى ذمه موقع الكمبيالة لحاملها، و انما تحكى عن دين صورى، و قد كتبت كذلك لتتزل و تقضى بالمبلغ الذى يحصل من هذا التنزيل بعض الحاجات المؤقتة.

و خصم هذه الكمبيالة يمكن حصوله بأحد وجهين، و كلاهما بصورة البيع:

الأول: أن تجرى المعاملة بين البنك و حامل الكمبيالة:

(الدائن الصورى)، فبيع البنك عليه خمسة و تسعين دينارا يدفعها اليه نقدا، بمائة دينار مؤجلة إلى مدة ستة أشهر (المدة المعينة) فى الكمبيالة، فإذا تم هذا البيع كانت الخمسة و التسعون دينارا ملكا (للدائن الصورى)

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٥٠٦

و ملك البنك فى ذمته مائة دينار، و دفع الى البنك الكمبيالة ليستلم بموجها المبلغ من (المدين الصورى) عند حلول موعد الاستحقاق، و كان ذلك حواله من الدائن على المدين (الصوريين)، و يكون توقيع المدين، الموجود فى الكمبيالة قبولا منه لهذه الحواله.

و إذا أراد الدائن أن يملك المدين المبلغ الذى اشتراه من البنك، باعه الخمسة و التسعين دينارا، بمائة دينار تبقى فى ذمته دينار الى موعد الاستحقاق، فيملك بذلك المبلغ الذى اشتراه، و يصبح مدينا حقيقيا بالمائة دينار بعد أن كان مدينا صوريا، و عليه أن يسلمها للبنك فى موعد الاستحقاق بمقتضى التحويل.

و يجوز للدائن أن يدفع إليه الخمسة و التسعين دينارا بنحو القرض فيكون مدينا له بهذا المبلغ وحده و لا يجوز أن يأخذ منه الزيادة لأنها من الربا، فإذا حل موعد الاستحقاق و طلب البنك دينه أخذ من المدين خمسة و تسعين دينارا، و وجب على الدائن أن يدفع الزيادة منه فيتم المبلغ مائة دينار و يدفع وفاء لمدين البنك.

### المسألة ٨٩:-

الوجه الثاني لخصم هذه الكمبيالة أن تجرى المعاملة بين البنك و المدين، فيبيع عليه البنك خمسة و تسعين ديناراً معجلة بمائة دينار مؤجلة إلى موعد الاستحقاق في الكمبيالة كما تقدم مع الدائن، و للدائن أن يتولى إجراء المعاملة مع البنك بالوكالة من المدين، و يتم الخصم على نهج ما سبق.

و إذا أراد المدين بعد ذلك أن يملك الدائن المبلغ، باعه

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٥٠٧

الخمس و التسعين ديناراً التي انتقلت اليه بالشراء من البنك، بمائة دينار مؤجلة في ذمة الدائن الى الموعد المعين، فيملك الدائن المبيع و يكون مديناً بمائة دينار، و يجرى فيه القول المتقدم في المسألة السابعة و الثمانين. و إذا دفع إليه الخمس و التسعين ديناراً بنحو القرض كان الحكم فيه على نهج ما سبق أيضاً في المسألة المتقدمة.

### المسألة ٩٠:-

لا يجوز خصم هذه الكمبيالة إذا أجرى بنحو القرض من البنك سواء أجرى ذلك مع الدائن أم مع المدين، بأن يقرض البنك أحدهما خمسة و تسعين ديناراً، و يأخذ منه الكمبيالة محولة باسم البنك ليستوفى بموجبها مائة دينار عند موعد الاستحقاق، فان ذلك من الربا في القرض.

### المسألة ٩١:-

قد يكون للرجل دين حاضر على شخص آخر، فيطلب المدين من الدائن أن يؤخره إلى أجل، و يدفع له بإزاء ذلك زيادة في المبلغ، أو يطلب الدائن ذلك من المدين، رغبة منه في الزيادة، و مثال ذلك أن يكون الدين مائة دينار حاضرة، فيطلب المدين أو الدائن: أن يؤجل الدين إلى ستة أشهر و يكون الدين مائة و عشرة دنانير، و الحكم هو عدم الجواز في كلتا صورتين. و قد يكون الدين مائة دينار مثلاً، مؤجلة إلى شهر، فيطلب المدين من الدائن أن يزيده في الأجل و يزيده هو في المقدار، فيكون الدين مائة و عشرة دنانير مثلاً إلى ستة أشهر، أو يطلب الدائن ذلك من المدين رغبة في الزيادة، و الحكم أيضاً هو عدم جواز ذلك في كلتا صورتين.

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٥٠٨

و قد يكون الدين مائة دينار مثلاً مؤجلة إلى شهر، فيطلب المدين من الدائن أن يؤجله في ثمانين ديناراً من الدين إلى ستة أشهر و يعجل له هو بإزاء ذلك عشرين ديناراً من الدين، أو يطلب الدائن ذلك من المدين لحاجته الى النقد الحاضر، و الحكم هو عدم جواز ذلك في كلتا صورتين أيضاً.

### المسألة ٩٢:-

قد يكون للرجل دين مؤجل على شخص إلى مدة شهر أو أكثر، و يطلب الدائن من المدين أن يعجل له وفاء الدين، و يسقط هو للمدين بإزاء ذلك مقدارا من الدين بصلح أو إبراء، أو يطلب المدين ذلك من الدائن، و الحكم هو جواز ذلك في كلتا صورتين. و قد يكون الدين مؤجلاً، و هو من الأوراق النقدية أو شبهها مما لا يكال و لا يوزن، فيطلب الدائن من المدين أن يبيع عليه الدين بأقل منه حاضراً، فيبيعه المائة دينار المؤجلة بثمانين ديناراً حاضرة، أو يطلب المدين ذلك من الدائن، و الحكم جواز ذلك في كلتا صورتين.

**المسألة ٩٣:-**

إذا كان للرجل دين من الأوراق النقدية في ذمة رجل آخر، فيجوز لهما إذا اتفقا، أن يحولا المبلغ الذي في ذمة المدين الى عمله و رقيه أخرى، و أن لم يتقابضا، فإذا قال الدائن للمدين حول ما أملكه في ذمتك من ألف دينار كويتي إلى ألف و خمسمائة دينار عراقي، و قبل المدين ذلك صح و تحول الدين من عمله الى عمله حسب ما اتفقا عليه من المبلغ.  
كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٥٠٩

**كفالة البنك****إشارة**

قد يتعهد أحد لجهة معينة، حكومية أو أهلية أن يقوم لها بإنشاء مشروع معين، كبناء مدرسة أو مستشفى، أو دار حضانه، أو غير ذلك، و توضع له المواصفات بين الطرفين، و التصاميم الهندسية، و تعين لإنشائه مقادير المال، و الأقساط التي تستوفى بها المبالغ، و الآجال التي تدفع بها الأقساط و المدة التي ينجز بها المشروع، و غير ذلك من الملابسات، و يتم التعهد و الالتزام بين المتعاقدين.  
و تشترط الجهة على المتعهد (المقاول) في عقد المعاملة:

أن يقدم لها ضمانا ماليا، يعوضها عما أصابها من خسائر، إذا اتفق أن المتعهد (المقاول) نكل فلم يقيم بما تعهد به، أو انسحب قبل أن يتم المشروع، أو كان ما صدر منه مخالفا لما اتفقا عليه في العقد بينهما، و تطلب منه كفيلا معتمدا يكفله بذلك.  
و المتعارف في ذلك ان يرجع المتعهد الى البنك ليكفله بذلك للجهة المتعهد لها، فإذا كان المتعهد (المقاول) موثوقا عند البنك أصدر البنك كتابا إلى الجهة يتعهد فيه بأنه كفيل للمتعهد و ضامن للمبلغ الذي تطلبه الجهة منه إذا هو لم يقيم بانجاز المشروع حسب ما اتفق عليه الطرفان.

و من المتعارف كذلك ان البنك يأخذ من المتعهد مبلغا معيناً من المال يآزاء كفالته و تزويده بهذا المستند.

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٥١٠

**المسألة ٩٤:-**

تصح هذه المعاملة بين الطرفين إذا أجريت بينهما بنحو عقد الإجارة أو الصلح، و ذكرت في العقد البنود التي يتفقا عليها بينهما، و ذكرت فيه الشروط التي تشترطها الجهة على المتعهد، أو يشترطها المتعهد (المقاول) على الجهة، و يجب على كل واحد منهما الوفاء بالعقد و بما التزم به لصاحبه من شرط و ضمان. و يجب على المتعهد (المقاول) أن يتولى إنشاء المشروع اما بالمباشرة بنفسه، أو بتهيئة العمال الذين يباشرون العمل حسب ما يتفق عليه الطرفان.

و يجب عليه كذلك أن يقدم الضمانات التي اشترطتها عليه الجهة المتعهد لها، و الكفالة التي طلبتها، و يجب على الجهة المتعهد لها أن تفي له بكل ما التزمت به في العقد من بنود، و دفع مبالغ، و أقساط، و مواعيد و التزامات.

**المسألة ٩٥:-**

تصح كفالة البنك أو المصرف أو التاجر للمتعهد (المقاول) في ضماناته و التزاماته للجهة المتعهد لها حسب ما يتفق عليه الكفيل و المكفول، و ترضى به الجهة المكفول لها، و تتأدى هذه الكفالة بالإيجاب من الكفيل و القبول من الجهة المتعهد لها و لو بالكتابة، ثم

تزويد المكفول بمستند الكفالة الذي يصدره البنك الكفيل و تعتمد عليه الجهة المكفول لها.

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٥١١

#### المسألة ٩٦:-

يجوز للبنك أو الصراف أو التاجر إذا قام بكفالة المتعهد (المقاول) عند الجهة المتعهد لها: أن يأخذ من المتعهد المبلغ الذي اتفقا عليه من المال عوضا عما قام به من كفالة، أما بأن يجعله الطرفان أجره للكفيل على العمل، و اما بأن يكون جعالة له على قيامه به.

#### المسألة ٩٧:-

إذا لم يتم المتعهد بانجاز المشروع للجهة المتعهد لها حسب ما اتفقا عليه في المعاملة بينهما و جب عليه أن يدفع المبلغ الذي اشترط عليه في العقد، و إذا هو لم يف به رجعت الجهة المتعهد لها الى البنك (الكفيل) فأخذت منه ذلك و فاء بكفالته و ضمانه، فإذا دفعه البنك (الكفيل) إلى الجهة المتعهد لها رجع به الكفيل الى المتعهد (المقاول) فأخذه منه، فان تعهد البنك و كفالته انما كانا يطلبه فعليه ضمان المبلغ.

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٥١٢

### فتح الاعتماد

#### إشارة

من المعروف أن الحكومات لا تسمح لأحد باستيراد أى بضاعة من الخارج الى البلاد، و لا لتصديرها من البلاد الى الخارج الا بتوسط البنك، و سبب ذلك ان الحكومات- محافظة على اقتصاد البلاد- لا تسمح بتحويل المال الى الخارج إلا بإذنها و تحت إشرافها، و من البين ان الاستيراد لا يكون الا بتحويل الثمن إلى الجهة المصدرة و كذلك التصدير، فان المصدر لا يمكنه ان يستلم ثمن البضاعة من التاجر الذي يشتريها الا من طريق البنك.

و لذلك فلا بد لأى تاجر أو جهة تريد استيراد بضاعة من أن تطلب من البنك أن يفتح لها اعتمادا مستنديا لذلك، و كذلك الشركة أو التاجر الذي يريد التصدير.

فالتاجر الذي يريد استيراد البضاعة، عليه أن يتفق أولا مع الشركة المصدرة لتلك البضاعة أو وكيلها، فيعينان نوع البضاعة التي يطلبها التاجر، و أوصافها، و الشروط التي يشترطها التاجر أو تشترطها الشركة، و المقادير المطلوبة، و الأسعار المحددة، فإذا تم الاتفاق بينهما و تبادلًا- إرسال القوائم: رجع التاجر المستورد الى البنك، فأطلعه على الاتفاق و طلب منه فتح الاعتماد، و دفع اليه بعضا من ثمن البضاعة، فيبتدئ بعد ذلك دور البنك فى العمل فيتصل بالشركة المصدرة، و يدفع لها ثمن البضاعة كاملا، و تسجل البضاعة باسم البنك و تشحن و يتم تصديرها و التأمين عليها و إرسالها.

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٥١٣

فإذا وصلت البضاعة المرسله، و علم البنك بوصولها أعلم التاجر المستورد بذلك، فإذا حضر هو أو وكيله سلم اليه البنك مستندات البضاعة، و دفع الى البنك ما بقى عليه من الثمن، و هو القسم الذي دفعه البنك من ماله إلى الشركة، ثم حول البنك البضاعة من اسمه الى اسم التاجر، و أخذ منه مبلغا معينًا بإزاء خدماته و أعماله التي قام بها للمستورد، و أخذ منه فائدة لبقية الثمن التي دفعها البنك من ماله إلى الشركة، من يوم تسليمه المبلغ إلى الشركة إلى يوم قبضه من التاجر.

**المسألة ٩٨:-**

يصح أن تجرى هذه المعاملة بين التاجر المستورد و البنك، بنحو عقد الإجارة فيستأجر التاجر البنك ليقوم له بالأعمال المتقدم ذكرها حتى تصل إليه البضاعة و تسجل باسمه و يجعل المبلغ المعين الذي يطلبه البنك أجرة له على ذلك. و أما الفائدة التي يأخذها البنك لبقية الثمن التي دفعها من ماله للشركة، فالظاهر أنها ليست من الربا المحرم فيجوز للتاجر دفعها و يحل للبنك أخذها، فإن البنك لا يقرض المال المذكور للتاجر المستورد و إنما يدفعه إلى الشركة من ماله بأمر التاجر حين طلب منه فتح الاعتماد، فيجب على التاجر ان يدفع للبنك عوض ذلك المال، لانه السبب في نقله الى ملك الشركة، فإذا طلب البنك على هذا المال فائدة فهي ليست فائدة على قرض فلا تكون محرمة.

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٥١٤

**المسألة ٩٩:-**

و يصح أن تجرى المعاملة المذكورة بين التاجر المستورد و البنك بنحو عقد الجعالة، فيجعل التاجر المبلغ المعين الذي يطلبه البنك منه جعالة للبنك إذا قام له بالعمل حتى أتمه و أكمل الاستيراد، و قد تقدم حكم الفائدة.

**المسألة ١٠٠:-**

و يصح أن تجرى المعاملة بينهما بصورة عقد البيع، فيحضر البنك المقدار الذي يحتاج إليه في ثمن البضاعة من عملة بلد التصدير، فيبيع ذلك على التاجر المستورد بما يعادله من عملة بلد الاستيراد و يضيف اليه المبلغ الذي يطلبه البنك من المستورد بإزاء أعماله و خدماته، و يضيف اليه كذلك الفائدة التي يطلبها لبقية الثمن التي تبقى في ذمة المستورد الى وقت التسليم، فيكون جميع ذلك ثمنًا للمبيع، فإذا تم البيع كذلك، و أصبحت العملة المبيعة ملكًا للمستورد أخذها البنك ليدفعها إلى الشركة المصدرة ثمنًا للبضاعة و ملك البنك في ذمة المستورد جميع ثمن هذا المبيع، و ملك في ضمنه المبلغ الذي يطلبه من المستورد و ملك معه الفائدة فإنهما جزء من ثمن هذه الصفقة، و على المستورد أن يدفع ذلك كله للبنك عند وصول البضاعة و تسجيلها باسمه.

**المسألة ١٠١:-**

لا تصح هذه المعاملة إذا أجريت بين البنك و المستورد بنحو القرض، و صورة ذلك أن يقرض البنك التاجر المستورد بقية الثمن بشرط الفائدة ثم يقبضه هو بالوكالة عنه ليدفعه إلى الشركة ثمنًا للبضاعة حين تصديرها، فان ذلك يكون

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٥١٥

من الربا المحرم، و لذلك فلا تصح المعاملة و لا يجوز للبنك أخذ العمولة عليها.

**المسألة ١٠٢:-**

الاعتماد في التصدير كالاعتماد في الاستيراد، فكلاهما توسط للبنك في إتمام العملية، فيتعهد البنك بموجب الاعتماد بقبض البضاعة و إيصالها و تأدية ثمنها و ما يرتبط بذلك و ما يتوقف عليه من أعمال، فيصح بأحد الوجوه المتقدم ذكرها و تلحقه أحكامها.

**المسألة ١٠٣:-**

قد لا يكون للشركة أو الجهة المصدرة وكيل أو فرع في بلد الاستيراد، ليتفق معه المستورد على البضاعة التي يريد، فيطلب المصدر أو المستورد وساطة البنك، فيرسل المصدر الى بنك ذلك البلد قوائم البضاعة الموجودة لديه و المشتملة على أوصافها و كمياتها و أسعارها، و يطلب منه عرضها على المستورين هناك، فإذا عرضها البنك و قبلها المستورد تفاهم مع المصدر بالمخبرة أو المراسلة أو بواسطة البنك، فإذا حصل الاتفاق بينهما فتح الاعتماد.

و لا ريب في أن البنك يستحق على المصدر بعمله هذا عمولة معينة غير ما يستحقه بفتح الاعتماد. و كذلك الشأن في المستورد فإنه قد يرسل الى البنك قوائم البضاعة التي يرغب فيها و يذكر أوصافها و كمياتها و يطلب منه أن يعرضها على الشركة المصدرة، فإذا عرضها البنك و رغب المصدر اتصل بالمستورد و بدأ التفاهم بينهما، و استحق البنك بذلك من المستورد العمولة المعينة.

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٥١٦

#### المسألة ١٠٤:-

إذا وصلت البضاعة الى الميناء و أعلم البنك بذلك، أخبر المستورد بوصولها، ليحضر هو أو وكيله فيسلمه البنك مستندات البضاعة، و يدفع هو للبنك بقية الثمن و تسجل البضاعة باسمه و يسلمها له و يعين لذلك موعدا، فإذا لم يحضر المستورد في الموعد أو وكيله و لم يتسلم البضاعة قام البنك بخزن البضاعة و حفظها على حساب المستورد الى أن يستلمها، و عليه أن يدفع الى البنك أجره معينة لقيامه بذلك، و ليس له الامتناع من ذلك، فإنه أحد شروط البنك على المستورد في فتح الاعتماد، و كذلك الحكم على الجهة المصدرة إذا اتفق لها نظير ذلك فخزن البنك البضائع على حسابها، فعليها أن تدفع له الأجره لقيامه بخزن البضائع و حفظها و فاء بالشرط.

#### المسألة ١٠٥:-

إذا تخلف مالك البضاعة: (المستورد أو المصدر) عن استلامها و دفع المبالغ المستحقة للبنك عليه، فان البنك يحدد له موعدا، و ينذره بأنه إذا لم يتسلم البضاعة في الموعد المعين، و لم يدفع للبنك ديونه المستحقة عليه، فان البنك يتولى بيع البضاعة و يستوفي ديونه من أثمانها.

و الظاهر جواز ذلك للبنك، فإنه أحد الشروط التي يأخذها البنك على التاجر في العقد الصادر بينهما في فتح الاعتماد، فيكون البنك و كيلا عنه بموجب هذا الشرط في بيع البضاعة و قبض ثمنها و يصح هذا البيع و يملكها المشتري.

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٥١٧

#### المسألة ١٠٦:-

ما ذكرنا من أحكام المعاملة مع البنك إنما تجرى في البنوك الأهلية، و اما البنوك الحكومية و المشتركة، فتتوقف صحة المعاملة على اجازة الحاكم الشرعى كما ذكرناه سابقا في المسألة الرابعة و الستين و ما بعدها.

#### المسألة ١٠٧:-

قد يعزم الإنسان على السفر الى بلد معين أو الى عدة بلاد، و هو يحتاج في سفره الى مقادير من المال، و يخشى على المال إذا صحبه معه من التلف أو الضياع، فيرجع في ذلك الى البنك و يدفع له مبلغا من المال، فيزوده بكتاب الى بنك معين أو الى بنوك عالمية أن

يسددوا له حاجته من المال، بمقادير لا تتجاوز حدا يعينه لهم في الكتاب، و يسمى هذا الكتاب في عرف البنوك خطاب الاعتماد، و يأخذ البنك من ذلك الشخص عمولة معينة بإزاء تزويده بهذا الخطاب.  
و الظاهر صحة هذه المعاملة، فإن الشخص قد أقرض البنك بحسب المفروض قرضا لا زيادة عليه، و العمولة التي تؤخذ منه انما هي فائدة ترجع الى البنك و هو المدين، فلا يشملها دليل التحريم كما سبق بيانه.  
كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٥١٨

### العمل في البنك

#### المسألة ١٠٨:-

لا يجوز للإنسان الدخول في العمل للبنك إذا كان العمل هو اجراء المعاملات الربوية، أو ضبطها و تدوينها، أو التسهيل لها، أو كان من الأعمال المحرمة الأخرى، كشراء البضائع المحرمة و بيعها، و غير ذلك مما هو محرم في شريعة الإسلام، و لا يجوز له أخذ الأجرة على هذه الاعمال.  
و يجوز له الدخول في أعمال البنك غير المحرمة، كما يجوز له أخذ الأجرة عليها، فإذا كان من البنوك الأهلية أو بنوك غير المسلمين أخذ الأجرة من البنك، و إذا كان من البنوك الحكومية أو المشتركة احتاج في قبض الأجرة منه و في صحة التصرف فيها إلى اذن الحاكم الشرعى.

#### المسألة ١٠٩:-

لا يجوز للإنسان الدخول في العمل إذا كان بعضه مباحا و بعضه محرما، و كان البعض المحرم جزءا ملحوظا من وظيفته التي يستحق بها الأجرة من البنك، و إذا لم يكن العمل المحرم جزءا ملحوظا في الوظيفة لم يحرم عليه الدخول فيها، و حرم عليه ذلك العمل نفسه.

#### المسألة ١١٠:-

إذا كان عمله في المعاملات الربوية و كانت مهمته هي توجيه هذه المعاملات و إجراؤها على الوجوه الصحيحة في الإسلام، بحيث لا يجرى مع العميل معاملة محرمة، لم يكن في دخوله بأس، بل كان مثابا و مأجورا على ذلك ان شاء الله تعالى.  
كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٥١٩

### الصلاة في الطائرة

#### المسألة ١١١:-

تصح الصلاة في الطائرة إذا تمكن المكلف فيها من تعيين القبلة، و استطاع أن يأتي بالصلاة تامة بواجباتها و شرائطها، و تجزيه، فلا تجب عليه إعادتها إذا نزل من الطائرة و ان كان الوقت باقيا.  
و إذا لم يستطع الإتيان بالصلاة التامة، و كان في سعة من الوقت بحيث يمكنه أن يأتي بالصلاة التامة بعد نزوله من الطائرة قبل أن



يخرج الوقت، وجب عليه تأخير الصلاة و لم يجز له الإتيان بها في الطائفة في أول الوقت، و لم تجزه إذا صلاها كذلك، سواء كان الخلل في صلاته لعدم تعيين القبلة أم لعدم إمكان الاستقبال أم لفقد بعض الشرائط أو الواجبات الأخرى، و لو لعدم الاستقرار أو الاستقلال في القيام أو في الركوع أو السجود و نحو ذلك.

### المسألة ١١٢:-

إذا ضاق على المكلف وقت الصلاة و هو في الطائفة و جب عليه أن يأتي بالصلاة بما يمكنه منها، فإذا عين القبلة في جهة و جبت عليه الصلاة الى تلك الجهة، و إذا لم يحصل له ذلك اعتمد على الامارات و العلامات التي توجب الظن، فإذا ظن في جهة أنها القبلة صلى إليها و إذا لم يمكنه ذلك صلى إلى أربع جهات على الأحوط، و إذا ضاق الوقت الا عن صلاة واحدة صلاها الى أى جهة شاء، و إذا لم يمكنه الصلاة مستقرا أو مستقلا في قيامه أو في ركوعه أو سجوده لاضطراب الطائفة، صلى معتمدا على شيء أو بما يمكنه كما يفعل المعذور في غير الطائفة.

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٥٢٠

### المسألة ١١٣:-

إذا كان المكلف في سعة من الوقت، و لكنه علم أنه لا ينزل من الطائفة و لا يتمكن من الصلاة التامة قبل أن يخرج الوقت، جاز له أن يأتي بالصلاة في الطائفة في أول وقتها بما يستطيع من صلاة المعذور، فإذا استمر به العذر حتى خرج وقت الصلاة أجزأته صلاته التي اتى بها، و إذا اتفق انه نزل من الطائفة قبل أن يخرج الوقت و تمكن من الإتيان بالصلاة التامة و جبت عليه إعادة الصلاة.

### المسألة ١١٤:-

إذا دخل وقت الصلاة على المكلف، و تمكن من الإتيان بالصلاة تامة الأجزاء و الشرائط، فأخر صلاته متعمدا حتى دخل الطائفة، فاضطر الى أن يأتي فيها بصلاة المعذور أتى بالصلاة كذلك، و لا يترك الاحتياط بقضاء هذه الصلاة بعد نزوله من الطائفة، و خصوصا إذا كان يعلم من أول الأمر انه لا يتمكن في الطائفة الا من صلاة المعذور، و ان كان الظاهر صحة صلاته. و الحمد لله حق حمده في المبدأ و الختام و صلواته الدائمة على سيد رسله محمد و آله أجمعين.

محمد أمين

بصرى بحراني، زين الدين، محمد امين، كلمة التقوى، ٧ جلد، سيد جواد وداعي، قم - ايران، سوم، ١٤١٣ هـ ق

## الجزء الخامس

### المعاملات

### كتاب الشفعة

## إشارة

فَأَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَى رَسُولِهِ وَعَلَى الْمُؤْمِنِينَ وَأَلْزَمَهُم كَلِمَةَ التَّقْوَى، وَكَانُوا أَحَقَّ بِهَا وَأَهْلَهَا، وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا.  
كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٣

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين الرحمن الرحيم، وأفضل صلواته و تسليماته و بركاته الدائمة و رحماته الشاملة المباركة على سيد الأولين و الآخرين محمد و آله المطهرين المعصومين المنتجين.

رَبَّنَا أْتِمِّمْ لَنَا نُورَنَا وَ اغْفِرْ لَنَا إِنَّكَ عَلَيَّ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ.

و بعد فهذا هو الجزء الخامس من رسالته كلمة التقوى، و هو يحتوى على كتاب الشفعة، و كتاب الجعالة، و كتاب العارية، و كتاب الوديعه، و كتاب إحياء الموات، و ما يتبع ذلك من المشتركات العامة، و كتاب المزارعة و المساقاة و كتاب السبق و الرماية، و كتاب الإقرار، من كتب المعاملات و من الله عز اسمه اسأل لى و لجميع إخوانى فى دينى و أوليائى فيه ان يتم علينا نعمه، و يتفضل علينا بالمزيد من فضله و طوله و هداه، و أن يزكى أنفسنا و يثبت أقدامنا، و يبلغنا ما نأمل من توفيقه و رعايته و كفايته فى جميع أمورنا فى دنيانا و آخرانا. انه أرحم الراحمين و خير الغافرين و أن يستجيب.

لعبده المفتقر اليه محمد أمين زين الدين

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٤

كتاب الشفعة و هذا الكتاب يشتمل على ثلاثة فصول:

## الفصل الأول فى موارد ثبوت الشفعة و شروطها

## (المسألة الأولى):

إذا كانت العين المملوكة مشتركة بين شخصين على وجه الإشاعة بينهما، ثم باع أحد الشريكين حصته المشاعة من العين على شخص آخر غير شريكه، ثبت لشريكه الحق فى أن يملك الحصه المبيعه بالثمن الذى اشتراها به الأجنبى، و كان الشريك أحق بها من ذلك الأجنبى، و إن لم يرض المشتري بتملكه و شفيعته، و هذا إذا اجتمعت الشروط الآتى بيانها و يسمى هذا الحق الذى يثبت له حق الشفعة و يسمى الشريك الذى ثبت له حق التملك شفيعا.

## (المسألة الثانية):

يثبت حق الشفعة للشريك إذا كان المبيع من الأعيان غير المنقولة، كالبساتين و المساكن و العقارات و غيرها، سواء كان مما يقبل القسمة أم كان مما لا يقبلها عادة كالدور و العقارات الضيقة، و تثبت الشفعة أيضا على الأصح فى الشجر و النخيل و الأبنية، و التمار على النخيل و الأشجار إذا باعها الشريك كذلك، و تثبت أيضا فى الأعيان المنقولة كالثياب و المتاع و الآلات و الحيوان و المماليك من الإنسان و نحو

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٥

ذلك، فإذا كانت العين المبيعه فى جميع هذه الصور مشتركة بين شريكين على نحو الإشاعة، و باع أحدهما حصته على شخص غير شريكه استحق شريكه أن يشفع فى الحصه المبيعه فيتملكها بالثمن الذى جرى عليه عقد البيع على ذلك المشتري و إن كانت العين

من المنقولات أو كانت مما لا تقبل القسمة عادةً.

### (المسألة الثالثة):

لا- تثبت الشفعة على الأحوط، ان لم يكن عدم ثبوتها هو الأقوى: فى السفينة و لا- فى النهر و لا فى الطريق و لا فى الحمام و لا فى الرحى، إذا كانت هذه الأشياء مشتركة بين مالكين و كانت غير قابلة للقسمة، فإذا باع أحد الشريكين فيها حصته من العين على شخص ثالث فلا شفعة للشريك الثانى فى الحصه، فتستثنى هذه الأشياء الخمسة من المبيعات المشتركة التى تثبت فيها الشفعة.

### (المسألة الرابعة):

يشترط فى ثبوت حق الشفعة ان تكون العين المبيعة مشتركة و مشاعه غير مقسومه بالفعل كما تقدم بيان ذلك، فإذا قسمت العين المشتركة و تعين لكل من المالكين نصيبه الخاص منها ثم باع أحدهما حصته التى يختص بها بعد القسمة فلا شفعة لشريكه فى المبيع، عدا الصورة التى سيأتى استثناءها و لا شفعة بسبب الجوار، فإذا كانت لكل واحد من المتجاوزين دار يختص بملكها تقع فى جنب دار صاحبه ثم باع أحدهما داره على شخص ثالث لم يثبت لجاره حق الشفعة فى الدار المبيعة المجاورة له، و كذلك إذا كان الشخصان شريكين فى دار غير مقسومه بينهما و كانت لأحد الشريكين دار ثانية يختص بملكها تقع فى جنب الدار المشتركة المذكورة فإذا باع تلك الدار التى يختص بها على احد لم يثبت لشريكه فى الدار المشتركة

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٦

حق الشفعة فى بيع داره الخاصة. و يلاحظ الاستثناء الذى سنذكره فى المسألة الآتية فإنه يعمّ الفروض الثلاثة التى ذكرناها فى هذه المسألة.

### (المسألة الخامسة):

إذا قسمت الدار المشتركة بين شخصين، و انفرد كل واحد من الشريكين بحصه خاصه منها و زالت الإشاعه بينهما، فلا شفعة إذا وقع بيع لإحدى الحصتين بعد القسمة و الافراز، و قد ذكرنا هذا فى المسألة الماضيه.

و يستثنى من هذا الحكم ما إذا كان الطريق الى الحصتين مشتركاً بينهما لم يقسم، فإذا باع احد الشريكين حصته المعينه له من الدار المقسومه على شخص آخر و ضم البائع إليها فى البيع حصته المشاعه من الطريق الذى لم يقسم، ثبت للشريك الثانى حق الشفعة فى كل من الحصه المبيعة من الدار، و من الطريق غير المقسوم الذى جرى عليه البيع.

و مثله الحكم فى المالكين المتجاوزين، فإذا كان بينهما طريق يشتركان فى ملكه على وجه الإشاعه، و باع أحدهما داره الخاصه به، و باع معها حصته المشاعه من الطريق المشترك على شخص ثالث، ثبت لجاره حق الشفعة فى الدار المبيعة مع الحصه من الطريق فيجوز له ان يملكها بالثمن الذى جرى عليه عقد البيع على ذلك المشتري و كذلك الحكم فى الفرض الأخير من المسألة المتقدمه.

### (المسألة السادسة):

إذا باع الشريك حصته التي عينت له من الدار بعد قسمتها مع شريكه فيها و لم يضم إليها في المبيع حصته من الطريق المشترك، فلا شفعة لشريكه في بيع الحصه من الدار كما قلنا و لا في الحصه من الطريق، و لا حق للمشتري في الحصه كلمه التقوى، ج ٥، ص: ٧

من الطريق أيضا و تبقى ملكا لصاحبها، فإذا باعها بعد ذلك وحدها كان لشريكه في الطريق حق الشفعة فيها إذا كان الطريق المشترك قابلا- للقسمه، و كذلك الحكم إذا باع الجار داره المجاورة لصاحبه و لم يضم إليها في البيع حصته من الطريق المشترك بينهما، فلا- شفعة لجاره في بيع الدار و لا في الحصه من الطريق، و ان كان شريكا له فيه، و إذا باع الحصه من الطريق منفردة كان لشريكه في الطريق حق في الشفعة في بيعها إذا كان الطريق قابلا للقسمه.

### (المسألة السابعة):

يختص ثبوت الحق الذي ذكرناه في المسألة الخامسة بالدار المشتركة إذا قسمت ثم باع الشريك حصته منها بعد قسمتها و افرازها، و لا- يجرى في الاملا-ك الأخرى المشتركة كالبساتين و المحلات و الدكاكين و العقار، فإذا قسمت و باع الشريك حصته منها بعد القسمه و إفراز الحصه على أجنبي فلا شفعة للشريك في الحصه المبيعه و ان اشتركت معه في الطريق. نعم، يجرى ذلك على الظاهر في الدار المشتركة إذا قسمت، ثم غير الشريك حصته بعد قسمه الدار و إفراز الحصه فبناها دكاكين أو محلات أو عقارا أخر أو جعلها أرضا فارغة لبعض الغايات المقصودة في ذلك أو صيرها بستانا، فإذا باعها بعد تغييرها و ضم إليها حصته من الطريق المشترك بينه و بين شريكه ثبت للشريك حق الشفعة في المبيع.

### (المسألة الثامنة):

لا يلحق اشتراك الدارين بنهر أو بئر أو بساقية باشتراكهما بالطريق في الحكم المتقدم كما يراه جماعة من العلماء فإذا قسمت الدار المشتركة إلى دارين أو إلى كلمه التقوى، ج ٥، ص: ٨

حصتين و انفرد كل واحد من الشريكين بواحدة منهما، ثم باع احد الشريكين حصته التي عينت له من الدار على شخص ثالث و باع معها حصته المشاعة من النهر أو الساقية أو البئر المشترك بينها و بين الحصه الأخرى بضمن معلوم، لم يثبت للشريك الآخر حق الشفعة في الدار المبيعه، و كذلك في الدارين المتجاورين إذا باع احد الجارين داره المعلومه مع حصته المشاعة من النهر أو الساقية أو البئر المشترك فلا يثبت بذلك لجاره حق الشفعة في الدار المبيعه.

نعم يثبت للشريك حق الشفعة إذا باع شريكه حصته من البئر المشترك و يثبت له حق الشفعة إذا باع شريكه حصته من النهر أو من الساقية إذا كانا قابلين للقسمه، و لا شفعة له فيهما إذا كانا غير قابلين لها و قد ذكرنا هذا في المسألة الثالثة

### (المسألة التاسعة):

يشترط في ثبوت حق الشفعة أن تكون العين مشتركة بين شخصين لا أكثر فإذا زاد عدد الشركاء في العين على اثنين و باع بعضهم حصته منها لم تثبت الشفعة في بيعها للشركاء الآخرين، و الظاهر عدم الفرق بين أن يكون الشريك الذي يبيع حصته واحدا منهم

فيتعدد الشفعاء فيها، و أن يكون متعددا، فيتساوى عدد من يبيع من الشركاء و من يشفع أو يختلف، بل و ان باعوا جميعا الا واحدا منهم فيكون هو الشفيح وحده، فلا تثبت الشفعة حتى في هذه الصورة.

### (المسألة العاشرة):

إذا كانت العين مشتركة بين مالكين لا أكثر، ثم باع أحد المالكين حصته المشاعة على شخصين أو على أكثر، ثبت لشريكه في العين حق الشفعة في حصته التي باعها، و ان أصبح الشركاء في العين متعددين بعد هذا البيع، و جاز للشريك أن كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٩  
يشفع في جميع الحصص فتصبح العين بعد أخذه بالشفعة كلها ملكا له خاصة، و جاز له أن يعض في أخذه بالشفعة، فيشفع في نصيب بعض المشتريين بما ينوبه من الثمن، و لا يشفع في نصيب الباقي منهم.

### (المسألة ١١):

لا يشترط في ثبوت حق الشفعة أن يكون الشريكان متساويين في مقدار ما يملكانه من العين، فإذا ملك أحدهما ثلث العين أو ربعها أو أقل من ذلك أو أكثر و ملك الثاني الباقي منها، ثم باع أحدهما حصته منها على شخص ثالث غيرهما استحق الشريك الآخر الشفعة فيها سواء كان أقل من البائع حصصه أم أكثر، و مثال ذلك أن يموت الأب و يخلف بعد موته ولدا و بنتا، و يترك لهما دارا، فيرث الولد ثلثي الدار و ترث البنت الثلثا، فإذا باع الولد حصته و هي الثلثان جاز للبنت أن تشفع في بيع حصص أخيها و ان كانت هي أقل نصيبا منه، و إذا باعت البنت حصتها و هي الثلث جاز للولد أن يشفع في حصص أخته و ان كان أكثر نصيبا منها.

### (المسألة ١٢):

إذا باع أحد الشريكين في العين بعضا من حصته التي يملكها فيها ثبت لشريكه حق الشفعة في ذلك البعض الذي باعه من الحصص، فإذا أخذ بالشفعة ملك ذلك البعض المبيع من الحصص بالثمن المعين الذي جرى به البيع و بقي البعض الذي لم يجر عليه البيع من الحصص في ملك البائع فلا يختص ثبوت حق الشفعة في أن يبيع الشريك جميع حصته من العين.

### (المسألة ١٣):

لا يثبت حق الشفعة في غير البيع من المعاضات، فإذا صالح الشريك أحدا كلمة التقوى، ج ٥، ص: ١٠  
على حصته المشاعة من العين المشتركة بينه و بين المالك الآخر بعوض معلوم، أو و هبها للغير هبة معوضة بعوض معين أو جعل حصته صداقا لامرأة في زواج، أو جعلتها المرأة فدية في خلع أو مبارأة، أو جعلت عوضا لشيء في إحدى المعاملات الأخرى، لم يثبت للشريك الثاني حق الشفعة فيها في جميع هذه الفروض.

**(المسألة ١٤):**

إذا باع الرجل على أحد دارا أو متاعا أو شيئا آخر يختص به ملكه ولا يكون مشتركا بينه وبين مالك آخر، وضم إليه في البيع حصه مشاعه من دار أو عين أخرى يشترك فيها مع غيره، فباعهما معا صفقة واحدة بثمن واحد معلوم، ثبت لشريكه حق الشفعة في الحصه المبيعه من العين المشتركة بما ينوب عن تلك الحصه من الثمن ولا شفعه له في الدار أو الشيء الذي يختص به البائع.

**(المسألة ١٥):**

لا- يثبت حق الشفعة لمتولى الوقف، ولا- للشخص الموقوف عليه وان كان واحدا، إذا باع شريكه حصته المملوكة له من العين المشتركة بين الوقف والمالك المذكور، ومثال ذلك أن تكون دار أو عين أخرى مشتركة على وجه الإشاعه بين وقف وملك مطلق، فحصره مشاعه من تلك الدار موقوفه على جهه خاصه، أو على شخص موقوف عليه، وحصه أخرى مشاعه من الدار مملوكة لمالك معين يتصرف فيها كيف يشاء، فإذا باع الشريك حصته التي يملكها من الدار على أحد، فلا شفعه لمتولى الجهه الموقوف عليها أو الشخص الموقوف عليه في الحصه التي باعها الشريك من العين.

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ١١

و إذا طرأ للحصه الموقوفه- في المثال الذي ذكرناه- بعض الطوارئ المسوغه لبيع الوقف، فان كان الوقف على جهه خاصه، و باع متولى الوقف تلك الحصه الموقوفه جاز للشريك المالك للحصه الثانيه أن يشفع في البيع، وان كان الوقف على شخص موقوف عليه و باع الحصه الموقوفه عليه أشكال الحكم بثبوت الشفعه للشريك، وان كان الشخص الموقوف عليه واحدا عند بيع الوقف، فان الموقوف عليه متعدد غير منحصر في أصل الوقف، بحسب العاده المتعارفه في الوقف و إلا تكن من المنقطع الآخر و أشد من ذلك اشكالا ما إذا تعدد الأشخاص الموقوف عليهم عند بيع الحصه الموقوفه.

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ١٢

**الفصل الثاني في الشفيع****(المسألة ١٦):**

لا يثبت حق الشفعة للكافر إذا كان المشتري الذي باع الشريك عليه حصته مسلما، ولا فرق في هذا الحكم بين أصناف الكفار و ملهم، ولذلك فيشترط في ثبوت الحق للشفيع أن يكون مسلما إذا كان الذي اشترى الحصه مسلما، سواء اشترها من مسلم أم من كافر حربى أو ذمى أو مرتد، و يثبت حق الشفعة للشفيع المسلم على المشتري سواء كان مسلما أم كافرا حربيا أو ذميا أو مرتدا، و تثبت الشفعة للكافر على المشتري إذا كان كافرا و ان خالفه في الصنف أو فى الملئه، نعم يشكل الحكم بثبوت الشفعة للكافر على المشتري إذا كان مرتدا.

**(المسألة ١٧):**

يشترط في ثبوت حق الشفعة للشفيع أن يكون قادرا على تأدية الثمن تماما عند أخذه بالشفعة ولو بالاقتراض أو بيع بعض ما يملك، فلا يثبت له حق الشفعة إذا كان عاجزا عن أداء جميع الثمن أو عاجزا عن أداء بعضه، ولا يكفي في تحقق هذا الشرط أن يضمن الثمن عنه ضامن، وان كان موثوقا به أو يجعل عليه رهنا، وإذا رضى المشتري بتأجيل الثمن أو رضى بضمان الضامن أو بالزهن صح ولم يسقط

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ١٣

حقه من الشفعة.

### (المسألة ١٨):

إذا أخذ الشريك بالشفعة وخرج من المكان ليحضر الثمن و كان مع المشتري في بلد واحد، انتظر به ثلاثة أيام من الوقت الذي أخذ فيه بالشفعة، فإن هو أحضر المال في المدة نفذت شفעתه و كانت الحصه المبيعه ملكا له، و إذا انقضت الأيام الثلاثة و لم يحضر الثمن فيها، نفذ البيع للمشتري و سقطت شفعة الشفيع و يكفي في المدة أن تكون الأيام الثلاثة ملفقة، فإذا أخذ الشريك بالشفعة في أول الساعة الرابعة من النهار كانت نهاية المدة في أول الساعة الرابعة من اليوم الرابع. و إذا كان المال في بلد آخر انتظر بالشفيع مدة يمكنه فيها السفر بحسب العادة المتعارفة بين الناس الى البلد الذي فيه المال و الرجوع منه، و يزيد على ذلك بثلاثة أيام بعد رجوعه فإن أحضر الثمن في تلك المدة صحت شفעתه، و إذا انتهى الأجل و لم يحضر الثمن فلا شفعة له، و تكفي المدة الملفقة أيضا كما تقدم.

### (المسألة ١٩):

إذا كان تأجيل دفع الثمن الى أن يسافر الشريك أو وكيله الى البلد الآخر الذي يدعى وجود المال فيه، ثم الرجوع منه مما يوجب الضرر على المشتري فالظاهر سقوط حق الشريك من الشفعة و نفوذ البيع في الحصه للمشتري.

### (المسألة ٢٠):

لا يشترط في ثبوت حق الشفعة للشفيع ان يكون حاضرا في المجلس الذي جرى فيه عقد البيع للحصه، أو يكون حاضرا في بلد البيع، فإذا وقع البيع على الحصه من العين المشتركة بينه و بين شريكه البائع، و كان الشفيع غائبا عن المجلس

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ١٤

أو غائبا عن البلد، ثم علم به بعد مدة كان له حق الشفعة في الحصه، و لم يسقط حقه بذلك، و ان كانت المدة طويلة، بل يكون له حق الشفعة و ان كان بلده غير بلد البيع فإذا علم به جاز له أن يأخذ بالشفعة.

و إذا كان للشفيع وكيل مفوض في التصرف عنه، و ان كانت وكالته إياه على نحو العموم، أو كان له وكيل في الأخذ بالشفعة، جاز للوكيل العام أو الخاص أن يأخذ له بالشفعة إذا علم و ان لم يعلم الموكل نفسه بالبيع.

### (المسألة ٢١):

يثبت حق الشفعة للشريك و ان كان سفيها قد حجر عليه في التصرف لسفهه و يأخذ له وليه الشرعي بالشفعة، و إذا علم الولي الشرعي بثبوت حق الشفعة للسفيه على الوجه الصحيح، و اذن الولي للسفيه في أن يأخذ لنفسه بالشفعة، جاز له أن يتولى ذلك و يأخذ بالشفعة، و إذا سبق السفيه فأخذ لنفسه بالشفعة ثم أجاز الولي فعله بعد الأخذ صحت شفيعته و نفذت. و تثبت الشفعة للشريك المفلس إذا لم يزاحم حقوق الغرماء في المال الموجود، و مثال ذلك أن يرضى الغرماء جميعا له بأن يدفع الثمن من المال الموجود، و من أمثلة ذلك أن يرضى المشتري بأن يبقى ثمن الحصه دينا في ذمته فلا يزاحم به حقوق الغرماء في المال الموجود، و من أمثلة ذلك ان يستدين المفلس من أحد دينا جديدا يفى به الثمن، فتصح شفيعته في جميع ذلك.

### (المسألة ٢٢):

لا يشترط في ثبوت الحق للشفيع أن يكون بالغاً، و لا يشترط فيه أن يكون عاقلاً فيثبت له الحق إذا كان طفلاً مميّزاً أو غير مميّز، و باع شريكه حصته من العين

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ١٥

المشتركة بينهما، و يتولى وليه الشرعي الأخذ بالشفعة له، و يثبت له الحق كذلك إذا كان مجنوناً و ان كان غير مميّز، و يتولى وليه ذلك كما في الطفل، فإذا كان ولي الصبي أو المجنون هو الأب أو الجد للأب كفي في صحة تصرفه عنهما أن لا تكون في الأخذ بالشفعة لهما مفسدة تعود عليهما، و إذا كان وليهما غير الأب و الجد كالوصي من الأب أو الجد، و كالتيم المنسوب من الحاكم الشرعي، لم ينفذ تصرفه إلّا مع وجود المصلحة لهما في التصرف، و قد بينا هذا في كتاب التجارة و في كتاب الحجر.

### (المسألة ٢٣):

إذا ثبت للصبي حق الشفعة في الحصه التي باعها شريكه، و كان الصبي مميّزاً و يحسن الأخذ بالشفعة، و علم وليه الشرعي باجتماع الشرائط كلها في المعامله و في الصبي نفسه، جاز للولي أن يأذن للصبي بأن يأخذ لنفسه بالشفعة فإذا أخذ الصبي بها بعد الإذن من الولي نفذ تصرفه على الأقوى.

### (المسألة ٢٤):

الشفعة حق من الحقوق الشرعيه التي تثبت للإنسان عند طرود أحد أسبابها و من أحكام الحق أنه يسقط إذا أسقطه صاحبه باختياره، أو أسقطه من يقوم مقامه و سيأتي لذلك مزيد إيضاح و بيان، و نتيجة لذلك فإذا ثبتت الشفعة للصبي أو للمجنون جاز للولي الشرعي عليهما أن يسقط هذا الحق، إذا دعت مصلحة الصبي أو المجنون صاحب الحق إلى إسقاطه، بل و جاز للأب و الجد أبي الأب ان يسقط هذا الحق إذا لم تكن في إسقاطه مفسدة تعود على المولى عليه، فإذا أسقطه الولي حسب ما بيناه فليس للصبي إذا بلغ أن يطالب بالشفعة في الحصه المبيعه، و ليس

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ١٦

للمجنون أن يطالب بها إذا أفاق من جنونه و كذلك الحكم إذا ترك الولي المطالبه و لم يأخذ بالشفعة للصبي أو المجنون لوجود



مفسدة غالبية في المطالبة، أو لعدم المصلحة لهما في الأخذ بها، فليس للصبي أو المجنون أن يطالبا بالشفعة بعد ارتفاع الحجر عنهما. وإذا أسقط الولي حق الشفعة للصبي أو المجنون المولى عليهما مع عدم تحقق الشرط الآنف ذكره لم يسقط حقهما بذلك، وكان لهما ان يطالبا بالحق و يأخذا بالشفعة بعد ارتفاع الحجر عنهما، وكذلك إذا تسامح الولي في الأمر فلم يأخذ لهما بحق الشفعة فيجوز للمولى عليهما المطالبة به بعد البلوغ و العقل.

### (المسألة ٢٥):

يجرى في ولي السفية نظير ما ذكرناه من الاحكام في ولي الطفل و المجنون فإذا أسقط ولي السفية حق الشفعة الثابت للمولى عليه مع وجود المصلحة له في إسقاطه، لم يجز للسفية أن يطالب بالشفعة و الأخذ بها إذا رشد و ارتفع عنه الحجر و ان تجدد وجود مصلحة له بعد الإسقاط، و إذا ترك الولي الأخذ بالشفعة للسفية لوجود مفسدة غالبية تعود عليه إذا هو أخذ بها، أو لعدم مصلحة له في الأخذ، فلا شفعة للسفية كذلك إذا اتفق له الرشد، و إذا أسقط الولي حق السفية مع عدم وجود الشرط أو تساهل في الأمر فلم يأخذ له بحقه، جازت للمولى عليه المطالبة بالشفعة بعد الرشد.

### (المسألة ٢٦):

إذا كان الأب أو الجد أبو الأب شريكا للصبي أو المجنون في العين المملوكة لهما على وجه الإشاعة بينهما، جاز له أن يبيع حصه الصبي أو المجنون المولى

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ١٧

عليه على أجنبي مع وجود شرط صحة البيع لأنه ولي له فينفذ تصرفه عليه، فإذا باع حصته المولى عليه من العين المشتركة كما ذكرنا ثبت للولي نفسه حق الشفعة في الحصه المبيعة لأنه شريك في العين، فيجوز له أن يأخذ بالشفعة و يملك الحصه بالثمن الذي وقع عليه البيع على الأجنبي.

و يصح للولي في المثال المذكور أن يبيع حصته التي يملكها من العين المشتركة على أحد، ثم يشفع في الحصه المبيعة للصبي أو المجنون بحسب ولايته عليهما، و لا مانع له من ذلك في كلا الفرضين، لوجود الولاية، و تحقق شروط الصحة في تصرفه كما هو المفروض، و إذا دل بعض القرائن الخاصة على وجود تهمه، أو على وجود مفسدة، فلا ولاية له و لا يصح تصرفه.

و كذلك شأن الوصي القيم على اليتيم أو على المجنون إذا كان شريكا لهما في العين المملوكة لهما، فيجوز فيه ما تقدم من الاحكام و يصح بيعه و أخذه بالشفعة لنفسه و للقاصر المولى عليه، مع وجود الشرائط، الا أن تدل القرينة الخاصة على ما يخالف ذلك.

و يجري مثل ذلك في الوكيل المفوض في البيع، و في الأخذ بالشفعة إذا كان شريكا مع الموكل في العين على وجه الإشاعة بينهما، فيجوز له أن يبيع حصته من العين على شخص ثالث، ثم يأخذها بالشفعة لشريكه بالوكالة عنه بالثمن الذي باعها به على المشتري، و يجوز له أن يبيع حصه موكله من العين المشتركة على أحد ثم يشفع فيها لنفسه بالثمن المعين، فيصح البيع و الأخذ بالشفعة مع وجود الشرائط في كلتا صورتين.

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ١٨

### (المسألة ٢٧):

إذا أخذ ولى الطفل أو المجنون لهما بالشفعة في حصية باعها شريكهما في العين، ثم استبان بعد ذلك أن في أخذه بالشفعة لهما مفسدة غالبية تعود عليهما، أو نقضا يضر بحالهما بطلت شفعة الولى لهما و لم تنفذ، و ان كان الولى الذى تولى الشفعة لهما هو الأب أو الجد للأب، و كذلك إذا استبان عدم وجود مصلحة لهما في الشفعة، و كان الولى الذى أخذ لهما بالشفعة هو الوصى القيم عليهما، فتبطل شفעתه لعدم وجود الشرط، و مثله حكم الولى على السفية فلا تنفذ شفעתه إذا تبين بعد شفעתه له انه لا مصلحة فيها.

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ١٩

### الفصل الثالث فى الأخذ بالشفعة

#### (المسألة ٢٨):

إذا باع الشريك فى العين حصته المشاعة منها على المشتري بثمن معلوم و حصل القبول من المشتري و تم العقد بينهما، ثبت لشريكه الثانى فى العين حق الشفعة فى المبيع، سواء وقعت معاملة البيع بينهما بعقد لفظى أم بمعاطاة، و لا يتوقف ثبوت حق الشفعة للشريك على انقضاء مدة الخيار و لا على أمر آخر.

#### (المسألة ٢٩):

شفعة الشفيع حق يختص به وحده، و الأخذ بها أمر يتعلق به خاصة دون غيره، و قد دلت على ذلك ظواهر الأدلة، و لا تتوقف صحة الشفعة و الأخذ بها على قبول المشتري بالشفعة أو قبول الشريك الذى باع الحصه، فالأخذ بالشفعة من الإنشاءات و من الإيقاعات لا من العقود.

و يحصل الأخذ بالشفعة من الشفيع بأى لفظ يكون دالا فى متفاهم أهل العرف و اللسان على أخذه الحصه المبيعه بالثمن الذى جرت به المعاملة بين الشريك بائع الحصه و مشتريها، و يحصل أيضا بأى فعل من الأفعال يكون له ظهور عرفى فى ذلك.

فمن الألفاظ الدالة على ذلك أن يقول الشفيع: أخذت لنفسى الحصه التى باعها شريكى زيد، على المشتري عمرو بألف دينار، و تملكها بالشفعة بالثمن

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٢٠

المعنى بينهما، أو يقول تملك الحصه المبيعه بالثمن المعلوم.

أو يقول: أخذت الحصه لنفسى شفعة بالثمن الذى اشتراها به فلان، و من الأفعال الدالة عليه ان يضع الشفيع يده على العين بقصد تملك الحصه المبيعه منها و يدفع الثمن للمشتري.

#### (المسألة ٣٠):

لا يصح للشفيع أن يعرض فى شفעתه، فيتملك بعض الحصه التى باعها شريكه بالمقدار الذى ينوب ذلك البعض من الثمن و يدع البعض الآخر، فيقول مثلا: أخذت نصف الحصه المبيعه، و تملكته بنصف الثمن، و لا يذكر النصف الآخر، أو يقول مع ذلك: تركت النصف الآخر من الحصه للمشتري، بل يلزمه اما أن يتملك جميع الحصه المبيعه بجميع ثمنها أو يدعها جميعا لمن اشتراها.

**(المسألة ٣١):**

الشفعة التي تثبت للشفيع شرعا هي أن يأخذ المبيع بالمقدار الذي جرت المعاملة عليه بين المتعاقدين من الثمن، فلا يدفع للمشتري أكثر من ذلك ولا أقل منه، وان كانت القيمة المتعارفة في السوق للحصة المبيعة أكثر من ذلك أو أقل، وإذا تراضى الشفيع مع المشتري بينهما بأقل من الثمن أو بأكثر منه، فالأحوط أن يوقعا المعاملة بينهما بالمصالحة لا بعنوان الأخذ بالشفعة.

ولا يتعين على الشفيع أن يدفع للمشتري عين الثمن الذي وقعت عليه المعاملة و سلمه المشتري إلى بائع الحصة، وان تمكن الشفيع من ذلك، فيكفيه في الأخذ بالشفعة أن يدفع إلى المشتري مثل ذلك الثمن إذا كان مثليا.

و إذا كان الشريك صاحب الحصة قد باع حصته المشاعة من العين على

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٢١

المشتري بثمن من القيميات ودفعه المشتري إليه، فالظاهر سقوط الشفعة و عدم ثبوتها للشريك الثاني، و مثال ذلك أن يبيع الشريك حصته من الدار أو الأرض المشتركة على المشتري بجواهر معينة، أو بحيوان، أو بمتاع معلوم، أو بغير ذلك من القيميات، فلا شفعة للشريك الآخر في مثل هذه الفروض.

**(المسألة ٣٢):**

لا يجب على الشفيع إذا أخذ لنفسه بالشفعة أن يدفع للمشتري ما دفعه من أجره أو جعالة للدلال أو الوكيل الذي توسط له أو ناب عنه في شراء الحصة، أو زاده للبائع من إضافته فوق الثمن أو حباه به من هدية أو كسوة فلا يجب على الشفيع دفع ذلك، ولا يحق له أن يسقط من الثمن ما قد يحطه البائع عن المشتري من مقدار الثمن عند التسليم بعد العقد، أو يحتسبه عليه حقا من الحقوق الشرعية و شبه ذلك فلا يحق له أن ينقص ذلك من الثمن عند أخذه بالشفعة.

ولا يمنع من جميع ذلك إذا حصل التراضى عليه بين الشفيع و المشتري و أجرياه بقصد المصالحة بينهما لا بعنوان الأخذ بالشفعة، و يمكن له أن يأخذ بالشفعة بالثمن المعين دون زيادة و لا نقص، ثم ينقص منه بعد ذلك أو يزيد له ما يريد مع رضى الطرفين به.

**(المسألة ٣٣):**

لا يصح للشريك أن يأخذ الحصة من المشتري بالشفعة فيها لا لنفسه، بل ليملك الحصة غيره من أب له أو ولد أو غيرهما، و إذا فعل كذلك كانت شفيعته باطلة، و إذا أراد ذلك أمكن له أن يأخذ بالشفعة لنفسه بالثمن المعين على الوجه الصحيح، فإذا ملك الحصة بالشفعة جاز له ان يملكها بعد ذلك لمن يشاء بعوض أو

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٢٢

بغير عوض، و لم يدخل المعاملة الثانية بالمعاملة الأولى.

**(المسألة ٣٤):**

لا يثمر الأخذ بالشفعة ثمرته، ولا يملك به الشفيع الحصه المبيعه حتى يحضر الثمن للمشتري، فلا يكفي في حصول المقصود أن يقول الشفيع بقصد الإنشاء: أخذت بحقي من الشفعة و تملك الحصه، أو يضع يده على العين المشتركة بينه وبين صاحبه بقصد تملك الحصه المبيعه منها، ولا يؤثر هذا الإنشاء اللفظي أو الفعلي تملكه للحصه شرعا حتى يحضر الثمن كما قلنا.

و في حكم إحضار الثمن للمشتري أن يرضى المشتري نفسه بتأخير الثمن فإذا أنشأ الشريك شفيعته باللفظ أو بالفعل الدالين على المقصود، و رضى المشتري منه بتأخير الثمن تمت الشفعة، و ملك الحصه و بقي الثمن ديناً.

و قد بينا في المسألة الثامنة عشرة أن الشفيع إذا أخذ بالشفعة، و طلب فرصه يحضر فيها الثمن و هو في البلد نفسه أنظر ثلاثة أيام، فإذا أحضر المال فيها نفذت شفيعته، و كان ذلك بمنزلة إحضار المال في وقت أخذه بالشفعة، و إذا كان ماله في بلد آخر غير بلد البيع انتظر به مدة يتمكن فيها عادة من السفر الى ذلك البلد و الرجوع منه و يزداد عليها ثلاثة أيام، فإذا أحضر المال في هذه المدة صحت شفيعته كذلك، و يتفرع على ما ذكرناه أن الشفيع إذا أخذ بالشفعة و عجز عن إحضار المال للمشتري، أو هرب أو ماطل أو تأخر عن إحضاره من غير عذر كانت شفيعته باطله و لم يملك الحصه بمجرد إنشائه و بقيت ملكا للمشتري.

### (المسألة ٣٥):

إذا علم الشريك بثبوت حق الشفعة له في تملك الحصه التي باعها شريكه

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٢٣

و أراد الأخذ بحقه، و جب عليه أن يبادر إلى الأخذ بشفيعته.

و المبادرة اللازمة عليه في ذلك هي أن لا يتساهل أو يماطل أو يتأخر عن الطلب بحقه من غير سبب يدعوه إلى التأخر أو التسويف، أو عذر شرعي أو عقلي أو عادي يبعث عليه، فإذا هو ماطل أو تساهل أو تأخر عن الطلب بحقه من غير سبب يعذر فيه سقطت شفيعته، و سنذكر بعض الأمثلة للأعدار المقبولة للتأخير.

### (المسألة ٣٦):

من الأعدار المقبولة التي قد تدعو الشريك إلى تأخير أخذه بالشفعة و لا يسقط معها حقه بسبب التأخير و عدم المبادرة، أن يجهل ان شريكه في العين المملوكة لها قد باع حصته من العين و لم يعلم ببيعه الا بعد مدة، أو يجهل أن بيع شريكه لحصته المشاعة من العين يوجب له حق الشفعة فيها، أو يجهل بأن الشفعة مما تجب المبادرة فيه و لا يجوز فيه التأخير، ثم علم بالحكم بعد مدة.

و من الأعدار: أن يتوهم الشفيع ان الثمن كان كثيرا يغيب في بذله ثم استبان له بعد فترة ان الثمن قليل لا يغيب فيه إذا دفعه للحصه المبيعه، أو يتوهم أنه يعجز عن دفع الثمن إلى المشتري لأنه من الذهب مثلا و هو لا يجده أو لأنه لا يتمكن من تحويل المبلغ من بلده الى المشتري ثم تبين له بعد فترة من الزمن خطأ توهمه و من الأعدار أن يظن الشفيع ان مشتري الحصه هو زيد و هو لا يقدر على أخذ الحصه منه، ثم علم أن المشتري هو عمرو، و منها: أن يبلغه أن شريكه قد وهب الحصه لزيد هبه، أو صالحه عليها بعوض، و لذلك فلا يكون له حق الشفعة في الحصه، ثم علم أن الشريك قد باعها على زيد فيثبت له حق الشفعة فيها.

و من الأعدار أن يكون الشفيع محبوسا بغير حق أو محبوسا بحق يعجز عن

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٢٤

أدائه، ثم يخرج من سجنه بعد مدة، و لا تنحصر الاعذار و الأسباب الموجبة للتأخير في ذلك.

**(المسألة ٣٧):**

إذا علم الشريك بثبوت حق الشفعة له في الحصّة التي باعها شريكه وجبت عليه المبادرة إلى الأخذ بحقه و لزمه الشروع في مقدمات ذلك، و المقدار اللازم عليه من المبادرة أن يجري في شروعه في المقدمات و في أخذه بالحق على الوجه المتعارف له و لأمثاله في ذلك، و لا- تجب عليه المسارعة فيه بأكثر مما يعتاد له، فإذا علم ليلا بثبوت الحق له جاز له أن ينتظر مجيء الصبح، و أن يتأخر عن أول الصبح الى الوقت الذي يخرج فيه أمثاله من الناس لهذه الغاية، و إذا علم بثبوت الحق له و هو في أثناء عبادة واجبة أو مندوبة من صلاة أو زيارة أو حج أو غيرها لم يجب عليه قطع عبادته و الخروج إلى الأخذ بحقه، و جاز له أن يتم عبادته على الوجه الذي جرت عليه عادته من إسراع و إبطاء، ثم يتوجه بعدها الى حيث يريد.

و إذا علم بالحق و هو في أول وقت الصلاة جاز له أن يأتي بطهارته و صلاته حتى يتمها، بل و يجوز له أن يأتي بنوافلها و مستحباتها إذا كان من عادته الإتيان بها، و يجوز له أن ينتظر الجماعة و يصلى معها إذا كان ذلك من عادته، و لا يجب عليه الإسراع في المشي أكثر مما يتعارف له عند خروجه الى مقصده، و إذا كان بعيدا عن الموضع الذي يأخذ فيه بالشفعة و احتاج الى من يصحبه في الطريق جاز له انتظاره حتى يخرج معه، و إذا كان له ما يمنعه في الحال من حرّ أو برد أو مطر جاز له الصبر حتى يزول المانع، و إذا علم بثبوت الحق له و هو في أثناء عمل يلزمه بسبب إجاره أو نحوها، صبر حتى ينجز العمل و يتمه على الوجه المطلوب، و على كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٢٥

وجه الاجمال يجوز له الإتيان بأى عمل يتعارف لمثله، إذا لم يكن الإتيان بذلك العمل مما يصدق معه المماثلة في نظر أهل العرف،

**(المسألة ٣٨):**

إذا علم الشريك بثبوت حق الشفعة له في الحصّة المبيعة و هو في غير البلد الذي يأخذ فيه بالشفعة، و كان في وسعه أن يبادر في الأمر، فيرسل من قبله و كيلا مفوضا يأخذ له بحقه و يدفع الثمن عنه، فلا يكون منه تأخر و لا مماطلة في أخذه بالشفعة، و لا في دفع الثمن للمشتري، أو أمكن له أن يتصل بالبلد و بالمشتري أو وكيله بمخاطبة هاتفية و نحوها فينشئ بمكالمته معه أخذه بالشفعة، و يحوّل الثمن اليه أو الى وكيله، فلا- يكون منه تأخير و لا مماطلة لزمه ذلك، فإذا هو أهمل و لم يبادر مع تمكنه من ذلك و تيسيره له صدقت المماثلة عرفا، و بطلت بذلك شفيعته.

و كذلك إذا بلغه الخبر ليلا، أو كان مريضا أو مسجونا لا- يمكنه القيام بالأمر بنفسه، و أمكنه الأخذ بالحق في وقته، بالتوكيل، أو بالمكالمة الهاتفية و تحويل الثمن و نحو ذلك من وسائل الاتصال في المخاطبات و اجراء المعاملات مما هو متمكن منه و ميسور له، فلا يجوز له التأخير و المماطلة، و إذا أهمل و ما ظل بطلت شفيعته.

**(المسألة ٣٩):**

إذا كان الشفيع غائبا عن الموضع الذي يأخذ فيه بالشفعة في سفر أو غيره و لم يمكنه الحضور بنفسه و لا بالتوكيل و لا الأخذ بحقه بمخاطبة هاتفية و شبهها كان معذورا في تأخير الأخذ بالحق، و لم تسقط بذلك شفيعته و ان طالت المدة الى أن يزول العذر.

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٢٦

**(المسألة ٤٠):**

الشفعة - كما قلنا أكثر من مرة - حق يثبت للشريك إذا تمت له القيود والشروط التي تقدم بيانها، وإذا أسقطه صاحبه باختياره - بعد أن يثبت له شرعا - يسقط اعتباره، ولا يصح لصاحبه الأخذ به بعد ذلك، فإذا شفع و دفع الثمن للمشتري لم يملك الحصه المبيعه، إلا إذا ملكها له المشتري برضاه بتمليك جديد و يجوز التعويض عن حق الشفعة إذا ثبت لصاحبه شرعا، و يصح أن يكون التعويض عنه بالمال و بغير المال، و مثال ذلك أن يكون للشريك حق الشفعة في دار أو أرض، فيصالحه المشتري عن حقه هذا بحق تحجير قد ثبت للمشتري في أرض أخرى، فيسقط بهذه المصالحة حق الشريك من الشفعة في الدار، و ينقل اليه حق التحجير في الأرض التي حجرها المشتري عوضا عن شفيعته.

و يجوز للمشتري أن يعوضه عن حقه هذا بمنفعة خاصة يملكها في دار أو دكان أو عين اخرى، و أن يعوضه عنه بدين له عليه أو على شخص غيره، أو بغير ذلك من الأموال.

**(المسألة ٤١):**

يصح للمشتري أن يصالح الشريك عن حق الشفعة الذي ثبت له في الحصه التي اشتراها من الشريك الآخر، و يدفع له مبلغا من المال عوضا عن حقه، و إذا تم الصلح بينهما كذلك سقط حق الشريك من الشفعة بنفسه، و ان لم ينشئ صاحبه إسقاطه بلفظ أو بغيره، و وجب على المشتري ان يدفع له المبلغ المعين من المال بدلا عن حقه، و يصح أن يوقع الصلح معه عن الحق الذي ثبت له في الحصه بالتراضي بينهما بغير عوض، و قد ذكرنا هذا الحكم في المسألة السادسة عشرة من

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٢٧

كتاب الصلح.

**(المسألة ٤٢):**

إذا كان للشريك حق الشفعة في الحصه التي باعها شريكه و صالحه المشتري بعوض من المال، على أن يسقط حقه الثابت له من الشفعة و قبل الشريك منه هذه المصالحة، و جب عليه ان يسقط شفيعته و لا يأخذ بها، فان هو أسقط حقه، و وفي بعقد الصلح الجارى بينه و بين المشتري، استحق عليه العوض المعين، و ان لم يف بعقد الصلح فلم يسقط حقه من الشفعة أثم، لعدم و فأية بالعقد، و لم يستحق العوض المعين فيه، و لم يسقط حقه من الشفعة بمجرد وقوع العقد بينهما، فإذا أخذ بالشفعة و دفع الثمن للمشتري صحت شفيعته و ملك الحصه بذلك و ان كان اثما بعدم إسقاطه للحق كما قلنا.

**(المسألة ٤٣):**

إذا ثبتت الشفعة للرجل فصالحه مشتري الحصه بعوض معلوم من المال على أن لا يأخذ بشفيعته في الحصه، جرى في ذلك نظير ما بيناه في المسألتين المتقدمتين، فان كان المقصود من عدم أخذه بالشفعة الذي وقعت عليه المصالحة بينه و بين المشتري: أن يكون حق الشريك من الشفعة ساقطا و من أجل سقوط الحق فلا يحل للشريك أن يأخذ بالشفعة، سقط بهذه المصالحة حقه و ان لم ينشئ

إسقاطه بلفظ أو غيره، فإذا هو لم يف بالعقد، وأخذ بالشفعة لم تصح شفעתه، فإنها قد سقطت بعقد الصلح، ولم يملك الحصه المبيعه، واستحق على المشتري العوض المعلوم من المال الذي وقع عليه عقد الصلح.

و ان كان المراد أن لا يأخذ الشريك بالشفعة و ان كانت ثابتة له و لم يسقط

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٢٨

استحقاقه لها، فالشفعة لا تزال باقية بحالها و لم تسقط، فإذا هو أخذ بالشفعة بعد وقوع الصلح نفذت شفעתه، و ملك الحصه المبيعه، و لزمه أداء الثمن المعين لها و ان كان آثما بما فعل لعدم وفائه بعقد الصلح، و لم يستحق العوض الذي جرى عليه عقد المصالحة.

### (المسألة ٤٤):

لا يسقط حق الشفعة إذا أسقطه الشريك قبل أن يثبت له شرعا، و قد ذكرنا- أكثر من مرة- أن حق الشفعة انما يثبت للشريك إذا باع شريكه الثاني حصته من العين المشتركة بينهما، و نتيجة لهذا الشرط فإذا أسقط الشريك حقه من الشفعة قبل إنشاء البيع، ثم وقع بيع الحصه بعد ذلك لم يسقط حق الشريك من الشفعة، و جاز له أن يأخذها و يملك الحصه بئمنها على الأقوى.

و لا- تسقط شفعة الشفيع إذا شهد بأن شريكه قد باع الحصه على زيد بحضوره، و انه أشهده على وقوع البيع، فيصح له أن يأخذ بالشفعة بعد شهادته هذه، و ان كانت الشهادة في مجلس الحاكم الشرعي، و لا يسقط حقه من الشفعة إذا وقع البيع و هو حاضر أو علم به بعد وقوعه فقال للمشتري بارك الله لك في ما اشتريت أو في صفقتك، فيجوز له أن يأخذ بالشفعة بعد ذلك، إلا إذا دلت القرينة على ان مراده من شهادته بالبيع في المثال الأول و من دعائه للمشتري بالبركة في الفرض الثاني إسقاط حق شفעתه بعد البيع فيسقط بذلك حقه.

### (المسألة ٤٥):

إذا عرض الشريك حصته من العين على شريكه فيها و هو يريد بيع الحصه فأبدي الشريك عدم رغبته في شرائها فباعها مالكةا من غيره، أشكل الحكم بثبوت

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٢٩

حق الشفعة له فيها بعد ذلك، و الأحوط له ترك الشفعة، و خصوصا إذا أذن له في البيع إذنا مطلقا، و لم يذكر مقدارا معيناً للثمن و لا مشتريا خاصا، و كذلك إذا عرض المشتري عليه الأمر قبل أن يشتري الحصه من شريكه، فأبدي عدم الرغبة في شرائها فلا يترك الاحتياط في عدم الشفعة، و مثله ما إذا استأذنه شريكه صاحب الحصه في بيعها بئمن معين أو على مشتر معين فلم يرغب في شراء الحصه و أذن له في بيعها، فلا يترك الاحتياط في هذه الفروض بترك الشفعة بعد وقوع البيع.

و إذا استأذنه الشريك في بيع الحصه بئمن معين فلم يرغب، ثم باعها بأقل من ذلك الثمن أو استأذنه في البيع على مشتر معين، فلم يرغب ثم باع الحصه على مشتر آخر، فالظاهر ثبوت الشفعة له في كلتا صورتين، و كذلك إذا عرض المشتري عليه الأمر و ذكر له ثمنا فأذن له في الشراء، ثم اشترى الحصه من صاحبها بأقل من ذلك الثمن فيجوز له أن يأخذ بالشفعة.

### (المسألة ٤٦):

لا يشترط في ثبوت حق الشفعة للشريك أن يكون عالما بمقدار ثمن الحصه حين أخذه بالشفعة، فإذا علم أن شريكه في العين قد باع حصته منها، فقال: أخذت بالشفعة فيها، سواء كان ثمنها قليلا- أم كثيرا، أو قال: تملك حصته التي باعها بثمنها الذي اشتراها به المشتري بالغ ما بلغ، صحت شفيعته، و ان كان جاهلا بمقدار الثمن حين أخذه بالشفعة، فإذا علم بمقداره بعد ذلك أو دلت عليه الحجة الشرعية دفعه الى المشتري و لم يضر ذلك بشفيعته.

### (المسألة ٤٧):

إذا باع الشريك حصته المشاعة من العين على غير شريكه، ثبت لشريكه حق كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٣٠

الشفعة في الحصه، فإذا تقابل المتبايعان بعد أن وقع عقد البيع بينهما فردّ الشريك البائع الثمن على المشتري، و ردّ المشتري الحصه المبيعه على بائعها، لم يسقط بتقاييلهما حق الشريك الشفيع من الشفعة التي ثبتت له في البيع، فإذا أخذ الشفيع بالشفعة بطلت اقاله المتبايعين من أصلها.

و يتفرع على بطلان الإقالة من أصلها: ان ترجع الحصه المبيعه إلى ملك المشتري، فإذا كانت الحصه قد تجدد لها نماء بعد شراء المشتري لها و قبل أخذ الشفيع بالشفعة فالنماء المتجدد لها كله للمشتري، و أن يرجع الثمن الى ملك البائع فإذا كان قد حصل له نماء في تلك الفترة فهو ملك للبائع، و تكون الحصه بعد الشفعة ملكا للشفيع، و يلزمه أن يدفع ثمنها إلى المشتري.

### (المسألة ٤٨):

إذا ثبت حق الشفعة للشريك، فباع حصته الأولى التي يملكها من العين قبل أن يأخذ بالشفعة في الحصه الأخرى التي باعها شريكه، زالت شركته في أصل العين و سقط بذلك حقه من الشفعة في الحصه الأخرى، فلا يجوز له الأخذ بها و خصوصا إذا كان يبيعه لنصيبه الخاص من العين بعد أن علم بثبوت الشفعة له في نصيب صاحبه.

### (المسألة ٤٩):

الشفعة حق خاص يثبت للشريك إذا توفرت له القيود و الشروط التي تقدم منا تفصيلها، و هي حق لا- يقبل النقل الاختياري من الشريك الشفيع الى غيره بصلح أو معاوضة أخرى، و قد سبق منا في المسألة الحادية و الأربعين: أن المشتري إذا صالح الشريك صاحب الحق عن شفيعته أفاد هذا الصلح سقوط الحق

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٣١

فلا- يجوز لصاحبه ان يأخذ بالشفعة بعد الصلح، و ليس معنى ذلك ان هذا الحق قد انتقل من صاحبه إلى المشتري بالمصالحة، و سندكر في بعض المسائل الآتية ان حق الشفعة ينتقل بعد موت الشريك صاحب الحق إلى وارثه، و هو غير النقل الاختياري بالمعاوضة عليه.

### (المسألة ٥٠):



إذا باع الشريك حصته على المشتري بثمن مؤجل، و ثبت لشريكه حق الشفعة فيها، جاز لشريكه أن يأخذ بالشفعة و يملك الحصه المبيعه عاجلا و يؤخر دفع الثمن، الى ان يحضر الأجل المسمى، و يجوز له أن يعجل دفع الثمن أيضا، إذا رضى المشتري بتعجيله.

### (المسألة ٥١):

الأجل المسمى الذى يجوز للشفيع أن يؤخر دفع الثمن الى وقت حلوله هو ما ضرب بين الشريك البائع و المشتري من حين وقوع البيع بينهما الى وقت حلوله، لا مقداره من حين أخذ الشفيع بالشفعة على الأحوط، ان لم يكن هذا هو الأقوى، فإذا كان أجل دفع الثمن إلى مدة سنة كان أول السنة من حين وقوع البيع لا من حين أخذ الشفيع بالشفعة.

### (المسألة ٥٢):

إذا اشترى المشتري الحصه المشاعه من الشريك الذى باعه حصته من العين ملكها بالشراء، و صح له أن يتصرف فيها بما يريد و كيفما يريد، و لا يمنعه من التصرف أن الشريك الآخر المالك للحصه الثانيه قد ثبت له حق الشفعة فى الحصه المبيعه عليه، و لا يمنع تصرف المشتري الذى ذكرناه فى الحصه التى اشتراها من

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٣٢

شفعة الشفيع، و لا يوجب سقوط حقه الذى ثبت له فى الحصه، فيجوز له الأخذ بالشفعة و تملك الحصه بالثمن.

### (المسألة ٥٣):

إذا باع المشتري الحصه التى اشتراها من الشريك على مشتر آخر قبل أن يأخذ الشفيع بشفعته، تخير الشفيع بين أن يشفع فى البيع على المشتري الأول و أن يشفع فى البيع على المشتري الثانى، فإذا هو شفع فى البيع الثانى ملك الحصه بالشفعة بثمانى الثانى، و صح بذلك البيع الذى قبله على المشتري الأول بالثمن الذى اشترى به الحصه من بائعها، و إذا شفع الشفيع فى البيع الأول ملك الحصه بثمانى الأول، و كان البيع الثانى فضوليا، فيجوز للشفيع بعد أن يملك الحصه أن يجيزه، فإذا أجازه بعد الشفعة كان البيع الثانى له لا للمشتري، و كان الثمن الثانى له و يجوز له أن يترك البيع الثانى و لا يجيزه فيكون باطلا كما هو الحكم فى البيع الفضولى.

و مثال ذلك أن يبيع الشريك حصته المشاعه من العين على زيد بمائه دينار ثم يبيعها من اشتراها و هو زيد على عمرو بمائه و عشرة دنانير، فإذا شفع الشفيع فى البيع الأول ملك الحصه من زيد بالشفعة و لزمه أن يدفع لزيد ثمنها الذى اشتراها به و هو مائه دينار، و كان البيع الثانى و هو بيع الحصه على عمرو فضوليا، فان أجازه الشفيع بعد أن شفع و ملك الحصه صح بيعها على عمرو و ملك عمرو الحصه بمائه و عشرة دنانير و كان هذا الثمن للشفيع، و إذا ترك الشفيع البيع الثانى و لم يجزه كان باطلا و بقيت الحصه المبيعه فى ملكه بثمانى الأول.

و إذا شفع الشفيع فى البيع الثانى ملك الحصه من عمرو و وجب عليه أن

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٣٣

يدفع له ثمنها الذى اشتراها به، و هو مائه و عشرة دنانير و صح بذلك البيع الأول و هو بيع الشريك على زيد بمائه دينار.

**(المسألة ٥٤):**

إذا زادت البيوع التي وقعت على الحصّة المشاعة على بيعين قبل أن يشفع الشفيع في بيعها كما إذا تأخر عن الأخذ بالشفعة لبعض الأعدار المقبولة ثم شفع في الحصّة بعد ذلك جرى في هذا الفرض نظير الحكم السابق الذي بيناه في المسألة المتقدمة.

فإذا شفع الشفيع في البيع الأول الذي وقع على الحصّة من الشريك نفسه ملك الشفيع الحصّة من المشتري الأول الذي اشتراها من الشريك بثمانها المعين في ذلك البيع، و كانت البيوع اللاحقة بعده كلّها فضوليّة، فإذا أجاز الشفيع بعد أن ملك الحصّة واحدا معينا منها صح ذلك البيع الذي أجازته، و كان للشفيع بالثمن المعين في عقد ذلك البيع و بطل الباقي، و إذا لم يجز منها شيئا بطل الجميع، و بقيت الحصّة ملكا له.

و إذا شفع الشفيع في البيع الأخير من تلك البيوع ملك الحصّة من المشتري الأخير بالثمن المعين في ذلك البيع، و صح ما وقع على الحصّة قبله من البيوع جميعا.

و إذا شفع في البيع المتوسط ملك الحصّة بثمانها في ذلك العقد، و صح ما وقع قبله من البيوع و بطل ما بعده، و إذا أجاز الشفيع بعد الشفعة يباع معينا من البيوع اللاحقة للشفعة صح ذلك البيع بإجازته و كان البيع المجاز له بثمانه.

**(المسألة ٥٥):**

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٣٤

إذا وقف المشتري الحصّة التي اشتراها من الشريك أو وهبها الى أحد هبة لازمة أو غير لازمة أو صالح أحدا عليها فملكه إياها بالصلح، أو نقلها الى غيره بناقل شرعى آخر غير البيع مما لا تثبت فيه شفعة، كما إذا جعل الحصّة صداقا لزوجة أو عوضا لخلع أو مبارأة أو غير ذلك ثم علم الشفيع بثبوت حق الشفعة له في الحصّة بالبيع الأول على المشتري الأول، جاز للشفيع أن يأخذ بشفעתه فإذا ملك الحصّة بالشفعة من المشتري بطلت التصرفات المذكورة التي أجزاها المشتري على الحصّة، و لزمه أن يدفع للمشتري الثمن الذي اشترى به الحصّة.

و إذا هو أسقط حقه من الشفعة أو تركها و لم يأخذ بها نفذت تلك التصرفات التي أجزاها المشتري على الحصّة.

**(المسألة ٥٦):**

إذا تلفت عين المبيع كلّها قبل أن يأخذ الشفيع فيها بشفעתه و لم يبق من العين شيء، سقطت شفعة الشفيع بتلفها، و لا ضمان على المشتري لحق الشفيع، سواء كان تلف العين بأفة سماوية، أم بفعل المشتري نفسه، أم بفعل غيره.

و إذا تلفت العين بعد أن أخذ الشفيع فيها بالشفعة و تملك الحصّة، و كان تلفها بفعل المشتري كان المشتري ضامنا للحصّة، و كذلك إذا كان التلف بغير فعل المشتري و لكنه قد تسامح و ما طل في دفع الحصّة المبيعة للشفيع حتى تلفت فيكون لها ضامنا، و لا ضمان عليه إذا تلفت العين بغير فعله و لم يماطل في إقباضها للشفيع.

**(المسألة ٥٧):**

إذا تلفت بعض العين المبيعة وبقى بعضها قبل أن يأخذ الشفيع بالشفعة فيها

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٣٥

لم يسقط بذلك حقه من الشفعة، فيجوز له أن يأخذ بالشفعة في الباقي من المبيع بجميع الثمن الذي جرى عليه البيع، ويجوز له تركها و عدم الأخذ بها.

و مثال ذلك، أن تنهدم الدار المبيعة و تبقى العرصه و بعض البناء و الأنقاض منها، أو يطرأ عليها بعض العيوب و الخلل في الأبنية و السقوف، فيتخير الشفيع بين أن يأخذ بحقه من الشفعة، فيتملك العرصه و البناء الباقي و الأنقاض الموجودة من الدار، و يدفع للمشتري جميع الثمن الذي جرى عليه عقد البيع، و ان يترك حقه فلا يشفع في المبيع و لا يدفع الثمن، و إذا هو اختار الشفعة و أخذ الباقي من الحصه المبيعه فلا ضمان على المشتري لما تلف من العين، و ان كان تلف التالف منها بفعل المشتري نفسه.

و إذا تلف بعض الحصه المبيعه بعد أن أخذ الشفيع بحقه من الشفعة و ملك الحصه، و كان تلف التالف منها بفعل المشتري، أو كان قد تسامح و ما طل في تسليم الحصه للشفيع بعد أخذه بالشفعة حتى تلف بعضها، كان المشتري ضامنا لما تلف منها، و كذلك الحكم إذا حدث فيها عيب، فيجرى فيها التفصيل الذي ذكرناه، فيكون المشتري ضامنا لأرش العيب الحادث فيها في الصورة الثانية و لا يضمن في الأولى.

### (المسألة ٥٨):

إذا ثبت حق الشفعة للشريك، ثم مات قبل أن يأخذ بالشفعة انتقل حق الشفعة من بعده الى وارثه على الأقوى، و يورث هذا الحق بعد موت صاحبه على نهج إرث المال، فيسقط على وراثته حسب السهام المقدره لهم من التركة في الكتاب الكريم و السنة المطهرة، فإذا خلف من بعده بنين و بنات فللذكر مثل حظ

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٣٦

الأنثيين من الحق، و إذا كان الميت صاحب الحق رجلا و خلف من بعده ولدا و زوجة، ورثت الزوجه الثمن من الحق و أخذ الولد سبعة أثمانه، و إذا كانت امرأه و تركت بعدها زوجا و ولدا أو بنتا، ورث الزوج الربع من الحق، و كان للولد أو البنت ثلاثة أرباعه، و هكذا على حسب طبقاتهم و مراتبهم و درجاتهم و استحقاقهم من التركة كما فصل في كتاب الميراث.

### (المسألة ٥٩):

إذا تعدد ورثه الميت صاحب الحق فليس لبعض الورثة أن يأخذ بالشفعة الموروثة لهم و ان كانوا كثيرين، إلا إذا وافقهم الباقي من الورثة على الأخذ بها و ان كان شخصا واحدا و قليل النصيب في الميراث.

و إذا عفا بعض الورثة عن نصيبه في الميراث من الحصه المبيعه التي تعلقت بها الشفعة، و كان عفوه عن نصيبه قبل أن يأخذ الورثة بالشفعة، أو عفا بعضهم عن نصيبه من الشفعة نفسها، أو أسقط حقه باختياره، أشكال الحكم في الباقيين.

و إذا أخذ جميع الورثة بحقهم فشفعوا في الحصه المبيعه، ثم عفا بعضهم عن نصيبه الذي يرثه من الحصه سقط نصيب ذلك البعض خاصة، و لم تسقط سهام الباقيين من الحصه بعد أن تملكوها بالشفعة.

### (المسألة ٦٠):

يثبت حق الشفعة للشريك على الأقوى، و ان كان بيع الحصه على المشتري مما فيه خيار الفسخ، أو الردّ لبائع الحصه أو لمشتريها أو لكل منهما، و لا يمنع وجود الخيار في بيع الحصه من شفعة الشفيع فيها، و لا تمنع الشفعة من أن يأخذ صاحب الخيار بخياره إذا ثبت موجب الشفعة و موجب الخيار.

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٣٧

فإذا كان الشريك بائع الحصه قد اشترط في بيعها على المشتري أن يكون له ردّ العين المبيعه إذا هو ردّ الثمن عليه في مدة معلومه، ثم ردّ الثمن في الوقت المعين، كان له أن يسترجع العين المبيعه نفسها، و إذا أخذ الشفيع بشفעתه قبل ذلك أو بعده لزم الشفيع أن يدفع الثمن للمشتري، و استردّ منه مثل الحصه المبيعه إذا كانت مثليه و قيمتها إذا كانت قيميه بدلا عن العين نفسها. و إذا أخذ صاحب الخيار في الخيارات الأخرى بحقه ففسخ البيع لخياره و أخذ الشفيع بشفעתه في الحصه المبيعه قدّم السابق منهما في الأخذ فأخذ العين نفسها، سواء كان السابق في الأخذ هو الشفيع أم صاحب الخيار، و يسترد الثاني المتأخر منهما في أخذه بحقه مثل العين إذا كانت مثليه، و قيمتها إذا كانت قيميه بدلا عن العين ذاتها.

### (المسألة ٦١):

إذا كانت عين مملوكة مشتركة على وجه الإشاعة بين شريكين أحدهما حاضر و الثاني غائب، و لنفرض العين المذكورة دارا أو بستانا أو شيئا آخر مما تقع فيه الشركة و تثبت فيه الشفعة، و كانت الحصه المشاعة التي يملكها الشريك الغائب من العين بيد شخص ثالث يتصرف فيها، و هو يدعى الوكالة عليها عن مالكة الغائب، و لا معارض له في دعواه الوكالة، فالظاهر نفوذ تصرفه الذي يجريه على الحصه، فإذا باع هذا الوكيل الحصه على شخص، جاز لذلك الشخص أن يشتريها منه اعتمادا على يده، و أن يصدّقه في دعوى الوكالة عليها من مالكة، و إذا اشتراها المشتري من هذا الوكيل نفذت تصرفات المشتري في الحصه المبيعه عليه كيف ما يريد، و لا ريب في شيء من ذلك و لا خلاف، ما لم يعلم كذب مدعى الوكالة، أو

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٣٨

تقوم على كذبه بينه أو حجة شرعية أخرى.

فإذا علم الشريك الحاضر ببيع حصه شريكه من العين على هذا الوجه الذي بيناه، فهل يثبت له حق الشفعة في الحصه تعويلا على يد ذلك المدعى للوكالة و اعتمادا على صحه بيعه و دعواه الوكالة بحسب الظاهر؟ الأقرب ثبوت حق الشفعة له ظاهرا. فإذا أخذ بالشفعة و تملك الحصه، ثم حضر الشريك الغائب و أقر بصدق وكالة المدعى و صحه بيعه نفذت شفعة الشفيع و ترتبت آثارها، و إذا كذب دعوى المدعى و أنكر وكالته إياه كان القول قوله مع يمينه، فإذا أحلف انتفى بيع الحصه و لم يثبت حق الشفعة للشريك، و استرجع منه الحصه و استرد معها جميع نوائها و منافعها في مدة استيلائه عليها، فإذا أخذها المالك من الشفيع، رجع الشفيع بها على مدعى الوكالة، و كذلك الحكم في النماء و المنافع التي كانت للحصه عند المشتري قبل أن يأخذها الشفيع منه، فإذا استرجعها المالك من المشتري رجع المشتري بها على مدعى الوكالة.

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٣٩

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٤١

كتاب الجعالة و هو يشتمل على ثلاثة فصول:

### الفصل الأول فى الجعالة و شروط صحتها

#### (المسألة الأولى):

الجعالة فى اللغة ما يعطيه الإنسان لغيره من مال و شبهه مكافأة له على أمر صدر عنه، و الغالب أن يكون الشئ الذى فعله الشخص المدفوع اليه مما يحتاج اليه الدافع أو هو مما يرغب فى فعله، فيعطيه المال جزاء له على فعله، و تقال كلمة الجعالة أيضا على ما يجعله الإنسان لغيره على الشئ سواء دفعه اليه بعد الفعل، أم وعده بدفعه اليه ليكون حافزا له على العمل، فيدفعه اليه بعد أن يقوم به. و الجعالة عند الفقهاء و المتشرعين هى أن يلتزم الإنسان لغيره بدفع عوض له على عمل محلل يقوم به بصيغة تدل على هذا الالتزام منه، و عرفت أيضا بغير ذلك، و الأمر فى التعريف سهل بعد وضوح المقصود من المعاملة، و التعريفات التى ذكروها (قدس الله أنفسهم) ترجع الى معنى واحد.

#### (المسألة الثانية):

الجعالة هى الالتزام المذكور الذى ينشئه الجاعل بالصيغة، أو هى إنشاء ذلك الالتزام، و على أى حال فهى إيقاع من الإيقاعات، فيكفى فيها الإيجاب من الجاعل  
كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٤٢

وحده، و ليست عقدا من العقود، فلا تفتقر مع الإيجاب إلى قبول من العامل المجعول له.  
و يكفى فى الإيجاب الذى تتحقق به، أى لفظ يكون دالا فى متفاهم أهل اللسان على الالتزام للشخص المجعول له بالعوض إذا هو قام بالعمل سواء كانت دلالة اللفظ على ذلك بنفسه، أم بالقرينة الحافئة بالكلام.

و يصح أن يكون اللفظ الذى ينشئ الإنسان به التزامه عاما يعم أى شخص يأتى بالعمل المقصود من الناس، فيقول الرجل مثلا: من أبلغنى عن سلامة ولدى عبد الله فى بلد كذا فله على عشرون دينارا، أو من أوصل رسالتى إليه فله على كذا دينارا، أو يقول: من دلنى على سيارتى المسروقة، أو على قريبي فلان المفقود دفعت اليه خمسين دينارا، و يجوز أن يوجه اللفظ خاصا الى شخص معين فيقول لكاتب: إن خطت لى هذا الكتاب دفعت لك مبلغ كذا من المال، أو يقول لخياط: إن خطت لى ثوبا فلك عندي عشرة دنانير.

و يصح أن ينشئ جعالته بالكتابة، فيكتب و يعلن فى أمكنة عامة أو فى صحف مقروءة: من ردّ لفلان ناقته الضالة منه فله عند فلان كذا دينارا، أو من وجد ساعة مفقودة صفتها كذا، أو من وجد مستندا رسميا يحتوى على كذا و أوصله الى فلان فله على فلان كذا، فتصح منه الجعالة بهذا الإعلان و تترتب عليه آثارها و أحكامها.

#### (المسألة الثالثة):

يصح أن تقع الجعالة على أى عمل يكون محللا فى شريعة الإسلام و مقصودا عند العقلاء من الناس، و لا يصح إيقاعها على عمل محرّم فى الإسلام أو

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٤٣

يؤدى إلى غاية محرمة فيه، أو يستلزم أمرا محرما، و لا تصح الجعالة على أعمال يعد فعلها عبثا لا تتعلق بها أغراض العقلاء المترنين فى أعمالهم و تفكيرهم من الناس، أو التى يعدّون بذل المال فيها سفاهة ينتزهون عنها، كارتياح المواضع الخطرة، و تعمّد الوصول إلى الأماكن المخيفة، و التعرض للوحوش الكاسرة أو الحيوانات و الحشرات القاتلة أو السامة، و كالتسلق على الجبال و الأبنية المرتفعة الشاهقة، و النزول فى المنحدرات و المهاوى السحيقة، و رفع الأحمال و الأشياء الثقيلة التى يعجز المتعارفون من أقوياء الناس عن رفعها، و أمثال هذه من المخاوف و المخاطر.

و إذا تعلقت بهذه الأمور أغراض عقلائية، أو أصبحت من الأمور المعتادة المكتسبة بالتمرن و الرياضة و المزاوله، بحيث خرجت بذلك عن كونها لغوا و سفها و خطرا، جاز فعلها و صحّت الجعالة عليها.

#### (المسألة الرابعة):

يصح إيقاع الجعالة على الإتيان بالأعمال الواجبة فى الإسلام غير العبادية كدفن الأموات، و معالجة الطبيب للمرضى، و يصح إيقاعها على الواجبات التى يتوقف عليها تنظيم المجتمع، كتعليم علم الطبّ و الصيدلة و الزراعة و تعلّمها و قد ذكرنا نظير هذا فى المسألة المائتين و الثالثة عشرة من كتاب الإجارة.

و تصح الجعالة على الأعمال المستحبة غير العبادية، كوضع الجريدتين للبيت و إلباسه الحبرة، و كتعليم العلوم الأدبية، و تعليم القرآن فى غير المقدر الواجب منه، و تعليم علم التفسير، و علم الحديث و علم الرجال و شرح الحديث و الأحوط ترك الجعالة على المستحبات العبادية.

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٤٤

#### (المسألة الخامسة):

تشترك الجعالة مع إجارة الأجير على العمل فى عدة من شروطها، و تشبهها فى بعض أحكامها، و كلتا المعاملتين تحتويان على جعل عوض للعامل على الإتيان بعمل معين، و تفرقان فى عدة فوارق، فالإجارة عقد من العقود لا- يتم إلا- بإيجاب و قبول يقعان بين المستأجر و الأجير، و الجعالة كما ذكرنا أنفا إيقاع ينشئه الجاعل و لا يحتاج الى قبول من العامل.

و إذا تم عقد الإجارة بين المتعاقدين ملك المستأجر العمل المعين من الأجير فيجب على الأجير القيام به، و ملك الأجير العوض المعلوم من المستأجر، و قد ملكا ذلك بنفس العقد، على ما فصلناه فى كتاب الإجارة، و تخالفها الجعالة فى ذلك فإن الإيقاع فيها إذا تم لم يملك الجاعل من العامل عملا، و لم يملك العامل من الجاعل عوضا بالإيقاع و لا بعده، فإذا قام العامل بالعمل المقصود بعد إنشاء الجعالة استحق العوض المعين على الجاعل و لزم الجاعل دفعه إليه، و هذا هو أثرها. و سندكر فى المسائل الآتية- ان شاء الله تعالى- بعض المشابهات بينهما و بعض الفروق.

#### (المسألة السادسة):

يشترط في صحة الجعالة أن يكون الملتزم الجاعل بالغا عاقلا قادرا على الوفاء بما يلتزم به من العوض للمجوعول له، و أن يكون مختارا في فعله، قاصدا لإنشاء المعنى الذى يلتزم به، رشيدا غير محجور عليه في تصرفه، وهذه الأمور بذاتها هي الشروط المعتبرة في المستأجر، و قد فصلنا القول فيها في كتاب الإجارة و في غيره من كتب المعاملات، فليرجع إليها من يطلب المزيد من التوضيح.

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٤٥

و يشترط في العامل أن يكون ممن يمكن له أن يأتي بالعمل المقصود، فلا يكون عاجزا عن القيام بفعله، و لا يكون ممنوعا من الإتيان به شرعا، و لا يعتبر فيه غير ذلك من الشروط التى ذكرناها فى الجاعل، و لذلك فيصح إيقاع الجعالة من الجاعل للمجوعول له و ان كان صبيا أو مجنونا أو غيرهما ممن لم تتوفر فيه الشروط المتقدم ذكرها، إذا كان ممن يستطيع أن يأتي بالعمل المقصود على الوجه المطلوب، و إذا هو أتى بالعمل على ما يرام استحق العوض المعين على الجاعل و هذا أحد الفوارق بين عامل الجعالة و العامل فى الإجارة.

### (المسألة السابعة):

إذا كان الجاعل قد اشترط فى إيقاعه للجعالة أن يأتي العامل بالعمل المقصود بنفسه على وجه المباشرة، فلا بد و أن يكون العامل المجوعول له قادرا على الفعل بنفسه و غير ممنوع من مباشرة ذلك الفعل فى شريعة الإسلام و نتيجة لهذا الشرط، فإذا جعل الجاعل للعامل عوضا معلوما على كنس المسجد أو المشهد مثلا لم تصح الجعالة إذا كان العامل نفسه جنبا، أو غير مسلم، أو كانت امرأة حائضا، لأنه ممنوع من دخول المسجد و المشهد فى هذه الحالات، فلا يكون قادرا على الإتيان بالعمل المطلوب بنحو المباشرة كما اشترط الجاعل، و إذا هو خالف المنع فدخل المسجد أو المشهد و كنسه بنحو المباشرة، لم يستحق العوض المجوعول.

و إذا لم يشترط الجاعل على العامل أن يتولى العمل بنحو المباشرة كفى فى استحقاقه للعوض أن يستنيب غيره فى الإتيان بالعمل، فإذا استتاب العامل المجوعول له أحدا و ردّ العبد الآبق أو الدابة الضالة بالنيابة عن العامل استحق

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٤٦

العوض المجوعول، و إذا استتاب العامل الجنب أو الحائض أحدا سواه فكنس المسجد أو المشهد بالنيابة عنه استحق العامل العوض على الفعل كذلك لأن الجاعل لم يشترط عليه المباشرة.

### (المسألة الثامنة):

يعتبر فى الجعالة أن يكون العمل الذى تكون عليه المعاملة و العوض المجوعول فيها معلومين فى الجملة، و لكن اعتبار العلم بهما فى الجعالة ليس على الوجه المعتبر فى العلم بالعوضين فى البيع و الإجارة و نحوهما بحيث لا يدخلها غرر، أو تكون فيها جهالة - كما فصلناه فى مباحث تلك المعاملات.

و المعتبر فى الجعالة من العلم بالعمل المقصود أن يعلم بمقدار يمكن للعامل أن يتوجه نحوه، و يتصدى للإتيان به و لا يكون مسلوب القدرة عليه، و لا يضرّ فى الجعالة الجهل به إذا لم يبلغ هذه الدرجة، فتصح الجعالة إذا قال الجاعل من وجد لى سيارتى المسروقة منى دفعت له مائة دينار مثلا، و ان لم يدر العامل فى أى بلد يجد السيارة، أو أى موضع، و كم يكون بينه و بينها من المسافة، و كم يحتاج من المدة فى طلبها و ما يلاقى من المصاعب فى البحث عنها و العثور عليها.

وكذلك إذا قال: من طلب قريبي زيدا المفقود منى دفعت له كذا ديناراً، أو قال: من طلب زيدا المفقود أو عبدى الآبق - على نحو التردد بينهما - فله على كذا من المال، فتصح الجعالة و يتوجه العامل في طلب الشخص المراد بين الرجلين، سواء كان مقدار العوض الذى جعله لذلك متحداً أم مختلفاً.

ولا تصح الجعالة إذا كان العمل مجهولاً مطلقاً، كما إذا قال الجاعل: من وجد شيئاً قد ضاع منى فله عندى كذا ولم يعين الشيء الضائع منه ليتمكن للعامل

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٤٧

التوجه في طلبه، وكذا إذا قال: من ردّ لى حيواناً قد ضلّ منى ولم يبيّن أن الحيوان الذى يطلبه من الأنعام أو الدواب أو الوحوش أو غيرها.

### (المسألة التاسعة):

يعتبر فى الجعالة أن يكون العوض المجهول للعامل معلوماً فى الجملة ليكون حافزاً للعامل على القيام بالعمل، و تحصيل الغرض المقصود للجاعل و لذلك فلا بدّ من تعيين جنس العوض و نوعه و وصفه إذا كان لا يعلم إلا بالوصف و لا بدّ من تعيين مقدار كيله أو وزنه أو عدده إذا كان مما يكال أو مما يوزن أو يعدّ و لا تصح الجعالة إذا التزم الجاعل للعامل بعوض غير معلوم المقدار فقال: من ردّ ضالتي فله عندى شيء أو دفعت له ما فى يدي.

و لا يضرّ فيها الجهل بالعوض إذا كان الجهل لا يؤدى الى التنازع و الخصام فيقول مثلاً: من ردّ لى البقرة أو الناقة المسروقة من دارى فله نصفها، أو فله نصف قيمتها فى السوق، أو قال: من ردّها لى دفعت له هذا الثوب أو هذه الصبرة من الطعام، و هذه الأحكام من الفروق بين الجعالة و اجارة الأجير.

### (المسألة العاشرة):

إذا بطلت الجعالة لفقد بعض الشروط، و أتى العامل بالعمل المقصود لمن أمره بالعمل و التزم له بالعوض، استحق عليه أجره المثل لعمله بدلاً عن العوض المسمى له فى الجعالة.

### (المسألة ١١):

إذا أتى العامل بالعمل المقصود قبل أن يوقع الجاعل صيغة الجعالة و يلزم نفسه بالعوض، لم يستحق العامل على فعله عوضاً و لا أجره مثل، و كذلك إذا أتى

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٤٨

العامل بعمله بقصد التبرع به، فلا - يستحق عليه عوضاً و لا أجره مثل، و ان كان الجاعل قد سبق فجعل على نفسه عوضاً لمن أتى له بالعمل المقصود، فلا تعم جعالته ذلك العامل لأنه متبرع بعمله.

### (المسألة ١٢):



إذا جعل الجاعل العوض لشخص معين إذا قام له بالعمل المقصود، فقال مثلاً: إذا ردّ زيد على عبدى الآبق، أو بقرتى المسروقة منى فله عندى عشرة دنانير فأتى بذلك العمل شخص آخر غير زيد المجعول له، لم يستحق هذا العامل العوض، لأنه لم يؤمر بالفعل، و لم يلتزم له بالعوض، و لا الشخص المجعول له، لأنه لم يفعل شيئاً.

و تستثنى من ذلك صورة واحدة، و هى ما إذا كان الجاعل قد جعل العوض للشخص المعين و هو زيد فى المثال الذى ذكرناه متى حصل منه العمل المقصود سواء قام بالعمل بنفسه أم أتى به غيره بالنيابة عنه فى العمل، فإذا استتاب زيد غيره فأتى بالعمل بالنيابة عنه، أو جاء بالعمل غيره بقصد التبرع عنه، استحق زيد العوض المسمى الذى جعله له الجاعل.

### (المسألة ١٣):

يصح أن يوقع الجعالة شخص فيجعل العوض من ماله عن عمل يكون لغيره و مثال ذلك أن يقول الشخص: من طلب سيارة زيد المسروقة منه و ردها اليه فله عندى عشرون ديناراً، أو يقول لأحد معين: إذا طلبت سيارة زيد المسروقة و رددتها اليه دفعت لك من مالى كذا ديناراً، فإذا طلب العامل السيارة المسروقة و ردها الى زيد استحق العوض المعين على الجاعل الملتزم لا على زيد مالك السيارة.

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٤٩

### (المسألة ١٤):

يمكن أن ينشئ الجاعل جعالات متعددة بإيقاع واحد، كما إذا كان العمل المقصود للجاعل كلياً يمكن صدور أفراد متعددة منه من اشخاص متعددين فيترتب على كل جعالة أثرها و يجرى عليها حكمها و من أمثلة ذلك أن تكون لزيد عدة بنات غير متزوجات، فيقول الجاعل: من تزوج احدى بنات زيد فله عندى نصف صداقها، أو يقول: من تزوج إحداهن دفعت اليه مبلغ كذا من المال فتصح الجعالات، فأى شخص يتزوج من البنات المذكورات يستحق العوض الذى التزم به القائل.

و من أمثلة ذلك أن يقول: إذا تزوج على بنت عمه جعفر و تزوج عبد الله بنت عمه إبراهيم فلكل متزوج منهما عندى مائة دينار، فإذا تزوج الشخصان كما قال استحق كل واحد منهما المبلغ المعين من القائل، و إذا تزوج أحدهما فقط استحق المتزوج دون الآخر.

و كذلك أن يقول: إذا تزاور زيد و عمرو فدخل كل منهما بيت الآخر دفعت للزائر منهما صاحبه عشرين ديناراً، فإذا هما تبادلوا الزيارة بينهما استحق كل واحد منهما العوض المسمى، و إذا دخل أحدهما خاصة على صاحبه استحق الزائر منهما المبلغ دون الآخر.

### (المسألة ١٥):

إذا قال الرجل: من كتاب لى هذا الكتاب دفعت اليه عشرين ديناراً مثلاً فاشترك كاتبان أو أكثر فكتبوا له نسخة واحدة من الكتاب استحقوا المبلغ الذى

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٥٠

عينه، و اقتسموه بينهم، فأخذ كل واحد منهم من العوض بمقدار عمله، فإذا كانوا اثنين و قد عملا فيه بالسواء أخذ كل واحد منهما

نصف المبلغ، وإذا كانوا ثلاثة أخذ كل فرد منهم الثلث، وهكذا، وإذا تفاوتوا في العمل اقتسموا العوض المسمى بالنسبة. وإذا كتب كل كاتب منهم نسخة تامة من الكتاب استحق كل واحد منهم عوضا تاما على الجاعل، و تراجع المسألة العشرون الآتية في حكم أحدهم إذا أتى بالعمل بعد انتهاء أمد الجعالة عرفا، و حصول الغرض المقصود منها. كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٥١

### الفصل الثاني في بعض أحكام الجعالة

#### (المسألة ١٦):

يجوز للجاعل أن يفسخ جعالته التي أنشأها و ألزم نفسه بدفع العوض للعامل فيها سواء بدأ العامل بالعمل المقصود، أم لم يتلبس بشيء منه و لم يشرع بشيء من مقدماته، فإذا فسخ الجاعل جعالته قبل أن يبدأ العامل بالعمل و قبل أن يشرع في مقدماته، لم يستحق العامل على الجاعل شيئا من العوض المسمى في الجعالة و لا من أجره المثل. و إذا فسخ الجاعل جعالته بعد ما بدأ العامل بمقدمات العمل المقصود للجاعل، فشرع في طلب الشيء المفقود، أو العبد الآبق أو الدابة الضالة ليردها الى صاحبها و لم يجدها بعد، فإذا فسخ الجاعل و نقض التزامه في هذا الحال لم يستحق العامل عليه شيئا من العوض المسمى لبطلان الجعالة بفسخها، ولكنه يستحق منه أجره المثل لما قام به من الطلب و أتى به من المقدمات. و إذا فسخ الجاعل جعالته بعد ما بدأ العامل في العمل نفسه، فأخذ في خياطة الثوب الذي جعل عليه العوض أو في نسخ الكساء أو في كتابة الكتاب، لم يستحق العامل على الجاعل شيئا من العوض المسمى كما تقدم في نظيره و استحق عليه اجرة المثل للمقدار الذي أتى به و أنجزه من العمل. كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٥٢

#### (المسألة ١٧):

يجوز للعامل في الجعالة أن يترك العمل فيها للجاعل قبل أن يبدأ به و بمقدماته، و بعد ما يتلبس به و يشرع، فيرفع يده عما قام به من العمل و لا يتمه و إذا هو ترك العمل كذلك لم يستحق على الجاعل شيئا من العوض المسمى في الجعالة و لا أجره المثل، و ان كان الأحوط استحبابا للجاعل أن يصالحه بشيء من المال إذا كان قد أو جد له بعض العمل المقصود، و أحوط من ذلك أن يتراضى الطرفان و يتصالحا في جميع الفروض المذكورة في هذه المسألة و المسألة السابقة عليها.

#### (المسألة ١٨):

إذا وقع الجاعل جعالته و ألزم نفسه بمقتضاها، بأن يؤدي للعامل العوض المسمى الذي ذكره في الجعالة إذا هو أتى له بالعمل المقصود، ثم أتى العامل بذلك العمل وفقا لما طلب، استحق العامل عليه أن يدفع اليه العوض، سواء علم العامل بالجعالة أم لم يعلم بها و لم يطلع عليها.

فإذا قال الجاعل: من تزوج فاطمة بنت زيد دفعت له نصف صداقها، ثم تزوجها خالد، استحق خالد بزواجها العوض المعين من

الجاعل، و ان كان لا- يعلم بجعالاته قبل التزوج بها، و إذا قال الجاعل: من كتب لى هذا الكتاب فله على مائة دينار، فكتب خالد له الكتاب استحق عليه الجعل، و ان لم يدر بإيقاع الجاعل قبل أن يتم الكتاب، و إذا قال: من ردّ لى ضالتي فله عندى عشرون ديناراً فردّها عليه العامل استحق العوض و ان لم يبلغه نبأ الجعالة، و هكذا، نعم يشترط فى استحقاقه للجعل أن لا يكون متبرعا بعمله، فإذا قصد التبرع به لم يستحق عليه شيئاً.

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٥٣

و قد اشترط بعض الأكابر من العلماء فى استحقاق العامل للعوض المسمى فى الجعالة أن يكون إتيانه بالعمل لأجل تحصيل العوض، و من أجل اشتراطه لذلك اعتبر فيه أن يكون عالماً بإيقاع الجعالة ليقصد تحصيل العوض بعمله و إطلاقات الأدلة و النصوص تدفع هذا القول و تنفى هذا الشرط، فإذا أتى العامل بالعمل و وافق غرض الجاعل استحق العوض المسمى إذا لم يكن متبرعا بفعله.

### (المسألة ١٩):

تختلف الجعالة باختلاف الملاحظات التى يلاحظها الجاعل للعمل المقصود الذى التزم بدفع العوض عنه، و هى تختلف كذلك باختلاف الأعمال التى يطلبها من العامل فى وفائها بالغرض المطلوب، فبعض الأعمال يكون وفاؤها بالغرض بإتمام العمل نفسه، فإذا قال الجاعل للرجل: إذا تزوجت بفاطمة دفعت إليك نصف صداقها، أو قال للطبيب: إذا عالجت زيدا فأبرأته من مرضه دفعت إليك مبلغ كذا، يكون المدار على إتمام العمل نفسه، فإذا أتمه العامل فتزوج بفاطمة فى المثال الأول و أبرأ المريض من مرضه فى المثال الثانى استحق العوض.

و إذا قال للكاتب: ان كتبت لى هذا الكتاب فلك عندى عشرون ديناراً، أو قال للخياط: إذا خطت لى هذا الثوب فلك على عشرة دنانير، اتبع ظهور كلمة الجعالة فإن علم أو ظهر من الصيغة و لو بسبب القرينة الحافة بالقول ان الأمر المجعول عليه هو أن يتم العامل العمل و يسلمه كان المدار عليه، فإذا أتم العمل و سلّمه لصاحبه استحق العوض، و ان لم يعلم و لم يظهر منها اعتبار التسليم كان المدار على إتمام العمل وحده، فإذا أتم العمل استحق العوض و ان لم يسلمه، و لعل الظاهر ان العمل حين يكون متعلقاً بعين مملوكة يكون دالاً على اعتبار التسليم للعين بعد إتمام

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٥٤

العمل فيها، كالجعالة على خياطة الثوب، و على كتابة الكتاب، و نسج الكساء، فيكون المدار على تسليم العين بعد إتمام العمل. و كذلك إذا قال: من ردّ على سيارتى المفقودة أو عبدى الآبق فله على كذا من المال، فالمتبع فيها ظهور كلمة الجاعل، فان علم أو ظهر من الصيغة أنه يريد من الردّ إيصال المفقود الى البلد، أو الى موضع معين اكتفى بذلك، فإذا أوصل العامل المفقود الى الموضع استحق العوض، و ان فقد أو سرق بعد ذلك، و ان دلت القرينة على اعتبار تسليمه الى صاحبه كان المدار عليه، و لعل الظاهر فى الأمثلة التى ذكرناها هو ذلك فلا بدّ فيها من التسليم.

و إذا قال من دلّنى على المفقود أو المسروق أو الآبق، فالظاهر أن المراد مجرد الدلالة عليه و اخباره بموضعه، فيستحق العامل العوض بذلك.

### (المسألة ٢٠):

إذا أوقع الإنسان صيغة الجعالة، و قام العامل بالعمل المطلوب، و حصل به على الغرض المقصود للجاعل على الوجه الذى تقدم بيانه،

استحق العامل العوض من الجاعل، و سقطت بذلك الجعالة فإذا قام عامل آخر بالعمل بعد ذلك لم يستحق على الجاعل عوضاً لسقوط الجعالة.

و كذلك إذا عين الجاعل لجعالتة وقتاً محدوداً، فإذا انتهى الوقت سقطت الجعالة، و لا يستحق العامل في عمله بعد ذلك عوضاً. و يستثنى من ذلك: ما إذ أنشأ الجاعل جعالات متعددة بإيقاع واحد، كما سبق بيانه في المسألة الرابعة عشرة، فإذا أتى بعض العمال بالعمل المقصود في بعض هذه الجعالات المتعددة، فسقط ذلك البعض لحصول الغرض المقصود فيه،

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٥٥

لم تسقط بذلك بقية الأفراد الأخرى من الجعالة، فيجوز لعامل آخر أن يعمل فيها إذا كان وقتها باقياً، فيحصل الغرض و يستحق به العوض.

### (المسألة ٢١):

إذا أوقع الرجل الجعالة لعامل خاص، فشاركه غيره في العمل حتى أتماه معاً، استحق العامل الخاص الذي عينه الجاعل من العوض المسمى بمقدار عمله و سقط منه ما يقابل عمل الآخر، فان كان الشخص الذي شاركه في العمل واحداً و كان عملهما متساوياً، استحق العامل المعين نصف العوض، و ان كانا اثنين استحق هو الثلث، و هكذا و ان تفاوتوا في عملهم استحق العامل المعين من العوض بنسبة عمله و لم يستحق شركاؤه الآخرون على عملهم شيئاً في جميع الصور، لا- من العوض المسمى، و لا- أجره المثل، و هذا إذا كان الجاعل قد اشترط على العامل أن يتولى العمل بنفسه بنحو المباشرة.

و إذا كان قد اكتفى منه بأن يحصل العمل بواسطته- و لو بالتنسيب أو الاستئابة منه أو التبرع له- و كان العمال الآخرون قد شاركوه بقصد المعونة له أو النيابة عنه، استحق العامل جميع العوض المسمى له في الجعالة.

### (المسألة ٢٢):

إذا أنشئت الجعالة على أن يقوم العامل بجميع العمل و يتمه إلى آخره، و كان في رفع العامل يده عن العمل قبل إكماله ضرر على الجاعل، لم يجز للعامل أن يترك العمل في أثناءه، و يجب عليه أن يتمه إذا كان قد شرع فيه، و يجوز له تركه قبل أن يبدأ به.

و من أمثلة ذلك: أن ينشئ الجاعل الجعالة للطبيب أو الجراح على أن

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٥٦

يجرى له عملية جراحية في عينه، أو في بعض أجهزته الأخرى، أو في أحد أعضائه، فلا يجوز للطبيب أن يترك العمل بعد أن يتدبّر به، لما في ذلك من الضرر الكبير على المريض، و إذا هو ترك العمل بعد أن ابتدأ به لم يستحق عوضاً و لا أجره مثل لما أتى به من أبعاض العمل و مقدّماته، فإن الجعالة- كما فرضنا- انما وقعت على أن يتم العمل الى نهايته، و إذا كان رجوع العامل أو الطبيب أو الجراح في الأثناء سبباً لتلف شيء، أو حدوث عيب، أو نقص في عضو من أعضاء المريض أو خلل أو تعطيل في جهاز من أجهزته، كان العامل ضامناً له.

### (المسألة ٢٣):

إذا قال الجاعل: من ردّ على مالى المفقود دفعت اليه كذا من المال، فرد شخص اليه عين ماله، فإنما يستحق هذا الزاد على الجاعل العوض، إذا كان فى ردّ ذلك المال الى صاحبه كلفه و مؤنة يعد الردّ بسببهما عملا فى نظر أهل العرف، كما فى ردّ الدابة الضالة و العبد الآبق و السيارة المفقودة و نحوها، و إذا كان ردّ ذلك المال الى صاحبه لا يحتوى على كلفه، و لا يفتقر إلى مؤنة و جهد، و لم يعدّ فى نظر أهل العرف عملا، فلا يستحق الرادّ عليه عوضا، كما إذا وجد فى المكان أو فى الطريق محفظة نقوده، فأخذها و ردّها الى صاحبها من غير طلب و لا تعب أو بذل جهد.

و إذا اتفق أن المال المذكور بيد غاصب و سماع بالجعالة على ردّه من مالك المال، فردّه الى الجاعل لم يستحق على ردّه اليه عوضا، و ان كان ردّه اليه يستوجب كلفه و مؤنة، و يعدّ من أجل ذلك عملا فى نظر أهل العرف، لأن ردّ المال المغصوب الى مالكه واجب على الغاصب، و يجب عليه أن يتحمّل الكلفة و المؤنة

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٥٧

فى ردّه اليه، مهما بلغت.

### (المسألة ٢٤):

إذا قال الرجل: من دننى على مالى الذى أضعته فله عندى كذا، و كان المال الضائع بيد شخص، فدله ذلك الشخص على ماله استحق عليه العوض المسمى إذا كانت الدلالة عليه تحتوى على كلفه أو تحتاج إلى مؤنة، كما قلنا فى المسألة السابقة، فيستحق العوض على الجاعل إذا لم تكن يده على المال يد غاصبة، و ان كانت دلالة صاحب المال على ماله واجبة على من بيده المال، و ذلك لأنها من الواجبات التى لم يعتبر الشارع فيها أن تقع من المكلف بها بغير عوض من أحد كالعبادات، و كردّ الغاصب المال المغصوب الى صاحبه.

### (المسألة ٢٥):

إذا قال الرجل: من خاط لى هذا الثوب دفعت له ديناراً، ثم قال بعد ذلك: من خاط لى هذا الثوب دفعت له دينارين، و هو يعنى الثوب الأول نفسه، فان دلت القرينة على أن جعلته الثانية عدول عن الجعالة الأولى و فسخ لها، كان العمل على الثانية سواء كان العوض المجمعول فيها أكثر من العوض الذى ذكره فى الأولى كما فى المثال المتقدم أم أقل منه. و إذا لم تدل القرينة على شىء أشكل الحكم فى الفرض، فلعلّ الجاعل عدل من الأولى الى الثانية كما تقدم، و لعله نسى جعلته الأولى فأوقع الثانية، و لعله أضاف إلى الجعل الأول جعلاً ثانياً، و لا يترك الاحتياط بالرجوع إلى المصالحة بين الجاعل و العامل، إذا أتى بالعمل بعد الجعالتين.

### (المسألة ٢٦):

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٥٨

إذا جعل الرجل ثلاث جعلات لثلاثة اشخاص مختلفين على عمل معين واحد، فقال: ان أرجع لى ضالتي زيد دفعت له ديناراً واحداً، و ان أرجعها لى عمرو دفعت له دينارين، و ان أرجعها لى خالد دفعت له ثلاثة دنائير، ثم ردّ الضالة عليه أحد هؤلاء الأشخاص،

استحق عليه الجعل الخاص الذى عينه له، و إذا اشترك الثلاثة جميعا فى العمل فردّوا عليه ضالته استحق الأول منهم- و هو زيد- ثلث العوض الذى جعله له و هو الدينار، و استحق الثانى- و هو عمرو- ثلث عوضه المجمعول له و هو الديناران، و استحق الثالث- و هو خالد- ثلث عوضه المجمعول له و هو الثلاثة دنانير، و هكذا إذا زادوا فى العدد فكانوا أربعة فلكل واحد منهم الربع من العوض الخاص المعين له، أو كانوا خمسة فلولواحد منهم خمس جعله، و هذا إذا كانوا متساوين فى عملهم.

و إذا تفاوتوا فى العمل استحق كل واحد بنسبة عمله الى مجموع أعمالهم جميعا، و يأخذ تلك النسبة من جعله المعين له، و من أمثلة المسألة أن تحدث مخاصمة فى أمر بين إخوة ثلاثة، و يريد الجاعل أن يوقع الصلح بينهم و رفع الشحاء فيقول: ان سبق زيد و هو الأخ الصغير منهم الى مصالحة أخويه فله على خمسة دنانير، و ان سبق عبد الله- و هو الأوسط- فله على عشرة دنانير، و ان سبق أحمد- و هو الكبير- الى مصالحة أخويه فله على خمسة عشر دينارا، فيجرى فيهم الحكم المتقدم، فأيهم سبق إلى المصالحة استحق العوض الخاص الذى قرره الجاعل له، و إذا سبقوا جميعا استحق كل واحد منهم ثلث الجعل المحدد له من الجاعل.

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٥٩

### (المسألة ٢٧):

إذا قال الرجل: من رد لى سيارتى المفقودة من كربلاء فله عندى مائة دينار و اتفق للعامل أن وجد السيارة فى موضع دون تلك المسافة، فردّها من ذلك الموضع، فقد يعلم أو يظهر من القرائن الموجودة: أن مراد الجاعل أن تردّ السيارة المسروقة إليه من اى مكان اتفق وجودها فيه، و قد جعل العوض لمن ردّها اليه من أى مكان أو مسافة كانت، و انما ذكر كربلاء أو بغداد- مثلا- لأنه يعتقد أو يظن أن السيارة توجد فى ذلك البلد، و لا ينبغى الريب أن العامل فى هذه الصورة يستحق على الجاعل جميع العوض الذى سمّاه، و لا ينقص منه شىء بسبب نقص المسافة.

و قد يعلم أو يظهر من القرائن: ان الجاعل قد جعل العوض المعين لمن ردّ السيارة من المسافة المذكورة فى الجعالة، و ان لأجزاء المسافة قسما من العوض و إذا قصرت المسافة نقص العوض، فإذا ردّ العامل السيارة المسروقة من بعض المسافة فإنما يستحق من العوض المسمّى بمقدار عمله و سفره فى الطلب و الردّ و لا يستحق الباقي، فإذا ردّها اليه من ربع المسافة دفع اليه ربع الجعل خاصة، و إذا ردّها من ثلث المسافة دفع اليه الثلث.

و قد يعلم أو يظهر من القرائن أن الجعالة مقيدة لمن ردّ السيارة من كربلاء و لا تشمل من ردّها من غير البلد المذكور، فإذا ردّ العامل السيارة من بعض المسافة لم يستحق من العوض المسمّى شيئا، و ثبتت له أجره المثل لما أتى به من العمل و ان لم يعلم و لم يظهر من القرائن شىء من ذلك، و دار الأمر فى ان العامل استحق الأقل أو الأ-كثر دفع الجاعل إليه الأقل، و الأحوط الرجوع الى المصالحة بينهما

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٦٠

### (المسألة ٢٨):

إذا أتى العامل بالعمل و طالب المالك بالعوض عن عمله، و قال له: انك جعلت لى عوضا إذا أنا أتيت لك بهذا الفعل، و أنكر المالك الجعالة، فالقول قول المالك مع يمينه لأنه منكر.

و كذلك إذا قال العامل له: إنك أمرتني بأن أعمل لك و قد فعلت كما أمرتني فانا استحق عليك أجره المثل لفعلى، و أنكر المالك

انه أمره بشيء، فإذا حلف المالك على نفي ما يقوله العامل لم يستحق العامل عليه شيئاً في صورتين.

### (المسألة ٢٩):

إذا ضلت من الرجل دابتان، فردّ العامل عليه إحداهما، و طالبه بالعوض و قال له: انك جعلت لى جعلاً إذا أنا رددت إليك هذه الدابة، و أنكرك المالك قوله، و قال: انى لم أجعل عوضاً على ردّ هذه الدابة، و انما جعلت عوضاً على ردّ الدابة الأخرى فالقول قول المالك مع يمينه، فإذا حلف على نفي ما يدعيه العامل لم يستحق منه شيئاً. و كذلك إذا أنكرك دعوى العامل و قال: انى لم أجعل عوضاً على ردّ هذه الدابة وحدها، و قد جعلت عوضاً لمن ردّ الدابتين الضاليتين معاً، فيقدم قول المالك مع يمينه، فإذا حلف لم يستحق العامل عليه العوض الذى يدعيه، و الأحوط للمالك فى هذه الصورة- بعد يمينه و ردّ دعوى العامل- أن يصلحه بقسط من العوض فإنه قد ردّ إحدى الدابتين، و هو بعض المجموع و قد اعترف بالجعالة عليه.

### (المسألة ٣٠):

إذا اتفق المالك الذى أنشأ الجعالة و العامل الذى أتى بالعمل على وقوع

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٦١

الجعالة على الإتيان بالعمل المعين، ثم اختلفا فى مقدار العوض المجعول فيها فادعى أحدهما مقدارا معيناً، و أنكرك الآخر ذلك، فادعى أن المقدار الذى ذكره الأول يزيد على العوض المجعول، فالقول قول من ينكر الزيادة مع يمينه، و منكر الزيادة فى الغالب هو المالك الجاعل، فإذا حلف المنكر على نفي الزيادة لم يستحقها العامل، و كان له المقدار الأقل لاتفاق الطرفين على صدور الجعالة، و على أن العامل قد استحق هذا المقدار بعمله.

و إذا وقع الاختلاف بينهما فى مضمون أصل الجعالة فقال المالك: انها انما وقعت على المقدار الخاص الذى يدعيه هو، و لم تقع على المقدار الذى يدعيه العامل، و قال العامل: ان الجعالة صدرت على ما يدعيه هو و لم تصدر بينهما جعالة على المقدار الذى يزعمه الجاعل، كان ذلك من التداعى، فكل واحد منهما مدّع و منكر، و الحكم فى مثل ذلك هو التحالف من الجانبين، فإذا حلف كل واحد منهما على نفي ما يقوله الآخر سقطت الدعويان معاً و استحق العامل على عمله الذى أتى به أجره المثل.

و إذا اتفق ان ما يدعيه العامل فى أصل دعواه أقل من أجره المثل التى حكم بها شرعاً، لم يجوز له ان يأخذ الزيادة من أجره المثل على ما يدعيه، فإنه يعترف بأنه لا يستحقها، و إذا اتفق أن ما يدعيه الجاعل فى أصل دعواه أكثر من أجره المثل و جب عليه ان يوصل هذه الزيادة إلى العامل، فإنه قد اعترف بأن هذه الزيادة للعامل و قد استحقها بعمله.

### (المسألة ٣١):

إذا رجعت الدابة الضالة مثلاً إلى حظيرة المالك الجاعل أو اصطلبه، فقال

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٦٢

العامل: انى قد طلبت الدابة و انا الذى رددتها إليك، فانا استحق الجعل المعين و أنكرك المالك ذلك، و قال له: انك لم تسع، و لم تطلب الضالة، و قد رجعت الدابة بنفسها، أو قال له: ان الدابة قد وقعت فى يدك من غير طلب و لا كلفة فلا تستحق على ردّها شيئاً،

فالقول قول المالك مع يمينه، فإذا حلف لم يستحق العامل شيئاً.

### (المسألة ٣٢):

إذا أنشئت الجعالة على عوض معين و أتى العامل بالعمل، ثم اختلف المالك و العامل بينهما، فقال أحدهما: ان الجعالة قد وقعت فاسدة و ادعى الآخر صحتها فالقول قول من يدعى الصحة فيها، و مثال ذلك: أن يأتي العامل بالعمل، ثم يدعى فساد الجعالة ليأخذ على عمله أجره المثل، و هي أكثر من العوض المسمى له في الجعالة، أو يدعى المالك فساد الجعالة لتكون للعامل أجره المثل على عمله و هي أقل من العوض المسمى، فالقول قول من يدعى الصحة منهما.

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٦٣

### الفصل الثالث في التأمين

### (المسألة ٣٣):

التأمين اتفاق خاص يقع بين شخص أو أشخاص معينين من جهة، و شركة أو مؤسسة معينة كذلك من جهة أخرى، تلتزم الشركة أو المؤسسة المذكورة بموجب هذا الاتفاق، و تتعهد بأن تعوّض ذلك الشخص، أو الأشخاص المعيّنين عن خساره و يحتمل وقوعها لذلك الشخص أو الأشخاص، الذين اتفقت معهم من تلف أو عطب، أو حدوث نقص أو عيب، أو غير ذلك مما يعدّ خساره في نفس ذلك الشخص أو الأشخاص أو أبدانهم أو في نفوس آخرين من متعلقهم، أو في بعض ما يملكه الشخص أو الأشخاص من منزل أو عقار أو أثاث أو معامل أو وسائل نقل حسب ما يتفق عليه الجانبان، و حسب ما تحدده بوليصة التأمين، و تعينه الوثيقة من أنواع الخسارة و أسبابها.

فإذا حدثت للجانب المتفق معه تلك الخسارة المحددة، فالشركة أو المؤسسة ملتزمة و متعهدة بدفع العوض عن الخسارة للجانب المتفق معه إذا كان موجوداً، و لو رثته إذا كان مفقوداً.

و في مقابل التزام الشركة أو المؤسسة له بذلك أن يلتزم الجانب الآخر للمؤسسة أو الشركة بمبلغ معلوم من المال يدفعه إليها مرة واحدة، أو أقساطاً على مقادير و مواعيد يعينها الطرفان، و يوقعان عليها في الوثيقة التي تكتب بينهما.

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٦٤

و قد كان هذا الاتفاق في بداء أمره معاملة قانونية خاصة، ثم شاعت و اعتيدت و تعارفت بين الناس و أهل المعرفة منهم، حتى أصبحت معاملة عرفية متعارفة بين الناس خاصتهم و عامتهم، ثم كانت معاملة شرعية فإذا جرى الطرفان في اتفاقهما و التزامها و القيود في المعاملة بينهما، على الموازين الصحيحة في الشريعة، تناولتها الأدلة و العمومات، من الكتاب و السنة و صحت و نفذت، و قد ذكرنا التأمين و بعض أحكامه في مبحث التأمين من رسالتنا في المسائل المستحدثة، فلتراجع.

### (المسألة ٣٤):

إذا حدّد طالب التأمين و الشركة أو المؤسسة المتعهدة به موضوع التأمين الذي يقصدان إيقاعه بينهما، و عينا الشروط و الأقساط و



المواعيد لدفعها، أمكن لهما أن يجريا المعاملة بينهما بصورة هبة معوضة، فيقول طالب التأمين للوكيل المفوض من الشركة المتعده: و هبت الشركة مبلغ كذا من مالى أدفعه لها أقساطا محدودة فى المواعيد المعينة ما بيننا، و اشترطت على الشركة أن تقوم بدفع العوض عن الخسارة أو الخسارات التى قد تحدث لى، و التى قد عيناها ما بيننا فى وثيقة الاتفاق، فيقول وكيل الشركة: قبلت الهبة منك بالوكالة عن الشركة على الشرط المذكور.

### (المسألة ٣٥):

يصح للمتعاملين فى التأمين أن يجريا المعاملة بينهما بصورة المصالحة بعوض، فيقول طالب التأمين لوكيل الشركة أو المؤسسة المفوض منها، بعد ضبط الشروط و القيود فى المعاملة و تعيين الأقساط و المواعيد فى دفع المال: صالحتك كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٦٥ بحسب و كالتك عن الشركة بمبلغ كذا من مالى، أدفعه للشركة أقساطا فى المواعيد التى اتفقنا عليها، على أن تعوضنى الشركة عن الخسارة التى قد تحدث لى حسب ما حدّدناه بيننا فى الوثيقة، فيقول الوكيل: قبلت المصالحة عن الشركة على الشرط المذكور. و يصح أن يتدئ الوكيل فى المعاملة فيقول لطالب التأمين: صالحتك بأن تتعهد لك الشركة بتعويضك عن الخسارة المعينة إذا حدثت لك، على أن تدفع أنت للشركة المبلغ المعلوم ما بيننا من مالك، فى اقساطه و مواعيده المعينة فى الوثيقة فيقول طالب التأمين: قبلت المصالحة منك على الشرط المذكور.

### (المسألة ٣٦):

يصح أن تجرى معاملة التأمين بين الجانبين بصورة عقد مستقلّ عن العقود و المعاملات الأخرى، و ليس تابعا لشيء منها، و يشترط فى صحة هذا العقد أن تجتمع فيه جميع الشروط العامة التى يشترطها الشارع فى صحة العقود و المعاملات الشرعية الأخرى، فلا بدّ فيه من الإيجاب و القبول التأمين الدالّين على المعنى المراد، و يشترط فيه أن يكون كل من الموجب و القابل فيه بالغا عاقلا- رشيدا، غير محجور عليه فى تصرّفه لسفه أو غيره من موجبات الحجر، و أن يكون مختارا فى فعله غير مكره عليه، و قاصدا لما يقوله و ينشئه، فلا يكون سكران، و لا هازلا، و لا غاضبا غضبا يخرجّه عن القصد. فيقول وكيل الشركة المفوض من قبلها فى التصرف لطالب التأمين: أمنت نفسك مثلا أو أمنت دارك و تعهدت لك بالوكالة عن الشركة بأن تعوّضك عن الإضرار أو الخسارات المعينة فى الوثيقة إذا حدثت لك، على أن تؤدى أنت كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٦٦ للشركة مبلغا من مالك قدره كذا، تدفعه على الاقساط المعينة فى أوقاتها المعلومه، وفقا للشروط و التحديدات فى وثيقة التأمين، فيقول طالب التأمين: قبلت التأمين لنفسى أو لدارى - مثلا- على الشروط المقرّرة و الحدود المبينة. و يجوز أن يكون الإيجاب من طالب التأمين فيقول للوكيل: أمنت عند الشركة نفسى أو أمنت عندها دارى مثلا بأن تعوضنى الشركة عن الخسارة، أو الضرر الذى قد يحدث لى فى ذلك على أن أدفع للشركة المبلغ المعلوم ما بيننا فى أقساطه و مواعيده، فيقول الوكيل: قبلت ذلك بوكالتى عن الشركة على النهج المعلوم.

### (المسألة ٣٧):

لا- يتعين في عقد التأمين أن يقع الإيجاب و القبول فيه بلفظ معين، فيكفي في صحة العقد أن ينشأ الإيجاب و القبول فيه بأى لفظ يكون دالا على المعنى المذكور، و ان كان بغير اللغة العربية إذا أدى اللفظ المعنى المراد في عرف أهل تلك اللغة، و كان الموجب و القابل عارفين بتلك اللغة.

و يكفي أن يقع الإيجاب و القبول بالكتابة، إذا قصد بها إنشاء المعنى و قصد بها إيقاع العقد من كل من الموجب و القابل، و يصح أن يكون الإيجاب بالكتابة و القبول بالتلفظ و بالعكس.

### (المسألة ٣٨):

إذا تم عقد التأمين على الوجه المطلوب بين الموجب و القابل و جب على كل واحد منهما الوفاء بما يقتضيه العقد من لوازم و واجبات و آثار، فهو من العقود

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٦٧

اللازمة و لا يجوز لأحد المتعاقدين فسخه و الرجوع عنه، الا إذا تقابل الطرفان و اتفقا باختيارهما معا على فسخه كما في جميع العقود، و الا إذا كان أحد الجانبين قد اشترط على صاحبه الخيار لنفسه و قبل صاحبه الشرط منه، فيصح الفسخ للمشتري، و لا يصح للآخر، أو كان أحدهما قد شرط على الآخر في ضمن العقد شرطا سائغا، و تخلف ذلك الشرط فلم يف له الجانب الآخر بشرطه، فيثبت له خيار تخلف الشرط، و من ذلك ما إذا خالف أحد الطرفين ما التزم به لصاحبه في العقد فيثبت لصاحبه خيار تخلف الشرط الضمني، و هو ما جرى عليه العقد بينهما، فان الشرط الضمني كالشرط الصريح في ذلك.

و من موجبات الخيار في هذا العقد ما إذا كان احد المتعاقدين مغبونا في المعاملة غبنا لا يتسامح العقلاء بمثله فيثبت حق الفسخ للمغبون.

و كذلك الحكم إذا أنشئت المعاملة بين المتعاقدين بصور الهبة المعوضة، أو بصورة الصلح بعوض، فيكون العقد لازما، و لا يجوز فسخه إلا في الصور المذكورة.

### (المسألة ٣٩):

يمكن أن تجرى معاملة التأمين بين الطرفين بصورة الجعالة، إذا تحققت في المعاملة مقومات الجعالة، و منها: أن يقوم العامل للجاعل ببعض الأعمال التي تتعلق بالتأمين الواقع بينهما، ليكون العوض الذي يلتزم به الجاعل في مقابلة ذلك العمل الذي يأتي به العامل. فإذا كان التأمين على الحياة أو على الصحة، اشترط الجاعل على الشركة المؤمنة أن تضع له مثلا منهاجا للأكل و الشرب، أو تصف له و صفات من العلاجات النافعة ضد الأمراض و العوارض التي يجدها.

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٦٨

و إذا كان التأمين على حفظ مال جعلت له حراسا و مراقبين ضد السرقة و الحوادث التي قد تعرض للمالك.

و إذا كان التأمين على أجهزة آليّة أو معامل أو وسائل نقل عينت له عمالا تكشف على الآلات المؤمنة في بعض الفترات من الزمان، و تصلح منها ما يحتاج إلى الإصلاح، و هكذا، فيكون قيام الشركة بمثل هذه الأعمال جزءا من منهاج التأمين، و يكون اشتراط ذلك بعضا مما تنشأ عليه المعاملة.

فإذا أراد الطرفان إجراء المعاملة على هذا الوجه قال طالب التأمين لوكيل الشركة: إذا تعهدت الشركة لى بالتعويض عما يصيبني من الإضرار و الخسارات فى نفسى مثلا أو فى صحتى أو فى مالى و قامت بوضع المناهج و الأعمال التى اشترطتها عليها، فلها عندى كذا مبلغا من المال ادفعه لها أقساطا، فى المواعيد الخاصة المقررة بيننا.

### (المسألة ٢٠):

إذا وقعت الجعالة بين طالب التأمين و الشركة المتعهدة له وفق ما أوضحناه من الشروط صحت الجعالة و ترتبت عليها آثارها و أحكامها، و قد سبق منا أن الجعالة من الإيقاعات الجائزة، فيجوز لكل من الطرفين فسخها و ترك الالتزام بها.  
كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٦٩

### كتاب العارية

#### إشارة

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٧١  
كتاب العارية و البحث فى هذا الكتاب يقع فى ثلاثة فصول:

### الفصل الأول فى العارية و ما يشترط فى صحتها

### (المسألة الأولى):

العارية هى أن يسلط الإنسان أحدا غيره على عين يملكها، أو هو يملك منفعتها خاصة لينتفع ذلك الغير بتلك العين الذى سلطه عليها مجانا من غير عوض أو هى عقد بين الطرفين يثمر التسليط المذكور، و لا ريب فى أن العارية من الأمور الواضحة فى معناها عند أهل العرف المعلومه فى مصاديقها، و وضوح أمرها فى ذلك يغنى الباحث عن اطالة القول فيها.

و على أى حال فليس من العارية أن يأذن الرجل لمن يدخل منزله مثلا من الضيوف و الأصدقاء و الأقارب، بان ينتفع هذا الداخل بالأعيان الموجودة فى الدار فيجلس على الفرش أو على الأرائك و يستند الى الجدران أو المساند و ينام على الفرش أو يلتحف بالملاحف و نحو ذلك، بل و ليس من العارية عرفا أن يقدم صاحب الدار لبعض ضيوفه أو أصدقائه القادمين اليه بعض الفرش الخاصة و المتكئات و نحوها بقصد التكريم، أو لينام عليها فى وقت حاجته الى النوم

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٧٢

و الراحة، و أكثر من ذلك وضوحا ما يقدمه الى الضيف أو الصديق أو القريب من المآكل و المشارب، فلا يعد ذلك من العارية للانتفاع به فى أنظار أهل العرف. و انما هو اباحة له بغير عوض.

نعم، قد يحتاج الضيف أو الصديق فى دار الرجل إلى ابدال بعض الملابس أو الأحذية و نحو ذلك، فإذا دفع صاحب الدار اليه ذلك لينتفع به كان من العارية عرفا و ان دفعه اليه بقصد التكريم.

### (المسألة الثانية):

العارية عقد من العقود بين المعير صاحب المال و المستعير، فلا بدّ فيها من الإيجاب و القبول كسائر العقود، و يكفي في الإيجاب أن ينشأ بأى لفظ يدل على المعنى الذى بيناه دلالة ظاهرة يفهما أهل اللسان، و من أمثلة ذلك: أن يقول المالك لصاحبه: أعرتك دارى هذه لتسكنها أيام إقامتك فى البلد، أو يقول له:

أحمل إلى بيتك هذه المبردة أو هذه الثلاجة لتتفع بها فى أيام الصيف من هذا العام أو يقول له: خذ هذا الكتاب لتقرأه أو هذا الثوب لتلبسه، أو يقول له: انتفع بهذه الأمة لتقوم بخدمتك أيام إقامتك هنا.

و يكفي فى القبول كذلك أى لفظ يكون دالا على الرضا بأخذ العين المعارة و الانتفاع بمنافعها، فيقول المستعير للموجب بعد إيجابه: قبلت أو رضيت، أو يقول له: أشكر لك هذا التفضل، و يكفي فيه أن يأخذ العين المعارة بقصد إنشاء الرضا بالعارية، و يصح إنشاء الإيجاب و القبول كليهما بالمعاطاة من الجانبين فيدفع المالك الى صاحبه الثوب أو الكتاب أو المتاع بقصد إنشاء العارية، و يأخذه القابل منه، و يستعمله فى حوائجه بقصد القبول و إنشاء الرضا بها.

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٧٣

### (المسألة الثالثة):

يشترط فى صحة العارية أن يكون المعير بالغا، فلا تصح اعارة الصبى غير البالغ و ان كان مميّزا و اذن له و ليه على الأحوط، و ان كان الأقرب صحة إعارته فى هذا الفرض، فإذا اذن له و ليه بأن يعير صاحبه أو قريبه بعض أمواله المعينة، مع وجود المصلحة له بذلك، صحت إعارته إذا كان مميّزا، و أولى من ذلك بالصحة ان ينشئ عقد العارية لمال غيره إذا كان مميّزا، و اذن له مالك المال بإعارة ماله، و اذن له و ليه الشرعى بأن ينشئ له صيغة العارية.

و يشترط فى صحتها أن يكون المعير عاقلا، فلا تصح اعارة المجنون لما له و لا لمال غيره و ان كان مميّزا، و يشترط فى صحتها أن يكون المعير مختارا، فلا تصح إعارته إذا كان مكرها، و أن يكون قاصدا، فلا تصح من الهازل و السكران و الغاضب إذا فقد القصد، و ان يكون غير محجور عليه، فلا تصح من السفه و لا المفلس، و تصح اعارة السفه إذا أنشأها بإذن و ليه، و اعارة المفلس إذا اذن له الغرماء بإعارة بعض ما تتعلق به حقوقهم.

### (المسألة الرابعة):

لا يشترط فى صحة العارية أن يكون المعير مالكا للعين و المنفعة كليهما و يكفي فى صحتها أن يكون مالكا للمنفعة وحدها، بحيث يكون نافذ التصرف فيها فيمكن له أن يتبرع بها لغيره، و أن يسلط غيره على العين ليستوفى المنفعة، و مثال ذلك: أن يكون قد استأجر العين من مالكا ليستوفى منفعتها استيفاء مطلقا لنفسه أو لغيره إذا شاء و من أمثلة ذلك: أن يكون المالك قد أوصى له قبل موته بمنفعة العين، و أطلق له فى الوصية أن يستوفى المنفعة الموصى بها كيفما يشاء و لو

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٧٤

بالتبرع بها لغيره، فيصح له فى أمثال هذه الفروض ان يعير العين لغيره ليستوفى منفعتها المملوكة له و ان لم يملك العين ذات المنفعة. و لا تصح العارية إذا كان المعير غاصبا للعين، أو كان غاصبا للمنفعة، و ان كان مالكا شرعيا للعين نفسها، و مثال ذلك: أن يؤجر المالك داره من غيره، ثم يغصب المنفعة من المستأجر، و يستولى عليها ظالما.

ولا يصح للمستأجر أن يعير العين المستأجرة لغيره، إذا كان المالك المؤجر قد اشترط عليه في ضمن العقد أن يستوفى منفعة العين بنفسه ولا يتبرع بها لغيره، ومثله الحكم في المنفعة الموصى بها للرجل إذا كان المالك الميت قد اشترط في الوصية على الموصى له بالمنفعة أن يستوفىها بنفسه ولا يتبرع بها لغيره فلا يجوز له أن يعيرها الى أحد سواه.

### (المسألة الخامسة):

يصح لولى الصبى أن يستعير له عاريه من أحد إذا كان الصبى قابلا للانتفاع بها، وقادرا على حفظ العين المعارة، و صونها من التلف والعيب، أو كان الولي نفسه أو وكيله هو الذى يقوم بذلك، فيستعير للصبى ثوبا ليلبسه و أدوات منزلية و أثاثا لينتفع به، و مبردة أو مدفئة لتقيه الحر أو البرد، بل و يستعير له كتابا للقراءة إذا كان ممن ينتفع بمثل ذلك. و يجوز لولى المجنون أن يستعير له ما يمكنه الانتفاع به من الأشياء و المراد فى الفرضين أن تكون العارية للصبى و للمجنون نفسيهما لا للولى المستعير و يصرف المنفعة عليهما، و على أى حال فلا ينبغى الرب فى صحة الجميع مع المحافظة على مال الغير. كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٧٥

ولا- يصح للصبى أن يستعير لنفسه إلا- إذا كان مميزا و أذن له وليه بذلك، مع وجود المصلحة له بها، و لا تصح استعارة المجنون لنفسه و ان أذن له وليه بالاستعارة، لانه مسلوب العبارة فلا يترب على قوله أثر.

### (المسألة السادسة):

يشترط فى صحة العارية أن يكون الشخص المستعير أهلا للتسلط على العين المستعارة و الانتفاع بها فى نظر أهل العرف، و فى حكم الإسلام، فلا- تصح العارية إذا كان آخذها ليس أهلا- لذلك، كالعامة القليل المعرفة يستعير بعض الكتب الدقيقة فى العلوم و الفلسفات، أو يستعير بعض الأجهزة العلمية التى لا يمكنه استعمالها و الإفادة منها. و من أمثلة هذه المسألة أن يستعير الكافر مصحفا أو عبدا مملوكا مسلما فلا تصح هذه العارية لأن الكافر ليس أهلا للتسلط على المصحف، و لا على المملوك المسلم و الانتفاع بهما فى حكم الإسلام، و من أمثلتها أن يستعير المحرم بالحج أو بالعمرة صيدا برياً من أحد، فلا تصح استعارته فان المحرم لا يجوز له التصرف و لا الانتفاع بصيد البر فى حكم الشريعة ما دام محرما، سواء كان من اعاره الصيد محرما أم محلا.

### (المسألة السابعة):

يعتبر فى صحة العارية أن يكون الشخص الذى يجرى معه عقد العارية معينا، فلا تصح إذا أجريت لشخص مردد بين اثنين أو أكثر، فيقول مالك العين لزيد و عمرو: أعرت دارى لأحدكما، أو يقول: أعرت هذه العين لأحد هذين الشخصين، أو لأحد هؤلاء الرجال، فلا تصح عاريته، سواء قبلوا جميعا منه العقد

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٧٦

أم قبله بعضهم أم لم يقبله أحد منهم، و إذا قبل العقد أحدهم فدفع المالك له العين بعد قبوله جاز له أن ينتفع بها، و كان ذلك من الإباحة له بغير عوض، و لم يكن من العارية المصطلحة، لبطلان العقد الذى أنشأه.

**(المسألة الثامنة):**

تصح اعاره عين واحدة لأكثر من مستعير واحد، و مثال ذلك: أن يقول مالك العين لزيد و عمرو: أعرتكما هذا الكتاب شهرا، أو يقول: أعرت دارى المعلومة لزيد و اخوانه يسكنون فيها سنة تامة، أو يقول، أعرت هذه العين لهؤلاء الطلاب العشرة لينتفعوا بها. فإذا كانت العين المعارة مما يمكن أن يشترك المستعيرون فى الانتفاع بها كالدار إذا كانت صالحة لسكنى الجميع، و كالمبردة و المدفئة إذا أمكن لهم أن ينتفعوا بها جميعا فى وقت واحد، اشتركوا فيها إذا شأوا، و إذا لم يمكن الاشتراك فى الانتفاع بالعين تناوبوا فى الانتفاع بها، أو اقترعوا عليه، أو تراضوا فى ما بينهم على الانتفاع كما يشاؤون.

**(المسألة التاسعة):**

يشترط فى صحة العارية أن تكون العين التى يراد إعارتها مما يمكن للمستعير أن ينتفع بها مع بقاء عينها، كالأراضى و المساكن و العقارات و الأثاث و الأمتعة و الآلات و الأوانى و الأدوات و الثياب و الأجهزة و الكتب و الحلى و وسائل النقل و الحيوان، و أمثال ذلك مما يندرج فى الكبرى التى ذكرناها، و أن يكون الانتفاع الذى يمكن حصوله منها و الذى تقع المعاملة بين الطرفين بقصد انتفاعا محلا فى الإسلام.

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٧٧

فلا- تصح اعاره العين إذا كانت مما لا- يمكن الانتفاع إلا بإتلاف عينها كالطعومات و المشروبات، و كالأصابون مثلا و كالحطب و النفط و الغاز مما لا ينتفع به الا بإشعاله و حرقه و وقده و لا تصح اعاره العين إذا كانت المنفعة التى يمكن استيفائها منها غير محللة فى الإسلام، و من أمثلة ذلك: آلات اللهو و آلات الحرام و قد فضّلنا ذكر ذلك فى المسألة الحادية عشرة من كتاب التجارة، و من أمثله أيضا:

أوانى الذهب و الفضة على ما هو الأحوط من المنع لزوما عن الانتفاع بها مطلقا و قد ذكرنا هذا فى المسألة الرابعة عشرة من الكتاب المذكور.

**(المسألة العاشرة):**

تجوز اعاره الفحول من الحيوان: الإبل و البقر و الغنم و غيرها من أنواع الحيوان و أصنافه للانتفاع بها فى ضراب الإناث منه، و تجوز اعاره الكلاب للانتفاع بها فى الصيد و الحراسة فى المنزل أو فى البستان أو مع الغنم، و تجوز إعاره الهرة لقتل الفار و نحوه. و تجوز إعاره الشاة و المعزاة و البقرة و الناقة لينتفع المستعير بلبنها و صوفها و وبرها، و تجوز إعاره البئر للاستقاء من مائها، بل و تجوز إعاره النخلة و الشجرة للانتفاع بثمرها، و ان كانت هذه المنافع أعيانا، و كان الانتفاع بها بإذهاب عينها فان العين المستعارة باقية و ان ذهبت المنفعة.

**(المسألة (١١)):**

تصح اعادة العبد المملوك أو الجارية المملوكة لينتفع بها المستعير في خدمة و حراسه و نحوهما، و لا تصح إعاره الجارية للانتفاع بها في استمتاع فان الاستمتاع بالأمة لا يجوز للرجل في الإسلام إلا بالزواج بها أو بملكها ملك يمين

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٧٨

بأحد الأسباب الشرعية المملوكة لها، أو بتحليل المالك إياها، و ليس منه أن يعيرها المالك له، أو يؤجرها لهذه الغاية، و لا فرق في الاستمتاع بالأمة بين الوطى و غيره في الحكم المذكور.

و إذا أعار الأمة مالكها للخدمة جاز للمستعير استخدامها كما قلنا، و لم يجز له أن ينظر الى المواضع المحرمة عليه من جسدها، و لا أن يلمسها أو تلمس شيئاً من جسده.

و كذلك الحكم في الأعيان المملوكة الأخرى، فإذا كانت للعين منفعة أو منافع محللة في الإسلام، و منفعة أو منافع أخرى محرمة فيه، فيجوز للمالك اعادة العين لينتفع بها المستعير بالمنفعة المحللة و تنفذ هذه العارية و تترتب عليها أثارها، و لا يجوز له أن يعيرها لأحد للانتفاعات المحرمة.

و إذا هو أعارها لينتفع بها المستعير بجميع منافعها، أو أعارها على نحو الإطلاق، صحت العارية للانتفاع بما يحل من المنافع، و بطلت في ما يحرم.

### (المسألة ١٢):

لا يشترط في صحة العارية أن تكون العين معينة في وقت إنشاء صيغة العارية، فإذا طلب الرجل من المالك احدى دوابه ليسافر عليها الى مقصده، فقال له بقصد الإنشاء: أدخل الإصطبل و خذ منه أى دابة تختارها لسفرك، فأخذ واحدة منها بقصد الاستعارة، صحت العارية لتلك الدابة، و كذلك إذا قال المالك ابتداء للرجل: أعرتك إحدى السيارتين لتسافر فيها، فأخذ إحداها بقصد القبول، أو قال له: أعرتك أحد هذه الثياب لتلبسه، أو أخذ احد هذه الملاحف لتلتحف به في أيام

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٧٩

البرد، فقال المستعير: قبلت، صحت العارية، و يجوز للمالك أن يعين له بعد إنشاء الصيغة منها ما يشاء، بل يجوز للمستعير أن يختار منها ما يشاء إذا كان اذن المالك عاما لذلك.

### (المسألة ١٣):

إذا كانت العين التي يريد مالكةا ان يعيرها للرجل ذات منفعة واحدة بحسب العادة المتعارفة بين الناس، كالبساط و الطنفسة و السجادة، فإن منفعتها المتعارفة بين الناس واحدة و هي الافتراض لها، و كالثوب فان منفعته المعروفة هي اللبس وحده، و كالكساء و الملحف فمنفعتهما هي الالتحف خاصة، فإذا كانت منفعة العين واحدة كذلك، كفى في صحة العارية أن يقول مالك العين للمستعير: أعرتك هذه العين لتنتفع بها، و لم يجب عليه أن يعين له جهة الانتفاع، فإن إطلاق العارية في هذه الموارد ينصرف الى تلك المنفعة الواحدة المتعارفة، و لذلك فيجب على المستعير أن يقتصر على تلك الجهة الواحدة المتعارفة و لا يتعداها، فلا يلتحف بالخيمة مثلا، أو يستظل بالبساط أو الطنفسة، أو يتقى بهما من المطر.

و إذا أراد استعارة العين لوجه من الانتفاع بها غير ما هو المتعارف بين الناس فلا بدّ من التعرض لذكر المنفعة التي يريد، و مثال ذلك أن يعير المالك البساط أو الطنفسة أو السجادة أو الكساء للرجل لينتفع بالعين، و المستعير يريد من الانتفاع أن يرهنها عند أحد

على دين لذلك الشخص عليه، أو ليرسله نموذجاً الى نساج لينسج له على طرازه، أو الى خياط ليخيط له على شكله، فعليه أن يذكر المنفعة الخاصة التي يقصدها، فان الانتفاعات المذكورة نادرة لا يحمل اللفظ عليها الا مع القرينة الدالة على الاذن فيها.

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٨٠

### (المسألة ١٤):

إذا كانت العين التي تراد إعارتها ذات منافع عديدة، كالدار مثلاً فإنه يمكن لمن يستعيرها أن ينتفع بها مسكناً له و لعياله، و يمكن له أن يتخذها مقراً خاصاً لزول ضيوفه الوافدين اليه، و ان يجعلها مخزناً لبضائعه أو معرضاً لها، و أن يصيرها معملاً أو موضعاً لاستراحة عمّال، و كالأرض الفارغة، فإن المستعير يستطيع أن ينتفع بها مزرعةً لخضروات أو حبوب، أو مغرساً لنخيل أو شجرة أو ينتفع بها في بناء، و كالدابة يمكن له أن يستخدمها في ركوب و في حمل أمتعة و في حراسة أرض و في السقاية من بئر أو نهر، فإذا كانت العين متعددة المنافع، فقد يريد المعير و المستعير اعادة العين لاستيفاء منفعة مخصوصة منها، أو لمنافع معينة من جملة منافعها، و في هذه الصورة لا بدّ لهما من تعيين المنفعة أو المنافع المقصودة و ذكرها في عقد العارية، فيقول المالك للمستعير: أعرتك الدار لتسكنها مثلاً أو أعرتك الأرض لترزعها، أو أعرتك الدابة لتركبها في تنقلاتك، أو لتسقى الزرع عليها، و إذا عيّنت للعين منفعة أو منافع خاصة لم يجز للمستعير ان يتعدى ما عيّن له، و ينتفع بسواها.

و قد يقصد المالك أن ينتفع المستعير بجميع الانتفاعات المتعارفة من العين، و في هذه الصورة يجوز للمالك أن يذكر الانتفاعات كلّها على وجه العموم و الشمول لها جميعاً، فيقول للمستعير: أعرتك هذه العين لتنتفع بها بأى منفعة تحتاج إليها، أو تريدها من المنافع المحللة المتعارفة جميعاً.

و يصح له أن ينشئ صيغة العارية مطلقة غير مقيدة: فيقول للمستعير

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٨١

أعرتك هذه العين، أو يقول له: أعرتك العين لتنتفع بها، و في كلا الفرضين يباح للمستعير ان ينتفع بالعين في أى وجه يحصل له من وجوه المنافع المتعارفة لها.

### (المسألة ١٥):

من المنافع التي قد تحصل من العين المستعارة ما يكون خفياً غير متعارف و لا معتاد بين الناس، و هو من أجل هذا الخفاء فيه لا يندرج في العموم الذي يذكره مالك العين عند اباحة جميع منافعها للمستعير، إلا إذا كان العام صريحاً تام الصراحة في شموله لذلك الفرد، و لا يشمل إطلاق الصيغة حين يأتي بها مطلقة غير مقيدة، أو يشك في شمول العموم أو الإطلاق له من أجل خفائه، و لذلك فلا يجوز للمستعير أن ينتفع بمثل هذه المنفعة الخفية من العين، اعتماداً على العموم أو الإطلاق الذي يذكره مالك العين، و ان كانت من جملة منافع العين بلا ريب.

و من هذه المنافع الخفية: دفن الميت في الأرض المستعارة و مواراته فيها فإنه من بعض منافعها كالزراع فيها و الغرس و البناء، و لا يشمل إطلاق و العموم كما ذكرناه و من المنافع الخفية: أن يرهن المستعير العين التي استعارها عند احد على دين له في ذمته، فإذا أراد المالك أن يبيح للمستعير مثل هذه الانتفاعات الخفية من العين فلا بدّ له من ذكره، و النص عليه بالخصوص، و لا يكتفى بالعموم أو الإطلاق.



كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٨٢

## الفصل الثاني في بعض أحكام العارية

### (المسألة ١٦):

العارية عقد يتقوم بالاذن من مالك العين في أول حدوث العقد، وفي استمراره وبقائه بين الطرفين، ولذلك فإذا زال اذن المالك للمستعير بالتصرف و الانتفاع بالعين زالت العارية و انفسخ عقدها، و ثمره هذا العقد - كما ذكرنا في أول الكتاب - هي أن يتسلط المستعير على العين المستعارة، و أن يباح له الانتفاع بمنافعها التي حددها له المالك.

و المعنى الواضح لذلك: أن العارية عقد جائز من جهة مالك العين، فيجوز له أن يرجع عن اذنه للمستعير في أي وقت يشاء، فيزول بذلك العقد ما بينهما، و أن العارية جائزة من جهة المستعير أيضا، فيباح له أن يدع العين المستعارة، و يترك الانتفاع بها في أي وقت يشاء فيرتفع العقد بذلك.

و هذا إذا لم يحدث في العين - و هي في يد المستعير - ما يمنع المالك من الرجوع عن اذنه، كما في بعض الفروض الآتي ذكرها، فإذا حدث مثل ذلك المانع لم يجز للمالك أن يرجع عن اذنه للمستعير، و يكون عقد العارية باقيا ما دام ذلك المانع موجودا، و ليس معنى ذلك ان العارية أصبحت لازمة بسبب عروض هذا

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٨٣

المانع بعد ان كانت جائزة قبل وجوده، بل هي لا تزال على حكمها من الجواز و عدم اللزوم، فإذا اتفق زوال المانع كان للمالك الرجوع فيها.

### (المسألة ١٧):

يجوز لمالك الأرض أن يعير أرضه لأحد ليدفن فيها ميتا، و قد أشرنا الى هذا الفرض في المسألة الخامسة عشرة، فإذا هو أعار الأرض لهذه الغاية، و دفن المستعير فيها ميتا في الإسلام تعلق للميت حق شرعي بموضع دفنه من الأرض حرم نبشه و إخراجه من الأرض على الأحوط، ان لم يمكن تحريم ذلك هو الأقوى و لذلك فيكون الأحوط لزوما لمالك الأرض إذا أعارها لهذه الغاية أن لا يرجع في اذنه و إعارته للأرض بعد مواراة الميت المسلم فيها، نعم، يجوز له الرجوع عن اذنه قبل ان يدفن الميت، و ان حفر القبر في الأرض، و يجوز له الرجوع كذلك إذا نبش أحد قبر الميت بعد دفنه في الأرض، و أخرجه منه، فلا يجوز دفنه فيها ثانيا إلا بإذن من المالك. و إذا أعار المالك الأرض لهذه الغاية و حفر القبر فيها و وضع الميت في القبر، فهل يجوز للمالك ان يرجع عن اذنه و يفسح العارية و يمنع الدفن قبل ان يوارى الميت في القبر؟. فيه إشكال.

### (المسألة ١٨):

يصح للمالك أن يعير أرضه الفارغة لأحد ليغرس المستعير لنفسه في الأرض شجرا أو نخيلا ينتفع بها، أو يبني له بناء يسكنه، و لا ريب في جواز رجوع المالك في عاريته للأرض قبل أن يغرس المستعير فيها غرسا أو يبني فيها شيئا و إذا رجع المالك بها قبل الغرس

أو البناء يجوز للمستعير أن ينتفع بها بعد رجوعه.

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٨٤

و الظاهر جواز رجوع المالك في العارية أيضا بعد أن يغرس المستعير في الأرض غرسه، أو يبني فيها بناءه، و إذا رجع المالك بعارية الأرض في هذه الصورة و فسخها، فهل يجوز له أن يلزم المستعير بأن يقلع ما غرسه في الأرض و يزيل ما بناه فيها، من غير أرش يلزم المالك لذلك؟ أو يحق له أن يلزم المستعير بإزالة غرسه و بنائه من الأرض، و عليه أن يدفع المستعير أرش ما يزيله من ذلك؟ أو لا يحق له أن يلزمه بشيء من ذلك، و خصوصا إذا بذل المستعير له أجره المثل لأرضه، ليبقى الغرس و البناء فيها؟ يشكل الحكم بشيء من ذلك، و لا يترك الاحتياط بالتراضى و المصالحة بينهما.

و كذلك الحال إذا أعار المالك أرضه للزراعة فزرع المستعير فيها، ثم رجع المالك بعاريته قبل أن يدرك الزرع و يبلغ أوانه، فيجرى فيها الاشكال و الاحتياط الذى ذكرناه.

### (المسألة ١٩):

إذا أعار مالك الأرض أرضه لينتفع بها المستعير بالغرس و البناء، فزرع فيها نخيلا أو شجرا أو بنى فيها بناء، فالشجر و النخيل و البناء الذى أحدثه فى الأرض ملك له، فيجوز له أن يبيعه على صاحب الأرض فيكون الجميع ملكا له، و يجوز لمالك الأرض أن يبيع أرضه على المستعير، فيصبح الجميع ملكا له، و يجوز للمستعير أن يبيع ما غرسه و ما بناه فى الأرض على شخص ثالث، إذا أذن له مالك الأرض بذلك، فإذا أذن له المالك فباع الغرس و البناء على غيره كان المشتري بمنزلة المستعير و قام مقامه، فإذا رجع المالك بأذنه و فسخ العارية جرت الاحكام التى ذكرناها للمستعير على المشتري، و قد بيناها فى المسألة السابعة فلتلاحظ.

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٨٥

### (المسألة ٢٠):

قد يستعير الرجل رجلا عينا أو أعيانا متعدّدة من مالكةا ليجعلها المستعير رهنا عند أحد على دين لذلك الشخص فى ذمته، و قد ذكرنا هذا فى المسألة الثالثة عشرة و المسألة الخامسة عشرة، و لا ريب فى صحة العارية لذلك، و فى صحة الرهن بعد أن اذن له المالك بهذا الانتفاع.

و يجوز لمالك العين أن يطالب المستعير بأن يفك رهانه العين عند انتهاء مدة الدين الذى عليه و حلول وقت وفائه، و ذهب بعض الفقهاء الى جواز مطالبته بفك رهانه العين قبل حلول وقت الدين، و على أى حال فلا يبطل رهن العين المستعارة بانتهاء المدة، و لا بمطالبة مالك العين بفك رهانتها.

### (المسألة ٢١):

إذا حلّ وقت دين الدائن الذى يملكه فى ذمة المستعير، و لم يفك المستعير رهانه العين و لم يف بالدين، جاز بيع العين المرهونة و فاء الدين بثمانها، و إذا بيعت العين كذلك كان المستعير ضامنا لمالك العين، فإذا اختلف ثمنها الذى بيعت به عن قيمة مثلها فى السوق كان المستعير ضامنا لمالك العين أكثر الأمرين منهما.

**(المسألة ٢٢):**

يجوز للمالك العين المستعارة أن يوقع عاريتها مطلقه غير محدوده الوقت فيقول للمستعير: أعرتك هذه الدار لتسكن فيها، أو أعرتك هذا البستان لتأكل ثمره فإذا أنشأ الصيغه مطلقه كذلك جاز للمستعير أن ينتفع بالعين مطلقا، فيسكن الدار و يأكل ثمر البستان حتى يموت المالك أو يرجع عن اذنه في الانتفاع و يفسخ العاريه، و يجوز للمالك أن يجعل عاريتها مقيدة في مدة معينه، فيقول للمستعير كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٨٦

أعرتك هذه العين تنتفع بها شهرا أو سنه كامله، و إذا قيد المالك عاريتها كذلك فلا يباح للمستعير أن ينتفع بالعين بعد انقضاء المده، لارتفاع الاذن و انفساخ العاريه.

**(المسألة ٢٣):**

العاريه كما قلنا أكثر من مره معامله تقوم في حدوثها و في بقائها بإذن المالك المستعير في التصرف في العين، و تسليطه عليها و على الانتفاع بمنفعتها و من النتائج الواضحه لذلك: أن تبطل العاريه و يفسخ عقدها بموت مالك العين فلا يحل للمستعير بعد موت المالك أن يتسلط على العين المستعارة و ينتفع بها و ان كان المالك قد أطلق العاريه و لم يجعل لها أمدا و وقتا محددا أو جعل لها مدة طويله بل و حتى إذا أجاز له بالقول الصريح في الصيغه أن ينتفع بالعين بعد موته فقال له: أعرتك هذه الدار لتسكن فيها حتى إذا مت قلبك، الا ان يرجع ذلك الى الوصيه له بسكنى الدار و الانتفاع بها بعد الموت، فإذا علم بذلك، أو دلت القرائن الحافه على ارادته صحت الوصيه و لزم العمل بها و كان ذلك من الوصيه بالمنفعه له لا من العاريه بعد الموت.

و تبطل العاريه كذلك إذا زالت سلطنه المالك عن العين، و مثال ذلك: أن يبيع المالك العين التي أعارها أو ينقلها الى ملك مالك آخر بهبه أو صلح أو غيرهما من العقود أو الإيقاعات المملكه، أو يزول سلطانه على العين بعروض جنون و نحوه، فتبطل العاريه بذلك.

و تبطل العاريه بموت الشخص المستعير، فلا تنتقل الى وارثه من بعده، و لا يجوز للوارث الانتفاع بها إلا إذا اذن له مالك العين.

**(المسألة ٢٤):**

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٨٧

إذا حدّد مالك العين للمستعير نوعا خاصا من أنواع المنفعه أو صنفا من أصنافها، أو وجها من وجوها، أو قيد انتفاعه بقيد من الزمان أو المكان أو غيرهما وجب على المستعير أن يتقيد بذلك الحدّ أو القيد و يلتزم به و لا يتعداه، فإذا قال له مثلا: أعرتك الدار لتسكن فيها أنت و زوجتك فاطمه، لم يجز له أن يسكن فيها زوجته الثانيه، و إذا أعاره السيارة ليسافر بها الى كربلاء لم يجز له أن يسافر بها الى الحله، أو الى بلد آخر، و ان كان ما انتفع به أدنى مسافه و أقل ضررا، و إذا أعاره السيارة ليسافر بها نهارا لم يجز له السفر بها ليلا، و بالعكس.

و يجب على المستعير أن يقتصر في انتفاعه بالعين المستعارة على ما جرت به العاده المتعارفه بين الناس لمثل تلك العين، فلا يحمل على الحيوان المستعار أكثر مما يعتاد حملة لمثله، و لا يحمل في السيارة غير ما يصلح لحواملته من الأشياء و لا أكثر منه، و لا يسكن

فى المنزل أكثر مما يعتاد للسكنى فيه و لا غير ما يصلح له.

### (المسألة ٢٥):

إذا تعدى المستعير ما حدّده له مالك العين من الانتفاع و ما ذكره فى المعاملة من قيود كان غاصبا اثما فى تصرفه، و ضامنا لما استوفى، فإذا هو استوفى منفعة أخرى غير ما عين له مالك العين ضمن له أجره المثل للمنفعة التى استوفاهما، و إذا زاد فى الحمل أو فى المسافة أو فى كيفية الاستيفاء للمنفعة عن المقدار المتعارف منها و جب عليه أن يدفع لمالك العين أجره المثل لتلك الزيادة التى زادها.

### (المسألة ٢٦):

إذا أعار المالك أحدا أرضه للغرس أو للبناء أو للزرع فيها، جاز للمستعير

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٨٨

أن يدخل الأرض ليتصرف و يعمل و ينتفع بالأرض حسب ما أباح له المالك، و جاز ان يدخل الأرض معه من يحتاج المستعير الى مساعدته فى عمله من الحزّات و العملة و أشباههم، فإنّ اذن المالك يشمل هؤلاء عرفا و يشمل الأجراء الذين يحتاج إليهم عادة فى جمع حاصل الزرع و الغرس و نقله و أمثال هؤلاء، الا أن يكون مالك الأرض قد اشترط عليه غير ذلك فيتبع شرطه.

### (المسألة ٢٧):

إذا قبض المستعير العين المستعارة بإذن مالكةا لينتفع بها أصبحت أمانة من المالك بيده، فإذا اتفق أن تلفت العين أو سرت أو نقصت أو حدث فيها عيب، من غير تعد من المستعير فى الاستيلاء عليها و لا فى الانتفاع بها، و لا تفريط فى المحافظة عليها و رعايتها، فلا ضمان عليه لشيء مما حدث، إلا إذا كان المالك قد شرط عليه فى عقد العارية أن يكون ضامنا عند التلف أو النقص أو التعيب فى العين، أو كان المستعير قد اشترط ذلك على نفسه، فإذا شرط ذلك أحدهما فى ضمن العقد و جرى عليه الإيجاب و القبول كان المستعير ضامنا لما يحدث فى العين، و ان لم يحصل منه تعد و لا تفريط.

### (المسألة ٢٨):

إذا كانت العين التى استعارها الرجل من مالكةا ذهباً أو فضة ثم تلفت أو سرت أو نقصت أو حدث فيها عيب، فالمستعير لها ضامن لما حدث فيها من ذلك، سواء شرط عليه الضمان فى عقد العارية أم لم يشترط عليه ذلك.

و يستثنى من هذا الحكم ما إذا شرط فى العقد أن لا يكون المستعير ضامنا لما يحدث من ذلك فيتبع الشرط، و لا فرق فى الأحكام المذكورة فى هذه المسألة

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٨٩

بين أن تكون العين المستعارة من الذهب أو الفضة المسكوكين و غير المسكوكين.

**(المسألة ٢٩):**

إذا أخذ المستعير العين من مالکها وانتفع بها حسب ما أباح له المالك، و كان استخدامه للعين و انتفاعه بها بالمقدار المتعارف المأذون فيه من غير تعد و لا- تفريط، و اتفق أن حدث في العين نقص أو عيب بسبب هذا الانتفاع المأذون فيه، فلا- ضمان على المستعير لما حدث في العين من النقص أو العيب، و مثال ذلك: أن يعير خالد عليا دابته أو سيارته ليحمل فيها بعض الأمتعة و الأثاث، فإذا حمل المستعير فيها ما يعتاد حمله و لم يزد على ذلك فأصاب الدابة أو السيارة بسبب ذلك نقص أو عيب فلا ضمان عليه بذلك، بل و لا ضمان عليه إذا تلفت بسبب ذلك من غير تعد منه و لا تفريط.

**(المسألة ٣٠):**

إذا أصاب العين المستعارة نقص أو عيب غير مضمون على المستعير كما في الفرض المذكور في المسألة السابقة، ثم تلفت بعد ذلك في يد المستعير على وجه مضمون، كما إذا تعدى المستعير على العين أو فرط في حفظها بعد أن حدث فيها العيب في المثال المتقدم، و تلفت العين في يده بعد ذلك، كان ضامنا للمالك قيمة العين يوم تلفت و هي ناقصة أو معيبة، و لا يضمن التفاوت بين قيمتها تامة و ناقصة، أو التفاوت بين قيمتها صحيحة و معيبة.

**(المسألة ٣١):**

المستعير انما هو منتفع بالعين المستعارة و ليس مالكا لمنفعتها، و لذلك فلا يصح له أن يعير عين التي بيده لشخص آخر، أو يؤجرها عليه، إلا إذا اذن له مالک

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٩٠

العين بأن يعيرها لأحد أو يؤجرها عليه، و إذا اذن له المالك بإعارة العين أو بإجارتها على غيره أصبح و كيلا عن المالك في إجراء العارية أو الإجارة مع الشخص الآخر فإذا هو أوقع العقد معه صحت عاريتها أو إجارتها للشخص بالوكالة عن مالک العين و كانت المعاملة للمالك لا للمستعير نفسه، و كانت هذه المعاملة الثانية التي أجراها بالوكالة فاسخة لعارية المستعير نفسه من المالك، فلا يجوز له الانتفاع بالعين بعدها، و يستثنى من ذلك ما إذا أوقع العارية الثانية على نحو التشريك في الانتفاع بالعين بينه و بين المستعير الثاني، و كان إيقاعه لهذه العارية الثانية بإذن المالك و بالوكالة عنه، فيجوز لكل منهما الانتفاع بها.

**(المسألة ٣٢):**

إذا كانت العارية موقتة بمدة معينة، و انقضت المدة المحدودة لها أو فسخ المالك عقد العارية أو فسخه المستعير، لم يجز للمستعير أن يتسلط بعد ذلك على العين، و لم يحل له أن ينتفع بشيء من منافعتها، و وجب عليه ان يرد العين الى مالکها، أو الى وكيله المفوض في قبضها، أو الى ولي أمره إذا كان المالك قاصرا أو محجورا عليه، و لا يبرأ المستعير من عهده العين بغير ذلك، فلا يكفي لبراءة ذمته أن يفرغ الدار المستعارة، و يخرج منها ما لم يتسلمها المالك أو من ينوب عنه، و لا يكفيه أن يدخل السيارة التي استعارها الى

الموضع الذى أخذها منه، و الذى أعده مالكةا لحفظها، أو يرد الدابة إلى الإصطبل و يربطها فيه، فإذا تلفت العين أو سرقت أو حدث فيها عيب أو نقص قبل أن يسلمها الى مالكةا أو الى نائبه كان المستعير ضامنا لها و لما حدث فيها.  
كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٩١

### الفصل الثالث فى أحكام أخرى للعارية

#### (المسألة ٣٣):

يجوز للرجلين أن يعير كل واحد منهما صاحبه بعض الأعيان التى يملكها ليتنفع صاحبه بالعين مطلقا أو فى مدة معلومة على أن تكون كل واحدة من المعاملتين بينهما عارية مستقلة بنفسها فلا تكون احدى العينين عوضا عن الأخرى، و لا شرطا فى إعارتها، و مثال ذلك أن يعير زيد عمرا داره التى يملكها فى النجف ليسكنها عمرو ثم يعير عمرو زيدا داره فى الكوفة ليسكنها زيد، و تكون كل واحدة من العاريتين كما قلنا معاملة بانفرادها، و لا معاوضة بينهما و لا مشاركة.  
و إذا أراد المالك أن تكون احدى العينين عوضا عن العين الأخرى أو تكون احدى العاريتين شرطا فى عارية الثانية، فلا يترك الاحتياط فى أن تجرى المعاملة ما بينهما بصورة الصلح بعوض، فيصلح زيد عمرا عن سكنى داره فى الكوفة بسكنى دار زيد فى النجف، أو تكون المعاوضة و الاشتراط بين المصالحتين، لا- أن يكون التعويض فى العارية أو بين العاريتين، فان فى صحة ذلك اشكالا، بل منعا على القول المشهور.

#### (المسألة ٣٤):

إذا كانت فى يد الرجل عين قد غصبها من مالكةا، فأعارها أحدا ليتنفع بها  
كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٩٢  
و كان المستعير يعلم بأنها مغصوبة و ليست مملوكة للمعير لم يجز له أخذ العين و لا الانتفاع بشىء من منافعها، فإذا هو تسلط على العين، و وضع يده عليها كان غاصبا اثما و ضامنا للعين و لمنافعها.  
و يجوز للمالك الحقيقى للعين أن يستردها إذا كانت موجودة، و أن يأخذ بدلها إذا كانت تالفة، فأخذ مثلها إذا كانت مثلية، و قيمتها إذا كانت قيمية، و يتخير شرعا بين أن يرجع فى ذلك على الغاصب الأول و هو المعير فأخذه منه، و ان يرجع فيه على الغاصب الثانى و هو المستعير، و يجوز له أيضا ان يأخذ قيمة جميع المنافع التى استوفيت من العين فى أيام غصبها منه، و جميع منافعها التى فاتت عليه، و ان لم يستوفها أحد، و يتخير فى أن يغرم ذلك اى الغاصبين شاء.  
فإذا أخذ المالك الشرعى هذه الغرامات من الغاصب الثانى المستعير، و كان تلف العين و هى فى يده، لم يرجع المستعير على الغاصب الأول الذى أعاره بقيمة العين التالفة و لا بأجرة المنافع التى استوفها المستعير بسبب العارية، و لا بأجرة المنافع التى فاتت على المالك فى حال تسلط المستعير على العين، و ان لم يستوف هذه المنافع.  
نعم، يحق للمستعير أن يرجع الغاصب الذى أعاره بما غرمه المستعير للمالك من اجرة المنافع التى استوفها الغاصب المعير من العين قبل العارية، و أجرة.  
المنافع الأخرى التى فاتت على مالك العين فى ذلك الوقت و ان لم يستوفها أحد فإذا كان المالك قد رجع بهذه الغرامات على

المستعير و أخذها منه جاز للمستعير أن يأخذها من الغاصب المعير.

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٩٣

و إذا رجع المالك الشرعى بالغرامات كلها على الغاصب الأول المعير، جاز لهذا أن يرجع على المستعير بما غرمه للمالك من قيمة العين إذا كان تلفها فى يد المستعير، و ان يرجع عليه أيضا بأجرة المنافع التى استوفاه المستعير من العين فى أيام استعارته لها، بل و أجرة المنافع التى فاتت و لم يستوفها أحد فى تلك الأيام، فإن هذه المنافع قد تلفت فى يده فىكون ضمانها عليه. و لا يرجع الغاصب المعير على المستعير بقيمة العين إذا كان تلفها فى يد الغاصب المعير نفسه و لا بقيمة المنافع التى استوفاه هو قبل العارية أو بعدها، و لا بقيمة المنافع التى فاتت و لم يستوفها أحد فى تلك الأيام.

### (المسألة ٣٥):

إذا أعار الغاصب العين المغصوبة أحدا، و كان المستعير لا يعلم بأن العين مغصوبة من مالكةا الشرعى لم يأنم المستعير بتسلطه على العين و انتفاعه بمنافعها، و جاز لمالك العين ان يرجع بقيمة عينه المغصوبة إذا تلفت، و بمنافعها المستوفأة و الفائئة منه غير المستوفأة كما فصلناه فى المسألة المتقدمة و فى كتاب الغصب، و يتخير فى ما يستحقه من ذلك، بين أن يرجع فيه على الغاصب الذى أعار العين، و ان يرجع فيه على المستعير، و ان لم يكن غاصبا بوضع يده على العين و لا اثما لجعله، فإذا أخذ ذلك من الغاصب المعير، لم يرجع الغاصب على المستعير بشيء مما غرمه للمالك، و ان كان تلف العين فى يده، و إذا رجع به على المستعير و أخذ منه، جاز له أن يرجع بما غرمه على الغاصب الذى إعاره العين، و يأخذه منه لأنه قد غره.

### (المسألة ٣٦):

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٩٤

إذا علم المستعير بأن العين التى أعارها له المعير مغصوبة من مالكةا الحقيقى و جب عليه أن يرد العين الى مالكةا المغصوبة منه، إذا كانت العين لا تزال باقية فى يده، و ان كان جاهلا بالغصب فى وقت العارية، و لم يعلم به الا بعد انقضاء المدء، و لا يجوز له ان يردا الى الغاصب الذى اعاره إياها، و لا تبرأ ذمته من عهدة العين إذا دفعها إليه.

### (المسألة ٣٧):

إذا أنشئت العارية بين مالك العين و المستعير على الوجه المطلوب، و قبض المستعير العين كانت العين أمانة بيده، و قد ذكرنا هذا من قبل، فإذا طلب المالك من المستعير أن يرد اليه عينه المستعارة فأنكرها المستعير، أو أنكر العارية كان خائنا و بطلت أمانته، فإذا تلفت العين بعد ذلك فى يده، أو سرقت، أو طرأ عليها نقص أو عيب كان ضامنا لما حدث، و لم يترتب عليه حكم الأمين.

### (المسألة ٣٨):

إذا استعار الرجل دابة أو سيارة ليسافر بها الى موضع معين، فتجاوز ذلك الموضع فى سفره بها كان متعديا، فيلزمه ضمان العين

المستعارة إذا تلفت أو عابت بذلك و يلزمه دفع اجرة المثل لمالكها لما زاد من المسافة على الموضع المعين، و لا يزول عنه هذا الضمان إذا رجع بالدابة أو السيارة إلى الموضع المعين المأذون فيه و لا تلزمه اجرة المثل للسفر بها الى الموضع المعين المأذون فيه قبل التعدي.

### (المسألة ٣٩):

إذا طلب مالك العين من المستعير أن يرد اليه العين، فادعى المستعير أن العين قد تلفت أو سرقت صدق قوله مع يمينه، و لم يثبت عليه ضمان، لأنه أمين

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٩٥

ما لم تثبت خيانتة أو تعديه أو تفريطه في الأمانة بينه شرعياً، كذلك إذا تلفت العين في يده فادعى مالك العين أنه قد فرط في حفظ أمانته، أو أنه تعدى ما حدّد له في عقد العارية، و انه ضامن لتلف العين بسبب تعديه أو تفريطه و أنكر المستعير ما ادعاه المالك، فالقول قول المستعير مع اليمين.

### (المسألة ٤٠):

إذا انقضت مدة العارية أو فسخ مالك العين عقدها أو فسخها المستعير فطلب المالك منه أن يرد اليه العين، و ادعى المستعير أنه قد ردّها اليه، و أنكر المالك الردّ قدّم قول المالك مع يمينه لأنه منكر، فإذا حلف ألزم الحاكم المستعير بردها الى مالكها، فإذا تعذر وجودها ألزمه برد مثلها إذا كانت مثلية، و قيمتها إذا كانت قيمة.

### (المسألة ٤١):

إذا شرط مالك العين على المستعير في ضمن العقد أن يكون ضامناً للعين، أو شرط المستعير ذلك على نفسه صحّ الشرط، قد ذكرنا هذا في المسألة السابعة و العشرين، و اتبع في الضمان عموم الشرط و خصوصه.

فقد يشترط عليه أن يكون ضامناً للعين متى تلفت أو سرقت أو حدث فيها نقص أو عيب، فيحكم بضمان المستعير إذا حدث على العين شيء من ذلك و ان لم يتعد و لم يفرط في الامانة. و قد يشترط عليه الضمان إذا تلفت العين كلّها، و لا يشترط الضمان عليه إذا نقصت أو حدث فيها عيب، فيثبت الضمان عليه عند تلف الجميع خاصة، حسب ما اشترط، و لا يضمن إذا طرأ عليها نقص أو عيب، و قد أشرنا الى هذا في بعض المسائل المتقدمة

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٩٧

### كتاب الوديعه

### إشارة

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٩٨



كتاب الوديعه و تفصيل القول فى هذا الكتاب يكون فى أربعة فصول:

بصرى بحراني، زين الدين، محمد امين، كلمة التقوى، ٧ جلد، سيد جواد وداعى، قم - ايران، سوم، ١٤١٣ هـ ق

كلمة التقوى؛ ج ٥، ص: ٩٨

## الفصل الأول فى الوديعه و ما يعتبر فيها

### (المسألة الأولى):

الوديعه هى أن يأتى الإنسان أحدا على شىء ليحفظه له، و الغالب المعروف بين الناس فى استعمال هذه الكلمه: أن يراد بها عند إطلاقها الائتمان على الأموال لحفظها، و قد تستعمل فى الائتمان على أمور أخرى تكون عزيزة على الإنسان ليطمئن على حفظها و سلامتها، فيستودع الرجل من يثق به و بقدرته و كفاءته عرضه و أولاده الصغار الذين يخشى عليهم عادية الدهر، و يستودعه كتبه و نفائسه و الأمور الأخرى التى تعز عليه، و يحذر من طرود الحوادث عليها و يأتى ذلك الثقة عليها ليتولى له حفظها. و كثيرا ما تطلق كلمة الوديعه على المال أو الشىء المستودع عند الأمين فيقول له هذا المال وديعتى عندك، أو يقول له: طفلى أو كتابى هذا وديعه بيدك تحفظه لى حتى ارجع من غيبتى، و هذا كله فى المجال اللغوى للكلمه.

و تختص الوديعه بالمبحوث عنها فى هذا الكتاب عند الفقهاء بوديعه المال

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٩٩

و حتى إذا عمّ البحث فى الكتاب لبعض الأشياء الخاصه، كما إذا اتتمن الرجل غيره على أثر يختص به من مؤلف له أو مخترع يعتز به اعتزازا معنويا، أو على عقد نفيس له ميزه معنويه عند بعض الخاصه أو ما يشبه هذه الأمور، فالمقصود فى البحث عنه عند الفقهاء هو الجهه الماليه التى تكون للشىء الذى استودعه إياه، من حيث وجوب الحفظ، و وجوب أدائه عند الطلب، و من حيث الضمان عند حدوث ما يوجب الضمان، و تكون المميزات المعنويه التى يتصف بها ذلك الأثر المستودع موجبه لزيادة قيمته الماليه عند الراغبين فيه.

### (المسألة الثانية):

الوديعه كما قلنا: هى أن يأتى الإنسان شخصا غيره على مال ليحفظه له، أو هى عقد يقع بين صاحب المال و الأمين تكون فائدته الائتمان المذكور على المال و لذلك فلا بد فيه من الإيجاب و القبول، و يكفى فى إيجاب عقد الوديعه كل لفظ يكون دالا على الائتمان أو الاستيداع، فيقول صاحب المال للشخص الذى يأتى به:

أودعتك هذا المال أو هذا الشىء لتحفظه عندك، أو يقول له: ائمتكك عليه لتحفظه لى أو يقول: استودعتك المال أو استودعته عندك، أو استودعته لديك، أو يقول له:

هذا المال وديعه عندك أو: وديعه لديك أو يقول: احفظ لى هذا الشىء، أو ما أدى هذا المعنى من الألفاظ، و كان ظاهر الدلاله عليه، و لو بمعونه القرينه الموجوده من حال أو مقال، و يكفى فى القبول أيضا أى قول يدل على الرضا بالائتمان، فيقول المؤمن:

قبلت الوديعة أو الأمانة منك، أو رضيت بها.

و يصح أن يقع عقد الوديعة بغير اللغة العربية من اللغات الأخرى للعارفين بها، و يصح أن ينشأ عقدها بالأفعال الدالة على المقصود، فيدفع المالك ماله الى

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ١٠٠

الشخص بقصد إنشاء الوديعة عنده، و يتسلم المؤتمن المال المدفوع اليه بقصد إنشاء الرضا بها، و يجوز أن ينشأ الإيجاب بالقول و يقع القبول بالفعل، فيقول صاحب المال فى إيجابه: أو دعتك هذا الشىء لتحفظه، و يأخذ المؤتمن الشىء منه و يضعه فى صندوقه بقصد القبول، و يصح أن يقدم القبول على الإيجاب فيقول الأمين لصاحب المال: ادفع لى هذا المال احفظه لك و يقول المالك بعده: أودعتك المال.

و يكفى أيضا فى صحة الوديعة و ترتب أحكامها أن يحصل الإيجاب و القبول فى عقدها بالكتابة الدالة عليهما، و بالإشارة المفهمة للمعنى المراد عند أهل العرف.

### (المسألة الثالثة):

الوديعة عقد من العقود كما قلنا فلا بد فيها من القبول من الشخص المؤتمن أو من وكيله، و لا تتحقق الوديعة بدونه، فإذا وضع المالك ماله قريبا من الرجل، أو على طاولته أو على بساطه مثلا بقصد استيداع المال عنده، أو قال له: هذا وديعة عندك، و لم يقبل الرجل منه الإيجاب، لم يتم عقد الوديعة فلا تلزم الرجل أحكامها، فلا يجب عليه حفظ المال، و لا ضمان عليه إذا تلف ما لم يضع يده عليه سواء مكث فى مكانه عند المال، أم ذهب عنه و تركه فى موضعه، و لم يقبل العقد و لم يقبض المال، و سواء بقى مالك المال فى الموضع بعد أن وضع المال أم تركه و انصرف لحاله، و أولى من هذا الفرض بعدم تحقق الوديعة ما إذا ترك المالك ماله قريبا من الرجل أو على طاولته و لم يقصد بذلك استيداع المال عند الشخص.

و لا يكفى سكوت الشخص فى تحقق قبول الوديعة من المالك، فإذا قال

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ١٠١

المالك للرجل: أودعتك هذا المال، أو دفع اليه بقصد استيداعه عنده فسكت الرجل و لم يقل شيئا، و لم يصدر منه قبض أو فعل يدل على القبول، فلا يكون سكوته قبولا للعقد، الا أن يقترن ذلك بقرينة تدل على الرضا بالوديعة.

### (المسألة الرابعة):

إذا كان الرجل عاجزا عن حفظ الوديعة و غير قادر على القيام بأمرها فالأحوط لزوما له أن لا يقبل الوديعة من صاحبها، و ان كان واثقا من نفسه بأنه لا يتعدى على الأمانة و لا يرتكب خيانه، و إذا كان مالك الوديعة يعلم بحال الرجل من الضعف و العجز عن حفظها و أصرّ مع علمه بذلك على إيداع الوديعة عنده، و أن يحفظها له بمقدار ما يمكنه من الحفظ، جاز له أن يقبلها منه على هذا الشرط فيجب عليه القيام بحفظ الوديعة و رعايتها بمقدار ما يستطيعه من ذلك.

### (المسألة الخامسة):

يشترط في صحة الوديعة أن يكون صاحب المال المودع له بالغاً، فلا تصح وديعة الطفل لماله عند غيره، و ان كان الطفل مميزاً، و هذا إذا تولى إيداع ماله بنفسه بغير اذن وليه، فلا يجوز لذلك الغير أن يقبض منه وديعته، و إذا هو قبضها و وضع يده عليها كان ضامناً لها و لما يحدث فيها من نقص أو عيب أو تلف، و لا تبرأ ذمته من ذلك إذا هو ردّ الوديعة إلى الطفل نفسه، فيلزمه أن يردها الى وليه الشرعى.

و لا يبعد القول بصحة الوديعة من الصبى إذا كان مميزاً عارفاً بكيفية إنشاء المعاملة و المعنى المراد من الصيغة، و تولى إيداع بعض أمواله عند أحد و كان فعله لذلك باذن وليه الشرعى المطلع على ذلك كله، فأنشأ الوديعة و دفع المال للشخص الذى ائتمنه على وفق ما يرام، فيصح لهذا المستودع قبض الوديعة منه  
كلمة التقوى، ج ٥، ص: ١٠٢

و لا يكون قبضه لها ضامناً، و تترتب عليه أحكام الودعى شرعاً، و يصح منه إذا كان مميزاً عارفاً، على الوصف الذى ذكرناه أن يتولى إنشاء الوديعة لمال غيره أيضاً، إذا اذن له مالك المال و وكله فى ذلك، و اذن له وليه الشرعى بإجراء المعاملة على النهج الصحيح، فيصح للمؤمن أن يقبض الوديعة، و ان كان الصبى هو الذى دفعها إليه بالوكالة أيضاً، و تجرى عليها أحكام الوديعة.

### (المسألة السادسة):

يشترط فى صحة الوديعة أن يكون الشخص الذى يستأمن على الوديعة بالغاً، فلا يصح الاستيداع عند طفل لم يبلغ الحلم، و لا يثبت على الطفل ضمان قبضه مال الوديعة إذا كان غير مميز، و لا بإتلافه إذا أتلفه، فإن صاحب المال هو الذى عرض ماله لذلك باختياره، و لا ضمان على الصبى بقبض المال إذا كان مميزاً و كان قبضه للوديعة باذن وليه، فإنه فى هذه الصورة و دعى أمين، فإذا تلف المال فى يده من غير تعد و لا تفریط منه فى الأمانة، فلا ضمان عليه، و سيأتى فى بعض المسائل المقبلة ان شاء الله تعالى ان هذا هو الحكم الثابت فى كل مستودع أمين.

و يشكل الحكم عليه بالضمان أو بعدمه فى هذه الصورة إذا تعدى أو فرط فى الوديعة، أو أهملها و تلفت المال فى يده بعد التعدى أو التفریط، و يشكل الحكم عليه أيضاً بالضمان أو بعدمه إذا كان مميزاً و قبض مال الوديعة بغير اذن من وليه ثم تلف المال فى يده. و إذا قبض الصبى مال الوديعة و كان مميزاً فأتلف المال بفعله عامداً، فلا ينبغى الريب فى الحكم عليه بضمان المال، سواء كان قبضه لمال الوديعة باذن من وليه الشرعى أم كان بغير اذن منه.

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ١٠٣

### (المسألة السابعة):

يشترط فى صحة الوديعة أن يكون المودع و المستودع عاقلين، فلا تصح إذا كان أحد الطرفين مجنوناً، أو كان معاً مجنونين غير عاقلين، و يجرى فيهما من حيث الضمان و عدمه نظير ما قدمنا بيانه فى الصبى المميز و غير المميز فى المسألتين المتقدمتين.

### (المسألة الثامنة):

لا تصح وديعة الطفل و لا المجنون، و لا يجوز للشخص الذى يودع أحدهما عنده المال أن يأخذه منه، و إذا أخذ المال من يد الطفل

أو المجنون كان له ضامنا وقد ذكرنا هذا الحكم قريبا.

و تستثنى من ذلك صورة واحدة، و هي أن يخاف هذا الشخص على مال الطفل أو المجنون إذا بقي في يده و لم يأخذه منه، ان يتلف فيجوز له أن يأخذ المال من يده و يحفظه له و يكون أخذه له من باب الحسبة لا من باب الوديعة.

و كذلك الحكم إذا وجد الإنسان مالا للطفل أو للمجنون في يده أو في غير يده و خاف على المال ان هو تركه و لم يأخذه أن يتلف أو يسرق، فيجوز له أن يأخذ المال و يحفظه له من باب الحسبة و يكون المال أمانة شرعية بيده، و يجب عليه أن يبادر بما يستطيع فيوصل المال إلى الولي الشرعي للطفل أو المجنون صاحب المال، فان لم يمكنه إيصال المال أعلم الولي بأن المال عنده، فإذا فعل ذلك فلا ضمان عليه إذا تلف المال في يده، و إذا فرط أو تعدى أو أهمل كان ضامنا.

### (المسألة التاسعة):

يمكن لصاحب المال أن يبعث مبلغا من ماله أو شيئا آخر من مملوكاته بيد

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ١٠٤

صبي غير بالغ، أو بيد مجنون إلى ثقة يستأمنه ليقبى المبلغ أو الشيء الآخر وديعة عنده يحفظه له، و هذا إذا كان المالك يثق بأن الصبي و المجنون اللذين أرسلهما يوصلان المال و يبلغان القول، فإذا أخذ المؤمن منهما المال و اطمأن بصدقهما في الرسالة صحت الوديعة بين المودع و المستودع، و لم يضرب بصحتها أن الرسول الواسطة طفل أو مجنون.

### (المسألة العاشرة):

يشترط في صحة عقد الوديعة أن يكون المودع الموجب و المستودع القابل قاصدين لإنشاء العقد بينهما، فلا يصح إذا كان المودع هازلا أو هازئا في إيجابه للعقد أو سكرانا أو غاضبا يخرج به عن قصد المعنى، أو كان المستودع غير قاصد للقبول كذلك.

و يشترط في صحته أن يكونا مختارين في فعلهما، فلا تصح وديعة المودع إذا كان مكرها في إيجابه للعقد غير مختار فيه، أو كان المستودع غير مختار في قبوله، فإذا قبض الوديعة مكرها على قبولها لم يضمنها، و لم تترتب على الوديعة آثارها.

### (المسألة ١١):

إذا أكره المستودع فقبل الوديعة و قبضها مكرها على قبولها و قبضها، ثم زال الإكراه عنه، و أجاز الوديعة الأولى باختياره بعد زوال الإكراه، صحت الوديعة بإجازته و ترتب عليها أثرها و لم يفتقر الى تجديدها.

و إذا جدد المودع صيغته الوديعة بعد أن ارتفع الإكراه عن المستودع فقبل الوديعة الثانية مختارا، صحت الثانية بتمامية العقد، و لم يقدر بصحتها كون

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ١٠٥

المؤمن مكرها غير مختار في أول الأمر.

### (المسألة ١٢):

الوديعة أحد العقود التي تتقوم بالإذن في حدوثها و في بقائها و استمرارها و من أجل ذلك فهي من العقود الجائزة غير اللازمة، فيصح لمالك المال أن يسترد وديعته من الودعي الذي استأمنه في أي وقت يشاء و يفسخ عقد الوديعة بذلك و يجوز للمستودع المؤمن أن يرد الوديعة إلى صاحبها متى أراد كذلك و يفسخ العقد، و إذا استرجع صاحب المال وديعته فليس للمستودع أن يمتنع من ردها إليه و إذا ردّ المستودع الوديعة فليس للمودع صاحب المال أن يمتنع من قبولها.

و إذا فسخ المستودع المؤمن عقد الوديعة انفسخت بينهما و ان كان صاحب المال لا يعلم بفسخ المؤمن لها، و تزول بذلك الأمانة المالكية التي كانت للمستودع على المال بسبب العقد، و يبقى المال أمانة شرعية في يده.

و يجب على المستودع بعد أن يفسخ العقد كما ذكرنا أن يردّ المال إلى مالكة، أو إلى وكيله المفوض في القبض عنه، فان هو لم يقدر على الردّ وجب عليه أن يعلم المالك أو وكيله بأنه قد فسخ العقد، و أن المال باق عنده، فان هو لم يفعل ذلك من غير عذر مقبول كان مفترطاً في أمانته الشرعية و ضامناً لها إذا تلفت في يده أو سرت أو حدث فيها عيب أو نقص.

### (المسألة ١٣):

إذا قبل المستودع الوديعة من مالكةا أو من وكيله المفوض، و قبضها منه وجب عليه أن يقوم بحفظها بما جرت به العادة المتعارفة بين الناس في حفظ مثل تلك الوديعة، فإذا كانت من النقود المسكوكة أو العملة الورقية أو من الحلوى

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ١٠٦

و نحوها، خزنها في ما تحفظ فيه النقود و الحلوى عادة من خزانه أو صندوق مضمون أو شبه ذلك، و إذا كانت من الثياب و شبهها حفظها في الصندوق أو المخزن الذي يعدّ بين الناس لحفظ مثلها، و إذا كانت من الدواب أو الحيوان جعلها في الموضع الذي يعدّ لأمثالها من إصطبل أو حظيرة أو مراح مأمون، و هكذا فيحفظ كل نوع أو صنف من الودائع في الموضع الحصين الذي يناسبه، و لا ريب في أن ذلك يختلف باختلاف الأقطار و البلاد و الأزمنة و المواضع، بل و باختلاف منازل الرجال المستودعين في مجتمعاتهم، و في الجهات الطارئة أو الثابتة التي تتصف بها الأماكن و البلاد من حيث الأمن و الخوف و غير ذلك.

و على وجه الإجمال فيجب على المستودع حفظ الوديعة في موضع يكون به حافظاً لأمانته و غير مضّيع لها أو متسامح فيها.

### (المسألة ١٤):

إذا عين المالك الوديعة للمستودع موضعاً خاصاً و اشترط عليه في العقد أن يحفظ فيه وديعته، فقال له مثلاً: أو دعتك هذا المال على أن تحفظه لي في حجرة زوجتك عالية و في خزانتها الخاصة، أو على أن تجعله في الصندوق الحديدي في منزلك، تعين على المستودع إذا قبل بالشرط أن يقتصر في حفظ الوديعة على ذلك الموضع و لا يتعداه إلى غيره، و ان كان الموضع الآخر الذي ينقله إليه أشدّ حرزاً منه، و إذا نقل وديعته إلى غيره كان متعدداً و ضامناً لها.

و إذا علم من قول المالك أو من القرائن الموجودة أو ظهر منها ان مالك الوديعة انما يريد حفظ ماله و انما ذكر الموضع المعين من باب المثال و لا يريد التقييد و الخصوصية في ذلك الموضع جاز له أن ينقل الوديعة إلى مكان آخر

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ١٠٧

يساوى الموضع الذي ذكره أو يكون أشدّ منه حرزاً.

**(المسألة ١٥):**

إذا عين صاحب المال موضعاً خاصاً لحفظ وديعته فيه كما فرضنا في المسألة المتقدمة و خاف المستودع على الوديعة أن تلتف أو تسرق أو تحرق أو تعيب إن هي بقيت في الموضع الذي عينه مالك الوديعة، لبعض الجهات التي تخفى على المالك أو التي تجددت بعد الاستيداع جاز له نقل الوديعة من الموضع المعين، ولا يكون بنقلها ضامناً لها، بل الظاهر جواز نقلها من ذلك الموضع في هذه الصورة و ان نهاه المالك عن نقلها منه، فقال له: لا تنقل الوديعة من هذا الموضع و ان تلتفت.

**(المسألة ١٦):**

يجب على المستودع أن يتعاهد الوديعة ما دامت عنده بما يصونها عن التلف و العيب، أو تتوقف عليه صيانتها و سلامتها من ذلك، فإذا كانت الوديعة ثوباً أو شبهه من الصوف أو من الإبريسم فعليه أن ينشره كما هو معروف عند أهل الخبرة في بعض أيام الصيف في الشمس و الهواء الطلق ليسلم من التآكل أو من تولد بعض الدود فيه، و عليه أن يقي الدابة من الحر و البرد الشديدين و من المطر و الثلج و نحو ذلك، و أن يتعاهد الدابة و الحيوان بمقدار ما يحتاج إليه من العلف و السقى، و أن يصون الكتاب من الرطوبة المفسدة و من الحشرات المتلفة كالأرضة و شبهها، و أن يحفظ الحبوب الكتاب عن الرطوبات و المياه التي توجب تعفنها و فسادها و هكذا، فإذا هو ترك الملاحظة و الرعاية بمثل هذا الأشياء فتلفت الوديعة أو عابت كان ضامناً لما حدث فيها.

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ١٠٨

**(المسألة ١٧):**

لا يجوز للمستودع أن يتصرف في الوديعة تصرفاً لم يأذن له فيه مالك الوديعة، و لا يتوقف عليه حفظها، فيكون بتصرفه فيها خائناً و متعدياً، و مثال ذلك:

أن يأكل بعض الوديعة أو يلبس الثوب أو يسافر في السيارة أو يركب على الدابة أو يفتش الفراش أو يشتري بالنقود، أو يقترضها و ان كان عازماً على أن يدفع العوض للمالك، فلا يحل له شيء من ذلك إذا لم يأذن له به صاحب المال أو يتوقف عليه حفظه، و إذا فعله كان خائناً لأمانته و إثماً في تصرفه و ضامناً للوديعة، و سيأتي لذلك مزيد بيان و إيضاح في الفصل الثاني ان شاء الله تعالى.

**(المسألة ١٨):**

من التصرف المحرّم على المستودع الموجب للحكم عليه بالضمان أن يدفع المالك إليه الوديعة و هي في كيس مختوم، فيفتح المستودع الكيس من دون ضرورة تدعوه إلى فتحه، و من التصرف المحرم كذلك ان يدفع المالك إليه المبلغ عملة و رقية ذات خمسة دنانير مثلاً- فيبدلها بعملة ذات عشرة دنانير أو خمسة و عشرين ديناراً أو بالعكس، إلّا إذا اذن له المالك بذلك، أو كان المستودع لا يتمكن من حفظ المال الا بذلك، و تلاحظ المسألة الرابعة و السبعون، و من التصرف المحرم أن يدفع المستودع المبلغ الذي أودعه صاحبه عنده الى المصرف، و يأخذ بدله حواله من المصرف بالمبلغ باسم المستودع، أو باسم مالك المال نفسه يدفعها له المصرف عند المطالبة، أو يفتح له حساباً خاصاً يسدده له مرة واحدة أو اقساطاً كما يريد، فلا يحل للمستودع هذا التصرف، و يكون

به متعديا و ضامنا، إلا إذا أجاز المالك له ذلك، أو استدعته ضرورة لا بدّ منها.

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ١٠٩

### (المسألة ١٩):

الوديعة أمانة من مالك المال بيد المستودع، و لذلك فلا يثبت عليه حكم شرعى بالضمان إذا تلفت الوديعة عنده أو سرقت أو حدث فيها عيب أو نقص، إذا هو لم يتعد و لم يفرط فى الوديعة و فى حفظها، و قام بأمرها و برعايتها على الوجه المطلوب منه شرعا، و يأتى تفصيل هذا المجمل فى الفصل الثانى ان شاء الله تعالى.

### (المسألة ٢٠):

لا يثبت على المستودع ضمان إذا قهره ظالم فأخذ الوديعة من يده مقسورا بغير اختيار منه، أو توعدته الظالم بضرر يخشى من وقوعه عليه إذا امتنع، فدفعها اليه مكرها، و يثبت ضمان العين و ضمان منافعها فى كلتا صورتين على الظالم الذى قهره أو أكرهه. و إذا كان المستودع هو السبب فى تسلط الظالم على الوديعة، و وضع يده عليها فالضمان على المستودع، و مثال ذلك: أن يتبى المستودع الظالم بأمر الوديعة، و يصفها له و يحرضه على قبضها، بل و كذلك إذا عزّف الظالم بخبرها و بأن مالكةا قد استودعها عنده ليحفظها له، فكان بذلك موجها، لنظر الغاصب إليها، و من أمثلة ذلك: أن يكون المستودع قد جعل الوديعة فى موضع يلفت نظر الغاصب إليها، أو هو مظنة لذلك، فالتفت إليها و غضبها، فيكون الضمان فى هذه الفروض على المستودع نفسه، لأنه سبب الإتلاف. و إذا اتفق فى الصورة الأخيرة أن الظالم لم يلتفت الى الوديعة و لم يغضبها و لكنها تلفت بسبب آخر فالضمان على المستودع أيضا، لأنه قد فرط فى أمانته فوضعها فى ذلك الموضع غير المأمون.

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ١١٠

### (المسألة ٢١):

إذا علم الظالم بوجود الوديعة و عزم على غضبها، و استطاع المستودع أن يدفعه عنها ببعض الوسائل المباحة المقدورة له، كالاستعانة على ذلك ببعض الوجهاء و ذوى السلطة و جب عليه الدفع عنها مهما أمكن. و إذا سأله الظالم عن وجودها عنده جاز له إنكارها، و ان كان كاذبا فى إنكاره، و جاز له أن يحلف على ما يقول إذا توقف الدفع عنها على الإنكار و الحلف، بل يكون واجبا عليه. و إذا كان المستودع ممن يعرف التورية و يمكنه استعمالها و جب عليه استعمال التورية للتخلص من الكذب و القسم عليه على الأحوط لزوما.

و إذا اعترف المستودع للظالم بوجود الوديعة عنده فغضبها منه، كان المستودع ضامنا لها لأنه سبب إتلافها، و إذا اتفق أن الظالم لم يغضبها كان المستودع مفرطاً خائناً لأمانته بسبب إقراره بها للظالم، فيكون ضامنا لها إذا تلفت عنده بسبب آخر، و كذلك الحكم إذا أمكن له الدفع عنها بالإنكار و الحلف عليه فلم ينكر أو أنكر و لم يحلف، فإذا غضبها الظالم فهو السبب فى الغضب، و إذا لم يغضبها فهو مفرط فيها لعدم دفعه عنها، و يكون ضامنا لها إذا تلفت فى كلتا الحالتين.

**(المسألة ٢٢):**

ليس من الوسائل الصحيحة التي يمكن أن تتخذ في هذا السبيل أن يخلص المستودع هذه الوديعة من يد الظالم بدلالته على مال لمؤمن آخر، أو بالسعاية عليه في ما يضره، و ان كان ذلك الرجل الذي سعى به أو دل الظالم على ماله عدوا مبينا للمستودع.

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ١١١

و ليس من الوسائل الصحيحة أن يجامل الظالم فيدفع اليه بعض الهدايا المحرمة في الإسلام، أو يعينه في بعض المحرمات التي تنكرها شريعة الإسلام أو يسايره و يمالئه في ارتكاب بعض المناهي و المنكرات فيها، و يتخذ ذلك ذريعة لتخليص ودائع بعض المؤمنين، أو المدافعة عن بعض حقوقهم، و تحريم جميع ذلك من الأمور بينة الوضوح، و انما تذكر التحذير و التنبيه، و تراجع المسألة الثالثة و الأربعة من كتاب التجارة من هذه الرسالة.

**(المسألة ٢٣):**

إذا لم يمكن للمستودع أن يدفع الغاصب عن الوديعة الموجودة لديه الا بنزاع و خصام و ضرب، و استلزم ذلك أن يضرب المستودع أو يجرحه أو يناله بسبب ذلك هتك أو شتم أو كلام بذي، لا يناسب شرفه و مقامه و منزلته الاجتماعية بين الناس، لم يجب عليه أن يتحمل ذلك في سبيل دفاعه عن الوديعة.

و على وجه الاجمال لا يجب عليه الدفاع عنها، إذا استلزم ذلك وقوع ضرر عليه لا يتحمل عادة لمثله، أو خسارة مالية تضر بحاله، أو استلزم له الوقوع في عسر أو حرج.

**(المسألة ٢٤):**

إذا توقف دفع الظالم عن غضب الوديعة على أن يتبرع المستودع فيدفع له مبلغا من ماله لم يجب ذلك على المستودع، فإذا هو لم يدفع للظالم شيئا من ماله و غضب الظالم الوديعة فلا ضمان على المستودع بسبب ذلك.

و إذا أمكن له أن يخبر مالك الوديعة فيأخذ منه المبلغ لمصانعة الظالم و دفعه عن الوديعة، أو يستأذنه أو يستأذن وكيله المفوض في أن يدفع المبلغ من ماله

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ١١٢

للظالم بالنيابة عن المالك، ثم يرجع عليه بما دفع، و جب عليه أن يفعل ذلك، و إذا لم يتمكن من استئذان المالك أو وكيله استأذن من الحاكم الشرعي، و إذا فرط في الأمر مع إمكانه و لم يفعل شيئا من ذلك كان ضامنا.

و إذا لم تتيسر له مراجعة المالك و لا وكيله و لا الحاكم الشرعي في أن يفعل ذلك باذن من أحدهم دفع المستودع المبلغ من ماله عن مالك الوديعة من باب الحسبة، و إذا دفع المبلغ من ماله كما بينا و قصد الرجوع به على المالك، و لم يقصد التبرع بالمال، جاز له الرجوع عليه، و إذا لم يفعل ما فضلنا ذكره كان ضامنا للوديعة.

**(المسألة ٢٥):**



إذا استطاع المستودع أن يفتدى الوديعة من الظالم ببعضها فيدفع له نصفها مثلا أو ثلثها أو ربعها، و يصرف بذلك نظره عن البقية منها فلا يغضبها وجب عليه أن يفعل ذلك فيحفظ الباقي منها، وكذلك إذا أمكن له أن يدفع بعض الوديعة لغير الظالم، فيصرف هذا الرجل الذي صانعه نظر الظالم عن غضبها، فيجب عليه أن يدفع البعض الى ذلك الشخص، فإذا فرط المستودع في الأمر و لم يدفع شيئا منها ضمن الباقي إذا غضبه الظالم في الصورتين، لأنه هو السبب في غضبه و إتلافه و يضمنه كذلك إذا اتفق ان الظالم لم يغضب الباقي ثم تلف في يد المستودع لأنه قد فرط في حفظه، فكان بتفريطه خائنا يلزمه الضمان.

و نظير هذا الفرض في الحكم أن تكون عند الرجل وديعتان لمالك واحد و أراد الظالم غضب الوديعتين كليهما، و أمكن للمستودع أن يدفع له احدي الوديعتين فلا يغضب الثانية، فإذا فرط المستودع و لم يدفعها اليه كان ضامنا على

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ١١٣

النحو الذي تقدم بيانه.

### (المسألة ٢٦):

إذا استودع المالك عند الرجل دابة أو حيوانا وجب على المستودع أن يتعاهد الدابة أو الحيوان بالماء و العلف عند حاجتهما الى القوت و الشرب، و لا يلزمه أن يتولى ذلك بنفسه، فيكفيه أن يعهد بذلك الى بعض أولاده أو عياله أو غلمانه، إذا كان هذا البعض الذي يعهد اليه بذلك مأمونا على الحيوان، لا يفرط و لا يتعدى في حفظه، فلا يركب الدابة أو يعتتها أو يحملها، أو كان لا يسقيها أو لا يعلفها ما يكفي، و يجوز له أن يخرجها من الإصطبل و المراح المعد لها للسقى و العلف في خارجه، إذا كان من المعتاد ذلك، و كان الطريق مأمونا و لا يخرج به عن المعتاد.

### (المسألة ٢٧):

إذا أنفق المستودع على الحيوان حسب ما يتعارف له في قوته من العلف و الماء أو في غير ذلك مما قد يحتاج إليه عادة، جاز له أن يرجع على مالك الحيوان بما أنفقه عليه إذا هو لم يقصد التبرع به، و عليه أن يستأذن في الإنفاق عليه من مالك الحيوان، أو من وكيله المفوض أو من ولي أمره إذا كان قاصرا أو محجورا عليه، فإذا تعذر عليه الاستئذان كذلك أنفق هو على الحيوان من ماله من باب الحسبة و رجع بالنفقة على المالك إذا لم يقصد التبرع، و قد ذكرنا هذا في أول المسألة.

### (المسألة ٢٨):

الوديعة عقد يتقوم بالإذن في ابتداء حدوثه و في بقاءه، و نتيجة لتقومه بالاذن فيبطل العقد إذا مات المالك المودع أو مات الأمين المستودع، و إذا جنّ أحدهما

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ١١٤

فخرج بذلك عن ان يكون أهلا للإذن و القصد، فإذا مات المالك المودع بطلت الوديعة كما قلنا و أصبح المال أمانة شرعية بيد المستودع، بعد ان كان عنده أمانة مالكية، و سيأتي بيان الفرق بينهما في الفصل الأخير من هذا الكتاب، فيجب على المستودع أن يبادر برد المال الى وارث المالك الذي أودع المال، أو الى وكيل الوارث و الى وليه إذا كان قاصرا، و إذا لم يقدر على ردّ المال اليه

بالفعل لبعض الجهات المانعة من الرد، وجب عليه ان يعلمه بأن الوديعة موجودة عنده، وانه مستعد لردّها متى أمكن له الرد، و ان هو لم يفعل كذلك مع تمكنه من فعله و عدم العذر كان مفرطاً ضامناً.

و إذا لم يعلم المستودع بعد موت مالك الوديعة بوجود وارث له، أو كان الوارث غير منحصر في علمه بشخص معين أو أشخاص معينين، جاز له التأخير حتى يفحص عن ذلك و يعلم به، و يجب عليه أن لا- يتسامح في أمر الأمانة فيتأخر من غير فحص أو يطيل المدّة من غير ضرورة تقتضى ذلك.

و إذا جن مالك الوديعة و علم المستودع بجنونه، وجب عليه أن يبادر في ردّ الأمانة الشرعية إلى وليه الشرعي، فإذا لم يستطع الردّ اليه أن يعلم الولي بالوديعة و أنه مستعد لردّها، و ان هو لم يعلم بالولي الشرعي له على التعيين جاز له أن يتأخر بمقدار ما يفحص عنه، و يعلم به كما سبق في نظيره.

### (المسألة ٢٩):

إذا مات المستودع و بطلت الوديعة بموته كما سبق ذكره أصبحت الوديعة أمانة شرعية بيد الوصي من بعده، إذا كان قد أوصى الى أحد بالوديعة قبل موته و كانت أمانة شرعية بيد وارث المستودع إذا لم يكن قد أوصى بها، و إذا لم يكن قد

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ١١٥

أوصى و كان وارثه قاصراً كانت الوديعة أمانة شرعية بيد الولي الشرعي على الوارث القاصر.

و يجب على من يصبح أميناً على الوديعة من أحد هؤلاء بعد موت المستودع أن يردّ الأمانة إلى مالكها الذي أودعها، أو الى وكيله المفوض منه، و ان لم يتمكن من المبادرة إلى الردّ وجب عليه أن يعلم المالك أو وكيله بأن الوديعة قد انتقلت أمانة في يده، و انه يقوم بردها اليه متى أمكنه الردّ.

و إذا جنّ المستودع وجب على وليه الشرعي أن يقوم بالفعل، فيردّ الأمانة إلى صاحبها أو يعلمه بها على الوجه الذي سبق ذكره.

### (المسألة ٣٠):

إذا مات مالك الوديعة و خلف بعد موته ورثة متعددين، فان كان الميت المودع قد أوصى الى أحد قبل موته و عهد اليه أن يقبض الوديعة و يصرفها حسب وصية معينة له فيها، أو يقسمها على الورثة بحسب ما يستحقونه من السهام في الميراث، تعين على المستودع أن يدفع الوديعة إلى الوصي ليعمل بها كما أوصى مالكها، و ان لم يوص الميت بأمرها الى أحد، وجب على المستودع ان يسلمّ الوديعة إلى ورثة الميت جميعاً أو الى أحد يتولى القبض عنهم جميعاً من وكيل مفوض منهم إذا كانوا راشدين، أو ولي شرعي إذا كانوا قاصرين، أو الى فرد من الورثة أو من غيرهم يرتضون على اختياره فيفوضون إليه الأمر في قبض الوديعة و تقسيمها بينهم على المنهاج الشرعي في الموارث.

و يجوز للمستودع أن يوكل أحداً يعتمد عليه في دفع المال إليهم على الوجه المطلوب، و لا يجوز له أن يسلمّ الوديعة الى بعض ورثة مالكها بغير اذن من الباقيين

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ١١٦

و إذا دفعها الى بعضهم كما ذكرناه كان ضامناً لحصص من لم يدفع اليه سهامه منهم.

**(المسألة ٣١):**

إذا طلب صاحب المال وديعته من المستودع وجب على المستودع أن يبادر الى ردها إليه في أول وقت يمكن له فيه الرد، والمراد أن يبادر الى ردها مبادرة عرفية، فلا يجب عليه أن يقطع الصلاة الواجبة ولا المستحبة ليردّ الوديعة إذا كان قد شرع في الصلاة، ولا يجب عليه الإسراع في المشي أكثر مما يتعارف لمثله.

ولا ينافي المبادرة العرفية أن يتم أكله للطعام إذا طلب المالك منه وديعته وهو على المائدة مثلا، ولا ينافي المبادرة أن يقدم الصلاة إذا طلبها منه وهو في أول وقتها، أو يبدأ بأكل الطعام إذا كان في وقت حضوره، ولا ينافيها كذلك أن يؤخر دفع الوديعة إليه حتى يشهد على الدفع والقبض، أو حتى يكتب له ورقة يعترف المالك فيها بقبض المال، أو حتى يسجل القبض في سجله الخاص، إذا لم يستلزم ذلك التأخير الكثير، وخصوصا إذا كان المالك المودع قد أشهد عليه في وقت الإيداع، أو كتب عليه ورقة اعترف فيها بالوديعة ووقع عليها، أو سجلها في سجل يثبتها، وخصوصا إذا كان في الأمر مظنة للنزاع والإنكار ولو من الورثة بعد الموت، فلا يجوز للمستودع تأخير الرد أكثر من ذلك، ولا يجب عليه الإسراع أزيد منه.

**(المسألة ٣٢):**

يتحقق رد الوديعة إلى صاحبها بأن يرفع المستودع يده عن الوديعة ويخلي ما بين المالك وبينها ويرفع جميع الموانع من قبله عن استيلاء المالك عليها، ولا يجب على المستودع نقل الوديعة إلى المالك، فإذا كانت محفوظة في محل، أو مخزونة في حزر ورفع المستودع الحواجز والموانع عنها وعن استلام المالك

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ١١٧

إياها، وقال له مثلا: استلم وديعتك، فقد ردّ الأمانة إلى أهلها، وبرئت ذمته من التكليف الشرعي بوجود ردها، ولا شيء عليه بعد ذلك إذا أهمل المالك، أو تأخر في قبضها ووضع يده عليها.

**(المسألة ٣٣):**

يجب على المستودع رد الوديعة إلى مالكيها إذا طلبها منه، أو انفسخ عقد الوديعة بينهما بسبب آخر، سواء كان مالك الوديعة مسلما أم كافرا محترما المال وبرا أم فاجرا، ولا فرق في المالك المسلم بين أن يكون من الشيعة وغيرهم من أي فرق المسلمين كان، ولا فرق في الكافر بين أصناف الكفار، إذا كان ممن يحترم ماله في الإسلام.

والأحوط لزوما رد الوديعة إلى صاحبها، وإن كان كافرا غير محترم المال فإذا أودع عند المؤمن وديعة وجب عليه حفظها وردها إليه إذا طلبها منه، وفي الحديث عن أمير المؤمنين (ع) قال: أدوا الأمانة ولو إلى قاتل ولد الأنبياء، وعن الإمام أبي عبد الله (ع): (أدوا الأمانة إلى أهلها وإن كانوا مجوسا)، وعنه (ع) انه قال: (أدوا الأمانة إلى من ائتمنك وأراد منك النصيحة ولو إلى قاتل الحسين (ع) وعن الامام زين العابدين (ع): (عليكم بأداء الأمانة، فوالذي بعث محمدا بالحق نبيا لو ان قاتل أبي الحسين بن علي (ع) ائتمنى على السيف الذي قتله به لأديته إليه).

**(المسألة ٣٤):**

إذا استودع الغاصب أو السارق المال الذي غصبه أو سرقة من صاحبه عند أحد، و علم الودعي بأن الوديعة مغموبة من مالها الشرعي أو مسروقة منه، لم يجوز له بردها إلى الغاصب أو السارق مع التمكن من الامتناع عليه، و كان المال بيده كلمة التقوى، ج ٥، ص: ١١٨

أمانه شرعية يجب عليه حفظها لمالكها الحقيقي، فإن هو عرفه رد المال اليه و إذا لم يتمكن من المبادرة إلى رد المال إلى مالكه أعلمه بأن المال قد وقع في يده و انه سيرده اليه متى قدر على رده، و ان لم يعرف مالك المال و جب عليه التعريف به إلى سنة، فإذا انقضت المدة و لم يعرف مالك المال تصدق بالمال عنه و إذا وجد المالك بعد الصدقة بالمال أخبره بأنه أخذ المال و عرّف به سنة ثم تصدق به كما أمره الله، و خيره بين أن يقبل الصدقة لنفسه، فيكون له أجرها عند الله، و ان لا يقبل الصدقة فيغرم له المال و يكون أجر الصدقة للودعي المتصدق، و قد ذكرنا هذا الحكم في المسألة التاسعة و الأربعين من كتاب اللقطة.

### (المسألة ٣٥):

إذا جرى عقد الوديعة بين مالك المال و صاحبه، و استلم المستودع المال منه، ثم خاف المستودع على الوديعة أن تلتف بيده أو تسرق أو تعطب، بحيث كان الخوف عليها موجبا للشك منه في قدرته على حفظ الوديعة، أو للاعتقاد بعدم قدرته على ذلك، فالأحوط له لزوما و جوب رد الوديعة إلى المالك أو إلى وكيله، فإذا تعذر عليه الرد عليهما دفعها إلى الحاكم الشرعي، و عرّفه بالأمر، و إذا لم يقدر على إيصالها اليه أو كان الحاكم الشرعي غير قادر على حفظها بنفسه أو بالتوكيل، دفعها للمستودع إلى ثقة مأمون يقدر على حفظها و إيصالها إلى مالكها.

### (المسألة ٣٦):

إذا كانت للوديعة مدة محددة بين مالك الوديعة و المستودع، و انقضت مدة الاستيداع و جب على المستودع ان يرد الوديعة إلى مالكها، أو إلى وكيله المفوض عنه في قبضها أو إلى وليه إذا كان قاصرا أو محجورا عليه، فإذا تعذر عليه إيصالها كلمة التقوى، ج ٥، ص: ١١٩

و جب عليه أن يعلمه بها، و بانتهاء المدة المعينة في العقد، و انه مستعد لردها متى أمكن له الرد، و ان لم يقدر على شيء من ذلك أوصل الوديعة إلى الحاكم الشرعي و عرّفه بأمرها، فإذا امتنع عليه ذلك، وضعها أمانة شرعية عند ثقة أمين ليحفظها لصاحبها من باب الحسبة، و إذا وجدت الثقة و الأمانة في المستودع نفسه بقيت في يده من باب الحسبة كذلك حتى يؤديها إلى أهلها.

### (المسألة ٣٧):

إذا خاف المستودع على نفسه من الموت لظهور اماراته عليه، من كبر سنّ أو ترادف أمراض و ما أشبه ذلك، و خشى على الوديعة التي أودعها صاحبه عنده أن تلتف بعد موته، أو تؤكل، أو تغصب من وارث أو من غيره، و لم يأمن عليها إذا بقيت، و جب عليه ان يؤدّها في حياته إلى مالكها، و ان يبادر إلى ردها على النهج الذي ذكرناه في ما تقدم. و إذا كان الوارث أو القيم على شؤون المستودع من بعده إذا مات يعلم بالوديعة و بصاحبها، و بموضعها، و كان ثقة أمينا يعتمد عليه و

لا تضيع عنده الوديعة، لم يجب على المستودع ردّ الوديعة في حياته على صاحبها اعتمادا على ذلك، وإذا هو احتاط للوديعة فذكرها في وصيته و أشهد عليها فهو أولى و أفضل.

و إذا كان الوارث الذي يتركه من بعده لا يعلم بالوديعة، أو لا يعرف صاحبها أو كانت بيد المستودع عدة من الودائع فيلتبس على الوارث من بعده أمرها، وجب على المستودع أن يذكرها مفصلة في وصيته و ان يظهر له أمر كلّ وديعة من الودائع الموجودة عنده، و يذكر له وصفها، و العلامات المميزة لها، و اسم صاحبها و أوصافه المشخصة له و موضع حفظ الوديعة و إذا علم المستودع بأن الوصية كلمة التقوى، ج ٥، ص: ١٢٠

بها لا- تتم إلا بالإشهاد عليها، و لو للحذر من وقوع تنازع و تخاصم الورثة من بين من يثبت منهم، و من ينفي وجب عليه الاشهاد و الاحتياط.

### (المسألة ٣٨):

لا يمنع المستودع من أن يخرج في سفر مباح غير واجب و غير ضروري له و يترك الوديعة في بلده إذا كانت محفوظة في حرزها الذي وضعها فيه، أو في متجره أو في موضع آخر عند أهله أو غيرهم، و هو يعلم أو يطمئن بأنها ستبقى محفوظة مأمونة في موضعها، دون تعدّ أو تفریط فيها من أحد، و أولى من ذلك بالجواز و عدم المنع إذا كان السفر الذي يعزم عليه واجبا شرعيا، كالسفر للحج أو للعمرة الواجبين عليه، أو كان ضروريا لا- بدله منه كالسفر لعلاج نفسه، أو من يضطر الى علاجه، أو لبعض الضرورات الأخرى، و كانت الوديعة على حالها من الحفظ و الا من في موقعها.

### (المسألة ٣٩):

إذا أراد المستودع سفرا، و كان لا يقدر على حفظ الوديعة الموجودة عنده إذا هو غاب في سفر عنها و تركها في بلده، أو كان لا يطمئن على ان الوديعة ستبقى في حال غيبته عنها محفوظة في موضعها، وجب عليه ان يرد الوديعة إلى مالكها، أو الى وكيله أو الى ولي أمره إذا كان المالك قاصرا أو محجورا عليه، و لا- يجوز له أن يصحبها معه في سفره، و ان علم بأنه قادر على حفظها في أثناء سفره بها إلّا إذا أذن له المالك بأن يصحبها معه إذا سافر، و ليس له أن يودعها في حال غيبته عند مستودع آخر، إلا- إذا أذن له المالك بإيداعها، و ستعرض لذكر هذا في الفصل الثاني ان شاء الله تعالى، و إذا هو لم يقدر على رد الوديعة إلى مالكها أو الى كلمة التقوى، ج ٥، ص: ١٢١

من يقوم مقامه، و توقف حفظها على حضوره في البلد تعين عليه البقاء و ترك السفر مع الإمكان.

### (المسألة ٤٠):

إذا وجب على المستودع أن يسافر لحج أو عمرة أو غيرهما، أو اضطر الى السفر لعلاج نفسه أو غيره من بعض الأمراض أو لضرورة أخرى لا بدله منها، و لم يقدر على حفظ الوديعة في حال غيبته في السفر عنها، و تعذر عليه أن يردها قبل سفره الى مالكها، أو الى من يقوم مقامه في قبضها، فإن أمكن له أن يوصل الوديعة إلى الحاكم الشرعي ليحفظها لصاحبها وجب عليه إيصالها اليه، و ان تعذر عليه ذلك وجب عليه أن يودعها عند أمين عادل، و يعرفه أمرها و يعرفه باسم مالكها و نسبه، و يذكر له أوصافه و مشخصاته ليردها اليه

متى وجده، و إذا لم يجد عادلا يودعها عنده في بلده أو دعوها عند عادل في بلد آخر.

### (المسألة ٤١):

إذا أراد المستودع السفر وترك الوديعة في البلد وفي موضعها عند أهله، كما فرضنا في المسألة الثامنة والثلاثين، وكان سفره الذي عزم عليه من الأسفار الكثيرة الخطر، وجب عليه ان يجري أحكام من ظهرت له أمارات الموت، وقد ذكرنا هذه الأحكام في المسألة السابعة والثلاثين، فعليه أن يلاحظ هذه المسألة لتطبيق أحكامها.

### (المسألة ٤٢):

إذا وجب السفر شرعا على المستودع، أو قضت به ضرورة لا بد له منها و وجد نفسه غير قادر على حفظ الوديعة في موضعها في حال غيبته في السفر عنها

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ١٢٢

و لم يقدر على رد الوديعة إلى مالكةا أو الى من ينوب عنه في قبضها، و لم يتمكن من إيصالها إلى حاكم شرعى و لا إيداعها عند أحد العدول من المؤمنين في البلد أو في غيره، جاز له أن يصحبها معه في سفره، و وجب عليه أن يحافظ عليها مهما أمكنته المحافظة. و كذلك الحكم إذا اضطرت له الحوادث الى السفر من أجل الوديعة نفسها و مثال هذا أن تحدث في بلد المستودع عاديات من السلب و النهب أو الحريق أو غير ذلك، و يصبح البلد غير آمن، و لا مستقر الأوضاع، فلا يستطيع إبقاء الوديعة فيه، و لم يقدر على ردها إلى أهلها، و لا إيصالها إلى مأمن مما ذكرناه في ما تقدم فيجوز له في هذا الحال ان يسافر بها و يصحبها معه، و يجب عليه الحفاظ عليها ما أمكن.

### (المسألة ٤٣):

إذا سافر المستودع و أخرج الوديعة معه مضطرا في الصورتين اللتين تقدم ذكرهما فاتفق له في السفر عروض أمر غير محتسب، فتلفت الوديعة بسبب ذلك الأمر أو سرقت أو حدث فيها نقص فلا ضمان عليه بذلك.

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ١٢٣

## الفصل الثاني في ما يوجب ضمان الوديعة

### (المسألة ٤٤):

الوديعة كما قلنا في المسألة التاسعة عشرة أمانة من المالك في يد المستودع، و من أجل أمانته عليها فلا يكون ضامنا إذا تلفت في يده أو سرقت أو غصبت بالقهر عليه أو عطب شيء منها، إذا كان قائما بما تقتضيه واجبات الامانة و لم يتعد و لم يفرط فيها، و ان هو تعدى بعض الحدود على ما سيأتى بيانه من معنى التعدى أو فرط كذلك حكم عليه بالضمان، و ينحصر السبب الموجب لضمان

المستودع للوديعة بالتعدى و التفريط.

### (المسألة ٤٥):

إذا تعدى المستودع الحدود التي تلزم مراعاتها للوديعة، و التي يعدّ خائناً لها في أنظار أهل العرف إذا تعداها، و خالف الأحكام الشرعية المبينة للوديعة، أو فرط في حفظها كما أمر الله بالحفظ، خرج بذلك عن كونه أميناً، و أصبحت يده عليها يدا خائنه، و لذلك فيصبح محكوماً عليه بضمان أى تلف أو عطب أو سرقة أو نقص أو عيب يحدث على الوديعة، سواء كان حدوث ذلك الأمر عليها بسبب تعديه أو تفريطه أم بسبب آخر حصل بعدهما.

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ١٢٤

و لا- تبرأ ذمته من هذا الحكم الا برد الوديعة إذا كانت موجودة، أو رد مثلها أو قيمتها إذا كانت تالفة، أو دفع أرش النقصان و العيب إذا كانت ناقصة أو معيبة لا تبرأ ذمته الا برد ذلك الى مالك الوديعة، أو الى من يقوم مقامه، أو بإبراء المالك ذمته من الضمان بعد ان تشتغل ذمته بالمال، و هذا هو المراد من قولنا في المسألة السابقة:  
إذا تعدى المستودع أو فرط ضمن.

### (المسألة ٤٦):

يتعدّد الحكم إذا تعدد الأمر الحادث الذى يتعلق به الضمان، و مثال ذلك أن يحدث فى الوديعة عيب بعد أن يفترط المستودع فى أمرها أو يتعدى، فيلزمه أن يدفع للمالك الوديعة أرش ذلك العيب الذى حدث فيها، ثم يحدث فيها بعد ذلك عيب آخر فيلزمه أن يدفع للمالك أرش العيب الجديد مضافاً الى أرش العيب الأول و إذا تلفت الوديعة كلّها بعد ذلك لزم المستودع ان يدفع للمالك قيمة الوديعة و هى معيبة بالعيب الأول و الثانى، و لا يسقط أحد الأحكام بالآخر، و لا يتداخل بعضها فى بعض.

### (المسألة ٤٧):

التفريط فى الوديعة هو أن يهمل المستودع المحافظة عليها و لو من بعض الجهات اللازمة عليه للحفظ، أو يفعل ما يعد إضاعة لها، أو استهلاكاً فى نظر أهل العرف، و مثال ذلك: أن يجعل الوديعة فى موضع بارز دون حرز يقيها و لا مراقبه و لا حفيظ، أو يحافظ عليها بأقل مما جرت به العادة المتعارفة بين العقلاء فى حفظ تلك الوديعة، و وقايتها من التلف أو السرقة أو العيب.

و قد ذكرنا فى مسألة سابقه وجوب سقى الدابة أو الحيوان المستودع و علفه

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ١٢٥

بمقدار ما تحتمه حاجة الحيوان الى ذلك فى سلامته و بقائه صحيحاً دون مرض فإذا ترك الودعى ذلك أو قصر فيه من غير عذر أو سبب موجب فقد فرط و ضيع و ذكرنا فى ما تقدم أيضاً وجوب إخفاء الوديعة عن الظالم الذى يخشى منه غضب الوديعة و نهبها أو سرقتها، فلا- يجوز للمستودع أن يعرف الظالم بأمر الوديعة، أو يلفت نظره إليها، أو يجعلها فى موضع يجلب نظره إليها أو نظر بعض السعاة الذين يتزلفون الى الظالمين، و تكون فى ذلك الموضع مظنة للغصب أو السرقة، فإذا فعل كذلك فقد فرط و ضيع، و تراجع المسألة العشرون و ما بعدها.

**(المسألة ٤٨):**

من التفريط بالوديعة إذا كانت من الثياب أو إلامشئة أو المنسوجات الأخرى أو الحبوب أو الفرش أو الكتب و نحوها أن يجعلها في موضع تسرى إليها فيه الرطوبات من الأرض، أو من المطر، أو من بعض المجارى أو من النداء فتعفن أو تتلفها أو تعيبها أو تلونها أو تصل إليها الحشرات أو الدواب المبيدة أو الآكلة أو المفسدة فتأكلها أو تفسدها، و إذا فعل كذلك فقد فرط و ضمن، و قد ذكرنا في المسائل السابقة أحكام السفر عن الوديعة و أحكام السفر بها، و بينا فيها ما يجوز منه و ما لا يجوز، و ما يعد تفريطا في الوديعة و ما لا يعد، فليلاحظ ذلك فذكره هنالك يغنى عن الإعادة هنا.

**(المسألة ٤٩):**

التعدى على الوديعة هو أن يتصرف الودعي فيها تصرفا لم يأذن به مالكها و لم يبحه له الشارع. مثال ذلك ان يلبس الثوب الذى استودعه المالك إياه، أو يفترش الفراش، أو يركب السيارة أو الدابة، أو يستعمل جهاز التبريد أو التدفئة من كلمة التقوى، ج ٥، ص: ١٢٦  
غير اذن من المالك و لا اباحة من الشارع.

**(المسألة ٥٠):**

قد تدل القرينة على اذن المالك ببعض التصرفات فى الوديعة، فلا يكون مثل هذا التصرف تعديا من الودعي عليها، و مثال ذلك أن يأتي المالك بمبلغ من المال فيودعه عند الرجل، فإذا أخذ الرجل المبلغ من يده و عدّه ليضبط حسابه، ثم وضعه فى كيس خاص. و أدخله فى الخزانة أو نقله الى الموضع الذى أعده لحفظه فى البيت أو فى المتجر لم يكن هذا التصرف منه تعديا، و إذا أتاه بالسيارة و أودعه إياها فركب الودعي فيها و أدخلها المكان الذى هتأه لحفظها لم يكن من التعدى و هكذا.  
و قد يتوقف حفظ الثوب المستودع عند الإنسان من تأكله أو من تولد بعض الحشرات فيه على لبسه فى بعض الأيام أو على إخراجة و نشره فى الشمس أو الهواء الطلق، و يتوقف حفظ الفراش على استعماله كذلك فيجب على الودعي أن يفعل ذلك لحفظ الوديعة و لا يكون هذا الاستعمال و التصرف من التعدى على الوديعة.

**(المسألة ٥١):**

من التعدى على الوديعة الموجب لضمانها أن يخلط المستودع مال الوديعة بماله، بحيث لا يتميز أحد المالين عن الآخر سواء خلطها بما هو أجود منها أم بمساو لها فى الجودة و الرداءة أم بما هو أردأ، و كذلك إذا خلطها بجنس آخر من ماله، كما إذا خلط الحنطة بالشعير أو الأرز أو خلط الماش بالعدس أو بغيره من الحبوب، فإنه قد تصرف فى الوديعة تصرفا لا اذن فيه فيكون اثما، و ضامنا  
كلمة التقوى، ج ٥، ص: ١٢٧

و هذا إذا لم يقصد بالخلط تملك الوديعة و إنكارها، و انما قصد خلط ماله بها و هى فى ملك صاحبها، و أوضح من ذلك فى صدق



التعدى المحرم ان يقصد بالمزج غضب الوديعة و الاستيلاء عليها، و كذلك إذا خلطها بمال لشخص آخر فيضمن المالكين معا لمالكيهما إذا كانا وديعتين عنده.

### (المسألة ٥٢):

إذا استودع صاحب المال عند الرجل مبلغين من المال، و علم أو دلت القرينة على انهما وديعتان تستقل إحداهما عن الأخرى، فلا يجوز للمستودع أن يخلط احدى الوديعتين بالثانية و إذا خلطهما بغير اذن مالكيهما كان متعديا و ضامنا لكلتا الوديعتين، بل و كذلك إذا احتمل انهما وديعتان مستقلتان، احتمالا يعتد به ما بين العقلاء، فيكون متعديا و ضامنا إذا خلطهما. و إذا علم أو دلت القرينة على ان المالكين الذين دفعهما له المالك وديعة واحدة، و خلطهما المستودع ليحفظهما أمانة واحدة في موضع، أو لأنه أيسر له في الحفظ و أمكن، فلا ضمان عليه بما فعل. و إذا كان المبلغان في كيسين مختومين أو معقودين، ففك الختم أو العقدة بغير اذن المالك و خلط المالكين معا كان متعديا و لزمه ضمانهما و ان قصد بذلك حفظهما، و أولى من ذلك بالحكم عليه بالضمان ما إذا خلط الوديعة بمال آخر للمودع ليس بوديعة.

### (المسألة ٥٣):

من التفريط بالوديعة أن يوكل المستودع أمر حفظ الوديعة و القيام عليها الى كلمة التقوى، ج ٥، ص: ١٢٨ غيره، أو يستودعها عند شخص آخر و ان كان الشخص ثقة مأمونا إلا- إذا أذن المالك له بإداعها عند غيره، أو دعت الى ذلك ضرورة تحتمه عليه، و قد سبق في المسألة الأربعين و جوب إيداع الوديعة عند بعض العدول من باب الحسبة في الفرض المذكور في تلك المسألة و يراجع ما بيناه في المسألة السادسة و الثلاثين. و إذا أذن له المالك بإيداع الوديعة و عين له شخصا خاصا لم يجز له إيداعها عند غيره إلا إذا اتفق له مثل الضرورة المتقدم ذكرها.

### (المسألة ٥٤):

إذا أنكر الودعي أن المالك قد استودعه المال، فان كان إنكاره للوديعة بقصد غضبها و الاستيلاء، عليها كان خائنا فإذا أثبتها المالك عليه بالبيئة الشرعية أو اعترف هو بها بعد إنكاره لها، ثم اتفق أن عطبت الوديعة في يده أو سرقت أو عابت كان ضامنا لما حدث فيها، و ان كان إنكاره لها لنسيان و شبه من الاعذار لم تزل الوديعة أمانة بيده، فإذا تذكرها بعد نسيانها لها و اعتراف بها، ثم تلفت أو عابت و هي في يده فلا ضمان عليه. و كذلك إذا كان جحوده لها لإخفاء أمرها و الحفاظ عليها من أن يغضبها غاصب أو يسرقها سارق فلا يكون جحودها تعديا أو تفريطا، و لا يثبت عليه بسبب ذلك ضمان بتلف أو غيره، و قد ذكرنا هذا في بعض المسائل السابقة.

### (المسألة ٥٥):

إذا جحد المستودع الوديعة من غير عذر مقبول، أو طلبها منه مالکها أو وكيله فامتنع عن ردّها اليه مع التمكن من الردّ كان خائنا و ضامنا، و لا يرتفع الضمان  
كلمة التقوى، ج ٥، ص: ١٢٩  
عنه بالإقرار بها بعد جحوده لها، أو امتناعه من ردّها، و لا بالتوبة عن ذلك و الاستغفار إذا تاب عن خيانتة و استغفر، فإذا تلف المال أو سرق أو غضب أو حدث فيه عيب أو نقص كان عليه ضمان بدل ما تلف أو أخذ و أُرش ما طرأ

### (المسألة ٥٦):

من التعدى الصريح أن يستودع المالك عند الرجل طعاما فيأكل بعضه أو يطعمه غيره، و أن يستودعه مالا فيستقرض شيئا منه أو يقرضه أحدا غيره، أو يبيعه على احد، أو يهبه إياه أو يدخله في مضاربة و نحوها من المعاملات، سواء قصد المعاملة بالمال لنفسه أم لمالك المال.  
و من التعدى أن يستودعه حبوبا و شبهها فيطبخها أو يطبخ بعضها، و ان لم يأكل المطبوخ و لم يطعمه غيره، و من التعدى أن يؤجر العين التي أودعها المالك عنده أو يعيرها لأحد لينتفع بها، أو ينتفع المستودع بها بما يعدّ تصرفا في مال الغير بغير إذنه.

### (المسألة ٥٧):

إذا دفع المالك الى الرجل مالا ليكون عنده وديعة، فأخذ الرجل المال منه بقصد التغلب و الاستيلاء عليه كان بذلك غاصبا عاديا على مال الغير، و حكم عليه بالإثم و الضمان بمجرد قصده و نيته لذلك و لم يتوقف على ان يتصرف في الوديعة تصرفا عدوانيا، و ليس الحكم في ذلك كالتصرفات الأخرى و كذلك إذا قبض المال من مالكة بنية الوديعة في أول الأمر، ثم تحولت نيته بعد القبض فقصد الغصب و التغلب عليها فيكون غاصبا بمجرد نيته، و لا- يتوقف تحققه على ان يتصرف في المال تصرفا عدوانيا، و لا- يرتفع الحكم بالضمان عنه إذا رجع عن قصده و تاب منه  
كلمة التقوى، ج ٥، ص: ١٣٠  
و استغفر.

### (المسألة ٥٨):

إذا قصد المستودع في نفسه أن يتصرف في الوديعة التي دفعها له مالکها فيركب السيارة مثلا في سفره معينة، أو يسكن الدار أو يقرض المال، ثم عدل عن نيته الأولى و لم يتصرف في الوديعة، لم يخرج بمجرد نيته الأولى عن الامانة و لم تثبت له الخيانة يكون ضامنا للوديعة إذا حدث فيها أمر، و ليس الحكم في هذه التصرفات كنية الغصب، و قد ذكرنا هذا في المسألة السابقة.

### (المسألة ٥٩):

إذا وضع المالك ماله في محفظة مختومة أو صندوق مغلق أو نحوهما من الغلافات التي تدل عادة على وحدة المال، و سلمه كذلك

الى المستودع وديعة عنده، فلا ريب في دلالة ذلك على كون المال وديعة واحدة، فإذا فتح المستودع الغلاف أو الصندوق من غير ضرورة و لا اذن من المالك في فتحه كان ضامنا لجميع ما في الغلاف أو الصندوق بسبب تعديه أو تفریطه، سواء أخذ بعض المال أم لم يأخذ منه شيئاً.

و إذا دفع له مبلغين من المال على انهما وديعتان مستقلتان، فهما وديعتان كذلك، فإذا فُتِرَ المستودع في إحداهما أو تعدى عليها كان ضامنا لها بالخصوص و لم يضمن الأخرى التي لم يتعد عليها و لم يفطر، سواء جعل المالك كل واحدة من وديعتيه في حرز مستقل أم لا.

و إذا دفع له كيسين مختومين أو محفظتين مختومتين على انهما وديعة واحدة، ففُتِرَ المستودع في أحدهما أو تعدى عليه، فأخذ بعضه مثلاً فلا ريب في

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ١٣١

ضمان جميع ما في ذلك الكيس أو المحفظة التي فُتِرَ فيها، و هل يكون ضامنا لما في الكيس الأخر أو المحفظة الثانية من حيث ان المالك قد جعلها عنده وديعة واحدة، أو لا يضمنه كما يرى ذلك جماعة من الأصحاب؟ و الأحوط لهما الرجوع الى المصالحه. و كذلك إذا دفع المالك للرجل مبلغاً من المال على انه وديعة واحدة و لم يجعله في كيس أو حرز، فإذا تصرف المستودع في بعض ذلك المال نصفه أو ربعه مثلاً، فهل يختص الضمان بالبعض الخاص الذي تصرف فيه أو يعم الجميع؟ فيجربى فيه القولان المذكوران و الاحتياط بالمصالحه بين الطرفين كما في الفرض السابق.

#### (المسألة ٦٠):

يجوز للمستودع ان يعتمد على بعض أهله أو على خادمه أو عامله في إدخال الوديعة إلى الموضع الذي يعينه هو لحفظها و وقايتها، إذا كان ذلك بنظره و ملاحظته و كان الاعتماد على مثلهم في هذه الأمور من العادات المتعارفة بين الناس في البلد، و بين الامناء الذين لا يتسامحون في شئون ودائعهم و الحفاظ عليها.

#### (المسألة ٦١):

إذا فُتِرَ المستودع في الوديعة أو تعدى الحد المأذون به من المالك أو من الشارع في تصرفه بها على ما فصلناه في المسائل المتقدمة خرجت يده بذلك عن كونها يد أمانة و حكم عليه بالضمان، و قد تكرر منا ذكر هذا، و يسقط الحكم بالضمان عنه بامثال الحكم فيرد الوديعة نفسها إلى أهلها إذا كانت موجودة، و يرد مثلها أو قيمتها إذا كانت تالفة، و يردّها و يرد معها أرش النقصان أو العيب إذا كان

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ١٣٢

ناقصة أو معيبة، و يسقط الحكم عنه أيضاً إذا اشتغلت ذمته ببديل الوديعة و هو المثل أو القيمة، أو بالأرش و هو التفاوت ما بين قيمتها صحيحة و معيبة، ثم أبرأ المالك ذمته من ذلك بعد اشتغالها بالمال.

#### (المسألة ٦٢):

إذا فرط المستودع في الوديعة أو تعدى الحد المأذون فيه من التصرف فيها حكم عليه بالضمان إذا هي تلفت أو عابت في يده كما تكرر ذكره، فإذا فسخ مالك المال عقد الوديعة بينه وبين المستودع قبل أن تتلف الوديعة أو تعيب، بطلت الوديعة و زال الحكم المذكور بزوالها، فإذا اتفقا على الاستئمان مرة ثانية و دفع المالك الى المستودع تلك الوديعة، و جدد معه العقد صحت الوديعة، و ترتبت أحكامها، فلا يكون المستودع ضامنا الا بتعد أو تفريط جديد.

### (المسألة ٦٣):

يشكل القول بسقوط الحكم بالضمان عن المستودع إذا أبرأ المالك ذمته من الضمان بعد أن فرط أو تعدى على الوديعة، و قبل أن تتلف الوديعة بيده أو تعيب و تشتغل ذمته فعلا بالبدل أو بالأرش.  
كلمة التقوى، ج ٥، ص: ١٣٣

### الفصل الثالث في بعض أحكام الوديعة

### (المسألة ٦٤):

إذا ادعى المالك على الرجل انه قد استودعه وديعة من ماله، و أنكر الرجل ان المالك استودعه شيئا، فالقول قول منكر الوديعة مع يمينه، الا أن يقيم المالك بينة لإثبات ما يدعيه.  
و إذا اعترف المستودع بأن صاحب المال قد دفع إليه وديعة، و ادعى أن الوديعة قد تلفت في يده بعد ان قبضها منه، صدق في قوله لأنه أمين و عليه اليمين للمالك الا أن يقيم المالك بينة على وجود الوديعة و عدم تلفها، و إذا اعترف بالوديعة من صاحب المال كما في الفرض السابق، و ادعى انه قد ردّ الوديعة إليه صدق في قوله أيضا مع اليمين.  
و كذلك الحكم إذا اتفق المالك و المستودع على أن المالك قد أودعه المال و اتفقا أيضا على ان الوديعة قد تلفت عند المستودع، ثم ادعى المالك أن المستودع قد تعدى أو قد فرط، و تلفت الوديعة بعد تعديه أو تفريطه فيكون ضامنا لها، و أنكر المستودع ما يدعيه المالك عليه، فالقول قول المستودع مع يمينه، الا أن يقيم المالك بينة شرعية مطلقة تثبت صحة ما يدعيه من ان التلف بعد التفريط.

### (المسألة ٦٥):

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ١٣٤  
إذا انقضت المدة المعينة للوديعة، أو فسخ عقد الوديعة من المالك أو المستودع، فدفع المستودع الوديعة إلى شخص ثالث، و ادعى ان مالك الوديعة قد اذن له في دفعها الى ذلك الشخص، و أنكر المالك انه اذن له في الدفع اليه، قدم قول المالك المنكر، و عليه اليمين للمستودع على عدم الاذن له، الا ان يقيم المستودع بينة على حصول الاذن من المالك.  
و إذا اعترف المالك للمستودع بأنه اذن له في الوديعة الى ذلك الرجل و أنكر أن المستودع سلم الوديعة الى ذلك الوكيل الذي اذن بالدفع اليه، فالقول قول المستودع في الرد اليه مع اليمين، و قد ذكرنا هذا الحكم في المسألة المتقدمة، إذ لا فرق بين الرد الى المالك

و الرد الى وكيله.

### (المسألة ٦٦):

إذا اختلف مالك المال و المستودع أولاً في أصل الوديعة، فادعى المالك انه قد استودعه المال، و أنكر المستودع وقوع وديعة بينهما، و أقام المالك بينة تثبت ما يدعيه على المستودع و أنه قد دفع إليه الوديعة، و بعد أن أقام المالك بينة المذكورة صدقها المستودع في أن المالك قد استودعه المال، و ادعى أن الوديعة التي دفعها المالك اليه قد تلفت قبل الدعوى بينهما و قبل إنكاره إياها، فلا تسمع منه دعواه في هذا الفرض للتناقض بين قوله السابق و قوله الأخير، و إذا هو اقام بينة على تلف الوديعة، لم تقبل بينته لانه قد كذبها بإنكاره السابق، و لذلك فيلزمه الحاكم الشرعي برد الوديعة نفسها الى مالكيها.

و إذا هو صدق بينة المالك في وقوع الوديعة بينهما و ادعى ان الوديعة المدفوعة إليه قد تلفت بعد اقامة الدعوى و إنكاره الأول سمعت منه دعوى التلف

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ١٣٥

إذا أقام عليها بينة تثبت التلف، فلا يلزمه الحاكم الشرعي برد الوديعة نفسها، و عليه أن يدفع للمالك مثل الوديعة إذا كانت مثلية، و قيمتها إذا كانت قيمية، و يثبت عليه هذا الضمان لانه قد فرط في الوديعة بإنكاره للسابق، و لا يسقط عنه الضمان باعترافه أخيراً. و إذا لم تكن له بينة على تلف الوديعة لم يسمع الحاكم منه دعوى التلف و ألزمه برد الوديعة نفسها. و إذا أبدى له عذرا عن إنكاره الأول للوديعة و كان عذره عن ذلك مما يقبله العقلاء سمعت دعواه في كلا الفرضين المذكورين.

### (المسألة ٦٧):

إذا فرط المستودع في الوديعة أو تعدى عليها ثم تلفت في يده فكان بذلك ضامناً لمثلها أو لقيمتها، ثم اختلف المالك و المستودع في مقدار المثل الواجب عليه أو مقدار القيمة، قدم قول من ينكر الزيادة منهما و هو المستودع في الحالات المتعارفة بين غالب الناس و عليه اليمين لنفي الزيادة التي يدعيها الآخر.

### (المسألة ٦٨):

إذا حلف المستودع في الصورة المتقدمة وادى اليمين الشرعية لنفي الزيادة في المثل أو القيمة التي يدعيها المالك، حكم ظاهراً بنفي الزيادة، و لم يجز للمالك أن يأخذها منه بعد اليمين، و إذا علم المستودع أن قيمة الوديعة أو مثلها بمقدار ما يدعيه المالك و ليست أقل من ذلك، لم تبرأ ذمته من الزائد و لم يسقط عنه و جوب أدائه للمالك باليمين الذي أداه أمام الحاكم، فيجب عليه أن يوصله اليه مهما أمكن.

### (المسألة ٦٩):

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ١٣٦

يجوز للأب و الجدّ أبى الأب أن يستودعا مال الصبى أو الصبىة عند ثقة أمين ليحفظه له إذا لم تكن فى إيداع ماله مفسدة تعود على الطفل أو على ماله، و يجوز لولى اليتيم غير الأب و الجد للأب ان يستودع ماله كذلك إذا كانت فى إيداع المال مصلحة تعود لليتيم أو لماله، و كذلك الحكم فى الولى على المجنون و السفية.

### (المسألة ٧٠):

إذا أذن مالك الوديعه للمستودع بأن يودعها عند ثقة أمين متى شاء، أو أذن له بذلك عند طرود بعض الحالات من سفر و نحوه، جاز له ان يستودعها حسب ما أذن له صاحب المال، و لا يجوز له ان يتجاوز ما عين له من الحالات، و إذا عين له أشخاصا فلا يحق له أن يتعدى عنهم الى غيرهم، و ان كانوا أوثق فى نفسه و أمن. و نتيجة لما ذكرناه، فيجوز ان تترامى الوديعه بين عدة أشخاص من الامناء مع اذن المالك لهم على الوجه الذى ذكرناه، و لا يجوز الإيداع إذا لم يأذن به مالك المال.

### (المسألة ٧١):

تصح الوديعه و تجرى عليها أحكامها فى الأعيان غير المنقولة كالدور و العقارات و الاراضى، كما تصح فى الأعيان المنقولة، و لا ريب فى ان حفظ كل شىء بحسبه و بما جرت به العادة المتعارفة فى الحفاظ عليه و وقايتة و الإبقاء عليه صحيحا سليما من العيوب، و بعيدا عن المتلفات و المهلكات، و عن استيلاء الظالمين و اعتداء المعتدين، فإذا أودعه المالك دارا أو عقارا، فلا بد للمستودع من المرور به و الدخول اليه و تفقد شؤونه و عمارته للمحافظة عليه، و على بقائه من الطوارى و العوارض التى قد تجدد لأمثاله، و هكذا، فإذا تركه و لم يتعهده بما تجرى

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ١٣٧

به العادة من الرعايه و المراقبة كان مفردا ضامنا، و إذا استأمن المالك الرجل على الدار أو العقار أو الأرض أو البستان، و حوّله أن يوجر الدار أو العقار، و أن يستثمر البستان و يقبض المنافع و الثمار و يحفظها له، كانت المعاملة و كاله فى الإيجار و الاستثمار، و كان إبقاء المال الحاصل من ذلك عنده وديعه، و إذا استأمنه عليها و أباح له أن ينتفع بمنافعها جميعا أو بعضها، و يحفظ له الباقي كانت المعاملة عارية و الباقي من المال فى يده وديعه، فلا بدّ من الفحص و التأكد من المقصد عند اجراء المعاملة لكى لا تشبه الأمور و تلتبس الأحكام بين أقسام الاستثمار.

### (المسألة ٧٢):

إذا نمت الوديعه نماء أو أنتجت نتاجا و هى عند المستودع فالنماء و النتاج الحاصل منها مملوك لمالك الوديعه، و مثال ذلك، أن تلد الدابة و أنثى الحيوان المودعة عند الرجل أو ثمر الشجرة أو تنتج لبنا أو سمنا أو بيضا، فإن أمكن رد النماء و النتاج الحاصل من الوديعه إلى المالك أو الى وكيله و جب على المستودع ذلك، و ان لم يمكن بقى النماء و النتاج أمانة شرعية فى يده ليوصله الى المالك أو الى من يقوم مقامه، و إذا كان المالك قد أذن له فى ان يبقى النتاج و النماء وديعه عنده أبقاه كذلك، و سيأتى بيان الفرق بين الأمانة المالكية و الأمانة الشرعية فى الفصل الرابع إن شاء الله تعالى.

**(المسألة ٧٣):**

إذا أباح المالك للمستودع أن يتصرف في لبن الحيوان المستودع عنده و في السمن الناتج منه جاز له ذلك و لم يجب عليه إبقاؤه أمانة في يده، و كذلك إذا أباح له أخذ الصوف و الوبر من الحيوان، فيجوز له أن يجزّه و يأخذه، و لا يكون ذلك بعد كلمة التقوى، ج ٥، ص: ١٣٨

الاذن فيه من التعدي على الوديعة.

فيجوز للمالك و المستودع أن يصطلحا بينهما فيجعل النماء الحاصل من الحيوان عوضا عما ينفقه المستودع على الحيوان من علف و سقى و نفقه غيرهما.

**(المسألة ٧٤):**

الغالب المتعارف عليه بين الناس في عامة الودائع من الأموال، كالأثاث و المتاع و الثياب و الفرش و الأدوات و الكتب و الحيوان، أن يكون الملحوظ لمالك الوديعة هو حفظ هذه الودائع بذواتها و أعيانها، بل و كذلك في الأموال الأخرى كالحبوب و الغلات و المخضرات و سائر الأموال غير النقود و العملات و لذلك فلا يجوز للمستودع أن يتصرف في عين الوديعة أو يبدلها بغيرها بوجه من الوجوه و ان حفظ ماليتها، حتى في المتوججات التي تخرجها المعامل و الشركات الحديثة متشابهة في جميع الصفات و المقادير و الخصائص و الإحجام، فلا يجوز للمستودع أن يتصرف في الوديعة منها و يبدلها بفرد آخر يماثلها تمام المماثلة و إذا تصرف في العين كذلك من غير اذن من المالك كان متعديا ضامنا و قد ذكرنا لذلك أمثلة موضحة في التعدي و التفريط.

و كذلك الحكم في الوديعة من العملات و النقود على الظاهر، فلا يجوز للمستودع أن يتصرف في الوديعة منها و يبدلها بغيرها و ان حافظ على ماليتها بنقد آخر يعادلها من الأوراق أو المسكوكات، الا أن يعلم أو تدل القرائن على ان المقصود للمالك من استيادها هو حفظ ماليتها و أن تغيرت أعيانها، و هذا هو المعلوم من الودائع الدارجة في المصارف و البنوك، فان القرينة العامة دالة على أن المراد فيها ذلك.

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ١٣٩

و لهذا فيجوز للمستودع عنده مع وجود هذه القرينة أن يتصرف في العين المودعة و يحتفظ للمالك بما يعادلها في المالية من العملة نفسها عند الحاجة و الطلب.

**(المسألة ٧٥):**

إذا دفع صاحب المال الى المصرف أو الى البنك أو الى أى مؤسسه صحيحه أخرى: مبلغا من ماله ليبقى المبلغ المذكور وديعه له عند المؤسسة تحفظ له ماليتها، كما قلنا في المسألة المتقدمه، و تدفعها له عند الطلب، أو بعد مضي مدّة معينه، حسب الشرط المتفق عليه بين المالك و المؤسسة، جاز للمؤسسة أن تتصرف في عين الوديعة كيف ما شاءت، على أن تفي له بدفع مقدار ذلك المبلغ المودع عندها من ماله في الوقت المتفق عليه بينهما.

**(المسألة ٧٦):**

إذا دفع المصرف أو البنك أو المؤسسة لصاحب الوديعة فائدة معينة شهرياً أو سنوية للمبلغ الذي أو دعه عندها جاز للمالك أن يأخذ تلك الفائدة من المؤسسة، ولا يكون ذلك من الربا المحرّم أخذه في الإسلام، فإن المفروض ان المالك انما دفع المبلغ وديعة تحفظ له المؤسسة ماليتها و لم يدفعه قرضاً للمؤسسة فتكون الفائدة من ربا القرض و ليست هي من الربا في المعاملة فلا يحرم على صاحب الوديعة أخذها، نعم إذا دفع صاحب المال المبلغ للمؤسسة على أن يكون قرضاً لها لم يجز له أن يأخذ الفائدة عليه لأنه من ربا القرض و لا ريب في أن العقود تتبع القصود.

**(المسألة ٧٧):**

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ١٤٠  
إذا أتلّف المستودع عين الوديعة بفعله، أو تعدّى أو فرّط فيها ثم تلفت بعد ذلك في يده و ان لم يكن التلف بفعله وجب عليه أن يدفع للمالك مثلها إذا كانت مثلية و قيمتها إذا كانت قيمة بدلا عنها.  
و إذا كانت الوديعة القيمة التالفة مما توجد له أمثال تتحد معه في المقدار و الصّيفات و المالية و النفع كالمنتوجات التي تخرجها المعامل و الشركات الحديثة، فالظاهر وجوب دفع هذا المثل للمالك بدلا عن العين التالفة، على ان يكون البدل و الوديعة من إنتاج شركة واحدة و معمل واحد.  
و إذا اختلف المثل الموجود عن الوديعة التالفة في القيمة من حيث الجدة و القدم و الاستعمال و عدمه، و لم يوجد ما يماثلها في هذه الجهة لم يجب على المستودع دفع ذلك المثل إذا كان أكثر قيمة منها، و لم يكفه إذا كان أقل قيمة منها و دفع القيمة بدلا عن العين التالفة.

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ١٤١

**الفصل الرابع في الأمانة الشرعية****(المسألة ٧٨):**

إذا وضع الإنسان يده على مال لغيره و هو يعلم أن ذلك المال لغيره فقد يكون وضع يده عليه باذن من صاحب المال، فيسمّى ذلك في عرف المتشرعة و الفقهاء أمانة مالكية، و قد يكون وضع يده على المال باذن من الشارع، و حكمه فيه بجواز ذلك أو بوجوبه عليه، و يسمّى ذلك عندهم أمانة شرعية، و قد يضع يده على المال بغير اذن من المالك و لا من الشارع فتكون يده على المال يدا عادية غير أمينه، و قد فصلنا أحكام اليد العادية في كتاب الغصب من الجزء السادس من هذه الرسالة و قد يضع الإنسان يده على مال غيره و هو يجهل أن المال مملوك لغيره، أو هو يعتقد مخطئاً أنه المالك الشرعي لذلك المال، و من أمثلة هذا الفرض: الشيء المبيع الذي يقبضه من بائعه عليه بالبيع الفاسد، و العين التي يقبضها من صاحبها بإجارة فاسدة، و نحو ذلك من الأشياء التي يأخذها من مالكةا بإحدى المعاملات ثم يظهر له ان المعاملة التي جرت بينهما معاملة فاسدة.

و لكلا- الفرضين المذكورين أنحاء متعددة تختلف أحكامها، و لا ريب في أنها جميعا ليست من أقسام الأمانة، و قد يلحق بعضها



بالغضب فى الأحكام، و ان لم

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ١٤٢

يكن الإنسان واضع اليد فيه غاصبا و لا اثما بسبب جهله، و قد ذكرنا أحكام المال المقبوض بالعقد الفاسد فى كتاب الغضب فلتلاحظ.

### (المسألة ٧٩):

الأمانة المالكية هى ما يكون الاستئمان على المال و الاذن بوضع اليد عليه من المالك نفسه، أو من وكيله المفوض، أو من ولى أمره إذا كان قاصرا أو محجورا عليه بسبب يوجب الحجر، فإذا أذن للإنسان فى قبض المال و وضع المؤتمن يده على المال باذنه أصبح المال أمانة من المالك بيده، و هو على أقسام كثيرة يشترك جميعها فى ترتب أحكام الامانة عليه، ما لم يفرط الأمين فى أمانته، أو يتعد فى تصرفه بها كما سبق تفصيله.

فالوديعة المقبوضة من المالك أو من يقوم مقامه أمانة مالكية بيد المستودع و المال الذى يدفعه المالك الى الوكيل ليبيعه له أو يؤجره أو يجرى إحدى المعاملات فيه، أو ليتصرف فيه تصرفا خارجيا من تعمیر و ترميم و شبه ذلك أمانة مالكية بيد الوكيل، لأن المالك قد أذن له فى ذلك، و العين التى أعارها الشخص لغيره لينتفع بها، أمانة مالكية بيد المستعير لأن المالك أذن له فى القبض و استأمنه على العين و العين التى سلمها مالكة للمستأجر منه ليستوفى منها منفعتها فى مدة الإجارة أمانة مالكية بيد المستأجر لأنه قبضها باذن المالك، و استأمنه عليها فى المدة المذكورة، و العين التى دفعها صاحبها للأجير ليؤدى فيها العمل الذى أجر نفسه للقيام به لمستأجره، و المال الذى دفعه المالك لعامل المضاربة ليتجر به، و الأشياء التى يشتريها عامل المضاربة للمالك و يقبضها بالنيابة به للاتجار، و العين التى يدفعها الراهن للمرتهن لتكون وثيقة له على دينه حتى يؤديه، و هكذا فى

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ١٤٣

الموارد الكثيرة من المعاملات المختلفة و التى يستأمن مالك العين فيها عامله أو شريكه أو وكيله على المال، فالمال فى جميع هذه الموارد أمانة مالكية، و لا خلاف فى جميع ذلك.

### (المسألة ٨٠):

الأمانة الشرعية كما قلنا فى أول هذا الفصل هى ما يقع من أموال الناس الآخرين فى يد الإنسان، و هو يعلم أنها من أموال الآخرين، و يكون وقوعها فى يده بسبب غير عدوانى، و يكون من غير اذن من مالك المال، و لا من يقوم مقامه فى صحة التصرف فى ماله. و الأمانة الشرعية تكون على عدة أنحاء.

فقد يكون السبب فى وقوع المال فى يد الإنسان رخصة شرعية له فى أن يستولى على العين، و قد يحدث ذلك بسبب قهرى لا خيرة لأحد من الناس فيه و قد يحدث بسبب مالك المال نفسه، أو وكيله من غير علم لهما و لا اختيار و قد يكون بسبب فاعل مختار لا يعلم به على وجه التحديد، و هكذا.

فاللقطة التى يجدها الإنسان فى موضع يصح الالتقاط فيه، أمانة شرعية فى يد الملتقط، لأن الشارع أباح له أن يأخذ اللقطة فى مثل هذا الموضع ليعرف بها و يجرى أحكامها، و الحيوان الضال الذى يراه الرجل أمانة شرعية فى يد من وجده، للرخصة الشرعية له فى وضع اليد عليه و تطبيق أحكامه، و مال الغير الذى يأخذه الشخص من غاصبه أو سارقه أمانة شرعية فى يد ذلك الشخص الآخذ، لأن الشارع قد أوجب عليه مع القدرة أن يأخذه من الظالم و يحفظه لصاحبه من باب الحسبة الشرعية، و المال الذى يأخذه الرجل من الصبى أو

المجنون إذا خاف على مالهما التلّف إذا بقي في يدهما أمانة شرعية في يد ذلك الرجل، لان الشارع قد أذن

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ١٤٤

له ان يأخذ المال منهما من باب الحسبة و يحفظه لمالكه أو يرده للولى الشرعى و المال أو الحيوان الذى يعرف الإنسان مالكه و يجده فى معرض الهلاك و التلّف يجب عليه أخذه مع القدرة من باب الحسبة ليقية من التلّف فيكون امانة فى يده حتى يرده الى مالكه، و المال الذى يلقية الطير فى ملكه أو يأتى به ماء المدّ أو السيل اليه، أو يلقية الريح العاصف فى منزله أو فى أرضه فيكون تحت يده و سلطنته و هو لا- يعلم يكون أمانة شرعية بيده، لأن الشارع قد أذن له فى قبض ذلك المال ليرده الى مالكه، و المال الذى قبضه من البائع أو من المشتري أو من المستأجر غلطا منه زائدا على حقه، أمانة شرعية فى يده كذلك ليرده الى صاحبه، و المال الذى يجده فى الثوب الذى اشتراه أو فى الصندوق الذى ابتاعه و المالك الذى باعه لا يعلم بوجود المال فيه، أمانة شرعية فى يده حتى يردها الى المالك. و هكذا فى الموارد الكثيرة المختلفة التى تشبه ما تقدم ذكره و تشاركه فى الحكم.

### (المسألة ٨١):

الحسيات هى أمور الخير و الإحسان التى تكثرت الأدلة الشرعية من الكتاب الكريم و السنة المطهرة فى الحث عليها و الترغيب فيها و تضافرت على الأمر بها و الاستباق لها و المسارعة إلى فعلها، كحفظ مال اليتيم، و اغائة الملهوف و اعانة الضعيف، و نصر المظلوم، و دفع الظلم عنه، و كشف كربة المضطر، و حفظ مال الغائب، و سائر موارد الإحسان إلى الناس الذين يستحقون الإحسان، و الى المؤمنين منهم على الخصوص و تسديد خلتهم، مما يكون امثالا لقوله سبحانه:

فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ، و لقوله تعالى سَابِقُوا إِلَىٰ مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ وَ جَنَّةٍ عَرْضُهَا كَعَرْضِ السَّمَاءِ وَ الْأَرْضِ، و قول الرسول (ص) (الله فى

عون العبد ما كان العبد فى

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ١٤٥

عون أخيه)، و لا ريب فى ان موارد التى تقدم ذكرها فى المسألة السابقة تنطبق عليها و تكون امثالا لها.

### (المسألة ٨٢):

الظاهر ان التصدى لما تقدّم بيانه من الأمور الحسينية لا يختص بالحاكم الشرعى، و لا يتوقف على اذنه، فيجوز للعدل من المؤمنين أن يتصدى له إذا كان عارفا فى تطبيقه على موارد تطبيقا صحيحا، و لا يجوز له ان يتصدى له إذا كان جاهلا بذلك، أو كان شاكا فى معرفته، و لا بدّ له من الرجوع الى فتوى من يقلّده من الفقهاء.

نعم، لا بدّ من مراجعة الفقيه العادل فى الولاية على اليتيم و نحوه، و فى أشباه ذلك من الولايات و من الأمور التى تتوقف على المعرفة التامة بالأحكام و النظر الصحيح فيها على الأحوط ان لم يكن ذلك هو الأقوى فيها.

### (المسألة ٨٣):

إذا كانت العين أمانة من المالك بيد الشخص، و قد قبضها بأذنه و كانت أمانته منه مؤقتة بمدّة معينة، ثم انقضت المدّة المحدودة لها، أو كانت الأمانة قد وقعت فى ضمن عقد من العقود كالإجارة و الصلح و الوكالة و الرهن و العارية و نحوها، ثم فسخ العقد أو بطل

بعروض أحد المبطلات، و لم ترد الأمانة إلى أهلها لعذر من الأعذار الصحيحة، بقيت العين أمانة بيد الأمين. فالوديعة بعد أن تنقضى مدتها أو يفسخ عقدها أو يبطل بأحد المبطلات إذا لم ترد إلى مالكها لعذر مقبول، تبقى أمانة بيد المستودع حتى يردّها إلى أهلها و العين المستأجرة إذا انقضت مدة الإجارة أو بطلت بسبب من الأسباب، تبقى كلمة التقوى، ج ٥، ص: ١٤٦

أمانة بيد المستأجر حتى يردّها إلى صاحبها، و العين المرهونة بعد أن تفك رهانتها تبقى أمانة بيد المرتهن كذلك، و المال الذي بيد الوكيل بعد أن تنقضى مدة الوكالة أو يبطل عقدها أو يعزل الوكيل، يبقى أمانة بيد الوكيل حتى يردّه، و مال المضاربة بعد أن يفسخ عقدها أو تنقضى مدتها أمانة بيد العامل حتى يرده إلى المالك و هكذا. فان كان بقاء المال في يد الأمين في الفروض التي ذكرناها برضا المالك و اذنه، أو كان فسخ العقد أو بطلانه في أثناء المدة، فالأمانة مالكية، و ان كان بقاء المال عند الأمين لعجزه عن إيصال المال إلى مالكه أو إلى من يقوم مقامه أو ينوب عنه فالأمانة شرعية.

### (المسألة ٨٤):

الأمانة الشرعية كالأمانة المالكية في الآثار و الأحكام، فيجب على الأمين حفظها و صيانتها بما جرت به العادة في حفظ الامانة بين الناس، و يجب عليه ردّها إلى مالكها أو إلى من يقوم مقامه في أول وقت يقدر على ردّها فيه. و يتحقق ردّ الأمانة بأن يرفع الأمين يده عنها، و يخلى بين مالكها و بينها و يرفع الموانع له عن قبضها إذا شاء و متى شاء، كما فصلناه في ردّ الوديعة في المسألة الثانية و الثلاثين. و لا- ضمان على الأمين إذا تلفت الأمانة الشرعية في يده أو سرقت أو عابت إلا إذا تعدّى عليها أو فرط في حفظها كما في الأمانة المالكية سواء بسواء.

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ١٤٧

### كتاب احياء الموات و ما يتبع ذلك من المشتركات العامة

#### إشارة

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ١٤٩

كتاب احياء الموات و ما يتبعه و تفصيل القول في هذا الكتاب يقع في تسعة فصول:

### الفصل الأول في الأرضين الميتة و أحكامها

#### (المسألة الأولى):

الموات من الأرض هي ما قابل الأرض المحيية، و يراد بها الأرض البائرة التي لا تنتج بالفعل منفعة يقصدها الناس العقلاء من أمثالها، كالمفاوز المقفرة من السكّان الذين يتولّون عمارتها و إحياءها، و كالبراري التي انقطع عنها الماء أو رسب في أغوارها، فلا تنبت شيئاً، أو هي تنبت الأشواك و الحشائش التي لا تنفع الإنسان لحياته الخاصة، و ان كانت قد تنفع دوابّه و مواشيه، و كالجزر و المستنقعات التي استولى عليها الماء الملح أو الماء العذب فأصبحت بسبب غلبته عليها غير صالحة للتعمير، و كالأراضي التي غلبت عليها الرمال أو

الاملاح و الاسباخ أو الحجارة الخشنه فتركت و أهملت، و كالأهوار التي أصبحت آجاما و منبتا للقصب و البردى و النبات غير المجدى، و كالغابات التي التفت بها الأشجار و الادواح الضخمة و عادت مأوى للحيوانات المتوحشة و السباع و الضاريات، و كالجبال التي لم يملك الإنسان عمارتها لارتفاعها، و الأودية التي لم يستطع إحياءها لأنها بطون و مجارى للسيول، و كالأراضى التي ترك الإنسان عمارتها لصعوبة العيش فيها أو

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ١٥٠

لبعدها عن مواضع ألفه أو موارد رزقه، و هكذا مما يعسر عدّه من موانع التعمير و الاحياء.

### (المسألة الثانية):

تنقسم الأرض الموات الى قسمين، فهى إمّا ميته بالأصل و إمّا ميته بالعارض و يراد بالميته بالأصل الأراضى التي لم تجر عليها يد انسان من قبل، و لم تنلها بالتملك و العمارة من قديم العصور و الأزمان، و تلحق بها فى الحكم الأراضى التي لم يعلم حالها فى ما سبق: هل أحيائها الإنسان فى تاريخه الماضى أو لم يحيها؟

و يدخل فى هذا القسم أكثر الأراضى الخربة الموجودة على سطح هذه الكرة من مفاوز و صحارى و بوادى و وديان و جبال و جزر و شواطى خالية من التعمير.

و يراد بالأراضى الميته بالعارض: ما علم بأنها كانت عامرة و قد أحيائها الإنسان فى بعض عصوره، ثم أهملها فآلت الى الاندثار و الخراب بعد الحياة و العمران، و تدخل فى هذا القسم: الأراضى الدارسة و القرى الطامسة التي بقيت منها الآثار و الرسوم و الاطلال، أو التي لم يبق منها رسم و لا طلل، و تنقسم الأرض الميته بالعارض إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: أراضى تركها أهلها الذين عمروها ثم بادوا و انقضوا، و بقى ذكرهم للعبرة و التاريخ أو لم يبق منهم حتى الذكر.

القسم الثانى: أراضى تركها أهلها و ملاكها و لم يبيدوا و لم ينقضوا و لكن جهل أمرهم و لم تعرف أشخاصهم و لا أسماؤهم، فهى مجهولة المالكين.

القسم الثالث: أراضى تركها مالكة فخرت و اندرست آثار الحياة فيها بعد أن تركها المالك أو قبل أن يتركها، و مالكة أو وارثة معلوم غير مجهول.

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ١٥١

### (المسألة الثالثة):

لا ريب فى أن الأرض الموات بالأصل من الأنفال، و حكم الأنفال أنها تختص بالرسول (ص) فى حياته، و تختص بالأئمة المعصومين (ع) أولياء الأمور من بعده، اماما بعد امام، و قد اذن المعصومون (ع) للشيعه بإحيائها و تملكها فى زمان غيبة الإمام المهدي خاتمهم (ع) و قد ذكرنا هذا فى مبحث الأنفال من كتاب الخمس فى هذه الرسالة.

بل الظاهر حصول الاذن العام من ولى الأمر (ع) للناس جميعهم بإحياء الأرض الموات و تملكها كما ورد فى النصوص الدالة على جواز شراء الأرض من اليهود و النصارى، و ان الرسول (ص) لَمَّا فتح خيبر خارج أهلها و أبقى الأرض فى أيديهم يحيونها و يعمرونها و يؤدون إليه خراجها، و ان كل من أحياء أرضا مواتا ملكها، و هى شاملة للمسلم و الكافر.

و يلحق بالأرض الموات بالأصل فى هذا الحكم: القسم الأول من الأرض الميته بالعارض، و هى الأراضى و القرى التي اندرست و باد

أهلها و ملائكتها القدامي، و لم يبق لهم الا الذكر، أو لم يبق منهم حتى الذكر، فيجوز للناس إحيائها و من أحيا شيئاً منها ملكه بالاحياء، و لا يتوقف جواز ذلك الى الاذن من الحاكم الشرعي.

### (المسألة الرابعة):

إذا كانت الأرض من القسم الثاني من الأراضي الميته بالعارض، فماتت بعد أن كانت عامرة محياء، و بعد أن تركها أصحابها و هي عامرة، أو هم تركوها بعد أن خربت و اندرست و لم يبدأ أهلها و لم ينقضوا، بل جهل أمرهم فلم يعرفوا على كلمة التقوى، ج ٥، ص: ١٥٢ التعيين.

فان علم انهم قد أعرضوا عن أرضهم اعراضاً تاماً جاز للناس الآخرين إحيائها و تملكها، و ان لم يعلم بإعراضهم عن الأرض أشكل الحكم فيها و الأحوط لمن يريد إحياء شيء من هذه الأرض أن يفحص عن وجود مالكتها، فإذا حصل له اليأس من معرفته رجع في أمر الأرض إلى الحاكم الشرعي ليجري معه في التصرف فيها معاملة مجهول المالك: فيجوز للحاكم الشرعي بولايته عن المالك المجهول أن يبيع الأرض على الشخص المذكور بثمان معين، فإذا قبض الحاكم منه الثمن قسّمه هو أو وكيله على الفقراء، و يجوز له أن يؤجره الأرض مدّة معلومة بأجرة معينة، أو يقدر للأرض أجرة مثلها في المدّة المعلومة بدلا عن انتفاع الرجل بالأرض، و يصرف الأجرة على الفقراء.

### (المسألة الخامسة):

إذا كانت الأرض من القسم الثالث من الأراضي الميته بالعارض، و هي التي أحيت أولاً- ثم ماتت بعد الحياء و العمران، و أهملها صاحبها قبل موتها أو بعده و كان مالك الأرض معلوماً غير مجهول، فان علم بأن مالك الأرض قد أعرض عنها اعراضاً تاماً، جاز لغيره من الناس أن يتصرف في الأرض فيحييها بعد الموت و يملكها، و ان لم يعرض المالك عن تملك أرضه و ان كانت ميته، فهو يريد ما مرعى أو مراحا لماشيته مثلاً، أو يتغى الانتفاع بما فيها من كلاء أو بردى أو قصب أو أسل أو شجر أو نخيل يابس، أو يطلب إيجارها أرضاً فارغة لبعض الراغبين فيها، فلا يجوز لأحد أن يتصرف فيها أو يحييها، و كذلك إذا كان المالك يريد التفريغ كلمة التقوى، ج ٥، ص: ١٥٣

من أعماله و مشاغله ليعمرها و يحييها أو هو ينتظر الفرصة المواتية لذلك، بل و كذلك الحكم مع الشك في ما يقصده المالك من إبقائها ميته لا منفعة لها، فلا يجوز لأحد إحيائها و التصرف فيها.

### (المسألة السادسة):

إذا ماتت الأرض و خربت و هي في يد مالكتها و كانت حية عامرة في يده كما فرضنا في المسألة المتقدمة، و أهملها صاحبها و علم عدم انتفاعه بها و انه لا يريد تعميرها، فان كانت من قبل وضع يده عليها أرضاً ميته و قد ملكها هو بالاحياء، عادت بعد موتها من الأنفال كما كانت من قبل، و جاز لغيره من الناس أن يحييها و يملكها، و إذا أحياها غيره و ملكها فليس للمالك الأول أن يطالب المحيي بشيء، و ان كان المالك الأول قد ملكها بالإرث أو الابتاع من أحد أو بمعاملة مملكة أخرى لم يجز لأحد من الناس أن

يحييها أو يتصرف فيها إلا بأذنه وقد ذكر هذا في مبحث الأنفال من كتاب الخمس في هذه الرسالة.

### (المسألة السابعة):

يجوز للرجل أن يحيى موضعا واحدا أو أكثر من القرية أو البلدة الخربة التي درست عمارتها وانقرض سكانها الذين عمروها، و أصبحت من الأنفال، فيجوز له أن يعمر منها منزلا دارسا فيجده بناءه، و يتخذة دارا يسكنها أو عقارا ينتفع به، أو يجرى له الماء فيجعله بستانا أو مزرعة، أو ما شاء من أقسام الأرضين المعمورة و يملكه بالاحياء.

و يجوز له أن يحوز ما فى المنزل و ما فى القرية من مواد و أنقاض للأنبياء القديمة فيها كالحجارة و المدر و الآجر و الأخشاب و الحديد و غيرها، و إذا

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ١٥٤

حازها بقصد التملك ملكها و صح له التصرف فيها كما يشاء.

### (المسألة الثامنة):

إذا ماتت أرض موقوفة و اندرست آثار العمارة و الحياة فيها، و علم من القرائن أو من الشيع و الاستفاضة بين أهل البلد ان الأرض موقوفة على قوم سابقين من الأجيال و قد بادوا و درس ذكرهم، أو أنها وقف على قبيلة من الماضين أو على جماعة لا يعرف منها فى الوقت الحاضر سوى الاسم على ألسن بعض الناس أو فى بعض السجلات القديمة و لا- وجود لهم فى الخارج، أصبحت الأرض المذكورة من الأنفال، فيجوز للناس إحيائها و تملكها.

و كذلك حكم الأرض التى يعلم على وجه الإجمال أنها موقوفة و لم يعرف انها وقف عام أو خاص، و انها وقف على جهة أو على عنوان أو على أشخاص و على أى الجهات أو العناوين أو الأشخاص، فإذا ماتت الأرض المذكورة و خربت فهى من الأنفال و جاز للناس إحيائها و تملكها.

### (المسألة التاسعة):

إذا ماتت الأرض الموقوفة كما قلنا فى الفرض المتقدم، و علم أن الأرض قد وقفت على بعض الجهات و لم تعرف الجهة الموقوف عليها على نحو التعيين، فهل وقفت الأرض على مسجد أو على مشهد أو على مدرسة أو على غير ذلك من جهات الخير، أشكال الحكم فى أن يحيى هذه الأرض أحد من الناس و يملكها و قد نقل جماعة من العلماء أن القول بجواز إحيائها هو المشهور بين الفقهاء.

و الأحوط لمن يريد أحياء هذه الأرض أن يستأذن من الحاكم الشرعى فى إحيائها، و إذا عرف المتولى على الوقف استأذن الحاكم و المتولى معا، فإذا هو

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ١٥٥

أحيى الأرض المذكورة بإذنها صرف جميع ما حصل من منافعها فى وجوه البرّ و لم يملك منه شيئا، و استأذن الحاكم الشرعى، و المتولى فى الصرف كما استأذنها فى الإحياء.

و يجرى نظير القول الذى ذكرناه أيضا فى الأرض الميتة إذا علم بان واقف الأرض قد وقفها على أشخاص و لم تعرف أعيانهم و مشخصاتهم، و علم أنهم موجودون بالفعل غير معدومين، فمن أراد إحياء هذه الأرض فالأحوط له أن يستأذن الحاكم الشرعى بإحيائها و من المتولى على الأرض إذا كان موجودا أو معروفا فإذا أحيهاها صرف جميع منافعها التى تحصل منها بعد الأحياء فى وجوه البر و لا يملك الأرض بهذا الأحياء و لا من المنافع شيئا، و عليه أن يكون الصرف فى وجوه البر باذن الحاكم و المتولى أيضا.

### (المسألة العاشرة):

يجوز لمن يريد إحياء الأرض فى كلتا صورتين اللتين ذكرنا هما ان يراجع الحاكم الشرعى و يراجع متولى الوقف معه إذا كان موجودا، فيستأجر منهما الأرض مدة معينة بأجرة مثل الأرض فى تلك المدة، ثم يحيى الأرض لنفسه إذا شاء، و لا يملك الأرض نفسها بهذا الأحياء، بل يأكل منافعها و نماءها فى مدة الإجارة، و تصرف أجرة المثل التى تلزمه فى وجوه البر، و عليه أن يستأذن من الحاكم الشرعى و من المتولى إذا كان موجودا فى صرفها، بل و لا- يترك الاحتياط فى أن يكون صرف الأجرة فى وجوه البر من المتولى نفسه.

### (المسألة ١١):

إذا شمل الأرض المذكورة فى كلتا صورتين اللتين ذكرناهما بعد موت

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ١٥٦

الأرض و خرابها أحد الموارد التى يصح فيها بيع الوقف، أمكن للشخص أن يشتري الأرض من الحاكم الشرعى ثم يحييها بعد الشراء لنفسه و يملكها بهذا الأحياء، و إذا قبض الحاكم الشرعى من المشتري ثمن الأرض اشترى به أرضا و جعلها وقفا عوضا عن الوقف المبيع، و صرف منافع الوقف الجديد فى وجوه البر، و إذا لم يمكن ذلك صرف الثمن نفسه فى وجوه البر، و قد عددنا المواضع التى يجوز فيها بيع الوقف فى المسألة المائة و الثلاثين و ما بعدها من كتاب التجارة، و فى المسألة المائة و الثلاثة و الثلاثين و ما بعدها من كتاب الوقف فى هذه الرسالة.

### (المسألة ١٢):

إذا اندثرت عمارة الأرض و خربت بعد عمارتها و كانت وقفا على جهة معلومة أو كانت وقفا على جماعة معينين معروفين، جاز لمن يريد إحياء الأرض أن يستأجرها مدة معلومة بأجرة مثل الأرض فى تلك المدة، ثم يتولى إحياءها و ترميمها فى مدة الإجارة، و يأكل منافعها و ما يحصل منها فى المدة، و تصرف أجرة المثل التى دفعها بدلا عن استئجاره للأرض فى الجهة الموقوف عليها أو الجماعة الموقوف عليهم، فإذا كان الوقف على جهة معينة و جب أن تكون إجارة الأرض و التصرف فيها من المتولى على الوقف إذا كان موجودا، و لزم أن يتولى بنفسه صرف أجرة المثل على الجهة الموقوف عليها، أو يكون الصرف فيها باذنه و إذا لم يكن للوقف متولٍ يقوم بالأمر و جب أن يكون كل من إجارة الأرض و صرف أجرة المثل فى الجهة الموقوف عليها باذن الحاكم الشرعى.

و إذا كان وقف الأرض على أشخاص معلومين و كان الوقف خاصا، و جب أن تكون إجارة الأرض و التصرف فيها و صرف أجرة المثل على الأشخاص

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ١٥٧

الموقوف عليهم بمراجعة متولى الوقف إذا كان موجودا، و بمراجعة كل من الحاكم الشرعى و الأشخاص الموقوف عليهم على الأحوط إذا كان متولى الوقف مفقودا.

و إذا كان وقف الأرض المذكورة على الأشخاص عاما، و جب أن تكون إجارة الأرض و التصرف فيها و صرف أجره المثل على الموقوف عليهم بتولى الحاكم الشرعى أو وكيله.

و إذا انطبق على الأرض المذكورة بعد خرابها بعض ما يسوغ مع بيع الوقف أمكن للرجل أن يرجع الى الحاكم الشرعى فيشتريها منه ثم يحييها لنفسه بعد شرائها، و الأحوط أن يكون البيع من الحاكم الشرعى و المتولى للوقف إذا كان موجودا، و يتوليان معا على الأحوط كذلك شراء أرض أخرى بثمان الوقف المبيع، و وقفها عوضا عن المبيع، و إذا لم يمكن ذلك صرفا ثمن الوقف على الجهة أو الأشخاص الموقوف عليهم.

### (المسألة ١٣):

لا- فرق فى الأحكام التى بينها أو التى يأتى بيانها للأرض الموات و أقسامها بين أن تكون الأرض فى بلاد الإسلام أو فى بلاد الكفر، فإذا كانت مواتا بالأصل فهى من الأنفال، و تختص بإمام المسلمين (ع) و ان كانت فى بلاد المشركين أو الكفار غير المشركين، و تحت نفوذهم و فى سيطرتهم، فإذا أحيها مسلم أو كافر ملكها بإحيائه إياها، و إذا كانت مواتا بالعارض جرت أقسامها و أحكامها أيضا حسب ما فصلناه، و حتى إذا فتح المسلمون بلاد الكفر بالقتال فالأرض الموات منها فى حال الفتح من الأنفال، فتجرى فيها أحكام الأنفال، سواء كانت ميتة بالأصل أم ميتة بالعارض.

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ١٥٨

و أما الأرض العامرة من بلاد الكفر فى حال فتح المسلمين لها فهى ملك للمسلمين عامة، و لا تختص بأحد منهم و لا من غيرهم، و إذا ماتت بالعارض بعد الفتح لم يتغير حكمها، و لم تصبح بموتها من الأنفال، فلا- يملكها من يحييها و هى لا- تزال ملكا لعموم المسلمين.

### (المسألة ١٤):

يشترط فى صحه إحياء موات الأرض و فى تملكها بالإحياء أن لا تكون حريما لملك أحد مسلم أو غير مسلم إذا كان ممن تحترم حقوقه و ملكيته فى الإسلام، فلا يصح لأحد إحياء الأرض الميتة إذا كانت مرفقا أو حريما لملك مالك محترم، و لا يحلّ لغير ذلك الشخص الذى استحق الأرض بتبع ملكه العامر، و إذا أحيها غيره لم يملكها، و إذا وضع يده عليها بغير اذن صاحب الحق كان غاصبا لحق غيره اثما بفعله، و سنوضح ان شاء الله تعالى معنى الحريم و حدود مقاديره فى الفصل الثانى.

و الظاهر أن المراد بالمرفق هنا ما يتوقف عليه بعض الانتفاعات بالملك من الأرض الموات المتصلة به فهو بعض أفراد حريم الملك.

### (المسألة ١٥):

يشترط فى صحه إحياء الأرض الموات أن لا تكون محجرة لغير الإنسان الذى يريد إحياءها، إذا كان المحجر مسلما أو ممن يحترم



الإسلام حقوقه من غير المسلمين، كالذمي و المعاهد، و التحجير كما سيأتي إيضاحه في الفصل الثالث لا يكون سببا لملك الأرض المحجرة، و لكنه يوجب ثبوت حقّ فيها لمن حجرها، و يكون اولي بها من الناس الآخرين، فإذا وضع غير المحجر يده على الأرض بعد

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ١٥٩

تحجيرها من غير اذن المحجر كان غاصبا اثما، و إذا أحيها كذلك لم يصح إحياءه، و لم تثبت ملكيته لها على الأحوط، بل لا يخلو ذلك من قوة، و إذا أراد إحياءها جاز لمن حجرها أن يمنعه.

### (المسألة ١٦):

اشتهر بين جماعة من الفقهاء (قدس الله أنفسهم) انه يشترط في صحة إحياء الأرض الميتة ان لا تكون الأرض المقصودة من الأراضي التي جعلت في دين الإسلام مشعرا من مشاعر العبادة للمسلمين مثل أرض عرفات و المزدلفة و منى فلا يصح إحياء الأرض من هذه الأودية إذا كانت ميتة.

هكذا أفادوا، و في صحة هذا الاشتراط اشكال، بل الظاهر منع ذلك، فإنّ عظمه شأن هذه المواقع في دين الإسلام و جعلها فيه حقا مقدسا لله سبحانه و حقا ثابتا معظما لعموم المسلمين، لأداء مناسكهم في ممزّ الازمان و العصور قد أبعد هذه الأمكنة أشدّ البعد و أعلى مقامها أعظم العلو و الارتفاع عن اعتبارها أرضا مواتا أو مباحة كسائر الأرضين فتحجر أو تحاز و يملكها الأفراد أو تجرى عليها الاعبارات المتعارفة في المعاملات بين الناس!!

### (المسألة ١٧):

يشترط في صحة إحياء الأرض الميتة ان لا يكون امام المسلمين (ع) قد أقطع تلك الأرض من قبل لأحد من الناس، فإن الإمام إذا أقطع الأرض لأحد اختصت به و ان لم يحجرها و لم يحييها، و لا يحق لأحد من الناس غيره أن يحيي تلك الأرض أو يضع يده عليها، و لا ينبغي الريب في صحة هذا الشرط إذا تحقّق

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ١٦٠

الإقطاع منه (ع)، و قد ذكرت في التاريخ و في كتب السيرة النبوية قطائع من الرسول (ص) لبعض الصحابة، و لكن هذا الشرط لا أثر له في عصر غيبة المعصوم (ع) لعدم وجود القطائع فيه.

### (المسألة ١٨):

إذا أحيى الإنسان أرضا ميتة على الوجه التام من الأحياء، ملك الأرض بإحيائه إياها، و لا يشترط في حصول الملك له ان يكون المحيي قاصدا لتملك الأرض على الأقوى، و يكفي في حصوله أن يقصد إحياء الأرض للانتفاع بها.

فإذا مرّ الإنسان في الفلاة مثلا بأرض كثيرة الماء نقيه الهواء، و رغب في البقاء في تلك الأرض شهرا أو أكثر، فأحيى بقعة من تلك الأرض لينتفع بها في مدة بقائه و زرع في البقعة بعض ما يعجل نموه و نتاجه من المخضرات و النبات، و غرس بعض الشجر و الأزهار، ملك البقعة التي أحيها، فإذا انقضت أيام اقامته في المكان و أعرض عن المزرعة و تركها و سافر عنها زال ملكه بالاعراض، و جاز

للناس الآخرين حيازتها و تملكها من بعده، وكذلك إذا بنى له فى الأرض منزلا ليسكنه مدة بقاءه فيها، فإنه يملك المنزل بإحيائه، و إذا أعرض عنه و تركه و سافر زال ملكه، و مثله ما إذا حفر بئرا أو أجرى نهرا لينتفع به، فيملك ما أحياه، و إذا تركه و سافر و أعرض عنه أعرضا تاما أصبح مباحا.

و لا يبعد القول بعدم حصول الملك لما أحياه إذا قصد بإحيائه عدم التملك له، و مثال ذلك: أن يحيى المنزل فى الموضع المذكور و يحفر البئر و هو يقصد عدم تملكها لنفسه، بل لينتفع بها العابرون و المسافرون من الحجاج و الزوار.

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ١٦١

### (المسألة ١٩):

إذا سبق أحد المسلمين إلى أرض موات مباحة فوضع يده و استولى عليها لينتفع بما فيها من كلاء و نبات أو ماء أو حطب أو قصب أو ما يشبه ذلك كان ذلك المسلم أولى بتلك الأرض من غيره ما دامت يده على الأرض و ان لم يحجرها، فلا يجوز لأحد أن يحييها و يملكها، ما دامت فى يد المسلم السابق إليها، و إذا أحيها الثانى بالقهر على صاحب اليد كان غاصبا لحقه، و لم يملك الأرض بإحيائه لها و لذلك فيشترط فى صحة إحياء الأرض الميتة و فى حصول الملك بإحيائها: أن لا يكون أحياء المحيى لها مسبقا بيد المسلم قد استولى قبله على الأرض، أو مسبقا بيد ذمى أو معاهد للمسلمين ممن تحترم يده و تصرفه فى الإسلام.

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ١٦٢

### الفصل الثانى فى حريم الأملاك المحيأة

### (المسألة ٢٠):

إذا أحيى الإنسان أرضا مواتا فجعل الأرض بإحيائه لها دارا يملكها أو عقارا أو مزرعة أو بستانا أو شيئا آخر مما يملك و ينتفع به، تبع ذلك الملك مقدار من الأرض الموات مما يتوقف عليه حصول الانتفاع التام للمالك بالملك الذى أحياه من الأرض، و يسمّى هذا المقدار التابع للملك من الأرض الموات حريما له.

و الحريم الذى ذكرناه لا يكون بتبعيته له ملكا لمالك الأرض المحيأة، و لكنه حق شرعى يثبت له فى الأرض ليحصل به الانتفاع بما يملكه، و هو يختلف فى مقداره باختلاف الملك المتبوع، حسب ما يحصل به الانتفاع بالملك فى نظر أهل العرف، و ما أمضاه الشارع من ذلك، و سنذكره ان شاء الله تعالى فى ما يأتى من الفروض.

### (المسألة ٢١):

إذا بنى الرجل له دارا فى الأرض الموات فأحيى موضع الدار منها و ملكها بالاحياء، تبع الدار من الأرض الموات المتصلة بها مقدار ما يسلك به فى الدخول الى الدار و الخروج منها للرجل المالك و لعياله و أولاده الساكنين معه فيها و لدوابه و انعامه و زواره المترددين اليه و أضيافه، و لأحماله و أثقاله، و لسيارته و أموره المتعارفة له، و يكون المسلك المذكور فى الجانب الذى يشرع منه باب

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ١٦٣

الدار، و يكون بمقدار يفى بحاجة كل أولئك فى المرور دون عسر أو ضيق.  
و إذا كان للدار بابان أحدهما لعياله و نسائه، و الثانى لضيوفه و زواره من الرجال، تبع الدار مسلكان يفيان بالحاجة، و لا يلزم أن يكون طريقه الى الدار مستقيماً، إلا إذا اقتضت الضرورة ذلك أو العادة المتعارفة فى البلد فيتبع ما تقتضى.  
و يتبع الدار بعد إحيائها و تملكها موضع من الأرض الميته تلقى فيه قمامتها و اوساخها و ترابها، و موضع أو أكثر يجرى فيه ماؤها من المطر و غيره، و تلقى فيه ثلوجها إذا اقتضت ذلك عادة البلاد.  
و هذه المواضع التى تتبع الدار بعد إحيائها من الأرض الميته المتصلة بها هى حريمها الذى يتوقف على وجوده انتفاع المالك بداره، فتكون من مرافق الدار عرفاً، و من حقوق مالك الدار شرعاً، فلا يصح لأحد من الناس احياء هذا الحريم بدون اذن مالك الدار، و إذا استولى عليه بغير اذنه كان غاصباً، و لم يملك ما أحياه منه.

### (المسألة ٢٢):

إذا بنى الرجل فى الأرض الموات حائطاً ليجعله سوراً لبستانه مثلاً، أو لحظيرة مواشيه، أو لغرض آخر، تبع الحائط على الأحوط من الأرض مقدار ما يرمى فيه ترابه و مدره و حجارته و طينه و حصه و أدواته، إذا استهدم أو نقضه مالكه و أراد ترميمه و اعادة بنائه، فلا يحى غيره هذا المقدار من الأرض الا بإذن مالك الحائط على الأحوط كما قلنا.

### (المسألة ٢٣):

إذا حفر نهر فى الأرض الموات ليسقى مزرعه أو نخيلاً أو قرية أو غير ذلك

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ١٦٤

فحريم النهر من الأرض مقدار ما يلقى فيه طينه و ترابه على الحافتين إذا احتاج الى التنقية، و طريقان على حافتي النهر يسلكهما من يريد إصلاحه إذا احتاج الى الإصلاح، سواء كان النهر عاماً أم خاصاً، بمالك واحد أم بجماعة، و لا ريب فى ان مقدار حريم النهر يختلف باختلاف النهر نفسه فى كبره و صغره، و فى سعة الأرض و الدور و النخيل و المزارع التى تستقى منه و قلتها، و فى قلة العاملين فيه لا صلاحه و كثرتهم.

### (المسألة ٢٤):

إذا شق انسان له نهراً فى الأرض الميته ليسقى منه مزرعته أو أرضه أو داره أو حفرة جماعة مخصوصون لينتفعوا به فى سقى مزارعهم و دورهم و ملكوه بالاحياء، فحريم النهر من الأرض الموات حق للرجل الذى حفر النهر و ملكه أو الجماعة الذين أخرجوه و ملكوه، فلا يجوز لأحد سواهم احياء حريم النهر إلا بإذنهم.

و إذا كان النهر عاماً ينتفع به جماعة غير محصورين فى العدد، و كان النهر غير مملوك لأحد منهم بعينه، أو لجماعة معينين، فالحريم حق عام للجماعة الذين ينتفعون به جميعاً نظير ما يأتى بيانه فى حريم القرية، إلا إذا كان الذى حفر النهر واحداً بعينه أو جماعة معينون، و بعد أن شقوا النهر لأنفسهم و ملكوه أباحوا الانتفاع و التصرف فيه للجميع، فيكون حريم النهر من الأرض الميته حقاً لمن استخرج النهر خاصة، دون غيره، الا إذا أسقط حقه من الحريم، أو جعل النهر نفسه مباحاً للجميع.

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ١٦٥

### (المسألة ٢٥):

إذا استخرج الإنسان له بئرا في الأرض الميتة يستقى من مائها لمزرعته أو لماشيته أو لغيرهما، وملك البئر بالاحياء، تبع البئر مما حولها من الأرض الميتة مقدار ما يقف فيه النازح لاستقاء الماء منها، واحدا أو أكثر، و ما يضع فيه عدته و حباله قبل الاستقاء و بعده، و الموضع الذى يصب النازح فيه الماء إذا أخرجه من البئر، و الموضع الذى يجتمع فيه الماء لتشرب منه الماشية أو ليجرى منه الى المزرعة و الموضع الذى يلقى فيه طين البئر و رملها و حجارتها إذا احتاجت إلى التنقية أو الإصلاح. و لا يبعد أن يتبع البئر أيضا الموضع الذى تكون فيه الماشية حول الحوض حين الشرب و قبله لانتظار النوبة إذا كانت الماشية كثيرة، و إذا كان الاستقاء من البئر بالدولاب تبع البئر موضع نصب الدولاب فى البئر، و موضعه قبل ذلك و بعده، حين ما يحضر لينصب فى موضعه أو حين ما يخرج منه للإصلاح أو الابدال، و موضع دور البهيمه حول الدولاب لتديره بحركتها، و موضع تردد البهيمه فى ذهابها و رجوعها إذا كان الاستقاء بها لا بالدولاب، و موضع المكائن و الأجهزة التى تخرج الماء من البئر و تجريه فى مجاريه إذا كان الاستقاء بها، و إذا حجر الإنسان هذه المواضع من الأرض الميتة و استعملها بقصد الاحياء ملكها مع البئر.

### (المسألة ٢٦):

للبئر السابقة فى وجودها حريم آخر بالإضافة إلى البئر التى تحفر بعدها إذا كانتا متقاربتين فى المكان، و حريم البئر الأولى أن تبعد البئر الثانية المتأخرة عنها فى الوجود بمقدار لا تؤثر فى ماء الأولى ضعفا فى قوة الدفع أو قلته فى كمية الماء  
كلمة التقوى، ج ٥، ص: ١٦٦  
و قد حدّد ذلك فى الحكم الشرعى بأن تبعد الثانية فى مكانها الذى تحفر فيه عن الأولى أربعين ذراعا، إذا كانت الأولى بئر عطن و ان تبعد عنها ستين ذراعا إذا كانت بئر ناضح، و بئر العطن هى ما يستقى منها للإبل و الغنم، و بئر الناضح ما يستقى منها لمزرعة أو بستان أو نحوهما.

فيجب على صاحب البئر اللاحقة أن يبعدها عن مكان الأولى بالمقدار المذكور، و الظاهر ان التحديد بالمقدار المعين انما هو بحسب ما يقتضيه الغالب فى مياه الآبار المتعارفة، و ان المدار فيه على التأثير و عدمه، فإذا علم أن البئر الثانية لا تؤثر على ماء الأولى قلته و لا ضعفا و ان استخرجت الثانية بالقرب من الأولى جاز الحفر بقربها و لم يجب ابعادها، و إذا علم بأن المقدار المذكور من البعد لا يكفى فى إزالة الأثر و جب أن تبعد الثانية عن الأولى بأكثر من ذلك حتى لا تؤثر فى مائها شيئا.

### (المسألة ٢٧):

لا يختص الحكم بوجود بعد البئر اللاحقة عن البئر السابقة عليها فى الوجود بالآبار التى يحييها الإنسان فى الأرض الموات، بل يجرى حتى فى الآبار التى يحدثها أصحابها فى أراضيهم المملوكة لهم، فإذا كانت لأحد الرجلين بئر فى أرضه المملوكة أو فى داره، و أراد الرجل الآخر أن يحفر له بئرا فى أرض يملكها بجوار الأول، أو فى أرض موات تقع بجواره، لزمه أن يبعدها عن بئر الأول إذا كانت تضرّ بمائها، و كذلك البئر الموقوفة أو المسبلة فى وجه من وجوه الخير، فإذا أراد شخص آخر أن يحدث له بئرا فى ملكه أو فى أرض

موات و هي في جوار البئر الموقوفة أو المسبلة، فعلى الثاني أن يبعد بئر عنها إذا كانت توجب كلمة التقوى، ج ٥، ص: ١٦٧  
تأثيرا على مائها.

### (المسألة ٢٨):

إذا فجر انسان لنفسه عينا نابعة بالماء في الأرض الموات ملك العين بتفجيرها وإحيائها، و تبع العين من الأرض الموات من حولها مقدار ما يتوقف عليه حصول الانتفاع بالعين المحيية، فيكون ذلك المقدار حريما للعين، و حقا يختص به مالك العين على نهج ما سبق ذكره في نظائره، فإذا احتاج في انتفاعه بحسب العادة المتبعة عند أهل العرف الى حوض يجتمع فيه الماء و الى مجرى يجري فيه كان موضع الحوض و موضع المجرى حريما للعين و تبعها أيضا موضع تلقى فيه رواسب العين و طينها و رملها إذا احتاجت إلى الإصلاح أو التنقية، و لا يجوز لغير مالك العين احياء هذه المواضع من الأرض الميته بدون اذن مالك العين لأنها حق يختص به، و إذا أحيها صاحب العين ملكها.

و للعين المحيية أيضا حريم آخر كالحريم الثاني للبئر، فإذا أراد رجل آخر أن يستنبط له عينا في الأرض الموات بعد ذلك و جب عليه أن يبعدها عن العين السابقة خمسمائة ذراع إذا كانت الأرض صلبة و أن يبعدها عنها ألف ذراع إذا كانت الأرض رخوة.  
و الظاهر هنا أيضا أن التحديد بالمقدار غالبي كما قلنا في حريم البئر و ان المدار على تأثير العين اللاحقة في العين السابقة و عدم تأثيرها، فإذا علم أن العين الثانية لن تؤثر على جريان ماء الأولى و لن تقلله و ان قربت منها لم يجب ابعادها و إذا علم انها تحتاج الى بعد أكثر مما ذكر و جب ابعادها أكثر منه.

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ١٦٨

### (المسألة ٢٩):

إذا شق الإنسان له قناة في أرض موات و أجرى فيها الماء من عين، أو من آبار موجودة في الأرض، أو كان هو قد استنبطها و أحيها و أجرى الماء في القناة الى مزرعته أو الى ضيعته، تبع القناة من الأرض الموات في جانبيها نظير ما سبق تحديده في حريم النهر، و كان هذا المقدار حريما للقناة، فلا يجوز لغير مالك القناة إحياءه إلا برضا.

و للقناة أيضا حريم آخر من كلا جانبيها و هو كحريم العين الذي سبق ذكره في المسألة الماضية، فإذا أراد أحد أن يحفر له قناة في إحدى الناحيتين و جب عليه أن يبعد قناته عن قناة الأول خمسمائة ذراع إذا كانت الأرض صلبة، و ألف ذراع إذا كانت الأرض رخوة، و التحديد بذلك غالبي كما قلنا في حريم العين و حريم البئر فالواجب أن تبعد القناة الثانية عن الأولى بمقدار لا تضر معه فيها و لا تقلل ماءها.

و كذلك الحكم في النهر، فإذا شق الإنسان نهرا و أجرى فيه الماء و أراد إنسان آخر يشق له نهرا في إحدى ناحيتي نهر الأول فعليه أن يبتعد عنه بمقدار لا يكون معه مضرا بالأول.

### (المسألة ٣٠):

لا يختص الحریم الذي بيناه للعين أو القناة أو النهر بما يخرج الإنسان منها في الأرض الموات، فيجرى أيضا في ما يخرج في ملكه، فإذا استنبت الرجل له عينا، أو شق له قناة، أو نهر في أرض يملكها، و أراد غيره ان يخرج لنفسه مثل ذلك في ملكه، أو في أرض موات، وجب على الثاني أن يتعد عن الأول بمقدار لا يضر معه به و بمائه، و كذلك في الموقوف و المسبل، و قد تقدم ذكر مثل ذلك في البئر

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ١٦٩

و تراجع المسألة السابعة و العشرون.

### (المسألة ٣١):

الحریم الثاني الذي ذكرناه للبئر أو للعين أو للقناة أو للنهر انما هو حق شرعى، أثره أن تتعد البئر أو العين أو النهر أو القناة اللاحقة عن نظائرها إذا سبقتها في الوجود، و كان وجود اللاحقة في ما دون المقدار المذكور يضر بالسابقة، فيقلل الماء فيها أو يضعف قوة دفعه و لا يمنع هذا الحریم غير المالك من أحياء الأرض الموات في هذه السافة المقدره، فيجوز لغيره احياء الموات منها فيجعله مزرعة أو بستانا أو دارا أو عقارا له، بعد أن يترك للنهر أو للعين أو للبئر أو للقناة حریمها الأول التابع لها فقد ذكرنا أنه حق لمالكها.

### (المسألة ٣٢):

إذا أحيى الرجل له مزرعة في أرض موات على الوجه الذي يأتي بيانه في إحياء المزرعة من الفصل الرابع، ملك الموضع الذي أحياه، و تبع المزرعة من الأرض الموات التي تتصل بها مقدار ما يتوقف عليه حصول الانتفاع التام للمالك بمزرعته، فان المزرعة حسب ما يعتاد بين الناس و الزراع منهم تحتاج الى موضع من الأرض تجمع فيه الأسمدة إذا كان الزرع مما يحتاج الى التسميد و الى موضع يجعله الزارع بيدرا يداس فيه الزرع بعد حصاده و تصفى فيه الحبوب، و الى موضع يجمع فيه الخضر و الحاصلات و الثمار من الزراعة حتى توضع في صناديقها أو في أكياسها أو تشد حزما و باقات و تصنف أنواعها و أصنافها و تعدد للحمل و النقل، و الى موضع يكون حظيرة للحيوان و الدواب التي يحتاج إليها في المزرعة، و الى طريق للدخول إلى المزرعة و الخروج منها و التردد في أطرافها

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ١٧٠

و الوصول الى مرافقها للزراع و لمساعديه و عملائه الذين يصلون الى مزرعته إذا كانت واسعة، و قد يحتاج بحسب العادة المتعارفة الى أكثر من مسلك واحد فيكون جميع ذلك و ما أشبهه حرима للمزرعة يتبعها من الأرض الموات و يصبح حقا خاصا لمالكها، فلا يجوز لغيره وضع اليد عليها أو على شئ منها الا باذنه و إذا أحيها مالك المزرعة ملكها.

و قد يتخذ الإنسان في المزرعة أو في البستان الذي يحييه بركة من الماء لتربية الأسماك فيها، أو موضعا لإنتاج الدواجن و تربيتها فيملكه بالاحياء، و تتبعه من الأرض الموات المتصلة به مواضع يتوقف عليها الانتفاع بالملك فتكون حرима له على نهج ما سبق في نظائره.

و قد يتوسع أمرها فيحتاج الى طريق لدخول سيارته و أدوات نقله إلى المزرعة و خروجها منها، و دخول سيارات آخرين يتعاملون معه و خروجها و تردها، فيكون ذلك حقا من حقوقه الخاصة به و إذا أحياه ملكه، و يجرى نظير ما ذكر في البستان و الضيعة إذا أحيها من الأرض الموات فيتبعهما من الحریم ما يتوقف عليه حصول الانتفاع التام بهما.

**(المسألة ٣٣):**

إذا أحييت قرية في أرض موات ملك كل واحد من أهل القرية منزله الذي أحياه منها، وتبع المنزل حريمه الخاص به، والذي لا يتم الانتفاع بالمنزل إلا به وقد ذكرنا حريم الدار في المسألة الحادية والعشرين، ويتبع القرية من الأرض الموات المتصلة بها طرق القرية للدخول إليها والخروج منها، والوصول إلى منازلها وإلى مرافقها العامة، ويتبعها كذلك موارد أهل القرية من الماء ومشارعهم كلمة التقوى، ج ٥، ص: ١٧١

إذا كانت منفصلة عن البيوت، ومسيل مياه القرية من المطر وغيره إذا لم تكفها المجارى الخاصة بالبيوت، والموضع الذي يجتمع فيه أهل القرية متى احتاجوا إلى الاجتماع ولم تكف لذلك مجالسهم الخاصة. ويتبع القرية موضع لدفن الموتى منهم إذا لم توجد مقبرة مسبله أو موقوفه تكفى لأهل القرية، وموضع تجمع فيه كناسة القرية وقماماتها وتلقى فيه فضلاتها وأسمدتها، ومراع للماشية وأمكنه للاحتطاب، إذا احتاج سكان القرية إلى مواضع خاصة لذلك ولم تكفهم الحيازة من المباح، وما شاكل ذلك مما يحتاج إليه سكان القرية وتتوقف عليهم مصالحهم. والمدار في ذلك أن يحتاجوا إليه حاجة ماسة بحيث يقعون في عسر وضيق إذا منعهم منه أحد أو زاحمهم فيه مزاحم، فيكون ذلك حريماً للقرية وحقاً عاماً لأهلها ولا يختص بواحد منهم، ولا يجوز لغيرهم إحياءه أو الاستيلاء عليه، بل ولا يجوز لبعض أهل القرية إحياء شيء منه إلا برضى الجميع. ولا ريب في أن حريم القرية ومرافقها تختلف باختلاف القرية في كبرها وصغرها وفي كثرة سكانها وقلتهم، وفي سعة اتصالاتهم بالقرى والبلاد الأخرى وضيقها، وكثرة الواردين والمتريدين إليها من أهل المصالح فيها وغيرهم، وكثرة المواشى والأنعام والدواب وقتها.

**(المسألة ٣٤):**

قد يتداخل حريم الدار الخاص مع حريم القرية، فيكون مسلك الدخول إلى الدار والخروج منها هو بذاته طريقاً من الطرق العامة في القرية، أو يكون موضع إلقاء القمامة والأوساخ من الدار هو موضع إلقائها في القرية، ويكون الموضع الذي كلمة التقوى، ج ٥، ص: ١٧٢

تجرى فيه مياه المطر ونحوه من الدار في طريق من طرق القرية وهكذا، فيدخل حريم الدار في حريم القرية ويكون حقاً عاماً لسكان القرية جميعاً، ولا يختص به صاحب الدار، وإنما يختص به إذا كان منفرداً عن حريم القرية وإن كانت الدار متصلة بالقرية.

**(المسألة ٣٥):**

لا ريب في أن حاجة الناس إلى الطريق والشارع قد اختلفت مع اختلاف الزمان ومع تنوع وسائل النقل والحمل فيه، واضطرار سكان القرية والبلاد وسكان الأرياف إلى اتخاذ هذه الوسائل المتنوعة لحاجاتهم وتنقلهم وحمل أثقالهم في الذهاب والرجوع، ولذلك فيكون من الحقوق اللازمة في القرية والبلد بل وفي المزرعة والضبعة أن يتسع الطريق والشارع بمقدار ما يفى بالحاجة العامة ويرفع العسر والضيق في المرور، وعن المارين والعابرين من الأفراد والجماعات الراكبين والراجلين ويكون ذلك حريماً للقرية وحداً للطريق وحقاً عاماً للسكان.

**(المسألة ٣٦):**

إذا غرس الرجل نخلة أو نخلتين مثلاً- في أرض ميتة ملك ما غرسه و ملك موضع غرسه من الأرض، و تبع النخلة من الأرض الميتة مدى جرائد النخلة من جميع جوانبها و يكون هذا المقدار حريماً للنخلة المغروسة و حقاً خاصاً لمالكها فلا يجوز لغيره من الناس أن يحيى هذا الحريم أو يتصرف فيه إلا- برضى صاحبه و إذا أحياه صاحب الحق ملكه، و كذلك الحكم إذا غرس شجرة في الأرض الميتة فيملك الشجرة، و يملك موضع غرسها من الأرض و يتبع الشجرة من الأرض مقدار ما تمتد إليه أغصانها، و يكون ذلك حقاً له خاصة و إذا أحياه ملكه بالإحياء.

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ١٧٣

**(المسألة ٣٧):**

إذا أحيى الإنسان أرضاً ميتة فجعلها داراً أو بستاناً أو مزرعةً أو غير ذلك ملك ما أحياه من الأرض و تبعه من الحريم ما فصلنا ذكره في المسائل المتقدمة فيكون ذلك حريماً لملكه و حقاً من حقوقه، و بقى ما زاد على ذلك من الأرض الميتة مباحاً للجميع، و ليس لمالك الأرض المحيأة حق اختصاص به سبب جواره و إحيائه لبعض الأرض، و لا يحق له أن يمنع أحداً عن إحيائه أو تحجيرها، و كذلك الحكم في الأرض الميتة التي تكون في جوار قرية أو طائفة من الناس، فلا يكون لأهل القرية أو لتلك الطائفة حق في الأرض المذكورة بسبب مجاورتها لهم، و ليس لهم أن يمنعوا من سواهم عن السابق إلى إحيائها إلا إذا سبقوا إلى الأرض فحجروها أو كانت حريماً خاصاً لأملاكهم أو ثبت لهم غير ذلك من موجبات الاختصاص شرعاً.

**(المسألة ٣٨):**

الحريم الذي يتبع الملك الذي يحييه الإنسان من الأرض الموات كما قلنا أكثر من مرة إنما هو حق شرعى يثبت لذلك الإنسان و ليس ملكاً له، فحريم الدار و حريم الحائط و حريم المزرعة و الضيعة و القرية و النخلة المغروسة، و الحريم الأول للبئر و للعين و القناة و النهر، حقوق شرعية تثبت لصاحب الحق تتعلق بالمقدار المعين من الأرض الميتة فلا- يجوز للناس الآخرين غصبها منه و وضع اليد عليها بإحياء أو تصرف آخر، و يجوز لصاحب الحق منعهم منه، من غير فرق بين الأفراد المذكورة من الحريم على الأظهر و الأحوط. و لا يثبت هذا الحكم في الحريم الثانى للبئر و العين و القناة و النهر فان هذا

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ١٧٤

الحريم إنما هو حد شرعى لابعاد البئر اللاحقة عن البئر السابقة عليها في الحفر إذا كانت تضرر بمائها، و كذلك الحريم الثانى للعين و القناة و النهر، و قد سبق منا بيان هذا، فيجوز للآخرين احياء هذا الحريم و تحجيرها و التصرف فيه، و لا يجوز لمالك البئر و العين و القناة و النهر منعهم منه.

**(المسألة ٣٩):**



لا يثبت الحریم بین الاملاك المتجاورة، فإذا بنى الرجل له دارا فى أرضه المملوكة له، فليس له حق الاستطراق الى داره فى الدخول و الخروج منها فى أرض جاره، و لا حق له فى إجراء مياه داره أو إلقاء كناسرتها و قمامتها فى ملك جاره، أو أن يجعل فى ملك جاره شيئا من مرافق داره، إلا إذا اذن له الجار بما يريد، و إذا اذن له بشيء منه فإنما هى رخصته يجوز له الرجوع بها متى أراد، و كذلك إذا بنى الرجل حائطا أو شق له نهرا أو حفر بئرا فى حدود أرضه المملوكة له، فلا يثبت لها حریم فى ملك صاحبه كالحریم الذى يكون لها إذا أنشئت فى الأرض الموات.

نعم، إذا سبق أحد المتجاورين فحفر له بئرا فى أرضه أو استنبط عينا نابعة أو شق قناة أو نهرا، ثم أراد جاره أن يخرج مثل ذلك فى ملكه و كانت بئر أو عينه أو قناته أو نهره الذى يريد إخراجه يضرّ بما فعله الأول و جب على الثانى ان يتعد عنه بمقدار يرتفع به الضرر و ليس ذلك حريما أو حقا للجار فى ملك الجار، بل لعدم جواز الإضرار به و قد ذكرنا هذا فى المسألة السابعة و العشرين و المسألة الثلاثين.

### (المسألة ٢٠):

يجوز لكل واحد من الشخصين المتجاورين فى الملك ان يتصرف فى ملكه الخاص به كيف ما يريد، و لا يحق لأحد من الناس أن يمنعه من التصرف فى ملكه

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ١٧٥

إلا إذا كان الشخص محجورا عن التصرف فى ماله فيجوز للولى الشرعى عليه منعه بل و يجوز لغير الولى منعه أيضا من باب الحسبة مع وجود الشرائط.

و لا يجوز للمالك أن يتصرف فى ملكه تصرفا يوجب الضرر على جاره و مثال ذلك: أن يقطع الرجل نخلة من بستانه و هو يعلم أن النخلة إذا قطعها فستقع على حائط جاره فتهدمه أو على بعض مملوكاته فتحطمها، و أن يفعل فى بيته فعلا يسبب تصدع منزل جاره و خلل بنائه، أو يبني كنيفا بالقرب من بئر جاره يوجب تعفن ماء البئر و فساده، أو يحتفر بالوعة تسرى الرطوبة منها الى جدران جاره فتتلفها.

و من ذلك: أن يحفر بئرا بالقرب من بئر جاره فتسحب ماءها أو تنقصه، أو يستخرج عينا تضعف جريان عينه، أو يشق قناة تضرّ بماء قناته و قد ذكرنا هذا فى مسائل تقدمت.

و الظاهر انه ليس من الضرر المانع من التصرف أن يرفع الرجل بناء بيته على بيت جاره فيمنعه بسبب ذلك من تسلط الشمس و الهواء على منزله و الاستفادة الصحيحة من ذلك، و لا يبعدان يكون من الإضرار المانع إذا كان الجار قد أعد الموضع من ملكه لجمع التمر فيه و تشميسه فأعلى الجار الآخر بناءه على الموضع و منع تسلط الشمس عليه و أوجب ذلك تلف التمر و الضرر بالمال و خصوصا إذا كان الجار صاحب البناء يعلم بوقوع هذا الضرر من قبل ذلك.

### (المسألة ٢١):

لا يجوز لكل واحد من المتجاورين فى الملك أن يتصرف فى ملكه تصرفا يوجب وقوع الضرر على جاره، و يراد به الضرر الذى يعتد به العقلاء، و الذى لا يتعارف حدوث مثله بين الحيوان، فلا يمنع منه إذا كان مما يتعارف حصول مثله

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ١٧٦

بينهم، و مثال ذلك: أن يتخذ الجار في بيته مخبزا و ان استوجب أذية الجار بالدخان، أو يتخذ في ملكه محلا لدباغة الجلود و ان استلزم أذاه بالروائح، و نحو ذلك، و يأثم إذا هو فعل شيئا من ذلك بقصد إيذاء الجار.

#### (المسألة ٤٢):

إذا تصرف المالك في ملكه تصرفا يستلزم ضرر جاره ضررا يمنع منه العقلاء و يحرمه الشارع، و جب عليه ان يترك ذلك التصرف و يرفع استمرار الضرر عن جاره، فإذا أوجب تصرفه في بيته تصدع حائط جاره أو خلل بنائه، ضمن له ذلك فيجب عليه أن يتدارك الخلل و التصدع بالإصلاح و إذا حفر بئرا بالقرب من بئر جاره فانقطع بذلك ماءها أو نقص لزمه ان يطم البئر التي حفرها و هكذا.

#### (المسألة ٤٣):

إذا تردد أمر المالك بين أن يتصرف في ملكه فيقع الضرر على جاره بسبب هذا التصرف، و أن يترك التصرف فيقع الضرر على المالك نفسه بالترك، أشكل الحكم، و لا- يترك الاحتياط اما بأن يتحمل المالك الضرر و يترك التصرف أو يرجع الطرفان الى المصالحة بينهما.

#### (المسألة ٤٤):

إذا سبق أحد المالكين المتجاورين فحفر له بالوعة في ملكه أو بنى كنيفا، ثم حفر الثاني من بعده، بئرا في ملكه بالقرب من بالوعة جاره أو كنيفه فأوجب ذلك فساد ماء بئر الثاني و تغييره فلا اثم و لا ضمان على مالك بالوعة أو الكنيف، و لا يجب عليه رفعهما ليزيل الضرر عن صاحب البئر.

و كذلك إذا سبق أحدهما فاحتفر في أرضه بئرا ثم حفر الثاني في أرضه بئرا

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ١٧٧

من بعده فلم يخرج الماء في البئر الثانية بسبب قرب البئر السابقة منها أو خرج الماء فيها ضعيفا فلا شيء على السابق و لا يجب عليه طم بئر ليزيل الضرر عن صاحبه فان الضرر على اللاحق قد حصل بسبب تصرفه بنفسه في ملكه لا- بسبب تصرف الأول في كلتا صورتين.

#### (المسألة ٤٥):

تكاثر الأحاديث الواردة عن الرسول (ص) و عن خلفائه الأئمة المعصومين (ع) الدالة على حرمة إيذاء الجار، و على وجوب كف الأذى عنه و تنوعت في الدلالة على ذلك، ففي بعضها (ان الرسول الله (ص) أمر عليا و سلمان و أبا ذر، يقول راوي الحديث و نسيت آخر و أظنه المقداد أن ينادوا في المسجد بأعلى أصواتهم: انه لا- ايمان لمن لم يأمن جاره بوائقه، فنادوا بذلك ثلاثا)، و عن أبي حمزة قال: (سمعت أبا عبد الله (ع) يقول: (المؤمن من آمن جاره بوائقه، قلت ما بوائقه قال (ع) ظلمه و غشمه)، و في حديث المناهي عن الرسول (ص): (من أذى جاره حرم الله عليه الجنة و مأواه جهنم و بس المصير، و من ضيع حق جاره فليس منا، و ما زال جبرئيل

يوصيني بالجار حتى ظننت أنه سيورثه)، و في الخبر عن الامام جعفر بن محمد عن أبيه (عليهما السلام)، قال: (قرأت في كتاب علي (ع): ان رسول الله (ص) كتب بين المهاجرين و الأنصار و من لحق بهم من أهل يثرب ان الجار كالنفس غير مضار و لا اثم، و حرمة الجار على الجار كحرمة أمه!) و لهذه النصوص و غيرها فيحرم على الجار إيذاء جاره، و يجب عليه كف أذاه عنه، سواء حصل الأذى بتصرف الإنسان في ملكه تصرفاً يضرب جاره و يؤذيه أم بسبب آخر، فيكون بايذائه إياه عاصياً اثمًا.

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ١٧٨

### (المسألة ٤٦):

و قد استفاضت الأخبار عنهم (صلوات الله عليهم) في الحث على حسن الجوار و التأكيد على حفظ حقوق الجيران، فعن الرسول (ص) انه قال (حسن الجوار يعمر الديار و ينسى في الأعمار)، و عن الإمام أبي عبد الله (ع): (حسن الجوار يزيد في الرزق)، و في خبر أبي أسامة زيد الشحام قال: قال لي أبو عبد الله (ع): (اقرأ على من ترى أنه يطيعني منهم و يأخذ بقولي السلام، و أوصيكم بتقوى الله (عز و جل) و الورع في دينكم و الاجتهاد لله و صدق الحديث و أداء الأمانة و طول السجود و حسن الجوار، فبهذا جاء محمد (ص)، و عنه (ع) في حديث آخر: (أما يستحيي الرجل منكم أن يعرف جاره حقه و لا يعرف حق جاره)، و عن العبد الصالح (ع): (ليس حسن الجوار كف الأذى، و لكن حسن الجوار صبرك على الأذى)، و قد تكرر في أحاديثهم (ع): (ان الصبر على أذى الجار و على أذى المؤذنين من الناس مما يوجب الأجر الكريم عند الله، و انه سبحانه يمتحن العبد المؤمن بالجار المؤذى أو بالقرين المؤذى من أهل بيته أو أرحامه أو بالرفيق المؤذى في سفره أو حضره ليؤجره بذلك إذا صبر) و ورد عنهم (ع): (من كف أذاه عن جاره أقاله الله عشرته يوم القيامة).

و لعل المراد بذلك أن يكظم الرجل غيظه مع إيذاء جاره له، و يصبر نفسه على تحمل الأذى منه، و يكف نفسه عن مجازاته بالأذى مع قدرته على ذلك ابتغاء لمرضاة الله سبحانه فيستحق بذلك أن يقيله الله عشرته في يوم الجزاء.

و قد ذكرنا في آخر كتاب الصلح في الجزء الرابع من هذه الرسالة مسائل تتعلق بأملالك المتجاورين فليرجع إليها.

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ١٧٩

### الفصل الثالث في تحجير الأرض الميتة و الحمى منها

### (المسألة ٤٧):

إذا سبق إنسان إلى قطعة من أرض ميتة و لا يد لأحد من الناس فحجر تلك القطعة كما يأتي بيانه كان أولى من غيره في إحياؤها و التصرف بها، فلا يحق لغيره أن يضع يده عليها أو يحييها إلا بإذن من حجرها، و إذا أحيها الغير بدون رضاه لم يملكها، و لذلك فقد اشترطنا في صحة إحياء الأرض الموات و في حصول الملك به: ان لا تكون الأرض قد حجرها أحد ممن تحترم حقوقه في الإسلام، إلا إذا كان المحجر قد أسقط حقه من الأولوية بالأرض، و أباحها لذلك المحيي أو أباحها لكل من يرغب في إحياؤها، أو عرض له ما يوجب سقوط حقه.

### (المسألة ٤٨):

تحجير الأرض هو أن يحدث الشخص فيها ما يدل على اختصاصه بها و منع الآخرين منها لغرض يقصده العقلاء، و سيأتي توضيح المقصود من هذا القيد في بعض المسائل الآتية.

و من أمثلة التحجير: أن يبنى الرجل حول الأرض المقصودة له سورا كبيرا أو صغيرا يحيط بها، أو يسدّ حولها سدا من الطين أو غيره، أو يحيطها بحجارة أو يبنى من حولها مروزا، أو يحفر أساسا أو يغرز خشبا أو جريدا أو قصباً، أو يحيطها كلمة التقوى، ج ٥، ص: ١٨٠

بسرك أو قضبان من الحديد و نحو ذلك. و لا يكفي أن يخط من حول الأرض خطة.

و الظاهر انه يكفي في تحقق التحجير أن ييسط المحجر جميع الأرض و يقتلع الإشراك و الطفيليات منها، و إذا فُجر في الأرض عينا نابعة ملك العين، و اختص بحريمها من الأرض من جميع جوانب العين، و إذا شق للعين قناة أو أجرى منها نهرا ملك القناة و النهر، و استحق ما يتبعهما من الحريم، و كذلك إذا استخرج فيها بئرا فيملك البئر و يستحق حريمها من الأرض و قد سبق ذكر جميع هذا مفصلا.

و هل يعدّ إخراج العين أو البئر أو شق القناة أو النهر في الأرض تحجيرا لها و ان لم يسقها بعد بالماء كما يراه بعض الأعلام فيه اشكال، و إذا هو بسط الأرض من حول ما أخرجه فيها و سقاها من الماء كان ذلك تحجيرا للأرض و شروعا في إحياها بلا ريب.

### (المسألة ٤٩):

إذا عمد الرجل إلى أرض قد غمرها الماء و أصبحت من الأهوار منبتا للبردى و القصب أو أجمه تلتف فيها الأشجار غير المثمرة، فجفف الماء و أظهر الأرض كان ذلك تحجيرا لها و كان ذلك الرجل أولى بها من سواه، و كذلك إذا قلع ما فيها من نبات و طفيليات كان ذلك تحجيرا و ان لم يجف الماء بعد، و إذا اقتلع الشجر و النبات من جذوره و جفف الماء فقد حجر الأرض و بدأ في عمارتها و إحياها.

### (المسألة ٥٠):

لا- يتقيد تحجير الأرض على الأقرب بأن يكون التحجير لإرادة إحياء الأرض و تعميمها كما يظهر من بعض الأكابر، فإن التحجير قد يحصل لغرض آخر

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ١٨١

من الأغراض المطلوبة عند العقلاء المتعارفة في ما بينهم، كما أشرنا الى هذا في المسألة الثامنة و الأربعين، فقد يحجر الإنسان أرضا ميتة فيسورها لتكون مقبرة مسبله لأهل البلد، و قد يحجرها ليقبها أرضا خالية و يتخذها مراحا لماشيته و أنعامه، و قد يحجرها ليقبها كذلك و يتخذها موضعا يجمع فيه حاصلاته من التمور أو الحبوب أو غيرها، و يعدها فيه للحمل و النقل، و قد يحجرها فيجعلها موضعا بارزا يجتمع فيه أهل بلده أو طائفته في مناسباتهم الدينية فيكون مصلى لهم في العيد مثلا، أو عند الاستسقاء، أو في مناسباتهم العرفية أو الوطنية التي لا بد لهم منها، أو لغير ذلك من الغايات و الأغراض المهمة، و لا مانع من ذلك على الظاهر خصوصا مع توفر الأراضي الموات لكل من يريد إحياء أرض و تملكها بحيث لا يزاحم حقوق الآخرين في ذلك.

و قد يريد الفقهاء القائلون بتقييد التحجير بإرادة إحياء الأرض ما يشمل مثل ذلك مما يحتاج اليه الناس عادة، و ان كانت الأرض لا تزال فارغة من غير التحجير.

**(المسألة ٥١):**

يعتبر فى التحجير أن تكون العلامات التى يجعلها الرجل فى الأرض دالة على اختصاصه بالأرض، و دالة على تحديد القطعة التى يريد بها من جميع جهاتها فعليه أن يحجرها من جوانبها الأربعة إذا كانت القطعة فى وسط الأرض الموات و يكفيه تحديدها من ثلاث جهات إذا كانت فى الجهة الرابعة تنتهى إلى موضع مملوك أو محجر لأحد من الناس، أو تنتهى إلى شط أو بحر مثلاً و يكفيه التحديد من جهتين إذا كانت من الجهتين الباقيتين تنتهى إلى بعض المذكورات فإذا أراد الرجل تحجير بعض الشاطىء و كان البعض الذى يريد تحجيره ينتهى من

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ١٨٢

جهة اليابسة إلى أرض مملوكة أو محجرة لأحد كفاه أن يحجره من جهتين، و اما من ناحية الشط أو البحر فإنما يفتقر إلى تحجيره إذا أبقى من الشاطىء فضله لا يريد الاختصاص بها، أو افتقر إلى السد ليمنع الماء عن أرضه و يبدأ بإحيائها أو الانتفاع بها.

**(المسألة ٥٢):**

تحجير الإنسان للأرض الميته يوجب كونه أحقّ بالقطعة المحجرة من غيره، و لا يكون مالكا لها إلا بالاحياء، و لذلك فلا يصح له بيع الأرض التى حجرها و لا وقفها الا بعد إحيائها و تملكها.

و الحق الذى يثبت للرجل بتحجير الأرض قابل للانتقال منه إلى غيره، فإذا مات قبل أن يحيى الأرض انتقل حقه فيها إلى وارثه من بعده، و هو أيضا قابل لأن ينقله المحجر فى حياته باختياره إلى الغير فيصح له أن ينقله إليه بالمصالحة بعوض و بغير عوض، و يصح له ان يجعل حق التحجير بعد أن يثبت له شرعا فى الأرض ثمنا لشيء يشتره فيملك الشيء الذى اشتراه و ينتقل حق التحجير إلى البائع و يصح أن يجعله عوضا فى مصالحة تقع بينه و بين غيره، و أن يجعله عوضا عن شيء يستأجره من مالكة، و أن يكون مهرا فى عقد النكاح، و عوضا فى الخلع و المباراة، و يجوز له أن ينقله إلى غيره بالهبة، و قد ذكرنا هذا فى كتاب الهبة و ان كان ذلك خلاف القول المشهور، فإذا نقل الرجل حق التحجير الذى ثبت له فى الأرض إلى غيره بأحد الأسباب التى ذكرناه أصبح الحق لذلك الغير، فيكون أولى بالأرض المحجرة من غيره، و لا يملك الأرض الا بإحيائها و تسقط بالنقل أولوية المحجر الأول.

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ١٨٣

**(المسألة ٥٣):**

لا يشترط فى صحة تحجير الأرض الميته أن يتولى الشخص المحجر تحجير الأرض بنفسه فيصح له أن يوكل فيه إنسانا غيره و أن يستأجره ليحجر له الأرض على الوجه الذى يحدده فى عقد الوكالة أو الإجارة بينهما، فإذا حجرها الوكيل أو الأجير وفقا لما يريده الأصل صح عملهما و ثبت الحق للأصيل المنوب عنه فكان أولى بالأرض من غيره، و لا حق فيها للوكيل و الأجير.

**(المسألة ٥٤):**

إذا تبرع أحد عن زيد مثلاً- فحجر له أرضاً مواتاً متبرعاً له بعلمه من غير استنابة ولا توكيل من زيد نفسه، وقبل زيد منه تبرعه على أشكال الحكم بصحة التحجير لزيد، وكذلك إذا حجر الأرض بالنيابة عنه على نحو الفضولية في النيابة وأجاز الأصيل نيابةً و تحجيره ففي صحة ذلك اشكال، ولا يترك الاحتياط بالمصافحة والمراضاة بينهما في كلتا صورتين.

### (المسألة ٥٥):

إذا حجر الإنسان أرضاً مواتاً بقصد أن يحييها ويملكها بعد التحجير، ثم بدا له بعد ما حجرها بهذا القصد أن يستعمل الأرض في وجهة أخرى من الغايات المتعارفة، فيتخذها مراحاً لما لماشيتها أو يسبلها مقبرة لدفن الموتى من أهل قريته أو يجعلها لغير ذلك من وجوه الانتفاع بها جاز له ذلك، ونظيره في الحكم ما إذا حجر الأرض لبعض الغايات والوجوه المذكورة ثم بدا له أن يعمر الأرض و يحييها فيجوز له ذلك ولا يتعين عليه أن ينتفع بالأرض في الجهة الأولى التي قصدتها عند

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ١٨٤

التحجير، ولا يسقط حقه من الأولوية بالأرض بسبب عدوله عن الغاية الأولى الى الغاية الثانية.

### (المسألة ٥٦):

انما يثبت للإنسان حق الأولوية بالأرض الموات بتحجيرها، ويكون له منع غيره عن التسلط عليها إذا كان قادراً على اعمار الأرض، و توجيهها في الوجهة المقصودة له، المتعارفة بين العقلاء من تحجير الأرض فإذا حجر الأرض و هو عاجز عن إحيائها أصلاً، فلا يستطيع أن يقوم بعمارتها بنفسه ولا بالتوكيل أو الاستئجار لغيره، ولا يجد الأسباب التي تمكنه من الإحياء، ولا يقدر أن يوجه الأرض وجهة أخرى من الغايات الصحيحة، فلا اثر لتحجيره، ولا تكون له أولوية على غيره في الأرض المحجرة.

و كذلك إذا حجر أرضاً مواتاً تزيد على مقدار ما يمكنه تعميره وإحيائه منها وما يمكنه استعماله و الانتفاع به من الوجوه الصحيحة غير الاحياء، فيثبت له حق التحجير في المقدار الذي يستطيع استعماله منها، و ينتفى حقه في الزائد الذي يعجز عنه.

و يتفرع على ذلك انه لا يصح للرجل أن يحجر أرضاً يعجز عن استعمالها كما ذكرنا، ثم ينقل حقه من الأرض إلى غيره بمصالحة أو هبة أو ياحدى المعاملات التي يصح نقل حق التحجير بها، فان حق التحجير لا يثبت له في الفرض المذكور حتى يصح له نقله الى غيره بعوض أو بغير عوض.

### (المسألة ٥٧):

يجوز لمن حجر أرضاً مواتاً و ثبت له حق التحجير فيها على الوجه الصحيح

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ١٨٥

أن يسقط حقه من الأرض باختياره، و يجوز له أن يعرض عنه كما يعرض عن سائر مملوكاته و أمواله، فإذا هو أسقط الحق باختياره أو أعرض عنه زال حقه بذلك و عادت الأرض مباحة لأي أحد يريد إحيائها من الناس، و ان كانت آثار التحجير لا تزال موجودة في الأرض، و كذلك إذا زالت آثار التحجير منها، و دل ذهابها على أن محررها قد أعرض عن حقه فيها، و مثال ذلك: أن تمنح آثار التحجير، و تبقى الأرض مهملة غير محجرة مدة من الزمان و صاحب الحق يراها و لا يلتفت إليها و هو قادر على إحيائها أو إعادة

تحجيرها على أدنى التقادير.

### (المسألة ٥٨):

إذا تعمد أحد من الناس فأزال آثار التحجير من الأرض لم يزل حق التحجير ثابتا لصاحبه و هو المحجر الأول، و كذلك إذا زالت الآثار بعاصف من الريح أو مطر شديد أو شبه ذلك فلا يزول بذلك حق صاحب الحق و خصوصا مع قصر المدء، و إذا انمحت آثار التحجير من الأرض لطول المدء أشكل الحكم بزوال حق التحجير بذلك.

### (المسألة ٥٩):

إذا حجر الإنسان لنفسه أرضا ليحيها و يملكها، لزمه بعد التحجير أن يشرع بعمارة الأرض أو يبدأ بمقدمات ذلك إذا كان تعميرها يتوقف على مقدمات و لا- يجوز له أن يهمل الأرض و يترك إحيائها، و إذا أهمل المحجر الأرض التي حجرها و مضت على ذلك مدة فالأحوط لغيره إذا أراد وضع اليد عليها و إحياءها أن يرفع الأمر إلى الحاكم الشرعى إذا كان موجودا و مبسوط اليد، فيلزم من حجر الأرض اما أن يختار تعمير الأرض و إحياءها فلا تبقى معطلة، و اما ان يرفع يده عن

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ١٨٦

الأرض لمن شاء من الناس.

و إذا أظهر المحجر لنفسه عذرا مقبولا، فادعى أنه يريد التفرغ لتعمير الأرض من بعض أعماله و مشاغله مثلا، أو أنه ينتظر قدوم عمال يعتمد عليهم، أو يطلب الحصول على آلات صالحة يعمر بها الأرض، أمهله الحاكم مدة يزول فيها عذره، فإذا انقضت المدء و لم يبدأ بتعمير الأرض بطل حقه من تحجير الأرض جاز لغيره ان يقوم بعمارتها.

### (المسألة ٦٠):

إذا طالت مدة إهمال المحجر للأرض بعد تحجيرها فلم يعمرها و لم يوجد الحاكم الشرعى ليخيره بين تعمير الأرض و رفع اليد عنها أو كان الحاكم غير قادر على ذلك، فالأحوط أن يراعى للمحجر حق تحجيرها للأرض إلى مدة ثلاث سنين فإذا انقضت المدء سقط حقه و جاز لغيره إحياء الأرض، و كذلك الحكم إذا حجر الأرض لبعض الغايات الأخرى التي يصح التحجير لها، فإذا هو أهمل و لم يستعملها في الوجهة المقصودة جرت فيها الفروض التي ذكرناها في هذه المسألة و سابقتها و انطبقت عليها الاحكام التي بينها.

### (المسألة ٦١):

الحمى من الأرض حق مخصوص يتولى جعله و تعيينه ولى الأمر فى الإسلام، و هو الرسول (ص) و الإمام المعصوم من أوصيائه (ع) لأنهما أولى بالمؤمنين من أنفسهم، فإذا حمى موضعا معينا من الأرض أو قطعة أو أكثر منها فجعلها لجهة من مصالح المسلمين العامة أو الخاصة أو لما شاء من الأمور كما تقتضيه ولايته التامة العامة، لم يجز لأحد من الناس ان يتسلط على ذلك الحمى

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ١٨٧

و يتصرف فيه بتحجير أو أحياء أو انتفاع فى غير الجهة التى عينها ولى الأمر (ع).

وقد ذكر فى كتب التاريخ و فى كتب السيرة النبوية ان الرسول (ص) قد حمى النقيع، و هو موضع فى المدينة، فجعله مرعى لإبل الصدقة و الجزية، و لخيال المجاهدين، لم يذكر انه (ص) حمى لنفسه موضعا أو قطعة من الأرض، و لم يذكر كذلك أن الوصى المعصوم (ع) قد حمى من بعده أرضا لمثل ذلك، و قد تقدم ذكر اقطاع الرسول و الإمام عليهما السلام لبعض المسلمين و الإقطاع غير الحمى.

### (المسألة ٦٢):

لا يجوز لغير الرسول و الامام المعصوم (عليهما السلام) أن يحمى موضعا أو قطعة من الأرض، و إذا حماه غيرهما لم تترتب عليه أحكامه.

و إذا أحيى الرجل ضيعة فملكها بالإحياء أو ملكها بغير الأحياء من الأسباب الشرعية للملك، و أراد أن يعين موضعا من ملكه فيجعله مرعى خاصا لماشيته و أنعامه، أو لمواشى أرحامه أو أهل قريته، جاز له ذلك، و اختص الموضع بالجهة الخاصة التى عينها مالك الأرض، و هو أمر آخر غير الحمى من الأرض الموات الذى يختص بجعله ولى المسلمين (ع).

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ١٨٨

## الفصل الرابع فى ما يحصل به إحياء الأرض الميتة

### (المسألة ٦٣):

تختلف كيفية إحياء الأرض الموات باختلاف الوجهة التى يبتغيها الإنسان من إحيائها و الغرض الذى يطلبه من عمارتها، فإن الإنسان قد يعمر الأرض ليجعلها دارا يسكنها أو يؤجرها، و قد يعمرها لتكون ضيعة له أو بستانا أو مزرعة ينتفع من ثمرها و حاصلها، و قد يحييها فيفجر فيها عينا جارية، أو يحفر فيها بئرا نابعة، أو يشق فى الأرض قناة أو نهرا، و يجرى فيها الماء من العين أو البئر و يسقى مزرعته أو ضيعته أو قريته، و لا ريب فى ان عماره كل واحد من هذه الأشياء و إحياءه يختلف عن غيره و المرجع فى جميع ذلك الى العرف الموجود بين الناس فى صدق تعمير الجهة التى يريد بها الإنسان و إحيائها.

### (المسألة ٦٤):

يتوقف إحياء الأرض قبل الشروع فيه على رفع الموانع التى تكون فى الأرض عن قبول الأحياء و التعمير، فقد تكون الأرض منبتا للأشواك و الحسك و السلم و ما يشبه ذلك من النباتات الخشنه، فلا يمكن إحياء الأرض حتى يزال منها جميع ذلك، و تصبح نقيه منها و من جذورها و قد يكون وجه الأرض قد استولى عليه السبخ أو الرمل الناعم أو الحصى الخشق فلا تكون قابله للتعمير الا بعد تنقيتها من ذلك، و قد تكون مما كثرت فيها التلول و الهضاب و الأودية، فلا

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ١٨٩

تمكن عمارتها الا بعد تسوية الأرض و بسطها و إزاحة ما فيها من العقبات المانعة و قد تكون الأرض قد استأجمت لغلبة الماء و



الأشجار و النباتات الغريبة عليها و لا بدّ قبل الشروع فى الاحياء من تجفيف الماء عنها، و قلع ما فيها من النبات و الشجر الذى يمنع من ذلك و تسوية الأرض، و طم الحفر و ازالة الجذور.

### (المسألة ٦٥):

إذا عمر الإنسان حجرة فى الأرض الميته فبنى جدرانها الأربعة و وضع عليها سقفها على الأ-حوط فيه و أصبحت بذلك صالحة للسكنى، فقد احيى موضع الحجرة من الأرض و ملكه بالاحياء و ان لم ينصب لها بابا، و كذلك إذا بنى فى الأرض بيتا من قصب أو من خشب أو حديد أو غيره و سقف البيت، و أصبح البيت قابلا للسكنى فيه فقد احيى الموضع و ملكه، و إذا أدار حول الحجرة التى بناها و الساحة حائطا يسورهما من جوانبهما فقد عمر الدار و عمر ساحتها و أحيها و ملك الأرض و الدار بذلك و ان لم ينصب للحجرة أو للدار بابا.

بصرى بحراني، زين الدين، محمد امين، كلمة التقوى، ٧ جلد، سيد جواد وداعى، قم - ايران، سوم، ١٤١٣ هـ ق

كلمة التقوى؛ ج ٥، ص: ١٨٩

و إذا بنى جدارا حول القطعة التى يختارها من الأرض فسوّر القطعة بالجدار من جميع جهاتها ثم بنى فيها قواطع تامة لحجرة واحدة أو أكثر و أتم ذلك بحيث عدت حجرا فى نظر أهل العرف، فقد عمر بذلك الدار و ساحتها و ملك الجميع و ان لم يسقف الحجر و لم ينصب أبوابها.

و مثل ذلك: ما إذا بنى الحائط و البيوت من القصب أو من الخشب شبهها فبتم بذلك تعمير المنزل و إحيائه و يتملكه المحيى و ان لم تسقف البيوت و لم تنصب الأبواب.

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ١٩٠

### (المسألة ٦٦):

لا يكفى فى تعمير الدار و إحيائها ان يبنى الجدران المحيطة بها ما لم يبن معها القواطع التى تكون فيها و لو لحجرة واحدة كما ذكرنا فى المسألة المتقدمة فلا تحيى الدار الا بذلك كله و لا تملك، و يكفى بناء الجدران المحيطة بالأرض إذا أراد تعمير حظيرة للحيوان، فبتم له بذلك إحيائها و يتحقق له ملكها، و إذا هو أحيها بذلك حظيرة و ملكها، ثم بدا له أن يجعلها دارا أو مزرعة أو شيئا آخر، جاز له ان يفعل فيها ما يشاء، و لا يزول ملكه للأرض بعد الاحياء و التملك و ان تغير قصده الأول إلى القصد الثانى.

### (المسألة ٦٧):

الظاهر انه يكفى فى تعمير القطعة من الأرض الميته ليجعلها الرجل موضعا لجمع التمر و تشميسه و تنقيته و كبسه، أو موضعا لجمع الحبوب أو الثمار و المخضرات و اعدادها فيه للحمل و النقل، أن تزال الموانع التى تكون فى الأرض من حشائش و اشواك و حجارة و تطم الحفر، و تبسط الأرض و يتم اعدادها و تهيئتها للمقصد الذى يريده المحيى، و لا يتوقف على بناء أو سقف إلّا إذا احتاج الى

ذلك ليحفظ الثمار من مطر و شبهه أو يحفظها من سراق وغيرهم.  
و إذا عمر الأرض كذلك بهذا القصد فقد أحيها و ملكها، و إذا بدا له بعد التملك أن يجعل الأرض دارا أو عقارا أو مزرعة جاز له ان يفعل فيها ما يشاء و لم يزل ملكه عنها بتغير قصده السابق كما قلنا في نظيره المتقدم.

### (المسألة ٦٨):

يكفى في تعمیر القطعة من الأرض الموات لتكون إصطبلا للخيل و الدواب

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ١٩١

أن يبنى الرجل فيها جدارا يحيط بثلاث جهات منها، و يبنى فيها بعض المعالف و الأحوط أن يسقف و لو بعضه، فإذا فعل ذلك فقد عمر ما في هذه الحدود من الأرض في نظر أهل العرف و إذا بنى الجدار في الجهة الرابعة فقد أحيى جميع ما بين الجدران من الأرض و ملكه من غير اشكال، و الظاهر عدم الحاجة الى السقف في تحقق الاحياء في هذه الصورة.

### (المسألة ٦٩):

إذا أراد الإنسان أن يحيى الأرض الموات و يتخذها دكاكين ينتفع بالتكسب و الاتجار فيها، أو ياجارها على الناس، كفاه أن يبنى في الأرض جدارا مستطيلا بقدر حاجته منها و يبنى على الجدار قواطع تامة للدكاكين تحدد مقاديرها و مواضع الأبواب منها، فإذا فعل ذلك فقد عمر الأرض و الدكاكين و أحيها و ملكها بذلك، و ان لم يضع على الدكاكين سقفا و لم ينصب لها أبوابا.  
و تتبع الدكاكين من الأرض الموات مما يلي مواضع الأبواب مقدار الطريق الى الدكاكين في السلوك و الدخول و الخروج، و مرور الأثقال و البضائع و أدوات النقل و الحمل، و مرور العابرين و المترددين إليها بما يفى بالحاجة المتعارفة في البلد، فيكون ذلك حريما للدكاكين و الأرض المملوكة و حقا لملكها، و لا يجوز لغيره من الناس أن يتسلط أو يتصرف في هذا الحق، و إذا عمره مالك الدكاكين طريقا إليها كان ملكا له.

### (المسألة ٧٠):

إذا أحيى الرجل له دارا أو دكاكين من الأرض الميتة على الوجه الذى أوضحناه استحق من الأرض المميتة طريقا يسلكه الى داره أو دكاكينه مما يلي

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ١٩٢

الأبواب، و إذا عمر غيره من هذه الأرض الميتة دارا أو دكاكين تقابل عمارة الأول في البناء و الأبواب اشتركا في الطريق بينهما، و لا يجوز للثانى أن يزاحم الأول في مقدار حريم ملكه، فيبنى فيه و قد تقدم ذكر هذا.

و إذا أسس الرجل عمارة داره أو دكاكينه متصله في أرض مملوكة لغيره لم يجز له ان يتخذ له طريقا في ملك جاره إلا باذنه، و قد تقدم تفصيل هذا في الفصل الثانى.

### (المسألة ٧١):

قد يحتاج الإنسان بحسب العادة الجارية و المتعارفة في العصور الحديثة الى حديقته خاصة تلحق بداره و لا يتم الانتفاع بالدار في هذه الأزمان إلا- بها، فيكون مقدار الحديقة من الأرض الميته المتصلة بالدار حريما يتبع الدار بعد تعميرها و تملكها، و يكون حقا من حقوق مالك الدار، و المرجع في تحديد مقدار ذلك الى العرف الموجود بين أهل البلد، و لا يجوز لأحد مزاحمته فيه، كما هو الحكم الثابت في نظائره، و إذا سوره مالك الدار كما تسور الحدائق الخاصة و وصله بعمارة داره فقد أحياه و ملكه و ان لم يغرَس أو يزرع فيه شيئا.

### (المسألة ٧٢):

تتوقف عمارة الأرض الموات ليجعلها الإنسان مزرعة، على أن ينقى الأرض من الموانع و الطفيليات التي تमित الزرع، أو تضعف نموّه، أو تقلل نتاجه و تتوقف أيضا على تسوية الأرض و بسطها ليستقيم زرعها و يعم، و يسهل سقيها عند الحاجة، و هذا مما تشترك فيه أنواع المزارع و أصنافها.

و تستثنى من ذلك السهول و التلال القابلة بنفسها للزرع و التي تكتفى في كلمة التقوى، ج ٥، ص: ١٩٣

سقيها بماء المطر و الطل، فلا تحتاج إلى تسوية و بسط.

و الظاهر أن تعمير الأرض الميته لتكون مزرعة من أى أنواع المزارع و أصنافها يحصل بأعداد الأرض أعدادا كاملا و تمهيدا للزراعة التي يقصدها ذلك الشخص، و تهيئه وسائل سقيها من تفجير عين أو حفر بئر أو شق نهر و مجارى و سواقي، و اعداد دلاء أو ناعور أو مكينة، بحيث يصدق على الأرض في نظر أهل العرف انها مزرعة.

و لا- يعتبر في تعمير الأرض لذلك أن تحرث بالفعل أو تزرع أو تسقى بالماء، فان جميع ذلك مما يتوقف عليه حصول الانتفاع بالمزرعة بعد إحيائها و بعد صدق اسم المزرعة، فإذا أعد الإنسان الأرض كما ذكرنا و حفر لها سواقيها و هيأ الوسائل لسقيها فقد عمر المزرعة و أحيها و ملكها و ان لم ينتفع بها الا بعد الحرث و الزرع و السقى و التمويل و الاثمار و الإنتاج.

### (المسألة ٧٣):

إذا كانت الأرض الميته بذاتها صالحة للزراعة بالفعل بحيث لا تحتاج الى عمل و اعداد و تهيئه لذلك، و كانت تكتفى في سقيها بماء السماء بحيث لا- تحتاج الى شق سواقي و إحضار وسائل، احتاجت الى تحجير يفصل القطعة التي يريد الرجل و يرغب في إحيائها عن بقية الأرض من جميع جوانبها بسور صغير أو كبير يفصل ما بينهما، أو بنصب مروز، أو جمع تراب في حدود القطعة المطلوبة، فتعين مزرعته عن سائر الأرض، لثلا تشبه الحدود و تلبس الحقوق، و يحصل التعمير بحرث الأرض و زرعها بالفعل، و يكثر وجود هذا الفرض في الأراضي المهيأة بنفسها لزراعة الحنطة و الشعير، و التي تكتفى في السقى و الارتواء بماء المطر

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ١٩٤

و نحوه أو بامتصاص المزروعات فيها من مياه الأرض لقرب منابع العيون و توفر الماء.

### (المسألة ٧٤):

تختص مزارع الأرز في بلاد العراق و ما أشبهها بأن المزرعة تكون قريبة من الأنهار الكبيرة التي تزيد في مواسم الزيادة و يختلط ماؤها برواسب الطين مثل دجلة و الفرات و روافدهما و فروعهما، و تكون أرض المزرعة منخفضة في العادة عن مستوى الماء في النهر أو أن الزارع نفسه يعد الأرض كذلك، و يفتح لها ساقية من النهر حتى يمتلئ قاع المزرعة بالماء المختلط بالطين، فإذا رسب الطين في أرض المزرعة و صفا فوقه الماء فتح له منافذ على مجارى قد أعدها لينحدر إليها الماء الصافي الفاضل عن الحاجة و تكون الزراعة في الطين الراسب في قاع المزرعة و الماء المختلط بالطين فوقه، و هذه أمور يعرفها الزارع من أهل هذا الصنف، و يد أبون في العمل عليها.

و تعمير مثل هذه المزرعة ان يعدها الزارع بعمله فيها لتكون صالحة لما يريد و مهياً للانتفاع بها حين الزراعة و بذلك يكون قد أحيها و ملكها.

### (المسألة ٧٥):

إذا أراد الإنسان ان يعمر الأرض الميتة ليجعلها ضيعة له أو بستانا لزمه أن يعد الأرض لذلك و يمهدا و يهيئ، و سائل السقى على النحو الذي ذكرناه في المسألة الثانية و السبعين، و أن يغرسها بعد الاعداد و التمهيد نخيلا أو شجرا أو كليهما، و لا يتوقف صدق تعمير الضيعة أو البستان في نظر أهل العرف على أن يسور الأرض بجدار و شبهه، و لا على سقى الغرس إذا كان له من رطوبة الأرض أو

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ١٩٥  
من ماء السماء ما يكفيه لاستعداده للثمن.

### (المسألة ٧٦):

يتحقق اعمار العين في الأرض بأن يحفر الأرض حتى ينبع ماء العين سواء نبع قليلا أم كثيرا، و كذلك تعمير البئر، و إذا حفر الأرض و لم ينبع الماء في العين أو البئر لم يتحقق إحياءهما و لم يملكهما، و يكون الحفر تحجيرا للأرض التي حفرها فيثبت للحافر حق الأولوية بها من غيره.

و يتحقق تعمير القناة بشقها في الأرض و إخراج العين أو البئر التي يجرى ماء القناة منها، و كذلك الحكم إذا كانت القناة قديمة دارة، فلا تعمر الا بإصلاح شق القناة و إخراج العين أو البئر حتى يجرى الماء في القناة منهما، و يتحقق اعمار النهر بحفره في الأرض الى أن يصل الى الشط أو النهر الكبير الذي يجرى فيه الماء المباح و تستقى منه الأنهر المتفرعة، و لا يعتبر في حصول تعميره أن يجرى الماء فيه بالفعل، فإذا حفر الإنسان النهر الى ما يقرب من الشط و أبقى بينهما فاصلا صغيرا يزيله من احتاج الى إجراء الماء في النهر فقد احيى النهر و ملكه.

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ١٩٦

## الفصل الخامس في المشتركات بين الناس

و يراد بالمشتركات الطرق العامة و المساجد و المدارس و الرباطات و المياه و المعادن، و لا تنحصر المشتركات بين الناس فى حكم الشريعة بالأشياء المذكورة، و لكن هذه المعدودات أمور اعتاد الفقهاء (قدس الله أسرارهم) أن يبحثوا عنها فى هذا الكتاب تبعاً لإحياء الموات.

### (المسألة ٧٧):

الطريق النافذ من طرق البلد أو القرية حق عام يشترك فيه الناس كافة، و لا يختص به أصحاب الدور و المنازل التى تشرع أبوابها فى ذلك الطريق دون غيرهم.

و الطريق النافذ هو الذى يتصل من آخره بطريق عام من طرق البلد أو بأكثر أو يتصل بساحة من ساحاته العامة، و لذلك فىكون من الممكن لعامة الناس أن يستطرقوا فيه، و يعبروا لحاجاتهم و مقاصدهم فى الذهاب و الإياب، و فى المرور من موضع الى موضع، و يسمى كذلك بالشارع العام و الطريق العام، و يقابله الطريق غير النافذ، و هو الذى تقطعه من آخره دار مملوكة أو ما يشبهها، و لذلك فلا يمكن العبور منه و النفوذ الى غيره من الطرق أو الساحات فى البلد، و يسمى أيضاً الطريق الخاص، و الدريئة، و السكة المقطوعة، و سنتعرض لبيان بعض أحكامها فى ما يأتى من المسائل ان شاء الله تعالى.

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ١٩٧

### (المسألة ٧٨):

الشارع العام فى البلد أو فى القرية حق شرعى عام يشترك فى إباحة الانتفاع به الناس كافة، و لا يختص جواز الانتفاع بالمرور و الاستطراق فيه، و ان كان هذا هو الفائدة المهمة الملحوظة عند جعل الطريق للناس، بل يجوز الانتفاع به فى الجهات الكثيرة الأخرى التى تتعلق بالمرور، فيجوز للمارّ فيه ان يقف فى الطريق و أن يجلس مع أصحابه و غيرهم للاستراحة أو للمكالمة فى بعض الأمور، و يصح له الوقوف أو الجلوس فيه لانتظار أحد، أو لانتظار وسيلة نقل، و يجوز له وضع بعض الأمتعة أو بعض الأثقال و الأحمال فى الطريق لينقلها الى داره، أو الى موضع آخر، و أمثال ذلك من الانتفاعات المتعارفة بالطريق، و ان زاحم بعض المارة فيها.

بل، و يجوز للرجل أن ينتفع بالطريق العام فى جهات لا تتعلق بالاستطراق و المرور إذا هو لم يزاحم المارين و لم يضرّ بالمرور، فيجوز له أن يتخذ من بعض جوانبه مجلساً يجتمع فيه مع أصدقائه، و يجوز له النوم فيه و إحضار الطعام لبعض أصحابه، و أداء الصلاة، و ما يشبه ذلك من الانتفاعات، و يجوز له أن يجلس فى الشارع أو يقف للبيع و الشراء و المعاملة، و ان يضع فيه بعض الأمتعة و الأثاث أو الفاكهة أو المأكولات الأخرى و المشروبات لبيعها، و يتخذة موضعاً لكسبه و حرفته فى العيش، إذا هو لم يضايق المارة و لم يضر بالمرور، و لا يحق لغيره أن يمنعه أو يزعجه عن الموضع إذا سبق إليه.

### (المسألة ٧٩):

إذا جلس الرجل فى الطريق العام للاستراحة فيه، أو للتنزه أو للتحدث مع بعض أصحابه أو للانتظار، ثم قام من موضعه بعد انتهاء غرضه من الجلوس، فلا

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ١٩٨

حق له فى الموضع، فإذا جلس غيره فى المكان لم يجز للأول منعه أو إزعاجه من الموضع. وإذا جلس أو وقف فى موضع من الشارع العام ووضع فيه متاعه ورحله للبيع والشراء والتكسب، ثم قام من موضع ورفع منه رحله ومتاعه زال بذلك حقه من المكان، فإذا جلس فى المكان غيره لم يجز للأول أن يمنعه أو يزعجه عن الانتفاع بالمكان. وإذا ترك الأول مكانه من الشارع وأبقى فيه بساطاً أو فراشاً أو نحو ذلك ليعود الى المكان بعد قيامه منه، أشكل الحكم بزوال حقه من الموضع وعدم زواله والأحوط الرجوع الى المصالحه، وأشد من ذلك اشكالا ما إذا قام الرجل الأول من المكان وأبقى المتاع فى موضعه ليعود الى بيعه، بل الحكم ببقاء حقه فى المكان فى هذه الصورة لا يخلو من وجه، والاحتياط سبيل السلامة. وإذا ذهب من موضعه فى الشارع وأبقى متاعه فى مكانه كما قلنا واستتاب أحداً ليتولى البيع والشراء فى المتاع والمكان بالنيابة عنه ما دام غائبا عن متاعه لم يزل حقه، فلا تجوز لغيره من الناس مزاحمته أو مزاحمة نائبه أو إزعاجهما عن المكان، وليس من الاستنابة التى ذكرنا حكمها أن يخلف الرجل الأول بعد قيامه من الموضع رجلاً غيره لبيع ويشترى لنفسه أو فى غير متاع الأول، فلا يحق له ذلك.

### (المسألة ٨٠):

إذا جلس الرجل فى الطريق العام للبيع والشراء والمعاملة كان موضع جلوسه أو وقوفه حقا له، ويتبعه من المكان الموضع الذى يجعل فيه رحله ويضع كلمة التقوى، ج ٥، ص: ١٩٩ فيه متاعه، والموضع الذى يقف أو يجلس فيه الأشخاص المتعاملون معه، بل والمقدار الذى يتمكن الآخرون من رؤية متاعه والوصول اليه، فلا تجوز للغير مزاحمته فى هذه المواضع أو منعه منها، ولا تثبت له هذه الحقوق، ولا تصح هذه الاحكام إذا زاحمت المارة أو أضرت بالمرور.

### (المسألة ٨١):

يجوز لمن يجلس فى الشارع لبيع ويشترى أو ليعامل أن ينصب على موضعه ظلاً يقيه ويقي متاعه من الشمس والبرد والمطر ونحوها إذا كان ذلك لا يضرّ بالمارة ولا يزاحم المرور.

### (المسألة ٨٢):

إذا جلس الشخص فى الشارع فباع واشترى وعامل فى موضع معين منه لم يثبت له الحق فى ذلك الموضع فى الأيام الأخرى، إذا هو لم يسبق اليه، فإذا سبقه غيره الى ذلك الموضع فى اليوم الثانى مثلاً لم يجز للأول منعه وإزعاجه منه وكذلك إذا تكرر منه الجلوس فى الموضع والبيع والشراء فيه، فلا يثبت له الحق بسبب تكرره أو ملازمته له، وإنما يثبت الحق لمن سبق الى المكان.

### (المسألة ٨٣):

الشارع حق تشترك في الانتفاع به عامة الناس، و لذلك فلا يجوز لأحد أن يختص به بتحجير و نحوه أو يملكه بالإحياء، أو يبنى فيه دكانا أو مخزنا لحوائجه أو حائطا لبعض أغراضه أو يستخرج فيه عينا أو بثرا، و لا يجوز له أن يبنى فيه دكة يعرض عليها متاعه للبيع.

و لا يمنع من أن يزرع في الشارع شجرا و نحوه لينتفع الناس بالاستغلال

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٢٠٠

بفيئته، إذا كان الشارع متسعا و كان الغرس لا يمنع الاستطراق و لا يضر بالمارء، كما في الشوارع الحديثة، و يجوز كذلك ان يحفر الرجل في أرض الشارع بالوعة تجتمع فيها مياه الأمطار و شبهها إذا هو أحكم أسس بالوعة و بناءها و سقفها، و لم تضر بالاستطراق، بل ينبغي فعل ذلك و ما أشبهه فإنه من المصالح التي تقتضيها نزهة الطريق و صيانته عن الأقدار و الأوساخ، و يجوز حفر مجرى في أرض الشارع لتجرى فيه فضلات المياه و تخرج الى موضع آخر لصيانة الطريق كذلك.

### (المسألة ٨٤):

الظاهر أنه يجوز للرجل أن يحفر في أرض الشارع بالوعة خاصة لمنزله أو سردابا ينتفع به في أيام الحر في داره الى جنب الشارع، و هذا إذا هو احكم أسس بالوعة و السرداب و بناءهما و سقفهما فلم يضر وجودهما بالشارع و بمنافعه العامة.

و يجوز له أن يخرج لمنزله روشنا أو جناحا على الشارع العام، و أن يفتح لداره بابا فيه، و ينصب له ميزابا، أو يفتح له مجرى تجرى منه مياه المطر و الغسالات فيه، إذا لم يضر ذلك بالمارء و لا بالمرور.

### (المسألة ٨٥):

من الأسباب المعروفة التي بها يكون الموضع من الأرض شارعا عاما للناس، و تجرى عليه الاحكام المتقدم ذكرها: أن يكثر استطراق الناس في موضع من الأرض الميئة حتى يصبح الموضع جادة معروفة المعالم، مسلوكة للأفراد و الجماعات و القوافل، يترددون فيها من موضع الى موضع و من بلد الى بلد، و من هذا القسم الطرق و الجواد التي يسلكها الناس و قطارات الإبل و الدواب في

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٢٠١

البرارى و المفازات إلى الأماكن القريبة و البعيدة، ثم يتطور أمرها مع مرور الزمان و تتسع الجواد و تسهل و تعبد.

و من الأسباب التي يكون بها الموضع شارعا ان يملك الإنسان أرضا مستطيلة بالإحياء أو غيره، فيجعلها وقفا على أن تكون شارعا مسبلا تسلكه عامة الناس، فإذا وقفه على ذلك و سلكه بعض الناس أصبح شارعا عاما موقوفا، و لم يجز لواقفه الرجوع فيه كسائر الأوقاف الثابتة شرعا إلا إذا طرأ ما يزيل الوقف أو يسوغ البيع و ليس لورثته تغيير ذلك بعد موته.

و من الأسباب لجعل الشارع العام أن يتفق جماعة من الناس فيعمروا أرضا مواتا، و يجعلوها قرية أو بلدا ليسكنوها أو يؤجروها مثلا، و يحيوا فيها طريقا عاما تشرع اليه أبواب المنازل من الجانبين أو يحيوا فيها أكثر من شارع واحد إذا كانت القرية واسعة كبيرة، فإذا سكن الناس القرية أو البلد أصبحت الطرق و الشوارع المذكورة حقا عاما لهم و جرت عليها الأحكام المتقدمة، و لذلك إذا قام رجل واحد مقتدر بمثل ذلك فأحى القرية و عمر الطرق فيها، و أباح للناس القرية أو أجر عليهم منازلها فسكنها الناس و سلكوا الشوارع.

### (المسألة ٨٦):

إذا قسمت الدولة أرضاً مية قطعاً لتكون دوراً و منازل يسكنها المواطنون و عينت موضعاً أو أكثر من الأرض لتكون شوارع في المحلة، فإذا سلك الناس في الموضع المعين و كثر التردد و الاستطراق فيه أصبح الموضع شارعاً عاماً، و ترتبت عليه أحكامه. كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٢٠٢

### (المسألة ٨٧):

الحد الشرعي للطريق العام إذا اتفق وجوده في الأرض الموات أن لا ينقص عرضه عن خمسة أذرع بذراع اليد المتعارفة، و هي المتوسطة في طولها من أذرع الناس، فإذا كانت الجادة العامة في الأرض المية فلا يجوز للناس إحياء الأرض من جانبي الجادة حتى يصبح عرضها أقل من خمسة أذرع متعارفة، و إذا سبق أحد فأحيى الأرض إلى حد الجادة، هي أقل من المقدار المذكور، و جب على من يريد إحياء الأرض من الجانب الثاني أن يترك للطريق منها ما يبلغ به الحد الشرعي، و لا يتعدى ذلك فيضيق الطريق عن الحد. و إذا كان مقدار خمسة أذرع لا يكفي لحاجة الناس العابرين و المترددين في الطريق لاستطراقهم و مرورهم، و جب أن يكون عرض الطريق سبعة أذرع متعارفة و إذا لم يكف ذلك لسد الحاجة و جب أن تكون سعة الطريق بمقدار يفي بها، و لا ينقص عن ذلك، و لا ريب في أن الحاجة في الطريق تختلف باختلاف الأزمنة و بكثرة الوسائل و تنوعها، و بكثرة الناس و تراحمهم على استعمالها، و قد ذكرنا هذا في بعض المسائل السابقة.

### (المسألة ٨٨):

حريم الطريق العام هو ما ذكرناه في المسألة الماضية، و هو أن يكون عرضه خمسة أذرع من اليد المتعارفة المتوسطة في طولها، أو ما يفي بحاجة الناس في استطراقهم، و مرورهم إذا كان المقدار المذكور لا يفي بذلك، و ما يرتفع به التراحم بين الناس و التصادم في وسائل المرور و الحمل و النقل عند الحاجة إلى ذلك. و انما يثبت للطريق العام هذا الحريم إذا كان ما يجاوره من الجانبين أو من كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٢٠٣

أحدهما أرضاً مية و لا حريم له إذا وقع ما بين أراض مملوكة، إلا إذا رضى المالك المجاور أو أعرض عن ملكه بأحد أسباب الإعراض.

فإذا وجدت قطعة أرض مية مستطيلة ما بين الأراض المملوكة و كان عرض القطعة المية لا يزيد على ثلاثة أذرع أو أربعة ثم استطرق الناس تلك الأرض و كثر ترددهم فيها، و أصبحت جادة مسلوكة، فلا يجب على أصحاب الاملاك المجاورة لها أن يتموا عرض الجادة من أملاكهم، و ان كانت ضيقة لا تكفي للمرور، و كذلك إذا سبل الرجل جادة في ملكه فسلكها الناس و استطرقوها و كانت ضيقة في عرضها لا تكفي للمرور، فلا يجب على المالك توسعة الجادة من بقية ملكه و إذا كانت الجادة المسئلة في جوار مالك آخر لم يجب عليه توسعتها من ملكه. إلا إذا رضى أحدهما فوسّع الجادة باختياره أو أعرض عن ملكه لبعض الموجبات.

### (المسألة ٨٩):

إذا غلب الماء على الشارع العام الذي يستطرقه الناس، فأصبحت أرضه بسبب غلبة المياه عليها أجمهً ينبت فيها القصب و الأشجار



الشائكة، و لم يمكن للناس بعد ذلك سلوك الشارع و المرور فيه، زال موضوعه بذلك و ارتفعت أحكامه و أصبح أرضا ميتة، فيجوز للناس إحياءه و تملكه كسائر الأرض الموات.

و كذلك إذا انقطعت المارة و المترددون عن الطريق لانتقال الناس الى قرى تبعد عنه، أو لوجود طريق آخر أقرب منه و أيسر لهم، أو لوجود ما يمنع الناس من سلوكه و المرور فيه فأصبح بسبب ذلك مهجورا لا يسلكه أحد، فإنه يكون بذلك أرضا مواتا، فيجوز لكل أحد من الناس إحياءه و تملكه.

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٢٠٤

### (المسألة ٩٠):

إذا كان عرض الطريق العام أكثر من المقدار الذى تلزم به الضرورة و الحاجة المتعارفة فى البلد للمرور و كثرة المارة فى ذلك الطريق، و كان الطريق موقوفا مسبلا لمرور الناس فيه، فلا يجوز لأحد أن يتصرف فى المقدار الزائد منه عن الحاجة، و كذلك إذا لم يكن موقوفا مسبلا و كان عرضه بمقدار تستلزمه الضرورة التى لا بد منها فى البلد فلا يجوز لأحد إحياء شىء منه و لا التصرف فيه و ان كان عرضه الموجود يزيد عن خمسة أذرع أو سبعة أذرع و هما الحدّ الشرعى للطريق كما تقدم.

### (المسألة ٩١):

إذا كان الطريق العام فى أصله أرضا ميتة و قد سلكه الناس و استطرقوه حتى أصبح شارعاً عاماً لهم، و كان واسعاً يزيد عرضه عن الحد الشرعى الذى ذكرناه و يزيد أيضاً عن مقدار الحاجة التى لا بد منها فى القرية أو فى البلد عرفاً، فالظاهر أنه يجوز للناس التصرف فى المقدار الزائد عن الحاجة المذكورة فيصح إحياءه و تملكه لمن سبق إليه.

### (المسألة ٩٢):

إذا كان الشارع فى أصله مملوكاً لمالك معين و قد أباحه المالك للناس اباحة عامة على أن يكون شارعاً عاماً يسلكونه لحاجاتهم و ضروراتهم، و لم يوقفه و لم يسبله، فإذا زاد عرض ذلك الشارع عن المقدار اللازم عرفاً، أشكل الحكم بجواز التصرف فى الزائد و الأحوط المنع فى هذه الصورة

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٢٠٥

### (المسألة ٩٣):

القسم الثانى من الطريق الذى يوجد فى القرية أو فى البلد: الطريق غير النافذ، و هو الذى ينقطع من آخره بدار مملوكة لأحد من الناس أو موقوفة أو ما يشبه ذلك، فالدور أو العقارات أو الاملاك الخاصة و ما يشبهها تكون محيطة بالطريق من كلا جانبيه و من آخره، و من أجل هذه الإحاطة به فلا يمكن للناس الاستطراق و المرور به الى طرق البلد أو ساحاتها، و يسمّى أيضاً الطريق الخاص، و الدريبة و السكة المرفوعة، و السكة المقطوعة، و قد ذكرنا هذا فى المسألة السابعة و السبعين.

وقد ذهب جماعة من أجله الفقهاء، (قدس الله أنفسهم) الى أن الطريق غير النافذ يكون مملوكا لأصحاب الدور الذين تكون لدورهم أبواب مفتوحة في ذلك الطريق، و أنهم يشتركون جميعا في تملكه من أوله إلى آخره، و تجرى عليه أحكام الأموال المشتركة بينهم، و لذلك فلا يجوز لأحد أصحاب الدور المذكورة أن يتصرف في هذا الطريق المشترك فيحفر في أرضه بالوعة أو سردابا، أو يخرج لداره في الطريق جناحا أو روشنا أو يبنى فيه ساباطا إلا بإذن الآخرين من أصحاب الدور كلهم، قالوا: و لا يشترك في ملكية هذا الطريق من يكون حائط داره الى الطريق و ليس له باب مفتوح فيه، و لم أقف لهذا القول على دليل يمكن الاعتماد عليه، الا إذا كان أصحاب الدور قد ملكوا الدريية بإحياء أو شراء أو بسبب آخر من الأسباب الشرعية المملكة.

و الظاهر ان الدريية انما هي حق يختص به أصحاب الدور المذكورة و ليست مملوكة لهم كما يرى أولئك الفقهاء، و لا حق في الدريية للرجل الذي يملك دارا

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٢٠٦

يكون حائطها الى الدريية و ليس له فيها باب مفتوح.

### (المسألة ٩٤):

الدريية حق يختص به أرباب الدور المملوكة لهم و التي تكون لهم أبواب مفتوحة في الدريية، و اشتراكهم فيها على النحو الآتي. فيشترك جميع أصحاب الدور المذكورة في الحق من أول الدريية إلى أول باب مفتوح فيها و آخر حائط الدار ذات ذلك الباب، و بذلك ينتهي حق صاحب تلك الدار، فلا حق له في باقى الدريية، ثم يشترك أصحاب الدور الباقية الى باب الدار الثانية و آخر حائطها، و ينتهي بذلك حق صاحب هذه الدار و يكون الباقي من الدريية للباقي من أصحاب الدور، و هكذا في الثالث و ما بعده على النهج المذكور و يختص صاحب الباب الأخير ببقية الدريية الى آخرها.

و التفصيل الذى ذكرناه انما هو من حيث التصرف في الدريية و فى أرضها فإذا أراد صاحب الدار الأولى ان يحفر بالوعة أو سردابا فى أرض الدريية، أو يضع ميزابا أو يفتح بابا جديدا لداره: أو يخرج لها جناحا فى الدريية فلا بد له من أن يستأذن جميع أصحاب الدور، و إذا أراد ذلك صاحب الدار الثانية لم يستأذن الأول و عليه أن يستأذن الباقي، و هكذا.

### (المسألة ٩٥):

يجوز لكل واحد من أصحاب الدور ذوات الأبواب فى الدريية أن يستطرق فيها الى داره هو و كل فرد من عياله و أولاده و خدمه و ضيوفه و أصحابه و من يريد زيارته من الناس سواء قَلَّوا أم كثروا، و ان يجلسوا فى الدريية، و ان يضع فيها الأحمال و الأثقال و الحيوان التى يحتاج لإدخالها إلى الدار و إخراجها منها عادة

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٢٠٧

و لا يفتقر فى شىء من ذلك الى الاستئذان من شركائه فى الدريية، و ان كان فيهم الغائبون و اليتامى و القاصرون، و لا تجب المساواة بينهم فى هذه الأمور.

و يجوز لصاحب الدار فى الدريية أن يوصد بابه الأول و يفتح بابا غيره، و إذا سدَّ بعض أصحاب الدور بابه فى الدريية و لم يفتح له بابا آخر فيها سقط حقه الثابت له فى الطريق، و لم يحتج الى ناقل شرعى كما يلزم القائلين بالملكية.

**(المسألة ٩٦):**

إذا كان بعض الدور له حائظ إلى الدريبة و ليس له باب مفتوح فيها فلا حق لمالك تلك الدار في الدريبة كما ذكرنا في ما تقدم، و لا يجوز له أن يفتح لداره بابا فيها إلا بإذن أصحاب الحق فيها، و لا يكفى الاستئذان من بعضهم، و يجوز له ان يفتح لداره شباكا أو روشنا للتهوية أو الاستضاءة و لا يثبت له بذلك حق في الدريبة و إذا استأذن من أرباب الدور ففتح له بابا في الدريبة بإذنهم كان شريكا لهم في الحق و خصوصا مع طول الدريبة و كثرة الدور فيها.

**(المسألة ٩٧):**

يصح لأصحاب الحق في الدريبة أن يتسالموا عليها في ما بينهم فيحى كل فرد منهم حصته من الدريبة و يملكها و يلحقها بداره و يفتحوا لهم أبوابا من جهات اخرى و يقتسموا الدريبة بينهم أملاكا و يجوز لبعضهم أن يسقط حقه للآخر، و أن يصلحه عنه بعوض أو بغير عوض فيتملك حصته.

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٢٠٨

**الفصل السادس في المساجد و المشاهد****(المسألة ٩٨):**

المسجد هو الموضع الذى يقفه مالكة ليكون مسجدا، و قد فصلنا في مبحث مكان المصلى من كتاب الصلاة و فى كتاب الوقف من هذه الرسالة كثيرا من احكامه، و بوقف الموضع كذلك تثبت مسجديته فى الإسلام، و يكون موضعا عاما معدا لصلاة المصلين و عبادة المتعبدين من دعاء و تلاوة قرآن، و تدريس علوم دينية، و وعظ و إرشاد و إفتاء، و المسلمون فى الانتفاع بمساجدهم فى ذلك مشتركون متساوون فى الحق، و قد جرت سيرتهم على هذا منذ عصر النبوة و عصور الأئمة الطاهرين (ع) و لا ريب لأحد، فى شىء من ذلك.

**(المسألة ٩٩):**

إذا سبق أحد إلى مكان من المسجد ليتعبد فيه بقراءة دعاء أو بتلاوة قرآن، أو لدرس أو لتدريس، أو لوعظ أو لاستماع موعظة أو نحو ذلك فهو أحق بالمكان الذى سبق إليه من غيره، فلا يجوز لأحد ان يمنعه من الجلوس فيه أو يزعه من البقاء فيه، سواء اتحد غرض الرجلين من الجلوس فى المكان أم اختلف، كما إذا سبق الأول إلى الموضع ليقراً الدعاء و أراد الثانى الجلوس فيه ليلتو القرآن، أو للموعظة أو للتدريس، و سواء شرع السابق فى عمله الذى قصده فأخذ فى القراءة أو التدريس

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٢٠٩

أم كان قريبا من الشروع فيه، لأنه ينتظر المدرس أو الواعظ مثلا، فلا يجوز للآخر منعه أو إزعاجه من مقامه إلا إذا كان وقت الانتظار طويلا بحيث يعدّ إضاعته لحقوق الآخرين عرفا فلا يجوز ذلك.

**(المسألة ١٠٠):**

الظاهر ان الصلاة في المسجد أولى من التبعيدات الأخرى فيه، فإذا سبق أحد إلى الموضع في المسجد ليقراً الدعاء أو لیتلو القرآن أو ليعظ أو لیدرس، و حضر من يريد الصلاة في المكان فهو أولى من الأول السابق، سواء أراد الصلاة فرادى أم جماعة، بل و ان أراد الصلاة نافلاً، فعلى السابق أن يدع المكان له عند الانحصار به و إذا طلبه منه.

و لا أولوية لمن يريد الصلاة جماعة في المسجد ممن يريد الصلاة فيه منفرداً، فإذا سبق الرجل الى المكان من المسجد ليصلي فيه منفرداً ثم حضر من يريد الصلاة جماعة لم يجز للثاني منع الأول أو اقامته من موضعه، و لم يجب على الأول أن يترك المكان لصاحبه إذا طلب المكان منه، نعم ينبغي له ان لا يكون مانعاً للخير عن أخيه المؤمن إذا كان لا يدرك صلاة الجماعة إلا في ذلك المكان، و أمكن له نفسه أن يؤدي صلاته منفرداً في غير ذلك الموضع من المسجد.

**(المسألة ١٠١):**

لا يبعد وجود الفرق في من يجلس للدعاء في المسجد بين من يكون جلوسه للتعقيب بعد أداء الصلاة في المسجد، و من يجلس فيه لمطلق التعبد بالدعاء، فإذا حضر من يريد الصلاة في المكان فلا يجب على الجالس و هو يعقب بالدعاء بعد الصلاة ان يترك له مكانه، و لا يكون مريد الصلاة أولى منه بالمكان، فإنه قد سبق إلى

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٢١٠

الصلاة و الدعاء، و إذا كان الجالس قد سبق الى المسجد للدعاء فيه و لم يؤد الصلاة فيه قبل الدعاء وجب عليه أن يترك المكان لمن يريد الصلاة.

**(المسألة ١٠٢):**

إذا سبق الرجل الى الموضع من المسجد لبعض التبعيدات فيه، ثم فارق الموضع و أعرض عنه سقط حقه من الأولوية بالمكان، فإذا سبق اليه غيره بعد قيامه منه كان الثاني أولى به من الأول فليس له ان يمنعه من الجلوس فيه أو إزعاجه من المكان، و ان كان الأول لا يزال في المسجد، و لم يخرج منه، كما إذا انتقل من موضع صلاته في المسجد الى موضع آخر فيه ليستمع دعاء أو موعظة أو درسا فيسقط حقه من المكان الأول و ان أبقى فيه بساطاً أو سجادة و في عزمه ان يعود إليها بعد مدة.

**(المسألة ١٠٣):**

إذا قام الرجل من موضعه في المسجد و هو يريد العودة إليه عن قريب و أبقى في مكانه سجادة أو بساطاً أو علامة أخرى، فالظاهر بقاء حقه في المكان و عدم سقوط حقه من الأولوية به بمجرد قيامه، و إذا قام من الموضع و هو يريد العودة إليه كذلك و لم يبق فيه شيئاً يدل على ذلك أشكال الحكم بسقوط حقه أو عدم سقوطه و الأحوط للآخرين مراعاة حقه، و خصوصاً إذا كان قيامه من موضعه لبعض الأمور اللازمة من تجديد وضوء أو قضاء حاجة أو إحضار كتاب و نحوها.

**(المسألة ١٠٤):**

إذا وضع الإنسان له رحلا في مكان من المسجد قبل أن يجلس فيه فبسط له بساطا أو فرش فيه سجادة، فالظاهر ثبوت حق الأولوية له في المكان بمجرد ذلك

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٢١١

و ان لم يجلس فيه بعد، فلا يجوز لأحد أن يرفع رحله من المكان أو يجلس في موضعه، ويشكل الحكم بثبوت الحق له بوضع الرحل إذا طالت المدة الفاصلة بين وضع الرحل في المكان و جلوس صاحب الرحل فيه بحيث يعدّ تضييعا لحقوق الآخرين، فالحكم بجواز رفع غيره للرحل من المكان مشكل، و الحكم بعدم ضمان الرحل إذا تلف أو عاب بعد رفعه أشد إشكالا.

و إذا دلت القرائن على ان المراد من وضع الرحل في الموضع من المسجد أن صاحب الرحل يجلس في الموضع في وقت معين، فالظاهر ثبوت الحق و عدم بطلانه قبل حلول الوقت، و مثال ذلك أن يضع الرجل رحله صباحا أو ضحى فيبسط بساطه أو سجادته في المسجد ليصلى في الموضع صلاة الظهر جماعة في أول وقتها أو ليدرك صلاة الجمعة مع الإمام فلا تفوته، فلا يسقط حقه بطول المدة الفاصلة إذا هو حضر في الوقت المعين.

**(المسألة ١٠٥):**

لا ينبغي الريب في ان اقامة المآتم و مجالس الذكرى لمصائب المعصومين من أهل بيت النبوة (ع)، و قراءة سيرتهم و تعداد فضائلهم و التعريف بمقاماتهم و علو منازلهم من العبادات الجليلة التي يتقرب الى الله سبحانه بها، و بالاجتماع فيها، و الاستماع الى ما يلقي فيها من الحقائق و المعارف، فإذا أقيمت هذه المحافل و الذكريات في المساجد كان الحضور فيها و الجلوس في محافلها و الاستماع الى الذاكرين فيها من أبر العبادات و أجلها، و إذا سبق السابق الى المسجد و الجلوس فيه لهذه الغاية ثبتت له الأولوية بالمجلس و الموضع الذي جلس فيه على غيره من الواردين من بعده، و جرت له الأحكام التي ذكرناها في المسائل المتقدمة.

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٢١٢

**(المسألة ١٠٦):**

إذا أقيمت محافل ذكرى المعصومين (ع) في الحسينيات العامة الموقوفة المتعارفة عند الشيعة كان لها مثل هذا الحكم، فهي مشتركة بين الحاضرين على السواء و إذا سبق أحد منهم الى مكان في الحسينية أو المآتم فجلس فيه كان اولى بالمكان من غيره، فلا يجوز لأحد أن يمنعه من الجلوس أو يزعه و يقيمه من مكانه حتى ينتهي غرضه أو يقوم من موضعه باختياره و يسقط حقه منه.

**(المسألة ١٠٧):**

المشاهد المشرفة كالمساجد في جميع الأحكام التي ذكرناها فالمشهد حق عام كالمسجد، يشترك فيه جميع المسلمين على السواء، سواء كانوا من أهل البلد المجاورين للمشهد أم كانوا من الزوار الوافدين اليه من بلاد أخرى قريبة أو بعيدة فلا يكون الزائر الوافد أولى بالمشهد لزيارته و وفادته و غربته، و لا- يكون القريب المجاور له في البلد أولى به لقربه و جواره، بل هما في الحق على حدّ

سواء.

و إذا سبق احد من الناس الوافدين أو المجاورين الى موضع معين من المشهد فجلس فيه للتعبد و الصلاة أو الزيارة أو الدعاء أو قراءة القرآن أو غيرها من العبادات و القربات كان أولى بالمكان من غيره، فلا يجوز ان يمنع أو يزجج حتى يستتم غايته من التعبد، أو يترك مكانه باختياره أو يسقط حقه، و إذا منعه أحدا أو أخذ موضعه بغير رضاه كان غاصبا اثما.

**(المسألة ١٠٨):**

لا يثبت للشخص حق الأولوية بالمكان في المسجد أو المشهد إذا سبق اليه و جلس فيه للتزهد أو للاستراحة أو لغاية أخرى غير العبادات و القربات كالاتلاع كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٢١٣  
على بعض النفائس و الآثار الموجودة في المشهد أو المسجد، أو للتحدث مع بعض الناس، أو لرؤية بعض الناس و بعض المظاهر.

**(المسألة ١٠٩):**

إذا جلس الرجل في المسجد أو المشهد لبعض العبادات فأعيا و استمر في جلوسه في موضعه ليستريح برهة ثم يعود للتعبد مرة أخرى، لم يسقط حقه الذي ثبت له أولا من الأولوية، فلا يجوز لغيره منعه و إزعاجه ما دام جالسا لهذه الغاية و كذلك إذا صرفه بعض الناس عن عمله بحديث طويل و هو يرتقب انتهاء صاحبه من حديثه ليعود الى عمله أو الى غيره فلا يسقط حقه بذلك.  
كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٢١٤

**الفصل السابع في المدارس و الزيت****(المسألة ١١٠):**

المدارس دور أو عمارات خاصة تعدّ ليسكن فيها طلاب العلم، حسب ما يطلقه واقف المدرسة، أو يعينه من صنف أو يذكر للسالكين فيها من قيود و شروط و الربط منازل مخصوصة كذلك يقفها الواقف ليسكنها الفقراء، أو لينزل فيها المسافرين و الغرباء، من حجاج و زوار و معتمرين و غيرهم، و هي كالمدارس تتبع وقف الواقف و ما يذكره في صيغته من عموم و خصوص و إطلاق و تقييد، و كلاهما من المشتركات العامة بين أفراد العنوان أو الصنف الموقوف عليه من الناس.

**(المسألة ١١١):**

إذا وقف الواقف مدرسته على أن يسكنها طلاب العلوم الدينية، و لم يقيد بها بقيد و لم يشترط فيها شرطا كانت المدرسة عامة يشترك في استحقاق السكنى فيها جميع طلاب العلوم المذكورة، و لم يختص الحق فيها بعرب أو فرس أو هوند أو غيرهم من الأصناف التي تشتغل بطلب تلك العلوم، و لم تختص بطلب علم معين منها، و لم تختص بطبقة معينة من طلبه العلوم، أو من محصلهم أو أرباب

الفضيلة منهم، فيجوز لكل فرد ممن يصدق عليه العنوان العام الموقوف عليه أن يسكن في المدرسة، و لا يجوز للأفراد الآخرين منعه من السكنى و لا إخراجه من المدرسة

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٢١٥

إذا هو سكنها و ان طالت مدة بقاءه فيها، حتى يعرض هو عن السكنى فيها و يخرج منها باختياره، و إذا وقف الواقف المدرسة على أن يسكنها طلاب علوم الدين من العرب خاصة مثلا، أو من العجم خاصة، أو من أهل بلد معين أو أهل قطر خاص منهم أو وقفها على أن يسكنها طلاب علم الفقه خاصة أو طلاب علم الحديث أو علم التفسير، اختص حق السكنى فيها بأهل ذلك الصنف الموقوف عليه، و اشترك بين أفرادها، و لم يجز لغيرهم سكنى المدرسة ممن لا يشملها الصنف الذى عينه الواقف أو الطائفة التى ذكرها.

### (المسألة ١١٢):

إذا وقف الواقف مدرسة ليسكن فيها طلاب العلم مطلقا أو من طائفة خاصة أو من صنف معين، فالمراد السكنى المتعارفة بين الناس، فتكون الحجره من المدرسة موضع اقامته و بقاءه عرفا، و لا- ينافى ذلك أن يخرج من المدرسة فى بعض الأوقات لقضاء بعض الحاجات، أو لشراء بعض الضرورات، أو للدراسة أو التدريس فى أمكنة أخرى، أو للقاء بعض الاخوان، و لا يضرّ بسكنائه فى المدرسة أن يبيت بعض الليالى فى غيرها، إلّا إذا اشترط الواقف على الطالب أن يكون مبيته فى المدرسة، كل ليلة أو فى ليالى التحصيل، فيجب عليه ان يتبع الشرط.

و لا يضرّ بالسكنى أن يسافر فى بعض الأيام لزيارة أو حج أو عمرة، أو لغير ذلك، و ان طال سفره مدة لا تنافى سكنائه فى المدرسة، و إذا طالت مدة سفره حتى خرج عن كونه ساكنا فى المدرسة فى نظر أهل العرف بطل حقه، و إذا شرط الواقف على الطالب أن لا يتجاوز سفره مدة معينة و جب عليه أن يتبع الشرط.

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٢١٦

### (المسألة ١١٣):

قد يشترط الواقف أن يكون الطالب الساكن فى المدرسة غير متزوج، أو غير معيل، فإذا سكن الطالب فيها مدة و هو غير متزوج أو غير معيل وفقا للشرط، ثم تزوج أو أصبح معيلا و جب عليه أن يخرج من المدرسة، و كذلك إذا شرط الواقف أن يكون الساكن فيها مشغولا بالفعل بالدراسة أو بالتدريس، فإذا سكن فيها مدة مع وجود الشرط ثم عرض له مرض أو ضعف أو كبر سن يمنعه من الاشتغال بالفعل و جب عليه ان يترك السكنى فى المدرسة لفقد الشرط، و هكذا الحكم فى كل وصف أو فعل يشترط الواقف أن يكون الطالب الساكن فى المدرسة متصفا به كصفه العدالة مثلا، أو الالتزام بأداء الصلاة فى أول وقتها أو بصلاة الجماعة أو بصلاة الليل فلا يجوز للطالب أن يسكن المدرسة إذا كان فاقدا لذلك الشرط، و إذا كان متصفا بالشرط فسكن المدرسة ثم فقد الشرط لبعض الطوارئ المانعة، و جب عليه أن يترك السكنى فيها لزوال الشرط.

### (المسألة ١١٤):

إذا سبق أحد طلبه العلم إلى غرفة فى المدرسة الموقوفة فسكنها، فليس له أن يمنع غيره من أن يشترك معه فى سكنى الغرفة إذا كانت

الغرفة تتسع لسكنى أكثر من طالب واحد فيها، إلا إذا كان الواقف قد اشترط ان لا يسكن الغرفة الواحدة فى المدرسة أكثر من طالب واحد فيتبع الشرط.

### (المسألة ١١٥):

إذا سكن طالب العلم فى إحدى غرف المدرسة الموقوفة ثبت له حق الأولوية فى الغرفة التى سكنها، فلا يجوز لأحد منعه من البقاء فيها ولا يجوز كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٢١٧

إخراجه منها ما دام مستحقا للسكنى، و ان طالت مدة إقامته فيها، و إذا كان الواقف قد اشترط أن لا تزيد اقامة الطالب فيها على مدة معينة وجب اتباع الشرط، فلا يجوز للطالب البقاء أكثر من المدة المشروطة فى صيغة الوقف، و يبطل حقه من السكنى فى المدرسة إذا ترك السكنى فيها و طالت مدة تركه للسكنى أكثر مما يتعارف مع وجود من يحتاج الى السكنى فيها من الطلاب الموقوف عليهم.

### (المسألة ١١٦):

الربط و هى جمع رباط، و يراد به المسكن أو الخان الذى يقفه مالكة لتسكن فيه الفقراء المحتاجون، أو يقفه ليكون منزلا للمسافرين من زوّار أو حجاج أو غيرهم من عابرى السبيل و حكم الرباط هو حكم المدرسة الموقوفة فى كل ما بيناه لها من اللوازم و الآثار، فيتبع فيه ما أطلقه الواقف فى صيغته وقفه إذا كان مطلقا، و ما ذكره فيها من قيد أو شرط إذا كان مقيدا أو مشروطا، فإذا قال المالك وقفت هذا المنزل أو هذا الخان ليسكنه الفقراء من الناس، و لم يقيد وقفه بطائفة خاصة منهم و لا بصنف معين من أصنافهم، كان المنزل أو الخان الموقوف رباطا عاما يشترك فى استحقاق السكنى فيه جميع الفقراء الموقوف عليهم، فإذا تقدّم أحد منهم الى السكنى فى موضع منه أو غرفة من غرفة كان هذا السابق أولى بالموضع أو الغرفة من غيره، و لم يجز منعه أو إخراجه منه، و إذا اشترط الواقف أن تكون لكل فقير غرفة مستقل بسكناها و لا يشاركه فيها غيره، لزم ذلك، و إذا وقف المنزل أو الخان ليسكنه الفقراء من أهل البلد أو من الغرباء أو من طائفة خاصة وجب أن يتبع ما ذكره فى قوله من إطلاق أو تقييد، و يشترك فى استحقاق السكنى فى المنزل جميع أفراد الطائفة التى ذكرها، أو الصنف الذى عينه، دون غيرهم من الطوائف أو الأصناف، على نهج كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٢١٨

ما ذكرناه فى وقف المدرسة، و يجب اتباع كل شرط يشترطه الواقف.

و كذلك الحكم فى الربط التى يقفها صاحبها لنزول المسافرين، فتجرى فيها التفاصيل و الأحكام المذكورة.

### (المسألة ١١٧):

انما يستحق المسافر النزول فى الرباط الموقوف على المسافرين و البقاء فيه ما دام مسافرا، فإذا طال مكثه فى البلد أو فى المنزل حتى خرج بسبب طول مدته عن كونه مسافرا فى نظر أهل العرف وجب عليه الخروج من المنزل الموقوف، و لم تجز له مزاحمة المسافرين الآخرين، و لا- يسقط حقه من السكنى و النزول فى المنزل بالإقامة الشرعية التى توجب عليه إتمام الصلاة، أو الزيادة عليها، إذا لم يخرج بها عن كونه مسافرا.



**(المسألة ١١٨):**

لا يستحق النزول في المنزل الموقوف على المسافرين أو الغرباء من كان بلده قريبا لا يصدق عليه اسم المسافر، أو اسم الغريب، لقرب بلده من ذلك المكان، وليس المدار في هذا الحكم على وجود المسافة الشرعية التي توجب توجب القصر في الصلاة و الإفطار للصائم، بل المدار على صدق اسم السفر عرفا إلا إذا كان وقف الواقف عاما يشمل ذلك فيكون هو المتبع.

**(المسألة ١١٩):**

إذا وقف الواقف الرباط ليسكن فيه الفقراء مطلقا، أو الفقراء من طائفة خاصة أو من صنف معين و لم يقيد بقيد آخر، و لم يشترط فيه شرطا، جاز للفقير الذي يستحق السكنى أن يسكن في الحجر، و يسكن معه عائلته و أولاده، و جاز له أن

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٢١٩

يسكن معهم في أكثر من حجره مع حاجته الى ذلك، و لا يجوز لأحد منعه أو مزاحمته في ذلك إذا سبق اليه، و يتبع ذلك من ساحة الرباط و مرافقه ما يتوقف عليه انتفاع الفقير بحقه، كموضع الطبخ، و موضع غسل الثياب و الأواني، و موضع النوم في ليالي الصيف و ما يشبه ذلك.

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٢٢٠

**الفصل الثامن في المياه و الكلاء****(المسألة ١٢٠):**

يراد بالمياه هنا المياه التي حكم الشارع فيها بالإباحة الأصلية، كمياه البحار و مياه الشطوط العامة و الأنهار الكبيرة، كشط العرب و دجلة و الفرات و النيل و روافدها و فروعها، و مياه العيون التي تتفجر بأنفسها في الجبال و في الأرض الموات، و مياه السيول التي تنحدر من ذوبان الثلوج، أو تجتمع في الأودية و الوهاد من نزول الأمطار و نحو ذلك، فالناس في هذه المياه شركاء متساوون في الحقوق و إذا حاز أحد الناس منها شيئا ملكه بالحيازة، سواء حازه بآنية أم بدالية أم بناعور أم بنهر أو قناة شقها أم بحوض أم بمكيئة أم بوسيلة غيرهما من وسائل الري الحديثة.

و من المياه المباحة أيضا: الأنهار الصغيرة التي تتكون بأنفسها في الأرض الموات من سرعة جريان الماء المباح المندفع بقوة من الأنهار الكبيرة، أو العيون الجارية أو المياه المنحدرة من أعالي الجبال فتشق لها مجارى في الأرض، و لم يحياها احد و لم يملكها مالك، فيكون ماؤها من المشتركات العامة بين الناس.

**(المسألة ١٢١):**

إذا حفر رجل له عينا في أرض ميته أو في جبل فأحيا العين و أجرى ماءها

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٢٢١

كانت العين و الماء الجارى منها ملكا خاصا له، و لم يجز لغيره أن يتصرف فى العين أو فى الماء إلا بإذن من المالك، و كذلك إذا حفر فى الأرض الميتة بئرا فأحياها و أجرى ماءها، و إذا شق فى الأرض الميتة قناة أو حفر نهرا فأحياها و أجرى الماء فيهما من العين أو البئر اللتين احياهما فالعين و البئر و القناة و النهر جميعا أملاك خاصة له بالاحياء، و الماء ملك له بالحيازة، و لا حق لغيره، و قد سبق ذكر جميع هذا مفصلا.

### (المسألة ١٢٢):

إذا حفر الإنسان نهرا أو شق له قناة فى أرض مملوكة له بالشراء أو بغيره، أو أحياى النهر أو القناة فى أرض موات كما تقدم ذكره، ثم أجرى فى نهريه أو قناته الماء من بعض الشطوط العامة التى مر ذكرها أو من بعض العيون أو الآبار التابعة المباحة لجميع الناس، ملك ما يدخل فى النهر أو القناة من الماء بالحيازة و كان الجميع ملكا له، و ان كان الماء صباحا للجميع فى أصله، فلا يجوز لأحد التصرف فيه الا بإذنه.

### (المسألة ١٢٣):

إذا كان نهر مملوكا لشخصين، أو لأشخاص متعددين، على نحو الاشتراك فيه فى ما بينهم، و مثال ذلك أن يتفقوا فيشقوا النهر فى أرض يملكونها جميعا على نحو الاشتراك، أو يشتركوا فى إحياء النهر فى أرض ميتة، فيكون النهر فى الصورتين مملوكا لهم جميعا، على السواء أو على تفاوت ما بينهم فى الحصص منه، و سيأتى بيان الميزان فى ذلك.

فإذا ملكوا النهر كذلك ثم أجرى فيه الماء من الشطوط العامة المباحة

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٢٢٢

لجميع، أو من العيون أو الآبار المباحة كان الماء الجارى فى النهر مملوكا للشركاء فيه جميعا، و ملك كل فرد منهم من الماء الجارى فيه بمقدار حصته التى يملكها من النهر نفسه، فإذا كان النهر مملوكا لشخصين بالمناصفة ما بينهما فالماء الجارى فى النهر مملوك بينهما بالمناصفة أيضا، و إذا كان الشركاء فى النهر ثلاثة و النهر بينهم بالمساواة فالماء بينهم مملوك بالمثلثة، و هكذا.

و إذا تفاوتوا فى مقادير الحصص فكان أحدهم يملك نصف النهر مثلا فله نصف ما يجرى فيه من الماء، و كان الثانى يملك ثلث النهر فله ثلث الماء، و يكون للشريك الثالث سدس النهر و يملك سدس الماء فقط.

و إذا اختلف الشركاء فى مقادير حصصهم كما ذكرنا فى الصورة الأخيرة، فلا يجوز لأحدهم أن يتصرف فى أكثر من حصته من الماء، فإذا احتاج فى سقى مزرعته أو بستانه أو ضيعته الى أكثر من حصته من الماء وجب عليه أن يستأذن شريكه فى أخذ الزائد، أو يدفع إليهما عوض ما يأخذه من نصيبهما فى سقايه ضيعته و مزرعته من الماء.

### (المسألة ١٢٤):

إذا كان الشركاء فى النهر قد ملكوه بإحيائه من الأرض الموات، فإنما يحصل التفاوت بينهم فى مقادير الحصص منه إذا هم اختلفوا فى العمل فيه، فكان مقدار عمل أحدهم فى تعميره و إحيائه أكثر من صاحبه أو أقل منه، فإذا هم تساوا فى العمل تساوا فى الحصص التى يملكونها من النهر، و إذا كان عمل أحدهم فى إحيائه ضعف الثانى كان للاول ضعف حصه الثانى من النهر نفسه، و

هكذا، وكذلك إذا هم اقتسموه بحسب النفقة، فإذا تساوا في مقدار ما أنفقوا في تعميم النهر

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٢٢٣

تساوت حصصهم منه، وإذا أنفق أحدهم نصف نفقة الثاني أو ثلثها أو ربعها ملك من الحصص في النهر بتلك النسبة، ومثله ما إذا عمل بعضهم وأنفق بعضهم، ويرجع في تعيين المقادير من العمل أو من النفقة أو من العمل إلى أهل الخبرة.

### (المسألة ١٢٥):

إذا كان الماء الجارى في النهر مشتركاً بين مالكين أو أكثر كما ذكرنا في المسائل السابقة جرى فيه حكم الأموال المملوكة المشتركة، فلا يجوز لأحد الشركاء أن يتصرف في الماء ولا في بعضه إلا بإذن جميع شركائه فيه، ولا يكفي أن يستأذن من بعضهم، فإذا أباح كل شريك منهم لكل واحد من شركائه أن يتصرف في الماء المملوك لهم بما يريد فلا ريب في الجواز، وقد يتسالمون جميعاً فيقتسمون الماء بينهم بالتناوب، فيخصصون لكل واحد منهم يوماً معيناً أو أياماً معيناً، أو ساعة من النهار أو ساعات منه معلومة، يتصرف فيها ذلك الشريك بجميع الماء كيف ما يشاء، وبأي مقدار يريد، ثم تكون النوبة بعده للشريك الآخر حتى يتم الدور عليهم جميعاً، ولا ضير عليهم في ذلك.

### (المسألة ١٢٦):

إذا وقع النزاع والتشاجر بين الشركاء في النهر والماء ولم يسطلحوا ولم يرضوا بالمناوبة، فلا بد من تقسيم الماء بينهم بالاجزاء، فيسدّ النهر من آخره بصخر أو حديد أو غيرهما، فلا يخرج الماء المملوك من النهر، وتوضع للماء في السدّ أنابيب متساوية في الحجم والسعة ليخرج الماء منها بمقدار واحد، وتعين بذلك الحصص المملوكة منه وتخص مقاديرها في القسمة.

فإذا كان النهر والماء مشتركين بين مالكين بالمناصفة بينهما، وضعا في السد

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٢٢٤

أنبوبين متساويين في الحجم، وكان لكل واحد من الشريكين أنبوب منهما فيجرى ماء أنبوه في ساقية يختص بها، ويتصرف بمائها حيث ما يشاء، وإذا كان الماء مشتركاً بين ثلاثة أشخاص بالتساوي جعلوا في السدة ثلاثة أنابيب متساوية في السعة، واختص كل شريك بواحد من الأنابيب وصنعوا كما تقدم، وهكذا إذا كان الشركاء أكثر من ثلاثة وكانوا متساوين في الحصص، فيجعل في السدّ بعدد الشركاء أنابيب متساوية ويكون لكل واحد منهم أنبوب يختص بمائه.

وإذا كان الشركاء مختلفين في مقادير حصصهم التي يملكونها من الماء بسبب اختلاف مقادير حصصهم من النهر المملوك وضعوا في السدة أنابيب متساوية الحجم بمقدار أقلهم حصصاً وبعدد مجموع حصصهم فإذا كان الشركاء ثلاثة كما ذكرنا في المثال المتقدم وكان أحدهم يملك النصف من الماء، والثاني يملك الثلث منه، والثالث يملك الباقي وهو السدس، جعلوا في سدة النهر ستة أنابيب متساوية السعة والحجم، فكان لمالك النصف ثلاثة أنابيب منها، يتصرف بالماء الذي تخرجه هذه الأنابيب من النهر كيف ما يشاء، وكان لمالك الثلث أنبوبان يفعل بمائهما بما يريد، ولصاحب السدس أنبوب واحد يصرف ماءه في ساقية خاصة إذا شاء فيسقى به مزرعته أو أرضه أو يتصرف فيه بوجه آخر.

### (المسألة ١٢٧):

و يتطور الزمان و تتطور الوسائل الحديثة معه لتقسيم الماء بالوزن و الكيل و تجعل له الموازين الدقيقة لضبط المقادير و الأعداد و تحديد ما يراد منه من الحصّة أو الحصص، فيكون الرجوع إليها أيسر و أسهل، و الاعتماد عليها في التقسيم و تعيين مقادير الحقوق أكثر ضبطاً و أوفر دقة، و أخرى في براءة الذمم بين الشركاء.

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٢٢٥

### (المسألة ١٢٨):

يجوز للشركاء في ماء النهر أن يقتسموا الماء بينهم بالمهاياة و المناوبة كما ذكرنا في المسألة المائة و الخامسة و العشرين، فإذا كانت حصصهم في الماء متساوية قسموه بينهم بالساعات إذا شأوا أو بالأيام المتساوية، فيكون جميع ماء النهر لأحدهم خمسة أيام مثلاً يتصرف فيه كما يريد، ثم تنتقل النوبة بعده الى الشريك الثاني فيتصرف في جميع ماء النهر خمسة أيام أيضاً كما يريد، ثم تكون للثالث، و هكذا حتى يتم الدور بينهم جميعاً على السواء، ثم يستأنف عليهم من جديد.

و إذا كانت حصص الشركاء في ماء النهر مختلفة في مقاديرها كما في المثال الذي تقدم ذكره قسموا الماء بينهم بالمناوبة كذلك حسب ما يقتضيه اختلاف حصصهم، فيكون جميع ماء النهر لشريك الأول الذي يملك النصف ثلاثة أيام يتصرف فيه، ثم يكون بعده للشريك الثاني الذي يملك الثلث فيتصرف في جميع ماء النهر مدة يومين، ثم تنتقل النوبة للثالث و هو الذي يملك السدس فيتصرف في جميع ماء النهر يوماً واحداً.

### (المسألة ١٢٩):

القسمه بالمناوبه و المهاباه بين الشركاء متقومه بالتراضى و المسالمه ما بينهم، و لذلك فلا تكون قسمه إجبار و لا تكون لازمه، و معنى ذلك ان الشريك لا يجبر عليها إذا امتنع عن قبولها من شريكه، و يجوز للشركاء فسخ هذه القسمه بعد النوبه الأولى أو الثانية، و متى ما أرادوا. و يجوز للشركاء ان يقتسموا الماء بينهم بالاجزاء على النهج الذى أوضحناه فى المسألة المائة و السادسة و العشرين و ما كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٢٢٦

بعدها، و القسمه بالاجزاء كذلك قسمه إجبار، فإذا طلبها بعض الشركاء و جبت على شركائه الآخرين اجابته، و إذا امتنع بعضهم عن قبولها أجب الممتنع، و إذا وقعت القسمه بينهم على الوجه المذكور كانت لازمه لا يجوز لأحد منهم فسخها.

### (المسألة ١٣٠):

إذا اقتسم الشركاء الماء المشترك بينهم بالمهاياة جاز لكل واحد من الشركاء ان يفسخ القسمه متى أراد، فإذا أراد أحد الشركاء فسخ القسمه، بعد ان استوفى نوبته من القسمه و قبل أن يستوفى شركاؤه الآخرون نصيبهم منها جاز له ذلك، و إذا فسخ القسمه ضمن لشركائه حصصهم من الماء الذى استوفاه فى نوبته، فإن أمكن العلم بمقدار ما يستحقونه من الحصص فى نوبته ضمنه، و وجب أن يدفع لكل واحد منهم مثل حصته التى استوفاه، و إذا تعذر العلم بذلك ضمنه لهم بالقيمه، و يرجع الى الصلح فى ذلك.

**(المسألة ١٣١):**

المياه المباحة الأصلية كما قلنا في أول هذا الفصل مشتركة بين جميع الناس على السواء، ولا فرق بين المسلمين وغيرهم في ذلك، فإذا اتفق وجود جماعة من أصحاب الاملاك والمزارع على بعض هذه الموارد المباحة ليسقوا أملاكهم ومزارعهم منه كان لهم الحق في ذلك، فإذا كان المورد الذي اجتمعوا حوله وافيا بحاجة الجميع في أي وقت أرادوا، ومثال ذلك: أن تكون أملاكهم ومزارعهم حول نهر من الأنهار الكبيرة التي تكفيهم لذلك متى شاؤوا، فالنتيجة واضحة لا ريب فيها، فيصح لكل فرد منهم أن يستوفي حقه من الماء تاما متى أراد، فإن المفروض انه باستيفاء حقه لا يمنع ولا يزاحم حقوق الآخرين ولا يضعف

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٢٢٧

حصصهم من الماء.

**(المسألة ١٣٢):**

لا يحق لأحد من الناس في الصورة المتقدمة أن يشق له نهرا كبيرا في أرض يملكها أو في أرض ميته فيتملك به ذلك الماء المباح كله، أو يستولي به على أكثره بحيث لا يكون الباقي من الماء وافيا بحاجة الآخرين. ولا يمنع الرجل من ان يشق لنفسه نهرا يملك فيه بعض الماء إذا كان لا يمنع حقوق الباقيين ولا حق بعضهم ولا يوجب له قلة في الماء.

**(المسألة ١٣٣):**

إذا كان الماء المباح الذي اجتمع عليه أصحاب الأملاك والمزارع لا يكفي لسقاية أملاكهم ومزارعهم دفعة واحدة، ومثال ذلك: أن تكون الأملاك والمزارع المذكورة حول غدير في البادية يجتمع فيه ماء المطر: أو واد من أوديتها ينحدر اليه ماء السيل، أو حول عين نابعة في الأرض الميتة، فإذا قسم أصحاب الأملاك الماء الموجود عليهم، لم يف بحاجتهم مجتمعين، ووقع النزاع والتخاصم بينهم في من يتقدم أو يتأخر منهم في السقاية.

فإن علم من هو الأسبق في إحياء ملكه أو مزرعته قبل الآخرين من أصحابه قدم الأسبق، فيسقى من ذلك الماء قبل غيره، ثم يقدم السابق في الاحياء من بعد الأول، وهكذا حتى تتم سقايتهم أو ينتهي الماء الموجود.

و إذا لم يعلم السابق من اللاحق في إحياء لملكه، قدم الأعلى في السقاية من الماء، والمراد بالأعلى من يكون ملكه أو مزرعته أقرب الى أول الماء المباح الموجود، فيسقى ملكه أولا فإن كان نخلا حبس له الماء في أرضه الى أن يبلغ في

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٢٢٨

ارتفاعه الى الكعب، والكعب هو المفصل ما بين الساق والقدم، وان كان شجرا حبس له الماء حتى يبلغ الى القدم، وان كان زراعا حبس الماء لسقايته حتى يبلغ الى الشراك، فإذا استوفى من هو أقرب الى أول الماء حقه من السقاية بذلك، أرسل الماء من بعده الى من يليه فسقى كما تقدم، ثم أرسل الماء الى من بعده، وهكذا حتى تتم السقاية للجميع أو ينتهي الماء الموجود كله.

**(المسألة ١٣٤):**

إذا وجد جماعة من الناس على ماء مباح، فشق كل واحد منهم له نهرا في ملكه الخاص به، أو في أرض ميتة، أمكن لهم أن يجروا الماء في أنهارهم التي شقوها من ذلك الماء المباح الذي اجتمعوا عليه، و يملك كل واحد منهم الماء الذي أجراه في نهريه و قد تقدم بيان هذا.

فان كان الماء المباح الموجود لديهم يكفي لحاجتهم جميعا لكثرتهم فيما لا الأنهار كلها في زمان واحد، و لا يمنع بعضهم بعضا و لا ينقص حقه، اشتركوا في الحق على السواء و فعلوا بالماء ما أرادوا.

و ان كان الماء المباح الموجود لديهم لا- يفي بحاجتهم جميعا في وقت واحد، و وقع التخاصم بينهم في من يتقدم أو يتأخر في الاستحقاق، جرى فيه نظير الحكم الذي ذكرناه في سقاية الأملاك، فيقدم منهم من علم أنه أسبق في إحياء نهريه من غيره فيجرى الماء في نهريه قبل الآخرين، ثم يكون الحق للسابق في الأحياء من بعد الأول: و هكذا.

و ان لم يعلم السابق منهم قدام في الحق من يكون نهريه الذي أحياه أقرب الى أول الماء المباح، فيجرى الماء في نهريه، ثم يكون الحق من بعده لمن يليه، و هكذا

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٢٢٩

على الترتيب كما تقدم.

### (المسألة ١٣٥):

إذا كان النهر المملوك مشتركا بين جماعة متعددين، و احتاج الى تنقيه من رواسب الرمل و الطين المجتمعه فيه، أو من النباتات التي تخرج في قاعه، و تعيق جريان الماء فيه، أو احتاج الى مزيد من الحفر أو التوسعة، أو الى إصلاح بعض الخروق و الخلل فيه أو في جوانبه، فللمسألة صور لا بد من ملاحظتها لتطبيق أحكامها.

(الصورة الأولى): أن يكون الشركاء في النهر كلهم كاملين رشيدين و يتفقوا في ما بينهم على أن يقوموا بما يحتاج اليه النهر من إصلاح و تنقيه، فإذا أرادوا القيام بالأمر في هذه الصورة فعليهم أن يقتسموا العمل في النهر أو يقتسموا النفقة عليه بنسبة ما يملكه كل فرد منهم من الحصه في النهر، فعلى مالك نصف النهر أن يقوم بنصف العمل فيه، أو يقوم بدفع نصف نفقاته، فيستأجر بها من يقوم بالعمل، و على مالك ثلث النهر أو ربه أو ثمنه أو عشرة مثلا أن يقوم بنسبة حصته المذكورة من النهر فيتولى مقدارها من العمل، أو يدفع مقدارها من النفقة.

و كذلك الحكم إذا الزمتهم الدولة بأن يقوموا بتنقيه النهر و إصلاحه، فعليهم أن يتولوا القيام بالأمر بنسبة ما يملكه الفرد منهم من الحصه في النهر، فيعمل في إصلاحه بنفسه أو يدفع من النفقة بذلك المقدار و هذه هي الصورة الثانية. بل و كذلك إذا ألزم الحاكم الشرعي بذلك، كما إذا كان النهر مشتركا بين ملاك قاصرين و كانت مصلحتهم تحتم تعمير النهر و إصلاحه، فيجب على الأولياء الشرعيين للقاصرين أن يقوموا بما تقتضيه المصلحه، فيدفعوا نفقة العمل و الإصلاح من أموال

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٢٣٠

القاصرين أنفسهم، فإذا لم يفعل الأولياء ذلك ألزمهم الحاكم الشرعي به، و اقتسموه بحسب الحصص كما تقدم، و هذه هي الصورة الثالثة.

### (المسألة ١٣٦):

الصورة الرابعة أن يختلف الشركاء في النهر في ما بينهم، و هم جميعا كاملون رشيدون، فيعزم بعضهم على أن يقوم بإصلاح النهر المشترك و تنقيته، و يترك بعضهم فلا- يقوم بشيء، و لا يجبر الممتنعون من الشركاء على الاشتراك في العمل أو في النفقة، و إذا قامت الجماعة الأولى بإصلاح النهر أو بالإتفاق عليه أو بشيء منهما، فلا يحق لهؤلاء أن يطالبوا شركاءهم الممتنعين بمقدار نصيبهم من المئونة إلا إذا كان الممتنعون قد طلبوا من شركائهم العمل في النهر و تعهدوا لهم ببذل ما ينوبهم من النفقة، فيجوز لهم المطالبة بها بعد هذا الطلب و هذا التعهد.

### (المسألة ١٣٧):

(الصورة الخامسة) أن يكون النهر مشتركاً بين فريقين من الملا-ك، فبعض الشركاء فيه قاصرون غير رشيدين، و لذلك فلا- يصح التصرف في حصصهم الا من أوليائهم الشرعيين، و بعض الشركاء في النهر كاملون يصح لهم التصرف، و لكنهم يعجزون عن القيام بإصلاح النهر إلا بمعونة شركائهم القاصرين لضعفهم في المال أو لسبب آخر. فإذا كانت للشركاء القاصرين مصلحة تقتضى إصلاح النهر المشترك و جب على أوليائهم الشرعيين ان يبذلوا حصص القاصرين من مئونة إصلاح النهر ليتمكن شركاؤهم من القيام بالعمل و يتم الإصلاح المطلوب، و الحصص التي يبذلها الأولياء من أموال القاصرين أنفسهم، و إذا لم تكن للقاصرين مصلحة في إصلاح كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٢٣١

النهر لم يجب على الأولياء البذل.

### (المسألة ١٣٨):

إذا أذن مالك النهر لغيره أن يغرس لنفسه على حافة النهر نخيلاً أو شجراً فغرس الشخص المأذون له ذلك، فلا يجوز لمالك النهر بعد ثبات الغرس ان يحول النهر الى موضع لا- يصل منه الماء الى النخيل أو الشجر المغروس باذنه، و كذلك الحكم إذا أذن له فنصب رحي في مجرى النهر لطحن الحبوب، فليس لمالك النهر أن يحوله فلا- ينتفع المأذون له برحاه، و يجوز له تحويل النهر إذا أذن له صاحب الغرس و صاحب الرحي بتحويله.

### (المسألة ١٣٩):

النبات يتبع الأرض التي تنبتة في الحكم، فإذا كانت الأرض مملوكة لأحد من الناس كان النبات الذي تخرجه مملوكاً لصاحب الأرض، سواء كان مما تخرجه الأرض بنفسها أم خرج فيها بزرع زارع أو غرس غارس، و سواء كان مما يأكله الناس أو الأنعام أم كان مما لا يؤكل، فلا يجوز لأحد أن يتصرف فيه الا بإذن مالك الأرض، و إذا وضع يده عليه أو تصرف فيه بغير رضا مالكة كان غاصباً اثماً في فعله.

و إذا كانت الأرض مواتاً غير مملوكة لمالك كان النبات الذي تخرجه بحكمها، فهو من المباحات الأصلية فتشترك فيه الناس عامة، و إذا سبق إليه أحد من الناس فحازه لنفسه ملكه بالحيازة، و كان مختصاً به، الا أن يحدث ما يوجب الاشتراك في الملكية، و لا تختص هذه الاحكام بالكلاء و ما تأكله الأنعام و الدواب و الحيوان بل تشمل العقاقير و الأدوية و الزهور و ما يأكله الإنسان من النباتات، و ما

ينتفع به في مأكولاته و مشروباته من التوابل و الأزره و المطيبات و المشهيات، و ما ينتفع به  
كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٢٣٢  
في غير ذلك كالحطب و الخشب و القصب و البردى و غيرها.

### (المسألة ١٤٠):

ذكرنا في المسألة التاسعة عشرة ان المسلم إذا سبق الى قطعة من الأرض الميته فوضع يده و استولى عليها لينتفع بما فيها من كلاء و نبات أو ماء عذب أو حطب أو قصب أو نحو ذلك من المباحات العامة الموجودة في الأرض كان هذا السابق أولى بتلك القطعة التي استولى عليها و بمنافعها ما دامت يده مستولية عليها، و ان لم يحى الأرض و لم يحجرها، فلا يجوز لأحد غيره من الناس أن يضع يده على تلك الأرض، و لا على كلائها و نباتها و منافعها إلا باذنه، و كذلك إذا سبق إلى الأرض الميته كافر ذمي أو معاهد ممن تكون يده محترمة في شريعة الإسلام لذمته أو معاهدته.

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٢٣٣

### الفصل التاسع في المعادن

### (المسألة ١٤١):

المعادن بقاع مخصوصه من الأرض تكون أجزاء الأرض فيها ذات خصوصيات مرغوبة عند أفراد الإنسان، و هو يطلبها لتلك الخصوصيات و لكثرة افادته منها، و قد يكون بعض تلك البقاع للخصوصيات الموجودة فيها سببا لتحويل المياه و الأبخرة و شبهها إذا اجتمعت فيها الى مواد ذات قيمة، بل و الى ذات ثروة كبيرة يتنافس عليها الناس، كالنفط و الكبريت، و القار و الملح و الزيت و الزرنيخ. و كالذهب و الفضة و النحاس و الحديد و الرصاص، و كالزمرد و الزبرجد و الفيروزج و العقيق و الياقوت، و أمثال ذلك من المعادن النفيسة و غير النفيسة، و المألوفة و غير مألوفة بين الناس، و قد تعرضنا لذكر المعادن و الأحجار الكريمة في كتاب الخمس من هذه الرسالة و في مبحث ما لا يصح السجود عليه من كتاب الصلاة.

### (المسألة ١٤٢):

يقول جماعة من الفقهاء (قدس الله أرواحهم): تنقسم المعادن الى نوعين النوع الأول المعادن الظاهرة على وجه الأرض، كالملح و الكحل و القار و الموميا و هذا النوع كسائر المباحات الأصلية يملك بالأخذ و الحيازة، فإذا أخذ الإنسان كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٢٣٤  
منه شيئا ملك ما أخذه و بقى الباقي الذي لم يأخذه من المعدن مشتركا بين عموم الناس، و النوع الثانى المعادن الباطنة فى الأرض، و هذا النوع انما يملك بالتعمير و الاحياء.

و الظاهر أن هؤلاء الأجلة (تغمدهم الله برضوانه) يريدون من النوع الأول:

المعادن التي تكون جاهزة بنفسها، فيمكن للرجل ان ينتفع بها بالفعل، سواء كانت ظاهرة على وجه الأرض أم كانت بحكم الظاهرة، و



هى التى يستولى عليها الإنسان بعد حفر يسير فى الأرض، كمعادن الجص و النورة و الموميا و الكبريت و الفيروزج و المرمر التى تستخرج و يستولى عليها بعد ازالة الرمل و التراب من وجه الأرض. و الحكم فى هذه المعادن الجاهزة بنفسها كما أفاده هؤلاء الأجلة (رضى الله عنهم) فهى مما يملكه الإنسان بالحيازة، فإذا أخذ منهما شيئاً كثيراً أو قليلاً ملكه سواء أخذه من ظاهر الأرض أم استولى عليه بعد الحفر كما قلنا و لا ينافى ذلك أن بعض هذا النوع يحتاج إلى الإحراق كالجص و النورة، و بعضه يحتاج إلى نشره بالمناشير و إلى تسوية و جوهه بالآلات كالمرمر، فان هذا المقدار من العمل لا يخرجها عن حكم المباحات العامة، و لا تكون بسببه من النوع الثانى الذى لا يملك إلا بالاحياء، و يبقى الباقي الذى لم يأخذه الرجل من المعدن مباحاً لغيره من الناس، بل و له متى شاء.

### (المسألة ١٤٣):

النوع الثانى: المعادن التى لا تكون جاهزة بالفعل ليستفيد الإنسان منها فوائدها المطلوبة متى أخذها، بل تفتقر حتى تبلغ هذه الغاية إلى إجراء أعمال و تعمير و احياء كمعدن العقيق و الياقوت و الزبرجد و نحوها من الأحجار الكريمة كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٢٣٥

فهى تتوقف على حرك و تصفية حتى تصبح جواهر نافعة، و كمعدن الزيت و النفط فإنه يحتاج إلى حفر آبار و استخراج و تصفية بالآلات و أجهزة معقدة متنوعة حتى تنتج أنواع الزيت المطلوبة، و كمعادن الذهب و الفضة و النحاس و الحديد و الرصاص فإنها تفتقر إلى أعمال كثير من الوسائل فى العمارة و الاحياء. و الحكم فى هذا النوع من المعادن انها لا تكون مملوكة للإنسان إلا بالتعمير و الاحياء، و لا فرق فيها بين أن تكون ظاهرة على وجه الأرض و أن تكون مستورة فى باطنها أو فى اعماقها فتحتاج إلى تنقيب و حفر آبار و اعداد اجهزة و وسائل معقدة.

و إذا حفر الإنسان البئر و لم يحيى المعدن بالفعل لم يملكه، و كان حفره للبئر و تعيين الموضع تحجيراً يثبت به للحافر حق الأولوية من غيره، و قد سبق نظير هذا الحكم فى من حفر له بئراً فى أرض ميتة و لم ينبع ماؤها، أو حفر له فيها عينا و لم يخرج ماؤها فلا يكون ذلك إحياء للبئر أو العين و لا يملكها بذلك و يكون حفرهما تحجيراً للموضع من الأرض الميتة تثبت للمحجر به الأولوية.

### (المسألة ١٤٤):

إذا سبق إنسان إلى احد المعادن التى لا تملك إلا بالاحياء و شرع فى مقدمات إحيائه ثم تركه و أهمله، خيرته الولي العام للمسلمين بين أن يتم احياء المعدن، و أن يرفع يده عنه لمن يريد إحياءه من الناس و أجبره على أن يختار أحد الأمرين، و إذا اعتذر عن تعطيل العمل بعذر مقبول عند العقلاء أهمله ولى المسلمين مدة يزول فيها عذره فإذا انقضت المدة ألزمه بأن يختار أحد الأمرين و يتولى الحاكم الشرعى ذلك فى عصر غيبة الإمام (ع) و سبق نظير هذا الحكم فى المسألة التاسعة و الخمسين.

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٢٣٦

### (المسألة ١٤٥):

إذا أحيى إنسان قطعة من الأرض الموات فوجد فى الأرض المحيية: بعض المعادن ملك الأرض بالاحياء و ملك المعدن الذى وجده

فيها تتبع الأرض، سواء وجد المعدن ظاهرا على وجه الأرض أم عثر عليه في باطنها، و مثال ذلك: أن يشق له في الأرض نهرا أو يحفر بئرا فيجد المعدن في أثناء حفره، فيملكه لأنه جزء من أرضه، و من توابعها و إذا كان المعدن في الأعماق البعيدة عن وجه الأرض بحيث لا- يعد عرفا من اجزاء الأرض و لا من توابعها لم يملكه الرجل مع الأرض بإحيائها و من أمثلة ذلك: آبار النفط و شبهه مما يحتاج في استخراجه الى حفر كثير في الأعماق فلا يملك مثل هذا المعدن بإحياء الأرض، و انما يملك بإحياء المعدن نفسه على الوجه الذي تقدم بيانه.

#### (المسألة ١٤٦):

يجوز للإنسان أن يستأجر أجيرا لاستخراج المعدن من موضعه في الأرض بأجرة معلومة بينهما، و يجوز له أن يستأجره لإحياء المعدن إذا كان محتاجا الى الاحياء، و كان العمل المستأجر عليه معلوما بين المتعاقدين، و الأحوط أن يكون مقدارا في المدة، و لا تصح الإجارة إذا كان بدل الإجارة مجهولا، و مثال ذلك: أن يستأجر العامل يستخرج المعدن بربع ما يخرج منه أو بثلثه، و يمكن للمتعاقدين إذا فقد بعض شروط الصحة في الإجارة أو شكّا في تحقق شرط منها أن يوقعا المعاملة بينهما على وجه الصلح.

#### (المسألة ١٤٧):

لا يجوز للإنسان أن يضع يده على مقاطعة كبيرة لا يستطيع إحياءها بنفسه

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٢٣٧

من الأرض الموات ثم يقسم المقاطعة بين أفراد متعددين من عشيرته أو غيرهم ليحيى كل فرد منهم حصته و يكون الرجل الأول هو صاحب الحق و الاستيلاء على الأرض كلها، فإذا أخذ كل فرد من العشيرة حصته من الأرض و أحيائها ملكها هذا الفرد المحيى و لا حق للأول في شيء منها.

و أولى من هذا الفرض بالمنع و عدم الجواز أن يضع الأول يده على مقدار كبير من المياه المباحة أو المعادن المشتركة و يصنع فيها كما تقدم ذكره من التقسيم على أفراد العشيرة.

#### (المسألة ١٤٨):

إذا أحيى رجل أرضا ميتة ملك الأرض بالاحياء، و إذا وجد في الأرض بعض الآثار القديمة التي يعتبرها الناس ذات قيمة تاريخية أو مالية فهي ملك لمحي الأرض و يملكها بتبع الأرض المحيية، و كذلك إذا اشترى أرضا أو انتقلت إليه بأحد الأسباب الموجبة لتملكها شرعا، فإذا عثر فيها على بعض الآثار للأمم السابقة فهي ملك له لأنها من أجزاء أرضه.

#### (المسألة ١٤٩):

إذا وقف الرجل شارعا عاما من أرضه المملوكة و سبله للناس و عين للشارع أرصفة لمرور المشاة فيها و جب اتباع ما عينه الواقف، فلا يجوز المرور و الاستطراق في الأرصفة لركبان الدواب و وسائل النقل، و لا يجوز وقوف السيارات أو الدواب أو وسائل النقل الأخرى

فيها، و خصوصا إذا أوجب ذلك منعا أو مزاحمة لمرور المشاة الموقوف عليهم.

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٢٣٩

## كتاب المزارعة و المساقاة

### إشارة

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٢٤٠

كتاب المزارعة و المساقاة و تفصيل البحث في هذا الكتاب يكون في ستة فصول:

## الفصل الأول في المزارعة و شروطها

### (المسألة الأولى):

الزراعة أحد الأعمال التي تأكد استحبابها في شريعة الإسلام، و قد تعددت النصوص الواردة عن الرسول «ص» و عن الأئمة من أهل بيته الطاهرين «ع» الدالة على ذلك، و تنوعت في البحث و التأكيد عليه، ففي الحديث عن يزيد بن هارون الواسطي قال: سألت جعفر بن محمد «ع» عن الفلاحين، فقال: هم الزارعون كنوز الله في أرضه، و ما في الأعمال شيء أحب الى الله من الزراعة، و ما بعث الله نبيا الا زارعا، إلا إدريس «ع» فإنه كان خياطا و في رواية أخرى عنه، قال سمعت أبا عبد الله «ع» يقول: (الزارعون كنوز الأنام يزرعون طيبا أخرجهم الله (عز و جل) و هم يوم القيامة أحسن الناس مقاما، و أقربهم منزلة يدعون المباركين)، و عن سيابة عنه «ع» قال: سأله رجل، فقال له: جعلت فداك، أسمع قوما يقولون: أن الزراعة مكروهة، فقال له: (ازرعوا و اغرسوا فلا و الله ما عمل الناس أحل و لا أطيب منه) و عنه «ع» (أن الله عز و جل اختار لأنبيائه الحرث و الزرع كيلا يكرهوا شيئا من قطر السماء)، و بمضمونها روايات عديدة أخرى.

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٢٤١

### (المسألة الثانية):

المزارعة معاملة تكون ما بين مالك الأرض و شخص آخر يتفقان بينهما على أن يقوم الشخص بزرع الأرض لمالكها بحصة من نتاج الزراعة، و لا ريب في شرعية هذه المعاملة إذا توفرت فيها شروط الصحة و سيأتي بيانها مفصلا. و يسميها بعض اللغويين و علماء الحديث مخابرة، بملاحظة أن كل واحد من المتعاقدين في المعاملة يستحق خبرة من نتاج الزرع و الخبرة هي النصيب المعين، أو بملاحظة أن الخير اسم يطلق في اللغة على الأكار نفسه. و قد روى الصدوق في كتابه معاني الأخبار (أن النبي «ص» نهى عن المخابرة)، و هذا الخبر محمول على صورة وجود تنازع و تشاجر في المعاملة بين المتعاقدين، فلا نهى و لا كراهة في المزارعة إذا لم تؤد الى ذلك.

### (المسألة الثالثة):

المزارعة معاملة معلومة تجرى بين عامة الناس، و هي عقد من العقود يجرى بين الطرفين المتعاملين، و لذلك فهي لا تتم و لا تنفذ إلا بإيجاب و قبول بينهما و يجوز فيها أن يكون الإيجاب من مالك الأرض و يكون القبول من الزارع، و يمكن أن يقع الإيجاب من الزارع، و يقع القبول من صاحب الأرض، و يصح أن يقع الإيجاب من أحدهما بأى لفظ يكون دالا على إنشاء عقد المزارعة بينهما بحصة معينة من حاصل الزراعة، فيجوز للموجب منهما أن ينشئ العقد بصيغة الفعل الماضي، و بصيغة الفعل المضارع، و بصيغة فعل الأمر، و بالجملة الاسمية فيقول مالك الأرض للزارع: سلّمت إليك ارضى المعلومة لتزرعها حنطة مثلا و يكون لى النصف أو الثلث من الحاصل الذى ينتج من الزرع و لك الباقي منه، أو يقول له

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٢٤٢

ازارعك فى ارضى على كذا، و يذكر له القيود و الشروط، أو يقول له: ازرع لى هذه الأرض بالحصة المعينة و هكذا فى أى لفظ يكون دالا على إيجاد المعاملة المقصودة بينهما دلالة ظاهرة يعتمد عليها أهل اللسان، و أن كان ظهوره بسبب قرينه موجودة تدل على المراد، سواء وقع من مالك الأرض أم من الزارع.

و لا يتعين أن يكون إنشاء العقد بلفظ عربى، فيصح أن يقع إنشاؤه بأى لغة أخرى تكون دالة عليه فى عرف أهل ذلك اللسان، و يجوز أن يكون القبول كذلك بأى لفظ يكون دالا على رضى القابل بالمعاملة و بشروطها التى اتفق عليها الطرفان سواء وقع من الزارع أم من صاحب الأرض.

#### (المسألة الرابعة):

يجوز أن ينشأ عقد المزارعة بالمعاطة الدالة على المعاملة المقصودة، فإذا دفع المالك أرضه إلى الزارع ليزرعها له بحصة معلومة من حاصل الزراعة و قصد بدفعه الأرض إنشاء المعاملة، ثم قبض الزارع الأرض منه بقصد إنشاء القبول على الشروط المتفق عليها بينهما، صحت المعاملة و نفذت، و كانت لازمة على الأقوى و سيأتى ذكر ذلك فى موضعه، و انما تجرى المعاطة بعد أن يعين بين الطرفين ما يحتاج الى تعيينه و يشترط ما اتفقا على اشتراطه، ثم ينشأ العقد بالمعاطة مبنيا على ذلك، فتكون القيود و الشروط بذلك بحكم المذكورة فى العقد.

و يجوز أن يكون العقد مؤلفا فيكون الإيجاب باللفظ و القبول بالفعل و بالعكس و يصح أن يقدم القبول على الإيجاب على الوجه الذى أتى إيضاحه و قد سبق نظير ذلك فى بعض العقود.

#### (المسألة الخامسة):

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٢٤٣

لا ريب فى أن الأرض مملوكة لمالكها الشرعى، و يتبعها فى ذلك نماؤها و جميع ما يحصل منها من فائده و منفعة، فلا يحق للزارع أن يتصرف فى الأرض الا بإذن مالكها، و لا يستحق من نمائها و فوائدها شيئا إلا بتمليكه، و لا ريب كذلك فى أن عمل العامل الحر ملك خالص له، و لا سلطان لأحد غيره على عمله، و لا على شىء من نتاجه و فوائده الا بتمليكه.

و من أجل ذلك كانت المزارعة عقدا لا يتم إلا بإيجاب و قبول من المتعاملين و من أجل ذلك صح أن يقع الإيجاب فيها من مالك الأرض و من الزارع، و يكون القبول من الطرف الثانى منهما، فإذا قال مالك الأرض للزارع: سلّمت إليك ارضى المعلومة لتزرعها حنطة و يكون لك النصف أو الثلث مما تنتجه الأرض من حاصل هذه الزراعة، و يكون لى الباقي من حاصلها، أو قال له: زارعتك

على أن تزرع ارضى حنطة و يكون حاصل زراعة الأرض بيننا على النهج المذكور، كان مالك الأرض هو الموجب في المعاملة، و لا يتم العقد و لا ينفذ الا بقبول الزارع بعد أن يتم الإيجاب، و يجوز أن يقدم القبول قبل الإيجاب، فيقول الزارع لمالك الأرض و قبل إيجابه: رضيت بالمزاعة التي تنشئها على الشروط التي اتفقنا عليها ما بيننا و يصح العقد منهما على كلا الوجهين.

و إذا ابتداء الزارع بالإيجاب فقال لمالك الأرض: استلمت منك أرضك المعلومة لأزرعها و تكون الحصص بيني و بينك بالمنصفة مثلا في نتاج الزراعة، أو على النهج المعين الذي اتفقنا عليه فيكون الزارع هو الموجب، و لا يتم العقد و لا ينفذ الا بقبول المالك بعد هذا لإيجاب، و يصح للمالك أن يوقع القبول سابقا على الإيجاب، فيقول للزارع قبل إيجابه رضيت بمزارعتك التي تنشئها، على كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٢٤٤

الوجه و القيود التي اتفقنا عليها و الشروط التي اردناها.

### (المسألة السادسة):

يشترط في صحة عقد المزارعة أن يكون صاحب الأرض بالغا، و عاقلا و مختارا في فعله، فلا يصح عقده إذا كان صبيا غير بالغ أو كان مجنونا، أو كان مكرها أو مقسورا على الفعل، و أن يكون قاصدا لما ينشئه، فلا يصح عقده إذا كان سكران أو غاضبا غضبا يسلبه القصد لما يقول، أو كان هازئا أو هازلا غير جاد في قوله و فعله، و أن يكون رشيدا غير محجور عليه لسفه، سواء كان سفهه موجبا للحجر عليه في ماله خاصة أم في جميع تصرفاته، و قد ذكرنا تفصيل هذا في كتاب الحجر، و أن يكون غير محجور عليه في ماله لفلس، و أن يكون مالكا للتصرف في ماله من الجهات الأخرى، فلا يصح عقده إذا كان غير نافذ التصرف فيه لبعض الموانع منه.

و مثال ذلك: ما إذا كانت منفعة الأرض مملوكة لغيره بإجاره و شبهها، أو كانت الأرض مرهونة عند غيره على دين لذلك الغير، أو كانت قد تعلق بها حق آخر يمنع المالك من التصرف فيها أو في منفعتها.

و يشترط في صحة العقد كذلك أن يكون الزارع جامعا للشرائط المذكورة كلها على النحو الذي ذكرناه في صاحب الأرض، نعم، لا يضر في صحة المزارعة أن يكون الزارع مفلسا، إذا كانت مزارعته لا تستلزم تصرفا في أمواله الموجودة لديه و التي قد تعلق الحجر بها لحقوق الغرماء.

### (المسألة السابعة):

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٢٤٥

يشترط في صحة عقد المزارعة أن يجعل في العقد جميع ما يحصل من زراعة الأرض مشاعا بين المتعاقدين، فلا يصح العقد إذا جعل نماء الزراعة كله لأحد الطرفين دون الآخر، و لا يصح إذا اشترط أن يكون لأحد المتعاقدين مقدار معين من الحاصل يختص به، فيشترط صاحب الأرض على الزارع أو يشترط الزارع على صاحب الأرض أن تكون له عشرة أمان من الحنطة الحاصلة من الزراعة يختص بها دون صاحبه، و لا يعلم بأن ما يحصل من نتاج الزرع يفضل عن ذلك المقدار أم لا، فيبطل العقد في هذه الصورة، و يبطل أيضا إذا جعل الباقي من الحاصل إذا اتفق وجوده خاصا بالثاني منهما أو جعل مشتركا بين الطرفين فيكون العقد في جميع هذه الصور، و تلاحظ المسألة الخامسة و العشرون الآتية.

و لا يصح العقد إذا اقتسما الحاصل من الزراعة بينهما بحسب الزمان فاشترط مثلا أن يكون ما تنتجه الزراعة في أول الوقت يختص بأحد هما، و ما تنتجه في آخر الزمان يكون للثاني، أو اقتسما النتاج بحسب الأمكنة من الأرض فما تنتجه القطعة الأولى المعينة من

الأرض يكون لأحد هما و ما تنتجه القطعة الثانية يختص بالآخر.

و لا يصح العقد إذا اقتسما الحاصل بحسب النوع الذى تنتجه الزراعة، فما تنتجه الزراعة من الحنطة مثلا يكون مملوكا لأحدهما، و ما تنتجه من بقية أنواع الحبوب أو المخضرات يكون مملوكا للثاني، فيبطل عقد المزارعة فى جميع هذه الفروض، و تصح المعاملة فيها إذا أنشئت على نحو المصالحة عليها بين الطرفين.

### (المسألة الثامنة):

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٢٤٦

يشترط فى صحة عقد المزارعة زائدا على الشروط المتقدم ذكرها: أن تجعل فى العقد لكل واحد من المالك و الزارع حصة معلومة المقدار من مجموع حاصل الزراعة، النصف منه أو الثلث أو الربع أو الخمس أو غير ذلك من الكسور، حسب ما يتفق عليه المتعاملان، سواء تساوت الحصتان المجعولتان لهما فى المقدار أم تفاوتتا، فيكون المجموع بينهما حصتين على المناصفة أو على المثالته، فأحدهما ثلث الحاصل و للآخر ثلثاه، أو على غير ذلك، فأحدهما ربع النتاج و للثاني ثلاثة أرباعه، و هكذا. ففى صحيحة الحلبي عن أبى عبد الله «ع» قال: (لا تقبل الأرض بحنطة مسماة، و لكن بالنصف و الثلث و الربع و الخمس لا بأس به)، و قال «ع»: (لا- بأس بالمزارعة بالثلث و الربع و الخمس)، و فى صحيحة أبى الربيع الشامى عنه «ع»، انه سئل عن الرجل يزرع أرض رجل آخر، فيشترط عليه ثلثا للبذر و ثلثا للبقرة فقال «ع»: (لا ينبغى أن يسمى بذرا و لا بقرا، و لكن يقول لصاحب الأرض: ازرع فى أرضك و لك منها كذا و كذا، نصف أو ثلث أو ما كان من شرط و لا يسم بذرا و لا بقرا، فإنما يحرم الكلام)، و بمضمونها أدلة معتبرة اخرى.

فلا يصح العقد إذا لم يعين مقدار الحصة كذلك، فقال له مثلا: زارعتك على أن تكون لك حصة من الحاصل نتفق على تقديرها فى ما بعد، أو على أى مقدار تريده أو على ما يعينه لك فلان.

### (المسألة التاسعة):

إذا ذكر المتعاقدان للمزارعة بينهما مدة و جب عليهما أن يعينا للمدة أمدا محدودا بالأشهر أو السنين، فيقول الموجب من الطرفين لصاحبه: أسلمت إليك

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٢٤٧

هذه الأرض لتزرعها لى مدة ثلاث سنين مثلا أو أربع، على أن يكون لى الثلث من الحاصل الذى تخرجه الزراعة كل سنة من هذه المدة و لك الثلثان منه، و يقول الآخر: قبلت المزارعة فى هذه المدة المعينة على الشرط الذى ذكرت.

و إذا ذكرا للمزارعة مدة و لم يجعلها لها أجلا مسمى بطل العقد بينهما و مثال ذلك أن يقول الموجب لصاحبه: سلمت إليك الأرض لتزرعها مدة من الزمان، فيكون لى الثلث من ناتج الزراعة و لك الباقي منه، فيبطل العقد لعدم التعيين، و إذا ذكر للمزارعة مدة و عيناها لزم أن يكون الأجل المعين بمقدار يحصل فيه الزرع، و يتم إدراكه بحسب العادة المتعارفة لذلك الزرع، فلا يصح العقد إذا كان الأجل أقل من ذلك.

و يكفى فى صحة العقد أن تعين المدة فيه على وجه الإجمال، فإذا قال المالك لصاحبه أسلمت إليك الأرض لتزرعها حنطة فى هذا العام، و يكون لى الثلث من حاصل الزرع و لك الثلثان صح العقد، و تكون المدة من أول الوقت المتعارف لابتداء زراعة الحنطة فى

أثناء العام الى حين إدراكها، وكذلك إذا عين مبدءاً الشروع في الزرع فقال له: أسلمت الأرض إليك لترزعه حنطة من أول شهر كذا، فيصح العقد ويحمل الآخر على الوقت الذي يتم فيه ادراك الزرع بحسب العادة، و ترتفع بذلك الجهالة.

### (المسألة العاشرة):

يشترط في صحة المزارعة أن تكون الأرض التي تقع عليها المعاملة قابلة للزراعة المقصودة، فلا يصح العقد إذا كانت الأرض غير صالحة لذلك مطلقاً و مثال ذلك: أن تكون الأرض سبخة مالحة يمكن علاجها و الإنبات فيها، أو يكون كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٢٤٨

وجهاها مكسوا بالصخور و الصلدة و الحجارة الملساء، فلا تثبت فيها الجذور و لا- تنمو فيها البذور، أو تكون مغمورة بالمياه، فلا يستطيع تجفيفها ليقوم فيها زرع أو يثمر فيها نبت، أو تكون قد استولت عليها الرمال الكثيفة الناعمة و تراكت على وجهها فلا يقدر على إزالتها، أو تكون بعيدة عن منابع الماء و موارده، و عن مساقط الغيث و القطر فلا تمكن سقايتها، و لذلك فلا يثبت فيها زرع و لا ينمو فيها عود.

و تصح المزارعة على الأرض إذا أمكن الزرع فيها بالعلاج و الإصلاح فكان ما لك الأرض قادرا على إصلاحها و تسليمها بعد الإصلاح للزراع قابلة للزرع و الإنبات، أو كان الزارع نفسه قادرا على أن يصلح الأرض حتى تصبح قابلة لذلك و لو باستخدام الآلات و الوسائل الحديثة المعدة لمثل ذلك، و لا- ريب في أن ذلك يتبع الشرط بينهما، فإذا شرط مالك الأرض على العامل أن يقوم بإصلاح الأرض و كان العامل قادرا على القيام به، أو شرطه العامل على مالك الأرض، و جب على المشروط عليه أن يفى بالشرط، و صحت به المعاملة، و ان احتاج الإصلاح إلى مدة طويلة، سنة أو سنتين أو أكثر، مع ذكر ذلك في العقد، و تلاحظ المسألة التاسعة و الستون.

### (المسألة (١١)):

إذا اتفق المتزارعان بينهما على ارادة نوع خاص من الزرع في الأرض: حنطة أو شعير أو غيرهما من أنواع المزروعات و قصدها معا في نفسيهما حين إجراء المعاملة، تعين ذلك النوع في المعاملة الجارية بينهما، و وجب على الزارع و مالك الأرض اتباعه و الوفاء به، و كفى ذلك عن الاشتراط الصريح في العقد، و يكفي أيضا كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٢٤٩

عن الاشتراط الصريح في العقد أن يكون ذلك النوع الواحد من الزرع هو المتعارف بين عامة الناس في ذلك البلد لمثل هذه الأرض و من ذلك العامل، و هو الذي ينصرف إليه الإطلاق بينهم، فيتعين الإتيان بذلك النوع، و يكون الانصراف اليه كالشرط الصريح في العقد.

و إذا كانت الأرض صالحة لعدة أنواع من الزرع فيها، و علم من القرائن الموجودة: أن مالك الأرض و زارعها كليهما قد قصدا في نفسيهما التعميم لجميع الأنواع التي تمكن زراعتها في الأرض، صح العقد، و كان العامل مخيرا في الزراعة بين جميع الأنواع المقصودة لهما، فأى الأنواع منها أتى به كان وفاء بالعقد، و إذا كانت الأرض قابلة لعدة أنواع من الزرع فيها، و لم يقصد المالك و الزارع العموم لتلك الأنواع، و لم يتفقا على ارادة نوع معين منها، و لم ينصرف الإطلاق عند العقلاء من الناس في البلد الى نوع مخصوص من الزرع فيها، و جب على المتعاقدين أن يعينا النوع الذي يريدان في المعاملة بينهما من أنواع الزرع، و إذا هما لم يعينا نوعا

خاصا منها بطل العقد.

### (المسألة ١٢):

المزارعة كما قلنا أكثر من مرة معاملة تتضمن أن يسلط المالك العامل على أرضه ليتصرف فيها ويزرعها له، و أن يملكه حصه معينة من الحاصل الذي تخرجه الأرض بسبب الزراعة، و لذلك فلا بد من فرض وجود أرض تتعلق بها المعاملة المذكورة، و يتعلق بها العمل من الزارع، و يحصل منها التناج، و بدون هذا الفرض لا يمكن أن تتحقق المعاملة الخاصة و العقد بين الطرفين، و هو أمر في غاية الوضوح و الجلاء.

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٢٥٠

و الأرض التي تتعلق بها المزارعة قد تكون مفروضة الوجود في الخارج و قد تكون كليه موصوفة، يلتزم بها المالك في ذمته أن يسلمها للعامل كما وصف و يتعاقد معه على زراعتها، و إذا كانت مفروضة الوجود في الخارج فقد تكون متشخصه فيه متميزه بوجودها الخاص عن غيرها، و قد تكون على وجه الكلي في المعين، فهي على ثلاث صور مختلفه.

(الصورة الاولى): أن تكون الأرض التي تتعلق بها المعاملة مفروضة الوجود في الخارج، و أن تكون متشخصه متميزه بوجودها الخاص عن سواها، و الأحوط في هذه الصورة أن يعين في عقد المزارعة مقدار الأرض و حدودها بين المتعاقدين فتكون معينه غير مبهمه لديهما، و بذلك يصح العقد عليها من غير ريب، و إذا أهمل ذلك و دار أمر الأرض بين الأقل و الأكثر بطل العقد على الأحوط. و كذلك الحكم إذا كان للمالك أكثر من أرض واحده و كانت اراضيها مختلفه في المقادير و الحدود و أراد أن يزارع العامل على واحده منها، فالأحوط له أن يعين الأرض التي يجرى عليها المعاملة و يعين مقدارها و حدودها، و بدون ذلك يبطل العقد على الأحوط، و خصوصا إذا كانت أراضيها مما تختلف حصه العامل في زراعتها عند أهل العرف من البلاد.

### (المسألة ١٣):

(الصورة الثانية): أن تكون الأرض مفروضة الوجود في الخارج و أن تتساوى أجزاء الأرض في صلاحها للزرع و الإنتاج، ثم ينشأ عقد المزارعة بين مالك الأرض و زارعها على مقدار جريب منها بحصه معلومه من حاصل زراعتها، و لا ينبغي الرب في صحه المزارعة على هذا الوجه، و يكون من العقد على الكلي

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٢٥١

في المعين من الأرض فإذا عين المتعاقدان بعد ذلك جريبا خاصا من الأرض، و زرعه العامل على الوجه الذي أراده مالك الأرض و أنتجت الزراعة استحق كل واحد من المتعاقدين حصته التي عينت له من حاصل ذلك الجريب.

و من أمثله ذلك: أن يكون للمالك أكثر من قطعة واحده من الأرضين و كل قطعة منها تساوى الأخرى من القطعات في المقدار، و في صلاح اجزائها للزرع و الأثمار، فإذا زارع المالك العامل على قطعة غير معينه منها كان ذلك من المزارعة على الكلي في المعين نظير ما تقدم، و صح العقد على الوجه الذي بيناه في نظيره.

### (المسألة ١٤):



(الصورة الثالثة): أن ينشأ عقد المزارعة بين المتعاقدين على كلى من الأرض موصوف بصفات معينة يكون في ذمة المالك، و الظاهر صحة المعاملة في هذه الصورة أيضا فإذا اتفق المالك مع العامل على أن يزرع له أرضا يدفعها اليه و وصف له الأرض وصفا ترتفع به الجهالة من الطرفين، و أجريا صيغة العقد بينهما و عينا مقدار حصه الزارع و مقدار حصه المالك من نتاج الزرع، ثم دفع المالك للعامل أرضا تتحقق فيها الأوصاف التي ذكرها له في العقد صح ذلك و لزم المتعاقدين الوفاء به.

### (المسألة ١٥):

لا- يجب على عامل المزارعة أن يبذل البذر أو الجذور التي يقوم بزراعتها في الأرض، و لا- أن يبذل غير ذلك من المصارف و النفقات التي يتوقف عليها الزرع، و الواجب عليه انما هو العمل في زرع الأرض و تعهده بالرعاية و السقاية حتى يثمر الزرع و ينتج، و لا يجب شيء من ذلك على مالك الأرض أيضا.

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٢٥٢

و لذلك فيجب على المتزاعين أن يعينا في عقد المزارعة بينهما من يقوم ببذل ذلك من احد الطرفين أو كليهما، و إذا هما أهملوا ذلك، و لم يعينا من يقوم بالبذل كان العقد باطلا، و إذا تعارف بين الناس و أصحاب المزارعات أن يكون دفع ذلك على العامل خاصة، أو على مالك الأرض خاصة، أو على كليهما، و انصرف إطلاق المعاملة إلى المتعارف من ذلك، صح و عمل على الانصراف المذكور و كفى ذلك عن التعيين الصريح في العقد.

### (المسألة ١٦):

لا ريب في صحة عقد المزارعة إذا وقع ما بين المالك الشرعى للأرض و العامل الذى يتولى الزراعة على الوجه الذى تقدم تفصيلها، و لتوضيح الاحكام قد جرينا على هذا فى التعبير فى المسائل السابقة من هذا الكتاب، و لا يشترط فى صحة المزارعة أن يكون المزارع مالكا لعين الأرض، و يكفى فى صحة مزارعته للعامل أن يكون مالكا لمنفعة الأرض و حدها ملكا تاما يبيح له أن يزرع غيره على الأرض و ان لم يك مالكا لها، و مثال ذلك: أن يستأجر الأرض من مالكا فيملك منفعتها بالإجارة مدة معلومة، أو يملك منفعة الأرض بالوصية له بالمنفعة من مالكا قبل موته، أو بوقف المنفعة عليه من واقفها، و يكون ملكه لمنفعة الأرض على وجه مطلق يصح له معه أن يسلط غيره على الأرض، فيزرعها و يجعل له حصه معينة من نتاجها، و لا يصح له ذلك إذا شرط عليه مالك الأرض فى عقد الإجارة أو الوصية له أو الوقف عليه أن يتولى الانتفاع من الأرض بنفسه، و لا يسلط عليها غيره.

### (المسألة ١٧):

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٢٥٣

يجوز للقيم الذى يجعله الواقف متوليا على الوقف العام أو الوقف الخاص أن يزرع من يشاء على الأرض الموقوفة التى تدخل تحت ولايته المجعولة له مع اجتماع الشرائط المعبرة، فتنفذ مزارعته و تترتب عليها أحكامها، و كذلك المتولى العام أو الخاص المنصوب بأمر الشارع لذلك. و مثله الحكم فى الوصى الشرعى المجعول بوصية الميت، فتنفذ مزارعته فى الأرض التى تشملها وصايته المجعولة له من الميت الموصى.

و تنفذ مزارعة الولي الشرعى على الطفل أو المجنون أو السفیه إذا زارع أحدا على الأرض التى تكون ملكا أو حقا للمولى عليه، و كانت ولايته جامعة للشرائط المعبرة.

### (المسألة ١٨):

يكفى فى صحة المزارعة أن يكون الرجل مالكا للانتفاع بالأرض انتفاعا تاما، و أن لم يكن مالكا للأرض نفسها، و لا لمنفعتها على أحد الوجوه التى تقدم ذكرها، و مثال ذلك: أن يحجر الأرض و هى موات، و قد تقدم فى المسألة السابعة و الأربعين من كتاب احياء الموات أن الإنسان إذا حجر أرضا مواتا لا- يد لأحد عليها كان أولى بالأرض التى حجرها من غيره، و مالكا للانتفاع بها، فلا يحق لأحد سواه أن يتصرف فى الأرض أو يحييها أو يزرعها أو يزارع عليها إلا باذنه، و نتيجة لملكه للانتفاع بالأرض المحجرة، فإذا زارع أحدا على الأرض صحت مزارعته و ترتبت عليها أحكامها، فإذا زرعها العامل و أنتجت زراعته ثمرا استحق العامل حصته المعينة له من الحاصل و كان الباقي منه لمحجر الأرض.

و كذلك إذا سبق الإنسان إلى أرض ميتة فوضع يده و استولى عليها لينتفع بما

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٢٥٤

فيها من كلاء و نبات و أشياء أخرى من المباحات العامة، فيكون أولى بتلك الأرض من غيره، ما دامت يده موضوعة عليها و ان لم يحيها و لم يحجرها، و يكون مالكا للانتفاع بها: و لا يجوز لغيره أن يضع يده عليها و لا على شىء من منافعها، و إذا وضع غيره يده عليها بدون اذنه كان غاصبا، و قد ذكرنا هذا فى المسألة التاسعة عشرة و فى المسألة المائة و الأربعين من كتاب احياء الموات، و يجرى فيها الحكم المتقدم، فيصح لصاحب اليد السابقة التى ذكرناها أن يزارع غيره على تلك الأرض التى سبق إليها و استحق الانتفاع بها، فتنفذ مزارعته و تتم أحكامها كما ذكرنا فى الأرض المحجرة.

### (المسألة ١٩):

إذا زارع الرجل المحجر غيره على الأرض التى حجرها و ثبت له فيها حق الأولوية، فزرعها له العامل و أحيائها بالزراعة ملكها المحجر بإحياء العامل لها و استحق العامل حصته من حاصل الزراعة بسبب عقد المزارعة بينهما، و لم يملك الأرض و لا نصيبا منها، و كذلك الحكم فى الأرض التى سبق الإنسان لها فوضع يده عليها لينتفع بمائها و كلائها و كان أولى بها من غيره، فإذا زارع أحدا عليها- كما فرضنا فى المسألة المتقدمة- و زرعها له العامل ملك المزارع الأرض بإحياء العامل لها، و لم يملك العامل من الأرض شيئا، و انما يستحق الحجة المعينة له من حاصل الزراعة بسبب عقد المزارعة بينهما.

### (المسألة ٢٠):

إذا زارع الرجل شخصا على بعض الوجوه التى تقدم ذكرها، و التى تصح المزارعة فيها، فقد يعلم من صريح العقد أو من القرائن الخاصة أو العامة الحافة

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٢٥٥

بالمعاملة و المفهومة للمعنى المراد منها: أن المقصود فى المعاملة أن يقوم العامل بزرع الأرض و تعهد الزرع حتى ينمو و يثمر، و لو

بمزارعة شخص آخر، بحيث لا يباشر العامل العمل بنفسه، ولا ينبغي الإشكال في هذا الفرض في انه يجوز لعامل المزارعة أن يزارع شخصا ثالثا في حصته التي يستحقها من الحاصل، فإذا كان صاحب الأرض قد زارعه و جعل له النصف من حاصل الزراعة مثلا، جاز للعامل في تلك الصورة أن يزارع عاملا- غيره على الربع مثلا، فيكون لصاحب الأرض نصف الحاصل دون نقيصة، و للعامل الثاني الربع، و يبقى الباقي من الحاصل و هو الربع منه للعامل الأول، و إذا دلت القرائن على أن صاحب الأرض يشترط على عامله في المزارعة أن يتولى العمل فيها بنفسه، لم يجز له أن يزارع غيره و ستعرض لبيان الحكم في المسألة على وجه أكثر إيضاحا و تفصيلا أن شاء الله تعالى و إذا صح للعامل أن يزارع غيره في حصته من الحاصل لم يجز له أن يسلم إليه الأرض الا بإذن صاحبها.

### (المسألة ٢١):

يجوز للإنسان أن يستعير أرضا من مالكة ليزرعها و ينتفع بزراعتها، و إذا أذن له مالك الأرض في أن يزارع غيره على الأرض المستعارة بحصة معينة جاز للمستعير ذلك، فإذا زارع عليها أحدا نفذت مزارعته، و ترتبت عليها أحكامها و لا بد و أن يكون اذن مالك الأرض له بذلك صريحا، كما اشترطنا ذلك في إعاره العين ليرهنها المستعير على دين في ذمته، و إعاره الأرض ليدفن المستعير ميتة فيها، و لا يكفي أن يأذن له بأن يزرع الأرض، أو بان ينتفع بها حتى يحصل العلم بالأذن له بالمزارعة عليها. كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٢٥٦

### (المسألة ٢٢):

أرض الخراج هي الأرض العامرة التي يأخذها المسلمون من أيدي الكفار بالقوة و الغلبة عليهم، و هي ملك عام لجميع المسلمين، تنفق فوائدها و منافعها في مصالحهم و شؤونهم العامة، و لا يختص ملكها بأفراد المسلمين و احادهم. نعم إذا تقبل انسان قطعة من الأرض الخراجية من سلطان المسلمين، أو من الولي الشرعي على أمورهم، ثبت لذلك الشخص حق الاختصاص بتلك القطعة التي تقبلها، و وجب عليه أن يؤدي خراجها، و الخراج هو الضريبة الخاصة التي يجعلها السلطان أو ولي الأمر على تلك القطعة لتنفق في الشؤون العامة للمسلمين و جاز لذلك الشخص الذي تقبل الأرض أن ينتفع بها، و ملك ما يفضل عن الخراج من حاصلها و فوائدها، و يصح له أيضا أن يزارع أحدا على تلك الأرض، فيزرعها له بحصة يعينها له من حاصل الزراعة، و يصح بذلك عقد المزارعة بينهما بعد أن ثبت له حق الاختصاص بالأرض، و يجوز له أيضا أن يشترط على العامل في عقد المزارعة أن يكون الخراج و ما يؤديه للسلطان كله على كليهما، فتكون حصة العامل و حصة المزارع مما يفضل من حاصل الزراعة بعد دفع الخراج منه.

### (المسألة ٢٣):

إذا أذن مالك الأرض لرجل معين في أن يزرع له أرضه، و لم يجر معه عقد المزارعة، و اشترط عليه في اذنه له بزراعة الأرض أن يكون للمالك النصف أو الربع مثلا- من حاصل الزرع، جاز للرجل أن يزرع الأرض كما اذن له مالكةا، و إذا فعل استحق المالك الحصة المعينة التي اشترطها عليه في اذنه و كان الباقي للرجل، و لا- يكون ذلك من المزارعة المصطلحة المبحوث عنها في هذا الكتاب، و لذلك فيجوز

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٢٥٧

لمالك الأرض أن يرجع عن اذنه متى شاء، و يجوز للعامل أن يترك الزرع إذا أراد. و كذلك الحكم إذا أذن مالك الأرض إذنا عاما لكل من يريد زراعة الأرض و اشترط عليه في اذنه أن تكون الحصّة المذكورة من حاصل الزرع لمالك الأرض و الباقي منه للعامل، فيجوز لأي شخص أراد: أن يستجيب لإذن المالك بالزرع على الشرط المعين، و لا يكون ذلك من عقد المزارعة، و انما هو إيقاع للإذن من المالك و استجابة له من العامل. و نظير ذلك أن ينشئ المالك المعاملة بصورة الجعالة، فيقول: من زرع هذه الأرض أو هذه القطعة المعينة منها، فله النصف من حاصل الزرع و لى الباقي، فإذا استجاب له عامل و زرع الأرض استحق الحصّة، و كان الباقي من الحاصل للمالك و كان ذلك إيقاعا، و لم يكن من المزارعة المصطلحة بين الفقهاء، و تلاحظ المسألة الثلاثون الآتية.

### (المسألة ٢٤):

لا- تصح المزارعة بين الرجلين على أرض ميته لم يسبق أحدهما بتحجيرها فيكون أولى بها من غيره بسبب تحجيرها، و لم يسبق أحدهما بوضع يده عليها ليتنفع بما فيها من مباحات أصلية فيكون له حق السبق إليها، و لذلك فلا يكون احد الرجلين أولى بالأرض الميته من صاحبه، فيكون هو صاحب الحق فيها. و يجوز للرجلين أن يشتركا في العمل في زرع تلك الأرض، فإذا هما اشتركا في العمل و أثمرت زراعتهما استحق كل واحد من حاصل الزرع بمقدار عمله فيها و ملك من الأرض نفسها بذلك المقدار أيضا، لأنهما قد اشتركا في إحياؤها بالزراعة، و لا يكون ذلك من المزارعة التي يبحث الفقهاء عنها في هذا الكتاب.

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٢٥٨

و يجوز للرجلين أن يشتركا في البذر و الحبوب التي تزرع في الأرض المقصودة لهما، و في المصارف و النفقات التي تنفق على الزرع، و العمل فيه فيستحق كل رجل منهما من الناتج بمقدار ما بذل من النفقة، و يمكن لهما أن يتفقا بينهما فيكون البذل و الإنفاق من أحد الرجلين، و العمل من الآخر، فيؤجر العامل منهما نفسه لصاحبه بالنصف من الحاصل مثلا، أو بالثلث منه، أو بغير ذلك حسب ما يتراضيان، و على أى حال فلا تكون المعاملة الجارية بينهما من المزارعة المصطلحة التي يبحث عنها الفقهاء في كتاب المزارعة.

### (المسألة ٢٥):

يصح لأحد المتعاملين في المزارعة أن يشترط في العقد على صاحبه لنفسه مقدارا معيناً من المال يخرج من حاصل الزرع، فيختص هو بهذا المقدار دون صاحبه، ثم يقسم الباقي من الحاصل بينهما، فيأخذ كلّ واحد منهما حصته المعينة من الباقي، و مثال ذلك: أن يشترط صاحب الأرض لنفسه عشرة أمان من الحنطة تخرج مما يحصل لهما من زراعة الحنطة في الأرض فيختص مالك الأرض بها و يقسم الباقي من حصيلة الزراعة بينه و بين العامل على المناصفة مثلا، فإذا قبل العامل بالمعاملة و بالشرط صح و لزم العمل به، و كذلك إذا اشترط العامل ذلك لنفسه على صاحب الأرض، فيصح و ينفذ مع القبول، و انما يتم ذلك و ينفذ إذا علم أن ما يحصل من زراعة الأرض يزيد على المقدار المعين الذي يشترطه المشتري لنفسه، و تلاحظ المسألة السابعة.

و يصح لصاحب الأرض أن يستثنى مقدار ما يأخذه السلطان على الأرض من الخراج أو الضريبة فيشترط على العامل خروج ذلك من حاصل الزراعة، ثم

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٢٥٩

يقسم الباقي بينهما، و يصح لبذل البذر أن يستثنى قيمة البذور و النفقات و المصارف التي ينفقها على الزرع، أو على تعمير الأرض أو السقاية، فيشترط إخراج ذلك من مجموع ما يحصل من الزرع، و تكون القسمة على الحصتين بعد ذلك، فيصح ذلك كله على الأقوى، إذا علم بأن ما يحصل من نتاج الزراعة يزيد على المقدار الذي استثناه، و تبطل المعاملة إذا علم بأن الحاصل لا يفي بذلك، أو لا يزيد عليه، و تبطل كذلك إذا شك في أن الحاصل يزيد على المقدار المستثنى أم لا يزيد عليه.

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٢٦٠

## الفصل الثاني في أحكام عقد المزارعة

### (المسألة ٢٦):

المزارعة أحد العقود اللازمة، فإذا تم الإيجاب و القبول بين المتزارعين على أحد الوجوه التي فصلناها و قلنا بصحتها، لم يجز لواحد منهما فسخ العقد و عدم الوفاء به، إلا- إذا اتفق الطرفان، فأقال كل منهما صاحبه، كما في غيره من العقود، و قد ذكرنا الإقالة و بينا أحكامها في آخر كتاب التجارة من هذه الرسالة.

و يصح فسخ المزارعة إذا كان أحد المتعاقدين فيها قد اشترط لنفسه الحق في أن يفسخ العقد في وقت معين، أو شرط ذلك كلاهما، فيجوز لصاحب الشرط أن يفسخ العقد في الوقت الذي عينه للأخذ بالخيار، و يصح فسخ المزارعة كذلك إذا كان أحد المتعاملين قد اشترط لنفسه على صاحبه شرطاً، و جرى عليه الإيجاب و القبول بينهما، ثم تخلف الشرط و لم يف به صاحبه، فيثبت له خيار تخلف الشرط، و يجوز فسخها أيضاً في الموارد التي يثبت للفاسخ فيها خيار الفسخ بأحد الأسباب التي توجب له ذلك الحق، كالغبن و شبهه من الخيارات التي تجرى في جميع المعاملات و لا تختص بالبيع.

و لا- فرق في الحكم بلزوم المزارعة بين ما ينشأ بالإيجاب و القبول اللفظيين، و ما ينشأ بالمعاطاة، فيكون لازماً على الأقوى، و تجرى فيه الاستثناءات

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٢٦١

المتقدمة.

### (المسألة ٢٧):

تبطل المزارعة إذا طرأ الخراب على الأرض التي جرت عليها المعاملة بعد ما كانت قابلة للزرع فأصبحت غير صالحة، و مثال ذلك: أن يستولى عليها السيخ الشديد، أو تتراكم عليها الرمال، أو تطفئ عليها المياه حتى تعود أجمة لا- يمكن زرعها و لا- علاجها و لا إصلاحها، أو تغور المياه الموجودة فيها و لم تمكن سقيتها و لم يكفها ماء الغيث، فيبطل عقد المزارعة بطرود ذلك على الأرض، و تلاحظ المسألة العاشرة.

### (المسألة ٢٨):

لا يبطل عقد المزارعة بموت أحد المتعاملين فيها، فإذا كان العقد جامعا للشرائط المعتبرة في صحته و مات أحدهما قام وراثته الميت مقامه، فيجب عليهم الوفاء بالعقد الذي أوقعه مورثهم، و لم يجز للأخر الموجود من المتعاملين أن يفسخ العقد. فإذا مات من المتعاقدين صاحب الأرض وجب على وارثه تسليم الأرض للزارع، و تمكينه من التصرف فيها حتى يتم عمله، و لزمه الوفاء بكل شرط قد اشترط في ضمن العقد للزارع، و أن يلتزم بالأحكام التي يستتبعها عقد المزارعة و إذا كان الميت هو العامل وجب على وارثه من بعده أن يقوم بالعمل لصاحب الأرض حسب ما يقتضيه العقد و أن يرتب آثاره و احكامه كلها، و تلاحظ المسألة الآتية. كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٢٦٢

### (المسألة ٢٩):

إذا كان صاحب الأرض قد اشترط على العامل في ضمن عقد المزارعة بينهما أن يتولى العامل الزرع في الأرض و العمل في ذلك بنفسه، فقد يكون هذا الاشتراط منه على وجه التقييد لموضوع المزارعة و وحدة المطلوب فيه، و المعنى الصريح لذلك: أن المزارعة التي جرى عليها العقد بينهما انما تعلقت بعمل العامل بنفسه، و بمنفعته الخاصة التي يقوم بها على سبيل المباشرة، فإذا مات العامل في هذه الصورة بطلت المزارعة بموته دون ريب، و ذلك لأن وارث العامل لا- يستطيع أن يقوم مقام مورثه العامل في ذلك فيأتي بموضوع المزارعة حسب ما قيده به المالك.

و قد يكون ذلك الاشتراط من صاحب الأرض على سبيل تعدد المطلوب في المعاملة، و المعنى المراد من ذلك أن المزارعة التي جرى عليها العقد قد تعلقت بأن يأتي العامل بالعمل على أي وجه اتفق، سواء أتى بالعمل بنفسه أم أتى به غيره بالنيابة عنه، و هذا هو المطلوب الأول، و أن صاحب الأرض يشترط على العامل في ضمن العقد أمرا زائدا على ذلك، و هو أن يتولى القيام بالعمل بنفسه، و هذا هو المطلوب الثاني في العقد، فإذا مات العامل في هذه الصورة لم تبطل المعاملة بموته، فان الوارث من بعده يستطيع أن يأتي بالعمل بالنيابة عن مورثه، و هو الذي تعلقت به المزارعة، و يثبت لصاحب الأرض خيار فسخ المعاملة إذا قام الوارث بالعمل بعد موت العامل لتخلف الشرط، فان ما يأتي الوارث به غير ما شرطه صاحب الأرض على مورثه.

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٢٦٣

### (المسألة ٣٠):

إذا أذن صاحب الأرض لشخص في أن يزرع أرضه، و اشترط عليه أن يكون حاصل الزرع بينهما بالمناصفة أو المثلثة أو غيرهما من الحصص المشاعة، جاز للشخص المأذون أن يزرع الأرض على الشرط المعين، و قد ذكرنا هذا الحكم في المسألة الثالثة و العشرين، و أوضحنا فيها أن ذلك لا يكون من المزارعة المبحوث عنها، و يتفرع على ذلك: انه يجوز لصاحب الأرض أن يرجع عن اذنه للعامل بالزرع متى شاء، و يجوز للعامل المأذون أن يترك العمل متى أراد، فإذا رجع مالك الأرض عن اذنه قبل أن يزرع العامل الأرض، أو قبل أن ينمو الزرع فيها، بطلت المعاملة، و إذا رجع عن اذنه بعد أن زرع العامل الأرض، و بعد أن ظهر بعض الحاصل من الزرع لزم العمل على وفق الشرط في ما ظهر من التناج، و بطل الاذن في ما لم يظهر منه، و كذلك الحكم إذا نشأت المعاملة بصورة الجعالة، كما سبق منا ذكره في تلك المسألة، فيجرى فيها هذا التفصيل أيضا.

### (المسألة ٣١):

إذا أذن مالك الأرض للرجل في أن يزرع أرضه و اشترط عليه أن تكون لمالك الأرض حصّة معلومة من حاصل زرع الرجل فيها كما فرضنا في المسألة المتقدمة فزرع الزارع الأرض بعد اذن مالكها، و كان الزارع هو الذى يملك البذر أشكل الحكم فى هذه الصورة فى أن يرجع مالك الأرض عن اذنه فيقتلع الزرع قبل أن يظهر النتاج فيه، و لا ينبغى أن تترك مراعاة الاحتياط بين الجانبين فى هذه الصورة.

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٢٦٤

### (المسألة ٣٢):

إذا اشترط صاحب الأرض على العامل أن تكون المزارعة بينهما فى مدة معينة، لزم العمل بموجب الشرط، فلا يحق للعامل أن يزرع الأرض قبل حلول الوقت المعين، و لا يجوز له أن يترك الزرع بعد حلول الوقت، و يجب أن يكون الأجل بمقدار يحصل فيه الزرع بحسب العادة و يبلغ أوان إنتاجه، و تتم فيه حصيلته، و لا يصح العقد إذا كان الأجل قصيرا لا يتسع لذلك، و قد ذكرنا هذا فى المسألة التاسعة.

و إذا عين المتعاقدان للزرع مدة معلومة تتسع للزرع بحسب العادة المتعارفة، ثم اتفق أن انقضت المدة، و لم يدرك الزرع فيها لبعض الطوارئ المانعة و لم تتم حصيلته، جاز لصاحب الأرض بعد انقضاء المدة أن يأمر العامل باقتلاع الزرع من أرضه مجانا، و إذا قلعه العامل بأمره لم يستحق العامل على صاحب الأرض أرشا للزرع الذى يقلعه، و جاز لصاحب الأرض أن يرضى ببقائه، ثابتا فى الأرض و لا- يستحق على إبقائه فى الأرض أجره لأرضه، و إذا رضى العامل بإبقاء الزرع فيها مع الأجرة جاز لصاحب الأرض مطالبته بها و أخذها منه، و هذا كله مع وجود الضرر بالفعل على صاحب الأرض إذا بقى الزرع فى أرضه، و وجود الضرر كذلك على العامل إذا قلع زرعه، فيتخير صاحب الأرض كما ذكرناه لسلطنته على أرضه، و إذا وجد الضرر على أحد الطرفين خاصة دون الآخر كان الحكم لمن يصيبه الضرر.

### (المسألة ٣٣):

إذا لزم الضرر على العامل فى الحكم عليه بإزالة زرعه من أرض المالك فى

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٢٦٥

الصورة المتقدمة، و لم يوجد أى ضرر على صاحب الأرض بإبقاء زرع العامل فيها حتى يدرك لم تصح لصاحب الأرض إزالة الزرع عنها، فإذا بقى الزرع فيها استحق صاحب الأرض أجره المثل لأرضه على الكامل للمدة التى يبقى الزرع فيها.

### (المسألة ٣٤):

إذا تم العقد بين المتزارعين على الوجه الصحيح، و دفع المالك أرضه إلى العامل ليزرعها، ثم ترك العامل زراعة الأرض مختارا عامدا فى تركه حتى انقضت مدة المزارعة بينهما، و جب على العامل أن يدفع للمالك أجره المثل لأرضه بسبب تفریطه فى الأمانة، بل يجب عليه أن يدفع له أرش الأرض إذا نقصت منفعة الأرض بسبب إهمالها و ترك زرعها و سقيها طول تلك المدة، و كان هذا

النقص بعد تفريطه في الامانة.

و إذا ترك العامل زراعة الأرض في المدة بغير تفريط منه، فلا يترك الاحتياط بالرجوع إلى المصالحة و التراضى بينه و بين مالك الأرض.

### (المسألة ٣٥):

إذا ترك العامل زراعة الأرض حتى انقضت مدة المزارعة و كان تركه للزراعة بسبب وجود عذر عام له و لغيره أوجب عدم قدرته على الزراعة طول تلك المدة فالظاهر بطلان عقد المزارعة، لعدم إمكان انتفاعه بالأرض، و قد ذكرنا في المسألة العاشرة أن إمكان انتفاع العامل بالأرض شرط في صحة المزارعة.

و من الأعدار التي لا يمكن معها الانتفاع بالأرض أن تنزل على المنطقة كلها أو على الأرض نفسها ثلوج شديدة تمنع من زراعتها، أو تصبح المنطقة أو الأرض مأوى لسباع ضارية من الوحوش أو لحشرات فاتكة فلا يمكن دخولها، أو يمنع كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٢٦٦

ظالم مستبد من الوصول إلى المنطقة أو الى الأرض، فلا يتمكن العامل من زراعتها بسبب ذلك فتبطل المزارعة عليها.

### (المسألة ٣٦):

المزارعة كما أوضحنا في المسائل المتقدمة معاملة تقع بين المتعاقدين فيها، على أن يزرع الزارع منهما لصاحب الأرض أرضه المعينة، و تكون لكل واحد من الشخصين حصة معلومة مشاعة يستحقها من الحاصل الذي تنتجه الزراعة في الأرض، و هذا هو القدر الثابت من أدلة هذه المعاملة، و لا يملك العامل بسبب عقد المزارعة شيئاً من منفعة الأرض.

نعم، يجب على صاحب الأرض أن يدفع أرضه للعامل ليزرعها و يقوم بالعمل الخاص الذي وجب عليه بالعقد بينهما و من الواضح أن ذلك لا يتم الا بتسليم الأرض للعامل و تمكينه من التصرف فيها، فتسليم الأرض له شرط تقتضيه المعاملة، و إذا لم تسلم له الأرض كان له فسخ العقد لفوات الشرط، و سيأتي لهذا مزيد من الإيضاح و التبيين في بعض المسائل الآتية ان شاء الله تعالى.

فإذا تم عقد المزارعة بين الرجلين على الوجه المطلوب شرعاً، ثم غصبت الأرض من صاحبها قبل أن يسلمها لعامل المزارعة و لم يكن استردادها من الغاصب، جاز للعامل أن يفسخ عقد المزارعة لفوات الشرط، فإذا هو فسخ العقد بطلت المعاملة، و لم تترتب له و لا عليه أحكامها، و إذا هو أبقى العقد و لم يفسخه لفوات الشرط انفسخت المعاملة بنفسها، لأن العامل لا يستطيع الانتفاع بالأرض بسبب غصبها كما هو المفروض، فلا فرق في النتيجة بين فسخه و عدم فسخه.

و كذلك الحكم إذا غصب الغاصب الأرض بعد أن سلمها مالكةا للعامل

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٢٦٧

فتنفسخ المعاملة بنفسها لعدم إمكان الانتفاع بها، و لا يثبت للعامل خيار الفسخ في هذه الصورة.

### (المسألة ٣٧):

يلزم غاصب الأرض ضمان جميع منفعة الأرض في جميع مدة الغصب لمالكها الشرعى سواء غصبها من يد المالك نفسه أم من يد



عامل المزارعة، و سواء استوفى الغاصب من هذه المنفعة شيئاً أم لم يستوف منها شيئاً، و لا يضمن لعامل المزارعة حصته من المنفعة، و ان كان غصبه للأرض من يده، فقد ذكرنا في المسألة المتقدمة: أن العامل لا يملك شيئاً من منفعة الأرض بعقد المزارعة، و لا يضمن الغاصب لمالك الأرض حصته من عمل العامل، و لا يضمن للعامل حصته من عمل نفسه في الأرض من حيث انه قد فوته عليه بسبب غصبه للأرض.

### (المسألة ٣٨):

إذا عين مالك الأرض لعامل المزارعة في ضمن العقد الواقع بينهما أن يزرع في الأرض نوعاً خاصاً من المزروعات، كالحنطة أو الشعير أو الأرز أو غيرها من الحبوب أو المخضرات، و جب على العامل أن يقتصر على زراعة ذلك النوع الخاص في الأرض و لم يجز له أن يتعدى عنه الى ما سواه من الأنواع الأخرى، و ان كان أيسر له في الزرع أو أكثر فائدة له من غيره.

### (المسألة ٣٩):

إذا عين مالك الأرض لعامل المزارعة أن يزرع في أرضه نوعاً خاصاً من المزروعات، فقد يكون هذا التعيين منه بنحو التقييد للمزارعة و وحدة المطلوب فيها، و يكون المستفاد من صريح قول المالك، أو من القرائن الموجودة الدالة على كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٢٦٨

مراده، أن المزارعة التي أجراها مع العامل قد تعلقت بأن يزرع العامل في الأرض ذلك النوع الخاص من المزروعات دون غيره، و ان هذا هو مقصده و لا غرض له في سواه، و نتيجة لهذا التقييد فإذا ترك العامل زراعة ذلك النوع المعين فقد ترك موضوع المعاملة، و لم يأت بشيء من المقصود فيها، و ان زرع في الأرض غيره من الأنواع.

و قد يكون تعيين المالك للنوع الخاص من الزرع بنحو الاشتراط في المعاملة، و على سبيل تعدد المطلوب فيها، و يكون المستفاد من صريح قول المالك أو من القرائن الدالة على مراده: أن المقصود الأول من المزارعة هو أن يزرع العامل الأرض، و ينتفع الطرفان بزراعتها بأي نوع حصل من أنواع المزروعات و ان له مطلوباً آخر لبعض الأغراض المهمة و هو أن يكون الزرع فيها من الحنطة أو من الشعير مثلاً، فيشترط ذلك على العامل في ضمن العقد، و نتيجة هذا الاشتراط فإذا ترك العامل زراعة ذلك النوع المعين لم تبطل المعاملة بتركه، و يثبت لمالك الأرض خيار الفسخ لتخلف الشرط الذي شرطه على العامل.

### (المسألة ٤٠):

إذا ترك العامل زراعة النوع الخاص الذي عينه مالك الأرض في العقد، و كان تعيينه لذلك النوع بنحو التقييد للمعاملة و وحدة المطلوب فيها حسب ما أو أضحناه في المسألة المتقدمة، بطلت المزارعة بينهما لفوات الموضوع الخاص الذي تعلق به، و لزم العامل أن يؤدي للمالك أجره المثل لأرضه عن المنفعة التي فوتها عليه لما ترك الزراعة المعينة للأرض، سواء زرع في الأرض نوعاً آخر غير النوع المخصوص الذي اراده المالك أم لم يزرع فيها شيئاً، و إذا أوجب تصرف

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٢٦٩

العامل في الأرض على الوجه المذكور نقصاً فيها و جب عليه أن يدفع للمالك أرش ذلك النقص، مع أجره المثل التي تقدم بيانها،

فيلزمه الأمران معا في هذه الصورة.

### (المسألة ٤١):

إذا ترك العامل زراعة الأرض بالنوع الخاص الذى عينه له المالك، و زرع غيره من أنواع المزروعات، و كان تعيين المالك لذلك النوع بنحو الاشتراط و تعدد المطلوب حسب ما أوضحناه فى المسألة التاسعة و الثلاثين، تخير مالك الأرض بين أن يفسخ المزارعة الواقعة بينهما و أن يمضيها، فإذا هو اختار الأول ففسخ المعاملة بطلت، و استحق المالك على العامل أن يدفع له أجره المثل لأرضه عن المنفعة التى فوتها العامل عليه، و إذا اختار الثانى فأمضى المعاملة حسب ما فعل الزارع صحت المعاملة كذلك، و استحق كل من المالك و العامل حصته التى جعلت له فى العقد من حاصل تلك الزراعة.

و لا فرق فى جريان الحكم المذكور بين أن ينكشف الأمر لمالك الأرض بعد تمام الزراعة و بلوغ الحاصل، و أن ينكشف له قبل ذلك، فيثبت له الخيار على الوجه الذى بيناه.

### (المسألة ٤٢):

إذا زرع العامل فى الأرض نوعا من المزروعات غير النوع الخاص الذى عينه مالك الأرض، على نحو التقييد للمعاملة أو على نحو الاشتراط فيها، فنما ما زرعه العامل و أنتج، فإن كان البذر الذى زرعه العامل فى الأرض مملوكا للعامل نفسه، فلا ينبغى الإشكال فى أن جميع ما يحصل من ذلك الزرع و ما ينتج يكون ملكا للعامل تبعا لملكه للبذر، و لا يستحق مالك الأرض منه شيئا، و انما يستحق كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٢٧٠

على العامل اجرة المثل لأرضه، و قد ذكرنا هذا فى ما تقدم.

و إذا كان البذر مملوكا لصاحب الأرض و قد تصرف فيه العامل فزرعه فى الأرض بغير اذنه فان المفروض أن المالك قد عين غير ذلك النوع فى زراعة الأرض، فيتخير المالك بين أن يطالب العامل بعوض بذره فيأخذ منه مثله إذا كان البذر مثليا و قيمته إذا كان قيميا، فإذا دفع العامل اليه عوض البذر كان البذر و الزرع و ما يحصل منه كله مملوكا للعامل و لم يستحق المالك منه شيئا بعد دفع البذر اليه و لا يستحق العامل أن يطالب المالك بأجرة على عمله، و يستحق المالك على العامل اجرة المثل لأرضه.

و يجوز لمالك الأرض و البذر إن يغضى عن تصرف العامل فى بذره فلا يطالبه بالعوض فيكون الزرع و جميع ما يحصل منه مملوكا له تبعا لملكه للبذر و لا يستحق العامل أن يطالبه بأجرة على عمله كما تقدم.

### (المسألة ٤٣):

إذا شرط مالك الأرض على العامل أن يزرع فيها نوعا خاصا من المزروعات على نحو تعدد المطلوب و قد أوضحنا المراد منه، ثم تعدى العامل فزرع فى الأرض نوعا آخر غير ما شرطه المالك، و كان البذر مملوكا للعامل، فإذا لم يعلم مالك الأرض بأن العامل قد تعدى و خالف الشرط حتى بلغ الزرع الذى زرعه العامل أو انه و أدرك، جرى فيه نظير الحكم المتقدم، فيتخير مالك الأرض بين أن يفسخ المعاملة و أن يرضى بها و يمضيها، فإذا اختار الشق الأول ففسخ المعاملة استحق على العامل أجره المثل تامه لأرضه عن المنفعة التى فوتها العامل عليه بمخالفته للشرط، و أخذ العامل جميع حاصل ما زرعه، و إذا اختار الشق الثانى

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٢٧١

فأمضى المعاملة و لم يفسخها صحت المعاملة و استحق كل من المالك و العامل حصته المعينه له من حاصل الزرع الموجود. و إذا علم مالك الأرض بأن العامل قد خالف الشرط قبل أن يبلغ ما زرعه العامل أو انه جاز للمالك أن يفسخ المعاملة، فإذا فسخها بطلت و استحق المالك على العامل أجره المثل لأرضه عن المنفعة الفائتة، و جاز له أن يلزم العامل باقتلاع ما زرعه في الأرض و أمكن له ان يرضى ببقاء ما زرعه العامل في الأرض حتى يدرك و يأخذ منه أجره المثل لتلك المدة، و يجوز له مع رضاه أن يبقى الزرع في الأرض مجاناً بغير أجره.

#### (المسألة ٤٤):

إذا زارع المالك العامل على أرض ليس لها ماء يكفي لسقاية الزرع فيها و كان العامل قادراً على أن يستخرج لها ما يكفيها من الماء بحفر نهر أو ساقية أو إخراج بئر أو تفجير عين، فان كان العامل يعلم بوصف الأرض حين إجراء المعاملة بينه و بين المالك عليها، صحت المزارعة و لزم فلا- يجوز للعامل فسخها، و ان كان يجهل وصف الأرض في حال إجراء المزارعة ثبت له حق الخيار فيها، فان شاء أمضى المعاملة و وجب عليه أن يستخرج الماء، و يزرع الأرض لأنه قادر على ذلك كما فرضنا، و ان شاء فسخ المعاملة فبطلت و لم يلزمه شيء، و إذا كان غير قادر على إخراج الماء في الأرض كانت المعاملة باطلة لعدم إمكان الانتفاع بالأرض.

و كذلك الحكم إذا زارع المالك العامل على أرض قد استولت عليها المياه أو الاملاح و الاسباخ بالفعل، و كان العامل قادراً على أن يعالج الأرض، فيجفف المياه و ينقيها من السبخ و الأملاح، فتصح المعاملة و تلزم إذا كان العامل عالماً بوصف

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٢٧٢

الأرض حين إجراء المعاملة، و يثبت له خيار الفسخ إذا كان جاهلاً، و تبطل المعاملة من أصلها إذا كان غير قادر على إصلاحها، سواء كان عالماً بوصف الأرض أم كان جاهلاً به.

و تبطل المزارعة كذلك إذا طرأ بعض العوارض على الأرض في الأثناء فانقطع عنها الماء، و لم تمكن سقايتها، أو استولت عليها المياه أو الأسباخ أو الرمال الكثيفة الناعمة، و لم تمكن إزالتها و أصبحت غير قابلة للانتفاع بزراعتها و تلاحظ المسألة العاشرة.

#### (المسألة ٤٥):

إذا زارع المالك عاملاً على أرض، و كانت الأرض في حين عقد المزارعة بينهما صالحة للانتفاع بها، و زرعه العامل بعد العقد و هي صالحة كذلك، ثم طرأ عليها بعض العوارض المفسدة قبل أن يظهر الزرع فيها أو قبل أن يدرك، فانقطع عنها الماء مثلاً، و لم يمكن تحصيله لسقايتها بعد ذلك، أو استولت عليها المياه الكثيرة و لم يمكن تجفيفها، و أصبحت غير قابلة للانتفاع بها في بقية مدة المزارعة، بطلت المعاملة لفقد الشرط المعبر في صحتها، و قد سبق ذكره في المسألة العاشرة و كان الزرع الموجود مملوكاً لمالك البذر.

فإذا كان البذر مملوكاً للعامل فالزرع الموجود و جميع ما يحصل منه من الثمر و النتاج يكون مملوكاً للعامل تبعاً لأصله و هو البذر، و استحق مالك الأرض عليه أجره المثل لأرضه مدة بقاء الزرع فيها من أول زرعه فيها الى حين إدراكه و استيفاء العامل له، و إذا كان البذر مملوكاً لصاحب الأرض كان الزرع و جميع نتاجه مملوكاً له تبعاً لأصله و هو البذر، و استحق العامل عليه أجره المثل لعمله في الزرع.

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٢٧٣

### (المسألة ٤٦):

تصح المزارعة الواقعة بين الطرفين المتعاقدين إذا كانت الأرض خاصةً من أحدهما، و كان البذر والعوامل والعمل كلها من الثاني، و تصح المزارعة أيضا إذا كانت الأرض والبذر من أحد الطرفين، و كانت العوامل والعمل من الطرف الآخر و تصح المعاملة كذلك إذا كانت الأرض والبذر والعوامل من أحد الطرفين و كان العمل وحده من الطرف الثاني، و تصح أيضا إذا كانت الأرض والعمل من أحدهما و كان البذر والعوامل من صاحبه.

و تصح المزارعة إذا كانت الأرض مشتركة بين المتزارعين كليهما، و كانت الأمور الثلاثة الباقية كلها على أحدهما خاصةً دون صاحبه، و تصح المزارعة إذا اشترك الطرفان في جميع الأمور الأربعة أو في بعضها دون بعض حسب ما يتفقان عليه، و يجب عليهما تعيين الأمر الذى يشترك الطرفان فيه من هذه الأمور، و الأمر الذى يختص به أحدهما، و من يختص به من الطرفين، و مقدار الحصه من الأمر المشترك، فيجب عليهما تعيين ذلك في جميع الفروض المتصورة، و لا تصح المعاملة إذا ترك التعيين فيها. و يستثنى من ذلك: ما إذا كان الاشتراك في الأمر أو الاختصاص بأحد الطرفين من العادات المتعارفة بين أهل البلد، و السيرة التى جرت عليها المعاملات الدارجه بينهم، بحيث ينصرف اليه العقد لديهم عند الإطلاق، و يصبح الانصراف قرينه عامه على ارادة ذلك الفرض فى المعاملة، فلا يجب التعيين فى هذا الفرض.

### (المسألة ٤٧):

لا يعتبر فى الشخص الذى يلزمه دفع البذر من المتعاقدين أن يكون مالكا

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٢٧٤

لعين البذر، فيكفى فيه أن يكون مالكا لقيمته، و لو بالاقتراض و الاستدانه له عند الحاجة، فإذا اشترط فى عقد المزارعة على مالك الأرض أن يدفع البذر كله، أو يدفع نصفه مثلا، أو اشترط ذلك على العامل، كفاه فى الوفاء بالشرط أن يدفع القيمة و يشتري بها ما لزمه من البذر ليزرع فى الأرض عند الحاجة، سواء كان هو الذى يتولى زرعها فيها، أم كان الذى يتولى الزرع غيره.

و المراد بالعوامل الحيوانات و الدواب أو الآلات و المكائن و الأجهزة الحديثه أو القديمه التى تستخدم فى حراثة الأرض، أو فى تنقيتها و تسميدها، أو فى سقاية الزرع و مكافحة الحشرات و الطفيليات المضارة قبل الزرع و بعده، و فى حصاد المزروعات و جمعها و تصفيتها، سواء كانت العوامل المذكورة مملوكة بأعيانها أم بمنافعها باستئجار و نحوه.

و المراد بالعمل زرع البذور فى الأرض و القيام بما يطلبه ذلك عادةً من حراثة الأرض و تمهيدها و إصلاحها قبل نثر البذور و وضع الجذور و بعده و السعى الذى يتوقف عليه نمو الزرع و تعهده و سقيه كل ما احتاج الى السقاية و مكافحة ما يضره، و شبه ذلك من الأعمال المتعارفة للمزارعين، حتى يدرك الزرع و يبلغ أوانه و يتم نتاجه.

و لا- يعتبر فى هذه الأعمال أن يتولاها العامل بنفسه بنحو المباشرة، فيكفى فيها أن ينوب عن العامل فيها غيره من أجير أو نائب أو متبرع، و قد جرى على هذا بناء العقلاء من الناس و سيرة أهل العرف فى عامة البلاد، فهم يكتفون فى هذه الأعمال التى تقبل النيابة بعمل النائب و الأجير و المتبرع، إذا أتوا بالعمل على الوجه الصحيح الذى يحصل به المقصود و جرى عليه بناء المشرعة و الفقهاء

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٢٧٥

(قدس الله أرواحهم)، إلا إذا دلت قرينه خاصة أو عامة بين المتعاقدين على اشتراط أن يتولى العامل العمل بنحو المباشرة بنفسه فيلزمه الوفاء بالشرط عند ذلك، و لكن الاحتياط عند الشك مما لا ينبغي تركه.

### (المسألة ٤٨):

يصح في المزارعة أن تقع على أرض واحدة مشتركة بين مالكين أو أكثر على وجه الإشاعة بينهم، فيوكل الشركاء في الأرض واحدا منهم على إنشاء عقد المزارعة بينهم وبين عامل واحد، ويتولى ذلك الشريك الذى وكلوه بإيجاب المعاملة بالأصالة عن نفسه و بالوكالة عن شركائه في الأرض، أو يوكلوا أجنبيا عنهم فى إجراء المعاملة، ويتولى العامل أو وكيله قبول هذه المزارعة منهم، أو ينشئ العامل بإيجاب المعاملة ويتولى الشريك الذى وكلوه قبولها، ويذكر الموجب والقابل فى ضمن العقد ما يتفقون عليه من قيود و شروط على نهج ما سلف بيانه فى مالك الأرض إذا كان واحدا.

و يصح فى المزارعة أن يكون العامل فيها أكثر من شخص واحد، فيوكلوا بعضهم أو غيرهم و تجرى المعاملة بينهم وبين مالك الأرض على نهج ما سبق فى مالك الأرض إذا كان متعددا، و تصح المعاملة أيضا إذا كان مالك الأرض متعددا و كان العامل فيها متعددا، و يجرى العقد بين الطرفين كما سبق.

و يمكن لهم فى جميع هذه الصور و الفروض أن يشترط بعضهم على بعض فى ضمن العقد أن تكون العوامل و البذور و العمل على نحو الاشتراك بين جميعهم، أو على نحو الاشتراك بين بعضهم، أو تكون على بعضهم خاصة دون الآخرين، فيصح العقد فى كل فى هذه الفروض مع الاشتراط و التعيين فى ضمن

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٢٧٦

العقد، و حصول الرضا و القبول به من الجميع، و من الواضح جدا أن العقد فى جميع هذه الصور المفروضة يتألف من إيجاب واحد و قبول واحد و أن كان الشركاء فى الأرض و فى العمل الذين بتعلق بهم العقد متعددين.

### (المسألة ٤٩):

يشكل الحكم بصحة عقد المزارعة إذا أجرى العقد بين أكثر من طرفين و مثال ذلك أن يتعاقد ثلاثة أشخاص على إجراء المزارعة فى ما بينهم، فتكون الأرض من أحدهم و يكون العمل فى الأرض من الثانى، و تكون العوامل و البذور من الثالث، و تكون لكل واحد من الأشخاص الثلاثة حصة معلومة من نتاج الزرع، أو يتعاقد أربعة رجال فتكون الأرض من الأول و العمل من الثانى و العوامل من الثالث و البذور من الرابع، أو يتعاقد أكثر من ذلك على أن يكون العمل أو العوامل أو البذر بين شخصين أو أكثر، فتكثر أطراف المعاملة، و يجعل لكل طرف منهم حصة معينة من نتاج الزرع بالمساواة بينهم، أو بالتفاضل حسب ما يتفقون عليه و يعينونه فى العقد، فيشكل وقوع المزارعة المصطلحة بين الفقهاء فى مثل هذه الفروض.

و تصح المعاملة إذا أجريت بينهم على وجه المصالحة، و تصح أيضا و تلزم على الأقوى إذا أنشئت بينهم على انها إحدى المعاملات المستقلة فى أنظار العقلاء و أهل العرف، و تدل على صحة هذه المعاملة العمومات الدالة على وجوب الوفاء بالعقود، و وجوب الوفاء بالشروط، و أن بعدت فى صورتها عن المزارعة الخاصة المعروفة بين الفقهاء.

### (المسألة ٥٠):

إذا تم عقد المزارعة بين مالك الأرض و عامل المزارعة على الوجه الصحيح

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٢٧٧

الجامع للشرائط، أصبح العامل صاحب حق في الأرض المذكورة، و ان لم يملك شيئاً من الأرض و لا من منفعتها، و من أجل ثبوت هذا الحق و جب على المالك دفع الأرض إليه ليعمل فيها عمل المزارعة، و جاز له التصرف فيها بما تقتضيه المعاملة بينهما، و إذا مات مالك الأرض لم يسقط حق العامل، فلا يجوز لورثة المالك منعه من التصرف فيها، و إذا مات العامل انتقل الحق إلى ورثته فيجب عليهم القيام بوظيفته مورثهم في الأرض، و قد سبق منا ذكر جميع هذا مفصلاً.

و من نتائج ثبوت هذا الحق للعامل في الأرض انه يصح للعامل أن يزارع على الأرض شخصاً آخر فيكون هذا الشخص الثاني عاملاً للزارع الأول، و يجب عليه أن يقوم بكل عمل يلزم الأول القيام به إذا كان هو المتصدى للعمل و لم يزارع غيره و يجب على الثاني أن يفي بكل ما يشترطه عليه الأول مما لا ينافي مزارعته مع مالك الأرض.

و لا بد في هذه المزارعة الثانية أن تكون حصة مالك الأرض من الحاصل محفوظة، فلا ينقص منها شيء، فإذا كان المالك قد زارع العامل الأول على أن يكون لكل واحد منهما نصف الحاصل من الزرع، أمكن للعامل الأول أن يزارع الشخص الثاني، على النصف كذلك فتكون حصة مالك الأرض هي النصف و يكون النصف الثاني للعامل الثاني و لا يستحق الأول منه شيئاً، و يمكن له أن يزارعه على النصف من حصته خاصة، فيكون نصف الحاصل لمالك الأرض و لا ينقص منه شيء، و يقسم النصف الثاني بين العامل الأول و الثاني على التنصيف فيكون لكل واحد منهما ربع الحاصل، و يصح له أن يزارعه على الثلث أو الربع من حصته حسب ما يعينه له منها.

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٢٧٨

و لا يعتبر في صحة مزارعة العامل الأول للثاني أن يستأذن مالك الأرض فيها، بل و يجوز له أن يسلم إليه الأرض إذا كان أميناً و ان لم يأذن له المالك و ان كان الأحوط له الاستئذان في ذلك.

و لا فرق في صحة هذه المزارعة على الأقرب بين أن يكون البذر من مالك الأرض و أن يكون من العامل.

### (المسألة ٥١):

إذا كان مالك الأرض قد اشترط على العامل في ضمن العقد أن يتولى العمل في الأرض بنفسه و جب عليه ذلك و أن صح له أن يزارع عليها شخصاً آخر كما تقدم، فتصح المزارعة الثانية و يجب على العامل الأول أن يتولى العمل في الأرض بنفسه بالنيابة عن العامل الثاني، و يستحق العامل الثاني بذلك حصته المعينة له من الحاصل.

### (المسألة ٥٢):

ذكر بعض أكابر الفقهاء (قدس الله أنفسهم): أنه يجوز لعامل المزارعة أن يشارك غيره في حصته من حاصل الزراعة، و لعل مراد هذا القائل أن يزارع العامل شخصاً غيره في حصته، فإذا و في هذا المزارع الثاني بمزارعته معه استحق نصيبه من الحصة فكان مشاركاً له فيها، و يعود إلى ما ذكرناه في المسألة الخمسين.

و يشكل ذلك أو يمتنع إذا كان المراد أن يبيع العامل بعض حصته على الغير على وجه الإشاعة بعوض معلوم، فان العامل لا يملك

حصته قبل الزرع و ظهور الحاصل منه فكيف يجوز له بيعها أو بيع شيء منها؟ و انما يجوز بيع الثمرة قبل ظهورها إذا باعها المالك مع الضميمة، أو باعها لأكثر من سنة واحدة، و قد ذكر كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٢٧٩

الفقهاء هذا الحكم في فصل بيع الثمار من كتاب البيع.

### (المسألة ٥٣):

إذا جرى عقد المزارعة بين المتزارعين بحسب ظاهر الأمر، و استلم العامل الأرض من صاحبها ليزرعها له، ثم تبين للجانبين فساد المزارعة الجارية بينهما من أصلها لفقد بعض شروط الصحة فيها، فان كان تبين بطلان المعاملة قبل أن يبدأ العامل بزراعة الأرض، أو يشرع بشيء من مقدماتها القريبة أو البعيدة: استرد المالك أرضه، و دفع العامل يده عنها، و لا شيء لأحدهما على الآخر.

و كذلك الحكم إذا كان العامل قد استلم الأرض من صاحبها، و بدأ في المقدمات البعيدة التي لا تعد شروعا في العمل لمالك الأرض في نظر أهل العرف و من أمثله ذلك: أن يشتري العامل بعض الأدوات التي يحتاج إليها عند حراثة الأرض و تمهيدها للزرع، أو يشتري الحيوانات و الحبال و الدلاء التي يستخدمها عند سقى الزرع، و لم يستخدم شيئا منها بالفعل، فإذا تبين فساد المزارعة أخذ المالك أرضه و كانت للعامل أدواته و دوابه و آلاته التي اشتراها، و لا شيء للمالك و العامل غيرها.

و إذا كان العامل قد بدأ في المقدمات القريبة التي تعد عند أهل العرف شروعا في العمل لمالك الأرض و امتثالا لأمره بالمزارعة، كما إذا أخذ في حراثة الأرض و تمهيدها للزرع، أو شق النهر الذي تحتاج إليه، أو حفر البئر أو نصب الناعور و ولد و لأب في الأرض أو أعدد المكينه لجذب الماء من العين أو البئر، أو هياأ جهاز الكهرباء لتحريك الماكنة، فإذا ظهر بعد ذلك بطلان المزارعة استرد المالك أرضه من العامل، و وجب عليه أن يدفع للعامل اجرة المثل لما قام به من العمل

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٢٨٠

و كانت الأعيان من الأدوات و الاجهزة و الماكنة لصاحبها التي اشتراها و دفع قيمتها.

و أولى من ذلك بالحكم المذكور ما إذا عمل العامل في الأرض عملا ترتفع به قيمتها في أنظار العقلاء و أهل العرف، كما إذا حرث الأرض و بسطها و مهدها للزرع فزادت قيمتها بذلك، و كما إذا شق فيها نهرا، أو فجّر فيها عينا، أو حفر فيها بئرا فارتفعت قيمتها، فيجب على المالك أن يدفع إليه اجرة المثل لذلك العمل بطريق أولى من الصورة المتقدمة.

### (المسألة ٥٤):

إذا تبين بطلان عقد المزارعة بعد أن أخذ العامل الأرض من صاحبها و بدأ بالعمل فزرع الأرض و نثر الحب و البذر فيها، كان جميع الزرع و ما ينتج منه مملوكا لصاحب البذر، فان النماء يتبع أصله في الملك، و هذا الفرض يقع على صور متعددة و لكل صورة أحكامها: (الصورة الأولى): أن يكون البذر مملوكا لعامل المزارعة، و الحكم فيها أن يكون الزرع و النتاج مملوكا للعامل، و لا يملك صاحب الأرض منه شيئا، و لا- يجب على مالك الأرض أن يبقى ما زرعه العامل في أرضه الى أن يبلغ و يدرك أوانه، و ان بذل العامل له أجره المثل لأرضه في تلك المدة، فلا يجبر على ذلك، و يستحق مالك الأرض على العامل أجره أرضه للمدة السالفة، و يجوز له أن يأمر العامل بإزالة ما زرعه في الأرض، و إذا قلعه العامل بعد أن أمره المالك بالقلع، فلا يستحق على المالك أرشا لزرعه، و يجوز لمالك الأرض أن يبقى زرع للعامل فيها بأجره المثل أو مجانا إذا رضى العامل مالك الزرع بذلك و لا يحق لمالك الأرض

أن يلزم العامل بإبقاء زرعه في الأرض و دفع الأجر عنه إذا

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٢٨١

هو لم يختر ذلك.

و إذا اختار العامل فأبقى زرعه في الأرض فعليه أن يدفع لمالكها أجره أرضه كما قلنا، و يدفع له أجره العوامل المستخدمة في الزرع و السقى إذا كانت مملوكة لصاحب الأرض.

### (المسألة ٥٥):

(الصورة الثانية): أن يكون البذر مملوكا لصاحب الأرض، و الحكم فيها أن يكون الزرع و نماؤه و ما يحصل منه مملوكا لصاحب الأرض و البذر تبعا لأصله و يجب عليه أن يدفع للمعامل أجره المثل عن جميع عمله الذى قام به فى زرع الأرض و تنمية الزرع، و أن يدفع له أجره العوامل التى استخدمها فى الزرع و السقى إذا كان مالكا لها أو لمنفعتها.

### (المسألة ٥٦):

الصورة الثالثة: أن يكون البذر مملوكا لكل من صاحب الأرض و عامل المزارعة على سبيل الاشتراك بينهما، و الحكم فيها أن كل واحد من المتعاملين المذكورين يملك من حاصل الزرع بنسبة ما يملكه من البذر، فإذا كان مملوكا لهما بالمناصفة فلكل واحد منهما نصف الزرع و النماء و إذا كان لأحدهما ثلث البذر فقط، فله الثلث من الزرع و النماء و للآخر الثلثان، و هكذا. و يجب على العامل أن يدفع لمالك الأرض من أجره المثل لأرضه من أجره المثل لعوامله التى يملكها أو يملك منفعتها و كان قد استخدمها فى الزرع، و من النفقات و المصارف الأخرى التى أنفقها المالك فيه بنسبة ما يملكه العامل من الحصه فى الزرع، فإذا كان يملك منه النصف لأنه يملك نصف البذر كما ذكرنا

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٢٨٢

و جب عله أن يدفع لمالك الأرض نصف أجره المثل لأرضه و عوامله، و من مجموع نفقاته على الزرع، و إذا كان العامل يملك من الحاصل الثلث و جب عليه أن يدفع لمالك الأرض ثلث جميع ما عددناه، و إذا كان يملك الثلثين و جب عليه أن يدفع له الثلثين من ذلك.

و يجب على صاحب الأرض أن يدفع للعامل من أجره المثل لعمله فى الزرع و متعلقاته و من أجره المثل للعوامل التى يملكها العامل، أو يملك منفعتها و كان قد استخدمها فى الزرع، و من النفقات الأخرى التى أنفقها فيه، بنسبة حصه مالك الأرض من الزرع و النماء و فإذا كان يملك منه النصف على الوجه الذى بيناه و جب عليه أن يدفع للعامل نصف ذلك، و هكذا إذا كانت حصته من الزرع أقل من النصف أو أكثر، فيجب عليه أن يدفع للعامل بنسبة حصته.

### (المسألة ٥٧):

إذا وقعت المزارعة بين أكثر من متعاقدين و كان إنشاؤها بين الأطراف باعتبار انها معاملة خاصة مستقلة بنفسها عن المعاملات الأخرى، و عن المزارعة المصطلحة بين الفقهاء، و قد ذكرنا هذا فى المسألة التاسعة و الأربعين، فاشترط فى المعاملة أن تكون الأرض



من الطرف الأول و أن يكون العمل على الطرف الثاني و أن يكون البذر من الثالث، و استلم العامل الأرض من مالكةها، و زرعها ثم تبين لهم بطلان المعاملة، فيكون جميع الزرع و النماء، لمالك البذر، و هو الطرف الثالث في المثال الذي ذكرناه، و يجرى فيها الحكم المتقدم، فلا- يجب على مالك الأرض إبقاء الزرع الى أن يبلغ أوان حاصله، و يجوز له أن يأمر مالك الزرع بإزالته من الأرض، و لا أرش له إذا قلعه، و يجوز لمالك الأرض أن يبقى الزرع في الأرض

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٢٨٣

مجانا أو بأجرة المثل إذا رضى مالك الزرع بذلك، و إذا اختار مالك الزرع فأبقى الزرع في الأرض لزمه أن يدفع لمالك الأرض أجره أرضه مدة بقاء الزرع فيها و يجب على مالك الزرع أن يدفع للعامل أجره عمله في الزرع، و أن يدفع لصاحب العوامل أجره عوامله.

### (المسألة ٥٨):

قد اتضح مما ذكرناه في مسائل الفصل الأول و ما بعدها من هذا الكتاب أن القدر المعلوم ثبوته في عقد المزارعة: هو أن يلتزم صاحب الأرض للعامل بان يبذل له أرضه المعلومه ليزرعها له، و أن يلتزم العامل لصاحب الأرض بأن يقوم له بالعمل المطلوب فيزرع الأرض و يتعهد الزرع بما يرييه و ينميه حتى يظهر و يستكمل نموه و يثمر و يبلغ أوان حاصله، و يلتزم الجانبان بأن تكون لكل واحد منهما في قبال ذلك حصه معلومه المقدار مشاعه من الحاصل الذي ينتجه الزرع.

ثم أن الثابت المعروف في مرتكزات أهل العرف و العقلاء، الخبراء بالمعاملة من الناس أن يكون الزرع في جميع مراحل نموه من حين ظهوره في الأرض إلى آخر إدراكه و بلوغ غايته مشتركا بين الطرفين على نسبة الحصتين اللتين عيّنها الطرفان لهما من الحاصل، و من متفرعات ذلك و نتائجه أن يكون الفصيل و الورق و التبن و غير ذلك من نواتج الزرع مشتركة بين الطرفين على نسبة حصتيهما المعينتين و على هذا الأمر الثابت في أذهان أهل العرف و في مرتكزاتهم تنزل الأدلة الشرعية و الإطلاقات الواردة في أحاديث المعصومين «ع» في عقد المزارعة و يثبت بها الحكم المذكور.

و يصح للمتعاقدين أن يشترطا ذلك في ضمن العقد بينهما اشتراطا صريحا

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٢٨٤

فيقول مالك الأرض للعامل في إيجابه للعقد: أسلمت إليك هذه الأرض لتزرعها حنطة أو شعيرا، على أن يكون جميع ما يحصل من ثمر الزراعة بيني و بينك بالمناصفة مثلا، و على شرط أن يكون الاشتراك ما بيننا في الزرع في جميع مراحل من أول ظهور الزرع في الأرض إلى نهاية إدراكه و بلوغ حاصله، و يقبل العامل المزارعة منه على الشرط المذكور، و تكون نتيجة هذا الاشتراط كما تقدم اشتراك الطرفين حتى في ورق الزرع الذي يؤخذ منه و في فصيله و تبنه، و في أغصانه اليابسة أو الطرية التي تؤخذ منه لتزرع في موضع آخر من الأرض أو في أرض أخرى.

و إذا اشترطا أن يقع الاشتراك بينهما من أول الزرع لا من حين ظهوره في الأرض، اشتركا حتى في البذر بعد ثرة في الأرض، و في جذوره التي تتكون قبل ظهور الزرع.

### (المسألة ٥٩):

إذا اشترط المتعاقدان أن يكون الاشتراك ما بينهما في الزرع عند بلوغه إلى مرحلة معينة من النمو، ثبت لهما ما شرطاه، فلا يكون

بينهما اشتراك في الزرع قبل أن يصل الى تلك المرحلة، و مثال ذلك أن يقول الموجب منهما لصاحبه: زارعتك على هذه الأرض ليكون حاصل الزراعة فيها ما بيننا بالمناصفة، و على شرط أن يكون الاشتراك ما بيننا بعد ظهور الثمر في الزرع أو بعد انعقاد الحب فيه، أو بعد صدق اسم الغلة عليه، فيسمى حنطة أو شعيرا أو عنبا، فلا يقع الاشتراك الا بعد حصول الشرط و بلوغ الزرع إلى المرحلة التي عينها المشترط، و يكون الزرع في مراحل السابقة عليها مملوكا لمالك البذر و لا حق لصاحبه فيه، و لما بيناه في هذه كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٢٨٥

المسألة و سابقتها فروع سنتعرض لذكرها ان شاء الله تعالى في المسائل الآتية.

### (المسألة ٦٠):

إذا وقعت المزارعة بين الشخصين جامعاً لما يعتبر فيها من شرائط الصحة و زرع العامل الأرض ثم بدا للطرفين أن يتقايلا و يفسخا عقد المزارعة الواقع بينهما بعد أن ظهر الزرع في الأرض، أو بعد ما ظهر الثمر، أو انعقد الحب في الزرع فالظاهر أن يكون فسخ المعاملة إذا حصل بينهما فسخا لها في حين وقوعه و ليس فسخا لها من أصل وقوع العقد، و أن كان ذلك هو مقتضى القاعدة في التقاييل إذا حصل بين الطرفين، و ذلك لأن المرتكز في أذهان عامة العقلاء و أهل العرف في فسخ المزارعة أن يكون ذلك على نحو تعدد المطلوب، و هو نظير الفسخ عند تبعض الصفقة.

و يتفرع على حصول الفسخ بينهما في حين وقوع الفسخ كما ذكرنا لا من أصل العقد: أن يكون الزرع الموجود مملوكا لصاحبه حين ما وقع الفسخ بينهما و ليس مملوكا لصاحب البذر، و يتفرع على ذلك أيضا: أن لا يثبت لصاحب الأرض حق في أن يأخذ من العامل أجره لأرضه للمدة الماضية قبل الفسخ، و لا يثبت للعامل حق في أن يأخذ من صاحب الأرض أجره لعمله في تلك المدة. و إذا فسخا عقد المزارعة كما ذكرنا، فيجوز لهما أن يتراضيا بينهما على أن تبقى حصة العامل من الزرع في الأرض الى أن يبلغ أوانه و يتم نتاجه مع تسليم العامل اجرة المثل لمالك الأرض مدة بقاء الزرع فيها أو بغيره اجرة، و يجوز لهما أن يتراضيا على أن تقطع حصة العامل من الزرع قصيلا.

و يجوز لصاحب الأرض أن يطالب العامل بقسمة الزرع الموجود عند

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٢٨٦

الفسخ، فيبقى مالك الأرض حصته من الزرع بعد القسمة في الأرض، و يأمر العامل بقطع حصته من الزرع و إزالتها من الأرض و لا يستحق العامل عليه بذلك أرشا و ليس للعامل أن يبقى حصته من الزرع في الأرض إذا كان صاحب الأرض لا يرضى ببقائها فيها و ان دفع له اجرة المثل.

و كذلك الحكم إذا شرط أحد المتعاقدين أن يكون له خيار فسخ المزارعة في وقت معين، ففسخها في ذلك الوقت المعين، أو ثبت له خيار الفسخ لتخلف بعض الشروط التي شرطها على صاحبه، فإذا فسخ المعاملة و كان فسخه في أثناء المدة المعينة لعقد المزارعة بينهما جرت الأحكام و اللوازم التي بينها في هذه المسألة.

### (المسألة ٦١):

إذا غصب أحد أرضا من مالكةا الشرعية، و سلم الغاصب الأرض إلى عامل ليزرعها له مدة معلومة بحصة معينة من حاصل الزراعة فيها، جاز لمالك الأرض أن يسترجع أرضه المغصوبة من الغاصب أو من العامل، و يصح له الرجوع بها على أيهما شاء.

و يتخير مالك الأرض بين أن يجيز عقد المزارعة الذى أنشأه الغاصب مع العامل، و أن يرد ذلك العقد، فان هو أجاز العقد صح و أصبحت المزارعة بين مالك الأرض و العامل على حسب ما عين فى عقدها من قيود و شروط، و لا تفتقر صحة المزارعة بعد اجازة المالك الشرعى إلى قبول جديد من العامل.

و ثبت للعامل حصته الخاصة التى ذكرت له فى العقد ما بينه و بين الغاصب من حاصل الزراعة، و تكون لمالك الأرض الحصة الأخرى منه، سواء وقعت اجازة المالك للعقد قبل شروع العامل بالعمل أم وقعت بعده، و إذا أبى المالك الشرعى كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٢٨٧

فرد عقد المزارعة و لم يجزه على أرضه بطلت المعاملة من أصلها، و إذا كان عامل المزارعة قد زرع الأرض بعد عقد المزارعة عليها و قبل أن يرد المالك، و قد ظهر الزرع فى الأرض و كان البذر من العامل، فالزرع الموجود يكون مملوكا للعامل تبعا للبذر، و يلزم العامل أن يدفع لمالك الأرض أجره المثل لمنفعة أرضه فى المدة الماضية.

و يجوز لمالك الأرض بعد رده للمزارعة أن يأمر العامل بإزالة زرع و جذوره من الأرض، و لا أرش للعامل إذا أزالها، و يجوز للمالك أن يرضى ببقاء الزرع فى أرضه حتى يدرك، و يبلغ أوانه و يأخذ منه اجرة المثل فى المدة الآتية. و إذا أخذ مالك الأرض من العامل أجره المثل لما مضى من المدة أو لما يأتى من مدة بقاء الزرع فى الأرض جاز للعامل أن يرجع بما خسره على الغاصب إذا كان قد غره.

### (المسألة ٦٢):

إذا أنشئت المزارعة بين مالك الأرض و عامل المزارعة ثم تبين بعد اجراء العقد، أو بعد زرع العامل الأرض: أن العامل الذى جرت معه المعاملة عبد مملوك و أن مولاه لم يأذن له فى المزارعة، كان الأمر فى تصحيح هذه المعاملة عبد المولى المالك للعبد، فان هو أجاز مزارعته صحت، و الزم العبد بالعمل فى زراعة الأرض و القيام بما تحتاج اليه من سقى و غيره، و كانت الحصة المعينة له من حاصل الزرع لمولاه، و الحصة الثانية من الحاصل لمالك الأرض: و ان فسخ المولى المالك للعبد المعاملة بطلت من أصلها، و كان الزرع الموجود الذى زرعه العبد تابعا للبذر، فان كان مالك البذر هو مالك الأرض، كان الزرع مملوكا له لانه نماء بذره، و لزم صاحب

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٢٨٨

الأرض أن يدفع لمولى العبد أجره المثل لعمل مملوكه، و ان كان البذر للعبد فهو ملك لمولى العبد و يكون هو المالك للزرع أيضا، و يجوز لمالك الأرض أن يأمره بقلع الزرع و ازالته من الأرض، و لا أرش لصاحب الزرع بذلك، و يجوز لمالك الأرض أن يبقى الزرع فى أرضه حتى يبلغ أوانه مجانا أو مع أجره المثل لأرضه فى تلك المدة، إذا رضى مولى العبد بدفعها و لا يجبر على ذلك.

بصرى بحراني، زين الدين، محمد امين، كلمة التقوى، ٧ جلد، سيد جواد وداعى، قم - ايران، سوم، ١٤١٣ ه ق

كلمة التقوى؛ ج ٥، ص: ٢٨٨

و كذلك الحكم إذا غصب العبد غاصب من مولاه الشرعى، و زارعه صاحب الأرض بأمر الغاصب، و لم يستأذن مولاه، فيكون الأمر فى صحة المزارعة لمولاه و يجرى فيه و فى زرعه البيان الذى قدمناه.

**(المسألة ٦٣):**

إذا حكم الشارع ببطلان المزارعة بين المتعاقدين من أصلها، أو حكم ببطلانها في أثناء المدة بعد أن كانت صحيحة في أول الأمر لطرو، بعض العوارض التي أوجبت الحكم بفسادها كذلك وقد تكرر منا أكثر من مرة، أن الزرع الموجود في الأرض بعد بطلان المعاملة يكون تابعا للبذر في الملك فمالك الزرع الموجود في الأرض هو مالك البذر.

فإذا علم أن البذر الذي زرع في الأرض كان مغصوبا من مالكة كان الزرع الموجود في الأرض مملوكا للمالك الأصلي الذي غضب البذر منه، فالزرع و التناج كله له، و لا يستحق عليه مالك الأرض أجره لأرضه، و لا يستحق عليه عامل المزارعة أجره لعمله، بل تكون الأجره على من جاء بالبذر ليزرع في الأرض فإن كان الذي جاء بالبذر للزراعة هو العامل لزمه أن يدفع أجره الأرض لصاحبها، و أن كان الذي جاء به للزراعة هو صاحب الأرض لزمه أن يدفع للعامل أجره عمله

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٢٨٩

و يجوز لمالك الأرض أن يأمر المالك المذكور للزرع بإزاله زرعه عن أرضه و أن لم يبلغ الزرع أوان قطعه، و لا أرش لمالك الزرع بسبب ذلك.

**(المسألة ٦٤):**

إذا تمت المزارعة بين الطرفين المتعاقدين، ثم علم بعد ذلك أن العوامل التي استخدمت في زراعة الأرض و في حرثها و سقايتها كانت مغصوبة من مالكةا الأصلي لم تبطل المزارعة بذلك، سواء كان الذي غضبها أو استخدمها هو مالك الأرض، أم كان هو العامل، و يجب عليه أن يدفع لمالكها الشرعي أجره المثل لمنفعتها في مدة استخدامها، و كذلك الحكم في سائر المصارف التي أنفقها المالك على أرضه أو أنفقها العامل على زرع، ثم علم بعد ذلك أنها كانت مغصوبة من مالكةا، فلا يضر ذلك بصحة المعاملة الجارية بين المتعاقدين، و يلزم على منفقها أن يدفع لمالكها الأصلي مثلها إذا كانت مثلية، و قيمتها إذا كانت قيمية.

**(المسألة ٦٥):**

قد سبق منا أن الأقوى حصول الاشتراك ما بين مالك الأرض و العامل في الزرع عند ظهوره في الأرض و تبينه على وجهها، و ان لم يسم قصيلا أو يخرج له شطئا، و قبل أن يظهر له ثمر أو ينعقد له حب، و قد ذكرنا هذا في المسألة الثامنة و الخمسين، و كذلك إذا اشترط المتزارعان في ضمن العقد ان تحصل الشركة فيه بينهما عند ظهور الزرع في الأرض.

و من نتائج ذلك: أن يملك كل واحد من الطرفين حصته المقدره له من حاصل الزراعة منذ ذلك الوقت، و في جميع مراحل نمو الزرع المتعاقبة، فإذا ظهر ثمر الزرع، و صدق عليه اسم الغلة حنطة أو شعيرا أو غيرها من الغلات التي تجب

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٢٩٠

فيها الزكاة، و بلغت حصه مالك الأرض أو الزارع مقدار النصاب و جبت عليه الزكاة في حصته، و إذا لم تبلغ مقدار النصاب فلا زكاة عليه.

و إذا اشترط المتعاقدان أن يكون الاشتراك بينهما في ما بعد ذلك من المراحل كانت الزكاة على من يملك الزرع قبل ذلك و في المرحلة التي يتعلق فيها وجوب الزكاة في الغلة و هو مالك البذر، فإذا بلغ مجموع الحاصل مقدار النصاب و جبت عليه زكاة الحاصل

كله و لا زكاة على الآخر لانه لم يملك الحصة في وقت تعلق وجوب الزكاة بها.

### (المسألة ٦٦):

إذا تم عقد المزارعة بين مالك الأرض و العامل و استلم العامل الأرض من مالكةا فأهملها و لم يزرعها حتى انقضت المدة المعينة للمزارعة و كانت الأرض بيد العامل و لم يكن له عذر في ترك الزرع و إهمال الأرض لزمه أن يدفع لصاحب الأرض أجره المثل لمنفعتها الفائتة في تلك المدة، و قد سبق ذكر هذا في المسألة الرابعة و الثلاثين و ما بعدها، و لا ضمان عليه إذا لم يكن مفرطاً في ترك الزرع، و قد ذكرنا في المسألتين بعض الأعذار الموجبة لعدم التفريط، و لا ضمان على العامل بذلك إذا كانت الأرض في يد مالكةا، و كان مالكةا يعلم بان العامل قد ترك زراعتها و لا يترك الاحتياط بالرجوع إلى المصلحة بين الطرفين إذا كانت الأرض في يد مالكةا، و كان المالك لا يعلم بأن العامل قد ترك زراعتها.

### (المسألة ٦٧):

إذا أجريت المزارعة بين المتعاقدين على أرض معلومة معينة الحدود و كان الأرض بمجموعها صالحة للزرع و الانتفاع بها في جميع المدة، ثم اتفق أن طرا

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٢٩١

الخراب و البوار على بعض من الأرض فاستولت عليه المياه، أو الاسباخ، و لم يمكن علاجه، و لم يعد صالحاً للانتفاع به بوجه من الوجوه، و بقي بعضها الآخر صالحاً للزرع و الانتفاع به بالفعل بطلت المزارعة في القسم البائر من الأرض، و تخير كل من مالك الأرض و عامل المزارعة في القسم الثاني الذي يمكن الانتفاع به من الأرض بين أن يفسخ المعاملة فيه للتبعض الطارى عليها و أن يرضيها، فإذا اتفق الطرفان فأمضيا العقد في ذلك القسم من الأرض صحت المزارعة فيه و ترتبت آثارها، فيجب على العامل زرعه و يستحق كل من الطرفين حصته من حاصل الزراعة فيه، و إذا فسخا المعاملة فيه معا أو فسخا أحدهما بطلت المعاملة.

### (المسألة ٦٨):

إذا ذكر المتعاقدان للمزارعة الواقعة بينهما مدة و جب عليهما أن يعينا للمدة أمداً و أجلاً مسمى، و يجب أن يكون الأجل بمقدار يتسع لزراعة الأرض فيه و بلوغ الزرع غايته و نتاجه بحسب العادة المتعارفة لذلك الزرع من الزمان، و قد ذكرنا هذا في المسألة التاسعة و في مسائل غيرها.

و إذا عين المتزارعان للمعاملة أجلاً يتسع لمعاملتها بحسب العادة ثم اتفق أن انقضت المدة المضروبة و لم يدرك الزرع فيها أو انه و لم يبلغ غايته لبعض الطوارئ المانعة، فلا- حق للعامل في أن يبقى زرعه في الأرض إذا لم يرض مالك الأرض بإبقاء الزرع فيها و ان بذل له أجره الأرض لذلك، و يجوز للطرفين أن يتراضيا على إبقاء الزرع فيها مجاناً أو مع الأجرة، و يجوز لمالك الأرض أن يأمر العامل بإزالة ما زرعه من الأرض و لا أرش للعامل في ذلك.

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٢٩٢

**(المسألة ٦٩):**

إذا زارع المالك عاملاً على أرض معينة، ثم علم العامل بعد إنشاء المعاملة أن الأرض التي زارعه المالك عليها ليس لها ماء يسقيها بالفعل، وكان العامل قادراً على تحصيل الماء للأرض بحفر بئر أو استخراج عين أو غير ذلك ولم يكن العامل يعلم بذلك حين إجراء العقد، صحت المعاملة ولم تبطل بذلك، ويثبت للعامل فيها خيار الفسخ، فإن شاء فسخ المعاملة وأبطلها، وإن شاء أمضاها ولم يزمه أن يقوم بتحصيل الماء وزراعة الأرض وسقاية الزرع.

وكذلك الحكم إذا أجريت المزارعة بين المتعاقدين، ثم علم الزارع بعد العقد أن الأرض المعينة غير قابلة للانتفاع بها إلا بعلاج وكان قادراً على القيام بعلاجها وإصلاحها، فتصح المعاملة ويثبت للعامل خيار الفسخ فيها كما تقدم وتلاحظ المسألة العاشرة.

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٢٩٣

**الفصل الثالث في آثار تتبع عقد المزارعة****(المسألة ٧٠):**

إذا ظهر ثمر الزرع الذي زرعه العامل وبلغ أو ان حصله جاز لكل من مالك الأرض وعامل المزارعة أن يخرص الثمر الموجود في الزرع على صاحبه خرصاً يتفق الطرفان على قبوله، وأن يحدّد لصاحبه مقدار حصته المجمعولة له من المقدار الذي عينه بالخرص لجميع الحاصل، فإذا خرص مالك الأرض مجموع حاصل الزرع الموجود فيها بمائة من من الحنطة - مثلاً - وكانت حصة العامل المجمعولة له في عقد المزارعة هي نصف الحاصل، كان مقدار حصته من الثمر المخروص خمسين من الحنطة وللمالك الباقي منها، بشرط أن يحصل الرضا والقبول بذلك من العامل، فيصح ذلك ويلزم الطرفين الوفاء به سواء زاد الحاصل على مقدار الخرص أم ساواه أم نقص عنه، ولا يصح لأحدهما رد ذلك أو فسخه بعد جريان معاملة الخرص المذكورة والقبول بها من كليهما.

والخرص المذكور معاملة خاصة مستقلة بنفسها وبأدلتها الشرعية الواردة فيها عن سائر المعاملات، وأثر هذه المعاملة إخراج المال المشترك بين المالك

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٢٩٤

والعامل من الإشاعة المطلقة، وتحديد حصة كل واحد منهما عن حصة الآخر على وجه الاجمال، وهي ليست من البيع ولا من الصلح بعوض أو بغير عوض.

**(المسألة ٧١):**

يشترط في صحة معاملة الخرص التي ذكرناها: أن يكون خرص الثمرة بعد أن تبلغ ويتم إدراكها كما ذكرنا في المسألة المتقدمة فلا تصح إذا وقع الخرص قبل أن يبلغ الثمر هذا المبلغ، وأن ظهر في الزرع أو بدأ أول إدراكه ولم يتم، ويعتبر في صحتها: أن تكون الحصة المعينة لكل من الطرفين من حاصل الزرع نفسه، فلا تصح المعاملة إذا جعلت الحصة بذلك المقدار في الذمة من جنس الحاصل، وأولى من ذلك بعدم الصحة ما إذا جعلت بذلك المقدار من غير جنسه.

ويكفي في إنشاء المعاملة أن يقول الموجب من الطرفين: رضيت بالخرص المعين لثمر هذه الزراعة لي وعلى، وتقبلت نصف

المقدار الذى حدده الخرص فى حصتى المعينة لى من حاصل الزرع و جعلت الباقي من الحاصل لك، فإذا قبل الجانب الآخر ذلك و رضى به صحت المعاملة، و وجب على الطرفين الوفاء بها فإذا زاد الحاصل على مقدار الخرص لم يستحق الطرف الذى تقبل حصته من الخرص من هذه الزيادة شيئاً، كان الزائد من الحاصل كله لصاحبه، و إذا نقص الحاصل عن مقدار الخرص، أخذ الأول حصته من مقدار الخرص كاملة دون نقص و كان الباقي الناقص للثانى.

و يكفى فى صحة المعاملة أن تنشأ، بأى لفظ غير ذلك، إذا كان دالاً على هذا المضمون فى عرف أهل اللسان، و ان كانت دلالة بالقرينة المفهومة أو بلغة غير عربية، و يصح أن تنشأ بالفعل إذا كان دالاً على المعنى المراد.

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٢٩٥

و لا فرق فى صحة معاملة الخرص المذكورة بين أن يكون الخارص لحاصل الزرع احد الطرفين المتعاقدين و أن يكون شخصاً ثالثاً غيرهما، إذا كان من أهل الخبرة و الوثوق و تم بخرصه غرض المتعاملين، و حصل به الرضا و القبول منهما.

### (المسألة ٧٢):

إذا تلف جميع حاصل الزرع أو تلف بعضه بحيث كان الباقي من الحاصل أقل من المقدار المخروص، و كان تلف التالف منه بعد الخرص و تقبيل الحصّة منه دخل النقص على الجانبين، و لم يختص بواحد منهما على الأقوى، سواء كان التلف بأفء سماوية أم أرضية، و سواء كان التلف بفعل الإنسان، أم بسبب آخر من حيوان أو غيره.

و يشكل الحكم إذا تلف بعض الحاصل و كان المقدار الباقي منه يساوى مقدار الخرص، أو يزيد عليه، و لا يترك الاحتياط فى هذه الصورة بالرجوع إلى المصالحة و التراضى بين الطرفين.

### (المسألة ٧٣):

لا تختص معاملة الخرص التى ذكرناها بالمزارعة و تقبيل الحصّة منها، بل تجرى أيضاً فى المساقاة، و سيأتى بيانه (ان شاء الله تعالى)، و تجرى فى ثمر النخيل و الشجر إذا كان مشتركاً على وجه الإشاعة التامة بين مالكين بسبب إرث أو شراء، أو غيرهما من أسباب الملك و الاشتراك فيه، و تجرى فى كل ثمر أو زرع مشترك بين مالكين لأحد الأسباب الموجبة للملك و الاشتراك فيه، فيجوز لهما أو لأحدهما أن يخرص الثمر عند بلوغه و تحقق إدراكه، فإذا رضى الجانبان بالخرص و رضيا بأن تكون حصّة أحدهما من المقدار المخروص، و للآخر الباقي سواء زاد

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٢٩٦

الحاصل عنه أم نقص، صحت المعاملة و لزمّت و ترتبت آثارها.

### (المسألة ٧٤):

يجوز لمالك الأرض أن يصالح عامل المزارعة عن حصته المقدرة له من حاصل الزرع بمقدار معين فى ذمته من جنس الحاصل أو من غير جنسه، فإذا كانت الزراعة المشترطة بين المتعاقدين من الحنطة- مثلاً- و كانت حصّة العامل هى النصف من حاصلها، جاز لمالك الأرض أن يصالح العامل عن حصته المذكورة بعشرين منا من الحنطة، تبقى فى ذمّة المالك، أو بعشرين منا من الأرز أو

الماش أو العدس تبقى في ذمته كذلك، و يجوز له أن يصلحه عنها بعين في الخارج مملوكة له، من جنس الحاصل أو من غير جنسه، فتكون عوضا للعامل عن حصته.

و يجوز للعامل أن يصلح مالك الأرض عن حصته المعينة له من الحاصل كذلك، في كلا الفرضين و انما يصح الصلح في جميع ما ذكر من الفروض إذا ظهر حاصل الزرع سواء تم إدراكه أم لم يتم.

و لا تضر بصحة هذا الصلح بينهما جهالة الطرفين بمقدار الحصص المصالح عليها، فان مثل هذه الجهالة مغتفرة في عقد الصلح و الأحوط استحبابا لهما تقدير ذلك بخرص متعارف عند أهل الخبرة، و لا يضر بصحة الصلح وجوه التفاوت بين العوضين، و ذلك لان حصة المزارع و العامل من الزرع قبل الحصاد و التصفية ليست من المكيل و لا الموزون، فلا تكون المعاوضة عليها مع التفاوت بين العوضين من الربا المحرّم في الإسلام.

و إذا أراد أحد المتزارعين أن يصلح صاحبه عن حصته قبل ظهور الحاصل فلا بد له من ضم ضميمه إلى الحصص، و لا يصح الصلح عليها بغير ذلك.

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٢٩٧

### (المسألة ٧٥):

إذا انقضت المدّة المضروبة للمزارعة بين العامل و مالك الأرض، و وقعت القسمة لحاصل الزرع المشترك بينهما، و أخذ كل شخص منهما حصته المعينة له من الحاصل، و بقيت في الأرض بعد ذلك أصول الزرع و جذوره، فأثبتت في السنة الثانية نباتا و أخرجت زرعاً، فالنبت و الزرع الذي يحصل منها يكون مشتركا بينهما، و قد ذكرنا في المسألة الثامنة و الخمسين، أن مقتضى عقد المزارعة عند إطلاقه أن يحصل الاشتراك بين مالك الأرض و عامل المزارعة من حين ظهور الزرع في الأرض، و في جميع مراحل نموه و أدواره، و لا يختص بالحاصل عند ظهوره في الزرع أو عند انعقاد الحب أو صدق الاسم، و كذلك إذا اشترط المتعاملان في ضمن العقد أن يقع الاشتراك بينهما في الزرع في تلك المرحلة أو قبلها.

و من نتائج ذلك: أن تكون أصول الزرع و جذوره الباقية في الأرض بعد الجذاذ مشتركة بينهما كما ذكرنا، و يتبعها نماؤها الذي يحصل منها فيكون مشتركا بينهما، إلا إذا أعرض المتعاقدان عن هذه الأصول الباقية، فيكون النبات الحادث منها لمن سبق إليه فتملكه بالحيازة.

### (المسألة ٧٦):

إذا بقي في الأرض بعض الحبوب من حاصل الزراعة الماضية، فأثبتت في السنة اللاحقة زرعاً و أخرج نماء، فإذا كان الحب الذي بقي في الأرض من الحاصل المشترك بين المتزارعين قبل قسمته بينهما، فالزرع و النماء الذي يخرج منه يكون مشتركا بينهما أيضا تبعا لأصله، و يكون لكل واحد من الشريكين من هذا النماء الجديد بمقدار حصة ذلك الشريك من الأصل، فإذا كان الأصل مشتركا بينهما

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٢٩٨

بالمناصفة، فالنماء، الحادث منه مشترك بينهما بالمناصفة كذلك، و إذا كان لأحدهما الثلث منه أو الربع أو غيرهما، فله من النماء الجديد بتلك النسبة.



و إذا كان الحب الباقي في الأرض مختصاً بأحد الشريكين، كما إذا سقط من حصّة العامل بعد القسمة أو من حصّة مالك الأرض كذلك اختص مالكه بالنماء الحادث منه، و لم يستحق الآخر منه شيئاً، و لا يستحق مالك الأرض على العامل أجره لأرضه إذا كان النماء الحادث ملكاً للعامل خاصة، أو كان مملوكاً له و لصاحب الأرض على نحو الاشتراك، ثم بقي النماء في الأرض حتى أدرك و بلغ أوانه.

### (المسألة ٧٧):

إذا قصر عامل المزارعة في القيام المطلوب منه على الزراعة في تمهيد الأرض مثلاً أو تسميدها، أو في السقي الكافي لحاجتها و حاجة الزرع، أو في مكافحة الحشرات و الطفيليات و الطوائري، المؤثرة عادة، فقل بسبب تقصيره حاصل الزرع، فإن كان التقصير منه قبل أن يظهر الزرع في الأرض لم يضمن العامل لمالك الأرض بسبب هذا التقصير شيئاً، و ثبت لمالك الأرض بذلك خيار فسخ المعاملة الجارية بينه و بين العامل، فإن شاء فسخ المزارعة، و ان شاء أمضاها و لم يفسخها فإذا اختار مالك الأرض فسخ المزارعة و كان البذر مملوكاً للفاسخ صاحب الأرض كان الحاصل الذي يخرج من الزرع مملوكاً له تبعاً للبذر، و لزمه أن يدفع للعامل أجره المثل لعمله، و إذا تلف شيء من البذر بسبب تقصير العامل كان العامل ضامناً لما تلف منه فيجب عليه أن يدفع لمالكه مثله إذا كان مثلياً و قيمته إذا كان قيمياً.

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٢٩٩

و إذا كان البذر مملوكاً للعامل كان الحاصل مملوكاً له تبعاً للبذر، و لزمه أن يدفع لمالك الأرض أجره المثل لأرضه. و إذا اختار مالك الأرض فأبقى المعاملة بينه و بين العامل و لم يفسخها بسبب تقصير العامل صحت المزارعة و كانت لكل واحد من الطرفين حصته المعيّنة له في العقد قلت أو كثرت.

و ان كان التقصير الذي ذكرناه من العامل بعد ظهور الزرع في الأرض، تخير مالك الأرض، فيجوز له أن يفسخ المعاملة و تترتب على فسخه جميع النتائج و الآثار التي قدمنا ذكرها في الفرض السابق، و يجوز له أن يمضى المعاملة فتكون لكل واحد من الطرفين حصته المعيّنة له في عقد المزارعة قلت أو كثرت، و يضمن العامل لصاحب الأرض مقدار التفاوت في حاصل الزرع بسبب تقصيره، و يعرف ذلك بالرجوع إلى أهله الخبرة، و إذا لم يعلم فالاحتياط بالرجوع إلى المصالحه.

### (المسألة ٧٨):

إذا ادعى مالك الأرض على عامل المزارعة فيها انه لم يف له ببعض الشروط التي شرطها عليه في عقد المزارعة، و جحد العامل ما يدعيه المالك عليه من عدم الوفاء، فالقول قول العامل، و لا يمين عليه لأنه مؤتمن، الا أن يقيم المالك على صحة دعواه على العامل بينة مقبولة يثبت بها عدم وفائه، و كذلك الحكم إذا ادعى مالك الأرض أن العامل قد قصر في عمله في المزارعة فأضر بالزرع بسبب تقصيره في العمل، و أنكر العامل وقوع تقصير منه، أو ادعى المالك عليه أنه فرط في حفظ الثمر بعد ظهوره في الزرع فتلف جميع الحاصل أو تلف بعضه، و أنكر العامل وقوع أى تفريط أو تقصير منه، فالقول في جميع هذه الفروض قول العامل و لا يطالب بيمين

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٣٠٠

على إنكاره لأنه مؤتمن.

**(المسألة ٧٩):**

إذا ادعى مالك الأرض انه قد اشترط على العامل شرطاً في ضمن العقد و أنكر العامل وقوع ذلك الشرط بينهما، أو ادعى العامل انه قد اشترط على المالك شيئاً و أنكر المالك ذلك، فالقول قول المنكر منهما مع يمينه في كلتا صورتين، إلا إذا أثبت المدعى منهما صحة قوله بينة مقبولة، فيؤخذ بها و إذا انعكس الفرض فادعى أحد المتزارعين أن صاحبه قد اشترط عليه شرطاً معيناً في ضمن عقد المزارعة، و أنكر صاحبه وجود ذلك الشرط منه، ألزم الأول منهما بأن يفي بالشرط الذي ذكره أخذاً له بإقراره، فلا يأخذ حصته المعينة له من الحاصل حتى يفي بالشرط، و يعامل الثاني أيضاً بمقتضى قوله، و لذلك فليس له أن يطالب صاحبه المقر بالشرط الذي ذكره بعد إنكاره إياه و يلزمه أن يوصل الى صاحبه حصته من الحاصل و أن لم يف بالشرط أخذاً له بقوله، و يمكن لهما أن يتخلصا من هذا الاشكال بالرجوع الى التسالم و المصالحة بينهما.

**(المسألة ٨٠):**

إذا ادعى أحد المتزارعين أن صاحبه قد غنبه بالمزارعة الجارية بينهما، لزمه أن يثبت وجود الغبن عليه في المعاملة بأحد المثبتات الشرعية، فإذا أثبت ذلك جاز له فسخ المزارعة للغبن، و لا يكون له حق الخيار الا بعد إثبات وجود سببه و هو واضح و انما يذكر للتنبيه.

**(المسألة ٨١):**

إذا تنازع المتزارعان في مقدار المدة التي عينها لمزارعتهما، فقال أحدهما

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٣٠١

هي سنة واحدة و قال الآخر بل هي سنتان، أو قال الأول: قد جعلنا لمزارعة بيننا الى ثلاث سنين، و قال الثاني، بل جعلناها الى أربع سنين، قدم قول من ينكر الزيادة في المدة منهما مع يمينه، و تستثنى من ذلك صورة واحدة، و هي ما إذا ادعى احد المتعاقدين مدة قصيرة لا- تكفي بحسب العادة لزرع الأرض و بلوغ الحاصل فيها لقصرها، و ادعى الثاني مدة تتسع لذلك بحسب العادة فيقدم قول الثاني لأن قوله يستلزم صحة المعاملة الواقعة بينهما، و قول الأول يستلزم فسادها بسب قصر المدة، و قد بينا في المسألة التاسعة أن المدة التي تشترط للمزارعة إذا كانت قصيرة لا تكفي بحسب العادة المتعارفة لمزارعة الأرض و ادراك حاصل الزرع فيها كان العقد الواقع عليها باطلاً.

**(المسألة ٨٢):**

إذا تنازع المتزارعان في مقدار الحصّة المعينة لأحدهما من حاصل الزرع، فقال احد الطرفين لصاحبه، قد جعلنا لك الثلث خاصة من حاصل الزراعة، و قال الثاني: بل حصتي النصف من الحاصل، فالقول قول من يدعى قلة الحصّة، و ينكر الزيادة فيها من الطرفين مع يمينه، و هو في غالب الفروض المتعارفة من يملك البذر كله فهو يدعى القلة في حصّة صاحبه ليكون الزائد من نصيبه، و قد يختلف ذلك، و قد يكون البذر ملكاً للجانبين معا بالتساوى أو مع التفاوت، و على اى حال فالقول قول من ينكر الزيادة مع يمينه في جميع

الصور التي يقع التنازع بين الطرفين في مقدار الحصّة.

### (المسألة ٨٣):

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٣٠٢

يجوز لمن تقبل قطعاً من الأرض الخراجية من السلطان، أو من ولي أمر المسلمين، و كانت القطعة بيده يؤدي خراجها و ينتفع بها، أن يدفع تلك الأرض إلى شخص آخر ليزرعها ذلك الشخص و ينتفع بها لنفسه، فيؤدي من حاصل زراعة الأرض ما عليها من الخراج زاد أم نقص و يأخذ ما بقي من الحاصل لنفسه، و لا ينتفع الأول الذي تقبلها من السلطان منها بشيء، سوى انه قد تخلص بذلك من الخراج، و قد دل بعض النصوص على جواز ذلك إذا كان دفع الأرض من الأول الى الثاني برضاه و يجوز لمن تقبل الأرض الخراجية كذلك أن يزارع عليها عاملاً ليزرعها و يعمل فيها و يدفع خراج الأرض من حاصل الزراعة فيها، ثم يكون الباقي من الحاصل لكل من المتقبل و العامل فيقتسمانه بينهما بالمناصفة أو بما سوى ذلك من الحصص بحسب ما يشترطان و يتراضيان، فيكون الخراج على كليهما.

و يجوز لمتقبل الأرض من السلطان أو ولي الأمر أن يشترط على العامل الذي يزارعه أن يكون جميع الخراج على العامل خاصة، فيدفعه من حصته من الحاصل بعد القسمة و لا يكون على المتقبل شيء من الخراج، فيصح جميع ما ذكرناه من الفروض مع الاشتراط و الرضى به من الطرفين، و تلاحظ المسألة الثانية و العشرون.

و يجوز لمتقبل الأرض أن يدفعها الى شخص غيره ليزرعها و ينتفع بها و يشترط على ذلك الغير أن يدفع جميع الخراج من حاصل زراعته في الأرض و أن يدفع للمتقبل مع ذلك مبلغاً معيناً مائة دينار مثلاً أو أقل أو أكثر، ثم يأخذ الزارع لنفسه ما بقي من الحاصل و قد دلت النصوص إلى صحة جميع ذلك مع الاشتراط في العقد و الرضى به من الجانبين.

### (المسألة ٨٤):

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٣٠٣

يصح أن يقع عقد المزارعة بين المسلم و الكافر سواء كان الكافر هو صاحب الأرض أم كان هو العامل في المزارعة، و تجرى في المعاملة بينهم جميع الاحكام و تترتب جميع الآثار التي بيننا للمزارعة و يلزم الوفاء بعقدها و القيام بواجباتها و شروطها على كل من المسلم و الكافر من غير فرق بينهما.

### (المسألة ٨٥):

يجوز للقيم الذي جعله الواقف متولياً على الأرض الموقوفة، أو الذي نصبه الحاكم الشرعي متولياً عليها، أن يزارع عاملاً على الأرض الموقوفة الداخلة تحت ولايته، إذا اقتضت مصلحة الوقف، أو مصلحة الموقوف عليهم: أن يزارع أحداً على الأرض، و قد توفرت في المتولى شروط الولاية، و صحة التصرف، سواء كان وقف الأرض عاماً أم خاصاً، و سواء كان وقفها على جهة، أم على أشخاص، أم على غير ذلك، و تنفذ المزارعة الواقعة من المتولى عليها، و يلزم الطرفين الوفاء بها و بأحكامها.

و إذا عين المتولى للمزارعة مدة تقتضى المصلحة تعيينها، لزم العمل بالمعاملة في تلك المدة و لا تبطل بموت المتولى الذي أوقع

المزارعة إذا مات في أثناء المدة.

و إذا كانت الأرض موقوفة على بطون متلاحقة من الموقوف عليهم، و زارع المتولى أحدا على الأرض المذكورة لمصلحة البطون و عين للمزارعة مدة، لزم الوفاء بالعقد في جميع المدة، و لا يبطل العقد بموت المتولى، و لا بموت أهل البطن الأول أو الثاني أو الثالث من الموقوف عليهم، ما دامت المدة المشترطة باقية.

### (المسألة ٨٦):

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٣٠٤

إذا زارع أهل البطن المتقدم عاملا على الأرض الموقوفة عليهم، و على من بعدهم من البطون لم تنفذ المزارعة التي أنشأها هؤلاء على من يأتي بعدهم من البطون المتأخرة، فإذا مات أهل البطن الذين أوقعوا المزارعة، بطلت مزارعتهم بعد موتهم، إلا إذا أجازها أهل البطن اللاحق لهم، فتصح المزارعة بإجازتهم، كما يصح العقد الفضولي إذا أجازته الأصيل في سائر المعاملات.

### (المسألة ٨٧):

يصح أن تقع المصالحة بين عاملين مستقلين في مزارعتين مختلفين يختص كل عامل منهما بأرض خاصة به، و بحصة معلومة معينة له من حاصل زراعته في أرضه، فيوقعا عقد الصلح ما بينهما على الحصتين، فيجعل الأول منهما حصة معينة له من حاصل زراعته عوضا للعامل الثاني عن حصته المعينة له من زراعته، فإذا تم عقد الصلح بينهما، و حصل الإيجاب و القبول منهما انتقلت حصة كل واحد منهما من زراعته الى ملك الآخر، و حصلت المعاوضة بين الحصتين.

و من أمثلة ذلك أن يزارع مالك الأرض سعيدا و هو العامل الأول على قطعة معلومة من أرضه و يعين له حصة معلومة من حاصل زرعه لتلك القطعة، ثم يزارع عبد الله و هو العامل الثاني على قطعة أخرى من الأرض بحصة معينة كذلك من حاصل زرعه لهذه القطعة، فيختص كل واحد من العاملين بقطعته التي حددها له مالك الأرض، و بحصته التي عينها له من الحاصل، ثم يصالح سعيد عبد الله عن حصته من زراعة القطعة الثانية بالحصة التي يملكها سعيد من زراعته للقطعة الأولى، فتصبح بسبب الصلح الواقع بينهما حصة عبد الله من زراعته ملكا لسعيد فيقتسم حاصلها مع مالك الأرض بنسبة هذه الحصة التي يملكها بالصلح، و تصبح

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٣٠٥

حصة سعيد من زراعته ملكا لعبد الله فيقتسم حاصلها مع المالك بهذه النسبة.

### (المسألة ٨٨):

إذا زارع مالك الأرض عاملين و لنفرضهما زيدا و عمرا على أن يزرعا له أرضه المعلومة و عين للعاملين حصة معلومة من حاصل زراعتهما للأرض تكون لهما معا: النصف من الحاصل أو الثلث أو الربع مثلا، و للمالك الحصة الأخرى منه و تم العقد بينهم على ذلك، جاز لزيد و عمرو (عاملى المزارعة) أن يقتسما الأرض التي دفعها المالك إليهما قطعتين و يختص زيد بزراعة إحدى القطعتين و تكون له الحصة العينة في عقد المزارعة من حاصلها و للمالك الحصة الأخرى و يختص عمرو بزراعة القطعة الثانية و يقتسم حاصلها مع المالك - كما تقدم -

**(المسألة ٨٩):**

يجوز لصاحب الأرض إذا كانت أرضه بوارا لا ينتفع بها بالفعل الا بعد علاج و تعميم و إصلاح يستمر سنة كاملة أو سنتين مثلا: أن يزارع على أرضه عاملا و يجعل للمزارعة مدة طويلة: خمس سنين مثلا أو أكثره و يشترط على العامل في ضمن العقد أن يقوم بعلاج الأرض و إصلاح خرابها سنة أو سنتين حتى تعمر و تكون صالحة للإنتاج، و يشترط على نفسه في العقد أن يكون جميع حاصل الأرض في فترة العلاج و التعمير مملوكا للعامل خاصة و لا يشاركه المالك فيه، ثم يزرعها العامل بعد تلك الفترة، فيكون الحاصل الناتج منها مشتركا بين المالك و العامل بمقدار ما يعينان لهما من الحصة، فإذا وقعت المعاملة بينهما كذلك، و تم الإيجاب و القبول عليه، صحت المزارعة، و لزم الوفاء بها على الطرفين، سواء كانت الأرض مملوكة لصاحبها أم كانت من ارض الوقف العام أو الخاص البائرة، فيجری

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٣٠٦

متولى الوقف عقد المزارعة عليها كذلك.

**(المسألة ٩٠):**

ورد في الخبر عن مسمع عن الإمام ابي عبد الله (ع) قال: (لما أهبط آدم إلى الأرض احتاج الى الطعام و الشراب فشكا ذلك الى جبرئيل (ع) فقال له جبرئيل: يا آدم كن حراثا، قال فعلمنى دعاء، قال: قل: (اللهم اكفنى مؤنة الدنيا و كل هول دون الجنة و ألبسنى العافية حتى تهنتنى المعيشة)، و عن شعيب العرقوفى عنه (ع) قال: إذا بذرت فقل: (اللهم قد بذرت و أنت الزارع فاجعله حبا متراكما)، و عن ابن بكير قال: قال أبو عبد الله (ع): (إذا أردت أن تزرع زرعاً فخذ قبضة من البذر و استقبل القبلة و قل (أَفْرَأَيْتُمْ مَا تَحْرُثُونَ أَأَنْتُمْ تَزْرَعُونَهُ أَمْ نَحْنُ الزَّارِعُونَ) ثلاث مرات، ثم تقول: بل الله الزارع، ثلاث مرات، ثم قل: (اللهم اجعله حبا مباركا و ارزقنا فيه السلامة) ثم انثر القبضة التى فى يدك فى القراح)، و ورد عنه (ع): (إذا غرست غرسا أو نبثا فاقرا على كل عود أو حبة: «سبحان الباعث الوارث» فإنه لا يكاد يخطئ ان شاء الله تعالى)، و عن أحدهما (ع) قال: تقول إذا غرست أو زرعت: (و مثل كلمة طيبة كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَ فَرْعُهَا فِي السَّمَاءِ تُؤْتِي أَكْلَهَا كُلَّ حِينٍ بِإِذْنِ رَبِّهَا)

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٣٠٧

**الفصل الرابع فى المساقاة و شروطها****(المسألة ٩١):**

المساقاة معاملة خاصة تقع بين الرجل و شخص آخر على أن يسقى الشخص الثانى للرجل الأول أصولا ثابتة من نخيل أو شجر مدة معينة، و يتعهد تلك الأصول فى تلك المدة بما تحتاج إليه عادة من الرعاية و العمل فى نموها و اثمارها حتى تنتج، و على أن تكون للشخص الساقى حصة مشاعة معينة بين المتعاملين من حاصل الثمر الذى تنتجه تلك الأصول، و لا ريب فى مشروعية هذه المعاملة، و صحتها إذا توفرت فيها الشروط الاتى ذكرها.

**(المسألة ٩٢):**

المساقاة عقد من العقود المعروفة و المتعارفة بين الناس عامة في غالب البلاد، و ان كانت في بعض البلاد أكثر شيوعا و تعارفا بين عامة الناس في بعض الفترات من الزمان، لاحتياج السقى فيها إلى مزاولة أعمال و إتعاب لا يحتاج الي مثلها في بلاد اخرى و في أزمنة أخرى، و لا بد في صحة هذه المعاملة من الإيجاب و القبول لأنها كما ذكرنا عقد من العقود.

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٣٠٨

و يكفي في صحة الإيجاب و القبول فيها أن يقعا بأى لفظ يكون ظاهر الدلالة عند أهل اللسان على المضمون الذى يريده المتعاقدان، سواء كانت دلالة بنفسه أم بقرينه موجودة تحف بالمعاملة، و سواء أنشأ المتعاملان الإيجاب القبول بينهما بصيغة الفعل الماضى، أم بالفعل المضارع أم بفعل الأمر، أم بالجملة الاسمية، أم بغير اللغة العربية من اللغات الحية التى يحسنها الطرفان إذا هما قصدا إنشاء المعنى المقصود بها، فإذا قال مالك الأصول لعامل المساقاة: سلمت إليك هذه الأصول المغروسة أو ادفع لك هذه المغروسات لتسقيها و تتعهد أمرها بالرعاية و الإصلاح و العمل فيها حتى تثمر، و لك النصف من حاصل ثمرها، أو الثلث، أو غيرهما من الحصص المشاعة إذا اتفقا عليها، أو قال له: اسق هذه الأصول المغروسة و تعهدا بالعمل فيها و فى إصلاحها حتى تنتج و تثمر و لك نصف حاصلها، و قال العامل:

قبلت المساقاة منك بالحصه التى عييتها لى من الحاصل صحت المعاملة.

و كذلك إذا كان الإيجاب من عامل المساقاة فقال لمالك الأصول: تسلمت منك هذه المغروسات لا سقيها و اعمل لك فيها حتى تثمر، و لى النصف من حاصل ثمرها و قال المالك رضيت بذلك، و مثله ما إذا أنشأ أحدهما الإيجاب بلغه غير عرييه و قبل صاحبه منه الإيجاب فصح المعاملة و نفذ، و يمكن أن ينشأ الإيجاب باللفظ و القبول بالفعل الدال على الالتزام و الرضا بما أنشأه الموجب، و يصح بعكس ذلك فينشئ للموجب العقد بالفعل الدال على إنشاء المعنى المقصود و يكون القبول باللفظ، و يكفي أن يكون إنشاء المعاملة بالمعاطاة من الجانبين، بعد أن يعينا قبلها ما يحتاجان الى تعيينه، و يذكر ما يحتاجان الى ذكره من الشروط، ثم تجرى المعاملة بالمعاطاة مبيئه على ذلك، و قد ذكرنا نظير هذا فى عقد المزارعة.

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٣٠٩

**(المسألة ٩٣):**

يشترط فى صحة المساقاة أن يكون كل من صاحب الأصول المغروسة و عامل المساقاة بالغاً و أن يكون عاقلاً، فلا تصح المعاملة إذا كان الطرفان فيها صبيين غير بالغين، أو مجنونين غير عاقلين، أو كان أحدهما كذلك، و يشترط فى صحتها أن يكون كل من الطرفين قاصدا فى إنشائه للمعنى المراد فى العقد فلا تصح إذا كانا هازلين أو هازئين فى قولهما أو فاقدين للقصد لسكر أو غضب شديد أو كان أحدهما كذلك، و يشترط فى صحتها أن يكون كل من المتعاقدين فيها مختارا غير مكره اكراها يسلب منه الاختيار، و ان لا يكونا محجورين لسفهه يوجب عليهما الحجر فى المال أو الحجر فى مطلق التصرف أو يكون أحدهما كذلك، و أن لا يكون مالك الأصول محجورا عليه لفلس من المال، و لا- يشترط ذلك فى العامل فتصح مساقاته إذا كان مفلسا، و تلاحظ الايضاحات التى بينها لهذه الشروط العامة فى عقد المزارعة و فى المعاملات الأخرى التى سبق منا ذكرها فى هذه الرسالة و فى كتاب الحجر منها.

**(المسألة ٩٤):**

يشترط في صحة المساقاة بين الشخصين أن تكون الأصول التي يتفقان على سقايتها مملوكة لصاحبها بأعيانها و منفعتها أو مملوكة له منفعتها خاصة، أو يكون نافذ التصرف في الأصول أو في منفعتها بوكالة أو ولاية، أو بتولية مجعولة له من شخص نافذ التصرف فيها. فلا تصح مساقاة الرجل إذا كان مالكا لأعيان الأصول المغروسة خاصة و كانت منفعة الأصول مملوكة لغيره بإجارة أو صلح أو هبة أو معاملة شرعية اخرى

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٣١٠

تنقل المنفعة عن ملكه الى غيره، فإنه لا يقدر في هذه الصورة أن يجعل حصه من منفعة الأصول لعامل المساقاة. و تصح مساقاة الرجل على الأصول إذا كان مالكا لمنفعتها خاصة بإجارة و شبهها، فإذا ساقى عاملا عليها و في له العامل بالعقد استحق الحصه المجعولة له من حاصلها، و تصح المساقاة من الرجل إذا كان نافذ التصرف في الأصول أو في المنفعة كما ذكرنا و ان لم يكن مالكا لأعيانها، و مثال ذلك: أن يكون وكيلا عن المالك أو وليا عليه كالأب أو الجد أبي الأب على مال الطفل، و كالولي الشرعي على مال اليتيم أو المجنون أو السفیه، و كالتولى المجعول على ارض الوقف و الوصى على الثلث و الأرض الموصى بها، و لا تصح المساقاة إذا انتفى جميع ذلك.

### (المسألة ٩٥):

يشترط في صحة المساقاة أن تكون الأصول التي تجرى المعاملة على سقايتها معينة في الخارج، فلا تصح المساقاة إذا كانت الأصول مرددة بين افراد متعدده منها من غير تعيين للأصول المراد، و أن تكون معلومه عند المالك و العامل، فلا تصح المعاملة على سقى الأصول إذا كانت مجهولة عندهما أو عند أحدهما.

### (المسألة ٩٦):

يشترط في صحة المساقاة أن تكون الأصول التي تجرى المعاملة على سقيها مغروسة في الأرض، فلا تصح المعاملة على فسيل نخيل أو ودى شجر أو قصبان و أعواد لم تغرس بعد في الأرض، قالوا: و لا تصح المساقاة على أصول غير ثابتة و ان كانت مزروعة ذات جذور ثابتة في الأرض، كالبطيخ و الخيار و الباذنجان

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٣١١

و القطن و الفلفل و ما يشبه ذلك من المزروعات، و كأنهم (قدس الله أرواحهم) يريدون من الأصول الثابتة التي تقطع المساقاة عليها ما يسمى نخلا- أو شجرا في نظر أهل العرف، و سنتعرض في ما يأتي لحكم هذه المزروعات الأخرى ان شاء الله تعالى، و تلاحظ المسألة المائة و السادسة، و المسألة المائة و التاسعة و ما بعدها.

### (المسألة ٩٧):

لا- ينبغى الريب في أن سقى أصول النخيل و الشجر لا يمكن ضبطه عادة في زمان معين و أجل محدد منه حتى يلزم ذكره في عقد المساقاة و يجب تحديد أمدته بين المتعاملين، و انما يدور ذلك مدار الحاجة إليه في وقته و في مقداره، فان من السقى ما يحتاج إليه

فى تثبيت الأصل بعد ما يغرس فى الأرض، و فى نموه بعد ذلك و فى تتابع نموه حتى يشتد الأصل و يقوى، و من السقى ما يحتاج إليه لاثمار الأصول فى مواقيت اثمارها و فى تربية الثمر و تقويته فى مواعيد ايناعه، و فى انضاجه فى وقت نضوجه، و كل ذلك يدور مدار الحاجة إليه فى الوقت و فى المقدار كما قلنا، و هى أمور تتبع العادة العامة المتبعة بين الناس و التعارف الجارى عند أهل المعرفة و الخبرة منهم و لهذا الذى بيناه فى كفى فى صحة المساقاة أن يعتمد المتعاقدان على هذه العادة الجارية بين عامة الناس و على تعارف أهل الخبرة منهم فى تعيين أوقات السقى و مواعيد الحاجة إليه و مقاديره، و لا يفتقران الى تعيين مدة له أو مقدار. و كذلك الأعمال الأخرى التى يلزم على عامل المساقاة أو على مالك الأصول أن يقوم بها فى معاملته المساقاة، مثل تنقيته مجارى الماء و كرى النهر و شقه

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٣١٢

إذا لم يكن مشقوقا فى الأرض، و حفر البئر إذا لم تكن محفورة، و تلقيح ما يحتاج الى التلقيح من الثمر، و تجريد النخيل و الشجر من السحف و الأغصان اليابسة و مثل حرث الأرض و تسميدها إذا احتاج نمو الأصول أو نموها الى ذلك، و ازاله ما فى الأرض من نبات أو حشائش تضر بالأصول أو بالثمار، و إصلاح مواضع جمع الثمر و تصفيته و تشميسه، و إعداده للقسمه أو للنقل و البيع و ما يشبه ذلك، فان مواقيت هذه الأعمال، و مقاديرها تدور مدار تحقق الحاجة إليها، و الرجوع فيها إلى العادة العامة، و الى نظر أهل الخبرة من الناس يغنى عن تعيين مدة أو مقدار لها و ستعرض ان شاء الله تعالى لذكر هذه الأعمال، و ما يجب على العامل منها، و ما يجب على المالك فى بعض المسائل الآتية.

و نتيجة لما تقدم ذكره فى كفى فى صحة المساقاة أن يعين المتعاملان فى العقد بينهما مبدأ الشروع فى سقى الأصول، و أن تجعل النهاية إلى أوان بلوغ الثمر فان بلوغ الثمر أمر تحدده العادة، و يكفى فى تعيينه الرجوع الى أهل الخبرة فيتعين الأمد بذلك و تصح المعاملة، و هذا إذا كانت المساقاة الجارية بين الطرفين لعام واحد.

### (المسألة ٩٨):

قد يتعلق غرض خاص لمالك الأصول أو لعامل المساقاة فى أن يكون مبدأ الشروع فى المساقاة بينهما فى وقت مخصوص، و أن تكون نهاية العمل فيها فى وقت مخصوص كذلك و يجب فى مثل هذه الفروض على المتساقين أن يعيّن المدة المقصودة للطرفين فى بدايتها و نهايتها، فإذا لم تعين المدة بطلت المساقاة

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٣١٣

فإن المفروض انهما لم يقصد اما هو المتعارف بين الناس. و يجب أن تكون المدة التى تعين للمساقاة كافية لأن يظهر فيها ثمر الأصول و يبلغ أوانه بحسب العادة و لا تصح المساقاة إذا كانت المدة قصيرة لا تكفى لذلك و قد سبق نظير هذا فى عقد المزارعة.

### (المسألة ٩٩):

يصح أن تعقد المساقاة بين الشخصين على سقى الأصول المعلومة و أخذ الحصه المعيّنة من ثمرها سنين متعددة، خمس سنين أو عشر سنين أو أقل من ذلك أو أكثر، و يجب تحديد عدد السنين التى تراد المعاملة عليها بينهما، بحيث تكون المدة مضبوطة لا تقبل الزيادة و النقصان، فيقول مالك الأصول للعامل مثلاً: سلمت إليك هذه الأصول لتسقيها و تعمل فيها عمل المساقاة و تأخذ الربع من حاصل



ثمرها مدة عشر سنين من هذا الوقت، أو يقول له: عاملتك على هذه الأصول لتسقيها و تتعهد أمرها من هذا الوقت إلى نهاية بلوغ الثمر فيها من السنة العاشرة، و لك الربع من حاصل ثمرها في كل عام من جميع هذه المدة، فإذا قبل العامل المساقاة على القيود المعينة في المدة المذكورة صحت المعاملة، و لزم على الطرفين الوفاء بها ما دامت المدة باقية.

### (المسألة ١٠٠):

يظهر جليا من إطلاق بعض النصوص المعتبرة: أنه يجوز لصاحب الأصول أن يدفع أصوله و شجره إلى العامل ليسقيها و يعمل فيها ما تحتاج اليه من أعمال المساقاة و يأخذ الحصة المعينة له من حاصل ثمرها في كل سنة ما دامت الأصول باقية في يد العامل من غير أن يعين لبقاء الأصول في يده مدة محدودة من الأشهر أو

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٣١٤

السنين، و هذا أيضا هو الغالب و المتعارف بين العقلاء عامة في مختلف الأقطار و البلاد، فإن المألوف و المعروف في ما بينهم جميعا أن أرباب البساتين و النخيل يعاملون الفلاحين عليها من غير تحديد لمدة المعاملة، فهم يدفعون نخيلهم و أشجارهم و بساتينهم و ضيعاتهم الى الأكارين و الفلاحين ليسقوها و يعملوا فيها و يأخذوا الحصة المعينة لهم من حاصل ثمرها في كل عام، و إذا أخذها العامل منهم بقيت الأصول في يده يسقيها و يعمل فيها عمل المساقاة و يأخذ حصته المحددة له ما دامت في يده، من غير أن يعين المالك أو العامل لذلك مدة و أجلا.

و الذى يظهر من مجموع ذلك و من الإطلاقات الواردة في هذا المجال: أن المساقاة التى تكون بين المتعاملين في هذه الموارد تجرى بينهما على نحو الانحلال فى عقد المساقاة فى كل عام معاملة مستقلة، يلتزم المالك و عامل المساقاة بأحكامها و لوازمها إذا هما بقيا على جريان المعاملة بينهما، فإذا بدا لهما أو لأحدهما فى ذلك فترك المساقاة بينه و بين صاحبه باختياره لم يلزمه القيام بلوازمها و آثارها فليست المساقاة الجارية بين الطرفين مساقاة واحدة مستمرة على الدوام ليجب الوفاء بها على الدوام كذلك.

### (المسألة ١٠١):

يشترط فى صحة المساقاة التى تجرى بين المتعاملين أن يكون السقى و العمل الذى يقوم به عامل المساقاة مما يجدى نفعاً فى تقويم الأصول المساقى عليها، أو فى قوة نموها أو فى كثرة الثمر أو فى تحسينه، و قد سبقت الإشارة منا الى ذلك فى المسألة السابعة و التسعين.

و نتيجة لهذا الشرط فتصح المساقاة إذا شرع العامل بالعمل فى الأرض

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٣١٥

و بسقى الأصول بعد غرس الأصول و قبل ظهور الثمر فيها و استمر بالعمل و السقى الى أن أدرك الثمر أو ان بلوغه، و تصح المساقاة إذا ابتدأ به بعد أن ظهر الثمر فى الأصول و قبل أن يبلغ و استمر به الى النهاية، و يشكل الحكم بصحة المساقاة إذا شرع العامل فى السقى بعد أن بلغ الثمر مبلغه، و لم يبق من الأعمال التى يحتاج إليها غير جذاذ التمر و قطف الثمر و تصفيته و تشميسه و حفظه و نحو ذلك و لا يترك الاحتياط فى هذه الصورة بالرجوع إلى المصالحه و التراضى بين الطرفين.

### (المسألة ١٠٢):

يشترط في صحة المساقاة أن تجعل في العقد لعامل المساقاة حصه معينه من حاصل ثمر الأصول، و المراد بذلك أن تجعل له من مجموع الحاصل حصه مقدرة بكسر معلوم: النصف منه أو الثلث أو غيرهما من الكسور المعلومه، فلا تصح المساقاة إذا جعل له مقدار خاص مائه من من الثمر مثلا- ليكون ذلك المقدار نصيبه في المساقاة و يكون للمالك باقى الثمر، و يشترط في صحتها أن تكون الحصه المعينه للعامل مشاعه في جميع الثمر و يكون جميع الحاصل مشتركاً على نحو الإشاعه بين الطرفين، فلا تصح المساقاة إذا عيّن للعامل فيها ثمره أشجار أو نخيل معلومه فكانت ثمار تلك الأشجار أو النخيل حصته في المساقاة و للمالك بقيه الحاصل، و لا تصح المساقاة إذا جعل فيها جميع ما يحصل من ثمر، الأصول ملكاً للمالك أو للعامل خاصه، و ان شرط عليه في العقد أن يدفع لصاحبه مبلغاً معيناً من المال، من جنس الحاصل أو من غيره.

### (المسألة ١٠٣):

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٣١٦

يجوز أن تجرى معاملة المساقاة بين الرجلين على الوجه الصحيح الذى ذكرناه فيكون حاصل الثمر مشتركاً بين الطرفين، و تكون للعامل منهما حصته المعينه له المشاعه من الحاصل، و يشترط مالك الأصول أو عامل المساقاة في ضمن العقد أن يختص بأشجار أو نخيل معلومه من الأصول المساقى عليها فيكون ثمرها له خاصه، و يكون الاشتراك بين الجانبين و الحصه لصاحبه في بقيه الثمر فتصح المعامله و ينفذ الشرط إذا قبل به الطرفان.

و يجوز لأحدهما أن يشترط لنفسه في ضمن العقد أن يكون له مقدار معلوم من المال من جنس الحاصل أو من غير جنسه يختص بهذا المقدار دون صاحبه و يكون الاشتراك بينه و بين صاحبه في الباقي بعد إخراج ذلك المقدار، و يقسم عليهما بحسب الحصه المعينه، فتصح المعامله كذلك، و ينفذ الشرط إذا قبل به الطرفان و هذا إذا علم أن الثمر أكثر من المقدار الذى عيّن المشترك منهما لنفسه بحيث تبقى بعد إخرجه بقيه يشترك فيها الطرفان و يقسم بينهما بحسب الحصه المعينه في العقد.

### (المسألة ١٠٤):

سبقت الإشارة منا في المسألة السابعة و التسعين إلى أعمال كثيره يحتاج إليها في إصلاح النخيل و الأشجار و البساتين لتنمية الأصول المغروسه في الأرض و تقوية نموها، و زياده ثمرها و تحسينه و صيانتها من الآفات المضرت، و حفظه من السراق و مؤثرات البيئه من حرّ و برد و مطر و رطوبة و غير ذلك، حتى يستكمل الغايه المطلوبه من المساقاة، غير سقى الأصول بالماء و تعهدها بالرى الكامل حتى تثمر و تنتج.

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٣١٧

فمن الاعمال ما بعد من شؤون السقى و مقدماته، مثل حفر البئر في الأرض أو استنباط العين فيها أو إخراج البئر الارتوازي، و شق النهر أو القناه و اعداد السواقى و المجارى للماء، و مثل جعل الناعور و الدولاب و اعداد الجبال و الدلاء و الدواب، أو نصب المكائن التى تجذب الماء، و مثل بناء الحياض و المخازن التى يجتمع فيها الماء ثم يقسم على أبعاض الأرض و أطرافها ليعم الأصول التى يجب سقيها.

و من الأعمال ما يعدّ من توابع السقى و متمماته مثل تنقيه السواقى التى توصل الماء إلى الأصول، أو تخرج الفضلات و الاملاح عنها

بعد السقى، و مثل كرى النهر و تعمير البئر و العين إذا احتاجا إلى الإصلاح و التعمير.

و منها ما يكون لغير ذلك مثل تسوير الضيعة و البستان، و حراثة الأرض و تمهيدها لتثبيت فيها الجذور و الغراس، و تسميدها و ازالة الحشائش و النبات الغريب الذى يضر بالأرض أو بالأصول، و مكافحة الآفات و الطوارى التى تقلل الثمر أو تلتفه أو تضعفه، و مثل اعداد مواضع التشميس للثمر الذى يحتاج الى التشميس، و التصفية و التنقية من الحشف أو الثمار المتغيرة أو المتعفنة أو المعيبة و تهيئته أماكن الحفظ للثمار من السرقة و من طوارئ الحر و البر و المطر و غيرها حتى تتم قسمتها أو نقلها و بيعها.

و لا بد من النظر و الملاحظة فى هذه الأعمال التى ذكرناها، فان ثبت فى بعضها اعتياد عام بين العقلاء و أهل العرف من البلد، أو تعارف يوجب الانصراف فى العقد، و يعين بموجبه أن ذلك العمل مما يلزم على المالك خاصة أن يقوم به أو مما يلزم على العامل خاصة و جب اتباع هذا الانصراف فى عقد المساقاة و كان

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٣١٨

قرينة عامة على ارادته و لزومه، و ان لم يثبت الانصراف المذكور و جب على المتعاملين أن يعينا فى ضمن العقد بينهما ما على المالك من هذه الاعمال و ما على العامل، و إذا لم يعينا شيئا بطلت المساقاة.

### (المسألة ١٠٥):

تصح المساقاة بين المالك و العامل على أشجار لا تنتج ثمرا إذا كانت الأشجار مما ينتفع بورقه انتفاعا يعتد به بين الناس، و ينتج حاصلها يرغب فيه العقلاء كشجر الحناء، و كالتوت الذكر يطلب و رقه ليأكله دود القز، و كشجر الورد ينتفع بورده فيصعد منه ماء الورد و يستخرج منه عطر الورد، و يطلب لغير ذلك من الغايات، و كبعض الأشجار التى يستحضر من ورقها أو من زهرها أو من حبها بعض الأدوية النافعة فى علم الصيدلة لعلاج بعض الأمراض، فإذا شاعت و تعارف استعمالها لذلك، حتى أصبح نتاجها و حاصلها متعارفا بين أهل البلاد صحت المساقاة على تلك الأشجار لتلك الغايات.

و لا تصح المساقاة على أشجار لا ثمر لها و لا ينتفع منها بورق و لا ورد و لا غيره، كشجر الخلاف و الصفصاف و الأثل و ما يشبهها.

### (المسألة ١٠٦):

يشكل الحكم بجريان عقد المساقاة المصطلحة بين الفقهاء (قدس الله أنفسهم) على سقى أصول غير ثابتة فى نظر أهل العرف و ان كان مزروعة نابتة الجذور فى الأرض كالبطيخ و الخيار و اليقطين و الباذنجان و الفلفل و القطن و ما يشبه ذلك، و ان كان القول بجريان المساقاة فيها لا يخلو من قرب، و الأحوط للمتعاقدين إذا أرادوا اجراء المعاملة فى مثل هذه المزروعات أن ينشأها على انها

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٣١٩

معاملة مستقلة غير المساقاة و المعاملات الأخرى، فتشملها العمومات على الأصح و يجب الوفاء بها.

### (المسألة ١٠٧):

يجوز إنشاء عقد المساقاة على أشجار أو نخيل غير محتاجة إلى سقى من العامل أصلا لأنها تكتفى من الرى بماء السماء، أو بمص جذورها مما ينز من مياه الأرض أو من الأنهار القريبة أو بارتفاع مد الماء إذا كانت فى بلاد يتعاقب فيها المدّ و الجزر، و لكنها تحتاج

الى تعهد بأعمال أخرى من أعمال المساقاة تزيد في نمو الأصول أو في ثمرها أو غير ذلك مما تحتاج إليه الأصول عادة، فإذا أوقع المالك مع العامل عليها عقد المساقاة لذلك صح العقد، ووجب على العامل أن يقوم بالأعمال التي تحتاج إليها حسب ما يشترطه المالك عليه أو حسب ما تلزم به العادة المتبعة في البلد، فإذا قام بذلك استحق الحصة المعينة له من الحاصل و أن لم يسق الأصول بالماء حتى مرة واحدة و تراجع المسألة المائة و الثانية و العشرون.

### (المسألة ١٠٨):

لا يعتبر في صحة المساقاة أن تكون الأصول المساقى عليها مما تثمر بالفعل، فإذا غرس المالك في أرضه فسيل نخيل أو ودى شجر، و ثبتت جذورها في الأرض صح له أن يعامل أحدا على سقيها و العمل فيها حتى تنمو و تثمر، و يجب في هذا الفرض أن يجعل للمساقاة عليها مدة معلومة تكون فيها الأصول مثمرة بالفعل، فيعين للمساقاة على فسيل النخيل مدة ست سنين أو أكثر و يعين للمساقاة على ودى الشجر مدة تكفي لذلك، و لا تصح المساقاة إذا لم تعين لها مدة، أو كانت المدة التي عينها قليلة لا تكفي لذلك، و إذا عين لها مدة كافية صحت المساقاة، و ان

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٣٢٠

اتفق أن الأصول لم تثمر في تلك المدة الإمرة واحدة، و الظاهر عدم الصحة إذا اتفق أنها لم تثمر في المدة حتى مرة واحدة.

### (المسألة ١٠٩):

لا- تصح المساقاة على فسيل نخيل أو ودى شجر لم يغرس بعد في الأرض و ان عينت للمعاملة عليه مدة طويلة تكفي عادة لغرس الفسيل و الودى و لنموه و اثماره، إذا أوقع المعاملة عليها كانت باطلة.

و إذا دفع مالك النخيل أو البستان نخيله أو شجره الثابتة الموجودة بالفعل الى عامل لسقيها له و يعمل فيها بحصة معلومة من حاصل ثمرها صحت المساقاة على الأصول المعلومة الثابتة بالفعل، فإذا كان للنخيل و الشجر المدفوع إليه فسيل أو ودى لم يغرس بعد لم تشمل مساقاة أصوله، و إذا غرسه العامل أو المالك حتى ثبت في الأرض أمكن للمتعاقدين أن يجريا على هذا الغراس مساقاة أخرى تختص به، و أمكن لهما أن يتقايلا فيفسخا معاملتهما الأولى، و ينشئا مساقاة جديدة تشمل الجميع.

و إذا كانت المساقاة الأولى التي أنشئت بينهما كانت على سقى الأصول الثابتة في البستان، و لم يقيدها بالموجودة منها بالفعل شملت المساقاة الأولى هذه الأصول الجديدة، بالتبع بعد غرسها، و ثباتها فيجب على العامل سقيها و يستحق الحصة من حاصلها مع بقاء حاصل البستان.

### (المسألة ١١٠):

يصح للمالك و العامل أن ينشئا ما بينهما في الفسيل و الودى الموجود غير المغروس معاملة مستقلة عن سائر العقود و المعاملات، يلتزم العامل فيها للمالك

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٣٢١

بان يغرس له الفسيل و الودى في أرضه و يسقيه حتى يثبت و يؤتى ثمره، و تكون للعامل حصة معلومة من حاصل ثمره، و يتم على

الإيجاب و القبول من المتعاقدين، فتصح هذه المعاملة و يلزمها الوفاء بها، و لا تكون من المساقاة المصلحة بين الفقهاء.

### (المسألة ١١١):

إذا كانت الأرض أو البستان الذى يملكه الرجل يحتوى على أنواع عديدة من الأصول المغروسة، ففيه النخيل و فيه الكرم و شجر الرمان و التفاح و بعض الفواكه الأخرى، جاز لمالك البستان أو الأرض أن يساقى العامل على سقى جميع ما فيه من النخيل و الأشجار المختلفة و يجعل له فى عقد المساقاة حصة معينة واحدة من حاصل جميع ما ينتجه البستان من مختلف أنواع الأصول و الشجر فيه، فيقول للعامل: سلمت إليك هذا البستان لتسقى ما فيه من النخيل و الأشجار المختلفة و تقوم فيه بعمل المساقاة الذى يحتاج إليه عادة، و لك الربع مثلا من جميع ما تنتجه النخيل و الشجر من التمر و الثمار المختلفة، فإذا قبل العامل إيجابه صحت المساقاة و لزم الطرفين الوفاء بها.

و لا يشترط فى هذه الصورة أن يعلم العامل و لا المالك بمقدار كل نوع من الأنواع الموجودة فى البستان على الانفراد، و لا يشترط فيها أن يعلم بعدد ما فى البستان من النخيل و الشجر الذى تجرى المعاملة و استحقاق الحصة من نتاجه، بل يكفى فى الصحة أن يكون الجميع مشاهدا معلوما على وجه الاجمال لكل من الجانبين.

### (المسألة ١١٢):

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٣٢٢

و يصح لمالك البستان الذى ذكرناه فى المسألة الماضية أن ينشئ العقد مع عامل المساقاة على سقى جميع أصوله و تعهدها بالأعمال التى تحتاج إليها فى مثل هذه المساقاة و تعين له حصصا مختلفة باختلاف الأنواع الموجودة فى البستان، فيقول له: اسق نخيل هذا البستان، و أشجاره الموجودة فيه و تعهد أمرها بما تحتاج إليه من الأعمال و الرعاية، و لك الربع من ثمر النخيل، و الثلث من حاصل العنب، و النصف من الرمان و بقية الفواكه الموجودة فى البستان، فتصح المعاملة على ذلك إذا قبلها العامل، و الظاهر أنه يشترط فى صحة المساقاة فى هذه الصورة أن يعلم الطرفان بمقدار كل نوع من الأنواع الموجودة فى البستان على انفراده و لا يكفى أن يعلم بمقدار الجميع.

### (المسألة ١١٣):

يجوز لمالك الأصول أن يساقى العامل على احد وجهين معلومين ليختار العامل أى الوجهين أراد، و يجعل له حصة معينة من الحاصل إذا اختار أحد الوجهين، و يجعل له حصة معينة غيرها أقل من الأولى أو أكثر إذا هو اختار الوجه الثانى، فيقول للعامل: عاملتك على أن تسقى هذه الأصول و تعمل فى سقايتها و رعايتها بما تحتاج إليه من الأعمال المطلوبة عادة فى المساقاة، فإن سقيتها بالناضح أو بالمكينة فلك النصف تاما مما تنتجه الأصول من الحاصل و الثمر، و ان سقيتها سيحا فلك الثلث فقط من الحاصل، فإذا قبل العامل منه ذلك صح العقد و تخير بين الوجهين المذكورين فإذا سقى الأصول على الوجه الأول استحق النصف من الحاصل، و إذا سقاها على الوجه الثانى استحق الثلث منه، و يكون ذلك من الأمر على وجه التخيير، فيلتزم عامل المساقاة للمالك بأن يأتى له بأحد

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٣٢٣

الفردين، و يلتزم مالك الأصول للعامل بالحصصة التي عينها له على الفرد الذي يختاره منهما، ولا يكون ذلك من العقد على أمر مردد فيكون باطلا كما يراه بعض الأكابر، وقد سبق نظير هذا في كتاب الإجارة.

#### (المسألة ١١٤):

يصح أن يكون مالك الأصول في عقد المساقاة واحداً و يكون العامل متعدداً، فيقول المالك للعاملين: اسقيا لي هذه الأصول و اعمل فيها بما يصلحها و يثمرها و يصلح ثمرها على ما جرت به العادة بين عمال المساقاة، و لكما الربع مثلاً من جميع ما يحصل من ثمرها، و لى ثلاثة أرباعه فإذا قبل العاملان منه إيجابه صح العقد و لزم الجميع الوفاء به، سواء اتفق العاملان بينهما على أن يقتسما الحصصة التي عينها المالك لهما و هى الربع بالتساوى فيكون لكل واحد منهما نصف الحصصة و هو ثمن الحاصل، أم اتفقا على أن يقتسما الحصصة، بينهما بالتفاوت و سواء علم المالك بمقدار ما يأخذه كل واحد منهما من حصصة العامل أم لم يعلم فتصح المساقاة و يلزم الوفاء بها بعد أن علم الجميع بمقدار حصصة العاملين معا و بمقدار حصصة المالك من مجموع الحاصل، و كذلك إذا جعل للعاملين الثلث أو النصف أو غير ذلك من الحصص و له الباقي فيتبع ما عين في العقد.

#### (المسألة ١١٥):

إذا ساقى مالك الأصول على نخيله و شجره عاملين كما فرضتا في المسألة السابقة و اتفق المالك مع العاملين على أن يختص أحدهما ببعض أعمال المساقاة فيأتي به مستقلاً عن صاحبه و ينفرد العامل الثانى بالأعمال الأخرى منها أو يشترك فيه مع الأول، و جب أن يذكر ذلك في ضمن العقد، و إذا عينه كذلك و جب اتباعه

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٣٢٤

حسب ما عين و اشترط، و إذا ذكر الأعمال و لم يشترط عليهما الانفراد أو الاشتراك فيها جاز للعاملين أن يقتسما العمل بينهما حسب ما يريدان، سواء علم المالك بذلك أم لم يعلم.

#### (المسألة ١١٦):

يمكن أن يتعدد المالك للأصول و يتحد العامل في المساقاة، و مثال ذلك أن تكون النخيل و الشجر في الضيعة أو البستان مملوكة لشريكين أو أكثر، فيساقون على أصولهم المشتركة بينهم عاملاً واحداً، فيقول له أحد الشركاء فيها بالأصالة عن نفسه و بالوكالة عن شركائه أو يقول له الوكيل عنهم: اسق هذه الأصول الثابتة و قم بأعمال المساقاة فيها و فى الأرض، و لك الربع مثلاً من جميع ما تنتجه الأصول من الثمر، فإذا قبل العامل إيجابه صححت المعاملة و تثبت له الحصصة المعينة سواء تساوى الشركاء فى مقدار ما يملكونه من الأصول أم تفاوتوا فيه، و لا يشترط فى صحة المساقاة فى هذه الصورة أن يعلم العامل بمقدار ما لكل واحد من الشركاء فى الأصول. و يجوز أن تختلف الحصصة التى تجعل للعامل باختلاف الشركاء فيقول الشريك للعامل: اسق هذه الأصول المشتركة بينى و بين زيد و قم بأعمال المساقاة فيها، و لك الثلث من حاصل الثمر مما أملكه انا من هذه الأصول، و لك الربع فقط من حاصل الثمر فى حصصة زيد منها، فإذا قبل العامل منه الإيجاب صححت المعاملة و نفذت، و يشترط فى صحة المعاملة فى هذه الصورة أن يكون العامل عالماً بمقدار

ما يملكه كل واحد من الشريكين في الأصول، فإن المفروض ان حصة العامل من الثمر تختلف باختلاف مقدار حصتي المالكين من الأصول وهذا واضح.

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٣٢٥

### (المسألة ١١٧):

يصح أن يتعدد مالك الأصول المساقى عليها بأن تكون مشتركة بين مالكين أو أكثر، و أن يتعدد عامل المساقاة كذلك، فيساقى الشريكان في الأصول عاملين أو أكثر فيقول احد المالكين على النهج الذى قدمنا ذكره للعاملين: اسقيا هذه الأصول المشتركة ما بيننا و تعهدا أمرها بالأعمال التى تحتاج إليها المساقاة عادة، و لكما الربع أو الثلث من حاصل الأصول و ثمرها، فتصح المساقاة و تلزم، إذا قبل العاملان إيجاب الموجب و تجرى فيها الفروض و الأحكام التى فصلناها فى المسائل المتقدمة قريبا.

### (المسألة ١١٨):

يشترط فى صحة المساقاة أن تكون الأصول المساقى عليها قابلة للإثمار و الإنتاج، فلا تصح المساقاة عليها إذا كانت غير قابلة لذلك لطول بقاء أو جفاف عروق أو بيس أغصان، أو لغير ذلك من موانع الإنتاج، سواء كانت غير قابلة له من أول الأمر و من حين اجراء العقد، أم عرض ذلك لها فى أثناء مدة المساقاة فأصبحت غير صالحة، و هذا إذا لم يمكن علاجها و إصلاحها حتى ينتفع بها، فإذا أمكن ذلك صحت المساقاة عليها، و اتبع الشرط بين المتعاقدين فى لزوم العلاج و الإصلاح على المالك أو العامل.

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٣٢٦

## الفصل الخامس فى أحكام عقد المساقاة

### (المسألة ١١٩):

المساقاة عقد من العقود اللازمة فلا يبطل و لا يفسخ إذا تم إنشاؤه و اجتمعت شروط الصحة فيه، الا إذا اتفق المتعاقدان، فأقال أحدهما صاحبه، أو ثبت لواحد منهما أو لكليهما خيار الشرط، فيجوز لمن ثبت له الخيار أن يأخذ بحقه، فيفسخ العقد فى الوقت الذى شرط لنفسه فيه الخيار، أو عند حصول الشئ الذى اشترط لنفسه الخيار عند حصوله، أو كان له خيار الفسخ شرعا لتخلف شرط قد اشترطه فى ضمن العقد على صاحبه، أو لوجود غبن عليه فى المعاملة الجارية بينهما، أو لسبب آخر من موجبات الخيار شرعا حسب ما فصلناه فى مبحث الخيارات من كتاب التجارة، و تبطل أيضا عند طروء مانع عام يوجب عدم القدرة، و قد تقدم ذكر هذه الموجبات للبطلان أو الفسخ فى أكثر العقود اللازمة التى ذكرناها فى هذه الرسالة، فليرجع إليها من يريد المزيد من التوضيح.

### (المسألة ١٢٠):

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٣٢٧

إذا جرى عقد المساقاة بين مالك الأصول و عامل المساقاة على الوجه التام و جب عليهما الوفاء بالعقد حسب ما حصل عليه الاتفاق بينهما، و لزم على العامل أن يقوم بالعمل من سقى للأصول و غيره، و لا يتحتم عليه أن يتولى القيام بالأعمال اللازمة في المعاملة بنفسه، فيصح له أن يستأجر أجيرا لسقى الأصول لبعض الأعمال اللازمة الأخرى من تلقيح ثمرة و جذاذ تمر و قطف فاكهة و نحو ذلك، بل و يجوز له ان يستأجر من يقوم بجميع أعمال المساقاة و إذا استأجر من يقوم له ببعض الأعمال أو بجميعها، فالأجرة عليه لا على مالك الأصول، و هو واضح.

و إذا اشترط المالك على العامل أن يتولى بعض الأعمال المعينة بنفسه بنحو المباشرة، أو اشترط عليه أن يتولى جميع أعمال المساقاة كذلك، و جب على العامل أن يفي بما شرط عليه، و لم يجز له أن يستأجر غيره أو يستنيبه للعمل الذي شرط عليه المباشرة فيه.

### (المسألة ١٢١):

إذا تبرع رجل عن عامل المساقاة فقام بسقى النخيل و الشجر و أتى بأعمال المساقاة اللازمة على العامل، و قصد بفعله التبرع للعامل بفعل ما و جب عليه، كفى ذلك في وفاء العامل بالعقد و استحق بفعل المتبرع الحصه التي عينها له المالك من الثمر، إلا إذا كان المالك قد اشترط على العامل أن يتولى السقاية و العمل بنفسه، فلا يكفي تبرع ذلك الشخص مع هذا الشرط.

و كذلك إذا أتى ذلك الشخص الثالث بعمل المساقاة لنفسه و لم يقصد بفعله التبرع عن العامل، فلا يستحق العامل الحصه بذلك، و لا يستحقها الشخص الثالث و كذا إذا قام الشخص الثالث بالعمل و قصد به التبرع لمالك الأصول بسقى نخيله  
كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٣٢٨

و شجره و العمل فيها لبعض الغايات و الأغراض الخاصة، فلا يستحق العامل الحصه المعينه له في عقد المساقاة و لا يستحقها ذلك الشخص الثالث المتبرع.

### (المسألة ١٢٢):

إذا دفع المالك نخيله و شجره إلى العامل ليسقيها بالماء حتى تثمر، و عين له بذلك حصه خاصه من حاصل ثمرها، و لم يذكر في العقد أى عمل آخر غير السقى من أعمال المساقاة و لم توجد قرينه خاصه و لا عامه على إرادة شىء من هذه الأعمال، ثم اتفق أن استغنت الأصول عن سقاية العامل مطلقا، فقد اكتفت عنها بماء المطر الغزير، أو بجريان بعض العيون الدافقه أو بماء المد، فلم يسقها العامل ابدا حتى أثمرت، لم يستحق العامل الحصه التي عينت له من حاصلها، فإنه لم يسق الأصول، و لم يأت بشىء من عمل المساقاة كما فرضناه، و ان هو أتى بشىء من الاعمال فهو متبرع به لا يستحق عليه حصه بمقتضى عقد المساقاة، و تلاحظ المسألة المائة و السابعة.

### (المسألة ١٢٣):

إذا وقع الاتفاق بين الشخصين على المساقاة و جرى العقد بينهما على الوجه الجامع لشرائط الصحة ثبت العقد و لزم الوفاء به، و لم يبطل بموت أحد المتعاقدين، بل يقوم وارث الميت منهما مقام مورثه في تطبيق الاحكام على النهج الذي يأتي تفصيله.

فإذا مات مالك الأصول و بقى العامل و جب على ورثه المالك الميت أن يمكّنوا العامل من الأصول المساقى عليها ليقوم بعمل



المساقاة فيها من سقاية و رعاية و لا يجوز لهم منعه من ذلك فإذا قام بالعمل و أثمرت الأصول استحق  
كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٣٢٩

العامل حصته المعينة له من حاصل الثمر، فإذا طلب منهم قسمة الحاصل قاسموه و دفعوا له حصته.

و إذا مات عامل المساقاة و بقى مالك الأصول قام وارث العامل الميت مقام مورثه، فإذا اختار أن يقوم بعمل المساقاة بنفسه بعد موت مورثه جاز له ذلك و أتم مالك الأصول معه معاملة المساقاة، و إذا اختار وارث العامل أن يستأجر شخصاً غيره ليقوم بالعمل جاز له ذلك، و لم يجبره مالك الأصول على أن يعمل فيها بنفسه فإذا استأجر أجيراً و قام الأجير بالعمل حتى أتمه صح ذلك و لزمته الأجرة في ماله و استحق الحصة المعينة في عقد المساقاة لمورثه.

و إذا امتنع وارث العامل بعد موت مورثه فلم يعمل بنفسه و لم يستأجر أجيراً ليعمل عنه، قام الحاكم الشرعي بما يلزم فاستأجر من تركه العامل الميت أجيراً يقوم بالعمل في الأصول المساقى عليها حتى يبلغ الثمر، فإذا أتم الأجير عمله تولى الحاكم قسمة الحاصل بين مالك الأصول و وارث العامل و دفع لكل واحد منهما حصته.

### (المسألة ١٢٤):

إذا مات عامل المساقاة و كان مالك الأصول قد اشترط على العامل في ضمن العقد الجارى بينهما أن يتولى عمل المساقاة بنفسه، فإن كان اشتراطه لذلك بنحو التقييد للمساقاة و وحدة المطلوب فيها بطلت المساقاة بموت العامل، فإن وارث العامل لا يقدر على تأدية عمل المساقاة بنفسه و لا باستئجار غيره بسبب القيد المذكور.

و ان كان اشتراطه لذلك بنحو تعدد المطلوب تخير مالك الأصول بعد موت

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٣٣٠

العامل بين أن يفسخ المعاملة لتخلف شرطه فإذا فسحها بطلت و ارتفعت لوازمتها و أحكامها، و أن يسقط حقه من الشرط المذكور و يرضى من وراث العامل بان يتولى عمل المساقاة بنفسه أو يستأجر أجيراً يقوم به، و ليس للمالك أن يجبر الوارث على أحدهما، بل يكون مخيراً بينهما.

### (المسألة ١٢٥):

إذا شرط المتعاملان في عقد المساقاة أن تكون جميع الاعمال فيها على مالك الأصول من سقى و غيره و لا شيء منها على العامل فلا ريب في بطلان هذه المعاملة من أصلها، فإن العامل في هذا الفرض لا يقوم بأى عمل حتى يستحق عليه حصة من الثمر و إذا قام بشيء منها فهو متبرع بفعله لا يستحق عليه عوضاً.

### (المسألة ١٢٦):

إذا شرط المتعاقدان في المساقاة بينهما أن يقوم العامل ببعض الأعمال المعينة و كانت الأعمال التي اشترطت عليه مما توجب الزيادة في مقدار الثمر أو مما توجب صلاح الثمرة و تحسينها، و أن يكون باقى الأعمال كلها على مالك الأصول، فالظاهر صحة المعاملة و نفوذها فيجب على كل واحد من المتعاقدين أن يفى بما شرط عليه، و إذا قام العامل بما شرط عليه من الأعمال استحق حصته المعينة

له من الحاصل.

### (المسألة ١٢٧):

إذا شرط المتعاقدان في المعاملة الجارية بينهما على العامل أعمالاً خاصة و كانت الأعمال المشترطة عليه لا توجب زيادة في مقدار الثمر ولا صلاحاً أو حسناً فيه، مثل جذاذ الثمر و قطف الثمر و جمعه و حفظه من السراق حتى تتم كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٣٣١

قسمته و نقله، و أن تكون بقية الأعمال كلها على مالك الأصول، حتى الأعمال التي تزيد في الثمر و في صلاحه و في نمو الأصول و ثباتها، أشكال الحكم بصحة المساقاة في هذه الصورة، و لا يترك الاحتياط بالرجوع فيها إلى المصالحة و التراضى بين الطرفين، و كذلك إذا وقعت المساقاة بين الطرفين بعد أن إدراك الثمر في الأصول و تم بلوغه، و لم يبق من الأعمال للعامل الا مثل جذاذ الثمر و قطف الثمار و جمع الحاصل و حفظه فلا يترك الاحتياط الذي ذكرناه في الفرض السابق.

### (المسألة ١٢٨):

إذا شرط مالك الأصول على عامل المساقاة في ضمن العقد أن يأتي ببعض الأعمال المعينة، و كان شرطه عليه بنحو تعدد المطلوب في المعاملة و ليس على نحو التقييد فيها، ثم ترك العامل ذلك العمل الذي شرطه المالك عليه، جاز للمالك إجبار العامل على الإتيان به إذا كان وقت العمل لا يزال باقياً و لم يفت، فان لم يستطع إجباره على فعله، أو كان العمل قد فات وقته، جاز للمالك أن يفسخ عقد المساقاة لتخلف الشرط الذي أخذه على العامل، و لا يحق للمالك أن يترك فسخ المعاملة و يطالب العامل بأجرة ذلك العمل الذي تركه، سواء كان العمل الذي اشترطه المالك مما يتعلق بالمساقاة، كما إذا اشترط عليه أن ينظف السواقي التي يجري فيها الماء إلى الأصول، أو يكافح بعض الآفات التي تضر بالثمر، أم كان العمل زائداً لا يتعلق بالمساقاة نفسها، كما إذا شرط عليه أن يخطط له ثوبا أو يصوم عن أبيه أياماً، و ستعرض لحكم المساقاة إذا خالف العامل فترك بعض قيودها و الأعمال المعتمدة فيها. كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٣٣٢

### (المسألة ١٢٩):

إذا اشترط العامل في ضمن عقد المساقاة أن يكون جميع ما يحصل من ثمر الأصول للعامل نفسه و لا يكون منه لمالك الأصول شيء كانت المعاملة باطله و كان جميع الثمر و النتاج لمالك الأصول، لأنه نماء ما يملكه فيكون تابعا له، و إذا قام العامل بعمل المساقاة أو ببعضه استحق أجره المثل بمقدار ما عمل.

و كذلك إذا اشترط في العقد أن يكون جميع الحاصل من الثمر لمالك الأصول، و لا يكون للعامل المساقاة منه شيء، فتبطل المساقاة بهذا الشرط و يكون الحاصل كله لمالك الأصول لأنه نماء ما يملكه فيكون تابعا له كما قلنا، و ليس ذلك للعمل بالشرط، و الظاهر ان العامل في هذه الصورة لا يستحق شيئاً على عمله، فإنه قد دخل في المساقاة و قام بالعمل على شرط أن لا تكون له حصة فهو كالمترع بعمله، و لا ينبغي ترك الاحتياط بالرجوع إلى المصالحة و التراضى بين الطرفين.

**(المسألة ١٣٠):**

يجوز أن يشترط في عقد المساقاة أن يكون لمالك الأصول مقدار معلوم من الذهب أو الفضة أو غيرهما زائدا على حصته المعينة له في المعاملة من حاصل الثمر، ويجوز أن يشترط ذلك لعامل المساقاة، فإذا اشترط مالك الأصول ذلك لنفسه و قبل العامل بشرطه، أو شرطه العامل لنفسه و قبل به المالك صح الشرط و وجب الوفاء به. قالوا: و يكره أن يشترط المالك لنفسه على العامل شيئا من الذهب أو الفضة و لم يدل على كراهة ذلك دليل سوى ما نقله بعضهم من الإجماع عليها، و على أي حال فلا كراهة في أن يشترط المالك لنفسه شيئا غير الذهب و الفضة، و لا كراهة في كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٣٣٣ أن يشترط العامل لنفسه ذهبا أو فضة أو غيرهما على مالك الأصول.

**(المسألة ١٣١):**

إذا اشترط مالك الأصول لنفسه على العامل أن يكون له من الحاصل مقدار من الذهب أو من الفضة أو من غيرهما زائدا على ما يستحقه من الحصص المعينة له في عقد المساقاة، أو اشترط العامل لنفسه مثل هذا الشرط على مالك الأصول، ثم اتفق أن حالت الأصول كلها في ذلك العام فلم تخرج ثمرا أصلا، بطل عقد المساقاة الواقع بينهما من أصله، و سقط الشرط الذي شرطه المالك أو العامل، فقد ظهر أنه شرط وقع في ضمن عقد فاسد، فلا يجب الوفاء به، و إذا اشترط أحد المتعاقدين ذلك الشرط في ضمن العقد، ثم اتفق أن حال بعض الأصول المساقى عليها: نصفها أو ثلثها أو ربعها مثلا- فلم يثمر شيئا في ذلك العام، بطلت المساقاة بين المتعاقدين في ذلك البعض الذي لم يثمر، و صحت و لم تبطل في البعض لآخر الذي أثمر فيستحق كل واحد من المالك و العامل حصته المعينة له من ثمرة ذلك البعض.

و الظاهر أن شرط المقدار من الذهب أو الفضة للمالك أو العامل يسقط في هذه الصورة أيضا كما سقط في الصورة السابقة، فلا يستحق المشتري شيئا من المقدار لا من البعض الحائل من الشجر و لا من البعض الذي أثمر، فان المنصرف اليه من مثل هذا الشرط أن الشارط انما يشترطه في المعاملة الجارية في جميع الأصول، و لا يجري في المعاملة المبعضة التي يبطل بعضها و يبقى بعضها. و إذا كان الحائل من الأصول قليلا لا يعتنى به عند العقلاء لقلته كالشجرة الواحدة و الشجرتين، بل و الثلاث و الأربع من الشجر الكثير المثمر في البستان الكبير لم تبطل به المساقاة، و لم يسقط الشرط فان من المعتاد و المتعارف أن تحيل كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٣٣٤

الشجرة و الشجرتان و الثلاث من مجموع الشجر الكثير فلا تثمر، و لا يضر عدم اثمارها في صحة عقد المساقاة.

**(المسألة ١٣٢):**

إذا شرط مالك الشجر لنفسه على عامل المساقاة أن يكون له مقدار من المال زائدا على حصته في المعاملة، أو شرط العامل ذلك لنفسه على المالك كما فرضنا في المسألة السابقة و ظهر الثمر في الشجر تاما، ثم اتفق بعد ذلك أن تلفت الثمرة كلها و لم يبق منها شيء، لم يبطل عقد المساقاة بتلفها بعد ظهورها، فان العامل قد ملك حصته من الحاصل بظهور الثمرة و سيأتي توضيح ذلك قريبا ان شاء الله تعالى و كذلك حصص مالك الأصول من الثمرة، فقد تعينت له بالظهور، و بذلك تصح المعاملة و تتم المعاوضة، و التلف

الذى يحدث بعد ذلك يطرأ على كل من حصة العامل و حصة المالك بعد أن ملكها صاحبها الذى عيّنت له فى العقد، و يكون تلف كل حصة منهما من مال صاحبها، و لا سبب يوجب فساد العقد، و إذا صح العقد كما بينا صح الشرط الواقع فى ضمنه و وجب الوفاء به، و يستثنى من ذلك ما إذا كان الشارط منهما أو صاحبه قد قيد الشرط بما إذا سلمت الثمرة كلها و لم يتلف منها شيء، فيجب فى هذه الصورة أن يتبع الشرط حسب ما جعل و قيد فى ضمن العقد بين المتعاملين، و يسقط الشرط إذا تلفت الثمرة. و كذلك الحكم إذا تلف البعض المعتد به من الثمرة بعد ظهورها، فلا تبطل المعاملة و لا يسقط الشرط بتلفه، إلا إذا كان الشرط مقيدا بعدم تلف الثمرة و عدم تلف البعض المعتد به منها، و يتبع فى ثبوت التقييد المذكور تصريح المتعاقدين به أو وجود القرينة الخاصة أو العامة التى تدل عليه.

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٣٣٥

### (المسألة ١٣٣):

إذا أنشأ المالك عقد المساقاة بينه و بين العامل على أن يسقى له شجره و نخيله التى دفعها اليه، و يعمل فيها عمل المساقاة، و جعل له حصة معلومة من حاصل الثمر، و جعل له مضافا الى ذلك حصة معينة مشاعة أو مفروزة من الأصول المساقى عليها، فان قصد بذلك ان الحصة التى دفعها للعامل من الأصول جزء، من العوض له فى المعاملة، و أن مجموع الحصة من الحاصل و الحصة التى عينها له من الأصول يكون نصيبا له فى عقد المساقاة، كانت المعاملة باطلة فلا يستحق العامل شيئا من الأمرين، و ان جعل الحصة من الأصول للعامل بنحو الاشتراط له فى ضمن العقد، صح العقد و الشرط، فتكون للعامل حصته المعينة له من الثمر بمقتضى المساقاة، و تكون له تلك الحصة المذكورة من الأصول بمقتضى الشرط، و الأحوط للعامل أن لا يختص بنماء تلك الحصة فى ذلك العام بل يكون ثمرها فيه للطرفين بحسب الحصة المعينة لهما، ثم يختص بها و بنمائها بعد ذلك العام.

### (المسألة ١٣٤):

إذا وقع المساقاة بين المتعاملين، و شرع العامل فى سقى الأصول أو فى غيره من اعمال المساقاة، ثم استبان للطرفين أن الشجر لا يثمر شيئا فى ذلك العام بطل عقد المساقاة بينهما على الظاهر، و قد سبق منا ذكر هذا، و لم يجب على العامل أن يتم سقى الأصول و اعمال المساقاة الأخرى فى ذلك العام.

### (المسألة ١٣٥):

إذا بطلت المساقاة بين المتعاقدين فى أثناء المدة لبعض الطوارئ أو الأسباب التى توجب البطلان شرعا، كان الثمر الموجود فى الشجر كله مملوكا

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٣٣٦

لمالك الأصول لأنه نماء شجره فيكون تابعا له فى الملك، و تثبت للعامل على المالك اجرة المثل لعمله الذى قام به و منفعته التى استوفاه المالك، و يستثنى من ذلك ما إذا علم العامل بأن المساقاة بطلت فلا يجب عليه الوفاء بها، فاتى بالعمل بقصد التبرع به، و يستثنى من ذلك أيضا ما إذا كان السبب فى بطلان المساقاة هو اتفاق الطرفين على أن يكون جميع ما ينتج من الشجر للمالك خاصة

و لا شىء منه للعامل، فان العامل فى هذا الفرض قد اتى بالعمل على أن لا تكون له حصه من الحاصل، فهو بمنزله المتبرع بعمله فلا يستحق عليه اجره، و قد مر ذكر هذا الفرض الأخير فى المسأله المائه و التاسعه و العشرين.

### (المسأله ١٣٦):

يجوز لأحد المتعاملين أن يشترط على الثانى فى عقد المساقاه بينهما أن يجرى معه مساقاه أخرى على أصول أخرى، فإذا قبل صاحبه بالشرط صح العقد الأول و صح الشرط و لزم الوفاء بهما، و مثال ذلك أن يقول مالك الأصول للعامل: سلمت إليك بستانى هذا لتسقى أصوله و تعمل فيه عمل المساقاه، و لك النصف من الثمر الذى يحصل من شجره و نخيله، و اشترطت عليك أن تساقينى فى بستانى الثانى فتسقى أصوله و تعمل فيه و لك الربع مثلا من ثماره، فإذا قبل العامل ذلك صحت المساقاه و لزم الوفاء بالشرط المذكور فيها.

و كذلك إذا أنشأ العامل العقد فكان هو الموجب و هو المشتراط، فقال لصاحب البستان: تسلمت منك هذا البستان لا سقى لك أصوله و اعلم فيه عمل المساقاه و لى الربع من حاصل شجره و نخيله، و اشترط عليك أن تساقينى فى بستانك الأخر على النصف من ثمره، فتصح المساقاه و الشرط إذا قبل المالك بهما.

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٣٣٧

و من أمثله ذلك أيضا أن يقول الرجل للعامل: عاملتك على أن تسقى شجر بستانى هذا و نخيله و تعمل فيه حتى يثمر الشجر و النخيل و يكون لك الثلث مثلا من جميع حاصله، و اشترط عليك أن تساقينى فى بستانك المعلوم لا سقى لك أصوله و اعلم فيه بالربع من حاصله، فتصح المعامله و الشرط إذا وقع القبول من الأخر، و يكون المالك فى المساقاه الأولى عاملا فى الثانى و بالعكس، و كذلك إذا أنشأ العامل الإيجاب و اشترط على صاحبه مثل ذلك الشرط فيصحان و يلزمان إذا حصل القبول.

و من أمثله ذلك أن يقول المالك للعامل: عاملك على أن تسقى شجر بستانى هذا و نخيله و تعمل فيه و لك النصف من ثمره و ثمره على أن تساقى أخى زيدا فتسقى له شجر بستانه و نخيله و تعمل فيه و لك الثلث من حاصله، فتصح المساقاه و الشرط حسب ما ذكر إذا قبل العامل بهما.

و مثله ما إذا قال العامل لصاحب البستان: تسلمت منك شجر بستانك هذا و نخيله لاسقيها و اعلم لك فيها حتى تثمر و لى الربع من حاصل الثمر، و اشترطت عليك أن تساقى ابن عمى بكرا فى بستانك الثانى ليسقى أصوله و يعمل فيها حتى تثمر بالربع من حاصل الثمر، فتصح المساقاه و الشرط إذا قبل المالك.

### (المسأله ١٣٧):

إذا جرى عقد المساقاه بين مالك الأصول و عامل المساقاه، و ترك العامل الوفاء بالعقد من أول الأمر فلم يسق و لم يعمل فى البستان شيئا، أو ترك السقى و العمل فى أثناء المده بعد أن قام بهما فى أول الأمر، جاز لمالك الأصول أن يجبر العامل على العمل بالمساقاه و الوفاء بها، فان هو لم يقدر على إجباره و لو بمراجعة

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٣٣٨

الحاكم الشرعى، جاز له أن يفسخ المعامله، سواء كان قد اشترط على العامل أن يباشر العمل بنفسه أم لم يشترط، و لا يحق له أن يقاصه من ماله عن العمل الذى تركه أو يستأجر عند أجيرا يقوم بالعمل ثم يرجع عليه بأجره الأجير.

**(المسألة ١٣٨):**

إذا تم عقد المساقاة بين المالك و عامل المساقاة على وجه جامع لشروط الصحة، ملك العامل حصته المعينة له في العقد من حين خروج الثمر و ظهوره في النخيل و الشجر، و أن لم يبد صلاحه بعد، و إذا كان إنشاء المعاملة بين الطرفين بعد أن ظهرت الثمرة في الأصول ملك العامل حصته من الثمر من حين وقوع العقد بينهما.

فإذا مات العامل بعد أن ملك حصته من الثمر في إحدى الصورتين المذكورتين انتقلت الحصه منه بعد موته الى ملك وارثه كسائر أمواله، و وجب على الوارث أن يقوم بما بقى من اعمال المساقاة التي وجبت على مورثه بالعقد، و تخير بين أن يأتي بهذه الاعمال بنفسه و أن يستأجر من ماله أجيرا يأتي بالعمل عن مورثه و قد ذكرنا هذا في المسألة المائة و الثالثة و العشرين.

و إذا كان صاحب الأصول قد اشترط في العقد على العامل أن يتولى عمل المساقاة بنفسه بنحو المباشرة، و كان اشترطه لذلك على العامل بنحو التقييد في المعاملة الجارية بينهما بطلت المساقاة بموت العامل فان الوارث لا يقدر على أن يفى للمالك بهذا الشرط، و قد بينا هذا في المسألة المائة و الرابعة و العشرين.

و الظاهر ان الحكم ببطلان المساقاة في هذه الصورة انما يقع في حينه و بعد تحقق سببه و هو موت العامل و تعذر حصول القيد المأخوذ في المعاملة، و ليس

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٣٣٩

من أول الأمر، و لذلك فهو لا ينافى ملك العامل لحصته من الثمر و انتقال الحصه منه الى الوارث بعد موته، و تلاحظ المسألة المشار إليها في حكم ما إذا كان اشترط المباشرة في العمل على عامل المساقاة بنحو تعدد المطلوب.

**(المسألة ١٣٩):**

إذا ملك عامل المساقاة حصته المعينة له من الحاصل بظهور الثمر في الأصول المساقى عليها كما قلنا في المسألة المتقدمة، فلا يزول ملكه لحصته إذا فسخت المساقاة بعد ذلك لوجود بعض الأسباب الموجبة لخيار الفسخ، و لا إذا بطلت المعاملة لظرو، بعض العوارض الموجبة للبطلان، و مثال ذلك أن يفسخ احد المتعاملين عقد المساقاة بسبب خيار شرط كان ثابتا له في المعاملة أو بسبب تخلف شرط قد اشترطه في العقد على صاحبه، أو يتقاييل الطرفان فيفسخا المعاملة باتفاقهما على ذلك، فلا يفسخ بذلك ملك العامل لحصته و كذلك إذا طرأ للعامل عذر عام أو خاص أو جب عجزه و عدم قدرته على إتمام عمل المساقاة بعد أن ظهرت الثمرة في الشجر و ملك حصته بظهورها فتبطل المساقاة بذلك العذر، و لا يزول ملك العامل للحصه المعينه له، و مثله ما إذا عرض للأصول المساقى عليها عارض بعد أن ظهر بعض الثمر فيها و ملك العامل حصته منه، فأوجب ذلك العارض جفاف الأصول و عدم قابليتها لإنتاج الثمر المتأخر، و لا لإنضاج الثمر الموجود و إيصاله إلى حد الإدراك و البلوغ، فلا تبطل حصه العامل بل يسقى الثمر الموجود مشتركا بين المالك و العامل و ان لم يكن بالغا.

**(المسألة ١٤٠):**

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٣٤٠

إذا امتنع العامل أن يأتي بعمل المساقاة من غير عذر جاز للمالك الأصول أن يجبره على العمل، وقد ذكرنا هذا في المسألة المائة و السابعة و الثلاثين، فان هو لم يقدر على إجباره جاز له أن يفسخ المساقاة، فإذا فسخها المالك و كان فسخه قبل ان يظهر الثمر في الأصول كان الثمر الذى يظهر فيها كله مملوكا للمالك تبعا للأصول و إذا كان العامل قد اتى ببعض العمل فى أول الأمر ثم امتنع عن إتمامه استحق العامل على المالك بعد فسخه فى الصورة المذكورة ان يدفع له اجرة المثل بمقدار عمله إذا لم يكن متبرعا به. و إذا كان فسخ المالك للمساقاة فى الصورة المذكورة بعد أن ظهرت الثمرة فى الأصول استحق العامل حصته المعينة له من الثمر، و يجوز للمالك أن يبقى حصه العامل فى الشجر الى وقت بلوغه و إدراكه إما مجانا أو مع الأجرة إذا رضى العامل بدفعها، و يجوز له أن يأمر العامل بقطع مقدار حصته قبل أن يبلغ الثمر و يدرك، و لا يضمن المالك له أرش و حصته إذا هى نقصت أو عابت أو تلفت بسبب قطعها.

### (المسألة ١٤١):

إذا شرط مالك الأصول على العامل فى ضمن العقد بينهما أن يتولى العمل فى المساقاة بنفسه، لم يصح للعامل أن يساقى على تلك الأصول شخصا آخر فيقوم هذا العامل الثانى بالعمل فيها، و أن ساقاه فى حصته الخاصة بأن جعل له حصه مشاعه منها بعد أن ملكها و لم ينقص من حصه المالك شيئا. و كذلك الحكم إذا نهاء المالك فى ضمن العقد عن أن يساقى على نخيله و شجره شخصا غيره، فان هذا النهى يدل بالدلالة التزامية على أن المراد أن يعمل كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٣٤١ العامل فى المساقاة بنفسه، فلا يجوز له أن يساقى عليها عاملا غيره.

### (المسألة ١٤٢):

إذا لم يشترط المالك على العامل أن يباشر العمل فى المساقاة بنفسه كما فى الفرض الأول و لم ينهه عن مساقاة غيره كما فى الفرض الثانى، جاز للمالك أن يأذن للعامل الأول فيساقى على الأصول التى دفعها اليه عاملا غيره، و مرجع اذن المالك له بالمساقاة مع عامل آخر الى أن المالك قد وكله فى أن يفسخ المساقاة السابقة التى جرت بينهما و ينشئ بعدها مساقاة ثانية بين المالك و العامل الثانى، و لا تكون فى المساقاة الثانية حصه و لا نصيب للعامل الأول، و معنى ذلك أن المالك الموكل و العامل الأول الوكيل قد تقايلا عن المساقاة الاولى و فسخاها برضاها معا فسخا اختياريا، فإذا فعل الطرفان كذلك صحت الوكالة و المقابلة، و نفذت المساقاة الثانية بين المالك و العامل الثانى. و إذا اذن المالك له ففسخ المساقاة الاولى و ساقى عاملا ثانيا بوكالته عن المالك جاز له أن يسلم إليه الأرض و الشجر الذى بيده، و لم يحتج فى التسليم الى إذن آخر من المالك.

### (المسألة ١٤٣):

إذا تقبل انسان من السلطان أو من الولى العام للمسلمين قطعة من ارض الخراج ليتنفع بالأرض و ما فيها من المغروسات، و جعل

السلطان أو الولي العام على الأرض ضريبة خراج معلومة وجب وفاؤها على ذلك الشخص المتقبل، سواء جعل الخارج ضريبة على الأرض نفسها أم جعله على النخل و الشجر المغروس فيها، فإذا دفع الرجل الأرض التي تقبلها الى عامل ليسقى له الأصول الثابتة فيها كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٣٤٢

و يعمل في الأرض و الشجر عمل المساقاة بحصة معينة من الثمر الذي تنتجه الأصول فالخراج كله على المتقبل صاحب الأصول و ليس على عامل المساقاة منه شيء.

و يجوز للمتقبل أن يشترط على العامل في عقد المساقاة بينهما أن يكون جميع الخراج على العامل، فإذا قبل العامل الشرط لزمه الوفاء به، فيؤديه من حصته بعد القسمة أو من مال آخر، و يجوز له أن يشترط في العقد أن يكون الخراج عليهما معا، و لا بد أن يعين مقدار ما على كل واحد منها من الخراج فإذا قبلا بذلك لزم كل واحد منهما أن يدفع قسطه المشترك عليه.

### (المسألة ١٤٤):

إذا أنشأ وكيل المالك عقد المساقاة على الأصول المعلومة بين موكله صاحب الأصول و عامل المساقاة و قبل العامل العقد صحت المعاملة، و ثبتت آثارها و لزم الطرفين الوفاء بها، و ان كان العامل يعتقد في بادى الأمر أن الشخص الذي أجرى العقد معه هو مالك الأصول، فإذا تبين له بعد ذلك انه و وكيل عن المالك و ليس المالك نفسه كانت مساقاته على لزومها و ثباتها، و لم يقدر جهله السابق بصحتها و لم يفتقر الى تجديد العقد بعد استبانة الحال له.

و كذلك الحكم إذا أنشأ الولي العقد على الأصول التي يملكها اليتيم أو المجنون أو السفية و قبل العامل العقد و جرت المساقاة، ثم علم العامل أن منشئ العقد ولى المالك و ليس هو مالك الأصول نفسه

### (المسألة ١٤٥):

إذا جرى عقد المساقاة بين شخصين على أصول معلومة، و تم الإيجاب و القبول بينهما، ثم علم أن الأصول التي جرت عليها المساقاة مغصوبة من مالها

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٣٤٣

الشرعي و ليست مملوكة للشخص الذي أجرى المعاملة عليها، أو ثبت ذلك بحجة شرعية من بينة مقبولة أو غيرها، كان الأمر في المساقاة لمالكها الشرعي، فإن هو أجاز المعاملة صحت و كانت مساقاة نافذة بين المالك نفسه و العامل، على النهج الذي ذكره المتعاقدان في العقد، و المقدار الذي عيناه من الحصة، كما هو الحال و الحكم في المعاملات الفضولية إذا أجازها المالك الحقيقي، و لا يكون للغاصب فيها نصيب، و ان لم يجزها المالك كانت باطلة، و كان جميع الثمر الذي تنتجه الأصول مملوكا للمالك الشرعي الذي غصبت منه و لا حصة فيه للعامل، و كانت للعامل اجرة المثل لعمله الذي قام به في المعاملة، و يأخذ أجرته هذه من الغاصب فإنه هو الذي أمره بالعمل في المعاملة، و قد استوفيت منه منفعتة باستدعائه فيكون هو الضامن لاجرة عمله.

و يستثنى من ذلك ما إذا ادعى العامل أن المساقاة التي جرت بينه و بين صاحبه الذي ساقاه صحيحة ليست باطلة و أن الأصول المساقى عليها مملوكة لصاحبه و ليست مغصوبة من احد، فهو يعترف بان حقه انما هو الحصة التي عينها له صاحبه من الثمر و أن المدعى أخذها منه ظلما، و لذلك فلا يجوز له أن يأخذ من صاحبه اجرة المثل على عمله بمقتضى اعترافه.



**(المسألة ١٤٦):**

إذا جرت المساقاة بين الشخصين ثم علم، أو ثبت بحجة شرعية، أن الشجر و النخيل المساقى عليها مغصوبة من مالها الشرعى، و كان ثبوت الغصب بعد أن أخذ المتساقيان جميع الحاصل الذى انتجته الأصول و اقتسماه بينهما و أخذ كل واحد منهما حصته و تلفت الحصة بيده، فإذا ثبت الغصب بعد ذلك جاز للمالك

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٣٤٤

الشرعى أن يرجع على كل واحد من الغاصب و العامل بعوض ما تلف فى يده من الحصة التى أخذها من الحاصل، و إذا أخذ العوض منهما على ما بيناه لم يرجع الغاصب على العامل بشىء مما عزم، و لم يرجع العامل على الغاصب بشىء و ذلك لان ضمان كل واحد منهما للعوض قد استقر عليه بتلف حصته فى يده، و قد ذكرنا هذا فى كتاب الغصب.

و جاز للمالك أيضا أن يرجع على الغاصب وحده فيأخذ منه عوض جميع الثمر الذى حصل من الشجر ما تلف منه فى يده الغاصب و ما تلف فى يد العامل و إذا أخذه من الغاصب بمقتضى هذا الحكم جاز للغاصب أن يرجع على العامل بمقدار عوض حصته لان ضمانها قد استقر على العامل بتلفها فى يده.

و يستثنى من ذلك ما إذا كان الغاصب يعترف بصحة المساقاة و أن العامل يستحق الحصة من الثمر و من أجل اعترافه بذلك فلا يجوز له أن يأخذ من العامل شيئا فى الصورة المذكورة، لأنه يعترف بان المدعى قد ظلمه بأخذ العوض منه، فلا يحق له أن يرجع بشىء منه على العامل.

و إذا كان عامل المساقاة ممن يصدق عليه صدقا تاما فى نظر أهل العرف انه ممن استولى على الأصول المذكورة و وضع يده عليها و على جميع ثمرها، جاز للمالك المغصوب منه ان يرجع عليه بعوض جميع الثمرة كما سبق فى الحكم برجوعه على الغاصب، و إذا أخذ من العامل جميع العوض رجع العامل على الغاصب بعوض الحصة التى أخذها الغاصب لنفسه من الثمر و تلفت فى يده كما سبق فى نظيره، إلا فى الصورة المستثناة و قد مر ذكر كل ذلك.

و المدار فى جواز رجوع المالك على العامل بجميع العوض على الصدق

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٣٤٥

التام الذى بيناه، و لا ريب فى أن الموارد مختلفة فى صدق ذلك على العامل و عدم صدقه، فإذا لم يصدق عليه ذلك فى نظر العقلاء، و أهل العرف أو شك فى صدقه عليه و عدم صدقه لم يجز للمالك أخذ جميع العوض منه، و جاز له أن يأخذ منه عوض حصته خاصة كما تقدم.

**(المسألة ١٤٧):**

إذا ملك العامل حصته المقدره له من الثمرة فى وقت وجوب الزكاة فى الغلة، أو ملكها قبل ذلك، و كانت حصته بمقدار النصاب الشرعى الذى تجب فيه الزكاة أو أكثر، و جبت عليه الزكاة فى الحصة، و لا- تجب عليه إذا نقصت الحصة عن ذلك إلا- إذا تم له النصاب أو زاد عليه من مال آخر يملكه، و كذلك الحكم فى الوارث إذا مات العامل و انتقل ملك الحصة منه الى وارثه عند وقت وجوب الزكاة أو قبله فتجب الزكاة عليه إذا بلغت حصته النصاب، و لا زكاة عليه إذا لم تبلغ، إلا إذا بلغت مقدار النصاب مع مال له آخر.

و إذا ملك العامل حصته بعد وقت وجوب الزكاة فى الغلة لم تجب عليه زكاتها و ان بلغت مقدار النصاب، و وجب على مالك

الأصول أن يؤدي زكاة جميع الثمرة إذا بلغ مقدار النصاب، و يرجع الى ما أوضحناه في كتاب الزكاة في وقت وجوبها في الغلة، و في مقدار النصاب الشرعى الذى تجب فيه، و إذا وجبت الزكاة على العامل فى حصته من المساقاة ثم مات قبل أن يؤديها، وجب على ورثته أن يؤديها بعده، و أن لم يبلغ نصيب كل وارث منهم مقدار النصاب.

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٣٤٦

### الفصل السادس فى أمور تلحق المساقاة

#### (المسألة ١٤٨):

إذا قامت بينه شرعية عادلة أو حجة معتبرة أخرى تدل على خيانة عامل المساقاة، فإن كان ثبوت الخيانة عليه قبل أن يظهر الثمر فى الأصول، و قبل أن يملك العامل حصته منه، جاز لمالك الأصول أن يستأجر من مال المالك نفسه أمينا يراقب العامل، و يمنعه عن الخيانة للمال الذى دفعه اليه من البستان أو الشجر أو المملوكات الأخرى الموجودة فى البستان، أو الخيانة فى العمل الذى وجب عليه فى المعاملة، و إذا لم يفسد ذلك فى منعه عن الخيانة، جاز له أن يستأجر من ماله أيضا أمينا يضمه الى العامل، فيرفع بذلك يده عن الاستقلال فى عمله و فى ما بيده من المال، و يحفظ المال إذا احتاج معه الى حفظ المال.

و إذا ثبتت خيانة العامل كذلك بعد أن ظهرت الثمرة فى الشجر و بعد أن ثبتت للعامل حصته المعينة له فى الثمر، فالظاهر جواز ما تقدم للمالك أيضا على التفصيل الذى بيناه، و الأحوط أن يكون ذلك بمراجعة الحاكم الشرعى.

#### (المسألة ١٤٩):

إذا ادعى مالك البستان و الشجر انه قد أجرى مع العامل عقد المساقاة و لذلك فهو يلزمه سقى الشجر و العمل فى البستان و الأصول المغروسة فيه عمل المساقاة، و أنكر العامل وقوع عقد بينهما على ذلك، قدم قول المنكر و هو العامل

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٣٤٧

مع يمينه، الا أن يثبت المالك صدق دعواه بإقامة بينة شرعية عليها فيقدم قوله و كذلك الحكم إذا انعكس الأمر، فادعى العامل انه قد أجرى العقد مع المالك على سقى شجره و نخيله و العمل فيها، و لذلك فهو يروم من المالك أن يمكنه من القيام بالمعاملة، و أنكر المالك حدوث العقد، فالقول قول المنكر و هو المالك مع يمينه ما لم يثبت العامل صحة قوله بإقامة بينة.

#### (المسألة ١٥٠):

إذا تصادق المالك و العامل على صدور عقد مساقاة بينهما، ثم ادعى المالك أو العامل أن العقد الذى وقع بينهما كان باطلا لا يجب الوفاء به، لانه يفقد بعض الشروط المعتبرة فى صحة العقد، و ادعى الثانى منهما أن العقد صحيح يلزم الوفاء به، قد قول من يدعى صحة العقد بينهما، سواء كان هو مالك الأصول أم كان هو العامل فيها، الا أن يثبت الثانى المدعى للبطلان صدق ما يدعيه بحجة شرعية مقبولة.

**(المسألة ١٥١):**

إذا ادعى مالك البستان انه قد اشترط على العامل في ضمن العقد شرطاً: أن يباشر العمل في المساقاة بنفسه مثلاً، أو أن يكون بعض الخراج أو النفقات الأخرى عليه، أو غير ذلك من الشروط السائغة، وأنكر العامل وجود ذلك الشرط بينهما قدم قول العامل المنكر للشرط مع يمينه، ومثل ذلك ما إذا انعكس الفرض، فادعى العامل انه قد اشترط على المالك بعض الشروط النافذة شرعاً، وأنكر المالك حدوث الشرط بينهما، فيقدم قول المنكر وهو المالك مع يمينه، إلا أن يقيم المدعى منها بينة شرعية على صدق ما يدعيه من وجود الشرط فيثبت بها قوله.

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٣٤٨

**(المسألة ١٥٢):**

إذا ادعى عامل المساقاة أن حصته التي جعلت له في المعاملة التي جرت بينه وبين المالك هي نصف ما يحصل من الثمر والثمار، أو قال حصتي هي الثلث منه وأنكر مالك البستان ما يدعيه فقال له أن حصتك المعينة لك بيننا هي ربع الحاصل لا أكثر، فالقول قول من ينكر الزيادة وهو المالك مع يمينه، إلا أن يقيم العامل بينة تثبت ما يقول فيؤخذ بها، ونظير ذلك ما إذا ادعى المالك أو العامل أن مدة المساقاة المحددة بينهما هي ثلاث سنين أو أربع مثلاً وأنكر صاحبه أن المدة تزيد من سنة واحدة، أو قال المدة سنتان لا أكثر، فالقول قول من ينكر الزيادة في المدة منهما مع يمينه، إلا أن يثبت الآخر صدق قوله بينة شرعية.

**(المسألة ١٥٣):**

إذا أنتجت النخيل والشجر المساقى عليها مقداراً من الحاصل، ثم وقع الخصام بين مالك الأصول وعامل المساقاة في مقدار ما أنتجته من ذلك، فقال أحدهما: أنها أخرجت مقداراً معيناً من الحاصل مائة من مثلاً من التمر وعشرين منا من العنب، وادعى صاحبه أن الحاصل منها أكثر من ذلك المقدار، أو قال: انه أقل فإن كانت الثمرة تحت يد العامل خاصة صدق قوله في ما يدعيه سواء كان يدعي الزيادة أم النقص لأنه صاحب يد فيكون إخباره حجة شرعية في ما بيده وكذلك إذا كانت الثمرة في يد المالك خاصة فيصدق قوله، لأن قوله حجة في ما بيده كما ذكرنا وان كانت الثمرة في يد كل من المالك والعامل على نحو الاشتراك وعدم الاستقلال، وقد اختلطت بغيرها فالتبس الأمر في مقدارها أو تلفت بغير تفريط، أو

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٣٤٩

بيعت ولم يكن العلم بمقدارها، فالقول قول من ينكر الزيادة منهما مع يمينه.

**(المسألة ١٥٤):**

إذا أجريت معاملة المساقاة بين المتعاقدين واثمن المالك عامل المساقاة على ضيعته وأصوله المغروسة فيها، ثم ادعى المالك على العامل انه سرق بعض الثمر أو بعض الأموال أو الأدوات التي بيده، أو انه أتلفها أو ادعى عليه قد خان في عمله أو في بعض الجهات الأخرى، وأنكر العامل ما ادعاه المالك عليه، قدم قول العامل في جميع ذلك لانه منكر، ولأن المالك قد ائتمنه، إلا أن يثبت

المالك صحته ما يدعيه عليه بينه شرعية.

و كذلك إذا تلف بعض المال في يد العامل فادعى المالك عليه انه قد فرط في الحفظ و أن التلف كان بسبب تفريطه أو بعد تفريطه فيكون له ضامنا، فلا تسمع دعوى المالك بعد أن ائتمنه، إلا إذا أقام بينه على صدق الدعوى.

### (المسألة ١٥٥):

إذا ادعى مالك الأصول على العامل انه قد ألتف أو فرط أو سرق مقدارا و اقام بينه شرعية على صحته قوله سمعت دعواه و قبلت بينته، و ان لم يعين المقدار الذي يدعيه من المال أو من الثمر.

### (المسألة ١٥٦):

إذا استعار احد بستانا من مالكة لينتفع به و بشجرة و ثمرة مدة معلومة سنة أو أكثر، و كانت اعاره المالك إياه مطلقة، فلم يشترط عليه فيها أن يتولى الانتفاع بالبستان و التصرف فيه بنفسه أو في جهة معينة، جاز للمستعير أن يساقى عاملا على البستان و ما فيه من نخيل و شجر، فيسقيه و يعمل فيه بما يحتاج اليه البستان

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٣٥٠

و الشجر و الثمر بحصة معينة من الحاصل، و للمستعير الباقي من الحاصل، و يجوز للمستعير أن يسلم البستان و الشجر الى عامل المساقاة، بمقتضى إطلاق العارية و لا يفتقر في ذلك الى إذن جديد من مالك البستان.

### (المسألة ١٥٧):

يصح أن تجرى معاملة المساقاة بين مسلم و كافر سواء كان المسلم منهما هو مالك البستان و الأصول المساقى عليها أم كان هو عامل المساقاة، فتصح المعاملة، و تنفذ إذا أنشئ العقد و تمت القيود و الشروط و تجرى أحكامها و لوازمها، و يستحق كل من المتعاملين حصته المقدره في العقد، و تصح أيضا مع تعدد المالك و مع تعدد العامل و مع تعددهما معا، فيكون شريكان في البستان و هما مسلم و كافر، و يساقيان على البستان عاملا واحدا مسلما أو كافرا، أو يساقيان عاملين أحدهما مسلم و الثاني كافر، و كذلك في باقي الصور المحتملة فتصح المعاملة و تنفذ في جميعها إذا تحققت الشروط و جرت المعاملة على الوجه الصحيح.

### (المسألة ١٥٨):

المغارسه هي أن يدفع الإنسان أرضه إلى العامل ليغرس فيها نخيلا أو شجرا و يسقيها و يعمل في الأرض و الغراس حتى يثبت و ينمو، و تكون للعامل حصه معينة المقدار من الشجر و الأصول التي يغرسها في الأرض: الربع منها أو النصف أو غيرهما من الحصص، فإذا أثمرت الأصول التي غرسها ملك من ثمرها بتلك النسبة، فيكون له الربع أو النصف من الثمر في المثاليين المتقدمين، و قد يشترط الطرفان أن تكون للعامل حصه معينة المقدار من رقبه الأرض نفسها، و من الأصول

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٣٥١

الموجودة في الأرض قبل المغارسة عليها، بالإضافة إلى حصته من الأصول التي غرسها، وهذا على ما هو متعارف بين الناس في المغارسات الدارجة في ما بينهم.

وقد اشتهر بين أصحابنا (قدس الله أرواحهم) القول ببطلان المغارسة و عدم نفوذها، و اشتهرت بينهم دعوى قيام الإجماع على عدم الصحة، و لعل المقصود من ذلك أن المعاملة المذكورة لا تكون من المساقاة المصطلحة بين العلماء، و لا تشملها الأدلة الخاصة الواردة في المساقاة، و ليس مرادهم أن المغارسة باطلة لا تصح على الإطلاق، و لا ريب في بطلان المغارسة التي ذكرناها إذا أجزاها المتعاقدان و قصدا بها المساقاة المصطلحة.

### (المسألة ١٥٩):

إذا أوقع مالك الأرض مع العامل صورة المغارسة التي بينها و قصدا بها معاملة المساقاة المصطلحة كانت المغارسة باطلة بلا ريب كما قلنا في المسألة المتقدمة، و بطل كل ما يذكر في ضمنها من الشروط، فإنها شروط في ضمن عقد فاسد، فلا يجب السقي و لا العمل في الأرض على العامل، و لا يملك حصه من الثمر و لا من النخيل و الشجر التي يغرسها، و لا من الأرض و الأصول الموجودة فيها من قبل إذا اشترط له ذلك فيها.

فإذا غرس العامل في الأرض المدفوعة إليه نخيلاً أو شجراً، فالنخيل و الشجر التي غرسها تكون جميعاً مملوكاً لمالكها فسيلاً و ودياً قبل أن تغرس، فان كانت قبل غرسها مملوكة لصاحب الأرض كما إذا اشتراها أو تملكها بسبب شرعى آخر لتغرس في أرضه، و كما إذا أخذها فسيلاً أو ودياً من أصول مملوكة له في تلك الأرض، أو في أرض له أخرى، كانت جميعاً بعد غرسها باقية على ملكه، و لا حصه

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٣٥٢

و لا حق للعامل الغارس فيها.

و إذا كان مالك الأرض و العامل فيها يعلمان ببطلان هذه المعاملة الجارية بينهما، و علم العامل بان غرسه و تصرفه في الفسيل و في الأرض محرم عليه من حيث انه تصرف في مال الغير بغير اذنه، تنجز عليه التكليف بحرمة و حرم عليه أخذ الأجرة على الغرس و العمل في الأرض، لأنه من الأجرة على العمل المحرم فان مالك الأرض انما اذن له في التصرف في أرضه و في ملكه إذا كانت المعاملة صحيحة شرعية و لم يأذن له في التصرف إذا كانت باطلة.

و إذا علم من القرائن أو من القول الصريح بان مالك الأرض قد اذن للعامل إذناً مطلقاً بالتصرف في الأرض، و في الفسيل و الودى المملوك له، و لم يقيد اذنه له بالمعاملة الصحيحة استحق العامل على المالك اجرة المثل على عمله في الغرس و الأرض.

### (المسألة ١٦٠):

إذا جرت المغارسة بين الرجلين على الوجه المتقدم الذي قلنا ببطلانه و كان الفسيل و الودى الذي غرسه العامل مملوكاً له قبل الغرس، كما إذا اشتراه من قبل ليغرسه أو أخذه من نخيل و شجر يملكه ثم غرسه في الأرض بقى مملوكاً للعامل خاصة و لم يملك صاحب الأرض منه شيئاً.

فإذا كان مالك الأرض انما اذن للعامل في التصرف في أرضه و غرسها إذا كان التصرف بوجه شرعى صحيح و كانت المعاملة الواقعة بينهما صحيحة شرعية و لم يأذن له بذلك إذا كانت المعاملة باطلة، فلا يستحق مالك الأرض على العامل في هذه الصورة اجرة

لأرضه عن تصرفه فيها في المدة الماضية، و يجوز للمالك أن

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٣٥٣

يأمر العامل بقلع ما غرسه في الأرض من شجر و نخيل، و يجوز له أيضا أن يأذن للعامل بإبقاء ما غرسه في الأرض مجانا أو مع اجرة المثل للأرض مدة بقاء المغروسات فيها، و هذا إذا رضى العامل بالإبقاء، و ليس للمالك أن يجبره عليه بأجره أو بغير اجرة. و إذا أمره المالك أن يقلع ما غرسه في الأرض و جب على العامل أن يقلعه و يطم الحفر التي تحدث في الأرض بسبب الغرس أو القلع، و إذا حدث في المغروسات نقص أو عيب أو كسر بسبب قلع العامل إياها لم يضمن المالك له أرش ذلك. و إذا أمر المالك العامل أن يقلع ما غرسه في الأرض فامتنع العامل جاز للمالك أن يقلعه بنفسه، فإذا انكسرت الشجرة أو النخلة أو عابت بسبب قلع مالك الأرض لها ضمن للعامل أرش هذا النقص أو العيب الحادث فيها بفعله، و أرش النقص أو العيب هو التفاوت في المقلوع منها ما بين قيمته صحيحا و قيمته مكسورا أو معييا و لا يضمن للعامل تفاوت ما بين قيمتها و هي ثابتة في الأرض و مقلوعه منها.

### (المسألة ١٦١):

إذا كانت المغارسة بين الشخصين على الوجه المتقدم الذي حكم الشارع فيه بالطلاق و عدم النفوذ، و كان الودي و الفسيل الذي غرسه العامل في الأرض بسبب هذه المعاملة على قسمين، فمنه ما هو مملوك لصاحب الأرض من قبل غرسه، و منه ما هو مملوك للعامل، جرى في كل واحد من القسمين ما يخصه من الاحكام التي أوضحناها في المسائل المتقدمة من الملك و الضمان و الآثار كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٣٥٤

الأخرى، فليلاحظ ما سبق بيانه فيها لتطبيق حكم كل قسم منهما في مورده و لا موجب للتكرار.

### (المسألة ١٦٢):

يمكن للمتعاملين أن يوقعا المغارسة بينهما على انها معاملة مستقلة بنفسها عن سائر المعاملات، و عقد من العقود المتعارفة بين العقلاء و أهل العرف و الشائعة بينهم، فتكون بذلك معاملة صحيحة و نافذة على الأقوى، تشملها العمومات و الإطلاقات الدالة على وجوب الوفاء بالعقود من الكتاب الكريم و السنة المطهرة و ذلك بان يتفق مالك الأرض مع العامل على أن يغرس العامل له أرضه نخيلا و شجرا معلومة، و يعمل له في الأرض و في الغرس حتى تنمو المغروسات و تثبت و تثمر، و يلتزم الجانبان بينهما بان يملك مالك الفسيل و الودي منهما صاحبه نصف الفسيل و الودي الذي يراد غرسه في الأرض أو ربهه مثلا على نحو الشركة و الإشاعة، فإذا كان مالك الفسيل و الودي هو مالك الأرض، ملك العامل الحصه المعينه منها و جعل ذلك عوضا له عما يقوم به من الغرس و العمل في الأرض، و إذا كان مالكةا هو العامل، ملك الحصه منها لصاحب الأرض، و جعل ذلك عوضا له عن تصرف العامل في أرضه و انتفاعه بها.

فإذا اتفق الطرفان على ما ذكرناه واقعا الإيجاب و القبول الدالين على الاتفاق و التملك المذكورين و الالتزام بموجبهما صحت المعاملة، و شملتها الأدلة العامة و المطلقة الدالة على صحة العقود و وجوب الوفاء بها، و يمكن لهما أن يشترطا في ضمن هذا العقد أن يملك صاحب الأرض العامل حصه معلومة المقدار مشاعه من رقبه الأرض، و من الأصول الموجودة فيها قبل المغارسة، فيصح الشرط و ينفذ فإنه

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٣٥٥  
 شرط سائغ وقع فى ضمن عقد لازم.

### (المسألة ١٦٣):

يكفى فى صحة عقد المغارسة الذى ذكرناه أن يعلم الطرفان مقدار الأرض التى تجرى المعاملة عليها، و مقدار ما تحتاج إليه من المغروسات من النخيل و الشجر، و مقدار الحصة التى تجعل للعامل و المالك من الأرض و من الأصول بالمشاهدة الرافعة للجهالة و بتقدير المطلعين من أهل الخبرة و المعرفة فترتفع بذلك الجهالة التى تضر بمثل هذا العقد، و يكفى الاعتماد على ما هو المتعارف و المعتاد بين عامة أهل البلد فى تعيين أنواع المغروسات من الشجر و النخيل و أصنافها، و إذا اختلف الأمر فى ذلك، و لم يثبت المتعارف شيئاً، أو اختلف المقصود بين المالك و العامل، فلا بد من تعيين النوع و الصنف الذى يراد غرسه و لا بد من تعيين كل قيد أو شرط أو أمر يكون الجهل به موجبا للتنازع بين الطرفين.

### (المسألة ١٦٤):

إذا كان الفسيل و الودى الذى يرام غرسه فى الأرض مشتركا على سبيل الإشاعة التامة بين مالك الأرض و العامل فيها، و مثال ذلك أن يشتري أحدهما جميع ذلك بالأصالة عن نفسه و بالوكالة عن الآخر، على أن يكون جميع ما يشتريه منها مشتركا مشاعا بينهما مع التساوى فى الحصة، أو مع التفاوت فيها حسب ما يتراضيان عليه فإذا تم الاشتراك فيه بين الطرفين كذلك، أمكن لهما أن يوقعا معاملة المغارسة بينهما بصورة الإجارة على الوجه الآتى.

فيستأجر صاحب الأرض العامل ليقوم بغرس حصة صاحب الأرض من الفسيل و الودى المشترك فى الأرض و سقيها و العمل فيها فى مدة معلومة، و يجعل

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٣٥٦

للعامل عوضا عن عمله فى ذلك أن يغرس العامل حصته المشتركة فى الأرض و ينتفع بها فى تلك المدة المعلومة، أو يضيف إلى ذلك أن شاء الطرفان أن يملك العامل معها حصته من الأرض.

و يمكن أن يتولى العامل إنشاء عقد الإجارة، فيؤجر نفسه لصاحب الأرض ليغرس له حصته من الفسيل و الودى فى الأرض و يعمل فيها و يذكر المدة و العوض و الشرط حسب ما يبيانه فإذا وقع الإيجاب و القبول فى صورتين صحت المعاملة و ثبتت لوازمها و آثارها و لا تصح الإجارة إذا لم تعين المدة أو لم تحدد المنفعة المستأجر عليها.

### (المسألة ١٦٥):

إذا كان جميع الفسيل و الودى الذى يراد غرسه فى الأرض مملوكا لصاحب الأرض أمكن له أن يجرى المغارسة بينه و بين العامل على الصورة الآتية و هى أن يملك العامل من الفسيل و الودى المذكور حصة معلومة النسبة له على سبيل الإشاعة التامة: النصف منه مثلا- أو الثلث أو الربع، فيملكه ذلك بمصالحة أو بيع أو بغيرهما من العقود اللازمة و يجعل عوض تملك الحصة أن يغرس العامل حصة المالك من الفسيل و الودى فى الأرض و يسقيها و يعمل فيها إلى مدة معينة، و يشترط المالك على نفسه فى العقد أن يغرس

العامل حصته التي ملكه المالك إياها من الفسيل في الأرض و يبقىها فيها الى آخر المدة المعينة للمغارسه بغير اجرة على غرسها و لا على بقائها من العامل، أو يشترط على نفسه مع غرس العامل حصته من الفسيل في الأرض أن يملك العامل حصه معينه من رقبه الأرض: النصف أو الربع مثلا على وجه الإشاعه فيها.

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٣٥٧

و إذا كان الفسيل و الودى كله مملوكا للعامل أمكن له أن يجرى المغارسه أيضا، فيملك العامل صاحب الأرض حصه معلومه النسبه كذلك من الفسيل و الودى بمصالحه أو بيع أو غيرهما كما سبق في نظيره، و يجعل عوض تملكه الحصه أن يغرس العامل حصته من الفسيل و الودى في أرض المالك بغير اجرة و يستوفى بذلك منفعة الأرض إلى مدة معينه، و يشترط العامل على نفسه في ضمن العقد أن يغرس لصاحب الأرض حصته التي ملكه إياها من الفسيل و الودى، و يسقيها و يعمل فيها الى انتهاء المده، و يمكن له أن يجعل من العوض أن يملكه مالك الأرض نصف رقبته أو ربعها، فتصح المعامله و تنتج نتيجة المغارسه إذا جرى عليها الإيجاب و القبول.

### (المسألة ١٦٦):

إذا أنشئت المغارسه بين العامل و مالك الأرض على انها معاملة مستقله بذاتها، و ليست من المساقاه و لا من سائر المعاملات، و قد مر تفصيل بيان ذلك في المسألة المائه و الثانيه و الستين، ثم وقع النزاع بين المتعاقدين فادعى أحدهما أن المعامله تمت بينهما على الوجه المطلوب فالمغارسه صحيحه نافذه، و قال الثاني انها كانت فاقده لبعض المقومات أو لبعض الشروط فهي باطله و لا اثر لها، قدم قول من يدعى الصحه منهما الا أن يثبت الثاني صحه ما يقول بينه شرعيه.

و كذلك إذا أنشئت المغارسه بينهما بصورة الإجاره، أو على وجه تملك الحصه من الفسيل و الودى، كما فصلناه في المسألتين السابقتين ثم ادعى احد الرجلين أن المعامله صحيحه و قد جرت على وفق ما يرام، و ادعى الثاني بطلانها فالقول قول من يدعى الصحه.

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٣٥٨

و إذا وقعت المغارسه بينهما، فادعى احد الشخصين أن المعامله أنشئت، بينهما و تمت على انها من المساقاه المصطلحه فتكون باطله على ما سبق بيانه.

و قال الآخر منهما: اننا قد أجرينا المغارسه بيننا على انها معاملة مستقله فهي صحيحه نافذه، أشكال الحكم بتقديم قول من يدعى الصحه، لعدم إحراز العنوان الذي وقعت عليه المعامله، و لذلك فلا يترك الرجوع فيها الى الاحتياط بالمصالحه و التراضى بين المتداعيين

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٣٥٩

### كتاب السبق و الرمايه

#### إشارة

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٣٦١

كتاب السبق و الرمايه و هو يحتوى على فصلين:



## الفصل الأول في السبق و شروطه و أحكامه

### (المسألة الأولى):

السبق بفتح السين و سكون الباء مصدر من قولنا: سبق الرجل الى المكان أو الى الغاية بمعنى تقدم على غيره في الوصول إليهما، و منه حق السبق الى الموضع من المسجد، و الى الموضع في السوق، و السبق أيضا كما يقول بعض اللغويين مصدر ثان من قولهم سابقه مسابقة أي غالبه في أمر يريد كل واحد من الرجلين أن يتقدم فيه على صاحبه، و المعنيان للسبق متغايران، فالسبق الأول يدل على تقدم فعلى من الرجل السابق، و ان لم تكن بينه و بين غيره منافسة أو مغالبة، و السبق الثاني يدل على المسابقة في الأمر بين الرجلين أو الرجال، و لا يدل على تقدم واحد منهم بالفعل، و السبق بالمعنى الثاني أقرب الى المعنى الاصطلاحي الذي يبحث عنه الفقهاء في هذا الكتاب و السبق بفتح السين و الباء هو العوض الذي

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٣٤٢

يجعل أو يبذل لمن يسبق في الحلبة مكافأة له على سبقه و فوزه، و يقال له أيضا:  
الخطر بفتح الخاء و الطاء، و يسمى كذلك الرهن و منه تسمية المسابقة بالمراهنة.

### (المسألة الثانية):

السبق أو المسابقة المبحوث عنها في الكتاب هي إجراء الخيل و ما يشبهها من الدواب ذوات الحافر و هي البغال و الحمير، و من ذوات الخف و هي الإبل و الفيلة في حلبة لتعرف السوابق الجياد من المركوبات، و الأشد حذاقة و معرفة و الأقدر على الفروسيه و المران من راكبيها، و لتمرن الدواب على الجرى و العدو و الوقوف و الاندفاع حسب الإشارة و الأمر و الزجر، و يمرن الراكب على أنواع الحذق و الفروسيه و التبصر في فنونها و التصرف كما تقتضى الحال و القدرة عليها و يدخل ذلك في أعداد القوة الذي أمر الله به في صريح الكتاب و متواتر السنة.

و لا ريب في مشروعية السبق و محبوبيته في الإسلام دين الجدّ و الجهاد و الاجتهاد، و المسابقة بعد ذلك كله معاملة شرعية ثابتة تقع بين المتسابقين يدفع فيها للسابق عوض مخصوص مكافأة له على سبقه و حذاقته، و ليشجع على المضى في سيرته، و ليندفع غيره الى الاقتداء به، و التحليق معه أو الارتفاع عنه في الأشواط المقبلة و المسابقات الآتية.

### (المسألة الثالثة):

المسابقة عقد شرعى مخصوص يقع على إجراء الخيل، و على إجراء البغال أو الحمير ليعرف السابق من غيره بعوض يعين للسابق واحدا كان أم أكثر بحسب ما يتفق عليه المتعاقدان أو المتعاقدون في الحلبة، و يصح أن يجرى العقد لإجراء ذوات الخف من الإبل أو الفيلة، و يجرى نظيره أيضا في الرماية و سيأتي بيانه ان

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٣٤٣

شاء الله تعالى.

و الظاهر أن العقد الشرعى الذي ذكرناه انما يجرى في المسابقة بين الدواب إذا كانت من نوع واحد، فلا يصح في المسابقة بين الخيل

و البغال مثلاً أو بين البغال و الحمير، و تصح المعاملة فيها إذا أجويت على وجه آخر من المعاملات كالجعالة و الصلح و شبههما. و لا يجرى العقد الشرعى المخصوص فى المسابقات فى الأعمال الأخرى و ان كانت مباحة صحيحة الغرض، بعيدة عن اللعب و اللهو، بل و ان كانت من الأمور الراجحة فى الدين أو الدنيا، و يمكن أن تجرى المعاملة فيها على وجه شرعى آخره و سنتعرض لذلك فى موضع يأتى من الكتاب ان شاء الله تعالى.

و لا- تجوز المعاملة فى الأمور التى تكون من اللهو و اللعب و المقامرة، و لا يجوز فعل هذه الأمور، و أن خلت من الأعراف عليها و بذل المال فيها، و إذا بذلت فيها الأعراف و الأموال كان تحريمها أشد و العقاب عليها أشق، و خصوصاً إذا كان دفع العوض و المال بقصد التمرين و التشجيع على مزاولة الفعل المحرم فى الإسلام، من المرديات المهلكات و من كبائر الكبائر.

### (المسألة الرابعة):

يجوز لأحد الرجلين أو الرجال المشتركين فى المسابقة أن يبذل مبلغاً من ماله أو عيناً معلومة من مملوكاته و يجعل ذلك عوضاً فى المسابقة بينه و بين أصحابه، ليدفع لمن يسبق منهم جزءاً له على سببه، و يصح أن يكون العوض الذى يبذله البازل دينا له فى ذمة أحد من الناس، فيقول: جعلت المبلغ الذى أملكه فى ذمة زيد عوضاً لمن يسبق فى هذه الحلبة، و يصح أن يجعله دينا يبقى فى ذمته كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٣٦٤

للسابق، و يجوز أن يشترك المتسابقان كلاهما فى بذل العوض، فيبذل كل واحد منهما مبلغاً من ماله، أو عيناً معلومة من مملوكاته، أو دينا له على احد، أو دينا يبقى فى ذمته، كما ذكرنا فى الفرض المتقدم، و يجوز لكل فرد من المتسابقين إذا كانوا أكثر من اثنين أن يفعل كذلك، و يجوز أن يبذل بعضهم دون الآخرين، و يصح أن يكون العوض المجمعول فى المسابقة من شخص آخر لم يشترك فى المسابقة، فيبذله من ماله عيناً أو دينا كما فى الفروض المتقدمه، و يجوز للولى العام على أمور المسلمين أن يدفع عوض المسابقة من بيت مال المسلمين، فإنها من مصالحهم العامة التى يصح الإنفاق فيها من بيت المال، و لا فرق بين أن تكون المسابقة عامة أو خاصة، إذا كانت مما تدخل عرفاً فى الجهة التى يدعوا إليها الإسلام.

و يجوز أن تقع المسابقة و الرماية بين المتسابقين و المناضلين من غير عوض، فلا- تكونان حين ذلك عقداً من العقود، و يصح أن يدفع للسابق فىهما بعض المال بعد سببه من غير عقد أو معاملة سابقة، و يكون ذلك نوعاً من التجلة و التكريم له على سببه و فوزه.

### (المسألة الخامسة):

العقد المخصوص فى المسابقة أن يلتزم كل واحد من المتسابقين للثانى سواء كانا شخصين أم كانا فريقين بالمسابقة بينهما و بقيودها و شروطها حسب ما يتفقان عليه، و باستحقاق من يسبق منهما بالفعل للعوض المبذول و دفعه اليه، و أن يعينا كل أمر يفتقر التعيين فى المعاملة، و يكون إهماله و عدم تعيينه موجبا للزاع، فإذا تم الاتفاق بينهما على جميع ذلك أجريا صيغة العقد بينهما بأى لفظ كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٣٦٥

يكون دالا- على اتفاقهما المذكور و التزامها بالمقصود، سواء كانت دلالاته بظهور اللفظ بنفسه أم بسبب قرينه موجودة توجب الظهور فى المعنى المراد، فإذا حصل الإيجاب من أحد الجانبين و القبول من الجانب الثانى تم العقد و وجب الوفاء به بينهما.

و لا- يتعين فى عقد المسابقة أن يكون الموجب فيه هو باذل العوض، بل يتخير الجانبان فى أن يكون الإيجاب من أيهما أرادا، و إذا تعدد المتسابقون و كل واحد الفريق و أحدا منهم أو من غيرهم لينشئ الإيجاب بالوكالة عنهم، و وكل أفراد الفريق الثانى أحدا منهم

أو من غيرهم لينشى القبول كذلك و يجوز إنشاء العقد بالمعطاء.

### (المسألة السادسة):

يشترط فى صحة عقد المسابقة أن تجتمع فى الموجب و القابل جميع الشروط العامة التى تشترط فى صحة العقود و المعاملات الشرعية، فىجب فى كل منهما أن يكون بالغاً عاقلاً مختاراً قاصداً للمعنى المراد غير محجور عليه حجراً يمنع عن التصرف، فلا يصح عقده إذا كان صبيهاً أو كان مجنوناً، أو كان مكرهاً على فعله، أو كان هازئاً أو هازلماً فى قوله، أو سكر أن أو غضبان ليس له قصد، أو كان سفياً سفهاً يحجره عن مطلق التصرف، و لا يجوز له أن يبذل العوض من ماله إذا كان سفهه يحجره عن التصرف فى ماله إلا إذا أذن له وليه بالبذل، و لا يجوز له البذل من أمواله الموجودة إذا كان مفلساً إلا إذا أذن له الغرماء أصحاب الديون عليه، و يصح إذا كان العوض المبذول منه ديناً يبقى للسابق فى ذمته، فإنه لا يزاحم حقوق الغرماء.

### (المسألة السابعة):

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٣٦٦

يجب تحديد المسافة التى تقع فيها المسابقة من أول بدءها الى نهايتها على الأحوط لزوماً بل لا يخلو ذلك عن قوة، و يجب أيضاً تعيين العوض الذى يجرى عليه العقد فى جنسه و مقداره، و تبين انه عين مشخصة فى الخارج أو دين يثبت للسابق فى الذمة، و إذا كان ديناً فهل هو حال أو مؤجل، و لا بد من تعيين الدابة التى يسابق عليها بمشاهدة يرتفع بها الغرر و الجهل، أو بوصف يكون بمنزلة المشاهدة و منها ما إذا كانت الفرس التى يسابق عليها مشهورة الوصف معلومة الحال عند الطرفين، فىكفى ذلك فى صحة العقد، و ان لم يشاهدها غير صاحبها من المتسابقين.

و إذا كانت المسابقة بين الطرفين لا تشمل على عقد، لم يجب فيها تعيين المسافة، و لا تعيين العوض و أن كان بعض الأطراف عازماً من أول الأمر على أن يدفع من ماله عوضاً فى المسابقة، فإذا أجريت المسابقة و علم السابق فيها جاز لذلك الشخص أن يدفع له أى مقدار يريد.

### (المسألة الثامنة):

يشترط فى صحة العقد فى المسابقة أن يجعل العوض الذى يراد دفعه فيها لمن يسبق من المشتركين فى الحلبة، و يجوز أن يجعل منه نصيب لمن كان مصلياً أو ثالثاً، و لا يصح العقد إذا اشترط فيه أن يكون العوض كله أو بعضه لشخص لم يشترك فى المسابقة و ان اشترك فى تنظيمها، أو فى بعض مقدماتها، و لا يصح العقد إذا اشترط فيه أن يكون العوض كله أو بعضه للمسبوق المغلوب فى المسابقة، و يجوز للسابق بعد أن يملك العوض فى المسابقة و يقبضه، من باذله، أن يتبرع به أو ببعضه للمسبوق أو لشخص لم يشترك فى المسابقة.

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٣٦٧

### (المسألة التاسعة):

يشترط في صحة العقد أن يكون كل واحد من المتسابقين قادرا على المسابقة غير عاجز عنها، فلا يصح العقد إذا علم أن الفارسين الراكبين عاجزين عن المسابقة أو كان أحدهما عاجزا كذلك، ولا يصح العقد إذا علم أن الدابتين اللتين يقع السباق عليهما ضعيفتان لا تقويان على المسابقة، أو علم أن أحدهما لا تطيق ذلك، والمراد بهذا الشرط أن يكونا قادرين على المسابقة في وقت المسابقة لا في وقت العقد، فإذا جرى العقد و كانا قادرين عليها في ذلك الحال ثم عجزا أو عجز أحدهما في حين المسابقة بطل العقد.

### (المسألة العاشرة):

لا يمنع من اشتراك غير البالغ في المسابقة نفسها إذا كان قادرا على الركوب و الدخول في المسابقة فيصح منه ذلك، ولا يمنع المجنون من الاشتراك فيها أيضا إذا كان قادرا عليها، و كان جنونه لا يمنعه من ذلك، ولا يخشى أن يؤدي به أو بدابته الى ما لا يحمده، فيصح اشتراكه في المسابقة نفسها، و يجب أن يكون الاشتراك بإذن ولي الصبي و ولي المجنون، و لا بد و أن يكون اجراء عقد المسابقة من الوليين نفسيهما، و قد سبق في المسألة السادسة أن العقد لا يصح الا من البالغ العاقل.

### (المسألة ١١):

ليس من المسابقة المبحوث عنها أن يرسل كل واحد من الرجلين فرسه أو دابته من غير أن يركبها فتستبق الدابتان بينهما من غير فارس أو راكب، فلا يكون ذلك مسابقة، و لا يصح عليه عقد و لا يحلّ به أخذ عوض، إلا إذا دفعه البازل الى كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٣٦٨

مالك الفرس السابق من باب التبرع له، و كذلك الحكم إذا ركب أحد المتسابقين دابته و أرسل الآخر دابته فاستبقت مع الأول، فلا يكون ذلك من المسابقة، و لا تجرى عليها الأحكام.

### (المسألة ١٢):

يصح أن تجرى المسابقة بين شخصين، و أن يقع بينهما عقد المسابقة و تترتب بينهما ما للعقد من أحكام و آثار، و يستحق السابق منهما العوض كلّ إذا كان مبدولا للسابق، و أن أتى الثاني بعده مصليا، فلا يستحق من العوض شيئا، سواء بذله أحدهما، أم بذله كلاهما، أم بذله شخص ثالث لم يشترك في المسابقة معهما و لا يشترط في صحة المسابقة بينهما أن يدخل معهما شخص ثالث محلل يتسابق معهما كما يراه جماعة، و إذا اشترط المتسابقان في العقد أن يدخل المحلل معهما لزم الشرط و وجب الوفاء به، فان عينا له في ضمن العقد حصّة معلومة من العوض تكون له إذا سبق تعيينت له تلك الحصّة، و مثال ذلك: أن يشترط في ضمن العقد أن يكون له ربع العوض أو ثلثه إذا هو سبق في الحلبة، فإن هو سبق أخذ تلك الحصّة خاصة، و ان لم يشترط ذلك أخذ العوض كله، و إذا سبق مع غيره اقتسم معه العوض بالسوية.

### (المسألة ١٣):

المحلل كما بينا شخص ثالث يدخل مع الشخصين المتسابقين إذا هما اشترطا في ضمن العقد وجوده في المسابقة، فيتناوله العقد للشرط المذكور و يجرى فرسه معهما في الحلبة، و لا يبذل مع المتسابقين شيئا من العوض، و قد بينا في المسألة الماضية مقدار ما يأخذه من العوض إذا سبق.

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٣٦٩

### (المسألة ١٤):

إذا تساوى المتسابقان و المحلل في وصولهم جميعا إلى الغاية و لم يسبق منهم أحد لم يستحقوا جميعا من العوض المبذول شيئا و رجع كل مال الى باذله سواء كان البذل من بعضهم أم من الجميع أم من شخص لم يشترك معهم في المسابقة. و إذا بذل العوض أحد المتسابقين في الحلبة، ثم سبق الباذل فيها و لم يشاركه في السبق غيره رجع اليه العوض الذى بذله، فإنه لا يستحق على نفسه شيئا و هذا هو المراد باستحقاق العوض في هذه الصورة من الإطلاق الذى ذكرناه في المسألة الثانية عشرة. و كذلك إذا بذل معه صاحبه المسبوق عوضا آخر أو اشترك معهما شخص ثالث فبذل كل واحد منهم عوضا فإذا سبق أحد الباذلين و لم يسبق معه غيره استحق هذا السابق العوض الذى بذله الآخران و رجع اليه العوض الذى بذله هو لأنه لا يستحق على نفسه شيئا و هذا الأمر واضح و انما يذكر للتنبيه لئلا يلتبس الأمر. و تراجع المسألة السابعة عشرة في حكم ما إذا كان المتسابقون كثيرين.

### (المسألة ١٥):

إذا بذل كل واحد من الشخصين المتسابقين من ماله عوضا لمن يسبق في الحلبة، ثم سبق احد الباذلين للعوض و سبق معه المحلل و تساويا هو و المحلل في الوصول إلى الغاية و تأخر الآخر المسبوق عنهما، استحق السابقان العوض الذى بذله المسبوق و كان بينهما بالمناصفة، و أشكل الحكم فى العوض الذى بذله

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٣٧٠

السابق، و قد ذهب جمع من العلماء الى أن هذا العوض يرجع الى باذله السابق و لا يستحق المحلل منه شيئا، و هو مشكل كما ذكرنا و لا يترك الاحتياط فيه بالرجوع إلى المصالحة بين الباذل و المحلل.

و كذلك إذا بذل كل من المتسابقين عوضا، أو بذله أحدهما خاصة، و بذل معهما أجنبى لم يشترك فى المسابقة ثم سبق فى الحلبة أحد الباذلين و سبق معه المحلل، فيقسم السابق الباذل و المحلل كلا من العوض الذى بذله الأجنبى و العوض الذى بذله المسبوق بينهما بالمناصفة، و يشكل الأمر فى العوض الذى بذله السابق كما تقدم و يجرى فيه الاحتياط المذكور.

و نظيرهما فى الاشكال ما إذا بذل الأول العوض و لم يبذل معه غيره ثم سبق فى الحلبة و سبق معه المحلل، فذهب أصحاب ذلك القول الى أن العوض المبذول يرجع الى باذله و لا يستحق المحلل منه شيئا، و لا يترك الاحتياط الذى ذكرناه و الفروض المذكورة فى المسألة كلها من مأخذ واحد.

### (المسألة ١٦):

إذا بذل شخص أجنبي عوضا من ماله في المسابقة و شرط في بذله أن يكون عوضه لزيد خاصة إذا سبق على غيره، و أن لا يدفع الى السابق إذا كان غير زيد، أو شرط أن يكون العوض كله لزيد وحده إذا سبق، و ان سبق معه غيره و ساواه فلا يدفع من العوض شىء للسابق الآخر، أو شرط أن يكون العوض الذى بذله كله لزيد سواء كان غالبا أم مغلوبا، لم يصح ذلك إذا كان دفعه بنحو العوض المعلوم فى العقد الشرعى المخصوص، فيرجع الى باذله، و يصح ذلك منه إذا كان دفعه للمال على وجه التبرع لزيد على النحو الذى تبرع به.

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٣٧١

### (المسألة ١٧):

السابق من فرسان الحلبة هو الذى يتقدم حصانه على خيل المسابقة بالعتق و الكند أو بأكثر من ذلك، و يراد بالكند عظم مرتفع يقع بين عتق الحصان و ظهره و يسمى السابق أيضا بالمجلى، و الثانى من فرسان الحلبة هو المصلى و هو الذى يأتى حصانه بعد السابق، و يحاذى رأسه صلوى السابق أو يتقدم عليها و لا يصل الى الكند، و المراد بالصلوين من الحصان عظامان يقعان عن يمين ذنبه و يساره، ثم يأتى الثالث من فرسان الحلبة، ثم الرابع و هكذا، و لها أسماء خاصة فى اللغة تعرف بها. فإذا كان العوض الذى بذله مالكة فى المسابقة قد اشترط فيه باذله أن يكون للسابق اختص به الأول المجلى إذا كان واحدا، و أخذه وحده، و إذا كانت الحلبة كثيرة العدد و سبق منهم اثنان أو ثلاثة فوصلوا إلى الغاية متساوين فى السبق اقتسموا العوض المبدول للسابق بينهم بالمساواة فإن كانا اثنين اقتسما بالمناصفة و ان كانوا ثلاثة فبالمثلثة، و لم يستحق الثانى المصلى من هذا العوض شيئا، و إذا كان باذل العوض قد جعله حصصا متعددة فللسابق حصة معينة و للمصلى حصة أخرى و للثالث حصة ثالثة، و زع العوض بينهم حسب ما عينه البازل.

### (المسألة ١٨):

إذا بذل البازل من المتسابقين أو من غيرهم عوضا فى المسابقة و أطلق بذل ماله و لم يجعله حصصا على مراتب المتسابقين كما بيناه فى المسألة المتقدمة كان جميع العوض للسابق الأول سواء كان واحدا أم متعددا، و لاحق فيه للثانى المصلى و لا لغيره و قد فصلنا ذكر هذا، و كذلك إذا بذل الجميع من أموالهم أعواضا

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٣٧٢

فى المسابقة و أطلقوا بذلهم و لم يذكروا حصصا، فيكون الجميع نصيبا للسابق المجلى و ان كان واحدا و كان المبلغ كثيرا، و انما يستحق المصلى أو الثالث أو غيرهما شيئا إذا صرح البازل فجعل فى عوضه الذى بذله حصة للمصلى أو لغيره. و نتيجة لهذا التفصيل فإذا بذل كل واحد من الشخصين المتسابقين من ماله عوضا و أطلقا بذلها ثم تسابقا مع المحلل، فسبق أحدهما و صلى المحلل و تأخر الثالث أخذ السابق جميع العوض و لم يستحق المحلل منه شيئا و ان كان مصليا.

### (المسألة ١٩):

إذا تم عقد المسابقة بين الشخصين أو الأشخاص و أجريت الخيل أو الدواب و تحقق السبق من بعضهم ملك السابق العوض المبدول

و ان تأخر قبضه لبعض الموانع التي أوجبت التأخير، فإذا كان العوض عينا و حصل منها نماء أو نتاج بعد التحقق السابق كان النماء و النتاج الحاصل منها مملوكا للسابق بتبع ملكه للعين.

### (المسألة ٢٠):

لا يصح أن يجعل العوض في المسابقة لشخص لم يشترك في السباق، و من أمثله ذلك أن يقول بعض المتفرجين في حفلة السباق للبعض الآخر منهم: أراهنك على سيق هذه الفرس و هي فرس زيد، فان سبقت هي على غيرها من الخيل فعليك أن تدفع لي عشرة دنانير مثلا و أن سبقها غيرهما فعلى أن أدفع لك مثل هذا المبلغ فلا يصح مثل هذا الرهن و لا يحل أخذ المال بسببه، و يكون من المقامرة المحرمة و أشد من ذلك حرمة و أنكى أن يجرى مثل هذا الرهان بين المتفرجين على الألعاب  
كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٣٧٣  
الرياضية و شبهها مع فرض كونها ألعابا.

### (المسألة ٢١):

لا يحل أن يقول احد المتسابقين في الحلبة لشخص ثالث لم يشترك: أراهنك على فوزي في المسابقة، فإن غلبني صاحبي و فاز بالسبق على دفعت إليك عشرين دينارا، فلا يحل لذلك الشخص أن يأخذ المبلغ من القائل إذا غلبه صاحبه و دفع مبلغ الرهان اليه، و يكون ذلك من المقامرة المحرمة.

### (المسألة ٢٢):

قد تقع المسابقة بين الشخصين أو الأشخاص، و تجرى فيها الخيل أو الدواب لغير الوجه الشرعي الذي أراده الإسلام من المسابقة و دعا اليه و حث المسلمين عليه، و شرع له احكامه، و هو اعداد القوة لقتال الأعداء و التمرين على الفروسية للجهاد في سبيل الله، و بسط العدل في الأرض، و إعلاء كلمة الله، فتقام المسابقة لغير ذلك من المقاصد و الغايات.  
فان كان الوجه الذي تقام له هذه المسابقات مقصدا، صحيحا راجحا أو مباحا يرغب فيه العقلاء المتزنون و لا يعدونه من اللهو و اللعب، كانت كسائر المسابقات التي تجريها العقلاء لمثل هذه الغايات الراجحة في الدين أو المطلوبة في أمور الدنيا، و سيأتي أن شاء الله تعالى بيان الحكم فيها.  
و أن أقيمت بداعي اللهو و اللعب و قتل الوقت كما يقول البعض أو بداعي تحصيل المال، و ان كان تحصيله بوسيلة غير شرعية، شملتها أدلة تحريم اللهو و اللعب، فيحرم إجراؤها و ان كانت بغير عوض، و إذا كانت مع الأعواض فهي أشد حرمة و أمض عقوبة من الله.

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٣٧٤

### (المسألة ٢٣):

تحرم الأعمال التي تعدّ من اللعب و اللهو عرفا، و تكون هذه الأعمال مع الاجتماع لها لهذه الغاية أشد حرمة و جرما، ثم هي مع استصغار أمرها و الاستهانة بنهى الله عنها تكون أشد من ذلك تحريما و مقنا و عقوبة عند الله، فإذا تعاضم الاستصغار لها و بلغ إلى درجة الإصرار على معصية الله و التمرن و الاعتياد عليها اشتد الأمر فيها و تعقد و تلبد و كلما ازداد الإصرار و الاعتياد كبرت الجريمة و العقوبة و المقنت من الله سبحانه ثم يكون تأثيرها أشد و أعمق و جرحها أنكى و أمض إذا هي وقعت فى أدوار الشباب، و هي زهرة الحياة و أيام التفتح و البناء النافع المجدى للشخصية المؤمنة المتكاملة، فلا بدّ من اليقظة، و لا بد من الوعى و لا بد من الحذر، و خصوصا فى العصور التي كثرت فيها الدعايات لهذه الأمور و تنوّعت أسباب الإغراء و الفتنة بها و أساليب الدعوة إليها (إِنَّ الشَّيْطَانَ لَكُمْ عَدُوٌّ فَاتَّخِذُوهُ عَدُوًّا، إِنَّمَا يَدْعُوا حِزْبَهُ لِيَكُونُوا مِنْ أَصْحَابِ السَّعِيرِ).  
يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اصْبِرُوا وَ صَابِرُوا وَ رَابِطُوا، وَ اتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ.

### (المسألة ٢٤):

يجوز التنافس فى الأعمال الراجحة فى الحياة الدنيا، و فى الأعمال المباحة فيها من الله (عز و جل) و لم يرد فيها منه نهى و لا تحريم، و يجوز التسابق فيها مع العقلاء، فالتنافس و التسابق إذا كان صحيحا مستقيما فى اساليبه و غاياته فهو وسيلة كبرى من وسائل الابداع فى الفكر، و الارتقاء فى الحياة و الابتكار فى الأمور و الاعتماد على النفس و الذكاء و المواهب، و التحرر الذاتى عن التبعيات و النفع الكبير الكثير للنفس و للإخوان من بنى الإنسان، شريطة أن لا يشغل المؤمنون

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٣٧٥

و المسلمون بهذا التنافس و التسابق عما هو أكبر و أعظم و أجدى لهم و أنفع، و هو ابتغاء مرضاة الله و السعى فى طلب نائلة، و التوكل الكافى عليه، و شريطة أن لا يشغل المؤمنون و المسلمون بسبب ذلك فى ما بينهم، فتتولد الفروق و الاحن و الحزازات، و يبعدون عن الغاية و هم يرومون القرب إليها، فإن مكائد الشيطان و اساليبه فى صرف المؤمن عن رضى ربه، و عن سبيل الحق لن تعد و لن تحصى، و التنافس و التسابق إذا لم يكن صحيحا، و لم يكن مستقيما مع المبادئ الصحيحة السوية كان وسيلة من وسائل الشيطان للتفرق و الشقاق و الشقاء.

يجوز التسابق و التنافس فى الأعمال التي ذكرناها إذا خلت عن المحاذير التي يمقتها الله، و يبغض وقوعها من الإنسان الذى كرمه و فضله، و من المسلم و المؤمن على الخصوص، و يجوز دفع العوض من الأموال للسابق فيها إذا كان دفع المال اليه من باب الجعالة له على فعله الذى سبق فيه، و يجوز التبرع له بذلك بقصد التشجيع و التكريم له لسبقه أو لابتكاره أو للمزية التي امتازها على أقرانه. و لا يجرى فيها العقد الشرعى المتقدم ذكره، فإنه يختص بمسابقة ذوات الحافر أو الخف، و بالرماية للنصوص الخاصة، و منها قول الرسول (ص): (لا سبق إلا فى حافر أو نصل أو خف).

### (المسألة ٢٥):

تصح المسابقة على الظاهر بين الشخصين فى العدو على الأقدام، و فى السباحة، و فى السفن الشراعية و نحو ذلك إذا تعلق بمثل هذه المسابقات غرض يعده الناس العقلاء صحيحا متعارفا لهم، و لم تكن من اللعب و اللهو فى نظر أهل العرف، و يجرى فيها البيان الذى تقدم فى المسألة الماضية.

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٣٧٦



**(المسألة ٢٦):**

من السبق المطلوب الراجح أن يتقدم الطبيب في صناعته حتى تكون له الأولوية و التفوق الكبير على أقرانه في كشف الأمراض الخبيثة و المستعصبة، و علاج المصابين بها من بنى الإنسان، و ازالة الأوباء و الاخطار بذلك عن حياة كثير من الموبوتين و المعذبين في هذه الحياة، و من السبق المرغوب فيه أن يتقدم السابق فيه في علوم الصيدلة فيكتشف العقاقير و الأدوية الحاسمة للأدواء المتوطنة المزمنة، و التى تزيل البؤس و النعاسة عن نفوس بائسة يائسة، و تعيد لها نضرة الحياة و بهجة الأمل، و من السبق المهم أن يتقدم الصانع في صناعته و يفوق أقرانه و زملاؤه فيها، و يصبح قدوة و مثلاً عالياً لهم في إتقان العمل، و دقة الصنعة و كثرة الإنتاج، و من السبق أن يبرع الخطاط و يبدع في جمال خطه، و دق فنه و يحرز الأولوية، و الفوز بين زملائه و هكذا في كل مجال من الصناعات و العلوم و الفنون المباحة و النافعة في هذه الحياة فيمكن فيه السبق و يجوز فيها التسابق و إحراز الفوز و الأولوية و تجرى فيها الاحكام التى تقدمت في المسألة الماضية.

**(المسألة ٢٧):**

الإسلام دين الجد و التكامل و الارتقاء الاختيارى في كل المجالات التى يمر بها المسلم منذ نومه أظفاره، فهو يجب للتلميذ الصغير من أبنائه منذ مراحلہ الأولى أن يتقدم في تعلمه و تلقيه، و يسبق على اترابه، و يجوز الأولوية في جميع أشواطه، و يجب للشاب في مراحلہ المتوسطة أن يتقدم كذلك حتى يبد أقرانه و يكون السبق له عادة مستمرة، و يجب له في مراحلہ المنتهية أن يصبح السعى و الجد المتفوق على الآخرين عادة مستقرة في أعماقه، فلا يقر و لا يهدأ حتى ينال

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٣٧٧

الأولوية في كل شوط ممكن.

و الإسلام بالإضافة إلى الطلاب من أبنائه في مدارسهم الدينية، و تعلمهم فيها، و تكاملهم و ارتقائهم في مناهجها أشد رغبة لهم في أن يتقدموا و يحرزوا الفوز و السبق في اشواطهم في العلم، و اشواطهم في العمل، و اشواطهم في الخلق و اشواطهم في التربية، و أدب النفس، و متممات السعادة لهم و للآخرين من تلاميذهم، و المتبعين لإرشادهم و السائرين على هديهم، و الإسلام بالإضافة الى جميع أبنائه المتبعين لحكمه و حكمته يريد منهم التقدم و السبق في التعلم و التعليم و فى الأدب و فى زكاة النفس و بناء الشخصية فهو يحب جبا عميقا و يرغب رغبة ملحة للمتعلم و المعلم و للأديب و للخطيب و للمرشد و للمسترشد فى أن يسبقوا و يتقدموا و يحلقوا فى مجالاتهم، حتى يصل دين الله بهم الى الغاية التى أرادها لهم، و هى السعادة العامة المتكاملة الحلقات و المجتمع الفاضل المتراص البناء المنير الأجواء.

و الإسلام يهين نفوس اتباعه و قلوبهم و طباعهم لكل ذلك بمناهجه و تعاليمه، و يفتح أبواب المشاريع له فى أنفسهم و أموالهم، فيأمرهم بالاستباق الى الخير و التعاون على البر و التقوى، و يعد لهم الضمانات الاجتماعية الكفيلة بذلك و غيرها مما يطول شرحه، و يضييق هذا المجال عن بيانه، و النصوص التى تدعم كل هذه الجهات كثيرة و فيرة.

**(المسألة ٢٨):**

يجرى فى هذه المسابقات كلها ما ذكرناه فى المسألة الرابعة والعشرين فيجوز دفع العوض للسابق فيها بعنوان الجعالة له على ما قام به من علم، و يجوز دفع

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٣٧٨

العوض له من باب التبرع له، مكافأة على سبقه و تميزه، و مساهمة من المتبرع فى بناء المجتمع المسلم، و خدمة للإسلام فى تحقيق بعض اهدافه و غاياته و يصح أن يدفع العوض له من باب الاستباق الى الخير، و التعاون على البر، بل و يستحب الاعداد لإجراء هذه المسابقات و دفع الأعض للسابقين فيها، لما ذكرناه من الوجوه، و للمشاركة فى الضمان الاجتماعى الذى يعدّه دين الله العظيم لأتباعه، و لا يجرى فيها العقد الشرعى المخصوص فى المسابقة، و قد بينا وجه ذلك فى المسألة المشار إليها.

### (المسألة ٢٩):

يحسن إنشاء هذه الرغبة فى نفوس التلاميذ الصغار من المؤمنين و بعث الشوق فى قلوبهم، بإجراء المسابقة بينهم فى حفظ بعض السور من الكتاب الكريم فيمرنون فيها على التلاوة الصحيحة، و يرغبون فى حفظ السور منه، و يحرضون على التسابق فى ذلك، و يوعد السابق منهم بالمكافأة له على سبقه، فمن كانت تلاوته أصح و حفظه أتم فهو السابق الأول، و له التكريم فى الدرجة الاولى و العوض التام المعين فى المسابقة، و من كان أدنى من ذلك فهو فى الدرجات اللاحقة من السبق، و له الحصة الثانية أو الثالثة من العوض، و يبدأ معهم بالسور الصغيرة و يكبر التمرين معهم كلما كبر سنهم، و ازدادت قوة حفظهم و نشطت ملكات إدراكهم، ثم يزدون مادة من التفسير الواضح و معانى الكلمات المفردة فى اللغة.

و يمكن أن تكون الدربة لهم مع تقدم السن بحفظ بعض النصوص المنتخبة من الحديث النبوى الشريف، و من خطب نهج البلاغة و كلمات بعض المعصومين (ع) مع إضافة بعض الشرح و بعض الإيضاح، و يعد للسابق جزاؤه و للاحق كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٣٧٩

مكافأته على النهج المتقدم فى سبقهم فى حفظ القرآن.

### الفصل الثانى فى الرماية و ما يتعلّق بها

### (المسألة ٣٠):

يراد بالرماية هنا المسابقة بين شخصين أو بين فريقين فى الرمى ليعرف من هو أدقّ فى إصابة الغرض، و أكثر فى عدد الإصابات من غيره، و تسمى أيضا بالمناضلة، و تطلق الرماية أيضا على المناضلة بالسيوف و الرماح و الحراب من ذوات النصل، و ان كان الضرب بالسيف أو بالرمح لا يسمّى رميا، و الرماية كالمسابقة بين ذوات الحافر و الخف و نظيرتها فى الشرعية و الأحكام، فالحث و التأكيد الشرعى فى النصوص وارد فيهما على السواء، و هما معا من أعداد القوة المستطاعة لقتال من يجب قتاله و اراهابه من أعداء الإسلام، و لتأديب من يجب تأديبه من غيرهم، و يصح فى الرماية أيضا ان تكون بعوض و ان تقع بغير عوض و تطلق كلمة الرماية أيضا على العقد الشرعى المخصوص للمسابقة بين الطرفين و العقد الشرعى المذكور يجرى فى كل من المسابقتين.

### (المسألة ٣١):

يشترط في صحة المناضلة في الرمي شرعا جميع ما يشترط في مسابقة ذوات الخف و الحافر فلا بد فيها من تعيين المسافة بين موقف الرامي و الغرض الذى ترام اصابته، و لا بد من تعيين العوض الذى يجعل للسابق، و يجرى عليه العقد بين الطرفين على النحو الذى يبينه فى المسألة السابعة، و لا بد من تعيين عدد الرمي

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٣٨٠

و تعيين عدد الإصابة و صفتها كما سيأتى، و لا بد من تماثل الصنف فى إله الرمي فتكون إله كل من المتناضلين من السهام، أو من الحراب أو من السيوف مثلا، فلا تصح المناضلة إذا اختلفت آلاته، و يعتبر فى صحتها أن يكون المتناضلان قادرين عليها، فلا يصح العقد بين عاجزين و لا بين قادر و عاجز، و تلاحظ المسائل المتعلقة بهذه الشروط من الفصل الأول.

### (المسألة ٣٢):

يجرى العقد الشرعى المخصوص فى الرماية كما يجرى فى السبق و يتحدان فى نحو إنشاء العقد، و فى ما يعتبر فى صحة العقد من الشروط، و فى ما يصح من العوض فيه، و من يبذله، و لا اختلاف بينهما فى شىء من ذلك، بل الظاهر أن العقد فى كلا الموردين عقد واحد، و تفصيل ما يتعلق به فى المورد الأول يغنى عن اعادته هنا فليرجع الى الفصل الأول من يريد التطبيق هنا.

### (المسألة ٣٣):

الرشق بكسر الراء و سكون الشين هو عدد الرميات الذى يعينه المتناضلان للنضال بينهما فيرمى كل واحدا منهما ذلك العدد، و الناضل أو السابق فى المناضلة هو من يكون أكثر و أدق اصابة للغرض فى ذلك العدد المعين.

و الغرض هو رقعة معينة يقصد الطرفان اصابتهما بالرمي، و قد يجعلان الغرض دائرة أو نصف دائرة و يجعلان فى وسطها نقطة معينة تسمى فى عرف الرماة بالخاتم و يشترطان فى السابق أن يصيب أى جزء اتفق من الدائرة أو يشترطان أن يصيب النقطة المعينة فى وسطها، و الهدف موقع المرتفع عن وجه الأرض من تراب أو حائط أو غيرهما يجعل عليه الغرض لتبيين رؤيته و تمكن اصابته.

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٣٨١

و للسهم فى عرفهم أيضا أوصاف كثيرة يعددهما علماء اللغة و يذكرون للسهم أسماء باعتبار تلك الأوصاف فمن السهام مثلا ما يصطدم بالأرض ثم يتنقل و هو بسرعه على وجهها حتى يصل الى الغرض، و منها ما يصيب الهدف و لا يصل الى الغرض نفسه، و منها ما يضرب وجه الغرض فيخدشه خدشا و لا يثبت فيه و منها ما يخرقه و ينفذ منه، و هكذا، و ليس فى ذكر هذه الأوصاف و تعداد أسمائها كبير فائدة فى البحث المطلوب، و المدار فى صدق السبق على ما يعد اصابة للغرض فى نظر أهل العرف، فيكون هذا هو المتبع، و إذا لم يوجد بين أهل العرف شىء يمكن التعويل عليه لبتبع فى ذلك، فلا بد من التعيين و الاشتراط فى العقد بين المتناضلين، و إذا أهمل ذلك و لم يعين شيئا يكون العقد باطلا.

### (المسألة ٣٤):

تصح المسابقة فى الرمي على الأقوى بآلات الرمي الحديثة، و بأسلحة الحرب الموجودة فى الأزمنة الحاضرة، و يجوز بذل العوض للسابق فيها إذا كان دفعه اليه بعنوان الجعالة على ما قام به من عمل للإسلام، أو من التبرع له مكافأة له على فوزه و نجاحه فى بلوغ

الغاية المطلوبة، أو من السبق الى الخير و التعاون على البرّ إذا كانت المسابقة لإعداد القوة للجهاد فى سبيل الله، و قتال أعداء الإسلام و اربابهم، و لا يجرى فيها العقد الشرعى الخاص للمسابقة على الأحوط.

### (المسألة ٣٥):

إذا جرى عقد المسابقة فى الرمى بين الطرفين و حصلت المناضلة بينهما و علم سبق السابق فيها ملكك للسابق العوض المجعول له فى العقد كما تقدم فى نظيرتها، و لا يملك العوض بنفس العقد و تلاحظ المسألة التاسعة عشرة.  
كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٣٨٢

### (المسألة ٣٦):

إذا تم عقد السبق أو الرماية، و جرت المسابقة أو المناضلة و تبين سبق السابق، و لما أراد البازل دفع العوض المعين اليه ظهر أن العوض المعين له مغضوب من مالكة الشرعى، كان الأمر فى العوض راجعا للمالك، فان شاء أجاز بذل العوض فيصح للسابق أخذه، و يكون البازل من المالك و ان شاء لم يجز البذل فيصح له أن يأخذ عين ماله من البازل، و يلزم البازل أن يدفع مثل العوض أو قيمته للسابق وفاء بالعقد.  
و إذا قبض السابق العوض بعد أن تبين سبقه ثم علم بالغصب بعد ذلك جاز للمالك أن يأخذ عين ماله من يد السابق، و إذا أخذه منه و كان البازل قد غره فدفع العوض المغضوب اليه جاز له أن يرجع على البازل بمثل العوض إذا كان مثليا و بقيمته إذا كان قيميا، و إذا كان السابق عالما بغصب العوض و لم يكن مغرورا بقبضه لم يرجع على البازل بشيء.

### (المسألة ٣٧):

إذا بطل عقد السبق أو الرماية بسبب عروض لبعض الطواري، فأوجبت فساد العقد بعد ان كان صحيحا لم يستحق السابق العوض المعين، و كذلك إذا تبين بعد العقد و المسابقة فساد العقد من أصله، فلا يستحق السابق العوض، و لا يترك الاحتياط بان تدفع له أجره المثل بمصالحه أو غيرها فى صورتين.

### (المسألة ٣٨):

إذا اختلف السابق و البازل فى مقدار العوض المعين للسابق فى عقد المسابقة فقال السابق: أن العوض ستون دينارا، و قال البازل: بل هو خمسون لا أكثر قدم قول من ينكر الزيادة مع يمينه، الا أن يثبت الآخر صحة دعواه بينة شرعية.  
كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٣٨٣

### كتاب الإقرار

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٣٨٥

كتاب الإقرار و بيان البحث في هذا الكتاب يقع في ثلاثة فصول:

### الفصل الأول في الإقرار و لوازمه و شروطه

#### (المسألة الأولى):

الإقرار هو أن يخبر الرجل على وجه قاطع جازم، لا- تردّد له فيه و لا- احتمال بثبوت حق لشخص آخر يلزم المخبر الوفاء به لذلك الشخص الآخر، أو يخبر كذلك بنفى حق له يلزم ذلك الشخص أن يفى به للمخبر، و من الإقرار أيضا أن يخبر الإنسان بوجود شيء يستلزم وجوده ثبوت حق للغير يلزم على المخبر نفسه أن يفى به، أو يستلزم ثبوت حكم يجب على المخبر امتثاله، و من الإقرار أن يخبر بنفى شيء يستلزم نفيه انتفاء حق للمخبر على الغير.

و مثال الفرض الأول أن يقول المخبر لرجل آخر: لك في ذمتي مائة دينار و أن يقول مشتري الدار: أن بائع هذه الدار قد اشترط على أن يكون له خيار فسخ البيع إذا هو ردّ الثمن بعد مضي سنة من حين وقوع البيع، فهو يملك حق الخيار على رأس السنة إذا ردّ الثمن، و مثال الفرض الثاني أن يقول الشخص للمدعي: لا حق لي في الدار التي تدعى ملكها، و أن يخبر الشريك بأنه لا يستحق الشفعة على المشتري في الحصّة التي اشتراها من شريكه.

و مثال الفرض الثالث أن يقول الرجل: إن فاطمة بنت زيد زوجته نفسها

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٣٨٦

و مكنته من حقوق الزوجية، فان ذلك يستلزم ثبوت حق النفقة لفاطمة على المخبر، و ثبوت حق القسمة لها في الليالي، و يستلزم أيضا حرمة زواجه بأختها حتى يطلقها، و حرمة بنتها عليه إذا كان قد دخل بالأم، و حرمة الزواج بامرأة خامسة إذا كانت فاطمة هي الرابعة من زوجاته، و مثال الفرض الأخير ان تقول المرأة المطلقة:

ان الزوج الذي طلقها لم يرجع بها حتى انقضت عدة الطلاق، فلا يجوز لها بعد إقرارها بذلك ان تطالب الزوج بحق الإنفاق عليها، و ليس لها أن تمكنه من الاستمتاع بها، أو تنظر اليه أو تلمسه بشهوة إلا بعد عقد جديد.

و قد ذكرنا في أول المسألة أن اخبار الإنسان بحصول الأمر المذكور فيها أو بنفيه انما يكون إقرارا لذا وقع منه على نحو الجزم به، و لهذا التقييد فإذا أخبر الإنسان بحصول الأمر و هو يظن حصوله، أو على نحو الشك و التردد فيه لم يكن اخباره إقرارا، و لم تترتب عليه آثاره.

و المتبع في تبين ذلك هو ظهور اللفظ الذي نطق به و دلالاته في متفاهم أهل اللغة و اللسان، و ان لم تكن دلالة قطعية أو كانت الدلالة بسبب وجود قرينة عامة أو خاصة من حال أو مقال، فإذا دل اللفظ كذلك على حصول الشيء، أو نفيه و دل على ان القائل كان جازما بخبره، و ليس طانا و لا- شاكا فيه، كان هذا الاخبار منه إقرارا بالمضمون، و لا- اعتبار به إذا لم يكن للفظ ظهور في المعنى المراد، و كان أهل المحاوره يحتملون ان المراد منه شيء يخالف ذلك.

#### (المسألة الثانية):

يعتبر في الإقرار أن يكون المخبر عارفا باللفظ الذي نطق به، و عارفا بمعناه الذي يدل عليه عند أهل اللغة، و بالقرينة الموجودة

الموجبة لظهور اللفظ في المعنى المراد إذا كان الاعتماد في الظهور على القرينة، فإذا نطق هذا المخبر باللفظ

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٣٨٧

المذكور كان مقرا بمضمونه، سواء كان اللفظ عربيا أم غير عربي، و سواء كان المخبر من أهل تلك اللغة أم من غيرهم. و بحكم اللفظ الإشارة المفهومة للمعنى، فإنها ان لم تكن إقرارا حقيقيا فهي بمنزلة الإقرار، فإذا سأل سائل من بائع الدار بعد تمام العقد بينه و بين المشتري فقال له: هل اشترطت لنفسك خيار فسخ البيع إذا أنت رددت ثمن الدار على المشتري؟ فأشار البائع اشارة واضحة تدل على عدم الاشتراط، كانت إشارته بمنزلة الإقرار على نفسه بنفى حق الخيار له، و إذا سئل الرجل: هل تزوجت هندا؟ فأشار بالإيجاب كانت إشارته بمنزلة الإقرار على نفسه بزوجة المرأة، و إذا أشار بالنفى، كانت إشارته بمنزلة الإقرار بعدم الزوجية، فتلزمه أحكام الإقرار في الأمثلة المذكورة.

### (المسألة الثالثة):

إذا وقع الاخبار من المخبر على الوجه الذى أوضحناه كان إقرارا من المخبر على نفسه بمضمون الخبر، و ان لم يكن قاصدا للإقرار على نفسه، فإذا سأله أحد هل استدنت من زيد مائة دينار؟.

فقال نعم، كان قوله: نعم إقرارا منه بأن ذمته مشغولة لزيد بالمبلغ المذكور و صح للسامع أن يشهد على إقراره به، و كذلك إذا قال و هو فى أثناء حديثه مع بعض الناس: يمكنك أن تنكر دين فلان عليك و لا بينة له عليك، كما أنكرت انا دين زيد على فلا يستطيع إثباته، فيكون قوله هذا إقرارا يمكن لمن سمعه منه أن يشهد عليه، و ان لم يكن قاصدا للإقرار، و مثل ذلك أن يدعى عليه المدعى و يقول له هذه الدار أو هذه الأرض التى بيدك مملوكة لى و ليست لك، فيقول له اننى قد اشتريتها منك، فيكون اخباره بشراء الدار منه إقرارا منه بأن المدعى يملك الدار و دعوى منه

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٣٨٨

بان الدار انتقلت اليه بالبيع، فيؤخذ بإقراره، و عليه أن يثبت صحة ما يدعيه من البيع بإقامة بينة و نحوها.

### (المسألة الرابعة):

إذا قال المدعى للإنسان الذى يدعى عليه: ان لى فى ذمتك مائة دينار، أو قال له ماذا صنعت بالمبلغ الذى استحقه فى ذمتك؟ أو قال له: ان الدين الذى استحقه عليك قد حضر ميعاده، فقال له الرجل: سأدفعه إليك، أو قال له: إنك ذكرتني به و قد نسيت، أو قال له: سيدفعه لك و كيلي فلان، فقد أقر له بالحق، و بمقداره فى المثال الأول، و أقر له بالحق فى المثال الثانى، و أقر له بالحق و بحضور وقته فى المثال الأخير.

و لا- فرق فى الإقرار بين أن تكون دلالة القول عليه بالمطابقة أو بالالتزام و الأمثلة التى ذكرناها فى المسألة من القسم الثانى و قد تقدمت لذلك عدة من الأمثلة أيضا.

و إذا أخبر الإنسان بثبوت حق لغيره على نفسه، و علّق فى اخباره ثبوت الحق على وجود شىء معين فقال: ان لزيد عندى أو فى ذمتي مائة دينار إذا أنا وجدت المبلغ المذكور مسجلا فى دفترى الخاص بالديون، لم يكن ذلك منه إقرارا، فلا ينفذ و لا يثبت له أثر، و نظير ذلك أن يقول لشخص: لك فى ذمتي خمسون دينارا، إذا أنا قبضت مثل هذا المبلغ من زيد، فلا يكون إقرارا، و قد سبق منا أن الإقرار هو الاخبار بثبوت الحق على نفسه على وجه الجزم، و لذلك فيعتبر فى الإقرار أن يكون الاخبار بثبوت الحق أو بنفيه

منجزا غير معلق على وجود شيء أو على عدمه.

### (المسألة الخامسة):

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٣٨٩

قد تصحب اخبار المخبر قرينة خاصة تدل على ما يخالف الظاهر من لفظه الذى تكلم به، فلا يتم ظهور اللفظ ولا دلالة على المعنى عند أهل العرف بسبب وجود تلك القرينة، وان كان اللفظ ظاهرا أو صريحا فى معناه لو لم توجد تلك القرينة، فلا يكون خبره خيرا ولا إقراره إقرارا بسببها.

ومثال ذلك أن يخبر بخبره وهو يضحك من ذلك القول أو يتسمم ابتسامه هازئة أو ساخرة أو يتكلم بلهجة تدل على التهكم والإنكار للخبر، أو يصحب قوله بحركة رأس أو يد أو عين أو مط شفه تدل على شيء من ذلك، فلا يكون خبره خيرا كما قلنا ولا إقراره إقرارا، ومثل ذلك إذا كان اخباره بالشىء بإشارة مفهومة لثبوته أو نفيه، أو بقول: لا، أو نعم، بعد سؤال السائل عن وجود الحق أو بغير ذلك مما تقدم ذكره فلا يثبت خبره ولا إقراره مع وجود شيء من هذه القرائن، وهو أمر معلوم لا يرتاب فيه عاقل، وانما يذكر للتنبية، ولكى لا تلتبس الحقائق أو الأحكام فى بعض الموارد لغفلة ونحوها.

### (المسألة السادسة):

إذا أقر الرجل على نفسه بثبوت حق لبعض الناس عليه أو بنفى حق للمخبر على بعض الناس الآخرين، أو أقر بوجود شيء يستلزم وجوده ثبوت حق على المخبر، أو انطباق حكم شرعى ملزم عليه، أو أقر بعدم شيء يستلزم عدمه مثل ذلك، وكان إقراره جامعا للشرائط المعبرة فيه لزمه الأمر الذى أقر به، ولا ريب فى هذا الحكم، بل ولا اشكال فيه بين عامة العقلاء والمشرعين، ولا الاختلاف فى نظرات المشرعين انما حصل لاختلافهم إزاء الشروط التى يعتبرونها فى صدق الإقرار، وفى ثبوت لوازمه على المقر عندهم. والشروط المعبرة شرعا فى تحقق الإقرار ولوازمه متنوعة، فبعض هذه

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٣٩٠

الشروط يجب توفره فى الأمر المقر به، وبعضها يعتبر اجتماعه فى الشخص المقر نفسه، وبعضها يلزم وجوده فى الذات أو الجهة المقر لها، و سنوضح كل قسم منها فى موضعه من المسائل الآتية ان شاء الله تعالى.

### (المسألة السابعة):

الحق الذى يقر به الإنسان لغيره على نفسه فيلزم المقر أدائه إليه يصح ان يريد به واحدا معينا من الأشياء التى يمكن للإنسان تملكها، فيعم ما إذا كان الشىء عينا موجودة فى الخارج، ومثال ذلك ان يقول الرجل: الدار أو الأرض التى بيدى مملوكة لزيد، أو يقول: نصف هذه الدار أو الأرض مملوك له.

أو كان عينا كلية تشتغل بها الذمة، ومثاله أن يقول: يملك زيد فى ذمتى ألف دينار، أو مائة من الحنطة، أو كان منفعة خاصة لعين مملوكة للمقر، ومثاله أن يقول:

بصرى بحراني، زين الدين، محمد امين، كلمة التقوى، ٧ جلد، سيد جواد وداعي، قم - ايران، سوم، ١٤١٣ هـ ق

كلمة التقوى؛ ج ٥، ص: ٣٩٠

فلان يملك حق السكنى فى دارى هذه مده سنه، أو يقول: اننى أجرت فلانا أحد هذه الدكاكين المعينه التى بيدى، فهو يملك الاتجار فى واحد منها مده سنه أشهر و يصح أن يكون الدكان المستأجر واحدا فى الذمه فيكون الحق المقر به منفعة كلية فى الذمه، أو كان عملا- من الأعمال، و مثاله، أن يقول: يملك فلان على أن اعمل له فى مزرعته أو ضيعته مده سنه أشهر، أو كان حقا من الحقوق التى تجوز لصاحبها المطالبه بها، و مثال ذلك ان يقول: لزيد على حق الشفعه فى الأرض التى اشتريتها من شريكه، أو يقول: له على حق الخيار فى الدار التى اشتريتها منه.

و كذلك الحال عند ما يقرّ الرجل بنفى حقه عن رجل آخر، فان الحق المنفى يمكن ان يراد به أى واحد معين من الأشياء التى تقدّم ذكرها.

وقد يكون المقرّ به امرا خارجيا إذا كان الإقرار به يستتبع ثبوت حق لأحد على المقر، أو يستتبع حكما شرعيا ملزما له، و مثال ذلك أن يقرّ الرجل بنسب ولد

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٣٩١

فيتبع ذلك إلحاق الولد بنسبه و ميراثه منه بعد موته، و أن يقرّ بزوجه امرأه، فيتبع ذلك ثبوت نفقتها عليه و حرمة زواجه بأختها. و نظير ذلك ما إذا أخبر الرجل بنفى شىء خارجى، و كان نفيه يستتبع سقوط حق للمقر على غيره أو يستتبع حكما شرعيا ملزما للمقر، و قد ذكرنا فى ما مضى أمثله لذلك.

### (المسألة الثامنة):

يشترط فى صحه الإقرار و فى نفوذه على الشخص المقر أن يكون ثبوت الأمر الذى يقرّ به مما يوجب دخول نقص عليه أو شىء يضرّ به، كما فى الأمثلة الماضيه، فإن وجوب حق للغير على المقرّ أو تعلق حكم شرعى ملزم به و ما يشبه ذلك: من الأمور التى تكلفه و توجب عليه الثقل أو تسبب له تضررا ماليا أو خساره أو تحمّله كلفه و مؤنه فى ماله أو بدنه أو فى نفسه، أو فى بعض الاعتبارات المتعلقة به، أو تلقى عليه مسئولية خاصه.

ولذلك فلا ينفذ الإقرار فى ما يكون فيه نفع للمقر، و لا ينفذ فى ما كون مضرا بالغير، أو مثبتا للحق أو الحكم عليه، و إذا كان ثبوت الشىء المقرّ به مضرا بالمقر من ناحية أو مضرا بغيره من ناحية أخرى، نفذ الإقرار و ثبت أثره على المقر فيجب عليه تحمل الضرر الذى يلم به، و لم ينفذ و لم يترتب أثره على الشخص الآخر فلا يجب عليه تحمل شىء، إلا إذا صدق ذلك الشخص إقرار المقر و شاركه فى الاعتراف بما قال، فإذا أقرّ الرجل بنسب الولد اليه، و اعترف بأنه ولد شرعى له و جب على الرجل المقر أن ينفق على الولد من ماله إذا كان الولد فقيرا محتاجا، و كان الرجل غنيا قادرا على الإنفاق، و لم يجب على الولد أن ينفق على الرجل إذا انعكس الأمر، فكان الولد غنيا متمكنا، و كان الرجل المقر هو المحتاج، و استحق

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٣٩٢

الولد نصيبه من الميراث إذا مات الرجل الذى أقربه قبله، و لا يرث المقر من مال الولد شيئا إذا مات الولد قبل الرجل، إلا إذا صدق الولد إقرار الرجل بالنسب و اعترف بأبوته، فيثبت وجوب الإنفاق و التوارث من الجانبين، و سيأتى تفصيل الحكم ان شاء الله تعالى. و إذا أقرّ الرجل بامرأة أنها زوجته شرعا لزمه الإنفاق عليها، و لم يجب عليها أن تمكنه من الاستمتاع بها، و استحقت هى نصيبها من



الميراث إذا مات الرجل قبلها، و لم يستحق هو شيئاً من ميراثها إذا ماتت قبله، إلا إذا أقرت به زوجها و صدقته في قوله فتثبت الحقوق و الأحكام من الجانبين.

### (المسألة التاسعة):

لا يشترط في صحة الإقرار بالشئ أن يكون المقرّ به أمراً معيناً أو أمراً معلوماً فيصح الإقرار به إذا كان شيئاً مبهماً أو مردداً غير معين، و يصح الإقرار به إذا كان مجهولاً غير معلوم، فإذا قال الرجل لشخص آخر: لك عندي بعض الأشياء، أو لك عندي حاجة، أو أحتفظ لك بشئ، صح الإقرار منه، و نفذ عليه شرعاً، و أُلزم على الأحوط بأن يبيّن مراده من اللفظ الذي تكلم به، و أن يرفع الإبهام و اللبس عنه، فإذا هو يبيّن المراد و كان بيانه يتطابق عند أهل العرف و اللسان مع القول الذي نطق به، و يصلح لأن يكون مدلولاً له، و يصح أن يكون ذلك المدلول مما يلتزم به مثل هذا المقر لمثل ذلك الشخص، و يكون على عهده كما هو ظاهر قوله: (لك عندي) قبل منه تفسيره لمقصده و أُلزم بأدائه للمقرّ له، و ان كان ما ذكره قليلاً، أو كان مما لا يعد مالاً، و إذا لم يصلح ما ذكره أن يكون تفسيراً، للفظ الذي نطق به، أو لم يصح أن يكون على عهده مثله في منزلته و مقامه الاجتماعي لم يقبل تفسيره و لزمه أن يتخلص من تبعه إقراره بوجه صحيح من مصالحة أو نحوها.

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٣٩٣

و إذا قال للمقر له: لك في ذمتي شئ، و جب أن يكون المدلول الذي يفسره به مما يصلح أن يكون في الذمة و تشتغل به، و إذا قال: لك عندي مال، و جب ان يكون الأمر الذي يفسره به مما يعد مالاً عند أهل العرف و في حكم الشرع، فلا يقبل منه إذا فسره بخمر أو بخنزير أو بنحوهما مما لا مالىة له في حكم الإسلام، و لا يقبل منه إذا فسّره بحفنة من التراب، أو بخرقة بالية أو بحبة حنطة مما لا يعد مالاً في العرف.

### (المسألة العاشرة):

إذا قال الرجل لآخر: لك في ذمتي من واحد ذمتي من الحنطة أو من واحد من الأرز مثلاً على نحو التردد بين الجنسين، صح إقراره بالمن المردد و نفذ عليه و أُلزم المقر على الأحوط بأن يعيّن ما في ذمته منهما و يزيل الإبهام عنه، و إذا هو استجاب و عيّن أحدهما، فقال لصاحبه: الذي تملكه في ذمتي هو من الحنطة مثلاً قبل تعيينه و لزمه ادأؤه، و إذا دفعه الى صاحبه المقر له و رضى به برئت ذمة المقر ظاهراً، و إذا تذكر بعد أن دفع إليه الحنطة أن ما في ذمته للمقر له هو الأرز و ليس هو الحنطة أعلم صاحبه بغلظه في التعيين، و استرد منه ما دفعه اليه و أعطاه الشئ الثاني، و لا تبرأ ذمته بدفع الأول إلا إذا تصالحا، فجعل ما في ذمة أحدهما عوضاً عما في ذمة الآخر، أو أبرأ كل واحد منهما ذمة الثاني، و أسقط حقه عنه.

و إذا عين المقر أحد الأمرين الذين تردد بينهما في إقراره و قال لصاحبه: ان الشئ الذي لك في ذمتي هو من الحنطة، و أنكر المقر له ذلك، و لم يرض بتعيينه و قال: لست أملك في ذمتك من الحنطة، سقط حقه ظاهراً بسبب إنكاره لإقرار المقر، فلا تجوز له المطالبة به، و لم يسقط حقه واقعاً، و لذلك فيجب على المقر - مع الإمكان أن يوصل حقه اليه، و لو بدسه في ماله في الخفاء أو يصالحه عنه.

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٣٩٤

و إذا طلب من المقر أن يعيّن الشئ الذي أقرّ به لصاحبه من الأمرين، فقال:

لست أعلم به على التعيين، و صدقه صاحبه فى دعوى عدم العلم، فالأحوط لهما أن يرجعا إلى المصالحة بينهما، و إذا أقيمت بينة شرعية على تعيين أحد الأمرين لزم العمل بها، أو رجعا إلى المصالحة إذا شاء.

### (المسألة ١١):

إذا كان فى يد الإنسان شيان معلومان من الأعيان الخارجية و لنفرض أحدهما دارا معينة و الآخر بستانا معلوما، فقال صاحب اليد لشخص آخر: انك تملك أحد هذين الشيئين، أما الدار و اما البستان صح إقراره بالشىء المردد بينهما و أزم على الأحوط بأن يعين مراده من الشىء الذى أقر به، و يزيل التردد فيه كما سبق فى نظيره، فإذا استجاب المقر و عين أحد الشيئين، و قال لصاحبه: الشىء الذى تملكه منهما هى الدار مثلا، فان صدقه المقر له فى تعيينه، أو رضى به من غير تصديق، صح تعيينه، و الزم بدفع الدار فى المثال للشخص المقر له، و إذا جحد المقر له ما قاله المقر، و لم يرض بتعيينه، و استمر المقر على إقراره و تعيينه، الأول و أصر المقر له على جحوده للتعيين، و إنكاره كان ما عينه المقر و هى الدار فى المثال الذى ذكرناه من مجهول المالك ظاهرا، فتولى الحاكم الشرعى المحافظة عليها، أو سلمها بيد ثقة يأتونه على حفظها حتى يتبين أمرها بينة أو غيرها و يمكن للحاكم الشرعى ان يبقياها فى يد المقر إذا كان ثقة مأمونا لا- تخشى خيانتته فإذا يئس الحاكم من استيضاح الأمر، و لم يمكنه إيقاع المصالحة بين المقر و المقر له عليها، صرفها فى باب مجهول المالك.

و إذا أقر الإنسان لغيره بأنه يملك احد الشيئين، الدار أو البستان كما فى المثال المتقدم، و جهل المقر و المقر له أى الأمرين هو الذى يملكه المقر له، و لم يعلما

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٣٩٥

من ذلك شيئا، و لم يمكنها التعيين و لا إقامة البينة، تخلصا من الإشكال بالمصالحة بينهما.

### (المسألة ١٢):

يشترط فى صحة الإقرار: أن يكون المقر بالغاً، فلا يصح الإقرار و لا ينفذ إذا صدر من الصبى قبل أن يبلغ الحلم، و ان كان إقراره بإذن وليه الشرعى، و كان مميزا رشيدا، و حتى إذا أكمل السنة العاشرة من سنى عمره و كان إقراره فى ما يصح منه فعلة و إيقاعه، و هو الوصية بالمعروف و وجوه الخيرات و المبرات على الأحوط فى الإقرار الأخير.

و يشترط فى صحته أن يكون المقر عاقلا، فلا يصح إقرار المجنون سواء كان جنونه مطبقا أم ذا أدوار، و كان إقراره فى دور جنونه، و يصح إقراره إذا وقع فى دور إفاقته.

و يشترط فى صحته أن يكون المقر قاصدا للمعنى المراد فى اخباره و مختارا فيه، فلا- يصح الإقرار إذا كان المقر سكران فى حال إقراره أو غضبان لا قصد له لشدة غضبه، أو كان هازلا غير جاد فى خبره، أو ساهيا أو غافلا ينطق بدون وعى كامل، أو كان مبرسما، و المبرسم هو من تصيبه بعض الحميات أو الأمراض الحادة، فيفقد شعوره و ينطق من غير قصد، و لا يصح إقراره إذا كان مكرها لا اختيار له.

### (المسألة ١٣):

إذا أخبر الصبي عن نفسه بأنه قد بلغ، لم يثبت بلوغه باخباره، سواء قصد بذلك ان يرفع عن نفسه الحجر و يتسلم أمواله و يتخلص من ولاية الولى، أم أراد بذلك الإقرار على نفسه ليثبت عليه حدا شرعيا عن ذنب قد ارتكبه و يتخلص من كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٣٩٦

تأنيب الضمير، و قد سبق فى المسألة السابقة أن إقرار الصبي غير نافذ ما لم يثبت بلوغه، فإذا هو ادعى البلوغ بنبات الشعر الخشن فى موضع العانة من جسده، فحص عن ذلك ليعلم بالاختيار صحة قوله، و إذا ادعى البلوغ بإكمال السنة الخامسة عشرة من عمره طلب منه إقامة البينة الشرعية على صحة دعواه، و إذا ادعى البلوغ بالاحتلام أشكل الحكم بثبوت دعواه بمجرد قوله مع اليمين و بغير يمين.

### (المسألة ١٤):

يشترط فى صحة الإقرار أن يكون المقر رشيدا غير محجور عليه، فلا يصح إقراره إذا كان سفيها، فان كان سفهه مختصا بالتصرفات المالية لم يصح إقراره إذا كان متعلقا بالمال، و يصح منه الإقرار المتعلق بغير المال من التصرفات الأخرى كما إذا أقر بطلاق زوجته أو بجناية على غيره توجب القصاص فى بدنه، و كما إذا أقر على نفسه بأحد الإقرارات التى توجب الحد كالزنا و القذف و شرب الخمر. و إذا أقر السفه المحجور عليه فى المال على نفسه بالسرقة و شبهها من الأمور التى تشتمل على الضمان المالى، و على غيره نفذ إقراره فى غير جهة المال، فيقام عليه الحد الشرعى إذا أقر بالسرقة، و لا يقبل إقراره فى جهة المال، و هكذا إذا أقر بخلع زوجته، فيقبل إقراره و ينفذ عليه بفراق الزوجة و بينوتها منه، و لا ينفذ فى الفدية، و تراجع المسألة الحادية و الأربعون من كتاب الحجر من هذه الرسالة.

و إذا كان سفه السفه عاما يوجب الحجر عليه فى جميع التصرفات المالية و غيرها، لم يصح إقراره فى الجميع، و يلاحظ ما حررناه فى مبحث الحجر على السفه من الرسالة.

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٣٩٧

### (المسألة ١٥):

يصح الإقرار إذا صدر من المفلس المحجور عليه، و لا- يكون الحجر عليه مانعا من نفوذ إقراره على نفسه، من غير فارق بين أنواع الإقرارات، فإذا هو أقر بعد تحقق فلسه و الحجر عليه فى أمواله بأن لزيد عليه دينا فى ذمته سابقا على تاريخ الحجر عليه، صح منه هذا الإقرار و نفذ عليه، و نفذ على الديان الغرماء، فيكون زيد الذى أقر له بالدين شريكا معهم فى الاستحقاق، و يضرب معهم فى الأموال التى تعلق بها الحجر، و يأخذ من الأموال بنسبة مقدار دينه الى مجموع الديون، و تثبت له فيها حصة من الحصص و قد ذكرنا هذا فى المسألة الثانية و الستين من كتاب الحجر.

و إذا أقر المفلس بعد الحجر عليه فقال: ان لزيد على دينا حادثا قد استدنته منه بعد وقوع الحجر، صح الإقرار و نفذ عليه كذلك و لكن هذا الدائن الجديد لا يشارك الغرماء السابقين، فلا يضرب معهم فى الأموال الموجودة و التى تعلق بها الحجر فيبقى دينه الى ما بعد ارتفاع الحجر، و تلاحظ المسألة الثالثة و الستون من كتاب الحجر.

و ذا أقر المفلس بعد الحجر عليه و منعه من التصرف فى أمواله الموجودة، فقال: ان هذه العين الخاصة من الأموال الموجودة التى بيدي ليست ملكا لى بل هو مملوك لزيد، نفذ إقراره على نفسه، و لم ينفذ على الغرماء، فإذا اتفق ان العين التى أقربها بقيت فى يده حق استوفيت ديون الغرماء، و ارتفع الحجر عنه لزمه أن يدفع العين المذكورة لزيد الذى أقر له بملكها، و إذا لم تسدّ الديون و لم تسقط حقوق الغرماء أشكل الحكم فى العين المقر بها، و لا بد فيها من مراعاة الاحتياط.

**(المسألة ١٦):**

إذا أقر العبد المملوك على نفسه بمال لغيره، فقال: ان لزيد في ذمتي مائة دينار

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٣٩٨

أو قال: ان هذه العين التي بيدي مملوكة لزيد، و صدّقه مالكة في ما قاله، نفذ الإقرار عليه، و لزمه الوفاء به بالفعل، و لم ينتظر به الى ما بعد العتق، و كذلك إذا أقر على نفسه بما يوجب عليه الحد أو التعزير الشرعي أو بجناية على غيره توجب القصاص من المقر في نفسه، أو في بعض أعضائه، أو توجب عليه الديّة في ماله و صدّقه مالكة في مال قال، فينفذ إقراره بالفعل و يؤخذ به، و لا ينتظر الى ما بعد العتق.

و إذا أقر لغيره بمال في ذمته أو بعين أو منفعة في يده، أو أقر بما يوجب عليه الحد الشرعي أو التعزير، أو القصاص أو الديّة، و لم يصدقه مولاه في قوله، لم ينفذ إقراره عليه بالفعل، لأنه إقرار في حق مالكة، فإذا أعتقه مولاه أو انعتق العبد بسبب آخر يوجب الانعتاق، نفذ عليه الإقرار بعد العتق، و لزم العمل بموجبه.

**(المسألة ١٧):**

يصح لمالك العبد ان يجعله وكيلا عنه في التجارة للمالك نفسه، و ان يجعله مطلق الحرية في التصرف في ما يتعلق بهذه التجارة من البيع و الشراء، و الأخذ و الرد و البيع نقدا و في الذمة و الشراء كذلك، حسب ما تقتضيه قوانين التجارة و قواعدها المألوفة بين الناس، فإذا و كله في التجارة على هذه الوجه، و اذن له في جميع ذلك كان هذا العبد الوكيل نافذ الإقرار و التصرف في ما يتعلق بتجارته و بعمله فيها سواء أقر بثبوت حق للآخرين عليه أم بنفى حق له على الآخرين، و لا يعم اذن المالك له غير هذه التجارة، فإذا أقر بمال أو بأمر يتصل بها لم ينفذ إقراره إلا إذا صدقه سيده، فان هو لم يصدقه فيه لم ينفذ الإقرار بالفعل، و اتبع به بعد ان يعتق أو ينعتق بسبب يوجب ذلك.

و يصح لمالك العبد ان يأذن له في ان يتجر لنفسه لا للمولى، و يأذن له بجميع

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٣٩٩

التصرفات التي تتعلق بعمله و معاملته في التجارة على نهج ما تقدم في الفرض السابق، فيجرى فيه مثل تلك الأحكام، و تنفذ إقراراته التي تتعلق بتجارته بموجب هذا الاذن العام في كل ماله و ما عليه، و لا يصح تصرفه و لا ينفذ إقراره في غيرها إلا بإذن من مولاه، و إذا لم يأذن له المولى و لم يصدقه في الإقرار اتبع به بعد العتق.

**(المسألة ١٨):**

يشكل الحكم بالصحة في أن يسقط المولى عن عبده المملوك له و جوب الاستئذان منه في جميع تصرفاته و إقراراته التي يوقعها، أو أن يأذن له في ذلك إذنا عاما يفعل فيه ما يشاء كما يشاء، و لا يحتاج الى الاذن من السيد في الموارد الخاصة التي تجد له ما دامت الحياة، بل الظاهر عدم صحة ذلك، فان العبد مملوك لا يقدر على شيء، و هذا حكم من أحكام العبد المملوك اللازمة له، و ليس حقا من حقوق المولى و لذلك فلا يصح بل لا يمكن للمولى أن يسقطه الا بالعتق فإنه يرفع الموضوع.

**(المسألة ١٩):**

يصح إقرار المريض و ان كان في مرض موته، و ينفذ عليه كما ينفذ إقرار الصحيح السليم، سواء أقر لبعض وارثيه أم لشخص لا يرثه، و سواء أقر له بدين في ذمته أم بعين موجودة في يده.

و إذا أقر بذلك ثم مات في مرضه، و لم يكن متهما في إقراره نفذ الإقرار منه و لزم على الوصي أو الوارث أن يدفع المال الذي أقر به ذلك الميت قبل موته من أصل تركته، و إذا كان متهما نفذ الإقرار منه كذلك و يدفع المال الى المقر له من ثلث تركة الميت المقر، و إذا قصر ثلثه و لم يكف للوفاء بالمال المقر به لم ينفذ الإقرار في المقدار الزائد من المال على الثلث، فينفذ الإقرار في البعض و يسقط في البعض.

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٤٠٠

و المراد بالمريض المتهم هنا هو من تدل القرائن على أنه يريد تخصيص الشخص الذي أقر له بالمال الذي أقر به أو يريد ان يحرم الورثة الآخرين منه.

**(المسألة ٢٠):**

يشترط في صحة الإقرار بالمال أن يكون المقر له ممن له قابلية تملك المال أو الاختصاص به كالإنسان مثلا، فإنه ممن ثبتت له هذه القابلية، سواء كان كبيرا أم صغيرا، و ذكرا أم أنثى، و عاقلا أم مجنونا، و لذلك فيصح الإقرار للإنسان بجميع الأقسام المذكورة، سواء كان المقر له واحدا أم متعددا، و مثال ذلك أن يقول المقر:

يملك زيد في ذمتي عشرين دينارا مثلا، أو يقول: يملك زيد و عمرو في ذمتي عشرين دينارا، أو لهما عندي هذا المبلغ، أو يقول: يملك أولاد عبد الله الثلاثة أو الأربعة هذه الدار التي بيدي، أو هذا البستان، أو لهم عندي مبلغ مائة دينار.

و يصح ان يقّر الرجل لعنوان عام ينطبق على كثير من الافراد، فيقول: للفقراء عندي أو في ذمتي ألف دينار، أو يقول: عندي للفقراء من بنى هاشم أو للفقراء من أهل هذا البلد مبلغ كذا من المال.

و إذا أقر الرجل بالمال لعنوان كثير الافراد أو قليلها، فعليه ان يعين ان المال المقر به لافراد هذا النوع أو هذا الصنف كلهم على وجه الاستيعاب لكل فرد منهم، أو هو لهم على نحو التقسيم فيهم، و لو على بعضهم.

و يصح للرجل ان يقر بالمال لمسجد أو لمشهد أو لمدرسة أو مقبرة أو رباط معينة أو غير معينة، فإن المال قد يكون مندورا لينفق في هذه الجهات، و قد يكون من غلة أرض موقوفة عليها، أو من مال اوصى به الموصى لينفق فيها و لذلك، فيصح الإقرار به، و ينفذ على المقر، و عليه أن يفى بما أقر به و يقوم بأدائه حسب ما يعين في إقراره.

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٤٠١

**(المسألة ٢١):**

لا- يصح الإقرار بالمال لهيئة من البهائم أو لحيوان من الحيوانات، فإنها غير قابلة لتملك المال أو الاختصاص به فيكون الإقرار لها بالمال باطلا، إلا في موارد نادرة يمكن تصورها و قد لا يتفق وجودها و مثال ذلك أن يكون المال مندورا أو موصى به لعلف خيل المجاهدين، أو لانعام الصدقات و ما أشبه ذلك، فيمكن أن يحصل الاختصاص بها في هذه الموارد و يصح الإقرار لها.

و لا يصح الإقرار لشخص بشيء لا يثبت له تملكه في الإسلام، و مثال ذلك ان يقر الرجل لرجل مسلم بخمر أو خنزير.

### (المسألة ٢٢):

إذا أقر الرجل على نفسه بحق من الحقوق اللازمة غير المالية كحق القصاص في النفس، أو بإحدى الجنايات التي توجب القصاص في الطرف، أو الضمان للدية أو الأرش، فالمقر له هو الإنسان الذي يثبت له ذلك الحق، و الحق نوع من الملك فلا يثبت لغير الإنسان، و إذا أقر على نفسه بما يوجب الضمان لبهيمة قد غضبها أو أتلّفها أو أحدث فيها عيباً، أو نقصاً أو كسراً، فالمقر له هو مالك البهيمة.

### (المسألة ٢٣):

إذا أقر الإنسان لعبد مملوك بمال يملكه العبد في ذمة المقر أو يعين في يده فالمقر له هو العبد نفسه، و الأحوط له أن يستأذن من مالك العبد في دفع المال اليه و إذا أقر بجناية جناها على العبد فالمقر له هو مالك العبد، فلا يكفي أن يرضى العبد أو أن يسقط العبد حقه من الجناية ما لم يرض المالك أو يسقط حقه.

### (المسألة ٢٤):

لا يعتبر في صحة الإقرار من الإنسان أن يكون المقر له شخصاً معيناً غير

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٤٠٢

مردد في الإقرار، و لا- ان يكون فرداً معلوماً غير مجهول، فإذا قال الرجل: هذه الأرض التي بيدي مملوكةً أما لزيد أو لعمر و قبل منه إقراره، ثم أزم بأن يعين المالك الحقيقي للأرض من الرجلين اللذين أقر لهما، فإذا عيّنه و قال: مالك الأرض المذكورة هو زيد، و صدقه الشخص الآخر و هو عمرو في تعيينه أو رضى بقوله و لم ينازع، قبل منه الإقرار و التعيين، و عليه أن يدفع الأرض لزيد، و إذا أنكر عمرو تعيين المقر، و لم يقبل به وقعت المخاصمة بين المقر و هو المدعى و بين عمرو و هو المنكر.

و كذلك إذا قال الرجل: الدار التي بيدي لرجل من أهل هذه القرية أو لرجل من بنى هاشم، فيقبل منه الإقرار و يلزم شرعاً بأن يعين الرجل المقصود من أهل القرية أو من بنى هاشم، فإذا عيّنه قبل تعيينه، و دفعت الدار المقر بها اليه، و إذا أزم بتعيين الرجل الذي يملك الدار، فقال: لست اعلم به حتى أعينه لم يلزم بذلك، و إذا ادعى عليه أحد الطرفين أو أحد الأطراف اللذين أقر لهم بأنه يعرف شخص المالك الحقيقي للدار، و أنكر المقر معرفته على الخصوص أحلف على عدم العلم، و سقط عند الإلزام.

### (المسألة ٢٥):

إذا أقر الإنسان لأحد بحق لازم من الحقوق المالية أو غيرها فقال: ان سعداً يملك عليّ حق الشفعة في الحصة التي اشتريتها من شريكه، أو قال انه يملك حق الخيار في الدار التي اشتريتها منه و لما سمع المقر له و هو سعد قوله جحد ذلك و قال: ليس لي هذا الحق عندك، أو قال: لست أملك عليك حقاً اطلبك به، برئت ذمة المقر من ذلك الحق الذي اعترف به.

و إذا أقر للغير بمال أو بدين في ذمته فقال: يملك إبراهيم في ذمتي مائة دينار

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٤٠٣

ولما سمع المقر له أنكر أن الرجل مدين له بالمبلغ الذي ذكره، أو قال: ليس لي في ذمة هذا الرجل شيء، أو قال: ليس لي عنده قليل ولا كثير، برئت ذمة المقر ظاهرا من هذا الدين، فلا يحق للمقر له أن يطالب المقر بالدين بعد إنكاره، ولم تبرأ ذمته إذا كان مدينا له في الواقع، فيجب عليه ان يوصل الدين اليه ولو من حيث لا يعلم أو يصلحه عنه.

و إذا رجع المقر له عن إنكار الدين، فقال: فحصت دفاتري فلم أجد ذكرا للدين، ولذلك أنكرته، ثم وجدته في دفتر مخصوص، جازت له المطالبة به وأخذه من المقر إذا دفع المال اليه، وهذا إذا كان المقر بالدين لا يزال مقرا به، وإذا رجع عن إقراره الأول أشكل الحكم بوجوب الدفع إليه في هذه الصورة.

### (المسألة ٢٦):

إذا أقر إنسان لغيره بعين موجودة في يده، فقال: ان هذا المتاع أو هذا الجهاز أو هذه الدار التي بيدي مملوكة لإبراهيم و لما سمع المقر له بذلك أنكروا قوله و قال ان الرجل مخطئ و ليست العين التي ذكرها مملوكة لي، أصبحت العين المقر بها مجهولة المالك بحسب ظاهر الحال، فيستولى عليها الحاكم الشرعي، أو من يعتمد عليه، لتحفظ عنده حتى يتبين أمرها و يعلم مالكةا، و يجوز للحاكم إبقاؤها في يد المقر نفسه إذا اطمأن على حفظها مع بقائها في يده، و تراجع المسألة الحادية عشرة فقد بينا فيها بقیة متعلقات المسألة و أحكامها.

و إذا رجع المقر له و هو إبراهيم عن إنكاره لتملك العين و اعترف بها جرى فيه نظير الحكم الذي ذكرناه في المسألة المتقدمة، في فرض الإقرار بالدين إذا أنكره المقر له، ثم رجع بعد ذلك عن إنكاره، فليلاحظ لي طبق هنا.

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٤٠٤

### (المسألة ٢٧):

إذا أقر شخص لغيره بدين عليه، أو بمال في يده، فقال: ان سعدا يملك الدين أو المال، و ذكر في إقراره ان مقدار ذلك الدين، أو المال الذي يملكه الرجل المقر له عنده، مردد بين ان يكون مائة دينار فقط و ان يكون مائة و خمسين دينارا، و هو لا يدري بمقداره على التعيين، أجزأ المقر أن يدفع له أقل الأمرين، و هو المائة دينار و لم يجب عليه دفع الزائد.

### (المسألة ٢٨):

إذا أقر الشخص لغيره بدين مؤجل إلى أجل مسمى ثبت للمقر له ذلك الدين الى ذلك الأجل المعين، فلا يحق له أن يطالب المقر بالدين قبل حضور ذلك الوقت و إذا أقر له بدين مؤجل و قال في إقراره: ان الدين الذي يملكه الرجل في ذمتي مؤجل اما الى شهر واحد و اما الى شهرين، و لست أعلم بمقدار الأجل على وجه التعيين، ثبت الدين للرجل المقر له إلى الأجل الأبعد منهما، فلا تحق له المطالبة بالدين قبل ذلك، و كذلك إذا أقر له بدين، و تردد في أمر الدين بين ان يكون حالا في الوقت، و أن يكون مؤجلا إلى شهر مثلا، فيؤخذ بإقراره و يثبت الدين للمقر له مؤجلا و لا تجوز له المطالبة بالدين قبل حلول الأجل الذي ذكره.

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٤٠٥

**الفصل الثاني في بعض ما يلحق الإقرار و يتبعه.****(المسألة ٢٩):**

إذا أقر الرجل لأحد بأنه يملك في ذمته مبلغا معيناً من النقود، و أطلق قوله و لم يعين نقداً خاصاً، فالمراد به النقد الموجود في بلد المقر، سواء كان النقد الموجود فيه من الذهب أم من الفضة أم من غيرهما، و سواء كان خالصاً في جنسه أم مخلوطاً من جنسين أو أكثر، و كذلك إذا أقر له بمبلغ من العملة الورقية، و أطلق القول و لم يعين عملة خاصة منها، فيكون المراد من إقراره العملة الدارجة في بلد المقر من أي فئة كانت، فإذا قال الرجل: يملكك عبد الله في ذمتي مائة دينار، فالمراد هو الدينار الموجود في بلد الرجل المقر، فإذا كان من أهل العراق مثلاً كان مضمون إقراره أنه مدين لعبد الله بمائة دينار من العملة الموجودة في العراق و يجزيه أن يؤديها للمقر له من أي الفئات الموجودة في البلد، فله ان يفى دينه من الفئة ذات الدينار الواحد أو الخمسة دنانير أو العشرة أو الأكثر، بل و يجوز له ان يدفع الدين من الفئة ذات النصف دينار أو الربع الموجودة في البلد.

و هذا إذا كان الحق الذي أقر به أمراً كلياً كالدين و ثمن المبيع و ما يشبه ذلك:

و إذا كان المال المقر به وديعة، فلا بد له من أن يدفع العين المودعة بذاتها إذا كانت موجودة في يده.

و إذا أقر له بالمبلغ، و كان في بلد المقر نوعان من النقد الذي أقر به، فالمراد

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٤٠٦

في إقراره هو النقد الغالب في المعاملات الجارية بين الناس من أهل البلد و لا يجزيه أن يدفع الحق من النقد غير الغالب، و لا يحق للمقر له أن يطالب المقر به الا إذا اتفق الجانبان على الاكتفاء به، و إذا أقر له بالحق و عين في إقراره، نقداً خاصاً لزمه ان يدفع للمقر له ذلك النقد الذي عينه، و ان كان من غير الغالب أو من نقد غير البلد.

و إذا وجد في البلد نقدان مختلفان و هما متساويان في معاملة الناس بهما و لا غلبة لأحدهما على الثاني رجع الى المقر نفسه في تعيين النقد الذي اراده في إقراره.

**(المسألة ٣٠):**

إذا أقر الإنسان لأحد بحق، و كان الحق الذي أقر به مما يوزن أو يكال، فان عين في إقراره وزناً أو كيلاً خاصاً ثبت ما عينه، و لزم العمل به، و ان لم يكن متعارفاً في البلد، و إذا أطلق إقراره بالحق و لم يعين شيئاً فالمراد الوزن و الكيل الموجود ان في بلد المقر، و يجري فيه التفصيل الذي تقدم في النقد، و تلاحظ المسألة السابقة.

**(المسألة ٣١):**

إذا أقر أحد لغيره بشيء و ذكر أن الشيء مودع في ظرف، ثبت إقراره بالشيء المظروف وحده و لا يكون اخباره به إقراراً بالظرف معه، فإذا قال: عندي لسعيد عشرة دنانير في محفظة نقود كان قوله إقراراً لسعيد بالدنانير العشرة و حدها و ليس إقراراً بالمحفظة معها، و إذا قال: له عندي عشرة أمان من الحنطة في اكياس كان اخباره إقراراً بأمان الحنطة لا بالاكياس مع الحنطة، فلا يحق لسعيد أن يطالبه بالمحفظة أو بالاكياس و ما فيها، الا ان توجد قرينة تدل على ارادة الظرف مع المظروف، فيقول مثلاً: لسعيد عندي عشرة دنانير



مع محفظتها، أو عشرة أمان من

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٤٠٧

الحنطة مع اكياسها فيكون إقرارا بالأمرين.

و كذلك لا- حكم في العكس، فإذا أقر الشخص لغيره بالظرف لم يكن ذلك إقرارا له بالشىء المودع فيه، و مثاله ان يقول: لسعيد عندي عشرة اكياس فيها حنطة، أو له عندي محفظة فيها نقود، فقوله إقرار لسعيد بالظروف خاصة و لا يعد إقرارا بالحنطة مع الأكياس أو بالنقود مع المحفظة، الا مع وجود قرينه ظاهرة تدل عليه فيكون إقرارا بهما، و لا اعتبار بالاحتمال.

### (المسألة ٣٢):

إذا أقر الرجل بشىء ثم أقر بعده إقرارا آخر، و عطف إقراره الثاني على الأول بكلمة (بل) اتبع في إقراره ما يظهر عند أهل العرف و اللسان من مجموع قوله في الاخبار عن ذلك، و له عدة صور كما سيأتى:

(الصورة الأولى): أن يقر الإنسان لأحد بشىء، ثم يقر لذلك الرجل أيضا بشىء آخر يختلف عن الشىء الأول، و مثاله أن يقول: يملك عبد الله فى ذمتى منا من الحنطة، بل يملك فيها منا من الأرز، و الظاهر من هذا القول فى متفاهم أهل العرف: انه قد أقر لعبد الله بالإقرارين كليهما، فهو يملك فى ذمة المقر من الحنطة و من الشعير فيلزمه أن يدفع للمقر له كلا المئين، و يصح لعبد الله أن يطالبه بهما و هذا هو الأقوى الا ان تدل قرينه قوية الظهور على أن كلمة (بل) فى الإقرار الثاني كانت للإضراب عن إقراره الأول، و انه قد غلط فى هذا القول، أو توهم فأقر إقراره الثاني ليصحح غلظه، فيكون هذا هو الثابت.

و يجرى هذا فى كل مورد يقول الإنسان فيه مثل هذا القول، و يكون الشىء الثاني المقر به مختلفا عن الشىء الأول فى الجنس، فإن إخباره كذلك يكون إقرارا بالشئيين معا، و يلزمه دفعهما الى المقر له، الا إذا ثبت غلظه و اضرابه عن الإقرار

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٤٠٨

الأول بوجه ظاهر عند أهل العرف.

و كذلك إذا قال الرجل مثل هذا القول و أقر مثل هذا الإقرار بشئيين معينين فى الخارج فقال مثلا: يملك سليمان هذا الدكان الذى بيدي بل هذا الدكان، أو قال:

يملك هذا المتاع بل هذا المتاع، فيجرى فيه نظير الحكم المتقدم.

### (المسألة ٣٣):

الصورة الثانية: ان يقر الرجل لغيره بمقدار من الجنس، ثم يقر لذلك الشخص نفسه بأكثر من ذلك المقدار من الجنس الأول، و يعطف الإقرار الثاني على الأول بكلمة (بل) فيقول مثلا: لسليمان عندي أو فى ذمتى من واحد من الحنطة بل له عندي مئان من الحنطة، أو يقول: له عندي خمسة دنائير بل عشرة دنائير و الظاهر من هذا القول انه يقر لسليمان بالعدد الأكثر من ذلك الجنس، فهو يملك عند المقر مئين من الحنطة فى المثال الأول و يملك عنده عشرة دنائير فى المثال الثانى، و لا يكون إقرارا بكلا العددين: الأقل و الأكثر معا كما فى الصورة الأولى.

و كذلك الحكم إذا قدم العدد الأكثر فى الذكر على العدد الأقل فقال: له عندي أو فى ذمتى مئان من الحنطة بل من واحد منها: أو قال له عندي عشرة دنائير بل خمسة دنائير فيكون قوله إقرارا بالعدد الأكثر فى المثاليين و لا يكون إقرارا بثلاثة أمان من الحنطة أو

بخمسة عشر ديناراً. و أوضح من ذلك في الظهور أن يقر كذلك في عين خارجية فيقول: له هذه الغرفة من الدار بل له الدار كلها.

### (المسألة ٣٤):

(الصورة الثالثة): ان يقر لأحد بشيء معين موجودة في الخارج يكون في يد المقر، ثم يقر بذلك الشيء المعين نفسه لشخص آخر غير الأول فيقول مثلاً: هذه الدار التي بيدي مملوكة لزيد بل هي مملوكة لعمرو، و الظاهر أن ما قاله المخبر في كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٤٠٩

هذه الصورة يحتوى على إقرارين لازمين له، و لذلك فيلزمه أن يدفع الدار المعينة نفسها للشخص الذى أقر له أولاً و هو زيد، و ان يدفع قيمة الدار للشخص الثانى و هو عمرو، و إذا كانت العين التي أقر بها للرجلين من المثليات كما إذا قال: هذه الأمانة من الحنطة مملوكة لزيد، بل هي مملوكة لعمرو، لزمه ان يدفع العين ذاتها و هي أمانة الحنطة التي وقع عليها الإقرار- لزيد المقر له أولاً، و أن يدفع مثلها لعمرو و إذا كان الشيء الذى أقر به للرجلين من الأمور الكلية، كما إذا قال: يملك زيد فى ذمتى مائة دينار، بل يملك المائة فى ذمتى عمرو، لزمه أن يدفع لكل واحد من الرجلين مائة دينار عما فى ذمته فلا يكون أحدهما أصلاً و الثانى بدلاً عنه.

### (المسألة ٣٥):

إذا أقر الرجل للشخصين اللذين ذكرهما على الوجه المتقدم فى المسألة السابقة بأحد تلك الإقرارات أو بما يماثلها، و أنكر أحد الشخصين المقر لهما قول الرجل المقر و جحد أن يكون له حق أو ملك فى العين أو الدين الذى أقر به، سقط حق هذا المنكر، و برئت ذمة المقر منه ظاهراً، فلا يحق لهذا الشخص ان يطالب بالحق بعد إنكاره و على المقر أن يدفع العين أو الدين المقر بهما للشخص الآخر.

### (المسألة ٣٦):

إذا أقر الإنسان لغيره بشيء و تم اخباره به، و دل ظاهر كلامه على الإقرار بالشيء عند أهل اللسان و العرف، ثبت إقراره شرعاً و لزمته أحكامه و إثارة، فإذا عقب على قوله المتقدم بقول آخرينا فى قوله الأول بظاهرة و يبطله لم يقبل القول الثانى و لم يؤثر على إقراره شيئاً الا ان تكون دلالة الثانى على المعنى أقوى و أتم بحيث يزول بالثانى ظهور الكلام الأول فى متفاهم أهل اللسان، و فى محاوراتهم العرفية، و يعدونه قرينة معتبرة على ان المراد خلاف ذلك الظاهر.

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٤١٠

و من الأمثلة المعروفة للمسألة بين الفقهاء أن يقول الرجل: ان لزيد عندى وديعة من المال، ثم يقول بعده: و قد تلفت الوديعة فى يدي، فيثبت بهذا القول إقرار الرجل لزيد بالوديعة، و لا يبطل هذا الإقرار باخبار الرجل بأن الوديعة قد تلفت، فان قوله له عندى وديعة نام الدلالة و الظهور فى أن الوديعة عنده، و لم تزل، و لو انها تلفت لم تكن عنده، فيؤخذ بإقراره، و يلزم بدفع الوديعة لزيد أو يثبت تلفها بحجة شرعية مقبولة.

و لو انه قال: كانت لزيد عندى وديعة، ثم قال و قد تلفت الوديعة فى يدي صح قوله الثانى و قوله الأول، و لم يكن تناقض بين القولين، و كان قوله يشتمل على إقراره منه بالوديعة و دعوى منه بتلفها، فيثبت إقراره و يؤخذ به، و على المقر و المقر له إذا أحبا أن يرجعا الى

الحاكم الشرعى ليفصل بينهما دعوى تلف الوديعة أو يرجعا إلى المصالحة بينهما.

و من الأمثلة المعروفة للمسألة، أن يقول الرجل: يملك فلان عندي عشرة دنانير، ثم يقول: لا بل تسعة، فلا يقبل منه قوله الثاني بالنفى و يلزم بإقراره الأول بالعشرة، و من أمثلة ذلك أيضا أن يقول: يملك فلان عندي مائة دينار، ثم يقول: و هي ثمن خمر أو ثمن خنزير أو من لعب قمار، فيثبت إقراره بالمال، و يلزم بدفعه لمن أقر له، و لا يسمع منه قوله الثاني.

### (المسألة ٣٧):

الاستثناء في اللغة العربية احد مقومات الدلالة على المراد في الجملة التي يقع فيها الاستثناء، و لذلك فلا يتم ظهور الجملة في المعنى المراد منها الا- به و ليس هو من تعقيب الكلام بكلام آخر ينافيه و يبطل ظهوره، كما في الأمثلة التي ذكرناها و تعرضنا لبيان حكمها في المسألة الماضية، و من القواعد المعروفة بين

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٤١١

أهل العربية ان الاستثناء إذا وقع من كلام مثبت يكون نفيا للمستثنى، و إذا وقع من كلام منفي يكون إثباتا للمستثنى، و كل هذا واضح لا يشك فيه احد من أهل اللغة و يجري عليه حتى العامة من أهل العرف العربي الدارج، فإذا قال القائل منهم: زارني أهل القرية إلا موسى، عرف الجميع من قوله ان أهل القرية، كلهم قد جاؤوا الى زيارته و ان موسى وحده لم يزره، و إذا قال: لم يدخل المسجد أحد في هذا اليوم الا عبد الله، فهموا من خبره ان الجميع لم يدخلوا المسجد في ذلك اليوم، و قد دخله عبد الله وحده.

و على مجرى هذه الأمور الواضحة فإذا قال الرجل: يملك زيد في ذمتي مائة دينار الا خمسة دنانير فقد أقر في قوله هذا بان لزيد في ذمته خمسة و تسعين دينارا فله الحق في ان يطالب المقر بهذا المبلغ و لا يحق له في أن يطالبه بالخمس دنانير التي تكمل بها المائة دينار، إلا إذا أثبت استحقاقه إياها بحجة شرعية.

و إذا قال: ليس لزيد عندي حق الا عشرة دنانير، فقد أقر لزيد بأن له عنده عشرة دنانير، فله أن يطالبه بها و يأخذها منه، و لا يحق له أن يطالب بأكثر من العشرة و لا بغيره من الحقوق الا أن يشته بوجه شرعى، و إذا قال: ليس لى في ذمة زيد سوى مائة دينار، فقد أقر لزيد بان المقر لا يستحق في ذمته غير المائة، فلا يجوز له أن يطالب زيدا بأكثر منها، و هو يدعى في ضمن إقراره بان له في ذمة زيد مائة دينار فعليه أن يثبت صحة دعواه بها إذا أراد ذلك.

و إذا قال: لى عند زيد مائة دينار إلا عشرة دنانير، فقد ادعى أنه يستحق عند زيد تسعين دينارا، و أقر لزيد في ضمن ادعائه عليه بان المقر لا يستحق عنده العشرة التي تكمل بها المائة فيؤخذ بما أقرّ، و يحتاج في تصحيح دعواه إلى الإثبات.

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٤١٢

### (المسألة ٣٨):

يدخل الاستثناء في الأعيان الخارجية و في الاجزاء من الأشياء المركبة الموجودة في الخارج كما يدخل في الأعداد من المعدودات، فإذا قال الرجل:

يملك إبراهيم هذه الدار التي بيدي الآ الحجرة التي تقع على يمين الدّاخل من باب الدار، أو إلّا الموضع الذي أعدّ لاستقبال الضيوف من الرجال فقد أقر لإبراهيم بأنه يملك جميع الدار التي ذكرها عدا ما استثناءه من أجزائها و إذا قال: يملك إبراهيم جميع ما في هذه

الدار من أثاث و أمتعة و حوائج الا الفراش الذى أغلقت عليه الحجرة الخارجية المعينة، فقد أقر له بجميع ما تحويه الدار من الأعيان الموجودة فيها غير الفراش الذى ذكره، و هكذا.  
و يجرى فى هذه الاستثناء ان نظير ما سلف فى المسألة المتقدمة من الأمثلة و الصور المتعلقة بالمقر نفسه أو بالمقر له فى كل من النفى و الإثبات.

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٤١٣

### الفصل الثالث فى الإقرار بالنسب أو بالميراث

#### (المسألة ٣٩):

إذا أقر الرجل بطفل صغير أو بصبي لم يبلغ الحلم، فقال: هذا الصبى ولد شرعى لى، أو قال: انه صحيح الولادة منى، أو قال: قد ولدته أمه منى، أو على فراشى و كان إقراره جامعا للشرائط التى تعتبر فى صحة الإقرار، ثبت النسب بين الرجل المقر و الصبى المقر به، و قد سبق منا ذكر الأمور التى يشترط وجودها فى المقر بالنسب و غيره، و يشترط فى صحة الإقرار بالنسب مضافا الى ذلك: (١): أن تكون ولادة الصبى المقر من الإنسان المقر ممكنة غير ممتنعة بحسب العادة المألوفة فى تولد الإنسان من الإنسان، (٢): أن يكون لحوق هذا الوليد بنسب المقر صحيحا غير ممنوع فى حكم الإسلام، (٣): ان لا يكون للمقر منازع فى دعوى النسب بالصبى.

فإذا توفرت هذه الشروط صح الإقرار و ثبت النسب بين الرجل و الصبى بأصوله و فروعه، فيكون الرجل المقر أبا شرعيا للصبى، و يكون أبو المقر جدا للصبى، و أم المقر جدّة له، و أولاد المقر اخوة له و أخوات، و اخوان المقر أعماما و عمات، و تكون أولاد الصبى المقر به إذا كبر و تزوج و أعقب أحفادا للمقر و اسباطا، و هكذا فى جميع الفروع، و ثبتت أحكام النسب بين جميع أولئك فى النكاح و جواز النظر للمحارم، و فى الولايات و النفقات و الموارث و غيرها من

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٤١٤

اللوازم و الآثار التى تكون للنسب، حتى فى الوقف على الذرية و الأقارب، و الوصية لهم، و لا- فرق فى الحكم المذكور بين الطفل الصغير كما قلنا و الصبى المراهق للبلوغ، و لا بين المميز و غيره، و لا بين الصبى و الصبية.

#### (المسألة ٤٠):

يشترط فى لحوق الصبى غير البالغ بنسب الإنسان الذى أقر به- كما ذكرنا فى المسألة المتقدمة أن تتوفر أمور ثلاثة عرضناها بنحو الاختصار، و لا بد من ذكرها بوجه أكثر بسطا و توضيحا:

الأمر الأول: ان يكون تولد الصبى من ذلك الشخص الذى أقر به ممكنا بحسب العادة المعروفة فى ولادة الإنسان، فلا يصح إقرار المقر و لا يثبت به نسب الصبى إليه إذا كانت ولادة الصبى منه مما يمتنع بحسب هذه العادة الجارية، و مثال ذلك: أن يكون المقر فى وقت انعقاد نطفة الصبى فى بطن امه غير بالغ الحلم، و ان بلغ فى وقت ولادة الطفل أو فى وقت إقراره به، كما إذا تأخر زمان الإقرار عن وقت الولادة مدة، فيكون تولده منه ممتنعا و عادة لا يمكن الحاقه به فى النسب.

و من أمثلة ذلك ان يكون المقر غائبا عن المرأة فى وقت انعقاد الجنين فى بطنها، أو يكون مريضا شديدا المرض، أو سجينيا فلا يستطيع الوصول إليها و مقاربتها لتحمل منه، بالصبى أو يكون تاركا لمقاربة المرأة لسبب آخر.

الأمر الثاني: أن يكون إلحاق الصبي بنسب الرجل المقر صحيحا في حكم الشريعة الإسلامية، فلا يصح إقرار الرجل به ولا يثبت بالإقرار نسب الطفل إليه إذا كان الطفل ملحقا في الشريعة بنسب شخص آخر لوطى شبهة مثلا، أو كان الحاقه بنسب المقر ممنوعا، و مثال ذلك: ان تحرم المرأة على الرجل لرضاع، أو لعان، أو لسبب آخر من موجبات التحريم، فلا يصح الإلحاق ولا يصح الإقرار بالصبي.

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٤١٥

الأمر الثالث: ان لا يكون للرجل المقر بالطفل منازع في نسبه، و مثال ذلك أن يدعى شخص آخر نسب الطفل إليه أيضا فيقر به كما أقر به الأول، أو يدعى هذا الشخص الآخر عدم صحة نسب الأول و كذبه في إقراره، فيكون المورد من التنازع بين الرجلين، فلا يسمع إقرار المقر، و يلزم الرجوع الى الحاكم الشرعى ليحل الخصام و يفصل النزاع.

ولا يشترط في صحة الإقرار بالصبي و ثبوت نسبه به ان يصدق الصبي قول المقر و ان كان مميزا أو مراهقا ولا يشترط كذلك ان يصدقه و يعترف بأبوته بعد البلوغ، و إذا أقر الرجل بالصبي و تمت الشروط المذكورة و ثبت النسب بينهما بموجب ذلك، ثم أنكر الصبي النسب بعد ان بلغ الحلم لم يسمع منه إنكاره.

### (المسألة ٤١):

إذا أقر الرجل بنسب ولد كبير قد بلغ الحلم أو تجاوز البلوغ، و لم يكن قد أقر به في طفولته على الوجه المتقدم، فقال عن الولد الكبير: هذا ولد شرعى لى، أو قال:

هو صحيح النسب لى أو قال ولدت هذا امه على فراشى، و قد اجتمعت في إقراره به جميع الشروط التى ذكرناها لم يلحق الولد بنسب المقر حتى يصدقه الولد و يقر بنسبه اليه و يعترف بأبوته، فإذا أقر الطرفان كذلك مع اجتماع الشرائط المتقدمة فيهما يثبت النسب بينهما و ثبتت احكامه و آثاره لهما و لجميع أصول النسب و فروعه على النهج الذى فصلناه فى الولد الصغير.

و كذلك إذا ابتدأ الولد فأقر بنسبه للرجل، و قال: انه أبى الشرعى و قد ولدتنى أمى على فراشه، و صدق الرجل إقراره، و اعترف به على الوجه السابق بيانه و اجتمعت الشروط فى الجانبين، فيثبت النسب، و يعم و تترتب اللوازم و الاحكام لهما، و لجميع أصول النسب و فروعه.

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٤١٦

### (المسألة ٤٢):

إذا أقر الرجل بالولد الكبير و لم يصدقه الولد، أو أقر الولد بالنسب و لم يصدقه الرجل، نفذ الإقرار على المقر خاصة، و لم ينفذ على الثانى الذى لم يقر و لم يثبت النسب بينهما، و لا بين طبقات النسب الآخرين و لم تترتب احكامه عليهم و لزم المقر أحكام إقراره التى تكون عليه من حرمة نكاح، و وجوب نفقة و ميراث و غيرها، و لم تترتب عليه الأحكام الأخرى التى تكون للمقر، و لا الاحكام التى تكون على الطرف الثانى.

### (المسألة ٤٣):

إذا مات الصبي و هو مجهول النسب، ثم أقر الرجل بعد موت الصبي بأنه ولد شرعى له، و كان إقرار الرجل به جامعا للشرائط التى بينها أنفا نفذ إقراره بالطفل بعد موته، كما ينفذ فى حياته و ثبت به نسبه اليه، و ترتب الممكن من أحكام النسب بينهما فتجب على الرجل نفقة تجهيزه و دفنه، و إذا كان للطفل مال و رث منه نصيبه لأنه أبوه شرعا.

#### (المسألة ٤٤):

لا- يثبت النسب بالإقرار فى غير الولد الصغير أو الكبير، إذا جرى على الوجه الذى سبق بيانه، فإذا أقر الرجل لصبي أو شاب انه ولد ولده أو انه أخوه فى النسب لم يثبت بذلك نسبه له، و انما تترتب على قوله أحكام الإقرار فيؤخذ الرجل بأحكام هذا الإقرار و لوازمه فى ما يكون على المقر من هذه الاحكام و اللوازم لا فى ما يكون له، و لا فى ما يكون على غير المقر، فإذا قال الرجل هذا الصبي أو هذا الشاب ولد ولدى نفذ هذا الإقرار على الرجل، فتجب عليه نفقة الولد إذا كان فقيرا، و ليس له منفق أقرب من الرجل، و يحرم عليه الزواج بها إذا كانت أنثى، و يرثه الولد إذا

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٤١٧

مات هو و لا وارث له سوى الولد.

و إذا أقر بولد الولد و كان بالغا و صدقه ولد الولد فى قوله نفذ الإقرار فى حقهما معا، فيرث أحدهما من الآخر إذا مات قبله، و لم يكن له وارث أقرب منه، و تجب نفقة الفقير منهما على الآخر إذا كان قادرا و لا منفق أقرب منه، و هكذا فى بقية لوازم الإقرار، و لا يثبت به النسب و لا يقع به التوارث بين غيرهما من الأقارب.

و كذلك الحكم إذا أقر الرجل بشخص أنه أخوه أو عمه أو قريبه فى النسب فينفذ إقراره عليه خاصة، و تلتزمه أحكام الإقرار التى تكون عليه لا- على الآخرين و إذا صدقه الثانى فى قوله نفذت عليهما أحكام الإقرار، و لا تنفذ على غيرهما لا فى الموارث و لا فى غيرهما من الاحكام و الآثار.

#### (المسألة ٤٥):

إذا أقر الإنسان بشخص أنه أخوه فى النسب أو ابن أخيه أو قريبه و صدقه الشخص المقر به، و اعترف بالقرابة التى ذكرها، نفذ الإقرار عليهما كما تقدم و ورث أحدهما صاحبه إذا مات قبله، و لم يكن له وارث آخر سواه، و إذا مات أحدهما و له وارث آخر غير المقر ففى ثبوت التوارث بينهما اشكال، و لا يترك الاحتياط بالرجوع إلى المصالحه، و كذلك الإشكال إذا أقر الرجل بأخ أو ابن أخ أو عم أو قريب فى النسب ثم نفاه بعد الإقرار به، فلا يترك الاحتياط المذكور.

#### (المسألة ٤٦):

يثبت النسب بين الشخصين المشكوك نسب أحدهما إلى الآخر بشهادة رجلين عادلين لهما بولادة أحدهما من الآخر، أو بولادتهما من شخص ثالث بغير واسطة أو بواسطة واحدة أو بأكثر مع وجود القرابة بينهما عرفا، سواء كان الشاهدان قريبين من الشخصين المشهود لهما بالنسب، أم بعيدين عنهما، و يثبت بإقرار

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٤١٨

الرجل بالولد على الوجه الذى تقدم بيانه فى المسائل الماضية من هذا الفصل، ولا يثبت النسب بغير ذلك، و اثر ثبوت النسب بالوجهين المذكورين أن تجرى جميع أحكام النسب بين الشخصين أحدهما مع الثانى و بين كل واحد منهما مع أقرباء الثانى و بين اقربائهما بعضهم مع بعض ممن يتصل بهما فى نسبه، فتجرب جميع أحكام النسب بين هؤلاء كافة فى النكاح و جواز اللبس و النظر الى المحارم و فى الولايات و الميراث و الحجب و غيرها و قد أشرنا الى هذا فى ما سبق.

### (المسألة ٤٧):

إذا مات رجل و له ولدان معلومان و لا وارث له غيرهما ظاهرا، فأقر الولدان كلاهما بولد ثالث للميت غيرهما، و قالوا: هذا أخ ثالث لنا و هو شريكنا فى الميراث من أبنائنا، نفذ الإقرار عليهما و قسمت تركه الميت بينهم أثلاثا و أخذ كل واحد منهم ثلثا، و ان لم يعرفه احد من الأقرباء الآخرين. و إذا أقر به احد الولدين المعلومين للميت و أنكره الثانى نفذ إقرار المقر منهما على نفسه فيقسم المال نصفين و يأخذ الولد الذى أنكر أخاه، و لم يعترف به نصف المال تاما، و يأخذ الثانى الذى أقر به الثلث، و يدفع الباقي من المال و هو السدس الى الثالث، و هو الذى اعترف به أحد الأخوين و أنكره الآخر.

### (المسألة ٤٨):

إذا مات رجل و ترك بعده وارثا واحدا معلوما، فهو الذى يستحق الميراث كله فى ظاهر الأمر، فأقر هذا الوارث بوارث آخر أولى منه بميراث الميت، لزمه الإقرار و وجب عليه أن يدفع التركة كلها للوارث الذى أقر به، و مثال ذلك أن يترك الميت بعده أخا لا غيره، و يقر هذا الأخ الوارث ظاهرا بولد للميت أو بولد ولد فيقول: هذا ولد أخى أو ولد ولده، و هو أولى بميراث أبىه منى، فيؤخذ بإقراره كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٤١٩

و عليه أن يدفع الميراث كله للوارث الذى أقر به، لأنه أولى به كما قال.

و إذا أقر الوارث الواحد بوارث آخر يساويه فى الاستحقاق، و فى مقدار النصيب فعليه ان يقتسم تركه الميت معه بالمساواة، و مثال ذلك: ان يقر أخو الميت فى المثال السابق بأخ ثان له و للميت، فإذا كان الميت قد ترك مائة دينار اقتسمها اخوه الأول الوارث مع الثانى الذى أقر به، فلكل واحد منهما خمسون دينارا، و إذا أقر بأخت له و للميت اقتسم التركة معها بالمثلثة، فدفع لها ثلثا و أخذ ثلثين.

### (المسألة ٤٩):

إذا كان الوارث الوحيد ظاهرا هو عم الميت مثلا، و لما دفعت اليه تركه الميت قال هذا زيد و هو أخو الميت فهو أدنى قرابة للميت و أولى منى بميراثه، ثم قال هذا خالد و هو ولد الميت أو هو ولد ولده، و هو أولى بميراثه منى و من أخيه، أخذ العم بالاقرارين كليهما فعليه أن يدفع التركة نفسها لزيد أخى الميت بسبب إقراره الأول، و يدفع لخالد ابن الميت مثل التركة، إذا كانت مثلية و قيمتها إذا كانت قيمية بسبب إقراره الثانى.

و إذا كان زيد أخو الميت قد صدق العم فى إقراره بالولد دفع المال الى الولد و لا شىء لزيد على العم بسبب إقراره الأول له. و إذا دفعت تركه الميت لعمه فى المثال الذى ذكرناه لأنه وارثه الوحيد ظاهرا، فأقر العم بزيد أخى الميت، و قال: هو أولى منى

بالإرث، و لما أخبر زيد بذلك قال الأخ: هذا خالد ولد الميت، فهو أولى بميراث أبيه منى و من عمه، دفع المال الى الولد و لا شىء على العم.

### (المسألة ٥٠):

إذا أقر الإنسان لأحد بان له فى ذمته مائة دينار مثلاً أخذ بإقراره، و لزمه أن

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٤٢٠

يدفع المبلغ للشخص الذى أقر له، فإذا مات المقر قبل أن يؤدي الدين وجب على ورثته أن يؤدوا الدين من أصل تركة الميت، و إذا مات الرجل فأقر جميع الورثة بأن لزيد فى ذمة مورثهم مبلغاً معيناً من المال لزمهم ذلك، و وجب عليهم أن يؤدوا الدين الذى أقرّوا به على مورثهم من أصل تركته، فإذا بقى من التركة شىء بعد وفاء الدين اقتسموه بينهم.

و إذا أقر بعض الورثة بالدين على الميت، و أنكره بعضهم وجب على من أقر بالدين منهم أن يؤدي المقدار الذى يصيب حصه فى الميراث من ذلك الدين، فإذا كانت تركة الميت خمس مائة دينار و كان الوارثون خمسة أولاد ذكور فنصيب كل واحد منهم من تركة أبيه مائة دينار، و إذا فرض أن مقادير الدين المقر به مائتا دينار أصاب نصيب كل واحد منهم أربعون ديناراً من الدين، فعلى كل واحد ممن أقر بالدين أن يؤدي هذا المقدار، و لا يتعين عليه أن يؤدي هذا من حصته الموروثة له و يجوز له أن يدفعه من مال آخر.

### (المسألة ٥١):

إذا تنازع الرجلان بينهما فقال أحدهما للثانى: انك قد أقررت لى بمبلغ مائة دينار فى ذمتك، أو بالحاجة المعينة التى فى يدك و أنكروا الثانى أن يكون أقر له بشىء مما ذكر، فالقول قول المنكر، و عليه أن يحلف للمدعى على عدم الإقرار، و كذلك إذا اختلفا فى مقدار ما أقر به فقال الأول للثانى: انك أقررت لى بمائة دينار و قال الثانى: انما أقررت لك بخمسين ديناراً و أنكروا الزيادة على ذلك، فالقول قول منكر الزيادة مع يمينه، ما لم يثبت المدعى صحة قوله بإقامة البينة على ما يدعيه.

و الحمد لله رب العالمين حمداً يرضاه لنفسه، و يفوق جميع حمد الحامدين من عباده و مخلوقاته، و الصلاة و السلام على سيد خلقه، محمد

كلمة التقوى، ج ٥، ص: ٤٢١

و المطهرين من آله، صلاة لا- حد لها و لا- عد، يبلغهم بها آمالهم، و يقر بها أعينهم و يؤمن بها خوف الخائفين و يكشف بها ضر المضطرين، و يقرن ببركتها و يمنها لنا و للمؤمنين سعادة الدنيا و الدين، و يضاعف بها لنا توفيقه و نعمته و هداه و رحمته الى منتهى آجالنا انه ارحم الراحمين.

بصرى بحراني، زين الدين، محمد امين، كلمة التقوى، ٧ جلد، سيد جواد وداعى، قم - ايران، سوم، ١٤١٣ ه ق

## الجزء السادس

### المعاملات



## كتاب الدين

## إشارة

و فيه ثلاثة فصول:

## الفصل الأول في أحكام الدين

## المسألة الأولى:

الدين هو مال تشتغل به ذمة إنسان لإنسان آخر، لأحد الأسباب التي توجب ذلك، كاقتراض مال يبقى عوضه في ذمة المقترض، و ابتياع شيء يكون ثمنه في ذمة المشتري، و بيع شيء موصوف مؤجل إلى أجل في ذمة البائع كما في بيع السلف، و كالتزويج بامرأة يؤجل صداقها في ذمة الزوج، و استئجار عين أو أجير يبقى بدل إجارته في ذمة المستأجر، و فدية خلع أو مبارأة تبقى في ذمة المرأة المختلعة، و ضمان مال بسبب إتلاف أو عيب أو غير ذلك من موجبات الضمان، و نحو ذلك من أسباب اشتغال ذمة الإنسان بالمال، و هذا هو الدين الذي يبحث عنه و عن أحكامه في كتاب الدين.

و يطلق الدين أيضا على ما تشتغل به ذمة الإنسان من الأموال و الحقوق لجهة عامة أو جهة خاصة، كالزكاة و الخمس و الكفارات و النذور، و أشباهها، و هي ديون خاصة يبحث عنها و عن أحكامها في مواضعها المختصة بها من فقه الشريعة و لا تدخل في مباحث هذا الكتاب.

## المسألة الثانية:

الدين اما حال، و هو الذي حان وقت وفائه، و لذلك فيجوز لمالك الدين أن يطالب المدين به، و يجب على المدين أدائه إذا طالبه الدائن به، و كان المدين موسرا متمكنا من الوفاء، و اما مؤجل، و هو الذي ضرب له أجل مسمى، و لذلك فلا يحق لمالك الدين أن يطالب المدين به،

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٦

و لا- يجب على المدين أن يؤديه إلا- بعد حضور أجله، سواء كان التأجيل باشتراط المتدائنين أو باشتراط أحدهما، أم كان بحكم الشارع بذلك، كما في أقساط الدية التي تبين في كتاب الديات.

## المسألة الثالثة:

إذا حان أجل الدين أو كان الدين بنفسه حالا غير مؤجل، و أراد المدين دفعه لصاحبه ليفرغ ذمته منه، و جب على صاحب الدين أن يأخذه منه، و لا يجوز له الامتناع بغير عذر يسوغ له ذلك.

## المسألة الرابعة:

إذا كان الدين مؤجلا- و لم يحضر وقت أدائه، و أراد المدين تعجيل وفائه قبل حلول الأجل، فالظاهر انه يجب على الدائن أن يقبل ذلك منه، الا أن تكون في تعجيل الوفاء منه لا يتحملها الدائن، أو تدل قرائن خاصة على أن تأجيل الدين في المقام حق من حقوق الدائن كما هو حق من حقوق المدين، و قد ذكرنا هذا في المسألة الثلاثمائة من كتاب التجارة.

### المسألة الخامسة:

إذا حضر أجل الدين و دفعه المدين، و امتنع الدائن من قبضه من غير عذر يسوغ له ذلك، جاز للحاكم الشرعي أن يجبره على القبض إذا طلب المدين من الحاكم ذلك، و إذا تعذر إجباره على القبض رفع المدين أمره الى الحاكم و أمر الحاكم المدين أن يحضر المال و يمكن الدائن منه بحيث يكون مستوليا عليه و في قبضته في نظر أهل العرف، فإذا حصل ذلك بأمر الحاكم و بمراجعته، برئت ذمة المدين من الدين، و إذا ترك المدين المال كذلك و انصرف، فلا ضمان عليه إذا تلف المال أو حدث فيه عيب، فهو من مال الدائن. و إذا لم يمكن ذلك جاز للمدين أن يدفع المال الى الحاكم، فإذا قبل الحاكم ذلك منه و قبض المال أو أمر بقبضه برئت ذمة المدين، و يشكل الحكم بوجود قبول الحاكم للمال إذا دفعه المدين اليه. و كذلك الحكم إذا حضر أجل الدين و كان صاحبه غائبا لا يمكن إيصال المال اليه، فإذا أراد المدين براءة ذمته دفع المال الى الحاكم،

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٧

فإذا قبله منه و قبضه برئت ذمته، و يشكل الحكم بوجود قبول الحاكم للمال كما في الفرض المتقدم.

### المسألة السادسة:

يجوز للإنسان أن يتبرع بوفاء الدين عن غيره، سواء كان المدين المتبرع عنه حيا أم ميتا، و سواء كان التبرع و الوفاء باذن المدين أم بغير اذنه، بل الظاهر جواز ذلك و ان لم يرض المدين بتبرعه عنه، و إذا وفي المتبرع عنه برئت ذمة المدين في جميع هذه الفروض، و وجب على الدائن قبول الوفاء منه.

### المسألة السابعة:

إذا قصد المتبرع بتبرعه في أداء الدين المنه على المدين، أو قصد إهانته و إذلاله بذلك أشكل تناول الأدلة له، فلا تجرى الأحكام المذكورة في المسألة السابقة مع قصد أحدهما.

### المسألة الثامنة:

إذا عين المدين الدين في مال مخصوص لم يتعين بذلك و لم يصبح ملكا للدائن حتى يقبضه الدائن وفاء عما يستحقه في ذمة المدين، و يستثنى من هذا الحكم ما ذكرناه في المسألة الخامسة، و نتيجة لذلك فإذا كان الرجل مدينا لأحد خمسة دنانير مثلا، و

أخرجها من ماله ليدفعها اليه، ثم تلفت قبل أن تصل إلى الدائن، لم تبرأ ذمة المدين من دينه و كان التلف من مال المدين، و كذلك إذا دفعها الى وكيله ليوصلها إلى الدائن، فتلفت في يد الوكيل قبل أن يوصلها، و إذا دفعها الى وكيل الدائن المفوض منه في قبض الدين و تلفت في يد هذا الوكيل برئت ذمة المدين.

### المسألة التاسعة:

إذا مات الشخص المديون حلت بموته ديونه التي في ذمته و ان كانت مؤجلة و كان موته قبل حلول أجلها، و إذا مات الشخص الدائن لم تحل بموته ديونه المؤجلة التي يستحقها في ذمم المديونين، فلا يجوز لورثته مطالبتهم بهذه الديون حتى تحل أوقاتها المعينة لها. كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٨

فإذا مات الرجل و في ذمته مهر زوجته المؤجل و جب على ذريته دفع مهر الزوجة من التركة و ان لم يحضر أجله بعد، و إذا ماتت الزوجة و لها في ذمة الزوج مهر مؤجل لم يحق لورثتها أن يطالبوا الزوج بمهرها حتى يحضر الأجل التي اشترط للوفاء به.

### المسألة العاشرة:

لا تحل الديون المؤجلة في ذمة الشخص إذا قصرت أمواله الموجودة لديه عن الوفاء بديونه، فأصبح مفلسا، فإذا حجر عليه للفلس قسمت أمواله الموجودة على ديونه الحالية و لم يشارك في الأموال أصحاب الديون المؤجلة و سنذكر هذا في كتاب الحجر ان شاء الله تعالى.

### المسألة ١١:

يجوز للشخص ان يبيع الدين بمال حاضر، فإذا كان له في ذمة زيد من من الحنطة جاز للدائن أن يبيع دينه على زيد نفسه أو على غيره بثمان حاضر نقدا، سواء كان الثمن من جنس الدين المبيع أم من غير جنسه، و سواء كان الثمن أقل من المبيع أم مساويا له في المقدار أم أكثر منه، و لا- يجوز ذلك إذا لزم منه الربا، و هو ما إذا باع الدين بثمان من جنسه أقل منه أو أكثر، و كان العوضان مما يكال أو يوزن، فلا- يمنع من البيع إذا كان الثمن من غير جنس المبيع، و لا- يمنع منه إذا كانا من جنس واحد و كان العوض أو المعوض غير مكيل و لا موزون.

### المسألة ١٢:

لا- يجوز للشخص أن يبيع الدين بالدين، و هو أن يكون المبيع و الثمن كلاهما ديناً في الذمة قبل بيع أحدهما بالآخر، سواء كانا مؤجلين أم كانا حالين أم كانا مختلفين على الأقوى في جميع ذلك.

و هو يقع على صور، فقد يكون البيع بين المتدائنين، و مثال ذلك أن يكون لزيد من من الحنطة في ذمة عمرو، و يكون لعمرو من من الأرز في ذمة زيد، فيبيع زيد من الحنطة الذي يستحقه في ذمة عمرو، على عمرو نفسه، و يكون ثمن المبيع هو من الأرز الذي يستحقه عمرو في ذمة زيد.

الصورة الثانية: أن تكون لزيد وزنه من الحنطة في ذمة شخص ما، و تكون لعمرو وزنه من الأرز في ذمة ذلك الشخص أيضا، فيبيع زيد

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٩

على عمرو وزنه الحنطة التي يستحقها في ذمة الشخص المدين بوزنه الأرز التي يملكها عمرو في ذمة ذلك الشخص المدين نفسه. الصورة الثالثة: أن تكون لزيد وزنه من الحنطة في ذمة شخص ما، و يكون لعمرو وزنه من الأرز في ذمة شخص آخر فيبيع زيد حنطته التي يملكها في ذمة الشخص الأول، على عمرو، و يكون الثمن وزنه الأرز التي يملكها عمرو في ذمة الشخص الثاني، فلا يجوز البيع في جميع هذه الصور.

و كذلك الحكم على الأحوط لزوما إذا صار العوضان دينا بعد العقد، و كانا مؤجلين.

و مثال ذلك أن يبيع زيد على عمرو وزنه من الحنطة يدفعها له بعد شهر مثلا، بعشرة دنانير يدفعها له عمرو بعد مضي عشرين يوما، فلا يجوز ذلك على الأحوط.

و مثله ما إذا كان أحد العوضين دينا قبل العقد، و العوض الثاني دينا بعد العقد، و مثال هذا ان تكون لزيد في ذمة عمرو وزنه من الحنطة إلى أجل معين، فيبيع زيد على عمرو هذه الوزنة التي يملكها في ذمته بعشرة دنانير تبقى في ذمة عمرو إلى مدة شهر، فلا يجوز ذلك أيضا على الأحوط، و تراجع المسألة الثلاثمائة و التاسعة و التسعون و ما بعدها من كتاب التجارة في ما يتعلق ببيع المال المسلم فيه و تراجع ما بعدهما في بيع المال المسلم فيه بعد حلول أجله.

### المسألة ١٣:

إذا كان للرجل على احد دين إلى أجل مسمى، جاز للمتدائنين أن يتراضيا بينهما على تعجيل الدين بإسقاط بعضه، فإذا كان الدين مائة دينار إلى مدة ستة أشهر، صح لهما أن يتراضيا في دفع المديون لمالك الدين ثمانين دينارا معجلة و يسقط الدائن عنه بقية الدين. و لا يجوز لهما أن يؤجلا الدين إذا كان حالا بزيادة فيه، و ان تراضيا على ذلك، و مثاله أن يكون لزيد في ذمة عمرو مائة دينار حالة، فيطلب المدين من زيد أو يطلب زيد من المدين أن يجعل الدين مائة

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ١٠

و عشرين دينارا، و يؤجله فيه الى مدة شهرين، و كذلك الحكم إذا كان الدين مؤجلا إلى مدة فلا يجوز للمدين أن يزيد الدائن في مقدار الدين ليزيده الدائن في مقدار الأجل، فيضيف إليه عشرة دنانير مثلا ليؤجله الدائن إلى شهرين بعد ان كان مؤجلا إلى شهر، و مثله أن يطلب الدائن ذلك.

### المسألة ١٤:

يجوز للمدين إذا كان الدين عليه حالا، أن يشترط على الدائن أن يؤجله في الدين إلى مدة معلومة فإذا كان الشرط في ضمن عقد لازم و قبل الدائن بالشرط لزم الشرط و وجب عليه الوفاء به و مثال ذلك ان يبيع المدين على الدائن سلعة بثمن معين و يشترط عليه في ضمن عقد البيع أن يؤجله بدين حال آخر، يستحقه في ذمته إلى مدة شهر، و يجوز له كذلك أن يشترط عليه زيادة الأجل في الدين المؤجل فإذا اشترط ذلك عليه في عقد لازم لم تجز للدائن المطالبة بالدين حتى يحل الوقت المشترط في كلا الفرضين، و كذلك إذا اشترط أحدهما في ضمن عقد جائز فيجب الوفاء بالشرط ما دام ذلك العقد باقيا، و إذا انفسخ العقد سقط وجوب الشرط.

**المسألة ١٥:**

لا تجوز قسمة الدين بين الشركاء فيه، فإذا كان لرجلين دين مشترك في ذمة أحد أو في ذمم أشخاص لم يجز للشريكين أن يقتسما الدين فيجعلاه سهمين مثلا، فالقسط الأول الذي يدفعه المدين في شهر محرم يكون لزيد، والقسط الثاني الذي يدفعه في شهر صفر يكون لعمرو، أو يكون ما في ذمة أحد المدينين للأول وما في ذمة المدين الثاني للشريك الثاني، بل يكون الدين مشاعا، فكل ما يحصل منه فهو للشريكين معا، وما يتأخر منه يكون عليهما وقد ذكرنا هذا في المسألة السادسة والخمسين من كتاب الشركة.

**المسألة ١٦:**

إذا غاب الدائن غيبة انقطع فيها خبره ولم يعلم أحي هو أم ميت، وجبت على المدين نية وفاء الدين متى تمكن من إيصاله إلى الدائن،

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ١١

وتجب عليه الوصية به عند ظهور أمارات الموت عليه ليعلم وارثه بذلك، وإذا علم بموت الدائن وجب عليه أن يدفع الدين إلى ورثة الدائن، وإذا لم يعرفهم وجب عليه الفحص عنهم حتى يعرفهم ويؤدي إليهم حقهم، فإذا أيس من معرفتهم تصدق بالمال عنهم باذن الحاكم الشرعي، وإذا علم ان الدائن الميت لا وارث له كان ميراثه للإمام (ع)، فيجب دفع الدين إليه.

**المسألة ١٧:**

إذا حل ميعاد الدين و طالب الدائن بالوفاء به، وجب على المدين أن يبذل جهده في أداء دينه و براءة ذمته ببيع عقار أو أمتعة أو أعيان يملكها و لا- تدخل في مستثنيات الدين، أو إجارة أملاك له، أو تحصيل ديون له عند الناس، و يلزمه على الأحوط لزوما التكسب لذلك بما يليق به في شرفه و قدرته و منزلته الاجتماعية.

**المسألة ١٨:**

يستثنى من الحكم بوجوب البيع لوفاء الدين كل شيء يكون ضروريا للمدين بحسب حاله و شرفه و منزلته في المجتمع، و ما يكون بيعه موجبا لوقوع المدين في عسر أو حرج أو منقصة، فلا يجب عليه بيع شيء من ذلك أو المعاوضة عليه بغير البيع لوفاء الدين، و من ذلك داره التي يحتاج إليها في السكنى، و الثياب التي يحتاج إليها و لو للتجمل، و الدابة التي يفتقر الي ركوبها، و الخادم الذي يحتاج إليه في قضاء حوائجه إذا كان من شأنه أن تكون له دابة أو خادم، بل و السيارة التي يفتقر إليها في ركوبه و تنقلاته إذا كان من شأنه ذلك، و أثاث منزله و أدواته و آلاته و أواني و ظروفه المختلفة لأكله و شربه و طبخه، و فرش البيت و فرش النوم و اغطيته و ملاحفه له و لعياله و زواره و ضيوفه، و تسمى هذه مستثنيات الدين.

و المدار فيها هو ما ذكرناه في أول المسألة، و لذلك فهي لا تختص بما ذكرناه، و منها الكتب التي يحتاج إليها و تعد من ضروراته أو يلزمه العسر و الحرج أو المنقصة إذا فقدها.

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ١٢

### المسألة ١٩:

إذا كانت لدى المديون دور متعددة و هو يحتاج إليها جميعا للسكنى فيها لكثرة عياله، فهي بحكم الدار الواحدة، فلا يجب عليه بيعها لوفاء الدين، وكذلك إذا احتاج الى أكثر من خادم واحد، و الى أكثر من دابة واحدة أو احتاج الى أكثر من سيارة، و مثله الحكم فى الفرش المتعددة و الثياب، فالمدار فى ذلك على مقدار ما تتأدى به الضرورة و ينتفى به العسر و لا يتأدى بأقل منه. و إذا كانت لديه دار للسكنى تزيد فى سعتها على مقدار حاجته تخير بين أن يسكن منها ما يفى بحاجته، و يبيع منها ما زاد على ذلك، و أن يبيع الدار الواسعة و يشتري دارا تفى بحاجته و لا تزيد، و إذا كانت الدار التى يسكنها أرفع فى القيمة و المنزلة مما يحتاج اليه باعها و اشتري دارا تناسب شأنه، و صرف الزائد من ثمنها فى وفاء الدين و كذلك فى السيارة و الخادم و الأثاث.

### المسألة ٢٠:

إذا كانت لديه دار موقوفة أو موصى بها لجهة تنطبق عليه و هى تكفى لسكناه و تناسبه فى حاله و شرفه، و له دار مملوكة، فالأحوط أن يبيع داره المملوكة و يفى بثمانها الدين و يكتفى بما عنده من الدار الموقوفة أو الموصى بها.

### المسألة ٢١:

انما تكون دار السكنى من المستثنيات فى الدين، إذا كان المدين موجودا، فإذا مات و لم يترك شيئا إلا دار سكناه، أو ترك معها غيرها و كان دينه يستوعب الجميع، أو كان الدين بمقدار لا يمكن وفاؤه إلا ببيع الدار و جب بيع الدار فى جميع هذه الصور، و صرف الثمن فى وفاء الدين.

### المسألة ٢٢:

لا- يجب على المدين أن يبيع المستثنيات التى تقدم ذكرها لىفى به دينه، و لا- يجبر على ذلك، و إذا رضى المدين بذلك فباعها باختياره و صرف أثمانها فى قضاء دينه صح له ذلك، و جاز لصاحب الدين أن

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ١٣

يقبض ما يدفعه اليه من ذلك، غير أنه يستحب للدائن أن يترفع عن ذلك و يتنزه، فلا يكون سببا لبيع المدين داره و ان كان البيع برضاه، و قد تستفاد كراهة ذلك من خبر عثمان بن زياد عن أبى عبد الله (ع).

### المسألة ٢٣:

إذا حل موعد الدين و طالب به صاحبه، و عرض المدين عقاره و أمتعته الموجودة لديه- مما يزيد على المستثنيات- لبيعها فى وفاء

دينه، فوجد أنها لا تباع إلا- بأقل من أثمانها، وجب عليه بيعها، و لم يجز له الانتظار حتى ترتفع القيمة أو يوجد الراغب. وإذا كان التفاوت في القيمة كثيرا يكون البيع معه تضييعا للمال و إتلافًا له في نظر العقلاء، فلا- يبعد عدم وجوب البيع في هذه الصورة، و خصوصا إذا لزم منه الضرر أو الحرج على المدين.

### المسألة ٢٤:

يحرم على المدين أن يماطل صاحب الدين في قضاء دينه مع قدرته على الوفاء، و قد عد في بعض النصوص المعتمدة حبس الحقوق الواجبة من غير إعسار من المعاصي الكبيرة، و قد أشرنا الى ذلك في تعداد الكبائر من بحث صلاة الجماعة، و عن النبي (ص): (من مطل على طي حق حقه و هو يقدر على أداء حقه فعليه كل يوم خطيئة عشار)، و إذا أعسر المدين و لم يقدر على الوفاء وجبت عليه نية القضاء بأن يعزم في نفسه انه يؤدي الدين متى قدر على وفائه، و إذا تجددت له الاستطاعة وجب عليه القضاء و لم تجز له المماطلة.

### المسألة ٢٥:

تكررت الأدلة على وجوب انظار المدين إذا ثبت إعساره، و في الآية الكريمة (وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ)، و عن الإمام أبي عبد الله (ع): (إياكم و إعسار أحد من إخوانكم المسلمين أن تعسروه بشيء يكون لكم قبله و هو معسر، فإن أبانا رسول الله (ص) كان يقول:

ليس للمسلم أن يعسر مسلما، و من أنظر معسرا أظله الله يوم القيامة لظله يوم لا ظل الا ظله)، و قد تنوعت الأدلة في التعبير عن ذلك. كلمة التقوى، ج ٦، ص: ١٤

### المسألة ٢٦:

لا يسقط الدين بعدم مطالبة الدائن به و ان طالت المدد، و لا بنسيان الدائن أو المدين له فتمتى ذكره لزمه القضاء، و إذا نسيه المدين حتى مات و علم به وارثه بعد موته وجب عليه قضاؤه من تركه الميت.

## الفصل الثاني في القرض و أحكامه

### المسألة ٢٧:

القرض هو أن يملك الإنسان غيره مالا و يضمه عوضه، مثله أو قيمته، يقال: أقرضه المال إذا ملكه إياه و ضممه عوضه، فدافع المال مقرض، و آخذه مقرض و طالبه مستقرض.

### المسألة ٢٨:

يكره للإنسان أن يستقرض أو يستدين مع عدم الحاجة كراهة شديدة، ففي الحديث عن أبي عبد الله (ع) عن آبائه (ع)، عن علي (ع): (إياكم و الدين، فإنه مذلة بالنهار مهمة بالليل، و قضاء في الدنيا و قضاء في الآخرة) و عن أبي جعفر (ع): (كل ذنب يكفره القتل في سبيل الله، الا- الدين، فإنه لا كفارة له الا اداؤه أو يقضى صاحبه، أو يغفر الذي له الحق)، و إذا حصلت الحاجة الى الاستقراض و الاستدانة خفت الكراهة، و كلما تزايدت الحاجة ازدادت خفة الكراهة حتى تزول، و عن أبي الحسن موسى بن جعفر (ع): (من طلب هذا الرزق من حله ليعود به على نفسه و عياله كان كالمجاهد في سبيل الله (عز و جل)، و ان غلب عليه فليستدن على الله (عز و جل) و على رسوله ما يقوت به عياله).

### المسألة ٢٩:

إذا لم يكن لدى الإنسان ما يفى به دينه إذا هو استدان، و لا يتقرب أن يحصل له ما يفى به فالأحوط له أن لا يقترض و لا يستدين الا مع الضرورة التي تحتم عليه ذلك، أو مع علم الدائن بحاله و طيب نفسه بالاستدانة منه.  
كلمة التقوى، ج ٦، ص: ١٥

### المسألة ٣٠:

يستحب للمؤمن أن يقرض أخاه المؤمن استحباباً مؤكداً، و يتضاعف تأكيده و يعظم ثوابه و أجره عند الحاجة و في أوقات الشدة، فقد ورد عن الرسول (ص): (من أقرض مؤمناً قرضاً ينظر به ميسوره كان ماله في زكاة، و كان هو في صلاة من الملائكة حتى يؤديه إليه)، و عن أبي عبد الله (ع): (لأن أقرض قرضاً أحب الى من ان أتصدق بمثله) و قال (ع): (من أقرض قرضاً و ضرب له أجلاً، و لم يؤت به عند ذلك الأجل كان له من الثواب في كل يوم يتأخر عن ذلك الأجل مثل صدقة دينار واحد كل يوم).

### المسألة ٣١:

القرض أحد العقود، و لذلك فيعتبر فيه الإيجاب من المقرض و القبول من المقترض، و إيجابه أن يقول للمقترض: أقرضتك المبلغ المعين أو يقول: ملكتك المبلغ و عليك أن ترد لي عوضه إلى أجل كذا، و يكفي فيه أي لفظ يؤدي المعنى المقصود، و ان كان بلغة غير عربية، و قبوله أن يقول المقترض: قبلت أو رضيت، و يكفي أي لفظ يدل على ذلك و ان لم يكن عربياً.  
و يصح وقوعه بالمعاطاة، فيدفع المقرض المال بقصد إنشاء القرض، و يتسلمه المقترض بقصد القبول، و يشترط في المقرض و المقترض أن يكونا بالغين و عاقلين و قاصدين و مختارين و غير محجور عليهما لفس أو سفه، كما هو الشأن في كل متعاقدين.

### المسألة ٣٢:

يشترط في مال القرض على الأحوط أن يكون عيناً، فلا يصح أن يكون ديناً، فيقول له: أقرضتك الدين الذي أملكه في ذمة زيد، و يجوز للمقرض أن يوكل المستقرض في قبض الدين من زيد، فإذا قبضه منه جاز أن يقرضه إياه، و لا يصح أن يكون مال القرض منفعة، فيقول له: أقرضتك سكنى دارى مدة شهر أو مدة شهرين، أو يقول له:



أقرضتك سكنى دار زيد التى استأجرتها منه.

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ١٦

و يشترط فى المال أن يكون مملوكا، فلا- يصح أن يقرضه مالا يملكه المسلم كالخمر و الخنزير، و لا يصح أن يقرضه شيئا يملكه غيره، و إذا أقرضه مال غيره كان فضوليا، فان أجازته مالك المال صح، و ان لم يجزه كان باطلا.

### المسألة ٣٣:

يصح للرجل أن يقرض صاحبه أمرا كليا فى الذمة، فيقرضه خمس و زنات من الأرز أو من الحنطة، فى ذمته، ثم يدفع اليه فردا شخصا، فيقبضه المقرض، أو يقرضه خمس و زنات كلية من هذه الصبرة ثم يزن له من الصبرة المقدار المعين فيدفعه اليه و يحصل القبض.

### المسألة ٣٤:

إذا كان مال القرض من المثليات كالحبوب و الأدهان و سائر المثليات فيشترط فى صحته قرضه أن يكون مما يمكن ضبط أو صافه و خواصه التى يكون اختلافها موجبا لاختلاف القيمة و الرغبة فى المال بين المتعاملين من الناس، و إذا كان المال من القيميات لم يشترط فيه ذلك على الأقوى، فيكفى فى صحته قرضه علم المتدائنين بقيمته، و ان لم يمكن ضبط صفاته و خصائصه كما اشترطناه فى المثليات، فيصح إقراض الغنم و الجوارى و العبيد و غيرها من القيميات إذا علم الطرفان بقيمتها و ان لم تضبط أو صافها فى العقد، أو لم يمكن ذلك فيها كاللثالى و الجواهر و أمثالها.

### المسألة ٣٥:

يشترط فى مال القرض أن يكون معينا، فلا يصح أن يكون أمرا مبهما غير معين، كما إذا قال الرجل لصاحبه: أقرضتك أحد هذين المبلغين، أو أحد هذين الثوبين.

و يشترط أن يكون المال معلوم المقدار، بأن يعلم مقدار كيله إذا كان مما يكال، و مقدار وزنه إذا كان مما يوزن، و مقدار عدده إذا كان مما يعد، فلا يصح أن يقرضه الطعام الموجود من غير أن يعرف وزنه أو كيله، و لا يكفى أن يقدره بغير المقياس الذى يتعارف تقديره به، فيقرضه ملء هذا الوعاء أو هذا الإناء بيضا من غير أن يعرف عدده.

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ١٧

### المسألة ٣٦:

إذا أقرض الرجل صاحبه المال مما يكال، و قدره بكيلة معينة من غير المكاييل المعروفة بين الناس، فلا يعد الحكم بصحة القرض، و يجب أن يقدر العوض عند الوفاء بتلك الكيلة المعينة، و كذلك إذا أقرضه المال مما يوزن، و اعتمد فى تقديره على صخرة أو حديدة معينة من غير المعايير التى يتعارف الوزن بها، فيصح القرض و يقدر وزن العوض عند الوفاء بتلك الصخرة أو الحديدة التى وزن مال القرض بها، و الأحوط استحبابا اجتناب ذلك.

**المسألة ٣٧:**

يشترط في صحة القرض أن يسلم المقرض المال و أن يستلمه المقترض، فلا يملك المقترض مال القرض حتى يقبضه، ولا يشترط في ملكه للمال أن يتصرف فيه.

**المسألة ٣٨:**

الظاهر أن القرض من العقود اللازمة، فإذا تم العقد من الإيجاب والقبول وحصل القبض، لم يجوز للمقرض أن يفسخ العقد و يرجع بالعين التي أقرضها، و لم يجوز للمقرض أن يرد العين التي اقترضها إذا كانت من القيميات، نعم، إذا كان القرض غير مؤجل إلى أجل معين، فللمقرض أن يطالب المقترض بوفاء دينه و ان لم تمض عليه مدة بعد القرض، و يجوز للمقرض أن يرد المال الذي أخذه إذا كان من المثليات، على أن يكون ذلك وفاء بالدين، لا فسحا للعقد.

**المسألة ٣٩:**

إذا تم عقد القرض و حصل الإقباض و القبض بين المتدائنين، اشتغلت ذمة المقرض بعوض المال، فإذا كان مال القرض من المثليات، ثبت للمقرض في ذمة المقرض مثل المال، و قد بينا في ما تقدم ان ما تنتجه المعامل و المصانع الحديثة من الأشياء المتماثلة في كل جهة يكون بحكم المثليات، فإذا أقرض الإنسان صاحبه شيئاً منها ثبت له في ذمة المقرض مثله.

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ١٨

و إذا كان مال القرض من القيميات ثبتت للمقرض في ذمة المقرض قيمة ذلك المال، و إذا اختلفت قيمته فالمدار على قيمة المال يوم دفعه الى المقرض على الأقرب.

**المسألة ٤٠:**

إذا كان المال الذي اقترضه الرجل مثلياً، ثبت في ذمته مثله كما قلنا، و معنى ذلك أن يكون وفاؤه للقرض هو ان يدفع للمقرض ما يماثل المال في جنسه و صفاته سواء ارتفعت قيمته في السوق عن قيمته في يوم الاقتراض أم نقصت عنها، أم ساوتها، فإذا دفع الرجل المثل الى المقرض و جب عليه قبوله و لم يكن له أن يمتنع عنه، و ان نقص سعره نقصاناً كبيراً عن سعره في يوم الاقتراض، و إذا طالب به المقرض عند حلول وقته و جب على المقرض أن يدفعه اليه و لم يجوز له أن يمتنع عن أدائه و ان ارتفع سعره كثيراً عن قيمته يوم الاقتراض.

و إذا طلب أحد المتدائنين من صاحبه أن تؤدي قيمة المثل بدلا عنه أو يدفع عنه من غير جنسه لم يجوز ذلك إلا بالتراضي من الطرفين فلا يجبر أحدهما إذا امتنع عن قبول ذلك.

**المسألة ٤١:**

إذا كان المال الذى اقترضه الرجل قيميا، ثبتت فى ذمة الرجل قيمته كما ذكرناه قريبا، و المراد أن يكون الوفاء بدفع مقدار قيمة المال السوقية من النقد المتداول بين الناس فى معاملاتهم من دراهم أو دنانير أو أوراق نقدية أو غير ذلك، فإذا دفع المدين القيمة من ذلك الى المقرض وجب عليه قبولها و لم يجر له ان يمتنع عن القبول، و إذا طالب بها المقرض عند حلول وقت الدين وجب على المقرض دفعها اليه و لم يكن له أن يمتنع عن الدفع.

و إذا طلب أحدهما أن تؤدى قيمة المال من جنس آخر أو من نقود أخرى غير متداولة فى البلد لم يجر ذلك إلا بالتراضى بينهما، فلا يجبر أحدهما إذا امتنع عن قبول ذلك.

و إذا كانت العين المقرضة بذاتها موجودة فطلب المقرض أو أراد المقرض أن يكون وفاء الدين بدفع العين نفسها لم يصح ذلك إلا

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ١٩

بالتراضى، فلا يجبر الممتنع منهما عن قبولها.

### المسألة ٤٢:

إذا وجب على المقرض أن يدفع مثل المال وفاء عما فى ذمته للمقرض، و تعذر وجود المثل، وجب عليه ان يدفع له قيمة المثل فى يوم دفعها.

### المسألة ٤٣:

يجوز للمتدائنين مع التراضى فى ما بينهما أن يتقابلا فى القرض، فإذا تقابلا وجب على المقرض أن يدفع العين التى اقترضها الى مالكة إذا طلبها، و إذا لم يطلبها منه فهى أمانة فى يده لا يجوز له التصرف فيها.

### المسألة ٤٤:

إذا اقترض ذمى من مسلم مالا أو استدان منه ديناً، ثم باع الذمى بعض المحرمات فى الإسلام كالخمر و الخنزير، و دفع الى المسلم من ثمنها وفاء لدينه، جاز للمسلم أن يقبض دينه منها، و إذا باع الذمى شيئاً منها و بقيت أثمانها فى ذمة المشتري، ثم أسلم الذمى، جاز له أن يقبض الأثمان بعد إسلامه، و لا يسقط حقه من المطالبة بها.

### المسألة ٤٥:

الدراهم المسكوكة من المثليات، فإذا اقترضها الرجل ثبت للمقرض فى ذمته مثلها، و كذلك الدنانير المسكوكة، و الأوراق النقدية التى تعتبرها الدولة نقدا رسمياً تجرى به المعاملات فى البلد، فإذا أقرض الرجل صاحبه مبلغاً منها، ثبت فى ذمة المقرض مثل ذلك المبلغ، سواء اتحد سعرها فى النقود الأخرى و فى الأجناس غير النقود أم اختلف.

و إذا ألغت الدولة اعتبار دراهمها أو دنانيرها أو عملتها الورقية، فان سقطت بسبب ذلك الدراهم أو الدنانير أو العملة الورقية عن المالية أصلاً، وجب على المدين أن يدفع للدائن قيمتها فى آخر أزمته ماليتها و لم يجر له أن يدفع عينها، و ان لم تسقط بسبب ذلك

عن المالية، كفاه أن يدفع له مثل ما في ذمته من تلك الدراهم أو الدينار المسكوكة التي ألفتها الدولة، أو العملة الورقية و ان قلت قيمتها عن قيمتها يوم اقتراضها بسبب إلغاء الدولة.

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٢٠

### الفصل الثالث الربا في القرض

#### المسألة ٤٦:

لا يجوز للمقرض أن يشترط على المقرض دفع زيادة على عوض المال الذي اقترضه منه، سواء كان الشرط صريحا مذكورا في ضمن العقد أم دلت عليه القرائن الحافئة فهو كالصريح، أم علم أن ذلك من قصد المتدائنين بحيث يكون عقد القرض بينهما مبني على هذا الشرط، وإذا شرط ذلك بطل الشرط خاصة، و لم يبطل عقد القرض على الأقوى، و نتيجة لذلك فيصح العقد و يملك المقرض مال القرض، و يثبت عوض المال في ذمته و يحرم على المقرض أخذ الزيادة التي شرطها عليه. و هذا أحد نوعي الربا الذي حرمه الإسلام، و قد صرحت الأدلة الكثيرة بتحريمه و تعاضدت في الدلالة عليه من الكتاب الكريم و السنة المطهرة و على التشديد في أمره، و قد تقدم في الفصل الحادي عشر من كتاب التجارة ذكر النوع الآخر منه، و هو الربا في المعاملة.

#### المسألة ٤٧:

لا يختص تحريم هذا النوع من الربا بما يكال أو يوزن من أجناس المال، بل يجري في مطلق ما يقترض من الأموال، حتى في المعدود منها، كالدراهم و الدينار، و العملات المسكوكة الأخرى، و الأوراق النقدية و الجوز و البيض، فإذا اشترطت فيها زيادة في العوض على المال المقرض كانت من الربا المحرم، و حتى الأعيان القيمة التي يكتفى في صحة قرضها بالمشاهدة، كالغنم و الدواب و الجوارى و الأرض و غيرها مما يصح اقتراضه و تثبت في الذمة قيمته يوم الاقتراض كما تقدم، فإذا أقرض شيئا منها و اشترط في العقد زيادة على مقدار العوض، و هو القيمة التي تثبت في الذمة، كان ذلك من الربا المحرم.

#### المسألة ٤٨:

لا يجوز في القرض أن تشترط فيه زيادة على العوض، سواء كانت

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٢١

الزيادة المشترطة عينيه، و كانت من جنس مال القرض، و مثال ذلك أن يقرض زيد عمرا عشرة دنانير و يشترط عليه أن يؤدي له اثني عشر دينارا، أم كانت الزيادة عينيه من غير جنس المال، و مثال ذلك أن يقرضه عشرين دينارا و يشترط عليه أن يدفع له عوض ذلك عشرين دينارا و سلعة معينة أخرى غير الدينانير، أم كانت الزيادة المشترطة منفعة أم عملا أم انتفاعا، و مثال ذلك أن يقرضه عشرين دينارا و يشترط أن يؤدي له عوض ذلك عشرين دينارا مع سكنى دار المقرض أسبوعا أو مع خياطة ثوب، أو مع انتفاع المقرض بالعين المرهونة عنده على الدين المذكور، و كذلك إذا أقرضه عشرين درهما مكسورا و اشترط عليه أن يدفع له عشرين درهما

صحيحاً، فلا يصح الشرط في جميع الفروض المذكورة، و إذا اشترطه كان من الربا المحرم.

#### المسألة ٤٩:

إذا أقرض الرجل صاحبه مقداراً من المال و اشترط عليه أن يدفع له عوض المال و ان يؤجره مع ذلك داره المعينة بأقل من أجرتها، أو اشترط عليه أن يدفع له العوض و أن يبيعه شيئاً من أملاكه بأقل من ثمنه، كان ذلك من اشتراط الزيادة فيكون من الربا المحرم.

#### المسألة ٥٠:

لا فرق في تحريم الربا بين أن يشترط على المقترض زيادة تعود الى المقرض نفسه كما في الأمثلة المتقدم ذكرها أو تعود الى شخص آخر، فلا يجوز له أن يقرض المدين عشرين ديناراً و يشترط عليه أن يؤدي له عشرين ديناراً و يعطى زيدا ديناراً أو يهب له كتاباً أو سلعة معينة.

و لا يجوز له أن يقرضه مبلغاً من المال و يشترط عليه أن يؤدي له المبلغ و أن يصرف في تعمیر مسجد معين أو في إقامة مأتم خاص أو في تعميره كذا ديناراً.

#### المسألة ٥١:

ليس من الربا أن يشترط المقرض على المقترض أن يؤدي ما لا- يجب على المقترض ادائه، و مثال ذلك أن يقول له: أقرضتك عشرين ديناراً و اشترطت عليك ان تدفع لى عشرين ديناراً عوض القرض و أن تؤدي كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٢٢

زكاة مالك لمستحقها أو تقضى الدين الذى يستحقه عليك فلان، و ليس من الربا إذا قال له فى عقد القرض: بشرط أن تؤدي صلاتك أو صيامك أو حجك، أو بشرط أن تذكرنى فى دعائك أو تستغفر لأبى فى صلاتك.

#### المسألة ٥٢:

لا- تكون الزيادة محرمة إذا لم تكن مشترطة فى العقد، فإذا دفع المقترض للدائن زيادة على عوض المال الذى اقترضه منه من غير اشتراط من الدائن، بل دفعها اليه من تلقاء نفسه، جاز للمقترض دفعها و حل للمقرض أخذها، سواء كانت زيادة عينيه أم غيرها، و فى بعض النصوص دلالة على استحباب ذلك للمقترض و أنه من حسن القضاء، و أن خير الناس أحسنهم قضاء.

و فى بعضها دلالة على كراهة قبولها للمقرض، و فى رواية غياث بن إبراهيم عن أبى عبد الله (ع): أن رجلاً أتى علياً (ع) فقال له: ان لى على رجل دينا فأهدى الى هديته، قال (ع): احسبه من دينك عليه، و هذه الرواية محمولة على استحباب ذلك للمقرض.

#### المسألة ٥٣:

الربا المحرم فى الإسلام: هو أن يشترط على المقرض دفع الزيادة للمقرض، و ليس من الربا إذا اشترطت الزيادة للمقرض، فيصح اشتراط ذلك و يحل للمقرض أن يأخذها، و مثال ذلك أن يقرض زيد عمرا عشرين ديناراً مثلاً، و يشترط على المقرض - لبعض الأغراض الخاصة- أن يؤدي له عوض دينه ثمانية عشر ديناراً فقط، فتكون الزيادة و هى الديناران مشرطةً للمقرض لا للمقرض فلا تكون من الربا المحرم.

و من ذلك ما إذا احتاج الإنسان إلى تحويل مبلغ من المال إلى بلد آخر، فيدفع ذلك الإنسان إلى تاجر فى بلده مائة دينار مثلاً، ليحوله التاجر بثمانين ديناراً منها على و كيله أو على البنك فى البلد الآخر المقصود، فيكون ذلك الإنسان قد أقرض التاجر مائة دينار، و استلم منه عوضها فى ذلك البلد المقصود ثمانين ديناراً فقط، و تكون العشرون

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٢٣

ديناراً و هى الزيادة مشرطةً للمقرض و هو التاجر، فيحل له أخذها و لا تكون من الربا المحرم.

### المسألة ٥٤:

يجوز للرجل أن يقرض غيره مالا مثلياً، كالدراهم و الدنانير و الحبوب، و يشترط على المقرض أن يدفع عوض ذلك المال من غير جنسه، فيصح الشرط و يلزم العمل به إذا كان العوض الذى اشترط دفعه مساوياً للمال المقرض فى القيمة أو أقل منه، و لا يصح الشرط إذا كان العوض المشترط أكثر من المال فى القيمة.

### المسألة ٥٥:

إذا اشترط التأجيل فى أداء عوض القرض إلى أجل معين، و كان الاشتراط فى ضمن عقد لازم كالبيع و الإجارة و الصلح، صح الشرط و وجب الوفاء به، و كذلك إذا اشترط تأجيله فى ضمن عقد القرض على الأقوى، فيجب الوفاء به، و لا يجوز للمقرض أن يطالب المقرض بعوض القرض قبل أن يحل الأجل، و إذا اشترط التأجيل فى ضمن عقد جائز و وجب الوفاء بالشرط ما دام العقد الذى اشترط ذلك فى ضمنه موجوداً، فإذا فسخ العقد سقط الشرط و لم يجب الوفاء به.

### المسألة ٥٦:

يصح للمقرض أن يشترط على المقرض أن يدفع إليه العوض فى بلد معين، فإذا شرط عليه ذلك نفذ الشرط و وجب العمل به و ان كان فى حمل المال إلى ذلك البلد مؤنة، فإذا دفع المقرض عوض القرض فى بلد آخر لم يجب على المقرض قبوله منه، و إذا طالب الدائن المقرض بالعوض فى بلد آخر لم يجب عليه الأداء فيه.

### المسألة ٥٧:

إذا أطلق المقرض العقد و لم يعين موضعاً خاصاً لتسليم الدين فيه انصرف العقد إلى البلد الذى وقع فيه القرض، فيجب على المقرض أداء الدين إذا طالبه المقرض به فى ذلك الموضع، و يجب على المقرض القبول إذا دفعه المقرض فيه، إلا إذا قامت قرينة على عدم

ارادة ذلك

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٢٤

الموضع و مثال ذلك أن يقرضه المال و هما غريبان عن بلد القرض و يريدان مفارقتة.

### المسألة ٥٨:

يجوز للمقرض أن يشترط على المقرض أن يجعل عنده رهنا لدينه، فيلزم المقرض الوفاء بالشرط و يجوز للمقرض أن يشترط عليه أن يقدم له ضامنا للمال، أو كفيلا للمقرض، فيلزم الوفاء بالشرط كذلك، و يجوز له أن يشترط على المقرض أى شرط يريده إذا كان الشرط جامعا لشرائط الصحة و لم يوجب نفع المقرض بما يعد زيادة في العوض.

### المسألة ٥٩:

إذا اقترض زيد من عمرو مبلغا معيناً من المال ثم رهن عليه رهنا، و اشترط المرتهن على الراهن في ضمن العقد أن يستوفي المرتهن منافع العين المرهونة مجاناً مدة رهنها، فيسكن الدار، أو يستعمل الفراش، أو يركب السيارة، لم يصح ذلك فإنه من اشتراط الزيادة في عوض القرض، فيكون من الربا المحرم.

و كذلك الحكم إذا لم يكن الرهن على قرض، و لكنهما اشترطا أن تكون المنفعة المستوفاة من هذا الرهن زيادة في عوض قرض، فيكون من الربا المحرم.

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٢٥

### كتاب الرهن

#### إشارة

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٢٧

كتاب الرهن و فيه ثلاثة فصول:

#### الفصل الأول في الرهن و شروطه

### المسألة الأولى:

الرهن وضع شيء و حبسه عند أحد تأميناً له على دينه، و من ذلك جعلت كلمة الرهن في عرف المتشعبة اسماً للمعاملة التي يجعل بها الشيء وثيقة للدائن على دينه، و الراهن هو المدين الذي دفع ذلك الشيء، و أجرى عليه المعاملة و وثق به دين الدائن، و المرتهن هو الدائن الذي أخذ الشيء من صاحبه و استوثق به لدينه، و المرهون هو الشيء الذي جعل كذلك، و يطلق عليه اسم الرهن أيضاً، و يجمع على رهون و رهان، و منه قوله تعالى فَرِهَانٌ مَّقْبُوضَةٌ، و قد ذكرنا في كتاب التجارة ان الرهن من الإيقاعات و هو الأقوى، و لكن إجراء شرائط العقود و بعض أحكامها عليه أحوط، و من أجل ذلك أطلقنا عليه كلمة العقد في هذا الكتاب و اعتبرنا فيه شروطه

و أجرينا ما يوافق الاحتياط من آثاره، فلا تغفل.

### المسألة الثانية:

الرهن عقد من العقود كما ذكرناه، وهذا العقد قد ينشأ باللفظ، فيكون محتاجا إلى إيجاب و قبول لفظيين، و يكون الإيجاب من الراهن، و يكفي فيه كل لفظ يدل على جعل الشيء المعين وثيقه عند المرتهن على دينه في ذمه الراهن، و منه أن يقول له: رهنتك هذا الشيء على دينك في ذمتي، أو يقول له: هذا الشيء وثيقه لديك على الدين، أو يقول له: جعلت هذا الشيء رهنا عندك لتوثق به على دينك في ذمتي،

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٢٨

و يكون القبول من المرتهن، و يكفي فيه أى لفظ يكون دالا على الرضا بما أنشأه الراهن في إيجابه، و منه أن يقول: قبلت، أو رضيت، أو ارتهنت، و الأحوط أن ينشأ عقد الرهن باللغة العربية.

و لا يصح أن يقدم القبول على الإيجاب، و نتيجة لهذا، فإذا كان الرهن شرطا في عقد لازم مثلا، فقال الموجب: زوجتك ابنتي فلانة على ألف دينار مؤجل إلى سنة، و اشترطت عليك أن ترهن دارك عندي على المهر المؤجل المذكور، فقال الزوج: قبلت تزويج ابنتك فلانة لنفسى على الصداق المعين، و رهنتك دارى على مهر ابنتك المؤجل، فلا بد و أن يقول الموجب الأول بعد ذلك: قبلت الرهن، و لا يكتفى بالشرط الذى ذكره فى عقد النكاح.

### المسألة الثالثة:

يصح أن ينشأ عقد الرهن بالفعل، إذا كان الفعل دالا فى متفاهم أهل المحاوره على المعنى المقصود، فإذا دفع الراهن الشيء المعين و قصد بدفعه إنشاء الرهن على الدين الخاص، و قبض الدائن الشيء المدفوع اليه بقصد قبول الرهن، صح العقد و ثبتت أحكامه.

### المسألة الرابعة:

يشترط فى الراهن أن يكون بالغاً، فلا- يصح ان يرهن الصبى غير البالغ ماله بغير اذن وليه، و ان كان الصبى مميزاً، و يشترط فيه أن يكون عاقلاً فلا يصح الرهن من المجنون، و يصح الرهن منه إذا كان جنونه أداراً و كان رهنه للشيء فى دور إفاقته، و يشترط فى الراهن أن يكون مختاراً فى فعله، فلا- يصح رهنه إذا كان مكرها عليه، و يشترط فى الراهن أن يكون قاصداً للإشياء فى إجرائه للمعاملة، فلا يصح الرهن إذا كان غافلاً أو هازلاً فى معاملته، و يشترط فى المرتهن أيضاً أن تجتمع فيه الشروط الآنف ذكرها، فتجرى فيه أحكامها كما تقدم فى الراهن.

و يشترط فى الراهن أن يكون غير محجور عليه لسفه أو لفسس، و لا- يمنع السفه و لا- الفللس الرجل أن يرتهن مال غيره إذا كان هو الدائن.

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٢٩

### المسألة الخامسة:



يجوز للولى إذا كان الطفل لدينا لأحد أن يرهن مال الطفل عند دائته إذا اقتضت المصلحة ذلك، و يجوز للولى إذا كان الطفل هو الدائن أن يرتهن عنده بعض أموال المدين توثيقا لدين الطفل عليه، و يتعين ذلك إذا كان حفظ مال الطفل يتوقف على الرهن، و إذا كان الولى هو الأب أو الجد للأب كفى فى صحته تصرفهما فى مال الطفل برهن أو بغيره عدم وجود المفسدة فيه، و لم يشترط وجود المصلحة، نعم يعتبر التوثق الكامل من حفظ ماله. و تجرى الأحكام الآنف ذكرها جميعا فى ولى المجنون إذا حصلت للولى الفروض المذكورة فى مال المولى عليه.

### المسألة السادسة:

إذا أكمل الولى بنفسه المعاملة لرهن مال الصبى عند دائته أو للارتهان عند الصبى من مال المدين له و توفرت لدى الولى شروط صحة المعاملة جاز له أن يوكل الصبى - إذا كان مميزا- ليجرى بنفسه صيغة الرهن لماله عند الدائن بالوكالة عن الولى، أو ليتولى قبول الرهن عنده من المدين بالوكالة عن الولى أيضا، و تنفذ المعاملة إذا أجرى الصيغة على الأقوى، و قد تقدم نظير هذا فى فصل شرائط المتعاقدين من كتاب التجارة.

### المسألة السابعة:

يصح أن يتولى الصبى غير البالغ معاملة الرهن لغيره، بالوكالة عن ذلك الغير إذا كان الصبى مميزا و تنفذ معاملته إذا أجازها على الوجه الشرعى الصحيح، سواء كان ذلك الغير راهنا أم مرتهنا، و لا يشترط أن يستأذن ولى الصبى بذلك.

### المسألة الثامنة:

يشترط فى صحة الرهن على الأحوط أن يقبض المرتهن العين المرهونة، و أن يكون قبضه إياها بإقباض من الراهن أو بإذن منه. و إذا كانت العين فى يد الرجل وديعة أو عارية، ثم رهنها مالکها عنده، فان دلت القرائن على أن الراهن أقر القبض الموجود حال الرهن، و اعتبره قبضا للرهن، كفى ذلك فى تحقق شرط الرهن، و لم يحتج إلى كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٣٠

إذن جديد و لا الى قبض آخر و ان لم تدل القرائن على ذلك، فالأحوط لزوما أن يأذن الراهن فى القبض بعد العقد و يمضى زمان يتحقق فيه القبض بعد الاذن، و كذلك الحكم إذا كانت العين مغصوبة عند الرجل ثم رهنها المالك عنده، فىأتى فيها التفصيل المذكور.

### المسألة التاسعة:

إذا كانت للرجل حصه مشاعه من دار أو عين أخرى مشتركة بينه و بين غيره، و رهن حصته عند دائته، فلا يجوز للرجل تسليم الحصه المرهونة للمرتهن إلا- بإذن شريكه بتسليم العين و رضاه، و إذا تعدى فسلم العين الى المرتهن من غير اذن شريكه، تحقق القبض

بذلك و صح الرهن، و ان كان آثما بعدوانه على حصة الشريك.

### المسألة العاشرة:

إذا وقع القبض بعد عقد الرهن تحقق الشرط بذلك و ثبتت الصحة، فإذا أخذ الراهن العين المرهونة بعد ذلك من يد المرتهن أو وضعها بيد شخص ثالث، أو غصبها منه أحد لم يقدح في صحة عقد الرهن و لم يبطل بذلك رهن العين، فلا تفتقر صحة الرهن الى استمرار القبض.

و لا يجوز أخذ العين المرهونة من يد المرتهن إلا بإذنه من غير فرق بين أخذ الراهن و غيره، كما لا يجوز وضعها بيد شخص ثالث إلا بإذن مالك العين إلا إذا اشترط عليه ذلك في ضمن العقد فيكون الشرط نافذا.

### المسألة ١١:

إذا اشترط الراهن على المرتهن في ضمن العقد أن تكون العين بيد الراهن مدة الرهن، أو أن تكون بيد شخص ثالث، فإن كان المقصود من الشرط أن تكون العين في جميع المدة بيد الراهن أو بيد الشخص الثالث بحيث لا يقبضها المرتهن بعد العقد لم يصح هذا الشرط، فقد تقدم ان القبض شرط في صحة الرهن فلا يصح الرهن إذا لم يقبض المرتهن العين، فإذا اشترط عليه عدم القبض كان الشرط ملغى.

و ان كان المراد أن يقبض المرتهن العين بعد العقد حتى يتحقق الشرط ثم يسترجعها الراهن في بقية المدة أو يجعلها بيد الشخص الثالث، فالظاهر صحة الشرط و نفوذه، و قد ذكرناه قريبا.

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٣١

### المسألة ١٢:

يشترط في المال الذي يراد رهنه أن يكون عينا و هذا على القول المشهور بين الأصحاب قدس الله أرواحهم، و بناء على هذا القول، فلا يصح رهن الدين، و لا يصح رهن المنفعة، و للمناقشة في أدلة هذا القول مجال متسع، و لكنه أحوط و لا ينبغي تركه، فإذا كان للرجل دين على زيد مبلغ من المال، لم يصح له ان يجعله رهنا عند عمرو على دين له، و إذا كانت له دار معينة فلا يصح له ان يجعل سكنى داره مدة معلومة رهنا عند عمرو على دينه.

و يشترط في المال أيضا ان يكون مملوكا، و بناء على ذلك فلا يصح ان يرهن الحر، و لا الخمر و لا الخنزير، فإنها غير قابلة للتملك، و لا يصح أن ترهن الأرض الخراجية، و هي الأرض التي فتحها المسلمون عنوة، و الأرض التي صالح أهلها المسلمين على أن تكون الأرض ملكا للمسلمين و تبقى بأيدي أهلها و يدفعون خراجها لإمام المسلمين، فإذا تقبل هذه الأرض أحد من ولى أمر المسلمين لم يملكها و لم يصح له رهنها على دين.

و لا- يصح رهن العين الموقوفة سواء كانت أرضا أم دارا أم غيرهما من سائر الموقوفات، و سواء كانت موقوفة وقفا عاما أم خاصا، و يشترط أن يكون المال مما يمكن قبضه و يصح بيعه، فلا يصح أن يرهن الطير المملوك إذا طار فلم يمكن قبضه و لم يؤمل عوده، أو يرهن السمك المملوك إذا ذهب في الماء فلم يمكن الاستيلاء عليه بعد انطلاقه.

**المسألة ١٣:**

يجوز لمتقبل الأرض الخراجية أن يرهن ما غرس فيها من شجر و ما أنبت فيها من زرع و ما اقام فيها من بناء، و لا يصح على الأقرب أن يرهن الأرض معه بالتبعية، و اما رهن الأرض مستقلة فقد ذكرنا في المسألة المتقدمة أن الأقوى عدم صحته.

**المسألة ١٤:**

إذا رهن الإنسان على دينه ما يملكه هو و ما يملكه غيره، صح الرهن في ما يملكه و كانت الصحة في ما يملكه غيره موقوفة على اجازة مالكة، فإذا أجاز مالكة الرهن صح، و ان لم يجزه كان باطلا، و مثال ذلك ان كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٣٢

يكون زيد مدينا لأحد، فيرهن على الدين الذي في ذمته دارا مشتركة بينه و بين مالك آخر، فيكون الرهن في حصته من الدار صحيحا نافذا، و يكون الرهن في حصة شريكه من الدار فضوليا أو هو بحكم الفضولي، فتتوقف الصحة فيه على اجازة الشريك، فإذا أجازه صح رهنا على دين الراهن.

**المسألة ١٥:**

إذا استدان زيد من خالد مبلغا من المال و لم يجعل على دينه رهنا، فرهن عمرو بعض أموال زيد- و هو المدين- على الدين المذكور و لم يستأذن زيدا في ذلك، كان رهنه فضوليا، فان أجازه زيد كان صحيحا و ان لم يجزه كان باطلا.

**المسألة ١٦:**

يجوز للإنسان أن يتبرع بالرهن، فيجعل ماله رهنا لدين غيره، سواء رضى المدين بتبرعه عنه أم لم يرض بذلك، بل الظاهر صحة رهن المتبرع و ان منعه المدين من الرهن، و إذا كان في تبرعه منه لا يتحملها المدين، لم يصح الرهن حين ذاك، و كذا إذا قصد به إذلاله أو الحط من مكانته و كرامته.

و إذا تبرع الرجل فرهن ماله لدين غيره و لم يستأذن من المدين، ثم بيع المال بالمدين، فليس للمتبرع الرجوع على المدين بعوض ماله، و خصوصا إذا كان المدين قد منعه من الرهن.

**المسألة ١٧:**

إذا كان الدين على الرجل مؤجلا إلى مدة معلومة، و رهن على الدين عينا يدركها الفساد قبل حلول أجل الدين، فان شرط الراهن أو المرتهن في ضمن العقد أن يباع المال المرهون قبل أن يصيبه الفساد، و يجعل ثمنه رهنا على الدين حتى يحل الأجل، صح الرهن و عمل بالشرط، فيتولى الراهن بيع المال قبل أن يعرض له الفساد، و يجوز له أن يوكل المرتهن في ذلك أو يوكل شخصا آخر يتفقان

عليه فينفذ تصرف الوكيل.

و إذا امتنع الراهن من بيع المال و خيف على الرهن الفساد أجبره الحاكم الشرعى على بيعه و ان لم يمكن جبره تولى الحاكم البيع، و إذا لم

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٣٣

يوجد حاكم شرعى أو لم يمكن الوصول اليه، تولى المرتهن بيع المال و جعل الثمن رهنا على الدين.

و كذلك الحكم إذا دلت القرائن الحافئة بالعقد على اشتراط بيع المال و جعل الثمن رهنا فيجرب فيه جميع ما تقدم، و إذا شرط عدم بيع المال قبل حلول الأجل كان الرهن باطلا.

### المسألة ١٨:

إذا كان الدين مؤجلا- إلى مدة معلومة و رهن المدين عليه عينا لا- يدركها الفساد بحسب العادة، و لكن طرأ عليها ما جعلها مظنة لعروض الفساد و التغيير، و مثال ذلك أن يرهن على الدين حنطة أو أرزا أو غيرهما من الحبوب فيصيبه المطر أو الرطوبة، فلا يبطل الرهن بحدوث ذلك، سواء شرط بيع المال قبل حلول الأجل أم شرط عدم البيع، أم لم يشترط فى عقد الرهن شيئا، فيباع المال المرهون، و يستبقى ثمنه رهنا حتى يحل أجل الدين.

### المسألة ١٩:

يشترط فى المال الذى يراد رهنه أن يكون معيناً، فلا يصح أن يرهن شيئا مرددا مبهما، و مثال ذلك أن يرهن عند دائته أحد العبدین، أو إحدى العينين، فإذا رهن إحدهما لا على وجه التعيين كان الرهن باطلا.

### المسألة ٢٠:

يصح أن يكون المال المرهون كليا فى المعين إذا كانت الأفراد متساوية فى الصفات و فى المالىة و مثال ذلك أن يرهن عند الدائن وزنة من صبرة معينة من الحنطة المتساوية فى الأجزاء، أو يرهن عنده عددا معلوما من الأوانى أو الأشياء الأخرى الموجودة فى محله مما انتجته المعامل الحديثه متساوى الصفات و المالىة، فإذا رهن الكلى من هذه الأفراد المتساوية الموجودة ثم عين الراهن فردا من الكلى و قبضه المرتهن، صح الرهن و كان نافذا، و يتحقق قبض الكلى بقبض ذلك الفرد. و يتحقق قبض الكلى فى المعين أيضا بأن يدفع اليه جميع الأفراد الموجودة لديه من الكلى، فإذا دفع له جميع الصبرة المعينة و قبضها المرتهن فقد قبض الكلى و تحقق الشرط و صح الرهن.

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٣٤

و إذا كانت أفراد الكلى مختلفة فى الصفات أو فى المالىة أو فى كليهما، أشكل الحكم بصحة رهن الكلى منها.

### المسألة ٢١:

يصح أن يرهن المدين كليا في الذمة على الأقوى إذا كان جنسه و نوعه مما تتساوى الأفراد منه في الصفات و المالية كما اشترطنا في المسألة السابقة، و يتحقق القبض بقبض المصداق الذي يعينه الراهن بعد ذلك، فإذا عين فردا من الكلى و قبضه المرتهن صح الرهن و ترتب آثاره و أحكامه، و إذا تفاوتت أفراد الكلى في صفاتها و ماليتها أشكال الحكم بجواز رهن الكلى منها كما تقدم في نظيره.

### المسألة ٢٢:

إذا كان المال الذي يراد رهنه معلوم الجنس و الصفات و كان مجهول المقدار فالظاهر صحة رهنه، إذا كان مشاهدا، و مثال ذلك ان يرهنه صبرة معينة من الحنطة المعلومة، و هما لا يعلمان مقدار وزنها و كيلها.

### المسألة ٢٣:

إذا رهن الرجل عند دائته شيئا مجهولا، فلا يعلم أن الشيء المرهون مما له مالىة أو لا، لم يصح رهنه و مثال ذلك أن يرهنه شيئا موجودا في الحجرة و هو لا يعلم أى شىء فيها، و كذلك على الأحوط إذا رهن عنده شيئا يعلمان أنه مما له مالىة و لكنهما يجهلان صفاته و خصائصه، أو كان أحدهما يجهل ذلك، و مثال ذلك ان يرهن عند صاحبه ما فى الصندوق من المال و هما يجهلان اى نوع من المال يحتويه الصندوق، أو كان أحدهما يجهل ذلك، فلا يصح الرهن على الأحوط.

### المسألة ٢٤:

يشترط فى الحق الذى يرهن عليه أن يكون ديناً ثابتاً فى ذمة المدين بالفعل، فلا يصح أن يجعل الرهن وثيقة على مبلغ سيستقرضه بعد هذا أو على ثمن شىء سيشتريه فى الذمة، أو على ما سيبيعه سلفاً على زيد، أو على صداق مؤجل لامرأة سيتزوجها، أو على مال اجارة لدار سيستأجرها من مالكةا أو نحوها من الديون التى لم تثبت فى ذمته و لكنها تثبت فى ما يأتى عند ما تتحقق أسبابها، فلا يصح الرهن عليها قبل

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٣٥

ثبوتها، و ان تحققت بعد ذلك كما إذا رهن على الدين المقبل ثم استدان أو رهن على الصداق المؤجل قبل الترويج ثم تزوج.

### المسألة ٢٥:

لا يصح أن يجعل الرهن على الدية قبل أن تستقر فى ذمة القاتل بموت المقتول و ان علم بأن السبب الذى جناه القاتل يؤدي الى الموت، و لا يصح الرهن على مال الجعالة قبل شروع المجعول له فى العمل المجعول عليه، و لا بعد شروع فيه و قبل إتمامه.

### المسألة ٢٦:

إذا تحقق سبب الدين و ثبت المال فى الذمة، صح طلب جعل الرهن عليه من الدائن، و صح جعل الرهن عليه من المدين، سواء كان

الدين حالا أم مؤجلا.

### المسألة ٢٧:

إذا استأجر الإنسان الدار أو المحل من مالكه، و كان مال الإجارة دينا في ذمة المستأجر جاز للمؤجر أن يطلب الرهن عليه كما ذكرنا، و إذا استأجر الرجل أجيروا على عمل في ذمته جاز للمستأجر أن يطلب من الأجير رهنا على العمل الثابت في ذمته، إذا أمكن استيفاء العمل المستأجر عليه من الوثيقة و مثال ذلك أن يستأجر الأجير على عمل في الذمة و لا يشترط عليه المباشرة، فإذا انقضت المدة المحددة للعمل و لم يتم الأجير به أو علم منه الامتناع عن الوفاء بالإجارة، بيع الرهن و استؤجر بثمنه عاملا يأتي بالعمل المطلوب، و إذا لم يمكن استيفاء العمل من الرهن لم يصح، كما إذا اشترطت على العامل المباشرة في العمل.

### المسألة ٢٨:

إذا اشترى الرجل سلعة أو متاعا و بقي الثمن دينا في ذمة المشتري، صح له ان يجعل السلعة أو المتاع الذي اشتراه رهنا على الثمن الباقي في ذمته من ذلك الشراء.

### المسألة ٢٩:

لا يبعد أنه يجوز جعل الرهن على الأعيان التي يستقر ضمانها على

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٣٦

الإنسان شرعا، لقوله (ص) (على اليد ما أخذت حتى تؤدي) و أمثاله، كالأعيان التي يستولى عليها الإنسان غصبا، و الأعيان التي يقبضها بالعقود الفاسدة أو يقبضها بالسوم، و كالعارية التي يحكم الشارع بضمائها، و نحو ذلك، فإذا رهن الضامن في بعض هذه الموارد شيئا على العين التي حكم الشارع عليه بضمائها، و لم يؤد العين المضمونة لصاحبها حتى تلفت، بيع الرهن و أخذت قيمة العين التالفة من ثمنه.

### المسألة ٣٠:

إذا باع الرجل عينا شخصية على أحد، و سلم العين المبيعة للمشتري، كانت العين المذكورة في عهده بائعها، فإذا استبان أن العين مملوكة لغيره كان عليه ضمانها، فيرد الثمن على المشتري إذا كان الثمن باقيا و يرجع عليه بدله إذا كان تالفا، و كذلك إذا اشترى سلعة من أحد بضمن شخصي معين، فالثمن المذكور في عهده المشتري على النهج المذكور في المبيع، و مثله مال الإجارة إذا استأجر الدار أو الأرض بأجرة شخصية، و عوض الصلح إذا صالح على الشيء بعوض شخصي، فتكون الأعيان الشخصية المذكورة التي جرت عليها المعاوضة في عهده دافعها و ضمانه، فإذا ظهر أنها مملوكة لغيره و جب عليه رد عوضها إذا كان موجودا و لزمه رد بدله إذا تلف.

و يشكل الحكم بصحة جعل الرهن على هذه العهدة، بل الظاهر عدم جواز ذلك قبل أن ينكشف أمر العين المضمونة أهي مستحقة

للغير أم لا، و إذا انكشف ان العين مملوكة لمالك آخر، فالظاهر صحة الرهن عليها.

### المسألة ٣١:

لا- يمنع رهن العين على دين من أن ترهن تلك العين نفسها على دين آخر للمرتهن الأول، فإذا استدان الرجل من أحد مبلغا من المال، و رهن عليه عشرين مثقالا- من الذهب مثلا، ثم استدان منه أيضا دينا آخر يساوى الدين الأول فى المقدار أو يزيد عليه أو ينقص عنه أو يخالفه فى الجنس، و أراد أن يجعل الذهب المرهون على الدين الأول رهنا على الدينين معا جاز له ذلك، و كذلك إذا كان الرجل مدينا لزيد بدينين مستقلين فجعل على أحدهما رهنا معينا ذهباً أو غيره، ثم جعل ذلك الشيء كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٣٧

رهنا على الدين الآخر أيضا، و لا يمنع ذلك من أن يجعله رهنا أيضا على دين ثالث أو رابع مثلا للمرتهن نفسه سواء كانت الديون التى يرهن عليها متجددة أم سابقة على الرهن الأول، فيصح له ذلك فى جميع الصور.

### المسألة ٣٢:

إذا رهن الرجل شيئا معينا على دين لزيد، ثم أراد أن يجعل على الدين نفسه رهنا ثانيا توثيقا لزيد على دينه الواحد جاز له ذلك فيكون كل واحد من الشئيين رهنا مستقلا على ذلك الدين الواحد. و إذا أراد أن يفسخ الرهن الأول و يجعل الشئيين معا رهنا واحدا على الدين صح ذلك إذا فسخ المرتهن الرهن الأول أو تقايلا بينهما فأبطل الرهن الأول و اتفقا على إنشاء الرهن الثانى.

### المسألة ٣٣:

إذا رهن الرجل شيئا معينا على دين عليه لزيد، ثم أراد أن يرهن ذلك الشيء نفسه على دين فى ذمته لعمرو، صح له أن يفعل ذلك إذا رضى الدائنان و اتفقا معه عليه، فيصبح الشيء رهنا على كل واحد من الحقين، فإذا أدى أحد الدينين أو أبرأه صاحبه منه بقى الشيء رهنا بالدين الآخر. و إذا رضى الدائن الأول ففسخ رهنه و رهن الشيء على الدين الثانى وحده صح ذلك، و إذا فسخ رهن الأول ثم جعل الشيء رهنا مشتركا على الدينين صح ذلك إذا اتفق جميعهم عليه.

### المسألة ٣٤:

إذا استدان كل واحد من زيد و عمرو دينا خاصا من دائن واحد، و رهنا عنده على الدينين دارا مشتركة بينهما بعقد واحد أو بعقدين، أصبحت حصه كل واحد منهما من الدار رهنا خاصا على دينه الذى فى ذمته، فإذا أدى أحدهما دينه الخاص انفكت حصته من الدار من رهنها، و بقيت حصه شريكه مرهونة بدينه سواء تفاوت الدينان فى المقدار أم تساويا، و سواء اختلفت حصتهما من الدار فى المقدار أم تساوتا، و سواء كان معهما شريك ثالث فى الدار أم لا.

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٣٨

### المسألة ٣٥:

إذا استدان زيد من عمرو مبلغا من المال، ثم استدان من خالد مبلغا آخر، وجعل داره رهنا عندهما على الدينين، فإن كان الدينان متساويين في مقدارهما، فظاهر ذلك ان نصف الدار رهن عند عمرو على دينه و نصفها الآخر رهن عند خالد على دينه. وإذا اختلف الدينان في المقدار، فالظاهر منه أن رهن الدار بينهما يكون بنسبة حق الدائن إلى مجموع الدينين، فإذا كان دين عمرو مائة دينار مثلا، و كان دين خالد مائتي دينار كانت حصة عمرو من الدار المرهونة الثلث و كانت حصة خالد الثلثين منها، و هذا هو مقتضى ظاهر مناسبة الرهن مع الدين في كلا الفرضين، الا أن تدل قرينة خاصة على ان المراد غير ذلك فيجب اتباعها.

### المسألة ٣٦:

إذا استدان زيد من عمرو مبلغا من المال و رهن عنده داره على دينه، ثم مات الراهن و هو زيد، و خلف من بعده ولدين، فأدى أحد الولدين ما يصيبه من دين أبيه، لم تنفك حصته من الدار عن رهنها حتى تؤدي بقية الدين. وإذا مات المرتهن و هو عمرو في الفرض المذكور، و خلف من بعده ولدين، فدفعت الراهن و هو زيد حصة أحد الولدين من الدين لم ينفك الرهن عن حصته من الدار كذلك حتى يدفع جميع الدين لصاحبه.

### المسألة ٣٧:

إذا رهن الإنسان بقره أو شاة أو دابة لم يدخل حملها الموجود في بطنها في الرهن و لا ما يتجدد منه بعد العقد، الا إذا اشترط في العقد أن يدخل الحمل في الرهن، فيتبع الشرط، أو كان دخول الحمل هو القاعدة المتعارفة بين الناس في ذلك فيكون التعارف قرينة على الدخول. وكذلك الثمر في الشجر و الثمر في النخيل، فلا يدخل الموجود منه في رهن الأصل، و لا ما يتجدد منه بعد عقد الرهن الا مع الشرط أو يكون ذلك هو المتعارف بين الناس فيثبت ذلك فان المتعاقدين يقصدان ما هو المتعارف بين الناس. كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٣٩

### المسألة ٣٨:

إذا رهن الإنسان على دينه جملا أو بقره أو شاة أو غيرها من الحيوان، فالظاهر دخول وبر الحيوان و صوفه و شعره في رهن الحيوان من غير فرق بين الموجود منه و ما يتجدد، و إذا رهن الشجرة دخل في الرهن أوراق الشجرة و أغصانها الخضراء و اليابسة. و لا يدخل مغرس الشجرة في رهنها و مغرس الشجرة هو موضع غرسها من الأرض، و لا يدخل أس الجدار في رهن الجدار و هو موضع أساسه من الأرض. و يشكل الحكم بدخول اللبن الموجود في الضرع في رهن البقره و الشاة و الناقة، و كذلك ما يتجدد منه و الأحوط الرجوع فيه الى



المصالحة، و ان كان الأقوى عدم الدخول فى الرهن الامع الاشرط.

### الفصل الثانى فى لزوم الرهن و جوازه

#### المسألة ٣٩:

عقد الرهن لازم من جانب الراهن، و هو جائز من جانب المرتهن، فلا يصح للراهن أن يفسخ الرهن أو يأخذ العين المرهونة من المرتهن بغير رضاه، و يجوز للمرتهن أن يسقط حقه من الرهن، فإذا أسقط حقه منها جاز للراهن أخذ العين و التصرف فيها و ان لم يرض المرتهن و لم يأذن بالتصرف بعد إسقاط حقه، و مثل ذلك ما إذا أدى الدين أو فرغت ذمته منه بإبراء أو مصالحةً أو هبةً أو غيرها فيسقط حق المرتهن و يجوز للراهن التصرف.

#### المسألة ٤٠:

إذا برئت ذمة المدين من بعض الدين لم ينفك الرهن بذلك، و لم ينفك منه شىء على الأقوى بل يبقى الجميع رهنا حتى يؤدي جميع الدين، أو تبرأ ذمته منه بأحد المبررات. و إذا شرط الراهن فى العقد أن ينفك من الرهن بمقدار ما يؤدي من الدين نفذ الشرط، فإذا أدى نصف الدين انفك نصف الرهن وبقى كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٤٠. نصفه رهنا على بقيه الدين، و إذا شرط أن تكون العين مرهونة على مجموع الدين نفذ ذلك، فإذا أدى بعض الدين انفك جميع الرهن.

#### المسألة ٤١:

لا يجوز للراهن أن يتصرف فى العين المرهونة تصرفا ينافى حق المرتهن كالبيع و الإجارة و نحوهما من التصرفات التى تنقل العين أو المنفعة إلى ملك غيره و كالوقف و التحبيس و الصدقة، و يجوز له أن يتصرف فيها تصرفا لا ينافى حق المرتهن، و لا يخرجها من يده على الأقوى كسقى الشجر المرهون و علف الدابة و تعمير الدار و مداواة المريض، بل يجوز استخدام العبد و الأمة و ركوب السيارة و الدابة و سكنى الدار إذا لم تخرج العين بتصرفه عن يد المرتهن أو كان التصرف باذنه و رضاه.

#### المسألة ٤٢:

إذا أتلف الراهن العين المرهونة لزمه أن يؤدي قيمتها، فتوضع القيمة رهنا مكان العين التالفة و إذا آجر الراهن الدار المرهونة كانت صحة الإجارة موقوفة على اجازة المرتهن، فان ردها بطلت، و ان أجازها صحت و لم يبطل رهن الدار بذلك، و كانت الأجرة المسماة للمالك الراهن.

**المسألة ٤٣:**

إذا باع الراهن العين المرهونة توقفت صحة البيع على اجازة المرتهن، فإذا هو رد العقد بطل البيع وبقى الرهن، وإذا أجاز العقد صح البيع و بطل الرهن، إلا- إذا باع الراهن العين على أن يكون ثمنها رهنا في موضع العين و أجاز المرتهن البيع كذلك، فيصح البيع و يبقى الثمن رهنا كما اشترط.

و كذلك الحكم إذا أذن المرتهن في بيع العين فباعها الراهن، فيصح البيع و يبطل الرهن، و إذا باع العين على أن يكون ثمنها رهنا في موضع العين، و قد أذن له المرتهن كذلك صح البيع و لم يبطل الرهن بل يبقى الثمن رهنا كما اشترط و تراجع المسألة المائة و التاسعة و العشرون من كتاب التجارة في بقیة من فروض هذه المسألة.

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٤١

**المسألة ٤٤:**

لا يجوز للمرتهن أن يتصرف في العين المرهونة إلا بإذن مالکها، فإذا ركب السيارة أو الدابة المرهونة عنده، أو سكن الدار أو اكتسب في الدكان بغير اذن المالك كان آثما بتصرفه، و كان ضامنا للعين إذا تلفت فيضمنها بمثلها إذا كانت مثلية و بقيمتها يوم التلف إذا كانت قيمية، و يجب عليه أن يدفع للمالك أجره المثل للمنفعة التي استوفها من ماله.

**المسألة ٤٥:**

إذا باع المرتهن العين المرهونة، كان يبيعه فضوليا، فلا يصح الا بإجازة المالك الراهن، فان أجازته صح، و ان رده كان باطلا. و إذا أجاز المالك بيع المرتهن، و كان يبيعه للعين مشروطا بأن يكون ثمنها رهنا، و قد أجاز المالك كذلك صح البيع و يبقى الثمن رهنا مكان العين كما اشترط.

و إذا باع المرتهن العين و لم يشترط في البيع شيئا ثم أجاز الراهن البيع صح البيع و بطل الرهن و لا يكون الثمن رهنا على الدين الا بعقد جديد.

**المسألة ٤٦:**

إذا آجر المرتهن الدار المرهونة بغير اذن مالکها كان عقد الإجارة فضوليا، فان أجاز المالك صحت الإجارة و كان بدل الإجارة له لا للمرتهن، و ان رده كانت الإجارة باطلة، و بقيت العين رهنا على حالها في كلتا الصورتين.

**المسألة ٤٧:**

منافع العين المرهونة و نماءاتها تابعة للعين في الملك، فإذا كانت العين مملوكة للراهن كما هو الغالب، فمنافعها و نماءاتها كلها للراهن، فسكنى الدار المرهونة، و العمل و التكسب في الدكان المرهون و خدمة العبد و الأمة المرهونين، و استعمال الفرش و الأواني

و الأثاث و الأمتعة و ركوب السيارة و الدابة إذا كانت هذه الأشياء مرهونة، و كل منفعة من منافعها، و أجرتها إذا استؤجرت كلها للراهن و كذلك نماءاتها كنتاج الحيوان و لبنه و دهنه و بيضه و سمنه إذا سمن، و ثمر النخيل

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٤٢

و الشجر و نموه و فسيله، فجميع ذلك للراهن، و لا ينتقل شيء منه الى المرتهن و لا يدخل في الرهن إلا إذا اشترط دخوله أو دلت قرينة أو عرف على دخوله، و قد ذكرنا ما يدخل في الرهن و ما لا يدخل فيه في المسألة السابعة و الثلاثين و المسألة الثامنة و الثلاثين، فليرجع إليهما من يريد الوقوف على ذلك.

و إذا كانت العين المرهونة ملكا لغير الراهن فمنافعها و نماؤها لمالك العين و قد ذكرنا في المسألة السادسة عشرة حكم من يتبرع بالرهن، فيجعل ماله رهنا على دين غيره.

### المسألة ٤٨:

يصح للمالك أن يرهن ثمرة الشجرة دون أصلها، و يصح له أن يرهن الأصل و الثمرة معا فإذا أدركت الثمرة و حل أجل الدين في وقت واحد، أو كان الدين حالا لا أجل له، أجريت على الثمرة أحكام الرهن عند حلول الأجل، سواء كانت مرهونة مع الأصل أم على انفرادها.

و إذا كان الدين مؤجلا و أدركت الثمرة قبل حلول أجله، فإن كانت الثمرة مما يحفظ بتجفيف و نحوه حتى يحل أجل الدين، صنع بها كذلك و بقيت رهنا، و ان لم يمكن حفظها، جرى عليها حكم رهن العين التي يسرع إليها الفساد قبل حلول الدين، و قد ذكرناه في المسألة السابعة عشرة فلتراجع لتطبيق حكمها في المورد.

### المسألة ٤٩:

إذا كان على الشخص دين حال، أو كان الدين مؤجلا فحل وقته، و رهن عليه رهنا، و شرط الراهن أو المرتهن في ضمن العقد، أن يستوفى الدائن المرتهن منفعة العين المرهونة مجانا ليؤجل الدين إلى مدة معينة لم يصح ذلك، و كذلك الحكم إذا كان الدين مؤجلا إلى مدة، فرهن عليه رهنا، و شرط أن يستوفى المرتهن منفعة العين مجانا ليزيد في مدة الأجل، فلا يصح ذلك في الصورتين، و قد ذكرنا في المسألة الثلاثمائة و الخامسة و ما بعدها من كتاب التجارة نظري هذين الحكمين.

### المسألة ٥٠:

يجوز للدائن المرتهن أن يشترط في العقد على الراهن أنه يستوفى

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٤٣

منفعة العين المرهونة مجانا. في مدة رهنها عنده، إذا لم يكن استيفاء المنفعة المذكورة زيادة في عوض قرض، كما ذكرناه في المسألة التاسعة و الخمسين من كتاب الدين، و لم يكن عوضا لتأجيل دين حال، أو عوضا لزيادة في أجل دين مؤجل كما ذكرناه في المسألة السابقة، فإذا لم يكن استيفاء منفعة الرهن راجعا الى ذلك، صح للمرتهن اشتراطه و إذا شرطه في الرهن لزم العمل به ما دامت المدة المشترطة باقية.

## الفصل الثالث فى استيفاء الحق من الرهن

### المسألة ٥١:

لا يتعين على الراهن أن يبيع العين المرهونة لوفاء دينه، ولا يحق للمرتهن أن يجبره على بيعها ووفاء الدين من ثمنها إذا كان يستطيع وفاءه من مال آخر، أو يبيع عين أخرى أو بالاستدانة من دائن آخر، فيكون مخيرا فى الوفاء من أى سبيل أراد، إلا إذا انحصر سبيل ذلك ببيع العين، فيتعين عليه بيعها حين ذاك و يجبر عليه إذا امتنع.

### المسألة ٥٢:

إذا رهن الرجل بعض أمواله عند الدائن يوثق به دينه، فقد يجعل الراهن صاحب الدين وكيلا عنه فى بيع العين المرهونة عند حضور أجل الدين و فى استيفاء حقه من ثمنها، وقد لا يوكله فى ذلك بل يجعل أمر بيع الرهن ووفاء الدين لنفسه لا للمرتهن، وإذا وكله فى البيع و الاستيفاء، فقد يجعل وكالته مطلقة فى ذلك بمجرد حلول وقت الوفاء، وقد يجعل وكالته مقيدة بمراجعة الراهن فى تسديد الدين، فلعله يوفى الدين من جهة أخرى غير جهة الرهن، فإذا لم يوف الراهن الدين من ناحية أخرى كان المرتهن وكيلا عنه فى البيع و الاستيفاء.

فإذا حضر أجل الدين أو كان حالا غير مؤجل، و أراد المرتهن أن يستوفى حقه جاز له أن يعمل بموجب وكالته إذا كان وكيلا و جاز له ان يطالب الراهن بالوفاء إذا لم يوكله فى ذلك.

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٤٤

### المسألة ٥٣:

إذا حضر أجل الدين أو كان الدين حالا غير مؤجل، و كان المرتهن وكيلا عن المديون فى أن يبيع العين المرهونة و يستوفى دينه من ثمنها، و كانت وكالته مطلقة بمجرد حلول الدين، جاز له أن يتولى بيع العين و استيفاء الدين و لم يجب عليه أن يراجع الراهن فى ذلك، و يلزمه أن يقتصر فى تصرفه على ما تناوله و كالتة فى نظر العقلاء فلا يجوز له أن يراعى حق نفسه من غير مراعاة لمصلحة موكله فى كل من البيع و الاستيفاء.

و يحسن ان يراجع الراهن قبل البيع و فى البيع و فى الاستيفاء، و ان لم يجب عليه ذلك إذا كانت الوكالة مطلقة و كان مراعىا لشؤون الوكالة كما بينا.

### المسألة ٥٤:

إذا كانت وكالة المرتهن فى بيع العين مقيدة بمراجعة الراهن قبل البيع كما ذكرنا فى المسألة الثانية و الخمسين و جب عليه أن يراجع الراهن أولا، فإذا لم يحصل منه على الوفاء من جهة أخرى جاز له أن يتولى البيع و يستوفى حقه من الثمن على نهج ما بيناه فى المسألة المتقدمة.

**المسألة ٥٥:**

إذا شرط المرتهن على الراهن فى ضمن العقد أن يكون وكيلا- عنه فى بيع العين و استيفاء الحق من ثمنها لزم الشرط و ثبتت وكالة المرتهن عن الراهن فى ذلك، و لم يعزل إذا عزله الراهن، حتى يتحقق البيع و الاستيفاء منه أو من الراهن باذن المرتهن أو إجازته، أو يحصل الوفاء للدين من طريق آخر، و إذا وكل الراهن المرتهن فى بيع العين بعد أن تم عقد الرهن و لم يشترط ذلك فى ضمنه جاز للراهن أن يعزله قبل أن يحصل البيع.

**المسألة ٥٦:**

إذا حضر أجل الدين أو كان حالا غير مؤجل، و لم يكن المرتهن وكيلا عن الراهن فى بيع العين لم يجز له أن يتولى البيع بنفسه، بل يطالب الراهن بوفاء الدين بأحد السبل التى يختارها فى ذلك فيبيع العين  
كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٤٥  
المرهون، أو يوكل المرتهن أو غيره فى بيعها، أو يؤدى الدين من مال آخر، و إذا باع الراهن العين توقفت صحة البيع على اذن المرتهن أو إجازته كما تقدم، و كذلك إذا وكل الراهن غير المرتهن فباعها فتوقف صحة البيع على اذن المرتهن أو إجازته.

**المسألة ٥٧:**

إذا امتنع الراهن من وفاء الدين و من بيع الرهن و التوكيل فى بيعه، رفع المرتهن الأمر إلى الحاكم الشرعى، فألزمه الحاكم ببيع العين و وفاء الدين من ثمنها، أو أدائه من وجه آخر.  
و إذا امتنع على الحاكم أن يلزمه بشىء، لغيبه و نحوها، تولى الحاكم بيع الرهن و وفاء الدين، أو وكل غيره فى ذلك، و يجوز ان يتولى المرتهن ذلك بالوكالة عن الحاكم الشرعى و اذنه.

**المسألة ٥٨:**

إذا فقد الحاكم الشرعى أو تعذر الاستئذان منه، جاز للمرتهن، أن يتولى بيع الرهن بنفسه فيستوفى دينه من الثمن، و إذا زاد الثمن على الدين بقيت الزيادة امانة فى يد المرتهن، يجب عليه ان يوصلها الى مالك العين.

**المسألة ٥٩:**

لا- يجوز للمرتهن أن يتولى البيع بنفسه فى الصورة المتقدم ذكرها مع تمكنه من استئذان الحاكم الشرعى و ان كان الحاكم غير قادر على إلزام الراهن بالبيع و الوفاء لعدم بسط يده، فلا بد من استئذانه.

**المسألة ٦٠:**

إذا كانت العين المرهونة بيد المرتهن و امتنع الراهن من بيعها و من وفاء الدين، و تعذر على المرتهن إثبات دينه عند الحاكم لعدم البينة الشرعية، و خشي إذا هو رفع أمره الى الحاكم الشرعى ان يجحد الراهن الدين فلا يستطيع هو إثباته لعدم وجود البينة، فتؤخذ منه العين المرهونة لاعترافه بها و عدم ثبوت حقه، جاز له أن يبيع الرهن و يستوفى دينه من ثمنه من غير مراجعة للحاكم الشرعى.

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٤٦

و كذلك الحكم إذا مات الراهن و خاف المرتهن أن يجحد وارث الراهن الدين، و لا بينة للمرتهن على إثبات حقه، فإذا رفع الأمر إلى الحاكم لم يستطع إثبات الدين عنده، فتؤخذ منه العين المرهونة كما فى الفرض السابق، فيجوز له أن يبيع الرهن و يستوفى الدين من غير مراجعة للحاكم.

**المسألة ٦١:**

إذا جاز للمرتهن أن يبيع العين المرهونة من غير مراجعة للحاكم الشرعى كما فى الصور الآنف ذكرها، و كان يبيع بعض الرهن كافيًا فى وفاء الدين كله فالأحوط للمرتهن لزوما ان لا يبيع جميع الرهن، بل يقتصر على بيع ما يكفيه من الرهن فى تسديد الدين، و يبقى بقية الرهن أمانة شرعية فى يده يوصلها الى مالكها، و هو الراهن.

و إذا تعذر عليه أن يبيع بعض الرهن لعدم إمكان التفكيك بين أجزائه أو لعدم وجود الراغب مثلا أو كان يبيع البعض يوجب ضررا للراهن جاز له ان يبيع جميع الرهن، فيستوفى مقدار دينه من الثمن و يبقى الباقي منه أمانة فى يده يوصله الى الراهن.

**المسألة ٦٢:**

إذا رهن الرجل عند دائته بعض الأعيان التى جعلها الإسلام من المستثنيات فى وفاء الدين، و هى الأمور التى تقدم ذكرها فى المسألة الثامنة عشرة من كتاب الدين، جاز للمرتهن أن يبيعها و يستوفى دينه من ثمنها، و الأحوط أن لا يبيع دار سكناه، ففى الخبر عن أبى عبد الله (ع): أعيدك بالله أن تخرجه من ظل رأسه.

**المسألة ٦٣:**

إذا كان لزيد فى ذمة عمرو دينان مستقل أحدهما عن الآخر، و قد جعل عمرو على الدين الأول منهما بخصوصه، أو على الثانى بخصوصه رهنا، اختص الرهن بالدين المقصود منهما، فإذا وفاء المدين انفك رهنه، و لم يجز للمرتهن ان يحتبس الرهن بالدين الآخر، و إذا وفى الدين الآخر الذى لا رهن عليه برئت ذمته منه، وبقى الرهن محبوسا حتى يؤدى الدين الذى ارتهن عليه.

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٤٧

و إذا دفع للدائن مبلغا و لم يعين عند دفعه انه وفاء عن الدين الأول أو عن الثانى، لم ينفك الرهن بذلك على الأقوى حتى يعلم فكه.

**المسألة ٦٤:**

المرتتهن أمين على العين المرهونة في يده، و لذلك فلا يكون ضامنا لها إذا تلفت في يده أو نقصت أو أصابها عيب أو عوار، إلا إذا تعدى عن الحد المأذون فيه، فتصرف في العين تصرفا غير مأذون فيه أو فرط في حفظها فيكون ضامنا لما يحدث فيها، كما ذكرناه في المسألة الرابعة و الأربعين.

### المسألة ٤٥:

إذا كانت العين في يد الرجل و هي مضمونة عليه كما إذا كان غاصبا لها أو كان قد قبضها بالسوم أو بعقد فاسد أو كانت عنده عارية مضمونة أو أمانة قد فرط فيها فأصبحت مضمونة عليه، ثم رهنها مالكا عنده، فإن أذن له مالك العين في بقائها في يده أو كان رهنها عنده دليلا على اذنه و رضاه بذلك أو دلت عليه قرينة أخرى ارتفع الضمان عنه بذلك و أصبح أمينا، و ان لم يأذن له المالك صريحا و لم تدل القرائن على الاذن، فالضمان الأول لا يزال باقيا بحاله حتى يحصل ما يرفعه.

### المسألة ٤٦:

إذا أدى الراهن الدين الذي جعل الرهن عليه، أو أبرأ الدائن ذمة المدين منه أو تبرع أحد بأدائه عنه انفك الرهن، و بقيت العين أمانة عند المرتتهن، فإذا طالبه المالك بها و جب عليه أن يسلمها له، و لا يجب عليه تسليمها إذا لم يطالبه بها.

### المسألة ٤٧:

إذا كانت العين المرهونة بيد المرتتهن و ظهرت عليه أمارات الموت، و علم أو خشى انه ان لم يوص بها لم يوصلها الوارث من بعده الى صاحبها، لأن الوارث لا يعلم بها أو هو يخشى من نسيان الوارث لها، أو لأن الباعث له على أداء الأمانة إلى أهلها ضعيف في نفسه، فإذا لم يوص بها لم يؤدها الوارث أو هو يخشى منه ان لا يؤديها، فتجب عليه كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٤٨

الوصية بها و التعريف بها و بصاحبها و الاشهاد عليها، و إذا لم يوص بها في هذا الفرض أو لم يشهد كان مفرطا و ضامنا لها، و كذلك إذا خشى من بعض الورثة أن يجحد، و يقع النزاع بينهم، فلا يصل الحق الى صاحبه فتجب عليه الوصية و الاشهاد و إذا علم أو اطمأن بأن وارثه يوصل الحق إلى أهله، و كان الوارث عالما بالرهن و عارفا بالعين المرهونة و بأهلها و بالحق الذي رهنه عليه لم تجب عليه الوصية بها على الأقوى، و الأحوط استحبابا عدم تركها.

### المسألة ٤٨:

لا يبطل الرهن بموت الراهن، بل تنتقل العين ملكا لورثته من بعده و تبقى مرهونة بالدين الذي اشتغلت به ذمة مورثهم حتى تبرأ ذمته من الدين، و لا يبطل الرهن بموت المرتتهن، بل ينتقل الحق إلى ورثته من بعده فتكون العين رهنا عند الورثة على دين مورثهم في ذمة الراهن.

و إذا لم يأتهمم الراهن على العين المرهونة جاز لهم أن يتفقوا معه فيضعوها بيد أمين، فان لم يتفقوا على ذلك رفعوا الأمر إلى الحاكم الشرعى، فوضع العين بيد شخص يرتضيه، فان لم يوجد الحاكم الشرعى قام بالأمر عدول المؤمنين.

### المسألة ٦٩:

إذا أذن الراهن للمرتهن فى بيع العين المرهونة قبل أن يحل أجل الدين، فباعها المرتهن كان ثمنها أمانة بيده، و لم يجز له أن يتصرف فيه، و لم يجز له أن يستوفى منه الدين حلول الأجل إلا بإذن الراهن.

و إذا حل الأجل و أذن الراهن للمرتهن باستيفاء الدين من الثمن جاز له ذلك، و يجوز للراهن أن يتولى ذلك، فيأخذ المال و يوفى الدين منه أو من غيره.

و إذا لم يأذن الراهن للمرتهن فى الاستيفاء و لم يؤده بنفسه رجع الى الحاكم الشرعى فالزم الراهن بالوفاء و إذا امتنع تولى الحاكم أو وكيله وفاء الدين من المال، و إذا تعذر عليه ان يرجع الى الحاكم الشرعى جاز للمرتهن أن يستوفى دينه من المال الموجود بيده بغير إذن.

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٤٩

### المسألة ٧٠:

إذا رهن الرجل بعض أمواله عند أحد على دين معين ثم أصبح مفلسا و حجر على أمواله لكثرة ديونه، اختص المرتهن بالعين المرهونة و لم يشاركه باقى الغرماء فيها حتى يستوفى دينه المذكور منها، و إذا كان للمرتهن دين آخر على المفلس لا رهن فيه شارك الغرماء الآخرين بالضرب معهم فى بقية أموال المفلس بنسبة دينه الآخر، و إذا فضل من الرهن شىء بعد استيفاء دين المرتهن اقتسمه الغرماء بالحصص بنسبة ديونهم كسائر أموال المفلس و منهم المرتهن فى دينه الآخر، و إذا زاد دين المرتهن الذى كان الرهن عليه على ثمن الرهن، أخذ الثمن و ضرب مع الغرماء بالباقي من دينه فى أموال المفلس الأخرى.

### المسألة ٧١:

إذا مات المرتهن و بيده العين المرهونة جرت فيه الصور الست التى ذكرناها و فصلنا أحكامها فى المسألة المائة و الثانية عشرة و المسائل التى بعدها من كتاب المضاربة فليرجع إليها من أراد و لا حاجة الى إعادة ذكرها فى المقام.

### المسألة ٧٢:

يصح للمرتهن ان يشتري العين المرهونة عنده سواء كان المتولى لبيعها هو الراهن أم وليه أم وكيله غير المرتهن، و إذا كان الوكيل فى بيع العين هو المرتهن نفسه، أشكل الحكم بالجواز، من حيث الإشكال فى الصحة إذا اتحد الموجب و القابل فى العقد، فإذا وكل المرتهن أحدا فى قبول الشراء عنه، فباع هو بالوكالة عن الراهن، و قبل و كيله الشراء بالوكالة عنه، فالظاهر الصحة.



**المسألة ٧٣:**

إذا تلفت العين المرهونة أو نقصت أو ظهر فيها عيب، فادعى الراهن ان المرتهن قد تعدى فى الأمانة أو فرط فى حفظها، فيكون ضامنا لما حدث فيها و أنكر المرتهن ذلك كان القول قول المرتهن مع يمينه لأنه منكر، و لأنه أمين.  
كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٥٠

**المسألة ٧٤:**

إذا تنازع المرتهن و الراهن فى قدر الدين الذى وضع عليه الرهن، فادعى المرتهن ان العين قد رهننت عنده على ألف دينار مثلا، و قال الراهن، هى مرهونة على ثمانمائة، فالقول قول الراهن مع يمينه لأنه منكر.

**المسألة ٧٥:**

إذا استوفى المرتهن دينه ثم اختلف الراهن و المرتهن فى رد العين المرهونة إلى مالكيها، فقال المرتهن انى رددتها عليك و أنكر الراهن ردها، فالقول قول الراهن المنكر مع يمينه.

**المسألة ٧٦:**

إذا كان زيد مدينا لعمر و بدين و قد جعل عليه رهنا معيناً، و له عليه دين آخر لم يجعل عليه رهنا، ثم أدى زيد أحد الدينين المذكورين، و قصد فى نفسه أن ما أداه و فاء عن الدين الأول المرهون عليه، أو عن الدين الثانى الذى لا رهن عليه اتبع قصده و كان المبلغ المدفوع و فاء عما قصده فى نفسه، و إذا اختلف هو مع الدائن فى انه عين أحد الدينين أم لا، فالقول قوله، و كذلك إذا اختلفا فى ان الدين الذى قصد الوفاء عنه هل هو الأول الذى جعل الرهن عليه أو الثانى الذى لا رهن عليه؟  
فيكون القول قوله لأنه أبصر بنيته.

و إذا أدى المبلغ و لم يقصد انه و فاء عن أيهما، تخير فى التعيين بعد ذلك فإذا عين أحد الدينين تعين و كان المبلغ و فاء عنه.  
كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٥١

**كتاب الضمان****إشارة**

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٥٣  
كتاب الضمان و فيه أربعة فصول:

**الفصل الأول فى الضمان و شروطه**

**المسألة الأولى:**

ضمن الإنسان المال أو الشيء: تعهد به و تكفل، فهو ضامن و ضمين، و الشيء الذى تعهد به: مضمون و الشخص أو الجهة التى تعهد لها بالشيء: مضمون له، و الشخص أو الجهة التى تعهد عنها بالشيء: مضمون عنه.

و الضمان الذى يقصده الفقهاء فى هذا الكتاب هو أن يتعهد الإنسان لأحد بمال يكون له فى ذمته شخص آخر، فالإنسان المتعهد بالدين ضامن، و الشخص الأول و هو الدائن مضمون له، و الشخص الثانى و هو المدين مضمون عنه، و الدين المتعهد به مضمون.

**المسألة الثانية:**

لا بد فى الضمان من الإيجاب، و هو إنشاء التعهد بالمال المضمون للشخص المضمون له، و يكون الإيجاب من الضامن، و يكفى فيه أى لفظ يكون دالا على تعهد الضامن بالمال سواء كانت دلالة بالصرحة أم بالظهور العرفى و لو بنصب قرائن تتم بها دلالة اللفظ على المعنى المراد، و من الألفاظ المستعملة فى الإيجاب أن يقول الموجب للمضمون له: ضمنت لك الدين الذى تستحقه فى ذمته زيد، أو تعهدت لك به.

و لا يشترط فيه القبول على الأقرب، بل يكفى فى ترتب الأثر رضى المضمون له بتعهد الضامن له بالدين سواء كان رضاه سابقا على إيجاب الضامن أم لاحقا له، نعم يعتبر فيه على الأحوط لزوما أن يكون للرضى كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٥٤ مبرز يدل عليه من قول أو فعل، و لا يكتفى بالرضى القلبى المجرد من غير دلالة عليه.

**المسألة الثالثة:**

الظاهر ان التعهد بما فى ذمته المضمون عنه مما لا تمكن الدلالة عليه بالأفعال، و لذلك فلا يصح الإيجاب بها من الضامن، و يمكن أن يكون الفعل دالا على الرضى، و لذلك فيكتفى بدلالته على رضى المضمون له كما قلنا.

**المسألة الرابعة:**

لا يعتبر فى صحة الضمان أن يرضى به الشخص المضمون عنه، فيصح التبرع بضمان ما فى ذمته من الدين و ان لم يأذن بذلك و لم يرض به كما تقدم فى وفاء الدين عنه و كما تقدم فى صحة الرهن على الدين الذى فى ذمته و لا يصح ذلك إذا أوجب له حرجا أو ضررا أو منه عليه لا- تحتل بحسب العادة أو أوجب له ضعه لا- تناسب منزلته الاجتماعية، فلا يصح التبرع بالضمان عنه فى هذه الفروض كما لا يصح التبرع بالرهن عنه و لا بوفاء دينه، و قد ذكرنا ذلك فى كتاب الدين و كتاب الرهن.

**المسألة الخامسة:**

يشترط في الضامن أن يكون بالغاً، فلا يصح ضمان الصبي و ان كان مميزاً أو كان مراهقاً أو أذن له وليه بالضمان على الأحوط لزوماً في الأخير، و يشترط فيه أن يكون عاقلاً، فلا يصح ضمان المجنون، إلا إذا كان جنونه أداراً و كان ضمانه للدين في دور إفاقته، و يشترط فيه أن لا يكون سفيهاً فلا يصح ضمانه إذا كان كذلك إلا إذا كان ضمانه باذن وليه، و يشترط فيه أن يكون مختاراً، فلا يصح ضمانه إذا كان مكرهاً.

### المسألة السادسة:

يشترط في الشخص المضمون له كذلك أن يكون بالغاً و أن يكون عاقلاً، و ان يكون مختاراً و ان لا يكون سفيهاً.

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٥٥

و يشترط فيه زائداً على ذلك أن يكون غير محجور عليه لفسل، و لا يعتبر هذا الشرط في الضامن، فيصح للمفلس أن يضمن ما في ذمته غيره من الدين، و لكن المضمون له لا- يشارك غرماء المفلس الضامن في الضرب في أمواله الموجودة بل يبقى هذا الدين المضمون في ذمته الضامن حتى يؤديه في ما يأتي بعد الفلوس.

### المسألة السابعة:

لا يشترط في الشخص المضمون عنه أن يكون بالغاً أو أن يكون عاقلاً، فيصح للضامن أن يضمن ما في ذمته الصغير من الدين و أن يضمن ما في ذمته المجنون، و لا- يشترط فيه أن يكون غير محجور لسفه أو لفسل، فيصح للضامن أن يضمن ما في ذمته السفيه أو المفلس.

### المسألة الثامنة:

إذا ضمن الرجل ما في ذمته الصغير أو المجنون لم يجز له أن يرجع عليهما بعوض ما أذاه عنهما و ان كان ضمانه بإذنهما، و إذا كان المجنون أدارياً، و كان ضمان الضامن عنه بإذنه في دور إفاقته صح له الرجوع عليه إذا أدى عنه الدين، و إذا ضمن ما في ذمته المحجور السفيه أو المفلس لم يجز له كذلك أن يرجع عليهما بالعوض و ان كان الضمان بإذنهما.

### المسألة التاسعة:

إذا ضمن الرجل ما في ذمته الصغير باذن وليه، و كان اذن الولي له بالضمان لمصلحة تعود للصغير، جاز للضامن أن يرجع على الصغير بالعوض على الظاهر، و لا يبعد أن يكون الحكم كذلك إذا ضمن ما في ذمته المجنون، أو ضمن ما في ذمته السفيه بإذن الولي، و قد لاحظ الولي في اذنه بالضمان مصلحة تعود للمجنون، و للسفيه.

### المسألة العاشرة:

لا يصح الضمان من العبد المملوك إذا كان غير مأذون من مالكة، و في الآية الكريمة (ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَمْلُوكًا لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ)، و هي ظاهرة الدلالة على ان العبد مملوكه عينه و مملوك فعله فهو لا يقدر على شيء من ذلك، و ان سلطان ذلك كله بيد مالكة، من غير فرق بين ما ينافى حق المولى من أفعاله و شؤونه و ما لا ينافيه، و لا ريب في ان ذمه كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٥٦

العبد كسائر شؤونه داخله في هذه الكبرى، فهو لا يقدر على أن يشغل ذمته بضمان أو غيره الا إذا حكم الشارع بذلك كما إذا أتلّف مال غيره، أو أذن له مولاه بأن يشغل ذمته لأحد بدين أو بضمان.

### المسألة ١١:

إذا أذن السيد لمملوكه صح للعبد أن يضمن ما في ذمه غيره، سواء كان الاذن خاصا أم عاما، و يتبع في ضمانه ما حدد له السيد في اذنه، كما إذا عين له أن يكون الضمان في ذمه السيد أو في ذمه العبد أو في كسبه، و إذا كان الاذن مطلقا و لم يعين شيئا، فالظاهر من الإطلاق أن الضمان يكون في ذمه العبد و نتيجة ذلك تختلف باختلاف شأن العبد مع سيده، فقد يكون السيد قد قيد ارادة العبد و تصرفه في أموره و أفعاله بإرادة السيد بحيث يكون متسلطا على شؤون العبد و أعماله و تكون جميع أفعاله و تصرفاته و كسبه و ماله تحت رعاية المالك و اختياره، فيكون ذلك قرينة على ان السيد يتعهد بما في ذمه العبد و ما يضمنه باذنه، فعلى السيد أن يؤدي ضمان العبد من أى أمواله شاء، من كسب العبد أو من غيره. و قد يكون السيد قد أطلق إرادة العبد في تصرفه، و اذن له في ان يفعل ما يشاء كالأحرار، و على هذا فيكون الوفاء بالضمان في عهدة العبد يؤديه من كسبه أو من أمواله الأخرى.

### المسألة ١٢:

يشترط في عقد الضمان أن يكون منجزا على الأحوط لزوما، فلا يصح إذا كان معلقا على شيء سواء كان التعليق للضمان نفسه، و مثال ذلك أن يقول الموجب للمضمون له: ضمنت لك ما في ذمه زيد من الدين إذا أذن لي أبي بالضمان عنه، أم كان التعليق لوجوب الوفاء، و مثال ذلك أن يقول للمضمون له: ضمنت لك ما في ذمه زيد و أودى الدين عنه إذا هو لم يؤد الدين عن نفسه إلى مدة شهر.

### المسألة ١٣:

يشترط في الضمان على الأحوط لزوما أن يكون الدين الذي يراد ضمانه ثابتا بالفعل في ذمه الشخص المدين، سواء كان ثبوته مستقرا،

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٥٧

كعوض القرض، و كالثمن في بيع النسيئة، و المثلث في بيع السلف إذا كانا مما لا خيار فيه، و كالمهر المؤجل للزوجة بعد الدخول، أم كان ثبوته مترلزلا، كالثمن و المثلث في الذمة في البيع الخيارى، فلا يصح ضمان الدين قبل أن يتحقق سبب ثبوته كعوض القرض قبل أن يقترض، و كالمهر المؤجل قبل أن يتزوج المرأة، و كالثمن أو المثلث قبل أن يتحقق البيع، و كنفقة المرأة قبل أن يتزوجها.

**المسألة ١٤:**

لا يكفى فى صحة الضمان أن يتحقق المقتضى لثبوت الدين قبل أن يتم السبب له و تشتغل الذمة به بالفعل فلا يصح أن يضمن الضامن نفقة الزوجة قبل أن تشتغل بها ذمة الزوج و ان تحققت الزوجية بينهما، و لا يصح أن يضمن مال الجعالة قبل أن يأتى العامل المجعول له بالعمل، و لا يصح أن يضمن مال السبق و الرماية قبل أن يتحقق سبق السابق، و ان وجد المقتضى لاستحقاق المال، و هو العقد، و سيأتى التعرض لها فى ما يأتى ان شاء الله تعالى.

**المسألة ١٥:**

اعتبر جماعة من الفقهاء قدس الله أنفسهم فى الضمان: ان لا يكون الضامن مدينا للمضمون عنه بمثل الدين الذى يريد أن يضمه عنه، و جعلوا هذا هو الفارق بين الضمان و الحوالة، فكلاهما عندهم تعهد بما فى ذمة المدين لدائنه، فإذا كان الضامن مدينا للشخص المضمون عنه بمثل الدين الذى يضمه عنه كان حوالة، و إذا كان غير مدين له بذلك كان ضمانا.

و الأقوى عدم اعتبار ذلك، فيصح الضمان سواء كان الضامن مشغول الذمة بذلك أم كان بريئا، و فائدة الضمان هى نقل الدين من ذمة المضمون عنه إلى ذمة الضامن، فإذا تم عقد الضمان و ثبتت شروطه انتقل الدين إلى ذمة الضامن و برئت ذمة المضمون عنه، و سيأتى بيان ذلك.

و الضمان و الحوالة عقدان متخالفان فى مفهوميهما و فى أحكامهما و آثارهما، و قد تقدم ان إنشاء العقد فى الضمان يكون بالإيجاب من

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٥٨

الضامن و لا يعتبر فيه رضى المضمون عنه، و سيأتى فى كتاب الحوالة ان إنشاء العقد فيها يكون بالإيجاب من المحيل، و بينهما فوارق أخرى سيأتى بيان بعضها فى مواضعه ان شاء الله تعالى.

**المسألة ١٦:**

إذا كان زيد مدينا لعمرو مائة دينار، و كان خالد مدينا لزيد بمثل ذلك، ثم ضمن خالد لعمرو ما يستحقه فى ذمة زيد، و زيد هو دائنه كما ذكرنا، فان كان خالد قد استأذن زيدا فى ضمان ما فى ذمته، ثم أدى ما ضمنه لعمرو، أصبح خالد بعد أداء الضمان دائنا لزيد بمال الضمان و هو مدين له أيضا بالدين السابق، فيتساقط الدينان، و ليس ذلك من الحوالة كما ذكرنا فى المسألة المتقدمة.

و إذا ضمن خالد ما فى ذمة دائنه زيد بغير اذنه كان متبرعا بضمانه عنه، و أصبح بعد الضمان مدينا لعمرو بمال الضمان، و مدينا لزيد بدينه السابق، فإذا أدى مال الضمان لعمرو برئت ذمته من دين عمرو و بقيت ذمته مشغولة لزيد بدينه السابق.

**المسألة ١٧:**

يعتبر فى الضمان أن يكون الدين الذى يراد ضمانه متميزا عند الضامن بحيث يصح منه ان يكون قاصدا لضمانه، و لذلك فلا يصح

إذا كان الدين مبهما مرددا عنده، و مثال ذلك أن يكون لزيد دينان مختلفان في ذمة عمرو، فيضمن له خالد أحد الدينين من غير تعيين، فلا- يصح ذلك و ان كان المضمون له و المضمون عنه معينين متميزين، و مثال ذلك أيضا أن يكون لزيد دين في ذمة عمرو، و دين آخر في ذمة بكر، فيضمن خالد لزيد أحد الدينين و لا يعين ان ضمانه لأيهما.

و يشترط كذلك ان يكون الشخص المضمون له متميزا عند الضامن، بحيث يصح منه قصد الضمان لذلك الشخص فلا يصح إذا كان مبهما مرددا كما ذكرنا في الدين المضمون، و مثال ذلك أن يكون عمرو مدينا لزيد بمبلغ من المال، و مدينا لبكر بمبلغ آخر، فيضمن خالد عن عمرو

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٥٩

أحد هذين الدينين اللذين في ذمته و لا يعين ان المضمون له هو زيد أو بكر، فلا يصح الضمان.

و يشترط أيضا أن يكون الشخص المضمون عنه متميزا عند الضامن بحيث يصح منه قصد الضمان عنه، فلا يصح إذا كان مبهما مرددا، و مثال ذلك أن يكون لزيد دين معين على عمرو و دين معين على بكر، فيضمن خالد لزيد أحد الدينين المذكورين و لا يعين أن الشخص المضمون عنه هو عمرو أو بكر. فلا يصح الضمان في كل أولئك.

### المسألة ١٨:

يكفى في صحة الضمان أن يكون الدين المضمون متميزا في قصد الضامن بحيث يصدق في نظر أهل العرف أنه قصد ضمان هذا الدين لصاحبه، و ان لم يميز الدين على وجه التفصيل، أو لم يتعين عنده الدائن على وجه التفصيل أو لم يتعين عنده المدين كذلك، فإذا علم الرجل أن على صديقه زيد دينا و لكنه لا يعلم بمقداره و لا يعلم ان دائته خالد أو عمرو، جاز له ان يضمن الدين، لأنه متميز يصح قصده، فإذا ضمنه لصاحبه الواقعي و رضى الدائن بضمانه لما بلغه الأمر صح الضمان و ترتبت عليه آثاره و برئت ذمة زيد مما عليه.

و كذلك إذا علم الرجل أن لزيد دينا على أحد صديقيه عمرو أو خالد، و لا يعلم بمقدار الدين و لا يدري أن المدين أي الصديقين، فيمكن له ضمانه لأنه متميز كما تقدم فإذا ضمنه لزيد و رضى زيد بضمانه صح الضمان و برئت ذمة المدين أيا كان منهما.

و كذلك يصح للرجل أن يضمن عن زيد جميع ديونه التي في ذمته و ان لم يعلم بمقادير الديون و لا بعددها و لا بأصحابها لأنها متميزة في الواقع و يصح منه قصدها، فإذا بلغ الخبر أصحاب الديون و قبلوا بضمان الضامن صح ضمانه و ترتبت آثاره و برئت ذمة زيد منها جميعا، و إذا قبل بعضهم بضمانه دون بعض، صح الضمان في من قبل ضمانه و لم يصح غيره و يصح أن يضمن لزيد جميع الديون التي له على الآخرين على النهج المتقدم فتجرب الأحكام السابقة كلها.

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٦٠

### المسألة ١٩:

إذا كان الدين متميزا عند الضامن على النحو الآنف ذكره جاز له أن يضمن جميع الدين و ان يضمن جزءا مشاعا منه فيقول للمضمون له:

ضمنت لك نصف دينك على فلان أو ثلثه أو رבעه، فإذا رضى المضمون له صح الضمان و برئت ذمة المدين من ذلك الجزء المعين من الدين، و جاز له أن يضمن مقدارا معينا منه، فيقول للمضمون له: ضمننت لك مائة دينار من دينك على فلان، فإذا تم العقد ثبت

الضمان حسب ما عين.

و يشكل ضمان جزء غير معين منه كما إذا قال له: ضمنت لك شيئاً من الدين أو جزءاً منه، و لم تدل قرينته على تعيين المقصود من الشيء أو الجزء.

### المسألة ٢٠:

إذا اجتمعت شروط الصحة في الضمان و تم الإيجاب و الرضى به انتقل الدين إلى ذمة الضامن و برئت ذمة المضمون عنه، فلا يجوز للدائن أن يطالبه بالدين بعد ذلك.

### المسألة ٢١:

إذا شرط الدائن في عقد الضمان أن تضم ذمة الضامن إلى ذمة المضمون عنه في اشتغالهما بالدين بحيث يصح له أن يطالب أيهما شاء بدينه أو يطالبهما معاً، لم يصح هذا الشرط على الأقوى، لأنه مخالف للكتاب و السنة، و لا يبطل العقد بطلان الشرط فيصح ضمان الضامن و ينتقل المال إلى ذمته خاصة.

### المسألة ٢٢:

إذا تم عقد الضمان، ثم أبرأ الدائن ذمة الضامن من الدين برئت ذمة الضامن بالإبراء، كما برئت ذمة المضمون عنه بالضمان، فلا يبقى له حق عندهما جميعاً، و سيأتى ان الدائن إذا أبرأ ذمة الضامن من الدين فلم يدفع منه شيئاً فليس للضامن أن يرجع على المضمون عنه بشيء.

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٦١

و إذا أبرأ الدائن ذمة المضمون عنه لم يؤثر هذا الإبراء شيئاً، فإن ذمة المضمون عنه قد برئت بالضمان و انتقل الدين منها إلى ذمة الضامن، و لا تبرأ ذمة الضامن بذلك، الا ان يعلم من القرائن ان الدائن يريد إبراء ذمة الضامن، و إسقاط حقه من الدين عن الضامن و المضمون عنه، و إذا دلت القرائن على ذلك فليس للضامن ان يرجع على المضمون عنه بشيء.

## الفصل الثاني الضمان من العقود اللازمة

### المسألة ٢٣:

عقد الضمان لازم فلا يجوز فسخه من قبل الضامن، و لا من قبل المضمون له على الأصح، سواء وقع العقد باذن المضمون عنه و رضاه أم كان متبرعا به من الضامن.

و نسب الى القول المشهور بين العلماء: أنه يشترط في لزوم العقد من جهة المضمون له، أن يكون الضامن موسراً في حين صدور العقد، فإذا كان موسراً في ذلك الحال كان العقد لازماً على المضمون له، و كذلك إذا كان الضامن معسراً في حال العقد و كان

المضمون له عالما بإعساره، فلا يجوز له فسخ الضمان في هاتين الحالتين.

و إذا كان الضامن معسرا و كان المضمون له جاهلا بإعساره، جاز له فسخ العقد، و فرعوا على ذلك فروعا ذكروها في كتبهم. و الظاهر عدم ثبوت هذا الاشتراط و لا هذه الفروع، فإذا تم عقد الضمان و توفرت شروط الصحة فيه كان لازما من قبل الضامن و من قبل المضمون له معا، فلا يجوز له فسخ العقد و ان كان الضامن معسرا و كان المضمون له جاهلا بذلك.

#### المسألة ٢٤:

يجوز للضامن أن يشترط في عقد الضمان خيار الفسخ لنفسه في مدة معينة أو يشترطه مطلقا، و يجوز للمضمون له ان يشترط ذلك كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٦٢  
لنفسه، و يجوز أن يشترط ذلك كل منهما لنفسه، فيكون الفسخ جائزا لكل من الطرفين.

#### المسألة ٢٥:

يصح لكل من الضامن و المضمون له أن يشترط على صاحبه في ضمن العقد ما يريد، فإذا قبل صاحبه بالشرط كان لازما و وجب العمل به إذا كان مستجمعا لشرائط الصحة، فإذا لم يف له صاحبه بالشرط ثبت له خيار تخلف الشرط.

#### المسألة ٢٦:

تقدم منا في المسألة الرابعة: انه لا يعتبر في صحة الضمان رضی المضمون عنه، فيصح الضمان و ان لم يرض بضمان ما في ذمته و لم يأذن به، و يكون ضمنا متبرعا به، و إذا تم الضمان برئت ذمة المضمون عنه من الدين، سواء كان متبرعا به أم مأذونا فيه، ثم هما يختلفان بعد ذلك في بعض الأحكام الآتي بيانها.

#### المسألة ٢٧:

إذا ضمن الضامن الدين و أداه لصاحبه، و لم يستأذن المدين في الضمان عنه و لا في الأداء فليس له الرجوع على المدين بشيء، و كذلك إذا ضمن الدين عنه بغير اذنه، ثم أذن له بأن يؤدي عن نفسه ما استقر عليه بسبب الضمان، أو أمره به، فإذا أداه الضامن فليس له الرجوع على المضمون عنه بشيء.

نعم، إذا أراد المدين التبرع عن الضامن بوفاء الدين الذي استقر عليه بسبب الضمان، فقال للضامن: أد الدين الذي استقر في ذمتك بسبب الضمان عنى ثم ارجع به على، فالظاهر صحة ذلك، فإذا أدى الضامن الدين صح له الرجوع على المدين في هذه الصورة.

#### المسألة ٢٨:

إذا ضمن الرجل ما في ذمة الشخص المدين و كان ضمناه باذنه، ثم أدى الدين لصاحبه، صح للضامن أن يرجع على المضمون عنه



بذلك، وان لم يستأذنه فى الأداء.

كلمة التقوى، ج٦، ص: ٦٣

### المسألة ٢٩:

إذا أذن المدين للرجل أن يتبرع له و يضمّن الدين الذى فى ذمته، فضمّنه عنه ثم أذاه كان متبرعا بالضمان و الأداء فليس له الرجوع على المدين بشىء، و لا اثر لهذا الإذن لأنه اذن بالتبرع بالضمان عنه.

### المسألة ٣٠:

إذا ضمن الرجل ما فى ذمة المدين و كان ضمانه باذنه فلا يصح له الرجوع على المدين حتى يؤدى المال الذى ضمنه عنه، فإذا أدى جميع المال صح له أن يرجع عليه بالجميع، و إذا دفع الى الدائن شيئا من الدين و استمهله فى دفع بقيته صح له أن يرجع على المدين بالمقدار الذى أذاه منه و لم يجز له الرجوع عليه بالباقي حتى يدفعه، و إذا صالح الدائن عن الدين بمقدار منه، فليس له الرجوع على المدين الا بالمقدار الذى صالح الدائن به، و إذا أبرأ الدائن ذمة الضامن من الدين كله لم يرجع على المضمون عنه بشىء من الدين، و إذا أبرأ ذمته عن بعض الدين، فلا يجوز للضامن ان يرجع على المضمون عنه بمقدار ذلك البعض الذى أبرأه منه. و إذا تبرع أحد عن الضامن فأدى عنه الدين أو تبرع بضمانه عنه لم يرجع على المدين بشىء، و إذا تبرع احد عن الضامن فأدى عنه بعض الدين أو ضمن بعضه عنه لم يرجع بذلك البعض، و كذلك إذا ضمن الضامن الدين بأقل منه و رضى المضمون له بذلك، فليس له الرجوع على المدين الا بذلك المقدار إذا دفعه إليه.

### المسألة ٣١:

إذا ضمن الرجل الدين عن أحد و كان ضمانه باذن المدين، ثم احتسب المضمون له دينه على الضامن زكاة أو خمسا أو صدقة، فقد أدى الضامن الدين الى صاحبه، و لذلك فيجوز للضامن أن يرجع على المدين بدينه، و كذلك الحكم إذا قبض المضمون له دينه من الضامن ثم وهبه إياه، أو وهبه الدين الذى فى ذمته من غير أن يقبضه منه، أو مات المضمون له و رجع الدين بعده ميراثا للضامن، فيجوز للضامن فى جميع هذه الصور أن يرجع على المضمون عنه بالدين.

كلمة التقوى، ج٦، ص: ٦٤

### المسألة ٣٢:

يجوز للضامن أن يضمّن عن غيره الدين سواء كان حالا أم مؤجلا، و إذا كان الدين حالا أمكن له أن يضمّنه حالا أو مؤجلا، و إذا كان مؤجلا أمكن له أن يضمّنه مؤجلا كذلك أو حالا، و إذا كان مؤجلا أمكن له ان يضمّنه مؤجلا بمثل أجله أو بأكثر منه أو بأقل، فيصح له جميع ذلك إذا رضى به الطرفان.

و إذا استأذن الضامن المدين فى أن يضمّن عنه ما فى ذمته، فقد يكون اذنه له بالضمان مطلقا غير مشروط بالأجل و قد يشترط عليه أن

يكون ضمانه إلى أجل، وقد يشترط عليه أن يكون ضمانه حالا غير مؤجل، وإذا اشترط عليه في اذنه أن يكون الضمان مؤجلا فضمنه حالا، أو شرط عليه أن يضمه حالا فضمنه مؤجلا، انتفى الاذن و كان ضمانه متبرعا به و غير مأذون فيه.

### المسألة ٣٣:

إذا أذن المدين لأحد في ان يضم ما في ذمته، و كان الدين حالا فضمنه الشخص المأذون مؤجلا إلى مدة معينة، ثم أسقط حقه من التأجيل فأدى الدين قبل حضور الأجل، فإن كان المضمون عنه قد اذن له بالضمان إذنا مطلقا و لم يشترط فيه أن يكون الضمان إلى أجل، صح للضامن أن يرجع عليه بعد أداء الدين للدائن و ان لم يحل الأجل، و إذا كان قد اشترط عليه في اذنه أن يكون الضمان مؤجلا أشكل الحكم بجواز الرجوع عليه في الحال بعد أداء الدين و قبل حلول أجله، إذ لعل المقصود من اشترط التأجيل في الضمان أن لا يرجع عليه في الحال.

و كذلك الحكم إذا مات الضامن قبل انقضاء الأجل، فحل ما عليه من الدين بسبب موته، و أخذ الدائن الدين من تركته، فان كان اذن المضمون عنه مطلقا غير مشروط بالأجل صح لوارث الضامن ان يرجع عليه بعد أداء الدين، و ان كان اذنه مشروطا بالأجل، أشكل الحكم بجواز الرجوع عليه قبل انقضائه.

### المسألة ٣٤:

إذا أذن المدين بضمان ما عليه و كان الدين مؤجلا فضمنه الضامن

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٦٥

مؤجلا كذلك، ثم أسقط حقه من الأجل و أدى الدين حالا، أو مات قبل حلول الأجل و أخذ الدائن دينه من التركة كما تقدم، جرى فيه التفصيل الآنف ذكره، فيصح له الرجوع على المدين في صورة إطلاق الاذن من المضمون عنه، و يشكل الحكم إذا اشترط فيه التأجيل.

### المسألة ٣٥:

إذا أذن المدين لأحد بضمان ما عليه، و كان الدين الذي في ذمة المدين مؤجلا فضمنه الضامن حالا و أدى الدين لصاحبه، فالظاهر انه يصح له الرجوع على المدين بعد أداء الدين، إذا كان الاذن مطلقا غير مشروط بالتأجيل، و إذا فهم من اذنه بالضمان و لو مؤجلا أن لا يرجع عليه بالدين قبل الأجل لم يصح له الرجوع، و إذا احتمل ذلك أشكل الحكم كما تقدم.

### المسألة ٣٦:

إذا كان الدين مؤجلا فضمنه الضامن بأقل من اجله و أداه كذلك، و كان الضمان باذن المدين جرى فيه التفصيل المتقدم، و كذلك إذا كان الدين مؤجلا فضمنه الضامن بأكثر من أجله مع اذن المدين ثم أسقط حقه من التأجيل و أدى الدين حالا، أو مات الضامن و حل دينه بسبب موته قبل الأجل و أخذ الدائن من تركته، فيجرى في هذه الفروض ما تقدم من التفصيل.

**المسألة ٣٧:**

إذا دفع المضمون عنه الدين إلى الدائن المضمون له و لم يستأذن الضامن بدفعه، برئت ذمة الضامن لوفاء دينه، و برئت ذمة المضمون عنه لأن الضامن لم يؤد المال فلا يحق له الرجوع على المضمون عنه، و كذلك الحكم إذا تبرع أحد فدفع الدين للدائن بغير إذن الضامن فتراً بذلك ذمة الضامن و المضمون عنه.

**المسألة ٣٨:**

إذا طلب الضامن من الشخص المضمون عنه أن يدفع عنه مال الضمان للدائن فدفعه عنه برئت بذلك ذمة الضامن و المضمون عنه، فالمضمون عنه قد وفى دين الضامن بأمره، و من أجل ذلك يصبح الضامن مدينا له بالمبلغ الذى دفعه للدائن، و الضامن قد ضمن ما فى ذمة المدين بأذنه

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٦٦

ثم ادى الدين عنه، فيصبح المضمون عنه مدينا للضامن بالمبلغ، فيتقابل الدينان و يحكم الشارع بسقوطهما معا.

**المسألة ٣٩:**

إذا دفع المدين الى الضامن مقدار الدين الذى ضمنه عنه قبل أن يؤديه الضامن الى صاحبه، فقد يقصد بذلك أن يكون المبلغ المدفوع أمانة بيد الضامن، فإذا هو أدى عنه مال الضمان و استحق الرجوع عليه بما ضمن من الدين احتسب هذه الأمانة وفاء لدينه، فيكون المال أمانة كما قصد حتى يفى به الدين.

و قد يقصد بذلك أن يكون المبلغ المدفوع وفاء عما فى ذمته بالفعل، فيشكل الحكم بصحته كذلك، و إذا بقى المال فى يد الضامن حتى أدى للدائن مال الضمان، صح له أن يحتسبه عما له فى ذمة المضمون عنه، و لا يحتاج إلى إذن جديد بذلك إذا بقى الإذن السابق و لو بالاستصحاب.

**المسألة ٤٠:**

إذا تبرع زيد فضمن ما فى ذمة صديقه عمرو من الدين و لم يستأذنه فى الضمان عنه، ثم استأذن خالد فضمن عن زيد مال ضمانه، فإذا أدى خالد و هو الضامن الثانى مال الضمان، برئت بذلك ذمة زيد و ذمة عمرو من الدين، و صح لخالد أن يرجع على زيد بما أدى عنه لأنه قد ضمن عنه بأذنه، و لم يصح له أن يرجع على عمرو فان زيدا كان متبرعا بالضمان عنه و لم يصح لزيد ان يرجع على عمرو.

**المسألة ٤١:**

إذا ضمن زيد ما فى ذمة عمرو و كان ضمانه عنه بأذنه، ثم تبرع خالد فضمن عن زيد مال الضمان بغير إذنه، فإذا أدى خالد مال

الضمان برئت بذلك ذمة زيد و ذمة عمرو من دينهما، و لم يصح لخالد أن يرجع على زيد بما أدى عنه فإنه متبرع بالضمان عنه، و لم يصح لزيد أن يرجع على عمرو فان زيدا لم يؤد مال الضمان عنه بل تبرع خالد بأدائه عنه.

#### المسألة ٤٢:

إذا ضمن زيد ما في ذمة عمرو من الدين و كان ضمانه باذنه، ثم

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٦٧

ضمن خالد عن زيد مال الضمان و كان ضمانه عنه بإذنه أيضا، فإذا أدى خالد مال الضمان برئت ذمة زيد و ذمة عمرو، و صح لخالد و هو الضامن الثاني ان يرجع على زيد بما أدى عنه، و صح لزيد و هو الضامن الأول أن يرجع على عمرو كذلك إذا أدى لخالد ما عليه من مال الضمان، و لا يرجع عليه إذا لم يؤد.

#### المسألة ٤٣:

يمكن أن يترامى الضمان، فيضمن الضامن الأول دين المدين، ثم يضمن الضامن الثاني مال الضمان عن الضامن الأول، و يضمن الثالث ما في ذمة الثاني و يضمن الرابع عن الثالث و هكذا، مع مراعاة المناهج و الشروط الآنف ذكرها في الضمان.

فإذا ضمن زيد دين عمرو برئت ذمة عمرو بالضمان، و استقر الدين في ذمة زيد، و إذا ضمن خالد مال الضمان عن زيد برئت ذمة زيد منه و استقر في ذمة خالد، و إذا ضمن الضامن الثالث ما في ذمة خالد برئت ذمة خالد منه و استقر في ذمة الضامن عنه، و هكذا حتى يستقر الدين في ذمة الضامن الأخير و تبرأ ذمم من سبقه من الضامين فإذا أدى الضامن الأخير مال الضمان الى المضمون له و هو الدائن الأول برئت ذمته منه، و إذا كان ضمانه باذن الشخص الذي ضمن عنه، جاز له أن يرجع عليه بما أداه من دينه، فإذا أدى ذلك الشخص له الدين رجع على سابقه إذا كان ضمانه عنه باذنه، و هكذا حتى يرجع الى الضامن الأول فيرجع على المدين الأول إذا كان ضمانهم جميعا مع الاذن، و لا يرجع اللاحق على السابق إذا لم يؤد ما عليه، و لا يرجع اللاحق على السابق إذا كان ضمانه عنه متبرعا به من غير اذن.

و نتيجة لذلك فإذا كان الضامن الأخير متبرعا بضمانه لم يرجع على من ضمن عنه و لم يرجع أحد من الضامين قبله ممن ضمنوا عنهم الى المدين الأول، و كذلك الحكم إذا كانت السلسلة كلها متبرعة بالضمان من غير اذن.

و إذا كان بعض السلسلة متبرعا بضمانه و بعضها مأذونا فيه لم يرجع المتبرع على من ضمن عنه، و لم يرجع من كان قبله من السلسلة

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٦٨

و ان كان ضمانه مأذونا فيه الى أن يصل الأمر إلى الضامن الأول و المدين الأول.

#### المسألة ٤٤:

□  
ذكروا قدس الله أرواحهم: انه يجوز للإنسان أن يضمن الدين عن غيره بأقل منه، فإذا كان الرجل مدينا بمائة دينار مثلا، فيصح للآخر أن يضمن ما في ذمته بثمانين دينارا، و الظاهر ان المراد من ذلك أن الضامن يضمن المقدار الأقل من مجموع الدين، و يبرئ الدائن ذمة المدين من الزائد عليه، فيضمن ثمانين دينارا من الدين في المثال المتقدم، و يبرئ ذمة المدين من بقية المائة، فإذا اتفق الجميع

على ذلك صح الضمان كما اتفقوا عليه، فإذا أدى الضامن المقدار الأقل و هو المضمون من الدين رجع به على المدين و لم يرجع بالزائد فإن الذمة قد أبرئت منه كما هو المفروض.  
و ذكروا أنه يجوز أن يضمن الدين بأكثر منه، و هو مشكل، الا ان يراد ان الضامن يلتزم بأن يدفع الزائد للدائن مجاناً و من المعلوم ان ذلك ليس من الضمان.

بصرى بحراني، زين الدين، محمد امين، كلمة التقوى، ٧ جلد، سيد جواد وداعى، قم - ايران، سوم، ١٤١٣ هـ ق

كلمة التقوى؛ ج ٦، ص: ٦٨

### المسألة ٤٥:

يجوز أن يضمن الضامن الدين و يشترط فى العقد أو يشترط الدائن عليه أن يكون الوفاء بغير جنس الدين، و إذا ضمن الدين كذلك و أداه إلى الدائن كما شرط، صح له الرجوع على المضمون عنه بنفس الدين و لم يجز له الرجوع عليه بغير الجنس الا مع التراضى.

### المسألة ٤٦:

يجوز للدائن أن يشترط على الضامن فى العقد أن يجعل على الدين الذى ضمنه رهناً فإذا اشترط عليه ذلك و جب على الضامن الوفاء بالشرط فيجعل الرهن على الدين بعد الضمان، و كذلك إذا اشترط عليه ذلك فى ضمن عقد آخر بعد عقد الضمان.

### المسألة ٤٧:

إذا ضمن الضامن الدين، و كان المدين قد جعل على الدين رهناً، فان كان المدين قد وضع الرهن عند الدائن وثيقة لفراغ ذمته من الدين

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٦٩

كما هو الظاهر انفك الرهن بالضمان لتحقق فراغ الذمة بذلك و ان كان الرهن وثيقة لوفاء الدين، فالرهن باق بحاله حتى يحصل الأداء، و قد ذكرنا ان الظاهر هو الأول.

### المسألة ٤٨:

يجوز للضامن أن يضمن الدين و يقيد ضمانه بأن يكون وفاء الدين من مال معين من أمواله و يجوز له أن يشترط ذلك فى عقد الضمان، و يجوز أن يكون الدائن المضمون له هو الذى يقيد ضمان الضامن بذلك أو يشترطه عليه، و إذا قيد أحدهما الضمان بذلك أو شرطه فيه لزم الضامن ذلك فيجب عليه ان يفى الدين من ذلك المال المعين.

و إذا تلف المال المعين ثبت للمشترط خيار فسخ الضمان من غير فرق بين التقييد و الاشرط، فإذا كان مأخوذاً بنحو التقييد ثبت

للمشترط خيار تخلف الوصف، و إذا كان مأخوذاً بنحو الاشتراط ثبت للمشترط خيار تخلف الشرط و إذا نقص المال ثبت الخيار كذلك للمشترط، فإذا هو لم يفسخ الضمان وجب على الضامن ان يتم وفاء الدين من مال آخر، و إذا كان التقييد بذلك بنحو وحدة المطلوب بطل الضمان بتلف المال.

### المسألة ٤٩:

إذا كان للضامن مال معين و أراد أن يجعل ضمان الدين على المال المعين و لا تشتغل ذمة الضامن بشيء لم يكن ذلك ضماناً بالمعنى المصطلح للفقهاء، و المبحوث عنه في هذا الكتاب، بل يكون ذلك منه تعهداً خاصاً و معاملةً مستقلةً بينه و بين الدائن و تدل على صحتها عمومات و جوب الوفاء بالعقود.

### المسألة ٥٠:

لا- يصح- على الأقوى- للإنسان أن يضمن ديناً عن مدين فقير على ان يفى دينه من الخمس أو من الزكاة أو المظالم و نحوها من الحقوق الشرعية التي تنطبق على ذلك الفقير، سواء كانت ذمة الضامن مشغولةً بذلك الحق بالفعل أم لا.

### المسألة ٥١:

يجوز للرجل أن يضمن دين المدين الثابت في ذمته من الخمس أو

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٧٠

الزكاة أو غيرهما من الحقوق، و الدائن المضمون له هو الجهة العامة التي جعل الشارع لها ذلك الحق، و ولي الجهة هو الحاكم الشرعي، فإذا أراد الرجل ضمان الدين لها عن المدين راجع الحاكم الشرعي أو وكيله و ضمن الدين له بالولاية على الجهة.

### المسألة ٥٢:

يصح ضمان الضامن و هو في مرض موته، فإذا مات قبل أداء الدين المضمون أخرج مال الضمان من أصل تركته على الأقوى سواء كان الضمان بأذن المدين أم كان متبرعاً به بغير إذنه.

### المسألة ٥٣:

يصح أن يشترك شخصان بالضمان عن رجل واحد و يضمنا عنه مجموع دينه بالمناصفة بينهما أو بالتفاوت، و يصح أن يقع ذلك منهما بعقدين مستقلين، فيضمن أحدهما عن الرجل حصه من الدين بعقد مستقل، ثم يضمن الثاني بقية الدين بعقد آخر، و يجوز أن يوقعا الضمان بعقد واحد، فيوكل أحدهما صاحبه أو يوكلهما فينشئ عقد ضمان يشتركان فيه حسب اتفاقهما من المناصفة أو غيرها فإذا رضى المضمون له تم الضمان و ترتبت آثاره و أحكامه كما أوقعا.

و كذلك إذا كانوا أكثر من شخصين، فيصح لهم ان يشتركو في الضمان عن واحد على الوجه المتقدم بيانه. ويجوز للشخصين أو الأشخاص أن ينشئوا عقد الضمان من غير إشارة إلى مقادير حصصهم في ضمان الدين، فينصرف العقد إلى التساوى بينهم في الحصة، فإذا كانوا شخصين كان ضمانهما للدين بالمناصفة، و إذا كانوا ثلاثة كان ضمانهم له بالمثلثة، و كذلك إذا زاد العدد فالحصة متساوية و تكون بعدد الشركاء في الضمان.

#### المسألة ٥٤:

إذا اشترك شخصان أو أشخاص في ضمان دين رجل واحد على النحو الذى بيناه فى المسألة المتقدمة، انفرد كل واحد منهم بضمن حصته من الدين، و جاز له أن يؤدي ما عليه، فإذا أداه برئت ذمته سواء أدى كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٧١

الضامن الآخر ما عليه أم لم يؤدي، و يجوز للدائن المضمون له أن يطالب كل شخص منهم بأن يؤدي ما عليه، و يجوز له أن يطالب واحدا منهم و يؤجل الآخر فى حصته، أو يبرى ذمته من الدين إذا شاء.

و إذا كان أحد الشركاء مأذونا فى ضمانه و كان الآخر متبرعا بغير اذن، و أديا ما عليهما، جاز للمأذون منهما ان يرجع على المدين بما أدى عنه، و لم يجز للآخر المتبرع فى ضمانه ان يرجع على المدين بشيء كما هى القاعدة فى الضمان.

#### المسألة ٥٥:

إذا تعدد الضامنون عن رجل واحد، و كان ضمان كل واحد منهم على نحو الانفراد بدين الرجل جميعه لا على سبيل الاشتراك فيه كما تقدم، فان كان ضمانهم مترتبا فى وقوعه، فضمن الأول منهم و رضى الدائن بضمانه لم يصح ضمان الضامن الثانى بعده فإن ذمته المدين قد برئت من الدين و لا موضع لضمان الثانى عنه بعد براءة ذمته من الدين.

و إذا ضمن الضامن الأول ثم ضمن الثانى ثم ضمن الثالث، ثم رضى الدائن بواحد منهم، فالضامن هو من رضى الدائن بضمانه و ان كان هو الأخير منهم، و إذا رضى بواحد ثم رضى بآخر، فالضامن هو من رضى به أولا و لا حكم للآخر الذى يرضى به بعد ذلك.

و إذا رضى بضمانه على وجه الإطلاق و لم يعين واحدا منهم كان لهذا الفرض الحكم الآتى فى ما إذا ضمنوا جميعا عن الرجل دفعة واحدة غير متعاقبين.

و إذا وقع الضمان منهم دفعة واحدة، فإن رضى الدائن المضمون له بضمن واحد معين منهم دون الباقيين كان ذلك الواحد هو الضامن، و إذا رضى بضمانه على وجه الإطلاق و لم يعين واحدا جاز له ان يطالب بالدين أيهم شاء، و إذا طالب أحدهم فى هذه الصورة و استوفى منه دينه، و كان ضمان هذا الضامن باذن المضمون عنه صح للضامن أن يرجع عليه بما أدى عنه، و إذا كان متبرعا بضمانه عنه لم يرجع عليه بشيء.

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٧٢

#### المسألة ٥٦:

إذا كان لزيد دين معين على عمرو، و له دين آخر على خالد، فضمن كل واحد من المديونين ما فى ذمة الآخر، و رضى الدائن و هو

زيد بضمانهما، صح الضمان و انتقل دين عمرو إلى ذمة خالد، و تحول دين خالد إلى ذمة عمرو.

فإذا كان الدينان مختلفين في المقدار أو في الجنس أو في تأجيل أحدهما و تعجيل الآخر، أو في مقدار الأجل بينهما فالأمر واضح لا خفاء فيه، و كذلك إذا كان على أحد الدينين رهن من المدين دون الآخر أو كان على كل دين منهما رهن معين، فينفك كل رهن بضمان الدين عن رهنه كما ذكرنا في المسألة السابعة و الأربعين. و تظهر الثمرة كذلك في ما إذا أبرأ الدائن أحد الدينين معيناً، فيسقط ضمان ذلك الدين، و يبقى ضمان الدين الآخر بحاله.

و إذا رضى الدائن بضمان أحد الشخصين و لم يرض بضمان الآخر كان جميع الدينين في ذمة المدين الذي رضى بضمانه فإذا أدى جميع ما عليه و كان ضمانه باذن المدين الآخر جاز له الرجوع عليه في مقدار ما أدى عنه، و إذا كان متبرعا عنه لم يرجع عليه بشيء.

### المسألة ٥٧:

إذا أدى المدين الضامن في الفرض المتقدم ذكره بعض ما في ذمته، و قصد في نفسه ان ما أداه يكون وفاء عن دينه الخاص به، أو عن دين الضمان اتبع ذلك و كان كما قصد، و إذا اختلف هو مع الدائن أو المدين الآخر فادعى أنه عين دينه أو عين دين الضمان صدق قوله، و إذا تنازعا عند الحاكم الشرعي، فالقول قوله مع يمينه، إذا لم يقيم المدعى بينة على صحته ما يقول. و إذا أدى شيئاً عما في ذمته و لم يعين في قصده انه وفاء عن أى الدينين كان مخيراً في التعيين بعد ذلك، فإذا عين أحدهما كان وفاء عنه.

### المسألة ٥٨:

إذا أبرأ الدائن ذمة المدين الضامن في الفرض المتقدم ذكره من أحد الدينين و قصد في نفسه انه أبرأ ذمة المدين من دينه الأصلي، أو من كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٧٣

دين الضمان اتبع ما قصده، فتبرأ ذمته من الدين الذي عينه الدائن، و إذا اختلف مع المدين فادعى الدائن انه عين احد الدينين و أنكره المدين فالقول قول الدائن، و إذا أبرأ ذمة المدين من احد الدينين و لم يعين أيهما، تخير بعد ذلك، فإذا عين واحدا منهما برئت ذمة المدين منه.

### المسألة ٥٩:

يمكن أن يدور الضمان، فيضمن رجل دين رجل آخر، ثم يضمن غيرهما عن الضامن الأول، ثم يضمن المدين المضمون عنه أولاً عن الضامن الثاني، و لا مانع من ذلك، فإذا ضمن زيد ما في ذمة عمرو من الدين فانتقل الدين إلى ذمة زيد، ثم ضمن خالد ما في ذمة زيد من مال الضمان، فأصبح ضامناً عن الضامن، ثم ضمن عمرو و هو المدين المضمون عنه أولاً- عن خالد ما تحول في ذمته، صح ضمان الجميع إذا توفرت شروط الضمان في الجميع، و رضى الدائن المضمون له بضمانهم، و اشتغلت ذمة عمرو بالمال بسبب ضمانه عن خالد بعد ما برئت ذمته منه أولاً بسبب ضمان زيد عنه.

فإذا كان عمرو قد جعل على دينه رهناً في المرة الأولى، فقد انفك رهنه بعد ان برئت ذمته من الدين بسبب ضمان زيد عنه، و لا يعود



الرهن بعد عودة الدين الى ذمته بسبب ضمانه عن خالد، الا أن يجدد الرهن عليه بعقد جديد، فإذا أدى عمرو الدين إلى الدائن المضمون له برئت ذمته و برئت ذمة زيد و ذمة خالد من المال لسقوط الضمان لسقوط موضوعه و هو الدين، سواء كان الضمان متبرعا به أم مأذونا فيه.

و تظهر الثمرة أيضا بالحلول و التأجيل في الدين، كما إذا كان دين عمرو في المرة الأولى حالا و في الثانية مؤجلا أو بالعكس، و بالاختلاف في مقدار الأجل كما إذا كان الدين في المرة الأولى مؤجلا إلى شهرين و في المرة الثانية إلى ستة أشهر أو بالعكس، و بغير ذلك من وجوه الاختلاف الممكنة.

### المسألة ٦٠:

لا يختص الضمان بالأعيان التي تكون في الذمم بل تشمل الديون

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٧٤

التي تشتغل بها الذمة من المنافع و الأعمال، فإذا استأجر أحد من المالك دارا كليه موصوفة للسكنى مدة سنة مثلا و اشتغلت ذمة المؤجر له بمنفعة الدار الموصوفة و أصبحت دينا في ذمته، جاز لغيره أن يضمن للمستأجر تلك المنفعة، و إذا استأجر أجيرا لعمل كلي من الأعمال و لم يشترط فيه المباشرة، و أصبح العمل دينا للمستأجر في ذمة الأجير جاز لشخص آخر أن يضمن للمستأجر ذلك العمل، فإذا ضمنه عنه و رضى المضمون له بضمانه صح و ترتبت عليه الآثار المتقدم بيانها، و إذا اشترط عليه المباشرة في العمل لم يصح ضمانه.

### المسألة ٦١:

إذا اشترط الدائن على المديون في ضمن العقد أن يكون أداء الدين من مال معين يملكه المديون نفسه لم يصح ضمان ذلك الدين.

### الفصل الثالث الضمان العرفي

### المسألة ٦٢:

يصح ضمان نفقة الزوجه عن زوجها إذا استقرت في ذمته و أصبحت دينا ثابتا عليه، و الظاهر من الأدلة أن الزوجه تستحق النفقة و تملكها في ذمة الزوج متى احتاجت الزوجه إلى النفقة و كانت ممكنة للزوج من نفسها، و لا ريب في صدق ذلك في النفقة للمدة الماضية إذا كانت الزوجه فيها ممكنة للزوج من نفسها، و كذلك في نفقة اليوم الحاضر عند تحقق المعيار المذكور، فإذا استحققت النفقة و ملكتها في ذمة الزوج صح للضامن ضمانها، و لا تستحق النفقة في اليوم الحاضر إذا لم يتحقق المعيار الآنف ذكره. و اما نفقتها للمدة المستقبلية فلا يصح لأحد ضمانها بمعنى الضمان المبحوث عنه بين الفقهاء فإن ذمة الزوج لم تشتغل بها بعد لتنتقل بالضمان إلى ذمة الضامن.

و يصح التعهد و الالتزام بها إذا وجد المقتضى لثبوتها في ذمة الزوج و المقتضى هو تحقق الزوجية بينهما و التعهد المذكور هو الضمان بالمعنى

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٧٥

العرفى و هو معاملة مستقلة غير الضمان المصطلح فإذا تمت هذه المعاملة و تم العقد بين المتعهد و المتعهد له صحت المعاملة و وجب ترتيب آثارها، فيجب على المتعهد دفع النفقة عند حضور وقتها و الحاجة إليها و قد تقدم لها عدة نظائر و ستأتى لها نظائر أخرى.

### المسألة ٦٣:

لا يصح ضمان مال الجعالة قبل أن يأتى العامل بالعمل المجمعول عليه، فإذا قال الرجل: من رد على ضالتي فله عندى دينار مثلاً، أو قال من خاط لى ثوبى أو من عمل لى العمل المعين فله على ديناران، لم يصح لأحد أن يضمن للعامل مال الجعالة قبل أن يأتى بالعمل المعين، فان مال الجعالة لا يكون مستحقاً للعامل المجمعول له و لا يثبت فى ذمة الجاعل حتى يأتى العامل بالعمل المعين و لذلك فلا يجرى فيه الضمان المصطلح، و إذا أنشأ الجاعل إيقاع الجعالة و تصدى العامل للعمل المعين ثبت المقتضى لاستحقاقه المال، و جاز التعهد به قبل الإتيان بالعمل على النحو المتقدم فى نفقة الزوجة للمدة المستقبلة، فإذا تمت المعاملة كما ذكرنا صحت و وجب ترتيب آثارها و تكون من الضمان العرفى.

و كذلك الحكم فى مال السبق و الرماية، فلا يصح ضمانه قبل أن يتحقق سبق السابق، و إذا ثبت المقتضى له جاز التعهد به كنظائره المتقدم ذكرها.

### المسألة ٦٤:

الأعيان التى حكم الشارع بضمانها على واضح اليد عليها، كالأشياء المضمونة على الغاصب أو المقبوضة بالعقد الفاسد و الأمتعة المقبوضة بالسوم و أمثال ذلك من الأعيان المضمونة شرعاً، لا يجوز ضمانها عن الأشخاص الذين حكم الإسلام عليهم بضمانها و وجوب ردها إلى أهلها إذا كانت موجودة و وجوب دفع بدلها إذا تلفت و وجوب دفع أرشها إذا نقصت أو ظهر فيها عيب. و مثال ذلك: أن يضمن الضامن العين المغصوبة عن الغاصب، أو العين المقبوضة بالعقد الفاسد عن المشتري أو بالإجارة الفاسدة عن المستأجر، أو العين إذا قبضها الرجل بالسوم و لم يتم بيعها أو المعاملة

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٧٦

الأخرى عليها، فلا يصح ضمانه بالمعنى المبحوث عنه بين الفقهاء، و هو الضمان الذى ينقل الدين من ذمة إلى ذمة أخرى. و يصح ضمانها بالضمان العرفى، و هو أن يتعهد الضامن للشخص المضمون له بالعين المضمونة، فإذا تراضيا و تم العقد شملته عموماً الوفاء بالعقود و ترتيبت عليها آثارها، فيجب على المتعهد ان يرد العين على صاحبها إذا كانت موجودة و ان يدفع له مثلها أو قيمتها إذا تلفت، و أن يدفع له أرشها إذا ظهر فيها عيب أو نقص. و كذلك الأعيان غير المضمونة كالوديعة و مال المضاربة و الرهن و سائر الأمانات قبل ان تتحقق أسباب الضمان لها من التعدى أو التفريط فلا يجوز ضمانها و يصح التعهد بها.

### المسألة ٦٥:

إذا اشترى رجل من غيره أرضاً أو داراً أو متاعاً، و دفع الثمن إلى البائع، فقد يشك المشتري فى انتقال المبيع الى ملكه و سبب شكه

هو احتمال ان يكون البائع قد باعه ملك غيره، أو يكون البيع باطلا لفقده شرط من شروط صحة البيع و لذلك فهو يطلب من البائع ضامنا يضمن له عهده الثمن الذى دفعه إليه إذا ظهر المبيع ملكا لغيره أو ظهر ان البيع باطل لبعض الجهات التى تخفى عليه. و قد نقل عن الأصحاب ره صحة هذا الضمان، و سموه ضمان درك الثمن، و فرعوا على ذلك فروعاً عديدة، و الحكم بصحة هذا الضمان مشكل إذا أريد به الضمان بمعناه الاصطلاحي، و يصح الضمان فى ذلك و فى جميع فروعته التى ذكرها إذا أريد به الضمان العرفى، و هو التعهد و الالتزام الذى مر ذكره فى المسائل المتقدمة، فإذا تم العقد و التعهد بين الضامن و المضمون له كان صحيحاً و لزم الوفاء به، و لا يكون من الضمان الاصطلاحي.

### المسألة ٦٦:

إذا باع الرجل على غيره داراً أو أرضاً أو متاعاً بثمن شخصى معين و حصل القبض من المتبايعين، فقد يشك البائع فى انتقال الثمن اليه كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٧٧  
و سبب شكه هو احتمال ان يكون المشتري قد اشترى منه بثمن يملكه غيره أو يكون البيع باطلا لفقده بعض الشروط كما تقدم فى المشتري و لذلك فالبائع يطلب من المشتري ضامناً يضمن له درك المبيع، و الحكم فيه كما تقدم فى ضمان درك الثمن، فهو مشكل إذا أريد الضمان بالمعنى الاصطلاحي المتقدم بيانه و يصح بمعنى التعهد العرفى على ما سبق فى نظائره.

### المسألة ٦٧:

إذا اشترى الرجل من غيره أرضاً بثمن معين و تقابض المتبايعان، و أراد المشتري أن يحدث فى الأرض التى اشتراها غرساً أو بناءً، و هو يشك فى صحة البيع فقد تكون الأرض لغير بائعها و لذلك فهو يطلب من البائع ضامناً يضمن له درك ما يحدثه فى الأرض من البناء و الغرس.  
و قد قال بصحة الضمان على ذلك جماعة من الأكابر كالشهيد الأول و الشهيد الثانى قدس الله أرواحهم، و القول بذلك مشكل إذا أريد به الضمان الاصطلاحي، و لكنه يصح و ينفذ إذا أريد به الضمان العرفى الذى تقدم بيانه فى الفروض المتقدمة، فإذا أجرى العقد على ذلك كان صحيحاً و لازماً، سواء كان المتعهد هو البائع نفسه أم كان شخصاً غيره يتعهد للمشتري بما يريد.

### المسألة ٦٨:

إذا قال أحد ركاب السفينة لآخر منهم: ألق متاعك فى البحر و على ضمانه، فألقاه فى البحر كما أمره، فإن كان ذلك لخوف غرق السفينة كان الأمر بالإلقاء ضامناً لمتاع صاحبه، و الضمان هنا من الضمان العرفى الذى تقدم ذكره، و كذلك إذا كان ذلك لغاية عقلانية أخرى كخفة السفينة أو الخوف من ظالم أو سارق، فيصح منه التعهد، و يكون ضامناً للمتعاق إذا ألقاه صاحبه، و إذا لم تكن له فائدة يقصدها العقلاء لم يصح التعهد فإن إلقاء المتاع فى البحر لا لغاية يكون من المحرمات، و ضمان عوضها يكون من التعويض عن المحرم فلا يكون صحيحاً، و ان أريد به التعهد و الضمان العرفى.

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٧٨

## الفصل الرابع في بعض منازعات الضمان

### المسألة ٦٩:

لا يشترط في صحة الضمان أن يعلم الضامن مقدار الدين حين ضمانه كما أشرنا إليه في المسألة الثامنة عشرة، فإذا علم بوجود الدين على وجه الاجمال فضمنه، صح ضمانه، فإذا علم بمقداره بعد ذلك أو شهدت به بيته شرعية وجب عليه أداء ذلك المقدار، وكذلك إذا ثبت مقدار الدين بإقرار المضمون عنه أو باليمين المردودة على الدائن، إذا كان الإقرار أو اليمين المردودة سابقين على الضمان، بل وإن كان الإقرار به بعد الضمان أيضا إذا كان الضمان باذن المضمون عنه، فيجب على الضامن أداء المقدار الذي أقر به المضمون عنه، ثم يرجع به عليه إذا شاء، وكذلك الحكم - على الأحوط - إذا ثبت المقدار باليمين المردودة بعد الضمان، وكان الضمان مأذونا فيه، وإذا أقر المضمون عنه به بعد الضمان أو ثبت باليمين المردودة بعد الضمان كذلك وكان غير مأذون فيه لم يجب أداءه على الضامن ولزم على المضمون عنه.

### المسألة ٧٠:

انما يجب على الضامن أداء المقدار الذي تشهد به البيته إذا شهدت بأنه مقدار الدين في حال صدور الضمان من الضامن، ولا يلزمه الأداء إذا شهدت بأن ذلك هو مقدار الدين بعد الضمان أو أطلقت شهادتها فلم تعين ان ذلك هو مقداره حين الضمان أو بعده.

### المسألة ٧١:

إذا قيل للرجل: ان بينه شرعية مقبولة تدل على أن صديقك زيدا مدين بمبلغ من المال، فقال: ضمنت للدائن ما تشهد به البيته على زيد من الدين، جاز ضمانه فإذا رضى الدائن صح ونفذ، ووجب عليه ان يؤدي ما تشهد البيته المذكورة بثبوتها على زيد من الدين حينما ضمن الضامن.

### المسألة ٧٢:

إذا ادعى الدائن ان مقدار الدين المضمون مائة دينار مثلا وأنكر

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٧٩

الضامن هذا المقدار وقال: انما هو خمسون دينارا، و صدقه المضمون عنه فأنكر المائة، ثم تنازع الدائن و الضامن في ذلك الى الحاكم الشرعي فوجه اليمين على الضامن لأنه منكر، و ردها الضامن على الدائن و حلف الدائن على ما يدعيه و ثبت عند الحاكم باليمين المردودة ان الدين المضمون مائة دينار، فإذا أداها الضامن لم يحق له أن يرجع على المضمون عنه بجميع المائة لأنه منكر لها و انما يرجع عليه بالخمسين.

و كذلك الحكم إذا أقر الضامن بالمائة فثبت ذلك بإقراره، فلا يرجع بها على المدين المضمون عنه، بل يرجع عليه بمقدار ما يعترف به هو من الدين لا بمقدار ما يقر به الضامن.

**المسألة ٧٣:**

إذا ادعى الدائن على زيد انه قد ضمن له دينه على عمرو و أنكر زيد الضمان، فأقام الدائن بينة على ما يقول و ثبت الضمان على زيد و أدى المال، فلا يحق لزيد أن يرجع على عمرو بما أدى لأنه اعترف بأن الدائن أخذ المال منه بغير حق.

**المسألة ٧٤:**

إذا تنازع المدين مع الدائن فادعى المدين أن الدين الذي كان عليه قد ضمنه عنه ضامن فهو يزعم ان ذمته قد برئت من الدين و أنكر الدائن الضمان و لذلك فهو يزعم ان على المدين أن يؤدي ما عليه، فالقول قول الدائن المنكر مع يمينه. و كذلك الحكم إذا اختلفا فادعى المدين أن الضامن قد ضمن عنه جميع ديونه، فلا حق للدائن عنده، و أنكر الدائن ذلك و ادعى ان الضامن انما ضمن عنه ديناً واحداً و لم يضمن الدين الثاني فعلى المدين أن يؤديه فالقول قول المنكر مع يمينه، و مثله أن يدعى المدين ان الضامن ضمن جميع دينه و يدعى الدائن انه ضمن نصف دينه أو رבעه.

**المسألة ٧٥:**

إذا اختلف الدائن المضمون له و المدين المضمون عنه، فادعى المضمون له انه قد اشترط الخيار لنفسه في عقد الضمان فيجوز له أن يفسخ الضمان و يأخذ دينه من المدين، و أنكر المضمون عنه هذا الاشرط كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٨٠. فليس للدائن أن يفسخ الضمان و ان ذمته قد برئت بضمان الضامن، فالقول قول المضمون عنه مع يمينه لأنه منكر. و إذا اختلفا في صحة الضمان و فساده، فالقول قول من يدعى الصحة منهما مع يمينه، و الغالب ان المضمون عنه هو الذي يدعى الصحة، فإن صحة الضمان تستلزم براءة ذمته من الدين، فإذا اتفق الأمر بعكس ذلك فادعى المضمون له صحة الضمان، كان القول قوله مع يمينه.

**المسألة ٧٦:**

إذا اختلف الدائن مع الضامن، فادعى أحدهما أن الضامن منهما قد ضمن الدين و أنكر الآخر الضمان و ادعى عدمه، فالقول قول من يدعى عدمه مع يمينه، و الغالب ان الضامن هو الذي يدعى عدم الضمان فان لازم ذلك براءة ذمته من الدين، فإذا اتفق الأمر بعكس ذلك فادعى الضامن انه ضمن الدين و أنكر الدائن فادعى عدم الضمان كان القول قوله مع يمينه. و كذلك الحكم إذا اختلفا في مقدار الدين، أو مائة دينار أو ثمانون، أو اختلفا في أن الضامن ضمن للدائن ديناً واحداً أو دينين، أو اختلفا في ان الدائن قد اشترط على الضامن التعجيل في أداء الدين أم لم يشترط عليه ذلك، أو انه اشترط عليه تقصير مدة الأجل أو لم يشترط ذلك، أو أنه اشترط عليه شرطاً آخر في عقد الضمان أو لم يشترط، فالقول في جميع ذلك قول من يدعى عدمه مع يمينه، و هو الضامن في الغالب، فإذا اتفق الأمر بعكس ذلك فادعى الدائن عدمه كان القول قوله مع يمينه.

**المسألة ٧٧:**

إذا ضمن الضامن دين الرجل و كان الدين حالا، فاختلف الضامن و الدائن في أنهما هل اشترطا في العقد تأجيل الدين إلى مدة أم لم يشترطا، فادعى أحدهما وجود هذا الشرط و أنكره الآخر فادعى عدم اشتراط ذلك، فالقول قول من يدعى عدم مع يمينه كما تقدم و الغالب هنا ان من يدعى عدم الاشتراط هو الدائن المضمون له، لأنه يريد

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٨١

أخذ دينه، معجلا، و إذا اتفق عكس ذلك فادعى الدائن الاشتراط و ادعى الضامن عدم كان القول قول الضامن مع يمينه لأنه المنكر. و مثله ما إذا كان الدين مؤجلا فادعى أحدهما انهما قد اشترطا الزيادة في المدة و أنكر الآخر، أو اختلفا فقال أحدهما: قد اشترطنا في العقد أن يبرئ الدائن ذمة الضامن من الدين أو من بعضه و أنكر الآخر، أو اختلفا في أن الضامن قد اشترط لنفسه خيار الفسخ لعقد الضمان فادعاه أحدهما و أنكره الثاني، فيقدم في جميع ذلك قول من يدعى عدم، و الغالب في هذه الموارد أن يدعى المضمون له ذلك فيكون القول قوله مع يمينه، و إذا انعكس الأمر فادعى الضامن عدم كان القول قوله كما تقدم.

**المسألة ٧٨:**

إذا ضمن الضامن عن المدين و اداه عنه ثم تنازع الضامن و المضمون عنه فادعى الضامن أن ضمانه عنه كان باذنه، فيجوز له أن يرجع عليه بما أدى عنه، و قال المضمون عنه: انه لم يأذن بالضمان فلا- حق للضامن بالرجوع عليه، قدم قول المضمون عنه مع يمينه، و كذلك إذا ضمن الضامن الدين عنه باذنه ثم تنازعا، فادعى الضامن انه قد ادى الدين للدائن فيصح له الرجوع على المضمون عنه، و أنكر المضمون عنه أداء الدين، فيقدم قول المضمون عنه مع يمينه.

**المسألة ٧٩:**

إذا ضمن الضامن الدين باذن المضمون عنه و اداه للدائن ثم تنازعا في مقدار الدين فادعى الضامن أنه مائة دينار مثلا، و قال المضمون عنه: ان الدين ثمانون دينارا و أنكر الزيادة، فالقول قول المضمون عنه مع يمينه، و إذا ادعى المضمون عنه ان الدين مائة دينار فعلى الضامن أن يدفعها جميعا، و قال الضامن: انه ثمانون فحسب و أنكر الزيادة فالقول قول الضامن مع يمينه.

**المسألة ٨٠:**

إذا ادعى الضامن أنه أدى الدين للدائن، و أنكر الدائن المضمون له ذلك، فان صدق المدين المضمون عنه دعوى الضامن بالوفاء و كان

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٨٢

ضمانه باذنه صح للضامن الرجوع عليه سواء حلف الدائن لإنكاره دعوى الضامن أم لم يحلف، و ان لم يصدقه في دعوى وفاء الدين لم يرجع الضامن عليه بشيء.

و إذا حلف الدائن لإنكاره دعوى الضامن و أخذ المال منه لم يرجع به على المضمون عنه إذا لم يصدقه في دعوى الوفاء لأن الضامن

يعترف بأن هذا المال أخذ منه بغير حق.

### المسألة ٨١:

يصح للمدين المضمون عنه ان يشهد للضامن بأداء الدين إذا كان يعلم بذلك و كان جامعا لشروط قبول الشهادة من عدالة و عدم تهمة و غير ذلك.

### المسألة ٨٢:

إذا طلب المدين من أحد أن يفى عنه دينه فأداه عنه اجابة لطلبه جاز له ان يرجع عليه بما أدى عنه و ان لم يضمن عنه، و كذلك إذا أمره أن يدفع الى زيد مبلغا أو ينفق في بعض السبل شيئا و لم تقم القرائن على طلب التبرع، فإذا أعطى أو أنفق اجابة لأمره جاز له الرجوع عليه بما دفع و بما أنفق، و هذا ليس من الضمان المصطلح و لا من التعهد العرفي. و إذا أذن المدين لأحد بوفاء دينه و لم يطلب ذلك منه، لم يحق له الرجوع عليه إذا وفاه عنه الا إذا أفهمته القرائن انه لا يؤدي تبرعا، و انه إذا وفى له دينه رجع عليه بما أدى، فيرجع عليه حين ذاك.

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٨٣

### كتاب الحوالة و الكفالة

#### إشارة

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٨٥  
كتاب الحوالة و الكفالة و فيه فصلان.

### الفصل الأول في الحوالة و شرائطها و أحكامها

#### المسألة الأولى:

الحوالة اسم للمعاملة الخاصة التي ينقل بها المديون دائنه بالحق الذي يستحقه في ذمته إلى ذمة رجل آخر، يقال: أحال الرجل غريمه بدينه الى غيره، إذا نقل دين الغريم من ذمة نفسه إلى ذمة ذلك الغير، فالمدين الذي نقل الدين محيل، و الدائن الذي نقل المحيل دينه إلى ذمة الرجل الآخر محال، و الشخص الآخر الذي انتقل الدين الى ذمته محال عليه، و الدين الذي نقله المحيل من ذمة إلى ذمة محال به، و المعاملة التي يحصل بها هذا النقل حوالة.

و الغالب في الشخص الثاني الذي ينقل الدين من ذمة المحيل الى ذمته أن يكون مدينا للمحيل، فالمحيل في الغالب مدين للمحال، و دائن للمحال عليه، و قد تكون الحوالة على شخص برىء الذمة، و سيأتى بيان ذلك ان شاء الله تعالى.

#### المسألة الثانية:

لا بد في عقد الحوالة من الإيجاب و هو يكون من المحيل، و القبول من المحال، و يكفي في الإيجاب كل لفظ يدل على المعنى المراد، و هو احالة المدين دائنه على الشخص الآخر المحال عليه، و اللفظ المتعارف في ذلك ان يقول الموجب لدائنه: أحلتك بما تستحقه في ذمتي من الدين على زيد، فيقول الدائن المحال: قبلت الحوالة أو يقول: قبلت الإحالة منك على زيد بالدين المعين، أو يقول: رضيت بذلك.

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٨٦

و يعتبر في صحة عقد الحوالة على الأحوط رضى المحال عليه أيضا، بل لا يخلو اعتباره من قوة، و خصوصا إذا كان المحال عليه برىء الذمة من دين المحيل، أو كان مدينا له و كانت الحوالة عليه بغير جنس الذى فى ذمته.

### المسألة الثالثة:

يعتبر فى صحة الحوالة أن يكون المديون المحيل بالغا، و أن يكون عاقلا، و ان يكون غير سفيه و غير مكره، على النهج الذى تقدم إيضاحه فى كتاب البيع و غيره من العقود المتقدم ذكرها، و يعتبر جميع ذلك أيضا فى الدائن المحال، و فى الشخص الآخر المحال عليه، فلا يصح العقد إذا كان أحد الأطراف الثلاثة المذكورين صغيرا أو مجنوناً أو سفيهاً أو مكرهاً.

### المسألة الرابعة:

الظاهر صحة الحوالة إذا كان المحيل مفلسا أو كان المحال أو كان المحال عليه مفلسا كذلك، إذا كانت الحوالة انما تستلزم تصرفا فى ذمته و لا تفيد تصرفا فى أمواله المحجور عليها للفلس و التى يكون التصرف فيها منافيا لحقوق الغرماء.

### المسألة الخامسة:

يعتبر فى صحة عقد الحوالة أن يكون منجزا على الأحوط كما سبق فى نظائره من العقود، فلا يصح إذا كان معلقا على شرط أو على وصف.

### المسألة السادسة:

ليس من الحوالة أن يحيل الشخص على نفسه أحدا بدين له فى ذمته غيره فيقول لزيد مثلا: أحلتك على نفسى بالدين الذى تملكه فى ذمة خالد، فيقبل زيد منه العقد، و يكون الإيجاب من المحال عليه لا من المدين، بل و قد لا يحصل منه الرضى بالحوالة، فلا يكون ذلك من الحوالة المصطلحة، و لا يكون من الضمان، بل هو من الحوالة اللغوية، فإذا اتفق المتعاقدان المحال عليه و المحال كما بينا و أوقعا عقد الحوالة بينهما فأحاله بدينه على نفسه، صحت معاملة مستقلة و شملها عموم أدلة الوفاء بالعقود و لزم الوفاء بها، و قد سبقت له نظائر فى كتاب

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٨٧



الضمان، سواء كان الشخص الذى أحال الدائن على نفسه برىء الذمة، أم كان مدينا لخالد، و سواء كانت الحوالة بغير جنس ما عليه أم بجنسه.

### المسألة السابعة:

يشترط فى صحة الحوالة المصطلحة أن يكون الدين المحال به ثابتا للدائن بالفعل فى ذمة المحيل، سواء كان ثبوته فى ذمته مستقرا أم كان متزلزلا، فلا تصح الحوالة به قبل أن يتم سببه و يثبت فى الذمة بالفعل، و مثال ذلك أن يحيله بالدين الذى سيستقرضه منه، أو بضمن السلعة التى سيشتريها به أو ببدل الإجارة الذى سيستأجر به الدار أو يحيل المرأة بالمهر المؤجل الذى سيتزوجها به، و لا يصح أن يحيل الزوجة بنفقتها للمدة الآتية، أو يحيل العامل بمال الجعالة قبل أن يأتى بالعمل المجمعول عليه، أو يحيل بمال السبق قبل أن يتحقق سبق السابق، و قد سبق نظير هذا فى الدين الذى يراد ضمانه، فلا تصح الحوالة المصطلحة فى هذه الفروض و ما أشبهها، و تصح فيها الحوالة بالمعنى اللغوى إذا وقع الاتفاق و جرى العقد فتكون معاملة مستقلة كما سبق نظيرها هنا و تقدمت نظائرها فى فصل الضمان العرفى.

### المسألة الثامنة:

لا يشترط فى صحة الحوالة المصطلحة أن يكون الدين المحال به معلوما للمحيل و المحال على وجه التفصيل حين صدور عقد الحوالة بينهما، فإذا علم المحيل و المحال بالدين على وجه الإجمال فأحاله به، ثم علما بعد ذلك بجنسه و مقداره، برجوعهما الى وثائق و مستندات و سجلات أو وضحت لهما ذلك و ذكرت تفاصيله صحت الحوالة و ترتبت آثارها، و كذلك إذا أحال الدائن بما تشهد به البينة ثم سألا البينة فأوضحت بشهادتها لهما تفاصيل الدين.

### المسألة التاسعة:

لا تصح الحوالة إذا كان الدين المحال به مبهما مرددا و مثال ذلك:  
أن يحيل المدين دائته بأحد الدينين على وجه التردد من غير تعيين، أو يحيله على المحال عليه بشيء من دينه من غير تحديد لمقدار الشيء الذى أحاله به من الدين، فلا تكون الحوالة صحيحة.  
كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٨٨

### المسألة العاشرة:

إذا كان لرجل دينان يختلف أحدهما عن الآخر فى ذمة شخص واحد، يصح للمدين ان يحيل دائته المذكور بأحد دينيه على نحو الواجب التخيري على الشخص المحال عليه، و مثال ذلك أن يكون لزيد فى ذمة عمرو دين بخمسمائة دينار، و له فى ذمته كذلك دين آخر بستمائة دينار، فيحيل عمرو دائته زيदा بالدينين معا على خالد، على أن يختار المحال عليه و هو خالد أحد الدينين المحال بهما فيسدده، فإذا اختاره و قام بوفائه سقطت الحوالة عليه بالدين الآخر.

**المسألة ١١:**

يشكل الحكم بصحة الحوالة إذا كان المحيل أو المحال جاهلا بجنس الدين المحال به أو جاهلا بمقداره في حال الحوالة و لا يحصل له العلم به بعد ذلك كما إذا كان عمرو مدينا لزيد بمبلغ لا يعلمان مقداره أو لا يعلمان جنسه و ليس عندهما ما يعين ذلك لهما، فيشكل الحكم بصحة الحوالة بهذا الدين المجهول. و تصح الحوالة به بالمعنى اللغوى الذى تقدم بيانه فإذا تراضى بها الجميع كذلك و أجرى العقد صح و كانت الحوالة معاملة مستقلة كظواهرها المتقدمة.

**المسألة ١٢:**

لا يشترط فى صحة الحوالة أن يتفق المال المحال به مع المال المحال عليه فى جنسهما و نوعهما و وصفهما فإذا كان لزيد دين فى ذمة عمرو مبلغ من الدراهم، و كان مدينا لخالد بمبلغ من الدنانير أو بمقدار من الحنطة و أراد زيد ان يحيل دائته خالد على مدينة عمرو بأن يدفع له دنانير أو حنطة بدل الدراهم التى لزيد فى ذمته، صح له ذلك إذا تراضى به الجميع و إذا أحاله كذلك مع الرضى به حصل الوفاء.

**المسألة ١٣:**

لا يشترط فى صحة الحوالة أن يكون الشخص المحال عليه مدينا للمحيل، فتصح الحوالة عليه و ان كان برىء الذمة على الأقوى. كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٨٩

**المسألة ١٤:**

تصح الحوالة بأى دين تشتغل به ذمة المدين، سواء كان من الأعيان أم من المنافع أم من الأعمال كما إذا استأجر الرجل من المالك دارا كليه موصوفة بأوصاف معينة للسكنى فيها أو استأجر أجيرا ليقوم له بأعمال معلومة فى ذمته و لم يشترط عليه المباشرة، فكانت المنفعة المملوكة بالإجارة دينا فى ذمة المؤجر و كان العمل المستأجر عليه دينا فى ذمة الأجير، فتصح الحوالة بذلك من المدين على شخص آخر، سواء كان المحال عليه مشغول الذمة للمدين بمثل تلك المنفعة و مثل ذلك العمل أم كان برىء الذمة. و يجرى ذلك فى الصلاة و الصيام و الحج و العمرة و الزيارة و غيرها من الأعمال إذا كانت ديونا فى الذمة و لم تشترط فيها المباشرة.

**المسألة ١٥:**

تصح الحوالة بالمال سواء كان مثليا أم قيميا إذا وصف وصفا ترتفع به الجهالة المضرة بالحوالة.

**المسألة ١٦:**

إذا أحال المدين بدينه و تمت شروط الحوالة و توفر جميع ما يعتبر فيها برئت ذمة المحيل من دينه المعلوم بالمقدار الذى أحال به دائنه، و انتقل دين الدائن المحال إلى ذمة الشخص المحال عليه بذلك المقدار و برئت ذمة المحال عليه من دين المحيل إذا كان مشغول الذمة له بمقدار ما أحال به عليه من المال و كان المال مثليا و الحوالة عليه بمثله.  
و إذا كانت الحوالة بغير مثل الدين، أو كان المحال عليه برىء الذمة اشتغلت ذمة المحيل له بما أحال عليه ثم يتحاسبان بعد ذلك إذا شاء أو يتصالحان.

**المسألة ١٧:**

إذا أنشأ المديون الإيجاب فى عقد الحوالة لم يجب على المحال قبول الإيجاب، بل يتخير فى القبول و عدمه و ان كان الشخص المحال عليه مليا، و غير مماطل فى أداء المال.  
كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٩٠

**المسألة ١٨:**

إذا تم الإيجاب و القبول فى الحوالة، و تحقق الرضى بالمعاملة من المحيل و المحال و المحال عليه كانت الحوالة لازمة على الأشخاص الثلاثة جميعا، فلا يجوز لأحدهم فسخ الحوالة و ان كان المحال عليه بريئا، فلا يجوز له الفسخ بعد أن تحقق منه الرضى، و قد ذكرنا ان دين الدائن ينتقل إلى ذمة المحال عليه إذا تمت الحوالة، و توفرت شروطها.  
و يستثنى من ذلك ما إذا كانت الحوالة على رجل معسر، و كان الدائن المحال جاهلا بإعساره، ثم علم بإعساره بعد ذلك، فيجوز له فسخ الحوالة و الرجوع بالدين على المحيل.  
و يراد بإعسار المحال عليه هو ان لا يكون عنده ما يفي به دينه زائدا على الأمور المستثنيات فى الدين و التى ذكرناها فى المسألة الثامنة عشرة من كتاب الدين، و المدار فى ذلك هو ان يكون المحال عليه معسرا كذلك فى حال الإحالة عليه، و أن يكون المحال جاهلا بالإعسار كما ذكرنا، فلا يثبت الخيار للمحال إذا كان المحال عليه مليا فى حال الحوالة و ان تجدد له الإعسار بعد ذلك، و لا يثبت الخيار للمحال إذا قبل الحوالة على الرجل و هو يعلم بإعساره.

**المسألة ١٩:**

لا تجب المبادرة على المحال فى فسخ الحوالة بعد ان يعلم بإعسار المحال عليه، فإذا تأخر فى الفسخ لعذر أو لغير عذر لم يسقط حقه فى خيار الفسخ على الأقوى، مع تحقق الفرض المتقدم الذى يثبت له فيه الخيار.

**المسألة ٢٠:**

لا يسقط خيار الفسخ للمحال بعد ان يعلم بإعسار المحال عليه و ان أمكن للمحال عليه أن يقترض و يفى دينه من مال القرض، و لا يسقط الخيار كذلك إذا وجد من يتبرع عن المحال عليه بوفاء دينه بعد ما كان معسرا، في الفرض الذي يثبت فيه الخيار للمحال و لا يسقط الخيار إذا تجدد له اليسر بعد ما كان معسرا حال الحوالة و كان المحال جاهلا بعسره.

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٩١

### المسألة ٢١:

يجوز للمحال عليه أن يشترط لنفسه في ضمن العقد أن يفسخ العقد إذا شاء، فإذا شرط ذلك لنفسه و رضى به الآخر ان صح له الفسخ كما شرط، و يجوز كذلك للمحيل أو المحال ان يشترط الخيار لنفسه، و يثبت له حق الخيار إذا شرط.

### المسألة ٢٢:

يمكن الترامى في الحوالة، فيحيل المديون دائنه على شخص معين، ثم يحيل المحال عليه ذلك الدائن على محال عليه آخر، ثم يحيله هذا المدين الجديد على آخر ثم يحيله هذا على غيره، و هكذا فتترامى الحوالة و يتعدد المحال عليه، و الدائن المحال في الجميع واحد، و يصح الجميع.

و يجوز أن يحيل المدين دائنه على شخص، فإذا كان هذا الدائن مدينا لغيره صح له أن يحيل دائنه على الشخص الذي أحيل عليه و إذا كان الدائن الثانى مدينا لثالث جاز له أن يحيل دائنه على مدينة الذى أحيل عليه، و هكذا، فيتعدد المحال و يكون المحال عليه واحدا، فإذا ترامت العقود و توفرت شرائطها صحت جميعا، و ترتب آثارها.

### المسألة ٢٣:

يجوز أن تدور الحوالة، و مثال ذلك أن يحيل المديون دائنه على شخص، ثم يحيل الشخص المحال عليه دائنه على شخص غيره في المرة الثانية، ثم يحيل هذا المدين الثالث دائنه على المدين الأول، فترجع سلسلة الحوالات من حيث ابتدأت و يكون الجميع صحيحا إذا توفرت فيها الشرائط المطلوبة، و قد تقدم نظير ذلك في كتاب الضمان.

### المسألة ٢٤:

إذا ترامت الحوالة، فأحيل الدائن بدينه مرتين أو أكثر على اشخاص متعددين، و انتقل دينه بسبب ذلك الى ذمة المحال عليه الأول ثم الى الثانى ثم الى الثالث ثم أحاله المدين الأخير بدينه على رجل له فى ذمة الدائن مثل دينه، و قبل الطرفان الحوالة تقابل ما فى ذمتيهما من الدين و حكم الشارع بتساقطهما معا، و إذا اختلف الدينان فى الجنس اشتغلت ذمة كل منهما للآخر بدينه، ثم تحاسبا عن ذلك إذا شاء أو تصالحا.

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٩٢

**المسألة ٢٥:**

تبرأ ذممة الشخص المحال عليه من دين الدائن إذا هو وفى الدين و أدى مال الحوالة، و تبرأ ذمته إذا أحال الدائن على شخص آخر و قبل الدائن و المحال عليه بالحوالة الجديدة، و تبرأ ذمته إذا ضمن المال عنه ضامن، و كان الضمان برضى الدائن المضمون له، و تبرأ ذمته إذا تبرع احد فوفى عنه الدين، سواء كان المتبرع أجنبيا أم كان هو الشخص الذى أحال عليه بالمال، و تبرأ ذمته إذا أمر أحدا بوفاء الدين فأداه عنه اجابته لطلبه.

و يرجع موفى الدين عليه بما أداه عنه إذا كان الأداء بطلبه، أو كان الضمان عنه باذنه، سواء كان المؤدى أو الضامن هو المحيل نفسه، أم كان شخصا غيره، و لا يرجع عليه إذا كان متبرعا بالوفاء أو بالضمان و قد سبق تفصيل هذه الفروض و الأحكام جميعها، و نحن نذكرها للتنبيه.

**المسألة ٢٦:**

إذا أدى المحال عليه مال الحوالة للدائن، ثم طالب المحيل بما أداه عنه، فادعى المحيل ان المحال عليه كان مشغول الذمة له بمثل الدين الذى أداه، فلا يحق له المطالبة به فإنما و فى به دينه، و أنكر المحال عليه انه مشغول الذمة و ادعى ان الحوالة عليه كانت من الحوالة على البرىء، فالقول قول المحال عليه مع يمينه على أنه برىء الذمة، فإذا أحلف على ذلك طالب المحيل ببذل ما أداه عنه.

**المسألة ٢٧:**

إذا قبل المحال عليه الحوالة اشتغلت ذمته بدين الدائن و برئت ذممة المحيل عنه كما ذكرنا فى المسألة السادسة عشرة، و نتيجة لذلك: ان المحال عليه إذا كان برىء الذمة من الدين جاز له أن يرجع على المحيل بالمال بمجرد قبوله الحوالة عليه و لا يتوقف جواز رجوعه عليه على أداء المال، و لا يقاس الحكم فى الحوالة على الضمان و الفارق بينهما هو النص.

**المسألة ٢٨:**

إذا قبل المحال عليه الحوالة، ثم صالحه الدائن بأقل من دينه و ابرأ

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٩٣

ذمته من الباقي، فإن كان المحال عليه برىء الذمة من دين للمحيل، جاز له أن يأخذ من المحيل جميع الدين الذى أحاله عليه، و ان كان مشغول الذمة للمحيل لم يجز له أن يأخذ من المحيل أكثر مما أدى عنه و هو الأقل.

**المسألة ٢٩:**

إذا باع الرجل أرضا أو دارا يملكها و بقى الثمن فى ذمة المشتري، فأحال المشتري البائع بالثمن على أحد و رضى المحال عليه بالحوالة، ثم تبين بطلان البيع، كانت الحوالة باطلة من أصلها، فإن بطلان البيع يعنى أن ذمة المشتري غير مشغولة للبائع بشىء لتصح

احالته به على احد.

و إذا أحوال البائع دائنا له على الثمن المذكور الباقي عند المشتري، ثم تبين بطلان البيع، فإن كانت حوالة البائع لدائنه على المشتري مقيدة بثبوت الثمن في ذمته كانت الحوالة باطلة كذلك لانتفاء القيد، فإذا كان المحال قد قبض مال الحوالة، فالمقبوض باق في ملك صاحبه المحال عليه في كلتا صورتين، فيجوز له الرجوع به إذا كان موجودا و إذا تلف فله الرجوع بعوضه على المحيل أو على المحال.

و إذا كانت حوالة البائع لدائنه في الصورة الثانية غير مقيدة بثبوت الثمن في ذمة المشتري بل كان ذلك بنحو الداعي للإحالة عليه كما هو الغالب لم تبطل الحوالة ببطلان البيع و كانت من الحوالة على البريء.

### المسألة ٣٠:

إذا باع الرجل أرضه أو داره، و بقي الثمن في ذمة المشتري، و أحوال المشتري البائع بالثمن على غيره، أو أحوال البائع دائنا له على المشتري، كما في الفرض المتقدم، ثم انفسخ البيع بتقاييل المتبايعين أو حصل الفسخ بأحد أسباب الخيار. فإذا فسخت معاملة البيع قبل أن يقبض المال المحال به، فالظاهر بطلان الحوالة، فإن الثمن بسبب فسخ المعاملة بالتقاييل أو بالخيار يرجع الى ملك المشتري، فلا يصح للبائع أخذه من المحال عليه، و إذا قبض المال المحال به أولا ثم حصل الفسخ بعد ذلك صحت الحوالة ثم رجع الثمن بعد الفسخ من البائع إلى المشتري.

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٩٤

### المسألة ٣١:

إذا وضع الإنسان بعض أمواله عند وكيله أو استودعها عند أمين، جاز له أن يحيل دائنه على الوكيل أو الأمين ليفي دينه من المال الذي بيده، و هو من الحوالة العرفية، و ليس من الحوالة المصطلحة، فإذا أحوال الدائن بالمبلغ و رضى المحال و المحال عليه، جاز للوكيل أو الأمين أن يدفع للدائن من المبلغ الموجود لديه، و لا يجب الدفع عليه الا إذا انحصر رد المال الى مالكة بذلك، بحيث لو لم يدفع المال إلى الدائن المحال، لم يمكن له أن يرد المال الى مالكة بعد ذلك. و كذا إذا علم من القرائن ان المالك لا يرضى برفض الحوالة، أو لا يرضى بتأخير دفع المال.

### المسألة ٣٢:

إذا تنازع المدين و الدائن في أن العقد الذي أوقعاه بينهما هل هو حوالة بالدين على الشخص المحال عليه أو هو وكالة للدائن في أن يقبض المال من ذلك الرجل، فهاهنا صور تختلف في الفرض و في الحكم، فلا بد من ملاحظتها.

(الصورة الأولى): أن يقع التنازع بينهما في ذلك قبل أن يقبض الدائن المال من الشخص المحال عليه، فمدعى الحوالة منهما يدعى ان ذمة المحيل قد برئت من دين المحال بسبب الحوالة، و يدعى كذلك أن ذمة المحال عليه قد برئت من دين المحيل بقبوله الحوالة، و يدعى أيضا ان المال المحال به لا يزال ملكا لصاحبه الأول و لم ينتقل الى ملك المحال، و مدعى الوكالة ينكر جميع ذلك فيكون قوله هو الموافق للأصول، و يكون هو المنكر، فإذا لم تكن لصاحبه بينة على قوله فالقول لمدعى الوكالة مع يمينه، سواء كان

هو الدائن أم المدين.

### المسألة ٣٣:

(الصورة الثانية): أن يكون الاختلاف بينهما في ذلك بعد أن يقبض الدائن المال من المحال عليه، و تكون الوكالة المدعاة هي وكالة المحيل للمحال في أن يقبض من المحال عليه ما في ذمته من دين المحيل، و يأخذه لنفسه بعد القبض وفاء لدينه في ذمة المحيل، و لا ريب ان جميع الأصول المتقدم ذكرها تكون ساقطة في هذه الصورة.

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٩٥

فقد علم تفصيلا بأن ذمة الشخص المحال عليه قد برئت من دين المحيل اما بالحوالة من المحيل، و اما بدفع الدين الى وكيله، و علم أيضا بأن ذمة المحيل قد برئت من دين دائته، اما بالحوالة و اما باستيفاء الدائن دينه بالوكالة بعد أن قبض المال من المدين المحال عليه، و علم بأن الدائن قد ملك المال المحال به اما بالحوالة و اما بقبض الدائن المال لنفسه بالوكالة، و إذا سقطت الأصول كما بينا فلا يكون قول مدعى الوكالة و منكر الحوالة موافقا للحجة ليحكم بتقديم قوله مع اليمين. على ان الظاهر أن الدعوى في هذه الصورة تكون ساقطة بنفسها لأنها ليس لها أثر ملزم لأحد الطرفين، فلا تكون مقبولة.

### المسألة ٣٤:

(الصورة الثالثة): ان يكون التنازع بينهما في ذلك بعد أن يقبض الدائن المال من المحال عليه و تكون الوكالة المدعاة هي وكالة المدين للدائن في أن يقبض المال من المحال عليه و يقيه امانه بيده يراجع المدين في أمرها و لا ريب في براءة ذمة المحال عليه من دين المحيل اما بالحوالة و اما بدفع دينه الى وكيله. و لكن دين المحال على المحيل لا يزال مشكوك البقاء، فتجرى فيه أصالة بقاء اشتغال ذمة المحيل للمحال، و تجرى كذلك أصالة عدم ملكية المحال للمال الذي قبضه من المحال عليه، فيكون قول من يدعى الوكالة و ينكر الحوالة موافقا لهذين الأصلين، فإذا لم تكن لمدعى الحوالة بينة لإثبات قوله، فالقول قول المنكر مع يمينه.

### الفصل الثاني في الكفالة

### المسألة ٣٥:

الكفالة هي أن يتعهد الإنسان لإنسان آخر بإحضار شخص معين له عليه حق، مال أو غيره، بل تعم اي شخص يستحق إحضاره في مجلس الشرع و ان لم يثبت عليه الحق بعد، فيكون التعهد بإحضاره من الكفالة المصطلحة، فالإنسان المتعهد بإحضار ذلك الرجل كفيل، و الإنسان

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٩٦

الآخر الذي تعهد له الكفيل بإحضار الرجل مكفول له، و الشخص الذي تعهد الكفيل بإحضاره مكفول.

و لا تصح الكفالة في ما إذا كان الحق الذي على الشخص حدا من حدود الله أو تعزيرا شرعه الإسلام عند ارتكاب الشخص بعض

المحرمات أو تركه لبعض الواجبات، و تصح في ما إذا كانت العقوبة من حقوق الناس كالقصاص.

### المسألة ٣٦:

الكفالة عقد من العقود يكون الإيجاب فيه من المتعهد و هو الكفيل، و القبول من صاحب الحق و هو المكفول له، و يقع الإيجاب بأى لفظ يدل على التعهد و الالتزام بإحضار الشخص المقصود و من أمثلة ذلك ان يقول الموجب للمكفول له: تكفلت لك بإحضار فلان، أو تعهدت، أو التزمت بذلك أو يقول: أنا كفيل لك بإحضاره، و يكفى في القبول كل لفظ يدل على الرضى بتعهد الكفيل و منه أن يقول بعد الإيجاب: قبلت بكفالتك أو رضيت بتعهدك.

### المسألة ٣٧:

يشترط في صحة الكفالة أن يكون الكفيل بالغاً و عاقلاً و مختاراً غير مكره، و قاصداً غير ساه و لا- هازل، و أن يكون قادراً على إحضار الشخص المكفول، و أن يكون غير محجور عليه لسفه، و يشترط فيه أن يكون غير مفلس إذا كان الحق الذى على المكفول حقاً مالياً، كالمدين و الضامن، و إذا كان الحق الذى على المكفول من الحقوق غير المالية، ففى اشتراط أن يكون الكفيل غير مفلس، اشكال.

و لا- يشترط في صاحب الحق: المكفول له أن يكون بالغاً أو عاقلاً، أو رشيداً، فتصح الكفالة للصبي و المجنون و السفهيه، و يكون القبول من الولي عليهم.

### المسألة ٣٨:

لا يشترط في صحة الكفالة أن يرضى بها الشخص المكفول، و ليس طرفاً من أطراف العقد على الأقوى، فإذا تم الإيجاب و القبول من الكفيل و المكفول له صح العقد و لزم الوفاء به و ان لم يرض المكفول

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٩٧

بذلك و سيأتى الاختلاف في بعض الآثار بين الكفالة إذا أذن المكفول بها و الكفالة إذا لم يأذن بها، و هذا لا يعنى اشتراط صحة الكفالة برضاه.

### المسألة ٣٩:

تصح الكفالة بإحضار الشخص إذا كان عليه حق مالى و ان لم يعلم الكفيل بمقدار المال و تصح الكفالة كذلك إذا كان على المكفول حق و لم يعلم بأنه حق شفعة مثلاً أو حق خيار، و تصح إذا كان عليه حق قصاص، و لم يعلم أنه قصاص في طرف أو قصاص في نفس، و تصح إذا كان عليه حق جناية و لم يعلم أنها جناية توجب دية أو جناية توجب قصاصاً.

### المسألة ٤٠:



يصح أن توقع الكفالة حاله، و أن تكون مؤجله و معنى إيقاعها حاله أن يتعهد الكفيل بإحضار المكفول فى الوقت الحاضر و المراد بإيقاعها مؤجله أن يتعهد بإحضاره بعد مدة، و إذا أوقعت مؤجله فلا بد من تعيين الأجل فيها و تحديده على وجه لا تكون فيه زيادة و لا نقصان، و إذا أطلق الكفيل العقد و لم يذكر للكفالة وقتا اقتضى إطلاق العقد أن تكون حاله.

#### المسألة ٤١:

الكفالة من العقود اللازمة على المتعاقدين، فلا يجوز للكفيل و لا للمكفول له فسخ العقد، و يجوز لهما أن يتراضيا فيتقايلا منها، و يصح لأحدهما أن يشترط لنفسه خيار الفسخ فيها إلى مدة معينة، فإذا اشترط ذلك صح له الفسخ فى الوقت المحدد، و يجوز أن يشترط الخيار لكل منهما إلى مدة معينة كذلك و يمكن ان تكون المدة المشترطة لهما متساوية فى المقدار و متفاوتة.

#### المسألة ٤٢:

إذا تم عقد الكفالة و كانت حاله أو حل وقتها بعد أن كانت مؤجله، جاز لصاحب الحق ان يطلب من الكفيل إحضار المكفول فى الوقت المحدد، فإذا أحضره لديه و تمكن المكفول له منه تمكنا تاما برئت ذمة الكفيل من الكفالة، سواء استوفى المكفول له من الرجل حقه أم لا.

و إذا امتنع الكفيل من إحضار المكفول جاز لصاحب الحق أن يرفع الأمر إلى الحاكم الشرعى، فإذا رفع الأمر إليه حبس الحاكم الكفيل

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٩٨

حتى يحضر المكفول، من غير فرق بين أن يكون الحق الذى عليه ماليا أم غيره، و هذا هو الحكم الذى دلت عليه نصوص المسألة. و فى القول المعروف بين الأصحاب قدس الله أرواحهم: أن الكفيل إذا امتنع عن إحضار المكفول جاز للمكفول له أن يحبسه عند الحاكم حتى يحضر المكفول أو يؤدي ما على المكفول من الحق.

و هو مشكل، فإن أدلة المسألة كما أشرنا إليه خالية عن هذا التخيير، و أداء ما على المكفول انما يمكن إذا كان الحق ماليا يمكن تسليمه كالدين و بدل الضمان للتلف و العيب، و لا يتم فى مثل حق القصاص و فى كفالة الزوجه الناشزة، و المرأة المدعى زوجها، و كفالة المدعى عليه فى الدعوى، فلا بد فيها من إحضار المكفول بنفسه.

نعم إذا كان الحق الذى على المكفول ماليا، و اداه الكفيل باختياره برئت ذمته من الكفالة بسبب ارتفاع موضوعها بأداء الحق الذى كفل من أجله، فيجب إطلاقه من الحبس.

#### المسألة ٤٣:

إذا كان الشخص المكفول غائبا فى موضع يمكن للكفيل الوصول اليه و إحضاره منه، اعطى من النظرة فى الوقت ما يمكنه فيها أن يصل الى الموضع المعين، و أن يفحص عن الرجل إذا كان العثور عليه يحتاج الى الفحص، حتى يحضره، و إذا أمهل كذلك و انقضت المدة و لم يحضره، رفع المكفول له أمره الى الحاكم الشرعى فحبسه حتى يأتى بالمكفول.

و إذا انقطع خبر المكفول و لم يعلم موضعه و كان الظفر به مرجوا مع الفحص، أُلزم الكفيل بإحضاره و حبس لذلك، و قد سبق الإشكال في إزام الكفيل بأداء الحق الذى على المكفول، و إذا أدى باختياره ما على المكفول من الحق ليتخلص بذلك من الحبس جاز له ذلك، و كفى.

و كذلك الحكم إذا انقطع خبر المكفول، و لم يرج الظفر به، و كان عروض هذه الحال بعد الكفالة فلا تبطل الكفالة بذلك، و يلزم بإحضار الرجل و يحبس لذلك، أو يختار بنفسه أداء ما على المكفول من الحق ليتخلص من الحبس، و خصوصا إذا كان ذلك بتفريط الكفيل فى أمره حتى غاب الرجل و انقطع خبره.

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٩٩

و إذا أريد إنشاء الكفالة له ابتداء فى مثل هذه الحال أشكال الحكم بصحتها.

#### المسألة ٤٤:

إذا أدى الكفيل المال الذى على المكفول و كان ادائه للمال بطلب من المكفول جاز للكفيل الرجوع بالمال عليه، و إذا أداه بغير طلب من المكفول، أشكال الحكم بجواز الرجوع عليه، و لا يترك الاحتياط بالمصالحة فى ذلك.

#### المسألة ٤٥:

إذا اشترط الكفيل أو المكفول له فى العقد أن يكون إحضار المكفول فى بلد معين، لزم العمل بالشرط، فلا يجب على الكفيل تسليمه فى غير ذلك البلد، و لا- يجب على المكفول له تسليمه من الكفيل إذا أحضره فى غيره، و إذا أطلق العقد بينهما و لم يعينا موضعا للإحضار، فإن دلت القرائن على إرادة موضع خاص تعين ذلك، و من القرائن أن يوقعا عقد الكفالة فى بلد المكفول له أو فى موضع استقراره، فينصرف العقد الى لزوم التسليم فى ذلك الموضع، و إذا لم يعينا موضعا و لم تدل القرائن على إرادة شىء فالظاهر بطلان الكفالة.

#### المسألة ٤٦:

يجب على الكفيل إحضار المكفول فى الوقت المعين، و يلزمه ان يتخذ لذلك أى وسيلة يمكنه التوصل بها الى أداء الواجب إذا كانت الوسيلة مباحة غير محظورة فى الإسلام و منها أن يستعين ببعض أهل النفوذ و السطوة إذا لم يكن فى ذلك ظلم أو إضرار أو مفسدة.

#### المسألة ٤٧:

إذا احتاج إحضار المكفول فى موضع التسليم الى مؤنة فهى واجبة على المكفول، و إذا صرفها الكفيل و لم يقصد بها التبرع، و كان صرفها بطلب من المكفول، جاز له أن يرجع بها عليه، و كذلك إذا دلت القرائن على طلبه، و يشكل فى غير ذلك.

**المسألة ٤٨:**

إذا حضر الكفيل الشخص المكفول و سلمه الى المكفول له تسليمًا

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ١٠٠

تماما برئت ذمة الكفيل من الكفالة كما تقدم بيانه، و تبرأ ذمة الكفيل كذلك إذا حضر المكفول بنفسه و سلم نفسه لصاحب الحق في موعد الكفالة، و مثله ما إذا أخذه المكفول له حتى تمكن من استيفاء حقه منه أو من إحضاره في مجلس الشرع، إلا- إذا علم من الشرط في عقد الكفالة أو من القرائن الحافئة به ان المراد حضوره بتوسط الكفيل لغرض خاص من الأغراض، فلا يسقط الوجوب عن الكفيل حين ذاك إلا- بإحضاره، و تبرأ ذمة الكفيل كذلك إذا أبرأ المكفول له ذمته من الكفالة و رفع يده عنها، و إذا أبرأ ذمة الشخص المكفول من الحق الواجب عليه فارتفع بذلك موجب الكفالة و سقطت بارتفاع موضوعها.

**المسألة ٤٩:**

إذا مات الكفيل بطلت الكفالة بموته، فلا يجوز للمكفول له أن يطالب ورثته بإحضار المكفول، و كذلك إذا مات الشخص المكفول فتبطل الكفالة بموته، فلا- يحق للمكفول له أن يطالب من الكفيل إحضار وارثه من بعده، و إذا مات المكفول له لم تبطل الكفالة بموته، فيجوز لوارثه أن يطالب الكفيل بإحضار المكفول إلا- إذا كان الحق الذي لمورثهم مما لا ينتقل الى الوارث فتبطل فيه كفالة الكفيل.

**المسألة ٥٠:**

إذا كان للرجل حق على رجل آخر من دين أو عين أو غير ذلك مما يصح تمليكه، فكفله الكفيل لإحضاره ليوفي الدين أو يسلمه العين، أو ليثبت الدعوى فيه، ثم نقل المكفول له حقه المذكور الى ملك رجل غيره، فباعه منه أو صالحه عليه أو وهبه إياه أو أحاله عليه بطلت الكفالة.

**المسألة ٥١:**

إذا أخذ الدائن مدينة ليطالبه بحقه الثابت له فقهره رجل آخر أو أجبره أو احتال عليه حتى خلصه من يده، كان هذا الشخص بمنزلة الكفيل و كان ضامنا لإحضاره عند الدائن، و ليس للدائن أن يطالبه بأداء ما على المكفول من الدين، و إذا هو أدى ما على الرجل باختياره كفى و سقط عنه الضمان، و لا يسقط الضمان في غير الدين و شبهه من

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ١٠١

الماليات كما في الكفالة، فيجب عليه إحضار الرجل المضمون و يجبره الحاكم الشرعي على ذلك.

**المسألة ٥٢:**

إذا خلع القاتل من يد ولي دم المقتول، وجب عليه أن يحضره أو أن يدفع الدية باختياره إذا كان القتل مما فيه الدية، وإذا كان القتل عمدا ألزم بإحضاره، فإذا مات القاتل قبل أن يتمكن منه، وجب عليه أن يدفع الدية.

### المسألة ٥٣:

يكره للإنسان أن يكفل غيره، ففي الأحاديث الشريفة ما يحذر عن تعاطي ذلك و التعرض له و في بعضها ما يدل على ان الكفالة خساره غرامه ندامه، و انها أهلكت القرون الأولى.

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ١٠٣

### كتاب الوقف و توابعه

#### إشارة

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ١٠٥

كتاب الوقف و توابعه و فيه ثمانية فصول

### الفصل الأول في الوقف و شروطه

#### المسألة الأولى:

الوقف صدقة جارية باقية كما وصفته الأحاديث الكثيرة الواردة عن الرسول (ص) و عن أئمة الهدى المطهرين من آله، صلوات الله عليهم أجمعين، فعن الامام أبي عبد الله (ع): (ليس يتبع الرجل بعد موته من الأجر إلا ثلاث خصال، صدقة أجراها في حياته، و هي تجرى بعد موته، و سنة هدى سننها فهي يعمل بها بعد موته، و ولد صالح يدعو له).

و في الصحيح عن معاوية بن عمار: (قلت لأبي عبد الله (ع): ما يلحق الرجل بعد موته، قال: سنة يسنها يعمل بها بعد موته فيكون له مثل أجر من عمل بها من غير ان ينتقص من أجورهم شيء، و الصدقة الجارية تجرى من بعده، و الولد الطيب يدعو لوالديه بعد موتها و يحج و يتصدق و يعتق عنهما و يصلى و يصوم عنهما). و من ذلك و من أمثاله مما ورد فيه يعلم عظم أجره و كبير خطره في الإسلام.

#### المسألة الثانية:

الوقف هو أن يحبس الإنسان العين المملوكة له و يسبل منفعتها، و تحبب العين: هو المنع من التصرف فيها على الوجه الذي يتصرف به في الأعيان المملوكة، فلا- تباع و لا- توهب و لا- تورث و لا- تنقل بأى ناقل شرعى و تبقى على وجهها الذى وقفت عليه مؤبدة محبوسة، و تسبيل المنفعة هي إباحة المنفعة التي قصدتها الواقف من تلك العين، للموقوف عليهم أو فى الجهة المعينة التي وقفت العين عليها أو لأجلها على المناهج التي يأتي بيانها فى مواضعها ان شاء الله تعالى.

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ١٠٦

**المسألة الثالثة:**

لا بد في تحقق الوقف من الصيغة الدالة على إنشاء التحبيس المؤبد المذكور، يوقعها مالك العين أو من يفوض إليه أمرها، و مثال ذلك ان يقول المالك: وقفت هذه الدار المعينة أو هذه البناية المعينة لتكون مسجدا، أو يقول: وقفتها على أولادى، أو على الفقراء، أو وقفت هذه العمارة مدرسة لطلاب العلم أو رباطا يقيم فيه الفقراء، و يكفى أن يقول: تصدقت بها فى هذا السبيل المعين صدقة مؤبدة لا تباع و لا تورث و لا توهب، أو جعلتها موقوفة.

و لا يشترط فى الصحة أن يكون إنشاء الصيغة باللغة العربية أو بالفعل الماضى، بل يصح أن يكون الإنشاء بالفعل المضارع و بالجملة الاسمية، فيقول: ارضى المعينة موقوفة على الوجه المعين، و يصح إنشاؤها بأى لغة من اللغات التى يحسنها الواقف و يعبر فيها تعبيرا دالا على المقصود فى عرف أهل تلك اللغة.

**المسألة الرابعة:**

لا تكفى كلمة حبست وحدها فى الدلالة على معنى الوقف، و لا كلمة سبلت، حتى يضم الكلمة الثانية منهما إلى الأولى، و تتعلق كلمة حبست بالعين التى يريد المالك وقفها و تتعلق كلمة سبلت بالمنفعة الخاصة التى يقصد إباحتها فى الوجه الخاص، فيقول: حبست دارى المعينة و سبلت منفعتها لتكون مسجدا، أو يقول: حبست العمارة المعينة على أولادى و سبلت منفعتها لهم لتكون مسكنا لهم، أو لتؤجر و يصرف حاصلها فى مصالحهم أو لغير ذلك من الوجوه التى يقصدها و يعينها.

**المسألة الخامسة:**

يشترط فى وقف المسجد أن يقصد الواقف فى وقفه أن تكون الأرض أو يكون البناء مع الأرض مسجدا، فيقول: وقفت هذا الموضع المعين مسجدا، أو وقفته ليكون مسجدا، و إذا قال: وقفت المكان على الصلاة أو على العبادة، أو على المصلين صح وقفه مصلى أو معبدا، و لم يصح مسجدا و لم تترتب عليه آثار المسجد و لا فضله و لا أحكامه.

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ١٠٧

**المسألة السادسة:**

تكفى المعاطاة فى إنشاء الوقف لبعض الموقوفات، فإذا بنى الإنسان أرضه المملوكة أو المحجرة بقصد إنشاء المسجدية ثم أذن للناس فى الصلاة فى الموضع الذى بناه بهذا القصد و صلى فيه بعض الناس صح وقفه مسجدا و تترتب عليه آثار المسجد و أحكامه.

و إذا بنى فى الأرض بنائه بقصد وقفها مدرسة لطلاب العلم، أو رباطا يقيم فيه الفقراء أو ينزل فيه بعض ذوى الحاجة من المسافرين و غيرهم، ثم أذن بالسكنى فيه فسكن المدرسة بعض الطلاب و أقام فى الرباط بعض الفقراء و ذوى الحاجة صح الوقف و تم.

و إذا حدد قطعة من أرضه المملوكة بقصد إنشاء وقفها مقبرة للمسلمين و أذن لهم بالدفن فيها ثم دفن فيها بعض الموتى، تم الوقف، و هكذا فى وقف الطريق أو الشارع أو القنطرة، و وقف الفرش و الحصر و المصاييح و أجهزة الانارة و السقاية و التبريد و التدفئة فى

المشاهد و المساجد و المدارس و الحسينيات فإذا وضع الفراش أو الجهاز فى الموضع بقصد إنشاء وقفه و قبضه المتولى أو استعمل فى احتياجات المشهد أو المسجد أو الموضع المعين صح وقفها.

### المسألة السابعة:

إذا كانت للرجل دار مملوكة أو موضع تام البناء و أراد وقفه مسجداً أو مدرسةً أو رباطاً أو حسينيةً، فلا يترك الاحتياط بإنشاء صيغة الوقف، و لا يكتفى بأن يصرف الناس فى الصلاة فى الموضع بقصد إنشاء وقفه مسجداً أو يصرف الطلاب فى السكنى فيه بقصد وقفه مدرسةً أو رباطاً.

و كذلك إذا كانت له دار مملوكة أو بستان مملوك و أراد أن يجعلها وقفاً على ذريته أو لبعض ذوى الحاجات أو على بعض القربات، فلا يترك الاحتياط فى إنشاء الصيغة و لا يكتفى بالمعاطاة بقصد إنشاء الوقف المعين.

### المسألة الثامنة:

يصح التوكيل فى إجراء الوقف سواء كان ذلك بإنشاء الصيغة أم

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ١٠٨

كان إنشاؤه بالفعل و المعاطاة على النهج الذى سبق بيانه، و يشكل جريان الفضولية فيه، فلا بد من الاحتياط بتركه فإذا وقف الرجل مال غيره فضولاً و أراد المالك إنفاذ الوقف، فلا بد له من تجديد صيغة الوقف من المالك أو وكيله، و لا يكتفى بإجازة الصيغة التى أوقعها الفضولى على المال.

### المسألة التاسعة:

إذا أنشأ المالك أو الوكيل عنه الإيجاب فى الوقف على الوجه الصحيح أو أنشأه بالمعاطاة على الوجه المطلوب، صح الوقف و نفذ و لا يحتاج بعده الى القبول على الأقوى سواء كان الوقف بنفسه من الجهات العامة كالمساجد و الربط و المقابر و الشوارع و القناطر، أم كان وقفاً على عناوين عامة كالوقف على الفقراء و على ذرية الرسول (ص) أو على الفقهاء أم كان وقفاً خاصاً كالوقف على الذرية أو على زيد و ذريته، فلا يعتبر القبول فى جميع أقسام الوقف، و الأحوط استحباباً اعتبار ذلك و خصوصاً فى الوقف الخاص.

### المسألة العاشرة:

لا يشترط فى صحة الوقف أن يقصد الواقف فيه التقرب الى الله، من غير فرق بين الأوقاف العامة و الخاصة.

### المسألة ١١:

يشترط فى صحة الوقف أن يقبض الموقوف عليه العين الموقوفة، فلا يصح الوقف إذا لم يحصل القبض، و إذا مات الواقف قبل

القبض بطل الوقف و عادت العين ميراثا لورثة الواقف، و إذا وقف الدار على زيد و ذريته و مات زيد قبل أن يقبض الدار بطل الوقف في حصة زيد و عادت الحصة ملكا للواقف، و إذا لم يحصل القبض من زيد و لا من ذريته بطل في الجميع و عاد ملكا للواقف. و لا يعتبر في القبض ان يقع فوراً، فإذا وقف العين و حصل القبض بعد مدة صح الوقف و نفذ، و نتيجة لذلك فإذا وقف العين على زيد و ذريته و لم يقبض زيد حتى مات، ثم قبض ذريته العين بعد مدة بطل كلمة التقوى، ج ٦، ص: ١٠٩

الوقف في حصة زيد، و صح في حصة ذريته إذا كانوا موجودين حين إنشاء الوقف.

### المسألة ١٢:

القبض هو استيلاء القابض على العين الموقوفة و وضع يده عليها، سواء كان المقبوض من المنقولات أم من غيرها، و يراجع في تفصيل ذلك ما ذكرناه في المسألة المائتين و الخامسة و الثمانين من كتاب التجارة.

### المسألة ١٣:

يعتبر - على الأحوط لزوماً - أن يكون القبض باذن الواقف، فلا يتحقق الشرط المعتبر في الوقف إذا قبض العين الموقوفة بغير إذنه، فالأحوط تجديد القبض بعد الاذن، و إذا كانت العين وديعة أو عارية بيد الشخص ثم وقفها المالك عليه و هي بيده، فان دلت القرائن على رضی الواقف بالقبض الموجود و اعتباره قبضا للوقف، صح و لم يحتج الى قبض جديد، و ان لم تدل القرائن على شيء فالأحوط تجديد الاذن و مضى زمان بعد ذلك و هي في يد الموقوف عليه ليتحقق شرط الوقف.

### المسألة ١٤:

إذا وقف الأب بعض أملا - كه على أولاده غير البالغين، كان قبض الأب قبضا لهم بالولاية عليهم، و يتعين عليه أن يقصد بقبضه بعد الوقف القبض عنهم على الأظهر، و لا يكتفى بمجرد استمرار قبضه من غير أن يقصد ذلك، و كذلك الحكم في الجد أبي الأب إذا وقف بعض الأشياء على أولاد ولده، و كانوا صغاراً، و في كل ولى إذا وقف بعض ما يملكه على من ولى أمره، فلا بد من قصد القبض عن المولى عليه بحسب الولاية.

### المسألة ١٥:

إذا كان الوقف على اشخاص معينين، اشترط في صحة الوقف قبض الموقوف عليهم و مثال ذلك أن يقف داراً أو بستاناً على أولاده أو على ذريته أو يوقفهما على زيد و ذريته، فلا بد من قبض الموقوف عليهم إذا كانوا بالغين، و إذا كانوا قاصرين أو كان بعضهم قاصراً قبض عن القاصر منهم و ليه الشرعى.

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ١١٠

و يكفي قبض الطبقة الأولى من الموقوف عليهم عن بقية الطبقات اللاحقة، فلا يشترط في صحة الوقف قبض الطبقات المتأخرة إذا

حصل القبض من الطبقة الأولى، وإذا كان بعض الطبقة الأولى موجودا كفى قبضه عن البعض الآخر الذي يوجد بعد ذلك منها ولا تتوقف صحة الوقف على قبضه حين يوجد، و مثال ذلك أن يقف الدار على أولاده ثم على أولاد أولاده، فإذا كان الموجودون من الأولاد أربعة و قبضوا العين الموقوفة صح الوقف بقبضهم و نفذ، فإذا ولد له ولد خامس أو أكثر شملهم الوقف و لم يحتاج الى قبضهم كما لا يحتاج الى قبض أولاد الأولاد و من بعدهم كما ذكرنا، فقد كفى عنهم قبض الموجودين من الطبقة الأولى. و إذا وقف الشيء على ولده الكبار و قبض بعضهم و لم يقبض الباقي، صح الوقف في حصه من قبض و لم يصح في حصص من لم يقبض كما تقدم، و إذا قبض الباقيون بعد ذلك صح الوقف في حصصهم أيضا إذا كان قبضهم قبل موت الواقف، و كذلك الحكم إذا قبض الجميع، و كان قبض بعضهم باذن الواقف و قبض الآخرين بغير اذنه فلا يصح الوقف في حصص من قبض بغير إذن، إلا إذا قبضوا بعد ذلك مع الاذن من الواقف و كان قبضهم في حياته.

### المسألة ١٦:

إذا كان الوقف على عنوان من العناوين العامة كما إذا وقف الرجل بستانه أو عمارته على العلماء أو على طلاب العلم أو على ذرية الرسول (ص) أو على الفقراء، فان كان الواقف قد جعل على الوقف متوليا خاصا، اشترط في صحة الوقف قبض المتولى لتلك العين الموقوفة، و ان لم يعين أحدا، قبضها الحاكم الشرعي. و كذلك الحكم إذا كان الوقف على الجهات و المصالح العامة، كوقف المساجد و المدارس و القناطر و المقابر و الشوارع و ما يشبه ذلك، فيقبضه المتولى المنسوب من الواقف و إذا لم يجعل الواقف له قيما قبضه الحاكم الشرعي.

### المسألة ١٧:

إذا كان الوقف على عنوان من العناوين العامة فالظاهر أنه يكفي

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ١١١

في صحة الوقف قبض بعض مستحقي الوقف ممن ينطبق عليه العنوان الموقوف عليه، فإذا كان وقف الدار على العلماء و قبضها بعض العلماء ليسكنها، أو كان وقف البستان على ذرية الرسول (ص) و قبضه بعض الذرية ليستوفى منه ما يستحق صح القبض و تحقق شرط الوقف، و هكذا في وقف العين على الفقراء و الطلاب، و لا بد من أن يقبض المستحق العين الموقوفة ليستوفى منها الحق، و لا يكفي أن يقبض المستحق بعض حاصل العين الموقوفة و فوائدها ليصرفه في حاجاته من غير أن يقبض العين نفسها.

### المسألة ١٨:

يكفى في قبض المسجد بعد وقفه أن يصلى فيه أحد المؤمنين باذن الواقف بقصد أنها صلاة في المسجد، و يكفي في قبض المقبرة بعد وقفها أن يدفن فيها ميت واحد باذن الواقف بقصد انه دفن في مقبرة، و يكفي في قبض الحسينية بعد وقفها أن يقام العزاء فيها للأئمة (ع) باذن الواقف، بقصد أنه أقامه عزائهم (ع) في حسينيه، و هكذا.

### المسألة ١٩:



إذا كان الوقف على بعض الجهات العامة أو على بعض العناوين العامة و جعل الواقف نفسه متوليا على الوقف كفى في صحه الوقف أن يقبض الوقف بنفسه من حيث انه ولى على الوقف المعين، و لا يكفى مجرد القبض إذا لم يقصد به الحيشة المذكورة.

### المسألة ٢٠:

ينفرد وقف المسجد عما سواه من أقسام الوقف الآتى بيانها، بأن وقف المسجد لا يكون له موقوف عليه، و لا تلاحظ فيه منفعة خاصة تصرف أو تملك لموقوف عليه عام أو خاص، و انما يلاحظ في تحييس أصله و تسهيل منافعه مجرد أن يكون الموضع مسجدا و أن يبقى كذلك ما دامت الأرض و ما دامت العين، و قد أشرنا الى هذا في ما تقدم، و ذكرنا أن الواقف إذا لاحظ منفعة معينة، فوقف المكان أو البناية على أن تقام فيها الصلاة أو على العبادة أو على الذكر و الدعاء، لم يكن

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ١١٢

مسجدا و لم تترتب عليه أحكامه بل يكون مصلى أو معبدا أو موضعا للذكر و الدعاء حسب ما قصده الواقف.

### المسألة ٢١:

قد يلاحظ الواقف أشخاصا أو عنوانا عاما ينطبق على أفراد كثيرين، فيجعل العين موقوفة عليهم، و مثال الأول أن يقف الأرض أو الدار المعينة موقوفة على أولاده ثم على أولادهم، و أولاد أولادهم طبقه بعد طبقه، و مثال الثانى ان يقف الأرض أو الدار موقوفة على العلماء أو على الطلاب أو على المحتاجين من ذرية الرسول (ص)، و يعين فى وقفه أن تكون منافع الأرض أو الدار الموقوفة ملكا تاما للموقوف عليهم، الخاصين أو العاميين على النحو الذى يحدده فى وقفه، فتكون الثمار و الفوائد ملكا طلقا للموقوف عليهم كما جعل فيجوز لهم التصرف فيها كما يتصرفون فى أملاكهم الأخرى بالبيع و الشراء و الهبة، و سائر المعاوضات و التصرفات، و تترتب عليها أحكام الأملاك و الفوائد من وجوب الزكاة و الخمس إذا توفرت شروطهما و من ضمان إذا أتلفها متلف أو غصبها غاصب أو أحدث فيها محدث عيبا أو نقصا. و إذا مات الموقوف عليه بعد أن ملك حصته من المنفعة ملكها وارثه من بعده، و هذا هو القسم الثانى من أقسام الوقف.

### المسألة ٢٢:

و قد يحدد الواقف فى وقفه أن تصرف منافع العين الموقوفة على الموقوف عليهم فى الوفاء بحاجاتهم و مطالب حياتهم و معيشتهم و تدبير أمورهم من غير أن يملكوا من المنافع شيئا، و لازم ذلك أن لا تترتب آثار الملك على المنافع التى تصل إليهم من هذا الوقف، فلا تصح لأحدهم المعاوضة على حصته من المنافع ببيع أو هبة أو غيرها و لا تجب عليه الزكاة إذا بلغت حصته منها نصابا زكوبا، و لا يرث الوارث ما يتركه الموقوف عليه من الحصه إذا مات قبل أن يصرفه فى حياته، و إذا أتلفها أحد فى حياته أو غصبها كان المتلف و الغاصب ضامنا لها، و هذا هو القسم الثالث من أقسام الوقف.

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ١١٣

**المسألة ٢٣:**

إذا عين الواقف في وقفه أن تصرف منافع العين الموقوفة في شؤون الموقوف عليهم و معيشتهم من غير تمليك كما ذكرنا في المسألة المتقدمة، فقد يشترط في وقفه أن تصرف المنفعة بعينها على الموقوف عليهم لا- بأثمانها و أعواضها، و مثال ذلك أن يقف على أولاده نخيلا- أو شجرا ليأكلوا تمر النخيل و ثمر الشجر، و يتعين على متولى الوقف في هذا الفرض أن يصرف الثمرة بعينها على الموقوف عليهم، فيعطى كل فرد منهم حصته من تمر النخيل أو من ثمر الشجر نفسه، و لا- يصح له أن يبيع الثمرة و يقسم بينهم أعواضها و قد يجيز الواقف في وقفه للولى أن يبدل المنفعة الموقوفة بشيء آخر و يقسمه عليهم لينتفعوا به، فيصح للولى ذلك، و إذا أبدلها للولى، أو قسم المنفعة نفسها بينهم و أعطى كل واحد منهم حصته ليصرفها على نفسه لم يجز له المعاوضة على حصته المدفوعة إليه كما تقدم، و قد عرفت ان المنفعة إذا جعلت كذلك فهي مضمونة إذا غصبت أو أتلفت.

**المسألة ٢٤:**

قد ينظر الواقف في وقفه أن يستوفى الموقوف عليهم منفعة العين الموقوفة بأنفسهم فيقف كتب العلم مثلا- ليقراً فيها طلاب العلم و ينتفعوا بقراءتها بأنفسهم، و يقف المدرسة ليسكنها الطلاب و أهل العلم و ينتفعوا بالسكنى فيها بأنفسهم، و كذلك في وقفه خانات المسافرين، و الرباطات للفقراء و القناطر و الشوارع للعابرين.

و من الواضح أن منافع هذه الموقوفات لا يملكها الموقوف عليهم فلا يحل لهم المعاوضة عليها و لا يرثها الوارث من بعدهم كما لا تحل المعاوضة عليها من ولى الوقف، و يشكل الحكم بضمائها إذا غصبت أو أتلفت، و هذا هو القسم الرابع من أقسام الوقف.

**المسألة ٢٥:**

يشترط في صحة الوقف الدوام، و المراد بالدوام أن لا- يوقت الواقف وقفه بمدة، فإذا قال: وقفت هذه الدار على الفقراء أو على أولادى مدة عشر سنين أو مدة عشرين سنة، و قصد بذلك إنشاء الوقف كان باطلا.

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ١١٤

و الفروض المحتملة في هذه الصيغة ثلاثة:

الأول: أن يقصد الموجب بهذه الصيغة إنشاء وقف الدار في المدة المحدودة، و لا ريب في بطلانه، فلا يصح وقفا للدار، لعدم الدوام فيه، و لا يصح تحبيسا لها في المدة المعينة لأن الموجب لم يقصد الحبس و انما قصد الوقف.

الفرض الثانى: أن يقصد بهذه الصيغة إنشاء تحبيس الدار على الفقراء أو على أولاده في المدة المذكورة، و الظاهر صحته حسبما كما قصد فإن الصيغة التى اتى بها كافية فى إنشاء ذلك مع وجود القصد اليه، و لا يكون وقفا لعدم قصده، و لعدم الدوام فيه.

الفرض الثالث: ان لا يعلم أن الموجب قصد بالصيغة إنشاء الوقف أو قصد التحبيس و الظاهر صحته حسبما كما هو ظاهر الصيغة و لا يبعد أن ذلك هو مقتضى صحيحة محمد بن الحسن الصفار.

**المسألة ٢٦:**

إذا وقف الواقف العين على من ينقرض بحسب العادة، و مثال ذلك:

أن يقف الدار أو الأرض على زيد و الطبقة الأولى من أولاده، فالظاهر صحة الوقف، فإذا انقرض زيد و أولاده رجع الوقف الى ملك الواقف إذا كان موجودا، و رجع الى ورثته إذا كان ميتا.

و كذلك الحكم إذا وقف العين على زيد و أولاده، فإذا هم انقرضوا فهي وقف على الكنائس أو هي وقف على طبع كتب الضلال، فان الوقف على الكنائس أو على طبع كتب الضلال باطل بحكم الإسلام، فيكون الفرض المذكور من الوقف المنقطع الآخر، فإذا انقرض زيد و أولاده عاد الوقف ملكا للواقف و لورثته من بعده.

### المسألة ٢٧:

و مثله في الحكم ما إذا وقف الإنسان العين على من لا ينقرض في الغالب ثم اتفق انهم انقرضوا و مثال ذلك أن يقف الأرض على زيد و على ذريته من بعده طبقة بعد طبقة، و اتفق أن جميعهم انقرضوا فان العين الموقوفة بعد انقراضهم ترجع ملكا لواقفها، و إذا كان ميتا رجعت لورثته.

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ١١٥

و إذا علم ان الواقف قد وقف الأرض صدقة مؤبدة على الفقراء مثلا أو في وجوه الخير، و انه انما جعله لزيد و ذريته من بعده لأنهم من وجوه الخير، لم يبطل الوقف بانقراض زيد و ذريته، بل يبقى وقفا على الجهة التي قصدتها الواقف.

### المسألة ٢٨:

إذا انقرض الموقوف عليهم في الفروض الآنف ذكرها و كان الواقف ميتا رجع الوقف إلى ورثته الواقف حين موته على الأقوى، لا الى ورثته حين انقراض الموقوف عليهم، فإذا كان للواقف عند موته ثلاثة أولاد، قسمت العين عليهم على حسب سهامهم في الموارث، للذكر مثل حظ الأنثيين، و إذا مات بعضهم انتقل نصيبه الى ورثته كذلك، فيشاركون اعمامهم في الميراث من عين الوقف، و ينتقل نصيب الولد الذكر منهم الى وارثه و ان كان بنتا، و ينتقل نصيب الأنثى منهم الى وارثها و ان كان عدة أولاد.

### المسألة ٢٩:

قد يكون الوقف الذي يقفه الرجل منقطع الأول، و من أمثلة ذلك:

أن يقف الرجل العين أولا على جهة لا يصح الوقف عليها في الإسلام، كالعبادات المبتدعة، و هياكل الأديان الباطلة، و نشر كتب الضلال، ثم من بعدها على جهات صحيحة كالفقراء و المحتاجين، و لا ريب في بطلانه في الأول، و لا يترك الاحتياط بأن يجدد صيغة الوقف بعد انقراض الأول أو إنشاء الوقف بالمعاطاة، و قد يكون الوقف منقطع الوسط و من أمثله أن يقف الرجل العين على زيد، ثم من بعده على جهة غير صحيحة ثم على الفقراء، فيصح الوقف في الأول، و يبطل في الوسط، و يكون بالنسبة إلى الأخير كالمنقطع الأول فلا يترك الاحتياط بتجديد صيغة الوقف بعد انقراض الوسط.

### المسألة ٣٠:

إذا وقف الإنسان داره أو أرضه على بعض الأشخاص أو على بعض الجهات، واشترط في وقفه أن تعود العين ملكا له إذا هو احتاج إليها، صح الوقف و الشرط، فتكون العين وقفا على الجهة المعينة ما دام الواقف كلمة التقوى، ج ٦، ص: ١١٦

غنيا عن العين الموقوفة غير محتاج إليها، فإذا احتاج إليها انقطع وقفها و رجعت ملكا له و تكون من الوقف المنقطع الآخر، فتدخل في ملكه، و إذا مات بعد ذلك كانت ميراثا لوارثه، و إذا لم يحتج فالعين باقية على وقفها و لا تعود الى الواقف و لا الى وارثه من بعده.

### المسألة ٣١:

يشترط في صحة الوقف أن يقفه الواقف منجزا، فلا يصح إذا علقه في الصيغة على حصول شيء في المستقبل، سواء كان الشيء الذي علق الوقف عليه مما يعلم بحصوله في الآتي، و مثال ذلك: ان يقول: وقفت دارى على الفقراء إذا هل هلال شهر رمضان، أم كان الشيء الذي علقه عليه مما يحتمل حصوله و يحتمل عدم حصوله في المستقبل، و مثال ذلك:

أن يقول: وقفت الدار على الفقراء إذا ولدت لى زوجتى ولدا ذكرا، فلا يصح الوقف فى الصورتين، للتعليق و لأنه وقف منقطع الأول. و كذلك إذا علق الوقف على أمر حالى يجهل الواقف تحققه و عدم تحققه بالفعل، و كان الأمر المذكور مما لا تتوقف عليه صحة الوقف، و مثال ذلك أن يقول: وقفت دارى على الفقراء إذا كان هذا اليوم هو يوم الجمعة أو إذا كان اليوم أول الشهر، و كان الواقف لا يعلم بذلك، فيكون الوقف باطلا على الأحوط لزوما، بل لعله الأقوى أيضا.

و إذا علق الوقف على حصول أمر حالى و هو يعلم بحصوله، فالظاهر صحة الوقف، و مثال ذلك ان يقول: وقفت دارى إذا كان هذا اليوم يوم الجمعة و هو يعلم بتحقق ذلك، و مثله ما إذا علقه على حصول أمر فى الحال، يجهل حصوله و عدم حصوله و كان الشيء مما تتوقف صحة الوقف عليه، و مثال ذلك أن يقول: وقفت دارى على الفقراء إذا كانت الدار ملكا لى و هو يجهل ذلك، فالظاهر صحة الوقف إذا علم بعد ذلك أو ثبت بالبينة أو غيرها ان الدار ملك له.

### المسألة ٣٢:

إذا قال الرجل: دارى المعينة وقف بعد وفاتى على الفقراء، فالظاهر من هذه العبارة أنها صيغة لإنشاء وقف معلق على الموت، فيكون وقفا باطلا، إلا إذا دلت القرائن و فهم منها أن القائل أراد الوصية بأن توقف كلمة التقوى، ج ٦، ص: ١١٧

الدار بعد موته، فيجب على الورثة العمل بوصيته، مع مراعاة شروط الوصية و أحكامها فإذا كانت الدار بمقدار الثلث أو أقل منه، و جب على الورثة إنفاذ الوصية، و إذا كانت أكثر من الثلث، و جب عليهم أن يقفوا مقدار ثلث التركة من الدار و لم يجب عليهم وقف الزائد إلا إذا أجازوا ذلك.

### المسألة ٣٣:

يشترط فى صحة الوقف أن يخرج الواقف نفسه عن الوقف، فلا يصح أن يقف الشيء على نفسه، و إذا وقف الشيء على نفسه و على

غيره، و علم من الصيغة انه يريد الوقف على وجه التشريك بطل الوقف في حصته، و صح في حصة شريكه، و يعلم مقدار الحصة بالقرائن الدالة عليه، فإذا قال: وقفت الدار على نفسى و على زيد، فالظاهر من هذا القول انه يريد التنصيف، فيصح الوقف في نصف زيد و يبطل في نصف الواقف، و إذا قال: دارى وقف على و على زيد و عمرو معى، فالظاهر منه انه يريد المثالثة فيبطل في ثلثه، و يصح فى الباقي.

و إذا قال: وقفت الدار على نفسى ثم على زيد بعدى أو قال: ثم على ذريتي من بعدى، فالظاهر من هذا القول انه أراد الترتيب، فيبطل الوقف فى حصته، و يكون الوقف منقطع الأول و قد تقدم ذكر حكمه فى المسألة التاسعة و العشرين، و إذا قال: وقفت الدار على أخى الكبير، ثم من بعده على نفسى، صح الوقف فى حصة أخيه و بطل فى حصة نفسه، و كان الوقف منقطع الأخير، و قد تقدم بيان حكمه فى المسألة السادسة و العشرين، و إذا قال: هى وقف على أخى فلان ثم من بعده على نفسى، ثم من بعدى على ذريتي، كان الوقف منقطع الوسط و قد سبق حكمه فى المسألة التاسعة و العشرين.

### المسألة ٣٤:

إذا وقف الإنسان داره على أولاده أو على اخوانه و ذريتهم، و اشترط فى صيغة الوقف على الموقوف عليهم أن يوفوا عنه ديونه، أو يؤدوا عنه ما وجب عليه من زكاة و خمس و حقوق شرعية أخرى، فإن كان المقصود من الوقف و الشرط: ان الموقوف عليهم قد ملكوا منافع الوقف كلها،

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ١١٨

و ان الواقف يشترط عليهم أن يؤدوا عنه ديونه أو يوفوا عنه ما عليه من واجبات مالية من تلك المنافع التى ملكوها بالوقف، أو يشترط عليهم أن يؤدوا ذلك عنه من أموالهم الخاصة، فالظاهر صحة الوقف و صحة الشرط، فيجب عليهم الوفاء بالشرط، و لا يكون ذلك من الوقف على نفسه.

و ان كان المقصود من الوقف و الشرط أن يكون بعض منافع الوقف للواقف نفسه لوفاء ديونه و الواجبات التى عليه كان الوقف باطلا لأنه يكون من الوقف على نفسه.

و كذلك التفصيل و الحكم إذا شرط على الموقوف عليهم ان يقوموا بمؤنته مدة معينة أو مدة حياته كلها، أو يقوموا بمؤنة عياله و أضيافه أو بنفقة زوجته و نحو ذلك من سائر شؤونه، فيصح الوقف و الشرط إذا كان من الصورة الأولى و يبطل إذا كان من الصورة الثانية.

### المسألة ٣٥:

أجاز بعض الفقهاء قدس سرهم للرجل أن يقف شيئاً مما يملكه لتنفق منفعه بعد الموت فى وفاء ديونه و أداء الواجبات المالية التى عليه من زكاة و خمس و كفارات و نحو ذلك، و هذا الحكم مشكل، فلا يترك الاحتياط بالاجتناب عنه، و كذلك الإشكال فى أن يقف عينا على قضاء ما عليه من العبادات بعد وفاته فلا يترك الاحتياط بالاجتناب عنه.

### المسألة ٣٦:

إذا أراد الإنسان أن يستوفى بعض المنافع من العين التي يريد وقفها، و أراد أن يتخلص من اشكال الوقف على نفسه، فقد ذكر بعض الأكابر من الفقهاء قدس سرهم وجوها لذلك.

أحدها: أن يؤجر الإنسان الدار أو العين على غيره مدة معينة بمبلغ معين، و يشترط لنفسه خيار فسخ الإجارة، ثم ينشئ وقف العين على الجهة التي يقصدها، فيثبت بذلك وقفها مسلوبة المنفعة في مدة الإجارة، فإذا تم وقف العين وقبضها، فسخ الواقف عقد الإجارة بالخيار أو بالتقابل بينه و بين المستأجر، فتعود منفعة العين في مدة الإجارة بعد فسخها الى ملك الواقف، فيجوز له أن يستوفى المنفعة في تلك المدة حتى تنقضى

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ١١٩

لأن المنفعة ملكه و ان كانت العين موقوفة، فإذا انقضت المدة كانت المنفعة التي تتجدد بعدها الى الموقوف عليهم.

هكذا أفاد، و هو ممنوع، فإن منفعة العين بعد فسخ الإجارة تتبع العين، فتكون للموقوف عليه لا للواقف، و قد ذكرنا هذا في كتاب الإجارة في المسألة الثامنة و الأربعين، و ذكرنا: ان المالك إذا آجر العين مدة معلومة ثم باعها انتقلت العين إلى المشتري مسلوبة المنفعة في مدة الإجارة، فإذا فسخت الإجارة بخيار أو بإقاله تبعت المنفعة العين، فتكون للمشتري و لا حق فيها للبائع، و هذا بنفسه هو الحكم في المقام، فلا يكون في المنفعة حق للواقف.

### المسألة ٣٧:

الوجه الثاني: أن يقف الواقف العين على الجهة التي أراد الوقف عليها، و يشترط في صيغة الوقف أن تبقى منافع العين على ملكه مدة معينة، أو مدة حياته، فتكون المنافع ملكا له عملا بشرطه، فله أن يتصرف فيها كما يريد، و هو مشكل، فمن المحتمل أن يرجع اشتراط ذلك في صيغة الوقف الى الوقف على نفسه، و قد تقدم منعه.

نعم، يصح ذلك على الظاهر إذا كان بنحو الاستثناء، لا بنحو الشرط، فيقف الواقف العين على الجهة المقصودة له، و يستثنى من منافعها، منفعتها في المدة المعينة بحيث تكون غير داخله في الوقف و لا مشمولة للصيغة و تبقى على ملك الواقف قبل إيقاع الوقف على العين و خاصة به و لذلك فيصح له التصرف فيها.

### المسألة ٣٨:

الوجه الثالث: أن يملك الإنسان داره أو عينه التي يرغب في وقفها لشخص غيره بهبه أو صلح أو غيرهما. و يقفها الشخص الآخر الذي ملكها على الوجه الذي يريد المالك الأول، فيشترط هذا الواقف الأجنبي في صيغة الوقف ان توفى من منافع العين ديون المالك الأول، أو تؤدي منها ما عليه من واجبات مالية أو يعطى منها ما يقوم بمثولته مدة حياته أو غير ذلك من الانتفاع، و هو وجه صحيح لا اشكال فيه إذا كان التمليك لذلك الشخص صحيحا لا صوريا، و كان وقفه للعين بعد ما ملكها حقيقيا

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ١٢٠

كذلك فيشترط فيه ما يريد و لا يكون من شرطه لنفسه.

### المسألة ٣٩:

يجوز للرجل ان ينتفع بما وقفه من الأعيان على الجهات و المصالح العامة، فيصلى فى المسجد الذى وقفه، و يتوضأ و يغتسل و يستقى من المطهرات و الآبار و العيون التى وقفها، و يمر و يعبر فى الشوارع و القناطر التى وقفها، و يسكن فى المدرسة التى وقفها إذا كان من الطلاب الذين وقفت المدرسة ليسكنوها و يطلبوا العلم فيها، و ينزل الخان الذى وقفه لاستراحة المسافرين و الغرباء و الحجاج و الزوار فيه إذا كان منهم، و يقرأ فى كتب العلم و فى كتب الأدعية و الزيارات التى وقفها للقراءة و الإفادة منها، و لا يمنع من ذلك أن يكون هو الواقف لهذه الأشياء على جهاتها المعينة.

#### المسألة ٤٠:

إذا وقف الرجل أرضاً أو بستاناً أو بناءه على العلماء أو على الطلاب أو على ذرية الرسول (ص) أو على الفقراء أو شبه ذلك من العناوين العامة، و كان الواقف ممن يندرج فى العنوان الموقوف عليه، و كان المقصود من الوقف ان توزع منفعة العين الموقوفة على الأفراد، فتكون لكل فرد منهم حصه من المنفعة، لم يجز للواقف أن يأخذ حصه منها، و لم يجز له أن يقصد فى أصل الوقف دخول نفسه فى الموقوف عليهم.

و كذلك الحكم - على الأحوط - إذا كان المقصود من الوقف أن تكون الأفراد الموقوف عليهم مصارف للمنفعة و ان لم توزع عليهم، فلا يأخذ منها شيئاً، بل الأحوط ان يقصد خروج نفسه، و إذا هو قصد خروج نفسه لم يجز له الأخذ من المنفعة قطعاً.

#### المسألة ٤١:

إذا وقف الرجل العين و كملت شروط الوقف، نفذ و كان لازماً، فلا يصح للواقف ان يفسخه أو يرجع فيه، و ان رضى الموقوف عليهم و اتفقوا على ذلك، و إذا أوقع الواقف الوقف و هو فى مرض الموت نفذ من أصل التركة و لم يتوقف على اجازة الورثة فليس لهم رده و لا الخيار فيه و ان زاد على ثلث التركة و سياتى بيان هذا فى منجزات المريض.

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ١٢١

### الفصل الثانى فى الواقف و ولى الوقف

#### المسألة ٤٢:

يشترط فى الواقف أن تجتمع فيه جميع الشروط التى اعتبرها الشارع فى صحة التصرف المالى، و قد تكرر ذكرها فى أكثر المعاملات المتقدمة، فلا - بد فيه من البلوغ، فلا - يصح الوقف من الصبى غير البالغ على تأمل فى من بلغ عشر سنين و هو عاقل مميز، و لكن الأحوط اشتراط البلوغ فيه أيضاً و ان كان وقفه بإذن الولى، فلا يترك الاحتياط فيه. و لا بد فيه من العقل، و لا بد فيه من الاختيار فلا يصح وقفه إذا كان مكرهاً، و لا بد من أن يكون قاصداً فلا يكون هازلاً فى قوله أو ساهياً أو ناسياً، و لا بد فيه من ان يكون غير محجور عليه لسفه أو فلس أو رق

#### المسألة ٤٣:

سيأتي في كتاب الوصية (ان شاء الله تعالى): أن الأقوى صحة الوصية من الصبي إذا بلغ عشر سنين و هو عاقل مميز و كانت وصيته في وجوه الخير و المعروف، سواء كانت لأرحامه أو لغيرهم، فإذا أوصى و هو ابن عشر سنين كذلك بوقف بعض ما يملكه على الجهات المذكورة و جب على الوصي إنفاذ وصيته، فيجب عليه وقف العين التي أوصى بوقفها على الجهة التي عينها، و يكون الوقف نافذاً.

#### المسألة ٤٤:

لا يشترط في صحة الوقف أن يكون الواقف مسلماً، فيصح وقفه إذا كان كافراً على الأقوى.

#### المسألة ٤٥:

يصح للواقف أن يجعل الولاية على الوقف لنفسه خاصة ما دام حياً أو في مدة معينة، و يجوز له أن يجعلها لشخص آخر ما دام ذلك الشخص حياً أو في مدة معينة، و يجوز له أن يجعل الولاية لنفسه و لغيره على سبيل الاشتراك بينهما على النحو الذي يأتي بيانه، و يجوز له أن يجعل الولاية

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ١٢٢

لشخصين غيره أو أكثر على نحو الانضمام أو الاستقلال، فيجوز له جميع ذلك و إذا جعل شيئاً منه نفذ و وجب العمل به. و يجوز له أن يجعل الأمر في تعيين الولي بيد زيد مثلاً، فأى شخص يعينه زيد يكون هو المتولى و ان لم يكن زيد نفسه ولياً للوقف، و يجوز له أن يجعل الولاية لزيد و يجعل له كذلك أمر تعيين الولي من بعده، ثم يعين هذا الولي المجمعول من زيد بعده من يشاء و هكذا.

و يجوز للواقف أن يجعل على ولي الوقف ناظراً يشرف على تصرفاته و أعماله في العين الموقوفة، أو يجعل ناظراً يرجع إليه الولي في النظر قبل التصرف و العمل، فإذا عين الواقف شيئاً من الأمور المتقدمة لزم العمل حسب ما عين و حدد.

#### المسألة ٤٦:

انما ينفذ قول الواقف و تعيينه و اشتراطه في الوقف و في الولاية على الوقف و النظارة على الولي إذا كان القول أو التعيين أو الاشتراط في نفس إيقاع الوقف و في ضمن صيغته و متعلقاتها فإذا تم الإيقاع فليس للواقف أن يلحق به أمراً أو يحدد شيئاً أو يعين له ولياً أو ناظراً بعد ذلك و ليس له أن يعزل ولياً أو ناظراً، و يكون شأنه شأن الأجنبي في ذلك، إلا إذا شرط لنفسه في ضمن إيقاع الوقف أن يكون له الحق في تعيين ولي أو ناظر أو في عزله، فإذا اشترط ذلك صح شرطه و نفذ، و يجرى ذلك حتى في ولايته نفسه على الوقف أو نظارته إذا جعلهما في الوقف، فليس له أن يعتزل إلا إذا شرط لنفسه ذلك في إيقاع الوقف، فيجوز له أن يعتزل، و كذلك إذا شرط ذلك لغيره، فعزله الشخص المشروط له.

#### المسألة ٤٧:

يجوز للواقف أن يجعل لنفسه الولاية على الوقف أو النظارة عليه و تثبت بذلك ولايته و نظارته و ان لم يكن عدلاً، و لا يشترط في



غير الواقف إذا أراد أن يجعله وليا أو ناظرا على الوقف ان يكون عدلا، و يعتبر فيه على الأحوط الامانة و الكفاءة لما يعينه له، فلا يصح له أن يعين لذلك خائنا لا يوثق به أو من لا كفاءة له، و خصوصا إذا كان كلمة التقوى، ج ٦، ص: ١٢٣

الوقف على المصالح و الجهات المهمة العامة و كانت الولاية على أمور بالغه الاهتمام في تدبير أمر الوقف كإجارة و ادارة و تقسيم و صرف في أمور مختلفة.

#### المسألة ٤٨:

إذا علمت الخيانة من الولي أو النظير على الوقف، جعل الحاكم الشرعي معه من يمنعه عن الخيانة فان لم يمكن ذلك أو لم يجد نفعاً عزله الحاكم الشرعي عن الولاية أو النظارة، و ليس للواقف نفسه ان يعزله و يعين غيره الا إذا اشترط لنفسه الحق في ذلك كما ذكرنا قريبا.

#### المسألة ٤٩:

لا يجب على الشخص أن يقبل ولاية الوقف أو نظارته إذا جعله الواقف وليا على الوقف أو نظيرا عليه و ان لم يكن حاضرا في مجلس إيقاع الوقف، و لم يبلغه خبر جعله وليا أو نظيرا الا بعد موت الواقف، فيجوز له الرد و عدم القبول.

و إذا جعل الواقف الولاية لأشخاص مترتبين، واحدا بعد واحد، و قبل الأول منهم لم يجب القبول على الآخرين، فيكون الوقف بعد موت الأول بلا-ولي، و إذا قبل الأخير و لم يقبل الأول كان الوقف بلا ولي من أول الأمر، و إذا جعل الواقف الولاية لشخص و قبل ذلك، فليس له عزل نفسه بعد ذلك، على الأحوط، و لعل ذلك هو الأقوى أيضا.

#### المسألة ٥٠:

إذا عين الواقف وليا و اشترط فيه شرطا و انتفى الشرط منه لم تثبت ولايته، و مثال ذلك أن يجعل الولاية لزيد إذا كان عدلا، فلم تتحقق فيه العدالة، و كذلك إذا كان عدلا في أول الأمر ففسق، فيعزل بذلك عن الولاية و يكون الوقف بلا ولي.

#### المسألة ٥١:

إذا جعل الواقف ولاية الوقف لشخصين أو أكثر، و اشترط في ولايتهما ان ينضم أحدهما إلى الآخر في التصرف، لم يجز لأحدهما أن يتصرف عن صاحبه لا- في جميع الوقف و لا- في بعضه و ان اتفقا بينهما على ذلك، أو اقتسما الوقف برضاهما، بالتبعيض، فجعلا نصف

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ١٢٤

العين الموقوفة بيد أحدهما، و النصف الآخر بيد الثاني، أو بالمهاياة فجعلا جميع العين الموقوفة في يد أحدهما يتصرف فيها مستقلا في الشهر الأول مثلا، و جميعها في يد الآخر يتصرف فيها مستقلا في الشهر الثاني.

و إذا سقطت ولاية أحدهما بموت أو بفقد شرط، نصب الحاكم الشرعى وليا آخر ينضم إلى الولي الباقي منهما فى التصرف على الوجه الذى حدده الواقف، وهذا هو الأحوط إذا لم يكن هو الأقوى.

### المسألة ٥٢:

إذا جعل الواقف الولاية لاثنين أو لأكثر، و ذكر ان ولايتهما على الوقف على نحو الاستقلال فى التصرف، جاز لكل واحد منهما أن ينفرد فى التصرف عن الثانى، و إذا تصرف أحدهما قبل صاحبه كان تصرفه نافذا، و إذا تقارنا فى تصرفهما و كان تصرف أحدهما لا ينافى تصرف الثانى نفذا معا و مثال ذلك: ان يبيع أحدهما نصف ثمرة النخيل الموقوفة على زيد، و يبيع الآخر نصفها الثانى على عمرو فى وقت واحد، فيصح البيعان و إذا كان التصرف منهما متنافيا بطل التصرفان معا، و مثال ذلك: أن يبيع أحد الوليين جميع ثمرة النخيل الموقوفة على زيد، و يبيع الثانى جميعها على عمرو فى وقت واحد، فيبطل البيعان. و يجوز لهما أن يقتسما الوقف بالتبعض، فينفرد كل واحد منهما بقسم من الوقف يتصرف فيه و ان كان القسمان غير متساويين، و يجوز لهما أن يقتسما بالمهاية، فيتصرف أحدهما فى العين الموقوفة شهرا أو أكثر، ثم يتصرف الآخر فيها بعد ذلك، و إذا سقطت ولاية أحدهما بموت أو فقد شرط، اختص الثانى بالولاية فيتصرف فى الوقف منفردا و لا يجعل الحاكم الشرعى معه وليا غيره.

### المسألة ٥٣:

إذا جعل الواقف ولاية الوقف لشخصين أو أكثر، و لم يبين ان ولايتهما على نحو الانضمام أو على نحو الاستقلال، فالظاهر وجوب الانضمام، فلا يصح لأحدهما أن يتصرف منفردا، الا ان تدل القرينة على غير ذلك، و تجرى بقية الأحكام التى ذكرناها فى المسألة الحادية و الخمسين.

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ١٢٥

### المسألة ٥٤:

إذا نصب الواقف وليا على وقفه و أطلق ولايته و لم يحدد له وظيفة معينة، تولى جميع الوظائف و الأعمال المتعارفة التى يقوم بها أولياء مثل هذا الوقف ما بين الناس، فيقوم بتعمير الوقف أو إصلاحه إذا احتاج الى التعمير أو الإصلاح، و يجعل له الفلاحين و الأكارين و العمال إذا كان محتاجا الى ذلك، و يتولى جمع ثماره و إصلاحها، و يبيعها إذا كانت مما يباع، و يؤجر الوقف إذا كان مما يؤجر و يحصل مال الأجرة، و يقسم المنافع و الحاصلات على أصحابها و يصرف المصارف فى أبوابها، و يدفع حقوق الفلاحين و العمال لما يقومون به من إصلاح و تعمير و حفظ و يضبط الصادر و الوارد و يؤدى الخراج و الضرائب و شبه ذلك مما يقوم به مثله من الأولياء. و إذا حدد الواقف له وظيفة خاصة تولاهها و لم يتعدها، و أوكل الوظائف الأخرى الى من ينصبه الواقف لذلك أو الى من يوليه الحاكم الشرعى، و سيأتى التعرض لذلك.

### المسألة ٥٥:

إذا ثبت للشخص الولاية على الوقف و عينت له وظيفة خاصة، أو شملت ولايته جميع النواحي، لم يجز لأحد أن يزاحمه أو يخالفه في حدود ولايته، و وجب عليه أن يراعى الاحتياط في تطبيق مراد الواقف و أن يراعى مصلحة الوقف و مصلحة أربابه في تلك الحدود و الشؤون التي جعلت له.

### المسألة ٥٦:

إذا جعل الواقف للمتولى مقداراً معيناً من منفعة الوقف اختص به و كان ذلك المقدار أجره له عما يقوم به من عمل في ولايته على الوقف، و ليس له المطالبة بأكثر منه و ان كان أقل من أجره مثله. فان المفروض أنه قد قبل بذلك لما جعل الواقف له التولية و عين له المقدار و أقدم على ذلك باختياره.

و إذا جعل الواقف له التولية و لم يعين له شيئاً، فإن كان عمله مما لا يستحق عليه أجره في نظر أهل العرف فلا شيء له، و كذلك إذا علم من القرائن أن الواقف لما جعله متولياً أراد منه أن يقوم بالعمل مجاناً كلمة التقوى، ج ٦، ص: ١٢٦

دون أجره، و قبل بذلك و أقدم عليه باختياره، فلا يستحق على عمله شيئاً. و إذا جعل له التولية و لم يعين له شيئاً و كان عمله مما يستحق عليه الأجره و لم يعلم من الواقف انه أراد منه القيام بالعمل مجاناً، فالظاهر أن له أجره المثل، و إذا جعل الواقف له مقداراً من المنفعة بعد أن تم إيقاع الوقف لم ينفذ ذلك، فإذا كان العمل مما يستحق عليه الأجره و لم يقصد به التبرع و لم يشترط الواقف عليه في إيقاع الوقف ان يقوم بالعمل متبرعاً استحق على عمله أجره المثل.

### المسألة ٥٧:

لا يجوز للمتولى أن يجعل تولية الوقف لشخص غيره، سواء قصد بذلك أن ينقل توليته الى غيره، أم قصد أن يجعل لمنصوبه ولاية غير ولايته، فلا يصح له ذلك، إلا إذا كان الواقف قد جعل له هذا الحق في ضمن صيغة الوقف و حين عينه متولياً، فقال له: جعلتك متولياً على الوقف، و خولتلك ان تجعل له متولياً غيرك إذا عجزت أو طرأ شيء يمنعك عن القيام بأمر الولاية مثلاً، فيجوز له جعل المتولى حين ذاك.

و يجوز له أن يوكل أحداً في أداء بعض الأعمال المنوطة به، إذا كان الواقف لم يشترط عليه المباشرة في ذلك العمل.

### المسألة ٥٨:

قد ذكرنا في المسألة الخامسة و الأربعين: إن للواقف أن يجعل على المتولى ناظراً، و هو على نوعين، فقد يقصد الواقف أن يكون للنظير مجرد الاشراف على تصرف المتولى و عمله، فيجب على المتولى أن يطلع على أى عمل يريد القيام به في الوقف، و فائدة جعل الناظر مجرد الاستيثاق من وقوع العمل، و لا تتوقف صحة العمل على اذن الناظر بفعله.

و قد يقصد الواقف أن يكون النظير مرجعاً للولى في تصويب نظره و صحة تصرفه، فلا يجوز للولى أن يعمل عملاً أو يتصرف تصرفاً حتى يصوب النظير رأيه و تصرفه و يأذن له فيه.

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ١٢٧

و إذا تردد أمر النظرير المجمعول بين النوعين، فلم يعلم أن مراد الواقف أيهما لزم مراعاة الأمرين، فعلى المتولى اطلاع الناظر على عمله و استئذانه بالتصرف حتى يكون تصرفه باذنه.

### المسألة ٥٩:

إذا لم يعين الواقف متوليا للوقف، أو عين له متوليا فمات بعد التعيين، أو اشترط فى المتولى وجود شرط معين، فانتفى الشرط و لم يوجد فيه، أو كان الشرط موجودا فيه ثم فقد منه بعد ذلك، أو عين للوقف متوليا، و حدد ولايته فى بعض الجهات التى يحتاج إليها تدبير أمر الوقف، و ترك بعض النواحي التى يحتاج إليها، فلم يدخلها فى ولاية ذلك المتولى المجمعول، و لم يعين لها متوليا آخر يقوم بها. فان كان الوقف نفسه من الجهات العامة كالمساجد و المشاهد و المعابد، و المدارس و القناطر و المقابر و شبهها، أو كان من الأوقاف على هذه الموقوفات العامة، أو كان من الوقف على العناوين العامة، كالوقف على أهل العلم أو على ذرية الرسول (ص) أو على الفقراء و ما يشبه ذلك، فالولاية عليه للحاكم الشرعى أو المنصوب من قبله.

### المسألة ٦٠:

إذا كان الوقف من الأوقاف الخاصة كالوقف على الذرية، أو على أخيه زيد و ذريته و كان الوقف على نحو صرف المنفعة على الموقوف عليهم لا- على سبيل تمليك منفعة الوقف لهم، و لم يعين الواقف له متوليا أو كان من أحد الفروض التى ألحقناها به فى الحكم فى المسألة المتقدمة، فالولاية فيه أيضا للحاكم الشرعى أو المنصوب من قبله.

و إذا كان الوقف خاصا و كان المقصود به تمليك منفعته للأفراد الموقوف عليهم، فالظاهر فيه التفصيل فالأمر الذى ترجع إلى مصلحة الوقف أو الى بقائه أو الى مصلحة البطون اللاحقة من الموقوف عليهم كالإجارة لهم، و تعمير الوقف و إخراج البئر أو العين فيه و صون أصوله و غرس الأشجار و النخيل الجديدة فيه، تكون الولاية فيها للحاكم الشرعى أو منصوبه.

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ١٢٨

و الأمور و الأعمال التى ترجع الى النمو الفعلى للوقف و الى نمو ثماره و منافعه الفعليه كتأبير النخيل، و إصلاح الثمرة و جذاذاها و جمعها و تشميسها و بيعها و اجارة الوقف لمصلحة البطن الموجود و تقسيم المنفعة على أرباب الوقف الموجودين و شبه ذلك تكون الولاية فيها للموجودين من الموقوف عليهم.

### المسألة ٦١:

إذا جعل الواقف تولية وقفه بيد رجلين عدلين على وجه الانضمام فمات أحدهما، فالأحوط أن يضم الحاكم الشرعى عدلا ثانيا الى العدل الباقى من الوليين فيتصرفا فى الوقف منضمين، و كذلك إذا فسق أحد العدلين اللذين جعلهما الواقف، أو لم يتفق من أول الأمر إلا وجود عدل واحد، فيضم الحاكم الشرعى عدلا آخر الى العدل الموجود كما تقدم.

و إذا جعل الولاية لعدلين فلم يوجد حتى عدل واحد، أو مات العدلان معا بعد أن عينهما الواقف أو فسقا معا، رجعت الولاية إلى الحاكم الشرعى، و جاز له أن يكتفى بنصب عدل واحد على الأقوى و الأحوط استحبابا أن ينصب عدلين.

**المسألة ٦٢:**

إذا احتاج الوقف الى التعمير، جاز للمتولى أن يأخذ من منافع الوقف نفسه إذا كانت موجودة فيصرفها في تعميره، و يكون ذلك مقدا على الجهات الأخرى التى يحتاج إليها الوقف و على حصص الموقوف عليهم من المنافع، سواء كان وقفه عليهم على نحو الصرف أو على نحو التملك، و ان استوعب المنافع الموجودة كلها أو زاد عليها و احتاج الى الاستدانة على ما يأتى منها. و إذا لم يوجد من منافع الوقف شىء، أو قصر الموجود منها عن المقدار الذى يحتاج إليه فى التعمير، جاز للولى أن يستدين لتعميره بقصد أن يفى الدين من حاصلات الوقف فى المستقبل أو من منافع الموقوفات على ذلك الوقف كالمسجد يقترض الولى لتعميره مبلغا بقصد أن يفى المبلغ الذى اقترضه له من منافع الموقوفات على المسجد، مما يصح انطباقه

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ١٢٩

على التعمير، و كالمدرسة و الرباط، كذلك. و كالباستان و الدار الموقوفين يحتاجان الى التعمير فيستدين المتولى لهما بقصد أن يفى الدين من منافعهما المقبلة، و يكون وفاء هذا الدين مقدا على حقوق الموقوف عليهم. و يجوز للمتولى أن يصرف على تعمير الوقف من ماله بقصد أن يستوفى عوض ماله من منافع الوقف الآتية.

**الفصل الثالث فى العين الموقوفة****المسألة ٦٣:**

يشترط فى الشىء الذى يراد وقفه أن يكون عينا متشخصه فى الخارج، فلا يصح وقف ما يكون دينا، و مثال ذلك أن يشتري الرجل ببيع السلف من الآخر بساطا موصوفا فى ذمته أو متاعا موصوفا، فيقول المشتري: وفتت البساط أو المتاع الذى ملكته فى ذمة زيد على الفقراء، أو يكون له على زيد دين بسبب آخر، فيقول: وفتت الدين الذى استحققه على زيد، فلا يصح الوقف.

و لا يصح وقف ما يكون كليا قبل أن يتعين، و مثال ذلك: أن تكون له عدة أفراس أو عدة عبيد، فيقول: وفتت فرسا، أو وفتت عبدا على الجهة الخاصة من غير أن يشخص عبدا أو فرسا معينا، و لا يصح وقف ما يكون منفعة فيقول: وفتت منفعة دارى المعينة أو منفعة بستانى المعلوم على الفقراء، فيكون الوقف باطلا فى جميع ذلك، لفقد الشرط المذكور.

**المسألة ٦٤:**

يشترط فى العين التى يراد وقفها أن تكون مملوكة أو هى بحكم المملوكة، فلا يصح وقف العين إذا كانت غير قابلة للتملك شرعا كالإنسان الحر، و كالعروة الموقوفة مسجدا، فلا يصح وقفها و ان أراد الواقف

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ١٣٠

الجديد أن يقفها مسجدا أيضا، و سيأتى أن خراب المسجد لا يوجب زوال المسجديته عنه، و لا يصح بيعه و تملكه ليقفه الواقف مرة أخرى مسجدا أو غير مسجدا.

و لا يصح وقف المباحات الأصلية قبل أن تحاز و تملك، كالأرض المباحة و الحيوان المباح و الشجر المباح.

**المسألة ٦٥:**

إذا أخذ الحاكم الشرعى زكاة الأنعام من مالها إبلا أو بقرا أو غنما، و لم تدفع فى مصارفها، أو أخذها العامل المنصوب لذلك، و أراد الحاكم الشرعى وقف هذه الأنعام المأخوذة لتكون فائدتها أكثر، جاز له ذلك و ان لم تكن مملوكة، فإنها بحكم المملوكة، لولاية الحاكم الشرعى على المستحقين و على سائر مصارف الزكاة، و إذا أراد مالك الأنعام الزكوية وقفها كذلك فى صحة وقفه إياها إشكال.

**المسألة ٦٦:**

يشكل الحكم بصحة وقف العين المملوكة إذا كانت مرهونة عند الغير و لم يأذن المرتهن قبل إيقاع الوقف عليها، و الأحوط تركه، و إذا أذن المرتهن قبل إجراء صيغة الوقف فالظاهر الصحة و النفوذ، و يشكل، بل يمنع على الأحوط، وقف الأمانة إذا كانت أم ولد للمالك، فلا يصح وقفها لخدمة مشهد أو معبد أو غير ذلك.

**المسألة ٦٧:**

يعتبر فى العين التى يراد وقفها أن تكون مما يمكن الانتفاع بها مع بقاء عينها، فلا يصح وقف العين إذا كانت مما لا منفعة له فى نظر أهل العرف، كما إذا كانت الأرض المملوكة غير صالحة للزراعة و الغرس لكثرة الموانع التى تمنع من الزراعة و النمو فيها، و غير قابلة للبناء لينتفع بها دارا أو مخزنا أو موضعا لعمل أو لشيء آخر لبعدها كثيرا عن مواضع العمران و الأماكن التى يطلب الناس السكنى فيها و العمل و تعذر مطالب الحياة فيها أو تعسرها، و هى لذلك و لغيره غير قابلة لاجارتها أرضا فارغة لينتفع المستأجر فيها بوجه من الوجوه، فإذا اتفق

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ١٣١

أن الأرض المملوكة أو العين الأخرى كذلك لم يصح وقفها، لعدم منفعة يسبها.  
و إذا أمكن أن توقف الأرض المذكورة مسجدا أو مصلى لينتفع بعض المارة بالصلاة فيه، لم يصح وقفها لغير ذلك.

**المسألة ٦٨:**

لا يصح وقف الشيء الذى لا ينتفع به الا بإتلاف عينه كالمأكولات و المشروبات و كالحطب و النفط و الغاز لا ينتفع به الا بوقده و حرقه، و كالطاقة الكهربائية لا ينتفع بها الا بصرفها أما الأدوات و الأجهزة و الآلات و المصايح الكهربائية فلا ريب فى صحة وقفها فهى مما ينتفع به مع بقاء عينه.

و لا- يصح وقف العين إذا كانت المنفعة التى يقصدها الناس منها تنحصر فى المحرم، كالآلات للهوى، و آلات القمار، و ان أمكن أن تكون لها منفعة محللة، و لكنها نادرة و غير مقصودة للناس فى العادة، و لا يصح وقف العين إذا كانت المنفعة التى يقصدها الواقف و أوقع وقفه بلحاظها منفعة محرمة كمن يقف الدابة أو السيارة أو وسيلة النقل الأخرى لحمل الخمر، أو يقف الدار أو المحل ليكون معملا للخمر أو مخزنا له أو موضعا لبيعه و شربه أو موضعا للبقاء أو غيره من أنواع الفسوق و المحرمات.

**المسألة ٦٩:**

ذكرنا في ما سبق: انه يعتبر في الشيء الذي يراد وقفه أن يكون مما ينتفع به مع بقاء عينه، والمراد أنه ينتفع به مع بقائه بقاء معتدا به في نظر العقلاء، فلا يكفي بقاءه مدة يسيرة كما إذا أراد الرجل أن يقف الريحان أو الورد للشم، أو يقف النار للاصطلاء بها أو للطبخ عليها فلا يصح مثل هذا الوقف لقله مدة الانتفاع به.

**المسألة ٧٠:**

لا- يشترط في صحته وقف الشيء المملوك أن يكون مما يمكن قبضه في حال إنشاء الوقف فإذا وقف الإنسان عبده الآبق، أو جملة الشارد، أو طيره الطائر في الهواء، أو سيارته المسروقة ثم حصل القبض بعد كلمة التقوى، ج ٦، ص: ١٣٢ ذلك صح الوقف و ان تأخر قبضه مدة، و إذا لم يتحقق القبض بطل الوقف.

**المسألة ٧١:**

ظهر من مجموع ما ذكرناه: أن كل عين مملوكة إذا كانت مما يمكن أن ينتفع بها منفعة محللة مع بقاء العين مدة معتدا بها، فهي مما يصح وقفها، كالدور و البساتين و سائر العقارات و الأرضين، و الكتب و السلاح و الحيوان و أدوات النقل و الأجهزة و الفرش و الأثاث و الثياب و غيرها مما تتحقق فيه الشروط المتقدمة.

**المسألة ٧٢:**

لا تختص المنفعة المقصودة في الوقف، بالمنفعة المقصودة في الإجارة كسكنى الدار و الكسب في الحانوت و المحل، و حرث الآلة و الدابة، و الحمل و الركوب و حمل الأتقال و شبهها، بل تعم النماءات و الثمار و أعواض الإجارة للعين، و اللبن و الصوف و الوبر و الشعر و النتاج و غيرها، فيصح وقف العين بلحاظ جميع ذلك.

**المسألة ٧٣:**

لا- يشترط في صحته الوقف أن تكون المنفعة المقصودة حاصلة بالفعل في حال الوقف، فيكفي أن تكون متوقعة الحصول و لو بعد حين، فإذا وقف الرجل الدابة الصغيرة صح وقفها، و ان لم يمكن ركوبها و الحمل عليها الا بعد سنين، و إذا وقف فسيل النخيل أو أصول الشجر المغروسة صح وقفها و ان كانت لا تثمر و لا تؤتى نماءها و نتاجها الا بعد أمد طويل، و إذا آجر المالك داره مدة ثم وقفها بعد الإجارة صح وقفها و ان لم تملك منفعتها الا بعد انتهاء مدة الإجارة، و انقضاء ملك المستأجر.

**المسألة ٧٤:**

إذا وقف الواقف العين و كان على النخيل و الشجر الموقوفة ثمر موجود في حال إنشاء الوقف، لم يدخل هذا الثمر الموجود في الوقف، فلا يكون للموقوف عليهم أو الجهة الموقوف لها، بل يبقى ملكا للواقف، سواء كان الوقف بنحو تملك المنفعة أم كان بنحو صرفها على الموقوف عليهم

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ١٣٣

أم كان وقفا على جهة عامة، و إذا آجر المالك داره مدة ثم وقفها بعد الإجارة، لم يدخل مال الإجارة في الوقف فهو ملك للواقف، و قد تقدم:

أن الوقف في هذه الصورة يثبت للدار و هي مسلوبة المنفعة في مدة الإجارة، و إذا وقف دابة أو أمه و كانت حاملا في حال إنشاء الوقف لم يدخل الحمل الموجود في بطنها في الوقف بل هو ملك للواقف.

و يشكل الحكم في الصوف و الشعر و الوبر الموجود على الحيوان الموقوف في حين إنشاء الوقف، و في اللبن الموجود في ضرع الأنتى الموقوفة فهل يدخل في الوقف أم لا؟ فلا يترك الاحتياط فيه، و كذلك في ما يتجدد من المذكورات بعد إنشاء الوقف و قبل القبض فلا يترك الاحتياط فيه.

**المسألة ٧٥:**

إذا أطلق الواقف وقف العين و كانت لها منافع عديدة متنوعة دخلت جميعا في وقف العين و ان كانت كثيرة، فيكون جميعها للموقوف عليهم إذا كانوا أشخاصا، و للجهة الموقوف لها إذا كان الوقف على جهة، فإذا وقف عبدا و كان كثير المنافع و الفوائد، فجميع منفعه و فوائده داخله في وقفه و مختصة بالأشخاص أو الجهة الموقوف عليها، و إذا وقف أرضا أو بستانا أو نخيلا أو شجرا، فجميع ثمرتها و حاصلها مشموله للوقف حتى السعف و الأغصان اليابسة، و أكمام الطلع، و الفسيل، و قضبان الشجر التي تقطع منه للغرس أو لغرض آخر، و إذا وقف ناقه أو بقرة أو شاة أو حيوانا آخر فجميع نتاجه و نمائه داخله كذلك، و إذا كانت العين الموقوفة متعددة المنافع كما ذكرنا فلا يترك الاحتياط باجتناح تخصيص الوقف ببعض المنافع دون بعض.

**المسألة ٧٦:**

يصح وقف الحلبي من الذهب و الفضة و نحوهما للترين به و التحلى، فيقف الحلبي على ذريته طبقة بعد طبقة أو على أقربائه، أو على المحتاجين مثلا- أو على جهة عامة كما في غيره، و له أن يقف الحلبي عليهم للتحلى به و يجيز لهم أن يؤجروه مدة على الآخرين و يقتسموا مال الإجارة بينهم

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ١٣٤

بالحصص على نحو التملك أو على نحو الصرف عليهم في شؤونهم، و يصح وقف الدراهم و الدنانير كذلك إذا جعلت حليا يتحلى بها أو ما يشبه الحلبي و عد ذلك منفعة يعتد بها العقلاء، و هو أمر تابع لجريان العادة فيه، و إذا لم يعد منفعة بين الناس و لم تجر به العادة أشكال الحكم بصحة وقفها.



## الفصل الرابع فى الموقف عليه

## المسألة ٧٧:

ينقسم الوقف بلحاظ الأشخاص أو العنوان أو الجهة التى وقف عليها الوقف الى عدة أقسام. (الأول): قد يلاحظ الوقف أشخاصا، فيخصصهم بالمنفعة المقصودة من الوقف، و يسمى هذا القسم وقفا خاصا، باعتبار أن الملحوظين أشخاص معينون و ان كان عاما باعتبار أنه شامل لجميع أفراد الطبقة أو الطبقات الملحوظة، فإذا قال الرجل: وقفت دارى أو بستانى على أولادى طبقة بعد طبقة، شمل الوقف كل فرد من أفراد الطبقة الأولى منهم، ثم شمل كل فرد من أفراد الطبقة الثانية، و هكذا حتى يعم كل طبقة، و كل فرد على الوجه الذى قصده فى وقفه. و كذلك إذا قال: وقفت الدار على ذرية أبى طبقة بعد طبقة، أو قال: وقفتها على زيد و ذريته نسلا بعد نسل. ثم أن الوقف قد يخصص الموقوف عليهم بمنفعة الوقف على وجه التملك حصصا، و قد يجعلها لهم على أن تصرف فى حاجاتهم و معيشتهم من غير تملك، و قد تقدم بيان ذلك فى بعض مسائل الفصل الأول فيرجع هذا القسم الى قسمين: باعتبار اختلاف الجهة الملحوظة للوقف، و الأثر الذى ينتجه هذا اللحاظ.

## المسألة ٧٨:

و قد يلاحظ الوقف عنوانا عاما ينطبق على أفراد كثيرة أو قليلة، فيجعل منفعة الوقف للأفراد من حيث انطباق العنوان المذكور عليهم، كلمة التقوى، ج ٦، ص: ١٣٥ فيقول مثلا: وقفت الدار أو البستان على الفقراء أو على الفقهاء أو على المحتاجين من ذرية الرسول (ص) أو على الأيتام، و هذا القسم كسابقه يرجع الى قسمين، فقد يجعل الوقف المنفعة للأفراد على وجه التملك لهم، و قد يجعلها لهم على أن تصرف فى حاجاتهم و شؤونهم من غير تملك، فتكون الأقسام أربعة.

## المسألة ٧٩:

و قد يلاحظ الوقف جهة من الجهات أو مصلحة من المصالح شرعية أو دنيوية، فيجعل منفعة العين موقوفة على أن تصرف فى تلك الجهة الملحوظة، كما هو الحال فى وقف المساجد و المشاهد و كما فى وقف المدارس و القناطر و الشوارع و الربط و الخانات المعدة لنزول العابرين و المسافرين و أمثالها، و الوقف فى هذا القسم لا- يكون على نحو التملك و إنما يكون على نحو التصرف، فيكون قسما واحدا. و لكن الجهة أو المصلحة الملحوظة، قد تكون عامة كما فى الأمثلة التى ذكرناها، و قد تكون خاصة كما فى الوقف على الرسول (ص) أو على أمير المؤمنين (ع) أو على أحد المعصومين (ع) أو على جميعهم (ع)، و هذا القسم فى واقعة وقف على جهة و مصلحة شرعية و ان كان فى صورته وقفا على شخص أو أشخاص، فالأقسام ستة.

## المسألة ٨٠:

إذا كانت الطبقة الأولى من الموقوف عليهم موجودة جميعاً حين إنشاء الوقف من الواقف، أو كان منهم من هو موجود بالفعل، صح الوقف الخاص عليهم، و صح الوقف بتبعهم على المعدوم الذى سيوجد منهم، و على الحمل الموجود فى بطن أمه، و على المعدوم الذى قد مات إذا أدخلهم الواقف فى الوقف، فيشملهم الوقف تبعاً للموجود، سواء كانوا من طبقته أم كانوا من طبقة متأخرة عنه.

بصرى بحراني، زين الدين، محمد امين، كلمة التقوى، ٧ جلد، سيد جواد وداعى، قم - ايران، سوم، ١٤١٣ هـ ق

كلمة التقوى؛ ج ٦، ص: ١٣٥

و لا يشترط فى صحة الوقف وجود موقوف عليه فى كل زمان، و نتيجة لذلك فإذا وقف الواقف على زيد ثم على أولاده، و مات زيد قبل أن يولد ولده لم يبطل الوقف على الحمل و لا على أولاده بعد ان شملهم الوقف فى حياة زيد و بتبع وجوده.

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ١٣٦

### المسألة ٨١:

إذا وقف الرجل داره على ولده الذى قد مات ثم من بعده على أولاد هذا الولد الذين سيوجدون، لم يصح هذا الوقف لعدم وجود الطبقة الأولى حين إنشاء الوقف.

و كذلك الحكم على الأحوط إذا وقف الرجل داره على ولده الحمل فى بطن أمه، أو على أولاده الذين سيوجدون فلا يصح الوقف إلا إذا وقف على شخص موجود بالفعل حين إنشاء الوقف، و كان الوقف على الحمل و على الذين يوجدون تبعاً للموجود فى طبقته أو من بعده.

### المسألة ٨٢:

إذا وقف الواقف العين على الموجودين من أولاده و اشترط انه إذا وجد له أولاد بعدهم كانوا مقدمين فى الطبقة على الموجودين، فالظاهر صحة الوقف و الشرط، فإذا وجدوا اختصوا بالوقف و تأخر السابقون عنهم، و كذلك الحكم إذا اشترط انه إذا وجد لأولاده أولاد قدموا فى الوقف على آبائهم.

### المسألة ٨٣:

إذا وقف الإنسان داره أو بستانه على عنوان من العناوين العامة كاليتامى و المساكين و غيرهما لم يشترط فى صحة الوقف أن يتحقق وجود العنوان الموقوف عليه فى حين إنشاء الوقف، بل يكفى فى صحة الوقف أن يكون وجود العنوان فى ضمن بعض أفراده ممكناً، ثم يتحقق وجوده فى بعض الأوقات فإذا وقف على اليتامى و لم يوجد يتيم حال إنشاء الوقف ثم وجد بعد ذلك كان الوقف صحيحاً، و إذا وجد اليتيم أولاً ثم فقد لم يبطل الوقف بذلك، فيجب حفظ الغلة حتى يوجد الفرد الذى ينطبق عليه.

### المسألة ٨٤:

الأحوط لزوماً أن يعين الواقف الشخص الموقوف عليه في إنشاء الوقف، فلا يقف داره مثلاً على أحد المشهدين من غير تعيين أو على أحد المسجدين أو على أحد الشخصين، فإذا هو ردد كذلك في إنشاء الوقف و لم يعين المقصود منهما، ففي صحة وقفه إشكال.

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ١٣٧

### المسألة ٨٥:

لا يصح الوقف على جهة محرمة في الإسلام كالوقف على البيع و الكنائس، و معابد الأديان الباطلة و نشر كتب الضلال، و شراء آلات اللهو، و لا على شخص يصرف منفعة الوقف في معصية كمن يصرفه في تعاطي الموبقات و الآثام و سائر المعاصي.

### المسألة ٨٦:

يشكل الحكم بالصحة أو عدمها في وقف المسلم على الكافر الحربى و على المرتد الفطرى، فلا يترك الاحتياط باجتنابه، و يجوز الوقف على الكافر الذمى و على المرتد غير الفطرى و خصوصاً إذا كانا رحماً للواقف.

### المسألة ٨٧:

إذا وقف الرجل على جهة أو شخص يصح الوقف عليه، و على جهة أو شخص لا يصح الوقف عليه و كان الوقف على نحو التشريك بينهما، صح الوقف في حصة الأول من العين الموقوفة و بطل في حصة الثانى منها.

### المسألة ٨٨:

إذا وقف الرجل على جهة أو شخص يصح الوقف عليه، ثم على جهة أو شخص لا يصح الوقف عليه و كان الوقف بنحو الترتيب، صح الوقف في الأول، و بطل في الأخير، فيكون من الوقف المنقطع الأخير، و إذا انعكس الفرض فقدم الجهة أو الشخص الذى لا يصح الوقف عليه بطل الوقف من أصله و كان من المنقطع الأول، و إذا وقف على ما يصح الوقف عليه أولاً ثم على ما لا يصح الوقف عليه ثانياً، ثم على ما يصح الوقف عليه أخيراً كان من الوقف المنقطع الوسط و قد تقدم حكم ذلك في المسألة التاسعة و العشرين.

### المسألة ٨٩:

إذا وقف الإنسان داره أو بستانه على عنوان معين كالفقراء و اليتامى اتبع في استحقاق الأفراد الموقوف عليهم ما يعينه الواقف لهم من منفعة الوقف مع الإمكان، و إذا أطلق الوقف و لم يعين شيئاً اتبع ما دلت عليه القرائن الموجودة، من وحدة الفرد الموقوف عليه و تعدده و انحصار

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ١٣٨

العدد و عدم انحصاره، و من قلته منفعة الوقف و كثرتها و أمثال ذلك من القرائن التي تدل على المراد، فإذا وقف البستان على امام المسجد في البلد، و كان واحدا اختص بالمنفعة كلها و إذا تعدد الأئمة فيه اقتسموا منفعة الوقف بالسوية الا أن يعلم غير ذلك. و إذا وقف الدار أو البستان على فقراء القرية و كانوا قليلين في العدد وزعت المنفعة عليهم بالسوية، الا أن يعلم غير ذلك، و إذا قلت المنفعة و لم تتسع لاستيعابهم، لم يجب ذلك، و إذا كان افراد العنوان الموقوف عليه غير محصورين عددا، لم يجب استيعابهم كذلك، و قد تكون المنفعة كثيرة، فتكون كثرتها دليلا على ارادة الاستيعاب، فتجب مراعاة ذلك بقدر الإمكان. و هكذا.

### المسألة ٩٠:

إذا وقف الواقف بستانه على الامام الحسين (ع) انصرف على الأ-كث الغالب من هذه الموقوفات إلى إقامة مجالس عزائه و ذكر استشهاده (ع) و بذل الطعام أو غير الطعام في ذلك على النحو المألوف المعروف في عرف الواقف و بلده، و قد تعين القرائن لذلك أياما خاصة كأيام شهادته (ع) أو أيام أربعينه فتتبع كذلك، و قد تدل القرائن على ان المراد الحسين (ع) لا خصوص إقامة عزائه فيصرف في الخيرات المحبوبة عند الله و يهدى ثوابها للحسين (ع).

و كذلك إذا وقف على النبي (ص) أو على أحد المعصومين من أهل بيته (ع) فيصرف إلى إقامة المجالس لبيان فضلهم و مناقبهم و ذكر مصائبهم على النحو المتقدم، و قد تدل القرائن على غير ذلك فتتبع دلالتها.

### المسألة ٩١:

إذا وقف الواقف العين على امام العصر عليه السلام و علم ان الواقف قصد الوقف على الجهة كما في غيره من المعصومين، كان الحكم فيه كما تقدم في الوقف على آباءه (ع) و ان علم ان الوقف على نحو التمليك له (ع) كان الحكم فيه هو الحكم في حق الامام (ع) من الخمس.

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ١٣٩

## الفصل الخامس في المراد من بعض عبارات الوقف

### المسألة ٩٢:

إذا قال الرجل: وفتت دارى على الفقراء أو على المساكين، و كان الواقف مسلما كان ذلك قرينه على ان المراد من كلمة الفقراء في عبارته فقراء المسلمين و مساكينهم، و إذا كان من الشيعة فالمراد منها فقراء الشيعة و ينصرف الى فقراء فرقته فيختص بالاثني عشرين إذا كان اثني عشريا، و بالاسماعيليين إذا كان اسماعيليا، و هكذا الا ان تدل القرينة على غير ذلك.

و إذا كان الواقف سنيا انصرف مراده الى فقراء السنة، و إذا كان كافرا فالمراد فقراء أهل دينه خاصة فيكون وقفه على فقراء اليهود إذا كان يهوديا و على فقراء المسيحيين إذا كان مسيحيا، و هكذا.

**المسألة ٩٣:**

إذا وقف الرجل على فقراء قبيلة معينة و كانوا غير محصورين في العدد، كما إذا وقف على فقراء بني هاشم أو على فقراء بني تميم مثلا، لم يجب على الولي الاستيعاب، فيكفيه ان يوزع منفعة الوقف على بعض فقراء القبيلة المعنية، وكذلك إذا كان العدد محصورا و كانت المنفعة قليلة لا تتسع لجميعهم، فلا يجب الاستيعاب، و إذا كان العدد محصورا و كانت المنفعة كثيرة تتسع للجميع وجب على متولى الوقف استيعابهم، و يجب عليه ان يتبع الغائبين و أن يحفظ حصصهم حتى يوصلها إليهم، و إذا عسر عليه احصاؤهم و لم يمكن له الفحص وجب عليه أن يستقصى من يمكنه منهم و لا يلزمه الحرج باستقصائهم.

**المسألة ٩٤:**

إذا قال: هذه الدار وقف على أولادى فالظاهر منه العموم فيشمل الجميع و يجب الاستيعاب و كذلك إذا قال: هي وقف على أخوتي، أو على ذرية أبى، أو على أرحامى فيجب استيعاب الجميع.  
كلمة التقوى، ج ٦، ص: ١٤٠

**المسألة ٩٥:**

إذا قال الواقف: هذه العين وقف على المسلمين و لاحظ أن يكون وقفه شاملا لعامه من ينتسب إلى الإسلام كان الوقف لكل من أقر بالشهادتين، و إذا هو لم يلاحظ ذلك اختص وقفه بمن يعتقد هو بإسلامه و لم يشمل من اعتقد بكفره و ان أقر بالشهادتين، و عم الذكور و الإناث و البالغين و غيرهم، و إذا قال: هي وقف على المؤمنين و كان اثني عشريا اختص وقفه بالإمامية الاثني عشرية، و إذا كان من غيرهم اختص وقفه بالمؤمنين في معتقده.

**المسألة ٩٦:**

إذا قال الواقف: هذا الشيء وقف على الشيعة، و كان اثني عشريا، اختص وقفه بالإمامية الاثني عشرية و لم يشمل غيرهم من فرق الشيعة، و إذا كان الواقف من غيرهم شمل عمومهم كل من قال بتقديم على (ع) بالخلافة بعد الرسول (ص)، و إذا قامت القرينة في عرف الواقف على اختصاص كلمة الشيعة بطائفة معينة اختص وقفه بها.

**المسألة ٩٧:**

إذا قال: دارى وقف فى سبيل الله أو قال: هي وقف فى البر و وجوه الخير، شمل وقفه كل ما يتقرب به الى الله من الطاعات و القرب و ما يكون فعله أو الإنفاق فيه سببا لنيل الثواب.

**المسألة ٩٨:**

إذا قال: هذا وقف على قرابتي أو على ذوى رحمى، شمل وقفه كل من حكم العرف بأنه من قرابته و أرحامه، من الكبير و الصغير و الذكر و الأنثى، و إذا قال: هو وقف على الأقرب الى فالأقرب، نزل الوقف على طبقات الوارثين منه دون غيرهم و كان الوقف عليهم ترتيبياً، فيكون وقفا على الوارثين منه بالفعل، فإذا فقدوا فعلى الوارث من بعدهم، و هكذا، و فى شمول الوقف لمن يرث منه بالولاء إشكال.

### المسألة ٩٩:

إذا قال: وقفت هذه الدار على أولادى اشترك الذكر منهم و الأنثى و الخنثى فى استحقاقهم من منفعة الوقف و كانوا فى الحصص على السواء،

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ١٤١

و قد تختص كلمة الأولاد فى عرف بعض البلاد بالذكور فقط، فإذا كان الواقف من أهل هذا العرف اختص وقفه بالذكور و لم يشمل الإناث و كذلك الحكم إذا وقف على أولاده، و أولاد أولاده فيشمل الوقف جميع الذرية من الذكور و الإناث و الخنثى و أولادهم على التساوى فى الحصص، و يكون الوقف بين جميعهم على التشريك لا على نحو الترتيب. و إذا كانت كلمة الأولاد و أولاد الأولاد فى عرف الواقف مختصة بالذكور فقط كما تقدم اختص الوقف بهم و بالذكور من أولادهم.

### المسألة ١٠٠:

إذا قال: وقفت الدار على أبنائى لم يشمل البنات و لا أبناء البنات، و إذا قال: وقفت على ذريتى شمل الذكر و الأنثى منهم، و شمل من كان للصلب و من كان بواسطة أو أكثر، و كانوا فى الاستحقاق و فى التشريك على السواء، و إذا قال: وقفت على أولادى فالظاهر أنه يعم أولاد الأولاد و ان نزلوا على نحو التشريك، إلا إذا وجدت قرينه تخصه بأولاده بلا واسطه فلا يعم أولاد الأولاد.

### المسألة ١٠١:

إذا قال الرجل: وقفت الدار على أولادى الأقرب منهم فالأقرب أو قال: بطننا بعد بطن أو نسلا بعد نسل، أو طبقه بعد طبقه، فالظاهر من جميع هذه العبارات ان الوقف ترتيبى بين الأولاد و أولادهم و أولاد أولادهم فلا تستحق الطبقة الثانية من الوقف شيئاً إذا وجد أحد من الطبقة التى تكون قبلها.

### المسألة ١٠٢:

إذا قال الرجل: وقفت هذا الشئ على أخوتى، شمل وقفه جميع اخوته الذكور، سواء كانوا للأبوين أم للأب وحده، أم للأم وحدها، و كانوا متساوين فى مقدار استحقاقهم من منفعة الوقف، و لم تشاركهم الأخوات، و لم يشمل الوقف أبناءهم. و إذا قال: وقفت الشئ على أجدادى اشترك فى الوقف أجداده لأبيه و أجداده لأمه، سواء كانوا بلا واسطه، أم كانوا بواسطة واحدة

أو

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ١٤٢

أكثر و كان استحقاقهم منه على السواء و لم يتقدم بعضهم على بعض، و لم تشاركهم الجدات.  
و إذا قال: وقفته على أعمامى شمل الوقف أعمامه: اخوان أبيه لأبويه كليهما، و اخوان أبيه للأب وحده، و اخوان أبيه للأم وحدها، و كانوا فى الاستحقاق على السواء، و لم تشاركهم العمات و لا أعمام الأب و لا أعمام الأم.  
و إذا وقف على أخواله شمل أخواله اخوان أمه لأبويها، و اخوان أمه لأحدهما و كانوا فى الوقف على السواء و لم تشاركهم الخالات و لا أخوال الأب و لا أخوال الأم.

### المسألة ١٠٣:

إذا قال: وقفت الدار على أولادى الذكور نسلا بعد نسل أو قال:

طبقة بعد طبقة، اختص وقفه بأولاده الذكور و بأولاد أولاده الذكور من الذكور فى جميع الطبقات، و لم يشمل الإناث من أولاده و لا الذكور الذين يتولدون من أولاده الإناث، و هذا إذا علم أن مراده التقييد بالذكور فى جميع الطبقات.

### المسألة ١٠٤:

إذا علم أن الرجل وقف داره على ذريته، و لم يعلم أن وقفه كان على نحو التشريك بين جميعهم أو على نحو الترتيب بين طبقاتهم، دفعت الى الطبقة المتقدمة حصتهم من الوقف، ثم أقرع على المقدار الزائد و هو الذى تردد أمره بين أن يكون للطبقة المتقدمة أيضا و أن يكون لمن بعدهم، و أعطى لمن تعينه القرعة، و الأحوط الرجوع الى المصالحه فى المقدار الزائد.

### المسألة ١٠٥:

يتبع ما حدده الواقف فى الترتيب بين الموقوف عليهم إذا كان وقفه على نحو الترتيب، فإنه قد يجعل الترتيب بين جميع أفراد الطبقة اللاحقة و سابقتها، فلا يستحق أحد من الطبقة اللاحقة شيئا من منفعة الوقف مع وجود أحد من الطبقة السابقة، فلا يشارك الولد إذا مات

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ١٤٣

عنه أبوه أعمامه و عماته فى الاستحقاق من الوقف، و لا يشارك إذا ماتت عنه أمه أخواله و خالاته.  
و قد يجعل الترتيب بين الولد و أبيه خاصة و بينه و بين أمه خاصة، فإذا مات عنه أبوه استحق من الوقف و شارك أعمامه و عماته، و إذا ماتت عنه أمه استحق كذلك من الوقف و شارك أخواله و خالاته.

### المسألة ١٠٦:

المعيار فى تعيين المراد على ما يقصده الواقف، و ما يدل عليه العرف الذى جرى عليه فى إنشائه صيغة الوقف، فإذا قال: وقفت هذه

الضيعة على العلماء، اختص بعلماء الشريعة من أهل مذهب الواقف إذا كان شيعيا، و لم يشمل علماء العلوم الأخرى من طب و هندسة و فلسفة و غير ذلك إلا إذا كان من علماء الشريعة أيضا.

#### المسألة ١٠٧:

إذا وقف الرجل على أهل بلد اختص وقفه بمن اتخذ ذلك البلد وطنا له و سكن فيه، و لم يشمل المسافر اليه و الزائر و ان مكث فيه طويلا أو كثر تردده عليه لتجارة أو زيارة أو عمل آخر.

#### المسألة ١٠٨:

إذا قال: هذا الشيء وقف على اخوتي نسلا بعد نسل شمل وقفه اخوته دون أخواته على نحو التشريك. كما تقدم و شمل جميع أولادهم الذكور و الإناث على نحو الترتيب.

#### المسألة ١٠٩:

إذا قال: هذا وقف على أولادى و من بعدهم على أولادهم كان الوقف بين أولاده و أولادهم على الترتيب، و كان بين طبقات أولاد الأولاد على نحو التشريك.

#### المسألة ١١٠:

إذا وقف الرجل داره أو بستانه على مسجد معين أو على مشهد معين أو على عنوان معين، ثم تردد الولي ان الموقوف عليه أى المسجدين، أو

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ١٤٤

أى المشهدين أو أى العنوانين، رجع فى ذلك الى القرعة، فيصرف منفعة الوقف على الذى تعينه القرعة منهما.

#### المسألة ١١١:

إذا وقف الدار أو البستان على المسجد، صرف الولي منافع الوقف و نماءه فى حاجات المسجد و مصالحه كالتعمير و الانارة و الفرش و التنظيف و التبريد و التدفئة، و اعداد مواضع الوضوء و تعميرها و الخادم و أمثال ذلك، و يشكل صرف بعضه لإمام الجماعة فى المسجد و للمؤذن الراتب فيه. و كذلك الأمر فى الوقف على المشهد، و انما يصرف منه على خادم المشهد إذا كان مواظبا على الأعمال التى يحتاج إليها المشهد أو المتعلقة به تعلقا مباشرا.

#### المسألة ١١٢:



إذا وقف على جهتين مختلفتين، أو على عنوانين أو على شخصين مختلفين كذلك، و لم يذكر مقدار ما يختص به كل واحد منهما من العين الموقوفة، فالظاهر أن كل واحد منهما يختص بنصف الوقف و انه بينهما على نحو التشريك. فإذا قال: وقفت دارى المعينة على المسجدين المعروفين فى البلد، كانت الدار وقفا على المسجدين اللذين ذكرهما على نحو التشريك بينهما و اختص كل واحد منهما بنصف الدار، و كذلك الحكم إذا وقفها على مآتمين معينين، أو وقفها على الفقراء و اليتامى فى البلد، أو وقفها على زيد و ذريته، و على عمرو و ذريته فتكون الدار وقفا على ما عينه من الناحيتين بالتنصيف بينهما و على نحو التشريك، الا ان يعلم خلاف ذلك.

## الفصل السادس فى أحكام الوقف

### المسألة ١١٣:

إذا تم الوقف و تحققت شروطه، فالظاهر خروج العين الموقوفة عن ملك الواقف، سواء كان الوقف على الجهات العامة كالمسجد و المشهد و المعبد، و الشارع و القنطرة و المقبرة و المدرسة، و الحسينية و كالموقوفات كلمة التقوى، ج ٦، ص: ١٤٥

على احدى هذه الجهات، و ما أشبه ذلك، أم كان الوقف على العناوين العامة كالوقف على الفقراء أو على طلاب العلم أو على اليتامى، و ذرية الرسول (ص) من غير فرق بين أن يكون وقفها على نحو تمليك المنفعة للموقوف عليهم أو على وجه صرف المنفعة عليهم من غير تمليك، أم كان الوقف خاصا على أحد الوجهين المتقدم ذكرهما، فالظاهر زوال ملك الواقف عن العين الموقوفة فى جميع ذلك، نعم يشكل الحكم بزوال الملك فى الوقف المنقطع الآخر.

### المسألة ١١٤:

إذا حصل الوقف و تمت شروطه، نفذ و وجب ترتيب آثاره على حسب ما عينه الواقف و حدده، و لم يجز تغييره عن ذلك، و لم يجز للواقف نفسه أن يحدث تغييرا أو تبديلا فى الموقوف عليه فلا يصح له أن ينقل الوقف من جهة إلى جهة أخرى، أو من عنوان إلى عنوان غيره أو من أشخاص إلى أشخاص غيرهم، و لا يصح له أن يخرج بعض الموقوف عليهم من الوقف بعد أن أدخله فى الوقف، أو يدخل معهم أحدا كان خارجا عنه، و إذا شرط لنفسه فى أصل الوقف أن يكون له الحق فى أن يدخل فى الوقف من يشاء، و يخرج عنه من يشاء، لم يصح له هذا الشرط، و لا ينفذ إذا شرط، و لكن بطلان الشرط لا يبطل الوقف.

### المسألة ١١٥:

ليس للواقف أن يقف العين على أشخاص معينين و يشترط لنفسه انه إذا وجد له أولاد أو اخوان مثلا- فله الحق أن ينقل الوقف من الموقوف عليهم إلى أولاده أو إخوانه الذين وجدوا و يصح له أن يقف العين على اشخاص معينين و على أولاده الذين سيوجدون، و يشترط فى الوقف انه متى وجد له أولاد كانوا مقدمين فى الوقف على الموقوف عليهم السابقين، و الفرق بين المسألتين واضح جدا لا التباس فيه و قد ذكرنا هذا الفرض الأخير فى المسألة الثانية و الثمانين.

**المسألة ١١٦:**

إذا وقف الرجل داره أو بستانه على بعض العناوين الخاصة أو العامة، لتصرف منفعة الوقف على أفراده، و جهل متولى الوقف ذلك كلمة التقوى، ج ٦، ص: ١٤٦

العنوان الموقوف عليه فتردد عنده بين عنوانين أو أكثر و لذلك عدة فروض تختلف أحكامها.

(الفرض الأول): ان تكون العناوين التي تردد المتولى ما بينها غير متباينة فهي مما تتصادق في بعض الأفراد و مثال ذلك أن يشك المتولى في أن الواقف وقف داره على عامة طلاب العلم، أو على خصوص العدول منهم، و الحكم في ذلك أن يقتصر المتولى في صرف منفعة الوقف على الطلاب العدول، و كذلك الحكم إذا تردد في أن الواقف وقف الدار على العلماء أو على السادات، فيجب عليه أن يصرف المنفعة على مورد التصديق و هو العلماء السادة.

**المسألة ١١٧:**

(الفرض الثاني): ان تكون العناوين التي احتملها ولي الوقف و تردد ما بينها متباينة لا- تتصادق في الأفراد و مثال ذلك أن يتردد المتولى: هل وقف الواقف داره على فقراء أهل هذا البلد أو على فقراء البلد الآخر؟ أو يتردد هل وقف الدار على هذا المسجد أو على المسجد الآخر؟ و الحكم في هذا الفرض أن يرجع في تعيين الموقوف عليه إلى القرعة، فيصرف منفعة الوقف على من تعينه القرعة، و قد ذكرنا هذا في المسألة المائة و العاشرة.

**المسألة ١١٨:**

(الفرض الثالث): ان يجهل المتولى مصرف الوقف الذي عينه الواقف، و يتردد بين عناوين و أشخاص غير محصورة العدد، فان علم بأن الوقف عليهم كان بنحو تملك المنفعة لهم جرى في منافع الوقف حكم مجهول المالك، فيتصدق بها عن الموقوف عليهم باذن الحاكم الشرعي، و ان علم بأن الوقف كان بنحو الصرف على الموقوف عليهم من غير تملك أو جهل ذلك، أو كان الوقف مرددا بين جهات غير محصورة العدد، صرف الولي منافع الوقف في وجوه البر، على أن لا يخرج في صرفه عن الوجوه المحتملة في الوقف.

**المسألة ١١٩:**

إذا وقف الرجل العين و اشترط في الموقوف عليهم ان يكونوا موصوفين

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ١٤٧

بأوصاف خاصة، كانت الأوصاف المشتركة داخله في عنوان الموقوف عليهم، فإذا انتفى الوصف المشترك في أحد الأفراد خرج ذلك الفرد عن عنوان الوقف فلا- يكون من الموقوف عليهم، فإذا وقف المدرسة على طلاب العلم بشرط أن يكونوا عدولا أو بشرط أن يكونوا مواظبين على الاشتغال بطلب العلم، و فقدت العدالة من طالب العلم في الفرض الأول و انتفت صفة المواظبة عنه في الفرض الثاني خرج عن عنوان الموقوف عليهم فلا يصح له سكنى المدرسة الموقوفة.

و إذا وقف العين و لم يذكر للموقوف عليهم أوصافا و لكنه اشترط عليهم أن يقوموا بأعمال معينة، فإذا لم يقم الفرد منهم بالعمل الذى اشترط عليه القيام به، ففي خروجه بذلك عن الموقوف عليهم اشكال، و مثال ذلك أن يقف المدرسة على طلاب العلم و يشترط على كل فرد منهم أن يكون ملازما لصلاة الجماعة أو يواظب على الصلاة فى أول وقتها، فإذا لم يقم الطالب بالعمل المشروط عليه كان الحكم بخروجه عن عنوان الموقوف عليهم و عدم خروجه عنه مشكلا، و لا- يترك فيه الاحتياط، و إذا قصد الواقف من الشرط دخله فى العنوان و لم يف به الشخص خرج عن الموقوف عليهم بلا ريب.

### المسألة ١٢٠:

إذا وقف الإنسان ضيعته أو عمارته أو عقاره الآخر على أولاده و أطلق الوقف، فالظاهر من ذلك انه ملكهم منفعة العين الموقوفة، فيجوز لهم استئناؤها و استثمارها، و بيع ما يحصل من ثمارها و منافعها أو المعاوضة عليه بغير البيع مما يصح لهم من المعاوضات و اجارة ما يؤجر و أن يقتسموا الحاصل على الوجه الذى حدده الواقف من الحصص و التقدم و التأخر، فان لم يكن قد حدد شيئا اقتسموا الحاصل بالسوية، و ليس لهم أن يختص بعضهم بمنفعة الضيعة مثلا- و ينفرد بعضهم بأجرة البناء، إلا إذا خولهم الواقف بذلك.

### المسألة ١٢١:

إذا وقف الدار أو العماره لسكنى أولاده تعينت لذلك، فلا يصح لهم أن يؤجروا الدار أو العماره على غيرهم و يقتسموا مال الإجارة بينهم

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ١٤٨

و ان تراضوا بذلك، بل يتعين لهم الانتفاع بالسكنى خاصة، فإذا أمكن لهم أن يسكنوها جميعا سكنوها، و لا يصح لبعضهم ان يستقل بسكنى الدار و يمنع الآخرين، و إذا اختلفوا فى اختيار المساكن من الدار أو العماره و كان الواقف قد جعل للوقف متوليا و جعل له النظر فى تعيين المساكن لهم و جب عليهم اتباع نظره، و إذا لم يجعل على الوقف متوليا خاصا، أو كان قد جعل أولياء متعددين و اختلفوا فى التعيين رجعوا الى الحاكم الشرعى فى حسم نزاعهم، و إذا فقد الحاكم الشرعى أو تعذر عليهم الوصول اليه، رجعوا فى تعيين المساكن بينهم إلى القرعة.

و إذا عين الولي أو الحاكم الشرعى لهم المساكن أو عينتها القرعة، و امتنع بعضهم عن السكنى جاز للبعض الآخر أن يستقل بسكنى الدار، و لا حق للممتنع فى أن يطالبه بالأجرة عن حصته.

### المسألة ١٢٢:

إذا لم تكن الدار كافية لسكنى جميع الموقوف عليهم اقتسموا السكنى فيها بالمهاياة، بأن يسكنها بعضهم أياما معلومة، أو أسبوعا، أو شهرا، أو سنة مثلا، ثم يسكنها الآخر مثل ذلك، فإذا تنازعا فى ذلك رجعوا إلى المتولى، ثم الى الحاكم الشرعى ثم إلى القرعة على النهج الذى تقدم بيانه و ليس لبعضهم أن يمتنع عن السكنى بالمهاياة و يطالب من سكن منهم بالأجرة عن حصته.

**المسألة ١٢٣:**

إذا وقف الرجل شيئاً مما يملكه على مصلحة معينة، فبطلت المصلحة الموقوف عليها، و مثال ذلك أن يقف نخيلاً يملكها على مسجد في القرية، فيخرب المسجد الموقوف عليه حتى لا يمكن تعميره أو تخرب القرية التي هو فيها و ينقطع المصلون فيه، فلا يكون مورداً لصرف منفعة الوقف فيه، أو يقف بستاناً على مدرسة، فتخرب المدرسة و لا يستطيع تعميرها، أو تنقطع هجرة طلاب العلم إلى البلد التي هي فيه، فلا تصبح المدرسة مورداً لصرف منفعة الوقف فيها، أو يقف شيئاً على قنطرة، فيندرس النهر فلا يحتاج إلى قنطرة أو تنقطع المارة فتلغى فائدتها.

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ١٤٩

فان كان وقف ذلك الشيء على المصلحة المعينة بنحو تعدد المطلوب كما هو الغالب في وقف هذه الأشياء و جب أن تصرف منفعته بعد بطلان تلك المصلحة في مصلحة أخرى من جنسها، فإذا كان وقفاً على مسجد معين صرفت منفعته على مسجد آخر، و إذا كان وقفاً على مدرسة صرفت منفعته على مدرسة ثانية، و إذا كان وقفاً على إقامة مآتم الحسين (ع) في بلد معين أو في حسينية معينة و لم يمكن ذلك، صرفت المنفعة في إقامة مآتمه (ع) في بلد آخر، أو في حسينية أخرى، و هكذا.

و إذا تعذر وجود مصلحة من جنسها أو تعذر الصرف فيه، صرفت منفعة الشيء الموقوف في الأقرب فالأقرب إلى المصلحة الأولى الموقوف عليها، و لا- يكفي صرفها في مطلق وجوه البر و الخيرات، و إذا كان الوقف على المصلحة المعينة بنحو وحدة المطلوب، فالظاهر بطلان الوقف ببطلان المصلحة الموقوف عليها.

**المسألة ١٢٤:**

لا يجوز تغيير العين الموقوفة و ازاله عنوانها الذي جرى عليه الوقف، و ان كان التغيير إلى عنوان آخر، كما إذا أراد الموقوف عليه أو أراد متولى الوقف ان يغير المدار الموقوفة إلى محلات لخزن البضائع للتجار، أو بينها شققاً للإجارة أو يجعلها دكاكين للتجارة أو غير ذلك، فلا يصح التغيير، عدا ما يأتي استثناءه في المسألة الآتية.

**المسألة ١٢٥:**

إذا كان الوقف وقف منفعة، فقد يعلم أو يثبت من إطلاق الصيغة في الوقف أو من قرينه داله أخرى: أن مقصود الواقف هو حصول المنفعة بأية صورة تكون العين الموقوفة عليها، فإذا تحقق هذا الفرض، صح تغيير العين اختياراً إلى ما هو أكثر منفعة و أجدى فائدة، و ان كانت صورتها الموجودة ذات فائدة كثيرة أيضاً، و يتولى ذلك ولى الوقف إذا كانت ولايته مطلقة تشمل مثل هذا التصرف.

و قد يعلم من الواقف أو يثبت من إطلاق الإنشاء أو من قرينه أخرى، ان المراد بقاء العنوان الذي جرى عليه الوقف مهما كان له دخل في كثرة المنفعة من العين، و ان كان غيره أكثر منفعة منه، و إذا تحقق هذا

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ١٥٠

الفرض، لم يصح تغيير العين اختياراً حتى تقل منفعتها، فإذا قلت المنفعة جاز تغيير العين إلى ما هو أكثر منفعة و أجدى، و تراجع المسألة المائة و الثانية و الأربعون في الفرق بين وقف المنفعة و وقف الانتفاع.

و إذا لم يكن لإنشاء الوقف إطلاق يدل على شيء و لم تدل القرائن على جواز التغيير، لم يصح ذلك، و مما بيناه يظهر ان المدار في

المسألة على العلم بمقصود الواقف من الوقف و ما يدل عليه إطلاق إنشائه و القرائن الحافّة به الدالة على مراده، و لا تجوز المخالفة لذلك و ان كان الذى يريد التغيير هو ولى الوقف، بل و ان كان الذى يريد التغيير هو الواقف نفسه، إذا بدا له بعد الوقف فأراد أن يغير العين عما حدد لها فى صيغة الوقف، فلا يجوز له ذلك و لا ينفذ إذا فعل.

### المسألة ١٢٦:

إذا احتاجت العين الموقوفة إلى تعمیر أو ترميم أو إصلاح يتوقف عليه بقاء العين و إيتاء ثمارها و توفية منفعتها، و كان الواقف قد لاحظ ذلك حين الوقف فعين ما يصرف على ذلك عند الحاجة إليه، اتبع تعيينه، و صرفت الحصة المعينة على الإصلاح و التعمير، و ان لم يعين الواقف لذلك شيئاً، صرف عليه من منافع العين الموقوفة و كان ذلك مقدماً على حق الموقوف عليهم، و قد ذكرنا هذا فى المسألة الثانية و الستين بصورة أكثر تفصيلاً، فلتراجع، و ذكرنا فى المسألة المائة و الثالثة و الثلاثين من كتاب التجارة أن الوقف إذا خرب بعضه على وجه فصلناه هناك جاز أن يباع البعض الخرب من الوقف و يصرف ثمنه فى إصلاح البعض العامر منه، و لعلنا نتعرض لذلك فى ما يأتى من المسائل و من الله التوفيق.

### المسألة ١٢٧:

إذا خرب المسجد و انهدم بناؤه و عفى أثره لم تخرج عرصه أرضه و بقايا آثاره الثابتة عن كونها مسجداً، و لذلك فتجرى عليها أحكام المسجد، فلا يجوز تلوينها بالنجاسة و يجب تطهيرها إذا تنجست مع إمكان ذلك، و يحرم مكث الجنب و الحائض فيها، و لا يجوز بيعها أو المعاوضة عليها و صرف أثمانها و أعواضها فى أحداث مسجداً آخر أو فى

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ١٥١

تعميره، و كذلك إذا خربت القرية و انقطعت المارة و المصلون عن المسجد لم يخرج بذلك عن كونه مسجداً، و جرى عليه جميع الأحكام المتقدمة.

### المسألة ١٢٨:

لا يجوز بيع الوقف و لا ابداله، و لا نقله بأحد النواقل التى تنقل العين من مالك الى مالك كالهبة و الهدية و الصلح، و لا يجرى عليه ميراث، سواء كان وقفاً على مصلحة أم على عنوان أم على أشخاص، و سواء كان عاماً أم خاصاً، عدا ما يأتى استثناءه عند طرود أحد مسوغات البيع فيه، و عند بطلان الوقف فيكون منقطع الآخر أو ما هو بحكمه، فترجع العين الى ملك الواقف أو الى ملك وارثه و قد ذكرنا هذا فى ما تقدم.

و قد تقدم فى المسألة السابقة حكم المسجد و انه لا يجوز بيعه و لا ابداله و ان خرب و بقى أرضاً فارغةً و كذلك الحكم على الأحوط لزوماً فى المشهد، فلا يجوز بيعه و ان خرب و زال عنوانه و تعطلت جهته.

### المسألة ١٢٩:

لا تجوز اجارة المسجد و لا المشهد و ان خربا و بقى موضعهما أرضا فارغة، فلا تصح إجارتها للزرع أو للغرس أو لشيء آخر.

### المسألة ١٣٠:

إذا خرب الوقف غير المسجد و المشهد، و زال عنوانه، فانهدمت حيطان الدار أو المدرسة أو البناية الموقوفة و بقيت عرصه فارغة مثلا، و جف الماء و تقلعت النخيل و يبست الأشجار من الضيعة أو البستان، و أمكن تعميره و إعادة عنوانه و بنائه و غرسه و منفعه بأن توجر الأرض و بقايا العين مدة معلومة، و ينفق مال الإجارة على تعمير الوقف و إصلاحه، أو بأن يستدين المتولى لذلك ثم يسدد الدين من مال الإجارة أو من منافع العين بعد عمارتها، لزم ذلك و تعيين العمل به، و إذا أريدت إجارة الأرض و بقايا العين الخبرة لذلك استؤذن متولى الوقف، و الموقوف عليهم على الأحوط.

### المسألة ١٣١:

إذا وقف الإنسان شيئا على مصلحة معينة أو على عنوان معين أو على

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ١٥٢

اشخاص معينين فخرّب الوقف و لم يمكن تعميره و تجديده بإجارة أو استدانته كما سبق ذكره، و بقيت للعين منفعة يعتد بها، لم يبطل وقف العين، و وجب صرف المنفعة الباقية على الجهة الموقوف عليها، فإذا كان البستان موقوفا على مسجد أو على ماتم مثلا و خرب البستان حتى بقى عرصه خالية لا نبات فيها، و أمكن إيجار العرصه لبعض المنافع و جب إيجارها و صرف مال الإجارة على المسجد أو المأتم الموقوف عليه الا ان تدل القرائن على أن مقصود الواقف خلاف ذلك.

### المسألة ١٣٢:

الآلات و الأثاث و الفرش و الأجهزة التي تجعل في المساجد أو المشاهد و أدوات التبريد و التدفئة و الإضاءة و تكبير الصوت التي تكون فيها، ليست أجزاء من المسجد أو المشهد، فلا تلحقها أحكامها، و انما هي موقوفات مستقلة للانتفاع بها في المسجد أو المشهد ما دام الانتفاع بها ممكنا و أعيانها باقية، و ان أصبح الانتفاع بها قليلا أو كان بصورة غير معتادة كما إذا استعمل الفراش ستر للنساء، أو ظللا يبقى عن الشمس أو البرد.

و إذا استغنى المسجد أو المشهد عن بعض هذه الأشياء استغناء تاما بحيث تعد ضائعة و يكون إبقاؤها فيه سببا لتلفها نقلت من ذلك المسجد الى مسجد آخر و من ذلك المشهد الى مشهد غيره، فان لم يوجد المماثل أو لم يمكن النقل اليه جعلت في الأقرب فالأقرب إلى المصلحة الأولى الموقوف عليها، فان لم يمكن الانتفاع بها و كان بقاؤها موجبا للتلف، بيعت الأعيان و صرفت أثمانها في مصالح المسجد أو المشهد الذي وقفت عليه، و إذا استغنى عن أثمانها صرفت في مصلحة تماثله من مسجد أو مشهد آخر فإذا استغنى عنها صرفت في الأقرب فالأقرب إليه من المصالح.

### المسألة ١٣٣:

تقدم منا قريبا و فى مواضع أخرى أن العين متى تم وقفها و اجتمعت شروط صحة الوقف فيها، لم يجز بيعها و لا المعاوضة عليها بهبة أو صلح أو غيرهما من المعاوضات أو النواقل، و الحكم بذلك اتفاقي

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ١٥٣

لا خلاف فيه، و قد استثنى من ذلك عدة موارد يصح فيها بيع العين الموقوفة و المعاوضة عليها.

(المورد الأول): أن يخرب الوقف فلا تبقى له أى منفعة يمكن أن تستوفى الا بإتلاف عينه، كالحيطان الموقوف إذا وقذه المرض حتى أشرف على الموت، أو تردى فى بئر أو من شاهق أو أشرف على الهلاك بسبب آخر فاضطر الى ذبحه و بيع لحمه، و كالفراش الموقوف إذا تحرق و تمزق و كالجذع الموقوف إذا بلى، فان العين الموقوفة فى هذه الأمثلة و شبهها لا تبقى لها فائدة إلا بأكلها أو جعلها وقودا و إتلاف عينها بذلك، فيبطل وقفها و يصح بيعها و المعاوضة عليها.

### المسألة ١٣٤:

(المورد الثانى): أن يخرب الوقف حتى يعد بين الناس معدوم الفوائد و المنافع و لا ينافى ذلك أن تبقى له منفعة قليلة لا يعتد أهل العرف بوجودها لقلتها و يحلقونها بالمعدوم، كما إذا جف ماء البستان الموقوف و تقلعت نخيله و يبست أشجاره و لم يمكن تجديده و بقى أرضا يابسة لا فائدة فيها سوى أن تؤجر لبعض الأمور بشىء زهيد، و الحكم فى هذا المورد كما فى سابقه هو بطلان الوقف و جواز بيع العين و المعاوضة عليها و كذلك الحكم إذا سقطت العين عن الانتفاع بها أصلا بسبب آخر غير الخراب أو سقطت عن الانتفاع بها حتى أصبحت معدومة المنفعة فى نظر أهل العرف و ان بقيت لها منفعة قليلة تلحق بالمعدوم و كان ذلك بسبب آخر غير الخراب.

### المسألة ١٣٥:

(المورد الثالث): أن تتجدد أحداث أو تطرأ طوارئ يعلم معها بأن بقاء الوقف يستوجب خراب العين و بقاءها بغير منفعة أصلا فتكون من المورد الأول، أو يعلم معها بأن بقاءه يؤدي الى ذهاب جميع منافع العين التى يعتد بها الناس، و لا تبقى لها إلا منفعة يسيرة يلحقها أهل العرف لقلتها بالمعدوم فتكون من المورد الثانى، أو يظن ظنا يطمئن به عامة العقلاء و يعتمدون عليه بأن بقاء الوقف يؤدي الى أحدهما.

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ١٥٤

و الحكم فى هذا المورد هو أن يؤخر الوقف الى آخر زمان يمكن فيه بقاء الوقف و استيفاء منفعته، فإذا انتهى ذلك جاز بيع الوقف و المعاوضة عليه، و لا يصح بيعه و لا المعاوضة عليه قبل ذلك.

### المسألة ١٣٦:

(المورد الرابع): أن يقف الرجل العين، و يلاحظ فيها أن يكون لها عنوان خاص يجعله قواما للعين الموقوفة، و للمنفعة المقصودة من وقفها، و يجعل وقفه للعين دائرا مدار وجود ذلك العنوان و بقائه، فيلاحظ أن تكون العين الموقوفة حاما مثلا، و يكون ذلك هو العنوان المقوم لوقف العين بحيث يكون الانتفاع المقصود من الوقف مقيدا بأن يكون من هذا السبيل، أو يلاحظ أن تكون العين دارا

للسكنى أو بستانا ينتفع الموقوف عليهم بشماره و نمائه، و نتيجة ذلك أن يكون الوقف مقيدا ببقاء ذلك العنوان الخاص، فإذا زال العنوان و لم يمكن تجديده بطل وقف العين و صح بيعها و المعاوضة عليها و ان وجدت لها منافع أخرى يمكن ان تستوفى بعد زوال العنوان.

### المسألة ١٣٧:

(المورد الخامس): أن يقف الواقف العين و يشترط في صيغته وقفه أن تباع العين الموقوفة إذا احتاج الموقوف عليهم الى بيع العين، أو إذا قلت المنفعة منها، أو إذا طرأ طارئ معين آخر، فيكون أصل الوقف مقيدا بعدم حدوث ذلك الأمر، فإذا حدث ذلك الشيء بطل الوقف و صح بيع العين.

### المسألة ١٣٨:

إذا انهدم المسجد أو هدمه أحد لتجديد عمارته أو إصلاحه جرى في انقاضه و أخشابه و أجزاءه الحكم المتقدم، فإن أمكن الانتفاع بنفس الانقاض و الأجزاء في المسجد نفسه وجب ان ترجع اليه و تستدخل في عمارته، و ان لم يمكن ذلك، و أمكن نقلها بأعيانها إلى مسجد آخر و الانتفاع بها في إصلاحه و ترميمه أو تعميره وجب ذلك و تعين، و إذا لم يمكن ذلك جاز بيع الانقاض و الاجزاء و المعاوضة عليها و يصرف ثمنها في حاجات المسجد الأصلي على الأحوط، و إذا استغنى المسجد كلمة التقوى، ج ٦، ص: ١٥٥  
الأصلى عنه، صرف الثمن في حاجات مسجد غيره، فإذا لم يوجد أو لم يمكن ذلك صرف في الأقرب فالأقرب إليه من المصالح.

### المسألة ١٣٩:

إذا خرب الوقف و ذهبت جميع منافعه، و أمكن أن يباع بعضه و يعمر الباقي بثمان البعض المبيع لزم ذلك على الأحوط و لا يباع الجميع، و إذا خرب بعض الوقف و كان البعض الآخر محتاجا إلى الإصلاح جاز أن يباع البعض الخرب و يصرف ثمنه في إصلاح البعض الآخر.

### المسألة ١٤٠:

إذا طرأ أحد مسوغات بيع الوقف المتقدم بيانها، و أريد بيعه، رجع في ذلك الى الحاكم الشرعى فيكون هو أو وكيله المتولى لبيعه، و هذا في جميع الأعيان الموقوفة التي يجوز بيعها، نعم، إذا كان الوقف على اشخاص معينين كالوقف على الذرية أو على زيد و ذريته، و أريد بيعه فالأحوط أن يرجع فيه الى الحاكم الشرعى و الموقوف عليهم معا.

### المسألة ١٤١:



إذا بيع الوقف، فالأحوط لزوماً أن يشتري بثمنه ملكاً و يجعله وقفاً على نهج الوقف الأول المبيع.

### المسألة ١٤٢:

قد يلاحظ الإنسان في وقفه للعين أنه يسبب المنفعة المقصودة بذاتها للأشخاص أو العنوان أو الجهة الموقوف عليها على نحو تمليك المنفعة أو على نحو صرف المنفعة عليها من غير تمليك كما إذا وقف ضيعته أو بستانه أو بنايته على الذرية أو على العلماء أو على السادة مثلاً، أو وقفها على المسجد أو المشهد أو المآتم، و يسمى هذا القسم، وقف منفعة، وقد يلاحظ أنه يسبب الانتفاع بالمنفعة المقصودة، كما إذا وقف الدار لسكنى ذريته فيها و وقف الشارع و القنطرة لمرور المارين و العابرين و وقف المدرسة لسكنى طلاب العلم فيها، و وقف الخان لنزول المسافرين، و يسمى هذا القسم وقف انتفاع.

و لا- ينبغي الريب في أن ما يوقف من الأشياء وقف منفعة تجوز إجارته، سواء كان وقفاً عاماً أم خاصاً و سواء كان على أشخاص أم على عنوان

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ١٥٦

أم على مصلحة، فإن المقصود أن تصل المنفعة إلى الموقوف عليه ليستوفىها أو يستوفى بدلها، و اما ما كان وقفه وقف انتفاع كما في الأمثلة المتقدم ذكرها، فلا تجوز إجارته فلا تصح للذرية اجارة الدار الموقوفة لسكناهم فيها، و لا تصح للطلاب اجارة المدرسة الموقوفة لسكناهم و دراستهم فيها، و لا للعابرين و المارين اجارة الشارع و القنطرة.

### المسألة ١٤٣:

إذا كانت العين موقوفة على الذرية أو على غيرهم وقفاً مرتباً، فأجرها البطن الأول من الموقوف عليهم مدة معينة، ثم انقرض البطن الأول قبل أن تنقضى مدة الإجارة، بطلت الإجارة في بقية المدة، فإذا أراد البطن الثاني إبقاء الإجارة، فلا بد له من إنشاء اجارة جديدة على الأحوط و لا يكفي أن يجيزوا الإجارة الأولى لأنهم لم يكونوا مالكين في حال الإجارة.

و كذلك الحكم إذا كان وقف العين على نحو التثريك، و أجرها الموجودون من الموقوف عليهم مدة، ثم ولد من يشاركهم في منفعة الوقف، فلا تصح الإجارة الأولى في حصه المولود الجديد، و لا بد من الإجارة لحصته بعد أن يولد على الأحوط، و لا تكفي إجارة الإجارة الأولى، لأن المميز لم يكن مالكا حين الإجارة.

### المسألة ١٤٤:

إذا أجر المتولى العين الموقوفة مدة معينة، و كانت إجارته لمصلحة الوقف، ثم انقرض البطن الأول جميعهم قبل أن ينقضى مدة الإجارة نفذت اجارة المتولى على البطن الثاني و استحقوا حصتهم من الأجرة، و كذلك إذا كانت اجارة المتولى لمصلحة البطون و كانت ولايته شاملة لهم فتصح إجارته في الجميع و يستحق البطن الثاني حصته من الأجرة.

و كذلك الحكم إذا كان الوقف على نحو التثريك، و أجر المتولى العين ثم ولد من يشارك السابقين في الوقف عليهم، فتصح اجارة المتولى في صورتين المذكورتين، و يستحق المولود الجديد حصته من مال الأجرة.

**المسألة ١٤٥:**

يجوز للرجل أن يقف البستان أو الضيعة و يستثنى لنفسه منها نخلة

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ١٥٧

معينه أو شجرة معينه أو أكثر، فيكون المستثنى ملكا للواقف و لا يدخل في الوقف، و يجوز له إبقاؤها في الأرض، و يصح له الدخول إليها و الخروج عنها بمقدار ما يحتاج إليه في صلاح ملكه و الانتفاع به و لا يحق للموقوف عليه قلعها. و إذا انقلعت شجرة الواقف أو نخلته المستثناة فلا حق له في مكانها من الأرض فلا يجوز له أن يغرّس فيه نخلة أو شجرة أخرى بدلها. و يجوز له أن يقف الدار و يستثنى لنفسه غرفة معينه منها، فيصح له الدخول إليها و الخروج منها متى أراد، و تكون أرض الغرفة ملكا له، فإذا انهدمت الغرفة بقيت أرضها ملكا له، فيصح له البناء فيها.

**المسألة ١٤٦:**

ما يخرج من الفسيل في النخيل أو الأرض الموقوفة بعد وقفها لا يدخل في الوقف، بل يكون من منافعه و نمائه، فإذا نمت الفسيل في موضعه و صار نخلا أو قلع و غرس في موضع آخر من الأرض الموقوفة حتى أصبح نخلا لم يمكن وقفها بل يكون ذلك النخل و ثمره من نماء الوقف، و نتيجة لذلك فيصح بيعه و المعاوضة عليه و يصرف ثمنه على الأشخاص الموقوف عليهم و في الجهة الموقوف عليها.

و كذلك الحكم في الأغصان التي تقطع من الشجر لإصلاحه، فإذا غرست و نمت و أصبحت شجرا مثمرا لم تكن من الوقف بل تكون من نمائه، فيجوز بيعها كما تباع منافع الوقف الأخرى و يصرف ثمنها في مصارف منفعة الوقف، و اما فسيل النخيل و ودى الأشجار الصغيرة الموجودة في حين إنشاء الوقف فهي داخله في الوقف فتجرى فيها أحكام العين الموقوفة، فلا يجوز بيعها و المعاوضة عليها إلا إذا جاز بيع الوقف لأحد المسوغات الآنف ذكرها.

**المسألة ١٤٧:**

إذا وقف المالك حصته من العين المشتركة بينه و بين صاحبه صح وقفه، فإذا قبض الموقوف عليه الحصّة الموقوفة تم وقفها و نفذ، و كذلك إذا وقف المالك حصّة معلومة من العين التي يملك جميعها كما إذا وقف نصف داره أو نصف ضيعته فيصح الوقف، و تكون العين مشتركة بين

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ١٥٨

الوقف و الملك المطلق، و تصح القسمة بتمييز أحدهما عن الآخر، و يتبع الطريق الذي ذكرناه في فصل القسمة من كتاب الشركة، و يتولى القسمة بينهما متولى الوقف و مالك الحصّة المملوكة، و إذا لم يكن للوقف متول مخصوص تولاهما الحاكم الشرعي أو منصوبه، و الأحوط أن يشترك الحاكم الشرعي مع الموقوف عليهم في تولي القسمة.

و تصح قسمة العين المشتركة بين وقفين، سواء كان الواقف واحدا أم متعددا، و مثال الأول أن تكون الضيعة مشتركة بين زيد و عمرو على سبيل الإشاعة بينهما، فيقف كل واحد منهما حصته من الضيعة على أولاده، و مثال الثاني أن تكون الضيعة كلها مملوكة لزيد، فيقف نصفها المشاع على الفقراء و يقف نصفها الآخر على اليتامى.

و اما قسمة الوقف الواحد على الموقوف عليهم إذا تعددوا، فيشكل الحكم بصحتها، و خصوصا إذا كانوا بطونا مترتبين.

### المسألة ١٤٨:

إذا شرط الواقف في صيغة الوقف شرطا و كان الشرط صحيحا مشروعا، و جب العمل به، فإذا شرط على الموقوف عليه أن يتصدق في كل شهر بمقدار معين مثلا أو أن يطعم عددا معلوما من المؤمنين لزمه ذلك، و إذا شرط عليه أن لا يؤجر العين أكثر من سنة لم تجز له المخالفة.

### المسألة ١٤٩:

يثبت كون العين موقوفة بالشياع إذا أفاد العلم أو أفاد الاطمئنان بذلك، و يثبت بالبينة الشرعية، و بإقرار صاحب اليد على العين بأنه وقفها، و بإقرار ورثته من بعده جميعا بأن مورثهم قد وقف العين، و إذا أقر بعضهم دون بعض ثبت الوقف في حصه المقر، و ثبت كذلك في حصه الآخرين من الورثة إذا توفرت في المقر شروط البينة الشرعية، فإذا لم تتوفر فيه شروطها لم ينفذ إقراره في حقهم، و هذا إذا لم يكن الورثة أصحاب يد بالفعل على العين الموقوفة.

### المسألة ١٥٠:

يقبل اخبار صاحب اليد على العين بأصل الوقف كما ذكرنا، و يقبل اخباره بالخصوصيات التي يكون عليها الوقف، فإذا أخبر بأن الوقف

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ١٥٩

ترتيبى أو تشريكي، أو بأنه على الذكور و الإناث أو على الذكور فقط، أو بأنه على وجه التساوى بين الموقوف عليهم أو على وجه الاختلاف فى الحصص بينهم، قبل قوله و نفذ.

و يقبل اخبار صاحب اليد أيضا إذا كان اخباره بفعله لا بقوله، و مثال ذلك: ان تكون العين تحت يده و هو يتصرف فيها و يعاملها معاملة العين الموقوفة من غير معارض، فيثبت الوقف بهذا الاخبار و كذلك إذا كان يتصرف فى العين على نهج الوقف الترتيبى أو التشريكي بين الطبقات أو على الذكور و الإناث معا أو على الذكور خاصة، و على وجه التساوى فى الحصص أو الاختلاف فيها فيقبل خبره الفعلى بذلك إذا لم يعارضه اخبار بعض أصحاب اليد معه فيتصرف بخلافه.

### المسألة ١٥١:

لا- يحكم بثبوت الوقف على الكتاب أو المصحف أو الإناء بمجرد وجود كتابه عليه انه وقف ما لم تقم معها قرينة تورث العلم أو الاطمئنان بتحقق وقفه، فلعل المالك كتب ذلك ليقف الشيء ثم عدل قبل الوقف، فإذا كان الكتاب أو المصحف أو الإناء بيد شخص و هو يدعى ملكيته جاز الشراء منه إذا لم يعلم أو يطمئن بثبوت الوقف من بعض القرائن الحافة به.

و كذلك إذا ظهرت ورقة كتب عليها ان زيدا وقف داره المعلومه أو بستانه المعين لم يثبت الوقف بمجرد ذلك ما لم يقترن بأمارات

أو عبارات تدل على الاعتراف بوقوع الوقف منه مع توقيعه عليه أو شهادات موثوقين بذلك، ولا يكفى مجرد كون الورقة بخطه، فعمله كتبها قبل الوقف ثم عدل عنه كما قلنا.

### المسألة ١٥٢:

إذا كانت فى يد الإنسان ضيعة أو عين أخرى و هو يتصرف فى العين على انها ملكه حكم بأنها ملكه كذلك و ترتبت عليها آثار الملك شرعا و أجاز شراؤها منه و شراء ثمارها و استئجارها و ان علم بأن العين فى السابق كانت وقفا أو ثبت ذلك بالبينه، لاحتمال عروض بعض مسوغات بيع الوقف فبيعت العين على ذلك الشخص أو على مورثه، فيحكم

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ١٦٠

بأن العين ملكه بمقتضى يده و لا تنتزع من يده إلا إذا ثبت أنها وقف بالفعل.

و إذا ادعى أحد أن هذه العين كانت وقفا على آباءه نسلا بعد نسل، فأقر الإنسان الذى هى فى يده بأنها كانت وقفا ثم طرأ أحد مسوغات البيع، فبيعت عليه، أخذ بإقراره بأنها كانت وقفا، و انتزعت العين من يده حتى يثبت كلا الأمرين اللذين ادعاهما، و هما عروض أحد المسوغات للبيع و شراؤه للعين.

### المسألة ١٥٣:

قد يقف الإنسان داره أو بستانه أو ضيعته من أجل أن يتحقق له غرض خاص يرغب فى حصوله، و قد جعل وقف العين وسيلة لتحقيق تلك الرغبة، و لا تتوقف صحة الوقف على حصول الرغبة التى أرادها، فإذا وقف العين و لم يحصل الغرض لم يبطل الوقف. و مثال ذلك أن تكون للرجل رغبة ملحة فى أن يستعين أولاده على طلب العلم بتهيئة موضع السكنى لهم أو بتوفير سبب المعيشة فى حياتهم فيقف عليهم الدار ليسكنوها و الضيعة لينتفعوا بها، أو أن يتخلصوا بذلك من بعض النزاعات، فإذا لم تحصل له تلك الرغبة لم يبطل الوقف، و هذا الحكم عام فى جميع المعاملات، فلا يبطل العقد أو الإيقاع إذا تخلفت الرغبة التى أرادها من إنشاء تلك المعاملات، فلم يحصل له الربح من ذلك البيع أو الشراء و لم تحصل الغاية المبتغاه من ذلك الترويج.

### المسألة ١٥٤:

لا تجب الزكاة فى العين الموقوفة إذا كانت من الأعيان الزكوية، فلا زكاة فيها على الواقف لخروجها عن ملكه، و لا على الموقوف عليهم و ان قيل بملكهم للعين، و بلغت مقدار النصاب، و لا تجب الزكاة فى منفعة العين إذا كان الوقف على نحو صرف المنفعة على الموقوف عليهم من غير تملك، كما إذا وقف الضيعة على إطعام أولاده أو على كسوتهم أو تزويجهم، أو على إطعام الفقراء، فلا تجب الزكاة لعدم الملك كما ذكرنا و ان بلغت حصة الفرد منهم مقدار النصاب.

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ١٦١

و إذا كان الوقف على أشخاص الموقوف عليهم بنحو تملك المنفعة لهم و كانت المنفعة من الأعيان الزكوية كالتمر و الزبيب، و جبت الزكاة على من تبلغ حصته منهم مقدار النصاب أو تزيد عليه.

و إذا كان الوقف على عنوان عام للأفراد بنحو تملك المنفعة، كما إذا وقف البستان على الفقراء، لم تجب الزكاة أيضا إذا كان قبض

الفرد لحصته بعد وقت تعلق الزكاة بالغلة، لعدم الملك، فان الفرد لا يملك الحصه من المنفعة حتى يقبضها، فإذا قبضها بعد الوقت لم تجب عليه الزكاة.

نعم إذا أعطى الولي الفرد الفقير مقدارا من منفعة الوقف قبل زمان تعلق الزكاة بها و بقيت في ملكه حتى حل الوقت وجبت الزكاة في حصته، إذا بلغت حد النصاب، وقد ذكرنا في المسألة الحادية و الثمانين من كتاب الزكاة في هذه الرسالة وقت تعلق الزكاة بالغلة فلتراجع.

### المسألة ١٥٥:

تعارف بين الناس أن يجمعوا المال من الأفراد المتبرعين لإقامة بعض الشعائر المطلوبة فيجمع أهل البلد أو القرية الأموال منهم لإقامة مأتم الحسين (ع) في بلدهم أو في قريتهم، و يجمعها صنف خاص من العمال أو من القبائل لإقامة مأتم لهم، أو لإطعام الطعام في أيام معلومة بمناسبة معلومة، و يجمعونها كذلك ليذهبوا مجتمعين الى كربلاء لزيارة الحسين (ع) في الأربعين و اقامة المأتم و العزاء فيها، و يجمعونها ليذهبوا مجتمعين الى زيارات أخرى و يقيموا العزاء و الإطعام بمناسبات أخرى، و هي على الأقوى: نوع خاص من الصدقات و البذل في قربات خاصة يشترط صرفه في تلك الجهات المعينة.

و نتيجة لذلك فلا يبقى المال بعد دفعه بهذا القصد ملكا لصاحبه و لا تترتب عليه آثار ملكه، فلا يحق لصاحبه الذي بذله للجهة أن يرجع به الا- إذا شرط ذلك فترك الاشتراك في المشروع، و لا يرثه وارثه إذا مات قبل أن يصرف المال، و لا يحل لدائنه أن يأخذ المال وفاء لدينه.

و إذا اجتمع المال و لم يمكن صرفه في الجهة المشترطة أو زاد على المقدار المحتاج الى صرفه، فإن أمكن تأخيره مدة و صرفه في الجهة المعينة

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ١٦٢

لزم ذلك، و ان تعذر ذلك أو لم يمكن حفظ المال، صرف على الأحوط في ما هو أقرب فأقرب إلى تلك الجهة المشترطة.

### المسألة ١٥٦:

إذا دفع المالك المال الى الشخص الذي يتولى جمع المال من المتبرعين للمناسبة المتقدم ذكرها، و ظهر من القرائن أنه انما يدفع المال أمانة بيد الشخص، الآخذ و يراه و كيلا عنه في صرف المال في الجهة المعلومة، لم يخرج المال عن ملك صاحبه بهذا الدفع، فيجوز له أن يسترد المال قبل صرفه و إذا مات المالك قبل صرفه رجع ميراثا لو ارثه، و لدائنه ان يرجع على الآخذ فيأخذ المال وفاء لدينه إذا فلس أو مات و قصرت تركته عن ديونه، و إذا تعذر صرف المال في الجهة المعينة و جب على الآخذ مراجعته في صرف المال، و كذلك الحكم إذا احتل انه انما دفع المال كذلك و لم تدل القرائن على شيء.

### المسألة ١٥٧:

قد تجمع الأموال من المتبرعين بها لبناء مسجد، أو لبناء حسينية، أو لإقامة مشروع ديني آخر، و الحكم في المال المجتمع نظير ما تقدم، فهو نوع خاص من الصدقات و القربات الخاصة، و لا بد بعد جمعه من صرفه في الجهة المعينة التي بذل لها، الى آخر ما ذكرناه

في المسألتين المتقدمتين و إذا قام الآخذ ببناء المسجد و إنشاء وقفه، أو ببناء الحسينية و إنشاء وقفها بالأموال المتبرع بها صح وقفها على النهج الذى قام به و جمع المال من أجله، فان المتبرعين قد فوضوا الأمر إليه فى ذلك، و إذا زاد المال المتبرع به عن بناء المسجد و أراد المتولى للصرف أن يبنى به مرافق للمسجد مثلا- و مواضع للتطهير و نحو ذلك مما يحتاج المسجد إليه جاز له ذلك إذا كان المتبرعون قد فوضوا له الأمر أو كان ذلك هو الأقرب الى الجهة المتبرع لها، و كذلك إذا زاد المال المجتمع عن بناء الحسينية، فأراد أن ينشئ لها مرافق و موضعا للطبخ، و مخزنا لحفظ الأثاث و الأدوات و الفرش و نحو ذلك.

### المسألة ١٥٨:

إذا دفع بعض المشتركين فى جمع المال لبناء المسجد شيئا من الزكاة

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ١٦٣

من سهم سبيل الله، فعليه أن يعلم آخذ المال بذلك ليضعه فى الموضع الذى يصح وضعه فيه، و على الآخذ أن يرجع فى ذلك الى أهل المعرفة ليضع الأمور فى موارد، و إذا أراد ان يدفع شيئا من حق الامام (ع) فعليه أن يستعلم عن فتوى مقلده فى ذلك و يستأذن فيه إذا كان محتاجا الى الاذن، و عليه أن يعلم آخذ المال بذلك ليضع كل شىء فى موضعه الصحيح.

### الفصل السابع فى الحبس و أخوانه

### المسألة ١٥٩:

الفارق الأساس بين الوقف و الحبس ان وقف العين يوجب زوال ملك المالك عنها فى جميع أقسام الوقف سواء كان وقفا على جهة عامة أو خاصة أم كان وقفا على عنوان كذلك أم كان وقفا على اشخاص، كما ذكرنا فى المسألة المائة و الثالثة عشرة، على اشكال فى الوقف إذا كان منقطع الأخير، و أن حبس العين لا يوجب زوال الملك عنها، و انما يوجب لزوم صرف نماء العين و منافعها على الناحية التى ذكرها الحابس و على الوجه الخاص أو العام الذى عينه فى إنشائه.

### المسألة ١٦٠:

يصح الحبس على كل ما يصح الوقف عليه و يمنع عن كل ما يمنع الوقف عليه، و تجرى فيه اقسامه المتقدم ذكرها، فقد يكون الحبس على جهة من الجهات، فيحبس الرجل ملكه على مسجد أو على مشهد أو على حسينية أو مدرسة، و قد يكون على عنوان من العناوين، فيحبس ملكه على العلماء أو على الطلاب أو على الفقراء أو اليتامى، و قد يكون على اشخاص معينين فيحبس الملك على ولده على أو على أخيه زيد و ذريته، و نحو ذلك مما يجرى فى الوقف.

### المسألة ١٦١:

يعتبر فى التحبيس قبض العين المحبوسة، و يعتبر كذلك أن يقصد الحابس القرية بحبسه للعين، و هل الشرطان المذكوران شرطان فى

صحة التحسيس أم هما شرطان في لزومه، لا يبعد الثاني، و ان كان الأحوط

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ١٦٤

الأول، فلا ينبغي تركهما، فإذا لم يحصل القبض حتى مات المالك أشكل الحكم بصحة الحبس.

### المسألة ١٦٢:

إذا حبس الرجل بعض ما يملكه على سبيل معين من سبيل الخير، أو على موقع من مواقع العبادات كالكعبة المعظمة أو أحد المشاهد المشرفة أو أحد المساجد، أو على مطلق سبيل الله، على ان تصرف منافع العين على تلك الجهة، فقد يطلق الحابس إنشاءه، فلا يقيد بدوام ولا بمدته معينة فيكون حبسه لازماً، فلا يجوز له الرجوع فيه ما دامت العين موجودة، وكذلك إذا قيد إنشاء حبسه بالدوام، فلا يجوز له الرجوع فيه، ولا يرث المنفعة وارثه إذا مات، وإذا حبس ملكه على الجهة مدة معينة كان حبسه لازماً في تلك المدة، فلا يجوز له الرجوع فيها، فإذا انتهت المدة انتهى تحسيس المال و رجع الى المالك إذا كان موجوداً و الى وارثه إذا كان ميتاً.

### المسألة ١٦٣:

إذا حبس الرجل بعض ما يملكه على شخص معين أو على عدة أشخاص مدة معلومة و قصد الحابس القرية و تحقق القبض كما ذكرنا كان الحبس لازماً في المدة المعلومة، فلا يجوز للحابس الرجوع في حبسه ما دامت المدة، فإذا انقضت رجع المال الى المالك إذا كان حياً، و الى وارثه إذا كان ميتاً، و إذا مات الحابس قبل ان تنقضى المدة لم ينته الحبس بموته، بل يبقى حتى تنتهي المدة، ثم يعود بعدها ميراثاً، و كذلك إذا حبس ملكه على الشخص مدة حياة ذلك الشخص، فيجرى فيه الحكم على التفصيل الآنف ذكره. و إذا حبس الرجل ملكه على شخص مدة حياة الحابس نفسه لم يجز الرجوع به في حياة الحابس، فإذا مات رجع بعده ميراثاً. و كذلك إذا حبس ملكه على شخص و لم يذكر للتحسيس مدة معلومة و لا- حدده بحياء أحدهما، كان الحبس لازماً الى موت الحابس، فإذا مات رجع بعد موته ميراثاً، و لا يبطل بموت الشخص المحبس عليه و تنتقل المنفعة بعده الى ورثته.

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ١٦٥

### المسألة ١٦٤:

إذا حبس الرجل ملكه على أحد العناوين مدة معينة فقال: حبست دارى على اليتامى أو على المساكين مدة عشر سنين، كان الحبس لازماً في المدة المعينة، فلا يجوز للحابس الرجوع فيها، و إذا أطلق الحبس و لم يعين له مدة كان الحبس لازماً ما دام الحابس حياً، فإذا مات رجع ميراثاً.

### المسألة ١٦٥:

إذا حبس الإنسان العين المملوكة له على أن تصرف منفعتها في جهة معينة كان ذلك إيقاعاً كما هو الشأن في الوقف، فيكفى في تحققه إنشاء الإيجاب من المالك و لا يحتاج الى قبول، و إذا حبس العين على شخص أو على أشخاص معينين، ففي اعتبار القبول في

صحته تأمل، و ان كان اعتباره أحوط فلا يترك الإتيان به، و يكفي فيه اى لفظ يدل على الرضا بالتحسيس عليه.

### المسألة ١٦٦:

تلحق بالحبس أمور ثلاثة: (السكنى) و (العمرى) و (الرقبى)، و هى من العقود فلا بد فى كل واحد منها من الإيجاب و القبول، و لا بد فى كل واحد منها من أن تجتمع فيه شروط العقد و شروط المتعاقدين و قد ذكرناها مفصلة فى كتاب التجارة فليرجع إلى المسائل المتعلقة بذلك من الكتاب المذكور.

### المسألة ١٦٧:

يختص عقد (السكنى) بالمساكن و لا يجرى فى غيرها من الأعيان المملوكة، فإذا سلط المالك أحد على سكنى داره أو سكنى شقة من شقق عمارته مع بقاء العين على ملك المالك سمي ذلك (سكنى) و يقع الإيجاب فى عقد السكنى بكل لفظ يدل على تسليط الساكن على سكنى المنزل المعين، فيقول المالك له: أسكنتك دارى المعلومه أو شقتى المعينه، أو جعلت لك سكنها، و نحو ذلك مما يقع به الإنشاء المقصود، و يحصل القبول بأى لفظ يدل على رضا الساكن بالإيجاب المذكور فيقول: قبلت أو رضيت أو نحوهما. كلمة التقوى، ج ٦، ص: ١٦٦

### المسألة ١٦٨:

إذا أسكن المالك أحدا داره، فقد يعين للاسكان مدة محددة فيقول له أسكنتك دارى مدة خمس سنين، و قد يسكنه إياها مدة عمر الساكن نفسه، فيقول له: أسكنتك الدار مدة عمرك أو مدة حياتك، أو ما حييت، أو نحو ذلك، و قد يسكنه إياها مدة عمر المالك فيقول له أسكنتك الدار مدة حياتى أو مدة عمرى أو ما بقيت حيا أو نحو ذلك، و قد يطلق المالك الإسكان فلا يذكر له مدة معينة و لا يقيد به عمر المالك و لا بعمر الساكن.

### المسألة ١٦٩:

يعتبر فى السكنى و فى العمرى و الرقبى أن يقبض الساكن العين على الأحوط كما تقدم فى الحبس، فإذا لم يحصل القبض حتى مات المالك ففي صحة العقد إشكال.

### المسألة ١٧٠:

إذا أسكن المالك شخصا داره مدة معينة كما إذا أسكنه الدار مدة خمس سنين سميت سكنى كما تقدم و سميت رقبى أيضا، فيصح أن ينشئ الإيجاب بقوله أرقبتك الدار مدة خمس سنين، فإذا تم الإيجاب و القبول بأحد النحويين المذكورين و حصل القبض لزم العقد، فلا يجوز للمالك الرجوع فى إسكانه ما دامت المدة المضروبه، و لا يحق له ان يخرج الساكن من الدار قبل ان تنتهى المدة، و



إذا انقضت رجع المسكن الى المالك إذا كان موجودا و الى وارثه إذا كان ميتا.

### المسألة ١٧١:

إذا أسكن المالك الشخص منزله مدة عمر الساكن أو مدة عمر المالك، و أجرى العقد على ذلك سميت سكنى كما تقدم، و سميت عمرى أيضا، فيصح له أن ينشئ العقد بقوله: أعمرتك الدار مدة حياتك أو مدة حياتي، فإذا تم الإيجاب و القبول بين المالك و الساكن على أحد الوجهين، و حصل القبض من الساكن لزم العقد، فلا- يجوز للمالك ان يرجع بإسكانه أو إعماراه ما دامت حياة أحدهما الذى قدرت العمرى

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ١٦٧

بمدة حياته، فإذا انتهت المدة المضروبة رجع المسكن الى المالك أو الى وارثه.

### المسألة ١٧٢:

إذا كان اعمار الدار مقدرا بمدة عمر المالك فمات الساكن فى حياة المالك، فان كان المالك قد جعل للساكن فى عقد العمرى مجرد الانتفاع بالسكنى له و لتوابعه مدة عمر المالك، لم تنتقل السكنى إلى ورثة الساكن بعد موته بل ترجع الى المالك، و ان كان المالك قد جعل للساكن فى العقد تمليك السكنى ما دام المالك حيا، انتقلت السكنى بعد موت الساكن الى ورثته فيملكونها ما دام المالك حيا، و إذا مات المالك رجعت الى ورثته.

و كذلك الحكم فى إسكان الدار مدة معينة الذى ذكرناه فى المسألة المائة و السبعين إذا مات الساكن فى المدة، فتنقل السكنى الى ورثته فى الفرض الثانى، و ترجع الى المالك فى الفرض الأول.

### المسألة ١٧٣:

إذا قال المالك لأحد: أسكنتك هذه الدار لك و لعقبك من بعدك، و قبل الرجل، و قبض الدار لزم العقد و لم يجز للمالك و لا لورثته الرجوع فى العقد ما دام الساكن موجودا و ما دام عقبه، فإذا انقرض و انقرض عقبه رجعت الدار الى المالك و الى ورثته إذا كان ميتا.

### المسألة ١٧٤:

إذا أسكن المالك الشخص و أطلق عقد السكنى، و لم يعين له مدة معلومة، و لا قيده بعمر الساكن و لا بعمر المالك، و حصل القبول و القبض من الساكن لزم العقد، و وجبت له السكنى بما يتحقق معه مسمى الإسكان و لو مدة يسيرة، و جاز للمالك بعد ذلك ان يرجع بالسكنى و يأمره بالخروج فى أى وقت أراد.

### المسألة ١٧٥:

إذا ثبت للساكن أو لورثته حق السكنى فى المنزل بعد موت المالك فى المواضع التى ذكرناها فى ما سبق، لم يجر لورثته المالك إخراجهم من المنزل الى ان تنتهى المدّة المحددة لسكناهم.  
كلمة التقوى، ج ٦، ص: ١٦٨

### المسألة ١٧٦:

إذا أطلق المالك عقد السكنى جاز للساكن ان يسكن فى الدار هو و أهله و أولاده و خدمه و ضيوفه و من جرت العادة بأن يسكن معه، و الحيوان و الدابة التابعة له إذا كان فى المنزل موضع معد لذلك، و يصح له أن يقتنى ما جرت العادة لمتله باقتنائه من أثاث و أمتعة و غلات و أدوات و نحوها مما يعد من شؤونه و توابعه.

### المسألة ١٧٧:

لا يجوز على الأحوط للساكن أن يؤجر الدار الذى استحق السكنى فيها بعقد السكنى أو العمرى أو الرقبى، أو أن يعيرها لغيره أو يهب له سكتها أو يصالحه عليها، على تأمل فى ذلك و لكنه احتياط لا يترك.

### المسألة ١٧٨:

لا تخرج العين المحبوسة و لا الدار المعقود عليها بعقد السكنى أو العمرى أو الرقبى عن ملك مالكةا، فيجوز للمالك بيع العين، و لا يبطل بيعها عقد السكنى و لا العمرى و الرقبى، فيبقى للساكن حق السكنى فيها على الوجه الذى جعله المالك له فى العقد، و تنتقل العين إلى المشتري مسلوبة المنفعة، مدة العقد المجمعول، و لا يجوز للمشتري ابطال العقود التى أجزاها المالك، و إذا كان المشتري جاهلا بوجود العقد عليها ثبت له الخيار بين ان يفسخ البيع و أن يمضيه بجميع الثمن.  
و تستثنى من ذلك صورة واحدة، و هى ما إذا كانت السكنى مطلقه غير موقتة بمدة و لا بعمر أحدهما و تحقق مسمى الإسكان، فإذا باع المالك العين بقصد فسخ السكنى صح البيع و انفسخ عقد السكنى بذلك.

### المسألة ١٧٩:

يجرى عقد العمرى فى غير المساكن من الأعيان المملوكة كالعقار و الأثاث و الحيوان، فكلما يصح وقفه يصح إعماراه و تجرى فيه أحكام العمرى الآنف ذكرها، و اما عقد الرقبى ففى جريانه فى غير المساكن اشكال، فالأحوط ان لم يكن الأقوى إلحاقه بالسكنى، فلا يجرى بغير المساكن.  
كلمة التقوى، ج ٦، ص: ١٦٩

### الفصل الثامن فى الصدقة

**المسألة ١٨٠:**

توفرت الأدلة بل تواترت، و تآزرت في الدلالة على استحباب الصدقة، و تنوعت ألفتها في الترغيب فيها و الحث عليها، (فإن الصدقة تقضى الدين و تخلف بالبركة)، كما يقول الإمام أبو عبد الله جعفر بن محمد (ع)، و عن أبي جعفر محمد بن علي الباقر (ع): (البر و الصدقة ينفيان الفقر و يزيدان في العمر، و يدفعان عن صاحبهما سبعين ميتة سوء)، و عن أبي عبد الله (ع) (ان لكل شيء مفتاحا و مفتاح الرزق الصدقة)، و عن أمير المؤمنين (ع): (إذا أملتكم فتاجروا الله بالصدقة)، و عن أبي جعفر (ع) في قول الله عز و جل (فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَ اتَّقَى وَ صَدَّقَ بِالْحُسْنَى)، قال (ع): (و ان الله يعطي بالواحدة عشرة إلى مائة ألف فما زاد).

و عن النبي (ص): (بكروا بالصدقة فإن البلاء لا يتخطاها)، و في وصيته (ص) لعلی (ع): (يا علي الصدقة ترد القضاء الذي أبرم إبراما، يا علي صلة الرحم تزيد في العمر، يا علي لا صدقة و ذو رحم محتاج، يا علي لا خير في القول الا مع الفعل، و لا في الصدقة إلا مع النية)، و عن أمير المؤمنين (ع): (الصدقة جنة من النار)، و عن أبي عبد الله (ع): (صدقة العلانية تدفع سبعين نوعا من أنواع البلاء، و صدقة السر تطفى غضب الرب)، و عنه (ع): (قال سئل رسول الله (ص): أي الصدقة أفضل؟ قال (ص) على ذي الرحم الكاشح)، و المراد به المعادي، و عن أبي عبد الله (ع): (لو جرى المعروف على ثمانين كفا لأوجروا كلهم، من غير أن ينقص صاحبه من اجره شيئا).

و يتأكد استحباب الصدقة و يتضاعف أجرها في بعض الأوقات من الأيام المخصوصة كيوم الجمعة و يوم عرفة و أيام الأعياد و شهر رمضان و بعض الأيام و الأشهر الأخرى، و يتأكد استحبابها على الجيران و الأرحام

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ١٧٠

و بعض الأشخاص و الأصناف ممن تكون لهم خصائص تفضلهم على غيرهم من التقوى و العلم و شرف النسبة إلى الرسول (ص) و الفضائل الأخرى.

**المسألة ١٨١:**

الأقوى الذي تدل عليه ظواهر الأدلة ان الصدقة هي الإحسان بالمال على وجه القربة، و هي تختلف باختلاف مواردها، فقد يكون الإحسان بتملك المال للمستحق، بهبة أو صلح على وجه القربة فيكون عقدا يفترق إلى إيجاب و قبول، و يكون ذلك مصداقا من مصاديق الصدقة، و قد يكون الإحسان بوقف العين على المستحق على وجه القربة فيكون من الإيقاع المفترق إلى الإيجاب وحده، و قد يكون الإحسان بإبراء ذمة المدين المستحق مما عليه من دين و نحوه، فيكتفى فيه بالإيجاب الدال على ذلك، فيقول الدائن: أبرأت ذمة زيد من الدين قربة إلى الله، و قد يكون الإحسان بدفع شيء من المال قليل أو كثير للمستحق قربة إلى الله فيكون من المعاطاة فيها، و قد يكون الإحسان ببذل المال له من مأكول أو ملبوس أو غيرهما قربة إلى الله، فيكتفى فيه الاذن بالتصرف في المال المبذول، و هو في جميع هذه الموارد صدقة و إحسان على وجه القربة تشمله الأدلة و يتناوله الحث البالغ الذي طفحت به الأدلة و استفاضت و تواترت به النصوص.

**المسألة ١٨٢:**

و قد استبان مما ذكرناه أن الصدقة تختلف كذلك بحسب اختلاف مواردها في اشتراط القبض فيها و عدم اشتراطه، فيشترط فيها

القبض إذا كانت عقد هبة أو وقفا أو صلحا على عين مملوكة أو معاطاة بمال و نحوه على وجه القرية، فإن صحة هذه المعاملات مشروطة بالقبض و لا يشترط فيها القبض إذا كانت إبراء لذمة المستحق أو بذل مال له و نحو ذلك.

### المسألة ١٨٣:

إذا تحققت الصدقة في مورد من مواردها و تحقق قصد القرية و تم ما يعتبر في مواردها من عقد أو إيقاع و قبض أو غير ذلك كانت لازمة

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ١٧١

لا يجوز الرجوع بها و ان كانت هبة لأجنبي على الأصح، إذا قصد الواهب بها القرية كما هو الشرط في الصدقة.

### المسألة ١٨٤:

و قد ظهر مما ذكرناه أيضا أن الفارق الأساس بين الصدقة و غيرها مما يتحقق في مواردها هو قصد القرية، فإذا وهب الرجل أو صالح أو أبرأ أو وقف أو أعطى و لم يقصد بفعلة التقرب الى الله كانت المعاملة هبة و صلحا و إبراء و وقفا و عطية و لم تكن صدقة، و إذا قصد بعمله القرية تحققت المعاملات المذكورة و كانت صدقة أيضا.

### المسألة ١٨٥:

إذا كان المتصدق هاشميا حلت صدقته لغيره، سواء كان هاشميا أم غير هاشمي، و سواء كانت صدقته زكاة مال أم زكاة فطرة، أم صدقة أخرى واجبة أم مندوبة و تبرأ ذمة المتصدق بأخذها لها مع اجتماع بقية الشرائط فيه.

و يحرم على الهاشمي أن يأخذ زكاة المال أو زكاة الفطرة من غير الهاشمي، و إذا أخذها لم تحل للأخذ و لم تبرأ ذمة الدافع، و يجوز للهاشمي على الأقوى أن يأخذ من غير الهاشمي صدقاته الأخرى سواء كانت واجبة كفدية الصوم، و الكفارات و رد المظالم و ما اشتغلت به الذمة من مجهول المالک و شبهه، أم كانت مندوبة، فيجوز له أخذها من غير الهاشمي، و ان كان الأحوط له استحبابا الاجتناب عن الواجبات منها.

و في جواز أخذه للصدقات اليسيرة التي يقصد بها دفع البلاء و شبه ذلك مما يكون من مراسم الذل و الهوان عادة أشكال، فالأحوط لزوما للهاشمي الاجتناب عنها، بل الأحوط للمتصدق عدم دفعها له.

### المسألة ١٨٦:

يجوز دفع الصدقة المندوبة للفقير و الغنى و للمؤمن و المخالف إذا لم يكن ناصبيا، و للكافر إذا كان ذميا، و لا يجوز دفعها للناصب و الكافر الحربى و ان كانا رحمين قريبين.

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ١٧٢

**المسألة ١٨٧:**

يتضاعف أجر الصدقة إذا كانت سرا، وقد تقدم في حديث الامام الصادق (ع): (ان صدقة السر تطفى غضب الرب)، و عن أحدهم (ع):

(صدقة السر تطفى غضب الرب و تطفى الخطيئة كما يطفى الماء النار و تدفع سبعين بابا من البلاء)، و عن النبي (ص): (سبعة يظلمهم الله في ظله يوم لا ظل الا ظله، الى ان قال (ص): و رجل تصدق بصدقة فأخفاها حتى لم تعلم يمينه ما تنفق شماله.

**المسألة ١٨٨:**

يستحب استحبابا مؤكدا أن يوسع الرجل على عياله في معيشتهم، و هي أفضل من صدقته على غيرهم، فإذا كان عنده مبلغ من المال و دار أمره بين أن يوسع به على عياله و أن يتصدق ببعضه على من سواهم فالأفضل له أن يختار الأول، و قد ورد عن أبي عبد الله (ع): (قال رسول الله (ص): أفضل الصدقة تكون عن فضل الكف)، و عنه (ص):

(كل معروف صدقة و أفضل الصدقة عن ظهر غنى، و ابدأ بمن تعول).

**المسألة ١٨٩:**

الصدقة على الرحم المحتاج أفضل من الصدقة على غيره، و قد تقدم قول الرسول (ص): (لا صدقة و ذو رحم محتاج)، و أفضل من ذلك الصدقة على الرحم الكاشح، و قد تقدم في حديث أبي عبد الله (ع) أنه قال: (سئل رسول الله أى الصدقة أفضل؟، قال (ص): على ذى الرحم الكاشح)، و المراد به: القريب للإنسان فى النسب و هو يضم له فى باطنه العدا.

**المسألة ١٩٠:**

يستحب للرجل أن يكون وسيطا فى إيصال الصدقة من المالك الى المستحق، و قد ورد عن الرسول (ص) فى بعض خطبه انه قال: (و من تصدق بصدقة عن رجل الى مسكين كان له مثل أجره و لو تناولها أربعون ألف إنسان ثم وصلت الى المسكين كان لهم أجر كامل)، و عن أبي عبد الله (ع): (المعطون ثلاثة، الله رب العالمين، و صاحب المال، و الذى يجرى على يديه).

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ١٧٣

**المسألة ١٩١:**

يكره للإنسان أن يسترع الى ملكه مالا دفعه الى المستحقين فى صدقاته الواجبة أو المندوبة، فيشتره من المستحق أو يتهبه منه أو يتسبب الى تملكه منه بسبب اختيارى آخر، و لا يكره إذا عاد المال الى ملكه بالميراث.

**المسألة ١٩٢:**

يكره للإنسان أن يرد سائلا- يسأله و ان كان يظن انه غنى غير محتاج، فيعطيه و لو شيئا يسيرا أو يرده ردا جميلا، فقد جاء في بعض كلمات أمير المؤمنين (ع): (ان المسكين رسول الله إليكم، فمن منعه فقد منع الله، و من أعطاه فقد اعطى الله)، و عن أبي عبد الله عن أبيه (ع): ان رسول الله (ص) قال: (ردوا السائل ببذل يسير و بلين و رحمة).

### المسألة ١٩٣:

يكره للرجل أن يسأل أحدا و ان كان محتاجا، فعن الامام أبي جعفر (ع): (لو يعلم السائل ما فى المسألة ما سأل أحد أحدا، و لو يعلم المعطى ما فى العطيء ما رد أحد أحدا)، و عن أبي عبد الله (ع): (إياكم و سؤال الناس فإنه ذل فى الدنيا، و فقر تستعجلونه، و حساب طويل يوم القيامة).

### المسألة ١٩٤:

لا يجوز للإنسان- على الأحوط، ان لم يكن ذلك هو الأقوى- أن يسأل أحدا من غير حاجة، فعن أبي عبد الله (ع): (ما من عبد يسأل من غير حاجة فيموت حتى يحوجه الله إليها، و يثبت الله له بها النار)، و عنه (ع): (من سأل من غير فقر فكأنما يأكل الخمر)، و عن أبي جعفر (ع):

(اقسم بالله و لهو حق- ما فتح رجل على نفسه باب مسألة إلا فتح الله عليه باب فقر).

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ١٧٥

### كتاب الغصب

#### إشارة

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ١٧٧

كتاب الغصب و فيه ثلاثة فصول:

### الفصل الأول فى الغصب و ما يلحق به

#### المسألة الأولى:

الغصب هو استيلاء الشخص على مال غيره، أو على شىء من حقوقه ظلما، و قد تطابقت الأدلة على تحريمه و شدة العقاب عليه، و سيأتى ذكر أمور تلحق بالغصب فى بعض أحكامه فيكون الشخص المستولى على الشىء ضامنا له إذا تلف أو إذا طرأ عليه نقص أو عيب، و يجب عليه رده الى صاحبه إذا كان الشىء موجودا، و ان لم يكن الاستيلاء عليه غصبا محرما.

#### المسألة الثانية:

قد يتحقق الغضب و الاستيلاء ظلما على كل من العين المملوكة و على منفعتها معها من مالك واحد، و مثال ذلك: أن يأخذ الشخص دار زيد منه و يسكنها ظلما له في كليهما، فيكون غاصبا للدار و غاصبا لمنفعتها من زيد باستيلائه على الدار و على المنفعة، و كلتاهما مملوكتان لزيد نفسه.

و قد يتحقق الغضب للعين من مالك، و يكون الغضب لمنفعتها من مالك آخر و مثال ذلك: أن تكون الدار مستأجرة لشخص آخر، فيستولى الظالم على الدار من مالكةا، و على المنفعة من المستأجر فيكون غاصبا لكل واحدة منهما من مالكةا، و قد يستولى على الدار غصبا مدة الإجارة، و لا يستطيع أن يستولى على المنفعة من المستأجر لعدم قدرته على غصبا

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ١٧٨

منه، أو يستولى على المنفعة وحدها، و لا يمكنه غضب الدار، فيكون غاصبا لإحدهما دون الأخرى.

و قد يحصل الغضب بالاستيلاء على حق مالى للغير، كما إذا استولى على أرض قد حجرها شخص، أو غضب عينا مرهونة عند أحد، فيكون غاصبا لحق الشخص الذى حجر الأرض و لحق المرتهن الذى ثبت له فى العين حق الرهن، و كما إذا غضب الحجره من الطالب الذى سكنها فى المدرسة أو غضب المكان ممن سبق إليه فى المسجد أو المشهد.

### المسألة الثالثة:

قد يكون المغضوب منه شخصا معينا من الأشخاص كما فى الأمثلة الآنف ذكرها، و قد يكون المغضوب منه نوعا من الأنواع، و مثال ذلك:

أن يعين المالك زكاته أو خمسها فى مال معين فيستولى عليه الغاصب قبل ان يدفعه المالك الى مستحق معين، فيكون المغضوب منه هو نوع المستحق للزكاة أو الخمس، و كما إذا استولى على مدرسة موقوفة فممنع الطلاب أن يسكنوها، أو استولى على الضيعة الموقوفة على الفقراء أو على اليتامى فمنعهم أن يتصرفوا بمنفعتها، فيكون المغضوب منه فى جميع هذه الأمثلة هو النوع.

### المسألة الرابعة:

يحرم الغضب فى جميع اقسامه، سواء كان الشىء المغضوب عينا أم منفعة أم حقا، و يجب على الغاصب فيها جميعا رفع اليد عن الشىء المغضوب و رده الى صاحبه، إذا كان الشىء موجودا، و إذا كان تالفا أو طرأ عليه نقص أو عيب، و كان عينا أو منفعة لزم الغاصب ضمانه فى صورة التلف، و لزمه ضمان ما نقص منه فى صورة النقص، و ضمان أرشه فى صورة العيب، و كذلك إذا كان حقا يبذل بإزائه المال كحق التحجير و حق الاختصاص، و لا ضمان عليه إذا كان الحق مما لا يبذل بإزائه المال، كحق السبق الى المكان فى المسجد أو المشهد.

### المسألة الخامسة:

لا يتحقق الغضب بالاستيلاء على الإنسان إذا كان حرا، فإذا استولى عليه ظالم و وضع يده عليه لم يكن مغضوبا، سواء كان ذلك الحر

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ١٧٩

المستولى عليه كبيرا أم صغيرا، و ضعيفا أم قويا و ان كان الذى استولى عليه ظالما له و آثما بفعله، و لا يدخل الحر بسبب ذلك فى ضمانه، فإذا مات المحبوس تحت استيلاء المستولى أو طرأ عليه حادث، فهلك بغير تسيب من الحابس فلا ضمان عليه بسبب استيلائه عليه، و لا يضمن منافعه التى تفوت بسبب ذلك، فإذا كان الحر المستولى عليه صاحب صنعة و لم يعمل بصنعتة فى تلك المدة لم يضمن الحابس أجرتها.

### المسألة السادسة:

إذا هلك الحر المستولى عليه تحت استيلاء ظالمه، و كان هلاكه بتسيب من المستولى كما إذا حبسه و منعه من الماء أو من الأكل، فهلك جوعا أو عطشا، أو وضعه فى مكان يتعرض فيه للدغ الحشرات، أو لأذى بعض الحيوانات أو السباع، فهلك بسبب ذلك كان ضامنا لهلاكه أو للعب الذى يصيبه من ذلك، و ضمانه من حيث تسيبه للهلاك لا من جهة الغصب.

و إذا استوفى المستولى من الحر بعض منافعه بعمل أو استخدام ضمن المنافع التى استوفاه منها، فيجب عليه دفع أجرتها، و إذا كان الحر المستولى عليه أجيرا لأحد، فمنعه المستولى عن العمل فى المدة المعينة للعمل، كان المستولى ضامنا للمستأجر ما فوته عليه من المنفعة المملوكة له على الأجير فى تلك المدة.

و إذا كان الحر المستولى عليه أجيرا للمستولى نفسه على عمل، فمنعه بسبب استيلائه عليه من العمل لزمه أن يدفع له الأجرة المسماة له بعقد الإجارة بينهما، و ضمان المستولى فى هذه الصور بأسباب أخرى توجب الضمان لا بسبب الغصب.

### المسألة السابعة:

إذا منع الرجل صاحب الدابة المرسله من أن يمسك دابته، لم يكن بذلك غاصبا لعدم استيلائه على الدابة، و ان ظلم صاحب الدابة بمنعه عن إمساكها و أثم لذلك، فإذا عطبت الدابة بغير تسيب منه لم يضمن عطبها و لا عوارها.

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ١٨٠

و كذلك إذا منع صاحب السلعة من أن يبيع سلعته، فلا يكون غاصبا للسلعة بذلك، و لا يضمن نقص قيمتها إذا نقصت بعد ذلك، و كذا إذا منع صاحب الدار من ان يدخل داره، أو منع صاحب الفراش أن يتصرف فى فراشه أو أن يرفعه من موضعه، فلا يكون غاصبا للدار و لا للفراش، و يآثم لمنعه صاحب الحق عن حقه، فإذا انهدمت الدار أو سرق الفراش بغير تسيب منه فلا ضمان عليه.

### المسألة الثامنة:

المدار فى تحقق الغصب للشىء هو أن يكون الشىء تحت استيلاء الإنسان عدوانا، فإذا كان الشىء فى بيته و طالبه المالك به فامتنع من دفعه له و حرص على منعه منه عدوانا كان غاصبا و ان لم يحصل نقل للشىء و لا أخذ، و كذلك فى سائر الأموال من الحيوان و غيره من المنقولات و غير المنقولات من الدور و الضياع و الدكاكين و القرى و المزارع و غيرها.

و يتحقق غصب المنافع بانتزاع العين ذات المنفعة من يد مالك المنفعة، فإذا استأجر زيد الدار من مالكها، ثم انتزعها المؤجر من المستأجر عدوانا أو استولى عليها شخص آخر فمنع المستأجر منها ظلما كان غاصبا للمنفعة، سواء استوفى المنفعة فى مدة الإجارة أم لا.



**المسألة التاسعة:**

إذا سكن الرجل الدار مع مالكةا ظالما له بذلك، و كان مالك الدار غير قادر على إخراج هذا المستولى من داره، فقد يكون استيلاء هذا الرجل العادى مختصا بطرف معين من الدار فيكون تصرفه و سكنه فى تلك الجهة منها خاصة، و لا يعم بقية الأطراف من الدار، فيكون الغصب مختصا بالجهة المستولى عليها و يكون الضمان مختصا بها كذلك و لا يعم بقية الدار. و قد يعم استيلاؤه و تصرفه جميع الدار بحيث يكون استيلاؤه و استيلاء المالك على مجموع الدار بنسبة واحدة فيكون غاصبا لنصف الدار مشاعا و يكون ضامنا لنصفها كذلك، فإذا انهدم جميع الدار فهو ضامن لنصفها و إذا انهدم بعضها، فهو ضامن لنصف ذلك البعض المنهدم، و كذلك حكمه فى ضمان المنفعة.

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ١٨١

و إذا استولى على الدار رجلان ظلما فسكننا مع المالك داره على نهج ما سبق، كان كل واحد من الرجلين العاديين غاصبا لثلث الدار و كان كل واحد منهما ضامنا لثلثها على البيان الآنف ذكره، و إذا كانوا ثلاثة كان غصب كل واحد منهم لربع الدار و كان ضمانه لربعها. و هكذا.

**المسألة العاشرة:**

الظاهر انه لا يتحقق الغصب فى الفرض الذى ذكرناه فى المسألة السابقة، إذا كان الرجل العادى الذى سكن الدار مع المالك ضعيفا، و كان مالك الدار قويا قادرا على إخراجها منها متى شاء، فلا يحصل الغصب بسكنه مع المالك، و لا ضمان عليه إذا طرأ تلف أو عيب فى الدار، و يستحق المالك عليه أجره المثل عن المنفعة التى استوفاهما بسكنى الدار مع المالك.

**المسألة ١١:**

إذا كان مالك الدابة راكبا على ظهرها، فأخذ رجل بزمام الدابة ظلما و قادهها و استولى عليها فان كان المالك الراكب عليها ضعيفا لا يملك مقاومة المستولى فى ما يصنع بدابته، فالظاهر تحقق الغصب بذلك فيكون قائد الدابة ضامنا لها، إذا أصابها عطب أو عيب أو كسر.

و ان كان المالك قويا قادرا على دفع المستولى و على مقاومته، لم يتحقق الغصب بذلك و ان استسلم لقيادته موقتا لبعض الأغراض، فلا ضمان على القائد إذا تلفت الدابة أو أصابها كسر أو جرح بغير تسبب منه و يضمن ما يصيبها أو يصيب المالك الراكب بسبب تصرفه، كما إذا قادهها بعنف فسقطت و انكسرت أو جرحت أو هلكت أو أصاب المالك شىء من ذلك، و كذلك إذا ساقها بعنف فجمحت أو سقطت، فيكون ضامنا لما يحصل بسببه.

و يجرى نظير هذا التفصيل فى الحكم فى السيارة إذا كان المالك متوليا لقيادتها و أراد رجل آخر غصبها منه و الاستيلاء عليها، فتجرى فيها الصور المتقدمة و تنطبق آثارها فيتحقق الغصب فى بعضها و لا يجرى فى البعض و يحصل الضمان إذا تحققت أسبابه و لا يحصل إذا لم تتحقق.

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ١٨٢

**المسألة ١٢:**

إذا اشترك رجلان في غصب الدار أو السيارة من المالك في الفرض المتقدم فتأمر بينهما على استغلال المالك ومقاومته و الاستيلاء على الشيء المغصوب، ضمن كل واحد من الغاصبين مقدار ما استولى عليه من الدابة أو السيارة، فإن كان استيلاؤهما عليها بالتساوي كان كل واحد منهما ضامنا لنصفها وإذا كان استيلاؤهما متفاوتا ضمن كل واحد ما استولى عليه منها، من غير فرق في الحكم بين أن يكون الرجلان معا سببا واحدا في حصول الاستيلاء، أو كان كل واحد منهما سببا مستقلا في الاستيلاء على العين، و مثال ذلك: أن يكون الرجلان ضعيفين لا يمكن لهما الاستيلاء على الشيء إلا إذا تآزرا معا فقاوما المالك و استوليا على ماله، أو كان كل واحد منهما سببا مستقلا كافيا في حصول الاستيلاء إذا انفرد عن صاحبه.

**المسألة ١٣:**

الظاهر أن غصب الأوقاف التي تفيد تملك المنفعة للموقوف عليهم يوجب ضمان العين و المنفعة إذا تلفت أو حدث فيها نقص أو عيب، سواء كانت وقفا على أشخاص أم على عنوان عام أو خاص، و كذلك غصب الأوقاف التي تفيد صرف المنفعة على الموقوف عليهم من غير تملك في الموارد المذكورة، فإذا غصب الوقف منها غاصب كان ضامنا له و لمنفعته.

**المسألة ١٤:**

إذا كان الوقف وقف انتفاع لا-وقف منفعة، كوقف المصاحف و كتب العلم و كتب الأدعية للقراءة فيها و الانتفاع منها، و وقف المدارس لينتفع الطلاب بسكنائها، و وقف خانات المسافرين و الرباطات للفقراء و القناطر و الشوارع للعابرين، و غصبه غاصب أو أتلفه متلف أشكل الحكم بضمانه فلا يترك الاحتياط فيه.

**المسألة ١٥:**

إذا غصب المسجد غاصب فالظاهر انه لا ضمان عليه بذلك فلا يضمن عينه إذا تلفت بعد الغصب أو انهدمت جدرانها أو تصدعت و حدثت فيها

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ١٨٣

عيوب، و لا يضمن أجرته إذا سكن فيه أو اتخذه مخزنا لبعض أمواله أو موضعا لبعض أعماله.

**المسألة ١٦:**

يتحقق الغصب بالاستيلاء على العبد المملوك أو الأمة المملوكة أو الدابة المملوكة، و تترتب عليه جميع أحكامه و يكون الغاصب ضامنا للعين و لمنافعها، سواء استوفاهها الغاصب أم لم يستوفها.

**المسألة ١٧:**

إذا لم يستول الإنسان على العبد المملوك و لم يضع يده عليه و لكنه منعه عن عمل خاص له أجره من غير أن يستوفى منفعته، لم يضمن ذلك الإنسان عمله الفاتت لعدم الغصب و ان كان آثما بمنعه عن الإتيان بالعمل، و الفارق في ضمان منفعة العبد في المسألة المتقدمة و عدم الضمان هنا، هو تحقق الغصب في تلك المسألة و عدمه هنا فلا التباس بين المسألتين.

و إذا كان العبد أجيرا على ذلك العمل فمنعه الرجل عن الإتيان به و فات العمل بسبب منعه على المستأجر ضمنه للمستأجر و قد تقدم نظيره في الحر في المسألة السادسة.

**المسألة ١٨:**

يلحق بالشئ المغصوب في الحكم بضمانه على الغاصب الشئ المقبوض بالعقد الفاسد فيكون مضمونا على القابض، فإذا كان البيع فاسدا، فالمبيع الذي يقبضه المشتري و الثمن الذي يأخذه البائع يكونان مضمونين عليهما إذا تلقا بعد القبض أو حدث فيهما عيب أو نقص، و إذا كانت الإجارة فاسدة فالعين المستأجرة التي يقبضها المستأجر، و الأجرة التي يقبضها المؤجر يكونان في ضمانهما كذلك، و إذا كان النكاح فاسدا فالمهر الذي تقبضه الزوجة يكون في ضمانها، سواء كان المتعاقدان عالمين بفساد العقد أم جاهلين به، و قد تعرضنا لبعض الفروض التي تتعلق بذلك في فصل شروط المتعاقدين من كتاب التجارة.

و يلحق بالشئ المغصوب في الحكم بالضمان أيضا الشئ الذي يقبض بالسوم قبل العقد، كالعين التي يقبضها الشخص المستام لينظر أوصافها

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ١٨٤

و يتعرف على خصائصها، فإذا وافقت رغبته اشتراها أو استأجرها فتكون العين في ضمانه إذا تلفت أو حدث فيها نقص أو عيب، و ان لم يكن غاصبا و لا آثما في قبضه للعين.

**المسألة ١٩:**

إذا غصب الإنسان أمه حامله أو غصب أنثى من الحيوان المملوك حامله دخل الحمل في الغصب و تعلقت به أحكام الغصب كما تعلقت بأمه و يكون الاستيلاء على أمه استيلاء عليه فيكون الغاصب ضامنا للحمل كما هو ضامن للحامل فإذا مات الجنين في بطنها أو أسقطته ميتا أو مات في الولادة أو هلك بعد الولادة أو سقط ناقصا أو معيبا كان الغاصب ضامنا له في جميع ذلك و يضمن الجنين و أمه إذا نقصا في الإجهاض معا أو الولادة أو تعيبا أو تلفا.

**الفصل الثاني في أحكام الغصب****المسألة ٢٠:**

يجب على الغاصب رد العين التي غصبها الى مالكيها إذا كانت موجودة، و ان كان ردها يكلفه بذل مال و تحمل مؤنة، كما إذا كان

المالك في بلد آخر و كان نقل العين المغصوبة إليه يتوقف على صرف مقدار من المال، بل و ان استلزم رد العين ضررا شاقا على الغاصب، كما إذا كان قد جعل الحديد أو الخشب المغصوب أجزاء من سقف بيته أو أعمدة يقوم عليها بناؤه، فإذا أرادها المالك وجب على الغاصب إخراجها من البناء و إرجاعها إليه و ان أوجب ذلك خللا أو هدمًا لبنائه، فإنه قد تعمد كل ذلك بفعله و تصرفه عاديا بغير حق.

### المسألة ٢١:

إذا أدخل الغاصب لوحا أو ألواحًا مغصوبة في تعمير سفينته وجب عليه نزع اللوح أو الألواح من السفينة في الحال و إرجاعها إلى مالكها و ان أوجب ذلك خرق السفينة أو تحطيمها و إذا اتفق كونه في ذلك الحال في البحر و خاف من الغرق إذا هو نزع اللوح و خشى هلاك نفس محترمة  
كلمة التقوى، ج ٦، ص: ١٨٥  
جاز له تأخير ذلك، فإذا ارتفع المحذور وجب عليه نزع المغصوب و رده إلى صاحبه، و كذلك إذا خشى في البحر تلف مال محترم لغير الغاصب، و إذا كان المال للغاصب العامد ففي جواز التأخير إشكال.  
و يجب رد الخيوط المغصوبة إذا خاط الغاصب بها الثوب و ألزمه المالك بنزعها فيجب عليه نزعها و ان فسد الثوب.

### المسألة ٢٢:

إذا أخرج الخشب أو الحديد المغصوب من البناء أو انتزع اللوح المغصوب من السفينة، أو الخيط من الثوب، فأوجب ذلك نقصا في تلك الأشياء المغصوبة لزم الغاصب ضمان أرشها، و إذا لم تبق لها قيمة بعد النزاع وجب على الغاصب دفع بدلها إلى المالك و كانت بحكم التالف فلا يحق للمالك أن يطالبه بالعين مع عوض المنفعة.

### المسألة ٢٣:

يجرى حكم العين المغصوبة الآنف ذكره في المال المأخوذ بالمقامرة و المال المأخوذ اجرة على عمل محرم كالأجرة على الزنا أو على اللواط أو على عمل الخمر أو على حمله أو على خزنه أو على بيعه، فيجب رده إلى صاحبه و ان دفعه إليه باختياره و كان شريكا في الكبيرة أو في العمل المحرم.

### المسألة ٢٤:

إذا استولى الغاصب على العين مدة و كانت ذات منفعة، وجب عليه رد العين إلى مالكها، و دفع بدل منفعتها تامة في تلك المدة، سواء كان قد استوفى المنفعة أم لم يستوفها فإذا هو غصب الدار مدة سنة، وجب عليه رد الدار، و دفع أجرة المثل لسكنى الدار في مدة السنة، و ان لم يسكن الدار في المدة أو سكنها في بعض المدة أو أسكنها غيره، و كذلك إذا غصب الحانوت أو غصب الأرض أو غصب السيارة، فعليه رد العين و دفع قيمة المثل لمنفعتها.

**المسألة ٢٥:**

إذا كانت العين المغصوبة ذات منافع متعددة يمكن أن تستوفى منها،

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ١٨٦

وجب عليه رد العين، ووجب عليه دفع البدل عن المنفعة الشائعة المتعارفة بين الناس من منافع تلك العين، ولا يضمن أجره المثل للمنافع الأخرى، وان أمكن استيفاؤها من العين، فإذا غصب الدار ووجب عليه رد الدار ودفع أجره المثل عن سكنها خاصة، فإنها هي المنفعة المتعارفة لها وان أمكن له ان يجعل الدار معملا أو مخزنا لبعض الأموال أو معرضا للبضائع، وإذا غصب السيارة ووجب عليه ردها، ودفع أجره المثل لركوبها في تلك المدة، إذا كان الركوب فيها هو المنفعة المتعارفة لمثلها، أو دفع أجره المثل لحمل الأثقال والأمتعة فيها إذا كانت تلك هي منفعتها الشائعة، وهكذا في بقية الأعيان ذات المنافع.

**المسألة ٢٦:**

إذا كانت العين المغصوبة ذات منافع متعددة، وكانت منفعتها الشائعة المتعارفة متعددة أيضا، فإن كانت أجره المثل لكل واحدة من منافعها المتعارفة متماثلة لا يزيد بعضها على بعض، كما إذا كانت السيارة المغصوبة تتخذ عادة للركوب وللحمل على السواء، وكانت أجره المثل لكل منهما على السواء أيضا، فأجره المثل لها عن ركوبها أو الحمل فيها هي خمس دنانير في اليوم الواحد مثلا، ووجب على الغاصب رد العين ودفع تلك الأجرة الواحدة عن منفعتها عن كل يوم في مدة الغصب، وإذا كانت الأجرة مختلفة بين المنفعتين ووجب عليه أن يدفع الأعلى من الأجرتين.

**المسألة ٢٧:**

الظاهر أنه لا فرق في ترتب الأحكام التي بينها بين أن يكون الغاصب قد استوفى بعض المنافع من العين أم لم يستوف منها شيئا، ولا بين أن يكون ما استوفاه من منافعها من المنافع المتعارفة أم من غيرها، إلا أن يكون ما استوفاه أكثر أجره من المنافع المتعارفة فيجب عليه دفع الأكثر.

**المسألة ٢٨:**

إذا استولى الغاصب على السيارة، ووزع بعض أدواتها أو جميعها لينتفع بها في إصلاح سيارات أخرى، ووجب عليه أن يرد أعيان الأدوات إلى مواضعها من السيارة المغصوبة ثم يرد السيارة تامة الأجزاء إلى

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ١٨٧

مالكها، وإذا باع بعض الأدوات على غيره ووجب عليه ان يسترد المبيع ولو بأكثر من ثمنه.

ويجب عليه أن يرد مع العين أجره المثل لاستعمال تلك الأدوات الموزعة في جميع المدة، وإذا نقصت قيمة الأدوات باستعمالها ووجب أن يرد معها أرشها وهو التفاوت ما بين قيمتها تامة وناقصة، وإذا سقطت قيمتها لكثرة استعمالها لزمه ضمان قيمتها ولم يجب

عليه رد نفس الأدوات المذكورة التي سقطت قيمتها، وكذلك إذا باع الأدوات و لم يمكنه استرداد عينها فعليه ضمان قيمتها. و إذا سقطت قيمة السيارة المغصوبة بسبب توزيع أدواتها و لم يمكن له استردادها بإرجاع الأدوات إليها، ضمن قيمة السيارة تامة و ضمن منفعة استعمال ادواتها في تلك المدة.

### المسألة ٢٩:

إذا كان الشخص المغصوب منه كاملا غير محجور عليه، وجب على الغاصب رد العين المغصوبة و الغرامات التي تلحقه بسبب غضبها و غضب منافعها اليه أو الي وكيله الذي خوله حق القبض عنه و لا- يجزيه أن يدفع ذلك الي غيرهما، و إذا كان صغيرا أو مجنونا أو محجورا عليه لسفه و نحوه دفع ذلك الي وليه، و لا- يجزيه أن يدفعه الي الصغير نفسه أو المجنون أو السفيف، إلا- إذا رضى الولي الشرعى بالدفع إليه.

### المسألة ٣٠:

إذا كان المغصوب منه نوعا من الأنواع لا شخصا من الأشخاص، كما إذا غضب الغاصب وقف منفعة للفقراء، أو غضب مال الزكاة أو الخمس بعد أن عزله المالك و قبل أن يدفعه الي المستحقين، وجب على الغاصب أن يرد المغصوب إلى المتولى الخاص على ذلك المال، فان لم يكن له متول خاص رده الي الحاكم الشرعى أو وكيله المنصوب لذلك، و لا- يجزيه أن يدفعه إلى أفراد النوع المغصوب منه، فيدفع وقف الفقراء المغصوب الي بعض الفقراء مثلا، و يدفع مال الزكاة أو الخمس المغصوب الي بعض المستحقين. كلمة التقوى، ج ٦، ص: ١٨٨

### المسألة ٣١:

إذا غضب الغاصب مسجدا أو شارعا موقوفا أو قنطرة موقوفه أو رباطا أو شبه ذلك مما يكون وقفه وقف انتفاع لا وقف منفعة، كفى في رد المغصوب أن يرفع الغاصب يده عن العين، و يتركها على حالها الذي وقفت عليه، و كذلك إذا غضب مدرسة كفاه ان يرفع يده عنها و يدعها للطلاب الذين يستحقون الانتفاع بالسكنى فيها، و الأحوط ان يرد المدرسة إلى المتولى الخاص عليها، فان لم يكن فالى الحاكم الشرعى، و يتأدى الاحتياط بأن يردها الي الساكنين في المدرسة قبل الغصب باذن المتولى الشرعى عليها.

### المسألة ٣٢:

إذا كان المالك و العين المغصوبة في بلد واحد، و كان هو البلد الذي وقع فيه الغصب وجب على الغاصب أن يرد العين على المالك في ذلك البلد، سواء كان هو بلد الغاصب أيضا أم لا. و إذا كان المالك في بلد الغصب و كانت العين في بلد آخر، وجب على الغاصب أن ينقل العين الي المالك في بلد الغصب. و إذا كان المالك في بلد العين المغصوبة، و هو غير البلد الذي وقع فيه الغصب، جاز للمالك أن يخير الغاصب بين أن يرد اليه العين في ذلك البلد، و ان ينقلها الي بلد الغصب فيرد العين اليه هناك، و يلزمه بأحد هذين الأمرين.

و إذا كان المالك فى غير بلد الغصب و غير بلد المال المغصوب، جاز للمالك أن يلزم الغاصب بتسليم المال إليه فى بلد الغصب، و يشكل أن يلزمه بنقل المال المغصوب الى بلد المالك، إلا- إذا توقف على ذلك صدق رد المغصوب، و مثال ذلك ما إذا كان المالك غريباً فى البلد الذى وقع فيه الغصب ثم رجع الى وطنه، فإن رد المغصوب إنما يكون بدفعه الى مالكه، و بدون ذلك لا يتحقق للغاصب معنى أداء ما أخذت يده الذى دل عليه دليل الضمان.

### المسألة ٣٣:

إذا حدث فى العين المغصوبة نقص أو عيب لزم على الغاصب رد العين الناقصة أو المعيبة على مالكها، و لزمه مع ذلك أن يدفع له أرش النقصان

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ١٨٩

أو العيب الطارى عليها، و المراد بالأرش هو التفاوت الحاصل ما بين قيمة العين و هى صحيحة و قيمتها و هى ناقصة أو معيبة، و لا يحق للمالك أن يلزم الغاصب بأخذ العين الناقصة و يدفع له قيمتها صحيحة تامة.

و لا- فرق فى هذا الحكم بين أن يكون العيب الحاصل فى العين مستقراً، كما إذا كسرت رجل الدابة أو قطع بعض أعضائها، و أن يكون مما يتزايد و يسرى، كما إذا تعفنت الحنطة المغصوبة، فإن التعفن فيها قد يتزايد حتى يتلف المال، و كالجرح العميق فى العبد أو الدابة المغصوبة، فإن مثل هذا الجرح قد يسرى حتى يأتى على حياة العبد أو الدابة.

و المرجع فى ذلك الى أهل الخبرة و التمييز فى هذه الأمور، فإذا عدوا العين معيبة لزم الغاصب رد العين مع دفع الأرش الآنف ذكره، و إذا عدوها تالفة لزمه دفع قيمة المغصوب صحيحاً إذا كان قيمياً، و مثله إذا كان مثلياً.

### المسألة ٣٤:

إذا كانت العين المغصوبة موجودة غير ناقصة و لا معيبة، و حدث هبوط فى قيمتها فى السوق أجزاء الغاصب أن يرد العين نفسها على المالك و لم يضمن نقصان قيمتها فى السوق إذا لم يكن النقصان ناشئاً عن طول استعمال العين و استهلاك طاقتها وجدتها.

### المسألة ٣٥:

إذا تلفت العين المغصوبة قبل أن يردها الغاصب الى مالكها لزمه ضمان العين التالفة، بأن يدفع للمالك مثلها إذا كانت العين مثلية و يدفع له قيمتها إذا كانت قيمة، و كذلك العين المقبوضة بالعقد الفاسد و المقبوضة بالسوم كما بينا فى المسألة الثامنة عشرة.

و المراد بالمثلى ما تساوت أجزاءه فى الصفات التى يطلبها الناس من ذلك الجنس و الخصائص التى يرغبون فيها، و كان ذلك سبباً لتساوى اجزائه فى القيمة كالجوب و الأدهان و العقاقير و أمثالها، و منه ما تنتج المصانع و المعامل الحديثة من أشياء و أدوات و أجهزة و أثاث و أقمشة لتقاربها فى الصفات كذلك و القيمى هو ما لا- تتساوى أجزاءه فى القيمة لعدم تساويها فى الصفات و الخصائص كالأراضى و العقارات و الحيوان

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ١٩٠

و أمثالها، و قد ذكرنا ذلك فى المسألة التاسعة و التسعين من كتاب التجارة و فى موارد متعددة أخرى فليرجع إليها.

**المسألة ٣٦:**

المعيار الذى ذكرناه هنا و فى المواضع السابقة للمثلى انما يجرى بلحاظ الأصناف من الجنس الواحد، فتساوى الأجزاء فى الصفات و فى القيمة انما هو بلحاظ كل صنف على انفراده من أصناف الجنس، لا يبين الصنف و الصنف الآخر منه، فنحن نحكم بأن الحنطة من المثلى لأن كل صنف واحد منها يكون متساوى الأجزاء فى الصفات المطلوبة و فى القيمة كما بينا، و قد يحصل اختلاف بين أفراد الصنف الواحد و لكنه اختلاف يسير لا ينظر اليه، و لا يضر بصدق المعيار المذكور، و اما الاختلاف بين الصنفين من الجنس الواحد فى صفاتهما و فى قيمتهما، فهو واضح، و ليس من محل الكلام فى الفارق المذكور و كذلك الحال فى الأرز و العدس و السمسم و غيرها من الحبوب و سائر المثليات.

**المسألة ٣٧:**

إذا تلفت العين المغصوبة و كانت من المثليات، و جب على الغاصب دفع مثلها للمالك كما بيناه، فإذا أعوز وجود المثل و جب عليه أن يدفع له قيمة المثل، و إذا اختلفت قيمة المثل فى السوق و جب عليه أن يدفع قيمة المثل فى يوم أداء القيمة، فإذا كان الغاصب ضامنا للمالك عن عينه التالفة منا من الحنطة، و تعذر وجود الحنطة، و جب عليه أن يؤدي له قيمة المن الذى فى ذمته يوم دفع القيمة، سواء كانت قيمته قبل ذلك أقل منها أم أكثر.

**المسألة ٣٨:**

إعواز وجود المثل الذى يحكم معه بوجود دفع القيمة بدلا عنه، هو عدم وجود المثل فى البلد و فى ما حوله مما ينقل منه الى البلد بحسب العادة، فإذا فقد المثل كذلك انتقل الضمان إلى القيمة.

**المسألة ٣٩:**

إذا أعوز وجود المثل مدة ثم وجد بعد ذلك، فان كان الغاصب قد

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ١٩١

دفع القيمة بعد تحقق الإعواز أجزاءه ما دفع و برئت ذمته من الضمان، و ان لم يدفع القيمة بعد و جب عليه أن يدفع المثل و لم تجزه القيمة.

**المسألة ٤٠:**

إذا وجد المثل بأزيد من ثمن المثل، و جب على الغاصب شراؤه و دفعه للمغصوب منه و ان لزم منه الحرج، فان الحرج لا يسقط حق الغير.



**المسألة ٤١:**

إذا وجب على الغاصب أن يدفع المثل و كان موجوداً أجزأ الغاصب أن يدفعه للمالك و ان هبطت قيمته السوقية عن قيمته السابقة، فلا يحق للمالك ان يطالب الغاصب بالقيمة الأولى، و لا يحق له أن يأخذ منه المثل و يطالبه بنقصان القيمة، و لا يحق له أن يمتنع عن أخذ المثل بالفعل ليبقى في ذمة الغاصب الى ان ترتفع قيمته، إلا إذا رضی الغاصب بذلك.

**المسألة ٤٢:**

إذا وجب على الغاصب أن يدفع للمغصوب منه مثل العين المغصوبة ثم سقط المثل عن المالية لبعض الطوارئ أو الحالات، لم يكف الغاصب أن يدفع المثل في تلك الحال، و لم تبرأ ذمته من الضمان بدفعه و هو ساقط القيمة، إذا لم يرض به المالك. و من أمثلة ذلك: أن يغصب الغاصب من المالك ثلجاً في شدة الحاجة إليه من أيام الحر في الأمكنة الحارة و يريد أن يدفع اليه مثل الثلج المغصوب في أيام شدة البرد و عدم القيمة له، أو يغصب منه قرية من الماء في أيام الصيف و في مكان يعز فيه وجود الماء، و يريد أن يدفع اليه مثل تلك القرية في مكان تكثر فيه الأنهار و العيون المتفجرة بالمياه العذبة، فلا يكفيه ذلك إذا دفعه اليه، و يحق للمالك أن يطالب الغاصب بالفعل بقيمة المغصوب، و يجوز له ان ينتظر الى زمان أو مكان يكون فيه المثل ذا قيمة فيطالبه به. و إذا طالب الغاصب بالقيمة فعلاً، فهل تراعى قيمة المغصوب في زمان تلف المغصوب و مكانه إذا كان تلفاً، و آخر أزمته وجود المالية له و آخر أمكنتها إذا كان باقياً كما هو غير بعيد، أو تراعى قيمة

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ١٩٢

المغصوب في زمان الغصب و مكانه كما يراه جماعة من الأعيان؟ لا يترك الاحتياط بالتصالح لإشكال الحكم في المسألة.

**المسألة ٤٣:**

إذا تلفت العين المغصوبة و كانت من القيميات، لزم الغاصب ان يدفع قيمة العين للمالك فإذا كانت قيمتها متفاوتة في السوق وجب عليه أن يدفع له قيمتها في يوم تلفها.

**المسألة ٤٤:**

إذا اختلفت أحوال العين في مدة الغصب، فسمنت الدابة مثلاً- في بعض الأيام، و هزلت في بعضها و كان ذلك سبباً في اختلاف قيمتها، فكانت قيمة الدابة في أيام هزالها عشرين ديناراً مثلاً، و أصبحت في أيام سمنها ثلاثين ديناراً، فإذا تلفت بعد ذلك ضمن الغاصب أعلى القيمتين، سواء كانت أيام السمن متقدمة على أيام الهزال أم متأخرة عنها، و كذلك الحكم في البستان أو الضيعة، فزاد نموها في بعض الأوقات و ضعف في بعضها، و كانت قيمتها في أيام زهرتها خمسمائة و عند ضعف نموها ثلاثمائة، ثم تلفت، فيكون الغاصب ضامناً لقيمتها في أحسن أحوالها.

**المسألة ٤٥:**

إذا كانت قيمة العين في يوم غضبها مساوية لقيمتها في يوم تلفها، ولكن قيمتها في ما بينهما زادت لزيادة سمن الدابة و نمو الشجر في الفترة ما بين الوقتين، ثم عادت الى حالتها الأولى فإذا تلفت بعد ذلك ضمن الغاصب أعلى القيمتين و لم ينظر الى يوم التلف.

#### المسألة ٤٦:

إذا كانت قيمة العين المغصوبة و هي في بلد الغصب عشرة دنانير ثم نقلت الى بلد آخر، فكانت قيمتها فيه خمسة عشر ديناراً، و تلفت فيه، فلا يترك الاحتياط بالتصالح عن القيمة.

#### المسألة ٤٧:

إذا تعذر على الغاصب تسليم العين المغصوبة لمالكها تعذراً عادياً، كلمة التقوى، ج ٦، ص: ١٩٣

وجب على الغاصب أن يدفع له بدلها مثلها أو قيمتها، و المراد بالتعذر العادي أن يحكم أهل العرف بامتناع وقوع التسليم بمقتضى العادات المتعارفة بينهم و ان لم يكن ذلك مستحيلاً عقلاً.

و يسمى البديل الذي يدفعه الغاصب في هذا الحال بدل الحيلولة، و يكون هذا البديل المدفوع ملكاً للمغصوب منه ما دامت هذه الحال، مع ان العين المغصوبة لا تزال في ملكه أيضاً. و إذا اتفق ان تبدلت الحال المتعارفة فتمكن الغاصب من العين المغصوبة و ردها الى المغصوب منه استرجع منه البديل الذي دفعه اليه و من أمثلة ذلك أن تسرق العين المغصوبة أو تغرق، أو يأتى العبد المغصوب أو تشرد الدابة، فلا يستطيع الغاصب ان يرد العين على المالك بمقتضى حكم العادة و يجرى فيها الحكم الآنف ذكره.

#### المسألة ٤٨:

يملك المغصوب منه البديل الذي يدفعه له الغاصب عند الحيلولة بينه و بين العين المغصوبة بما ذكر من سرقة أو غرق أو إباق أو شروء دابة و نحو ذلك، فلا يتمكن بسبب هذا الحائل من رد العين الى مالكها، و إذا ملك البديل المدفوع له ملك منافع و نمائه الذي يتجدد ما دام الحائل موجوداً و ما دام رد العين المغصوبة عليه ممتنعاً، فإذا تمكن الغاصب و رد العين، استرد البديل من المالك، و لم يسترد معه المنافع و النموات التي تجددت له في الفترة المذكورة لأنها ملك المالك.

و يسترد الغاصب مع البديل نماء المتصل، فإذا كان البديل دابة و سمنت في تلك الفترة أو كان شجرة فنمت و زاد ارتفاعها فان هذا النماء تابع لعين البديل، فإذا استرده الغاصب بعد دفع العين المغصوبة استرد معه هذه النموات المتصلة التابعة له.

و اما نماء العين المغصوبة و منافعها التي تتجدد في مدة الحيلولة سواء كانت متصلة أم منفصلة فهي ملك المالك تبعاً للعين، فتكون مضمونة على الغاصب إذا تلفت قبل أن يقبضها المالك، و لكن الغاصب لا يضمن منافع العين غير المستوفاة في تلك المدة على الأقوى.

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ١٩٤

**المسألة ٤٩:**

إذا لزم الغاصب أن يدفع للمالك قيمة العين، وجب أن تكون القيمة بالنقد الذي تجرى به المعاملات في البلد من الذهب و الفضة المسكوكين بسكة المعاملة و ما يجرى مجراها من المسكوكات الأخرى و من العملة الورقية المتداولة في البلد، سواء كانت العين المغصوبة من القيميات أو من المثليات و قد لزمته القيمة لتعذر وجود المثل، و كذلك في جميع الضمانات و الغرامات التي تلزم الإنسان فلا يصح للضامن دفع غيرها إلا بالتراضى به عوضاً عن النقد الآنف ذكره و يقيسه الطرفان إليه.

**المسألة ٥٠:**

النحاس و الرصاص و الحديد، و النيكل و الشبه و سائر الفلزات و المعادن المنطبعة، كلها من المثليات، فإذا غضبت فهي مضمونة بمثلها، و إذا تعذر وجود المثل ضمنتم بقيمة المثل كما ذكرنا في حكم المثليات، و يراد بالمنطبعة أنها قابلة للطرق و التمديد، و يقابلها غير المنطبعة منها كالياقوت و الزمرد و الفيروزج، و هذه من القيميات.

**المسألة ٥١:**

الذهب و الفضة مثليان كما ذكرنا في المعادن المنطبعة، سواء كانا مسكوكين أم غير مسكوكين فيضمنان بالمثل، و إذا أعوز المثل ضمنا بالقيمة في يوم الأداء، و إذا أعوز المثل في الفضة و قومت بالذهب أو بغير الذهب و الفضة من المسكوكات أو بالأوراق النقدية صح و لم يكن فيه اشكال، و كذلك إذا أعوز المثل في الذهب فقوم بغير الذهب، فيصح من غير اشكال، و إذا قوم الذهب بالذهب أو قومت الفضة بالفضة، و كان العوض و المعوض متساويين في الوزن صح كذلك و لم يكن فيه اشكال، و إذا قوم أحدهما بجنسه، مع التفاوت في الوزن بين العوض و المعوض أشكل الحكم بالصحة لاحتمال طروء الربا في هذا الفرض و لذلك فلا يترك الاحتياط بأن يكون التقويم بغير الجنس، و إذا كان التقويم بالجنس روعى أن يكون العوضان متساويين في الوزن لتسلم المعاملة من شبهة الربا. كلمة التقوى، ج ٦، ص: ١٩٥

**المسألة ٥٢:**

إذا تعاقبت الأيدي العادية على المال المغصوب، فغصبه الغاصب الأول من المالك ثم غصبه الغاصب الثاني من الأول و الثالث من الثاني، تعلق أحكام الغصب بالغاصبين جميعاً، فإذا كانت العين المغصوبة موجودة و ردها بعضهم الى المالك تحقق امتثال الحكم منه، و سقط الحكم بوجوب الرد عن الباقيين منهم.

و إذا تلفت العين المغصوبة، ضمنوا جميعاً للمالك، و جاز للمالك أن يرجع عليهم بمثلها إذا كانت مثلية و بقيمتها إذا كانت قيمية، و تخير بين أن يرجع بالبدل على بعضهم و على جميعهم بالتوزيع بالتساوي أو بالتفاوت كما يشاء.

فإذا رجع المالك على الغاصب الأخير و هو الذي تلفت العين المغصوبة في يده لم يرجع هذا على من قبله بل يستقر عليه الضمان، و إذا رجع على من قبل الأخير بالجميع أو بالتوزيع صح لهذا أن يرجع بما غرمه للمالك على الأخير الذي تلف بيده المال و يصح له أن يرجع به على الغاصب الذي يليه و إذا رجع الى من يليه جاز لهذا ان يرجع الى الغاصب بعده حتى يستقر ضمان الجميع على الأخير.

و كذلك إذا ترتبت الأيدي على الغضب و ان لم يغضب الثاني من الأول كما إذا وهب الأول الثاني العين المغصوبة أو باعه إياها أو نقلها إليه بصورة أخرى، و يجرى الحكم المذكور في ما يلحق بالغضب و ان لم يكن غصبا محرما كالمقبوض بالسوم و المقبوض بالعقد الفاسد.

### المسألة ٥٣:

قد تكون المادة التي تتخذ منها العين من المثليات، و يدخل عليها أثر عمل أو صنعة فتصبح بسبب ذلك الأثر الطارى عليها من القيميات كالتياب الجاهزة التي تستورد من الخارج و بعض ما يصنع منها في الداخل، فهي بسبب التجهيز و الأثر الداخل عليها تعد من القيميات و الظاهر أن الناس لا يختلفون في ذلك.

و قد تصبح العين بسبب ذلك موضع شك و تردد كالأواني التي تتخذ من النحاس أو المعدنيات الأخرى إذا كانت الآثار التي تدخل عليها من

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ١٩٦

الصناعات اليدوية و الأعمال الشخصية، و كالحلى الذي يتخذ من الذهب و الفضة، فهل تكون العين مركبة من المثلى و القيمي فتضمن المادة بالمثل و تضمن الهيئة التي أدخلت عليها بالقيمة، أو يعد المجموع من المادة و الهيئة فيها قيميا فتضمن كذلك؟ و الظاهر الرجوع في استيضاح أمرها إلى ثقات أهل الخبرة في ذلك، و أما الأواني و الظروف و الأدوات و الثياب و نحوها التي تنتجها المصانع الحديثة متشابهة في الصفات و متقاربة في القيمة فقد تقدم هنا و في أمكنة أخرى انها تعد من المثليات.

### المسألة ٥٤:

إذا غصب الإنسان شيئا مثليا أو قيميا و عليه أثر صناعة أو فن تزيد في ماله، فأفسد الغاصب الهيئة أو الفن الموجود فيه، و بقيت العين خالية من ذلك، و جب على الغاصب ان يرد على المالك العين الموجودة و ضمن له قيمة الهيئة التي أتلفها و اثر الفن الذي أفسده، و مثال ذلك: أن يغصب حليا مصوغا من الذهب أو من الفضة فأتلف الغاصب صياغته أو غصب آنية أو شيئا من المعدنيات، و عليهما أثر من الفن و التزيين الذي يوجب الرغبة و الزيادة في قيمتهما، فأفسد الغاصب ما فيهما من أثر و صنعة، و جب على الغاصب ان يرد للمالك العين و عليه ضمان ما أتلف و أفسد، و لا يحق للمالك العين ان يلزم الغاصب بأن يعيد الهيئة أو أثر الفن و الصنعة التي أفسدها، و لا يجب على المالك القبول من الغاصب إذا بذل له ذلك و التزم أن يعيد الهيئة و الأثر كما سبق.

### المسألة ٥٥:

إذا غصب الإنسان شيئا من آلات اللهو أو الأصنام أو الصلبان أو غيرها من الأشياء المحرمة غير المحترمة في الإسلام و تلفت لم يضمن الغاصب هيئتها و صورتها التي بها تكون آله للهو و موضعا للعبادة المحرمة و مدارا للحكم بالتحريم في الشريعة، و يجب عليه أن يرد المادة خالية من الصناعة المحرمة إذا كانت المادة موجودة، و إذا كان قد أتلف الجميع ضمن مثل المادة وحدها إذا كانت مثلية و ضمن قيمتها إذا كانت قيميّة.

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ١٩٧

**المسألة ٥٦:**

تقدم منا في فصل الأواني من كتاب الطهارة، و في المسألة الرابعة عشرة من كتاب التجارة: انه يجوز للإنسان أن يقتني آنية الذهب و الفضة إذا لم يكن الاقتناء للاستعمال أو الانتفاع بها، أو ليجعلها متاعاً معداً للانتفاع به و ان لم يستعملها بالفعل، بل كان اقتناؤها لحفظها أو حفظ المايه بهذه الصورة و نحو ذلك من الغايات المحلله، و نتيجة لذلك، فلا تكون الصناعة فيها محرمة و غير محترمة إذا كانت للغايات المباحه، فإذا أتلها الغاصب كان ضامناً لها، و لا يعمها الحكم المذكور في المسألة المتقدمه.

**المسألة ٥٧:**

يضمن الغاصب نقص العين المغصوبه و عيبها إذا حدث أحدهما بعد الغصب، فيضمن أرش النقص و العيب و قد تقدم ذكر هذا.

**المسألة ٥٨:**

إذا زاد الغاصب في العين المغصوبه شيئاً بعد ما غصبها و استولى عليها، فقد تكون الزيادة أثراً خالصاً و لا عين فيه، كما إذا غزل القطن أو الصوف أو الوبر الذي غصبه، و كما إذا خاط الثوب أو العباءة التي غصبها بخيوط مملوكة له، و كما إذا مرن الفرس التي غصبها، و عودها على الخصال الممدوحة في الخيل عند العدو و الوقوف و خفة الحركة و الانتباه للإشارات في المسابقة، و قد تكون الزيادة عينا خالصة كما إذا غصب أرضاً فارغة فغرسها نخيلاً و شجراً و شق فيها نهراً أو استنبط فيها بئراً، و قد تكون الزيادة التي جعلها في العين أثراً و عينا مشوبين، فصبغ السيارة التي غصبها أو الثوب الذي غصبه، و لكل من هذه التصرفات أثره و أحكامه عند رد العين المغصوبه كما سيأتي بيانه في المسائل الآتي ذكرها، فلتلاحظ.

**المسألة ٥٩:**

إذا زاد الغاصب في العين و كانت زيادته فيها أثراً محضاً و مثال ذلك ان يعلم العبد المغصوب القراءة و الكتابة أو يعلمه صنعة منتجة، أو

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ١٩٨

يطحن الحنطة المغصوبه أو يصوغ الفضة أو الذهب المغصوب، أو ينسج الغزل المغصوب.

و إذا كانت العين موجودة و لم تلتف، و جب على الغاصب ردها الى مالكها و لا يستحق الغاصب على المالك شيئاً للزيادة التي عملها في العين، و لا- يستحق على عمله فيها أجره، و لا- يجوز له أن يبدل العين المغصوبه فيدفع للمالك مثلها خالياً من الزيادة إذا كانت موجودة كما هو الفرض، و لا- يجوز له أن يزيل الأثر الذي عمله في العين، كما إذا أراد أن يزيل الصياغة من الفضة أو الذهب المغصوب و يعيدهما سبيكتين كما غصبهما و يجوز للمالك ان يلزم الغاصب بذلك إذا كان ممكناً، و كان له فيه غرض يقصده العقلاء، فإذا ألزمه المالك بذلك و فعله لم يضمن له قيمة الصنعة، و إذا حدث في العين بسبب ذلك نقص أو عيب ضمن للمالك أرشه.

**المسألة ٦٠:**

إذا غصب الغاصب الأرض فزرعها أو غرسها شجرا أو نخيلا، و كان الحب الذى زرعه، و الفسيل و الودى الذى غرسه مملوكا للغاصب، فالزرع و الغرس و النماء جميعه للغاصب، و تجب عليه أجره المثل للأرض ما دام الزرع و الغرس فيها، و يجب على الغاصب إزالة زرعه و غرسه من الأرض إذا لم يرض المالك ببقائه فيها، و ان دخل الضرر على الغاصب بإزالته، و إذا رضى المالك ببقاء زرع الغاصب و غرسه فى الأرض مجانا جاز له إبقاؤه، و كذلك إذا رضى ببقائه مع الأجره فيتراضيان على تعيين المده و مقدار الأجره، و إذا بذل الغاصب أجره الأرض لبقى زرع و غرسه فيها الى أن يدرك لم يجب على المالك القبول و كذلك إذا بذل له قيمة الأرض ليشتريها منه فلا- يجب عليه القبول، و إذا رغب المالك ان يشتري الزرع و الغرس من الغاصب فبذل له قيمته لم تجب على الغاصب اجابته الى ذلك.

و إذا أزال الغاصب زرعه و غرسه من الأرض و جب عليه طم حفرها و ان يدفع للمالك أرش نقصها الذى يحدث فيها بسبب فعله.

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ١٩٩

**المسألة ٦١:**

إذا غصب الغاصب الأرض و بنى فيها بناء و كانت مادة البناء و حجارته و اجزائه ملكا للغاصب نفسه جرى فيها جميع الأحكام المتقدمه فى الزرع و الغرس، فالبناء و نتاجه ملك للغاصب، و تلزمه أجره المثل للأرض ما دام البناء موجودا عليها، و تجب على الغاصب إزالة البناء من الأرض الا إذا رضى المالك ببقائه مع الأجره أو بدونها حسب ما يتراضيان عليه، و هكذا فى جميع الأحكام و الآثار التى ذكرناها فى المسألة المتقدمه.

**المسألة ٦٢:**

إذا حفر الغاصب فى الأرض المغصوبه بئرا أو شق فيها نهرا، فان طلب المالك منه ان يطم البئر أو النهر لغرض من الأغراض المقصوده، كما إذا أراد أن يبنى فيها عمارة، و جب عليه ذلك و لزمه ان يطم الأرض و يساوى الحفر، و إذا لم يطلب المالك ذلك لم يجز له طم البئر و النهر سواء منعه المالك عن ذلك أم لم يمنعه، و لم يطلب منه إزالتهما.

**المسألة ٦٣:**

إذا غرس الغاصب فى الأرض المغصوبه غرسا أو زرع فيها زرعاً أو بنى فيها بناء و كان الودى و الفسيل الذى غرسه فيها و الحب الذى زرعه و أجزاء البناء الذى اقامه ملكا للمالك الأرض، فجميع الغرس و الزرع و البناء الذى أحدثه فى الأرض يكون للمالك و لا يحق للغاصب أن يزيل منه شيئا أو يطالب مالك الأرض عنه بأجره عمل، و يجوز للمالك الأرض أن يلزمه بإزالة ما أحدث فى الأرض إذا كان له من ذلك غرض يقصده العقلاء، فإذا ألزمه بذلك و جب على الغاصب أن يزيله و إذا حدث بسببه نقص فى الأرض لزم الغاصب دفع أرش الأرض و وجب عليه طم حفرها.

**المسألة ٤٤:**

قد تكون الزيادة التي يزيد بها الغاصب في العين أثرا مشوبا بعين، وقد شاع التمثيل بين الفقهاء لهذه الصورة بما إذا غصب ثوبا ثم صبغه بصيغ يملكه الغاصب، وهذا المثال قد يصعب تطبيقه على بعض الفروض

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٢٠٠

التي يدور الحديث عليها في المسألة، وكذلك إذا مثل له بما إذا غصب سيارة ثم صبغها، أو غصب دارا ثم صبغها بصيغ يملكه، والأمر سهل في المثال بعد وضوح المراد.

وإذا غصب العين ثم صبغها كما في المثال، فقد يكون من الممكن للغاصب أن يزيل الصيغ عن الثوب أو السيارة أو الدار المغصوبة، بحيث تبقى العين خالية من الصيغ، ويبقى الصيغ عينا متمولة بعد ازالته عن العين المغصوبة، فإذا أمكن ذلك، جاز للغاصب أن يفعله، ولا يحق لمالك العين أن يمنعه من فعله، ويجوز لمالك العين أن يلزم الغاصب بفعله فيختص كل واحد منهما بما يملكه، وإذا أزال الغاصب الصيغ عن العين المغصوبة فأوجب ذلك حدوث نقص فيها كان الغاصب ضامنا للنقص فيجب عليه دفع أرشه سواء كان فعله باختياره هو أم بطلب من مالك العين.

وإذا طلب مالك العين من الغاصب أن يملكه الصيغ ليكون المجموع له لم تجب على الغاصب اجابته الى طلبه، وكذلك إذا طلب الغاصب من المالك أن يملكه العين فبذل له قيمتها لم تجب على المالك اجابته.

**المسألة ٤٥:**

إذا لم يمكن للغاصب أن يزيل الصيغ عن العين، وكانت للصيغ عين متمولة وهو في هذا الحال، كان مالك العين و مالك الصيغ شريكين في العين المصبوغة بنسبة القيمة، فإذا كانت قيمة العين و قيمة الصيغ متساويتين كانا شريكين بالمناصفة، وإذا كانت القيمتان متفاوتتين كان كل واحد شريكا في المجموع بنسبة قيمة ماله، فإذا كانت قيمة الثوب وحده عشرة دنانير و قيمة الصيغ وحده خمسة دنانير فلمالك الصيغ الثلث من المجموع و لمالك الثوب الثلثان، وهكذا في الزيادة و النقص. و إذا حدث نقص في قيمة العين بسبب الصيغ أو بسبب آخر كان الغاصب ضامنا للنقص، و لا يضمه إذا كان النقص بسبب هبوط القيمة في السوق.

وكذلك الحكم إذا أمكنت إزالة الصيغ و لكنهما تراضيا على بقاء

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٢٠١

الاشتراك بينهما فيكونان شريكين بنسبة القيمة على نهج ما تقدم بيانه و تفصيله في المسألة.

**المسألة ٤٦:**

إذا صبغ العين التي غصبها بصيغ مغصوب أيضا، و كانت للصيغ عين متمولة في قبال العين المغصوبة كما فرضنا في المسألة السابقة، و لم تمكن الإزالة حصلت الشركة بين مالك العين و مالك الصيغ بنسبة قيمة مالهما على نهج ما سبق، و إذا طرأ على أحدهما نقص بسبب فعل الغاصب كان الغاصب ضامنا لأرشه، و إذا طرأ النقص عليهما معا ضمن الغاصب لكل واحد منهما النقص الذي ورد على العين التي يملكها بالسوية إذا كان النقص متساويا و بالنسبة إذا كان متفاوتا.

**المسألة ٤٧:**

إذا غصب الرجل شيئاً مثلياً فخلطه بجنسه مما يملك حتى فقد التمييز بينهما و كان المالان متماثلين في الصفات و في الجودة و الرداءة، كان الغاصب مع المالك شريكين في مجموع المال بنسبة مقدار كل واحد من المالين الى المجموع، و جرت عليه أحكام المال المشترك، و لا يكون الغاصب ضامناً لمثل المال المغصوب أو قيمته، و لا يجوز له التصرف في المجموع الا برضى المالك، و يجب عليه تسليم المال المشترك ليفرز بينه و بين شريكه برضاها و يقسم عليهما بنسبة ماليهما، أو لبيع المجموع و يأخذ كل واحد منهما حصته من الثمن بتلك النسبة، و يتخيران في ذلك.

**المسألة ٤٨:**

إذا غصب الرجل شيئاً مثلياً و خلطه بشيء من جنسه مما يملك حتى ارتفع التمييز بين المالين كما ذكرنا في الفرض المتقدم، و كان المال المغصوب أجود من ماله الذي خلطه به، كان الغاصب مع المالك شريكين في مجموع المال بنسبة مقدار المالين كما سبق، فإذا خلط منا مغصوباً من الحنطة بمن من الحنطة يملكه فهما شريكان بالمناصفة في مجموع المال، و إذا خلطه بمنين مما يملكه فهما شريكان بالمثلثة و يكون لصاحب العين المغصوبة ثلث المجموع و للغاصب الثلثان منه، و إذا أرادا تقسيم المال أو أرادا بيعه لزم أن يكون التقسيم و البيع بنسبة القيمة، فإذا

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٢٠٢

كانت قيمة المن المغصوب عشرة دنانير لأنه أجود و كانت قيمة المن الذي يملكه خمسة دنانير كانت الشركة بينهما بالمناصفة لتساوي المالين في المقدار و لزم أن يكون التقسيم بينهما بالمثلثة، فيجعل للمالك المن المغصوب سهمان من المجموع لأنه يملك ثلثي القيمة و يجعل للغاصب سهم واحد منه، لأنه يملك ثلث القيمة، و كذلك إذا باعوا مجموع المال، فيكون للأول ثلثا الثمن و للثاني ثلثه.

بصرى بحراني، زين الدين، محمد امين، كلمة التقوى، ٧ جلد، سيد جواد وداعي، قم - ايران، سوم، ١٤١٣ هـ ق

كلمة التقوى؛ ج ٤، ص: ٢٠٢

و الأحوط في الفرض و في جميع نظائره مما يختلط فيه المالان و هما من جنس واحد مما يكال أو يوزن، و يكونان مختلفي القيمة أن يختار البيع و تقسيم الثمن بحسب القيمة تخلصاً من شبهة الربا، و ان كان الأقوى عدم جريان أحكام الربا في القسمة كما ذكرناه في المسألة الخامسة و الثلاثين من كتاب الشركة.

**المسألة ٤٩:**

إذا غصب الشيء المثلي و خلطه بمثله مما يملك حتى فقد التمييز بين المالين، و كان المال المغصوب أردأ من ماله الذي خلطه به كان المالك و الغاصب شريكين في المال الممتزج و جرت فيه الأحكام التي ذكرناها في المسألة الثامنة و الستين سواء بسواء و لا حاجة الى التكرار.



**المسألة ٧٠:**

إذا غصب الرجل الشيء و مزجه بغير جنسه حتى عد المال المغصوب تالفا في نظر أهل العرف، و مثال ذلك أن يمزج ماء الورد المغصوب بالماء المطلق حتى يصبح المجموع ماء مطلقا، أو يمزجه بزيت أو خل أو نحوهما مما لا يبقى معه لماء الورد عين و لا خصوصيته في نظر الناس، فيكون الغاصب ضامنا للعين المغصوبة بمثلها إذا كانت مثلية و بقيمتها إذا كانت قيمة.

و إذا مزجه بجنس آخر و لم يعد تالفا في نظر أهل العرف، بل يعدونه مالا ممتزجا بغيره، جرى فيه الحكم المتقدم في خلط الشيء بما هو أجود منه أو أردأ، فيكون الغاصب و المالك شريكين في العين بنسبة مقدار ما لأحدهما من المال الى مجموع المالكين، و إذا أرادا القسمة أو أرادا بيع

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٢٠٣

المال كانت القسمة بنسبة قيمة كل واحد من المالكين إلى قيمة مجموعهما كما فصلناه في المسألتين السابقتين.

**المسألة ٧١:**

إذا خلط الغاصب المال المغصوب بمال آخر هو أجود منه أو أردأ، أو خلطه بمال من جنس آخر فكان هذا الخلط سببا لنقص قيمة المال المغصوب عن قيمته قبل الخلط، كان الغاصب ضامنا لهذا النقص، فإذا قسم المال أو بيع، أخذ المالك مقدار قيمة ماله المغصوب قبل خلطه و كان الباقي للغاصب.

**المسألة ٧٢:**

منافع العين المغصوبة كلها و نماءاتها و فوائدها مملوكة لمالك العين من غير فرق بين ما كان موجودا منها قبل الغصب و ما تجدد بعده، و الغاصب ضامن لها جميعا، من غير فرق بين الأعيان منها كالولد و الثمر و اللبن و الزبد و الصوف و الشعر و الوبر، و المنافع كركوب السيارة و الفرس و الدابة و الحمل عليها، و منافع الدار و العقار و الضيعة و البستان و فوائدها التي تحصل من إيجارها و غيرها، و كل صفة تزيد بسبب وجودها قيمة العين المغصوبة، فإذا وجدت الصفة بعد الغصب ثم فقدت فكان زوالها موجبا لنقصان قيمة العين بعد زيادتها، فهي مضمونة على الغاصب و ان كانت قيمة العين حين الرد مساوية لقيمتها حين الغصب.

**المسألة ٧٣:**

إذا غصب عبدا مملوكا فعلمه بعد الغصب صنعة زادت لها قيمة العبد، ثم نسي العبد الصنعة فهبطت قيمته كان الغاصب ضامنا لتلك الزيادة المفقودة، فإذا تعلم العبد تلك الصنعة مرة ثانية فزادت قيمته، فلا ضمان على الغاصب للزيادة الأولى بعد رجوع الصفة و القيمة الى ما كانت، الا أن تنقص قيمته الثانية عن قيمته الأولى، فيكون الغاصب ضامنا للتفاوت الذي حصل بين القيمتين، و كذلك الحكم إذا سمت الدابة فزادت قيمتها، ثم هزلت فنقصت القيمة كان الغاصب ضامنا لتلك القيمة، و إذا عاد لها سمنها و عادت قيمتها، فلا ضمان عليه

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٢٠٤

لقيمته الأولى، إلا إذا قلت قيمتها في المرة الثانية، عن قيمتها الأولى فيكون ضامنا للتفاوت.

#### المسألة ٧٤:

إذا حصلت في العين المغصوبة صفة فزادت لذلك قيمتها، ثم فقدت تلك الصفة، فنقصت القيمة، ثم تجددت في العين صفة أخرى زادت لها قيمة العين مرة ثانية لم يزل عن الغاصب ضمان القيمة الأولى بتجدد الصفة و القيمة الثانية. و مثال ذلك: أن يتعلم العبد صنعة أو لغة فتزيد لذلك قيمته، ثم ينسى الصنعة فتهدب قيمته لذلك و يكون الغاصب ضامنا لتلك الزيادة، فإذا تعلم العبد صنعة ثانية و رجعت قيمته أو زادت عن الأولى فلا يزول بذلك ضمان الغاصب للزيادة الأولى، و من أمثلة ذلك أن تسمن البقرة فترتفع لذلك قيمتها ثم تهزل فتقل قيمتها الأولى و يكون الغاصب ضامنا لها، ثم يكثر بعد ذلك لبن البقرة فترتفع قيمتها مرة ثانية، بسبب ذلك و لا يزول بذلك ضمان الغاصب للزيادة الأولى.

#### المسألة ٧٥:

إذا تجددت في العين المغصوبة صفة و لم توجب الصفة زيادة في قيمة العين لم يضمها الغاصب إذا فقدت، و مثال ذلك: أن يسمن العبد المملوك ثم يزول سمنه فلا يكون الغاصب ضامنا لذلك.

#### المسألة ٧٦:

إذا جب الغاصب العبد المغصوب وجبت عليه دية الجناية على العبد، و ان زادت بسبب ذلك قيمة العبد.

#### المسألة ٧٧:

إذا غصب الرجل حبا فزرعه كان الزرع و نتاجه لمالك الحب، سواء زرعه الغاصب في أرضه و سقاه من مائه أم زرعه في أرض المغصوب منه و سقاه من مائه، و كذا إذا غصب فسيلا أو وديا فغرسه، فالغراس و نتاجه لمالك الفسيل و الودى و تلاحظ المسألة الثالثة و الستون.

#### المسألة ٧٨:

إذا غصب الغاصب بيضا فأحصنه دجاجته أو جعله في الجهاز الحديث

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٢٠٥

الذى يملكه هو المعد لاحتضان البيض و استفراخه حتى أنتج، فالفراخ الناتجة ملك لمالك البيض، و لا يستحق الغاصب على عمله أجره و كذلك إذا غصب دجاجا أو غيره من ذوات البيض، فأنجبت بيضا ثم فراخا، فالبيض و الفراخ لمالك الدجاج المغصوب، و لا

أجرة للغاصب على عمله.

### المسألة ٧٩:

إذا غصب فحل بقر أو فحل غنم أو غير ذلك من فحول الحيوان و أنزاه على إناث من جنسه فلقحت و أولدت، فالنتاج للمالكي الإناث، و إذا كانت الإناث ملكا للغاصب نفسه فالنتاج له و تجب عليه أجرة الفحل للمالكه.

### المسألة ٨٠:

يملك الكافر الذمي الخمر و الخنزير إذا كان يستتر بشرب الخمر و أكل لحم الخنزير و لا يتجاهر بهما كما هو أحد شروط الذمة عليه، فإذا غصبها منه غاصب و تلفا عنده بعد الغصب كان ضامنا لقيمتها عند أهل الذمة. و إذا ملك المسلم عصيرا و انقلب عنده خمرا كان له حق الاختصاص به، فلا يحل لأحد غصبه منه، فإذا انقلب بعد ذلك خلا كان ملكا له، و نتيجة لذلك فإذا غصبه منه غاصب بعد ان انقلب خمرا، و جب على الغاصب رده اليه لاختصاصه به، و كذلك إذا غصبه منه عصيرا ثم انقلب عند الغاصب خمرا فيجب عليه رده، و مثله ما إذا اختص المسلم بالخمر بسبب آخر ليجعل الخمر خلا، أو لغير ذلك من الغايات المباحة، فإذا غصبه أحد و جب عليه رده، و إذا انقلب عند الغاصب خلا ثم تلف كان الغاصب ضامنا لقيمته خلا، و إذا تلف عند الغاصب و هو خمر و قد غصبه خلا ضمن قيمة الخل كذلك و إذا غصبه خمرا و تلف عنده خمرا ففي ضمانه اشكال، و لا يترك الاحتياط بأن يصلحه عن حق الاختصاص.

### المسألة ٨١:

تجرى جميع أحكام الضمان التي تقدم تفصيلها و بيانها في كل يد توضع على مال الآخرين بغير حق، و ان لم تكن اليد غاصبة و لا ظالمة، و لم يكن واضعها عاصيا و لا آثما، كما إذا وضع الرجل يده على مال

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٢٠٦

غيره و هو يعتقد أن المال له ثم علم أنه مال غيره، و كما إذا أخذ المال من أحد بشراء أو هبة أو عارية و هو يعتقد أن المال ملك لذلك الشخص، ثم ظهر له انه سارق، و قد تقدم ان جميع هذه الأحكام تجرى في الأشياء التي يقبضها الإنسان بالسوم أو يقبضها بالمعاملة الفاسدة. و يسمى الضمان في جميع هذه الموارد بضمان اليد، لقوله (ص): (على اليد ما أخذت حتى تؤدي)، و لا ضمان على صاحب اليد إذا كان أمينا سواء كانت أمانته من قبل المالك كالوديعة و العارية أم كانت بحكم الشارع كالعين المستأجرة و نحوها.

### الفصل الثالث في بعض ما يوجب الضمان

### المسألة ٨٢:

إذا أتلّف الإنسان مال غيره لزمه ضمان ما أتلّف، سواء كان عامداً في فعله أم غير عامد كما إذا كسر الإناء أو أراق المائع و هو نائم أو هو ساه أو غافل، فيلزمه ضمانه، وكذلك إذا أتلّف الشيء في حال صغره و عدم تكليفه فيكون عليه ضمان التالف، و يؤديه عنه الولي من مال المولى عليه و إذا لم يكن له و لى أو لم يكن له مال لزمه ادأؤه بعد البلوغ.

### المسألة ٨٣:

قد يكون إتلاف الإنسان لمال الغير بنحو المباشرة للإتلاف كما إذا ضرب الإناء أو أوقعه من شاهق فكسره، أو رمى الحيوان بينديقه أو بسهم أو بحجر فقتله أو ألقى الشيء في النار أو في البحر فأحرقه أو أغرقه، و قد يكون إتلافه إياه بنحو التسيب، كما إذا وجه الأعمى نحو بئر أو هاوية في الطريق فسقط فيها و مات، أو ساق الدابة بعنف و هي لا تدري نحو بئر أو هاوية أو حافة جبل ف وقعت فيها و هلكت، أو جعل في الطريق بعض المزالق أو المعائر فانزلق فيها بعض الغافلين أو بعض الأطفال أو الحيوان أو بعض أدوات النقل فتلف، فإذا حصل التلف بأحد النحويين كان المتلف المباشر أو المسبب ضامناً لما حصل، فيضمن المال لصاحبه بمثله إذا كان مثلياً و بقيمته إذا كان قيمياً و إذا حدث

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٢٠٧

بفعله أو بسببه عيب في الشيء أو حصلت جناية على صغير أو كبير ضمن أرش العيب و أرش الجناية.

### المسألة ٨٤:

إذا ذبح الإنسان حيواناً يملكه غيره على غير الوجه الشرعى، أو ذبحه على الوجه الشرعى و كان الحيوان مما لا ينتفع به بحسب العادة بعد ذبحه بأكل و نحوه، كالفرس و البغل و الحمار فان هذه الحيوانات لا يؤكل لحمها عادة و لا ينتفع بها بعد ذبحها و ان كانت محللة اللحم، و لذلك فهي مما تعد تالفة بالذبح، و يكون الذابح لها ضامناً، و إذا ذبح حيواناً يملكه غيره على الوجه الشرعى و كان الحيوان مما يؤكل لحمه و ينتفع باجزائه بعد التذكية كالبقرة و الغنم و الإبل، فلا يعد تالفاً، و لا يكون الذابح له ضامناً للإتلاف، و يضمن للمالك تفاوت قيمة الحيوان ما بين كونه حياً و مذبوحاً، و إذا ذبحه و أكل لحمه أو قسم لحمه كان ضامناً لقيمته.

### المسألة ٨٥:

إذا أثبت في الطريق و تدا ليعثر به بعض المارة أو بعض الحيوان، فيصيبه بسبب ذلك عطب أو كسر كان ضامناً لما يحدث بسبب فعله من جناية أو خسارة أو تلف مال، كما إذا عثر بالوتد إنسان أو دابة ف وقعت و تلف المتاع الذى تحمله، و كذلك إذا لم يقصد به ذلك و لكن وضع الوتد في ذلك الموضع مظنة لحدوث مثل ذلك، و إذا جعل الوتد لغاية صحيحة و لم يكن وضعه في ذلك مظنة لذلك، فاتفق حدوث مثله ففى ضمانه اشكال.

و من صغريات المسألة ما إذا أصاب الوتد عجلة سيارة أو وسيلة نقل أخرى فأحدث جناية أو تلف مال أو عيباً أو نحو ذلك فيجرى فيه البيان الآنف ذكره.

### المسألة ٨٦:

و من ذلك ما إذا جعل في الطريق عقبه توجب نفور الدابة إذا مرت بها، فإذا وضع العقبه بهذا القصد أو كانت مظنة لذلك، فنفرت الدابة حين اجتازت بها، فوقعت و أصابها عقر أو كسر، أو جنت على ركبها  
كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٢٠٨  
أو على شخص آخر أو أتلفت مالا، كان واضع العقبه ضامنا لما حدث بسببه.

### المسألة ٨٧:

إذا فك الرجل القيد عن المجنون و تركه مطلقا كان ضامنا لما يجنى و لما يتلف، إذا كان من شأنه أن يقيد، و كذلك الحيوان إذا كان من طبعه أن يؤذى أو يجنى كالكلب العقور و الفرس المؤذى و الدابة الصائله، فيجب على صاحبه أن يربطه للاحتراز منه، فان فرط في التحفظ فتركه مهملا، أو حله من رباطه في وقت يجب فيه التحفظ كان ضامنا لما يحدث بسببه، و إذا حله أحد بعد أن ربطه مالكة كان هو الضامن.

### المسألة ٨٨:

إذا فك الإنسان دابة أو حيوانا يملكه غيره من رباطه، فشرد أو دخل في حظيرة حيوان آخر فجنى الحيوان عليه أو قتله كان الإنسان الذي فكه ضامنا لقيمه و لأرش الجناية عليه و كذلك إذا فتح الرجل القفص فطار الطائر منه و لم يقدر صاحبه على إمساكه، فيضمن الرجل قيمته لصاحبه، و يضمن أيضا ما تتلفه الدابة بعد ما فكها من الرباط، أو يتلفه الطائر بخروجه من القفص، و يضمن قيمة الطائر إذا عطب بسبب الخروج منه، كما إذا كان باب القفص ضيقا فاضطرب الطائر فيه حتى عطب أو انكسر.

### المسألة ٨٩:

إذا غصب الرجل الشاة و ترك ولدها صغيرا، فمات بعدها جوعا، فان ترك الولد و لا غذاء له غير ارتضاعه من أمه كان الغاصب هو السبب في تلف الولد فيلزمه ضمان قيمة الولد لمالكة و ان لم ينحصر غذاؤه بلبن أمه، فلا ضمان على الغاصب بتلفه.

### المسألة ٩٠:

إذا حبس الرجل راعي الماشية أو مالكةا عنها، فهلكت بعد غيبته عنها، فان كانت الماشية ترعى أو تقيم في أرض ذات سباع أو ذئاب مثلا و كان مالك الماشية أو راعيها هو الحارس لها من أخطارها كان  
كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٢٠٩  
الحابس هو السبب في هلاكها، فيكون ضامنا لقيمتها، و الا فلا ضمان عليه.

### المسألة ٩١:

إذا حل الرجل وكاء الظرف، فسأل المائع الذى جعل فيه من سمن أو عسل أو غيره كان ذلك الرجل ضامنا لقيمة المائع. وإذا فتح بعض وكاء الظرف و كان الظرف مسندا الى جدار ونحوه فلا يسيل ما فيه بحسب العادة بمجرد فتح رأسه و اتفق ان حط عليه طائر، أو حركة حيوان فانقلب، أو قلبته ريح عاصفة فسأل ما فيه، أشكل الحكم على الرجل بالضمان. و يقوى الحكم عليه بالضمان إذا كان مظنة لحدوث مثل ذلك كما إذا فى مهب ريح عاصفة أو فى موضع تكثر فيه طيور أو حيوانات تعبت بمثله.

### المسألة ٩٢:

لا- يضمن مالك الجدار إذا وقع جداره فى الطريق أو فى بيت غيره أو فى ملكه فأتلف مالا، أو أتلف نفسا أو جنى عليها، وإذا مال الجدار الى الطريق أو الى ملك الغير أو بناه صاحبه مائلا- كذلك، و لم يزل صاحبه خطره أو يصلحه مع تمكنه من ذلك، فسقط الجدار و أتلف أو جنى، كان على صاحب الجدار ضمان ذلك، و كذلك إذا تمكن من الاعلام بالخطر و لم يعلم به حتى وقع المحذور، و انما يكون صاحب الجدار ضامنا إذا كان الشخص المجنى عليه أو الشخص الذى تلف ماله لا يعلم بالحال، فإذا كان الشخص عالما بأن الجدار منهار و مائل للانهدام و وقف تحته أو وضع ماله بقربه فسقط الجدار و تلف المال أو حصلت الجناية، فلا ضمان على صاحب الجدار.

### المسألة ٩٣:

إذا أوقد الرجل فى منزله أو فى ملكه نارا لبعض الأغراض، و كان من شأن النار التى أوقدها أن تسرى الى بيت غيره أو ملكه لوجود ريح قد تحمل اللهب و قد تطير الشرر، فسرت النار و أتلفت، كان موقد كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٢١٠

النار ضامنا لما يحدث بسبب فعله، سواء تجاوز فى النار التى أوقدها عن مقدار حاجته أم لم يتجاوز عنه، و سواء علم أو ظن بأن النار تتعدى و تسرى أم لم يعلم و لم يظن أم اعتقد بعدم السراية فاتفق أن تعدت و سرت لوجود الريح.

و إذا أوقد نارا ليس من شأنها التعدى لسكون الريح، و اتفق ان عصف الهواء و حمل الشرر فسرت النار الى ملك غيره، فالظاهر عدم الضمان بذلك.

### المسألة ٩٤:

إذا أرسل الإنسان الماء فى بيته أو فى ملكه فتعدى الى ملك شخص آخر فأفسد أو أضر به كان المرسل ضامنا لذلك سواء كان يعتقد بعدم وصول الماء الى ملك الآخر أو عدم الضرر به أم يعتقد خلاف ذلك.

و إذا أرسل الماء فى ملكه فعدها غيره الى ملكه لينتفع به فأضره، فلا- ضمان على المرسل الأول، و إذا عداه الثانى إلى ملكه فأضر بملك الثالث كان الثانى ضامنا للثالث و لا ضمان على الأول.

### المسألة ٩٥:

إذا حمل الحمال سارية ضخمة من الخشب أو من الحديد على ظهره ليوصلها الى مكان فسد بها جدارا أو بناء فصدعه أو هدمه كان ضامنا لما فعله، و إذا اجهده حمل السارية فأسندها الى جدار أحد ليستريح، و لم يستأذن مالك الجدار بذلك، فأوجب اسنادها صدعا في الجدار أو انهيارا، أو وقع الجدار بسبب ذلك فأتلف مالا أو نفسا كان الحمال ضامنا لكل ذلك إذا كان وقوع الجدار أو تصدعه أو إتلاف الشيء مستندا إلى اسناد الخشبة اليه، و ان تأخر وقوع الجدار عن إسناد الخشبة اليه ساعة مثلا أو أكثر، و إذا وقعت السارية فأتلفت بوقوعها شيئا لزم الحمال ضمانه أيضا.

### المسألة ٩٦:

إذا دخلت دابة الرجل أو حيوانه الى مزرعة أحد فأكلت زرعه أو أفسدته ضمن مالكها ما أكلته و ما أفسدته إذا كان المالك مع الدابة في كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٢١١  
دخولها راكبا عليها أو قائدا أو سائقا لها أو مصاحبا لها، و إذا لم يكن المالك معها في دخولها كان ضامنا لما أتلفته إذا وقع ذلك ليلا، و لا ضمان عليه إذا كان نهارا.

### المسألة ٩٧:

إذا جعل المالك الدابة أو الحيوان عند الراعي أو بيد مستأجر لها أو بيد مستعير فدخلت مزرعة الغير و أكلت زرعه أو أفسدته، فالضمان الذي ذكرناه في المسألة السابقة على الراعي و على المستأجر و على المستعير و لا ضمان على المالك.

### المسألة ٩٨:

إذا اجتمع سببان تامان من فعل شخصين في إتلاف نفس أو إتلاف شيء، و لم يسبق أحدهما على الآخر في التأثير، فالأقوى أن الشخصين كليهما يكونان مشتركين في ضمان التالف و كذلك إذا سبق أحدهما على الآخر في وجوده بعد أن كان الأثر و هو تلف التالف انما تحقق بهما جميعا.  
و مثال ذلك: ما إذا حفر رجل بئرا أو حفيرة عميقة ليقع فيها بعض العابرين، و لما اجتاز أحدهم صرخ به رجل آخر صرخة أذهلته فوقع في البئر من غير اختيار، أو ضرب في الهواء طلقه نارية ففزع و سقط في البئر من شدة الفزع فمات أو انكسر بعض أعضائه، و من أمثلة ذلك: أن يضع الرجل لغما في الماء ليقتل به شخصا و يفزعه الآخر فيغرق في الماء و يصيبه اللغم فيهلك بفعلهما معا فيكونان شريكين في الضمان، إلا إذا علم أن التلف حصل بفعل أحدهما خاصة، فيكون هو الضامن.

### المسألة ٩٩:

إذا كان أحد الشخصين سببا في إتلاف التالف بفعله، و كان الآخر هو الفاعل المباشر لذلك، فالضمان على المباشر للفعل، فإذا حفر

أحدهما الحفيرة ليهلك بها الشخص ثم دفعه الآخر فيها، فالجاني هو الدافع لا الحافر، وإذا وضع أحدهما اللغم وأوقعه الثاني عليه فالجاني عليه هو من أوقعه على اللغم لا من وضع اللغم في طريقه.

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٢١٢

و يستثنى من ذلك ما إذا كان السبب أقوى في حصول الأثر من المباشر، كما إذا وضع الرجل الإناء عند رجلى النائب فدفعه النائب برجله و كسره، أو أغرى به طفلاً أو مغفلاً فألقاه من شاهق فتحطم و ما أشبه ذلك.

### المسألة ١٠٠:

إذا أكره القوى ضعيفا على إتلاف مال غيره، و هدده بأن يوقع به ما يكرهه إذا هو لم يفعل ما ألزمه به، و خشى الضعيف منه أن يوقع به ما هدد به إذا لم ينفذ قوله، فأتلف المال كما أمره به، فالضمان على القوى المكروه لأن السبب أقوى من المباشر. وهذا في المال الذى لم يلزم المتلف ضمانه من قبل كمال الوديعة أو العارية أو العين المستأجرة أو مال الغير الذى لم يكن تحت يده، و إذا أكرهه على إتلاف المال الذى غضبه و لزمه ضمانه بسبب الغضب أو الذى قبضه بالسوم أو بالمعاملة الفاسدة، فأتلفه للإكراه، تخير مالك المال بالرجوع على كل من المتلف أو على من أكرهه، فإن أخذ بدل ماله من المتلف كان للمتلف الرجوع بالغرامة على من أكرهه، و إذا أخذ البدل من المكروه لم يرجع بغرامته على المتلف.

### المسألة ١٠١:

إذا أكره القوى الضعيف على قتل أحد قتلته كان الضمان على القاتل و لا يسقط الضمان عنه بالإكراه، فإنه لا إكراه فى الدماء، و لا يرجع على من أكرهه بشيء و ان كان عاصيا و آثما بفعله.

### المسألة ١٠٢:

إذا غضب الغاصب طعاما أو شرابا، فاستضاف مالكة و أطعمه طعامه أو سقاه شرابه و المالك لا يعلم بأن المال ماله، ضمن الغاصب له ذلك المال، فان السبب و هو الغاصب أقوى من المباشر لجهله و كذلك إذا غضب منه شاء أو بقره و طلب الغاصب من المالك ذبحها، فذبحها و هو يجهل بأنها ملكه، فيجب على الغاصب ان يرد لحم الحيوان المذبوح

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٢١٣

و أجزاءه التى ينتفع بها على مالكة، و يضمن له التفاوت ما بين قيمة الحيوان حيا و قيمته مذبوحا كما ذكرنا فى المسألة الرابعة و الثمانين.

### المسألة ١٠٣:

إذا غضب زيد طعام عمرو أو شرابه و استضاف رجلا غير مالك الطعام و الشراب فأطعمه أو سقاه إياه و الرجل يجهل أن الطعام و الشراب ملك الغير، فالظاهر ان الغاصب و الآكل كليهما ضامنان للمال، و يتخير المالك ان يأخذ بدل ماله من الغاصب أو من الآكل،



فإذا أخذ البدل من الغاصب لم يكن له أن يرجع على الآكل بشيء منه، وإذا أخذه من الآكل جاز له أن يرجع على الغاصب بما غرم لأنه مغرور منه.

#### المسألة ١٠٤:

إذا سعى الرجل بأحد إلى شخص متنفذ سعيه فأخذ المتنفذ منه مبلغا من المال بغير حق فهو آثم بسعايته بالرجل، ولا ضمان على الساعي لما غرمه المتنفذ من المال بل يكون الضمان على أخذ المال، وكذلك إذا شكاه إليه بحق أو بغير حق فغرمه مالا، فيكون الضمان على أخذ المال.

#### المسألة ١٠٥:

إذا تلفت العين المغصوبة و كانت قيمة اشتغلت ذمة الضامن بقيمة المغصوب في يوم تلفه لا بعينه، وهو ظاهر صحيحة أبي ولاد، و نتيجة لهذا فإذا اختلف مالك العين المغصوبة و غاصبها بعد أن تلفت العين في مقدار القيمة في يوم التلف، و لم توجد بينه تعين المقدار، فالقول قول الغاصب مع يمينه لأنه ينكر الزائد. و كذلك الحكم إذا تنازعا في وجود صفة في العين المغصوبة تزيد بها قيمتها، فادعى المالك بأن العبد قد تعلم الصنعة حين الغصب أو بعده فالزيادة مضمونة و أنكر الغاصب وجودها، فالقول قول الغاصب مع يمينه لأنه منكر.

#### المسألة ١٠٦:

إذا تنازعا في ثياب على العبد المغصوب أو الأمة المغصوبة أو في سرج على الفرس المغصوب أو في فراش في الدار المغصوبة فقال المالك: انها كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٢١٤ ملك له و ادعى الغاصب انها له، فالقول قول الغاصب مع يمينه لأنه صاحب اليد على هذه الأشياء التي يدعى بها و ان كان غاصبا للعين.

#### المسألة ١٠٧:

ما يضمنه الإنسان بسبب الغصب أو بسبب الإلتلاف يكون في ذمته و في ماله و لا يكون على عاقلته. كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٢١٥

#### كتاب الحجر

#### إشارة

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٢١٧

كتاب الحجر

### المسألة الأولى:

الحجر فى اللغة يعنى المنع من الشىء، فيقولون: زيد محجور من دخول البلد إذا منعه مانع من دخوله، و يصح فيه ضم الحاء و فتحها و كسرها، و يختص عند الفقهاء بأن يكون الشخص ممنوعاً عن أن يتصرف بماله، لوجود أحد الأسباب الموجبة لذلك، و هى كثيرة. و المهم من الأسباب المانعة للشخص من التصرف فى ماله ستة أمور، و ستعرض هنا لأربعة منها فقط، لاهتمام الفقهاء بها، و هى صغر السن، و السفه، و الفلس، و المرض الذى يموت الشخص فيه، و أما الجنون فقد ذكرنا المهم من أحكامه فى كتاب التجارة و كتاب النكاح و غيرهما من أبواب الفقه و فيها ما يغنيا عن التكرار هنا و أما الرق فإن قلته الابتلاء بأحكام العبيد و الإمام فى الأزمان المتأخرة يغنيا عن البحث فيها، و قد ذكرنا جملة وافرة منها فى أبواب المعاملات و فى بعض كتب العبادات. و بعد فما نتعرض له من أحكام الحجر يحتوى على أربعة فصول:

### الفصل الأول فى صغر السن

#### المسألة الثانية:

يحجر الصبى الصغير شرعاً من أن يتصرف فى أمواله بأن يبيع أو يشتري أو يهب أو يتهب أو يصالح أو يقبل الصلح عليها أو على شىء منها، أو يقرض أو يؤجر أو يودع أو يعير أو يجرى غيرها من أنواع التصرف، و لا ينفذ تصرفه فى المال و لا تترتب عليه آثاره إذا هو أجراه.

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٢١٨

و المراد بالصغير من لم يصل الى أوان البلوغ الشرعى و ان كان مميزاً رشيداً، و كان تصرفه موافقاً للمصلحة لنفسه و لمن يتعامل معه و للمال.

و منع المشهور من صحة تصرفه فى المال حتى مع اذن الولي له قبل التصرف أو إجازته له بعد التصرف، فلا تصح معاملته على هذا القول على الإطلاق، و هو ممنوع و سيأتى التعرض لذلك و سنذكر بعض المستثنيات ان شاء الله تعالى.

#### المسألة الثالثة:

يحجر الصبى الصغير عن أن يتصرف فى ذمته فيشغلها ببعض المعاوضات، فلا يصح له أن يقترض من أحد مالا فيصبح مال القرض فى ذمته أو يبيع على أحد أو يشتري منه سلفاً أو نسيئاً، و يحجر كذلك عن أن يتصرف فى نفسه، فليس له أن يتولى تزويج نفسه أو طلاق زوجته، أو يؤجر نفسه لعمل أو يجعل نفسه عامل مضاربة أو مزارعة أو مساقاة أو غير ذلك من أنواع التصرف فى النفس.

#### المسألة الرابعة:

تقدم منا في المسألة الثالثة والسبعين من كتاب التجارة: أن ولي الصبي إذا قام بالمعاملة على بيع مال الصبي حتى أتم المساومة و حصل الاتفاق بينه وبين المشتري ثم وكل الصبي نفسه في أن يجرى صيغة البيع على المشتري، فالأقوى صحة المعاملة و نفوذها إذا كان الصبي مميزا و صحيح الإنشاء، و كذلك إذا أتم الولي معاملة الشراء له ثم وكله في إنشاء القبول، فالصبي غير مسلوب العبارة لصغره على الأقوى إذا كان يحسن الإنشاء.

و ذكرنا في المسألة ذاتها: أن الظاهر صحة معاملة الصبي المميز في الأمور غير الخطيرة، فيصح له أن يتولى معاملة البيع و الشراء مستقلا في هذه الأمور، إذا اذن له الولي بأصل المعاملة لا في خصوص إنشاء الصيغة.

و سيأتي ان شاء الله تعالى في كتاب الوصية: ان الأقوى صحة الوصية من الصبي إذا بلغ عشر سنين و كانت وصيته في الخيرات و المبرات و وجوه المعروف، فتنفذ وصيته و يلزم العمل بها بعد موته.

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٢١٩

### المسألة الخامسة:

تصح معاملة الصبي المميز على الأقوى في بيع مال غيره إذا وكله مالك المال و اذن له بذلك، و يصح الشراء له كذلك، فيتولى اجراء المعاملة له في البيع و الشراء بالوكالة عنه، و تترتب على معاملته آثارها و ان لم يأذن ولي الصبي له بذلك، و قد ذكرنا هذا في المسألة الرابعة و السبعين من كتاب التجارة.

### المسألة السادسة:

سيأتي في كتاب الطلاق (ان شاء الله تعالى) ان الاحتياط لا يترك في الطلاق و لا في آثاره إذا وقع من الزوج الصبي و قد بلغ عشر سنين، فالأحوط أن لا يصدر منه، و إذا وقع منه لزم مراعاة الاحتياط في ترتيب الآثار في صغريات موارد التي تحدث، فلا يطلأ المطلق الزوجة إلا بعقد جديد، و لا تتزوج المطلقة غيره الا بعد طلاق جديد و هكذا.

### المسألة السابعة:

لا- يمنع الصغير لصغره من حيازة المباحات الأصلية، و يتحقق له ملكها إذا حازها على الوجه المعبر فيها، فإذا احتطب أو احتش أو استقى الماء أو اصطاد سمكا أو طيرا صحت حيازته و ملك ما حازه، و تصح منه النية إذا نوى بحيازته تملك الشيء و لم يفتقر في ذلك الى اذن الولي له بالحيازة أو بالتملك، و الظاهر صحة ذلك منه حتى في مثل إحياء الأرض الميتة و تحجيرها إذا تحققت منه على الوجه الصحيح.

### المسألة الثامنة:

يعلم تحقق البلوغ الشرعى في كل من الذكر و الأنثى بنبات الشعر الخشن في موضع الشعر من العانة، و لا يكفى خروج الزغب الناعم في الموضع قبل أن يقوى الشعر و يخشن، و يعلم تحققه بخروج المنى من الذكر أو الأنثى، و هو الماء الذى يوجب خروجه غسل

الجنابة، سواء كان خروجه في اليقظة أم في المنام، و سواء خرج بجماع أم بغيره، و يعلم تحققه في الأنثى بخروج دم الحيض، و يعلم تحققه بأن يكمل الذكر خمسة عشر عاما من حين ولادته، و أن تكمل الأنثى تسعة أعوام، كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٢٢٠

و لا يكفي أن يدخل الذكر في السنة الخامسة عشرة قبل أن يتمها أو تدخل الأنثى في عامها التاسع قبل أن تتمه.

### المسألة التاسعة:

لا يرتفع الحجر عن الصبي الذكر و لا عن الصبية الأنثى بتحقيق البلوغ وحده حتى يحصل معه الرشد في العقل، و سيأتي بيان المراد منه في الفصل الثاني، فإذا لم يتحقق الرشد مع البلوغ لم يزل محجورا عن التصرف في ماله و ان كبرت سنه.

### المسألة العاشرة:

يثبت الرشد عند اشتباه الأمر في الغلام عند البلوغ أو قبله باختباره في الأمور التي تناسب شأنه و حاله من التصرف في المال من بيع و شراء و اجارة و صرف و إنفاق و نحو ذلك من الأمور التي تكشف بحسب العادة عن رشده و مراعاته لمصلحة المال و الحفاظ على شؤونه التي يجرى عليها العقلاء في معاملاتهم حتى يستبين أمره، و سيأتي مزيد من القول في تفصيل ذلك.

و يثبت كذلك بشهادة البينة العادلة من الرجال المطلعة على الحال في رشد الذكر و في رشد الأنثى و يشكل الحكم في ثبوت رشد الأنثى بشهادة النساء، فلا بد في ذلك من مراعاة الاحتياط.

### المسألة ١١:

ثبت للأب و للجد أبي الأب ولاية التصرف في مال الصبي غير البالغ و الصبية غير البالغة و النظر في مصالحهما و شؤونهما، و ينفذ تصرفهما في مال المولى عليه من بيع و شراء و صلح و اجارة و هبة لهما أو منهما و غير ذلك كما أوضحناه في فصل شرائط المتعاقدين.

و تثبت لهما ولاية التصرف في المعاملات التي تتعلق بذمته، فلهما أن يقترضا له أو يقرضاه من مالهما، و أن يبيعا له و يشتريا سلما أو نسيئة، و تثبت لهما ولاية التصرف في نفسه، فلهما أن يزواجه بمهر معجل من ماله أو مؤجل في ذمته، و ان يؤجراه عاملا لما يريدان له من الأعمال، مع وجود المصلحة له في جميع ذلك، بل و مع عدم المفسدة على الأقوى، إلا في الصورة التي سنذكر استثناءها من ذلك.

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٢٢١

و إذا فقد الأب و الجد للأب، فالولاية على التصرف في ماله للقيم الذي يوصى اليه الأب أو الجد للأب و يجعله ناظرا على الطفل، و قد أوضحنا ولايته و بينا حدودها و شروطها في فصل شرائط المتعاقدين من كتاب التجارة، و في مبحث أولياء العقد من كتاب النكاح.

و إذا لم يكن للصغير غير البالغ أب و لا جد للأب، و لا قيم مجعول من أحدهما، فالولاية عليه للحاكم الشرعي، فإذا لم يوجد فالولاية عليه في أمواله على الأحوط للعدول من المؤمنين، فان لم يوجد العدول فلتقاء المؤمنين.

**المسألة ١٢:**

لا ولاية على التصرف في مال الصبي أو الصبية غير البالغين للأم ولا للجد أبي الأم، ولا للأخ الكبير أو الصغير، أو العم أو الخال، إلا أن يجعله الأب أو الجد للأب أو الحاكم الشرعي فيما، و وليا على التصرف في ماله، أو كان من عدول المؤمنين إذا لم يكن له ولي سواهم، أو كان من ثقاتهم إذا لم يوجد العدل.

**المسألة ١٣:**

لا يشترط في صحة ولاية الأب أو الجد للأب على الصغير أن يكونا عدلين، فتثبت ولايتهما وينفذ تصرفهما وان كانا فاسقين، ولا يجب على الحاكم الشرعي إن يفحص عنهما وعن تصرفهما في أموال الصغير وشؤون ولايتهما عليه، وإذا استبان له من باب الاتفاق سوء سلوكهما وان تصرفهما مما يضر بالمولى عليه عزلهما عن الولاية ومنعهما من التصرف في ماله.

**المسألة ١٤:**

لا ترتب في الولاية بين الأب والجد للأب، فهما مشتركان في الولاية على الصبي أو الصبية، فأيهما أجرى المعاملة على ماله أو عليه كان تصرفه ماضيا نافذا، ولم تتوقف صحة تصرفه على اذن الآخر أو إجازته، وإذا تصرفا معا فان سبق أحدهما على الآخر كان تصرف السابق نافذا وبطل تصرف اللاحق، فإذا باع الأول دار الصبي على رجل ثم باعها الثاني على رجل آخر صح بيع الأول وبطل بيع الثاني، وإذا اقترنا في

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٢٢٢

إيقاع المعاملة في وقت واحد ولم يتقدم أحدهما على الآخر قدم الجد إذا كانت المعاملة التي أوقعها عقد نكاح، كما إذا زوج الجد البنت الصغيرة من أحد وزوجها الأب من غيره و تقارنا في إيقاع عقد التزويج، فيقدم عقد الجد و يلغى عقد الأب، وإذا كانت المعاملة التي أجريها مقترنين غير عقد النكاح، فلا بد من مراعاة الاحتياط في ترتيب الآثار، فإذا باع داره على شخصين في وقت واحد أو أجراها من شخصين تقابلوا من البيع أو الإجارة ثم أجروا المعاملة حسب ما يتفقون.

**المسألة ١٥:**

لا فرق في ثبوت ولاية الجد للأب بين القريب من الأجداد والبعيد منهم، فلا يتقدم القريب على البعيد فيها، فالجد و أبو الجد و جد الجد إذا وجدوا فجميعهم مشتركون في الولاية على الطفل، و جميعهم يشاركون الأب فيها.

**المسألة ١٦:**

ذكرنا هاهنا و في مواضع سبقت الإشارة إليها: انه لا يشترط في صحة تصرف الأب أو الجد في مال الصغير أو الصغيرة أن يكون التصرف مشتملا على مصلحة للصغير أو للمال، بل يكفي في الصحة عدم وجود مفسدة في التصرف، و تستثنى من ذلك صورة

واحدة، و هي ما يكون تصرفهما محتويا على تفريط في مصلحة الصغير، فإذا كان تصرف الأب أو الجد يستلزم أو يحتوى على تفريط في مصلحته لم يصح ذلك التصرف و لم ينفذ، و قد ذكرنا هذا و ذكرنا مثاله في المسألة المائة و الخامسة من كتاب التجارة.

### المسألة ١٧:

إذا كانت الولاية على أموال الصغير أو الصغيرة للقيم المنسوب من أبيهما أو جدهما لأبيهما اشترط في صحة تصرفه في مالهما أن توجد المصلحة في تصرفه، و لا يكفي عدم وجود المفسدة، كما في ولاية الأب و الجد، فإذا أراد القيم بيع دار الصغير أو عقاره أو أراد إجارتها أو أراد إيقاع أى تصرف آخر في ماله، فلا بد له من إحراز هذا الشرط، و قد ذكرنا في المسألة المائة و العاشرة من كتاب التجارة أن الميزان في

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٢٢٣

ذلك أن يكون التصرف مشتملا على المصلحة في نظر العقلاء من الناس و لا يكفي في الصحة اعتقاد الولي بذلك إذا كان العقلاء يرونه مخالفا، و تراجع المسألة المذكورة.

### المسألة ١٨:

إذا كانت الولاية على أموال الصغير للحاكم الشرعي، فالتصرف في المال يكون منوطا برأيه من حيث لزوم مراعاة المصلحة في ذلك و عدم لزومها، و ان كان الأحوط استحبابا له أن يقتصر في تصرفه على ما يلزم من تركه حصول ضرر أو فساد.

### المسألة ١٩:

إذا كانت الولاية على مال الصغير للعدول من المؤمنين أو لثقافتهم فالأحوط لزوما أن يقتصر الولي في تصرفه على ما يلزم من تركه الضرر فإذا خاف تلف المال باعه و إذا خشى تلف المنفعة آجر العين.

### المسألة ٢٠:

يجوز للولي ان يدفع مال الصغير الى احد مضاربه أو بضاعة إذا كان العامل الذي يجرى معه عقد المضاربة أو البضاعة ثقة أمينا، و إذا ضاربه و كان غير ثقة أمين كان الولي ضامنا لتفريطه فإذا تلف المال لزم الولي دفع بدله.

و يجوز للولي بحسب ولايته على المال و على الصغير أن يأذن لنفسه بأن يتجر بمال المولى عليه بحصة معينة من ربح المال و تكون الحصة الأخرى منه للمولى عليه، و يكفيه حصول الاذن بذلك في قصده و نيته فيتولى الاتجار و العمل له بنفسه و إذا ربحت التجارة استحق الحصة المعينة، و تلاحظ المسألة المائة و الثامنة و الثلاثون من كتاب المضاربة.

### المسألة ٢١:

مما يرجح فعله للولى ولا ينبغي تركه أو التسامح فيه، سواء كان الولى أبا أم جدا أم غيرهما، بل هو من الشؤون الأولى للولاية أن يعلم الصبى أو الصبية القراءة و الخط و الحساب و غيرها من مواد التعليم، فيدفعه الولى إلى شخص مأمون أو يجعله فى معهد موثوق يتلقى فيه

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٢٢٤

مبادئ ذلك و نتائجه، و يتلقى فيه مبادئ اللغة العربية و علومها و العلوم الأخرى التى تضع بيد الصغير مفاتيح النجاح و الفوز و الخير فى هذه الحياة و ما بعدها، و تغرس فى قلبه و فى نفسه محبة الخلق الرضى و أصول الطباع الكريمة المهدبة النافعة له فى دينه و دنياه و يجب ان يتولى الولى و الثقات من معلميه و مرشديه صيانتة عما يفسد الخلق و يشين الحياة و يضر بالدين أو العقيدة.

### المسألة ٢٢:

يجوز للولى أن يدفع الصبى الى من يثق بأمانته و بحسن سلوكه و معاملته ليعلمه بعض الصنائع أو يعوده على بعض الأعمال التى تنفعه فى الحياة، أو يجعله أجيروا أو عاملا- لديه فى الأمور التى يمكنه القيام بها مقابل أجر معين فى أوقات محددة، فيتعود بذلك على الكسب المحلل و الحفاظ على الوقت و أداء الواجب، و احترام العمل و احترام الناس.

### المسألة ٢٣:

إذا كان الصغير يتيما و كان إنفاق الولى عليه من مال الصغير نفسه فعليه مراعاة الاقتصاد و التوسط فى ذلك بلا سرف و لا تقتير و أن يلاحظ شأن الصغير و شأن أمثاله فى المجتمع و الشرف و المنزلة و فى التمكن و عدمه فى كل من الطعام و الشراب و اللباس و السكنى، و إذا زاد فى الإنفاق على ما يقتضيه الحال كان ضامنا للزيادة التى أتلّفها فى إنفاقه، و إذا قتر فى الصرف و جب عليه أن يحفظ للطفل ما تركه للقتير.

### المسألة ٢٤:

إذا كان اليتيم من أفراد العائلة التى يكفلها الولى و يقوم بالإنفاق عليها جاز له أن يخلط اليتيم مع العائلة فى مأكلهم و مشربهم و مسكنهم، و يصرف عليهم صرفا واحدا، ثم يوزع مجموع ما ينفقه على رؤوسهم بالمساواة، فينال اليتيم ما ينال أحدهم من حصه و يأخذها الولى من ماله، و جاز له أن يفرد فى مأكله و مشربه و مسكنه، و أما اللباس فلا بد و ان يكون لكل فرد منهم ملبسه الخاص به، و كذلك إذا كان الولى يقوم بالإنفاق على عدة من اليتامى و كانوا من أسره واحدة أو كانوا متماثلين فى الشأن و فى التمكن، فيجوز للولى أن يخلط اليتامى كلهم فى

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٢٢٥

المأكل و المشرب و المسكن، و يوزع ما ينفقه عليهم جميعا بالحصص فينال كل فرد منهم مقدار حصته و تخرج من ماله كما ذكرنا، و يجوز له ان يفرد كل واحد منهم بنفقته.

### المسألة ٢٥:

إذا كان للصغير مال في ذمته غيره و كان المدين ممن لا يوثق بوفائه لجميع الدين، فاضطر الولي إلى مصالحته عن الدين ببعضه ليستنفذ منه بعض المال حل للولي ذلك و لا يحل للمدين باقى المال، و لا يجوز للولي إسقاطه.

### المسألة ٢٦:

إذا بلغ الصغير الحلم و ثبت رشده و أراد استلام المال، فادعى الولي انه قد أنفق على الصبي قبل بلوغه أو أنفق على ماله أو على بعض شؤونه مقداراً من المال، فأنكر المولى عليه أصل الإنفاق عليه أو أنكر الإنفاق في بعض الأمور التي ذكرها الولي أو أنكر مقدار الإنفاق، فالقول قول الولي مع يمينه، لأنه أمين، إلا أن يقيم المولى عليه بينة على ما يقول.

### المسألة ٢٧:

تجرى في المجنون جميع أحكام الحجر التي ذكرناها في الصغير، إلا في الموارد التي قلنا بصحة التصرف فيها من الصغير المميز، كالبيع و الشراء منه في الأمور غير الخطيرة، و كصحة إنشائه إذا أتم الولي المعاملة على مال الصغير ثم و كله في إنشاء الصيغ، و صحة معاملته في مال غيره إذا و كله المالك في إجراء المعاملة و اذن له فيها، و غير ذلك مما تقدم ذكره فإنها لا تجرى في المجنون إذا كان مطبقاً.

### المسألة ٢٨:

إذا كان جنون المجنون أدواراً، صح التصرف منه في أدوار إفاقته إذا كان تام الإفاقة فيها، و لا يحتاج معه إلى اذن الولي أو إجازته.

### المسألة ٢٩:

إذا جن قبل أو ان بلغه أو حدث جنونه مقترناً مع بلوغه فاتصل

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٢٢٦

جنونه بصغره جرت فيه جميع أحكام الحجر و أحكام الولاية المتقدم ذكرها في الحجر على الصغير كما بينا.

و إذا تجدد جنون المجنون بعد ان بلغ الحلم و كمل رشده، فلا يترك الاحتياط بأن تكون ولاية التصرف في ماله بيد كل من الحاكم الشرعى و من الأب أو الجد إذا كانا موجودين و القيم المنصوب من أحدهما إذا كانا مفقودين على وجه الانضمام، فيرجع الى الحاكم مع الأب أو الجد في الصورة الأولى، و الى الحاكم مع القيم في الصورة الثانية، و إذا فقد الأب و الجد و الوصى اختصت الولاية بالحاكم الشرعى.

### المسألة ٣٠:



يحجر المجنون كما ذكرنا عن اى تصرف فى ماله أو فى ذمته أو فى نفسه أو فى مال غيره و لا يجدى فى تصحيح معاملاته أن يأذن له و ليه بالتصرف قبل إيقاع المعاملة أو يجيزها بعد إيقاعها و لا يجدى فى تصحيحها أن يجيزها هو بعد ان يفتق، فإذا أراد تصحيحها فلا بد له من إيقاع المعاملة تامه بعد الإفائة.

## الفصل الثانى فى حجر السفه

### المسألة ٣١:

السفه صفة فى نفس السفه تقابل صفة الرشد فى نفس الرشيد، و تبدأ صفة السفه طبيعياً فى أيام الطفل الأولى، لعدم قدرته على التمييز بين ما يصلحه من الأمور و ما لا يصلحه، و ما ينفعه من التصرف و ما لا ينفعه، و قد تستمر معه هذه الصفة و ينشط أثرها و تعمق لعدم تنبه قواه المميزة أو لضعفها، أو لوجود بعض المنشطات للصفة، فتبقى الى البلوغ و الى ما بعد البلوغ. و قد تتنبه القوى المميزة فى الطفل مبكرة، بنفسها أو بفعل المربي الناجح، ثم تعاد و تقوى و ترسخ فيكون الطفل مميزاً بين ما يصلح و ما لا يصلح و ما يجدى و ما لا يجدى من الصفات و من الأعمال و من المعاملات، فيرشد قبل أوان الرشد و ينشط تفكيره و تصح موازينه

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٢٢٧

و أفعاله قبل ميعاد النشاط، و تستمر معه الصفة و تقوى مع طول الاعتياد و طول المران. و قد تختلف الحال فى بعض الأطفال فتبدأ الصفة فيه ضعيفة، ثم تقوى ثم تضعف لبعض العوارض و المؤثرات ثم تقوى، و هكذا بين إرخاء و شد و أخذ ورد.

### المسألة ٣٢:

يثبت سفه السفه باختباره فى تصرفه بماله الذى يوضع بيده، و فى معاملته مع الناس بالمال، فإذا علم من حاله انه لا يعتنى بحفظ المال كما يعتنى به الناس العقلاء، فلا يبالي أن يصرفه فى أى موقع اتفق، و أن يتلف المال أو ينقص فى أى موضع كان، و أن معاملاته مع الآخرين لا تبتنى على التحفظ من حصول الغبن فيها أو الانخداع من معاملته كما هو دأب العقلاء و المتعاملين من الناس، فإذا علم ان تلك هى صفته الموجودة فيه و الثابتة له فى تصرفه و معاملاته، فهو سفه ثابت السفه فى المال، و لا يثبت السفه باتفاق صدور ذلك منه فى بعض حالات الغفلة أو الغلط أو التسامح الذى لا يقاس عليه، و لا يكون السفه صفة ثابتة له.

### المسألة ٣٣:

قد يكون الرجل رشيداً تام الرشد فى تصرفه بماله و فى معاملته مع الناس فلا يغبن و لا ينخدع و لا يتلف المال أو يتسامح فيه بغير سبب موجب، و لكنه سفه فى الأمور التى تتعلق بدمته، فلا يبالي بأن يقع فى الغفلة أو فى الانخداع فى المعاملات التى يوقعها فى ذمته من اقتراض أو شراء أو بيع نسيئة أو سلم أو استدانه فى صورة أخرى، فيعلم ان تلك هى صفته الثابتة له فى هذه الأمور. و قد يثبت سفهه فى التصرفات التى تتعلق بنفسه، كالترويج و اجارة نفسه عاملاً و جعل نفسه مضارباً أو مزارعاً أو مساقياً أو نحو ذلك

من المعاملات التي يوقعها على نفسه فلا يتحفظ من وقوع الغبن أو الانخداع أو التسامح فيها.

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٢٢٨

و قد يثبت سفهه في عامة أموره و تصرفه و معاملته سواء تعلقت بالمال أم بالذمة أم بالنفس فيكون سفهه عاما في جميع معاملاته.

### المسألة ٣٤:

إذا ثبت سفه الرجل في تصرفاته المالية حجر عليه شرعا فيها، فلا تصح منه أى معاملة يوقعها في ماله، فلا ينفذ بيعه إذا باع شيئا من أمواله و لا- شراؤه إذا اشترى و لا- إجارته إذا آجر و لا صلحه و لا هبته و لا وديعته و لا عاريتته، و الظاهر أن الحجر عليه لا يحتاج الى حكم الحاكم الشرعى به سواء بلغ سفيها فاتصل سفهه بصغره أم تجدد له السفه بعد أن بلغ و رشد، فمتى حصل السفه للرجل حجر عليه شرعا، فإذا ثبت له الرشد بعد ذلك ارتفع عنه الحجر و صح منه التصرف، و إذا سفه ثانية حجر عليه، و هكذا. و كذلك الحكم عليه إذا ثبت له السفه العام في جميع تصرفاته حجر عليه حجرا عاما في المال و غيره على الأحوط و لم يحتج الى حكم الحاكم في حدوث الحجر عليه و لا في ارتفاعه كما ذكرنا. و إذا زال السفه في البعض ارتفع الحجر عنه في ذلك البعض.

### المسألة ٣٥:

إذا ثبت للشخص صفة السفه في التصرف الذي يتعلق بذمته حجر عليه شرعا في هذه التصرفات على الأحوط و لم يمنع من غيرها إذا لم يكن سفيها فيها، و لم يفتقر الى حكم الحاكم كما ذكرنا في الحجر عليه في المال فلا يصح له أن يقترض أو أن يضمن ما في ذمته غيره أو يبيع أو يشتري في الذمة على الأحوط ما دام سفيها كذلك و إذا زال السفه عنه زال الحجر، و إذا عادت الصفة عاد الحكم، و كذلك إذا ثبت له السفه العام كما سبق في نظيره فيحجر عليه في تصرفاته المتعلقة بذمته كما يحجر في غيرها على الأحوط و إذا زال عنه السفه فيها خاصة ارتفع الحجر عنه فيها خاصة و بقى في الباقي.

### المسألة ٣٦:

إذا كان الرجل سفيها في تصرفه الذي يتعلق بنفسه حجر عليه في ذلك على الأحوط و لم يحجر عليه في سواه، فلا يصح له تزويج نفسه

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٢٢٩

و لا جعل نفسه أجيرا لعمل أو عاملا في مضاربة أو نحوها، و إذا ثبت له السفه العام حجر عليه في الناحية المذكورة و في غيرها على الأحوط كما قدمنا فلا تصح منه التصرفات المتعلقة بنفسه ما دام سفيها و جرى فيه ما تقدم.

### المسألة ٣٧:

إذا بلغ الغلام الحلم و هو سفيه فاتصل سفهه بصغره، حجر عليه كما ذكرنا لسفهه بعد ان كان محجورا عليه لصغره، و كانت الولاية عليه في تصرفاته لأبيه و جده لأبيه إذا كانا موجودين، أو كان أحدهما موجودا، و للوصى الذي يجعله أحدهما قيما عليه بعد موتهما،

فإذا لم يكن له أب ولا جد ولا وصى من أحدهما كانت الولاية عليه للحاكم الشرعى، وإذا طرأ له السفه بعد البلوغ و ثبوت الرشد، فالولاية عليه للحاكم الشرعى أيضا.

### المسألة ٣٨:

الحكم بحجر السفه عن التصرف فى المجالات التى تثبت له فيها صفة السفه يعنى انه غير نافذ التصرف و المعاملة إذا أجزاهما مستقلا بغير اذن من الولى، فإذا أذن له الولى قبل أن يوقع المعاملة صحت منه و ترتبت عليها آثارها.

### المسألة ٣٩:

إذا أوقع السفه المعاملة بغير اذن سابق عليها من الولى ثم أجازها الولى بعد ان أوقعها المولى عليه، فان كانت المعاملة مما تجرى فيه الفضولية و هى العقود كالبيع و الإجارة و النكاح، صحت المعاملة بالإجازة اللاحقة من الولى، و يشكل الحكم بالصحة إذا كانت من الإيقاعات كالعتق و الوقف للإشكال فى جريان الفضولية فيها. و كذلك الحكم فى المعاملة إذا أوقعها السفه ثم زال عنه السفه و أجاز المعاملة بعد ارتفاع الحجر عنه، فتصح المعاملة إذا كانت من العقود التى تجرى فيها الفضولية، و يشكل الحكم بصحتها إذا كانت من الإيقاعات. كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٢٣٠

### المسألة ٤٠:

لا يصح للسفيه الذى حجر عليه التصرف بالمال ان يزوج نفسه إذا كان زواجه بغير اذن من وليه و لا اجازة، و ان كان غير محجور عليه فى التصرف فى نفسه فان الزواج يستلزم تصرفا بالمال فيكون محجورا منه بغير اذن، و يصح له فى هذه الحال ان يطلق زوجته أو يبارئها أو يخلعها أو يظاهر منها، و يشكل الحكم بصحة طلاقه و خلعه و ظهاره إذا حجر عليه فى التصرف فى نفسه

### المسألة ٤١:

يقبل إقرار السفه إذا كان إقراره لا- يتعلق بالمال، فإذا أقر بامرأة مثلا أنها أمه أو بنته، نفذ إقراره فى اللوازم غير المالىة، فيحرم عليه نكاح المرأة، و يجوز له النظر إليها و يشكل الحكم بقبول إقراره فى اللوازم المالىة كوجوب النفقة عليه، و إذا أقر بقتل شخص أو بالجناية عليه نفذ إقراره إذا كان موجبا للقصاص منه، و أشكال الحكم بقبوله إذا كان موجبا للدية، و إذا أقر بسرقة مال قبل إقراره فى ما يوجب قطع يده و أشكال قبوله فى ما يوجب ضمان المال.

### المسألة ٤٢:

لا يمنع السفه من أن يتولى المعاملة فى مال غيره بالوكالة عنه، فإذا وكله المالك فى ان يبيع ماله أو يهبه أو يشتري له سلعة أو يؤجر

دارا، صح له أن يقوم بذلك و نفذ تصرفه سواء و كله المالك في إجراء المعاملة كلها أم في إجراء الصيغة فيها.

### المسألة ٤٣:

إذا ارتكب السفية عملا- يوجب عليه كفارة ماله على نحو التعيين كما في كفارات الإحرام لزمه الإتيان بها و لم يسقط عنه الحكم لوجود السفه المانع عن التصرف بالمال، و إذا ارتكب عملا يوجب عليه كفارة مخيرة بين الصوم و غيره من الماليات، كما إذا أظطر يوما من أيام شهر رمضان تعين عليه أن يأتي بالصوم على الأحوط إذا كان متمكنا منه، و إذا لم يتمكن من الصوم تعين عليه ان يأتي بالعتق أو الإطعام و ان كان ماليا.

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٢٣١

### المسألة ٤٤:

إذا حلف السفية على فعل شيء مما يتعلق بماله أو على تركه لم ينعقد يمينه، فإذا خالف اليمين لم تجب عليه الكفارة لمخالفته و كذلك إذا نذر فعله أو تركه أو عاهد الله على أحدهما فلا ينعقد النذر و لا العهد، فإذا خالفهما لم تجب عليه الكفارة بمخالفته. و إذا حلف على فعل شيء لا يتعلق بالمال أو حلف على تركه انعقد حلفه، فإذا حنث في يمينه وجبت عليه الكفارة بالمخالفة، و يتعين عليه الإتيان بالصوم من خصال الكفارة على الأحوط إذا كان الصوم ممكنا، فإذا لم يمكنه الصوم لزمه إطعام عشرة مساكين أو كسوتهم و ان كان ماليا و كذلك إذا نذر فعل الشيء أو تركه أو عاهد الله عليه، فإذا خالف لزمته الكفارة و تعين عليه الصوم إذا كان ممكنا على الأحوط، فإذا لم يمكنه الصوم اتى بإحدى الخصال الأخرى و ان كانت ماله.

### المسألة ٤٥:

إذا ثبت للسفيه حق القصاص على أحد لجنايته عليه أو على احد من متعلقيه، بحيث يكون السفية هو صاحب الحق في الجناية، جاز له أن يعفو عن الجاني فيسقط حقه من القصاص و إذا ثبت له الحق في أخذ الدية أو أرش الجناية من الجاني، فليس له أن يعفو عنها و يسقط حقه من أخذها، إلا إذا أذن له الولي بذلك، لأنه تصرف في مال فهو محجور عنه.

### المسألة ٤٦:

إذا أجرى السفية معاملة على بعض أمواله بغير اذن الولي، فباع شيئا منها مثلا أو اشترى، ثم علم الولي بتصرفه و وجد أن لا مصلحة في إجازة العقد، كفى في إلغاء العقد عدم إجازته كما ذكرنا في ما تقدم مرارا، و إذا كان السفية قد قبض العوض و أقبض المعوض و جب على الولي بعد رد المعاملة أن يسترد مال المولى عليه و يحفظه له، و ان يرجع العوض الآخر إذا كان موجودا الى مالكة، و إذا كان تالفا فالظاهر ان السفية يكون ضامنا له، فيلزمه دفع مثله الى المالك إذا كان مثليا و دفع

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٢٣٢

قيمه إذا كان قيميا، إلا إذا كان سفه السفية واضحا، لتبين سفهه و تبين حكمه عند المالك، بحيث يصدق عند أهل العرف أن

المالك- لوضوح الأمر- قد سلط السفية على إتلاف المال مجانا، فلا يكون السفية ضامنا فى هذه الصورة، لأن السبب و هو المالك أقوى من المباشر، و يضمن السفية إذا كان المالك حين دفع المال الى السفية جاهلا بسفبه أو كان جاهلا بأن السفية محجور عليه شرعا. عن التصرف.

#### المسألة ٤٧:

إذا اقترض السفية من أحد مبلغا من المال بغير اذن الولي ثم أتلف المال الذى اقترضه، فالحكم فى ضمان السفية للمال و عدم ضمانه يبتنى على الوجوه التى ذكرناها فى المسألة السابقة فيجرى فيه التفصيل الآنف ذكره، فيضمن السفية إذا كان المقرض جاهلا بسفبه أو كان جاهلا بحكمه، و لا يضمن إذا كان المقرض عالما بالحال على الوجه المتقدم من وضوح الأمر لديه بحيث يكون سببا فى إتلاف ماله أقوى من المباشر فى نظر أهل العرف.

#### المسألة ٤٨:

إذا أودع شخص وديعة عند السفية، فأتلف السفية وديعته كان السفية ضامنا لها فيجب عليه أن يدفع للمالك المودع بدلها من المثل أو القيمة، سواء كان صاحب الوديعة عالما بسفبه السفية حينما أودعه أم كان جاهلا به، الا إذا تحقق الفرض الذى ذكرناه فى المسألة المتقدمة فكان السبب- و هو مالك الوديعة- أقوى من المباشر لإتلافها، لوضوح سفه السفية لديه و وضوح حكمه بحيث يصدق عرفا ان المالك قد سلطه على إتلاف المال مجانا، فلا يكون السفية ضامنا فى هذا الفرض.

و إذا أودعه الشخص الوديعة فتلفت عند السفية و لم يكن هو الذى أتلفها و لم يفرط فى حفظها فلا ضمان عليه، و إذا فرط السفية فى حفظ الوديعة فتلفت عنده من غير أن يكون هو المتلف لها، فالحكم على السفية بالضمان أو بعدمه مشكل، فلا بد فى هذا الفرض من مراعاة الاحتياط بالتصالح.

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٢٣٣

#### المسألة ٤٩:

إذا كان للسفية مال معين عند أحد، وديعة أو عارية أو غيرهما من وجوه الأمانة أو كان الشخص مدينا للسفية بمبلغ من المال، فلا يجوز له ان يدفعه الى السفية، و لا تبرأ ذمته إذا سلمه اليه الا إذا اذن له ولى السفية بذلك فيصح له حين ذاك و تبرأ ذمته بدفعه إليه.

#### المسألة ٥٠:

لا يصح لولى السفية أو الأمين على ماله أن يسلم مال السفية اليه، الا إذا علم برشده أو ثبت ذلك بينه شرعية أو حكم حاكم شرعى، و إذا اشتبه الأمر فيه، فلا بد من الاختبار.

و المعروف من طرق الاختبار أن يفوض اليه التصرف فى بعض الجهات التى تناسبه من بيع و شراء، و أخذ و عطاء و اجراء بعض المعاملات الأخرى، و صرف و إنفاق، من غير فرق بين أن يقع الاختبار فى ماله أو فى أموال آخرين، و لا بد أن يكون الاختبار تحت

ملاحظة من يعتمد عليه في ذلك من قريب أو من بعيد، فإذا اختبر كذلك مرارا، و في مدة يعتد بها حتى حصل الوثوق و الاطمئنان برشده و صحة تصرفه، و تحفظه في معاملته و في أخذه و رده من الوقوع في الغبن و تضييع المال و صرفه في غير حقه و وضعه في غير مواضعه، فإذا أنس منه الرشد و اطمأن به دفع اليه ماله و ارتفع عنه الحجر و نفذ تصرفه و عول على معاملته. و كذلك الحال في المرأة السفية، فتختبر عند اشتباه حالها بما يناسب شأنها من التصرفات المنزلية و غير المنزلية و شبهها من الأمور و الشؤون التي يتولى العمل فيه أمثالها بحسب العادة، و يتكرر الاختبار حتى تحصل الثقة بثبوت الرشد و زوال السفه و صحة التصرف، و قد يحتاج الاختبار في الرجل و المرأة إلى طول مدة حتى يكتشف الرشد و يعلم بثبوت الصفة في المولى عليه، و خصوصا إذا كان السفه شديدا و كانت مدته طويلة، فلا بد من الاختبار كذلك.

### المسألة ٥١:

إذا كان للصبي غير البالغ مال عند وليه أو عند أمين آخر، و احتمال ثبوت الرشد له قبل البلوغ و جب أن يجرى الاختبار عليه قبل البلوغ،

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٢٣٤

فإذا أنس منه رشده و جب ان يسلم اليه ماله عند تحقق بلوغه و لا- يجوز التأخير إلا برضاه، و إذا لم يحتمل ثبوت الرشد له مبكرا، و جب ان يختبر رشده في أى زمان يحتمل فيه ثبوت رشده، فيختبر في أول البلوغ مثلا أو بعده بمدته قصيرة أو مدته طويلة، فلا يتأخر الاختبار عن وقت احتمال حصول الرشد، لئلا يتأخر تسليم المال الى صاحبه.

### المسألة ٥٢:

إذا ادعى السفية المحجور عليه للسفه حصول الرشد له، و احتمال الولي صدق قوله و جب عليه اختباره، و إذا احتمل الولي حصول الرشد له و لم يدع المولى عليه ذلك فلا يترك الاحتياط للولي باختباره.

### الفصل الثالث في حجر المفلس

### المسألة ٥٣:

لا تمنع الشخص كثرة ديونه التي تكون في ذمته من أن يتصرف في أمواله الموجودة عنده كما يريد، ببيع أو هبة أو صلح أو وقف أو غير ذلك من التصرفات التي تخرج المال عن ملكه، بل يجوز له إخراجها جميعا عن ملكه مجانا، كما تجوز له المعاوضة عليها بثمن مثلها أو أكثر أو أقل، إلا- إذا ثبت سفهه بسبب ذلك فيحجر عليه للسفه، أو يحجر عليه الحاكم الشرعي للفلس كما سيأتي، و إذا كثرت عليه الديون فوهب جميع أمواله لغيره بغير عوض أو صالحه عليها كذلك و كان ذلك بقصد الفرار من أداء الديون أشكال الحكم بصحة ذلك منه، فلا يترك الاحتياط باجتنابه، و كذلك إذا أراد وقف جميع ما يملكه بهذا القصد.

### المسألة ٥٤:

لا يجوز للحاكم الشرعى أن يحجر على المفلس إلا إذا توفرت لديه أربعة شروط:

(الأول): أن تكون الديون التى على المفلس ثابتة عليه بأحد المثبتات الشرعية، و يكفى أن تكون الديون التى يراد من أجلها الحجر ثابتة عليه كذلك و ان لم تكن بقيه ديونه ثابتة شرعا.

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٢٣٥

(الثانى): أن تكون الأموال الموجودة عند المدين قاصرة عن الوفاء بديونه، و يراد بالأموال الموجودة لديه جميع ما يملكه بالفعل من أرض و عقار و دور و سلع و أمتعة و عروض اخرى و منافع و ديون له على الناس، ما عدا الأمور المستثنيات فى الدين، و قد تقدم ذكرها فى المسألة الثامنة عشرة من كتاب الدين.

(الثالث): أن تكون الديون التى على المدين حالة غير مؤجلة، أو تكون الديون الحالة عليه مما تقصر أموال المدين الموجودة لديه عن الوفاء بها وحدها، فلا يحجر عليه إذا كانت الديون كلها مؤجلة لم يحل ميعادها، و لا يحجر عليه إذا كان بعض الديون حالا و بعضه مؤجلا و كانت أمواله الموجودة لا تقصر عن الوفاء بالديون الحالة.

(الرابع): أن يطلب الغرماء الذين حلت ديونهم من الحاكم الشرعى أن يحجر عليه و كانت أمواله تقصر عن وفائهم كما ذكرنا.

#### المسألة ٥٥:

إذا طلب بعض الغرماء الذين حلت ديونهم من الحاكم أن يحجر على المدين و لم يطلب الآخرون ذلك، فان كان دين ذلك البعض الذى طلب الحجر وحده لا يفي به مال المفلس، و جب على الحاكم أن يحجر على المفلس بطلب ذلك البعض، فإذا حجر عليه كان الحجر عاما بالنسبة الى جميع الديون الحالة للغرماء، من طلب منهم الحجر و من لم يطلب، فتقسم أموال المفلس الموجودة على ديونه الحالة عليه جميعا بالحصص، و لا يسهم للديون المؤجلة.

#### المسألة ٥٦:

إذا كانت الديون التى فى ذمة المفلس جميعها لمجنون أو يتيم وليه الحاكم الشرعى نفسه و كانت حالة غير مؤجلة، أو كان بعض الديون لهما، و كان دينهما حالا و لا يفي به مال المفلس جاز للحاكم الشرعى فى هاتين الصورتين ان يحجر على المفلس و ان لم يطلب منه الغرماء الحجر عليه.

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٢٣٦

#### المسألة ٥٧:

إذا كان المدين المفلس نفسه يتيما أو مجنونا و وليه الحاكم الشرعى، جاز للحاكم أن يحجر على هذا المدين المولى عليه إذا اقتضت مصلحته ذلك، فيحجر عليه و تقسم أمواله على الديون الحالة بالحصص و ان لم يطلب الغرماء منه الحجر، و لا يحجر على المفلس فى ما سوى هذه الصور الا بطلب جميع الغرماء الذين حلت ديونهم عليه.

#### المسألة ٥٨:

إذا اجتمعت شروط الحجر الآنف ذكرها لدى الحاكم الشرعى و حكم بالحجر على المفلس تعلق حق الغرماء الذين حلت ديونهم، بأموال المفلس الموجودة، فلا يجوز له بعد الحجر أن يتصرف بشيء منها، من غير فرق بين أن يكون تصرفه فى المال بعوض كالبيع و الإجارة و الهبة المعوضة، و الصلح بعوض، و أن يكون تصرفه بغير عوض، كالوقف و الهبة غير المعوضة و العطيّة و العتق، فلا يصح له شيء من ذلك إلا إذا أذن له الغرماء به قبل الفعل، أو أجازوه له بعد الفعل.

### المسألة ٥٩:

لا يمنع الحجر المفلس عن التصرفات غير الابتدائية، و هى التصرفات التى تحققت أسبابها و ثبت له جوازها قبل الحجر عليه، فإذا كان المدين قد باع سلعة أو اشتراها قبل أن يحجر عليه و اشترط لنفسه خيار الفسخ، ثم حجر عليه الحاكم بعد ذلك، صح له أن يأخذ بخياره فيفسخ البيع أو يمضيه و لم يمنعه الحجر عن ذلك و ان لم يأذن له الغرماء، و إذا باع شريكه حصته من الدار أو من الأرض المشتركة فثبت للمفلس حق الشفعة فيها، ثم حجر عليه بعد ذلك، لم يسقط بالحجر حقه من الشفعة، فيجوز له أن يشفع بالحصّة المبيعة و لا يحتاج إلى إذن الغرماء.

### المسألة ٦٠:

إذا ثبت للمدين المفلس حق مالى على أحد قبل أن يحجر عليه، كما إذا جنى عليه أحد أو جنى على عبده المملوك له أو على دابته المملوك له أو على شيء مما يملك، فثبت له بسبب ذلك دية على الجانى أو أرش كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٢٣٧

جناية أو ضمان تلف أو أرش عيب أو غيرها فلا يجوز له بعد الحجر عليه أن يسقط حقه المالى الذى ثبت له قبل الحجر فيعفو عن الحق أو عن المال أو عن بعضه.

### المسألة ٦١:

إذا حجر الحاكم الشرعى على المفلس منع عن التصرف فى أمواله الموجودة لديه حين الحجر، فإذا تجددت له أموال بعد الحجر، كما إذا حصل له إرث من بعض أقربائه، أو ملك شيئاً بهبه من أحد أو بوصية إليه من موص، أو دفع إليه من سهم الفقراء فى الزكاة أو الخمس، أو اكتسب بالحيازة لبعض المباحات، فالظاهر عدم شمول الحجر المتقدم لهذه الأموال المتجددة، فلا يمنع من التصرف فيها، إلا إذا حجرها الحاكم حجراً جديداً بعد أن ملكها المفلس.

### المسألة ٦٢:

إذا أقر المفلس - بعد أن حجر عليه الحاكم الشرعى - لأحد بدين عليه سابق على الحجر، صح إقراره و نفاذ، و كان الدائن الذى أقر له شريكاً مع الغرماء السابقين بدينه هذا، فيضرب معهم فى الأموال الموجودة بنسبة مقداره الى مجموع الديون، و كذلك إذا شهدت بينة



شرعيةً بعد الحجر، بدين سابق على الحجر لشخص و لم يكن يعلم بالدائن من قبل، أو ثبت الدين بوجه آخر من المثبتات الشرعية فيكون الدائن شريكاً مع الغرماء السابقين فيضرب بحصته في الأموال الموجودة من مجموع الديون.

### المسألة ٦٣:

إذا أقر المفلس - بعد الحجر عليه - بأنه قد اقترض من أحد مبلغاً بعد حجر الحاكم عليه أو أنه اشترى منه مالا في ذمته، فأصبح مدينا له بكذا، صح إقرار المفلس و ثبت به دين ذلك الدائن المقر له، و لكنه لا يشارك الغرماء السابقين في الضرب في الأموال الموجودة.

### المسألة ٦٤:

إذا أتلف المفلس مالا لأحد - بعد أن حجر الحاكم الشرعي عليه - ضمن قيمة التالف و كان الضمان في ذمته، و إذا جنى على أحد ضمن

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٢٣٨

أرش الجناية في ذمته كذلك، و يشكل الحكم بمشاركة هذا الدائن بالضرب مع الغرماء السابقين في أموال المفلس الموجودة، و كذلك إذا أقر المفلس بأنه أتلف المال أو جنى الجناية فثبت الضمان عليه بإقراره، فيشكل الحكم بمشاركته مع الغرماء السابقين بهذا الدين المقر به.

### المسألة ٦٥:

إذا حجر الحاكم الشرعي على المفلس، فمنعه من التصرف في الأموال الموجودة، فأقر المفلس بعد الحجر أن عيناً خاصة من الأموال التي بيده ملك لزيد مثلاً، نفذ إقراره في حقه و لم ينفذ في حق الغرماء، فإذا اتفق سقوط حق الغرماء بإبراء ذمة المفلس، أو بتسديد الدين من وجه آخر و انفك الحجر عنه بسبب ذلك، و جب على المفلس دفع تلك العين الى الشخص الذي أقر له بملكها، و إذا لم تسقط حقوق الغرماء أشكال الحكم بدفع العين الى المقر له، فلا بد فيها من الاحتياط.

### المسألة ٦٦:

إذا حكم الحاكم على المفلس بالحجر في أمواله الموجودة لديه، و ضبطت اعدادها و أعيانها، بدأ فأخرج منها مستثنيات الدين و قد تقدم بيانها في المسألة الثامنة عشرة من كتاب الدين، ثم أخرج الأعيان التي رهنها المفلس عند بعض الديان إذا اتفق وجود ذلك، فان المرتهن أحق بالعين المرهونة عنده من بقية الديان، فتباع العين و يستوفى المرتهن دينه من ثمنها و لا يشارك فيها الغرماء الآخرون، و قد ذكرنا هذا في المسألة السبعين من كتاب الرهن، و إذا زاد من ثمن العين المرهونة شيء عن دين المرتهن و وزع الزائد على بقية الغرماء بنسبة حصصهم من مجموع الديون و إذا قصر ثمن العين المرهونة عن الوفاء بدين المرتهن شارك سائر الغرماء في بقية دينه فضرب معهم في أموال المفلس الأخرى ببقية دينه.

**المسألة ٤٧:**

إذا عينت أموال المفلس المحجور عليها و أخرجت منها مستثنيات الدين و الأعيان المرهونة كما تقدم ذكره، بيعت الأموال ثم قسمت أثمانها بين الغرماء بالحصص بنسبة دين كل فرد منهم الى مجموع كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٢٣٩

الديون، فإذا كان مجموع الديون ألف دينار مثلاً، و كان لأحد الغرماء خمسمائة دينار و هى نصف الألف و للثاني مائتا دينار و هى خمسة، و للثالث ثلاثمائة دينار و هى خمسة و نصف خمسة، و بيعت الأموال بثمان معين، كان للغريم الأول نصف مجموع الثمن الذى بيعت به الأموال مهما نقصت حصته عن قدر دينه فان المفروض قصور أموال المفلس عن الوفاء بدينه، و كان للغريم الثانى خمس مجموع الثمن، و للثالث الباقي منه و هو خمسة و نصف خمسة، و هكذا فى كل ما يفرض من مقادير الديون و مقادير اثمان الأموال المبيعة.

**المسألة ٤٨:**

إذا وجد بعض الغرماء فى أموال المفلس العين التى اشتراها المفلس منه و بقى ثمنها دينا فى ذمته، تخير هذا الغريم بين أن يفسخ البيع بينه و بين المفلس فى العين المذكورة فيأخذ الغريم عين ماله التى وجدها، و أن يمضى البيع و يبقى الثمن دينا يضرب به مع الغرماء.

**المسألة ٤٩:**

إذا اقترض المفلس عينا خارجية من أحد و بقى عوض القرض دينا فى ذمته ثم أفلس و حجر عليه، فوجد المقرض العين التى أقرضه إياها باقية فى أمواله جرى فيه الحكم المتقدم فى البيع، فيتخير المقرض بين أن يفسخ القرض و يأخذ عين ماله، و أن يمضى القرض فيبقى عوضه دينا يضرب به فى أموال المفلس، على نهج ما تقدم فى العين المبيعة.

**المسألة ٥٠:**

قال بعض الأصحاب (قدس سرهم) ان التخيير المذكور لصاحب العين فى المسألتين المتقدمتين فورى يسقط مع التأخير، فإذا لم يبادر صاحب العين فيفسخ البيع أو القرض و يرجع بالعين، سقط حقه و تعين عليه أن يضرب بالدين مع الغرماء، و لا ريب فى ان ذلك أحوط، و لكن الأظهر عدم سقوط حقه من الفسخ بالتأخير و عدم المبادرة، غير انه إذا أفرط فى التأخير و لم يختار أحد الأمرين حتى أوجب تأخيره تعطيلاً لتقسيم المال بين الغرماء، تدخل الحاكم الشرعى فخيره بين الأمرين، كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٢٤٠

فإذا امتنع عن اختيار أحدهما حكم عليه بأن يضرب بالثمن مع الغرماء و إذا لم يمكن ذلك تولى عنه الضرب معهم بالدين.

**المسألة ٥١:**

اشترط بعض الأصحاب (قدس سرهم) في رجوع صاحب العين بها إذا وجدها باقية في أموال المفلس: ان لا تكون من مستثنيات الدين، فإذا كانت عند المفلس من المستثنيات لم يصح لصاحبها أن يرجع بها، وهذا الحكم مشكل، فلا بد من الاحتياط في ذلك.

### المسألة ٧٢:

انما يتخير صاحب العين في الفرضين الأنف ذكرهما بين أن يأخذ العين و أن يضرب بئمنها مع الغرماء إذا كان دينه على المفلس حالا، فلا يجوز له فسخ البيع أو القرض و أخذ العين إذا كان دينه مؤجلا. و إذا كان دينه مؤجلا فحل موعده قبل أن يفك الحجر عن المفلس و كانت العين باقية، كفى ذلك في الحكم بجواز أخذه للعين، فيختص بها إذا أراد ذلك و تنتقض به القسمة الأولى كما يجوز له أن يضرب مع الغرماء بدينه.

### المسألة ٧٣:

إذا حجر على المفلس بديونه الحالة، و قسمت أمواله الموجودة على الديان، ثم حل بعض الديون المؤجلة قبل أن يفك الحجر عنه في أمواله انتقضت القسمة الأولى و شارك الدائن الذي حل دينه الغرماء السابقين بالضرب في الأموال الموجودة، و قد أشرنا الى بعض أفراد هذا الحكم في المسألة المتقدمة.

### المسألة ٧٤:

إذا وجد البائع بعض العين التي اشتراها المفلس منه و لم يجد بعضها الآخر، تخير بين أن يفسخ البيع فيأخذ ما وجده من العين، و يأخذ معه حصة البعض الآخر الذي لم يجده منها من الثمن، فيضرب بحصته من الثمن مع الغرماء، و أن يمضى البيع فيضرب بجميع الثمن مع الغرماء.

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٢٤١

و كذلك الحكم في المقرض إذا وجد بعض العين التي أقرضها المفلس و لم يجد بعضها الآخر، فيتخير كما هو الحكم في البائع فيأخذ البعض الذي وجده من العين و يأخذ معه حصة البعض الآخر من العوض أو يضرب مع الغرماء بجميع الدين.

### المسألة ٧٥:

ذهب بعض العلماء (قدس سرهم) إلى إجراء الحكم المتقدم في المؤجر أيضا و مثال ذلك: ما إذا أجر الرجل من المفلس دارا مثلا ليستوفى منفعتها مدة معينة و بقي مال الإجارة دينا في ذمة المفلس، ثم حجر الحاكم عليه فوجد المؤجر الدار التي استأجرها المفلس منه قبل استيفاء المنفعة أو بعد ما استوفى شيئا منها، فقال (قدس سرهم): بتخير المؤجر بين أن يفسخ الإجارة و يأخذ العين و المنفعة في الصورة الأولى، و يأخذ ما بقي من المنفعة و يأخذ معها حصة ما مضى منها من مال الإجارة في الصورة الثانية، و أن يمضى الإجارة و يضرب بجميع الدين مع الغرماء، و هذا القول مشكل، فلا يترك الاحتياط في كلا الفرضين.

**المسألة ٧٦:**

إذا وجد البائع أو المقرض في العين التي باعها من المفلس أو أقرضها له زيادة متصلة كالسمن في الحيوان، و الطول و النمو في النخلة و الشجرة و البلوغ في الثمرة و نحو ذلك مما لا يصلح للانفصال فإن كانت الزيادة متعارفة رجع بها البائع أو المقرض مع العين، و ان كانت الزيادة أكثر مما يتعارف فالأحوط أن يتصالح البائع أو المقرض مع الغرماء عن هذه الزيادة، و كذلك في الصوف و الوبر و الشعر و نحوها مما يصلح للانفصال، فلا يترك الاحتياط فيها بالمصالحة.

و إذا وجد مع العين زيادات منفصلة كالولد و الحمل و اللبن و الدهن، و الثمرة على الشجرة و التمر على النخيل، فهي من أموال المفلس يضرب فيها الغرماء بديونهم، و لا يحق للبائع و المقرض أخذها مع العين.

**المسألة ٧٧:**

إذا وجد العين معيبة عند المفلس، فقد يكون العيب الحادث عنده بسبب آفة سماوية، و قد يكون بفعل المشتري المفلس و قد يكون بفعل  
كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٢٤٢

شخص أجنبي، و المسألة بجميع فروضها و شقوقها خالية من النص و الاحتمالات فيها متقابلة، فالأحوط التخلص بالصلح في جميعها.

**المسألة ٧٨:**

إذا باع أرضاً بثمن في الذمة، فغرس المشتري في الأرض التي اشتراها غرساً أو بنى فيها بناء ثم أفلس المشتري و حجر عليه، فإذا أراد البائع فسخ البيع و أخذ الأرض المبيعة جاز له ذلك، فإذا أخذها كانت الأرض للبائع، و الغرس و البناء للمشتري، و لا حق للمشتري في أن يبقى غرسه و بناءه في الأرض الا بالتراضي بينهما مع الأجرة أو مجاناً، و إذا لم يتراضيا فالمسألة محل اشكال، و إذا بيع البناء و الغرس على مالك الأرض، أو بيعت الأرض و ما فيها من غرس و بناء من مالكيهما على شخص آخر وصل كل منهما الى حقه و تخلصا من الإشكال.

**المسألة ٧٩:**

إذا باع شيئاً مثلياً، فخلطه المشتري بماله ثم أفلس و حجر عليه، فإن كان قد خلطه بشيء من جنسه جاز للبائع أن يرجع بماله، فإذا رجع به كان هو و المشتري شريكين في المال المخلوط بنسبة مقدار مالهما الى المجموع، فإذا باعه منا من الحنطة، و خلطه المشتري بمن من الحنطة و كان الخليطان متساويين في الجودة و الرداءة فهما شريكان بالمناصفة، و إذا أرادا قسمة المال اقتسماه بنسبة مالهما كذلك فلكل منهما نصف المجموع لأن المفروض تساوى المالكين في المقدار و في الجودة و الرداءة.

**المسألة ٨٠:**

إذا خلط المشتري المال الذي اشتراه بما هو أجود أو بما هو أردأ، ورجع البائع بماله كانا شريكين بنسبة مقدار ماليهما كما في الفرض المتقدم، فإذا خلط المن بمقداره فهما شريكان بالمناصفة و إذا خلط المن بمنين فهما شريكان بالمثلثة فلصاحب المن الثلث و لصاحب المنين الثلثان، وهكذا و إذا أرادا التوصل الى حقيهما، بيع المجموع و قسم الثمن بينهما بنسبة ما لكل واحد من المالين من القيمة، فإذا كانت قيمة من الحنطة غير الجيدة ديناراً واحداً، و قيمة من الحنطة الجيدة دينارين،

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٢٤٣

فلصاحب الحنطة الأولى الثلث و لصاحب الحنطة الثانية الثلثان، فإخذان من الثمن بهذه النسبة. و هكذا إذا كان المالان أكثر من ذلك، فإذا كانت الحنطة غير الجيدة منين، و كانت الحنطة الجيدة أربعة أمان، فيكون مجموع قيمة الأولى دينارين، و مجموع قيمة الثانية ثمانية دنانير، و مجموع كلتا القيمتين عشرة دنانير و قيمة الأولى وحدها خمس المجموع، و قيمة الثانية وحدها أربعة أخماسه، فإذا بيع المجموع بثمن معين اعطى صاحب الحنطة الأولى خمس الثمن، و دفع لصاحب الحنطة الثانية أربعة أخماسه، و كذلك إذا خلط المال بما هو أردأ.

### المسألة ٨١:

إذا خلط المشتري المال الذي اشتراه بشيء من غير جنسه ثم فلس و حجر عليه، فان كان خلطهما مما تعد معه العين المبيعة تالفه في نظر أهل العرف و ليست قائمة بعينها لم يجز للبائع الرجوع بها و وجب أن يضرب بدينه مع الغرماء، و إذا لم تتلف العين في نظر أهل العرف و صدق انها لا تزال قائمة بعينها، جاز للبائع أن يرجع بماله فيكون شريكا مع المشتري في المجموع بنسبة مقدار المالين بالمناصفة أو المثلثة أو غيرهما، و إذا بيع المجموع قسم الثمن بنسبة القيمة على نهج ما تقدم، و إذا عسر تقويم المالين بعد خلطهما رجع الى المصالحة بينهما.

### المسألة ٨٢:

إذا اشترى المشتري من البائع غزلاً فنسجه، أو اشترى منه دقيقاً فخبزه، أو اشترى منه ثوباً فصبغه ثم حجر على المشتري للفلس، فالظاهر جواز الرجوع للبائع بالعين، فان العرف يعد أن العين التي باعها منه لا تزال باقية و ان تغيرت بعض صفاتها، ثم يتوصل البائع و المشتري الى حقيهما بالتقسيم بحسب القيمة أو بحسب المصالحة بينهما.

### المسألة ٨٣:

إذا مات الرجل و هو مدين، و وجد البائع أو المقرض عين ماله في تركه الميت و كانت تركته وافية بديون الغرماء، جاز للبائع أو المقرض ان يرجع بعين ماله كما هو الحكم في المفلس الحي، و جاز له أن يضرب

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٢٤٤

بدينه في التركة مع بقية الغرماء، و إذا قصرت تركه الميت عن الوفاء بديونه لم يجز لصاحب العين أن يختص بها، بل يكون كبقية الغرماء، فيضرب معهم بدينه في التركة الموجودة، سواء كان الميت قد حجر عليه قبل الموت أم لا.

**المسألة ٨٤:**

إذا حجر الحاكم على المفلس، و منعه عن التصرف فى أمواله و جب أن تجرى نفقته و كسوته و نفقة من تجب نفقته عليه و كسوته من المال من يوم الحجر عليه الى يوم قسمة ماله، و ان يجرى عليه جميع ذلك بحسب عادته، و إذا اتفق موته فى ذلك الحال و جب أن يقدم كفته و جميع مؤنة تجهيزه على حقوق الغرماء، و يجرى ذلك بحسب ما يتعارف لأمثاله من حيث النوع و المقدار، و ان كان الأحوط استحباباً أن يقتصر فيهما على ما يتأدى به الواجب فقط.

**المسألة ٨٥:**

إذا حجر الحاكم الشرعى على المفلس و قسم أمواله على الغرماء بنسبة ديونهم، ثم ظهر بعد القسمة غريم آخر له دين قد حل على المفلس، نقضت القسمة الأولى و أبدلت بقسمة أخرى على جميع الغرماء بنسبة ديونهم، فإذا كانت للغريم الجديد عين مال اختص بها على المناهج التى تقدم تفصيلها و كذلك إذا حل بعض الديون المؤجلة قبل ان يفك الحجر عنه و قد ذكرنا هذا فى المسألة الثالثة و السبعين فلتراجع.

**الفصل الرابع فى تصرف المريض و منجزاته****المسألة ٨٦:**

لا- ريب فى صحة تصرف الإنسان الصحيح فى ماله كيفما شاء، و فى نفوذ جميع تصرفاته التى يجرىها فى ما يملكه، و ان خرج منه جميعاً إذا لم يطرأ عليه أحد أسباب الحجر الأخرى، و كذلك الحكم فى المريض الذى لم يتصل مرضه بموته، فيصح منه اى تصرف يجرىه فى

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٢٤٥

ماله، سواء أجراه بعوض أم بغير عوض، و سواء كان العوض الذى يأخذه عن ماله قليلاً أم كثيراً و لا ريب فى ذلك أيضاً. و يستثنى من ذلك ما يوصى الإنسان بإنفاذه بعد موته، فإنه لا يصح الا إذا كان المال الموصى به بمقدار ثلث ما يملك من الأموال و لا- ينفذ فى ما يزيد عليه، و هذا الاستثناء يجرى فى كل انسان من غير فرق بين الصحيح و المريض الذى لم يتصل مرضه بموته و المريض الذى يموت بسبب مرضه، و سيأتى تفصيله فى كتاب الوصية ان شاء الله تعالى.

**المسألة ٨٧:**

تصح المعاوضات من المريض الذى يتصل مرضه بموته إذا كان العوض فى المعاملة لا يقصر عن عوض المثل، فينفذ بيعة إذا باع الشئ بثمان مثله أو أكثر، و تنفذ إجارته إذا أجر الشئ بأجرة مثله أو أكثر و هكذا فى جميع المعاوضات التى يوقعها على ماله، و لا خلاف فى ذلك بين العلماء (قدس الله أرواحهم)، و تصح منه التصرفات الأخرى التى يوقعها فى المال من صرف و إنفاق على نفسه و على من يعوله و من صرف و إنفاق فى النواحي التى يعدها العقلاء من شؤونه و مستلزمات شرفه و مكانته الاجتماعية، و لا يعدونها

خارجة عن حدوده المتعارفة لأمثاله، و ان لم تكن تلك المصارف من المعاوضات، و لا خلاف في ذلك.

### المسألة ٨٨:

ينحصر الخلاف بين العلماء في هذا الباب بالمنجزات، و هي التصرفات التي يجريها الإنسان ليتحقق منه أثرها بالفعل و هو في حياته و لا تكون معلقة على حصول موته و التي تتصف بصفة المحاباة أو التبرع، فهي اما مجانية لا تشتمل على تعويض أو مبادلة، كالوقف و العتق و الإبراء و الهبة من غير عوض و الصلح من غير عوض، و اما معوضة بأقل من عوض المثل كالبيع بأقل من ثمن المثل، و الإجارة بأدنى من اجرة المثل، و الصلح و الهبة بأقل من عوض المثل، أقول: ينحصر الخلاف في هذا النوع من التصرفات الفعلية المنجزة المشتملة على المحاباة أو التبرع إذا وقعها المريض الذي يتصل مرضه بموته و العلماء في المسألة على قولين: أحدهما ان تكون تصرفاته هذه نافذة منه من أصل ماله، سواء زادت كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٢٤٦

على ثلث ماله أم قلت عنه، بل و ان استوعبت جميع المال، فتصح منه في جميع الصور، و لا تحتاج إلى إمضاء ورثته، الثاني انها انما تكون نافذة منه إذا كانت بمقدار الثلث أو أقل منه، فإن هي زادت على الثلث لم تنفذ في الزائد، إلا إذا أمضاها وارثه من بعده، فإن أمضاها نفذت في الجميع و ان لم يمضها نفذت في مقدار الثلث و بطلت في الزائد و لم تصح، و القول الأول هو الصحيح المختار.

### المسألة ٨٩:

ما يخرج المريض في مرض موته من الواجبات المالية التي تكون في ذمته أو تجب عليه في ماله من زكاة أو فطرة أو خمس أو كفارة أو نذر أو مظالم أو ضمان مال، فهو نافذ من أصل ماله، و لا خلاف في ذلك، سواء وجب عليه في ذلك الحال أم كان ديناً في ذمته من قبل ذلك.

### المسألة ٩٠:

ذكرنا ان المعاملات التي تشتمل على المحاباة تكون من المنجزات، و الوجه في ذلك: ان المعاملة إذا اشتملت على المحاباة لأحد، فباعه ما تبلغ قيمته في السوق مائتي دينار بمائة دينار مثلاً، أو آجره ما تكون أجرته المتعارفة مائة دينار في الشهر الواحد بخمسين ديناراً، فكأنه قد وهب المشتري أو المستأجر المبلغ الذي يكون به التفاوت ما بين القيمتين، فالمعاملة لذلك تعد من التصرفات المنجزة، و تدخل في موضع الخلاف في المسألة، و قد عرفت ان الأقوى انها تخرج من الأصل.

### المسألة ٩١:

الصدقة بجميع أقسامها من المنجزات، حتى ما يدفعها المريض للفقير بقصد الشفاء من مرضه، أو يدفعها المسافر بقصد السلامة في سفره، أو يدفعها صاحب الحاجة بقصد قضاء حاجته، و نجح طلبته، فهي داخله في موضع الخلاف و قد عرفت المختار فيها.

**المسألة ٩٢:**

قد يشكل الأمر في بعض الفروض، بناء على القول بأن المنجزات تخرج من الثلث، كالمرض الذي يطول بالمرء سنين متعددة، و المرض الخفيف الذي يتفق به الموت، و كما إذا مات و هو مريض، و كان موته كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٢٤٧

بسبب آخر غير المرض نفسه، و لا أثر لهذا الاشكال و لا اختلاف في الفروض كلها، بناء على أن المنجزات تنفذ من أصل المال كما هو الحق في المسألة.

**المسألة ٩٣:**

ألحق بعض العلماء بعض الأمور الخطرة التي يخشى فيها الهلاك بمرض الموت، كحالات الحرب و حالات الخوف من الغرق، و حالات الاجتياز بالأرض ذات السباع أو الحشرات القاتلة، و حالات الولادة و الطلق للمرأة، فذكر ان الشخص إذا أجرى بعض المنجزات المتقدم ذكرها في هذه الأحوال و اتفق موته فيها كان له حكم منجزات المريض، فتخرج من الثلث بناء على القول بذلك في المسألة، و من الظاهر انه لا أثر لهذه الفروض جميعها بناء على القول المختار من أن التصرفات المنجزة تخرج من الأصل، على أن إلحاق هذه الأمور بمرض الموت في غاية الإشكال، بل هو ممنوع و ان قلنا بخروج المنجزات من الثلث.

**المسألة ٩٤:**

إذا أقر المريض لوارث من ورثته أو لشخص أجنبي عنه بدين، أو بشيء مما هو في يده و كان إقراره له و هو في مرض موته، فان كان المريض المقر مأمونا لا يتهم بالكذب في قوله، صح إقراره و وجب إنفاذه من أصل المال، فيدفع الشيء الذي أقر به للشخص المقر له و ان زاد في مقداره على ثلث ماله، و مهما بلغت زيادته، و ان كان المقر متهما في صدق قوله، نفذ إقراره في ثلث ماله خاصة و لم ينفذ في ما زاد عليه.

و يراد باتهامه أن توجد أمارات تدل على أنه يريد تخصيص الشخص الذي أقر له بالمال الذي أقر به، أو انه يريد حرمان بقية الورثة منه.

**المسألة ٩٥:**

إذا أقر المريض بالدين أو بالعين لوارثه أو لأجنبي كما ذكرنا في الفرض السابق و لم يوجد من القرائن ما يدل على أن المقر متهم في إقراره أو غير متهم، ففي نفوذ إقراره في ما يزيد على الثلث اشكال، فلا يترك الاحتياط في هذا الفرض بالمصالحة ما بين الورثة و المقر له.

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٢٤٨

**المسألة ٩٦:**



يراد بالثلث في هذا الباب ثلث جميع ما يتركه المريض حين ما يموت بمرضه من الأموال التي يملكها سواء كانت من الأعيان الخارجية أم من الديون في ذمم الآخرين أم من المنافع أم الحقوق التي يبذل بإزائها المال، ومنها الدية و أرش الجنائيات التي تكون له على الآخرين على الأقوى، فيجمع جميع ذلك و يستخرج مقدار ثلثه، و يكون ذلك هو المعيار في مسألة إقرار المريض مع الاتهام و في مسألة منجزات المريض إذا قيل بنفوذها من الثلث.

### المسألة ٩٧:

إذا قيل بأن منجزات المريض تخرج من الثلث و لا تنفذ من الأصل، فذلك انما هو إذا لم يجز الورثة تصرفه، فإذا أجاز الورثة ذلك نفذ الزائد على الثلث من الأصل، و إذا أجازته بعض الورثة دون بعض نفذ بمقدار حصه ذلك البعض المجيز من الأصل، و اختص في حصه الآخر بالثلث، فإذا كان الوارث و لدين مثلا و أجاز أحدهما و لم يجز الآخر نفذ في نصف الشيء من الأصل و اخرج الزائد على ما يصيب الثلث منه من حصه المجيز، و نفذ في النصف الآخر من الثلث و لم ينقص من حصه الولد الثاني شيء و إذا أجاز الورثة بعضا من الزائد على الثلث نفذ من الأصل بمقدار ما أجازوه، و قد عرفت المختار في مسألة المنجزات، فالتفصيل المذكور عندنا انما يجري في مسألة الإقرار مع الاتهام، و في الوصية إذا أجاز الورثة خروجها من الأصل.

### المسألة ٩٨:

إذا أجاز الورثة تصرف مورثهم في ما زاد على الثلث في المسائل المتقدم ذكرها و كانت إجازتهم بعد أن مات المورث، فلا ريب في صحة إجازتهم و نفوذ تصرفه من الأصل بسبب إجازتهم، و ان كانوا قد ردوه أولا قبل موت المورث، فلا يكون ردهم السابق مضرا في صحة إجازتهم اللاحقة.

و إذا أجازوا التصرف قبل موت المورث ثم ردوه قبل موته أيضا، بطلت الإجازة الأولى و لم تنفذ، و إذا أجازوا قبل موته و بقوا على كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٢٤٩

إجازتهم حتى مات المورث، فالظاهر صحة إجازتهم و نفوذها، و لا يضر بصحتها و نفوذها إذا هم عدلوا فردوا بعد الموت.

### المسألة ٩٩:

إذا أقر الإنسان و هو في حال صحته بدين لوارثه أو لشخص أجنبي عنه أو أقر لأحدهما بشيء آخر مما يملك، أو أقر بذلك و هو مريض بغير مرض الموت، صح إقراره فإذا مات نفذ من الأصل من غير فرق بين أن يكون متهما في قوله أو مأمونا.

### المسألة ١٠٠:

إذا قال الرجل للمدين: أبرأت ذمتك من الدين بعد وفاتي، لم يصح منه هذا الإبراء لأنه إنشاء معلق غير منجز، فلا يكون صحيحا سواء كان الدائن صحيحا أم مريضا، و في مرض الموت أم في غيره.

و إذا أجاز الورثة ذلك فأبرأوا ذمة المدين بعد موت مورثهم و انتقال الدين إليهم و قصدوا بالإجازة تنازلهم عن المال صح ذلك و برئت ذمة المدين، لأنه إبراء جديد، و إذا قصدوا بالإجازة إمضاء ما أنشأ المورث، أشكل الحكم فيه، بل الظاهر عدم الصحة.

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٢٥١

### كتاب اللقطة

#### إشارة

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٢٥٣

كتاب اللقطة

#### المسألة الأولى:

اللقطة هي المال الضائع من صاحبه، و لا يد أمينه لأحد عليه، إذا وجده الإنسان و هو لا يعرف مالكة، فلا يكون المال غير الضائع من اللقطة و ان كان صاحبه مجهولاً، و من أمثلة ذلك الوديعة و العارية و العين المستأجرة إذا نسي الإنسان من هو صاحبها، و من أمثله المال المغصوب إذا أخذه الرجل من يد غاصبه و لا يعلم من هو مالكة، و العين التي قبضها بالسوم أو قبضها بالمعاملة الفاسدة و نسي من هو مالكة، فيجرب على هذا و على أمثاله حكم مجهول المالك لا حكم اللقطة.

و لا- يكون من اللقطة المال الذي يكون بيد أمينه و ان كان ضائعا و مجهول المالك، و مثال ذلك أن يلتقط المال الضائع أحد ثم يأخذه شخص آخر من يده، فيكون المال لقطعة للأخذ الأول إذا كان معلوما لا للأخذ الثاني، و إذا كانت يد الآخذ الأول ليست أمينه، فلا اعتبار بها، كما إذا نوى الملتقط الأول في المثال المتقدم تملك المال قبل أن يعرف به فتكون يده خائنة، فللثاني أن ينتزعه منه، و إذا أخذه من يده جرت عليه أحكام اللقطة عنده.

#### المسألة الثانية:

تنقسم اللقطة بملاحظة نفس المال الضائع إلى ثلاثة أقسام، فالمال الضائع الذي يجده الإنسان و لا يعرف مالكة، قد يكون غير انسان و لا حيوان، و يسمى هذا القسم لقطعة بالمعنى الأخص، و قد يكون حيوانا و ليس بإنسان، و يسمى بالضالّة، و قد يكون إنسانا و يسمى اللقيط، و المعنى الشامل للأقسام الثلاثة هي اللقطة بالمعنى العام.

و الأقسام الآنف ذكرها مختلفة في الأحكام و في بعض الشروط و الآثار، فاللقيط مثلا لا يختص بالإنسان المملوك كما إذا كان محكوما

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٢٥٤

عليه بالحرية و لعل هذا هو الغالب فلا يعد مالا ليدخل في الأقسام، و لذلك لم يعده بعض الفقهاء من أقسام اللقطة بل عده من توابعها، و الأمر سهل بعد وضوح المقصود و صحة التقسيم باعتبار الإنسان المملوك.

فتفصيل الكلام في هذا الكتاب يكون في ثلاثة فصول.

#### الفصل الأول في اللقطة بالمعنى الخاص

**المسألة الثالثة:**

لا يكون المال لقطعة تجرى عليه أحكامها حتى يكون ضائعا من صاحبه كما ذكرناه في المسألة الأولى، ولذلك فلا بد في صدق اسم اللقطة على الشيء من إحراز كونه ضائعا بأمانة، أو قرينه أو شاهد حال يدل على ذلك، ولا يكفي مجرد عدم العلم بمالكة، فإذا وجد الإنسان مالا ولم يرقم أى شاهد يدل على ضياعه من مالكة لم تجر عليه أحكام اللقطة، بل يكون من مجهول المالك، فإذا تبدل ثوب الإنسان أو عباءته أو حذاؤه في بعض المجموع ولم يحرز ان بدل الثوب أو الحذاء الذى وجده مكانه ضائع من مالكة، لم تجر فيه أحكام اللقطة، فلعل المالك قد قصد التبديل عامدا أو مشتتها فلا يكون ماله ضائعا منه.

**المسألة الرابعة:**

لا يكون المال لقطعة حتى يحصل أخذه والاستيلاء عليه من الواحد، فلا يصدق على المال انه لقطعة بمجرد انه رأى المال و علم أنه ضائع، وإذا رآه فأخبر به غيره، وأخذه ذلك الغير فالملتقط هو الذى أخذه و به تتعلق أحكام اللقطة لا بالذى رآه، وإذا رأى الرجل المال الضائع فقال لغيره:

ناولنى إياه، فأخذه هذا الغير لنفسه لا- للأمر كان هو الملتقط و تعلقت به الأحكام، وإذا قال له: ناولنى المال، فأخذه و ناوله إياه، أشكل الحكم لحصول الأخذ من كليهما، فالأحوط تعريف كل واحد منهما بالمال إذا لم يعرف به الآخر.

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٢٥٥

**المسألة الخامسة:**

إذا رأى الرجل المال، فظن أو اعتقد انه ماله، فأخذه ثم استبان له بعد أخذه انه مال ضائع من صاحبه، كان المال المأخوذ لقطعة و لزمته أحكامها، و كذلك إذا رأى مالا- ضائعا فأخذه و نحاه الى جانب آخر كان لقطعة على الأحوط ان لم يكن ذلك هو الأقوى و لزمه حكمها، وإذا رأى المال فدفعه الى جانب آخر ببعض أعضائه من غير أخذ و لا- استيلاء لم يكن لقطعة، و لم يتعلق به شيء من أحكامها، و لا يكون بذلك ضامنا للمال إذا تلف أو حدث فيه عيب أو نقص على الظاهر، الا أن يكون هذا التصرف منه سببا للتلف أو العيب، و كان سببا أقوى من المباشر، فيكون ضامنا لهما في هذه الصورة.

**المسألة السادسة:**

لا- يجوز للإنسان أن يأخذ المال المجهول المالك أو يضع يده عليه إذا لم يحرز أنه لقطعة، و هى المال الضائع كما ذكرنا من قبل، و إذا وضع يده عليه كان غاصبا و لزمه ضمانه، و إذا كان المال معرضا للتلف إذا لم يأخذه جاز له وضع اليد بقصد حفظه، فإذا أخذه في هذه الحالة بهذا القصد وجب عليه حفظ المال و كان أمانة في يده فلا يضمنها إذا تلفت أو عابت في يده بغير تعد و لا تفریط منه، و إذا كان المال مما لا يبقى عادة و يكون في بقاءه عرضة للتغير و الفساد، لزمه ان يبيع المال أو يقومه على نفسه تقويما عادلا، فيتصرف في العين و يبقى ثمنها امانة في يده، و الأحوط لزوما: أن يكون ذلك باذن الحاكم الشرعى مع الإمكان، فإذا لم يمكن تولى ذلك بنفسه مع مراعاة الاحتياط في جميع ذلك.

**المسألة السابعة:**

إذا وضع الشخص يده على المال المجهول المالك، سواء كان ذلك مما يجوز له شرعا كما في الصورة الثانية، أم كان مما لا يجوز كما في الصورة الأولى، وجب عليه ان يفحص عن مالك المال حتى يحصل له اليأس من معرفته، فإذا يئس من الظفر به وجب عليه أن يتصدق بعين المال إذا كان موجودا و بالثمن إذا كان قد باع المال أو قومه على نفسه،  
كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٢٥٦

ولا بد من مراجعة الحاكم الشرعى على الأحوط فى ذلك مع الإمكان، و إذا تصدق بالمال أو ببدله بعد اليأس ثم عرف المالك فلا ضمان على المتصدق.

**المسألة الثامنة:**

يكره للإنسان أن يأخذ اللقطة إذا وجدها فى غير الحرم المكى الشريف، سواء كان المال قليلا- أم كثيرا، و سواء كان مما يمكن التعريف به أم لا، و يحرم على الأحوط أخذ اللقطة إذا وجدها فى الحرم حتى إذا كانت اللقطة دون درهم، إلا إذا كان ناويا التعريف بها، فلا يكون أخذها محرما مع هذا القصد.

**المسألة التاسعة:**

إذا أخذ الرجل لقطة الحرم وجب عليه ان يعرف بها فى المجمع سنة كاملة من يوم التقاطه إياها، فإذا هو لم يعرف صاحب المال تعين عليه ان يتصدق به على الأحوط، و لا يجوز للواجد أن يملكها و ان أتم مدة التعريف، إلا إذا كان فقيرا و تملكها بنية الصدقة على نفسه عن مالك اللقطة، و الأحوط أن يكون التصديق باذن الحاكم الشرعى سواء كانت الصدقة على نفسه أم على الغير.

**المسألة العاشرة:**

إذا تصدق الملتقط بلقطة الحرم بعد أن عرف بها حولا، ثم وجد صاحبها، فالأحوط له ضمانها لمالكها إذا هو لم يرض بالصدقة، فيدفع له مثلها إذا كانت مثلية و قيمتها إذا كانت قيمية.

**المسألة ١١:**

إذا أخذ الرجل لقطة فى غير الحرم و كانت قيمتها لا تبلغ درهما لم يجب عليه التعريف بها و جاز له أن يملكها بعد أخذها، و إذا تملكها ثم تبين له مالها بعد قصد التملك وجب عليه ردها إليه إذا كانت عينها موجودة، و وجب عليه رد مثلها أو قيمتها إليه إذا كانت تالفه، على الأحوط.

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٢٥٧

**المسألة ١٢:**

وزن الدرهم الواحد يساوى نصف مثقال صيرفى و ستة أعشار الحمصة من الفضة المسكوكة فإذا بلغت قيمة اللقطة هذا المقدار وجب على واجدها التعريف بها، وإذا لم تبلغ لم يجب عليه التعريف بها كما تقدم، و الحمصة هي جزء واحد من أربعة و عشرين جزءا من المثقال الصيرفى.

و يراعى فى تعلق الحكم فى اللقطة أن تبلغ هذا المقدار فى قيمتها سواء كانت اللقطة ذاتها فضة غير مسكوكة خالصة أو مغشوشة أم كانت من المسكوكات الأخرى كالنحاس و النيكل أو العملة الورقية أو غير ذلك من أنواع المال الضائع من مالكة.

**المسألة ١٣:**

المعتبر فى التقدير هي قيمة اللقطة فى زمان الالتقاط و فى مكانه، فلا تلاحظ قيمتها فى غير ذلك الزمان و المكان، و ان كان الفرق بين الزمانين أو المكانين قليلا و كان التفاوت بين القيمتين ملحوظا.

**المسألة ١٤:**

إذا أخذ الرجل اللقطة فى غير الحرم و كانت قيمتها درهما فأكثر، و جب عليه أن يعرف بها حولا كاملا من يوم التقاطه إياها، فإذا هو أتم الحول فى التعريف و لم يهتد إلى معرفة مالك المال تخير بين أمور ثلاثة:

(الأول): أن يتصدق بالمال عن مالكة، و إذا اتفق له أنه عرف مالك اللقطة بعد الصدقة بها و لم يرض المالك بالصدقة عنه، دفع الملتقط له مثلها إذا كانت مثلية، و قيمتها إذا كانت قيمية، و كان للملتقط أجر الصدقة.

(الثانى): أن يتملكها، فتكون كسائر أمواله، و عليه ضمانها كذلك فإذا استبان مالكة بعد نية التملك من الملتقط و كانت عينها باقية ردها إليه، و إذا كانت تالفه دفع له مثلها أو قيمتها.

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٢٥٨

(الثالث): أن يبقيا أمانة شرعية عنده لمالكها، فيجب عليه أن يحفظها له كما يحفظ ماله. و لا يجب عليه ضمانها إذا تلفت فى يده الا مع التعدى أو التفريط.

**المسألة ١٥:**

يجب التعريف باللقطة إذا أخذها الملتقط سواء قصد أن يختار بعد التعريف بها أحد الأمور الثلاثة التى ذكرناها أم قصد واحدا منها على الخصوص أم لم يقصد شيئا، بل قصد امتثال الأمر الشرعى بالتعريف.

**المسألة ١٦:**

إذا كانت اللقطة التى وجدها الرجل مما يعرض له الفساد إذا بقيت، كالخضر و الفواكه جاز للملتقط أن يقومها على نفسه تقويما

عادلا، و ينتفع بها كيف ما أراد، و يبقى ثمنها فى ذمته لمالكها و يعرف باللقطة مدة الحول، فإذا استبان له صاحبها دفع له ثمنها، و إذا لم يظهر صاحبها تخير بين الأمور الثلاثة الآنف ذكرها فى المسألة الرابعة عشرة، و المدار هنا على قيمة اللقطة يوم انتقالها الى الملتقط. و يجوز له أن يبيعها على شخص آخر، و الأحوط بل الأقوى أن يكون البيع من الغير باذن الحاكم الشرعى ثم يحتفظ بثمنها للمالك، فإذا أتم التعريف باللقطة مدة الحول جرى فى الثمن الحكم المتقدم ذكره.

### المسألة ١٧:

إذا قوم الملتقط اللقطة على نفسه فى المسألة السابقة أو باعها على غيره و جب عليه أن يضبط معرفة الصفات و الخصوصيات التى تميز اللقطة عن غيرها و يحفظها جيدا ليتم التعريف بها و يعلم بسبب ذلك صدق من يدعى ملكها من كذبه.

### المسألة ١٨:

إذا كان المال الضائع مما لا يمكن التعريف به، اما لعدم العلامة التى تميزه عما يشابهه من الأموال و يساويه فى الصفات، و أما للعلم بأن مالك المال قد انتقل الى بلد آخر يتعذر الاتصال به، أو لسبب غير ذلك، سقط عن الملتقط وجوب التعريف بالمال، و وجب عليه التصديق

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٢٥٩

به إذا كان من لقطة الحرم، و تخير بين الصدقة به، و إبقائه عنده أمانه لملكه إذا كان من لقطة غير الحرم، و فى جواز تملكه اشكال، و الأقوى جواز ذلك، و الأحوط استحبابا اختيار الصدقة به.

و إذا علم بأن السبب المانع من التعريف سيزول، و جب عليه الانتظار الى ان يزول المانع، فإذا زال المانع و جب عليه التعريف بالمال سنة كاملة من حين زوال العذر، فإذا لم يعرف المالك جرى فيه الحكم الآنف ذكره.

### المسألة ١٩:

العلامة المميزة للقطعة هى الخصوصيات التى تختص بها و يكون بعضها أو المجموع منها سمة تنفرد بها اللقطة الخاصة عما يشابهها و يمكن أن يتعرف بسببها على مالك المال، فالدرهم المودعة فى كيس له وصف خاص من الوضع و نوع القماش و كيفية الخياطة أو المشدودة فى خرقه لها لون معين، يكون الكيس و الخرقه و أوصافهما علامة للتعريف بها، و عدد الدراهم و الدنانير التى يجدها منثورة يكون علامة لها و هكذا كل خصوصية لها هذا الشأن، و قد تكون مجموعة من الصفات علامة يحصل بها التمييز كما ذكرنا، فلا تكون اللقطة معها فاقدة للعلامة و يجب التعريف بها.

### المسألة ٢٠:

تجب المبادرة إلى التعريف باللقطة، و مبداه من حين الالتقاط على الأحوط، فإذا أتم التعريف عنه مدة و كان التأخير لغير عذر أتم بذلك، و وجبت عليه المبادرة بعده الى التعريف، و هكذا و إذا عرف بها فى بعض الحول ثم ترك لا لعذر أتم كذلك، و وجبت

عليه المبادرة بعده و هكذا الى أن يتم حول التعريف.

و إذا أخرج التعريف أو قطعه في أثناء الحول لعذر يصح معه التأخير، وجبت عليه المبادرة إلى التعريف بعد زوال العذر ولا يكون مأثوما لعذره، و إذا أتم التعريف حولا بعد ما أخره أو بعد ما قطعه في أثناء الحول، جرى فيه الحكم المتقدم في المسألة الثامنة عشرة، فيتصدق بلقطة الحرم، و يتخير في لقطه غير الحرم بين أن يتصدق بها و أن يبقيا

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٢٦٠

في يده أمانه لمالكها على الأحوط، و ان جاز له أن يملكها على الأقوى، سواء كان معذورا في تأخيره أم لا.

### المسألة ٢١:

ظهر مما بيناه ان المدار على حصول التعريف باللقطه مدء حول كامل و ان تأخر عن أول وقته لعذر أو لغير عذر، أو تقطعت المدء بعضها عن بعض بترك التعريف لعذر أو لغير عذر حتى أتم التعريف و أتم المدء و حصل الشرط، و ان كان آثما إذا كان غير معذور في التأخير أو في تقطيع المدء، فإذا قطع التعريف في أثناء الحول ثم عاد اليه كفاه ان يتمه و لم يفتقر الى الاستئناف.

### المسألة ٢٢:

لا يجوز للملتقط أن يخرج باللقطه من البلد الذي أخذها فيه، فإذا أراد الخروج من البلد ائتمن على اللقطه من يثق به لحفظها و التعريف بها في موضع الالتقاط، و يسافر هو إذا شاء، نعم، إذا علم ان اللقطه لبعض المسافرين، جاز له أن يخرج بها الى بلدهم ليكون التعريف فيه.

### المسألة ٢٣:

لا يتعين على الملتقط أن يتولى التعريف باللقطه بنفسه، بل يجوز له أن يستنيب في ذلك أحدا غيره، و لا يسقط التكليف عن الملتقط حتى يحصل له الاطمئنان بأن النائب قد أوقع التعريف على الوجه المجدى، و إذا احتاج في الاستنابة إلى أجره، فالظاهر كون الأجره على الملتقط لا على المالك، و ان كان قاصدا أن تبقى اللقطه أمانه بيده لمالكها، و الأحوط استحبابا التصالح بين المالك و بينه في هذه الصورة.

### المسألة ٢٤:

يجب أن يكون التعريف مدء الحول في موضع الالتقاط على الأقوى إذا كان الملتقط قد وجد المال في موضع متأهل من بلد أو قرية و شبههما، إلا- إذا علم بانتفاء فائده التعريف فيه، و مثال ذلك: ان يعلم ان مالك اللقطه لا يمكث في ذلك الموضع، فينتقل بالتعريف الى المواضع التي يعلم أو يحتمل وجود المالك فيها، و إذا كان الالتقاط في البرارى و المفاوز عرفها للنزال فيها كالقوافل و السالكين فيها، و يتبع القافله

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٢٦١

الراحلة من الموضع ليعرف أهلها، فان لم يكن فيها نزال، أو علم بأن اللقطة ليست لهم، عرفها في البلد الأقرب فالأقرب مما يحتمل وجود المالك فيها.

### المسألة ٢٥:

لا يختص التعريف بالزقاق أو الشارع الذي وجد فيه المال الضائع، بل يكفي التعريف في الأسواق و الميادين و المجامع العامة المتصلة بذلك الموضع عرفا، و يتوخى المواسم و أوقات الاجتماع للناس.

### المسألة ٢٦:

لا يجب على الملتقط أو نائبه أن يستوعب مدة الحول كلها في التعريف باللقطة، نعم يجب أن يكون تعريفه بها متتابعا طوال السنة، و يكفي في تحقق ذلك أن يقع في فترات متصلة في نظر أهل العرف، بحيث يصدق انه عرف بالمال متصلا طوال الحول، و لا يكفي التعريف في فترات غير متصلة.

### المسألة ٢٧:

التعريف باللقطة: هو ان يذكر المعرف ما يلفت المالك الى ماله الضائع منه و يبعثه على تفقده و تذكر صفاته، فلا يكفي أن يعرف السامع بأنه وجد ضائعا أو شيئا أو مالا، بل عليه ان يذكر انه وجد آنية مثلا أو كتابا أو ذهباً أو ثوبا، و لا يذكر الصفات التي تعين المال فيعرفه غير مالكة.

### المسألة ٢٨:

إذا يئس الملتقط من معرفة المالك قبل التعريف بالمال أو في أثناء الحول سقط عنه وجوب التعريف، و وجب عليه التصديق بلقطة الحرم، و تخير بين الصدقة بالمال و تملكه في لقطة غير الحرم.

### المسألة ٢٩:

إذا أتم الملتقط التعريف حولا كاملا جرت عليه الأحكام المتقدم ذكرها في المسألة الرابعة عشرة و ان لم يحصل له اليأس من معرفة المالك، و لا يجب عليه التعريف أكثر من ذلك. و إذا علم انه سيتوصل إلى معرفة

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٢٦٢

المالك إذا زاد في التعريف على السنة، فالأحوط لزوم الزيادة في التعريف، و لا تجرى أحكام اللقطة بدونه.

### المسألة ٣٠:



تقدم فى المسألة الثامنة أنه لا يجوز للإنسان أن يأخذ لقطه الحرم على الأحوط الا لمن يريد التعريف بها، و نتيجة لذلك فإذا أخذها من لا يريد التعريف بها كان عاديا و ضامنا للقطه إذا تلفت فى يده أو حدث فيها عيب، فإذا وجد المالك دفع له مثلها إذا كانت مثلية و قيمتها إذا كانت قيمية و دفع له نماءها مع التلف، و ضمن له أرشها إذا حدث فيها عيب، و لا يبرأ من الضمان إذا عدل بعد ذلك الى نية التعريف بها و لا إذا دفع العين الى الحاكم الشرعى على الأقوى، و إذا لم يعرف المالك تصدق عنه بالمثل أو القيمة مع التلف و باللقطة و أرشها مع العيب.

و كذلك الحكم فى لقطه غير الحرم إذا نوى تملكها قبل التعريف، أو قبل أن يتم التعريف حولا على الأحوط و يضمنها كذلك إذا تعدى أو فرط فيها و ان لم يقصد تملكها.

### المسألة ٣١:

إذا أخذ لقطه الحرم مع قصد التعريف بها كانت أمانة فى يده، فلا يكون ضامنا لها إذا تلفت فى يده من غير تعد منه و لا تفريط، سواء كان تلفها قبل التعريف بها أم فى أثناءه أم بعده و قبل التصديق بها و كذلك الحكم إذا حدث فيها عيب.

و مثله الحكم فى لقطه غير الحرم إذا أخذها و لم ينو تملكها قبل التعريف أو قبل ان يتمه حولا فهى أمانة غير مضمونة إذا تلفت أو عابت بلا تعد و لا تفريط.

### المسألة ٣٢:

من التفريط أن يترك الملتقط التعريف بالمال الضائع الذى وجده و يضعه فى مسجد مثلا أو فى مجمع عام ليراه الناس، فإذا فعل كذلك و أخذ اللقطه غير مالكة أو تلفت أو حدث فيها عيب كان الملتقط ضامنا لها، بل و يكون ضامنا لها إذا أخذها آخذ و لم يعلم ان الآخذ هو مالكة أم غيره.

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٢٦٣

### المسألة ٣٣:

إذا تلفت اللقطه قبل أن يعرف الملتقط بها أو فى أثناء مدة التعريف بها، فان كانت اللقطه مضمونة كما فى الفروض التى ذكرناها فى المسألة الثلاثين لم يسقط عن الملتقط وجوب التعريف، فإذا عرف المالك دفع له مثلها أو قيمتها، و ان كانت غير مضمونة كما فى الفروض التى ذكرناها فى المسألة الحادية و الثلاثين سقط عنه وجوب التعريف.

### المسألة ٣٤:

معرفة مالك اللقطه قد تكون بنحو العلم به كما إذا أوجبت القرائن للملتقط العلم بصدق دعواه، و قد تحصل بشهادة بينة شرعية، كما إذا شهد شاهدان عادلان بأنه هو مالك اللقطه المعينة و قد تأتى من ذكره الأوصاف التى تميز اللقطه و تدل على انه صاحبها، و لا

تدفع إليه اللقطة في هذه الصورة إلا إذا أوجب ذلك الاطمئنان بصدقه، ولا يكفي حصول الظن.

### المسألة ٣٥:

إذا حصل للملتقط الاطمئنان من ذكر صفات اللقطة وبعض مميزاتها أن الرجل هو مالك المال دفعه إليه و ان خفى عليه بعض الصفات الدقيقة للقطة التي قد يغفل عنها المالك أو لا يحصل له العلم بها، فمالك الكتاب مثلا لا يعلم على الأكثر بعدد صفحات الكتاب و بسنة طبعه، و بأنه من الطبعة الثالثة أو الرابعة إلا إذا كانت لها مميزات خاصة، و مالك الجهاز أو الآلة قد لا يدري بأنها من صنع اى معمل فى البلد و من نتاج اى عام، و مالك الفراش و الدثار قد يذهل أو ينسى مقدار سعته فى الطول و العرض و عن بعض الآثار الموجودة فيه التى تحدثها كثرة الاستعمال.

### المسألة ٣٦:

إذا عرف الملتقط مالك اللقطة قبل التعريف بها أو فى أثناء مدة التعريف أو بعد ان أتمه حولا و قبل أن يتخير أحد الأمور الثلاثة، و كانت العين موجودة دفعها إليه، و لا يحق للمالك أن يطالب الملتقط ببديلها، و إذا كانت العين تالفة، فإن كانت اللقطة مضمونة دفع إليه

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٢٦٤

مثلا، أو قيمتها، و ان كانت اللقطة غير مضمونة فليس للمالك ان يطالب الملتقط بشىء، و قد ذكرنا بعض هذه الأحكام فى المسألة الثالثة و الثلاثين.

و إذا عرف المالك بعد أن أتم التعريف باللقطة و بعد أن تصدق بها عن المالك، تخير المالك بين أن يرضى بالصدقة فيكون له أجرها و لا يطالب الملتقط و لا الفقير بشىء، و ان لا يرضى بالصدقة، فيغرم له الملتقط مثلها أو قيمتها، و يكون للملتقط أجر الصدقة، و لا يحق للمالك أن يطالبه بالعين و ان كانت موجودة، و لا يرجع على الفقير بشىء.

و إذا عرف المالك بعد أن تملكها الملتقط رجع عليه بالعين إذا كانت موجودة فى يده، و رجع عليه بمثلها أو بقيمتها إذا كانت تالفة، أو كانت قد انتقلت منه الى ملك غيره ببيع أو هبة أو غيرهما، أو نقلها عن ملكه بوقف أو عتق أو شبه ذلك.

و إذا كان الملتقط قد اختار إبقاء اللقطة أمانة فى يده لملكها، ردها إليه إذا كانت موجودة، و إذا كانت تالفة فلا ضمان عليه الا إذا تعدى أو فرط فيها، و إذا حدث فيها عيب أو نقص رد الموجود و لم يضمن أرش العيب و لا النقصان الا مع التعدى أو التفريط، و قد أشرنا الى هذا فى المسألة الرابعة عشرة.

### المسألة ٣٧:

النماء المتصل للقطة يكون له حكم العين، فإذا عرف الملتقط مالك العين و جب عليه ان يدفع إليه نماء العين المتصل فى كل صورة يجب عليه فيها رد العين أو بدلها إليه، و قد تقدم تفصيل ذلك فى المسألة السادسة و الثلاثين، و إذا لم يعرف المالك كان النماء المتصل تابعا للعين كذلك، فيتملكه الملتقط إذا اختار أن يتملك العين، و يملكه الفقير إذا اختار الملتقط الصدقة فتصدق بالعين على الفقير، و يبقى فى يد الملتقط أمانة للمالك إذا اختار الملتقط بقاء العين كذلك.

و اما النماء المنفصل، فما حصل منه بعد أن يملك الملتقط العين يكون للملتقط، و ما يتجدد منه بعد التصديق بالعين يكون للفقير، و لا

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٢٦٥

يجب دفعه الى مالك العين إذا عرفه الملتقط بعد التملك أو بعد الصدقة، و ما حصل منه قبل ذلك فهو لمالك العين إذا عرف، و إذا لم يعرف، فالأحوط التصديق به، و لا تجرى فيه أحكام اللقطة بل يكون من المال المجهول مالكة.

### المسألة ٣٨:

إذا عرف الملتقط المالك و لم يتمكن من أن يوصل المال اليه و لا الى وكيله، و جب على الملتقط أن يستأذن المالك في ما يفعل باللقطة، فان لم يتمكن من الاستئذان منه تصدق بالمال عنه.

### المسألة ٣٩:

يشكل الحكم بجواز دفع المال الضائع إلى الحاكم الشرعي ليتخلص الملتقط بذلك من التعريف بالمال، كما يشكل الحكم بسقوط التعريف عن الملتقط بذلك لو أن الحاكم قبل منه فأخذ اللقطة، بل يشكل وجوب قبول الحاكم لها إذا دفعت اليه. نعم يمكن دفع اللقطة إلى الحاكم أو الى أمين غيره ليقوم بحفظها في مدة التعريف، و يمكن ان يدفعها الملتقط الى الحاكم ليتصدق بها عن المالك بعد أن يتم الملتقط التعريف بها و يختار الصدقة بها عن مالكةا أو بعد أن يبأس من معرفه المالك، و لكن هذه الفروض غير ما يذكره المشهور.

### المسألة ٤٠:

إذا وجد شخصان لقطه واحدة، فأخذاها معا في وقت واحد كانت لقطه لهما على سبيل الاشتراك فيها و تعلقت بهما معا أحكامها، فإذا كان مجموع قيمة اللقطة لا يبلغ درهما جاز للرجلين أن يتملكها و لم يجب عليهما التعريف بها، و يكونان شريكين فيها على وجه التساوي، و إذا بلغت قيمة اللقطة درهما فأكثر، و جب عليهما التعريف بها، و ان لم تبلغ حصه الواحد منهما مقدار الدرهم، و تخيرا في إيقاع التعريف، فيجوز لهما أن يوكلا إيقاع التعريف كله إلى أحدهما، فيتولى التعريف بالمال في جميع الحول، و يجوز لهما أن يقوما بالتعريف بالمال معا طوال الحول، فيقوم كل واحد منهما بتعريف كامل من يوم التقاطهما المال

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٢٦٦

إلى نهاية الحول، و يجوز لهما أن يقتسما الحول بينهما اجزاء فيتولى أحدهما التعريف بالمال تعريفا كاملا في شهر أو شهرين أو أكثر من الحول، ثم يقوم الثاني بالتعريف في الجزء الثاني من الحول و هكذا حسب تراضيهما في القسمة الى ان يتما التعريف في مدة الحول، و إذا تنازعا في التعريف، و زع الحول بينهما بالتساوي، فيقوم كل واحد منهما بالتعريف الكامل في قسطه من الحول. و إذا تم التعريف مدة الحول، فلهما أن يتفقا في اختيار تملك اللقطة أو التصديق بها أو إبقائها أمانة لصاحبها، و يجوز لأحدهما أن يختار الصدقة بنصفه و للآخر ان يملك نصفه أو يبقيه أمانة في يده لمالك المال.

**المسألة ٤١:**

إذا التقط الصبي أو المجنون مالا ضائعا صحت لقطتهما، و على وليهما أن يتولى أمرها فإذا كانت اللقطة دون الدرهم و كانت فى غير الحرم جاز للولى أن يقصد تملكهما إياها، و إذا كانت اللقطة فى الحرم أو كانت قيمتها درهما فأكثر و هى فى غير الحرم، و جب على الولى التعريف بها سنه، ثم يتصدق بها فى لقطه الحرم على الأحوط، و يتخير لهما أحد الأمور الثلاثة التى ذكرناها فى المسألة الرابعة عشرة فى لقطه غير الحرم.

**المسألة ٤٢:**

إذا وجد الإنسان لقطه، و علم بأنها ضائعه من ملتقط آخر قد التقطها قبله، و جب على الملتقط الثانى ان يعرف بها سنه، فان عرف مالكةا ردها اليه، و ان لم يعرف المالك و لكنه عرف الملتقط الأول دفعها اليه كذلك، و ان لم يجد واحدا منهما جرى فيها حكم اللقطة المتقدم.

و إذا عرف الملتقط الأول و ردها اليه كما ذكرنا، و جب على الملتقط الأول ان يتم التعريف بها سنه إذا لم يكن قد أتم التعريف من قبل، و يحتسب منها مدة تعريف الملتقط الثانى بها، فان هو لم يعرف المالك جرى فيها حكم اللقطة.  
كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٢٦٧

**المسألة ٤٣:**

إذا تملك الملتقط اللقطة بعد التعريف بها، ثم مات كانت ملكا لوارثه من بعده، و إذا ظهر المالك بعد ذلك ضمنها له الوارث، فيجب عليه أن يرد له عين اللقطة إذا كانت موجودة فى ملكه و يجب عليه ان يدفع له مثلها أو قيمتها إذا كانت تالفه أو كانت منتقلة عن ملكه بأحد النواقل الشرعية و ان كانت بالصدقة عن نفسه لا عن المالك.

و إذا مات الملتقط قبل أن يعرف باللقطة أو فى أثناء التعريف بها أو بعد أن أتم التعريف و قبل أن يملكها، جرى فى اللقطة حكم مجهول المالك على الأحوط، فيفحص الوارث عن مالكةا، فإذا حصل له اليأس من معرفته تصدق بها عن المالك باذن الحاكم الشرعى على الأحوط.

**المسألة ٤٤:**

إذا وجد الرجل مالا فأخذه و هو يعتقد ان المال له، أو يعتقد أنه وديعه أو عارية من زيد مثلا عنده و بعد أن أخذه ظهر له أن المال ضائع من مالكة و لا يد لأحد عليه، كان لقطه و لزمه القيام بأحكامها.

**المسألة ٤٥:**

إذا رأى الإنسان فى صندوقه مالا، و لم يدر أن المال له أو لغيره، فان كان الصندوق الذى وجد المال فيه خاصا به بحيث لا يد لغيره

عليه، فالمال ماله، و ان كان الصندوق مشتركاً بينه وبين آخر، بحيث يكون كل منهما صاحب يد على الصندوق يأخذ منه و يضع فيه، فعليه أن يعرف صاحبه بالمال، فان عرفه دفعه اليه، و ان قال صاحبه: ان المال ليس له، فالمال للأول، و إذا جهلاه معا رجعا إلى القرعة بينهما، فأيهما عينته القرعة فالمال له، و يمكنهما الرجوع الى المصالحة بينهما، و كذلك الحكم إذا كان الصندوق مشتركاً بين جماعة قليلة محصور عددهم.

و إذا كان الصندوق مشتركاً بين جماعة كثيرة، جرى في المال حكم مجهول المالك، فيجب الفحص عن المالك منهم و يدفع المال إليه إذا عرف، و إذا حصل اليأس من معرفته تصدق بالمال عنه باذن الحاكم الشرعي على الأحوط.

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٢٦٨

### المسألة ٤٦:

إذا وجد الإنسان مالا في داره التي يسكنها و لم يعلم ان المال له أم لغيره، فان كانت الدار خاصة لا يدخلها غيره، أو كان الداخل إليها قليلاً فالمال له، و إذا كان المترددون في الدخول و الخروج من الدار كثيرين كما في المضائف و المجالس العامة جرى في المال حكم اللقطة، و ان لم يحرز انه مال ضائع جرى فيه حكم المجهول المالك، و لا فرق في الحكم بين أن تكون الدار مملوكة له أو مستأجرة أو مستعارة أو موقوفة أو غير ذلك من الوجوه المسوغة للسكنى، بل و ان كانت مغصوبة، فإن كون اليد غاصبة للدار لا تنافي كونها دالة على ملك المال الموجود فيها.

### المسألة ٤٧:

إذا وجد الإنسان مالا في دار يسكنها غيره، و جب عليه أن يعرف ساكن الدار بالمال فان ادعاه ساكن الدار دفعه اليه، و كذلك إذا لم يعرف ساكن الدار أمر المال و كانت الدار خاصة بالسكنى لا يدخلها غيره أو يدخلها النادر القليل فيكون المال له، و إذا كثر الداخلون و الواردون فيها و علم و لو من القرائن ان المال ضائع من صاحبه جرى عليه حكم اللقطة و ان لم يعلم ذلك جرى فيه حكم مجهول المالك، فيتصدق به بعد الفحص عن المالك و اليأس من معرفته من غير فرق بين الأسباب التي اقتضت له سكنى الدار كما تقدم.

### المسألة ٤٨:

إذا أخذ الإنسان مالا من أحد و هو يعتقد ان المال المأخوذ ملك لذلك الشخص، ثم ظهر أن المال لغيره و قد أخذه منه عدواناً بغير حق، و الإنسان لا يعرف المالك، لم تجر على المال الذي أخذه أحكام اللقطة، فإنه ليس من المال الضائع من مالكه، بل يجري عليه حكم مجهول المالك.

### المسألة ٤٩:

إذا استودعه سارق مالا سرقة من أحد لم يجز للرجل الذي أخذ الوديعة ان يردّها الى السارق الذي أودعه إياها، بل يجب عليه ردها

الى المالك إذا كان يعرفه، و ان لم يعرفه جرى على المال حكم اللقطة كما

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٢٦٩

فى الرواية، فيجب عليه التعريف بالمال سنة كاملة، فان لم يعرف مالكة تصدق بالمال عنه، و إذا عرف المالك بعد تصدقه بالمال خيره بين أن يقبل بالصدقة فيكون له أجرها و أن يغرم له بدل المال مثله أو قيمته فيغرم الودعى له ذلك، و يكون للودعى أجر الصدقة، و الفارق بين الحكم فى هذه المسألة و المسألة المتقدمة هو النص الذى أشرنا إليه.

## الفصل الثانى فى لقطة الحيوان

### المسألة ٥٠:

اللقطة من الحيوان و تسمى أيضا الضالة، هى الحيوان المملوك الذى يجده الإنسان ضائعا من مالكة، و لا تكون لأحد يد عليه، فلا تشمل الحيوان غير المملوك شرعا كالخنزير و ما يلحق به من الحيوانات غير المملوكة، و لا تشمل الحيوانات المباحة إذا لم تملك بحيازه، فلا تكون من اللقطة، و لا تشمل الحيوان المملوك غير الضائع من مالكة و ان لم يعلم مالكة، و لا تشمل الحيوان الضائع من مالكة إذا وجده الإنسان و عليه يد أمينه لأحد من الناس، و قد تقدم بيان ما يتعلق بهذا فى لقطة غير الحيوان.

بصرى بحراني، زين الدين، محمد امين، كلمة التقوى، ٧ جلد، سيد جواد وداعى، قم - ايران، سوم، ١٤١٣ هـ ق

كلمة التقوى؛ ج ٦، ص: ٢٦٩

### المسألة ٥١:

يكره للإنسان أن يأخذ لقطة الحيوان، و قد ورد فى بعض الأخبار: (لا يأخذ الضالة إلا الضالون، و ورد فى حديث آخر عن الضالة: (ما أحب ان أمسها)، و الظاهر ان الحكم بكراهة التقاط الضالة شامل حتى لصورة ما إذا خشى تلف الحيوان إذا لم يأخذه الملتقط.

### المسألة ٥٢:

يحرم على الإنسان أخذ البعير الذى يراه ضالا، سواء وجده فى العمران أم فى غير العمران، إذا كان فى ماء وكلاء، و يحرم كذلك أخذه إذا وجده فى غير ماء و لا- كلاء إذا كان البعير صحيحا يمكنه السعى و الوصول إليهما، و يحرم فى جميع هذه الصور على الإنسان أخذ كل حيوان ضال عن مالكة إذا كان الحيوان مما يمكنه الامتناع عن السباع

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٢٧٠

لقوة الحيوان أو لسرعة عدوه أو لكبر جثته، و يمكنه السعى إلى مواضع الكلاء و الماء و ان كان من صغار الحيوان كالغزال و بقر الوحش المملوكين، و إذا أخذه الملتقط كان آثما.

**المسألة ٥٣:**

إذا أخذ الرجل البعير الضائع أو ما بحكمه من الحيوان الذي تقدم ذكر حكمه في المسألة الثانية والخمسين، وجب على الآخذ الإنفاق عليه، ولا يرجع على مالك الحيوان - إذا وجدته - بشيء مما أنفق عليه، و كان ضامنا للحيوان، فيجب عليه ان يرد على المالك قيمته إذا تلف الحيوان ثم عرف المالك، و يتصدق بالقيمة بإذن الحاكم الشرعى إذا يئس من معرفة المالك، و يضمن جميع ما يستوفيه من نماء الحيوان كاللبن و الصوف و الوبر و الدهن و غيرها، فيرد مثله أو قيمته كذلك، و يضمن جميع ما يستوفيه من منافعه كالحمل و الركوب و السقاية عليه، فيدفع اجرة مثله.

ولا تبرأ ذمته من الضمان الا بالدفع الى المالك، فيجب عليه الفحص عنه حتى ييأس من معرفته، فإذا حصل له اليأس تصدق عن المالك بما ضمنه باذن الحاكم الشرعى.

**المسألة ٥٤:**

إذا وجد الرجل البعير الضال أو ما بحكمه من الحيوان الآنف ذكره في المسألة الثانية والخمسين في موضع يتحقق تلفه فيه إذا لم يأخذه الملتقط، لوجود سباع ضارية لا يمكن الحيوان أن يمتنع منها، أو لكون الحيوان مريضاً أو مجهداً لا يمكنه السعى إلى مواضع النجاة، أو لبعث الماء و الكلاء عليه في ذلك الموضع، أو لغير ذلك، جاز للرجل أخذه، و الأحوط أن يجرى عليه حكم مجهول المالك، فيفحص عن مالكه حتى ييأس من الحصول عليه، ثم يتصدق به و بقيمته إذا تلف عن المالك باذن الحاكم الشرعى، و إذا عرف المالك رجع عليه بما أنفق على الحيوان إذا لم يكن قد نوى التبرع بالإنفاق، و إذا كان للحيوان نماء كاللبن و الدهن، أو كانت له منفعة كالركوب و الحمل عليه، جاز للملتقط

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٢٧١

أن يستوفيهما بإزاء نفقاته على الحيوان، و إذا زادت النفقة على أجرته أو زادت الأجرة على نفقته، رجع صاحب الزيادة بزيادته على صاحبه.

و كذلك الحكم في ضالة هذا الحيوان إذا كان المالك في طلبها و خشى الملتقط عليها من التلف قبل أن يصل المالك إليها فيجرى فيها ما ذكرناه على الأقرب.

**المسألة ٥٥:**

إذا وجد الرجل شاة ضائعة في غير العمران جاز للواجد أن يلتقطها سواء كانت ضائعة في موضع فيه ماء و كلاء أم كانت في موضع ليس فيه ذلك، و إذا أخذها الملتقط وجب عليه أن يعرف بها في الموضع الذى وجدها فيه و ما حوله على الأحوط، فإذا لم يعرف مالكة جاز له أن يملكها و أن يتصرف فيها بأكل و نحوه، و جاز له ان يبقيا في يده امانة لمالكها.

فإذا هو تملكها أو تصرف فيها كان ضامنا لها، فإذا عرف مالكة بعد ذلك و كانت الشاة موجودة ردها اليه و إذا كانت الشاة تالفة و طالبه المالك بها دفع اليه ثمنها.

و إذا أبقاها في يده امانة لمالكها فلا ضمان عليه إذا تلفت من غير تعد و لا تفريط، و كذلك الحكم في كل حيوان لا يمكنه حفظ نفسه و لا يقدر على الامتناع من صغار السباع كأطفال الخيل و الحمير و البقر، بل و أطفال الإبل و شبهها.

**المسألة ٥٦:**

إذا وجد الرجل الشاة الضالة في مواضع العمران و الأماكن المأهولة بالسكان بحيث لا خوف فيها على الحيوان الضعيف، لم يجز له أخذها و إذا التقطها أحد كان لها ضامنا و لم تبرأ ذمته الا- بردها الى مالکها، إذا كانت موجودة و دفع قيمتها إذا كانت تالفة، و كذلك الحيوانات الضعيفة التي ألحقت بالشاة في حكمها في المسألة السابقة فلا يجوز التقاطها في الأماكن المذكورة و يكون ضامنا لها إذا أخذها، و يجب عليه التعريف بها و إذا يئس من معرفة المالك تصدق بها عنه باذن الحاكم الشرعى.

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٢٧٢

و إذا خيف عليها التلف في المواضع المذكورة إذا لم يأخذها الملتقط، لبعض الطوارئ كوجود السراق، أو بعض السباع المختبئة أو غير ذلك، جاز له أخذها و جرى عليها حكم الالتقاط في غير العمران و قد ذكرناه في المسألة المتقدمة.

و قد ورد في رواية ابن أبى يعفور، فى الشاة، أن واجدها يحبسها عنده ثلاثة أيام يسأل عن صاحبها فان لم يأت باعها واجدها و تصدق بثمنها، و قد عمل بها المشهور، و هو غير بعيد.

**المسألة ٥٧:**

إذا عرض المالك عن الحيوان الذى يملكه فتركه سائبا أصبح الحيوان مباحا و جاز لمن يجده أن يملكه و لا ضمان عليه للحيوان و لا لمنافعه.

**المسألة ٥٨:**

إذا أجهد الحيوان مثلا فى الطريق أو فى البر و لم يتمكن المالك من أخذه معه و لا من البقاء عنده، فتركه فى موضعه و مضى عنه، فان كان المالك قد تركه فى موضع يمكنه التعيش فيه لوجود الماء و الكلاء فيه لم يجز لأحد أخذ الحيوان، فإذا أخذه واجده كان آثما و ضامنا، و كذلك الحكم إذا كان الحيوان المتروك قادرا على السعى إلى موضع الكلاء و الماء، أو كان مالكة عازما على أن يعود اليه قبل أن يتلف.

و إذا ترك المالك الحيوان فى موضع لا- يمكنه التعيش فيه و لا- يستطيع السعى إلى موضع يمكنه التعيش فيه، و لم يكن المالك عازما على العود اليه، جاز لمن يجده أن يأخذه و يملكه و لا ضمان عليه.

**المسألة ٥٩:**

لا- فرق بين الصبى و المجنون و بين غيرهما فى الحكم فى أخذ الضالة، فإذا كان الحيوان الضائع مما يجوز أخذه لغيرهما صح لهما أخذه، كما تصح لقطتهما لغير الحيوان من الأموال الضائعة من مالکها، و يقوم وليهما بأمر الضالة بولايته عليهما، فيعرفها فى مقام وجوب التعريف،

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٢٧٣



و يقصد تملكهما إياها في موضع التملك، و يتولى تطبيق سائر الأحكام كما تقدم نظير ذلك في لقطه غير الحيوان في المسألة الحادية و الأربعين.

### المسألة ٦٠:

إذا تبرع الملتقط بنفقة الحيوان الضائع الذى التقطه أو تبرع بها رجل آخر غير الملتقط كانت النفقة مما تبرع به و لم يرجع بها على المالك.

و ان لم يتبرع بها أحد، أنفق عليه الملتقط من ماله ثم رجع بما أنفقه على المالك إذا وجدته، و إذا كان للحيوان نماء أو منافع جاز للملتقط أن يستوفى ذلك بدلا عن النفقة، و لا بد و ان يكون ذلك بحسب القيمة و قد ذكرنا هذا في المسألة الرابعة و الخمسين، و هذا فى ما يحتاج اليه الحيوان من النفقات، و إذا اكتفى الحيوان فى تعيشه و بقائه بالماء و الكلاء الموجود فى الأرض و لم يفتقر إلى نفقة أخرى لم تجب على الملتقط و لم تلزم المالك فإذا أنفق الملتقط عليه ما يزيد على ذلك لم يصح له الرجوع به على المالك، و تراجع المسألة الثالثة و الخمسون فى حكم النفقة على الحيوان الذى لا يصح التقاطه.

### المسألة ٦١:

لا- يتحقق التقاط الحيوان بمجرد دخوله الى منزل الإنسان أو الى حظيرته إذا هو لم يأخذه و لم يضع يده عليه، فإذا دخلت الدجاجة الضالة أو غيرها من الدواجن و شبهها الى منزل الإنسان أو الى حظيرته لم يكن ملتقطا، و جاز له أن يخرجها من منزله و لا شئ عليه، بل و لا يجوز له أخذها كما تقدم فى المسألة السادسة و الخمسين، و إذا أخذها وجب عليه التعريف بها حتى يئأس من معرفه مالكها ثم تصدق بها باذن الحاكم الشرعى على الأحوط.

### المسألة ٦٢:

إذا وجد الرجل حيوانا قد تركه صاحبه، و لم يعلم أنه قد تركه بقصد الأعراض عنه، ليصح له تملكه كما ذكرنا فى المسألة السابعة و الخمسين أو انه لم يعرض عنه بل تركه ليرجع اليه بعد مدة أو عند الحاجة، لم يجز له أخذ الحيوان، إلا إذا كان فى موضع الخوف و عدم

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٢٧٤

الماء و الكلاء، فيصح له أخذه كما تقدم فى المسألة الرابعة و الخمسين و غيرها.

### الفصل الثالث فى لقطه الإنسان

### المسألة ٦٣:

اللقيط من الإنسان هو الطفل الضائع من أهله أو الذى يكون منبوذا منهم خشية من الاتهام فى نسبته إليهم، أو لعدم القدرة على الإنفاق

عليه، أو لغير ذلك من موجبات النذ، فلا يكون له كافل.

ولا- ريب في شمول اللقيط لغير المميز من الأطفال، والأقوى شموله للمميز منهم إذا كان عاجزا عن دفع ضرورته والقيام بشؤونه بنفسه، فإذا التقطه أحد تعلق به أحكام الالتقاط، وإذا كان غلاما مراهقا ضائعا من أهله أو منبوذا منهم و كان عاجزا عن القيام بضرورات نفسه وشؤون تربيته وحياته من غير كافل، ففي صدق اللقيط عليه وشمول الأحكام له إذا التقطه أحد، تردد و اشكال، فلا ينبغي ترك الاحتياط.

#### المسألة ٦٤:

يجب على الناس التقاط الطفل الضائع أو المنبوذ الذي لا كافل له وجوبا كفاثا إذا توقف على التقاطه حفظ حياته وإنقاذه من التلف أو الخطر المتيقن أو المحتمل احتمالا يعتد به العقلاء، ويأثم العالمون بحاله إذا تركه جميعهم حتى هلك. وإذا أخذه الملتقط وجبت عليه حضانه اللقيط و تربيته، و كان أحق بحضانه من غيره الا إذا عرف من له الولاية الشرعية عليه لنسب أو وصية أو غير ذلك، وإذا عرف الولي الشرعي عليه أو من تجب عليه نفقته من الأقارب لم يكن لقيطا لوجود الكافل، فتتنفى فيه أحكام الالتقاط.

#### المسألة ٦٥:

إذا لم يتوقف حفظ حياة اللقيط وإنقاذه من الخطر على أخذه لم

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٢٧٥

يجب على الملتقط التقاطه و كان مستحبا، فإذا أخذه تولى كفالته شرعا و كان أحق بحضانه من غيره، فلا يحق لأحد ان يأخذه من يد ملتقطه و يتولى حضانه الا ان يكون ولما شرعيا أو ممن تجب عليه نفقته من الأقارب كما ذكرنا آنفا.

#### المسألة ٦٦:

إذا وجد الكافل الشرعي أو من تجب عليه نفقة اللقيط من الأقارب جاز له ان ينتزع الطفل من يد الملتقط كما ذكرنا في ما تقدم، و إذا امتنع عن كفالة الطفل والإنفاق عليه أجبر على ذلك، و سيأتي تفصيل ذلك ان شاء الله تعالى في فصل نفقات الأقارب من كتاب النكاح.

#### المسألة ٦٧:

إذا أخذ الملتقط الطفل اللقيط وجبت عليه حضانه كما بيناه و القيام بتربيته و تدبير شؤونه، و يجوز له أن يتولى ذلك بنفسه، و أن يعهد به أو يستعين فيه أو في بعضه بمن يثق به، كزوجته أو إحدى قريباته أو غيرهن من النساء أو الرجال، بحيث يكون التصرف في نواحي شؤون اللقيط تحت اشراف الملتقط نفسه.

**المسألة ٤٨:**

يشترط فى آخذ الطفل اللقيط أن يكون بالغاً، فلا تترتب أحكام الالتقاط إذا كان الملتقط صبياً و ان كان مميزاً، و يشترط فيه أن يكون عاقلاً- فلا- حكم لالتقاطه إذا كان مجنوناً و ان كان جنونه أداراً و كان أخذه للقيط فى حال جنونه، و إذا التقطه فى حال إفاقته من الجنون صح أخذه و ترتبت أحكامه، و لا يمكن منه فى أدار جنونه.

و لا حكم لالتقاط العبد المملوك إلا بإذن مولاه، فإذا أذن له مولاه صح و كان نافذاً، و لا يصح للمولى ان يرجع فى الاذن، و يشترط فى الملتقط على الأحوط أن يكون مسلماً إذا كان اللقيط محكوماً بإسلامه، فلا يمكن من أخذه و كفالتة إذا كان كافراً، و لا تجرى على أخذه إياه أحكام الالتقاط.

**المسألة ٤٩:**

ليس للنفقة على اللقيط مورد خاص، فان تبرع بها الملتقط أو كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٢٧٤

تبرع بها أحد غيره، أو تبرع بها الحاكم الشرعى كانت النفقة عليه من هذا الوجه، و إذا كان اللقيط فقيراً، جاز أن ينفق عليه من الزكاة من سهم الفقراء أو من سهم سبيل الله، و إذا كان للقيط مال و لم يوجد من يتبرع بالإنفاق عليه استأذن الملتقط الحاكم الشرعى، فأنفق عليه من ذلك المال، و يصح للملتقط أن ينفق عليه من ماله، ثم يرجع على اللقيط بعد بلوغه بما أنفق عليه، و لا يرجع عليه إذا كان متبرعاً، و يمكن الإنفاق عليه من الصدقات المستحبة و من الخيرات العامة و من النذور التى يعلم بصحة انطباقها عليه.

**المسألة ٥٠:**

ما يوجد فى يد اللقيط الذى حكم الشارع بحريته من المال، فهو محكوم بأنه ملكه.

**المسألة ٥١:**

ولاية الملتقط على الطفل اللقيط لا تعنى انه ولى على ماله، فإذا كان للقيط مال و جده معه أو ثبت بوجه من الوجوه أنه ملكه، أو دخل بعد ذلك فى ملكه بميراث و نحوه، فلا بد من مراجعة الحاكم الشرعى لحفظ ماله أو التصرف فيه.

**المسألة ٥٢:**

إذا كان للقيط مال و احتاج الملتقط إلى الإنفاق منه على اللقيط لبعض شؤونه و لو لاستئجار مرضعة له و نحو ذلك، فلا بد من استئذان الحاكم الشرعى فى ذلك كما ذكرنا ذلك فى ما تقدم، فإذا لم يوجد الحاكم الشرعى أو تعذر الاستئذان منه رجع الملتقط فى ذلك على الأحوط إلى عدول المؤمنين، فتولوا الإنفاق عليه من ماله، و إذا لم يوجد العدول صح للملتقط ان يتولى ذلك بنفسه، فينفق على اللقيط من ماله بالمعروف، و لا يكون ضامناً حين ذاك إذا لم يتعد أو يفرط فى أخذه من المال و صرفه.

**المسألة ٧٣:**

إذا سبق الى الطفل الضائع أو المنبوذ ملتقط فأخذه تعلق به أحكام الالتقاط، فإذا نبذه الملتقط وأخذه شخص آخر لم يصح التقاط الثاني

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٢٧٧

لوجود الكافل الأول، و لم يسقط الحكم عن الأول بنبذه بل يلزم بأخذه و إجراء الأحكام عليه.

**المسألة ٧٤:**

إذا التقط الطفل الضائع في دار الإسلام فهو محكوم بأنه حر غير مملوك، و كذلك إذا التقط في دار الكفر و كان فيها مسلم أو ذمي يحتمل تولده منه، فيحكم بحريته، و إذا بلغ و رشد فأقر بعد بلوغه و رشد، بأنه مملوك لأحد نفذ إقراره على نفسه فيحكم بعبوديته لمن أقر له، و إذا التقط في دار الكفر و لم يوجد فيها مسلم و لا ذمي يحتمل تولده منه جاز استرقاقه.

**المسألة ٧٥:**

لا ولاء للملتقط على لقيطة، فإذا مات اللقيط لم يرثه الملتقط، و إذا جنى لم يحتمل من جنايته شيئاً، و إذا بلغ اللقيط و رشد و لم يثبت له نسب، فله أن يتولى من يشاء، فإذا تولى أحداً معيناً، و ضمن ذلك الرجل جريرته كان هذا الضامن عاقلته في حياته إذا جنى و كان وارثه بعد موته إذا مات. و إذا لم يوال شخصاً و لم يضمن جريرته أحد كان الامام (ع) عاقلته و وارثه.

**المسألة ٧٦:**

إذا ضل العبد المملوك عن مالكة و خيف عليه التلف أو الضياع جاز لمن يجده أن يلتقطه سواء كان صغيراً أم كبيراً، فإذا التقطه واجده وجب عليه أن يعرف به حوالاً - كاملاً - كما في اللقطة، فإذا عرف مالكة وجب عليه رده اليه، و رجع الملتقط على المالك بما أنفق عليه العبد ان لم يكن قد قصد التبرع به حين الإنفاق.

و إذا لم يعرف مالك العبد أبقاه في يده أمانةً لمالكة، و لا يجوز له ان يملكه على الأقوى، نعم يجوز له بيع العبد بما أنفق عليه إذا لم يكن متبرعاً بالنفقة.

و الحمد لله رب العالمين

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٢٧٩

**كتاب الصيد و الذبابة****إشارة**

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٢٨١

## كتاب الصيد والذباحة

## المسألة الأولى:

المقصود الأول في هذا الكتاب هو البحث عن الأسباب الشرعية التي تحصل بها تذكية الحيوان، فيحل أكل لحمه إذا كان مما يؤكل لحمه، و تترتب عليه آثار التذكية الأخرى، من طهارة لحمه و جلده و سائر أجزائه، و صحة الصلاة في أجزائه عند اجتماع الشروط الأخرى المعتبرة في ترتب هذه الأحكام.

و كلمة الصيد قد تطلق و يراد بها إثبات اليد على حيوان أو طير ممتنع بالأصالة، و قد تطلق و يراد بها قتل ذلك الحيوان أو الطير بآلة أو بحيوان على الوجه الذي اعتبره الشارع و حدده لحصول التذكية به من غير ذبح و لا نحر.

و الصيد بالمعنى الأول أحد الأمور التي تحصل بها حيازة الحيوان المباح، فيملك بها بعد ما كان مباحا بالأصالة، و الصيد بالمعنى الثاني أحد الأسباب الموجبة لتذكية الحيوان عند اجتماع الشروط المعتبرة فيه، فهو كالذبح و النحر و غيرهما من أسباب التذكية، و هذا هو المقصود في هذا الباب.

و الصيد الذي يكون سببا للتذكية، قد يكون بحيوان، و قد يكون بالآلات المعدة للاصطياد و القتل من الحديد و غيره، و لذلك فالبحث في هذا الكتاب يكون في عدة فصول.

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٢٨٢

## الفصل الأول في الصيد بالحيوان

## المسألة الثانية:

لا- تحصل التذكية في الحيوان إذا اصطاده غير الكلب المعلم من أنواع الحيوان الصيود فأجهز عليه و قتله، فلا- يحل أكل لحمه و لا تترتب عليه الآثار الأخرى للتذكية، سواء كان الحيوان الصائد معلما أم غير معلم، و سواء كان من جوارح السباع كالنمر و الفهد و غيرهما أم كان من جوارح الطير كالبازي و العقاب و الصقر و الباشق و غيرها.

و يحل أكل لحم الحيوان الممتنع بالأصالة و تترتب عليه آثار التذكية كلها إذا صاده الكلب المعلم و قتله، سواء كان الكلب سلوقيا أم غيره من أنواع الكلاب المعلمة و سواء كان أسود اللون أم غير أسود، فإذا جرح الكلب الحيوان أو عقره أو عضه في أى موضع كان من بدنه و قتله بذلك حكم عليه بأنه مذكى، و لا تتحقق التذكية و لا يترتب شيء من أحكامها إذا كان الحيوان أهليا فاصطاده الكلب و قتله، و ستعرض لبيان ذلك في ما يأتي من المسائل ان شاء الله تعالى.

## المسألة الثالثة:

يشترط في ترتب الأثر على صيد الكلب أن يكون معلما للاصطياد، و المراد من ذلك أن يعود مروضه على تلقي الأمر و الزجر في حركته الى الصيد و وقوفه عنها، فإذا أرسله صاحبه على الصيد و أغراه به بإشارة أو صوت أو كلمة و لم يكن له مانع من الحركة هاج اليه و انبعث في طلبه و الجرى نحوه حتى يدركه، و إذا زجره عن الحركة و سمع زجرته انزجر و وقف، و أن يعتاد على ذلك حتى تصبح هذه الصفة ثابتة له.

**المسألة الرابعة:**

الظاهر أنه يكفي أن ينزجر بزجر صاحبه في الجملة، كما إذا رأى

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٢٨٣

الصيد فهم بطلبه و الجرى نحوه، فزجره صاحبه و انزجر قبل الحركة، و كما إذا أغراه صاحبه بالصيد فتحرك اليه و زجره صاحبه قبل أن يسترسل في الجرى فانزجر عنه، فيكفي ذلك في صدق كونه معلما، و لا يضر أن لا ينزجر إذا زجره بعد استرساله في الحركة، أو حين ما يقرب من الصيد.

**المسألة الخامسة:**

لا يشترط في صدق صفة المعلم على الكلب أن يكون من عادته أن لا يأكل من الصيد إذا أمسك به، فلا يضر بحصول التذكية إذا هو أكل من الحيوان شيئا قبل أن يصل اليه صاحبه و خصوصا إذا كان ذلك بعد أن قتل الصيد بمدة.

**المسألة السادسة:**

يشترط في حصول التذكية و في حلية لحم الحيوان الذي يصيده الكلب، ان تتحقق عدة أمور:

(الأول): أن يرسل الإنسان الكلب للاصطياد، فيكون الصيد و القتل بإرساله لذلك، فإذا انبعث الكلب الى الصيد بنفسه فقتله من غير إرسال من صاحبه لم يحل الحيوان المقتول بذلك.

و إذا أغرى الكلب صاحبه بالصيد بعد ان انبعث اليه بنفسه من غير إرسال من صاحبه لم ينفع ذلك في حصول التذكية و لم يحل لحم الحيوان، و ان زاد في جريه بعد الإغراء حتى أدرك الصيد و قتله فلا يحل لحمه على الأحوط ان لم يكن ذلك هو الأقوى. و كذلك الحكم إذا أرسل الكلب صاحبه لا بقصد الاصطياد، بل لغرض آخر، كما إذا أرسله لطرده كلب آخر أو لطرده سباع، فصادف صيدا و قتله، فلا يحل هذا الصيد المقتول، و ان قصد الرجل اصطياده بعد الإرسال، فلا يحل الصيد بذلك.

**المسألة السابعة:**

يكفي في حصول الشرط الآنف ذكره أن يرسل الكلب صاحبه بقصد الاصطياد و ان لم يقصد صيدا معينا، فإذا أرسله بهذا القصد و لم يقصد

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٢٨٤

صيدا خاصا، فانطلق الكلب و اصطاد حيوانا و قتله حل صيده، و إذا أثاره الى اصطياد حيوان معين فتبع غيره حتى أدركه و قتله، حل مقتوله و ثبتت تذكيته، و إذا أرسله إلى اصطياد حيوان و رأى معه صيدا آخر فتبعهما حتى أدركهما و قتلتهما، حلا- معا و ثبتت تذكيتهما.

**المسألة الثامنة:**

الشرط الثاني: أن يكون مرسل الكلب مسلماً أو من هو بحكم المسلم كالصبي المميز المتولد من مسلم، فلا يحل الصيد إذا كان مرسل الكلب كافراً، سواء كان مشركاً أم كتابياً، وحريراً أم معاهداً أم ذمياً، وكذلك من هو بحكم الكافر كالأغالي والناسب ومنكر الضرورى فى الإسلام، والصبي المتولد من كافرين وان كان مميزاً. ولا يلحق بالمسلم فى هذا الحكم المجنون المتولد من المسلم على الأحوط.

**المسألة التاسعة:**

الشرط الثالث: أن يذكر المرسل اسم الله عند إرساله الكلب، والمراد بالتسمية المشترطة هنا وعند الذبح والنحر أن يذكر اسم الله مقترناً بالتعظيم، مثل أن يقول: الله أكبر أو يقول: بسم الله، أو يقول الحمد لله، ونحو ذلك، ويشكل الحكم بالاكتفاء بذكر اسم الله مجرداً عما يدل على التعظيم، وإذا ترك المرسل التسمية متعمداً لم يحل الحيوان الذى يقتله الكلب فى ذلك الإرسال، وإذا تركها ناسياً لم يضره ذلك، وثبتت تذكيره. والأحوط احتياطاً لا يترك أن تكون التسمية عند الإرسال، فلا يؤخرها عنه عامداً وان اتى بها قبل الإصابة، ولا يضر إذا أخرها ناسياً كما تقدم.

**المسألة العاشرة:**

الشرط الرابع: أن يكون موت الحيوان مستندا الى جرح الكلب إياه أو عقره له أو قتله. فلا- يحل الصيد إذا مات بصدمه أو عثرة أو سقوط من جبل وشبهه، أو بسبب إتعابه فى العدو، أو بسبب اختناق، أو غرق فى ماء أو توحل فى طين وشبه ذلك من أسباب الموت بغير قتل الكلب. كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٢٨٥

**المسألة ١١:**

يجب على صاحب الكلب المعلم إذا أرسله للاصطياد ان يتبعه ليدركى الحيوان إذا وجده حياً لم يمت بإصابة الكلب، وتجب عليه المبادرة الى ذلك والمساعدة العرفية حين يرى ان الكلب قد لحق الصيد وأصبح غير ممتنع عليه على الأحوط. فإذا هو لم يتبع الكلب فى هذه الحالة، أو لم يسارع اليه بالمساعدة العرفية، وحين وصل الى الصيد وجده ميتاً لم يحل أكل لحمه. وإذا هو بادر الى الصيد على الوجه الذى تقدم ذكره، فأدركه ميتاً بقتل الكلب أو أدركه حياً، بفترة قليلة لا تتسع لذبحه وتذكيره، ثم مات، حل لحم الحيوان وثبتت تذكيره، وهذا هو الشرط الخامس من شروط حلية الصيد الذى يقتله الكلب. ولا تجب على الرجل المبادرة والمساعدة من حين إرسال الكلب أو قبل وصوله الى الصيد واستيلائه عليه.

**المسألة ١٢:**

إذا أدرك الرجل الصيد و هو حى لم يمت بإصابة الكلب له، و كان الزمان الذى أدركه فيه حيا يتسع لذبحه، لم يحل أكل لحمه الا بالذبح، فإذا ترك ذبحه حتى مات فهو ميتة لا يحل أكلها.

### المسألة ١٣:

ادنى حياة الصيد التى يحتاج معها الى الذبح هى أن يدركه الإنسان و هو يطرف بعينه و يركض الأرض برجله و يتحرك بذنبه، و طرف العين هو تحركها بالنظر أو تحرك اجفانها بالانطباق و الانفتاح، و الركض بالرجل هو أن يضرب بها الأرض أو غيرها، و قد جعلت هذه الأمور علامات على وجود الحياة فى الحيوان فى مثل هذه الحالات.

فإذا وجد الإنسان الصيد كذلك. و اتسع الزمان لذبحه و جب ذلك، و لم يحل لحمه الا بالذبح، و تراجع المسألة المائة و السادسة، و المسألة المائة و التاسعة و العشرون.

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٢٨٦

### المسألة ١٤:

إذا عقر الكلب الصيد أو عضه أو جرحه و أدركه الرجل و هو لا يزال يعدو، فتبعه حتى وقع، فإذا وجد حيا فى فترة تتسع لذبحه لزمه ذلك و لم يحل لحمه الا بالذبح، و ان وقع ميتا أو وجد حيا فى فترة لا تتسع للذبح ثم مات حل أكله فى كلتا صورتين و ثبتت تذكيتة.

### المسألة ١٥:

إذا أصاب الكلب الصيد و جرحه، و أدركه الرجل و الحيوان لا يزال حيا، و لم تكن عند الرجل سكين ليذبحه بها، فإذا هو أغرى الكلب بالصيد قبل أن يموت حتى قتله فالظاهر حل أكله، و إذا تركه كذلك حتى مات بنفسه من غير ذبح و لا قتل لم يحل أكله.

### المسألة ١٦:

إذا أدرك الرجل الصيد و هو حى بعد أن عقره الكلب أو جرحه، فاشتغل بمقدمات التذكية من شحذ السكين و توجيه الحيوان إلى القبلة و هو يمتنع لبقية قوة فيه، و رفع الحائل عن موضع الذبح، فمات الحيوان قبل ذبحه، فالظاهر حل لحمه كما إذا لم يتسع الوقت لذبحه.

### المسألة ١٧:

ذكرنا فى المسألة الحادية عشرة انه يجب على الرجل ان يتبع الكلب إذا رآه قد لحق الصيد و أصبح الحيوان غير ممتنع عليه و أن



يسارع اليه، وهذا إذا احتمل وجود أثر يترتب على مبادرته الى الحيوان بعد اصابته، و هو أن يذبحه إذا وجد حيا و كان له من الوقت ما يتسع لذلك.

فإذا علم بأنه لا يستطيع ادراك الحيوان قبل موته أو علم بعدم تمكنه من ذبحه إذا وجد حيا لعدم السكين، لم تجب عليه المسارعة اليه، و جاز له أن يتركه الى الكلب حتى يقتله و يزهق روحه، و يحل أكله بذلك.

### المسألة: ١٨

تقدم في المسألة العاشرة أن الحيوان الذي يصطاده الكلب لا يكون حلال اللحم حتى يعلم أن موته يستند الى قتل الكلب بجرحه أو غرقه

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٢٨٧

مثلا، و لا و لا يحل أكله إذا كان موته بسبب آخر من صدمة أو عثرة أو خنق أو غرق أو شبه ذلك.

فإذا مات الصيد و لم يعلم سبب موته من أى النوعين لم يجوز أكل لحمه، و إذا توقف حصول العلم بسبب موت الحيوان على المسارعة إليه بعد إرسال الكلب لاصطياده ليعلم أن سبب موته هو قتل الكلب فيحل أكله أو غير ذلك فيحرم، و جبت على الرجل المسارعة نحوه ليحرز ذلك، و ان علم بأنه لا يدركه للذبح.

### المسألة: ١٩

إذا عض الكلب الصيد أو جرحه فقتله، حل أكله و طهر لحمه كما ذكرنا، و ليس معنى ذلك أن موضع العضة أو موضع الجرح طاهر يجوز أكله من غير تطهير، فلا بد من غسل الموضع من نجاسة الكلب و نجاسة الدم، و الحكم واضح غير خفى و انما يذكر للتنبيه.

### المسألة: ٢٠

يجوز أن يتعدد الكلب الصائد، و يجوز أن يتعدد المرسلون للكلب الواحد أو الكلاب المتعددين إذا وجدت الشروط المتقدم ذكرها جميعا فى كل واحد من المرسلين و من الكلاب المرسله. فإذا كانت للرجل المسلم عدة كلاب معلمة و أرسلها للاصطياد، و سمى عند إرسال كل واحد من كلابه، فذهبت و اشتركت فى صيد واحد أو فى أكثر، فقتلته حل لحمه و كان ذكيا.

و إذا اشترك جماعة مسلمون فأرسلوا كلابهم للصيد، و سمى كل واحد منهم عند إرسال كلبه فانطلقت الكلاب و اشتركت فى صيد حيوان أو أكثر فقتلته حل لحمه و ثبتت ذكاته.

و لا يحل الصيد إذا لم تجتمع الشرائط فى المرسلين أو فى الكلاب، فإذا اشترك رجلان فى صيد حيوان فأرسلا كليهما للاصطياد، و كان احد الرجلين مسلما و الآخر كافرا، أو كانا مسلمين و سمى أحدهما عند إرسال كلبه، و لم يسم الآخر، أو كان أحد الكلبين معلما دون الآخر، فإذا انطلق الكلبان و قتلا الصيد لم يحل لحمه.

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٢٨٨

و كذلك إذا أرسل أحد الرجلين كلبه و سمى، و انطلق الكلب الآخر من غير إرسال و ذهاب الى الصيد و قتلاه معا، فلا يحل لحمه.

**المسألة ٢١:**

إذا أرسل الرجل كلبين للاصطياد، و أحدهما معلم و الآخر غير معلم فاشتركا فى قتل صيد واحد لم يحل لحمه. و كذلك إذا أرسلهما و سمى عند إرسال أحدهما و لم يسم عند إرسال الآخر، بل و كذلك على الأحوط لزوما إذا أرسلهما إرسالا واحدا و سمى عند إرسالهما تسمية واحدة.

**المسألة ٢٢:**

إذا اشترك جماعة فأرسلوا كلبا واحدا معلما، و سمى جميعهم عند إرساله صح ذلك و حل لحم الصيد إذا قتله الكلب. و إذا اشتركوا فى إرساله، و سمى بعضهم و لم يسم الآخر، فان كان إرسال البعض الذى سمى و اغراؤه كافيا فى انطلاق الكلب و اغرائه، فالظاهر كفاية ذلك، فيحل لحم الصيد إذا قتله. و إذا لم يؤثر إرسال ذلك البعض فى انطلاق الكلب حتى ينضم اليه الآخر، لم يحل لحم الصيد الذى يقتله. و كذلك الحكم إذا كان أحدهما مسلما و الثانى كافرا، فيجرى فيه التفصيل الذى ذكرناه.

**المسألة ٢٣:**

إذا أرسل أحد الرجلين كلبه الى الصيد فانطلق اليه، و أثنخه بالجراح، ثم أرسل الآخر كلبه اليه و اصابه يسيرا، بحيث يستند قتله و موته إلى الأول منهما دون الثانى، اعتبر وجود الشرائط فى الأول، فإذا وجدت الشرائط فيه حل لحم الصيد، و لم يضره أن يكون الثانى فاقدا للشرائط أو لبعضها. و إذا أرسل أحدهما كلبه فعمل فى الصيد قليلا، ثم أرسل الثانى كلبه فأصابه اصابة مؤثرة و كان هو القاتل فى نظر أهل العرف، اعتبر وجود الشروط فى الثانى، فإذا توفرت الشرائط فيه حل لحم الصيد، و لم يضر فيه أن يكون الأول غير جامع للشرائط، و إذا انعكس الفرض انعكس الحكم.

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٢٨٩

**المسألة ٢٤:**

إذا وجد الرجل الحيوان الذى أرسل الكلب عليه ميتا و تردد فى سبب موته أ هو قتل الكلب له و اجهازه عليه، أو يكون مات بسبب آخر غير ذلك، لم يحل أكل لحمه كما ذكرنا أكثر من مرة. و إذا دلت اماره عرفية على أن سبب موته هو قتل الكلب إياه و كانت الامارة تفيد الاطمئنان بذلك، ففي الحكم بالاعتماد عليها قوة، و لكن لا يترك الاحتياط بالاجتناب عنه.

**الفصل الثانى فى الصيد بالآلة****المسألة ٢٥:**

تحصل التذكية للحيوان الممتنع بالأصالة إذا اصطاده الرجل بالسيف أو بالخنجر أو بالسكين أو بغيرها من الآلات والأسلحة التي يكون لها حد قاطع، إذا ضربه بالآلة فقتله، فيحل بذلك لحم الصيد إذا اجتمعت فيه الشروط الآتية ذكرها. وتحصل التذكية له إذا اصطاده بالرمح أو بالحربة أو بالسهم ونحوها من الأسلحة التي يكون لها طرف محدد، يطعن به ويخرق، حتى العصا إذا جعلت في طرفها حديدة محددة يطعن بها أو يخرق فإذا طعنه بالرمح أو الحربة أو بالعصا التي تقدم وصفها أو رماه بالسهم أو شبه ذلك من الأسلحة فقتله كان لحم الحيوان حلالا مع اجتماع الشرائط. سواء كان السلاح مما له نصل كالسيف يصنع من حديدة ذات حد أو حدين، ويركب له مقبض من غير الحديد غالباً، والخنجر والسكين يصنعان كذلك، و كالزج والسنان يركب في طرف قناة الرمح، و كالحديدة الشائكة توضع في أسفل العصا، و كنصل السهم يركب على الريش أو على الخشبة، أم كان مجموع السلاح مصنوعاً من حديدة واحدة يجعل لها من نفسها حد قاطع أو طرف طاعن كالسيف أو السكين أو الرمح أو السهم يفرغ جميعه كذلك.

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٢٩٠

### المسألة ٢٦:

لا يشترط في الآلة أو في نصلها أن يكون من الحديد، فيصح أن يكون من أي فلز كان، كالنحاس والنيكل وغيرهما إذا صنعت منه الآلة القاطعة أو الشائكة أو صنع منه نصلها على النحو المتقدم فإذا ضرب بها الصيد أو طعنه فقتله حل لحمه على الظاهر، بل حتى إذا كانت من الذهب أو الفضة. نعم لا بد - على الأحوال لزوماً - أن يكون مما يعد سلاحاً في نظر أهل العرف، فيشكل الحكم إذا كان مما لا يعد سلاحاً في نظرهم، أو كان سلاحاً غير معتاد كالمخيطة والشك والسفود ولا بد فيه من مراعاة الاحتياط.

### المسألة ٢٧:

إذا ضرب الإنسان الصيد أو طعنه أو رماه بالأسلحة المتقدم ذكرها فأصابه و مات الحيوان بسبب ذلك حل لحمه، و ان لم تؤثر الضربة أو الطعنة أو الرمية في جسد الحيوان أثراً بيناً من جرح أو خرق، و لا يحل إذا لم يصبه، بل مات من الفزع أو من صدمة أو غيرها.

### المسألة ٢٨:

يلحق بالآلة الحديد المعراض: و هو على ما قالوا: خشبة غليظة الوسط محددة الطرفين و لا نصل فيها من حديد و نحوه، و هو نوع من السهام كان يستعمل قديماً في الصيد و نحوه، فإذا رمى الرجل به الصيد فقتله فإن أصابه بأحد طرفيه فخرقه و مات الحيوان بسبب ذلك حل لحمه، و ان أصابه معترضا و قتله لم يحل لحمه، و كذلك الحكم في السهم الذي لا حديدة فيه و انما هو عود أو خشبة يحدد طرفها، فإذا رمى به الصيد فخرقه أو جرحه بطرفه المحدد و مات بسبب ذلك حل لحمه، و ان قتله معترضا لم يحل لحمه. و يشكل الحكم بحصول التذكية بالعصا إذا لم تكن في طرفها حديدة بل كانت محددة بنفسها، فإذا طعن الحيوان بها فقتله، فلا يترك الاحتياط بالاجتناب عن أكل لحمه.

### المسألة ٢٩:

لا يحل من الصيد ما يقتل بالحجارة أو بالبندق، و البندق جمع بندقة، و هى الطينة المدورة المجففة، فلا يحل لحمه و لا تثبت تذكيته إذا

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٢٩١

مات بذلك، سواء كان من صغار الصيد أم كباره.

و لا يحل منه ما يضرب بمقمعة أو بعمود، فيموت بسبب ذلك، و ان كانا من الحديد و سميا سلاحا.

و لا يحل منه ما يقتل بالشرك و الحباله و الفخ و غيرها من آلات الصيد، و لا تكون قاطعة و لا شائكة، و لا تعد سلاحا، فلا يحل أكل صيدها إذا علق به فمات بذلك.

### المسألة ٣٠:

إذا علق الصيد بإحدى الآلات المذكورة فى ما تقدم أو غيرها و هو حى، فأصبح بسبب علوقه بها غير قادر على الامتناع، فقبضه صاحب الآلة و وضع يده على الصيد، ثم ذكاه على الوجه الشرعى، حل لحمه بالتذكية. و كذلك ما يصطاده النمر أو الفهد أو غيرهما من جوارح السباع، أو يصطاده الصقر أو العقاب، أو الشاهين أو الباشق أو غيرها من جوارح الطير، فإذا أدركه الرجل و ذكاه على الوجه الصحيح حل لحمه، و هذا من التذكية بالذباحة لا من التذكية بالصيد.

### المسألة ٣١:

الظاهر حل لحم الصيد الذى يقتل بالبندقية، و هى الآلة المعروفة لإطلاق النار على الصيد و نحوه، إذا كانت البندقية أو الرصاصه التى تطلقها محددة الطرف تشبه المخروط، فإذا أطلقها الرامى و سمى عند الإطلاق، فأصابت الطير أو الحيوان فقتلته، فالظاهر حل لحمه بذلك.

و إذا كانت البندقية التى تطلقها مدورة غير محددة الطرف، فالأحوط اجتناب ما قتل بها و ان خرقت و نفذت بسبب قوتها، سواء كانت صغيرة الحجم أم كبيرته.

و إذا لم يمت الطير أو الحيوان بها، و أدركه الصائد حيا فذكاه بالسكين، فلا ريب فى حلية لحمه.

### المسألة ٣٢:

يشترط فى حل لحم الحيوان الذى يصطاد و يقتل بالآلة- مضافا الى

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٢٩٢

ما ذكرناه من الشروط و الصفات التى تعتبر فى نفس الآلة- أن تجتمع فيه جميع الشروط التى تقدم ذكرها و اشتراطها فى صيد الكلب المعلم.

فيجب أن يكون الرمى أو الضرب بالآلة بقصد الاصطياد، فإذا رمى الرجل أو ضرب بالآلة لا بقصد شىء، فاتفق ان أصابت رميته أو ضربته حيوانا فقتلته لم يحل لحم الحيوان.

و كذلك إذا رمى أو ضرب بقصد اصابة هدف خاص، أو بقصد دفع عدو أو بقصد طرد سبع أو خنزير، فأصابت غزالاً أو حمار وحش، و قتلته، لم يحل ذلك الحيوان المقتول، و كذلك إذا أفلت السهم أو السلاح من يده، فأصاب حيواناً، فلا يحل لحم الصيد في جميع هذه الفروض.

و إذا رمى أو ضرب بالآلة بقصد الاضطهاد، فأثارت رميته صيدا من مخبئه ثم قتلته، أو رمى صيدا معيناً فأصابت الرمية غيره، أو رماه فأصابه و أصاب غيره معاً، فيحل ما قتله إذا اجتمعت بقية الشروط كما ذكرنا في صيد الكلب في المسألة السادسة و المسألة السابعة.

### المسألة ٣٣:

يشترط في حل الصيد أن يكون الرامى أو الضارب بالآلة مسلماً أو من هو بحكم المسلم فلا يحل أكل لحم الحيوان إذا كان صائده كافراً أو من هو بحكمه، كما بيناه في المسألة الثامنة.

### المسألة ٣٤:

يشترط في حل الحيوان أن يذكر الصائد اسم الله عند الرمي أو الضرب أو الطعن بالآلة على الوجه الذى فصلناه في المسألة التاسعة من البيان و الأحكام.

### المسألة ٣٥:

يشترط في حل الحيوان أن يكون موته مسبباً عن رمى الرامى أو ضربه أو طعنه بآلة الصيد لا الى سبب آخر، كما إذا فزع الحيوان من الرمية أو الضربة فمات من الخوف، أو فزع فسقط من جبل أو فى حفرة أو فى ماء فمات، أو كان موت الحيوان مستنداً إلى ضربه بالآلة و الى

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٢٩٣

سبب آخر معها فكان موته مستنداً الى السببين معاً على وجه الاشتراك.

و كما إذا رماه مسلم و كافر فأصاباه معاً و قتلاه أو رماه رجلان معاً و سمي أحدهما و لم يسم الآخر، أو رماه رجلان و قصد أحدهما الصيد و لم يقصد الثانى.

### المسألة ٣٦:

إذا وجد الصائد الحيوان الذى رماه ميتاً و تردد فى سبب موته بين السبب المحلل و السبب المحرم، أو تردد فى استناد موته الى السبب المحلل خاصة أو الى سبب المحرم معاً على نحو الاشتراك، بنى على أصل عدم التذكية، و لم يجز له أكل لحمه.

### المسألة ٣٧:

يشترط في حل لحم الحيوان إذا ضرب بآلة الصيد أن لا يدركه الصائد و الحيوان حى و الوقت يتسع لذبحه، فإذا أدركه كذلك وجب عليه ذبحه، و إذا تركه حتى مات من غير ذبح لم يحل أكله كما فصلناه فى المسألة الحادية عشرة و الثانية عشرة، و تراجع المسائل الأخرى المتعلقة بفروض المسألة و فروعها.

### المسألة ٣٨:

إذا اشترك شخصان فى صيد حيوان، فرماه أحدهما بسهم و طعنه الآخر برمح فقتلاه و كانت الشروط مجتمعة فيهما حل أكل لحمه، فلا يعتبر فى الصيد بالآلة وحدة الصائد و لا وحدة الآلة. و كذلك الحكم إذا أرسل أحد الشخصين كلبه الى الحيوان بقصد صيده، و رماه الثانى بسهم فاشتركا فى قتله، فيحل لحمه مع اجتماع الشرائط فيهما.

### المسألة ٣٩:

إذا غضب الرجل آلة الصيد من أحد و اصطاد بها حيوانا، فالحيوان ملك للغاصب الصائد لا لصاحب الآلة، و ان كان آثما بغضب الآلة و استعمالها. و يجب عليه أن يدفع لمالك الآلة أجره المثل للآلة المغصوبة إذا كانت كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٢٩٤ لمثل هذا العمل بها أجره فى نظر العقلاء. و إذا قتل الصيد بها و كانت الشرائط المتقدم ذكرها كلها مجتمعة، حل أكل لحمه، فلا يشترط فى الصيد بالآلة أن تكون مباحة غير مغصوبة.

### المسألة ٤٠:

الحيوان الذى يحل لحمه باصطياد الكلب المعلم و بالصيد بالآلة عند اجتماع الشرائط الآنف ذكرها، هو الحيوان الوحشى الممتنع بالأصالة، سواء كان طيرا أم وحشا، كالظبي و بقر الوحش و حمار الوحش و الغنم الجليبة و غيرها من الحيوانات الوحشية، و لا تقع هذه التذكية على الحيوان الأهلى الذى يقدر عليه بلا وسيلة، كالغنم و البقر و الإبل الأهلية و الدجاج و الإوز و سائر الدواجن المتأهلة.

### المسألة ٤١:

إذا تأهل الحيوان الوحشى بالأصالة كالظبي و حمار الوحش و الطير، فأصبح أنيسا غير ممتنع بعد توحشه و امتناعه، جرى عليه حكم الحيوان الأهلى، فلا يحل لحمه باصطياد الكلب أو بالصيد بالآلة، و لا بد فى تذكيتته من الذبح. و إذا توحش الحيوان الأهلى، فأصبح وحشيا ممتنعا لا يقدر عليه الا بالاصطياد و نحوه، كالغنم الأهلية إذا توحشت، و البقر الأهلية إذا استعصت، و الإبل الأهلية إذا توحشت و كالصائل من البهائم ثبت له حكم الحيوان الوحشى بالأصالة، فيصح اصطياده و إذا قتل الكلب

المعلم أو قتل بالآلة، حل لحمه مع اجتماع شروط التذكية في الصيد.

### المسألة ٤٢:

يجرى في طفل الحيوان الوحشى إذا كان صغيراً لا- يقوى على الفرار و الامتناع، و فى فراخ الطير قبل استطاعتها للنهوض و الطيران حكم الحيوان الأهلى فلا يحل لحمها بالاصطياد بكلب أو بآلة، فإذا رمى الصائد الطيبى و ولده الذى لا يستطيع الهرب، حل لحم الطيبى و لم يحل لحم ولده، و إذا رمى الطير و فرخه الذى لا يتمكن من الطيران حل الطير و لم يحل ولده

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٢٩٥

### المسألة ٤٣:

إذا ترددت البهيمة فى بئر أو فى حفيرة و لم يمكن إخراجها و لا ذبحها أو نحرها على الوجه الشرعى صحت تذكيته فى تلك الحال بالصيد بالآلة، فتضرب بها أو تطعن أو ترمى فى أى موضع يتفق من جسدها، فإذا ماتت بذلك و كانت شروط التذكية موجودة حل لحمها.

و فى صحة اصطياد الكلب المعلم لها اشكال، و الأحوط لزوما اجتناب ذلك.

### المسألة ٤٤:

إذا كان الحيوان الوحشى مما لا يؤكل لحمه كالسباع و الطيور المحرمة و سائر الحيوانات الوحشية التى يحرم أكلها، فالظاهر صحة صيدها بالآلة، فإذا رماها الصائد بالسهم و نحوه أو ضربها بالسيف أو طعنها بالرمح بقصد الصيد و ماتت بسبب ذلك و اجتمعت فيها الشروط المعبرة حصلت لها التذكية بذلك فيطهر جلدها و لحمها و جميع أجزائها، و ترتب عليها آثار التذكية غير حل اللحم. و الأحوط لزوما عدم حصول التذكية فيها بصيد الكلب المعلم لها إذا أرسل عليها فقتلها.

### المسألة ٤٥:

إذا أرسل الكلب المعلم على الحيوان أو الطير فقطعه قطعتين، فان زالت الحياة عن كلتا القطعتين حل أكلهما معا إذا كانت الشروط كلها موجودة، و كذلك إذا بقيت الحياة فى الحيوان و لم يتسع الوقت لتذكيته، فيحل أكل القطعتين. و إذا بقيت الحياة مستقرة فى الصيد و اتسع الزمان لذبحه، فإن أسرع الصياد فذبح الصيد حل أكل القطعة التى يكون فيها الرأس و الرقبة لوقوع التذكية عليها و حرمت القطعة الأخرى وحدها لأنها جزء مبان من الحى. و ان ترك الصيد حتى مات من غير ذبح حرمت القطعتان معا.

و كذلك الحكم إذا اصطاده بالآلة التى يحل بها الصيد، فضربه بالسيف أو غيره، فقطع الحيوان قطعتين، فيجرى فيه التفصيل الذى

بيناه فى

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٢٩٦

الفرض السابق و تجرى عليه الاحكام بنفسها.

#### المسألة ٤٦:

إذا اصطاد الكلب غير المعلم حيوانا، أو اصطاده أحد الجوارح من السباع أو من الطير التي لا يحل صيدها، فقطعه قطعتين، فإن زالت الحياة عن كلتا القطعتين، حرم أكلهما معا، وكذلك إذا بقيت الحياة في الصيد و لم يتسع الوقت لذبحه، فتحرم القطعتان معا، وإذا بقيت الحياة مستقرة في الحيوان و اتسع الزمان لذبحه، فإن سارع الصياد و ذبح الصيد حلت القطعة التي يكون فيها الرأس و أعضاء التذكية و حرمت الأخرى وحدها، و ان لم يذبحه حرمت القطعتان معا. وكذلك إذا اصطاده بالآلة التي لا يحل بها الصيد كالشبكة و الجبالة، و الآلات الأخرى التي لا تعد سلاحا، فيجرب فيه التفصيل و الأحكام المذكورة في الفرض المتقدم.

#### المسألة ٤٧:

إذا رأى الصائد شبحا على البعد فظنه كلبا أو خنزيرا أو سبعا، فرماه و قتله، و لما طلبه و جده صيدا، لم يحل له أكل لحمه، و ان سمي عند الرمي، و كذلك إذا أرسل كلبه المعلم عليه ليطرده أو ليقته و لما وصل اليه و جده حيوانا و قد قتله الكلب، فلا يحل لحمه.

#### الفصل الثالث في ما به يملك الصيد

#### المسألة ٤٨:

الحيوان الممتنع بالأصالة و الطير المطلق الجناح من المباحات العامة، فلا يملكه أحد إلا بوجود أحد الأسباب المملكة له، و سنذكرها ان شاء الله في ما يأتي، سواء كان مما يحل أكله أم مما يحرم فيجوز للإنسان السبق الى حيازته و تملكه قبل أن يملكه غيره. و إذا استبق الى حيازته و وضع اليد عليه شخصان، و تقارنا في إيقاع السبب المملك، ملكاه معا و كان مشتركا بينهما. كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٢٩٧

و قد تكرر الحديث في استثناء الخنزير و بعض الكلاب البرية من هذا الحكم، فلا يملكهما المسلم باصطياد و لا بغيره، على اشكال في عموم الحكم و إطلاقه إذا تملكهما المسلم لغاية محللة.

#### المسألة ٤٩:

إذا أرسل الصائد كلبه المعلم بقصد الاصطياد و سمي عند إرساله فانطلق الكلب و قتل الصيد، فلا ريب في أن الحيوان المقتول أو الطير المقتول يكون ملكا للصائد كما يكون حلال اللحم، فلا يجوز لغير الصائد أن يسبق اليه أو يأخذه منه، و إذا سبقه و استولى على الصيد كان غاصبا، و كذلك إذا اصطاد الرجل حيوانا بالآلة المحللة فرماه أو ضربه أو طعنه بقصد الاصطياد و مات الحيوان بسبب



ذلك فيحل لحمه إذا كانت الشروط كلها موجودة، و يكون ملكا للصائد لا يجوز أخذه منه الا برضاه.

### المسألة ٥٠:

إذا أرسل الرجل كلبه على الحيوان بقصد الاصطياد، فجرحه الكلب و لم يقتله، و أدركه الصائد فخلصه من الكلب، و بقى الحيوان حيا، فهو ملك للصائد، و لا يجوز لأحد أخذه إلا برضاه، و إذا برىء من جرحه، و عاد الى الامتناع لم يخرج بذلك عن ملك مالكة و لا يجوز لغيره صيده و إذا تجدد له نماء فهو لمالكة أيضا.

و كذلك إذا رمى الرجل الحيوان أو ضربه بالآلة بقصد الاصطياد فأثبتته، و أدركه الرجل و هو لا يزال حيا، فهو المالك له، حتى إذا برىء من جرحه و عاد الى الامتناع.

و إذا أرسل الرجل عليه الكلب أو رماه أو ضربه بالآلة لا بقصد الاصطياد، و أدركه الرجل حيا، فإن أخذه عند وصوله اليه بقصد التملك له فقد حازه و ملكه، فلا يجوز لغيره أخذه منه أو التصرف فيه الا باذنه، و إذا أخذه لا بقصد التملك، ففي حصول الملك بأخذه له اشكال، فلا يترك فيه الاحتياط.

### المسألة ٥١:

إذا اصطاد الرجل الحيوان بغير الكلب من السباع أو الطيور الجوارح، و أدركه الصائد حيا، فان قصد الاصطياد بإرسال السبع أو كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٢٩٨

الطير عليه، كان ذلك حيازة للحيوان، فيملكه باصطياده، و كذلك إذا قصد التملك عند أخذ الحيوان، فيملكه بأخذه بهذا القصد كما سبق في نظيره، و إذا أخذه لا بقصد التملك جرى فيه الاشكال السابق.

و كذلك التفصيل و الحكم إذا اصطاده بالحجارة أو الخشب أو بالعمود و أمثاله مما لا يعد سلاحا.

### المسألة ٥٢:

إذا أدرك الإنسان الحيوان الممتنع أو الطير في بعض حالات غفلته أو مرضه أو توحله أو تورطه بخوض ماء و نحوه، فاستولى عليه و أمسك بيده أو برجله أو وضع رباطا في رقبتة بقصد التملك، ملكه بذلك و إذا نصب شبكة أو شركا أو حباله بقصد الاصطياد بها فوقع الحيوان أو الطير فيها ملكه ناصبها.

### المسألة ٥٣:

إذا وضع الرجل يده على الحيوان وضعا مستقرا بحيث تحقق معه استيلاؤه على الحيوان و تملكه إياه، ثم أفلت الحيوان من يده لم يزل ملكه عن الحيوان بذلك، فلا يجوز لأحد أخذه أو التصرف فيه، الا باذنه، و كذلك إذا اصطادته الشبكة أو الحباله التي نصبها للصيد حتى استقر ملكه للحيوان باستقرار صيد الشبكة أو الحباله له، فلا يزول ملكه بإفلات الحيوان من الشبكة أو الحباله بعد ذلك، و لا يجوز لأحد أخذه أو اصطاده.

**المسألة ٥٤:**

لا يملك الإنسان الحيوان بمجرد وضع يده عليه حتى تستقر يده و يصبح مستوليا عليه، فإذا انفلت الحيوان منه لقوة امتناعه و ضعف الرجل عن قبضه، بحيث يعد في نظر العقلاء انه لم يستول عليه لم يملكه القابض.

و كذلك إذا علق الحيوان أو الطير بالشبكة المنصوبة للصيد فانفلت منها لقوته و ضعف الشبكة عن إمساكه فلا يملكه ناصبها، و إذا أخذ الشبكة معه لقوته و شدة عدوه، فرماه آخر و أثبتته ملكه الرامى ورد

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٢٩٩

الشبكة إلى صاحبها و كذلك إذا رماه الصياد فأصابه، وفر بعد الإصابة و هو مستمر في عدوه و امتناعه، فلا يملكه الصياد بمجرد ذلك، فإذا ضربه رجل آخر بعد ذلك أو رماه فاصطاده أو قتله، ملكه الثاني.

**المسألة ٥٥:**

إذا نصب الرجل شبكة أو شركا أو حباله و نصبها للاصطياد بها، فوقع فيها حيوان أو طير فالحيوان أو الطير ملك للغاصب الذى نصب الشبكة لا للمالكها، و ان كان ناصبها آثما بغصبه و تصرفه فيها و يجب عليه أن يدفع أجره المثل للمالك إذا كانت هذه المنفعة مما له أجره في نظر العقلاء و قد تقدم نظير هذا في المسألة التاسعة و الثلاثين.

**المسألة ٥٦:**

إذا نصب الشبكة أو وضع الحباله لا بقصد الاصطياد، فالظاهر ان ناصب الشبكة لا يملك الحيوان أو الطير الذى يقع فيها، فإذا أخذه غيره بقصد التملك ملكه.

**المسألة ٥٧:**

إذا أجرى الرجل الماء على الأرض ليستوحل فيها الحيوان إذا مر بها فيصيده، أو حفر في طريق الحيوان حفائر ليقع فيها إذا مر بالطريق فيصيده، أو وضع الحبوب في الحجرة لتدخل إليها العصافير فيغلق عليها الباب و يصيدها، أو جعل سفينته في الليل على وضع معين فى مكان كثير السمك و علق على ساريتها سراجا، ليثب إليها السمك من النهر فيصيده، فلا يبعد أن يكون لذلك حكم الشبكة و الحباله التى ينصبها بقصد الاصطياد، فإذا استوحل الحيوان فى الأرض الموحلة و لم يمكنه الخروج منها، أو وقع فى الحفيرة و لم يستطع الفرار أو دخلت العصافير الى الحجرة و أغلق الباب عليها أو وثب السمك إلى السفينة ملك الصيد بذلك إذا كان قد صنع ذلك بقصد الاصطياد و تملك الصيد، بل هو الأظهر.

**المسألة ٥٨:**

إذا كانت الأرض التي يملكها الرجل موحلة فدخلها حيوان و توحل بها لم يملكه مالك الأرض إذا لم يكن فعل ذلك بقصد الاصطياد كما

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٣٠٠

ذكرنا، فإذا أخذ الحيوان غيره بقصد التملك ملكه، و ان كان آثما إذا دخل الأرض بغير رضا مالكها.

و إذا عشش الحمام أو غيره من الطيور المباحة في دار الرجل أو في بستانه لم يملك صاحب الدار أو البستان تلك الطيور حتى يأخذها بقصد التملك، فإذا سبقه غيره فأخذها كان هو المالك لها.

### المسألة ٥٩:

لا يختص بالحمام ولا بغيره من الطيور إذا بنى لها برجاً في ملكه لتعشش فيه، ولا يملكها بذلك، و ان اعتادت التعشيش و التفريخ فيه، بل يكون لها الحكم السابق في المسألة السابقة.

### المسألة ٦٠:

إذا تبع الإنسان الحيوان الممتنع راكباً على فرس مثلاً أو في سيارة حتى أعياه فوقف لم يملكه بمجرد إعيائه و وقوفه عن العدو، حتى يأخذه و يستولى عليه بقصد التملك، فإذا سبق ذلك الإنسان غيره فأمسكه قبله بقصد التملك ملكه الآخذ.

### المسألة ٦١:

إذا رمى الصياد الحيوان أو الطير فأثبته برميته و أعجزه عن الامتناع، و لكنه فر بعد جرحه و وقع في دار غير الصائد أو في بستانه، فهو ملك للصياد الذي رماه و أعجزه، و لا حق لصاحب الدار أو البستان فيه بمجرد وقوعه في ملكه، فإذا أخذه كان غاصباً. و إذا رماه الأول فلم يثبته برميته و لم يخرج بها عن الامتناع في العدو، فدخل و هو يعدو في ملك الآخر، فاصطاده ملكه باصطياده له و أخذه إياه بقصد التملك لا بدخول ملكه.

### المسألة ٦٢:

إذا رمى الحيوان رجلاً، فأثبته أحدهما برميته و أعجزه عن الامتناع، و جرحه الآخر فهو ملك لمن أثبته و أوقفه، سواء رمياه دفعة واحدة أم متعاقبين، و سواء كان الذي أثبته و أعجزه عن الامتناع سابقاً لصاحبه في إصابة الصيد أم متأخراً عنه.

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٣٠١

و إذا شك في من أثبته منهما برميته، رجعا إلى الصلح بينهما أو إلى القرعة في تعيينه.

### المسألة ٦٣:

لا يجوز اصطياد الحيوان ولا تملكه بالصيد إذا علم انه مملوك لأحد، أو وجدت عليه آثار تدل على وجود يد عليه، فان اليد اماره على الملك، و مثال ذلك ان يرى فى عنق الحيوان جرسا أو طوقا أو حبلا، أو يجد شعر الحيوان أو وبره مصبوغا بألوان غير طبيعية، أو يجده مجللا بثوب و شبهه.

فإذا علم أو دلت آثار اليد على انه مملوك، و جب رده الى مالكة، و ان لم يعلم صاحبه فان وجد ما يدل على انه مال ضائع من صاحبه جرى عليه حكم اللقطة، و ان لم يوجد ما يدل على ذلك جرى عليه حكم المال المجهول المالك.

### المسألة ٦٤:

يجرى فى الطير ما ذكرناه فى اصطياد الحيوان، فلا يجوز اصطياده و لا تملكه بالصيد إذا علم انه مملوك لمالك أو كانت عليه آثار يد، كما إذا وجد الطير مقصوص الجناح أو وجده مصبوغا بلون غير لونه الطبيعى، أو سمع البغاء التى اصطادها تردد بعض الألفاظ فإن ذلك يدل على التعليم، و تجرى فيه الأحكام المذكورة فى غير الطير. و إذا ملك الطير جناحيه و لم يعلم انه مملوك و لم يوجد فيه ما يدل على يد مالكة صح اصطياده و تملكه.

### المسألة ٦٥:

إذا اصطاد الرجل حيوانا أو طائرا و ملكه بالصيد ثم أطلقه من يده، فان قصد بذلك الاعراض عن ملك الصيد و ازاله سلطانه عنه، أصبح الصيد بذلك مباحا أو هو فى حكم المباح فيجوز للآخرين اصطياده و تملكه، و لا يجوز للصائد الأول أن يرجع فى تملكه، بعد ان يصطاده الثانى و يملكه بل و يشكل الحكم بجواز رجوعه فى التملك قبل أن يصطاده الثانى و يملكه أيضا، فلا يترك الاحتياط فى هذا الفرض.

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٣٠٢

و إذا أطلق الصيد من يده و لم يقصد الاعراض عن ملكه لم يخرج بمجرد إطلاقه عن ملكه، فلا يصح للآخرين اصطياده و لا يملكه أحد إذا اصطاده.

### المسألة ٦٦:

إذا اصطاد الرجل ملكة النحل و تملكها من بعض الجبال أو المواضع التى يعيش فيها النحل، كفى ذلك على الظاهر فى اصطياد جماعة النحل التابعة لتلك الملكة مهما بلغت من الكثرة أو القلة، فإن جماعة النحل تتبع ملكتها فى حركتها و سكنها و فى الانتقال من موضع الى موضع و فى الدخول فى الموضع الذى يعد لها و الخروج منه و فى الانتشار فى طلب الأزهار و النبات الذى يزودها بالرحيق و غيره، و فى بناء الخلية التى تجعلها موضعا لإفراز مادة العسل و تكوينه، و فى القيام بأى عمل يقوم به النحل بحسب العادة، فتكون سيطرته على الملكة سيطرة على الجماعة كلها و على جميع حركاتها و أعمالها و منافعها.

## الفصل الرابع فى ذكاه السمك و الجراد

**المسألة ٤٧:**

تحصل الذكاه في السمك بأحد وجهين.

أحدهما أن يخرج الإنسان السمك من الماء و هو حى، سواء كان ما أخرجه فى المرة الواحدة سمكة واحدة أم أكثر، و سواء أخرجه بيده أم بإناء أم بآلة كالشص و الفالة و الشباك و هى كثيرة الأنواع، و القرقور، و الحظيرة تصنع من جريد النخل أو من الحديد و شبهه و تبنى فى الشواطى أو فى الأسياف أو فى الجزر التى يغمرها و ينحسر عنها الماء فيحتجز فيها السمك عند ارتفاع الماء، و ينضب عنه الماء بسبب الجزر فيخرج السمك بسببها من الماء و هو حى و كالشباك الحديثة تلقى فى البحر بتوسط الآلات الكهربائية و نحوها فإذا استولت على السمك سحبت إلى السفينة أو الى الباخرة، و أخرج ما فيها من السمك، فإذا كان السمك لا يزال حيا عند إخراجها فهو ذكى.

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٣٠٣

الوجه الثانى: أن يأخذ الإنسان السمك فى خارج الماء و يستولى عليه و هو لا يزال حيا، كما إذا و ثبت السمكة فى السفينة أو فى خارج النهر أو نبذها الموج الى الساحل و رجع الماء عنها و بقيت تضطرب، أو أخرجها حيوان الى الشاطى، فإذا أخذها الرجل و هى لا تزال حية كانت ذكية.

**المسألة ٤٨:**

إذا و ثبت السمكة إلى خارج الماء أو أخرجها حيوان أو نضب عنها الماء و بقيت تضطرب و لم يأخذها الإنسان حتى ماتت حرم أكلها و ان كان ينظر إليها فلا تكون ذكية بمجرد النظر إليها على الأحوط.

**المسألة ٤٩:**

لا يشترط فى تذكية السمك أن يذكر الصائد اسم الله عند إخراجها من الماء حيا أو عند أخذه حيا بعد خروجه من الماء، فيحل أكله سواء سمى الصائد أم لم يسم.

**المسألة ٥٠:**

لا يشترط فى تذكية السمك أن يكون صائده مسلما، فيحل أكله و أن كان الصائد كافرا كتابيا أو وثنيا أو مرتدا أو غير ذلك من أصناف الكفار، سواء كان صيده بإخراجها من الماء حيا أم بأخذه حيا خارج الماء، فيحل للمسلم أكله إذا علم بذلك أو شهدت به البينة.

**المسألة ٥١:**

إذا وجد الإنسان السمك ميتا و هو فى يد مسلم، و وجد المسلم صاحب اليد يتصرف فيه بما يدل على التذكية، من أكله و بيعه و

إهدائه أو إطعامه لأهله أو لغيرهم، حكم بتذكية السمك، فيصح له أكله و شراؤه منه و بيعه، و إذا وجد المسلم يتصرف فيه بما لا يدل على التذكية، كما إذا رآه قد أعد السمك لتسميد الأشجار، أو لإطعام بعض الحيوان، لم يحكم بتذكيته على الأقرب، و إذا أخبره المسلم صاحب اليد بذكاه السمك قبل خبره و رتب الآثار عليه.

### المسألة ٧٢:

إذا وجد الرجل السمك ميتا و هو فى يد كافر، و لم يعلم بأن الكافر

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٣٠٤

قد ذكاه فأخرجه من الماء حيا أو أخذه بيده خارج الماء و هو حى أم لا، لم يحل للرجل أكله، و لا عبرة بيد الكافر فى الدلالة على التذكية و لا يقبل قوله إذا أخبر بأنه قد ذكاه.

### المسألة ٧٣:

إذا و ثبت السمكة من الماء إلى السفينة لم يحل أكلها حتى تؤخذ باليد و هى حية كما تقدم بيان ذلك، و لا يملك السفان السمكة و لا مالك السفينة، بل يملكها كل من أخذها بقصد التملك.

و قد تقدم فى المسألة السابعة و الخمسين: أن صاحب السفينة قد يجعلها على وضع خاص فيضعها فى الليل فى مكان يكثر فيه السمك و يميل السفينة إلى جانبها و يعلق سراجا على ساريتها، فيكون ذلك وسيلة لوثوب السمك من الماء إلى السفينة، فإذا فعل ذلك و قصد به اصطياد السمك و تملك الصيد، فالظاهر حصول التملك له بذلك و الأحوط أن يضع يده على السمك و هو حى لتحصل بذلك التذكية.

### المسألة ٧٤:

إذا نصب الرجل شبكة أو بنى حظيرة أو وضع آله فى الماء لاصطياد السمك فدخلها السمك عند ارتفاع الماء، فإن أخرج ما فيها من السمك و هو حى، فهو حلال و لا-ريب، و كذلك إذا انتظر حتى انحسر الماء بالجزر و السمك لا يزال حيا ثم مات السمك فى الشبكة أو فى الحظيرة أو الآلة بعد نضوب الماء عنه، فالسمك كله ذكى يحل أكله. و إذا مات فى الشبكة أو فى الحظيرة أو الآلة و هو فى الماء، فالظاهر حرمة السمك و عدم جواز أكله، و إذا مات بعضه فى الماء، و بقى بعضه حيا حتى نضب الماء عنه، حرم ما مات فى الماء و حل الباقي.

### المسألة ٧٥:

إذا أخرج الصائد السمك من الماء حيا ثم أعاده إلى الماء لغرض من الأغراض، و لو لنظم السمك كله فى خيط قوى واحد لثلا يفلت منه شىء حتى يتم الاصطياد، فمات فى الماء بعد عودته فيه، حرم أكله و لا يحرم إذا أعاده إلى الماء بعد أن مات فى خارجه.

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٣٠٥

**المسألة ٧٦:**

إذا وجد الصائد السمك الموجود في الشبكة أو في الحظيرة أو في الآلة ميتا، و شك في أن موته كان قبل خروجه من الماء فيكون محرما، أو بعد انحسار الماء عنه و نضوبه فيكون حلالا، فلا يترك الاحتياط بالاجتناب عنه، سواء علم بزمان خروج السمك من الماء و جهل زمان موته أ هو متقدم على وقت خروجه أو متأخر عنه، أم علم بزمان موت السمك و جهل وقت خروجه من الماء، أم جهل كلا من الزمانين معا فلم يعلم المتقدم منهما من المتأخر.

**المسألة ٧٧:**

إذا طفى السمك على وجه الماء لبعض العوارض فلم يستطع السبح و الانطلاق في الماء كما إذا أصابه بعض الأمراض، أو ألقى عليه بعض المخدرات التي قد تستعمل لصيد السمك، أو ضرب ببعض الآلات أو عضه بعض الحيوان أو الحشرات، فإن أخذه إنسان و أخرجه من الماء حيا قبل أن يموت فهو ذكي حلال اللحم إذا لم يكن مضرا، و إذا كان مضرا حرم أكله من حيث الضرر لا من حيث عدم التذكية. و ان لم يأخذه أحد حتى مات في الماء أو على وجه الماء فهو حرام غير ذكي، و هو المراد من السمك الطافي الذي دلت النصوص على تحريمه.

**المسألة ٧٨:**

الزهر من المركبات المخدرة المعروفة عند بعض صائدي السمك. يخلطونه مع طعام السمك بمقادير معينة و يرمونه في الماء، فإذا أكله السمك تخدر و ضعفت قوته و طفى على وجه الماء، فإن ألقاه إنسان في الماء لبعض الدواعي و لم يقصد بإلقائه اصطياد السمك، فأكله السمك و تخدر و طفى على الماء، فلا يكون مملوكا للرجل الذي ألقى الزهر، و لم يزل من المباحات، فإذا سبق إليه أحد فأخذه ملكه بأخذه، سواء كان هو الذي ألقى الزهر أم غيره، و إذا أخرجه من الماء حيا كان ذكيا و حل أكله. و ان ألقاه في الماء بقصد اصطياد السمك، و أكله السمك و طفى على الماء، أشكل الحكم بجواز أخذه لغير الشخص الذي ألقى الزهر، فلا

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٣٠٦

يترك الاحتياط بعدم أخذ شيء منه الا باذنه، و خصوصا إذا قصد بإلقائه اصطياد سمكة خاصة أو سمكات معينة، فأكلته السمكات المعينة و تخدرت، فلا يملكها غيره.

**المسألة ٧٩:**

إذا رمى الصائد سمكة بسهم أو رصاصه أو طعنها برمح أو بفالته فطفت على وجه الماء و لم تمت، فلا يبعد كونها ملكا للرامي أو

الطاعن، فلا يحل لغيره أخذها.

### المسألة ٨٠:

إذا أخرج الرجل السمكة من الماء حية، أو وضع يده عليها و هي حية بعد خروجها من الماء كانت ذكية كما بينا مرارا، و حل له أكلها و تقطيعها و ان لم تمت بعد، أو ماتت بالتقطيع أو بالشوى مثلا، و إذا اقتطع من السمكة قطعة و هي حية في خارج الماء، ثم أرجع السمكة إلى الماء و هي حية، فالقطعة التي اقتطعها لا تزال ذكية محللة، و كذلك السمكة إذا عاد فأخرجها من الماء قبل ان تموت فيه، و إذا ماتت في الماء قبل أن يخرجها منه كانت حراما.

### المسألة ٨١:

تحرم السمكة إذا ماتت في الماء سواء كان الماء الذي ماتت فيه هو ماء النهر أو الحوض مثلا، أم كان ماء قليلا في إناء و شبهه.

### المسألة ٨٢:

إذا ضرب الصائد السمكة بسيف أو بسكين و هي في الماء فقطع منها قطعة، كانت القطعة محرمة، لأنها جزء مبان من حي، فهي ميتة، فإذا هو أدرك السمكة و أخرجها من الماء قبل أن تموت فهي ذكية محللة و ان لم يدركها فماتت في الماء قبل أن يخرجها منه كانت ميتة محرمة.

### المسألة ٨٣:

إذا أخرج الرجل السمكة من الماء، و شك في أنها حية عند إخراجه إياها من الماء أم ميتة، فهي ميتة لا يحل أكلها، و كذلك إذا و ثبت السمكة إلى السفينة أو الى الشاطئ و وضع يده عليها ثم شك في انها كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٣٠٧

حية أم ميتة حين أخذها إياها فلا يحل له أكلها، و هذا إذا كان الشك في حياة السمكة و موتها في حين إيقاع التذكية عليها. و إذا وقع التذكية على السمكة بأحد الوجهين و هو يعتقد الصحة و وجود الشرط، ثم شك بعد ذلك في كون السمكة حية أم ميتة، فالظاهر الصحة.

### المسألة ٨٤:

تذكية الجراد هي أن يأخذه الصائد حيا، سواء أخذه بيده أم بالة أو وسيلة يصدق معها أنه أخذ الجراد و استولى عليه كما إذا أخذه بإناء أو كيس أو جمعه بثوب و نحو ذلك، و يشكل الصدق في ما إذا دخل الجراد بنفسه حجرة واسعة أو قاعه كبيرة مسقوفة، فأوصد الرجل عليه الأبواب و المنافذ فلا يكتفى بذلك ما لم يتم بجمعه من أطراف الحجرة و القاعة و الاستيلاء عليه بيده أو بآنية و شبهها،



أو يلجئه إلى مضيق يجتمع فيه.

#### المسألة ٨٥:

إذا مات الجراد قبل أخذه باليد أو بالآلة كان حراما غير ذكي.

#### المسألة ٨٦:

ذكاة الجراد كذكاة السمك، فلا يعتبر فيها ذكر اسم الله عند أخذه، ولا يعتبر فيها أن يكون الصائد مسلما، فإذا أخذه الكافر و هو حي كان ذكيا حلالا من غير فرق بين أصناف الكفار.

#### المسألة ٨٧:

يجرى في تذكية الجراد ما تقدم بيانه في تذكية السمك، فإذا وجد الجراد ميتا في يد مسلم و كان المسلم يتصرف فيه تصرفا يدل على التذكية، كالأكل و البيع و الهدية، فهو ذكي حلال الأكل، و إذا أخبر المسلم بتذكية ما في يده صدق قوله و ثبتت تذكيته، و إذا وجد ميتا في يد كافر لم تثبت ذكاته و لا حله بذلك فلا يحل للمسلم أكله و لا ترتيب الأثر على تذكيته حتى يعلم بها و لا يقبل اخباره بها كما في المسلم.

#### المسألة ٨٨:

إذا وقع الجراد في نار فاشتوى قبل أن يؤخذ حيا لم يحل أكله كما

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٣٠٨

تقدم في المسألة الخامسة و الثمانين، و إذا أخذه الشخص حيا جاز له طبخه أو شويه و أكله و ان لم يمت بعد كما تقدم نظيره في السمك.

#### المسألة ٨٩:

إذا أوج الصائد النار عامدا بقصد اصطياد الجراد بها، فإذا رآها اجتمع إليها من الأطراف و ألقى نفسه فيها، فتكون النار آلة للصيد كما يقول بعض الأجلة، و في حل الجراد بذلك اشكال، فلا يترك الاحتياط بالاجتناب عنه.

#### المسألة ٩٠:

لا يحل أكل الدبا، و هو الجراد في ابتداء تكونه و نشوئه قبل أن تكون له أجنحة و يستقل بها بالطيران، و هذا هو الفارق بين الدبا و

الجراد.

## الفصل الخامس في الذبحة

## المسألة ٩١:

يشترط في تذكية الحيوان بالذبح أن يكون ذابحه مسلما أو من هو بحكم المسلم، و ممن هو بحكم المسلم الصبي المتولد من المسلم إذا كان يحسن الذبح على الوجه الصحيح، فتكفي تذكيته إذا علم انه أجراها على الوجه الصحيح و لا تقع التذكية و لا تحل الذبيحة إذا كان ذابحها كافرا من غير فرق بين المشرك و الكتابي و المرتد و غيرهم من أصناف الكفار و ملهم و فرقههم و من لا ينتسب إلى ملة أو فرقة منهم، و كذلك من هو بحكم الكافر من الأطفال الذين يولدون من أبوين كافرين.

## المسألة ٩٢:

لا يشترط في حل الذبيحة أن يكون ذابحها مؤمنا اثني عشريا فتحل ذبيحة من يخالفنا في المذهب من أي فرق المسلمين كان على الأقوى إذا لم يكن ناصبا أو خارجيا أو غاليا، على ما أوضحنا بيانه في مبحث النجاسات من كتاب الطهارة، و سيأتي مزيد بيان له ان شاء الله تعالى.

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٣٠٩

## المسألة ٩٣:

الناصب هو من أظهر المعادة للأئمة المعصومين من أهل البيت (ع) أو لبعضهم، من أي الفرق كان، و لا يختص بفرقة معينة أو مذهب مخصوص، و يعم كل من أضر العداة لهم أو لبعضهم (ع) إذا ثبت ذلك عليه بأحد المثبتات الشرعية و منه الخارجى إذا كان كذلك.

و لا- تحل ذبيحة الغالى إذا رجع غلوه الى الشرك بالله أو الى إنكار ذاته سبحانه أو الى جحد ضرورى من ضروريات الإسلام مع الالتفات الى كونه ضروريا، فيكون ذلك تكذيبا للرسالة.

## المسألة ٩٤:

لا يشترط في حل الذبيحة أن يكون الذابح ذكرا، و لا أن يكون بالغا، فيصح الذبح و تحل الذبيحة إذا كانت الذابحة امرأة مسلمة أو خنتى مسلمة، و تحل الذبيحة إذا كان الذابح طفلا متولدا من مسلم و كان يحسن الذبح كما تقدم ذكره.

نعم يشكل الحكم بصحة ذبحة إذا شك في انه أتى به على الوجه الصحيح أم لا، للإشكال فى جريان أصالة الصحة فى فعله، و الإشكال فى اعتبار خبره، و لذلك فلا بد من الاحتياط.

و تحل الذبيحة إذا كان الذابح جنبا، من غير فرق بين الذكر و الأنثى، و تحل الذبيحة إذا كانت المرأة الذابحة حائضا أو نفساء، و تحل

الذبيحة إذا كان الذابح خصيا أو أغلف أو أعمى إذا أوقع التذكية على الوجه المطلوب و الشروط المعترية، و تحل الذبيحة إذا كان الذابح فاسقا.

#### المسألة ٩٥:

يجوز ذبح ابن الزنا إذا كان مسلما، و لا يكفى فى إسلامه إسلام أبويه اللذين ولد منهما فإنه لا يلحق بهما كما يلحق الطفل المتولد من نكاح صحيح.

#### المسألة ٩٦:

لا يصح ذبح السكران و النائم و المجنون و شبههم ممن لا يشعر بفعله،  
كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٣١٠  
و يشكل الحكم فى ذبح المجنون و شبهه إذا كان ممن يشعر فى الجملة، و لا يترك الاحتياط باجتنابه.

#### المسألة ٩٧:

لا يشترط فى صحة الذبح و فى حل الذبيحة أن يكون الذابح لها مختارا فى فعله، فإذا أكره الرجل أحد على ذبح الحيوان، و توعده بما يحذر إذا هو لم يفعل، فذبحه و هو مكره على ذلك صح فعله و حلت ذبيحته.  
نعم إذا بلغ الإكراه إلى حد اللجوء و عدم القصد الى الفعل أشكل الحكم بصحة التذكية بل الظاهر عدم الصحة.

#### المسألة ٩٨:

لا يشترط أن يكون الذابح ممن يعتقد بوجوب التسمية عند الذبح، فيصح ذبح الرجل إذا كان مذهبه لا يرى وجوب التسمية فى حل الذبيحة، و لكنه أتى بالتسمية عند ما ذبح الحيوان، فتحل ذبيحته بذلك. نعم لا يصح ذبحه و لا تحل ذبيحته إذا هو لم يأت بالتسمية عند الذبح وفقا لمعتقده.  
و يشكل الحكم بصحة ذبحه، بل يمنع أيضا إذا شك فى أنه أتى بالتسمية حين ما ذبح الحيوان أم لم يأت بها فلا تحل الذبيحة.

#### المسألة ٩٩:

يجب فى حال الاختيار أن يكون ذبح الحيوان بالحديد، لا- بغيره من الفلزات و المعادن كالتحاس و الشبه و الذهب و الفضة و الرصاص، فإذا ذبحه بغير الحديد من المعادن المنطبعة و غير المنطبعة لم تصح التذكية و لم تحل الذبيحة.  
نعم إذا لم يجد الذابح الحديد، و قد وجب عليه الذبح فى الوقت المعين، أو خاف موت الذبيحة إذا هو آخر ذبحها الى أن يجد حديدا يذبحها به، جاز له أن يذبحها بأى شىء يحصل به قطع الأوداج من المعادن الأخرى، بل يجوز له ذبحها بغير ذلك من القصب

أو الزجاج أو الحجر الحاد و شبهه.

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٣١١

### المسألة ١٠٠:

إذا لم يجد الحديد و اضطر الى الذبح كما فرضنا في المسألة السابقة، فيشكل أن يوقع التذكية بالسن و الظفر، و ان لم يجد شيئاً غيرهما يقطع به الأوداج.

### المسألة ١٠١:

لا يصح الذبح في حال الاختيار بالمنجل المسنن على الأحوط لزوماً، و إذا اضطر الى الذبح به كما في الفرض السابق، فالأحوط أن يكون قطع أوداج الحيوان بالرد لا- بالأخذ، تفادياً عن تعذيب الحيوان بذلك، و عن احتمال أن لا يكون موت الحيوان مستنداً الى الذبح وحده، بل الى الآلام التي تحصل له من ذبحه كذلك.

### المسألة ١٠٢:

يجب في الذبح ان يقطع الذابح أعضاء أربعة من الحيوان.  
الأول: الحلقوم، و هو المجرى الذي يجرى فيه النفس في دخوله إلى الرئة و خروجه منها.  
الثاني: المريء، و هو المجرى الذي يدخل منه الطعام و الشراب إلى المعدة، و موضعه تحت الحلقوم.  
الثالث و الرابع: الودجان، و هما عرقان غليظان يحيطان بحيطان بالحلقوم و المريء، و قد تسمى هذه الأعضاء الأربعة بالأوداج الأربعة.  
فلا- يحصل الذبح الشرعي حتى يقطع الذابح هذه الأعضاء الأربعة من الحيوان قطعاً كاملاً بحيث ينفصل الجزء الأعلى عن الجزء الأسفل من كل واحد منها، و لا يكفي شقها أو شق بعضها.

### المسألة ١٠٣:

يقول الخبراء الممارسون ان قطع الأعضاء الأربعة المذكورة يلزم أن تكون العقدة الموجودة في العنق و المعروفة في السنة عامة الناس بالجوزة، كلها في جانب الرأس، فإذا كان الذبح فوقها، بحيث كان بعض العقدة أو جميعها في الجثة، لم تقطع الأعضاء الأربعة جميعاً، و على هذا فلا بد من مراعاة ذلك.

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٣١٢

### المسألة ١٠٤:

يشترط في صحة التذكية أن يكون الذابح قاصداً للذبح، فإذا أوقعه ساهياً من غير قصد أو ذبح هازئاً و هو يعتقد أن فعله لا يؤدي الى

الذبح، و كما إذا سبقه السكين أو سبقته يده من غير شعور لعارض من العوارض، لم يصح فعله و لم تحل ذبيحته، و قد تقدم الحكم فى ذبح المجنون و السكران و النائم فى المسألة السادسة و التسعين.

### المسألة ١٠٥:

لا- يشترط التتابع فى قطع الأعضاء إذا كان موت الذبيحة مستندا الى قطع مجموع الأعضاء فإذا قطع بعض الأعضاء و تركها لكل فى السكين أو لغير ذلك، ثم عاد إلى الذبيحة قبل ان تموت و قطع بقیة الأعضاء صحت التذكية و حلت الذبيحة، و ان كان التتابع أحوط. و إذا قطع بعض الأعضاء و ترك الذبيحة حتى ماتت ثم رجع إليها بعد الموت و أتم الذبح حرمت الذبيحة بذلك سواء فعل ذلك عامدا أم جاهلا أم ساهيا أم كان يعتقد أنه أتم الذبح فى المرة الأولى ثم علم انه لم يتمه.

### المسألة ١٠٦:

يشترط فى صحة التذكية و فى حل الذبيحة أن يكون الحيوان حيا فى حال إيقاع الذكاه عليه الى أن يتم ذبحه، و لا يجب ان تكون حياته تامة الاستقرار بحيث يمكن بقاء الحيوان يوما أو نصف يوم كما يراه جماعة من الفقهاء قدس الله أرواحهم، بل يكفى وجود أصل الحياة فيه، و يعرف ذلك بوجود الحركة الدالة عليها و ان كانت الحركة ضعيفة كما دلت عليه النصوص الكثيرة، كتحرريك اليد أو الرجل و الطرف بالعين، و المصع بالذنب و هو تحريكه، على أن تكون الحركة موجودة الى ان تكمل التذكية و يتم ذبح الحيوان. و يكفى فى الدلالة عليها ان يتحرك الحيوان كذلك بعد أن يتم ذبحه، و يكفى أيضا فى الدلالة عليها أن يخرج منه الدم المعتدل المتعارف فى كثرته و قوة دفعه بعد ان يتم ذبحه فهو دال على وجود الحياة حال التذكية الى ان تتم كما دلت عليه النصوص أيضا. كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٣١٣

### المسألة ١٠٧:

يشترط فى حل الذبيحة و تذكيتهما- على الأحوط- أن يكون ذبح الحيوان من مذبحه و هو مقدم عنقه، فلا يحل أكله إذا ذبحه من قفاه على الأحوط لزوما، و ان أسرع الذابح حتى قطع عضلات العنق و قطع معها الأعضاء الأربعة قبل أن تزهد روح الحيوان.

### المسألة ١٠٨:

لا يترك الاحتياط فى أن يبتدئ الذابح فى قطع الأعضاء الأربعة من مقدم المذبح حتى يتم قطعها، فلا يدخل السكين تحت الأعضاء ثم يقطعها الى الفوق، و إذا فعل كذلك لم تحرم الذبيحة على الظاهر، و لكن الأحوط الاجتناب عن هذا الفعل.

### المسألة ١٠٩:

إذا ذبح الحيوان من القفا، و بقيت الأعضاء الأربعة التى يجب قطعها فى حصول التذكية فإن بقيت حياة الحيوان و بقيت الحركة التى

تدل عليها على الوجه الذى بيناه فى المسألة المائة و السادسة صح ذبح الحيوان و حل لحمه بذلك، و ان لم يدرك ذلك حرم لحمه و كان ميتة.

### المسألة ١١٠:

إذا ذبح الرجل ذبيحته من فوق العقدة مخطئا، ثم التفت الى فعله، فان كانت الحياة فى الحيوان لا تزال باقية على الوجه الذى تقدم بيانه، بحيث يمكن للذابح أن يذبح الحيوان من تحت العقدة فيقطع الأعضاء الأربعة منه و حركة الحيوان الدالة على الحياة فيه باقية الى أن يتم الذبح، لزمه ذلك، و إذا فعله حلت الذبيحة.  
و ان لم تبق الحياة و الحركة الدالة عليها على الوجه المذكور حرمت الذبيحة و كانت ميتة.

### المسألة ١١١:

إذا أكل الذئب أو السبع شيئا من الحيوان أو شق بطنه أو عقره، و بقيت الأعضاء الأربعة منه سليمة، فإن أدركه الذابح حيا على الوجه المتقدم بيانه، صح ذبحه على الوجه الشرعى و يحل بذلك لحمه، و إذا  
كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٣١٤  
أكل السبع من بعض أعضاء التذكية شيئا، فقطعه بأسنانه، و بقى بعض أعضائها سالما و كان الحيوان حيا، قطع الذابح الأعضاء السالمة من أعضاء التذكية فى الحيوان، و قطع العضو الآخر الذى أكل السبع منه من فوق محل أكل السبع أو من تحته، و حلت الذبيحة بذلك.

### المسألة ١١٢:

إذا أكل الذئب أو السبع أحد أعضاء التذكية فى الحيوان كله فلم يترك منه شيئا يقطعه الذابح كما إذا أكل الحلقوم كله أو أكل أحد الودجين كله، حرم الحيوان و لم تمكن تذكيته، و أولى من ذلك ما إذا أكل جميع أعضاء التذكية و لم يبق منها شيئا فلا- يمكن حصول التذكية و ان فرض كون الحيوان حيا.

### المسألة ١١٣:

إذا أكل الذئب أو السبع من مجموع الأعضاء الأربعة مقداراً من فوق أو من تحت فقطع الأعضاء كلها بأسنانه و أبقى مقداراً من جميعها يتصل بالرأس أو بالجسد، أشكل الحكم بوقوع التذكية فى هذا الفرض و ان كانت الحياة باقية فى الحيوان، فلا- يترك الاحتياط بالاجتناب عنه.

### المسألة ١١٤:

إذا قطعت الأجزاء الأربعة للتذكية في الحيوان على غير النهج الشرعي أو قطع بعضها كذلك كما إذا ضرب الحيوان أحد بآلة أو نحوها فقطع أعضائه أو قطع بعضها جرى فيه التفصيل الذي ذكرناه في المسائل الثلاث المتقدمة في ما أكله السبع من الحيوان و انطبقت أحكامها.

### المسألة ١١٥:

يصح أن يتعدد الذابح للذبيحة الواحدة، فيشترك شخصان في ذبحها، فيقبضا بيديهما معا على السكين و يوجها للذبيحة، و يتوليا قطع الأجزاء حتى يتم العمل مشتركين فيه.

و يجوز أن يتولى أحدهما قطع بعض الأجزاء و يتولى الثاني قطع الباقي في وقت واحد أو يقطع الأول بعضا، ثم يقطع الآخر ما بقي. و إذا توليا ذبح الحيوان، فلا بد و أن يكون كل منهما قاصدا للذبح

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٣١٥

فلا يكفي القصد من أحدهما كما إذا كان الثاني مجنونا أو سكران أو فاعلا بغير شعور، و لا بد و أن تقع التسمية من كل واحد منهما فلا تجزى التسمية من أحدهما، فإذا توليا الذبح مقترنين سميا في أول الذبح، و إذا قطع أحدهما بعض الأجزاء ثم أتم الثاني العمل سمي كل واحد منهما في أول عمله.

### المسألة ١١٦:

إذا ذبح الإنسان الحيوان حتى أتم تذكيته، ثم اضطرب الحيوان، فوقع في نار مضرمة، أو في نهر أو في حفيرة عميقة أو سقط من شاهق، فكان ذلك هو السبب في موت الحيوان أو كان أحد السببين فيه، أو شك في استناد الموت إلى أيهما، لم يحرم الحيوان المذبوح بذلك، لأن تذكية الحيوان قد تمت بتمام ذبحه، فلا يكون بعد وقوع التذكية التامة عليه ميتة.

و اعتبار أن يكون موت الحيوان مستندا إلى التذكية لا إلى شيء آخر انما هو شرط في التذكية في الصيد كما تقدم، و لا يشترط ذلك في التذكية بالذبح.

### المسألة ١١٧:

إذا شرع الذابح بذبح الحيوان، فشق الآخر بطنه أو أخذ في تكسير عظامه في حال الذبح و قبل أن يتم الذابح، ففي صحة التذكية إشكال، و الأحوط لزوما اجتناب أكله، و هكذا في كل فعل يوجب موت الحيوان، يفعل به في حال تذكيته و قبل أن يتم ذبحه، فلا بد معه من اجتناب أكل الحيوان على الأحوط.

### المسألة ١١٨:

إذا انخفت الشاة برباطها، أو نطحها حيوان قوى بشدة، أو تردت من جبل أو غيره، أو أصابها مرض أو غرق أو حرق أو عارض آخر حتى أشرفت على الموت بسبب ذلك، فإن أدرك الذابح حياتها على النحو الذي ذكرناه في المسألة المائة و السادسة، بحيث يمكن

له أن يذبحها و هي تتحرك حركة تدل على الحياة الى أن يتم الذبح، أجرى عليها التذكية و حل بذلك كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٣١٦  
أكل لحمها، و إذا لم يدرك حياتها على الوجه المذكور فهي ميتة لا تحل بالذبح.

### المسألة ١١٩:

يشترط في صحة الذبح و في حل الذبيحة به أن يستقبل بها القبلة في حال ذبحها و يراد بالاستقبال أن يوجه مذبح الحيوان و مقادير بدنه الى جهة القبلة، فلا تصح التذكية و لا يحل أكل لحم الحيوان إذا ترك الاستقبال به و هو عالم بالحكم و عامد في فعله، و إذا كان جاهلا بوجوب الاستقبال بالحيوان حال الذبح أو ناسيا له لم يحرم أكله بذلك.

### المسألة ١٢٠:

إذا وجه الذابح الحيوان إلى جهة اعتقد انها هي جهة القبلة حتى أتم ذبحه، ثم استبان له انه مخطئ في اعتقاده صح ذبحه و لم يحرم الحيوان، و كذلك إذا اضطر الى ذبح الحيوان و لم يعرف جهة القبلة أو لم يتمكن من توجيه الحيوان إليها كالبهائم الصائلة، و الحيوان المستعصى فكلما وجه الى القبلة انحرف عنها و كالحیوان المتردى في بئر أو حفيرة، فلا يجب الاستقبال بالحيوان في هذه الفروض.

### المسألة ١٢١:

لا يشترط في صحة الذبح أن يكون الذابح نفسه مستقبلا للقبلة في حال ذبح الحيوان، و ان كان الأحوط استحبابا استقباله أيضا.

### المسألة ١٢٢:

لا- تتعين في توجيه الحيوان إلى القبلة عند ذبحه هيئة مخصوصة، فللذابح ان يطرح الذبيحة على الأرض على جانبها الأيمن فيكون مذبحها و مقادير بدنها إلى القبلة، و له أن يضعها على الجانب الأيسر، و له أن يذبحها قائمة إذا أمكن له توجيه مذبحها و مقادير بدنها نحو القبلة كما هو المطلوب.

### المسألة ١٢٣:

إذا احتاج الذابح في توجيه الحيوان الصائل أو المستعصى إلى القبلة عند ذبحه الى شد وثاق أو ربط بوتد و نحو ذلك أو الى استعانة بشخص

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٣١٧

أو أشخاص، و جب عليه ذلك مع الإمكان، و إذا أمكنه توجيه المذبح خاصة دون مقادير البدن لزمه ذلك على الأحوط بل على



الأقوى.

### المسألة ١٢٤:

إذا احتاج الذابح في توجيه الذبيحة إلى القبلة إلى فترة يقضيها في ذلك، و خشى إذا هو اشتغل به أن تموت الذبيحة لضعف الحركة فيها و تفوت الفرصة لتذكيته، فالظاهر عدم وجوب الاستقبال في هذه الصورة.

### المسألة ١٢٥:

يشترط في صحة الذبح و في حل الذبيحة أن يذكر الذابح اسم الله سبحانه عند ما يكون متشاغلا بذبحها أو قبل الشروع بالذبح متصلا به عرفا، و هذا هو المراد بقولهم يشترط التسمية عند الذبح. و يكفي أن يأتي بالتسمية في آخر الذبح قبل إتمامه و لا ينبغي تعمد ذلك. و إذا ترك التسمية عامدا لم يصح الذبح و حرمت الذبيحة، و كذلك إذا تركها جاهلا بالحكم، فتحرم الذبيحة. و إذا ترك التسمية ناسيا حتى أتم الذبح لم تحرم الذبيحة بذلك، و الأحوط استحبابا أن يأتي بها إذا ذكرها بعد الذبح.

### المسألة ١٢٦:

يجب أن يأتي بالتسمية بقصد التسمية للذبح و تذكى الذبيحة، فلا يكفي ان يأتي بها اتفاقا من غير قصد شيء أو يأتي بها بقصد أمر آخر غير التذكية كالبركة و نحوها، و لا يكفي ان يأتي بها عند مقدمات الذبح غير متصله به عرفا، و لا يكفي أن يأتي بالتسمية غير الذابح و ان كان هو مالك الذبيحة.

### المسألة ١٢٧:

لا يشترط في التسمية أن يأتي بها في صيغة معينة أو أن تكون في ضمن البسملة، بل يكفي منها ما يصدق عليه انه ذكر اسم الله مقترنا بالتمجيد و التعظيم، فيقول مثلا: بسم الله أو يقول: الله أكبر أو يقول: لا إله إلا الله، أو الحمد لله، أو سبحان الله.

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٣١٨

و يشكل الحكم بكفاية أن يذكر لفظ الجلالة مجردا عن أى صفة أو تعظيم، كما سبق في المسألة التاسعة في التسمية عند التذكية بالصيد.

و يشكل الاكتفاء بذكر بعض أسمائه الحسنى بدلا عن لفظ الجلالة، و ان قرنه بما يدل على التعظيم، كما إذا قال: سبحان ربي العظيم، أو سبحان ربي الأعلى، نعم يكفي أن يضم أحد أسمائه الحسنى إلى لفظ الجلالة بقصد التعظيم، فيقول: الله الرحمن الرحيم، أو يقول: الله العلى العظيم.

**المسألة ١٢٨:**

لا يكفى - على الأحوط - بل على الأقوى أن يذكر ما يرادف لفظ الجلالة فى لغة أخرى غير العربية و ان كان الذابح الذاكر من أهل تلك اللغة.

**المسألة ١٢٩:**

يشترط فى صحة الذبح و فى حل الذبيحة أن تصدر من الحيوان بعد ان يتم ذبحه حركة تدل على الحياة و ان كانت الحركة ضعيفة، كما ذكرنا فى المسألة المائة و السادسة، كالطرف بالعين أو الحركة باليد أو بالرجل أو الأذن أو الذنب، ليعلم بذلك ان التذكية من أولها إلى نهايتها قد وقعت على حيوان حى، فإنه من البين أن التذكية لا تتم الا بتمام الذبح، و من البين أيضا أن التذكية لا تقع على حيوان ميت، و لذلك فلا بد فى تحقق التذكية من العلم بحياة الحيوان فى جميع مدة التذكية، أو وجود الحركة الدالة على الحياة فى جميع المدة، و قد تقدم فى المسألة المشار إليها انه يكفى فى الدلالة على ذلك خروج الدم المعتدل فى كثرته و فى قوة دفعه من الحيوان بعد ان يتم ذبحه.

**المسألة ١٣٠:**

إذا علم بحياة الحيوان حتى تم ذبحه، أو وجدت الحركة الدالة على حياته الى أن تم ذبحه كذلك و ان كانت الحركة ضعيفة، حلت الذبيحة و ان خرج الدم منها متثاقلا متقاطرا، و قد يكون هذا متعارفا فى الحيوان الذى يعتريه بعض الأمراض، فلا يضر ذلك بتذكيته. كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٣١٩

**المسألة ١٣١:**

خروج الدم المعتدل فى كثرته و فى قوة دفعه بعد ذبح الحيوان يلزم وجود الحياة فى الحيوان الصحيح كما قلناه، و لذلك فالأحوط استحبابا اعتبار خروج الدم المذكور بعد الذبح فى مثل هذا الحيوان و ان وجدت الحركة الضعيفة الدالة على وجود الحياة فيه، فإذا ذبح الحيوان الصحيح و لم يخرج منه الدم بعد ذبحه، أو خرج منه متثاقلا متقاطرا، فالأحوط استحبابا اجتناب أكل لحمه إذا تحرك حركة ضعيفة و مما تقدم يعلم ان هذا الاحتياط لا- يجرى فى الحيوان المريض، و الأمر سهل بعد ان كان الاحتياط المتقدم بيانه مستحبا غير لازم المراعاة.

**المسألة ١٣٢:**

إذا لم يخرج القدر المتعارف من دم الحيوان بعد ذبحه أو جب ذلك تنجس اللحم بملاقاة الدم المتخلف فيه، و قد بينا هذا فى مبحث النجاسات من كتاب الطهارة فليراجع ذلك من شاء.

**المسألة ١٣٣:**

المدار في صحه الذبح هو أن يقطع الذابح الأعضاء الأربعة على ما تقدم من التفصيل سواء كان القطع في أعلى الرقبه أم في وسطها أم في أسفلها، من غير ترجيح لأحدها على الآخر.

**المسألة ١٣٤:**

الأحوط لزوما أن لا يقطع الذابح رأس الذبيحه عامدا الى ذلك قبل أن تموت، ولا منع فيه ولا ضرر إذا وقع ذلك منه غافلا أو سبقته السكين أو ألبأته قوة حركة الحيوان مثلا، ولا تحرم الذبيحه إذا فعل ذلك و ان كان عامدا في فعله.

**المسألة ١٣٥:**

الأحوط لزوما أن لا ينزع الذابح الحيوان عامدا، و الانخاع هو أن يصيب نخاع الحيوان حين ذبحه، و النخاع هو خيط أبيض يمتد في وسط الفقار من الرقبه إلى أصل الذنب، و لا تحرم الذبيحه إذا أنخعها و ان كان عامدا.  
كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٣٢٠

**المسألة ١٣٦:**

الأحوط لزوما أن لا يسلخ جلد الذبيحه قبل أن ترهق روحها، و لا تحرم الذبيحه بذلك إذا هو فعله و ان كان عامدا.

**المسألة ١٣٧:**

تختص الإبل دون سائر البهائم و الحيوانات و الطيور بأن تذكيها تكون بنحرها، و تختص البهائم و الحيوانات الأخرى و الطيور بأن تذكيها دون الإبل تكون بذبحها، فلا يصح ذبح الإبل و لا يصح نحر غيرها من أنواع الحيوان و الطيور، فإذا ذبح الناقه أو البعير و مات في ذبحه حرم أكله و كان ميتة، و إذا نحر الحيوان من غير الإبل و مات في نحره حرم أكله و كان ميتة كذلك.  
و إذا ذبح ناقه أو جملا- و بقيت الحياة فيه بحيث يمكن نحره على الوجه الذى تقدم ذكره، نحره و حل أكله، و إذا نحر الحيوان من غير الإبل و لم يمت بالنحر و أمكن له ذبحه على الوجه المطلوب، ذبحه و حل أكله بالذبح.

**المسألة ١٣٨:**

لا فرق في الحكم المتقدم في الإبل بين عراب الإبل و بخاتها و ذات السنم الواحد و السنامين و غيرها من أصناف الإبل و الطفل و الكبير منها فتكون تذكيها بالنحر.

و لا فرق في الحيوانات الأخرى بين صغار الأجساد من الحيوان و كبارها كالجاموس و الثور و الأجناس الكبيرة من الحيوانات المعروفة

و غير المعروفة فتكون تذكيته بالذبح.

### المسألة ١٣٩:

نحر الإبل هو أن يدخل الناحر سكيناً أو آلة حادة من الحديد في لبه البعير بحيث يتحقق دخولها بالفعل و يحصل بذلك موت المنحور بحسب العادة، فلا يحصل النحر مثلاً بإدخال سكين صغيرة يحصل بها الجرح و لا يتحقق بها النحر في نظر أهل العرف أو لا تكون سبباً لموت المنحور بحسب العادة.

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٣٢١

و النحر بحسب العادة يحتاج الى الطعن أو الضرب بالآلة بشدة و قد يحتاج الى الحز بالآلة و الى مزيد من دفعها و تمكينها بقوة حتى يتم المقصود. و اللبنة هي الموضع المنخفض الذي يكون بين آخر العنق و أعلى الصدر.

### المسألة ١٤٠:

يشترط في صحة النحر جميع ما تقدم اشتراطه في صحة الذبح من غير فارق بينهما في ذلك فيجب أن تجتمع في الناحر جميع الشرائط التي ذكرناها في الذابح، و يجب أن توجد في آلة النحر جميع الشروط التي اعتبرناها في آلة الذبح و تجرى فيها أحكامها. و تجب التسمية عند النحر و استقبال القبلة في المنحور، و العلم بحياته الى ان يتم نحره، أو وجود ما يدل على الحياة من الحركة و ان كانت ضعيفة حتى يتم النحر، أو خروج الدم المعتدل الدال على ذلك. و تفصيل القول في كل أولئك هو القول في ما تقدم في شرائط الذبح و أحكامه.

### المسألة ١٤١:

يجوز أن تنحر الإبل و هي قائمة، و يجوز أن تنحر و هي باركة، و يجوز أن تنحر و هي مطروحة على أحد جنبيها و يجب في جميع الحالات المذكورة أن يوجه منحراها و مقاديم بدننها إلى القبلة.

### المسألة ١٤٢:

إذا كان الحيوان مما يذبح أو مما ينحر و تعذر ذبحه أو نحره، كما إذا تردى في بئر أو في حفرة عميقة أو دخل في موضع ضيق، فلم يمكن إخراجه أو التسلط على موضع ذبحه أو نحره، و كالبهيمة الصائلة فلا يستطيع أخذها و إيقاع التذكية عليها، و كالحيوان المستعصى فلا تمكن السيطرة عليه، و كالحيوان يقع في مكان يخشى موته فيه إذا أبقى حتى يذبح أو ينحر، و أمثال ذلك، جاز أن يجرى عليه حكم الصيد بالآلة فيضرب أو يطعن بسيف أو رمح أو سكين أو خنجر أو غيرها من الأسلحة القاطعة أو الشائكة التي يحل بها الصيد و قد مر ذكرها في الفصل الثاني.

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٣٢٢

فإذا ضربته الصائد أو طعنه بالآلة أو رماه بالسهم أو البندقية بقصد التذكية، و مات الحيوان بذلك حل أكله و ان لم يذبح و لم ينحر،

بل و ان لم تقع الضربة أو الطعنة في موضع الذبح أو النحر من جسد الحيوان و لا يجب الاستقبال بالحيوان.  
 نعم تجب التسمية من الصائد عند الضرب أو الطعن أو الرمي بالآلة، و يجب أن توجد في الصائد الشرائط التي ذكرناها في الذابح أو الناحر.  
 و لا يكتفى فيه بصيد الكلب المعلم إذا أرسله عليه بقصد التذكية فعفره أو قتله، فالأحوط لزوما اجتناب أكله، و قد تعرضنا لذلك في المسألة الثالثة و الأربعين، و تعرضنا لحكم الاستقبال في المسألة المائة و العشرين.

### المسألة ١٤٣:

إذا خرج الجنين من بطن أمه و هو حي لم يحل أكله إلا بالتذكية، سواء كان مما يذبح أم مما ينحر، و سواء كانت أمه حينما خرج أو أخرج من بطنها حية أم ميتة أم مذكاة، فإذا أجريت عليه التذكية الشرعية حل لحمه و إذا مات و لم يذك حرم أكله و كان ميتة، و ان كان عدم تذكيته لضيق الوقت و عدم اتساعه للتذكية، فلا يحل أكله حتى في هذه الصورة على الأقوى.

### المسألة ١٤٤:

إذا خرج الجنين من بطن أمه و هو ميت و كانت أمه حينما خرج أو أخرج من بطنها حية أو كانت ميتة، فهو ميتة لا يحل أكله. و إذا خرج من بطن أمه و هو ميت، و كانت أمه حينما أخرج من بطنها مذكاة، حل أكله و كانت ذكاه أمه ذكاه له مع وجود الشرائط الآتى ذكرها.

### المسألة ١٤٥:

لا يحل أكل الجنين الذى يخرج من بطن أمه ميتا حتى تتحقق فيه ثلاثة شروط.  
 الأول: أن تكون أمه مذكاة تامة التذكية، بذبح أو نحر أو صيد.  
 الثانى: أن يكون الجنين تام الخلقة، و من تمام خلقته أن يكون قد  
 كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٣٢٣  
 أشعر أو أوبر، و يراد بالوبر ما يعم الصوف إذا كان الجنين من الغنم و شبهها.  
 الثالث: أن يكون موت الجنين قبل خروجه من بطن أمه و بعد وقوع التذكية عليها.  
 فلا يحل أكل الجنين إذا كانت أمه غير مذكاة سواء كانت حية أم ميتة كما سبق، أم كانت غير تامة التذكية فإنها تكون ميتة، و لا يحل أكل الجنين إذا لم يكن تام الخلقة أو لم يشعر أو يؤبر أو ينبت عليه الصوف و لا- تكون ذكاه أمه ذكاه له، و لا يحل أكله إذا كان موته بعد خروجه من بطن أمه ما لم يذك كما تقدم ذكر ذلك.

### المسألة ١٤٦:

إذا كان الجنين ميتا فى بطن أمه قبل إيقاع التذكية عليها فالظاهر حرمة و عدم شمول الذكاه له، و إذا كان موته بسبب ضربة وقعت

على الأم أو بسبب سقوطها في حفرة أو نطحه من حيوان قوى أو ترديها من شاهق مثلا فهو حرام قطعا.

### المسألة ١٤٧:

إذا كان الجنين حيا في بطن أمه في حال ذبحها أو نحرها، وجب على المذكي ان يبادر الى شق جوف الذبيحة على النحو المتعارف في شق بطون الذبائح، ليخرج الجنين من بطن أمه، فإذا بادر كذلك و مات الجنين قبل أن يخرج من بطنها حل أكله، وإذا توانى في شق بطنها فتأخر أكثر مما يتعارف في ذلك و مات الجنين بسبب التأخير حرم أكله.

### المسألة ١٤٨:

إذا علم بأن الجنين قد مات في بطن أمه بعد تذكيتها حل أكله و وقعت التذكية عليه و لم يجب على المذكي أن يبادر لإخراجه، و إذا علم بحياته في حال التذكية و شك في بقائها لزمته المبادرة كما في الفرض السابق، و إذا تأخر و لم يبادر ثم وجد الجنين ميتا لم يحل أكله.

### المسألة ١٤٩:

تتحقق ذكاه الجنين بذكاه أمه إذا ذكيت الأم بصيد الكلب المعلم أو كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٣٢٤  
بالصيد بالآلة إذا اجتمعت الشروط المعتمدة في صيد الأم، و في تذكية الجنين، فيحل أكله بصيد أمه و تثبت تذكيته.

### المسألة ١٥٠:

تحصل ذكاه الجنين إذا ذكيت أمه و توفرت الشروط الآنف ذكرها، و ان كانت الأم و الجنين مما يحرم أكله، إذا كانت الأم مما يقبل التذكية، فيحكم بطهارة لحم الجنين و جلده و يصح الانتفاع به في كل ما تشترط فيه الطهارة، و لا تصح الصلاة فيه لأنه غير مأكول اللحم.

## الفصل السادس في ما يقبل التذكية و ما لا يقبلها

### المسألة ١٥١:

لا ريب في أن كل ما يؤكل لحمه من الحيوان أو من الطير أو غيرهما فهو مما يقبل التذكية سواء كان بریا أم بحريا و أهليا أم متوحشا، و الأدلة على ذلك كثيرة موفورة، و الأدلة الدالة على إباحة أكله بذاتها دالة على صحة تذكيته لذلك، و على قبوله للتذكية إذا أجريت عليه، و لا شك في جميع ذلك و ان اختلفت أنواعه في ذلك و في كيفية التذكية التي تجرى عليه و قد سبق تفصيلها.

و الحكم المذكور ثابت له فى جميع أفرادہ و أنواعہ و أجناسہ و ان حرم لحمہ بالعارض، كما إذا كان جلالاً- أو موطوء انسان، و كالجدى و الحمل و العجل الذى يرضع لبن خنزيرة حتى يقوى و ينبت عليه لحمه و يشتد عظمه و سيأتى بيان ذلك و ذكر بعض أحكامه فى كتاب الأطةمة و الأشربة ان شاء الله تعالى.

بصرى بحراني، زين الدين، محمد امين، كلمة التقوى، ٧ جلد، سيد جواد وداعى، قم - ايران، سوم، ١٤١٣ هـ ق

كلمة التقوى؛ ج ٦، ص: ٣٢٤

فإذا ذكى الحيوان المأكول اللحم حل أكل لحمه و صحت الصلاة بجلده و اجزائه، و إذا كان محرم الأكل بالعارض لم يحل أكله و لم تصح الصلاة بجلده و باجزائه و فضلاته كما تقدم فى مبحث لباس المصلى من كتاب الصلاة و عدم جواز أكله و عدم صحة الصلاة فيه انما هو لذلك العارض الذى أوجب الحرمة لا لعدم التذكية و لذلك فتترتب عليه أحكام التذكية غير ذلك، فهو طاهر اللحم و الجلد، و يصح استعمالها فى ما

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٣٢٥

تشرط فيه الطهارة فيلبس الجلد فى غير الصلاة و يفترش و لا ينجس ما يلاقيه برطوبة و يستعمل ظرفاً للماءات.

### المسألة ١٥٢:

إذا شك فى الحيوان غير المأكول اللحم، هل هو مما يقبل الذكاة أو هو مما لا يقبلها و كان مما ليست له نفس سائلة، كالسمك المحرم و بعض أنواع الحشرات، لم يجر فيه دليل التذكية. فإن أكله محرم بحسب الفرض سواء وقعت عليه الذكاة أم لم تقع، و هو محكوم بالطهارة على كل حال سواء وقعت عليه الذكاة أم لم تقع لأنه مما لا نفس له سائلة، فلا أثر للتذكية فيه حتى يشمله دليل التذكية لو كان موجوداً.

### المسألة ١٥٣:

الكلب و الخنزير البريان غير قابلين للتذكية، و هما نجسان عينا، سواء كانا حين أم ميتين، و لا ريب فى ان أكلهما محرم ذاتا سواء كانا مذكبين أم غير مذكبين، فلا أثر للتذكية فيهما فلا يشملهما دليلها.

### المسألة ١٥٤:

السؤال عن الإنسان نفسه هل هو قابل للتذكية أو غير قابل لها، قد يعد فى نظر العقلاء من الناس و فى عرف الأديان الإنسانية من المستنكرات التى لا ينبغى أن تخطر فى فكر أو تكون موضعا للتساؤل، و فى مقدمتها الإسلام، دين الله العظيم الذى كرم ابن آدم و حمله فى البر و البحر و الجو، و فى مجاهل البر و أعماق البحر و طباق الجو، و فضله على كثير ممن خلق تفضيلاً. فالإنسان فى نظر الإسلام ارفع شأناً من أن يكون محلاً لهذا التساؤل و شبهه أو تشمله مثل هذه الأدلة و بعض الفقهاء انما يعرضه فى هذا المعرض لمجرد البحث العلمى و لتطبيق القاعدة فى ما يقبل الذكاة، و مالا يقبلها من أنواع الكائن الحى، و الا فانصراف الأدلة عنه

ليس مجالاً للشك من أحد.

و على اى حال فالإنسان غير قابل للتذكية لارتفاع شأنه عنها لا لهبوط مقامه كما فى بعض الكائنات الحية و لا أثر للتذكية، فهو محرم الأكل

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٣٢٦

على كل حال، و الحى منه طاهر على كل حال إذا كان مسلماً و نجس على كل حال إذا كان كافراً، و الميت منه نجس على كل حال، و إذا غسل المسلم بعد موته طهر بالغسل لا بالتذكية، فلا أثر للتذكية فيه حتى يشمله دليلها لو فرض وجود الشك فيه.

### المسألة ١٥٥:

إذا شك فى حيوان محرم الأكل هل هو مما يقبل وقوع التذكية عليه أو هو مما لا يقبلها و كان الحيوان مما له نفس سائلة، فالظاهر ان الحيوان المشكوك فيه إذا كان من ذوات الجلود التى يعتد بها الناس و ينتفعون بها فى شؤونهم و أعمالهم فهو قابل لوقوع التذكية عليه، سواء كان من السباع و هى التى تفترس الحيوان، كالأسد و الفهد و النمر و الذئب و ابن آوى من الوحوش، و كالعقاب و الصقر و الشاهين من الطير أم كان من المسوخ كالغيل و الدب و القرد و نحوها أم كان من الحشرات و هى الدواب الصغيرة التى تسكن باطن الأرض كالضب و ابن عرس و اليربوع و الجرذ.

فإذا كان الحيوان من ذوات الجلود المعتد بها أمكنت ذكاته، فإذا ذكى طهر جلده و لحمه و جاز استعماله فى ما تشترط فيه الطهارة، فيجعل جلده ظرفاً للمائعات أو فراشا أو فرواً يلبس فى غير الصلاة، و الأحوط استحباباً أن لا يستعمل الا بعد الدبغ.

### المسألة ١٥٦:

لا- فرق بين الطير و غيره من الحيوان فى الحكم المتقدم ذكره، فإذا كان الطير غير المأكول من ذوات الجلود التى ينتفع بها، فهو مما يقبل التذكية و تجرى عليه أحكامها، فإذا ذكى طهر لحمه و جلده و جاز الانتفاع به.

### المسألة ١٥٧:

و النتائج الحاصلة مما تقدم بيانه: أن كل حيوان يحل أكله فهو مما يقبل التذكية، من أى الأصناف أو الأنواع أو الأجناس كان.

و كل حيوان يحرم أكله من غير نجس العين و يكون ذا نفس سائلة و ذا

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٣٢٧

جلد معتد به فى نظر الناس فهو مما يقبل التذكية، فإذا ذكى جرت عليه أحكامها.

و كل حيوان يكون نجس العين فهو مما لا- يقبل التذكية، و كل حيوان يحرم أكله و لم يك ذا نفس سائلة فهو مما لا تشمله أدلة التذكية لعدم الفائدة من تذكيته، و كل حيوان يحرم أكله و يكون ذا نفس سائلة من غير ذوات الجلود المعتد بها فهو مما لا تشمله أدلة التذكية.

### المسألة ١٥٨:



ما يقبل التذكية من الحيوان الذى يحرم أكله، تكون تذكيته بذبحه و يجرى فيها و فى شرائطها جميع ما ذكرناه فى ذبح الحيوان المحلل الأكل من غير فارق بينهما.

و إذا كان الحيوان المحرم وحشيا ممتنعا بالأصالة، فتذكيته بصيده بالآلة التى يحل بها الصيد على النحو الذى تقدم ذكره فى صيد المحلل من الوحوش، و إذا أخذ حيا كانت تذكيته بالذبح، و يشكل الحكم بصحة تذكيته بصيد الكلب المعلم، و الأحوط لزوم اجتنابه.

### المسألة ١٥٩:

إذا وجد الإنسان بيد رجل مسلم جلودا أو لحوما أو شحوما و لم يعلم بأنها قد ذكيت أم لا، و وجد المسلم صاحب اليد يتصرف فيها تصرفا يدل على التذكية حكم بتذكيته و مثال ذلك ان يرى المسلم قد عرض اللحوم و الجلود للبيع أو يجده يأكل منها أو يلبس أو يصلى فيها أو يفترشها أو يراه يطعم أهله منها أو يطعم الآخرين أو يهديها إليهم، فيحكم عليها بالذكاة و يجوز له الأخذ و الاستعمال، و كذلك إذا أخبره المسلم صاحب اليد بتذكيته أو سمعه يخبر غيره بتذكيته، فيصدق قوله، و يجوز له الشراء منها و البيع لها و الاستعمال لها فى ما يتوقف على التذكية من لبس و افتراش و ملاقاة برطوبة و صلاة فيها.

و إذا رآها بيد المسلم و لم يجده يتصرف فيها تصرفا يدل على التذكية لم يحكم عليها بالتذكية، و مثال ذلك أن يجد عنده لحما و لا يدرى انه أخذه للأكل و إطعام أهله أو لإطعام بعض الحيوان عنده و سباع الطير، أو يجد بيده جلدا و لا يدرى أنه يريد جعله ظرفا للماء أو السمن أم

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٣٢٨

يريده و عاء لبعض النجاسات أو فراشا لها، فلا يحكم بتذكيته و لا يحل له الشراء منها و الاستعمال لها فى ما يحتاج إلى التذكية أو يتوقف على الطهارة.

### المسألة ١٦٠:

إذا رأى الإنسان جلودا أو لحوما أو شحوما فى سوق المسلمين و لم يدر بأنها من حيوان مذكى أو غير مذكى، جرى فيه التفصيل الذى ذكرناه فى يد المسلم، فإذا كان وجود هذه الجلود و اللحوم فى السوق مقرونا بتصرف يدل على التذكية فوجدتها تباع أو تعرض للبيع فيه لغايات تتوقف على التذكية و الطهارة فتباع لأكل اللحوم و لبس الجلود مثلا و شبه ذلك حكم عليها بالتذكية و صح له ترتيب الآثار عليها و إذا لم يقترن وجودها فى سوق المسلمين بمثل هذا التصرف لم يحكم عليها بالتذكية و لم يصح له أن يرتب آثارها، فعمل البيع أو العرض للبيع فى السوق، لغايات لا- تتوقف على التذكية، فتباع اللحوم طعاما للحيوان أو السباع، و تباع الجلود لأموال لا تتوقف على الطهارة كما تقدم فى يد المسلم، و لهذا الاحتمال فلا يحكم بتذكيته. و كذلك الأمر فى ما يجده منها مطروحا فى أرض المسلمين، فلا يدل ذلك على تذكيته إلا إذا وجد معها أثر استعمال المسلمين المناسب للطهارة و الذكاة، كما إذا رأى اللحم مطبوخا لأكل المسلمين منه أو وجد الجلد مخيطا أو مدبوغا ليستعملوه فى ما يناسب التذكية من لبسه و الصلاة فيه، فيحكم عليه بالتذكية، و إذا لم يجد مثل هذا الأثر لم يحكم بالتذكية.

فلا يكتفى فى يد المسلم أو سوق المسلمين أو أرض المسلمين بما يكون اماره على مطلق اليد، و لا بد من أن يقترن معها تصرف أو

أثر يدل على الذكاه.

### المسألة ١٦١:

إذا وجد الإنسان اللحوم أو الجلود المشكوكه في يد مسلم و وجد المسلم صاحب اليد يتصرف فيها بما يدل على تذكيتها حكم عليها بالتذكية و رتب آثارها كما قلنا في المسألة المائة و التاسعة و الخمسين من غير فرق بين ان يكون المسلم صاحب اليد موافقا في المذهب أو مخالفا، و سواء كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٣٢٩

كان ممن يقول بطهارة جلد الميتة إذا دبغ أم لا، أو كان ممن يخالف في اعتبار بعض الشروط في التذكية، كالتسمية عند الذبح و الاستقبال بالذبيحة و إسلام الذابح، فيصح للإنسان أن يعتمد على تصرفه الدال على التذكية فيحكم بها و يرتب آثارها، و ليس عليه أن يسأل أو يفحص، نعم يجب عليه أن يجتنب، إذا علم ان الجلود أو اللحوم مما لم تتم فيه التذكية على الوجه الصحيح أو اعترف صاحب اليد بذلك، فلا يكون تصرفه المتقدم دالا على التذكية الصحيحة، و لا يقبل اخباره بها فهو انما يخبر عن تذكيتها وفق معتقده.

### المسألة ١٦٢:

لا يعتبر تصرف صاحب اليد و لا اخباره بالتذكية إذا كان ناصبا أو خارجيا أو غالبا على ما تقدم توضيح المراد منهم فلا تثبت التذكية اعتمادا على تصرفهم أو على قولهم.

### المسألة ١٦٣:

إذا وجد اللحوم أو الجلود المشكوكه في سوق المسلمين، و وجد معها التصرف الذي يدل على التذكية كما اشترطنا في المسألة المائة و الستين حكم عليها بأنها مذكاه، و ان كانت بيد شخص يجهل أمره أ هو من المسلمين أو من غيرهم.

### المسألة ١٦٤:

لا يترك الاحتياط بالاجتناب عنها إذا وجدها بيد شخص يجهل حاله و كانت السوق التي هي فيه لغير المسلمين، و ان غلب المسلمون على البلاد.

### المسألة ١٦٥:

ما يوجد بيد الكافر محكوم بعدم تذكيته فهو ميتة يجب اجتنابها و ينجس ملاقيتها برطوبة سواء كان في بلاد الكفار أم في بلاد المسلمين، و تلاحظ المسألة المائة و التاسعة و الستون الآتية. و كذلك الحكم في ما يوجد بيد من يجهل حاله أ هو مسلم أم كافر، و كان في بلاد الكفار فهو محكوم بعدم التذكية و بالنجاسة، و

مثله الحكم فى ما يوجد مطروحا فى بلاد الكفار و أرضهم فىجب الاجتناب عنه.

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٣٣٠

### المسألة ١٦٦:

المرجع فى كون البلد بلد مسلمين أو بلد كفار الى العرف، و حكمهم فى ذلك يدور مدار الغلبة من الساكنين و المتوطنين فى البلد، فإذا كان الغالب من المسلمين، فالبلد بلد مسلمين، و ان كانوا تحت سيطرة كافرة، و إذا كانت الغلبة للكفار فالبلد بلد كفار و ان كانوا فى نفوذ حكومة مسلمة، و إذا تساوى السكان فى المقدار جرى عليه حكم بلد الكفار.

### المسألة ١٦٧:

ما يوجد فى يد الكافر من جلود و لحوم و شحوم إذا كان قد أخذه من مسلم سابق عليه باليد، و كانت يد المسلم السابقة مقرونة بتصرف يدل على انها مذكاة كما تقدم اشتراطه فى المسألة المائة و التاسعة و الخمسين فهو محكوم بأنه من المذكى، فيحل شراؤه و بيعه و ترتيب آثار الذكاة عليه.

### المسألة ١٦٨:

إذا علم بأن المسلم قد أخذ ما عنده من الجلود أو اللحوم و الشحوم من كافر سابق عليه باليد من غير تحقيق فى الأمر و لا تثبت حكم عليها بعدم التذكية و لم يجر ترتيب آثارها و تلاحظ المسألة الآتية.

### المسألة ١٦٩:

ما يكون عند الكافر من جلود و لحوم إذا لم يعلم المسلم بأنه يشتمل على المذكى منها و غير المذكى، حكم عليه بعدم الذكاة و لم يجر له شراؤه و بيعه، كما تقدم فى المسألة المائة و الخامسة و الستين، و إذا علم إجمالاً بأن ما فى يد الكافر يشتمل على ما هو مذكى و على ما هو غير مذكى، سقطت أصالة عدم التذكية بالعلم الإجمالى المذكور و بنى على أصالة الطهارة و أصالة الإباحة فى اللحوم و الجلود الموجودة، فيصح له شراؤها و ترتيب آثار الطهارة و الإباحة عليها.

و هذا إذا كان العلم الإجمالى المذكور لا ينحل بسبب عدم الابتلاء ببعض أطرافه، لكثرة المذكى المعلوم وجوده فى الأطراف.

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٣٣١

### المسألة ١٧٠:

إذا وجد الرجل لحوماً أو جلوداً بيد شخص مسلم و كان الرجل مع المسلم صاحب اليد مختلفين فى شرائط التذكية أو كيفيتها بحسب اجتهادهما أو تقليدهما، فكان الرجل يوجب قطع الأعضاء الأربعة فى حصول التذكية، و كان صاحب اليد يكتفى بقطع الحلقوم، جاز

له ان يأخذ الجلود أو اللحوم منه إذا اطمأن بأن صاحب اليد قد راعى فى تذكية الحيوان جميع الشرائط. و إذا شك فى ذلك أو ظن بأنه راعى جميع الشرائط و لم يطمئن به فالأحوط له لزوم الاجتناب ان لم يكن ذلك هو الأقوى.

### المسألة ١٧١:

يجوز شرب دهن السمك المستحضر إذا علم انه قد أخذ من سمكة مذكاة و كانت ذات فلس، و لا يحل شربه إذا أخذ من غير المذكى أو من سمكة ليست ذات فلس، و إذا كان مشكوكا فلا بد فى إباحته من إحراز كلتا الناحيتين، فإذا كان من صنع عامل مسلم و تحضيره حل شربه من كلتا الناحيتين و الا أشكل الأمر و جرت فيه التفاصيل السابقة التى ذكرناها فى اللحوم و الشحوم الموجودة بيد الكافر.

### المسألة ١٧٢:

ذكر الفقهاء قدس الله أرواحهم انه يستحب للذابح عند ذبح الغنم أن يربط يدي الذبيحة مع احدى رجليها و يطلق الرجل الثانية، و لم أجد لهذا مستندا سوى فتوى الأصحاب به و لذلك فلا بد و ان يكون الإتيان به برجاء المطلوبية. و يستحب له ان يمسك صوف الذبيحة أو شعرها بيده حتى تبرد، و لا يمسك يديها أو رجليها. و يستحب عند ذبح البقر أن يعقل يدي الذبيحة و رجليها و يطلق ذنبها. و يستحب عند نحر الإبل أن ينحرها قائمة و ان يعقل يدها اليسرى، و إذا نحرها باركة استحب له ان يشد خفى يديها الى ابطيها و يطلق رجليها.

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٣٣٢

و يستحب فى ذبح الطير أن يرسله بعد ذبحه.

و يستحب له أن يعرض على الحيوان الماء قبل ذبحه أو نحره، و ان يساق الى الذبح أو النحر برفق و يضجعه للذبح برفق. و يستحب أن يكون الذابح أو الناحر مستقبلا للقبلة عند الذبح و النحر، بل الأحوط استحبابا ان لا يترك ذلك. و يستحب له أن يحد الشفرة و أن يواربها عن البهيمة لئلا تراها، و أن يريح البهيمة فى الذبح جهده، فيسرع فى قطع أوداجها و يمر السكين بقوة، و يجد فى العمل حتى ينجزه بسرعة، و أن يدع الحيوان فى موضعه حتى يفارق الحياة فلا ينقله الى مكان آخر.

### المسألة ١٧٣:

ذكر بعض الأصحاب رضوان الله عليهم انه يكره للذابح أن يبين رأس الذبيحة عامدا قبل أن تفارق الحياة و قد ذكرنا فى ما تقدم ان الأحوط لزوما ترك ذلك و لا تحرم الذبيحة به إذا فعله. و ذكروا (قدس سرهم): انه يكره له أن ينزع الذبيحة فيصيب بالسكين نخاعها عامدا، و قد تقدم أن الأحوط لزوم تركه و لا تحرم الذبيحة بفعله.

و ذكروا انه يكره له ان يسلخ الذبيحة قبل أن تفارق الحياة، و قد سبق ان الأحوط لزوم تركه كذلك و لا تحرم الذبيحة به.

و يكره له ان يقلب السكين فيدخلها تحت أعضاء التذكية و يقطعها الى فوق.

و يكره له ان يذبح الشاة عند الشاة أو ينحر الجزور عند الجزور و هو ينظر اليه.  
و يكره الذبح فى الليل حتى يطلع الفجر، و يكره الذبح فى يوم الجمعة إلى الزوال.  
و يكره للإنسان أن يذبح بيده ما رباه من الأنعام، و لا كراهة إذا ذبحه له غيره، أو باعه و اشترى بثمنه حيوانا مثله فذبحه بيده.  
كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٣٣٣

### كتاب الأئمة و الأشربة

#### إشارة

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٣٣٥  
كتاب الأئمة و الأشربة

#### المسألة الأولى:

المبحوث عنه فى هذا الكتاب هو ما يحل أكله للإنسان من الحيوان و غيره من جامدات الأشياء و المجففات و ما لا يحل أكله منها، و ما يجوز شربه من المائعات و المعتصرات و المستحضرات و ما لا يجوز شربه، و لذلك فالبحث فيه يقع فى عدة فصول.

#### الفصل الأول فى ما يحل أكله من الحيوان و ما لا يحل

#### المسألة الثانية:

لا يحل للإنسان أكل ما عدا السمك و الطير من حيوان البحر، من غير فرق بين ما أشبهه المأكول من حيوان البر و ما لم يشبهه، كبقرة البحر و فرس البحر، و كلب الماء و خنزيره، و جميع أجناس الحيوان منه و أنواعه، ما عرف اسمه منها و ما جهل، و ما أمكن أن يعيش خارج الماء منه كالتمساح و السلحفاة و الضفدع و السرطان، و ما لم يمكن.

#### المسألة الثالثة:

يحل للإنسان أكل السمك إذا كان له فلس و قشور، و هذه العلامة المميزة بين ما يحل أكله من السمك و ما يحرم، من غير فرق بين كبير السمك و صغيره كالشبوط و القطان و البز و البنى و الهامور و الداقوق، و الكنعت، و السبيطى و الزييدى و الصافى و الحمام و الجنم، و ما عرف اسمه و ما جهل، فجميع ذلك مما يحل أكله لوجود الفلس فيه، و قد ذكر فى بعض النصوص الطمر و الطبرانى و الإبلاعى و الربيثا، و هى أنواع منه لعلها تعرف بغير هذه الأسماء فى الأزمان الحاضرة، و على أى حال فالمدار فى الحل على وجود العلامة الآنف ذكرها.

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٣٣٦

#### المسألة الرابعة:

من الحوت ما يكون سىء الخلق - على ما فى بعض النصوص - كالكنعت، فيحتك بكل شىء يجده حتى يسقط عنه قشره و فلسه، و لكنه محلل الأكل لوجود العلامة فيه فيوجد الفللس و القشر فى أصل اذنه مثلا و فى المواضع التى لا يمكنه أن يحكه من جسده، و قد ذكر بعض من يوثق بهم ما يقرب من ذلك عن الصافى و المزلق، و المزلق نوع من السمك إذا أضطره الصائد غاص فى الطين و انزلق فيه و استعان على ذلك بنعومة جلده و صغر الفلوس و القشور عليه، و قد أكد بعض الخبراء وجود الفللس فيه.

#### المسألة الخامسة:

الإريبان و يسميه العامة الروبيان نوع من السمك الصغار المعروف و له قشر واضح يكسو لحمه فهو مما يحل أكله.

#### المسألة السادسة:

يحرم على الإنسان أكل الجرى و الزمير و المارماهى و سائر الأنواع التى لا فلس فيها و لا قشر من السمك و أصناف الحوت من غير فرق بين الصغير منها و الكبير و منه الكوسج المفترس و أنواع سمك القرش الكبيرة و الصغيرة.

#### المسألة السابعة:

بيض السمك تابع له فى الحكم، فالسمك الذى يحل أكل لحمه يحل أكل بيضه، و السمك الذى يحرم أكله يحرم أكل بيضه. و إذا اشتبه فى بيض السمك فلم يعلم أنه من المحلل أو من المحرم فالأظهر حرمة و لزوم اجتنابه سواء كان خشنا أم أملس.

#### المسألة الثامنة:

يحرم أكل السمك الطافى و هو الذى يموت فى الماء ثم يطفو على وجهه، و يحرم كل سمك يموت فى الماء و ان كان فى شبكة أو حظيرة أو آلة أخرى للصيد، بل و ان مات فى حوض أو إناء فيه ماء و قد مر ذكر هذا فى كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٣٣٧  
المسألة الحادية و الثمانين من كتاب الصيد، و يحرم أكل السمك إذا مات و لم تدرك ذكاته.

#### المسألة التاسعة:

يحرم أكل السمك الجلال و أكل بيضه على الأحوط و هو الذى يتغذى بعذرة الإنسان وحدها حتى يصدق عليه اسم الجلال، و سيأتى بيان هذا عند التعرض لحكم الحيوان الجلال، و يزول الجلل عن السمك شرعا إذا منع من أكل العذرة و أطمع طعاما طاهرا مدة يوم و ليلة، فإذا زال الجلل منه حل أكله و إذا لم يزل اسم الجلل عنه فى المدة المذكورة استبرئ حتى يزول عنه اسم الجلل.

#### المسألة العاشرة:

إذا اصطاد الرجل سمكة، فوجد في جوفها سمكة أخرى ذات فلس، حل له أكل السمكة الكبيرة إذا كانت مباحة ذات فلس، و حل له أكل السمكة التي وجدها في الجوف إذا كانت حية حال أخذ السمكة الكبيرة، و اما إذا جهل حياتها و موتها حال أخذ الكبيرة أو علم بموتها، ففي حلها اشكال و لا يترك الاحتياط باجتنابها.

### المسألة ١١:

لا- فرق بين طير البحر و طير البر في الحكم، فما يكون أكله حلالا- من طير البر يكون أكل مثله حلالا من طير البحر، و العلامات التي جعلها الشارع مميزة للمحلل من طير البر هي بذاتها علامات للحل في طير البحر، و سيأتي ذكر كل أولئك في مواضعها ان شاء الله تعالى.

### المسألة ١٢:

يحل للإنسان أكل لحوم الأنعام الثلاثة من حيوانات البر الإنسية: الإبل، و البقر و الغنم، من غير فرق بين أصناف كل جنس منها، ما ذكرناه في كتاب الذبائح منها أو في كتاب الزكاة و ما أشرنا إليه و لم نذكره.

و يحل له أكل لحم الخيل، و البغال و الحمير، بجميع أصنافها، على

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٣٣٨

كراهة تختلف ما بينها في الشدة و الضعف، فالخيل أخفها كراهة، و هي في البغال و الحمير على قولين. و يحرم عليه أكل السنور، و يحرم عليه أكل الأرنب و هو من المسوخ على ما ورد في بعض الأدلة، و هو من الحيوانات المتوحشة التي قد تستأهل، و سيأتي ذكره في المحرم من الحيوانات المتوحشة، و اما الكلب فهو نجس العين، فضلا عن كونه مما يحرم أكله، و كذلك الحكم في الخنزير البري، و هو من الحيوانات المتوحشة التي قد تستأنس.

### المسألة ١٣:

يحل للإنسان ان يأكل لحوم الطباء من الحيوانات الوحشية، و يحل له أكل لحوم البقر الوحشية و الوعول و الأيائل و اليحامير و الغنم الوحشية و الحمر الوحشية، و ربما يطلق بعض هذه على بعض، و ربما اختلفت في الكبير و الصغر من الجنس الواحد، أو في الذكورة و الأنوثة، كما تختلف المهارة عن مطلق بقر الوحش و كما يختلف الرشا و الشادن عن مطلق الطبي، و لعل الحل لا ينحصر بالمذكورات.

### المسألة ١٤:

يحرم على الإنسان من الحيوان الوحشى أكل كل ذى ظفر و ناب يفترس فيه، كالأسد، و الفهد و النمر و الذئب و سائر السباع التي تفترس الحيوان كالضبع و ابن آوى و الثعلب، و يحرم عليه أكل الفيل و وحيد القرن و الزرافة، و الدب، و أصناف القردة و الأرناب.

و يحرم أكل الحشرات كالضب و ابن عرس و اليربوع و القنفذ، و الحيات و الجرذان، و الصراصير و الخنافس و سائر الحشرات، الصغير منها و الكبير مما يعسر عده، بل و مما يقبح ذكره.

### المسألة ١٥:

يحل للإنسان من الطير أكل الحمام بجميع أصنافه، كالروابع مسرولة و غير مسرولة و القمارى و الدباسى و الورشان و اليمامة، و يكره الفواخت منها، و يحل أكل القطا، و الجبارى و الكركى و الكروان، و الحذاف، و البط، و القبيج و الدراج، و الحجل، و الطيهوج و هو طائر

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٣٣٩

يشبه الحجل كما قيل، و يفترق عنه فى بعض الأوصاف، و يحل أكل العصفور بجميع أنواعه.

### المسألة ١٦:

يحل له أكل الدجاج بجميع أصنافه كالدجاج الأهلى و الدجاج الحبشى و قد يسمى الغرغرة أو الدجاج الرومى، و يحل أكل الإوز و البط غير الطائر، و يحل أكل لحم النعام على الأقوى.

### المسألة ١٧:

يجوز للإنسان - على كراهة - أكل لحم الصرد، و هو على ما يقول بعض اللغويين: طائر أخضر الظهر أبيض البطن ضخم الرأس يصطاد صغار الطير، و يكره أكل الصوام، و الشقراق، و هو طائر أخضر ملبح له صوت يشبه الزغردة و لذلك فالعامه من أهل نواحي البصرة يسمونه بالمهلهل، و يكره أكل القنبرة، و هو طائر كالعصفور، له فى رأسه قنزعة، و يكره أكل الهدهد و الخطاف، و لعله أشدها كراهة بل الأحوط استحبابا اجتنابه.

### المسألة ١٨:

يحرم أكل الخفاش، و الطاوس، و يحرم أكل كل ذى مخلب، سواء كان من الجوارح المفترسة كالعقاب و الرخم و البازى و الصقر و الشاهين و الباشق و الحدأة أم من غيرها كالنسر و البغاث و البومة، و يحرم أكل البيغاء، و لحوم الغربان من غير فرق بين الكبير منها و المتوسط و الصغير، حتى الزاغ و الغداف على أشكال فى بعض الأنواع منها، و الأحوط لزوما اجتنابها جميعا.

### المسألة ١٩:

يحرم أكل الذباب و النحل و مطلق الزنابير، و الجعلان و البق و جميع الحشرات الطائرة و قد تقدم الحكم بالتحريم فى الحشرات غير الطائرة مما يدب أو يثب.



**المسألة ٢٠:**

قد ذكرت للتمييز ما بين المحلل من الطير و المحرم منه في الشرع

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٣٤٠

علامتان يرجع إليهما إذا شك في حل الطير و حرمة، و لم يرد فيه نص خاص أو عام، كما ورد في الموارد الأنف ذكرها. العلامة الأولى: الصفيف و الدفيف في طيران الطير، و الصفيف هو أن يبسط الطير جناحيه في حال طيرانه، و الدفيف هو ان يحركهما في حال طيرانه، فكأنه مأخوذ من الضرب بجناحيه على دفتيه.

فكل طير يصف جناحيه في طيرانه أو يكون صفيفه أكثر، فهو محرم الأكل، و مثال ذلك: جوارح الطير و كواسرها، فإنها تبسط أجنحتها في الطيران أو يكون بسطها أكثر، و كل طير يحرك جناحيه عند طيرانه أو يكون تحريكها و الدفيف بها أكثر، فهو محلل الأكل، و مثال ذلك:

الحمام و القطا و العصفور، فهي تدف بأجنحتها، إلا في حالات خاصة.

العلامة الثانية: أن تكون في الطير أحد أمور ثلاثة:

الحوصلة، و هي في الطائر - كما يقول بعض اللغويين - بمنزلة المعدة للإنسان، و القانصة، و هي قطعة صلبة تكون في جوف الطائر تجتمع فيها الحصى الدقيقة التي يأكلها، و الصيصية، و هي شوكة أو إصبع يكون في موضع العقب من رجل الطائر.

فكل طير يكون فيه بعض هذه الأشياء الثلاثة أو جميعها، فهو محلل الأكل كالدجاجة فإنها توجد فيها جميعا، و كل طير لا يكون فيه شيء منها فهو محرم الأكل.

**المسألة ٢١:**

إذا اتفقت العلامتان الأنف ذكرهما في الدلالة على الحكم، فكان الطير مما يصف في طيرانه أو مما يكون صفيفه أكثر، و لم توجد فيه حوصلة و لا-قانصة و لا صيصية، فلا إشكال في حرمة أكله، و كذلك إذا كان الطير مما يدف في طيرانه، أو مما يكون دفيفه أكثر، و وجد فيه مع ذلك بعض الأشياء المذكورة، أو وجد فيه جميعها، فلا ريب في انه مما يحل.

**المسألة ٢٢:**

إذا اختلفت العلامتان في الدلالة على حل الطائر أو تحريمه، عول

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٣٤١

في الحكم على العلامة التي ذكرناها أولاً، فإذا كان الطير مما يصف في طيرانه، أو كان صفيفه أكثر من دفيفه، و كانت مع ذلك له حوصلة أو قانصة أو صيصية، حكم بحرمة.

و إذا كان مما يدف في طيرانه أو كان دفيفه أكثر من صفيفه، و كان فاقدا للأمر الثلاثة كلها فالظاهر حل أكله.

**المسألة ٢٣:**

إذا كان الطير مما يتساوى صفيفه و دفيفه، رجع في تبين حكمه الى العلامة الثانية، فإذا وجدت له قانصة أو حوصلة أو صيصية حكم بحل أكله، و إذا لم يوجد فيه شيء منها حكم بحرمة.

#### المسألة ٢٤:

إذا وجد الإنسان طيرا يصف في طيرانه تارة و يدف تارة، و لم يعرف أيهما أكثر رجع في حكمه إلى العلامة الثانية كما في الفرض المتقدم، فإذا وجد فيه شيء من الأمور الثلاثة أو وجد فيه جميعها، حكم بحله، و إذا فقدتها جميعا حكم بحرمة. و كذلك الحكم إذا رأى طيرا مذبوحا لا يعرف حاله في الطيران، فيرجع في أمره إلى العلامة الثانية.

#### المسألة ٢٥:

لا- فرق في ترتب الأحكام المذكورة مع العلامات و اختلاف الفروض بين طير البحر و طير البر كما أشرنا إليه في ما تقدم، و إذا وجدت علامة الحل في طير البحر حكم بحل أكله و ان كان الطير مما يأكل السمك، فلا يكون ذلك موجبا لتحريمه، كما لا تحرم السمكة التي تأكل السمك إذا كانت ذات فلس.

#### المسألة ٢٦:

بيض الطير يتبع الطير نفسه في الحكم، فالطير الذي يحل أكله للنص على تحليله بالخصوص أو بالعموم يحل أكل بيضه، و الطير الذي يحرم أكله كذلك، يحرم أكل بيضه، و لا يحتاج معه الى وجود علامة الحل أو الحرمة في البيض نفسه. كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٣٤٢  
و إذا وجد الإنسان بيضا، و شك في انه مما يحل أو مما يحرم، فالعلامة المائزة فيه هي اختلاف طرفي البيضة و تساويهما، فإذا اختلف طرفا البيضة و تميز رأسها عن طرفها الآخر كبيضة الدجاجة و بيضة البط و بيضة الإوزة فهي مما يحل أكله، و إذا اتفق طرفاها و تساويا فهي مما يحرم أكله.

#### المسألة ٢٧:

تقدم في المسألة الرابعة عشرة ان النعامة مما يحل أكله، فهي مما يحل أكل بيضه.

#### المسألة ٢٨:

القلق من الطيور التي لم ينص الشارع على حله أو على حرمة بالخصوص أو بالعموم، فالمرجع في حكمه الى العلامات التي تقدم ذكرها، و قد اختلف الناقلون عن حاله في الطيران من الصفيف و الدفيف أيهما أكثر، و لعله مضطرب الحالات في ذلك فيكثر صفيفه في بعض الأوقات و يكثر دفيفه في أوقات أخرى، و إذا تساوى حاله في الطيران، أو شك و لم يعرف أمره، فالمرجع في حكمه الى

وجود الحوصلة فيه أو القانصة أو الصيصية، أو فقدتها جميعا، و هي العلامة الثانية، و نقل عن بعض الأعظم حكمه بحرمة أكله لأن صفيفه أكثر، و الأحوط اجتناب أكله.

### المسألة ٢٩:

قد تعرض الحرمة على الحيوان المحلل أكله لطوء بعض الأسباب الآتي ذكرها، فيكون الحيوان محرما بالعارض، و الأسباب التي توجب له الحرمة بالعارض هي: الجلل، و وطء الإنسان له، و تغذى بعض أطفال الحيوان بلبن الخنزيرة حتى يقوى عليه و ينمو و يشتد عليه عظمه و لحمه، فيكون الجلل سببا لتحريم الحيوان الجلال، و يكون وطء الإنسان سببا لتحريم الحيوان الموطوء، و يكون تغذى الحيوان الطفل بلبن الخنزيرة سببا لتحريم الطفل المتغذى و تحريم نسله.

### المسألة ٣٠:

الجلل هو أن يغتذى الحيوان بعذرة الإنسان حتى يصدق عرفا انها

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٣٤٣

غذاؤه، و لذلك فلا بد في صدق الجلل من أن ينحصر غذاء الحيوان بعذرة الإنسان وحدها، فإذا خلط الحيوان في أكله بينها و بين غيرها، بحيث لم يصدق أنها غذاؤه لم يتحقق الجلل الذي تترتب عليه الأحكام الآتية الا ان يكون أكله من غيرها يسيرا نادرا لا ينافى حكم العرف بأن غذاءه هي العذرة خاصة، فيصدق الجلل و تترتب أحكامه، و لا يتقدر ذلك بمدة معينة، بل المدار ان يأكل منها حتى يتحقق الموضوع المذكور في مقاييس أهل العرف.

### المسألة ٣١:

لا تلحق بعذرة الإنسان عذرة غيره من الحيوان في تحقق الجلل و تترتب أحكامه الخاصة إذا تغذى الحيوان بها و ان كانت نجسة أيضا، و لا يلحق بها سائر النجاسات و المتنجسات.

### المسألة ٣٢:

إذا تحققت صفة الجلل في الحيوان حرم أكل لحمه، و حرم شرب لبنه، و حرم - على الأحوط لزوما- أكل بيضه إذا كان مما يببض، و تترتب عليه جميع أحكام المحرم بالأصل، على الأحوط فلا تجوز الصلاة في جلده و لا في أجزائه الأخرى إذا ذكى، و لا تصح الصلاة في فضلاته الطاهرة، و قد تقدم في المسألة المائة و التاسعة و العشرين من كتاب الطهارة: الحكم بنجاسة بوله و روثه و نجاسة عرقه إذا كان من الإبل، بل الأحوط الحكم بنجاسة العرق من كل حيوان جلال، و لا ترتفع هذه الأحكام جميعا حتى يستبرأ الحيوان و يرتفع عنه اسم الجلل عرفا.

### المسألة ٣٣:

إذا تحققت صفة الجلل في الحيوان حرم أكله و تحققت أحكام الجلل الممكنة فيه من غير فرق بين الحيوان الصغير و الكبير و الطير و السمك، و قد ذكرنا حكم السمك الجلال في المسألة التاسعة.

### المسألة ٣٤:

لا يمنع الجلل من أن يذكى الحيوان الجلال كما يذكى غيره من الحيوان القابل للتذكية، فإذا ذبح أو نحر مثلاً على الوجه المطلوب طهر

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٣٤٤

لحمه و جلده كما يظهر الحيوان المحرم بالأصل إذا ذكى و كان قابلاً للتذكية و ان لم يجز أكل لحمه و لا الصلاة في أجزائه كما قلنا.

### المسألة ٣٥:

يصح للإنسان أن يشتري الحيوان الجلال أو يملكه بصيد و نحوه، ثم يستبرئه بعد أن يملكه فإذا زال عنه اسم الجلل بعد الاستبراء حل له أكله، فيصطاد الطير الجلال أو السمك الجلال، فإذا ملكه و استبرأه كذلك حل أكله و أكل ما يتجدد من بيضه بعد ذلك و لا يحل أكل ما باضه قبل أن يتم الاستبراء.

### المسألة ٣٦:

ترتفع أحكام الجلل الأنف ذكرها عن الحيوان الجلال بالاستبراء، و هو منع الحيوان عن أكل العذرة و تغذيته بغيرها مدة يأتي بيانها. و لا- يترك الاحتياط لزوماً فيه، فإذا منع الحيوان من التغذى بالعذرة و زال عنه اسم الجلل في نظر أهل العرف قبل أن تنتهي المدة المنصوصة للحيوان فلا بد من الاستمرار على الاستبراء حتى تنتهي المدة المعينة له، و إذا منع من التغذى بالعذرة حتى مضت المدة و لم يزل اسم الجلل عنه في نظر أهل العرف، لم تنتف عنه أحكام الجلل حتى يستمر في الاستبراء الى ان يزول الاسم.

### المسألة ٣٧:

المدة المعينة في النصوص لاستبراء الحيوان الجلال، هي أربعون يوماً في الإبل، و ثلاثون يوماً على الأحوط في البقر، و عشرة أيام في الشاة، و خمسة أيام أو سبعة في البطة و ثلاثة أيام في الدجاجة و يوم و ليلة في السمك.

و قد ذكرنا أن المقصود أن يستبرأ الحيوان المذكورة إذا زال اسم الجلال عنه معها أو زال عنه قبلها، فإذا لم يزل اسم الجلل عنه في المدة فلا بد من الاستمرار على الاستبراء بعدها حتى يزول الاسم.

### المسألة ٣٨:

تجب مراعاة المدة المذكورة في الحيوان الذي نص عليه على الوجه  
كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٣٤٥  
الذي بيناه من غير فرق بين الكبير من الحيوان و الصغير.

### المسألة ٣٩:

إذا كان الحيوان الجلال مما لم تقدر له مدة في استبرائه، وجب أن يستبرأ حتى يزول عنه اسم الجلل و يصدق عليه في نظر أهل  
العرف ان غذاءه غير العذرة.

### المسألة ٤٠:

استبراء الحيوان الجلال أن يمنع من أكل العذرة بحبس أو ربط، و يطعم علفا طاهرا على الأحوط الى أن تنتهي المدة المعينة، فإذا لم  
يزل عنه اسم الجلال استمر في ذلك الى أن يزول عنه الاسم.

### المسألة ٤١:

إذا استبرئ الحيوان كذلك حل أكل لحمه و حل شرب ما يتجدد بعد الاستبراء من لبنه، و ارتفعت عنه أحكام الجلل الآنف ذكرها أو  
الإشارة إليها.

### المسألة ٤٢:

السبب الثاني من أسباب تحريم أكل الحيوان المحلل: أن يطأه انسان، فإذا وطأ الإنسان حيوانا مما يحل أكله، حرم بالوطء أكل لحمه  
و لحم نسله على المالك و الواطئ و على غيرهما من الناس، و حرم عليهم شرب ألبانها مما يتجدد بعد الوطء من النسل و اللبن، و لا  
يحرم ولده و لا لبنة المتقدم على الوطء، من غير فرق بين أن يكون الإنسان الواطئ كبيرا و صغيرا على الأحوط، و عاقلا و مجنوننا، و  
عالما و جاهلا، و مختارا في فعله و مكرها، و سواء أنزل الواطئ أم لم ينزل، و سواء كان وطؤه للحيوان قبلا- أم دبرا، و سواء كان  
الحيوان الموطوء ذكرا أم أنثى، و صغيرا أم كبيرا.

### المسألة ٤٣:

إذا وطأ الإنسان بهيمة أنثى و كانت حاملا قد تكون جنينها قبل وطء الإنسان لها، لم يحرم بالوطء أكل هذا الحمل، و لم تشمله  
أحكام وطء الإنسان و لا تشمل نسله الذي يتولد منه.

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٣٤٦

**المسألة ٤٤:**

إذا كان الحيوان مذبوحة أو منحورا قد تمت تذكيتة، فوطأه الإنسان لم يحرم بذلك لحمه و لا اللبن الموجود فى الضرع إذا كانت أنثى و لا الجنين الذى فى بطنها إذا ذكى أو كانت ذكاه أمه ذكاه له.

**المسألة ٤٥:**

لا- يعم الحكم بالتحريم الحيوان الموطوء إذا كان من غير ذوات الأربع، و ان كان الأحوط استجابا باجتنا بأكله و أكل بيضه الذى يتجدد بعد الوطء.

**المسألة ٤٦:**

إذا كان الحيوان الذى وطأه الإنسان مما يقصد أكل لحمه كالغنم و البقر و الإبل و نحوها من الحيوانات و ان كانت وحشية قد تأهلت، و جب أن يذبح الحيوان أو ينحر، ثم يحرق بعد موته، و يغرم الواطئ قيمة الحيوان لمالكه، إذا كان الواطئ غير المالك. و إذا كان الحيوان الموطوء مما يطلب ظهره للحمل أو الركوب عليه و لم يعتد أكله كالفرس و البغل و الحمار، أخرج الحيوان الى بلد آخر غير البلد الذى وطئ فيه و بيع فى ذلك البلد، و غرم الواطئ قيمته للمالك إذا كان غير الواطئ، و إذا بيع الحيوان فى البلد الآخر دفع ثمنه للواطئ على الأقرب.

**المسألة ٤٧:**

إذا وطأ الإنسان الحيوان ثم اشتبه الحيوان الموطوء بغيره أخرج بالقرعة و أجرى الحكم المذكور على ما عينته القرعة، و إذا تعدد الحيوان الذى اشتبه الموطوء به، قسمت الحيوانات المشتبه بها الى نصفين و أقرع بينهما، فإذا خرجت القرعة على أحدهما قسم الى نصفين كذلك و أقرع بينهما، و هكذا حتى يتعين واحد و يجرى عليه الحكم.

**المسألة ٤٨:**

ظاهر وجوب إحراق الحيوان بعد ذبحه و موته الذى دلت عليه الأدلة فى المسألة عدم جواز الانتفاع بجلد الحيوان الموطوء بعد تذكيتة، و لا

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٣٤٧

بصوفه و لا بشعره أو وبره و لا بشيء من اجزائه كالإنفحة و شبهها، فلا يجوز شيء من ذلك على الأقوى.

**المسألة ٤٩:**

الأحوط لزوما حرمه شرب اللبن الموجود في ضرع الحيوانه الأنثى في حال وطئها، و لعله الأقوى، فإنه من الانتفاع بالحيوان الموطوء و قد تقدم أن الأقوى حرمته.

### المسألة ٥٠:

لا يجرى الحكم بوجوب الإحراق بعد الذبح على نسل الحيوان الموطوء الذي يتولد منه بعد الوطاء و ان حرم أكل لحمه و شرب لبنه كما ذكرنا في ما تقدم.

### المسألة ٥١:

السبب الثالث من أسباب تحريم أكل الحيوان المحلل: أن يرضع الجدى لبن خنزيرة حتى يقوى و ينبت لحمه و يشتد عظمه على رضاعه منها، و الجدى هو ولد المعز في سنته الأولى، و المراد ان يغتذى برضاعه من لبنها في أيام رضاعه المتعارفة لمثله سواء كان في السنة الأولى أم بعدها، فإذا رضع كذلك حرم أكل لحمه و حرم أكل نسله و حرم شرب لبنه و ألبان نسله سواء كان المرتضع أنثى أم ذكرا.

و كذلك الحكم- على الأحوط لزوما- في الحمل و هو ولد الشاة بل و في كل حيوان رضيع محلل الأكل فإذا رضع من لبن الخنزيرة حتى نمى و نبت عليه لحمه و اشتد عظمه و جب اجتناب أكل لحمه و لحوم نسله و ألبانها.

### المسألة ٥٢:

لا- تلحق الكلبة بالخنزيرة في الحكم، فإذا ارتضع الحيوان الصغير من لبنها حتى نمى و اشتد على رضاعه منها لحمه و عظمه لم يحرم أكله.

و يشكل الحكم إذا سقى الحيوان الرضيع لبن الخنزيرة سقيا من غير رضاع حتى نمى و اشتد على ذلك، فلا يترك الاحتياط باجتنابه، و كذلك إذا ارتضع من لبنها بعد ما كبر و فطم من رضاع أمه حتى حصل الشرط

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٣٤٨

فلا يترك الاحتياط باجتنابه، و ان كان الأظهر عدم التحريم في الصورتين.

### المسألة ٥٣:

إذا رضع الحيوان الصغير من لبن الخنزيرة و لم يشتد على رضاعه منها لحمه و عظمه، كره أكل لحمه، فإذا استبرئ من ذلك سبعة أيام، فممنع من رضاع الخنزيرة و أرضع من لبن شاة أو معز مثلا- في تلك المدة زالت الكراهة عن أكله، و ان كان قد استغنى عن الرضاع أطعم في أيام الاستبراء علفا طاهرا فتزول الكراهة عنه بذلك.

### المسألة ٥٤:

لا يحرم الحيوان الصغير إذا رضع من لبن امرأة كافرة حتى نمى و اشتد لحمه و عظمه على رضاعه منها، و أولى من ذلك، ما إذا رضع من لبن امرأة مسلمة حتى حصل الشرط أو سقى من اللبن بغير رضاع فلا- يحرم أكل لحمه، بل يكون أكله مكروها في الصورتين الأولىين، و لا دليل على الكراهة في الصورة الأخيرة.

### المسألة ٥٥:

إذا شرب الحيوان الذى يحل أكله خمرا فسكرا، و ذبح فى حال سكره لم يحرم بذلك أكل لحمه، و الأحوط و جوب غسل لحمه قبل أكله، و لا يجوز أكل ما فى جوفه من أمعاء و شحوم و كرش و قلب و كبد و رئه و كليتين و غير ذلك و ان غسله.

### المسألة ٥٦:

إذا شرب الحيوان بولا- نجسا أو تناول بعض النجاسات الأخرى ثم ذبح بعد تناوله إياها لم يحرم أكل لحمه، و لا يحتاج الى غسل اللحم قبل الأكل إذا لم تكن عين النجاسة موجودة، و يجوز أكل ما فى جوف الحيوان، و الأحوط لزوم غسل ما فى الجوف قبل أكله.

### المسألة ٥٧:

تحرم من الحيوان الذى يحل أكله أربعة عشر شيئا، فلا يجوز أكلها و ان ذكى الحيوان بالذبح أو النحر، و تسمى هذه الأشياء محرمات الذبيحة و هى

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٣٤٩

(١) الفرت (٢) الدم (٣) الطحال (٤) القضيبي (٥) الأثنيان (٦) المثانة، و هى الموضع الذى يتجمع فيه بول الحيوان قبل خروجه، (٧) النخاع، و هو خيط أبيض يمتد من رقبة الحيوان فى وسط فقرات ظهره إلى أصل ذنبه، (٨) الغدد، و هى عقد مدورة الشكل غالبا تتكون فى جسد الحيوان، و لا- تنحصر فى موضع منه، (٩) المرارة (١٠) المشيمة، و هى كيس أو نحوه يكون موضعا للجنين أيام حملة، أو هى قرينته التى تخرج معه فى الولادة، فيجب الاجتناب عنهما، (١١) العلباوان، و هما عصبتان صفراوان عريضان تمتدان فى الظهر من رقبة الحيوان الى ذنبه (١٢) خرزة الدماغ، و هى - على ما قالوا- حبة بقدر الحمصة تكون فى وسط الدماغ و لونها يميل إلى الغبرة، و يخالف لون باقى الدماغ الموجود فى الجمجمة، (١٣) الحدقة، و هى السواد الذى يكون فى العين لا مجموعها، (١٤) الفرج من الحيوانة الأنثى ظاهره و باطنه.

### المسألة ٥٨:

مما يقطع به وجود الرجيع و الدم و الفرج و الحدق فى مطلق الطير من محرمات الذبيحة، و مما يقطع به أيضا وجود القضيبي و البيضيتين و المرارة و النخاع فى كبار الطير و متوسطها، كالدجاجة و شبهها و اما المثانة و المشيمة فيقطع بعدمهما فيه لأن الطير لا يبول و لا يلد ما عدا الخفاش، فيجب الاجتناب عن المذكورات أولا التى يقطع بوجودها و يشك فى وجود باقى المحرمات فيه، فلا يجب



الاجتناب عنه.

### المسألة ٥٩:

تحرم الأشياء الآنف ذكرها من الحيوان الذى يذبح أو ينحر خاصة، فلا يحرم شىء منها فى السمك و لا فى الجراد إذا علم وجوده فيهما، و الأحوط لزوما اجتناب أكل الدم فى السمك، و الرجيع فيهما.

### المسألة ٦٠:

يكره أكل الكليتين من الحيوان المذبوح أو المنحور، و أذنى القلب، و هما زائدتان تكونان فى أعلى القلب، و يكره أكل العروق و الأوداج.

### المسألة ٦١:

يحل أكل كل شىء من الذبيحة غير ما تقدم ذكره، فيحل أكل اللحم  
كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٣٥٠

و الشحم، و القلب، و الرئة، و الكبد، و الأمعاء و الكرش، و الغضاريف، و يحل أكل الجلد و العظم على الأظهر، و الأحوط استحبابا اجتناب أكلهما، و يتأكد الاحتياط باجتناب إهاب الذبيحة الذى يسليخ و لا يعتاد أكله، و لا بأس بأكل جلد الرأس و جلود الدجاج و الطيور.

### المسألة ٦٢:

يجوز أكل اللحم المحلل نيا، و مطبوخا بالماء، و مطبوخا بالدهن أو بالمائعات المحللة الأخرى و مشويا، و ان غلبت عليه النار فاحترق ما لم يكن مضرا، أو يعد من الخبائث، فيحرم لذلك.

### المسألة ٦٣:

تعرضنا فى المسألة التسعين من كتاب الطهارة لحكم الأجزاء التى لا تحلها الحياة فى حال الحياة إذا أخذت من حيوان طاهر العين، كالقرن و العظم، و السن و الظفر، و الحافر، و الظلف و المخلب، و المنقار، و الشعر و الصوف، و الوبر و الريش، و البيضة إذا اكتست قشرها الأعلى و ان لم يتصلب بعد، و كاللبن فى ضرع الحيوانات الأثني، و الأنفحة التى تخرج من بطن الجدى أو السخل قبل أن يتغذى بالأكل، فهى جميعا محكومة بالطهارة، و ان أخذت من الحيوان بعد موته، و لا تسرى إليها نجاسة الميتة، و لا يكون حكمها حكم أجزاء الميتة التى تحلها الحياة، و قد فصلنا حكمها هنا، فليرجع إليها من أراد.

و الأجزاء المذكورة كما هى ظاهرة فهى محللة إذا كانت محللة فى الأصل، فيجوز أكل البيضة إذا كانت من طير يحل أكله، و يجوز

شرب اللبن إذا كان من حيوان يحل أكله، و يجوز أكل الأنفحة إذا أخرجت من بطن سخل أو جدى محلل الأكل و جعلت في اللبن فصار جبنا، فيجوز أكل الجبن و معه أجزاء الأنفحة المذكورة، و قد بينا في المسألة المشار إليها ان الأحوط الاقتصار في الانفحة على المادة الصفراء التي يستحيل إليها اللبن الذي يرتضعه الحيوان قبل أن يأكل، و لا يعم الكرش نفسه. و قد اشترطنا في طهارة الأجزاء المذكورة أن لا تصيبها نجاسة عرضية برطوبة الميتة نفسها حين إخراجها منها فإذا أصابتها نجاسة عرضية

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٣٥١

بسبب ذلك أو بسبب آخر فلا بد من تطهيرها إذا أمكن التطهير، و هذا الشرط كما هو شرط في الطهارة، فهو شرط في الحل، و هو واضح.

### المسألة ٦٤:

ذكرنا في مبحث النجاسات من كتاب الطهارة: أن بول كل حيوان لا يؤكل لحمه نجس عينا إذا كانت للحيوان نفس سائلة، سواء كان مما يحرم أكله بالأصل كالمسوخ و السباع و الحشرات، أم كان مما يحرم أكله بالعارض كالحيوان الجلال و موطوء الإنسان، و لذلك فلا ريب في حرمة شربه.

و يحرم كذلك شرب بول ما يؤكل لحمه على الأحوط لزوما، كالغنم و البقر و بقية الحيوانات التي يؤكل لحمها من الوحوش و غيرها، فلا يجوز شرب بولها و ان كان طاهرا غير نجس.

و يجوز شرب أبوال الإبل للاستشفاء به من بعض الأمراض، و لا يلحق به غيره من بول الأنعام الأخرى.

### المسألة ٦٥:

يحرم رجيع كل حيوان، سواء كان الحيوان مما يحرم أكله أم كان مما يحل، و الظاهر أن التحريم لا يتناول فضلات الدود التي تتكون في جوف بعض الفاكهة و المخضرات و تلتصق به فضلاتها، و لا يتناول ما في جوف السمك و الجراد من فضلاتهما إذا كان غير متميز و أكل معهما، و إذا كان متميزا، فالأحوط لزوم اجتنابه.

### المسألة ٦٦:

يحرم أكل الدم من كل حيوان له نفس سائلة، سواء كان الحيوان مما يحرم أكله أم مما يحل، حتى الدم و العلقة التي تتخلق في البيضة، فيجب اجتنابهما.

و يستثنى من ذلك الدم الذي يتخلف في الحيوان المأكول لحمه إذا ذكى و خرج بالذبح أو النحر ما يتعارف خروجه من الدم و بقي الباقي منه، فيكون المتخلف منه في جوف الذبيحة طاهرا، و يكون المتخلف في اللحم و الذي يعد جزءا منه حلالا تابعا للحم في جواز أكله معه، من غير

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٣٥٢

فرق بين ما يتخلف منه في اللحم أو في القلب أو في الكبد، و إذا اجتمع الدم و كان له وجود غير تابع لها و لا يعد جزءا منها كان

محرمًا.

**المسألة ٤٧:**

دم الحيوان الذى ليست له نفس سائلة طاهر ليس بنجس كما أوضحناه فى مبحث الدم من كتاب الطهارة، و كذلك دم الحيوان الذى يشك فى ان له نفسا سائلة أم لا، كالحية و التمساح، فهو طاهر ليس بنجس، و لا ريب فى حرمة أكله إذا كان من حيوان يحرم أكله كالحيات و الحشرات المحرمة التى يكون فيها دم و لكنه لا يسيل بقوة عند الذبح و كدم السمك الذى يحرم أكله كالجرى و الزمير. و إذا كان الحيوان مما يحل أكله كالسمك المحلل، فالظاهر جواز أكل دمه مع لحمه إذا عد تابعا للحم و جزءا منه، و إذا اجتمع دمه و كان وجوده متميزا و ليس تابعا للحم و لا جزءا منه، أشكل الحكم بحل أكله فلا بد من تركه على الأحوط لزوما.

**المسألة ٤٨:**

اللبن تابع فى الحكم للحيوان الذى يتكون منه، فيحل شربه إذا كان الحيوان محلل الأكل و يحرم شربه إذا كان الحيوان الذى يتكون منه محرم الأكل، و قد سبق الحكم بوجود الاجتناب عن شرب لبن الحيوان الجلال و لبن الحيوان الذى يطأه إنسان و ألبان نسله و وجوب الاجتناب عن لبن الحيوان الذى يتغذى فى رضاعه بلبن الخنزيرة حتى يشتد عليه و ينمو، و عن البان نسله. و يجوز شرب لبن الحيوان الذى يحل أكل لحمه، سواء كان أهليا أم وحشيا، و سواء كان الحيوان حيا أم مذكى و أخرج اللبن من ضرعه بعد تذكيتها، و قد ذكرنا فى المسألة الثالثة و الستين جواز شرب اللبن الذى يخرج من ضرع الميته إذا كانت مما يحل أكله لو كان مذكى، و يجوز شرب لبن الفرس و البغلة و الأتان، و ان كره أكل لحمها، و لم تثبت الكراهة فى شرب لبنها.

**المسألة ٤٩:**

يجوز شرب لبن المرأة فى الرضاع و ما يشبه الرضاع كما إذا سقى

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٣٥٣

الطفل من لبنها فى إناء و شبهه و ان زادت أيام الرضيع على الحولين، و يشكل الحكم بجواز شرب لبنها لغير الطفل، و خصوصا للإنسان إذا راهق أو بلغ أو تجاوز ذلك، و لا يترك الاحتياط باجتنابه اختيارا، و كذلك الحكم فى شرب المرأة لبن نفسها أو لبن غيرها من النساء.

**المسألة ٥٠:**

إذا شك فى لحم موجود انه قد ذكى أم لا، فان قامت على التذكية اماره، كما إذا وجدته فى يد مسلم مقرونة بتصرف منه يدل على تذكية الحيوان، أو وجدته فى سوق المسلمين مقترنا بمثل ذلك من التصرف، أو وجدته مطروحا فى أرض المسلمين، و عليه أثر يدل على ذلك، حكم بتذكية اللحم، و الا- وجب اجتنابه، و تلاحظ المسألة المائة و التاسعة و الخمسون و ما بعدها من كتاب الصيد و الذبحة فى توضيح المقصود من ذلك.

و إذا شك في حل ذلك اللحم و حرمة، فان وجده في يد مسلم، و أخبره المسلم صاحب اليد بأنه من المحلل صدق قوله و جاز له أكل اللحم، و الا أشكل الحكم فيه، و في المسألة تفصيل لا يتسع الحال لبيانها.

### المسألة ٧١:

لا- ريب في جواز أن يبتلع الإنسان ريقه و ان كثر، و يجوز له كذلك أن يمص ريق ولده أو غيره من الأطفال مثلا، و أن يمص ريق زوجته و نحوها.

و يحرم عليه تناول البلغم و النخامة، و هي الخلط الذي يخرج من الصدر، و النخاعة و هي ما ينزل من الرأس بعد انفصال جميع ذلك عن الفم، و أولى منه بالتحريم ما إذا كان ذلك من غيره، و يحرم عليه كذلك تناول البلغم و النخامة و النخاعة من فم غيره قبل ان تنفصل عنه، و يحرم تناول القيح و الأوساخ و غيرها من الخبائث منه و من غيره.

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٣٥٤

### الفصل الثاني في ما يحل أكله من الجامدات و ما لا يحل

### المسألة ٧٢:

ما يحل أكله من الأشياء الجامدة غير الحيوان كثير جدا، لا يمكن حصره و لا ضبط عدده، فالغلات جميعا، و جميع أجناس الحبوب و الأبرزة و أنواع الفواكه، و فصائل البطيخ و ما يشبهه، و أنواع الخضر و أصنافها، و أجناس النباتات و المزروعات مما يؤكل نفسه و ما يؤكل ثمره، و ما يتجدد مع الزمان و مع التجربة و مع التركيب و التهجين من أنواع و أصناف و فصائل جديدة، و ما تنتجه الصناعات المختلفة من أدق و مجففات و تجميد للمائع و تمويع للجامد، و من مريبات و مركبات و معمولات و مستحضرات، و أمثال ذلك من الطيبات التي يحل أكلها إذا خلا تركيبها عما يمنع الشرع من تناوله، و نقى عملها و تحضيرها مما يوجب التلوث و التنجس. فالمهم بيان ما يحظر من المأكول و ما يوجب المنع من الأكل إذا دخل في تركيب المطعوم أو عرض في عمله و تحضيره.

### المسألة ٧٣:

يحرم أكل أعيان النجاسات جميعا، و قد سبق في كتاب الطهارة ذكرها و ذكر عددها و بيان أحكامها، و مر في الفصل الأول من هذا الكتاب بعض الأحكام التي تتعلق بأكل الميتة، و البول و العذرة و الدم من النجاسات.

و يحرم أكل المنتجسات و هي الأشياء التي طرأت لها النجاسة بالعرض و التلوث، و يحرم أكل كل طعام يدخل أحد أعيان النجاسات في تركيبه، فلا يحل أكل الجبن مثلا إذا أدخل بعض شحوم الحيوان غير المذكى في تركيبه و لا يحل أكل أى شىء يكون فيه لحم ذلك الحيوان أو شىء من أجزائه التي تحلها الحياة في حال حياة الحيوان، و يحرم أكل كل طعام يدخل في تركيبه شىء منتجس أو تعرض له النجاسة في أثناء عمله، و من ذلك ان يباشره كافر برطوبة مسرية، أو تباشره يد معلومة التلوث بالنجاسة بمثل تلك الرطوبة، أو يطبخ في إناء نجس أو يطبخ بماء منتجس أو بدهن منتجس.

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٣٥٥

**المسألة ٧٤:**

إذا عجن الطحين بماء متنجس أو خلط بدهن متنجس وجب اجتناب أكله، ولا يطهر بالنار إذا خبز أو عمل منه شيء آخر، وكذلك سائر الفطائر والمعجنات التي تعمل منها المخبوزات و المطعومات الأخرى فلا يحل أكلها إذا تنجست الفطائر بالمباشرة أو تنجس ماؤها أو دهنها.

**المسألة ٧٥:**

يحرم أكل أى طعام يدخل فى تركيبه بعض الأشياء المحرمة بالأصل أو المحرمة بالعارض، وان كان ذلك الشيء طاهرا غير نجس، كما إذا طبخ معه لحم حيوان لا- يحل أكله أو شحمه أو أدخل فى تركيبه عظم من حيوان لا- يحل أكله وان كان الحيوان طاهرا مذكى.

**المسألة ٧٦:**

إذا أخذ الجلاتين من عظم حيوان مذكى، و هو محلل الأكل، كالبقر والغنم، جاز استعماله و حل أكل الطعام الذى يعمل منه أو يدخل فى تركيبه.

**المسألة ٧٧:**

إذا وجد الجلاتين فى يد مسلم أو فى سوق المسلمين، و وجد المسلم الذى هو بيده يتصرف فيه تصرفا يدل على التذكية كما قدمنا نظيره فى اللحوم و الجلود، حكمه بذكائه و حل أكل الطعام المستحضر منه إذا لم تكن يد المسلم مسبوقه بيد كافر، أو علم بأنه غير طاهر، و لا يحل أكله إذا وجد بيد كافر أو كان من عمله.

**المسألة ٧٨:**

إذا استحضر الجلاتين من مادة صناعية تنوب عن المادة التى تؤخذ من عظم الحيوان جاز استعماله و حل أكل الطعام الذى يعمل منه أو يدخل فى تركيبه، إذا لم يعلم بحرمته من ناحية أخرى.

**المسألة ٧٩:**

ذكرنا فى المسألة الثالثة و الستين: ان العظم أحد الأجزاء التى لا- تحلها الحياة فى حال حياة الحيوان، فإذا أخذ من حيوان ميت غير مذكى،

و كان الحيوان طاهر العين في حال حياته، فالعظم المأخوذ منه بعد الموت محكوم بالطهارة و لا ينجس بنجاسة الحيوان بالموت، و ذكرنا في المسألة الحادية و الستين ان العظم مما يحل أكله من الذبيحة إذا كانت محللة الأكل. و نتيجة لذلك فقد يتوهم أن العظم إذا أخذ من ميتة نجسة غير مذكاة، و كانت ميتة حيوان يحل أكله، ثم طهر عن نجاسته العرضية بملاقاته لحم الميتة، أمكن ان تؤخذ منه مادة الجلاتين و تدخل في تركيب بعض الأطعمة، و يحل الطعام الذي تدخل في تركيبه. و هذا التوهم فاسد لا يمكن الاعتماد عليه، فالعظم جزء من الميتة فيحرم كما يحرم أكل الميتة، و الأدلة إنما دلت على طهارته لأنه جزء لا تحله الحياة، و لم تدل على إباحة أكله، كما دلت على إباحة شرب اللبن المأخوذ من ضرع الميتة و أكل البيض و الأنفحة المأخوذتين منها، فيحرم أكل العظم على الأقوى سواء أخذه الإنسان من الميتة مباشرة أم وجده بيد مسلم أو بيد كافر، و مع التنازل عن ذلك، فلا أقل من لزوم الاحتياط بتركه.

### المسألة ٨٠:

إذا قطعت من الحيوان قطعة و هو حي قبل أن يذكى بالذبح أو النحر أو الصيد، كما ضربه الإنسان بسلاح فأبان القطعة منه أو عضه سيع فأبانها، لم يحل أكل القطعة المبانة و كانت ميتة نجسة، و كذلك إذا ضرب السمكة فقطع منها قطعة قبل أن يخرج السمكة من الماء حية أو يأخذها و هي حية في خارج الماء، فلا يحل أكل تلك القطعة لأنها ميتة و ان كانت غير نجسة. و إذا أخرج السمكة من الماء و هي حية أو أخذها و هي حية في خارج الماء تمت ذكاتها بذلك، فإذا قطع منها قطعة بعد ذكاتها و هي لا تزال حية، حل أكل القطعة، و حل أكل السمكة، و كذلك إذا أخذ الجراد و هو حي تمت ذكيته، فإذا قطع من الجراد قطعة قبل أن تموت حل أكل القطعة و أكل بقية الجراد.

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٣٥٧

### المسألة ٨١:

يحرم أكل المنتجس ما دام منتجسا، فإذا زالت النجاسة عنه و طهر منها على الوجه المطلوب حل أكله بعد ما كان محرما، فإذا طهر اللحم أو الشحم الذي عرضت له النجاسة فغسل بالماء على الوجه المعتبر جاز أكله و حل كل طعام يوضع بعد ذلك معه، و كذلك سائر المنتجسات، و قد فصلنا أقسام النجاسات و كيفية سرايتها إلى الأشياء، و أنواع المطهرات و كيفية التطهير بها و جميع ما يتعلق بذلك في كتاب الطهارة.

### المسألة ٨٢:

يحرم أكل كل طعام مزج بخمر أو فقاغ أو أى مسكر آخر أو أى مخدر من المخدرات، سواء كان المسكر مائعا بالأصالة أم جامدا، فإذا مزج الطعام بخمر أو بمسكر مائع بالأصالة كان الطعام نجسا و حراما و إذا مزج بمسكر أو مخدر جامد بالأصالة، و ظهر أثر الإسكار أو التخدير في الطعام كان الطعام محرما و طاهرا و ان كان الأثر قليلا يسيرا.

### المسألة ٨٣:

المدار في نجاسة الطعام و طهارته في المسألة السابقة على كون المسكر الذي مزج به مائعا بالأصالة كما ذكرنا فيكون الطعام نجسا، و ان جففته الصناعة فجعلته حبوبا أو دقيقا، و إذا كان جامدا بالأصالة، فالطعام الممتزج به طاهر و محرم و ان إذابته الصناعة فجعلته مائعا.

#### المسألة ٨٤:

الأطعمة و المأكولات التي يتولى الكافر عملها و تجهيزها ان كانت مصنوعة من لحم الحيوان أو شحمه أو بقيه أجزائه، فهي نجسة و محرمة لا يحل أكلها، سواء كان عمل الكافر لها بمباشرة يده أم بغيرها من المعامل و المصانع الحديثة، و ان كانت مصنوعة من غير الحيوان كالنباتات و المخضرات و الفواكه و المجهزات الأخرى و قد علم بأن الكافر قد باشرها بيده برطوبة مسرية، فهي كذلك نجسة و محرمة، و ان كان تجهيز تلك المعلبات غير الحيوانية بالمعامل و المصانع الحديثة و لم يباشرها الكافر بيده برطوبة فهي طاهرة يحل أكلها ما لم يعلم بمزجها بمحرم أو بنجس،

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٣٥٨

و كذلك إذا شك في أن الكافر باشرها بيده أم جهزها بالمعامل من غير مباشرة فهي طاهرة محللة. و كذلك التفصيل و الحكم في الأشربة و المعتصرات و السوائل التي يعملها الكافر أو يجهزها للشرب، و في الأدوية التي يحضرها للعلاج أو للتغذية أو للتقوية من الجامدات و المائعات.

#### المسألة ٨٥:

لا يحل للإنسان أكل السموم القاتلة، سواء كانت متخذة من الحيوان أم من النبات أم من أى شىء يوجب الهلاك و العطب للإنسان، و لا يحل أكل أى طعام أو مأكول يورث للإنسان مرضا قاتلا، أو مرضا عسر الزوال، أو يهيج له مرضا ساكنا عسر الزوال، أو يوجب له شللا في بعض أعضائه، أو تعطيل في بعض أجهزته أو بعض قواه، أو يسبب له حدوث أى ضرر لا يتحمل عادة.

#### المسألة ٨٦:

لا يجوز للمرأة أن تأكل أو تشرب ما يوجب إجهاض حملها أو يوجب قتل الجنين في بطنها، أو يسبب له تشويها في خلقه، أو فقدا لبعض قواه أو نقصا فيها.

#### المسألة ٨٧:

لا فرق في التحريم بين ما يعلم ضرره و ما يظن به و ما يحتمل، إذا كان الاحتمال مما يعتد به العقلاء و يخشون من وقوعه، فيحرم أكل ما يؤدي إليه، سواء كان الضرر المعلوم أو المظنون أو المخوف و وقوعه عاجلا أم بعد مدة.

#### المسألة ٨٨:

المدار في الضرر الذي يحرم معه تناول المأكول أو المشروب الذي يوجب أن يكون مما لا يتحمل بحسب العادة كما ذكرنا، فأكل الطعام و شرب الشراب الذي يسبب العمى و فقد البصر مثلا، أو يسبب حدوث الجنون و فقد العقل أو نقصانه يكون محرما بلا ريب، و المأكول أو المشروب الذي يسبب تناوله فقد حاسة الشم و نقصانه لا يكون له ذلك

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٣٥٩

الحكم، فلعلة من الضرر الذي لا يعتد به الناس، فلا يكون محرما، و المأكول أو المشروب الذي يوجب فقد قوة الباه يكون من الضرر المعتد به فيحرم أكله و شربه، و خصوصا للمتزوج و في أدوار شبابه، و مثله المأكول أو المشروب الذي تصبح به المرأة عقيما لا تلد، و المأكول أو المشروب الذي يوجب فقد حاسة السمع يكون الحكم فيه مشكلا، و الأحوط لزوما تركه و اجتنابه.

### المسألة ٨٩:

يحرم أكل و شرب ما يكون مضرا بالفعل أو مؤديا إلى وقوع الضرر في ما يأتي، إذا كان الضرر لا يتحمل عادة كما ذكرنا، و منه تعاطى المخدرات.

فيحرم تعاطى ذلك بالأكل، و الشرب، و التدخين، و بأى نحو من أنحاء الاستعمال المعروفة عند أهلها و التي يفعل المخدر فيها فعله و يؤثر أثره، و ان كان نافعا قليلا، إذا كان ضرره أكبر من نفعه، سواء كان ضرره آتيا من جهة أصل استعماله و لو قليلا كالمسكرات و المخدرات، من الحشيشة و غيرها، أم كان من جهة زيادة مقدار ما يستعمل منه، أم من جهة إدمانه و المواظبة عليه كالأفيون.

### المسألة ٩٠:

يجوز للإنسان أن يأكل أو يشرب أو يستعمل العقاقير و الأدوية و المستحضرات الطبية لمعالجة بعض الأمراض أو لتخفيفها، إذا كان الانتفاع بها غالبا أو أثبتته التجربة الصحيحة، أو ذكره الحذاق أو الموثوقون من الأطباء و أهل الخبرة بعد تعيين المرض، و ان كان الدواء الذي يستعمله مضرا من بعض النواحي إلا أن نفعه أكبر أو أمكن تدارك الضرر باستعمال ما يزيله أو يهون أمره.

### المسألة ٩١:

يجوز للمريض أن يرجع الى الأطباء الحذاق و ذوى الخبرة الموثوقين فى علاج مرضه و يتناول الأدوية و العلاج بإرشادهم و فعلهم، و ان كانت الأدوية أو الطريقة التي يتخذونها فى علاجه محتملة الخطر أو هي قد

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٣٦٠

تؤدى الى الوقوع فيه فى بعض الحالات، إذا كان الانتفاع بها غالبا بحسب معرفتهم و تجاربهم، و خصوصا مع الاطمئنان بالنجاح. و يجوز له المعالجة عندهم بما هو مضر قطعاً، تفاديا عن حدوث ما هو أشد ضررا، و بما هو خطر بالفعل دفعا لما هو أعظم خطرا، فيقطع العضو المتلوث بالداء الخبيث لئلا يسرى التلوث الى غيره، و يجرى العملية فى الأمعاء أو فى الدماغ أو فى القلب، تحديدا للداء و بتا للخطر المهلك.

ولا بد فى مثل هذه الأمور من الاعتماد على الأكفاء الذين يطمئن إليهم و الى طبهم، و يمنع الرجوع الى المدعين الذين لم تثبت كفاءتهم للأمر و مهارتهم فيه، أو المتسرعين المتسامحين فى تحصيل النتائج، أو غير المباليين بما يحدث.



**المسألة ٩٢:**

قد اتضح مما تقدم أن الشيء الذى يكون تحريمه آتيا من جهة ضرره، يكون المدار فى الحكم بالتحريم هو المقدار أو المورد الذى يتحقق معه الضرر، فالشئ الذى يحصل الضرر بتناول قليله و كثيره يكون تناوله محرما على الإطلاق من غير فرق بين القليل و الكثير، و إذا كانت الكثرة فيه تضاعف وجود الضرر بحسب مراتب الكثرة، فتناول أى بعض من أبعاض ذلك الشئ يسبب ضررا مستقلا عن غيره، أو توجب شدة الضرر و قوة أثره، تكون الكثرة فيه موجبة كذلك لتضاعف الحكم بالتحريم بحسب مراتب الكثرة و العقاب على كل مرتبة منها، أو تكون موجبة لشدة التحريم بحسب شدة الضرر فيه و شدة العقاب عليها.

و إذا كان المضر هو تناول الكثير من الشئ، و لا ضرر فى أخذ القليل منه، فالمحرم هو الكثير المضر و لا حرمة فى أخذ القليل، و إذا كان المضر هو إدمانه و المواظبة عليه كان ذلك هو المحرم و لا- تحريم مع التناول من غير إدمان أو اعتياد، و إذا كان المضر هو الجمع بين طعامين مخصوصين أو بين طعام و شراب كذلك كما يدعى فى بعض الأطعمة، فالمحرم هو الجمع بين الطعامين المعينين و لا حرمة فى تناولهما على الانفراد.

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٣٦١

و إذا كان الطعام مضرا فى حالة دون حالة أو فى وقت دون وقت حرم فى الحالة و الوقت اللذين يكون فيهما مضرا، و لا يحرم فى وقت آخر و لا فى حالة أخرى، و هكذا.

**المسألة ٩٣:**

يحرم أكل الطين، و هو التراب و الماء يختلطان حتى يستولى كل منهما على الآخر و يكونا شيئا واحدا هو الطين، و المرجع فيه الى الصدق العرفى كما هو المرجع فى غيره من الموضوعات، و بذلك يفترق عن التراب المبتل بالماء، و عن الماء الملقى فيه مقدار من التراب.

و يحرم أكل الطين سواء زادت فيه نسبة التراب فكان طينا جافا، أم زادت نسبة الماء فكان وحلا، و يحرم أكل المدر و هو الطين اليابس، و يلحق بهما التراب على الأحوط لزوما، فيحرم أكله سواء كان مبتلا أم يابسا.

**المسألة ٩٤:**

إذا امتزج مع الحنطة أو الشعير أو الحبوب الأخرى بعض التراب وعد مستهلكا فيها فى نظر أهل العرف جاز أكله معها، و كذلك إذا اختلط معها بعض المدر الصغار و استهلك بعد الطحن و الخبز فيجوز أكله، و إذا لم يستهلك لكثرتة لم يجز أكله. و كذلك الحكم فى ما يوجد على الرطب و التمر و الفواكه و الثمرات و المخضرات من الغبار و التراب، إذا عد مستهلكا عرفا فيجوز للإنسان ان يأكل الفاكهة أو الغلة أو الخضرة أو البقل و ان لم يغسلها عما علق بها و لا يصدق عليه انه أكل الغبار و التراب، إلا إذا كثر و تراكم فكان له وجود مستقل غير مستهلك، فيحرم أكله حين ذلك.

و كذلك الحكم فى الطين الذى يمتزج مع الماء فى أيام زيادة الماء مثلا و قوة دفعه و لا يخرج عن الإطلاق فيجوز للإنسان شرب الماء الممزوج به لأنه مستهلك فى عرفا، و لا- يصدق على من شربه انه قد شرب الطين إلا إذا كثر الطين و تراكم فكان له وجود

مستقل غير مستهلك، فيحرم شربه كما تقدم في نظيره.

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٣٦٢

### المسألة ٩٥:

كما يجوز شرب الماء الممتزج بالطين إذا كان مستهلكا فيه عرفا، فكذلك يجوز أكل الطعام المطبوخ به و أكل الخبز المعجون به، و لا يحرم أكل المطبوخ أو المخبوز به الا إذا استبان وجود الطين فيه بعد الطبخ و الخبز، و لا يخفى ان ذلك يتوقف على خلطه بمقدار من الطين أكثر من المقدار الذى يستبين وجوده فى ماء الشرب و لا يستهلك فيه.

### المسألة ٩٦:

الأحوط لزوما اجتناب أكل الرمل و الجص و النورة و الإسمنت و الأحجار و فتاتها، و الاحتياط فى اجتناب الآجر و فتاته أشد و أزم و لعل التحريم فيه أقوى فهو طين مطبوخ، و يجوز أكل سائر المعادن الأخرى إذا لم تكن مضره، فإذا أضرت كانت محرمة الأكل.

### المسألة ٩٧:

يستثنى من الحكم بحرمة أكل الطين أكل يسير من طين تربة الحسين (ع) للاستشفاء به من الأمراض مع مراعاة الشرطين الآتى ذكرهما:

الشرط الأول أن يكون المأخوذ من طين التربة بمقدار الحمصة المتوسطة الحجم أو أقل من ذلك، فلا يحل أكل ما يزيد على ذلك فى المرة الواحدة.

الشرط الثانى: أن يكون أكل ذلك بقصد الاستشفاء به من مرض معين أو أمراض معينة أو من مطلق الأمراض التى يعانيتها و ان لم يعينها، فلا يحل الأكل إذا كان بغير قصد الاستشفاء، و ان قصد به التبرك مثلا، و لا يحل أكلها بغير قصد.

### المسألة ٩٨:

تكثرت فى الأدلة من أحاديث أهل البيت (ع): ان فى تربة الحسين (ع) شفاء من كل داء و أمنا من كل خوف، و انها من الأدوية المفردة، و انها لا تمر بداء الا هضمته، و أمثال ذلك من المضامين.

وقد ذكرت فى الأحاديث آداب و أدعية و أعمال مخصوصة لأخذ تربة الشفاء، و هى متعددة و متنوعة، و الظاهر من مجموع الأدلة ان المذكورات

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٣٦٣

فيها انما هى آداب مخصوصة لكمال العمل و تحقق النتيجة من الشفاء المقصود بتناول التربة الشريفة، و ليست شروطا فى إباحة أكل المقدار المذكور من التربة.

و لذلك فيجوز أكلها مع وجود الشرطين الآنف ذكرهما، و ان لم تحصل الأعمال التى ذكرتها الروايات و لم تقرأ الأدعية الواردة فيها.

**المسألة ٩٩:**

يجوز أكل المقدر المذكور من التربة الشريفة كلما وجدت الحاجة الى الاستشفاء، كما إذا أكلها للاستشفاء من مرض معين، فشفاه الله منه، فأراد أكلها ثانياً للشفاء من مرض آخر يعانیه أيضاً، و كما إذا تجدد له مرض آخر بعد ذلك و أراد الشفاء منه، و كما إذا أكلها بقصد الشفاء من مرض فلم يشف منه و أراد التكرار مع زيادة في التوسل الى الله و إخلاص في التوجه إليه أن يعجل له الشفاء من داية.

**المسألة ١٠٠:**

يختص ذلك بتربة الحسين (ع) دون سائر المعصومين من آباءه و أبنائه (ع) فلا يحل أكل شيء من طين تربهم (صلوات الله عليهم) بقصد الاستشفاء به من الأمراض، و إذا أراد الإنسان ذلك أمكن له أن يأخذ قليلاً من تربة المعصوم الذي أراد الاستشفاء به فيمزجه بماء أو شراب آخر بحيث يعد الطين مستهلكاً بهما ثم يشربه بقصد الاستشفاء أو التبرك بذلك الشراب، و كذلك إذا أراد التبرك بتربة الحسين (ع).

**المسألة ١٠١:**

الظاهر أن الاستشفاء انما يتحقق إذا قصد الإنسان بأكله من التربة الشفاء من مرض موجود بالفعل، سواء عينه بالقصد، أم قصد الشفاء من جميع أمراضه التي يجدها، و لا يشمل الاستشفاء من مرض غير موجود بالفعل و لكنه يخشى حدوثه عليه، فلا يحل له أن يأكل من التربة للاستشفاء منه.

**المسألة ١٠٢:**

تربة الشفاء التي ذكرناها و بينا بعض أحكامها في المسائل المتقدمة هي ما تؤخذ من القبر الشريف أو مما حوله على ما سذكره في ما يأتي

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٣٦٤

بقصد أن تكون شفاء للأمراض، و ليس منها- على الظاهر- التربة المعروفة، التي تؤخذ للسجود عليها في الصلاة أو للتسيح بها، فلا يعمها حكم تربة الشفاء و لا يحل أكلها على الأحوط إذا لم يكن ذلك هو الأقوى.

نعم يمكن أن يؤخذ منها شيء فيمزج بماء أو بشراب آخر حتى يستهلك فيه، ثم يشرب بقصد الاستشفاء أو التبرك به.

**المسألة ١٠٣:**

المتيقن من المواضع التي تؤخذ منها تربة الشفاء، هو القبر الشريف و ما حوله من المواضع القريبة التي تلحق به عرفاً، فإذا أخذت التربة

من هذه المواضع جرت عليها الأحكام المتقدمة بلا ريب و صح الأكل منها و الاستشفاء بها.

وقد ورد في بعض الروايات عنهم (ع): يؤخذ طين قبر الحسين (ع) من عند القبر على سبعين ذراعاً، و في رواية أخرى: على سبعين باعاً، و في بعض الأحاديث عنهم (ع): طين قبر الحسين (ع) فيه شفاء و ان أخذ على رأس ميل، و في بعضها على عشرة أميال، و روى السيد ابن طاوس عنهم (ع) أنه فرسخ في فرسخ، و روى أكثر من ذلك.

و الروايات المذكورة منزلة على مراتب الفضل، فكلما قرب من القبر الشريف كان أفضل، و ما بعد عنه فهو أقل فضلاً، و لا يترك الاحتياط في ما خرج عن القبر الشريف و المواضع التي تلحق به عرفاً، فإذا أخذت التربة من المواضع التي تخرج عن ذلك، فالأحوط لزوماً مزج المقدار الذي يراد الاستشفاء به بالماء أو بشراب آخر حتى يستهلك فيه، ثم يشرب بقصد الشفاء، فيحصل المراد بذلك ان شاء الله و العمدة في الباب هو اليقين بلطف الله و فضله و التعلق الكامل بعظيم رحمته و الإخلاص في التوجه إليه بصاحب التربة و كبير منزلته أن يجعلها شفاء من كل داء و أمناً من كل خوف.

### المسألة ١٠٤:

إذا أخذ الإنسان التربة الشريفة من مواضعها المذكورة، بقصد الاستشفاء بها لنفسه و لغيره من المؤمنين صح أخذه لها و ثبت أنها تربة كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٣٦٥

شفاء و ثبتت لها أحكامها الآنف ذكرها، سواء عمل الأعمال و الآداب التي وردت في الأخبار عند أخذها أم لم يعمل ذلك، فيجوز أكلها و الاستشفاء بها، و كذلك إذا علم أن الطين المعين قد أخذه صاحبه من المواضع الخاصة بقصد الاستشفاء به، فيثبت بذلك و تترتب عليه أحكامه، و كذلك إذا شهدت به البيئة العادلة أو أخبر به صاحب اليد المالك للتربة، فيصدق خبره و تثبت به الأحكام. و إذا أخبر بذلك عدل واحد، فان حصل للإنسان الاطمئنان بصدق قوله صح له ان يرتب الآثار عليه، و يأكل من التربة، و ان لم يحصل له الاطمئنان لم يجز له الأكل، و إذا أخذ منها قليلاً و مزجه بماء أو بشراب حتى استهلك الطين جاز له شربه و الاستشفاء به رجاء، و الأحوط استحباباً أن يفعل كذلك في غير موارد حصول العلم و شهادة البيئة.

### الفصل الثالث في ما يحل شربه من المائعات و ما يحرم

### المسألة ١٠٥:

يحرم شرب الخمر بجميع أقسامها و أنواعها التي تتخذ منها، و الحكم بتحريم الخمر ضروري من ضروريات الدين، فمن استحل شربها، و هو ملتفت الى كون تحريمه من الضروريات كان كافراً، لأنه مكذب لرسالة الرسول (ص).

و عن الرسول (ص) ان الخمر رأس كل اثم.

و عن أبي عبد الله (ع): الشراب مفتاح كل شر، و مدمن الخمر كعابد الوثن، و ان الخمر رأس كل اثم، و شاربها مكذب بكتاب الله، لو صدق كتاب الله حرم حرامه.

و عن الإمام أبي جعفر (ع): انها أكبر الكبائر.

و عن الإمام أبي عبد الله (ع): انها أم الخبائث، و رأس كل شر، يأتي على شاربها ساعة يسلب له فلا يعرف ربه، و لا يترك معصية

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٣٦٦

الا- ركبها ولا حرمة إلا انتهكها ولا رحما ماسة إلا قطعها، ولا فاحشة إلا أتاها، والسكران زمامه بيد الشيطان، ان أمره أن يسجد للأوثان سجد، و ينقاد حيثما قاده.

### المسألة ١٠٦:

يحرم شرب كل مسكر، سواء أسكر قليله أم كثيره، و ما أسكر الكثير منه حرم شرب الكثير منه و القليل، حتى الجرعة الواحدة منه، بل حتى القطرة الواحدة، و قد تقدم فى كتاب الطهارة ان المسكر المائع بالأصالة أحد أعيان النجاسة، فإذا وقعت القطرة الواحدة منه فى إناء أو حب أو حوض، تنجس ما فيه من الماء إذا كان أقل من الكر و لم يجز شربه لنجاسته. و يحرم شرب الفقاع و هو شراب خاص يتخذ من الشعير، و قد ذكرناه و ذكرنا نجاسته فى المسألة المائة و الثالثة و العشرين من كتاب الطهارة، و فى بعض الأحاديث عنهم (ع): هى خمره استصغرها الناس.

### المسألة ١٠٧:

يحرم كل مسكر من غير فرق بين أن يكون مائعا بالأصالة أو جامدا، و سواء كان جامدا بالأصالة فأذيب و عمل شرابا أم كان مائعا فجفف و جعل حبوبا أو دقيقا أو غيرهما، و المسكر المائع بالأصالة نجس و محرم و ان جفف صناعيا، و المسكر الجامد بالأصالة محرم و لكنه طاهر و ان اذيب صناعيا.

### المسألة ١٠٨:

إذا أدخلت الصناعة بعض المسكرات المائعة بالأصالة فى تركيب بعض الأشرطة أو استعملته وسيلة فى اذابة بعض الجامدات من أجزاءه كان الشراب المعمول محرما و نجسا، سواء ظهرت فيه صفة الإسكار بالفعل أم لم تظهر. و إذا أدخلت فيه بعض المسكرات الجامدة بالأصالة كان الشراب المعمول طاهرا، فان ظهرت فيه صفة الإسكار بالفعل كان شربه محرما، و ان لم يكن مسكرا بالفعل حل شربه.

### المسألة ١٠٩:

يثبت الفرض الذى تقدم ذكره بالعلم به، و بشهادة البينة العادلة بحصوله،

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٣٦٧

و بقول الموثوقين من أهل الخبرة بأن ذلك الشراب أو العصير يحتوى تركيبه على الكحول المسكر، فيثبت بذلك تحريم شربه على الوجه الذى بيناه. و لا عبرة بمجرد قول البعض إذا لم يكن عن خبرة أو شهادة تعتمد على الحس و التجربة، و لا يثبت التحريم بذلك.

### المسألة ١١٠:

إذا كان الكحول مسكرا بالفعل، فهو نجس، و هو محرم: لإسكاره و لنجاسته، و كذلك الحكم فيه إذا كان مأخوذا من المسكر

بالفعل، و كان أخذه منه بغير التصعيد، فيكون نجسا و محرما و ان لم يكن هو مسكرا بالفعل. و إذا أخذ من المسكر بالفعل بنحو التصعيد و لم يكن المأخوذ مسكرا بالفعل فهو محكوم بالطهارة، و يحرم شربه إذا كان مضرا أو قاتلا كما هو المعروف.

و نتيجة لما ذكرناه، فما علم بعدم اسكاره بالفعل من أفراد الكحول و لم يكن مأخوذا من كحول غيره، فهو محكوم بالطهارة، و كذلك ما علم بأنه غير مسكر بالفعل، و قد أخذ من كحول غير مسكر، فهو محكوم بالطهارة، و كذلك ما شك في أنه منهما أو من غيرهما، و ما علم بأنه مأخوذ من المسكر بالفعل و كان أخذه منه بنحو التصعيد، فيكون طاهرا إذا لم يكن مسكرا بالفعل، فهو طاهر في جميع هذه الفروض، و يحرم شربه إذا كان مضرا أو قاتلا، و هذا هو المعروف عنه بين الناس.

### المسألة ١١١:

إذا انقلبت الخمر خلا فذهب إسكارها و لم يبق منه أثر، و تغير طعمها الى طعم الخل، وعدّها الموثوقون من أهل الخبرة خلا بعد أن كانت خمرا، طهرت بعد النجاسة، و حل أكلها و شربها بعد الحرمة، سواء كان انقلابها الى الخل بسبب تغير في صفات نفس المادة أم كان بسبب تغير بعض الحالات المحيطة بها، أم كان الانقلاب بسبب مؤثرات أخرى أدخلها الإنسان في المادة.

### المسألة ١١٢:

إذا أضاف الإنسان إلى الخمر خليطا آخر لتقلب بسببه خلا، كما

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٣٦٨

إذا مزجها بمقدار من الخل أو بمؤثر آخر، فان كان الخليط الذى مزجه مع الخمر مستهلكا فيها بحيث عد الجميع خمرا و ليس للخليط وجود مستقل فيها، ثم انقلب الجميع بعد ذلك خلا، طهر الجميع بسبب الانقلاب من النجاسة و حل شربه بعد التحريم. و إذا كان للخليط الذى أضافه الى الخمر وجود مستقل و لم يستهلك فيها، ثم انقلب الجميع بعد ذلك خلا، أشكل الحكم بطهارته و اباحته، و الأحوط الاجتناب عنه و ان كان الأقوى طهارته بذلك و اباحته.

### المسألة ١١٣:

انقلاب الخمر بنفسها خلا من غير علاج و مزاوله عمل من الأمور المعروفة و المتعارفة في صناعة الخمر القديمة، فتترتب عليه أحكامه التى ذكرناها، و اما فى المصنوعات الحديثة المعمولة فى المصانع الحديثة و المبنية على قواعد الكيمياء الجديدة، فقد يكون من العسر أو من الممتع تحقق هذا الفرض فيها.

و من الممكن أن يتحقق الفرض الثانى فيها، فتقلب الخمر خلا بالمعالجة و بإضافة بعض العناصر المؤثرة إليها، فإذا كان الخليط الذى يضم إليها مستهلكا فيها و ليس له وجود مستقل قبل الانقلاب، حكم على الجميع بالطهارة و الإباحة إذا انقلب خلا، و إذا كان الخليط غير مستهلك ثم انقلب الجميع خلا فالأحوط الاجتناب عنه و ان كان الأقوى الطهارة و الإباحة كما قلنا فى المسألة السابقة.

### المسألة ١١٤:

إذا وقعت في الخمر نجاسة أخرى و ان كانت قليلةً مستهلكةً كقطرات من البول أو الدم، بل و ان لم تكن للنجاسة عين و مثال ذلك أن يباشر الخمر كافر بيده أو يلاقيها بعض أجزاء الميتة أو يشرب منها كلب أو خنزير، ثم انقلبت الخمر خلا، لم تطهر الخمر بذلك على الأحوط، بل و ان لقيت شيئاً متنجساً، كما إذا وضعت في إناء قد تنجس بنجاسة أخرى فلا تطهر بعد ذلك بانقلابها خلا.

### المسألة ١١٥:

إذا اعتصر الإنسان العنب و غلى عصيره بالنار حرم شربه و لا يكون

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٣٦٩

بذلك نجسا، فإذا ذهب ثلثاه بالغليان بالنار، حل شربه بعد ذلك، سواء استمر بالغليان الأول حتى ذهب الثلثان أم تعدد غليانه مرة بعد مرة حتى ذهب ثلثاه، فيحل شربه و ان غلى بعد ذلك أو ذهب أكثر من ثلثيه.

### المسألة ١١٦:

إذا نش العصير العنبي بنفسه أو بسبب آخر غير النار، أو غلى كذلك، فالأحوط لزوما الحكم بنجاسته، و لا يطهر من النجاسة إلا بانقلابه خلا، على الوجه الذي تقدم ذكره في انقلاب الخمر خلا و إذا طهر بذلك حل شربه و ان لم يذهب ثلثاه.

### المسألة ١١٧:

إذا غلى العصير العنبي بالنار و لم يذهب ثلثاه، ثم نش بعد ذلك أو غلى بغير النار حكم بنجاسته على الأحوط، و لم يطهر من النجاسة و لم يحل شربه بذهاب ثلثيه، فإذا انقلب خلا طهر و حل شربه و ان لم يذهب ثلثاه، و الأحوط استحبابا اجتناب شربه حتى يذهب ثلثاه بالغليان بالنار.

### المسألة ١١٨:

إذا غلى عصير الزبيب بالنار لم ينجس بذلك و لم يحرم على الأقوى، و ان لم يذهب ثلثاه، و إذا نش أو غلى بغير النار، فالأحوط لزوما الحكم بنجاسته، و لم يطهر الا بانقلابه خلا، فإذا انقلب خلا، طهر من النجاسة و حل شربه و ان لم يذهب ثلثاه.

### المسألة ١١٩:

لا يحرم و لا ينجس عصير التمر و ان غلى، سواء كان غليانه بنفسه أم بالشمس أم بالنار أم بسبب آخر فيجوز أكله و ان لم يذهب ثلثاه.

**المسألة ١٢٠:**

لا يحرم ولا ينجس ما فى جوف حبة العنب من الماء إذا غلى بالنار أو بغيرها، وكذلك ما فى حبه الزبيب والكشمش إذا اتفق ذلك فيها، على أن حصول العلم بغليان ما فى جوف الحبة متعذر غالباً وخصوصاً فى الزبيب.  
كلمة التقوى، ج٦، ص: ٣٧٠

**المسألة ١٢١:**

الزبيب هو العنب بعد أن يجف مأؤه، ومن المعلوم أنه إذا اعتصر بعد جفافه لم تخرج منه عصارة كما هو المعروف من معنى العصير، فالمراد من العصير الزببى أن ينقع الزبيب فى الماء حتى يكتسب الماء حلاوة الزبيب، ثم يعتصر الزبيب والماء، وتؤخذ العصارة، أو يدق الزبيب وحده أو يمرس باليد أو الآلة، ثم يغمر بالماء وتستخرج العصارة من الجميع، وعلى أى حال فحكمه هو ما ذكرناه فى المسألة المائة والثامنة عشرة.

**المسألة ١٢٢:**

إذا جعل الزبيب أو الكشمش فى المرق ثم طبخ الجميع لم ينجس الزبيب والكشمش ولا المرق ولم يحرم أكلهما كما ذكرنا فى المسألة المائة والعشرين، وان انتفخ الحب بسبب البخار، وكذلك إذا وضع فى المأكولات الأخرى كالمحشى والكبة وغيرهما فلا حرمة ولا نجاسة على الأقوى.

**المسألة ١٢٣:**

إذا غلى العصير العنبى بالنار حرم أكله و شربه كما ذكرنا فى المسألة المائة والخامسة عشرة ولا يكون حلالاً إلا بذهاب ثلثيه بالغليان بالنار، ولا يكفى أن يذهب ثلثاه بغير غليان، ولا يكفى أن يذهب ثلثاه بالغليان بغير النار.  
ولا يكفى - على الأحوط - أن يذهب بعض الثلثين بنفس غليانه بالنار، ثم يذهب بقیة الثلثين بالحرارة الباقية فيه بعد سكون الغليان و رفعه عن النار.

**المسألة ١٢٤:**

إذا أضيف إلى العصير مقدار من الماء ثم غلى بالنار فلا يحل أكله أو شربه حتى يذهب ثلثا العصير نفسه، ولا يكفى أن يذهب ثلثا المجموع من العصير والماء، فإذا كان العصير عشرة أرطال وأضيف إليه عشرون رطلاً من الماء لم يكف فى حله أن يذهب منه بالغليان عشرون رطلاً و تبقى عشرة أرطال، بل لا يحل حتى يكون الباقي منه ثلث العشرة، وهى مقدار نفس العصير.  
كلمة التقوى، ج٦، ص: ٣٧١



**المسألة ١٢٥:**

إذا غلى العصير بالنار فأصبح دبسا غليظا قبل أن يذهب ثلثاه، لم يحل أكله بذلك حتى يذهب بقية ثلثيه بالغليان، فإذا أضيف إليه مقدار من الماء ليغلى معه فلا بد و أن يغلى حتى يبقى ثلث العصير وحده، ولا يكفي أن يذهب ثلثا المجموع منه و من الماء كما قلنا.

**المسألة ١٢٦:**

إذا طبخ العصير العنبي بالنار و لم يذهب ثلثاه بالغليان، ثم أضاف إليه مقدارا آخر من العصير غير المغلى، لم يحل أكله و لا شربه حتى يغلى الجميع بالنار الى أن يذهب الثلثان من مجموع ما بقى من العصير الأول و ما أضافه اليه من العصير الثانى، و لا يحتسب المقدار الذى ذهب بالغليان قبل اضافة الثانى.

فإذا كان العصير الأول عشرة أرطال، و ذهب بالغليان منه رطل واحد، ثم أضاف إليه تسعة أرطال أخرى، فقد أصبح المجموع ثمانية عشر رطلا، و لا يحل أكله و شربه حتى يطبخ بالنار و يذهب منه اثنا عشر رطلا، و يبقى منه ستة أرطال، و لا يحسب الرطل الواحد الذى ذهب بالغليان الأول.

و أحوط من ذلك أن يغلى كل واحد من العصيرين مستقلا عن الآخر، فيغلى الأول حتى يتم ذهاب ثلثيه و لا يضيف اليه العصير الآخر، و يغلى الثانى منفردا عن الأول حتى يذهب ثلثاه، ثم يجمع بينهما إذا شاء.

**المسألة ١٢٧:**

إذا غلى عصير العنب بنفسه أو بوسيلة أخرى غير النار كالشمس أو حرارة الهواء و شبههما أو نش كذلك فقد تقدم أن الأحوط لزوما الحكم بنجاسته و حرمة، و لا يحكم بطهارته و اباحته حتى ينقلب خلا و هذا هو حكمه فى هذا الحال سواء أضيف إليه ماء أو عصير آخر مطبوخ أو غير مطبوخ أم لم يصف إليه شىء فإذا انقلب الجميع خلا طهر الجميع

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٣٧٢

و حل شربه، و يطهر معه ما يكون فيه بحسب العادة من حبات عنب أو طين قليل أو ثفل أو رواسب يتعارف وجودها فيه و لا ينفك عنها غالبا.

و هذا هو الحكم أيضا فى عصير الزبيب إذا نش أو غلى بغير النار و قد ذكرناه فى المسألة المائة و الثامنة عشرة.

**المسألة ١٢٨:**

الظاهر انه لا فرق فى الحكم بين النار التى تتولد من طاقة الكهرباء و سواها، فإذا طبخ العصير على آله كهربائية تولد النار كان له الحكم الذى ذكرناه للمغلى على النار فلا يحل أكله و شربه حتى يذهب ثلثاه بالغليان بالنار و لا يجرى فيه حكم المغلى بغير النار، و كذلك فى عصير الزبيب.

**المسألة ١٢٩:**

إذا جعلت في عصير العنب بعض قطع الفاكهة كالسفرجل والتفاح وشبه ذلك ثم طبخ العصير وما معه بالنار حرم شربه وأكل ما فيه، فإذا غلى الجميع حتى ذهب ثلثا العصير بالغليان حل شربه وأكله وأكل ما فيه، والمراد ان يذهب الثلثان من العصير حتى ما في جوف قطع الفاكهة منه.

وإذا نش العصير أو غلى بغير النار حكم عليه وعلى ما فيه بالنجاسة والحرمه على الأحوط، وإذا انقلب العصير خلا لم يطهر ما فيه من قطع الفاكهة، فلا يطهر العصير نفسه أيضا لملاقاته المتنجس.

وإذا أخرجت القطع المتنجسة جميعا عن العصير قبل انقلابه ثم انقلب العصير وحده بعد ذلك خلا حكم عليه بالطهارة والإباحة.

**المسألة ١٣٠:**

إذا غلى عصير العنب بالنار حرم شربه وأكله حتى يذهب ثلثاه بالغليان كما ذكرناه أكثر من مرة، ويثبت ذهاب الثلثين منه بالعلم بذلك، وبشهادة البيئنة العادلة به، فإذا علم الرجل بأن العصير قد ذهب منه ثلثاه بالغليان أو شهدت به البيئنة جاز له شربه وأكله وإطعامه للآخرين وترتيب الآثار الأخرى على حله.

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٣٧٣

وكذلك إذا أخبره صاحب اليد على العصير بذلك، وكان المخبر مسلما ولا يستحل العصير المطبوخ قبل ذهاب ثلثيه، فيقبل قوله و يصح له ان يرتب الآثار على صدقه.

ويشكل الاكتفاء بمجرد كونه صاحب يد إذا هو لم يخبر بذهاب الثلثين، فلا يصح له أخذ العصير منه وترتيب آثار الحل عليه على الأحوط، وان كان مسلما وممن يعتقد بحرمه المطبوخ قبل ذهاب ثلثيه.

ويشكل الاعتماد على قوله إذا أخبر بحليته العصير المطبوخ أو بذهاب ثلثيه إذا كان ممن يختلف معه في الاجتهاد أو التقليد فهو يكتفى في حل العصير بصيرورته دبسا عن ذهاب الثلثين، فالأحوط الاجتناب في هذه الصورة و خصوصا مع التهمة، فلا يعتمد على قوله.

**المسألة ١٣١:**

إذا علم الرجل بإسكار العصير أو شهدت له البيئنة بذلك أو ثبت بقول أهل الخبرة حكم بنجاسته و حرمة، و لم يطهر و لم يحل شربه حتى ينقلب خلا، ولا فرق في هذا الحكم بين عصير العنب والزبيب و التمر و غيرها من أقسام العصير، ولا فرق بين أن يكون ذلك قبل الطبخ أو بعده.

**المسألة ١٣٢:**

يحل شرب عصير العنب إذا لم تحدث فيه حالة النشيش أو الغليان، و لم يك مسكرا و لا ممزوجا بمسكر أو بمحرم آخر، و كذلك في عصير الزبيب، و قد ذكرنا الحكم في عصير التمر في المسألة المائة و التاسعة عشرة.

**المسألة ١٣٣:**

يجوز شرب جميع ما يعتصر من الفواكه الأخرى و المخضرات و النباتات و جميع الأشربة التي تستحضر منها أو من غيرها أو تصعد منها أو من غيرها، إذا لم تكن مسكرة أو ممزوجة بمسكر أو بمحرم آخر أو مأخوذة من مسكر أو محرم بغير التصعيد و لم تكن مضرة، و كذلك الحكم فى المياه الغازية المتداولة فى هذه الأزمان.

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٣٧٤

**المسألة ١٣٤:**

يحل شرب المياه المعدنية التي تنفجر بها بعض العيون و تعلق بها رائحة بعض المعادن أو بعض طعومها كماء الكبريت و نحوه، و إذا كانت مضرة حرمت للضرر.

**المسألة ١٣٥:**

يجوز أكل ربوب الثمار و الفواكه، و هى ما يخثر من عصيرها مثل رب الرمان و رب التفاح و التوت و غيرها، و يجوز أكل المربيات، و هى ما يطبخ من قطع الفواكه و الثمار مع السكر، مثل مربى السفرجل و مربى الخوخ و التين و غيرها، و لا يمنع من أكلها أن يشم منها رائحة المسكر، ما لم تكن مسكرة بالفعل أو تمزج به أو بمحرم آخر.

**المسألة ١٣٦:**

قد يعلق بالماء من رواسب قاع النهر أو قاع الهور و الآجام، من طين متغير الرائحة أو نبات متعفن، أو تجمع فى السمك و بيوضه و صغاره من محلل و محرم، و من بعض الحشرات، فلا- يحرم بذلك شرب الماء و ان تغيرت بسبب ذلك رائحته أو لونه، و إذا كان مضرا حرم شربه لضرره.

**المسألة ١٣٧:**

لا- يجوز للإنسان أن يأكل أو يشرب من طعام الغير و شرابه إلا بإذنه أو رضاه، من غير فرق بين المسلم و الكافر إذا كان ممن يحترم الإسلام ماله كالدمى و المعاهد.

**المسألة ١٣٨:**

يجوز للإنسان إذا مر فى طريقه بنخل مثمر أو بشجر مثمر للغير ان يأكل من الثمر بمقدار شبعه، من غير فارق بين ان يأكل من النخلة أو

الشجرة نفسها أو مما تساقط منها، و سواء كان مضطرا إلى الأكل منه أم لا، شريطة ان لا يفسد الثمر أو الأغصان أو الأرض، أو يفسد شيئا من ممتلكات صاحب المال، و لا يجوز له ان يحمل معه شيئا من الثمرة و ان كان قليلا.  
و يختص هذا الحكم بثمره النخيل و الشجر، فلا يجوز ذلك في الخضر و المزروعات الأخرى على الأحوط لزوما، و لا يتعدى الحكم بالجواز الى

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٣٧٥

النخيل و الشجر النادر الذي يعتز المالك بثمرته، فلا يحل تناول منه على الأحوط بل على الأقوى. و قد ذكرنا تفصيل ذلك و الأحكام التي تتعلق به في المسألة الأربعمئة و الحادية و الأربعين من كتاب التجارة و ما بعدها فلتراجع.

### المسألة ١٣٩:

يجوز للإنسان أن يأكل من البيوت الخاصة التي ذكرتها الآية الحادية و الستون من سورة النور من غير حاجة الى الاذن من أهل هذه البيوت و إحراز الرضا منهم، و الآية الكريمة المشار إليها، هي قوله تعالى:  
(لَيْسَ عَلَى الْمَاعْمَى حَرَجٌ،... وَ لَأَ عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَنْ تَأْكُلُوا مِنْ بُيُوتِكُمْ، أَوْ بُيُوتِ آبَائِكُمْ، أَوْ بُيُوتِ أُمَّهَاتِكُمْ، أَوْ بُيُوتِ إِخْوَانِكُمْ، أَوْ بُيُوتِ أَخْوَانِكُمْ، أَوْ بُيُوتِ أَعْمَامِكُمْ، أَوْ بُيُوتِ عَمَّاتِكُمْ، أَوْ بُيُوتِ أَخْوَالِكُمْ، أَوْ بُيُوتِ خَالَاتِكُمْ، أَوْ مَا مَلَكَتُمْ مَفَاتِحَهُ، أَوْ صَدِيقِكُمْ، لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَأْكُلُوا جَمِيعًا أَوْ أَشْتَاتًا).

فيجوز للإنسان أن يأكل من هذه البيوت المذكورة و يجوز له أن يشرب منها و لا يتوقف حل أكله و شربه منها على إذن أربابها و إحراز رضاهم، بل يحل له ذلك في حال الاختيار منه و ان لم يك مضطرا، و في حال الشك في رضاهم و عدمه، الا أن يعلم بعدم الرضا منهم أو يظن بذلك، فلا يجوز له الأكل حين ذلك.

و المراد بما ملكتم مفاتحه بيت موكل الإنسان الذي فوض إليه أمر بيته و ادارة شؤون البيت و حفظه، و في عطف هذه البيوت في الآية الكريمة على بيت الإنسان نفسه دلالة عميقة على قوة الصلة و شدة الارتباط بين الإنسان و أرحامه الذين ذكرتهم الآية، و بينه و بين صديقه حين تكون صداقتهما صادقة قائمة على الحب في الله و الولاية فيه، و هذا هو الذي يريده الإسلام للأصدقاء في المجتمع المسلم، و بينه و بين من ملكه مفاتيح بيته و ائتمنه على حفظه و إدارته و هي صداقة و معاملته تقومان على الصدق و الولاية في الله. و كذلك في قوله تعالى لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَأْكُلُوا جَمِيعًا أَوْ أَشْتَاتًا، فيصح له أن يأكل من البيت مع صاحب البيت أو منفردا عنه أو مع عدم حضوره بلا حرج و لا جناح

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٣٧٦

و في ذلك من الدلالة على عمق الصلة التي ينطبع عليها المجتمع المسلم.

نعم لا يتناول الإذن بالأكل أو الشرب من هذه البيوت: أن يأكل الإنسان ما يعتز به صاحب البيت أو يحتفظ به لبعض الخاصة من الضيوف مثلا و ذوى المنزلة الذين يعتنى بتكريمهم، فلا يجوز له أن يأكل منه الا بإذن صاحب البيت و رضاه، و لا يتعدى الاذن الى غير البيوت كالمحلات و الدكاكين و البساتين، فلا يأكل منها الا بإذن صاحبها و لا يجوز له أن يشتري من السوق مثلا بعض الأشياء ليأكلها في البيت و يدفع صاحب البيت ثمنها، أو يؤخذ الثمن من البيت، فلا يحل ذلك بغير اذن، و لا يتجاوز الاذن نفس الإنسان، فلا يجوز له ان يطعم ضيوفه الخاصين به مثلا من تلك البيوت بغير إذن.

### المسألة ١٤٠:

يجوز للزوجة أن تأكل من بيت زوجها من غير اذنه، و لعلها داخله في قوله تعالى أَنْ تَأْكُلُوا مِنْ بُيُوتِكُمْ، فان بيت الزوج هو بيت الزوجة، فيجوز لها أن تأكل منه و تشرب كما تقدم و يجوز لها أن تتصدق منه و في ذلك فروض و تفصيل يتعرض لها في فصل النفقات من كتاب النكاح، و إذا كان للزوج بيتان أو أكثر و كانت الزوجة في أحد بيوته جاز لها الأكل و الشرب منه كما تقدم، و هل لها أن تأكل و تشرب من بيوته الأخرى بغير اذنه؟

فيه تأمل و لا بد من مراعاة الاحتياط.

و يجوز للأب و الأم أن يأكلا من بيت ولدهما على النهج الذى ذكرناه فى بقیة الأرحام، و الأكل و الشرب من البيوت التى ذكرتها الآیة الكريمة انما هو حق شرعى أنسانى للشخص فى هذه البيوت و ليس من النفقة و لذلك فلم يختص بمن تلزم نفقته و لم يشترط بشروطها، فيجوز للإنسان و ان كان غنيا أن يأكل من هذه البيوت و ان كان صاحب البيت فقيرا، و لعل ذلك يكون أبلغ فى أحكام الصلة و توثيقها حين تنقى الضمائر.

### المسألة ١٤١:

إذا اضطر الإنسان إلى أكل أى محرم من المحرمات أو الى شربه، جاز

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٣٧٧

له تناول ذلك المحرم للضرورة إذا لم يكن الإنسان باغيا و لا عاديا، و لا اثم عليه فى تناوله، و سيأتى توضيح جميع مقاطع المسألة.

### المسألة ١٤٢:

الاضطرار للمحرم ان يتوقف على أكله أو على شربه حفظ نفس الإنسان من التلف و الهلاك المتيقن، أو المظنون أو المحتمل، احتمالا يعتد به الناس العقلاء و يحذرونه و يتفادون عن وقوعه، أو يكون عدم أكل ذلك المحرم أو شربه سببا لحدوث مرض مهلك أو شديد لا يتحمل عادة، و يكون حدوث المرض متيقنا أو مظنونا أو محتملا احتمالا يحذر العقلاء من وقوعه، و يسعون للتخلص و النجاة منه.

أو يكون ترك أكل المحرم أو ترك شربه سببا لطوء ضعف شديد يؤدي الى التلف أو الى مرض لا يتحمل عادة أما قطعاً أو ظناً أو احتمالا يخاف منه على نحو ما تقدم، أو يكون الضعف المذكور موجبا للتخلف فى السفر عن رفقته فيكون موجبا للعطب المقطوع به أو المخوف وقوعه.

### المسألة ١٤٣:

من الاضطرار المبيح لتناول المحرم: أن تخاف المرأة الحامل إذا هى لم تأكل الشىء المحرم أو لم تشربه على جنينها من الموت أو السقوط، يقينا أو ظنا أو احتمالا يخشى وقوعه، و من الاضطرار: أن تخاف المرأة المرضعة إذا هى تركت أكل المحرم أو شربه ان ينقطع لبنها فيكون ذلك سببا لهلاك طفلها.

و من الضرورة المبيحة للمحرم: أن يخشى المريض إذا هو ترك أكل المحرم أو شربه ان تطول مدة مرضه الذى لا يتحمل عادة أو

يعسر علاجه على النحو المتقدم في نظائره، فيباح للإنسان أن يتناول المحرم في الصور المفروضة في هذه المسألة و في سابقتها.

### المسألة ١٤٤:

من الضرورة: أن يكره ظالم إنسانا على أكل المحرم أو على شربه و يتوعده إذا هو خالف و لم يفعل أن يوقعه في المحذور في نفسه أو في نفس محترمة أخرى، أو في عرضه أو في عرض محترم، أو في ماله  
كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٣٧٨  
أو في مال محترم يكون فوته موجبا للوقوع في الحرج، و من الضرورة:  
أن يتقى الرجل من أحد تقيته تسبب له نظير ما تقدم ذكره في الإكراه، فيباح له تناول المحرم.

### المسألة ١٤٥:

إذا توقف حفظ نفس الإنسان أو سلامته حياته عن التلف أو عن القتل على أكل محرم أو على شربه، و جب عليه أكله و شربه و لم يجز له التنزه عنه في هذه الصورة، و لا- فرق في هذا الحكم بين الخمر و غيرها من المشروبات المحرمة، و لا- بين الطين و غيره من المأكولات المحرمة، فإذا عطش الرجل و خاف الهلاك من العطش و لم يجد غير الخمر، و جب عليه شربه، و إذا جاع حتى خشى الموت من شدة الجوع و لم يجد ما يأكله غير الطين و جب عليه أكله و لم يجز له التنزه عنهما.

### المسألة ١٤٦:

يشترط في إباحة أكل المحرم للإنسان و شربه عند الاضطرار اليه أن لا يكون باغيا و لا عاديا، و الباغي هو الذى يخرج على الإمام الحق العادل، و من يخرج الى الصيد بطرا و لهوا، و العادى هو قاطع الطريق، و قد يلحق به السارق، فإذا اضطر الرجل الى تناول المحرم و كان باغيا أو عاديا لم يجز له تناول منه و يكون آثما عاصيا فى تناوله، و ان أجاز له العقل أن يتناول منه تقديما لأخف المحذورين على أشدهما، و لكن العقاب الشرعى لا يسقط عنه بذلك، على اشكال فى الخارج عن طاعة الإمام فى ذلك فهو ممن يباح قتله، فلا يجوز حفظ نفسه عقلا.

### المسألة ١٤٧:

إذا اضطر الإنسان إلى أكل محرم أو الى شربه و جب عليه أن يتناول المقدار الذى ترتفع به الضرورة خاصة و لا يحل له أن يزيد على ذلك، فإذا عطش حتى خشى الهلاك من العطش جاز له أن يشرب من المحرم ما ترتفع به شدة عطشه عنه و ينجيه من الهلاك و لا تباح له الزيادة عليه، و إذا جاع حتى خاف الموت من الجوع حل له أن يأكل من المحرم الذى يجده ما يسد به رمقه و يحفظه من الموت جوعا، و لا يزد على ذلك.

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٣٧٩

و إذا اضطر الى أكثر من ذلك جازت له الزيادة بمقدار ما تحتمه الضرورة، و لا يتجاوز أقل ما تتأدى به الضرورة.

**المسألة ١٤٨:**

لا يجوز للمريض أن يتداوى بالمأكولات أو المشروبات المحرمة أو الممزوجة بالمحرم إذا وجد الدواء المحلل و لم ينحصر علاج مرضه بالمحرم، و إذا انحصر علاجه بشرب المحرم أو أكله و لم يوجد له دواء محلل التناول جاز للمريض تناول المحرم و التداوى به، و المدار في الانحصار و عدم الانحصار هو حكم الأطباء الحذاق الثقات، و قول أهل الخبرة الموثوقين بعد تعيين المرض، و المدار أيضا هو الانحصار و عدم الانحصار في ما يوجد بأيدي الناس من العلاجات و الأدوية، فقد لا يوجد للمرض دواء آخر في بلد و يوجد له في بلد آخر، فإذا لم يمكن جلب الدواء من بلده الى بلد المريض كان دواؤه منحصر في المحرم.

**المسألة ١٤٩:**

الظاهر انه يجوز للمريض الشديد المرض ان يتداوى عنه بتناول الخمر أو المسكر، إذا علم بأن مرضه و ان كان شديدا أو مهلكا، الا أنه قابل للعلاج، فهو مهلك أو شديد إذا لم يعالج، و قابل للبرء إذا عولج، و علم كذلك بأن علاجه من المرض ينحصر بتناول المسكر و لا دواء له غيره، فإذا علم المريض بذلك من قول حذاق الأطباء أو أهل الخبرة الموثوقين، جاز له التداوى به. غير أن هذا الفرض بعيد التحقق جدا في هذه الأزمنة، فإن انحصار العلاج بالمسكر وحده بعد تقدم الطب و توفر وسائل العلاج في غاية البعد إذا لم يكن ممتنعا، فيجب التثبت و الفحص و التوقى بما استطاع، و إذا ثبت انحصار الدواء به جاز تناوله.

**المسألة ١٥٠:**

إذا اضطر الإنسان إلى الأكل أو الشرب من مال غيره لسد رمقه بحيث لم يجد ما يأكل أو يشرب غير ذلك المال، و الصور التي يحتمل فرضها في المسألة ثلاثة.

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٣٨٠

الصورة الأولى: أن يكون صاحب المال حاضرا، و أن يكون مضطرا أيضا الى أكل ذلك المال أو الى شربه، و مثال ذلك أن يكون الرجلان معا في مفازة و لا يجدان فيها ما يأكلان أو يشربان غير ذلك المال الذي يملكه أحدهما. و الظاهر في هذه الصورة انه يجب على مالك المال أن يختص به لنفسه و لسد ضرورته، و لا يجوز له بذله للمضطر الآخر بعد ان كان و هو مالك المال مضطرا كاضطراره، و لا يكون هذا من موارد الإيثار على نفسه، و لا يحق للمضطر الآخر أن يقهره و يأخذ المال منه، و إذا قهره و أخذ المال منه كان آثما و ضامنا، و ان كان مضطرا.

**المسألة ١٥١:**

الصورة الثانية: أن يكون صاحب المال حاضرا و غير مضطر إلى أكل المال أو شربه، و الأحوط لزوما في هذا الفرض أن يبذل المالك ماله للمضطر، و لا يتعين عليه أن يكون البذل مجانا من غير عوض بل يصح له أن يشترط عليه دفع العوض. و إذا امتنع المالك عن بذل المال للمضطر بعوض و بغير عوض جاز له قهره على البذل، و لا يجوز له ان يقهره على البذل بدون

عوض.

و إذا بذل المالك للمضطر المال و اشترط عليه دفع العوض و قدره له صح له ذلك، سواء كان العوض الذى قدره أقل من ثمن المثل أم مساويا له أم زائدا عليه، إذا لم تكن الزيادة موجبة للخرج على المضطر، و إذا بذل المالك المال للمضطر و اشترط عليه العوض و لم يقدره بمقدار، أخذ المضطر المال و وجب عليه دفع قيمة المال إذا كان قيما و دفع مثله إذا كان مثليا.

و إذا اشترط العوض و تعين القدر بأحد الوجوه المتقدمة و طالب المالك المضطر و كان قادرا على دفعه و جب عليه الدفع، و إذا كان غير قادر بقى فى الذمة و توقع حصول الميسرة، و إذا كان المال مثليا و كانت له قيمة فى حال الاضرار كالماء فى المفازة ثم سقطت قيمته عند وجود المثل كالماء بعد الوصول الى النهر و مجارى العيون، كان الحكم فى

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٣٨١

الفرض هو ما بيناه فى المسألة الثانية و الأربعين من كتاب الغصب فليرجع الى ما فصلناه فيها.

### المسألة ١٥٢:

الصورة الثالثة: أن يكون صاحب المال غائبا حال اضطرار المضطر إلى الأكل من ماله، و الحكم فى هذه الصورة انه يجوز للمضطر أن يأكل أو يشرب من المال ما يسد به رمقه لا أكثر، و يجب عليه ان يقدر العوض تقديرا صحيحا و يجعله فى ذمته بدلا عما تناول من المال، و لا يجوز له أن يجعل العوض أقل من ثمن المثل.

بصرى بحراني، زين الدين، محمد امين، كلمة التقوى، ٧ جلد، سيد جواد وداعى، قم - ايران، سوم، ١٤١٣ هـ ق

كلمة التقوى؛ ج ٦، ص: ٣٨١

و لا يترك الاحتياط بأن يراجع الحاكم الشرعى فى ذلك مع الإمكان، و إذا لم يمكنه ذلك رجع به الى عدول المؤمنين.

### المسألة ١٥٣:

يحرم الأكل على مائدة يشرب عليها الخمر أو يشرب عليها شىء من المسكرات أو الفقاع، بل الأحوط لزوما عدم الجلوس على المائدة و ان لم يأكل منها شيئا.

### المسألة ١٥٤:

يحرم الأكل و الجلوس على مائدة يرتكب عليها شىء من معاصى الله إذا كان فى ترك الأكل و فى ترك الجلوس عليها نهى عن المنكر، و يحرم الأكل و الجلوس عليها إذا كان فى الجلوس مع أصحابها و فى الأكل من مائدتهم تشجيع لهم على ارتكاب المآثم أو تهوين لأمر المنكر عندهم أو إغراء لآخرين بالاعتداء بهم.

### الفصل الرابع فى خصائص بعض المطاعم والمشروبات



**المسألة ١٥٥:**

ينبغي إكرام الخبز سواء كان من الحنطة أم الشعير، ففي الحديث عن الإمام أبي عبد الله (ع) قال قال النبي (ص): أكرموا الخبز، فإنه قد عمل فيه ما بين العرش إلى الأرض والأرض وما فيها من كثير من خلقها.

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٣٨٢

□  
وعنه (ص): انه قال: أكرموا الخبز، قيل يا رسول الله و ما إكرامه؟

قال: إذا وضع لا ينتظر به غيره، الى ان قال: و من كرامته أن لا يوطأ، و لا يقطع، و المراد أن لا يقطع بالسكين، و قد تكرر في الروايات النهي عن ذلك و هي دالة على كراهة ذلك.

□  
و يكره وضع الرغيف تحت القصة، و تحرم اهانة الخبز و دوسه بالأرجل بقصدها، بل تحرم اهانة غيره مما أنعم الله به على الناس من المطعومات و الأحاديث به كثيرة و دلالتها عليه واضحة.

**المسألة ١٥٦:**

عن أبي عبد الله (ع) انه قال: في التمرة و الكسرة تكون في الأرض مطروحة فأخذها إنسان و يأكلها لا تستقر في جوفه حتى تجب له الجنة، و عنه (ع): قال رسول الله (ص): من وجد تمره أو كسرة ملقاة فأكلها لم تستقر في جوفه حتى يغفر الله له، و عنه (ع): قال دخل رسول الله (ص) على بعض أزواجه فرأى كسرة كاد أن يطأها، فأخذها و أكلها و قال: يا فلانة أكرمي جوار نعم الله عليك فإنها لم تنفر عن قوم فكادت تعود إليهم.

**المسألة ١٥٧:**

في الرواية: كان علي بن الحسين (ع) يحب أن يرى الرجل تمرًا، لحب رسول الله (ص) التمر، و عن أبي عبد الله (ع): ما قدم الى رسول (ص) طعام فيه تمر الا بدأ بالتمر.

و عنه (ص): انه قال لعلي (ع): انه ليعجبني الرجل أن يكون تمرًا.

و في المرفوعة: من أكل التمر على شهوة رسول الله (ص) إياه لم يضره.

و عن علي (ع) قال: خالفوا أصحاب المسكر و كلوا التمر فان فيه شفاء من الأدواء.

**المسألة ١٥٨:**

في بعض الأحاديث عن أبي عبد الله (ع) قال: خمسة من فاكهة الجنة في الدنيا: الرمان الملاسى، و التفاح الشيقان، و السفرجل، و العنب الرازقي، و الرطب المشان.

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٣٨٣

و عن أبي جعفر (ع): قال: أربعة نزلت من الجنة، العنب الرازقي، و الرطب المشان، و الرمان الملاسى، و التفاح الشيقان.

و عن أبي عبد الله (ع) قال: يا أهل الكوفة لقد فضلتكم الناس في المطعم بثلاث: سمكم هذا البناني، و عنبكم هذا الرازقي، و رطبكم

هذا المشان.

### المسألة ١٥٩:

ورد عن الامام جعفر بن محمد (ع) قال: شكنا نبي من الأنبياء الى الله عز و جل الغم، فأمره عز و جل بأكل العنب. و قال (ع): ان نوحا شكنا الى الله الغم، فأوحى الله اليه: كل العنب فإنه يذهب بالغم.

### المسألة ١٦٠:

عنه (ع) قال: الزبيب يشد العصب و يذهب بالنصب و يطيب النفس. و عن الإمام أبي الحسن الرضا (ع) عن آبائه عن النبي (ص) عليكم بالزبيب فإنه يكشف المرء و يذهب بالبلغم و يشد العصب و يذهب بالإعياء، و يحسن الخلق و يطيب النفس و يذهب بالغم.

### المسألة ١٦١:

عن أبي عبد الله (ع): عليكم بالرمان فإنه لم يأكله جائع إلا أجزأه و لا شعبان الا امرأه. و عنه (ع): من أكل الرمان طرد عنه شيطان الوسوسة. و عن النبي (ص): الرمان سيد الفاكهة. و عن أبي عبد الله (ع) قال: كلوا الرمان بشحمه فإنه يدبغ المعدة و يزيد في الدهن.

### المسألة ١٦٢:

عن أحدهم (ع): كل التفاح فإنه يطفى الحرارة، و يبرد الجوف، و يذهب بالحمى. و عن الامام الصادق (ع): لو يعلم الناس ما فى التفاح ما داووا مرضاهم الا به. و عنه (ع): أطمعوا محموميكم التفاح، فما من شىء أنفع من التفاح. كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٣٨٤

### المسألة ١٦٣:

عن أبي إبراهيم (ع): ان رسول الله (ص) قال لجعفر، يا جعفر، كل السفرجل فإنه يقوى القلب و يشجع الجبان، و فى الخصال: أكل السفرجل قوة للقلب الضعيف و يطيب المعدة و يزيد فى قوة الفؤاد و يشجع الجبان و يحسن الجلد. و عن أبي عبد الله (ع): السفرجل يذهب بهم الحزين كما تذهب اليد بعرق الجبين. و عن الرسول (ص): عليكم بالسفرجل فإنه يجلو القلب و يذهب بطحاء الصدر.

و عن أحدهم (ع): عليكم بالسفرجل فكلوه فإنه يزيد في العقل و المروءة.

### المسألة ١٦٤:

عن أبي الحسن الرضا (ع): التين يذهب بالبخر و يشد العظم، و ينبت الشعر و يذهب بالداء و لا يحتاج معه الى دواء، و قال (ع): التين أشبه شيء بنبات الجنة.

### المسألة ١٦٥:

□  
عن أبي الحسن موسى بن جعفر (ع) قال: كان في ما أوصى به آدم ولده هبة الله ان قال له: كل الزيتون فإنه من شجرة مباركة. و عن أبي عبد الله (ع): أنه ذكر عنده الزيتون فقال رجل: انه يجلب الرياح، فقال: لا و لكن يطرد الرياح، و عنه (ع): الزيتون يزيد في الماء.

### المسألة ١٦٦:

عن أبي عبد الله (ع): كلوا الكمثرى فإنه يجلو القلب و يسكن أوجاع الجوف باذن الله. و عنه (ع) الكمثرى يدبغ المعدة و يقويها، و هو و السفرجل سواء، و هو على الشبع أنفع منه على الريق. كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٣٨٥

### المسألة ١٦٧:

عن إبراهيم بن عمر اليماني، قال: قلت لأبي عبد الله (ع): انهم يزعمون ان الأترج على الريق أجود ما يكون، فقال أبو عبد الله (ع): ان كان قبل الطعام خيرا، فبعد الطعام خير و خير. و عنه (ع): كلوا الأترج بعد الطعام، فان آل محمد يفعلون ذلك. و عن أبي الحسن الرضا (ع): ان رسول الله (ص) كان يعجبه النظر إلى الأترج الأخضر و التفاح الأحمر.

### المسألة ١٦٨:

ورد عن الإمام أبي عبد الله (ع): كلوا البطيخ فان فيه عشر خصال مجتمعة، هو شحمة الأرض لاداء فيه و لا غائله، و هو طعام و شراب، و هو فاكهة، و هو ريحان، و هو أشنان، و هو أدام، و يزيد في الباه، و يغسل المثانة و يدر البول. و عن أبي الحسن الأول (ع): قال أكل رسول الله (ص) البطيخ بالسكر، و أكل البطيخ بالرطب. و عن أبي عبد الله (ع): كان النبي (ص) يعجبه الرطب بالخربز. (و هو البطيخ، أو هو نوع منه).

و في العيون عن الرضا (ع) قال: أتى النبي (ص) ببطيخ و رطب فأكل منهما و قال: هذان الأطيبان.

### المسألة ١٦٩:

تولد مع الزمان مئات الأجناس و الأنواع و الأصناف من الفواكه، مختلفه الطعوم و الاشكال و العطور و المنافع، و متشابهاتها، و قد عرفها الإنسان و جربها، و أفاد منها، و دله الطب الحديث و بعض العلوم الأخرى على الكثير الجم من فوائدها و منافعها، و كلها من الحلال الطيب الذي خلقه الله للناس من هذه الأرض، و الطيبات من الرزق التي أخرجها لعباده. و الإنسان في هذه الأبواب و أمثالها لا يبتغي تعريفًا بالنعمة، بقدر ما يبتغي تنبيهًا على حق المنعم، و التفاتا واعيا الى وجوب شكره و أداء

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٣٨٦

حقه، فالإنسان لربه جحود كنود، و منه سبحانه الدلالة لمعرفة النعمة و الهداية لعرفان الحق، و العون و التمكين من أداء الواجب.

### المسألة ١٧٠:

في الحديث عن حنان، قال: كنت مع أبي عبد الله (ع) على المائدة، فمال على البقل، و امتنعت انا منه لعله كانت بي، فالتفت الى فقال:

يا حنان اما علمت ان أمير المؤمنين (ع) لم يؤت بطبق الا- و عليه بقل؟، قلت: و لم؟، قال: لأن قلوب المؤمنين خضرة فهي تحن الى شكلها.

و قد ورد عن أبي عبد الله (ع): الهندباء سيد البقول.

و عنه (ع) قال: بقله رسول الله (ص) الهندباء، و بقله أمير المؤمنين (ع) الباذروج (و هي الريحان) و بقله فاطمة الفرفخ، و عنه (ع) عن الرسول (ص): عليكم بالفرفخ و هي المكيسة فإذا كان شيء يزيد في العقل فهي.

و عنه (ع) قال: ذكر البقول عند رسول الله (ص) فقال: سنام البقول و رأسها الكراث و فضله على البقول كفضل الخبز على سائر الأشياء، و هي بقلتي و بقله الأنبياء قبلي و انا أحبه.

و عنه (ع) عن رسول الله (ص): عليكم بالكرفس فإنه طعام الياس و اليسع و يوشع بن نون.

و عنه (ع) قال: عليكم بالخس فإنه يصفى الدم.

و عنه (ع): الفجل أصوله تقطع البلغم و لبه يهضم، و ورقه يحدر البول حذرا.

و عنه (ع): البصل يذهب بالنصب و يشد العصب و يزيد في الخطى و يزيد في الماء و يذهب بالحمى، و في رواية أخرى انه ذكر البصل فقال (ع): يطيب النكهة و يذهب بالبلغم و يزيد في الجماع.

### المسألة ١٧١:

عن أبي عبد الله (ع) عن آباءه (ع): كان النبي (ص) يحب من الشراب اللبن. و عنه (ع) قال: اللبن طعام المرسلين. و عنه (ع): كان النبي (ص) إذا شرب اللبن قال: اللهم بارك لنا فيه و زدنا منه.

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٣٨٧

و عنه (ع): ان رجلا قال له: انى أجد الضعف فى بدنى فقال: عليك باللبن فإنه ينبت اللحم و يشد العظم.  
و عن الإمام أبى جعفر (ع): لم يكن رسول الله (ص) يأكل طعاما و لا يشرب شرابا الا قال: اللهم بارك لنا فيه و أبدلنا به خيرا منه، الا اللبن، فإنه كان يقول: اللهم بارك لنا فيه، و زدنا منه، و الحديث الشريف واضح الدلالة على أن اللبن غذاء كامل كما يقول العلم الحديث، و لذلك فهو (ص) يطلب من الله المزيد منه، و لا يطلب غذاء خيرا منه، و عن أبى عبد الله (ع): اللبن الحليب لمن تغير عليه ماء الظهر، و عن أبى الحسن (ع): من تغير له ماء الظهر، فإنه ينفع له اللبن الحليب و العسل.

### المسألة ١٧٢:

روى عن الرسول (ص): كلوا الزيت و ادهنوا به فإنه من شجرة مباركة، و عن أمير المؤمنين (ع): ادهنوا بالزيت و ائتمدوا به فإنه دهنه الأختيار و أدام المصطفين، سبحت بالقدس مرتين، بوركت مقبله و بوركت مدبره، لا يضر معها داء، و عن أبى عبد الله (ع) قال: الزيت طعام الأتقياء.

### المسألة ١٧٣:

ورد عن أبى عبد الله (ع): كان رسول الله (ص) يعجبه العسل، و ورد عنه (ع) ما استشفى الناس بمثل العسل، و عن أمير المؤمنين: لعق العسل شفاء من كل داء، قال الله عز و جل **يَخْرُجُ مِنْ بُطُونِهَا شَرَابٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ فِيهِ شِفَاءٌ لِلنَّاسِ**، و هو مع قراءة القرآن و مضغ اللبان يذهب البلغم.

### المسألة ١٧٤:

الحسو، و هو يتخذ عادة من دقيق بعض الحبوب، من جنس واحد منها أو أكثر، مع الدهن و التوابل، يطبخ بالماء حتى يكون طعاما رقيقا، و قد يحلى بالسكر أو بالعسل و نحوهما، و قد يطبخ باللبن أو يجعل فيه، و يسمى التلبين و التلبينية، ثم يحتسى.  
و قد ورد عن النبى (ص): لو أغنى من الموت شىء لأغنت التلبينية،

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٣٨٨

فقيل: يا رسول الله (ص) و ما التلبينة؟ قال: الحسو باللبن، الحسو باللبن كررها ثلاثا. و عن أبى عبد الله (ع): ان التلبين يجلو القلب الحزين كما تجلو الأصابع العرق من الجبين.

### المسألة ١٧٥:

قد يستعمل فى المصانع الحديثه بعض الكحول فى اذابة بعض الجوامد و يتخذ منه شراب معين و يعلم ذلك بقول الخبراء من أهل التحليل أو بقول الأطباء الموثوقين من أهل المعرفة بذلك، و قد يعترف به أصحاب المعامل و الشركات أنفسهم عند ما يريدون ان يذكروا للناس بعض المعلومات عن مصنوعاتهم للدعاية أو لغير ذلك.

فإذا كان النوع المستعمل في اذابة ذلك الشئ الجامد من الكحول المسكر بالفعل، كان الشراب المستحضر منه نجسا و محرما، و إذا كان من الكحول غير المسكر، فالشراب المتخذ منه لا- يكون نجسا و لا محرما، فان الكحول غير المسكر انما يكون محرما إذا كان ساما أو مضرا، و من الواضح أن المقدار الذي تستعمله الشركات و المصانع في اذابة الشئ الجامد لتجعله شرابا مرغوبا للناس لا يكون ساما و لا مضرا، و لذلك فلا يكون الشراب المتخذ منه محرما، إلا إذا تولدت فيه صفة الإسكار بالفعل بسبب وجود تلك النسبة من الكحول فيه، فإذا أسكر كان محرما و نجسا.

و كذلك الحكم إذا لم يعلم ان الكحول المستعمل في صناعته من أى النوعين، فلا- يكون الشراب نجسا و لا محرما إلا إذا أسكر بالفعل، و إذا لم يثبت استعمال الكحول في صناعته، فالشراب طاهر و محلل ظاهرا حتى يثبت اسكاره بالفعل.

### المسألة ١٧٦:

يستحب أن تغسل الفاكهة و الثمرة قبل أن تؤكل، ففي الرواية عن أبي عبد الله (ع): ان لكل ثمرة سما، فإذا أتيتم بها فأمسوها الماء و أغمسوها في الماء، يعنى اغسلوها، و عنه (ع) انه كان يكره تقشير الثمرة.

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٣٨٩

و الروايتان المذكورتان علمان من أعلام الإمامة، و الخلافة الحققة للنبوّة، فالإمام الصادق (ع) في الرواية الأولى يعنى بالسم في الثمرة ما يعلق بها من جراثيم الهواء و الحشرات المختلفة التي تقع على الثمرة قبل ان تقطف، و لذلك فيستحب غسلها و تنقيتها من هذه السموم، و هذه حقيقة كشف عنها العلم الحديث بعد عدة قرون من حياته (ع) و لم تكن معلومة قبل ذلك.

و هو (ع): في الرواية الثانية يكره تقشير الثمرة كالتفاح و التين و الخوخ و السفرجل، لأن القشر هو الموضع الذي تتركز و تكثر فيه العناصر النافعة في الثمرة، و التي تستفيدا من أشعة الشمس و غيرها من مصادر الفيتامين و غيره من عناصر الغذاء، و هذه حقيقة ثانية دل عليها العلم بعد أن تقدمت كشوفه و نظرياته و لم تكن معروفة كذلك.

### الفصل الخامس في آداب الأكل و آداب المائدة

### المسألة ١٧٧:

يستحب غسل اليدين معا قبل الابتداء بالأكل، سواء كان الأكل بواحدة منهما كما هو الغالب أم كان باليدين معا، كما في بعض المآكل التي يحتاج فيه الى مباشرتهما معا، بل و ان كان الأكل بغير اليد كالمعلقة و الشوكه، و سواء كان الطعام جامدا أم مائعا، كالحسو و الأمراق و شبهها.

و إذا كان الآكلون جماعة على مائدة واحدة، استحب أن يبدأ بصاحب الطعام فيغسل يديه أولا، ثم يغسل من بعده من يكون على يمينه ثم من يليه مرتبا حتى يختتم الدور بمن يكون على يسار صاحب الطعام.

و إذا لم يكن الطعام من واحد معين كما إذا كانوا مشتركين في الطعام بينهم، أو لم يكن صاحب الطعام حاضرا أو كان صائما مثلا بدئ بالغسل بمن يكون على يمين الباب، و الأمر سهل بعد أن كان ذلك من الآداب المستحبة.

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٣٩٠

و يستحب ان لا يمسح الغاسل يده بالمنديل بعد غسلها قبل الطعام، فعن أبي عبد الله (ع): إذا غسلت يدك للطعام فلا تمسح يدك

بالمندبل، فلا تزال البركة في الطعام ما دامت النداءة في اليد.

### المسألة ١٧٨:

تستحب التسمية عند الشروع في الأكل، ففي الحديث عن الصادق (ع) ان الرجل المسلم إذا أراد أن يطعم الطعام فأهوى بيده و قال: بسم الله و الحمد لله رب العالمين، غفر الله عز و جل له من قبل أن تصير اللقمة الى فيه، و عن أمير المؤمنين (ع): من ذكر اسم الله على الطعام لم يسأل عن نعيم ذلك أبدا.

### المسألة ١٧٩:

يستحب التحميد لله عند الفراغ من الأكل، و في الحديث عن الإمام أبي الحسن (ع) انه قال و قد أتى بالطعام: الحمد لله الذي جعل لكل شيء حدا، فليل له ما حد هذا الطعام؟ فقال (ع) حده إذا وضع ان تسمى عليه و إذا رفع ان تحمد الله عليه، و الأحاديث في ذلك كثيرة جدا.

و عن داود بن فرقد عن أبي عبد الله (ع) في حديث التسمية على الطعام، قال: قلت له: فان نسيت أن أسمى قال (ع): تقول بسم الله على أوله و آخره، و عنه (ع): إذا حضرت المائدة فسمى رجل منهم أجزأ عنهم أجمعين، بل ورد استحباب التسمية على كل إناء و على كل لون، و عن علي (ع) انه قال: ما أتخمت قط، لأنى ما رفعت لقمه إلى فمى إلا سميت.

### المسألة ١٨٠:

يستحب أن يكون الأكل و الشرب باليمين، فان اليمين هي المجعلة لمهمات الأمور و الأعمال، و عن سماعة ابن مهران عن أبي عبد الله (ع) قال: سألته عن الرجل يأكل بشماله و يشرب بها؟، فقال (ع): لا يأكل بشماله و لا يشرب بشماله، و لا يتناول بها شيئا، و عنه (ع) قال: لا تأكل باليسرى و أنت تستطيع.

### المسألة ١٨١:

يستحب أن يكون صاحب الطعام أول من يبدأ بالأكل و آخر من يرفع

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٣٩١

يده عنه، ففي الحديث كان رسول الله (ص) إذا أكل مع القوم طعاما، كان أول من يضع يده و آخر من يرفعها، ليأكل القوم.

### المسألة ١٨٢:

يستحب أن يبدأ الأكل بأكل الملح قبل الطعام و يختم به، ففي الحديث، قال رسول الله (ص) لعلى (ع): افتتح طعامك بالملح و اختم به، فان من افتتح طعامه بالملح و ختم به عوفى من اثنين و سبعين نوعا من أنواع البلاء، و عن أمير المؤمنين (ع): ابدؤوا بالملح في أول

طعامكم فلو يعلم الناس ما فى الملح لاخثاروه على الدرايق المجرب.

### المسألة ١٨٣:

يستحب للإنسان أن يأكل بثلاث أصابع أو بأكثر من ذلك، ولا يأكل بإصبعين فقد روى عن أبى عبد الله (ع) أنه كان يجلس جلسة العبد و يضع يده على الأرض، و يأكل بثلاث أصابع و كان رسول الله (ص) يأكل هكذا، ليس كما يفعل الجبارون يأكل أحدهم بإصبعيه، و فى كتاب مكارم الأخلاق عنه (ص): ان الأكل بإصبعين هو أكل الشيطان. و فى المرفوعة كان أمير المؤمنين (ع) يستاك عرضا و يأكل هرثا، و الهرث أن يأكل بأصابعه جميعا.

### المسألة ١٨٤:

يستحب للإنسان حين يكون مع غيره على مائدة أن يأكل مما يليه من الطعام و لا يأخذ مما يلي غيره، فعن الرسول (ص): إذا أكل أحدكم فليأكل مما يليه، و فى حديث أبى عبد الله (ع): و يأكل كل انسان مما يليه و لا يتناول من قدام الآخر شيئا.

### المسألة ١٨٥:

يستحب للأكل تصغير اللقمة، و إجادة المضغ، ففى وصية النبى (ص) لعلى (ع) قال: يا على اثنتا عشرة خصلة ينبغى للرجل المسلم أن يتعلمها على المائدة، الى ان قال (ص): و اما السنة فالجلوس على الرجل اليسرى و الأكل بثلاث أصابع و أن يأكل مما يليه، و مص الأصابع، و اما الأدب فتصغير اللقمة و المضغ الشديد، و قلة النظر فى وجوه الناس و غسل اليدين، و قريب من ذلك ما روى عن الامام الحسن بن على السبط (ع).  
كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٣٩٢

### المسألة ١٨٦:

تستحب اطالة الجلوس على المائدة و إطالة مدة الأكل، ففى الرواية عن أبى عبد الله (ع): ما عذب الله عز و جل قوما و هم يأكلون، ان الله عز و جل أكرم من أن يرزقهم شيئا ثم يعذبهم عليه حتى يفرغوا منه، و فى وصية على لكميل بن زياد: يا كميل إذا أنت أكلت فطول أكلك يستوف من معك و ترزق منه غيرك، يا كميل إذا استويت على طعامك فاحمد الله على ما رزقك، و ارفع بذلك صوتك ليحمده سواك فيعظم بذلك أجرك، يا كميل لا توقر معدتك طعاما، و دع فيها للماء موضعا و للريح مجالا.

### المسألة ١٨٧:

يستحب لعق الأصابع و مصها و غسل اليدين بعد الفراغ من الأكل، فقد ورد عن النبى (ص) انه كان إذا فرغ من طعامه لعق أصابعه فى فيه و مصها، و ورد ذلك أيضا عن خلفائه المعصومين (ع)، و ورد عن أمير المؤمنين (ع): غسل اليدين قبل الطعام و بعده زيادة فى



العمر و إماطة للغمر عن الثياب، و يجلو البصر، و عن أبي عبد الله (ع):  
اغسلوا أيديكم قبل الطعام و بعده فإنه ينفي الفقر و يزيد في العمر.

### المسألة ١٨٨:

و من الآداب المستحبة مسح اليدين بالمنديل بعد غسلهما من الطعام، و الخلال من الطعام و أن يلتقط الإنسان ما يسقط من الخوان و الطبق و يأكله، فقد ورد: انه شفاء من كل داء باذن الله لمن أراد ان يستشفى به، و ورد: انه ينفي الفقر و يكثر الولد. و إذا كانت المائدة في صحراء أو شبهها استحب أن يترك ما يسقط من الخوان ليأكله الطير و غيره من الحيوان.

### المسألة ١٨٩:

روى عن الرسول (ص) أنه قال: تخللوا فإنه ينقى الفم و يصلح للثة، و في حديثه (ص) لجعفر بن أبي طالب: تخلل فان الخلال يجلب الرزق.

و كان (ص) يتخلل بكل ما أصاب ما خلا الخوص و القصب، و نهى (ص) عن التخلل بالرمان و الآس و القصب و عن الصادق (ع): لا تخللوا

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٣٩٣

بعود الريحان و لا بقضيب الرمان، و عن علي (ع): التخلل بالطرفاء يورث الفقر.

### المسألة ١٩٠:

يستحب للإنسان أن يجيد الأكل في منزل أخيه، و ينسبط معه حتى ترتفع الحشمة بينهما، و الروايات الآمرة بذلك كثيرة، منها ما روى عن هشام بن سالم قال: دخلنا مع ابن أبي يعفور على أبي عبد الله (ع) و نحن جماعة، فدعا بالغداء فتغدينا و تغدى معنا، و كنت أحدث القوم سنا، فجعلت أحصر (يعنى أضيق من الحياء لأكلى معهم) و انا آكل، فقال (ع) لى: كل، اما علمت أنه يعرف مودة الرجل لأخيه بأكله من طعامه.

و منها: ما روى عن عبد الرحمن بن الحجاج، قال: أكلنا مع أبي عبد الله (ع) فأتينا بقصعة من أرز، فجعلنا نعذر (اي نقلل الأكل)، فقال (ع): ما صنعتم شيئا، ان أشدكم حبا لنا أحسنكم أكلا عندنا، قال عبد الرحمن فرفعت كفيحة منه (هكذا في بعض النسخ، و لعل فيها تحريفا، و المراد انه رفع جانبها من الأرز ليأكله من باب المطايبة و الانبساط) فقال (ع): الآن، ثم قال: ان رسول الله (ص) اهدى له قصعة أرز من ناحية الأنصار، فدعا سلمان و المقداد و أبا ذر رحمهم الله فجعلوا يعذرون فى الأكل فقال: ما صنعتم شيئا، أشدكم حبا لنا أحسنكم أكلا عندنا، فجعلوا يأكلون أكلا جيدا.

### المسألة ١٩١:

روى عن أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطى عن الامام الرضا (ع) انه قال: إذا أكلت فاستلق على قفاك و ضع رجلك اليمنى على

اليسرى، و روى عنه (ع) أنه إذا تغدى فعل كذلك.

### المسألة ١٩٢:

يكره أكل الطعام الحار فيترك حتى يمكن أكله، فعن أبي عبد الله (ع): الطعام الحار غير ذى بركة، و عنه (ع) قال: أتى النبي (ص) بطعام حار، فقال: ان الله لم يطعمنا النار، نحوه حتى يبرد، فترك حتى يبرد. و عنه (ع) قال: قال أمير المؤمنين (ع): أقرؤا الحار حتى كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٣٩٤  
يبرد فان رسول الله (ص) قرب اليه طعام حار فقال أقرؤه حتى يمكن، ما كان الله ليطعمنا نارا، و البركة فى البارد.

### المسألة ١٩٣:

يكره النفخ فى الطعام و الشراب، فعن النبي (ص) انه نهى ان ينفخ فى طعام أو شراب و أن ينفخ فى موضع السجود، و عن أبي عبد الله (ع):  
انما يكره ذلك إذا كان معه غيره كراهية ان يعافه.

### المسألة ١٩٤:

يكره أنهاك العظم و هو ان يؤكل جميع ما عليه من لحم حتى لا يبقى عليه شىء، فعن الامام على بن الحسين (ع): لا تنهكوا العظام فان للجن فيها نصيبا، فان فعلتم ذهب من البيت ما هو خير من ذلك.  
و يكره ان يقطع اللحم على المائدة بالسكين، فان الرسول (ص) نهى عن ذلك، و يكره قطع الخبز بالسكين كما تقدم.

### المسألة ١٩٥:

يكره الأكل على الشبع، فقد ورد أنه يورث البرص، و انه من الأشياء التى تذهب ضياعا.  
و يكره التملى من الطعام، و كثرة الأكل، و النواهى عن ذلك كثيرة، و عن الإمام أبى الحسن (ع): ان الله يبغض البطن الذى لا يشبع، و يقول (ع) فى حديث آخر: لو أن الناس قصدوا فى المطعم لاستقامت أبدانهم.

### المسألة ١٩٦:

يكره أن ترمى الفاكهة قبل أن يستقصى أكلها، ففى الرواية عن ياسر خادم الامام أبى الحسن موسى (ع): قال: أكل الغلمان يوما فاكهة، فلم يستقصوا أكلها و رموا بها، فقال أبو الحسن (ع):  
سبحان الله ان كنتم استغنيتم فان ناسا لم يستغنوا أطعموه من يحتاج إليه.

**المسألة ١٩٧:**

يستحب أن يكون شرب الإنسان للماء مصا و لا يعبه عبا، فعن أبي  
كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٣٩٥  
عبد الله (ع) قال: قال رسول الله (ص) مصوا الماء مصا و لا تعبوه عبا، فإنه يوجد منه الكباد، (و الكباد بضم الكاف داء الكبد).

**المسألة ١٩٨:**

يستحب أن يكون شرب الماء بثلاثة أنفاس و يكره أن يكون بنفس واحد، ففي الحديث عن أبي بصير قال: سمعت أبا عبد الله (ع)  
يقول:  
ثلاثة أنفاس أفضل في الشرب من نفس واحد، و كان يكره أن يتشبه بالهيم، و قال: الهيم النيب، و روى مثله عن الحلبي.

**المسألة ١٩٩:**

يستحب للإنسان أن يشرب الماء قائما إذا أراد شربه في النهار، و يكره ذلك في الليل، ففي الرواية عن أبي عبد الله (ع): شرب الماء  
من قيام بالنهار أقوى و أصح للبدن، و في المرفوعة عنه (ع): شرب الماء من قيام بالنهار يمرئ الطعام و شرب الماء بالليل من قيام  
يورث الماء الأصفر.

**المسألة ٢٠٠:**

ينبغي الإقلال من شرب الماء الا عند الحاجة فعن أبي عبد الله (ع):  
من أقل شرب الماء صح بدنه، و عنه (ع): لا يشرب أحدكم الماء حتى يشتهيها فإذا اشتهاه فليقل منه، و عنه (ع): لا تكثر من شرب  
الماء فإنه مادة كل داء، و عن أحدهم (ع): لو ان الناس أقلوا من شرب الماء لاستقامت أبدانهم، و قال (ع): شرب الماء على أثر الدسم  
يهيج الداء.

**المسألة ٢٠١:**

يستحب التسمية في أول الشرب و التحميد في آخره، فعن أمير المؤمنين (ع): من ذكر اسم الله على طعام أو شراب في أوله و حمد  
الله في آخره لم يسأل عن نعيم ذلك الطعام أبدا، و عن أبي عبد الله (ع) قال: إذا شرب أحدكم الماء فقال بسم الله، ثم قطعه فقال:  
الحمد لله، ثم شرب فقال:  
بسم الله، ثم قطعه فقال: الحمد لله، ثم شرب فقال: بسم الله، ثم قطعه فقال الحمد لله، سبح ذلك الماء له ما دام في بطنه الى ان  
يخرج.

**المسألة ٢٠٢:**

يستحب للإنسان بعد شربه الماء، أن يذكر الحسين (ع) و يلعن

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٣٩٦

قاتله، و الروايات الدالة على استحباب ذلك و التأكيد عليه كثيرة معروفة، و الثواب عليه عظيم كبير.

**المسألة ٢٠٣:**

يستحب سقى المؤمنين الماء حيث يوجد الماء و حيث لا يوجد، فعن الرسول (ص): من سقى مؤمناً شربه من الماء من حيث يقدر على الماء أعطاه الله بكل شربة سبعين ألف حسنة، و ان سقاه من حيث لا يقدر على الماء فكأنما أعتق عشر رقاب من ولد إسماعيل، و عن علي بن الحسين (ع): من أطعم مؤمناً من جوع أطعمه الله من ثمار الجنة، و من سقى مؤمناً من ظمأ سقاه الله من الرحيق المختوم.

**المسألة ٢٠٤:**

من المستحبات التي تكثر الحث و التأكيد عليها إطعام الطعام، ففي الرواية عن معمر بن خلاد قال: رأيت أبا الحسن الرضا (ع) يأكل، فتلا هذه الآية: فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْعَقَبَةُ فَكُ رَقَبَةً، إلى آخرها ثم قال: علم الله ان ليس كل أحد يقدر على عتق رقبة، فيجعل لهم سيلاً إلى الجنة بإطعام الطعام، و عن أبي عبد الله (ع) قال: من الايمان حسن الخلق، و إطعام الطعام، و عن أبي جعفر (ع) ان الله يحب إطعام الطعام و إفشاء السلام، و عن الرسول (ص) قال: خيركم من أطعم الطعام و أفشى السلام و صلى و الناس نيام، و عن أبي عبد الله (ع) قال: جمع رسول الله (ص) بنى عبد المطلب، فقال يا بنى عبد المطلب: أطعموا الطعام و أطيبوا الكلام و أفشوا السلام و صلوا الأرحام و تهجدوا و الناس نيام تدخلوا الجنة بسلام، و عن علي بن الحسين (ع): من أطعم مؤمناً أطعمه الله من ثمار الجنة، و عن أبي جعفر (ع): لئن أطعم ثلاثة من المسلمين أحب الى من عتق نسمة و نسمة حتى بلغ سبعا، و إطعام مسلم يعدل نسمة.

و عن حسين بن نعيم الصحاف، قال: قال أبو عبد الله (ع): أ تحب إخوانك يا حسين؟ قلت: نعم، قال: و تنفع فقراءهم؟ قلت نعم، قال: أما انه يحق عليك أن تحب من أحب الله، أما انك لا تنفع منهم أحدا حتى تحبه، أ تدعوهم الى منزلك؟ قلت: ما آكل الا و معي منهم الرجلان

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٣٩٧

و الثلاثة و الأقل و الأكثر، فقال أبو عبد الله (ع): أما أن فضلهم عليك أعظم من فضلك عليهم، فقلت: جعلت فداك أطعمهم طعامي و أوطنهم رحلي و يكون فضلهم على أعظم؟، قال: نعم، انهم إذا دخلوا منزلك دخلوا بمغفرتك و مغفرة عيالک، و إذا خرجوا من منزلك خرجوا بذنوبك و ذنوب عيالک.

**المسألة ٢٠٥:**

يستحب للمؤمن أن يجيب دعوة أخيه المؤمن إذا دعاه الى منزله، و أن يأكل عنده، فعن أبي عبد الله (ع): ان من حق المسلم على المسلم ان يجيبه إذا دعاه، و عن أبي جعفر (ع) قال: قال رسول الله (ص): أوصى الشاهد من أمتي و الغائب أن يجيب دعوة المسلم و

لو على خمسة أميال، فإن ذلك من الدين، و عن أبي الحسن الرضا (ع): السخى يأكل من طعام الناس ليأكلوا من طعامه، و البخيل لا يأكل من طعام الناس لئلا يأكلوا من طعامه، و عن أبي جعفر (ع) كان رسول الله (ص) يجيب الدعوة.

### المسألة ٢٠٦:

يستحب إكرام الضيف، ففي الحديث عن أبي عبد الله (ع) قال: مما علم رسول الله (ص) فاطمة (ع) ان قال: من كان يؤمن بالله و اليوم الآخر فليكرم ضيفه، و عنه (ص): ان من حق الضيف أن يكرم و أن يعد له الخلال، و عنه (ص) انه قال: من أفضل الأعمال عند الله إيراد الاكباد الحارة و إشباع الاكباد الجائعة، و الذى نفس محمد بيده لا يؤمن بى عبد بيت شعبان و أخوه- أو قال: جاره- المسلم جائع، و عنه (ص): إطعام إذا جمع اربع خصال فقد تم، إذا كان من حلال، و كثرت الأيدي عليه، و سمى فى أوله، و حمد الله فى آخره.

### المسألة ٢٠٧:

من آداب الضيافة انه تستحب اعانة الضيف فى نزوله عند الإنسان و تكره إعانته على ارتحاله عنه ففي الحديث عن ميسرة عن أبي جعفر (ع) انه قال: من التضعيف ترك المكافاة، و من الجفاء استخدام الضيف، كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٣٩٨

فإذا نزل بكم الضيف فأعينوه، و إذا ارتحل فلا تعينوه فإنه من الندالة، و زودوه و طيبوا زاده فإنه من السخاء.

و روى عن ابن أبي يعفور، قال: رأيت لأبى عبد الله (ع) ضيفا، فقام يوما فى بعض الحوائج، فنهاء عن ذلك و قام (ع) بنفسه الى تلك الحاجة، و قال: نهى رسول الله (ص) ان يستخدم الضيف، و عن أبي جعفر (ع) قال: قال رسول الله (ص): إذا دخل الرجل بلدة فهو ضيف على من بها من اخوانه و أهل دينه حتى يرحل عنهم.

### المسألة ٢٠٨:

يستحب للإنسان أن يجتمع مع أهله و عياله على أكل الطعام إذا لم ينزل به ضيف ففي الحديث عن أبي عبد الله (ع) قال: قال رسول الله (ص): ما من رجل يجمع عياله و يضع مائدته بين يديه و يسمى و يسمون فى أول طعامهم و يحمدون فى آخره فترفع المائدة حتى يغفر لهم، و فى مكارم الأخلاق: كان النبى (ص) يأكل كل الأصناف من الطعام، و كان يأكل ما أحل الله له مع أهله و خدمه إذا أكلوا، و مع من يدعوهم من المسلمين على الأرض و على ما أكلوا عليه و ما أكلوا، الا أن ينزل بهم ضيف فيأكل مع ضيفه.

### المسألة ٢٠٩:

يستحب للإنسان أن يشرب من سؤر أخيه المؤمن، ففي الرواية عن عبد الله بن سنان قال: قال أبو عبد الله (ع): فى سؤر المؤمن شفاء من سبعين داء، و فى الخصال عن على (ع) قال: سؤر المؤمن شفاء، و فى مرفوعة محمد بن إسماعيل: من شرب سؤر المؤمن تبركا به خلق الله بينهما ملكا يستغفر لهما حتى تقوم الساعة.

**المسألة ٢١٠:**

يكره للشخص أن يشرب من الإناء أو القدح من موضع كسره أو ثلمته إذا كان مكسورا أو مثلوما و من موضع عروته إذا كانت له عروءة، ففي رواية غياث بن إبراهيم عن أبي عبد الله (ع) قال: قال أمير المؤمنين (ع): لا تشربوا الماء من ثلمة الإناء ولا من عروته، و عن أبي عبد الله (ع) قال قال أبي (ع): ولا تشرب من اذن الكوز، ولا من كسر ان كان كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٣٩٩

فيه فإنه مشرب الشياطين، و عن النبي (ص): و لا يشربن أحدكم الماء من عند عروء الإناء فإنه مجتمع الوسخ.

**المسألة ٢١١:**

يكره لمن يأكل الثوم أو البصل أو الكراث أن يدخل الى المسجد و في فمه رائحتها، ففي الحديث عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر (ع) قال:

سألته عن أكل الثوم، فقال: انما نهى عنه رسول الله (ص) لريحه، فقال: من أكل هذه البقلة الخبيثة فلا يقرب مسجدا، و اما من أكله و لم يأت المسجد فلا بأس، و عن أبي عبد الله (ع): انه سئل عن أكل الثوم و البصل و الكراث، فقال: لا بأس بأكله نيا و في القدور، و لا بأس بأن يتداوى بالثوم، و لكن من أكل ذلك فلا يخرج الى المسجد، و عن الحسن الزيات قال: لما قضيت نسكى مررت بالمدينة فسألته عن أبي جعفر (ع) فقالوا: هو يبيع، فأتيت يبيع فقال لي: يا حسن أتيتني إلى ها هنا؟ قلت: نعم، كرهت أن أخرج و لا أراك، فقال: انى أكلت من هذه البقلة- يعنى الثوم- فأردت أن أتحنى عن مسجد رسول الله (ص)، و عن أبي عبد الله (ع): انه كان يعجبه الكراث و كان إذا أراد أن يأكله خرج من المدينة إلى العريض.

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٤٠١

**كتاب اليمين و النذر و العهد****إشارة**

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٤٠٣

كتاب اليمين و النذر و العهد و فيه عدة فصول:

**الفصل الأول فى الأيمان****المسألة الأولى:**

الأيمان جمع يمين، و يطلق عليه الحلف و القسم أيضا، و اليمين مؤنثة سماعا، و الحلف و القسم مذكران، و اليمين تقع على عدة وجوه:

فمنها يمين اللغو، و هى ما يجرى على الألسنة من صورة القسم لمجرد الاعتقاد من غير أن يقصد المتكلم بها يمينا، فإذا سأله أحد مثلا:

هل جاء ولدك من السفر؟ قال له: اى والله انه قدم ليلة أمس، أو قال:

لا والله انه لم يجىء بعد، وإذا سأله: هل رأيت زيدا فى هذا اليوم؟

قال: اى والله لقد خرجت صباحا فصادفته، أو قال: لا والله انى لم أراه.

ولا حكم لهذه اليمين ولا مؤاخذه على مخالفتها ولا كفارة، كما يقول (سبحانه) (لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ) وقد فسرت فى أحاديث أهل البيت (ع) بأنها قول لا والله، وبلى والله ولا يعقد على شىء، بل ومنها كل يمين يقولها القائل بلسانه بغير قصد ولا نية، فلا تكون شيئا ولا تكون عليها مؤاخذه.

### المسألة الثانية:

ومنها يمين المناشدة، وهى يمين تقترن بالطلب من الغير ببعثه المناشد بها أن يستجيب لطلبه ليفعل شيئا أو يترك فعله، فيقول له أقسم بالله عليك، أو أنشدك الله أن تعطينى - مثلا - مائة دينار قرضا إلى مدة شهر، أو أن تزوجنى ابنتك فلان، أو أن لا تطالبنى بدينك إلى مدة شهرين.

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٤٠٤

ولا ريب فى أن هذه اليمين لا تتعقد، لأنها تتعلق بفعل الغير لا بفعل المناشد نفسه، فلا تجب على ذلك الغير الاستجابة لطلبه، ولا كفارة عليه إذا خالف ولم يستجب له، ولا اثم على القائل بإحلافه الغير على اجابة طلبه وإنجاح مقصده وهذا النوع من اليمين كثير الورد والاستعمال فى الأدعية المأثورة وغير المأثورة، فهى توسل واستشفاع الى الله سبحانه أن يجيب دعوة الداعى بحرمة الشىء الذى أقسم به عليه، فيقول الداعى: الهى أسألك بكتابك الكريم وبنبيك العظيم ان تستجيب لى دعوتى.

### المسألة الثالثة:

ومنها اليمين التى يوقعها الحالف لتأكيد خبره عن حدوث شىء ماض، أو أمر حاضر، أو شىء يأتى فى ما بعد، أو لتأكيد خبره بعدم حدوثه، فيقول: والله ان زيدا قد قدم من سفره بالأمس، أو انه وصل الآن، أو أنه يأتى غدا، أو يقول: والله انه لم يأت، أو أنه لا يأتى. وأثر هذه اليمين هو اثم الحالف إذا كان كاذبا فى خبره، سواء كان اخباره عن أمر ماض أو أمر حاضر أو مستقبل، ولا كفارة عليه فى مخالفة يمينه للواقع، بل ولا كفارة عليه فى المخالفة وان كان ما أخبر به مستحيل الوقوع، ولا اثر له سوى الإثم كما فى الصور المتقدمة، فيكون فى جميع الصور مأثوما من حيث الكذب ومأثوما من حيث اليمين على الكذب.

### المسألة الرابعة:

اليمين الكاذبة أو اليمين الفاجرة محرمة شديدة التحريم، وهى - كما ذكرنا - أن يكذب الرجل ويحلف بالله على الكذب فى جميع الصور المتقدم ذكرها، وهى إحدى كبائر المعاصى وسريعة العقوبة وقد ورد فى الحديث عن الرسول (ص): إياكم واليمين الفاجرة فإنها تدع الديار من أهلها بلاقع (يعنى خالية مقفرة)، وعن أئمة الهدى (ع): ان اليمين الكاذبة وقطيعه الرحم ليذران الديار بلاقع من أهلها وتقلان الرحم، وان ثقل الرحم انقطاع النسل.

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٤٠٥

و هي اليمين الغموس، و فسرت اليمين الغموس أيضا في أحاديث المعصومين (ع) بأن يحلف الرجل على حق امرئ مسلم على حبس ماله، و قال في بعضها: هي أن يحلف الرجل على مال امرئ مسلم أو على حقه ظلما، و لا منافاة بين التفسيرين، فاليمين الغموس شاملة لكل منهما.

### المسألة الخامسة:

□  
لا حرمة و لا اثم على الشخص في أن يحلف بالله لتأكيد خبره إذا كان صادقا فيه سواء كان خبره عن الماضي أو عن الحاضر أو عن الآتي، نعم يكره له ذلك، و قد تكرر النهي في النصوص عن ان يحلف الإنسان بالله لا صادقا و لا كاذبا، و فسر به قوله تعالى و لا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِإِيمَانِكُمْ.

### المسألة السادسة:

يحرم الاستخفاف باليمين و ان كان الحالف صادقا في ما حلف عليه فالحرمة فيها من حيث الاستخفاف بها لا من حيث الصدق و الكذب في القول، و الاستخفاف هو ان لا يبالي بيمينه في أى موضع أتى بها، فيأثم لأنه استخف بيمينه و يستحق العقوبة على ذلك.

### المسألة السابعة:

□  
يحرم على الإنسان أن يقول: الله يعلم كذا و يعنى أن الله يعلم صحة ما يقول، إذا كان كاذبا في اخباره، ففي الحديث عن أبي عبد الله (ع):  
من قال: الله يعلم في ما لا يعلم اهتر لذلك عرشه إعظاما له، و عنه (ع):  
إذا قال العبد: علم الله و كان كاذبا، قال الله عز و جل: أما وجدت أحدا تكذب عليه غيري.

### المسألة الثامنة:

و منها يمين العقد، و هي أن يحلف الإنسان يمينا ليعقد بها على نفسه التزاما بفعل شيء من الأشياء أو بتركه، فيقول و الله لأصومن غدا، أو لأصدقن بخمسة دنانير، أو يقول: و الله لا أدخن التتن مدة شهر أو لا أدخن ما حييت، فإذا اجتمعت الشروط الآتى بيانها في المسائل المقبلة، انعقدت يمينه و وجب عليه الوفاء بها و حرم عليه أن يخالف  
كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٤٠٦  
التزامه، و إذا حث في يمينه فخالفها وجبت عليه كفارة اليمين، و سيأتى ذكرها.

### المسألة التاسعة:

يشترط في انعقاد اليمين أن ينشئها بالتلفظ بها، فلا تنعقد بالإشارة مع التمكن من النطق بها، و لا يبعد عدم انعقادها بالكتابة مع القدرة



على التكلم أيضا، ولا يشترط في انعقادها أن ينشئها باللغة العربية، فإذا أنشأ الحالف يمينه بلغة أخرى ترادف صيغة اليمين في اللغة العربية صحت يمينه إذا كانت بقيئة الشرائط مجتمعة ووجب عليه الوفاء بها و لزمته أحكامها، و خصوصا إذا كانت الترجمة في متعلقات اليمين.

### المسألة العاشرة:

تكفى الإشارة المفهمة في إنشاء اليمين إذا كان الحالف ممن يتعذر عليه النطق بها كالأخرس و شبهه، و تكفيه الكتابة كذلك إذا كتب صيغة اليمين بقصد إنشاء الحلف بكتابه، فتعقد يمينه بالإشارة و الكتابة و يجب عليه البر بها و تلزمه الكفارة بمخالفتها.

### المسألة ١١:

تتعقد اليمين إذا حلف الإنسان بالذات المقدسة، فذكر الاسم العلم المختص به سبحانه، فقال: و الله، أو عينه بذكر الأوصاف و الأفعال التي تختص به و لا يشاركه فيها غيره، فقال مثلا: و الذي بيده أزمة الأمور، أو من بيده مقادير الأشياء أو قال: و الذي خلق الموت و الحياة، أو و رب العالمين، أو ذكر بعض أسمائه التي لا تطلق على غيره، فقال: و الرحمن، أو و الحي الذي لا يموت، أو الأول ليس قبله شيء و أمثال ذلك.

### المسألة ١٢:

تتعقد اليمين على الأقوى بذكر الأوصاف و الأفعال التي تنصرف إليه سبحانه عند إطلاقها و ان كانت في أصلها مشتركة بينه و بين غيره، كالرب، و البارئ و الخالق، و الرازق و الرحيم و القاهر، و المدرك، و المنتقم، بل و تعقد اليمين بالصفات المشتركة بينه و بين غيره إذا قصد بها الحلف

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٤٠٧

بالله سبحانه، و ان كانت مما لا ينصرف إطلاقها إليه، كالموجود و القادر، و الهادي و السميع و البصير، و الطالب و الغالب، و الحكيم و الحليم، فالمدار في انعقاد اليمين على أن تكون الصفة المحلوف بها من صفاته سبحانه، و أن يقصد الحالف بها القسم بالله سبحانه.

### المسألة ١٣:

تتعقد اليمين بكل ما يصدق عليه عرفا أنه يقسم بالله لا بغيره، كما إذا قال الحالف: و حق الله أو و جلال الله، أو و عظمته، أو و كبريائه، و تعقد كذلك إذا قال: و قدرة الله أو و علم الله إذا كان المراد أنه يقسم بالله القادر العالم.

### المسألة ١٤:

تتعقد اليمين إذا أنشأ الحالف يمينه بحروف القسم المعروفة، و هي الواو و الباء و التاء فقال: و الله، أو قال: بالله أو تالله لأتصدقن

بكذا، و تنعقد اليمين أيضا إذا قال: أقسمت بالله أو حلفت بالله أو أقسم أو أحلف بالله، و من الواضح أن الباء في هذه الأمثلة للتعديّة أو الاستعانة، لا للقسم، و لا تنعقد اليمين بقول: أقسمت أو حلفت أو أقسم أو أحلف و لا يذكر المحلوف به، و تنعقد اليمين إذا قال: أشهد بالله و قصد بذلك الحلف به تعالى.

### المسألة ١٥:

لا- تنعقد اليمين بغير الله سبحانه، كما إذا حلف بالنبى (ص)، أو بالأئمة (ع)، أو بالكعبة، أو بالقرآن، أو بالأنبياء، أو المرسلين، أو بكتب الله المنزلّة، أو بالملائكة، فلا تجب على الحالف الكفارة إذا حنث في يمينه بأحد المذكورات و أمثالها.

### المسألة ١٦:

يجوز على الأقوى للإنسان أن يحلف بغير الله من الأمور المعظمة ليؤكد بها قوله إذا كان صادقا، فيحلف بالإسلام أو بالرسول أو بأحد المذكورات في المسألة المتقدمة ليصدق بها قوله، و ان لم تجب عليه الكفارة إذا حنث في يمينه كما ذكرنا، و لا يجوز له أن يحلف بها كاذبا، فيأثم بذلك إذا  
كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٤٠٨  
كان المحلوف به من الأمور التي يجب تعظيمها في الإسلام، أو التي تحرم الاستهانة بها، و يكون آثما للكذب و آثما للحلف بها على الكذب.

### المسألة ١٧:

لا تنعقد اليمين بالطلاق أو بالعتق أو بالصدقة بما يملك إذا فعل أمرا معينا، أو إذا هو لم يفعله، فإذا قال: زوجتى طالق أو قال: زوجاتى طوالق ان فعلت هذا الشيء، أو ان لم أفعله، لم يترتب على حلفه هذا أى أثر، فلا تبين منه زوجته أو زوجاته إذا قال ذلك، أو حنث في يمينه، و لا تلزمه كفارة بالمخالفة، و لا اثم عليه في هذا القول، و مثله ما إذا حلف بتحريم زوجته عليه أو بالمظاهرة منها إذا هو فعل شيئا أو ترك فعله، فلا تنعقد يمينه و لا يكون لها أثر.  
و كذلك الحكم إذا قال: عبيدى حر أو عبيدى أحرار إن فعلت الشيء أو ان لم أفعله، أو قال: مالى المعين صدقة أو جميع ما أملكه صدقة، أو هدى لبيت الله ان فعلت الشيء أو ان لم أفعله، فلا يكون لقوله هذا أى أثر كما ذكرنا في الحلف بالطلاق.

### المسألة ١٨:

يحرم على الشخص أن يحلف بالبراءة من الله، أو بالبراءة من رسوله (ص)، أو من دين الإسلام، أو من الأئمة الطاهرين (ع)، فيقول في يمينه: برئت من الله ان أنا فعلت هذا الشيء أو ان أنا لم أفعله، أو يقول: برئت من محمد (ص) أو من دينه أو من الأئمة المعصومين (ع) ان كان منى ذلك، و يأثم الحالف بذلك، سواء كان صادقا في خبره الذى حلف عليه أم كاذبا، و سواء حنث في يمينه أم لا، ففى الفقيه عن الرسول (ص): من برىء من الله صادقا كان أو كاذبا فقد برىء من الله. و روى المشايخ الثلاثة عنه (ص) انه سمع

رجلا- يقول: أنا برىء من دين محمد (ص)، فقال له: ويلك إذا برئت من دين محمد فعلى دين من تكون؟ قال: فما كلمه رسول الله (ص) حتى مات، و فى رواية يونس بن ظبيان: يا يونس لا تحلف بالبراءة منا، فان من حلف بالبراءة منا صادقا كان أو كاذبا، فقد برىء منا.

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٤٠٩

و كذلك الحكم إذا قال فى يمينه: هو يهودى أو نصرانى ان فعل كذا أو ان لم يفعله، فإثم فى يمينه و ليس له أثر غير ذلك، و لا ينعقد حلفه و ان كان صادقا فى ما حلف عليه، و لا تلزمه الكفارة إذا حث به.

### المسألة ١٩:

إذا حلف الإنسان بالبراءة من الله أو من رسوله أو من دينه أو من الأئمة ثم حث فى يمينه، فلا يترك الاحتياط بأن يكفر عن ذلك بإطعام عشرة مساكين، لكل مسكين مد من الطعام و يستغفر الله سبحانه.

### المسألة ٢٠:

□ إذا قال الرجل فى يمينه: و الله لأصومن غدا أو لأصدقن بمبلغ كذا ان شاء الله، و قصد بذلك تعليق يمينه على مشيئة الله سبحانه، لم تنعقد يمينه، فلا يجب عليه الوفاء بها و لا تجب عليه كفارة إذا حث بها، سواء كان ما حلف عليه فعل واجب أو ترك حرام أو غيرهما من الأفعال و التروك.

و إذا قصد بقوله: (ان شاء الله) مجرد التبرك بالكلمة و لم يرد تعليق اليمين على المشيئة صحت يمينه و انعقدت إذا كانت شروط انعقاد اليمين مجتمعة و لزمته الكفارة إذا خالفها.

### المسألة ٢١:

□ إذا علق الحالف يمينه على مشيئة أحد من الناس، فقال: و الله لأصومن غدا أو لأصدقن بكذا إذا شاء لى أخى زيد ذلك، كان انعقاد يمينه منوطا بمشيئة أخيه، فإذا علم ان أخاه قد شاء له ذلك انعقدت يمينه و لزمه البر بها و وجبت عليه الكفارة إذا خالفها، و إذا قال أخوه: لم أشأ ذلك أو قال: قد شئت ان لا تفعل لم تنعقد يمينه. و كذلك إذا لم يعلم حال أخيه أنه شاء له ذلك أو لم يشأ، فلا تنعقد يمينه.

□ و مثله فى الحكم: ما إذا علق يمينه على وجود شىء آخر غير المشيئة، فقال: و الله لأفعلن كذا ان رجع ولدى من سفره مثلا، كان انعقاد يمينه منوطا بحصول الأمر الذى علق اليمين عليه، فإذا رجع ولده من سفره

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٤١٠

فى المثال انعقدت يمينه و لزمه الوفاء بها، و ان لم يرجع لم تنعقد و لم يجب الوفاء بها.

### المسألة ٢٢:

يشترط في انعقاد اليمين: أن يكون الحالف مكلفا، و لذلك فلا بد من أن يكون بالغاً فلا تنعقد يمينه إذا كان صغيراً و ان كان مميزاً أو كان مراهقاً، و لا بد فيه من أن يكون عاقلاً، فلا تنعقد يمينه إذا كان مجنوناً مطبقاً أو كان جنونه أدواراً و قد أوقع الحلف في دور جنونه، و إذا كان جنونه أدواراً و أوقع حلفه في دور إفاقته انعقدت يمينه و لزم الوفاء بها إذا كان وقت الوفاء في دور الإفاقة أيضاً، فإذا قال المجنون الأدوارى في دور إفاقته: و الله لأصومن غداً، فان كان في اليوم الذى عينه للصوم مفيقاً أيضاً، و جب عليه صومه و إذا لم يصمه لزمته كفارة اليمين، و ان اتفق اليوم المعين في دور جنونه سقط عنه و جوب صومه و لم تجب عليه الكفارة.

### المسألة ٢٣:

يشترط في انعقاد اليمين: أن يكون الحالف مختاراً، فلا تنعقد يمينه إذا أوقع اليمين مكرهاً عليها أو مجبراً من أحد، و أن يكون قاصداً، فلا تنعقد يمينه إذا أوقعها هازلاً غير جاد في حلفه أو أوقعها سكران أو غاضباً غضباً يسلبه القصد.

### المسألة ٢٤:

تصح اليمين من الكافر كما تصح من المسلم و تنعقد منه و تترتب عليها آثارها، فإذا كان منكراً في الدعوى و استحلف لإنكاره قبلت يمينه و حكم الحاكم الشرعى بموجبها، و لا فرق بين الدعوى و غيرها في صحة يمينه و انعقادها، و لا فرق كذلك بين أصناف الكفار في الحكم المذكور.

### المسألة ٢٥:

لا- تنعقد يمين الولد إذا منعه أبوه عن الحلف و كان منع أبيه سابقاً على إيقاع يمينه، و لا تنعقد يمين الزوجة إذا منعها زوجها عن الحلف، و كان منعه سابقاً على يمينها كذلك، حتى إذا كان المحلوف عليه فعل واجب أو ترك حرام، فلا تنعقد يمينها مع سبق المنع، حتى في هذه

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٤١١

الصورة، و لا يسقط عن الولد و لا عن الزوجة فعل الواجب و ترك الحرام بذلك و ان لم تنعقد يمينها. و إذا حلف الولد أو حلفت الزوجة مع عدم سبق المنع، انعقدت يمينها على الأقوى، و جاز للأب أن يحل يمين الولد، و جاز للزوج أن يحل يمين الزوجة، و يرتفع بذلك أثر اليمين، فلا- يجب على الولد و لا على الزوجة الوفاء بيمينها بعد حلها و لا تجب عليهما الكفارة بالمخالفة.

### المسألة ٢٦:

يشكل الحكم بإلحاق الأم بالأب في الحكم المتقدم ذكره في المسألة الخامسة و العشرين، نعم إذا كان الشئ مباحاً متساوى الطرفين و نهت الأم ولدها عن اليمين على فعله أو على تركه قبل ان يحلف عليه، فالظاهر عدم انعقاد يمين الولد إذا حلف بعد نهى أمه عنه، فإنه يصبح مرجوحاً، و كذلك إذا نهته عن الفعل أو الترك بعد ان أقسم عليه، فينحل يمينه أيضاً، فإن متعلق يمينه يصبح مرجوحاً بعد

نهى الأم عنه، و سيأتى بيان هذا فى المسألة الثلاثين و ما بعدها.

### المسألة ٢٧:

لا- تنعقد يمين العبد المملوك إلا- بإذن مالكة، و ان لم يمنعه المالك عن الحلف قبل ذلك فلا تصح يمينه إذا حلف بغير اذنه و ان كان المحلوف عليه فعل واجب أو ترك حرام، و يجب على المملوك فعل الواجب و ترك الحرام و ان لم يأذن له مولاه بذلك و لم ينعقد يمينه عليهما.

### المسألة ٢٨:

إذا حلف الإنسان على فعل واجب أو على ترك محرم، انعقدت يمينه بلا ريب، و وجب عليه امتثال الواجب من حيث الوفاء باليمين، و وجب عليه امتثاله من حيث انه واجب فى أصل الشرع، و إذا تركه استحق العقوبة على تركه من الناحيتين، و لزمته الكفارة لحنثه باليمين، و كذلك الحكم فى ترك المحرم.

و إذا حلف على فعل شىء مستحب أو على ترك شىء مكروه فى الشريعة، انعقدت يمينه كذلك، و وجب عليه فعل المستحب وفاء باليمين، و إذا

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٤١٢

تركه أثم لمخالفة اليمين و لزمته الكفارة للحنث، و كذلك فى ترك المكروه.

### المسألة ٢٩:

إذا حلف الإنسان على ترك واجب أو على فعل محرم لم تنعقد يمينه بلا ريب، و كذلك إذا حلف على ترك مستحب أو على فعل أمر مكروه فى الشريعة، فلا تنعقد يمينه، فإنه حلف على أمر مرجوح فى الإسلام.

### المسألة ٣٠:

إذا حلف على فعل أمر مباح فعلة فى الإسلام، بحيث لا رجحان لفعله على تركه و لا لتركه على فعله فى حكم الشريعة، و لكن فعل ذلك الأمر المباح كان راجحاً لبعض الغايات و المنافع الدنيوية التى تتطلبها مقاصد الإنسان فى هذه الحياة، انعقدت يمينه على فعل ذلك المباح للرجحان الدنيوى المذكور، و كذلك إذا حلف على ترك المباح و كان تركه راجحاً لبعض الغايات و المرجحات الدنيوية التى يقصدها العقلاء كما تقدم فى نظيره، فتنعقد يمين الحالف على تركه للرجحان المذكور، و لا تنعقد اليمين إذا تعلقت بالطرف المرجوح فى كلا الفرضين.

### المسألة ٣١:

إذا حلف الإنسان على فعل شيء مباح في الإسلام لا رجحان في الشريعة لفعله ولا لتركه - كما ذكرناه في المسألة المتقدمة - أو حلف على تركه، وكان فعل ذلك الشيء و تركه متساويين في الغايات و المنافع الدنيوية أيضا فلا رجحان لفعله ولا لتركه، انعقدت يمينه على الأخط، بل لا يخلو ذلك عن قوة، فيلزمه العمل بها إذا حلف على الفعل أو على الترك و تلزمه الكفارة إذا خالف اليمين.

### المسألة ٣٢:

إذا حلف الرجل على فعل شيء مباح في الشريعة و كان راجحا بحسب المنافع و الموازين العقلائية في الدنيا انعقد الحلف كما ذكرنا في المسألة الثلاثين، فإذا تغيرت الوجوه المرجحة لفعل ذلك الشيء فأصبح مرجوحا بعد ذلك، انحلت يمين الحالف فلا يجب عليه الوفاء بها ولا تجب عليه كفارة اليمين إذا خالفها، و إذا تغيرت الوجوه مرة أخرى و عاد الى الرجحان لم تعد اليمين بعد ان انحلت. كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٤١٣

### المسألة ٣٣:

يشترط في انعقاد اليمين: أن يكون الحالف قادرا على الشيء المحلوف عليه، فإذا حلف على فعل الشيء في وقت معين و جب أن يكون مقدورا عليه في ذلك الوقت و لا- تنعقد اليمين بغير ذلك و إذا حلف على فعل الشيء من غير تعيين للوقت و جب أن يكون مقدورا عليه في الجملة، و لا تنعقد اليمين إذا كان الشيء غير مقدور عليه مطلقا.

### المسألة ٣٤:

إذا حلف الرجل على فعل شيء، و كان الشيء مقدورا عليه حين الحلف، ثم عجز الحالف عنه بعد اليمين انحلت اليمين إذا كان العجز مستمرا الى انقضاء الوقت المحلوف عليه، و إذا كان مستمرا أبدا في ما لم يكن له وقت معين.

### المسألة ٣٥:

لا- تنعقد اليمين إذا كان الفعل أو الترك المحلوف عليه مما يوجب العسر أو الحرج على الحالف، و إذا كان الشيء ميسورا حين الحلف، ثم لزم منه العسر أو الحرج بعد اليمين انحلت يمين الحالف إذا كان العسر و الحرج مستمرا في جميع الوقت، أو أبدا على حسب ما يبيانه في اشتراط القدرة.

### المسألة ٣٦:

إذا اجتمعت الشروط التي ذكرناها و التي أشرنا إليها في المسائل المتقدمة لانعقاد اليمين، و حلف الحالف على الفعل أو على الترك، انعقدت يمينه و وجب عليه البر باليمين و لم تجز له مخالفتها، و إذا خالفها وجبت عليه الكفارة الآتي ذكرها.

**المسألة ٣٧:**

الحنث في اليمين هو مخالفتها عامداً، فلا- حنث ولا- كفارة إذا خالف اليمين جاهلاً بالموضوع أو ناسياً له، كما إذا حلف أن يصوم يوماً معيناً، واعتقد مخطئاً انه حلف أن يصوم يوماً غير معين و بعد مضي الوقت المعين علم أنه حلف على صومه، و كما إذا نسي صوم ذلك اليوم أو نسي يمينه حتى مضى الوقت و تذكر بعد ذلك، فلا كفارة عليه. و لا حنث ولا كفارة إذا خالف يمينه مضطراً أو مكرهاً على المخالفة.

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٤١٤

و أما إذا خالف اليمين جاهلاً بالحكم أو ناسياً له فيشكل الحكم في الصورتين، و لا بد فيهما من مراعاة الاحتياط.

**المسألة ٣٨:**

إذا حلف الرجل أن يأتي بفعل معين - كصلاة جعفر مثلاً- كان معنى ذلك: ان يوجد طبيعة هذه الصلاة المخصوصة و لو مرة واحدة، فإذا حلف على فعلها في وقت معين، فقال: و الله لأصلي صلاة جعفر في يوم الجمعة، و جب عليه أن يأتي بالصلاة المخصوصة في اليوم المعين، فإذا صلاها كذلك مرة واحدة فقد و في يمينه و لم يجب عليه تكرارها و ان وسع الوقت، و إذا تركها عامداً حتى انقضى يوم الجمعة حنث بيمينه و لزمته الكفارة.

و إذا قال: و الله لأصلي صلاة جعفر في شهر رجب، و جب عليه أن يأتي بها في الشهر المعين و لو مرة واحدة، فإذا صلاها كذلك فقد و في يمينه و لم يجب عليه التكرار، و إذا تركها في جميع الشهر حتى انقضى حنث بيمينه و لزمته الكفارة، و لا يكفي ان يصلها في غير يوم الجمعة في المثال الأول، و في غير شهر رجب في المثال الثاني.

و إذا قال: و الله لأصلي صلاة جعفر، و لم يعين لها وقتاً مخصوصاً، و جب عليه ان يأتي بالصلاة مرة واحدة في أى وقت شاء، و إذا صلاها كذلك فقد و في يمينه، و لم يجب عليه التكرار، و لا- تجب عليه المبادرة إلى الإتيان بها، بل يجوز له تأخيرها حتى يظن حصول العجز عن الوفاء، أو يظن عروض الموت فتلزمه المبادرة حين ذلك، و لا يحصل الحنث في هذه الصورة حتى يترك الصلاة المحلوف عليها أبداً فلا يأتي بها، فإذا تركها حتى عجز عن الوفاء، أو حتى عرض له أحد الموانع من الامتثال و جبت عليه الكفارة.

**المسألة ٣٩:**

إذا حلف الرجل أن يترك فعل شيء معين - كأكل الثوم و التدخين-، كان معنى ذلك أن يترك إيجاد طبيعة ذلك الفعل المحلوف على تركه، فإذا قال: و الله لا آكل الثوم في يوم الجمعة، و جب عليه ان يترك أكله في جميع ذلك اليوم، فإذا تركه كذلك فقد و في يمينه، و إذا تركه في

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٤١٥

عامة اليوم و أكله في بعضه و لو مرة واحدة، فقد حنث بيمينه، و لزمته الكفارة، و كذلك إذا قال: و الله لا آكل الثوم في شهر رمضان، و جب عليه ان يدع أكله في جميع الشهر، و لا يحصل البر باليمين الا بذلك، و إذا أكله في أثناء الشهر و لو مرة واحدة حصل الحنث بذلك و لزمته الكفارة.

و إذا قال: و الله لا آكل الثوم و لم يذكر وقتاً معيناً، و جب عليه ترك أكله أبداً ما دام حياً، و لا يفى بيمينه الا بذلك، و إذا أكله في

عمره و لو مرة واحدة حصل منه الحنث و لزمته الكفارة.

### المسألة ٤٠:

إذا حلف الرجل أن يأتي بالفعل المعين على الوجه الذي ذكرناه في المسألة الثامنة و الثلاثين كان وفاؤه باليمين أن يوجد ذلك الفعل و لو مرة واحدة كما ذكرنا، و كان حنثه باليمين ان يترك ذلك الفعل فلا يوجد حتى مرة واحدة، و نتيجة لذلك فلا يكون لليمين الا وفاء واحد، و لا- يكون لها الا حنث واحد، و لا تجب إلا كفارة واحدة، سواء كان الفعل المحلوف عليه مقيدا بوقت معين أم كان مطلقا ليس له وقت معلوم، فلا يحنث بترك الفعل في أول الوقت إذا أتى به في آخره أو في وسطه، و لا يحنث بترك الفعل في أول حياته إذا أتى به في آخرها أو في وسطها، و هكذا.

و إذا حلف أن يترك الفعل المعين على الوجه الذي بيناه في المسألة التاسعة و الثلاثين، كان وفاؤه باليمين بأن يترك الفعل في جميع الوقت إذا كان الحلف مؤقتا، و في جميع العمر إذا كان غير مؤقت، فلا يوجد حتى مرة واحدة. و كان حنثه باليمين: أن يوجد الفعل و لو مرة واحدة، و نتيجة لذلك: فلا- يكون لليمين الا- وفاء واحد، و لا يكون لها الا حنث واحد و لا تجب عليه الا كفارة واحدة في جميع صور المسألة، فإذا أتى بالفعل أول مرة حصل الحنث باليمين و وجبت الكفارة و سقطت اليمين بذلك، فإذا أتى بالفعل بعد ذلك مرة ثانية أو ثالثة أو أكثر لم يكن حنثا و لم تجب الكفارة مرة أخرى لسقوط اليمين، و ذلك واضح و انما نذكره للتنبيه.

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٤١٦

### المسألة ٤١:

إذا حلف الإنسان أن يصلى صلاة جعفر في كل يوم جمعة مثلا أو أن يصوم في كل يوم خميس، أو أن يصلى النافلة اليومية في كل يوم من شهر رجب، أو أن يصليها في كل يوم ما دام حيا، كانت يمينه بمنزلة أيمان متعددة بعدد الافعال و الأيام المحلوف عليها، و لكل واحدة من هذه الأيمان وفاء و حنث خاص بها، فيجب على ذلك الإنسان أن يأتي بالفعل المحلوف عليه في كل يوم من الأيام المعينة أو المطلقة و يحرم عليه ترك الفعل فيه، و يكون إتيانه بالفعل في يوم وفاء لليمين في ذلك اليوم، و يكون ترك الفعل في يوم حنثا باليمين في ذلك اليوم.

و نتيجة لذلك فيتعدد الوفاء بعدد ما يأتي بالفعل فيه من الأيام أو المرات، و يتعدد الحنث و المخالفة بعدد ما يترك الفعل فيه من الأيام أو المرات، و تتعدد الكفارة بعدد مرات الحنث و المخالفة.

و إذا حلف أن يترك أكل الثوم في كل يوم جمعة، أو يترك أكله في كل ليلة من ليالي شهر رمضان، أو يترك التدخين في جميع أيام حياته ما دام موجودا، كانت يمينه بمنزلة أيمان متعددة بعدد الأيام و الأوقات التي حلف على ترك الفعل فيها، و يكون ترك الشيء المحلوف عليه في أي يوم أو وقت، وفاء باليمين المتعلقة بالترك في ذلك اليوم أو الوقت، و يكون الإتيان بالفعل في يوم أو وقت منها حنثا باليمين في ذلك اليوم أو الوقت، و تتعدد الكفارة بعدد ما حنث فيه من المرات.

### المسألة ٤٢:

إذا حنث الحالف بيمينه فخالف ما حلف عليه عامدا تخير بين أن يعتق رقبة أو يطعم عشرة مساكين أو يكسوهم، فان لم يتمكن من



الإتيان بواحدة من هذه الخصال الثلاث وجب عليه أن يصوم ثلاثة أيام متتابعة، ولا فرق في الحكم بين ان يكون الحالف ذكرا أم أنثى أم حنثي، وقد تقدم لزوم الاحتياط بالتكفير مع المخالفة إذا كان جاهلا بالحكم أو ناسيا له، ذكرنا هذا في المسألة السابعة و الثلاثين.

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٤١٧

### المسألة ٤٣:

يجب ان يكون المملوك الذى يعتق رقبتة فى الكفارة مسلما، فلا يكفيه عتق الكافر، ولا يكفيه عتق الناصب و الغالى و الخارجى، و الأحوط أن يكون مؤمنا بالمعنى الأخص، و سيأتى ان شاء الله تعالى بيان بقية الشروط فى الكفارة و سائر أحكامها فى كتاب الكفارات.

### المسألة ٤٤:

لا- تجب الكفارة على الحالف قبل أن يتحقق منه الحنث و المخالفة بالفعل و ان كان عازما على ذلك و جازما به، فلا يجزیه دفع الكفارة قبل الحنث، و إذا دفعها كذلك ثم حنث بيمينه وجب عليه أن يعيدها، و إذا اعتقد أنه حنث بيمينه فأتى بالكفارة، ثم تذكر أنه لم يحنث بعد لم تكفه الكفارة التى دفعها فإذا حنث وجب عليه التكفير.

### المسألة ٤٥:

إذا شك الحالف بعد انتهاء الوقت المعين: انه أتى بالفعل المحلوف عليه فى الوقت أم لم يأت به، بنى على الصحة و لم يجب عليه التكفير، و إذا تذكر أنه لم يأت بالفعل فى الوقت حتى خرج، فان كان عامدا وجبت عليه الكفارة، و ان كان ناسيا لم تجب عليه، و إذا طالت به المدة فنسى هل كان عامدا بتركه أم ناسيا لم يجب عليه شىء.

### المسألة ٤٦:

إذا كان الحلف غير موقت بوقت معين، ثم شك الحالف فى انه أتى بالفعل المحلوف عليه فوفى بيمينه أم لم يف بها، وجب عليه أن يأتى بالفعل و يفى بيمينه، و إذا ترك الفعل و لم يأت به كان حانثا بيمينه، و وجبت عليه الكفارة.

### المسألة ٤٧:

يحصل الحنث بالمخالفة عامدا، سواء كانت بفعله أم بفعل غيره إذا كان مختارا فى ذلك، فإذا حلف لبعض الجهات المرجحة ان لا يدخل بلدا معينا، ثم ركب سفينة أو سيارة باختياره فحملته الى البلد الذى حلف على عدم دخوله، حصل الحنث بذلك و لزمته الكفارة.

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٤١٨

**المسألة ٤٨:**

يجوز للإنسان أن يحلف يمينا يدفع بها مظلماً ظالم عن نفسه أو عن غيره من المؤمنين، سواء كان صادقاً في يمينه أم كاذباً، إذا توقف دفع المظلماً على الحلف، وهذا إذا لم تمكنه التورية أو لم يكن ملتفتاً إليها أو كان لا يحسنها. وإذا توقفت نجاه الإنسان من الهلاك وشبهه في نفسه أو في عرضه أو نجاه مؤمن آخر في نفسه أو في عرضه، على أن يحلف يمينا وجب عليه الحلف وإن كان كاذباً مع عدم إمكان التورية كما ذكرنا.

**المسألة ٤٩:**

إذا كان الشخص ممن يلتفت إلى التورية ويحسنها ويمكنه التخلص من المحذور بها، فالأحوط له لزوماً أن يورى بلفظه ولا يرتكب الكذب مع الإمكان، إذا لم يكن ذلك هو الأقوى. والتورية هي: أن يأتي بلفظ له معنى ظاهر يحمل عليه في العرف، وله معنى آخر بعيد لا يحمل اللفظ عليه من غير قرينة، فيقصد المعنى البعيد من غير أن ينصب القرينة المفهومة.

**المسألة ٥٠:**

إذا حلف الإنسان أن يفعل شيئاً أو أن لا يفعله، فمقتضى ظاهر القول أن يتولى الحالف بنفسه فعل الشيء أو ترك فعله، فإذا قال: والله لأصومن أو لأصلين أو لأعطين زيدا عشرة دنائير، وجب عليه أن يتولى الصوم أو الصلاة أو الإعطاء بنفسه، ولا تكفيه الاستنابة أو الإجارة أو التوكيل في الوفاء باليمين، وإذا استناب في الفعل المحلوف عليه أو وكل غيره في الإتيان به ولم يحم به بنفسه كان حائثاً بيمينه ولزمته الكفارة وكذلك إذا قال: والله لا أفعل وجب عليه أن يترك الفعل بنفسه ولا يكفيه ترك نائبه أو وكيله أو أجيريه، إلا إذا دلت القرائن العامة أو الخاصة على أن المراد ما يعم فعل النائب والوكيل، كما إذا قال: والله لأبيعن دارى أو لأزوجن ولدى فيكفيه بيع الوكيل للدار، وتزويجه للولد، أو قال: والله لا أبيع الدار أو لا أقفها، فيحنت

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٤١٩

إذا أمر وكيله ببيع الدار أو وقفها، إلا إذا قصد في يمينه أن يفعل ذلك أو لا يفعله بنحو المباشرة، فيتبع قصده.

**المسألة ٥١:**

لا تنعقد يمين في معصية من معاصي الله كبيرة أو صغيرة، كما إذا حلف الرجل على أن يحرم على نفسه شيئاً أحله الله له، أو يحلل لنفسه شيئاً حرمه الله عليه، أو حلف على أن يقطع رحماً أو ذا قرابته، أو أخاً مؤمناً، فلا يكلمه أو لا يدخل داره، أو لا يجيب دعوته، أو لا يؤاكله، أو لا يجتمع معه في بيت، وشبه ذلك من معاصي الله ومحرماته، فلا تنعقد يمين الحالف، ولا حكم لها ولا كفارة على الحنث فيها، بل هي من خطوات الشيطان فيجب تركها والتوبة منها وعدم العودة إليها، وقد تكرر في النصوص وتكثر فيها قول

الرسول (ص): لا يمين في قطيعة.

و عن أبي عبد الله (ع): لا تجوز يمين في تحليل حرام و لا تحريم حلال و لا قطيعة رحم.

و عن سماعة بن مهران قال: سألت أبا عبد الله (ع) عن رجل جعل عليه أيما أن يمشى إلى الكعبة أو صدقة أو عتقا أو نذرا أو هديا ان هو كلم أباه أو أمه أو أخاه، أو ذا رحم، أو قطع قرابة، أو مأثم يقيم عليه، أو أمر لا يصلح له فعله، فقال (ع): كتاب الله قبل اليمين، و لا يمين في معصية.

و عن محمد بن مسلم: أن امرأة من آل المختار حلفت على أختها أو ذات قرابة لها و قالت: ادنى يا فلانة فكلى معي، فقالت لا، فحلفت و جعلت عليها المشى إلى بيت الله الحرام و عتق ما تملك، و ان لا يظلمها و إياها سقف بيت أبدا و لا تأكل معها على خوان أبدا، فقالت الأخرى مثل ذلك، فحمل عمر بن حنظلة إلى أبي جعفر (ع) مقاتلتهما، فقال (ع): أنا قاض في ذا: قل لها: فلنأكل و ليظلمها و إياها سقف بيت و لا تمشى و لا تعتق، و لتتق الله ربها و لا تعد إلى ذلك، فان هذا من خطوات الشيطان.

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٤٢٠

## الفصل الثاني في النذر

### المسألة ٥٢:

قالوا: النذر هو أن يلتزم الإنسان لله سبحانه بفعل شيء أو بتركه على وجه يكون التزامه منشأ بالصيغة المعينة، و هي قوله: لله على أو ما بمعناها، لا بمجرد النية القلبية.

و الظاهر: أن النذر هو أن يملك الله سبحانه على نفسه أن يفعل له ذلك الفعل أو يتركه على الوجه المذكور، و التمليك الذي ذكرناه هو مفاد لام الملك في قول الناذر في صيغة النذر: لله على أن أصوم أو أن أصلي أو أن أتصدق، أو لله على أن لا أفعل كذا، فالنذر تمليك الله الفعل أو الترك على نفسه، و ليس هو مطلق الالتزام له بذلك و ان اشترطوا فيه أن يكون إنشاؤه بالصيغة.

### المسألة ٥٣:

قد استبان مما تقدم أنه لا بد في النذر من الصيغة المعينة الدالة على إنشاء تمليك الله للفعل أو الترك المنذور، و الظاهر أن صيغة النذر لا تختص بكلمة لله على، فيكفي الناذر أن يأتي بأي صفة أو اسم يدل على الذات المقدسة و يكون مفاد الصيغة إنشاء التمليك له سبحانه، فيقول مثلا: للرحمن الرحيم أو للحى القيوم على أن أفعل أو أن لا أفعل.

### المسألة ٥٤:

لا يكفي في الصيغة أن يقول الناذر: على أن أصوم غدا مثلا، أو أصلي صلاة جعفر أو صلاة النافلة فلا ينعقد نذره إذا قال ذلك، و ان قصد في قلبه معنى (لله) أو (للرحمن الرحيم) أو غير ذلك مما يدل على الذات المقدسة.

### المسألة ٥٥:

يشكل الحكم بانعقاد النذر إذا أتى بما يرادف كلمة (لله على) أو ما بمعناها في لغة أخرى غير العربية، و ان كان الناذر لا يحسن العربية،

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٤٢١

و يشكل الحكم إذا قال: نذرت لله ان أصوم كذا، أو قال: لله على نذر صوم، فيكون المجمعول لله سبحانه على نفسه هو نذر الصوم لا تمليك الصوم.

#### المسألة ٥٦:

يشترط في صحة النذر أن يكون الناذر بالغاً، فلا ينعقد نذر الصبي و ان كان مميزاً أو بلغ عشر سنين، أو كان مراهقاً على الأقوى، و يشترط فيه أن يكون عاقلاً، فلا ينعقد نذر المجنون إذا كان جنونه مطبقاً، أو كان جنونه أدواراً و كان نذره في حال جنونه، و ينعقد نذره إذا نذر في حال إفاقة و كان الوفاء بالفعل المنذور في دور إفاقة أيضاً، و إذا كان الفعل المنذور موقتا و اتفق وقته في حال جنون الناذر سقط عنه الوجوب، و قد سبق نظيره في اليمين.

#### المسألة ٥٧:

يشترط في الناذر أن يكون مختاراً، فلا يصح نذره إذا كان مجبراً من أحد أو مكرهاً على نذره، و يشترط أن يكون قاصداً، فلا ينعقد نذر الهازل و الساهى و لا السكران و لا الغضبان إذا كان غضبه شديداً يرتفع معه القصد.

#### المسألة ٥٨:

يشترط في صحة النذر أن يكون الناذر غير محجور في متعلق نذره، فلا يصح نذر السفية إذا نذر مالا أو فعلاً يتعلق به سفهه، سواء كان المال المنذور عيناً أو في ذمته، و لا ينعقد نذر المفلس إذا تعلق النذر بأمواله المحجورة و التي تعلق بها حق الغرماء.

#### المسألة ٥٩:

لا يصح نذر العبد المملوك إلا بإذن سيده، سواء تعلق نذره بفعل من أفعاله أم بشيء من أمواله و سواء كان المالك قد منعه من النذر قبل أن ينذر أم لا، و ان كان المنذور فعل واجب أو ترك حرام، فلا ينعقد نذره في جميع ذلك إلا بالاذن، و يجب عليه فعل الواجب و ترك المحرم و ان لم يأذن له مولاه بهما و لم ينعقد نذره فيهما، بل و ان نهاه عنهما.

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٤٢٢

#### المسألة ٦٠:

يشترط في صحة نذر المرأة إذن زوجها، فلا ينعقد نذرها بغير إذنه، و ان تعلق النذر بمالها أو بفعلها، سواء سبقها الزوج فمنعها من

النذر قبل أن تنذر أم لا، و سواء كان النذر الذي تنذره مما يمنع الزوج عن الاستمتاع بها كالصوم والحج والعمرة والاعتكاف أم لا.

### المسألة ٦١:

إذا أذن الزوج لزوجته فنذرت، صح نذرها و وجب عليها الوفاء به و لم يجز للزوج الرجوع بالإذن أو حل النذر، و ليس له أن يمنعها عن الوفاء به و ان كان مما يمنعه عن الاستمتاع بزوجته.

### المسألة ٦٢:

لا يشترط في صحة نذر الولد اذن أبيه، فإذا نذر بغير اذنه انعقد نذره و لم يجز للأب ان يحل نذره أو يمنعه من الوفاء به. و إذا نهاه الأب عن إيقاع النذر قبل أن ينذر لم يجز للولد النذر، فإذا نذر بعد النهي لم ينعقد و لم يجب عليه الوفاء به، و إذا نهاه عن النذر بعد أن نذر، ففي صحته اشكال، و كذلك الأم على الأحوط.

### المسألة ٦٣:

لا يجوز النذر لغير الله سبحانه من رسول أو نبي أو ولي أو ملك أو عبد صالح، و لا يجوز للكعبة و المشاهد و المساجد و المعابد و سائر الأماكن المحترمة في الإسلام، و قد تقدم ان النذر هو تمليك لله سبحانه ينشئه الإنسان على نفسه بصيغة النذر كما هو المختار في معنى النذر، أو هو التزام له سبحانه يعقده الإنسان على نفسه بالصيغة المعينة كما هو القول المشهور. و النذر نحو من أنحاء العبادة، و من أجل ذلك فلا بد فيه من القرينة كما سنذكره ان شاء الله و نوضح المعنى المراد منه، و لذلك كله فلا يجوز النذر لغير الله تعالى.

و الأنبياء و الأولياء و الصالحاء و المعابد و المشاهد و المساجد و سائر المخلوقات المكرمة انما هي وجوه من القربات التي يتقرب بتكريمها الى

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٤٢٣

الله، فيصح للعبد أن ينذر شيئاً لله و يملكه على نفسه، على أن يصرف المنذور في بعض هذه الوجوه المقربة إليه تعالى على وجه الخصوص، فينذر النذر لله على أن يصرف في شؤون الكعبة المكرمة أو شؤون النبي أو الولي أو المشهد أو المسجد. و الفارق كبير و واضح جدا بين أن ينذر الإنسان لله وحده متقربا اليه و يعين في نذره صرف ما نذره لله في بعض هذه الوجوه المقربة الى الله فيصلى الركعات المنذورة لله أو يصوم الأيام المنذورة له و يجعلها هدية أو يجعل ثوابها للرسول أو للإمام أو للولي الصالح أو الشهيد الكريم، و يصرف المال المنذور لله في بعض شؤونهم أو في شؤون الأماكن المحترمة في الإسلام، و هذا هو ما يفعله خاصة الشيعة و عامتهم حتى الجهلة منهم بالأحكام، و هذا ما يقصدونه في نذورهم حتى من يغلط منهم في التعبير، و بين أن ينذرها للنبي أو الولي أو المعبد أو المشهد أنفسهم، فلا ينعقد النذر و لا يجوز لأنه لغير الله، و هذا ما تصرح كتب علماء الشيعة بعدم جوازه.

### المسألة ٦٤:

ما يندره الشخص لله على نفسه قد يجعل وجوبه عليه معلقا على حصول نعمة أو شيء يرغب في حصوله، فيقصد في صيغته أن يكون النذر شكرا لله على إتيائه تلك النعمة، و مثال ذلك أن يقول: ان رزقني الله ولدا ذكرا، أو ان وفقني لحج بيته الحرام في هذا العام: ان أصوم كذا يوما، أو أن أتصدق بكذا دينارا شكرا له على تفضله.

وقد يجعل وجوب الفعل أو الترك المنذور عليه معلقا على نجاته من أمر يخشى حلوله عليه، فيقصد أن يكون النذر شكرا لله على دفعه تلك البلية عنه أو توسلا اليه بذلك أن يكشف ذلك الضر عنه، و مثال ذلك ان يقول: ان كشف الله هذه الكربه أو شفاني من هذا المرض أو أنجاني من هذه البلية فله على أن اعتمر في شهر رجب أو أن أزور الحسين في عرفه.

وقد يجد الإنسان نفسه مدفوعا بدافع أو أكثر إلى ارتكاب أمر و هو لا يرغب في حصوله منه، فيجعل على نفسه نذرا ان هو عمل ذلك العمل

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٤٢٤

أو ركبته، ليكون ترتب هذا الجزاء زاجرا له عن الوقوع فيه أو زاجرا له عن تركه، فيقول مثلا: ان شربت الدخان أو ان ارتكبت الغيبة، فله على ان أتصدق بمائة دينار أو أن أصوم شهرا متتبعًا، أو يقول:

ان تركت صلاة الجماعة أو ان تركت الصلاة في أول وقتها فله على أن أحج أو أن اعتمر أو أن أزور ماشيا، و يسمى القسم الأول و القسم الثاني نذر شكر، و نذر بر، و يسمى القسم الثالث نذر زجر.

وقد يجعل الإنسان وجوب الفعل أو الترك المنذور عليه مطلقا غير معلق على حصول شيء أو على عدم حصوله، فيقول: لله على أن أتصدق بعشرة دنانير، أو أن أصلي النافلة اليومية أو ان أصوم كل أربعاء من رجب و كل خميس من شعبان، و يسمى هذا القسم الرابع نذر التبرع.

### المسألة ٦٥:

يشترط في صحة نذر الشكر أن يكون الأمر الذي علق الناذر عليه وجوب الفعل على نفسه مما تصح مقابلته بالشكر، فإذا كان من فعل الله سبحانه فلا بد و أن يكون مما يصح سؤاله من الله و تمنى وقوعه منه، كما ذكرناه في مثال ذلك، و كما إذا قال: ان أهلك الله عدوى الجائر، أو ان بسط الله الأمن و الدعء في البلاد، أو ان شفى الله مريضى، أو أن عافى أخى المؤمن فلانا من بليته و أنجاه من كربته فله على أن أصوم أو أتصدق بكذا، فينعتد نذره و يلزمه الوفاء به، و لا يجوز أن يعلق نذره و شكره على حدوث أمر لا يصح طلبه من الله و لا يتمنى وقوعه منه، فيقول: إن أهلك الله فلانا و يقصد بذلك مؤمنا صالحا، أو ان وقعت النكبة على أهل بلد مؤمنين أو على أسرهم مسلمة، أو ان نصر الله عدو المسلمين أو ان شفاه من مرضه فله على أن أصوم أو أن أتصدق، و يقصد بذلك الشكر على ذلك، فلا يجوز له ذلك و لا ينعقد نذره.

و إذا كان الأمر الذي علق الناذر عليه نذره و شكره من فعل نفسه، و جب أن يكون من الطاعات التي يشكر الله لتوفيقه إياها لفعلها، أو من المعاصي أو المكروهات التي يشكر الله لإعانتها على تركها و هجرها، فيقول مثلا: ان حججت في هذا العام أو إن زرت قبر الرسول (ص)، أو ان صمت شهر رمضان، فله على أن أختم القرآن كذا مرة، شكرا

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٤٢٥

لله على ذلك، أو يقول: ان تركت المعصية المعينة أو المكروهات المعينة، فله على أن أتقرب اليه بإطعام عشرين مسكينا شكرا له على عونه.

و لا يصح أن يجعل نذره شكرا لله على ترك طاعة واجبة أو مستحبة أو على فعل محرم كبير أو صغير أو على مكروه فلا ينعقد نذره

إذا قصد ذلك.

و إذا كان الأمر الذى علق عليه النذر من فعل ناس آخرين وجب أن يكون مما ينتفع به الناظر فى دينه أو فى دنياه و لو على نحو العموم و أن يكون مما يصح أن يشكر الله عليه، فيقول مثلا: ان قدم ولدى من السفر، أو ان صلح عمله و ترك الموبقات، أو ان أقبل الناس على الطاعة و تركوا المعصية، أو ان أصلح فلان أمر عياله و كان ذلك مما يهمله، فله على ان أتصدق بكذا شكرا لله على ذلك، فيصح نذره بذلك و ينعقد.

و لا يصح نذره و شكره إذا قال مثلا: ان واضب زيد على منكراته و استمر على معصيته فله على أن أتقرب الى الله بكذا فلا ينعقد نذره.

### المسألة ٤٦:

لا يتصور أن يكون النذر نذر زجر إلا إذا كان الأمر الذى علق عليه النذر أمرا اختياريا للناذر سواء كان فعلا أم تركا، فان زجر الإنسان نفسه عن شىء انما يصح إذا كان الإنسان مختارا فى فعل ذلك الشىء و تركه، و يشترط فى صحته هذا القسم من النذر أن يكون الفعل أو الترك الذى علق النذر عليه مما يصح المنع عنه شرعا، فيقول مثلا:

ان عملت الخطيئة المعينة، أو ان ارتكبت حراما، أو ان فعلت مكروها فى يوم الجمعة أو فى شهر رمضان، فله على ان أعق رقبة، بقصد زجر نفسه عن ارتكاب ذلك. أو يقول: ان تركت الصلاة، أو ان تركت الصيام فى شهر رمضان، أو تركت واجبا فله على أن أحج أو أن اعتمر ماشيا، أو يقول: ان تركت النافلة اليومية، أو ان تركت صلاة جعفر فى يوم الجمعة فله على أن أتصدق بمائة دينار بقصد منع نفسه عن ترك هذه الطاعات، فيصح نذره و يجب عليه الوفاء به.

و لا يصح له ان يزجر نفسه عن فعل واجب أو مستحب أو عن ترك

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٤٢٦

محرم أو مكروه، فإذا نذر بهذا القصد لم ينعقد نذره، و لم يجب عليه الوفاء به.

### المسألة ٤٧:

يصح نذر التبرع على الأحوط بل على الأقوى، و نذر التبرع كما ذكرنا فى المسألة الرابعة و الستين هو النذر الذى يوجب الإنسان على نفسه مطلقا غير معلق على حصول شىء، فيقول: لله على أن أصلى النافلة اليومية فى شهر رمضان أو يقول: لله على أن أصلى صلاة جعفر فى كل جمعة، فيجب عليه الوفاء به إذا اجتمعت فيه شروط الانعقاد.

### المسألة ٤٨:

إذا كان النذر معلقا على حصول شىء و كان الشىء الذى علق عليه النذر عملا اختياريا للناذر، أمكن أن يكون النذر نذر شكر، و ان يكون نذر زجر، و الفارق بينهما هو قصد الناذر، فإذا قال القائل: ان صمت شهر رمضان فى هذا العام، فله على أن أتصدق بمائتى دينار، و قصد بذلك أن دفع الصدقة المذكورة شكر لله على توفيقه للصيام فى الشهر كان نذر شكر فينعقد و يلزم الوفاء به، و إذا قال ذلك، و قصد به أن تكون الصدقة المذكورة غرامة تزجره عن الإتيان بالصوم كان نذر زجر فلا ينعقد و لا يجب البر به.

و كذلك إذا قال: ان عملت محرما فى يومى هذا أو فى شهرى هذا فله على أن أذفع لأخى زيد مائة دينار، فإن أراد بذلك زجر نفسه عن الوقوع فى العمل المحرم فى المدة المعينة صح نذره و انعقد، و ان قصد به الشكر لتهيئة أسباب العمل المحرم له حتى عمله كان نذر شكر و لم ينعقد.

### المسألة ٤٩:

يشترط فى انعقاد النذر أن يكون الفعل أو الترك المنذور مقدورا للناذر، فلا ينعقد النذر إذا كان متعلقه غير مقدور له، من غير فرق بين أن يكون نذر شكر أو نذر زجر أو يكون مطلقا غير معلق على حصول شىء، و المدار أن يكون المتعلق مقدورا له حين الوفاء به لا حين إنشاء صيغته النذر، فإذا نذر أن يتصدق بمن من العنب إذا نمت مزرعته  
كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٤٢٧  
فأنتجت عبا فى وقت حاصلها صح نذره و انعقد و ان كان غير قادر على دفع الصدقة المنذورة حين النذر لعدم وجود العنب فى ذلك الحين.

### المسألة ٧٠:

إذا نذر المكلف نذرا و عين له وقتا، و كان قادرا على فعل الشىء حين النذر ثم عجز عنه عند حضور وقت الوفاء به انحل نذره و سقط عنه الوجوب و لم تجب عليه الكفارة، و مثال ذلك ان يقول: لله على أن أتصدق بمائة دينار فى أول شهر رمضان و هو قادر على ذلك فى حال النذر، ثم أعسر فى هلال الشهر و لم يتمكن من دفع الصدقة فى وقتها، فينحل النذر لعدم القدرة و يسقط عن الناذر وجوب التصديق. و كذلك الحكم إذا نذر نذرا مطلقا لم يعين له وقتا ثم عجز عن أدائه عجزا مطلقا فينحل نذره و يسقط وجوب الوفاء به.  
و يستثنى من ذلك ما إذا نذر صوما و عجز عنه، فالأحوط لزوما ان يتصدق عن كل يوم من الأيام المنذور صومها بمد من الحنطة، و فى بعض النصوص أن يعطى من يصوم عنه كل يوم مدين.

### المسألة ٧١:

انما ينحل النذر و يسقط وجوب الفعل المنذور عن الناذر إذا عجز عن الفعل و استمر به العجز، فإذا عجز عنه أولا ثم تجددت له القدرة على فعله وجب عليه الوفاء به إذا كان الوقت باقيا أو كان النذر مطلقا.

### المسألة ٧٢:

يشترط فى الشىء المنذور فعله أو تركه أن يكون طاعة يتقرب بها الى الله سبحانه من الواجبات أو المندوبات، كالصلاة و الصيام و الحج و الاعتمار و الاعتكاف و الزيارة و الصدقة و العتق، أو من الأمور المحبوبة له سبحانه، و التى أمر بها أو حثت الشريعة على فعلها كعبادة المرضى و صلة الأرحام و البر بالإخوان و زيارتهم و اعانة المحتاجين و تجهيز الموتى و تشييع الجنائز و ترك المحرمات و





إذا نذر الرجل الصلاة في موضع ليس فيه أى رجحان على غيره من الأمكنة كالصلاة في البلد، أو في المآثم أو في المجلس أو في بيت فلان، أشكل الحكم بانعقاد نذره، و الأحوط انعقاد نذره إذا تعلق بمجموع القيد و المقيد، فكان المنذور هى الصلاة فى المكان المعين، فيلزم الوفاء به على الأحوط فى هذه الصورة.

### المسألة ٧٧:

إذا نذر الإنسان أن يوقع صلاته المفروضة أو صيامه الواجب فى بلده أو فى مجلسه أو فى بيته مثلاً، فلم ينذر الصلاة و لا الصيام و لكنه نذر ان يكون إتيانه بهما فى الموضع الخاص الذى لا رجحان فيه و لا مرجوحية، فالظاهر عدم انعقاد النذر و عدم وجوب الوفاء به، و كذلك الحكم إذا نذر أن يوقع نوافله المندوبة من الصلاة و الصيام فى ذلك الموضع الذى لا رجحان فيه فلا ينعقد نذره. و إذا طرأ للموضع ما يوجب رجحانه ككونه أبعد عن الشك أو أقرب لحصول الاطمئنان أو اضمن لتحصيل التوجه و الإخلاص فى العبادة انعقد النذر و لزم الوفاء به.

### المسألة ٧٨:

إذا نذر المكلف أن يصوم و لم يعين عدداً، أجزأه فى الوفاء بنذره أن يصوم يوماً واحداً من الأيام التى يصح صومها، و لم يجز أن يأتى ببعض الأفراد التى حرمها الإسلام كصوم الصمت و صوم الوصال و صوم بعض اليوم، و الصوم عن بعض المفطرات دون بعض. كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٤٣٠

و إذا نذر أن يصلى و لم يعين عدداً من الركعات و لا كيفية معينة، كفاه أن يصلى ركعتين على الكيفية الثابتة فى الشريعة، بل و يكفيه أن يأتى بمفردة الوتر، و لا يكفيه أن يصلى ركعة واحدة بغير كيفية صلاة الوتر، و لا يكفيه و لا يصح له أن يأتى بصلاة على كيفية غير ثابتة فى الشرع كصلاة بغير تكبيره إحرام أو بغير ركوع أو بسجدة واحدة أو بغير سجود.

و إذا نذر صدقة مطلقاً أجزأه أن يدفع للفقير أدنى ما يقال له صدقة فى نظر أهل العرف.

و إذا نذر قربة أو عبادة كفاه أن يصوم يوماً أو يصلى أو يتصدق على بعض الوجوه الصحيحة التى تقدم ذكرها أو يأتى بأى قربة أو عبادة صحيحة أخرى.

### المسألة ٧٩:

إذا نذر أن يصلى عشر ركعات أو عشرين ركعة أو أكثر وجب أن يفرد كل ركعتين منها بتسليم، على النحو الثابت فى صلوات النوافل إلا أن ينذر كيفية شرعية خاصة كما إذا نذر صلاة الأعرابي، و قد ذكرنا هذا فى فصل أعداد الصلاة من الجزء الثانى من الرسالة.

### المسألة ٨٠:

إذا نذر أن يصوم خمسة أيام أو عشرة أيام أو أكثر متتابعةً وجب أن يأتى بها متتابعةً كما عين، فلا يجزئه أن يصومها متفرقةً أو يفرق بعضها، و إذا نذر أن يصومها متفرقةً وجب أن يصومها متفرقةً كما عين كذلك و إذا نذر أن يصوم الأيام و لم يشترط ان يكون

صومها متتابعاً أو متفرقاً تخير في الوفاء بين الأمرين.

وكذلك الحكم إذا نذر أن يصوم سنة مطلقاً ولم يشترط التتابع أو التفريق، فيكفيه أن يصوم اثني عشر شهراً متتابعاً أو متفرقاً الشهور أو الأيام، ولا يدخل فيها شهر رمضان إذا كان المراد أن يصوم سنة تامة فلا بد من أن يصوم اثني عشر شهراً غيره وغير العيدين و أيام التشريق إذا كان بمنى.

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٤٣١

### المسألة ٨١:

إذا نذر أن يصوم شهراً هلالياً، وجب عليه أن يصوم ما بين الهلالين وأن يأتي بالصوم متتابعاً حتى يهل الهلال الثاني، ويكفيه صوم ما بين الهلالين وان كان ناقصاً، وكذلك إذا نذر أن يصوم شهراً معيناً من الأشهر القمرية المعروفة كشهر رجب أو شهر شعبان مثلاً. وإذا نذر أن يصوم شهراً مطلقاً ولم يقيد به هلالياً، لم يجب عليه أن يتابع في صومه، وإذا ابتداءً بصوم الشهر المنذور من الهلال كفاه ان يتم صومه الى الهلال الثاني وان كان ناقصاً في العدد، وإذا شرع في صومه في أثناء الشهر وجب عليه أن يكمله ثلاثين يوماً على الأقوى، وكذلك إذا فرق الأيام ولم يتابع صومه فلا بد من ان يكمله ثلاثين يوماً وان شرع في صومه من الهلال.

### المسألة ٨٢:

إذا نذر الرجل ان يصوم سنة متتابعاً من السنين المتعارفة في الدوران لم يدخل فيها صوم العيدين، فيجب عليه الإفطار فيهما، ولا يضر إفطاره فيهما بالتتابع المنذور و يجب عليه قضاؤهما على الأحوط. وإذا عرض له في أثناء السنة مرض أو طراً للمرأة حيض أو نفاس، وجب الإفطار ولم يضر إفطاره بالتتابع، و يجب عليه قضاء ما أفطره على الأقوى، وكذلك إذا اضطر الى السفر في أثناء السنة وكان اضطراره بنحو القهر الذي يخرج به عن كونه مختاراً، فيجب عليه الإفطار والقضاء ولم يضر إفطاره في هذا السفر بتتابع النذر، ومثال هذا الاضطرار ان يسافر به ظالم متغلب فيقطع به المسافة مقسوراً على أمره و يجب عليه الإفطار لذلك.

و إذا لم يبلغ اضطراره الى السفر هذه المرتبة أشكل الحكم بأن إفطاره فيه لا يقطع التتابع. وإذا سافر في أثناء سنته مختاراً و أفطر انقطع تتابع صومه بلا ريب، بل يشكل الحكم بجواز السفر له إذا كان موجبا للإفطار و قطع التتابع.

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٤٣٢

### المسألة ٨٣:

إذا نذر الرجل ان يصوم سنة متتابعاً كما هو الفرض المتقدم دخل شهر رمضان في نذره، فيكون صومه واجبا بالأصل و واجبا بالنذر فلا ينقطع به التتابع، فإذا أفطر فيه عامداً لزمته كفارة الحنث بالنذر و كفارة الإفطار في شهر رمضان و انقطع بذلك تتابع صوم النذر، و إذا نذر صوم سنة متتابعاً غير شهر رمضان لم ينقطع تتابعه بصيام شهر رمضان في الأثناء.

**المسألة ٨٤:**

إذا نذر الرجل أن يصوم سنة معينة فقال: لله على أن أصوم هذه السنة مثلا، أو قال: لله على أن أصوم سنة ألف و أربعمائه و عشر من الهجرة، انعقد نذره و وجب عليه صوم السنة المعينة كلها، و لم يدخل فيها صوم يومى العيدين منها، فلا يجوز له صومهما، و الأحوط قضاؤهما، و لا يدخل فيها صوم أيام التشريق الثلاثة إذا كان بمنى سواء كان ناسكا أم غير ناسك، فلا يجوز له صومها، و الأحوط له قضاؤها بعد السنة، و أيام التشريق هى الأيام الحادى عشر و الثانى عشر و الثالث عشر من شهر ذى الحجة، و يجب عليه صومها إذا كان بغير منى. و يدخل فى نذره شهر رمضان فيكون صومه واجبا من الناحيتين فإذا أفطر فيه لزمته كفارة الإفطار و كفارة خلف النذر. و إذا أفطر من السنة المنذورة أياما عامدا غير الأيام التى تقدم ذكرها و لم يكن قد اشترط التابع فى صومه بنى على الصوم و أتم السنة ثم قضى الأيام التى أفطرها و وجبت عليه الكفارة بعدد الأيام. و إذا كان قد اشترط التابع فى صوم السنة المعينة بطل التابع و أشكل الحكم، و الأحوط أن يتابع فى صوم ما بقى من أيام السنة الى ان تتم، و يصل بها قضاء الأيام التى أفطرها و قضاء ما بطل تتابعه من الأيام التى صامها قبل ذلك و أبطل تتابعها بإفطاره، و يأتى بالجميع متتابعاً، و عليه الكفارة لإخلاله بالتتابع.

**المسألة ٨٥:**

إذا نذر المكلف صوم يوم معين من الشهر أو من الأسبوع، و أفطر كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٤٣٣ ذلك اليوم و جب عليه قضاء صومه و إذا كان عامدا من غير عذر و جبت عليه الكفارة.

**المسألة ٨٦:**

إذا نذر المكلف صوم يوم معين لم يحرم عليه السفر فيه و ان كان السفر غير ضرورى له، فإذا سافر فيه أفطر و وجب عليه قضاء صومه و لم تجب عليه الكفارة.

**المسألة ٨٧:**

إذا نذر المكلف ان يصوم كل يوم خميس فى سنته أو ما دام حيا، و اتفق يوم الخميس مع أحد العيدين و جب عليه إفطار ذلك اليوم و لزمه قضاؤه على الأحوط، و إذا مرض الناذر فى يوم الخميس أو سافر، أو حاضت المرأة أو تنفست فيه لزم الإفطار كذلك، و وجب عليه قضاء اليوم على الأقوى و لا كفارة عليه فى الجميع.

**المسألة ٨٨:**

إذا نذر الإنسان أن يصوم كل يوم خميس، ثم وجب عليه أن يصوم صوما يجب فيه التابع كما إذا نذر صوما متتابعاً عشرة أيام أو

شهرًا أو شهرين، أو وجبت عليه كفارة فيها صوم متتابع، فإذا أراد أن يأتي بالصوم المتتابع وجب عليه أن يصوم كل خميس من تلك الأيام وفاء بنذره السابق المتعلق به، ولا يكون ذلك محلاً بتتابع صومه الذي وجب عليه للكفارة أو للنذر اللاحق.

### المسألة ٨٩:

إذا نذر الإنسان صوماً واشترط في صيغته النذر أن يأتي بالصوم في السفر والحضر، صح نذره وشرطه، فيصح منه الصوم وإن كان مسافراً، ويتعين عليه إذا كان مؤقتاً واتفق سفره في الوقت فيجب عليه الصوم ويجزيه، سواء كان الصوم المنذور متتابعاً أم لا.

### المسألة ٩٠:

إذا نذر الإنسان أن يزور الرسول (ص) أو يزور أحد الأئمة المعصومين (ع) انعقد نذره ووجب عليه البر به، ويكفي في الوفاء كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٤٣٤

بنذره مع الإطلاع أن يحضر عند المزور ويسلم عليه، ولا يجب عليه أن يأتي بشيء من الآداب والمستحبات المأثورة في الزيارة كالغسل والصلاة وغيرهما، وإذا ذكر ذلك في صيغته النذر أو ذكر شيئاً منه لزمه الإتيان به.

وإذا نذر أن يزور اماماً معيناً، تعينت عليه زيارة ذلك الإمام ولم تجزه عنها زيارة غيره من الأئمة (ع) فإذا ترك زيارته عامداً مع القدرة حث في نذره ووجب عليه كفارة النذر، وإذا نذر زيارته في وقت معين، وجبت عليه زيارته في ذلك الوقت، فإذا تركها عامداً مع القدرة حث في نذره ووجب عليه الكفارة، ولم يجزه أن يزور ذلك الإمام في وقت آخر، ويشكل الحكم بوجود القضاء وإن كان أحوط.

### المسألة ٩١:

إذا نذر الإنسان أن يزور اماماً معيناً ثم عجز عن زيارته انحلت نذره وسقط عنه الوجوب، ولم تجب عليه الكفارة، ولم تجب عليه زيارة إمام آخر بدلاً عنه.

### المسألة ٩٢:

إذا نذر الرجل أن يحج ماشياً وكان قادراً على ذلك وآمناً من الضرر بفعله، انعقد نذره ووجب عليه، فإذا تركه، أو حج راكباً أو مشى في بعض الطريق وركب في بعضه، وكان وقت الحج المنذور معيناً وفات الوقت بذلك، حث بنذره ووجب عليه الكفارة، بل ولا يترك الاحتياط بالقضاء، فيحج ماشياً بعد الوقت.

وكذلك إذا كان النذر مطلقاً لم يعين له وقت، وترك المشى في ذلك العام مع قدرته عليه ثم عجز عن المشى في بقية السنين، فيحث بنذره وتلزمه الكفارة، وإذا كان النذر مطلقاً وهو قادر على المشى في بقية السنين وجب عليه أن يفى بنذره فيحج ماشياً.

وكذلك الحكم إذا نذر أن يزور الرسول (ص) ماشياً، أو نذر أن يزور أحد الأئمة (ع) ماشياً، فينعقد نذره ويلزمه الوفاء مع القدرة والأمن من الضرر، ويجرى فيه التفصيل المذكور في الحج.

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٤٣٥

### المسألة ٩٣:

إذا نذر المكلف الحج أو الزيارة ماشيا و هو قادر على ذلك، ثم عجز عن الإتيان بما نذره عجزا تاما انحل نذره و سقط عنه الوجوب، و إذا عجز عن المشى فى بعض الطريق دون بعض، و كان نذره مؤقتا، مشى من الطريق ما يستطيع مشيه و ركب فى الباقي على الأحوط، إذا لم يكن ذلك هو الأقوى، و كذلك الحكم إذا كان نذره مطلقا غير مؤقت بسنة معينة و كان عجزه بعد الشروع فى الذهاب فيمشى من الطريق ما أمكنه و يركب فى الباقي.

و إذا كان نذره مطلقا و كان عجزه قبل الشروع فى الذهاب صنع كذلك على الأحوط ثم أعاد الحج ماشيا إذا تمكن منه بعد ذلك فى السنين الآتية.

و إذا كان نذره مطلقا فعجز كذلك و لم يحج فى تلك السنة ثم تجددت له القدرة على المشى فى السنين الأخرى و جب عليه الوفاء بنذره.

### المسألة ٩٤:

إذا نذر أن يتصدق بشيء معين خارجي، و جب عليه أن يتصدق بعين ذلك الشيء الذى تعلق به النذر إذا كان موجودا، و مثال ذلك أن يقول:

لله على أن أتصدق بهذه الوزن المعينة من الحنطة أو بهذا الثوب المعين أو بهذه القطعة المعلومه من الفراش، فيلزمه أن يدفع للمستحق نفس العين المنذورة و لا يجزيه أن يدفع وزنه أخرى من الحنطة بدلا عنها أو يتصدق بقيمة الثوب أو الفراش المعين من الدراهم أو الدينانير.

و إذا تلفت العين التى نذر التصديق بها و لم يكن الناذر هو المتلف لها انحل نذره و لم يجب عليه دفع بدلها و لا دفع الكفارة، و إذا كان الناذر هو الذى أتلّف العين المنذورة كان ضامنا لها، فتجب عليه الصدقة بمتلها إذا كانت مثليه، و بقيمتها إذا كانت قيمية على الأحوط، و يلزمه دفع الكفارة على الأقوى.

### المسألة ٩٥:

إذا نذر الرجل أن يتصدق على شخص معين، فقال: لله على ان أتصدق على زيد مثلا بمائة دينار، و جب على الناذر ذلك، فلا تكفيه الصدقة على غير الشخص الذى عينه و ان كان قريبا له، أو كان أفقر منه أو

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٤٣٦

كانت الصدقة عليه أفضل، و لا يتعين على الشخص المنذور له أن يقبل الصدقة المنذورة و يجوز له أن يمتنع من قبولها، و إذا هو امتنع و لم يقبلها انحل نذر الناذر لتعذر حصول الفعل المنذور عليه، و سقط عنه وجوبه، و هذا إذا استمر المنذور له على امتناعه من قبول الصدقة كما سيأتى بيانه فى المسألة السابعة و التسعين.

**المسألة ٩٦:**

إذا قبل الفقير المنذور له تصدق الناذر عليه، ثم أبرأ ذمته من الصدقة قبل أن يقبضها منه لم تبرأ ذمة الناذر من الصدقة و لم يسقط عنه الوجوب بإبرائه.

و إذا دفع الناذر الصدقة إلى المستحق و قبضها منه ملكها بالقبض و برئت ذمة الناذر و جاز للمستحق أن يهبها له أو يدفعها له مكافأة على عمل، و نحوه و ان كره للناذر أن يأخذها منه.

**المسألة ٩٧:**

إذا نذر الناذر أن يتصدق على شخص معين، و امتنع المنذور له عن قبولها، ثم عاد فقبلها بعد امتناعه، فالظاهر وجوب التصدق عليه إذا كان النذر مطلقاً و لم يكن للصدقة المنذورة وقت معين، أو كانت مؤقتة و كان الوقت لا يزال باقياً.

و إذا كانت الصدقة المنذورة مؤقتة و قد انقضى وقتها قبل أن يعود الفقير فيقبل التصدق، انحل النذر و لم يجب على الناذر التصدق بها عليه.

**المسألة ٩٨:**

إذا كانت الصدقة المنذورة عينا شخصية و امتنع المنذور له عن قبولها، جاز للناذر أن يتلف العين بعد امتناع الفقير عنها، و لا يكون على الناذر ضمان بإتلافها و لا تجب عليه كفارة، و ان قبل المنذور له بعد التلف.

**المسألة ٩٩:**

إذا نذر المكلف أن يتصدق بعين مشخصة أو بمبلغ من المال في ذمته، ثم مات قبل أن يفى بنذره وجب أن تخرج الصدقة المنذورة من أصل

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٤٣٧

تركته، و كذلك الحكم في كل نذر يتعلق بالمال، كما إذا نذر أن يفى دين زيد من ماله، أو نذر أن يدفع له مبلغاً من المال يحج به أو يعتمر أو يزور، أو نذر أن يصل أباه أو أخاه أو أحد أرحامه بمقدار من المال، فإذا مات الناذر قبل أن يفى بالنذر اخرج المال المنذور من أصل تركته لا من الثلث.

**المسألة ١٠٠:**

إذا نذر المكلف أن يتصدق على زيد بمبلغ من المال أو بعين مخصوصة ثم مات الشخص المنذور له قبل أن يتصدق الناذر عليه بالعين أو المبلغ المنذور، أشكل الحكم فيه، فلا يترك الاحتياط بقيام وارثه مقامه إذا كان مستحقاً، و إذا لم يكن له وارث أو كان لا يستحق الصدقة أو امتنع من قبولها فالظاهر سقوط النذر بالصدقة لتعذر الوفاء بها.

**المسألة ١٠١:**

إذا نذر أن يهب أو يهدى الى فلان شيئاً معيناً أو مبلغاً من المال ثم مات المنذور له قبل أن يفى الناذر له بنذره سقط النذر و لم يجب الوفاء به. و إذا مات الناذر قبل أن يهب، فالأحوط ان يتولى وصيه أو وارثه ذلك، فيهب المال للمنذور له و يخرج منه من أصل تركة الميت.

**المسألة ١٠٢:**

ما ينذر لأحد المشاهد الشريفة يختص به و لا يجوز صرفه في غيره من المشاهد و ان كان أعظم قدراً منه أو أكثر حاجة، فيصرف في مصالح المشهد المنذور له، كتعميره إذا احتاج الى التعمير و إصلاح بنائه إذا احتاج الى الإصلاح و انارته، و تجهيزه بوسائل التهوية و التبريد و التدفئة و تبريد الماء، و تعمير أماكن التطهير و الوضوء في المشهد و ترميمها، و اعانة خدام المشهد الصالحين و القائمين بشؤونهم، و ما يشبه ذلك أو يتصل به من الحاجات و المقاصد اللائقة به.

**المسألة ١٠٣:**

ما ينذر للرسول (ص) أو لأمير المؤمنين (ع) أو لأحد المعصومين (ع) أو للعباس (ع) أو لغيرهم من الذرية الطيبة و الذوات الطاهرة، يصرف في سبل الخير و القربات، فيعان به المحتاجون من أهل العلم على تحصيل كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٤٣٨

غاياتهم من طلب العلم و نشر الإسلام، و ينفق على المحتاجين من ذرية الرسول (ص)، و يتصدق به على الفقراء من المؤمنين، و يعان به المحتاجون من الزوار، و يصح صرفه في بناء المساجد و مساكن الفقراء و الأيتام و نحو ذلك، و يقصد بجميع ذلك عود ثواب الخيرات و المبرات الى المنذور له منهم (ع).

و الأحوط استحباباً تخصيصه بالمحتاجين من المجاورين من أهل العلم و من الذرية و الفقراء و خدمة المشهد.

**المسألة ١٠٤:**

إذا نذر الناذر لأحدهم (ع) و قصد بنذره ان يصرف المال المنذور في إقامة مآتهم (ع)، و عزائهم أو ذكرى وفياتهم، أو في الإطعام فيها و القيام ببعض شؤونها و جب صرفه في الجهة المذكورة و لا يصرف في النواحي الأخرى، و إذا عينه لمآتم امام خاص أو شهيد أو ولى معين تعين للجهة التي حددها الناذر، و كذلك إذا كان نذره لجهة خاصة أخرى كالمواليد و الإطعام أو الإنفاق في أيام الزيارات المخصوصة لهم فيختص بالجهة المعينة.



كلمة التقوى؛ ج ٦، ص: ٤٣٨

### المسألة ١٠٥:

إذا نذر الرجل الصدقة بشاء معينه أو بشاء مطلقه ثم عينها للوفاء بنذره تبعها نماؤها المتصل من سمن جثتها و كبرها و صوفها، و كذلك إذا نذر الصدقة ببقره أو ماعز و عينها، و لا يترك الاحتياط فى النتاج و اللبن إذا لم يكن للناذر قصد معين و لم يكن عرف متبع أو قرينه داله، و يتبع قصده إذا علم، ثم يرجع الى العرف أو القرينه إذا دلا على شىء، و كذلك إذا نذر الشاء أو البقره أو الماعز لمشهد أو ماتم و شبههما.

### المسألة ١٠٦:

إذا نذر الرجل أن يتصدق بجميع ما يملك و جب عليه ذلك و لزمه الخروج منه و الصدقة به، فإذا ضاق الأمر عليه لكثرة عياله أو لضعفه عن الكسب أو لعدم توفر أسبابه، قوم جميع ما يملك على نفسه تقويماً صحيحاً عادلاً، و ضبطه و ضبط قيمته ضبطاً كاملاً، و جعل قيمة جميع ذلك ديناً فى ذمته و دونه فى دفاتر تثبت الحق، و أشهد عليه من يوثق

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٤٣٩

به و يعتمد عليه، ثم تصرف فى أعيان المال و الممتلكات الموجودة كيفما أراد من أنحاء التكسب بها و الصرف على نفسه و على عياله و شؤونه، و بدأ بإخراج الصدقة المقدره و الثابته فى ذمته شيئاً فشيئاً و أولاً- فأولاً و أحصى ما يدفعه من ذلك للفقراء و المساكين و اليتامى و ذوى الحاجه من أرحامه و غيرهم فى دفاتر تبين ذلك و تحصيله، و يسقطه من دينه حتى يفى جميع ما فى ذمته. و إذا مرض و ظن الموت و قد بقى من دينه شىء و جب عليه أن يوصى الى من يعتمد عليه بإخراجه من أصل تركته و أشهد على ذلك.

و إذا نذر أن يجعل جميع ما يملكه فى سبيل الله أو فى سبيل الخير و ضاق الأمر عليه كذلك، فعل كما تقدم ثم وفى الديون شيئاً فشيئاً كما وصفنا و أنفقها فى مطلق سبيل الله و ما يقرب اليه، و يدخل فى ذلك بناء المساجد و القناطر و الملاجى و غيرها من القربات حتى يتم الوفاء، و لا يختص بالتصدق كما فى الفرض السابق.

### المسألة ١٠٧:

إذا نذر الإنسان الفعل و جعل له وقتاً مخصوصاً، فقال: لله على ان أصوم أول أربعاء من شهر رجب مثلاً، أو قال: لله على أن أتصدق بعشرين ديناراً فى أول جمعه من شهر شعبان، و جب عليه أن يأتى بالصوم أو بالصدقة فى وقتها الذى عينه، و إذا ترك الفعل عامداً حتى انقضى الوقت حث بنذره و لزمته كفارة خلف النذر، و كذلك إذا نذر ترك الفعل و جعل له وقتاً معيناً، فالوفاء بالنذر هو أن يترك الفعل فى جميع الوقت، و الحث بالنذر هو أن يأتى بالفعل عامداً و لو مرة واحدة، فيكون للنذر فى كلتا الحالتين وفاء واحد فى البر به و يكون له حث واحد فى مخالفته، لأن النذر قد تعلق بصرف وجود الفعل فى الحالة الأولى، و بصرف تركه فى الحالة الثانية، فلا يتكرر، و قد مر نظيره فى اليمين كما ذكرناه فى المسألة الثامنة و الثلاثين و المسألة التاسعة و الثلاثين.

**المسألة ١٠٨:**

إذا نذر الإنسان ان يأتي بالفعل و لم يجعل له وقتا مخصوصا، فقال

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٤٤٠

لله على أن أصوم يوما، أو أن أتصدق بمبلغ كذا، وجب عليه أن يأتي بالفعل في مدة حياته و لو مرة واحدة و يتحقق بذلك وفاؤه بالنذر و إذا ترك الفعل عامدا فلم يأت به في مدة عمره حتى مرة واحدة تحقق الحنث و سقط النذر و لزمته الكفارة. و إذا نذر أن يترك الفعل و لم يجعل له وقتا معيناً، فقال: لله على أن لا أنطق بالباطل أو قال: لله على أن لا أتفوه بالكذب، وجب عليه ان يترك ذلك مدة حياته و لا يحصل الوفاء بالنذر الا بذلك، فإذا أتى بالفعل المنذور تركه و لو مرة واحدة تحقق الحنث و سقط النذر و لزمته الكفارة فيكون للنذر كما في المسألة المتقدمة وفاء واحد و حنث واحد في كلتا الحالتين نظير ما تقدم في اليمين في المسألتين الآنف ذكرهما.

**المسألة ١٠٩:**

إذا نذر الإنسان الفعل و كان مقصده في نذره أن يأتي بالفعل المنذور في طبيعته السارية في أفراد، فقال: لله على أن أصلي النافلة اليومية في كل يوم، أو قال: لله على أن أصلي صلاة جعفر في كل يوم جمعة، انعقد نذره كما أراد، و انحل نذره الى نذور متعددة، فتكون صلاة النافلة اليومية في كل يوم من أيام حياة الناذر متعلقا لنذر مستقل يجب الوفاء به، و تجب الكفارة بمخالفته و الحنث به، و تكون صلاة جعفر في كل يوم جمعة في المثال الثاني متعلقا لنذر مستقل كذلك، فلكل فرد من أفراد الفعل المنذور نذر يختص به، و يكون الإتيان بالفعل في أي وقت من الأوقات المعينة برا بنذره الخاص به، و يكون تركه في ذلك الوقت حنثا بنذره و موجبا للكفارة لمخالفته، و موجبا للقضاء على الأقوى إذا كان الفعل المنذور صوما، و على الأحوال لزوما إذا كان المنذور صلاة أو غيرها.

و كذلك الحكم إذا نذر ترك الفعل، و كان المقصود ترك الفعل في كل وقت من الأوقات على نحو الانحلال و الاستقلال فقال: لله على ان لا أكذب أبدا، فإذا كذب في الساعة الأولى عامدا حنث بنذره فيها و وجبت عليه الكفارة، و ان أطاع و لم يكذب في الساعة الثانية، و كذلك

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٤٤١

العكس، فلكل فرد نذره الخاص به و لكل نذر بره و حنثه، كما تقدم في اليمين.

**المسألة ١١٠:**

يشترط في صحة النذر نية القربة، و المراد بها أن ينشئ الناذر تمليك الفعل أو الترك على نفسه لله وحده، كما هو المختار و قد سبق منا بيان ذلك مفصلا في أول الفصل، أو أن ينشئ التزامه و تعهده بالفعل أو الترك له وحده، كما هو القول المشهور، و نتيجة لذلك فلا بد و ان يكون الوفاء بالنذر هو الإتيان بالفعل أو الترك مبنيا على ذلك.

**المسألة ١١١:**

إذا نذر الرجل أن يوجد الفعل نذرا مطلقا و لم يعين له وقتا كما ذكرنا في المسألة المائة و الثامنة و لم يكن على نحو الانحلال، جاز له أن يؤخر الفعل الى أن يظن الوفاء، أو يظن فوت الواجب، أو يلزم من التأخير التهاون بأمر الله، فيتضيق وقته حين ذلك و يجب الإتيان به، و إذا نذر ترك الفعل كذلك و جب عليه الترك من حين انعقاد النذر الى آخر الحياة، و إذا أتى بالفعل المنذور تركه و لو مرة واحدة تحقق الحنث و سقط بذلك النذر كما ذكرنا في المسألة المائة و الثامنة.

و انما يسقط النذر بالحنث إذا كان المقصود بالنذر إيجاد صرف الفعل، و لا يسقط النذر إذا كان على نحو الانحلال كما ذكرنا في المسألة المائة و التاسعة.

### المسألة ١١٢:

الحنث بالنذر كالحنث باليمين سواء بسواء، فلا يحصل الا بتعمد المخالفة كما ذكرناه في المسألة السابعة و الثلاثين، فلا يحنث الناذر إذا خالف النذر جاهلا بالموضوع أو ناسيا له، و مثال ذلك: ان ينذر الرجل أن يصوم يوما معينا، ثم يعتقد انه نذر صوم غير معين، فيؤخر الصوم حتى يمضى الوقت المعين فيتذكر انه نذر صوم اليوم المعلوم و قد أخره خطأ، أو ينسى صوم ذلك اليوم، أو ينسى انه نذر صومه ثم يتذكر بعد أن ينقضى الوقت، فلا تجب عليه كفارة الحنث، و لا تجب عليه الكفارة إذا خالف نذره مضطرا أو مجبرا أو مكرها على المخالفة.

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٤٤٢

و إذا خالف النذر جاهلا بالحكم أو ناسيا له، فلا بد من الاحتياط، و قد سبق ذكر جميع ذلك في اليمين.

### المسألة ١١٣:

إذا خالف النذر جاهلا بالموضوع أو ناسيا له أو مضطرا، أو مجبرا أو مكرها على المخالفة لم يسقط بذلك نذره، فإذا كان النذر مؤقتا و قد بقي مقدار من الوقت، أو كان مطلقا ليس له وقت معين و جب عليه الوفاء بالنذر في بقية الوقت في الأول و في بقية العمر في الثاني.

### المسألة ١١٤:

إذا حنث بنذره فترك الفعل المنذور عامدا حتى انقضى الوقت و جب عليه القضاء إذا كان الفعل المنذور صوما على الأقوى، و وجب القضاء على الأحوط لزوما إذا كان الفعل صلاة أو صدقة أو غيرها من القربات، و قد أشرنا الى هذا في المسألة المائة و التاسعة، و كذلك إذا كان جاهلا بالحكم أو ناسيا له.

و إذا خالف نذره ناسيا للموضوع أو جاهلا به فالأحوط القضاء في الجميع، و لا تجب الكفارة كما سبق بيانه.

### المسألة ١١٥:

□ □  
إذا علق الإنسان نذره على حصول شيء، فقال: لله على أن أصوم أو أن أتصدق إن رزقني الله ولدا ذكرا، ثم استبان له ان الله قد رزقه

ولدا قبل نذره، لم يجب عليه الوفاء بنذره، و كذلك إذا نذر ان شفى الله زيدا أو ان قدم من سفره سالما، فاستبان له ان الشرط قد حصل قبل النذر، فلا يجب عليه البر به، و كذلك إذا شك في ان الشرط حصل قبل إنشاء النذر أو بعده، فلا يجب عليه الوفاء به.

### المسألة ١١٦:

الأقوى ان الكفارة في مخالفة النذر هي الكفارة في مخالفة اليمين، فيتخير الناذر إذا حث بنذره عامدا بين أن يعتق رقبة أو يطعم عشرة مساكين أو يكسوهم، فان لم يقدر على أن يأتي بإحدى هذه الخصال الثلاث وجب عليه أن يصوم ثلاثة أيام متتابعة، و يأتي ان شاء الله في كتاب الكفارات بيانها و بيان أحكامها.

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٤٤٣

### الفصل الثالث في العهد

### المسألة ١١٧:

الظاهر أن المراد بالعهد ها هنا ميثاق يقطعها الإنسان على نفسه لله على فعل شيء أو على تركه، و ينشئه بصيغة مخصوصة، فهو ليس من اليمين و ليس من النذر و ان أشبههما في بعض الآثار و بعض الأحكام.

### المسألة ١١٨:

لا ينعقد العهد حتى ينشئه الإنسان بقوله: عاهدت الله على أن أفعل كذا أو على أن لا أفعل، أو يقول: على عهد الله أن أفعله أو ان لا أفعله، و هو من هذه الجهة يشبه النذر في الحاجة الى إنشائه بصيغة مخصوصة. فلا يجب الوفاء بالعهد إذا لم ينشئه بالقول المذكور و ان قصد في ضميره العهد على الفعل أو على الترك و لا تحرم عليه المخالفة و ان كان عامدا و لا تلزمه الكفارة، و ان كان الأحوط له استحبابا أن لا يخالف ما نواه.

### المسألة ١١٩:

العهد كالنذر، فقد ينشئه الإنسان معلقا على حصول شرط معين، فيقول: عاهدت الله ان رزقنى ولدا ذكرا، أو ان شفانى من هذا المرض أن أتصدق بمائة دينار، أو أن أذبح شاة أو بقرة و أطعمها للفقراء أو للمؤمنين، أو يقول: على عهد الله أن دفع عنى هذه البلية أن أصلى نافلة شهر رمضان أو أن أصوم شهر رجب، فينعقد عهده كما اشترط، فإذا حصل الأمر الذى علق عليه وجوب الفعل وجب عليه أن يفى بالعهد و حرمت عليه مخالفته و لزمته الكفارة إذا حث فخالف عامدا.

و قد ينشئ العهد مطلقا غير مشروط بشيء، فينعقد كذلك و يجب عليه البر به مطلقا، و هو أيضا قد يجعله موقتا بوقت خاص فيلزمه الوفاء به في ذلك الوقت، و قد يجعله مطلقا غير موقت فيجب عليه البر به

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٤٤٤

كذلك، و هو فى جميع ذلك كالنذر فى الفروض و الأحكام و لا موجب للإطالة بالتركار.

### المسألة ١٢٠:

يشترط فى المعاهد أن تجتمع فيه جميع الشروط التى ثبت اشتراطها فى الناذر أو كان الاحتياط باشتراطها لزوميا، فلا بد و أن يكون مكلفا، و لا بد و أن يكون قاصدا و لا بد و ان يكون مختارا و لا بد و أن يكون نافذ التصرف غير محجور فى متعلق عهده الى غير ذلك مما تقدم اشتراطه فى الناذر.

### المسألة ١٢١:

يشترط فى الأمر الذى يعلق عليه العهد جميع ما اشتراطناه فى الأمر الذى يعلق عليه النذر و تراجع المسائل المتعلقة بذلك من فصل النذر لتطبيق أحكامها فى شروط العهد.

### المسألة ١٢٢:

لا يختص العهد بالموارد التى يكون متعلقة فيها فعلا أو تركا، بل يجرى كذلك إذا كان متعلقه صفة يستطيع الإنسان أن يكتسبها بإرادته و اختياره و لو بطول المران، فإذا قال الرجل: عاهدت الله على أن أكون عادلا، أو على أن أكون صادقا فى جميع أقوالى و أفعالى، أو قال: على عهد الله أن لا أكون خائنا، أو أن لا أكون فاسقا، انعقد عهده و وجب عليه الوفاء به، و حرم عليه الحنث، و إذا حنث بعهده لزمته الكفارة، و الظاهر أن ذلك يجرى فى النذر و اليمين أيضا.

### المسألة ١٢٣:

ينعقد العهد إذا تعلق بفعل واجب أو بترك محرم، و ينعقد إذا تعلق بفعل مندوب أو بترك مكروه، و ينعقد إذا تعلق بفعل مباح و كان فعله راجحا على تركه لجهة شرعية أو لجهة دنيوية أو جبت رجحانه، و ينعقد إذا تعلق بترك شىء مباح، و كان تركه راجحا على فعله لجهة شرعية أو لجهة دنيوية أو جبت رجحانه، و ينعقد على الأحوط إذا تعلق بفعل مباح أو بتركه و كان متساوى الطرفين فى الدين و الدنيا فلا رجحان

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٤٤٥

للفعل و لا للترك و قد تقدم تفصيل ذلك فى متعلق اليمين، فليراجع ما حررناه هناك.

### المسألة ١٢٤:

لا ينعقد العهد إذا تعلق بترك واجب أو مستحب أو بفعل محرم أو مكروه، و لا ينعقد إذا تعلق بفعل شىء مرجوح يرجح تركه على فعله لأمر دينى أو دنيوى، و لا ينعقد إذا تعلق بترك شىء يرجح فعله على تركه لأمر دينى أو دنيوى كذلك.

**المسألة ١٢٥:**

إذا تعلق العهد بأمر مباح لا رجحان لفعله ولا لتركه، أو تعلق بأمر راجح لبعض الجهات، فانعقد العهد كما تقدم، ثم تغيرت الحال قبل الوفاء بالعهد فأصبح فعله مرجوحا لبعض النواحي الطارئة انحل العهد و لم يجب الوفاء به و قد سبق جميع ذلك في فصل اليمين.

**المسألة ١٢٦:**

إذا انعقد عهد الرجل في المسألة المتقدمة، ولكنه تسامح في الوفاء بعهده حتى تغيرت الحال و أصبح متعلق العهد مرجوحا، لم ينحل عهده في هذه الصورة على الأحوط و خصوصا إذا طالت المدّة و هو يتسامح في الوفاء، فلا ينحل عهده و يلزمه الوفاء به على الأحوط ان لم يكن ذلك هو الأقوى.

**المسألة ١٢٧:**

إذا خالف الإنسان عهده عامدا كما تقدم في فصل النذر و فصل اليمين، حنث في عهده و وجبت عليه الكفارة، و كفارة الحنث بالعهد نظير كفارة الإفطار في شهر رمضان على الأقوى، فيجب على الحانث أن يعتق رقبة أو يطعم ستين مسكينا أو يصوم شهرين متتابعين، و سيأتي ان شاء الله تعالى ذكرها و ذكر تفاصيل أحكامها في كتاب الكفارات.

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٤٤٧

**كتاب الكفارات****إشارة**

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٤٤٩

كتاب الكفارات و فيه فصلان:

**الفصل الأول في أقسام الكفارات****المسألة الأولى:**

لم يتعرض الفقهاء قدس الله أرواحهم الطيبة في هذا الكتاب لذكر كفارات الإحرام بالحج أو بالعمرة، و هم يذكرونها مفصلة في كتاب الحج، و يكتفون بذلك عن ذكرها هنا مرة أخرى، و لهم بذلك وجهة نظرهم، و لعل الوجه ان كفارات الإحرام كثيرة و مفصلة، و لها أحكام خاصة بها كثيرة، و لا بد من ذكرها جميعا في كتاب الحج لأنه مورد الحاجة فيكون ذلك مغنيا عن إعادتها في كتاب الكفارات، و قد ذكر الكثير منها و من غيرها في كتاب الصوم، و الأمر في التوجيه سهل.

**المسألة الثانية:**

الكفارات واجبات خاصة تجب على المكلف عند حدوث بعض الطوارئ ذنب أو غيره، وليس المراد من هذا القول تعريف الكفارة بذلك، بل المراد الإشارة إلى معناها على وجه إجمالي مقدمة لذكر الأقسام والأحكام، وهي على أقسام أربعة نذكرها في المسائل الآتية:

**المسألة الثالثة:**

القسم الأول من الكفارات: ما تكون فيه خصال الكفارة مترتبة، فلا يجزى الإتيان بالخصلة اللاحقة إلا بعد العجز عن الإتيان بالخصلة السابقة عليها، وهي ثلاث كفارات:

(الأولى) كفارة الظهار (و الثانية) كفارة القتل خطأ، فإذا ظاهر

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٤٥٠

الرجل من زوجته ثم أراد العود الى مقاربتها و إذا قتل مؤمنا خطأ، وجب عليه دفع الكفارة.

و الكفارة في كل واحد من الموردين: أن يعتق رقبة مؤمنه، فإذا هو عجز عن تحرير الرقبة و لم يقدر وجب عليه أن يصوم شهرين متتابعين، فإذا عجز عن صيامهما و لم يستطع وجب عليه أن يطعم ستين مسكينا.

(الثالثة): كفارة من أفطر في قضاء صوم شهر رمضان بعد الزوال، فإذا صام المكلف قضاء عما فاتته من شهر رمضان و أفطر بعد زوال الشمس من يومه عامدا، وجب عليه أن يطعم عشرة مساكين، فإذا عجز عن إطعامهم وجب عليه أن يصوم ثلاثة أيام، و لا يجب التتابع فيها على الأقوى و ان كان ذلك أحوط استحبابا.

**المسألة الرابعة:**

إذا اشترك رجلان أو أكثر في قتل رجل واحد أو امرأة خطأ، وجب على كل واحد منهم ان يدفع كفارة تامة عن نفسه، و لا يجزيهم دفع كفارة واحدة مشتركة، و لا ينوى كل واحد منهم التكفير عن الجميع.

**المسألة الخامسة:**

القسم الثاني من الكفارات: ما يكون المكلف فيه مخيرا بين الخصال الواجبة، فأى الخصال أتى بها أجزأته و أبرأت ذمته من الواجب، و هي أربع كفارات.

(الأولى): كفارة من أفطر في صوم شهر رمضان، فتناول أحد المفطرات المحللة عامدا من غير عذر مسوغ لذلك.

(الثانية): كفارة من حنث بعهده و تعمد مخالفته كما ذكرناه في آخر فصل العهد.

(الثالثة): كفارة المرأة إذا جزت شعرها في المصايب.

(الرابعة): كفارة من جامع و هو معتكف فأفسد اعتكافه بذلك.

و الكفارة في كل واحدة من هذه الأربع أن يتخير المكلف بين أن يعتق رقبة، أو يصوم شهرين متتابعين، أو يطعم ستين مسكينا،

فتكفيه آية

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٤٥١

واحدة أتى بها من هذه الخصال الثلاثة و تبرأ بها ذمته من الكفارة الواجبة عليه.

**المسألة السادسة:**

جز المرأة شعر رأسها أن تقصه و تقطعه، سواء استأصلته أم لم تستأصله، و سواء جزت جميع الشعر أم جزت بعضه بحيث يصدق عند أهل العرف أنها قد جزت شعرها، و المراد هنا: أن تجزه في المصاب حزنا، فتجب عليها الكفارة لذلك، و لا تجب الكفارة إذا قصت شعرها لغير ذلك من الغايات كما إذا قصته للعلاج أو للتجميل. و يلحق بجز شعرها في الحكم حلقه، فإذا حلقته في المصاب حزنا و جبت عليها الكفارة الأنف ذكرها، و الأحوط لزوم الكفارة أيضا إذا أحرقتة لذلك.

**المسألة السابعة:**

لا فرق في الحكم بالتحريم و وجوب الكفارة الأنف ذكرها إذا جزت المرأة شعرها في المصاب بين مصاب زوجها و أبيها و ولدها و غيرهم و لا بين القريب منها في النسب و البعيد.

**المسألة الثامنة:**

تجب الكفارة على من جامع و هو معتكف فأفسد اعتكافه بذلك، سواء كان جماعه ليلا أم نهارا، و إذا جامع نهارا فان كان معتكفا في شهر رمضان لزمته كفارة الإفطار في شهر رمضان مضافا الى كفارة الاعتكاف الأنف ذكرها، و ان كان معتكفا و هو صائم قضاء شهر رمضان لزمته مع كفارة الاعتكاف كفارة الإفطار في قضاء شهر رمضان و قد ذكرناها في المسألة الثالثة، و ان كان معتكفا في صوم مندور، فعليه كفارة الاعتكاف و كفارة مخالفة الصوم المندور، و إذا نذر الاعتكاف في أيام معينة و جامع في أثناء اعتكافه و جبت عليه كفارة الاعتكاف و كفارة خلف النذر سواء كان جماعه ليلا أم نهارا و ان كان صائما في نهاره صوما مندوبا أو مستأجرا عليه.

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٤٥٢

**المسألة التاسعة:**

لا فرق في الحكم بوجود كفارة الاعتكاف بين أن يكون الجماع الذي أفسد به اعتكافه محللا أو محرما، كما إذا جامع زوجته في حيضها أو زنى غيرها أو لاط، و إذا كان في شهر رمضان و أفطر على محرم لزمته كفارة الجمع لذلك كما سندكره، مضافا الى كفارة الاعتكاف، و بعض الفروض المذكورة نادرة و غريبة، و لكن مداخل الشيطان كثيرة و قريبة، بل و واقعة. و لا حول و لا قوة إلا بالله.



**المسألة العاشرة:**

إذا أفسد المكلف اعتكافه بارتكاب بعض محرمات الاعتكاف غير الجماع، فلا يترك الاحتياط بالإتيان بكفارة الاعتكاف و ان كان اعتكافه مندوبا، كما إذا أفسده في اليومين الأولين، و يراجع ما علقناه على الاعتكاف من كتاب العروة الوثقى.

**المسألة ١١:**

إذا جامع المرأة زوجها و هي معتكفة باذنه و كانت مختارة في الجماع فسد اعتكافها و وجبت عليها كفارة الاعتكاف سواء كان الجماع ليلا- أم نهارا، و أمكن أن تجرى فيها جميع الفروض التي ذكرناها في المسألة الثامنة و تلحقها أحكامها، و إذا كان الرجل معتكفا أيضا لزم كل واحد منهما كفارته و أحكامه.

**المسألة ١٢:**

إذا أكره المرأة زوجها على الجماع و هي معتكفة لم تجب عليها كفارة إفساد الاعتكاف سواء كان الزوج معتكفا أيضا أم لا، و سواء كان الجماع ليلا- أم نهارا، و في فساد اعتكافها بذلك اشكال، و لا- يترك الاحتياط بأن تتم الاعتكاف إذا كان واجبا، و لا يترك الاحتياط بقضائه إذا كان مما يقضى كما إذا كان مندورا أو مستأجرا عليه، و كان النذر أو الاستيجار عليه باذن الزوج.

**المسألة ١٣:**

إذا أكره المرأة زوجها فجامعها و هما معتكفان صائمان في شهر رمضان وجبت على الزوج كفارة إفطاره في شهر رمضان، و وجبت عليه كفارة

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٤٥٣

أخرى لإفساده اعتكافه، و وجبت عليه كفارة ثالثه يدفعها عن زوجته لآكراهها على الإفطار، و لا- يجب عليه أن يدفع عنها كفارة اعتكافها، و لا- تجب على المرأة كفارة الاعتكاف لأنها مكرهه كما تقدم، و لا يتحمل كفارة الاعتكاف عنها كذلك إذا جامعها مكرها لها و هي معتكفة و هو غير معتكف.

و إذا أكرهها على الجماع و هما معتكفان في غير شهر رمضان لم يتحمل عن المرأة شيئا من كفارة الصوم و لا كفارة الاعتكاف، و تلزمه كفارة اعتكافه، و تلزمه كفارة صومه إذا كان مما تجب فيه الكفارة، و الظاهر عدم الفرق في جميع الأحكام الآنف ذكرها للزوجة بين الدائمة و المتمتع بها.

**المسألة ١٤:**

القسم الثالث من الكفارات: ما يجتمع فيه الأمران المتقدم ذكرهما، فالكفارة مخيرة في بعض الخصال و مترتبة في بعضها و هي خمس كفارات.

(الأولى): كفارة خلف اليمين، و منها كفارة الإيلاء من الزوجة.

(الثانية): كفارة خلف النذر على الأقوى.

(الثالثة): كفارة نتف المرأة شعر رأسها في المصاب.

(الرابعة): كفارة خدش المرأة وجهها في المصاب حتى تدميه.

(الخامسة): كفارة شق الرجل ثوبه لموت ولده أو زوجته.

فيتخير المكلف في كل واحدة من هذه الكفارات بين أن يعتق رقبة و أن يطعم عشرة مساكين و أن يكسوهم، فإذا عجز عن هذه الخصال الثلاث و لم يقدر على الإتيان بواحدة منها وجب عليه أن يصوم ثلاثة أيام متتابة. فلا يكفيه أن يصوم الأيام الثلاثة إذا قدر على واحدة من الخصال الأولى.

### المسألة ١٥:

يلاحظ في اليمين و النذر ما فصلناه فيهما و في شرائط انعقادهما و الحنث بهما في فصل اليمين و فصل النذر من الكتاب السابق، و قد كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٤٥٤

ذكر بعض الفقهاء (قدس سرهم) ان الكفارة في مخالفة النذر نظير الكفارة في إفتار شهر رمضان، فالمكلف بها يتخير بين ان يعتق رقبة و يصوم شهرين متتابعين و يطعم ستين مسكينا، و ما ذكرناه هو الأقوى.

### المسألة ١٦:

الإيلاء من الزوجة أن يحلف الرجل يمينا أن لا يطأها أبدا، أو أن لا يطأها مدة تزيد على أربعة أشهر و يقصد بذلك الإضرار بها، فإذا هي لم تصبر و رفعت أمرها إلى الحاكم الشرعي أجله أربعة أشهر لينظر في أمر نفسه فلعله يرتدع و يكفر عن حلفه و يؤدي حق زوجته، فان هو لم يفعل ذلك أجبره الحاكم و ضيق عليه حتى يختار أحد الأمرين، فأما أن يكفر عن يمينه و يرجع فيؤدي حق زوجته الذي حلف على تركه و اما أن يطلقها و يخلى سبيلها، فالكفارة في الإيلاء هي كفارة اليمين و ان اختلف الإيلاء عن اليمين في جهات تذكر في مبحث الإيلاء.

### المسألة ١٧:

نتف المرأة شعرها هو أن تقلعه من أصوله، و المراد هنا أن تقلع شعر رأسها بكفها أو بأصابعها حزنا من شدة وقع المصيبة عليها، سواء قلعت جميع شعر رأسها أو بعضه بحيث يصدق أنها نتفت شعرها في المصاب كما تقدم في جز الشعر، فتجب عليها الكفارة بذلك، و لا تجب الكفارة إذا نتفت شعرها في غير مصاب، من غضب و نحوه.

و خدش الوجه هو أن تخمش وجهها بيديها أو بأظفارها حتى تؤثر فيه جرحا أو ندبا، و يكفى في وجوب الكفارة على المرأة أن تخدش بعض الوجه في المصيبة بحيث يصدق عليها انها خدشت وجهها حتى أدمته، و لا- تجب الكفارة عليها إذا خدشت بعض أعضائها غير الوجه و ان أدمته في المصاب أو خدشت وجهها في غير المصاب.

**المسألة ١٨:**

تجب الكفارة على الرجل إذا شق ثوبه لموت زوجته أو لموت ولده، سواء شق جميع الثوب أو شق بعضه بحيث يصدق عليه أنه قد شق ثوبه، ولا تجب عليه الكفارة إذا شق ثوبه لموت أبيه أو أخيه أو غيرهما  
كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٤٥٥  
من أرحامه و غيرهم، و لا- تجب عليه إذا خدش وجهه في مصاب أحد، أو جز شعره، أو نتفه، و ان أثم إذا كان ذلك من الجزع و عدم الرضا بالقضاء.  
و لا تجب الكفارة على المرأة إذا شقت ثوبها لفقد زوجها أو ولدها أو أحد سواهما من الأقارب و الأباعد عنها و لا تجب على الرجل و لا على المرأة إذا شقا لغير مصاب من غضب و نحوه.

**المسألة ١٩:**

تجب الكفارة على الرجل إذا شق ثوبه لموت ولده لصلبه سواء كان ذكرا أم أنثى، و تجب عليه إذا شق ثوبه على ولد ولده على الأحوط بل على الأقوى، و لا يترك الاحتياط في ولد البنت.

**المسألة ٢٠:**

القسم الرابع من الكفارات: كفارة الجمع، و هى ما يجب فيها على المكلف أن يأتى بجميع الخصال التى عينها الشارع فى المورد و لا يكفيه أن يأتى ببعض الخصال، و هى كفارتان:  
(الأولى): كفارة من قتل مؤمنا عامدا ظالما.  
(و الثانية): كفارة من أفطر فى صيام شهر رمضان عامدا و كان إفطاره على محرم.  
فإذا ارتكب المكلف أحد الأمرين، و جب عليه أن يعتق رقبة مؤمنة، و أن يصوم شهرين متتابعين، و ان يطعم ستين مسكينا على الأقوى فى الكفارة الأولى، و على الأحوط لزوما فى الكفارة الثانية.

**المسألة ٢١:**

تجب كفارة الجمع فى قتل المسلم إذا كان القاتل عامدا ظالما، سواء كان المقتول ذكرا أم أنثى، و حرا أم عبدا، و كبيرا أم صغيرا، بل و ان كان جنينا قد ولجته الروح، و سواء كان القاتل أمه أم أباه أم أجنبيا.

**المسألة ٢٢:**

إذا اشترك جماعة فى قتل المسلم و كانوا جميعا عامدين ظالمين و جبت  
كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٤٥٦

كفارة الجمع على كل واحد منهم، وإذا كان بعضهم عامداً في قتله و بعضهم مخطئاً، وجبت كفارة الجمع على العامد منهم و وجبت كفارة قتل الخطأ على المخطئ، و قد ذكرناها في المسألة الثالثة.

و إذا كفر أحد القتلة عن نفسه لم تسقط الكفارة عن الآخرين منهم، و إذا دفع أحدهم الكفارة و قصد بها التكفير عن نفسه و عن الآخرين على وجه التشريك لم تجزه كفارته عن نفسه و لا عن الآخرين.

### المسألة ٢٣:

إذا أفطر الصائم في نهار شهر رمضان عامداً على محرم، لزمته كفارة الجمع على الأحوط كما ذكرنا، سواء كان المحرم الذي أفطر عليه محرماً بالأصالة كالخمر و اللحم غير المذكي و الطعام المغصوب، و كالزنا و اللواط أم كان محرماً بالعارض كجماع الزوجة في حيضها أو نفاسها، و أكل لحم الحيوان الجلال و شرب لبنه، بل و أكل ما يضره ضرراً لا يتحمل عادة.

### المسألة ٢٤:

إذا حلف المكلف بالبراءة من الله أو من الإسلام أو من الرسول (ص) أو من الأئمة المعصومين أو من أحدهم (ع) ثم حنث يمينه، فالأحوط له لزوماً أن يطعم عشرة مساكين، يدفع لكل مسكين منهم مداً من الطعام، و يستغفر الله سبحانه مما فعل، و قد تقدم هذا في المسألة التاسعة عشرة من كتاب الأيمان.

### المسألة ٢٥:

إذا نام الرجل عن صلاة العشاء فلم يصلها، و لم ينتبه من نومه حتى تجاوز نصف الليل، أتى بالصلاة قبل أن يصبح، و عليه أن يصوم ذلك اليوم على الأحوط احتياطاً لا يترك، و الظاهر عدم الفرق بين أن ينام عن صلاة العشاء وحدها، و أن ينام عن صلاتي المغرب و العشاء معاً، و قد ذكرنا في فصل الأوقات من كتاب الصلاة أن منتصف الليل هو آخر وقت صلاتي العشاءين للمختارين و أن طلوع الفجر آخر وقتهما للمعدورين فليراجع.

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٤٥٧

### المسألة ٢٦:

لا يترك الاحتياط بقضاء صوم اليوم في الفرض المتقدم إذا كان المكلف فيه مريضاً أو مسافراً سفراً لا يصح فيه الصوم، أو اتفق ذلك للمرأة و حاضت أو تنفست في ذلك اليوم، أو كان يوم عيد و نحوه مما لا يجوز فيه الصوم، فيقضى يوماً بدلاً عنه على الأحوط.

### المسألة ٢٧:

من تزوج امرأة ذات زوج، أو تزوجها و هي في عدة من رجل وجب عليه أن يفارقها، و إذا دخل بها فهما زانيان يجب عليهما الحد و

إذا كانا محصنين أو كان أحدهما محصنا فعلى المحصن الرجم و الأحوط للرجل أن يكفر بخمسة أصوع من الدقيق يدفعها لمسكين واحد أو أكثر، و الأقوى عدم وجوب ذلك، و لا فرق في ذات الزوج بين أن يكون نكاحهما دائما أو منقطعا.

### المسألة ٢٨:

إذا وطأ الرجل زوجته في أيام حيضها و هو عامد و عالم بتحريم ذلك أثم و استحب له أن يتصدق بدينار إذا كان وطؤه إياها في أول حيضها، و بنصف دينار إذا كان في وسطه، و بربع دينار إذا كان في آخره، و قيل بوجوب ذلك عليه و هو المشهور بين المتقدمين، و الأقوى الاستحباب و قد ذكرنا هذا في فصل أحكام الحيض من كتاب الطهارة.

### المسألة ٢٩:

إذا وطأ الرجل أمته و هي حائض تصدق بثلاثة أمداد من الطعام على ثلاثة مساكين و قد ذهب جماعة إلى وجوب ذلك، و الأقوى عدم وجوبه، و لا بأس بأن يؤتى به برجاء المطلوبية.

### المسألة ٣٠:

إذا نذر المكلف صوم يوم أو أيام معينة أو غير معينة ثم عجز عن الصيام في الوقت المعين أو عجز عن الصيام مطلقا في النذر المطلق فلم يقدر على الوفاء كان عليه على الأحوط لزوما أن يتصدق عن كل يوم من الأيام التي نذر صيامها بمد من الحنطة، و ورد في بعض النصوص

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٤٥٨

أن يعطى من يصوم عنه كل يوم من الأيام المنذورة مدين، و قد ذكرنا هذا في المسألة السبعين من فصل النذر.

## الفصل الثاني في أحكام الكفارات

### المسألة ٣١:

يشترط في الرقبة التي تعتق في الكفارة- أي كفارة كانت- أن تكون مسلمة، فلا يجزى في الكفارة عتق المملوك الكافر أو المرتد، و لا يجزى عتق ناصب أو غال أو خارجي، بل الأحوط استحبابا أن تكون الرقبة مؤمنة بالمعنى الخاص.

و لا فرق في المملوك الذي يجزى عتقه بين الذكر و الأنثى و الكبير و الصغير إذا كان أحد أبويه مسلما، فإنه بحكم المسلم، و يستثنى من ذلك كفارة القتل عمدا أو خطأ فالأحوط لزوما فيهما أن يعتق البالغ المؤمن و لا يكتفى بغير البالغ أو غير المؤمن.

### المسألة ٣٢:

يشترط في الرقبة التي يراد عتقها في الكفارة- أى كفارة كانت- أن تكون سليمة من العيوب التي يكون حدوثها سببا لانعتاق المملوك قهرا على المالك، كالعمى و الإقعاد و الجذام، و أن لا تكون قد نكل بها المالك أو مثل فقطع بعض أعضاء العبد مثلا أو جدع أنفه فإن العبد ينعق بذلك قهرا على المالك، فلا يتحقق بعد ذلك عتقه عن الكفارة بل و لا يصح و ان كان تنكيه به بقصد عتقه بذلك للكفارة، فإن العمل المحرم لا يمكن أن يكون مقربا.

و إذا حدث في العبد أحد العيوب التي لا توجب الانعتاق كالصمم و الخرس و العرج و العور و فقد بعض القوى و لم يكن حدوث ذلك بفعل المالك و تنكيه بل حدث بعروض بعض الأمراض أو الطوارئ لم يخرج العبد بذلك عن ملك سيده فيصح له عتقه في الكفارة، و كذلك إذا نكل به غير مولاه.

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٤٥٩

### المسألة ٣٣:

يجزى في الكفارة أن يعتق المكلف عبده الآبق منه و ان لم يعلم موضع العبد في أى بلد من البلدان أو أى قطر من الأقطار، و يعتبر على الأحوط في اجزاء عتقه في الكفارة أن تقوم عند مالكة بعض القرائن و الامارات على أن العبد لا يزال حيا كما إذا أخبره أحد برؤيته أو حصل له ظن بوجوده من بعض الملابسات و القرائن.

### المسألة ٣٤:

العبد المدبر هو المملوك يقول له سيده أنت حر بعد موتى، أو أنت حر إذا حدث على حادث الموت و أمثال ذلك، فيتشبه من أجل ذلك بالحرية، و لا يجزیه عتقه في الكفارة، لأن ملك سيده له غير تام بعد هذا الإيقاع إلا إذا نقض السيد تديره و أرجعه إلى ملكه، فيكفيه عتقه في الكفارة حين ذلك.

### المسألة ٣٥:

العبد المكاتب هو الذى يكاتبه سيده و يوقع المعاملة معه على أن يدفع للسيد عوضا معيناً إلى أجل معين، و يكون حرا إذا وفى لسيده بذلك.

و المكاتبه تقع على نحوين: مطلقه و مشروطه، فالمكاتبه المطلقة هي التي تكون سببا لتحرير العبد بنسبه ما يؤديه من مال الكتابة لسيده، فإذا أدى خمس المال مثلا- انعتق خمس العبد، و إذا أدى الربع انعتق منه الربع، و إذا أدى النصف أو الثلثين من المال انعتق نصف العبد كذلك أو ثلثاه من العبودية، و إذا أدى جميع العوض انعتق جميعه.

و المكاتبه المشروطه هي المعاملة التي يشترط السيد فيها على العبد أن يؤدي جميع المال بحيث لا يتحرر من العبد شىء حتى يؤدي العوض كله و ان أدى بعضه أو أكثره.

و نتيجة لذلك، فإذا كان المكاتب مطلقا ثم أدى بعض المال انعتق منه جزء بنسبه ما أداه إلى مجموع العوض، و لذلك فلا يجزیه إذا عتقه في الكفارة، لأن السيد لا يملك رقبته كلها و لا يكون عتقه عتق رقبة تامة، و إذا كان المكاتب مطلقا و لم يؤد من مال الكتابة شيئا، أو كانت

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٤٦٠

المكاتب مشروطة بأداء جميع العوض، فالعبد لا يزال كله مملوكا لسيدته، فإذا أعتقه فقد أعتق رقبة تامة و كفاه ذلك عن الكفارة، أى كفارة كانت.

### المسألة ٣٦:

الأمه المستولده هى المملوكه التى تحمل من سيدها بوطئه إياها بالملك، فيكون حملها منه سببا لتعلق أحكام خاصة بها، و لكنها لا تخرج بالاستيلاء عن ملك سيدها، و لذلك فيجوز له عتقها، و يكفيه عتقها عن الكفارة.

### المسألة ٣٧:

الكفارة عبادة من العبادات، سواء كانت مترتبة فى الخصال أم مخيرة ما بينها، أم مخيرة مرتبه، أم كفارة جمع، فإذا وجبت على المكلف احدى الكفارات و أراد امتثالها فلا بد فى صحه امتثاله من النية حين يدفع الخصلة المعينه أو المخيرة، فيعتبر فيها أن يقصد العمل الذى يأتى به عتقا مثلا أو صياما، أو إطعاما، و أن يقصد القربة بفعله امتثالا لأمر الله به و أن يقصد أن ما يأتى به هو الكفارة الخاصة التى وجبت عليه.

### المسألة ٣٨:

إذا وجبت على المكلف كفارات متعددة، فإن كانت من أنواع متعددة وجب عليه فى النية أن يعين النوع الخاص الذى يؤدى الكفارة عنه، و مثال ذلك أن تكون على الرجل كفارة يمين، و كفارة مخالفة نذر، و كفارة ظهار، فإذا أراد عتق رقبة للوفاء بإحدى الكفارات التى وجبت عليه أو أراد إطعاما وجب عليه أن يعين الكفارة التى يؤدى عنها، و إذا هو أعتق الرقبة أو أطمع المساكين و لم يعين الكفارة التى أدى عنها لم يجزه عمله عن شىء منها.

و ان كانت الكفارات التى وجبت على المكلف كلها من نوع واحد، كفاه أن يدفع الكفارة وفاء عن النوع الذى فى ذمته، و لم يجب عليه أن يعين الفرد الخاص، و مثال ذلك أن تكون عليه عدة كفارات لإفطار أيام من شهر رمضان من سنة واحدة أو أكثر، فإذا أعتق رقبة أو أطمع

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٤٦١

ستين مسكينا كفاه فى صحه عمله أن يقصد أن ما يأتى به كفارة عن الإفطار، و لا يجب عليه أن يقصد انها كفارة عن الإفطار فى أى يوم و من أى سنة مثلا.

### المسألة ٣٩:

إذا وجبت على المكلف كفارة واحدة و نسى انها من أى نوع من أنواع الكفارات، فإذا كانت الأنواع التى يحتمل وجوبها عليه متحدة فى الخصال كفاه فى الامتثال أن يأتى بالخصلة وفاء عما فى ذمته، و مثال ذلك ان يعلم بوجوب كفارة عليه و لا يدري انها كفارة

إفطار يوم من شهر رمضان أو كفارة اعتكاف أو كفارة مخالفة عهد فيجزيه أن يأتي ببعض الخصال المخيرة بقصد الأداء عما في ذمته. وكذلك إذا تردد في الكفارة التي في ذمته هل هي كفارة ظهار أو كفارة إفطار يوم من شهر رمضان، و أراد العتق فيكفيه أن يعتق الرقبة للوفاء عما في ذمته من الكفارة.

و إذا اختلفت الأنواع التي يحتمل وجوبها عليه في الخصال وجب عليه الاحتياط فيجمع بين الخصال التي يحتمل وجوبها عليه و مثال ذلك أن يتردد في الكفارة التي وجبت عليه بين أن تكون كفارة ظهار أو كفارة إفطار في قضاء شهر رمضان فيجب عليه أن يعتق رقبة لاحتمال كونها كفارة مظهرة، و أن يطعم عشرة مساكين لاحتمال كونها كفارة إفطار في قضاء الشهر، و إذا عجز عن عتق الرقبة وجب عليه ان يصوم شهرين متتابعين لاحتمال الأولى و ان يطعم عشرة مساكين لاحتمال الثانية.

### المسألة ٤٠:

يتعين على الرجل إذا وجبت عليه كفارة ظهار أو كفارة قتل خطأ، أن يعتق رقبة مؤمنة، على ما تقدم بيانه في الكفارة المرتبة الخصال في المسألة الثالثة، و لا- يجزى عنه أن يأتي بغير العتق من خصال الكفارة، فإذا عجز عن عتق الرقبة، وجب عليه أن يصوم شهرين متتابعين، و تعين عليه ذلك، فلا- يجزى عنه في الوفاء بتكليفه أن يطعم المساكين، فإذا عجز عن الصوم تعين عليه ان يطعم ستين مسكينا.

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٤٦٢

و يتحقق عجز المكلف عن عتق الرقبة بعدم وجود رقبة مؤمنة لتعتق، أو لشترى ثم تعتق، و يتحقق كذلك بعدم وجود ثمنها عند المكلف، و بعدم قدرته على شرائها و ان كان ثمنها موجودا لديه، و يتحقق عجزه كذلك عن عتق الرقبة مع وجودها عنده بحاجة المكلف الى خدمتها لعلو شأن و رفعة مقام عن مباشرة الأشياء بنفسه فلا بد له من مملوك يباشر خدمته و يقوم بشؤونه، أو لضرورة أخرى من كبر سن أو مرض أو شلل أو زمانة أو غير ذلك مما يضطره الى وجود مملوك يدبر أمره و يقوم بخدمته.

و المدار في جميع ذلك أن يكون عتق الرقبة الموجودة عنده موجبا للخرج و العسر عليه.

و يتحقق العجز عن العتق مع وجود ثمن الرقبة عند المكلف إذا كان بحاجة إلى الثمن لنفقته أو نفقة من تجب عليه نفقته أو لأداء ديونه، أو للوفاء ببعض الواجبات التي يجب عليه صرف المال فيها، بحيث يكون صرف المال في شراء الرقبة و عتقها موجبا للعسر و الحرج عليه.

### المسألة ٤١:

لا تصرف في شراء الرقبة و عتقها مستثنيات الدين، و هي الأشياء التي يكون بيعها في وفاء الدين أو في شراء المملوك و عتقه في الكفارة موجبا لوقوع المكلف في العسر و الحرج و قد ذكرناها مفصلة في كتاب الدين في المسألة الثامنة عشرة و في مواضع كثيرة أخرى فليراجعها من أراد.

### المسألة ٤٢:

إذا وجدت الرقبة المملوكة للبيع و كان المكلف ممن يجد ثمنها و يتمكن من شرائها وجب عليه ان يشتري الرقبة و يعتقها في الكفارة



و ان كان الثمن الذى تباع به أكثر من ثمن المثل، إلا- إذا كان بذل ذلك الثمن موجبا للعسر و الحرج عليه فيسقط عنه الوجوب لذلك.

#### المسألة ٤٣:

إذا وجدت الرقبة المملوكة للبيع و كان للمكلف مال غائب يرجو وصوله اليه و جب عليه ان ينتظر و لا يكون بذلك عاجزا عن العتق كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٤٦٣

لينتقل حكمه الى الصوم، حتى يئأس من وصول المال اليه أو من شراء العبد، و كذلك الحكم إذا وجد لديه الثمن و لم توجد الرقبة بالفعل و لكنه يتوقع وجودها و يتمكن من شرائها فيجب عليه الانتظار و لا يكون بذلك عاجزا عن عتق الرقبة حتى يحصل له اليأس أو تطول المدة جدا بحيث يعد التأخير تسويفا بالواجب أو يكون التأخير موجبا للحرج على المكلف، و مثال ذلك ما إذا كان المظاهر شديد الشبق بحيث يكون تأخير التكفير و الجماع موجبا للعسر عليه و الوقوع فى الضيق، و لا يمكنه سد حاجته بطريق محلل آخر، فلا يجب عليه الانتظار و ينتقل حكمه الى التكفير بصوم شهرين متتابعين و ان عسر عليه ذلك انتقل إلى الإطعام و كذلك فى الفرض السابق.

#### المسألة ٤٤:

إذا عجز المكلف عن صيام شهرين متتابعين فى الكفارة المرتبة و لم يستطع ذلك و جب عليه أن يطعم ستين مسكينا، و تعين عليه ذلك، و يتحقق عجزه عن الصيام إذا كان مريضا مرضا يمنعه من الصوم، و إذا خاف مع الصوم من حدوث مرض مانع منه، أو خاف زيادة مرضه أو طول مدته أو عسر علاجه، و قد ذكرنا تفصيل ذلك فى كتاب الصوم فليرجع إليه فى فصل شرائط صحة الصوم و شرائط وجوبه.

#### المسألة ٤٥:

لا- يكفى فى تحقق العجز وجود المرض المانع من الصوم فى الحال أو خوف حدوثه أو خوف زيادته أو طول مدته أو عسر علاجه كذلك إذا كان يرجو البرء و تغير الحال و تجدد القدرة على الصوم فى ما يأتى من الوقت، فلا بد مع وجود ذلك فى الحال من اليأس من زوال العذر.

و إذا يئس من البرء أو ظن عدم البرء من المرض و استمرار العذر فأطعم ستين مسكينا، ثم زال العذر و أمكنه الصوم و جب عليه صيام شهرين متتابعين و لم يكفه الإطعام الذى أتى به.

#### المسألة ٤٦:

إذا كان صوم الشهرين المتتابعين يوجب العسر و الحرج على المكلف كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٤٦٤

و الوقوع فى المشقة الشديدة التى لا تتحمل عادة، سقط عنه وجوب الصوم و تحقق العجز عنه و انتقل فرضه إلى إطعام المساكين.

### المسألة ٤٧:

إذا حاضت المرأة أو تنفست وجب عليها الإفطار إذا كانت صائمه، و كان لها ذلك عذرا شرعيا، فلا ينقطع بإفطارها تتابع الصوم إذا كان مما يجب فيه التتابع، و قد ذكرنا هذا فى كتاب الصوم و فى كتاب النذر و فى مواقع أخرى، و لذلك فلا يكون طروء الحيض أو النفاس على المرأة موجبا لعجزها عن صوم الكفارة، و انتقال حكمها إلى الإطعام، بل يجب عليها أن تصوم بعد ارتفاع الحدث عنها و تبنى على صيامها المتقدم الى أن تتم الشهرين المتتابعين، و كذلك إذا أفطر المريض لعروض مرض يوجب له الإفطار كان له ذلك عذرا شرعيا فلا ينقطع بإفطاره تتابع الصوم و قد ذكرنا ذلك فى المسألة المائتين و الثالثة و العشرين من كتاب الصوم. و كذلك السفر الذى يسلب من المكلف اختياره و يكون فيه مقسورا على قطع المسافة كما ذكرناه فى المسألة الثانية و الثمانين من فصل النذر، فلا يكون إفطاره فى هذا السفر موجبا لقطع التتابع فى صوم الكفارة، بل يبنى على صومه بعد ارتفاع العذر الى أن يتم الشهرين، و لا يكون عروض مثل هذا السفر موجبا للعجز عن الصيام المتتابع و انتقال حكمه الى الإطعام كما إذا فرض عروض ذلك له فى كل شهر.

### المسألة ٤٨:

انما يكون الحيض أو النفاس عذرا شرعيا لا ينقطع به التتابع فى الصوم إذا لم يكن حدوثهما بفعل المرأة نفسها، فإذا تناولت المرأة بعض الحبوب أو المستحضرات فأنزلت الحيض أو النفاس عليها باختيارها و أفطرت من صومها لذلك انقطع تتابع صومها بذلك على الظاهر، و كذلك المريض إذا مرض نفسه بفعل نفسه، فيكون إفطاره بسبب هذا المرض الطارى عليه بفعله موجبا لانقطاع تتابع الصوم.

### المسألة ٤٩:

إذا سافر المكلف فى أثناء صومه فأفطر انقطع بإفطاره تتابع صومه  
كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٤٦٥  
سواء كان مختارا فى سفره أم مضطرا اليه، الا إذا كان اضطراره بنحو القسر الذى يسلبه الاختيار فيه، كما ذكرناه فى المسألة السابعة و الأربعين هنا، و فى المسألة الثانية و الثمانين من فصل النذر.

### المسألة ٥٠:

المدار فى القدرة و العجز فى الكفارة المرتبة، عليهما فى وقت أداء الكفارة لا فى وقت وجوبها على المكلف، فإذا وجبت عليه كفارة الظهار مثلا و كان فى وقت وجوبها عليه قادرا على ان يعتق رقبة لتيسر وجود الرقبة و وجود ثمنها، فتأخر فى أداء الكفارة حتى فقدت الرقبة أو انعدم ثمنها لديه و أصبح غير قادر على العتق، وجب عليه صيام الشهرين و سقط عنه وجوب العتق.  
و إذا كان عند وجوب الكفارة عليه عاجزا عن العتق، فلم يبادر بالصوم ثم وجدت الرقبة و أصبح قادرا على عتقها، لزمه العتق، و لم

يكفه الصوم.

### المسألة ٥١:

إذا عجز المكلف عن عتق الرقبة في الكفارة المرتبة وأصبح غير قادر عليه في نظر أهل العرف، وابتدأ بصوم الشهرين المتتابعين، فصام أياماً أو ساعات من يوم، ثم وجد الرقبة وأصبح قادراً على عتقها كفاه أن يتم الصوم ولم يجب عليه عتق الرقبة على الأقوى، ويجوز له رفع اليد عن الصوم واختيار العتق، بل الظاهر أن ذلك هو الأفضل، وإذا انقطع تتابع الصوم لبعض الطوارئ، وجب عليه العتق إذا كان لا يزال قادراً عليه ولم يكفه أن يعيد الصيام.

وإذا عجز عن صوم الشهرين المتتابعين لبعض الأعذار الآنف ذكرها، فشرع في إطعام المساكين ثم زال العذر وأصبح قادراً على الصوم، فلا بد له من صوم الشهرين ولم يكفه الإطعام كما مر ذكره في المسألة الخامسة والأربعين.

### المسألة ٥٢:

إذا أفطر الصائم في قضاء شهر رمضان عامداً بعد الزوال، وجبت

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٤٦٦

عليه الكفارة التي ذكرناها في المسألة الثالثة، وهي كما تقدم مرتبة من خصلتين، فيتعين عليه أن يطعم عشرة مساكين، ولا يجزيه أن يصوم ثلاثة أيام إلا بعد العجز عن الإطعام ويجرى الترتيب بين الخصلتين على نحو ما ذكرناه في الكفارة المرتبة قبلها وتجري فيه أحكامها.

### المسألة ٥٣:

إذا وجبت على الرجل كفارة حنث اليمين أو ما هو بحكمه كالإيلاء من الزوجة ومخالفة النذر، جرى فيها حكمها المتقدم بيانه في المسألة الرابعة عشرة، وقد مر أن هذه الكفارة مخيرة مرتبة، فيتخير فيها بين أن يعتق رقبة مؤمنة وأن يطعم عشرة مساكين وأن يكسوهم، ولا يتعين عليه العتق إذا كان قادراً عليه، ولا يتقدم بعض هذه الخصال الثلاثة على بعض، فإذا عجز عن هذه الخصال جميعاً ولم يتمكن من الإتيان بأى واحدة منها تعين عليه أن يصوم ثلاثة أيام، ويجرى الترتيب بين مجموع الخصال المتقدمة والصيام على نحو ما تقدم في الكفارة المرتبة وتنطبق أحكامها.

### المسألة ٥٤:

يجب التتابع في صوم الشهرين في كفارة الظهر من الزوجة، وفي كفارة القتل خطأ، وفي الكفارة المخيرة وفي كفارة الجمع، ويجب التتابع في صوم الشهر في كفارة العبد المملوك إذا ظهر من زوجته، وفي صوم الأيام الثلاثة في كفارة اليمين وما بحكمه، وفي صوم الأيام الثلاثة التي يجب صومها على المتمتع بالحج إذا لم يجد الهدى الواجب عليه في حجه، عدا ما استثني، وقد ذكرناها وذكرنا مورد الاستثناء فيها في كتاب الصوم وفي كتاب الحج. ولا يجب التتابع على الأقوى في صوم باقى الكفارات، وإن كان

الأحوط استحبابا للمكلف أن يتابع الصوم في جميعها.

### المسألة ٥٥:

التتابع في الصوم هو أن يوالى المكلف بين أيام الصوم، فلا يتخلل ما بينها إفطار لا يعذر فيه شرعا، ولا يتخلل ما بينها صوم آخر لا يعذر فيه كذلك، فإذا أخل بالتتابع في الموارد التي يجب التتابع فيها، وجب كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٤٦٧

عليه أن يستأنف الصوم متتابعا، فإذا ابتداء في صوم ثلاثة أيام لكفارة اليمين مثلا و أفطر في أثنائها لا لعذر أو صام في أثنائها صوما آخر معيناً أو غير معين بطل صوم تلك الكفارة و وجب عليه استئناؤها و ان كان الصوم الذي أتى به في أثنائها صوم شهر رمضان أو صوم كفارة غيرها أو صوم نذر معين أو غير معين.

وقد ذكرنا بعض الموارد التي يعذر المكلف فيها بتخلل الإفطار في صومه في المسألة السابعة والأربعين والثامنة والأربعين وما بعدهما، فلا يكون إفطاره فيها مخللا بالتتابع، و ذكرنا أيضا بعض الموارد التي يعذر المكلف فيها بتخلل الصوم الآخر في المسألة الثامنة والثمانين من فصل النذر، فلا يكون مخللا بالتتابع، فليلاحظ ذلك، و لعلنا نذكره قريبا على نحو الاجمال.

### المسألة ٥٦:

إذا وجب على الإنسان صوم متتابع، كفارة أو غيرها، فلا يجوز له أن يجعل صيامه في زمان يعلم بأنه لا يقدر على الإتيان بالصوم فيه متتابعا، فإذا وجب عليه صوم شهرين متتابعين لم يجز له أن يبتدئ صومه في أول شهر شعبان، لدخول شهر رمضان عليه قبل أن يحصل له شرط التتابع في صومه، و لم يجز له ان يبتدئ صومه في شهر قد نذر صوم يوم منه أو أكثر، و لم يجز له أن يبتدئ صومه في شهر يكون فيه أحد العيدين و أيام التشريق إذا كان بمنى ناسكا أو غير ناسك.

### المسألة ٥٧:

لا- تخل المنافيات بتتابع الصوم إذا وقعت من المكلف على سبيل الالتجاء و عدم الاختيار كما إذا قسره المتغلب على أمره فأوقعه في الإفطار مجبرا من غير اختيار له في ذلك، فلا ينقطع بذلك تتابع صومه، و قد تقدم حكم السفر مع الاضطراب القاسر، و حكم المرض و عروض الحيض أو النفاس إذا لم يكن حدودها بفعل المكلف نفسه و لا يضر بتتابع الصوم ما إذا نسى المكلف نية الصوم في بعض الأيام المتتابعة حتى فات وقت النية فلم يتذكرها الا بعد الزوال، فيبطل بذلك صوم اليوم و لا ينقطع به تتابع الصوم، و لا يضر بالتتابع أن ينسى فينوي صوما آخر و لا

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٤٦٨

يتذكر الا بعد الزوال، و قد تقدم أيضا حكم من نذر أن يصوم كل خميس ما دام حيا، ثم وجب عليه صوم الشهرين المتتابعين للكفارة أو النذر أو ما هو أقل من الشهرين أو أكثر، فيصوم كفارته متتابعة، و يصوم أيام الخميس منها لنذره السابق و لا يكون صومها مخللا بالتتابع، و لكنه يخل بصوم الأيام الثلاثة و نحوها إذا كانت متتابعة فيجب عليه أن يصومها متتابعة في غير الخميس بأن يجعل آخرها يوم الأربعاء مثلا.

**المسألة ٥٨:**

يحصل التتابع الشرعى فى صيام الشهرين للكفارة بأن يصوم المكلف منها شهرا و يوما متتابعاً، فإذا أتم ذلك و تابع فيه جاز له تفريق الصوم فى بقية الشهر الثانى، و لا يضره ذلك و ان حصل منه اختياراً من غير عذر سواء كانت الكفارة مرتبة أم مخيرة. و إذا وجب على المكلف صوم شهرين متتابعين بالنذر أو الحلف أو العهد، و قصد بنذره أو يمينه التتابع الشرعى جاز أن يفعل كذلك، فيصوم شهراً و يوماً متتابعاً، ثم يفرق الصوم فى بقية الشهر الثانى، و إذا قصد بنذره التتابع فى جميع الأيام أو كان ذلك هو الذى ينصرف اليه لفظ النذر كما إذا نذر التتابع العرفى أو نذر أن يصوم شهرين هلالين متصلين و جب عليه ان يصوم جميع أيام الشهرين متتابعه و لم يجز له التفريق مطلقاً.

و كذلك إذا نذر أن يصوم شهراً متتابعاً جرى فيه التفصيل المتقدم فان قصد التتابع الشرعى جاز له أن يصوم منه خمسة عشر يوماً متتابعه، ثم يفرق صوم الباقي من الشهر، و ان قصد التتابع فى جميع الأيام أو كان ذلك هو المنصرف اليه من لفظ النذر كما إذا نذر صوم شهر هلالى و جب عليه التتابع فى الجميع و لم يجز له التفريق، و حكم اليمين و العهد هو حكم النذر. و لا يجرى الحكم المذكور فى بقية أفراد الصوم المتتابع فلا يجوز له أن يصوم أكثر من نصفه متتابعاً و يفرق بقية أيامه. كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٤٦٩

**المسألة ٥٩:**

إذا وجب على الإنسان صوم شهرين متتابعين للكفارة، و ابتدأ بصومهما فى أول الشهر القمري أجزأه أن يصوم شهرين هلالين سواء كانا تامين أم ناقصين، و إذا شرع فى صومهما فى أثناء الشهر فالأحوط له لزوماً أن يتم كل واحد من الشهرين ثلاثين يوماً و لم يجزه إتمام الشهر الهلالى إذا كان ناقصاً.

**المسألة ٦٠:**

إذا نذر الإنسان أو حلف أن يصوم شهرين متتابعين اتبع قصده الخاص، فان قصد صوم ما يسمى شهراً عند أهل العرف سواء كان عددياً أم هلالياً، جرى فيها الحكم الآنف ذكره فى الكفارة فإذا ابتدأ بالصوم فى أول الشهر القمري كفاه أن يصوم شهرين هلالين و ان كانا ناقصين، و إذا شرع فيه فى أثناء الشهر لزمه على الأحوط أن يصوم كل واحد من الشهرين ثلاثين يوماً، و ان قصد الشهر العددي و جب ان يتم كل شهر منهما ثلاثين يوماً و ان شرع فى صومه فى يوم الهلال، و إذا أطلق نذره أو حلفه و لم يعين شيئاً انصرف الى الأول و جرى عليه حكمه، و ان كان الأحوط له استحباباً ان يتم كل شهر منهما ثلاثين يوماً.

**المسألة ٦١:**

إذا وجب على الشخص صوم شهرين متتابعين، أمكن له أن يبدأ صوم الشهرين قبل أن يهل شعبان بيومين، فإذا صام كذلك فقد أحرز أنه صام قبل شهر رمضان شهراً و يوماً و حصل له التتابع الشرعى فى صومه فلا يضره دخول شهر رمضان بعد ذلك، فإذا أتم

صوم شهر رمضان صام بعد العيد بقیة الشهرین متتابعة إذا شاء أو متفرقة، ولا یكفیه أن یبدأ بصوم الشهرین فی أول شهر شعبان فان تتابع صومه ینقطع بدخول شهر رمضان سواء كان شهر شعبان تاما أم ناقصا لعدم حصول التتابع الشرعی، ولا یكفیه أن یبدأ بصوم الشهرین قبل شهر شعبان بیوم واحد، فقد ذكرنا فی المسألة التاسعة والخمسين ان المكلف إذا ابتداء بالصوم فی أثناء الشهر، فلا بد له من إكمال الشهر ثلاثین یوما ولا یكفیه الشهر الهلالی

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٤٧٠

و نتیجة لذلك، فلا بد للمكلف بالشهرین المتتابعین من أن یبتدی بصومهما قبل أول شعبان بیومین، وهذا إذا لم یحصل له التفريق بعروض مرض أو حیض أو نفاس فی هذه المدة، وإذا اتفق له ذلك فأفطر آیاما بسبب أحد هذه الأعذار لم یكفه ذلك بلا ریب، و علی وجه الاجمال فلا یصح له الصوم المتتابع حتی یكمل صوم واحد و ثلاثین یوما تامة غیر الأيام التي یفطرها لهذه الأعذار. و یجوز له أن یبدأ بصوم الشهرین قبل عید الأضحی بواحد و ثلاثین یوما لیحصل له بذلك التتابع الشرعی كما تقدم، ولا یكفیه أن یصوم قبل العید بثلاثین یوما و ان كان شهر ذی القعدة ناقصا، و الكلام فی هذا الفرض هو الكلام فی نظیره السابق.

### المسألة ٦٢:

یتضح مما تقدم أن المكلف متى ابتداء بصوم الشهرین المتتابعین فی أثناء الشهر وجب علیه ان یتم صوم الشهرین ستین یوما تامة، سواء أتى بالجمع متتابعة، أم تابع فی الواحد و الثلاثین یوما الأولى منها، و فرق الصوم فی الباقي، و سواء عرض له بعض الأعذار المسوغة فأفطر فی الأثناء أم لا.

### المسألة ٦٣:

إذا وجب الإطعام فی الكفارة علی المكلف معینا أو مخیرا بینه و بین غیره، تخیر المكلف بین أن یشبع المسکین و أن یدفع الیه المقدار المحدد علیه شرعا من الطعام، و أن یشبع بعض العدد الذي یجب علیه أن یطعمه من المساکین، و یسلم الطعام الی البعض الآخر، فإذا وجب علیه إطعام عشرة مساکین فی كفارة الیمین مثلا، جاز له أن یشبع جمیع العشرة، و أن یدفع إلیهم القدر المعین من الطعام، و أن یشبع خمسة مساکین منهم، و یسلم المقدار الواجب من الطعام إلی الخمسة الآخرين، و كذلك إذا وجب علیه إطعام ستین مسکینا فی كفارة إفطاره فی شهر رمضان، فیصح له أن یدعو الرجال الی بیته مثلا فیشبعهم، و یسلم الی النساء ما یجب دفعه إلیهن حتی یتم إطعام الستین.

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٤٧١

### المسألة ٦٤:

لیس للإشباع فی الكفارة أو فی غیرها قدر محدد، بل المدار أن یبذل المكلف طعامه للمسکین، و یأكل المسکین من الطعام حتی یكتفی، سواء قل ما یأكله أم كثر، و ما زاد من الطعام علی أكل المساکین فهو لا یزال ملكا لصاحب الطعام یصنع به ما یشاء. و إذا اختار المكلف أن یسلم الطعام الی المساکین وجب علیه أن یدفع الی كل مسکین منهم مدا من الطعام و لا یجزیه أن یدفع إلیه أقل من ذلك و هذا هو المقدار المحدد للمسکین الواحد فی جمیع الكفارات غیر كفارة الظهار، فإن الأحوط فیها أن یدفع لكل

مسكين مدين من الطعام ولا يترك فيها هذا الاحتياط، و الأحوط استحبابا أن يدفع للمسكين مدين في جميع الكفارات.

### المسألة ٤٥:

المد الذى يجب على المكلف دفعه الى المسكين فى الكفارة يبلغ مائة و ثلاثة و خمسين مثقالا صيرفيا و ثلاثة عشر حمصه و نصفا، و الحمصه هى جزء واحد من أربعة و عشرين جزءا من المثقال الصيرفى الواحد، و هو ربع الصاع الشرعى الذى يجب دفعه فى زكاة الفطرة.

و المدان اللذان يلزمه دفعهما الى المسكين الواحد فى كفارة الظهر على الأحوط يبلغان ثلاثمائة و سبعة مثاقيل صيرفية و ثلاث حمصات، و هما نصف الصاع، و إذا دفع المكلف الى المسكين فى كفارة الظهر كيلو غرام و نصفا، فقد زاد على المدين بضعة عشر مثقالا صيرفيا، و إذا دفع إليه ثلاثة أرباع الكيلو فى الكفارات الأخرى فقد زاد على المد الواجب بضعة مثاقيل، و لتراجع المسألة المائة و الخامسة و الثلاثين من كتاب الصوم.

### المسألة ٤٦:

يجب فى الإطعام فى الكفارة أن يتم عدد المساكين الذين يطعمهم المكلف فى كفارته من غير فرق بين الإشباع و التسليم، فإذا أشبع المكلف المسكين الواحد مرتين أو دفع اليه مدين لم يكفه ذلك عن إطعام مسكينين فى حال الاختيار و وجود العدد، و إذا أطمع فى كفارة اليمين و شبهها أو

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٤٧٢

فى كفارة الإفطار فى قضاء شهر رمضان، و جب عليه أن يتم عدد المساكين عشرة، و لا يكفيه أن يشبع خمسة مساكين مرتين أو يدفع لكل واحد من الخمسة مدين.

و كذلك إذا أطمع فى كفارة الإفطار فى شهر رمضان أو كفارة الظهر أو القتل، فلا يجزيه إطعام المسكين الواحد عن أكثر من مسكين واحد و ان كرر له الإشباع أو ضاعف له الأمداد.

### المسألة ٤٧:

لا يجب أن يكون إطعام المساكين فى الكفارة الواحدة فى وقت واحد أو فى مكان واحد أو أن يكون طعامهم من جنس واحد، أو أن يكونوا من أهل بلد واحد، فإذا فرق كفارته فى عدة قرى أو عدة بلاد و أوقات أجزاءه ذلك و أبرأ ذمته.

### المسألة ٤٨:

يكفى المكلف أن يشبع المسكين مرة واحدة، فإذا أطمعه غداء أو عشاء أو فطورا أو سحورا، و أشبعه كفاه ذلك عن إطعام مسكين، و أفضل من ذلك أن يشبعه فى يومه و ليلته.

**المسألة ٦٩:**

يجزیه فی إطعام المسکین أن یشبعه بما یتعارف عند الغالب من الناس فی أطعمتهم و أقواتهم و ما اعتادوا أن یأكلوه و یقتاتوا به و یطعموه أهلیهم من أجناس المأكولات و أنواعها: مطبوخات و مشویات و مخبوزات و غیرها، و یكفیه أن یشبعه من خبز الحنطة وحده و من خبز غیرها كالشعیر و الذرة و الدخن و أشباهها، إذا كان متعارفا و قوتا لغالب الناس، و الأفضل أن یضیف إليه إداما یأكله معه، و قد ورد فی النصوص أن أدنی الإدام الملح و أوسطه الخل و أرفعه اللحم، و الروایات المذكورة واردة فی ما كان متعارفا فی زمان صدورها.

**المسألة ٧٠:**

لا یترك الاحتیاط فی كفارة الیمین و ما بحكمها من كفارة الإیلاء و نحوها، بأن یكون المد الذى یدفعه الی المسکین من الحنطة أو دقیقها

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٤٧٣

أو خبزها أو من التمر، و یجزى فی غیرها من الكفارات أن یدفع للمسکین ما یسمى طعاما كالحنطة و الشعیر و دقیقهما و خبزهما و الأرز و التمر و الزبیب و الماش و العدس، بل و الأقط و الذرة و الدخن إذا كان ذلك قوتا معتادا.

**المسألة ٧١:**

یجوز للمكلف أن یطعم الأطفال المساکین فی الكفارة، فإذا كان إطعامه إياهم بنحو الإشباع احتسب كل اثنين من الصغار بواحد على الأحوط لزوما، من غیر فرق بین أن یشبعهم مختلطين مع الكبار أم منفردین عنهم، و من غیر فرق بین الإناث و الذكور، و اما الطفل الرضیع و شبهه الذى قد یأكل القلیل من الطعام، فلا یحتسب بشىء.

و إذا كان إطعامه إياهم یدفع الطعام إلیهم، و جب علیه أن یدفع للمسکین الصغیر بقدر ما یدفع للكبیر، فیدفع الیه مدين فی كفارة الظهار و مدا واحدا فی سائر الكفارات، و یحتسبه مسکینا واحدا كما یحتسب الكبیر، و لا فرق كذلك بین الإناث و الذكور، و لا یدفع للرضیع و شبهه شیئا، و لا یحتسبه مسکینا إذا دفع إلیه.

**المسألة ٧٢:**

یجوز للمكلف أن یطعم المجنون من الكفارة إذا كان مسکینا، فیشبعه كما یشبع المساکین الآخرين، و یدفع له المد أو المدين كما یدفع للآخرین، و یحتسبه من عدد المساکین.

**المسألة ٧٣:**

یجب أن یكون دفع المد أو المدين إلى ولی الصغیر و ولی المجنون، و لا یجزیه ما یدفعه الی الصغیر نفسه أو الی المجنون بغير اذن



وليه، ولا يشترط في اشباعهما أن يستأذن الولي بذلك على الأقوى.

#### المسألة ٧٤:

إذا سلم المكلف المد أو المدين في الكفارة إلى المسكين ملكه بالقبض، و جاز له أن يتصرف فيه بما يريد، فيجوز له أن يأكله و أن يطعمه لعياله أو لغيرهم و أن يبيعه أو يهبه أو يتصدق به و لا يتعين عليه الأكل.

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٤٧٤

#### المسألة ٧٥:

إذا وجبت على الشخص عدة كفارات متفقه أو مختلفه، جاز له أن يطعم المسكين الواحد مرة واحدة في كل واحدة من الكفارات الواجبة عليه، فإذا كانت عليه عشر كفارات يمين أو عشر كفارات إفطار من شهر رمضان، صح له أن يدفع للمسكين عشرة أمداد، من كل كفارة مد، و صح له أن يشبعه عشر مرات، كل إشباعه من كفارة، فإذا وجد في البلد ستون مسكينا و كان الشخص مكلفا بثلاثين كفارة للإفطار في رمضان، كفاه أن يطعم الستين مسكينا ثلاثين مرة، اما بالإشباع أو بالتسليم، و يجوز له أن يدفع الأمداد للمسكين في الفروض الآنف ذكرها في وقت واحد.

#### المسألة ٧٦:

المسكين الذي يجب إطعامه في الكفارة- أي كفارة كانت- هو الذي لا يملك قوت سنته لنفسه و لمن يعوله، لا بالفعل و لا بالقوة، و هو الفقير الذي يستحق الزكاة و يستحق زكاة الفطرة و قد تعرضنا لذكره مفصلا في المسألة المائة و الخامسة و العشرين و ما بعدها من كتاب الزكاة في فصل مصارف الزكاة، فليرجع إليها من أراد التفصيل. و يشترط فيه أن يكون مسلما بل و يعتبر فيه أن يكون مؤمنا بالمعنى الأخص، نعم يجوز إعطاء المستضعفين و من لا يعرف بالنصب لأهل البيت (ع).

#### المسألة ٧٧:

لا يشترط في مستحق الكفارة أن يكون عادلا، بل و لا يعتبر فيه أن يكون غير فاسق، و يمنع منها إذا كان متجاهرا بالفسق و بارتكاب المنكرات أو بترك الواجبات، و لا تدفع إليه إذا كان ممن يستعين بها و بأمثالها على فعل المعاصي، و ممن يكون الدفع إليه اعانة له على الإثم أو إغراء له بالقبيح.

#### المسألة ٧٨:

لا يجوز للمكلف أن يدفع كفارته أو يصرفها على من تجب نفقته عليه، و هم الأب و الأم و الجد و ان علا بأكثر من واسطة، و الأولاد

وان

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٤٧٥

كانوا بواسطة أو أكثر، ذكورا وإناثا، والمملوك، والزوجة التي يكون نكاحها دائما.

و يجوز له دفع الكفارة لزوجته إذا كان نكاحها منقطعاً و لسائر أرحامه و أقاربه الذين لا تجب عليه نفقتهم كالأخوة و الأخوات و أبناءهم و الأعمام و الأخوال و أبناءهم.

### المسألة ٧٩:

يجوز إعطاء الكفارة للهاشمي على الأقوى و ان كان الدافع لها غير هاشمي و ان كان الأحوط استحباباً الترك من الدافع و الاجتناب من المدفوع اليه الا عند الضرورة.

### المسألة ٨٠:

إذا لم يجد المكلف مسكينا مستحقاً للكفارة في بلده نقلها الى بلد آخر يوجد فيه المسكين، و إذا وجد بعض عدد المساكين الذين يجب عليه إطعامهم في الكفارة و لم يجد الباقي نقلها الى بلد آخر ليم العدد و يجوز له تفريق الكفارة اختياراً، فيطعم عشرين مسكينا في النجف مثلاً و يطعم عشرين آخرين في كربلاء و عشرين في الكاظمية، في وقت واحد أو أوقات متعددة.

### المسألة ٨١:

إذا وجد بعض العدد الذي يجب إطعامه و تعذر وجود الباقي و لم يمكنه الإطعام في بلد آخر حتى بنحو الاستنابة و التوكيل، جاز للمكلف أن يكرر الإطعام على الموجودين من المساكين حتى يتم العدد الواجب، و يجب عليه أن يقتصر في التكرار على المقدار المتعذر من العدد، فإذا وجب عليه إطعام ستين مسكينا و وجد ثلاثين مسكينا فحسب، أطمع الثلاثين مرتين، و لم يصح له أن يطعم خمسة عشر مسكينا منهم أربع مرات، أو يطعم عشرين منهم ثلاث مرات، و إذا وجد أربعين مسكينا أطمعهم جميعاً ثم كرر إطعام عشرين منهم، و لا يكرر إطعام عشرة منهم مرتين و هكذا.

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٤٧٦

### المسألة ٨٢:

إذا اضطر المكلف الى التكرار في الإطعام ليم العدد، فالأحوط له لزوماً أن يكون التكرار في أيام متعددة، فإذا وجب عليه إطعام عشرة مساكين و لم يجد غير خمسة مساكين، أطمع الخمسة في يوم السبت مثلاً ثم كرر إطعام الخمسة في يوم الأحد أو أيام آخر.

### المسألة ٨٣:

الكسوة للمساكين احدى الخصال الثلاث التي يتخير المكلف بينها فى كفارة اليمين و ما بحكمها من الكفارات المخيرة المرتبة، و قد ذكرناها فى المسألة الرابعة عشرة، و الخصال المخيرة فيها هى أن يعتق رقبة مؤمنة، أو يطعم عشرة مساكين، أو يكسوهم، فان لم يقدر أن يأتى بواحدة من هذه الخصال وجب عليه أن يصوم ثلاثة أيام.

و المعتبر فى كسوة المسكين أن يدفع المكلف اليه ما يعد لباسا فى نظر أهل العرف، سواء كان اللباس جديدا أم غسिला، إذا لم يكن مخرقا أو مرقعا أو قديما باليا يهلكه الاستعمال القليل.

و يكفى فى أداء الواجب من الكسوة أن يدفع اليه ثوبا واحدا إذا كان يكسو الظهر و يوارى العورة، فإذا لم يكن ساترا للعورة لرقته أو لقصره لم يجزه إذا دفعه وحده، و الأحوط عدم الاكتفاء بالسراويل وحدها و ان كانت طويلة و لا بالقميص القصير وحده و ان كان ساترا، و يكفيه ان يجمع بينهما.

#### المسألة ٨٤:

يكفى فى كسوة المسكين أن يدفع له جبة وحدها أو قباء، أو رداء، و يكفى أن يدفع اليه الفرو الكبير الشامل، و اللبادة المصنوعة كذلك، و الجلبياب و ما يشبه ذلك مما يعد لباسا، و هى مختلفه فى الشكل و الزى من قطر الى قطر.

#### المسألة ٨٥:

لا- يكفى المترر وحده على الأ-حوط و ان ستر العورة، و يكفى إذا ضم اليه غيره بحيث يعد المجموع لباسا، و لا- تكفى العمامة و الكوفية

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٤٧٧

و القلنسوة، و المنطقه، و الحزام، و لا- يكفى الجورب و القفاز و الحذاء و شبه ذلك مما لا- يعد لباسا، بل الأحوط عدم الاكتفاء بقميص قصير جدا مع سروال قصير جدا.

#### المسألة ٨٦:

تكفى فى أداء الواجب كسوة المسكين، سواء كان ذكرا أم أنثى، و كبيرا أم صغيرا، و لا- يكتفى على الأ-حوط بكسوة الصغير جدا لاحتمال انصراف الأدلة عنه فى الإطعام و الكسوة.

#### المسألة ٨٧:

تكفى الكسوة سواء كانت من الصوف أم من الوبر، أم من القطن أم الكتان، أم الحرير أو الجلود التى يحل لبسها، أم من الأجناس الجديدة التى تصنع منها الأقمشة و الألبسة فى الأزمنة الحاضرة.

و يعتبر فى ما جرت العادة بخياطته من الألبسة أن يكون مخيطا، فإذا دفع اليه قماش غير مخيط لم يكفه فى أداء الواجب الا أن يدفع له أجره الخياط و يوكله فى خياطة الثوب ليلبسه، فإذا فعل ذلك و قبض الثوب بعد خياطته أجزاء، و أما الألبسة التى لا تحتاج إلى الخياطة

كعبض الألبسة التي تنتجها المعامل جاهزة على هيئة المخيط، فالظاهر كفايتها إذا كانت مما يعد لباسا كما هو المفروض.

### المسألة ٨٨:

انما يتحقق إطعام المسكين بإشباعه من الطعام الذى يبذله له المكلف، أو بتسليم القدر المعين له من الطعام ليأكله إذا شاء كما تقدم بيانه، ولا يتحقق بدفع قيمة الطعام اليه من المكلف، ولذلك فلا يجزى دفع القيمة إلى المسكين فى أداء الواجب عن المكلف وإبراء ذمته من الكفارة الواجبة عليه.

و كذلك القول فى الكسوة، فالاكساء انما يحصل بدفع نفس الثوب أو اللباس الى المسكين ليلبسه إذا شاء، ولا يتحقق بدفع قيمة الكسوة إليه، فلا تبرأ ذمة المكلف إذا دفع القيمة إلى المسكين.

نعم يمكن للمكلف أن يدفع القيمة للمستحق أو لصاحب العائلة

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٤٧٨

الفقيرة أو لولى المسكين و يجعله و كيلا عنه فى شراء الطعام المقدر بالقيمة التى دفعها اليه ثم يأكله هو أو يصرفه على عائلته أو على المسكين المولى عليه، فإذا تولى العمل بالوكالة عنه و أنجزه كما أراد برئت ذمة المكلف من الواجب، و كذلك القول فى الكسوة فيشتريها بالوكالة عن المكلف ثم يقبضها لنفسه أو لعائلته أو للمسكين المولى عليه، و لا تبرأ ذمة المكلف بدفع القيمة إذا لم ينجز الوكيل العمل.

### المسألة ٨٩:

إذا دفع المكلف الكسوة إلى المسكين و قبضها منه ملكها المسكين، و صح له التصرف فيها، فيجوز له أن يلبسها و يجوز له أن يكسوها أو يهبها لغيره، و أن يبيعها أو يفعل بها ما شاء، كما تقدم فى الطعام، و إذا مات بعد قبضها انتقلت الى وارثه و ان كان غنيا.

### المسألة ٩٠:

لا- تؤدى الكفارة بنصفين من خصلتين، فإذا وجبت على الإنسان كفارة مخيرة لأفطار يوم من شهر رمضان مثلا، فلا يكفيه أن يكفر بصيام شهر واحد متتابع و إطعام ثلاثين مسكينا، و إذا وجبت عليه كفارة يمين، لم يصح له أن يطعم خمسة مساكين و يكسو خمسة مساكين، و إذا لزمته كفارة مرتبة لظهار أو قتل نفس خطأ، و استطاع أن يصوم شهرا متتابعا فحسب، لم يكفه أن يصوم الشهر الذى استطاع صومه و يطعم ثلاثين مسكينا، بل يكون عاجزا عن الصوم، و يتعين عليه أن يطعم ستين مسكينا.

### المسألة ٩١:

إشباع المساكين من أكل الطعام، و تسليم الأمداد إليهم ليسا خصلتين مختلفتين من خصال الكفارة و انما هما فردان من خصلة واحدة، و هى إطعام المساكين، فإذا وجب على المكلف إطعام ستين مسكينا، فأشبع ثلاثين منهم و دفع أمداد الطعام الى ثلاثين، كفاه ذلك فى أداء الواجب، و لا يكون ذلك من أداء الكفارة بنصفين من خصلتين، بل هو أداء بفردين من خصلة واحدة.

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٤٧٩

### المسألة ٩٢:

لا تجب المبادرة في أداء الكفارة، سواء كانت مالية كالعق و إطعام المساكين و كسوتهم، و كالذبح في كفارات الإحرام و الصدقة، أم كانت بدنية كالصوم، فيجوز للمكلف التأخير في أدائها ما لم يتضيق وقتها بظن عروض الموت أو ظن فوت الواجب لبعض الطوارئ و ما لم يؤد التأخير إلى التهاون بأمر الله و التسامح في أداء الواجب.

### المسألة ٩٣:

لا تصح النيابة و الوكالة في أداء الكفارة عن الحي إذا كانت بدنية كالصوم، فيجب على المكلف أن يباشر أداءها بنفسه، و لا يصح التبرع بأدائها من الآخرين، و تصح الاستنابة فيها و الإجارة على أدائها عن المكلف بعد موته، و يصح التبرع بأدائها عنه. و يجوز للمكلف أن يوكل غيره في إخراج الكفارات المالية من ماله و أدائها عنه، كعق الرقبة و الإطعام و الصدقة و الذبح في كفارات الإحرام، و يجوز له أن يوكل الغير في الاستقراض له من ماله أو مال الآخرين ثم دفعه الى الفقراء كفارة عنه.

### المسألة ٩٤:

إذا استناب المكلف غيره في إخراج الكفارة من ماله و تأديتها عنه أو و كله في ذلك، كما إذا و كله في عتق عبده عنه في الكفارة أو و كله في ذبح الشاة، فالمتولى للنية في الإخراج و الأداء هو الوكيل، و الأحوط لزوماً أن ينوي المالك أيضاً ذلك حين ما يجرى الوكيل العمل مع الإمكان و حين ما يدفع الوكيل الحصه إلى الفقير. و إذا أخرج المكلف الكفارة بنفسه ثم و كل غيره في إيصالها إلى الفقير، فالمتولى للنية هو المالك، فينوي الإيصال إلى الفقير بدفع حصته الى الوكيل.

### المسألة ٩٥:

لا يصح التبرع من الآخرين بالكفارة المالية عن المكلف إذا كان حيا، بأن يخرجها عنه من أموالهم سواء كانت عتقا أم إطعاما أم غير ذلك،

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٤٨٠

و لا- تبرأ ذمة المكلف بأدائهم عنه و ان غرم لهم ما أدوا عنه، و يجوز لهم أن يملكوه شيئاً من أموالهم فإذا تملكه منهم صرفه هو في كفارته عتقا أو إطعاما أو ما شاء.

### المسألة ٩٦:

الظاهر أن الكفارة المخيرة لا تكون من الديون التي تشتغل بها ذمة المكلف، و التي يجب إخراجها من أصل تركته إذا مات قبل أدائها، بل هي من سنخ الواجبات غير المالية، و ان كان بعض خصالها مالياً، فإذا أوصى بها المكلف قبل موته و جب على الوصى و الورثة إخراجها من ثلثه، و إذا هو لم يوص بها لم يجب عليهم إخراجها، سواء كانت لافطار شهر رمضان أم لاعتكاف أم لغيرهما من الأسباب التي فصلناها في المسألة الخامسة، و كذلك الحكم في كفارة اليمين و كفارة النذر و ما بحكمها بل و كفارة الجمع. و يشكل الحكم في الكفارة المرتبة، إذا تعين على المكلف المال، و في الكفارات المالية الأخرى، فهل تخرج من الأصل أو من الثلث؟ و لا يترك الاحتياط.

### المسألة ٩٧:

إذا مات المكلف و قد تعين عليه الصوم في الكفارة المخيرة أو المرتبة لعجزه عن غير الصوم من الخصال فالأقوى وجوب قضاء الصوم على وليه من بعده، و قد ذكرنا المراد من الولي في فصل قضاء الصلاة و في فصل قضاء الصوم عن الميت فليرجع إليهما. و إذا كان المكلف قبل موته قادراً على كل من الصيام و الإطعام في الكفارة المخيرة، أشكل الحكم بوجوب الصوم على الولي بعد موت المكلف، و لا يترك الاحتياط بأن يقضى الصوم عنه في هذه الصورة إذا لم يقبل الورثة بإخراج الإطعام من التركة، و إذا مات المكلف و قد تعين عليه العتق أو الإطعام لعجزه عن الصوم، لم يجب على الولي قضاء الصوم.

### المسألة ٩٨:

إذا عجز المكلف عن جميع الخصال في كفارة الإفطار في شهر رمضان

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٤٨١

فلم يستطع أن يأتي بواحدة منها، و جب عليه أن يتصدق بما يمكنه، فإذا عجز عن الإتيان بأي صدقة و جب عليه أن يستغفر الله و لو مرة.

و إذا عجز عن الإتيان بجميع الخصال في غيرها من الكفارات، تعين عليه أن يصوم ثمانية عشر يوماً، و الأحوط ان تكون متتابعة، فإذا لم يستطع ذلك و جب عليه الاستغفار و لو مرة، و إذا تجددت له القدرة بعد ذلك و تمكن من أداء الكفارة و جب عليه أن يأتي بها على الأحوط في صورتين.

### المسألة ٩٩:

إذا عجز الإنسان عن عتق الرقبة في كفارة الجمع و جب عليه أن يأتي ببقية الخصال فيها و لزمه الاستغفار بدلاً عن الخصلة التي عجز عنها على الأحوط، و كذلك الحكم إذا عجز عن غير العتق من الخصال، فيأتي بالخصال التي يقدر عليها و يستغفر الله بدلاً عن الخصلة غير المقدورة على الأحوط.

### المسألة ١٠٠:

في الحديث عن أبي عبد الله (ع) قال: سئل رسول الله (ص) ما كفارة الاغتياب؟ قال (ص) تستغفر لمن اغتبه كما ذكرت. و عن الامام الصادق (ع) انه قال: كفارة عمل السلطان قضاء حوائج الاخوان. و عنه (ع) انه قال: كفارة الضحك، اللهم لا تمقتنى. و عنه (ع) قال: قال رسول الله (ص): كفارة الطيرة التوكل. و عن الرسول (ص): من ختم مجلسه بهؤلاء الكلمات ان كان مسيئا كن كفارات لإساءته، و ان كان محسنا، ازداد حسنا، و هي سبحانه اللهم و بحمدك اشهد ان لا إله إلا أنت أستغفرك و أتوب إليك. و عن الصادق (ع): كفارات المجالس أن تقول عند قيامك منها: سبحان ربك رب العزة عما يصفون و سلام على المرسلين و الحمد لله رب العالمين. كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٤٨٣

## كتاب الوكالة

### إشارة

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٤٨٥  
كتاب الوكالة و فيه فصلان:

### الفصل الأول في الوكالة و شرائطها

#### المسألة الأولى:

الوكالة هي أن يستنيب الشخص غيره في التصرف في أمر أو في إنشاء التصرف في أمر، أو في إمضائه و ترتيب الآثار عليه، بحيث يكون تصرف النائب في حياة الشخص المنوب عنه، و يكون الأمر قابلا- للاستنابة فيه، فإذا كانت الاستنابة في التصرف بعد حياة المنوب عنه كانت وصاية لا وكالة، و إذا كان الأمر غير قابل للنياحة فيه لم تصح الوكالة فيه و سيأتي بيان ذلك ان شاء الله تعالى.

#### المسألة الثانية:

الوكالة عقد من العقود، و لذلك فلا- بد فيها من الإيجاب من الموكل و القبول من الوكيل، و يصح أن يقع الإيجاب فيها بأى لفظ يدل على تولية الوكيل في التصرف المقصود، و على استنابته فيه، فيقول الموكل للوكيل: أنت و كيلي في بيع دارى المعينة بألف دينار، أو يقول له:

وكلتك في ذلك، أو أنبتك، أو استنبتك فيه أو فوضته إليك، أو خولتك أمره، بل يصح أن يقول له: بع الدار المعينة على زيد بكذا، و يصح أن تقول المرأة: زوجنى من فلان على ألفى دينار، إذا هى قصدت بقولها جعله وكيلا عنها على إنشاء صيغة الزواج و دلت القرائن على ذلك لا على مجرد موافقتها على الزواج و المهر، و كذلك فى قوله: بع الدار.

و يقع القبول بأى لفظ يدل على رضا النائب بإيجاب الموجب، فيقول: قبلت الوكالة أو رضيت، و يصح ان يكون القبول بالفعل،

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٤٨٦

فإذا قال المالك: أنت وكيلى على بيع دارى من زيد بألف دينار، فقال الوكيل لزيد: بعثك دار موكلى فلان بألف صحت الوكالة و وقع قبولها بذلك مع إيجاب البيع، فإذا قبل المشتري صح البيع و تم أيضا.  
و إذا قالت سعاد للرجل: وكتتك على تزويجى من على بألفى دينار، فقال الوكيل لعلى: زوجتك موكلتى سعاد بألفى دينار، تم القبول و وقع إيجاب التزويج بهذه الصيغة، فإذا قبل الزوج عقد الزواج تم النكاح أيضا.

### المسألة الثالثة:

تصح الوكالة بالمعاطة كما تصح بالعقد اللفظى، و من أمثلة ذلك أن يدفع المالك للدلال سلعة أو متاعا بقصد توكيله فى بيعهما و يقبضهما الدلال منه بقصد قبول الوكالة منه، أو يسلمه داره أو دكانه، بقصد جعله وكيلا فى إجارتهما و يتسلمهما الدلال بقصد القبول، و قد جرت سيرة المتشرع و العقلاء على إجراء أمثال هذه المعاملات و العمل بها.  
و الظاهر أن الوكالة تتحقق أيضا بالمراسلة، فإذا أرسل الإنسان الى أحد كتابا يوكله فيه على إنفاذ شىء أو إجراء معاملة و رضى المرسل اليه بذلك كان وكيلا عنه و نفذ تصرفه فى ما و كله فيه، و كذلك إذا جعله وكيلا عنه بمكالمه هاتفية أو لاسلكية و نحوهما من وسائل الإبلاغ مع القطع بالصدق، و مثله ما إذا بلغه الوكالة و الاعتماد عليه على لسان رسول يوثق بصدقه و يطمأن بقوله، فتصح الوكالة و ينفذ تصرف الوكيل فى جميع هذه الفروض.

### المسألة الرابعة:

إذا قال الرجل للمالك: هل توكلنى على بيع دارك من زيد بألف دينار مثلا؟ فقال له المالك: نعم، و قصد بقوله: نعم، إنشاء الوكالة له بهذا الجواب، فالظاهر صحة إنشائه، و الأحوط لزوما ان يقول الوكيل: قبلت أو نحوها بعد قول المالك: نعم، ليحصل القبول بعد الإيجاب.

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٤٨٧

و كذلك الحكم إذا قال الرجل للمرأة، هل توكلينى فى أن أزوجك من فلان على ألفى دينار فقالت: نعم، فيصح منها إيجاب الوكالة له بهذا القول، فإذا قبل الوكيل بعد قولها صحت الوكالة و نفذ تصرف الوكيل، نعم، لا بد فى صحة ذلك من العلم بأن قولها: نعم بقصد إنشاء الوكالة، و ليس للدلالة على الرضا بالزواج وحده و إذا شك فى ذلك لم تصح الوكالة و كذلك فى الفرض السابق.

### المسألة الخامسة:

الظاهر انه لا تشترط الموالة بين الإيجاب و القبول فى صحة عقد الوكالة، فإذا تأخر القبول عن الإيجاب مدة لم يبطل العقد بذلك، كما إذا أرسل الرجل الى صاحبه رسالة يوكله فيها على إيقاع معاملة و لم تصله الرسالة إلا بعد مدة، فإذا وصلت الرسالة، و قبل صاحبه و كالتة صحت الوكالة و نفذ تصرف الوكيل و ان تأخر قبوله عن الإيجاب كل هذه المدة.

نعم، يعتبر فى الصحة وحدة العقد عرفا، فإذا قال المالك لصاحبه و هما فى مجلس واحد: أنت وكيل عنى فى بيع دارى فسكت الوكيل و لم يجب الا بعد شهر مثلا، فقال: قبلت الوكالة منك على بيع الدار، أشكل الحكم بالصحة و خصوصا إذا كانت الوكالة فى أمر الفروج، بل الظاهر عدم الصحة إذا لم يكن للتأخير سبب عقلاى، و إذا كان له سبب فلا يترك الاحتياط.



**المسألة السادسة:**

يشترط في صحة الوكالة على الأحوط أن يكون إنشاء العقد فيها منجزاً، فلا تصح إذا علق الموكل وكالته على وجود شيء مشكوك، أو على حدوث أمر مرتقب، و مثال ذلك أن يقول الموكل لصاحبه: ان كانت هذه الليلة هي ليلة الفطر، فأنت وكيل عني في إخراج زكاة الفطرة من مالي عني و عن أهل بيتي، أو يقول له: إذا ملكني زيد هذه الدار فأنت وكيل عني إجارتها أو عني وقفها. و يصح له أن يقول لصاحبه: أنت وكيل عني، فإذا كانت هذه الليلة هي ليلة الفطر أخرجت من مالي زكاة الفطرة، و ان يقول له: أنت كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٤٨٨

وكيلي فإذا ملكني زيد هذه الدار توليت عني إجارتها، و الفارق واضح بين المقصدين، فإن إنشاء الوكالة في المثالين الأولين معلق على وجود الشرط، فان كانت الليلة هي ليلة الفطر فالوكالة محققة و ثابتة، و ان لم تكن فلا وكالة، و ان ملكه زيد الدار فصاحبه وكيل عني إجارتها، و ان لم يملكه فلا وكالة، فتبطل الوكالة لأن إنشاءها مشكوك، و لا تعليق في الوكالة في المثالين الأخيرين، فصاحبه وكيل عني كل تقدير و وكالته منجزه، سواء كانت الليلة هي ليلة الفطر أم لم تكن، و سواء ملكه زيد الدار أم لم يملكه، و التعليق انما هو للعمل الذي وكله فيه، فهو وكيل عني إخراج الزكاة إذا كانت الليلة هي الليلة المعينة، و هو وكيل عني الإجارة إذا ملكه زيد الدار المعينة.

**المسألة السابعة:**

يشترط في الموكل أن يكون بالغاً، فلا يصح توكيل الصبي في كل ما يشترط فيه البلوغ من المعاملات و التصرفات كالبيع و النكاح و سائر الأمور التي لا- تنفذ فيها معاملة الصبي بغير اذن وليه، و قد تقدم ذكر اشتراط البلوغ في البيع و الصلح و الهبة، و الإجارة و المضاربة و الشركة، و الرهن و الوقف و كثير من المعاملات الأخرى فإذا لم تصح المعاملة من الصبي قبل بلوغه و لم ينفذ تصرفه فيها بغير اذن وليه، لم يصح له أن يجعل فيها وكيلاً عن نفسه.

**المسألة الثامنة:**

تقدم منا في كتاب البيع و في كتاب الحجر ان الصبي المميز غير مسلوب العبارة في المعاملة، فإذا نظر ولي الطفل في المعاملة على مال الطفل، و وجد المصلحة في البيع أو في الشراء له، و عين الثمن و المثلن مع المشتري أو مع البائع، أمكن للولي أن يوكل إجراء الصيغة إلى الصبي نفسه إذا كان ممن يحسن ذلك، فيجرى الصبي صيغة البيع على مال نفسه بالثمن المعين، أو يجرى قبول الشراء لنفسه للمثلن المعين، و يكون إجراؤه للصيغة على ماله بالوكالة عن الولي. و تصح المعاملة من الصبي المميز كذلك على مال الغير إذا أذن مالك المال للصبي في المعاملة على ماله، و وكله في إجراء المعاملة كلها لا في

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٤٨٩

إيقاع الصيغة فحسب، و ان لم يأذن ولي الصبي له بتولي ذلك.

**المسألة التاسعة:**

يشترط في الموكل ان يكون عاقلا- على التفصيل الذى ذكرناه فى كتاب البيع و فى كتاب الحجر و اشترطناه فى سائر المعاملات المتقدم ذكرها، فلا يصح توكيل المجنون فى جميع معاملاته فى ماله و غير ماله.  
و يشترط فى الموكل ان يكون قاصدا للمعنى الذى ينشئه فى صيغته الوكالة، فلا يصح توكيله إذا كان غافلا، أو هازلا أو سكران أو غاضبا غضبا يسلبه القصد، و أن يكون مختارا فى فعله، فلا يصح توكيله إذا كان مكرها لا خيرة له فى ما يفعل.

**المسألة العاشرة:**

يشترط فى الموكل أن يكون نافذ التصرف فى العمل الذى يوكل فيه، فلا- يصح توكيل إذا كان محجورا عليه لسفه أو فلس أو غيرهما، فإذا كان سفيها قد حجر عليه عن التصرف فى الأموال خاصة لم يصح توكيله فى كل معاملة تتعلق بالمال و يجوز له التوكيل فى المعاملات الأخرى التى لا تتعلق به كالطلاق و دعاوى الجنايات التى تستوجب القصاص و مطلق الدعاوى التى لا تتعلق بالمال، و إذا كان سفيها قد حجر عليه فى ماله و فى نفسه كما فصلناه فى كتاب الحجر لم يصح له التوكيل فى كل أولئك.  
و إذا كان مفلسا قد حجر عليه عن التصرف فى أمواله الموجودة فليس له التوكيل فى ما يتعلق بها خاصة و يصح له التوكيل فى غيرها من المعاملات التى تتعلق بذمته و بنفسه.  
ولا- يصح له إذا كان محرما أن يوكل أحدا ان يجرى له عقد نكاح أو أن يبتاع له صيدا أو يمسكه له، سواء كان الوكيل محلا أم محرما.

**المسألة ١١:**

لا يشترط على الأقوى فى الوكيل أن يكون بالغاً، فيصح أن يوكل الصبى المميز فى إيقاع صيغ المعاملات إذا كان ممن يحسن القيام بها و يراعى الشرائط المعتبرة فيها، و قد تقدم فى المسألة الثامنة انه يصح لمالك المال أن يعتمد على الصبى المميز و يوكله فى إجراء المعاملة على ماله

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٤٩٠

إذا كان الصبى ممن يحسن ذلك و لا يختص بإجراء الصيغة و لا تتوقف صحة الوكالة و لا نفوذ المعاملة التى يجريها على اذن الولى له بذلك، و الظاهر ان ذلك لا يختص بالمعاملة على المال فيصح توكيله فى غيرها من المعاملات إذا كان الصبى يحسن القيام بها على الوجه الصحيح.

و قد تقدم أيضا: انه يصح لولى الصبى المميز أن يوكله فى إجراء صيغة المعاملة على مال الصبى نفسه بعد ان يتم الولى بالمعاملة و يقوم بإحراز شروطها، كما تقتضيه ولايته، ما عدا إجراء الصيغة.

نعم، يمنع الصبى من أن يجرى المعاملة مستقلا على ماله نفسه بغير اذن وليه و ان كانت معاملته موافقة للمصلحة، و يمنع من إجراء الصيغة فى المعاملة على ماله أو على نفسه إذا لم يوكله الولى فى إجراءاتها، و يمنع من أن يجعل وكيلا للولى أو لغيره إذا لم يكن مميزا تام التمييز.

**المسألة ١٢:**

يشترط فى الوكيل أن يكون عاقلا و أن يكون قاصدا للمعنى حين يتولى قبول الوكالة، و ان يكون مختارا غير مكره و لا مجبر، و أن يكون نافذ التصرف فى العمل الذى وكل فيه، فلا تصح الوكالة له إذا كان سفيها محجورا عليه فى تصرفه فى نفسه، و إذا كان محرما فلا يجوز لأحد أن يوكله فى إجراء عقد نكاح أو أن يبتاع له صيدا أو أن يمسه له سواء كان الموكل له محلا أم محرما.

**المسألة ١٣:**

يجوز للمسلم أن يوكل كافرا أو مرتدا مليا أو فطريا فى تولى بعض معاملاته أو فى القيام ببعض أعماله، أو فى استيفاء بعض حقوقه أو فى بعض مخصصاته مع الناس، و ان كان الأحوط استحبابا عدم توكيله إذا كانت المخصصه أو استيفاء الحق من مسلم، و يجوز توكيله فى شراء مصحف للمسلم أو شراء عبد مسلم له و خصوصا إذا تسلمهما الموكل المسلم نفسه، و لم تثبت للوكيل الكافر عليهما يد.

**المسألة ١٤:**

يجوز للمسلم أن يكون وكيلا لكافر أو مرتد فى بعض شؤونه

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٤٩١

و معاملاته و أعماله، إلا إذا وكله على أمر لا يجوز فى الإسلام، و مثال ذلك: أن يوكله فى إجراء معاملة ربويه، أو فى استيجار أمكنة لبيع بعض المحرمات أو عملها، أو خزنها، أو القيام بأعمال محرمة أخرى، أو وكله فى بيع خمر أو خنزير أو شرائهما، و كما إذا وكله فى شراء مصحف له على الأحوط لزوما، أو فى شراء عبد مسلم له، فلا يتولى المسلم الوكالة عن الكافر أو المرتد فى ذلك.

**المسألة ١٥:**

لا يحجر على المفلس أن يتصرف فى مال غيره إذا أذن له صاحب المال و كان التصرف طبقا للموازن الصحيحة، و لذلك فيصح له أن يكون وكيلا عن الغير فى معاملاته و أعماله سواء تعلقت وكالته بالمال أم بغيره.

و كذلك القول فى السفه فإذا كان محجورا عن التصرف فى ماله، فهو غير محجور عن التصرف فى مال غيره مع الاذن، فيصح له أن يتولى الوكالة عن الغير فى أمواله و شؤونه، إلا إذا كان سفهه موجبا للحجر عليه فى التصرف فى نفسه أيضا، فلا يصح له أن يتولى الوكالة عن الغير فى هذه الصورة.

**المسألة ١٦:**

سيأتى ان شاء الله تعالى فى كتاب الوصية: ان الصبى المميز لا يحجر عن الوصية بماله إذا بلغ من العمر عشر سنين، و كانت وصيته فى البر و المعروف و فى وجوه الخير، سواء كانت لأرحامه أم لسواهم، فتتخذ وصيته بذلك على الأقوى، و لذلك فيصح له أن يوكل غيره فى إنشاء الوصية المذكورة، سواء كان الغير الذى يوكله فى ذلك كبيرا بالغا أم كان صبيا مميزا قد بلغ عشر سنين.

**المسألة ١٧:**

كل شرط من الشروط التي ذكرناها في الموكل أو في الوكيل، كما يجب تحققه في ابتداء الوكالة، فإذا لم يوجد الشرط لم تصح الوكالة، فهو كذلك شرط يجب تحققه على الأحوط في بقائها، فإذا ارتفع أى شرط منها حكم ببطان الوكالة على الأحوط احتياطاً لا يترك.

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٤٩٢

فإذا جن الموكل بعد أن أتم الوكالة، أو جن الوكيل كذلك كانت الوكالة باطلة، سواء كان الجنون الذي طرأ عليه مطبقاً أم أدواراً، و سواء كان عروضه قبل ان يبدأ الوكيل بالعمل الذي وكل فيه أم كان في أثناءه وقبل إتمامه، وكذلك إذا عرض لأحدهما الإغماء، أو طرأ على الموكل سفه أو فلس فحجر عليه عن التصرف في ماله، فيبطل توكيله السابق للوكيل إذا كان متعلقاً بالمال و كان الحجر على الموكل قبل ان يتم الوكيل العمل.

و مثله ما إذا حجر الوكيل عن التصرف في نفسه، فتبطل الوكالة في هذه الفروض على الأحوط كما ذكرنا، و إذا زال العارض فأفاق المجنون أو المغمى عليه و ارتفع الحجر عن المحجور لم تعد الوكالة الأولى و يجوز لهما ان يجددا وكالة أخرى إذا أرادا.

**المسألة ١٨:**

يشترط في العمل أو الأمر الذي تتعلق به الوكالة أن يكون مباحاً، فلا يصح التوكيل في أمر محرم شرعاً. و مثال ذلك أن يوكله في غضب مال أحد أو في ضربه أو شتمه من غير حق، أو يوكله في معاملة محرمة أو مخاصمة بغير حق أو في استئجار محل ليكون مبعي أو معملاً يعمل فيه الخمر أو يخزن فيه أو يباع، أو في استئجار سيارات و عمال لحمله و نقله و شبه ذلك. و لا يصح التوكيل في أمر لا سلطان للموكل على إيقاعه، و مثال ذلك أن يوكل أحداً في بيع مال الغير بغير وكالة و لا ولاية له على المال أو على مالكه.

**المسألة ١٩:**

يجوز للإنسان أن يوكل أحداً على أخذ ماله من يد الغاصب بالقوة أو بوسيلة أخرى يستطيعها الوكيل، و ان كان صاحب المال نفسه غير قادر على أخذ ماله منه و التصرف فيه.

**المسألة ٢٠:**

إذا كان الفعل غير مقدور للشخص عقلاً أو غير مقدور له شرعاً،

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٤٩٣

و لكنه يصبح مقدوراً له بالفعل بعد حصول أمر معين من الأمور، و من أمثلة ذلك عتق عبد لا يملكه فعلاً، فإنه غير مقدور له شرعاً فإذا اشترى العبد من مالكه أصبح العتق مقدوراً له بالفعل و جاز له شرعاً، و من أمثلة ذلك بيع دار لا يملكها بالفعل أو وقفها فان

ذلك غير مقدور له شرعا، فإذا اشترى الدار من مالها صح له بيعها أو وقفها، و من أمثله تزويج الرجل بامرأة ذات بعل أو ذات عدة، فإنه لا يقدر على ذلك شرعا ولا يصح له إلا إذا فارق المرأة زوجها فطلقها أو مات عنها، و خرجت ذات العدة من عدتها، فيجوز له الزواج بها، و من أمثلة ذلك طلاق امرأة أجنبية عنه، فإنه لا يقدر على ذلك شرعا إلا إذا تزوج الرجل المرأة، فإذا تزوجها أمكن له طلاقها.

و الظاهر انه لا يجوز للشخص أن يوكل أحدا على فعل ذلك الأمر غير المقدور له بالفعل، فلا يصح له أن يوكله في المرأة المعتدة فعلا ليزوجه إياها بعد انقضاء عدتها، و في المرأة ذات الزوج ليزوجه إياها بعد أن يطلقها زوجها أو بعد أن يموت عنها، و لا يصح له أن يوكله في طلاق امرأة سيتزوجها، و في عتق عبد سيملكه و في وقف دار سيشتريها.

### المسألة ٢١:

يصح للرجل في الفروض الآنف ذكرها أن يوكل أحدا في الأمرين معا، إذا كان الأمر الأول مقدورا له بالفعل، فيجوز له أن يوكل أحدا في شراء العبد المملوك ثم عتقه بعد تملكه، و يوكله في شراء المتاع، و يبعه بعد شرائه و يوكله في شراء الدار و وقفها بعد ملكها، و يوكله في زواجه بالمرأة و طلاقها بعد التزويج إذا وجدها لا تليق به.

### المسألة ٢٢:

إذا وكل الرجل غيره وكاله عامه على أن يتولى عنه جميع أموره و أن يتصرف في جميع ما يملك التصرف فيه مما هو موجود تحت قدرته بالفعل و ما يتجدد بعد ذلك، صح للوكيل أن يتولى العمل في جميع الفروض المتقدم ذكرها، فإذا اتفق ان خرجت المرأة ذات العدة من عدتها أو فارق ذات الزوج زوجها جاز للوكيل ان يزوجه موكله إياهما،

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٤٩٤

و إذا اتفق أن ملك الرجل العبد جاز للوكيل عتقه و يبعه، و إذا ملك الدار جاز للوكيل وقفها و إيجارها، و هكذا.

### المسألة ٢٣:

الوكالة كما ذكرنا من قبل استنبأه للوكيل في أن يوجد الشخص العمل أو الشيء الذي يوكله فيه، و لذلك فيشترط في صحة الوكالة أن يكون العمل أو الشيء الذي يوكل الإنسان غيره في إيجادها مما يقبل النيابة.

و توضيح ذلك: أن الأعمال و الأشياء التي لاحظها الشارع الأعظم و رتب عليها أحكامها و آثارها قد يكون الشارع قد اعتبر فيها أن تصدر من الإنسان بنحو المباشرة بنفسه، فلا تكون وافية بالغاية التي أرادها و جعل الأحكام من أجلها إلا إذا صدرت من الإنسان كذلك، و من أمثلة ذلك الصلاة و الصيام، المفروض منهما و المندوب في الغالب، و الحج و العمرة و الطهارات الثلاث: الوضوء و الغسل و التيمم في الأكثر، فإن الشارع قد اعتبر في هذه الأعمال أن يوجد المكلف بنفسه بنحو المباشرة عدا ما استثني منها و هو ما يأتي التنبيه عليه ان شاء الله تعالى، فيكون هذا النوع من الأعمال و الأشياء مما لا يقبل النيابة.

و قد تكون مما لم يعتبر الشارع فيها ان تصدر من الإنسان بنحو المباشرة، بل لاحظ انه يكفي في صحتها و حصول الغاية المقصودة منها و ترتب الأحكام و الآثار عليها مجرد صدورها من الإنسان و لو بنحو التسبيب، كما هو الحال في أكثر المعاملات و الأعمال و في

بعض العبادات، و يكون هذا النوع مما يقبل النيابة.

#### المسألة ٢٤:

المتع في تمييز أحد هذين النوعين من الأعمال والأشياء عن الآخر هو ما دلت عليه ظواهر الأدلة الشرعية المثبتة لأحكام تلك الأشياء وآثارها و ما تدل عليه إطلاقاتها المقامية والقرائن العامة الحاففة بها، من الاعتماد في ذلك على فهم المتشعبة و أهل العرف من تلك الأدلة فيمتاز بذلك ما يقبل النيابة و ما لا يقبلها.

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٤٩٥

#### المسألة ٢٥:

لا ريب في ان الصلاة و الصيام فرائضهما و نوافلهما مما تجب فيها المباشرة و لا تقبل النيابة و التوكيل عن الحي، إلا صلاة الطواف في بعض الموارد الخاصة، و من أمثلة ذلك الشخص الذي يستطيع حج البيت استطاعه مالياً، و يعجز عن الإتيان به لكبر سن أو مرض أو نحوهما، فيجب عليه أن يستنيب من يحج، و يجب على النائب أن يأتي بجميع أفعال الحج و عمره المتمتع إذا كان ممن فرضه التمتع، و منها طواف العمرة و طواف الحج و طواف النساء، و صلاة الطواف لكل واحد منها.

و منها فروض أخرى في من نسي الطواف أو نسي صلاة الطواف حتى خرج من مكة و لم يمكنه الرجوع و يرجع في بيان جميع ذلك الى ما كتبناه في مناسك الحج من أحكام ذلك، و قد ذكرنا في مبحث صلاة الاستئجار أن الأقوى صحة النيابة عن الحي في بعض الصلوات المستحبة.

و لا ريب في ان الطهارات الثلاث: الوضوء و الغسل و التيمم مما تجب فيه المباشرة و لا يقبل النيابة و التوكيل إذا كان المكلف قادراً على مباشرة أعمالها بنفسه، و اما العاجز فإنه تصح له الاستنابة فيها، فيستنيب من يجري الغسلات و المسحات على أعضائه، و يجب عليه ذلك و يستنيب من يعجز عن التيمم من يضرب بيدي المكلف أو يديه على التراب و يمسح بها على أعضائه و تفصيل أحكام ذلك قد سبق ذكره في مباحث الوضوء و الغسل و التيمم في كتاب الطهارة.

#### المسألة ٢٦:

تجوز النيابة و التوكيل في إيتاء الزكاة، فيصح لمالك المال الذي تعلقت به الزكاة أن يوكل غيره إذا كان الوكيل ثقة في أن يخرج الزكاة من مال المالك و يدفعها للمستحق، و ينوي الوكيل إيتاء الزكاة عن مالك المال حينما يدفعها للمستحق، و الأحوط ان ينوي المالك إيتاء الزكاة أيضاً في ذلك الوقت مع الإمكان.

و يجوز للمالك أن يعين زكاة ماله في شيء مخصوص ثم يوكل ثقة في إيصال ذلك الشيء إلى المستحق، و ينوي المالك إيصال الزكاة إلى

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٤٩٦

الفقير بدفعها الى الوكيل، و الأحوط أن تبقى نية المالك مستمرة حتى يدفع الوكيل المال الى الفقير.

و كذلك الحكم في إيتاء الخمس، فيجوز للمالك أن يوكل الثقة في إخراج الخمس من المال و دفعه الى مستحقه و يجوز له أن

يوكله في الإيصال على الوجه الذي ذكرناه في الزكاة و أمر النية في الموردين على السواء و كذلك الحكم في الكفارات المالية، و قد ذكرناه في كتاب الكفارات، و أما الكفارات البدنية فهي مما لا تقبل النيابة و التوكيل فيها.

### المسألة ٢٧:

تصح الاستنابة و الوكالة في إجراء صيغ العقود جميعا من البيع بجميع أقسامه، و الإجارة، و الصلح و الهبة و المضاربة و الشركة و المزارعة و المساقاة، و القرض و الرهن و الضمان و أخواته و النكاح و غير ذلك من العقود اللازمة و الجائزة، و حتى في عقد الوكالة نفسه، فيصح للشخص أن يوكل من ينشئ صيغته العقد عنه إيجابا و من يتولى عنه قبول الإيجاب و من يجري المعاملة عنه بنحو المعاوضة إذا كان العقد مما تجرى فيه المعاوضة.

### المسألة ٢٨:

تجوز الاستنابة و التوكيل في إنشاء الوقف و الوصية، و في الطلاق و العتق، و في إبراء ذمة المدين من الدين، و في إسقاط الحق و الأخذ به في موارد ثبوته، و في فسخ العقد عند ثبوت الخيار و أخذ الأرش في مواضع ثبوت الأرش، و يجوز التوكيل في المخاصمات و الدعاوى و إثبات الحقوق عند القضاء و الحكام و رفع الظلمات.

### المسألة ٢٩:

الظاهر أنه يصح للرجل ان يوكل أحدا في الرجوع بمطلقة الرجعية، فيقول له مثلا: أنت وكيل عني أن ترجع فلانة إلى زوجيتها إذا رأيت شدتها الأولى قد تبدلت الى ما هو أحسن، أو يقول له: أنت وكيلي في أمر فلانة، فمتى وافقت على السكنى مع عائلتي في الدار فأرجعها إلى زوجيتها، و مثل ذلك ما إذا كانت المرأة مطلقة بالخلع، فيقول الزوج

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٤٩٧

للرجل: أنت وكيل عني في أمر فلانة، فإن رجعت هي بما بذلت فأرجعها إلى نكاحها.

نعم قد يكون التوكيل في الرجوع بها بنفسه تمسكا بزوجيتها كما إذا قال للرجل: أنت وكيل عني ان تقول لها: اني قد رجعت بزوجيتها، فيكون قوله هذا بنفسه رجوعا بها لا وكالة بالرجوع، و هذا انما يكون بحسب القرائن الدالة على المقصود.

### المسألة ٣٠:

إذا قال الرجل لغيره: أنت وكيل عني أن تقر لزيد بأن له في ذمتي مائة دينار مثلا، كان قوله هذا بنفسه إقرارا لزيد بالمبلغ المعين و ليس توكيلا في الإقرار، و الرجل انما هو شاهد عليه بالإقرار.

### المسألة ٣١:

إذا قال الرجل لغيره: أنت وكيل أن تشهد بالوكالة عنى بأن هذه الدار ملك لزيد مثلاً، فيمكن أن يقال بأن قوله هذا شهادة منه بأن الدار لزيد، والوكيل إنما هو شاهد على شهادته بذلك و ليست توكيلاً في أن يشهد عنه، ولذلك فيشكل الحكم بصحة هذه الوكالة، فإذا كان الأمر المشهود به مما لا تقبل فيه شهادة الفرع، أو كانت شهادة الفرع غير تامة الشرائط من العدد والعدالة لم تثبت بها شهادة الأصل.

### المسألة ٣٢:

يشكل الحكم بصحة الاستنابة والتوكيل في أن يحلف الوكيل عن موكله يمينا، بحيث تلزم الموكل أحكام حلفه، فيجب عليه الوفاء به وتحرم عليه مخالفته وتلزمه الكفارة إذا حنث به، ويشكل كذلك أن يوكله في ان يندر بالوكالة عنه ندرا أو يعاهد الله عنه عهدا، أو يوكله في أن يظاهر بالوكالة عنه من زوجته، أو يولى منها بالوكالة عنه إيلاء، أو يلاعنها، بحيث تلزم الزوج الموكل أحكام الظهار والإيلاء واللعان.

### المسألة ٣٣:

تصح الاستنابة والتوكيل في التسليم والقبض الذي تقتضيه المعاملات،

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٤٩٨

سواء توقفت عليهما أو على أحدهما صحة المعاملة أم توقف عليه لزمها، أم لم يتوقف عليه شيء منهما، وإنما هو أمر يقتضيه الجرى على المعاملة والترتيب لآثارها، فيجوز لكل واحد من المتعاقدين أن يوكل أحدا في قبض الشيء الذي استحقه بالمعاملة بينهما، وفي تسليم الشيء الذي استحقه صاحبه بموجبها، كالثمن والمثمن في عقد البيع، والعين المستأجرة و بدل الإجارة في عقد الإجارة، والعين الموقوفة في الوقف، والعين الموهوبة و عوضها في الهبة المعوضة، والعين الموهوبة خاصة في الهبة غير المعوضة، والعين المرهونة في الرهن، والمهر في عقد النكاح، و بدل الخلع أو المبرأة في طلاق الخلع أو المبرأة، فإذا دفع أحد المتعاملين العوض أو الشيء الذي جرت عليه المعاملة إلى وكيل الآخر وقبضه الوكيل منه برئت ذمته.

ويجوز للدائن أن يوكل غيره في استيفاء ما يستحقه في ذمم الآخرين من الديون، ويجوز للمدين أن يوكل غيره في وفاء ما في ذمته من المال، فإذا دفع وكيله المال إلى مالكة أو إلى وكيله المفوض وقبضه منه برئت ذمته، وإذا كان الدين المدفوع رهن، وقبض وكيله العين المرهونة برئت ذمته المرتهن منه.

### المسألة ٣٤:

يجوز للفقير المستحق أن يوكل أحدا في قبض ما يستحقه من الزكاة أو من الكفارات أو من الصدقات أو من الخمس، و ينوى مالك المال إيتاء الزكاة أو إيتاء الخمس، أو الكفارة، أو الصدقة عند دفعه المال إلى وكيل الفقير المستحق، و تبرأ ذمته المالك بقبضه المال.

### المسألة ٣٥:



حق قسم الليالى بين الزوجات خاص بالزوج و خاص بالزوجات، فلا يجوز للزوج أن يوكل أحدا فى تولى قسمه الليالى بين زوجاته، و لا- يجوز للزوجة أن توكل غيرها فى أخذ قسمتها من ليالى زوجها إذا لم تكن الوكيله من زوجاته، و يجوز لها أن تهب ليلتها لغيرها من زوجاته أو توكلها فى أخذ قسمتها.

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٤٩٩

### المسألة ٣٦:

يصح للرجل أن يوكل أحدا فى أن يطلق زوجته منه، و يصح للزوج ان يوكل غيره فى ان يوكل من يطلقها، من غير فرق بين أن يكون الزوج حاضرا وقت الطلاق أو غائبا، و من غير فرق بين أن يكون الوكيل على إجراء صيغة الطلاق عنه رجلا أو امرأة إذا كانت تحسن إنشاء الصيغة و تراعى الشروط المعتبرة فى الطلاق.

### المسألة ٣٧:

الأحوط ان لا- يوكل الرجل زوجته فى أن تطلق نفسها بنفسها، و لا- يوكلها فى أن توكل عنه من يطلقها، و ان كان الأقرب صحة توكيلها فى الصورتين، و يرجع الى ما نبينه ان شاء الله تعالى فى مبحث الصيغة من كتاب الطلاق.

### المسألة ٣٨:

يجوز للإنسان أن يوكل شخصا فى أن يجوز له بعض المباحات العامة كالحطب و الكلاء و الماء و الرمل و الحجر و الحصى و الجص و السمك و الطير من مواضعها المباحة، فإذا حازه الوكيل بالنيابة عن موكله كانت الحيازة للموكل، و كان الشيء الذى حازه الوكيل ملكا للموكل كذلك، و تراجع المسألة المائة و السابعة و التسعين من كتاب الإجارة.

### المسألة ٣٩:

لا- بد فى صحة الوكالة من أن يكون الشيء الموكل فيه معينا، شخصا، أو عاما أو مطلقا، و لا تصح إذا كان الأمر الذى وكله فيه مجهولا غير معلوم، و مثال ذلك ان يقول له: أنت وكيل عنى و لا يذكر شيئا تتعلق به الوكالة، و لا تصح الوكالة كذلك إذا وكله على أمر مبهم و مثال ذلك ان يقول له: وكلتك على بعض أعمالى أو على إجراء بعض العقود التى تكون لى، أو وكلتك فى بعض ما أملك و لم يعين ذلك البعض الذى وكله فيه.

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٥٠٠

### الفصل الثانى فى بعض أحكام الوكالة

### المسألة ٤٠:

الوكالة التي يوقعها الإنسان لغيره قد تكون وكالة خاصة في أمر مشخص معين، فيقول له مثلا: أنت وكيل عني في أن تبيع هذه الدار المعينة على زيد بألف دينار، أو يقول له: وكلتك على أن تقبض عني ديني الذي أملكه في ذمة عبد الله و هو مائة دينار، أو تقول المرأة لأحد:

وكلتك أن تزوجني من إبراهيم على ألفي دينار معجلاً، ولا ريب في صحة الوكالة إذا أنشئت كذلك، و تم قبولها.

### المسألة ٤١:

يصح أن يوكل الإنسان غيره وكالة عامة في موضوع خاص معين، فالأمر الموكل فيه عام من حيث التصرف و خاص من حيث موضوعه و مثال ذلك أن تكون للمالك أرض معينة، فيقول لأخيه: وكلتك في أمر هذه الأرض وكالة عامة أن تتصرف فيها كيفما تشاء، فإن شئت ان تبيعها أو تؤجرها أو توقفها أو تغرسها بستانا أو تبنيها عمارة أو ما شئت من وجوه التصرف التي تراها، فإذا تم القبول جاز للوكيل أن يتصرف في الأرض المعينة أى تصرف يريد.

و اما احتمال ان تكون الوكالة بهذه الصورة أو الصور الآتية من الوكالة العامة أو المطلقة موجبة للضرر على الموكل فيكون ذلك موجبا لبطلانها، فهو مدفوع بأنه يشترط في الوكالة ان يراعى الوكيل المصلحة في ما يقوم به من العمل للموكل، و نتيجة لذلك فلا تشمل الوكالة و ان كانت عامة أو مطلقة أى تصرف يوجب ضرر الموكل، بل و لا التصرفات التي لا مصلحة فيها و لا ضرر، و لا تنفذ من الوكيل مثل هذه التصرفات، و سيأتى ذكر هذا الشرط ان شاء الله تعالى.

### المسألة ٤٢:

يجوز للإنسان أن يوكل غيره في أن يتصرف تصرفا خاصا في جميع ما يملك، فيكون الأمر الموكل فيه خاصا من حيث التصرف و عاما من

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٥٠١

حيث موضوعه بعكس ما فرض في المسألة المتقدمة، و مثال ذلك ان تكون للرجل عدة ممتلكات من الأشياء و الأنواع المختلفة، و يحتاج الى بيعها جميعا، فيقول للدلال: وكلتك على أن تبيع لى كل ما أملكه من أرضين و بساتين و دور، و عمارات و محلات، و فرش، و أثاث، و أمتعة و أجهزة و غير ذلك، فإذا قبل الوكيل صحت وكالته و جاز له بيع جميع ما وكله في بيعه.

### المسألة ٤٣:

يصح للإنسان أن يوكل غيره وكالة عامة في جميع التصرفات الممكنة، و في جميع مملوكاته و معاملاته و أعماله و شؤونه العامة و الخاصة، فيقول لمن يعتمد عليه في ذلك: أنت وكيل عني في جميع ما أملكه من أشياء، و ما أملك التصرف فيه من معاملته و عمل و من شؤون، على أن تتصرف في جميع ذلك بأى تصرف تريد، فيكون الأمر الموكل فيه عاما من كلتا الجهتين الآنف ذكرهما، فإذا قبل الوكيل هذه الوكالة، جاز له أى تصرف في الجهات المذكورة كلها، فله أن يبيع و ان يهب و أن يصالح و أن يقف و أن يتصدق و أن يعتق و أن يطعم و أن ينفق، و له أن يتولى تزويجه و تطليق زوجته، و أن يوقع جميع ما يجوز للموكل إيقاعه من الأعمال التي تقبل النيابة و التوكيل.

**المسألة ٤٤:**

يصح للشخص أن يوكل غيره وكالة مطلقة، و يراد بكونها مطلقة انها مرسله غير مقيدة، و تجرى في الوكالة المطلقة نظائر الفروض التي ذكرناها في الوكالة العامة، فإن المالك قد يجعل غيره وكيلا عنه في شىء معين من أملاكه و يجعل وكالته فيه مطلقة من حيث التصرف، فيوكله في أن يتصرف في أرضه المعينة بأى تصرف يريد الوكيل، فيجوز للوكيل أن يبيع الأرض و أن يهبها، و أن يغرسها، و أن يبنها عمارة أو دارا أو حوانيت، أو ما شاء من وجوه التصرف. و قد يجعله وكيلا- على أن يتصرف تصرفا معنا في شىء من الأشياء التي يملكها، فيوكله على أن يبيع إحدى دوره أو محلاته أو بساتينه،

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٥٠٢

و يترك تعيين المبيع لإرادة الوكيل، و يكون الأمر الموكل فيه هو التصرف المعين و هو البيع في مطلق الأشياء التي يملكها الموكل لا على التعيين. و قد يجعله وكيلا في أن يتصرف أى تصرف يريد في أى شىء أو ناحية من الأشياء و النواحي التي يقدر الموكل على التصرف فيها، فتكون الوكالة مطلقة من كلتا الناحيتين.

**المسألة ٤٥:**

إذا وكل المالك شخصا في أن يقوم له بأحد أعمال معينة على وجه التخيير بينها، ففي صحة الوكالة كذلك اشكال، و الأظهر الصحة، و مثال ذلك أن يقول له: أنت وكيل في أن تبيع لى هذه الدار، أو تؤجر لى هذا المحل، أو تقف لى هذا البستان، فلك ان تختار أى عمل تأتى به من الأعمال المذكورة، فتصح الوكالة على الأظهر، و ينفذ العمل الذى يأتى به من الأعمال الثلاثة التي وكله فيها و خيره بينها.

**المسألة ٤٦:**

يشترط في صحة عمل الوكيل و نفوذه أن يراعى الوكيل مصلحة المالك الموكل، فإذا كانت الوكالة عامة أو مطلقة، فلا يجوز للوكيل أن يقوم بتصرف يوجب ضرر المالك أو يوجب عدم المصلحة له، و ان كان ما عمله موافقا لإطلاق الوكالة أو عمومها، و لا ينفذ منه ذلك التصرف الموجب للضرر أو المنافى للمصلحة، الا أن تقوم قرينة على رضى المالك بالتصرف و ان أوجب الضرر عليه أو خالف المصلحة، و مثال ذلك ان يعلم ان المالك يريد بيع الدار عاجلا- أو خفياً و ان كان بأقل من ثمن المثل أو بأقل من ثمن شرائها.

**المسألة ٤٧:**

يجب على الوكيل في تصرفه عن الموكل أن يلاحظ ما تحتوى عليه عبارة عقد الوكالة من إطلاق أو تقييد أو عموم أو تخصيص، و ما

تدل عليه العبارة بصراحتها أو ظهورها أو بسبب القرائن الخاصة أو العامة الكاشفة عن مراد الموكل فيقتصر عليه ولا يتجاوزه، فقد يوكله المالك على بيع الدار مثلا، و تدل القرائن على أن مقصود الموكل هو إنشاء صيغة البيع فحسب، فيقتصر الوكيل على ذلك، و يكون المرجع في

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٥٠٣

تقدير الثمن، و في تعجيله أو تأجيله، و في تسليم الدار و قبض الثمن و غير ذلك الى الموكل نفسه، و قد تدل القرائن على ان المراد أن يتولى الوكيل معاملة البيع كلها أو بعضها، فيكون الوكيل هو المعتمد في كل أولئك أو في بعضه.

#### المسألة ٤٨:

إذا و كل الرجل شخصا ليشتري له سلعة خاصة، و علم أن ثمن السلعة في السوق عشرة دنانير مثلا فمدفوع الى الوكيل المبلغ ليشتري به السلعة، و لما ساوم الوكيل على السلعة قبل البائع منه بثمانية دنانير جاز له شراؤها للموكل بالثمانية، فإن عقد وكالته شامل لمثل ذلك عرفا، فيدفع الى البائع ثمانية دنانير مما في يده و يرجع باقى العشرة إلى الموكل.

#### المسألة ٤٩:

إذا دفع المالك الى الرجل سلعة لبيعها له كان الرجل وكيلا عنه في بيع السلعة، و في تسليمها للمشتري، بل و في قبض ثمنها منه إذا كان مالك السلعة غائبا، أو كان حاضرا و لكنه يكره أن يعرف بأنه مالك السلعة مثلا، و على وجه الاجمال، فالمدار في إطلاق الوكالة في ذلك و تقييدها على ما يدل عليه ظهور الحال أو ظهور القول.

#### المسألة ٥٠:

إذا تعدى الوكيل في تصرفه عما حدد له المالك في عقد الوكالة، و عما دلت القرائن على دخوله فيها لم ينفذ منه ذلك التصرف، فإذا كان عقدا من العقود أو كان من الأمور الأخرى التي يجرى فيها حكم الفضولي، شملها حكمه، فإن أجاز المالك ذلك التصرف نفذ، و ان لم يجزه كان باطلا.

و من أمثلة ذلك أن يوكل المالك وكيلا في ان يبيع داره أو دكانه، فيؤجر الدار أو الدكان بدلا من بيعه، أو يوكله في أن يصالح على الشيء، فيهبه بدلا من الصلح، و من أمثلة ذلك أن يوكله في بيع الأرض من زيد فيبيعه البستان بدلا عنها، أو يوكله في بيع الشيء نقدا فيبيعه نسيئة، أو يوكله في أن يبيع الدار بشرط الخيار إلى مدة فيبيعه بغير

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٥٠٤

خيار و من أمثلة ذلك أن يوكله في بيع الدار على زيد فيبيعه على عمرو، فلا يصح تصرفه في جميع ذلك و يكون من الفضولي كما ذكرنا.

و إذا كان تصرفه مما لا يجرى فيه حكم الفضولي، كالطلاق و العتق، وقع باطلا و لم تصححه اجازة الموكل، و قد تعرضنا لذكر المواضع التي يجرى فيها حكم الفضولي و المواضع التي لا يجرى فيها في عدة مسائل من أبواب المعاملات.

بصرى بحراني، زين الدين، محمد امين، كلمة التقوى، ٧ جلد، سيد جواد وداعى، قم - ايران، سوم، ١٤١٣ هـ ق

كلمة التقوى؛ ج ٦، ص: ٥٠٤

### المسألة ٥١:

إذا عين الموكل للوكيل أن يبيع السلعة في سوق مخصوصة أو بثمن معين أو على مشتر معين، فإن دلت القرائن العامة أو الخاصة على أن وكالته عامة شاملة و ان مراد الموكل تحصيل الفائدة و انما ذكر السوق المخصوصة و عين المشتري و عين الثمن لأنها أحد الأفراد أو لمجرد حصول الفائدة، و الرغبة عند عرض السلعة للبيع، لا لخصوصية فيها جاز للوكيل ان يبيع في غير السوق المخصوصة، أو بأكثر من الثمن المعين أو على غير المشتري المعين إذا حصل على الفائدة المقصودة.

و ان كان للموكل غرض خاص من تحديد السوق أو الثمن أو المشتري و جب على الوكيل الاقتصار عليه و لم يجز له التعدى عن المحدود، و إذا تعدى عنه كان فضوليا، فلا يصح تصرفه إلا بإجازة المالك، و كذلك إذا احتمل ان له غرضا خاصا من التحديد و كان الاحتمال مما يعتد به العقلاء، فلا يصح للوكيل التعدى عنه.

### المسألة ٥٢:

يصح للولى الشرعى على القاصر، كالأب و الجد للأب، و الوصى من أحدهما و الحاكم الشرعى و القيم المنصوب منه، ان يوكل غيره فى إجراء بعض المعاملات أو بعض الأعمال التى تقتضيها ولايته على أموال القاصر و على شؤونه، فيبيع الوكيل بعض أموال القاصر أو يستدين له بعض المال أو يبنى له داره، و هو يفعل ذلك بالوكالة عن الولي لا عن القاصر، و يصح للأب أو الجد للأب أن يوكل أحدا فيجرى للصبى أو الصبية عقد النكاح و يراجع فصل أولياء العقد فى ما يتعلق بولاية الأب و الجد فى

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٥٠٥

نكاح المجنون، و فى ما يتعلق بولاية غير الأب و الجد فى نكاح الصبى و الصبية.

### المسألة ٥٣:

إذا وكل الإنسان شخصا فى أن يفعل شيئا بالنيابة عنه، فظاهر الوكالة أن يتولى الوكيل مباشرة الفعل بنفسه، فإذا قال له: أنت وكيل عنى أن تبيع لى دارى، كان عليه أن يبيع الدار بنفسه، و لا يصح له أن يوكل فى البيع شخصا آخر، لا عن نفسه و لا عن مالك الدار، إلا إذا كانت وكالة المالك له شاملة لذلك، فيقول له مثلا: أنت وكيل عنى فى أن تبيع دارى بنفسك، أو بأن توكل من يبيعها عنك، أو يقول له: أن تبيعها أنت أو توكل من يبيعها عنى، أو يقول له: أن تبيعها أو توكل من يبيعها عنى أو عنك.

فإذا وكله بالعبرة الأولى كان عليه أن يبيع الدار هو أو يوكل عن نفسه من يبيعها، و إذا وكله بالعبرة الثانية كان عليه أن يتولى البيع بنفسه أو يوكل عن الموكل من يبيعها عنه، و إذا وكله بالعبرة الأخيرة جاز له أن يبيع الدار بنفسه و أن يوكل عنه أو عن المالك من يتولى البيع، و ليس له أن يتعدى ذلك، فان هو تعدى فوكل فى بيع الدار من غير وكالة من المالك كان البيع فضوليا.

**المسألة ٥٤:**

إذا أذن المالك للوكيل في ان يوكل غيره أشكال الحكم بجواز التوكيل له بمجرد الاذن فيه، فلا بد من ان يوكله في التوكيل كما ذكرنا، و إذا اذن له فوكل، فلا يترك الاحتياط بإجراء حكم الفضولى على الوكالة الثانية أو على فعل الوكيل الثانى.

**المسألة ٥٥:**

إذا جاز للوكيل أن يوكل غيره، فوكله عن المالك، كان الوكيل الأول و الوكيل الثانى فى عرض واحد، فلا يحق للوكيل الأول أن يعزل الثانى، و يجوز للمالك أن يعزل أيهما شاء عن الوكالة و يبقى الآخر، و لا ينعزل الوكيل الثانى بعزل الأول و لا بموته إذا مات، و سيأتى بيان جواز استقلال أحدهما بالتصرف من غير مراجعة الآخر و عدم جوازه.  
كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٥٠٦

**المسألة ٥٦:**

إذا جاز للوكيل أن يوكل غيره فى الفعل، فوكله عن نفسه كان الثانى فرعا عليه و لذلك فيصح للوكيل الأول أن يعزل الثانى عن الوكالة، و إذا مات الوكيل الأول أو انعزل عن وكالته انعزل الثانى، و يجوز للمالك أن يعزل الوكيل الثانى و يبقى الأول، و إذا أتى الأول بالفعل الموكل فيه نفذ تصرفه، و سقطت وكالة الوكيل الثانى بحصول موضوعها، و كذلك إذا أتى الوكيل الثانى بالفعل صح تصرفه و سقطت وكالة الأول و الثانى بحصول متعلقهما.

**المسألة ٥٧:**

يجوز للإنسان أن يوكل و كيلين أو أكثر فى شىء واحد، فان صرح فى وكالته لهما بأن كل واحد منهما وكيل مستقل عن صاحبه ثبتت لهما الوكالة مستقلين كذلك، فيجوز لكل واحد منهما أن ينفرد بالتصرف فيأتى بالفعل من غير مراجعة للآخر، و كذلك إذا كان لكلامه ظهور يعتمد عليه أهل اللسان فى ذلك، و ان كان بمعونة القرائن، فيجوز لكل منهما أن يستقل بالتصرف.  
و ان لم يصرح بالاستقلال و لم يكن لقوله ظهور متبع يدل عليه لم يجز لأحدهما أن ينفرد بالتصرف عن الآخر، سواء كان صاحبه حاضرا أم غائبا، بل و ان كان عاجزا عن التصرف، و سواء اشترط الموكل عليهما أن يجتمعا فى التصرف أم أطلق وكالته لهما و لم يشترط شيئا.

**المسألة ٥٨:**

إذا وكل الشخص و كيلين فى شىء واحد، و اشترط عليهما أن يجتمعا فى التصرف، أو أطلق الوكالة لهما و لم يشترط عليهما شيئا كما تقدم، و مات أحد الوكيلين بطلت الوكالة، فلا يجوز للحى الباقي منهما أن يتصرف إلا بوكالة جديدة، و إذا وكلهما و صرح لهما بالاستقلال أو كان لكلامه ظهور يدل على ذلك ثم مات أحد الوكيلين بطلت وكالة الميت و بقيت وكالة الموجود.

**المسألة ٥٩:**

إذا وكل الشخص وكيلاً في شيء، ثم وكل وكيلاً آخر في نفس ذلك

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٥٠٧

الشيء، فالظاهر من الوكالتين ان كل واحد من الوكيلين مستقل عن صاحبه، فيجوز له أن يتصرف و يأتي بالفعل الموكل فيه من غير مراجعة الآخر، الا ان يشترط عليهما أو على أحدهما الانضمام أو تدل القرينة على ذلك فيتبع الشرط.

**المسألة ٦٠:**

إذا وكل الرجل وكيلاً في بيع سلعة أو متاع و أطلق وكالته، انصرف إطلاق وكالته الى أن يبيع الوكيل السلعة نقداً، فلا يصح له أن يبيعها بثمن مؤجل، و أن يكون البيع بثمن المثل أو أكثر منه، فلا يصح له أن يبيعها بأقل منه، و ان يكون البيع بالعملة المتداولة في البلد، فلا يصح له البيع بغيرها.

و إذا وكله في شراء سلعة أو شيء، انصرف إطلاق الوكالة إلى اشتراط أن يكون الشيء الذي يشتريه صحيحاً، فلا يصح له أن يتعمد شراء المعيب و ان كان أقل ثمناً، و إذا اشترى الشيء فوجده معيباً جاز للوكيل رده بالمعيب، و إذا وكله في البيع و أطلق وكالته صح له بمقتضى وكالته تسليم المبيع، و إذا وكله في الشراء جاز له تسليم الثمن.

**المسألة ٦١:**

الوكالة من العقود الجائزة، فلا- يجب الالتزام بها من الموكل و لا من الوكيل، فيصح للوكيل ان يفسخ الوكالة و يعزل نفسه منها، و يجوز للموكل أن يفسخ الوكالة كذلك و يعزل الوكيل، و لا تبطل وكالة الوكيل بمجرد عزل الموكل إياه حتى يبلغه خبر العزل و لو بإخبار ثقة واحد، فتسقط وكالته حين ذلك، فإذا تصرف و باع أو اشترى أو أجرى صيغة العقد قبل ان يبلغه خبر العزل كان تصرفه نافذاً.

**المسألة ٦٢:**

إذا وكل الرجل وكيلاً في بيع داره مثلاً ثم عزله، و باع الوكيل الدار أو أجرى صيغة البيع قبل أن يبلغه خبر العزل كان بيعه نافذاً على الموكل كما قلنا، فلا يصح بيع الموكل بعده، و إذا سبق الموكل

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٥٠٨

فباع الدار أو أجرى الصيغة قبل أن يتصرف الوكيل صح بيع الموكل، و بطلت وكالة الوكيل بعد حصول متعلقها.

و كذلك الحكم إذا وكلت المرأة أحداً في تزويجها ثم عزلته عن الوكالة، و أجرى الوكيل عقد النكاح عليها قبل أن يبلغه خبر عزله، فيصح عقده و ينفذ، و لا يصح عقدها بعده على زوج آخر، و إذا سبقت هي فزوجت نفسها قبل ان يعقد الوكيل المعزول عليها، صح عقدها، و سقطت وكالته بحصول الفعل الموكل فيه.

**المسألة ٤٣:**

يبطل عقد الوكالة إذا مات الوكيل، أو مات الموكل، سواء علم الوكيل بموته أم لم يعلم، فإذا تصرف فباع الدار التي قد وكل في بيعها مثلا، ثم علم ان الموكل مات قبل البيع كان بيعه باطلا.

و يبطل عقد الوكالة إذا جن الوكيل أو جن الموكل جنونا إطباقيا و ان لم يعلم الوكيل بجنونه، و كذلك في الجنون الأدوارى و فى الإغماء، فتبطل الوكالة إذا عرضا للوكيل أو للموكل على الأحوط فى المسألتين.

و تبطل الوكالة إذا تلف الشيء الذى تعلقت به الوكالة، و مثال ذلك أن يوكله فى بيع سلعة أو دابة، فتتلف السلعة أو تموت الدابة، أو يكون الرجل و كيلا على تزويج امرأة، فيموت أحد الزوجين، و تبطل الوكالة، إذا فعل الموكل الفعل الذى تعلقت به الوكالة، كما إذا وكله على بيع الدار أو بيع السلعة، فباعهما المالك و كذلك إذا فعل المالك فعلا يرتفع به موضوع الوكالة، كما إذا وكل أحدا فى بيع مملوك فأعتقه المالك، أو وكله فى بيع دار فوقها المالك أو بالعكس.

و لا تبطل الوكالة على الفعل إذا وكل و كيلا آخر على الفعل نفسه، كما إذا وكل الأول على بيع الدار ثم وكل الثانى على بيعها أيضا، فلا تبطل وكالة الأول الا إذا سبق الوكيل الثانى فباع الدار قبل الأول فتبطل وكالة الأول بحصول متعلقها كما تقدم.

**المسألة ٤٤:**

يجوز للإنسان أن يوكل غيره فى منازعته و مخاصماته عند القضاء

كلمة التقوى، ج ٤، ص: ٥٠٩

و الحكام إذا لم يكن ظالما فى خصومته و مرافعته، و يجوز له أن يكون و كيلا عن غيره فى خصومته و مرافعته إذا علم أن موكله غير ظالم فى خصومته، سواء كان الموكل مدعى أم مدعى عليه، و سواء رضى خصمه بتوكيله أم لم يرض، فلا يحق للخصم أن يمتنع عن مرافعة الوكيل و يطلب مرافعة الموكل نفسه.

و مما يحسن بل يستحب أن يتنزه أهل الشرف و المقامات الرفيعة عن أن يتنزلوا الى المرافعات و المنازعات بأنفسهم و يوكلوا أمرها إلى الوكلاء و النواب عنهم.

**المسألة ٤٥:**

يتولى الوكيل فى الخصومة ما يتولاه موكله فيها، فان كان و كيلا عن المدعى: فعليه أن يقوم بنشر الدعوى عند الحاكم، فإذا كانت للمدعى بينة على دعواه ذكرها الوكيل، و إذا طلب الحاكم منه إقامتها أحضرها و أقامها، و إذا طلب منه توكيد الشهود زكاهم و اقام الأدلة على زكاتهم و عدلتهم، و ذكر القرائن و الوسائل المثبتة للدعوى ثم طلب الحكم من الحاكم.

و إذا لم تكن للمدعى بينة على مدعاه طلب من الحاكم إحلاف المنكر، فإذا لم يحلف طلب من الحاكم رد اليمين أو القضاء بالنكول. و إذا كان و كيلا للمدعى عليه، أنكر دعوى المدعى، فإذا أقام المدعى بينة طعن و كيل المدعى عليه بالشهود و أقام بينته على جرحهم، و ذكر الثغرات و النقائص الموجودة فى شهادتهم، و سعى ما أمكنه فى نقض دعوى المدعى.

و إذا كانت وكالة الوكيل خاصة بالقيام ببعض الجهات اختص عمله بتلك الجهات و لم يتعد ما حدد له فى الوكالة و ترك باقى الجهات لموكله يقوم بها إذا شاء.



**المسألة ٦٦:**

قد تنقلب الدعوى فى أثناء المرافعة، فيصبح المنكر مدعى، و يكون المدعى منكرا، و من أمثلة ذلك أن يدعى زيد على عمرو دينا فى ذمته،

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٥١٠

فيقر له عمرو بالدين و يدعى أنه وفاة، أو يدعى أن زيدا قد أبرأ ذمته من الدين فيكون عمرو مدعىا للوفاء أو للإبراء، و يصبح زيدا منكرا لذلك، فعلى وكيل عمرو أن يقوم بأدوار وكيل المدعى التى تقدم ذكرها، و على وكيل زيد أن يقوم بدور وكيل المنكر.

**المسألة ٦٧:**

إذا أقر وكيل المدعى فى أثناء مرافعته للمدعى عليه بأمر ينافى دعوى موكله، لم ينفذ إقراره على الموكل، و لم تنقلب به الدعوى، فإذا كان الموكل المدعى يدعى على صاحبه دينا فى ذمته، و اعترف وكيله على الموكل بأنه قد قبض الدين من المدعى عليه، أو بأنه قد أبرأ ذمته من الدين أو بأن بينته كاذبة فى شهادتها لم ينفذ إقراره و لم تسقط به دعوى المدعى، و بطلت بذلك وكالة الوكيل، فليس له أن يتولى المرافعة فى الدعوى نفسها، عند الحاكم و لا عند حاكم آخر، سواء كان اعترافه فى مجلس القضاء أم فى غيره، و ليس للوكيل و الموكل أن يجددا وكالة أخرى.

و كذلك الحكم فى وكيل المدعى عليه إذا اعترف بما ينافى قول موكله، فلا ينفذ إقراره و لا يسقط بذلك قول موكله و تبطل به وكالة الوكيل فلا يحق له الاستمرار فى المدافعة أو يجدد الوكالة، فإن الوكيل يعترف بأنه ظالم.

**المسألة ٦٨:**

إطلاق وكالة الوكيل فى المخاصمة مع الغير لا يجعل للوكيل حق المصالحة مع الخصم فى الدعوى، أو أن يبرئ ذمته من الحق، و يصح له أن يتولى ذلك إذا وكله الموكل فيهما على الخصوص كما وكله فى المخاصمة، أو كانت وكالته الأولى عامة شاملة للجميع تصرىحا، أو بسبب القرائن الدالة على الشمول لذلك.

**المسألة ٦٩:**

إذا وكل وكيلين فى مخاصمة واحدة، فإن صرح فى توكيله لهما بأن لكل واحد منهما ان يستقل عن الآخر فى الخصومة و الدفاع، جاز لهما ذلك، و كذلك إذا كان لعبارته فى توكيلهما ظهور يعتد به بأنهما

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٥١١

مستقلان و إذا أطلق لهما الوكالة و لم يصرح بأنهما مستقلان أو غير مستقلين، أو شرط عليهما الانضمام و الاجتماع فى المخاصمة لم يستقل أحدهما عن الآخر فيها، و كان عليهما التشاور و التعاضد بينهما و المراجعة فى الفعل الموكل فيه بينهما.

**المسألة ٧٠:**

إذا وكل الشخص وكيلاً معيناً وهو في حضور الحاكم أو القاضي على أن يتولى عنه جميع مخصصاته و محاكماته أو اعترف الموكل في حضورهما بأنه وكل فلاناً في جميع ذلك، ثم حضر الوكيل خصماً للموكل و أقام عليه الدعوى عن موكله، سمع الحاكم منه دعواه و رتب الآثار على قوله.

و كذلك إذا وكله الموكل عند الحاكم في مخصصته مع شخص معين أو اعترف له بالوكالة فيها، ثم حضر الوكيل خصماً و أقام عليه الدعوى عن موكله، و دلت القرائن أنه هو الشخص الذي وكله الموكل في محاكمته فيسمع الحاكم دعوى الوكيل عليه.

**المسألة ٧١:**

إذا ادعى الرجل عند الحاكم أن زيداً قد وكله في جميع مخصصاته مع الناس و استيفاء حقوقه منهم، و أقام بينه شرعيةً على ذلك، أو ادعى أن زيداً وكله في مخصصه معينةً و أثبتها بالبينة ثم نشر الدعوى على الخصم المعين، سمع الحاكم دعواه و رتب الآثار على قوله.

**المسألة ٧٢:**

إذا ادعى الرجل الوكالة عن زيد و لم يقم البينة على قوله، و حضر الخصم عند الحاكم و لم يصدقه الخصم في دعوى الوكالة، لم يسمع الحاكم منه دعواه إذا نشرها حتى يثبت صحته و كالتة بحجة معتبرة شرعاً.

و إذا حضر الخصم عند الحاكم فصدقه الخصم في دعوى الوكالة لم تثبت بذلك و كالتة عن الموكل، و إذا نشر الدعوى عند الحاكم على الخصم الذي صدقه سمع الحاكم دعواه عليه، فإذا تمت الدعوى و ثبت

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٥١٢

الحق على الخصم ألزم به لا-عترافه بصحة الوكالة، و إذا ثبت الحق على الموكل كان الغائب على حجته فلا يلزم بشيء إلا ان تثبت وكالة الوكيل عنه بحجة معتبرة شرعاً.

**المسألة ٧٣:**

توكيل الوكيل في إقامة الدعوى على الخصم و إثبات الحق عليه عند الحاكم لا يعنى توكيله في قبض الحق من الخصم إذا ثبت الحق عليه، فإذا أقام الوكيل الدعوى و أثبت الحق و ألزم الحاكم به الخصم جاز للخصم أن يمتنع عن تسليمه للوكيل، و جاز للموكل أن لا يرضى بتسليم الحق له إلا أن يصرح الموكل بتوكيل الوكيل في قبض الحق إذا ثبت.

**المسألة ٧٤:**

إذا وكل الرجل وكيلاً- في قبض حقه من أحد فأنكر المدين الحق لم يصح للوكيل أن يقيم عليه الدعوى و يخاصمه إلا إذا وكله صاحب الحق في إقامة الدعوى و إثبات الحق.

**المسألة ٧٥:**

يمكن للوكيل و الموكل أن يتفقا على التوكيل بغير جعل، و يصح للموكل ان يشترط للوكيل على نفسه جعلاً للعمل الذى يوكله فيه، فيوكله فى بيع الدار أو الأرض أو البستان، و يجعل له جعلاً معيناً إذا هو أنجز العمل الموكل فيه، أو يوكله فى محاكمة بعض الخصوم و مرافعته، و يجعل له مبلغاً محدداً من المال إذا هو أقام الدعوى و أتم المرافعة مع الخصم، و يصح للوكيل أن يشترط لنفسه الجعل على العمل الذى ينوب فيه عن الموكل.

**المسألة ٧٦:**

إذا اشترط الوكيل أو الموكل الجعل للوكيل، استحقه إذا أتم العمل الموكل فيه، فإذا وكله فى بيع أو شراء و شرط له الجعل، استحق الوكيل ما شرط له إذا هو أكمل المعاملة الموكل فيها و ان لم يقبض الثمن أو المثلن إلا إذا اشترط عليه أن يتم المعاملة من جميع جهاتها، و إذا وكله فى مرافعة و منازعة بينه و بين خصم و اشترط له الجعل استحقه الوكيل إذا أتم الدعوى و أنجز العمل، و ان لم يقبض الحق المحكوم به، بل و ان

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٥١٣

لم يثبت له الحق إذا كان العمل الموكل فيه و المشروط له الجعالة هو اقامة الدعوى و بذل الجهد فى إثبات الحق سواء نجح فيه أم لم ينجح.

**المسألة ٧٧:**

إذا وكل الرجل الوكيل فى أن يقوم له بعمل و لم يشترط له الجعالة، فقام الوكيل بانجاز العمل الموكل فيه كما أراد الموكل، فان كان الوكيل قد قصد التبرع فى عمله للموكل، أو دلت القرائن العامة أو الخاصة على أن الموكل قد قصد المجانية لما وكله فى العمل لم يستحق الوكيل على عمله شيئاً فى كلتا صورتين.

و إذا لم يقصد الوكيل التبرع فى عمله الذى أتى به، و لم تدل قرائن خاصة و لا عامة على أن الموكل قد قصد المجانية لما وكله فى العمل، استحق الوكيل أجره المثل على العمل الذى أوقعه للموكل، و تراجع المسألة المائتان و السابعة من كتاب الإجارة فإن لها صلة بالمقام.

**المسألة ٧٨:**

إذا وكل الدائن و كيلا فى أن يقبض دينه من مدينه، فقال له و كلتك فى أن تقبض دينى من زيد، و مات المدين قبل أن يأخذ الحق منه، لم يملك الوكيل بوكالته تلك أن يطالب ورثة المدين بدين أبيهم، إلا إذا كان و كيلا بأخذ الحق مطلقاً، كما إذا قال له الدائن أنت و كيل فى أن تقبض الدين الذى استحقه على فلان، فتجوز له مطالبه الوارث لإطلاق و كاله فى أخذ الحق.

**المسألة ٧٩:**

إذا وكل الدائن زيدا في استيفاء حقه من فلان، و دفع المدين نفسه الى زيد مبلغا من المال و وكله في وفاء دينه من المبلغ، أصبح زيد وكيلا عن الدائن في استيفاء دينه، و وكيلا عن المدين في وفاء ذلك الدين الذي في ذمته، و كانت الدراهم المدفوعة إلى الوكيل امانة للمدين في يده، حتى يقبضها الدائن عن دينه فتبرأ ذمته المدين، أو يقبضها الوكيل عن الدائن إذا كان وكيلا عنه في قبض الدين كما هو وكيل عنه في استيفائه، و إذا قبضها الوكيل كذلك برئت ذمته المدين أيضا، أو يستردها المدين من يد الوكيل قبل ان يقبضها الدائن أو وكيله

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٥١٤

فتبقى ذمته المدين مشغولة لدائنه، و إذا تلفت الدراهم في يد الوكيل لم يضمنها، لأنه أمين إلا إذا تعدى أو فرط في أمانته.

**المسألة ٨٠:**

إذا وكل الدائن الوكيل في أن يستوفى دينه من فلان، و دفع المدين اليه المبلغ بقصد وفاء دين موكله، فإذا قبضه الوكيل منه بهذا القصد كان وفاء للدين و ملكا للدائن، و برئت بقبضه ذمته المدين، و لا يجوز للمدين أن يسترد المبلغ بعد قبضه.

**المسألة ٨١:**

إذا دفع المالك الى الرجل شيئا و وكله في بيعه أو في هبته أو الصلح عليه، أو قبض عينا وكله المالك في شرائها أو قبضها، أو مالا وكله في قبضه أو في إيصاله الى أحد، فالوكيل أمين لا يضمن ما في يده إذا تلف أو حدث فيه عيب أو طرأ عليه نقص من سرقة و غيرها، إلا إذا فرط في الأمانة أو تعدى فاستعملها في ما لا يحل له فيكون له ضامنا كما هو الحكم في كل أمين.

**المسألة ٨٢:**

إذا تعدى الوكيل أو فرط في حفظ ما في يده من العين التي وكل فيها كان ضامنا لها إذا تلفت كما قلنا، و لكن تعديده و تفريطه لا يسقط وكالته في التصرف، فإذا دفع المالك اليه سيارة مثلا- وكله في بيعها، فركبها الوكيل أو استعملها من غير حق اثم بذلك و ضمن، و إذا سلمت السيارة فلم تتلف و لم تعطب جاز له بيعها بمقتضى وكالته، و إذا باعها الوكيل و سلمها إلى المشتري برىء من الضمان، و لزمه للمالك ضمان المنافع التي استوفاهها من العين قبل البيع، فعليه أن يدفع له أجره مثلها.

**المسألة ٨٣:**

إذا دفع المالك لرجل مبلغا من المال، و وكله في أن يودعه عند شخص معين، فأودع الوكيل المال عند ذلك الشخص و لم يشهد عليه أحدا عند الإيداع، و جحد الشخص المال الذي استودعه الوكيل إياه، فإن كان المالك وكل الوكيل في أن يودع المال عند الشخص و يشهد عليه عند

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٥١٥

إيداعه فقصر الوكيل و لم يشهد كان الوكيل ضامنا للمال لتقصيره و مخالفته للوكالة.

و كذلك إذا كانت العادة المتبعة بين أهل العرف أن يشهدوا على الودعي عند إيداعه، فيكون بحكم الاشتراط على الوكيل و يضمن المال بمخالفته، و مثله ما إذا كان عدم الاشهاد عند الإيداع مما يعد تفريطا في الأمانة بنظر أهل العرف، فيكون الوكيل ضامنا للمال في هذه الصور الثلاث و لا ضمان عليه في غيرها. و كذلك الحكم إذا دفع المالك اليه مبلغا و وكله في أن يوصله إلى دائته فلان و يقضى به دينه فدفع الوكيل المال إلى الدائن و لم يشهد عليه في قبض المال، و أنكر الدائن دفع المال إليه، فيجرى فيه التفصيل الآنف ذكره في فرض الوديعه و تنطبق أحكامه عليه.

#### المسألة ٨٤:

إذا وكل الرجل وكيلا في بيع شيء أو في شرائه للموكل، فالظاهر انه يصح للوكيل أن يشتري ذلك الشيء لنفسه من مال الموكل، و أن يبتاع الشيء للموكل من ماله إذا كان الشيء موجودا لديه مع مراعاة مصلحة الموكل، و ان كان الأحوط له استحبابا أن يجتنب ذلك و خصوصا مع التهمة، و إذا صرح له الموكل في وكالته بأن يبيع الشيء الموكل فيه و لو على نفسه، و أن يشتريه و لو من ماله فلا ريب في الصحة.

#### المسألة ٨٥:

إذا ادعى زيد ان المالك قد وكله في بيع الأرض المعينة أو الدار المعلومه، و أنكر المالك وقوع الوكالة، أو ادعى المالك أنه قد وكل زيدا في البيع و أنكر زيد الوكالة، فالقول قول من أنكر الوكالة منهما مع يمينه.

#### المسألة ٨٦:

إذا ادعى الوكيل ان العين التي دفعها المالك اليه و وكله في بيعها قد تلفت في يده، أو ادعى انه باع العين و تلف ثمنها في يده، أو أن الدين الذي وكله في قبضه من المدين قد تلف في يده بعد قبضه منه، و أنكر كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٥١٦

المالك التلف، فالقول قول الوكيل لأنه أمين، إلا إذا كان متهما فيطالب بالبينه.

#### المسألة ٨٧:

إذا تلفت العين أو المال في يد الوكيل و ادعى المالك أن الوكيل قد تعدى أو فرط في الأمانة، فيكون ضامنا لتلفها، و أنكر الوكيل أنه تعدى أو فرط، فلا ضمان عليه، فالقول قول الوكيل مع يمينه لأنه منكر، الا أن يكون متهما، فيطالب بالبينه.

#### المسألة ٨٨:

إذا ادعى الوكيل أنه دفع المال الذي قبضه بالوكالة إلى مالكه، و أنكر المالك دفع المال إليه فالقول قول المالك مع يمينه لأنه منكر.

### المسألة ٨٩:

إذا ادعى الوكيل أنه أوقع التصرف الذي وكله المالك فيه، وقال:

قد بعث السلعة التي وكلتني في بيعها و تلف ثمنها في يدي بعد البيع، فلا شيء علي، و أنكر الموكل ان الوكيل باع السلعة فتكون عليه غرامة المبيع أو عوضه، فالقول في ذلك قول الوكيل.

### المسألة ٩٠:

إذا تصرف الوكيل فباع أو اشترى للمالك بمقتضى وكالته عنه، فادعى المالك ان التصرف باطل لأنه قد عزل الوكيل، و بلغه الخبر، و أنكر الوكيل العزل، أو ادعى عدم العلم بالعزل، فيكون التصرف ماضيا، فالقول قول الوكيل مع يمينه.

### المسألة ٩١:

إذا وكل الرجل وكيلا في البيع و الشراء عنه، فاشترى الوكيل سلعة أو أرضا أو غيرها فقال الموكل انك اشتريتها لي بوكالتك عني، وقال الوكيل اني اشتريتها لنفسى، فالقول قول الوكيل لأنه أبصر بنيته، و كذلك إذا اشترى الوكيل السلعة أو الأرض و أراد الثمن من الموكل، فقال الموكل: انك اشتريتها لنفسك فعليك ثمنها و قال الوكيل: اني اشتريتها لك بمقتضى وكالتك لي فالثمن عليك، فالقول قول الوكيل

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٥١٧

كما في الفرض السابق لأنه أبصر بنيته، و الأحوط اليمين عليه في الصورتين.

### المسألة ٩٢:

إذا اشترى الوكيل للمالك أرضا مثلا أو دارا، و جعل ثمنها نخيلا معينة للمالك أو عينا مشخصة أخرى، و ادعى أن المالك قد أذن له بالشراء بهذا الثمن المعين، و أنكر الموكل انه اذن له في ذلك، فالقول قول الموكل مع يمينه، فتستعاد عين الثمن إذا كانت موجودة، و يسترد عوضها- مثلها أو قيمتها- إذا كانت مفقودة.

### المسألة ٩٣:

إذا تزوجه الوكيل امرأة و عين لها صداقا، و أنكر الرجل انه وكله في تزويجه، و لم تكن للوكيل بينة تثبت وكالته في ذلك، فالقول قول منكر الوكالة مع يمينه، و يكون للمرأة المزوجة نصف الصداق على الوكيل، و يجب على الرجل أن يطلق المرأة إذا كان يعلم

بصحة الوكالة و صحة التزويج.

### المسألة ٩٤:

إذا ادعى الأب أو الجد للأب أنه قد دفع مال الصبي أو القاصر اليه بعد بلوغه و رشده، و أنكر المولى عليه ذلك، فالقول قول المنكر مع يمينه، و كذلك الحكم في غير الأب و الجد من الأولياء على الصبي أو على المجنون أو السفية و الأبله إذا ادعى المولى أنه قد دفع الى المولى عليه ماله بعد ان ارتفع الحجر عنه و زال حكم الولاية عليه، و أنكر المولى عليه دفع المال اليه فالقول قول المنكر مع يمينه.

### المسألة ٩٥:

إذا ادعى المولى الشرعى أبا كان أم جدا، أم وصيا، أم غيرهما من الأولياء أنه قد أنفق على القاصر من ماله أو على دوابه أو على بقيه شؤونه التي يلزمه الإنفاق عليها، في أيام ولايته على القاصر، و أنكر القاصر الإنفاق فالقول قول المولى لأنه أمين، و كذلك إذا ادعى القاصر ان المولى قد أسرف أو بذر في النفقة عليه فيكون ضامنا و أنكر المولى ذلك فالقول قول المولى.

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٥١٨

### المسألة ٩٦:

إذا كان في يد الوكيل مال للموكل و طالبه الموكل به و كان قادرا على تسليمه، و جب عليه تسليمه اليه أو الى وكيله في القبض عنه، فإذا أخرج التسليم من غير عذر كان ضامنا للمال إذا تلف أو نقص أو حدث فيه عيب، و إذا كان التأخير لعذر، فلا ضمان عليه، كما إذا أخره لانشغاله بواجب شرعى كالحج أو العمرة الواجبين و نحوهما أو لمرض أو لسفر يضطر اليه، أو انشغال في أمر لا يمكنه تأجيله أولا ينبغي لمثله تأجيله كحضور أضياف لا يمكنه التساهل في أمرهم أو لسقوط مطر غزير، و نحو ذلك، فإذا زال العذر المانع و جب عليه التسليم، فإذا أخره بعد زوال العذر كان ضامنا.

### المسألة ٩٧:

إذا وكل المالك وكيلًا و فوض إليه الأمر في المعاملة كلها بجميع جهاتها و توابعها، كان الوكيل بحكم المالك فيها، فإذا باع عينا بئمن، و وجد المشتري العين مستحقة للغير أو نحو ذلك مما يوجب الرجوع على المالك في عين المبيع، فيجوز للمشتري أن يرجع بذلك على الوكيل، و إذا اشترى شيئًا بئمن، و وجد البائع في الثمن ما يوجب رده أو ما يوجب الخيار فيه فيجوز للبائع أن يرجع في ذلك على الوكيل المفوض، و ترد عليه العين المعيبة و يؤخذ منه التفاوت مع الغبن، و الأرش مع العيب، و غير ذلك من توابع المعاملة مع المالك.

### المسألة ٩٨:

إذا اختلف المالك و الوكيل في اشتراط الجعالة على العمل الموكل فيه و عدمه، فقال الوكيل: انى اشترطت الجعل على ذلك فى عقد الوكالة، و أنكرو الموكل اشتراط ذلك، فالقول قول المنكر مع يمينه، و كذلك إذا تسالما على اشتراط الجعل و اختلفا فى مقداره فقال الوكيل: هو مائة دينار، و قال الموكل: بل هو ثمانون ديناراً، فالقول قول منكر الزيادة مع يمينه، و إذا ادعى الموكل انه قد دفع الجعالة إلى الوكيل، و أنكرو الوكيل ذلك فالقول قوله مع يمينه.

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٥١٩

### المسألة ٩٩:

يجوز لصاحب الدين أن يوكل وكيلا فى أن يبرئ ذمة الشخص المدين له، و ان لم يعلم الوكيل بل و لا الدائن بمقدار الدين.

### المسألة ١٠٠:

لا- يحق للرجل أن يوكل شخصا غير أمين فى التصرف فى مال غيره، و مثال ذلك: ان يوكله الولي على التصرف فى مال القاصر المولى عليه، أو يوكله على التصرف فى مال الوقف، أو يوكله الوصى على التصرف فى ثلث الميت، أو يوكله الرجل فى دفع مال الزكاة أو الخمس الى مستحقه، فلا بد و أن يكون الوكيل الذى يوكله فى ذلك آمينا، و إذا وكل فيه غير الأمين كان ضامنا، و يجوز له أن يوكل من يشاء على التصرف فى ماله و ان كان غير أمين.

### المسألة ١٠١:

إذا وجد المشتري مال المالك فى يد شخص و ادعى الشخص انه وكيل عن المالك فى بيع ماله جاز له قبول قوله، و صح له أن يشتري المال منه و يرتب الأثر على وكالته، لأنه صاحب يد على المال فيقبل قوله، و إذا ادعى الوكالة عن المالك و لم يكن المال فى يده لم يقبل قوله، و لم يرتب الأثر عليه، فلا يصح له ان يشتري منه شيئا فى ذمة المالك حتى تثبت صحة وكالته عنه بحجة شرعية معتبرة.

### المسألة ١٠٢:

إذا بطلت وكالة الوكيل بعزله أو بعروض أحد الأمور التى تبطل بها الوكالة- و قد تقدم ذكر بعضها فى المسألة الثالثة و الستين و ما قبلها- و كان للمالك الموكل مال أو عين باقية بيد الوكيل، فهى فى يده امانة لا يضمنها إذا تلفت أو حدث فيها عيب أو نقص إلا إذا تعدى أو فرط فيها، و يجب عليه تسليم الأمانة إلى الموكل إذا كان موجودا و الى وارثه إذا كان ميتا، و إذا أخر تسليمها من غير عذر كان ضامنا.

### المسألة ١٠٣:



إذا وكل الرجل وكيلا في شراء شيء، و بطلت الوكالة بعروض

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٥٢٠

أحد المبطلات، و اشترى الوكيل الشيء بعد بطلان وكالته، فالمبيع لا يزال باقيا على ملك بائعه و ان استلمه الوكيل منه، و كذلك إذا وكله في أن يستقرض له مالا- من أحد، فاستقرضه بعد ان بطلت الوكالة، فهو لا يزال ملكا للمقرض، و إذا وكله في قبض دين على أحد فقبضه بعد بطلان الوكالة، فالمال المقبوض ملك لدافعه و هو المدين، و لا يدخل شيء منها في ملك الموكل، و إذا تلف المال في يد القابض كان ضامنا لمالك المال.

#### المسألة ١٠٤:

إذا وكل الإنسان غيره في عقد نكاح أو إيقاع طلاق أو وفاء دين، أو تطهير ثوب أو إناء أو دفع زكاة أو خمس الى مستحقها، فأخبر الوكيل بأنه قد أنجز العمل، فان كان الوكيل ثقة و حصل الاطمئنان بصدقه في خبره فالظاهر صحة ترتيب الأثر على قوله، فتجوز له مقارنة المرأة التي وكله في عقد تزويجها، و يرتب اثر الطلاق على المرأة التي وكله في طلاقها، و يحكم بفرأغ ذمته من الدين و من الزكاة و الخمس، و يحكم بطهارة الثوب أو الإناء، و إذا لم يكن الوكيل ثقة أو لم يحصل الاطمئنان بصدق قوله لم يرتب الأثر عليه على الأحوط بل هو الأقوى.

و إذا علم ان الوكيل أتى بالفعل و شك في صحة فعله و عدمها بنى على الصحة.

#### المسألة ١٠٥:

إذا شرط الوكيل على الموكل في ضمن عقد لازم أن يجعله وكيلا عنه مطلقا أو في تصرف معين، و قبل الموكل الشرط و جب على الموكل الوفاء بالشرط، فلا بد له من توكيله. و إذا اشترط عليه أن يوكله ثم لا يعزله عن الوكالة لم يجز له عزله بعد التوكيل، و من أمثلة ذلك: أن يشترط المرتهن على المدين الراهن أن يجعله وكيلا- عنه في بيع العين المرهونة إذا حل أجل الدين و لا يعزله عن وكالته، فيجب عليه الوفاء بالشرط، و كذلك الحكم إذا شرط الموكل على الوكيل أن يقبل وكالته مطلقا أو في أمر معين و ان لا يعزل نفسه عن الوكالة، فيجب على الوكيل الوفاء بالشرط.

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٥٢١

#### المسألة ١٠٦:

الظاهر أن الوكالة تتحقق إذا شرطها الوكيل على الموكل بنحو شرط النتيجة في عقد لازم أو شرطها الموكل على الوكيل كذلك، و إذا شرط أن يكون وكيلا لا يملك عزله ثبتت وكالته و لم يصح عزله كما اشترط، و ان كنا لا نقول بصحة الشرط إذا كان بنحو شرط النتيجة في سائر العقود، و لكن الظاهر صحة ذلك في الوكالة و نحوها من العقود التي يكفي في صحتها إنشاؤها بأي لفظ يدل عليها، فيكون اشتراطها في العقد اللازم إنشاء لها فتصح و تلزم، و قد نبهنا على ذلك في بعض المباحث من كتب المعاملات.

#### المسألة ١٠٧:

إذا شرط عليه في عقد لازم ان يجعله وكيلا عنه، ثم شرط عليه في ضمن عقد لازم آخر ان لا يعزله من التوكيل، وجب عليه الوفاء بالشرطين معا.

و الحمد لله رب العالمين

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٥٢٣

## كتاب الوصية

### إشارة

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٥٢٥

كتاب الوصية وفيه خمسة فصول:

## الفصل الأول في الوصية و شروط الموصي

### المسألة الأولى:

الوصية على الظاهر اسم مصدر بمعنى العهد، من قولهم: وصاه يوصيه توصية، إذا عهد اليه، أو من قولهم: أوصاه يوصيه إيضاء، و موارد استعمال الكلمة في الكتاب الكريم و في السنة المطهرة، و في الأدب العربي على الأكثر تشهد بذلك و لا تخرج عنه، و اما احتمال أن تكون مصدرا من قولهم: وصى الشيء إذا اتصل، أو قولهم وصى الشيء بالشيء إذا وصله به، فلا يخرج عن كونه مناسبة لفظية خالصة باعتبار ان الرجل بوصيته يصل تصرفه في حال حياته بتصرفه بعد موته، و لا دلالة في موارد استعمال الوصية الآنف ذكرها على ارادة ذلك.

### المسألة الثانية:

الوصية قد تكون تمليك عين لأحد، كما إذا أوصى الرجل لزيد أن يعطى مبلغا من المال، أو يعطى داره المعينة، و قد تكون تمليك منفعة، كما إذا أوصى له بأن توجر الدار مدة سنة أو سنتين و تدفع له إيجارها، أو بأن يسكنها كذلك، أو بأن تكون منفعة الدار له سواء استوفاهما بالسكنى أم بالتأجير، و قد تكون تحريرا من الملك كما إذا أوصى بعق عبده، و قد تكون وصية بوقف دار أو أرض، و قد تكون وصية بنقل حق الى غيره، أو بإسقاط حق أو بإبراء ذمة من دين، و قد تكون عهدا الى أحد بتجهيز الموصى بعد موته أو بدفنه، أو بقضاء واجبات أو بأعمال مستحبة أو بأداء أمانات أو ديون، و قد تكون جعلاً لوصاية أو ولاية على مال أو على قاصرين، و غير ذلك، فهي على ضروب كثيرة.

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٥٢٦

### المسألة الثالثة:

يجب على المكلف أن يبادر في امتثال الواجبات المضيقة، ولا يجوز له تأخيرها عن أوقاتها المحددة لها شرعا، سواء كانت من الواجبات لله سبحانه، أم كانت من الواجبات للناس، كالأثمان والأعواض والأمانات والحقوق التي اشترط على الإنسان في عقد لازم أن يفى بها في أول الأوقات الممكنة، والأثمان والأعواض والأمانات والحقوق التي اشترط لها وقت محدد لا سعة فيه، والودائع الأموال التي ضربت لها مدة معينة، وانقضت مدتها، فيجب على المكلف ردها إلى أهلها ولا يسوغ له تأخيرها عن أوقاتها المضبوطة بعد حضورها.

#### المسألة الرابعة:

تتضيق الواجبات الموسعة على الإنسان إذا ظهرت له أمارات الموت، لكبر السن و ضعف القوى، و ترادف الأمراض الدالة بحسب العادة على دنو الأجل و قرب، فيجب على المكلف ان يبادر إلى الإتيان بما عليه من واجبات و فرائض اشتغلت بها ذمته، كصلوات أو صيام أو واجبات أخرى تركها، أو أتى بها باطله، و أداء أخماس أو زكوات وجبت عليه و لم يمثل أمرها، و وفاء نذور مطلقه أو كفارات أو مظالم وجبت عليه و لم يأت بها أو أتى بها على غير وجهها الصحيح، و غير ذلك من المفروضات التي تساهل فيها أو عصى أمرها و لزمه قضاؤها.

و تتضيق الواجبات الموسعة كذلك إذا اطمأن المكلف بأنه إذا أخر الإتيان بها لم يتمكن بعد ذلك من الوفاء بها و امتثال أوامرها لكثرة الشواغل أو لتزايد الضعف عليه و ان لم تظهر له أمارات الموت، فتجب عليه المبادرة إلى امتثالها مع الإمكان و القدرة.

#### المسألة الخامسة:

يجب على الإنسان رد أموال الناس و ودائعهم الموجودة لديه و ديونهم التي حل وقتها إذا طالبه أهل الأموال و الودائع و الديون بها، فتجب عليه المبادرة بردها إليهم، و يجب الرد كذلك إذا انقضت مدة الاستيداع أو العارية و المضاربة و حلت مواعيد الديون كما تقدم ذكره.

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٥٢٧

و إذا لم يطالب أهل الأموال و الودائع الموجودة بتسليمها أو لم تنقض مدتها لم تجب عليه المبادرة بالرد، إلا إذا خاف ضياع أموالهم، أو خاف عدم أداء ورثته بعد موته، فيجب عليه ردها إلى أهلها عند ذلك.

#### المسألة السادسة:

إذا لم يتمكن المكلف من امتثال ما وجب عليه من الواجبات المضيقة أو الموسعة في حياته و كانت مما يجب قضاؤه، و جب عليه أن يوصى بقضائها عنه بعد موته، و كذلك الفوائت من الواجبات التي وجب عليه قضاؤها و لم يقضها، فيجب عليه أن يوصى بقضائها بعد موته، سواء كان فوتها لعذر أم لغير عذر، كالصوم و الصلاة التي تركها عامداً أو أتى بها باطله.

و هذه الواجبات و ان كانت مما لا تقبل النيابة فيها حال حياة المكلف، الا ان النيابة فيها صحيحة بعد الموت، فتجب الوصية بها و الاشهاد عليها و الاستيثاق منها إذا علم ان ورثته لا تنفذ الوصية إلا بذلك، و كذلك الواجبات المالية التي وجبت عليه و لم يؤدها كالزكاة و الخمس و الكفارات و النذور و المظالم و شبهها.

**المسألة السابعة:**

إذا كانت لديه أعيان موجودة من أموال الناس و ودائعهم، لم يطالبوه بها في حياته أو لم تحل أوقات تسليمها إلى أهلها، أو طالبه أهلها بتسليمها و لم يدفعها إليهم لعذر أو لغير عذر، وجب عليه أن يوصى بأدائها إلى أهلها، إذا علم أن الوارث لا يردها إلا بالوصية، و يجب عليه أن يشهد على الوصية و يستوثق منها. إذا توقف إنفاذ الوصية على ذلك، و كذلك الديون و الأموال و الحقوق التي تكون في ذمته، سواء كانت مؤجلة في حال حياته أم غير مؤجلة، فتجب الوصية بها و الاعلام بها و الاشهاد و الاستيثاق إذا توقف الأداء على ذلك، و منها الضمانات و الجنايات و الديات التي وجبت عليه.

و إذا كانت ودائع الناس و أموالهم و ديونهم عليه مثبتة موثقة، و علم بأن ورثته من بعده يقومون بأدائها و وفائها لم تجب عليه الوصية بها.

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٥٢٨

**المسألة الثامنة:**

قد مر في ما تقدم أن الوصية تقع على ضرور كثيرة، أشرنا إلى بعضها في المسألة الثانية، و لم نذكر الباقي لأن مقاصد الموصى و أنحاء الإيضاء يعسر ضبطها في عدد معين، فهي تعم كل ناحية مباحة تتعلق بالموصى في نفسه أو ماله، أو حقوقه و جميع شؤونه التي يمكن له التصرف فيها، و هي على وجه العموم تكون على قسمين: تمليكية و عهديه.

و يراد بالوصية التمليكية: أن يجعل الموصى شيئاً من تركته أو من منافع أمواله أو من حقوقه القابلة للنقل، ملكاً لشخص معين أو لأشخاص معينين، أو لعنوان معين ذى أفراد كالفقراء و طلاب العلم، أو لجهة معينة كمسجد أو مشهد أو حسينية، أو مستشفى أو ميثم أو مدرسة أو ملجأ، و شبه ذلك، فهي وصية بالملك أو بالاختصاص.

و يراد بالوصية العهديه: أن يلزم الموصى وصيه أو وارثه أو غيرهما بفعل أو بشيء يتعلق به أو بماله أو بشيء من شؤونه، فيأمر بتجهيزه بعد الموت على وجه يريده مثلاً، أو يأمر بدفنه في مكان خاص أو عام، أو يعهد بأن يستتاب عنه من بعده من يقوم له ببعض الواجبات عليه، أو ببعض الأعمال المندوبة، أو بأن يعتق عبده أو توقف داره أو تباع أرضه، أو يعين شخصاً يوكل إليه التصرف في ثلثه و تطبيق وصاياه، أو يجعله ولياً على يتاماه، و ما يشبه ذلك من التصرفات التي تهمه.

**المسألة التاسعة:**

الأقوى أنه لا- يعتبر القبول في صحة الوصية سواء كانت عهديه أم تمليكية، و سواء كانت تمليكاً لشخص أو أشخاص معينين، أم تمليكاً لنوع ذى أفراد، كما إذا أوصى بداره للفقراء أو لطلاب العلم أو لذرية الرسول (ص)، فإذا أنشأ الموصى وصيته على الوجه المطلوب صحت و نفذت، و ان لم يحصل القبول من الشخص أو الأشخاص الذين أوصى لهم بالملك أو بالاختصاص، أو من ولي النوع الموصى له، فالوصية من الإيقاعات لا من العقود على الأقوى.

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٥٢٩

نعم، يشكل الحكم بصحة الوصية التمليكية أو بعدم صحتها إذا رد الموصى له الوصية، و لذلك فلا بد من مراعاة الاحتياط في تطبيق

آثار الوصية و عدم تطبيقها بعد رد الموصى له إياها، و سيأتى التعرض لتفصيل ذلك فى ما يأتى ان شاء الله تعالى.

### المسألة العاشرة:

لا يشترط القبول فى صحة الوصية العهديه كما لا يشترط فى الوصية التمليكية، سواء أريد به القبول من الموصى إليه، أم القبول من الموصى له، كما إذا عهد الموصى الى وصيه أن يعطى زيدا بعد موته مقداراً من المال، فلا يعتبر فى صحة هذه الوصية أن يقبل الموصى له و هو زيد، فإذا مات الموصى استحق زيد المال الموصى به و ان لم يحصل منه القبول، كما لا يعتبر فى صحة الوصية أن يقبل الموصى إليه ذلك.

نعم، يشكل الحكم بالصحة أو بعدمها إذا رد الموصى له الوصية، فلا بد مع رده إياها من مراعاة الاحتياط كما تقدم.

### المسألة ١١:

تتحقق الوصية بأن تنشأ بأى لفظ يكون ظاهراً فى المراد، فلا يشترط فى صحتها أن تنشأ بلفظ خاص، أو بلغه خاصة، و يكفى فى تحققها ان تنشأ بأى فعل يكون ظاهراً فى إنشائها أيضاً، من إشارة مفهومة، أو كتابة و نحو ذلك حتى فى حال الاختيار و القدرة على النطق، فإذا كتب كتاباً بخطه و توقيعه، و علم بأنه انما كتبه وصية ليعمل بها بعد موته، كان ذلك وصية يجب تنفيذها، و كذلك إذا كتب غيره الكتاب و قرأه عليه قراءة تامة أو قرأه الموصى نفسه و رضى بما فيه و أقره إقراراً كاملاً- و أمضاه بتوقيعه فى الكتاب و تصديقه له أو وضع خاتمه فيه، أو أشار إشارة مفهومة، تدل على قبوله و الرضا بجميع ما يحتويه.

### المسألة ١٢:

إذا شهدت بينه عادله بأن زيدا قد أوصى بكذا، و أخبر زيد نفسه بأنه لم يوص، فان كان ذلك عن نسيان لطول المدّة مثلاً، أو لخشية منه من بعض النواحي التى يحذرهما، صدقت البينة و وجب العمل

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٥٣٠

بالوصية التى شهدت بها، و لم يلتفت الى قوله، و ان كان ذلك عدولاً منه عن الوصية التى شهدت بها البينة سقطت وصيته الأولى، و إذا شهد العادلان بأنه لم يوص، و قال هو: انى قد أوصيت، فإن كان قوله هذا إنشاء لوصية جديدة أو كان إقراراً بوصية لم يطلع عليها الشاهدان عمل على قوله، و ان كان لمجرد أمر توهمه لم يلتفت الى قوله.

### المسألة ١٣:

لا تتحقق الوصية العهديه الا بوجود شخص معين يقع منه إنشاء العهد، و هو الموصى، و أمر خاص يعهد به الموصى لينفذ بعد موته، و هو الموصى به، و قد يعين الموصى شخصاً خاصاً يعهد إليه بأن يكون هو المنفذ من بعده للوصية، و هو الموصى اليه، و يقال له الوصى فى الأكثر.

و لا تتحقق الوصية التمليكية الا بوجود شخص ينشئ التمليك بعد موته، و هو الموصى، و شىء تتعلق به الوصية و التمليك و هو

الشيء الموصى به، و شخص أو أشخاص يكون التملك لهم بعد موت الموصى، و هم الموصى لهم.

#### المسألة ١٤:

يجوز للموصى أن يرد الوصية في حال حياة الموصى، سواء كانت الوصية عهديه أم تملكية و إذا ردها كذلك و بلغ الموصى رده في وقت يمكن للموصى أن يجعل له وصيا غيره، سقطت وصايته اليه و لم يجب عليه العمل بها. و إذا كان رده للوصية بعد موت الموصى، لم يؤثر رده شيئا و لزم عليه العمل بالوصية، و كذلك الحكم إذا ردها قبل أن يموت الموصى، و لم يبلغه أن الوصى رد وصيته حتى مات، فلا تسقط الوصاية بذلك، بل و كذلك إذا أوصى اليه و لم يبلغ الوصى بأن زيدا قد أوصى اليه الا بعد موت زيد الموصى، فيجب عليه العمل بالوصية، و لا يصح له ردها. كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٥٣١

#### المسألة ١٥:

الأحوط للموصى لزوما أن لا يرد الوصية في حال حياة الموصى إذا علم ان الموصى لا يتمكن من الوصية إلى شخص غيره، سواء كان عدم تمكنه من ذلك لعدم وجود من يوصى اليه، أم كان لعجز الموصى عن الوصية و لو بالإشارة.

#### المسألة ١٦:

إذا سقطت وصاية الوصى في الفرض الأول من المسألة الرابعة عشرة و لم يجب عليه العمل بها فلا يعني ذلك سقوط الوصية من أصلها إذا لم يعدل الموصى عنها فيجب على الورثة إنفاذ ما فيها عدا وصاية الوصى المذكور.

#### المسألة ١٧:

الأقوى كما سبق ذكره في المسألة التاسعة أن الوصية من الإيقاعات لا من العقود حتى إذا كانت الوصية تملكية، فلا يشترط في صحتها قبول الموصى له، فإذا أنشأ الموصى وصيته و ملك الشخص الموصى له شيئا من تركته، ثم مات الموصى و لم يصدر من الموصى له قبول و لا رد للوصية، ملك الشيء الموصى به بالموت على الأقوى.

#### المسألة ١٨:

إذا رد الموصى له وصية الرجل بتمليكه شيئا من ماله، فللمسألة صور تجب ملاحظتها. الصورة الأولى: أن يرد الشخص الموصى له الوصية في حال حياة الموصى، و الظاهر أنه لا أثر لهذا الرد وحده، فإذا مات الموصى، و لم يصدر من الموصى له قبول و لا رد بعد الموت ملك الشيء الموصى به كما تقدم. الصورة الثانية: أن يقبل الموصى له الوصية في حال حياة الموصى ثم يرد الوصية بعد موته، و لا أثر لهذا الرد أيضا فلا تبطل الوصية به

و يكون الشيء الموصى به ملكا للموصى له.

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٥٣٢

الصورة الثالثة: أن يقبل الموصى له الوصية بعد أن يموت الموصى ثم يردّها بعد ذلك و لا أثر لهذا الرد المسبوق بالقبول كذلك فلا تبطل به الوصية.

الصورة الرابعة: ان لا يقع من الموصى له قبول للوصية في حال حياة الموصى و لا بعد موته، ثم يرد الوصية بعد ذلك، و الحكم في هذه الصورة بصحة الوصية أو بطلانها مشكل، فلا بد فيها من الاحتياط برجوع الورثة إلى المصالحة مع الموصى له بعد رده للتخلص من الإشكال.

### المسألة ١٩:

لا يشترط في صحة الوصية التمليكية أن يقبض الشخص الموصى له المال الموصى به، فإذا أنشأ الموصى وصيته ثم مات، صحت وصيته، و ملك الموصى له المال و ان لم يقبضه بعد، و إذا رد الوصية بعد موت الموصى و قبل القبول و القبض، توجه الاشكال المتقدم، و احتاج الورثة في التخلص منه الى الاحتياط بالمصالحة.

### المسألة ٢٠:

إذا أوصى صاحب المال للرجل بشيئين من ماله في وصية واحدة، فقبل الموصى له ملك أحد الشيين و رد الوصية في الآخر، صحت الوصية و نفذت في تملك الشيء الذي قبله الموصى له، سواء كان قبوله في حال حياة الموصى أم بعد موته، و أشكال الحكم في الشيء الآخر الذي رد الوصية به، إذا كان رده بعد موت الموصى و لم يسبقه قبول لذلك الشيء، و احتاج ورثة الموصى فيه الى المصالحة مع الموصى له، كما تقدم.

و كذلك الحكم إذا أوصى له بشيء واحد، فقبل الموصى له بعضه و رد الوصية في البعض الآخر، فتصح الوصية في البعض الذي قبل الوصية به و يشكل الحكم في البعض الذي رده، و يحتاج فيه الى الاحتياط.

و إذا علم من القرائن أن الموصى إنما قصد في إنشاء وصيته تمليك المجموع على نحو وحدة المراد و المطلوب، لم يصح التبعض المتقدم و أشكال الحكم في الجميع و احتيج فيه الى الاحتياط.

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٥٣٣

### المسألة ٢١:

لا- يصح لورثة الموصى إذا مات مورثهم أن يتصرفوا في العين التي أوصى بها، بل يجب عليهم الانتظار فإذا قبل الموصى له المال الموصى به ملكه بالوصية، و إذا رده بعد موت الموصى و لم يقبله احتاجوا الى التخلص من الاشكال فيه بالتراضي و المصالحة معه.

### المسألة ٢٢:

إذا مات الشخص الموصى له قبل وفاة الموصى، كانت الوصية لورثة الموصى له، كما دلت عليه معتبرة محمد بن قيس، إلا إذا رجع الموصى فعدل عن وصيته لمورثهم، وإذا هو لم يرجع في وصيته حتى مات، ملك ورثة الموصى له الشيء الموصى به بعد موته و لم يتوقف ملكهم لذلك الشيء على قبولهم، وإذا رد هؤلاء الورثة وصية الموصى بعد موت مورثهم الموصى له أو ردوها بعد موت الموصى وقع التردد و الاشكال المتقدم و احتيج إلى المصالحة، و التراضى للتخلص من الإشكال.

### المسألة ٢٣:

إذا مات الموصى في الفرض المتقدم، انتقل المال الموصى به إلى ورثة الموصى له، و ظاهر النصوص ان انتقال المال إليهم يكون من الموصى نفسه لا من مورثهم الموصى له، و لكن قسمة المال بينهم يكون على حسب ميراثهم من مورثهم.

### المسألة ٢٤:

الظاهر من النصوص أن المال الموصى به في الفرض المتقدم ينتقل من الموصى إلى ورثة الموصى له الموجودين حين موت مورثهم الموصى له، لا إلى وارثه حين موت الموصى، فالحكم به هو المتعين.

### المسألة ٢٥:

إذا مات الموصى له قبل أن يموت الموصى كما هو الفرض في المسائل المتقدمة و انتقلت الوصية إلى ورثة الموصى له على حسب موارثهم من مورثهم كما ذكرنا في المسألة الثالثة و العشرين، فإذا كانت العين الموصى بها أرضاً أو كان فيها أرض و كانت للموصى له زوجة لم ترث زوجته من الأرض و ورثت من النخيل و الشجر و البناء و غيرها غير الأرض.  
كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٥٣٤

### المسألة ٢٦:

إذا قبل بعض ورثة الموصى له بالوصية و ردها بعضهم صحه الوصية في نصيب من قبل منهم، و أشكال الحكم في نصيب من رد الوصية منهم، فيحتاج إلى المصالحة معه للتخلص من الاشكال، و إذا علم من القرائن أن وصية الموصى كانت بالمجموع على نحو وحدة المطلوب أشكال الحكم بالصحة في الجميع، و احتيج إلى المصالحة معهم كافة.

### المسألة ٢٧:

إذا كان المال الموصى به من الأشياء التي تكون من الحبوة، كالسيف و المصحف و الخاتم، و مات الشخص الموصى له قبل وفاة الموصى، فالظاهر عدم انطباق الحبوة عليه، فلا يختص به الولد الأكبر للموصى له.



**المسألة ٢٨:**

إذا أوصى الموصى بشيء من تركته للفقراء أو للعلماء أو للسادة أو غير ذلك من العناوين ذات الأفراد، لم تتوقف صحة الوصية على قبول الأفراد أو قبول وليهم كما تقدم، ولا يكون رد الموصى له مانعا من صحة الوصية، فإذا رد الوصية بعض الفقراء أو بعض العلماء في المثال المتقدم بعد وفاة الموصى لم تبطل الوصية ولم يجر الاشكال السابق في الموصى له إذا رد الوصية بعد موت الموصى، و حتى إذا انحصر الفقراء أو العلماء في أفراد معينين، فردوا الوصية بعد موت الموصى لم تبطل الوصية ولم يجر الاشكال، و لم يحتج الى الاحتياط بالمصالحة.

**المسألة ٢٩:**

يشترط في صحة الوصية أن يكون الموصى بالغاً، فلا تصح وصية الصبي غير البالغ، ويستثنى من ذلك ما إذا كان الصبي قد بلغ عشر سنين تامة و كان عاقلاً، و كانت وصيته في وجوه البر و المعروف، كما إذا أوصى ببناء مسجد أو عمارته، أو بالإنفاق على الفقراء أو الأيتام أو معالجة المرضى المحتاجين، أو بصله أرحامه و ذوى قربه و تمليكهم بعض أمواله أو بشيء من سائر الخيرات و المبرات العامة أو الخاصة،

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٥٣٥

فالأقوى صحة وصيته و وجوب تنفيذها، و لا يختص الحكم بالصحة بوصيته لأرحامه. و لا تصح وصيته إذا لم يكمل عشر سنين، أو كانت وصيته في غير الوجوه المذكورة.

**المسألة ٣٠:**

يشترط في صحة الوصية أن يكون الموصى عاقلاً، فلا تصح وصية المجنون سواء كان جنونه مطبقاً أم كان أدواراً، إذا أوصى في دور جنونه، و تصح وصيته إذا أوقعها في دور إفاقته، و لا تصح وصية السكران و هو في حالة سكره.

و لا تبطل وصية الشخص إذا أوصى و هو عاقل ثم طرأ له الجنون أو عرض له السكر أو الإغماء و ان استمر به الجنون أو السكر أو الإغماء حتى مات.

**المسألة ٣١:**

يشترط في صحة الوصية أن يكون الموصى مختاراً، فلا تصح وصيته إذا كان مكرهاً عليها، و يلاحظ في معنى الإكراه و ما يتعلق به، ما فصلناه في المسائل المتعلقة بذلك من فصل شرائط المتعاقدين في كتاب التجارة و غيره من كتب المعاملات.

**المسألة ٣٢:**

لعل الراجح صحة الوصية من السفیه و ان كان محجوراً عليه إذا كانت وصيته في وجوه المعروف و الخير و لم يخرج فيها عن

الموازين التي يتبعها العقلاء في وصاياهم، وإذا كانت خارجة عن موازينهم المتعارفة في ما بينهم فالظاهر عدم صحة وصيته و ان كانت في سبل الخير و المعروف.

### المسألة ٣٣:

تصح وصية المفلس و ان كانت وصيته بعد أن حجر الحاكم على أمواله و ذلك لأن الدين يخرج من التركة قبل الوصية، فلا تكون وصيته مضره بحقوق الغرماء و ديونهم، و لكن أثر وصيته لا يظهر إلا إذا  
كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٥٣٦  
ارتفع الفليس عنه قبل موته، أو قلت ديونه عن تركته بسبب إبراء ذمته من بعض الغرماء أو لتبرع بعض الناس بوفاء بعض ديونه.

### المسألة ٣٤:

يشترط في صحة الوصية أن لا يكون الموصى قاتلا لنفسه، و المراد بقاتل نفسه هنا من يفعل في نفسه فعلا يؤدي الى هلاكه و موته، فيرمى نفسه بطلقة نارية في موضع قاتل مثلا، أو يضرب نفسه ضربة قاتلة بسيف أو خنجر أو غيرهما، أو يشرب سما، أو يلقي بنفسه من موضع شاهق أو يحدث في نفسه شيئا غير ذلك يقطع أو يظن معه بالموت، فإذا فعل ذلك بنفسه متعمدا، ثم أوصى قبل أن يموت لم تصح وصاياه التي تتعلق بالمال.

### المسألة ٣٥:

إذا فعل شيئا من ذلك بنفسه مخطئا أو ساهيا غير عامد لم تبطل وصيته، و كذلك إذا فعل ذلك و هو يظن السلامة من الموت، أو فعل ذلك لا بقصد قتل النفس، بل بقصد أمر آخر، أو كان الفعل لا يؤدي الى الموت غالبا فاتفق ذلك معه على خلاف المتعارف، فلا تبطل وصيته في هذه الفروض.

### المسألة ٣٦:

إذا أحدث في نفسه بعض هذه الأمور القاتلة بحسب العادة، ثم عافاه الله منها، و لم يمتهن لم تبطل وصيته إذا كان قد أوصى بعد أن ارتكب ذلك من نفسه، سواء كانت وصيته بعد المعافاة أم قبلها، بل و ان كان قاصدا قتل نفسه حين ما ارتكب الفعل.

### المسألة ٣٧:

إذا ارتكب أحد هذه الأفعال ليقتل نفسه، ثم عوفى و لم يمتهن، و أوصى وصيته بعد المعافاة منه ثم انتكس في مرضه الأول و مات في السبب الأول عرفا، بطلت وصيته و لم تصح.

**المسألة ٣٨:**

لا تصح وصية قاتل نفسه إذا كانت الوصية تتعلق بالمال كما ذكرنا  
كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٥٣٧  
فى المسألة الرابعة و الثلاثين و تصح وصاياه التى تتعلق بتجهيزه و دفنه و صلاته و صومه و أموره الأخرى التى لا تتعلق بالمال.

**المسألة ٣٩:**

لا تلحق منجزات قاتل نفسه بوصيته فى البطلان، فإذا وقف شيئاً من ماله منجزاً أو وهبه أو باعه على وجه المحاباة أو فعل فعلاً آخر من أنواع المنجزات قبل الموت لم يبطل ذلك التصرف فى ماله و اخرج من أصل تركته.

**المسألة ٤٠:**

إذا أوصى الرجل أولاً ثم قتل نفسه بعد الوصية لم تبطل وصيته بقتل نفسه بعدها، و ان كان مصمماً على قتل نفسه بعد إنشاء الوصية.

**المسألة ٤١:**

يصح للأب أن يوصى إلى أحد بأن يكون ولياً من بعد موته على أولاده الأطفال غير البالغين إذا لم يكن لهم جد للأب، و يصح للجد أبى الأب أن يوصى إلى أحد بأن يكون ولياً من بعد موته على أطفال ولده غير البالغين كذلك إذا لم يكن لهم أب، و إذا كان لهم جد فلا يصح للأب أن يجعل لهم من بعده ولياً غير الجد، و إذا كان لهم أب فلا يصح للجد أن يجعل لهم ولياً من بعده غير الأب، سواء كان الجد بواسطة واحدة أم بأكثر، و إذا لم يكن للأطفال أب و لا جد و لا وصى منصوب من أحدهما فالولاية عليهم فى أموالهم و معاملاتهم للحاكم الشرعى، و لا يصح للحاكم الشرعى أن يوصى إلى أحد من بعد موته بأن يكون ولياً على الأطفال، بل تكون الولاية عليهم من بعده للحاكم الشرعى الآخر.

**المسألة ٤٢:**

لا ولاية للأب على أولادها الصغار و لا على أموالهم و ان كانت رشيدة مأمونة، فلا يصح لها التصرف فى أموالهم و معاملاتهم، إلا إذا جعلها الأب أو الجد قيمة بعد موته على ذلك، أو نصبها الحاكم الشرعى ولياً على أمورهم، و حيث لا ولاية للأب بنفسها على أولادها فلا يصح لها ان تنصب من بعدها وصياً عليهم و على أموالهم.

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٥٣٨

**المسألة ٤٣:**

إذا أوصى رجل ببعض ماله لأطفال زيد القاصرين و جعل على المال الموصى به وليا من قبله يتولى التصرف فى المال عنهم و الصرف فى شؤونهم، صحت وصيته لهم بالمال و لم تصح وصيته على المال بالولاية و القيمومة بل يكون أمر المال الموصى به لأبيهم أو لجدهم لأبيهم إذا كان أحدهما موجودا، و للوصى المجمعول على الأطفال من قبل أحدهما إذا كانا معا غير موجودين، و للحاكم الشرعى إذا فقدوا جميعا.

#### المسألة ٤٤:

يجوز للرجل أن يوصى ببعض ماله لأطفال زيد القاصرين، و يشترط فى وصيته أن يكون المال بيد الوصى الذى يرتضيه ما دام الأطفال صغارا حتى يبلغوا سن الرشد، فيملكهم وصيه المال بعد بلوغهم، فتصح الوصية و الشرط، فإذا بلغ الأطفال الحلم و رشدوا ملكهم وصيه الأمين المال الموصى به، سواء كان أبوهم و جدهم موجودين أم ميتين.

و إذا اشترط الموصى أن يكون المال بيد وصيه و هو يتولى صرفه على الأطفال من غير تمليك لهم، ففي صحة هذا الشرط إشكال إذا كان المراد ان الوصى يتولى الصرف على الأطفال من غير مراجعة للأب أو الجد أو للحاكم إذا كانا غير موجودين.

#### الفصل الثانى فى المال الموصى به

#### المسألة ٤٥:

يشترط فى الوصية التمليكية أن يكون الشىء الذى يوصى به الموصى مما له نفع مقصود يعتد به العقلاء، و تتعلق به أغراضهم، و يعد الشىء بسبب ذلك مالا فى أنظارهم، و يصح أن يكون عينا مشخصة خارجية، فيوصى الرجل لغيره بداره المعينة أو ببستانه المعين، و يصح أن يكون كليا فى الذمة أو كليا فى المعين، فيوصى له بعشرة أمان من الحنطة مما تنتجه المزرعة أو تشتري له من التركة، أو يوصى له بإحدى الآلات أو الأجهزة المتماثلة من صنع معمل واحد الموجودة فى مخزنه أو التى

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٥٣٩

تشتري له من السوق، و يصح أن يكون دينا، فيوصى له بدينه الحال أو المؤجل الذى يستحقه فى ذمة زيد، و يصح أن يكون منفعة معينة فيوصى له بسكنى داره المعلومة مدة محددة، و يصح أن يكون منفعة كلية فيوصى له بمنفعة إحدى المبردات أو إحدى المدفئات الموجودة لديه، و يصح أن يكون حقا معلوما قابلا- للنقل فيوصى له بحق التحجير الثابت له فى الأرض المعينة أو بحق الاختصاص الموجود له فى الشىء المعين، و يصح أن تكون العين الموصى بها موجودة بالفعل، و أن تكون معدومة بالفعل و لكنها متوقعة الوجود فى ما يأتى، فيوصى له بالجارية الموجودة أو بالدابة أو بالشجرة المعينة، أو يوصى له بما تحمله الجارية أو بما تحمله الدابة أو بما تثمر الشجرة إذا كان الحمل و الاثمار فيها مرجوا، و يصح ان يوصى له بسيارته المسروقة إذا كان استرجاعها متوقعا.

#### المسألة ٤٦:

لا يشترط فى الأمر الموصى به أن يكون مما يصح تملكه، و لذلك فتصح الوصية بكلب الزرع و كلب الحائط و كلب الماشية، و ان قيل بعدم ملكيتها، و يكفى فى صحة الوصية وجود منفعة محللة فى الشىء يرغب فيها العقلاء و يعدونه بسبب وجود تلك المنفعة فيه

مالا، و لا تصح الوصية بالحشرات لعدم الفائدة المقصودة فيها، و لا بكلب الهراش كما عليه المشهور، و تصح الوصية به إذا وجدت له منفعة محللة، و تصح الوصية بالخمير و الخنزير و ان كانا غير مملوكين إذا وجدت لهما منفعة محللة كالتخليل في الخمر، و قد وجدنا من يربي الخنزير في اصطبالات الخيل، و ظاهره ان لوجود الخنزير معها جدوى ملحوظة في تنشئة الخيل أو في تنقية الإصطبل، و كالتسميد و شبهه في الحيوانات الميتة و لا تصح الوصية بالشيء إذا لم تكن له فائدة، أو انحصرت فائدته بالمنفعة المحرمة.

#### المسألة ٤٧:

لا تصح الوصية بالمنفعة المحرمة، و ان كانت للعين منافع أخرى محللة إذا لم تكن تلك المنافع هي المقصودة بالوصية، و مثال ذلك: ان يوصى

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٥٤٠

لأحد بمنفعة الجارية المغنية، ليستمتع الى غنائها أو ليتتبع بإجارتها لذلك، فلا تصح الوصية بها، و ان كانت للجارية منافع محللة، و لكنه أوصى بالمنفعة المحرمة، أو يوصى له ببعض آلات اللهو أو المقامرة، ليتتبع باستعمالها في النواحي المحرمة أو بإجارتها لذلك، و إذا أوصى له بمنافعها مطلقا و كانت لها منافع محللة صحت الوصية و انصرفت الى المنافع المحللة خاصة، و إذا أوصى بمنافعها المحلل منها و المحرم صحت الوصية بالمحلل و بطلت في المحرم، و إذا انحصرت منافع العين بالمحرمة بطلت الوصية.

#### المسألة ٤٨:

لا تصح الوصية بالحقوق غير القابلة للنقل الى غير صاحبها التي جعلت له شرعا، كحق القذف، و حق الشفعة لغير الشريك، و حق الاستمتاع بالزوجة لغير زوجها، و حق القسم لغير الزوج، و أمثالها من الحقوق.

و لا يصح أن يوصى الإنسان عن نفسه بمال لغيره، و مثال ذلك:

أن يوصى الرجل لزيد بدار مملوكة لعمرو إذا مات الموصى نفسه، و إذا أوصى الرجل عن عمرو مالك الدار وصية فضولية، فملك زيدا دار عمرو إذا مات مالكةا، و أجاز عمرو وصيته، لم يبعد الحكم بالصحة فيملك الموصى له الدار إذا مات مالكةا.

#### المسألة ٤٩:

لا تصح الوصية العهدية بعمل ثبت تحريمه في الإسلام، سواء كان تحريمه لمنافاته للعقيدة الثابتة في الدين و لوازمها المعلومة، أم كان لمباينته للأخلاق الزكية التي يدعو إليها الإسلام، أم كان لمخالفته للأحكام الثابتة في الشريعة، فإذا أوصى الموصى بشيء من ذلك أو بصرف ماله في شيء منه كانت الوصية باطلة لا يجب تنفيذها بل يحرم على الوصي و الورثة العمل بها، و من أمثلة ذلك ان يوصى بإعانة ظالم على ظلمه، أو يوصى بإعانة فاسق على فسقه، أو بصرف شيء من ماله في ذلك.

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٥٤١

#### المسألة ٥٠:

لا تصح الوصية بأعمال لا تتعلق بها الأغراض الصحيحة من الناس، و مثال ذلك: أن يوصى بأفعال سفهية، أو عابثة لا تجدى فائدة و لا منفعة في أنظار العقلاء، أو يوصى بصرف ماله فيها.

### المسألة ٥١:

إذا أوصى الرجل بعمل من الأعمال و هو يرى أنه عمل سائغ بحسب اجتهاده أو تقليده، و كان العمل غير جائز في رأى الوصى بحسب اجتهاده أو تقليده، لم يجب على الوصى تنفيذ الوصية، بل لا يجوز له تنفيذها. و إذا اتفق الأمر بعكس ذلك، فأوصى الموصى بأمر لا يسوغ بحسب اجتهاده أو تقليده، و كان ذلك العمل سائغا عند الوصى بحسب اجتهاده أو تقليده نفذت الوصية، و لزم الوصى العمل بها.

### المسألة ٥٢:

إذا أوصى الإنسان الى غير وليه بأن يباشر تجهيزه بعد موته، فيغسله بنفسه و يكفنه و يصلى عليه، أو أوصى اليه ببعض ذلك، و قبل الشخص منه هذه الوصية، صحت وصيته اليه، و وجب عليه أن يقوم بالعمل الذى أوصاه به و لم يحتج الى أن يستأذن من الولي عند ما يقوم بالعمل، و الولي هنا هو الوارث الشرعى لذلك الموصى، سواء انفرد بميراثه أم اشترك معه غيره، و سواء كان نصيبه فى الميراث كثيرا أم قليلا.

و إذا أوصى الرجل الى ذلك الغير بأن يكون وليا له فى أمر التجهيز أو فى بعضه، جاز للوصى أن يرد الوصية ما دام الموصى حيا، فإذا رد الوصية فى حياته و بلغه رده لم تثبت الوصية، و إذا هو لم يرد الوصية حتى مات الموصى، أو ردها و لم يبلغ الموصى رده حتى مات، وجب على الوصى تنفيذ الوصية و لزم الاستيذان منه فى التجهيز إذا أراد أحد القيام به و لا يستأذن من الولي، و الأحوط أن يستأذن من كليهما، و تراجع المسألة الستمائة و الخمسون و ما قبلها من كتاب الطهارة، فقد أوردنا هذه الأحكام فيها مع بعض التفصيل.

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٥٤٢

### المسألة ٥٣:

تخرج الديون التى تكون على الإنسان من أصل تركته بعد موته، سواء أوصى بوفائها عنه أم لم يوص، و المراد بالدين المال الذى تشتغل به الذمة اشتغالا و ضعيا، سواء كان لله أم للناس.

فمن الدين الزكاة و الخمس عند استقرارهما فى الذمة، و منه رد المظالم، و الكفارات المالية و النذور المالية بعد استقرارها فى الذمة كذلك، و منه حجة الإسلام و الحج الواجب بالذم على الأقوى.

و من ديون الناس الأموال التى يقترضها الرجل و تشتغل ذمته بأعواضها، و أثمان الأشياء التى يشتريها نسيئة و تبقى فى ذمته مؤجلة أو غير مؤجلة، و المبيعات الكلية التى يبيعها سلفا، و الأعواض فى المعاملات التى يجريها مع الناس و تبقى الأعواض فى ذمته إلى أمد أو الى غير أمد، و ما يضمنه لغيره من دين أو بدل متلف أو أرش معيب، أو دية جنائية و غير ذلك، فتخرج جميع هذه الديون من أصل تركة الميت و ان استوعبتها جميعا.

و ليس من هذه الديون التي ذكرنا أنها تخرج من الأصل: ما يلزم الإنسان من الكفارات المخيرة، و النذور غير المالية، و الواجبات الأخرى غير المالية، كالصلاة و الصوم إذا اشتغلت ذمة الإنسان بقضائها، فلا تخرج من أصل تركته إذا مات، بل تخرج من ثلثه إذا أوصى بها.

### المسألة ٥٤:

انما تنفذ الوصايا من ثلث تركة الميت خاصة، سواء كانت الوصية تملكيه أم عهديه تبرعيه، و لذلك فيشترط في صحة الوصية أن لا يزيد المال الموصى به على ثلث التركة، و إذا زاد ما أوصى به على الثلث توقفت صحة الوصية بالزائد على اجازة الوارث، فإذا أجازها صحت الوصية به جميعا و نفذت و إذا لم يجزها صحت الوصية بمقدار الثلث منه و بطلت في الزائد.

و يراد بالعهدية التبرعية أن يعهد الإنسان إلى وارثه أو وصيه بأن يتبرع بعده بشيء من ماله لأحد أو لنوع أو لجهة معينة، فيقول كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٥٤٣

ادفعوا لزيد بعد موتى مائة دينار مثلا، أو يقول ادفعوها للفقراء، أو للمسجد أو المشهد المعين، أو أنفقوها في إقامة العزاء، أو في إطعام المساكين، أو في الزيارة، فيعتبر فيها كما يعتبر في الوصية التملكيه ان لا يزيد المال الموصى به على ثلث التركة، و إذا زاد عليه جرى فيه الكلام السابق، و لا فرق في الحكم المذكور بين الوصية في حال الصحة أو في حال المرض.

و الوصية العهدية التبرعية قسم من الوصية التبرعية و سيأتى ذكرها في المسألة الثامنة و السبعين و ما بعدها ان شاء الله تعالى.

### المسألة ٥٥:

قد يوصى الموصى بكسر مشاع من تركته، فيقول: ملكت أخى عليا ربع ما أتركه بعد وفاتي من المال، أو يقول: ملكته ثلثه، أو نصفه، و تطبيق الحكم الأنف بيانه في المسألة المتقدمة واضح جدا، فان كان الكسر الذى أوصى به لأخيه هو الثلث أو أقل منه، صحت الوصية و ملك الموصى له المال الموصى به بعد الموت، و وجب على الوصى و على الورثة تنفيذها، و ان كان الكسر الموصى به أكثر من الثلث، صحت الوصية بمقدار الثلث، و بطلت في ما يزيد عليه و هو السدس في المثال الأخير المتقدم إذا لم يمض الورثة الوصية به.

و قد يوصى بعين خاصة من التركة، فيقول: ملكت أخى عليا بعد موتى دارى المعلومة أو بستانى المعين، و تطبيق الحكم: أن تقدر قيمة مجموع التركة، و تقدر قيمة العين الخاصة التى أوصى لأخيه بها، و تنسب قيمة العين إلى قيمة المجموع، فإذا كانت بمقدار ثلثها أو أقل، نفذت الوصية في جميع العين، و إذا زادت قيمتها على ذلك صحت في مقدار الثلث من قيمة المجموع و أخذت من نفس العين، و توقفت صحتها في الزائد عن الثلث على اجازة الورثة، فتصح إذا أجازوها، و تبطل إذا ردها.

و قد يوصى الموصى بمقدار معلوم من المال، فيقول: ملكت أخى عليا ألفى دينار من تركتى بعد موتى، أو يقول: ملكته مائتى وزنة من الحنطة، و تطبيق الحكم أن تقدر قيمة مجموع التركة، و ينسب

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٥٤٤

مقدار المال الموصى به في المثال الأول و مقدار قيمته في المثال الثانى، إلى قيمة مجموع التركة، فتنفذ الوصية في مقدار الثلث و فى ما هو أقل منه، و تتوقف صحتها على إمضاء الورثة فى ما يزيد عليه.

## المسألة ٥٦:

التركة التي يكون بلوغ مقدار ثلثها هو المدار في صحة الوصية و عدم صحتها- فإذا كان المال الموصى به بمقداره أو أقل منه كانت الوصية به صحيحة، و إذا زاد عليه لم تصح الوصية في الزائد منه الا بإجازة الورثة- هي ما يخلفه الموصى من الأموال و غيرها بعد موته، لا ما يوجد لديه منها حين وصيته، فإن أموال الموصى قد تزيد بعد حال الوصية و قد تنقص، و المدار على مقدارها حال الموت، بل على ما يلحق بها بعد الموت في بعض الحالات و يعد من التركة شرعا، و ان كان قبضه بعد الموت، و هي ديته إذا قتل أو جرح، و سيأتى ذكرها ان شاء الله تعالى في المسألة الثانية و الستين، فالتركة هي المجموع منها و مما يتركه الموصى حين موته.

فإذا أوصى الموصى لأخيه على - كما ذكرنا- بنصف تركته، و كان نصف تركته يوم الوصية يبلغ ألفى دينار، ثم كثرت أمواله بعد ذلك، فأصبح المال الذي أوصى به و هو الألفان بمقدار الثلث أو أقل منه حين ما مات، نفذت الوصية و صحت بالمال الموصى به و لم تحتج إلى إجازة الوارث، و ان كانت زائدة على ثلثه حين الوصية.

و إذا أوصى له بثلث تركته، و كان في يوم وصيته يبلغ ألفى دينار، ثم نقصت أمواله بعد الوصية فكانت الألفان بمقدار نصف التركة حين الموت، صحت الوصية بمقدار الثلث منها فحسب، و توقفت صحتها في ما زاد على الثلث و هو السدس على اجازة الوارث فيه. و إذا أوصى الموصى لأخيه بداره المعينة، و كانت قيمة الدار في يوم الوصية تبلغ قيمة نصف التركة، ثم زادت أموال الموصى أو نقصت قيمة الدار، فأصبحت تساوى مقدار ثلث تركته يوم موته أو أقل، صحت الوصية بالدار و لم تفتقر إلى إجازة الوارث، و ان كانت زائدة على الثلث يوم وصيته.

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٥٤٥

و إذا أوصى له بالدار و كانت قيمتها في حال الوصية بمقدار الثلث من أمواله الموجودة عنده حين الوصية أو أقل، ثم نقصت أمواله أو زادت قيمة الدار، فأصبحت قيمتها بمقدار نصف التركة حين الوفاة، صحت الوصية بمقدار ثلثه في وقت الوفاة و تدفع الى الموصى له من الدار الموصى بها نفسها، و لم تصح الوصية في ما زاد على الثلث إلا إذا أجازها الوارث.

و إذا أوصى لأخيه بمبلغ ألفى دينار، و كان ذلك بمقدار النصف من التركة في يوم الوصية، ثم كثرت أموال الموصى، فأصبح الألفان الموصى بهما بمقدار الثلث من التركة حال الموت أو أقل منه نفذت الوصية و صحت، و إذا نقصت الأموال فأصبح الألفان الموصى بهما بمقدار نصف المال الموجود لديه حين الموت صحت الوصية بالثلث، و توقفت في الباقي على الإجازة.

و إذا دلت القرائن على تخصيص الوصية بأعيان مخصوصة، اختصت الوصية بها و لم تشمل الأعيان و الأموال التي تتجدد للموصى بعد الوصية، و اختصت بمقدار الثلث من تلك الأعيان المخصوصة، و توقفت في ما زاد عن ثلثها على اجازة الوارث.

و إذا تبدلت تلك الأعيان الخاصة التي اختصت بها الوصية، سقطت الوصية و لم يجب تنفيذها.

و إذا حفت الوصية بأموار تصلح للقرينية و توجب الإجمال في مراد الموصى منها فلم يعلم انها تختص بالأعيان الموجودة حين الوصية، أو تعم الأموال و الأعيان التي تدخل في ملك الموصى بعد الوصية و قبل الموت، كان الحكم أيضا كما تقدم، فلا تشمل الوصية الأموال المتجددة و تختص بالأعيان الخاصة التي يعلم بتعلق الوصية بها قطعاً. و تجرى الأحكام السابقة، فتكون الوصية بمقدار الثلث من تلك الأعيان و تتوقف في ما زاد على الإجازة و تسقط الوصية إذا تبدلت الأعيان.

## المسألة ٥٧:

إذا أوصى الرجل بما يزيد على ثلث تركته، توقفت صحة الوصية



كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٥٤٦

في المقدار الزائد على اجازة وارث الموصى - كما ذكرنا ذلك مرارا - فإذا أجاز الوارث الوصية بعد موت مورثه الموصى، صحت الوصية بلا ريب ووجب تنفيذها، وكذلك الحكم إذا أجازها في حال حياة الموصى واستمر على إجازتها حتى مات فتصح الوصية في الصورتين.

وإذا أجاز الوصية في حال حياة الموصى ثم ردها في حال حياته، فالأقوى أيضا صحة الوصية ولا حكم لرده وان استمر عليه حتى مات مورثه الموصى، وكذلك إذا أجاز الوصية في حياة الموصى ثم ردها بعد موته.

وعلى وجه الاجمال فلا أثر لرد الوارث للوصية إذا سبقت منه الإجازة لها، سواء كانت الإجازة السابقة والرد اللاحق لها في حال حياة الموصى أم بعد موته، ولا أثر كذلك للرد السابق في حال حياة الموصى إذا لحقته الإجازة في حال حياته أو بعدها.

وإذا رد الوارث الوصية بعد موت الموصى ولم تسبقه اجازة منه قبل الموت ولا بعده، بطلت الوصية ولم تنفذ، وكذلك إذا رد الوصية في حال الحياة واستمر على ردها الى ما بعد الموت، فلا تصح الوصية أيضا إذا لم تسبق رده اجازة، وكذلك إذا لم تصدر من الوارث اجازة ولا رد للوصية في حياة الموصى ولا بعد موته، فلا تصح الوصية.

وإذا رد الوارث الوصية بعد موت الموصى ثم أجازها بعد ذلك ففي صحة الوصية في هذه الصورة إشكال، ولا تترك مراعاة الاحتياط فيها.

### المسألة ٥٨:

إجازة الوارث لوصية الموصى بما يزيد على ثلثه، هي أن يمضى الوارث الوصية وينفذها، ولذلك فلا بد وأن ينشئ إمضاءه و تنفيذه بقول أو فعل يدل عليه، فيقول: أجزت الوصية أو أنفذتها مثلا أو يدفع الزيادة للموصى له، ولا يكفي في الإجازة أن يرضى بالوصية في قلبه و تطيب نفسه بملك الموصى له للمال.

### المسألة ٥٩:

تصح الوصية في الزائد على الثلث بمقدار ما يحصل من اجازة كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٥٤٧

الوارث و تنفيذه، فإذا أجاز الوصية بجميع الزيادة صحت في الجميع كذلك، وإذا أجازها في البعض صحت بمقدار ذلك البعض و بطلت في الباقي.

ومثال ذلك: أن يوصى الموصى لأحد بألف وخمسمائة دينار مثلا، ويكون مقدار ثلثه من التركة ألف دينار فقط، فإن أجاز الوارث الوصية بجميع الخمسمائة الزائدة صحت كذلك، وان أجازها في مائة دينار أو مائتين صحت في ما أجاز، و بطلت في الباقي.

### المسألة ٦٠:

إذا تعدد وارث الموصى، و أجاز بعضهم الوصية ولم يجزها الآخر، صحت الوصية في نصيب الوارث المجيز من الزيادة على الثلث، و بطلت في نصيب الوارث غير المجيز منها، ومثال ذلك: أن يوصى الموصى لأحد بألف و ستمائة دينار، ويكون ثلث الموصى من

تركته ألف دينار فحسب، و يكون له ولدان، فإذا أجاز أحد الولدين و لم يجز الآخر صحت الوصية في نصيب الولد الذي أجاز الوصية و هو نصف الستمائه، و بطلت في نصيب الثاني منها، و إذا كان له ولد و بنت، فإن أجاز الولد و لم تجز البنت صحت الوصية في أربعمائه دينار و هي نصيب الولد المجيز، و بطلت في مائتين، و هي نصيب البنت، و ان أجازت البنت و لم يجز الولد صحت الوصية في مائتين و هي نصيب البنت، و بطلت في الباقي و هو نصيب الولد.

### المسألة ٦١:

إذا أجاز الوارث وصية مورثه الموصى في ما زاد على الثلث، صحت الوصية و ان كانت الإجازة متأخرة عن الوصية مدة طويلة أشهرها أو سنين، كما إذا أوصى الموصى، و لم يجز الوارث حتى مات الموصى بعد سنين من إنشاء الوصية، فتصح الوصية بذلك، فلا يعتبر في الإجازة أن تكون على الفور، على الأقوى.

### المسألة ٦٢:

إذا قتل الرجل خطأ أو عمداً شبيهاً بالخطأ، فالدية التي تؤخذ له من القاتل أو من قبيلته، تحتسب من تركته بعد الموت، فتضاف إلى كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٥٤٨  
سائر أمواله الموجودة، و يخرج من مجموع ذلك ثلثه الذي تخرج منه وصاياه، و كذلك إذا قتل عمداً، و صالح أولياؤه القاتل عن حقهم على الدية فإن الدية المدفوعة تكون من التركة.

### المسألة ٦٣:

إذا نصب الرجل شبكة للصيد في حياته، و وقع السمك أو الطير فيها بعد وفاته، أشكل الحكم باحتساب ما تصيده الشبكة من تركة الميت كما تحتسب الدية، لتوفى منها ديونه و وصاياه، فلا بد فيه من الاحتياط بالمصالحة و التراضي.

### المسألة ٦٤:

إذا تميزت أموال الميت من أموال غيره و لو على سبيل الاجمال و علم ما يدخل في عنوان التركة مما لا يدخل، أخرجت من هذه التركة أولاً:

الديون و الواجبات التي اشتغلت بها ذمة الميت اشتغالا وضعياً حسب ما فصلناه في المسألة الثالثة و الخمسين، ثم احتسب الثلث مما يبقى من التركة بعد ذلك، فيكون هذا هو المورد التي تخرج منه وصايا الميت التمليكية و العهديه.

و ليس المراد من قولنا: أخرجت الديون و الواجبات من التركة أولاً أنه يجب إخراجها بالفعل، بحيث لا يصح اعتبار الثلث الا بعد إخراج الدين، بل المراد ان اعتبار الثلث يكون بعد استثناء مقدار ما يفى بالديون و الواجبات من التركة، سواء أخرجت بالفعل أم تأخر إخراجها، و نتيجة لذلك فيمكن ان توفي الديون، و تنفذ الوصايا في وقت واحد إذا علمت المقادير، و علم مقدار الثلث.

**المسألة ٤٥:**

إذا أبرأ الدائن ذمة الميت من دينه بعد موته، لم يجب وفاءه من التركة، فلا يستثنى منها مقدار ذلك الدين عند اعتبار الثلث، و كذلك إذا تبرع أحد بأداء دين عن الميت، فلا يستثنى مقدار ذلك الدين من التركة عند اعتبار الثلث، و نتيجة لذلك فإذا أبرت ذمة الميت من جميع ديونه، أو تبرع عنه المتبرعون بوفاء ديونه جميعاً، أخرج الثلث من جميع التركة.  
كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٥٤٩

**المسألة ٤٦:**

يجوز للموصى أن يعين ثلث تركته في عين مخصوصة منها، فيقول: هذا البستان أو هذه العمارة ثلثي من جميع ما أملكه، فإذا عينه كذلك تعين، و لم يجز للورثة تبديله بعد موته، و إذا عينه ثم ظهر بعد الموت انه أكثر من ثلث التركة، فإن أجاز الورثة وصيته في الزائد نفذت في جميع العين، و ان لم يجزوها، قومت العين و اختص الثلث منها بمقدار قيمة ثلث التركة واقعا، و رجع الباقي من العين ميراثاً.  
و إذا ظهر أن ما عينه أقل من ثلث التركة، فإن كان ذلك في حياة الموصى جاز له أن يمضى وصيته، فيختص حقه بالعين و ان كانت أقل من الثلث، و يصح له أن يبدل الوصية، و أن يضيف الى العين ما يكمل له مقدار الثلث من عين أخرى، و إذا ظهر أنه أقل من ثلث التركة بعد موت الموصى، أشكل الحكم في إضافة غير العين المخصوصة إليها، الا أن يرضى الورثة بذلك، أو تكون وصايا الميت أكثر من العين التي عينها للثلث، فيجب إنفاذ الوصايا حتى يتم الثلث أو يعلم ان مقصود الموصى هو الوصية بمقدار الثلث واقعا أو تدل نفس وصيته على ذلك.  
و كذلك الحكم إذا فوض الموصى تعيين ثلثه إلى الوصي، فإذا عينه بعد الموت بحسب وصيته تعين و لم يتوقف على ان يرضى الورثة بتعيينه.  
و إذا استبان بعد ذلك ان العين التي عينها الوصي للثلث أكثر من ثلث التركة، جرى فيه التفصيل المتقدم ذكره في هذه الصورة من تعيين الموصى، و إذا استبان ان العين أقل قيمة من ثلث التركة، فالظاهر انه يجوز للوصي تبديل تعيينه، بل يجب عليه ذلك إذا كان التفاوت بمقدار لا تشمله وصية الموصى بتفويض التعيين إليه.

**المسألة ٤٧:**

إذا أوصى الموصى بثلثه من التركة و لم يعينه في عين مخصوصة، و لم يفوض أمر تعيينه إلى الوصي من بعده كانت التركة مشتركة بينه و بين الورثة على وجه الإشاعة، و لا يتعين الثلث في عين مخصوصة من التركة إلا برضى الوصي و الورثة جميعاً.  
كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٥٥٠

**المسألة ٤٨:**

تصح الوصية من الموصى و ان لم يقصد بها أنها من ثلثه الذي يخصه من التركة، من غير فرق بين الوصية التمليكية و العهديّة، فإذا

أوصى لأحد من الناس أو لجهة من الجهات بمبلغ من المال أو بشيء من الأشياء التي يملكها أو عهد الى وصيه أن يتبرع من بعده لذلك الشخص أو لتلك الجهة بشيء و لم يلاحظ أن ما أوصى به يكون من ثلثه أو لم يلتفت الى ذلك- و لعل هذا هو الغالب في وصايا عامة الناس - صحت منه وصيته إذا كانت بقدر الثلث أو أقل منه، و إذا كانت أكثر من الثلث صحت في مقداره و توقفت في ما زاد عليه، على اجازة الوارث، فإن أجاز الوصية به صحت و ان لم يجزها بطلت، كما هو الحكم في كل وصية.

### المسألة ٦٩:

إذا أوصى الموصى لأحد أو لجهة بشيء من التركة على النحو الذي ذكرناه في المسألة السابقة، و قصد في وصيته أن المال الذي أوصى به يخرج من ثلثي الورثة، بحيث يبقى ثلثه الذي يختص به من التركة سليما من النقص، توقفت صحة هذه الوصية على اجازة الورثة، فإن أجازوها صحت و ان لم يجزوها بطلت، و لا فرق في هذا الحكم بين أن يكون قد أوصى بثلثه أيضا قبل تلك الوصية أو بعدها أو لم يوص بالثلث.

### المسألة ٧٠:

إذا أوصى الموصى بشيء من التركة على الوجه المتقدم ذكره، و قصد في وصيته ان المال الموصى به يخرج من جميع التركة لا من الثلث وحده، فللمسألة صورتان:

الصورة الأولى: أن يوصى بهذه الوصية وحدها، و لا يوصى بثلثه أصلا لا قبل هذه الوصية و لا بعدها، فيقول: أوصيت لعبد الله بداري المعلومه بحيث تعطى له من أصل تركتي لا من الثلث وحده، و الظاهر صحة الوصية في هذه الصورة إذا كان المال الموصى به بمقدار الثلث أو أقل منه، و إذا زاد على مقدار الثلث، صحت الوصية بمقدار الثلث

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٥٥١

منه و توقفت الصحة في الزائد على اجازة الورثة كما في نظائره التي تكرر ذكرها.

الصورة الثانية: أن يوصى بالوصية الآنف ذكرها، و يوصى معها بثلثه من التركة، فيقول: أوصيت لعبد الله بداري المعينة بحيث تخرج من جميع التركة لا من الثلث وحده، و أوصيت بثلثي من التركة لزيد.

و الظاهر في هذه الصورة بطلان الوصية بثلثي الدار إلا إذا أجازها الورثة فتصح بذلك من الأصل، و تبطل وصيته بثلثه لزيد بمقدار ثلث الدار فيكون هذا المقدار لعبد الله تنفيذا لوصيته الأولى له بالدار إلا إذا أجاز الورثة أن يخرج ذلك من الأصل أيضا، فتصح الوصيتان حين ذلك.

### المسألة ٧١:

ذكرنا في المسألة الثالثة و الخمسين ان الديون و الواجبات المالية تخرج من أصل تركة الإنسان، سواء أوصى بها أم لم يوص، و نتيجة لذلك فإذا أوصى بها الموصى ثم تلف من التركة شيء بعد موته، أو تلف الثلث كله لم يسقط وجوب أداء الديون و الواجبات المالية بذلك، بل يجب إخراجها من الباقي و ان استوعب جميع التركة، و كذلك الحكم إذا غصب بعض التركة غاصب أو سرقة سارق، فيجب إخراج الديون و الواجبات المالية من الباقي.

**المسألة ٧٢:**

إذا امتنع بعض الورثة عن وفاء ما ينوب حصته من ديون لله أو للناس لم يسقط وجوب أداء الديون عن غيره من الورثة ولا عنه، فيجب الوفاء عليهم جميعاً، وإذا أدى الوارث الآخر ما ينوب حصة الوارث الممتنع من الدين و كان أداؤه بإذن الحاكم الشرعي له في ذلك جاز له الرجوع على الممتنع بما أدى عنه، وإذا أداه بغير إذن الحاكم له، أشكل الحكم بجواز الرجوع عليه.

**المسألة ٧٣:**

إذا عين الموصى ثلثه في عين مخصوصة من التركة أو عينه وصيه

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٥٥٢

الذي فوض إليه ذلك كما تقدم في المسألة السادسة و الستين، ثم تلف الثلث بعد موت الموصى سقط وجوب العمل بالوصايا المالية التمليلية أو العهدية، وإذا تلف بعض الثلث و لم يف الباقي منه بتنفيذ الوصايا، سقط وجوب العمل بالوصية في الجملة، و لوحظ في تقديم بعض الوصايا، على بعض أو توزيع باقي الثلث عليها ما سيأتي بيانه في المسائل الآتية ان شاء الله تعالى، و كذلك الحكم إذا كان الثلث مشاعاً في التركة، ثم تلف بعض التركة بعد موت الموصى، فيؤخذ ثلث بقیة التركة و تطبق فيه الأحكام المتقدم ذكرها.

**المسألة ٧٤:**

إذا علم بأن الرجل أوصى بما يزيد على مقدار ثلثه أو انه أوصى بجميع تركته في أمور عينها في وصيته ثم مات بعد الوصية، و شك الوصي أو الوارث في أن الأمور التي أوصى بها، هل هي واجبات مالية اشغلت بها ذمته، من نذور أو كفارات مالية، فتكون ديوناً عليه تخرج من أصل التركة و تكون وصية نافذة، و ان زادت على الثلث و لا تحتاج إلى اجازة من الوارث، أو هي وصايا بغير ذلك، فلا تصح في ما زاد على الثلث حتى يجيزها الوارث، فالأظهر كونها من الثاني، فلا تصح بما يزيد منها على الثلث إلا بإجازة الوارث.

**المسألة ٧٥:**

إذا أوصى الرجل بأن تدفع عنه مائة دينار مثلاً زكاة، أو قال:

ادفعوها عنى خمسا، أو نذرا للفقراء أو لطلاب العلم، ثم شك بعد موته في أنها واجبات اشغلت بها ذمته اشتغالا وضعيا فتخرج من أصل تركته، أو أنه انما أوصى بها احتياطاً استحبابياً لنفسه، فتخرج من ثلثه، فالظاهر من عبارته كونها من الأول، فيكون تنفيذ الوصية من الأصل.

**المسألة ٧٦:**

إذا أوصى الإنسان بوصية، ثم أوصى بوصية أخرى تضاد الأولى و تنافيتها، فقال: أوصيت بداري المعينة بعد موتي لزيد، ثم قال بعد

ذلك. أوصيت بالدار المعينة لعمرو، كان ذلك عدولا عن الوصية

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٥٥٣

الأولى الى الثانية، فيجب العمل على اللاحقة، و كذلك إذا قال: ادفعوا بعد وفاتي هذا الصندوق و ما فيه من المال و هو ألف دينار الى زيد، ثم قال: أعطوا الصندوق و الألف الذى فيه بعد موتى لعمرو، فيجب دفع الصندوق و المال الى عمرو، و هكذا إذا تعددت الوصايا أكثر من ذلك و كانت اللاحقة منافية لسابقتها، فيكون العمل على الوصية المتأخرة.

و إذا قال: ادفعوا دارى المعينة لزيد، ثم قال: ادفعوا نصف الدار لعمرو، كانت وصيته الثانية عدولا عن الوصية الأولى بنصف الدار فقط، فيكون لعمرو نصف الدار عملا بالوصية الثانية، و يكون لزيد نصفها الثانى عملا بالوصية الأولى.

و إذا قال: أوصيت بثلاث تركتى لزيد، ثم قال: أعطوا ثلث التركة لعمرو، فان علم ان مراده بالوصيتين الثلث الذى يختص به الموصى من التركة بعد موته، كانت وصيته الثانية عدولا عن الوصية الأولى، فيلزم العمل بالثانية كما سبق فى نظيره، و ان علم من القرائن أو احتمال احتمالا يعتد به أهل العرف انه يريد بالوصية الثانية ثلثا آخر من التركة غير ثلثه المختص به كانت الوصية الأولى هى النافذة، و رجع الأمر فى الوصية الثانية إلى الورثة فإن أجازوها صحت، و ان لم يجيزوها ألغيت.

### المسألة ٧٧:

ما ذكرناه من الحكم فى الوصايا المتضادة، لا يختص بالوصايا المتعلقة بالمال، بل يعم الوصايا العهدية المتعلقة بغير المال، فإذا أوصى الرجل بأن يدفن فى مقبرة خاصة من بلده مثلا، ثم أوصى بدفنه فى موضع آخر أو بنقله الى أحد المشاهد المشرفة، فالعمل على الوصية المتأخرة، و كذلك إذا أوصى إلى أحد ان يباشر تجهيزه بعد موته، فيغسله و يكفنه و يصلى عليه، ثم أوصى الى غير ذلك الشخص أن يكون هو المباشر لذلك، فتكون الوصية الثانية ناسخة للأولى.

### المسألة ٧٨:

إذا ذكرت كلمة الوصية التبرعية فالمقصود منها: أن يوصى الإنسان بأمر لم يجب عليه و لم تشتغل به ذمته، و منها الوصية التمليكية التى

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٥٥٤

سبق ذكرها فى أول كتاب الوصية، و منها العهدية التبرعية و قد سبق ذكرها فى المسألة الرابعة و الخمسين، و سيأتى بعض الأحكام التى تتعلق بها.

### المسألة ٧٩:

إذا أوصى الإنسان بوصايا متعددة، و كانت وصاياه كلها بواجبات مالية قد اشتغلت بها ذمته اشتغالا وضعيا، و أصبحت ديونا عليه لله، كالزكاة و الخمس و المظالم و غيرها مما تقدم ذكره فى الوصية بالديون أو كانت ديونا للناس مما تقدم ذكره هناك أيضا، و جب تنفيذ جميعها من أصل التركة، و ان زادت على الثلث، أو استوعبت التركة، و لا يتوقف وجوب تنفيذها على اجازة الورثة و قد تكرر منا ذكر ذلك.

**المسألة ٨٠:**

إذا أوصى الإنسان بوصايا متعددة، و كانت وصاياه جميعا واجبات غير مالية كالصلاة و الصوم، أو واجبات مالية قبل أن تشتغل بها ذمة الموصى اشتغالا وضعيا تكون بسببه من الديون، كالزكاة إذا كانت لا تزال حقا متعلقا بالعين الزكوية ثم مات المكلف قبل أن يؤديها، و قبل أن يتصرف في العين الزكوية تصرفا ينقل الزكاة إلى ذمته، فإذا مات كذلك كانت كسائر الواجبات فإذا أوصى بها أخرجت من ثلثه، و كالخمس إذا كان بهذه الصفة، و كالمظالم و النذور المالية إذا كانت متعلقة بالعين و لم تنتقل إلى الذمة و نحو ذلك.

و مخرج هذا النوع من الوصايا هو الثلث، فإن وفي الثلث بجميع الوصايا و جب إخراجها منه، و إذا قصر الثلث عن الوفاء بها و أجاز الورثة أن يؤخذ الزائد من أصل التركة و جب إخراجه من الأصل، و إذا قصر الثلث عن الوفاء بالوصايا و لم يرض الورثة بإخراج الزائد من أصل التركة، فإن كان الموصى قد أتى بالوصايا مترتبة في ذكرها عند الوصية، واحدة بعد واحدة، فقال في وصيته مثلا: أخرجوا عنى مائة دينار لقضاء صلوات سنة تامة، و مائة دينار لقضاء صوم شهر رمضان، و مائة دينار لإطعام ستين مسكينا كفارة لافطار يوم من شهر رمضان، فإذا قصر الثلث و لم يجز الورثة كما فرضنا، بدئ بتنفيذ

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٥٥٥

الوصية السابقة من الوصايا فالسابقة بعدها حتى ينتهي الثلث، و يسقط وجوب العمل ببقية الوصايا بعد انتهاء الثلث، و يكفي الترتيب الذكري للوصايا و ان لم يكن بالحروف الدالة على الترتيب.

و ان كان الموصى قد ذكر الوصايا مجتمعة من غير ترتيب، فقال في وصيته مثلا: على قضاء صلوات سنة تامة، و صيام شهر رمضان، و إطعام ستين مسكينا لكفارة الإفطار في شهر رمضان، فأخرجوا عنى لكل واحدة منها مائة دينار مائة دينار، فإذا قصر الثلث عن الوفاء بها كافة، و لم يجز الورثة ان يؤخذ الزائد من الأصل، و زع الثلث على الوصايا بالنسبة، فيدفع لكل واحدة من الوصايا الثلاث المذكورة في المثال ثلث من الثلث و إذا اختلفت مقادير الوصايا في نسبتها الى المجموع، اختلف المقدر المدفوع من الثلث، و الأمثلة على ذلك غير خفية على الملتفت، و أمر التطبيق فيها جلي.

**المسألة ٨١:**

إذا أوصى الرجل بعدة من الوصايا و كانت جميع وصاياه تبرعية غير واجبة عليه، سواء كانت تملكية أم عهديه، فمخرجها جميعا هو الثلث، كما هو الحال في فروض المسألة السابقة، و تجرى فيها الأحكام التي ذكرناها لتلك الفروض، فإذا كان الثلث وافيا بالوصايا كلها، أخرجت منه جميعا و جب تنفيذها، و إذا زادت الوصايا عن الثلث، و أجاز الورثة أن يؤخذ الزائد على الثلث من أصل التركة و جب تنفيذها كذلك.

و إذا زادت الوصايا التبرعية عن الثلث، و لم يرض الورثة بإخراج الزائد عليه من الأصل، لوحظت الوصايا فان جاءت مترتبة في ذكرها بالوصية فتذكر الوصية اللاحقة بعد إتمام الوصية السابقة عليها، و جب أن يبدأ بتنفيذ الأولى من الوصايا ثم الأولى بعدها حتى يستوعب الثلث كله، و تسقط الوصايا التي تبقى بعد ذلك عن التنفيذ.

و إذا لم يف الثلث بالوصايا، و لم يجز الورثة أن ينفذ الزائد من الأصل، و كانت الوصايا غير مترتبة في ذكرها بالوصية، و زع الثلث على الوصايا بالنسبة على الوجه الذي مر ذكره، و الأمثلة للفروض

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٥٥٦

التي تقع في المسألة و تطبيق الأحكام عليها، يعرف جليا مما سبق في نظيرها.

### المسألة ٨٢:

إذا أوصى الرجل بعده من الوصايا، و كان بعض ما أوصى به واجبا ماليا يعد من الديون التي تخرج من أصل التركة و كان بعض ما أوصى به واجبا غير مالي يخرج من الثلث، و لم يعين الموصى في وصيته أن تخرج وصاياه من الأصل أو من الثلث، و جب أن يخرج القسم الأول من وصاياه من أصل تركته كما هو الحكم فيه، ثم يعين ثلثه بعد ذلك من بقیة تركته و يخرج منه القسم الثاني من الوصايا، فإذا قصر الثلث عن الوفاء به و رضى الوارث بإخراج الزائد من الأصل و جب تنفيذه كذلك، و إذا لم يجز الورثة ذلك سقط باقى الوصايا و لم يجب تنفيذه.

و مثال ذلك أن يقول الموصى: أخرجوا عنى مائة دينار قد اشتغلت بها ذمتى من الزكاة، و أخرجوا عنى مائتى دينار لقضاء صلاة سنتين، و مائتى دينار لقضاء صوم شهرين تركت صومهما فى شهر رمضان من عامين، و كان مجموع تركته ألف دينار، فإذا أخرج الوصى مائة دينار للزكاة من أصل تركته، بقى منها تسعمائة دينار و ثلثها ثلاثمائة، و هى تقصر عن الوفاء بالصلاة و الصيام، بحسب الوصية، فتخرج منه مائتا دينار لقضاء الصلاة، و مائة دينار لقضاء شهر واحد من الصوم، و تسقط الوصية بصيام الشهر الثانى لقصور الثلث عنها، الا أن يرضى الورثة بإخراجها من الأصل، فتخرج منه.

و إذا عين الموصى أن يخرج جميع وصاياه المذكورة من الثلث، و كان ثلثه وافيا بجميعها، و جب أن يخرج الجميع منه كما عين، و إذا قصر الثلث عن الوفاء بها و لم يجز الورثة أن يخرج الزائد من الأصل، لوحظت الوصايا، فإذا كان الموصى قد رتب بعضها على بعض فى الذكر عند الوصية بها، على النحو الذى بيناه فى المسألة الثمانين، قدم الأولى منها فالأولى بعدها حتى ينتهى الثلث.

و إذا بقى من الوصايا شىء بعد انتهاء الثلث و كان الباقي من الواجبات المالية التى تعد ديونا، و جب ان يخرج من الأصل كما هو

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٥٥٧

الحكم فيه، و يجب كذلك تميمه من الأصل إذا و فى الثلث ببعضه و قصر عن بعضه، و إذا كان الباقي من الوصايا بعد انتهاء الثلث من الواجبات التى لا تعد ديونا، سقطت الوصية به.

و إذا كان الموصى قد ذكر الوصايا جميعا و لم يرتب ما بينها فى الذكر و جب أن يوزع الثلث عليها بالنسبة، ثم يتم كل واجب مالى منها من أصل التركة.

### المسألة ٨٣:

إذا أوصى الرجل بواجبات حكمها الأصلية أن تخرج من أصل التركة، و بوصايا أخرى تبرعية حكمها أن تخرج من الثلث، و لم يبين فى وصيته أن تخرج هذه الوصايا من الأصل أو من الثلث، بدأ بالقسم الأول منها فأخرجه من الأصل كما هو حكمه، ثم أخرج ثلث ما بقى من التركة و أخرج القسم الثانى منه، و إذا قصر الثلث عن الوفاء به أخذ الزائد عن الثلث من أصل التركة إذا أجاز الورثة ذلك، و إذا لم يجزوه طبقت الأحكام السابقة فإذا كانت الوصايا مترتبة فى ذكرها بالوصية بدئى بإخراج الوصية الأولى من الثلث ثم الأولى بعدها حتى ينتهى الثلث، فإذا انتهى الثلث سقط باقى الوصايا عن التنفيذ، و إذا كانت الوصايا غير مترتبة و زع الثلث عليها بالنسبة كما سبق فى نظائر ذلك.

و إذا ذكر الموصى أن وصاياه تخرج من الثلث، و جب تقديم الواجب على غيره بالتنفيذ من الثلث على النحو المتقدم من الترتيب أو



التوزيع، و إذا بقي من الثلث شىء بعد إخراج الواجبات صرف الباقي منه فى الوصايا التبرعية الأولى منها فالأولى و إذا كانت غير مرتبة قسط الباقي عليها بالنسبة، و إذا قصر الثلث عن الوفاء بالواجب أو عن إتمامه و جب أخذه أو تميمه من أصل التركة.

#### المسألة ٨٤:

إذا أوصى الرجل بواجبات لا تخرج من أصل التركة، و بوصايا تبرعية، و جب إخراج جميعها من الثلث، و جب تقديم الواجبات على غيرها من الوصايا، و يكون تنفيذها على النهج المتقدم من الترتيب إذا كانت مرتبة فى الذكر و التوزيع إذا كانت غير مرتبة، فإذا بقي من

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٥٥٨

الثلث شىء بعد إخراج الواجبات صرف فى تنفيذ الوصايا التبرعية على النهج المتقدم أيضا من الترتيب ما بينها أو التوزيع و لا يؤخذ للواجبات أو لغيرها شىء من الأصل إذا قصر الثلث عن إتمامه إلا إذا أجاز الورثة أخذه منه.

#### المسألة ٨٥:

إذا أوصى الموصى بواجبات تخرج من الأصل، و بواجبات غيرها تخرج من الثلث، و بوصايا تبرعية تخرج من الثلث كذلك، فان لم يبين فى وصيته أن الوصايا تخرج من الأصل أو من الثلث، و جب أن يبدأ بالواجبات التى تخرج من الأصل، فإذا نفذت جميعا من الأصل، عين ثلث الباقي من التركة، و أخرجت منه الواجبات الأخرى، الأول منها فالأول، بحسب ترتيبها فى الوصية، و إذا كانت غير مرتبة فى ذكرها بالوصية، وزع الثلث عليها بالنسبة، و إذا بقي من الثلث شىء بعد إخراج الواجبات، صرف فى الوصايا التبرعية، على نهج ما تقدم من ترتيب إذا كانت مرتبة و توزيع عليها بالنسبة إذا كانت غير مرتبة.

و إذا أوصى أن تخرج وصاياه كلها من الثلث، قدمت الواجبات على الوصايا التبرعية، و لا خصوصية للواجب المالى هنا على غيره من الواجبات، فإذا كانت الواجبات مرتبة فى ذكرها بالوصية، بدئ بالأول منها فالأول سواء كان ماليا أم غير مالى، فإذا انتهى الثلث و بقي بعض الواجبات المالية و جب إخراجها من الأصل و إذا قصر عن إتمامه و جب إتمامه من الأصل، و إذا بقي من الواجبات الأخرى أو من الوصايا التبرعية شىء بعد انتهاء الثلث سقطت الوصية به.

و إذا كانت الوصايا بالواجبات مذكورة فى الوصية بغير ترتيب فى الذكر، و لم يف الثلث بها جميعا و جب توزيعه عليها بالنسبة على النهج الذى تقدم، و إذا دخل على بعض الواجبات المالية نقص بسبب ذلك تم من الأصل.

و إذا زاد الثلث على الواجبات صرف الباقي منه فى تنفيذ الوصايا التبرعية على النهج المتقدم من ترتيب أو توزيع.

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٥٥٩

#### المسألة ٨٦:

إذا أوصى الموصى لأحد وصية تملكية بثلث تركته على وجه الإشاعة أو بربعها، صحت الوصية كما تقدم، فإذا مات الموصى ملك الشخص الموصى له الحصة الموصى بها ملكا مستقرا، و أصبح شريكا مع الورثة فى التركة بمقدار الثلث أو الربع المجمعول له، فيكون له من كل عين من أعيان التركة و من كل شىء من اشياؤها ثلثه أو ربعه على وجه الإشاعة، فإذا نمت التركة أو أنتجت نماء متصلا أو

منفصلا كان النماء الحاصل مشتركا بين الموصى له و الورثة بتلك النسبة، و إذا تلف من التركة شيء أو جزء كان التلف منهم جميعا بتلك النسبة أيضا، و تبقى الشركة بينه و بين الورثة حتى تحصل القسمة المميزة لماله عن مالهم، و كذلك الحكم إذا أوصى الموصى للرجل بكسر مشاع غير ذلك كالخمس أو السدس أو العشر من التركة، فيحصل الملك بموت الموصى و تقع الشركة بينه و بين الورثة بنسبة ذلك الكسر.

و يجرى هذا الحكم فى الوصية العهديه أيضا، فإذا أوصى بأن يدفع ثلث تركته أو ربعها أو خمسها للفقراء أو السادة أو اليتامى، وقعت الشركة بين الورثة و العنوان الذى أوصى بتمليكه بالنسبة التى حددها فى وصيته، و إذا أوصى بصرف ثلث تركته أو ربعها فى مصلحته الخاصة من طاعات و قربات كانت الحصة الموصى بها باقية على ملك الميت فيكون شريكا للورثة بتلك النسبة من التركة و يكون له من نمائها إذا نمت و يدخل عليه من التلف إذا تلفت بتلك النسبة أيضا.

### المسألة ٨٧:

ذكرنا فى المسألة السادسة و الستين انه يجوز للموصى أن يعين ثلث تركته فى عين مخصوصه من التركة، فإذا عينه كذلك اختصت العين بالموصى، و لم يجز للورثة تبديله، و هذا الحكم عام يشمل ما إذا كانت وصيته بالثلث ليصرف فى الخيرات و القربات، فيكون الثلث لمصلحة الموصى نفسه، و تكون العين التى عين الثلث فيها باقية على ملك الميت نفسه، و يشمل ما إذا كانت الوصية تمليكية، فيملك العين المخصوصه لشخص من الأشخاص أو يخصصها لجهة من الجهات، و قد ذكرنا هذا كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٥٦٠

فى المسألة الخامسة و الخمسين، فتكون العين المخصوصه ملكا للموصى له فى الصورة الثانية، و تبقى فى ملك الميت فى الصورة الأولى.

و لا ريب فى استقرار ملكهما للعين إذا كانت أموال التركة كلها حاضرة، بحيث يكون الثلثان الآخران منها بأيدى الورثة بالفعل، فالعين المخصوصه ملك مستقر للموصى له فى الصورة الأولى يصح له التصرف فيها و يملك نماءها إذا نمت، و يختص هو بتلفها منه إذا تلفت، و هى كذلك ملك مستقر للميت فى الصورة الثانية بيد وصيه يتصرف فيها كما خوله الموصى، و يصرفها فى الجهات التى عينها من وجوه القربات و يتبع ذلك نموها و تلفها.

و إذا كان بعض الأموال من التركة غائبا ليس فى أيدى الورثة، أشكل الحكم باستقرار ملك الموصى له أو ملك الميت لجميع العين ما دام ذلك المال غائبا و يحتمل تلفه قبل أن يقبضه الوراث.

نعم لا ينبغى الريب فى استقرار الملك للعين بمقدار نصف ما بأيدى الورثة بالفعل من أموال التركة، فيصح للموصى له أن يتصرف فى ذلك المقدار من العين، المجعولة له و كذلك فى ثلث بقيه العين فيصح له التصرف فيه. و يجوز ذلك للموصى فى الصورة الثانية، و يبقى ملك الموصى له و ملك الميت فى بقيه العين و هو مقدار ثلث المال الغائب من التركة مراعى بحصوله للورثة و عدم تلفه عليهم، و هذا على ما يراه المشهور، و المسألة شديدة الإشكال فلا يترك فيها الاحتياط.

### المسألة ٨٨:

إذا أوصى الرجل لأحد بعين مخصوصه من تركته، ثم أوصى بتلك العين لشخص آخر بطلت الوصية الأولى و وجب العمل بالثانية و قد ذكرنا هذا فى المسألة السادسة و السبعين، فإذا جهل الموصى له السابق من اللاحق و تردد الأمر بينهما رجع فى التعيين إلى القرعة

و عمل عليها.

### المسألة ٨٩:

إذا أوصى الرجل لأحد بمبلغ من المال و تردد الأمر في مقدار المبلغ الموصى به بين الأقل و الأكثر: أ هو مائة دينار مثلا أو مائة و خمسون، بنى على الأقل، و كذلك إذا أوصى له بأرض أو بعدد من النخيل أو كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٥٦١

بشيء آخر و تردد الأمر فيه بين الأقل و الأ-كثر، فيبنى على الأقل، و إذا أوصى له بدار أو بدار كان ثم تردد في ان الموصى به أى الدارين، أو أى الدكانين، أو أى النخلتين مثلا، رجع في تعيين الموصى به الى القرعة، فيدفع الى الموصى له العين التى تقع عليها القرعة.

### المسألة ٩٠:

إذا قصر ثلث الميت عن تنفيذ وصاياه كلها و لم يرض الورثة بإخراج الزائد من الأصل، قدمت الوصية السابقة على اللاحقة فى التنفيذ إذا كانت مترتبة و قد ذكرنا ذلك فى عدة من المسائل، فإذا شك فى السابقة و اللاحقة من الوصيتين رجع الى القرعة فى تعيينها، فتقدم الوصية التى عينتها القرعة منهما.

### المسألة ٩١:

إذا أعطى الإنسان غيره مبلغا من المال، و أوصى إليه أن يصرفه عنه بعد موته فى وجوه البر، أو فى صلة الرحم مثلا، فان علم الوصى و لو على الإجمال ان المال المدفوع اليه لا يزيد على ثلث تركته الموجودة عند وارثه، و قبل منه وصيته، و جب عليه العمل بها و ان لم يعلم الورثة بذلك، و إذا لم يعلم الوصى بنسبة المال المدفوع إليه الى التركة هل يبلغ مقدار الثلث منها أو يزيد عليه أشكال الحكم بوجوب العمل بها إلا إذا علم الورثة به و أجازوا.

### الفصل الثالث فى الموصى له

### المسألة ٩٢:

يشترط فى صحة الوصية إذا كانت تملكية أن يكون الشخص الموصى له موجودا بالفعل حين الوصية فلا تصح الوصية لمن كان ميتا حين الوصية، سواء كان الموصى عالما بموته أم جاهلا به، فإذا أوصى لأحد يتوهم أو يظن انه لا يزال موجودا، فظهر بعد ذلك انه كان ميتا فى وقت الوصية، كانت الوصية باطلة، بل و ان قطع بوجوده فأوصى له بالمال، و استبان بعد ذلك انه ميت حال الوصية، فالوصية باطلة، و لا

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٥٦٢

يشترط أن يكون موجودا حين موت الموصى، فيكفى في صحة الوصية له أن يكون موجودا حال الوصية، وقد تقدم في المسألة الثانية والعشرين ان الموصى له إذا مات في حياة الموصى انتقلت الوصية إلى وارثه.

### المسألة ٩٣:

لا تصح الوصية للمعدوم الذي يحتمل أن يوجد بعد الوصية، و مثال ذلك أن يوصى الرجل للحمل الذي تحمل به فلانة في المستقبل، أو يوصى لمن يوجد له بعد هذا من أولاد، أو لمن يوجد لفلان في المستقبل من أبناء. و تصح الوصية للحمل في بطن أمه إذا كانت حاملا به في حال الوصية و ان لم تلجه الروح بعد، و يشترط في استقرار الوصية له أن تلده أمه حيا، فإذا مات في بطنها بعد الوصية أو ولدته ميتا كانت الوصية باطلة، و إذا انفصل عنها حيا صحت الوصية و إذا مات بعد انفصاله عنها انتقل المال الموصى به إلى ورثته.

### المسألة ٩٤:

يصح للإنسان أن يوصى للمعدوم إذا كانت الوصية عهديه، و مثال ذلك ان يعهد الرجل إلى وصيه فيقول مثلا: إذا ولد لي من فلانة ولد أو أولاد فادفع لها في كل عام مائة دينار لتنفقها في تربيتهم، أو يقول: ادفعوا لأولاد أخي الذين يولدون له بعد وصيتي أو بعد موتي مبلغ كذا، أو اصرفوا عليهم بدل الإجارة من دارى المعينة، فتصح وصيته لهم إذا وجدوا، و ان كانوا غير موجودين حين الوصية أو حين موت الموصى.

### المسألة ٩٥:

لا يشترط في صحة الوصية أن يكون الموصى له مسلما، فتصح الوصية للذمي و للمرتد الملى إذا كان الشيء الذي يوصى به لهما مما يصح تمليكك للكافر، و لا تصح الوصية للكافر الحربى و لا للمرتد الفطرى على الأحوط لزوما فيهما.

### المسألة ٩٦:

يشترط في الموصى له الحرية في الجملة، فلا تصح الوصية للمملوك

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٥٦٣

يملكه شخص آخر غير الموصى و ان أجاز سيده أن يوصى له، و إذا كان مكاتبا مطلقا و قد أدى بعض مال الكتابة و تحرر منه بعضه صحت الوصية له بمقدار ما فيه من الحرية، فإذا تحرر منه نصفه صح نصف الوصية له، و إذا تحرر ثلثه أو رבעه صح من الوصية له بذلك المقدار، و أما مملوك الموصى نفسه، فالظاهر صحة الوصية له، و فى المسألة أحكام و فروض لا نتعرض لذكرها لعدم الفائدة بها فى هذه العصور.

### المسألة ٩٧:

لا يمنع من صحة الوصية للشخص أن يكون وارثا للموصى، فيصح للإنسان أن يوصى وصية تملكيه لأبيه أو أمه أو ولده أو غيرهم من ورثته، سواء كان الشخص الموصى له صغيرا أم كبيرا و غنيا أم فقيرا، و سواء كان نصيبه في الميراث قليلا أم كثيرا، فتصح الوصية له في جميع الصور و ان انحصر الميراث به.

و يجوز أن يخصص الرجل بعض أولاده بالوصية له دون غيره إذا كانت للموصى له مزية تفضله عليهم من علم أو تقوى أو غيرهما من موجبات التفضيل، و ينبغي الترك في ما سوى ذلك.

و إذا كانت الوصية للبعض دون غيره توجب اثاره الحقد و الضغينة بين الأخوة فالأحوط لزوما اجتنابها.

### المسألة ٩٨:

إذا أوصى الرجل بشيء من ماله لجهة معدومة في حال الوصية، و لكنها متوقعة الوجود في الزمان الآتي، فإن كانت وصيته عهديه، كما إذا قال لوصيه: ادفع مائة دينار في كل عام من مالي للمسجد الذي ينشئه فلان في البلد بعد مدة، لتصرف في مصالح المسجد بعد وجوده، فتصح الوصية و يجب العمل بها إذا وجد المسجد المعين، و إذا كانت الوصية تملكيه، فقال: خصصت للمسجد الذي سيقمه فلان في القرية من مالي مبلغ كذا، أو عينت له داري أو دكاني المعين، أشكل الحكم بالصحة.

### المسألة ٩٩:

إذا أوصى الإنسان بشيء من ماله لقربته، أو لذوي قرباه، شملت

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٥٦٤

وصيته كل من يعرف بنسبه و من يتصل به عرفا، سواء تقرب إليه بالأب أم بالأم، و شملت الوارث منهم و غير الوارث، و الذكور و الإناث و الأغنياء و الفقراء و الكبار و الصغار، الا أن تقوم قرينة أو عرف على خلاف ذلك، فيدل على الانصراف عن بعضهم و عدم الشمول له، و لا تشمل الوصية من يتصل به بالمصاهرة.

### المسألة ١٠٠:

إذا أوصى الإنسان بالمال لجماعة محصورة العدد، و كانوا ذكورا، أو كانوا إناثا، أو كانوا ذكورا و إناثا شملتهم الوصية جميعا، و يقسم المال الموصى به بينهم على السواء، فالأنثى بقدر الذكر و الصغير بقدر الكبير، الا أن يصرح الموصى بتفضيل بعضهم على بعض في الحصص، أو بخروج بعض أفرادهم من الوصية، أو تدل القرائن الظاهرة الدلالة على شيء من ذلك، فيكون ذلك هو المتبع، و كذلك الحكم إذا أوصى بالمال لأبنائه و بناته، أو لإخوانه و أخواته، أو لأعمامه و عماته، أو لأخواله و خالاته أو لأعمامه و أخواله، فيكون الذكر و الأنثى منهم، و الصغير و الكبير، و العم و الخال، و العم و الخالة، و الخال و العممة، سواء في مقادير حصصهم من المال، إلا إذا نص على التفضيل.

### المسألة ١٠١:

إذا أوصى الرجل لجماعة غير محصورة العدد، فقال: ثلثي من التركة لطلاب العلم في النجف مثلا، أو للسادة من أهل البلد، و كانوا غير محصورين في عددهم، فالظاهر من الوصية ان المراد صرف المال في الجماعة الموصى لها، فلا يجب البسط على الأفراد و لا التسوية بين من يعطيه منهم في المقدار، فيكفي دفع المال الموصى به إليهم كيف اتفق.

### المسألة ١٠٢:

يستحب و يتأكد الاستحباب ان يوصى الرجل بشيء من ماله لأرحامه و أقربائه الذين لا يصلهم ميراثه، ففي الحديث عن جعفر ابن محمد عن أبيه (ع): من لم يوص عند موته لذوي قرابته ممن لا يرثه فقد ختم عمله بمعصيته، و في خبر سالمة مولاة أبي عبد الله (ع) كنت عند أبي عبد الله (ع) حين حضرته الوفاة فأغمى عليه فلما أفاق قال أعطوا الحسن بن كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٥٦٥

على بن الحسين و هو الأفتس سبعين ديناراً و أعطوا فلانا كذا و كذا و فلانا كذا و كذا فقلت أ تعطي رجلا حمل عليك بالشفرة يريد ان يقتلك فقال تريد ان لا أكون من الذين قال الله عز و جل الَّذِينَ يَصْتَلُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ، نعم يا سالمة ان الله تبارك و تعالى خلق الجنة و طيبها و طيب ريحها و ان ريحها ليجد من مسيرة ألفى عام و لا يجد ريحها عاق و لا قاطع رحم.

### الفصل الرابع في الوصى

### المسألة ١٠٣:

يصح للإنسان أن يعين أحدا لتنفيذ وصاياه التمليكية أو العهديه من بعده و يجعل له الولاية على ذلك. و يختار لذلك من يشاء من ورثته أو من غيرهم من الأقارب و الأبعاد عنه، و يسمى الشخص الذي يعينه: الوصى، و الموصى اليه، و يشترط في صحة الوصاية أن تجتمع في الوصى عدة أمور.

### المسألة ١٠٤:

الشرط الأول: أن يكون الوصى بالغاً على الأحوط لزوماً، إذا لم يكن اعتبار ذلك فيه هو الأقوى فيشكل الحكم بصحة الوصاية إليه إذا كان صبياً لم يبلغ الحلم، و كان المقصود من الوصية اليه أن يقوم بتنفيذ الوصايا في حال صباه قبل بلوغه على وجه الانفرد و الاستقلال، بل لا تصح في هذه الصورة على الأحوط كما ذكرنا. و كذلك يشكل الحكم بالصحة إذا أوصى الى الصبي، و كان المقصود أن يقوم بتنفيذ الوصايا في حال صباه باذن وليه الشرعى له في التنفيذ، و الأحوط الترك، و إذا أوصى اليه و كان المقصود أن يقوم بتنفيذ الوصايا بعد بلوغه و رشده، فالأقوى الصحة، و خصوصاً إذا بلغ الحلم و الرشد قبل موت الموصى أو مقارنة معه.

### المسألة ١٠٥:

تصح الوصية إلى الصبي مع انضمامه الى الكامل، و لهذا الفرض

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٥٦٦

صورتان: إحداهما: أن يشترط الموصى أن لا يقوم الكامل بتنفيذ شيء من الوصايا حتى يبلغ الصبي، فإذا بلغ الصبي و رشد قام مع الوصى الكامل بتنفيذ الوصايا منضمين، الصورة الثانية: أن يقصد الموصى أن يتصرف الكامل قبل بلوغ الصبي تصرفا مستقلا، فإذا بلغ الصبي و رشد قاما بالتصرف و التنفيذ منضمين، و الظاهر الصحة في كلتا الصورتين.

#### المسألة ١٠٦:

إذا قصد الموصى الصورة الأولى فمنع الكامل من التصرف قبل أن يبلغ الصبي، و اتفق وجود تصرفات لا يمكن تأخيرها إلى حين بلوغ الصبي كوفاء الديون و إيصال بعض الحقوق و الودائع، رجع فيها الى الحاكم الشرعى.

#### المسألة ١٠٧:

إذا تصرف الكامل فى الصورة الثانية فنفذ بعض الوصايا قبل بلوغ الصبي، ثم بلغ الصبي فليس له أن يرد ما نفذه الكامل من الوصايا، إلا إذا أجرى الكامل شيئا يخالف فيه وصية الموصى، فيجوز له رده الى الوصية.

#### المسألة ١٠٨:

إذا مات الوصى الصغير قبل أن يبلغ مبلغ الحلم استمر الكامل بوصايته و جاز له الانفراد بتنفيذ الوصايا للموصى، و كذلك إذا بلغ الصبي و هو فاسد العقل فيستمر الكامل وحده بالوصاية و التنفيذ، و الأحوط استحبابا ان يرجع الى الحاكم الشرعى فيضم اليه وصيا آخر فى الصورتين.

و إذا بلغ الوصى الصغير الحلم و رشد، ثم مات بعد ذلك أشكل الحكم باستمرار الكامل على وصايته وحده فلا بد فى هذا الفرض من مراعاة الاحتياط سواء باشر بتنفيذ بعض الوصايا مع الصغير بعد بلوغه أم لم يباشر، فيضم الحاكم الشرعى اليه شخصا آخر.

#### المسألة ١٠٩:

الشرط الثانى مما يعتبر فى الوصى أن يكون عاقلا، فلا تصح

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٥٦٧

الوصية إليه إذا كان مجنونا، سواء كان جنونه مطبقا أم كان أدوارا.

#### المسألة ١١٠:

المراد من اشتراط العقل فى الوصى: أن يكون عاقلا فى الحال الذى يكون فيه موزعا لحكم الشارع بتحقيق الوصاية اليه و اتصافه بها،

و هو ما بعد الوصية و وفاة الموصى، فلا يحكم الشارع بوصايته إذا كان مجنوناً في هذا الحال، مطبقاً أو أدوارياً، و تثبت له الوصاية إذا كان عاقلاً في هذا الحال، و ان كان مجنوناً حين إنشاء الوصية، فإذا أنشأ الموصى وصيته الى الرجل المجنون و هو لا يعلم بجنونه، ثم عافاه الله و أفاق من جنونه في حال موت الموصى كفى ذلك في وجود الشرط و صحت الوصية اليه، و كذلك إذا أنشأ الموصى وصيته اليه ان هو أفاق من عارضه و عوفى من جنونه، ثم اتفق له ذلك حال موت الموصى فتصح الوصاية لوجود الشرط. و كذلك الحكم في شرط البلوغ المتقدم ذكره، و في بقيه الشروط الآتى بيانها، فالمعتبر ان تتحقق في ما بعد الوصية و وفاة الموصى.

### المسألة ١١١:

إذا مات الموصى بعد الوصية و كان الوصى عاقلاً في ذلك الحال ثبتت الوصية إليه كما بيناه، فإذا عرض له الجنون بعد ذلك بطلت وصايته، و إذا ارتفع العارض عنه و أفاق من جنونه أشكل الحكم بعودة الوصية اليه و إذا كان الموصى قد صرح في وصيته بعودة الوصاية إليه إذا هو أفاق بعد الجنون عمل بحسب وصيته.

### المسألة ١١٢:

الشرط الثالث مما يعتبر في الوصى: أن يكون مسلماً على الأحوط إذا كان الموصى مسلماً، فلا تصح الوصاية من المسلم الى كافر على الأحوط كما قلنا، و ان كان ذمياً أو مرتداً ملياً، أو كان قريباً في النسب، أو كان معروفاً بالصدق و الأمانة في معاملاته، و إذا أوصى الكافر الى كافر، ثم أسلم الموصى بطلت وصيته الى الكافر إلا إذ أسلم الوصى قبل أن يموت الموصى.  
كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٥٦٨

### المسألة ١١٣:

لا يشترط في الوصى أن يكون عادلاً، و يكفي في صحة الوصية اليه أن يكون أميناً موثقاً و ان كانت وصايته على أداء حقوق الله أو حقوق الناس أو جعلت له الولاية على قاصرين أو يتامى، أو جعل له التصرف في أموالهم، و معاملاتهم، و أولى من ذلك بكفاية الأمانة و الوثوق ما إذا كانت الوصية إليه تتعلق بإنفاق الثلث في الخير و الأمور المقربة مما يعود نفعه الى الموصى نفسه لا الى غيره.

### المسألة ١١٤:

إذا أوصى المسلم الى مسلم، فارتد الوصى عن الإسلام بطلت الوصية إليه، سواء كان ارتداده عن فطرة أم عن ملء، و إذا تاب و رجع الى الإسلام أشكل الحكم بعود وصيته اليه، الا بوصية جديدة إذا كان الموصى لا يزال حياً، أو يكون الموصى قد نص في وصيته الأولى على عوده الى الوصية إذا هو ارتد ثم عاد الى الإسلام.

### المسألة ١١٥:



إذا أوصى الرجل إلى وصى عادل، ففسق الوصى، فإن كان الموصى قد قيد وصيته إليه بوجود العدالة فيه، أو علم من القرائن الحافة ان ذلك هو المقصود من الوصية إليه، أو كانت القرائن ظاهرة في الدلالة على ذلك ظهوراً يعتمد عليه أهل المحاورة، كانت الوصية إليه باطلة في جميع هذه الفروض، و ان لم يعلم تقييد الوصية بوجود العدالة، و لم يثبت ذلك بوجه معتبر لم تبطل الوصية بعروض الفسق، و كذلك الحكم إذا أوصى الى موثوق، فذهبت وثاقته فيجربى فيه التفصيل المذكور.

### المسألة ١١٦:

لا يتعين على الموصى إليه أن يقبل الوصية، فإذا أوصى إليه الموصى جاز له أن يرد وصيته بشرط أن يكون الموصى لا يزال حياً، و بشرط أن يبلغه الرد و هو حى، فإذا ردها كذلك لم تلزمه الوصاية و لم يجب عليه القيام بها، و قد ذكرنا هذا الحكم و بينا فروضه فى المسألة الرابعة عشرة و الخامسة عشرة فليرجع إليهما.

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٥٦٩

### المسألة ١١٧:

يجوز للإنسان أن يوصى الى وارثه، و يجوز له أن يوصى إلى امرأة إذا اجتمعت فيها شرائط الوصية و ان كان مكروهاً، و يجوز له أن يوصى الى أعمى.

### المسألة ١١٨:

الأحوط لزوماً أن لا يرد الولد وصية أبيه إليه، و إذا كان فى رد وصيته عقوق للأب لم يجز للولد ذلك، و كذلك إذا أمره الأب بقبول الوصية و جب عليه قبولها و لم يجز له الرد، و للأم فى ذلك حكم الأب.

### المسألة ١١٩:

إذا رد الولد وصية أبيه أو وصية أمه فى حياتهما و أبلغهما رده حتى ماتا، لم تثبت وصايته و لم يجب عليه العمل بها و ان كان آثماً و عاقاً برده للوصية.

### المسألة ١٢٠:

يجوز للإنسان أن يعين له شخصين أو أكثر لتنفيذ وصاياه، و إذا جعلهما كذلك فقد يصرح فى وصيته أن كل واحد منهما وصى مستقل عن صاحبه، له ان ينفرد عنه بالتصرف و التنفيذ حسب ما يراه، فإذا صرح فى وصيته بذلك، صح لكل واحد منهما أن يستقل بالتنفيذ عن الآخر، و إذا تصرف فليس لصاحبه أن يعترض على فعله أو ينقض شيئاً مما أبرمه إلا إذا كان مخالفاً لوصية الموصى، و مثله ما إذا دلت قرينة أو اماره على استقلال كل منهما فى وصيته. و إذا لم يصرح الموصى فى وصيته، و لم تدل القرائن على شىء من

ذلك لم يجر لأحدهما أن يستقل بالتصرف عن الآخر فى شىء من الوصايا، و ليس لهما أن يقتسما الوصايا، أو يقتسما الثلث بينهما، فيختص كل واحد منهما بقسم من الوصايا أو بقسم من الثلث، بل يشتركان فى تنفيذ الوصايا معا و يتآزران على ذلك.

### المسألة ١٢١:

إذا تشاح الوصيان فلم يجتمعا فى تنفيذ الوصايا، تدخل الحاكم الشرعى فى أمرهما، فأجبر الممتنع إذا كان الممتنع أحدهما بعينه، كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٥٧٠

فيجبره على الانضمام الى صاحبه، و إذا امتنع الطرفان نظر الحاكم فى السبب المانع لهما من الاجتماع فإذا لم يجد لهما مانعا من أن ينضما أجبرهما معا على الانضمام، و إذا وجد أن لأحدهما المعين مانعا دون الآخر أجبر الشخص الذى لا مانع له فيضمه الى صاحبه، و إذا وجد أن لكل منهما مانعا، انضم الحاكم نفسه الى أحد الطرفين، فينفذ تصرفه، و تسقط وصية الآخر.

بصرى بحراني، زين الدين، محمد امين، كلمة التقوى، ٧ جلد، سيد جواد وداعى، قم - ايران، سوم، ١٤١٣ هـ ق

كلمة التقوى؛ ج ٦، ص: ٥٧٠

### المسألة ١٢٢:

إذا أوصى الرجل الى شخصين و نص على انهما وصيان على نحو الاستقلال، أو دلت على ذلك بعض القرائن الحافئة كما ذكرنا، فإذا سبق أحدهما فى شىء كان تصرفه فيه هو النافذ، و لا يبقى بعده مجال لتصرف الثانى فى ذلك الأمر، و إذا تقارنا فى التصرف و كان تصرف أحدهما ينافى تصرف الآخر كانا باطلين. و مثال ذلك: أن يوصى الموصى ببيع داره و إنفاق ثمنها فى بعض الوجوه فيبيعها أحدهما على رجل و يبيعها الثانى على آخر فى وقت واحد، فيبطل البيعان، و يجوز لهما ان يقتسما الأعمال الموصى بها بينهما، فيختص كل واحد منهما بشىء منها، و يجوز لهما أن يقتسما الثلث، فيختص كل واحد منهما بالتصرف فى حصته من الثلث.

و إذا مات أحد الوصيين فى هذه الصورة، أو عرض له ما يوجب سقوط الوصاية إليه، انفرد الآخر بالوصاية و قام بتنفيذها جميعا.

### المسألة ١٢٣:

إذا أوصى الرجل الى اثنين و نص فى وصيته إليهما على انهما وصيان على وجه الانضمام، أو أطلق الوصية إليهما و لم يصرح باستقلال أو انضمام، لم يجر لأحدهما الاستقلال عن صاحبه كما ذكرنا فى المسألة المائة و العشرين، و إذا مات أحد الوصيين أو عرض له ما يوجب سقوطه عن الوصاية، لم يجر للباقي أن يستقل بالوصاية بل يضم الحاكم الشرعى اليه شخصا آخر يشترك معه فى التصرف و التنفيذ، إلا- إذا نص الموصى على غير ذلك فقال مثلا: هما وصيان بعدى على نحو الانضمام ما داما حيين، و إذا مات أحدهما استقل الآخر بالوصية.

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٥٧١

**المسألة ١٢٤:**

يجوز للرجل أن يوصى الى أحد يتولى تنفيذ وصيته ما دام ولده فلان صغيرا، فإذا بلغ ولده الحلم و رشد كان الولد هو الوصى، و سقطت وصاية الأول، و يجوز له أن يجعل من بعده وصيين أو عدة أوصياء مترتبين، فيقول: جعلت وصيي من بعدى على ثلثي و تنفيذ وصاياي أخى سعدا، فإذا مات سعد، أو عرض له ما يوجب سقوط وصايته فوصيي من بعده أخى سليم، و إذا عرض له بعض ذلك فوصيي ابن أخى على، فيكون أوصياؤه مترتبين كما ذكر، و إذا اتفق ان مات الوصى الثانى قبل الأول ثم مات الأول فالوصى من بعده هو الثالث.

**المسألة ١٢٥:**

يجوز للموصى أن يقسم وصيته أقساما يميز بعضها عن بعض، و يعين لكل قسم منها وصيا خاصا يتولى تنفيذه، و لا يشترك بعض الأوصياء مع بعض فى أعمالهم، فوصيه على تنفيذ وصاياها التملكية ولده زيد، و وصيه على الإنفاق فى وجوه الخير و البر ولده سعد، و وصيه على شؤون القاصرين من أولاده و تولى معاملاتهم و أموالهم ولده سليم، أو يقسم ثلثه قسمين أو أكثر و يجعل على كل قسم وصيا يتولى تنفيذ الوصية فيه.

**المسألة ١٢٦:**

إذا اشترط الموصى فى وصيته الى الرجل أن يواظب على عمل من الأعمال المحبوبة، أو يتصف بصفة من الصفات لزم ذلك، فإذا هو ترك ذلك العمل أو ذهب منه تلك الصفة بطلت الوصية، و مثال ذلك: ان يشترط فى وصيته ان يكون الوصى عدلا أو أن يواظب على الصلاة فى أول وقتها، فإذا ذهب منه العدالة أو انصرف عن الصلاة فى أول الوقت كان الوصية إليه باطلة، و رجع الى الحاكم الشرعى فى تنفيذ الوصية.

**المسألة ١٢٧:**

إذا عجز الوصى عن تنفيذ الوصية لمرض أو كبر سن أو غيرهما من الأعذار، ضم الحاكم الشرعى اليه شخصا يساعده على تنفيذها، و إذا بلغ به الأمر حتى عجز عن الوصية عجزا تاما لا يرجى زواله، انعزل كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٥٧٢  
عن الوصية بذلك فعلى الحاكم الشرعى أن ينصب وصيا غيره.

**المسألة ١٢٨:**

إذا ثبتت خيانة الوصى، فعلى الحاكم الشرعى أن يضم اليه وصيا أميناً يمنع عن الخيانة، فان لم يمكن ذلك، فالظاهر أن الوصى ينعزل بذلك عن الوصية من غير حاجة الى عزل، فيجب على الحاكم الشرعى ان ينصب وصيا غيره.

**المسألة ١٢٩:**

ليس للوصى أن ينصب من بعده وصيا على تنفيذ ما أوصى به اليه، الا إذا جعل الموصى الأول له الحق فى أن يوصى الى غيره، فإذا مات الوصى و قد بقى من الوصية شىء لم ينجزه، أو مات قبل أن ينجز شيئاً من الوصية كان على الحاكم الشرعى أن ينصب وصيا لذلك.

و كذلك الحكم فى كل مورد تبقى فيه الوصية بعد موت الوصى من غير تنفيذ، كما إذا مات الوصى قبل الموصى و لم يعلم الموصى بذلك الى أن مات، و كما إذا مات الوصى و علم الموصى بموته و لم يعدل عن أصل وصيته و لم يوص الى شخص آخر فينصب الحاكم الشرعى فى هذه الموارد وصيا لتنفيذ الوصية.

**المسألة ١٣٠:**

الوصى أمين على ما بيده من الأموال و الأعيان التى تتعلق بها وصيته، فلا يضمن ما يتلف أو ينقص أو يعيب منها فى يده، إلا إذا تعدى فى تصرفه أو فرط، و يحصل ذلك بأن يخالف الوصية فيكون به ضامناً، و إذا تعدى أو فرط أو خان كان ضامناً لمورد التعدى و التفريط و الخيانة إذا حدث فيه تلف أو نقص أو عيب، و ان كان حدوثة بغير اختياره، و الظاهر انه لا ضمان عليه فى الموارد الأخرى التى لم يقع منه فيها تعد و لا تفريط و لا خيانة، فلا يضمن ما يتلف أو يعيب فيها.

**المسألة ١٣١:**

إذا أوصى الرجل الى وصيين على نحو الانضمام أو على نحو الاستقلال كما ذكرنا فى المسألة المائة و الثالثة و العشرين، ثم مات الوصيان معا

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٥٧٣

قبل أن ينفذا جميع الوصية، و جب أن ينصب الحاكم الشرعى من قبله أحدا على التنفيذ بعدهما و يجزى على الأقوى أن ينصب وصيا واحدا يقدر على تنفيذها، و الأحوط استحباباً أن ينصب وصيين.

**المسألة ١٣٢:**

قد يعين الموصى لوصيه منهجا خاصا فى وصيته يريد منه تطبيقه و السير على وفقه، فيعين له أعمالاً معينة يريد منه القيام بها، و يحدد مقادير خاصة من الأموال يريد منه إنفاقها أو تملكها، و يذكر له وجوها مخصوصة أو كيفيات محدودة يطلب منه اتباعها فى التنفيذ، فيجب على الوصى اتباع ما حدد له و عين، و لا يحق له أن يتجاوز شيئاً من ذلك، فإذا تجاوزه كان ذلك خيانة توجب الإثم، و توجب عدم صحة التصرف كما توجب الضمان.

**المسألة ١٣٣:**

إذا أوصى الرجل الى أحد و أطلق الأمر في الوصية، فلم يعين له عملا من الأعمال و لا وجها من الوجوه، و لا كيفية من الكيفيات، بل قال له مثلا: أنت وصيى على ان تخرج ثلثي من تركتي و تضعه في مواضعه، كان على الوصى ان يعمل في الوصية بما يراه من من وجوه المصلحة التي تعود الى الميت الموصى، و إذا دار الأمر بين وجوه من المصلحة و جب عليه أن يقدم ما هو الأصلح منها للموصى، و لذلك فلا بد للوصى من النظر في الوجوه الممكنة منها و بذل الجهد في معرفة ما هو صالح و ما هو أصلح، و ما هو أكثر صلاحا و أكبر جدوى منه، و ما يحتاج اليه الميت الموصى و ما هو أحوج اليه، و ما هو أشد حاجةً إليه من ذلك.

و لا-ريب في اختلاف ذلك بحسب اختلاف أحوال الموتى، و اختلاف حاجاتهم الى بعض الأعمال دون بعض، فمن الناس من يحتاج الى الاحتياط عنه بأداء حقوق مالية، أو تكون حاجته إليها أشد لكثرة تقصيره فيها، و من الناس من يفتقر الى الاحتياط عنه بأداء عبادات أخرى من صلاة و صوم و غيرهما، أو يكون افتقاره إليه أكثر لكثرة تقصيره فيها، الى غير ذلك مما تكون عليه أحوال الناس المختلفة في التقصير في الواجبات و عدم التقصير.

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٥٧٤

و قد يحتاج الوصى في تمييز مراتب الحاجة و استبانة ما هو الأصلح و الأجدى نفعا إلى الاستعانة بالآخرين ليقدم ما يجب تقديمه، و الإنسان إنما يكلف بمقدار ما يعلم و ما يستطيع، و لكن لا بد من النظر و بذل الجهد المستطاع. و إذا دلت القرائن أو العرف العام بين الناس على إرادة شيء معين من الوجوه كان العمل عليه.

### المسألة ١٣٤:

قد يقول بعض الناس: وصيى فلان، و لا يوضح ما يعنى من الوصية، أ هي وصية بتجهيزه بعد الموت أم بدفنه في موضع خاص يريد، أم بقضاء ديون للناس عليه، أم باستيفاء حقوق له على الآخرين، أم بإخراج ثلث له من تركته، و في أى وجه ينفق الثلث إذا أخرج، بأداء واجبات شرعية عليه أم بغير ذلك من الوجوه المحتملة، و لا تدل القرائن الخاصة و لا العامة على تعيين شيء فتكون الوصية لغوا لا أثر لها.

و قد يستعمل هذا النوع من الوصايا عند بعض القبائل، و يكون المتعارف بين تلك القبائل انها وصية تامه، فالوصى الذى عينه الشخص الموصى يقوم بتقسيم تركته على ورثته على الوجه المطلوب، و يخرج منها ثلثه، و يبقى الثلث بيد الوصى، و يقوم الوصى قبل ذلك برد أمانات الناس و ودائعهم إليهم، و استرجاع أمانات الموصى و ودائعه التي له عند الناس، و يقوم أيضا بوفاء ما على الميت من الديون إذا كانت عليه ديون، أو يوقع التراضى ما بين الديان و الورثة على بعض الوجوه، و يستوفى ما له على الناس من حقوق إذا كانت له عليهم حقوق، و يقوم مع الورثة بنقل جنازته الى بعض المشاهد بما يفى بذلك من الثلث، و يقوم بفاتحته و توفية شؤونها من الثلث أيضا، و مما يتبرع به المتبرعون لذلك، و ينفق الباقي من الثلث في وجوه الخير، و رد المظالم بالرجوع الى أهل المعرفة بذلك أو الرجوع الى الحاكم الشرعى، فإذا دل التعارف العام على قصد ذلك في الوصية، صحت و وجب إنفاذها فيه.

و يشكل الأمر في ثبوت ولاية هذا الوصى على القاصرين من أولاد الموصى، فلا بد من الاحتياط بأن يستأذن في تصرفه في أموالهم كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٥٧٥

و معاملة-تهم و شؤونهم من الحاكم الشرعى، و أن يقيمه الحاكم وليا عليهم إذا ثبتت كفاءته لذلك، و يوضح له ما تلزم مراعاته في ذلك ليقوم تصرفه على الوجه الصحيح، و ان لا ينصب الحاكم قيما غيره الا بإذنه.

### المسألة ١٣٥:

إذا جعل الرجل لوصيه الحق في أن يوصى من بعده الى أحد لينفذ الوصايا التي لم ينفذها، جاز للوصى ذلك، و يكون الوصى الجديد وصيا عن الوصى الأول لا عن الموصى الأول.  
و نتيجة لذلك، فإذا أوصى اليه جاز لهذا الوصى أن يرد وصيته ما دام الموصى اليه حيا بشرط أن يبلغه الرد قبل ان يموت كما هو الحكم في كل وصية، و جاز للموصى أن يعدل عن وصيته اليه قبل الموت أيضا.  
و إذا كان الموصى الأول قد خول وصيه في أن ينصب وصيا آخر عن الموصى نفسه، فلا يبعد الحكم بصحة ذلك أيضا، و يكون الوصى الجديد وصيا عن الموصى الأول، فلا يجوز للموصى الأول عزله أو الرجوع في وصيته، و يشكل الحكم بجواز رد الوصى الثانى للوصية و عدم قبولها، لأن المفروض موت الموصى الأول.

### المسألة ١٣٦:

لا- يجوز للموصى أن يعزل نفسه عن الوصاية بعد أن مات الموصى و لم يردها في حياته، أو ردها و لم يبلغه خبر الرد حتى مات كما تكرر ذكره، و لا يجوز له أن ينقل الوصية من نفسه الى غيره، بعد أن لزمته و وجب عليه العمل بها ما دام حيا، و تلاحظ المسألة المائة و التاسعة و العشرون، و المسألة المائة و الخامسة و الثلاثون في ما يتعلق بالوصية بعد موته.

### المسألة ١٣٧:

إذا أوصى اليه الموصى و ثبت من صيغة الوصية أو من القرائن الحافة بها أن الموصى لا يعتبر ان يقوم الوصى بمباشرة تنفيذ الوصية بنفسه، بل ظهر أن المقصود أن ينجز الوصى ذلك بعمل نفسه أو بعمل غيره تحت إشرافه و رعايته، جاز للموصى في هذه الصورة أن يفوض تنفيذ

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٥٧٦

الوصية كلها أو تنفيذ بعضها الى غيره، و يجعله و كيلا مفوضا في التصرف و الإنجاز عنه، و خصوصا إذا كان الشخص الذى يوكل الأمر اليه أبصر منه بطرق التنفيذ و بموارد التطبيق و أدق في ملاحظة الأمور، و مراعاة المصلحة للموصى و ما هو الأصلح، و يكون عمل هذا الوكيل المفوض عملا للموصى الذى اعتمد عليه بالواسطة و قياما منه بالوصية التى وجب عليه إنجازها، و يجوز له ان يفوض ذلك الى شخص واحد كما يصح له أن يوكله الى أشخاص متعددين، فوجد مثلا ان العمل فى الوصية متعدد الجوانب و كل جانب منه يقتضى الإيكال إلى خبير يقوم بانجازه على الوجه الأتم أو الأقرب.

### المسألة ١٣٨:

إذا أوصى الرجل الى أحد و عين له مصارف المال الموصى به، و الجهات أو الأشخاص التى يصرف المال فيها، و نسى الوصى المصارف المعينة للمال، فقد يتردد بين جهات غير محصورة، فلم يدر انه أوصى بصرف المال فى الفقراء أو فى السادات أو فى اليتامى أو فى طلاب العلم أو فى مصالح المساجد و هكذا، و حكمه فى هذه الصورة أن يصرف المال الموصى به فى وجوه البر التى يحتمل أن الموصى قد عينها له فى الوصية، و لا يكفى صرفه فى الوجوه غير المحتملة من وجوه البر، و كذلك إذا تردد بين أشخاص

غير محصورين، فينفق المال في وجوه البر على الأشخاص الذين يحتمل شمول الوصية لهم. وقد يتردد الوصى بين جهات محصورة العدد أو بين أشخاص محصورى العدد، ولا يبعد أن يكون الحكم فى ذلك هو الرجوع الى القرعة، فيصرف المال فى الجهة التى تعينها القرعة من تلك الجهات، و على الشخص الذى تعينه القرعة من أولئك الأشخاص.

### المسألة ١٣٩:

قد يوصى الإنسان الى أحد و يجعل على وصيه ناظرًا يشترط على الوصى أن يكون ذلك الناظر مشرفًا على عمله بالوصية و على تنفيذها لها، فإذا قبل الوصى الوصية و الشرط، أو علم بالوصية المشروطة و لم يردها حتى مات الموصى، أو ردها و لم يبلغه خبر الرد حتى مات،

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٥٧٧

لزم الوصى أن يعمل بالوصية و ان يطلع الناظر على عمله حتى يكون عالمًا بتنفيذ الوصية، و لا يصح له أن يعمل بها بغير علم الناظر و اطلاعه، و إذا فعل كذلك كان مخالفًا للوصية المشروطة، و كان عمله بغير اذن الموصى. و الغرض من نصب هذا الناظر هو أن يحصل الوثوق بأن الوصى قد أنجز الوصية حسب ما قرر الموصى، فإذا خالف الوصى الوصية اعترض عليه.

### المسألة ١٤٠:

لا موضوعية لرأى هذا الناظر نفسه، فلا يجب على الموصى أن يتبع رأيه فى التنفيذ، بل المدار أن يعلم بأنه نفذ و لم يخالف، فإذا كان من بنود الوصية أن يدفع الوصى مبلغًا من المال الى فقير مثلا، و أراد الوصى دفع المبلغ الى إبراهيم، و كان الناظر يرى أن دفعه الى خالد أولى أو أرجح، لم يجب على الوصى أن يعمل برأى الناظر، فإذا دفع المبلغ الى إبراهيم كما رأى صح تصرفه و ليس للناظر أن يعترض عليه فى ذلك، إلا- إذا كان الدفع الى إبراهيم يخالف الوصية فيلزم الناظر الاعتراض فى ذلك، و لا- يصح للوصى فعله لمخالفته الوصية لا لمخالفة رأى الناظر.

### المسألة ١٤١:

وقد يوصى الإنسان و يجعل على وصيه ناظرًا، و يشترط على الوصى أن يكون عمله بالوصية موافقًا لرأى الناظر و ما يرجحه من الأمور و المصالح و الجهات، فيجب على الوصى العمل بالوصية المشروطة كذلك فإذا رأى الناظر رأيا أو رجح أمرا و جب على الوصى الأخذ به و العمل على وفقه، فإذا رأى الناظر أن دفع المبلغ الى خالد أرجح فى المثال الآنف ذكره لزم على الوصى ان يدفع المبلغ اليه، و إذا عمل بغير رأى الناظر كان مخالفًا للوصية المشروطة و لما أذن به الموصى.

### المسألة ١٤٢:

جعل الناظر على الوصى وصية خاصة اليه بذلك، فإذا ردها الناظر فى حياة الموصى و بلغه الرد قبل موته لم يجب على الناظر القيام

بالنظارة

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٥٧٨

التي أوصى اليه بها، و إذا مات الموصى و لم يرد الناظر وصيته، أو ردها في حياته و لم يبلغه الخبر حتى مات لزمه القيام بالنظارة كما هو الحكم في الوصية، سواء كان الناظر من القسم الأول أم من القسم الثاني الآنف ذكرهما، و لا وظيفة له غير ذلك الا أن يضيف الموصى إليه وظيفة أخرى تتعلق بوصيته.

#### المسألة ١٤٣:

لا تجب على الناظر ممانعة الوصى عن ان يخون وصيته أو يخالفها أو يفرط فيها، نعم يجب عليه تنبيهه على المخالفة و الاعتراض عليه إذا كان ذلك مما تقتضيه نظارته عرفا، فإذا خان الوصى بعد التنبيه و خالف الوصية لم يكن الناظر ضامنا و لا آثما. و إذا لزمه التنبيه و لم ينبه و لم يعترض كان آثما و لا ضمان عليه، و كذلك إذا كان من القسم الثاني و لم يبد رأيه الذي يراه صحيحا كان آثما.

#### المسألة ١٤٤:

إذا جعل الموصى على وصيه ناظرا بأحد الوجهين المتقدم ذكرهما ثم مات الناظر وجب على الوصى الرجوع الى الحاكم الشرعى ليجعل عليه ناظرا أو ليقوم له بنفسه بالنظارة.

#### المسألة ١٤٥:

تقدم في المسألة الحادية و الأربعين انه يجوز للأب و الجد أبى الأب أن يجعل قيما على أولاده أو أولاد ولده القاصرين، و لا يصح للأب أن يجعل قيما على أولاده إذا كان الجد موجودا، و لا يصح للجد أن ينصب قيما على أولاد ولده مع وجود أبيهم، و لا يصح للأم أن تجعل قيما على أطفالها حيث لا ولاية لها عليهم.

#### المسألة ١٤٦:

يشترط في الشخص الذى يجعل قيما على القاصرين أن توجد فيه جميع الشروط التى ذكرناها للوصى، و لا يعتبر فيه أن يكون عادلا بل يكفى فيه أن يكون أمينا موثوقا كما ذكرنا في المسألة المائة و الثالثة

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٥٧٩

عشرة، و يشترط في صحة تصرفه وجود المصلحة فيه فلا يكفى في الصحة عدم المفسدة كما هو في ولاية الأب و الجد.

#### المسألة ١٤٧:



يصح للأب أو الجد أن ينصب قيمين أو أكثر على أولادهما القاصرين على الوجه الذى بيناه فى الوصية الى أكثر من واحد، فيجعلهما قيمين على نحو الانضمام أو الاستقلال و تراجع المسألة المائة والعشرون و ما يلحق بها، فان تفاصيل الفروض المذكورة فيها تشمل المقام، و يصح له أن يجعل كلا-منهما قيما فى جهة غير جهة الآخر، أو يجعل أحدهما قيما على بعض الأطفال و ثانيهما قيما على الآخرين.

### المسألة ١٤٨:

يجوز لمن ينصب قيما على القاصرين، أن يجعل على القيم ناظرا يجب ان يطلع على تصرفه فى أمور المولى عليهم و أموالهم، أو ناظرا يجب عليه أن يعمل برأيه فى تصرفاته كما هو الحال فى الناظر على الوصى.

### المسألة ١٤٩:

إذا جعل الموصى قيما على أطفاله القاصرين و أطلق له الولاية عليهم، و لم يقيد بها بجهة معينة، فقال له: جعلتك قيما بعد موتى على القاصرين من أولادى، جاز للقيم بعد موت الموصى أن يتولى جميع الشؤون التى تتعلق بالمولى عليهم و التى كانت فى ولاية الموصى أيام حياته، فيقوم بتربيتهم و حفظهم و صيانتهم عما يريب و يشين و يوجههم الى ما يحسن و يحمدهم، و يتولى حفظ أموالهم و اجراء المعاملات عليها عند الحاجة من بيع و اجارة و مزارعة و استيداع و تعمير و غير ذلك مما يوجب حفظ المال و صيانتها و نماءه و زيادته، و يتولى الإنفاق عليهم و على من يعولون به ممن تلزمهم نفقته و يستوفى ديونهم و حقوقهم من الناس، و يفى ما يلزمهم من ديون و حقوق و ضمانات و أروش، و يجوز له أن يؤجرهم لبعض الأعمال التى يحسنون القيام بها مما يليق بهم، و يعالجهم إذا احتاجوا الى العلاج، و يسافر بهم إذا رجح أو جاز لهم السفر، و غير ذلك مما يجوز لأبيهم أو جدهم أن يتولاه من أمورهم، و يراجع مبحث أولياء العقد من كتاب النكاح فى ما يتعلق بتزويجهم.

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٥٨٠

### المسألة ١٥٠:

إذا جعل الموصى قيما على القاصرين، و عين له جهة أو جهات خاصة يتولاه من أمورهم و ترك الباقي من الجهات صح للقيم بعد موت الموصى ان يتولى الجهة الخاصة أو الجهات التى حددها له الموصى من شؤون القاصرين و لم يجز له التعدى عنها و عما حدد له فيها، و وجب الرجوع فى بقية شؤونهم الى الحاكم الشرعى يتولاه هو أو من ينصبه لذلك أو يوكله فيه، و يصح للحاكم الشرعى أن يجعل القيم نفسه و ليا على بقية الجهات إذا ثبت لديه كفاءته لذلك.

### المسألة ١٥١:

يتحدد إنفاق القيم على الصبى بعادة أمثاله فى شرفه و منزلته الاجتماعية فى البلد، فى كل من المأكل و المشرب و الملابس و المسكن، فإذا زاد القيم فى الإنفاق من مال الطفل على ذلك كان ضامنا للزائد، و إذا قتر ففاضل النفقة الذى يحصل من التقدير ملك الصبى. و

قد تحدده الضرورة بأقل من ذلك فتجب على القيم مراعاتها، و مثال ذلك أن يفتقر الغنى الشريف ذو المنزلة، فإذا أطمع الصبي أو ألبس كما تقتضيه عادته و عادة نظرائه لم يتسع لذلك ماله الموجود، و إذا اتسعت أموال الصبي الفقير، فإن أوجب ذلك تحولا في منزلته و مكانته في نظر العقلاء جاز للقيم أن يوسع في الإنفاق عليه و ان لم يوجب له شيئا مضى معه على سيرته الأولى.

### المسألة ١٥٢:

قد تقتضى مصلحة القاصر ان يشتري القيم له شيئا بأكثر من ثمن المثل، فإذا اشترى له متاعا معيناً بمائتي دينار مثلا، و كان المتاع عزيز الوجود في السوق و قيمته لو وجد مائة و خمسون دينارا، ثم انقطع وجوده في الأيام اللاحقة، و باعه القيم للطفل بثلاثمائة دينار، فريح مائة دينار صحت المعاملات عليه في شرائه و بيعه. و إذا احتاج الطفل الى دار يسكنها و هي عزيزة الوجود كذلك، و وجدها القيم بعد الفحص فاشتراها للطفل بألفي دينار مثلا، لندرته و شدة الحاجة إليها، و قيمتها في ذلك اليوم لولا هذه الناحية ألف و ثمانمائة دينار،

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٥٨١

ثم أصبحت بعد ذلك تساوي ثلاثة آلاف دينار أو أكثر، فالأقوى صحة المعاملة في مثل هذه الفروض، و المدار في الصحة على وجود المصلحة في نظر العقلاء لا على وجود المصلحة في معتقد القيم نفسه، و قد ذكرنا هذا في المسألة المائة و العاشرة من كتاب التجارة في فصل شرائط المتعاقدين.

### الفصل الخامس في بعض أحكام الوصية

### المسألة ١٥٣:

إذا بلغ الصبي المولى عليه الحلم و رشد، فطالب القيم بماله الذي كان في يده، و ادعى القيم أنه أنفق بعض المال عليه في أيام صغره، أو أنه أنفق الجميع عليه في تلك الأيام، و أنكر المولى عليه انه أنفق عليه شيئا منها، فالقول قول الولي مع يمينه، الا ان يقيم الصبي بينة على صحة ما يدعيه، و كذلك الحكم إذا ادعى المولى عليه أن القيم قد أسرف في الإنفاق عليه، فيكون ضامنا للزيادة في الإنفاق، و أنكر القيم انه أسرف، فالقول قول القيم مع يمينه الا- أن يثبت الصبي صحة مدعاه، و يجرى مثل ذلك في غير الوصى من الأولياء كالأب و الجد إذا اختلف مع المولى عليه بعد بلوغه في أصل الإنفاق أو في الإسراف، و قد مر هذا في المسألة الخامسة و التسعين من كتاب الوكالة.

### المسألة ١٥٤:

إذا ادعى المولى عليه بعد بلوغه و رشده ان القيم قد باع داره أو بعض أمواله من غير ضرورة أو مصلحة تعود إليه في بيعها فيكون مفرطا ضامنا أو تكون معاملته غير صحيحة و أنكر القيم قوله، فالقول قول القيم مع يمينه، لأنه أمين.

### المسألة ١٥٥:

إذا طالب المولى عليه القيم بالمال بعد بلوغه و رشده، فادعى القيم انه قد دفع المال اليه بعد بلوغه و أنكر المولى عليه ذلك، فالقول قول المولى عليه المنكر مع يمينه، الا ان يثبت القيم صحة ما يدعيه، و يجرى كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٥٨٢

هذا الحكم فى غير القيم من الأولياء إذا اختلف مع المولى عليه فى ذلك، و قد مر هذا فى المسألة الرابعة و التسعين من كتاب الوكالة.

### المسألة ١٥٦:

يجوز للقيم على اليتيم إذا تولى أموره و التصرف فى أمواله أن يأخذ من مال اليتيم مقدار أجره المثل لعمله، و هذا إذا كان القيم فقيرا و كان عمله مما له أجره فى نظر أهل العرف، و يشكل الحكم بجواز أخذه إذا كان غنيا، و الأحوط له اجتناب ذلك، و إذا كان العمل مما ليس له أجره فى المتعارف بين الناس لم يجز للقيم أن يأخذ عليه شيئا سواء كان فقيرا أم غنيا.

### المسألة ١٥٧:

إذا عين الموصى للقيم أجره على عمله فى مال اليتيم ثبتت له سواء كان فقيرا أم غنيا، و سواء كانت بمقدار أجره المثل أم أقل منها أم أكثر، و أخرجت من ثلث الموصى، و إذا كانت أكثر من الثلث لم تنفذ فى ما زاد عليه الا بإجازة الوارث.

### المسألة ١٥٨:

إذا كانت الأجره التى عينها الموصى للقيم أقل من أجره المثل لعمله و كان فقيرا، فان كان قد قبل بذلك بعد اطلاعه على مقدار الأجره، فليس له أن يطالب بأكثر منها، و ان هو لم يطلع على مقدار الأجره أو اطلع عليه و لم يقبل و لم يرد قبل موت الموصى أشكال الحكم فى ذلك، و الاستعفاف له أحوط.

### المسألة ١٥٩:

إذا جعل الإنسان أحدا وصيا من بعده على تنفيذ وصاياه، فقد يصرح فى وصيته أن الوصى يتولى العمل بالوصيه مجانا من غير أجره، فإذا علم الوصى بالوصيه كذلك، و لم يرد الوصيه، أو ردها بعد موت الموصى أو ردها فى حياته و لم يبلغه الخبر حتى مات، لزمه العمل بالوصيه و لم يستحق على عمله أجره، على اشكال فى بعض الصور.

و كذلك الحكم إذا دلت القرينه الحافه على ذلك دلالة ظاهرة عند العقلاء، كما إذا أوصى الرجل بجميع ثلثه أو أوصى بتقسيمه فى كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٥٨٣

وجوه عينها تمليكا أو تبرعا، و لم يبق من الثلث شىء ليعطى أجره للوصى، فيجرى فيه الحكم المتقدم.

و إذا أوصى اليه و لم يصرح بأن يكون عمله بالوصيه مجانا، و لم تدل القرينه على ذلك، و كان عمله مما له أجره عرفا، استحق عليه أجره المثل، و جاز له ان يأخذها من الثلث.

**المسألة ١٦٠:**

إذا أوصى الرجل الى أحد أن يصلى عنه مثلا أو يصوم، لم يجب على الوصى قبول الوصية، و ان لم يعلم بها الا بعد موت الموصى، فلا يجب عليه العمل بالوصية سواء جعل له على العمل أجره معينه أم لم يجعل له شيئا. و إذا أوصى اليه أن يصلى عنه أو يصوم أو يحج مجانا، و قبل الوصية بذلك في حياة الموصى و جب عليه العمل بالوصية و يشكل جواز ردها بعد الوفاة إذا قبلها في حياة الموصى.

**المسألة ١٦١:**

إذا أوصى الرجل الى أحد أن يصلى عنه بعد موته مدة معينه، أو أن يصوم عنه شهرا مثلا أو أن يحج عنه، و عين له أجره معينه، فقال له: صل عنى مدة سنة بمائة دينار، و قبل منه ذلك في حياته صح ذلك اجاره و لزمه الوفاء بها، فإذا أتى بالعمل استحق عليه الأجره المعينه، و كذلك إذا قال له: حج عنى بمائتى دينار و قبل ذلك عنه، و إذا لم يحصل القبول في حياة الموصى، لم تلزمه الإجارة، و كذلك إذا كانت الأجره غير معلومه.

**المسألة ١٦٢:**

يجوز للموصى أن يلغى وصيته التى أوصى بها عن الاعتبار فيسقط وجوب العمل بها و لا يستبدل مكانها وصيه أخرى، و يجوز له أن يعدل عنها الى غيرها ما دام موجودا، فيبدل جميع بنودها التى أوصى بها بنود جديدة أخرى أو يبدل بعضها و يبقى بعضا، أو يسقط بعضها و يبقى بعضا، فتلغى وصيته الأولى و تصح وصيته الثانية إذا كان جامعا للشرائط المعتره فى الموصى.

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٥٨٤

فيصح له أن يبدل الوصى بوصى غيره أو يضمه اليه، و أن يبدل الأشياء أو الأعيان أو المقادير التى أوصى بها من المال بأشياء أو أعيان أو مقادير أخرى، و أن يغير الشخص أو الأشخاص أو الجهات التى أوصى لها إلى أشخاص و جهات غيرها، و يجوز له أن يجعلها تمليكية بعد أن كانت عهديه أو بالعكس، و أن يدخل على الوصية أو على بعضها تعديلات أو اضافات جديدة يرتضيها. و إذا عدل عن بعضها بقيت الوصية صحيحة يجب تنفيذها فى البعض الآخر الذى لم يعدل عنه، و يجرى فى الوصية الجديدة التى عدل إليها كلا أو بعضا أو أجرى التعديل فيها جميع ما ذكرناه من الأحكام و الآثار للوصية الأولى.

**المسألة ١٦٣:**

يجوز للموصى أن يعدل عن وصيته بالولاية على القاصرين، فيبدل القيم بقيم آخر، أو يضمه اليه أو يجعل عليه ناظرا، أو يجعل له منهجا آخر فى تصرفه فى أموال الطفل، أو يقيد ولايته عليه بقيود، أو يطلقها من بعض القيود المذكورة فى الوصية الأولى.

**المسألة ١٦٤:**

إذا كان الوصى أو القيم قد رد الوصية الأولى للموصى فلا يعنى هذا انه رد الوصية الثانية التى عدل إليها فإذا هو لم يرد الثانية حتى مات الموصى وجب عليه العمل بها و ان كان قد رد وصيته الأولى.

### المسألة ١٦٥:

يحصل الرجوع عن الوصية إذا قال الموصى: رجعت عن وصيتى، أو عدلت عنها أو اسقطتها، أو لا يعمل بتلك الوصية بعد موتى، و أمثال ذلك من الألفاظ الدالة عليه فى متفاهم أهل المحاوره.

وقد يحصل الرجوع عنها بالفعل، كما إذا فعل الموصى فعلاً أو أجرى معاملة تضاد الفعل الذى أوصى به، فباع العين التى أوصى بوقفها، أو بتملكها لأخيه زيد، أو وكل أحداً فى بيعها، و كما إذا أوصى بتملكك ثلثه لزيد بعد وفاته بعد أن كان قد أوصى بصرفه فى الخيرات، أو بالعكس.

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٥٨٥

### المسألة ١٦٦:

لا يحدد وجوب العمل بالوصية بمضى مدة معينة قصيرة أو طويلة، فإذا أوصى الموصى ثم مات بعد ذلك بمدة قليلة وجب تنفيذ وصيته، و إذا بقى بعد الوصية سنين متطاولة ثم مات، وجب العمل بها بعد موته إذا هو لم يرجع عنها، و مثله ما إذا لم يعلم برجوعه عنها، فإذا شك فى انه رجع عن وصيته أم لا، بنى على عدم الرجوع، و نفذت الوصية.

### المسألة ١٦٧:

إذا مات الرجل و هو يملئ وصاياه أو و هو يكتبها، و كان تام الشعور فى ذلك الحال، وجب تنفيذ كل وصية قد أتم بيانها و انعقد ظهورها فى المعنى المقصود منها، و سقطت الوصية التى لم تتم و لم يتضح جميع المراد منها، الا- أن يكون قد ذكرها أولاً- تامة للشهود، ثم انقطع عن ذكرها عند الكتابة أو الإملاء، فينفذ ما تشهد به الشهود.

### المسألة ١٦٨:

قد تعرض للشخص بعض الأسفار المخيفة أو بعض الأمراض الخطرة فيوصى ببعض ما يهمه من الأمور، و يقيد وصيته بالموت فى ذلك السفر أو بسبب ذلك المرض، فيقول: إذا أنا مت فى هذا السفر أو فى هذا المرض فوصى من بعدى فلان، و عليه أن يفعل كذا، فإذا مات الموصى فى سفره أو فى مرضه وجب العمل بوصيته، و إذا لم يمت فى السفر أو المرض الذى قيد به وصيته، سقطت الوصية و لم يجب العمل بها.

و إذا لم يقيد الوصية بالموت فى ذلك السفر أو بسبب ذلك المرض، بل كان خوف الموت فيهما داعياً له إلى الوصية بما يهمه، كما هو الظاهر من حال الذين يسافرون إلى الحج أو إلى أماكن أخرى بعيدة و فى طرق غير مأمونة، أو يقعون فى أمراض شديدة، فالأقرب و وجوب العمل بالوصية و ان لم يمت فى سفره أو فى مرضه المعين، بل و ان بقى بعد ذلك مدة طويلة، إلا إذا عدل عن وصيته تلك.

**المسألة ١٦٩:**

ثبتت الوصية بالقيوم على القاصرين أو على أموالهم بشهادة رجلين

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٥٨٦

عادلين، و ثبت كذلك بإقرار الموصى نفسه بأنه قد جعل زيدا قيما على أولاده الصغار أو على أولاد ولده، و لا تثبت بغير ذلك من المثبتات للوصايا المالية الآتى ذكرها، و كذلك الحكم فى الوصية إليه بأن يقوم بتنفيذ وصيته المالية أو العهديه فلا تثبت إلا بالبينه العادله أو بإقرار الموصى، و مثلهما نفس الوصية العهديه التى لا تتعلق بالمال.

**المسألة ١٧٠:**

ثبتت الوصية بالمال سواء كانت تمليكية أم تبرعية بشهادة مسلمين عادلين، و تثبت بشهادة مسلم واحد عادل مع امرأتين مسلمتين عادلتين، و بشهادة مسلم واحد عادل مع يمين الموصى له، و هى بهذه المثبتات تشترك مع سائر الدعاوى المالية المعروفة.

**المسألة ١٧١:**

تختص الوصية بالمال بأنها تثبت أيضا بشهادة النساء منفردات عن الرجال، فإذا شهدت بالوصية المالية المرأة مسلمة عادله ثبتت بشهادتها ربع المال الموصى به، و إذا شهدت بها امرأتان مسلمتان عادلتان ثبتت بشهادتهما نصف المال، و إذا شهدت بها ثلاث نساء مسلمات عادلات ثبتت بشهادتهن ثلاثة أرباع المال، و إذا شهدت بها أربع نساء مسلمات عادلات ثبتت بشهادتهن جميع المال الموصى به.

و تختص الوصية بالمال بأنها تثبت بشهادة رجلين من أهل الذمة عادلين كذلك فى دينهما، و هذا انما يكون عند الاضطرار و عدم وجود العدول المسلمين من الرجال و النساء لسفر أو غيره.

**المسألة ١٧٢:**

إذا أقر الورثة كلهم بأن مورثهم قد أوصى بثلثه أو ببعضه وصية تمليكية لشخص أو لأشخاص معلومين أو أوصى بصرف ثلثه فى جهة أو جهات معينة أو غير معينة و كان الورثة المقرون بالغين راشدين، ثبتت الوصية بإقرارهم و وجب تنفيذها و العمل بها.

و إذا أقر بالوصية بعض الورثة دون بعض و كان فى المقر منهم شخصان عادلان أو أكثر، ثبتت الوصية كذلك سواء كانت تمليكية أم كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٥٨٧

تبرعية أم عهديه غير مالية، و وجب تنفيذ المالية فى حصص المقرين و غيرهم حتى حصص القاصرين منهم.

و إذا أقر بالوصية بعض الورثة دون بعض، نفذت الوصية فى حصص المقرين منهم، و إذا كان فى المقرين منهم رجل عادل و كانت الوصية تمليكية، أمكن أن يضم يمين الشخص الموصى له إلى شهادة ذلك العادل و تثبت بهما الوصية له حتى فى حصص الآخرين و القاصرين، و إذا تعدد الموصى لهم و حلف بعضهم و لم يحلف الآخر ثبتت الوصية لمن حلف و لم يثبت الوصية للآخر، و إذا

أقرت بالوصية المالية من الورثة امرأة مسلمة عادلة نفذت الوصية في حصتها، و نفذت في الربع من حصص الباقيين، و إذا أقرت بالوصية منهم امرأتان مسلمتان عادلتان، نفذت الوصية في حصتيهما و في النصف من حصص الآخرين، و إذا أقرت منهن ثلاث نساء عادلات، نفذت الوصية في حصصهن و في ثلاثة الأرباع من حصص غيرهن، و إذا أقرت بها من الورثة أربع نساء عادلات نفذت الوصية في الجميع.

### المسألة ١٧٣:

ليس من الوصية أن ينشئ إيقاعاً أو عقداً و يعلقه على موته، فيقول: دارى هذه وقف على الفقراء بعد موتى، أو يقول: وقفت عمارتى هذه بعد موتى مدرسة لطلاب العلم، أو يقول للمدين: أنت برىء الذمة بعد وفاتى من دينى الذى استحقه عليك، أو يقول: بعث هذا البستان على زيد بعد موتى بألف دينار، أو ينشئ غير ذلك من الإنشاءات المعلقة على الوفاة، فتكون باطلة للتعليق، و لا تكون من الوصية، ليجب على الورثة تنفيذها بعد الموت.

و الوصية الصحيحة أن يعهد لوصيه أو لوارثه أن يتولى وقف الدار أو العمارة بعد موته، أو أن يبرئ ذمة المدين أو يبيع البستان بعد وفاته، فتصح و يجب تنفيذها إذا توفرت شروط الوصية.

### المسألة ١٧٤:

يعتاد كثير من الفقهاء قدس الله أرواحهم أن يلحقوا فى كتاب الوصية أحكام التصرفات التى يقوم المريض بتنفيذها فى مرضه الذى يموت

كلمة التقوى، ج ٦، ص: ٥٨٨

فيه و يسمونها بمنجزات المريض، و يلحقوا بها أحكام إقراره بالدين أو ببعض الأمور الأخرى، و قد تعرضنا لتفصيل ذلك و تبين أحكامه فى الفصل الرابع من كتاب الحجر، فليرجع إليه من يريد.

و الحمد لله رب العالمين و أفضل صلواته و تسليماته و رحماته و بركاته على سيد المرسلين و آله المطهرين.

بصرى بحراني، زين الدين، محمد امين، كلمة التقوى، ٧ جلد، سيد جواد وداعى، قم - ايران، سوم، ١٤١٣ هـ ق

## الجزء السابع

### المعاملات

#### كتاب النكاح و فيه عدة فصول:

#### الفصل الأول فى مقدمات التزويج و أحكام الخلوة بالزوجة

### المسألة الأولى:

النكاح من المستحبات المؤكدة في الإسلام، وهذا الحكم فيه غنى عن البيان، وقد ورد عن الرسول (ص): ما بنى بناء في الإسلام أحب الى الله عز وجل من التزويج، وعنه (ص) انه قال: (النكاح من سنتي فمن رغب عن سنتي فليس مني)، وعنه (ص): (من تزوج أحرز نصف دينه، فليتيق الله في النصف الآخر)، وعنه (ص): (من أحب أن يلقي الله طاهرا مطهرا فليلقه بزوجة). بل يستفاد من كثير من النصوص كراهة العزوبة، وقد ورد عن أبي عبد الله (ع): (ركعتان يصلِّيهما المتزوج أفضل من سبعين ركعة يصلِّيها أعزب)، وعنه (ص): (ردال موتاكم العزاب)، وعن أبي عبد الله (ع): (ما أفاد عبد فائدة خيرا من زوجة سالحة إذا رآها سرتة، وإذا غاب عنها حفظته في نفسها وماله)، وعنه (ص): (من ترك التزويج مخافة العيلة فقد ساء ظنه بالله (عز وجل)، ان الله (عز وجل) يقول **إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُغْنِهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ**). واستحباب النكاح شامل لمن اشتاق نفسه للنكاح و من لم تشتق نفسه اليه، وهو كذلك ثابت لمن لم يتزوج و لمن تزوج الواحدة و لمن تزوج الأكثر، و الظاهر ان الاستحباب فيه لا يختص بالنكاح الدائم، بل هو شامل له و للنكاح المنقطع و للتسرى بالإماء المملوكة. كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٦

### المسألة الثانية:

مما يهتم به في هذا السبيل أن ينظر الرجل في صفات المرأة التي يطلب الزواج بها، فقد ورد عن الرسول (ص) انه قال: (اختاروا لنطفكم فان الخال أحد الضجيعين)، وقد روى عنه (ص): (تخيروا لنطفكم فإن الأبناء تشبه الأحوال)، و الظاهر ان هذا الخبر نقل بالمعنى لرواية منقولة في كتاب كنز العمال. و عن الإمام أبي عبد الله (ع): (إنما المرأة قلادة، فانظر ما تتقلد)، وعنه (ص): (إياكم و خضراء الدمن، قيل يا رسول الله (ص) و ما خضراء الدمن؟ قال: المرأة الحسناء في منبت السوء). و عن أبي جعفر (ع) عنه (ص): (من تزوج امرأة لا يتزوجها الا لجمالها لم يربحها ما يحب، و من تزوجها لمالها لا يتزوجها الا له و كله الله اليه، فعليكم بذات الدين). و أن تنظر المرأة و أولياؤها في صفات الرجل الذي يريد الزواج بها فعن الرسول (ص): (النكاح رق فإذا أنكح أحدكم وليدته فقد أرقها، فلينظر أحدكم لمن يرق كريمته). و أهم الصفات التي ينبغي أن يدور حولها الاختيار في كل من المرأة و الرجل على السواء: الخلق و الدين، فإنهما جماع الخصال الحميدة و السلوك الرضي، و أوثق ما تضمن به السعادة للأسرة، و أحفظ ما تصان به صلة الزواج المقدسة في الإسلام، و عنه (ص): (إذا جاءكم من ترضون خلقه و دينه فزوجوه، الا تفعلوه تكن فتنه في الأرض و فساد كبير)، و مما يستحب من صفات المرأة أن تكون بكرًا، ولودًا، و دودًا، عفيفةً، كريمةً الأصل، عزيزةً في أهلها، ذليلةً مع بعلها، إن أنفقت أنفقت بمعروف، و ان أمسكت أمسكت بمعروف، و مما يطلب فيها أن تكون جميلةً، ضحوكًا، حسناء الوجه، طويلاً الشعر، كما نطقت بذلك كله أحاديث الرسول و أهل بيته الهداة (ع).

### المسألة الثالثة:

يكره للرجل أن يتزوج بالمرأة العاقر، و ان كانت جميلة حسنة ذات



رحم منه و ذات دين، و يكره له أن يتزوج بقبالته و هى المرأة التى تولت أمر أمه عند ولادته و التى تولت تربيته و أن يتزوج بنتها، و ان يتزوج بامرأة كانت ضرة أمه عند غير أبيه، و بالمجنونة و الحمقاء.

و يكره له التزوج بالمرأة المتولدة من الزنا، و يكره التزوج بالمرأة الزانية للرجل الزانى بها و لغيره، و لا- يترك الاحتياط باجتناح التزوج بالمرأة المشهورة بالزنا، للزانى بها و لغيره، إلا إذا أظهرت توبتها، و يعلم ذلك كما فى الخبر بأن تدعى إلى الفجور، فإن أبت عنه ظهرت بذلك توبتها.

و يكره ان يزوج سىء الخلق من الرجال، و المخنث، و الفاسق و شارب الخمر، و الأعرابى، و يراد به من أبعده بدأوته و عدم تحضره عن الدين و أخلاق الإسلام.

#### المسألة الرابعة:

يستحب للرجل إذا هم بالتزويج و قبل أن يعين المرأة أن يصلى ركعتين و يحمد الله، ثم يقول: (اللهم انى أريد أن أتزوج، اللهم فأقدر لى من النساء أعفهن فرجا و أحفظهن لى فى نفسها و مالى و أوسعهن رزقا، و أعظمن بركة و اقدر لى منها ولدا طيبا تجعله خلفا صالحا فى حياتى و بعد موتى). و يستحب أن يقول: (أقررت بالميثاق الذى أخذ الله، إمساك بمعروف أو تسريح بإحسان).

#### المسألة الخامسة:

تستحب الخطبة أمام العقد، و يكفى فيها: (الحمد لله و الصلاة على محمد و آله)، و أكملها ما اشتمل على الحمد و الصلاة و الشهادتين و الوصية بالتقوى و الدعاء للزوجين. و يستحب إعلان النكاح و الاشهاد عليه و إيقاعه ليلا، و يستحب أن يكون الزفاف ليلا كذلك.

و تستحب الوليمة للتزويج يوما أو يومين، و يكره أكثر من ذلك، و يستحب ان يدعى لها المؤمنون و أن يعم بها الفقراء و الأغنياء من اخوانه و قرابته، و تستحب لهم إجابة الدعوة و الأكل منها، و ينبغى ان لا- يخص بها الأغنياء ففى الحديث عن الرسول (ص): (شر الولائم ما يدعى لها الأغنياء و يترك الفقراء).

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٨

#### المسألة السادسة:

يكره إيقاع العقد و القمر فى برج العقرب، و إيقاعه يوم الأربعاء و فى محاق الشهر، و ينبغى التوقى من الأيام السبعة المعروفة بالكوامل، و هى اليوم الثالث من الشهر القمري، و الخامس منه، و الثالث عشر و السادس عشر، و الحادى و العشرون، و الرابع و العشرون، و الخامس و العشرون.

#### المسألة السابعة:

يستحب عند الدخول أن يكون كل من الرجل و المرأة على طهر، و أن يصلى الرجل ركعتين و تصلى المرأة كذلك، و أن يدعو

الرجل بعد الصلاة و يبدأ بالحمد لله و التمجيد له، و الصلاة على محمد و آله، ثم يقول: (اللهم ارزقنى الفها و ودها و رضاها بى، و أرضنى بها و اجمع بيننا بأحسن اجتماع و آنس ائتلاف، فإنك تحب الحلال و تكره الحرام). و يأمر من معها أن يؤمنوا على دعائه. و يستحب أن يضع يده على ناصيتها، و يقول: (اللهم على كتابك تزوجتها و فى أمانتك أخذتها و بكلماتك استحللت فرجها، فان قضيت فى رحمها شيئا فاجعله مسلما سويا و لا تجعله شرك شيطان).

### المسألة الثامنة:

يجوز أن يؤكل ما ينثر فى الأعراس و المواليد و غيرهما من مناسبات الأفراح و مواسمها، بل و ما ينثر فى المشاهد المشرفة مع الاذن من المالك، و تكفى فى ذلك دلالة القرائن و شاهد الحال عليه، و يجوز للملتقط تملكه إذا أعرض عنه صاحبه بعد بذله كما هو الغالب، أو قصد صاحبه ببذله التملك للآخذين. و إذا أعرض عنه صاحبه فأخذه الملتقط، فهل يجوز لصاحبه الرجوع به؟ فيه اشكال، و لا يترك الاحتياط لكل منهما.

### المسألة التاسعة:

من آداب خلوة الرجل بزوجه، و لو فى غير ليلة الزفاف: التسمية عند ارادة الجماع، و الاستعاذة بالله من الشيطان الرجيم، و أن يقول كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٩ (بسم الله و بالله، اللهم جنبني الشيطان و جنب الشيطان ما رزقتني)، أو يقول: (بسم الله الرحمن الرحيم الذى لا-إله الا-هو بديع السماوات و الأرض، اللهم ان قضيت منى فى هذه الليلة خليفة فلا تجعل للشيطان فيه شركا و لا نصيبا و لا حظا، و اجعله مؤمنا مخلصا مصفى من الشيطان و رجزه، جل ثناؤك)، أو يقرأ غير ذلك مما هو مأثور عن المعصومين (ع) و من الآداب أن يداعب الرجل المرأة قبل جماعها، و أن يمكث فيه و لا يتعجل، ففى الحديث: (إذا جامع أحدكم أهله فلا يأتيهن كما يأتي الطير، ليمكث و ليلبث). و فى خبر آخر: (فلا يعجلها فان للنساء حوائج). و يجوز له أن يقبل أى جزء أراد من جسد الزوجه، و ان تمس هى أى جزء من بدنه أرادت بأى جزء من بدنها، و مما يندب اليه على وجه العموم أن يكون الزوج على طهر عند الجماع، و يستحب ذلك إذا كانت المرأة حاملا. و يستحب الجماع فى ليالى الاثنين و الثلاثاء و الخميس و الجمعة، و فى يوم الخميس عند الزوال و يوم الجمعة بعد العصر.

### المسألة العاشرة:

يكره الجماع فى يوم تنكسف فيه الشمس و فى ليلة ينخسف فيها القمر، و فى يوم أو ليلة تحدث فيها الزلزلة أو الريح السوداء، أو الريح الحمراء أو الصفراء، أو تحدث فيها آية سماوية أو أرضية أخرى توجب الخوف. و يكره الجماع ما بين طلوع الفجر الى طلوع الشمس، و من مغيب الشمس الى أن يذهب الشفق، و عند زوال النهار إلا-فى يوم الخميس، و فى أولى ليلة من الشهر القمري الأشهر رمضان، و فى النصف من كل شهر و فى المحاق منه، و فى ليلة الفطر و ليلة الأضحى، و يكره الجماع فى السفر إذا لم يجد ماء للغسل، و فى أى ليلة يريد السفر فيها، و يكره الجماع فى السفينة، و على ظهر

الطريق، و تحت السماء، و تحت الشجرة المثمرة، و على الامتلاء من الطعام، و يكره و هو مستقبل القبلة و مستدبرها.

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ١٠

و يكره الجماع و أحد الزوجين أو كلاهما مختضب، و يكره للرجل أن يجامع بعد أن يحتلم قبل أن يغتسل من احتلامه، و تتكرر الكراهة إذا كرر الجماع قبل أن يغتسل من الاحتلام، و يكره له ان يجامع و هو عريان، و أن يجامع و عنده من ينظر اليه و ان كان طفلاً غير مميز، و ان يتكلم في حال الجماع بغير ذكر الله، و ان ينظر عند الجماع الى فرج المرأة، و أن يكون معه خاتم فيه ذكر الله أو شيء من القرآن.

و مما يندب اليه: أن تكون خرقه الرجل غير خرقه المرأة فلا يمسحاً بخرقه واحدة، ففي الخبر أن وقوع الشهوة على الشهوة تعقب العداوة بينهما.

### المسألة ١١:

يجوز للرجل أن يعود للجماع قبل أن يغتسل من جماعه الأول و لا كراهة عليه في ذلك و ان جامع مرارا، نعم، يستحب له غسل الفرج و الوضوء في كل مرة، سواء كان جماعه لامرأة واحدة أم لأكثر، و ربما كان التأكيد على غسل الفرج و الوضوء مع تعدد المرأة أكثر، فلا ينبغي تركه بل الأحوط عدم تركه.

### المسألة ١٢:

يستحب تخفيف مئونة الزواج و تقليل المهر، ففي الحديث عن رسول الله (ص): (أفضل نساء أمتي أصبحهن وجهاً و أقلهن مهراً)، و يستحب التعجيل في تحصين البنت بتزويجها عند بلوغها، فقد ورد عن الامام الصادق (ع): (من سعادة المرء أن لا تطمئنت ابنته في بيته).

و يستحب السعي في التزويج بين المؤمنين و الشفاعة فيه، ففي الحديث عن أمير المؤمنين (ع): (أفضل الشفاعات أن تشفع بين اثنين في نكاح حتى يجمع الله بينهما).

و مما يندب للرجل إذا خشي العنت من العزوبة و لم يتمكن من الزواج أن يوفر شعر بدنه و أن يكثر من الصيام، ففي الرواية: (أن رجلاً جاء إلى النبي (ص) فقال يا رسول الله (ص) ليس عندي طول فأنكح النساء، فأليك أشكو العزوبة، فقال (ص) له و فر شعر جسدك و أدم الصيام، ففعل فذهب ما به).

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ١١

### المسألة ١٣:

المشهور بين فقهاءنا قدس الله أرواحهم انه يجوز للرجل أن يوطأ زوجته و مملوكته دبراً، و ان كان ذلك على كراهة شديدة، و هو الأقوى، و ان كان الأحوط تركه و يتأكد الاحتياط بالترك مع عدم رضا المرأة به، و لا فرق في هذا الحكم بين المرأة الطاهرة و الحائض، فإن الظاهر من تحريم وطء الحائض انما هو حرمة وطئها قبلاً، فليس إلا الكراهة الشديدة في وطئها دبراً و الاحتياط المذكور.

**المسألة ١٤:**

إذا منعت المرأة زوجها فلم تمكنه من وطئها دبرا لم تكن بذلك ناشزا على الأقوى إذا مكنته من غيره، و ان قلنا بجوازه كما تقدم.

**المسألة ١٥:**

وطء المرأة في دبرها كوطئها في قبلها، فتترتب عليه جميع الأحكام التي تترتب على دخول الرجل بالمرأة عدا ما سيأتى التنبيه عليه في المسألة اللاحقة، فإذا وطأ الرجل زوجته المعقودة عليه دبرا استقر بذلك جميع مهرها كما يستقر في وطئها قبلا، و إذا طلقها بعده وجبت عليها العدة، و إذا دخل بها كذلك و هي صائمه أو و هو صائم بطل الصوم و ان لم ينزل، و تثبت به كذلك أحكام المصاهرة المشروطة بالدخول كحرمة الربيبة المشروطة بالدخول بأمرها، و إذا وطأ امرأة أجنبية كذلك ثبت به حد الزنا، و إذا كان الوطء شبهة ثبت به مهر المثل للمرأة و وجبت عليها العدة، و إذا وطأ كذلك و أنزل وجب عليه الغسل، و إذا وطأها دبرا و لم ينزل ففيه تفصيل ذكرناه في مبحث الجماع من فصل غسل الجنابة فلترجع المسألة الأربعمئة و السابعة و الثلاثون من كتاب الطهارة و ما بعدها.

**المسألة ١٦:**

يشكل الاكتفاء بوطء المرأة الشابة دبرا في حصول ما يجب لها من الوطء مرة في كل أربعة أشهر و لعل الأقوى عدم الاكتفاء بذلك، و سيأتى ذكر هذا الحكم قريبا (ان شاء الله تعالى). و يشكل الحكم بحصول الفئة بعد الإيلاء من الزوجة بوطئها دبرا، و يشكل الاكتفاء به في تحليل

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ١٢

المرأة المطلقة ثلاثا إذا نكحها زوج آخر فوطأها دبرا و لم تذق عسيلته، و لا يترك الاحتياط في المسألتين.

**المسألة ١٧:**

عزل الرجل عن المرأة هو أن يخرج ذكره منها عند الانزال فيفرغ ماءه في الخارج، و بحكمه ما يستعمل لذلك من كيس و نحوه، يلبسه الرجل ذكره، فينزل فيه عند الجماع ثم يخرج مع الذكر خارج الفرج بعد الفراغ.

و العزل جائز عن الأمة سواء كانت زوجة للواطى أم مملوكة له أم محللة، و هو جائز عن الحررة المتمتع بها سواء أذنت للزوج بذلك أم لم تأذن به، و جائز كذلك عن الزوجة الحررة الدائمة إذا أذنت للزوج بذلك أو كان الزوج قد اشترط ذلك عليها في عقد التزويج بها، بل الأقوى جواز ذلك مطلقا و ان لم تأذن به و لم يشترط عليها في العقد و لكنه مكروه.

و تزول الكراهة أو تخف في المرأة التي لا تلد، و في المرأة التي لا ترضع ولدها، و في المرأة المسنة من النساء، و في السليطة و البذية منهن، و السليطة هي طويلة اللسان كثيرة الصخب، و البذية هي التي تتكلم بالفحش و الكلام القبيح.

و لا تجب على الرجل دية النطفة إذا عزل عن زوجته فأفرغ ماءه في الخارج حتى على تقدير القول بحرمة ذلك.

و لا يحل للزوجة أن تعزل نفسها عن الرجل عند الانزال حتى يفرغ ماءه في الخارج فان ذلك ينافى وجوب تمكين الزوج من نفسها.

**المسألة ١٨:**

لا يجوز للرجل أن يترك وطء زوجته أكثر من أربعة أشهر، سواء كانت الزوجة حرة أم أمه، و سواء كانت دائمة أم منقطعة، بل حتى المرأة الموطوءة بالملك أو بالتحليل على الأحوط، و سواء طالبت الرجل بالوطء أم لا، و في شمول الحكم للمرأة غير الشابة تأمل بل منع، و ان كان الشمول لها أحوط، و الظاهر أن الحكم المذكور يختص بالرجل الحاضر،

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ١٣

فلا يعم من كان مسافرا، سواء كان سفره واجبا لحج أو عمرة أو غير ذلك من الأسفار الواجبة أم لتجارة أو زيارة أو عمل أو تحصيل علم أو استشفاء و نحو ذلك من الأسفار المباحة أو المستحبة و خصوصا إذا كان السفر برضا الزوجة، و يشكل إذا كان السفر للأنس و التفرج فلا يترك فيه الاحتياط.

و يسقط وجوب الوطاء هذا إذا رضيت المرأة بترك الوطاء و ان طالت المدة، و إذا كان تركه مشروطا عليها في عقد النكاح، و مثال ذلك: أن يشترط الزوج عليها في العقد أن يكون الجماع تابعا لرغبة الزوج و ان طالت المدة، و يسقط وجوب الوطاء إذا كانت الزوجة غائبة عن الزوج باختيارها، أو كان الزوج معذورا في تركه لمرض أو سجن، أو لعدم انتشار العضو، أو لخوف الضرر على نفسه أو عليها بذلك.

و يشكل الحكم بسقوط وجوب الوطاء عن الزوج إذا كانت المرأة ناشزا، فلا يترك الاحتياط فيه.

و لا- يكفي في حصول الواجب أن يطأها الزوج دبرا كما تقدم في المسألة السادسة عشرة، و لا يكفي أن يطأها قبلا بدون إنزال، و يكفي الدخول مع الانزال و ان تجرد عن سائر الاستمتاع الأخرى.

**المسألة ١٩:**

المراد من الحكم المذكور في المسألة المتقدمة ان لا يكون ما بين الوطاء السابق للزوجة و الوطاء اللاحق لها أكثر من أربعة أشهر، و ليس المعنى أن يطأها الزوج في كل أربعة أشهر مرة كيفما اتفقت، فلا يكفي مثلا أن يطأها في ابتداء الأربعة الأولى مرة و في آخر الأربعة الثانية مرة.

**المسألة ٢٠:**

لا يجب على الرجل قضاء هذا الحق للزوجة إذا فات، فإذا ترك مواععتها ثمانية أشهر أو سنة مثلا، لم يجب عليه ان يطأها مرتين أو ثلاثا قضاء لحقها الفات، و ان كان عاصيا في ذلك إذا كان تركه لغير عذر، و الأحوط مصالحة الزوجة عن حقها الفات و ارضاؤها عنه بمال أو غيره، و إذا ترك موافعة زوجته أربعة أشهر أو أكثر لم يسقط عنه

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ١٤

وجوب الوطاء، بل يجب عليه فورا ففورا، و ان لم يكن قضاء، و يآثم بالتأخير لا لعذر.

**المسألة ٢١:**

يحرم على الرجل وطء الزوجة قبل ان تكمل لها تسع سنين، ولا فرق في هذا الحكم بين أن تكون حرة أو أمة و أن يكون الزواج بها دائما أو منقطعاً، وكذلك في الأمة المملوكة له أو المحللة على الأحوط فيهما، فإذا وطأ الأثنى قبل أن تبلغ السن المذكورة كان آثماً، سواء دخل بها أم لم يدخل، كما إذا وطأها ببعض الحشفة و يجوز له الاستمتاع بما سوى ذلك منها كالقبيل و الشم و الضم و التفخيز و غير ذلك.

### المسألة ٢٢:

إذا وطأ الرجل زوجته الدائمة أو المنقطعة قبل أن تكمل لها تسع سنين، فأفضاها- و سيأتي بيان المراد منه- فالمشهور بين الأصحاب أن وطأها بعد ذلك يكون محرماً عليه أبداً، وقيل: انها تخرج بذلك عن زوجيته، والأقوى أنها لا تخرج بذلك عن الزوجية، ولا يحرم على الزوج وطؤها بسبب ذلك و خصوصاً إذا اندمل جرحها و برئت منه، سواء طلقها ثم جدد العقد عليها أم بقيا على نكاحهما الأول.

و يجب على الرجل أن يدفع لها دية الإفضاء، و هي دية النفس، فإذا كانت المرأة حرة كان لها نصف دية الرجل الحر، وإذا كانت أمة كان لها أقل الأمرين من قيمتها و دية الحرة، و تثبت لها الدية المذكورة و ان استمسك بنكاحها و لم يطلقها على الأحوط، و تجب على الرجل نفقتها ما دامت في الحياة و ان طلقها و لم يمسك بزوجيتها و لعل الأقوى و جوب نفقتها عليه و ان تزوجت بغيره بعد الطلاق.

و الإفضاء الذي تناط به هذه الأحكام هو أن يخلط الرجل بجماعة مسلكى المرأة، فيصير مسلكى الحيض و البول فيها مسلكا واحداً، قيل:

أو يصير مسلكى الحيض و الغائط مسلكا واحداً، أو يخلط المسالك الثلاثة جميعاً فيصيرها مسلكا واحداً، و في إمكان تحقق الإفضاء بالمعنى الثاني في الخارج تأمل فضلاً عنه بالمعنى الأخير.

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ١٥

### المسألة ٢٣:

إذا وطأ الرجل زوجته الحرة أو الأمة أو الدائمة أو المنقطعة بعد أن كملت لها تسع سنين أو تجاوزت عنها فأفضاها بوطئه إياها على الوجه الآنف ذكره لم تحرم عليه بذلك، و لم تجب لها الدية، و وجبت عليه نفقتها ما دامت موجودة على نهج ما تقدم بيانه في الزوجة الصغيرة.

و إذا زنى بامرأة باكرة فأفضاها بوطئه إياها، لم يحرم عليه ان يتزوجها بعد ذلك و لم تجب عليه نفقتها سواء كانت كبيرة أم صغيرة لم تبلغ التسع، و وجبت لها الدية و قد تقدم ذكرها، و كذلك الحكم إذا وطأ المرأة شبيهة فأفضاها، فتجب لها الدية و لا تجب عليه نفقتها و لا يحرم عليه التزويج بها إذا لم تحرم عليه من جهة أخرى، و كذلك إذا وطأ الأمة التي حللها له مالكتها فأفضاها بالوطء.

### المسألة ٢٤:

إذا وطأ الرجل أمته المملوكة له فأفضاها بالوطء، على الوجه الذي تقدم ذكره لم تحرم عليه بذلك و لم تجب عليه ديتها و لم يجب

عليه الإنفاق عليها إذا أخرجها عن ملكه.

### المسألة ٢٥:

لا تجرى الأحكام الآنف ذكرها إذا أفضى المرأة بغير الوطاء كما إذا أفضاها بإصبعه أو بشيء آخر نعم تجب الدية على المفضى و ان كان امرأه مثلاً.

### المسألة ٢٦:

إذا وجبت على الرجل نفقة الزوجة بإفضاها بالوطء قبل أن تبلغ التسع أو بعدها على ما مر بيانه وجبت عليه ما دامت في الحياة و لا يسقط وجوبها عن الزوج إذا طلق الزوجة و ان كان الطلاق برضا الزوجة أو بطلب منها، أو تزوجت بغيره بعد الطلاق، و لا تسقط النفقة بنشوز المرأة و خروجها من بيت الرجل بغير اذنه، و لا- تسقط بإعسار الرجل و عدم تمكنه من الإنفاق عليها، فتكون دينا في ذمته، و كذلك إذا امتنع عن الإنفاق عليها مع قدرته، و تسقط بموت الزوجة

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ١٦

أو موت الزوج، و لا يسقط منها ما استقر في ذمته بإعساره أو امتناعه عن دفع النفقة فيجب إخراجه من أصل تركته إذا مات.

### المسألة ٢٧:

إذا وطأ الرجل زوجته الصغيرة قبل أن تبلغ تسع سنين كاملة و دخل بها و لم يفضها أثم بفعله كما ذكرنا في المسألة الحادية و العشرين، و لم يترتب عليه شيء من الأحكام الأخرى المتقدم ذكرها، فإنها منوطه بالإفشاء، و كذلك إذا وطأ أمته المملوكة له أو أمه غيره المحللة له من مالها فدخل بها قبل ان تبلغ تسعا، فلا يترتب عليه شيء من الأحكام المتقدمة غير الإثم.

### المسألة ٢٨:

إذا وطأ الرجل الأثني قبل أن تبلغ تسع سنين، فأوجب وطؤه لها عيبا غير الإفشاء جرحا أو كسرا أو تمزقا في بعض العضلات أو غير ذلك كان ضامنا لأرش ذلك العيب، و لديته إذا كان مما فيه الدية، و إذا أفضاها و أحدث فيها مع الإفشاء عيبا آخر لزمته أحكام الإفشاء و وجب لها مع الإفشاء أرش العيب أو ديته.

### المسألة ٢٩:

إذا شك الرجل في أن زوجته المعقودة له قد بلغت تسع سنين كاملة أم لم تبلغ، لم يجز له ان يطأها حتى يعلم بأنها قد أكملت ذلك أو يحصل له الاطمئنان ببلوغها من قول الثقات من أهلها أو غير ذلك من الأمور المفيدة للاطمئنان، و كذلك الأمة المملوكة له أو التي حللها له مالها.

## الفصل الثاني فى أحكام النظر

### المسألة ٣٠:

يجوز للزوج أن ينظر الى جسد زوجته المعقودة له ظاهره و باطنه حتى العورة، و يجوز له أن يمس أى عضو أراد من أعضائها بأى عضو شاء من أعضائه بتلذذ و بغير تلذذ، و يجوز للزوجة كذلك أن تنظر الى كلمة التقوى، ج٧، ص: ١٧  
جسد زوجها حتى العورة و ان تمس جميع أعضائه بأى عضو تشاء من أعضائها بتلذذ و بغير تلذذ.

### المسألة ٣١:

يجوز للمالك أن ينظر الى جسد أمته المملوكة له، ظاهره و باطنه حتى العورة، و ان يمس جميع أجزاء بدنها بأى جزء يريد من بدنه، كما يجوز ذلك للأمة من السيد، و يستثنى من ذلك ما إذا كانت الأمة مزوجة من الغير أو محللة له، فلا يباح للسيد و لا للأمة ذلك، و كذلك إذا كانت الأمة معتدة من وطء التزويج للغير أو من وطء التحليل له، فلا يباح النظر و اللمس للسيد و لا للأمة على الأحوط فيهما.  
و يستثنى من ذلك ما إذا كانت الأمة مشتركة فى الملك بين الرجل و غيره، أو كانت مكاتبه، أو كانت مشركة أو وثنية أو مرتدة فلا يباح للسيد و لا للأمة النظر و اللمس على الأحوط فى جميع ذلك.

### المسألة ٣٢:

المطلقة الرجعية بحكم الزوجة للرجل المطلق، فيجوز له النظر إليها و هى فى العدة و ان لم يقصد بنظره الرجوع بها، و يجوز لها ان تنظر اليه، و يجوز للرجل أن ينظر الى زوجته أو أمته، و هى معتدة من وطء شبهة مع غيره، و ان حرم على الزوج وطؤها فى أيام عدتها.

### المسألة ٣٣:

لا يحل للرجل أن ينظر إلى المرأة الأجنبية عنه و الى شعرها و الى شىء من جسدها، سواء كان نظره إليها بريئة أو تلذذ أم لا، و المراد بالأجنبية غير الزوجة و المملوكة فقد بينا حكمهما فى المسائل المتقدمة و غير المحارم و سيأتى ذكر أحكامها فى المسألة الثامنة و الثلاثين.

قيل: و يستثنى من حرمة النظر إلى الأجنبية وجه المرأة و كفها، فيجوز النظر إليها إذا كان بغير ريبه و لا تلذذ، و هذا القول لا يخلو عن قوة و ان كان الأحوط الاجتناب.

و يحرم على المرأة أن تنظر الى الرجل الأجنبى عنها ما عدا الوجه و الكفين كذلك و ان كان الرجل اعمى لا يبصر، و يحرم على كل من



كلمة التقوى، ج ٧، ص: ١٨

الرجل و المرأة الأجنبية أن يمس أى جزء من أجزاء الآخر، بأى عضو من أعضائه حتى السن و الظفر و الشعر مما لا تحله الحياة، فلا يجوز للرجل أن يصفح المرأة الأجنبية الا من وراء الثياب، و إذا صافحها كذلك، فلا يغمز كفها على الأحوط.

### المسألة ٣٤:

يجوز للرجل أن يسمع صوت المرأة الأجنبية عنه، و أن يتكلم معها، إذا لم يكن فى ذلك تلذذ و لا ريبه، و يجوز لها أن تسمع الرجال الأجانب عنها صوتها إذا لم يكن فى ذلك خوف فتنة، نعم، يحرم عليها ان تتكلم مع الأجنبية بصورة تطمع الذى فى قلبه مرض كما فى (الكتاب الكريم).

### المسألة ٣٥:

المراد من الريه خوف الوقوع فى الحرام مع الشخص المنظور اليه، أو الميل النفسانى للوقوع فى محرم معه و ان لم يخف الوقوع فيه، و التلذذ أن يحس فى قلبه بوجود لذة محرمة فى النظر الى الشخص أو فى سماع صوته و نحوهما، فهو يتشهاها و يطلب المزيد منها، و هى مختلفة المراتب، و المدار فى الحكم: أن تكون اللذة التى يجدها محرمة فلا تشمل مثل الالتذاذ بالنظر الى وجه ولده الذى يحبه أو صديقه الذى يأنس به، أو أخيه الذى يسكن اليه و يرغب فى النظر الى وجهه و الاستماع الى صوته أو الى حديثه.

### المسألة ٣٦:

يحرم على الرجل أن ينظر الى العضو المقطوع من جسد المرأة الأجنبية، و يحرم على المرأة أن تنظر الى العضو المقطوع من الرجل الأجنبية عنها، كالذراع و الرجل و القدم و أصابع القدم، و لا يحرم النظر الى السن أو الظفر المقطوع. اما الشعر المقطوع من جسد المرأة فالظاهر حرمة نظر الرجل الأجنبية اليه، فإذا وصلت المرأة شعرها بشعر امرأة أخرى لم يجز لزوجها النظر اليه، و قد ذكرنا هذا فى فصل الستر و الساتر من كتاب الصلاة.

### المسألة ٣٧:

يستثنى من حرمة نظر الرجل إلى المرأة الأجنبية عنه و نظر المرأة

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ١٩

الى الرجل الأجنبية عنها موارد:

- (١): إذا توقف علاج المرأة من مرض أصابها أو كسر أو جرح أو شبه ذلك على مباشرة رجل أجنبى بحيث لم توجد المرأة المماثلة أو وجدت و لم تغن شيئاً، جاز للرجل النظر إليها إذا توقف عليه العلاج، و جاز له لمسها إذا لم يمكن ذلك الا باللمس، و كذلك الحكم فى الرجل إذا توقف علاجه على مباشرة المرأة، و إذا أمكن العلاج بالنظر وحده أو باللمس وحده اقتصر عليه و لم يجز الآخر.
- (٢): إذا استدعت الضرورة نظر الرجل إلى المرأة الأجنبية أو لمسها، و مثال ذلك: أن يتوقف على النظر أو اللمس انقاذها من الحرق

أو الغرق أو غيرهما من المهالك جاز له ذلك، و مثله العكس، و يجب أن تقدر الضرورة بمقدارها في كلتا صورتين، فلا يجوز النظر أو اللمس أكثر مما يستدعي الإنقاذ، و كذلك في المورد الأول.

(٣): إذا توقفت الشهادة لاحقاق الحق أو لإبطال الباطل على نظر الشاهد للمرأة، لمعرفة المشهود عليها و تعيينها، سواء كان ذلك في تحمل الشهادة أم عند أدائها، فيجوز للشاهد ذلك، و قد يتفق مثل ذلك إذا كانت الشاهدة امرأة و المشهود عليه رجلاً.

(٤): القواعد من النساء، و هن المسنات اللاتي لا يرجون نكاحاً، فيباح للرجل النظر الى رؤسهن و أيديهن، بل و الى رقابهن و أعالي صدورهن على الأقوى.

### المسألة ٣٨:

يجوز للرجل أن ينظر الى محارمه و الى شعورهن و أجسادهن ما عدا العورة بشرط ان لا يكون النظر إليهن بتلذذ أو ريبه، و يجوز لهن النظر اليه و الى جسده ما عدا العورة كذلك مع الشرط المذكور، و قد تقدم بيان المراد من الريبه و التلذذ في المسألة الخامسة و الثلاثين، و المراد من العورة: القبل و الدبر و البيضتان و العجان و هو ما بين القبل و الدبر، و الشعر النابت في أطراف العورة على الأحوط في الأخيرين.

و المحارم هن النساء اللاتي يحرم نكاحهن على الرجل من حيث النسب أو المصاهرة أو الرضاع، و سيأتي ذكر ذلك في فصل أسباب التحريم.

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٢٠

### المسألة ٣٩:

يختص الحكم الآنف ذكره من محارم المصاهرة بالنساء اللاتي نشأت الحرمة فيهن من جهة الزوجية كأم الزوجة و زوجة الولد و منكوحه الأب، فلا يعم النساء التي نشأت الحرمة فيهن من جهة الزنا أو اللواط، أو نكاح الشبهة كابنة المرأة المزني بها و أمها بالنسبة إلى الزاني، و ابنة المفعول به و أخته و أمه بالنسبة إلى اللائط، على أن المحرمات من النساء بسبب الزنا أو بسبب اللواط أو بسبب نكاح الشبهة ليست من محرمات المصاهرة، و انما أتبعها الفقهاء بها في مورد البحث لبعض الملاحظات، و على ما ذكرنا فلا يحل نظر الرجل إليهن و لا نظرهن اليه.

و يختص الحكم من محارم الرضاع، بالنساء التي نزلت في التحريم بسبب الرضاع بمنزلة محارم النسب، فلا يعم النساء التي ثبت تحريمها بقاعدة (يحرم على أبي المرتضع أن ينكح في أولاد صاحب اللبن أو أولاد المرضعة)، فلا يجوز للرجل أن ينظر الى هذه المحرمات و لا يجوز لهن أن ينظرن إليه.

### المسألة ٤٠:

يباح النظر الى وجوه نساء الكفار و أهل الذمة و الى شعورهن و أيديهن ما لم يكن النظر بتلذذ أو ريبه على ما سبق في معناهما في المسألة الخامسة و الثلاثين، و يقتصر - على الأحوط لزوماً - على ما جرت عادتهن في ابدائهن و عدم ستره في أيام الرسول (ص) و الأئمة (ع) لا في الأزمنة الحاضرة.

**المسألة ٤١:**

قيل: و يلحق بنساء أهل الذمة في جواز النظر إليهن و الى شعورهن نساء سكان البوادي و القرى من الاعراب و غيرهم ممن لا ينتهين إذا نهين، و هو مشكل، نعم، يجوز التردد في الأسواق و الطرق و المجامع العامة التي تحتويهن مع العلم بوقوع النظر عليهن، و لا يجب غض البصر عنهن إذا لم تكن ريبة أو تلتذذ على ما سبق من معناهما.

**المسألة ٤٢:**

يباح للرجل أن ينظر الى جسد الإنسان الذكر مثله، ما عدا العورة

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٢١

على ما سبق في بيان معناها في المسألة الثامنة و الثلاثين، سواء كان المنظور اليه شيخاً أم شاباً، و حسن الصورة أم قبيحاً، ما لم يكن النظر اليه بتلذذ أو ريبه، فيحرم.

و يباح للمرأة أن تنظر الى جسد الأنثى مثلها ما عدا العورة، ما لم يكن النظر إليها بتلذذ أو ريبه، فيحرم كذلك و اما العورة فيحرم النظر إليها في الرجال و النساء على السواء.

**المسألة ٤٣:**

يباح للرجل ان ينظر إلى الصبية الأجنبية قبل البلوغ إذا لم يكن النظر إليها بتلذذ أو ريبه أو تبلغ مبلغاً يكون النظر إليها مثيراً للشهوة، و الأحوط لزوماً أن لا ينظر منها إلى الأعضاء التي تستر عادةً بالألبسة المتعارفة كالفخذين و الثديين و البطن و الصدر، و خصوصاً إذا بلغت ست سنين، و يجوز له تقبيل الطفلة قبل أن تبلغ ست سنين و أن يضعها في حجره ما لم يكن بتلذذ. و يباح للمرأة أن تنظر إلى الصبي قبل بلوغه ما لم يكن نظرها اليه بتلذذ أو ريبه كما في نظائره، أو يبلغ مبلغاً يكون النظر اليه مثيراً، و يجب التستر منه إذا كان النظر منه إلى المرأة أو النظر منها اليه مثيراً للشهوة.

**المسألة ٤٤:**

لا- يجوز للمملوك أن ينظر الى مالكته، و لا يجوز للخصى و لا للعنين و المحبوب أن ينظر للمرأة الأجنبية عنه و لا للمسمن الكبير من الرجال الذي يشبه القواعد من النساء على الأحوط فيه.

**المسألة ٤٥:**

يجب على المرأة ان تستتر عن الرجال كما يحرم على الرجال أن ينظروا إليها، و لا يجب على الرجل أن يستتر غير العورة من بدنه، و ان علم بأن النساء يتعمدن النظر اليه، و لا يصدق عليه- بمجرد عدم تستره عن نظرهن إليه- أنه أعانهن على الإثم، إلا إذا قصد بعدم

تستره عنهن اغراءهن أو ايقاعهن في الحرام.

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٢٢

#### المسألة ٤٦:

يحرم على الرجل أن ينظر إلى المرأة على البعد و ان كان لا يميزها، أ هي فاطمة مثلاً أم هند، أولاً يميز أعضائها بعضها عن بعض، و لا يحرم عليه النظر إذا كان بعده عنها بدرجة لا يميزها أ هي رجل أم امرأة، أو هي انسان أم حيوان.

#### المسألة ٤٧:

لا يجوز للولد أن يدخل على أبيه إذا كانت مع الأب زوجته، بل مطلقاً على الأحوط الا بعد الاستئذان، قالوا: و يجوز للأب أن يدخل على ولده و ان كانت معه زوجته بغير اذنه، و في إطلاق هذا الحكم تأمل.

#### المسألة ٤٨:

يكره للرجل أن يجلس في مجلس المرأة إذا قامت عنه حتى يبرد موضع جلوسها، و يكره أن تراحم النساء الرجال في الأسواق و المجتمعات و المواسم، و يكره لهن أن يخرجن إلى الجمعة و العيدين إلا العجائز.

#### المسألة ٤٩:

ينبغي أن يفرق بين الأطفال في مضاجعهم إذا بلغوا عشر سنين، و روى لست سنين، و يكفي في استحباب التفريق بينهم على الظاهر أن يبلغ بعضهم هذه السن و ان كان الآخر دونها.

#### المسألة ٥٠:

يجوز للرجل أن ينظر إلى المرأة التي يريد الزواج بها بثلاثة شروط:

الأول: أن لا يقصد الرجل التلذذ بالنظر إليها، و ان كان يعلم أن التلذذ يحصل له بالنظر.

الثاني: أن لا يكون عارفاً بأوصاف المرأة قبل نظره إليها، بحيث لا يزيده النظر معرفةً بصفاتهما.

الثالث: أن يحتمل الرجل أنه يختارها للتزويج بها بعد رؤيتها.

فلا يجوز له أن ينظر إلى المرأة مع انتفاء بعض هذه الشروط الثلاثة، و إذا توفرت الشروط كلها، جاز له النظر الى وجه المرأة و كفيها و الى

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٢٣

شعرها و معاصمها و محاسنها، و إليها من وراء الثياب مقبلهً و مدبرةً، فيباح له أن ينظر إليها كذلك و ان أمكن له أن يتعرف على

حالتها و أوصافها من امرأة أو من رجل خبير بأمرها، سواء أذنت له بالنظر إليها أم لم تأذن، و يجوز له أن ينظرها أكثر من مرة إذا لم يحصل الغرض المطلوب بالنظر الأول أو الثاني.

و لا يختص جواز النظر بمن يريد التزويج بها بالخصوص، فإذا قصد التزويج و كان بصدد البحث عن امرأة توافق رغبته، و أراد النظر الى هذه المرأة لعله يختارها لذلك جاز له النظر إليها.

و يجوز له النظر الى أمة يريد شراءها، و ان كان نظره إليها بغير اذن سيدها، و لا يجوز للوكيل أو الولي أن ينظر المرأة أو الأمة التي يريد عقدها أو شراءها لموكله أو للمولى عليه. و لا يجوز للمرأة أن تنظر الى الرجل الذي تريد الزواج منه.

### الفصل الثالث فى عقد النكاح و أحكامه

#### المسألة ٥١:

النكاح سواء كان دائما أم منقطعا عقد من العقود، و لذلك فلا بد فيه من الصيغة المشتملة على الإيجاب و القبول، و لا بد و أن يكون إنشاء الإيجاب و القبول فيه باللفظ الدال على المعنى المقصود دلالةً يعتبرها أهل اللسان، فلا- يكتفى فيه بالتراضى القلبي بين المتعاقدين، و لا تصح فيه المعاطاة فينشأ العقد بإيجاب و قبول فعليين، و لا يكتفى بإنشاء العقد بالكتابة أو بالإشارة المفهومة للمعنى لغير الأخرس.

و الأحوط أن يكون إنشاء العقد باللغة العربية مع التمكن من ذلك و لو بالتوكيل، و لا ينبغي تركه، و ان كان الظاهر صحة نكاح كل قوم إذا أنشئ بلسانهم، و إذا أجريت الصيغة بلغة غير العربية فلا بد و أن تكون ترجمته مطابقة للفظ العربى.

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٢٤

#### المسألة ٥٢:

الأحوط أن يكون الإيجاب فى النكاح الدائم بلفظ النكاح أو التزويج، فيقول الوكيل للرجل: أنكحتك أو زوجتك موكلتى سعاد على المهر المعلوم، و ان كان الأقرب صحة الإيجاب أيضا إذا أنشئ بلفظ المتعة و أتى معه بما يدل على دوام النكاح، فقال الموجب للزوج: متعتك موكلتى سعاد متعة دائمة، أو ما دمتما حيين، و الأحوط كذلك أن يكون الإيجاب بلفظ الماضى، فيقول الموجب للزوج: زوجتك أو أنكحتك فلانة كما تقدم، و ان صح أن ينشأ بلفظ المستقبل، فيقول له: أزوجك فلانة، و بالجمله الخبرية فيقول له: أنا مزوجك إياها.

و الأحوط أن يكون القبول من الزوج أو وكيله بلفظ قبلت أو رضيت، و يصح أن يكون من الزوج بلفظ تزوجت أو نكحت.

#### المسألة ٥٣:

الأحوط أن يتقدم الإيجاب على القبول كما هو المتعارف، و ان كان العكس صحيحا أيضا، فيقول الزوج مثلا: نكحت أو تزوجت، و الأ-حوط أن يذكر معه متعلقات العقد، ثم يقول الموجب بعده زوجتك فلانة على المهر المعلوم، و لا- يصح تقديم القبول على الإيجاب إذا كان بلفظ قبلت أو رضيت.

**المسألة ٥٤:**

الأحوط أن يكون الإيجاب في عقد النكاح من الزوجة أو وكيلها أو وليها إذا كانت قاصرة، و ان يكون القبول من الزوج أو وكيله أو وليه، و ان كان العكس صحيحا أيضا على الأظهر.

**المسألة ٥٥:**

إذا كان إيجاب العقد من الزوج أو من وكيله فلا- بد و أن يكون مفاد إيجابه إنشاء الزوجية له بضم الزوجة اليه و تبعيتها له، فيقول  
مثلا:

تزوجت فلانة أو نكحتها على الصداق المعلوم، و لا يصح إنشاؤه بمثل:

زوجت فلانة نفسي أو أنكحتها نفسي مما يدل على تبعيته للزوجة، فإذا تم الإيجاب من الزوج أو وكيله على الوجه المتقدم ذكره،  
قبلت

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٢٥

الزوجة أو وكيلها، فقالت: قبلت أو رضيت، أو قالت: زوجتك نفسي.

**المسألة ٥٦:**

لا- يعتبر في القبول حين يأتي بعد الإيجاب أن تذكر فيه المتعلقات التي ذكرت في الإيجاب، فإذا قال الموجب للزوج: زوجتك موكلتي فاطمة على عشرة دنانير مثلا، فقال الزوج: قبلت، صح و لم يفتقر الى أن يقول: قبلت تزويج موكلتك فاطمة لنفسي على المهر المعلوم، و قد تقدم في المسألة الثالثة و الخمسين أن الأحوط أن تذكر متعلقات العقد مع القبول إذا قدم على الإيجاب.

**المسألة ٥٧:**

إذا أريد إنشاء عقد النكاح بين الزوجين مباشرة بعد التفاهم و التراضى بينهما و تعيين المهر، قالت المرأة للرجل: زوجتك نفسي على مائة دينار مثلا، أو قالت له: زوجت نفسي منك، أو زوجت نفسي بك على المهر المعلوم، و قال الرجل بعد أن يتم الإيجاب من المرأة، قبلت التزويج لنفسي على المهر المعلوم.

أو قالت المرأة في الإيجاب: أنكحتك نفسي، أو أنكحت نفسي منك على الصداق المعين، فيقول الرجل بعدها: قبلت النكاح لنفسي على ذلك.

و إذا كان العقد بين وكيل المرأة و نفس الرجل، قال وكيلها للرجل:

زوجتك موكلتي ليلي مثلا، أو قال له: زوجت موكلتي ليلي منك، أو زوجت موكلتي بك على الصداق المعين، فيقول الرجل: قبلت التزويج لنفسي على ذلك.

أو قال الوكيل للرجل: أنكحتك موكلتي ليلي، أو أنكحت موكلتي ليلي منك على المهر المعلوم، فيقول الرجل قبلت النكاح لنفسي.

و إذا كان العقد بين الزوجة و وكيل الزوج، قالت المرأة للوكيل:

زوجت موكلتك سعدا نفسى على مهر كذا، أو قالت له: زوجت نفسى من موكلتك سعد، أو زوجت نفسى، بموكلتك سعد على المهر المعلوم، فيقول وكيل الزوج: قبلت التزويج لموكلتى سعد على المهر المعلوم.

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٢٦

أو قالت المرأة: أنكحت سعدا موكلتك نفسى على مهر كذا، أو قالت:

أنكحت نفسى من موكلتك سعد على مهر كذا، فيقبل وكيل الزوج له على نهج ما تقدم.

و إذا كان العقد بين الوكيلين، قال وكيل الزوجة لصاحبه: زوجت موكلتك سعدا موكلتى ليلى على مائة دينار معجلة، أو قال له: زوجت موكلتى ليلى من موكلتك سعد على الصداق المعين، أو زوجت موكلتى ليلى بموكلتك سعد على الصداق المعلوم، فيقول وكيل الزوج: قبلت التزويج لموكلتى سعد على الصداق المعلوم.

أو قال وكيل الزوجة لصاحبه أنكحت موكلتك سعدا موكلتى ليلى على مهر كذا، أو أنكحت موكلتى ليلى من موكلتك سعد على الصداق المعلوم، فيقول وكيل الزوج: قبلت النكاح لموكلتى سعد على المهر المعلوم، و يصح ان يقع القبول مجردا عن ذكر المتعلقات فى جميع الصور، و قد ذكرنا هذا فى المسألة السادسة والخمسين.

و هكذا تجرى الصيغة إذا كان العقد بين الوكيلين للقاصرين أو بين الولي لأحدهما و نفس الآخر أو وكيله. فيأتى الموجب بلفظ زوجت أو بلفظ أنكحت مخيرا بينهما، و يصح له أن يأتى باللفظ الذى يختاره منهما متعديا بنفسه الى المفعولين، و عليه فى هذه الصورة أن يقدم ذكر الزوج على الزوجة، لأنه المفعول الأول، فيقول زوجت أو أنكحت سعدا ليلى، و يصح له أن يعدى لفظ زوجت أو أنكحت إلى الزوج بمن، و إذا صنع كذلك قدم الزوجة عليه بالذكر، فيقول زوجت ليلى من سعد أو أنكحت ليلى من سعد، و يصح له أن يعدى كلمة زوجت بالباء أيضا فيدخلها على الزوج و يقدم الزوجة بالذكر كذلك، فيقول: زوجت ليلى بسعد، و لا يصح فى لفظ أنكحت أن يعديه بالباء، فلا يقال أنكحت فلانة بفلان.

### المسألة ٥٨:

يشترط فى صحة عقد النكاح أن يكون كل واحد من الموجب و القابل قاصدا لإنشاء مضمون العقد الذى يجريه مع صاحبه، فيقصد الموجب بقوله: زوجت مثلا- أنه ينشئ علاقة الزوجية بين الزوجين، و يقصد

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٢٧

القابل بقوله: قبلت، انه ينشئ قبول هذه العلاقة التى ينشئها الموجب، و هذا يتوقف على أن يكون الشخصان عارفين بمعنى الصيغة حتى يقصدها، و يكفى فى الصحة ان يعلم الموجب و القابل بالمعنى على وجه الاجمال، و ان لم يعلما بتفاصيل معانى الألفاظ و خصوصياتها التى تدل عليها، فإذا قصد الموجب بقوله: زوجت أو أنكحت أنه يوجد بذلك الرابطة المعلومه فى الدين، و المعروفة بين الناس، و التى يسمونها بالزوجية، و أنه ينشئ وجودها بين الزوجين بعد ما لم تكن، طبقا لموازين الإسلام المقررة فيه، كفى ذلك و صح منه إيجابه، و إذا قصد القابل بقوله: قبلت أو رضيت انه ينشئ به قبول ما فعله الموجب، كفى منه و صح قبوله، و بتطابق كل من الإيجاب و القبول كذلك يتم العقد و تترتب عليه آثاره.

### المسألة ٥٩:

يشترط فى صحة العقد أن تحصل المولاة العرفية بين الإيجاب و القبول بحيث يعد الثانى قبولاً لذلك الإيجاب فى نظر أهل العرف،

فلا- يخل بالموالاة و بصحة العقد أن يتأخر القبول قليلا إذا كان مرتبطا به عرفا، و لا يخل بالموالاة بينهما أن تذكر المتعلقةات الكثيرة في الإيجاب و ان طال ذكرها، و مثال ذلك: أن يكون المهر منه المعجل و المؤجل و يكون المؤجل مقسما على أقساط كثيرة، و تكون بين الزوجين شروط كثيرة كذلك، فإذا عدد الموجب جميع ذلك في إيجابه ثم وقع بعده القبول لم يكن ذلك من الفصل المضر بالموالاة و المخل بصحة العقد.

### المسألة ٤٠:

المعتبر في القبول أن يكون دالا على إنشاء الرضا بما أوجبه الموجب من المضمون المقصود كما تقدم بيانه و هذا المقدار هو المعتبر من التطابق بين الإيجاب و القبول، و لا- يشترط فيه أن يتطابق مع الإيجاب في اللفظ، فإذا قال الموجب للرجل: زوجتك فلانة، فقال الرجل: قبلت النكاح صح، و كذا إذا قال الموجب له: أنكحتك زينب على المهر المعلوم، فقال: رضيت بزواجها على الصداق المعين أو المقرر أو المذكور.

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٢٨

### المسألة ٤١:

إذا قال الرجل لو كيل المرأة أو لولى أمرها: هل زوجتني فلانة بمائة دينار، فقال له: نعم، و قصد بقوله: نعم: إيجاب النكاح، و قال الزوج: قبلت، لم يكتف بذلك على الأحوط، بل لا يخلو من قوة.

### المسألة ٤٢:

إذا لحن الرجل في إجراء الصيغة لحنا يغير معناها كانت باطلة، كما إذا قال و كيل الزوجة: نكحت فلانة بدل أنكحت، أو قال: تزوجتها بدل زوجتها، فتكون باطلة، و كذلك إذا أتى بها على غير الوجه الصحيح، و ان لم يكن لحنا، و مثال ذلك: ان يقول الموجب للزوج: زوجت فلانة منك نفسها، على أن تكون فلانة هي فاعل زوجت و هي التي أوقعت التزويج، فلا يصح ذلك لأنها لم تزوج نفسها و انما زوجها الموجب بالوكالة عنها.

و إذا لحن في الصيغة لحنا لا يغير المعنى، فان كان اللحن في لفظ زوجت أو أنكحت أو في لفظ قبلت ففتح التاء من الكلمات بدل ضمها، أو فتح الباء من كلمة قبلت بدل كسرهما، فالأحوط عدم الاكتفاء بها أيضا، فتعاد الصيغة على الوجه الصحيح، و كذلك إذا قال: جوزت بدل زوجت. و ان كان اللحن في المتعلقةات و هو لا يغير المعنى فالظاهر الصحة.

### المسألة ٤٣:

لا- يشترط في صحة العقد أن يكون الموجب و القابل في مجلس واحد، فإذا كانا في مجلسين و أمكن توجه الخطاب من الموجب للقابل لتقارب مجلسيهما بحيث يسمع كل منهما قول الآخر، أو أمكن التخاطب بينهما بواسطة الآلات الحديثة الموصلة للصوت كالهاتف و نحوه، فتتحقق المعاقدة بينهما و يرتبط الإيجاب بالقبول و بالعكس من غير فصل يخل بالموالاة و يصح العقد.



**المسألة ٤٤:**

يشترط في صحة عقد النكاح أن يوقعه المتعاقدان منجزاً غير معلق، فلا يصح العقد إذا أنشأ الموجب إيجابه معلقاً على وجود شرط أو على

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٢٩

مجيء زمان، ولا يصح إذا أنشأ القابل قبوله معلقاً كذلك. وإذا علق الإيجاب أو القبول على وجود شيء وهو حاصل بالفعل و كان كل من الموجب و القابل عالمين بحصول ذلك الشيء، فالظاهر صحة العقد، و مثال ذلك أن يقول الموجب للرجل: زوجتك فلانة إذا كان هذا اليوم هو يوم الجمعة، و كان الموجب و القابل عالمين بأنه يوم الجمعة، و مثاله أيضاً أن تقول المرأة للرجل: زوجتك نفسى ان لم أكن أختا لك من الرضاة، و كانا معا يعلمان بأنها ليست أخته، و إذا كانا جاهلين بوجود الشرط أو كان أحدهما جاهلاً به فالصحة مشككة في كلا الفرضين.

**المسألة ٤٥:**

يصح للأخرس أن يتولى عقد النكاح لنفسه، و يكون إيجابه أو قبوله بالإشارة المفهومة للمعنى المقصود، و يصح عقده إذا قصد الإنشاء بإشارته و ان أمكن له أن يوكل من يتولى الإيجاب أو القبول اللفظى عنه. فإذا كانت المرأة هى الخرساء، و أنشأت إيجاب العقد على نفسها بالإشارة، و كان القابل قادراً على النطق، فالأحوط له أن يجمع بين النطق بالقبول، و الإشارة المفهومة به، إذا كانت المرأة الخرساء لا تسمع نطقه أو تسمعه و لا تفهم معناه، و إذا كانت تسمع قوله و تفهم معناه، اكتفى بالنطق فى قبوله و لم يفتقر إلى إنشائه بالإشارة.

و إذا كان الأخرس هو الزوج القابل، و كان الموجب قادراً على النطق بالصيغ، جمع الموجب على الأحوط بين إنشاء إيجابه بالنطق و إنشائه بالإشارة المفهومة، فإذا حصل الإيجاب منه كذلك قبل الأخرس من بعده بالإشارة.

**المسألة ٤٦:**

الأحوط أن لا يتولى الأخرس إجراء عقد النكاح لغيره بالوكالة عنه، و إذا كان ولياً و أراد تزويج طفله أو طفلته مثلاً، فالأحوط له أن يوكل عنه من يجرى صيغة العقد اللفظى لهما.

**المسألة ٤٧:**

لا ريب فى بطلان عقد الصبى إذا كان غير كامل التمييز، أو كان غير قاصد للمعنى أو كان القصد فيه مشكوك التحقق، سواء عقد لنفسه

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٣٠

أم لغيره، و سواء أجاز وليه عقده أم أجاز هو بعد بلوغه أم لا.

و إذا كان الصبي كامل التمييز و عارفا بالصيغة و قاصدا للمعنى، و عقد النكاح لغيره بالوكالة عنه أو عقد لنفسه مع اذن وليه له بإجراء الصيغة أو اجازةً وليه لفعله بعد العقد، أو أجاز الصبي نفسه بعد بلوغه، ففي بطلان عقده في هذه الصور تأمل، و لكن لا- يترك الاحتياط بتجديد العقد من غيره إذا أريد الإمساك، و اجراء الطلاق إذا أريد الفراق، و كذلك إذا عقد لغيره فضولا و حصلت الإجازة من المعقود له بعد ذلك.

### المسألة ٤٨:

لا ريب في بطلان عقد المجنون و ان كان جنونه أوارا إذا أوقعه في حال جنونه، سواء عقد لنفسه أم لغيره و سواء أجاز الولي عقده أو أجازة هو بعد إفاقته أم لا، و يصح عقده في دور إفاقته، لنفسه و لغيره بالوكالة عنه، أو الولاية عليه، كما إذا اتفق عروض ذلك للأب أو للجد أبي الأب فعقد لولده الصغير أو لولد ولده في دور إفاقته من الجنون مع وجود الشرائط المعتبرة.

### المسألة ٤٩:

لا يصح عقد السكران لنفسه و لا لغيره و ان أجاز العقد بعد أن أفاق و كذلك الحكم في المرأة السكرى، و هذا مع السكر الذى لا يعى فيه السكران أو السكرى ما يقول.  
و إذا زوجت المرأة السكرى نفسها و هى ملتفتة الى ما تقول، ثم رضيت بالعقد بعد إفاقته فالظاهر صحة العقد، سواء كان تزويجها بتوكيل أحد على عقدها أم بإجرائها صيغة العقد بنفسها، و الظاهر ان الرجل السكران مثلها فى ذلك إذا كان فى حال سكره و عقده ملتفتا يعى ما يقول.

### المسألة ٥٠:

لا يمنع السفية المحجور عليه فى التصرف فى المالىات من أن يتولى اجراء عقد النكاح لغيره بالوكالة عنه، و يصح له أن يجرى عقد النكاح لنفسه

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٣١

إذا أذن له وليه قبل إجراء الصيغة أو أجازة بعد العقد، و ستعرض له ان شاء الله تعالى فى فصل أولياء العقد بصورة أكثر تفصيلا.  
و يشكل الحكم بصحة عقده لنفسه أو لغيره بل يمنع إذا كان سفهه عاما يوجب حجره فى المالىات و غيرها، أو كان سفهه خاصا فى التصرف فى نفسه كما ذكرناه فى كتاب الحجر، فإذا أريد تزويجه فلا بد من الرجوع الى وليه.

### المسألة ٥١:

يصح عقد المكره إذا أكرهه أحد على اجراء عقد النكاح لغيره بالوكالة عنه، و لا- يبطله كونه مكرها عليه إذا كان جامعا لشرائط الصحة فيه من قصد الإنشاء و غيره.

و إذا أكره على اجراء عقد النكاح لنفسه، فأوقعه مكرها عليه لم يصح، و إذا زال الإكراه عنه و أجاز العقد بعد ارتفاعه صح العقد و

ترتبت عليه آثاره، سواء كان المكروه هو الزوج أم الزوجة.

### المسألة ٧٢:

لا يشترط في صحة العقد أن يكون العاقد ذكرا، فيصح للمرأة أن تتولى عقد النكاح لغيرها بالوكالة عنه إيجابا وقبولا، كما يصح لها أن تتولى عقد نفسها بالأصالة.

### المسألة ٧٣:

إذا أوقع الموجب الإيجاب في عقد التزويج، ثم جن أو أغمى عليه أو نام قبل أن ينطق صاحبه بالقبول بطل العقد، وكذلك الحكم إذا قدم القبول على الإيجاب بناء على صحة ذلك كما اخترناه في المسألة الثالثة والخمسين فإذا اعترض القابل الجنون أو الإغماء أو النوم قبل أن يوتى بالإيجاب بطل العقد.

و أولى من ذلك بطلان العقد ما إذا عرض مثل ذلك للقابل في أثناء الإيجاب، والوجه في بطلان العقد في هذه الفروض هو عدم صدق المعاقدة بين الطرفين إذا انتفت الأهلية من أحدهما قبل أن يتم العقد، وعدم شمول الأدلة لمثل هذا ان سمي عقدا.

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٣٢

### المسألة ٧٤:

يشترط في صحة عقد النكاح أن يعين فيه الرجل والمرأة اللذين يقع لهما العقد، بحيث يتميز الرجل المعقود له عن غيره من الرجال، وتتميز المرأة المعقودة عن سواها من النساء، أما بذكر الاسم الخاص بالشخص، وأما بوصفه توصيفا يعين شخصه ويميزه عما عداه، أو بالإشارة إليه إشارة مشخصة، وإذا كان الاسم مشتركا بينه وبين غيره، فلا بد من ذكر ما يدل على الفرد المقصود من اسم أبيه أو لقبه أو أحد مشخصاته. فيبطل العقد إذا قال الموجب لصاحبه: زوجتك إحدى بناتي، أو قال له: زوجتك ابنة زيد و كانت لزيد أكثر من بنت واحدة ولم يعين المقصودة منهن، أو قال له: زوجت ابنتي مريم من أحد بنيك، أو زوجت إحدى موكلاتي من أحد موكليك، أو عين الموجب زوجة أو زوجا، وعين القابل غير ذلك.

### المسألة ٧٥:

إذا عين العاقدان بينهما المرأة المقصودة والرجل المقصود قبل اجراء العقد، ولكنهما حين اجراء الصيغة ذكرا أحد الزوجين أو كليهما بلفظ مشترك لا يدل على التعيين، لم يبعد القول بالصحة، ومثال ذلك أن يخاطب الرجل من زيد ابنته الكبرى، ويتفقا على تزويجها منه، ثم يقول له عند العقد: زوجتك ابنتي مع ان له أكثر من بنت واحدة، أو يقول له: زوجتك ابنتي سعاد مع ان هذا اسم لبنتين عنده، فلا يبعد الحكم بالصحة والأحوط لهما ان يجددا العقد على الزوجة المقصودة.

### المسألة ٧٦:

هل يكفي في صحة العقد أن تكون المرأة المعقود عليها معينة في الواقع و هي غير متميزة عند العاقدين أو عند أحدهما في حال إجراء الصيغ، ثم يحصل العلم بها بعد العقد، و مثال ذلك أن يقول الأب الموجب للرجل: زوجتك ابنتي الكبرى، و هما لا يعلمان في حال العقد ان الكبرى هي زينب أو فاطمة، و لكنهما سيعلمان بها تفصيلا بعد العقد إذا رجعا الى سجل موجود يضبط فيه ولادة البنتين؟ لا يبعد القول بصحة العقد، و كفاية التعيين في الواقع، لتحقق القصد الترويج المرأة المعينة مع رضا

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٣٣

الزوج بزواجها و ان لم يميزها في حال العقد، فإذا رجعا الى السجل الموجود تميزت المرأة المعقودة و ارتفع اللبس الذي أوجبه الجهل بالتأريخ، و الأحوط استحبابا تجديد العقد إذا أرادا الإمساك، و لا بد من الطلاق إذا أرادا الفراق. و كذلك الحكم إذا كان الرجل المعقود له معينا في الواقع و هو غير متميز عند العاقدين على النحو الذي ذكرناه في المرأة فيجرب فيه الحكم الآنف ذكره.

### المسألة ٧٧:

يصح التوكيل في عقد النكاح، فتوكل المرأة الرشيدة من يتولى إيجاب العقد بالنيابة عنها، و يوكل الرجل الرشيد من يتولى قبول الزواج عنه، و يصح للولي على الصبي الصغير أو على الصبية الصغيرة أن يوكل من يتولى إجراء الصيغ للطفل أو للطفلة بالنيابة عن الولي.

### المسألة ٧٨:

يجب على الوكيل أن يتبع في تصرفه ما عين له موكله في توكيله، فإذا وكلته المرأة على عقدها من رجل معين لم يصح له أن يعقدها على غيره، و إذا ذكرت لها صداقا لم يجز له أن يعقدها على صداق غيره، و إذا حددت شروطا لم يجز له التعدي عنها فيعقدها بغير شرط أو بشروط أخرى غيرها، فان تعدى شيئا من ذلك كان فضوليا و توقفت صحة عقده على اجازة موكلته للعقد، و كذلك الحكم في وكيل الرجل في قبول العقد عنه.

و إذا وكلته المرأة أو وكله الرجل و أطلق الموكل له التوكيل في اختيار الزوج أو الزوجة مثلا- و في تحديد المهر و الخصوصيات وجبت على الوكيل مراعاة المصلحة في الاختيار لموكله، فإذا تعدى في فعله ما تقتضيه المصلحة لم ينفذ عقده و كان فضوليا، فلا يصح عقده إلا بالإجازة من موكله، فإذا اختلف الموكل معه في بعض الخصوصيات و لم يجز العقد كما حصل بطل العقد و جددا الوكالة و العقد إذا شاء على خصوصية أخرى، و إذا أريد تجديد العقد وفق رأى الموكل لم يحتج إلى وكالة أخرى.

### المسألة ٧٩:

إذا ذكرت المرأة لوكيلها شروطا و خصوصيات تشترطها على الزوج

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٣٤

و وكلت الوكيل على إجراء عقدها وفقا لتلك الشروط، و ذكر الرجل لوكيله شروطا و خصوصيات، و وكله على قبول العقد وفقا لما

يطلب، صح للوكيلين أن يجريا صيغة العقد مع الاتفاق في الحدود المشترطة.

و إذا اختلفا في ذلك لم يصح لهما العقد، و إذا أجرى وكيل الزوجة صيغة العقد طبقا للشروط التي عينتها الزوجة، و قبل وكيل الزوج العقد عنه مع مخالفته لشروط موكله كان وكيل الزوج فضوليا في قبوله، فان أجازته موكله صح العقد و لم يحتج إلى إجازة الزوجة عقد وكيلها أو إجازتها فعل وكيل زوجها. و إذا انعكس الفرض فأجرى العقد وفقا للشروط التي عينها الزوج لو كيله انعكس الحكم، فكان وكيل الزوجة هو الفضولي فيصح العقد إذا أجازته الزوجة و يبطل إذا لم تجزه.

### المسألة ٨٠:

إذا وكلت المرأة وكيلًا على إجراء صيغة عقدها من فلان، فظاهر هذا التوكيل أن يتولى وكيلها إيجاب العقد عليها سواء قدمه على قبول الزوج أم أخره عنه، فلا تناول وكالته ان يتولى القبول عنها، و ان قلنا بصحة عقد النكاح إذا كان الإيجاب فيه من الزوج أو من وكيله و كان القبول من الزوجة أو من وكيلها، فلا يصح منه ذلك، و إذا وكل الرجل وكيلًا على قبول عقد النكاح له بفلان، فظاهر هذه الوكالة أن يتولى القبول عنه، سواء أخره عن الإيجاب أم قدمه عليه، و لا يصح له أن يتولى إيجاب العقد عن الزوج، لعدم توكيله في ذلك، و إذا وكل الرجل والمرأة وكليهما وكالة مطلقة في إجراء العقد بينهما حسبما يختاران من صور العقد، صح لكل من الوكيلين أن يتولى الإيجاب عن صاحبه أو القبول، و ان يقدم الإيجاب على القبول أو يؤخره عنه كما يختاران.

### المسألة ٨١

إذا وكلت المرأة رجلا على تزويجها لم يصح له أن يعقدها من نفسه، و ان صرحت له بالتعميم في وكالته، فقالت له: وكلتك على أن تزوجني و تتولى عقد زواجي من أي شخص تريد.

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٣٥

### المسألة ٨٢:

الأحوط أن لا يتولى شخص واحد طرفي العقد، فيتولى إنشاء الإيجاب بالوكالة عن الزوجة أو عن وليها مثلا، و يتولى القبول لنفسه أو بالوكالة عن الزوج أو عن وليه، بل المنع لا يخلو من قوة في توكيل المرأة للرجل في زواجها منه.

### المسألة ٨٣:

إذا وكل الزوجان وكيلين في إجراء عقد النكاح بينهما، و اتفقا معهما على إجراءاته في وقت معين و مضى ذلك الوقت، لم تجز للزوجين المقاربة حتى يعلما بأن الوكيلين قد أجرى صيغة العقد أو يخبرهما العاقد بأنه قد أجزاها، و لا يكفي حصول الظن بذلك و ان أخبرهما به ثقة، بل و ان حصل العلم به لأحدهما دون الآخر.

### المسألة ٨٤:

لا- يجوز أن يشترط خيار الفسخ في عقد النكاح، سواء اشترط للزوج أم للزوجة أم لكليهما، أم لشخص ثالث، و سواء كان النكاح دائما أم منقطعاً. و إذا شرطه أحد الزوجين أو كلاهما كان الشرط باطلاً، و المشهور بين الفقهاء بطلان العقد بذلك، و هو مشكل، فلا بد من الاحتياط إذا اشترط ذلك، بتجديد العقد من غير شرط إذا أريد الإمساك، و بإيقاع الطلاق إذا أريد الفراق.

### المسألة ٨٥:

يصح لأحد الزوجين أن يشترط لنفسه الخيار في الصداق الذي جرى عليه العقد بينهما، بأن يفسخ الصداق المسمى وحده من غير أن يفسخ العقد، و هذا إذا كان النكاح دائماً، و كانت للخيار المشتراط مدة معلومة فإذا شرط ذلك لنفسه أو شرطه لكليهما ثبت الحق للمشروط له، و إذا فسخ صاحب الخيار في المدة المعينة سقط المهر المسمى في العقد و كانت المرأة بحكم مفوضة البضع، فإذا دخل الزوج بها ثبت لها مهر أمثالها من النساء، و إذا طلقها قبل دخوله بها وجبت لها المتعة، و سيأتي تفصيل ذلك في أحكام مفوضة البضع من فصل المهر (ان شاء الله تعالى).

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٣٦

و لا يصح اشتراط الخيار في الصداق إذا كان عقد النكاح منقطعاً، و إذا شرطه أحد الزوجين أو كلاهما بطل الشرط و لزم مراعاة الاحتياط الأنف ذكره، فيجددان العقد من غير شرط إذا أرادا بقاء النكاح، و يهبها المدة إذا أرادا الفراق.

### المسألة ٨٦:

إذا تصادق الرجل و المرأة على زوجية أحدهما للآخر ثبتت الزوجية بينهما في الظاهر و ترتبت عليها جميع أحكامها و لوازمها من جواز وطء و ثبوت مهر و نفقة و ميراث و غير ذلك، إذا لم يعلما أو يعلم أحدهما بكذب قولهما. و إذا ادعى أحدهما الزوجية و أنكرها الثاني، فإن أقام المدعى بينة على صدق قوله ثبتت الزوجية ظاهراً، و كان على الطرفين ترتيب آثارها المحللة كالإنفاق من جانب الزوج، و كعدم الخروج من البيت إلا بإذن الزوج من جانب الزوجة، و اما في واقع الأمر فيجب عليهما العمل بالتكليف الذي يعلمان به في الحقيقة، و كذلك الحكم إذا لم تكن للمدعى بينة و لكن المنكر رد عليه اليمين فحلف المدعى على صدق مدعاه، فتجرى الأحكام الظاهرية المذكورة، و الواقع كما هو لا يتغير و لا يتبدل أحكامه. و إذا لم تكن للمدعى الزوجية بينة تثبت قوله توجه اليمين على منكرها، فإذا أحلف حكم ظاهراً بعدم الزوجية. و يلزم مدعى الزوجية- و هو الطرف الثاني من الدعوى- بلوازم إقراره بالزوجية، فإن كان هو الرجل، و جب عليه أن يوصل المهر إليها، و لم يحل له أن يتزوج بأماها و لا ببنتها إذا كان قد دخل بالأُم أو لم يطلقها، و لا يجوز له التزويج بأختها ما دامت المرأة في حباله، و لا يتزوج بنت أخيها و لا بنت أختها إلا برضاها ما دامت في حباله كذلك، و لا يتزوج خامسة إذا كانت عنده ثلاث زوجات غيرها. و إذا كان مدعى الزوجية هي المرأة لم يجز لها الزواج بغيره إلا إذا فارقتها بموت أو طلاق و نحوه.

### المسألة ٨٧:

إذا أنكر أحدهما الزوجية في المسألة السابقة ثم رجع بعد إنكاره

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٣٧

فاعترف بها و أبدى العذر عن إنكاره الأول و كان غير متهم فى ذلك سمع منه إقراره، و ثبتت الزوجية، و ان كان ذلك بعد حلفه على عدم الزوجية.

### المسألة ٨٨:

إذا ادعت المرأة أنها خلية لا زوج لها، و كان الرجل لا يعلم حالها و يحتمل صدقها فى قولها، حكم بصدقها و جاز له أن يتزوجها أو يزوجه من يريد، من غير أن يفحص عن أمرها، سواء حصل له العلم أو الوثوق من قولها أم لم يحصل. و كذلك إذا دعاها هو أو غيره الى الزواج منها فأجاب، أو ابتدأت هى فدعت أحدا إلى الزواج منها، سواء كان المدعو هو أم غيره، فيصح الاعتماد على قولها فى جميع ذلك. و مثله ما إذا علم الرجل بأنها كانت ذات بعل فى السابق، فادعت ان بعلها قد مات أو طلقها. و يستثنى من ذلك ما إذا كانت متهمه فى دعوها، فيستحب للرجل أن يسأل عن حالها إذا أراد الزواج بها بل هو الأحوط. و إذا كانت ذات بعل فغاب زوجها عنها غيبه انقطع فيها خبره، ثم ادعت أنها علمت بموته و اعتدت منه صدقت فى قولها و جاز للرجل أن يتزوجها، و إذا وكلت أحدا على إجراء صيغة العقد عليها صح له أن يقبل الوكالة منها و يتولى عقد نكاحها إلا إذا علم بكذبها، و ان كان الأحوط استحبابا الترك.

### المسألة ٨٩:

إذا ادعت المرأة أنها خلية ليس لها زوج، فصدقها الرجل و تزوجه، ثم ادعت بعد زواجه بها أنها ذات بعل غيره، لم تسمع منها هذه الدعوى الثانية، فلا يفرق الحاكم بينها و بين الرجل الذى تزوجه و لا يجب على الرجل الاجتناب عنها، إلا إذا أقامت بينه على صدق دعوها، فإذا شهدت البينة بذلك، وجب التفريق بينها و بين الزوج الثانى. و لا تستحق عليه شيئا إذا كانت حين زواجها به عالمه بأنها ذات بعل، لأنها بغى، و إذا كانت تجهل ذلك، كما إذا اعتقدت بأن بعلها قد مات

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٣٨

فاعتدت منه و تزوجت، ثم تبين لها خطأها فى الاعتقاد، كان نكاحها شبهه، فإذا كان الرجل الثانى قد دخل بها استحقت عليه مهر المثل.

و يكفى فى جريان هذه الأحكام أن تشهد البينة بأن المرأة ذات بعل حين ما تزوجه الثانى، و ان لم تعين من هو البعل الأول، و لم تشهد بأنه مات بعد ذلك أم لا يزال حيا.

### الفصل الرابع فى أولياء العقد

### المسألة ٩٠:

ثبت للأب و للجد أبى الأب و ان علا بأكثر من واسطة واحدة، ولاية شرعية على ولده و ولد ولده الصغيرين و على ابنته و بنت ابنه

الصغيرتين و على المجنون و المجنونة من أولادهما إذا اتصل جنونهما بصغرهما و ان كانا بالغين بالفعل فيصح للأب و للجد أبى الأب ان يتوليا عقد الزواج عليهم، إذا لم تكن فى ذلك مفسدة على القاصرين المولى عليهم. و يشكل الحكم بثبوت ولاية لهما على المجنون و المجنونة اللذين يتأخر عروض الجنون عليهما عن البلوغ، فإذا اقتضت الضرورة تزويج أحدهما، فلا يترك الاحتياط بالاستيذان من الأب أو الجد و من الحاكم الشرعى معا.

### المسألة ٩١:

لا تثبت الولاية للأب على القاصرين من أبنائها و بناتها و لا على ذريتهم و لا للجد أبى الأم، حتى أم الأب و أبيها سواء كانوا بواسطة أم أكثر، لا فى عقد نكاح و لا فى تصرف فى مال أو إجراء معاملة أو فى شىء من شؤونهم، و لا تثبت الولاية للأخ و ان كان شقيقا كبيرا على أخيه الصغير و لا للعم أو الخال و لا لسائر الأرحام.

### المسألة ٩٢:

لا ولاية للأب و لا للجد أبى الأب على الولد فى عقد النكاح بعد بلوغه و رشده، و لا ولاية لهما فى عقد النكاح على البالغة الرشيدة إذا كانت

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٣٩

ثيبا. و اما البكر البالغة الرشيدة، فالأقوى استقلال كل منها و من أبيها بأمر تزويجها، فإذا زوجت هى نفسها، صح عقدها و نفذ، و ان لم تستأذن أباهما فى إجراء العقد، سواء أجزت الصيغة بنفسها أم وكلت أحدا سواها فى ذلك، و إذا زوجها أبوها نفذ تزويجه و صح و ان لم تستأذن منها فى إجراء العقد، و الأفضل بل الأحوط لكل منهما أن يستأذن الآخر إذا أراد العقد عليها. بل يجوز للأب أن ينقض عقد البنت إذا زوجت نفسها من غير اذنه، و ان كان عقدها صحيحا فى نفسه كما ذكرنا، و كل هذا مع مراعاة الشروط فى ولاية الأب عليها و سيأتى بيان ذلك.

### المسألة ٩٣:

لا أمر و لا ولاية للجد أبى الأب و لا لغيره من الأولياء على البنت الباكر فى عقدها بعد بلوغها و رشدها فلا يجرى للجد الحكم الذى تقدم ذكره فى ولاية الأب.

### المسألة ٩٤:

إذا منع الأب بنته البكر البالغة الرشيدة من التزويج بالكفو مع رغبتها بالزواج منه، سقطت ولايته عليها، فإذا زوجت نفسها منه بغير إذن الأب و قد منعها من ذلك، صح زواجها منه، و ليس للأب أن ينقض عقدها الذى أوقعته أو أوقعه و كيلها. و سقوط ولاية الأب فى هذا المورد لا يعنى سقوط ولايته فى غيره، فإذا لم تتزوج البنت من ذلك الرجل ثم زوجت نفسها من رجل آخر ليس بكفو، صح للأب أن ينقض عقدها.



**المسألة ٩٥:**

لا يسقط اعتبار إذن الأب إذا منعها من الزواج بغير الكفو شرعا، و مثال ذلك ان يمنعها من الزواج بكافر أو بمرتد أو بغير مؤمن، و لا يسقط اعتبار إذنه إذا منعها من الزواج بغير الكفو عرفا ممن يكون في تزويجه غضاضة أو منقصة عليهم، و لا يسقط اعتبار إذنه إذا منعها من الزواج بكفو معين مع وجود كفو آخر يطلب الزواج بها، فإذا عقدت نفسها على أحد هؤلاء بغير إذن الأب جاز له ان ينقض عقدها.

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٤٠

و يسقط اعتبار إذن الأب إذا كان غائبا لا يمكن للبت أن تستأذن منه، لسفر أو سجن مع حاجة البنت الى الزواج.

**المسألة ٩٦:**

البت التي تذهب بكارتها بغير الوطاء لها حكم البكر، و حكم الولاية عليها قد تقدم بيانه في الولاية على البكر البالغة الرشيدة في المسألة الثانية و التسعين، و كذلك إذا ذهب بكارتها بالزنا أو بوطء الشبهة على الأقوى.

**المسألة ٩٧:**

لا يشترط في ولاية الجد على القاصر أو القاصرة أن يكون الأب حيا كما يراه جماعة من الأصحاب و لا يعتبر فيها أن يكون الأب ميتا كما يراه البعض من غيرهم، بل هو ولى مستقل في الولاية في حال وجود الأب و في حال موته، و إذا كان الأب و الجد كلاهما موجودين، كان كل واحد منهما مستقلا في ولايته، فلا تتوقف صحة عمله على أن يشترك فيه مع الآخر أو يستأذن منه، بل و يصح تصرفه مع مراعاة شروط الولاية و ان خالفه الثاني في الرأي إذا لم يؤد ذلك الى تشاح بينهما أو تعارض في التصرف، و تلاحظ المسائل الآتية في ما يتعلق بذلك.

**المسألة ٩٨:**

يشترط في ولاية الأب و الجد أبى الأب أن لا تكون في تصرفه في شؤون القاصر أو أمواله مفسدة للمولى عليه، كما ذكرناه أكثر من مرة، فإذا زوج أحدهما الصبي أو الصبية، أو المجنون الذي اتصل جنونه بصغره مع وجود المفسدة في التزويج لم يصح و كان العقد فضوليا، لا ينفذ إلا بإجازة الطفل أو الطفلة المعقود لهما بعد أن يبلغا و يرشدا، و اجازة المجنون بعد أن يفيق من جنونه و يصحو. و إذا تم عقد الأب أو الجد وفقا للشروط المعتبرة في ولايتهما على القاصر، صح العقد و لزم، و لم يكن للصبي المعقود خيار فيه بعد بلوغها و رشدتها، و لا خيار للصبي المعقود له في العقد بعد بلوغه و رشدته، و لا للمجنون المعقود له بعد إفاقته و برئه.

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٤١

**المسألة ٩٩:**

إذا زوج الصبي القاصرة أبوها أو جدها بأقل من مهر أمثالها أو بشخص لا يقدر على الإنفاق عليها، فإن كان ذلك لوجود مصلحة في التزويج تغلب على المفسدة الموجودة فيه، صح العقد و المهر و لزم، و ان لم توجد فيه مصلحة أو كانت فيه مصلحة عادية غير غالبية على المفسدة كان العقد فضوليا، يتوقف نفوذه على اجازة البنت بعد بلوغها و رشدها، فلا يصح إذا لم تجزه، و كذلك الحال في الصبي إذا زوجه أحدهما بأكثر من مهر المثل.

### المسألة ١٠٠:

إذا زوج الصبي القاصرة أبوها أو جدها مع وجود المفسدة في تزويجها لم ينفذ العقد كما ذكرناه، في ما تقدم و كان فضوليا لا يصح الا- بإجازة المعقودة بعد بلوغها، فإذا تغيرت الحال فارتفعت المفسدة الموجودة في التزويج، أو تجددت فيه مصلحة تغلب على المفسدة، أمكن للولي الثاني منهما غير العاقد أن يجيز العقد فيكون صحيحا بإجازته، و يشكل الحكم بالصحة إذا أجازة الولي العاقد نفسه.

### المسألة ١٠١:

إذا تشاح الأب و الجد في أمر تزويج القاصر أو القاصرة، فاختار كل واحد منهما للصبي زوجة أو اختار للصبي زوجا مثلا، قدم اختيار الجد، و إذا بادر الأب في هذا الفرض فعقد على الطفلة للزوج الذي اختاره لها قبل الجد، فلا يترك الاحتياط اما باسترضاء الجد و تجديد العقد عليها لمن اختاره الأب، و اما بطلاق الزوج لها.

### المسألة ١٠٢:

إذا زوج الأب بنته الصغيرة من رجل، و زوجها جدها من رجل آخر، فللمسألة صور، و لكل صورة منها حكمها الخاص بها: (الصورة الأولى): أن يسبق الأب أو الجد في تزويجه للبنت على تزويج الآخر لها، و يعلم السابق منهما على نحو التعيين فيعلم أن الأب قد عقد على البنت قبل جدها، أو أن الجد قد أجرى عقده قبل أبيها،

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٤٢

فيكون عقد الولي السابق منهما هو الثابت، و يبطل عقد اللاحق، سواء كان السابق هو الأب أم الجد.

(الصورة الثانية): أن يقترن عقد الأب على البنت مع عقد الجد عليها في الزمان، فيتفق إجراؤهما للصيغة في وقت واحد و يعلم التقارن بينهما، و الحكم في هذه الصورة ان تثبت الولاية للجد على الخصوص، فيكون عقده على البنت هو الثابت، و يبطل عقد الأب عليها. (الصورة الثالثة): أن يعلم الوقت الذي أجرى فيه الجد عقده على البنت فيعلم بأنه أوقع الصيغة في الساعة الأولى من يوم الخميس مثلا، و يجهل وقت عقد الأب، فهل أوقعه قبل ذلك الوقت أم بعده أم وقع العقدان متقارنين في زمان واحد، و الحكم في هذه الصورة أيضا هو صحة عقد الجد و نفوذه و بطلان عقد الأب.

(الصورة الرابعة): أن يعلم الوقت الذي أوقع الأب فيه عقده على بنته كما تقدم، و يجهل زمان عقد الجد، فهل أوقعه في وقت عقد الأب أيضا أم قبله أم بعده، فيحكم بصحة عقد الأب و نفوذه و بطلان عقد الجد.

(الصورة الخامسة): أن يجهل وقت كل من عقد الأب و عقد الجد، فلا يعلم في أي ساعة حدثا؟ و هل سبق أحدهما على الآخر أم

اقتربنا في الوقت؟ و الحكم في هذه الصورة أن المرأة تكون معلومة الزوجية لأحد الرجلين المعقود لهما على وجه الإجمال فإذا كان في الصبر عسر و حرج، فلا بد من الرجوع الى القرعة في تعيين الزوج الذي ثبتت له الزوجية منهما، فأيهما عينته القرعة حكم بأنه هو الزوج، أو طلاق الزوجين كليهما للمرأة، و تجديد العقد بعد ذلك لمن تشاء أو طلاق أحد الزوجين ثم يتزوجها الثاني بعقد جديد. و المسألة في جميع صورها الخمس الآنف ذكرها انما تفرض في غير حالة التشاح بين الأب و الجد في تعيين الزوج، و إذا فرض وقوع تشاح بينهما في ذلك رجع الى حكمها الذي بيناه في المسألة المائة و الواحدة.

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٤٣

### المسألة ١٠٣:

إذا تحقق سفه الرجل أو المرأة في الأمور المالية و حكم عليه بالحجر شرعا، لم يصح له أن يتولى عقد النكاح لنفسه إلا إذا أذن له وليه بذلك، فيكون الولي هو الذي يعين له المهر و يعين له الزوجة إذا كان رجلا و يكون الولي هو المشرف على الإنفاق على الزوجة من مال السفه بعد التزوج بها، و يكون الولي هو الذي يعين الزوج و يقدر الصداق إذا كان السفه المولى عليه هو المرأة، و إذا زوج السفه نفسه أو زوجت المرأة السفهة نفسها بغير إذن الولي كان العقد فضوليا، فلا ينفذ إلا بإجازة الولي، فإذا أجازته صح و لم يفتقر الى تجديد العقد.

و كذلك الحكم إذا كان سفهه عاما في الماليات و غيرها، أو كان خاصا في الشؤون غير المالية كما إذا كان سفهيا في التزويج أو في التصرف في نفسه، بناء على ما اخترناه من اجراء حكم السفه في جميع ذلك، و قد ذكرناه في كتاب الحجر - فيكون محجورا عن أن يتولى عقد النكاح لنفسه إلا بإذن الولي.

### المسألة ١٠٤:

ولي السفه هو الأب أو الجد أبو الأب إذا كان قد اتصل سفهه بصغره، فان لم يكن له أب و لا جد، فوليه هو القيم الذي ينصبه الأب أو الجد لذلك، و ان لم يكن لهما وصى منصوب فالولي على السفه هو الحاكم الشرعي، و إذا طرأ له السفه بعد أن بلغ الحلم و رشد، فالولاية عليه للحاكم الشرعي و ان كان أبوه و جده موجودين.

### المسألة ١٠٥:

السفه غير مسلوب العبارة، فإذا كان ممن يحسن اجراء الصيغة في عقد التزويج صح له أن يتولى عقد النكاح لغيره بالوكالة عنه، و يصح له ان يتولى اجراء العقد لنفسه أيضا إذا قام وليه بأصل المعاملة حتى أتمها فعين الزوجة و قدر المهر و حدد الشروط ثم أذن للمولى عليه أو وكله في اجراء الصيغة على ما عينه، و إذا أجرى السفه عقد النكاح لنفسه بنفسه ثم أجاز وليه عقده بعد ذلك، صح و لم يفتقر الى تجديد، و قد تقدم ذكر هذا قبل مسألتين.

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٤٤

### المسألة ١٠٦:

يجوز للموصى المنصوب من قبل الأب أو الجد أبى الأب أن يزوج الطفل الصغير و الطفلة الصغيرة إذا نص أبوهما أو جدهما الموصى على ولايته فى التزويج، سواء عين الزوج و الزوجة لهما أم لم يعين، فيجوز للموصى ان يتولى العقد لهما بنفسه و أن يوكل غيره فى إنشائه، إلا إذا عين له الموصى أن يباشر بنفسه أو يوكل فيتبع ما حدد له. و يجوز للموصى القيم كذلك أن يزوج ابنتهما المجنون أو بنتهما المجنونة اللذين اتصل جنونهما بصغرهما مع نص الأب أو الجد على ذلك فى وصيته كما ذكرنا فى الصغير، و يجوز لهذا الوصى القيم أن يزوج السفية الذى اتصل سفهه بصغره إذا نص الموصى على أن يتولى أمر تزويجه كذلك.

### المسألة ١٠٧:

إذا لم يكن للطفل الصغير أو الطفلة الصغيرة أب و لا جد يتولى أمرهما، و لا وصى منصوب من أيهما أو جدهما و اقتضت المصلحة الملزمة تزويجهما أو دعت الى ذلك ضرورة ملحة بحيث تترتب على تركه مفسدة شديدة يجب الاحتراز عنها، فللحاكم الشرعى أن يتولى تزويجهما، و كذلك الحكم فى المجنون و المجنونة اللذين لا ولى لهما إذا اقتضت الضرورة تزويجهما. و قد تقدم فى المجنون الذى عرض له الجنون بعد البلوغ و كان له أب أو جد أو وصى من أحدهما، أن الأحوط لزوما فى صحة تزويجه إذا اقتضت ذلك ضرورة ملزمة أن يستأذن منهم و من الحاكم الشرعى.

### المسألة ١٠٨:

الولاية على العبد المملوك فى التزويج و غيره لسيدته، سواء كان عبدا أم أمة و كبيرا أم صغيرا، و عاقلا أم مجنونا، و إذا تزوج أو زوجه أحد بغير اذن سيده كان العقد فضوليا، فان أجازته السيد صح و ان لم يجزه بطل.

### المسألة ١٠٩:

يشترط فى ولاية الولى ان تتوفر فيه عدة أمور:  
الأول: أن يكون بالغاً، فلا ولاية للصبي الصغير أو الصبية الصغيرة  
كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٤٥  
على أحد، فإذا كان لأحدهما عبد مملوك أو أمة مملوكة فالولاية عليه للولى على السيد الصغير.  
الثانى: أن يكون عاقلاً، فلا ولاية للمجنون على غيره، و ان كان أباً أو جداً أو مالكا.  
الثالث: أن يكون حراً، فلا ولاية للمملوك على ولده و لا على عبده، بل الولاية لمالك الولد، و إذا كان الولد حراً فالولاية عليه للجد إذا كان حراً و لوصيه القيم من بعده، و الا فالولاية للحاكم الشرعى، و تكون الولاية على عبده، لمالك العبد المالك.  
الرابع: أن يكون مسلماً إذا كانت الولاية على مسلم، فلا ولاية للكافر و لا للمرتد على ولده و لا على ولد ولده إذا كان مسلماً، و تثبت ولاية الكافر على ولده إذا كان كافراً على الأقوى.

### المسألة ١١٠:

لا يصح للولى أن يتولى عقد التزويج للمولى عليه إذا كانا محرمين بحج أو بعمرة، واجبين أو مندوبين، أو مختلفين، أو كان أحدهما محرما كذلك ولا يصح له أن يوكل فى تزويجه فى هذه الفروض وان كان الوكيل محلا، و يصح له أن يوكل فى حال الإحرام من يتولى العقد للمولى عليه بعد أن يحل الولى و المولى عليه من إحرامهما.

### المسألة ١١١:

العقد الفضولى هو العقد الذى يصدر من شخص غير مخول شرعا فى أن يجرى ذلك العقد للشخص المعقود له، سواء كان الشخص الذى أجرى العقد قريبا للشخص المعقود له أم أجنبيا عنه، و قد يطلق الفقهاء كلمة الفضولى و يجعلونها وصفا لنفس العقد الصادر كما ذكرنا، و هذا هو الأكثر، و قد يجعلونها وصفا للشخص الذى أجرى العقد، فيقولون: عقد الفضولى، و يقولون إذا تعدى الوكيل ما حدد له الموكل كان فضوليا.

و من الفضولى عقد الولى و الوكيل إذا وقع على غير الوجه الذى يصح لهما إيقاعه عليه، و مثال ذلك أن يعقد الأب أو الجد مع وجود

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٤٦

مفسدة للمولى عليه، أو يعقد غيرهما من الأولياء على غير مصلحة له، و أن يتجاوز الوكيل ما عين له موكله فى وكالته، فيعقد له على غير الزوجة المعينة أو على غير المهر المحدد، و من الفضولى أن يعقد العبد لنفسه أو تعقد الأمة نفسها بغير اذن سيدهما. و الأقوى صحة العقد الفضولى إذا لحقته الإجازة ممن بيده أمر العقد، سواء كان المعقود له كبيرا أم صغيرا و حرا أم مملوكا، و رجلا أم امرأة، و سواء كان العقد فضوليا من جانب الزوج و الزوجة كليهما أم من أحد الجانبين، فإذا أجاز الأصيل أو الولى و هما يملكان الأمر فى العقد صح و نفذ.

### المسألة ١١٢:

إذا كان الشخص المعقود له بالعقد الفضولى ممن يصح له أن يتولى العقد لنفسه- و هو البالغ الحر العاقل - سواء كان رجلا أم امرأة، فلا- يصح العقد الفضولى له الا- بإجازته بنفسه، و إذا كان ممن لا- يصح له أن يتولى ذلك، و هم الصغير و المجنون و السفية و المملوك، فيصح العقد الفضولى لأحدهم بإجازة ولى أمره ما دام قاصرا، فإذا أجاز الولى كذلك نفذ مع اجتماع شروط ذلك، و لم يكن للمولى عليه رده بعد ذلك، و إذا رده الولى كان باطلا و لا تصححه اجازة المولى عليه بعد كماله و ارتفاع الولاية عنه، و إذا لم يجز الولى العقد الفضولى و لم يرده حتى كمل المولى عليه و ارتفع الحجر عنه، فبلغ الصغير مثلا- و أفاق المجنون و رشد السفية و اعتق العبد كان له أن يجيز العقد الفضولى، فإذا أجازته نفذ.

### المسألة ١١٣:

ليس للأب و لا- للجد أبى الأب أن يجيز العقد الفضولى للطفل أو الطفلة أو غيرهما ممن تثبت ولايتهما عليه، إذا كانت فيه مفسدة للمولى عليه، كما لا يصح لهما تزويجه مع المفسدة، و ليس لغيرهما من الأولياء أن يجيز العقد الفضولى للمولى عليه إذا لم تكن فيه مصلحة له، كما لا- يصح لهم تزويجه حيث لا- مصلحة، فإذا لم يجز الولى العقد فى الفرضين الآنف ذكرهما و لم يرده حتى كمل

المولى عليه و ارتفع عنه  
كلمة التقوى، ج٧، ص: ٤٧  
الحجر، كان له أن يجيز العقد كما ذكرناه قريبا، فإذا أجازته نفذ.

#### المسألة ١١٤:

لا- يبطل العقد الفضولى بتأخر الإجازة عنه و ان تأخرت زمنا طويلا، لبعض الأسباب الطارئه، فإذا لم يجزه الأصيل أو الولي لجهله بحصول العقد، أو لجهله بأن الإجازة توجب صحته و نفوذه، أو للتروى و الاستشارة لأحد فى الإجازة و الرد، أو للنسيان، أو لرغبة الصبى فى إخفاء ذلك على الولي خوفا من رده فيبطل العقد، فإذا لم يجز الأصيل أو الولي العقد لبعض هذه الأسباب أو غيرها، ثم أجازته بعد ذلك صح و نفذ.

#### المسألة ١١٥:

إذا رد الأصيل العقد الفضولى أو رده الولي لغي العقد، فلا- تصححه الإجازة إذا لحقته بعد الرد على الأحوط ان لم يكن ذلك هو الأقوى، سواء كانت الإجازة اللاحقة من الولي أم من الأصيل، و إذا أجازته الأصيل أو الولي صح العقد و نفذ كما تقدم و لم يبطله الرد اللاحق بعد ذلك سواء كان الرد من الولي أم من الأصيل.

#### المسألة ١١٦:

يكفى فى إجازة العقد الفضولى أى لفظ يكون دالا- على إنشاء الرضا بالعقد فى متفاهم أهل العرف و اللسان، و ان كان ظهوره فى ذلك بمعونه القرائن، و يكفى فيها الفعل الدال على ذلك أيضا.

#### المسألة ١١٧:

إذا أوقع الفضولى العقد عن الزوج و كان الزوج راضيا فى نفسه بالتزويج حين اجراء العقد له و لم يظهر منه قول أو فعل يدل على رضاه بالعقد، فالعقد فضولى لا ينفذ إلا بالإجازة و كذلك إذا أوقعه فضولا عن المرأة و هى راضية به فى نفسها و لم تدل على رضاها بقول أو بفعل، فالعقد فضولى لا يصح الا بالإجازة.

#### المسألة ١١٨:

إذا أوقع الفضولى العقد عن الزوج و كان الزوج كارها فى نفسه  
كلمة التقوى، ج٧، ص: ٤٨  
لذلك حين العقد و لم يقع منه فعل أو لفظ يدل على الرد، فالظاهر صحة العقد إذا لحقته الإجازة بعد ذلك، و كذلك إذا استأذنه فى

العقد له فنهاه و لم يأذن له، فإذا أجرى له العقد مع نهييه فهو من الفضولى فإذا لحقته الإجازة صح و نفذ، و لا يكون نهييه المتقدم بمنزلة الرد، و كذلك الحكم فى الزوجة فى كلا الفرضين.

### المسألة ١١٩:

الفضولى - كما ذكرناه سابقا- هو العقد الصادر عن شخص غير مخول شرعا فى إجراء ذلك العقد للإنسان المعقود له سواء كان الشخص العاقد يعلم بذلك حين إجرائه للعقد أم كان يتخيل خلافه، فإذا أجرى العقد بعنوان الفضولية ثم اتضح بعد ذلك انه ولى للشخص المعقود له أو وكيل عنه، صح عقده و نفذ و لم يفتقر إلى إجازة، إلا إذا تعدى الوجه المحدد له شرعا. و إذا أجرى العقد و هو يعتقد انه ولى للمعقود له أو وكيل عنه، ثم استبان له انه مخطئ فى اعتقاده، فهو فضولى لا ينفذ عقده إلا بالإجازة.

### المسألة ١٢٠:

إذا زوج الصبية الصغيرة بالصبي الصغير غير ولييهما فضولا، توقفت صحة العقد على الإجازة من كلا الجانبين، سواء حصلت من وليي الصغيرين قبل أن يدركا و يرشدا أم من الصغيرين بعد البلوغ و الرشد، أم من ولى أحدهما قبل بلوغه و من الآخر بعد كماله، و يكفى فى بطلان العقد ان يحصل الرد من أحد الجانبين قبل الإجازة، سواء حصل من ولى أحدهما قبل بلوغه أم من أحدهما بعد كماله، و يبطل العقد كذلك إذا مات الصبيان المعقود لهما قبل ان تحصل الإجازة منهما أو من ولييهما، أو مات أحدهما قبل الإجازة منه.

### المسألة ١٢١:

إذا بلغ أحد الصغيرين المعقود لهما بالعقد الفضولى، فأجاز العقد ثم مات قبل أن يجيز الآخر عزل للآخر نصيبه من الميراث لو كان وارثا، فإذا بلغ و أجاز العقد أحلف أنه لم يدعه إلى أخذ الميراث الا الرضا بالزواج، فإذا حلف كذلك دفع اليه نصيبه من الميراث، و إذا كانت هى

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٤٩

الزوجة دفع إليها نصف المهر المسمى، و إذا لم يجز العقد، أو لم يحلف اليمين المذكورة لم يدفع إليه شىء و رد المال إلى الورثة، و كذلك الحكم إذا مات قبل ان يجيز، أو مات بعد الإجازة و قبل الحلف، و إذا كان الشخص الباقي منهما غير متهم بالطمع فى المال لم يتوجه عليه اليمين و ثبت له الميراث بعد أجازته.

و إذا أجاز العقد و حلف اليمين المذكورة ترتبت جميع الأحكام الأخرى للزوجة أيضا، فإذا كان هو الزوج حرمت عليه أم المعقودة، و إذا كانت هى الزوجة حرمت على أبى الزوج و ابنه، بل الأحوط ترتيب هذه الآثار بمجرد الإجازة منه، و ان لم يحلف، و ان كان متهما.

### المسألة ١٢٢:

الظاهر جريان الحكم الآنف ذكره فى الكبيرين إذا زوجهما أحد بالعقد الفضولى، فأجاز أحدهما العقد ثم مات بعد أجازته و قبل أن

يجزى الآخر، و يجزى الحكم أيضا فى ما إذا وقع العقد بين أحد الكبيرين و الفضولى عن الآخر ثم مات الأصيل قبل أن يجزى صاحبه عقد الفضولى عنه، و يجزى كذلك فى ما إذا وقع العقد بين ولى أحد الصغيرين و الفضولى عن الآخر و مات الصغير الذى عقد له الولى قبل أن يجزى الآخر أو وليه، أو عقد الفضولى للمجنونين أو لأحدهما مع ولى الآخر، و سائر نظائر المقام.

فإذا لزم العقد فى هذه الموارد من أحد الجانبين لأنه أصيل، أو لأن العقد جرى له من وليه، أو لأنه أجاز العقد لنفسه بعد ارتفاع الحجر عنه أو أجازة وليه، ثم مات قبل أن يجزى صاحبه العقد، جرى فيه الحكم المتقدم، فيعزل مقدار نصيب الزوج الآخر الموجود من تركة الزوج الميت لو كان وارثا منه، و ينتظر، فإذا رد هذا الزوج المعقود له عقد الفضولى، بطل العقد ورد المال إلى ورثة الزوج الميت، و إذا أجاز العقد ترتبت أحكام الزوجية على نهج ما تقدم بيانه، و الأحوط فى الجميع مع اتهام الزوج الموجود فى إجازته ان لا يدفع له نصيبه من الميراث الا بعد الحلف، و إذا كانت الباقية هى الزوجة فلا تعطى نصف

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٥٠

المهر كذلك الا بعد الحلف.

### المسألة ١٢٣:

لا تثبت فى العقد الفضولى أحكام الزوجية و لا أحكام المصاهرة قبل أن تحصل الإجازة، و ان كان العقد لازما من أحد الجانبين، لأنه أصيل كما قلنا فى المسألة السابقة، أو لأن العقد قد جرى له من وليه أو لأنه أجاز العقد لنفسه بعد أن ارتفع عنه الحجر أو أجازة وليه، فإذا كان هو الزوج فلا يحرم عليه قبل حصول الإجازة نكاح أم المعقودة و بنتها و أختها، و لا يحرم عليه التزويج بالخامسة إذا كانت المعقودة فضولا- هى الرابعة، و إذا كانت هى الزوجة فلا يحرم عليها أن تتزوج بغيره حتى مع العلم بأن الإجازة تحصل بعد ذلك، و هذا بناء على ان الإجازة كاشفة كاشفا انقلابيا كما هو المختار فى المسألة، و نتيجة لذلك فإذا تزوج الرجل أم المرأة المعقودة عليه فضولا أو تزوج بنتها أو أختها أو الخامسة، ثم حصلت الإجازة من الزوج الآخر بعد ذلك كشفت الإجازة عن بطلان تزويجه بهن. و كذلك إذا تزوجت المرأة بغيره ثم حصلت الإجازة منه كشفت إجازته عن بطلان تزويج المرأة بغيره. و إذا حصل الرد من أحد الجانبين بطل العقد كما تقدم ذكره، و لم ترتب أحكام المصاهرة و ان كان الجانب الآخر أصيلا أو مجيزا.

### المسألة ١٢٤:

إذا عقد الفضولى امرأة على رجل من غير أن تعلم المعقودة بذلك، و زوجت المرأة نفسها من رجل آخر صح عقد الثانى عليها و بطل العقد الفضولى فليس لها أن تجيزه إذا علمت به بعد ذلك، و كذلك إذا كانت تعلم بعقد الفضولى لها فان تزويجها بالثانى يكون ردا له فيبطل، إلا إذا إجازته قبل ذلك فيكون هو الصحيح و يبطل عقدها على الثانى.

و إذا عقد الفضولى امرأة على رجل من غير أن يعلم بعقده، ثم تزوج الرجل المعقود له بنت المرأة المعقودة أو أمها صح زواجه كذلك و ثبت و بطل العقد الفضولى، فلا يجوز للرجل أن يجيزه إذا علم به بعد ذلك.

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٥١

### المسألة ١٢٥:



إذا زوج فضولى امرأة معينة برجل، ثم زوجها فضولى آخر برجل آخر، تخيرت المرأة فى العقدین فان شاءت ردتها معا فيطلقان، و ان شاءت أجازت أحدهما وردت الآخر، من غير فرق بين ان يسبق أحد العقدین على الآخر أو يقتربنا فى الوقت.

### المسألة ١٢٦:

إذا زوج فضولى رجلا- بالمرأة معينة، ثم زوجها فضولى آخر بنت تلك المرأة المعقودة له أو بأختها، أمكن للرجل المعقود له أن يختار أى العقدین فيجيزه و يرد الآخر سواء سبق أحد العقدین على الآخر فى الوقت أم تقارنا فى الحدوث، و أمكن له أن يرد العقدین كليهما.

### المسألة ١٢٧:

إذا زوج الفضولى امرأة برجل على مهر عينه فى العقد، فلا يصح للمرأة أو الرجل فى إجازة العقد أن يسقط المهر فيكون التزويج من غير مهر، و لا يصح أن يبدل المهر المعين بمهر آخر أقل منه أو أكثر أو يخالفه فى الجنس، أو يذكر فى الإجازة شرطا أو شروطا لم يذكرها الفضولى فى العقد أو يسقط شرطا ذكره فى العقد فإذا اختلفت الإجازة عن العقد ببعض ذلك لم تصح، فإذا أريد ذلك فلا بد من رد العقد الفضولى و تجديد عقد آخر بين الرجل و المرأة حسب ما يتفقان عليه من المهر و الشروط.

### المسألة ١٢٨:

إذا عقد الفضولى المرأة للرجل، و اعتقدت المرأة المعقودة ان النكاح قد لزمها بعقد الفضولى لها و ان لم توكل، فرضيت به لذلك، أشكال الحكم بصحة هذه الإجازة و صحة العقد بها، فلا يترك الاحتياط بتجديد العقد عليها إذا أريد بقاء الزواج، و بإجراء الطلاق إذا أريد الفراق.

و كذلك الإشكال إذا فرض مثل ذلك فى الزوج، فاعتقد ان النكاح قد تم بعقد الفضولى و لزمه و ان لم يوكله فى القبول، فرضى به و اجازة لذلك، فلا يترك الاحتياط بتجديد العقد أو الطلاق.

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٥٢

### الفصل الخامس فى أسباب التحريم

#### إشارة

سبب التحريم هو الأمر الذى إذا تحقق وجوده بين الرجل و المرأة حرم عليه الزواج بها و لم يصح له العقد عليها، و أسباب تحريم النكاح عدة أمور:

### السبب الأول: النسب.

## المسألة ١٢٩:

يحرم على الرجل من النسب نكاح سبعة أصناف من النساء:

الصنف الأول: الأم، وهي كل امرأة ينتمي إليها الإنسان بالولادة، سواء كانت بلا واسطة أم بواسطة واحدة أم بوسائط متعددة، و سواء كانت الوسائط بين الإنسان وبينها ذكورا أم إناثا، أم ذكورا وإناثا، فالأم هي الأنثى التي ولدت الإنسان، أو ولدت أباه أو ولدت أمه، أو ولدت أحد آباءه من قبل الأب أو من قبل الأم، أو ولدت إحدى أمهاته من قبل الأب أو من قبل الأم و ان تعددت الوسائط ما بينه وبينها.

الصنف الثاني: البنت، وهي كل أنثى تنتمي إلى الإنسان بالولادة، سواء كانت بلا واسطة أم بواسطة واحدة، أم بوسائط متعددة، و سواء كانت الوسائط ذكورا أم إناثا، أم ذكورا وإناثا.

فالبنت هي الأنثى التي ولدها الإنسان أو ولدها أحد أبنائه، أو إحدى بناته، أو أحد أحفاده، أو أحد أسباطه و ان تعددت الوسائط و اختلفت في الذكورة و الأنوثة، و يراد بالحفيد: ابن الابن و ان نزل، و السبط ابن البنت كذلك.

الصنف الثالث: الأخت، وهي كل أنثى ولدها أحد أبوي الإنسان بلا واسطة، أو ولدها كلاهما كذلك، فأخت الإنسان هي بنت أبيه، أو بنت أمه، أو بنت أبيه و أمه معا.

الصنف الرابع: بنت الأخ، وهي كل أنثى تنتمي إلى أخي الإنسان

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٥٣

بالولادة، سواء كان أخاه لأبيه و أمه معا، أم لأحدهما، و سواء كانت الأنثى بنت الأخ بلا واسطة أم بواسطة واحدة، أم بوسائط متعددة، و سواء كانت الوسائط ذكورا أم إناثا، أم ذكورا وإناثا.

فبنت الأخ هي الأنثى التي ولدها أخو الإنسان أو ولدها أحد أبناء أخيه، أو ولدها إحدى بنات أخيه، أو ولدها أحد أحفاد الأخ أو أحد أسباطه، و ان تعددت الوسائط و اختلفت كما ذكرنا في البنت.

الصنف الخامس: بنت الأخت، وهي كل أنثى تنتمي بالولادة إلى أخت الإنسان لأبيه، أو لأمه، أو لكليهما، على ما تقدم بيانه في بنت الأخ سواء بسواء.

الصنف السادس: العمه، وهي كل أنثى تكون أختا لرجل ينتمي إليه بالولادة بلا واسطة أم بواسطة واحدة، أم بوسائط متعددة، و ان اختلفت الوسائط في الذكورة و الأنوثة.

فالعمه هي أخت أبي الإنسان و أخت جده لأبيه، أو جده لأمه، و أخت أحد أجداده من قبل أبيه أو من قبل أمه و ان اختلفت الوسائط كما ذكرنا، و على ما بيناه في معنى الأخت، و بعبارة ثانية، المحرمة في النكاح هي عمه الرجل و عمه أبيه، و عمه أمه، و عمه أحد من أجداده أو جداته من قبل الأب أو من قبل الأم.

الصنف السابع: الخالة، وهي كل أنثى تكون أختا لامرأة ينتمي إليها بالولادة و ان كانت بالواسطة كما تقدم في العمه.

فالخالة هي أخت أم الإنسان و أخت جدته لأبيه، و أخت جدته لأمه، و أخت إحدى جداته من قبل أبيه أو من قبل أمه، و ان تعددت الوسائط و اختلفت في الذكورة و الأنوثة، و بتعبير آخر، المحرمة في النكاح هي خالة الإنسان و خالة أبيه و خالة أمه و خالة أحد من أجداده أو جداته من قبل أبيه أو من قبل أمه.

تنبيه: ليست من المحارم أخت أخيك و لا أخت أختك، و هي أن تكون لزوج أبيك بنت من زوج آخر، أو تكون لزوج أمك بنت من زوجة

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٥٤

أخرى غير أمك، فتكون هذه البنت فى كلا الفرضين أختا لأخيك أو أختك، و ليست من محارمك. و ليست من المحارم أخت العمه، و هى أن تكون لزوجه جدك من قبل أبيك بنت من زوج آخر غير جدك فتكون هذه الأنتى أختا لعمتك و ليست من محارمك. و ليست من المحارم عمه العمه، و هى أن تكون لزوجه جدك الأعلى من قبل الأب بنت من زوج آخر غير جدك، فتكون هذه الأنتى عمه لعمتك و ليست من محارمك. و ليست من المحارم أخت الخاله، و هى أن تكون لزوجه جدك من قبل أمك بنت من زوج آخر، فتكون أختا لخالتك و ليست من محارمك، و هكذا فى خاله الخاله، و لبعض ما ذكر فروض أخرى لا تخفى على المتفطن.

### المسألة ١٣٠:

النسب الشرعى هو ما كانت الولادة فيه حاصله من وطء صحيح، بسبب نكاح دائم أو منقطع، أو ملك يمين أو تحليل أمه، و يلحق به فى الحكم وطء الشبهه، و على النسب الشرعى و ما يلحق به تدور عامة الأحكام الشرعيه فى المواريث و المصاهرات و غيرها. و لكن الحكم بتحريم النكاح لا يختص بذلك، بل يعم ما حصل بالسفاح أيضا، فتحرم على الرجل أمه التى ولدته من الزنا و تحرم عليه بنته من الزنا، و تحرم عليه أخته و عمته و خالته و بأنه أخيه و ابنه أخته و ان كان النسب بينه و بينهن من السفاح، و تحرم بنته من الزنا على أولاده من النكاح الصحيح أو من وطء الشبهه أو من الزنا بتلك المرأة أو بامرأة أخرى، و يعم الحكم بالتحريم جميع طبقات النسب كما فى النسب الشرعى سواء بسواء.

### المسألة ١٣١:

وطء المرأة شبهه هو الوطء الذى لا يستحقه الواطئ فى حكم الشرع، إذا فعله و هو يعتقد انه يستحق ذلك، لجهله بالحكم أو لجهله بالموضوع، سواء كان معذورا فى ذلك أم غير معذور، فإذا وطأ المرأة الأجنبية و هو كلمه التقوى، ج ٧، ص: ٥٥. يعتقد صحة فعله، و علقته منه لحق به الولد و ثبت به نسبه اليه و ان كان مأثوما بفعله فى صورة عدم العذر. و يلحق بوطء الشبهه وطء النائم و المجنون و نحوهما من فاقد العقل عند العمل، ما عدا السكران إذا شرب الخمر عامدا عاصيا فإن الأقوى أن فعله كفعل العامد، فلا تسقط عنه أحكام الزنا و لا يثبت به النسب.

## السبب الثانى من أسباب تحريم النكاح: الرضاع

### المسألة ١٣٢:

لا يكون الرضا سببا لتحريم نكاح المرأة إلا إذا استجمع شروطا: الشرط الأول: أن يتكون اللبن الذى يرتضعه الرضيع عن وطء صحيح و الوطء الصحيح ما كان بعقد نكاح دائم أو بعقد نكاح مؤقت، أو بملك يمين، أو بتحليل الأمه من مالكةا، أو بشبهه لكل من الرجل و المرأة.

### المسألة ١٣٣:

لا ينشر الرضاع الحرمة إذا كان اللبن ناشئا عن الوطء بالزنا، و لا ينشر الحرمة رضاع ما يدر من ثدى الرجل إذا اتفق حدوث ذلك، و

لا من الخشي المشكل الذي لا يتضح حاله أذكر هو أم أنثى، ولا ينشر الحرمة رضاع ما يدر من ثدى المرأة إذا تكون اللبن فيه من غير وطء.

#### المسألة ١٣٤:

إذا سبق ماء الزوج إلى المرأة في المداعبة من غير دخول، فحملت منه وولدت و تكون اللبن بسبب ذلك، فالظاهر أن رضاع لبنها ينشر الحرمة إذا اجتمعت فيه بقیة الشروط، وكذلك الأمة إذا سبق إليها ماء مالکها أو الشخص الذي حلت له، فحملت منه و تكون اللبن فيها، ومثلها المرأة الموطوءة بالشبهة إذا كانت الشبهة من الطرفين.

#### المسألة ١٣٥:

انما ينتسب اللبن الى الوطء إذا تكون في المرأة بعد علوقها و حملها من وطء الرجل أو بسبب سبق ماء الرجل إليها كما ذكرنا، و قد يلحق بذلك في وجه قوى ما يتكون في ثدى المرأة بعد حملها من التلقيح الصناعي  
كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٥٦

بنطفة زوجها، فما يتكون من اللبن في ثدى المرأة قبل أن تحمل لا يكون رضاعه سببا لتحريم النكاح و ان كانت المرأة موطوءة، و المتيقن نشره للحرمة هو الرضاع بعد ولادة المرأة لحملها، و اما ما يكون حال الحمل و قبل ولادة الجنين فالحكم فيه مشكل و لا يترك الاحتياط فيه.

#### المسألة ١٣٦:

يشكل الحكم بنشر الحرمة برضاع اللبن المتكون من وطء الشبهة إذا كانت الشبهة من أحد الطرفين، و كان الطرف الآخر عالما بتحريم الوطء، و خصوصا إذا كان العالم بالتحريم هو الرجل، و لا يترك الاحتياط.

#### المسألة ١٣٧:

الشرط الثاني من شرائط نشر الحرمة بالرضاع، أن يكون شرب الطفل اللبن بامتصاصه من ثدى المرأة، فإن ذلك هو الذي يتحقق به مسمى الرضاع منها، فإذا حلب لبنها و وضع في إناء ثم سقى الطفل لم يكن ذلك رضاعا و لم ينشر حرمة، و ان شرب الطفل بالامتصاص منه كما في القوارير التي أعدت لتغذية الرضيع، و كذلك إذا صير اللبن جينا أو مخيضا ثم أطعم الطفل منه أو سقى، أو دفع في عروق الطفل و أوردته ببعض آلات التغذية الحديثة التي تستعمل للمغذيات الأخرى، فلا يكون اللبن سببا للتحريم.

#### المسألة ١٣٨:

إذا وضعت على رأس ثدى المرأة آلة تجذب ما في باطنه من اللبن أو تنقيه من بعض الرواسب، ثم تدفعه في فم الطفل، فالظاهر صدق الرضاع على الشرب منها و نشر الحرمة به كشراب الطفل من ثدى المرأة مباشرة.  
و إذا كانت الآلة تجمع اللبن فيها، بحيث يكون شرب الطفل مما يجتمع فيها لم يكن ذلك رضاعا محرما و كان من أفراد المسألة السابقة.

#### المسألة ١٣٩:

الشرط الثالث أن تكون المرأة التي يرتضع الطفل من لبنها حية غير

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٥٧

ميتة، فإذا ارتضع الطفل من ثدى امرأة ميتة خمسة عشرة رضة تامة- و ذلك هو العدد الذى يوجب تحريم النكاح إذا كان الرضاع من امرأة حية- لم ينشر هذا الرضاع حرمة، فلا يحرم على هذا الرضيع ان يتزوج من بناتها إذا كان ذكرا، و لا يحرم عليه ان يتزوج من أولادها إذا كان أنثى.

و كذلك الحكم إذا ارتضع الطفل من المرأة بعض العدد و هى حية ثم أتمه بعد موتها فلا يكون سببا للتحريم. نعم إذا ماتت المرأة و قد بقى من عدد الرضعات المعتبرة فى الحكم بالحرمة رضة واحدة أو بعض رضة، فأتمها الطفل بعد موت المرضعة ففى ثبوت التحريم اشكال و لا يترك الاحتياط بالاجتناب فى هذا الفرض.

#### المسألة ١٤٠:

الشرط الرابع أن يكون الرضاع فى أثناء الحولين للطفل المرتضع من حين ولادته، و الحولان هما المدة التى حددت فى شريعة الإسلام لرضاع الطفل و بانتهائها يحق فطامه، أو يكون الرضاع فى آخر المدة بحيث ينتهى عدد الرضعات المعتبرة بانتهاء الحولين.

#### المسألة ١٤١:

إذا كان رضاع الطفل من لبن المرأة بعد انتهاء مدة الحولين من حين ولادته لم ينشر رضاعه حرمة بينه و بين المرأة التى أرضعته، و لا بينه و بين زوجها صاحب اللبن، و لا- بينه و بين فروعهما و أقاربهما من بنين و بنات، و اخوان و أخوات و آباء و أمهات، و كذلك الحكم إذا رضع الطفل بعض العدد الآنف ذكره فى أثناء الحولين و أتم العدد بعد انتهاء الحولين، فلا- يكون هذا الرضاع موجبا للتحريم.

#### المسألة ١٤٢:

لا أثر للفطام قبل أن يحل وقته المحدد له فى الشريعة، و هو أن يتم للطفل حولان منذ ولادته، فإذا فطم الطفل قبل وقت فطامه، ثم عاد فارتضع و هو فى أثناء الحولين من لبن امرأة خمسة عشرة رضة كاملة الشروط كان رضاعه موجبا للتحريم.

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٥٨

#### المسألة ١٤٣:

الحولان الكاملان اللذان جعلوا فى الإسلام مدة للرضاع هما أربعة و عشرون شهرا هلاليا، و الشهر الهلالى هو ما بين الهلالين، سواء كان ناقصا أم تاما، و إذا كانت ولادة الطفل فى أثناء الشهر، اعتبرت الثلاثة و العشرون شهرا بعد الشهر الأول المنكسر أشهر هلالية، ثم يتم من الشهر الخامس و العشرين ما نقص من أيام الشهر الأول الذى تولد الطفل فيه فيتم ثلاثين يوما على الأحوط بل على الأقوى.

#### المسألة ١٤٤:

إذا ارتضع الطفل من لبن امرأة العدد الكامل من الرضعات و كان عمر الطفل المرتضع دون الحولين منذ يوم ولادته، و كان لبن المرضعة قد تجاوزت أيامه الحولين منذ ولادتها التى يتبعها ذلك اللبن، فهل يكون رضاع الطفل من ذلك اللبن سببا لتحريم النكاح؟ فيه اشكال، و لا يترك الاحتياط بالاجتناب.

**المسألة ١٤٥:**

الشرط الخامس ان لا يمتزج اللبن الذى يرتضعه الطفل من ثدى المرأة بشيء آخر يخرج به عن اسم اللبن المعروف بين الناس، فإذا وضع فى فم الطفل شيء جامد أو مائع يختلط باللبن حال امتصاصه بحيث لا يسمى اللبن بعد امتزاجه بذلك الخليط لبنا فى متفاهم أهل العرف، أو يكون اختلاطه به موجبا للشك فى تسميته عندهم لبنا، لم يسبب ذلك الرضاع حرمة، وإذا كان الخليط لا يوجب تغيرا فى مسمى اللبن كقليل من السكر، كان رضاعه موجبا للتحريم.

**المسألة ١٤٦:**

الشرط السادس و السابع ان يكون جميع عدد الرضعات المعتبرة من امرأة واحدة و من لبن فحل واحد، فإذا رضع الطفل بعض الرضعات من امرأة، ثم أتم العدد من امرأة أخرى لم يوجب ذلك تحريما و ان كان لبن المرأتين لرجل واحد. و كذلك إذا رضع من امرأة واحدة و كان بعض الرضعات من لبن فحل و بقیة العدد من لبن فحل آخر كما قد يتفق ذلك و سنذكره فى

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٥٩

المسألة اللاحقة ان شاء لله تعالى، فلا يكون هذا الرضاع موجبا للتحريم حتى للمرضعة نفسها.

**المسألة ١٤٧:**

إذا طلق الرجل زوجته و هى حامل منه ثم وضعت حملها كان اللبن لذلك الزوج و ان بان المرأة منه بالطلاق و انتهت عدتها منه بالوضع، فإذا تزوجت بعد ذلك و حملت من زوجها الثانى فاللبن لا يزال للزوج الأول حتى تضع، فإذا وضعت حملها من زوجها الثانى و اللبن لا يزال مستمرا، فالمعروف بين الفقهاء ان اللبن بعد الولادة يكون للزوج الثانى. و على هذا القول، فإذا أرضعت هذه المرأة طفلا أجنبيا بعض الرضعات قبل أن تلد، و أتمت عدد رضعاته بعد الولادة كانت رضاعتها لذلك الطفل من لبن فحلين، فلا تكون موجبة للتحريم بين الطفل و المرضعة و لا بين الطفل و الفحلين كما ذكرناه فى المسألة المتقدمة.

و لكن المسألة موضع تأمل ما دام اللبن مستمرا منذ ولادتها الأولى، و خصوصا إذا كانت مدة رضاع طفلها من زوجها الأول لم تنته بعد، لاحتمال أن يكون اللبن للفحلين معا، و لا مانع من ذلك، و على هذا فيكون رضاعها للطفل الأجنبى محرما بالإضافة إلى المرأة المرضعة و بالإضافة إلى زوجها الأول و لا يكون محرما بالإضافة إلى الزوج الثانى، و الحكم فى المسألة مشكل فلا بد من الاحتياط. و قد يتحقق نظير الفرض الأنف ذكره فى المرأة إذا توفى عنها زوجها و هى حامل منه، و إذا حملت من وطء الشبهة، فإذا وضعت حملها من الزوج المتوفى أو من واطئ الشبهة كان لبنها يتبع ذلك النكاح فإذا استمر لبنها حتى تزوجت بعد العدة و حملت من الزوج الثانى ثم وضعت جرى فيها الكلام المتقدم، و الحكم فى الجميع سواء و الاحتياط لازم فى الجميع.

**المسألة ١٤٨:**

الشرط الثامن أن يرتضع الطفل من اللبن الذى توفرت فيه الشروط

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٦٠

المتقدمة مقدارا ينبت به لحم الرضيع و يشد عظمه، أو يستمر رضاعه بحسب الزمان يوما و ليلة، أو يبلغ بحسب العدد خمس عشرة

رضعة كاملة فلا ينشر الحرمة رضاع لا يبلغ أحد هذه التقديرات الثلاثة، و سنتعرض لتفصيلها في ما يأتي ان شاء الله تعالى.

### المسألة ١٤٩:

التقدير الأول هو تقدير الرضاع بحسب ما يؤثره في نمو الطفل، و الميزان فيه أن يحصل العلم بأن الرضاع قد أنبت اللحم في الطفل و شد عظمه أو يثبت ذلك بقول أهل الخبرة الموثوقين بأنه قد أوجب حصول الأثر المذكور، و لا يشترط في هذا التقدير أن تكون كل واحدة من الرضعات كاملة يرتوى الطفل منها حتى يصدر بنفسه أو ينام، و لا يشترط فيه ان تكون الرضعات متواليه بأن لا يفصل ما بينها رضاع من امرأة أخرى.

### المسألة ١٥٠:

إذا رضع الطفل من لبن المرأة حتى علم بأن رضاعه منها قد أنبت له اللحم في بدنه و شد العظم، أو شهد الثقات من أهل الخبرة بذلك، أوجب الرضاع التحريم و ترتبت عليه الآثار، و ان كان بعض رضعاته من المرأة أو جميعها ناقصا لم يرتو فيه الطفل، الا أن مجموع الرضاع كان كاملا- و مؤثرا في نموه، و لا يضر كذلك بثبوت أحكام الرضاع له أن تكون الرضعات غير متواليه بل كانت مفصوله برضاع الطفل من امرأة أخرى أو بتناول بعض المأكول و المشروب، إذا حصل العلم أو شهد أهل الخبرة بأن الرضاع قد أوجب الأثر المذكور.

و إذا كان لهذا الخليط الذى يفصل بين الرضعات دخل في حصول الأثر و النمو في نظر أهل الخبرة، بحيث كان نبات اللحم و اشتداد العظم في الطفل أثرا للجميع، لم ينشر الرضاع الحرمة، فإن معنى ذلك ان الرضاع بمفرده لم يكن هو الموجب لحصول الأثر في رأى أهل الخبرة، و كذلك إذا كان وجود الخليط موجبا للشك في ذلك عندهم.

### المسألة ١٥١:

الظاهر الاكتفاء بحصول أحد الأثرين المذكورين من النمو بسبب

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٦١

الرضاع، فإذا رضع الطفل من المرأة حتى نبت لحمه بالرضاع حكم بالتحريم و ان لم يعلم بأنه قد شد العظم أيضا، أو علم بأنه لم يشد العظم، كما إذا كان الطفل مبتلى ببعض العوارض التى تمنع من ذلك، و كذا إذا رضع حتى اشتد عظمه و لم يعلم أن الرضاع أنبت لحمه أم لا و ان كان هذا الفرض نادرا.

### المسألة ١٥٢:

التقدير الثانى للرضاع الموجب لتحريم النكاح هو تقديره بحسب الزمان، بأن يبلغ الوقت الذى يرتضع الطفل فيه من لبن المرأة مدة يوم و ليلة، و المراد أن يرتضع الطفل من هذه المرأة كل ما احتاج الى الرضاع فى الفترة المذكورة فلا يعتبر استيعاب جميع الوقت بالرضاع.

و يشترط فى هذا التقدير ان تتوالى رضعات الطفل من المرأة المعينه فى المدة المذكورة، فلا يفصل ما بينها رضاع من امرأة أخرى و ان كان قليلا، و لا يضر بتوالى الرضعات أن يفصل ما بينها بتناول بعض المأكول و المشروب غير الرضاع.

و لا يشترط فى هذا التقدير أن تكون كل واحدة من الرضعات فى هذه المدة كاملة يرتوى فيها الطفل من الرضاع حتى يصدر بنفسه، بل يكفى أن يكون مجموع ما يرضعه من المرأة فى المدة المذكورة كافيا له و وافيا بحاجته الى الغذاء فى جميع الوقت بحيث لا

يكون محتاجا إليه في أثناء المدة.

### المسألة ١٥٣:

إذا أكمل الطفل رضاع يوم و ليلة من لبن امرأة على الوجه الآنف ذكره كان رضاعه سببا للتحريم و ان كان بعض رضعاته غير كاملة كما بيناه.

### المسألة ١٥٤:

يكفى التلفيق في اليوم أو الليلة، فإذا بدأت المرأة في إرضاع الطفل أثناء النهار أتمت من اليوم الثاني ما نقص من ساعات اليوم الأول، و إذا ابتدأت في إرضاعه في أثناء الليل أتمت من الليلة الثانية ما نقص من ساعات الليلة الأولى، و صدق بذلك انها أرضعت الطفل يوما و ليلة.

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٦٢

### المسألة ١٥٥:

التقدير الثالث للرضاع الموجب للتحريم هو تقديره بحسب العدد:

بأن يبلغ عدد رضعات الطفل من لبن المرأة خمس عشرة رضعة، و يشترط في هذا التقدير: أولاً: أن تكون كل واحدة من رضعات الطفل كاملة، و المراد بكمال الرضعة أن يرتوى الطفل فيها ارتواء تاما من اللبن، و علامة ارتوائه أن يكف بنفسه عن الرضاع، أو ينام بعد الرضعة اكتفاء، و هذا هو كمال الرضعة في نظر أهل العرف. و ثانياً: أن تكون الرضعات التي يتناولها من ثدى المرأة متواليه، لا يفصل ما بينها رضاع من امرأة أخرى.

### المسألة ١٥٦:

إذا ارتضع الطفل من لبن المرأة خمس عشرة رضعة كاملة متواليه و كان الرضاع جامعا للشروط المتقدم ذكرها كان سببا لتحريم النكاح.

### المسألة ١٥٧:

إذا كان بعض الرضعات الخمس عشرة ناقصا لا يكتفى به الطفل، كما إذا منع عن استكمال الرضعة، أو نام مقسورا قبل أن يرتوى لم يوجب ذلك الرضاع حرمة.

### المسألة ١٥٨:

لا تدخل الرضعة الناقصة في العدد كما ذكرنا في ما تقدم، و لا تكون مخلة بالتوالي بين الرضعات، فإذا أتم الطفل خمس عشرة رضعة كاملة كان رضاعه موجبا للحرمة و ان تخلل في أثناءه بعض الرضعات الناقصة من تلك المرأة نفسها.

### المسألة ١٥٩:

لا يخل بوحدة الرضعة و بكمالها أن يعرض الطفل في أثناءها عن الثدي قليلا لسبب من الأسباب، أو لينتقل من ثدى إلى آخر، فإذا



عاد الى رضاعه حتى اكتفى كانت الرضعة واحدة و كاملة، و نتيجة لهذا، فإذا ارتضع الطفل رضعة ناقصة أمكن إعادته إلى الرضاع قبل أن يتحقق

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٦٣

الفاصل العرفي من الزمان ما بين الرضعات، فإذا عاد و أكمل رضاعه حتى ارتوى عدت رضعة كاملة، و دخلت في العدد.

### المسألة ١٦٠:

بصرى بحراني، زين الدين، محمد امين، كلمة التقوى، ٧ جلد، سيد جواد وداعي، قم - ايران، سوم، ١٤١٣ هـ ق

كلمة التقوى؛ ج ٧، ص: ٦٣

إذا كانت الرضعات الخمس عشرة غير متواليه- و هي أن يفصل ما بينها رضاع من امرأة ثانية- لم تنشر حرمة، و ان كان الفصل برضعة غير كاملة على الأحوط، أو كان الرضاع الفاصل بلبن ذلك الفحل من زوجته أخرى أو مملوكة مثلاً.

### المسألة ١٦١:

لا يضر بالتوالي الذي اشترطناه في الرضعات أن يتناول الطفل ما بينها بعض المأكولات أو بعض المغذيات فإذا أكمل العدد من الرضعات نشر الحرمة.

### المسألة ١٦٢:

يشترط في ثبوت الأخوة الرضاعية بين الطفلين إذا لم يكن أحدهما ولدا نسبيا للمرأة المرضعة أن يكون اللبن الذي يرتضعان منه لفحل واحد، فإذا ارتضع طفلان أحدهما أجنبي عن الآخر من ثدى امرأة واحدة و كان رضاع أحدهما بلبن فحل و رضاع الثاني بلبن فحل آخر لم تتحقق بين الطفلين أخوة بسبب الرضاع و ان كانت الأم المرضعة لهما واحدة، و لا يكون أحدهما عما لولد الآخر و لا عمه و لا خالا و لا خالة، فيجوز للذكر من أحد الجانبين أن يتزوج الأنثى من الجانب الآخر.

و إذا كان أحد الطفلين ولدا نسبيا للمرأة المرضعة تحققت الأخوة بين الطفلين و تحققت توابعها و ثبتت أحكامها و ان كان صاحب اللبن الذي استقى منه الرضيع ليس أبا للطفل الآخر.

### المسألة ١٦٣:

المدار في ثبوت الأخوة من الرضاع بين الطفلين أن يكون اللبن الذي ارتضعا منه لفحل واحد كما ذكرنا، سواء كانت المرأة التي أرضعتها واحدة أيضا أم متعددة، فإذا كانت للرجل زوجتان، فأرضعت إحداهما بلبن ذلك الرجل طفلا رضاعا تاما، و أرضعت الثانية بلبن الرجل أيضا

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٦٤

طفلا آخر رضاعا تاما، ثبتت الأخوة بين الرضيعين، فإذا كانت إحداهما أنثى حرم نكاحها على الطفل الآخر لأنها أخته، و حرم نكاحها على أولاده لأنها عمتهم، و حرم على بناتها أن يتزوجن به، لأنه خالهن، و هكذا إذا كانت للرجل عدة زوجات أو عدة إماء ذوات لبن منه و أرضعت كل واحدة منهن بلبنه طفلا أو طفلة أو أكثر نشأت الأخوة بين المرتضعين كلهم لوحده صاحب اللبن.

**المسألة ١٦٤:**

إذا كمل رضاع الرضيع من المرأة على الوجه الذى ذكرناه، و توفرت فيه جميع الشروط التى فصلناها كانت المرأة المرضعة أما للرضيع، و كان الرجل صاحب اللبن أبا رضاعيا له، و كان الطفل الرضيع ابنا لهما، فيحرم عليه أن يتزوج المرضعة إذا كان ذكرا، و يحرم على صاحب اللبن أن يتزوجها إذا كانت أنثى.

و كان آباء المرضعة و صاحب اللبن للرضيع أجدادا و جدات، و كان أبناؤهما له إخوانا و أخوات، سواء كان أبناء المرضعة من الرجل صاحب اللبن أم من غيره، و سواء كان أبناء صاحب اللبن من المرضعة أم من غيرها، و من غير فرق فى أبناؤهما بين من قارنت ولادته رضاع الرضيع فى الوقت و من تقدمت ولادته عليه أو تأخرت عنه.

و كان أحفاد المرضعة و أحفاد صاحب اللبن أبناء أخ للرضيع و أبناء أخت.

و كان أخوة صاحب اللبن له أعماما و عمات، و كان أخوة المرضعة أخوالا له و خالات، و كان أخوة أجداده أعماما و عمات كذلك فى الدرجة الثانية سواء كان الأجداد من قبل صاحب اللبن أم من قبل المرضعة، و كان أخوة الجدات أخوالا له و خالات كذلك فى الدرجة الثانية، سواء كانت الجدات من قبل أبيه الرضاعى أم من قبيل أمه الرضاعية كما هو الحال فى النسب على السواء.

و كان أبناء الرضيع أحفادا للمرضعة و لصاحب اللبن و لأبائهما الرجال و النساء، و سواء كان الأجداد من قبل الأب أم من قبل الأم. كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٦٥

و كان أبناء الرضيع أبناء أخ أو أبناء أخت لأولاد المرضعة و لأولاد صاحب اللبن و لاخوانهما و أعمامهما و أخوالهما فى الدرجة الأولى أو الثانية، فيجوز فى الجميع أن ينظر بعضهم الى بعض مع اختلاف الجنس و يحرم النكاح كما هو الحكم فى محارم النسب على السواء.

**المسألة ١٦٥:**

يحرم على الرضيع إذا تم رضاعه على الوجه الآنف ذكره نكاح جميع أولاد صاحب اللبن من الرضاع و ان اختلفت المرضعات بينه و بينهم، و يحرم عليه من أولاد صاحبة اللبن الرضاعيين من يتحد معه فى الفحل و لا يحرم عليه أولادها الآخرون من الرضاعة الذين يختلفون معه فى الفحل كما ذكرناه فى المسألة المائة و الثانية و الستين و ما بعدها.

و يحرم على الرضيع آباء الفحل من الرضاعة و ان علوا سواء كانوا رجالا أم نساء، و يحرم عليه آباء المرضعة من الرضاعة كذلك، و يحرم عليه إخوانهما و أخواتهما من الرضاعة، و أعمامهما و عماتهما، و أخوالهما و خالاتهما من الرضاعة كذلك.

و إذا كانت الأخوة الرضاعية فى الأخوة و فى الأعمام و الأخوال ناشئة من قبل الأم المرضعة فلا تنشر الحرمة إلا مع اتحاد الفحل بين الرضيعين على ما ذكرناه فى المسألة التى أشرنا إليها. فلا- يكون أخو الأب الرضاعى و لا- أخو الجد عما، و لا يكون أخو المرأة المرضعة و لا أخو الجدة خالا إذا اختلف الفحل بينهما و هما أجنبيان عن مرضعتهما.

**المسألة ١٦٦:**

يحرم على الرجل أن ينكح حليمة ابنه من الرضاع كما يحرم عليه أن ينكح حليمة ابنه فى النسب، و يحرم عليه أن يظأ المملوكه التى وطأها ولده الرضاعى بالملك أو بالتحليل كما هو الحكم فى النسب أيضا.

و يحرم على الولد أن ينكح زوجة أبيه من الرضاع و الأمه التى وطأها أبوه الرضاعى بالملك أو بالتحليل، كما يحرم عليه أن ينكح ما نكح أبوه فى النسب من النساء.

و يحرم على الرجل أن ينكح أم زوجته من الرضاع كما يحرم عليه

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٦٦

أن ينكح أم زوجته في النسب، و يحرم عليه أن يتزوج مرضعة الأمة التي وطأها بالملك أو بالتحليل.

و يحرم على الرجل أن يتزوج ربيته من الرضاع، و هي البنت التي أرضعتها زوجته بلبن غيره رضاعاً محرماً إذا كان قد دخل بالزوجة كما يحرم عليه أن يتزوج بنت زوجته في النسب مع الدخول بالزوجة، و كذلك البنت الرضاعية للأمة التي وطأها بالملك أو بالتحليل. و يحرم على الرجل أن يجمع بين الأختين من الرضاعة في التزويج أو في الوطء بالملك أو بالتحليل، كما يحرم عليه أن يجمع بين الأختين في النسب.

و لا يجوز أن يدخل المرأة على عمتها أو خالتها الرضاعيتين في التزويج إلا بإذن العمه و الخاله كما هو الحكم في العمه و الخاله النسبتين.

و إذا لاط أحد غلاماً فأوقبه، حرم على الواطئ أن يتزوج أم الموطوء من الرضاع و كذلك أخته و بنته من الرضاع كما يحرم عليه أن يتزوج أم الموطوء و أخته و بنته في النسب.

### المسألة ١٦٧:

لا يحل لأبي المرتضع أن يتزوج من أولاد صاحب اللبن الذي ارتضع منه ولده أو بنته، من غير فرق بين أولاد صاحب اللبن في النسب و أولاده من الرضاع، و سواء كن من أولاد المرضعة التي أرضعت ولده أم من أولاد امرأة أخرى دائمة أو متمتع بها أو مملوكة، و سواء أراد التزويج بهن دواما أم متعة فلا يحل له جميع ذلك، و إذا كانت بنات صاحب اللبن اماء فلا يحل له وطؤهن بملك و لا بتحليل، و يحرم عليه نكاح أحفاد صاحب اللبن من بناته و بنات أبنائه، و يشمل التحريم من كانت زوجته أو أمته قبل الرضاع، فإذا تم رضاع الولد، حرمت زوجته أبيه و أمته عليه إذا كانت من ذرية صاحب اللبن من غير فرق بين أم المرتضع و غيرها. و بحكم أبي المرتضع في جميع ما فصلناه أجداد المرتضع لأبيه أو لأمه، و أبوه و جده من الرضاعة، فلا يحل لأحد منهم أن ينكح في أولاد صاحب اللبن و لا في أحفاده على المنهج المتقدم بيانه.

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٦٧

و لا يحل لأبي المرتضع و لا لجده كذلك من النسب أو من الرضاعة أن ينكح في أولاد مرضعة الطفل إذا كانوا من النسب و اما أولادها من الرضاعة، فتحرم عليهم منهن من أرضعتها بلبن الفحل الذي شرب منه ولدهم المرتضع، و لا تحرم عليهم الأخريات اللاتي يختلفن معه في الفحل.

و نتيجة لما تقدم فإذا ارتضع الطفل من لبن جده لأمه رضاعاً كملت فيه شروط التحريم حرمت أم الطفل المرتضع على أبيه، سواء كانت المرضعة له جدته أم زوجة أخرى لجدته أم مملوكة موطوءة لجدته بالملك أو بالتحليل، أو موطوءة له بالشبهة. و تحرم أم الطفل المرتضع على أبيه كذلك إذا أرضعت الطفل جدته لأمه بلبن فحل آخر غير جده، كما إذا تزوجت بعده رجلاً غيره أو وطئت بالملك أو بالتحليل أو بالشبهة.

### المسألة ١٦٨:

الأحوط لزوماً إلحاق أم المرتضع بابي المرتضع في الأحكام المذكورة، فلا تتزوج أم المرتضع و لا جدته في النسب و لا في الرضاع من أولاد صاحب اللبن و لا من أحفاده نسبا و لا رضاعاً، و لا من أولاد المرضعة أو أحفادها نسبا لا رضاعاً، على نهج ما تقدم بيانه في أبي المرتضع على الأحوط في جميع ذلك.

**المسألة ١٦٩:**

لا- يحرم على اخوة المرتضع ان يتزوجوا من اولاد صاحب اللبن الذى ارتضع منه اخوهم سواء كانوا اخوته لأبيه و أمه أم لأحدهما، الذكور منهم و الإناث، و لا يحرم عليهم كذلك أن يتزوجوا من اولاد المرضعة التى أرضعت أخاهم، بل يجوز لبعض أخوته الذكور أن يتزوج مرضعة أخيه إذا فارقها زوجها، و يجوز لصاحب اللبن أن يتزوج بعض أخوات المرتضع.

**المسألة ١٧٠:**

إذا تم الرضاع على الوجه الذى تقدم بيانه و توفرت فيه الشروط المعتبرة فى تحريم النكاح منع من وقوع النكاح بعده إذا كان الرضاع كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٦٨

سابقا عليه، و أبطل النكاح إذا كان لاحقا له من غير فرق بين أن يكون سبب النكاح عقدا أو ملكا أو تحليلا، فإذا كانت للرجل زوجة فى الحولين من عمرها، فأرضعتها أمه أو جدته أو أخته أو بنته، أو أرضعت بلبن أخيه أو أبيه مثلا حرمت تلك المرضعة عليه و بطل عقدها السابق و لم يفتقر فى فراقها الى طلاق أو فسخ.

**المسألة ١٧١:**

إذا أرضعت زوجة الرجل الكبيرة زوجة له صغيرة فى الحولين من عمرها رضاعا تاما انفسخ نكاح الزوجتين معا، و حرم عليه نكاح الكبيرة منهما، و إذا كان رضاع الزوجة الصغيرة بلبنه حرم عليه نكاحها لأنها بنته و إذا كان رضاعها بلبن غيره و كانت الزوجة الكبيرة مدخولا بها حرمت عليه الصغيرة أيضا لأنها ربيته من زوجته المدخول بها، و إذا كان رضاع الصغيرة بلبن غيره و كانت زوجته الكبيرة غير مدخول بها لم يحرم عليه نكاح الصغيرة، فيجوز له أن يجدد العقد عليها إذا شاء.

و كذلك الحكم إذا أرضعت أمته الكبيرة زوجته الصغيرة، فيحرم عليه نكاح الأمه لأنها أم زوجته، و تحرم عليه زوجته الصغيرة إذا كان الرضاع بلبنه، و تحرم عليه أيضا إذا كان الرضاع بلبن غيره و كانت الأمه المرضعة مدخولا بها، و إذا كان رضاع الصغيرة بلبن غيره و كانت الأمه المرضعة غير مدخول بها لم يحرم عليه نكاح الصغيرة.

**المسألة ١٧٢:**

إذا أرضعت زوجة الرجل الكبيرة أمه له صغيرة فى الحولين من عمرها، لم تحرم الزوجة المرضعة على الرجل، و حرم عليه نكاح الأمه الصغيرة إذا كان رضاعها بلبنه أو كان رضاعها بلبن غيره و كانت الزوجة المرضعة لها مدخولا بها، و لا تحرم الأمه المرضعة عليه إذا كان الرضاع بلبن غيره و كانت الزوجة المرضعة غير مدخول بها، فإذا هو استمر على نكاح المرضعة و دخل بها حرمت المرضعة الصغيرة عليه.

**المسألة ١٧٣:**

إذا أرضعت أمه الرجل الكبيرة الموطوءة له بالملك أمته الصغيرة، حرم عليه نكاح الأمه الصغيرة و لم يحرم عليه نكاح الكبيرة، و إذا كانت

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٦٩

الأمه الكبيرة غير موطوءة له فى حال الرضاع لم تحرم عليه كليهما، فإذا دخل بإحدهما حرمت عليه الثانية منهما.

**المسألة ١٧٤:**

إذا كانت للرجل زوجتان كبيرتان و زوجته صغيرة في الحولين من عمرها فأرضعتها إحدى زوجتيه الكبيرتين رضاعاً تاماً الشرائط انفسخ نكاح كل من الزوجة المرضعة و الزوجة الصغيرة، و حرم عليه نكاح الزوجة الكبيرة المرضعة لأنها أصبحت أم زوجته، فإذا أرضعتها الزوجة الكبيرة الثانية بعد ذلك لم تحرم عليه الكبيرة الثانية و لم ينفسخ نكاحها.

و إذا كان رضاع الزوجة الصغيرة بلبن الزوج نفسه، و لو من إحدى المرضعتين حرم عليه نكاحها لأنها تكون بنته، و كذلك إذا كان رضاعها من كلتا الزوجتين بلبن غير الزوج، و كان قد دخل بالزوجتين أو بإحدهما فيحرم عليه نكاحها فإنها ربيته من زوجة مدخول بها.

و لا- تحرم عليه الصغيرة إذا كان رضاعها من الزوجتين بلبن غير الزوج مع عدم الدخول بهما معاً، فيجوز له أن يجدد العقد على الصغيرة إذا شاء، و متى جدد العقد عليها حرمت عليه المرضعة الثانية بعد العقد فإنها تصبح أم زوجته، و كذلك إذا كانت له أمتان كبيرتان و زوجة صغيرة فأرضعت الأمتان زوجته فتجرى الفروض المتقدمة و تترتب أحكامها.

**المسألة ١٧٥:**

إذا كانت للرجل زوجتان كبيرتان و أمه صغيرة، فأرضعت الزوجتان الأمه، لم تحرم على الرجل زوجته، و حرم عليه نكاح الأمه إذا كان رضاعها بلبنه، أو كان الرضاع بلبن غيره مع الدخول بإحدى الزوجتين المرضعتين، و لا تحرم عليه الأمه إذا كان الرضاع بلبن غيره و لم يدخل بكلتا الزوجتين.

و إذا هو استبقى نكاح الزوجتين حتى وطأهما أو وطأ إحدهما حرمت عليه الأمه و كذلك إذا أبقى نكاح واحدة منهما حتى وطأها فتحرم عليه الأمه، و إذا هو لم يدخل بالزوجتين و استبقى ملك الأمه

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٧٠

حتى كبرت فوطأها بالملك حرمت عليه الزوجتان معاً.

إيضاح المدار في التحريم بسبب الرضاع أن يتحقق به أحد العناوين الخاصة التي حكم الشارع فيها بالتحريم إذا كانت من النسب، كعنوان الأم و البنت و الأخت و سائر محرمات النسب، و كعنوان أم الزوجة و حليئة الابن و منكوحه الأب و باقى محرمات المصاهرة، فتحرم الأم و البنت و الأخت كذلك إذا كانت من الرضاع، و تحرم الأم الرضاعية للزوجة، و حليئة الابن الرضاعي و منكوحه الأب الرضاعي، كما حرم ذلك في النسب.

و إذا لم يتحقق أحد هذه العناوين الخاصة المحكومة بالتحريم في النسب لم تثبت الحرمة بالرضاع و ان استلزم ذلك استلزماً، و سندكر له بعض الأمثلة في ما يأتي، فالقول بعموم المنزلة ضعيف.

**المسألة ١٧٦:**

يجوز للمرأة أن ترضع أخاها، و لا- تحرم برضاعه على زوجها، و ان أصبحت أختاً لولده من الرضاعة، فان أخت الولد لا تحرم في الشريعة على الرجل إلا إذا كان بنتاً، أو ربيبة قد دخل بأمها.

و يجوز للمرأة أن ترضع ابن أخيها، و لا تحرم بذلك على زوجها، و ان أصبحت بعد الرضاع عمه و لده من الرضاعة فإن عمه الولد انما تكون محرمة على الرجل إذا كانت أختاً له من النسب أو الرضاع.

و يجوز للمرأة أن ترضع ابن أختها، و لا تحرم بالرضاع على زوجها و ان كانت خاله و لده فإن خاله الولد لا تكون محرمة إلا إذا جمع بينها و بين أختها و هى زوجته.

و يجوز للمرأة أن ترضع ابن ابنها، و لا يضر بزوجيتها لصاحب اللبن انها تكون جدة لولده من الرضاعة، فان جدة الولد انما تحرم على الرجل لأنها أم للأب أو أم للزوجة.

و يجوز للمرأة أن ترضع أخا زوجها أو أخته، و لا- يحرمها على الزوج أنها أصبحت بالرضاع أما لأخيه أو أخته فإن أم الأخ و الأخت المحرمة

كلمة التقوى، ج٧، ص: ٧١

فى الإسلام، انما هى الأم أو زوجة الأب. و يجوز للمرأة أن ترضع ابن ابن زوجها و لا يحرمها على الزوج أنها أصبحت أم لولد ولده فإن أم الحفيد المحرمة فى الإسلام انما هى البنت أو حليمة الابن.

و يجوز لها أن ترضع عم زوجها و خاله و لا- يضر بالنكاح انها تكون بعد الرضاع أما لعم زوجها أو خاله، فإن أم العم و أم الخال المحرمتين فى الإسلام انما هما الجدة من قبل الأب أو من قبل الأم أو زوجة أحد الجددين. الى كثير من هذه النظائر و الفروض التى قال فيها بعضهم بالتحريم لعموم المنزلة، و الأصح ان الرضاع لا يكون سببا لتحريم النكاح فى جميع ذلك.

### المسألة ١٧٧:

إذا علم بتحقيق الرضاع، و علم بتوفر جميع الشروط المعتبرة فيه ثبت التحريم المؤبد فى النكاح بين الرجل و المرأة و أصبحت المرأة من محارم الرجل و ترتبت جميع أحكام ذلك و آثاره، و تترتب جميع أحكامه و آثاره كذلك إذا شهد بشوته و تحقق شروطه شاهدان عادلان من الرجال أو أربع شهادات عادلات من النساء، و لا تكفى شهادة الأربع إذا كانت المرضعة إحداهن.

### السبب الثالث من أسباب التحريم المؤبد فى النكاح: المصاهرة و توابعها

### المسألة ١٧٨:

المصاهرة علاقة تحدث بسبب الزوجية بين أحد الزوجين و أقرباء الزوج الآخر، و هى قد توجب التحريم عينا، و قد توجب التحريم جمعا، و قد لا توجب شيئا، لعدم قابلية المورد للتحريم كما فى العلاقة بين الزوج و أبى الزوجة و أخيها. و اما العلاقة التى تحدث بسبب وطء الأمة بالملك أو بالتحليل، و بسبب الوطء للشبهة، و الزنا و اللواط بين اللواطى و أقرباء الموطوء و بالعكس، فهى ليست من المصاهرة، و ان شاركتها فى بعض الأحكام كما سيأتى بيانه ان شاء الله تعالى.

كلمة التقوى، ج٧، ص: ٧٢

### المسألة ١٧٩:

إذا عقد للرجل عقد النكاح على امرأة حرمت المعقودة على ولده تحريما مؤبدا سواء دخل بها الأب أم لم يدخل، و سواء كان عقد النكاح عليها دائما أم مؤقتا، و سواء كان الولد للنسب أم للرضاع، و سواء كان ولده بلا واسطة أم بواسطة واحدة أم أكثر، و سواء كانت الوسائط ذكورا أم إناثا، و تحرم كذلك معقودة الابن على أبيه تحريما مؤبدا فى جميع ما ذكرناه من الفروض.

### المسألة ١٨٠:

إذا ملك الرجل أمة و وطأها بالملك أو لمسها بشهوة أو نظر إليها كذلك حرمت على ولده تحريما مؤبدا فلا يحل له وطؤها بالملك

ولا- بالتحليل ولا بالتزويج ولا يحل له غير ذلك من التقبيل واللمس والنظر بشهوة، وكذلك الحكم في الأمة التي حلها مالها للرجل فوطأها أو لمسها بشهوة أو نظر إليها كذلك فإنها تحرم على ولده تحريماً مؤبداً في كل ما تقدم. ولا تحرم على الولد مملوكه أبيه ولا الأمة المحللة له إذا لم يدخل بهما الأب ولم يلمسهما أو ينظر إليهما بشهوة. وتحرم على الأب مملوكه ابنه والأمة المحللة له إذا دخل بهما الولد أو نظر إليهما أو لمسهما بشهوة كما تقدم، ولا تحرمان على الأب إذا لم يوجد الشرط المذكور. وتجري الأحكام المذكورة في كل من الابن والأب النسبيين والرضاعيين، وسواء كانا بلا واسطة أم مع الواسطة ذكورا وإناثا.

### المسألة ١٨١:

إذا عقد للرجل على امرأة صغيرة أو كبيرة حرم عليه الزواج بأم زوجته سواء كانت أمها بلا واسطة أم بواسطة واحدة أم أكثر وسواء كانت الوسائط متفقة في الذكورة والأنوثة أم مختلفة وسواء كانت أمها نسبا أم رضاعاً، وسواء كان زواجه بالمرأة دائماً أم مؤقتاً، وسواء دخل بالزوجة أم لم يدخل بها. كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٧٣

وتحرم على الزوج بنت زوجته في جميع الفروض التي ذكرناها، إذا كان الرجل قد دخل بالزوجة، ولو دبراً، ولا تحرم عليه بنت زوجته إذا لم يدخل بأمها، فإذا فارق الزوجة بموت أو بطلاق أو بفسخ ولم يكن دخل بها جاز له أن يتزوج بنتها. ولا فرق في بنت الزوجة في أحكامها المذكورة بين البنت الموجودة في حال الزواج بأمها والمولودة بعد ذلك، فإذا طلق المرأة أو فسخها وتزوجت بغيره وولدت منه جرت في بنتها الأحكام المتقدمة. وإذا وطأ الرجل أمه بالملك أو بالتحليل حرمت عليه أمها وبنتها كذلك نسبا ورضاعاً مع الواسطة وبدونها.

### المسألة ١٨٢:

يكفي في تحريم بنت الزوجة على الرجل أن يدخل بأمها قبل أو دبراً، ولو بالحشفة، وإن كان مكرهاً على ذلك منها أو من غيرها، ولا يكفي في تحريم البنت عليه أن يداعب الزوجة الأم أو يتفخذها أو ينزل على فرجها من غير دخول، وإن حملت منه بسبب ذلك.

### المسألة ١٨٣:

إذا وطأ الرجل امرأة بالشبهة، فالأحوط لزوماً أن لا يتزوج الواطئ بعد الوطء أم المرأة الموطوءة ولا إحدى جداتها وإن علت، وإن لا يتزوج بنتها ولا بنت ولدها أو بنت بنتها وإن تعددت الواسطة بينهما، والأحوط لزوماً كذلك حرمة نكاح المرأة الموطوءة بالشبهة على أبي الواطئ وجدته وإن علا، وعلى ولده وإن نزل، وهذا كله إذا كان الوطء بالشبهة سابقاً على التزويج بالنساء المذكورات أو الرجال المذكورين.

ولا تثبت الحرمة في الجميع إذا كان التزويج والدخول سابقاً، ثم حدث الوطء بالشبهة للمرأة بعد ذلك، فلا تحرم الزوجة المدخول بها إذا وطأ الرجل بنتها شبهة بعد ذلك أو وطأ أمها شبهة كذلك، ولا تحرم الزوجة المدخول بها على زوجها إذا وطأها أبوه أو ولده شبهة بعد ذلك.

وإذا حدث وطء الشبهة بعد العقد في الفروض المذكورة وقبل الدخول

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٧٤

بالمرأة المعقودة فلا يترك الاحتياط بالاجتناب في جميع الفروض في هذه الحالة.

**المسألة ١٨٤:**

تجرى الأحكام المذكورة كلها في وطء الشبهة إذا تحقق حدوثة سواء كان قبلا أم دبرا فتجرى الفروض و التفصيلات المتقدمة و تنطبق أحكامها.

**المسألة ١٨٥:**

يجرى في الزنا جميع ما ذكرناه في وطء الشبهة، فإذا زنى الرجل بامرأة حرم الزواج بالمرأة المزني بها على الأحوط لزوماً على أبي الرجل الزاني و على جده و ان علا، و على ولده و ان نزل إذا كان زنى الرجل بالمرأة سابقاً على زواج المذكورين بها، و حرم على الزاني على الأحوط كذلك أن يتزوج بأم المرأة التي زنى بها و بابنتها إذا كان الزنا سابقاً على العقد كما تقدم أيضاً، و لا يحرم النكاح في الجميع إذا حدث الزنا بعد العقد و الدخول فلا تحرم على الرجل زوجته المدخول بها إذا زنى بها أبوه أو ولده بعد العقد و الدخول، و لا تحرم عليه الزوجة المدخول بها إذا زنى هو بعد ذلك بأمها أو ببنتها، و إذا كان الزنا في الفروض المذكورة طارئاً بعد العقد و قبل الدخول بالمعقودة فلا يترك الاحتياط بالاجتناب كما هو الحكم في وطء الشبهة من غير فرق بين أن يكون الزنا بالمرأة قبلاً أو دبراً.

**المسألة ١٨٦:**

الأقوى أن لمس الرجل للمرأة الأجنبية بشهوة لا يوجب تحريماً، و كذلك نظره إليها بشهوة، فلا تحرم المرأة المنظورة أو الملموسة بشهوة على أبي الناظر و اللامس أن يتزوجها و لا- على ابنه، و لا- يحرم على الناظر أو اللامس بشهوة أن يتزوج أم المنظور إليها أو الملموسة و لا بنتها، سواء كان النظر و اللمس سابقاً على العقد أم لا حقا له و ان كان اللمس و النظر إلى أعضاء خفية. و يستثنى من ذلك ما قدمنا ذكره في المسألة المائة و الثمانين في الأمة المملوكة للأب و الأمة المملوكة للولد فتحرم الأمة المملوكة للأب على

كلمة التقوى، ج٧، ص: ٧٥

الولد أن يتزوجها أو يطأها بالملك أو بالتحليل إذا كان الأب قد نظر إليها أو لمسها بشهوة و ان لم يطأها و تحرم الأمة المملوكة للولد على أبيه ان يتزوجها أو يطأها بالملك أو بالتحليل إذا كان الولد قد نظر إليها أو لمسها بشهوة و ان لم يطأها، و كذلك الأمة المحللة لأحدهما إذا نظرها أو لمسها بشهوة و ان لم يطأها تكون محرمة على الآخر منهما حتى اللمس للوجه و الكفين إذا كان بمثل الشم و التقبيل من أنواع الاستمتاع فتحرم المملوكة و المحللة به على الآخر.

و لا- تثبت الحرمة إذا كان النظر و اللمس إليها بغير شهوة و ان كان لغير الوجه و الكفين، كما إذا نظرها أو لمسها للعلاج من بعض الأمراض، فلا تحرم به على الآخر، و إذا نظر الأب أو الولد إلى الأمة لا بقصد التلذذ أو الشهوة فحصل ذلك من غير قصد فالأحوط الاجتناب.

**المسألة ١٨٧:**

لا يجوز للرجل أن يتزوج ابنة الأخ و هو متزوج بعمتها، أو يتزوج ابنة الأخت و هو متزوج بخالتها إلا بإذن العمه أو الخالة الموجودة عنده من غير فرق بين أن تكون العمه أو الخالة زوجة له بالعقد الدائم أو العقد المنقطع، و أن يتزوج ابنة الأخ أو ابنة الأخت عليها بالعقد الدائم أو المنقطع، و سواء كان قد دخل بالعمه أو الخالة أم لم يدخل بها، و سواء كانت الداخلة و المدخول عليها كبيرتين أم



صغيرتين أم مختلفتين، و سواء علمت العممة أو الخالة بذلك في حال العقد أم لم تعلم، بل و ان لم تطلعا على تزويج ابنة الأخ أو ابنة الأخت أبدا، أو كانتا في بلد آخر.

فلا يصح العقد على ابنة الأخ إلا مع اذن العممة و لا يصح عقد ابنة الأخت إلا مع اذن الخالة في جميع الحالات المذكورة، و إذا تزوج البنت من غير اذن منهما كانت صحة عقد البنت موقوفة على إجازتهما فإذا أجازت العممة عقد ابنة أخيها صح و الا بطل، و كذلك الخالة مع ابنة أختها.

### المسألة ١٨٨:

إذا تزوج الرجل العممة و هي صغيرة فعقدها له وليها، ثم أراد أن

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٧٦

يتزوج ابنة أخيها، أشكل الأمر في عقدها، فان العممة غير قابلة للاذن لصغرها، و لا يكفي إذن ولي العممة في عقد ابنة الأخ، و لذلك فالأحوط ترك العقد على ابنة الأخ في هذه الصورة حتى تكبر العممة و ترشد، و كذلك الحال إذا تزوج الخالة و هي صغيرة و أراد أن يتزوج ابنة أختها، فالأحوط ترك العقد عليها للسبب المذكور حتى تكبر الخالة و ترشد.

### المسألة ١٨٩:

يجوز للشخص أن يتزوج العممة و هو متزوج قبلها بابنة أخيها، و لا يشترط في صحة العقد ان تأذن العممة بزواجها على ابنة أخيها، أو تجيز العقد بعد وقوعه، سواء كانت عالمة بذلك أم جاهلة، و لا يثبت لها خيار في عقدها و لا في عقد ابنة أخيها، و يجوز له أن يتزوج الخالة و هو متزوج قبلها بابنة أختها، و لا يعتبر إذن الخالة في صحة العقد و ان كانت جاهلة بأنها تدخل على ابنة أختها، و لا خيار لها في العقد.

### المسألة ١٩٠:

يجرى الحكم الآنف ذكره في العممة القريبة و هي أخت الأب، و في عمه الأب و هي أخت الجد، و عمه الأم و هي أخت الجد للأم و في سائر طبقات العمات التي ذكرناها في مبحث النسب في المسألة المائة و التاسعة و العشرين و يجرى الحكم في الخالة القريبة و هي أخت الأم، و في خالة الأب و خالة الأم و في جميع طبقات الخالات الدانية منها و العالمة، و يجرى الحكم في العممة و الخالة للنسب و للرضاع.

### المسألة ١٩١:

لا يكفي الرضا القلبي بالعقد من العممة أو الخالة على الأحوط حتى تظهر ذلك بالإذن في العقد قولاً أو فعلاً.

### المسألة ١٩٢:

إذا أذنت العممة أو الخالة فعقدت على البنت ثم رجعت العممة أو الخالة عن اذنها لم يبطل الاذن و صح العقد و نفذ، و إذا أذنت بالعقد ثم رجعت عن اذنها قبل ان يحصل العقد بطل الاذن، فإذا عقدت البنت كانت صحة العقد موقوفة على إجازة العممة أو الخالة فإن أجازت صح و الا بطل.

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٧٧

**المسألة ١٩٣:**

اعتبار إذن العمه أو الخاله في صحه عقد ابنه أخيها أو ابنه أختها انما هو حكم شرعى و ليس حقا من حقوق العمه أو الخاله، و لذلك فلا يسقط بإسقاطهما، حتى إذا اشترط الاسقاط عليهما في ضمن عقدهما أو فى عقد لازم آخر.

**المسألة ١٩٤:**

إذا اشترط الرجل على العمه فى عقد النكاح بينهما أن تأذن له بالزواج من ابنه أخيها، و جب عليها ان تفى له بالشرط و كذلك الخاله، فإذا هى لم تأذن به كانت عاصيه آثمه، و لم يصح عقد البنت، و إذا أجبرها هو أو أجبرها الحاكم الشرعى على الاذن عملا بالشرط فأذنت لم يكف ذلك فى صحه العقد، لأن الاذن مع الجبر لا يكون كاشفا عن الرضا.

**المسألة ١٩٥:**

إذا تزوج الرجل العمه و ابنه أخيها، أو تزوج الخاله و ابنه أختها، و شك بعد ذلك فى ان السابق أى العقدين، فالظاهر صحه العقدين، إلا إذا علم بأنه كان فى غفلة عن ذلك فى حال العقد فيكون الحكم بالصحه مشكلا و لا بد فيه من مراعاة الاحتياط. و كذلك الحكم إذا تزوج ابنه الأخ و كانت عنده عمتها، أو تزوج ابنه الأخت و كان متزوجا قبلها بخالتها، و شك بعد ذلك فى أن تزوجه كان بإذن العمه أو الخاله فيصح أم كان بغير اذن فلا يصح، فالظاهر الصحه، إلا إذا علم بغفلته عن ذلك فى حال العقد فيشكل الحكم بالصحه و لا بد من الاحتياط.

**المسألة ١٩٦:**

إذا كانت للرجل زوجة كبيرة و لها أخت مرضعه، ثم عقد له زوجة صغيرة فى الحولين من عمرها فأرضعت أخت زوجته الكبيرة تلك الطفلة رضاعا تاما، لم يضر ذلك بنكاح زوجته الصغيرة و لم تتوقف صحته على اجازة زوجته الكبيرة لعقدها من حيث أن الصغيرة أصبحت بنت أختها من الرضاع.

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٧٨

و كذلك إذا أرضعت الصغيرة بلبن أخى الزوجة الكبيرة من زوجته أو مملوكته، فلا تكون صحه نكاح الصغيرة متوقفة على اجازة الكبيرة لأنها أصبحت بنت أخيها من الرضاع.

**المسألة ١٩٧:**

إذا كانت عند الرجل جارية قد وطأها بملك اليمين أو بالتحليل من مالکها، ثم أراد أن يطأ ابنه أخيها أو ابنه أختها بالملك أو بالتحليل أو بالزواج، جاز له ذلك و لم تتوقف صحه الوطء على إذن العمه أو الخاله، و كذلك إذا كانت له زوجة ثم أراد وطء بنت أختها أو بنت أخيها بالملك أو بالتحليل من مالکها.

**المسألة ١٩٨:**

المطلقة الرجعية بحكم الزوجة، فإذا طلق الرجل زوجته طلاقا رجعيا و أراد أن يتزوج ابنه أخيها أو ابنه أختها، فلا يجوز أن يتزوجهما إلا بإذن زوجته المطلقة ما دامت فى العدة منه.

و إذا طلق زوجته طلاقاً بائناً جاز له العقد على ابنة أخيها و ابنة أختها من حين الطلاق، و لا يتوقف على الاذن، حتى إذا كانت مبارأة أو مختلعة، فإذا عقد على البنت صح العقد و جاز له الدخول، و لا يبطل العقد إذا رجعت عمتها أو خالتها بالبذل و ان انقلب الطلاق رجعيًا، فإذا أراد الرجل الرجوع بالمرأة بعد رجوعها بالبذل فالأحوط له أن يستأذنها في عقد البنت، و إذا لم يكن الرجل قد عقد على البنت حتى رجعت عمتها أو خالتها بالبذل، فالأحوط ان لم يكن هو الأقوى لزوم الاستئذان منها.

#### المسألة ١٩٩:

لا- يجوز للرجل أن يجمع في الزواج بين الأختين في النسب و لا بين الأختين من الرضاع، بل و ان كانتا أختين من الزنا، بأن كانتا بنتين لزان واحد أو لزانة واحدة أو لزان و زانية، و سواء كانت كلتاهما للزنا أو كانت إحداها من النسب، فلا يجوز له أن يجمع بينهما في نكاح دائم و لا- في نكاح منقطع و لا يتزوج إحداها دواما و الأخرى متعة، و إذا تزوج إحداها ثم تزوج الثانية بعدها بطل العقد اللاحق منهما

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٧٩

سواء دخل بالأولى أم لم يدخل.

#### المسألة ٢٠٠:

إذا تزوج الأختين بصيغة واحدة، تخير أى الأختين أرادها فأمسك بعقدتها و خلى سبيل الأخرى منهما، كما دلت عليه صحيحة جميلة، و لا موجب لحمل هذه الصحيحة على ما يخالف ظاهرها، كما عليه أكثر المتأخرين على ما قيل، و إذا تزوج الأختين بعقدين مقترنين في وقت واحد، فلا يترك الاحتياط بأن يطلق واحدة منهما يعينها و يجدد العقد على الثانية، أو يطلقهما معاً ثم يعقد على من يختارها، و إذا كان قد دخل بالمرأة التي طلقها منهما، لم يجز له أن يعقد على الأخرى حتى تخرج تلك من عدتها، و كذلك الحال إذا شك في سبق أحد العقدين على الآخر و اقترانهما في زمان واحد، فلا يترك الاحتياط بذلك.

#### المسألة ٢٠١:

إذا تزوج إحدى الأختين، ثم تزوج بالثانية بعدها بطل العقد الثاني كما تقدم، و لم يحرم عليه وطء زوجته الأولى، و ان دخل بالثانية، و إذا دخل بالثانية و هو جاهل بأنها أخت زوجته بحيث كان وطؤها شبهةً فالأحوط له ان لا يطأ الأولى حتى تخرج أختها من عدة و طء الشبهة، و كذلك إذا دخل بالثانية و هو يعتقد مخطئاً جواز ذلك فيكون الوطء شبهةً و ان كان آثماً بفعله، فالأحوط له ترك وطء الأولى في مدة العدة، و في لزوم الاحتياط تأمل في كلا الفرضين بل الظاهر عدم لزومه.

#### المسألة ٢٠٢:

يجوز للرجل أن يجمع بين الأختين الأمتين في ملك اليمين إذا كان لا يطأهما معاً، و لا يستمتع بهما بما دون الوطء من الاستمتاع، و لا- يحل له أن يجمع بينهما في الملك و الوطء معاً، و الأحوط له أن لا يجمع بينهما في الملك لهما مع وطء إحداها و الاستمتاع بالأخرى بما دون الوطء، أو مع الاستمتاع بكليتهما بما دون الوطء.

#### المسألة ٢٠٣:

إذا تزوج الرجل إحدى الأختين بالنكاح الدائم أو المؤقت، ثم ملك

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٨٠

الأخت الثانية لم يجز له وطء الجارية المملوكة إلا بعد أن يطلق أختها، و بعد أن تخرج عن عدته إذا كان طلاقها رجعيًا، و لا فرق في الحكم المذكور بين أن يكون قد دخل بالزوجة أم لم يدخل، و إذا وطأ الأخت المملوكة من غير أن يطلق أختها عصي و آثم بفعله و وجب تعزيره و لم تحرم عليه زوجته بذلك سواء كان قد دخل بها قبل ذلك أم لم يدخل.

#### المسألة ٢٠٤:

إذا وطأ الرجل جاريته بملك اليمين ثم تزوج بأختها بعد وطء الأولى لم تحرم المملوكة عليه بزواج أختها و حرم عليه الاستمتاع بالزوجة، و في بطلان تزويجها اشكال، فلا يترك الاحتياط بطلاق الزوجة.

#### المسألة ٢٠٥:

إذا جمع الرجل بين الأختين في ملكه، و وطأ إحداهما لم يجز له أن يطأ أختها حتى تموت الأولى أو يخرجها عن ملكه ببيع أو هبة أو غيرها من المملكات، و الأحوط ان يكون لازماً لا خيار فيه، و لا يكفي في حل الجارية الثانية أن يزوج الأولى لغيره أو يرهنها أو يكتبها و هي في ملكه.

و إذا وطأ الجارية الثانية بعد أن وطأ الأولى منهما و هو يعلم بأنهما أختان و ان الحكم في الأختين هو حرمة الجمع بينهما حرمتا عليه معاً، و يحل له وطء الثانية منهما في هذه الصورة إذا أخرج الأولى عن ملكه، و أما الأولى فلا تحل له حتى يخرج الثانية عن ملكه بشرط ان لا يقصد بذلك الرجوع الى الأولى، فإذا هو أخرج الثانية عن ملكه بقصد ان يرجع الى وطء الأولى لم تحل له الأولى بذلك.

و إذا وطأ الجارية الثانية بعد أن وطأ الأولى و هو يجهل أنهما أختان أو يجهل ان الحكم هو حرمة الجمع بينهما لم تحرم عليه الأولى بذلك.

#### المسألة ٢٠٦:

إذا طلق الرجل زوجته طلاقاً رجعيًا، لم يجز له أن يتزوج أختها ما دامت أختها المطلقة في العدة، و إذا طلقها طلاقاً بائناً، أو فارقتها بفسخ و نحوه جاز له أن يتزوج أختها بعد الفراق و ان كانت في العدة،

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٨١

و إذا بذلت الزوجة للرجل فطلقها خلعا أو مبارأة ثم تزوج أختها لم يصح للزوجة ان ترجع ببذلها.

#### المسألة ٢٠٧:

إذا تزوج الرجل امرأة بالعقد المنقطع و دخل بها ثم فارقتها لم يجز له ان يتزوج أختها و هي في العدة منه و ان كانت بائنة منه، سواء كانت العدة بعد انتهاء مدة النكاح أم بعد هبة المدة.

#### المسألة ٢٠٨:

الأقوى جواز الجمع بين الفاطميتين على كراهة، سواء كان الرجل فاطمياً أم لا، و لا كراهة في الجمع بين امرأتين تنتسبان إلى فاطمة (ع) بالأم.

**المسألة ٢٠٩:**

لا يجوز للرجل الحر أن يتزوج أمه بالنكاح الدائم و لا بالنكاح المنقطع على الأقوى إلا مع وجود شرطين.  
الأول: عدم الطول، و المقصود به أن لا تكون للرجل استطاعة مالية لدفع مهر الحرة.

الشرط الثاني: خشية العنت في ترك التزويج، و العنت هو المشقة الشديدة، و خشية العنت هي الخوف من وطأه ذلك بما يجلبه على النفس من ضغط و كبت و بما قد تتبعه من آثار و محاذير شرعية أو عرفية، و لا تختص محاذيره بخوف الوقوع في الزنا أو المحرمات الأخرى، فقد تكون المحاذير أمراضا بدنية أو نفسانية لا تتحمل عادة أو ارتكابات فكرية تجر الى ما لا يسعد أولا يحمده.

و إذا اجتمع الشرطان الآنف ذكرهما للرجل الحر، جاز له أن يتزوج بالأمه دواما و أن يتزوج بها متعة. و يجوز للرجل الحر أن يطأ الإماء بملك اليمين و بالتحليل من مال كهن، و لا يعتبر في جواز ذلك وجود الشرطين المذكورين.

و إذا تزوج الحر أمه مملوكة مع عدم وجود الشرطين المذكورين، فالظاهر بطلان تزويجه، و ان كان الأحوط استحبابا له ان يطلق الأمه كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٨٢

إذا كان النكاح دائما، و ان يهبها المدة إذا كان الزواج منقطعاً، و إذا اجتمع له الشرطان فتزوج الأمه ثم زال الشرطان بعد ذلك كلاهما أو زال أحدهما لم يبطل عقده للأمه و لم يجب عليه طلاقها.

**المسألة ٢١٠:**

لا يجوز للرجل الحر أن يتزوج بالأمه عند وجود الشرطين المتقدم ذكرهما إذا كان من المستطاع له أن يسد حاجته الجنسية و يدفع خشية العنت بالوطء بملك اليمين أو بالتحليل.

**المسألة ٢١١:**

لا يجوز للرجل الحر أو العبد أن يتزوج أمه على حرة إلا بإذن الحرة بزواج الأمه عليها، و إذا كان الزوج حرا فلا بد مع اذن الحرة من وجود الشرطين الآنف ذكرهما في المسألة المائتين و التاسعة.

و إذا عقد الرجل على الأمه بغير إذن الحرة كانت صحة عقد الأمه موقوفه على إجازة الحرة و رضاها بالعقد، فإذا أجازته صح و نفذ و إذا لم تجزه كان باطلا، سواء كان نكاح الحرة دائما أم مؤقتا، و سواء كان نكاح الأمه كذلك دائما أم مؤقتا، و سواء كانت الحرة قابلة للوطء أم غير قابلة له، لمرض أو قرن أو رتق أو غيرها فلا يصح عقد الأمه إلا بإذنها في جميع الحالات، و حتى إذا كانت الحرة مطلقة رجعية و هي لا تزال في عدتها.

**المسألة ٢١٢:**

يجوز للرجل أن يتزوج حرة على أمه، سواء كانت الحرة تعلم بأنها تتزوج على أمه أم تجهل ذلك و إذا كانت تجهل ذلك ثم علمت به بعد العقد كان لها الخيار في أن تفسخ عقد نفسها أو تبقية و لا خيار لها في عقد الأمه، و يجوز للزوج أن يخفى الأمر عليها و لا يخبرها به.

**المسألة ٢١٣:**

إذا تزوج الرجل أمه على حرة و لم يستأذنها، و ماتت الحرة قبل أن تجيز عقد الأمه لم يصح عقد الأمه بموت الحرة، فإذا أراد الزوج

بقاء نكاحها فلا بد له من تجديد العقد عليها، وإذا أراد فراقها احتاط

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٨٣

بطلاقها، وكذلك الحكم إذا طلق الحر طلاقاً بائناً قبل أن تجيز عقد الأمة، أو انقضى أجلها في عقد المتعة، أو وهبها المدة، و أما المطلقة الرجعية فهي بحكم الزوجة فلا بد من اذنها إذا كانت في العدة كما تقدم، وإذا انقضت عدة المطلقة الرجعية و لم تجز عقد الأمة جرى الحكم المتقدم في المطلقة البائن.

#### المسألة ٢١٤:

إذا كانت عند الرجل الحر زوجة حرة لا يتمكن من مقاربتها لأنها غائبة أو لأنها مريضة أو لوجود ما يمنع الجماع من رتق أو قرن أو غيرهما من الموانع، فإذا خشى الرجل العنت لذلك و لم يجد الطول أن يدفع مهر حرة غيرها جاز له أن يتزوج أمه، و لا بد من اذن الحرة الموجودة عنده مع الإمكان.

#### المسألة ٢١٥:

إذا أذنت الزوجة الحرة لزوجها في أن يتزوج الأمة عليها، فعقد على الأمة صح العقد، فإذا رجعت الحرة عن اذنها بعد ذلك لم يبطل العقد و لم يؤثر رجوعها شيئاً، و إذا هي رجعت عن الاذن قبل أن يجرى العقد على الأمة بطل الاذن السابق و لم يصح العقد حتى تأذن به قبل وقوعه أو تجيزه بعد أن يقع.

#### المسألة ٢١٦:

لا- يصح للرجل أن يتزوج امرأة ذات عدة من رجل غيره، لا زواجا دائما و لا منقطعاً، و لا فرق بين ان تكون عدة المرأة عدة طلاق رجعي أو طلاق بائن أو عدة وفاة أو عدة وطء شبهة.

فإذا عقد على المرأة في أيام عدتها و كان الرجل و المرأة يعلمان معا بأنها ذات عدة، و يعلمان بأن الزواج بذات العدة محرم في الإسلام بطل نكاحهما و حرمت المرأة على الرجل تحريماً مؤبداً، و كذلك الحكم إذا كان الرجل وحده أو كانت المرأة وحدها تعلم بالأمرين كليهما، سواء دخل الرجل بالمرأة المعتدة بعد العقد أم لم يدخل بها في الفروض الثلاثة كلها.

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٨٤

و إذا عقد عليها في أيام عدتها و هما معا يجهلان بأن المرأة صاحبة عدة، أو يجهلان الحكم عليهما بالتحريم، فان دخل بالمرأة بعد العقد عليها حرمت عليه كذلك تحريماً مؤبداً، سواء كان الدخول قبلاً أم دبراً، و ان لم يدخل بها لم تحرم عليه، فيجوز له أن يجدد العقد عليها بعد انقضاء العدة.

#### المسألة ٢١٧:

إذا عقد الرجل على المرأة و هي في العدة، و كان الرجل و المرأة كلاهما يجهلان بأنها صاحبة عدة، أو يجهلان بأن الحكم في ذات العدة حرمة الزواج بها ثم دخل بالمرأة بعد انقضاء العدة، فالظاهر أن المرأة لا تحرم على الرجل بذلك، و لكن لا يترك الاحتياط، و كذلك الحكم إذا علم الرجل بأنه عقد على المرأة في عدتها، و شك في أنه دخل بها أم لم يدخل فلا تحرم المرأة عليه إذا كانا جاهلين بالحكم أو الموضوع فإذا أراد التزويج جدد العقد بعد العدة في كلتا المسألتين.

**المسألة ٢١٨:**

إذا عقد للرجل وكيله أو وليه على امرأة ذات عدة، و كان الرجل المعقود له لا- يعلم بحالها لم تحرم المرأة عليه بذلك، و ان كان الوكيل أو الولي العاقد يعلم بأنها صاحبة عدة يحرم زواجها، فلا تحرم المرأة المعقودة على الرجل إلا إذا دخل بها بعد العقد أن تكون المرأة عالمة بعديتها و تحريمها فتحرم كما تقدم.

و إذا عقد له وكيله عليها و كان المعقود له يعلم بحال المرأة و بأن التزويج بها محرم، حرمت عليه و ان كان وكيله أو وليه العاقد يجهل ذلك.

**المسألة ٢١٩:**

إذا وطأ الرجل المرأة صاحبة عدة و طء شبهة من غير عقد لم يحرم عليه التزويج بها بعد انقضاء عدتها، و كذلك إذا زنا بها في أيام عدتها، فلا تحرم عليه بذلك حرمة مؤبدة، و يستثنى من ذلك ما إذا كانت عدتها من طلاق رجعي، فان المطلقة الرجعية ذات بعل فإذا زنا بها حرمت عليه مؤبداً، كما سيأتى بيانه ان شاء الله تعالى.

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٨٥

**المسألة ٢٢٠:**

إذا شك الرجل في المرأة انها ذات عدة أم لا، بنى على عدم ذلك و جاز له أن يتزوج بها و لم يجب عليه ان يفحص عن أمرها، و إذا كانت في عدة و أخبرت بانقضاء عدتها صدقها إذا كانت غير متهمه.

**المسألة ٢٢١:**

إذا تيقن الرجل بأنه قد عقد على فلانة في أيام عدتها و كانا معا جاهلين بالعدة أو بالتحريم و شك في أنه هل دخل بها في العدة فتكون محرمة عليه أم لم يدخل بها فلا تحرم، بنى على عدم الدخول بها، فلا تكون محرمة.

**المسألة ٢٢٢:**

إذا مات زوج المرأة لم تدخل المرأة في العدة الى أن يبلغها خبر وفاته، فالمدة التي تقع بين وفاة الرجل و بلوغ الخبر لزوجته لا تكون من العدة، و لا تكون المرأة فيها ذات بعل و لا ذات عدة، و لا يصح العقد عليها لأحد في تلك المدة، و إذا عقد عليها رجل في هذه المدة فالظاهر ان هذا العقد لا يوجب تحريم المرأة عليه إذا كان عالماً بالوفاة، و إذا أراد الزواج بها فلا بد من تجديد العقد عليها بعد انقضاء العدة، و ان كان الأحوط استحباباً اجتناب التزويج بها.

**المسألة ٢٢٣:**

يجوز للرجل أن يتزوج المرأة و هي ذات عدة منه بنفسه، فإذا طلق زوجته طلاق خلع أو مبارأة فاعتدت منه، جاز له أن يتزوجها في أثناء عدتها، و لا يجب عليه التربص إلى نهاية العدة، و إذا وطأ امرأة خلية من الزوج و طء شبهة فاعتدت منه، جاز له أن يعقد عليها عقداً دائماً أو منقطعاً قبل أن تنقضى عدتها منه، و إذا تزوج امرأة بالمتعنة و انتهى أجلها، جاز له أن يتزوجها زواجا دائماً أو يعقد عليها بالمتعنة مرة أخرى في أثناء عدتها من زواجها الأول، و لا يجب عليه الصبر حتى تنتهي العدة.

و يستثنى من ذلك مطلقه الإنسان الرجعية فإنها بمنزلة الزوجه له، فلا يجوز له أن يعقد عليها، فإنه من عقد الزوج على زوجته و هو باطل،

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٨٦

و يستثنى من ذلك ما إذا كانت لديه زوجه بالعقد الدائم، و رغب و رغبته هي معه في أن يكونا زواجهما بالعقد المنقطع، فإذا طلقها طلاقا رجعيا، لم يصح له أن يعقد عليها بالعقد المنقطع، حتى تنقضى جميع عدتها، و إذا طلقها طلاقا بائنا، جاز له ذلك لأنها ليست بزوجه، و يستثنى من ذلك مطلقته بالطلاق الثالث فلا يجوز له نكاحها حتى تنكح زوجا غيره، و مطلقته بالطلاق التاسع إذا كان للعدة فإنها تحرم عليه مؤبدا و سيأتي بيانه.

#### المسألة ٢٢٤:

إذا عقد الرجل على امرأة ذات بعل، و هما معا يعلمان بأنها ذات بعل، حرمت المرأة على الرجل حرمة مؤبده، سواء دخل الرجل بالمرأة بعد العقد عليها أم لم يدخل، و كذلك الحكم إذا كان الرجل خاصة أو المرأة خاصة تعلم بأنها ذات بعل، فلا يجوز للرجل أن يتزوج المرأة بعد ان يفارقها بعلها في جميع الفروض الثلاثة.

و إذا عقد عليها و هما يجهلان بأن المرأة ذات بعل، فان دخل بها بعد العقد عليها قبلا أو دبرا حرم عليه نكاحها كذلك تحريما مؤبدا، و ان لم يدخل بها بعد العقد لم تحرم، و لا فرق بين أن تكون المرأة حرة أو أمه، و سواء كان تزويجها الأول بالبعل و تزويجها الثانى بالرجل الآخر متعه أم دائما أم مختلفين.

#### المسألة ٢٢٥:

لا- يحرم على الرجل أن يتزوج بالمرأة الزانية إذا لم تكن ذات بعل أو ذات عدة، و الأحوط لزوما أن يكون الزواج بها إذا أراد ذلك بعد أن يستبرئ رحمها من ماء الزنا بحيضه، حتى إذا كان الزوج هو الزانى.

#### المسألة ٢٢٦:

لا- يترك الاحتياط بعدم التزويج بالمرأة المشهورة بالزنا، من غير فرق بين الزانى بها و غيره الا- بعد ظهور توبتها، و قد ذكر فى النصوص أن ذلك يعرف بأن تدعى إلى الزنا فإذا امتنعت عن ذلك ظهرت توبتها.

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٨٧

#### المسألة ٢٢٧:

لا- تحرم المرأة على زوجها إذا زنت و هى فى حباله، و ان أصرت على فعلها، إلا إذا أصبحت مشهورة بالزنا، فيجربى فيها الاحتياط الذى قدمناه فى المسألة السابقة.

#### المسألة ٢٢٨:

إذا زنى الرجل بامرأة ذات بعل، حرمت المرأة على الرجل الزانى حرمة مؤبده، فإذا فارقها بعلها بموت أو طلاق أو فسخ لم يجز لذلك الرجل أن يتزوجها أو يطأها بملك أو بتحليل إذا كانت أمه، و لا فرق فى ثبوت هذا الحكم و عمومته بين أن يكون الرجل الزانى يعلم بأنها ذات بعل و أن يجهل ذلك و لا بين ان تكون المرأة حرة و أن تكون أمه، و لا بين أن تكون مسلمة و كافرة، و أن تكون زوجه



دائمة لبلعها و منقطعة، و مدخولا بها و غيرها، و سواء كان بعلها صغيرا أم كبيرا، حتى إذا كان طفلا عقد المرأة له و ليه، و حتى إذا كانت زوجة كافر و قد زنى بها مسلم، و حتى إذا كانت المرأة مشتبهة أو مكرهة و كان الرجل هو الزانى خاصة، و حتى إذا خادعها فأجرى عليها صورة العقد فتحرم عليه حرمة مؤبده فى جميع الصور.

### المسألة ٢٢٩:

إذا زنى الرجل بامرأة ذات عدة من طلاق رجعى حرمت على الزانى حرمة مؤبده، و لا يعم الحكم بالتحريم من زنى بذات العدة من طلاق بائن أو من فسخ أو من وطء شبهة أو من وفاة، فإذا زنى بواحدة منهن لم يحرم عليه أن يتزوج بها بعد انقضاء العدة.

### المسألة ٢٣٠:

إذا لا-ط الفاعل بذكر فأوقبه و لو ببعض الحشفة على الأحوط، حرم على الفاعل تحريما مؤبدا ان يتزوج بأم الموطوء و بجدهته و ان علت، و بنته و لو بالواسطة و ان تعددت، و أخته، و هذا إذا كان الواطئ كبيرا سواء كان الموطوء صغيرا أم كبيرا، و يعم الحكم بالتحريم أم الموطوء و بنته و أخته من الرضاع فيحرم نكاحهن جميعا على الواطئ إذا سبق اللواط على العقد، و لا يحرم النكاح على الواطئ إذا سبق

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٨٨

العقد على إحداهن و الدخول بها على اللواط، و إذا حصل اللواط بعد العقد و قبل الدخول بالمعقودة، فالأحوط لزوم الاجتناب. و لا تحرم على الموطوء أم الواطئ و لا بنته و لا أخته و لا محارمه الأخرى لا من النسب و لا من الرضاع.

### المسألة ٢٣١:

إذا شك فى حصول الإيقاب بهذا الفعل الفاحش بنى على عدم حصوله، فلا تحرم المذكورات على الواطئ.

## السبب الرابع من أسباب التحريم فى التزويج استيفاء عدد الزوجات، و استيفاء عدد الطلقات

### المسألة ٢٣٢:

لا يجوز للرجل الحر أن يتزوج من النساء بالعقد الدائم أكثر من أربع حرائر، و لا أكثر من اثنتين من الإماء، و إذا تزوج بالعقد الدائم أمتين، جاز له أن ينكح معهما حرتين بالعقد الدائم أيضا، فنصاب الحر من النساء فى العقد الدائم أربع، أما أربع حرائر، و أما ثلاث حرائر و أمه واحدة، و أما حرتان و أمتان، و لا يجوز له أن يتزوج ثلاث إماء و حرة، فقد ذكرنا انه لا يباح للحر أن يتزوج أكثر من أمتين.

و يجب على الحر أن يراعى ما ذكرناه فى المسألة المائتين و التاسعة، فلا يجوز له الزواج بالأمه إلا مع تحقق الشرطين المذكورين فى تلك المسألة، و لا يباح له أن يتزوج أمه على حرة إلا بإذن الحرة، فزواج الحر بحرتين و أمتين أو بأمه و ثلاث حرائر انما يصح له مع وجود الشروط المشار إليها.

### المسألة ٢٣٣:

لا يجوز للعبد المملوك أن يتزوج بالعقد الدائم من النساء أكثر من أربع إماء، ولا أكثر من حرتين، و الحرتان هما تمام نصاب العبد من النساء فى العقد الدائم فلا يجوز له أن يزيد عليهما حره و لا أمة فان

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٨٩

الحره للعبد بمنزله أمتين، و يجوز له أن يتزوج حره واحده و أمتين، و لا- يحل له أن يتزوج حرتين و أمة أو أكثر، أو يتزوج حره و ثلاث إماء.

#### المسألة ٢٣٤:

ليس للحر و لا للعبد فى العقد المنقطع و لا فى الوطء بملك اليمين أو بالتحليل نصاب محدد من النساء، فيجوز له أن يتزوج بالمتع و أن ينكح بملك اليمين و بالتحليل أى عدد شاء، بل يجوز ذلك و ان كان عند الحر أربع حرائر بالعقد الدائم و عند العبد أربع إماء فلهما أن يزيدا على ذلك بالمتع و بملك اليمين ما يريدان.

#### المسألة ٢٣٥:

إذا طلق الرجل الحر احدى زوجاته الأربع طلاقا رجعيًا، فلا يحل له ان يتزوج امرأة أخرى بالعقد الدائم ما دامت مطلقته فى العدة حتى تخرج منها، و كذلك إذا طلق إحداهن طلاقا بائنا على الأ-حوط، ان لم يكن ذلك هو الأقوى، و إذا ماتت زوجته الرابعة أو فارقتها بفسخ أو بطلاق لا عده فيه، كما إذا كانت يائسه أو غير مدخول بها، جاز له أن يتزوج امرأة أخرى بعد فراق زوجته من غير انتظار، و كذلك الحكم فى العبد المملوك.

#### المسألة ٢٣٦:

إذا طلق الرجل زوجته الحره، ثم رجع بها فى العدة أو تزوجها بعد انتهاء العدة بعقد جديد ثم طلقها مرة ثانية، و رجع بها فى العدة بعد الطلاق الثانى أو تزوجها ثالثا بعد انتهاء العدة بعقد جديد ثم طلقها مرة ثالثه، حرم عليه ان يتزوجها أو يرجع بها بعد ذلك حتى تنكح زوجها غيره على ما سيأتى من الشروط.

و كذلك الحكم إذا طلق الحره قبل أن يدخل بها ثم عقد عليها، و طلقها مرة ثانية قبل ان يدخل بها ثم تزوجها ثالثا، و طلقها مرة ثالثه، أو كانت بعض الطلقات قبل الدخول بالمرأة و بعضها بعد الدخول، فإنه لا يحل للمطلق نكاحها بعد الطلاق الثالث حتى تنكح زوجها غيره، و لا فرق فى الحكم بين أن يكون الزوج الأول المطلق، أو الثانى المحلل حرا أو عبدا مملوكا أو مبعضا.

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٩٠

#### المسألة ٢٣٧:

يشترط فى الزوج الثانى المحلل للمرأة المطلقة ثلاثا أن يكون زواجه بها زواجا دائما، فلا تحل المرأة لزوجها الأول إذا تزوجها الثانى زواجا منقطعًا، و يشترط كذلك أن يدخل الزوج الثانى بها قبلًا فلا تحل المرأة للزوج الأول إذا وطأها الثانى فى غير القبل أو وطأها و لم ينزل و لذلك يشترط أن يكون بالغا.

#### المسألة ٢٣٨:

إذا طلق الرجل زوجته الحره طلاقا للعدة تسع مرات، يتزوجها بينها رجل غيره مرة بعد التليقة الثالثة و مرة ثانية بعد التليقة السادسة،

حرمت الزوجة عليه بعد التطليقة التاسعة حرمة مؤبدة.

### المسألة ٢٣٩:

تفصيل الطلاق المذكور الذى يستتبع الحرمة المؤبدة بين الرجل والمرأة إذا وقع بينهما هو أن يطلق الرجل زوجته الحرة- بعد أن يدخل بها- طلاقا رجعيا كامل الشرائط، ثم يرجع بالمرأة و هى فى العدة، و يدخل بها بعد رجوعه بنكاحها، ثم يطلقها مرة ثانية طلاقا تام الشرائط كما تقدم، ثم يرجع بها فى العدة، و يواقعها بعد الرجوع، ثم يطلقها مرة ثالثة طلاقا جامعا للشروط، و تتربص المرأة بعد الطلاق الثالث حتى تخرج من عدته، ثم تنكح بعد انتهاء العدة منه زوجها غير الزوج الأول، على الشروط التى بينها فى المسألة المائتين و السابعة و الثلاثين، فإذا فارقها الزوج الثانى بموت أو طلاق، و تزوجها زوجها الأول بعد أن تنتهى عدتها من الثانى، فيصلح زوجها الأول معها كما صلح فى المرة السابقة، فيدخل بها بعد التزويج، و يطلقها بعد الدخول و بعد أن تحيض بعد الدخول و تطهر من الحيض، ثم يرجع بها فى العدة، و يطلقها بعد أن يدخل بها ثم تحيض و تطهر، و هكذا حتى المرأة السادسة، فإذا تربصت بعد الطلاق السادس حتى خرجت من عدته، نكحت زوجا غيره على المنهج الذى تقدم بيانه، ثم فارقها الزوج الآخر بعد الدخول بها فإذا انتهت عدتها من فراق هذا الزوج، يتزوجها الأول و يصنع معها كما صنع فى المرتين السابقتين، فيطلقها بعد أن يدخل بها و بعد أن

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٩١

تحيض من بعد الدخول و تطهر من الحيض، و يرجع بها بعد الطلاق، و يطلقها بعد الدخول فى طهر غير طهر المواقعة فإذا استكملت المرأة تسع تطليقات على الوصف المذكور حرمت على زوجها المطلق حرمة مؤبدة.

### المسألة ٢٤٠:

إذا تزوج الرجل أمة مملوكة بالعقد الدائم سواء كان الرجل حرا أم عبدا أم مبعضا، ثم طلقها ثم رجع بها أو تزوجها بعد العدة بعقد جديد ثم طلقها مرة ثانية، حرمت على الرجل المطلق حتى تنكح زوجا غيره حرا أو عبدا أو مبعضا، فإذا نكحت الزوج الثانى على ما ذكرنا فى طلاق الحرة، و فارقها هذا الزوج و انقضت أيام عدته حلت لزوجها الأول فإذا تزوجها و طلقها مرتين بعد الرجوع بينهما حرمت عليه حتى تنكح زوجا غيره، فإذا نكحها الزوج الأول بعد أن تفارق الثانى و تعتد منه، ثم طلقها مرتين على التفصيل الذى مر فى طلاق الحرة، حرمت على الزوج المطلق تحريما مؤبدا على القول المشهور إذا كان الطلاق للعدة كذلك، و لكن الحكم فيها مشكل فلا يترك الاحتياط.

## السبب الخامس من أسباب التحريم المؤبد فى النكاح اختلاف الدين بين الزوجين

### المسألة ٢٤١:

لا- يصح للمرأة المسلمة أن تتزوج رجلا- كافرا كتابيا و لا- غير كتابى، لا زواجا دائما و لا موقتا، و لا يصح لها أن تتزوج مرتدا عن الإسلام فطريا و لا مليا، و سندكر فى ما يأتى حكم الزوجة إذا ارتد الرجل عن الإسلام بعد زواجه بها.

و لا يصح للرجل المسلم أن ينكح امرأة كافرة غير كتابية، و لا مرتدة عن الإسلام و ان انتسبت فى ارتدادها الى دين كتابى لا زواجا دائما و لا منقطعاً، و لا بملك يمين، و يجوز للمسلم أن يتزوج امرأة كتابية، يهودية أو مسيحية، زواجا دائما، و منقطعاً، على كراهة فى النكاح الدائم بل و فى المنقطع أيضا، و تتأكد الكراهة فى نكاحها إذا كان الرجل غير مضطر اليه و إذا كانت له زوجة مسلمة.

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٩٢

و يجوز للمسلم أن ينكح أمه كتابية بملك اليمين و بالتحليل من مالكةا، و لا يجوز للمسلم أن يتزوج امرأة مجوسية نكاحا دائما على الأقوى و لا نكاحا منقطعاً على الأحوط، فلا تلحق باليهودية و المسيحية فى جواز التزويج بهما و ان كان المجوس من الكتابيين على الظاهر، و يجوز نكاح المجوسية إذا كانت أمه بملك اليمين.

و أما الصابئون فيجرى فيهم حكم الكفار غير الكتابيين، فلا يجوز للمرأة المسلمة أن تتزوج رجلا صابئيا، و لا يجوز للرجل المسلم أن ينكح امرأة صابئية نكاحا دائما و لا نكاح متعة و لا يحل له أن يطأها بملك اليمين إذا كانت أمه.

### المسألة ٢٤٢:

إذا ارتد أحد الزوجين المسلمين عن دينه قبل أن يدخل الزوج بالمرأة حكم على نكاحهما بالبطلان حين حصول الارتداد، سواء كان المرتد منهما هو الزوج أم الزوجة، و سواء كان ارتداده عن فطرة أم عن ملء، و يفسخ نكاحهما كذلك إذا هما ارتدا معا فى وقت واحد، و إذا كانت المرتدة هى الزوجة سقط مهرها.

### المسألة ٢٤٣:

إذا ارتد الزوج عن الإسلام بعد أن دخل بالزوجة و كان ارتداده عن فطرة بطل النكاح بينه و بين الزوجة من حين ارتداده، و اعتدت المرأة منه عدة وفاة، و وجب عليه ان يدفع إليها مهرها المسمى لها فى العقد إذا لم يكن قد دفعه إليها، و هذا إذا كانت تسمية المهر فى العقد صحيحة، و إذا كانت التسمية فاسدة وجب عليه أن يدفع إليها مهر مثلها، و إذا كان قد عقدها و لم يسم لها فى العقد شيئاً وجب عليه أن يدفع إليها المتعة، و سيأتى بيانها فى فصل المهر ان شاء الله تعالى.

### المسألة ٢٤٤:

إذا ارتد الزوج عن الإسلام بعد أن دخل بالزوجة و كان ارتداده عن ملء، أو ارتدت الزوجة عن الإسلام بعد دخول الزوج بها سواء كان ارتدادها عن ملء أم عن فطرة، فالقول المشهور بين الفقهاء فى كلا الفرضين المذكورين أن النكاح بينهما لا يفسخ حتى تنقضى العدة،

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٩٣

فإذا رجع المرتد منهما إلى الإسلام و تاب قبل أن تنقضى العدة، فالنكاح باق، و إذا لم يتب المرتد حتى انقضت العدة بطل نكاحهما، و لكن الاحتياط فى ذلك لا يترك، فإذا رجع المرتد إلى الإسلام فى أثناء العدة، و أراد الزوجان بقاء النكاح جردا العقد بينهما، و إذا أرادا الفراق، أو وقع الزوج أو وكيله صيغة الطلاق، و لا يتزوج الرجل المسلم أخت الزوجة المرتدة و لا بخامسة ما لم يطلقها أو يفسخ النكاح بينهما بانقضاء العدة و عدم رجوعها إلى الإسلام، و يلزمه مهرها على ما مر ذكره، و ان كانت هى المرتدة، و يجب على المرأة ان تعتد من الرجل المرتد عدة الوفاة إذا كان ارتداده عن فطرة، و تعتد منه عدة الطلاق إذا كان ارتداده عن ملء.

### المسألة ٢٤٥:

المرتد الفطرى هو الذى يخرج عن دين الإسلام و قد انعقدت نطفته و أبواه كلاهما مسلمان أو انعقدت و أحدهما مسلم و ولد على الإسلام و أقام عليه الى أن خرج عنه بعد البلوغ، و المرتد الملى هو الذى يخرج عن الإسلام و قد انعقدت نطفته و أبواه كافران، و هو يشمل من حكم بإسلامه تبعاً لإسلام أبويه فى صغره ثم ارتد بعد ذلك و يشمل من دخل فى الإسلام مميزاً أو مراهقاً أو كبيراً ثم ارتد.

**المسألة ٢٤٦:**

إذا أسلم الكافر و له زوجة يهودية أو مسيحية و بقيت هي على دينها، استمرت الزوجية بينهما و لم تنفسخ سواء كان الرجل قد دخل بالزوجة قبل إسلامه أم لم يدخل، و سواء كان قبل إسلامه كتابيا أم مشركا أم ملحدا، و كذلك إذا أسلم و له أكثر من زوجة من اليهود أو النصارى فلا ينفسخ نكاحهن إذا بقين على دينهن و سيأتي حكم ما يزيد منهن على أربع، و يأتي حكم الزوجة المجوسية إذا أسلم عنها الزوج و بقيت على دينها.

**المسألة ٢٤٧:**

إذا أسلم الرجل الكافر و له زوجة مشركة أو ملحدة أو على دين آخر من الكفار غير الكتابيين، و بقيت زوجته على دينها، فإن أسلم الرجل قبل أن يدخل بالزوجة المذكورة بطل النكاح بينهما بمجرد دخوله في كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٩٤

الإسلام، و ان كان إسلامه بعد دخوله بالزوجة، فرق ما بينهما، ثم انتظر فإن أسلمت الزوجة بعده و قبل أن تنتهي عدتها منه، ثبتت الزوجية بينهما بنكاحهما الأول و لم تفتقر الى تجديد عقد، و ان بقيت الزوجة على دينها و لم تسلم حتى انقضت العدة كان ذلك كاشفا عن بطلان النكاح بينهما من حين إسلام الزوج، و كذلك الحكم في الزوجات المتعددة إذا لم يزدن على أربع، و العدة الملحوظة في المسألة هي عدة الطلاق، و مبدؤها من حين إسلام الزوج. و كذلك الحكم في الزوجة أو الزوجات من المجوس إذا أسلم الزوج قبل ان يدخل بهن أو بعد ما دخل و بقين على دينهن على الأحوط ان لم يكن ذلك هو الأقوى.

**المسألة ٢٤٨:**

إذا أسلمت المرأة الكافرة و بقي زوجها على كفره، و كان إسلامها قبل أن يدخل الزوج بها بطل النكاح بينهما بمجرد دخول المرأة في الإسلام، و لا- مهر لها على الزوج، و لا فرق في الحكم بين أن يكون الزوج كتابيا أو مشركا أو ملحدا أو غير ذلك من أصناف الكفار، و سواء كانت المرأة قبل إسلامها كتابية أم غير كتابية. و إذا أسلمت و كان إسلامها بعد دخول الزوج بها، فرق ما بينهما و اعتدت من الزوج عدة الطلاق فإن أسلم الرجل قبل ان تنتهي العدة ثبتت الزوجية ما بينهما من حين إسلام الزوجة، و ان لم يسلم الزوج حتى انقضت عدة الزوجة منه حكم بأنها بائنة منه من حين إسلامها، و يثبت لها المهر عليه في كلتا صورتين.

**المسألة ٢٤٩:**

إذا أسلم الرجل الكافر و عنده أكثر من أربع زوجات كافرات، فإن أسلمن معه كلهن تخير منهن أربعاً، فإذا اختارهن ثبتت له زوجيتهن و انفسخ عقد الباقي، من غير فرق بين من دخل بها منهن و غيرها، و كذلك إذا لم تسلم الزوجات معه و كان جميعهن يهوديات أو مسيحيات، أو أسلم بعضهن معه و بقي بعضهن على دينهن و كان البعض الذي بقي منهن على دينه من اليهود أو النصارى، فيختار الزوج منهن أربعاً ممن

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٩٥

أسلم معه و ممن لم يسلم أو من هؤلاء و هؤلاء فيثبت له نكاح الأربع التي اختارها و ينفسخ عقد الباقي من غير فرق بين من دخل بها

منهن و من لم يدخل.

### المسألة ٢٥٠:

إذا أسلم الكافر و عنده أكثر من أربع زوجات كافرات غير كتابيات أو مجوسيات و لم يسلمن معه، بطل نكاح كل امرأة منهن لم يدخل بها قبل أن يسلم، و اعتدت الأخريات التي دخل بهن عدة الطلاق، و انتظر بهن، فمن أسلمت منهن قبل أن تنقضى العدة بقيت على زواجه و لم تنفسخ، و من لم تسلم بعده حتى انقضت عدتها بطل نكاحها، فإذا كانت المسلمات منهن في العدة أكثر من أربع تخير منهن أربعاً فأمسك بهن و انفسخ نكاح ما زاد على الأربع.

### المسألة ٢٥١:

إذا أسلم الكافر و عنده أكثر من أربع زوجات، و اختلفن في الحالات الآنف ذكرها، و التي تختلف أحكام المرأة باختلافها، فقد كان الرجل دخل ببعضهن قبل أن يسلم، و قد أسلم بعضهن معه أو أسلم في العدة، و بقي بعضهن على دينه، و اختلفت الباقيات في الدين فبعضهن كتابي و بعضهن غير كتابي، ثبت لكل واحدة منهن حكمها الخاص كما قدمناه فتثبت زوجية من حكمها ثبوت الزوجية، و ينفسخ نكاح من يكون حكمها الانفساخ فإذا زادت اللاتي تثبت زوجيتهن على أربع تخير منهن أربعاً و انفسخ عقد الباقي.

## السبب السادس من أسباب تحريم النكاح التزويج حال الإحرام

### المسألة ٢٥٢:

لا يجوز للرجل المحرم أن يجرى عقد النكاح لنفسه، و لا لغيره بالوكالة عنه أو الولاية عليه و لا فضولا كما سيأتي بيانه ان شاء الله تعالى، سواء كان الشخص المعقود له محرماً أيضاً أم محلاً، و سواء كانت المرأة المعقودة محرمة أم محلة، و لا يجوز العقد للرجل المحرم و لا للصبى

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٩٦

المحرم و لا على المرأة أو الصبية المحرمتين و ان كان الوكيل أو الولي العاقد محلاً و إذا أوقع عقد النكاح في جميع الصور المذكورة كان العقد باطلا سواء كان النكاح الذي أوقعه دائماً أم منقطعاً.

### المسألة ٢٥٣:

إذا تزوج الرجل المحرم و هو يعلم بحرمه التزويج في حال الإحرام، حرمت عليه المرأة المعقودة، تحريماً مؤبداً سواء كانت محرمة في حال عقدها عليه أم محلة، و سواء دخل بها أم لم يدخل، و سواء كانت كبيرة أم صغيرة، حتى الطفلة إذا عقدها له وليها، و سواء كان العاقد له محرماً أم محلاً، فتحرم عليه الزوجة في جميع الصور المذكورة، و إذا عقدها لنفسه أو عقدت له في حال إحرامه و هو جاهل بحرمه ذلك عليه لم تحرم المرأة عليه سواء دخل بها أم لم يدخل، فيجوز له أن يجدد العقد عليها بعد أن يحل من إحرامه إذا أراد الزواج بها.

### المسألة ٢٥٤:

يحرم عقد المرأة في حال إهرامها و ان كان الزوج محلا و كان العاقد محلا أيضا، فيبطل العقد بذلك كما ذكرنا، و إذا عقدت المرأة المحرمة و هى عالمة بحرمته التزويج فى حال الإهرام، فالأحوط لزوما انها تحرم على الزوج المعقود له تحريما مؤبدا بل لا يخلو من قوة و ان كان الزوج محلا أو كان جاهلا بالحرمه، و لا تحرم عليه إذا كانت جاهلة بالحكم كما هو الحكم فى الزوج.

#### المسألة ٢٥٥:

ثبت جميع الأحكام الأنف ذكرها مع انعقاد الإهرام سواء كان للحج أم لعمرة واجبين أم مندوبين، و سواء كان الحج أو العمرة للمحرم نفسه أم بالنيابة عن غيره، و سواء كان عقد النكاح لنفسه أم لغيره.

#### المسألة ٢٥٦:

إذا تزوج الرجل المحرم امرأة بعقد باطل، فالأقوى عدم تحريم المرأة عليه و كذلك إذا تزوجت المرأة رجلا فى حال إهرامها و كان العقد باطلا فلا تحرم على الرجل بذلك العقد، و لكن الاحتياط لا ينبغى تركه، و يتأكد فى ما إذا كان الرجل و المرأة جاهلين ببطلان العقد حين إيقاعه، و لكنه غير لازم المراعاة على أى حال.

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٩٧

#### المسألة ٢٥٧:

إذا تزوج الرجل فى حال إهرامه ثم استبان له فساد إهرامه من أصله لم يبطل العقد و لم يثبت التحريم بينه و بين المرأة المعقودة، و كذلك إذا تزوجت المرأة رجلا فى حال إهرامها ثم تبين لها بطلان إهرامها، فلا تحرم على الرجل و لا يبطل عقدهما. و ليس من ذلك ما إذا كان الإهرام صحيحا فأفسده المحرم عامدا، ثم أجرى بعد ذلك عقد النكاح، فلا يترك الاحتياط بالاجتناب فى هذه الصورة.

#### المسألة ٢٥٨:

إذا غفل الرجل عن كونه محرما أو نسى ذلك فأجرى لنفسه عقد الزواج على امرأة فى حال إهرامه و هو يعلم بحرمته ذلك على المحرم، بطل العقد، و الأحوط له اجتناب التزويج بتلك المرأة أبدا، و كذلك المرأة المحرمة إذا غفلت عن إهرامها أو نسيتها و زوجت نفسها من رجل و هى تعلم بحرمته ذلك على المحرم فالأحوط لها اجتناب التزويج بذلك الرجل.

#### المسألة ٢٥٩:

يجوز للرجل المحرم أن يرجع بزوجه المطلقة فى عدتها الرجعية، و أن يرجع بزوجه المختلعة و المبارأة إذا هما رجعتا ببذلها، و يجوز له أن يملك الإماء، و لا يمنعه الإهرام من ذلك.

#### المسألة ٢٦٠:

يجوز للرجل المحرم أن يوكل أحدا محلا فى أن يزوجه بعد أن يحل من إهرامه، و يجوز له ان يوكل محرما فى أن يزوجه بعد أن يحل الموكل و الوكيل من إهرامهما، و يصح للمرأة المحرمة أن توكل فى تزويجها كذلك فى صورتين.

**المسألة ٢٦١:**

إذا عقد الفضولى و هو محرم بطل عقده و ان كان الرجل المعقود له أو المرأة المعقود عليها محلين غير محرمين، فلا يكون عقده قابلاً للإجازة،

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٩٨

و إذا عقد لمحرم و هو محل لم يكن للمحرم أن يجيزه فى حال إحرامه، و الأحوط لزوماً عدم أجازته حتى بعد الإحلال.

**المسألة ٢٦٢:**

لا يبطل زواج الرجل إذا وطأ زوجته فى حال إحرامه و ان كان عالماً بأنه محرم و بأن الوطاء محرم عليه فى حال إحرامه، و لا يبطل عقد المرأة إذا وطأها الزوج و هى محرمه و تعلم بالإحرام و بحكمه، و يرجع الى فصل كفارات الإحرام من كتاب الحج لمعرفة الأحكام و الآثار التى تلزم الزوجين بسبب ذلك.

**السبب السابع من أسباب تحريم النكاح اللعان بين الزوج و المرأة****المسألة ٢٦٣:**

إذا قذف الرجل زوجته بالزنا، و ادعى انه شاهد ذلك، و لم تكن له بينة شرعية تثبت مدعاه، و كانت الزوجة دائمة و مدخولاً بها، و غير مشهورة بالزنا، و لم تكن خرساء، و جبت على الزوجين الملاعنة بحضور الحاكم الشرعى و سيأتى تفصيل الملاعنة فى كتاب اللعان (ان شاء الله تعالى)، فإذا تم التلاعن بينهما، سقط عن الرجل حد القذف، و درى عن المرأة حد الزنا و حرمت المرأة على الرجل تحريماً مؤبداً.

**المسألة ٢٦٤:**

إذا قذف الرجل زوجته بالزنا و هى خرساء لا تستطيع النطق لتقابله فى شهادات الملاعنة، سقطت الملاعنة بينهما و حرمت المرأة على الرجل كذلك تحريماً مؤبداً.

**المسألة ٢٦٥:**

إذا علم الرجل بأن الولد الذى ولدته زوجته ليس منه و جب عليه أن ينفى الولد عن نفسه، و لم يجز له استلحاقه به، فإذا كان الولد ممن يلحق به فى النسب بحسب موازين النسب الشرعية الظاهرية، افتقر الرجل فى نفي الولد عنه إلى ملاعنة الزوجة، و هذا هو السبب الثانى من أسباب اللعان بين الزوجين.

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٩٩

**المسألة ٢٦٦:**

إذا تم اللعان بينهما فان كانت دعوى الرجل تشتمل على قذف المرأة بالزنا و نفي الولد عنه، و لا عن المرأة على كل من الأمرين، سقط بذلك حد القذف عنه، و سقط حد الزنا عن المرأة، و انتفى الولد عن الرجل، فلا قربى بينهما و لا نسب و لا توارث، و حرمت



المرأة على الرجل تحريماً مؤبداً.

و ان كانت دعوى الرجل هي نفى الولد فحسب، و لا تشتمل على قذف المرأة بالزنا، و تم اللعان بينهما على ذلك انتفى الولد عنه، و هل يكون هذا اللعان موجبا لتحريم المرأة على الرجل؟ فيه اشكال، و لا يترك الاحتياط فيه، بل الحكم بالتحريم لا يخلو من قوة.

### مسائل متفرقة

#### المسألة ٢٦٧:

لا يحل للمرأة المؤمنة أن تتزوج معاديا لأهل البيت (ع) و لو لأحد من الأئمة المعصومين (ع) و ان لم يكن معلنا بذلك بين الناس و لا متدينا به، و ان كان منتسبا إلى إحدى فرق الشيعة، إذا علم منه النصب لأحد المعصومين الذين لا يقول بإمامتهم، و لا يحل للمؤمن أن تتزوج مغاليا بالرسول (ص) أو بعلي (ع) أو بأحد أبنائه (ع) أو بغيرهم، يرجع غلوه الى الشرك بالله أو الى إنكار ذاته سبحانه، أو الى إنكار شيء ضروري من ضروريات الإسلام، مع الالتفات الى كونه ضروريا، و لا يجوز للرجل المؤمن أن ينكح امرأة معادية أو مغالية بالمعنى الذي ذكرناه من النصب. و الغلو.

#### المسألة ٢٦٨:

يجوز للمؤمن أن ينكح من فرق المسلمين الذين يخالفونه في المذهب غير المعادين و المغالين الذين ذكرناهم ما لم يكونوا منكرين لبعض ضروريات الإسلام مع الالتفات الى كونه ضروريا في الدين، و يجوز للمرأة المؤمنة أن تتزوج من فرق المسلمين كذلك غير المعادين و المغالين و منكرى بعض الضروريات في الدين.

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ١٠٠

#### المسألة ٢٦٩:

إذا علم المؤمن أن زواجه من اليهودية أو المسيحية أو من بعض فرق المسلمين يوجب وقوعه أو وقوع ذريته في الضلال و مخالفة الحق أو خشى من ذلك حرم عليه التزويج و كذلك الحكم في المؤمنة.

#### المسألة ٢٧٠:

يحرم نكاح الشغار، و هو أن يجعل نكاح امرأة معينة صداقا لامرأة أخرى، سواء لوحظ ذلك في كل من المرأتين، و مثال ذلك أن ينشئ الوليان نكاح المرأتين و يجعلها في عقديهما تزويج كل واحدة من المعقودتين مهرا للثانية، فيقول أحدهما للآخر: زوجتك ابنتي صفيئة على أن تزوجني ابنتك سعاد و يكون زواج كل من البنيتين صداقا للآخرى، فيقول صاحبه قبلت زواج ابنتك و زوجتك ابنتي على ما ذكرت، فيبطل نكاح المرأتين معا، أم يلاحظ ذلك في جانب امرأة واحدة منهما، فيزوجها وليها من صاحبه على أن يزوجه صاحبه بنته مثلا و يكون تزويج الثانية صداقا للأولى، فيقول الأول للثاني زوجتك ابنتي صفيئة على أن تزوجني بنتك سعاد فيكون تزويج سعاد صداقا لصفية، فيقول الثاني قبلت زواج صفيئة على الصداق المعين و هو تزويج سعاد، و زوجتك ابنتي على ألف دينار مثلا، فيبطل نكاح الأولى لأنه شغار و يصح نكاح الثانية بما ذكر لها من المهر و إذا لم يذكر لها مهر معين ثبت لها مهر المثل.

#### المسألة ٢٧١:

المؤمن كفو المؤمنة في النكاح و ان اختلفا في القبيلة أو في الشعب و الدم، أو في الصناعة و الحرفة، إذا توفرت بينهما الشرائط التي تتوقف عليها صحة النكاح، فيجوز ان تتزوج العربية بالأعجمي و الهاشمية بغير الهاشمي و الحرّة بالعبد و ذات الشرف الكبير بالرجل الدني الأصل، و ذات الصنعة الرفيعة بصاحب الحرفة الوضيعة، و بالعكس.

### المسألة ٢٧٢:

لا يشترط في صحة النكاح أن يكون الزوج قادرا على نفقة الزوجة، فيصح نكاح العاجز عن النفقة سواء كان عاجزه عن النفقة سابقا على

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ١٠١

العقد أم كان متجددا بعده، و لا يثبت للزوجة بذلك خيار الفسخ، لا بنفسها و لا بمراجعة الحاكم الشرعي.

نعم إذا زوج الصبيّة الصغيرة أبوها أو جدّها، و كان الزوج غير قادر على الإنفاق عليها كان هذا العقد فضوليا، لوجود المفسدة في تزويجها كذلك، فلا تثبت له الولاية عليه، و تكون صحة العقد موقوفة على اختيار البنت المعقودة بعد بلوغها و كمالها، فإذا أجازته صح و نفذ و إذا رده بطل، إلا إذا كان الولي قد لاحظ في تزويج البنت من ذلك الرجل المعين وجود مصلحة مهمة تغلب على تلك المفسدة، فيصح العقد لذلك و لا يكون للصبيّة رده بعد كمالها.

### المسألة ٢٧٣:

إذا عقد الإنسان لنفسه على امرأة و هو مريض، مرضا كان سببا لموته في ما بعد، كانت صحة عقده هذا مشروطة بدخوله في الزوجة المعقودة، فإذا هو دخل بها قبل موته كان ذلك كاشفا عن صحة العقد فترتب عليه جميع آثار التزويج الصحيح، فيثبت لها المهر الذي سماه لها بالعقد، و تجب لها النفقة منذ يوم تمكين المرأة له من الدخول و ترثه إذا مات بعد ذلك، و يرثها هو إذا مات قبله، و إذا هو لم يدخل بها بعد العقد حتى مات كشف ذلك عن بطلان العقد من أصله، فلا مهر لها و لا نفقة و لا ميراث، و إذا ماتت المرأة في مرضه قبل أن يدخل بها، فلا ميراث للزوج منها، و لا مهر، و لا أثر للاستمتاع الأخرى بها إذا استمتع بها في مرضه من تقبيل و ملامسة بشهوة من غير دخول.

### المسألة ٢٧٤:

إذا عقد له على المرأة و هو مريض، ثم برىء من ذلك المرض، ثم مات قبل أن يدخل بالمرأة بمرض آخر أو بقتل و نحوه ثبت النكاح و الميراث، و استحقت نصف المهر على الأقوى، و كذلك الحكم إذا ماتت الزوجة قبل الزوج في هذا الفرض و قبل الدخول، فيرثها الزوج و يثبت لها نصف المهر.

### المسألة ٢٧٥:

يشكل الحكم الذي ذكرناه في المسألة المائتين و الثالثة و السبعين إذا

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ١٠٢

كان مرض الزوج الذي عقد فيه المرأة من الأمراض الطويلة التي تستمر سنين، فإذا مات الزوج و لم يدخل بها أو ماتت هي قبله و قبل الدخول فلا- يترك الاحتياط بالتصالح بين الورثة و بين الطرف الباقي منهما من حيث المهر و من حيث الميراث و خصوصا في الأمراض التي يكون الابتلاء بها أدوارا.

**المسألة ٢٧٦:**

يجوز للمرأة الخلية من الزوج و من العدة أن تزوج نفسها و ان كانت مريضة و في مرض الموت، و إذا عقدت نفسها في مرض الموت، صح نكاحها و ثبت التوارث بينها و بين الزوج إذا ماتت هي أو مات الزوج، سواء كان ذلك قبل الدخول بها أم بعده، و إذا كان موتها أو موت زوجها قبل الدخول استحقت عليه نصف المهر على الأقوى.

**المسألة ٢٧٧:**

يجوز للرجل أن يعرض بالخطبة للمرأة صاحبة العدة من غيره، إذا كانت ممن يجوز له أن يتزوج بها بعد العدة كالمعتدة للوفاة و المعتدة من الطلاق البائن، إذا قال في تعريضه بها قولاً معروفاً، ليس فيه إشارة إلى ما يقبح أو يخالف الأدب الذي من أجله شرعت العدة للمرأة، و لم يعزم عقده النكاح حتى تنقضى العدة و يبلغ الكتاب أجله. و أما المعتدة البائنة من الرجل نفسه، فيجوز له التعريض بل و التصريح بخطبتها لنفسه ليتزوجها بعد العدة أو فيها إلا أن تكون محرمة عليه أبداً، أو تكون محرمة عليه حتى تنكح زوجها غيره، أو يكون قد تزوج بعد طلاقها بائناً بأختها، فلا يجوز له ذلك على الأقوى في بعض الصور المذكورة و على الأحوط في بعضها. و اما ذات العدة الرجعية فهي بالإضافة إلى المطلق نفسه بحكم الزوجة فلا يمنع من التعريض و لا التصريح بخطبتها ليتزوج بها بعد العدة كما لا يمنع من الرجعة بها في أثناء العدة، و هي بالإضافة إلى الرجال الآخرين بحكم ذات البعل، فلا يجوز لأحد منهم التعريض على الأحوط و لا- يجوز له التصريح بخطبتها و ان لم يعزم عقد النكاح في أثناء العدة.

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ١٠٣

**الفصل السادس في النكاح المنقطع****المسألة ٢٧٨:**

النكاح المنقطع كالنكاح الدائم لا ينعقد إلا بعقد لفظي يشتمل على إيجاب و قبول لفظيين، و لا يكفي فيه التراضي بين الزوجين بغير عقد، و لا ينعقد بالمعاطاة، و لا بكتابة الصيغة بقصد إنشائها، و لا بالإشارة المفهومة إلا في الأخرس العاجز عن النطق، و يعتبر أن يكون الإيجاب بلفظ النكاح أو بلفظ التزويج أو بلفظ المتعة، و الأحوط أن يكون العقد باللغة العربية مع الإمكان، و ان كان الظاهر صحته نكاح كل قوم إذا أنشئ العقد بلسانهم، و أتى فيه بالترجمة المطابقة للفظ العربي كما قلنا في العقد الدائم.

و الأحوط أن يوقع العقد بلفظ الماضي، فتقول المرأة للرجل:

زوجتك أو أنكحتك أو متعتك نفسي كذا يوماً، بكذا ديناراً، أو يقول وكيل المرأة للرجل: زوجتك موكلتي فلانة، و ان صح أيضاً ان ينشأ بلفظ المستقبل و بالجملة الخبرية على الأقوى كما ذكرنا في العقد الدائم، فتقول المرأة للرجل أزوجك نفسي أو أنا مزوجتك نفسي بكذا، و أن يكون القبول بلفظ قبلت أو رضيت، أو نكحت، أو تمتعت.

**المسألة ٢٧٩:**

يصح أن يقدم القبول في العقد على الإيجاب، إذا أنشئ لفظه بمثل تزوجت و نكحت و تمتعت، لا بلفظ قبلت و رضيت كما قلنا في

النكاح الدائم و ان كان الأحوط تقديم الإيجاب.

و يصح أن يكون الإيجاب من الزوج و ان كان الأحوط أن يقع من الزوجة أو من وكيلها، و إذا حصل الإيجاب من الزوج فلا بد و أن يكون إنشاء الزوجية بما يفيد ضم الزوجة اليه و تبعيتها له بأن يقول للمرأة تزوجتك أو نكحتك أو تمتعتك، لا بمثل زوجتك أو أنكحتك أو تمتعتك نفسى، فإن مفاد هذه الصيغ تبعيته هو للزوجة و قد قلنا نظير هذا فى العقد الدائم.

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ١٠٤

### المسألة ٢٨٠:

إذا تم الإيجاب من الزوجة أو من وكيلها، و ذكرت فيه الصيغة و الأجل و المهر، فيكفى فى القبول ان يقول الزوج أو وكيله قبلت أو رضيت، و ان لم يذكر فيه المتعلقات التى ذكرت فى الإيجاب، فلا يشترط فيه أن يقول قبلت الزواج أو المتعة لنفسى أو لموكلى فى جميع المدء المعينة بالمهر المعلوم، و كذلك إذا وقع الإيجاب من الزوج و كان القبول من الزوجة أم من وكيلها، نعم إذا تقدم القبول على الإيجاب سواء كان من الزوج أم من الزوجة أم من وكيلهما فلا بد من ذكر المتعلقات فى القبول فى هذه الصورة على الأحوط بل الأقوى.

### المسألة ٢٨١:

لا يحل أن تتزوج المؤمنة بالمتعة رجلا كافرا كتابيا أو غير كتابى، و لا مرتدا عن الإسلام فطريا أو مليا، و لا معاديا و لا مغاليا، و لا بمن ينكر إباحة المتعة و ان كان ينتسب إلى إحدى فرق الشيعة، و لا- يجوز للرجل المؤمن أن يتزوج بالمتعة بغير الكتابية اليهودية أو النصرانية من أصناف الكفار و لا بالمجوسية على الأحوط و لا بالمرتدة فطرية كانت أم مليا، و لا بالمعادية و المغالية و لا بمن تنكر إباحة المتعة و ان كانت من إحدى فرق الشيعة.

### المسألة ٢٨٢:

يحرم التمتع بالمرأة إذا تحقق لها بسبب من الأسباب التى تحرم نكاحها على الرجل من نسب أو رضاع أو مصاهرة أو توابع المصاهرة أو لعان أو استيفاء عدد الطلقات أو النكاح فى حال الإحرام، أو غير ذلك مما تقدم تفصيله فى فصل أسباب التحريم، و لا يحل للرجل أن يتمتع بالمرأة و عنده أختها، سواء كانت أختها زوجة بالعقد الدائم أم بالمتعة أم كانت أمه موطوءة بملك اليمين، و لا يحل له أن يتمتع بابنة الأخ و هو متزوج بعمتها، و لا بابنة الأخت و هو متزوج بخالتها إلا بإذنها، سواء كانت العمه أو الخالة زوجة له بالعقد الدائم أم بالمتعة، و إذا تمتع بالبت بغير اذن عمتها أو خالتها قبل العقد توقفت صحة النكاح على إجازتهما بعد العقد، و لا يمنع من التمتع بالبت إذا كانت

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ١٠٥

العمه أو الخالة أمه له موطوءة بملك اليمين. و لا يحل له أن يتمتع بالأمه و عنده زوجة حرة إلا بإذنها، سواء كانت الحرة زوجة له بالعقد الدائم أم بالمتعة، و إذا تمتع بالأمه بغير إذن الحرة قبل العقد توقفت صحة المتعة على إجازة الحرة بعد العقد.

**المسألة ٢٨٣:**

يكره التمتع بالمرأة الزانية من غير فرق بين الزانى بها وغيره، ولا يترك الاحتياط باجتناب التمتع بالمرأة إذا كانت مشهورة بالزنا ما لم تظهر توبتها، كما قلنا فى العقد الدائم فى المسألة المائتين والسادسة والعشرين، ويكره التمتع بالمرأة البكر بدون اذن وليها، و الكراهة مع افتضاضاها أشد.

**المسألة ٢٨٤:**

يستحب للرجل أن يختار المؤمنة على غيرها، ويستحب أن يختارها عفيفة مأمونة، فإذا كانت متهمه بما يخالف ذلك استحب له أن يسأل عن حالها قبل أن يتمتع بها، فإذا هو تزوجها كره له الفحص والسؤال عنها بعد ذلك.

**المسألة ٢٨٥:**

يشترط فى صحة التزويج بالمتعة أن يذكر المهر فى العقد، فإذا لم يذكر فيه كان العقد باطلا سواء ترك ذكره عامدا أم ساهيا أم ناسيا.

**المسألة ٢٨٦:**

يصح أن يكون المهر فى التزويج بالمتعة عينا من الأعيان المملوكة و أن يكون دينا فى ذمة المرأة أو فى ذمة أحد سواها، وان يكون منفعة، أو عملا- من الأعمال التى تصلح أن تكون عوضا، و يصح على الأقوى أن يكون حقا من الحقوق المالية التى تقبل الانتقال كحق التحجير، و يشكل بل يمنع أن يجعل المهر إسقاط حق من الحقوق الثابتة، و مثال ذلك أن تزوج المرأة نفسها للرجل و تجعل صداقتها إسقاط حق خيار كان ثابتا للزوج فى بيع سابق، أو إسقاط حق شفعة له فى معاملة على دار أو على بستان أو أرض.

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ١٠٦

**المسألة ٢٨٧:**

يشترط فى المهر أن يكون مما يصح أن يملكه المسلم سواء كان عينا أم دينا، فلا يجوز أن يجعل المهر شيئا لا يصح تملكه، أو شيئا لا يملكه المسلم كالخمر و الخنزير و ان كانت المرأة المتمتع بها ذمية، و يشترط أن يكون معلوما فى الجملة و لو بالمشاهدة، و مثال ذلك ان تزوجه نفسها مدة معينة بهذا الثوب، أو بهذه القطعة من الذهب، أو بهذه الصبرة من الطعام، و ان لم يعلم مقدار كيلها أو وزنها، و يكفى الوصف الموجب للعلم به فى الجملة، كما إذا قال المهر الذى أدفعه لك كساء يشبه هذا الكساء، أو هو سوار من الذهب يحكى سوار فلأنه إذا كان الوصف معلوما عند المرأة، و لا- حد للمهر فى القلة و الكثرة، و المدار أن يكون المقدار مما تراضى عليه الطرفان مما يصلح أن يكون عوضا و لا يصح إذا سقط عن المالية فى نظر أهل العرف لقلته.

**المسألة ٢٨٨:**

تملك المرأة المتمتع بها جميع المهر الذى سماه الزوج لها بمجرد عقده عليها، وان كان ملكها جميع المهر لا يكون مستقرا الا بالدخول بها، و بأن تفى للزوج بشرطه، فتمكنه من الاستمتاع بوطئها متى شاء فى جميع المدة المعينة.

و نتيجة لذلك فإذا وهبها الزوج جميع المدة بعد العقد و قبل الدخول بها كان لها نصف المهر، و كذلك إذا انقضى بعض المدة و لم يدخل بها ثم وهبها باقى المدة من غير دخول فيكون لها نصف المهر.

و إذا لم تف للزوج بشرطه، فلم تمكنه من الاستمتاع بوطئها فى بعض المدة كان للزوج أن يقطع من مهرها بمقدار ما أخلفته من المدة، فان لم تف له بنصف المدة أو بربعها مثلا جاز له أن يقطع من المهر بتلك النسبة.

و يستثنى من ذلك أيام الحيض و نحوها مما يحرم فيه الوطء شرعا كأيام شهر رمضان إذا اتفقت فى أثناء أجل المتعة، فلا يجوز للزوج أن يقطع من مهر المرأة شيئا بسبب امتناعها من التمكين فيها.

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ١٠٧

**المسألة ٢٨٩:**

إذا طرأت للمرأة المتمتع بها اعدار أخرى من مرض و اشتغال ببعض الأعمال أو بمباشرة ضيوف أو مرضى فامتنعت عن تمكين الزوج فى بعض الأيام جاز له أن يقطع من المهر بحساب تلك الأيام على الأقوى، و إذا مكنت زوجها من الوطء فى المدة و منعه من الاستمتاع الأخرى لم يكن له أن يقطع من المهر شيئا، و إذا لم تحضر عند الزوج فى بعض الأيام لعجزه هو عن الوطء ففى جواز الاقتطاع من المهر بحساب تلك الأيام، إشكال، و الأحوط له ان لا يقطع.

**المسألة ٢٩٠:**

إذا دخل الرجل بالمرأة المتمتع بها ثم وهبها المدة كان لها جميع المهر سواء كان ذلك فى أول المدة أم بعد انقضاء قسط منها، الا إذا كانت ممتعة منه فى بعض المدة فيقطع منها بالنسبة، و كذلك إذا مات الزوج أو ماتت الزوجة فى أثناء الأجل كان لها جميع المهر و ان كان ذلك قبل الدخول بها، إلا إذا كانت ممتعة عن تمكينه قبل الموت فيقطع من المهر بالنسبة.

**المسألة ٢٩١:**

إذا مكنت المرأة زوجها من الوطء و لم يدخل بها حتى انقضى الأجل استحققت عليه جميع المهر، و إذا قسط المدة فوهب المرأة بعض المدة و أبقى له بعضها، فكان الأجل شهرين مثلا فوهبها شهرا و أبقى له شهرا ثم لم يدخل بها حتى انقضى الأجل، ففى ثبوت جميع المهر للمرأة أو نصفه اشكال، و لا يبعد ثبوت جميع المهر لها و الأحوط المصالحة.

**المسألة ٢٩٢:**

إذا تبين فساد عقد المتعة لفقدان بعض شرائط الصحة في العقد أو في المعقودة، كما إذا ظهر أن المرأة محرمة على الرجل بأحد أسباب التحريم، وجب على الرجل الامتناع عن المرأة، و لم تستحق عليه مهرا إذا لم يدخل بها، و لا مهر لها كذلك مع الدخول بها إذا كانت حين وطئها تعلم بفساد العقد لأنها بغى، و إذا كان قد دفع المهر إليها فله استعادته منها في هذه الصورة، بل و عليها ضمانه مع التلف، و إذا كانت جاهلة

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ١٠٨

بفساد العقد كان الوطاء شبهة و استحققت على الواطئ مهر مثلها متعة لا دواما.

### المسألة ٢٩٣:

يشترط في صحة النكاح المنقطع أن يذكر فيه أجل معين، فان لم يذكر فيه أجل بطل العقد متعة، و انعقد دائما على الأقوى، سواء كان عامدا في ترك ذكره أم ساهيا أم ناسيا.

### المسألة ٢٩٤:

الأجل في النكاح المنقطع هو ما تراضى عليه الزوجان من الأمد، سواء كان قصيرا أم طويلا، و لا يمنع طول الزمان من صحة اشتراطه بينهما إذا كان من المحتمل بقاؤهما اليه، و إذا كان الأجل طويلا يعلم بعدم بقاء الزوجين إليه، ففي صحة اشتراطه فينعقد النكاح بينهما متعة، أو عدم صحته فينعقد النكاح دائما، إشكال، و لا يترك الاحتياط.

### المسألة ٢٩٥:

يشترط ان يكون الأجل في النكاح المنقطع معلوما عند الزوج و الزوجة محدود البداية و النهاية بما لا يقبل الزيادة و النقصان، و إذا أطلق المتعاقدان أجلا معينا كالشهر و الأسبوع و العشرة أيام، و لم يذكر أوله كان ابتداءه من حين العقد، و كان عليهما أن يحددا آخره بغاية معلومة، بأن يقولوا إلى نهاية الساعة العاشرة مثلا من يوم كذا، أو الى الزوال من ذلك اليوم أو الى الغروب منه، و هكذا الساعة و اليوم و غيرهما من الآماد القصيرة أو الطويلة.

### المسألة ٢٩٦:

يجوز أن يكون الأجل في المتعة متأخرا عن العقد إذا كان معينا محدودا بما لا يقبل الزيادة و النقصان، و مثال ذلك أن تزوج المرأة نفسها للرجل من غروب الشمس لأول ليلة من شهر رمضان الى غروبها في آخر يوم من أيامه من هذا العام، و هما في شهر رجب أو قبله من الشهور، و إذا زوجت المرأة نفسها للرجل كذلك فالأحوط لها ان لا تزوج نفسها متعة لغير ذلك الرجل في ما بين العقد و أول الأجل، و ان كان الوقت يتسع

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ١٠٩

لمدة هذا التزويج، و للاعتداد منه، و الأحوط للرجل المعقود له ان لا يتمتع أخت المعقودة قبل حضور أجلها و ان كان الوقت يتسع

لمدة التزويج بالأخت و لعدتها، و أحوط من ذلك كله ان لا تعقد المتمتع بها نفسها على رجل آخر قبل أن تنقضى مدة الأول و العدة منه، و ان كان أجل العقد الثاني متأخرا عن ذلك.

### المسألة ٢٩٧:

لا يصح أن يجعل الأجل في عقد المتعة مقدرًا بالوطء، مرة واحدة أو مرتين مثلا، فإنه أمد غير محدود فإذا جعل الزوجان ذلك أجلا لنكاحهما بطل عقدهما متعة و انعقد دائما على الأقوى، و إذا عقد الرجل على المرأة إلى أجل معين و اشترط في العقد أن يطأها في الأمد كله مرة واحدة أو مرتين مثلا، صح عقدهما و وجب عليهما الوفاء بالشرط، فلا يجوز له أن يطأها أكثر من ذلك و ان كان الأجل باقيا، و إذا أذنت به جاز له ذلك.

### المسألة ٢٩٨:

يجوز للمرأة أن تشترط في العقد لنفسها ما تشاء إذا كان الشرط سائغا و لا ينافي مقتضى العقد و يصح للرجل ذلك أيضا فإذا وقع عليه الإيجاب و القبول و جب الوفاء به، فإذا اشترط أحدهما على صاحبه أن يكون الإتيان ليلا فحسب أو أن يكون نهارا و جب على صاحبه الوفاء بالشرط، فلا يجوز له الإتيان في غير ما شرط، و إذا اذن المشروط له فأسقط حقه جاز الإتيان مطلقا، و سيأتي مزيد بيان للشروط التي تقع في عقد النكاح في فصل المهر و الشروط ان شاء الله تعالى.

### المسألة ٢٩٩:

إذا حملت المرأة المتمتع بها لحق الولد شرعا بالرجل المتمتع، و ان عزل ماءه عن المرأة عند جماعها، فان الماء قد يسبق من غير تنبه، و لا يجوز للرجل أن ينفي الولد عن نفسه الا مع القطع بانتفائه عنه، و إذا نفاه عن نفسه انتفى عنه في الظاهر من غير حاجة الى لعان مع المرأة كما في الزوجة في العقد الدائم، الا أن يعلم أنه قد نفى الولد عن نفسه و هو يحتمل أنه ولده، فيلحق به الولد و لا يلتفت الى نفيه.

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ١١٠

### المسألة ٣٠٠:

إذا انقضى الأجل المسمى في النكاح المنقطع بانت المرأة من زوجها بذلك، و لزمها الاعتداد منه إذا كان قد دخل بها، و كذلك إذا وهبها الزوج المدة فتبين منه و يجب عليها الاعتداد مع الدخول، و ليس للزوج أن يرجع بها في العدة، و يصح له أن يتزوجها بعقد جديد و ان كانت في العدة سواء أرادها نكاحا دائما أم منقطعا بأجل مسمى آخر، و قد تقدم أن العدة لا تمنع من نكاح صاحب العدة نفسه للمرأة و انما تمنع من نكاح غيره و تلاحظ المسألة المائتان و الثالثة و العشرون.

### المسألة ٣٠١:



إذا انقضى الأجل المعين في عقد المتعة أو وهب الرجل المدة للمرأة و لم يدخل بها فلا عدة عليها، وكذلك إذا دخل بها و هي غير بالغة، أو كانت يائسة من المحيض، و إذا دخل بالمرأة و كانت بالغة و غير يائسة من المحيض و جب عليها أن تعتد كما يأتي.

### المسألة ٣٠٢:

لا يقع في عقد المتعة طلاق بين الزوجين و لا خلع و لا مبارأة بل تبين المرأة من زوجها بانتهاء الأجل المضروب بينهما في العقد، و بهبة المدة كما تقدم، و لا يقع في المرأة المتمتع بها لعان و لا إيلاء، و يقع بها الظهار على الأقوى و تترتب أحكامه كما يأتي في كتاب الظهار.

### المسألة ٣٠٣:

إذا مات الزوج في أثناء مدة النكاح المؤقت لم ترث المرأة المتمتع بها من تركته شيئاً، و إذا ماتت الزوجة في أثناء المدة لم يرث الزوج منها شيئاً إلا مع الشرط، فإذا شرط الرجل على المرأة في عقد النكاح بينهما أن يرث منها إذا ماتت قبله، و قبلت بالشرط، أو شرطت هي ذلك على الزوج و قبل به، نفذ الشرط و وجب العمل به فيرث المشروط له من صاحبه إذا مات قبله، و إذا شرط الطرفان ذلك و قبل به، ثبت التوارث بين الطرفين، و كان ارثهما وفقاً لما يرثه الزوجان في العقد الدائم.

### المسألة ٣٠٤:

عدة المرأة المتمتع بها إذا دخل بها الزوج و انتهى الأجل أو وهبها

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ١١١

المدة حيضتان كاملتان على الأقوى، فلا يكفي المسمى في الحيضتين أو في إحداهما، فإذا انقضى الأجل و هي في أثناء الحيض لم تعد تلك الحيضة من العدة، بل يجب عليها أن تعتد بحيضتين كاملتين بعدها، و إذا كانت لا تحيض و هي في سن من تحيض، اعتدت بخمسة و أربعين يوماً بلباليهن على الأحوط، و إذا كانت حاملاً اعتدت على الأحوط بأبعد الأجلين من المدة المذكورة و وضع الحمل.

و إذا مات الرجل في أثناء مدة المتعة، اعتدت المرأة بأربعة أشهر و عشرة أيام، سواء كانت كبيرة أم صغيرة، أم يائسة، و مدخولاً بها أم لا، بل و سواء كانت حرة أم أمة على الأحوط ان لم يكن هو الأقوى، و إذا كانت حاملاً منه اعتدت الى آخر الأجلين، المدة المذكورة و وضع الحمل.

### الفصل السابع في العيوب و التدليس

### المسألة ٣٠٥:

عيوب الرجل التي توجب تسلط الزوجة على فسخ النكاح بينها و بينه أربعة.

الأول: الجنون الذى يطرأ على الرجل بعد العقد على المرأة سواء كان طروءه عليه قبل دخوله بالمرأة أم بعده و سواء كان الجنون مطبقا أم أدوارا، و سواء كان الرجل يعقل معه أوقات الصلاة أم لا يعقلها، إذا كان الجنون بدرجته يسقط معه التكليف عن الرجل، فيجوز للمرأة أن تفسخ عقد النكاح منه متى علمت بجنونه. و كذلك إذا كان جنون الرجل سابقا على العقد أو مقارنا له و لم تكن المرأة عالمة به، و قد استمر جنونه الى ما بعد العقد، فيجوز لها الفسخ متى علمت به سواء كان الجنون مطبقا أم أدوارا، و سواء حصل العلم لها بجنونه قبل وطئه لها أم بعده.

### المسألة ٣٠٦:

إذا كان جنون الرجل سابقا على العقد أو مقارنا له، ثم برىء منه بعد

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ١١٢

العقد، ففي جواز فسخ المرأة للعقد بسببه اشكال، سواء برىء من الجنون قبل أن تعلم المرأة به أم بعد ذلك، و لعل الأقرب عدم جواز الفسخ، و إذا علمت المرأة بجنون الرجل، و رضيت به مع وجود العيب لم يكن لها الفسخ بعد ذلك سواء كان الجنون سابقا على العقد أم طارئا بعده.

### المسألة ٣٠٧:

الثانى من عيوب الرجل الخصاء، و هو سل الأنثيين، و انما يكون هذا العيب موجبا لتسلط المرأة على فسخ النكاح إذا كان حدوثه سابقا على العقد، و لم تعلم به المرأة، فلا فسخ لها إذا كان بعد العقد أو حدث مقارنا له، و لا فسخ لها إذا كانت عالمة به قبل العقد، و لا فسخ لها إذا علمت بالعيب بعد العقد فرضيت بالإقامة معه، و يجوز لها الفسخ فى الصورة الأولى سواء علمت به قبل الدخول أم بعده.

### المسألة ٣٠٨:

قال جماعة من الأصحاب، و موجوء الخصيتين بحكم الخصى أو هو بعض أفراده، فيجوز للمرأة أن تفسخ النكاح إذا كان الرجل موجوءا قبل العقد عليها و لم تكن المرأة تعلم بذلك، و ما ذكروه مشكل فلا يترك الاحتياط فى الفرض المذكور، و الوجاء هو رض الأنثيين حتى يبطل عملهما.

### المسألة ٣٠٩:

الثالث من عيوب الرجل الجب، و هو قطع ذكره إذا كان سابقا على العقد و لم تعلم المرأة به، و كذلك إذا حدث بعد العقد و قبل الدخول على الأقوى، فيجوز للمرأة أن تفسخ عقد النكاح فى كلتا صورتين، و انما يكون الجب موجبا لتسلط المرأة على الفسخ إذا لم يبق من العضو مقدار الحشفة، فإذا بقى منه بقدرها أو أكثر مما يمكن معه حصول الوطء من الرجل لم يثبت للمرأة حق الفسخ. و إذا علمت المرأة بالعيب فى الرجل قبل إنشاء العقد أو بعده و رضيت به لم يجز لها فسخ النكاح بعد ذلك، و إذا حدث الجب بعد

العقد، و حصول الدخول بالمرأة و لو مرة واحدة، أشكل الحكم بجواز الفسخ.

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ١١٣

### المسألة ٣١٠:

الرابع من عيوب الرجل العنن، و هو سبب عارض يعجز معه عضو الرجل عن الانتشار و يضعف عن مباشرة المرأة، و لا يكون هذا العيب موجبا لجواز فسخ النكاح حتى يكون عنه كاملة عن هذه المرأة و عن غيرها، فإذا عن الرجل عن هذه المرأة دون غيرها، أو عن قبل المرأة دون دبرها أو في بعض الحالات دون بعض أو في بعض فصول السنة دون بعض، لم يكن للمرأة معه حق الفسخ.

### المسألة ٣١١:

لا يكون العنن موجبا لجواز فسخ النكاح إذا عرض للرجل بعد أن وطأ المرأة و لو مرة واحدة، فيجب عليها الصبر فإنها مبتلاة كما في النصوص.

### المسألة ٣١٢:

إذا كان العنن في الرجل سابقا على العقد على المرأة أو طرأ له بعد العقد عليها و قبل الوطء، فان رضيت المرأة بذلك كان العقد لازما و لم يجز لها أن تفسخ العقد بعد ذلك، و ان لم ترض به رفعت أمرها إلى الحاكم الشرعى، فيؤجل الحاكم الرجل سنه كاملة من يوم المرافعة يتركه معها، فإذا هو لم يستطع وطأها في هذه المدة و لا وطء غيرها جاز للمرأة فسخ النكاح.

### المسألة ٣١٣:

إذا حصل العنن في الزوج و انقضت المدة التي أجله الحاكم الشرعى إليها و لم يستطع في المدة المعينة وطء الزوجة و لا وطء غيرها جاز للمرأة ان تتولى بنفسها فسخ العقد و لم تفتقر فيه الى مباشرة الحاكم الشرعى، نعم لا بد و أن يكون تأجيل الرجل إلى السنة بأمر الحاكم، فان ذلك من وظائفه فلا يقوم بها غيره، و إذا تعذر على المرأة أو على وكيلها الوصول الى الحاكم الشرعى ليضرب الأجل، أو امتنع الرجل من الحضور عند الحاكم و لم يمكن إجباره جرى عليه حكم التأجيل، فإذا انقضت السنة من ذلك الوقت و لم يمكن للرجل الوطء جاز للمرأة فسخ النكاح.

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ١١٤

### المسألة ٣١٤:

يجوز أن تتولى المرأة بنفسها فسخ النكاح في عيوب الرجل الثلاثة المتقدمة: الجنون و الخصاء و الجب، إذا ثبت العيب و تمت الشروط المعتبرة فيه كما مر ذكره، و لم تفتقر في الفسخ إلى مباشرة الحاكم، نعم لا بد من الرجوع الى فتوى الفقيه المقلد، في ان

العارض الذى حدث فى الرجل من العيوب المجوزة للفسخ أم لا، و لا بد من الرجوع الى الحاكم الشرعى فى إثبات وجود العيب فى الرجل إذا كان موضعاً للنزاع، و بعد ثبوت العيب تفسخ المرأة إذا شاءت.

### المسألة ٣١٥:

إذا فسخت المرأة عقدها بعد ثبوت العنن فى الرجل و انقضاء المدّة التى ضربها الحاكم و توفر الشروط التى بينها فيه، انفسخ نكاحها، و كان لها نصف المهر المسمى لها فى العقد. و لا عدّة عليها لعدم الدخول و إذا فسخت العقد فى أحد العيوب الأخرى المذكورة فإن كان الفسخ قبل الدخول بها لم تستحق من المهر شيئاً و لا عدّة عليها، و ان كان بعد الدخول بها استحققت المهر المسمى كله و لزمتهما العدّة.

### المسألة ٣١٦:

لا يثبت للمرأة حق الفسخ فى غير هذه العيوب الأربعة، كما إذا كان الرجل مجذوماً أو أبرصاً أو أعمى، أو مبتلى بغيرها من العيوب، الا ان يشترط فى العقد للمرأة أو لولى أمرها سلامة الرجل من ذلك العيب أو يوصف الرجل له فى العقد بخلوه من ذلك العيب، أو يذكر ذلك قبل العقد بحيث يكون اجراء العقد بين المتعاقدين مبنيًا عليه، فإذا كان العيب موجوداً فيه كان ذلك من التدليس و جاز للمرأة فسخ العقد لذلك.

### المسألة ٣١٧:

عيوب المرأة التى توجب تسلط الزوج على فسخ النكاح سبعة:

و هى (١) الجنون، (٢) الجذام، (٣) البرص، (٤) العمى، (٥) الإفضاء، (٦) القرن، (٧) الإقعاد، و منه العرج البين.

و الجنون هو فساد العقل سواء كان مطبقاً أم أدواراً، و سواء عقلت

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ١١٥

المرأة معه أوقات الصلاة أم لم تعقل، إذا بلغ جنونها درجةً يسقط معها التكليف عنها كما ذكرنا فى عيوب الرجل، و ليس منه الإغماء الذى يعرض فى بعض الأوقات و ليس منه مرض الصرع الذى قد يصيب بعض الناس.

و الجذام و البرص مرضان معروفان، و إذا اشتبه أمرهما رجع فى تشخيصهما إلى أصحاب الخبرة من الأطباء الثقات و غيرهم و إذا استقرت الشبهة فى المرض الموجود أنه منهما أم لا و لم تتضح الحال لم يجز الفسخ.

و العمى هو ذهاب البصر من العينين و ان كانتا مفتوحتين. و القرن و يقال له العفل أيضاً، هو شىء ينبت فى فرج المرأة، لحم أو غدة أو عظم يمنع الزوج من الوطء، أو يوجب تنفره و انقباضه عند جماع المرأة، و كذلك الرتق، و هو التحام الفرج، و الأحوط الاقتصار على صورة العجز عن علاجه، و ان كان ذلك بسبب امتناع المرأة عنه، و الإفضاء هو تصيير مسلكى الحيض و البول مسلكاً واحداً، و قد تعرضنا لذكره و بيان المراد منه فى المسألة الثانية و العشرين.

### المسألة ٣١٨:

إذا وجد الرجل بالمرأة أحد العيوب الأنف ذكرها و كان العيب فيها سابقا على العقد جاز له أن يفسخ النكاح بينه و بين المرأة، و ان كان قد وطأ المرأة قبل أن يعلم بالعيب. و إذا علم بالعيب ثم جامعها بعد علمه به لم يكن له الفسخ بعد ذلك، و إذا علم بعيب المرأة و رضى بها بعد علمه بعيبها لم يكن له فسخ العقد و ان لم يجامعها بعد.

### المسألة ٣١٩:

إذا تزوج الرجل المرأة و هى صحيحة، ثم حدث فيها أحد العيوب السبعة بعد الدخول بها، لم يكن له فسخ النكاح بسبب ذلك العيب، كما إذا عميت المرأة أو جنت أو برصت أو جذمت أو أفعدت بعد عقدها و الدخول بها. و إذا تزوجها الرجل و هى صحيحة ثم حدث فيها أحد العيوب قبل الدخول بها أشكل الحكم بجواز الفسخ و عدمه بهذا العيب، فلا بد فيه من مراعاة الاحتياط بأن يطلق المرأة إذا أراد فراقها. كلمة التقوى، ج ٧، ص: ١١٦

### المسألة ٣٢٠:

إذا فسخ الرجل نكاح المرأة بسبب أحد العيوب، فان كان الفسخ قبل الدخول بالمرأة فلا مهر لها و لا عدة عليها، و إذا كان الفسخ بعد الدخول بها و لو مرة واحدة استحقت المرأة المهر كله و وجب على الرجل دفعه إليها إذا لم تكن هى دلست العيب الموجود فيها، كما إذا كانت جاهلة بوجود العيب أو كانت جاهلة بكونه عيبا يوجب الفسخ، و إذا كانت هى التى دلست العيب على الزوج لم تستحق من المهر شيئا، فإذا كان الزوج قد دفعه إليها رجع عليها به.

### المسألة ٣٢١:

إذا استحقت المرأة مهرها على الزوج لأنه فسخ بعد الوطء و هى جاهلة بالعيب كما ذكرنا و كان الذى تولى تزويجها من الرجل هو الذى دلست عليه عيبها رجع الزوج عليه بما دفعه لها من المهر، سواء كان وليا شرعيا للمرأة أم وليا عرفيا، و سواء كان قريبا لها أم بعيدا أجنبيا عنها، و إذا كان الشخص الذى تولى تزويجها لا يعلم بوجود العيب فيها لم يرجع الزوج عليه بشيء.

### المسألة ٣٢٢:

يتحقق التدليس بكتمان العيب على الزوج إذا كان من عيوب المرأة، و بكتمانه على الزوجة إذا كان من عيوب الرجل، فإذا كان من ييده أمر المرأة و تولى تزويجها عالما بوجود العيب فى المرأة و عالما كذلك بأنه عيب، و أخفى أمر العيب على الزوج و لم يعرفه به، فقد دلست، فإذا فسخ الزوج بعد أن علم بالعيب و كان فسحه بعد الدخول بالمرأة، رجع بالمهر الذى يدفعه للمرأة على ذلك الشخص الذى دلست العيب عليه، و إذا كان الشخص جاهلا بالعيب، و كانت المرأة هى التى كتمت العيب و أخفته لم تستحق من المهر شيئا، فإذا كان الزوج قد دفعه إليها استرجعه منها، و إذا كانت المرأة جاهلة أيضا استحقت المهر بالوطء كما ذكرنا و لم يرجع الزوج على

أحد.

**المسألة ٣٢٣:**

إذا ثبت في المرأة أحد العيوب الآنف ذكرها، صح للرجل أن يباشر

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ١١٧

الفسخ بنفسه من غير أن يراجع الحاكم الشرعي أن يستأذنه في الفسخ، ولا بد من الرجوع الى فتوى الفقيه المقلد في أن العارض الذي حدث في المرأة من العيوب أم ليس منها، ولا بد من الرجوع الى الحاكم الشرعي في إثبات وجود العيب فيها إذا كان موضعاً للنزاع، فإذا ثبت وجود العيب جاز للزوج أن يتولى الفسخ بنفسه، وقد تقدم مثل ذلك في المرأة.

**المسألة ٣٢٤:**

فسخ النكاح ليس بطلاق، سواء وقع من قبل الزوج أم من قبل الزوجه، فلا تشترط فيه شروط الطلاق ولا تترتب عليه أحكامه، فلا يشترط فيه أن تكون المرأة طاهرة من الحيض و النفاس أو في غير طهر الواقعة ولا يعتبر فيه حضور شاهدين عادلين، ولا يعد من الطلقات الثلاث التي توجب تحريم المرأة على الرجل حتى تنكح زوجاً غيره.

نعم يجب على المرأة أن تعتد بعد الفسخ عدة المطلقة إذا كان الفسخ بعد الدخول و كانت المرأة ممن تثبت عليها العدة في الطلاق، وهذا ليس من الأحكام المختصة بالطلاق.

**المسألة ٣٢٥:**

لا يختص الحكم بجواز الفسخ عند حدوث أحد العيوب المتقدم ذكرها بالنكاح الدائم بل يجري في النكاح المنقطع أيضاً، فإذا حدث في أحد الزوجين بعض العيوب صح للآخر فسخ النكاح إذا توفرت الشروط التي تقدم بيانها.

**المسألة ٣٢٦:**

الأقوى أن حق الفسخ الذي يثبت للزوج أو للزوجه عند حدوث أحد العيوب، ليس على الفور، ولذلك فلا يسقط بالتأخير إلا إذا كان ذلك عن رضا ببقاء النكاح، من غير فرق بين الرجل و المرأة، وان كان الأحوط اعمال الخيار على الفور بل لا يترك ذلك ما أمكن.

**المسألة ٣٢٧:**

يثبت وجود العيب في الرجل و المرأة بشهادة البينة العادلة المطلقة على وجوده، حتى العنن في الرجل على الأقوى، إذا اتفق علم الشاهدين

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ١١٨

بذلك من الامارات الطيبة و غيرها المفيدة للعلم، و يثبت بإقرار صاحبه و بالبينه على إقراره، و إذا لم تكن بينه على إثبات العيب كان القول قول منكر العيب مع يمينه، و إذا رد المنكر اليمين على المدعى حلف هذا على مدعاه و ثبت العيب. و تثبت العيوب الباطنة للنساء بشهادة أربع نسوة عادلات.

### المسألة ٣٢٨:

لا يثبت حق الفسخ للرجل في العيوب الأخرى التي توجد في المرأة كالعور و العقم و نحوهما، إلا إذا شرط الرجل في ضمن العقد أن تكون سالمة من ذلك العيب، أو وصفت له في العقد بأنها سليمة منه، أو ذكر له ذلك قبل العقد ثم أجرى العقد مبنيًا عليه، فإذا كان كذلك ثم تبين بعد ذلك وجود العيب في المرأة كان ذلك من التدليس و جاز للرجل الفسخ، و سيأتي بيانه في المسائل اللاحقة ان شاء الله تعالى.

### المسألة ٣٢٩:

من التدليس الموجب لخيار الفسخ أن تذكر للمرأة صفة جمال أو صفة كمال تبعث على الرغبة في التزويج بها، و تكون المرأة خالية عن تلك الصفة، فإذا اشترط الرجل وجود تلك الصفة في المرأة في عقد النكاح، أو وصفت المرأة بتلك الصفة في العقد و ان لم يكن ذلك على نحو الشرط، ثم تبين خلو المرأة من تلك الصفة كان ذلك من التدليس، و جاز للرجل بسببه فسخ العقد، و كذلك إذا وصفت المرأة بتلك الصفة في أثناء الخطبة و قبل العقد بحيث تسالم عليها الطرفان و بنى عليها عقد النكاح. و مثله العيوب الأخرى غير العيوب السبعة التي توجب الفسخ، فإذا اشترطت في العقد سلامة المرأة من بعض العيوب أو وصفت في العقد بذلك أو ذكرت قبل العقد بحيث بنى العقد عليها، ثم تبين خلاف ذلك كان تدليسًا و جاز للرجل بسببه فسخ النكاح. و كذلك الحال في اتصاف الرجل ببعض الصفات أو براءته من بعض العيوب، فإذا اشترط ذلك في العقد أو بنى عليه العقد على السبيل

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ١١٩

المتقدم ذكره ثم ظهر خلاف ذلك كان من التدليس و جاز للمرأة بسببه فسخ النكاح.

### المسألة ٣٣٠:

لا تستحق المرأة من المهر شيئًا إذا وقع الفسخ بسبب التدليس قبل الدخول بها، سواء كان الفسخ من قبل الزوج بسبب تدليس المرأة أو من تولى أمر تزويجها، أم كان من قبل الزوجة بسبب تدليس الزوج أو من تولى زواجه بالمرأة، و تستحق المهر المسمى كله إذا كان الفسخ بعد الدخول بها، سواء كانت هي الفاسخة للنكاح أم هو الزوج. فإذا كان الفاسخ هو الزوج و كان الفسخ بعد الدخول رجع الزوج بالمهر الذي يدفعه إلى الزوجة على من تولى تزويجها منه إذا كان هو الذي دلس على الزوج، فاشترط له وجود الصفة المفقودة أو عدم النقص الموجود، و إذا كانت المرأة ذاتها هي التي دلست ذلك لم تستحق من المهر شيئًا، و يأخذ الزوج منها إذا كان قد دفعه إليها.

**المسألة ٣٣١:**

إذا تزوج الرجل امرأة و شرط له في عقد النكاح عليها أنها حرة غير مملوكة، أو وصفت له في العقد بهذا الوصف، أو ذكرت صفة الحرية لها قبل العقد حتى تسالم عليها الجانبان و بنى العقد على ذلك ثم ظهر انها أمة مملوكة، فالصور المحتملة في هذا التزويج ثلاث.

الصورة الأولى أن يكون العقد عليها بغير اذن سابق على العقد من السيد المالك لها و لا اجازة لاحقة منه، و لا ريب في بطلان العقد في هذه الصورة.

**المسألة ٣٣٢:**

الصورة الثانية أن يكون الزوج ممن لا يباح له الزواج بالأمة، فقد تقدم ان جواز نكاح الحر للأمة مشروط بعدم الاستطاعة لدفع مهر الحرية و نكاحها، و بخشية العنت و المشقة في عدم التزويج، فإذا فرض ان الرجل ممن لا يتحقق له كلا الشرطين أو أحدهما لم يجز له نكاح الأمة فيكون نكاحه باطلا.

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ١٢٠

**المسألة ٣٣٣:**

الصورة الثالثة أن يكون نكاح الرجل للمرأة بإذن مولاه أو بإجازته بعد العقد، و أن يكون ممن يباح له الزواج بالأمة لوجود الشرطين المذكورين، فيكون النكاح صحيحا و ان ثبت للزوج خيار الفسخ من حيث التدليس.

فإذا فسخ الزوج العقد قبل دخوله بالمراة لم تستحق من المهر شيئا، و لا عدة عليها، و إذا فسخ العقد بعد دخوله بها دفع الزوج المهر و يكون لمولاه، ثم يرجع الزوج بالمهر الذى دفعه على من دلها إذا كان هو غيرها و غير مولاه.

و إذا كانت هى التى دلست نفسها رجوع الزوج بالمهر عليها و اتبعت به بعد عتقها، و إذا كان المدلس هو مولاه لم يستحق من المهر شيئا، بل قد يحكم بحرية الأمة أخذا له بإقراره بحريتها، و إذا حكم بحريتها لذلك لا يكون للزوج خيار الفسخ لثبوت كونها حرة، و تكون هى المستحقة للمهر، و المسألة فى هذا الفرض لا تخلو من اشكال.

**المسألة ٣٣٤:**

إذا تزوجت المرأة رجلا و شرط لها فى عقد النكاح أنه حر غير مملوك، أو وصف لها فى العقد بذلك، أو ذكرت له صفة الحرية قبل العقد حتى تسالم عليها الجانبان و بنى عليها العقد، ثم ظهر بعد ذلك انه عبد مملوك، فان كان تزويجه بالمراة بغير اذن سابق على العقد من مولاه و لا اجازة لاحقة كان العقد باطلا، و لا مهر للمراة إذا تبين ذلك قبل الدخول بها، و يثبت لها مهر المثل إذا تبين ذلك بعد الدخول بها، و يتبع به بعد العتق، و إذا كان تزويجه بالمراة بإذن مولاه أو بإجازته كان التزويج صحيحا، و ثبت للمراة خيار الفسخ، فإذا فسخت العقد قبل الدخول فلا مهر لها، و إذا فسخته بعد الدخول كان لها المهر المسمى، و قد تعرضنا فى تعليقنا على المسألة الثالثة من فصل نكاح العيب و الإماء من كتاب العروة الوثقى لبيان أن المهر يكون فى ذمة العبد أو فى ذمة مولاه فليرجع اليه



من يطلب بيان ذلك.

كلمة التقوى، ج٧، ص: ١٢١

### المسألة ٣٣٥:

إذا تزوج الرجل امرأة و شرط في عقد النكاح أن تكون باكرة فوجدها ثيبا، لم يكن للزوج فسخ النكاح بذلك، فإن البكارة قد تزول بالزوة و شبهها، فلا يكون زوالها دليلا على عدم وجودها حين العقد ليكون ذلك تدليسا يوجب حق الفسخ، نعم ينتقص مهرها بنسبة التفاوت ما بين مهر الباكرة و الثيب، و سندكره في المسألة الآتية ان شاء الله تعالى.

### المسألة ٣٣٦:

إذا تزوج الرجل امرأة و شرط عليها في عقد النكاح انها باكرة، أو وصفت في العقد بذلك أو كان العقد مبنيا على ذلك بين المتعاقدين، ثم وجدها ثيبا، و ثبت بالبينة أو بإقرار المرأة أو بالقرائن المفيدة للعلم انها كانت ثيبا قبل العقد عليها، كان ذلك من التدليس و جاز للزوج فسخ النكاح.

فإذا فسخ العقد قبل الدخول بها فلا مهر لها كما لا عدة عليها، و إذا فسخها بعد الدخول بها كان لها المهر المسمى كله، و رجع به الزوج على المدلس، و إذا كانت المرأة ذاتها هي المدلسة لم تستحق من المهر شيئا.

و إذا اختار البقاء على نكاحها جاز له أن ينقص من مهرها بمقدار النسبة في التفاوت ما بين مهر مثلها و هي باكرة، و مهر مثلها و هي ثيب، فإذا كان مهر مثلها و هي بكر خمسمائة دينار، و كان مهر مثلها و هي ثيب أربعمائة دينار، كان التفاوت بينهما مائة دينار، و هي خمس مهر البكر، فينقص منها خمس المهر المسمى لها بالعقد، فإذا كان مهرها المسمى ألف دينار مثلا نقص منه مائتا دينار.

و إذا تزوج الرجل المرأة باعتقاد انها بكر من غير شرط في العقد و لا تدليس فظهرت ثيبا، لم يكن له فسخ العقد، و ان ثبت بإقرار المرأة نفسها أو بشهادة البينة العادلة المطلعة كونها ثيبا قبل العقد عليها، و نقص من مهرها بالنسبة المذكورة.

كلمة التقوى، ج٧، ص: ١٢٢

### الفصل الثامن في المهر و الشروط

### المسألة ٣٣٧:

المهر هو ما تراضى به الزوجان بينهما، سواء كان عينا مشخصه في الخارج أم كلية، أم دينا، بشرط أن لا يسقط لقلته أو لتفاهته عن المالية المقصودة بين العقلاء و في نظر أهل العرف، و يصح أن يكون منفعة لشيء مملوك من دار أو عقار أو بستان، أو عبد، أو غيرها من الأشياء ذات المنافع، و يصح أن يكون منفعة حر كتعليم قراءة أو كتابة أو صناعة أو لغة أو أى عمل من الأعمال، و يصح أن يكون حقا من الحقوق المالية التي تقبل الانتقال كحق التحجير، و تلاحظ المسألة المائتان و السادسة و الثمانون في صداق النكاح المنقطع.

**المسألة ٣٣٨:**

إذا كان الزوج مسلماً اشترط في المهر أن يكون مما يملكه المسلم، فإذا تزوج المسلم يهودية أو نصرانية و جعل صداقها خمراً أو خنزيراً أو غيرهما مما لا يصح للمسلم أن يملكه، صح العقد و بطل المهر، فإذا دخل بالمرأة و جب لها مهر المثل بالدخول، و إذا طلقها قبل الدخول بها لم يكن لها شيء، و كذلك إذا مات أحد الزوجين قبل الدخول.

و إذا تزوج الرجل المسلم بامرأة مسلمة و جعل صداقها خمراً أو خنزيراً أو شيئاً آخر لا يملكه المسلم جرى فيه الحكم المذكور فيصح النكاح و يبطل المهر و يثبت للزوجة مهر المثل بالدخول و لا تستحق عليه من المهر شيئاً إذا طلقها قبل أن يدخل بها أو مات أحد الزوجين كذلك، و يرث الباقي من الزوجين صاحبه إذا مات قبله.

**المسألة ٣٣٩:**

إذا تزوج الرجل الذمي امرأة ذمية و جعل صداقها ما لا يملكه المسلم صح العقد و صح المهر المجعول فإذا أسلم الزوجان جميعاً قبل أن تقبض المرأة صداقها المعين لها من الزوج دفع لها قيمة الخمر أو الخنزير أو غيرهما عند من يستحلها، و كذلك إذا أسلمت الزوجة وحدها قبل أن

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ١٢٣

تقبض المهر فيدفع لها قيمة الشيء عند من يستحلها، و إذا أسلم الزوج وحده قبل أن تقبض الزوجة مهرها، ففيه اشكال، و لا يترك الاحتياط، و ان كان دفع القيمة عند من يستحلها كذلك لا يخلو من قوة.

**المسألة ٣٤٠:**

إذا ذكر المهر في عقد النكاح بين الزوجين و لم يفوض تقديره الى أحد، فيكفي أن يكون متعينا في الجملة بين المتعاقدين و ان لم يعلم به على وجه التفصيل، و مثال ذلك أن يتزوج الرجل المرأة على صبرة مشاهدة من الطعام أو على قطعة معينة من الذهب أو طاقة حاضرة من الحرير و ان لم يعلم الزوج و الزوجة مقدار ذلك الشيء المعين بحسب الكيل أو الوزن أو الدرع، و يكفي أن يصفه لها بما يعينه في الجملة عندها كما ذكرنا في مهر المتعة، فإذا حصل التراضي بينهما على ذلك و أجريت صيغة العقد صح النكاح و المهر، فإذا لم يعلم مقداره بعد ذلك على التفصيل و تلف قبل أن تقبضه المرأة، أو طلق الرجل امرأته قبل أن يدخل بها رجع الى المصالحة بينهما.

**المسألة ٣٤١:**

إذا تزوج الرجل امرأة و جعل صداقها شيئاً مبهما غير معين، فأمرها أحد هذين العبدان أو إحدى هاتين الدارين لا على التعيين، صح عقده و بطل المهر لعدم التعيين، فإذا دخل بالمرأة ثبت لها مهر المثل، و إذا طلقها أو مات أحد الزوجين قبل الدخول بها لم تستحق شيئاً من المهر، و يأخذ الباقي منهما ميراثه من تركة الميت، و إذا أمرها خادماً أو داراً أو بيتاً على وجه الإطلاق صح العقد و المهر، و كان لها وسط من ذلك.

**المسألة ٣٤٢:**

بصرى بحراني، زين الدين، محمد امين، كلمة التقوى، ٧ جلد، سيد جواد وداعي، قم - ايران، سوم، ١٤١٣ هـ ق

كلمة التقوى؛ ج ٧، ص: ١٢٣

إذا عقد الرجل على المرأة وسمى لها ألف دينار مثلاً وسمى لأبى الزوجة أو لأخيها أو لغيرها مبلغاً آخر من المال، ثبت للمرأة المبلغ الذى سماه لها، وسقط المبلغ الذى سماه لغيرها، إلا إذا كان ذلك جعلاً للشخص على عمل محلل قد قام به، فيثبت المبلغ لذلك الغير، ولا يكون من مهر المرأة ولا تجرى عليه أحكام المهر فإذا طلق الرجل المرأة قبل

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ١٢٤

الدخول بها لم ينتصف المبلغ المذكور كما ينتصف المهر، أو يكون دفع المبلغ المعين الى ذلك الغير شرطاً للمرأة على الزوج تشترطه عليه فى العقد بحيث يكون حقاً لها لا لغيرها تطالب به أو تسقطه إذا شاءت فيثبت المبلغ لذلك الشخص بسبب اشتراط المرأة، ويعد من المهر وتجري عليه أحكامه، فإذا طلقها الزوج قبل الدخول رجع بنصف ذلك المبلغ إذا كان قد دفعه كما يرجع بنصف ما سماه للمرأة.

**المسألة ٣٤٣:**

يصح أن يجعل صداق المرأة كله حالاً، ويصح أن يجعل كله مؤجلاً، وأن يجعل بعضه حالاً وبعضه مؤجلاً حسب ما يتراضى عليه الزوجان، ويجوز للمرأة أن تطالب الزوج بالمهر المعجل إذا لم يدفعه إليها. والمعروف بين الفقهاء قدس الله أرواحهم أنه يجوز للزوجة أن تمتنع من تمكين الزوج من نفسها حتى يدفع إليها مهرها المعجل، ونقل بعضهم الاتفاق على ذلك، وقال بعضهم: يجب على الزوج دفع المهر المعجل ويجب على المرأة تمكين الزوج وجوب أحدهما لا يسقط حق الآخر، ولا يترك الاحتياط فى المسألة.

**المسألة ٣٤٤:**

إذا كان بعض الصداق أو جميعه مؤجلاً لزم تعيين الأجل، ويكفى التعيين فى الجملة كما إذا أجله إلى رجوع زيد من الحج أو الى أن تضع هند حملها أو الى جذاذ ثمرة النخيل فى هذا العام، وإذا أجله إلى أجل مبهم ليس فيه تعيين صح العقد والمهر وبطل التأجيل.

**المسألة ٣٤٥:**

لا يشترط فى صحة العقد الدائم أن يذكر فيه مهر للمرأة المعقودة، فإذا عقدها ولم يذكر لها مهرها صح العقد، ويصح العقد كذلك إذا صرحت المرأة أو صرح وكيلها بذلك فقال للزوج: زوجتك موكلتى فلأنه بلا مهر، وتسمى هذه مفوضه البضع، فإذا دخل الزوج

بها بعد العقد ثبت لها مهر المثل، و إذا طلقها قبل أن يدخل بها فلا مهر لها، و ثبتت لها المتعة، على الموسع قدره و على المقتر قدره، و سيأتي بيانه ان شاء الله تعالى.

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ١٢٥

و إذا مات أحد الزوجين قبل الدخول بالمرأة ورثه صاحبه، و لا مهر للمرأة و لا متعة.

### المسألة ٣٤٦:

مهر المثل هو ما يتعارف دفعه بين الناس لمثل هذه المرأة المعينة في أوصافها التي هي عليها من السن و الجمال، و البكارة، و الشرف، و النجابة، و الأدب، و حسن السلوك، و الثقافة، و الثروة، و حسن التدبير في المنزل، و الصناعة و أصداد هذه الصفات و تلاحظ كذلك أقارب المرأة و عشيرتها و بلدها، و يلاحظ كل ما من شأنه أن يزيد في الرغبة في تزويجها أو يحط منها، و لا يعتبر في مهر المثل أن لا يزيد على مهر السنة على الأقوى، من غير فرق بين المرأة التي تعقد و لا يسمى لها مهر و غيرها ممن يثبت لها مهر المثل.

### المسألة ٣٤٧:

ثبتت المتعة للمرأة التي تعقد و لا يسمى لها مهر إذا طلقها زوجها قبل الدخول بها، و المتعة هي أن يدفع إليها الزوج شيئاً من المال بحسب حاله من السعة و الإقتار، و قد ذكر في النصوص ان الموسع يمنع مطلقة بالعبء أو الأمة أو الدار، و أن المقتر يمتنعها بمقدار من الحنطة أو الزبيب أو البثوب أو الدراهم أو الخاتم أو الخمار، و ذكر هذه الأمور انما هو من باب المثل، و المراد أن الرجل يعطيها شيئاً يناسب مقدرته المالية، و الأحوط في ذلك ان يراعى حالها و شرفها أيضاً. و لا يجب دفع المتعة لغير مفوضة البضع إذا طلقت قبل الدخول.

### المسألة ٣٤٨:

يجوز أن تعقد المرأة و يفوض في العقد تعيين صداقها الى حكم الزوج أو الى حكم الزوجة، فتقول المرأة أو يقول وكيلها للزوج: زوجتك موكلتي فلانة على ما تحكم به أنت من المهر، أو على ما تحكم به هي، فيقول الزوج قبلت، فإذا جعل الحكم في تقدير الصداق الى الزوج، نفذ حكمه في كل ما يعينه من قليل أو كثير، ما لم يسقط لقلته عن المالية، و إذا جعل الحكم في تقديره إلى الزوجة، نفذ حكمها في جانب

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ١٢٦

القلة بما شئت ما لم يخرج عن كونه مالا، و نفذ حكمها في طرف الكثرة ما لم تتجاوز به عن مهر السنة و هو خمسمائة درهم من الفضة.

و إذا طلقها الزوج قبل الدخول بها و قبل أن يعين من له الحكم مقدار الصداق، الزم بالحكم و التعيين و يكون للمرأة نصف ما يعين، و إذا كان الحكم للمرأة لم ينفذ حكمها في ما تجاوز مهر السنة كما تقدم.

و إذا مات من له الحكم منهما قبل أن يعين مقدار الصداق كان للمرأة مهر المثل إذا كان موته بعد الدخول، و ثبتت لها المتعة التي تقدم بيانها إذا كان الموت قبل الدخول، و ورث الباقي من الزوجين صاحبه.

**المسألة ٣٤٩:**

إذا تم عقد المرأة على الرجل ملكت المهر كله عاجلةً و آجلةً، و جاز لها أن تتصرف فيه بما شاءت و لا تستقر ملكيتها لجميع المهر الا بالدخول بها، فإذا طلقها الزوج قبل أن يدخل بها عاد اليه نصف الصداق، و كذلك إذا مات أحد الزوجين قبل الدخول عاد الى الزوج نصف الصداق على الأقوى.

و تستقر ملكية المرأة لجميع المهر بالدخول بها مطلقاً، سواء أدخل قبل أو دبراً و سواء أنزل أم لم ينزل، و لا تكفى الخلوة بينهما و إرخاء الستر.

**المسألة ٣٥٠:**

تملك المرأة نماء صداقها كله بمجرد العقد عليها كما تملك الأصل سواء كان النماء متصلاً أم منفصلاً فإذا كان الصداق داراً أو عقاراً كانت منفعتهما للمرأة خاصةً و إذا آجرتهما قبل الدخول كان بدل الإجارة ملكاً لها، و إذا كان الصداق نخيلاً أو شجراً، ملكت ما يتجدد بعد العقد من ثمرة و نمائه، و إذا كان حيواناً أو عبداً مملوكاً ملكت ما يتجدد من نتاجه كالولد و اللبن و الكسب و الخدمة، فإذا طلقها الزوج قبل الدخول رجع بنصف الأصل و لم يرجع بشيء من النماء، نعم، إذا أصدقها حيواناً حاملاً أو شجراً مثراً بحيث كان حمل الحيوان و ثمر الشجر بعضاً من الصداق المسمى ثم طلقها و لم يدخل بها رجع عليها بنصف الجميع من الأصل و النماء المذكور.

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ١٢٧

و إذا أصدقها حيواناً فسمن الحيوان عندها أو عبداً صغيراً فكبر ثم طلقها قبل الدخول رجع عليها بنصف قيمة الحيوان أو العبد يوم دفعه إليها صداقاً، و كانت الزيادة المتجددة فيها ملكاً للمرأة خاصةً.

**المسألة ٣٥١:**

إذا كان صداق المرأة ديناً على الزوج فأبرأت ذمته منه أو كان عينا فوهبته إياها، ثم طلقها قبل الدخول رجع الزوج عليها بنصف المهر، فيجب عليها أن تدفع اليه نصف مثله إذا كان مثلياً و نصف قيمته إذا كان قيمياً.

**المسألة ٣٥٢:**

إذا سمي الرجل للمرأة في العقد مهراً معيناً و دفع إليها شيئاً آخر عوضاً عنه كما إذا أصدقها ألف دينار، و دفع إليها نخيلاً أو أرضاً بدلاً عنه، ثم طلق المرأة قبل الدخول كان له نصف ما سماه لها في العقد، و لم يسترجع من العوض شيئاً.

**المسألة ٣٥٣:**

إذا طلق الرجل المرأة، فادعت هي أنه جامعها قبل الطلاق و نتيجة دعواها أن يكون طلاقه لها بعد الدخول و انها تستحق المهر كله، و أنكر هو الجماع و لذلك فيكون الطلاق قبل الدخول فليس لها الا نصف المهر، فالقول قول الرجل مع يمينه. و يمكن له في بعض الحالات أن يقيم بينة على كذب دعواها، كما إذا ادعت أنه واقعها قبلا، و كانت باكرة، فإذا أقام البينة على انها لا تزال باكرة، ثبت قوله من غير يمين، و كذلك إذا شهدت البينة بأنهما لم يتلاقيا بعد العقد لأنه كان مسافرا أو مسجوناً أو مريضاً مثلاً.

### المسألة ٣٥٤:

إذا جعل الرجل صداق زوجته عينا مشخصة، داراً أو عقاراً أو شبههما فملك المرأة تلك العين شخصاً آخر بأحد المملكات الشرعية ثم طلقها الزوج قبل الدخول بها، فإذا كان تملكها العين بناقل لازم كالبيع و الصلح و الهبة اللازمة كان ذلك بمنزلة تلف العين، فيسترد الزوج منها نصف مثل العين إذا كانت مثلية و نصف قيمتها إذا كانت

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ١٢٨

قيمة، و إذا كان تملكها بعقد جائز كالهبة غير اللازمة و البيع بخيار، فلا يترك الاحتياط بأن تفسخ المرأة العقد على العين و تدفع الى الزوج نصفها إذا طالبها به.

### المسألة ٣٥٥:

إذا اختلف الرجل و المرأة في مقدار المهر فقالت الزوجة: هو مائة دينار مثلاً، و قال الزوج: هو خمسون ديناراً، فالقول قول الزوج مع يمينه الا- أن تثبت الزوجة صحة ما تقول، و كذلك إذا ادعت داراً أو عقاراً أو عينا أخرى أن الزوج قد جعلها مهرها لها في عقد نكاحها و أنكر الزوج ذلك، فالقول قول الزوج مع يمينه إذا لم تثبت المرأة صحة دعواها.

### المسألة ٣٥٦:

إذا اختلفا في تعجيل المهر و تأجيله فقالت المرأة: انه حال معجل، و قال الزوج: أنه مؤجل، فالقول قول المرأة في نفى الأجل مع يمينها، الا أن يثبت الرجل صحة ما يدعيه، و كذلك الحكم إذا اتفقا على التأجيل و اختلفا في مقدار الأجل، فقالت المرأة: أنه مؤجل إلى سنة، و قال الزوج: هو مؤجل إلى سنتين، فالقول قول المرأة مع يمينها، الا أن يثبت الزوج صحة مدعاه.

### المسألة ٣٥٧:

إذا ادعى الرجل أنه قد دفع الى المرأة مهرها و أنكرت المرأة أنه دفع إليها شيئاً منه، أحلفت على عدم التسليم، فإذا حلفت حكم على الزوج بوجوب دفع المهر الا أن يثبت بالموازين الشرعية صحة قوله و كذلك الحكم إذا ادعى أنه دفع إليها المهر كله و هو مائة دينار مثلاً، فأقرت له بأنه قد دفع إليها خمسين ديناراً و أنكرت أنه دفع الباقي، فيقدم قولها مع يمينها على عدم دفع الباقي.

### المسألة ٣٥٨:

إذا دفع الرجل إلى المرأة مبلغاً معيناً من المال، ثم اختلفا، فقالت المرأة: انك دفعت لي المبلغ المعين هبة، وقال الرجل: بل دفعته لك صداقاً، فإذا كان اختلافهما في ما قصده الزوج حين ما دفع إليها المال،  
كلمة التقوى، ج ٧، ص: ١٢٩

كان القول في ذلك قول الزوج مع يمينه، فيحلف لها يميناً، ويحكم بكون المبلغ المدفوع لها صداقاً، وإذا ادعت المرأة أنه حين ما دفع إليها المبلغ تلفظ بصيغة الهبة، وادعى الرجل انه قال لها: هو وفاء ما في ذمته من الصداق كان ذلك من التداعى بينهما، فيحلف كل واحد منهما على نفي ما يدعيه الآخر و تسقط الدعويان كلاتهما.

### المسألة ٣٥٩:

إذا زوج الأب أو الجد للأب ولده الصغير على مهر معين، فالمهر في مال الولد إذا كان له مال، وفي ذمته إذا كان المهر مؤجلاً و اقتضت مصلحة الطفل ذلك أو لم تكن فيه مفسدة على الطفل، وإذا زوجه و كان في اشغال ذمة الطفل بالمهر المؤجل مفسدة أو كان المهر معجلاً و لم يكن للطفل مال كان المهر على الولي، فإذا مات أخرج من تركته.

### المسألة ٣٦٠:

إذا تبرع أحد عن الزوج بمهر زوجته فدفعه إليها، ثم طلق الرجل زوجته قبل أن يدخل بها استرجع الزوج نصف المهر من الزوجة و لم يرجع الى المتبرع، و كذلك إذا تبرع الولي فدفع المهر عن ولده الصغير أو كان المهر على الولي كما في بعض فروض المسألة السابقة، فإذا بلغ الطفل و طلق زوجته و لم يدخل بها كان نصف المهر للولد لا للولي.

### المسألة ٣٦١:

يجوز لكل من الرجل و المرأة أن يشترط على الآخر في عقد النكاح بينهما ما يشاء من الشروط المباحة، و التي لا تخالف مقتضى العقد، فإذا تراضى الطرفان على ذلك و تم عليه الإيجاب و القبول لزم الشرط على المشروط عليه و وجب الوفاء به، و إذا لم يف بالشرط كان آثماً، الا ان يأذن المشروط له فيسقط حقه برضاه.

و إذا تخلف الشرط أو تعذر وجوده لم يكن للمشرط خيار فسخ النكاح، إلا إذا اشترط وجود بعض الصفات في الزوج أو في الزوجة كما تقدم في فصل العيوب و التدليس، و هذا أحد الفوارق بين النكاح و سائر العقود الأخرى.

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ١٣٠

### المسألة ٣٦٢:

لا يصح أن يشترط الرجل أو المرأة في عقد النكاح ما يخالف الكتاب و السنة كما إذا اشترطت المرأة على الرجل أن يجعل الطلاق بيدها إذا شاءت، أو ان لا-يمنعها من أن تخرج من بيته متى شاءت، أو أن لا يمنعها من صحبة من تريد من رجال و نساء، أو أن لا

يجعل لزوجه الأخرى حظاً في قسمة الليالي والمضاجعة أو لا يجعل للضمرة نصيباً في النفقة أو ما يشبه ذلك، فإذا اشترطت المرأة أو الرجل في عقد النكاح شيئاً من ذلك بطل الشرط و صح العقد والمهر. وإذا اشترطت المرأة عليه أن لا يتزوج عليها زوجة أو لا يتسرى بأمة مملوكة ففي صحة هذا الشرط اشكال، ولا يترك الاحتياط.

### المسألة ٣٦٣:

إذا شرطت المرأة على الرجل في عقد النكاح أن لا يفتضها، صح الشرط و لزم الزوج الوفاء به فلا يجوز له افتضاض بكارتها، و يجوز له ما سوى ذلك من الاستمتاع، و إذا أذنت له بعد ذلك به جاز له سواء كان زواجهما دائماً أم منقطعاً.

### المسألة ٣٦٤:

لا يجوز لأحد الزوجين أن يشترط خيار فسخ النكاح لنفسه أو لغيره سواء كان النكاح دائماً أم منقطعاً، و إذا شرط ذلك بطل الشرط و المشهور بطلان العقد بذلك، و لا يترك الاحتياط بتجديد العقد إذا أراد الإمساك، و بإيقاع الطلاق أو هبة المدة إذا أراد الفراق.

### المسألة ٣٦٥:

يجوز لكل من الزوجين أن يشترط لنفسه الخيار في المهر إذا كان العقد دائماً و لا بد و ان تعين للخيار مدة معلومة، فإذا فسخ المهر المسمى بينهما و دخل الزوج بالمرأة قبل ذلك أو بعده و جب عليه أن يدفع للمرأة مهر المثل سواء كان أكثر من المسمى أم أقل، فإذا دخل بها و قد دفع إليها المهر المسمى استرد الزائد منه إذا كان أكثر من مهر المثل و أتمه إذا كان أقل. و إذا طلق الزوج قبل الدخول بها و جبت لها المتعة،

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ١٣١

و قد تقدم بيانها في المسألة الثلاثمائة و السابعة و الأربعين، و يسترد المهر المسمى إذا كان قد دفعه إليها. و لا- يجوز اشتراط الخيار في المهر إذا كان العقد منقطعاً، و إذا شرطه أحدهما فلا بد من مراعاة الاحتياط الذي ذكرناه في المسألة المتقدمة.

### المسألة ٣٦٦:

إذا شرطت المرأة على الرجل ان لا يخرجها من بلدها أو من أهلها، أو أن تكون إقامتها في بلد خاص أو في منزل معين أو مع جماعة مخصوصين تقيم معهم حيث أقاموا، صح ذلك و لزم على الزوج العمل به.

### الفصل التاسع في القسم و المضاجعة

### المسألة ٣٦٧:



الظاهر أنه يثبت للزوجة حق القسم في الليالي للمضاجعة و ان كانت واحدة كما هو القول المشهور و انما يثبت هذا الحق للزوجة الدائمة فلا يجب القسم في الليالي للمتمتع بها و ان كانت طويلة الأجل، و لا للأمة الموطوءة بالملك أو بالتحليل.

### المسألة ٣٦٨:

إذا كانت للرجل زوجه واحدة وجب على الزوج أن يبات معها ليلة واحدة من كل أربع ليال، و تبقى للزوج ثلاث ليال من الأربع يجوز له أن يضعها حيث يشاء، و إذا كانت له زوجتان كانت لهما ليلتان من الأربع لكل واحدة منهما ليلة يضاجعها فيها، و للزوج الليلتان الباقيتان، و إذا كانت له ثلاث زوجات اختصت كل زوجة منهن بليلة، و بقيت له الليلة الرابعة، و يجوز له في هذه الصور أن يفضل بعض زوجاته بالليالي التي يختص بها أو ببعضها فبات في الليلة أو الليلتين اللتين يختص بهما عند أيهن أراد، و الأفضل التسوية بينهما، فإذا فضل إحداهن في الدور الأول بليلة فضل الثانية في الدور الثاني بليلة ثم الثالثة حتى

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ١٣٢

يتساوين في التفصيل كما تساوين في القسم، و إذا كن أربع زوجات، اختصت كل واحدة منهن بليلة و لم يبق للزوج شيء، ثم يتبدئ الدور الثاني و يصنع فيه كما صنع في الدور الأول، و هكذا، و لا يجب للزوجة في ليلتها التي تختص بها أكثر من المضاجعة، و اما الجماع فهو الى اختيار الزوج. نعم يجب للمرأة الشابة في كل أربعة أشهر مرة واحدة و هو الأحوط استحبابا لغير الشابة، و قد تقدم ذلك في المسألة الثامنة عشرة.

### المسألة ٣٦٩:

يثبت للزوجة حق القسم في الليالي سواء كان الزوج حرا أم عبدا بل و ان كان خصيا أو عنيئا إذا رضيت به المرأة و لم تفسخ عقد النكاح، و سواء كانت الزوجة أو الزوجات حرائر أم مملوكات أم ذميات أم مختلفات، و إذا كان بعض الزوجات حرائر و بعضهن مملوكات أو ذميات كان الدور بينهما من ثمان ليال، و تكون للحرّة المسلمة ليلتان منها، و للمملوكة المسلمة أو الحرّة الذمية ليلة واحدة، و يكون باقى الليالي الثمان للزوج يضعها حيث يشاء.

### المسألة ٣٧٠:

يجوز للزوجة أن تسقط حقها من قسمة الليالي، و أن تهب للزوج ليصرف ليلتها في ما يريد، و يجوز لها ان تهب حقها لبعض ضررتها إذا رضى الزوج بذلك فتكون ليلتها حقا لتلك الضرة، و يجوز لها أن ترجع بهبتها، فيعود الحق لها في ما يأتي من أدوار القسم، و لا يقضى لها ما مضى من الليالي.

و يجوز للرجل أن يصالح المرأة عن حقها من قسمة الليالي بمبلغ من المال، فتكون ليلتها له خاصة، و يجوز كذلك لبعض ضررتها أن تصالحها عنه إذا رضى الزوج بمصالحتها فيكون الحق لتلك الضرة.

### المسألة ٣٧١:

إذا تزوج الرجل امرأة باكرة، فله أن يخصها في أول زواجه بها بسبع ليال، والأحوط أن لا تكون أقل من ثلاث ليال، وإذا تزوج امرأة كلمة التقوى، ج ٧، ص: ١٣٣  
ثيبا خصصها بثلاث ليال، ثم عاد الى القسم بين نساءه، و لا يقضى تلك الليالى لزوجاته الأولى.

### المسألة ٣٧٢:

لا يجب القسم من الليالى للزوجة إذا كانت صغيرة لا يجوز وطؤها، أو كانت ناشزة أو مجنونة مطبقة، و لا ذات أدوار في دور جنونها، و يجوز للزوج أن يسافر وحده و لا يصحب معه أحدا من زوجاته، ثم لا يقضى لهن ما فاتهن في أثناء السفر، و إذا صحب بعضهن فلا يقضى للمتخلفات.

### الفصل العاشر فى النشوز و الشقاق

### المسألة ٣٧٣:

نشوز المرأة هو خروجها عما يجب للرجل عليها من حقوق الزوجية، فإذا منعت زوجها من الاستمتاع بها و لم تمكنه من نفسها و لا عذر لها فى ذلك فقد نشزت، و إذا خرجت من بيته بغير اذنه و لو الى بيت أبيها أو قريبها، و لا عذر لها فى ذلك فقد نشزت، و إذا عصت أمره أو نهيه فى غير معصية الله و لا عذر لها فى مخالفته فقد نشزت و الأحوط أن لا تجرى أحكام النشوز عليها، حتى يتكرر ذلك منها، و يخشى أن يكون عادة لها و دأبا، و لعل ذلك هو المراد فى الآية الكريمة و اللاتى تخافون نشوزهن.

### المسألة ٣٧٤:

الزوج المؤمن و الزوجة المؤمنة هما الخليئة الموحدة التى تتكون منها الأسرة السعيدة فى ظل الإسلام، و تركز الوحدة بينهما على الايمان بالله و بدينه، و السعى الدائب فى تطبيق أحكامه، و على الصلة العميقة الحية الواعية التى أنشأها دين الله بينهما و أفهمهما روحها و لقنهما تعاليمها و أطعمهما غذاءها و لذهما و أسعدهما بعبائهما.  
و من أجل ذلك حث الإسلام الزوج حين ما يختار له زوجة تشاركه الحياة، و حث الزوجة و ولى أمرها حين ما يطلبان لها زوجا يسعدهما

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ١٣٤

فى البقاء، حثهما أن يكون الدين و الايمان الحى و الخلق الرضى أول ما يفكر الزوج أن يكون موجودا فى زوجته، و أول ما تطلبه الزوجة أن يكون مضمونا فى زوجها، و ان يكون الجمال و المال و الملمات الأخرى هى آخر ما يبتغيان وجوده أو يفكران فيه، فالدين و الايمان و الخلق الزكى هى الأمور الثابتة التى لا تتحول، و إذا تحولت فالى ما هو أكثر رقيا و أكثر سعادة، و المال و الجمال و شبههما هى الأمور التى تحول و تتغير، و إذا تغيرت فالى ما هو أكثر تحولا و أشد تغيرا.

و الدين و الايمان و الخلق الرضى حين ما تكون هى الركيزة التى توحد الزوجين و تغمر حياتهما تجعل من العسير أو من المستحيل أن تفكر المرأة أو الرجل فى نشوز أو شقاق أو تنكر أو فراق، و كل ما يكون فى هذا المجال من ذلك فإنما يكون من أصداد تلك

الأمر، من عدم الدين، أو الدين غير الثابت، و من عدم الايمان أو الإيمان غير الواعي، و من عدم الخلق أو الخلق غير الزكى، فتتجاوز المرأة حدودها لبعض الانفعالات الطارئة من غضب و شبهه، أو لداله منها على الرجل بمال أو بجمال أو لحب غير معتدل من الزوج، و هو على الأكثر يكون لجهل بالحدود الشرعية و ضعف فى الخلق الزكى، فتمنع الزوج بعض حقوقه الواجبة عليها و تصر على ذلك فيكون النشوز منها ثم يكون الشقاق.

و يتعالى الرجل برجولته أو بشىء مما خوله الله و أنعم به عليه فيتعدى حدوده مع زوجته الضعيفة، و يغمط حقوقها الواجبة عليه، و يصبر على ذلك فيكون النشوز منه ثم يكون الشقاق، و هو فى الأكثر أيضا ينشأ من جهل الرجل بحدوده و جهله بحقوق المرأة و جهله بأحكام الله التى وضعها لتعيين هذه الحدود و الحقوق أو لضعف ايمانه بالله الذى شرع هذه الأحكام، و لو لا الجهل و ضعف الايمان و ضعف الخلق ما احتاج الرجل المسلم و لا المرأة المسلمة إلى جعل أحكام للنشوز و لا لنصب حكام للشقاق بين الزوجين.

### المسألة ٣٧٥:

يحسن بالرجل المؤمن حين يتزوج بالمرأة المؤمنة و يختارها شريكه له فى الحياة لأنها مؤمنة، كما أرشده الى ذلك دين الله العظيم، فى الحديث

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ١٣٥

عن أبى جعفر (ع) قال: أتى رجل رسول الله (ص) يستأمره فى النكاح، فقال (ص): نعم، انكح و عليك بذوات الدين تربت يداك، و قوله (ص) للرجل: تربت يداك كلمة تستعمل العرب أمثالها للحث على الفحص و البحث عن الشىء قدر ما يستطيع، فهو (ص) يوصى الرجل بالزواج بذوات الدين و بذل المزيد من الجهد فى الفحص عنهن للتزويج.

يحسن بالرجل المؤمن حين يقترن بالمرأة المؤمنة أن يغتنم وجودها لديه فرصة يستعرض فيها مع زوجته مقويان العقيدة و مرسخت الايمان و مزيكات الخلق، ليثبت الغرس فيهما معا و يكثر و يطيب النماء و يزداد العطاء، و يستعرضان أحكام الشريعة التى تخص العلاقة الزوجية ليتعرفا ما لكل منهما على صاحبه من الحقوق و ما عليه من الواجبات، فان ذلك أضمن لصلتهما من الوهن، و آمن لحياتهما من الانزلاق و الله هو المعين الكافى.

### المسألة ٣٧٦:

إذا تحقق النشوز من المرأة على ما تقدم بيانه فى المسألة الثلاثمائة و الثالثة و السبعين، وعظها الزوج و حذرهما مغبة ذلك و ذكرها نهى الله عنه و تحريمه إياه، و لو بذكر بعض الأحاديث الواردة فى هذا الشأن، أو بالاستعانة بغيره ممن يحسن القيام به، و الأحوط له أن يتدرج فى الوعظ من اللين الى الشدة بحسب مراتب النهى عن المنكر، فإذا لم يؤثر ذلك فى ردعها، هجرها فى المضجع، فيوليها ظهره فى المنام و يبلى عدم الاهتمام بها، أو يعتزل فراشها، متدرجا كذلك من الأخرى إلى الأشد، فإذا لم ترجع عن نشوزها جاز له ضربها متدرجا فى ذلك، و لا يضربها بالضرب المبرح، و هو الذى يدمى اللحم أو يلون الجسد، و لا يضربها بقصد التشفى و الانتقام منها، بل بقصد الردع و التأديب، فان ذلك هو مقتضى القوامه للزوج و الإصلاح لخطأ الزوجة.

### المسألة ٣٧٧:

إذا ظهرت من المرأة علامات النشوز، و لم يتحقق بالفعل خروجها عن الطاعة الواجبة عليها، كما إذا غيرت آدابها المعتادة مع الزوج، أو أبدت العبوس و التقطيب أمامه، أو أظهرت التناقل و التبرم في كلمة التقوى، ج٧، ص: ١٣٦

حوائجه بعد ما كانت على خلاف ذلك، وعظها و حذرها عقبى هذا السلوك كما ذكرنا في المسألة المتقدمة، فإذا لم يجد ذلك في إصلاحها جاز له هجرها، و لم يجز له ضربها حتى يتحقق النشوز على ما سبق بيانه.

### المسألة ٣٧٨:

إذا حصلت بالضرب جناية على المرأة أو إتلاف لبعض أموالها وجب على الزوج الغرم فيضمن أرش الجناية و بدل المال التالف، و إذا كانت الجناية عن عمد ثبت لها أو لوليها حق القصاص.

### المسألة ٣٧٩:

لا- يتحقق النشوز من المرأة إذا خرجت عن الطاعة في شيء لا- يجب عليها القيام به و مثال ذلك ان تمتنع عن الطبخ أو عن كنس المنزل أو عن تمهيد الفراش أو عن غسل الثياب، أو من بعض حوائج الرجل التي لا تجب عليها و ان كان ذلك على خلاف عاداتها معه.

### المسألة ٣٨٠:

إذا تحقق النشوز من الرجل فمنع الزوجة بعض حقوقها الواجبة عليه من قسمتها في الليالي أو من النفقة أو غير ذلك مما يجب عليه القيام به، جاز للمرأة أن تطالبه بحقوقها الممنوع و تحذره نتائج ذلك و عقابه و تخوفه عقوبة الله سبحانه في مخالفة أمره و نهيهِ و يمكنها أن تستعين بغيرها في وعظه و تحذيره و تذكيره، فإذا لم يؤثر ذلك شيئاً رفعت الأمر إلى الحاكم الشرعي، فإذا أثبتت نشوز الرجل عند الحاكم زجره عن تعديه و مخالفته لما يجب عليه، فان لم ينفع ذلك عزره بما يراه، و ألزمه القيام بالحقوق، و إذا امتنع عن الإنفاق على المرأة تولى الحاكم الإنفاق عليها من مال الزوج و لو بيع بعض ممتلكاته.

### المسألة ٣٨١:

إذا كره الرجل صحبة المرأة لكبر سنها مثلاً فهم بطلاقها أو أراد الترويج عليها، أو هم بشيء آخر يباح له و لكنه يضايقها كإبعادها عن أهلها، أو إسكانها في موضع لا ترغب السكنى فيه، فللزوجة أن تبذل له بعض المال أو تترك له بعض حقوقها الواجبة عليه كالقسمه من

كلمة التقوى، ج٧، ص: ١٣٧

الليالي و النفقة، لئلا يطلقها، أو لئلا يتزوج عليها، أو لا يفعل الأمر الذي يضايقها فيه، و يجوز للزوج أن يقبل ذلك منها.

و إذا أساء الرجل معاشره المرأة و ترك بعض حقوقها الواجبة عليه أو آذاها بالضرب و الشتم و الإهانة، فبذلت له بعض المال أو

تركت له بعض الحقوق ليمسك عن أذاها أو لتتخلص بذلك من سوء معاشرتها، أو ليقوم بما ترك من الحق الواجب لها لم يحل للزوج أخذ شيء من ذلك، وإذا أخذه كان غاصبا آثما.

### المسألة ٣٨٢:

إذا كره كل من الزوجين صاحبه و خيف وقوع الشقاق بينهما، و رفع الأمر إلى الحاكم الشرعى، أنفذ الحاكم حكما من أهل الزوج و حكما من أهل الزوجة ممن يعتمد عليه في حل مثل هذه المشكلات و عدم التحيز بغير حق لينظرا في أمر المتنازعين و يحلا مشكلتهما، و إذا تعذر وجود الحكيمين من أهلهما أنفذ حكيمين أجنيين على الأحوط، و إذا تعذر الحكم من أهل أحدهما أنفذ عنه حكما أجنيا.

و يجب على الحكيمين أن يبذلا وسعهما في استيضاح سبب المنافرة بين الزوجين، فينفرد حكم الزوج بالزوج و يستقصى بالسؤال منه عن الأشياء التي تدور في نفسه حول المشكلة، و ينفرد حكم الزوجة بالزوجة كذلك، ثم يجتمع الحكمان ليتفاهما و لا يخفى أحدهما من معلوماته شيئا عن صاحبه، و يتفاهمان في الأمر مبلغ طاقتهما، فإذا استقر رأيهما على الصلح بين الزوجين، و حكما به نفذ حكمهما على الزوجين و لزمهما الرضا بكل شرط يشترطه الحكمان عليهما أو على أحدهما إذا كان سائغا، كما إذا شرطا على الرجل أن يسكن المرأة في بلد معين أو في منزل مخصوص أو مع أناس معينين، أو شرطا عليه أن لا يسكن المرأة مع ضررتها أو مع بعض أقاربه في منزل واحد، أو أن يدفع لها مبلغا من المال، مع قدرته على إنفاذ شرطهما، و كما إذا شرطا على المرأة أن تؤجل بعض ديونها الحالة على الرجل من صداق أو غيره، أو أن تمتنع من صحبة من يتهمهم الزوج بأنهم يفسدون أمرها، أو أن تترك بعض الخصال التي يمتتها الزوج فيها.

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ١٣٨

و لا ينفذ قولهما إذا شرطا أمرا غير سائغ في الشريعة، و مثال ذلك أن يشترطا على الزوج أن لا يقسم لزوجته الأخرى من الليالي أو أن لا ينفق عليها، أو أن تخرج المرأة من بيته بغير اذنه متى أرادت و اين أرادت.

### المسألة ٣٨٣:

إذا استقر رأى الحكيمين على أن يفرقا بين الزوجين لم يصح ذلك و لم ينفذ الا بعد أن يستأمرهما في ذلك، و يرضى الزوج بالطلاق و ترضى الزوجة بالبذل إذا كان خلعا أو مباراة.

و يمكن للحكيمين ان يشترطا ذلك على الزوجين في أول التحكيم، فيقولان- لهما مثلا: نحن حكمان شرعيان في أمركما، و قولنا نافذ في شأنكما إن شئنا جمعنا بينكما و ان شئنا فرقنا، فإذا رضى الزوجان بشرطهما صح و يمكن لهما أن يستأمر الزوجين في هذه الصورة أيضا بعد أن يتفقا على الفرقة.

و التفريق الذى يوقعه الحكمان بين الزوجين انما هو طلاق أو خلع، و لذلك فلا بد من اجتماع شرائط الطلاق أو الخلع، فلا بد من أن تكون المرأة في طهر لم يواقعها الزوج فيه، و لا بد من صيغة الطلاق أو الخلع من حكم الزوج و حضور شاهدين عادلين يسمعان الصيغة، و هكذا في بقية الشرائط المعتبرة، و لا يصح التفريق من الحكيمين إذا هما اختلفا في ذلك، بل و لا حكم لهما في غير التفريق أيضا مع اختلافهما.

**المسألة ٣٨٤:**

من أهم ما يوجب النجح للحكمين في سعيهما أن يخلصا نيتهما في إرادة الإصلاح في عملهما كما يرشد اليه قوله تعالى في آية التحكيم (إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا خَبِيرًا).  
كلمة التقوى، ج ٧، ص: ١٣٩

**الفصل الحادي عشر في أحكام الأولاد****المسألة ٣٨٥:**

يلحق الولد شرعا بالزوج إذا اجتمعت ثلاثة شروط:  
الشرط الأول: أن يدخل الرجل بالأم بحيث يعلم أنه أنزل فيها أو يحتمل ذلك، أو ينزل ماءه على فرج المرأة أو حواليه بحيث يحتمل تسرب الماء داخل الفرج، ويلحق بذلك ان تستدخل نطفة الزوج في المرأة بإبرة أو أنبوب صناعي و نحوهما من الوسائل التي تعد لذلك.

الشرط الثاني: أن تمضي مدة ستة أشهر أو أكثر من حين وطء الزوج الأنف بيانه أو ما هو بحكمه الى وقت ولادة الطفل.  
الشرط الثالث: أن لا يتجاوز ما بينهما أقصى مدة الحمل، و هو سنة على الأقوى، و القول المشهور بين الفقهاء أن أقصى مدته تسعة أشهر، و قيل هو عشرة أشهر.  
فلا يلحق الولد بالزوج إذا انتفى واحد من الشروط المذكورة، فلا يكون الولد ولدا له شرعا إذا انتفى الوطاء على الوجه المتقدم ذكره أو ما هو بحكم الوطاء، و لا يكون ولده شرعا إذا تولد طفلا حيا كاملا قبل أن تمضي على حمله ستة أشهر من حين الدخول بأم الولد أو ما هو بحكم الدخول، و لا يكون ولده شرعا إذا ولد الطفل بعد ما تجاوز سنة من حين دخول الزوج بأم الطفل أو ما هو بحكم دخوله بها، كما إذا اعتزل الرجل عنها أكثر من سنة أو غاب عنها أو سجن كذلك ثم ولدت الطفل بعد ذلك.

**المسألة ٣٨٦:**

إذا اجتمعت الشروط الثلاثة المذكورة لحق الولد بالرجل شرعا و لم يجز للرجل ان ينفيه عن نفسه و ان علم بأن المرأة قد فجرت أو وطئت بشبهة في ذلك الوقت أو اتهمها بالفجور، أو كان قد عزل عنها في جماعة لها من غير فرق بين أن يكون نكاحهما دائما أو بالمتعة فيكون آثما في جميع ذلك.  
كلمة التقوى، ج ٧، ص: ١٤٠

**المسألة ٣٨٧:**

إذا نفى الرجل الولد عن نفسه مع اجتماع الشرائط الأنف ذكرها و كان نكاحه للزوجة دائما لم ينتف الولد عنه الا باللعان، ما بينه و بين الزوجة، و إذا نفاه مع اجتماع الشرائط و كان النكاح منقطعا انتفى الولد عنه بحسب الظاهر من غير لعان، نعم إذا ادعت الأم المتمتع بها

صحة نسبة الولد اليه، كان على الرجل اليمين في نفي دعواها إذا لم تكن لها بينة على الإثبات، وكذلك إذا ادعى الولد بعد كماله صحة نسبة الى الرجل و أنكر الرجل ذلك كان عليه اليمين، و يلاحظ ما سيجيء من التفصيل في كل من الزوجة الدائمة و المنقطعة في كتاب اللعان.

### المسألة ٣٨٨:

إذا نفى الرجل ولد الزوجة المتمتع بها عن نفسه و علم من القرائن أو من تصريحه أو بشهادة بينة على قوله انه يحتمل ان الولد ولده ألحق الولد به شرعا و كان نفيه ملغى و قد تقدم هذا في المسألة المائتين و التاسعة و التسعين.

### المسألة ٣٨٩:

الوطء مع الشبهة كالوطء في النكاح الصحيح يلحق معه الولد بالواطى المشتبه إذا ولد بعد مضي ستة أشهر أو أكثر من حين الوطء و لم يتجاوز أقصى مدة الحمل و هو سنة كما تقدم بيانه.

### المسألة ٣٩٠:

إذا كانت المرأة زوجة شرعية لرجل و وطأها رجل آخر مع الشبهة ثم ولدت طفلا، و توفرت شروط الإلحاق بكل من الرجلين، أقرع بينهما و ألحق الولد بمن تعينه القرعة منهما.

### المسألة ٣٩١:

إذا كانت المرأة ذات عدة رجعية و وطأها رجل آخر مع الشبهة ثم ولدت طفلا و توفرت شروط الإلحاق بكل من الزوج المطلق لها و الرجل الذى وطأها شبهة أقرع بينهما كما في ذات البعل و الحق الولد بمن تعينه القرعة، و كذلك الحكم في المرأة إذا وطأها رجلان مع الشبهة، و توفرت

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ١٤١

شرائط الإلحاق بكلا الرجلين، فيقرع بين الرجلين، فمن أخرجته القرعة لحق به الولد.

### المسألة ٣٩٢:

إذا عقد الرجل على امرأة فحملت المرأة بعد العقد، أو ولدت طفلا بعد مدة، فادعت المرأة أن الرجل قد دخل بها لتلحق به الولد، و أنكر الرجل انه قد دخل بها، فالقول قول الرجل مع يمينه، و كذلك إذا أتته زوجته المدخول بها بولد و ادعت أنها ولدت الطفل منه، و أنكر الزوج أنها ولدت الطفل و انما هو ولد آخرين قد تبنته، فليس الولد لهما، فالقول قول الزوج مع يمينه الا أن تثبت صحة ما تدعيه.

**المسألة ٣٩٣:**

إذا ولدت زوجة الرجل طفلاً- و اعترف الرجل بأنه قد دخل بالمرأة، و ادعى أنها ولدت الطفل قبل أن تمضى على دخوله بها ستة أشهر، أو ادعى أنها ولدته بعد أن تجاوزت أقصى مدة الحمل من حين جماعه إياها، و أنكرت المرأة ذلك، فالقول قول المرأة مع يمينها، فإذا حلفت لحق به الولد و لم ينتف عنه الا باللعان.

**المسألة ٣٩٤:**

إذا طلق الرجل زوجته و اعتدت منه ثم تزوجت رجلاً- غيره، و أتت بولد حتى كامل، و تردد الأمر في إلحاق الولد بأى الرجلين، فالصور المحتملة في ذلك أربع، و لكل صورة منها حكمها.  
الصورة الأولى: أن تكون المدة ما بين وطء الزوج الأول للمرأة آخر مرة و ولادة الطفل قد تجاوزت أقصى مدة الحمل و هو سنة، و تكون المدة ما بين وطء الزوج الثانى و ولادة الطفل تبلغ ستة أشهر أو أكثر، و الولد فى هذه الصورة يلحق شرعاً بالزوج الثانى.  
الصورة الثانية: أن تكون المدة ما بين وطء الزوج الأول فى آخر مرة و ولادة الطفل لا تتجاوز أقصى مدة الحمل، و تكون المدة ما بين وطء الزوج الثانى إياها و ولادة الطفل ستة أشهر أو أكثر، و الولد فى هذه الصورة يلحق شرعاً بالزوج الثانى كذلك.  
كلمة التقوى، ج٧، ص: ١٤٢

الصورة الثالثة: أن تكون المدة ما بين وطء الزوج الأول و ولادة الطفل لا تتجاوز أقصى مدة الحمل، و تكون المدة ما بين وطء الزوج الثانى و ولادة الطفل دون ستة أشهر، و الولد فى هذه الصورة للزوج الأول، و يعلم من ذلك أن عقد الرجل الثانى و وطأه المرأة قد وقعا فى أثناء العدة من الأول، و لذلك فتحرم المرأة على الثانى تحريماً مؤبداً.  
الصورة الرابعة: أن تكون المدة ما بين وطء الزوج الأول و ولادة الطفل تتجاوز أقصى مدة الحمل، و تكون المدة ما بين وطء الزوج الثانى و ولادة الطفل أقل من ستة أشهر، و الولد فى هذه الصورة لا يلحق شرعاً بالزوج الأول و لا بالزوج الثانى.

**المسألة ٣٩٥:**

إذا وطأ المالك أمته أو زوجها فوطأها الزوج، ثم باعها المالك فوطأها المشتري أو زوجها المشتري من أحد فوطأها زوجها الجديد، فأنت بولد و تردد الأمر فى إلحاق الولد بأى الواطئين، فتجرى فيه الصور الأربع التى تقدم تفصيلها و تثبت لكل صورة منها حكمها، و نظير ذلك ما إذا طلق الرجل زوجته ثم وطأها بعد الطلاق رجل آخر وطء شبهة، و أتت بولد تردد الحاقه بأيهما، فتجرى فيها الصور الأربع و أحكامها.

**المسألة ٣٩٦:**

لا يجوز للرجل أن يلحق ولد الزنا بنفسه و ان كان هو الزانى، كما إذا أحبل المرأة من الزنا ثم تزوجها، أو أحبل الأمة من الزنا ثم اشتراها.



**المسألة ٣٩٧:**

إذا وطأ السيد أُمته بملك اليمين لحق به الولد شرعا و لا يجوز له نفيه عنه، و إذا نفاه عن نفسه قبل نفيه من غير لعان، و إذا كان قد اعترف بالولد لم يقبل منه نفيه بعد ذلك.

**المسألة ٣٩٨:**

إذا وطأ السيد أُمته و حملت و تمت شروط إلحاق الولد بالمولى لحق به الولد شرعا و ان كانت الأُمّة قد زنت قبل ذلك أو بعده.

**المسألة ٣٩٩:**

إذا وطأ رجل أُمّه غيره مع الشبهة فحملت منه لحق الولد شرعا  
كلمة التقوى، ج٧، ص: ١٤٣  
بالواطى، و يجب على الأُمّة أن تعتد من وطئه، و إذا كانت ذات زوج و جب على زوجها أن يعتزلها ما دامت فى العدة فإذا انقضت عدتها ردت الى الزوج.

**المسألة ٤٠٠:**

لا يجوز للمرأة أن تلحق نفسها تلقيحا صناعيا بمنى غير زوجها، بأن تستدخله فيها بتوسط إبرة حاقنة أو أنبوب صناعى و نحوهما، و تأثم إذا فعلت ذلك، فإذا حملت منه لحق الولد بها و بصاحب المنى، فلا يصح النكاح بين الولد و بينهما، و لا بينه و بين أولادهما أو اخوانهما أو أخواتهما، و هكذا فى بقیة المحارم، و إذا كان التلقيح بمنى زوجها المعقودة عليه لحق الولد بالزوج و الزوجة و لا اثم عليها فى ما فعلت.

**المسألة ٤٠١:**

إذا ولدت امرأتان ولدين فى موضع واحد كما قد يتفق ذلك فى مستشفيات الولادة أو مواضع التوليد الأخرى، و اشتبه طفل احدى المرأتين بالآخر و لم يمكن التمييز، رجع الى القرعة فى التعيين، فيدفع لكل امرأة منهما من تعينه القرعة لها من الطفلين، سواء كانت المرأتان زوجتين لرجل واحد أم كان لكل واحدة زوج.

**الفصل الثانى عشر فى الولادة و ما يتبعها****المسألة ٤٠٢:**

يجب أن تتولى النساء خاصة شؤون المرأة عند ولادتها، ولا يجوز أن يتولى ذلك غير الزوج من الرجال إذا لازم ذلك اطلاعهم على ما يحرم اطلاعهم عليه، أو اقتضى المباشرة له بلمس و نحوه، إلا إذا اقتضت الضرورة ذلك كحضور طبيب أو موظف صحي خاص، فيباح ذلك للضرورة و يقدر الجواز بقدرها.

### المسألة ٤٠٣:

يستحب غسل المولود بعد ولادته إذا أمن من ضرر ذلك، و يستحب أن يؤذن في أذنه اليمنى و يقام في أذنه اليسرى، ففي الحديث انه عصمة

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ١٤٤

له من الشيطان الرجيم، و يستحب تحنيكه بماء الفرات و ترثه الحسين (ع) فيخلط الماء بشيء من التربة و يدخل الى حنكه و هو أعلى داخل فمه.

### المسألة ٤٠٤:

ينبغي أن يسمى الطفل الذكر عند ولادته محمدا إلى مدة سبعة أيام، ثم ان شاء الأب أو غيره أن يغير اسمه بعد ذلك و ان شاء أبواه، و يستحب أن يختار له بعض الأسماء الحسنة و قد ورد عنهم (ع) ان ذلك من حقوق الولد على والده، و يستحب أن يختار له كنية، و إذا كان اسم الطفل محمدا فلا يكنه بأبي القاسم، و يستحب أن يحلق رأس الطفل في اليوم السابع من ولادته و ان يتصدق بوزن شعره ذهبا أو فضة، و يستحب ختانه فيه.

### المسألة ٤٠٥:

تستحب الوليمة عند ولادة المولود، و يجوز له أن يؤخر الوليمة عن يوم ولادته بأيام، و تستحب الوليمة أيضا عند الختان، و إذا ختن المولود في اليوم السابع أو قبله و أو لم عند الختان بقصد امتثال الاستحباب للولادة و للختان معا فقد حصل الامتثال لهما.

### المسألة ٤٠٦:

يجب ختان الولد الذكر، و إذا لم يختن حتى بلغ و جب عليه أن يختن نفسه، بل و يجب على الأحوط ان لا يترك الولي ختان الصبي الى ما بعد بلوغه، فإن أخره من غير عذر حتى بلغ الصبي عصي الولي بذلك على الأحوط، و وجب على الولد أن يختن كما ذكرنا.

### المسألة ٤٠٧:

إذا أسلم الكافر و هو غير مختون و جب عليه أن يختن نفسه مهما بلغ من العمر و ان كان شيخا كبيرا و إذا أدركته المنية قبل ختانه سقط وجوب الختان بالموت، و أثم بالتأخير إذا كان عامدا بتركه في حياته.

**المسألة ٤٠٨:**

الختان واجب نفسى كما تقدمت الإشارة إليه، فيأثم المكلف الذكر إذا ترك نفسه غير مختون، وهو شرط فى صحة الطواف، سواء كان

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ١٤٥

فى حج أم فى عمره، واجبين أم مندوبين، فإذا طاف الرجل و هو غير مختون بطل طوافه، ولا تبطل صلاة الرجل ولا سائر عباداته إذا أتى بها و هو غير مختون، إلا إذا أوجب ذلك خلا فى طهارته من النجاسة أو فى غسله من الجنابة فتبطل صلاته من هذه الناحية.

**المسألة ٤٠٩:**

الحد اللازم فى الختان على الأحوط ان تقطع الجلدة الساترة للحشفة حتى تبدو الحشفة كلها نعم لا يقدر بقاء بعض الجلدة إذا كانت الحشفة ظاهرة، وإذا ولد الطفل ولا غلفة له كفى ذلك فى ختانه، ويستحب إمرار موسى على الموضع لإصابة السنة كما جاء فى الحديث.

**المسألة ٤١٠:**

يستحب خفض الجوارى، بل ورد أنه فيهن من المكرمات، و الخفض فى الإناث كالختان فى الذكور، و ينبغى للمرأة الخافضة أن لا تستأصل.

و أن يكون لسبع سنين من عمر الفتاة.

**المسألة ٤١١:**

يستحب العقيقة عن المولود استحباباً مؤكداً، و أن تكون فى اليوم السابع من ولادته، ولا يسقط استحباب العقيقة إذا تأخرت عن اليوم السابع لعذر أو لغير عذر من غير فرق بين المولود الذكر والأنثى، و إذا لم يعق عنه فى صغره حتى كبر استحباب له أن يعق عن نفسه مهما بلغ من العمر، بل تستحب العقيقة عنه بعد موته إذا لم يعق عنه فى حياته.

**المسألة ٤١٢:**

يستحب أن يعق عن المولود الذكر بذكر، و عن المولودة الأنثى بأنثى، و أن تكون العقيقة سمينه سالمة من العيوب، ولا بد و أن تكون من الأنعام الثلاثة: الإبل و البقر و الغنم، و فى النصوص هى شاة لحم يجزى فيها كل شىء، و ان خيرها أسمنها، و يستحب أن يقطعها جداول و ان لا تكسر العظام، و لا يكره ذلك.

و الأفضل أن تطبخ و أن يدعى عليها جماعة من المؤمنين، و أن يكون عدد المدعوين عشرة فما زاد، و الأفضل أن يكون طبخها بماء

و ملح،

كلمة التقوى، ج٧، ص: ١٤٦

و يجوز له أن يفرقها لحما، و الأفضل في هذه الصورة أن يعطى القابلة الربع من العقيقة و فى بعض النصوص أنها تعطى الرجل و الورك، و إذا أعطاها الربع الذى فيه الرجل و الورك فقد عمل بالاستحبابين و يقسم الباقي من لحمها على المحتاجين من المؤمنين.

#### المسألة ٤١٣:

يكره للأب أن يأكل من عقيقه ولده، بل و يكره أن يأكل منها أحد من عيال الأب، و الأحوط أن لا تأكل منها أم الطفل، بل لا يترك هذا الاحتياط.

#### المسألة ٤١٤:

لا يجزى عن العقيقة أن يتصدق على الفقراء بثمانها، فإذا عجز عن تحصيلها أخرها حتى يتمكن، و فى الحديث: الولد مرتين بعقيقته فكه أبواه أو تركاه، و فيه أيضا: إذا ضحى عنه أو ضحى الولد عن نفسه فقد أجرأه عن عقيقته.

#### المسألة ٤١٥:

لا يجب على أم الطفل أن ترضع ولدها إذا لم ينحصر قوته برضاعها، كما إذا وجدت له مرضعة غيرها أو أمكن سقيه اللبن و ان كان صناعيا أو مستحضرا طبييا آخر يقومان بالحاجة، أو أمكن سقيه غير اللبن مما يتقوت به الطفل، فيجوز لها ان تمتنع عن إرضاعه فى هذه الحالات و لها أن تطلب الأجرة عليه.

و إذا انحصرت قوت الطفل بإرضاع أمه و لم يكن له قوت غيره، و جب عليها إرضاعه و لكن تجوز لها المطالبة بالأجرة كذلك، فتدفع لها من مال الطفل إذا كان له مال، و إذا لم يكن للطفل مال دفعت الأجرة لها من مال الأب إذا كان موسرا، و إذا لم يكن له أب أو كان الأب معسرا دفعت من مال جدة للأب، الأقرب فالأقرب إذا كان موسرا.

#### المسألة ٤١٦:

إذا انحصرت قوت الطفل بإرضاع أمه و لم يكن للطفل مال، و لم يكن له أب و لا جد، أو كانا غير موسرين و جب على الأم إرضاعه مجانا،

كلمة التقوى، ج٧، ص: ١٤٧

و تتخير بين إرضاعه بنفسها و استئجار مرضعة له أخرى، أو تحصيل أية وسيلة أخرى لقوته، و يكون ذلك من مال الأم فإن الطفل يكون واجب النفقة عليها فى هذه الحال.

#### المسألة ٤١٧:

إذا تبرعت الأم بإرضاع ولدها أو طلبت من الأجرة عليه مثل ما يطلبه غيرها من المرضعات أو أقل منه كانت الأم أحق بإرضاعه فلا يجوز لأبي الطفل أن يسترضع له سواها، وان كانت المرضعة الأخرى و الأم كلتاها متبرعتين.  
و إذا تبرعت غير الأم بإرضاع الطفل و طلبت الأم عليه الأجرة، أو طلبت من الأجرة ما يزيد على المرضعة الأخرى صح للأب أن يأخذ الطفل من أمه و يدفعه الى تلك المرضعة، و الظاهر سقوط حق حضانه الأم أيضا بذلك كما سقط حق الرضاع، و ان كان الأحوط مراعاة حق الأم في الحضانه مع الإمكان فيدفع الطفل إليها لتحضنه في غير أوقات الرضاع.

#### المسألة ٤١٨:

لبن الأم أفضل ما يرتضعه الطفل و أعظمه بركة عليه فلا ينبغي أن يقدم عليه غيره، الا إذا كانت المرضعة الثانية أشرف نسباً أو أحسن ديناً أو أزكى خلقاً.

#### المسألة ٤١٩:

حد الرضاعة حولان كاملان أربعة و عشرون شهراً، و تجوز الزيادة على ذلك، و يجوز أن ينقص عنه فيفصل الطفل و له أحد و عشرون شهراً، و لا يفطم قبل ذلك لغير ضرورة تقتضيه فإنه من الجور على الصبي كما ورد في الحديث.

#### المسألة ٤٢٠:

أم الطفل أحق بحضانه ولدها و تربيته و القيام بشؤونه و صيانته و حفظه إذا شاءت ذلك من غير فرق بين أن يكون الطفل ذكراً أو أنثى.  
و انما يثبت لها حق الحضانه بشرط أن تكون حرة مسلمة عاقلة، و الأحوط أن تكون مأمونة، فلا تثبت الحضانه لها إذا كانت أمه مملوكة،

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ١٤٨

أو كانت كافرة و الولد لمسلم، أو كانت مجنونة، أو غير مأمونة، و يسقط حقها من الحضانه إذا شاءت إسقاط حقها منها.

#### المسألة ٤٢١:

إذا توفرت الشروط المذكورة في الأم ثبت لها حق الحضانه، و لم يجز للأب أن ينتزع الطفل منها إلى نهاية مدة رضاعه سنتين كاملتين، ثم الى أن يبلغ الطفل سبع سنين على الأحوط، و خصوصاً في الأنثى، بل لا يترك الاحتياط بالتصالح مع المرأة عن حقها إذا أراد الأب أن يأخذ الطفل منها قبل ذلك.

نعم إذا طلبت الأم أجره على رضاع الولد مع وجود مرضعة أخرى متبرعة أو أقل منها في الأجرة سقط حقها من الرضاع و حقها من الحضانه كما ذكرناه في المسألة الأربعمائه و السابعة عشرة، و قد قلنا ان الأحوط مراعاة هذا الحق مع الإمكان.

**المسألة ٤٢٢:**

إذا فسخ الرجل نكاح الزوجة أو طلقها طلاقاً رجعيًا أو بائناً وكانت الزوجة ذات طفل منه، لم يسقط بذلك حق المرأة من حضانه ولدها، إلا إذا تزوجت غيره بعد ذلك، فإذا تزوجت غيره سقط حقها من حضانه ولد الأول، ثم لا تعود الحضانه إليها إذا فارقتها الزوج الثاني، والأحوط المصالحه.

**المسألة ٤٢٣:**

لا يسقط حق المرأة في حضانه ولدها إذا هي زنت سواء كانت باقية في عصمه الزوج أبي الطفل أم فارقتة بطلاق أو فسخ.

**المسألة ٤٢٤:**

الأب أحق بولده بعد أن تنتهي مدة حضانه الأم الى أن يبلغ الولد ويرشد، فإذا بلغ ورشد كان له الحق أن يلتحق بمن يشاء الالتحاق به من الأبوين أو غيرهما أو يختار الاستقلال ولا فرق في ذلك بين الذكر والأنثى. والأب أحق بولده كذلك إذا لم تتوفر في الأم شروط الحضانه في مدة الحضانه، وإذا تركت حضانه باختيارها، وإذا سقطت حضانتها بأحد

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ١٤٩

الأمر المسقطه لهذا الحق، وقد ذكرناها في المسائل المتقدمه، والأب أحق بولده كذلك إذا ماتت الأم في أيام حضانتها.

**المسألة ٤٢٥:**

الظاهر أن حق الأب في هذه الموارد الآنف ذكرها حكم شرعي، فلا يسقط بإسقاطه.

**المسألة ٤٢٦:**

انما ينتقل حق الحضانه إلى الأب في الموارد المذكوره إذا كان حراً مسلماً عاقلاً، فلا ينتقل حق الحضانه إليه إذا كان مملوكاً أو كان كافراً والولد مسلم، أو كان الأب مجنوناً، وتكون الأم أولى بالولد الى أن يبلغ وان تزوجت.

**المسألة ٤٢٧:**

إذا مات الأب في أيام حضانه للولد، فالأم أولى به من الجد أبي الأب ومن وصى الأب وأقاربه جميعاً.

**المسألة ٤٢٨:**

إذا فقد الأب و الأم معا، ففي ثبوت حق حضانه الطفل للجد أبى الأب إشكال، و كذا فى وصى الأب و وصى الجد، و الأقرب من الأقارب.

### الفصل الثالث عشر فى نفقة الزوجه

#### إشارة

النفقات التى تجب على الإنسان ثلاثة أنواع (١): نفقة الزوجه، (٢): نفقة الأقارب، (٣): نفقة المماليك و البهائم.

#### المسألة ٤٢٩:

يجب على الرجل القيام بنفقة زوجته إذا كان الزواج بينهما دائما، سواء كانت الزوجه مسلمة أم ذميه و سواء كانت حرة أم أمه، و لا تجب عليه نفقة الزوجه إذا كان النكاح منقطعا، و لا نفقة للزوجه فى المدة التى تكون بين العقد و الزفاف على الزوج، و خصوصا إذا كانت الزوجه صغيرة لا يبلغ عمرها تسع سنين.  
كلمة التقوى، ج ٧، ص: ١٥٠

#### المسألة ٤٣٠:

القول المشهور بين الفقهاء قدس سرهم انه لا نفقة للزوجه إذا نشزت عن طاعة الزوج، و هذا الحكم على إطلاقه محل اشكال، نعم يسقط وجوب نفقتها عن الرجل إذا خرجت عن منزله من غير اذنه و دون مسوغ شرعى ما دامت خارجة عنه فإذا استمر خروجها مدة فلا- نفقة لها فى تلك المدة و ان طالت، سواء كانت فى سفر أم حضر، و سواء سكنت مع أهلها أو غيرهم فى منزل آخر أم لا، فإذا رجعت الى زوجها وجبت النفقة عليه.

#### المسألة ٤٣١:

تجب نفقة الزوجه على الرجل إذا زفت اليه و ان كانت مراهقه، بل و ان كانت محرمة الوطاء لصغر سنها، أو كان فيها أحد العيوب الموجبة لجواز الفسخ إذا رضى الزوج بها و لم يفسخ العقد و لم يدخل.  
و لا يبعد عدم وجوب النفقة على الزوج إذا كان صغيرا غير قابل للاستمتاع بالمرأة، و ان زفت الزوجه اليه و كانت مراهقه أو كبيرة، و إذا كان مراهقا قابلا للاستمتاع بالمرأة و زفت اليه زوجته و هى مراهقه أو كبيرة فلا يترك الاحتياط بالإنفاق عليها.

#### المسألة ٤٣٢:

لا تسقط نفقة الزوجة إذا سافرت و كان سفرها باذن زوجها، سواء كان السفر واجبا أم مندوبا أم مباحا، ولا تسقط نفقتها كذلك إذا سافرت بغير اذنه في سفر واجب مضيق كالسفر لحجة الإسلام و السفر للحج المنذور المعين، إذا كان نذرنا للحج باذن زوجها. و إذا سافرت في واجب موسع كالحج المنذور مطلقا و الزيارة أو العمرة المنذورين مطلقا و كان سفرها بغير اذن الزوج، فالظاهر سقوط نفقتها بذلك.

#### المسألة ٤٣٣:

يحرم على المرأة أن تخرج من بيت زوجها بغير اذنه و دون عذر شرعى لخروجها كذلك، سواء كان الخروج منافيا لحق استمتاع الزوج بها أم كلمة التقوى، ج ٧، ص: ١٥١  
لا، و يثبت بذلك نشوزها و تسقط به نفقتها كما تقدم، و لا يجب عليها أن تستأذن من الزوج في سائر الأفعال الأخرى، و إذا فعلت شيئا من ذلك بغير اذنه لم يكن محرما إذا لم يناف حق الاستمتاع.

#### المسألة ٤٣٤:

تجب على الرجل نفقة مطلقته الرجعية الى أن تنقضى عدتها منه سواء كانت حاملا أم حائلا، إلا إذا كانت ممن لا نفقة لها كما إذا خرجت من بيت زوجها بغير اذنه فسقطت نفقتها بسبب ذلك ثم طلقت قبل أن تعود و تتوب من نشوزها، فلا تكون لها نفقة في هذه الحالة، و إذا رجعت و ثابت ثبوت لها النفقة، و ان كانت توبتها و رجوعها بعد الطلاق، كما هو الحكم في غير المطلقة.

#### المسألة ٤٣٥:

يجب الإنفاق على المطلقة البائنة إذا كانت حاملا- من المطلق، فينفق عليها حتى تضع حملها، و لا تجب النفقة للمطلقة البائنة غير الحامل منه، و لا للبائنة بغير الطلاق، سواء كانت حاملا أم حائلا، و لا لذات العدة من النكاح المنقطع و ان كانت حاملا، و لا للمعتدة عدة الوفاة و ان كانت حاملا كذلك، فلا نفقة لها في تركة زوجها و لا في نصيب الجنين الذى فى بطنها من الميراث.

#### المسألة ٤٣٦:

إذا ادعت المطلقة البائنة انها حامل من المطلق لوجود بعض الأمارات التى تدل على الحمل بحسب العادة، و صدقها بعض النساء الثقات الخبيرات فى دعواها، دفعت إليها النفقة يوما بعد يوم حتى ينكشف أمرها، فإن استبان انها حامل أتمت لها النفقة حتى تضع، و إذا تبين عدم حملها استعيد منها ما أخذت من النفقة، و مع الشك تؤخر النفقة حتى تنكشف الحال.

#### المسألة ٤٣٧:



الإففاق على الزوجة هو القيام بما تحتاج اليه من طعام و أدام و كسوة و مسكن، و فراش للمنزل و أثاث، و وسائل إنارة، و فراش للنوم و دثار، و وسائل طبخ و أدوات، و أواني أكل و شرب، و آلات تنظيف

كلمة التقوى، ج٧، ص: ١٥٢

و تزين، و سائر ما تحتاج اليه بحسب حالها و شأنها و مكانها و زمانها من صيف أو شتاء و يراعى فى جنس كل شىء من أولئك و فى مقداره ما تعارف اعتياده لأمثال تلك المرأة بحسب شرفها و مكانتها.

و من الإففاق دفع أجره الحمام إذا كان ذلك هو المعتاد لأمثالها فى البلد، و أجره الطبيب و قيمة الدواء إذا احتاجت إليهما، و مصاريف الولادة، و ما تحتاج إليه فى الشتاء من وسائل الاصطلاء و التدفئة و فى الصيف من وسائل التهوية و التبريد، و منه الإخدام إذا كانت من ذوات الحشمة و الإخدام، أو كانت مريضة محتاجة إلى الخدمة فى أيام مرضها، و يراعى فى جميع ما ذكر و فى كيفيته و مقداره ما هو المتعارف لأمثالها كما تقدم.

### المسألة ٤٣٨:

يجوز للمرأة أن تطالب زوجها فى بداية اليوم بنفقة ذلك اليوم إذا لم يكن قد دفع النفقة إليها، و لم يحدث لها ما يوجب سقوط نفقتها، و يجوز لها أن تجترى عن ذلك بالأكل و الشرب مع الزوج من طعامه و شرابه، و تقضى سائر احتياجاتها بما يعده فى منزله لنفسه و لعياله من أدوات و وسائل، و ليس للزوج أن يجبرها على ذلك.

### المسألة ٤٣٩:

إذا انقضى اليوم و لم يدفع الرجل نفقة الزوجة فيه و لم تجتر بما يبذله فى بيته من نفقات، و استقرت نفقة الزوجة لذلك اليوم فى ذمته و وجب عليه قضاؤها و هكذا فى سائر الأيام، من غير فرق بين أن يكون الزوج موسرا أو معسرا، نعم ليس للزوجة أن تطالب الزوج بهذا الدين فى حال إعساره.

### المسألة ٤٤٠:

إذا دفع الرجل الى زوجته نفقة يوم أو أيام و انقضت تلك المدة و لم يحدث فى أثنائها ما يوجب سقوط وجوب النفقة عن الرجل، ملكت الزوجة النفقة التى دفعها إليها، فإذا فضل منها شىء أو بقى جميعها، كما إذا قترت على نفسها أو أنفقت من غيرها كان ذلك ملكا لها، سواء كان ما دفعه الرجل إليها من أعيان النفقة نفسها أم من قيمتها.

كلمة التقوى، ج٧، ص: ١٥٣

### المسألة ٤٤١:

إذا مات الزوج و قد استقرت فى ذمته نفقة بعض الأيام لزوجه و جب على الوارث أن يفى ذلك من أصل تركه الميت كما هو الحكم فى سائر الديون، و إذا ماتت الزوجة انتقل الدين الى ملك و ورثتها، فيرث الزوج حصته منه و يجب عليه أداء حصص الباقيين من الورثة.

**المسألة ٤٤٢:**

يجوز للرجل أن يدفع للزوجة أعيان المأكول والمشروب جاهزة كاملة كالخبز والأرز المطبوخ واللحم المطبوخ والكسوة المخيطة وسائر أعيان النفقة مما هو جاهز بالفعل ولا يحتاج إلى طبخ ومزاوله واعداد، ويجوز له أن يدفع لها أعيان النفقة، مما يحتاج إلى اعداد وكلفة كالأرز والدقيق واللحم غير المطبوخة، والأقمشة غير المخيطة، وإذا دفع لها النفقة من القسم الثاني واحتاجت في أعدادها إلى مئونة وأجرة، كان ذلك على الزوج كالحطب أو النفط، أو الغاز للطبخ، والأجرة للخياطة. ويجوز لهما أن يتراضيا بينهما على دفع القيمة، فتشترى هي أو وكيلها ما تحتاج إليه، فإذا قبضت الزوجة القيمة أجزأت الزوج عن الواجب.

**المسألة ٤٤٣:**

النفقات التي تحتاج إليها المرأة في حياتها وفي إقامة شؤونها تكون على قسمين، القسم الأول ما لا ينتفع به إلا بذهاب عينه، كالمأكول والمشروب والصابون ودهن الرأس وزيت الزينة والعمود، ولا ريب في أن الزوجة تملك هذا القسم على الزوج، فيصح لها أن تطالب الزوج بأن يملكها أعيان تلك الأشياء لتصرفها في حاجاتها، ولها أن تجتري عن تملكها بالانتفاع بما يعده الزوج منها لنفسه ولعياله في المنزل كما تقدم في المسألة الأربعمئة والثامنة والثلاثين، ولعل الكسوة من هذا القسم أيضا وإن كانت مما ينتفع به مع بقاء عينه، فتملك الكسوة على الأقرب و تملك مطالبة الزوج بتمليكها، ولها أن تجتري بما يبذله منها.

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ١٥٤

القسم الثاني ما ينتفع به مع بقاء عينه، كالمنزل والخدام وفراش البيت وفراش النوم، والدثار والأدوات والأواني والوسائل، والظاهر أن الأشياء من هذا القسم إنما تستحقها الزوجة على سبيل الإمتاع لا التمليك فلا يجب عليه أن يملكها المنزل أو الخادم أو المبردة أو المدفئة، بل يجوز له أن يتمتع زوجته ويسد حاجتها بما يملكه هو أو بما يملكه غيره بالإجارة أو الاستعارة ونحوهما، ويجوز له أن يملكها إياه.

**المسألة ٤٤٤:**

ما تملكه المرأة من أعيان النفقة— وهو القسم الأول في المسألة المتقدمة— يجوز لها أن تتصرف فيه بما تشاء، وإن تهبه أو تصدق به أو تبيعه، وإذا ملكته غيرها فليس لها بدله على الزوج، وإنما تجب عليه نفقتها للأيام الأخرى.

فإذا ملك الرجل زوجته كسوة لتلبسها مدة معينة، وباعت المرأة الكسوة أو هبتها أو تصدقت بها في أثناء المدة لم يجب على الرجل أن يدفع لها بدل الكسوة قبل أن تنتهي المدة المعينة لها، وإنما تجب عليه الكسوة لما بعد ذلك من الأيام، إذا لم يحدث للمرأة ما يسقط وجوب نفقتها.

وما يتمتع به الرجل من أعيان النفقة التي ينتفع بها مع بقاء عينها— وهو القسم الثاني في المسألة السابقة— فلا يجوز لها أن تتصرف فيه على غير الوجه المتعارف من الانتفاع إلا بإذن زوجها واذن مالك الشيء إذا كان مالكة غير زوجها.

**المسألة ٤٤٥:**

لا يسقط وجوب النفقة عن الزوج بفقره و إعساره، فيجب عليه الكسب لذلك إذا كان قادرا عليه، و إذا عجز عن الكسب أو كان غير لائق بشأنه بقيت النفقة دينا في ذمته، و تجب عليه الاستدانة لها، إلا إذا علم بعدم قدرته على الوفاء، أو احتمل ذلك احتمالا قويا يعتد به.

**المسألة ٤٤٦:**

لا يسقط عن الرجل وجوب الإنفاق على زوجته إذا سافرت و كان

كلمة التقوى، ج٧، ص: ١٥٥

سفرها باذن الزوج أو كان واجبا شرعيا عليها و قد تقدم بيان هذا قريبا، فتجب على الزوج نفقة الزوجة في السفر كما تجب في الحضر، و تجب عليه أيضا نفقة السفر نفسه من أجور و مصاريف أخرى إذا كان السفر لشؤون حياة الزوجة و مثال ذلك أن تكون مريضة و تسافر باذن زوجها للعلاج في بعض البلاد، أو كان السفر لشؤون الزوج نفسه، كما إذا سافر هو لعلاج نفسه، و سافرت المرأة معه لمداراته و تريضه و رعايته، و لا- تجب عليه نفقات سفرها إذا كان لاداء واجب مثلا كحج الإسلام، أو الحج و العمرة و الزيارة المنذورات.

**المسألة ٤٤٧:**

إذا كان الزوج قادرا على النفقة على زوجته و امتنع عن القيام بها، جاز للمرأة أن ترفع أمرها إلى الحاكم الشرعي، فإذا ثبت لديه امتناع الزوج، ألزمه بالإنفاق عليها أو الطلاق، فإذا امتنع عن الأمرين، أنفق الحاكم على المرأة من مال الزوج، و ان كان ذلك ببيع بعض ممتلكاته، فإذا لم يمكن ذلك صح للحاكم الشرعي ان يطلق المرأة، سواء كان الزوج حاضرا أم غائبا.

**المسألة ٤٤٨:**

إذا كان لدى الرجل ما يكفيه لنفقة نفسه خاصة من غير زيادة و جب صرفه على نفسه، و كان الحكم في نفقة زوجته ما تقدم في المسألة الأربعمئة و الخامسة و الأربعين، فإذا فضل الله من المال شيء و جب عليه ان يصرفه في نفقة الزوجة و لم يدخر لنفسه في اليوم الآتى مثلا، فإذا فضل منه شيء و جب عليه أن يصرفه في نفقة الآخرين ممن تجب عليه نفقتهم، و لم يدخر لنفسه أو لزوجته في اليوم الآتى.

**المسألة ٤٤٩:**

لا يشترط في وجوب نفقة المرأة على زوجها أن تكون فقيرة، بل تلزمه نفقتها و ان كانت غنية موسرة.

**المسألة ٤٥٠:**

نفقة الزوجة ليومها الحاضر حق من حقوقها على الزوج، و لذلك فيصح للمرأة إسقاطه عن الزوج قبل أن تقبضه، فإذا أسقطته سقطت كلمة التقوى، ج ٧، ص: ١٥٦

وجوب نفقة ذلك اليوم عن الزوج و لم يصح لها أن تطالبه بالنفقة بعد ذلك، و إذا انقضى اليوم و لم يدفع الرجل نفقته أصبحت ديناً ثابتاً للمرأة في ذمة الرجل، فيصح لها ان تبرئ ذمة الرجل منه و كذلك نفقتها في الأيام الماضية التي لم يدفعها لعذر أو لغير عذر فهي ديون يصح فيها الإبراء.

و اما نفقتها للأيام المقبلة، و نفقتها بقول مطلق، فيشكل الحكم بصحة إسقاطها عن الرجل، فتقول له أسقطت عنك نفقتي في أيامي المقبلة، أو تقول أسقطت عنك جميع نفقتي الحاضرة و المقبلة ما عشت معك.

**الفصل الرابع عشر في نفقة الأقارب و المماليك****المسألة ٤٥١:**

تجب على الولد مع وجود الشرائط الآتى بيانها نفقة أبيه و أمه، و نفقة جده لأبيه و جده لأمه، و نفقة جدته لأبيه و جدته لأمه، و ان كانوا أجداده و جداته بواسطة أو أكثر، و تجب على الأب كذلك نفقة ولده و بنته و نفقة أبنائهما و بناتهما و ان تعددت الوساطة ما بينه و بينهم، سواء كانت الوساطة ذكورا أم إناثا أم مختلفين، و سواء كانوا مسلمين أم كفارا غير حربيين.

**المسألة ٤٥٢:**

يشترط في وجوب النفقة أن يكون الشخص المكلف قادرا على الإنفاق، أما لكونه واجدا للنفقة بالفعل، أو لكونه قادرا على الاكتساب اللائق بشأنه، و الذى يكفي بسد الحاجة الموجودة، و ان يكون المعال به ممن لا يجد ما يكفيه لتسديد نفقته بالفعل، مع عجزه عن التكسب اللائق بحاله.

فلا- تجب نفقته إذا كان ممن يجب كفايته لسد العوز، أو كان قادرا على اكتساب ذلك بما يناسب شأنه، و إذا وجد بعض ما يكفيه بالفعل و عجز عن التكسب للوفاء بالباقي، كان واجب النفقة على أبيه أو ولده

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ١٥٧

القادرين، و ان أمكنه أن يسد نفقته بالاقتراض أو الاستجداء و السؤال، أو أخذ الزكاة أو الخمس و نحوهما، و إذا بذلت له الزكاة أو الخمس بالفعل و اكتفى بها لحاجته، لم يجب على قريبه الإنفاق عليه.

و تجب نفقته على قريبه إذا كان التكسب مما يشق تحمله عليه لضعف بدنه، أو كان التكسب مما لا- يناسب شرفه و مكانته فى المجتمع، أو اشتغل عنه بطلب علم واجب، و نحو ذلك من الأمور المهمة فى الدين أو الدنيا.

**المسألة ٤٥٣:**

المدار في وجوب نفقة الشخص على قريبه على حاجته و عجزه عن الكسب بالفعل، فإذا كان قادرا على الاكتساب و لكنه تركه في وقته باختياره و أصبح محتاجا بالفعل و غير قادر على تسديد حاجته، وجبت نفقته على قريبه، و ان كان هو آثما بترك الكسب، و إذا كان قادرا على تعلم صناعة أو أمر يكفيه ناتجه لمعاشه، فلم يتعلم ذلك و أصبح محتاجا بالفعل، وجبت نفقته على قريبه كذلك.

#### المسألة ٤٥٤:

لا- يجب الإنفاق على غير الآباء و الأمهات و الأولاد من الأقارب، نعم يستحب ذلك، و يتأكد الاستحباب في الإنفاق على الوارث منهم.

#### المسألة ٤٥٥:

ليس من الكسب أن تتزوج المرأة بمن يليق بها من الرجال فيقوم بنفقاتها، فلا تعد المرأة التي تستطيع ذلك قادرة على الكسب، و إذا تركت هذا التزويج مع تيسره لها لم تسقط بذلك نفقتها عن أيها أو عن ولدها.

#### المسألة ٤٥٦:

إذا لم يجد المكلف ما ينفقه على زوجته أو على قريبه الواجب النفقة، و كان قادرا على الاكتساب لذلك وجب عليه الاكتساب اللائق بحاله، و إذا ضاق به الكسب في وقت و أمكن له أن يستدين للنفقة أو يشتري نسيئة، و هو يستطيع أن يقضى الدين من كسبه في وقت آخر وجبت

كلمة التقوى، ج٧، ص: ١٥٨

عليه الاستدانة أو الشراء للنفقة نسيئة، من غير فرق بين نفقة الزوجة و نفقة القريب.

#### المسألة ٤٥٧:

إذا كان المكلف مما يشق عليه التكسب لضعف بدنه أو مرضه أو كان مما لا يليق به لشرفه، و مكانته الاجتماعية أو كان مشغولا عنه بما هو أهم منه كطلب العلم الواجب، سقطت عنه نفقة أقاربه، و كانت نفقة زوجته دينا في ذمته، و لا يجب عليه التوسل للوفاء بها بالاستعطاء و السؤال أو أخذ الزكاة مثلا، و يجب عليه ذلك في نفقة نفسه إذا ضاق عنها كسبه و ما يجد من مال.

#### المسألة ٤٥٨:

الواجب في الإنفاق على القريب: أن يقوم المكلف بما يحتاج قريبه من طعام و أدام و كسوة، و مسكن و أثاث، و يراعى في ذلك حال المعال به و ما يناسبه بحسب شرفه وضعته، و يلاحظ كذلك ما يناسبه في بلده و زمانه من صيف أو شتاء كما ذكرنا في نفقة الزوجة سواء بسواء.

**المسألة ٤٥٩:**

ليس من النفقة الواجبة للقريب اعفاه بتزويج أو إعطاء مهر أو تملك أمه أو تحليلها من غير فرق بين الأب و الولد، فلا يجب ذلك على المكلف و ان كان القريب محتاجا اليه، و الأحوط مراعاة ذلك و خصوصا مع الحاجة اليه، و خصوصا في الأب.

**المسألة ٤٦٠:**

لا تجب على المكلف نفقة من يعول به ذلك القريب، إلا إذا كان واجب النفقة على المكلف نفسه فإذا أنفق الولد على أبيه لم تجب عليه نفقة زوجته الأب إلا إذا كانت أم الولد نفسه، و لا نفقة أولاد أبيه و ان كانوا اشقاءه، و تجب عليه نفقة أبي الأب و أمه فإنهما أبوان للولد بالواسطة، و إذا أنفق الأب على ولده لم تجب عليه نفقة زوجته الولد، و وجبت عليه نفقة أولاد ولده، فإنهم أولاد الأب بالواسطة.

**المسألة ٤٦١:**

إذا عجز الإنسان الذكر أو الأنثى عن نفقة نفسه، و كان له أب قادر كلمة التقوى، ج ٧، ص: ١٥٩  
على الإنفاق و جبت نفقته على أبيه مع الانفراد، و كذلك إذا كان له ولد قادر على الإنفاق عليه سواء كان الولد ذكرا أم أنثى، فتجب على الولد نفقة أبيه مع أبيه.  
و إذا كان له أب و ولد موسران اشتركا في الإنفاق عليه، و كذلك إذا كان له أبناء متعددون موسرون، فإنهم يشتركون في وجوب الإنفاق عليه، سواء كانوا ذكورا أم إناثا أم مختلفين. و يجوز لأحدهم أن ينفرد بنفقته مع التراضي.

**المسألة ٤٦٢:**

لا تجب نفقة الإنسان العاجز عن نفقة نفسه على جده لأبيه مع وجود أبيه أو ابنه الذكر أو الأنثى إذا كانوا موسرين، و إذا لم يكن له أب و لا ولد، أو كانا غير قادرين على الإنفاق عليه و جبت نفقته على جده لأبيه مع القدرة، و يكون مقدا على جد الأب لأبيه.

**المسألة ٤٦٣:**

قال المشهور من الفقهاء قدس الله أرواحهم: و هكذا يتصاعد الحكم بوجوب الإنفاق على المعسر إلى الأقرب من الأجداد فالأقرب، و الى الأقرب من الأحفاد فالأقرب، فإذا كان للمعسر ابن ابن موسر اشترك مع الجد للأب في النفقة، و اختص بها مع الانفراد، و قدم على جد الأب، و يقدم الحفيد الذي يتقرب الى المعسر بواسطتين على الحفيد و الجد اللذين يتقربان اليه بثلاث و سائط أو أكثر، و يشترك مع الحفيد و الجد اللذين يتقربان مثله بواسطتين، و كذلك يقدم الجد الذي يتقرب بواسطتين على الحفيد و الجد اللذين

يتقربان بثلاث وسائط أو أكثر، و على هذا النهج يجرى فى بقية المراتب و الطبقات إذا اتفق وجود ذلك.

و قالوا أيضا: إذا كان للمعسر أب أو ولد ذكر أو أنثى أو جد لأب و ان علا، لم تجب نفقته على أمه و ان كانت موسرة، و إذا فقد كل أولئك أو كانوا غير قادرين على الإنفاق وجبت النفقة على أمه إذا كانت قادرة. و إذا فقدت الأم أو كانت غير قادرة كانت نفقته على أبى الأم و أمها إذا كانا موجودين و قادرين على الإنفاق و تشترك معهما أم الأب و يشترك معهم ولد الولد إذا كان موسرا، و إذا كان القادر على

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ١٦٠

الإنفاق أحدهم خاصة انفرد بوجود النفقة، فإذا فقدوا جميعا أو كانوا معسرين كانت النفقة على الأقرب فالأقرب من الأحفاد و آباء الأم و أمهاتها و آباء أمهات آبائه، و إذا وجد متعددون منهم فى مرتبة واحدة اشتركوا فى النفقة. هكذا ذكروا رحمهم الله فى ترتيب طبقات المنفقين، و فى كثير مما ذكروه فى وجوه التقديم اشكال و تأمل، فلا يترك الاحتياط بالتراضى و المصالحة فى فروض التقديم.

### المسألة ٤٦٤:

يجب على المكلف القادر على الإنفاق أن يقوم بنفقة غير القادر من آبائه و أبنائه على ما تقدم بيانه سواء كان المعسر واحدا أم أكثر و سواء كانوا من مرتبة واحدة أم أكثر، فيجب عليه الإنفاق على الجميع ما دام مستطيعا لذلك. و إذا أمكنه الإنفاق على البعض خاصة وجب عليه الإنفاق على الأقرب إليه فالأقرب منهم حسب قدرته و لم يجب عليه الإنفاق على من بعد، فإذا استطاع الإنفاق على واحد و كان له أب وجد معسران أو ولد وجد كذلك أنفق على أبيه فى الفرض الأول و على ولده فى الفرض الثانى و لم تجب عليه نفقة جده، و إذا استطاع أن ينفق على اثنين أنفق على أبويه إذا كانا معسرين و لم ينفق على جده و كذلك إذا كان ولده و أحد أبويه معسرين أو كان له ابنان معسران فلا تجب عليه نفقة جده فى الفرضين فإن الأب و الولد أقرب إليه من الجد.

### المسألة ٤٦٥:

إذا استطاع المكلف الإنفاق على واحد و كان له أبوان معسران أو ولدان كذلك أو ولد و أب، فإن أمكن له أن يقسم ما يجده بينهما و يكون مجديا، قسمه بينهما، و ان لم يمكن تقسيم الشئ الموجود أو كان مع التقسيم لا يجدى شيئا، أنفق على من تعينه القرعة منهما على الأحوط، و هكذا كلما كان المحتاجون أكثر مما يستطيع و كانوا متساوين فى القرب إليه.

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ١٦١

### المسألة ٤٦٦:

لا يجوز ترك الإنفاق على الأقارب مع القدرة على النفقة و يأثم المكلف بها إذا تركها عامدا دون عذر يسوغ له ذلك، و لا يجب قضاء النفقة عليهم إذا فات لعذر أو لغير عذر إلا فى الصورة الآتى ذكرها.

**المسألة ٤٦٧:**

إذا وجبت نفقة القريب على المكلف و امتنع عن الإنفاق الواجب، و علم الحاكم الشرعى بامتناعه، أجبره على الإنفاق، و إذا أصر على امتناعه تولى الحاكم الإنفاق على القريب من بعض أموال المكلف و لو بأن يبيع بعض ممتلكاته، و يصح للحاكم الشرعى ان يأمر القريب المعسر بأن يستدين لنفقته على ذلك المكلف إذا كان ممتنعا أو غائبا، أو يأمره بالشراء للنفقة نسيئة، و يجب على المكلف قضاء هذا الدين.

**المسألة ٤٦٨:**

وجوب نفقة الأقارب على المكلف بها حكم شرعى محض و ليس حقا من الحقوق و لذلك فهو لا يقبل الإسقاط إذا أسقطه القريب المعسر.

**المسألة ٤٦٩:**

إذا أعسر العبد المملوك و لم يستطع الإنفاق على نفسه لم تجب نفقته على قريبه الحر، بل تجب نفقته على مالكة و يجبر المالك عليها إذا امتنع عن أدائها و سيأتى بيان ذلك ان شاء الله تعالى، و إذا أعسر الكافر الحربى أو المرتد الفطرى لم تجب نفقته على قريبه المسلم.

**المسألة ٤٧٠:**

تجب نفقة المملوك على سيده من غير فرق بين العبد و الأمة و لا بين الصغير و الكبير و من غير فرق فى الأمة بين الموطوءة لسيدها بالملك و غيرها، و الواجب من نفقة المملوك ما يقوم بكفايته و سد حاجته من الطعام و الإدام و الشرب و الكسوة و المسكن و غير ذلك مما يحتاج اليه، و يراعى فى جنس ذلك ما يتعارف لمماليك أمثال سيده فى ذلك البلد.

**المسألة ٤٧١:**

إذا كان المملوك قابلا للاكتساب تخير مولاه بين أن ينفق عليه من

كلمة التقوى، ج٧، ص: ١٦٢

ماله، و ان يأذن له فى الكسب و الإنفاق على نفسه من حاصل كسبه، فإذا فضل منه شىء دفعه الى مولاه، و إذا قصر كسبه عن النفقة أتمها المولى من ماله.

**المسألة ٤٧٢:**



إذا امتنع مولى العبد عن الإنفاق على مملوكه بأحد الوجهين الآنف ذكرهما، أجبره، الحاكم على بيع المملوك أو غير البيع مما يزيل ملكه عنه أو الإنفاق عليه.

### المسألة ٤٧٣:

تجب نفقة البهيمة المملوكة على مالِكها بما يقوم بكفائتها من أكل و سقى و مكان و جل إذا كانت مما تحتاج الى ذلك، و يراعى فيه جنس ما تقتات به تلك البهيمة فالحيوانات التى تقتات الكلاء و الحشائش و القت و أمثالها يجب على مالِكها أن يهيئ لها ما يقوم بحاجتها منه، و دود القز الذى يقتات ورق التوت مثلا- على المالك أن يوفره له و نحل العسل الذى يقتات من ازهار الشجر على المالك أن يوفره له و هكذا.

و يكفى أن يطلق البهيمة تسوم فى الأرض و ترعى من خصبها فان لم يكفها ذلك علفها بمقدار كفايتها.  
و إذا امتنع المالك عن الإنفاق على البهيمة أجبر على بيعها أو الإنفاق عليها، أو ذبحها إذا كانت مما ينتفع به بالتذكية عادة.

و الحمد لله رب العالمين

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ١٦٣

### كتاب الطلاق

#### إشارة

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ١٦٥

كتاب الطلاق

### المسألة الأولى:

تكثر الأحاديث الواردة عن الرسول (ص) و عن أهل بيته المعصومين (ع) الدالة على كراهة طلاق الزوجه و خصوصا مع ملائمة الأخلاق بين الزوجين، ففى الصحيح عن أبى عبد الله (ع) قال قال رسول الله (ص):

ما من شىء أحب الى الله عز و جل من بيت يعمر فى الإسلام بالنكاح، و ما من شىء أبغض الى الله عز و جل من بيت يخرب فى الإسلام بالفرقة يعنى الطلاق، و عن أبى عبد الله (ع): ما من شىء مما أحله الله أبغض إليه من الطلاق، و ان الله يبغض المطلاق الذواق، و تخف الكراهة و قد تزول إذا كانت الأخلاق بين الزوجين متنافرة و غير متلائمة، و قد يؤدى البقاء الى ما لا يحمد، فيكون الطلاق علاجا لمشكلة لا تحل الا به، و تخلصا من خطر أكبر منه، و كتاب الطلاق يشتمل على عدة فصول:

### الفصل الأول فى شروط الطلاق

#### المسألة الثانية:

يشترط فى صحة الطلاق أن يكون الزوج المطلق بالغا، فلا يصح الطلاق إذا كان صبيا صغيرا و ان كان مميزا، فليس له أن يطلق زوجته

بنفسه أو يوكل أحدا غيره في طلاقها، وإذا بلغ عمره عشر سنين و كان مميزا فلا- يترك الاحتياط فيه، فلا- يتولى طلاق زوجته بالمباشرة أو بالتوكيل، و ان هو أوقع الطلاق أو أوقعه و كيله فلا يترك الاحتياط بأن يجدد له عقد النكاح إذا أراد إمساك الزوجة، و ان يجدد الطلاق بعد بلوغه و رشده إذا أراد فراقها، و لا يصح لوليه أن يتولى اجراء الطلاق عنه حتى الأب و الجد للأب.  
كلمة التقوى، ج٧، ص: ١٦٦

### المسألة الثالثة:

يشترط في الزوج المطلق أن يكون عاقلا، فلا يصح طلاقه إذا كان مجنونا مطبقا لا بالمباشرة و لا بالتوكيل، و لا يصح طلاقه كذلك إذا كان جنونه أوارا و قد أوقعه أو أوقعه و كيله عنه في حال جنونه، و كذلك الحكم في السكران الذي زال عقله لسكره فلا يصح طلاقه و لا توكيله في الطلاق.

### المسألة الرابعة:

إذا بلغ الصبي و هو مجنون فاسد العقل فاتصل جنونه بصغره، و كان الجنون مطبقا، و اقتضت المصلحة تطليق زوجته منه صح لأبيه أو جده لأبيه أن يتولى طلاق زوجته و الأحوط لزوما أن يشترك معهما الحاكم الشرعي في اجراء الطلاق عنه و إذا لم يكن له أب و لا جد، و اقتضت المصلحة تطليق الزوجة تولى الحاكم الشرعي ذلك، و كذلك الحكم إذا طرأ له الجنون المطبق بعد البلوغ، فيطلق عنه الأب أو الجد مع الحاكم في الصورة المذكورة، و يطلق عنه الحاكم إذا لم يوجد له أب و لا جد.

### المسألة الخامسة:

لا يطلق الأب و لا الجد مع الحاكم و لا بدونه و لا غيرهما من الأولياء عن المجنون الأوارى سواء اتصل جنونه بصغره أم طرأ عليه بعد البلوغ، و لا يطلق الولي عن السكران و لا عن الصبي.  
و يصح للمجنون أوارا أن يطلق زوجته في دور إفاقته، و ان يوكل أحدا في طلاقها كذلك بشرط أن يوقع الوكيل طلاق الزوجة في حال إفاقته الزوج أيضا، و إذا جن الزوج قبل الطلاق بطلت الوكالة و لم يصح للوكيل أن يوقع الطلاق بعد إفاقته الزوج إلا بوكالة جديدة منه بعد إفاقته.

### المسألة السادسة:

يشكل الحكم بصحة الطلاق إذا كان الزوج مغمى عليه في حال الطلاق، فإذا و كل الإنسان أحدا أن يطلق عنه زوجته ثم أغمى عليه، فالأحوط لزوما ان لا يوقع الوكيل طلاق الزوجة في حال الإغماء على الزوج،  
كلمة التقوى، ج٧، ص: ١٦٧

و إذا أفاق الزوج من إغمائه فالأحوط كذلك أن لا يوقع الوكيل الطلاق إلا بوكالة جديدة بعد الإفاقته، و تراجع المسألة السابعة عشرة من كتاب الوكالة، و يجري مثل هذا الاحتياط في السكران، فإذا و كل الرجل أحدا في طلاق زوجته ثم سكر سكرًا أزال عقله لم يوقع

الوكيل الطلاق عنه في حال سكره، ولا بعد إفاقة من السكر الا بوكالة جديدة، على تأمل في الصورة الثانية ولكنه احتياط لا يترك و خصوصا في الفروج.

### المسألة السابعة:

يشترط في الزوج المطلق أن يكون قاصدا لمعنى الصيغة التي يوقعها وأن يكون مختارا في فعله فلا يصح الطلاق إذا أوقع صيغته وهو نائم أو ساه أو غالط أو هازل، لا يريد معنى الطلاق من لفظه، ولا يصح الطلاق إذا أوقعه مكرها أو مجبرا عليه اكرها أو جبرا أزال منه اختياره في الفعل، أو وكل أحدا على الطلاق وهو مكره أو مجبر، وأوقعه الوكيل عنه معتمدا على هذه الوكالة.

### المسألة الثامنة:

إنما يمنع النوم والسهو وأخواتهما من صحة الطلاق إذا وقعت صيغة الطلاق من الزوج كما ذكرنا لعدم القصد المعتبر في الإنشاء، ولا يمنع من إطلاق الوكيل إذا وكله الزوج في الطلاق وهو قاصد مختار للتوكيل في الطلاق ثم أوقع الوكيل صيغة الطلاق والموكل نائم أو ساه أو غافل في تلك الحال إذا كان تام العقل تام الاختيار.

### المسألة التاسعة:

الإكراه هو أن يرغم أحد شخصا غيره على أن يفعل أمرا يكره فعله، ويتوعده إذا هو لم يفعل ذلك الشيء أن ينزل به أو يعرضه أو بماله أو ببعض شؤونه أو متعلقه ضررا يخشى وطأته، وهو كذلك يخشى من وقوع هذا الوعيد إذا هو خالف ولم يفعل، ويلحق بذلك ما إذا أمره المتنفذ بفعل ذلك الشيء على وجه الإلزام، وهو يخاف الضرر منه إذا خالف ولم يمتثل وان لم يتوعده بشيء، و تلاحظ المسألة السابعة والسبعون من كتاب التجارة وما بعدها.

كلمة التقوى، ج٧، ص: ١٦٨

### المسألة العاشرة:

ليس من الإكراه ما إذا توقع الإنسان أن يحل عليه ضرر يخشاه من المتنفذ إذا هو لم يفعل شيئا معينا، ففعل ذلك الشيء ليتخلص من ذلك الضرر المتوقع أو المتخيل، ولم يحصل من المتنفذ اكراه ولا إلزام بالفعل ومن أمثلة ذلك أن يتزوج الرجل امرأة ثم يعلم أن بعض أرحام المرأة العتاة يمنع من زواجها بغيره وخاف من ضرره إذا علم بأنه قد تزوج المرأة، فطلقها خوفا من ضرره، فلا يكون الطلاق باطلا لعدم الإكراه.

ومن أمثله ما إذا كانت للرجل زوجة ثم تزوج عليها زوجة ثانية، وخاف بعد الزواج بها من سطوة الأولى أو من ضرر يحل به من بعض أرحامها فطلق الثانية خوفا منه، فلا يكون الطلاق باطلا وان كان الضرر معلوما.

### المسألة ١١:

إذا أكره المتنفذ الزوج على طلاق زوجته و توعدته بالضرر إذا هو لم يطلقها و كان الزوج قادرا على التخلص منه و من ضرره بالاستعانة ببعض الأقوياء، أو بالخروج الى مكان لا يصل اليه ضرره، فطلق زوجته و لم يفعل شيئا يتخلص به، فالظاهر صحة الطلاق و عدم تحقق الإكراه، إلا إذا أوجب له الوعيد شدة الخوف فأدهشته عن الفكر في ذلك و طلق الزوجه و لم يلتفت. و أما التورية و هي أن يتكلم بصيغة الطلاق و يقصد معنى آخر غير إنشاء الطلاق بها، فهي أمر لا يلتفت إليه العامة من الناس و لا تعد ميسورة لهم، فإذا أوقع الرجل صيغة الطلاق و لم يقصد التورية فهو مكره لا يصح طلاقه. و إذا كان الرجل ممن يلتفت الى التورية و لم يذهله الخوف عن استعمالها، و أجرى الصيغة و لم يقصد التورية فلا يترك الاحتياط فيه، فيرجع بالمرأة أو يجدد العقد عليها إذا أراد الإمساك بزوجيتها، و يجدد صيغة الطلاق بعد ارتفاع الإكراه إذا أراد فراقها.

### المسألة ١٢:

لا يصح طلاق المكره و ان رضى به بعد زوال الإكراه عنه، فلا تصححه

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ١٦٩

الإجازة اللاحقة كما هو الحكم في عقد النكاح أو عقد البيع أو غيرهما من العقود التي تصح إذا لحقتها الإجازة.

### المسألة ١٣:

يصح طلاق الرجل لزوجته مع اجتماع الشرائط المعتبرة فيه و ان لم تعلم الزوجه بطلاقها و لم ترض به.

### المسألة ١٤:

انما يقع الطلاق على المرأة المزوجة بالنكاح الدائم و لا يقع على الزوجه المتمتع بها، و قد ذكرنا هذا في المسألة الثلاثمائة و الاثنتين من كتاب النكاح و في مواضع غيرها من الكتاب، و لا يقع الطلاق على الأمة الموطوءة بملك اليمين أو بالتحليل.

### المسألة ١٥:

يشترط في صحة الطلاق أن تكون المرأة طاهرة من الحيض و النفاس، فلا يصح طلاقها إذا كانت غير نقيه من أحد الدمين، و إذا نقت من الدم و لم تغتسل من الحدث صح طلاقها، و قد ذكرنا هذا في المسألة الخمسمائة و الثالثئة و الستين من كتاب الطهارة. و لا- يترك الاحتياط لزوما إذا طلقها في فترة النقاء الذي يتخلل في أثناء الدم الواحد من الحيض أو النفاس، فلا بد من الطلاق مرة أخرى بعد الطهر من جميع الدم إذا أراد الزوج فراق المرأة، و لا يمسكها إذا أراد إمساكها الا برجعته إذا كان الطلاق رجعيًا، و الا بعقد جديد إذا كان غير رجعي.

### المسألة ١٦:

ما ذكرناه في المسألة السابقة من اشتراط خلو المرأة من دم الحيض و دم النفاس انما يشترط في المرأة المدخول بها، فلا يعتبر ذلك في المرأة التي يطلقها الزوج قبل الدخول، فيصح طلاقها و ان كانت حائضا أو كانت نفساء، كما إذا وطأ المرأة المعقودة غير زوجها بالشبهة فحملت منه و وضعت، و طلقها الزوج قبل دخوله بها و هي نفساء بولادتها من الشبهة، فيصح طلاقها.

كلمة التقوى، ج٧، ص: ١٧٠

و انما يشترط خلو المرأة من الحيض إذا كانت حائلا، فلا يعتبر ذلك في المرأة إذا كانت حاملا مستينئة الحمل، فيصح طلاقها متى استبان حملها و ان كانت حائضا بناء على ما هو الأقوى من أن الحامل قد تحيض، و انما يشترط ذلك في المرأة إذا كان زوجها حاضرا يمكنه معرفه حالها في حال الطلاق، فإذا كان غائبا يجهل أمرها و لا يمكنه العلم به سقط اعتبار هذا الشرط و صح طلاقها و ان كانت حائضا أو نفساء بالفعل، و سنذكر تفصيل ذلك في ما يأتي ان شاء الله تعالى.

### المسألة ١٧:

يشترط في صحة طلاق المرأة أن تكون حال طلاقها في طهر لم يجامعها زوجها فيه، فلا يصح الطلاق إذا وقع في طهر المواقعة، إلا إذا كانت صغيرة لم تبلغ تسع سنين و ان حرم الدخول بها، أو كانت كبيرة قد أيست من المحيض، أو كانت حاملة قد استبان حملها، فيصح طلاقها في هذه الفروض و ان كانت في طهر المواقعة، و يسقط اعتبار هذا الشرط في المرأة إذا كان الزوج المطلق غائبا لا يمكنه استعلام حالها إذا تمت الأحوال و الشروط التي يأتي بيانها.

### المسألة ١٨:

إذا جامع الرجل زوجته و كانت مسترابة، و أراد طلاقها بعد الوطء و جب عليه أن يعتزلها ثلاثة أشهر من حين جماعه إياها، فإذا اعتزلها و لم يجامعها حتى تمت المدة صح له طلاقها و ان لم تنتقل الى طهر آخر، و لا يصح له طلاقها قبل ذلك، إلا إذا حملت و استبان حملها، و المسترابة هي المرأة التي لا- تحيض و لم تبلغ سن اليأس من المحيض سواء كان عدم حيضها لأمر اتفاهى حدث لها أم لكونها في أول البلوغ أم لكونها مرضعة ذات لبن.

### المسألة ١٩:

يجب على الزوج تربص ثلاثة أشهر في طلاق المسترابة سواء كان الزوج حاضرا أم غائبا و لا يكفي في صحة طلاق الغائب أن يتربص أقل من هذه المدة إذا كانت المرأة مسترابة، و يكفي في ذلك ان يترك الرجل

كلمة التقوى، ج٧، ص: ١٧١

وطء المرأة في المدة المذكورة و ان حصل ذلك اتفاهاً أو لسبب من الأسباب و لم يكن بقصد التربص للطلاق.

### المسألة ٢٠:

إذا وطأ الرجل زوجته في أيام حيضها عامدا أو مخطئا، لم يكف في صحة طلاقها أن تطهر من الحيض الذي واقعها فيه على الأحوط،

بل لا يخلو ذلك من قوة، فلا بد من أن تحيض بعد ذلك ثم تطهر من الحيض.

### المسألة ٢١:

إذا كان الرجل غائبا عن زوجته و أراد طلاقها و هو يجهل حالها من حيض أو نفاس أو طهر و لا يمكنه أن يستعلم عن ذلك منها أو من أحد مطلع على أمرها جاز له أن يطلقها، و إذا طلقها صح طلاقه و نفذ، و ان استبان بعد ذلك انها كانت حائضا في حين الطلاق أو نفساء، سواء تولى طلاقها بنفسه أم طلقها وكيله، إذا كان الوكيل أيضا جاهلا بأمر المرأة و لا تمكنه معرفة حالها.

### المسألة ٢٢:

إذا غاب الرجل عن زوجته و كانت المرأة حائضا في وقت خروجه و أراد طلاقها و جب عليه أن يصبر حتى يعلم بأن حيضها قد انتهى، و إذا علم أنها ذات عادة في الحيض كفاه أن يصبر حتى يعلم بأن عاداتها قد انتهت ثم يصح له أن يطلقها إذا شاء، فإذا تربص كذلك ثم طلقها صح طلاقها و ان علم بعد ذلك بأن الطلاق وقع في حال الحيض، و كذلك الحكم إذا كانت المرأة نفساء في وقت خروج الزوج، فيجب عليه الصبر حتى يقطع بانتفاء النفاس في الفرض الأول، و يكفيه العلم بانتفاء العادة في الفرض الثاني.

### المسألة ٢٣:

إذا غاب الرجل عن زوجته و هي في طهر كان قد جامعها فيه، و أراد طلاقها، فان كانت المرأة ذات عادة يعلم بها الزوج و جب عليه أن يصبر حتى يحصل له العلم بأن المرأة بحسب عاداتها قد انتقلت من طهرها الذي جامعها فيه الى طهر آخر، و إذا لم تكن لها عادة أو كان الرجل جاهلا بها، كفاه أن يتربص شهرا واحدا من حين مواعته إياها، و أولى من كلمة التقوى، ج٧، ص: ١٧٢

ذلك أن يتربص ثلاثة أشهر ثم يطلقها إذا شاء، فيصح طلاقها في هذه الفروض و ان ظهر بعد ذلك ان طلاقه في طهر المواقعة.

### المسألة ٢٤:

إذا غاب الرجل عن الزوجة و هي في طهر لم يواقعها فيه صح له ان يطلقها متى شاء بملاحظة هذا الشرط و عليه أن يراعى ما تقدم من حيث الحيض و الطهر.

### المسألة ٢٥:

لا- تختص الأحكام التي بينها في المسائل السابقة بالزوج الغائب عن المرأة، بل تعم الزوج الحاضر مع زوجته في البلد إذا كان كما اشترطنا في الغائب جاهلا بأمر المرأة و يتعذر عليه أو يتعسر استعمال حالها في الحيض و النفاس و كونها في طهر المواقعة و عدمه، فتجربى فيه جميع الفروض المتقدمة و تنطبق عليه أحكامها، فيصح له الطلاق في الموارد التي يصح الطلاق فيها للغائب، و يجب

التريص عليه في الفروض التي يجب التريص فيها على الغائب من غير فرق بينهما، ولا تجرى الأحكام في الغائب إذا كان ممن يمكنه أن يتعرف حال المرأة ولا يتعسر عليه، فلا يصح له الطلاق في حال الحيض أو النفاس ولا في طهر المواقعة.

### المسألة ٢٦:

إذا كان الزوج الغائب ممن يجب عليه التريص كما بينا في المسألة الثالثة والعشرين، فطلق زوجته قبل أن تمضي المدة المعينة، فإذا استبان بعد ذلك أن طلاقه قد كان في طهر المواقعة للمرأة أو في حال الحيض كان باطلاً، وكذلك إذا لم يستتب له شيء من أمرها فيكون الطلاق باطلاً أيضاً، وإذا ظهر بعد ذلك أن الطلاق وقع في طهر لم يجامعها فيه صح الطلاق و نفذ.

### المسألة ٢٧:

إذا طلق الرجل امرأته وهو يجهل حالها ولم يستعلم عن أمرها مع تمكنه من الاستعلام، ثم علم أنها كانت حاملاً في حين الطلاق، أشكل الحكم بصحة طلاقه لعدم استبانة الحمل، ولذلك فلا بد من مراعاة الاحتياط بإعادة الطلاق إذا أراد الفراق، والرجوع بالزوجة إذا كان

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ١٧٣

الطلاق رجعيًا وأراد الإمساك وتجديد العقد إذا كان الطلاق بائناً.

### المسألة ٢٨:

تصدق المرأة إذا أخبرت عن نفسها بأنها حائض أو نفساء أو في طهر منهما، وانها في طهر المواقعة أو في طهر آخر، وتترتب الأحكام على قولها، فتطلق إذا أخبرت بأنها في طهر، وفي طهر غير المواقعة. ويؤجل طلاقها إذا قالت انها في حيض أو نفاس، أو في طهر المواقعة، ويشكل الحكم بقبول خبرها إذا كانت متهمه.

### المسألة ٢٩:

إذا أخبرت المرأة بأنها طاهرة من الحيض والنفاس، أو أنها في طهر غير طهر المواقعة فصدقها الزوج أو وكيله، وأوقع صيغته الطلاق، وأخبرت بعد ذلك بأنها كانت حائضاً أو نفساء في حال الطلاق أو أنها كانت في طهر المواقعة، لم يقبل خبرها الثاني، وعمل على قولها الأول إلا أن تقوم البينة أو القرينة القطعية على صحة قولها الثاني فيكون هو المتبع.

### المسألة ٣٠:

إذا علم الرجل بأن زوجته كانت طاهرة من الحيض أو من النفاس صباح هذا اليوم مثلاً، وشك بعد ساعة أو أكثر في نزول الحيض عليها فحكم بأنها لا تزال طاهرة للاستصحاب، وطلقها، بنى على صحة طلاقها إذا لم ينكشف له خلاف ذلك، فإذا علم أنها كانت

حائضا في وقت طلاقها كان الطلاق باطلا، وكذا إذا علم بأنها طاهر، وشك في انه واقعها في هذا الطهر أم لا، واستصحب عدم الموافقة وأجرى صيغة الطلاق فإنه يبنى على صحة هذا الطلاق ما لم ينكشف له الخلاف، فإذا تذكر أنه قد جامع المرأة في هذا الطهر كان الطلاق باطلا.

### المسألة ٣١:

يشترط في صحة الطلاق أن تكون المرأة المطلقة متعينة، فإذا كانت للرجل زوجة واحدة، فقال: زوجتي طالق صح طلاقها و نفذ، وان لم يذكر اسمها ولم يعينها بذكر صفة أو إشارة، لأنها متعينة في الواقع، وكذلك إذا عينتها القرائن القطعية، ومثال ذلك: أن تكون للرجل

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ١٧٤

زوجتان أو أكثر ثم يقع بينه وبين واحدة معينة منهن نفور شديد وخلاف فيقول: زوجتي طالق، فان النفور وعدم الموافقة في الطباع يكون قرينة على تعيين المطلقة من زوجاته.

وإذا كانت له زوجتان أو أكثر، وقال: زوجتي طالق ولم يذكر لها اسما ولا وصفا، ولم تعين القرائن واحدة منهن فان لم ينو في نفسه واحدة بعينها كان الطلاق باطلا، وإذا نوى في نفسه طلاق واحدة معينة منهن كان الطلاق صحيحا عند جماعة من الأكابر، والأحوط أن يذكر في الصيغة ما يدل على تعيين المرأة المقصودة بالطلاق، ولا يكتفى بالنية وحدها، فعليه أن يعيد الطلاق مع التعيين.

### الفصل الثاني في صيغة الطلاق

### المسألة ٣٢:

لا- يصح إيقاع الطلاق الا باللفظ مع القدرة، ولا يصح إيقاعه إلا بالصيغة العربية المخصوصة، وهي أن يقول الرجل لامرأته: أنت طالق، أو يقول: زوجتي زينب طالق، أو يقول- وهو يشير إليها هذه المرأة- طالق أو هي طالق، أو يقول وكيل الزوج: زينب زوجة موكلتي على طالق، ويقصد إنشاء الطلاق بالصيغة المذكورة ولا يقع بأن يقول الزوج أو وكيله: فلانة مطلقة، أو يقول: طلق فلانة، أو يأتي بغير ذلك من الألفاظ المشتقة من مادة الطلاق غير لفظ طالق.

ولا- يصح إنشاء الطلاق بالكنايات التي قد تستعمل لذلك، فيقول للمرأة: فارقتك، أو هذا فراق بيني وبينك، أو يقول لها: الحقي بأهلك، أو جلك على غاربك، أو أنت بائن أو مبائن مني، أو أنت خلية أو أنت بريء، أو يقول لها: اعتدى، فلا يصح أن ينشئ الطلاق بذلك ويقصد ابانته المرأة من نكاحه.

### المسألة ٣٣:

إذا قيل للزوج أو لوكيل الزوج في الطلاق: هل طلق فلانة؟ فقال: نعم، وهو يقصد إنشاء الطلاق، بقوله نعم، لم يكن قوله هذا طلاقا على الأقوى.

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ١٧٥



**المسألة ٣٤:**

لا يصح إيقاع الطلاق بالكتابة و لا بالإشارة إذا كان المطلق ممن يقدر على النطق بالصيغة، فإذا عجز عن النطق بها كالأخرس و شبهه، صح له ذلك، و الأحوط أن يقدم الكتابة على الإشارة إذا كان ممن يحسنها، و الأحوط استحباباً أن لا يوقع العاجز الطلاق بالكتابة أو الإشارة إلا مع العجز عن التوكيل في إجراء الصيغة لمن يحسن النطق بها.

**المسألة ٣٥:**

لا يقع الطلاق بترجمة الصيغة المذكورة في لغة غير عربية و ان كانت الترجمة مطابقة لها في المعنى، إذا كان المطلق قادراً على النطق بالصيغة العربية أو قادراً على التوكيل في إجراء الصيغة، و إذا عجز عن النطق بها و عجز عن التوكيل في إجرائها، كفته الترجمة المطابقة في أي لغة كانت، فإذا أتى بما يرادف الصيغة المعينة و قصد بها إنشاء الطلاق صح و نفذ.

**المسألة ٣٦:**

يجوز للرجل أن يوكل أحداً غيره في أن يطلق عنه زوجته إذا كان الوكيل ممن يحسن إجراء الطلاق و لو بالتعلم، و يجوز له أن يوكل أحداً في أن يوكل ثالثاً على إيقاع الطلاق، و يجوز له أن يوكل أحداً و كاله مطلقاً في أن يتولى عنه طلاق الزوجة ان شاء بمباشرة بنفسه و ان شاء بتوكيل غيره، فيصح الطلاق إذا أجراه الوكيل أو أجراه وكيل الوكيل على الوجه الصحيح، و لا فرق في الفروض المذكورة بين أن يكون الزوج حاضراً أو غائباً.

**المسألة ٣٧:**

يجوز للزوج أن يوكل زوجته بنفسها في أن تجرى صيغة طلاقها بنفسها إذا كانت تحسن ذلك، و يجوز له أن يوكلها في أن توكل أحداً غيرها على إجراء طلاقها، و ان كان الأحوط استحباباً عدم توكيلها في كلتا صورتين، بل لا يترك الاحتياط بالاجتناب في طلاق الخلع و المبرأة.

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ١٧٦

**المسألة ٣٨:**

إذا وكل الرجل المرأة في طلاق نفسها، و فوض ذلك إليها ان شاءت الطلاق أو شاءت البقاء، فإنما يصح الطلاق إذا أنشأت صيغة الطلاق المعينة بالوكالة عن الزوج كما ذكرنا، و إذا خير الرجل زوجته في ذلك، بقصد تفويض الأمر إليها، فقالت: قد اخترت نفسي، بقصد إنشاء الفراق بينهما بذلك، لم يصح ذلك و لم تطلق منه.

**المسألة ٣٩:**

يشترط في صحة الطلاق أن ينشأ الطلاق منجزاً بالفعل غير معلق، لا على شيء يحتمل حدوثه و عدم حدوثه، ولا شيء غير موجود بالفعل و يعلم بوجوده في ما يأتي، و مثال الأول أن يقول: إذا وصل عبد الله إلى البلد فزوجتي هند طالق، و مثال الثاني أن يقول قبل الهلال: إذا هل هلال الشهر فهي طالق، و قد جرى اصطلاح الفقهاء ان يسموا الأول تعليقا على شرط، و يسموا الثاني تعليقا على صفة، فلا يصح الطلاق إذا أنشئ معلقا في كلتا صورتين.

و يستثنى من ذلك ما إذا كان الشرط الذي علق عليه إنشاء الطلاق مقوما لصحة الطلاق، و مثال ذلك أن يشك الرجل في عقد المرأة عليه أو يشك في صحة العقد لبعض الجهات التي أوجبت له الشك، فيقول:

ان كانت زينب زوجتي فهي طالق، فيصح التعليق في هذا المورد، فان الطلاق لا يحصل إذا لم يكن نكاح، و يصح طلاق المرأة إذا كانت زوجة.

و يستثنى من ذلك أيضا: ما إذا كانت الصفة التي علق عليها الطلاق موجودة حين إنشاء الصيغة، و كان المطلق عالما بوجودها، و مثال ذلك:

أن يقول الزوج: إذا كان هذا اليوم هو يوم الجمعة فأنت طالق، و كان اليوم الذي عناه هو يوم الجمعة، و المطلق يعلم بذلك، فيصح الطلاق لعدم التعليق في الحقيقة.

#### المسألة ٤٠:

إذا قال الرجل لامرأته: أنت و كيلة عنى في أن تطلقى نفسك منى، إذا تأخرت النفقة عنك مدة شهرين أو أكثر، فإن قصد بقوله أن توكيله إياها في طلاق نفسها مشروط بتأخر النفقة عنها تلك المدة كانت الوكالة

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ١٧٧

باطلة، لأن إنشاءها معلق على حصول الشرط المذكور، و ان أراد ان المرأة و كيلة عنه بالفعل على إيقاع الطلاق إذا تأخرت النفقة، كانت الوكالة صحيحة و جاز لها إيقاع الطلاق إذا تأخرت النفقة، و دلالة قوله على أحد المقصودين تتوقف على وجود القرينة عليه، و لا يبعد أن العبارة المتقدمة ظاهرة في المعنى الثاني.

#### المسألة ٤١:

يشترط في صحة الطلاق أن يكون إيقاعه بحضور شاهدين ذوى عدل من الرجال يسمعان الصيغة فلا يصح الطلاق من غير إشهاد أو بإشهاد غير عدول أو بإشهاد عدل واحد، و لا يكفي أن ينشئ صيغة الطلاق من غير حضور بينه، ثم يقر بالطلاق عند حضورها، و لا يكفي أن يطلق بحضور شاهد عادل و يقر بالطلاق بحضور الشاهد الثاني، و لا يكفي أن ينشئ الصيغة بحضور شاهد واحد ثم يكررها بحضور شاهد آخر، و إذا أنشأ الصيغة بحضور أحد الشاهدين ثم حضر الآخر فأنشأ الصيغة بحضور الشاهدين مرة ثانية، صح الثاني لوجود الشرط دون الأول.

و يعتبر سماع الشاهدين للصيغة، فإذا حضر الشاهدان في المجلس و أنشأ الرجل صيغة الطلاق فسمعها أحدهما و لم يسمعها الآخر، لأنه أصم لا يسمع أو لأنه ذاهل غير ملتفت، لم يقع الطلاق، و إذا سمع الصيغة أحدهما و لم يسمعها الآخر لأنه أصم، ولكنه علم من الإشارة و من حركات الشفتين و اللسان أن الرجل أوقع صيغة طلاق فلأنه، أشكل الحكم بصحة الطلاق و ان كان غير بعيد، و الأحوط

إعادة الطلاق بحضور شاهدين و سماعهما.

#### المسألة ٤٢:

الظاهر انه يكفي في صحة الطلاق أن يسمع الشاهدان إنشاء الطلاق و ان لم يكونا مجتمعين في مجلس واحد، كما إذا كان الشاهدان في موضعين متقاربين في المكان و أنشأ الرجل صيغة الطلاق و قصد اسماعهما فالتفتا و سمعا طلاقه، و كما إذا أنشأ الطلاق بحضور أحد الشاهدين و الآخر يسمع طلاقه بجهاز الهاتف، فالظاهر صحة الطلاق مع عدم الشك بالزوج المطلق و بالمرأة المقصودة بالطلاق. كلمة التقوى، ج ٧، ص: ١٧٨

#### المسألة ٤٣:

يشترط أن يكون الشاهدان في الطلاق رجالا، فلا تكفي في ذلك شهادة النساء منفردات و لا منظمات الى الرجال.

#### المسألة ٤٤:

إذا وكل الزوج أحدا في طلاق زوجته لم يصح للوكيل أن يجعل الزوج أحد الشاهدين في طلاق زوجته، و ان كان ثابت العدالة، و لا يصح أن يجعل الوكيل نفسه شاهدا في الطلاق و ان كان ثابت العدالة كذلك، و إذا وكل الزوج أحدا على أن يوكل ثالثا عن الزوج في طلاق امرأته، فأنشأ هذا الثالث الطلاق بوكالته عن الزوج صح له ان يجعل الوكيل على التوكيل شاهدا في الطلاق.

#### المسألة ٤٥:

الشاهد العادل هو الذي ثبت له العدالة و هي الاستقامة على الشريعة، و كانت استقامته عليها صفة ثابتة في نفسه و ليست حالة عارضة لا-قرار لها و لا ثبات، و الاستقامة على الشريعة هي الالتزام الكامل بإتيان ما فيها من واجبات، و اجتناب ما فيها من محرمات كبائر و الإصرار على الصغائر، و قد أوضحنا ذلك في المسألة الألف و الثامنة و الثمانين و عدة مسائل تليها من كتاب الصلاة، فلترجع ففيها بيان المراد في المقام.

#### المسألة ٤٦:

الاشهاد المعتبر في الطلاق هو أن يكون الشاهدان حاضرين ملتفتين، يسمعان الصيغة و يعرفان المراد منها، و ان لم يدعهما المطلق للحضور أو الى تحمل الشهادة، فلا يكفي أن يحضرا و هما غافلان، أو مشغولان بأمر آخر غير ملتفتين، أو يسمعان اللفظ و لا يفقهان المراد كما إذا كانا غير عربيين لا يفهمان معنى الصيغة المنشئة.

#### المسألة ٤٧:

لا- يكفي في صحة الطلاق أن يكون الشاهدان عدلين في اعتقاد المطلق، وهما فاسقان في واقع الأمر، فلا- تترتب على الطلاق بشهادتهما آثار الطلاق الصحيح، ولا يصح الطلاق كذلك إذا كان الشاهدان غير عادلين  
كلمة التقوى، ج ٧، ص: ١٧٩  
في اعتقاد الزوج و ان كانا عدلين مرضيين في اعتقاد الوكيل الذي أوقع الطلاق.

#### المسألة ٤٨:

لا يتعدد الطلاق بتكرار الصيغة إذا لم يتخلل بين الصيغتين رجوع بنكاح المرأة المطلقة، فإذا قال الزوج أو قال وكيل الزوج: هند طالق، هي طالق، هي طالق، وقع الطلاق مرة واحدة، سواء أراد بتكراره التأكيد والاحتياط، أم أراد إيقاع ثلاث طلاقات، وإذا قصد بها إيقاع ثلاث طلاقات وقعت واحدة وألغيت الأخرى.  
و إذا تخلل ما بين الصيغتين رجوع بالمرأة تعدد الطلاق، ومثال ذلك أن يقول الرجل: زوجتي هند طالق، ثم يقول: رجعت بمطلقتي هند أو بزوجيتها، ثم يقول ثانيا، هند طالق، ثم يقول: رجعت بهند، ثم يقول ثالثا هي طالق، فإذا أتمها كذلك كان الطلاق ثلاثا و حرمت المرأة المطلقة عليه حتى تنكح زوجا غيره.

#### المسألة ٤٩:

إذا قال الزوج: زوجتي هند طالق ثلاثا، و أراد بقوله: إنشاء الطلاق ثلاثا بهذه الصيغة الواحدة، وقع الطلاق باطلا، و إذا قصد بالصيغة إيقاع الطلاق في الجملة على حسب ما ورد في الشريعة، وقع الطلاق واحدا و ألغى قوله ثلاثا.

#### المسألة ٥٠:

إذا كان الرجل من أتباع أحد مذاهب الجمهور الذين يرون صحة الطلاق ثلاثا، فطلق زوجته بالثلاث مرسله أو مكرره وفقا لمذهبه، ألزم بالعمل بذلك، سواء كانت زوجته من أتباع تلك المذاهب أيضا، أم كانت شيعية، فلا يصح منه الرجوع بها أو العقد عليها حتى تنكح زوجا غيره، و إذا هو رجع بها في العدة أو عقد عليها بعد العدة كان ذلك باطلا، إلزاما له برأى مذهبه، و جاز التزويج بالمرأة بعد انقضاء عدتها من الطلاق، و إذا كانت الزوجة شيعية جاز لها أن تتزوج بغيره بعد انقضاء عدتها منه.

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ١٨٠

و كذلك إذا حلف بطلاقها، أو طلقها و هي في طهر المواقعة أو في أيام الحيض أو النفاس، أو طلقها طلاقا معلقا، أو بغير شاهدين عدلين مما يرى مذهبه صحة ذلك و نفوذه، فإذا أجراه ألزم بالعمل وفق مذهبه، فتطلق منه زوجته بذلك، و يصح للشيعي التزويج بها بعد انقضاء عدتها منه، سواء كانت الزوجة موافقة للمطلق في المذهب أم مخالفة له، و ان كان المذهب الشيعي لا يرى صحة ذلك الطلاق.

#### المسألة ٥١:

ما ذكرناه من إلزام أهل كل مذهب بما يقوله مذهبهم يجرى في غير المسلمين أيضا، فإذا طلق الرجل الذمي زوجته الذمية طلاقا يوافق به دينه، و انقطعت بذلك صلته الزوجية بالمرأة بعدة أو بغير عدة، كما يراها ذلك الدين، جاز التزويج بتلك المطلقة بعد أن أصبحت خلية ليس لها زوج بمقتضى تعاليم دينهم.

### المسألة ٥٢:

إذا كان الرجل من اتباع أحد المذاهب غير الشيعة، و طلق زوجته طلاقا يوافق فيه مذهبه و يخالف مذهب الشيعة في بعض الشروط، كالطلاق في أيام الحيض و في طهر المواقعة و كالحلف بالطلاق و غير ذلك من موارد الخلاف بين المذهبيين، ثم انتقل الرجل الى مذهب الشيعة، جرت عليه أحكام الشيعة، فإذا كان طلاقه فاقدا لبعض الشرائط كان باطلا، و حكم ببقاء النكاح بينه و بين زوجته.

### الفصل الثالث في أقسام الطلاق

### المسألة ٥٣:

ما يوقعه الرجل على زوجته من الطلاق يكون على نحوين:

أحدهما ما يكون الطلاق مستجمعا لجميع الشرائط التي قدمنا ذكرها في الفصلين السابقين، و بينا أنها أمور تعتبر في صحة الطلاق، فلا ينفذ الطلاق و لا تترتب عليه آثاره إذا فقد واحد منها، و يسمى الطلاق الجامع للشروط المشار إليها: طلاق سنه.

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ١٨١

و ثانيهما ما يفقد فيه جميع الشروط المبينة، أو يفقد فيه بعضها و ان كان المفقود شرطا واحدا منها، و يسمى هذا: طلاق بدعة، و قد اتضح مما سبق أن طلاق البدعة يشمل عدة أنواع، فمنه طلاق غير البالغ، و طلاق غير العاقل، و غير المختار، و غير القاصد، و منه طلاق المرأة الحائض في أيام حيضها و طلاق النفساء في أيام نفاسها حسب ما فصلنا ذكره و منه طلاق المرأة و هي في طهر جماعها، و طلاق المسترابة قبل أن تنتهي مدة التبرص، و الطلاق المعلق و طلاق الثلاث، و الطلاق بغير شهود، و غيرها مما تقدم توضيحه أو تقدمت الإشارة إليه.

### المسألة ٥٤:

ينقسم طلاق السنة إلى قسمين: (١) رجعي، و (٢) بائن.

و الرجعي هو الطلاق الذي يجوز للرجل بعده أن يرجع بنكاح المرأة المطلقة ما دامت في العدة، و البائن هو الطلاق الذي ليس للرجل بعده أن يرجع بالمطلقة، و الطلاق البائن يكون على ستة أنواع:

(الأول): طلاق المرأة غير المدخول بها، سواء كانت صغيرة أم كبيرة.

(الثاني): طلاق الزوجة الصغيرة و هي التي لم يبلغ عمرها تسع سنين، و ان كان الزوج قد دخل بها، و قد تقدم الحكم بحرمة الدخول بها في كتاب النكاح، فإذا دخل الزوج بها كان آثما بدخوله، و إذا طلقها بعد ذلك كان طلاقها بائنا لا رجوع فيه.

(الثالث): طلاق المرأة بعد أن تبلغ سن اليأس من المحيض، سواء دخل بها أم لم يدخل، و هذه الأقسام الثلاثة من النساء لا تجب

عليهن عدة بعد الطلاق.

(الرابع): طلاق الخلع إذا كرهت المرأة زوجها فبذلت له مقداراً من المال، و طلقها الزوج على ذلك و لم ترجع في ما بذلت له من الفدية، فيكون الطلاق بائناً، و إذا رجعت ببذلها بعد الطلاق، جاز للزوج أن يرجع بها في العدة، فيكون الطلاق رجعيًا، و إذا لم تكن المرأة ذات عدة كاليائسة و غير المدخول بها، فلا يجوز لها أن ترجع بالبذل بعد الطلاق.

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ١٨٢

(الخامس): طلاق المبارأة إذا بذلت المرأة للزوج فطلقها كذلك و لم ترجع بالبذل، فيكون طلاقها بائناً لا رجعة فيه و تجرى فيه الفروض و الأحكام التي ذكرناها في طلاق الخلع.

(السادس): الطلاق الثالث الذي يأتي بعد طلاقين قبله، متصلين به بحيث تكون بعد كل طلاق رجعة للزوج بالمرأة و ان كان الرجوع إليها بعقد جديد و لم تتزوج بينها بزواج آخر، فتبين المرأة بالطلاق الثالث.

### المسألة ٥٥:

إذا طلق الرجل زوجته الحرة طلاقاً رجعيًا، ثم رجع بها في العدة، ثم طلقها مرة ثانية كذلك، ثم رجع بها في العدة، ثم طلقها مرة ثالثة حرمت عليه المطلقة فلم يجز له الرجوع بها في العدة، و لا تزويجها بعد العدة بعقد جديد و لم تحل له حتى تنكح زوجاً غيره، سواء دخل بالمرأة بعد رجوعه بها في المرة الأولى أو الثانية أو فيهما معاً أم لم يدخل بها، و حتى إذا وقعت الطلاقات الثلاثة في طهر واحد على النهج المذكور أو في مجلس واحد.

و كذلك إذا تزوج مطلقة بعد انتهاء العدة الرجعية أو بعد الطلاق البائن، ثم طلقها و تزوجها أو رجع بها حتى استكملت ثلاث طلاقات كذلك فتحرم عليه المطلقة بعد الطلاق الثالث حتى تنكح زوجاً غيره، و هذا كله في المرأة الحرة و ان كان الزوج المطلق عبداً.

### المسألة ٥٦:

بصرى بحراني، زين الدين، محمد امين، كلمة التقوى، ٧ جلد، سيد جواد وداعي، قم - ايران، سوم، ١٤١٣ هـ ق

كلمة التقوى؛ ج ٧، ص: ١٨٢

الطلاق العدي هو أن يطلق الرجل امرأته الحرة طلاقاً رجعيًا جامعاً للشرائط المعتبرة في صحة الطلاق، ثم يرجع بها في أثناء عدتها و يواقعها بعد الرجوع، و يمهلها حتى تحيض بعد المواقعة و تطهر من الحيض، ثم يطلقها مرة ثانية كذلك، و يرجع بها في عدتها و يواقعها بعد الرجعة، فإذا حاضت بعد الجماع و طهرت، طلقها مرة ثالثة، فتحرم عليه المرأة بذلك حتى تنكح زوجاً غيره، فإذا تزوجت رجلاً، و وطأها الرجل على الشروط الآتية بيانها ثم فارقها بموت أو طلاق، حل للرجل الأول أن يتزوجها، فإذا تزوجها و صنع معها مثل صنعه السابق، فطلقها ثم

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ١٨٣

رجع بها في العدة و واقعها ثم طلقها في طهر غير طهر المواقعة، حتى أكمل ثلاث تطليقات على التفصيل المذكور حرمت عليه في الثالثة و هو الطلاق السادس حتى تنكح زوجاً غيره، فإذا نكحت على الوجه السابق بيانه و فارقت الزوج الآخر حلت للزوج الأول، فإذا

تزوجها وجامعها ثم طلقها طلاقاً تاماً الشروط ورجع بها على نهج ما سبق، حتى أكمل ثلاث تطليقات بينها رجعتان و بعد كل رجعة جماع، حرمت المرأة عليه بعد الطلاق الثالث، و يكون هو التاسع من مجموع ما أوقعه على المرأة من الطلاق و تكون حرمتها مؤبدة، و قد ذكرنا هذا في السبب الرابع من أسباب التحريم في النكاح، و هذا إذا كانت المطلقة حرة سواء كان الزوج المطلق حراً أم عبداً مملوكاً أم مبعوضاً.

### المسألة ٥٧:

إذا طلق الرجل زوجته الأمة، ثم رجع بها في العدة أو تزوجها بعقد مستأنف بعد العدة أو بعد الطلاق البائن، ثم طلقها مرة ثانية، حرم عليه نكاحها حتى تنكح زوجاً غيره، سواء دخل بها قبل أحد الطلاقين أم لم يدخل بها أصلاً، أم دخل بها قبل كل واحد منهما، و سواء كان الزوج المطلق حراً أم عبداً أم مبعوضاً.

### المسألة ٥٨:

إذا طلق الرجل زوجته المملوكة بعد الدخول بها طلاقاً رجعياً تاماً الشروط، ثم رجع بها في أثناء العدة و واقعها بعد الرجوع، و طلقها مرة ثانية بعد أن حاضت و طهرت، حرمت على المطلق حتى تنكح زوجاً غيره، كما ذكرنا في المسألة المتقدمة، فإذا نكحت زوجاً آخر حراً أو عبداً أو مبعوضاً و دخل بها الزوج الثاني، ثم فارقتها بموت أو طلاق حلت بعد العدة منه للزوج الأول، فإذا تزوجها و دخل بها، و طلقها مرتين و بينهما رجوع في العدة و دخول، حرمت عليه مرة ثانية حتى تنكح زوجاً غيره كما سبق، فإذا نكحت و دخل بها الزوج الثاني ثم فارقتها حلت بعد العدة منه للزوج الأول، فإذا تزوج بها و دخل و طلقها مرتين على نهج ما تقدم حرمت عليه حرمة مؤبدة على القول المشهور بين الفقهاء، و القول به مشكل، و لكن الاحتياط بالاجتناب لا يترك

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ١٨٤

و قد ذكرنا هذا في المسألة المائتين و الأربعين من كتاب النكاح.

### المسألة ٥٩:

لا تثبت الحرمة المؤبدة للزوجة الحرة في طلاقها تسعاً إذا فقد منه بعض الشروط التي ذكرناها للحرمة فلا تحرم على الرجل إذا طلقها في جميع المرات التسع أو في بعضها من غير دخول قبل كل طلاق، و لا تحرم عليه إذا لم تكن عودته الى نكاح المرأة برجعة إليها في العدة، بل كانت عودته بعقد مستأنف في جميع المرات أو في بعضها، و ان حرم نكاحها على الرجل بعد كل ثلاث طلاقات يوقعها عليها حتى تنكح زوجاً غيره من غير فرق بين أنحاء الطلاق الصحيح و الرجوع قبله أو بعده، و كذلك الحكم في الأمة إذا طلقها الزوج مرتين على أي نحو من أنحاء الطلاق و الرجوع، فإذا نكحت زوجاً آخر، و فارقتها بعد الوطاء و اعتدت منه حلت للأول مهما بلغ عدد الطلاق إذا لم تجتمع شروط الطلاق العدى الذي يثبت بعده التحريم المؤبد، و ان كان الأحوط استحباباً اجتناب نكاح الحرة إذا بلغ طلاقها تسعاً على أي نحو وقع من الأنحاء و اجتناب نكاح الأمة إذا بلغ طلاقها ستاً غير جامع لشرائط التحريم.

### المسألة ٦٠:

إذا حرمت المرأة على الرجل بعد أن يطلقها ثلاث مرات، لم تحل له حتى تنكح زوجها غيره كما نطقت به الآية الكريمة، و يشترط في الزوج الذي تحل بنكاحه المرأة على المطلق ثلاثاً: أن يكون رجلاً بالغاً، و ان يكون زواجه المرأة بالنكاح الدائم، و أن يجامعها قبلاً حتى ينزل، فلا- تحل المرأة لزوجها الأول بنكاح الثاني إذا كان صبياً أو مراهقاً على الأقوى، و ان جامعها بعد العقد عليها، و لا تحل بنكاحه إذا تزوجها بعقد المتعة أو وطأها بملك اليمين أو بالتحليل إذا كانت أمة مملوكة، و لا تحل بنكاحه إذا عقد عليها و لم يجامعها، أو جامعها دبراً أو جامعها قبلاً و لم ينزل.

### المسألة ٦١:

نكاح الزوج الآخر للمطلقة على الوجه الآنف ذكره يهدم الطلقات الثلاث كما بيناه، فتحل به المرأة للرجل الأول بعد ما حرمت عليه، كلمة التقوى، ج ٧، ص: ١٨٥  
و يهدم ما دون الثلاث من الطلاق، فإذا تزوج الرجل امرأة و طلقها مرة أو مرتين ثم تزوجت رجلاً غيره، ثم تزوجها الأول لم تحرم عليه الا بثلاث طلقات جديدة، و لا يعد الطلاق الأول و الثاني السابقان منها.

### المسألة ٦٢:

إذا طلق الرجل المرأة ثلاثاً و حرمت عليه، ثم سألها عن حالها بعد فترة، فقالت له: انها قد تزوجت من بعده رجلاً غيره، و قد فارقها ذلك الزوج و اعتدت منه، كان له أن يصدق قولها و يتزوجها إذا كان صدقها محتملاً، و لم يجب عليه أن يفحص و يسأل إذا كانت موثوقة غير متهممة.

### المسألة ٦٣:

إذا عقد الزوج الثاني على المطلقة ثلاثاً، و خلا بها ثم طلقها، فادعت ان الزوج قد أصاب منها و لم ينكر الرجل ذلك، صدق قولها و جاز للأول أن يتزوجها، و إذا أنكر الزوج الثاني أنه دخل بها و لم يصدق قولها، أشكل الحكم بحلها للزوج الأول، فلا- بد من الاحتياط.

### المسألة ٦٤:

إذا تزوجت المطلقة ثلاثاً زوجاً ثانياً فوطأها وطاً محرماً، فجامعها في أيام حيضها مثلاً أو في الصيام الواجب أو في أثناء الإحرام بحج أو بعمره، كفى ذلك في تحليلها للزوج الأول و ان كان ما فعله محرماً عليهما. و إذا تزوجها الثاني و وطأها، ثم ظهر بعد ذلك فساد عقدهما لم يصح ذلك و لم تحل به للأول، و كذلك إذا وطأها الثاني لشبهة في غير هذه الصورة.

### المسألة ٦٥:



ذكرنا في المسألة الثالثة والخمسين طلاق السنة، وهو ما اجتمعت فيه شروط الصحة في الطلاق، و يقابله طلاق البدعة، وهو ما لم تتوفر فيه الشروط، سواء فقد بعض الشروط أم فقد جميعها، كما أوضحناه في المسألة المذكورة، و يقال للأول طلاق السنة بالمعنى الأعم.

و قد يقول الفقهاء: طلاق السنة، و يعنون به ما يقابل العدى، فالطلاق العدى هو ما يرجع به الرجل بزوجه فى أثناء عدتها ثم يجامعها كلمة التقوى، ج ٧، ص: ١٨٦

بعد الرجعة و يطلقها بعد ذلك فى طهر غير طهر المواقعة، و طلاق السنة هو ما يرجع فيه الرجل بالمرأة فى أثناء العدة و يطلقها من غير جماع، و قد يقولون: طلاق السنة بالمعنى الأخص و يريدون به أن يطلق الرجل زوجته و لا يرجع بها حتى تنقضى عدتها و يتزوجها بعد العدة و هكذا.

### المسألة ٦٦:

إذا شك الرجل فى أنه طلق زوجته أو لم يطلقها، بنى على انه لم يطلقها و أن صلة النكاح بينه و بين المرأة لا تزال باقية، فيجوز له وطؤها و تجب عليه نفقتها و يلزمه ترتيب آثار الزوجية لها.

### المسألة ٦٧:

إذا طلق امرأته و رجع بها، و شك فى عدد مرات الطلاق، هل طلقها مرتين، فيجوز له الرجوع بها، أو طلقها ثلاثا، فلا تحل له حتى تنكح زوجا غيره، بنى على الأقل، و هكذا إذا تعدد الطلاق العدى، و شك فى أنه طلقها ثمانى مرات، فيحل له الرجوع بالزوجة، أو أنه طلقها تسعا، فتحرم عليه مؤبدا فيبنى على الأقل.

## الفصل الرابع فى عدة الفراق

### المسألة ٦٨:

تجب العدة على المرأة إذا فارقها الزوج بطلاق أو بفسخ عقد لأحد الأمور الموجبة لجواز الفسخ من عيب أو تدليس، أو بانفساخ النكاح لعروض أمر يوجب ذلك كالرضاع و الارتداد و نحوهما و بانقضاء الأجل أو هبة المدة فى عقد المتعة، مع مراعاة الشروط الآتى ذكرها، و هذا ما نذكره فى هذا الفصل. و تجب عليها العدة لموت الزوج، و لو طء الرجل للمرأة شبهة، و هذا ما نذكره فى الفصلين الآتيين ان شاء الله تعالى.

### المسألة ٦٩:

دخول الرجل بالمرأة الذى تترتب عليه الأحكام من الغسل و المهر كلمة التقوى، ج ٧، ص: ١٨٧

و العدة في الطلاق و أخواته هو إيلاج الحشفة فيها في القبل أو الدبر سواء أنزل أم لم ينزل، بل و ان لم ينتشر العضو و لم ينعظ لمرض أو شبهه، و سواء كان فعله حلالاً أم حراماً، كما إذا وطأها في حال الحيض أو في صوم واجب.

#### المسألة ٧٠:

إذا أمنى الزوج على فرج زوجته فسبق الماء اليه من غير دخول، أو أدخل الماء فيه بمساحقة أو بتوسط أنبوب أو إبرة حاقة، ثم طلقها الزوج أو فسخها أو وهبها مدة المتعة، فالظاهر وجوب العدة على المرأة من فراقه و ان لم يدخل بها، و عدتها كعدة غيرها، وضع الحمل إذا كانت حاملاً و تربص ثلاثة قروء أو ثلاثة أشهر إذا كانت غير حامل و كان العقد دائماً، و تربص حيضتين كاملتين أو خمسة و أربعين يوماً إذا كانت غير حامل و كان العقد منقطعاً. و إذا استبرأت من الماء المذكور، ثم طلقها الزوج بعد الاستبراء من غير دخول فالظاهر عدم وجوب العدة عليها.

#### المسألة ٧١:

يحكم بتحقيق اليأس من المحيض في المرأة إذا بلغت من العمر ستين سنة تامة و كانت قرشية، أو بلغت خمسين سنة تامة و كانت غير قرشية، و يحكم ببلوغ الصبية و خروجها عن حد الصغر إذا بلغت من العمر تسع سنين كاملة.

#### المسألة ٧٢:

إذا شك في المرأة هل هي قرشية أو غير قرشية كان لها حكم غير القرشية فيحكم بيأسها إذا بلغت خمسين سنة، و إذا شك في المرأة هل بلغت سن اليأس أو لم تبلغ ثبت لها حكم غير اليأس، فإذا طلقت وجبت عليها العدة، و إذا شك في الصبية هل أكملت تسع سنين أو لم تكمل لحقها حكم غير البالغة فلا تجب عليها العدة في الطلاق و ان دخل بها الزوج.

#### المسألة ٧٣:

إذا طلق المرأة زوجها قبل أن تياس، فرأت دم الحيض مرة واحدة

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ١٨٨

أو مرتين ثم بلغت سن اليأس، وجب عليها أن تكمل عدتها بالأشهر، فإذا كانت قد اعتدت بطهرين بعد الطلاق و قبل اليأس، أكملت العدة بشهر واحد و إذا رأت طهراً واحداً أكملت العدة بشهرين، و إذا كانت قبل اليأس ممن تعدد بالأشهر، فاعتدت بشهر واحد أو بشهرين ثم يئست أكملت عدتها ثلاثة أشهر.

#### المسألة ٧٤:

إذا فارق الزوج امرأته بطلاق أو فسخ أو بانقضاء أمد نكاحها إذا كان منقطعاً أو هبة المدة، و كانت المرأة حاملاً من الزوج، فعدتها

الى أن تضع حملها سواء طالت مدته أم قصرت، و ان وضعته بعد الطلاق بفترة وجيزة، و ان كان سقطا غير تام الخلقة مضغاً أو علقه إذا تحقق كونه حملاً.

### المسألة ٧٥:

إذا طلقها الزوج أو فسخها أو انقضت مدتها من نكاحه و كانت حاملاً من غيره اعتدت منه بالأقراء أو بالمشهور كما يأتي تفصيله ان شاء الله تعالى، و لا-صلة لعدتها منه بالحمل، فان كان الحمل من الزنا اعتدت المرأة بالأقراء أو بالمشهور لطلاق الزوج و لم يكن للحمل أثر للزاني و لا للزوج المطلق، و ان كان بوطء شبهة اعتدت بمدة الحمل لوطء الشبهة و اعتدت بالأقراء أو المشهور للطلاق و سيأتي الكلام في ما إذا كانت حاملاً من الزوج ثم وطئت شبهة و في تقدم الطلاق على وطء الشبهة و سبق الوطء على الطلاق إذا كانت حائلاً.

### المسألة ٧٦:

إذا طلقها الزوج و كانت حاملاً-منه بأكثر من واحد، فالظاهر ان المرأة لا تبين من الزوج حتى تضع الجنين الأخير مما في بطنها سواء كان الحمل باثنين أم بأكثر، فإذا وضعت واحداً و لم تضع الآخر بعد، جاز للزوج أن يرجع بها فإنها لا تزال في العدة منه، و ان كان الأحوط أن لا يرجع الزوج بالمرأة بعد وضع الأول و أن لا تنكح المرأة زوجاً غيره حتى تضع الأخير.

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ١٨٩

### المسألة ٧٧:

إذا طلقت المرأة أو فسخ نكاحها أو انفسخ و كان النكاح دائماً و هي غير حامل من الزوج كانت عدتها بالأقراء أو بالشهور، فإذا كانت حرة مستقيمة الحيض، فعدتها ثلاثة قروء، و إذا كانت أمه مستقيمة الحيض اعتدت بقرنين، و يراد بمستقيمة الحيض من تكون مواعيد حيضها متعارفة بين النساء، و المتعارف بين النساء أن تحيض المرأة في كل شهر مرة و قد تحيض في الشهر مرتين، و تلحق بها في الحكم من تحيض في الشهرين مرة و من تحيض في كل ثلاثة أشهر مرة، فتعدت الحرة المطلقة في هذه الفروض كلها بثلاثة قروء و تعدت الأمة بقرين.

### المسألة ٧٨:

إذا كانت المطلقة ممن لا يأتيها الحيض و هي في السن التي تحيض فيه أمثالها، فعدتها بالشهور فإذا كانت حرة اعتدت بثلاثة أشهر، و إذا كانت أمه اعتدت بخمسة و أربعين يوماً، سواء كان انقطاع الحيض عنها لسبب أصلى في خلقتها، أم لعارض من مرض أو رضاع أو لكونها في أوائل البلوغ، و تلحق بها من كانت غير مستقيمة الحيض، و هي من يفصل بين الحيضتين فيها ثلاثة أشهر أو أكثر، فتعدت من الطلاق بثلاثة أشهر إذا كانت حرة، و بخمسة و أربعين يوماً إذا كانت أمه.

**المسألة ٧٩:**

الأقراء التي تعتد بها المرأة إذا كانت مستقيمة الحيض هي الأطهار، و يكفى في الطهر الأول من أطهار العدة ما يتحقق به مسمى الطهر، فإذا طلق الرجل امرأته و هي طاهر، و بقيت بعد الطلاق على طهرها فترة و ان كانت قليلة جدا، ثم طرقتها الحيض عدت تلك الفترة القليلة قراء من أقراء العدة، فإذا كانت حرة أكملت عدتها بقراء آخرين، و القراء هنا هو النقاء الكامل بين الحيضتين سواء طال مدته أم قصرت، فإذا رأت أول الدم الثالث انتهت عدتها، و إذا كانت أمة أكملت عدتها بقراء آخر، فإذا رأت أول الدم الثاني انتهت عدتها.

**المسألة ٨٠:**

إذا أوقع المطلق صيغة الطلاق في آخر طهر المرأة، فاتفق آخر صيغته

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ١٩٠

الطلاق مع آخر طهر المرأة، و لم يتخلل بين آخر الطلاق و أول الحيض شيء من الطهر حتى لحظة، صح الطلاق لوقوعه في حال الطهر و وجب على المرأة إذا كانت حرة أن تعتد بثلاثة أطهار تامه فلا تنقضى عدتها حتى ترى أول الحيض الرابع، و وجب على الأمة أن تعتد بطهرين كاملين، فلا تنتهي عدتها حتى ترى أول الحيض الثالث.

**المسألة ٨١:**

إذا انقضت أجل المرأة المتمتع بها أو وهبها زوجها بقبية المدة بعد الدخول بها، و كانت حاملا من الزوج، وجب عليها أن تعتد منه مدة حملها، فإذا وضعت حملها انقضت عدتها، سواء طال المدة أم قصرت، و سواء وضعت حملها تاما أم ناقصا على ما مر في بيان ذلك، و إذا كانت حائلا و مستقيمة الدم، فعدتها حيضتان كاملتان، على الأقوى، فلا تنتهي الثانية من الحيضتين الا بالنقاء الكامل منها، و لا تعد الأولى إذا نقص من أولها بعض الأيام أو الساعات، فإذا انقضت مدة المتعة في أثناء الحيض أو وهبها الزوج بقبية المدة في أثناءه لم تعد تلك الحيضة الناقصة من العدة، و لا بد من حيضتين كاملتين بعدها، و إذا كانت المرأة حائلا و غير مستقيمة الدم أو كانت ممن لا تحيض و هي لا تزال في سن من تحيض وجب عليها أن تعتد بخمسة و أربعين يوما و قد ذكرنا هذا في فصل النكاح المنقطع من كتاب النكاح و لا فرق في هذه الأحكام بين أن تكون المرأة المتمتع بها حرة أو أمة مملوكة.

**المسألة ٨٢:**

إذا فسخ النكاح بين الزوجين لعيب أو تدليس و كان الفسخ بعد الدخول بالمرأة، فعدتها من كعدة الطلاق على ما بيناه في الحامل و غير الحامل و في الحرة الدائمة و المتمتع بها، و كذلك: إذا انفسخ نكاحهما بأحد موجبات الانفساخ كالرضاع و الارتداد و إسلام الزوجة مع بقاء الزوج على كفره، فعدتها في كل ذلك كعدة الطلاق، و إذا ارتد الزوج و كان ارتداده عن فطرة بانته منه زوجته و اعتدت منه عدة الوفاة، و الأمة بحكم الحرة في جميع ذلك على الأحوط.

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ١٩١

**المسألة ٨٣:**

إذا كانت المطلقة و من هي في حكمها ممن تعتد بالأشهر، فالمعتبر في عدتها هو الشهر الهلالي، سواء كان ناقصا أم تاما، فإذا طلقها زوجها أو فسخ نكاحها في مطلع هلال الشهر، أتمت الشهور الثلاثة هلالية، و إذا طلقها في أثناء الشهر اعتدت بقيه الشهر الأول، و جعلت الشهر الثاني و الثالث هلالين، ثم أخذت من أيام الشهر الرابع ما يتم به الشهر الأول ثلاثين يوما على الأحوط.

**المسألة ٨٤:**

إذا طلقت المرأة الأمة أو فسخت و هي ممن يعتد بالأيام لا بالقروء و جب عليها أن تعتد بخمسة و أربعين يوما و ان وقع طلاقها في هلال الشهر، فلا تكتفى بشهر هلالى و نصف إذا كان ناقصا، و كذلك الحكم فى المرأة المتمتع بها إذا انقضت أجلها أو وهبت لها مدتها بعد الدخول بها و كانت ممن يعتد بالأيام لا بالقروء، فيجب عليها أن تتم خمسة و أربعين يوما.

**المسألة ٨٥:**

إذا وطأ السيد أمته بملك اليمين ثم أعتقها، و جب عليها أن تعتد منه عدة الحره فى الطلاق فإذا كانت حاملا منه اعتدت حتى تضع حملها، و إذا كانت حائلا اعتدت بثلاثة قروء أو بثلاثة أشهر حسب ما ذكرناه فى عدة الحره.

**المسألة ٨٦:**

تبدأ عدة الطلاق من حين إيقاع الطلاق على المرأة سواء علمت به أم لم تعلم، و سواء كان الزوج حاضرا أم غائبا و سواء كانت المرأة صغيرة أم كبيرة، و كذلك العدة فى الفسخ و الانفساخ، فإذا لم تعلم المرأة بوقوع الطلاق أو الفسخ حتى انقضت العدة لم تجب عليها عدة أخرى.

**المسألة ٨٧:**

إذا سئلت المرأة عن حالها، فادعت أنها حائض، صدق قولها فلا يجوز للزوج ان يطلقها فى تلك الحال و إذا طلقها كان طلاقه باطلا. كلمة التقوى، ج ٧، ص: ١٩٢  
و إذا أوقع الرجل طلاق زوجته، و ادعت الزوجه بعد ذلك أن الطلاق باطل لأنه وقع فى حال الحيض و أنكر الزوج ذلك كان القول قول الزوج مع يمينه لأنه يدعى الصحة.

**المسألة ٨٨:**

يقدم قول المرأة فى انقضاء العدة و فى عدم انقضاءها، فإذا ادعت هى ان عدتها قد انقضت و لا رجوع للرجل بها و أنكر الزوج

انقضائها فالقول قولها مع يمينها، وإذا ادعت هي أن العدة لم تنقض بعد و ادعى الزوج ان العدة قد انقضت فلا حق لها في النفقة، قدم قولها أيضا مع يمينها، سواء كانت عدتها بمدة الحمل أم بالاقراء أم بالشهور.

### المسألة ٨٩:

إذا قال الرجل: انه قد طلق المرأة قبل قوله و أخذ بإقراره، حتى إذا ادعى انه طلقها قبل مدة بحيث أن المرأة قد خرجت من العدة، فلا يكون له حق على المرأة من حقوق الزوجية، ولا تسقط بذلك حقوق المرأة من النفقة في المدة السابقة على اخباره لها بالطلاق، فتجوز لها مطالبته بذلك.

### المسألة ٩٠:

مطلقه الإنسان بالطلاق الرجعي بمنزلة الزوجة له ما دامت في عدته، و لذلك فيحل لكل واحد منهما النظر الى الآخر، و يجوز للرجل أن يدخل عليها بغير اذن، و يستحب لها أن تظهر له زينتها، و تلزمه نفقتها من الطعام و الإدام و الكسوة و السكنى، إذا لم تكن ناشزة، و تجب عليها طاعته، و يحرم عليها أن تخرج من بيته بغير اذنه كما هو الحكم في الزوجة، و يحرم عليه أن يتزوج بأختها ما دامت هي في العدة، و إذا كانت لديه ثلاث زوجات، دائمات و هي رابعتهن لم يجز له أن يتزوج الخامسة ما دامت في العدة، و يجب عليه دفع فطرتها إذا اتفق يوم الفطر في عدتها، و إذا ماتت وجب عليه كفنها و تجهيزها، و إذا مات أحدهما في أثناء العدة ورثه الآخر كما يتوارث الزوجان.

### المسألة ٩١:

إذا طلق الرجل امرأته طلاقا بائنا، بانت منه المرأة و ان كانت ذات

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ١٩٣

عدة، كالمختلعة، و المبارأة المدخول بهما، و المطلقة ثلاثا بعد الدخول، فلا يترتب لها شيء من آثار الزوجية، فلا توارث بينهما إذا مات أحدهما في العدة، و لا يحرم على الرجل أن يتزوج أخت المرأة و هي في العدة، و لا يحرم عليه أن يتزوج بخامسة، و لا تستحق عليه نفقة إلا إذا كانت حاملا منه فتستحق النفقة حتى تضع حملها و قد ذكرنا هذا في فصل النفقات من كتاب النكاح.

### المسألة ٩٢:

لا يجوز للرجل أن يخرج مطلقة الرجعية من بيتها الذي عينه لسكنائها في أيام العدة، إلا إذا أتت بفاحشة مبينة، كما إذا ارتكبت ما يوجب الحد، أو فعلت ما يوجب النشوز، أو كانت بذينة اللسان أو كانت تتردد الى من لا يحل لها الاجتماع بهم أو يترددون عليها. و لا يجوز لها أن تخرج من البيت إلا بإذن زوجها إلا لضرورة تستدعي ذلك، أو لأداء واجب قد ضاق وقته فيجوز لها الخروج بمقدار ما تتأدى به الضرورة.

**المسألة ٩٣:**

رجوع الرجل بمطلقة الرجعية: إيقاع من الإيقاعات، و لذلك فلا يعتبر في صحته قبول المرأة و لا رضاها به، فيصح الرجوع من الزوج و ان كرهت الزوجة ذلك و رددته، و رجوع الرجل بالمرأة يعني ارتجاعه لصلة النكاح بينه و بينها على ما كانت قبل الطلاق، و لذلك فيصح إنشاؤه بأى لفظ يدل على هذا المقصود، فيقول: رجعت بمطلقتى فلانة، أو أرجعتها الى زوجيتى، أو ارتجعتها الى نكاحى، أو رددتها الى أو إلى نكاحى، أو أمسكت بالزوج ما بيننا، و غير هذا من الألفاظ الدالة على المقصود و ان كان ظهورها فيه بمعونة القرائن، و يصح إنشاؤه بالفعل، كما إذا ضم المطلقة اليه أو قبلها بشهوة، أو لمس بعض المواضع منها أو فعل شبه ذلك مما لا يحل فعله لغير الزوج، و كان قاصدا به الرجوع، فلا- عبرة بفعل الساهى أو الناسى أو النائم أو الغالط، و لا- عبرة بالفعل إذا قصد به غير المطلقة، كما إذا ظن أو

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ١٩٤

اعتقد أنها امرأة أخرى فقبل أو لمس، بل و حتى إذا وطأها بذلك الاعتقاد.

**المسألة ٩٤:**

إذا وطأ الرجل مطلقة الرجعية و هى فى أثناء عدتها منه كان ذلك رجوعا بالمرأة و ان لم يقصد بفعله الرجوع بها، و إذا فعل معها ما دون الوطء كالتقبيل و الضم و اللمس و شبه ذلك فلا يكون ذلك رجوعا بها إلا إذا قصد بفعله الرجوع بها.

**المسألة ٩٥:**

إذا طلق الرجل زوجته طلاقا رجعيا، ثم أنكر الطلاق بعد ذلك و هى لا تزال فى عدتها منه، كان إنكاره رجوعا بالمرأة، و ان علم انه طلق زوجته و أشهد على الطلاق.

**المسألة ٩٦:**

لا يشترط فى صحة الرجوع بالمطلقة أن يكون بحضور شاهدين، و ان كان الاشهاد عليه أفضل و أحوط و لا يعتبر فى صحته أن تعلم المرأة به حال الرجوع، فإذا رجع الرجل بها و لم يشهد على رجعه أحدا و لم تعلم به المرأة صح رجوعه و رجعت المرأة إلى زوجيته، فإذا ادعى الرجعة و العدة باقية، قبل قوله و لزم المرأة أن ترجع الى زوجيته، و إذا ادعى بعد العدة انه قد رجع بها فى أثناء العدة احتاج فى دعواه الى ما يثبتها، و من أجل ذلك كان الاشهاد على الرجعة أفضل و أحوط.

**المسألة ٩٧:**

يصح للرجل أن يوكل أحدا فى إنشاء الرجعة بمطلقة، فيقول الوكيل للمرأة: ارجعتك الى نكاح موكلى فلان، أو رجعت بك الى نكاحه أو يقول: أرجعت مطلقة موكلى فلان الى زواجه.

**المسألة ٩٨:**

إذا طلق الرجل زوجته ثم رجع بها بعد الطلاق، و ادعى ان الطلاق بعد الدخول فتكون المطلقة ذات عدة و يجوز له الرجوع بها، و أنكرت الزوجة الدخول و لذلك فلا تكون لها عدة و لا تكون له رجعة، فالقول قول المرأة مع يمينها.

كلمة التقوى، ج٧، ص: ١٩٥

**المسألة ٩٩:**

جواز رجوع الرجل بمطلقة الرجعية في أيام عدتها انما هو حكم من الأحكام الشرعية المجعولة و ليس حقا من الحقوق ليكون قابلا للإسقاط، و لذلك فلا يسقط إذا أسقطه الرجل باختياره أو صالحته المرأة عنه بعوض أو بغير عوض، فيصح له الرجوع ما دامت في العدة.

**المسألة ١٠٠:**

إذا طلق الرجل زوجته بعد الدخول بها طلاقا رجعيا، ثم رجع بها في أثناء العدة، ثم طلقها من قبل أن يدخل بها بعد الرجوع، جرى عليها حكم الطلاق بعد الدخول، فيجب عليها استيناف العدة تامة بعد الطلاق الثاني، و لا تسقط العدة عنها، بتوهم انه طلاق قبل الدخول، سواء كان الطلاق الثاني رجعيا أم بائنا.

و كذلك الحكم على الأحوط لزوما في ما إذا طلق الرجل زوجته بعد الدخول بها طلاقا بائنا، ثم تزوجها في أثناء العدة بعقد جديد، و طلقها قبل أن يدخل بها، فلا تسقط عنها العدة بذلك، على الأحوط لزوما، و خصوصا في أمر الفروج، و يلزمها استيناف العدة من أولها.

و قد يحتال بذلك بعض الناس ليتخلص من عدة المرأة، فينكحها شخص آخر في يوم طلاقها الأول، و هو من التلاعب في أمر الفروج، و لا حول و لا قوة إلا بالله.

و بحكم ذلك أن يتمتع المرأة رجل و يواقعها ثم يهبها المدة و يعقد عليها في أثناء العدة بالعقد الدائم، ثم يطلقها قبل الدخول أو يعقد عليها بالعقد المنقطع مرة ثانية و يهبها المدة قبل الدخول أيضا، ليتخلص من العدة، و يتزوج المرأة رجل آخر في يومها، و الاحتياط في جميع ذلك لازم كما ذكرنا.

**المسألة ١٠١:**

يجوز للرجل الذي يطلق زوجته و هي حامل منه طلاقا رجعيا أن يرجع بها قبل أن تضع حملها، و يجوز له بعد الرجوع بها أن يطلقها مرة ثانية قبل أن تضع حملها أيضا، من غير فرق بين ان يواقعها بعد

كلمة التقوى، ج٧، ص: ١٩٦

الرجعة أم لا- و يجوز له أن يتكرر منه الطلاق و الرجوع قبل وضع الحمل، فإذا طلقها كذلك ثلاثا، لم يحل له نكاحها حتى تنكح



زوجا غيره بعد أن تخرج من عدتها بوضع الحمل. و إذا وطأها بعد كل رجعة و قبل الطلاق منها كان ذلك من الطلاق العدى، فإذا نكحت بعد الوضع زوجها ثم تزوجها و أكمل تسع طلاقات على الوجه المعتبر فى الطلاق العدى حرمت المرأة عليه مؤبدا كما تقدم تفصيله.

و يستحب له إذا وطأها بعد الرجعة أن لا يطلقها الا بعد مضى شهر من مواعته إياها، من غير فرق بين الطلاق الثانى و الثالث.

### المسألة ١٠٢:

إذا طلق الرجل زوجته و هى حائل ثم رجع بها، فإن وطأها بعد الرجعة لم يصح له طلاقها مرة ثانية إلا فى طهر آخر، أو بعد استبانة الحمل فيها، أو بعد مضى ثلاثة أشهر إذا أصبحت مستراة، و إذا لم يطأها بعد رجوعه بها، صح له طلاقها مرة ثانية و ان كانت فى الطهر الأول، و كذلك الحكم إذا أراد تطليقها مرة ثالثة، و لكن الأحوط استحبابا تفريق الطلاقات على الأطهار.

### المسألة ١٠٣:

يكره للرجل المريض أن يطلق زوجته، و إذا طلقها كان طلاقه صحيحا، فإذا انقضت عدتها أو كانت ممن لا عدة لها جاز لها أن تتزوج غيره.

### المسألة ١٠٤:

إذا طلق المريض زوجته و مات فى ذلك المرض نفسه ورثته المرأة المطلقة و ان كان موته بعد طلاقها بسنة، سواء كان الطلاق رجعيا أم بائنا، و سواء كانت المرأة من ذوات العدة أم لا، كاليائسة و غير المدخول بها. و انما ترثه بشروط أربعة:

الأول: أن يكون موت الرجل فى المرض الذى طلقها فيه، فإذا برىء من ذلك المرض ثم مات، لم ترثه المرأة و ان كان موته بمرض يشابه

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ١٩٧

مرضه الأول، الا إذا كان موته فى أثناء عدتها الرجعية فترثه لذلك لا للسبب الأول.

الثانى: أن لا تتزوج المرأة غير الرجل بعد طلاقها منه، فإذا انقضت عدتها من طلاقه أو كانت ممن لا عدة لها، فتزوجت بآخر لم ترث من مطلقها إذا مات قبلها.

الثالث: أن يكون موت الرجل ما بين طلاقه المرأة و بين سنة، فإذا مات بعد الطلاق بأكثر من سنة و لو بيوم واحد و نحوه لم ترثه المرأة.

الرابع: ان لا يكون طلاقها خلعا أو مبارأة، أو يكون الطلاق بطلب منها، فلا ترث الرجل إذا كان طلاقها كذلك.

### المسألة ١٠٥:

إذا لم يقصد المريض بطلاقه إضراراً بالمرأة، كما إذا طلقها ليخلصها من مشكلة يتوقع حدوثها عليها و كما إذا خاف طول مرضه، فطلقها للتزوج بمن تشاء، ففي إرثها منه إذا مات في غير العدة الرجعية إشكال، فلا يترك الاحتياط بالمصالحة بينها وبين الورثة.

### المسألة ١٠٦:

لا فرق بين المريض و الصحيح في حكم ميراثه هو من مطلقة إذا ماتت هي قبله، فلا يرثها إذا كان الطلاق بائناً سواء كان موتها في أثناء العدة أم بعدها أم كانت ممن لا عدة لها، و لا يرثها إذا ماتت بعد انقضاء العدة و ان كان الطلاق رجعياً، و يرثها إذا ماتت قبله و هي في عدتها الرجعية منه.

### المسألة ١٠٧:

لا يلحق بالطلاق غيره من أسباب الفراق كالفسخ بالعيوب أو التدليس و حصول الرضاع المحرم و اللعان و نحو ذلك، فإذا حصل أحد هذه الأسباب في مرض الرجل فحرمت عليه المرأة، لم ترثه و ان كان حصول السبب من جهته. و لا يلحق بالمرض غيره من الأحوال المخوفة كالأسر الذي لا يأمن معه الأسير على نفسه، و الأخذ لقصاص أو لحد، فإذا طلق الرجل زوجته

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ١٩٨

في تلك الحال لم ترثه، إلا إذا كان الطلاق رجعياً و كان الموت في العدة.

### المسألة ١٠٨:

إذا طلق الرجل زوجته ثم مات، فادعت المرأة أنه طلقها في حال مرضه، و قال الوارث ان الميت طلقها في حال صحته، لم يثبت لها الميراث إلا إذا أقامت البينة على صدق قولها، أو أقامت البينة على انه طلقها في تاريخ معين و كان من المعلوم أو من الثابت انه كان مريضاً في ذلك الحين.

### الفصل الخامس في عدة الوفاة

### المسألة ١٠٩:

تجب العدة على الزوجة إذا مات عنها زوجها، سواء كانت كبيرة أم صغيرة، و حرة أم مملوكة و دائمة أم متمتعاً بها، و مدخولاً بها أم غير مدخول بها، و حتى إذا كانت ذمية قد تزوجها مسلم، أو كانت طفلة قد تولى وليها عقدها على الزوج. و سواء كان الزوج المتوفى كبيراً أم صغيراً، و حراً أم عبداً، و عاقلاً أم مجنوناً، و حتى إذا كان طفلاً قد تولى وليه عقد الزوجة عليه.

### المسألة ١١٠:

تعتد الزوجة الحرة من جميع الأقسام الأنف ذكرها من النساء إذا مات الزوج و كانت حائلا بأربعة أشهر و عشرة أيام، و ان كانت من ذوات الأقراء، أو كانت يائسة من المحيض أو كان الزوج المتوفى عبدا مملوكا، و تعتد إذا كانت حاملا من الزوج المتوفى بأبعد الأجلين من مدة الحمل، و المدة المتقدم ذكرها، فأيهما كان أطول أمدا و جب عليها أن تأخذ به.

### المسألة ١١١:

الأحوط لزوما أن تعتد الأمة المملوكه بما يساوى عدة الحرة فى جميع الفروض، فإذا كانت حائلا غير حامل اعتدت بأربعة أشهر و عشرة أيام، و إذا كانت حاملا اعتدت بأبعد الأجلين من المدة المذكورة و مدة كلمة التقوى، ج ٧، ص: ١٩٩

الحمل سواء كان الزوج عبدا أم حرا أم مبعضا، و كذلك إذا اعتدت من وفاة سيدها و كان يطأها بالملك سواء كانت ذات ولد من السيد أم لا.

### المسألة ١١٢:

الشهور التى تعتدها المرأة المتوفى عنها زوجها هى الأشهر الهلالية على الأظهر، فإذا اتفق موته فى هلال الشهر، اعتدت زوجته أربعة أشهر هلالية سواء كانت تامة أم ناقصة، ثم أتمتها بعشرة أيام من الشهر الخامس و إذا مات فى أثناء الشهر، اعتدت بقيه ذلك الشهر، ثم اعتدت الأشهر الهلالية الثلاثة التى تأتى بعدها سواء كانت تامة أم ناقصة، ثم اعتدت من الشهر الخامس ما يكمل الشهر الأول ثلاثين يوما على الأحوط، و أتمت العدة بعدها بعشرة أيام، و الأحوط استحبابا أن تجعل العدة كلها شهورا عديه فى جميع الفروض، فتعتد بمائة و ثلاثين يوما.

### المسألة ١١٣:

إذا طلق الرجل زوجته طلاقا رجعيا، ثم مات الرجل فى أثناء عدة المرأة و جب عليها أن تستأنف عدة الوفاة من حين موت الزوج، فإذا كانت غير حامل اعتدت أربعة أشهر و عشرة أيام، و ان كانت حاملا اعتدت بأبعد الأجلين، كما هو الحكم فى الزوجه، و سقطت عنها عدة الطلاق. و إذا طلق الرجل زوجته طلاقا بائنا ثم مات فى أثناء عدتها، و جب عليها أن تكمل عدة الطلاق بالقروء أو بالشهور أو بمدة الحمل و لم تجب عليها عدة بسبب الوفاة.

### المسألة ١١٤:

يجب الحداد على المرأة المعتدة لوفاة زوجها ما دامت فى العدة، و يراد بالحداد ان تترك كل ما يعد استعماله زينة لها فى نظر أهل العرف، فى وجهها و شعرها و رقبتها و جسدها و ثيابها من خضاب، و أصباغ و عطور و كحل و حلى و ألبسه و غيرها، و المرجع فى تعيين ذلك كله و تحديده الى العرف كما ذكرنا، فقد تكون ألوان الثياب و الملابس زينة، و قد يكون تطريزها بالعلم و الألوان المختلفة زينة، و قد تكون أزيائها فى الخياطة و التفصيل زينة، و لا يمنع من دخول الحمام و تنظيف الجسد و الثياب

كلمة التقوى، ج٧، ص: ٢٠٠

و تقليم الأظفار و شبه ذلك إذا لم يعد في العرف ترينا، كتتنظيف الوجه و الرقبه و الأطراف بالحلاقه أو حف الشعر الخفيف، و تنظيف الثياب بإعطائها ألوانا زاهية تجلب النظر، و تقليم الأظفار و تنظيم الشعر بطرائق يستعملها أهل التزين و التجميل.

#### المسألة ١١٥:

لا يختلف الحكم في وجوب الحداد على الزوجه المعتده لوفاه زوجها بين أن تكون مسلمة و ذميه، و دائمه، و متمتع بها، و لا بين أن يكون الزوج صغيرا و كبيرا، و لا- يترك الاحتياط في الصغيره و المجنونه، فعلى الولي أن يجنبهما ما يعد زينه من اللباس و غيره ما دامتا في العده.

#### المسألة ١١٦:

لا يجب الحداد على الأمه المملوكه في عده وفاه زوجها إذا كانت متزوجه، و لا في وفاه مالكها إذا كانت موطوءه له بالملك.

#### المسألة ١١٧:

لا يترك الاحتياط للمرأة المعتده لوفاه زوجها بأن لا تخرج من بيتها إلا لضرورة أو لقضاء حاجه أو لفعل طاعه، من حج أو زيارة و نحوهما، أو لأداء بعض الحقوق، و المراد بالضرورة الضرورة العرفيه.

#### المسألة ١١٨:

يجب على المرأة أن تبتدئ في عده الوفاة من حين بلوغ خبر الوفاة إليها، كما إذا كان الزوج غائبا عنها في سفر أو سجن و لم يصل خبر موته إليها إلا بعد مدة، و كذلك إذا كان حاضرا و لم تعلم بوفاته إلا بعد مدة لسبب من الأسباب، و المعيار أن يصلها الخبر على وجه يعتمد عليه العقلاء، و يحصل لهم الاطمئنان بوقوع الوفاة فإذا بلغها الخبر كذلك وجب عليها الاعتداد و لم تحتج الى قيام بينه أو شهادة عدل.

#### المسألة ١١٩:

إذا غاب الرجل عن زوجته و بلده غيبه طويله و انقطعت اخباره و لم يعلم بموضعه من البلاد و علمت المرأة بحياته و جب عليها الصبر الى أن تعلم بموته أو بطلاقه إياها و ان طالت المده.

كلمة التقوى، ج٧، ص: ٢٠١

#### المسألة ١٢٠:

إذا فقد الرجل و انقطعت اخباره عن أهله و زوجته، و لم يعلم أ هو حى أم ميت، و كان له ولى يتولى الإنفاق على الزوجة من مال الرجل، أو كان له ولى أو قريب أو متبرع ينفق عليها من مال نفسه فى غيبة الرجل، و جب على المرأة أن تصبر و تنتظر حتى يأتى الله لها بالفرج، أو تعلم بوفاء الزوج أو بطلاقه إياها، و إذا لم يكن للرجل مال و لم تجد وليا أو متبرعا ينفق عليها، كان لها الخيار بين أن تصبر و تنتظر، و أن ترفع أمرها إلى الحاكم الشرعى و تخيره بحالها، فإذا رفعت الأمر إليه، ضرب لها أجلا من ذلك اليوم إلى مدة أربع سنين، و فحص عن الرجل فى المدة المذكورة فى الجهات التى فقد فيها و التى يحتمل وجوده بها، فان تبين له ان الرجل لا يزال حيا و جب عليها الصبر كما تقدم حتى يحصل لها العلم بالموت أو الطلاق، و ان تبين موت الرجل اعتدت المرأة عدة الوفاة، ثم تزوجت ان شاءت، و ان لم يتبين للحاكم الشرعى موت الرجل و لا حياته، فان كان للرجل ولى قد فوض اليه أن يتولى عنه أمره أو يتصرف فى شؤونه بالوكالة عنه، أمر الحاكم ذلك الولى المفوض بأن يطلق المرأة عن زوجها، و إذا امتنع عن الطلاق أجبره عليه، و إذا لم يمكن جبره أو لم يكن للرجل الغائب ولى مفوض كذلك، تولى الحاكم الشرعى طلاق المرأة، فإذا طلقها الولى أو الحاكم اعتدت من الرجل عدة الوفاة، فإذا تم الطلاق على الوجه الآنف ذكره و انقضت العدة جاز لها أن تتزوج من تشاء.

### المسألة ١٢١:

الطلاق الذى يوقعه ولى المفقود أو الحاكم الشرعى على زوجة المفقود بعد أن يتم الأجل و الفحص، طلاق رجعى، و المطلقة فى أيام عدتها مطلقة رجعية، و ان كانت العدة بقدر عدة الوفاة، و لذلك فلا يجب على المرأة الحداد فى أيام العدة، و تستحق المرأة النفقة من مال الرجل ما دامت فى العدة كما تستحقها المطلقة الرجعية، و إذا ماتت المرأة فى غضون العدة، و علم أن الرجل كان حيا وقت موتها، ورث من مالها نصيب الزوج، و إذا مات الرجل و علم أن موته كان فى أيام العدة ورثت كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٢٠٢

المرأة من تركته نصيب الزوجة كما هو الحكم فى توارث الزوجين إذا مات أحدهما فى العدة الرجعية.

### المسألة ١٢٢:

إذا قدم المفقود إلى أهله بعد انقضاء الأجل الذى ضربه الحاكم الشرعى للزوجة و بعد أن تم الفحص فى المدة عن المفقود، و قبل إيقاع الطلاق من الولى أو من الحاكم الشرعى، فالزوجة لا تزال زوجته، و ليس لها الامتناع منه، و لا يقع الطلاق عليها الا برضاه، و إذا قدم بعد اجراء الطلاق و فى أثناء العدة، كان له الرجوع بالمطلقة ما دامت فى العدة، و جاز له إبقاء الطلاق حتى تنتهى العدة و تبين المطلقة، و إذا قدم بعد الطلاق و انتهاء العدة فلا سبيل له على المرأة سواء تزوجت غيره أم لا، و إذا لم تتزوج بعد العدة جاز لهما استئناف النكاح بعقد جديد.

### المسألة ١٢٣:

إذا بلغ الزوجة خبر وفاة الزوج المفقود و هى فى أثناء المدة التى ضربها الحاكم الشرعى للفحص، و هى الأربع سنين، و جب على المرأة ان تعتد له عدة الوفاة، و كذلك إذا بلغها خبر وفاته بعد انقضاء المدة و قبل اجراء الطلاق، و يجب عليها الحداد فى كلا

الفرضين. و إذا بلغها خبر وفاته و هى فى أثناء العدة منه و بعد الطلاق فالأحوط لها أن تستأنف عدة الوفاة من حين وصول الخبر إليها، بل لعل ذلك هو الأقوى.

و إذا بلغها خبر وفاته بعد أن انقضت عدتها منه و كان موته بعد العدة أيضا لم يجب عليها الاعتداد لوفاة، سواء كان بلوغ الخبر لها بعد أن تزوجت أم قبله، و إذا بلغها الخبر بعد انقضاء العدة و كان موته قبل العدة أو فى أثناءها، أشكل الحكم بسقوط عدة الوفاة عنها و لا يترك الاحتياط.

### المسألة ١٢٤:

إذا كان للرجل المفقود عدة زوجات و رفعت إحداهن أمرها إلى الحاكم الشرعى فأجلها أربع سنين، و بحث عن الرجل فى المدة المذكورة و لم يستبن من أمره شىء، و طلق المرأة، ثم طلب باقى الزوجات أو كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٢٠٣

بعضهن من الحاكم أن يطلقهن من الرجل، أشكل الحكم بكفاية التأجيل و الفحص المتقدمين فى صحة طلاق الباقي. و إذا رفع الزوجات جميعا أمرهن إلى الحاكم، أجلهن أربع سنين و فحص عن المفقود فى المدة، و اكتفى بذلك فى إجراء الحكم عليهن جميعا، فيصح له طلاقهن جميعا.

### المسألة ١٢٥:

الأحوط لزوما أن يكون تأجيل المدة و الفحص عن الرجل المفقود فيها بأمر من الحاكم كما ذكرناه فلا يكتفى فى إجراء الحكم بأن تمر على فقد الرجل أربع سنين كاملة و يحصل الفحص عن الرجل فى جميع المدة من المرأة أو من بعض أهلها فلا يعثر له على خبر، إذا لم يكن التأجيل و الفحص بأمر من الحاكم و تحت إشرافه، فلا تطلق المرأة اعتمادا على ذلك، و تشكل جدا صحة هذا الطلاق و ترتيب آثاره المقصودة عليه.

### المسألة ١٢٦:

الفحص و الطلب للرجل المفقود من الأمور العرفية، و طرائقه بين الناس معلومة معروفة، و ليس للشرع فى ذلك طريقة خاصة غيرها، فقد يكون الفحص بإرسال شخص أو أشخاص معتمدين ممن يعرفون الرجل المفقود و يحيطون علما بمشخصاته و معرفاته، و ممن يهتمون بالأمر و يجدون فى الطلب و السؤال فى البلاد و الأطراف التى يحتمل وجود الرجل فيها، و يدأبون فى التنقل و الفحص، و الاجتماع بالناس الذين تذكر أو تحتمل لهم الخبرة بمعرفة الرجل و يعرفونهم بخطر مهمتهم و مقصدهم، و يذكرون لهم صفة الرجل و اسمه و نسبه و ملامحه و مشخصاته ليساعدهم فى الوصول إلى الغاية بنشر الخبر و كثرة السؤال و البحث عنه فى الأطراف و النواحي و الأماكن المحتملة، و تسجيل ما يحتاج إلى التسجيل، و قد يكون بالمراسلات إلى جماعة ممن يعتمد عليهم فى أمثال ذلك ليتحققوا، و يبحثوا عن الرجل فى الأماكن و الجهات التى تكون قبلهم ثم يعرفوا الحاكم الشرعى أو وكيله بالنتائج، و قد يكون بالمكالمات الهاتفية أو اللاسلكية و أمثالها، و قد يكون بنشر اعلانات و استفهامات يذكر فيها اسم الرجل و معرفاته و سماته، و قد يكون

كلمة التقوى، ج٧، ص: ٢٠٤

بنشر صورته، وقد يكون بالسؤال الدائب من أهل حرفه الرجل و صنعته و الأشخاص الذين يحتمل تعامله معهم فى البلاد.

### المسألة ١٢٧:

يمكن للحاكم الشرعى بعد أن يضرب الأجل أن يوكل الأمر فى البحث و التحرى عن الرجل الى شخص غيره أو الى أشخاص ممن يعتمد عليهم فى ذلك و يقومون به على الوجه المطلوب، كبعض أرحام الرجل أو بعض أقارب المرأة أو المرأة نفسها، و المدار أن يكون الطلب بأمر الحاكم و أن يقع على الوجه المطلوب، و أن يكون الحاكم على معرفة من النتائج.

### المسألة ١٢٨:

يعتبر فى الشخص أو الأشخاص الذين يوكل إليهم أمر التحرى بالسؤال منهم أو المراسلة إليهم أن يكونوا من أهل الثقة و الاطمئنان إلى أقوالهم و أن يكونوا ممن يهتمون بالأمر لترتب على أفعالهم و أقوالهم النتائج الشرعية و لا تشترط فيهم العدالة.

### المسألة ١٢٩:

يجب الفحص و التحرى فى البلاد و الجهات و الأماكن التى يظن وجود المفقود فيها، أو التى يحتمل وجوده فيها احتمالاً يعتنى به عند العقلاء، و لا- يكتفى بالفحص فى بلد خاص أو فى أماكنه و جهات خاصة منها عن الفحص و التحرى فى بلاد و جهات و أماكن أخرى إذا كان احتمال وجود الرجل فيها قريباً معتداً به، و لا يجب الفحص فى بلاد أو جهات أو أماكن يكون احتمال وجوده فيها ضعيفاً لا يعتنى به بين الناس.

و إذا فقد الرجل فى بلد معين أو فى أماكن معينة، و علم أو ظهر من القرائن انه لم ينتقل منها الى غيرها، و جب الفحص فى ذلك البلد و فى تلك الأماكن خاصة، و لم يجب الفحص فى غيرها.

### المسألة ١٣٠:

يجب الفحص عن الرجل مدة أربع سنين، و هى المدة التى يضربها الحاكم الشرعى للمرأة حين ترفع أمرها اليه، و لا يجب استيعاب المدة كلها بالفحص المتصل فيها، بل يكفى أن يقع الفحص على فترات غير

كلمة التقوى، ج٧، ص: ٢٠٥

متباعدة ما بينها، طوال المدة المذكورة، بحيث يصدق أن الفحص عن الرجل قد استمر فى جميع المدة.

### المسألة ١٣١:

يجب الفحص و التحرى فى المدة المعينة ما دام احتمال العثور على الرجل موجوداً، و كان الاحتمال مما يعتد به عند العقلاء، فإذا

حصل الفحص التام، بحيث أصبح احتمال وجدانه ضعيفا لا يعتد به أو أصبح متيقن العدم لم يجب الفحص بعد ذلك، ولا يقع الطلاق ولا غيره من النتائج حتى تتم المدة كلها، وإذا تجدد احتمال العثور عليه وكان معتدا به، والمدة باقية وجب الفحص.

### المسألة ١٣٢:

تجرى الأحكام الآنف ذكرها إذا فقد الزوج، سواء كان حرا أم عبدا أم مبعضا، وسواء كانت الزوجه التي ترفع أمرها إلى الحاكم حرة أم أمه أم مبعضة، وتختص في ما إذا كان النكاح بين الزوجين نكاحا دائما ولا تجرى في ما إذا كان منقطعا.

### المسألة ١٣٣:

لا يتعين على المرأة أن تختار الطلاق من الزوج المفقود، وان كانت قد رفعت أمرها إلى الحاكم الشرعي، وتم الأجل والفحص في أربعة أعوام، فيصح لها بعد ذلك أن تختار البقاء على الزوجية، وإذا اختارت البقاء على الزوجية، فيجوز لها أن تعدل عن ذلك وتطلب الطلاق من الحاكم، وإذا طلبت الطلاق منه طلقها ولم يفتقر الى ضرب أجل مرة ثانية وتجدد فحص.

### المسألة ١٣٤:

إذا فقد الرجل، وحصل لزوجته علم بموته لبعض القرائن، واعتدت منه عدة الوفاة، جاز لها بعد العدة أن تتزوج اعتمادا على علمها، وان لم ترتفع أمرها إلى الحاكم ولم يؤجلها ولم يفحص ولم يطلق.

ويشكل الحكم في من يعلم بفقد الزوج، وانها لم تجر على الطريقة الشرعية للمفقود زوجها من التأجيل والفحص والطلاق، فالأحوط له

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٢٠٦

ان لا يتزوجها ولا يتولى عقدها لغيره بالوكالة عنها، فإذا أرادت الزواج تزوجت من لا يعلم بالأمر، وإذا أرادت التوكيل في العقد وكلت مثله.

### المسألة ١٣٥:

وجوب الحداد على الزوجه في عدة وفاة زوجها وجوب تكليفى عليها وليس شرطا في صحة العدة، فإذا تعمدت تركه في جميع العدة أو في بعضها كانت عاصية آثمة، ولم يجب عليها أن تستأنف العدة مع الحداد أو تستأنف الأيام التي تركته فيها، وكذلك إذا تركته ناسية أو جاهلة لم تبطل عدتها بتركه فإذا هي أكملت أيام العدة جاز لها أن تتزوج.

### الفصل السادس في عدة وطء الشبهة

### المسألة ١٣٦:



وطء الشبهة هو أن يطأ الرجل امرأة أجنبية عنه و هو يعتقد أن وطأها يحل له، لشبهة في الموضوع أو لشبهة في الحكم، و مثال الأول أن يطأ المرأة الأجنبية، و هو يتوهم أنها زوجته أو أنها مملوكته أو أنها أمه حللها له مالكتها، و مثال الثاني أن يعقد الرجل على المرأة و يطأها، ثم يعلم بفساد العقد لوجود سبب يحرم عليه نكاحها من رضاع أو مصاهرة أو كونها ذات بعل أو ذات عدة، أو لفقد شرط من شروط الصحة، و تراجع المسألة المائة و الحادية و الثلاثون من كتاب النكاح.

### المسألة ١٣٧:

تجب العدة على المرأة الموطوءة بالشبهة، سواء كانت ذات بعل أم ذات عدة أم لم تكن كذلك، و سواء كانت الشبهة في الموضوع أم في الحكم كما بينا، و سواء كانت الشبهة من الرجل و المرأة كليهما أم من الرجل خاصة، و لا تجب العدة على المرأة الموطوءة إذا كانت الشبهة منها خاصة و كان الرجل عالما بالتحريم، فإنه يكون زانيا.

### المسألة ١٣٨:

لا- تجب العدة على المرأة المزني بها، سواء كانت ذات بعل أم لا، و سواء حملت من الزنا أم لم تحمل، فلا يحرم وطؤها على زوجها إذا

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٢٠٧

كانت ذات بعل، و لا تحرم على سيدها إذا كانت موطوءة له بالملك، و لا يحرم التزويج بها إذا كانت خلية لا زوج لها، و الأحوط لزوما أن يستبرأ رحمها من ماء الزنا بحيضة قبل الزواج بها و ان كان الذي يريد الزواج بها هو الزاني نفسه، و تلاحظ المسألة المائتان و الثامنة و العشرون و ما بعدها و ما يليهما من كتاب النكاح.

### المسألة ١٣٩:

تعد المرأة من وطء الشبهة كعدة الطلاق، فإذا حملت من وطء الشبهة فعدتها وضع الحمل و ان وضعت ناقصا، و ان لم تحمل فعدتها ثلاثة قروء إذا كانت مستقيمة الحيض، و إذا كانت غير مستقيمة الحيض أو كانت ممن لا يطرقتها الحيض و هي في سن من تحيض فعدتها ثلاثة أشهر على نهج ما أوضحناه في عدة الطلاق.

### المسألة ١٤٠:

لا عدة على الصغيرة التي لم تبلغ تسع سنين إذا وطأها رجل بالشبهة، و لا على الكبيرة اليائسة من المحيض كذلك كما لا عدة لهما في الطلاق.

### المسألة ١٤١:

لا يترك الاحتياط لزوما في أن تبدأ المرأة في عدة وطء الشبهة من حين ارتفاع الشبهة لا من حين حصول الوطء.

### المسألة ١٤٢:

لا يجوز لزوج المرأة أن يطأ زوجته و هي في عدة وطء الشبهة من رجل غيره، و الظاهر من دليل العدة تحريم جميع الاستمتاع على الزوج ما دامت العدة لا خصوص الوطء.

### المسألة ١٤٣:

إذا كانت المرأة ذات عدة من وطء الشبهة و كانت خلية من الزوج لم يجوز لأحد الزواج بها ما دامت في العدة، و لا يمنع صاحب العدة نفسه من ذلك، فيجوز له ان يتزوجها و هي معتدة من وطئه و قد ذكرنا هذا في المسألة المائتين و الثالثة و العشرين من كتاب النكاح.

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٢٠٨

### المسألة ١٤٤:

إذا تحقق للمرأة سببان لوجوب عدتين عليها، فالأحوط لزوما ان لم يكن ذلك هو الأقوى ان تعتد لكل سبب منهما عدة مستقلة، و لا تتداخل العدتان، و مثال ذلك أن يطلق الرجل زوجته المدخول بها، ثم يطأها رجل آخر وطء شبهة، و من أمثلة ذلك أن يموت الزوج فتعد المرأة له عدة الوفاة، ثم يطأها رجل وطء شبهة في أثناء عدتها، و من أمثلة ذلك أن يطأ المرأة رجل وطء شبهة فتعد منه لوطء الشبهة، ثم يطلقها الزوج أو يموت عنها فتجب عليها عدة الطلاق أو عدة الوفاة، و من أمثلة ذلك أن يطأ المرأة رجل وطء شبهة ثم يطأها رجل آخر كذلك، فيجب على المرأة أن تعتد عدتين مستقلتين في الأمثلة المذكورة على الأحوط.

فإذا كانت حاملا من أحد الرجلين جعلت مدة الحمل عدة للرجل الذي ينسب له الحمل سواء كان هو الزوج المطلق أم كان هو الرجل الواطئ بالشبهة، و سواء كان وجوب الاعتداد له سابقا على صاحبه أم كان متأخرا عنه، فإذا وضعت الحمل انتهت عدته، و ابتدأت عدة الآخر، و إذا تأخر النفاس فترة عن وضع الحمل عدت هذه الفترة قرءا من أقرء العدة الأخرى.

و إذا كانت المرأة حاملا من الزوج و قد مات اعتدت عنه بأبعد الأجلين، فإذا أتمت ذلك بدأت عدتها للآخر. و إذا لم تكن المرأة حاملا من الرجلين اعتدت للسابق منهما في إيجاب العدة عليها، فإذا أتمت عدته بدأت عدة اللاحق.

### المسألة ١٤٥:

إذا طلق الرجل زوجته و اعتدت منه قرءا واحدا أو قرءين، ثم وطأها رجل آخر بالشبهة و حملت منه، قطعت عدتها الأولى و جعلت مدة الحمل عدة للواطئ بالشبهة كما ذكرنا، فإذا وضعت الحمل انقضت عدته، ثم أكملت عدة الطلاق التي قطعتها، و كذلك الحكم إذا وطأ المرأة أحد بالشبهة و اعتدت منه قرءا أو قرءين، ثم طلقها الزوج أو

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٢٠٩

مات عنها و قد حملت منه، جعلت مدة الحمل عدة للطلاق أو الوفاة، و إذا أتمت ذلك أكملت عدة الوطء بالشبهة.

### المسألة ١٤٦:

لا فرق في لزوم الاحتياط الذى ذكرناه فى المسألة المائة و الرابعة و الأربعين بين ان تكون العدتان اللتان وجبتا على المرأة لرجل واحد و ان تكونا لرجلين، فيلزمها ان تعتد بعدتين مستقلتين إذا تحقق لكل واحدة منهما سبب مستقل، و ان كانت العدتان لرجل واحد، و مثال ذلك أن يطأ المرأة رجل و طء شبهه فتجب العدة عليها بسبب ذلك، ثم يطأها الرجل نفسه كذلك مرة أخرى فتلزمها لذلك عدة ثانية، و من أمثلة ذلك أن يطلق الرجل زوجته طلاقاً بائناً، فتجب عليها عدة الطلاق، ثم يطأها المطلق نفسه بالشبهة فتلزمها له عدة أخرى، فعليها الاحتياط فى المثالين، و يجرى فيهما التفصيل الذى ذكرناه فى المسألتين السابقتين.

### المسألة ١٤٧:

إذا أمنى الرجل على فرج المرأة و هو يتوهم انها زوجته و سبق ماؤه إليها من غير و طء أو أدخل ماؤه إليها بأنبوب أو إبره حاقنه بمثل تلك الشبهة، فلا يترك الاحتياط بأن تعتد المرأة من ذلك عدة و طء الشبهة، بوضع الحمل إذا حملت منه، و تبرص ثلاثة قروء أو ثلاثة أشهر إذا لم تحمل، و تراجع المسألة السبعون.

### الفصل السابع فى الخلع و المبرأة

### المسألة ١٤٨:

الخلع و المبرأة قسمان من أقسام الطلاق، و لذلك فيشترط فى صحتهما أن تتوفر فيهما جميع الشروط التى اعتبرت فى صحة الطلاق، و إذا خلع الرجل زوجته أو بارأها ثلاث مرات حرمت عليها حتى تنكح زوجها غيره و كذلك إذا انضم خلع أو مبرأة الى تطليقتين للمرأة أو انضم طلاق الى خلعين أو مباراتين لها.

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٢١٠

### المسألة ١٤٩:

قد يقع الطلاق من غير كراهة من أحد الزوجين للآخر، و هو أشد أقسام الطلاق كراهة فى الإسلام، و قد يقع مع كراهة الزوج للمرأة، و الطلاق فى هاتين صورتين طلاق رجعى تصح فيه رجعة الزوج بنكاح زوجته إذا كانت ذات عدة، و قد مر ذكره مفصلاً، و قد يقع مع كراهة الزوجة خاصة لزوجها، فإذا كرهته، و بذلت له الفدية ليطلقها كان ذلك خلعاً، و قد يقع الطلاق مع كراهة كل من الزوجين للآخر، فإذا تكارها و بذلت المرأة للزوج فطلقها على ما بذلت كان الطلاق مبرأة.

### المسألة ١٥٠:

قد تكره المرأة زوجها و لا- يكون هو كارها لها، ثم يطلقها من غير أن تبذل له شيئا، صونا لكرامته مثلا و قد تحصل الكراهة من الزوجين معا، و يطلق الرجل المرأة من غير بذل كذلك، فيكون الطلاق رجعيا في صورتين فالفارق مع وجود الكراهة من الزوجة في الخلع و مع وجود الكراهة من الطرفين في المبرأة هو أن تؤدي الكراهة الى أن تبذل الزوجة للرجل ما لا يطلقها على ما بذلت.

### المسألة ١٥١:

يشترط في الخلع كما ذكرنا أن تكون الزوجة كارهة للزوج من غير أن يكون الزوج كارها لها، و الأحوط اشتراط أن تكون كراهتها له شديدة يخشى لأجلها من وقوع المرأة في أمر محرم، كالجرأة على بعض الأقوال أو الأفعال المحرمة، من الخروج عن الطاعة أو ارتكاب المعصية.

### المسألة ١٥٢:

لا فرق في كراهة المرأة لزوجها التي تعتبر في صحة الخلع بين أن تكون لأمر ثابتة في الرجل، كقبح منظر، أو بخل، أو خشونة طبع، أو لوجود صفات أخرى فيه لا- ترغب المرأة في معاشرته لأجلها، أو لوجود ضرة تغار منها، فإذا كرهت الرجل أو كرهت معاشرته لذلك و بذلت له الفدية و توفرت بقيه الشروط المعتمدة صح الخلع.

### المسألة ١٥٣:

إذا أساء الرجل معاملة زوجته و تعمد أذاها بالإذلال و الشتم و الضرب

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٢١١

و شبه ذلك، أو ترك بعض ما يجب لها من نفقة أو حقوق واجبة، فبذلت له بعض المال ليخلعها و تستريح من سوء معاملته حرم عليه أن يأخذ شيئا من ذلك المال، و إذا خلعها على ما بذلت لم يصح الخلع، و يصح طلاقا رجعيا إذا أوقعه بلفظ الطلاق، أو أوقعه بلفظ الخلع و اتبعه بالطلاق كما سيأتي بيانه، و تراجع المسألة الثلاثمائة و الحادية و الثمانون من كتاب النكاح.

### المسألة ١٥٤:

يشترط في الخلع أن تبذل الزوجة للرجل عن نفسها فدية ليطلقها على ما بذلت، و يشترط في الفدية أن تكون مالا، و أن تكون مما يصح تملكه، و ليس لها حد معين، فيصح أن تكون بمقدار صداق المرأة الذي سمي لها في عقد النكاح و أقل منه و أكثر، و يصح أن تكون عينا خارجية مشخصة، فتقول المرأة للرجل: بذلت لك هذا الألف المعين لتطلقني، و يصح أن تكون كليا في ذمة الزوجة، فتقول له: بذلت لك ألف دينار في ذمتي أدفعه إليك حالا أو بعد شهر، و ان تكون كليا في المعين، فتقول له: بذلت لك ألف دينار مما في الصندوق، و يصح أن تكون دينا في ذمة الزوج أو في ذمة شخص غيره، فتقول له: بذلت لك ما في ذمتك من صدقي و هو كذا دينارا، أو مالي في ذمة زيد، و هو كذا، و يصح أن تكون منفعة معينة، فتقول له: بذلت لك منفعة بستاني أو منفعة داري سنة تامة.

**المسألة ١٥٥:**

يكفى فى الفدية أن تكون معلومة على نحو الاجمال إذا تراضى الطرفان بذلك، و مثاله أن تقول للرجل: بذلت لك هذه السيارة، أو هذه الصبرة المشاهدة من الطعام، و يصح أن تكون مما يؤول إلى العلم و ان كانت مجهولة بالفعل، فتقول له: بذلت لك ما يحتويه هذا الصندوق إذا كان الزوج و الزوجة يعلمان بأن فى الصندوق مالا، أو تقول له: بذلت لك مالى فى ذمتك من صداق أو من دين، و ان جهل الطرفان بالفعل مقدار ما فى الصندوق و ما فى الذمة أو جهلا جنسه أو وصفه.

كلمة التقوى، ج٧، ص: ٢١٢

**المسألة ١٥٦:**

إذا بذلت المرأة للرجل كليا فى ذمتها، فلا بد من تعيين قدره و جنسه و وصفه، فلا يكفى ان تقول له: بذلت لك ألفا فى ذمتى من غير تعيين للمراد، و كذلك إذا بذلت له عينا غائبة فلا بد من ذكر قدرها و جنسها و وصفها، و إذا خلعتها الرجل على هذا البذل لم يصح خلعا، و يصح طلاقا رجعيا إذا وقع الخلع بلفظ الطلاق، أو أوقعه بلفظ الخلع و أتبعه بالطلاق، و إذا جعلت الفدية دينا فى ذمتها فلا بد من تعيين كون الدين حالا أو مؤجلا، و لا بد من تعيين مدة الأجل إذا جعلته مؤجلا.

**المسألة ١٥٧:**

يشترط فى صحة الخلع أن تكون المرأة مختارة فى بذل الفدية، فلا يصح إذا كانت مكرهة على البذل من الزوج أو من غيره.

**المسألة ١٥٨:**

انما يصح بذل الفدية إذا كانت من مال الزوجة أو كانت دينا فى ذمتها، تبذلها الزوجة نفسها، أو يبذلها وكيل مفوض عنها فى ذلك، و لا يصح بذل الفدية من مال شخص آخر، فتقول للزوج: بذلت لك ألف دينار من مال أخى فلان لتطلقنى، و ان رضى أخوها ببذل ماله، و كذلك إذا وكلت أخاها، فقال للزوج: بذلت لك عن أختى و موكلتى فلانة ألف دينار من مالى لتطلقها، فإذا طلقها الزوج لم يكن ذلك خلعا.

**المسألة ١٥٩:**

إذا قال أبو المرأة لزوجها: طلق ابنتى فلانة و لك ما فى ذمتك من صداقها عوضا لطلاقها، لم ينفذ قول الأب على ابنته إذا كانت بالغة رشيدة، فلا يصح البذل و لا يصح الخلع إذا طلقها الزوج على ذلك، و لا تبرأ ذمة الزوج من الصداق، و لا يكون الأب ضامنا.

**المسألة ١٦٠:**

إذا فقد أحد القيود أو الشروط التي ذكرناها لصحة الخلع أو للفدية، كما إذا بذلت المرأة للرجل ما لا يصح تملكه كالخمر والخنزير، أو بذلت له مال غيرها، أو بذل عنها غيرها تبرعا من ماله، أو بذل من مالها بغير وكالة منها، أو بذلت المرأة من مالها وهي لا تكره زوجها،

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٢١٣

أو فقد غير ذلك من القيود أو الشروط المعتمدة لم تصح الفدية، وإذا طلقها الزوج على ذلك لم يقع خلعاً، ويصح طلاقاً رجعيًا إذا كان في موارد الطلاق الرجعي و كان الإيقاع بلفظ الطلاق، أو كان بلفظ الخلع ثم اتبع بلفظ الطلاق، وقد ذكرنا هذا في بعض الموارد المتقدمة، ويكون طلاقاً بائناً في موارد الطلاق البائن، كما إذا كان هو الطلاق الثالث فلا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره، أو كانت المرأة يائسة من المحيض، أو غير مدخول بها، أو صغيرة بدون التسع.

### المسألة ١٦١:

إذا ملك المرأة بعض أرحامها - مثلاً - شيئاً لتبذله فدية عنها، صح لها أن تبذله للزوج بعد ما ملكته، وإذا بذلته و خلعها الزوج عليه صح الخلع، سواء تولت بذله بنفسها أم بذله غيرها بالوكالة عنها، ومثله ما إذا ضمن أحد للزوج مال الفدية عن الزوجه، و كان ضمانه باذنها، و طلقها الزوج على ذلك فيصح البذل و الخلع.

### المسألة ١٦٢:

يشترط في صحة الخلع أن يكون الزوج بالغاً و عاقلاً فلا يصح خلعه إذا كان صبياً أو كان مجنوناً، و لا يتولى الخلع عنه وليه كما لا يصح طلاقه عنه، و يشترط أن يكون مختاراً و قاصداً، على النحو الذي ذكرنا تفصيله في مبحث شروط الطلاق، و يصح أن تكون المرأة المختلعة صغيرة و ان تكون مجنونة، إذا تولى وليها بذل الفدية عنهما مع تحقق شرط الولاية.

### المسألة ١٦٣:

لا يصح خلع المرأة إذا كانت حائضاً أو نفساء و كان الزوج قد دخل بها، و لا يصح خلعها إذا كانت في طهر قد جامعها الزوج فيه الا إذا كانت يائسة من المحيض أو صغيرة السن لم تبلغ التسع، أو كانت حاملاً قد استبان حملها، أو كان زوجها غائبا عنها أو حاضراً لا يمكنه استعمال حالها في الحيض و الطهر، و تلاحظ مسائل الفصل الأول، فقد بينا فيه تفاصيل ذلك، و شروط الطلاق بذاتها هي الشروط المعتمدة في الخلع، و هي الشروط المعتمدة في المبرأة أيضاً و لا موجب للتكرار.

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٢١٤

### المسألة ١٦٤:

يصح للرجل أن يتولى أمر الخلع بنفسه في جميع ما يتعلق به من شؤون الخلع إذا كان ممن يحسن القيام به، فإذا كرهت المرأة زوجها

على الوجه الآنف بيانه، صح له أن يطلب منها بذلك الفدية ليطلقها، وإذا ابتدأت هي فطلبت من الزوج الطلاق، صح له أن يجيبها اليه و يشترط عليها بذل الفدية، و يذكر المقدار الذي يريده من العوض، و يتفاهم معها على تعيينه، و يقبضه منها إذا رضيت و سلمته اليه، و يوقع صيغته الخلع على ما بذلت له، و يجوز له أن يوكل غيره في جميع ذلك و في بعضه.

و يجوز للمرأة أن تتولى بنفسها جميع الشؤون التي تتعلق بها من الخلع، فتطلب الطلاق من الزوج إذا كرهته، و تجيبه الى دفع الفدية إذا اشترط ذلك عليها، و تتولى تقدير ذلك معه أو مع وكيله، و تتولى بذله و تسليمه إياه أو تدفعه الى وكيله، و يصح لها أن توكل أحدا غيرها في جميع ذلك أو في بعضه.

### المسألة ١٦٥:

اللفظ الصريح في بذل الفدية عن المرأة هو أن تقول للرجل: بذلت لك، أو أعطيتك كذا دينارا، أو بذلت لك ما استحقه في ذمتك من المهر لتطلقني أو على أن تطلقني، أو يقول وكيلها للرجل: بذلت لك عن موكلتي فلانة كذا دينارا لتطلقها، و يصح لها ان تقول للزوج:

طلقني أو اخلعني على مائة دينار مثلا، أو يقول وكيلها له: طلق موكلتي فلانة على مبلغ كذا دينارا.

و الصيغة الصريحة في الخلع: أن يقول الزوج للمرأة: أنت طالق على ما بذلت من الفدية، أو يقول لها: أنت مختلعة على ما بذلت، أو يقول خلعتك على كذا، أو يقول هند مختلعة على كذا، أو يقول وكيل الزوج مثل ذلك، و لا ينبغي ترك الاحتياط إذا أتى بلفظ مختلعة، أو خلعتك، أو خلعتها: ان يلحقه بلفظ أنت طالق أو هي طالق.

### المسألة ١٦٦:

إذا تحقق مورد الخلع و توفر جميع ما يعتبر فيه من القيود و الشروط،

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٢١٥

و أراد الزوج و الزوجة بنفسيهما أن يوقعا الخلع ما بينهما، فالأحوط أن تبدأ المرأة أولا، فتقول للرجل: بذلت لك ألف دينار- مثلا، أو بذلت ما في ذمتك من صداقي، لتطلقني، أو على أن تطلقني، و يقول الرجل بعدها على نحو الفور: أنت مختلعة على ما بذلت أنت طالق، و يكفي أن يقول على الفور: أنت طالق على ما بذلت، أو يقول كذلك: أنت مختلعة على ما بذلت و ان كان الأول أحوط كما ذكرنا.

و يصح للمرأة أن تقول للزوج: طلقني على ألف دينار، فيقول الزوج بعدها فورا على الأحوط لزوما: أنت طالق على ألف دينار أو على ما بذلت، أو يقول لها: أنت مختلعة على ذلك، و الأحوط في صورتين ان تتبع المرأة ذلك بالقبول فتقول: قبلت أو رضيت. و يصح ان يبدأ الرجل أولا، فيقول للمرأة: أنت طالق على ألف دينار، أو يقول لها أنت مختلعة على مبلغ كذا، و تقول المرأة بعده فورا: قبلت أو رضيت.

و إذا كان الإيقاع بين وكيل الزوج و وكيل الزوجة: قال وكيل الزوجة لصاحبه: بذلت لموكلك عن زوجته موكلتي فلانة ألف دينار ليطلقها، و قال وكيل الزوج بعده على الفور: فلانة زوجة موكلتي فلان طالق على ما بذلت، أو يقول هي مختلعة على ما بذلت، أو يقول: بحسب وكالتي عن فلان خلعت موكلتك فلانة على ما بذلت. و على نهج ذلك يتم الخلع إذا وقع بين الزوج و وكيل الزوجة، أو بين الزوجة و وكيل الزوج.

**المسألة ١٦٧:**

الأحوط لزوماً عدم الفصل عرفاً بين إنشاء البذل من الزوجة أو من وكيلها، وإيقاع الخلع من الزوج أو من وكيله كما ذكرنا، سواء كان البذل بلفظ بذلت وأعطيت ونحوهما أم كان بلفظ طلقني على مبلغ كذا، ومثله ما إذا ابتداءً الزوج، فأوقع الطلاق أو الخلع على مبلغ كذا، ثم أتبعته الزوجة فأنشأت البذل بقولها قبلت أو بذلت.

**المسألة ١٦٨:**

يشترط أن يكون إيقاع الخلع بحضور شاهدين عادلين كما هو  
كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٢١٦

الحكم في إيقاع الطلاق، فلا يصح الخلع إذا أوقعه الزوج أو وكيله بغير إظهار، ولا يصح إذا أوقعه بحضور شاهدين غير عادلين، وقد ذكرنا هذا في المسألة الحادية والأربعين.

**المسألة ١٦٩:**

يجب أن يكون إنشاء الخلع منجزاً غير معلق على شرط يمكن حصوله وعدم حصوله، أو على أمر مرتقب يعلم بحصوله في المستقبل وليس موجوداً بالفعل، كما هو الشرط في الطلاق، وتراجع المسألة التاسعة والثلاثون.

**المسألة ١٧٠:**

الخلع طلاق بائن، فليس للرجل أن يرجع بالمرأة المختلعة، إلا إذا رجعت بما بذلت في أثناء عدتها، ولا توارث بين الزوجين إذا مات أحدهما في أيام العدة وبقى الآخر، ويصح للزوج أن يتزوج أخت المرأة المختلعة وهي في العدة، ويجوز له أن يتزوج في عدة المختلعة امرأة بالنكاح الدائم وعنده ثلاث زوجات غيرها فتكون هي الخامسة، وليست كالمطلقة الرجعية في هذه الأحكام.

**المسألة ١٧١:**

يجوز للمرأة المختلعة أن ترجع وهي في أثناء العدة بجميع ما بذلته للزوج من الفدية، ويجوز لها أن ترجع ببعضه، وإذا رجعت بجميع البذل أو ببعضه جاز للزوج أن يرجع بنكاحها، ونتيجة لذلك فلا يحل له بعد أن ترجع المرأة بالبذل أو ببعضه أن يتزوج بأختها أو بخامسة، فإن المختلعة إذا رجعت بالبذل تكون بمنزلة الزوجة. وإنما يصح لها أن ترجع بما بذلت إذا لم يكن للزوج ما يمنعه من الرجعة بالمرأة، فلا يصح لها الرجوع بالبذل إذا تزوج الرجل بأختها بعد ما خلعها وقبل أن ترجع هي ببذلها، فإنه لا يحل للرجل أن يرجع بالمرأة بعد زواجه بأختها، ولا يصح لها أن ترجع بالبذل إذا تزوج الرجل بعد ما خلعها بامرأة خامسة، فإنه لا يحل له الرجوع بها في هذه الحالة، ولا يصح لها أن ترجع بالبذل إذا كان طلاقها هو الطلاق الثالث فإنها لا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره، ولا يصح لها



أن ترجع بالبذل إذا لم تكن ذات

كلمة التقوى، ج٧، ص: ٢١٧

عدة كالمختلعة اليائسة من المحيض و غير المدخول بها أو كان رجوعها ببذلها بعد انقضاء العدة فإنه لا يمكن له الرجوع بالمرأة في هذه الفروض، و لا فرق في جميع ذلك بين الرجوع بجميع البذل أو ببعضه.

### المسألة ١٧٢:

يجوز للمرأة أن تبذل للرجل إرضاع ولده و تجعل ذلك فدية عنها ليطلقها، و الأحوط أن تعين مدة الإرضاع تعيينا يرفع الجهالة، و لا فرق بين أن يكون الولد من المرأة نفسها و من زوجة أخرى، بل الظاهر الصحة إذا كان المرتضع ولد أخيه أو ولد أخته مثلا مما يعد عرفا من شؤون الرجل، و يكون إرضاع الطفل بذلا له، و كذلك إذا بذلت له حضانه الطفل و تربيته مدة معلومة.

### المسألة ١٧٣:

إذا بذلت المرأة للرجل فدية و دفعتها اليه، ثم ظهر أن الشيء الذي دفعته له مملوك لغيرها، فان كانت قد بذلت له أمرا كليا و دفعت له فردا منه، و ظهر أن الفرد المدفوع له ملك غير المرأة، و جب عليها أن تدفع اليه فردا آخر مما تملكه بدلا عنه، و ان كانت قد بذلت له ذلك الفرد المعين بطل البذل و الخلع، و كان الطلاق رجعيا إذا أوقعه بصيغته الطلاق أو أوقعه بلفظ الخلع و اتبعه بلفظ الطلاق.

### المسألة ١٧٤:

إذا بذلت المرأة للرجل شيئا و دفعته اليه فظهر معيبا، فإن رضى بالمعين صح البذل و الخلع، سواء كان المبدول له أمرا كليا أم كان هو الفرد المعين المدفوع اليه، و ان لم يرض بالمعيب، فان كانت المرأة قد بذلت له أمرا كليا و دفعت له فردا منه، و جب عليها ان تبدله بفرد آخر لا عيب فيه، و ان كانت قد بذلت له الفرد المعين بطل البذل و بطل الخلع، و كان الطلاق رجعيا إذا كان إنشاء الخلع بصيغة الطلاق أو أتبع به كما تقدم في نظائره.

### المسألة ١٧٥:

إذا كرهت المرأة زوجها و لم تصل كراحتها الي حد يخشى معه أن ترتكب ما يحرم عليها من قول أو فعل، و لم يكرهها الزوج، فالأحوط

كلمة التقوى، ج٧، ص: ٢١٨

للزوجين معا أن يدأبا لإصلاح الأمور بينهما بتحمل المصاعب و تخفيف المتاعب، و أن ينظرا الي مستقبل الأسرة و مستقبل الأطفال، فيتحمل الرجل مصاعب زوجته ما وجد الي ذلك سيلا، و يلين لها ما تنكره من خشونة طبع أو سرعة غضب، أو غير ذلك مما تنكره من صفاته، ليسعد بذلك بيته، و يحسن مستقبلة و مستقبل أطفاله. و تتحمل المرأة ما تجده من صفات الرجل منافرا لها أو غير ملائم، و يسعي لإصلاح الأمور جهدهما، لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا.

فإذا أعيى الرجل أمر المرأة و لم تجد محاولاته نفعا طلقها من غير بذل طلاقا رجعيا، و إذا أعيى المرأة أمر الرجل و لم يثمر تحملها شيئا، صالحته بإسقاط بعض ديونها أو حقوقها عنه، لا بعنوان الفدية، و طلقها من غير بذل، و الله هو الحسيب الرقيب.

### المسألة ١٧٦:

المبارأة قسم من أقسام الطلاق كما قلنا في أول هذا الفصل، و لذلك فيشترط في صحته كل أمر اشترطناه في صحة الطلاق، و قد ذكرناها جميعا في الفصل الأول و الثاني من كتاب الطلاق، و أشرنا إليها في هذا الفصل أيضا، و المبارأة قسم يتحد مع الخلع في أكثر الأحكام و القيود و الشروط التي تعتبر فيه، و لذلك أغنانا ذكر هذه الأمور في الخلع عن إعادة ذكرها في المبارأة، فيكون المهم هنا ذكر ما تختلف به المبارأة عن الخلع من الأمور و ما تنفرد به من الآثار.

### المسألة ١٧٧:

مورد طلاق المبارأة هو ان يكره كل واحد من الزوجين صاحبه، و لا- يعتبر فيه أن تصل الكراهة من الزوج أو من الزوجة إلى حد يخاف معه الوقوع في محرم، بل يكفي أن لا يسعدا في البقاء، و أن يتمنى أحدهما فراق الآخر، فإذا تكارها كذلك و بذلت المرأة للرجل فدية ليطلقها، صح له طلاقها على ما بذلت و كان طلاقها مبارأة.

### المسألة ١٧٨:

لا- يجوز في المبارأة أن تكون الفدية المبذولة من المرأة أكثر من مهرها المسمى لها، فلا يحل للرجل أخذ ما زاد عليه. و يصح ان تكون مساوية

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٢١٩

له أو أقل منه، بل الأحوط استحبابا أن تكون أقل.

### المسألة ١٧٩:

إذا اتفق الرجل و المرأة على تعيين مقدار الفدية التي تبذلها المرأة ليطلقها، و وجدت الشروط المعترية في كل من الرجل و المرأة و في نفس المبارأة، قالت المرأة للرجل بحضور الشاهدين العادلين: بذلت لك ما استحقه في ذمتك من مهر، أو مبلغ كذا دينارا لتطلقني أو على أن تطلقني، و قال الرجل بعدها على الفور: أنت طالق على ما بذلت، أو قال لها: بارأتك على ما بذلت، فأنت طالق، و لا يكتفى بأن يقول لها:

بارأتك على ما بذلت إذا لم يتبعه بقوله أنت طالق.

و يصح أن تقول المرأة له: طلقني على مبلغ كذا، فيقول الرجل بعدها: أنت طالق على ما بذلت، أو يقول بارأتك على ما بذلت فأنت طالق، و إذا كان الإيقاع من الوكيلين، قال وكيل الزوجة لو وكيل الزوج: بذلت لموكلتك فلان مبلغ كذا عن زوجته موكلتي فلانة ليطلقها أو على أن يطلقها، فيقول وكيل الزوج بعده: هي أن فلانة طالق على ما بذلت، أو يقول: بارأت فلانة على ما بذلت فهي طالق.

و إذا كان الإيقاع من أحد الزوجين مع وكيل الآخر أوقعا البذل و الطلاق على نهج ما بينا من قول الأصيل و الوكيل.

### المسألة ١٨٠:

المبارأة طلاق بائن فلا يصح للرجل فيه أن يرجع بالمرأة إلا إذا رجعت المرأة بما بذلت، فيصح للرجل بعد ذلك أن يرجع بها إذا كانت العدة باقية، و يصح له كذلك أن يتزوج بأخت المرأة المبارأة و هي في العدة فإذا رجعت بالبذل لم يحل له بعد ذلك التزوج بأختها، و مثله العقد على خامسة كما تقدم في المختلعة.

### المسألة ١٨١:

لا توارث بين الزوج و الزوجة إذا طلقها طلاق مبارأة، و مات أحد الزوجين في أثناء العدة و بقي الآخر حيا، و إذا رجعت بالبذل في أثناء العدة ثم مات أحدهما و العدة باقية أشكل الحكم بالتوارث و عدمه و لا يترك الاحتياط، و كذلك الأمر في المختلعة إذا رجعت بالبذل في العدة

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٢٢٠

ثم مات أحد الزوجين و العدة باقية فيشكل الحكم بثبوت التوارث و نفيه.

### المسألة ١٨٢:

يتفق طلاق المبارأة مع الخلع كما ذكرنا آنفا في الشروط و القيود المعتبرة فيهما، و في الأحكام و الآثار التي تجرى عليهما، و يختلف طلاق المبارأة عن الخلع في أمور ثلاثة:

(الأول): انه يشترط في الخلع ان تكون الكراهة من الزوجة خاصة من غير أن يكرهها الرجل، و يعتبر في المبارأة أن تكون الكراهة من الجانبين.

(الثاني): أنه يشترط في المبارأة أن لا تزيد الفدية على مهر الزوجة المسمى لها في عقد تزويجها، و لا يشترط ذلك في الخلع فيجوز فيه أن تكون الفدية بمقدار المهر المسمى للمرأة، و أن تكون أكثر منه و أقل.

(الثالث): أنه يعتبر في إنشاء المبارأة أن يكون بلفظ الطلاق، فإذا قال الزوج: بارأت فلانة على ما بذلت، لم يكف ذلك حتى يتبعه بقوله:

فهى طالق، و لا يعتبر ذلك في الخلع، فإذا قال للزوجة أنت مختلعة على ما بذلت صح الخلع و ان لم يتبعه بلفظ الطلاق.

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٢٢١

### كتاب الظهار و توابعه

### إشارة

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٢٢٣

كتاب الظهار و توابعه و هو يحتوى على ثلاثة فصول:

## الفصل الأول فى الظهار

### المسألة الأولى:

الظهار هو أن يقول الرجل لزوجته: أنت على كظهر أمى، و يقصد بقوله إنشاء تحريم زوجته على نفسه كما تحرم عليه أمه، و قد كان فى الجاهلية احدى الصيغ المعروفة بينهم لتحريم الزوجة، فإذا قال الرجل لزوجته هذا القول حرمت عليه فى عرفهم تحريماً مؤبداً، و قد حرم الله سبحانه هذا القول فى الإسلام، فلا يجوز للرجل أن يقوله بقصد تحريم الزوجة، و جعل له أحكاماً تخصه، و سنتعرض لذكرها فى هذا الفصل ان شاء الله تعالى.

و لا يختص الظهار بالقول المذكور، فمنه أن يسمى المرأة فيقول:

هند مثلاً- على كظهر أمى، أو يشير إليها فيقول: هذه أو هي على كظهر أمى، أو يقول: هي منى، أو هي عندي أو هي لى، أو هي كظهر أمى إذا قصد بالقول ذلك.

### المسألة الثانية:

إذا شبه الرجل زوجته بغير الظهر من أجزاء أمه، فقال: هي على كبطن أمى أو كفخذها أو كرجلها أو أى جزء من أجزاء بدنها، و قصد بذلك تحريم الزوجة على نفسه كما يحرم عليه ذلك الجزء من أمه، كان ذلك من الظهار و شملته الأحكام الآتية، و كذلك على الأحوط إذا قال لها: أنت كأمى، أو أنت أمى بقصد إنشاء التحريم، بل لا يخلو من قوة، و لا يقع الظهار بهذا القول إذا قصد بقوله: أنت أمى أو

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٢٢٤

كأمى، أنها بمنزلة أمه فى المنزلة عنده، أو أنها كأمه فى السن، أو شك فى المقصود من قوله.

### المسألة الثالثة:

إذا قال لزوجته: أنت على كظهر أختى أو كظهر عمى أو خالتى، و نحوهن من المحرمات عليه فى النسب، كان ذلك من الظهار و ثبت له أحكامه على الأقوى، و كذلك على الأحوط لزوماً إذا شبه الزوجة بأحد أجزائهن غير الظهر و قصد به إنشاء تحريمها على نفسه، فلا يترك الاحتياط بترتيب أحكام الظهار عليه، و لعل الأقرب إلحاق محرمات المصاهرة بالمحرمات من النسب فى الحكم المذكور، فإذا قال: هي على كظهر زوجة أبى، أو كظهر أم زوجتى، أو كظهر فلانة و يعنى زوجة ولده كان ذلك من الظهار، و إذا شبه الزوجة ببعض أجزائهن غير الظهر و قصد به إنشاء التحريم فلا يترك الاحتياط بإجراء أحكامه.

### المسألة الرابعة:

لا يتحقق الظهار إذا شبهت الزوجة زوجها مثل هذا التشبيه، فقالت له: أنت على كظهر أبي أو كظهر أخى أو كظهر ولدى ولا يكون له أثر، وان قصدت بذلك إنشاء تحريم الرجل على نفسها.

#### المسألة الخامسة:

يشترط فى وقوع الظهار أن يكون الزوج المظاهر بالغا، فلا تقع مظاهرته إذا كان صبيا، وأن يكون عاقلا فلا أثر لقوله إذا كان مجنونا، وان يكون مختارا وقاصدا، فلا يقع الظهار بقوله إذا كان مكرها أو كان غافلا أو هازلا أو سكران، أو غاضبا غضبا يسلب منه القصد، وإذا ظاهر من زوجته وهو غاضب غضبا لا يسلب منه القصد أشكل الحكم فيه ولا يترك الاحتياط.

#### المسألة السادسة:

يشترط فى تحقق الظهار أن تكون المرأة فى حال المظاهرة منها طاهرة من الحيض والنفاس وأن تكون فى طهر لم يواقعها الرجل فيه على التفاصيل التى ذكرناها فى الفصل الأول من كتاب الطلاق، فلا يقع الظهار إذا كانت المرأة فى حال إيقاعه حائضا أو نفساء أو كانت فى

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٢٢٥

طهر المواقعة، وكان الرجل حاضرا أو غائبا يمكنه استعمال حالها من الحيض والطهر ولا يشترط ذلك إذا كان الزوج لا يمكنه معرفة حالها كما هو الحكم فى الطلاق أو كانت المرأة يائسة أو مستراة بعد تربص ثلاثة أشهر وقد تقدم بيان ذلك، ويشترط فيه أن يكون الرجل قد دخل بالمرأة، فلا يصح الظهار من المرأة غير المدخول بها ويكفى فيه الدخول دبرا.

#### المسألة السابعة:

لا يختص الظهار بالمرأة المزوجة بالعقد الدائم، بل يقع كذلك فى المرأة المتمتع بها إذا ظاهر منها زوجها على الأقوى وتجري عليه أحكام الظهار.

#### المسألة الثامنة:

لا يقع الظهار فى يمين، ومعنى ذلك ان ينشئ الرجل الظهار من زوجته ليجعل ذلك ملزما له بفعل شىء أو بتركه، فيقول: زوجتى فلانة على كظهر أمى إن أنا تركت زيارة أخى فى كل جمعة، أو يقول زوجتى على كظهر أمى إن أنا دخلت دار زيد الفاسق بعد اليوم.

#### المسألة التاسعة:

يقع الظهار بالأمه الموطوءة بملك اليمين كما يقع بالزوجة الحرة، فإذا قال السيد لجاريته: أنت على كظهر أمى وتمت الشروط

المعتبرة كان ذلك ظهارة و تعلقت به أحكامه على الأقوى.

### المسألة العاشرة:

يشترط فى تحقق الظهار أن يوقعه الرجل بحضور شاهدين عادلين يسمعان قوله، فلا اعتبار به إذا أوقعه بغير إلهاد أو كان الشاهدان غير عادلين.

### المسألة ١١:

ليس من الظهار أن يقول الزوج لامرأته: أنت على كظهر أبى أو كظهر أخى أو أحد من أرحامه الذكور، و ان قصد به تحريم المرأة على نفسه، فىكون قوله لغوا و لا تتعلق به كفارة و لا يجرى عليه حكم من أحكام الظهار.  
كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٢٢٦

### المسألة ١٢:

إذا ظاهر الرجل من امرأته على الوجه الذى بيناه، و اجتمعت فى ظهاره جميع الشروط و القيود التى ذكرناها، حرم على الرجل أن يطأ المرأة التى ظاهر منها، و ان لم تخرج بذلك عن زوجيته، و لا يحل له وطؤها حتى يأتى بكفارة الظهار قبل الوطء، فإذا هو أراد العود الى وطء زوجته بعد المظاهرة منها و جب عليه أن يأتى بالكفارة قبل أن يتماسا، و إذا أتى بالكفارة انحل ظهاره و حل له وطء المرأة ما أراد و لم تجب عليه كفارة أخرى بفعله. و إذا وطأ المرأة قبل أن يكفر لإرادة عوده و حل ظهاره، و جبت عليه كفارة بوطئه للمرأة، و جبت عليه كفارة أخرى لعوده و لحل ظهاره، و إذا وطأها أكثر من مرة قبل التكفير للعود و جبت عليه الكفارة لكل وطء و جبت عليه كفارة لعوده، و لم تتداخل الكفارات.

### المسألة ١٣:

إذا ظاهر الرجل من امرأته حرم عليه وطؤها على الوجه الذى ذكرناه، و لم تحرم عليه بقية الاستمتاع الأخرى بالمرأة من الضم و المس و التقبيل و نحوها على الأقرب.

### المسألة ١٤:

إذا ظاهر الرجل من امرأته حرم عليه وطؤها قبل أن يكفر، و إذا وطأها كذلك و جبت عليه كفارة أخرى بالوطء كما ذكرنا فى المسألة الثانية عشرة، و انما تلزمه الكفارة بالوطء إذا كان عامدا بفعله، و لا تجب عليه إذا كان جاهلا أو ناسيا حين الفعل.

### المسألة ١٥:

إذا ظاهر الرجل من زوجته ثم طلقها بعد الظهر طلاقاً رجعيًا، فهي لا تزال بحكم الزوجة ما دامت في العدة، و حكم الظهر منها لا يزال باقيا، فإذا رجع بها في العدة لم يحل له وطؤها حتى يكفر من ظهاره، وإذا انقضت العدة ثم تزوجها بعد العدة بعقد جديد سقط حكم الظهر و جاز له وطء المرأة و لم يجب عليه التكفير إذا وطأها، و كذلك إذا طلقها طلاقاً بائناً و تزوجها بعده بعقد مستأنف بعد العدة

كلمة التقوى، ج٧، ص: ٢٢٧

أو في أثنائها، فيسقط حكم الظهر لتبدل النكاح، و مثله ما إذا ظاهر من زوجته المتمتع بها ثم انقضت مدة العقد أو وهبها المدة، و تزوجها بعقد جديد دواما أو متعاً، سقط حكم الظهر و لم تجب عليه الكفارة إذا وطأ المرأة.

### المسألة ١٦:

إذا ظاهر الرجل من امرأته ثم أراد العود الى جماعها لم يستقر عليه وجوب الكفارة حتى يعود بالفعل فيجامعها بعد التكفير أو قبله، و إذا جامعها قبل التكفير لزمته كفارتان كما قلنا في المسألة الثانية عشرة. و نتيجة لذلك فإذا ظاهر و أراد العود إلى مواععة المرأة، و لم يعد بالفعل ثم طلقها حتى انقضت عدتها أو طلقها طلاقاً بائناً، سقط حكم الظهر و لم تجب عليه الكفارة بإعادة العود السابقة، و كذلك إذا أراد العود إليها و لم يعد بالفعل ثم مات أحد الزوجين، فلا كفارة على الزوج بإرادته المتقدمة.

### المسألة ١٧:

إذا ظاهر الرجل من أكثر من امرأة واحدة بلفظ واحد، وقع الظهار منه على كل واحدة من النساء المقصودات بالإيقاع، و لزم الزوج حكم الظهار المستقل فيها، و مثال ذلك: أن تكون له عدة زوجات فيقول لاثنتين منهن معينتين: أنتما على كظهر أمي، أو يقول: فلانة و فلانة على كظهر أمي، أو يقول مثل ذلك لأكثر من اثنتين مع التعيين أو للجميع، فيصح الظهار من المعينات مع اجتماع الشرائط، و تجب عليه الكفارة إذا أراد العود في كل واحدة منهن، و له أن يفرق بينهن فيكفر و يعود في بعضهن، و يطلق بعضهن، و كذلك إذا ظاهر منهن على التفريق.

### المسألة ١٨:

إذا ظاهر الرجل من زوجة واحدة مرتين أو مرارا متعددة، وقع الظهار منها في كل مرة مع وجود الشروط، و وجبت عليه الكفارة بعدد المرات، سواء تباعدت فترات الزمان التي أوقع فيها المظاهرات أم تقاربت، إلا أن يعلم أو تدل القرائن على أن اللاحق من المظاهرات إنما هو إعادة للظهار السابق للتأكيد، لا لإنشاء ظهار جديد فيكون الأثر

كلمة التقوى، ج٧، ص: ٢٢٨

للأول، و لا-تعدد الكفارة، و يشكل الحكم في ما إذا شك في أن الظهار اللاحق مؤكد للأول أو هو ظهار جديد، و لا يترك الاحتياط في هذه الصورة.

**المسألة ١٩:**

الكفارة التي تجب على الرجل إذا ظاهر من زوجته ثم أراد العود إلى وطئها و مخالفة ظهاره، أو جامعها قبل أن يكفر عن الظهار على ما ذكرناه في المسألة الثانية عشرة، هي: أن يعتق رقبة مؤمنة، ويتعين عليه ذلك مع القدرة، فإذا عجز عن عتق الرقبة و لم يقدر عليه، وجب عليه أن يصوم شهرين متتابعين، ويتعين عليه ذلك أيضا، فإذا عجز عن الصيام و لم يمكنه، وجب عليه أن يطعم ستين مسكينا، وإذا تعين عليه إطعام المساكين و أراد الدفع إليهم دفع لكل مسكين منهم مدين من الطعام على الأحوط لزوما.

**المسألة ٢٠:**

يرجع الى ما ذكرناه مفصلا في كتاب الكفارات في بيان ما يتحقق به العجز عن عتق الرقبة، و ما يحصل به العجز عن صيام الشهرين المتتابعين، و ما يعتبر في إطعام المساكين في اشباعهم أو دفع الأمداد إليهم، و ما يتعلق بالكفارة و بخصالها عند القدرة و عند العجز من أحكام، و غير ذلك مما يتعلق بكفارة الظهار، فذكرها هناك يغنى عن الإعادة هنا.

**المسألة ٢١:**

إذا ظاهر الرجل من زوجته حرم عليه وطؤها حتى يأتي بالكفارة عن ظهاره و قد ذكرنا هذا أكثر من مرة، و لا يكفي في إباحة الوطء له أن يشرع بمقدمات التكفير، أو يأتي ببعض الكفارة قبل أن يتمها، فإذا اشترى الرقبة المؤمنة ليعتقها، أو وكل غيره في شرائها أو في عتقها عنه لم يجز له أن يجامع الزوجة قبل ان يجرى صيغته العتق على الرقبة بالفعل، و إذا ابتداء بصوم الشهرين المتتابعين للكفارة أو صام منها أياما، لم يجز له أن يوطأ المرأة قبل ان يتم الصيام كله، و إذا وطأها في أثناء الصوم وجبت عليه كفارتان، إحداهما للوطء قبل التكفير،

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٢٢٩

و الثانية لإرادة العود، و لا يكفيه - على الأحوط ان لم يكن على الأقوى - أن يتم صومه السابق عن احدي الكفارتين، و ان صام الشهر الأول و ابتداء بالشهر الثاني، أو كان الوطء ليلا لا نهارا، و كذلك إذا كان فرض الرجل أن يطعم ستين مسكينا لعجزه عن الصيام، فأطعم بعض المساكين و وطأ المرأة المظاهر منها قبل أن يتم إطعام بقية العدد، فتجب عليه الكفارتان، و يلزمه أن يستأنف الكفارة التي حصل الوطء في أثنائها على الأحوط ان لم يكن الاستيناف هو الأقوى.

**المسألة ٢٢:**

تقدم في المسألة الثامنة عشرة من كتاب النكاح انه لا يجوز للرجل أن يترك جماع زوجته أكثر من أربعة أشهر، و ان ذلك حق من حقوقها الواجبة لها شرعا، و نتيجة لذلك: فإذا ظاهر الرجل من الزوجة و ترك وطأها أربعة أشهر أو أكثر، و لم يكفر عن ظهاره و لم يطلقها، جاز لها أن ترفع أمرها إلى الحاكم الشرعي فيحضره و يخيره بين ان يكفر عن ظهاره و يفى بما يجب عليه لزوجه، و أن يطلقها، فإذا امتنع ضيق عليه حتى يختار أحد الأمرين، و لا يجبره على أحدهما.



**المسألة ٢٣:**

أفتى جماعة من العلماء (قدس الله أرواحهم) بأن الرجل إذا ظاهر من زوجته جاز لها أن ترفع الأمر إلى الحاكم الشرعى فيحضره و يخيره بين أن يكفر و يرجع الى زوجته، و أن يطلقها و يؤجله ثلاثة أشهر للنظر فى أمره، فإذا انقضت المدة و لم يختار أحد الأمرين حبسه و ضيق عليه فى المطعم و المشرب حتى يختار أحدهما و لا- يجبره على شىء منهما، و ادعى بعضهم الإجماع على ذلك، و ظاهرهم ثبوت هذا الحكم و ان لم تنقض على المرأة مدة بعد المظاهرة منها، و قد وردت فى المسألة رواية موثقة و هى غير وافية الدلالة على جميع ما ذكره، فليس فيها حبس و لا- تضييق، و فيها أنه يوقف بعد ثلاثة أشهر و يسأل ألك حاجة فى امرأتك أو تطلقها، و الحكم من أجل ذلك مشكل.

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٢٣٠

**الفصل الثانى فى الإيلاء****المسألة ٢٤:**

الإيلاء من الزوجة هو أن يحلف الرجل أن لا يطأ زوجته أبداً، أو يحلف أن لا يطأها مدة تزيد على أربعة أشهر، و هو يريد بذلك اغضاب المرأة أو الإضرار بها، فالإيلاء يمين خاص يختلف عن سائر الأيمان فى القيود و الشروط المعتبرة فيه، و فى بعض الأحكام التى تجرى عليه و سنوضح ذلك فى ما يأتى ان شاء الله تعالى.

**المسألة ٢٥:**

يختص الإيلاء بالزوجة المعقودة بالعقد الدائم، فلا يجرى فى الزوجة المعقودة بالعقد المنقطع و لا يجرى فى الأمة الموطوءة بملك اليمين أو بالتحليل، و يختص بالمرأة المدخول بها، فلا يجرى فى الزوجة الدائمة إذا لم يدخل بها الزوج، و لا يكون من الإيلاء إذا حلف الرجل ان لا يطأ الزوجة مدة أربعة أشهر فقط أو أقل منها كالشهر و الشهرين و الثلاثة، و لا يكون من الإيلاء إذا حلف على ترك وطء الزوجة لبعض مصالح تعود إليها، كما إذا كانت مريضة يضر بها الوطاء أو كانت مرضعة يؤثر الوطاء على صحتها أو على لبنها، أو كان الزوج و الزوجة يرغبان فى ترك الوطاء لغاية معينة من تحديد النسل و شبه ذلك.

**المسألة ٢٦:**

إذا حلف الرجل أن لا- يطأ المرأة فى الفروض التى ذكرناها فى المسألة المتقدمة و كانت شروط انعقاد اليمين موجودة من رجحان متعلق اليمين لمصلحة دينية أو دنيوية ترتب عليه، و غيره من الأمور التى ذكرناها فى الفصل الأول من كتاب الايمان، انعقد حلف الرجل و لزمه الوفاء به، و حرم عليه الحنث بيمينه و وجبت عليه الكفارة إذا خالف، و إذا لم تتوفر الشروط كان الحلف باطلاً.

**المسألة ٢٧:**

ينعقد الإيلاء بالحلف باسم الله العلم المختص به سبحانه، وبالذات

كلمة التقوى، ج٧، ص: ٢٣١

المقدسة، كما إذا ذكر الأوصاف أو الأفعال التي لا يشاركه فيها غيره، فقال: و الذي نفسى بيده، أو الذي بيده مقاليد الأشياء، أو و الذي لا تأخذه سنة و لا نوم، أو و فالق الإصباح، و ينعقد بالحلف بالأسماء التي لا تطلق على غيره، كالرحمن و الأول ليس قبله شيء، و تراجع المسألة الحادية عشرة و الثانية عشرة و الثالثة عشرة من كتاب الأيمان.

### المسألة ٢٨:

يكفى في تحقق الإيلاء أن يأتي باللفظ الدال عرفا على ترك العمل الخاص بين الرجل و المرأة، و ان لم يكن صريحا في ذلك، فإذا قال:

و الله لا جامعت فلانة، أو لا مسستها، أو لا وطأتها، كفى ذلك في تحقق الإيلاء، و يصح ذلك و ان لم يكن النطق باللغة العربية.

### المسألة ٢٩:

يعتبر في الرجل المولى أن يكون بالغاً و عاقلاً و مختاراً و قاصداً، فلا ينعقد الإيلاء من غير البالغ و لا من غير العاقل، و لا من المكره غير المختار، و لا من الهازل أو الساهي أو السكران غير القاصد.

### المسألة ٣٠:

إذا انعقد إيلاء الرجل من زوجته و امتنع بسبب ذلك عن وطئها، جاز للمرأة أن تصبر على ذلك و تنتظر، و لا تطالب الرجل بشيء، و جاز لها أن تطالبه فترفع الأمر إلى الحاكم الشرعي، فيحضر الرجل و ينظره أربعة أشهر من حين رفع الشكوى إليه، ليختار في هذه المدة أما التكفير عن إيلائه و الرجوع إلى زوجته، و أما الطلاق فإذا انقضت مدة التربص و لم يختر شيئا، أجبره الحاكم الشرعي على اختيار أحدهما، و إذا امتنع حبسه و ضيق عليه في المطعم و المشرب ليكفر و يفىء إلى زوجته، أو يطلقها، أو يسجن أبداً، و لا يجبر على أحدهما معينا.

### المسألة ٣١:

إذا طلق الرجل زوجته بعد الإيلاء منها، فان كان الطلاق بائنا سقط حكم الإيلاء كله، فليس للمرأة مطالبة الرجل بالوطء و لا المرافعة معه إلى الحاكم الشرعي بعد ان أصبح أجنبيا عنها، و إذا تزوجها بعقد جديد في العدة أو بعدها، جاز له وطؤها و لم يجب عليه التكفير.

كلمة التقوى، ج٧، ص: ٢٣٢

و إذا طلقها طلاقا رجعيًا سقط حكم الإيلاء في الجملة، و لم يسقط كله، فليس للمرأة أن تطالبه بالوطء أو ترافعه إلى الحاكم الشرعي بعد الطلاق إذا هو لم يرجع بها في العدة، و لا تزول أحكام الإيلاء كلها حتى تنقضى العدة، فإذا رجع بها في أثناء العدة لم يجز له

وطؤها حتى يكفر، و جاز للمرأة أن تطالبه بالوطء و ان ترافعه الى الحاكم الشرعى، و إذا لم يرجع بها حتى انقضت العدة ثم تزوجها بعقد مستأنف سقطت جميع أحكام الإيلاء.

### المسألة ٣٢:

إذا وطأ الرجل زوجته بعد الإيلاء منها، وجبت عليه الكفارة لحنثه باليمين، سواء كان الوطء قبل مدة التبرص أم فى أثناءها أم بعدها، و سواء كان بعد مطالبة المرأة به و أمر الحاكم الشرعى به على التخيير أم قبل ذلك.

### المسألة ٣٣:

كفارة الوطء بعد الإيلاء من الزوجة هى كفارة مخالفة اليمين، و هى إطعام عشرة مساكين أو كسوتهم، أو عتق رقبة مؤمنة، مخيرا بين هذه الخصال الثلاث، فان لم يجد واحدة منها صام ثلاثة أيام متتابعه.

### المسألة ٣٤:

يفترق الإيلاء عن سائر الأيمان بالقيود التى تعتبر فيه دونها، و قد ذكرنا هذه القيود فى أول هذا الفصل، و بأنه لا يشترط فيه أن يكون متعلق الحلف راجحا لأمر دينى أو دنيوى، أو مباحا متساوى الطرفين كما فى الايمان الأخرى، و لذلك فالإيلاء ينعقد مع تعلقه بترك و طء الزوجة لا غضابها و الإضرار بها، و لا ريب فى مرجوحته، و يفترق عنها بأن مخالفة اليمين فيها محرمة، و الحنث بالإيلاء جائز، و يكون واجبا إذا انقضت مدة التبرص، و طالبت المرأة بحقها الواجب من الوطء، و خصوصا بعد أمر الحاكم الشرعى به على نحو التخيير.

### المسألة ٣٥:

إذا آلى الرجل من زوجته أن لا يطأها مدة، و دافع المرأة أو دافع كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٢٣٣  
الحاكم نفسه حتى انقضت مدة الإيلاء، جاز له الوطء بعدها و لم تجب عليه الكفارة، و ان كان آثما بترك و طء الزوجة بعد أن استحقت ذلك شرعا بمضى أربعة أشهر من الوطء السابق.

### المسألة ٣٦:

فئة الرجل من إيلائه بالزوجة إذا كان قادرا على الوطء هو أن يطأها قبلا- مع الانزال، و لا- يكفى الوطء دبرا، و لا- غير ذلك من الاستمتاع الأخرى، و ففته إذا كان عاجزا عن الوطء لمرض أو ضعف أن يظهر عزمه على وطئها متى حصلت له القدرة عليه، و لا تجب عليه الكفارة حتى يطأها بالفعل.

## الفصل الثالث في اللعان

## المسألة ٣٧:

اللعان - كما يقول بعض العلماء - مباحلة بين الزوج و الزوجة تقع في أحد موضعين، أحدهما أن يرمى الرجل زوجته بالزنا، و ليس له من الشهداء على ذلك الا نفسه، فيلا عنها ليثبت بذلك صحة قوله، و يدرأ عن نفسه حد القذف، ثم تلاعنه المرأة لتبرئ نفسها من الجريمة و تدرأ عن نفسها حد الزنا، و الثاني: ان تلد المرأة طفلا، و يعتقد الرجل أن الولد ليس منه، و ليس له من الشهود من يثبت له ذلك، فيلا عن الزوجة لينفى الولد عنه، ثم تلاعنه الزوجة لثبت بذلك براءتها و براءة طفلها مما يقول، و لا يشرع اللعان في غير الموردین المذكورين مع الشروط الآتى ذكرها.

## المسألة ٣٨:

يحرم على الرجل رمى زوجته بالزنا حرمة شديدة، و قد صرح الكتاب الكريم بحرمة رمى المحصنات من الأزواج و غيرهن و جعله سببا موجبا لإقامة حد القذف على القاذف، و الحكم بفسقه و عدم قبول شهادته ما لم يتب.  
كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٢٣٤

و جعل رمى المحصنات المؤمنات الغافلات موجبا للعة في الدنيا و الآخرة، و استحقاق العذاب العظيم، و شدد الوعيد لمن يرتكب ذلك في عدة من آياته الكريمة، و قد جعل في السنة المطهرة احدى الموبقات السبع، و هى الشرك بالله و قتل النفس التى حرم الله، و أكل الربا، و أكل مال اليتيم، و السحر، و التولى يوم الزحف، و قذف المحصنات.  
و لا يجوز للرجل قذف زوجته بالزنا، لا تيانها بعض الأمور التى أوجب له الريب فيها، أو أوجب له غلبة الظن بذلك، و حتى إذا شاع ذلك أو أخبره به ثقة، فلا يجوز له القذف. نعم، يحسن منه الحذر و التوقى جهده المستطاع، و التخلص من ذلك بالطلاق و شبهه، و لا يؤثر المال أو الجمال على شرفه و سمعته.

## المسألة ٣٩:

يجوز للرجل أن يقذف زوجته بالزنا إذا علم بذلك حق العلم، و إذا قذفها كذلك لم يصدق بمجرد قوله، بل تجب اقامه حد القذف عليه فيجلد ثمانين جلدة إذا طالبت الزوجة بذلك، إلا إذا أقام البينة التى تثبت هذا الأمر و هى أربعة شهود عدول، أو لا عن المرأة لعانا جامعا للشرائط و سيأتى تفصيله ان شاء الله تعالى.

## المسألة ٤٠:

يشترط فى ثبوت اللعان ان يكون الزوج القاذف لزوجته بالغا عاقلا، فلا يثبت اللعان إذا كان صبيا غير بالغ أو كان مجنونا.  
و يشترط فى ثبوته أن تكون المرأة المقذوفة بالغة عاقلة، فلا يثبت اللعان إذا كانت صغيرة أو كانت مجنونة. و يشترط فيه أن تكون المرأة سالمة من الخرس، فلا يثبت اللعان بقذف الخرساء، و يشكل الحكم باشتراط كونها سالمة من الصمم.

**المسألة ٤١:**

يشترط في ثبوت اللعان أن يدعى الرجل القاذف لزوجته أنه شاهدها بعينه، فلا يثبت اللعان إذا قذفها ولم يدع المشاهدة، أو كان أعمى لا يبصر، فيجب عليهما إقامة البينة على ما يقولان، وإذا لم تكن لهما بينة عادلة تثبت صحة مدعاهما أقيم عليهما حد القذف. كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٢٣٥

**المسألة ٤٢:**

إذا كانت للرجل الذى قذف زوجته بينة تامة تثبت صحة ما يقول، وجبت عليه إقامة البينة و لم يصح منه اللعان.

**المسألة ٤٣:**

لا يثبت اللعان مع غير الزوجة، فإذا قذف الرجل امرأة أجنبية عنه بالزنا، وجب عليه أن يقيم البينة على ما يقول، وإذا لم تكن له بينة أقيم عليه حد القذف و ان كانت المرأة المقدوفة زوجة له سابقا، و لا يثبت اللعان إذا قذف الرجل زوجته المتمتع بها على الأقوى، فإذا قذفها و لم تكن له بينة أقيم عليه حد القذف، و لا يثبت اللعان فى الزوجة المعقودة بالعقد الدائم إذا كانت غير مدخول بها، فإذا قذفها بالزنا و لم يقيم البينة كان عليه الحد.

**المسألة ٤٤:**

لا يثبت اللعان بقذف الزوجة إذا كانت مشهورة بالزنا، و لا يثبت الحد على الرجل بقذفها ليدفع الحد عن نفسه باللعان، و إذا قذفها هى مشهورة بالزنا و لكنها لا تتجاهر به كان عليه التعزير مع عدم البينة، و إذا أقام البينة أو كانت المرأة متجاهرة بالإثم فلا تعزير على الرجل بقذفها.

**المسألة ٤٥:**

يشترط لإلحاق الولد بالرجل الذى يولد الطفل على فراشه من زوجته الدائمة أو المتمتع بها أن توجد ثلاثة أمور: الأول: أن يطمأ الزوج المرأة بحيث يعلم أنه أنزل ماء فيها أو يحتمل ذلك، و بحكم ذلك أن ينزل ماءه على فرجها أو حواليه بحيث يحتمل دخول الماء و تسربه الى الرحم، و يلحق به كذلك أن تستدخل نطفة الرجل فى جهاز المرأة بتوسط أنبوب أو إبرة حاقنة أو شبهه ذلك من الوسائل التى تعد للتلقيح الصناعى.

الثانى: أن تبلغ المدة ما بين الوطاء أو ما هو بحكمه من الأمور الأنف ذكرها، و ولادة الطفل ستة أشهر أو أكثر، و لا تكون أقل من ذلك.

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٢٣٦

الثالث: ان لا تتجاوز المدة ما بينهما عن أقصى مدة الحمل، و هو سنة كاملة على الأصح، و قيل تسعة أشهر و قيل عشرة و قد ذكرنا هذا في المسألة الثلاثمائة و الخامسة و الثمانين من كتاب النكاح.

فإذا وجدت هذه الشروط الثلاثة لحق الولد شرعا بالرجل و وجب عليه أن يعترف به، و حرم عليه إنكاره و نفيه عن نفسه و ان علم ان أمه قد ركبت الفجور، فان ذلك لا يجوز للرجل نفى الطفل مع تحقق شرائط الإلحاق، إلا إذا علم بانتفائه عنه.

#### المسألة ٤٦:

إذا علم الرجل حق العلم ان الولد المولود على فراشه ليس ولده لبعض الأمور التي أوجبت له العلم بذلك، كما إذا ترك الرجل جماع امرأته مدة طويلة لغيبه أو مرض أو غيرهما، ثم وجد الزوجة حاملا- على وجه لا- يمكن أن يكون الحمل منه، فإذا حصل له العلم كذلك، و جب على الأحوط أن ينفي الولد عن نفسه باللعان أو بغيره، لئلا يدخل في نسبه من ليس منه و تختل بذلك أحكام الموارث فيأخذ الميراث من لا يستحقه، و يحجب عنه من يستحق، و يختلط الأمر في النكاح و النظر الى المحارم بين ما يحل منه و ما يحرم، و في ولايات أولى الأرحام في موارد الولايات و غير ذلك من الآثار و الأحكام التي تترتب على النسب الثابت.

#### المسألة ٤٧:

إذا علم الرجل بأن الولد ليس منه، صح له نفى الولد عنه بلعان أو بغير لعان، بل و جب عليه ذلك على الأحوط، كما قدمنا، و من الواضح ان انتفاء الولد عن نسب الرجل لا- يعنى ان الولد قد تكون من الزنا، و لذلك فلا يحل للرجل أن يقذف المرأة بالزنا، أو يقذف الولد بأنه ولد من الزنا، إلا إذا حصل له العلم بذلك، فيكون لعانه مع المرأة لكلتا الجهتين، و إذا قذفها بالزنا من غير ان يعلم كان عليه حد القذف.

#### المسألة ٤٨:

إذا دخل الرجل بزوجه الدائمة، و أحرز وجود الشروط المتقدمة التي يلحق معها الولد بالرجل شرعا، حكم بلحوق الولد به، و لم يسمع منه نفيه إذا نفاه عن نفسه، و لم ينتف الولد عنه شرعا باللعان،

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٢٣٧

و كذلك الحكم إذا أقر الرجل بأنه قد دخل بالمرأة و بأن الشروط الشرعية لإلحاق الطفل به قد تحقق جميعا، فلا يسمع منه النفي بعد إقراره بذلك، و لا أثر للعان إذا لا عن المرأة.

و إذا لم يحرز تحقق الشروط الشرعية في الواقع، و لم يقر الرجل بأنه قد دخل بالزوجة، و بأن شروط الإلحاق به قد تحققت، ثم نفى الولد عن نفسه لم ينتف الولد عنه الا باللعان، و هذا إذا كانت الزوجة دائمة.

و إذا أنكر الرجل دخوله بالزوجة أصلا، أشكل الحكم بثبوت اللعان، فقد ذكرنا في المسألة الثالثة و الأربعين: انه يعتبر في ثبوت اللعان أن يكون الرجل قد دخل بالمرأة، فلا يثبت اللعان إذا قذف زوجته الدائمة من غير أن يدخل بها، و نتيجة لهذا، فإذا زعم أنه لم يدخل بالمرأة أصلا، فقد نفى وجود شرط اللعان.

**المسألة ٤٩:**

إذا دخل الرجل بزوجه المتمتع بها، و أحرز معه تحقق بقیة الشروط كما ذكرنا فی الزوجة الدائمة، لحق الولد به شرعا، و لا یسمع منه نفی الولد إذا نفاه عن نفسه بعد ذلك، و مثله ما إذا أقر بالدخول بها و بوجود الشرائط الشرعية لإلحاق الولد، فلا یسمع منه النفی بعد إقراره و لا یكون لنفيه أثر شرعی.

و إذا لم یحرز وجود الشرائط فی الواقع، و لم یقر الرجل بتحققها ثم نفی الولد عنه، انتفی الولد عنه فی الظاهر بمجرد نفيه و وجوده و لا یفتقر الی اللعان و لا یشرع له، و تلاحظ المسألة الثلاثمائة و السابعة و الثمانون و ما بعدها من كتاب النكاح.

**المسألة ٥٠:**

یشرع اللعان لنفی الولد من الزوجة الدائمة فی الصور الأنف ذكرها، سواء كان الولد لا یزال حملا فی بطن أمه أم كان بعد ولادته و انفصاله، بل و ان تأخر اللعان عن الولادة ما لم یعترف الزوج بالطفل كما إذا كان غائبا حین ولادته أو كان مریضا أو كان الحاکم الشرعی بعیدا عنه أو لغير ذلك من الأعذار التي توجب التأخیر.

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٢٣٨

**المسألة ٥١:**

إذا أقر الرجل بالولد لم یسمع منه إنكاره إذا أنكره بعد ذلك، سواء كان إقراره بنسبه صریحا كما إذا قال لبعض اخوانه: لقد رزقنی الله فی هذا الیوم من فلانة مولودا جدیدا، أو قال: و هبني الله من فلانة ولدا و قد سمیته محمدا، أم كان إقراره بالكناية، كما إذا بشره أحد بولادته أو هنأه به فقال له: سرک الله كما سرنی، أو قال: وفقنی الله لشکر هذه النعمة، أو أتم الله علی وجوده بصلاحه، و نحو ذلك من العبارات الدالة علی الرضا.

و لا- یكفی أن یكون الرجل حاضرا عند ولادة الطفل فیسکت و لا ینکر نسبته إلیه فی تلك الحال، فلا یسقط بذلك حقه من نفی الولد إذا كان یعلم انه لیس منه.

**المسألة ٥٢:**

یتعین علی الأحوط أن یكون إيقاع اللعان بین الزوجین عند الحاکم الشرعی خاصة، و لا یكفی إيقاعه عند من ینصبه الحاکم الشرعی لذلك، و أن یكون إتيان كل من الزوج و الزوجة بشهادات اللعان و ألفاظه بعد إلقاء الحاکم ذلك علیه و أمره بقولها، فلا یقع اللعان إذا أسرع الزوج فنطق باللعان قبل أن یأمره الحاکم بالقول، أو بادرت المرأة فلاعنت قبل أن یلقى الحاکم علیها كلمات اللعان و یأمرها بقولها، فلا یعتد بقولهما، و علیهما إعادة الإيقاع بعد أمر الحاکم لهما علی الترتیب.

**المسألة ٥٣:**

يجب على الأحوط أن يكون الرجل و المرأة قائمين عند إيقاعهما اللعان و نطقهما بألفاظه، بل يلزم على الأحوط أن يكونا معا قائمين من أول لعان الزوج الى آخر لعان الزوجة، و لا يكفي ان يقوم الزوج وحده عند لعانه، ثم تقوم الزوجة وحدها عند لعانها.

#### المسألة ٥٤:

إذا قذف الرجل زوجته بالزنا، أو نفى ولدها عن نفسه، و حضر الزوجان عند الحاكم الشرعى للملاعنة و علم بوجود جميع الشروط  
كلمة التقوى، ج٧، ص: ٢٣٩  
المعتبرة، أمر الحاكم الزوج أن يبدأ- فيقول: أشهد بالله انى لمن الصادقين فى ما قلته من رمى هذه المرأة بالزنا، أو من نفى ولدها عنى، و يكرر هذه الشهادة بأمر الحاكم أربع مرات، ثم أمره بعدها أن يقول فى المرة الخامسة: أن لعنة الله على ان كنت من الكاذبين، فيقولها مرة واحدة.  
فإذا أتم الرجل لعانه، أمر الحاكم المرأة أن تقول: أشهد بالله انه لمن الكاذبين فى قوله من القذف بالزنا، أو من نفى الولد عن نفسه، و تكرر هذا القول أربع مرات، ثم أمرها فقالت فى المرة الخامسة: ان غضب الله على ان كان من الصادقين فى قوله، و قالت ذلك مرة واحدة.

#### المسألة ٥٥:

يجب ان يكون التلفظ بشهادات اللعان و كلماته من الرجل و المرأة على الوجه المتقدم، فلا يصح إذا أبدلت منه بعض كلماته أو غيرت بما يرادف أو بما يشبه فى المعنى أو فى الاشتقاق، و لا يصح إذا قدم بعض الألفاظ على بعض أو حذف بعضها و ان كان المحذوف لام التوكيد من قول الرجل: انى لمن الصادقين، أو من قول المرأة: انه لمن الكاذبين، أو ما يشبه ذلك.

#### المسألة ٥٦:

تجب مراعاة الترتيب فى اللعان، فيبدأ الرجل قبل المرأة، و يبدأ الرجل - أولاً- بالشهادات الأربع بالله انه لمن الصادقين، ثم يدعو على نفسه بلعنة الله بعدها ان كان من الكاذبين، و تبدأ المرأة بالشهادات الأربع كذلك، ثم تدعو على نفسها بغضب الله بعدها ان كان من الصادقين.

#### المسألة ٥٧:

يجب أن يكون التلفظ فى اللعان باللغة العربية، إذا كان الرجل و المرأة قادرين على التكلم بها، فإذا كانا عاجزين و لم يمكن لهما النطق بها صح لهما إيقاعه بغيرها من اللغات.

#### المسألة ٥٨:



يشكل الحكم بصحة التوكيل فى اللعان، بأن يوكل الرجل غيره فى أن

كلمة التقوى، ج٧، ص: ٢٤٠

يجرى اللعان عنه مع زوجته حتى تترتب أحكام اللعان على الموكل بلعان الوكيل، أو توكل المرأة أحدا فى أن يلاعن الرجل عنها كذلك، وقد سبق هذا التردد منا فى كتاب الوكالة.

### المسألة ٥٩:

إذا حصل اللعان بين الرجل والمرأة واجتمعت شروطه وقيوده وقعت الفرقة بين الزوجين سواء كان اللعان بسبب القذف أم كان بسبب نفى الولد، والفرقة الحاصلة من ذلك انفساخ عقد لإطلاق، وكذلك فلا يشترط فى اللعان ما يشترط فى صحة الطلاق، ويجب على المرأة ان تعتد من الزوج بعده، وقد تقدم فى مبحث العدد ان عدة المرأة فى الفسخ والانفساخ هى عدة الطلاق، والفرقة بين الزوجين على الوجه المذكور هى الأثر الأول الذى يتحقق ويحكم به بعد اللعان.

### المسألة ٦٠:

إذا وقع اللعان بين الزوجين على الوجه التام فى الشروط والقيود، حرمت المرأة على الرجل حرمة مؤبدة فلا يحل له الزواج بها أبدا حتى يعقد جديد، وحتى بعد انقضاء عدتها منه، وحتى إذا أكذب نفسه فى قذفها بالزنا أو كذبت هى نفسها فى لعانها، وكذلك إذا كان اللعان بسبب القذف ونفى الولد معا، فتحرم عليه حرمة مؤبدة. وإذا كان اللعان بسبب نفى الولد خاصة ولا يشتمل على قذف المرأة بالزنا، ففى ثبوت التحريم المؤبد بذلك اشكال فلا يترك الاحتياط فيه، وان كان القول بالحرمة الأبدية لا يخلو من قوة، وقد تقدم ذكر هذا فى المسألة المائتين والسادسة والستين من كتاب النكاح، وهذا هو الحكم الثانى من أحكام اللعان.

### المسألة ٦١:

إذا رمى الزوج امرأته بالزنا ولاعنها عند الحاكم الشرعى لعانا تام الشروط والقيود، سقط باللعان عنه حد القذف وثبت على المرأة حد الزنا وهو هنا الرجم لأنها محصنة، فإذا لاعنته أيضا وأتمت لعانها على الوجه المطلوب، سقط عنها حد الزنا، ودرى عنها الرجم، وإذا

كلمة التقوى، ج٧، ص: ٢٤١

نكلت ولم تلاعن الرجل أو أتت ببعض شهادات اللعان ونكلت عن إتمامه لزمها الحد، وهذا هو الحكم الثالث من أحكام اللعان.

### المسألة ٦٢:

إذا نفى الرجل الولد عن نفسه فقال: انه ليس لى ولدى، وادعت المرأة أن الولد منه، وتلاعنا لذلك عند الحاكم الشرعى كما ذكرنا، انتفى الولد عن الرجل فلا ينسب اليه، فلا يكون الرجل الملاعن له أباً، ولا يكون الطفل للرجل ابناً، ولا يرث أحدهما من الآخر إذا مات قبله، وانتفى النسب بين الولد ومن يتصل به بالأب، فلا يكون أبو الرجل له جداً ولا تكون أمه له جدة، ولا أخوه للطفل عمًا، و

لا أخته عمه، ولا ولد الرجل له أخا ولا أختا، ولا يرث منهم إذا ماتوا قبله ولا يرثون منه إذا مات قبلهم. و ثبت النسب و التوارث بين الولد و الأم و من يتقرب بها، فأبوها جده و أمها جدته و أخوانها أخواله و خالاته، و أولاد المرأة من غير ذلك الرجل أخوانه لأمه و أخواته، و كذلك أولادها من ذلك الرجل فهم اخوانه لأمه و أخواته لها، و ليسوا أخوانه لأبيه و أمه و يثبت التوارث بينه و بينهم على هذا النهج، و سيأتي تفصيل ذلك ان شاء الله تعالى في فصل ميراث ولد الملاعنة من كتاب الميراث، و هذا هو الحكم الرابع من أحكام اللعان.

### المسألة ٦٣:

إذا لا عن الرجل المرأة لنفى الولد عن نفسه، ثم كذب لعانه و اعترف بالولد أخذ بإقراره، فإذا مات قبل الولد ورث الولد من تركته، و لا يرث هو من الولد إذا مات قبله، و لا يرث الولد من أقرباء الأب شيئا إذا مات أحدهم قبله و لا يرثون منه إذا مات قبلهم، و إذا كذب الرجل نفسه قبل أن يتم اللعان لم ينتف الولد منه و لم يكن للعان أثر.

### المسألة ٦٤:

إذا لا عن الرجل امرأته لقتلها بالزنا ثم كذب نفسه بعد اللعان، لم يحد للقتل و لم يحل له أن يتزوج بالمرأة أبدا، و إذا كذب نفسه قبل أن يتم اللعان لزمه حد القذف و لم تحرم عليه المرأة، بل و لم يفسخ نكاحها. كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٢٤٢

### المسألة ٦٥:

يستحب أن يجلس الحاكم الشرعي للعان مستديرا للقبلة، و أن يوقف الرجل عن يمينه و هو مستقبل القبلة، و أن يوقف المرأة و الصبي معها عن يساره و هما مستقبلان أيضا، فيكونان عن يمين الرجل، و أن يحضر من يسمع اللعان، فإذا أمر الحاكم الرجل بإلقاء الشهادات الأربع واحدة بعد واحدة حتى أتمها، أمره بالسكوت و شرع الحاكم بوعظه و تحذيره مغبة ذلك، و ذكره شدة لعنة الله و أليم أخذه و طرده عن رحمته، فإذا أتم و عظه، أمره أن يدعو على نفسه بلعنة الله ان كان من الكاذبين في قوله، ثم توجه بعده إلى المرأة، فأمرها بإلقاء شهادات اللعان واحدة بعد واحدة كما تقدم، فإذا أتمت ابتداء الحاكم فوعظها و خوفها عظيم غضب الله و شدة نقمته، فإذا أتم و عظها و تكبيرها أمرها ان تدعو في الخامسة على نفسها بغضب الله ان كان الرجل من الصادقين في ما قال.

### المسألة ٦٦:

إذا قذف الرجل امرأته أكثر من مرة واحدة بأنها قد زنت، لم يجب عليه بذلك القذف المتكرر أكثر من حد واحد، و لم يوجب عليه غير لعان واحد، و إذا قذفها بالزنا فحد لقذفه إياها، أو لا عن المرأة فأسقط عن نفسه الحد باللعان، ثم قذفها بعد ذلك مرة أخرى أو أكثر، فلا يبعد وجوب الحد عليه بهذا القذف و ثبوت اللعان مرة ثانية على تأمل.

## كتاب الميراث

## إشارة

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٢٤٥  
كتاب الميراث و فيه عدة فصول:

## الفصل الأول في مقدمات يتوقف عليها تبين الأبحاث و المقاصد الآتية

## المسألة الأولى:

موجبات الإرث للوارث أما نسب يصله بالميت، و أما زوجية تعقده به، و أما ولاء يكون بينهما، و ليس له موجب غير ذلك على الأصح، و طبقات النسب الموجبة لإرث الحي من الميت ثلاثة:

الطبقة الأولى: الأب و الأم بلا واسطة، و الأولاد: الذكور منهم و الإناث، و أبناءهم الذكور و الإناث أيضا و ان تعددت الوسطة بينهم و بين المورث، و الأب و الأم هما الصنف الأول من هذه الطبقة، و الأولاد و ذريتهم هم الصنف الثاني منها.

الطبقة الثانية من النسب الموجب للإرث هم الأجداد و الجدات للأب أو للأم، سواء كانوا أجدادا للميت بلا واسطة أم كانوا أجداد أبيه أو أمه أم أجداد جدة للأب أو للأم إذا اتفق وجودهم، و الأخوة و الأخوات، و هم أولاد أبيه معا، أو أولاد أبيه خاصة أو أولاد أمه خاصة، و أولاد إخوته المذكورين أو أخواته، و أولاد الإخوة و الأخوات و ان تعددت الوسطة، إذا اتفق وجودهم، و الأجداد و الجدات هم الصنف الأول من هذه الطبقة، و الأخوة و الأخوات و ذريتهم هم الصنف الثاني منها.

الطبقة الثالثة من النسب هم أعمام الميت و عماته و أخواله و خالاته و أعمام أبيه و أمه و عماتهم و أخوالهما و خالاتهما، و أعمام جده و جدته للأب أو للأم و عماتهم و أخوالهما و خالاتهما و هكذا، إذا اتفق وجودهم، و أولاد الأعمام و العمات و الأخوال و الخالات المذكورين و ذريتهم إذا

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٢٤٦

تعددت الوسطة، و عدوا من القرابة في نظر أهل العرف، و جميع أهل هذه الطبقة صنف واحد، و سنذكر الأثر الذي يختص به أهل الصنف الواحد من الطبقة عن أهل الصنفين المختلفين.

## المسألة الثانية:

الثاني من موجبات ارث الحي من الميت هي الزوجية، فإذا تم عقد النكاح الدائم بين الرجل و المرأة ورث أحدهما الآخر إذا مات قبله و لم يكن له ما يمنعه عن الإرث من كفر أو قتل أو رق أو لعان، و تراجع المسألة الثلاثمائة و الثالثة من كتاب النكاح في ما يتعلق بميراث الزوج و الزوجة إذا كان نكاحهما منقطعاً.

## المسألة الثالثة:

الثالث من موجبات ارث الحى من الميت: الولاء، و ينحصر فى ولاء العتق، و ولاء ضمان الجريرة، و ولاء الإمامة، فإذا مات العتيق و لم يكن له رحم وارث، و رث ماله سيده الذى أعتق رقبته، و إذا مات السائبة و لا رحم له و لا معتق ورثه ضامن جريرته، و إذا مات من لا وارث له من جميع أولئك ورثه امام المسلمين على ما سنفصله فى ما يأتى ان شاء الله تعالى.

### المسألة الرابعة:

الفروض و هى السهام التى قدرها الله سبحانه فى كتابه الكريم لبعض الوارثين ستة: و هى الثلثان و النصف، و الثلث، و الرابع، و السدس، و الثمن.

بصرى بحراني، زين الدين، محمد امين، كلمة التقوى، ٧ جلد، سيد جواد وداعى، قم - ايران، سوم، ١٤١٣ هـ ق

كلمة التقوى؛ ج ٧، ص: ٢٤٦

فالثلثان هما فرض للبتين أو البنات للميت حين لا يكون معهن ولد ذكر للميت أيضا، و حين يكون معهن ابن له و لكنه يكون ممنوعا من الإرث لأنه كافر فلا يرث من المسلم، أو لأنه قاتل لأبيه فلا يرثه، أو لأنه عبد مملوك، فلا يكون فى هذه الصور وارثا و لا حاجبا لأخواته بنات الميت عن فرضهن و هو الثلثان، و هما أيضا فرض للأختين أو الأخوات للميت، لأبويه معا أو لأبيه خاصة، حين لا يكون معهن أخ ذكر للميت، أو كان معهن أخ ذكر و لكنه لا يساويهن فى المرتبة، و مثال ذلك أن تكون للميت أختان شقيقتان لأمه و أبيه، و يكون له معهما أخ

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٢٤٧

للأب خاصة فلا يكون وارثا للميت معهما و لا حاجبا لهما عن الثلثين، و كذلك إذا كان له أخ ممنوع عن الإرث لأنه كافر أو قاتل أو عبد مملوك، فلا يكون وارثا و لا حاجبا لهن عن الثلثين، و ان كان مساويا لهن فى المرتبة أو أسبق منهن، و مثال ذلك أن يكون الجميع للأبوين، أو يكون الجميع للأب خاصة أو تكون الأخوات الوارثات للأب خاصة و يكون الأخ الممنوع من الإرث للأبوين. و النصف فرض للبت الواحدة إذا تركها الميت و لم يكن معها ابن ذكر للميت، أو كان معها ولد ذكر و هو ممنوع من الإرث لما ذكرنا، فلا يرث مع البنت الوارثة و لا يحجبها عن فرضها و هو النصف، و النصف أيضا فرض للأخت الواحدة للميت لأبويه معا أو لأبيه خاصة إذا تركها و ليس معها أخ أصلا، أو كان معها أخ للميت و لكنه ممنوع من الإرث لأن الأخت أسبق منه فى المرتبة، أو لأنه كافر أو قاتل كما تقدم فلا يكون وارثا و لا حاجبا لها عن النصف، و ان كان أخا للأبوين و كانت هى أختا للأب خاصة، و النصف أيضا فرض للزوج إذا لم يكن للزوجة ولد منه و لا من غيره، أو كان لها ولد ممنوع من الإرث، فلا يحجب الزوج عن النصف كما سبق فى نظائره.

و الثلث فرض للأم إذا لم يكن للميت ولد أو ولد ولد و ان نزل، أو كان للميت ولد و لكنه ممنوع من الإرث على نهج ما تقدم، و لم تكن للميت أخوة يحجبونها عما زاد عن السدس على تفصيل سنذكره فى مبحث ميراث الأبوين ان شاء الله تعالى، فإذا كان للميت ولد ممنوع من الإرث لم يحجب الأم عن الثلث، و كذلك إذا كان له أخوة لا تجتمع معهم الشروط الآتى بيانها، فلا يحجبون الأم عن الثلث، و الثلث أيضا فرض للأخوة من الأم ذكورا أو إناثا أو ذكورا و إناثا، إذا كانوا أكثر من واحد يشتركون فيه على السواء.

و الرابع فرض للزوج إذا كان للزوجة الميتة ولد أو ولد ولد غير ممنوع من الإرث، فإذا كان لها ولد أو حفيد ممنوع من الإرث لم يكن حاجبا للزوج عن النصف كما تقدم، و الربع فرض للزوجة أو الزوجات إذا لم يكن للزوج الميت ولد أو حفيد أو كان له و لكنه

ممنوع من الإرث،

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٢٤٨

فإذا كان له ولد أو حفيد غير ممنوع من الإرث ففرض الزوجة الواحدة أو الزوجات المتعددة هو الثمن يقتسمه بالسوية. و السدس فرض للأب وللأم إذا كان لابنهما الميت ولد أو حفيد غير ممنوع من الإرث، و السدس فرض الأم أيضا إذا كان لابنها الميت اخوة لأبويه أو لأبيه خاصة مع وجود شرائط الحجب و سيأتي ذكرها كما أشرنا إليه آنفا. و السدس أيضا فرض الأخ الواحد للميت من أمه ليس معه من كلاله الأم غيره، و الأخت الواحدة من أمه ليس معها غيرها كذلك.

### المسألة الخامسة:

قد لا يعين الشارع للوارث سهمها معينا يدفع اليه من تركه الميت في جميع الأحوال أو في بعض الحالات دون بعض، فالشارع لا يحدد للأب سهمها معينا عند انفراده بميراث ولده، و لا يحدد له نصيبا إذا انفرد هو و الأم بتركة ولدهما و لم يكن له وارث سواهما، و الشارع لا يحدد فرضا خاصا للولد الذكر حين ما ينفرد بميراث أبيه و حين ما يشترك معه ولد آخر أو أولاد آخرون ذكور أو إناث، و الشارع لا يحدد للأخ الذكر الواحد أو المتعدد فرضا معينا، و لا يحدد للجد و لا للعم و لا للخال و لا لابن العم و لا لابن الخال مقدرا عند الانفرد بالميراث أو عند الاشتراك، و نتيجة ذلك ان هذا القريب يرث من تركه الميت بسبب قرابته منه نصيبا، و هذا النصيب الذي يستحقه من التركة يختلف باختلاف الموارد، فالأب يستحق جميع تركه ولده الميت حين ما ينفرد بميراثه، و هو يأخذ الثلثين منها إذا انفرد هو و الأم بالتركة و لم يكن للأم حاجب عن الثلث و الحاجب لها هم الأخوة عند ما توجد شروط الحجب، و هو يستحق خمسة أسداس التركة في هذا الفرض إذا كان للميت اخوة يحجبون الأم عما زاد عن السدس، و الأب في جميع هذه الفروض يرث من ولده بالقرابة، و مثله القول في الورثة الآخرين.

فالولد يستحق جميع التركة عند انفراده بها، و يستحق نصيبه منها حسب ما تقتضيه القسمة حين ما يشترك معه ولد آخر أو أكثر، ذكر أو أنثى، أو يشترك معه الأبوان أو أحدهما، و هو في جميع الفروض

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٢٤٩

يرث بالقرابة، و كذلك القول في الورثة الآخرين من الاخوة و الأجداد و الأعمام و غيرهم من الذين يرثون بالقرابة، و نظيرهم في ذلك من يرث الميت بسبب الولاء.

### المسألة السادسة:

قد تزيد التركة على مقدار السهام المعينة فيها للورثة، فيستحق بعض الورثة أن يرد عليه شيء من بقية التركة زائدا على نصيبه، وفقا لما يأتي بيانه من الحكم في ذلك، و مثاله ان يموت رجل و له بنت واحدة و زوجة فيكون للبننت نصف التركة و للزوجة ثمنها، و تكون التركة زائدة على السهام المقدره بثلاثة أثمان التركة، و الحكم في هذا الفرض أن يرد جميع ما زاد على البننت خاصة و تستحقه زائدا على نصيبها، و مثال ذلك أيضا أن يموت رجل و له بنت واحدة و أم، فيكون للأم سدس التركة، و للبننت نصفها، و تكون التركة زائدة على السهام المقدره بسدس التركة، و الحكم في الفرض أن يقسم الزائد على البننت و الأم بنسبة سهميهما فيكون للأم الربع من الزائد، و للبننت ثلاثة أرباعه و سيجيء تفصيل الحكم فيه.

**المسألة السابعة:**

من الورثة من يكون إرثه بالفرض دائما، فلا يرث بالقرابة و لا بالرد في جميع الحالات، و هي الزوجة الواحدة و الزوجات المتعددة، و فرضها هو الربع إذا لم يكن للزوج الميت ولد أو حفيد وارث، و إذا كان له ولد أو حفيد ففرضها هو الثمن، و لا تخرج عن ذلك إلا إذا كانت قريبة للزوج في النسب فترثه بالقرابة أيضا غير ميراث الزوجة، و مثال ذلك أن تكون ابنة عمه أو ابنة خاله مثلا و زوجته، و لا وارث له أقرب منها، و هذا هو القسم الأول من أقسام الوارث.

**المسألة الثامنة:**

و من الورثة من يكون إرثه بالفرض دائما، و قد يرث بالفرض و بالرد أيضا في بعض الحالات، و من هذا القسم: الأم، فإنها ترث السدس دائما من تركه ولدها إذا كان له ولد أو كان لها حجب و هم الأخوة مع وجود شرائط الحجب، و ترث الثلث دائما إذا لم يكن للميت

كلمة التقوى، ج٧، ص: ٢٥٠

ولد و لم يكن لها حجب، و قد ترث مع الفرض بالرد إذا زادت التركة على السهام، و قد ذكرنا بعض الأمثلة لذلك في المسألة السادسة.

و من هذا النوع: الزوج، فإنه يرث من زوجته نصف تركتها إذا لم يكن لها ولد أو حفيد وارث، و يرث منها ربع التركة إذا كان لها ولد وارث أو حفيد وارث، و يرث منها بالرد إذا لم يكن للزوجة وارث غير الامام على الأقوى، و لا يخرج الزوج عن هذا الحكم إلا إذا كان قريبا لزوجته في النسب، فهو ابن عم لها مثلا أو ابن خال و زوج، و لا وارث لها أقرب منه و لذلك فيرث منها بالقرابة كما يرث بالزوجية، و قد سبق نظيره في الزوجة، و هذا هو القسم الثاني من أقسام الوارث.

**المسألة التاسعة:**

و من الورثة من يكون إرثه بالفرض في بعض الحالات و يكون إرثه بالقرابة في بعضها، و قد يرث بالرد عليه في بعض الحالات أيضا، و من هذا القسم الأب، فإنه يرث بالفرض إذا كان للميت ولد أو حفيد وارث و فرضه في هذا الحال هو السدس، و هو يرث بالقرابة إذا لم يكن للميت ولد و لا حفيد أو كان له و لكنه كان ممنوعا من الإرث لأنه كافر أو قاتل للميت أو رق مملوك، و هو يرث كذلك بالرد عليه في بعض الحالات، و مثال ذلك أن يموت زيد و يخلف من بعده أبا و بنتا واحدة، فيرث الأب فرضه و هو السدس كما ذكرناه و ترث البنت فرضها و هو النصف، و تزيد التركة على السهام بسدسين و الحكم في ذلك أن يقسم الزائد على الأب و البنت الوارثين بنسبة سهميهما من التركة، فيأخذ الأب ربع الزائد و تأخذ البنت ثلاثة أرباعه، و مثاله أيضا أن يموت الشخص و يخلف من بعده أبا و بنتين، فيرث الأب السدس كما تقدم و ترث البنتان فرضهما و هو الثلثان، و تزيد التركة على السهام بسدس واحد، و الحكم فيه أن يقسم الزائد على الأب و البنتين بنسبة سهميهما كما سبق، فيكون للأب خمس الزائد و للبنتين أربعة أخماسه.

و من هذا القسم البنت الواحدة للميت، فإنها ترث من أبيها بالفرض و هو نصف التركة إذا لم يكن معها ولد ذكر وارث، و ترث منه بالقرابة إذا كان معها ولد ذكر، و يكون للذكر مثل حظ الأنثيين، و إذا لم يكن

كلمة التقوى، ج٧، ص: ٢٥١

معها ولد ذكر ورثت النصف بالفرض كما قلنا وورثت الباقي بالرد، وكذلك البنات، فإنهما ترثان بالفرض إذا لم يكن معهما ولد وارث، وفرضهما هو الثلثان و يرد عليهما الباقي يقتسمانه بالسوية، وإذا كان معهما ولد ورثتا بالقرابة وقسمت التركة عليهم للذكر مثل حظ الأنثيين.

ومن هذا القسم أيضا الأخت الواحدة للميت لأبويه معا أو لأبيه خاصة، والحكم فيها هو الحكم في البنت الواحدة فترث من أخيها بالفرض إذا لم يكن معها أخ وارث وفرضها هو نصف التركة و يرد عليها الباقي، وترث منه بالقرابة إذا كان معها أخ وارث وتقسم التركة عليهما للذكر مثل حظ الأنثيين، وكذلك الأخوات فالحال فيهن حال البنات، وهذا هو القسم الثالث من أقسام الوارث.

### المسألة العاشرة:

ومن الورثة من يكون إرثه بالقرابة دائما وفي جميع الحالات، فليس له فرض محدد، ولا تزيد التركة معه على السهام فيأخذ منها بالرد، ومن هذا القسم الولد الذكر، والأولاد المجتمعون ذكورا، أو ذكورا وإناثا، والأخ الواحد إذا كان للأبوين أو للأب خاصة، والأخوة المجتمعون إذا كانوا كذلك وكانوا ذكورا، أو ذكورا وإناثا، والجد والأجداد المجتمعون، والأعمام والأخوال على ما يأتي بيانه في مواضعه ان شاء الله تعالى وهذا هو القسم الرابع من الوارث.

### المسألة ١١:

ومن الورثة من يكون إرثه بالولاء خاصة، فليس له فرض محدد يرث به ولا قرابة يرث بها ولا رد، والوارث في هذا القسم هم المعتق، وضامن الجريرة، والامام، وإذا اتفق لأحدهم وجود قرابة يرث بها من الميت كما إذا كان المعتق أخا للميت أو عما أو ابن عم، ورثه بالقرابة ولا موضع معها للإرث بالولاء.

### المسألة ١٢:

لا يرث أهل الطبقة من النسب إذا وجد واحد من أهل الطبقة السابقة عليهم، فلا يرث أحد من الأجداد القريبين أو البعيدين، ولا أحد من

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٢٥٢

الأخوة الأشقاء وغيرهم وأولادهم إذا وجد أب للميت أو أم، أو وجد ولد له أو بنت، أو وجد أحد من أولاد ولده أو بنته، وان تعددت الوسطة بين الميت وبينهم، ولا يرث أحد من الأعمام والأخوال القريبين أو البعيدين ولا أحد من أولادهم وذريتهم، إذا وجد جد للميت أو جدة أو أخ أو أخت، أو ابن أخ أو ابن أخت وهكذا، ولا يرث احد ممن يرث من الميت بالولاء إذا وجد احد ممن يرث منه بالقرابة.

### المسألة ١٣:

لا يمنع الزوج ولا الزوجة عن ميراثهما إذا اجتمع مع أى طبقة من طبقات الوارثين وأصنافهم سواء كان ممن يرث بالفرض أم بالقرابة

أم بالولاء، عدا ما تقدم ذكره من وجود الولد أو البنت للميت فيرث الزوج مع عدمه النصف و مع وجوده الربع، و ترث الزوجة مع عدمه الربع و مع وجوده الثمن.

#### المسألة ١٤:

لا- يمنع القريب البعيد عن الإرث إذا كانوا من أهل طبقة واحدة و كانوا من صنفين، فإذا اجتمع الأب أو الأم مع ولد الولد أو ولد البنت و ان كان بأكثر من واسطة لم يمنع الأب و لا- الأم ذلك الحفيد أو السبط عن الإرث و ان كان أقرب الى الميت، لأنهما من صنفين، و كذلك إذا اجتمع الجد القريب أو الجدة مع ولد الأخ أو ولد الأخت لم يمنع الجد أو الجدة ولد الأخ و لا ولد الأخت عن الإرث و ان كانا بأكثر من واسطة أو اجتمع الأخ أو الأخت مع الجد الأعلى بأكثر من واسطة فلا يمنعه من الميراث لأنهما من صنفين. و يمنع القريب من هو أبعد منه عن الميراث إذا كانا من طبقة واحدة و صنف واحد، فولد الميت و بنته يمنعان ولد ولده و ولد بنته عن الإرث، و ولد الولد بواسطة واحدة يمنع ولد ولده و ولد بنته بواسطة واحدة، و هكذا. و الأخ و الأخت للميت يمنعان ولد أخيه و ولد أخته، و ولدتهما بلا واسطة يمنع ولدهما مع الواسطة لأنهما من صنف واحد، كما ذكرناه في المسألة الأولى، و كذلك في طبقة الأعمام و الأخوال، فالعم و العمّة كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٢٥٣

يمنعان ابن العم و ابن العمّة و ابن الخال و ابن الخالة عن إرثه، و الخال و الخالة يمنعان ابن العم و ابن العمّة أيضا و ابن الخال و ابن الخالة عن الإرث، و ما كان من أولادهم بلا واسطة يمنع من كان منهم بواسطة و هكذا، لأن الجميع من صنف واحد كما تقدم في المسألة الأولى، و تلاحظ المسائل المتعلقة بذلك من الفصل الثالث الآتية ان شاء الله تعالى.

#### الفصل الثاني في موانع الإرث

#### المسألة ١٥:

ذكر جماعة من العلماء للإرث موانع كثيرة حتى أنهاها الشهيد الأول قدس سره في كتاب الدروس الى عشرين مانعا، و في بعض ما أفاده في ذلك تكلف، و بعض ما ذكره انما هو مانع عن بعض الإرث، و ليس مانعا عن أصل الإرث، كالولد يمنع الأب و الأم حين يجتمع معهما أو مع أحدهما عما زاد عن السدس، و كالولد يحجب الزوج حين يجتمع معه عن النصف، و يمنع الزوجة حين يكون معها عن الربع، و كالأخوة يحجبون الأم عما زاد عن السدس مع وجود شروط الحجب، و نظائر ذلك. و موانع الإرث المشهورة ثلاثة، و هي الكفر و القتل و الرق، و قد تقدم في الكتاب السابق حكم اللعان، و ستعرض له هنا ان شاء الله على وجه الاجمال، و نتعرض لبعض أحكام الغائب و أحكام الحمل و ميراث ابن الزنا في ما يأتي.

#### المسألة ١٦:

لا- يرث الكافر من المسلم إذا مات و ان كان أقرب الناس إليه في النسب، من غير فرق بين أصناف الكفار و مللهم، حتى الذمي و المعاهد، و حتى المرتد سواء كان فطريا أم مليا، فإذا مات المسلم انتقلت تركته الى وارثه المسلم و ان كان بعيدا عنه في النسب، و



كان له ولد كافر، أو كان له أب و أم كافران، أو كان له أقرباء آخرون من الكفرة أو المرتدين، و إذا لم يكن له رحم أو قريب مسلم يرثه وورثه معتقه أو

كلمة التقوى، ج٧، ص: ٢٥٤

ضامن جريته إذا وجدا و كانا مسلمين، فان لم يكن له وارث مسلم من جميع أولئك ورثه امام المسلمين (ع).

### المسألة ١٧:

لا يرث الكافر من قريبه المسلم إذا مات قبله من غير فرق بين أن يكون المسلم شيعيا و غيره من فرق المسلمين.

### المسألة ١٨:

لا يمنع كفر الكافر أحدا يتقرب بواسطته الى الميت عن الإرث منه إذا كان مسلما، و مثال ذلك أن يموت رجل مسلم و يعقب ولدا كافرا، و يكون ولد ولده الكافر مسلما، فيرث الميت المسلم حفيده المسلم و ان كان يتقرب اليه بأب كافر، و مثاله أيضا أن يموت المسلم و له أب كافر، و يكون للميت أخ أو عم مسلم، فيرثه أخوه أو عمه المسلم، و ان كان يتقرب الى الميت بأبيه الكافر.

### المسألة ١٩:

إذا مات رجل كافر و له وارث مسلم اختص هذا الوارث بإرثه إذا كان واحدا أو كان أقرب من الورثة الآخرين و اشترك مع ورثة الميت المسلمين إذا كانوا من أهل طبقته على حسب موازين الميراث، و لم يرث معه أرحام الميت الكفار شيئا و ان كانوا أقرب إليه من الوارث المسلم، فيرث الميت الكافر أخوه المسلم أو عمه أو ابن عمه إذا كان مسلما، و يختص بميراثه و ان كان له ولد أو أب أو أم من الكفار، و نتيجة لذلك فيكون المسلم وارثا للكافر، و مانعا لأرحامه الكفار عن الإرث، و إذا لم يكن للكافر رحم وارث من المسلمين و كان له معتق مسلم أو ضامن جريرة، اختص بميراثه أيضا و لم يرثه أرحامه من الكفار سواء كانوا مع الميت من أهل ملة واحدة أم من ملل متعددة، و إذا لم يكن للميت الكافر وارث من المسلمين غير الامام كانت تركته للوارثين الكفار.

### المسألة ٢٠:

إذا مات المرتد الفطرى أو الملى و كان له وارث مسلم اختص المسلم بإرثه وحده سواء كان متحدا أم متعددا كما تقدم و منع الوارث كلمة التقوى، ج٧، ص: ٢٥٥

المسلم و ان كان واحدا ورثة الميت الكفار عن إرثه و ان كانوا أقرب إليه رحما على نهج ما ذكرناه فى الكافر الأصلي سواء بسواء و كذلك إذا كان المسلم وارثا له بالولاء فيختص بإرثه دون أرحامه الكفرة و إذا لم يكن له وارث من المسلمين سوى الامام (ع)، فالقول المشهور بين الأصحاب ان ميراثه يرجع الى الامام كما هو الحكم فى المسلمين، و لم أقف لهذا القول على دليل يعتمد عليه، و ظواهر الأدلة تقتضى أن للمرتد فى ذلك حكم الكافر الأصلي سواء كان فطريا أم مليا، فيكون ميراثه فى هذه الصورة لورثته من الكفار.

**المسألة ٢١:**

إذا مات مسلم و خلف بعده وارثا مسلما و وارثا كافرا، ثم أسلم الوارث الكافر بعد موت المورث فهنا صور تختلف أحكامها. (الصورة الأولى): أن يكون الوارث المسلم الذى خلفه الميت واحدا، و هو غير الامام، و غير الزوجة، و الحكم فى هذه الصورة أن التركة بمجرد موت الميت تنتقل الى الوارث المسلم الواحد، فإذا أسلم الوارث الكافر بعد موت المورث لم يستحق من التركة نصيبا. (الصورة الثانية): أن يكون الوارث المسلم الباقى بعد موت الميت هو امام المسلمين، فإذا أسلم الوارث الكافر بعد موت مورثه وورث المال بعد إسلامه و لم ينتقل الى الامام (ع).

(الصورة الثالثة): أن تكون وارثه الميت المسلمة هى زوجته وحدها، فإذا أسلم الكافر بعد موت الرجل و كان إسلامه قبل قسمة المال بين الزوجة و الامام، ورثت الزوجة نصيبها من التركة فإذا كان الوارث الذى أسلم ولدا أخذت الزوجة الثمن و ان لم يكن ولدا أخذت الربع، و ورث المسلم الجديد بقية المال و لم تنتقل الى الامام، و إذا كان إسلامه بعد قسمة المال أو مقارنا لها نفذت القسمة و لم يستحق من التركة شيئا.

(الصورة الرابعة): أن يكون الوارث المسلم الذى خلفه الميت متعددا، فإذا أسلم الوارث الكافر بعد قسمة المال بين الوارث المسلمين نفذت القسمة بينهم و استحق كل واحد منهم نصيبه، و لم يستحق المسلم كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٢٥٦

الجديد من التركة شيئا، و كذلك إذا كان إسلامه مقارنا لقسمة المال بين الورثة فلا يستحق منه نصيبا. و إذا أسلم قبل ان يقسم المال، شارك الورثة فى الميراث إذا كان من أهل طبقتهم، و لم يرث معهم شيئا إذا كانوا أسبق منه فى طبقة الميراث، و ورث المال كله دونهم إذا كان هو أسبق منهم فيها.

**المسألة ٢٢:**

إذا مات كافر و ترك بعده وارثا مسلما و وارثا كافرا، ثم أسلم الوارث الكافر بعد موت المورث كما فى الفرض الآنف ذكره فى المسألة الماضية، جرت فيه الصور الأربع التى فصلناها و انطبقت عليه أحكامها.

**المسألة ٢٣:**

إذا تعدد الوارث المسلمون للميت المسلم أو للميت الكافر كما فى الصورة الرابعة الآنف ذكرها، و قسم بعض التركة على الوارث و لم يقسم بعضها، ثم أسلم الوارث الكافر بعد ذلك، جرى فى التركة حكمها المتقدم، فلا يرث المسلم الجديد شيئا من البعض الذى جرت قسمته من التركة، و ورث من البعض الآخر الذى لم يقسم، و إذا كان من أهل الطبقة السابقة فى الميراث اختص بارث هذا البعض الذى لم يقسم و لم يرث منه الآخرون.

**المسألة ٢٤:**

إذا مات المسلم و كان جميع ورثته حين موته كفارا، لم يرث أحد منهم شيئا من تركته، و كان وارثه هو امام المسلمين (ع)، و إذا أسلم بعض الورثة بعد موت المورث كان ميراثه لذلك البعض خاصة، و ان كان غيره أقرب منه فى النسب و أسبق طبقة فى الميراث، و لم يرجع ميراثه الى امام المسلمين، و كذلك الحكم، إذا مات المرتد و كان جميع ورثته كفارا، ثم أسلم بعضهم بعد موته، فيكون البعض الذى أسلم هو الوارث خاصة و لا يرجع إرثه الى الامام.

### المسألة ٢٥:

إذا مات الكافر و كان جميع ورثته كفارا كان ميراثه لهم، و إذا أسلم

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٢٥٧

بعضهم بعد موت مورثه لم يتغير حكم الميراث بسبب ذلك، فيشارك هذا الوارث المسلم بقيه الورثة الكفار إذا كان مساويا لهم فى الطبقة، و يختص هو بالإرث دونهم إذا كان سابقا عليهم فى الطبقة، و يحرم من الميراث إذا كان متأخرا عنهم فيها.

### المسألة ٢٦:

يرث المسلم من المسلم إذا تحقق بينهما أحد موجبات الإرث و ان اختلف الوارث و المورث فى المذهب و المسلك سواء كانت النظرة بينهما متقاربة أم متباعدة، فلا يمنع هذا الاختلاف المذهبي من أن يرث بعض المسلمين بعضا وفقا لأحكام الميراث فى الإسلام، و قد تقدم الكلام فى مباحث النجاسات من كتاب الطهارة عما يتعلق ببعض الفرق، و من ينكر بعض ضروريات الدين، و ذكرنا فيها ميزان الكفر و الحكم بالنجاسة، و يكون المدار فى التوارث عليه.

### المسألة ٢٧:

يتوارث الكفار فى ما بينهم و ان كان الوارث و المورث مختلفين فى الدين و فى الملة، إذا وجد ما بينهما بعض موجبات الإرث من قرابة أو زوجية أو ولاء فيرث اليهودى من المسيحى و من الصابى و المجوسى و الوثنى و الملحده و غيرهم، و يرثون منه إذا مات قبلهم، فإذا رجعوا الى المسلمين فى حكم ميراثهم وراثتهم كذلك حسب ما فرض الله فى الموارث، و لهم أن يجرؤا فى الموارث بينهم على ما يقتضيه دينهم.

### المسألة ٢٨:

يراد بالمسلم فى كتاب الميراث ما يعم المسلم بالأصالة، و هو الكامل المقر بالشهادتين من أى الفرق التى يحكم بإسلامها كما تقدم، سواء كان ملتزما بالعمل وفق مذهبه أم غير ملتزم، و المسلم بالتبعية، كالطفل الذى تنعقد نطقته و يولد و كلا أبويه أو أحدهما مسلم، و كالطفل الذى يسلم أبواه أو أحدهما بعد ولادته و قبل بلوغه، فيكون تابعا للمسلم منهما، و كالمجنون يتبع أبويه أو أحدهما فى الإسلام، فتجرى على الطفل و على المجنون و ان كانا غير مميزين أحكام المسلم بالأصالة، فيرث المسلم و الكافر، و يرثه المسلم دون الكافر، و يحجب المسلم و الكافر، و يحجبه

كلمة التقوى، ج٧، ص: ٢٥٨

المسلم دون الكافر، وقد سبق تفصيل هذه الأحكام فى المسائل الماضية وقد يأتى لها مزيد من البيان.

### المسألة ٢٩:

و يراد بالكافر فى هذا الباب أيضا ما يعم الكافر بالأصالة و الكافر بالتبع، و الكافر بالأصالة كما ذكرنا فى المسألة المائة و الرابعة عشرة من كتاب الطهارة، هو الذى لم يعترف بالألوهية أو بالتوحيد أو بالرسالة أو بالمعاد و ان لم ينكر ذلك، و من أنكر أمرا علم ثبوته بالضرورة من الإسلام و هو يعلم بأنه ضرورى كذلك و انما يحكم بكفر هذا المنكر لأن إنكاره مع علمه بأنه ضرورى يرجع الى تكذيب الرسالة، و قد ألحقنا به فى الحكم بعض الأهواء الزائغة فليلاحظ المبحث المشار اليه، و الكافر بالتبعية كالطفل الذى تعتقد نطفته و يولد و كلاً- أبويه كافران، و المجنون كذلك، فيجرى عليهما حكم الكافر بالأصالة، فيرثهما المسلم إذا وجد له ما يوجب الإرث و لا يرثانه و يحجبهما المسلم و لا يحجبانه.

### المسألة ٣٠:

تقدم منا فى المسألة المائتين و الخامسة و الأربعين من كتاب النكاح بيان المراد من المرتد عن فطره و المرتد عن مله و الفارق بينهما، و لا موجب لتكرار ما سبق، فليرجع إليها من أراد.

### المسألة ٣١:

إذا ارتد الرجل عن الإسلام و كان ارتداده عن فطره، و جب قتله، و انفسخ منه نكاح زوجته و بنت منه سواء كان قد دخل بها أم لم يدخل و وجب عليها أن تعتد منه عدة الوفاة و ان لم يقم عليه الحد بالقتل، و قسمت أمواله الموجودة فى حال حدوث ارتداده على ورثته، و ان كان حيا.

### المسألة ٣٢:

إذا تاب المرتد الفطرى عن ارتداده و رجع الى الإسلام، لم تسقط عنه الأحكام المتقدم ذكرها، فلا يسقط عنه الحد و هو القتل بتوبته، و لا ترجع اليه زوجته، و لا تعود أمواله إلى ملكه، و لا يسقط وجوب

كلمة التقوى، ج٧، ص: ٢٥٩

الاعتداد عن زوجته، و تقبل توبته بالإضافة إلى سائر الأحكام، فيحكم عليه بالإسلام و طهارة البدن، و تصح منه العبادات إذا أداها، و يجوز له أن يتزوج بامرأة مسلمة، حتى بزوجه السابقة إذا اتفق معها على تجديد النكاح بعقد مستأنف و ان كانت لا تزال فى عدتها منه، و تنطبق عليه أحكام المسلم فى الميراث و الحجب.

### المسألة ٣٣:

إذا ارتد الرجل عن الإسلام ارتدادا مليا، لم يقتل، بل يستتاب، و لم تنتقل أمواله عن ملكه إلى الورثة إلا إذا مات أو قتل، و قد تقدم بيان أحكامه في نكاحه و بينونة زوجته منه بالارتداد أو بعد الاعتداد في المبحث المشار اليه و تقبل توبته منه إذا رجع إلى الإسلام و تنطبق عليه أحكامه.

### المسألة ٣٤:

إذا ارتدت المرأة عن الإسلام لم يجب عليها القتل و لم تخرج أموالها عن ملكها بالارتداد و ان كان عن فطرة و لم تنتقل إلى ورثتها إلا بالموت، و إذا ارتدت انفسخ نكاحها من زوجها فان كان الزوج لم يدخل بها بانت منه حين ارتدادها، و ان كان قد دخل بها وجب عليها أن تعتد منه عدة الطلاق، فإذا هي لم تتب حتى انقضت العدة بانت من الزوج، و من أحكامها انها تحبس و يضيق عليها و تضرب في أوقات الصلاة حتى تتوب و إذا هي تابت و رجعت إلى الإسلام قبلت توبتها، و جاز لزوجها أن يتزوجها بعقد جديد، و الأحوط لزوما إذا تابت و أراد الزوج نكاحها و هي في أثناء العدة ان يكون الزواج بعقد جديد كذلك، و قد تقدم هذا في المبحث المذكور سابقا من كتاب النكاح.

### المسألة ٣٥:

لا يترتب الأثر على ارتداد الشخص حتى يكون بالغاً و عاقلاً و مختاراً و قاصداً، فلا حكم لارتداد الصبي قبل بلوغه، و لا أثر لارتداد الشخص إذا كان مجنوناً و ان كان جنونه أدواراً و حدث ارتداده في دور جنونه، و لا حكم له إذا كان مكرهاً عليه، و لا حكم له إذا كان هازلاً غير جاد أو

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٢٦٠

غافلاً غير ملتفت أو غاضباً غضباً يخرج به عن القصد، أو جاهلاً لا يعلم معنى الكلمة التي قالها، أو سبقه لسانه بما لا يريد.

### المسألة ٣٦:

الثاني من موانع الإرث القتل، فإذا قتل الإنسان أحداً و كان عامداً في فعله و ظالماً له، منع القاتل من ارث المقتول، سواء كان ميراثه منه بالفرض أم بالقرابة أم بالولاء، فلا يرث من تركته و لا من ديتة إذا صالح أولياء القتل عن حقهم بالدية. و إذا قتله عامداً و هو غير ظالم له، لم يمنع ذلك من الإرث، و مثال ذلك أن يقتله قصاصاً أو يقتله بحد شرعي يقيمه عليه، أو يقتله دفاعاً عن نفسه أو عن عرضه أو عن ماله، فلا يسقط حقه من الميراث، سواء ورث التركة كلها أم بعضها.

### المسألة ٣٧:

إذا قتل الإنسان أحداً و كان مخطئاً في قتله غير عامد لم يمنعه ذلك عن إرثه إذا كان من طبقات وارثيه، سواء كان القتل خطأً محضاً، كما إذا حرك البندقية أو المسدس بيده من غير قصد للرمي فانطلقت الرصاصة و أصابت الرجل و قتلته، و كما إذا سد الآلة و رمى

بها طائرا أو حيوانا فأصابت رميته الشخص من غير عمد و قتلته، أم كان خطأ يشبه العمد، كما إذا ضرب الشخص بشيء لا يوجب القتل بحسب العادة و لم يقصد بضربه قتله، فأصابه و قتلته على خلاف العادة و خلاف القصد فلا يمنع ذلك من إرثه من التركة، و يشكل الحكم بإرثه من الدية التي تدفع للقتيل في كلا الفرضين، و لا يترك الاحتياط بالرجوع إلى المصالحة فيها.

### المسألة ٣٨:

لا يرث القاتل من القتيل شيئا إذا كان عامدا ظالما، سواء باشر قتله بنفسه، فرماه بآلة قاتله أو ضربه بسيف أو خنجر، أم سبب قتله، فألقاه من جدار أو جبل شاهق أو رماه في بئر عميقة، أو ألقاه إلى سبع مفترس لا يقدر على التخلص منه، أو أمر مجنونا أو طفلا غير مميز بإطلاق النار عليه، أو سلط عليه سلكا كهربائيا مميتا أو غير ذلك  
كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٢٦١  
من الأفعال التي يعد بها المسبب قاتلا عامدا في نظر العقلاء.

### المسألة ٣٩:

إذا أمر الإنسان غيره بقتل أحد و كان المأمور عاقلا و مختارا، فقتله عامدا، فالقاتل هو المباشر للقتل لا الأمر به، و ان كان هذا عاصيا آثما و يحبس حتى يموت، و لكن ذلك لا يمنع من ارث القتيل إذا كان له ما يوجب الإرث منه.

### المسألة ٤٠:

إذا اشترك شخصان في قتل ثالث فقتلاه عامدين ظالمين منعا من ميراثه إذا كان لهما ما يوجب الإرث منه، و يرجع الى كتاب القصاص في حكم قصاص الولي منهما إذا أراد القصاص منهما أو من أحدهما.

### المسألة ٤١:

القتل مانع من الإرث و ان كان القاتل أبا أو أما للمقتول أو ولدا، فإذا قتل الولد أباه أو أمه عامدا ظالما لم يرث منهما شيئا، و إذا قتل الأب ولده أو قتلت الأم ولدها كذلك لم يرث القاتل شيئا، و كذلك الزوجان فإذا قتل الزوج زوجته أو قتلت هي زوجها لم يرث القاتل من المقتول، و إذا كان القتل خطأ محضا أو خطأ يشبه العمد ورث القاتل من تركة المقتول و رجع الى المصالحة في ديته كما ذكرنا في غيرهم من الورثة إذا قتلوا المورث خطأ في كلتا صورتين.

### المسألة ٤٢:

لا يحجب القاتل غيره من الوراثة الذين يكونون أبعد منه في الطبقة أو في المرتبة، فإذا قتل الأب ولده و لم يكن للمقتول ولد و لا أم و لا حفيد ورثه اخوانه و أخواته و أجداده و ان كان الأب القاتل موجودا و هو أقرب منهم في طبقة الميراث، و إذا قتل الولد أباه و لم

يكن للمقتول أب ولا أم ولا ولد ورثه أولاد ولده وان كان القاتل أسبق منهم في المرتبة، ولا يمنع القاتل من يتقرب به من الإرث فإذا قتل الولد أباه ورث ولد القاتل جده المقتول إذا لم يكن له وارث أقرب منه ولم تمنعه جريمة أبيه عن إرثه.

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٢٦٢

و إذا قتل الولد أباه لم يحجب زوجته أبيه عن ربع التركة إذا لم يكن للأب المقتول ولد غيره، ولم يحجب أبا المقتول عما زاد عن السدس ولم يحجب أم المقتول عن ذلك إذا لم يكن لها حاجب آخر وهم الاخوة، وقد سبقت الإشارة منا الى هذه الفروض في أوائل الكتاب.

### المسألة ٤٣:

الدية التي تدفع لأولياء القتل يكون لها حكم تركته، فتقتضى منها ديونه إذا كان مدينا، وتؤدي منها وصاياه ويكون الباقي منها ومن التركة ميراثا للوارثين بعده، من غير فرق بين أن يكون قتله خطأ محضاً أو خطأ يشبه العمد وقد دفعت الدية من أجل ذلك، وأن يكون قتله عمداً ثم صالح القاتل أولياء المقتول عن القصاص بالدية أو أخذت الدية لتعذر القصاص من الجاني بسبب موته أو هربه، وقد ذكرنا الحكم في المسألة الثانية والستين من كتاب الوصية.

### المسألة ٤٤:

الدية بحكم مال المقتول كما قلنا، فيرثها ورثته جميعاً غير الممنوعين من الإرث، وقد سبق التردد منا في إرث القاتل منها إذا كان القتل خطأ محضاً أو خطأ يشبه العمد، وان الأحوط الرجوع الى المصالحه فيها. والحكم المذكور شامل للزوج والزوجة، فيرث الباقي منهما من دية صاحبه المقتول، ويمنع من الإرث إذا كان قاتلاً أو مشتركاً في القتل وكان القتل عمداً وظلماً، ويرجع الى المصالحه إذا كان القتل خطأً أو يشبه العمد.

### المسألة ٤٥:

يستثنى من الحكم بميراث الدية من يتقرب بالأم على القول المشهور، فلا يرث منها على هذا القول الاخوة ولا الأخوات من الأم ولا أولادهم، ولا الجد والجدة للأم، ولا الأخوال والخالات، ولكن الظاهر اختصاص المنع من ذلك بالاخوة والأخوات من الأم كما هو ظاهر النصوص فلا يعم جميع من يتقرب بالأم.

### المسألة ٤٦:

إذا قتل الشخص عمداً كان للورثة حق القصاص من القاتل، ولا

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٢٦٣

يرث الزوج ولا الزوجة من حق القصاص شيئاً، وإذا وقع التراضي والصلح بين الورثة والقاتل عن القصاص منه بدفع الدية، ورث الزوجان نصيبهما من الدية كما تقدم.

**المسألة ٤٧:**

إذا أسقطت الأم جنيها عامدةً وجب عليها أن تدفع دية الجنين إلى أبيه، وإذا كان أبوه ميتا وجب عليها أن تدفع الدية إلى وارث الجنين من اخوته وأجداده أو أعمامه أو غيرهم، ولا ترث الأم شيئاً من ماله إذا كان له مال ولا من ديته، لأنها قاتلة، وإذا كان مسقط الجنين هو أبوه وجب عليه أن يدفع الدية لأم الجنين، ولا يرث هو من مال الجنين ولا من ديته شيئاً لأنه قاتل. ودية الجنين هي عشرون ديناراً من الذهب إذا كان نطفةً، وأربعون ديناراً إذا كان علقهً، وستون ديناراً إذا كان مضغاً، وثمانون ديناراً إذا كان عظاماً، ومائة دينار إذا كان تام الخلقهً وقبل ان تلجه الروح، فإذا تمت خلقته ولجته الروح كانت دية الإنسان الحي، والدينار مثقال شرعي من الذهب، وهو ثلاثة أرباع المثقال الصيرفي كما بيناه في كتاب الزكاة.

**المسألة ٤٨:**

إذا جنى أحد على ميت بعد موته، فقطع رأسه أو يده أو بعض أعضائه، وجب على الجاني أن يدفع الدية المقررة لتلك الجناية على الميت، وتفصيلها المذكور في كتاب الديات، ولا يستحق ورثة الميت من هذه الدية شيئاً، بل تصرف في وجوه الخير والبر للميت نفسه.

**المسألة ٤٩:**

الثالث من موانع الإرث: الرق، فلا يرث العبد المملوك ولا يورث، لا بالفرض ولا بالقربة ولا بسبب آخر من موجبات الإرث، فلا يرث قريبه الحر إذا مات وان اتصل به نسبه اتصالاً مباشراً، كما إذا كان أباً للميت أو ولداً، فضلاً عما إذا كان جداً له أو حفيداً أو أخاً أو عمّاً أو خالاً من الرجال أو النساء أو أولادهم، ولا يرث الزوج العبد زوجته الحرة، ولا الزوجة المملوكة زوجها الحر، ولا ينتقل ميراث

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٢٦٤

العبد إلى أحد من أقربائه الأحرار وغير أقربائه وان قلنا بأن العبد يملك ما بيده من المال، فإذا مات كان جميع ماله لسيدته. وإذا مات قريبه الحر أو ماتت زوجته الحرة أو مات الزوج الحر للأمة المملوكة، انتقل ميراث الميت إلى ورثته الأحرار وان كان العبد أقرب منهم إلى الميت في النسب أو السبب، ولا يحجبهم العبد عن الميراث بسبب قرابته.

**المسألة ٥٠:**

لا يحجب العبد وارثاً حراً يتقرب إلى الميت بالعبد نفسه، فإذا مات حر وله ولد مملوك وكان لولده المملوك ولد حر، ورث الميت حفيده الحر إذا لم يكن له وارث حر أقرب من حفيده ولم يمنعه رق أبيه عن إرث جده، وإذا مات حر وله أم مملوكة ولأمة المملوكة ولد حر ورث الميت أخوه لأمه وان تقرب إلى الميت بأمه المملوكة.



**المسألة ٥١:**

إذا مات الشخص و له وارث حر و وارث مملوك، ثم أعتق الوارث المملوك بعد موت المورث، فللمسألة صور، و لكل صورة منها حكمها.

(الصورة الأولى): ان يكون الوارث الحر الذى خلفه الميت من بعده واحدا لا- أكثر، و هو غير الزوجة و غير الامام (ع) فإذا مات المورث انتقل ماله الى وارثه الحر بمجرد موته لعدم الشريك للمورث، فلا يرث العبد من المال شيئا إذا أعتق بعد ذلك.

(الصورة الثانية): أن يكون الوارث الحر الذى تركه الميت هى زوجته، فإذا أعتق العبد الوارث بعد موت المورث و قبل قسمة المال بين الزوجة و الامام (ع) ورثت الزوجة نصيبها و هو الربع إذا لم يكن العبد الذى أعتق ولدا للميت، و هو الثمن إذا كان العبد ولدا، و ورث العبد المعتق بقيمة المال و لم يرجع الميراث الى الامام، و إذا أعتق العبد بعد قسمة المال أو مقارنا معها أخذت الزوجة حصتها و هى الربع سواء كان العبد ولدا أم لم يكن و كان الباقي للإمام و لم يرث العبد المعتق منه شيئا.

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٢٦٥

(الصورة الثالثة): أن يكون وارث الميت هو الامام وحده، فإذا أعتق العبد كان هو الوارث و انتقل اليه المال و لم يرجع الى الامام (ع).

(الصورة الرابعة): ان يكون الوارث الحر الذى خلفه الميت من بعده متعددا، فإذا أعتق العبد بعد قسمة المال بين الورثة الأحرار أو مقارنا معها نفذت القسمة و أخذ كل وارث منهم حصته التى عينتها له القسمة و لم يرث العبد المعتق شيئا و إذا أعتق قبل القسمة اشترك معهم فى الإرث إذا كان مساويا لهم فى الطبقة و المرتبة، و اختص هو بالتركة إذا كان سابقا عليهم فلا يرثون معه شيئا.

**المسألة ٥٢:**

إذا مات أحد و لم يكن له أى وارث فى جميع الطبقات سوى عبد مملوك اشترى ذلك المملوك الوارث من مال الميت، و أعتق بعد الشراء على الأحوط، و إذا زاد من التركة شىء على ثمنه دفع اليه بعد العتق ميراثا، و لا فرق فى وجوب الشراء بين أن يكون العبد الذى انحصر الوارث به واحدا أو متعددا، و لا يجوز للمالك العبد أن يمتنع عن بيعه و إذا امتنع عن بيعه قهر على ذلك فيقوم عليه قيمة عادلة و تدفع له القيمة و يؤخذ منه المملوك و يعتق، و يتولى الحاكم الشرعى ذلك.

**المسألة ٥٣:**

يشكل الحكم بوجوب شراء العبد و عتقه إذا كان للميت ضامن جريرة و لم يكن له وارث آخر غير العبد المملوك و ان كان الأظهر شمول الحكم لذلك أيضا فيشترى العبد من تركة الميت و يعتق.

**المسألة ٥٤:**

لا يختص الحكم بوجوب شراء العبد و عتقه و توريثه بقيمة المال فى الصورة الآنف ذكرها فى المسألتين، بما إذا كان العبد أبا للميت أو أما، فيشمل كل قريب من أقرباء الميت ينحصر به ميراثه إذا كان مملوكا، فيشترى من التركة و يعتق، ثم يدفع له باقى التركة ميراثا.

**المسألة ٥٥:**

إذا قصرت تركة الميت فلم تف بقيمة العبد لو أريد شراؤه في الصورة

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٢٦٦

المذكورة لم يجب شراء بعضه و سعيه في الباقي، بل يكون المال ميراثا للإمام (ع)، و لزامن الجريرة في الصورة التي ألقناها في المسألة الثالثة و الخمسين.

و كذلك إذا كان العبد الوارث متعددا، و قصر نصيب كل واحد منهم من التركة عن قيمته، فلا يجب الشراء، و يرجع جميع التركة ميراثا للإمام (ع)، و إذا و في نصيب بعضهم بقيمته، و قصر نصيب الآخر فلم يف بثمانه، جرى في كل واحد منهما حكمه، فيشتري الأول بنصيبه من التركة و يعتق، و يرجع نصيب الثاني ميراثا للإمام (ع).

**المسألة ٥٦:**

إذا تحرر بعض العبد المملوك فأعتق منه نصفه مثلا أو ربه ثم مات أحد أرحامه ورث من تركة الميت بمقدار ما فيه من الحرية، فإذا أعتق نصفه ورث نصف ما يصيبه من المال لو كان جميعه حرا، و إذا أعتق ربه ورث ربع نصيبه، و إذا مات و ترك مالا، كان لوارثه الحر من المال بمقدار حرته نصفًا أو ربعا، و كان للمالك منه بمقدار رقيته.

**المسألة ٥٧:**

إذا قذف الرجل زوجته بالزنا و لا عنها لينفى عن نفسه حد القذف لعانا جامعا للشرائط انفسخ النكاح بينه و بين الزوجة و حرمت عليه حرمة مؤبدة، فلا ترثه إذا مات قبلها و لا يرثها إذا ماتت هي قبله، و ان كان الموت قبل انتهاء عدة الانفساخ.

**المسألة ٥٨:**

إذا نفى الرجل الولد عنه، و لا عن امرأته أم الولد لذلك لعانا تام الشرائط انتفى الولد عن نسبه فلا يرث الرجل الولد و لا يرث الولد الرجل، و لا يرث أقرباء الرجل و لا يرثونه، و قد مر ذكر هذا و ما يتعلق به مفصلا في كتاب اللعان، و يأتي التعرض له أيضا في ميراث ولد الملاعنة.

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٢٦٧

**الفصل الثالث في الحجب****المسألة ٥٩:**

الحجب هو أن يمنع الوارث عن جميع نصيبه من الميراث أو عن بعضه بسبب وجود آخر، و الشخص الآخر الذي يحجب الأول قد

يكون وارثا بالفعل للميت، وقد يكون غير وارث، ولكنه من طبقات الوارثين، وقد يكون واحدا وقد يكون متعددا، فإذا كان المنع عن جميع النصيب من الميراث سماه العلماء حجب حرمان، وإذا كان عن بعض النصيب سموه حجب نقصان، فمن أمثلة ذلك منع الأخ والجد أن يرثا من تركه الميت شيئا إذا وجد له أب أو أم أو ولد، سواء كان الحاجب أو المحجوب واحدا أم متعددا، ويكون ذلك من حجب الحرمان، ويكون الحاجب وارثا بالفعل للميت، والأخ والجد المحجوبان غير وارثين بالفعل، ولكنهما من طبقات الوارثين، ومن أمثلة ذلك منع الأب أو الأم أو منع كليهما عن أن يرثا من تركه ولدهما ما زاد عن السدس إذا وجد للميت ولد أو بنت أو أكثر، ولا يمنعان عن جميع الميراث فيكون ذلك من حجب النقصان، والولد والبنت الحاجبان والأب والأم المحجوبان كلاهما وارثان بالفعل، ومن أمثلة ذلك حجب الأم عما زاد عن السدس من تركه ولدها إذا كان له أخوة واجتمعت شروط الحجب الآتي ذكرها ويكون الباقي للأب ويكون ذلك من حجب النقصان، والأم المحجوبة وارثة بالفعل، والأخوة الحاجبون لها غير وارثين بالفعل، ولكنهم من طبقات الوارثين.

### المسألة ٦٠:

ذكرنا في المسألة الأولى من الكتاب أن طبقات الوارثين من النسب ثلاث، فالطبقة الأولى هي أبو الميت وأمه وأولاده الذكور والإناث وذريتهم، والأب والأم هما الصنف الأول من هذه الطبقة، وهما مرتبة واحدة كذلك فإن الأب أو أبا الأم إنما هو جد وليس أبا، وأم الأب أو أم الأم إنما هي جدة وليست أما، وهم من الطبقة الثانية وليسوا من الطبقة الأولى، وأولاد الميت الذكور والإناث وذريتهم هم الصنف الثاني

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٢٦٨

من الطبقة الأولى، ولهذا الصنف مراتب متعددة، فأولاد الميت بغير واسطة هم المرتبة الأولى من الصنف، وأولاد أولاده من الذكور والإناث هم المرتبة الثانية منه، وهم أبعد من المرتبة الأولى، وكلما تعددت الوسطة بينهم وبين الميت تعددت المرتبة وازدادت بعدا على المرتبة السابقة عليها.

والطبقة الثانية من النسب هم الأجداد والجندات للميت من قبل أبيه ومن قبل أمه، وهؤلاء هم الصنف الأول من هذه الطبقة، وللصنف مراتب متعددة فأجداد الميت نفسه وجداته بلا واسطة هم المرتبة الأولى، وأجداد أبيه وأجداد أمه وجداتهم هم المرتبة الثانية من الصنف، وهم أبعد من المرتبة الأولى في النسب، وهكذا كلما زادت الوسائط كثرت المراتب وكانت اللاحقة من المراتب أبعد من سابقتها.

والصنف الثاني من هذه الطبقة هم أخوة الميت وأخواته لأحد أبويه أو لكليهما وأولادهم وذرياتهم، ولهذا الصنف مراتب متعددة، فالأخوة هم المرتبة الأولى، وأولاد الإخوة بلا واسطة هم المرتبة الثانية، وأولاد أولادهم هم المرتبة الثالثة، وتتكرر المراتب بتكرر الوسائط ويكون اللاحق أبعد من السابق.

والطبقة الثالثة من النسب هم الأعمام والعمات والأخوال والخالات وأولادهم وذريتهم، وهذه الطبقة كلها صنف واحد بحكم الشارع، ولهذا الصنف مراتب متعددة، فأعمام الميت نفسه وعماته وأخواله وخالاته مرتبة واحدة، وأعمام أبي الميت وأمه وعماتهم وأخوالهما وخالاتهما هي المرتبة الثانية، وهي أبعد من الأولى، وأعمام جده أو جدته للأب أو للأم وعماتهم، وأخوالهم وخالاتهم هي المرتبة الثالثة وهي أبعد من الثانية، وهكذا إذا اتفق وجودهم.

ولأولاد الأعمام والعمات والأخوال والخالات في كل مرتبة من المراتب المتصاعدة الآنف ذكرها مراتب متعددة متنازلة على النحو المتقدم في الوسطة وعدمها وفي القرب والبعد.

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٢٦٩

**المسألة ٦١:**

لا يرث أحد من الطبقة الثانية في النسب مع وجود واحد من الطبقة الأولى من أي صنف كان منها وفي أي مرتبة من مراتب الصنف، ويحجبون مع وجوده عن أصل الإرث حجب حرمان، فلا يرث الأجداد والجندات قربوا أم بعدوا، ولا الأخواه والأخوات، ولا أولادهم قربوا أم بعدوا، إذا وجد أب للميت أو أم، أو ولد أو بنت، أو ولد ابن أو ولد بنت، وان بعدت مرتبته وتعددت الوساطة بين الميت وبينه، ولا يرث معه من بعدهم من طبقات النسب أو الولاء، ويحجبون به كذلك حجب حرمان.

ولا يرث أحد من الطبقة الثالثة في النسب ولا من طبقات الولاء، إذا وجد واحد من الطبقة الثانية، فلا يرث الأعمام والأخوال بجميع مراتبهم المتصاعدة، ولا أولاد الأعمام والأخوال من أي مرتبة كانوا منهم، إذا وجد معهم جد أو جده قريبه أو بعيدة، أو وجد أخ أو أخت أو أحد من أولاد الاخوة والأخوات وان تعددت واسطته، ولا يرث معه أحد من طبقات الوارثين بالولاء، ويحجبون جميعا معه حجب حرمان.

ولا يرث ضامن الجريرة مع وجود المعتق، ولا يرث الامام (ع) مع وجود ضامن الجريرة.

**المسألة ٦٢:**

إذا كان للميت وارثان من طبقة واحدة في النسب ومن صنف واحد في الطبقة وكان أحد الوارثين أقرب الى الميت في المرتبة من الآخر، منع القريب البعيد من الميراث وحجبه حجب حرمان، ولذلك فلا يرث حفيد الميت - وهو ابن ابنه - ولا سبطه - وهو ابن بنته - من التركة شيئا، إذا وجد معهما ابن للميت أو بنت له، ولا يرث حفيده ولا سبطه بواسطتين أو بأكثر، إذا وجد له حفيد أو سبط بواسطة واحدة، وهكذا، فيمنع القريب في المرتبة من كان بعيدا فيها، ويحجبه عن الإرث حجب حرمان.

ولا يرث الجد الأعلى للميت إذا وجد جده أبو أبيه، ولا يرث جد الجد مع وجود جد الأب، ولا يرث ابن أخى الميت إذا وجد أخ له أو

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٢٧٠

أخت، ولا يرث ابن أخ له بواسطة واحدة أو أكثر مع وجود ابن أخ أو ابن أخت بلا واسطة، فيمنع الأقرب من هو أبعد منه. ولا يرث عم أبى الميت ولا عم أمه ولا عمتهما، ولا خالهما ولا خالتهما إذا وجد عم الميت نفسه أو عمته أو خاله أو خالته، ولا يرث عم جد الميت أو جدته ولا خالهما مع وجود عم أبيه أو أمه أو خالهما، لاختلافهم في المرتبة، فالأقرب فيها يمنع الأبعد.

**المسألة ٦٣:**

ذكرنا في المسألة الأولى وفي المسألة التاسعة والخمسين ان الأعمام والأخوال وأولادهم وذريتهم صنف واحد كما هم طبقة واحدة، ولذلك فلا يرث ابن العم ولا ابن العمه ولا ابن الخال أو الخالة إذا وجد عم للميت أو عمه، أو وجد له خال أو خالة، ولا يرث حفيد عمه أو عمته ولا حفيد خاله أو خالته إذا وجد له ابن عم أو ابن عمه أو ابن خال أو ابن خالة، وهكذا، فيكون القريب في المرتبة حاجبا للبعيد عن الميراث.

**المسألة ٦٤:**

و ذكرنا أن الأعمام و الأخوال و ان كانوا صنفا واحدا فان لهذا الصنف الواحد مراتب متعددة متصاعدة بعضها أدنى الى الميت من بعض، و قد بينها في المسألة التاسعة و الخمسين، و من أجل ذلك حجب عم الميت عم أبيه و خاله عن الميراث إذا وجد معه، و حجب عم أبيه عم جده و خاله إذا اجتمع معه.

و من النتائج البينة لذلك أن يكون أولاد عم الميت نفسه و أولاد خاله و ذريتهم المتنازلة في الترتيب تابعين لمرتبة العم أو الخال نفسه، و من أجل كون ذريتهم مترتين حجب القريب منهم البعيد كما ذكرنا في المسألة المتقدمة، و من أجل كونهم تابعين للعم أو الخال في مرتبته يكون أبناء عم الميت و أبناء خاله و ان تعددت وسائطهم مقدمين على أعمام أبي الميت و أعمام أمه و أخوالهما فيحجبونهم عن الميراث إذا وجدوا معهم، و يكون أولاد أعمام أبي الميت و أمه و أخوالهما أيضا تابعين لأبائهم في المرتبة كما قلنا في أولاد عم الميت و خاله، فيمنع عم

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٢٧١

أبي الميت و خاله و عم أم الميت و خالها أولادهم من الميراث إذا وجدوا معهم، و يمنع القريب من ذريتهم البعيد لتعدد الواسطة، و تكون هذه الذرية مقدمة على عم جد الميت و خاله و على عم جدته و خالها و ذريتهم و حاجة لهم عن الإرث، و تكون ذرية عم الجد أو الجدة و ذرية خالهما تابعة لهذا العم أو الخال الذي تناسلت منه و مقدمة في الرتبة على من بعدهم، و هكذا.

**المسألة ٦٥:**

يرث الزوج و الزوجة نصيبهما مع جميع طبقات النسب و مع جميع طبقات الولاء، و لا يحجبهما وجود أي وارث عن الإرث حجب حرمان، و يحجبهما الولد عن النصيب الأعلى إذا كان للميت منهما ولد حجب نقصان، فإذا ماتت الزوجة و لم يكن لها ولد ورث زوجها نصف التركة، و ان كان لها ولد ورث الربع منها، و إذا مات الزوج و لم يكن له ولد ورثت زوجته ربع تركته، و ان كان له ولد ورثت الثمن، و قد ذكرنا هذا الحكم مرارا.

**المسألة ٦٦:**

إذا اجتمع وارثان من طبقة واحدة و كانا من صنفين متعددين لم يمنع الأقرب منهما البعيد عن الإرث فلا يحجب الأب و لا الأم ولد الولد و لا بنته عن الإرث إذا وجدا معهما و ان تعددت الواسطة بينهما و بين الميت، لأنهما من صنفين، و لا يحجب الأب و لا الأم ولد بنت الميت و لا بنتها إذا اجتماع معهما، و لا يحجب الجد القريب للميت ولد أخى الميت و لا ولد أخته إذا اجتمع معهما و ان تعددت وسائطه و بعدت مرتبته، و لا يحجب الأخ الجد الأعلى و ان بعدت مرتبته كذلك لأنهما من صنفين.

**المسألة ٦٧:**

إذا اجتمع وارثان من طبقة واحدة في النسب، و من صنف واحد و مرتبة واحدة، و كان أحد الوارثين يتقرب الى الميت بكلا الأبوين

و الثاني يتقرب إليه بالأب وحده كان المتقرب بالأبوين حاجبا للمتقرب بالأب عن ميراثه، فإذا ترك الميت أخا أو أختا لأبيه خاصة أو ترك أخوة

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٢٧٢

متعددین كذلك، و وجد له أخ شقيق أو أخت شقيقة أو أخوة أشقاء متعددون كان الميراث للاشقاء خاصة و لم يرث الاخوة الآخرون شيئا و حجبا عن الميراث حجب حرمان، و لا يحجب المتقرب للميت بالأبوين أخاه الذى يتقرب إليه بالأم وحدها عن ميراثه، و إذا كان للميت ابن أخ أو ابن أخت لأبيه خاصة واحدا أو متعددا، و وجد معهم ابن أخ شقيق أو ابن أخت شقيقة أو أكثر من ذلك اختص المتقربون بالأبوين بالإرث و منع الآخرون منه، و إذا كان للميت أخ أو أخوة لأب و ابن أخ شقيق كان الميراث للاخوة من الأب لأنهم أقرب الى الميت مرتبة و لم يرث ابن الأخ الشقيق شيئا.

### المسألة ٦٨:

إذا كان للميت عم أو عمه أو أكثر يتقربون إليه بالأب فهم اخوان أبى الميت لأبيه خاصة، و وجد معهم عم للميت يتصل به بالأب و الأم معا، فميراثه لعمه شقيق أبيه و لا يرث معه أعمام الميت و عماته الآخرون، و كذلك الحكم إذا كانت شقيقة أبيه أنثى أو كان العم الشقيق متعددا ذكورا و إناثا فيحجبون أعمامه غير الأشقاء، و لا يحجب بهم أعمامه أخوة أبيه للأم خاصة، فيرثون نصيبهم من التركة.

و إذا كان للميت خال أو خاله أو أخوال يتقربون إليه بالأب، فهم إخوة أم الميت لأبيها، و وجد معهم خال أو أكثر أشقاء لأمه من الذكور أو الإناث فميراثه لأخواله أشقاء أمه و يمنع الآخرون، و لا يحجب بهم اخوان الأم لأمها.

### المسألة ٦٩:

إذا كان للميت ابن عم شقيق لأبيه أو ابن عمه شقيقة لأبيه و وجد معه ابن عم يتقرب إليه بالأب خاصة فميراثه كله لابن العم الذى يتصل به بالأبوين سواء كان واحدا أم أكثر و ذكرا أم أنثى، و يحجب به أولاد عمه الذين يتصلون به بالأب خاصة.

و إذا كان له ابن خال شقيق لأمه أو ابن خاله شقيقة لها، و كان معه ابن خال أخ لأمه من أبيها فالميراث كله لابن الخال أو الخالة الذى يتصل

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٢٧٣

به بالأبوين سواء كان واحدا أم متعددا و ذكرا أم أنثى و يحجب به الآخرون.

و لا يحجب أولاد العم شقيق الأب الخال غير الشقيق للأم عن الميراث و لا يحجبون ابن الخال غير الشقيق، و لا يحجب أولاد الخال شقيق الأم العم غير الشقيق للأب و لا ابن العم غير الشقيق كذلك، بل يكون الخال هو الحاجب لولد العم عن الميراث فى الفرض الأول لأنه أقرب منه فى المرتبة، و يكون العم هو الحاجب لولد الخال فى الفرض الثانى لأنه أقرب منه.

### المسألة ٧٠:

تقدم منا أن أبا الميت و أمه متى اجتمعا مع ابن للميت أو بنت أو أكثر من ولد واحد حجبهما ولد الميت أن يرثا من التركة أزيد من

السدس لكل واحد منهما، و تستثنى من عموم هذا الحكم خمسة موارد.

الأول: أن يموت الإنسان و يترك من بعده أباً و بنتاً واحدة، فيكون للأب سدس التركة بالفرض، و يكون للبنت الواحدة نصف التركة كذلك، فتكون التركة زائدة على سهمي الأب و البنت بسدسين، و الحكم في هذا الزائد أن يقسم على الأب و البنت أرباعاً، و نتيجة ذلك أن يرث الأب بالفرض و الرد ربع التركة و ترث البنت ثلاثة أرباعها و لا يكون الأب محجوباً عما زاد على السدس في هذا المورد.

الثاني: أن يجرى نظير ذلك مع الأم، فيترك الميت أما و بنتاً واحدة، و يكون التوريث في هذا المورد على نهج ما سبق في المورد الأول، فترث الأم ربع التركة بالفرض و الرد و ترث البنت ثلاثة أرباعها و لا تكون الأم محجوبة بالبنت كما سبق في الأب. الثالث: أن يموت الشخص و يترك من بعده أباً و أما و بنتاً واحدة فيكون لكل واحد من الأبوين سدس التركة، و للبنت نصفها و هو ثلاثة أسداس، و تزيد التركة على السهام بسدس واحد، و الحكم في الزائد أن يقسم على الأبوين و البنت أخماساً، و نتيجة ذلك ان ترث البنت ثلاثة أخماس التركة، و أن يرث كل واحد من الأبوين خمسا منها و لا يكونا محجوبين عما زاد على السدس.

كلمة التقوى، ج٧، ص: ٢٧٤

الرابع: ان يموت الميت و يخلف من بعده أباً و بنتين أو عدة بنات، فيكون نصيب الأب سدس التركة بالفرض و يكون نصيب البنتين أو البنات ثلثي التركة، و تزيد التركة على الفرضين بسدس، و الحكم أن يقسم السدس الزائد على الأب و البنات أخماساً، و يكون ميراث الأب خمس التركة و يكون للبنات أربعة أخماسها، و لا تكون البنات حاجبات للأب عما زاد على السدس.

الخامس: أن يجرى مثل ذلك مع الأم، فيخلف الميت أما و بنتين أو بنات، و تكون قسمة الميراث بينهما هي القسمة في المورد السابق، فإذا رد السدس الزائد على الأم و البنات أخماساً ورثت الأم الخمس من التركة و ورثت البنات أربعة أخماسها و لا تكون الأم محجوبة بالبنات عما زاد على السدس.

## المسألة ٧١:

إذا مات الولد و خلف من بعده أباً و أما، و كان له اخوة، ورثت الأم من ولدها الميت سدس تركته، و حجبتها اخوة الميت أن ترث ما زاد على السدس منها، و ورث الأب باقى التركة و هو خمسة أسداسها، و لا يحجب الاخوة أم الميت عن ذلك حتى تجتمع خمسة شروط:

الأول: أن يكونوا أخوين ذكرين فصاعداً، أو يكونوا أخاً واحداً ذكراً و أختين، أو أربع أخوات فأكثر، فلا يحجب الأم أخ ذكر واحد، أو أخ و أخت، أو ثلاث أخوات، و لا يمنعهم من الحجب أن يكونوا أطفالاً- صغاراً أو يكونوا منفصلين عن عائلة أبيهم في حال التوريث.

الثاني: أن يكونوا اخوة للميت لأبيه و أمه أو لأبيه، فلا يحجبون الأم إذا كانوا اخوته من أمه أو كان بعضهم لأبيه و بعضهم لأمه بحيث لا يبلغ الاخوة للأبوين أو للأب خاصة العدد المعتبر في الحجب.

الثالث: ان يكونوا مسلمين أو بحكم المسلمين و أن يكونوا أحراراً، فلا يحجبون الأم إذا كانوا كفاراً أو مرتدين أو كانوا مملوكين، أو كان بعضهم كذلك بحيث كان المسلمون الأحرار منهم لا يبلغون العدد المعتبر في الحجب، و يشكل الحكم باشتراط كونهم غير قاتلين للميت الموروث.

كلمة التقوى، ج٧، ص: ٢٧٥

الرابع: أن يكون الأب موجوداً حال التوريث، فلا يحجبون الأم إذا كان الأب ميتاً في تلك الحال و لا يضر بالحجب ان يموت بعد

ذلك، و يشترط أيضا ان يكون الأب وارثا فلا تحجب الأم إذا كان الأب غير وارث لولده لكفر أو قتل أو عبودية.  
الخامس: أن يكون الاخوة مولودين في حال التوريث فلا يحجبون الأم إذا كانوا حملا لم يولدوا أو كان بعضهم حملا لم يولد.

### الفصل الرابع إذا زادت التركة على الفريضة أو زادت الفريضة على التركة

#### المسألة ٧٢:

التركة هي كل ما يخلفه الإنسان بعد موته من أموال مملوكة له، منقولة و غير منقولة و أعيان و منافع و حقوق قابلة للانتقال، و منها الأعيان التي ملكها في حياته و ان تأخر قبضها الي ما بعد موته، سواء كانت مشخصة أم كلية، و الديون التي تكون له في ذمم الآخرين، و ديته إذا قتل خطأ أو عمدا يشبه الخطأ، و دية الجنایات عليه إذا لم يدفعها الجاني إلا بعد موته، و دية قتله عمدا إذا صالح أولياؤه قاتله عن حقهم بدفع الدية، و قد ذكرنا هذا في المسألة السادسة و الخمسين و المسألة الثانية و الستين من كتاب الوصية، و فصلنا القول في الدية و ما يتعلق بتوريثها في المسألة الثالثة و الأربعين و ما بعدها من مسائل كتاب الميراث فلتلاحظ.

و كلمة الفريضة حين ما يطلقها الفقهاء في هذا الباب يراد منها السهم المقدر في كتاب الله للوارث الواحد حين ينفرد بالميراث أو مجموعة السهام المقدره في الكتاب للورثة حين يجتمعون في الإرث.

فإذا مات الميت و ترك من بعده بنتا واحدة أو أختا واحدة لأبويه كليهما أو لأبيه وحده، فالنصف المقدر للبنات أو الأخت هو الفريضة في التركة، و إذا مات الميت و ترك من بعده أبوين و بنتين، فالسدس الواحد للأب، و السدس الآخر للأم، و الثلثان للبنتين، و مجموعة هذه

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٢٧٦

السهام المقدره لهم في الكتاب الكريم هي الفريضة المعينه في المورد، و هكذا في ما يشابههما من الفروض.

#### المسألة ٧٣:

إذا كان الوارث المنفرد أو الورثة المجتمعون للميت ذوى سهام مقدره في الكتاب، فقد تكون السهام المقدره لهم مساوية للتركة التي خلفها الميت، فلا تزيد الفريضة على التركة و لا تزيد التركة على السهام و من أمثلة ذلك الفرض الأخير الذي ذكرناه في المسألة المتقدمه، فإذا ترك الميت أبوين و بنتين، و رث كل واحد من الأبوين سدسا من التركة، و ورثت البنات الثلثين، و مجموعة سهامهم تحيط بالتركة، فلا تزيد التركة و لا تزيد الفريضة، فيأخذ كل وارث منهم حقه و لا خلاف في ذلك.

و قد تزيد التركة على الفريضة، و من أمثلة ذلك الفرض الأول الذي ذكرناه في المسألة السابقة، فإذا ترك الميت بنتا واحدة و لم يخلف سواها من الوارثين في الطبقة الأولى من النسب، أو ترك أختا واحدة و لم يخلف سواها من الوارثين في الطبقة الثانية، و رثت البنت أو الأخت نصف التركة، و زادت التركة على الفريضة بنصفها الآخر، و هذه هي مسألة التعصيب، و الخلاف فيها معروف بين الإمامية و غيرهم و سيأتى بيان الحكم فيها عندنا ان شاء الله تعالى.

و قد تزيد الفريضة على التركة، و من أمثلة ذلك أن تموت امرأة و تخلف من بعدها زوجا و أختين للأبوين أو للأب خاصة، فيكون للزوج نصف التركة، و للأختين الثلثان، و التركة لا تفي بذلك، و من أمثله أن تموت الزوجه، و تخلف من بعدها أبوين و زوجا و بنتين، فيكون لكل واحد من الأبوين سدس التركة و للبنتين الثلثان و للزوج الربع، و التركة لا تفي بذلك، و هذه هي مسألة العول، و



الخلاف فيها معلوم كذلك بين الإمامية وغيرهم، و سنذكر تفصيل الحكم عندنا.

#### المسألة ٧٤:

لا- يرث القريب مع وجود من هو أقرب الى الميت منه في طبقات النسب، ولا يرث القريب مع وجود من هو أقرب الى الميت منه في المرتبة إذا كانا

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٢٧٧

من صنف واحد و طبقة واحدة، و لا يرث المتقرب بالأب وحده مع وجود من يتقرب الى الميت بالأبوين كليهما، و ان كان صنفهما واحدا و مرتبتهما في الصنف واحدة، و قد ثبت جميع هذا بالقواعد المعلومة من المذهب و بالأدلة المقطوع بثبوتها من الكتاب الكريم و السنة المطهرة، و قد ذكرنا هذا في الفصول المتقدمة، و نتيجة لذلك فيكون ذلك القريب ممنوعا و محجوبا بالوارث الأقرب منه عن الإرث من التركة و ما زاد منها على السهام، من غير فرق بين الذكر و الأنثى و المتقرب الى الميت بالرجال أو بالنساء، و يختص ميراث جميع التركة بالأقرب، سواء انفرد أم تعدد، فإذا كان واحدا أخذ مقدار سهمه من التركة بالفرض، و أخذ الزائد عن سهمه من التركة بالرد لانحصار الميراث به، و إذا كان متعددا أخذ كل وارث منهم فرضه المعين له في الميراث، ثم قسم الزائد من التركة على الوارثين بنسبة سهم الوارث منهم الى مجموع السهام، فإذا كان سهمه ربع مجموعة السهام أخذ ربع الزائد و إذا كان خمسها أخذ خمس الزائد و إذا كان أكثر من ذلك أخذ بنسبته، و سيتضح ذلك بذكر بعض أمثله.

#### المسألة ٧٥:

إذا ترك الميت بنتا واحدة و لم يترك غيرها من أفراد الطبقة الأولى الذين يشتركون معها في الميراث، استحقت نصف التركة بالفرض كما ذكرنا ذلك مرارا، ثم رد النصف الآخر من التركة عليها، لاختصاص الإرث بها، و لا ينتقل الى غيرها، و ان كان للميت أولاد ولد، أو اخوة أو أجداد أو أعمام أو غيرهم من الذكور أو ممن يتقرب الى الميت بالذكور، و كذلك الحكم إذا خلف الميت أختا واحدة للأبوين أو للأب، و لم يترك سواها ممن يشتركون معها في الميراث فترث الأخت النصف بالفرض و ترث النصف الآخر بالرد، و لا يستحق أقرباء الميت الآخرون من الزائد شيئا لأنهم محجوبون بالأخت و هي الوارث الأقرب.

و إذا ترك الميت بنتين فصاعدا أو ترك أختين للأبوين أو للأب فصاعدا، كان للبنات أو الأخوات الثلثان بالفرض ثم رد الثلث الباقي

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٢٧٨

عليهن كما تقدم و لم ينتقل إلى العصبه منه شيء لأنهم محجوبون بالبنات أو الأخوات.

#### المسألة ٧٦:

إذا ترك الشخص بعد موته أبا و بنتا واحدة و لا غيرهما، أخذ الأب سدس التركة و أخذت البنت نصف التركة، ثم قسم الزائد من التركة و هو السدسان على الأب و البنت بنسبة سهامهما و مجموع السهام هو أربعة أسداس فيكون للأب ربع الزائد لأن سهمه و هو السدس ربع السهام و للبنت ثلاثة أرباعه.

و كذلك الحكم إذا مات الشخص و له أم و بنت، فيكون التقسيم هو التقسيم في الفرض السابق و النسبة هي النسبة فتأخذ الأم ربع

التركة و تأخذ البنت ثلاثة أرباعها.

### المسألة ٧٧:

إذا مات الميت و خلف بعده بنتين و أحد الأبوين استحق الأب الموجود منهما سدسا، و استحققت البنتان الثلثين فيكون مجموع سهامهم خمسة أسداس و يقسم الزائد و هو سدس التركة على الأب و البنتين بنسبة سهامهم أخماسا.

### المسألة ٧٨:

دلت بعض الصحاح و الحسان بفحواها على أن الاخوة أو الأخوات من الأم لا يزدون في الميراث و لا ينقصون و المقصود من ذلك ان الاخوة من الأم لا يرد عليهم من التركة إذا زادت على الفريضة ليكون ذلك زيادة لهم في ميراثهم و لا يدخل عليهم النقص إذا قصرت التركة فلم تف بالسهام المفروضة بل يأخذون سهمهم كاملا، و قد عمل الأصحاب بذلك و ادعى عليه الإجماع و لم يخالف فيه الا- قليل من القدماء، و يستثنى من ذلك ما إذا انفرد الاخوة من الأم بالميراث فإنهم يرثون جميع المال بالفرض و الرد و سيأتي ذكره ان شاء الله.

و نتيجة لما ذكرناه فإذا مات الميت و ترك من بعده أختا للأبوين، و أخا واحدا أو أختا من الأم، كان لأخته من أبويه نصف المال بالفرض،

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٢٧٩

و كان لأخيه أو أخته من أمه السدس بالفرض، و رد الزائد من التركة عن السهمين، و هو السدسان على الأخت من الأبوين وحدها، و لا يرد على الأخ أو الأخت من الأم شيء.

و كذلك إذا ترك الميت أختا واحدة لأبيه و أخا واحدا أو أختا واحدة لأمه، فيجوز الحكم المذكور بعينه و تختص الأخت للأب بالرد.

و نظيره ما إذا خلف الميت أختا واحدة للأبوين أو للأب وحده و خلف معها اثنتين أو أكثر من الاخوة أو الأخوات للأم، فترث الأخت الواحدة للأبوين أو الأب نصف التركة و يرث الاخوة من الأم الثلث يشتركون فيه على السواء، و يرد ما زاد من التركة و هو السدس على الأخت للأبوين أو الأب وحدها، و نظيره أيضا ما إذا خلف أختين لأبويه أو أختين لأبيه وحده و خلف معهما أختا واحدة أو أخا واحدا لأمه، فيكون لأخته الشقيقتين أو أخته لأبيه الثلثان من المال، و يكون للأخت أو للأخ من الأم السدس و يرد السدس الباقي من التركة على الأختين الأوليين خاصة.

### المسألة ٧٩:

إذا مات الرجل و له ابن أخت شقيقة، و ابن أخ أو أخت لأمه، و لا وارث له سواهما، و رث ابن أخته الشقيقة نصيب أمه من التركة لو كانت هي الوارثة، و نصيبها هو النصف، و ورث ابن أخيه أو أخته للأم نصيب من يتقرب به و هو السدس، ثم رد الباقي من التركة و هو السدسان على ابن الأخت الشقيقة وحده، و لا يرد على ابن الأخ أو الأخت من الأم شيء، و كذلك الحكم إذا كان الوارث الأول ابن أخته لأبيه فيكون الرد عليه خاصة.

**المسألة ٨٠:**

لا- يرد على الزوج ولا- على الزوجة شيء من فاضل التركة إذا زادت على السهام، فإذا ماتت الزوجة و خلفت زوجا و بنتا واحدة، استحق الزوج ربع التركة، و أخت البنت نصفها، و رد الزائد من التركة و هو الربع على البنت وحدها و لم يستحق الزوج منه شيئا، و إذا ماتت الزوجة و تركت زوجا و أبا أو أما، و بنتا واحدة، أخذ الزوج ربع المال و أخذ الأب أو الأم سدسه، و أخذت البنت النصف، ثم رد الزائد

كلمة التقوى، ج٧، ص: ٢٨٠

من المال و هو نصف السدس على الأب الموجود و البنت أرباعا، فيكون للأب أو الأم الربع منه، و للبنت ثلاثة أرباعه و لا يرد على الزوج.

**المسألة ٨١:**

إذا مات الرجل و خلف من بعده أختا واحدة لأبويه أو لأبيه خاصة و زوجة، أخذت الأخت نصف التركة بالفرض، و أخذت الزوجة الربع، و رد الربع الفاضل من المال على الأخت وحدها دون الزوجة، و إذا مات و ترك بنتا و زوجة، أخذت الزوجة ثمنها خاصة، و ورثت البنت نصف التركة بالفرض، و أخذت الزائد عليه بالرد، و إذا مات و ترك بعده زوجة و ابنتين، أخذت الزوجة ثمن التركة و ورثت البنتان ثلثي التركة بالفرض و أخذتا الباقي بالرد.

**المسألة ٨٢:**

إذا مات الزوج و ترك زوجته و لا وارث له سواها غير امام المسلمين (ع) ورثت الزوجة ربع التركة خاصة و كان الباقي ميراثا للإمام على الأقوى.

**المسألة ٨٣:**

إذا ماتت المرأة و كان وارثها هو زوجها وحده، استحق الزوج نصف المال بالفرض، ثم رد الباقي عليه و لم يرث امام المسلمين منه شيئا.

**المسألة ٨٤:**

العول هو أن تزيد الفروض المقدره في الكتاب الكريم للورثة الموجودين للميت على التركة فلا تكون وافيه بها في ظاهر الأمر. فلا تعول الفريضة إذا كان الوارث واحدا، فإنه يأخذ جميع المال بالقربة أو بالولاء إذا لم يكن له فرض معين، و هو يأخذ السهم المعين له إذا كان صاحب فرض ثم يأخذ بقيه المال بالقربة، لانحصار الإرث به، و لا ينظر الى من هو أبعد منه لأنه محجوب عن

الإرث لوجود من هو أقرب.

ولا تعول الفريضة إذا كان الورثة متعددين و كانوا جميعا ممن يرث بالقربة، فإن لكل واحد منهم قسطه الذى تحدده له الشريعة بمقتضى

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٢٨١

قربته و هم يقتسمون المال الموجود بينهم حسب ما تحدده الشريعة من النصب و كيفية الاقسام و سيأتى تفصيله.

ولا تعول الفريضة إذا كان الورثة متعددين و كان بعضهم ممن يرث بالفرض و بعضهم ممن يرث بالقربة، فصاحب الفرض يأخذ فرضه المعين له من غير نقص و يرث من لا فرض له بقیة المال حسب ما يأتى بيانه.

## المسألة ٨٥:

إذا تعدد ورثة الميت و كان جميعهم من أصحاب الفروض، و زادت فروضهم المقدره لهم فى كتاب الله على التركة عالت الفريضة بحسب ظاهر الأمر، و قد تواترت النصوص عن أئمة الهدى من أهل البيت (ع) بأن وقوع ذلك من المحال، فالله العليم العظيم الذى أحصى كل شىء عددا و جعل لكل شىء قدرا، لا يمكن مطلقا أن يشرع حكما يجتمع فيه نصف و ثلثان من تركه واحدة، كما إذا ماتت المرأة و تركت زوجا و أختين للأبوين أو للأب وحده، أو يجتمع فيه نصف و ثلثان و ثلث من تركه، كما إذا تركت المرأة الميتة زوجا و أختين للأبوين، و اخوة متعددين لأم، أو يجتمع فيه ربع و ثلثان و سدسان من مال واحد، كما إذا ماتت المرأة و خلفت زوجا و بنتين و أبوين، أو غير ذلك من النتائج الممتنعة على العليم الحكيم ليحتاج المسلم الى أن يدخل النقص فى الأمثلة المذكورة و شبهها على جميع الورثة.

و قول أهل البيت (ع) فى ذلك هو أن القرائن المقطوع بثبوتها فى الآيات الكريمة دالة على تعيين من قدم من الورثة و من آخر منهم، فقد نصت الآية على أن للزوج مثلا فرضين مقدرين، فله نصف التركة إذا ماتت زوجته و لم يكن لها ولد و له الربع إذا ماتت و كان لها ولد، و المعنى الصريح لذلك ان الزوج لا يقل نصيبه أبدا عن النصف فى المورد الأول، و لا ينقص عن الربع فى المورد الثانى، فلا يدخل عليه نقص فى الموارد التى يتوهم فيها عول الفريضة، و كذلك القرينة فى ميراث الزوجة، فلها الربع كاملا إذا مات عنها الزوج و ليس له ولد، و لها الثمن تاما إذا مات الزوج و له ولد، فلا ينقص نصيبها عن ذلك أبدا.

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٢٨٢

و دلت الآية كذلك على أن للأم فرضين معينين، فلها الثلث من تركه ابنها إذا مات عنها و ليس له ولد و لم يكن لها حاجب من الاخوة، و لها السدس من التركة إذا مات عنها و له ولد أو كان له اخوة يحجبونها، و معنى ذلك ان الأم لا يقل نصيبها عن الثلث فى مورده و لا عن السدس فى مورده، حتى إذا زادت السهام عن التركة و توهم العول فيها.

و دلت الآية أيضا على أن الأب يرث ابنه بالقربة إذا مات و لم يكن له ولد، فليس له فرض محدد فى هذه الصورة، و إذا مات ابنه و كان له ولد فلأب سدس تركته، و المعنى الصريح كما فى نظائره التى ذكرناها أن الأب لا ينقص عن السدس أبدا فى هذا المورد و لا يؤثر على نصيبه عول الفريضة.

و دلت الآية على أن للأخ أو الأخت من الأم إذا كان واحدا سدس تركه الميت فإن كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء فى الثلث، و المعنى الصريح من ذلك ان الاخوة من الأم لا ينقصون عن ذلك فى جميع الموارد، و هذه هى الفروض التى قدمها الله فى كتابه فيجب تقديمها فى الميراث إذا زادت السهام على التركة، و بقيت الفروض الأخرى التى ذكرت فى الكتاب الكريم و لم تدل القرائن على عدم نقصها فى مورد، و هى النصف للبنت الواحدة أو الأخت الواحدة للأب أو الأبوين و الثلثان للبنتين أو البنات، و الأختين أو

الأخوات إذا كن للأبوين أو للأب خاصة، فهي وحدها التي يدخل على أهلها النقص إذا زادت السهام.

### المسألة ٨٦:

إذا ماتت المرأة و تركت بعد موتها أبا و أما و زوجا و ابنتين، و السهام المقدره في هذا الفرض هي السدسان، و الربع و الثلثان، فللأب سدس التركة، و للأم سدسها الآخر و للزوج ربعها، و للبتين أو البنات ثلثاها، و التركة لا تفي بذلك، و النقص لا يدخل على الأب و لا على الأم، و لا على الزوج لما تقدم بيانه في المسألة الماضية، فيأخذ هؤلاء سهامهم من التركة كاملة و يكون النقص على البنات خاصة فيرثن ما بقى من التركة.

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٢٨٣

و نظيره ما إذا ماتت المرأة و تركت أحد الأبوين و زوجا و ابنتين أو أكثر، فإن للأب أو الأم سدس التركة، و للزوج ربعها و للبنات ثلثها، و التركة لا تفي بذلك، بل تزيد السهام عليها بنصف سدس، و يكون النقص على البنات فيرثن الباقي من التركة. و مثله ما إذا ماتت المرأة و تركت أبا و أما و زوجا و بنتا واحدة، فإن التركة لا تفي بأن يؤخذ منها الثلث و هو نصيب أبوي المرأة الميتة و الربع و هو فرض زوجها و النصف و هو حصه بنتها، و تزيد سهام الورثة على التركة بنصف سدس، فيدخل النقص على البنت وحدها لما تقدم ذكره.

### المسألة ٨٧:

إذا ماتت المرأة و خلفت زوجا و أختين للأبوين أو للأب خاصة، فللزوج النصف، و للأخوات الثلثان فتزيد السهام على الفريضة بسدس، و يدخل النقص على الأخوات فيرثن ما بقى من التركة بعد نصف الزوج.

### المسألة ٨٨:

إذا ماتت المرأة و تركت بعدها زوجا، و أخوة لأمها و أخوات لأبويها فيرث الزوج نصف التركة كاملا و يرث كلاله الأم نصيبهم كاملا أيضا، فإن كان لها أخ واحد للأم أو أخت واحدة فله السدس و ان كان الاخوة من الأم أكثر من واحد ورثوا الثلث يقتسمونه بينهم بالسوية و كان الباقي للأخوات من أبويها، و كذلك إذا مات الرجل و ترك زوجته و أخوة لأمه و أخوات لأبويه، فتأخذ الزوجة ربعها و يرث الاخوة من الأم ثلثهم و يكون النقص على الأخوات للأبوين فيرثن ما بقى.

## الفصل الخامس في ميراث الآباء و الأولاد

### المسألة ٨٩:

يراد بالآباء هنا: أبا الميت و أمه بلا واسطة فلا تعم أبا الأب و أبا الأم، و لا أم الأب و أم الأم، فإنهم أجداد و هم من الطبقة الثانية في النسب، و يراد بالأولاد: أبناء الميت لصلبه من الذكور و الإناث، ثم

كلمة التقوى، ج٧، ص: ٢٨٤

أولاد ولده من الذكور والإناث مرتبة بعد مرتبة مهما تناسلوا و تعددت وسائطهم، و جميعهم من الطبقة الأولى فى النسب، و قد تقدم ذكر ذلك.

#### المسألة ٩٠:

إذا مات شخص و ترك أباه وحده و لم يخلف معه أحدا يشترك معه فى الميراث و رث الأب جميع مال الميت بالقربة، و إذا مات و ترك أمه وحدها و لم يخلف معها سواها، و رثت الأم ثلث تركة الميت بالفرض، و ورثت بقیة ماله بالقربة، لانحصار الوارث بها، و لا يستحق العصبه المتأخرون عنها فى الطبقة شيئا فإن الأقرب يمنع الأبعد.

#### المسألة ٩١:

إذا مات الابن أو البنت و ترك أباه و أمه و لا- و ارث له غيرهما، فان لم يكن للميت اخوة يحجبون الأم و رثت الأم الثلث من تركة الميت بالفرض، و ورث الأب بقیة المال بالقربة، و ان كان للميت اخوة و اجتمعت شروط الحجب، و رثت الأم سدس التركة فحسب و حجت عن الزائد، و كان الباقي كله للأب و لم يرث الاخوة منه شيئا، و قد ذكرنا شروط الحجب فى المسألة الحادية و السبعين.

#### المسألة ٩٢:

إذا ماتت امرأة و تركت أباه و زوجها و رث الزوج نصف تركتها بالفرض، و ورث الأب بقیة المال بالقربة، و كذلك الحكم إذا تركت الميتة أمها و زوجها، فلزوج نصف المال بالفرض، و للأم ثلث المال بالفرض، و يرد الزائد من التركة عليها بالقربة.

#### المسألة ٩٣:

إذا ماتت امرأة و تركت أباه و أمها و زوجها، أخذ الزوج نصف المال، و أخذت الأم ثلث المال إذا لم يكن للميت اخوة، و أخذت السدس فحسب إذا كان له اخوة حاجبون، و ورث الأب الباقي من المال فى كلتا صورتين.

#### المسألة ٩٤:

إذا مات الرجل و خلف أباه و زوجته و لا غيرهما، و رثت الزوجة

كلمة التقوى، ج٧، ص: ٢٨٥

ربع التركة بالفرض و كان الباقي للأب بالقربة، و كذلك الحكم إذا خلف الرجل أمه و زوجته، فترث الزوجة الربع و ترث الأم الثلث بالفرض و يرد عليها الباقي بالقربة.

**المسألة ٩٥:**

إذا مات الزوج و ترك أبا و أما و زوجة، كان ربع المال للزوجة، و ورثت الأم ثلث المال إذا لم يكن لها حاجب من الأخوة و ورثت السدس خاصة إذا وجد الحاجب، و ورث الأب بقیة المال فی الصورتین.

**المسألة ٩٦:**

إذا مات رجل أو امرأة و خلف الميت ولدا ذكرا لصلبه و لا وارث له غيره، ورث الولد جميع التركة بالقرابة، و إذا مات و خلف بنتا واحدة كذلك، ورثت البنت نصف المال بالفرض، و رد باقى المال عليها بالقرابة و لم يستحق العصبه شيئا، و إذا خلف بنتين أو أكثر و ليس له معهن ولد و لا- وارث آخر، ورثت البنات ثلثى المال بالفرض ثم رد الثلث الزائد عليهن بالقرابة و اقتسمن الجميع بينهما بالسواء.

**المسألة ٩٧:**

إذا مات الميت و ترك بعده ولدين ذكرين أو أولادا ذكورا لصلبه و ليس معهم سواهم كانت التركة جميعا لهم و اقتسموها بينهم بالسواء، و إذا خلف بنين ذكورا و بنات ورثوا جميع التركة بالقرابة و اقتسموها بينهم بالتفاضل فللذكر مثل حظ الأنثيين.

**المسألة ٩٨:**

إذا مات أحد و خلف أبا أو أما و ولدا ذكرا واحدا لصلبه، كان للأب أو الأم سدس التركة، و كان للولد باقى التركة و هو خمسة أسداسها، و إذا مات و ترك أبا أو أما و بنتا واحدة لصلبه، ورث الأب أو الأم سدس التركة بالفرض، و كان للبنت الواحدة نصف التركة بالفرض كذلك، ثم قسم الباقي من التركة و هو السدسان على البنت و الأب الوارث أرباعا، فله الربع منه و للبنت ثلاثة أرباعه، و إذا مات و ترك أبويه كليهما و بنتا واحدة كان لكل واحد من أبيه و أمه سدس من المال بالفرض، و كان للبنت النصف بالفرض كذلك و قسم الباقي و هو السدس

كلمة التقوى، ج٧، ص: ٢٨٦

على البنت و الأبوين أخماسا فلكل من الأبوين خمس واحد منه و للبنت ثلاثة أخماسه.

**المسألة ٩٩:**

إذا مات أحد و خلف من بعده أبا أو أما، و بنتين أو عدة بنات فللأب الموجود منهما السدس بالفرض و للبنات الثلثان أربعة أسداس، و قسم الباقي على الأب و البنات أخماسا فللأب خمس و للبنات أربعة أخماسه، و إذا خلف الميت أبوين و بنتين أو عدة بنات، فللأبوين السدسان بينهما و للبنات الثلثان، و قد تقدم ذكر بعض هذه المسائل فى الفصل السابق.

**المسألة ١٠٠:**

إذا اجتمع مع الولد زوج أو زوجة للميت، كان للزوج نصيبه الأدنى، فيكون للزوج ربع التركة بالفرض و يكون للزوجة ثمنها بالفرض أيضا، و ورث الولد بقیة المال، فان كان الولد ذكرا واحدا أخذ بقیة التركة كلها جميعا بالقرابة، و كذلك إذا كانا ولدين ذكراين أو أولادا ذكورا، فیاخذون بقیة المال و یقتسمونها بالتساوی بينهم، و إذا كانوا بنین و بنات فللذكر مثل حظ الأنثیین. و إذا كان الولد الوارث مع الزوج بنتا واحدة و رثت نصف التركة بالفرض كما تقدم و أخذت الباقي بالقرابة، و إذا كان الولد الوارث مع الزوج بنتین أو بنات فلهن الثلثان و یرد علیهن ما بقى و یقتسمن نصیبهن بالسواء بینهن.

**المسألة ١٠١:**

إذا ماتت امرأة و تركت من بعدها أبا أو أما، و زوجها، و ولدا ذكرا أو أولادا ذكورا، و رث الأب أو الأم السدس، و أخذ الزوج فرضه الأدنى و هو الربع، و كان للولد أو الأولاد بقیة المال یرثونها بالقرابة، و اقتسموها بالتساوی بينهم، و إذا تركت الميتة زوجا و أبوين و ولدا ذكرا أو أولادا ذكورا و رث الزوج ربع التركة، و ورث كل واحد من الأبوين سدسا، و ورث الولد أو الأولاد بقیة التركة على نهج ما سبق.

**المسألة ١٠٢:**

إذا مات رجل و ترك من بعده أبا أو أما، و زوجة و ولدا ذكرا أو

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٢٨٧

أولادا ذكورا كان لأبيه أو أمه سدس المال، و كان لزوجته الثمن، و كان لولده أو أولاده بقیة المال بالقرابة و اقتسموا نصیبهم على نهج ما تقدم. و إذا ترك الرجل أبويه كليهما و زوجته و ترك ولدا أو أولادا ذكورا، فللأبوين السدسان، و للزوجة الثمن، و للولد أو الأولاد بقیة المال.

**المسألة ١٠٣:**

إذا ماتت امرأة و تركت أباهما أو أمها، و زوجها و بنتا واحدة، كان للوارث من الأبوين سدس التركة، و كان للزوج الربع بالفرض، و ورثت البنت نصف التركة بالفرض أيضا، و بقى من التركة نصف السدس زائدا على السهام فيقسم على الأب الوارث و البنت أرباعا، للأب الربع منه و للبنت ثلاثة أرباعه و لا یرد على الزوج منه شيء.

**المسألة ١٠٤:**

إذا ماتت المرأة و خلفت بعد موتها أبا و أما، و زوجها و بنتا، و ورث كل واحد من أبيها و أمها سدسا من التركة، و ورث زوجها ربع التركة، و دخل النقص على البنت خاصة و لم یدخل على الأبوين و لا على الزوج منه شيء فترث البنت بقیة المال، و هو أقل من



نصيبها بنصف سدس. و إذا خلفت المرأة الميتة من بعدها أبوين و زوجا و بنتين أو بنات، ورث الأبوان السدسين و ورث الزوج الربع و لم يدخل عليهم نقص في سهامهم و دخل النقص على البنتين أو البنات فيرثن بقیة المال و هي أقل من الثلثين.

### المسألة ١٠٥:

إذا مات امرؤ و ترك بعده أبوين و زوجة و بنتين أو عدة بنات، أخذ الأبوان سدس تركة الميت كاملين و أخذت الزوجة ثمنها تاما و دخل النقص على البنات خاصة فيأخذن بقیة المال و هي أقل من الثلثين.

### المسألة ١٠٦:

الأب و الأم للميت و حدهما صنف واحد من الطبقة الأولى في النسب، و أولاد الميت و أولاد أولاده و ذريتهم المتعاقبة من بعدهم صنف واحد آخر من هذه الطبقة، و لذلك فلا يحجب الأبوان أولاد الميت و لا أولاد كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٢٨٨  
 أولاده و لا ذريتهم عن الميراث إذا اجتمعا معهم، و ان كانوا في المرتبة الثالثة أو الرابعة من البطون أو أكثر من ذلك، سواء كانوا من أولاده أو ذريته الذكور أم الإناث.  
 و أولاد الميت و بناته لصلبه هم المرتبة الأولى من صنفهم، و أولاد أولاده و بناته من الذكور و الإناث هم المرتبة الثانية من الصنف و أولادهم مع الواسطة كذلك هم المرتبة الثالثة، و هكذا تتعدد المراتب مع تناول البطون مرتبة بعد مرتبة، كلما وجد بطن بعد بطن من الذكور أو من الإناث.  
 و لذلك فلا يرث أولاد الأولاد مع وجود ولد للميت و ان كان واحدا و لا مع وجود بنت و ان كانت واحدة لأنهما أقرب منهم في المرتبة، و لا يرث أهل المرتبة الثالثة من أولاد الأولاد إذا وجد ولد واحد أو بنت واحدة من المرتبة الثانية قبلهم، و هكذا، و قد ذكرنا هذا أكثر من مرة و لكننا نعيد ذكره لصلته بالمقام.

### المسألة ١٠٧:

يقوم أولاد الأولاد مقام آبائهم إذا فقد آباؤهم جميعا عند موت الجد و لم يوجد منهم أحد، فيرث كل فريق منهم نصيب أبيه أو أمه الذي يتقرب به الى الميت، فإذا مات الرجل و له أولاد ولد ذكر و أولاد بنت، كان لأولاد الولد ثلثا تركة الميت، و اقتسموا النصيب بينهم حسب موارث الأولاد المتقدم ذكرها، فإذا كان الجميع ذكورا أو إناثا، اقتسموا النصيب بالسواء بينهم، و إذا كانوا ذكورا و إناثا، فللذكر مثل حظ الأنثيين، و إذا كان الموجود ولد ذكر واحد ورث جميع نصيب أبيه بالقرابة، و إذا كان أنثى واحدة ورثت نصف النصيب بالفرض و الباقي بالرد.

و كان لأولاد البنت نصيب أهمهم و هو الثلث من التركة و ورثوه أيضا على التفصيل الذي تقدم بيانه في ميراث أولاد الولد.

### المسألة ١٠٨:

إذا مات أحد و ترك من بعده أبا أو أما و ولد و ولد ذكر، كان لأبي

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٢٨٩

الميت أو أمه سدس التركة، و كان لولد ولده جميع ما بقى منها، و إذا ترك أبوين و ولد ذكر كان لأبويه السدسان، و لولد ولده الباقي.

و إذا مات الميت و خلف أبا أو أما و ولد بنت، و رث أبو الميت أو أمه سدس التركة بالفرض، و أخذ ولد بنته نصيب البنت و هو النصف، ثم رد ربع الباقي على الأب أو الأم، و رد ثلاثة أرباعه على ولد البنت كما هو الحكم في ميراث أمه، و إذا خلف الميت أبوين و ولد بنت، أخذ الأبوان السدسين، و أخذ ولد البنت النصف ثم رد السدس الباقي من التركة على كل واحد من الأبوين و ولد البنت أخماسا، فلأبوين الخمسان منه، و لولد البنت ثلاثة أخماسه كما هو حكم أمه لو كانت هي الوارثة، و كذلك إذا ترك الميت أحد أبويه أو كليهما، و ترك معهما أولاد بنته، فيكون للأب الوارث سدس التركة في الفرض الأول، و لأولاد بنته النصف و يرد الباقي عليهم أرباعا، و يرث كل واحد من الأبوين سدسا في الفرض الثاني، و يرث أولاد البنت النصف و يرد باقى التركة عليهم أخماسا.

### المسألة ١٠٩:

إذا و رث أولاد البنت نصيب أمهم من الفرض و الرد، و كان جميعهم ذكورا أو إناثا اقتسموه بينهم بالتساوى، و إذا كانوا ذكورا و إناثا فللذكر مثل حظ الأنثيين.

### المسألة ١١٠:

إذا اجتمع الزوج أو الزوجة مع ولد الولد أو ولد البنت، و رث الزوج نصيبه الأدنى من التركة و هو الربع، و أخذت الزوجة كذلك نصيبها الأدنى و هو الثمن، سواء كان الولد ذكرا أم أنثى، و واحدا أم متعددا.

### المسألة ١١١:

إذا اجتمع الزوج أو الزوجة مع الأبوين كليهما أو مع أحدهما، و كان للميت ولد أو أولاد ولد، و رث الزوج أو الزوجة و الأبوان فرضهم الآنف ذكره كاملا غير منقوص، و و رث ولد الولد أو أولاد الولد الباقي. و إذا اجتمع الزوج أو الزوجة مع الأبوين أو أحدهما، و كان

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٢٩٠

معهم ولد بنت أو أولاد بنت منفردة، أخذ الزوجان و الأبوان نصيبهم تاما، و دخل النقص على ولد البنت أو أولادها خاصة، كما هو حكم أمهم لو كانت هي الوارثة، و كذلك الحكم إذا اجتمعوا مع أولاد البنتين أو البنات منفردات.

### المسألة ١١٢:

يختص الولد الأكبر من الأولاد الذكور للميت بالحبوة من تركة أبيه، و الحبوة هي سيف الميت و مصحفه و خاتمه و ثياب بدنه، و إذا

كان أكبر أولاد الميت أنثى اختص بها الذكر الأكبر منهم، وإذا كان الذكر واحدا اختص بها وإن كان منفردا أو كان أصغر الجميع، وإذا كان أولاد الميت جميعهم إناثا فلا حبوء ولا اختصاص، ولا حق لسائر الورثة مع وجود الولد الذكر الأكبر في أعيان الحبوء ولا في قيمتها على الأقوى، ويجب دفعها للمحبو من غير عوض، زيادة على نصيبه الذي يناله من ميراث أبيه. وليست الحبوء عوضا عن قضاء ما فات الأب الميت من صلاة وصيام فكل واحد من الحكيمين المذكورين حكم مستقل بنفسه على الأقوى ولا صلة له بالآخر.

### المسألة ١١٣:

لا تدخل في الحبوء راحلة الميت ولا رحله، والراحلة هي الناقة التي يتخذها الرجل وسيلة للسفر عليها والتنقل من بلد إلى بلد، والرحل هو ما يشد على ظهر الراحلة للركوب عليها كالسرج للفرس وقد تطلق الراحلة على بعض الدواب الأخرى التي تتخذ لقطع المسافات من حمير وبغال وغيرها، ويطلق الرحل على ما يعد للركوب عليها، وعلى أي حال فلا تشمل الحبوء فضلا عن أن تعم غير الدواب من سيارة وغيرها، ولا يدخل فيها غير المصحف من الكتب، نعم لا يترك الاحتياط بإيقاع المصالحة بين الولد المحبو وسائر الورثة عن غير المصحف من الكتب إذا كانت قليلة ولم تكن لها مالمية مهمة فتدفع للمحبو أعيانها بدلا عن مقدار من المال يدفع للورثة احتياطاً، وإذا كانت الكتب كثيرة أو كانت ذات مالمية مهمة فلا تجب فيها مراعاة الاحتياط ولا يدخل في الحبوء الدرع

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٢٩١

ونحوه من معدات الحرب كالطاس والترس، والأحوط إيقاع المصالحة كما تقدم في مثل الخنجر والبندقية والمسدس ونحوها من آلات السلاح التي يتخذها الأب لنفسه في حياته.

### المسألة ١١٤:

يدخل في حبوء الولد جميع ثياب أبيه الميت، المتحد منها والمتعدد، وما أعده ليلبسه أعدادا تاما أو اشتراه جاهزا وإن لم يلبسه بالفعل، ويدخل فيها كسوته في الصيف وكسوته في الشتاء والمتوسطة بينهما، وما كانت من قطن أو صوف أو وبر أو كتان أو جلد أو فرو أو لبد أو غيرها مما يلبس، ويدخل فيها أنواع الألبسة من صغيرة وكبيرة حتى العمامة والكوفية والقلنسوة والجورب والقفاز. ويشكل الحكم بدخول النعل وأنواع الأحذية والحزام وخصوصا ما كان مصنوعا من الجلد وشبهه، ويشكل الحكم بدخول ما يحرم لبسه كالأخاتم من الذهب وثور الحرير.

ولا يدخل في الكسوة ما اشتراه أو ملكه الرجل في حياته من الأقمشة ونحوها ولم يفصله أو فصله ولم يكمل إعداده بخياطة أو غيرها، ولا يدخل فيها ما أعده للتجارة أو لكسوة غيره من أهل بيته أو سواهم ولا تدخل فيها الساعة وأمثالها.

### المسألة ١١٥:

لا يبعد أن حلية المصحف الشريف وغلّافه وحمائله وبيته تكون تابعة له، فتدخل في حبوء الولد، وكذلك حلية السيف وقبضته وغمده وحمائله فلا يبعد شمول الحبوء لها فيستحقها الولد المحبو مع السيف.

**المسألة ١١٦:**

الظاهر أن الحبوّة تشمل ما اتحد و ما تعدد من الأعيان المتقدم ذكرها، فإذا كان للميت مصحفان أو سيفان أو خاتمان أو أكثر من ذلك، وجب دفع جميعها للولد المحبو، وقد تقدم ذكر الثياب المتعددة.

**المسألة ١١٧:**

الذي يظهر من أدلة الحبوّة ان المراد بالسيف الذي يجب به الولد

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٢٩٢

هو السيف الذي أعده أبوه لنفسه، ليقاتل به و يدافع عدوه عند الحاجة الى ذلك، فلا تشمل السيف الذي يتخذه لمحض الاقتناء و الادخار أو التزين مثلاً، و ان المراد بالمصحف هو القرآن الذي أعده الأب لنفسه للتلاوة فيه، فلا يعم المصحف التي يتخذها للبركة أو لأنها أثر نفيس مثلاً، و ان المراد بالخاتم هو الذي يقتنيه ليتختم به للسنة أو للزينة، فلا- يشمل الخواتيم التي يقتنيها للاختزان و الادخار أو لغايات أخرى سواها، فلا تدخل مثل هذه الأشياء في حبوّة الولد بعد موت أبيه.

و نتيجة لما بيناه فإذا كان الأب في حياته غير قابل للانتفاع ببعض المذكورات لم يدخل ذلك الشيء في حبوّة ولده بعد موته فإذا كان الأب في حياته مشلول اليدين غير قابل لحمل السيف و المقاتلة به، أو كان أعمى غير قابل للتلاوة في المصحف، أو كان مقطوع الكفين غير قابل للبس الخاتم، لم تدخل هذه الأعيان إذا كانت موجودة في حبوّة ولده بعد وفاته.

و إذا اتخذ الأب السيف أو المصحف أو الخاتم في حياته و كان سوياً قادراً على الانتفاع بها ثم عرضت له هذه الطوارى فمنعته عن الانتفاع و الاستعمال لم يمنع عروضها عن دخول هذه الأعيان في حبوّة الولد، و كذلك إذا أعد الأعمى المصحف ليتلو فيه غيره و يتابع هو في القراءة، أو أعد مقطوع اليدين السيف ليدافع به عنه حين يحتاج الى الدفاع و كان من الميسور لهما ذلك لم يكن العمى و قطع اليدين مانعين من دخول المصحف و السيف في الحبوّة.

**المسألة ١١٨:**

إذا كان الولد المحبو غير قابل للانتفاع بالسيف أو المصحف أو الخاتم، فالظاهر ان ذلك لا يمنع من دخول تلك الأعيان في الحبوّة، و لا يترك الاحتياط في أن يصلح المحبو سائر الورثة أو يصلحوه عنها في هذا الفرض.

**المسألة ١١٩:**

إذا ولد للرجل ولدان توأمان، فالأكبر منهما هو أسبقهما في الولادة فهو الذي تكون له الحبوّة، و كذلك إذا ولد له ولدان ذكران من زوجتين،

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٢٩٣

فالأكبر من سبقت ولادته على أخيه، و ان كان الثانى أسبق منه علوقاً، كما إذا ولد الأول لسته أشهر من الحمل به و كان الثانى قبله في الحمل و بعده في الولادة.

و إذا تعدد الولد الأكبر للميت - كما إذا ولد له ولدان من زوجتين و اتفقا في آن الولادة - اشتركا في الحبوّة على الظاهر.

#### المسألة ١٢٠:

يعتبر في الولد الذي تكون له الحبوّة أن يكون ولد الميت لصلبه، فلا يحبى ولد الولد على الظاهر، و ان لم يكن له ولد لصلبه.

#### المسألة ١٢١:

لا يشترط في استحقاق الولد الحبوّة من تركه أبيه أن يكون بالغاً في وقت وفاة أبيه، بل ولا يشترط ان يكون مولوداً في حال موته فيستحق الحبوّة و ان كان جنيناً في بطن أمه مضغعةً أو علقه إذا ولد حياً كما في الميراث، فإذا ولد حياً كذلك استحق الميراث و استحق الحبوّة و ان مات بعد ذلك.

#### المسألة ١٢٢:

يختص الولد المحبو بأعيان الحبوّة، سواء كان معه شريك في ميراثه من أبيه أم لم يكن، فإذا انفرد في الميراث و لم يكن معه وارث آخر كانت الأعيان الأنف ذكرها حقاً له بالحبوّة و كان باقى التركة ملكاً له بالميراث.

#### المسألة ١٢٣:

لا يشترط في استحقاق الحبوّة أن يكون الولد رشيداً، فهو يستحقها و ان كان سفيهاً محجوراً عليه على الأقوى و قد اشترط بعض الأصحاب رحمهم الله في استحقاق الحبوّة أن يترك الميت مالا زائداً على أعيان الحبوّة، و في اشتراط ذلك تردد و اشكال و لا بد من مراعاة الاحتياط.

#### المسألة ١٢٤:

كل ما يمنع من الميراث يكون مانعاً من استحقاق الحبوّة، فلا يحبى الولد الأكبر إذا كان كافراً أو مرتداً أو قاتلاً للموروث أو عبداً مملوكاً أو ولد ملاعنةً.

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٢٩٤

#### المسألة ١٢٥:

إذا كان الولد الأكبر من اتباع المذاهب التي لا تقول بالحبوّة لم تثبت له الحبوّة إلزاماً له بما يقتضيه قول مذهبه الذي يدين به.

**المسألة ١٢٦:**

إذا كان على الأب الميت دين، نسبت قيمة أعيان الحبوة إلى قيمة مجموع التركة، وأصاب الحبوة من الدين مثل تلك النسبة و كان على الولد المحبو أن يفكها بدفع تلك النسبة من الدين، سواء كان الدين مستغرقاً للتركة، أم غير مستغرق، فإذا كان الدين مائة دينار مثلاً، وكانت قيمة أعيان الحبوة خمس مجموع قيمة التركة فكها المحبو بعشرين ديناراً و هي خمس المائة، وإذا كان الدين ثمانين ديناراً، وكانت الحبوة سدس التركة فكها المحبو بثلاثة عشر ديناراً و ثلث دينار و هي سدس الثمانين، و كذلك الحكم فى كل ما يخرج من أصل التركة كالكفن و مؤنة التجهيز.

**المسألة ١٢٧:**

إذا ملك الأب أعيان حبوته كلها أو بعضها شخصاً آخر فى حياته ثم مات نفذ تملكه فيها و حرم منها ولده الأكبر، و كذلك إذا أوصى الميت بأعيان الحبوة أو ببعضها لشخص آخر فلا يكون للولد فيها حق إلا إذا زادت على ثلثه، فلا تنفذ الوصية فى الزائد إلا بالإجازة. و إذا أوصى بثلث ماله أو بمقدار معين من المال يسعه الثلث، نفذت الوصية من مجموع التركة و أصاب الحبوة من ذلك بنسبة قيمتها إلى قيمة مجموع التركة كما تقدم فى المسألة السابقة.

**المسألة ١٢٨:**

إذا رهن الأب أعيان حبوته أو بعضها فى حياته على دين فى ذمته ثم مات قبل أن يفى الدين و يفك الرهن و جب وفاء الدين من مجموع التركة، و لحق الحبوة من الدين بنسبة قيمتها الى مجموع التركة كما تقدم، و لا يجوز للولد المحبو أن يأخذ حبوته قبل فكها بأداء ما لحقها من الدين لأن حق الرهن مقدم على الجباء. كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٢٩٥

**المسألة ١٢٩:**

إذا باع الأب أعيان الحبوة فى حياته أو باع بعضها و اشترط لنفسه خيار الفسخ إذا رد الثمن على المشتري ثم مات، لم يجب على الورثة من بعده رد الثمن و فسخ البيع، و جاز لهم ذلك، و لا يجوز للولد الأكبر أخذ أعيان الحبوة و التصرف فيها إلا إذا رد الثمن على المشتري و فسخ البيع.

**المسألة ١٣٠:**

إذا اشتبه الولد الأكبر الذى تكون له الحبوة من تركة أبيه بين ولدين أو أكثر و لم يعلم من هو على التعيين، رجع فى تعيينه إلى القرعة، فأبهم عينته القرعة أنه الأكبر دفعت إليه أعيان الحبوة.

## الفصل السادس في ميراث الاخوة و الأجداد

### المسألة ١٣١:

و هذه هي الطبقة الثانية من طبقات الوارثين في النسب، و لا يرث أحد من أهل هذه الطبقة إذا وجد أحد من الطبقة السابقة عليهم، فلا يرث جد و لا -جدة و لا أخ و لا أخت و لا أحد من أولاد الاخوة إذا كان للميت أب أو أم أو ابن أو بنت أو أحد من أولادهم و ان تعددت وسائله، إلا إذا كان الموجود من الطبقة الأولى ممنوعاً من الميراث لكفر أو قتل أو عبودية أو لعان.

### المسألة ١٣٢:

الأخ هو ابن الأبوين بلا واسطة، و ابن الأب وحده و ابن الأم وحدها، و كذلك الأخت، و يطلق على الإخوة كلاله، و يتبع الاخوة و الأخوات أولادهم ثم ذريتهم بطناً بعد بطن و مرتبة بعد مرتبة من الذكور و الإناث، و يراد بالجد أبو الأب، و أبو الأم بلا واسطة أو بواسطة واحدة أو بأكثر، و قد تقدم ان الاخوة و الأخوات و ذريتهم صنف من هذه الطبقة، و الأجداد و الجدات صنف آخر منها.  
كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٢٩٦

### المسألة ١٣٣:

إذا مات رجل أو امرأة و ترك أخاً واحداً لأبيه و أمه معا و لم يكن للميت وارثاً غيره ورث الأخ التركة كلها بالقرابة، و كذلك الحكم إذا ترك أخاً لأبيه خاصة، فيرث المال كله بالقرابة.  
و إذا مات و خلف من بعده أختاً واحدةً لأبيه و أمه و لا غيرها، و ورثت الأخت نصف التركة بالفرض و رد النصف الآخر عليها بالقرابة لانحصار الوارث بها، و مثله ما إذا خلف بعده أختاً واحدةً لأبيه و لا غيرها فترث التركة كلها بالفرض و الرد و إذا مات الميت و خلف أخاً أو أختاً لأمه و لا وارث له سواهما، ورث الوارث منهما سدس التركة بالفرض و رد عليه الباقي بالقرابة.

### المسألة ١٣٤:

إذا مات رجل أو امرأة و ترك من بعده أخوين أو أكثر و كلهم لأبيه و أمه و لا وارث له غيرهم كان المال كله لهم بالقرابة و اقتسموه بينهم بالمساواة إذا كان جميعهم ذكورا، و إذا كانوا مختلفين ذكورا و إناثاً فللذكر مثل حظ الأنثيين، و كذلك إذا ترك أخوين أو أخوة لأبيه خاصة و ليس معهم غيرهم، فيأخذون المال و يقتسمونه بالتساوي أو التفاضل على نهج ما تقدم.  
و إذا مات و ترك أختين أو أخوات للأبوين و لا -غيرهن كان لهن ثلثا تركته بالفرض و رد الباقي عليهن بالقرابة و اقتسمن المال بالمساواة و مثله ما إذا خلف أختين أو أخوات لأبيه، فيكون ميراثهن على نهج ذلك.  
و إذا خلف أخوه لأمه ذكورا أو إناثاً أو مختلفين كان لهم ثلث التركة بالفرض و رد الباقي عليهم و قسم الجميع عليهم بالتساوي.

### المسألة ١٣٥:

لا- يرث أخ و لا- أخت من الأب شيئا من المال إذا كان للميت أخ أو أخت أو أكثر للأبوين معا، فيكونون محجوبين بهم عن الإرث حجب حرمان، فإذا فقد من يتقرب بالأبوين من الاخوة جميعا، أخذ الاخوة المتقربون بالأب وحده ميراثهم و قاموا مقامهم، و قد تقدمت أمثلة من ذلك.

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٢٩٧

ولا- يحجب الاخوة المتقربون بالأبوين أحدا من الاخوة للأم، فإذا ترك الميت أخا أو اخوة من الأبوين و أخا واحدا أو أختا من الأم كان للواحد من الأم سدس التركة، و ورث الأخ أو الاخوة للأبوين بقیة المال، فيختص بها إذا كان واحدا، و يقتسمونها بالسوية إذا كانوا متعددين و كانوا ذكورا، و للذكر مثل حظ الأنثيين إذا كانوا ذكورا و إناثا. و إذا ترك الميت أخا أو اخوة من الأبوين و اخوة من الأم، أخذ الاخوة من الأم ثلث التركة و اقتسموه بالتساوى و ان كانوا مختلفين ذكورا و إناثا، و ورث الأخ أو الاخوة من الأبوين بقیة المال على سبيل ما تقدم بيانه. و إذا خلف الميت أخا أو اخوة للأب وحده، و أخا أو اخوة للأم وحدها، ورث الأخ أو الاخوة للأم نصيبهم الأنف ذكره من السدس أو الثلث، و ورث الاخوة للأب باقى المال على سبيل ما ذكرناه فى ميراث الأخ و الاخوة من الأبوين.

### المسألة ١٣٦:

إذا مات رجل أو امرأة و ترك بعده أختا للأبوين، و أخا أو أختا للأم، كان لأخيه أو أخته من أمه سدس التركة، و كان لأخته من أبويه نصف التركة بالفرض و يرد الباقي و هو ثلث التركة عليها بالقرابة، و كذلك إذا ترك أختا للأب و أخا أو أختا للأم، فإن الأخت للأب تقوم مقام الأخت للأبوين عند فقدها فى الميراث بالفرض و الرد، و يرث الأخ أو الأخت من الأم سدس التركة خاصة و لا يستحق من الرد شيئا.

و إذا ترك أختا للأبوين أو أختا للأب وحده مع فقد الشقيقة كما قلنا، و ترك معها إخوة للأم، كان لإخوته من أمه ثلث التركة يقتسمونه بينهم بالسوية و ان كانوا مختلفين ذكورا و إناثا، و كان الباقي من المال بالفرض و الرد للأخت من الأبوين وحدها إذا كانت موجودة، و للأخت من الأب وحدها إذا لم تكن له أخت شقيقة.

و إذا مات الميت و خلف أختين أو أخوات للأبوين أو للأب خاصة عند فقد الأشقاء على سبيل ما تقدم، و كان له اخوة للأم، ورث اخوته من

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٢٩٨

أمه ثلث التركة بينهم بالتساوى و كان للأختين أو الأخوات من الأبوين أو الأب الثلثان بالتساوى أيضا.

و إذا ترك أخوات كذلك للأبوين أو للأب، و أخا أو أختا واحدة للأم، كان للواحد من الاخوة للأم سدس التركة و كان الباقي للأخوات من الأبوين بالفرض و الرد و إذا لم تكن له أخوات شقيقات فالباقي للأخوات من الأب على سبيل ما تقدم بيانه، و قد ذكرنا بعض هذه المسائل فى الفصل الرابع.

### المسألة ١٣٧:

إذا اجتمع الزوج أو الزوجة مع الاخوة أو الأخوات أخذنا نصيبهما الأعلى من التركة فيأخذ الزوج النصف و تأخذ الزوجة الربع و لا يرد



عليهما شيء إذا زادت التركة على السهام ولا ينقص من فرضهما شيء إذا زادت السهام على التركة وكذلك الحكم إذا اجتمعا مع الأجداد أو مع أولاد الاخوة أو مع الاخوة والأجداد أو معهم ومع أولاد الاخوة.

### المسألة ١٣٨:

إذا ماتت امرأة وكان لها زوج وأخ لأبويها، أو أخ لأبيها وحده، ورث زوجها نصف التركة بالفرض، وأخذ أخوها الباقي بالقرابة، وإذا ماتت المرأة ولها زوج وأخت واحدة شقيقة أو أخت لأبيها خاصة، ورث الزوج النصف بالفرض، وورثت الأخت النصف الآخر بالفرض أيضا.

### المسألة ١٣٩:

إذا ماتت المرأة وتركت زوجا، وتركت معه أخا واحدا أو أختا واحدة لأمها، ورث الزوج نصف التركة بالفرض، وورث الأخ أو الأخت من الأم سدس التركة بالفرض وكان له الثلث الباقي بالرد، وإذا تركت زوجا وأخوة أو أخوات لأمها، ورث الزوج النصف بالفرض كما تقدم وأخذ الاخوة من الأم ثلث المال بالفرض ورد السدس الباقي عليهم بالقرابة واقتسموا نصيبهم بالسواء، ولا يرد على الزوج شيء.

### المسألة ١٤٠:

إذا ماتت المرأة ولها زوج وأختان أو أخوات للأبوين أو للأب وحده،

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٢٩٩

ورث الزوج نصف التركة وأخذها تماما لا نقص فيه، وورث الأخوات الثلثين، وما بقي من التركة وهو النصف لا يفى بذلك، فيأخذن ما بقي من التركة ويدخل النقص عليهن خاصة، ويقتسمن ما حصل لهن بالسوية بينهن.

### المسألة ١٤١:

إذا ماتت المرأة ولها زوج وأخوة للأبوين أو للأب وحده، ورث الزوج نصف التركة بالفرض وأخذ الإخوة بقیة المال بالقرابة واقتسموها بينهم بالتساوي، وإذا كانوا ذكرا وأناثا، فللذكر مثل حظ الأنثيين.

### المسألة ١٤٢:

إذا ماتت الزوجة، وخلفت بعدها زوجا، وأخا واحدا أو أخوة لأبويها، وأخا أو أخوة لأمها، ورث الزوج نصيبه وهو نصف التركة وأخذها تماما لا نقص فيه، وورث الأخ من أمها إذا كان واحدا نصيبه وهو السدس وأخذ كذلك تماما لا نقص فيه وكان الباقي من التركة وهو الثلث للأخ الشقيق، فيختص به إذا كان واحدا، ويقتسمه مع أشقائه بالسوية إذا كان متعددا وكان جميعهم ذكورا، و

يقتسمونه بالتفاضل إذا كانوا ذكورا وإناثا، و يأخذ الاخوة من الأم إذا كانوا متعددين نصيبهم و هو الثلث تاما، و يقتسمونه بينهم بالتساوى، و يكون الباقي من التركة و هو السدس للأخ أو للاخوة الأشقاء على سبيل ما تقدم.

و كذلك الحكم إذا تركت الميتة مع الزوج أخا أو أخوة لأبيها، و أخا أو أخوة لأمها، فيكون الميراث و الاختصاص و التقسيم كما سبق بيانه، فإن الإخوة للأب يقومون مقام الاخوة الأشقاء فى كل ما ذكر.

### المسألة ١٤٣:

إذا ماتت الزوجة و تركت من بعدها زوجا و أختا واحدة لأبيها، أو أختا لأبيها وحده مع فقد الشقيقة، و تركت معها أخا أو أخوة لأمها، و رث الزوج النصف، و ورث الأخ من الأم نصيبه و هو السدس إذا كان واحدا، و الثلث إذا كان متعددا، و دخل النقص على نصيب

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٣٠٠

الأخت الشقيقة أو الأخت للأب، فتأخذ الباقي من التركة و هو الثلث أو السدس بدلا عن النصف.

### المسألة ١٤٤:

إذا ماتت الزوجة و لها زوج و اختان شقيقتان أو أكثر و أخ واحد أو أخوة متعددون لأمها، و رث الزوج النصف، و أخذ الأخ أو الاخوة من الأم نصيبهم و هو السدس للواحد و الثلث للمتعدد منهم، و دخل النقص على الأخوات الشقيقات، فإخذن الباقي و يقتسمنه بالسواء، و كذلك إذا كان الأخوات للأب بدلا عن الأخوات الشقيقات كما تكرر ذكره.

### المسألة ١٤٥:

إذا مات الرجل و ترك زوجة و أخا واحدا شقيقا، فربح تركته للزوجة، و باقى المال كله للأخ الشقيق، و إذا لم يكن له أخ شقيق، و له أخ واحد لأبيه و رث ميراث الأخ الشقيق، و إذا مات الميت و ترك زوجة و أخوة أشقاء، و رثت الزوجة ربعها، و اقتسم الاخوة الأشقاء بقیة التركة بينهم على التساوى إذا كان الجميع ذكورا، و على التفاضل إذا كانوا ذكورا و إناثا، فإذا لم يكن له أخوة أشقاء و كان له أخوة لأبيه قاموا مقام الأشقاء و ورثوا ميراثهم.

و إذا ترك زوجة و أخا لأم و ورثت الزوجة ربع التركة و ورث الأخ من الأم سدس التركة بالفرض و أخذ باقى التركة بالرد، و إذا كان اخوته من الأم أكثر من واحد كان لهم ثلث التركة بالفرض و البقية بالرد و اقتسموا ميراثهم بالتساوى.

### المسألة ١٤٦:

إذا مات الميت و ترك زوجة و أختا شقيقة كان للزوجة الربع، و ورثت الأخت نصف المال بالفرض، و الباقي بالرد، و إذا لم تكن له أخت شقيقة و كانت له أخت للأب و ورثت ميراثها.

**المسألة ١٤٧:**

إذا خلف الرجل من بعده زوجة و أخا واحدا أو أخوة لأبويه، و أخا

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٣٠١

أو أخوة لأمه، ورثت الزوجة ربعها و كان للأخ من الأم سدسه إذا كان واحدا و ثلثه إذا كان متعددا، و ورث الأخ الشقيق بقية المال و اختص بها إذا كان واحدا و اشترك فيها مع أشقائه إذا كانوا متعددين، و إذا كانوا ذكورا و إناثا فللذكر مثل حظ الأنثيين، و إذا فقد الاخوة الأشقاء و كان للميت إخوة لأبيه قاموا مقامهم و ورثوا ميراثهم.

**المسألة ١٤٨:**

إذا خلف الرجل زوجة و أختين شقيقتين أو أكثر، فللزوجة الربع و للأخوات الثلثان بالفرض و ترد عليهن بقية التركة و هي نصف السدس و لا تستحق الزوجة منها شيئا، و تقوم الأخوات من الأب مقام الأخوات الشقيقات في الميراث إذا فقدن.

**المسألة ١٤٩:**

إذا مات أحد و ترك من بعده زوجة و أختا لأبويه، و ترك معهما أختا أو أخوة لأمه، ورثت الزوجة الربع، و ورث الواحد من كلاله الأم السدس، و أخت الأخت من الأبوين نصف المال بالفرض و أخذت الباقي من التركة و هو نصف السدس بالقراءة، و هذا إذا كان الأخ من الأم واحدا، و إذا كان الاخوة من الأم متعددين ورثوا الثلث من التركة و اقتسموه بينهم بالسوية و أخذت الزوجة ربعها، و نقص فرض الأخت من الأبوين، فتأخذ الباقي من التركة و هو أقل من نصيبها بنصف سدس. و إذا لم تكن للميت أخت للأبوين و كانت له أخت للأب قامت مقامها في الميراث المذكور و استحقت نصيبها.

**المسألة ١٥٠:**

إذا مات أحد و كانت له زوجة و أختان شقيقتان أو أكثر، و له أخ واحد من الأم أو أكثر من واحد، ورثت زوجة الميت ربع تركته تاما، و أخذ الواحد من كلاله أمه سدس التركة تاما، و استحقت الأخوات الشقيقات باقى المال و هو أقل من نصيبهن بنصف سدس، و إذا كان الاخوة من الأم أكثر من واحد ورثوا ثلث التركة و ورثت الزوجة ربعها، و كان نصيب الأخوات الشقيقات أقل من فرضهن و هو الثلثان بسدس

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٣٠٢

و نصف، و تقوم الأخوات من الأب مقام الأخوات الشقيقات إذا فقدن فيرثن الباقي من التركة و يدخل عليهن النقص في كلا الفرضين أيضا.

**المسألة ١٥١:**

إذا ترك الميت جده لأبيه وليس له وارث آخر، ورث الجد جميع التركة من غير فرق بين الجد القريب و الجد مع الواسطة كجد الأب وجد الجد إذا اتفق وجوده، ومثله في الحكم ما إذا ترك جده لأمه بواسطة أو بغير واسطة فيرث الجد المال كله إذا لم يكن للميت وارث غيره، وكذلك الجدة للأب و الجدة للأم، فترث التركة عند انفرادها و انحصار الإرث بها.

### المسألة ١٥٢:

إذا مات الشخص و ترك جده أبا أبيه وجدته أم أبيه و لا غيرهما ورث الجد ثلثي التركة و ورث الجدة ثلثها، و كذلك إذا خلف الميت جد أبيه و جده أبيه بلا واسطة أو مع الواسطة فيكون للجدة الثلث و للجد الثلثان إذا كانا يتقربان الى الميت بالأب كما ذكرنا و كانا في مرتبة واحدة، و إذا اختلف الجد و الجدة في المرتبة فكان أحدهما بلا واسطة و الآخر مع الواسطة أو كان أحدهما بواسطة و الثاني بواسطة منع الأقرب الأبعد من الميراث.

### المسألة ١٥٣:

إذا مات الشخص و ترك جده أبا أمه وجدته أم أمه، و ليس له وارث غيرهما ورثا جميع التركة و اقتسماها بينهما بالتساوي، و كذلك إذا خلف جد أمه وجدتها بلا واسطة أو مع الواسطة فيرثان جميع المال و يقتسمانه بالسوية إذا كان الجد و الجدة في مرتبة واحدة و كانا يتقربان الى الميت بالأم، و إذا اختلفا في المرتبة كما ذكرنا في المسألة المتقدمة منع الأقرب الأبعد من الميراث.

### المسألة ١٥٤:

إذا خلف الميت من بعده جده أبا أبيه وجدته أبا أمه و انحصر الوارث بهما، ورث الجد أبو الأب ثلثي التركة و هو نصيب الأب، لأنه يتقرب الى الميت به، و ورث الجد أبو الأم ثلث التركة و هو نصيب الأم، لأنه

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٣٠٣

يتقرب الى الميت بها، و كذلك إذا ترك الميت جدته أم أبيه، و جده أبا أمه أو جدته أم أمه، فيكون للجدة أم الأب الثلثان نصيب الأب، و للجد أبي الأم أو الجدة أم الأم ثلث التركة و هو نصيب الأم.

### المسألة ١٥٥:

إذا ترك الميت من بعده جده أبا أبيه وجدته أم أبيه، و ترك معهما جده أبا أمه وجدته أم أمه، ورث جده وجدته لأبيه ثلثي التركة كما بينا في ما تقدم و اقتسما النصيب بينهما للذكر مثل حظ الأنثيين، و ورث جده وجدته لأمه ثلث التركة، و اقتسما بينهما بالتساوي فللذكر مثل حظ الأنثى.

### المسألة ١٥٦:

الأجداد و الجدات صنف واحد من طبقتهما فى النسب، فإذا اختلفوا فى المرتبة منع القريب البعيد، فيمنع الجد أو الجدة بلا واسطة الجد و الجدة بواسطة، و يمنع من يتقرب منهم الى الميت بواسطة واحدة من يتقرب اليه بواسطةين سواء كان المانع القريب و الممنوع البعيد كلاهما ممن يتقرب الى الميت بالأب أم ممن يتقرب بالأم، أم كان أحدهما ممن يتصل بالأب و الثانى ممن يتصل بالأم.

### المسألة ١٥٧:

إذا اجتمع الزوج أو الزوجة مع الجد أبى الأب أو مع الجدة أم الأب، أو مع الجد أبى الأم أو الجدة أم الأم، ورث الزوج أو الزوجة نصيبه الأعلى فيأخذ الزوج النصف و تأخذ الزوجة الربع، و كانت البقية من التركة للجد الوارث أو الجدة الوارثة. و إذا اجتمع الزوج مع جد امرأته الميتة وجدتها و كلاهما لأبيها ورث زوجها نصف التركة و كان الباقي لجدها وجدتها و اقتسما نصيبهما للذكر مثل حظ الأنثيين، و كذلك إذا مات الزوج و ترك زوجته و جده وجدته لأبيه فتأخذ الزوجة الربع، و يقسم الباقي بين جد الميت وجدته بالتفاضل.

### المسألة ١٥٨:

إذا ماتت المرأة و تركت زوجا و جدا و جدة من قبل أمها، ورث الزوج النصف و اقتسم جد الميتة وجدتها ببقية المال بالسواء ما بينهما، و كذلك إذا مات الرجل و ترك زوجته و جده وجدته لأمه، فتأخذ الزوجة الربع و يقسم الباقي بين جد الميت وجدته للأم بالتساوى.

### المسألة ١٥٩:

إذا ماتت المرأة و تركت بعدها زوجا و جدا لأب و جدا لأم، ورث زوجها نصف التركة و أخذ جدها أبو أمها ثلث التركة و دخل النقص على نصيب جدها لأبيها فيكون له الباقي و هو سدس التركة، و مثله ما إذا تركت الميتة زوجا و جدا لأب، و تركت معها جدا و جدة لأم، فيرث الزوج النصف، و يرث جدها وجدتها أبوا أمها ثلث التركة يقتسمانه بالسوية و يكون الباقي و هو السدس للجد أبى الأب، و كذلك إذا تركت زوجا و جدا و جدة لأب، و تركت معهم جدا لأم، أو جدة لأم أو تركت كليهما، فلزوج النصف، و لجدها أو جدتها لأمها أو لكليهما ثلث التركة بالسوية و الباقي و هو السدس لجدها وجدتها لأبيها للذكر مثل حظ الأنثيين.

### المسألة ١٦٠:

و على النهج السابق بيانه يجرى الحكم فى الزوجة إذا اجتمعت مع الأجداد فى نظير الفروض المتقدمة، فتأخذ الزوجة ربع التركة فى جميع الحالات، و يأخذ الجد الموجود أو الجدة الموجودة أو كلاهما ببقية التركة عند الانفراد، و يأخذ المتقرب بالأم جدا أو جدة أو كلاهما ثلث التركة تاما، ثم يكون الباقي للمتقرب بالأب عند الاجتماع.

**المسألة ١٦١:**

الجد و الجدة يقاسمان الاخوة الميراث إذا اجتمعا معهم على التفاصيل الآتى بيانها، من غير فرق بين أن يكون الجد و الجدة قريبين فى المرتبة إلى الميت أو بعيدين عنه بواسطة أو أكثر، فلا يحجب الأخ الجد عن الميراث و ان تعددت واسطته كجد الأب وجد الجد، و يقاسمان أولاد الاخوة فى الميراث إذا اجتمعا بهم عند فقد الاخوة، فلا يحجب الجد و ان كان قريباً ابن الأخ أو الأخت عن الميراث و ان تعددت واسطته.

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٣٠٥

**المسألة ١٦٢:**

إذا اجتمع الأجداد مع الاخوة فى الميراث و اتحدت جهة النسب بينهما كان الجد بمنزلة الأخ، فالجد للأب بمنزلة الأخ للأبوين أو الأب يرث كميراثه و يقاسمه فى الحصة، و الجدة من قبل الأب بمنزلة الأخت للأبوين أو الأب ترث ميراثها و تقاسمها فى الحصة، و الجد من قبل الأم بمنزلة الأخ للأم يرث ميراثه و يقاسمه نصيبه، و لا ينزل الجد منزلة الأخ إذا لم يتحد معه فى جهة النسب و ان اجتمع معه فى الميراث.

و مثال ذلك أن يموت شخص و له أخ أو اخوة لأبيه وجد لأمه، فلا يكون هذا الجد بمنزلة الأخ للأم لعدم وجود أخ لأم للميت، و لا بمنزلة الأخ للأب لعدم اتحاده معه فى جهة النسب، فلا يرث ميراث الأخ، بل يرث ميراث الجد للأم و هو ثلث التركة كما ذكرناه فى المسألة المائة و الرابعة و الخمسين. و مثال ذلك أيضاً أن يموت انسان و له جد لأبيه و اخوة لأمه، فلا يكون هذا الجد بمنزلة الأخ للأب لعدم وجوده و لا بمنزلة الأخ للأم لعدم اتحاده معه فى جهة النسب، بل يرث نصيب الجد للأب و هو الثلثان، و سنوضح تفاصيل ذلك ان شاء الله تعالى.

**المسألة ١٦٣:**

إذا مات أحد و ترك جداً أو جدةً أو أكثر من ذلك و كانوا جميعاً من قبل أبيه، و خلف معهم أخاً أو أختاً أو أكثر من ذلك و كلهم لأبويه أو لأبيه خاصة، كان الجد بمنزلة الأخ، و كانت الجدة بمنزلة الأخت، لاتحاد جهة النسب ما بينهم، فكلهم يتقرب الى الميت من جهة أبيه، فيقسم المال بينهم كما يقسم بين الإخوة للأب، فإن كان الجميع ذكورا أو كان الجميع إناثاً اقتسموا المال بالسواء، و ان كانوا مختلفين ذكورا و إناثاً اقتسموه بالتفاضل بينهم فللذكر مثل حظ الأنثيين.

**المسألة ١٦٤:**

إذا مات الميت و ترك جداً أو جدةً أو أكثر من ذلك و كانوا جميعاً من قبل امه، و خلف معهم أخاً واحداً أو أختاً أو أكثر من ذلك و كلهم من قبل أمه أيضاً، ورث الأجداد و الاخوة كلهم ميراث الأخوة للأم، كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٣٠٦

فيقسمون التركة ما بينهم بالتساوى و ان كان بعضهم ذكورا و بعضهم إناثاً.

**المسألة ١٦٥:**

إذا خلف الإنسان بعد موته جدا أو أجدادا من قبل أبيه و معهم اخوة من قبل أبيه أيضا، و ترك كذلك جدا أو أجدادا من قبل أمه، و معهم اخوة من قبل أمه أيضا و رث المتقربون بالأم من الأجداد و الاخوة ثلث التركة، و اقتسموه ما بينهم بالتساوى سواء كانوا ذكورا أم إناثا أم مختلفين كما هو الحكم فى ميراث الاخوة من الأم، و رث الفريق الآخر المتقرب بالأب من الأجداد و الاخوة ثلثى التركة، و اقتسموه بالتساوى إذا كان جميعهم ذكورا، أو إناثا، و إذا كانوا متفرقين ذكورا و إناثا اقتسموه بالتفاضل فللذكر ضعف نصيب الأنثى.

**المسألة ١٦٦:**

إذا ترك الإنسان بعد موته جدا واحدا أو أجدادا متعددين و كلهم من قبل أبيه خاصة، و خلف معهم أخا أو اخوة من قبل أمه خاصة، و رث الأخ أو الأخت من الأم إذا كان واحدا سدس التركة، و إذا كان الاخوة من الأم أكثر من واحد و رثوا ثلث التركة، و اقتسموه بينهم بالمساواة، و رث الجد أو الأجداد من قبل الأب بقیة المال فيكون لهم خمسة أسداس التركة فى الصورة الأولى، و يكون لهم الثلثان فى الصورة الثانية، فيختص به الجد أو الجدة إذا كان الوارث منهم متحدا، و يقتسمونه بالتساوى إذا كانوا متعددين و كان الجميع ذكورا أو كان الجميع إناثا، و إذا كانوا مختلفين ذكورا و إناثا فللذكر مثل حظ الأنثيين.

**المسألة ١٦٧:**

إذا مات أحد و ترك من بعده جدا واحدا أو أجدادا متعددين من قبل أمه، و ترك معهم أخا أو اخوة متعددين من قبل أبيه و رث الجد المتقرب بالأم إذا كان واحدا ثلث التركة و اختص به، و كذلك إذا كان جده منفردة، و اقتسموا الثلث بالمساواة إذا كانوا متعددين كما هو الحكم فى ميراث من يتقرب بالأم، و رث الأخ من الأب ثلثى التركة، و يختص  
كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٣٠٧

به إذا كان واحدا و يقتسمه بالتساوى مع إخوته إذا كانوا متعددين و كان الجميع ذكورا، و بالتفاضل إذا كانوا ذكورا و إناثا.

**المسألة ١٦٨:**

إذا مات الميت و ترك من بعده جدا واحدا أو أجدادا للأمه، و ترك معهم أختين أو أكثر لأبويه أو لأبيه خاصة، و رث الجد أو الأجداد من قبل أمه ثلث التركة على سبيل ما تقدم بيانه فى ميراث الأجداد من الأم، و ورث الأختان للأبوين أو الأب ثلثى التركة.

**المسألة ١٦٩:**

إذا ترك الميت من بعده جدا واحدا أو أجدادا من قبل أمه كما فى الفرض المتقدم و ترك معهم أختا واحدة لأبويه أو لأبيه خاصة،

كان ميراث الجد الواحد أو الأجداد المتعددين لأمه كما تقدم، وورث الأخت نصف التركة، ولا يترك الاحتياط بالمصالحة بين الأخت والأجداد في السدس الباقي من التركة زائدا عن الفريضة.

### المسألة ١٧٠:

إذا مات الشخص و ترك جدا واحدا أو أجدادا و كلهم من قبل أبيه، وجدا أو أجدادا من قبل أمه، و ترك معهم أبا أو أخوة لأبيه، وورث الفريق المتقرب بالأم ثلث التركة، فيختص به إذا كان جدا واحدا أو جدة و يقتسمه الفريق بالسوية إذا كان أجدادا متعددين، وورث الفريق المتقرب بالأب من أخوة و أجداد ثلثي التركة فيقتسمونه بالمساواة إذا كان جميعهم ذكورا و بالتفاضل إذا كانوا ذكورا و إناثا، فلذا كر مثل حظ الأنثيين.

### المسألة ١٧١:

إذا مات الميت و ترك من بعده جدا أو أجدادا من قبل أبيه، وجدا أو أجدادا من قبل أمه كما في الفرض المتقدم و ترك معهم أبا أو أخوة لأمه، وورث الفريق المتقرب بالأم من أخوة و أجداد ثلث التركة و تقاسموه بينهم بالسوية، وورث الأجداد المتقربون بالأب ثلثي التركة، و اقتسموه بالتساوي إذا كانوا ذكورا أو إناثا و بالتفاضل إذا كانوا مختلفين ذكورا و إناثا، و اختص به إذا كان جدا واحدا أو جدة واحدة.

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٣٠٨

### المسألة ١٧٢:

إذا مات الميت و ترك من بعده جدا أو أجدادا متعددين لأبيه و ترك معهم أخوة لأبيه أيضا و أخوة لأمه، وورث المتقرب بالأم إذا كان أبا واحدا أو أختا واحدة سدس التركة، وورث ثلث التركة إذا كان أخوة أو أخوات متعددة و اقتسموه بالسوية، وورث الأخوة و الأجداد من قبل أبيه ببقية المال في كلتا صورتين فلهم خمسة أسداس التركة إذا كان الأخ للأم واحدا و لهم الثلثان إذا كان متعددا، و اقتسموا النصيب بالتساوي إذا اتحدوا في الذكورة و الأنوثة، و اقتسموه بالتفاضل إذا اختلفوا فيهما.

### المسألة ١٧٣:

إذا ترك الميت جدا أو أجدادا من قبل أمه خاصة، و ترك معهم أخوة من قبل أبيه و أخوة من قبل أمه، وورث من يتقرب بالأم من الأخوة و الأجداد ثلث التركة و اقتسموه بالسوية، و كان الباقي للأخ أو الأخوة من الأب على نهج ما تقدم بيانه مرارا.

### المسألة ١٧٤:

قد تجتمع للإنسان في الوجود و لو نادرا أجداد متعددون من قبل أبيه أو من قبل أمه من الذكور أو من الإناث أو من كليهما في



الطبقات العليا من الأجداد و الجدات كأجداد الأب و أجداد الجد، فأجداد الإنسان القريبون إليه أربعة، جد و جدة لأبيه، و جد و جدة لأمه، و أجداد أبيه أربعة و أجداد أمه أربعة، و هكذا كلما بعدت المرتبة تضاعف العدد و من أجل ذلك ذكرنا الأمثلة لاجتماع الأجداد في المسائل المتقدمة، فليتنبه لذلك.

### المسألة ١٧٥:

الأجداد و الجدات صنف واحد، و لذلك فيمنع الأقرب الى الميت منهم من هو أبعد منه من الميراث إذا اجتمع به، فلا يرث جد الأب و لا جد الأم، إذا وجد جد للميت نفسه من قبل أبيه أو أمه، و لا يرث جد جده إذا وجد له جد أب أو جد أم، و قد استثنى بعض الأكابر من ذلك ما إذا

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٣٠٩

لم يزاحم الجد البعيد الجد القريب في ميراثه، و قد ذكر موردين لا تحصل فيهما المزاحمة.

أحدهما: أن يترك الميت من بعده أخوه لأمه و جدًا قريبًا من قبل أبيه، و يترك معهما جدا بعيدا من قبل أمه، فإن أخوة الميت لأمه يستحقون ثلث التركة، و الجد البعيد من قبل الأم إذا ورث فإنما يرث من هذا الثلث و يشارك الاخوة فيه، و لا يزاحم الجد للأب في نصيبه و هو الثلثان الباقيان، و لذلك فلا يكون الجد القريب مانعا للجد البعيد ان يشارك الاخوة في الثلث.

الثاني: أن يترك الميت من بعده إخوة لأبيه و جدًا قريبًا من قبل أمه، و يترك معهما جدا بعيدا من قبل أبيه، فإن الجد القريب من جهة الأم يأخذ ثلث التركة تاما من غير مزاحمة، و الجد البعيد من قبل الأب إنما يشارك الإخوة للأب في الثلثين الآخرين من التركة، فلا يمنعه الجد للأم من ذلك لعدم المزاحمة.

و ما أفاده في ذلك له وجه قوى من حيث الاعتبار الموجب لانصراف الأدلة عن المنع في الموردين، و لكن الأحوط إيقاع المصالحة بين الجد البعيد و من يشاركه من الاخوة في الميراث في كلا الموردين بل لا يترك هذا الاحتياط.

### المسألة ١٧٦:

لا- يرث أولاد إخوة الميت مع وجود أحد من اخوته، و ان اختلفوا في جهة النسب، فلا يرث أولاد أخى الميت لأبيه و أمه، و لا أولاد أخته كذلك، إذا وجد أخ أو أخت من أبيه، و لا يرث أولاد أخيه أو أخته لأبويه أو لأبيه خاصة، إذا وجد أخ له من أم أو أخت له من أم، فقد تبين أن الأقرب يمنع الأبعد من الميراث إذا كانا من صنف واحد، و تلاحظ المسألة الآتية و ما فيها من الاحتياط في بعض فروض هذه المسألة.

### المسألة ١٧٧:

استثنى بعض الأساتذة من الحكم المذكور في المسألة السابقة ما إذا

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٣١٠

كان ابن أخى الميت لا يزاحم أخا الميت في ميراثه، فلا يكون الأخ في هذه الصورة مانعا عن ميراث ابن الأخ نظير ما تقدم في المسألة المائة و الخامسة و السبعين، و ذكر لذلك موردا واحدا، و هو أن يترك الميت من بعده أخا له من أبيه و جدًا من قبل أمه، و يترك

معهما ابن أخ من قبل أمه أيضا، فإن الجدة من قبل الأم يستحق ثلث التركة و يكون الباقي من التركة و هو الثلثان ميراثا للأخ من قبل الأب لا يزاحمه فيه أحد، و ابن الأخ من قبل الأم إذا ورث فإنما يشارك الجدة أبا الأم في الثلث، فلا يكون الأخ للأب مانعا عن ميراث ابن الأخ للأم في هذه الصورة، و هذا الاستثناء غير بعيد من حيث الاعتبار الموجب للانصراف كما ذكرنا في نظيره قبل مسألتين، و لكن الاحتياط بالمصالحه بين ابن الأخ للأم و الجدة للأم في مشاركته ميراثه لا يترك.

### المسألة ١٧٨:

إذا فقد الاخوة و الأخوات من الأبوين و من الأب خاصة و من الأم خاصة، أو كان الموجود منهم ممنوعا من الإرث لكفر أو قتل أو رق أو لعان، ورث الميت أبناء أخيه إذا وجدوا، وقاموا مقام آبائهم في الميراث، و في مقاسمة الأجداد إذا كانوا موجودين، و في منع المراتب و الطبقات المتأخرة عنهم من الوارثين، فلا يرث العم و لا الخال و لا أحد من طبقتهم مع ابن الأخ أو ابن الأخت إذا وجد، و لا يرث ولد ولد الأخ أو ولد ولد الأخت مع وجود ولد أخيه لصلبه أو وجود ولد أخته بلا واسطة و هكذا مع تنازل المراتب فيمنع الأقرب الأبعد منهم.

بصرى بحراني، زين الدين، محمد امين، كلمة التقوى، ٧ جلد، سيد جواد وداعي، قم - ايران، سوم، ١٤١٣ هـ ق

كلمة التقوى؛ ج ٧، ص: ٣١٠

### المسألة ١٧٩:

يرث ولد الأخ نصيب أبيه إذا فقد أو منع من الميراث لبعض الموانع الشرعية منه، سواء كان الولد واحدا أم متعددا، و ذكرا أم أنثى، و يرث ولد الأخت نصيب أمه كذلك على النحو المذكور، فيقدر الأخ أبو الولد موجودا و وارثا عند وفاة أخيه الميت و ان لم يكن موجودا أو وارثا بالفعل، فما يستحقه من تركه أخيه شرعا يكون ميراثا لولده الموجود بالفعل، و تقدر الأخت أم الولد موجودة و وارثة عند وفاة أخيها الميت، فما تستحقه من تركته يكون ميراثا لولدها الموجود بالفعل.

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٣١١

### المسألة ١٨٠:

إذا مات الشخص و ترك من بعده ولد أخ لأبويه أو لأبيه خاصة، ورث جميع المال بالقرابة لعمه الميت، فان ذلك هو نصيب أبيه لو كان هو الوارث، فإذا كان الولد واحدا، أخذ المال كله بالقرابة إذا كان ذكرا، و أخذته بالفرض و الرد إذا كانت أنثى، و إذا كانوا أولادا متعددين اقتسموا المال بينهم بالسواء إذا كانوا ذكورا أو كانوا إناثا، و اقتسموه بالتفاضل إذا اختلفوا ذكورا و إناثا.

### المسألة ١٨١:

إذا مات الشخص و ترك من بعده أولاد أخوين أو أولاد إخوة لأبويه أو لأبيه خاصة، كان لكل فريق من الأولاد نصيب أبيه من التركة، فإذا كانوا أولاد أخوين كان لكل فريق نصف التركة و إذا كانوا أولاد ثلاثة إخوة كان لكل فريق ثلث التركة، و هكذا، ثم اقتسم كل فريق نصيبه الذى استحقه على سبيل ما تقدم بيانه فى المسألة السابقة، فيختص به إذا كان ولدا واحدا، و يقتسمه بالسواء إذا كان أولادا متعددين و متحدين فى الذكورة أو الأنوثة، و يقتسمونه بالتفاضل إذا تعددوا ذكورا و إناثا.

### المسألة ١٨٢:

إذا ترك الميت من بعده أولاد إخوة و أخوات لأبويه أو لأبيه خاصة، قسم المال على إخوة الميت و أخواته آباء الأولاد الوارثين للذكر مثل حظ الأنثيين، و ورث الفريق من الأولاد نصيب أبيهم إذا كانوا أولاد أخ ذكر، و نصيب أمهم إذا كانوا أولاد أخت، و اقتسم كل فريق نصيبه على النحو المتقدم ذكره.

### المسألة ١٨٣:

إذا ترك الميت من بعده أولاد أخت واحدة لأبويه أو لأبيه خاصة و ورث أولادها جميع التركة بالفرض و الرد كما هو الحكم فى ميراث أمهم، و اقتسموا المال على سبيل ما تقدم، و كذلك إذا ترك الميت من بعده أولاد أختين أو أولاد أخوات لأبويه أو لأبيه خاصة، فيرث الأولاد المال كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٣١٢  
كله بالفرض و الرد كما هو الحكم فى ميراث أمهاتهم و اقتسموه بينهم كما سبق تفصيله.

### المسألة ١٨٤:

إذا خلف الميت من بعده أولاد أخ أو أخت من قبل أمه، و لم يخلف وارثا سواهم استحق أولاد الأخ أو الأخت سدس التركة بالفرض و ورثوا بقية التركة بالقرابة، و اقتسموا الجميع ما بينهم بالسواء و ان كانوا ذكورا و إناثا، و إذا كان ولد الأخ أو الأخت للأم واحدا اختص بالتركة كلها.  
و إذا خلف الميت أولاد إخوة أو أخوات متعددة من قبل أمه، قسم المال على عدد الإخوة و الأخوات الآباء بالسوية، و كان لكل فريق من أولادهم نصيب أبيه أو نصيب أمه يقتسمه بالسواء ما بين أفراده كذلك.

### المسألة ١٨٥:

إذا خلف الميت من بعده أولاد أخ لأمه و أولاد أخ لأبويه أو لأبيه خاصة، كان لأولاد الأخ أو الأخت من أمه سدس التركة و اقتسموه بالسواء، و كان بقية المال لأولاد الأخ من الأبوين أو من الأب خاصة، و اقتسموه بالسواء أو بالتفاضل بينهم على نهج ما سبق تفصيله.

### المسألة ١٨٦:

إذا ترك الميت من بعده أولاد إخوة متعددين من قبل أمه، و أولاد أخ واحد أو أخوة متعددين لأبويه أو لأبيه خاصة كان لأولاد الاخوة من الأم ثلث التركة، فيقسم الثلث على عدد الاخوة آبائهم بالسواء ويختص كل فريق من أولادهم بحصة أبيه من الثلث و تقسم الحصة بين أفرادهم بالسواء، و كان الباقي من التركة و هو الثلثان لأولاد الأخ للأبوين أو الأب فيقتسمونه بالتساوى أو التفاضل كما سبق، و إذا تعدد الاخوة آبؤهم قسم باقى التركة بين الاخوة أنفسهم على نهج ما مضى و كان نصيب كل واحد من الاخوة لأولاده يقسم بينهم كذلك.

### المسألة ١٨٧:

إذا كان للميت ولد أخ للأبوين أو أولاد أخ أو اخوة للأبوين و وجد

كلمة التقوى، ج٧، ص: ٣١٣

معهم ولد أو أولاد لإخوة من أبيه خاصة لم يرث أولاد أخيه من أبيه من التركة شيئاً و حجبتهم أولاد الأخ الشقيق عن الميراث حجب حرمان، و ان كان الوارث الموجود بنت أخ شقيق أو ولد أخت شقيقة أو بنت أخت شقيقة، و قد ذكرنا هذا الحكم فى المسألة السابعة و الستين.

### المسألة ١٨٨:

إذا فقد اخوة الميت جميعاً و فقد أولادهم لأصلابهم، و رث الميت أولاد ولد أخيه على التفاصيل التى تقدم ذكرها فى أولادهم بلا واسطة، و كذلك إذا وجد بعضهم و كان الموجود ممنوعاً من الإرث، و هكذا إذا تعددت المراتب و الوسائط، و الأقرب منهم يمنع الأبعد.

### المسألة ١٨٩:

إذا اجتمع الزوج مع أولاد الأخ أو الأخت و رث نصيبه الأعلى و هو النصف، و إذا اجتمعت الزوجة معهم و رثت الربع، و جرت التفاصيل التى تقدم بيانها فى اجتماع الزوجين مع اخوة الميت أنفسهم، و لا ضرورة لإعادتها.

## الفصل السابع فى ميراث الأعمام و الأخوال

### المسألة ١٩٠:

هذه هى الطبقة الثالثة من الوارثين من النسب، و انما يرث أفراد هذه الطبقة إذا فقد من قبلهم من طبقة الآباء و الأولاد، و من الأجداد و الاخوة و أبناءهم، أو كان الموجود منهم ممنوعاً من الإرث شرعاً، هنالك فقط يستحق أفراد هذه الطبقة ميراث قريبهم الميت، و يكونون أولى به فى كتاب الله، و تناولهم الآية الكريمة فى الحكم درجة بعد درجة متصاعدة فى كل من الأعمام و الأخوال، و مرتبة بعد مرتبة متنازلة فى أبناء كل درجة منهم.

**المسألة ١٩١:**

العم هو أخو رجل ينتمى إليه الإنسان بالولادة، سواء كان الرجل أباه بلا واسطة أم مع الواسطة، والعممة هي أخت ذلك الرجل، و الخال

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٣١٤

هو أخو امرأة ينتمى إليها الإنسان بالولادة كذلك، سواء كانت أمه بلا-واسطة أم مع الواسطة، والخالة هي أخت تلك المرأة، و لذلك فتكون للعمومة والخولة درجات متصاعدة.

فالعم هو أخو أبي الميت لأبيه و أمه، أو لأبيه خاصة، أو لأمه خاصة، والعممة هي أخت أبي الميت للأبوين كليهما أو لأحدهما خاصة، و الخال هو أخو أم الميت لأبيها و أمها، أو لأبيها خاصة أو لأمها خاصة، و الخالة هي أخت أمه لأبويها أو لأحد أبويها خاصة، و هؤلاء هم الدرجة الأولى من الأعمام و الأخوال.

و العم أيضا أخو جد الميت القريب، و العممة أخت جده و الخال أخو جدته القريبة و الخالة أخت جدته على نهج ما ذكرناه في نسبتهم من كلا الأبوين أو من أحدهما، و هؤلاء هم الدرجة الثانية من الطبقة، و العم أيضا أخو جد أبي الميت و العممة أخت جد أبيه، و الخال أخو جدة أمه و الخالة أخت جدة أمه للأبوين أو للأب أو للأم خاصة، و هذه هي الدرجة الثالثة منهم، و هكذا كلما ارتفع النسب درجة ارتفعت العمومة و الخولة معها درجة.

و لكل واحدة من هذه الدرجات أبناء أعمام و أبناء عمات و أبناء أخوال و أبناء خالات يتنازلون مع توالد الأبناء مرتبة بعد مرتبة، و قد ذكرنا هذا من قبل.

و من هذه الطبقة أيضا أعمام الأم و عماتها و أخوالها و خالاتها و أعمام أم الأب و أخوالها درجة بعد درجة و أبناءهم مرتبة بعد مرتبة ما دامت صلتهم بالميت تعد في نظر أهل العرف قرابة و رحما، حتى تنتهي في البعد و تسقط الرحم لكثرة البعد في نظر العقلاء. و الأعمام و الأخوال و درجاتهم و أبناءهم بحكم صنف واحد، فيحجب الأقرب في الدرجة أو في المرتبة منهم الأبعد.

**المسألة ١٩٢:**

إذا مات الميت و ترك من بعده عما و لم يترك معه وارثا آخر، و رث العم المال كله، سواء كان أخا أبيه، أم أخا جده القريب أم أخا أحد

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٣١٥

أجداده الآخرين من قبل أبي الميت أو من قبل أمه، و سواء كانت أخوته لأبي الميت أو لجده للأبوين أم للأب خاصة أم للأم خاصة، فيستحق المال بالقرابة لانحصار الوارث به. و كذلك إذا مات الميت و ترك عمه واحدة على الوصف الذي بيناه في العم و لم يترك سواها، فيكون لها ميراث الميت كله بالقرابة.

**المسألة ١٩٣:**

إذا مات الشخص و ترك من بعده عمين أو أعماما ذكورا متساوين في الدرجة و متحدنين في جهة النسب، فكلهم أخوة أبي الميت

مثلا- أو اخوة أبى أبيه أو اخوة أحد أجداده الآخريين، و كلهم اخوة ذلك الأب أو الجد لأبويه أو لأبيه خاصة أو لأمه خاصة، و لم يترك سواهم من الوارثين، و رث الأعمام المذكورون جميع المال و اقتسموه بالمساواة بينهم، و كذلك إذا مات الميت و ترك عميتين أو عمات على الوصف الذى ذكرناه، متساويات فى الدرجة و متحدات فى جهة النسب و لم يترك وارثا سواهن و رثت العمات المال و اقتسمنه بالسواء بينهن.

### المسألة ١٩٤:

إذا مات الشخص و ترك من بعده عما أو أعماما متعددين و ترك معهم عمه أو عمات، و كان جميعهم متساوين فى الدرجة و متحدين فى جهة النسب على الوصف الذى ذكرناه، و رثوا المال كله كما تقدم فى نظيره لانحصار الوارث بهم و اقتسموا المال بينهم بالتفاضل، فللذكر مثل حظ الأنثيين، من غير فرق بين ان يكونوا اخوة أبى الميت أو اخوة جده من قبل أمه أو من قبل أبيه أو من قبل أبويه كليهما على الأقوى.

### المسألة ١٩٥:

إذا مات الميت و ترك أعماما و عمات و وارثين من درجة واحدة و لكنهم مختلفون فى جهة النسب فبعضهم اخوة أبى الميت من أبويه كليهما و بعضهم اخوته من أبيه و بعضهم اخوته من أمه، لم يرث الميت أعمامه من قبل الأب خاصة و كان الميراث للأعمام من الأبوين و من الأم خاصة، و أشكل الحكم فى تقسيم التركة عليهم.

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٣١٦

و قد أفتى المشهور من العلماء بأن المتقرب بالأم يجرى فيه حكم كلاله الأم، فإذا كان عما واحدا أو عمه واحدة و رث السدس وحده، و إذا كان متعددا و رث ثلث التركة و اقتسموه بالتساوى فللذكر مثل حظ الأنثى، و ان ما زاد من التركة على السدس فى الفرض الأول و على الثلث فى الفرض الثانى يكون للأعمام المتقربين بالأبوين و يتقاسمونه بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين، فإذا فقد المتقربون بالأبوين قام الأعمام المتقربون بالأب وحده مقامهم فى ميراثهم على النحو المذكور.

و لا- يبعد أن يكون الأعمام المتقربون بالأم كالأعمام المتقربين بالأبوين فى الإرث من جميع المال لا- من السدس و الثلث على الخصوص و أن ميراثهم جميعا بالتفاضل، فإذا فقد المتقربون بالأبوين قام المتقربون بالأب وحده مقامهم، و لكن الأحوط إيقاع المصالحة بينهم فى ذلك بل لا يترك الاحتياط فيه.

### المسألة ١٩٦:

إذا ترك الميت من بعده خالا- و لم يترك وارثا غيره، و رث الخال التركة كلها سواء كان أم أخا أم الميت أم أخا جدته لأمه أم أخا احدى جداته الأخرى القريبة أو البعيدة، و سواء كانت اخوته لأم الميت أو لجدته من قبل كلا الأبوين أم للأب خاصة أم للأب خاصة، فيستحق المال كله لانحصار الوارث به، و مثله فى الحكم ما إذا ترك الميت خاله كذلك و انفردت بالميراث فترث المال كله.

**المسألة ١٩٧:**

إذا خلف الميت من بعده خالين أو أخوالا ذكورا متساوين في الدرجة و متحدين في جهة النسب على الوجه الذي ذكرنا في العم في المسألة المائة و الثالثة و التسعين، و لم يكن له وارث سواهم و رث الأخوال المال كله و اقتسموه بالمساواة بينهم، و مثله في الحكم ما إذا ترك خاليتين أو حالات متعددة على الوصف المذكور فهن متساويات في الدرجة و متحدات في نسبتهن إلى أم الميت أو إلى جدته فيرثن التركة و يقتسمنها على السواء بينهم.

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٣١٧

**المسألة ١٩٨:**

إذا مات أحد و ترك من بعده خالا واحدا أو أكثر و ترك معه خالة واحدة أو أكثر، و هم من أهل درجة واحدة، و متحدون في جهة النسب للميت، فكلهم اشقاء أمه مثلا لأبويها أو كلهم اخوانها لأبيها فقط، أو لأمها فقط، و رثوا المال جميعا، و المشهور أنهم يقتسمون المال بينهم بالسواء فللذكر مثل حظ الأنثى، و الأحوط الرجوع الى المصالحة بينهم في ذلك.

**المسألة ١٩٩:**

إذا مات أحد و ترك أخوالا متفرقين في جهة نسبهم الى الميت فبعضهم اخوان أمه من قبل أبويها، و بعضهم اخوانها لأبيها خاصة و بعضهم اخوانها لأمها، اختص الميراث بالأخوال المتقربين بالأبوين و الأخوال المتقربين بالأم، و لم يرث المتقربون بالأب خاصة، و إذا فقد المتقربون بالأبوين قام المتقربون بالأب مقامهم و أخذوا ميراثهم.

و قد أفتى المشهور بأن للخال المتقرب بالأم سدس التركة إذا كان واحدا، سواء كان ذكرا أم أنثى، و أن له ثلث التركة إذا كان أكثر من واحد، و اقتسمه بالمساواة بين أفراده الذكور و الإناث، و أن الباقي من التركة بعد السدس و الثلث للأخوال المتقربين بالأبوين، و يقتسمونه بالمساواة أيضا، و إذا لم يوجد المتقربون بالأبوين فالباقي للمتقربين بالأب خاصة يرثونه على السواء. و المسألة مشكلة لخلوها عن النصوص فلا يترك الاحتياط بالمصالحة.

**المسألة ٢٠٠:**

إذا ترك الميت من بعده عما واحدا أو أعماما، و خالا واحدا أو أخوالا، و رث الأخوال ثلث التركة و اقتسموا النصيب بينهم على النحو الذي تقدم تفصيله إذا كانوا متعددين، و إذا كان الوارث منهم خالا واحدا أو خالة واحدة انفرد بميراث الثلث كله. و رث الأعمام ثلثي التركة، و اقتسموا النصيب بينهم بالتساوي إذا كان الجميع ذكورا أو إناثا، و بالتفاضل إذا كان مختلفين في ذلك، و الأحوط المصالحة

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٣١٨

في صورة التفرق كما ذكرنا في المسألة المائة و الخامسة و التسعين. و إذا كان الموجود منهم عما واحدا أو عمه واحدة و رث جميع الثلثين.

**المسألة ٢٠١:**

إذا خلفت المرأة الميته زوجا و عما أو عمه، كان للزوج نصيبه و هو نصف التركة و كان الباقي منها للعم أو العمه، سواء كانت قرابتهما لأبي الميته من كلا الأبوين أم لأحدهما خاصة، و إذا تركت زوجا مع أعمام و عمات، أخذ الزوج نصف التركة، و اقتسم الأعمام أو العمات النصف الآخر بينهم بالسواء، و إذا كانوا ذكورا و إناثا فللذكر مثل حظ الأنثيين، و رجعوا إلى المصالحة مع تفرقهم في جهة النسب و إذا خلف الرجل الميت زوجة مع عم له أو عمه، أو أعمام متعددين، ورثت الزوجة ربع التركة، و ورث العم أو العمه أو الأعمام بقية المال على نهج ما بيناه في الفرضين السابقين.

**المسألة ٢٠٢:**

إذا تركت المرأة بعد موتها زوجا و خالا أو خالة على نهج ما ذكرناه في العم و العمه، أخذ الزوج النصف و الباقي من التركة يكون للخال أو الخالة، و إذا خلفت مع الزوج أخوالا أو خالات، ورث الزوج النصف و ورث الأخوال أو الخالات الباقي بالتساوي إذا كانوا متحدين في جهة النسب و متفقين في الذكورة و الأنوثة كما هو ظاهر الفرض، و إذا اختلفوا في الذكورة و الأنوثة روعي الاحتياط المتقدم في المسألة المائة و الثامنة و التسعين و ما بعدها، و كذلك إذا كانوا مختلفين في جهة النسب، فبعضهم للأبوين أو الأب و بعضهم للأم فيراعى الاحتياط المتقدم في المسألة المائة و التاسعة و التسعين.

و إذا ترك الميت زوجة مع خال أو خالة أو مع أخوال ورثت الزوجة ربعها، و ورث الخال أو الخالة الباقي إذا كان منفردا، و اقتسمه على نهج ما ذكرناه إذا كان متعددا من التساوي أو الاحتياط بالمصالحة في مواردنا.

**المسألة ٢٠٣:**

إذا كان للمرأة الميته زوج و عم و خال، كان للزوج نصف التركة،

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٣١٩

و ورث الخال ثلث التركة و أخذ العم بقية المال، و كذلك الحكم إذا تركت مع الزوج عمه و خاله فيكون الميراث كذلك، و إذا تعدد العم و تعدد الخال، أخذ الزوج النصف و أخذ الأخوال الثلث و اقتسموه بالتساوي إذا كان جميعهم ذكورا أو إناثا، و إذا كانوا مختلفين ذكورا و إناثا روعي الاحتياط المتقدم، و ورث الأعمام بقية المال على نهج ما سبق بيانه من التساوي و التفاضل أو المصالحة إذا اختلفوا في جهة النسب.

**المسألة ٢٠٤:**

تقدم منا أن الأعمام و الأخوال و أولادهم بحكم الصنف الواحد شرعا، و نتيجة لذلك، فيمنع الأقرب منهم الأبعد في الدرجة و في المرتبة، فلا يرث الميت عم أبيه و لا عمه أبيه و لا عم أمه، و لا عمه أمه و لا احد من أخوالهما و لا خالاتهما إذا وجد أحد من الدرجة الأولى، و هم عم الميت نفسه أو عمته أو خاله أو خالته أو أولادهم، و لا يرث عم جد الميت أو عمته من قبل أبيه أو من قبل



أمه ولا أخوالهم ولا خالاتهم إذا وجد أحد من الدرجة الثانية وهم عم أبي الميت وعمته وخاله وخالته ومن يتبعهم من أبنائهم، وهكذا.

### المسألة ٢٠٥:

ولا يرث ابن عم ولا ابنة عم ولا ابن عمه ولا ابنة عمه ولا ابن خال أو ابنة خال ولا ابن خالة أو ابنة خالة مع وجود عم أو عمه أو خال أو خالة، ويكون الميراث لمن في المرتبة الأولى وان كان واحداً، ولا يرث أبناء أى درجة مع وجود أحد من أهل الدرجة نفسها.

### المسألة ٢٠٦:

إذا فقد الأعمام والأخوال جميعاً أو منعوا عن الميراث لبعض الموانع الشرعية من كفر أو ارتداد أو قتل أو رق قام أولاد الأعمام والأخوال مقامهم في الميراث، وورث الولد نصيب من يتقرب به الى الميت من الأب أو الأم. فإذا كان للميت ابن عم واحد ولم يكن معه وارث غيره، ورث ابن العم المال كله، كما هو الحكم في ميراث العم نفسه إذا

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٣٢٠

كان موجوداً، وكذلك الحكم في بنت العم وابن العمه وابنة العمه، إذا وجد واحد منهم وانفرد بالارث كما هو حكم آبائهم. وإذا كان للميت أبناء عم واحد أو بنات عم واحد، ورثوا المال كله واقتسموه بالسواء بينهم إذا اتفقوا في الذكورة والأنوثة، واقتسموه بالتفاضل حين يختلفون فيهما.

وإذا كان للميت أولاد أعمام متعددين، فرض الأعمام الآباء موجودين حين موت الميت وقسمت تركته عليهم بالتساوى إذا كانوا متحدنين في الذكورة والأنوثة، وبالتفاضل إذا كانوا مختلفين فيهما، ورجعوا الى الصلح مع تعدد جهة النسب فما أصاب أى فرد منهم من التركة كان نصيباً لأولاده سواء كان هو ذكراً أم أنثى، وقسم النصيب على الأولاد على النهج الآنف ذكره من التساوى أو التفاضل.

### المسألة ٢٠٧:

إذا كان للميت ابن خال واحد أو بنت خال أو ابن خالة أو بنت خالة كذلك، وانفرد بالميراث، ورث المال كله، كما هو الحكم في ميراث الخال والخالة حين ينفردان، وإذا كان للميت أبناء خال واحد أو بنات خال واحد ورثوا المال كما يرثه أبوهم إذا انفرد، واقتسموه بالمساواة، وإذا اختلفوا في الذكورة والأنوثة رجعوا إلى المصالحة بينهم على الأحوط، وكذلك الحكم في أولاد الخالة الواحدة.

وإذا كان للميت أولاد أخوال متعددين، فرض الأخوال آبائهم موجودين حين موت الميت، وقسمت التركة عليهم على نهج ما تقدم في ميراث الأخوال، فما استحقه الواحد منهم من التركة قسم على أولاده مع مراعاة الاحتياط الذى ذكرناه فى ذلك المبحث.

### المسألة ٢٠٨:

إذا مات الميت و له ولد عم أو عمه، و ولد خال أو خالته، كان لولد عمه نصيب العم من التركة و هو الثلثان و كان لولد خاله نصيب الخال منها و هو الثلث، فإذا انفرد ابن العم أو ابنه العم، أو ابن العمه أو بنتها و لم يشاركه من بنى العم وارث غيره أخذ جميع الثلثين، و إذا تعدد أولاد العم الواحد أو العمه الواحد اقتسموا الثلثين على سبيل كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٣٢١

ما فصلناه من التساوى إذا اتفقوا فى الذكورة و الأنوثة، و التفاضل إذا اختلفوا فيهما، و الرجوع الى المصالحه إذا تعددت جهه النسب. و إذا انفرد ابن الخال أو بنت الخال أو ابن الخاله أو بنتها و لم يشاركه غيره من بنى الخال فى الميراث، و رث جميع الثلث، و إذا تعدد أولاد الخال الواحد أو الخاله الواحد اقتسموا الثلث فى ما بينهم مع الاحتياط الذى تقدم ذكره.

### المسألة ٢٠٩:

إذا ترك الميت من بعده أولاد أعمام متعددين، و أولاد أخوال متعددين، كان الثلثان نصيباً للأعمام فيقسم عليهم على نهج ما تقدم و ما أصاب العم الواحد من الثلثين يكون ميراثاً لأولاده، يقسم عليهم بالتساوى أو التفاضل، و ما أصاب العمه من ذلك يقسم على أولادها كذلك، و كان الثلث نصيباً للأخوال فيقسم عليهم حسب ما تقدم بيانه فى ميراث الأخوال، و ما أصاب أى فرد منهم يكون ميراثاً لأولاده يقسم عليهم حسب ما تقدم من مراعاة الاحتياط.

### المسألة ٢١٠:

ذكرنا أن الأقرب من الأعمام و الأخوال و أبنائهم يمنع الأبعد و يحجبه عن الميراث حجب حرمان، و قد استثنى من ذلك مورد واحد ثبت استثنائه بالأدلة المعتمده، و هو ما إذا ترك الميت ابن عم شقيق لأبيه، و ترك معه عمه له من قبل الأب خاصة، فإن ابن العم الشقيق أحق بميراثه من العم غير الشقيق، فيختص بالتركة و يمنع العم من الإرث، و الظاهر عدم الفرق بين أن يكون ابن العم الشقيق واحداً أو متعدداً، و لا بين أن يكون العم الممنوع من الإرث واحداً أو متعدداً كذلك و لا بين أن يكون معهما زوج أو زوجة أو لا يكون، فيكون ابن العم أحق بالميراث من العم فى جميع ذلك. نعم، يشكل الحكم إذا اجتمع معهما خال أو خالته أو أكثر، و لا تترك مراعاة الاحتياط فى هذا الفرض و نحوه.

### المسألة ٢١١:

إذا مات الشخص و خلف من بعده عم أبيه و عمه أبيه و لم يترك كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٣٢٢

سواء كان المال لهما و اقتسماه بينهما للذكر ضعف الأنثى فللعمة الثلثان و للعمه الثلث، و إذا ترك خال أبيه و خالته و لا غيرهما، و رثا المال و الأحوط المصالحه بينهما فى قسمته، و إذا ترك عم أمه و عمته لا غيرهما، و رثا التركة و اقتسماها بالتساوى، و كذلك إذا خلف خال أمه و خالته.

و إذا خلف الميت عم أبيه و عمته، و خال أبيه و خالته، و ترك معهم أيضاً عم أمه و عمته و خالها و خالته و رث المتقربون بالأم

ثلث التركة و اقتسموه بالسواء، و ورث المتقربون بالأب ثلثي التركة و لا يترك الاحتياط أن يكون الاقسام بينهم بالمصالحة.

### المسألة ٢١٢:

قد يتحقق للشخص سببان من الأسباب الموجبة للإرث، و من أمثلة ذلك أن يتزوج الرجل ابنة عمه أو ابنة خاله فيتحقق له بذلك سبب الزوجية و سبب القربى، و من الأمثلة أن يزوج الرجل بنت ابنه من ولد ولده الآخر، فإذا ولد منهما ولد، كان الرجل جدا لهذا الولد من قبل أبيه وجدا له من قبل أمه، و كان الولد ابن ابن الرجل و ابن بنته، و من أمثلة ذلك أن يزوج الرجل أخاه من أبيه بأخته لأمه، فإذا ولد منهما ولد كان الرجل عما للولد من قبل الأب، و خالا له من قبل الأم، و كان ولد الرجل ابن عم لذلك الولد و ابن خال، و من أمثلة ذلك أن تتزوج امرأة رجلا فتلد منه ولدا ثم يتزوجها أخوه من بعده فتلد له ولدا، فيكون ولدها من زوجها الثاني أختا لولدها الأول من أمه و ابن عم له من قبل أبيه.

فإذا اتفق للوارث مثل ذلك ورث الميت بكلا السببين إذا لم يحجب أحدهما الآخر و لم يمنع من الإرث بمانع غيره. فإذا ماتت المرأة في المثال الأول و ليس لها وارث غير زوجها و هو ابن عمها، ورث النصف لأنه زوجها، و ورث الباقي لأنه ابن عمها، و إذا كان لها وارث آخر أقرب من ابن العم ورث منها نصيب الزوج و منع من الإرث الآخر.

و إذا مات الولد في المثال الثاني و لا وارث له أقرب من جده، ورث الجد منه نصيب جده لأبيه و نصيب جده لأمه، و إذا مات الجد و بقي

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٣٢٣

الولد و لا وارث للجد أقرب منه ورث الولد منه نصيب ابن ابنه و نصيب ابن بنته.

و إذا مات أحد الولدين في المثال الأخير و لا وارث له أقرب من الولد الآخر، ورثه لأنه أخوه لأمه و لم يرث منه ميراث ابن عمه.

### المسألة ٢١٣:

إذا اجتمع للميت وارثان أحدهما يستحق الإرث منه بسبب واحد و الثاني يستحق الإرث منه بسببين، ورث الأول نصيبه الواحد الذي استحقه من التركة، و ورث الثاني النصيبين اللذين استحقهما، و لم يحجب الثاني الأول، من حيث انه يرث بسببين، فإذا ماتت المرأة و تركت زوجها و هو ابن عمها و تركت معه ابن عم آخر أو أبناء عم آخرين، ورث الزوج النصف لأنه زوج، و قاسمه أبناء العم الآخرون ببقية التركة فأخذ الزوج حصته منها، و أخذ الآخرون حصصهم، و كذا الحال في الأمثلة الأخرى.

### المسألة ٢١٤:

إذا زوج الرجل أخاه من أبيه بأخته من قبل أمه، و ولد لأخيه منها ولد كان الرجل عما للولد من قبل أبيه، و خالا له من قبل أمه، كما ذكرنا في المسألة المائتين و الثانية عشرة، فإذا مات الولد و ليس له وارث أقرب من ذلك الرجل ورث من تركته نصيب العمومة من قبل الأب و نصيب الخؤولة من قبل الأم، فإذا كان للولد عم أو عممة للأبوين، لم يرث الرجل منه نصيب العمومة للأب، فإنه يكون محجوبا عنه بوجود العمومة للأبوين، و يرث منه نصيب الخؤولة للأم.

## الفصل الثامن في ميراث الأزواج

## المسألة ٢١٥:

يثبت التوارث بين الرجل والمرأة إذا حصل عقد النكاح بينهما و كان النكاح بينهما دائما، و ان لم يدخل الرجل بالمرأة، فإذا مات الرجل بعد العقد و قبل الدخول، أو ماتت المرأة كذلك و رث الحي منهما كلمة التقوى، ج٧، ص: ٣٢٤

و كذلك إذا عقد على الطفلة الصغيرة وليها الشرعى أو عقد على الطفل الصغير و ليه مع اجتماع شروط الولاية في الوليين، ثم مات أحد الطرفين بعد العقد و قبل البلوغ أو بعد البلوغ و قبل الدخول و رث الموجود منهما من تركه الميت نصيب الزوجية.

## المسألة ٢١٦:

لا يرث الرجل من تركه المرأة إذا مات قبله، و لا ترث المرأة من تركه الرجل إذا مات قبلها، و كان العقد بينهما منقطعاً غير دائم، و ان كانت المدة في النكاح طويلة، إلا إذا شرط أحدهما لنفسه في عقد النكاح بينهما ان يرث صاحبه إذا مات قبله، أو شرط الرجل المرأة التوارث بينهما من كلا الجانبين، فيثبت الميراث لمن اشترط له ذلك، و لا يثبت للآخر الذى لم يشترط له، و قد ذكرنا هذا في المسألة الثلاثمائة و الثالثة من كتاب النكاح.

## المسألة ٢١٧:

المرأة المطلقة طلاقاً رجعيّاً من زوجها بحكم الزوجة ما دامت في أيام عدتها منه، فإذا ماتت الزوجة أو مات الزوج في أثناء العدة و رث الحي منهما الميت و ان كان الموت قبل انتهاء العدة بلحظات، و إذا انقضت العدة ثم مات أحدهما لم يرثه الآخر و ان كان الموت بعد العدة بلحظات، و إذا كان الطلاق بائناً انقطعت العصمة بين الزوجين فلا يرث أحدهما صاحبه و ان كان موته في أثناء العدة أو بعد الطلاق بفترة وجيزة، و لا فرق في الحكم المذكور في المسألة بين أن يكون الزوج المطلق صحيحاً أو مريضاً إذا كان في غير مرضه الذى مات فيه.

## المسألة ٢١٨:

إذا طلق الرجل امرأته و هو مريض و استمر به ذلك المرض الى أن مات فيه، و رثته الزوجة التى طلقها إذا كان موته قبل أن تنقضى سنة من يوم طلاقها، و لا فرق في الحكم بين أن يكون الطلاق رجعيّاً أو بائناً، و لا بين أن تكون المرأة ذات عده من الزوج و أن تكون ممن لا عده لها كالمطلقة الصغيرة و غير المدخول بها و اليائسة من المحيض.

كلمة التقوى، ج٧، ص: ٣٢٥

و يشترط في إرثها من الرجل أن يموت في مرضه الذى طلقها فيه، فلا ترثه إذا برىء من مرضه و مات بعد البرء بسبب آخر، أو بمرض يشبه ذلك المرض، إلا إذا كان موته و هى في العدة الرجعية منه.

و يشترط في ثبوت الإرث لها أن لا تتزوج بعد الطلاق منه برجل آخر، فإذا تزوجت غيره لم ترث من المطلق إذا مات. ويشترط فيه أن يكون موت المطلق قبل أن تنقضى السنة من حين الطلاق، فإذا مات بعد انقضاء السنة و لو بيوم و نحوه لم ترث منه. ويشترط أن لا يكون طلاق الرجل لها بطلب منها أن يكون خلعا أو مبارأة، فلا ارث لها منه بعد الطلاق إذا كان طلاقها كذلك، و قد ذكرنا هذا الحكم في المسألة المائة و الرابعة من كتاب الطلاق.

### المسألة ٢١٩:

إذا طلق الرجل المرأة في مرض موته و لم يقصد الإضرار بها في طلاقه إياها أو حرمانها من الميراث، بل أراد مصلحة تعود إلى المرأة في اعتقاده، كما إذا كانت شابة و هو كبير السن، فطلقها للتزوج بغيره إذا شاءت، و كما إذا خشى عليها العدوى من مرضه فطلقها لذلك، ففي جريان الحكم الذي ذكرناه في المسألة السابقة إشكال، فلا يترك الاحتياط بالمصالحة بين الورثة و بينها إذا مات الرجل بعد الطلاق و قبل انتهاء السنة.

### المسألة ٢٢٠:

إذا ماتت المرأة و تركت من بعدها زوجا كان للزوج نصف تركتها إذا لم يكن للمرأة ولد ذكر أو أنثى، فإذا كان لها ولد كان للزوج ربع التركة، سواء كان الولد من الرجل نفسه أم من زوج آخر، و كذلك إذا كان لها ولد و ان تعددت الوسطة ما بينه و بين المرأة من الذكور أو الإناث.

و إذا مات الرجل و ترك من بعده زوجة كان للزوجة ربع تركته إذا لم يكن للرجل ولد ذكر أو أنثى، فإذا كان له ولد كان للزوجة ثمن التركة، سواء كان الولد من الزوجة نفسها أم من امرأة أخرى و ان

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٣٢٦

كانت أمة، و كذلك إذا كان له ولد و ولد من الذكور أو الإناث، و ان تعددت الوسطة ما بينه و بين الرجل.

### المسألة ٢٢١:

إذا مات الرجل و ترك أكثر من زوجة واحدة اشتركن في نصيب الزوجية، فان لم يكن للرجل ولد أو ولد و ولد اشتركت زوجاته في ربع التركة، و إذا كان له ولد اشتركن في الثمن، و اقتسمن النصيب بينهن بالتساوي.

### المسألة ٢٢٢:

تقدم في المسألة المائتين و الثامنة عشرة حكم المريض إذا طلق امرأته في مرض الموت، فإذا طلق أربع زوجات في مرض موته، ثم تزوج أربعاً أخرى و دخل بهن، ثم مات قبل ان تنقضى السنة من طلاق زوجاته الأولى كان ربع التركة أو ثمنها نصيباً للزوجات الثمان فيقتسمنه بينهن على السواء.

**المسألة ٢٢٣:**

إذا ماتت المرأة و لم يوجد لها وارث غير زوجها و غير امام المسلمين (ع) كان جميع ميراثها للزوج على الأقوى، فيرث نصف التركة بالفرض و يأخذ نصفها الآخر بالرد، و لا يرد على الزوج شىء من التركة فى غير هذا الفرض، و إذا مات الرجل و لم يكن له وارث غير زوجته و امام المسلمين، ورثت الزوجة منه ربع التركة و كان الباقي للإمام (ع) و لا يرد على الزوجة شىء من التركة فى هذا الفرض و لا فى غيره.

**المسألة ٢٢٤:**

يجتمع الزوج و الزوجة مع طبقات الوارث الأخرى فى جميع درجاتهم و مراتبهم، و لا- يحجبهما وجود أى وارث منهم عن الميراث حجب حرمان، و إذا اجتمعا مع ولد للميت منهما حجبهما حجب نقصان كما ذكرنا، و قد تقدمت فى الفصول المتقدمة أمثلة كثيرة لاجتماع الزوج و الزوجة مع سائر الورثة و سنذكر اجتماعهما مع المعتق و ضامن الجريرة.

**المسألة ٢٢٥:**

إذا عقد الرجل لنفسه عقد النكاح على امرأة فى أثناء مرضه الذى

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٣٢٧

كان سببا لموته فى ما بعد، كانت صحة العقد مشروطة بدخوله بالمرأة التى عقد عليها كما ذكرناه فى المسألة المائتين و الثالثة و السبعين من كتاب النكاح، فإذا دخل بالمرأة بعد العقد عليها كشف ذلك عن صحة العقد و ترتبت عليه أحكامه، و إذا هو لم يدخل بها حتى مات هو أو ماتت هى قبله، كشف ذلك عن بطلان العقد، فلا يثبت لها مهر و لا نفقة، و لا ترثه المرأة إذا مات قبلها، و لا يرثها هو إذا ماتت قبله، و هذا الحكم مختص بالفرض المذكور و لا يعم غيره، فإذا عقد على المرأة و هو صحيح ثم مرض مرضا كان سببا لموته صح عقده و ان لم يدخل بها، و ورثته المرأة إذا مات قبلها و ورثها إذا ماتت قبله، و كذلك الحكم إذا عقد على المرأة و هو مريض ثم برىء من مرضه، ثم مات قبل الدخول بها بسبب آخر فترثه المرأة و يرثها إذا كانت هى الميثة.

**المسألة ٢٢٦:**

إذا كانت للرجل أربع زوجات دائمات، فطلق واحدة منهن، و تزوج بعد طلاقها بامرأة أخرى، ثم مات الرجل، و لم يعلم بعد موته أى الزوجات الأربع الأولى هى المطلقة، أخذت الزوجة الأخيرة نصيبها تاما، فان كان للرجل ولد أخذت ربع الثمن، و ان لم يكن له ولد أخذت ربع الربع، ثم قسم الباقي من الثمن أو الربع و هو ثلاثة أرباعه على الزوجات الأربع الأولى جميعهن و اقتسمنه بالسواء. و لا- يتعدى هذا الحكم عن الفرض المذكور، فإذا كانت الزوجات الأولى أقل من أربع، أو كانت المطلقة منهن أكثر من واحدة أو اشتبهت المطلقة بين اثنتين منهن أو بين ثلاث، أو كان الفراق بفسخ أو حصل غير ذلك من الفروض لم يجر الحكم المذكور بل تستخرج المطلقة أو المفسوخة منهن بالقرعة، و يدفع الثمن أو الربع للباقي من الزوجات مع الزوجة الأخيرة و يقسم بينهما على السواء.

**المسألة ٢٢٧:**

لا- فرق بين الزوج وغيره من سائر الورثة، فهو يرث النصف أو الربع من جميع ما تتركه الزوجة إذا ماتت قبله من الأموال والأعيان المنقولة وغير المنقولة ومن الأراضي والبساتين والدور والعمارات  
كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٣٢٨  
والعقارات والشجر والنخيل والمياه والعيون والمنافع والديون وغيرها من المملوكات، حتى الصداق الذي تملكه في ذمته أو في ذمه غيره.

**المسألة ٢٢٨:**

ترث الزوجة نصيبها وهو الربع أو الثمن مما ترك الزوج بعد موته من الأموال والأعيان المنقولة كالنقود والأمتعة والأثاث والفرش والأدوات والأجهزة والحيوان والسفن ووسائل النقل وغيرها مما ينقل ويحول ويتخذ للاستعمال أو للاقتناء أو للتجارة والاسترباح، ولا ترث من الأراضي التي يملكها خالية أو مشغولة بالبناء أو بالغرس أو الزرع، كأراضي العمارات والدور والمسكن والمحلات، وأراضي الضياع والبساتين والمزارع وغيرها، فلا ترث من الأرض في جميع ذلك لا من عينها ولا من قيمتها، وترث من قيمة الأبنية المقامة على الأرض من عمارات ودور ومسكن ومحلات وحوانيت ومن قيمة الأشجار والنخيل والأشياء والآلات الثابتة في أراضي الضياع والبساتين والمزارع والمنازل وأشبابها، ولا ترث من أعيان تلك الأشياء الثابتة في الأرض، ولا فرق في الأحكام المذكورة بين الزوجة ذات الولد من الزوج وغيرها.  
وعلى وجه الإجمال، فهي لا ترث من الأرض شيئاً، لا من عينها ولا من قيمتها سواء كانت فارغة أم مشغولة ببناء أم بزرع أم بغرس، أم غيرها من الأمور التي تشغل بها الأرض، ولا ترث من أعيان الأشياء والأبنية والأبواب والأخشاب والأشجار والنخيل والآلات الثابتة في الأرض وترث من قيمتها خاصة، وترث من غير ذلك من الأشياء والمملوكات المنقولة في شتى أنواعها وأجناسها.

**المسألة ٢٢٩:**

يعتبر في تقويم الأبنية والأشجار والنخيل والأشياء الثابتة في الأرض أن يفرض جميع ذلك ثابتاً في مواضعه من الأرض وقائماً عليها من غير استحقاق أجره على ثباته في الأرض، ثم يقومه الموثوقون من أهل الخبرة كذلك، فيكون للزوجة ربع هذه القيمة إذا لم يكن للميت ولد، ويكون لها ثمنها إذا كان له ولد.  
كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٣٢٩

**المسألة ٢٣٠:**

يجوز للمرأة ان تطالب الوارث بدفع حصتها من القيمة، ويجوز له أن يتفق معها فيؤخر دفع نصيبها من القيمة، ويدفع لها حصتها من أجره البناء ومن أجره الشجر والنخيل والأشياء الثابتة مدة معينة فتكون له منافعها في تلك المدة، وإذا لم يدفع لها القيمة ولم يدفع لها منافع حصتها مدة، جاز لها ان تطالبه بالأجره في تلك المدة.

**المسألة ٢٣١:**

إذا مات الرجل و كانت النخيل و الأشجار مثمرة في ذلك الحين استحققت الزوجة حصتها من عين الثمرة الموجودة، فيجب على الوارث دفع حصتها من العين إليها إذا لم ترض بالقيمة، و إذا أخرج الوارث دفع حصتها من قيمة النخيل و الشجر سنة أو أكثر و تجددت لها ثمار في تلك الفترة استحققت المرأة حصتها من عين الثمار المتجددة، و جاز لها أن تطالب الوارث بها، و كذلك الحكم في جميع المنافع و النماءات التي تتجدد للعين في تلك المدة الى ان يدفع الوارث لها حصتها من قيمة الأصول.

**المسألة ٢٣٢:**

الظاهر أنه يجوز للوارث ان يدفع للمرأة حصتها من نفس العين من الشجر و البناء إذا هو اختار ذلك و لا يحق للمرأة ان تجبره على دفع القيمة، و إذا بذل لها الحصه من نفس العين، ثم أراد أن يعدل الى بذل القيمة، أشكال الحكم بوجوب قبول القيمة بعد ذلك.

**المسألة ٢٣٣:**

إذا قلع من الضيعة أو البستان بعض النخيل أو الأشجار بعد ان كان ثابتا جاز للمرأة أن تطالب الوارث بحصتها من نفس النخيل و الشجر المقلوع و لم تجبر على قبول القيمة و يجرى عليها حكم الأعيان المنقولة، و كذلك إذا انهدم البناء الثابت، فلها المطالبة بالحصه من الأنقاض و الأخشاب و الأجزاء المنهدمة، و لم تجبر على قبول القيمة.

**المسألة ٢٣٤:**

إذا كان البناء مشرفا على الانهدام و لم ينهدم بعد، أو كان الشجر أو النخيل متهيئا للانكسار أو الانقلاع و لم ينكسر و لم ينقلع بالفعل، جاز

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٣٣٠

للوارث أن يدفع قيمته كما في البناء و الشجر الثابت، و لا يجبر على دفع العين الى أن ينهدم البناء أو ينكسر الشجر بالفعل، و كذلك فسيل النخيل و ودى الشجر المستعد للقلع، فيجرى عليه حكم الثابت و يدفع الوارث للمرأة حصتها من قيمته و لا يجبر على دفع العين ما لم يقلع بالفعل.

و كذلك الدولاب الذي ينصب في البستان للسقى، و العرائش أو الأخشاب و الجذوع التي تنبت في الأرض لتلقى عليها أغصان الكرم و الأشجار المتسلقة، و البيوت التي تتخذ في البساتين و الضياع من القصب أو السعف و نحوها، فإنما تستحق الزوجة حصتها من القيمة لا من العين ما لم تقلع و تكون من الأعيان المنقولة.

**المسألة ٢٣٥:**



ترث الزوجة حصتها من قيمة الآلات و وسائل السقى و الرى فى العيون و الأنهار و الآبار و القنوات التى تكون فى الضياع و البساتين و فى بعض الدور و المساكن و غيرها، و تملك الحصه من الماء الموجود فيها حال موت الزوج و الذى تعلق به ملكه، فترث الربع أو الثمن من الماء نفسه و لا يجبرها الوارث على أخذ قيمته.

### المسألة ٢٣٦:

ما يحفر فى أرض بعض الدور و الضياع من السرايب، و الإنفاق لبعض المنافع و الأغراض، ترث الزوجة ربعها أو ثمنها من قيمته كالأبنية التى تكون على وجه الأرض، و مثله ما إذا كان الرجل قد حفر فى المنزل أو فى البستان بئرا و لم يصل بعد الى الماء، فتستحق حصتها من قيمته كالأبنية، إلا إذا أهمل بعد حفره لعدم الفائدة فيه و أصبح مما لا قيمة له.

### الفصل التاسع فى الميراث بالولاء

### المسألة ٢٣٧:

يثبت الميراث بالولاء فى ثلاثة أقسام منه مترتبة ما بينها، و هى ولاء العتق، ثم ولاء ضمان الجريه، ثم ولاء الإمامه، فلا يرث المتأخر كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٣٣١ منها إذا وجد من هو أسبق منه فى المرتبة، على الوجوه و الشروط التى سيأتى بيانها.

### القسم الأول: ولاء العتق

### المسألة ٢٣٨:

إذا أعتق السيد مملوكه أو مملوكته ثبت للسيد الولاء عليه بسبب عتقه و كان له ميراثه بعد موته مع وجود ثلاثة شروط: الشرط الأول: أن يكون السيد متبرعا بعتق المملوك لوجه الله تعالى، فلا يثبت له الولاء على العتق و لا يستحق ميراثه إذا كان عتق المملوك واجبا عليه لكفاره، أو لنذر أو عهد أو يمين، و متى أعتقه لبعض هذه الأسباب و لم يكن للعتق وارث من أرحامه كان سائبة، فان تولى أحدا من الناس و ضمن الولى جريته كما سيأتى كان هذا الضامن عاقلته فى حياته و وارثه بعد موته، و ان لم يتول أحدا و لم يضمن جريته ضامن، فعاقلته فى حياته و وارثه بعد موته هو امام المسلمين (ع). و كذلك إذا نكل المالك بالعبد أو مثل به فقطع بعض أعضائه أو عطل بعض جوارحه أو وقع به بعض أنواع التنكيل الأخرى، فإن العبد ينعق بسبب ذلك قهرا عليه و يكون سائبة و لا سبيل للمالك عليه و لا حق له فى ميراثه.

### المسألة ٢٣٩:

إذا ملك الإنسان أحد آباءه أو أمهاته من الرضاع أو ملك أحد أولاده من الرضاع، أو ملك الرجل إحدى محارمه النساء من الرضاع كذلك انعتق ذلك المملوك قهرا عليه و لم يستقر ملكه له و قد ذكرنا هذا فى المسألة الأربعمائه و الخمسين من كتاب التجارة، فإذا مات ذلك العتق و ليس له وارث قريب من أرحامه كان سائبة، و لم يثبت للرجل الذى انعتق عليه حق الولاء، لأنه غير متبرع بعتقه، و

لا يقع مثل هذا الفرض في من ينعق عليه من حيث النسب لوجود الوارث من النسب، و هو المعتق نفسه إذا لم يكن وارث أقرب منه.

#### المسألة ٢٤٠:

قد يوجب الرجل على نفسه عتق رقبة بنذر أو عهد أو يمين، و لا

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٣٣٢

يقصد عبدا معينا، ثم يختار عبدا خاصا فيعتقه وفاء لما أوجب على نفسه، و قد ينذر أو يعاهد الله أو يقسم به على أن يعتق العبد المعين، ثم يعتق العبد الذي عينه في صيغة نذره أو عهده أو يمينه، و هو في كلتا الحالتين وفاء لما أوجب الله عليه من العتق، و لا يكون متبرعا به، و يكون العبد بعد عتقه سائبة كما سبق، و لا يكون للرجل ولاء في عتقه و لا حق له في ميراثه.

#### المسألة ٢٤١:

إذا وجب العتق على زيد مثلا لكفارة أو نذر أو غيرهما فتبرع عمرو بالعتق عنه، كان العبد العتيق سائبة كما في الموارد المتقدمة، و لم يكن لمعتقه عليه ولاء و لا حق في الميراث، سواء كان قريبا لمن تبرع عنه أم بعيدا عنه.

#### المسألة ٢٤٢:

الشرط الثاني: من شروط ولاء العتق، ان لا يتبرأ المعتق من ضمان جريرة العتيق إذا هو جنى جناية على أحد من الناس، فإذا أعتق العبد و تبرأ من جريرته كذلك سقط عنه ضمان الجريرة و لم يثبت له ولاء العتق و لم يكن له حق في ميراثه، و لا- يشترط في التبرؤ من الجريرة أن يشهد على ذلك فإذا تبرأ منها سقط عنه ضمانها و ان لم يشهد عليه.

#### المسألة ٢٤٣:

الشرط الثالث: ان لا يوجد للعتيق ذو رحم يدخل في طبقات النسب من الوارثين، فإذا وجد له ذلك، كان هو الوارث و ان كان رحما بعيدا و لم يرث المعتق منه شيئا.

#### المسألة ٢٤٤:

لا يمنع المعتق عن الإرث أن تكون للرجل العتيق زوجة أو يكون للعتيقة زوج، فإذا وجد أحدهما كان للزوج النصف و للزوجة الربع و كان الباقي للمعتق، فان المفروض أن لا يكون للعتيق وارث آخر ولد أو غيره.

#### المسألة ٢٤٥:

إذا كان العبد مشتركا بين جماعة في ملكه، فاشتركوا كذلك في

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٣٣٣

عتقه، كان ولاؤه مشتركا بينهم بمقدار حصصهم، فإذا مات العتيق كان ميراثهم من تركته بتلك النسبة، فمن أعتق نصفه كان له نصف الولاء و أخذ نصف التركة، و من أعتق ربعه كان له ربع الولاء و ورث ربع التركة و هكذا، من غير فرق بين ان يكون الجميع ذكورا أو إناثا، أو مختلفين ذكورا و إناثا.

**المسألة ٢٤٦:**

إذا أعتق المالك عبده على الوجه الآنف ذكره اختص بولاء عتيقه فى حياته، وانفرد بميراثه إذا مات والمنعم لا يزال حيا، وإذا مات المنعم والعتيق لا يزال موجودا، فان كان المنعم رجلا انتقل الولاء بعد موته إلى أبيه وأولاده الذكور خاصة، ولا ينتقل إلى ورثته من النساء كالأُم والبنات والزوجة، فإذا لم يكن له أب ولا ولد أو كان أولاده إناثا انتقل الولاء إلى عصبته من الرجال، وإذا كان له أولاد ذكور قاموا مقام آبائهم فورثوا الولاء وانتقل إلى كل منهم نصيب من يتقرب به ولم ينتقل الولاء معهم إلى العصبه من الاخوة وغيرهم.

**المسألة ٢٤٧:**

إذا مات المنعم الرجل ولم يكن له أب ولا ولد ولا أولاد ذكور وان تعددت واسطتهم انتقل الولاء إلى إخوته من قبل أبيه وأجداده من قبل أبيه كذلك ولا ينتقل إلى أخواته أو جداته ولا إلى أجداده أو اخوانه من قبل أمه، فإذا فقد أولئك انتقل الولاء إلى الأعمام من قبل الأب ولم ينتقل إلى العمات ولا الأخوال ولا الخالات.

**المسألة ٢٤٨:**

إذا كانت المنعمه امرأة وماتت وعتيقها لا يزال موجودا، انتقل الولاء بعد موتها إلى العصبه بنى أبيها، ولم ينتقل إلى أولادها الذكور أو الإناث أو أولادهم، ويشكل الحكم فى الأب إذا كان موجودا، هل يعد من العصبه أم لا.

**المسألة ٢٤٩:**

إذا مات المنعم وليس له وارث من ذوى قرابته، فان كان له منعم قد أعتق رقبته على الوجه المتقدم ذكره كان وارثا له، وكذلك إذا كان

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٣٣٤

له ضامن جريره، فان لم يكن له وارث، فميراثه لإمام المسلمين، ولا يستحق عتيقه من ميراثه شيئا.

**المسألة ٢٥٠:**

لا يصح للمنعم أن يبيع الولاء على شخص آخر أو يهبه إياه، ولا يصح لمن باعه العبد ان يشترط عليه فى البيع ان يكون الولاء له إذا أعتقه.

**المسألة ٢٥١:**

إذا مات الرجل المنعم قبل ان يموت العتيق، وكان للمنعم ولدان انتقل ميراث الولاء إليهما بالمناصفه، فإذا مات أحد الولدين وله أولاد ثم مات العتيق بعد ذلك كان نصف تركته للولد الباقي للمنعم، والنصف الثانى لأولاد ولده الميت.

**القسم الثانى: ولاء ضامن الجريره****المسألة ٢٥٢:**

السائبة هو الشخص الذى لا- قرابه له و لا أولياء يكونون له عاقله، و يتحملون عنه الديه إذا جنى على أحد جنائيه أو حدث حدثا يستوجب الأرش، سواء كان فى أصله عبدا مملوكا أعتقه سيده فى أمر واجب عليه أم انعتق قهرا على سيده لتثكيله به كما ذكرنا، أم لبراءة معتقه من جريرته، أم كان فى أصله حرا و لا وارث له و لا عاقله.

و الجريه هى الجنائيه و الذنب، و قد سميت بذلك لما تجره على فاعلها من العقوبه فى الدنيا أو فى الآخرة أو فى كليهما، و يراد بها هاهنا: ما يجنيه الإنسان على غيره من أمر يستوجب ديه أو أرشا، و ضمان الجريه هو الشخص الذى يتعاقد معه السائبة على ان يكون عاقله له و وليا، يضمن عنه ما يجنيه من جنائيه توجب الديه عليه.

### المسأله ٢٥٣:

التولى فى ضمان الجريه عقد يكون بين الضامن و المضمون، و لذلك فلا بد فيه من الإيجاب و القبول، و لا بد فى كل من الموجب و القابل و أن يكونا جامعين للشروط المعتره فى العقود، من البلوغ و العقل و الاختيار

كلمة التقوى، ج٧، ص: ٣٣٥

و القصد، فلا يصح العقد و لا تترتب عليه آثاره إذا فقد بعض الشروط المذكوره فى الموجب أو فى القابل.

و لا يشترط فى صحه العقد أن يكون إنشاؤه بصيغه مخصوصه، فيكفى فى صحته أن ينشأ الإيجاب و القبول منهما بأى لفظ يكون دالا على المعنى المقصود عرفا، و يصح أن يكون الإيجاب من الشخص المضمون و هو السائبة، فيقول للشخص الآخر الذى يريده أن يتولاه و يضمن عنه جريرته: عاقدتك أو واليتك على أن تعقل عنى إذا أنا جنيت جنائيه فى حياتى و ترثنى بعد موتى، فيقول الضامن: قبلت معاقدتك على ذلك، أو قبلت ولاءك، أو رضيت بذلك، و يصح أن يكون الإيجاب من ضامن الجريه، فيقول للسائبة المضمون: عاقدتك على أن أعقل عنك و أدفع الديه عنك ان أنت جنيت فى حياتك أو أحدثت ما يوجب ذلك، و أرثك بعد موتك، فيقول المضمون: قبلت المعاقدة على ذلك، أو رضيت بها، أو قبلت ولاءك، و العقل هنا بمعنى الديه، فمعنى قوله أعقل عنك: أدفع الديه عنك.

فإذا تم الإيجاب و القبول بينهما كذلك، صح العقد و تترتب عليه آثاره، فيكون الضامن عاقله للمضمون فى حياته و يكون ميراثه له بعد موته.

### المسأله ٢٥٤:

الظاهر أنه يكفى فى ضمان الجريه أن ينشئ الموجب المعاقدة بينه و بين صاحبه على أن يعقل الضامن عن المضمون منهما و يدفع عنه الديه إذا حدثت منه جنائيه من غير أن يذكر الإرث بعد الموت، فيقول الضامن مثل: عاقدتك على أن أكون عاقله لك أودى عنك الديه إذا أنت جنيت فى حياتك، و يقول السائبة المضمون: قبلت المعاقدة منك على ذلك، أو يقول المضمون للضامن: عاقدتك على أن تعقل عنى إذا أنا جنيت على أحد، و يقول الضامن: قبلت المعاقدة منك على ذلك، أو يقول المضمون للضامن: عاقدتك على أن تعقل عنى إذا أنا جنيت على أحد، و يقول الضامن: قبلت المعاقدة، فيصح العقد المذكور و يترتب عليه أن الضامن يرثه بعد الموت، و إذا تعاقد الشخصان بينهما على الإرث وحده، فقال

كلمة التقوى، ج٧، ص: ٣٣٦

المضمون مثلا للضامن: عاقدتك على أن ترثنى بعد موتى و لم يذكر ا ضمان الديه، أشكل الحكم بالصحه، و خصوصا إذا أريد منه ترتب ثبوت الإرث و ضمان الديه كليهما، بل عدم الصحه لا يخلو من قوه.

**المسألة ٢٥٥:**

لا يقع عقد التولى في ضمان الجريرة إلا مع سائبة لا عاقله له ولا وارث كما ذكرنا، فإذا كان للشخص أحد يعقل عنه من أقاربه أو ولى عتقه، لم يصح عقد الولاء معه، ولم يترتب على العقد معه أثر شرعى، فعاقلته و وارثه هو قريبه أو ولى عتقه، وإذا فقد القريب و ولى العتق بعد ذلك و أصبح الرجل سائبة احتاج فى الولاء الى تجديد العقد مع الضامن إذا شاء و لم يكف العقد الأول، و نتيجة لذلك، فلا ميراث لضمامن الجريرة إلا إذا فقد كل وارث للمضمون من أرحامه و أولياء عتقه.

**المسألة ٢٥٦:**

إذا كان كل واحد من الضامن و المضمون سائبة لا عاقله له ولا وارث من أقاربه و أولياء عتقه، أمكن أن يتولى كل واحد منهما صاحبه و يكون عاقله له و وارثا، فيقول أحدهما للآخر: عاقدتك على أن تعقل عنى فى حياتى إذا أنا جنيت على أحد من الناس و أعقل عنك إذا أنت جنيت و على ان ترثنى إذا أنا مت قبلك و أرثك إذا مت قبلى، و يقول الآخر قبلت المعاهدة على ذلك، فإذا تم العقد بينهما كذلك صح، و لزم ترتيب الأثر من العقل و الإرث.

**المسألة ٢٥٧:**

الظاهر انه يصح ان يشترك اثنان أو أكثر فى ضمان جريرة شخص واحد بعقد واحد، فيصبحون شركاء فى العقل عنه إذا جنى، و شركاء فى ميراث تركته إذا مات، و يصح ان يضمّن رجل واحد جريرة شخصين أو أشخاص متعددين فيجب عليه أن يؤدي عن كل واحد منهم ديته إذا جنى، و يكون له ميراثه إذا مات.

**المسألة ٢٥٨:**

إذا انفرد ضامن الجريرة ورث تركه الميت كلها، و إذا اجتمع معه زوج ورث الزوج النصف و كان للضامن النصف الآخر، و إذا اجتمعت

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٣٣٧

معه زوجة أو زوجات كان لها الربع و ورث الضامن الباقي.

**المسألة ٢٥٩:**

إذا مات ضامن الجريرة قبل الشخص المضمون سقط الولاء بموته و لم ينتقل الولاء إلى الورثة من بعده، فلا يعقلون عن المضمون إذا جنى و لا يرثونه إذا مات.

و إذا كان ضمان الجريرة مشتركا كما ذكرناه فى المسألة المائتين و السابعة و الخمسين فمات أحد الشركاء سقط ولاؤه خاصة و بقى ولاء الشركاء الآخرين بمقدار حصصهم من الولاء، فيضمنون عن الرجل من الدية بمقدار تلك الحصص و يرثون من التركة بمقدارها كذلك، فإذا كانوا ثلاثة و مات أحدهم كان لكل واحد من الشريكين الباقيين ثلث الولاء فيضمن ثلث الدية و يرث ثلث المال.

**القسم الثالث: ولاء الإمامة****المسألة ٢٦٠:**

إذا مات الميت ولم يكن له وارث من ذوى قرابته ولا معتق ولا ضامن جريرة فميراثه للإمام المسلمين عليه وعلى آبائه أفضل الصلاة والسلام، وقد ذكرنا هذا فى المسألة المائة والسابعة والستين من كتاب الخمس، وفى عدة مواضع من هذا الكتاب.

#### المسألة ٢٦١:

إذا ماتت امرأة وتركت من بعدها زوجها، ولا وارث لها معه غير امام المسلمين (ع)، ورث الزوج نصف التركة بالفرض، وأخذ النصف الثانى من التركة بالرد على القول الأصح، ولم يكن للإمام المسلمين شىء من التركة، سواء كان الزوج قد دخل بالمرأة أم لا، بل وان كانت صغيرة دون البلوغ.

وإذا مات رجل وترك له زوجة صغيرة أو كبيرة ولا وارث له غيرها امام المسلمين (ع) ورثت الزوجة ربع التركة، ورث الإمام ثلاثة أرباعها وقد ذكرنا هذا فى عدة مسائل، وكذلك إذا ترك الميت زوجتين

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٣٣٨

أو أكثر مع امام المسلمين، ولا فرق فى الحكم بين أن تكون الزوجة أو الزوجات مدخولا بهن أولا.

#### المسألة ٢٦٢:

الأحوط لزوما فى أيام غيبة الإمام (ع) أن يصرف ميراث من لا وارث له على الفقراء من المؤمنين بل فى فقراء بلد الميت خاصة، وأن يكون ذلك بمراجعة الفقيه الجامع للشرائط.

### الفصل العاشر فى اللواحق وهو يحتوى على عدة مباحث:

#### المبحث الأول فى ميراث الحمل

#### المسألة ٢٦٣:

الحمل فى بطن أمه يرث غيره إذا مات، وكان الحمل من طبقات الوارثين له، ويرثه غيره، بشرط أن ينفصل الحمل من بطن أمه حيا حين ولادته، فإذا انفصل منها بالولادة وعرفت حياته بعد الانفصال ببكاء أو بصوت أو بحركة تدل على وجود الحياة فيه استحق نصيبه من تركه مورثه الميت، وإذا عرفت حياته كذلك ثم مات بعدها ورثه أقرب الموجودين إليه.

#### المسألة ٢٦٤:

لا يشترط فى ميراث الحمل وتوريثه أن تكون قد ولجته الروح حال موت مورثه أو يكون قد مضت على الحمل به فترة طويلة، بل يكفى فى ذلك أن يكون قد انعقدت نطفته حملا فى بطن أمه حين موت المورث، ولا يشترط ان يستتم حين ولادته مدة الحمل، بل يكفى كما ذكرناه أن ينفصل انفصالا تاما من بطن أمه ثم يتحرك بعد الانفصال حركة تدل على وجود الحياة فيه وان لم تتم له مدة الحمل أو لم يستكمل بعض الأطوار التى يمر بها الجنين بعد ولوج الروح فيه.

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٣٣٩

#### المسألة ٢٦٥:

لا- يكفي في ثبوت الميراث أن يخرج بعضه أو أكثره من بطن أمه في حال الولادة و يستهل صائحا إذا كان ذلك قبل الانفصال أو انفصل ميتا أو تحرك بعد انفصاله حركة لا تدل على الحياة فلا يرث و لا يورث في هذه الحالات.

### المسألة ٢٦٦:

تقبل شهادة النساء و ان كن منفردات إذا شهدن بتحقيق الشروط المذكورة و تمت فيهن شروط البيئه.

### المسألة ٢٦٧:

لا يختص الحكم في ميراث الحمل بأن يكون الجنين ولدا للميت أو ولد ولده كما قد يتوهم، بل يعم غيره من طبقات الوارثين، فقد يكون الحمل أبا وارثا للميت أو ابن أخ، أو عما أو ابن عم، أو خالا أو ابن خال، أو غير ذلك، فإذا وجدت الشروط ثبت التوارث، و هو واضح، و نحن نذكره للتنبية خشية الالتباس.

### المسألة ٢٦٨:

إذا مات الرجل و ترك من بعده اخوة أو أجدادا أو بنى اخوة و ترك زوجته حاملا، لم يرث اخوته أو أجداده أو بنو اخوته من تركته شيئا حتى تستبين حال الحمل، فإذا انفصل الجنين حيا كما اشترطنا في ما تقدم ورث المال كله، و حجب الأجداد و الاخوة و أبناءهم عن الميراث، فإنهم لا يرثون مع الولد، و إذا انفصل ميتا كان الميراث لهم على المناهج التي تقدم بيانها في ميراث أهل الطبقة الثانية، و كذلك الحكم إذا مات الرجل و ترك أعماما أو أخوالا- أو أولادهم من أهل الطبقة الثالثة و ترك زوجته حاملا، فيمنعون عن الميراث حتى تتبين حال الحمل فيختص بالإرث إذا ولد حيا، و يكون الميراث لهم إذا انفصل ميتا، و كذلك إذا مات الميت و ترك من بعده أولاد ولد، و ترك زوجته حاملا، فلا يرث الأحفاد شيئا حتى يستبين أمر الجنين في ولادته فيكون المال له دونهم في الفرض الأول، و تكون التركة لهم دونه في الفرض الثاني.

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٣٤٠

### المسألة ٢٦٩:

إذا مات الميت و ترك من بعده أبا و أما، أو أحدهما، و ترك زوجته حاملا، و لا وارث غيرهم، أخذ الأب سدسا من التركة، و أخذت الأم سدسا، و أخذت الزوجة ثمنا، و انتظر في الباقي حتى يستبين أمر الجنين، فان ولدته أمه حيا، كان الباقي من التركة ميراثا له خاصة، و ان وضعت ميتا، أخذت الزوجة ثمن التركة حتى يكمل لها الربع و أخذت الأم سدسا آخر إذا لم يكن لها حاجب من الاخوة فيتم لها الثلث و كان الباقي للأب في كلا الفرضين.

### المسألة ٢٧٠:

إذا مات الرجل و ترك بعده ولدا أو أولادا و ترك زوجته حاملا، أخذت الزوجة فرضها و هو الثمن، فان فرضها لا يتغير بسبب الحمل لوجود ولد غيره، و كذلك إذا كان للميت معهم أب أو أم أو كلاهما فان فرض كل منهما و هو السدس لا يتغير بسبب الحمل لوجود ولد غيره، و كان الباقي من التركة للأولاد الموجودين مع الحمل.

فإن رضى الأولاد الموجودون بتأخير القسمة حتى تضع المرأة حملها و يستبين أمره، انتظر كذلك و قسم باقى التركة حسب ما يتبين من الحال، و إذا لم يقبل الموجودون بتأخير حصصهم، عزل للحمل نصيب ولدين ذكرين و وزع الباقي منه على الموجودين منهم.

فإذا وضعت المرأة حملها و كان حيا دفع اليه نصيبه حسب ما ظهر من أمره، فإذا وضعت ذكرين ورثا ما عزل لهما، و إذا وضعت ذكرا و أنثى، أو وضعت أنثيين، أو ذكرا واحدا، أو أنثى واحدة، أخذ المولود نصيبه كما أخذ اخوته و قسم الزائد على جميع الأولاد كما فرض الله لهم **لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ**، و إذا وضعت ميتا لم يرث شيئا و قسم ما عزل له على اخوته كما فرض لهم. و كذلك الحال إذا كان الورثة من المراتب الأخرى فى الميراث أو من أهل الطبقات الأخرى و كان الحمل منهم، فيعزل له نصيب ذكرين و يتم الأمر على المنهج المذكور.

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٣٤١

### المسألة ٢٧١:

عزل نصيب ذكرين للحمل فى الفروض المتقدم ذكرها و شبهها انما هو احتياط لحفظ ما يحتمل أن يكون نصيبا للجنين بعد أن تضعه أمه حيا، و لا يختص به الحمل قبل أن ينفصل، و نتيجة لذلك، فلا يختص بالحمل نماء ذلك المال إذا نما فى مدة عزله، و لا يكون تلفه منه خاصة إذا تلف فى تلك المدة، فإذا ولد الحمل حيا قسم المال كله حسب ما تبين من الحال، فيدفع لكل من الجنين المولود و من بقية الورثة حصصهم من مجموع المال و من نمائه، و إذا تلف من المال شىء فى تلك المدة كان تلفه من الجميع.

### المسألة ٢٧٢:

لا- فرق فى الحكم بين ان يسقط الجنين من بطن أمه بنفسه أو بجناية جان آخر، فإذا كان حيا بعد ان انفصل من بطن أمه كما تقدم ورث، و ان سقط ميتا لم يرث و ان كان حيا قبل ان ينفصل.

### المسألة ٢٧٣:

تقدم فى المسألة الحادية و السبعين انه يشترط فى حجب الاخوة للأم عما زاد على السدس أن يكونوا مولودين بالفعل حين الإرث، فلا يحجبونها إذا كانوا حملا لم يولدوا، أو كان بعضهم حملا فى بطن أمه لم يولد و ان ولدوا بعد ذلك و كانوا أحياء.

### المسألة ٢٧٤:

إذا مات الرجل و ترك ولدا ذكرا، و خلف زوجته حاملا، ورثت الزوجة ثمن التركة، و أخذ الولد الموجود ثلث الباقي من التركة، و عزل الثلثان منه للحمل الى أن يتضح امره حين ولادته، و إذا مات الميت و ترك بنتا واحدة و زوجة حاملا، أخذت الزوجة الثمن، و أخذت البنت الموجودة خمس باقى التركة، و عزلت أربعة أخماسه للحمل الى أن تبين حاله فى الولادة، و إذا مات الميت و ترك بعده ولدا و بنتا، أخذت الزوجة ثمنها، و قسم الباقي أسباعا فكان للولد الموجود سبعان منه و للبنت سبع واحد، و عزل للحمل أربعة أسباعه، و هى نصيب ذكرين حتى يظهر أمر الحمل، و هكذا.

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٣٤٢

و يجرى مثل ذلك إذا ترك الميت بعده اخوة أو أخوات متفقين فى جهة النسب و كان بعضهم حملا فى بطن أمه، أو ترك أعماما أو عمات متفقين فى جهة النسب و كان بعضهم حملا كذلك، فيعزل للحمل نصيب ذكرين الى ان تستبين الحال بالولادة.

### المسألة ٢٧٥:

إذا وضعت الأم حملها حتى انفصل من بطنها و تحرك الجنين بعد انفصاله عنها حركة تدل على وجود الحياة فيه، فحرك يده مثلا أو



رجله أو شخص ببصره، أو صدر منه ما يشبه ذلك، ورث نصيبه من تركة الميت كما بيناه، و ان لم يظهر منه صياح أو بكاء، فإذا مات بعد ذلك، انتقل المال الذى ورثه إلى وارثه من بعده، و ان كان غير مستقر الحياة فى هذه المدة.

### المسألة ٢٧٦:

يجب على الجانى دفع دية الجنين إذا أسقطه أو قتله عامداً أو مخطئاً، و يرثها كل وارث يرث دية القتيل، و قد ذكرنا من يرث الدية و من يمنع منها فى المسألة الرابعة و الأربعين و ما بعدها، و ذكرنا تفصيل دية الجنين فى المسألة السابعة و الأربعين فليلاحظ ذلك.

### المبحث الثانى فى ميراث المفقود

### المسألة ٢٧٧:

لا يثبت الميراث ولا- تجرى أحكامه و آثاره حتى يعلم بموت المورث، أو يثبت ذلك بينه شرعيةً أو بوجه شرعى آخر، فإذا غاب الشخص غيبةً طويلةً و انقطع خبره و لم يعلم أ هو حى أم ميت، لم تنتقل أمواله إلى ورثته بمجرد ذلك، و لم يجز لهم التصرف فى حصصهم منها، و ان طالت المدة حتى يثبت موته بأحد المثبتات أو تمر مدة لا يعيش المفقود الى مثلها، و مثال ذلك أن يغيب الرجل و هو ابن ثمانين سنة، و تستمر غيبته عشرين عاماً، فيكون قد بلغ منذ ولادته مائة عام، و مثله لا يعيش أكثر منها بحسب العادة، فيقطع بسبب ذلك أو يطمأن اطمئناناً كاملاً بموته.

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٣٤٣

و الحكم المذكور هو ما تقتضيه القواعد الثابتة فى الشريعة، و تدل عليه النصوص الآمرة بحفظ مال المفقود الذى لا يدرى من عليه الحق أين يطلبه، و لا يدرى أ حى هو أم ميت، و لا يعرف له وارثاً و لا نسباً و لا ولداً، و الدالة على وجوب طلبه مهما طالت المدة، و النصوص الأخرى الدالة على ذلك، و على لزوم الوصية به إذا خاف من بيده المال من حدوث حدث عليه، و النصوص الواردة فى رجل يموت و يبقى له مال عند أحد، و لم تعرف له ورثته و لا قرابة حيث دلت على أن المال يحفظ و يترك على حاله حتى يجيء له طالب، و حتى الروايات الدالة على أن مال الرجل المفقود إذا كان له ورثته ملاء بماله اقتسموه بينهم، فإذا هو جاء ردوا المال عليه، فان ظاهر هذه الروايات ان ذلك نوع من الايمان على المال لصاحبه و الحفظ له حتى يعلم حاله و ليس من قسمه الموارث المألوفة.

### المسألة ٢٧٨:

إذا فقد الشخص لبعض الطوارى التى أوجبت فقده، كغيبه فى سفر طويل، أو حدوث حادثه غرق أو غزوة، أو قتال أو ما يشبه ذلك، حتى انقطع خبره فلم يعلم انه حى بعدها أم ميت، وجب التربص و الانتظار فى تركته مدة أربع سنين كاملة يفحص فيها عن المفقود فى الأطراف و النواحي التى يحتمل وجوده فيها على النحو الذى تقدم تفصيله فى المسألة المائة و العشرين من كتاب الطلاق فى حكم زوجة المفقود، فإذا انقضت مدة التربص كلها و تم الطلب و الفحص فيها عن المفقود على الوجه الذى بيناه هناك و لم يستبن له خبر و لم تعلم له حال حكم بموته شرعاً، و قسمت تركته على وراثيه الموجودين فى ذلك الحين، و لا يستحق الوارث الذى مات فى أيام فقد الرجل قبل مدة التربص أو مات فى أثناء المدة و قبل تمام الفحص، فلا يرث من تركة المفقود شيئاً.

### المسألة ٢٧٩:

إذا انتهت المدّة المضروبة للتربص، و تم الفحص في جميع المدّة على الوجه المطلوب، ثم مات بعض أقارب المفقود بعد ذلك لم يرث المفقود من تركته شيئاً، و إذا مات قريبه في أثناء المدّة و قبل أن يتم الفحص ورث المفقود نصيبه من تركه ذلك القريب.  
كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٣٤٤

### المبحث الثالث: في ميراث ولد الملاعنة و ولد الزنا

#### المسألة ٢٨٠:

إذا نفى الرجل نسب الولد الذى ولدته زوجته عن نفسه، أو نفى الحمل الذى فى بطنها عن نفسه على الوجه الذى تقدم بيانه فى فصل اللعان، و جرى اللعان بين الرجل و المرأة على ذلك انقطعت نسبة الولد الى الرجل شرعاً، فلا يعود الرجل أباً للولد، و لا يكون الولد ابناً شرعياً للرجل، و انقطع النسب بين الولد و أقرباء الرجل، فلا يكونون بعد اللعان للولد أرحاماً، و لا يكون هو لهم قريباً، فلا يرث الولد من الرجل إذا مات قبله و لا يرث أبناء الولد من الرجل إذا مات قبلهم، و لا يرث الرجل من الولد و لا من أبنائه إذا مات بعضهم قبله، و لا يرث الولد و لا أبنائه من أقرباء الرجل و لا يرثون منه، لانقطاع النسب الشرعى بينهم بسبب اللعان، فلا يكون أولاد الرجل له اخوة لأبيه، و لا- يكون آباء الرجل و أمهاته للولد أجدادا و جدات، و لا يكون اخوة الرجل و لا أخواته للولد أعماما و لا عمات، و هكذا فى طبقات النسب التى تتصل به من قبل الأب.

#### المسألة ٢٨١:

يثبت النسب الشرعى بين ولد الملاعنة و بين أمه، و لا تجوز نسبته الى الزنا، فإذا قذفه أحد بعد اللعان بنسبته الى الزنا استوجب حد القذف بذلك، و يثبت نسب الولد مع الأرحام الذين يتصلون به من قبل أمه، فأولادها اخوة شرعيون له من قبل أمه، حتى أولادها من ذلك الرجل نفسه، فهم اخوة له من قبل أمه خاصة، و ليسوا اخوة اشقاء، و آباء الأم و أمهاتها أجداد له و جدات، و اخوانها و أخواتها أحوال له و حالات، فيصح نسبه إليهم و يثبت التوارث بينه و بينهم، سواء كذب الرجل نفسه، فاعترف بالولد بعد اللعان، أم لم يكذب نفسه و لم يعترف بالنسب.

#### المسألة ٢٨٢:

إذا نفى الرجل نسب الجنين فى بطن زوجته الحامل عن نفسه، و لا عن الزوجة، انتفى نسب الحمل عنه، سواء ولدت واحداً أم اثنتين أم أكثر، فلا نسب بينه و بينهم و لا توارث لهم معه و لا مع أقاربه.  
كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٣٤٥

#### المسألة ٢٨٣:

إذا نفى الرجل الولد أو الجنين عن نفسه و تم اللعان على ذلك، ثم كذب الرجل نفسه بعد اللعان، فاعترف بأن الولد أو الجنين منه و انه كاذب فى لعانه، نفذ إقراره فى حقه خاصة فإذا مات الرجل ورثه الولد إذا كان موجوداً، و إذا مات الولد قبله لم يرث الرجل منه شيئاً، و لا- يترتب على إقراره أثر من آثار النسب غير ذلك فلا يحل للولد النظر الى محارمه من قبل الأب مثلاً، و لا يرث من أقرباء الأب إذا ماتوا قبله كما لا يرثون منه إذا مات قبلهم و ان اعترفوا بنسبه و أنكروا اللعان على الرجل.

**المسألة ٢٨٤:**

إذا أنكر الرجل نسبة الحمل اليه و نفاه عن نفسه، و لا عن الزوجة، لعانا تاما فوضعت ولدين، ثبت النسب بينهما من حيث الأم خاصة، و لم يثبت بينهما نسب الأب، فهما أخوان لأم و ليسا أخوين لأب، فإذا مات أحدهما قبل الآخر و ليس له وارث أقرب منه، فللموجود منهما من تركة الميت ميراث الأخ للأم.

**المسألة ٢٨٥:**

لا فرق بين ولد الملاعنة و غيره في النصيب إذا ورث من أمه أو من أحد أقاربها، فإذا ماتت الأم و ليس لها وارث غيره، ورث التركة كلها سواء كان ذكرا أم أنثى على التفاصيل التي بينها في ميراث الولد الذكر أو الأنثى، و إذا تركت عدة أولاد و هو أحدهم جرى فيهم حكم ميراث الأولاد المتعددين من حيث مقدار النصيب، و من حيث الإرث بالرد في بعض الفروض، و من حيث الاقتسام بالتساوي أو بالتفاضل، و إذا مات بعض قرابة الأم قسم المال بين ورثته و استحق ولد الملاعنة نصيبه من التركة بحسب الموازين الشرعية في الميراث و في كيفية الاقتسام.

**المسألة ٢٨٦:**

إذا مات ولد الملاعنة ورثته أمه و أولاده الذكور و الإناث من أهل الطبقة الأولى، فإذا لم يكن له أولاد قام مقامهم أولادهم، و كان ميراثهم على الموازين التي تقدم بيانها في ميراث الأم و الأولاد.

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٣٤٤

فإذا ترك أمه وحدها، ورثت ثلث المال بالفرض و استحققت الباقي بالرد، و إذا ترك ولدا ذكرا و لم يترك معه غيره، ورث المال كله بالقرابة، و إذا خلف ولدين ذكرا أو أولادا ذكورا، ورثوا جميع التركة و اقتسموها بالسواء.

و إذا خلف بعده بنتا واحدة ورثت نصف المال بالفرض و الباقي بالرد، و إذا خلف بعده بنتين أو أكثر، ورثت ثلث التركة بالفرض و الباقي بالرد و اقتسمت جميع بينهن بالسواء، و إذا خلف بعده أولادا و بنات اقتسموا المال للذكر مثل حظ الأنثيين.

و إذا ترك أما و ولدا ذكرا أو أولادا ذكورا، كان للأم سدس التركة و كان الباقي للولد أو الأولاد على النهج الآنف ذكره، و إذا ترك بعده أما و بنتا كان للأم السدس و للبنت النصف، ورد الثلث الباقي من التركة على الأم و البنت أرباعا، فللأم منه الربع و للبنت ثلاثة أرباعه، إلى آخر ما فصلنا ذكره في مبحث ميراث الآباء و الأولاد.

**المسألة ٢٨٧:**

إذا لم تكن لولد الملاعنة أم و لا أولاد و لا أحفاد، ورثه أجداده و جداته من قبل أمه و أخوته و أخواته من قبلها على نهج ما ذكرناه في ميراث الطبقة الثانية و إذا لم يكن له أخوة قام أولادهم مقامهم، و إذا فقد أهل الطبقة الثانية ورثه الأخوال و الخالات و أولادهم، و إذا فقد الأقرباء الوارثون، ورثه المعتق، ثم ضامن الجريرة، ثم امام المسلمين (ع).

**المسألة ٢٨٨:**

إذا ترك ولد الملاعنة بعد موته زوجة أو زوجا أخذ نصيب الزوجية فيأخذ الزوج النصف و تأخذ الزوجة الربع ان لم يكن له ولد و يأخذ الزوج الربع و الزوجة الثمن ان كان له ولد و يكون الباقي للورثة الآخرين.

**المسألة ٢٨٩:**

إذا تعارف الشخصان ما بينهما، و كانا بالغين عاقلين مختارين، و أقر أحدهما بأن الآخر ولده، أو أخوه أو قريبه في النسب، و صدقه كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٣٤٧

الآخر في قوله، و لم يعلم بكذبهما، نفذ إقرارهما في حقهما و توارثا على ذلك، فإذا مات أحدهما ورثه الآخر إذا لم يكن له وارث أقرب منه، و لم يحتاج إلى إقامة البينة على وجود النسب ما بينهما، و يشكل الحكم بثبوت التوارث بينهما إذا وجد للميت وارث آخر مساو للوارث المقر به أو أبعد منه، و لا يترك الاحتياط.

و يشكل الحكم أيضا بالتعدى من الشخصين المتعارفين الى غيرهما من أقربائهما، و لا يترك الاحتياط فيه كذلك.

**المسألة ٢٩٠:**

لا يتحقق النسب من الزنا لا من قبل الرجل الزانى و لا من قبل المرأة الزانية، فلا يرث ابن الزنا أباه و لا أحدا ممن يتصل به من قبل أبيه إذا مات أحدهم قبله، و لا يرثونه إذا هو مات قبلهم، و لا يرث أمه و لا أقرباءها و لا يرثون منه كذلك.

و ينحصر النسب المقتضى للتوارث بينه و بين أولاده من النكاح الصحيح ذكورا و إناثا، و أولاد أولاده كذلك، و يقع التوارث معه أيضا بسبب الزوجية، فإذا تزوج ابن الزنا ثم مات ورثت الزوجة بعد موته الربع أو الثمن، و إذا تزوجت بنت الزنا ثم ماتت، كان للزوج النصف أو الربع، و إذا لم يكن له عقب ورثه المعتق، ثم ضامن الجريرة، فان لم يكن له وارث ورثه امام المسلمين (ع).

**المسألة ٢٩١:**

الولد من نكاح الشبهة كالولد من النكاح الصحيح، فيثبت النسب بينه و بين الواطئ بالشبهة، و بينه و بين أقرباء الواطئ، فأولاد الواطئ اخوة له، و آباؤه و أمهاته أجداد و جدات للولد، و اخوة الواطئ و أخواته أعمام و عمات، و يقع التوارث بينهم من غير فرق بينه و بين المولود بالنكاح الصحيح، و يثبت النسب بين المولود بالشبهة و بين المرأة الموطوءة بالشبهة، و بينه و بين قرابتها من أولاد و آباء و اخوان على نهج ما ذكر في الرجل، و يقع التوارث بينه و بينهم كذلك و يجرى في الجميع على طبقات الوارثين في النكاح الصحيح أيضا.

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٣٤٨

**المسألة ٢٩٢:**

يلحق الولد بالواطئ إذا كان وطؤه عن شبهة، و يثبت بينهما النسب و يقع بينهما التوارث كما ذكرنا، سواء كانت الأم مشتبهة كذلك أم كانت عالمة بالتحريم، و يلحق الولد بالأم إذا كانت مشتبهة، و يثبت النسب بينها و بين الولد و يثبت التوارث، سواء كان الأب مشتبها أيضا أم كان عالما بالتحريم.

و إذا اختلف الرجل و المرأة، فكان أحدهما معتقدا لإباحة الوطء و كان الآخر عالما بالحرمة اختص كل واحد منهما بحكمه، فيكون العالم بالحرمة منهما زانيا، فلا يلحق به الولد و لا يصح معه النسب و لا يقع التوارث، و يصح النسب و يقع التوارث مع الآخر المعتقد للإباحة.

**المسألة ٢٩٣:**

تعرضنا لبيان المراد من وطء الشبهة الذي يلحق به النسب في المسألة المائة والحادية والثلاثين من كتاب النكاح، وفي المسألة المائة والسادسة والثلاثين من كتاب الطلاق، فليرجع إليهما لتعلقهما بهذه الأحكام، والشبهة من الرجل والمرأة في ذلك على حد سواء، فالمراد فيهما واحد، والأحكام فيهما واحدة.

### المبحث الرابع في ميراث الغرقى والمهدوم عليهم

#### المسألة ٢٩٤:

إذا سبق أحد الشخصين المتوارثين فمات قبل قريبه، وبقي الآخر حيا بعده، كان الباقي وارثا، والميت منهما مورثا، مع توفر شروط التوارث فيهما، ومثال ذلك أن يموت الأب قبل ولده أو يموت الولد قبل أبيه، وأن يموت الأخ قبل أخيه أو أخته، أو بالعكس، وإذا اقترن موت الشخصين لبعض الطوارئ أو في بعض الحالات، لم يرث أحدهما من الآخر شيئا، لعدم وجود شرط الإرث، وهو بقاء الوارث حيا بعد موت الموروث، ويكون الميراث للأحياء من الوارثين. وقد يلتبس الأمر في بعض الحالات، فلا يدري أسبق أحد الشخصين على صاحبه بالموت أم تقارنا، فيشكل الحكم بالإرث و عدمه، ما لم

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٣٤٩

يحرز وجود الشرط المذكور بقريته توجب العلم أو بأماره شرعية تدل عليه أو أصل شرعي يعتمد عليه.

#### المسألة ٢٩٥:

إذا مات شخصان في حادثة غرق أو انهدام بيت أو جدار عليهما، وكان بين الغريقين أو المهدوم عليهما نسب أو سبب يوجب الإرث لكل من الشخصين للآخر، ورث كل واحد من الشخصين صاحبه شرعا، مع وجود الشروط الآتية ذكرها، سواء انفرد بميراثه وحده، لعدم وجود وارث غيره، أم كان معه وارث آخر يشاركه في ميراث التركة، وهكذا إذا كان الغرقى أو المهدوم عليهم أكثر من اثنين مع توفر الشروط فيهم جميعا.

ويشترط في ثبوت التوارث بين الغرقى والمهدوم عليهم، أولا: أن يكون لكل واحد منهم نسب أو سبب يوجب الإرث بالفعل من الآخرين كما ذكرنا، فلا يحكم بالتوارث إذا كان ممنوعا من الإرث لوجود وارث أقرب منه، أو لوجود مانع له من الإرث كالكفر والرق والقتل.

ويشترط في ثبوت هذا الحكم ثانيا: أن يكون لكل واحد من موتى الحادثة مال أو يكون لأحدهم مال، ليحكم بانتقاله إلى الميت الآخر، وإذا لم يكن لأحدهم مال لم يكن للحكم بالتوارث أثر.

ويشترط فيه ثالثا: أن يجهل من سبق موته منهم، فإذا غرق الأب والولد مثلا، وعلم بأن الأب مات قبل الولد كان الوارث هو الولد لتحقق شرط الميراث فيه وهو حياته بعد أبيه، ولم يرث الأب منه شيئا، وإذا علم بأن الولد مات قبل الأب كان الوارث هو الأب ولم يرث الولد منه شيئا، وهو واضح، وإنما يحكم بالتوارث للدليل الخاص مع الجهل بالسابق منهما بالموت قبل صاحبه.

#### المسألة ٢٩٦:

إذا مات الشخصان في حادثة الغرق أو الهدم، واجتمعت فيهما الشروط التي ذكرناها في المسألة المتقدمة ورث كل واحد من الشخصين نصيبه من تركة الآخر التي خلفها بعد موته، ولا يرث من المال الذي

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٣٥٠

ينتقل الى الآخر بالميراث بسبب الحادثة نفسها من هذا الوارث أو من غيره من موتى الحادثة.

فإذا غرق أب و ولد، و ترك الأب بعده مائتي دينار، و ترك الولد بعده مائة دينار، و رث الأب نصيبه الشرعي من المائة التي تركها ولده حين الغرق خاصة، و يعود ذلك ميراثا لورثة الأب الأحياء بعد الحادثة، و و رث الولد نصيبه الشرعي من المائتين التي تركها أبوه، و يعود ذلك ميراثا لورثة الولد الأحياء بعد الحادثة، و لا يرث الأب شيئا من المال الذي ورثه الولد من تركه الأب نفسه، و لا يرث الولد شيئا من المال الذي ورثه الأب من تركه الولد نفسه بسبب الحادثة.

و هكذا إذا غرق أخوان و خلف كل واحد منهما مالا، و رث كل واحد من الأخوين من مال أخيه الغريق معه الذي تركه عند الموت دون المال الذي ينتقل إليه بالإرث في الحادثة نفسها.

### المسألة ٢٩٧:

إذا مات الغريقان أو المهذوم عليهما، و اجتمعت فيهما الشروط الآنف ذكرها، و رث بعضهما من بعض على طبق الموازين الشرعية في الميراث، فقد ينفرد الوارث منهما بالتركة كلها، و مثال ذلك ان يغرق الأب و الولد معا، و لا وارث للأب مع الولد الغريق، فيأخذ الولد تركة الأب كلها، و لا وارث للولد أيضا مع الأب الغريق، فيأخذ الأب تركة الولد كلها، ثم ينتقل ميراث كل واحد منهما الى ورثته الأحياء من المراتب أو من الطبقات الأخرى.

و قد ينفرد أحدهما بتركة صاحبه فيأخذها جميعا و يشترك الثاني مع وارث غيره، فيأخذ كل منهما نصيبه المعين له شرعا، و مثال ذلك:

أن يغرق الأب و الولد، و لا وارث للولد غير أبيه، فتكون تركة الولد الغريق كلها للأب، و يكون للأب ولدان ذكران أحدهما الغريق معه، فيقسم المال الأصلي للأب نصفين: أحدهما لولده الغريق معه، و النصف الآخر لولده الثاني، ثم ينتقل نصيب الولد الغريق من تركة أبيه إلى ورثته الأحياء، و يعود نصيب الأب و هو جميع تركة ابنه الغريق، و يعود معه النصف الثاني من تركة الأب نفسه ميراثا لولده الحي.

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٣٥١

و قد يشترك كل من الغريقين مع وارث آخر أو أكثر، فيأخذ نصيبه المقدر له خاصة من تركة الغريق الثاني، و مثال ذلك أن يغرق أخوان، يرث أحدهما الآخر، و يكون لهما أخوة آخرون يرثون منهما أيضا، فتقسم تركة كل من الغريقين على أخوته جميعا و منهم أخوه الغريق معه، ثم ينتقل نصيبه إلى إخوته الأحياء.

### المسألة ٢٩٨:

إذا مات الغريقان أو المهذوم عليهما، و ترك أحدهما مالا، و لم يترك الثاني بعد موته شيئا يورث، اختص حكم التوارث بأحد الطرفين، فيرث الغريق الذي لا مال له نصيبه من تركة الآخر، فينفرد بالتركة كلها إذا لم يكن معه وارث غيره، و يأخذ حصته المقدرة له إذا وجد معه شريك آخر، ثم ينتقل ما استحقه من المال الى ورثته الأحياء من بعده، و لا يرث الغريق الآخر شيئا، فقد فرضنا انه لا مال لصاحبه ليرث منه، و لا يرث من تركة نفسه بعد ما تنتقل الى الغريق الآخر بالميراث.

### المسألة ٢٩٩:

إذا غرق الزوج و الزوجة فماتا، و رث الزوج نصف تركة زوجته إذا لم يكن لها ولد منه و لا من غيره، و رث ربع التركة إذا كان لها

ولد، وورثت الزوجة ربع تركة الزوج إذا لم يكن له ولد و أخذت الثمن ان كان له ولد، ثم ينتقل ما ورثه الزوج من مال زوجته و هو النصف أو الربع، و ما بقى من تركته بعد إخراج نصيب الزوجة و هو الربع أو الثمن و يعود جميع ذلك ميراثا لورثة الزوج الأحياء. و ينتقل ما ورثته الزوجة من مال زوجها و هو الربع أو الثمن، و ما بقى من تركتها بعد إخراج نصيب الزوج منها و هو النصف أو الربع فيكون جميع ذلك ميراثا لورثة الزوجة الأحياء.

### المسألة ٣٠٠:

إذا غرقت الزوجة و بنتها و بقى الزوج و هو أبو البنت، كان للزوج ربع تركة الزوجة، سواء كان للزوجة ولد آخر غير البنت الغريقة معها أم لا، و كان الباقي من تركة الزوجة لبنتها بالفرض و الرد إذا لم يكن كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٣٥٢

معها من يشاركها فى الميراث، و قسمت تركة البنت الغريقة على أبيها و أمها فلأم الثلث و للأب الثلثان. و إذا غرق الزوج و بنته و بقيت الزوجة و هى أم البنت، ورثت الزوجة الثمن من تركة زوجها، و كان الباقي للبنت بالفرض و الرد إذا لم يكن معها من يشاركها فى ميراث أبيها، و قسمت تركة البنت على أبيها و أمها فلأم ثلث التركة، و لأبيها الغريق الثلثان. و من ذلك يعلم الحكم بالتوريث فى ما إذا غرق الزوج و الزوجة و البنت، فيرث بعضهم من بعض من تركته الأصلية، و لا يرث منه مما وصل اليه بالميراث من غريق معه سواء كان هو الغريق الذى ورثه أم غيره، و يرجع ما يصل اليه بالميراث من الغرقى أنفسهم إلى ورثته الأحياء خاصة، و كذلك إذا زاد الغرقى أو المهدوم عليهم عن ثلاثة.

### المسألة ٣٠١:

إذا غرق شخصان و كان أحدهما يرث الآخر بالفعل، و كان الآخر لا يرث الأول لوجود من هو أقرب منه، أشكل الحكم بالتوريث من طرف واحد، و من أمثلة ذلك أن يغرق أخوان شقيقان، و يكون للكبير منهما ولد، فلا يرثه اخوه الغريق معه لوجود ولده، و لا يكون للصغير وارث غير أخيه لأنه أقرب الناس إليه، ففى توريث الكبير من الصغير فى هذا الفرض إشكال.

### المسألة ٣٠٢:

قد تعرض بعض الحالات من الغرقى أو المهدوم عليهم، يكون بعض الأشخاص فى الحادثة وارثا للأشخاص الآخرين بالفعل، و يكون الأشخاص الآخرون فيها غير وارثين الا على فرض غير معلوم، و مثال ذلك أن يغرق الرجل و يغرق معه ولده، فان التوارث بين الأب و الولدين معلوم على كل حال، و لكن التوارث بين الولدين لا يكون حتى يعلم بموت الأب قبلهما فان الأخوين لا يتوارثان الا بعد فقد الأب، و هذا الفرض غير معلوم، و من أجل ذلك فلا يصح الحكم بالتوارث فى مثل هذه الحالة لعدم إحراز الشرط المعتبر فى التوارث.

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٣٥٣

### المسألة ٣٠٣:

لا يترك الاحتياط بأن يقدم من هو أضعف نصيبا من صاحبه، فيورث قبل الآخر، ثم يورث من هو أكثر نصيبا بعده، و ان لم يكن لهذا التقديم أثر فى تكثير حصة الوارث، فقد سبق ان التوريث بينهم انما هو فى التركة الأصلية و لا يشمل ما وصل اليه بالميراث من موتى الحادثة الآخرين.

**المسألة ٣٠٤:**

المدار أن تتحد حادثة الغرق أو الهدم التي أوجبت موت الغرقى و المهدوم عليهم، و من أجل ذلك فلا يعتبر أن تتحد السفينة التي غرقوا فيها أو البيت الذي انهدم عليهم، فإذا ركبا في سفينتين أو أكثر و غرقت السفن معا في أمكنة متقاربة من البحر بسبب عاصفة شديدة واحدة أو بسبب هياج البحر و نحو ذلك و غرق الأشخاص للحادثة فالظاهر شمول الحكم لموتى الحادثة إذا اجتمعت فيهم شروط الحكم، و كذلك في حادثة الهدم فلا يشترط اتحاد البيت. بل لا يبعد شمول الحكم لما يوجب الهدم من الهزة الأرضية فانهدمت بها عدة منازل متقاربة في وقت واحد فمات الأشخاص و اشتبه المتقدم و المتأخر، و لا يشمل الحكم ما إذا تباعدت البيوت أو اختلفت الأوقات بحيث لا تعد حادثة واحدة.

**المسألة ٣٠٥:**

لا يحكم بالتوارث على الأظهر بين الشخصين أو الأشخاص إذا ماتوا بغير الغرق و الهدم من الأسباب التي توجب الاشتباه في التقدم و التأخر في الموت، كحوادث التصادم و التحطم في وسائل النقل من سيارات و قطارات و طائرات و غيرها، أو ماتوا حتف أنوفهم كذلك من غير سبب ظاهر، أو ماتوا في حوادث حريق أو معركة قتال و شبه ذلك فلا يتعدى في الحكم الى غير الغرقى و المهدوم عليهم.

فان علم بتقارنهم بالموت أو احتمال ذلك لم يرث بعضهم من بعض، لعدم إحراز شرط الميراث، و ان علم بسبق بعضهم على بعض في الموت و لم يعلم السابق منهم على التعيين رجع الى القرعة، و إذا جهل السبق

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٣٥٤

و التأخر بينهم أشكال الحكم فيه، فلا يترك الرجوع في ذلك الى الاحتياط، و خصوصا إذا علم التاريخ في موت أحدهم و جهل في الآخرين.

**المبحث الخامس: في ميراث الخنثى****المسألة ٣٠٦:**

الخنثى انسان يكون له فرج الذكر و قبل الأنثى معا، و من أجل ذلك يلتبس أمره: أذكر هو فيعطى ميراث الذكور، أم أنثى فيعطى ميراث الإناث؟ فإن وضح من القرائن أو من فحوص من يعتمد عليه من أهل الخبرة أن أحد العضوين بعينه هو الأصلي فيه و ان الثانى هو الزائد في خلقته لحقه حكمه، و من ذلك ان يحتلم بعد بلوغه من عضو الذكورة فقط كما يحتلم الرجال، فيكون له حكم الرجال، أو يحيض من جهاز الأنوثة فقط كما تحيض الإناث، فيكون له حكم النساء.

فان لم يتضح حاله بشيء من ذلك، نظر إليه في البول فان كان بوله يخرج من فرج الرجل خاصة فهو ذكر، و ان كان بوله من قبل الأنثى فهو أنثى، و ان كان يبول من كلا الفرجين لوحظ أيهما أسبق في ابتداء البول، فان كان بوله يبدأ من الذكر أولا فهو ذكر و ان كان يبدر من قبل الأنثى أولا- فهو أنثى، و ان تساويا في ذلك عول على قوة الدفع و الانبعاث منه فأيهما كان الانبعاث منه أقوى و أكثر، لحقه حكمه، و يشكل التعويل على انقطاع البول أخيرا كما يراه جماعة، و يشكل الاعتماد على رواية عد الأضلاع كما ذهب اليه آخرون.



**المسألة ٣٠٧:**

إذا ترك الميت من بعده ولدا ذكرا و ولدا خنثى، و لم يتضح أمر الخنثى بشيء من العلامات الشرعية الآنف ذكرها، دفع اليه نصف ميراث الذكر و نصف ميراث الأنثى.

و كيفية تقسيم الفريضة بينهما، أن يفرض الخنثى ذكرا، و معنى ذلك ان الميت ترك ولدين ذكرين، فتكون التركة على هذا التقدير سهمين لكل من الولدين سهم، ثم يفرض الخنثى أنثى، و نتيجة ذلك ان الميت ترك ولدا ذكرا و أنثى و تكون التركة ثلاثة سهام، سهمان منها للذكر

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٣٥٥

و سهم للأنثى، و الاثنان و الثلاثة من الأعداد المتباينة و القاعدة فيها أن يضرب أحد العددين في الآخر، و حاصل ضرب الاثنين في الثلاثة يبلغ ستة، فإذا أردنا تنصيف حصه الذكر و حصه الأنثى لنستخرج بذلك نصيب الخنثى ضربنا الستة في اثنين لأنها مخرج النصف و حاصل الضرب اثنا عشر، و يجعل ذلك أصل الفريضة.

فإذا فرضنا الخنثى ذكرا كان نصيبه منها ستة، و إذا فرضناه أنثى كان نصيبه منها أربعة، و مجموع النصيبين يبلغ عشرة، فيعطى الخنثى نصف ذلك و هو خمسة، و يدفع للذكر سبعة من الاثنى عشر.

و إذا خلف الميت من بعده بنتا واحدة و ولدا خنثى اتبعت الطريقة المتقدمة في كيفية التقسيم، لاتحاد السبيل في الفرضين، و نصيب الخنثى من الاثنى عشر إذا فرضناه ذكرا هو ثمانية، و نصيبه إذا فرضناه أنثى هو ستة، و مجموع النصيبين أربعة عشر، فيدفع له نصف ذلك و هو سبعة و تعطى الأنثى خمسة.

**المسألة ٣٠٨:**

إذا ترك الميت من بعده ولدين ذكرين و ولدا خنثى، فكيفية تقسيم التركة بينهم أن يفرض الخنثى ذكرا، فتكون الفريضة ثلاثة سهام، لكل ولد سهم، ثم يفرض أنثى، فتكون الفريضة خمسة، لكل واحد من الولدين الذكرين سهمان، و للخنثى و قد فرضناه أنثى سهم واحد، فتضرب الثلاثة في الخمسة لأنهما عددان متباينان كما تقدم و حاصل الضرب خمسة عشر، ثم يضرب ذلك في اثنين و هي مخرج النصف، فيبلغ حاصل الضرب ثلاثين، و يكون ذلك أصل الفريضة.

فإذا فرضنا الخنثى ذكرا كان نصيبه من الثلاثين عشرة، و لكل واحد من الذكرين عشرة أيضا، و إذا فرضناه أنثى كان نصيبه من الثلاثين ستة و هي خمسها، و لكل واحد من الولدين الذكرين اثنا عشر و هي خمسان منها، و مجموع نصيبى الخنثى في الفرضين يبلغ ستة عشر، فيدفع له نصف ذلك و هو ثمانية، و يكون لكل واحد من الذكرين أحد عشر.

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٣٥٦

**المسألة ٣٠٩:**

إذا ترك الميت بنتين و ترك معهما ولدا خنثى، فرضنا الخنثى أولا ولدا ذكرا فتقسم التركة إلى أربعة سهام، لكل واحدة من البنيتين سهم واحد، و للخنثى و قد فرضناه ذكرا سهمان، ثم فرضناه أنثى فتكون القسمة ثلاثة سهام، لكل واحدة من البنيتين و للخنثى و قد فرضناه أنثى سهم واحد، ثم ضربنا الأربعة في ثلاثة لأنهما عددان متباينان، و حاصل الضرب هو اثنا عشر، ثم ضربنا الاثنى عشر في اثنين لأننا نريد التنصيف للخنثى، و حاصل ضرب ذلك يبلغ أربعة و عشرين، و نصيب الخنثى من الأربعة و العشرين إذا فرضناه ذكرا هو اثنا عشر، و نصيبه منها إذا فرضناه أنثى هو ثمانية، و مجموع النصيبين هو عشرون، فيدفع له نصفهما و هو عشرة، و يدفع لكل واحدة من البنيتين سبعة من الأربعة و العشرين.

**المسألة ٣١٠:**

إذا ترك الميت ولدا خنثى و لم يترك معه ولدا غيره ذكرا و لا أنثى أخذ نصيب الولد كله، فإذا لم يكن معه وارث آخر انفرد بالتركة كلها، و إذا كان معه أب أو أم للميت أخذ الأب و الأم نصيبهما و هو السدس و كان الباقي للولد الخنثى، و إذا كان معه زوج أو زوجة للميت أخذ الزوج الربع أو أخذت الزوجة الثمن و كان الباقي للخنثى.

**المسألة ٣١١:**

تجرى الأحكام الآنف ذكرها فى ميراث الخنثى إذا كان أخا للميت و اجتمع مع اخوة له أو أخوات، أو كان عما للميت و اجتمع مع أعمام له أو عمات، و كان الذكر يختلف عن الأنثى فى مقدار النصيب، فتتبع الأحكام و الطرائق المتقدمة فى كيفية التقسيم.

**المسألة ٣١٢:**

إذا ولد انسان له رأسان و صدران على حقو واحد اعتبر حاله فى يقاظه عند استغراقه فى النوم، فان استيقظ أحدهما و لم يستيقظ الآخر فهما اثنان فيرثان من قريبيهما إذا مات عنهما ميراث شخصين،

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٣٥٧

و ان انتبها معا فهو شخص واحد فيستحق ميراث واحد، و كذلك إذا كان له رأسان على بدن واحد.

و قد ورد عن الامام الصادق (ع) وجود الحالة الأولى فى عهد أمير المؤمنين (ع)، و تكرر فى النقل وجود مثلها فى فترات أخرى من التاريخ، و قد رأيت جنينا من المعزى ولدته أمه على عكس هذه الحالة فكان له رأس واحد، و يدان و صدر واحد على بطنين و أربعة أرجل، و كان ميتا.

**المسألة ٣١٣:**

تتبع العلامة المذكورة بالإضافة إلى سائر الأحكام الأخرى أيضا كما تتبع فى الميراث، فإذا نبه أحدهما من نومه فاستيقظ و لم يستيقظ الآخر، حكم عليهما بالتعدد من حيث الأحكام الأخرى، فتجب الصلاة و الصيام و الحج مثلا على كل واحد منهما، و تجب عليه الطهارة إذا حدث له أحد أسبابها من حدث أكبر أو حدث أصغر، فيجب عليه أن يغسل أعضاء الوضوء الخاصة به كالوجه و اليدين و يمسح رأسه ثم يمسح القدمين المشتركة بينه و بين الآخر فإذا فعل ذلك و صلى صحت صلاته و ان لم يتطهر الآخر و لم يصل، سواء كان الحدث الأصغر خاصا به كما إذا نام و لم ينم الآخر أم كان مشتركا بينهما كما إذا بال أو تغوط لأن مخرج البول و الغائط فيهما واحد فيكون حدث أحدهما حدثا للآخر.

و إذا أحدث بالحدث الأكبر و كان الحدث خاصا به كما إذا مس الميت و جب عليه أن يغسل أعالي بدنه الخاصة به و يغسل الأسافل المشتركة بينه و بين الآخر و هى من الحقو فما تحته فيغتسل كذلك على النهج الشرعى للغسل من الحدث و يصح غسله و تصح صلاته به، و كذلك إذا اغتسل من الجنابة أو من الحيض أو الأحداث الأخرى، و ان وجب الغسل على الآخر أيضا لاتحاد المخرج فالحدث من أحدهما حدث من الآخر و إذا امتثل أحدهما على الوجه الصحيح صح غسله و صحت صلاته و ان لم يمتثل الآخر فلم يغتسل أو اغتسل و لم يصل.

و إذا كانا ينتبهان من النوم معا إذا نبه أحدهما حكم بأنه شخص واحد فى الأحكام فعليه أن يأتى بصلاة واحدة و صوم واحد و حج واحد

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٣٥٨

و هكذا و إذا أحدث وجب عليه غسل جميع ما يغسل من أعضاء الوضوء من بدنه و مسح ما يمسح منها و لا يكتفى بغسل بعض دون بعض أو بمسح بعض دون بعض، و يسهل الأمر ندره وجود مثله.

### المسألة ٣١٤:

إذا ولد انسان و لم يكن له فرج ذكر و لا قبل أنثى، بل كان له ثقب يبول منه أو كان يبول و يتغوط من دبره، رجع في أمره الى القرعة، فيكتب على سهم (عبد الله) و يكتب على سهم آخر (أمة الله) و يطرح السهمان في سهام أخرى غير مكتوبة، ثم يقول من يوقع القرعة كما في صحيحة الفضيل بن يسار: اللهم أنت الله لا إله إلا أنت عالم الغيب و الشهادة أنت تحكم بين عبادك في ما كانوا فيه يختلفون، بين لنا أمر هذا المولود كيف يورث ما فرضت له في الكتاب، و تشوش السهام ثم يعمل على أول سهم يخرج من السهمين المكتوبين، فيكون التورث عليه، و كذلك إذا ولد المولود حيا فغرق قبل أن يعلم حاله أذكر هو أو أنثى، فيرجع الى القرعة.

### المسألة ٣١٥:

لا يترك الاحتياط بقراءة الدعاء المذكور، و القرعة المذكورة انما هي لبيان حاله في الميراث خاصة فلا تترتب عليها أحكامه الأخرى، و إذا اتفق لذلك الإنسان ميراث آخر احتاج الى قرعة أخرى و لم يعمل فيه على القرعة الأولى.

## الفصل الحادى عشر فى مخارج الفروض و طريقة الحساب

### المسألة ٣١٦:

الفروض هي الحصص المخصوصة التي حددها الله سبحانه في الكتاب لبعض الوارثين، و هي ستة، و قد ذكرناها و ذكرنا الوارثين الذين عينها الله لهم في المسألة الرابعة من كتاب الميراث.

و مخرج الفرض هو أقل عدد يخرج منه الفرض صحيحا من غير كسر، و مخارج الفروض المذكورة خمسة، فالاثان أقل عدد يخرج

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٣٥٩

منه النصف صحيحا من غير كسر، فهي مخرج النصف، و الثلاثة أقل عدد يخرج منه الثلث و الثلثان، فهي مخرجهما، و الأربعة أقل عدد يخرج منه الربع، و الستة مخرج السدس و الثمانية مخرج الثمن.

فإذا اجتمع وارثان يستحق كل واحد نصف التركة، قسمت التركة سهمين متساويين و أخذ كل واحد منهما سهما، و مثال ذلك أن تموت امرأة و تترك بعدها زوجا و أختا واحدة لأبوين أو أختا لأب، فتتصف التركة بين الزوج و الأخت بالسواء، و كذلك إذا اجتمع وارث يستحق النصف مع وارث يستحق بقيه المال، و مثاله أن تموت المرأة و لها زوج و أخ شقيق أو أخ لأب، فيأخذ الزوج النصف، و يرث الأخ البقية.

و إذا اجتمع فريقان من الورثة، فريق يستحق ثلث التركة، و فريق يستحق الثلثين، قسم المال ثلاثة سهام متساوية، و دفع واحد منها للفريق الأول، و اعطى السهمان الآخران الى الفريق الثانى، و مثال ذلك ان يموت الميت و له اخوة متعددون لأمه، و أخوات لأبويه كليهما أو لأبيه خاصة، فيقسم المال بين الفريقين كذلك و يدفع الثلث لكلاله الأم بالسوية و يدفع الثلثان للأخوات بالسوية، و كذلك إذا ورث الفريق الأول الثلث، و ورث الفريق الثانى بقيه المال، و مثاله أن يموت الميت و له اخوة متعددون لأمه، و أخ أو اخوة

متعددون لأبويه كليهما أو لأبيه خاصة، فيدفع الثلث لكلا الأم و يدفع الباقي للإخوة الآخرين أو يموت الميت و له أب و له أم و ليس له اخوة يحجبون الأم، فيدفع للأم ثلث المال و يدفع للأب الباقي من المال.  
و إذا اجتمع وارثان يستحق أحدهما الربع و يرث الثاني ما بقي من التركة، قسم المال أربعة سهام متساوية، و دفع للوارث الأول منها سهم واحد، و كان للوارث الثاني ثلاثة سهام، و من أمثله ذلك أن تموت المرأة و لها زوج و ولد فتقسم تركتها أربعة أقسام كما ذكرناه فيأخذ الزوج سهمًا و يرث الولد ثلاثة سهام، و من أمثله أيضا ان يموت الرجل و يترك زوجته و أبًا، أو يترك زوجته و أخا لأب، فتقسم تركته أربعة سهام متساوية و يدفع للزوجة أحدها و يدفع للأب أو الأخ ما بقي.  
كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٣٦٠

و إذا اجتمع وارثان يرث أحدهما السدس و يستحق الآخر ما بقي، و مثاله أن يموت الميت و له أب و ولد، أو أم و ولد فتقسم التركة ستة سهام و يعطى الأب أو الأم سهمًا واحدًا و يدفع الباقي للولد، و مثاله أيضا ان يموت الميت و له أخ أو أخت لأمه، و أم أو أخوة لأبويه، فيعطى الأخ أو الأخت لأمه سهمًا واحدًا من ستة، و يكون الباقي للأخ أو الأخوة الأشقاء.  
و إذا اجتمع وارثان يرث أحدهما الثمن و يرث الآخر ما بقي و مثاله ان يموت الرجل و يترك بعده زوجته و ولدا فتقسم تركته ثمانية سهام و يدفع للزوجة واحد منها و يعطى الولد ما بقي.

### المسألة ٣١٧:

إذا كان للميت وارثان و كلاهما من أصحاب الفروض، نظر في مخرج كل من الفرضين المعينين لهما و طبقت ما بينهما قاعدة الحساب الآتي بيانها، و سنذكر بعض الأمثلة الموضحة لها، و كذلك إذا كان الورثة أصحاب الفروض أكثر من اثنين، و انما يعمل ذلك لتكون سهام الوارثين ذوى الفروض أعدادا صحيحة لا كسر فيها، و مثله ما إذا كان الفريق الوارث بالفرض ممن تنكسر سهامه إذا قسمت على عدد افراده، كما إذا كانت سهامه المفروضة له أربعة و كانت أفراده خمسة أو ستة، فتتبع قاعدة الحساب الآتية بين عدد سهامه و عدد أفراده لتكثر السهام و يتخلص من الكسر.

### المسألة ٣١٨:

كل عدد نلاحظه مع عدد آخر فقد يكونان متساويين فى المقدار، كخمسة مع خمسة و عشرة مع عشرة، و عشرين مع عشرين و مائة مع مائة، و قد يكونان مختلفين فيه، و إذا اختلفا فى المقدار، فقد يكون العدد الأقل منهما يفنى العدد الأكثر إذا أسقطناه منه مرتين أو أكثر حتى لا يبقى من العدد الأكثر شيء، و مثال ذلك خمسة مع عشرة أو مع خمسة عشر أو مع عشرين، فانا إذا أسقطنا الخمسة مرتين لم يبق من العشرة شيء فى المثال الأول، و إذا أسقطناها ثلاث مرات لم يبق  
كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٣٦١

شيء فى المثال الثانى، و إذا أسقطناها أربع مرات لم يبق شيء فى المثال الثالث، و هكذا، و يسمى العدداً متداخلين.  
و إذا كان العدد الأقل لا يفنى العدد الأكثر، فقد يكون لهما عدد آخر يفنيهما معا إذا أسقطناه منهما كذلك، فلا يبقى من العدد الأقل و لا من الأكثر شيء، و مثال ذلك الأربعة و الستة، و الأربعة و العشرة، فإن الاثنين تفنى الأربعة إذا أسقطناها منها مرتين و تفنى الستة إذا أسقطناها منها ثلاث مرات فى المثال الأول، و تفنى العشرة إذا أسقطناها خمسا فى المثال الثانى، و من أمثله ذلك الستة و التسعة و الخمسة عشرة، فإن عدد الثلاثة يفنيها بالإسقاط مرارا، و من أمثله ذلك الثمانية و الاثنا عشر و العشرون، فإن الأربعة تفنيها جميعا إذا

أسقطت منها مرارا، و هكذا، و يسمى العدداً متوافقين، و وفقهما هو ذلك العدد الذى أفناهما بإسقاطه منهما. فإذا كان العدد الذى يفنيهما هو الاثنين، فهما متوافقان بالنصف، و ذلك لأن الاثنين أقل عدد يخرج منه النصف صحيحاً من غير كسر، و هما متوافقان بالثلث إذا كان العدد الذى يفنيهما هو الثلاثة، و متوافقان بالربع إذا كان هو الأربعة، و هكذا هما متوافقان بالخمس إذا عدتهما الخمسة، و بالسدس إذا أفتهما الستة و بالسبع إذا عدتهما السبعة، و بالثمان و بالتسع و بالعشر، من حيث ان العدد الذى اتفقا فيه و الذى أفناهما هو مخرج هذه الكسور.

و قد يكون للعددين المختلفين أكثر من عدد واحد إذا أسقطناه منهما مرارا أفناهما معا، و مثال ذلك الاثنا عشر، و الثمانية عشر، فإنهما يفنيان معا إذا أسقطناهما اثنين اثنين، و يفنيان إذا أسقطناهما ثلاثة ثلاثة و يفنيان كذلك إذا أسقطناهما ستة ستة، فهما متوافقان بالنصف و متوافقان بالثلث و متوافقان بالسدس، و من أمثله العشرون و الثلاثون، فهما يفنيان إذا أسقطناهما اثنين اثنين و إذا أسقطناهما خمسة خمسة، و عشرة عشرة، فهما متوافقان بالنصف و بالخمس، و بالعشر، و المعبر عند أهل الحساب فى هذه الحالة هو أقلها جزءاً،

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٣٦٢

فالاثنا عشر و الثمانية عشر متوافقان بالسدس، و العشرون و الثلاثون متوافقان بالعشر.

و قد يتوافق العدداً بجزء من أحد عشر و مثال ذلك الثلاثة و الثلاثون و الأربعة و الأربعون، أو بجزء من سبعة عشر و مثاله الأربعة و الثلاثون و الواحد و الخمسون، أو بجزء من تسعة عشر، و مثاله الثمانية و الثلاثون و السبعة و الخمسون، و نحو ذلك. و قد لا يكون للعددين المختلفين عدد آخر يفنيهما معا غير الواحد و مثال ذلك الثلاثة و الأربعة، و الخمسة و الستة، و السبعة و الثمانية فيسمى العدداً متباينين، و نتيجة لذلك فالعدداً اما متماثلان أو متداخلان أو متوافقان أو متباينان.

### المسألة ٣١٩:

إذا اجتمع للميت وارثان من ذوى الفروض يرث كل واحد منهما النصف، و مثال ذلك أن تموت المرأة و لها زوج و لها أخت واحدة لأبوين أو لأب، فإن فرض الزوج هو النصف، و فرض الأخت الواحدة هو النصف أيضاً، و قد ذكرنا أن مخرج النصف هو الاثنان، فإذا لاحظنا مخرج كل واحد من النصفين كان ذلك من العددين المتماثلين، فيكتفى بأحدهما كما هو القاعدة فى العددين المتماثلين، فيرث الزوج سهماً و ترث الأخت سهماً، و كذلك إذا اجتمع الثلث و الثلثان، كما إذا ترك الميت أختين أو أكثر لأب، و ترك معهن أخوة لأم، فإن الأخوات من الأب يرثن الثلثين و الأخوة المتعددون من كلاله الأم يرثون الثلث، و مخرج الثلثين هو الثلاثة، و مخرج الثلث هو الثلاثة أيضاً فالعدداً متماثلان يكتفى بأحدهما فى تصحيح أصل الفريضة عند قسمتها.

### المسألة ٣٢٠:

إذا كان العدداً متداخلين اكتفى فى تصحيح أصل الفريضة بالعدد الأكثر منهما، كما إذا ترك الميت وارثين من أصحاب الفروض و كان أحدهما يرث النصف و الثانى يرث الربع، و مثال ذلك ان تخلف الميتة زوجاً و بنتاً واحدة، فالبنت الواحدة ترث النصف و مخرجه اثنان، و الزوج يرث الربع و مخرجه أربعة، و هما عدداً متداخلان، فان

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٣٦٣

الاثنين تفنى الأربعة إذا أسقطت منها مرتين، فيكتفى بالأكثر و منه تصح الفريضة، فيرث الزوج سهماً واحداً من الأربعة و ترث البنت

سهمين ثم يرد السهم الباقي على البنت، وكذلك إذا مات الرجل و خلف زوجة و أختا واحدة للأبوين أو للأب خاصة، فالزوجة ترث الربع و الأخت ترث النصف، فتكون القسمة من الأربعة كما في المثال السابق.

و منه ما إذا ترك الميت زوجة و بنتا واحدة، فإن البنت ترث النصف و مخرجه الاثنان، و الزوجة ترث الثمن و مخرجه الثمانية و هما عددان متداخلان يفنى الأقل الأكثر، فيكتفى بالثمانية في تصحيح الفريضة.

و من أمثله أن يموت الميت و يترك بعده بنتا واحدة و أحد الأبوين، فالبنت ترث النصف و مخرجه اثنان، و أحد الأبوين يرث السدس و مخرجه ستة، و الاثنان و الستة عددان متداخلان، فيكتفى بالأكثر منهما و هو الستة و منه تصح الفريضة و من أمثله أن يموت الميت و يترك بعده ابنتين و أبوين، فالابنتان ترثان الثلثين و مخرج الثلثين هو الثلاثة، و الأب و الأم يرثان السدسين و مخرج السدس هو الستة، و هما عددان متداخلان فيكتفى بالأكثر.

### المسألة ٣٢١:

إذا كان العددان متوافقين ضرب وفق أحد العددين بالعدد الآخر و كان حاصل الضرب هو أصل الفريضة، كما إذا ترك الميت بعده وارثا يستحق ربع التركة و ترك معه وارثا يستحق السدس، و من أمثله ذلك ان تموت المرأة و تخلف بعدها أحد أبويها، و تخلف معه زوجا و ولدا، فالزوج يستحق الربع و الأب يستحق السدس لوجود الولد، و مخرج الربع هو الأربعة، و مخرج السدس هو الستة، و الأربعة و الستة عددان متوافقان بالنصف، فان العدد الذي يفنيهما معا هو الاثنان و هو مخرج النصف، فيضرب نصف الأربعة في ستة، أو تضرب نصف الستة في الأربعة و حاصل الضرب اثنا عشر و يكون ذلك أصل الفريضة، فللزوج منها ثلاثة و هو ربعها و للأب منها اثنان و هو سدسها و الباقي للولد.

و من أمثله أن يموت الرجل و له زوجة، و واحد من كلاله الأم،

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٣٦٤

فللزوجة الربع، و للواحد من كلاله الأم السدس و يكون الحال فيه كما سبق في المثال الأول.

و من أمثله أيضا أن يموت الرجل و يترك بعده زوجة و ولدا و أحد أبويه، فيستحق الأب السدس و تستحق الزوجة الثمن لوجود الولد، و مخرج السدس هو الستة، و مخرج الثمن هو الثمانية، و هما متوافقان بالنصف، فيضرب نصف الستة في الثمانية أو يضرب نصف الثمانية في الستة و حاصل الضرب أربعة و عشرون و يكون ذلك أصل الفريضة، فللأب منها أربعة و هو سدسها، و للزوجة منها ثلاثة و هو ثمنها، و يكون الباقي للولد.

### المسألة ٣٢٢:

إذا كان العددان متباينين ضرب أحد العددين بالآخر و ما يحصل من الضرب يكون هو أصل الفريضة، كما إذا ترك الميت وارثا يستحق الربع من التركة و وارثا آخر يستحق الثلث منها، أو يستحق الثلثين، و من أمثله ذلك أن يموت رجل فيترك زوجة و أم، ففرض الزوجة الربع و مخرجه الأربعة، و فرض الأم هو الثلث و مخرجه الثلاثة، و الأربعة عددان متباينان، فيضرب أحدهما بالآخر و ما ينتج من الضرب هو اثنا عشر يكون أصل الفريضة فللزوجة منه ثلاثة و للأم منه أربعة، ثم يرد ما بقي منه على الأم.

و من أمثله أيضا ان يموت شخص و يترك زوجة و أختين لأب، فللزوجة ربع التركة و للأختين الثلثان و مخرجهما أيضا هما الأربعة و الثلاثة و يجرى فيهما البيان السابق كله، و من أمثله ذلك أن تموت امرأة و لها زوج و أم، و فرض الزوج هو نصف التركة و مخرج

النصف اثنان، و فرض الأم الثلث و مخرجه ثلاثة و العدداً متباينان، فيضرب أحدهما بالآخر و ما حصل من الضرب و هو ستة يكون أصل الفريضة، فللزوج نصفه و هو ثلاثة و للأم ثلثه و هو اثنان ثم يرد الباقي على الأم.

### المسألة ٣٢٣:

إذا ترك الميت ورثة من أصحاب الفروض و قسمت التركة عليهم بحسب فروضهم على المناهج التي تقدم بيانها فطابقت سهامهم من كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٣٦٥

الفريضة عددهم من غير زيادة و لا نقص، أخذ كل وارث منهم سهمه الذي حدد له و قد ذكرنا بعض الأمثلة لذلك. و إذا تعدد أصحاب أحد الفروض فانكسرت سهامهم التي استحقوها بسبب الفرض على عددهم، لوحظ عدد سهامهم و عدد رؤوسهم، فان كان العدداً متباينين، ضرب عدد رؤوسهم بأصل الفريضة و كان الناتج من هذا الضرب هو أصل الفريضة و صح تقسيمه على الجميع بلا كسر.

و مثال ذلك أن يموت شخص و له أب و أم و خمس بنات، فان كل واحد من الأبوين يستحق سدسا من التركة، و مخرج السدس هو الستة، و البنات يرثن ثلثي التركة، و مخرجهما هو الثلاثة، و الثلاثة و الستة عدداً متداخلاً فإن الثلاثة تفنى الستة إذا أسقطت منها مرتين، و لذلك فيكتفى بالعدد الأكثر و هو الستة و يجعل هو أصل الفريضة كما ذكرنا في العددين المتداخلين، فيأخذ كل واحد من الأبوين واحداً من الستة، و يكون للبنات الثلثان منها و هو أربعة فتنكسر عليهن، فقد فرضنا أن عددهن خمسة، و الخمسة تباين الأربعة و هو عدد سهامهن، و لذلك فيضرب عددهن و هو الخمسة بأصل الفريضة و هو الستة كما ذكرنا في العددين المتباينين، و حاصل ضربهما يبلغ ثلاثين، و يجعل ذلك أصل الفريضة فللأب و الأم السدسان منه و هما عشرة لكل واحد منهما خمسة، و للبنات الخمس الثلثان منه و هو عشرون يقسم عليهن بالسواء فلكل واحدة منهن أربعة.

و إذا فرضنا عدد البنات سبعة، و هو أيضا يباين الأربعة عدد سهامهن من الستة، فتنكسر السبعة و هو عدد البنات بالستة و هو أصل الفريضة و ينتج ذلك اثنتين و أربعين فنجعله أصل الفريضة و يصح تقسيمه من غير كسر، فللأب و الأم سدسا ذلك و هما أربعة عشر، و للبنات الثلثان و هما ثمانية و عشرون لكل واحدة منهن أربعة.

و من أمثلة ذلك أن يترك الميت بعده أباً و أما و أربع زوجات، فان للأم ثلث التركة و مخرجه ثلاثة و للزوجات الربع، و مخرجه أربعة و هما عدداً متباينان فيضرب أحدهما بالآخر و يجعل الحاصل من الضرب

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٣٦٦

و هو اثنا عشر أصل الفريضة، فللأم الثلث و هو أربعة و للزوجات الربع و هو ثلاثة فتنكسر سهامهن عليهن و عدد سهامهن و هو ثلاثة يباين عددهن و هو أربعة فيضرب عددهن بأصل الفريضة و يكون حاصل الضرب ثمانية و أربعين، فترث الأم منه الثلث و هو ستة عشر، و ترث الزوجات الربع و هو اثنا عشر لكل واحدة منهن ثلاثة و يكون للأب بقية المال.

و إذا كان عدد أصحاب الفروض و عدد سهامهم متوافقين، ضرب الوفاق من عددهم في أصل الفريضة و كان حاصل الضرب هو أصل الفريضة و صحت منه القسمة.

و مثال ذلك أن يموت أحد و يترك بعده أختاً واحدة لأبوين أو لأب، و أربعة أخوة، أم، فإن أصل الفريضة ستة و هي ما يحصل من ضرب مخرج النصف و هو اثنان في مخرج الثلث و هو ثلاثة و النصف هو فرض الأخت الواحدة و الثلث هو فرض الاخوة للأم و قد تكرر منا ذكر ذلك، فترث الأخت النصف من الستة، و ترث الاخوة للأم الثلث منها و هو اثنان و هذا العدد ينكسر عليهم لأن عددهم أربعة، و عدد السهام و هو اثنان يوافق عددهم و هو الأربعة بالنصف، و ان كانا متداخلين أيضاً، فإن التداخل غير معتبر في المقام من

غير خلاف، فيضرب نصف عددهم و هو اثنان في أصل الفريضة و هو ستة و حاصل ضربهما اثنا عشر يجعل أصل الفريضة و تصح منه القسمة، فلأخت نصف الاثني عشر و هو ستة، و للأخوة من الأم الثلث منها و هو أربعة فلكل واحد واحد، ثم يرد الباقي على الأخت للأب وحدها.

و من أمثلة ذلك ان يموت شخص و له أب و أم و ست بنات، فلكل واحد من الأبوين السدس و للبنات الثلثان، و أصل الفريضة ستة و هي معرج السدس و الثلثين، فيرث الأب واحدا من الستة و ترث الأم واحدا و ترث البنات أربعة، و هذا العدد ينكسر عليهن لأنهن ست، و الأربعة و هي عدد السهام توافق الستة بالنصف، فيضرب نصف عددهن و هو ثلاثة في أصل الفريضة و هو ستة و حاصل الضرب ثمانية عشر يكون أصل الفريضة، فللأب و الأم منه السدسان فلكل واحد منهما ثلاثة، و للبنات الثلثان و هو اثنا عشر فلكل واحدة منهن اثنان.

كلمة التقوى، ج ٧، ص: ٣٦٧

و قد تنكسر السهام على أكثر من فريق واحد، و هي كثيرة الصور و الشقوق، و استخراجها و تطبيقها صعب على العامة من الناس و لذلك أضربنا عن ذكرها و أضربنا عن بيان المناسخات في الفرائض، و من أرادها فيطلبها من مطولات الأصحاب قدس الله أسرارهم. و الحمد لله رب العالمين بجميع محامده كلها على جميع نعمه كلها و كما يرضاه لنفسه و الصلاة الدائمة المباركة على خير خلقه محمد و آله المطهرين صلاة يرضاها لهم و تؤدي لهم عنا حقوقهم و تعمننا و جميع المؤمنين و المؤمنات بالبركة و الرحمة و الفضل و النعمة في ديانا و آخرتنا انه أرحم الراحمين و خير المعطين.

بصرى بحراني، زين الدين، محمد امين، كلمة التقوى، ٧ جلد، سيد جواد وداعي، قم - ايران، سوم، ١٤١٣ هـ ق

### تعريف مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

جاهدوا بأموالكم و أنفسكم في سبيل الله ذلكم خير لكم إن كنتم تعلمون (التوبة/٤١).

قال الإمام علي بن موسى الرضا - عليه السلام: رَحِمَ اللَّهُ عَبْدًا أَحْيَا أَمْرَنَا... يَتَعَلَّمُ عُلُومَنَا وَيُعَلِّمُهَا النَّاسَ؛ فَإِنَّ النَّاسَ لَوْ عَلِمُوا مَحَاسِنَ كَلَامِنَا لَاتَّبَعُونَا... (بِنَادِرُ الْبِحَار - في تلخيص بحار الأنوار، للعلامة فيض الاسلام، ص ١٥٩؛ عيون أخبار الرضا(ع)، الشيخ الصدوق، الباب ٢٨، ج ١/ ص ٣٠٧).

مؤسس مجتمع "القائمية" الثقافي بأصفهان - إيران: الشهيد آية الله "الشمس آبادي" - رحمه الله - كان أحدًا من جهابذة هذه المدينة، الذي قد اشتهر بشعبه بأهل بيت النبي (صلوات الله عليهم) و لاسيما بحضرة الإمام علي بن موسى الرضا (عليه السلام) و بساحة صاحب الزمان (عجل الله تعالى فرجه الشريف)؛ و لهذا أسس مع نظره و درايته، في سنة ١٣٤٠ الهجرية الشمسية (= ١٣٨٠ الهجرية القمرية)، مؤسسه و طريقة لم ينطفي مصباحها، بل تتبّع بأقوى و أحسن موقف كل يوم.

مركز "القائمية" للتحرّي الحاسوبي - بأصفهان، إيران - قد ابتدأ أنشيطه من سنة ١٣٨٥ الهجرية الشمسية (= ١٤٢٧ الهجرية القمرية) تحت عناية سماحة آية الله الحاج السيد حسن الإمامي - دام عزه - و مع مساعده جمع من خريجي الحوزات العلميّة و طلاب الجوامع، بالليل و النهار، في مجالات شتى: دينية، ثقافية و علمية...

الأهداف: الدفاع عن ساحة الشيعة و تبسيط ثقافة الثقلين (كتاب الله و اهل البيت عليهم السلام) و معارفهما، تعزيز دوافع الشباب و عموم الناس إلى التحرّي الأذق للمسائل الدينيّة، تخليف المطالب النافعة - مكان البلايتي المبتدلة أو الرديئة - في المحاميل (=الهواتف المنقولة) و الحواسيب (=الأجهزة الكمبيوترية)، تمهيد أرضية واسعة جامعة ثقافية على أساس معارف القرآن و اهل البيت عليهم السلام - بباعث نشر المعارف، خدمات للمحققين و الطلاب، توسعة ثقافته القراءة و إغناء أوقات فراغه هواة برامج العلوم



الإسلامية، إنالة المنافع اللازمة لتسهيل رفع الإبهام و الشبّهات المنتشرة في الجامعة، و...  
- منها العدالة الاجتماعية: التي يُمكن نشرها و بثّها بالأجهزة الحديثة متصاعدةً، على أنه يُمكن تسريع إبراز المرافق و التسهيلات -  
في آكناف البلد - و نشر الثقافة الإسلامية و الإيرانية - في أنحاء العالم - من جهةٍ أخرى.  
- من الأنشطة الواسعة للمركز:

(الف) طبع و نشر عشراتِ عنوانِ كتبٍ، كتيبه، نشره شهريه، مع إقامة مسابقات القراءة

(ب) إنتاج مئات أجهزة تحقيقيه و مكتبيه، قابله للتشغيل في الحاسوب و المحمول

(ج) إنتاج المعارض ثلاثية الأبعاد، المنظر الشامل (= بانوراما)، الرسوم المتحركة و... الأماكن الدينيه، السياحيه و...

(د) إبداع الموقع الانترنتي " القائمية " www.Ghaemiyeh.com و عدّه مواقعٍ أُخرى

(ه) إنتاج المنتجات العرضيه، الخطابات و... للعرض في القنوات القمرية

(و) الإطلاق و الدّعم العلميّ لنظام إجابة الأسئلة الشرعيه، الاخلاقيه و الاعتقاديّه (الهاتف: ٠٠٩٨٣١١٢٣٥٠٥٢٤)

(ز) ترسيم النظام التلقائيّ و اليدويّ للبلوتوث، ويب كشك، و الرسائل القصيره SMS

(ح) التعاون الفخرى مع عشراتِ مراكزٍ طبيعيه و اعتباريه، منها بيوت الآيات العظام، الحوزات العلميه، الجوامع، الأماكن الدينيه كمسجد  
جمكران و...

(ط) إقامة المؤتمرات، و تنفيذ مشروع " ما قبل المدرسه " الخاصّ بالأطفال و الأحداث المُشاركين في الجلسه

(ي) إقامة دورات تعليميه عموميه و دورات تربية المربى (حضوراً و افتراضاً) طيله السنه

المكتب الرئيسي: إيران/أصبهان/ شارع "مسجد سيد/ " ما بين شارع " پنج رمضان " و مُفترق " وفائي / بنايه " القائمية "

تاريخ التأسيس: ١٣٨٥ الهجرية الشمسيه (= ١٤٢٧ الهجرية القمرية)

رقم التسجيل: ٢٣٧٣

الهوية الوطنية: ١٠٨٦٠١٥٢٠٢٦

الموقع: www.ghaemiyeh.com

البريد الالكتروني: Info@ghaemiyeh.com

المتجر الانترنتي: www.eslamshop.com

الهاتف: ٢٥-٢٣-٢٣٥٧٠ (٠٠٩٨٣١١)

الفاكس: ٢٢-٢٣٥٧٠ (٠٣١١)

مكتب طهران ٨٨٣١٨٧٢٢ (٠٢١)

التجارية و المبيعات ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩

امور المستخدمين ٢٣٣٣٠٤٥ (٠٣١١)

ملاحظة هامة:

الميزانية الحالية لهذا المركز، شعبيّه، تبرّعيّه، غير حكوميّه، و غير ربحيه، اقتنيت باهتمام جمع من الخيرين؛ لكنّها لا تُوفى الحجم  
المتزايد و المتسعّ للامور الدينيه و العلميه الحاليه و مشاريع التوسعه الثقافيّه؛ لهذا فقد ترجى هذا المركز صاحب هذا البيت (المسمى  
بالقائمية) و مع ذلك، يرجو من جانب سماحه بقيه الله الأعظم (عجل الله تعالى فرجه الشريف) أن يوفّق الكلّ توفيقاً متزائداً لإعانتهم  
- في حدّ التمكن لكلّ احدٍ منهم - إيانا في هذا الأمر العظيم؛ إن شاء الله تعالى؛ و الله وليّ التوفيق.

مركز  
للبحوث والتحريات الكمبيوترية  
الغمامة اصححان

WWW



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى  
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم  
**www.Ghaemiyeh.com**  
www.Ghaemiyeh.net  
www.Ghaemiyeh.org  
www.Ghaemiyeh.ir

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

